

نيل الأوطار

في شرح

مَنِيَّةِ الْإِحْيَاءِ

الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني

طبعة صحيحة ومبينة بضمط النص كما في
مؤسسة الأمداد بيت ومزودة بفهارس علمية شاملة

قدم له ووافقه به وخرج أمداده
رائد بن صبري ابن أبي علفاة

ببيت الألفكا إن الدين والدين

بَيْتُكَ الْوَطَنُ

شَيْخ

مَنْتَقَى الْأَخْبَارِ

الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني

(1250 هـ)

طبعة مصححة ومبينة بضبط النص كما مرز
مؤلفة الأطاربيت وزودة بفهراس علمية شاملة

قدم له وافتق به وضع أمارته
رائد بن صبيح بن أبي علفة

بَيْتُكَ الْوَطَنُ



مفكر الطابع والترجمة والنشر محفوظة
All Copyrights © Reserved

سجلت حقوق هذا الكتاب لشركة بيت الأفكار الدولية، طبع هذا الكتاب عام 2004 في لبنان، لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بغير ذلك دون الحصول على إذن خطي من الناشر، وإن عدم التزام ذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية والجزائية.

● الأردن

هاتف +962 6 566 0201

فاكس +962 6 566 0209

ص.ب 927435 عمان 11190 الأردن

● السعودية

هاتف +966 1 404 2555

فاكس +966 1 403 4238

ص.ب 220705 الرياض 11311 السعودية

● المؤتمن للتوزيع

هاتف +966 1 243 5423

فاكس +966 1 243 5421

ص.ب 69786 الرياض 11557 السعودية

فروع المؤتمن

02 5742532 مكة المكرمة

04 8344355 المدينة النبوية

06 3260350 القصيم

02 6873547 جدة

03 8264282 الدمام

07 2296615 أبها

الشارقة 0505494860 ص.ب: 32920

www.afkar.ws

e-mail: ideashome@afkar.ws

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ

مُسْتَقْبَلِ الْخَيْرِ

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على
المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.
أما بعد:

فهذا كتاب عالي الصفات شافع الطود، انتشر سناؤه
وبهر ضياؤه، انثال عليه الناس، وأظن في وصفه العلماء،
وأسهب في مدحه الفقهاء، وهو موسوعة كبرى وضخمة
في فقه أحاديث الأحكام وفي الفقه المقارن، وهو من
أفضل الكتب في باب مغن للمقلد والمجتهد، فلا يستغني عنه
المتفقه ولا المحدث، ولا الراغب في فقه السلف من
الصحابة والتابعين فمن بعدهم شرح فيه الشوكاني كتاب
«المتقى من أخبار المصطفى» لأبي البركات محمد الدين
عبد السلام ابن تيمية الحراني (٦٥٣هـ) والذي اختاره من
«صحيح البخاري ومسلم» و«مسند أحمد» و«السنن
الأربعة» وذكر بعض آثار الصحابة ورتبه على أبواب الفقه
، وجاء الشوكاني فشرح الأحاديث شرحاً موسعاً من
ناحية السند والمتن فجمع بذلك بين الدراية والرواية فبين
حال الحديث وجمع طرقه واستقصى المخرجين وفسر غريبه
وذكر ما يستفاد منه من الأحكام والدلالات وضم إليه
الأحاديث الواردة في كل باب وضبط أسماء الرواة وبين
فقه الحديث ومذاهب العلماء والأئمة والفقهاء من أهل
السنة والزيدية والشيعة وكان يستطرد إلى بعض الأبحاث
الأصولية ويبين الأحكام الفرعية المستنبطة من الأدلة
الشرعية فجمع الكتاب بين الدراسات الحديثية والأحكام
الفقهية.

قال صديق حسن خان في «أجمد العلوم» (٢٠٢/٣) في
وصفه: لم تكتحل عين الزمان بمثله في التحقيق أعطى فيه
المسائل حقها في كل بحث على طريق الإنصاف، وعدم التقيد
بمذهب الأسلاف وتناقله عنه مشايخه فمن دونهم وطار في

ترجمة المؤلف^(١)

هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني الإمام العلامة
الرباني اليماني، إمام الأئمة ومفتي الأمة، بحر العلوم
وشمس الفهوم، سند المجتهدين الحفاظ فارس المعاني
والألقاظ، فريد العصر، نادر الدهر، شيخ الإسلام قدوة
الأنام علامة الزمان، ترجمان الحديث والقرآن، صاحب
التصانيف التي لم يسبق إلى مثلها، والسابق في ميدان
الاجتهاد على الأكابر الأجداد، المطلع على حقائق الشريعة،
ولد في يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي قعدة الحرام
سنة اثنتين وسبعين بعد مائة والألف في بلدة هجرة
شوكان، ونشأ على العفاف، له قراءة على والده ولأزم
إمام الفروع في زمانه القاضي أحمد بن محمد الحراري،
وانتفع به في الفقه، وأخذ النحو والصرف عن السيد
العلامة إسماعيل بن حسن، والعلامة عبد الله بن
إسماعيل النهمي، والعلامة القاسم بن محمد الخولاني،
وأخذ علم البيان والمنطق عن العلامة حسن بن محمد
المغربي، والعلامة علي بن هادي، ولأزم في كثير من العلوم
مجدد زمانه السيد عبد القادر بن أحمد الكوكباني، وأخذ في
علم الحديث عن الحافظ علي بن إبراهيم بن عامر وغير
ذلك من المشايخ في جميع العلوم العقلية والنقلية، حتى
أحرز جميع المعارف واتفق على تحقيقه المخالف والمؤلف،
وصار مشار إليه في علوم الاجتهاد بالبنان والمجلي في معرفة
غوامض الشريعة عند الرهان، له المؤلفات في أغلب العلوم
ومنها هذا الكتاب، وله التفسير الكبير المسمى «فتح القدير

(١) «أجمد العلوم» (٣٠١/٣) وقد ترجم الشوكاني لنفسه في كتابه

وجعلت ذلك في صلب الكتاب.
خامساً: قمت بإعداد فهرس مجملة لأياته وأحاديثه وأبوابه وفصوله .
وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا الكتاب وأخص بالذكر منهم زوجتي أم عبد الرحمن والأخت ربما سيد فجزاهم الله عنا خير الجزاء وأجزل لهم المثوبة.

هذا والحمد لله رب العالمين.

وكتب

رائد بن صبري بن أبي علفة

عمان - الأردن

ص ب: ٥٢٠٢١٧

هاتف: ٠٠٩٦٢٧٩٥٨١٦٨١٢

الجامع بين فني الرواية والدراية»، وله مختصر في الفقه على مقتضى الدليل سماه «الدرر البهية» وشرحه شرحاً نافعاً سماه «الدراري المضيئة» وله «وبل الغمام» وله «در السحابة في مناقب القزابة والصحابه» وله «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» وله «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» وله «السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» كان تأليفه في آخر مدته ولم يؤلف بعده شيئاً وله أيضاً «القول المفيد في حكم التقليد» وله «البدر الطالع» وله جملة رسائل من مطولات ومختصرات وقد جمعت فتاواه ورسائله فجاءت في مجلدان، ومن أبرز تلاميذه ابنه العلامة علي بن محمد الشوكاني، والعلامة حسين بن محسن السبعي الأنصاري اليماني، العلامة الأديب محمد بن حسن الشجني الذماری وغيرهم.

وبموته طفئ على أهل اليمن مصباحهم النير ولا أظن يرون مثله في تحقيقه للعلوم والتحرير، وعلى الجملة فما رأى مثل نفسه ولا رأى من رأى مثله، علماً وورعاً، وقياماً بالحق بقوة جنان وسلاطة لسان وقد أفرد ترجمته تلميذه الأديب محمد بن حسن بمؤلف قصره على ذكر مشايخه وتلامذته وسيرته وما انطوت عليه شمائله وما قاله من شعر وما قيل فيه جاء في مجلد ضخيم وكانت وفاته في شهر جمادي الآخرة في سنة خمسين بعد المائتين والألف.

عملي في الكتاب:

أولاً: قمت بإعادة تنضيد الكتاب، وقد جعلت هذا السفر الكبير بهذا الحجم الصغير مراعيًا بذلك خروج الكتاب بأكثر فائدة علمية وبأقل تكلفة مادية.

ثانياً: قمت بضبط نصه شكلاً ونقطاً يؤمن معهما الالتباس فإن إعجام المكتوب يمنع من استعجابه، وشكله يمنع من إشكاله.

ثالثاً: قمت بمقابلة الكتاب على نسختين مطبوعتين

رابعاً: قمت بتخريج أحاديثه وبعزوها إلى مظانها

يعولون عليه. وكان كثيراً ما يتردد الناظرون في صحّة بعض دلائله. ويتشكك الباحثون في الرَّاجح والمرجوح عند تعارض بعض مستندات مسأله.

حمل حسن الظنّ بي جماعة من حملة العلم بعضهم من مشايخي على أن التمسوا مني القيام بشرح هذا الكتاب. وحسبوا لي السلوك في هذه المسالك الضيّقة التي يتلون الخريّت في موعرات شعابها والهضاب. فأخذت في إلقاء العاذير.

وأبنت تعمّر هذا المقصد على جميع التقادير وقلت: القيام بهذا الشّان يحتاج إلى جملة من الكتب يعزّ وجودها في هذه الدّيار. والموجود منها محجوب بأيدي جماعة عن الأبصار. بالاحتكار والادّخار كما تحجب الأبقار.

ومع هذا فإوقاتني مستغرقة بوظائف الدّرس والتّدريس، والنّفس مؤثرة لمطارحة مهرة المتدربين في المعارف على كلّ نفيس.

وملكني قاصرة عن القدر المعبر في هذا العلم الذي قد درس رسمه، وذهب أهله منذ أزمان قد تصرّمت، فلم يبق بأيدي المتأخرين إلا اسمه لا سيّما وثوب الشّباب قشيب، وردن الحداثة بمائها خصيب.

ولا ربّ أنّ لعلو السنّ وطول الممارسة في هذا الشّان أوفر نصيب. فلمّا لم ينفعني الإكثار من هذه الأعدار ولا خلّصني من ذلك المطلب ما قدّمته من الموانع الكبار، صمّمت على الشّروع في هذا المقصد المحمود. وطمعت أن يكون قد أتبع لي أني من خدم السنّة المطهّرة معدود.

وربّما أدرك الطّالع شاو الضّليع وعدّ في جملة العقلاء المتعاقل الرّقيق، وقد سلكت في هذا الشّرح لطول المشروح مسلك الاختصار.

وجردته عن كثير من التعريفات والمباحثات التي تفضي إلى الإكثار، لا سيّما في المقامات التي يقلّ فيها الاختلاف، ويكثر بين أئمّة المسلمين في مثلها الالتلاف.

وأما في مواطن الجدال والخصام فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام، لأنّها معارك تبيّن عندها مقادير الفحول. ومفاوز لا يقطع شعابها وعقابها إلا تحارير الأصول، ومقامات تتكرّر فيها النّصال على النّصال. ومواطن تلجم عندها أفواه الأبطال بأحجار الجدال. ومواكب تغرق فيها جباه رجال حلّ

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك يا من شرح صدورنا بنيل الأوطار من علوم السنّة، وأفاض على قلوبنا من أنوار معارفها ما أراح عنا من ظلم الجهالات كلّ دجّة.

وحامها بمجماء صفّادوا بسلاسل أسانيدهم الصّادقة أعناق الكذّابين.

وكفّاهم بكفاة كفّوا عنها أكفّ غير المتأهلين من المتأبين المرتابين.

فغدا معينا الصّافي غير مقدّر بالأكدار وزلال عذبه الشّافي غير مكدر بالأقدار.

والصلّاة والسّلام على المتّقى من عالم الكون والفساد. المصطفى لحمل أعباء أسرار الرّسالة الإلهيّة من بين العباد.

المختص بالشفاعة العظمى في يوم يقول فيه كلّ رسول: نفسي نفسي، ويقول: «أنا لها أنا لها». القائل: «بعثت إلى الأخصر والأسود» أكرم بها مقالة ما قالها نبيّ قبله ولا نالها. وعلى آله

المطهّرين من جميع الأدناس والأرجاس. الحافظين لعالم الدّين عن الاندراس والانطماس وعلى أصحابه الجالين بأشعة بريق

صوارمهم ذياجر الكفران. الخاضعين بحيلهم ورجلهم لنصرة دين الله بين يدي رسول الله كلّ معركة تتفاسع عنها الشّجعان، وبعد فإنه لما كان الكتاب الموسوم بالمتّقى من الأخبار في

الأحكام. تمّ لم ينسج على بديع منواله ولا حرّر على شكله ومثاله أحد من الأئمّة الأعلام.

قد جمع من السنّة المطهّرة ما لم يجتمع في غيره من الأسفار. وبلغ إلى غاية في الإحاطة بأحاديث الأحكام تتفاصر عنها الدّفاتر الكبار.

وشمل من دلائل المسائل جملة نافعة تفنى دون الظّفر ببعضها طوال الأعمار.

وصار مرجعاً لجمّة العلماء عند الحاجة إلى طلب الدّليل لا سيّما في هذه الدّيار وهذه الأعصار. فإنّها تراحمّت على مورده العذب أنظار المجتهدين.

وتسابت على الدّخول في أبوابه أقدام الباحثين من المحقّقين. وغدا ملجأ للنّظار يآوون إليه. ومفرّغاً للهاربين من رقّ التقليد

الإشكال والإعصال.

وقد قمت ولله الحمد في هذه المقامات مقامًا لا يعرفه إلا المتأملون. ولا يقف على مقدار كنهه من حملة العلم إلا المبرزون. فدونك يا من لم يذهب بصيرته أقوال الرجال. ولا تدنس فطرة عرفانه بالقليل والقال.

شرحًا يشرح الصدور ويمشي على سنن الدليل وإن خالف الجمهور، وإني معترف بأن الخطأ والزلل هما الغالبان على من خلقه الله من عجل، ولكنني قد نصرت ما أظنه الحق بمقدار ما بلغت إليه الملكة. ورضت النفس حتى صفت عن قدر التعصب الذي هو بلا ريب الملكة.

وقد اقتصرنا فيما عدا هذه المقامات الموصفات على بيان حال الحديث وتفسير غريبه، وفيه يستفاد منه بكل الدلالات، وضممت إلى ذلك في غالب الحالات الإشارة إلى بقية الأحاديث الواردة في الباب مما لم يذكر في الكتاب لعلمي بأن هذا من أعظم الفوائد التي يرغب في مثلها أرباب الألباب من الطلاب. ولم أطول ذيل هذا الشرح بذكر تراجم رواة الأخبار، لأن ذلك مع كونه علمًا آخر يمكن الوقوف عليه في مختصر من كتب الفن من المختصرات الصغار.

وقد أشير في النادر إلى ضبط اسم راوٍ أو بيان حاله على طريق التنبيه.

لا سيما في المواطن التي هي مظنة تحريف أو تصحيف لا ينجو منه غير التنبيه.

وجعلت ما كان للمصنف من الكلام على فقه الأحاديث وما يستطرده من الأدلة في غصونه من جملة الشرح في الغالب، ونسبت ذلك إليه، وتعقبت ما ينبغي تعقبه عليه، وتكلمت على ما لا يحسن السكوت عليه مما لا يستغني عنه الطالب، كل ذلك لحجة رعاية الاختصار وكراهة الإملال بالتطويل والإكثار، وتقاعد الرغبات وقصور المهم عن المطولات وسميت هذا الشرح لرعاية التناول.

الذي كان يعجب المختار.

نبيل الأوطار شرح متقى الأخبار والله المسؤول أن ينفعني به ومن رام الانتفاع به من إخواني، وأن يجعله من الأعمال التي لا ينقطع عني نفعها بعد أن أدرج في أكفاني.

وقبل الشروع في شرح كلام المصنف نذكر ترجمته على سبيل الاختصار فنقول: هو الشيخ الإمام علامة عصره المجتهد المطلق، أبو البركات شيخ الحنابلة مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية.

قال الذهبي في النبلاء: ولد سنة تسعين وخمسمائة تقريبًا، وتفقّه على عمّه الخطيب، وقدم بغداد وهو مراهق مع السيف ابن عمّه، وسمع من أحمد ابن سكيّنة وابن طبرزد ويوسف بن كامل، وعدّة، وسمع بحران من حنبل وعبد القادر الحافظ، وتلا بالعرش على الشيخ عبد الواحد بن سلطان.

حدث عنه ولده شهاب الدين والدّمياطي وأمين الدين بن شقير وعبد الغني بن منصور ومحمد بن الزّار والواعظ محمد بن عبد المحسن وغيرهم، وتفقّه وبرع واشتغل وصنّف التصانيف، وانتهت إليه الإمامة في الفقه ودرّس القراءات، وصنّف فيها أرجوزة.

تلا عليه الشيخ القيرواني.

وحجّ في سنة إحدى وخمسين على درب العراق، وابتهر علماء بغداد لذكائه وفضائله والتمس منه أستاذ دار الخلافة محيي الدين بن الجوزي الإقامة عندهم فتعلّل بالأهل والوطن قال الذهبي: سمعت الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول: كان الشيخ ابن مالك يقول: أئبن للشيخ المجد الفقه كما أئبن لسداود الحديد. قال الشيخ: وكانت في جدنا حدة، اجتمع ببعض الشيوخ وأورد عليه مسألة، فقال: الجواب عنها من ستين وجهًا: الأول كذا، والثاني كذا، وسردها إلى آخرها، وقد رضيّا عنك بإعادة أجوبة الجميع فخضع له وابتهر.

قال العلامة ابن حمدان: كنت أطالع على درس الشيخ وما أبقى ممكنا، فإذا أصبحت وحضرت ينقل أشياء غريبة لم أعرفها. قال الشيخ تقي الدين: وجدناه عجيبًا في سرد المتن وحفظ المذاهب بلا كلفة، وسافر مع ابن عمّه إلى العراق ليعخدمه وله ثلاث عشرة سنة، فكان يبيت عنده يسمعه يكرّر مسائل الخلاف فيحفظ المسألة.

وأبو البقاء شيخه في النحو والفرائض، وأبو بكر بن غنيمه شيخه في الفقه، وأقام ببغداد سنة أعوام مكبًا على الاشتغال، ثمّ ارتحل إلى بغداد قبل العشرين وستمائة، فتزّيد من العلم وصنّف

التصانيف مع الذين، والتقوى وحسن الاتباع.

وتوفي بجران يوم الفطر سنة اثنتين وخمسين وستمائة. وإنما قيل لجده: تيمية، لأنه حج على درب تيماء فرأى هناك طفلة، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتاً فقال: يا تيمية يا تيمية فلقب بذلك.

وقيل: إن أم جده كانت تسمى تيمية، وكانت واعظة، وقد يلتبس على من لا معرفة له بأحوال الناس صاحب الترجمة هذا بحفيدة شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم شيخ ابن القيم الذي له المقالات التي طال بينه وبين أهل عصره فيها الخصام، وأخرج من مصر بسببها، وليس الأمر كذلك. قال في تذكرة الحفاظ في ترجمة شيخ الإسلام: هو أحمد بن المني عبد الحليم بن الشيخ الإمام المجتهد عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني وعم المصنف الذي أشار الذهبي في أول الترجمة أنه تفقه عليه، ترجم له ابن خلكان في تاريخه فقال: هو أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن محمد بن الحضر بن علي بن عبد الله المعروف بابن تيمية الحراني الملقب فخر الدين الخطيب الواعظ الفقيه الحنبلي كان فاضلاً تفرد في بلده بالعلم ثم قال: وكانت إليه الخطابة بجران ولم يزل أمره جارياً على سداد، ومولده في أواخر شعبان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة بمدينة حران، وتوفي بها في حادي عشر صفر سنة إحدى وعشرين وستمائة، ثم قال: وكان أبوه أحد الأبدال والزهاد.

قال المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه: «الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدره تقديراً» افتتح الكتاب بحمد الله سبحانه وتعالى أداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر النعمة، التي من آثارها تأليف هذا الكتاب، وعملاً بالأحاديث الواردة في الابتداء به كحديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي عنه ﷺ: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم».

واختلف في وصله وإرساله، فرجح النسائي والدارقطني الإرسال.

وأخرج الطبراني في الكبير والرهوي عن كعب بن مالك عنه ﷺ أنه قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع». وأخرج أيضاً ابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «كل أمر ذي بال لا

يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع». وأخرجه أيضاً أبو داود عنه، وكذلك النسائي وابن ماجه وفي رواية: «أبتر» بدل «أقطع»، وله الفاظ أخر أوردها الحافظ عبد القادر الراهوي في الأربعين له، وسذكر المصنف رحمه الله حديث أبي هريرة هذا في باب اشتغال الخطبة على حمد الله من أبواب الجمعة.

والحمد في الأصل مصدر منصوب بفعل مقدر حذف حذفاً قياسياً كما صرح بذلك الرضي ورجحه، أو سماعياً كما ذهب إليه غيره.

وعدل به إلى الرفع للدلالة على الدوام المستفاد من الجملة الاسمية ولو بمعونة المقام لا من مجرد العدول إذ لا مدخلية له في ذلك.

وحل باللام ليفيد الاختصاص الثبوتي وهو مستلزم للقصر فيكون الحمد مقصوراً عليه تعالى، إما باعتبار أن كل حمد لغيره آيل إليه، أو منزلة منزلة العدم مبالغةً وأدعاءً، أو لكون الحمد له جل جلاله هو الفرد الكامل.

والحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري للتعظيم، وإطلاق الجميل الأول لإدخال وصفه تعالى بصفاته الذاتية، فإنه حمد له وتقييد الثاني بالاختياري لإخراج المدح فيكون على هذا أعم من الحمد مطلقاً، وقيل: هما أخوان، وذكر قيد التعظيم لإخراج ما يأتي به من المشعرات بالتعظيم على سبيل الاستهزاء والسخرية، ولكنه يستلزم اعتبار فعل الجنان وفعل الأركان في الحمد، لأن التعظيم لا يحصل بدونهما.

وأوجب بأنهما فيه شرطان لا جزآن ولا جزئيان، ومن هنا يلوح صحة ما قاله الجمهور من أن الحمد أعم من الشكر متعلقاً، وأخص مورداً لا كما زعمه البعض من أن الحمد أعم مطلقاً لمساواته الشكر في المورد وزيادته عليه بكونه أعم متعلقاً. ومما ينبغي أن يعلم هنا أن الحمد يقتضي متعلقين هما: المحمود به، والمحمود عليه، فالأول: ما حصل به الحمد، والثاني: الحامل عليه كحمدك لزيد بالكرم في مقابلة الإنعام، وقد يكون التغاير اعتباراً مع الاتحاد ذاتاً كالحمد منك لمنعم بإنعامه عليك في مقابلة ذلك الإنعام، فإن الإنعام من حيث الصدور من المنعم محمود به ومن حيث الوصول إليك محمود عليه.

وتقديم الحمد الذي هو المبتدأ على الله الذي هو الخبر لا بد من نكتة، وإن كان أصل المبتدأ التقديم، وهي ترجيح مطابقة

المقتضى المقام، فإنه مقام الحمد الاسم الشريف، وإن كان مستحقاً للتقديم من جهة ذاته فرعاية ما يقتضيه المقام الصق بالبلاغة من رعاية ما تقتضيه الذات.

لا يقال: الحمد الذي هو إثبات الصفة الجميلة للذات لا يتم إلا بمجموع الموضوع والمحمول، لأننا نقول: لفظ الحمد هو الدال على مفهوم فقدّم من هذه الحيثية وإن كان لا يتم ذلك الإثبات إلا بالمجموع، اللام داخلية على اسمه تعالى تفيد الاختصاص الإثباتي، وهو لا يستلزم القصر كما لا يستلزم الثبوتية. والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، ولذلك أثره على غيره من أسمائه جلّ جلاله، وإنما كان هذا الاسم هو المستجمع لجميع الصفات دون غيره من الأسماء، لأن الذات المخصوصة هي المشهورة بالانحصار بصفات الكمال، فما يكون علماً لها دالاً عليها بمخصوصها يدل على هذه الصفات، لا ما يكون موضوعاً لمفهوم كلي، وإن اختص في الاستعمال بها كالرحمن، وهذا إنما يتم على القول بأن لفظ الله علم للذات كما هو الحق وعليه الجمهور، لا المفهوم كما زعمه البعض. وأصله الإله حذفت الهمزة وعوضت منها لام التعريف تخفيفاً، ولذلك لزم وصفه بنفي الولد والشريك، لأن من هذا وصفه هو الذي يقدر على إيلاء كل نعمه ويستحق جنس الحمد، ولك أن تجعل نفي هذه الصفة التي يكون إثباتها ذريعة من ذرائع منع المعروف لكون الولد مبخل، والشريك مانعاً من التصرف رديفاً لإثبات ضدها على سبيل الكناية.

وإنما افتتح المصنف - رحمه الله تعالى - كتابه بهذه الآية مع إمكان تأدية الحمد الذي يشرع في الافتتاح بغيرها، لما روي عنه عليه السلام أنه كان إذا أفصح الغلام من بني عبد المطلب علمه هذه الآية، أخرجه عبد الرزاق في المصنف وابن أبي شيبة في مصنفه، وابن السني في عمل اليوم والليلة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان رسول الله ﷺ يذكره، ثم عطف على تلك الصفة النفية صفة إثباتية مشتملة على أنه جلّ جلاله خالق الأشياء بأسرها ومقدرها دقها وجلها ولا شك أن نعمة خلق الخلق وتقديره من البواعث على الحمد وتكريره لكون ذلك أول نعمة أنعم الله بها على الخادم (وصلّى الله على محمد النبي الأمي المرسل كافة للناس بشيراً ونذيراً، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا) أردف الحمد بالصلاة على رسوله ﷺ لكونه

الواسطة في وصول الكمالات العلمية والعملية إلينا من الرفيع عز سلطانه وتعالى شأنه، وذلك، لأن الله تعالى لما كان في نهاية الكمال ونحن في نهاية النقصان لم يكن لنا استعداد لقبول الفيض الإلهي لتعلقنا بالعلاقات البشرية والعوائق البدنية، وتدنسنا بأدناس الذات الحسية والشهوات الجسمية، وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقديس.

فاحتجنا في قبول الفيض منه جلّ وعلا إلى واسطة له وجه تجرّد ونوع تعلق، فوجه التجرد يستفيض من الحق، وبوجه التعلق يفيض علينا، وهذه الوسطة هم الأنبياء، وأعظمهم رتبة وأرفعهم منزلة نبينا ﷺ، فذكر عقب ذكره - جلّ جلاله - تشريفاً لشأنه مع الامتثال لأمر الله سبحانه.

وحدث أبي هريرة عند الزهاوي بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»، وكذلك التوسّل بالصلاة على الآل والأصحاب لكونهم متوسّطين بيننا وبين نبينا ﷺ فإن ملازمة الآل والأصحاب لجنابه أكثر من ملازمة الله. والصلاة في الأصل: الدعاء وهي من الله الرحمة، هكذا في كتب اللغة، وقال القشيري: هي من الله لنبّيه تشريف وزيادة تكملة، ولسائر عبادته رحمة.

قال في شرح المنهاج: إن معنى قولنا: اللهم صل على محمد: عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دعوته وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بتشفيقه في أمته وتضعيف أجره ومثوبته وههنا أمر يشكل في الظاهر هو أن الله أمرنا بأن نصلي على نبيه ﷺ، ونحن أحلنا الصلاة عليه في قولنا: اللهم صل على محمد وكان حق الامتثال أن نقول: صلينا على النبي وسلمنا، فما النكتة في ذلك؟ قال في شرح المنهاج: فيه نكتة شريفة كأننا نقول: يا ربنا أمرتنا بالصلاة عليه وليس في وسعنا أن نصلي صلاة تليق بجنابه، لأننا لا نقدر قدر ما أنت عالم بقدره ﷺ، فانت تقدر أن تصلي عليه صلاة تليق بجنابه انتهى.

ومحمد علم لذاته الشريفة، ومعناه الوصف كغير المحامد، ولا مانع من ملاحظته مع العلمية كما تقرر في موطنه. وأثر لفظ النبي لما فيه من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل: إنه من النبوة، وهي ما ارتفع من الأرض. قال في الصحاح: إن جعلت لفظ النبي مأخوذاً من ذلك فمعناه أنه شرف على سائر الخلق وأصله غير الهمزة وهو فعيل بمعنى مفعول.

لصاحب كركب لراكب، وقد اختلف في تفسير معنى الصحابي على أقوال: منها أنه من رأى النبي مسلماً وإن لم يرو عنه ولا جالسه.

ومنهم من اعتبر طول المجالسة.

ومنهم من اعتبر الرواية عنه.

ومنهم من اعتبر أن يموت على دينه.

وبيان حجج هذه الأقوال وراجحها من مرجوحها مبسوط في الأصول وعلم الاصطلاح فلا يطول بذكره.

وذكر السلام بعد الصلاة امتثالاً لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا﴾ وفي معناه أقوال الأول: أنه الأمان أي التسليم من النار.

وقيل: هو اسم من أسمائه تعالى، والمراد: السلام على حفظك ورعايتك متولٍ لهما وكفيلٍ بهما.

وقيل: هو المسألة والانقياد.

(هَذَا كِتَابٌ يَشْتَمِلُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي تَرْجِعُ أَصُولَ الْأَحْكَامِ إِلَيْهَا وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَلَيْهَا) الإشارة بقوله هذا إلى المرتب الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة أو الفاظها أو نقوش الفاظها، أو المعاني مع الألفاظ، أو مع النقوش، أو الألفاظ والنقوش، أو مجموع الثلاثة، وسواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده، إذ لا وجود لواحد منها في الخارج.

وقد يقال: إن نفي وجود النقوش في الخارج خلاف المحسوس فكيف يصح جعل الإشارة إلى ما في الذهن على جميع التقادير؟ ويجاب بأن الموجود من النقوش في الخارج لا يكون إلا شخصاً، ومن المعلوم أن نقوش كتاب المصنف الموجود حال الإشارة مثلاً ليست المقصودة بالتسمية بل المقصود وصف النوع وتسميته وهو الدال على تلك الألفاظ المخصوصة أعسم من أن يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشاركه في ذلك المفهوم، ولا شك أنه لا حصول لهذا الكلي، فالإشارة على جميع التقادير إلى الحاضر في الذهن فيكون استعمال اسم الإشارة هنا مجازاً تنزيلاً للمعقول منزلة المحسوس للترغيب والتشبيب.

قال الدواني: ومن هنا علمت أن أسامي الكتب من أعلام الأجناس عند التحقيق

(اَنْتَقِيْنَهَا مِنْ صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَمُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ

وَالنَّبِيَّ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ: مَنْ بَعَثَ إِلَيْهِ بِشَرَعٍ فَإِنْ أَمَرَ بِتَبْلِيغِهِ فَرَسُولٌ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَبْعُوثُ إِلَى الْخَلْقِ بِالْوَحْيِ لِتَبْلِيغِ مَا أَوْحَاهُ. وَالرَّسُولُ قَدْ يَكُونُ مُرَادِفًا لَهُ وَقَدْ يَخْتَصُّ بِمَنْ هُوَ صَاحِبُ كِتَابٍ. قِيلَ: هُوَ الْمَبْعُوثُ لِتَجْدِيدِ شَرَعٍ أَوْ تَقْرِيرِهِ، وَالرَّسُولُ: هُوَ الْمَبْعُوثُ لِلتَّجْدِيدِ

وعلى الأقوال: النبي أعظم من الرسول والأمر: من لا يكتب، وهو في حقّه ﷺ وصفٌ مآدحٌ لما فيه من الدلالة على صحة المعجزة وقوتها باعتبار صدورهما من هو كذلك، وذكر المرسل بعد ذكر النبي لبيان أنه مأمورٌ بالتبليغ، أو صاحب كتاب، أو مجدد شرع بطريق أدل على هذه الأمور من الطريق الأولى وإن اشتركا في أصل الدلالة على ذلك، وإيثار هذه الصفة: أعني إرساله إلى الناس كافةً لكونه لا يشاركه فيها غيره من الأنبياء. وكافةً منصوبٌ على الحال وصاحبها الضمير الذي في المرسل، والهاء فيه للمبالغة، وليس بحالٍ من الناس، لأن الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور على الأصح، وعند أبي علي وابن كيسان وغيرهما من النحويين أنه يجوز تقدم الحال على الصاحب المجرور، وقيل: إنه منصوبٌ على صيغة المصدرية، والتقدير المرسل رسالةً كافةً.

وردة بأن كافةً لا تستعمل إلا حالاً.

والبشير النذير: المبشر والمنذر وإنما عدل بهما إلى صيغة فعلي لقصد المبالغة.

والآل أصله أهلٌ بدليل تصغيره على أهلي.

ولو كان أصله غيره لسمع تصغيره عليه، ولا يستعمل إلا فيما له شرف في الغالب، واختصاصه بذلك لا يستلزم عدم تصغيره، إذ يجوز تخفيف من له خطرٌ أو تقليبه على أن الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالنسبة إلى من له خطرٌ أعظم من ذلك، وأيضاً لا ملازمة بين التصغير وبين التحقير أو التقليل، لأنه يأتي للتعظيم كقوله:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويبة تصفر منها الأنامل

وللتلطّف كقوله:

يا ما أميلح غزلاً شدن لنا

وقد اختلف في تفسير الآل على أقوال يأتي ذكرها في باب ما يستدل به على تفسير آله المصلّى عليهم من أبواب صفة الصلاة. والصحب بفتح الصاد وإسكان الحاء المهملتين: اسم جمع

رحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، وعبد الله القواريري، وشريح بن يونس، وعبد الله بن مسلمة القعنبي وحرمة بن يحيى، وخلف بن هشام، وغير هؤلاء من أئمة الحديث.

وروى عنه الحديث خلق كثير.

منهم إبراهيم بن محمد بن سفيان، وأبو زرعة، وأبو حاتم. قال الحسن بن محمد المارجسي: سمعت أبي يقول: سمعت مسلماً يقول: صنفت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

قال محمد بن يعقوب الأخرم: قلما يفوت البخاري ومسلماً عما ثبت في الحديث حديث وقال الخطيب أبو بكر البغدادي: إنما قفا مسلماً طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذره وأما أحمد بن حنبل فهو الإمام الكبير المجمع على إمامته وجلالته أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، رحل إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها وسمع من سفيان بن عيينة وطبقته، وروى عنه جماعة من شيوخه وخلائق آخرون لا يحصون منهم البخاري ومسلم.

قال أبو زرعة كانت كتب أحمد بن حنبل اثني عشر حملاً وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف ألف حديث، ولد في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة إحدى وأربعين ومائتين على الأصح، وله كرامات جليلة، وامتحن المحنة المشهورة

وقد طول المؤرخون ترجمته وذكروا فيها عجائب وغرائب. وترجمة الذهبي في النبلاء في مقدار خمسين ورقة وأفردت ترجمته بمصنفات مستقلة، وله - رحمه الله - المسند الكبير انتقاء من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث، ولم يدخل فيه إلا ما يحتاج به، وبالغ بعضهم فاطلق على جميع ما فيه أنه صحيح. وأما ابن الجوزي فأدخل كثيراً منه في موضوعاته، وتعقبه بعضهم في بعضها، وقد حقق الحفاظ نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وأنه أحسن انتقاء وتحريراً من الكتب التي لم يلتزم مصنفوها الصحة في جميعها كالوطأ والسنن الأربع، وليست الأحاديث الزائدة فيه على الصحيحين بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي.

بن حنبل. وجامع أبي عيسى الترمذي، وكتاب السنن لأبي عبد الرحمن النسائي، وكتاب السنن لأبي داود السجستاني وكتاب السنن لابن ماجه القزويني، واستغثت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد قوله: (انتقيتها) الانتقاء: الاختيار، والمنتقى: المختار.

ولتبرك بذكر بعض أحوال هؤلاء الأئمة على أبلغ وجوه في الاختصار فنقول: أما البخاري فهو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري حافظ الإسلام وإمام أئمة الأعلام.

ولد ليلة الجمعة ثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وتوفي ليلة الفطر سنة ست وخمسين ومائتين وعمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، ولم يعقب ولداً ذكراً.

رحل في طلب العلم إلى جميع عذني الأمصار وكتب بخراسان والجلال والعراق والحجاز والشام ومصر.

وأخذ الحديث عن جماعة من الحفاظ منهم مكّي بن إبراهيم البلخي، وعبدان بن عثمان المروزي، وعبد الله بن موسى العبيسي، وأبو عاصم الشيباني.

ومحمد بن عبد الله الأنصاري، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وإسماعيل بن أبي أويس المدني، وغير هؤلاء من الأئمة.

وأخذ الحديث عنه خلق كثير قال الفريسي: سمع كتاب البخاري تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروي عنه غيره. قال البخاري: خرجت كتاب الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث وما وضعت فيه حديثاً إلا وصليت ركعتين.

وله وقائع وامتحانات ومجريات مبسطة في المطولات من تراجمه.

وأما مسلم فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أحد الأئمة، الحفاظ، ولد سنة أربع ومائتين، كذا قاله ابن الأثير.

وقال الذهبي في النبلاء: سنة ست.

وتوفي عشية يوم الأحد لست أو خمس أو أربع بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة.

فوائد حسنة.

قال النُّوَيُّ في التَّقْرِيب: وتختلف النُّسخ من سنن الترمذي في قوله حسنٌ أو حسنٌ صحيحٌ ونحوه، فينبغي أن تعتنى بمقابلة أصلك بأصول معتمدة وتعتمد ما اتفقت عليه انتهى. قال الترمذي: صنفت كتابي هذا فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم.

وأما النسائي: فهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النسائي أحد الأئمة الحفاظ والمهرة الكبار. ولد سنة أربع عشرة ومائتين، ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة، وهو مدفون بها، روى الحديث عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم، وحيد بن مسعدة، وعلي بن خشرم، ومحمد بن عبد الأعلى، والشارح بن مسكين، وهناد بن السري ومحمد بن بشر، وعمود بن غيلان، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني وغير هؤلاء.

وأخذ عنه الحديث خلقٌ منهم أبو بشر الدؤلابي، وأبو القاسم الطبري، وأبو جعفر الطحاوي، ومحمد بن هارون بن شعيب، وأبو الميمون بن راشد، وإبراهيم بن محمد بن صالح بن سنان، وأبو بكر أحمد بن إسحاق السني الحافظ. وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل.

منها السنن وهي أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثاً ضعيفاً.

قال الذهبي والتاج السبكي: إن النسائي أحفظ من مسلم صاحب الصحيح.

وأما أبو داود فهو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني بفتح السين وكسر الجيم والكسر أكثر، أحد من رحل وطوّف البلاد وجمع وصنّف وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين.

ولد سنة ثنتين ومائتين، وتوفي بالبصرة لأربع عشرة ليلة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين وأخذ الحديث عن مسلم بن إبراهيم، وسليمان بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، وأبي الوليد الطيالسي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، ومسدد بن

وقد ذكر العراقي أن فيه تسعة أحاديث موضوعية، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه، وأجاب عنها حديثاً حديثاً.

قال الأسيوطي: وقد فاته أحاديث آخر أوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه، وقد جمعها السيوطي في جزء سماه الذيل المهدّد وذّب عنها وعدّها أربعة عشر حديثاً قال الحافظ ابن حجر في كتابه تعجيل المنفعة في رجال الأربعة: ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفاً.

قال: والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً.

قال الهيثمي في زوائد المسند: إن مسند أحمد أصحّ صحيحاً من غيره، لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقته.

قال السيوطي في خطبة كتابه الجامع الكبير ما لفظه: وكلّ ما كان في مسند أحمد فهو مقبول، فإنّ الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن انتهى.

وأما الترمذي فهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة - بفتح السين المهملة وسكون الواو وفتح الراء المهملة مخففة - ابن موسى بن الضحّاك السلمي الترمذي بثلاث الفوقية وكسر الميم أو ضمّها بعدها ذالّ معجمة.

ولد في ذي الحجة سنة مائتين، وتوفي بترمذ ليلة الاثنين الثالث عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

هكذا في جامع الأصول وتذكرة الحفاظ، وهو أحد الأعلام الحفاظ أخذ الحديث عن جماعة مثل قتيبة بن سعيد وإسحاق بن موسى، ومحمود بن غيلان، وسعيد بن عبد الرحمن، ومحمد بن بشر، وعلي بن حجر، وأحمد بن منيع، ومحمد بن المثني، وسفيان بن كيع، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وغيرهم. وأخذ عنه خلق كثير منهم محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي وغيره، وله تصانيف في علم الحديث، وكتابه الجامع أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحكمها ترتيباً وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال والإشارة إلى ما في الباب من الأحاديث، وتبيين أنواع الحديث من الصحة والحسن والغرابة والضعف، وفيه جرح وتعديل وفي آخره كتاب العلل قد جمع فيه

وَزَلَّلَ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ) قوله: (لَا خَمَدَ مَعَ الْبُخَارِيِّ... إلخ) المشهور عند الجمهور أَنَّ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ هُوَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ مِنْ دُونِ اعْتِبَارِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا وَالْمُصَنَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ جَعَلَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ وَاحِدًا وَلَا مَشَاخَظَ فِي الاصْطِلَاحِ قَوْلُهُ: (وَلَمْ أُخْرِجْ) هُوَ مِنَ الْخُرُوجِ لَا مِنَ التَّخْرِيجِ أَيْ إِنَّهُ اقْتَصَرَ فِي كِتَابِهِ هَذَا عَلَى الْعَزْوِ إِلَى الْأَثْمَةِ الْمَذْكُورِينَ، وَقَدْ يُخْرَجُ عَنْ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ سِيرَةِ فَيُرْوَى عَنْ غَيْرِهِمْ كَالدَّارِقُطِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَالْأَثَرُمَ وَعَلِمَ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الصَّحِيحِينَ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا جَازَ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ مِنْ دُونِ مُحِيطٍ، لِأَنَّهُمَا التَّزَمَا الصَّحَّةَ وَتَلَقَّتْ مَا فِيهِمَا الْأُثْمَةُ بِالْقَبُولِ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: إِنَّ الْعِلْمَ الْبَقِيَّةَ النَّظَرِيَّ وَاقَعَ بِمَا أَسْنَدَاهُ، لِأَنَّ ظَنَّنَ الْمَعْصُومَ لَا يَخْطِئُ وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْمُقَدِّسِيُّ، وَأَبُو نَصْرِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ يَوْسُفَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَكَاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَعَنِ السَّلَفِ وَعَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَخَالَفَ ابْنَ الصَّلَاحِ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ فَقَالُوا: يُفِيدُ الظَّنَّ مَا لَمْ يَتَوَاتَرَ وَغَوَى ذَلِكَ حِكْمَى زَيْنِ الدِّينِ عَنْ الْمُحَقِّقِينَ قَالَ: وَقَدْ اسْتَنَى ابْنَ الصَّلَاحِ أَحْرَفًا سِيرَةً تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ كَالدَّارِقُطِيِّ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ وَهَكَذَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِمَا صَحَّحَهُ أَحَدُ الْأُثْمَةِ الْمُعْتَبَرِينَ تَمَّا كَانَ خَارِجًا عَنِ الصَّحِيحِينَ، وَكَذَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِمَا كَانَ فِي الْمَصْنُفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِجَمْعِ الصَّحِيحِ، كَصَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَابْنِ حِبَّانَ وَمُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ وَالْمُسْتَخْرَجَاتِ عَلَى الصَّحِيحِينَ، لِأَنَّ الْمُسْتَفِينَ لَهُمَا قَدْ حَكَمُوا بِصَحَّةِ كُلِّ مَا فِيهَا حَكْمًا عَامًّا، وَهَكَذَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِمَا صَرَّحَ أَحَدُ الْأُثْمَةِ الْمُعْتَبَرِينَ بِجَسَنِهِ، لِأَنَّ الْحَسَنَ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَلَمْ يَخَالَفَ فِي الْجَوَازِ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَالْحَقُّ مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ، لِأَنَّ أَدْلَةَ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالْأَحَادِ وَقَبُولَهَا شَامِلَةٌ لَهُ.

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَذَلِكَ لَمَّا رَوَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: مَا كَانَ فِي كِتَابِي هَذَا مِنْ حَدِيثٍ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيَّنَّتْهُ وَمَا لَمْ أَذْكَرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ، وَبَعْضُهَا أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ.

قَالَ: وَرَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرْتُ فِيهِ الصَّحِيحَ وَمَا يَشْبَهُهُ وَمَا

مِثْلَهُ، وَيُحِبُّ بَنَ مَعِينٍ، وَاحِدٌ بَنَ حَنْبَلٍ، وَتَيْبَةُ بَنَ سَعِيدٍ، وَاحِدٌ بَنَ يُونُسَ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَا يَحْصَى كَثْرَةُ.

وَأَخَذَ عَنْهُ الْحَدِيثَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ، وَاحِدٌ بَنَ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالَ، وَأَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ اللَّوْلُؤِيِّ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بَنَ دَاوُدَ: كَتَبْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسَمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ اخْتَبَيْتُ مِنْهَا مَا ضَمَّنْتُهُ هَذَا الْكِتَابَ: يَعْنِي كِتَابَ السَّنَنِ: جَمَعْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ وَثَمَانِمِائَةَ حَدِيثٍ ذَكَرْتُ الصَّحِيحَ وَمَا يَشْبَهُهُ وَمَا يَقَارِبُهُ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كِتَابُ السَّنَنِ لِأَبِي دَاوُدَ كِتَابٌ شَرِيفٌ لَمْ يَصْنَفْ فِي عِلْمِ الدِّينِ كِتَابٌ مِثْلَهُ، وَقَدْ رَزَقَ الْقَبُولَ مِنْ كَافَّةِ النَّاسِ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ، فَصَارَ حَكْمًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَطَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ فِيهِ رَدٌّ وَمِنْهُ شَرْبٌ، وَعَلَيْهِ مَعْوَلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَبِلَادِ الْمَغْرِبِ وَكَثِيرٍ مِنْ مَدَنِ أَقْطَارِ الْأَرْضِ. قَالَ: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: مَا ذَكَرْتُ فِي كِتَابِي حَدِيثًا أَجْمَعَ النَّاسَ عَلَى تَرْكِهِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا: هُوَ أَحْسَنُ وَضْعًا وَأَكْثَرُ قَهًّا مِنَ الصَّحِيحِينَ.

وَأَمَّا ابْنُ مَاجَةَ فَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَنَ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيَّ مَوْلَى رِبِيعَةَ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَدَ سَنَةَ تِسْعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَمَاتَ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ لثَمَانِ بَقِيْنَ مِنْ رَمَضَانَ سَنَةِ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَعْلَامِ الْمَشَاهِيرِ، أَلْفَ سَنَتِهِ الْمَشْهُورَةِ، وَهِيَ إِحْدَى السَّنَنِ الْأَرْبَعِ وَإِحْدَى الْأَمْهَاتِ السَّنَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ عَدَّاهُ مِنَ الْأَمْهَاتِ ابْنُ طَاهِرٍ فِي الْأَطْرَافِ ثُمَّ الْخَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: إِنَّهَا كِتَابٌ مُفِيدٌ قَوِيٌّ التَّبَوُّبِ فِي الْفَقْهِ، رَحَلَ ابْنُ مَاجَةَ وَطَوَّفَ الْأَقْطَارَ، وَسَمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: أَصْحَابَ مَالِكٍ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: أَبُو الْحَسَنِ الْقَطَّانُ. (وَالْعَلَامَةُ لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَخْرَجَاهُ وَلَيْقِيَتُهُمْ رَوَاهُ الْحَفْصَةُ وَلَهُمْ سَبْعَتُهُمْ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَلَا خَمَدَ مَعَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ أَسْمَى مِنْ رَوَاهُ مِنْهُمْ وَلَمْ أُخْرِجْ فِيمَا عَزَوْتُهُ عَنْ كُتُبِهِمْ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ سِيرَةٍ، وَذَكَرْتُ فِيهِ ضَمْنًا ذَلِكَ شَيْئًا سِيرًا مِنْ أَثَارِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَرَبَّنْتُ الْآخَاوِيَّتِ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى تَرْيِيبِ فَقَهَاةِ أَهْلِ زَمَانِنَا لِتُسَهَّلَ عَلَى مُتَبِعِيهَا، وَتُرْجَحَتْ لَهَا أَبْوَابًا يَنْغُصُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنْ الْفَوَائِدِ، وَنَسَّأْتُ اللَّهُ أَنْ يُؤَفِّقَنَا لِلْمَصَوِّبِ وَيَعْصِمَنَا مِنْ كُلِّ خَطِيئَةٍ

والتَّضْعِيفُ فيقول مثلاً: رواه أحمد، رواه الدَّارِقُطِيُّ، رواه أبو

يقاربه.

داود ويكون الحديث ضعيفاً.

وأشدُّ من ذلك كون الحديث في جامع الترمذي مبيّناً ضعفه
فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه، ويتنبغي للحافظ جمع هذه
المواضع وكتبتها على حواشي هذا الكتاب، أو جمعها في مصنفٍ
يستكمل فائدة الكتاب المذكور انتهى.

وقد أعاني الله - وله الحمد - على القيام بما أرشد إليه هذا
الحافظ مع زياداتٍ إليها تشدُّ رجال الطلاب، وتنقيحاتٍ تنقطع
بتحقيقها علائق الشكِّ والارتياب.

والمسؤول من الله جلّ جلاله الإعانة على التمام.

وتبلغنا بما لاقيه في تحريره وتقريره إلى دار السلام.

قال الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير: إنّه أجاز ابن
الصَّلاح والنَّوويَّ وغيرهما من الحفاظ العمل بما سكت عنه أبو
داود لأجل هذا الكلام المروي عنه وأمثاله مما روي عن
النَّووي: إلا أن يظهر في بعضها أمرٌ يقدر في الصَّحَّة والحسن
وجب ترك ذلك.

قال ابن الصَّلاح: وعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً
مطلقاً ولم نعلم صحته عرفنا أنّه من الحسن عند أبي داود، لأنّ ما
سكت عنه يحتمل عند أبي داود الصَّحَّة والحسن انتهى وقد
اعتنى المنذري - رحمه الله - في نقد الأحاديث المذكورة في سنن
أبي داود وبين ضعف كثيرٍ مما سكت عنه، فيكون ذلك خارجاً
عمّا يجوز العمل به، وما سكتنا عليه جميعاً فلا شكَّ أنّه صالحٌ
للاحتجاج إلا في مواضع يسيرة قد نبّهت على بعضها في هذا
الشرح.

وكذا قيل: إنّ ما سكت عنه الإمام أحمد من أحاديث مسنده
صالحٌ للاحتجاج لما قدّمنا في ترجمته.

وأما بقية السنن والمسانيد التي لم يلتزم مصنفوها الصَّحَّة فما
وقع التصريح بصحّته أو حسنه منهم أو من غيرهم جاز العمل به.
وما وقع التصريح كذلك بضعفه لم يجوز العمل به، وما أطلقوه
ولم يتكلّموا عليه ولا تكلم عليه غيرهم لم يجوز العمل به إلا بعد
البحث عن حاله إن كان الباحث أهلاً لذلك، وقد بحثنا عن
الأحاديث الخارجة عن الصَّحَّاحين في هذا الكتاب وتكلّمنا
عليها بما أمكن الوقوف عليه من كلام الحفاظ وما بلغت إليه
القدرة.

ومن عرف طول ذيل هذا الكتاب الذي تصدّينا لشرحه
وكثرة ما اشتمل عليه من أحاديث الأحكام علم أنّ بعض الكلام
على أحاديثه على الحدّ المعبر متعسّراً، لا سيّما ما كان منها في
مسند الإمام أحمد.

وقد ذكر جماعة من أئمة فنّ الحديث أنّ هذا الكتاب من
أحسن الكتب المصنّفة في الفنّ لولا عدم تعرّض مؤلّفه - رحمه
الله - للكلام على التصحيح والتّحسين والتّضعيف في الغالب.
قال في البدر المنير ما لفظه: وأحكام الحافظ مجدّ الدين عبد
السلام بن تيمية المسمّى بالمنتقى هو كاسمه، وما أحسنه لولا
إطلاقه في كثيرٍ من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التّحسين

صحيح.

الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما، وابن الجارود في المتقى، والحاكم في المستدرک، والدارقطني والبيهقي في سننهما، وابن أبي شيبة، وحكى الترمذي عن البخاري تصحيحه، وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحاً عنده لأخرجه في صحيحه، ورده الحافظ وابن دقيق العيد بأنه لم يلتزم الاستيعاب، ثم حكم ابن عبد البر مع ذلك بصحته؛ لتلقي العلماء له بالقبول، فردّه من حيث الإسناد، وقبّله من حيث المعنى، وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه، وصححه أيضاً ابن المنذر وابن منده والبيهقي وقال: هذا الحديث صحيح متفق على صحته، وقال ابن الأثير في شرح المسند: هذا حديث صحيح مشهور أخرجه الأئمة في كتبهم واحتجوا به، ورجاله ثقات، وقال ابن الملقن في البدر المنير: هذا الحديث صحيح جليل مروي من طرق الذي حضرنا منها تسع، ثم ذكرها جميعاً وأطال الكلام عليها، وسيأتي تلخيصها، وقد ذكر ابن دقيق العيد في شرح الإمام جميع وجوه التعليل التي يعلل بها الحديث، قال ابن الملقن في البدر المنير: قلت: وحاصلها كما قال فيه: أنه يعلل بأربعة أوجه ثم سردّها، وطول الكلام فيها، وملخصها: أن الوجه الأول الجهالة في سعيد بن سلمة والمغيرة بن أبي بردة المذكورين في إسنادها؛ لأنه لم يرو عن الأول إلا صفوان بن سليم، ولم يرو عن الثاني إلا سعيد بن سلمة، وأجاب بأنه قد رواه عن سعيد الجلاح بضم الجيم وتخفيف السلام وآخره مهمل، وهو ابن كثير، رواه من طريقه أحمد والحاكم والبيهقي، وأما المغيرة؛ فقد روى عنه يحيى بن سعيد ويزيد القرشي وحامد كما ذكره الحاكم في المستدرک.

الوجه الثاني من التعليل: الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة، وأجاب بترجيح رواية مالك أنه سعيد بن سلمة من بني الأزرق، ثم قال: فقد زالت عنه الجهالة عيناً وحالاً.

الوجه الثالث: التعليل بالإرسال؛ لأن يحيى بن سعيد أرسله، وأجاب بأنه قد أسنده سعيد بن سلمة، وهو وإن كان دون يحيى بن سعيد؛ فالرفع زيادة مقبولة عند أهل الأصول، وبعض أهل الحديث.

الوجه الرابع: التعليل بالاضطراب، وأجاب بترجيح رواية مالك كما جزم به الدارقطني وغيره، وقد لحص الحافظ ابن حجر

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

أَبْوَابُ الْمَاءِ

الكتاب مصدرٌ يقال: كتب كتاباً وكتابةً، وقد استعملوه فيما يجمع شيئاً من الأبواب والفصول وهو يدلّ على معنى الجمع والضمّ، ومنه الكتيبة ويطلق على مكتوب القلم حقيقةً لانضمام بعض الحروف والكلمات المكتوبة إلى بعضٍ وعلى المعاني مجازاً، وجمعه كتبٌ بضمّتين وبضمّ فسكونٍ وقد اشتهر في لسان الفقهاء اشتقاق الكتابة من الكتب واعترضه أبو حيان بما حاصله أنّ المصدر لا يشتقّ من المصدر.

والطهارة يجوز أن تكون مصدر طهر لازم، فتكون للوصف القائم بالفعل وأن تكون مصدر طهر متعدّي فتكون للأثر القائم بالفعل، وأن تكون اسم مصدر طهر تطهيراً ككلم تكليماً. وأمّا الطهور فقال جمهور أهل اللغة: إنّه بالضمّ للفعل الذي هو المصدر وبالفتح للماء الذي يطهر به، هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة عن الجمهور. وذهب الخليل والأصمعيّ وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى أنّه بالفتح فيهما، قال صاحب المطالع: وحكي فيهما الضمّ، والطهارة في اللغة: النظافة والتنزه عن الأقدار وفي الشرع: صفة حكمية تثبت لموصفها جواز الصلاة به أو فيه أو له.

ولما كانت مفتاح الصلاة التي هي عماد الدين. افتتح المؤلفون بها مؤلفاتهم.

والأبواب: جمع بابٍ وهو حقيقة لما كان حسباً يدخل منه إلى غيره ومجازاً لعنوان جملة من المسائل المتناسبة.

والماء جمع الماء وجمعه مع كونه جنساً للدلالة على اختلاف الأنواع.

باب طهورية ماء البحر وغيره

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَظِشْنَا، أَفَتَوْضَأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهَوْرُ مَاءُ الْحِلِّ مَيْتَةٌ».

رواه الخمسة [حسم (٢/ ٢٣٧)، د (٨١)، ت (٦٩)، ن (١٧٦/١)، هـ (٣٨٦)]، وقال الترمذي: هذا حديث حسن

الدارقطني والحاكم بنحو حديث أبي هريرة، وفي إسناده المثنى الراوي له عن عمرو وهو ضعيف.

قال الحافظ: ووقع في رواية الحاكم الأوزاعي بدل المثنى وهو غير محفوظ، وعن علي بن أبي طالب عند الدارقطني والحاكم بإسناد فيه من لا يعرف، وعن ابن عمر عند الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة، وعن أبي بكر الصديق عند الدارقطني وفي إسناده عبد العزيز بن أبي ثابت، وهو كما قال الحافظ ضعيف، وصحح الدارقطني وقفه وابن حبان في الضعفاء.

وعن أنس عند الدارقطني وفي إسناده أبان بن أبي ثوبان قال: وهو متروك.

قوله: «سأل رجل» وقع في بعض الطرق التي تقدمت أن اسمه: عبد الله، وكذا ساقه ابن بشكوال بإسناده، وأورده الطبراني فيمن اسمه عبد، وتبعه أبو موسى الحافظ الأصبهاني في كتاب معرفة الصحابة، فقال عبد أبو زمعة البلوي الذي سأل النبي ﷺ عن ماء البحر، قال ابن منيع: بلغني أن اسمه عبد، وقيل: اسمه عبيد بالتصغير، وقال السمعاني في الأنساب: اسمه العركي، وغلط في ذلك، وإنما العركي وصف له وهو ملاح السفينة.

قوله: «هُوَ الطَّهُورُ»: قد تقدم في أول الكتاب ضبطه وتفسيره، وهو عند الشافعية المطهر، وبه قال أحمد، وحكى بعض أصحاب أبي حنيفة عن مالك وبعض أصحاب أبي حنيفة أن الطهور هو الطاهر، واحتج الأولون بأن هذه اللفظة جاءت في لسان الشرع للمطهر، كقوله تعالى: «مَاءَ طَهُورًا» [الفرقان: ٨٤]، وأيضاً السائل إنما سأل النبي ﷺ عن التطهر بماء البحر لا عن طهارته، ويدل على ذلك أيضاً قوله ﷺ في بثر بضاعة: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ» لأنهم إنما سألوه عن الوضوء به.

قال في الإمام شرح الإمام: فإن قيل: لم لم يبيهم بنعم حين قالوا: أفئتوضأ به، قلنا: لأنه يصير مقيداً بحال الضرورة، وليس كذلك، وأيضاً فإنه يفهم من الاختصار على الجواب بنعم أنه إنما يتوضأ به فقط، ولا يتطهر به لبقية الأحداث والأنجاس، فإن قيل: كيف شكوا في جواز الوضوء بماء البحر، قلنا: يحتمل أنهم لما سمعوا قوله ﷺ: «لَا تَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجًّا أَوْ مُتَعَمِّرًا أَوْ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنْ تَحْتِ الْبَحْرَ نَارًا أَوْ تَحْتِ النَّارِ بَحْرًا» أخرجه أبو داود وسعيد بن منصور في سننه عن ابن عمر مرفوعاً ظنوا

في التلخيص ما ذكره ابن الملقن في البدر المنير، فقال ما حاصله: ومداره على صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة. قال الشافعي: في إسناد هذا الحديث من لا أعرفه. قال البيهقي: يحتمل أنه يريد سعيد بن سلمة، أو المغيرة، أو كليهما، ولم يتفرد به سعيد عن المغيرة، فقد رواه عنه يحيى بن سعيد الأنصاري؛ إلا أنه اختلف عليه فيه، فروى عنه عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة أن ناساً من بني مدليج أتوا النبي ﷺ فذكره، وروى عنه عن المغيرة عن رجل من بني مدليج، وروى عنه عن المغيرة عن أبيه، وروى عنه عن المغيرة بن عبد الله، أو عبد الله بن المغيرة، وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة، عن أبيه، عن رجل من بني مدليج اسمه عبد الله، وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة، عن أبي بردة مرفوعاً، وروى عنه عن المغيرة عن عبد الله المدلجي، هكذا قال الدارقطني، وقال: أشبهها بالصواب عن المغيرة عن أبي هريرة، وكذا قال ابن حبان، والمغيرة معروف كما قال أبو داود، وقد وثقه النسائي، وقال ابن عبد الحكم: اجتمع عليه أهل إفريقية بعد قتل يزيد بن أبي مسلم، فأبى.

قال الحافظ: فعلم من هذا غلط من زعم أنه مجهول لا يعرف، وأما سعيد بن سلمة؛ فقد تابع صفوان بن سليم في روايته له عنه الجلاح بن كثير رواه جماعة منهم الليث بن سعد وعمرو بن الحارث، ومن طريق الليث رواه أحمد والحاكم والبيهقي، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن حماد بن خالد، عن مالك بسنده، عن أبي هريرة.

وفي الباب عن جابر عند أحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم بنحو حديث أبي هريرة، وله طريق أخرى عنه عند الطبراني في الكبير والدارقطني والحاكم.

قال الحافظ: وإسناده حسن ليس فيه إلا ما يخشى من التدليس انتهى، وذلك لأن في إسناده ابن جريج وأبا الزبير وهما مدلسان. قال ابن السكن: حديث جابر أصح ما روي في هذا الباب، وعن ابن عباس عند الدارقطني والحاكم بلفظ: «مَاءُ الْبَحْرِ طَهُورٌ»، قال في التلخيص: ورواته ثقات، ولكن صحح الدارقطني وقفه. وعن ابن الفراسي عند ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة، وقد أعله البخاري بالإرسال؛ لأن ابن الفراسي لم يدرك النبي ﷺ. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند

وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال، فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة، بل المراد: أن الجواب يكون مفيداً للحكم المسؤول عنه.

وللحديث فوائد غير ما تقدم: قال ابن الملحق: إنه حديث عظيم أصل من أصول الطهارة مشتمل على أحكام كثيرة، وقواعد مهمة. قال الماوردي في الحاوي: قال الحميدي: قال الشافعي: هذا الحديث نصف علم الطهارة.. انتهى.

٢- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَائِثَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَاتَّخَذَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوا فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوُضُوءِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّعُوا مِنْهُ، فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوْضُؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [حم: (١٣٢/٣) (خ: ١٦٩) (م: ٢٢٧٩)]، وَتُتَّفَقُ عَلَى بَقْلِ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

لفظ حديث جابر: «وَضَعَ يَدَهُ ﷺ فِي الرُّكُوءِ فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْبُرُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ كَأَمْثَالِ الْعُيُونِ فَتُسْرِنَا وَتَوْضُئُنَا، قُلْتُ: كَمْ كُنْتُمْ؟ قَالَ: لَوْ كُنَّا بِأَتَةِ الْفَرِّ لَكُنَّا. قَالَ: كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ بَاقَةً. قوله: (حَائِثٌ) الواو للحال بتقدير قد.

قوله: (الْوُضُوءُ) بفتح الواو أي الماء الذي يتوضأ به قوله: (فَأَتَى) بضم الهاء على البناء للمفعول، وقد بين البخاري في رواية أن ذلك كان بالزُّوراء وهي سوق بالمدينة.

قوله: (بِوُضُوءِهِ) بفتح الواو وأيضاً أي بإناء فيه ماء ليتوضأ به. ووقع في رواية للبخاري فجاء بقدر فيه ماء يسير فصغر أن يسط فيه ﷺ كفه فضم أصابعه.

قوله: (يَنْبُعُ) بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز كسرهما وفتحها، قاله في الفتح.

قوله: (حَتَّى تَوْضُؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ) قال الكرمانى: حتى للتدرج، ومن للبيان، أي توضع الناس حتى توضع الذين عند آخرهم، وهو كناية عن جميعهم، وعند معنى في، لأن عند وإن كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي أن تكون مطلق الظرفية، فكانه قال: الذين هم في آخرهم.

وقال التيمي: المعنى توضع القوم حتى وصلت النوبة إلى الآخر.

وقال النووي: من هنا معنى إلى وهي لغة، وتعقبه الكرمانى

أنه لا يجزئ التطهر به، وقد روي موقوفاً على ابن عمر بلفظ: «مَاءُ الْبَحْرِ لَا يُجْزِئُ مِنْ وَضُوءٍ وَلَا جَنَابَةٍ، إِنْ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا ثُمَّ مَاءٌ ثُمَّ نَارًا، حَتَّى عَدَّ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ وَسَبْعَ أَنْيَارٍ»، وروي أيضاً عن ابن عمر بن العاص أنه لا يجزئ التطهر به ولا حجة في أقوال الصحابة، لا سيما إذا عارضت المرفوع والإجماع.

وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو داود: رواه مجهولون، وقال الخطابي: ضعفوا إسناده، وقال البخاري: ليس هذا الحديث بصحيح، وله طريق أخرى عند البزار، وفيها لث بن أبي سليم وهو ضعيف، قال في البدر المنير: في الحديث جواز الطهارة بماء البحر، وبه قال جميع العلماء، إلا ابن عبد البر وابن عمر وسعيد بن المسيب، وروي مثل ذلك عن أبي هريرة، وروايته ترد، وكذا رواية عبد الله بن عمر، وتعريف الطهور بالسلام الجنسية المفيدة للحصر لا ينفي طهورية غيره من المياه؛ لوقوع ذلك جواباً لسؤال من شك في طهورية ماء البحر من غير قصد للحصر، وعلى تسليم أنه لا تخصيص بالسبب ولا يقصر الخطاب العام عليه، فمفهوم الحصر المفيد لنفي الطهورية عن غير مائه عموم مخصص بالمنطوقات الصحيحة الصريحة القاضية باتصاف غيره بها.

قوله: «الْجَلُّ مَبْتَنَةٌ»: فيه دليل على حل جميع حيوانات البحر حتى كلبه وخنزيره وبعابه، وهو المصحح عند الشافعية، وفيه خلاف سيأتي في موضعه.

ومن فوائد الحديث: مشروعية الزيادة في الجواب على سؤال السائل لقصد الفائدة وعدم لزوم الاختصار، وقد عقد البخاري لذلك باباً فقال: باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل، وذكر حديث ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ: ما يلبس الحر؟ فقال: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُتْسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ أَوْ الرُّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الثَّغْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ، وَلْيَقْلَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَتَبَيْنِ»، فكانه سأل عن حالة الاختيار فأجابها عنها، وزاد حالة الاضطرار، وليست اجنبية عن السؤال؛ لأن حالة السفر تقتضي ذلك.

قال الخطابي: وفي حديث الباب دليل على أن المفتي إذا سئل عن شيء وعلم أن للسائل حاجة إلى ذكر ما يتصل بمسألته؛ استحسب تعليمه إياه، ولم يكن ذلك تكلفاً لما لا يعنيه؛ لأنه ذكر الطعام وهم سألوه عن الماء؛ لعلمه أنهم قد يعوزهم الزاد في البحر.. انتهى.

بن أبي رافع كان كاتب عليّ وهو ثقة من الثالثة كما في التّقرير، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه. وأما الإمامان زيد بن عليّ ووالده زين العابدين فهما أشهر من نارٍ على علم وقد أخرج هذا الحديث أهل السنن وصحّحه الترمذي وغيره.

وشربه ﷺ من زمزم عند الإفاضة ثابت في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جابر الطويل بلفظ: «فَأَتَى يَغْنِي النَّبِيَّ ﷺ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمْ، يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ فَقَالَ: انْزِعُوا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ فَأَوَّلُوهُ دَلُّوا فَشَرِبَ مِنْهُ» وهو في المتفق عليه من حديث ابن عباس بلفظ: «سَقَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ» وفي رواية: «اسْتَسْقَى عِنْدَ الْبَيْتِ فَأَتَيْتُهُ بِدَلْوٍ» والسّجل بسين مهملة مفتوحة فجسيم ساكنة: الدلو المملوء، فلان تعطل فليس بسجل.

ويأتي تمام الكلام عليه في باب تطهير الأرض.

ولحديث الباب فوائد كثيرة خارجة عن مقصود ما نحن بصدده.

فلنتصر على هذا المقدار.

بَابُ طَهَارَةِ الْمَاءِ الْمُتَوَضَّأِ بِهِ

٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَوِّدُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَغْقِلُ قُوْضًا وَصَبَّ وَضُوءُهُ عَلَيَّ، فَتَقَى عَلَيَّ» [(حم: ٣/٣٠٧) (خ: ١٩٤) (م: ١٦١٦)].

٤- وفي حديث صلح الحديبية، من رواية المنصور بن مخرمة، ومروان بن الحكم: «مَا تَنَحَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نُحَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ، فَذَلِكَ بِهَا وَجْهُهُ وَجِلْدُهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتُلُونَ عَلَى وَضُوءِهِ» وَهُوَ بِكَمَالِهِ لَأَخَذَ (٣٢٩/٤) وَالْبُخَارِيُّ (٢٧٣١ و ٢٧٣٢).

قوله: (يُعَوِّدُنِي) زاد البخاري في الطبّ (ماشياً) قوله: (لا أغقّل) أي لا أفهم، وحذف مفعوله إشارة إلى عظم الحال أو لغرض التعميم، أي لا أغقّل شيئاً من الأمور، وصرّح البخاري بقوله شيئاً في التفسير من صحيحه.

وله في الطبّ: (فَوَجَدَنِي قَدْ أَغْمَسِي عَلَيَّ) قوله: (وضوءه) يحتمل أن يكون المراد صبّ عليّ بعض الماء الذي توضع به، ويدلّ على ذلك ما في رواية للبخاري بلفظ: «مِنْ وَضُوءِهِ» ويحتمل أنّه

بأنّها شاذّة، ثم إنّ إلى لا يجوز أن تدخل على عند، ولا يلزم مثله في من إذا وقعت بمعنى إلى، قال في الفتح وعلى توجيه النووي: يمكن أن يقال عند زائدة.

والحديث يدلّ على مشروعية المواساة بالماء عند الضّرورة لمن كان في مائه فضلٌ عن وضوئه، وعلى أنّ اغتراف المتوضّئ من الماء القليل لا يصير الماء مستعملاً، واستدلّ به الشافعيّ على أنّ الأمر بغسل اليد قبل إدخالها الإناء ندبٌ لا حتمٌ، وسيأتي تحقيق ذلك.

قال ابن بطّال: هذا الحديث شاهده جمعٌ من الصحابة، إلا أنّه لم يرو إلا من طريق أنس، وذلك لطول عمره، ولطلب الناس علو السنن، وناقضه القاضي عياضٌ فقال: هذه القصّة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفير عن الكافة متصلاً عن جملة من الصحابة، بل لم يؤثر عن أحدٍ منهم إنكار ذلك فهو ملتحق بالقطعيّ.

قال الحافظ: فانظر كم بين الكلامين من الثقات انتهى. ومن فوائد الحديث أنّ الماء الشّريف يجوز رفع الحدث به. ولهذا قال المصنّف - رحمه الله -: وفيه تنبيه أنّه لا بأس برفع الحدث من ماء زمزم، لأنّ قصاره أنّه ماء شريف متبركٌ به، والماء الذي وضع رسول الله ﷺ يده فيه بهذه المثابة.

وقد جاء عن عليّ - كرم الله وجهه - في حديث له قال فيه: «ثُمَّ أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا بِسَجْلٍ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ فَشَرِبَ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ» رواه أحمد انتهى.

وهذا الحديث هو في أوّل مسند عليّ من مسند أحمد بن حنبل، ولفظه: حدثنا عبد الله يعني ابن أحمد بن حنبل، حدثني أحمد بن عبدة البصري، حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أبيه، عن زيد بن عليّ بن حسين بن عليّ، عن أبيه عليّ بن حسين، عن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا وَفِيهِ: ثُمَّ أَفَاضَ فَدَعَا بِسَجْلٍ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ فَشَرِبَ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: انْزِعُوا فَلَوْلَا أَنْ تَغْلِبُوا عَلَيْهَا لَنَزَعْتُ» الحديث، وهذا إسناده مستقيم، لأنّ عبد الله بن أحمد ثقة إمام وأحمد بن عبدة الصّفيّ البصري وثقة أبو حاتم والنسائي والمغيرة بن عبد الرحمن، قال في التّقرير: ثقة جوادٌ من الخامسة وأبوه عبد الرحمن، قال في التّقرير: من كبار ثقات التابعين، وعبيد الله

صَبَّ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ مِنْهُ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ:

«فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ» وَلَأَبِي دَاوُدَ: «فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيَّ» فَإِنَّ ظَاهِرَ فِي أَنَّ الْمَصْبُوبَ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الْوَضُوءُ.

قَوْلُهُ: (مَا تَنَحَّمَ) التَّنَحَّمَ دَفْعُ الشَّيْءِ مِنَ الصَّدْرِ أَوْ الْأَنْفِ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ بِصَبِّهِ ﷺ لَوْضُوئِهِ عَلَى جَابِرٍ وَتَقْرِيرِهِ لِلصَّحَابَةِ عَلَى التَّبَرُّكِ بِوَضُوئِهِ، وَعَلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ لِلْوَضُوءِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ وَأَبُو الْعَبَّاسِ إِلَى أَنَّهُ نَجَسٌ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَدَلَّةٍ: مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «لَا يَغْتَسِلُونَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ». وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا يَوَلُّونَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ» وَسِيَّاتِي.

قَالُوا: وَالْبَوْلُ يَنْجَسُ الْمَاءَ فَكَذَا الْاِغْتِسَالُ، لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ نَهَى عَنْهُمَا جَمِيعًا وَمِنْهَا الْإِجْمَاعُ عَلَى إِضَاعَتِهِ وَعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، وَمِنْهَا أَنَّهُ مَاءٌ أَزِيلَ بِهِ مَانِعٌ مِنَ الصَّلَاةِ فَانْتَقَلَ الْمَنَعُ إِلَيْهِ كَنَسَالَةِ النَّجَسِ الْمُتَغَيِّرَةِ، وَيَجِبُ عَنِ الْأَوَّلِ بَأَنَّهُ أَخَذَ بِدَلَالَةِ الْاِقْتِرَانِ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ، وَيَقُولُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا كَمَا سِيَّاتِي، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْاِنْعِمَاسِ لَا عَنِ الْاِسْتِعْمَالِ، وَإِلَّا لَمَا كَانَ بَيْنَ الْاِنْعِمَاسِ وَالتَّنَاولِ فَرْقٌ.

وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّ الْإِضَاعَةَ لِإِغْنَاءِ غَيْرِهِ عَنْهُ لَا لِنَجَاسَتِهِ، وَعَنِ الثَّلَاثِ، بِالْفَرْقِ بَيْنَ مَانِعٍ هُوَ النَّجَاسَةُ وَمَانِعٍ هُوَ غَيْرُهَا، وَبِالْمَنَعِ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَانِعٍ يَصِيرُ لَهُ بَعْدَ انْتِقَالِهِ الْحُكْمَ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ الْاِنْتِقَالِ، وَأَيْضًا هُوَ تَمَسُّكٌ بِالْقِيَاسِ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، وَهُوَ فَاسِدٌ الْاِعْتِبَارُ، وَيُزِمُّهُمْ أَيْضًا تَحْرِيمُ شَرْبِهِ وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ.

وَمِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ حَدِيثُ أَبِي جَحِيفَةَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ قَالَ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَاجِرَةِ، فَأَتَنِي بِوَضُوءِهِ فَتَوَضَّأَ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ فَيَغْتَسِلُونَ بِهِ» وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: «دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجَّهَهُ فِيهِ وَنَجَّ فِيهِ ثُمَّ قَالَ لَهُمَا يَغْنِي أَبَا مُوسَى وَبِلَالًا اشْرَبَا مِنْهُ وَأَفْرِغَا عَلَى وَجْهِكُمَا وَتَحَوَّرَكُمَا» وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: «ذُخِبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنًا أُخِيضَ وَجِعَ أَيْ مَرِيضٌ، فَسَمَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبِرَكَةِ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوءِهِ ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ» الْحَدِيثُ.

فَإِنْ قَالَ الذَّاهِبُ إِلَى نَجَاسَةِ الْمُسْتَعْمَلِ لِلْوَضُوءِ إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ غَايَةُ مَا فِيهَا الدَّلَالَةُ عَلَى طَهَارَةِ مَا تَوَضَّأَ بِهِ ﷺ وَلَعَلَّ

ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ.

قُلْنَا: هَذِهِ دَعْوَى غَيْرِ نَافِعَةٍ، فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنَّ حُكْمَهُ وَحُكْمَ أَمَّتِهِ وَاحِدٌ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ يَقْضِي بِالِاخْتِصَاصِ وَلَا دَلِيلٌ. وَأَيْضًا الْحُكْمُ بِكَوْنِ الشَّيْءِ نَجَسًا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يَلْتَزِمُهُ الْخِصْمُ مَا هُوَ

٥- وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهُ وَهُوَ جُنُبٌ فَحَازَ عَنْهُ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: كُنْتُ جُنُبًا، فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ» وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حَم: ٣٨٤/٥ و ٤٠٢) (م: ٣٧٢) (د: ٢٣٠) (ن: ١/١٤٠) (هـ: ٥٣٥) إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَالتِّرْمِذِيَّ وَرَوَى الْجَمَاعَةُ كُلُّهُمْ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَشَارِ إِلَى لَهُ الْفَاظُ مِنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ فَأَنْخَسَ مِنْهُ فَذَهَبَ فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ لَهُ: أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا فَكُرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ» قَوْلُهُ: (وَهُوَ جُنُبٌ) يَعْنِي نَفْسَهُ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (وَأَنَا جُنُبٌ) وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ تَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَمْعِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾ وَقَالَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا.

وَقَدْ يُقَالُ جَنْبَانٌ وَجَنْبُونٌ وَاجْتَنَابٌ: قَوْلُهُ: (فَحَازَ عَنْهُ) أَيَّ مَالٍ وَعَدَلٍ.

قَوْلُهُ: (لَا يَنْجُسُ) فِيهِ لَفْظَانِ ضَمَّ الْجِيمِ وَفَتْحُهَا، وَفِي مَاضِيهِ أَيْضًا لَفْظَانِ نَجَسَ وَنَجَسَ بِكسر الجيم وَضَمَّهَا، فَمَنْ كَسَرَهَا فِي الْمَاضِي فَتَحَهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَمَنْ ضَمَّهَا فِي الْمَاضِي ضَمَّهَا فِي الْمَضَارِعِ أَيْضًا قَالَ التَّوَوِيُّ: وَهَذَا قِيَاسٌ مُطَرَّدٌ وَمَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا أَحَرَفًا مُسْتَثْنَاءً مِنَ الْكسْرِ قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمُسْلِمَ) تَمَسَّكَ بِمَفْهُومِهِ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَحَكَاهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْهَادِي وَالْقَاسِمِ وَالنَّاصِرِ وَمَالِكٍ فَقَالُوا: إِنَّ الْكَافِرَ نَجَسَ عَيْنَ وَقَوَّاهُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ أَنَّ الْمُسْلِمَ طَاهِرَ الْأَعْضَاءِ لِعَتِيدَاةِ مَجَانِبَةِ النَّجَاسَةِ بِخِلَافِ الْمُشْرِكِ لِعَدَمِ تَحْفَظِهِ عَنِ النَّجَاسَةِ، وَعَنِ الْآيَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمْ نَجَسٌ فِي الْاِعْتِقَادِ وَالِاسْتِقْدَارِ، وَحُجَّتُهُمْ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَرَفْقَنَ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ مِنْ يَضَاجِعُهَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَجِبُ مِنْ غَسْلِ الْكِتَابِيَّةِ

وقد زعم المقلبي في النار أنَّ الاستدلال بالآية المذكورة على نجاسة الكافر وهم، لأنَّه حمل لكلام الله ورسوله على اصطلاح حادث وبين النجس في اللّغة والنّجس في عرف المتسرّعة عموم وخصوص من وجه فالأعمال السيّئة نجسة لغة لا عرفاً، والنجس نجس عرفاً وهو أحد الأطينين عند أهل اللّغة، والعذرة نجس في العرفين فلا دليل في الآية انتهى ولا يخفّاك أنَّ مجرد تخالف اللّغة والاصطلاح في هذه الأفراد لا يستلزم عدم صحّة الاستدلال بالآية على المطلوب، والذي في كتب اللّغة أنَّ النّجس ضدّ الطاهر، قال في القاموس: النّجس بالفتح وبالكسر وبالتحريك وككتفٍ وعضدٍ ضدّ الطاهر انتهى.

فالذي ينبغي التّحويل عليه في عدم صحّة الاحتجاج بها هو ما عرفناك، وحديث الباب أصل في طهارة المسلم حيّاً وميتاً، أمّا الحيّ فإجماع، وأمّا الميت ففيه خلاف.

فذهب أبو حنيفة ومالك ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب إلى نجاسته، وذهب غيرهم إلى طهارته، واستدلّ صاحب البحر للأولين على النّجاسة بزعم زمزم من الخبيث، وهذا مع كونه من فعل ابن عباس، كما أخرجه الدّارقطني عنه، وقول الصحابيّ وفعله لا ينتهض للاحتجاج به على الخصم محتمل أن يكون للاستقذار لا للنّجاسة، ومعارض حديث الباب، ومحدث ابن عباس نفسه عند الشافعيّ والبخاريّ تعليقاً بلفظ: «المؤمن لا ينجس حيّاً ولا ميتاً» ومحدث أبي هريرة المتقدّم.

ومحدث ابن عباس أيضاً عند البيهقيّ «إنّ ميتكم يموت طاهراً فحسبكم أن تغسلوا أيديكم» وترجيح رأي الصحابيّ على روايته عن النبيّ ﷺ ورواية غيره من الغرائب التي لا يدري ما الحامل عليها.

وفي الحديث من الفوائد مشروعية الطهارة عند ملابسة الأمور العظيمة، واحترام أهل الفضل وتوقيرهم، ومصاحبتهم على أكمل الميثاق، وإنّما حاد حذيفة عن النبيّ ﷺ والخمس أبو هريرة، لأنّه ﷺ كان يعتاد مماسحة أصحابه إذا لقيهم والدّعاء لهم، هكذا رواه النسائيّ وابن حبان من حديث حذيفة، فلمّا ظنّا أنَّ الجنب ينجس بالحدث خشياً، أن يماسحهما كعادته فبادرنا إلى الاغتسال، وإنّما ذكر المصنّف رحمه الله هذا الحديث في باب طهارة الماء المتوضّأ به لقصد تكميل الاستدلال على عدم نجاسة

إلا مثل ما يجب عليهم من غسل المسلمة، ومن جملة ما استدلّ به القائلون بنجاسة الكافر حديث إنزاله ﷺ وقد ثقيف المسجد، وتقريره لقول الصحابة: قومٌ نجاسٌ لما رواه أنزلهم المسجد.

وقوله لأبي ثعلبة لما قال له: «يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفأكل في أيّنتهم قال: إن وجدتم غيرَها فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فأغسلوها وكلّوا فيها» وسبائي في باب آنية الكفار، وأجاب الجمهور عن حديث إنزال وفد ثقيف بأنّه حجة عليهم لا لهم، لأنّ قوله ليس على الأرض من نجاس القوم شيء إنّما نجاس القوم على أنفسهم بعد قول الصحابة: قومٌ نجاسٌ صريحٌ في نفي النّجاسة الحسيّة التي هي محلّ النزاع، ودليل على أنَّ المراد نجاسة الاعتقاد والاستقذار.

وعن حديث أبي ثعلبة بأنّ الأمر بغسل الآنية ليس لتلوّثها برطوباتهم بل لطبختهم الخنزير وشربهم الخمر فيها. يدلّ على ذلك ما عند أحمد وأبي داود من حديث أبي ثعلبة أيضاً بلفظ: إنّ أرضنا أرض أهل كتاب وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بأيّنتهم وقدورهم؟ وسيأتي.

ومن أجوبة الجمهور عن الآية ومفهوم حديث الباب بأنّ ذلك تنفيرٌ عن الكفار وإهانة لهم، وهذا وإن كان مجازاً فقرينته ما ثبت في الصحيحين من أنّه ﷺ توضعاً من مزادة مشركو، وربط ثمامة بن أثال وهو مشركٌ بسارية من سوارى المسجد. وأكل من الشاة التي أهدتها له يهوديّة من خيبر.

وأكل من الجبن المجلوب من بلاد النصارى كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر، وأكل من خبز الشعير والإهالة لما دعاه إلى ذلك يهوديٌّ.

وسبائي في باب آنية الكفار، وما سلف من مباشرة الكتابيّات، والإجماع على جواز مباشرة المسيّة قبل إسلامها، وتحليل طعام أهل الكتاب ونسائهم بآية المائدة وهي آخر ما نزل، وإطعامه ﷺ وأصحابه للوفد من الكفار من دون غسلٍ للآنية، ولا أمر به، ولم ينقل توقّي رطوبات الكفار عن السلف الصّالح ولو توقّوها لشاع.

قال ابن عبد السلام ليس من التّقشّف أن يقول أشتري من سمن المسلم لا من سمن الكافر، لأنّ الصحابة لم يلتفتوا إلى ذلك.

المستعمل للجنباء، والمدعى خروج كل مستعمل عن الطهورة وعن حديث النهي عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة يمنع كون الفضل مستعملاً ولو سلم، فالدليل أخص من الدعوى، لأن المدعى خروج كل مستعمل، عن الطهورة لا خصوص هذا المستعمل وبالمعارضة بما أخرجه مسلم وأحمد من حديث ابن عباس «أن رسول الله ﷺ: كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ» وأخرجه أحمد أيضاً، وابن ماجه بنحوه من حديثه.

وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي، والترمذي وصححه من حديثه بلفظ: «اغْتَسَلَ بِغُضْرِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفَنَةِ فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا أَوْ يَغْتَسِلَ فَقَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا فَقَالَ: إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ،» وأيضاً حديث النهي عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة فيه مقال سيأتي بيانه في بابه، وعن الاحتجاج بتكميل السلف للطهارة بالتيمم لا بما تساقط بأنه لا يكون حجة إلا بعد تصحيح النقل عن جميعهم، ولا سبيل إلى ذلك، لأن القائلين بطهورة المستعمل منهم كالحسن البصري والزهري والنخعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين، ونسبه ابن حزم إلى عطاء وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر، ويأخذ المتساقط قد في، لأنهم لم يكونوا يتوضؤون إلى إناه، والملتصق بالأعضاء حقير لا يكفي بعض عضو من أعضاء الوضوء، ويأخذ سبب الترك بعد تسليم صحته عن السلف وإمكان الانتفاع بالبقية هو الاستقدار، وبهذا يتضح عدم خروج المستعمل عن الطهورة، وتحتم البقاء على البراءة الأصلية لا سيما بعد اعتضادها بكلية جزئية من الأدلة كحديث: «خُلِقَ الْمَاءُ طَهُورًا» وحديث «مَسَحَ ﷺ رَأْسَهُ بِفَضْلِ مَاءٍ كَانَ يَبْلُوهُ» وسيأتي وغيرهما.

وقد استدلل المصنف - رحمه الله - بحديث الباب على عدم صلاحية المستعمل للطهورة فقال: وهذا النهي عن الغسل فيه يدل على أنه لا يصح ولا يجزي وما ذاك إلا لصيرورته مستعملاً بأول جزء يلاقيه من الغسل فيه، وهذا محمول على الذي لا يجعل النجاسة، أما ما يحملها فالغسل فيه مجزئ، فالحدث لا يتعدى إليه حكمه من طريق الأولى انتهى.

٧- وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُث مَعُودَ بْنَ عَفْرَاءَ فَلَذَكَرَ حَدِيثَ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِيهِ: «وَسَحَ ﷺ رَأْسَهُ بِمَا بَقِيَ مِنْ وَضُوءِهِ فِي يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ،

الماء المتوضأ به، لأنه إذا ثبت أن المسلم لا ينجس فلا وجه لجعل الماء نجساً بمجرد ماسه له، وسيأتي في هذا الكتاب باب معقود لعدم نجاسة المسلم بالموت، وسيشير المصنف إلى هذا الحديث هنالك.

بَابُ بَيَانِ زَوَالِ تَطْهِيرِهِ

٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنْبٌ فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ كَيْفَ يَغْتَسِلُ؟ قَالَ: يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٨٣) وَأَبْنُ مَاجَةَ (٦٠٥)، وَلَا خَمْدَ (٢٥٩/٢) وَأَبِي دَاوُدَ (٧٠): «لَا يُؤُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنْ جُنَابَةٍ».

قوله: (الماء الدائم) هو الساكن قال في الفتح: يقال: دَوَّمَ الطائر تدويمًا إذا صف جناحيه في الهواء فلم يجرهما.

والرواية الأولى من حديث الباب تدل على المنع من الاغتسال في الماء الدائم للجنباء وإن لم يبل فيه، والرواية الثانية تدل على المنع من كل واحد من البول والغسل فيه على انفراده، وسيأتي في باب حكم الماء إذا لاقته نجاسة، حديث أبي هريرة هذا بلفظ: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

ويأتي البحث عن حكم البول في الماء الدائم والاغتسال فيه هنالك.

وقد استدلل بالنهي عن الاغتسال في الماء الدائم على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه أهلاً للتطهير، لأن النهي هنا عن مجرد الغسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد، وحكم الوضوء حكم الغسل في هذا الحكم، لأن المقصود التنزه عن التقرب إلى الله تعالى بالمستقدرات، والوضوء يقلل الماء كما يقلل الغسل. وقد ذهب إلى أن الماء المستعمل غير مطهر أكثر العترة وأحمد بن حنبل والليث والأوزاعي، والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وأبو حنيفة في رواية عنه.

واحتجوا بهذا الحديث وبحديث النهي عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة، واحتج لهم في البحر بما روي عن السلف من تكميل الطهارة بالتيمم عند قلة الماء لا بما تساقط منه، وأجيب عن الاستدلال بحديث الباب بأن علة النهي ليست كونه يصير مستعملاً بل مصيره مستخياً بتوارد الاستعمال فيبطل نفعه، ويوضح ذلك قول أبي هريرة: يتناوله تناوُلًا، وباضطراب منته، ويأخذ الدليل أخص من الدعوى، لأن غاية ما فيه خروج

القبيل، وإن كان خطاباً لواحد، لأنه يلحق به غيره، إما بالقياس أو بحديث: «حُكِمَ عَلَى الْوَاحِدِ كَحُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ»، وهو وإن لم يكن حديثاً معتبراً عند أئمة الحديث، فقد شهد لمعناه حديث: «إِنَّمَا قَوْلِي لَأَمْرٍ أَوْ كَقَوْلِي لِمَائَةِ أَمْرٍ»، ونحوه. قال المصنف - رحمه الله تعالى - بعد أن ساق الحديث ما لفظه: وعلى تقدير أن يثبت أن النبي ﷺ مسح رأسه بما بقي من بلل يديه، فليس يدل على طهورة الماء المستعمل، لأن الماء كلما تنقل في محال التطهر من غير مفارقة إلى غيره ما فعله وتطهره باق، ولهذا لا يقطع عمله في هذه الحال تغييره بالنجاسات والطهارات انتهى. وقد قدمنا ما هو الحق في الماء المستعمل.

بَابُ الرَّدِّ عَلَى مَنْ جَعَلَ مَا يَغْتَرَفُ مِنْهُ الْمَتَّوَضِعُ بَعْدَ غَسَلِ وَجْهِهِ مُسْتَعْمَلًا

٨- عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: تَوَضَّأْنَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَعَا بِإِنَاءٍ فَأَكْفَأَ مِنْهُ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلُوهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَثَّقَى عَلَيْهِ (خ: ١٨٥) (م: ٢٣٥)، وَلَفْظُهُ لِأَحْمَدَ (٣٨/٤) وَ(٣٩).

قوله: (فَأَكْفَأَ مِنْهُ) أي أمال وصب، وفي رواية لمسلم أكفأ منها أي المطهرة أو الإداوة قوله: (ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ) هكذا وقع في صحيح مسلم أدخل يده بلفظ الأفراد وكذا في أكثر روايات البخاري وفي رواية له ثم أدخل يديه فاغترف بهما، وفي أخرى له من حديث ابن عباس ثم أخذ غرفة فعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ.

وفي سنن أبي داود والبيهقي من رواية علي رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله ﷺ: «ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ جَمِيعًا فَأَخَذَ بِهِمَا حَقْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ» فهذه الروايات في بعضها يديه وفي بعضها يده فقط وفي بعضها يده وضمت الأخرى إليها، فهي دالة على جواز الأمور الثلاثة وأنها سنة. قال النووي: ويجمع بين ذلك بأن النبي ﷺ فعل ذلك في

بَدَأَ بِمُخْرِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَى نَاصِيَتِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٨/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٦) مُخْتَصَرًا وَلَفْظُهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ مِنْ فَضْلِ مَاءٍ كَانَ يَدِيهِ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ صَدُوقٌ، وَلَكِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: كَانَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْحَمِيدِيُّ يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِهِ.

الخلاف بين الأئمة في الاحتجاج بحديث ابن عقال مشهور وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقال بن أبي طالب. والكلام على أطراف هذا الحديث محل الوضوء.

ومحل الحجة منه مسح رأسه بما بقي من وضوء يديه، فإنه مما استدلل به على أن المستعمل قبل انفصاله عن البدن يجوز التطهر به.

قيل: وقد عارضه مع ما فيه من المقال أن النبي ﷺ مسح رأسه بماء غير فضل يديه كحديث مسلم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدَيْهِ» وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن زيد أنه: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ «تَوَضَّأَ وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدَيْهِ».

وأخرج أيضاً من حديث «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا»

وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديثه أيضاً نحوه. وأنت خير بأن كونه ﷺ أخذ لرأسه ماءً جديداً كما وقع في هذه الروايات لا ينافي ما في حديث الباب من أنه ﷺ مسح رأسه بما بقي من وضوئه في يديه، لأن التخصيص على شيء بصيغة لا تدل إلا على مجرد الوقوع، ولم يتعرض فيها لحصر على المنصوص عليه ولا نفى لما عداه لا يستلزم عدم وقوع غيره.

والأولى الاحتجاج بما أخرجه الترمذي والطبراني من رواية ابن جارية بلفظ «أَخَذَ لِلرَّأْسِ مَاءً جَدِيدًا» فإن صح هذا دل على أنه يجب أن يؤخذ للرأس ماءً جديداً ولا يجزئ مسح بفضله ماء البدين، ويكون المسح ببقية ماء البدين إن صح حديث الباب مختصاً به ﷺ لما تقرر في الأصول من أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأئمة، بل يكون مختصاً به، وذلك لأن أمره ﷺ للأئمة أمراً خاصاً بهم أحص من أدلة التأسّي القاضية باتباعه في أقواله وأفعاله، فينبى العام على الخاص، ولا يجب التأسّي به في هذا الفعل الذي ورد أمر الأئمة بخلافه وما نحن فيه من هذا

الفتح وقد أغرب النووي بذلك، وله شاهد عند أبي داود والنسائي من حديث رجلٍ صحب النبي ﷺ قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة وتغتفرًا جميعًا» قال الحافظ في الفتح: رجاله ثقات ولم أقف لمن أعلاه على حجة قوية، ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسلة مردودة لأن إبهام الصحابي لا يضر وقد صرح التابعي بأنه لقيه.

ودعوى ابن حزم أن داود الذي رواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري - هو ابن يزيد الأودي - وهو ضعيف مردود، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة، وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره، وصرح الحافظ أيضًا في بلوغ المرام بأن إسناده صحيح.

والحديث يدل على أنه لا يجوز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة، وقد ذهب إلى ذلك عبد الله بن سرجس الصحابي ونسبه ابن حزم إلى الحكم بن عمرو راوي الحديث وجورية أم المؤمنين وأم سلمة وعمر بن الخطاب، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري، وهو أيضًا قول أحمد وإسحاق لكن قيده بما إذا خلت به. وروي عن ابن عمر والشعبي والأوزاعي المنع لكن مقيدًا بما إذا كانت المرأة حائضًا.

ونقل الميموني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل وضوء المرأة وفي جوازها مضطربة، لكن قال: صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به، وعورض بأن الجواز أيضًا نقل عن عدة من الصحابة منهم: ابن عباس، واستدلوا بما سيأتي من الأدلة.

وقد جمع بين الأحاديث بمحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء لكونه قد صار مستعملًا، والجواز على ما بقي من الماء، وبذلك جمع الخطابي وأحسن منه ما جمع به الحافظ في الفتح من حل النهي على التنزيه بقريئة أحاديث الجواز الآتية.

١٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٦/١) وَمُسْلِمٌ (٣٢٣).

١١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ بِفَضْلِ غَسْلِهَا مِنَ الْجَنَابَةِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٠/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٢).

١٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفَنَةِ فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا أَوْ يَغْتَسِلَ، فَقَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا، فَقَالَ: إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ

مراتٍ وهي ثلاثة أوجه لأصحاب الشافعي ولكن الصحيح منها والمشهور الذي قطع به الجمهور ونصر عليه الشافعي في البويطي والمزني أن المستحب أخذ الماء للوجه باليدين جميعًا لكونه أسهل وأقرب إلى الإسباغ.

والكلام على أطراف الحديث يأتي في الوضوء - إن شاء الله - وإنما ساقه المصنف هنا للرد على من زعم أن الماء المغترف منه بعد غسل الوجه يصير مستعملًا لا يصلح للطهورية، وهي مقالة باطلة يردها هذا الحديث وغيره.

وقد زعم بعض القائلين بخروج المستعمل عن الطهورية أن إدخال اليد في الإناء للغرفة التي يغسلها بها يصير مستعملًا، وللحنفية والشافعية وغيرهم مقالات في المستعمل ليس عليها إثارة من علم وتفصيلات وتفريعات عن الشريعة السمحة السهلة بمعزل، وقد عرفت بما سلف أن هذه المسألة أعني خروج المستعمل عن الطهورية مبنية على شفا جرف هار.

ومن فوائد هذا الحديث جواز المخالفة بين غسل أعضاء الوضوء، لأنه اقتصر في غسل اليدين على مرتين بعد تثليث غيرهما.

قوله: (فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ) لم يذكر فيه عددًا كسائر الأعضاء، وهكذا أطلق في حديث عثمان المتفق عليه، وصرح بواحدة في حديث علي رضي الله عنه عند الترمذي وصححه وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود، وقد ورد التثليث في حديث علي رضي الله عنه من طريق خالفت الحفاظ، وكذلك في حديث عثمان من طريق فيها عبد الرحمن بن وردان، وسيأتي بسط الكلام على ذلك في الوضوء إن شاء الله تعالى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ

٩- عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو الْغِفَارِيِّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ، رَوَاهُ الْحَفْصَةُ (حم: ١١١/٤) (د: ٨٢) (ت: ٦٣) (ن: ١٣٠/١) (هـ: ٢٧٣) إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَاجَةَ وَالنَّسَائِيَّ قَالَا: وَضُوءُ الْمَرْأَةِ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَالَ ابْنُ مَاجَةَ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُ حَدِيثًا آخَرَ: الصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، يَنْبَغِي حَدِيثُ الْحَكَمِ.

الحديث صححه ابن حبان أيضًا، وقال البيهقي في سننه الكبرى: قال البخاري: حديث الحكم ليس بصحيح.

وقال النووي: اتفق الحفاظ على تضعيفه قال ابن حجر في

حديث الحكم.

فأما غسل الرجل والمرأة ووضوءهما جميعاً فلا اختلاف فيه.

قالت أم سلمة: «كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ» متفق عليه.

وعن عائشة قالت: «كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِيْنَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ» متفق عليه. وفي لفظ

للبخاري: «مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ نَعْتَرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا». ولمسلم: «مِنْ إِنْاءٍ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَاحِدٌ فَيَاوِرُنِي حَتَّى أَقُولَ: دَعْ لِي، دَعْ لِي».

وفي لفظ النسائي: «مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ يَأْوِرُنِي وَأَبَادِرُهُ حَتَّى يَقُولَ: ذَهَبِي لِي وَأَنَا أَقُولُ: دَعْ لِي» انتهى.

وقد وافق المصنف في نقل الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد جميعاً الطحاوي والقرطبي والنسوي، وفيه نظر لما حكاه أبو المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه، وحكاه ابن عبد البر عن قوم.

ومن جملة ما يدل على جواز الاغتسال والوضوء للرجل والمرأة من الإناء الواحد جميعاً ما أخرج أبو داود من حديث أم صبيبة الجهنية قالت «اخْتَلَفْتُ يَدَيَّ وَيَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْوُضُوءِ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ» ومن حديث ابن عمر قال: «كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» قال مسدد: من الإناء الواحد جميعاً قال في الفتح: ظاهره أنهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة. وحكى ابن التين عن قوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعاً في موضع واحد هؤلاء على حدة هؤلاء على حدة، والزيادة المتقدمة في قوله: من إناء واحد، تردّ عليه.

وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الأجانب. وقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه سحنون أن معناه كان الرجال يتوضؤون ويذهبون، ثم يأتي النساء وهو خلاف الظاهر، لأن قوله: جميعاً، معناه ضد المفرق كما قال أهل اللغة وقد وقع مصرحاً بوجود الإناء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه «أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ يَتَطَهَّرُونَ، وَالنِّسَاءُ مَعَهُمْ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ كُلُّهُمْ يَتَطَهَّرُونَ مِنْهُ» والأولى في الجواب أن يقال: لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب، وأما بعده فيختص بالمحارم والزوجات.

(١/٣٣٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٨) وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٥)، وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

حديثه الأول مع كونه في صحيح مسلم قد أعله قومٌ بتردّد وقع في رواية عمرو بن دينارٍ حيث قال: وعلمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني فذكر الحديث.

وقد ورد من طريقٍ أخرى بلا تردّد.

وأعلّ أيضاً بعدم ضبط الراوي ومخالفته والمحفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمِيمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ» وحديثه الآخر أخرجه أيضاً الدارقطني وصحّحه ابن خزيمة وغيره، كذا قال الحافظ في الفتح.

وقال الدارقطني قد أعله قومٌ بسمك بن حربٍ رواه عن عكرمة، لأنه كان يقبل التلقين، لكن رواه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم.

قوله: (لا يُجَنَّبُ) في نسخة بفتح الياء التّحنية وفي أخرى بضمّها، فالأولى من جنب بضمّ التّون وفتحها، والثانية من أجنب.

قال في القاموس: وقد أجنب وجنب وجنب واستجنب وهو جنبٌ يستوي للواحد والجمع انتهى. وظاهر حديثي ابن عباسٍ وميمونة معارضٌ لحديث الحكم السابق، وحديث الرجل الذي من الصحابة فيعتين الجمع بما سلف.

لا يقال: إن فعل النبي ﷺ لا يعارض قوله الخاص بالأمة، لأننا نقول: إن تعليله الجواز بأن الماء لا ينجس مشعرٌ بعدم اختصاص ذلك به.

وأيضاً النهي غير مختص بالأمة، لأن صيغة الرجل تشملهم بطريق الظهور، وقد تقرّر دخول المخاطب في خطاب نفسه، نعم، لو لم يرد ذلك التعليل كان فعله ﷺ مخصّصاً له من عموم الحديثين السابقين.

وقد نقل النووي الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس، وتعقبه الحافظ بأن الطحاوي قد أثبت فيه الخلاف.

قال المصنف - رحمه الله تعالى -: قلت: وأكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة والإخبار بذلك أصح، وكرهه أحمد وإسحاق إذا خلت به، وهو قول عبد الله بن سرجس، وحملوا حديث ميمونة على أنها لم تخل به جمعاً بينه وبين

بَابُ حُكْمِ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النَّجَاسَةُ

طَعْنِهِ» وفي إسناده ورشدين بن سعد وهو متروك وعن أبي أمامة
مثله عند ابن ماجه والطبراني وفيه أيضاً ورشدين.

ورواه البيهقي بلفظ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ لَوْنُهُ
أَوْ طَعْمُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ» من طريق عطية بن يقبة عن أبيه
عن ثور عن رشدين بن سعد عن أبي أمامة، وفيه تعقب على من
زعم أن رشدين بن سعد تفرد بوضعه.

ورواه الطحاوي والدارقطني من طريق رشدين بن سعد
مرسلاً.

وصحح أبو حاتم إرساله. وقال الشافعي: لا يثبت أهل
الحديث مثله، وقال الدارقطني: لا يثبت هذا الحديث. وقال
النوري: اتفق المحدثون على تضعيفه.

قال في البدر المنير: فتلخص أن الاستثناء المذكور ضعيف
فتعين الاحتجاج بالإجماع كما قال الشافعي والبيهقي وغيرهما:
يعني الإجماع على أن التغير بالنجاسة ريحاً أو لوناً أو طعماً نجس.
وكذا نقل الإجماع ابن المنذر فقال: أجمع العلماء.

على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فنيرت له
طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس انتهى. وكذا نقل الإجماع المهدي
في البحر: قوله: (أَتَوَضَّأُ) بتاءين مثنائين من فوق خطاب للنبي
ﷺ كذا قال في التلخيص.

قوله: (التَّنُّ) بنون مفتوحة وتاء مثناة من فوق ساكنة ثم نون
قال ابن رسلان: وينبغي أن يضبط بفتح التون وكسر التاء وهو
الشيء الذي له رائحة كريهة من قولهم: نتن الشيء بكسر التاء
ينتن بفتحها فهو نتن.

قوله: (يُتَرِّبُ بِنَجَاسَةٍ) أهل اللغة يضمون الباء ويكسرونها
والمحفوظ في الحديث الضم قوله: (وَالْحَيْضُ) بكسر الحاء جمع
حيضة بكسر الحاء أيضاً مثل سدر وسدرة، والمراد بها خرقة
الحيض الذي تمسحه المرأة بها، وقيل: الحيضة الخرقة التي تستنفر
المرأة بها.

قوله: (عَذِرَ النَّاسَ) بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة
جمع عذرة، كلمة وكلمة وهي الخرة وأصلها اسم لفناء الدار ثم
سمي بها الخارج من باب تسمية المظروف باسم الظرف. قوله:
(إِلَى الْعَائَةِ) قال الأزهري وجماعة: وهي موضع منبت الشعر
فوق قبل الرجل والمرأة.

قوله: (دُونِ الْعَوْرَةِ) قال ابن رسلان: يشبه أن يكون المراد به

١٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرٍ بُضَاعَةٌ وَهِيَ يَبْرُؤُ يَلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ وَلَحُومٌ
الْكِلَابِ وَالْتَنُّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ
شَيْءٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٦)،
وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدِيثٌ بِثَرٍّ بُضَاعَةٌ
صَحِيحٌ وَفِي رِوَايَةٍ لَا خَمَدَ وَأَبُو دَاوُدَ: «إِنَّهُ يُسْتَقَى لَكَ مِنْ بَثْرٍ
بُضَاعَةٌ وَهِيَ يَبْرُؤُ تَطْرُقُ فِيهَا مَحَايِضُ النِّسَاءِ وَلَحْمُ الْكِلَابِ،
وَعَذِرَ النَّاسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ
شَيْءٌ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ قَيْمَ بْنَ
بُضَاعَةَ عَنْ عَمِّهَا قُلْتُ: أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِيهَا الْمَاءُ؟ قَالَ: إِلَى
الْعَائَةِ، قُلْتُ: فَإِذَا نَقَصَ، قَالَ: دُونَ الْعَوْرَةِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَدَّرْتُ
بَثْرَ بُضَاعَةَ بِرِدَائِي فَمَدَدْتُهُ عَلَيْهَا ثُمَّ ذَرَعْتُهَا فَإِذَا عَرَضَهَا سَيْتَةً أَذْرَعُ
وَسَأَلْتُ الَّذِي فَتَحَ لِي بَابَ الْبُسْتَانِ فَأَذْخَلَنِي إِلَيْهِ هَلْ غَيَّرَ بَنَائِلُهَا
عَمَّا كَانَ عَلَيْهَا؟ فَقَالَ لَا، وَرَأَيْتُ فِيهَا مَاءً مُتَغَيَّرَ اللَّوْنِ.

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي في الأم والنسائي وابن ماجه
والدارقطني والحاكم والبيهقي وقد صححه أيضاً يحيى بن معين
وابن حزم والحاكم، وجوده وأبو أسامة، ونقل ابن الجوزي أن
الدارقطني قال: إنه ليس بثابت.

قال في التلخيص: ولم نر ذلك في العلل له ولا في السنن،
وأعله ابن القطان بجهالة راويه عن أبي سعيد، واختلاف الرواة
في اسمه واسم أبيه.

قال ابن القطان: وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي
سعيد، وقال ابن منده في حديث أبي سعيد هذا: إسناده مشهور.
وفي الباب عن جابر عند ابن ماجه بلفظ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ
شَيْءٌ» وفي إسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف
متروك.

وعن ابن عباس عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان بنحوه.
وعن سهل بن سعد عند الدارقطني.

وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط وأبي يعلى والبخاري
وابن السكن في صحاحه، ورواه أحمد من طريق أخرى صحيحة
لكنه موقوف.

وأخرجه أيضاً بزيادة الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان،
ولفظه: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ

عورة الرجل أي دون الركبة لقوله ﷺ: «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا يَتَرَنَّ رُكْبَتَيْهِ وَسُرَّتَيْهِ». قوله: (ماءٌ مُتَغَيَّرُ اللَّسُونِ) قال النووي: يعني بطول المكث وأصل المنع لا بوقوع شيءٍ أجني فيه. والحديث يدل أن الماء لا ينجس بوقوع شيءٍ فيه سواء كان قليلاً أو كثيراً ولو تغيرت أوصافه أو بعضها لكنه قام الإجماع على أن الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة خرج عن الطهورة فكان الاحتجاج به لا بتلك الزيادة كما سلف، فلا ينجس الماء بما لاقاه، ولو كان قليلاً إلا إذا تغير، وقد ذهب إلى ذلك ابن عباس وأبو هريرة والحسن البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى والثوري وداود الظاهري والنخعي وجابر بن زيد ومالك والغزالي، ومن أهل البيت: القاسم والإمام يحيى، وذهب ابن عمر ومجاهد والشافعية والحنفية وأحمد بن حنبل وإسحاق، ومن أهل البيت: الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب والناصر إلى أنه ينجس القليل بما لاقاه من النجاسة وإن لم يتغير أوصافه إذ تستعمل النجاسة باستعماله وقد قال تعالى: ﴿وَالرَّجَزُ فَاهْجُرْ﴾ والخبر الاستيقاظ، وخبر الولوغ والحديث: «لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» وحديث القلتين ولترجيح الحظر والحديث: «اسْتَقْتَرَفْتُ قُبْلَكَ وَإِنْ أَتَاكَ الْمُقْتُونُ» عند أحمد وأبي يعلى والطبراني وأبي نعيم مرفوعاً.

وحديث: «دَخَّ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»، أخرجه النسائي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم والترمذي من حديث الحسن بن علي، قالوا: فحديث: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» غَضَصَ بهذه الأدلة واختلفوا في حد القليل الذي يجب اجتنابه عند وقوع النجاسة فيه قليل: ما ظن استعمالها باستعماله، وإليه ذهب أبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب وقيل: دون القلتين على اختلاف في قدرهما، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه والناصر والمنصور بالله، وأجاب القائلون بأن القليل لا ينجس بالملاقاة للنجاسة إلا أن يتغير باستلزام الأحاديث الواردة في اعتبار الظن للدور لأنه لا يعرف القليل إلا بظن الاستعمال ولا يظن إلا إذا كان قليلاً، وأيضاً الظن لا ينضبط بل يختلف باختلاف الأشخاص، وأيضاً جعل ظن الاستعمال مناطاً يستلزم استواء القليل والكثير. وعن حديث القلتين بأنه مضطرب الإسناد والمتن كما سيأتي.

والحاصل أنه لا معارضة بين حديث القلتين وحديث «الْمَاءُ طَهُورٌ

لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» فما بلغ مقدار القلتين فصاعداً فلا يحمل الخبث ولا ينجس بملاقاة النجاسة إلا أن يتغير أحد أوصافه فنجس بالإجماع فيخص به حديث القلتين، وحديث: «لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ». وأما ما دون القلتين فإن تغير خرج عن الطهارة بالإجماع وبمفهوم حديث القلتين فيخص بذلك عموم حديث «لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» وإن لم يتغير بأن وقعت فيه نجاسة

لم يتغيره، فحديث لا ينجسه شيء يدل بعمومه على عدم خروجه عن الطهارة لمجرد ملاقات النجاسة، وحديث القلتين يدل بمفهومه على خروجه عن الطهورة بملاقاتها، فمن أجاز التخصيص يمثل هذا المفهوم قال به في هذا المقام، ومن منع منه منعه فيه.

ويؤيد جواز التخصيص بهذا المفهوم لذلك العموم بقية الأدلة التي استدلت بها

القائلون بأن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغيره كما تقدم، وهذا المقام من المضايق التي لا يهتدي إلى ما هو الصواب فيها إلا الأفراد.

وقد حقت المقام بما هو أطول من هذا وأوضح في طيب النشر على المسائل العشر.

وللناس في تقدير القليل والكثير أقوال ليس عليه إثارة من علم فلا نشتغل بذكرها.

١٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» وَهُوَ يَسْأَلُ عَنْ الْمَاءِ يَكُونُ بِالْفَلَاحِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا يُزْبَهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالذَّوَابِّ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ١٢/٢) (د: ٦٣-٦٥) (ت: ٦٧) (ن: ٤٦) (هـ: ٦٧)، وَفِي لَفْظِ ابْنِ مَاجَةَ وَرَوَايَةٍ لَأَحْمَدَ: «لَمْ يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ».

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذارقطني والبيهقي وقال الحاكم: صحيح على شرطهما.

وقد احتجاً بجميع رواته واللفظ الآخر من حديث الباب أخرجه أيضاً الحاكم، وأخرجه أبو داود بلفظ «لَا يُنَجِّسُ» وكذا أخرجه ابن حبان.

وقال عنه ابن منده: إسناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى.

وكذلك ورد التقييد بها في الحديث الصحيح قال البيهقي: قلل هجر كانت مشهورة عندهم ولهذا شبه رسول الله ﷺ ما رأى ليلة المعراج من نبق سدره انتهى بقلل هجر قال الخطابي: قلل هجر مشهورة الصنعة معلومة المقدار والقللة لفظ مشترك وبعد صرفها إلى أحد معلوماتها وهي الأواني تبقى مترددة بين الكبار والصغار، والدليل على أنها من الكبار جعل الشارع الحد مقدراً بعدد قلل على أنه أشار إلى أكبرها، لأنه لا فائدة في تقديره بقلتين صغيرتين مع القدرة على التقدير بواحدة كبيرة، ولا يخفى ما في هذا الكلام من التكلف والتعسف.

قوله: (مَا يَتَوَلَّى) هو بالنون أي يرد عليه نوبة بعد أخرى. وحكى الدارقطني أن ابن المبارك صحفه فقال: يتوبه بالناء المثلثة. قوله: (لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثُ) هو بفتحين: النجس كما وقع تفسير ذلك بالنجس في الروايات المتقدمة، والتقدير لم يقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه، ولو كان المعنى أنه يضعف عن حملها لم يكن للتقييد بالقلتين معنى فإن ما دونهما أولى بذلك، وقيل: معناه لا يقبل حكم النجاسة.

وللخبث معان أخر ذكرها في النهاية، والمراد هنا ما ذكرنا. والحديث يدل على أن قدر القلتين لا ينجس بملاقاة النجاسة وكذا ما هو أكثر من ذلك بالأولى، ولكنه غصص أو مقيد بحديث «إِلَّا مَا غَيْرَ رِيحِهِ أَوْ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمُهُ» وهو وإن كان ضعيفاً فقد وقع الإجماع على معناه، وقد تقدم تحقيق الكلام والجمع بين الأحاديث.

١٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبُولُنْ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَنْتَسِلُ فِيهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٤٦/٢ (خ: ٢٣٩) (م: ٢٨٢) (د: ٧٠) (ت: ٦٨) (ن: ٤٩/١) (هـ: ٣٤٤)، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ، وَلَفْظُ التِّرْمِذِيِّ: «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ»، وَلَفْظُ الْبَاقِينَ: «ثُمَّ يَنْتَسِلُ مِنْهُ».

قوله: (الدائم) تقدم تفسيره.

قوله: (الذي لا يجري) قيل: هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه وقد احترز به عن راكذ يجري بعضه كالبرك.

وقيل: احترز به عن الماء الراكد لأنه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى، ولهذا لم يذكر البخاري هذا القيد حيث جاء بلفظ: الراكد بدل الدائم.

وكذلك مسلم في حديث جابر، وقال ابن الأنباري: الدائم

ومداره على الوليد بن كثير ف قيل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير، وقيل عنه عن محمد بن عباد بن جعفر، وقيل عنه عن عبيد الله بن عمر، وقيل عنه عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر. وهذا اضطراب في الإسناد.

وقد روي أيضاً بلفظ «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْرَ قَلْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَمْ يَنْجُسْ»، كما في رواية لأحمد والدارقطني، ولفظ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلَّةً فَإِنَّهُ لَا يَحْمِلُ الْحَبْثُ»، كما في رواية للدارقطني وابن عدي والمقبلي، ولفظ «أَرْبَعِينَ قَلَّةً» عند الدارقطني وهذا اضطراب في المتن.

وقد أوجب عن دعوى الاضطراب في الإسناد بأنه على تقدير أن يكون محفوظاً من جميع تلك الطرق لا يعد اضطراباً، لأنه انتقل من ثقة إلى ثقة، قال الحافظ: وعند التحقيق أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر الكبير. وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر، ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم. وله طريق ثالثة عند الحاكم جرد إسنادها ابن معين.

وعن دعوى الاضطراب في المتن بأن رواية أو ثلاث شاذة ورواة أربعين قلّة مضطربة وقيل: إنهما موضوعتان ذكر معناه في البدر المنير.

ورواية أربعين ضعفها الدارقطني بالقاسم بن عبد الله العمري. قال ابن عبد البر في التمهيد: ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت من جهة الأثر، لأنه حديث تكلم فيه جماعة من أهل العلم، ولأن القلتين لم يوقف على حقيقة مبلغهما في أثر ثابت ولا إجماع، وقال في الاستذكار: حديث معلول رده إسماعيل القاضي وتكلم فيه، وقال الطحاوي: إنما لم نقل به لأن مقدار القلتين لم يثبت.

وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريقة الفقهاء، ثم أجاب عن الاضطراب.

وأما التقييد بقلل هجر فلم يثبت مرفوعاً إلا من رواية المغيرة بن صقلاب عن ابن عدي وهو منكر الحديث، قال الثعلبي: لم يكن مؤتمناً على الحديث، وقال ابن عدي: لا يتابع على عامة حديثه ولكن أصحاب الشافعي قوّوا كون المراد قلل هجر بكثرة استعمال العرب لها في أشعارهم، كما قال أبو عبيد في كتاب الطهور

رواية النصب، والنهي عن كل واحدٍ منهما في حديثٍ عند أبي داود، ويدلّ عليه حديث الباب على رواية الجزم، وأمّا على رواية الرّفْع فقال القرطبي: إنّ نَهْ بذلك على مآل الحال، ومثله بقوله ﷺ: «لَا يَضْرِبَنَّ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الْأَمَةِ ثُمَّ يَضَاجِعُهَا» أي نَهْ هو يضاجمها والمراد النهي عن الضرب لأنّ الزوج يحتاج في مآل حاله إلى مضاجعتها فتمتنع لإساءته إليها فيكون المراد ههنا النهي عن البول في الماء لأنّ البائل يحتاج في مآل حاله إلى التطهّر به فيمتنع ذلك للنجاسة.

قال النووي: وهذا النهي في بعض المياه للتحريم، وفي بعضها للكرهية فإن كان الماء كثيراً جارياً لم يجرم البول فيه ولكن الأولى اجتنابه، وإن كان قليلاً جارياً فقد قال جماعة من أصحاب الشافعي: يكره.

والمختار أنّه يجرم لأنّه يقدّره وينجسه، ولأنّ النهي يقتضي التحريم عند المحققين والأكثرين من أهل الأصول، وهكذا إذا كان كثيراً راکداً أو قليلاً، لذلك قال: وقال العلماء من أصحابنا وغيرهم: يكره الاغتسال في الماء الرّاكد قليلاً كان أو كثيراً، وكذا يكره الاغتسال في العين.

الجارية، قال: وهذا كلّ على كراهة التّزويه لا التحريم انتهى.

وينظر ما القرينة الصّارفة للنهي عن التحريم، ولا فرق في تحريم البول في الماء بين أن يقع البول فيه أو في إناء ثمّ يصبّ إليه خلافاً للطهاريّة، والتغوط كالبول وأقبح، ولم يخالف في ذلك أحدٌ إلا ما حكى عن داود الظّهريّ.

قال النووي: وهو خلاف الإجماع، وهو أقبح ما نقل عنه في الجمود على الظاهر.

وقد نصر قول داود ابن حزم في المحلى وأورد للفقهاء الأربعة من هذا الجنس الذي أنكره أتباعهم على داود شيئاً واسعاً.

واعلم أنّه لا بدّ من إخراج هذا الحديث عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد لأنّ الاتفاق واقع على أنّ الماء المستبحر الكثير جدّاً لا تؤثر فيه النجاسة، وحملته الشافعيّة على ما دون القلّين لأنهم يقولون: إنّ قدر القلّين فما فوقهما لا ينجس إلا بالتغيّر.

وقيل: حديث القلّين عامٌّ في الأغناس فيخصّ ببول آدمي، وردّ بأنّ المعنى المقضي للنهي هو عدم التّقرّب إلى الله بالنجس، وهذا المعنى يستوي فيه سائر النجاسات ولا يتّجه تخصيص ببول

من حروف الأضداد يقال للسّاكن والدّائر. وعلى هذا يكون قوله: لا يجري صفةً مخصّصةً لأحد معنى المشترك وقيل: الدائم والرّاكد مقابلان للجاري، لكنّ الدائم الذي له نبع والرّاكد الذي لا نبع له.

قوله: (ثُمَّ يَفْتَسِلُ فِيهِ) ضبطه النووي في شرح مسلم بضمّ اللام، قال في الفتح: وهو المشهور.

قال النووي أيضاً: وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك أنّه يجوز أيضاً جزمه عطفاً على موضع يؤلّف ثمّ نصبه بإضمار أن وإعطاء ثمّ حكم واو الجمع، فأمّا الجزم فلا مخالفة بينه وبين الأحاديث الدّالة على أنّه يجرم البول في الماء الدائم على انفراده، والغسل على انفراده كما تقدّم في باب بيان زوال تطهيره لدلالته على تساوي الأمرين في النهي عنهما.

وأمّا النصب فقال النووي: لا يجوز لأنّه يقتضي أنّ المنهيّ عنه الجمع بينهما دون أفراد أحدهما وهذا لم يقله أحدٌ، بل البول فيه منهى عنه سواء أراد الاغتسال فيه أم لا، وضغفه ابن دقيق العيد بأنّه لا يلزم أن يدلّ على الأحكام المتعدّدة لفظاً واحداً فيؤخذ النهي عن الجمع بينهما من هذا الحديث إن ثبت رواية النصب، ويؤخذ النهي عن الأفراد من حديث آخر، وتعبّه ابن هشام في المغني فقال: إنّهم، وإنّما أراد ابن مالك إعطاء حكمها في النصب لا في المعية قال: وأيضاً ما أورده إنّما جاء من قبيل المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ونظيره إجازة الزّجاج والزّخسريّ، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ كون تكتموا مجزوماً وكونه منصوباً مع أنّ النصب معناه النهي انتهى.

وقد اعترض الجزم القرطبيّ بما حاصله أنّه لو أراد النهي عنه لقال: ثمّ يغتسلن بالتأكيد وتعبّ بأنّه لا يلزم من تأكيد النهي أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكّد لاحتمال أن يكون للتأكيد معنى في أحدهما ليس في الآخر انتهى.

والحاصل أنّه قد ورد النهي عن مجرّد الغسل من دون ذكر البول كحديث أبي هريرة المتقدّم في باب بيان زوال تطهير الماء، وورد النهي عن مجرّد البول من دون ذكر للغسل كما في صحيح مسلم «أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ» والنهي عن كلّ واحدٍ منهما على انفراد يستلزم النهي عن فعلهما جميعاً بالأولى. وقد ورد النهي عن الجمع بينهما في حديث الباب إن صحّت

قوله: (فَلْيُرْفَهُ) قال النَّسَائِيُّ: لم يذكر فليرفه غير علي بن

مسهر.

وقال ابن منده: تفرد بذكر الإراقة فيه علي بن مسهر ولا يعرف عن النَّبِيِّ ﷺ بوجوه من الوجوه.

قال الحافظ: ورد الأمر بالإراقة عند مسلم من طريق الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة، وقد حسن الذَّارِقُطِيُّ حديث الإراقة، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، ورواه مسلم بزيادة: «أولاهن بالتراب» كما سيأتي.

والحديث يدل على وجوب الغسلات السبع من ولوغ الكلب، وإليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وطاوس وعمر بن دينار والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وداد وذو العترة والحنفية إلى عدم الفرق بين لعاب الكلب وغيره من النجاسات، وحملوا حديث السبع على الندب، واحتجوا بما رواه الطحاوي والذَّارِقُطِيُّ موقوفاً على أبي هريرة أنه يغسل من ولوغه ثلاث مرات، وهو الراوي للغسل سبعاً، فثبت بذلك نسخ السبع وهو مناسب لأصل الحنفية من وجوب العمل بتأويل الراوي وتخصيصه ونسخه، وغير مناسب لأصول الجمهور من عدم العمل به ويحتمل أن أبا هريرة أفتى بذلك لاعتقاده ندية السبع لا وجوبها أو أنه نسي ما رواه

وأيضاً قد ثبت عنه أنه أفتى بالغسل سبعاً، ورواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الإسناد ومن حيث النظر، أما من حيث الإسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه، وهذا من أصح الأسانيد، والمخالفة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه، وهو دون الأول في القوة بكثير، قاله الحافظ في الفتح وأما من حيث النظر فظاهر.

وأيضاً قد روى التَّسْبِيعُ غير أبي هريرة فلا يكون مخالفة فتياه قاذحة في مرويه غيره، وعلى كل حال فلا حجة في قول أحد مع قول رسول الله ﷺ.

ومن جملة أذارهم عن العمل بالحديث أن العذرة أشد نجاسة من سؤر الكلب، ولم تقيد بالسبع، فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى، ورد بأنه لا يلزم من كونها أشد في الاستقذار أن لا يكون الولوغ أشد منها في تغليب الحكم، وبأنه قياس في مقابلة

الآدمي منها بالنسبة إلى هذا المعنى.

قوله: (ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ) فيه دليل على أن التهي لا يختص بالغسل بل الوضوء في معناه، ولو لم يرد هذا لكان معلوماً لاستواء الوضوء والغسل في المعنى المقتضي للتَّهْيِ كما تقدّم قوله: (ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ) هذا اللَّفْظُ ثابت أيضاً في البخاري من طريق أبي الزناد، وللبخاري ومسلم من طريق أخرى، وثمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ قال ابن دقيق العيد: وكل واحد من اللَّفْظَيْن يفيد حكماً بالنَّصِّ وحكماً بالاستنباط انتهى.

وذلك لأنَّ الرَّوَايةَ بلفظ فيه تدل على منع الانغماس بالنَّصِّ وعلى منع التناول بالاستنباط، والرَّوَايةُ بلفظ منه بعكس ذلك. وقد استدل بهذا الحديث أيضاً على نجاسة المستعمل وعلى أنه طاهر مسلوب الطهورة، وقد تقدّم الكلام على البحثين. قال المصنّف -رحمه الله تعالى-: ومن ذهب إلى خبر القلتين حل هذا الخبر على ما دونهما، وخبر بثر بضاعة على ما بلغهما جمعاً بين الكل انتهى. وقد تقدّم تحقيق ذلك.

بَابُ أَسَارِ الْبَهَائِمِ

حديث ابن عمر في القلتين يدل على نجاستها وإلا يكون التحذير بالقلتين في جواب السؤال عن وُزُوعِهَا عَلَى الْمَاءِ عِتْناً. ١٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيُرْفَهُ ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَاتٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٧٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٧٦/١-١٧٧).

الحديث له الفاظ هذا أحدها. وفي الباب أحاديث منها عن عبد الله بن مغفل، وسيأتي في باب اعتبار العدد في الولوغ. وحديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنّف في القلتين تقدّم وقد استدل به على نجاسة أسار البهائم لما ذكره.

قوله: (إِذَا وَلَغَ) قال في الفتح: يقال: ولغ بلغ بالفتح فيهما، إذا شرب بطرف لسانه، قال ثعلب: هو أن يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه، زاد ابن درستويه: شرب، أو لم يشرب قال مكِّي فإن كان غير مائع يقال: لعقه.

قوله: (فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ) ظاهره المعموم في الآتية وهو يخرج ما كان من المياه في غير الآتية، وقيل: أصل الغسل معقول المعنى وهو النجاسة فلا فرق بين الإناء وغيره وقال العراقي: ذكر الإناء خرج مخرج الأغلب لا للتقييد.

النَّصَّ الصَّرِيحَ وهو فاسد الاعتبار.

ومنها أيضاً أنَّ الأمر بذلك كان عند الأمر بقتل الكلاب فلما نهى عن قتلها نسخ الأمر بالغسل، وتعقب بأنَّ الأمر بقتلها كان في أوائل الهجرة والأمر بالغسل متأخراً جداً لأنه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل، وكان إسلامهما - سنة سبع، وسياق حديث ابن مغفل الآتي ظاهر في أنَّ الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب، وقد اختلف أيضاً في وجوب الترتيب للإناء الذي ولغ فيه الكلب، وسيأتي بيان ذلك في باب اعتبار العدد. واستدل بهذا الحديث أيضاً على نجاسة الكلب لأنَّه إذا كان لعابه نجساً وهو عرق فمه، ففمه نجس، ويستلزم نجاسة سائر بدنه، وذلك لأنَّ لعابه جزء من فمه، وفمه أشرف ما فيه فبقية بدنه أولى، وقد ذهب إلى هذا الجمهور.

وقال عكرمة ومالك في رواية عنه: أنَّه طاهر.

ودليلهم قول الله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ ولا يخلو الصيد من التلوث بريق الكلاب، ولم يؤمر بالغسل. واجيب عن ذلك بأنَّ إباحة الأكل ممَّا أمسكن لا تنافي وجوب تطهير ما تنجس من الصيد، وعدم الأمر للاكتفاء بما في أدلة تطهير النجس من العموم، ولو سلم فغايتة الترخيص في الصيد بخصوصه.

واستدلوا أيضاً بما ثبت عند أبي داود من حديث ابن عمر بلفظ: «كَانَتْ الْكِلَابُ تُقْبَلُ وَتُدْبَرُ زَمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَكُونُوا يُرْشُونَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ» وهو في البخاري. وأخرجه الترمذي بزيادة «وَيَكُونُ» وَرَدَّ بِأَنَّ الْبَوْلَ يَجْمَعُ عَلَى نَجَاسَتِهِ، فَلَا يَصْلَحُ حَدِيثُ بَوْلِ الْكِلَابِ فِي الْمَسْجِدِ حُجَّةً يَعَارِضُ بِهَا الْإِجْمَاعَ.

وأما مجرد الإقبال والإدبار فلا يدلان على الطهارة، وأيضاً يحتمل أن يكون ترك الغسل لعدم تعيين موضع النجاسة أو لطهارة الأرض بالجفاف.

قال المندري: إنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد قال الحافظ: والأقرب أن يقال: إنَّ ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الإباحة، ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها.

واستدلوا على الطهارة أيضاً بما سيأتي من الترخيص في كلب الصيد والماشية والزرع واجيب بأنَّه لا منافاة بين الترخيص وبين

بَابُ سُورِ الْهَرِ

١٧- «عَنْ كُبْشَةَ بِنْتِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَتْ تَخْتُ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَهُوَ، فَجَاءَتْ هِرَّةٌ تَشْرَبُ مِنْهُ فَأَصْنَعِي لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ مِنْهُ، فَأَلَتْ كُبْشَةَ: فَرَأَيْتِي أَنْظُرُ، فَقَالَ: أُنْعَجِينَ يَا ابْنَةُ أَخِي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَائِفَاتِ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (حم: ٢٩٦/٥ و ٣٠٣ و ٣٠٩) (د: ٧٥) (ت: ٩٢) (ن: ٥٥/١) (٣٦٧) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُصْنَعِي إِلَى الْهَرَّةِ الْإِنَاءَ حَتَّى تَشْرَبَ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ بِفَضْلِهَا» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/٧٠). الحديث الأول أخرجه أيضاً البيهقي، وصححه البخاري والعقيلي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني، وأعله ابن منده بأنَّ حميدة الراوية له عن كبشة مجعولة وكذلك كبشة قال: ولم يعرف لهما إلا هذا الحديث، وتعقبه الحافظ بأنَّ حميدة حديثاً آخر في تشمت العاطس، رواه أبو داود، ولها ثالث رواه أبو نعيم في المعرفة، وقد روى عنها مع إسحاق ابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين، فارتفعت جهالتها.

وأما كبشة فقيل: إنها صحابيَّة، فلان ثبت فلا يضر الجهل بماها على ما هو الحق من قبول مجاهيل الصحابة.

وقد حققنا ذلك في القول المقبول في ردِّ رواية المجهول من غير صحابة الرسول

وفي الباب عن جابر عند ابن شاهين في النسخ والنسخ مثله.

والحديث الثاني الذي رواه الدارقطني عن عائشة قد اختلف فيه على عبد ربِّه وهو عبد الله بن سعيد المقبري، ورواه الدارقطني من وجه آخر عن عائشة وفيه الواقدي.

وروي من طرق آخر كلها وأهية، والحديثان يدلان على طهارة فم الهرة وطهارة سورها وإليه ذهب الشافعي والهادي، وقال أبو حنيفة: بل نجس كالسبع، لكن خفف فيه فكره سوره، واستدل بما ورد عنه ﷺ من أنَّ «الْهَرَّةَ سَبْعٌ» في حديث أخرجه أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ: «السَّوْرُ سَبْعٌ» وبما تقدّم من قوله ﷺ عند سؤاله عن الماء وما

الْكَلْبُ فِي إِيَّاهُ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧٢) (م: ٢٧٩)، وَلَا خَمَذَ (٣١٤/٢ و ٤٢٧) وَتُسَلِّمُ: «طَهُورُ إِيَّاهُ أَحَدُكُمْ

إِذَا وَلَّغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوَّلَاهُنَّ بِالتَّرَابِ». ٢٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلابِ ثُمَّ قَالَ: مَا بَالَهُمْ وَيَأَيُّ الْكِلابِ ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ وَقَالَ: إِذَا وَلَّغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَعَقَرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتَّرَابِ» رَوَاهُ الْجَنَاحَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَالبُخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ، «وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ».

الحديثان يدلان على أنه يغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبع مرّات وقد تقدّم ذكر الخلاف في ذلك، وبيان ما هو الحق في باب أسرار البهائم.

قوله: (أولاهنّ بالتّراب) لفظ الترمذي والبرّار «أولاهنّ أو أخراهنّ» ولأبي داود «السّابعة بالتّراب» وفي رواية صحيحة للشافعي «أولاهنّ أو أخراهنّ بالتّراب» وفي رواية لأبي عبيد القاسم بن سلام في كتاب الطهور له: «إِذَا وَلَّغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ غُسْلَ سَبْعِ مَرَّاتٍ أَوَّلَاهُنَّ أَوْ إِخْدَاهُنَّ بِالتَّرَابِ» وعند الدارقطني بلفظ «إِخْدَاهُنَّ» أيضًا وإسناده ضعيف فيه الجارود بن يزيد وهو متروك، والذي في حديث عبد الله بن مغفل المذكور في الباب بلفظ «وَعَقَرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتَّرَابِ» أصح من رواية إحداهن.

قال في البدر النير: بإجماعهم، وقال ابن منده: إسناده مجمع على صحته وهي زيادة ثقة فتعين المصير إليها.

وقد ألزم الطحاوي الشافعية بذلك واعتذار الشافعيّ بأنّه لم يقف على صحّة هذا الحديث لا ينفع الشافعية فقد وقف على صحته غيره لا سيما مع وصيته بأنّ الحديث إذا صحّ فهو مذهبه فتعين حمل المطلق على المقيد.

وأما قول ابن عبد البر: لا أعلم أحدًا أفنى بأنّ غسلة التّراب غير الغسلات السّبع بالماء غير الحسن فلا يقدح ذلك في صحّة الحديث ونحتم العمل به، وأيضًا قد أفنى بذلك أحمد بن حنبل وغيره، وروي عن مالك أيضًا، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر. وجواب البيهقي عن ذلك بأنّ أبا هريرة أحفظ من غيره فروايته أرجح وليس فيها هذه الزيادة، مردود بأنّ في حديث عبد الله بن مغفل زيادة وهو مجمع على صحته، وزيادة الثقة يتعين المصير إليها إذا لم تقع منافية.

ينوبه من السّباع والدّوابّ فقال: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ».

وأجيب بأنّ حديث الباب مصرّح بأنّها ليست بنجسٍ فيخصّص به عموم حديث السّباع بعد تسليم ورود ما يقضي بنجاسة السّباع.

وأما مجرد الحكم عليها بالسّبعيّة فلا يستلزم أنّها نجسٌ إذ لا ملازمة بين النّجاسة والسّبعيّة على أنّه قد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة، قال: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَيَاضِ أَلَيْسَ تَكُونُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَيَقِيلُ: إِنَّ الْكِلابَ وَالسَّبَاعَ تَرَدُّ عَلَيْهَا فَقَالَ: لَهَا مَا أَخَذَتْ فِي بَطُونِهَا وَلَنَا مَا بَقِيَ شَرَابَ وَطَهُورًا». وأخرج الشافعيّ والدارقطنيّ والبيهقيّ في المعرفة وقال: له أسانيد إذا ضمّ بعضها إلى بعض كانت قويّة بلفظ: «أَتَرَفْنَا بِمَا أَفْضَلْتِ الْحُمْرُ؟» قَالَ: نَعَمْ رَبِّمَا أَفْضَلْتِ السَّبَاعَ كُلَّهَا.

وأخرج الدارقطني وغيره عن ابن عمر قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَشْغَارِهِ فَسَارَ لَيْلًا فَمَسَرُوا عَلَى رَجُلٍ جَالِسٍ عِنْدَ مِفْرَاقٍ لَهُ وَهِيَ الْحَوْضُ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاءُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوْلَعْتَ السَّبَاعَ عَلَيْكَ اللَّيْلَةَ فِي مِفْرَاقِكَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: يَا صَاحِبَ الْمِفْرَاقِ لَا تُخْبِرْهُ هَذَا مُتَكَلِّفٌ، لَهَا مَا حَمَلَتْ فِي بَطُونِهَا وَلَنَا مَا بَقِيَ شَرَابَ وَطَهُورًا» وهذه الأحاديث مصرّحة بطهارة ما أفضلت السّباع. وحديث عائشة المذكور في الباب نصٌّ في محلّ التّزاع.

وأيضًا حديث أبي هريرة الذي استدلّ به أبو حنيفة في مقال. ويمكن حمل حديث القلتين المتقدم على أنّه إنّما كان كذلك، لأنّ ورودها على الماء مظنة لإلغائها الأبوال والأزبال عليه. قوله: (فأصغى لها الإناء) هو بالصاد المهملة بعدها غين معجمة ذكره في الأساس وقال: أصغى الإناء للهرة: أماله.

وفي القاموس وأصغى: استمع، وإليه مال بسمعه والإناء أماله.

قوله: (إنّها من الطّوافين إلخ) تشبيه للهرة بخدم البيت الذين يطوفون للخدمة.

أَبْوَابُ تَطْهِيرِ النَّجَاسَةِ وَذِكْرُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ مِنْهَا

بَابُ اخْتِيَارِ الْعَدْوِ فِي الْوُلُوغِ

١٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ

في هذا موطن آخر ليس هذا محلّه فلنقتصر على هذا المقدار وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطاً في أبواب الصيد.

بَابُ الْحَتِّ وَالْقَرْصِ وَالْعَفْرِ عَنْ الْأَثَرِ بَعْدَهُمَا

٢١- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبُهَا مِنْ دَمِ الْخَيْضَةِ كَيْفَ نَصْنَعُ؟ فَقَالَ: تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ تَنْضَحُهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/ ٣٤٥، ٣٥٣) (خ: ٢٢٧) (م: ٢٩١).

قوله: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ» في رواية للشافعي أنها أسماء، قال في الفتح: وأغرب النووي فضغف هذه الرواية بلا دليل وهي صحيحة الإسناد لا علة لها.

ولا بعد في أن يبهيم الراوي اسم نفسه قوله: (مِنْ دَمِ الْخَيْضَةِ) بفتح الحاء أي الحيض قاله النووي: قوله: (تَحْتَهُ) بفتح الفوقانية وضَمَّ المهملة وتشديد المثناة الفوقانية أي تحكّه، وكذا رواه ابن خزيمة والمراد بذلك إزالة عينه.

قوله: «ثُمَّ تَقْرُصُهُ» بفتح أوله وإسكان القاف وضَمَّ الرّاء والصّاد المهملتين، وحكى القاضي عياض وغيره فيه ضَمَّ المثناة من فوق وفتح القاف وتشديد الرّاء المكسورة أي تدلك موضع الدّم بأطراف أصابعها ليتحلّل بذلك ويخرج ما يشربه الثوب منه ومنه تقريص العجين، قاله أبو عبيدة.

وسئل الأخفش عنه فضَمَّ أصبعيه الإبهام والسبابة وأخذ شيئاً من ثوبه بهما وقال: هكذا تفعل بالماء في موضع الدّم، وورد في رواية ذكر الفسل مكان القرص.

روى ذلك الشيخ تقيّ الدين من رواية محمد بن إسحاق بن يسار عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت: سمعت رسول الله ﷺ وسألته امرأة عن دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ ثَوْبَهَا فَقَالَ لَهَا: اغْسِيلِيهِ.

وأخرجه الشافعي من حديث سفيان عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْخَيْضَةِ يُصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَ: حَتِّهِ ثُمَّ أَقْرِصِيهِ بِالْمَاءِ وَرُشِّيهِ وَصَلِّي فِيهِ» ورواه عن مالك عن هشام بلفظ: «إِنْ امْرَأَةٌ سَأَلَتْ».

ورواه ابن ماجه بلفظ: «أَقْرِصِيهِ بِالْمَاءِ وَغَسِيلِيهِ وَصَلِّي فِيهِ» وابن أبي شيبة بلفظ: «أَقْرِصِيهِ بِالْمَاءِ وَغَسِيلِيهِ وَصَلِّي فِيهِ».

وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أمّ قيس بنت محصن «أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ

وقد خالفت الحنفية والعرة في وجوب الترتيب كما خالفوا في التسبيح، ووافقهم هنا المالكية مع إيجابهم التسبيح على المشهور عندهم، قالوا: لأن الترتيب لم يقع في رواية مالك، قال القرافي منهم: قد صحت فيه الأحاديث فالعجب منهم كيف لم يقولوا بها

وقد اعتذر القائلون بأن الترتيب غير واجب بأن رواية الترتيب مضطربة، لأنها ذكرت بلفظ أولاهن ولفظ أخراهن ولفظ إحداهن وفي رواية السابعة وفي رواية الثامنة، والاضطراب يوجب الاطراح.

واجب بأن المقصود حصول الترتيب في مرة من المرات وبأن إحداهن مبهم، وأولاهن معينة، وكذلك أخراهن، والسابعة والثامنة.

ومقتضى حمل المطلق على المقيد أن تحمل المهمة على إحدى المرات معينة، ورواية أولاهن أرجح من حيث الأكثرية والأحفظية، ومن حيث المعنى أيضاً، لأن ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه، وقد نصّ الشافعي على أن الأولى أولى كذا في الفتح.

وقد وقع الخلاف هل يكون الترتيب في الفسلات السبع أو خارجاً عنها.

وظاهر حديث عبد الله بن مغفل أنه خارج عنها وهو أرجح من غيره لما عرفت فيما تقدّم قوله: (مَا بَالُهُمْ وَبَالَ الْكِلَابِ) فيه دليل على تحريم قتل الكلاب، وقد اشتهر في السنة إذنه ﷺ بقتل الكلاب.

وسبب ذلك كما في صحيح مسلم «أَنَّهُ وَضَعَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَأْتِيَهُ فَلَمْ يَأْتِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَا وَاللَّهِ مَا أَخْلَفَنِي، فَظَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُهُ ذَلِكَ، ثُمَّ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ جُرُوءُ كُلِّبٍ تَحْتَ مُسْطَاطٍ فَأَمَرَ بِهِ فَأَخْرَجَ فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ: قَدْ كُنْتَ وَعَدْتَنِي أَنْ تُلْقَانِي الْبَارِحَةَ فَقَالَ: أَجَلٌ وَلَكِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْنَا فِيهِ كُلِّبٌ، فَأَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ» ثم ثبت عنه ﷺ النهي عن قتلها ونسخه، وقد عقد الحازمي في الاعتبار لذلك باباً وثبت عنه ﷺ الترخيص في كلب الصيد والزروع والماشية، والمنع من اقتناء غير ذلك وقال: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ كَلْبُ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَّةٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِرَاطٌ» وثبت عنه الأمر بقتل الكلب الأسود البهيم ذي القطين وقال: إنه شيطان، وللبحث

أفراد النجاسة المتصوص على تطهيرها بما اشتمل عليه النص، إن كان فيه إحالة على فرد من أفراد المَطَهَّرات، لكنّه إن كان ذلك الفرد المحال عليه هو الماء فلا يجوز العدول إلى غيره للمزمنة التي اختص بها وعدم مساواة غيره له فيها، وإن كان ذلك الفرد غير الماء جاز العدول عنه إلى الماء لذلك وإن وجد فرد من أفراد النجاسة لم يقع من في الشارع الإحالة في تطهيره على فرد من أفراد المَطَهَّرات بل مجرد الأمر بمطلق التطهير، فالاعتصار على الماء هو اللازم لحصول الامتثال به بالقطع وغيره مشكوك فيه، وهذه طريقة متوسطة بين القولين لا يحصى عن سلوكها.

فإن قلت: مجرد وصف الماء بمطلق الطهورة لا يوجب له المزية، فإن التراب يشاركه في ذلك.

قلت: وصف التراب بالطهورة مقيد بعدم وجدان الماء بنص القرآن، فلا مشاركة بذلك الاعتبار.

واعلم أنّ دم الحيض نجس بإجماع المسلمين كما قال النووي. وللحديث فوائد منها ما يأتي بيانه في باب الحيض، ومنها ما ذكره المصنف هنا فقال: وفيه دليل على أنّ دم الحيض لا يعفى عن سيره، وإن قلّ لعمومه، وأنّ طهارة السترة شرط للصلاة، وأنّ هذه النجاسة وأمثالها لا يعتبر فيها تراب ولا عدد وأنّ الماء متعين لإزالة النجاسة انتهى. وقد عرفت ما سلف.

٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ يَسَارٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ وَأَنَا أُحِيضُ فِيهِ قَالَ: فَإِذَا طَهَرْتَ فَأَصْبِلِي مَوْضِعَ الدَّمِ ثُمَّ صَلِّي فِيهِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ أَثَرُهُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٦٤ و ٣٨٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٥).

٢٣- وَعَنْ «مُعَاذَةَ» قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْحَائِضِ يُصِيبُ ثَوْبَهَا الدَّمُ فَقَالَتْ: تَغْسِلُهُ فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ فَلْتَغْتَبِرْ بِشَيْءٍ مِنْ صُفْرَةٍ قَالَتْ: وَلَقَدْ كُنْتُ أُحِيضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ حِيضَاتٍ جَمِيعًا لَا أَغْسِلُ لِي ثَوْبًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧).

الحديث الأول أخرجه الترمذي أيضاً، وأخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي من طريقين عن خولة بنت يسار وفيه ابن لبيبة. قال إبراهيم الحربي: لم يسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث، قال ابن حجر: وإسناده ضعيف. ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم الأنصارية. قال ابن حجر أيضاً: وإسناده أضعف من الأول.

اللَّهُ ﷻ عَنْ ذِمِّ الْحَيْضَةِ يُصِيبُ الثَّوْبَ، فَقَالَ: حُكِيَ بِصَلَعٍ وَأَغْسِيلِهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» قال ابن القطان: إسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة، والصّلع بفتح الصاد المهملة وإسكان اللام ثم عين: هو الحجر، ذكره الحافظ في التلخيص عن ابن دقيق العيد قال: وقال: ووقع في بعض المواضع بكسر الضاد المعجمة وعلّه تصحيف لأنه لا معنى يقتضي تخصيص الصّلع بذلك، لكن قال الصّغاني في العباب في مادة ضلع بالمعجمة وفي الحديث «حَتَّى يَصْلُحَ».

قال ابن الأعرابي: الصّلع هنا العود الذي فيه الاعوجاج، وكذا ذكره الأزهرى في مادة الضاد المعجمة قوله: (ثُمَّ تَنْضَحُهُ) بفتح الضاد المعجمة أي تغسله، قاله الخطّابي، وقال القرطبي: المراد به الرّش لأنّ غسل الدّم استنفيد من قوله: تفرّسه، وأمّا النّضح فهو لما شكّت فيه من الثّوب قال في الفتح: وعلى هذا فالضّمير في تنضحه يعود على الثّوب بخلاف حتّيه فإنه يعود على الدّم فيلزم منه اختلاف الضّمائر وهو على خلاف الأصل ثم إنّ الرّش على المشكوك فيه لا يفيد شيئاً لأنّه إن كان طاهراً فلا حاجة إليه، وإن كان متنجساً لم يتطهر بذلك.

فالأحسن ما قاله الخطّابي.

الحديث فيه دليل على أنّ النّجاسات إنّما تزال بالماء دون غيره من المائعات، قاله الخطّابي والنّووي قال في الفتح: لأنّ جميع النّجاسات بمثابة الدّم ولا فرق بينه وبينها إجمالاً.

قال: وهو قول الجمهور أي تعين الماء لإزالة النجاسة، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكلّ مائع طاهر وهو مذهب الدّاعي من أهل البيت، واحتجوا بقول عائشة «مَا كَانَ لِإِخْدَانًا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تُحِيضُ فِيهِ فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ قَالَتْ بِرَبِّهَا فَمَصَعَتُهُ يَطْفُرُهَا».

وأجيب بأنّها ربّما فعلت ذلك تحليلاً لأثره ثمّ غسلته بعد ذلك والحقّ أنّ الماء أصل

في التطهير لوصفه بذلك كتاباً وسنةً وصفاً مطلقاً غير مقيد، لكنّ القول بتعينه وعدم إجزاء غيره يردّه حديث مسح النعل وفرك المنيّ وحتّه وإماطته بإذخرة وأمثال ذلك كثير، ولم يأت دليل يقضي بمصر التطهير في الماء ومجرد الأمر به في بعض النّجاسات لا يستلزم الأمر به مطلقاً، وغايته تعينه في ذلك المتصوص بخصوصه إن سلم، فالإنصاف أن يقال: إنّّه يطهر كلّ فرد من

الحديث الثاني يشهد لصحة الحديث الأول وهو مفسق عليه من حديث أبي ثعلبة بلفظ: قال: «: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضٍ قَوْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ أَتَأْكُلُ فِي آيَاتِهِمْ؟ قَالَ: إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا» وفي رواية لأحمد وأبي داود «إِنْ أَرْضُنَا أَرْضُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَإِنْهُمْ يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْخِزْيَرِ وَيَشْرَبُونَ الْحَمْرَ، فَكَيْفَ نَصْنَعُ بِآيَاتِهِمْ وَقُدُورِهِمْ؟ قَالَ: إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالْمَاءِ وَاطْبُخُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا» وفي لفظ للترمذي: «فَقَالَ: أَنْقَوْهَا غَسَلًا وَاطْبُخُوا فِيهَا».

وقد استدلل المصنف - رحمه الله - بما ذكره في الباب على أنه يتعين الماء لإزالة النجاسة، وكذلك فعل غيره، ولا يخفك أن مجرد الأمر به لإزالة خصوص هذه النجاسة لا يستلزم أنه يتعين لكل نجاسة، فالتنصيص عليه في هذه النجاسة الخاصة لا ينفي إجزاء ما عداها من المطهرات فيما عداها، فلا حصر على الماء ولا عموم باعتبار المغسول فاين دليل التبيين المدعى؟ وقد تقدم في باب الحث والقرص ما هو الحق.

وقد استدلل بالحديث أيضاً على نجاسة الكفار، وقد تقدم في باب طهارة الماء المتوضأ به ما فيه كفاية.

وسأني لذلك مزيد تحقيق - إن شاء الله - في باب آية الكفار.

بَابُ تَطْهِيرِ الْأَرْضِ النَّجَسَةِ بِالْمُكَائِرَةِ

٢٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَامَ أَعْرَابِيٌّ قَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْبُوا بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: دَعُوهُ وَأَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ مَسْجَلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بَعْثْتُمْ مُبْسِرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُبْسِرِينَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٣٩/٢) (خ: ٢٢٠) (د: ٣٨٠) (ن: ٤٩/١ و ١٧٥) (هـ: ٥٢٩) (إلا مستلياً).

قوله: «قَامَ أَعْرَابِيٌّ» قال الحافظ في الفتح: زاد ابن عينة عند الترمذي وغيره في أوله «أَنَّهُ صَلَّى ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا» فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَأَمِيعًا، فَلَمْ يَلَيْتْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ» وقد أخرج هذه الزيادة البخاري في الأدب من صحيحه، وروى ابن ماجه الحديث تاماً من حديث أبي هريرة وحديث وثالة بن الأسقع.

وأخرجه أبو موسى المديني أيضاً من رواية سليمان بن يسار. والأعرابي المذكور قيل: هو ذو الخويصرة اليماني ذكره أبو

والحديث الثاني أخرجه أيضاً الدارمي قوله: (وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ) استدلل به على عدم وجوب استعمال الخواذ وهو مذهب الناصر والمنصور بالله وكثير من أصحاب الشافعي، وأكثر أصحاب أبي حنيفة، وذهب.

الشافعي ورواه الإمام يحيى عن العترة إلى أنه يجب استعمال الخاذ المعتاد.

لما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن مرفوعاً بلفظ: «حُكِّيَ بِضِلْعٍ وَأَغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» قال ابن القطان: إسناده في غاية الصحة.

واجب بآته لا يفيد المطلوب، لأن الحك إنما هو الفرق بالأصابع، والنزاع في غيره، ويرد بأن آخر الحديث وهو قوله: «وَأَغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» يدل على وجوب استعمال الخاذ. وكذلك قوله في حديث عائشة المذكور: «فَلْتَغَيِّرْهُ بِشَيْءٍ مِنْ صُفْرَةٍ» واجب بأن التغيير ليس بإزالة ويؤيده ما في آخر الحديث من قولها: «وَلَقَدْ كُنْتُ أَحْيِضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ حَيْضٍ لَا أَغْسِلُ» ويرد بأن مجرد استعمال الصفرة يفيد المطلوب كاستعمال السدر.

وقيل: يكون استعمال الخواذ مندوباً جمعاً بين الأدلة، ويستفاد من قوله: «وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ» أن بقاء اثر النجاسة الذي عسرت إزالته لا يضر، لكن بعد التغيير بزعفران أو صفرة أو غيرها حتى يذهب لون الدم، لأنه مستقدر، وربما نسبها من رآه إلى التقصير في إزالته.

قوله: (لَا أَغْسِلُ لِي ثَوْبًا) فيه دليل على أن ما كان الأصل فيه الطهارة فهو باقٍ على طهارته حتى تظهر فيه نجاسة فيجب غسلها.

بَابُ تَعَيِّنِ الْمَاءِ لِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ

٢٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو «أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي آيَةِ الْمُجُوسِ إِذَا اضْطَرَرْنَا إِلَيْهَا قَالَ: إِذَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهَا فَاغْسِلُوهَا بِالْمَاءِ وَاطْبُخُوا فِيهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٨٤).

٢٥- وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَضَنِيِّ «أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضٍ قَوْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ فَتَطْبُخُ فِي قُدُورِهِمْ وَتَشْرَبُ فِي آيَاتِهِمْ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالْمَاءِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٩٧)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالرَّحَضُ: الْغَسْلُ.

موسى المدني.

وقيل: هو الأقرب بن حابس التميمي، حكاه التاريخي عن عبد الله بن نافع المدني.

وقيل: هو عيينة بن حصن قاله أبو الحسين بن فارس. قوله: (لِيَقْعُوا بِهِ) في رواية عند البخاري «فَرَجَرَهُ النَّاسُ»، وفي أخرى له «فَنَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ» وفي أخرى له أيضاً «فَتَنَاولَهُ النَّاسُ».

وله أيضاً من حديث أنس «فَقَالَ الصَّحَابَةُ: مَهْ مَهْ» وسيأتي.

وللبیهقي «فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ» وكذا النسائي.

قوله: (سَجَلًا) بفتح المهملة وسكون الجيم.

قال أبو حاتم السجستاني هو الذلّو ملأى ولا يقال لها ذلك وهي فارغة.

قال ابن دريد: السجل: دلو واسع، وفي الصحاح الذلّو الضخمة، وقد تقدّم إشارة إلى بعض هذا في أوّل الكتاب.

قوله: (أَوْ ذُنُوبًا) قال الخليل: هي الذلّو ملأى.

وقال ابن فارس: الذلّو العظيمة.

وقال ابن السكيت: فيها ماء قريب من الملاء، ولا يقال لها

وهي فارغة: ذنوب فتكون أو للشك من الراوي أو للتخيير.

والمراد بقوله: من ماء مع أنّ الذنوب من شأنها ذلك رفع

الاشتباه، لأنّ الذنوب مشتركة بينه وبين الفرس الطويل وغيرهما.

قوله: (فَإِنَّمَا يُبَشِّرُ) إسناد البعث إليهم على طريق المجاز، لأنّه

هو المبعوث ﷺ بما ذكر، لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك.

أو هم مبعوثون من قبله بذلك، أي مأمورون، وكان ذلك

شأنه ﷺ في حقّ كلّ من بعثه إلى جهة من الجهات يقول: «يَسْرُوا وَلَا تُعْسِرُوا».

وفي الحديث دليل على أنّ الصّب مطهرٌ للأرض ولا يجب الحفر خلافاً للحنفية، روى ذلك عنهم النووي.

والمذكور في كتبهم أنّ ذلك مختص بالأرض الصلبة دون

الرّخوة، واستدلوا بما أخرجه الذارقطني من حديث أنس بلفظ:

«اخفروا مكانه ثم صبوا عليه» وأعله بتفرد عبد الجبار به دون

أصحاب ابن عيينة الحفاظ.

وكذا رواه سعيد بن منصور من حديث عبد الله بن معقل بن

مقرّب الزني وهو تابعي مرفوعاً بلفظ: «خُذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنْ

التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء» قال أبو داود: روي

مرفوعاً يعني موصولاً ولا يصح، وكذا رواه الطحاوي مرسلًا وفيه «واخفروا مكانه».

قال الحفاظ في التلخيص: إنّ الطريق المرسلة مع صحّة

إسنادها إذا ضمت إلى أحاديث الباب وجدت قوّة، قال: ولها

إسنادان موصولان، أحدهما عن أبي مسعود رواه الذارمي والذارقطني.

ولفظه: «فَأَمَرَ بِمَكَانِهِ فَاخْفَرُوا وَصَبَّ عَلَيْهِ دُلُومًا مِنْ مَاءٍ» وفيه

سمعان بن مالك وليس بالقوي، قاله أبو زرعة، وقال ابن أبي

حاتم في العلل عن أبي زرعة: هو حديث منكر، وكذا قال

أحمد. وقال أبو حاتم: لا أصل له.

وثانيهما: عن وثالة بن الأسقع رواه أحمد والطبراني وفيه

عبد الله بن أبي حميد الهذلي، وهو منكر الحديث، قاله البخاري وأبو حاتم.

واستدل بحديث الباب أيضاً على نجاسة بول آدمي وهو

مجمع عليه.

وعلى أنّ تطهير الأرض المنتجسة يكون بالماء لا بالجفاف

بالريح أو الشمس، لأنّه لو كفى ذلك لما حصل التكليف بطلب

الماء، وهو مذهب العترة والشافعي ومالك وزفر.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: هما مطهران، لأنهما يميلان

الشيء، وكذا قال الحراسانيون من الشافعية في الظل، واستدلوا

بحديث «زَكَاةُ الْأَرْضِ يَسْتُهَا»، ولا أصل له في المرفوع.

وقد رواه ابن أبي شيبة من قول محمد بن علي الباقر، ورواه

عبد الرزاق من قول أبي قلابة بلفظ: «جَفَّافُ الْأَرْضِ طَهُورُهَا».

وفي الحديث أيضاً دليل على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر

الخصوص إذ لم ينكر ﷺ على الصحابة ما فعلوه مع الأعرابي،

بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الرّاجحة.

وفيه أيضاً دليل على ما أشار إليه المصنّف رحمه الله من أنّ

الأرض تطهر بالمكثرة.

وعلى الرّق بالجامل في التعليم.

وعلى التّريغيب في التيسير والتّخفيف عن التعسير.

وعلى احترام المساجد وتنزيهاها، لأنّ النّبي ﷺ قرّره على

الإنكار وإنما أمرهم بالرّق.

٢٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ أَعْرَابِي فَقَامَ يَتَوَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ

صبه.

وفرق بعض العلماء بينهما، فقال: هو بالمهمله الصَّب بسهولة، وبالمعجمة التَّفريق في صبه، وقد تقدّم الكلام على فقه الحديث.

قال المصنّف رحمه الله: وفيه دليل على أنّ النجاسة على الأرض إذا استهلكت بالماء، فالأرض والماء طاهران، ولا يكون ذلك أمراً بتكثير النجاسة في المسجد انتهى

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتَقْلَالِ النَّعْلِ تَصْيِيهِ النِّجَاسَةِ

٢٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بَنَعْلِهِ الْأَذَى فَإِنَّ الْقَرَابَ لَهُ طَهُورٌ»، وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا وَطِئَ الْأَذَى يَخْفِيهِ فَطَهُورُهُمَا السَّرَابُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٥) وَ(٣٨٦).

٢٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ وَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا فَإِنْ رَأَى خَبْثًا فَلْيَمْسَحْهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٥٠).

الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن السكّن والحاكم والبيهقي واختلف فيه على الأوزاعي، ورواه ابن ماجه من وجوه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «الطريق يطهر بغضها بغضاً» وإسناده ضعيف، والرواية الأولى المذكورة في حديث الباب في إسناده مجهول، لأنّ أبا داود رواها بسنده إلى الأوزاعي قال: أنبت أنّ سعيد بن أبي سعيد المقبري حدّث عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسم الأوزاعي شيخه.

والرواية الثانية منه فيها محمد بن عجلان، وقد أخرج له البخاري في الشواهد ومسلم في المتابعات ولم يحتجّ به، وقد وثقه غير واحد، وتكلم فيه غير واحد، ولعله الرجل الذي أبهه الأوزاعي في الرواية الأولى، لأنّ أبا داود قال: حدّثنا أحمد بن إبراهيم، حدّثنا محمد بن كثير - يعني الصنعاني - عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة. وحديث أبي سعيد أخرجه الحاكم وابن حبان، واختلف في وصله وإرساله، ورجّح أبو حاتم في العلل الموصول.

وفي الباب عن أم سلمة عند الأربعة بلفظ «يطهّره ما بعده» وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف وعن امرأة من بني عبد الأشهل عند البيهقي كلّها، هذه الأحاديث في معنى حديث أبي

أصحاب رسول الله ﷺ: مئة مئة قال: فقال رسول الله ﷺ: لا تزرّموه دعوه فتركوه حتى بال ثم إنّ رسول الله ﷺ دعاه، ثم قال: إنّ هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر، إنّما هي لذكر الله عزّ وجلّ والصلاة وقراءة القرآن. أو كما قال رسول الله ﷺ. قال: «قامر رجلاً من القوم فجاء بدلو من ماء فشبه عليه» متفق عليه، لكن ليس للبخاري فيه «إن هذو المساجد» إلى تمام الأمر بتزريبها وقوله: «لا تزرّموه» أي لا تقطعوا عليه بوله (حم: ١٩١/٣) (خ: ٢٢١) (م: ٢٨٤).

قوله: (أعزّابي) هو الذي يسكن البادية، وقد سبق الخلاف في اسمه.

قوله: (مئة مئة) اسم فعل مبني على السكون معناه اكفف. قال صاحب المطالع: هي كلمة زجر أصلها ما هذا، ثم حذف تخفيفاً، وتقال مكرّرة ومفردة.

ومثله به به بالباء الموحدة، وقال يعقوب: هي لتعظيم الأمر كبحر يخ.

وقد تنوّع مع الكسر وينون الأول ويكسر الثاني بغير تنوين، وكذا ذكره غير صاحب المطالع قوله: (لا تزرّموه) بضمّ التاء الفوقية وإسكان الزاي بعدها راء أي لا تقطعوه. والإزرام: القطع قوله: (إن هذو المساجد). إلخ مفهوم الحصر مشعر بعدم جواز ما عدا هذه المذكورة من الأقدار، والقذّي والبصاق ورفع الصوت والخصومات والبيع والشراء وسائر العقود وإنشاء الضالّة، والكلام الذي ليس بذكر، وجميع الأمور التي لا طاعة فيها، وأمّا التي فيها طاعة كالجلوس في المسجد للاعتكاف والقراءة للعلم وسماع الموعظة وانتظار الصلاة ونحو ذلك، فهذه الأمور وإن لم تدخل في المحصور فيه لكنّه أجمع المسلمون على جوازها كما حكاها النووي فيخصّص مفهوم الحصر بالأمور التي فيها طاعة لاثقة بالمسجد لهذا الإجماع وتبقى الأمور التي لا طاعة فيها داخلّة تحت المنع.

وحكى الحافظ في الفتح الإجماع على أنّ مفهوم الحصر منه غير معمول به، قال: ولا ريب أنّ فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الأولى.

قوله: (فجاء بدلو من ماء) يروي بالشين المعجمة والسين المهملة.

قال النووي وهو في أكثر الأصول والروايات بالمعجمة ومعناه

هريرة وورد في معنى حديث أبي سعيد أحاديث منها عند الحاكم من حديث أنس، وعنده أيضاً من حديث ابن مسعود.

وعند الدارقطني من حديث ابن عباس وإسناده ضعيف. وعند الدارقطني أيضاً من حديث عبد الله بن الشخير، وإسناده ضعيف أيضاً، وعند البرار من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معلول، وهذه الروايات يقوي بعضها بعضاً فتتجهز للاحتجاج بها على أن النعل يطهر بذلك في الأرض رطباً أو يابساً.

وقد ذهب إلى ذلك الأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف والظاهرية وأبو ثور وإسحاق وأحمد في رواية، وهي إحدى الروايتين عن الشافعي.

وذهبت العترة والشافعي ومحمد إلى أنه لا يطهر بذلك لا رطباً ولا يابساً.

وذهب الأكثر إلى أنه يطهر بذلك يابساً لا رطباً. وقد احتج الآخرين في البحر بحجة وأهية جداً، فقال بعد ذكر الحديثين السابقين: قلنا: محتملان للرطوبة والجافة فتعين الموافق للقياس وهي الجافة، والثاني: لا يسلم كالثوب.

قال صاحب المنار: حاصل كلام المصنف إلغاء الحديث انتهى.

والظاهر أنه لا فرق بين أنواع النجاسات بل كل ما علق بالنعل مما يطلق عليه اسم الأذى فظهوره مسحه بالتراب قال ابن رسلان في شرح السنن: الأذى في اللغة هو المستنقذ طاهراً كان أو نجساً انتهى.

ويدل على التعميم ما في الرواية الأخرى حيث قال: «فإن رأى خيفاً فإنه لكل مستخيب» ولا فرق بين النعل والخف للتنصيص على كل واحد منهما في حديثي الباب، يلحق بهما كل ما يقوم مقامها لعدم الفارق.

قوله: «ثم ليصل فيهما» سيأتي الكلام على الصلاة في التعلين في باب مستقل من كتاب الصلاة - إن شاء الله تعالى -

باب نضح بول الغلام إذا لم يطعم

٣٠- عن أم قيس بنت مخضن «أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فقال على ثوبه فدعا بماء فنضحه عليه ولم يغسله».

رواه الجماعة (حم: ٦/٣٥٥) (خ: ٢٢٣) (م: ٢٨٧) (د: ٣٧٤) (ت: ٧١) (ن: ١/٢٧٥) (هـ: ٥٢٤).

٣١- وعن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال: «بول الغلام الرضيع ينضح وبول الجارية يغسل» قال قتادة: وهذا ما لم يطعموا فإذا طعموا غسلاً جميعاً رواه أحمد (٧٦٨) والترمذي (٦١٠) وقال: حديث حسن.

٣٢- وعن عائشة قالت: «أبى رسول الله ﷺ بصبي يحنكه فقال عليه فأثبته الماء» رواه البخاري (٢٢٢)، وكذلك أحمد (٥٢/٦ و ٢١٠) وابن ماجه (٥٢٣) وزاد: «ولم يغسله. ولمسلم (٢٨٦). «كان يؤتى بالصبيان فيترك عليهم ويحنكهم فأبى بصبي فقال عليه، فدعا بماء فأثبته بوله ولم يغسله».

٣٣- وعن أبي السمع خادم رسول الله ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «يغسل من بول الجارية ويترش من بول الغلام». رواه أبو داود (٣٧٦) والسنائي (١٥٨/١) وابن ماجه (٥٢٦).

٣٤- وعن أم كرز الحزامية قالت: «أبى النبي ﷺ بغلام فقال عليه فأمر به فتضيق، وأبى بجارية فبالت عليه فأمر به فغسل» رواه أحمد (٤٦٤/٦).

٣٥- وعن أم كرز أن النبي ﷺ قال: «بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل» رواه ابن ماجه (٥٢٧).

٣٦- وعن أم الفضل كباة بنت الحارث قالت: «بالت الحسين بن علي في حجر النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله أعطيني ثوبك والبس ثوباً غيره حتى اغسله فقال: إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى» رواه أحمد (٣٣٩/٦) وأبو داود (٣٧٥) وابن ماجه (٥٢٢).

حديث علي أخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح لأنه من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه عنه.

وأخرجه أيضاً أبو داود موقوفاً من حديث مسدد عن يحيى عن ابن أبي عروبة عن قتادة بالإسناد السابق إلى علي موقوفاً بلفظ: «يغسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام ما لم يطعم».

وأخرجه أيضاً مرفوعاً من حديثه بدون «ما لم يطعم»، وجعله من قول قتادة.

وكذلك أخرج عن أم سلمة «أنها كانت تصب على بول الغلام ما لم يطعم، فإذا طعم غسلته وكانت تغسل بول الجارية» وحديث أبي السمع أخرجه أيضاً البرار وابن خزيمة من

من كلام ابن شهاب راوي الحديث وأن المرفوع انتهى عند
فرضه قال: وكذلك روى معمر عن ابن شهاب، وكذا أخرجه
ابن أبي شيبة.

قال: فرشه لم يزد.

قال الحافظ في الفتح: وليس في سياق معمر ما يدل على ما
ادّعه من الإدراج. وقد أخرجه عبد الرزاق بنحو سياق مالك.
لكنه لم يقل: ولم يغسله، وقد قالها مع ذلك الليث وعمرو بن
الحارث ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب.

أخرجه ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهما من طريق ابن
وهب عنهم، وهو لمسلم عن يونس وحده، نعم زاد معمر في
روايته قال ابن شهاب: فمضت السنة أن يرش بول الصبي
ويغسل بول الجارية، ولو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك
ومن تبعه لأمكن دعوى الإدراج لكنها غيرها فلا إدراج.

وأما ما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص له بذلك، فإن
ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب، وقد ذكرناها عن
مسلم وغيره.

وبينا أنها مخالفة لرواية مالك.

قوله: (بَوْلُ الْغُلَامِ الرَضِيعِ) هذا تقييد للفظ الغلام بكونه
رضيعاً وهكذا يكون تقييداً للفظ الصبي والصغير والذكر الواردة
في بقية الأحاديث.

وأما لفظ ما لم يطعم فقد عرفت عدم صلاحيته لذلك لأنه
ليس من قوله ﷺ.

وقد شدّ ابن حزم فقال: إنه يرش من بول الذكر أي ذكر
كان، وهو إهمال للقيد الذي يجب حمل المطلق عليه كما تقرر في
الأصول، ورواية الذكر مطلقة، وكذلك رواية الغلام فإنه كما
قال في القاموس لمن طرّ شاربه أو من حين يولد إلى أن يشبّ،
وقد ثبت إطلاقه على من دخل في سنّ الشيوخوخة.

ومنه قول علي رضي الله عنه في يوم النهروان:

أنا الغلام القرشي المؤمن أبو حسين فاعلمن والحسن

وهو إذ ذاك في نحو ستين سنة.

ومنه أيضاً قول ليلي الأخيلية في مدح الحجاج أيام إمارته
على العراق:

شفاها من الداء العضال الذي بها غلام إذا هزّ القناة سقاها

ولكنه مجاز قال الزمخشري في أساس البلاغة: إن الغلام هو

حديثه بلفظ: «كُنْتُ أَخْذُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُ بِحَسَنٍ أَوْ بِحُسَيْنٍ
قَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ، فَجِئْتُ أَغْسِلُهُ، فَقَالَ: يُغَسَّلُ» الحديث.

وصححه الحاكم، قال أبو زرعة والبيهقي: ليس لأبي السَّمَحِ
غير هذا الحديث ولا يعرف اسمه.
وقال البخاري حديث حسن.

وحديث أم كرز الأول والثاني في إسنادهما انقطاعاً لأنهما
من طريق عمرو بن شعيب عنها ولم يدركها، وقد اختلف فيه
على عمرو بن شعيب فقل: عنه عن أبيه عن جدّه كما رواه
الطبراني.

وحديث أم الفضل أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم والطبراني.

قوله: (يَأْكُلُ الطَّعَامَ) المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرضعه
والتمر الذي يحنك به، والعسل الذي يلعبه للمداواة، وغير ذلك.
وقيل: المراد بالطعام ما عدا اللبن فقط ذكر الأول النسوي في
شرح مسلم وشرح المذهب وأطلق في الروضة تبعاً لأصلها
الثاني، وقال في نكت التنبيه: إن لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنك
به وما أشبهه، وقيل: لم يأكل: أي لم يستقل بجعل الطعام في فيه،
ذكره الموفق الحموي في شرح التنبيه.

قال الحافظ ابن حجر: والأول أظهر وبه جزم الموفق ابن
قدامة وغيره، وقال ابن التين: يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوّر
بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع، ويحتمل أنها إنما جاءت به
عند ولادته ليحنكه ﷺ فيحمل النفي على عمومته قوله: (عَلَى
تَوْبِهِ) أي توب النبي ﷺ، وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال:
المراد به توب الصبي.

قوله: (فَنَضَحَ) في صحيح مسلم من طريق الليث عن ابن
شهاب، «فَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ نَضَحَ بِالماء».

وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب «فَرَشَهُ» زاد أبو عوانة
في صحيحه «عَلَيْهِ» قال الحافظ: ولا تخالف بين الروایتين أي بين
نضح ورش، لأن المراد به أن الابتداء كان بالرش وهو تنفيض
الماء فانتهى إلى النضح وهو صب الماء.

ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن
هشام «فَدَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ»، «وَلَا يَبِي عَوَانَةَ» فصبه على البول
يتبعه إياه «انتهى» الذي في النهاية والكشاف والقاموس أن
النضح: الرش. قوله: (وَلَمْ يَغْسِلْهُ) ادّعى الأصيلي أن هذه الجملة

الصغير إلى حد الالتئام، فإن قيل له بعد ذلك غلام فهو مجاز. قوله: (بصني) قال الحافظ: يظهر لي أنه ابن أم قيس ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين. فقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أم سلمة بإسناد حسن قالت: «بَالَ الْحَسَنِ أَوْ الْحُسَيْنِ عَلَى بَطْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكَهُ حَتَّى قَفَى بَوْلُهُ ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ، وَلَا أَحَدَ عَنْ أَبِي لَيْلَى نَحْوَهُ، وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ: فَجِئَ بِالْحَسَنِ وَلَمْ يَتَرَدَّدْ وَكَذَا لِلطَّبْرَانِيِّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، وَرَجَّحَ الْحَافِظُ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

قوله: (فَأَتَيْتُهُ) بإسكان المثناة من فوق أي أتبع رسول الله ﷺ البول الذي على الثوب الماء قوله: (يُحْنَكُهُ) قال أهل العلم: التحنيك أن تمضغ التمر أو نحوه ثم تدلك به حنك الصغير قوله: (فَيَبْرُكُ عَلَيْهِمْ) أي يدعو لهم ويمسح عليهم وأصل البركة ثبوت الخير وكثرته.

وقد استدلل بأحاديث الباب على أن بول الصبي يخالف بول الصبية في كيفية استعمال الماء، وأن مجرد النضح يكفي في تطهير بول الغلام، وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب.

الأول: الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية، وهو قول علي رضي الله عنه وعطاء والزهري وأحمد وإسحاق وابن وهب وغيرهم. وروى عن مالك وقال أصحابه: هي رواية شاذة، ورواه ابن حزم أيضاً عن أم سلمة والثوري والأوزاعي والتخمي وداود وابن وهب.

والثاني: يكفي النضح فيهما وهو مذهب الأوزاعي وحكي عن مالك والشافعي. والثالث: هما سواء في وجوب الغسل وهو مذهب العترة والحنفية وسائر الكوفيين والمالكية، وأحاديث الباب ترد المذهب الثاني والثالث، وقد استدلل في البحر لأهل المذهب الثالث بحديث عمارة المشهور وفيه «إِنَّمَا تَغْسِلُ قُبْرَكَ مِنْ الْبَوْلِ»، إلخ، وهو مع اتفاق الحفاظ على ضعفه لا يعارض أحاديث الباب لأنها خاصة وهو عام، وبناء العام على الخاص واجب، ولكن جماعة من أهل الأصول منهم مؤلف البحر لا يبنون العام على الخاص إلا مع المقارنة، أو تأخر الخاص.

وأما مع الالتئام كمثلي ما نحن بصدده فقد حكى بعض أئمة الأصول أنه يبنى العام على الخاص اتفاقاً، وصرح صاحب

البحر أن الواجب الترجيع مع الالتئاس، ولا يشك من له أدنى إلمام بعلم الحديث أن أحاديث الباب أرجح وأصح من حديث عمارة، وترجيحه لحديث عمارة بالظهور غير ظاهر، وقد جزم صاحب البحر في المعيار وشرحه بأن الواجب مع الالتئاس الأطراح فتخالف كلامه.

وجزم صاحب المنار بأن العام متقدم والخاص متأخر، ولم يذكر بذلك دليلاً يشفي وأما الحنفية والمالكية فاستدلوا لما ذهبوا إليه بالقياس، فقالوا: المراد بقوله: ولم يغسله: أي غسلًا مبالغاً فيه، وهو خلاف الظاهر، ويبيده ما ورد في الأحاديث من التفرقة بين بول الغلام والجارية فإنهم لا يفرقون بينهما. والحاصل أنه لم يعارض أحاديث الباب شيء يوجب الاشتغال به

بَابُ الرَّخْصَةِ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

٣٧- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنْ رَهَطًا مِنْ عُكْلٍ أَوْ قَالَ غُرَيْتَةٍ قَدُمُوا فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِلَاحٍ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ آبِائِهَا وَالْبَابِيهَا مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ. اجْتَوَوْهَا: أَيِ اسْتَوْخَمَوْهَا، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ».

قوله: (مِنْ عُكْلٍ) بضم المهمله وإسكان الكاف قبيلة من تميم. قوله: (أَوْ غُرَيْتَةٍ) بالعين والراء المهملتين مصغراً: حي من قضاة أو حي من بجيلة، والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي، والشك من حماد ورواه البخاري في المحاريب عن حماد: أن رهطاً من عكلٍ أو قال: من عرينة، قال: ولا أعلمه إلا قال من عكلٍ.

ورواه في الجهاد عن وهيب عن أيوب أن رهطاً من عكلٍ، ولم يشك.

وفي الزكاة رواه من طريق شعبة عن قتادة «أَنْ نَاسًا مِنْ غُرَيْتَةٍ» ولم يشك أيضاً.

وكذا لمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس. ورواه أيضاً البخاري في المغازي عن قتادة. من عكلٍ وعرينة بالواو العاطفة، قال الحافظ: وهو الصواب، ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبراني من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس، قال: «كَانُوا أَرْبَعَةَ مِنْ غُرَيْتَةٍ وَثَلَاثَةَ مِنْ عُكْلٍ».

وزعم ابن التين تبعاً للداودي أن عرينة هم عكلٍ وهو غلط، بل هما قبيلتان متغايرتان، فعكل من عدنان وعرينة من قحطان.

يسمى حراماً وقت تناوله لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.

ومن أدلة القائلين بالطهارة حديث الإذن بالصلاة في مراض الغنم السابق.

وأجيب عنه بأنه معلل بأنها لا تؤذي كالإبل، ولا دلالة فيه على جواز المباشرة وإلا لزم نجاسة أبوال الإبل وبعرها للنهي عن الصلاة في مباركها.

ويرد هذا الجواب بأن الصلاة في مراض الغنم تستلزم المباشرة لأثار الخارج منها، والتعليل بكونها لا تؤذي أمر وراء ذلك، والتعليل للنهي عن الصلاة في معادن الإبل بأنها تؤذي المصلّي، يدل على أن ذلك هو المانع لا ما كان في المعادن من الأبوال والبرر واستدل أيضاً بحديث «لا يناس يسول ما أكل لحمّه» عند الدارقطني من حديث جابر والبراء مرفوعاً وأجيب بأن في إسناده عمرو بن الحسين العقيلي وهو وإد جداً، قال أبو حاتم: ذاهب الحديث ليس بشيء.

وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال الأزدي: ضعيف جداً. وقال ابن عدي: حدث عن الثقات بغير حديث منكر وهو متروك.

وفي إسناده أيضاً يحيى بن العلاء أبو عمر البجلي الرّازي، قد ضعفه جداً، قاله الدارقطني وكان كيع شديد الحمل عليه، وقال أحمد: كذاب، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال النسائي والأزدي: متروك، واحتجوا أيضاً بحديث «إن الله لم يغفل شيئاً لكم فيما حرم عليكم» عند مسلم والترمذي وأبي داود من حديث وائل بن حجر وابن حبان والبيهقي من حديث أم سلمة، وعند الترمذي وأبي داود من حديث أبي هريرة بلفظ «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذوا حبيش» والتّحريم يستلزم النجاسة، والتحليل يستلزم الطهارة، فتحليل التّدوي بها دليل على طهارتها، فأبوال الإبل وما يلحق بها طاهرة.

وأجيب عنه بأنه محمول على حالة الاختيار، وأما في الضرورة فلا يكون حراماً كالميتة للمضطر، فالنهي عن التّدوي بالحرام باعتبار الحالة التي لا ضرورة فيها والإذن بالتّدوي بأبوال الإبل باعتبار حالة الضرورة، وإن كان خبيثاً حراماً، ولو سلم فالتّدوي إنما وقع بأبوال الإبل فيكون خاصاً بها، ولا يجوز إلحاق غيره به لما ثبت من حديث ابن عباس مرفوعاً «إن في أبوال الإبل شيئاً

قوله: (فَجَنَوْا) قال ابن فارس: اجتويت المدينة إذا كرهت المقام فيها وإن كنت في نعمة، وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة.

وقيل: الاجتواء: عدم الموافقة في الطعام، ذكره القزّاز، وقيل: داء من الوباء ذكره ابن العربي.

وقيل: داء يصيب الجوف، والاجتواء بالجيم.

قوله: (فَأَمَرَهُمْ بِلِقَاحٍ) بلام مكسورة ففاح فحاء مهملة التوق ذوات اللين واحدها لقحة بكسر اللام وإسكان القاف، قال أبو عمرو: يقال لها ذلك إلى ثلاثة أشهر ثم هي لبون، واللقاح المذكورة ظاهر الروايات أنها للنيّ ﷺ.

وثبت في رواية للبخاري في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة بلفظ «فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ».

قال الحافظ: والجمع بينهما أن إبل الصدقة كانت ترمى خارج المدينة، وصادف بعث رسول الله ﷺ بلقاحه إلى المرعى طلب هؤلاء النفر الخروج قوله: (أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا) في رواية للبخاري «وَأَنْ يَشْرَبُوا» أي وأمرهم أن يشربوا.

وفي أخرى له «فَاخْرُجُوا فَاشْرَبُوا» وفي أخرى له أيضاً «فَرَخَصَ لَهُمْ أَنْ يَأْتُوا فَيَشْرَبُوا» قوله: (وَقَدْ ثَبَتَ... إلخ) هو ثابت من حديث جابر بن سمرة عند مسلم.

ومن حديث البراء عند أبي داود والترمذي وابن ماجه. قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم: قد صح في هذا الباب حديث البراء بن عازب وجابر بن سمرة.

وقد استدلل بهذا الحديث من قال بطهارة بول ما يؤكل لحمه، وهو مذهب العترة والنخعي والأوزاعي والزّهري ومالك وأحمد ومحمد وزفر وطائفة من السلف، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والإصطخري والرويان.

أما في الإبل فبالنص، وأما في غيرها مما يؤكل لحمه فبالقياس. قال ابن المنذر: ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب إذ الخصائص لا تثبت إلا بدليل، ويؤيد ذلك تقرير أهل العلم لمن يبيع أبعاد الغنم في أسواقهم واستعمال أبوال الإبل في أدويتهم.

ويؤيده أيضاً أن الأشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة. وأجيب عن التأييد الأول بأن المختلف فيه لا يجب إنكاره، وعسن الاحتجاج بالحديث بأنها حالة ضرورية وما أيسح للضرورة لا

— فإن قلت: إذا كان الحكم بطهارة بول ما يؤكل لحمه وزيله لما تقدم حتى يرد دليل، فما الدليل على نجاسة بول غير المأكول وزيله على العموم؟ قلت: قد تمسكوا بحديث «إنها ركس» قاله ﷺ في الروثة، أخرجه البخاري والترمذي والنسائي.

وبما تقدم في بول الأدمي والحقوا سائر الحيوانات التي لا تؤكل به بجماع عدم الأكل وهو لا يتم إلا بعد تسليم أن علّة النجاسة عدم الأكل وهو منتقض بالقول بنجاسة زيل الجلالة، والدفع بأن العلّة في زيل الجلالة هو الاستقذار منقوض باستلزامه لنجاسة كل مستقذر كالطاهر إذا صار متنا، إلا أن يقال: إن زيل الجلالة هو محكوم بنجاسته لا للاستقذار، بل لكونه عين النجاسة الأصلية التي جعلها الذّابة لعدم الاستحالة التامة.

وأما الاستدلال بمفهوم حديث «لا بأس ببول ما يؤكل لحمه» المتقدم فغير صالح لما تقدم من ضعفه الذي لا يصلح معه للاستدلال به حتى قال ابن حزم إنه خبر باطل موضوع قال: لأن في رجاله سواد بن مصعب، وهو متروك عند جميع أهل النقل متفق على ترك الرواية عنه، يروي الموضوعات، فالذي يتحتم القول به في الأبوال والأزبال هو الاقتصار على نجاسة بول الأدمي وزيله والروثة.

وقد نقل التيمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير، ولكنه زاد ابن خزيمة في روايته «إنها ركس إنها روثة جمار».

وأما سائر الحيوانات التي لا يؤكل لحمها فإن وجدت في بول بعضها أو زيله ما يقتضي إلحاقه بالمنصوص عليه طهارة أو نجاسة الحقته وإن لم تجد، فالتوجه البقاء على الأصل والبراءة كما عرفت.

قال المصنف رحمه الله في الكلام على حديث الباب ما لفظه: فإذا أطلق الإذن في ذلك ولم يشترط حائلاً بقي من الأبوال وأطلق الإذن في الشرب لقوم حديثي العهد بالإسلام جاهلين بأحكامه، ولم يأمرهم بفسل أفواههم وما يصيبهم منها لأجل صلاة ولا غيرها مع اعتيادهم شربها، دل ذلك على مذهب القائلين بالطهارة انتهى.

باب ما جاء في المذّي

٣٨- عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: «كَتَبْتُ أَلْفِي مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً وَكَتَبْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْغَيْسَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

لِلذَّرِيَّةِ يَطْوُونَهُمْ» ذكره في الفتح، والذّرب: فساد المعدة، فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواءً على ما ثبت نفي الدّواء عنه على أن حديث تحريم التداوي بالحرام وقع في جواب من سأل عن التداوي بالخمير، كما في صحيح مسلم وغيره، ولا يجوز إلحاق غير المسكر به من سائر النجاسات، لأن شرب المسكر يجر إلى مفاسد كثيرة، ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الخمير شفاءً، فجاء الشرع بخلاف ذلك.

ويجاب بأنه قصر للعام على السبب بدون موجب، والمعتبر عموم اللفظ لا خصوص السبب.

واحتج القائلون بنجاسة جميع الأبوال والأزبال، وهم الشافعية والحنفية، ونسبه في الفتح إلى الجمهور، ورواه ابن حزم في المحلى عن جماعة من السلف بالحديث المتفق عليه أنه ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَيْفٍ، أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ عَنِ الْبَوْلِ» الحديث.

قالوا: يعم جنس البول ولم يخصه ببول الإنسان، ولا أخرج عنه بول المأكول، وهذا الحديث غاية ما تمسكوا به. واجيب عنه بأن المراد بول الإنسان لما في صحيح البخاري بلفظ: «كَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ مِنْ بَوْلِهِ» قال البخاري: ولم يذكر سوى بول الناس، فالتعريف في البول للعهد، قال ابن بطال: أراد البخاري أن المراد بقوله كان لا يستنزه من البول: بول الإنسان لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان، وكأنه أراد الرّد على الخطابي حيث قال: فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها، قال في الفتح: وعصّل الرّد أن العموم في رواية من البول أريد به الخصوص لقوله: «مِنْ بَوْلِهِ» أو الألف واللام بدل من الضمير انتهى.

والظاهر طهارة الأبوال والأزبال من كل حيوان يؤكل لحمه تمسكاً بالأصل واستصحاباً للبراءة الأصلية، والنجاسة حكم شرعي ناقل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة فلا يقبل قول مدعيها إلا بدليل يصلح للنقل عنهما، ولم نجد للقائلين بالنجاسة دليلاً كذلك، وغاية ما جاؤوا به حديث صاحب القبر وهو مع كونه مراداً به الخصوص كما سلف عموم ظني الدلالة لا ينتهض على معارضة تلك الأدلة المعتضدة بما سلف، وقد طول ابن حزم الظاهري في المحلى الكلام على هذه المسألة بما لم نجد لغيره لكنه لم يدر بجته على غير حديث صاحب القبر.

دق ولا يعقبه فتور، وربما لا يحس بخروجه، ذكره النووي ومثله في الفتح.

قوله: «فَتَضَحَّ بِهْ ثَوْبَكَ» قد سبق الكلام على معنى النضح في باب نضح بول الغلام وهكذا ورد الأمر بالنضح في الفرج عند مسلم وغيره.

قال النووي معناه الغسل، فإن النضح يكون غسلاً ويكون رشاً.

وقد جاء في الرواية الأخرى «فَاغْسِلْ» وفي الرواية المذكورة في الباب «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ» وفي التي بعدها كذلك وفي الأخرى: «فَتَغْسِلُ مِنْ ذَلِكَ فَرْجَكَ» فتعين حمله عليه، ولكنه قد ثبت في الرواية المذكورة في الباب من رواية الأثرم بلفظ «فَتَرَشُّ عَلَيْهِ» وليس المصير إلى الأشدّ بمتمعين بل ملاحظة التخفيف من مقاصد الشريعة المألوفة، فيكون الرشّ مجزئاً كالغسل قوله: (مَذَاهِبُ صِيغَةِ مَبَاغَةِ مِنَ الْمَذْيِ يُقَالُ: مَذَى يَمْذِي كَمْضَى يَمْضِي ثَلَاثِيًّا، وَيُقَالُ: اَمْذَى يَمْذِي كَاعْطَى يَعْطِي، وَمَذَى يَمْذِي كَغَطَى يَغْطِي. قوله: (وَأَنْثِيَّةٌ) أي خصيتيه.

قوله: (عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بَعْدَ الْمَاءِ) المراد به خروج المذي عقيب البول متصلاً به.

قوله: (وَكُلُّ فَحْلٍ يَمْذِي) الفحل: الذكر من الحيوان ويمذّي بفتح الياء وضمتها يقال: مذى الرجل وأمذى كما تقدّم. وقد استدللّ بأحاديث الباب على أنّ الغسل لا يجب لخروج المذي قال بالوضوء من البول وعلى أنّه يتعيّن الماء في تطهيره لقوله: «كُفُّا مِنْ مَاءٍ وَخَفَقَةً مِنْ مَاءٍ» واتفق العلماء على أنّ المذي نجس، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الإمامية محتجّين بأنّ النضح لا يزيله ولو كان نجساً لوجب الإزالة ويلزمهم القول بطهارة العذرة، لأنّ النبي ﷺ أمر بمسح النعل منها بالأرض والصلاة فيها، والمسح لا يزيلها وهو باطل بالاتفاق، وقد اختلف أهل العلم في المذي إذا أصاب الثوب فقال الشافعي وإسحاق وغيرهما: لا يجزئه إلا الغسل أخذاً برواية الغسل، وفيه ما سلف على أنّ رواية الغسل إنّما هي في الفرج لا في الثوب الذي هو محلّ النزاع فإنّه لم يعارض رواية النضح المذكورة في الباب معارض، فلاكتفاء به صحيح مجزئ.

واستدلّ أيضاً بما في الباب على وجوب غسل الذكر والأنثيين

فَقَالَ: إِنَّمَا يَجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ بِمَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَضَحَّ بِهْ ثَوْبَكَ حَيْثُ نَزَى أَنَّهُ قَدْ أَصَابَ مِنْهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٠) وَابْنُ مَاجَهَ (٥٠٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٥). وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ وَلَفْظُهُ قَالَ: «كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ عَنَاءً فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: يَجْزِيكَ أَنْ تَأْخُذَ خَفَقَةً مِنْ مَاءٍ فَتَرَشُّ عَلَيْهِ».

٣٩- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ «قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَاهِبًا فَاسْتَحْتَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: فِيهِ الْوُضُوءُ، أَخْرَجَاهُ، وَلِمُسْلِمٍ (٣٠٣): «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ وَلَا خَمْدَ (١/١٢٤) وَأَبِي دَاوُدَ (٢٠٨): «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَأَنْثِيَّتَهُ وَيَتَوَضَّأُ».

٤٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمَاءِ يَكُونُ بَعْدَ الْمَاءِ، فَقَالَ: ذَلِكَ مِنَ الْمَذْيِ، وَكُلُّ فَحْلٍ يَمْذِي. فَتَغْسِلُ مِنْ ذَلِكَ فَرْجَكَ وَأَنْثِيَّتَكَ وَتَوَضَّأُ وَتُضَوِّدُكَ لِلصَّلَاةِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١١).

الحديث الأول في إسناده محمد بن إسحاق وهو ضعيف إذا عنعن لكونه مدلساً، ولكنه هنا صرح بالتحديث وحديث عبد الله بن سعد أخرجه الترمذي وحسنه.

وقال الحافظ في التلخيص: في إسناده ضعف. وفي الباب عن المقداد «أَنْ عَلِيًّا أَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» أخرجه أبو داود من طريق سليمان بن يسار عنه. وفي رواية لأحمد والنسائي وابن حبان أنّه أمر عمار بن ياسر. وفي رواية لابن خزيمة أنّ عليّاً سأل بنفسه. وجمع بينها ابن حبان بتعدد الأسئلة.

ورواه أبو داود من طريق عروة عن عليّ وفيه «يَغْسِلُ أَنْثِيَّتَهُ وَذَكَرَهُ» وعروة لم يسمع من عليّ، لكن رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن عليّ بالزيادة، وإسناده لا مطمئن فيه.

قوله: (أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شَيْئَةً) في المذي لغات فتح الميم وإسكان الذال المعجمة وفتح الميم مع كسر الذال وتشديد الياء، وبكسر الذال مع تخفيف الياء، فالأوليان مشهورتان أولاهما أفصح وأشهر، والثالثة حكاهما أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي. والمذي ماء رقيق أبيض لزج يخرج عند الشهوة بلا شهوة ولا

حديث عائشة لم يسند البخاري وإنما ذكره في ترجمة باب. ولفظ أبي داود «ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ» ولفظ الترمذي: «وَبِمَا فَرَكْتَهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَصَابِعِي» وفي رواية: «وَأَنَسِي لَاحِكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَابِسًا بِظَفَرِي».

وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والدارقطني «عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ الْمَنِيِّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي».

وأخرج أبو عوانة في صحيحه وأبو بكر البرزاري من حديث عائشة: «كَنتُ أَفْرَكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَابِسًا وَأَغْسِلُهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا» كحديث الباب وأعله البرزاري بالإرسال.

قال الحافظ: وقد ورد الأمر بفركه من طريق صحيح رواها ابن الجارود في المتقى عن محمد بن يحيى عن أبي حذيفة عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال: «كَانَ عِنْدَ عَائِشَةَ حَبِيبٌ فَأَجْنَبَ فَجَعَلَ يَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِحَتِّهِ» قال: وأما الأمر بغسله فلا أصل له.

وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً البيهقي والطحاوي مرفوعاً، وأخرجه أيضاً البيهقي موقوفاً على ابن عباس وقال: الموقوف هو الصحيح.

قوله: (أفرك) أي ادلك.

قوله: (يعرق الإذخر) هو حشيش طيب الريح.

قوله: (كنت أغسله) أي أثار الجنابة أو المني.

قوله: (بضع الماء) هو بدل من أثر الغسل.

وقد استدلل بما في الباب على أنه يكتفى في إزالة المني من الثوب بالغسل أو الفرك أو الحت، وقد اختلف أهل العلم في المني فذهب العترة وأبو حنيفة ومالك إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال: يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابساً، وهو رواية عن أحمد.

وقالت العترة ومالك: لا بد من غسله رطباً ويابساً.

وقال الليث: هو نجس ولا تعاد منه الصلاة.

وقال الحسن بن صالح: لا تعاد الصلاة من المني في الثوب وإن كان كثيراً، وتعاد منه إن كان في الجسد وإن قل قال ابن حزم في المحلى: وروينا غسله من عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب، وقال الشافعي وداود وهو أصح الرايتين عن أحمد بطهارته، ونسبه النووي إلى الكثيرين وأهل الحديث، قال: وروي ذلك عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة، قال: وقد غلط من أوهم أن الشافعي منفرد

على المذي وإن كان محل المذي بعضاً منهما، وإليه ذهب الأوزاعي وبعض الحنابلة وبعض المالكية وذهبت العترة والفريقان وهو قول الجمهور إلى أن الواجب غسل المحل الذي أصابه المذي من البدن ولا يجب تعميم الذكر والأنثيين، ويؤيد ذلك ما عند الإسماعيلي في رواية بلفظ: «تَوَضَّأَ وَأَغْسَلَهُ» فاعاد الضمير على المذي.

ومن العجيب أن ابن حزم مع ظاهره ذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور وقال: إيجاب غسل كله شرع لا دليل عليه، وهذا بعد أن روى حديث «فَلْيَغْسِلْ ذَكَرَهُ»

وحديث «وَأَغْسِلْ ذَكَرَكَ» ولم يقدح في صحتهما، وغاب عنه أن الذكر حقيقة لجميعه ومجازاً لبعضه، وكذلك الأنثيين حقيقة لجميعهما فكان اللاحق بظاهره الذهاب إلى ما ذهب إليه الأولون.

واختلف الفقهاء هل المعنى معقول أو هو حكم تعبدى؟ وعلى الثاني نجب النية، وقيل: الأمر بغسل ذلك ليتخلص الذكر قاله الطحاوي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ

٤١- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَنتُ أَفْرَكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُصَلِّي فِيهِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٦٧/٦ و ٢٤٣) (م: ٢٨٨) (د: ٣٧٣) (ت: ١١٧) (ن: ١٥٦/١) (هـ: ٥٣٦) إلا البخاري ولاحمد «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْلُتُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِهِ بِعَرَقِ الْإِذْخِرِ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ وَيَحْتَهُ مِنْ ثَوْبِهِ يَابِسًا ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ»، وفي لفظ متفق عليه «كَنتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِي ثَوْبِهِ بَضْعُ الْمَاءِ»، ولِلدَّارِقُطِيِّ عَنْهَا: «كَنتُ أَفْرَكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَابِسًا وَأَغْسِلُهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا». قُلْتُ: فَقَدْ بَانَ مِنْ مَجْمُوعِ النُّصُوصِ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ.

٤٢- وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمَنِيِّ يُعِيبُ الثَّوْبَ، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَخَاطِ وَالْبَصَاقِ وَإِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَهُ بِخِرْقَةٍ أَوْ بِإِذْخِرَةٍ» رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٢٤/١) وَقَالَ: لَمْ يَرَفَعَهُ غَيْرُ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ عَنْ شَرِيكَ: قُلْتُ: وَهَذَا لَا يَفْضُرُ، لِأَنَّ إِسْحَاقَ إِسْمَامَ مُخْرَجَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ فَيُغْبَلُ رَفَعُهُ وَزِيَادَتُهُ.

بطهارته.

احتج القائلون بنجاسته بما روي في غسله والغسل لا يكون إلا لشيء نجس.

وأجيب بأنه لم يثبت الأمر بغسله من قوله ﷺ في شيء من أحاديث الباب، وإنما كانت تفعله عائشة ولا حجة في فعلها إلا إذا ثبت أن رسول الله ﷺ علم بفعلها وأقرها على أن علمه بفعلها وتقديره لها لا يدل على المطلوب، لأن غاية ما هناك أنه يجوز غسل المني من الثوب، وهذا مما لا خلاف فيه، بل يجوز غسل ما كان متقفاً على طهارته كالطيب والتراب فكيف بما كان مستقذراً.

وأما الاحتجاج بحديث عمار مرفوعاً بلفظ: «إنما نغسل الثوب من الغائط والبول والمذي والمني والدم والقيء» أخرجه البزار وأبو يعلى الموصلي في مسندهما وابن عدي في الكامل الدارقطني والبيهقي والعقيلي في الضعفاء، وأبو نعيم في المعرفة، فأجيب عنه بأن الجماعة المذكورين كلهم ضعفوا إلا أبا يعلى، لأن في إسناده ثابت بن حماد أتهمه بعضهم بالوضع.

وقال اللالكائي: أجمعوا على ترك حديثه، وقال البزار: لا يعلم لثابت إلا هذا الحديث.

وقال الطبراني: انفرد به ثابت بن حماد ولا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد.

وقال البيهقي: هذا حديث باطل إنما رواه ثابت بن حماد وهو منهم.

قال الحافظ: قلت: ورواه البزار والطبراني من طريق إبراهيم بن زكريا عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد، لكن إبراهيم ضعيف، وقد غلط فيه إنما يرويه ثابت بن حماد انتهى. فهذا مما لا يجوز الاحتجاج بمثله.

واحتج القائلون بالطهارة برواية الفرك، ويجب عنه ممثل ما سلف من أنه من فعل عائشة، إلا أنه إذا فرض اطلاع النبي ﷺ على ذلك أفاد المطلوب وهو الاكتفاء في إزالة المني بالفرك، لأن ثوب النبي ﷺ وهو يصلي فيه بعد ذلك كما ثبت في الرواية المذكورة في الباب، ولو كان الفرك غير مطهر، لما اكتفى به ولا صلى فيه، ولو فرض عدم اطلاع النبي ﷺ على الفرك فصلاته في ذلك الثوب كافية، لأنه لو كان نجساً لنبه عليه حال الصلاة بالوحي كما نبه بالقدر الذي في النعل. وأيضاً ثبت السلت

للرطب والحلح للباس من فعله ﷺ كما في حديث الباب، وثبت أمره بالحث وقال: «إنما يكفيك أن تمسحه بخزقة أو إذخيرة» وأجيب بأن ذلك لا يدل على الطهارة وإنما يدل على كيفية التطهير فغاية الأمر أنه نجس خفف في تطهيره بما هو أخف من الماء والماء لا يتعين لإزالة جميع النجاسات كما حررناه في هذا الشرح سابقاً، وإلا لزم طهارة العذرة التي في النعل، لأن النبي ﷺ أمر بمسحها في التراب ورتب على ذلك الصلاة فيها، قالوا: قال ﷺ: «إنما هو بمنزلة المخاط والبزاق والبصاق» كما في الحديث السابق.

وأجيب بأنه موقوف كما قال البيهقي قالوا: الأصل الطهارة فلا ينتقل عنها إلا بدليل.

وأجيب بأن التعبد بالإزالة غسل أو مسحاً أو فركاً أو حثاً أو سلماً أو حكاً ثابت، ولا معنى لكون الشيء نجساً إلا أنه مأمور بإزالته بما أحال عليه الشارع.

فالصواب أن المني نجس يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة، وهذا خلاصة ما في المسألة من الأدلة من جانب الجميع، وفي المقام مطاولات ومقاولات والمسألة حقيقة بذلك، ولكنه أفضى الأمر إلى تلتيق حجج واهية كالاحتجاج بنكرمة بني آدم. ويكون الآدمي طاهراً من جانب القائل بالطهارة وكالاحتجاج بأنه فضلة مستحيلة إلى مستقذر. وبأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها، ويكونه جارياً من مجرى البول من جانب القائل بالنجاسة وهذا الكلام في مني الآدمي، وأما مني غير الآدمي ففيه وجوه وتفصيلات مذكورة في الفروع فلا نطول بذكرها. (فائدة) صرح الحافظ في الفتح: بأنه لا معارضة بين حديث الغسل والفرك لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب، قال: وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث. وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً، والفرك على ما كان يابساً، وهذه طريقة الحنفية، قال: والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معاً، لأنه لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرك، ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة: «كان يسئل النبي ﷺ من ثوبه يبرق الإذخر ثم يصلي فيه ويخته من ثوبه يابساً ثم يصلي فيه» فإنه

تضمن ترك الغسل في الحالتين. انتهى كلامه، والحق ما عرفته.

بَابُ أَنْ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ لَمْ يَنْجُسْ بِالْمَوْتِ

٤٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنْ فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْهِ شَيْءٌ وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٢٩ و ٢٤٦) وَابْنُ الْبُخَارِيِّ (٣٣٢٠ و ٣٣٢١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٠٤)، وَلِأَحْمَدَ (٢٤/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ.

حديث أبي سعيد لفظه: «فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْ الذَّبَابِ سُمْ وَفِي الْآخَرِ شَيْءٌ فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ فَامْطَلُوهُ فِيهِ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ السَّمُ وَيُؤَخَّرُ الشَّيْءُ» وَاخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَانَ وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ، قَالَ الْحَافِظُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ قَوْلُهُ: «فَلْيَغْمِسْهُ» هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَابْنِ حَبَانَ: «وَأَنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ» وَرَوَاهُ أَيْضًا الدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

ولفظ ابن السكّن: «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْطَلُوهُ: أَيِ يَغْمِسْهُ فَإِنْ فِي أَحَدٍ جَنَاحَيْهِ دَوَاءٌ وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ أَوْ قَالَ: سُمًّا»، وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ لَا يَنْجُسُ بِمَوْتِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ فِيهِ، إِذْ لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي «حَدِيثِ الذَّبَابِ وَالْخَنَازِيرِ اللَّذَيْنِ وَجَدَهُمَا ﷺ مَيِّتَيْنِ فِي الطَّعَامِ، فَأَمَرَ بِالْقَايِمَا وَالتَّشْيِيعِ عَلَيْهِمَا وَالْأَكْلِ مِنْهُ»، وَبَدَّلَ عَلَى جَوَازِ قَتْلِ الذَّبَابِ بِالْغَمْسِ لَصِيرُورَتِهِ بِذَلِكَ عَقُورًا، وَعَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ الْمُسْتَحْبِثِ لِلأَمْرِ بِطَرَحِهِ.

ورواية «إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ» تشمل إِنَاءَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَغَيْرَهُمَا فَهِيَ أَعَمُّ مِنْ رِوَايَةِ «شَرَابٍ أَحَدِكُمْ». والفائدة في الأمر بغمسه جميعاً هي أن يتصل ما فيه من الدَّوَاءِ بالطَّعَامِ أَوْ الشَّرَابِ، كَمَا اتَّصَلَ بِهِ الدَّاءُ، فَيَتَعَادَلُ الضَّرَرُ وَالنَّافِعُ فَيَنْدَفِعُ الضَّرَرُ.

بَابُ فِي أَنَّ الْأَدَمِيَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ وَلَا شَعْرَهُ وَأَجْزَاؤُهُ بِالْإِنْفِصَالِ

قَدْ اسْتَلَفْنَا قَوْلَهُ ﷺ: «الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ»، وَهُوَ عَامٌّ فِي الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا

وَلَا مَيِّتًا.

٤٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَمَى الْجُمْرَةَ، وَنَحَرَ نُسُكَهُ وَخَلَقَ نَاولَ الْحِلَاقِ شَيْعَةَ الْإِيْمَنِ فَخَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ نَاولَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: اخْلُقْهُ فَخَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ وَقَالَ: أَقْبِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٧١) (م: ١٣٠٥).

٤٥- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَخْلُقَ الْحِجَامَ رَأْسَهُ أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِشَعْرِ أَحَدِ شَيْعِي رَأْسِهِ بِيَدَيْهِ فَأَخَذَ شَعْرَهُ فَجَاءَ بِهِ إِلَى أُمِّ سُلَيْمٍ قَالَتْ: وَكَأَنَّتْ أُمُّ سُلَيْمٍ تَدُوفُهُ فِي طَبِيئِهَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٤٦ و ٢٣٩).

٤٦- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَظْعًا قَبِيلَ عِنْدَهَا عَلَى ذَلِكَ النَّظْعِ، فَإِذَا قَامَ أَخَذَتْ مِنْ عَزْوِهِ وَتَعْرِوِهِ فَجَمَعَتْهُ فِي قَارُورَةٍ ثُمَّ جَعَلَتْهُ فِي سِكَ، قَالَ: فَلَمَّا خَضَرَتْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْوَفَاةَ أَوْصَى أَنْ يُغْفَلَ فِي خُوطِيهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٨١).

٤٧- وَفِي حَدِيثِ صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ مِنْ رِوَايَةِ سُورٍ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، «أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ مَسْعُودٍ قَامَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ رَأَى مَا يَصْنَعُ بِهِ أَصْحَابُهُ وَلَا يَنْسُقُ بَسَاقًا إِلَّا ابْتَدَرُوهُ، وَلَا يَسْفُطُ مِنْ شَعْرِهِ شَيْءٌ إِلَّا أَخَذُوهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢٢٤).

٤٨- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: «أُرْسِلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَجَاءَتْ بِجُلْجُلٍ مِنْ فِضَّةٍ فِيهِ شَعْرٌ مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا أَصَابَ الْإِنْسَانَ عَيْنٌ أَوْ شَيْءٌ بَعَثَ إِلَيْهَا بِإِنَاءٍ فَخَضَخَتْ لَهُ فَتَقَرَّبَ مِنْهُ، فَأَطْلَعَتْ فِي الْجُلْجُلِ قُرَأَيْتَ شَعْرَاتٍ خُمْرًا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٩٦).

٤٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ صَاحِبُ الْأَذَانِ «أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْمُتَحَرِّ وَرَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ يَقْسِمُ أَصْحَابِي فَلَمْ يُصِبْهُ شَيْءٌ وَلَا صَاحِبُهُ فَخَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ فِي ثَوْبِهِ فَأَعْطَاهُ مِنْهُ، وَقَسَمَ مِنْهُ عَلَى رِجَالٍ، وَقَلَّمَ أَظْفَارَهُ فَأَعْطَى صَاحِبَهُ، قَالَ: وَإِنَّهُ شَعْرَةٌ عِنْدَنَا لَمَخْضُوبٌ بِالْحِنَاءِ وَالْكُتْمِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢/٤٤).

أحاديث الباب يشهد بعضها لبعض، وقد أخرج أحمد كل حديث منها من طرق قوله: (فِي تَرْجَمَةِ الْبَابِ قَدْ اسْتَلَفْنَا قَوْلَهُ ﷺ: الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ... إلخ) قد تقدم الحديث في باب طهارة الماء المتروصاً به، وتقدم شرحه هنا لك.

قوله: (نَطَعًا) بكسر النون وفتحها مع سكون الطاء وتحريكها: بساط من الأدم الجمع أنطع ونطوع.

قوله: (فِي مَكٍّ) بمهمله مضمومة فكاف مشددة، وهو طيب يتخذ من الرامك مدقوقاً منخولاً معجوناً بالماء ويعرك شديداً، ويمسح به من الخيري لثلا يلمص بالإناء ويترك ليلة، ثم يسحق المسك ويعرك شديداً ويترك يومين، ثم يتقب بمسلة وينظم في خيط قنب ويترك سنة، وكلما عتق طابت رائحته، قاله في القاموس، والرامك بالراء كصاحب: شيء أسود يخلط بالمسك والقنب: نوع من الكتان.

وفيه دليل على طهارة العرق، لأنه وقع منه ﷺ التفرير لأم سليم وهو يجمع على طهارته من الأدمي.

وقوله: (بِجِلْجِلٍ) بجيمين مضومتين بينهما لأم: الجرس. قال الكرمانى: ويجمل على أنه كان موهماً بفضة لا أنه كان كله فضة.

قال الحافظ: وهذا ينبغي على أن أم سلمة كانت لا تحيز استعمال آتية الفضة في غير الأكل والشرب، ومن أين له ذلك فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء.

قلت: والحق الجواز إلا في الأكل والشرب، لأن الأدلة لم تدل على غيرها بين الحالتين

قوله: (فَخَضَخَضَتْ) بخاءين وضادين معجمات والحضضة: تحريك الماء.

قوله: (وَالْكُثْمُ) هو نبت يخلط بالحناء، وسيأتي ضبطه وتفسيره.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجِلْدِ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

٥٠- عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أَسَامَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٤/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٣٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥١٧٦/٧) وَالتَّحْزِيزِيُّ (ت: ١٧٧٠) وَزَادَ: أَنَّ يَفْتَرِشَ.

٥١- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّهُ قَالَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: اتَّعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ النَّمُورِ أَنْ يُرَكَّبَ عَلَيْهَا؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٥/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٣٩)، وَلَا أَحْمَدُ: أَنْشِدَكُمْ اللَّهُ أَنَّهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رُكُوبِ صُفْفَرِ النَّمُورِ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ.

٥٢- وَعَنْ الْإِسْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ: أَنْشِدَكَ

قوله: (وَعَنْ أَنَسٍ) سيأتي هذا الحديث بنحو ما هنا في الحج في باب النحر والحلاق، وقد روي بالفاظ منها ما ذكره المصنف هنا، ومنها ما أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ الْحَلَّاقَ فَحَلَّقَ رَأْسَهُ وَدَفَعَ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ الشَّقَّ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ حَلَّقَ الشَّقَّ الْآخَرَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَهُ بَيْنَ النَّاسِ» لمسلم من رواية: «أَنَّهُ قَسَمَ الْأَيْمَنَ فِيمَنْ يَلِيهِ» وفي لفظ: «فَوَزَعَهُ بَيْنَ النَّاسِ الشُّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ وَأَعْطَى الْأَيْسَرَ أَمَّ سُلَيْمٍ» وفي لفظ: «فَأَمَّا الْأَيْمَنُ فَوَزَعَهُ أَبُو طَلْحَةَ بِأَمْرِ ﷺ، وَأَمَّا الْأَيْسَرُ فَأَعْطَاهُ لَأَمَّ سُلَيْمٍ وَوَجَّهَهُ بِأَمْرِ ﷺ لِتَجْعَلَهُ فِي طَيْبِهَا» قال النووي: فيها استحباب البداء بالشَّقَّ الْأَيْمَنَ من رأس المخلوق وهو قول الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة.

وفيه طهارة شعر الأدمي، وبه قال الجمهور، وفيه التبرك بشعره ﷺ وفيه المواساة بين الأصحاب بالعطية والمدينة. قال الحافظ: وفيه أن المواساة لا تستلزم المساواة.

وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره، واختلفوا في اسم الحالق فالصحيح أنه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري، وقيل: أبو خراش بن أمية، والصحيح أنه كان الحالق بالحديبية. وذهب جماعة من الشافعية إلى أن الشعر نجس، وهي طريقة العراقيين وأحاديث الباب ترد عليهم، واعتذارهم عنها بأن النبي ﷺ مكرّم لا يقاس عليه غيره اعتذار فاسد، لأن الخصوصيات لا تثبت إلا بدليل.

قال الحافظ: فلا يلتفت إلى ما وقع في كثير من كتب الشافعية مما يخالف القول بالطهارة، فقد استقر القول من أئمتهم على الطهارة، هذا كله في شعر الأدمي، وأما شعر غيره من غير المأكول ففيه خلاف مبني على أن الشعر هل تحل الحياة فينجس بالموت أو لا؟ فذهب جمهور العلماء إلى أنه لا ينجس بالموت وذهبت الشافعية إلى أنه ينجس بالموت.

واستدل للطهارة بما ذكره ابن المنذر من أنهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهي حية، وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها، وهي حية، فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها، وعلى التسوية بين حالي الموت والحياة.

قوله: (تَذَوُّفُهُ) الذرف: الخلط والبل بماء ونحوه، دفت المسك فهو مدوف ومدوف أي مبلول أو مسحوق، ولا نظير له سوى مصوون كذا في القاموس، ومثله في النهاية.

وطاءً وصنعت من جلد ثم حشيت، والنهي حيثنل عنها إما لأنها من زي الكفار، وإما لأنها لا تذكي غالباً.

وقيل: إن المياثر مراكب تتخذ من الحرير والديساج، وسياثي الكلام على الحرير في كتاب اللباس.

قوله: (لا تصحب الملايكة رفقة). (الخ) فيه أنه يكره اتخاذ جلود النمر واستصحابها في السفر وإدخالها البيوت لأن مفارقة الملايكة للرفقة التي فيها جلد نمر تدل على أنها لا تجمع جماعة أو منزلاً وجد فيه ذلك ولا يكون إلا لعدم جواز استعمالها، كما ورد أن الملايكة لا تدخل بيتاً فيه تصاوير، وجعل ذلك من أدلة تحريم التصاوير وجعلها في البيوت.

وهذا الحديث والذي قبله يدلان على قوة تفسير الميثرة بجلود السباع.

وأحاديث الباب استدلل بها المصنف - رحمه الله - تعالى على أن جلود السباع لا يجوز الانتفاع بها.

وقد اختلف في حكمة النهي فقال البيهقي: يحتمل أن النهي وقع لما يبقى عليها من الشعر لأن الدباغ لا يؤثر فيه.

وقال غيره: يحتمل أن النهي عما لم يدبغ منها لأجل النجاسة أو أن النهي لأجل أنها مراكب أهل السرف والخيلاء، وأما

الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدباغ لا يطهر جلود السباع بناءً على أنها مخصصة للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على

العموم فغير ظاهر، لأن غاية ما فيها مجرد النهي عن الركوب عليها واقتراشها ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة كما لا

ملازمة بين النهي عن الذهب والحرير ونجاستهما فلا معارضة بل يحكم بالطهارة بالدباغ مع منع الركوب عليها ونحوه مع أنه يمكن

أن يقال: إن أحاديث هذا الباب أعم من أحاديث الباب الذي بعده من وجوب لشمولها لما كان مدبوغاً من جلود السباع، وما كان

غير مدبوغ.

قال المصنف رحمه الله: وهذه النصوص تمنع استعمال جلد ما لا يؤكل لحمه في اليابسات، وتمنع بعمومها طهارته بذكاة أو دبغ انتهى.

باب ما جاء في تطهير الدباغ

٥٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «تَصَدَّقْ عَلَى مَوْلَاكِ لِيَمُوتَ بِشَاءٍ فَمَاتَتْ فَصَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلَا أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا فَدَبَغْتُمُوهَا فَانْتَفَشْتُمْ بِهَا؟ فَقَالُوا: إِنَّمَا مَيِّتَةٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا»

اللَّهُ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٣١) وَالتَّسَائِي (١٧٦/٧) (١٧٧).

٥٣- وَعَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ وَمَيَاثِرِ النَّمُورِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٢/٤) وَالتَّسَائِي (١٧٦/٧).

٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمْرٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٣٠).

حديث أبي المليلح قال الترمذي: لا نعلم قال عن أبي المليلح عن أبيه غير سعيد بن أبي عروبة، وأخرجه عن أبي المليلح عن النبي ﷺ مراسلاً قال: وهذا أصحّ وحديث معاوية أخرجه أيضاً ابن ماجه.

وحديث المقدم الأول رواه أبو داود عن عمرو بن عثمان بن سعيد الحمصي حدثنا بقة عن مجير عن خالد قال: وفد المقدم، وذكر فيه قصة طويلة.

وبقة بن الوليد فيه مقال مشهور. وحديثه الثاني إسناده صالح.

وحديث هريرة في إسناده أبو العوام عمران القطان وقته عفان بن مسلم واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد.

قوله: (النمور) في رواية النمار وكلاهما جمع نمر يفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر.

النون وسكون الميم وهو سبع أجراً وأخبث من الأسد وهو منقط الجلد نقط سود وبيض وفيه شبهة من الأسد إلا أنه أصغر منه، ورائحة فمه طيبة بخلاف الأسد، وبينه وبين الأسد، عداوة،

وهو بعيد الوثبة قريباً وثب أربعين ذراعاً، وإنما نهى عن استعمال جلده لما فيه من الزينة والخيلاء ولأنه زي العجم. قوله:

(صنف) بالصّاد المهملة كصر جمع صفة وهي ما يجعل على السرج.

قوله: (ومياثر النمر) المياثر جمع ميثرة، والميثرة بكسر الميم وسكون التحتية وفتح المثناة بعدها راء ثم هاء ولا همزة فيها،

وأصلها من الوثارة.

وقد روى البخاري عن بعض الرواة أنه فسرها بجلود السباع. قال النووي: هو تفسير باطل لما أطبق عليه أهل الحديث، قال

الحافظ: ليس بباطل بل يمكن توجيهه وهو ما إذا كانت الميثرة

إِهَابِ طَهُورُهُ» وأصله في مسلم من حديث أبي الخير عن أبي ولة بلفظ «دِبَاغُهُ طَهُورُهُ» ورواه الدُّولَابِيُّ في الكنى من حديث ابن عَبَّاسٍ بلفظ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ذَكَاتُ كُلِّ مَسْكٍ دِبَاغُهُ» ورواه البزار والطبراني والبيهقي عنه قال: قال رسول الله ﷺ - في شاة ميمونة - «إِلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا فَإِنَّ دِبَاغَ الْإِدِيمِ طَهُورُهُ» وفي إسناده ياقوت بن عطاء ضَعَفَهُ يَحْيَى بن معين وأبو زرعة.

وأخرج أحمد وابن خزيمة والحاكم والبيهقي من حديثه أيضاً «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ سِقَاءٍ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ مَيْتَةٌ فَقَالَ: دِبَاغُهُ يُزِيلُ خَبَثَهُ أَوْ نَجَسَهُ أَوْ رَجَسَهُ» وصحَّحه الحاكم والبيهقي.

وعن عائشة عند النسائي وابن حبان والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا» وعن المغيرة بن شعبة عند الطبراني، وعن زيد بن ثابت عند الطبراني أيضاً، وعند الحاكم أبي أحمد في الكنى وفي تاريخ نيسابور.

وعن أبي امامة أيضاً، وعن ابن عمر عنده أيضاً، وعن ابن شاهين وعن بعض أزواج النبي ﷺ عند البيهقي، وأيضاً عن أنس عند ابن منده، وعن جابر عنده أيضاً، وعن ابن مسعود عنده أيضاً.

الحديث المذكور في الباب يدل على طهارة أديم الميتة بالدِّبَاغِ نصٌّ في الشاة المَيْتَةِ الَّتِي هِيَ السَّبَبُ أَوْ نَوْعُهُ عَلَى الْخِلَافِ، وظاهرٌ فيما عداه لأن قوله: «إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا بَعْدَ قَوْلِهِمْ إِنَّهَا مَيْتَةٌ، يَعْمُ كُلَّ مَيْتَةٍ، والأحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على عدم اختصاص هذا الحكم بنوعٍ من أنواع الميتة.

وقد اختلف أرباب العلم في ذلك على أقوالٍ سبعة ذكرها النووي في شرح مسلم وسنذكرها ههنا غير مقتصرين على المقدار الذي ذكره بل نضمُّ إليه حجج الأقوال مع نسبة بعض المذاهب إلى جماعات من العلماء لم يذكروهم فنقول: المذهب الأول: أنه يظهر بالدِّبَاغِ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والتوتل من أحدهما، ويظهر بالدِّبَاغِ ظاهر الجلد وباطنه ويجوز استعماله في الأشياء اليابسة والمائعة ولا فرق بين مأكول اللحم وغيره وإلى هذا ذهب الشافعي واستدل على استثناء الخنزير بقوله: «فَإِنَّهُ رَجَسٌ» وجعل الضمير عائداً إلى المضاف إليه، وقاس الكلب عليه بجامع النجاسة، قال: لأنه لا جلد له.

قال النووي: وروي هذا المذهب عن علي بن أبي طالب

رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حس: ٢٢٧/١) (خ: ١٤٩٢) (م: ٣٦٣) (د: ٢١٢٦) (ت: ١٧٢٧) (ن: ١٧١/٧) إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ قَالَ فِيهِ: عَنْ مَيْمُونَةَ، جَعَلَهُ مِنْ مُسْتَدْبِهَا وَلَيْسَ فِيهِ لِلْبُخَارِيِّ وَالنَّسَائِيِّ ذِكْرُ الدِّبَاغِ بِحَالٍ، وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ: إِنَّ دَاجِنًا لِمَيْمُونَةَ مَاتَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا أَلَا تَبْتَغُمُوهُ فَإِنَّهُ ذَكَاتُهُ» وَهَذَا تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الدِّبَاغَ إِنَّمَا يَعْمَلُ فِيمَا تَعْمَلُ فِيهِ الذَّكَاتُ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٢٢٧/١) وَالْدارقطني يَطْهَرُهَا الْمَاءُ وَالْقِرْطُ. رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٤٤/١) مَعَ غَيْرِهِ وَقَالَ: هَذَا أَصَابِيذُ صِحَاحٍ.

في الباب عن أم سلمة عند الطبراني في الأوسط والدارقطني، وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف.

وعن ميمونة عند مالك وأبي داود والنسائي وابن حبان والدارقطني بلفظ: «أَنَّهُ مَرَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ يَجْرُونَ شَاةً لَهُمَا بِثَلِّ الْحِمَارِ فَقَالَ: لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ فَقَالَ: يَطْهَرُهَا الْمَاءُ وَالْقِرْطُ» وصحَّحه ابن السكّن والحاكم قوله: (أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا) الإِهَابُ ككتاب: الجلد أو ما لم يدبغ، قاله في القاموس.

قال أبو داود في سننه: قال النضر بن شميل: إِنَّمَا يَسْمَى إِهَابًا مَا لَمْ يَدْبَغْ، فَإِذَا دَبِغَ لَا يُقَالُ لَهُ: إِهَابٌ، إِنَّمَا يَسْمَى شَاةً وَقَرِيبَةً، وسيذكره المصنف فيما بعد.

وفي الصَّحاح: (وَالْإِهَابُ): الْجِلْدُ مَا لَمْ يَدْبَغْ. وَبَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى الْإِهَابِ تَأْتِي فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ.

قوله: (إِنَّ دَاجِنًا) الدَّاجِنُ: الْمُقِيمُ بِالْمَكَانِ وَمِنَهُ الشَاةُ إِذَا أَلْفَتْ الْبَيْتَ.

قوله: (فَإِنَّهُ ذَكَاتُهُ) أَرَادَ أَنَّ الدِّبَاغَ فِي التَّطَهُّرِ بِمَنْزِلَةِ الذَّكَاتِ فِي إِحْلَالِ الشَّاةِ وَهُوَ تَشْبِيهُ بَلِيغٌ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ الْجَوْنِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ سَلْمَةَ بِنِ الْحَبَّاقِ بِلَفْظٍ: «دِبَاغُ الْإِدِيمِ ذَكَاتُهُ» قَالَ الْحَافِظُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، قَالَ أَحْمَدُ: الْجَوْنُ لَا أَعْرِفُهُ، وَبِهَذَا أَعْلَاهُ الْأَثَرُ، قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ عَرَفَهُ غَيْرُهُ عَلِيٌّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ - يَعْنِي الْجَوْنُ - ذَلِكَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَصَحَّحَ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ لَهُ صَحْبَةً، وَتَعَقَّبَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مَفُوزٍ ذَلِكَ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ.

وفي الباب أيضاً عن ابن عَبَّاسٍ عند الدارقطني وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن أسلم عن أبي ولة عنه بلفظ «دِبَاغُ كُلِّ

وابن مسعود.

الحازمي: ومَن قال بذلك يعني جواز الانتفاع بجلود الميتة ابن مسعود وسعيد بن المسيَّب وعطاء بن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن والشَّعْبِيَّ وسالمُ يعني ابن عبد الله وإبراهيم النَّخَعِيَّ وقادة والضَّحَّاك وسعيد بن جبِر ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالكُ والليث والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وابن المبارك والشافعي وأصحابه وإسحاق الحنظلي، وهذا هو مذهب الظَّاهِرِيَّة كما سيأتي.

المذهب الثالث: أنه يطهَّر بالدَّبَاغ جلد مأكول اللَّحْم ولا يطهَّر غيره.

قال النَّوَوِيُّ وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبي ثور وإسحاق بن راهويه واحتجَّوا بما في الأحاديث من جعل الدَّبَاغ في الألب كالذَّكَاة، وقد تقدَّم بعض ذلك ويأتي بعد قالوا: والذَّكَاة المشبَّه بها لا يحلُّ بها غير المأكول فكذلك المشبَّه لا يطهَّر جلد غير المأكول، وهذا إن سلم لا ينفي ما استفيد من الأحاديث العامة للمأكول وغيره، وقد تقرر في الأصول أنَّ العام لا يقصر على سببه فلا يصحُّ تمسُّكهم بكون السَّبب شاة ميمونة.

المذهب الرَّابِع: يطهر جلود جميع الميتات إلا الخنزير، قال النَّوَوِيُّ: وهو مذهب أبي حنيفة، احتجَّ بما تقدَّم في المذهب الأوَّل. المذهب الخامس: يطهر الجميع إلا أنه يطهر ظاهره دون باطنه فلا يتنفع به في المانعات، قال النَّوَوِيُّ: وهو مذهب مالكُ المشهور في حكاية أصحابنا عنه انتهى.

وهو تفصيل لا دليل عليه.

المذهب السَّادس: يطهر الجميع والكلب والخنزير ظاهرًا وباطنًا، قال النَّوَوِيُّ: وهو مذهب داود وأهل الظَّاهر وحكي عن أبي يوسف وهو الرَّاجح كما تقدَّم، لأنَّ الأحاديث الواردة في هذا الباب لم يفرق فيها بين الكلب والخنزير وما عداهما.

واحتجاج الشافعي بالآية على إخراج الخنزير وقياس الكلب عليه لا يتمُّ إلا بعد تسليم أنَّ الضَّمير يعود إلى المضاف إليه دون المضاف وأنه محلُّ نزاع، ولا أقلَّ من الاحتمال إن لم يكن رجوعه إلى المضاف راجحًا والمحمَّل لا يكون حجةً على الخصم. وأيضًا لا يتمتع أن يقال رجسيَّة الخنزير على تسليم شمولها لجميعه لحمًا وشعرًا وجلدًا وعظمًا خصَّصةً بأحاديث الدَّبَاغ.

المذهب السَّابع: أنه يتنفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ويموز استعمالها في المانعات واليابسات، قال النَّوَوِيُّ: وهو مذهب

المذهب الثاني: أنه لا يطهَّر شيء من الجلود بالدَّبَاغ، قال النَّوَوِيُّ: وروي هذا القول عن عمر بن الخطَّاب وابنه عبد الله وعائشة وهو أشهر الروايتين عن أحمد وإحدى الروايتين عن مالك ونسبه في البحر إلى أكثر العترة، واستدلُّوا بحديث عبد الله بن حكيم الآتي بلفظ: «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» وكان ذلك قبل موته ﷺ شهر فكان ناسخًا لسائر الأحاديث. وأجيب بأنَّه قد أعلَّ بالاضطراب والإرسال كما سيأتي فلا يتنقض لنسخ الأحاديث الصحيحة، وأيضًا التاريخ شهر أو شهرين كما سيأتي معلَّ لأنَّه من رواية خالد الحذاء قد خالفه شعبة وهو أحفظ منه وشيخهما واحد، ومع إعلال التاريخ يكون معارضًا للأحاديث الصحيحة وهي أرجح منه بكلِّ حال، فإنه قد روي في ذلك: أعني تطهير.

الدَّبَاغ للأديم خمسة عشر حديثًا: عن ابن عباسٍ حديثان.

وعن أم سلمة ثلاثة. وعن أنسٍ حديثان.

وعن سلمة بن الحبَّاق وعائشة والمغيرة وأبي أمامة وابن مسعود وشيبان وثابت وجابر وأثران عن سودة وابن مسعود، على أنَّه لا حاجة إلى الترجيح بهذا، لأنَّ حديث ابن عكيم عامٌ وأحاديث التطهير خاصَّة فينسى العامُّ على الخاصِّ، أمَّا على مذهب من يبيي العامُّ على الخاصِّ مطلقًا كما هو قول المحققين من أئمة الأصول فظاهره، وأمَّا على مذهب من يجعل العامُّ المتأخَّر ناسخًا فمع كونه مذهبًا مرجوحًا لا نسلم تأخُّر العامُّ هنا لما ثبت في أصول الأحكام والتَّجريد، من كتب أهل البيت أنَّ عليًّا قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَنْتَفِعُ مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ خَرَجْتُ فَلِذَا نَحْنُ بِسَلْخَةِ مَطْرُوحَةٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَقَالَ: مَا كَانَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ لَوْ اْتَتْغَمُوا بِإِهَابٍهَا؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ قَوْلُكَ بِالْأَمْسِ فَقَالَ: يَنْتَفِعُ مِنْهَا بِالشَّيْءِ» ولو سلَّمنا تأخُّر ابن عكيم لكان ما أسلفنا عن النضر بن شميلٍ من تفسير الإهاب بالجلد الذي لم يدبغ.

وما صرح به صاحب الصَّحاح ورواه صاحب القاموس كما قدَّمنا موجبًا لعدم التعارض إذ لا نزاع في نجاسة إهاب الميتة قبل دباغه.

فالحق أنَّ الدَّبَاغ مطهِّر، ولم يعارض أحاديثه معارضٌ من غير فرق بين ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وهو مذهب الجمهور، قال

قوله: (وَبَاغُهَا ذَكَائُهَا) استدَلَّ بهذا من قال إنه يطهر بالدَّبغ جلد مينة المأكول فقط وقد تقدَّم الجواب عليه.

قوله: (طَهُورُ كُلِّ أَوِيمٍ) وكذا قوله أيما إهاب دبغ يشملان جلود ما لا يؤكل لحمه كالكلب والخنزير وغيرهما شمولاً ظاهراً وقد تقدَّم البحث في ذلك.

بَابُ تَحْرِيمِ أَكْلِ جِلْدِ الْمَيْتَةِ وَإِنْ دُبِغَ

٥٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَاتَتْ شَاةٌ لِسَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاتَتْ فَلَانَةَ تَغْنِي الشَّاةَ، فَقَالَ: فَلَوْلَا أَخَذْتُمْ مَسْكَهَا، قَالُوا: أَنَاخُذُ مِنْكَ شَاةً قَدْ مَاتَتْ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾ وَأَنْتُمْ لَا تَطْعُمُونَهُ أَنْ تَذْبُغُوهُ فَتَتَّبِعُوا بِهِ. فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهَا فَسَلَخْتُ مَسْكَهَا فَذَبَبْتُهُ فَاتَّخَذْتُ مِنْهُ قُرْبَةً حَتَّى تَخْرُقَتْ عِنْدَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٧/١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

الحديث يدل على تحريم أكل جلود الميتة وأن الدَّبغ وإن أوجب طهارتها لا يجعل أكلها. ومما يدل على تحريم الأكل أيضاً قوله ﷺ في حديث ابن عباس المتقدم: «إِنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا» وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً، ويدل أيضاً على طهارة جلود الميتة بالدَّبغ وقد تقدَّم الكلام عليه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَسْخِ تَطْهِيرِ الدَّبَاغِ

٦٠- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَقَايَةِ بَشَيْرٍ «أَنْ لَا تَتَّبِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٣١٠/٤) (د: ٤١٢٧) (ت: ١٧٢٩) (ن: ١٧٥/٧) (هـ: ٣٦١٣)، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهُمْ الْمَذَّةَ غَيْرَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلِلدَّارَقُطَنِيِّ (٤/١٦٧): «إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيَّ جَهَنَّمَ إِنِّي كُنْتُ رَخِصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ فَإِذَا جَاءَكُمْ كِتَابِي هَذَا فَلَا تَتَّبِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ». وَلِلْبُخَارِيِّ فِي تَارِيخِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُشَيْخَةٌ لَنَا مِنْ جَهَنَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِمْ «أَنْ لَا تَتَّبِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ».

وأخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وابن حبان، وقال: عبد الله

بن عكيم: شهد

كتاب رسول الله ﷺ حيث قرئ عليهم في جهنمة وسمع

الزَّهْرِيُّ وهو وَجْهٌ شَازٌ لبعض أصحابنا لا تعريج عليه ولا التفات إليه انتهى.

واستدل لذلك بحديث الشاة باعتبار الرواية التي لم يذكر فيها الدَّبَاغُ ولعله لم يبلغ الزَّهْرِيُّ بَقِيَّةَ الروايات وسائر الأحاديث، وقد ردَّه في البحر مخالفة الإجماع.

٥٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٩/١) وَمُسْلِمٌ (٣٦٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٦٠٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٢٨)، وَقَالَ: قَالَ إِسْحَاقُ عَنْ النَّضْرِ بْنِ شَمِيلٍ إِنَّمَا يُقَالُ الْإِهَابُ لِجِلْدِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ.

٥٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ «سَوْدَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ» قَالَتْ: مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَذَبَبْنَا مَسْكَهَا، ثُمَّ مَارَلْنَا نَتَّبِعُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَنَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٩/٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٧٣/٧) وَالبُخَارِيُّ (٦٦٨٦) وَقَالَ: إِنَّ سَوْدَةَ مَكَانٌ عَنْ.

٥٨- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَمَرَ أَنْ يُتَّبَعَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٧٣/٤) (د: ٤١٢٤) (ن: ١٧٤/٧) (هـ: ٣٦١٢) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ. وَلِلنَّسَائِيِّ «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ جُلُودِ الْمَيْتَةِ فَقَالَ: وَبَاغُهَا ذَكَائُهَا، وَلِلدَّارَقُطَنِيِّ (٤٩/١) عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «طَهُورُ كُلِّ أَوِيمٍ وَبَاغُهُ» قَالَ الدَّارَقُطَنِيُّ إِسْنَادُهُ كُلُّهُمْ يَفَاتُ.

الحديث الأول قال الترمذي: حسن صحيح، ورواه الشافعي وابن حبان والدارقطني بإسناد على شرط الصحة، وقال: إنه حسن.

ورواه الخطيب في تلخيص المشابه من حديث جابر. والحديث الثالث أخرجه أيضاً ابن حبان والطبراني والبيهقي. قوله: (لِجِلْدِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ) هذا يخالف ما قدَّمنا عن أبي داود أَنَّ النَّضَرَ بْنَ شَمِيلٍ فَسَّرَ الْإِهَابَ بِالْجِلْدِ قَبْلَ أَنْ يَدْبَغَ وَلَمْ يَخْصَهُ بِجِلْدِ الْمَاكُولِ، ورواية أبي داود عنه أرجح لموافقتها ما ذكره أهل اللغة كصاحب الصحاح والقاموس والنهاية وغيرها والبحث لغوي ف يرجع ما وافق اللغة، ولم نجد في شيء من كتب اللغة ما يدل على تخصيص الإهاب بإهاب مأكول اللحم كما رواه الترمذي عنه.

قوله: (مَسْكُهَا) بفتح الميم وإسكان السين المهملة هو الجلد.

قوله: (شَنَا) بفتح الشين المعجمة بعدها نون: أي قرينة خلقة.

مشايخ جهينة يقولون ذلك.

وقال البيهقي والخطابي: هذا الخبر مرسل.

وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: ليست لعبد الله بن عكيم صحبة وإنما روايته كتابه، وخالفه الحاكم فثبت لعبد الله صحبة، قال الحافظ: وأغرب الماوردي فزعم أنه نقل عن علي بن المديني أن رسول الله ﷺ مات ولعبد الله بن عكيم سنة.

وقال صاحب الإمام: تضعيف من ضعفه ليس من قبيل الرجال فإنهم كلهم ثقات وإنما ينبغي أن يحمل الضعف على الاضطراب كما نقل عن أحمد.

ومن الاضطراب فيه ما رواه ابن عدي والطبراني من حديث شبيب بن سعيد عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه ولفظه: «جَاءَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِأَرْضِ جَهَنَةَ إِنِّي كُنْتُ رَخَعْتُ لَكُمْ فِي إِهَابِ الْمَيْتَةِ وَعَصَبِهَا فَلَا تَتَّبِعُوا بِإِهَابِ وَلَا عَصَبِ» (قال الحافظ: إسنادُهُ ثِقَاتٌ، وَتَأْبَهُ فَضَالَةٌ بِنُ الْمُفْضَلِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ).

ورواه أبو داود من حديث خالد عن الحكم عن عبد الرحمن أنه انطلق هو وأناس معه إلى عبد الله بن عكيم فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إلي وأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم الحديث فهذا يدل على أن عبد الرحمن ما سمعه من ابن عكيم لكن إن وجد التصريح بسماعه منه حمل على أنه سمعه منه بعد ذلك.

وفي الباب عن ابن عمر رواه ابن شاهين في النسخ والمسنوخ وفيه عدي بن الفضل وهو ضعيف.

وعن جابر رواه ابن وهب وفيه زعمة وهو ضعيف.

ورواه أبو بكر الشافعي في فوائده من طريق أخرى، قال الشيخ الموفق: إسناده حسن قال الحازمي في النسخ والمسنوخ في إسناده حديث ابن عكيم: اختلاف رواه الحكم مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عكيم، ورواه عنه القاسم بن غيمرة عن خالد عن الحكم، وقال إنه لم يسمعه من ابن عكيم، ولكن من أناس دخلوا عليه ثم خرجوا وأخبروه. ولولا هذه العلل لكان أولى الحديثين أن يؤخذ به حديث ابن عكيم، ثم قال: وطريق الإنصاف فيه أن يقال: إن حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ لو صح، ولكنه كثير الاضطراب لا يقاوم حديث ميمونة في الصحة ثم قال: فالصير إلى حديث ابن عباس أولى لوجوه من

الترجيح ويحمل حديث ابن عكيم على منع الانتفاع به قبل الذباج، وحيث أن يسمى إهاباً، وبعد الذباج يسمى جلداً ولا يسمى إهاباً، هذا معروف عند أهل اللغة وليكون جمعاً بين الحكمين وهذا هو الطريق في نفي التضاد انتهى.

وحصل الأجوبة على هذا الحديث الإرسال لعدم سماع عبد الله بن عكيم من النبي ﷺ، ثم الانقطاع لعدم سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن عكيم، ثم الاضطراب في سنده فإنه تارة قال عن كتاب النبي ﷺ وتارة عن مشيخة من جهينة، وتارة عن قرأ الكتاب، ثم الاضطراب في منته فرواه الأكثر من غير تقييد، ومنهم من رواه بتقييد شهر أو شهرين أو أربعين يوماً أو ثلاثة أيام ثم الترجيح بالمعارضة بأن أحاديث الذباج أصح، ثم القول بموجبه بأن الإهاب اسم للجلد قبل الذباج لا بعده حمله على ذلك ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما، ثم الجمع بين هذا الحديث والأحاديث السابقة بأن هذا عام وتلك خاصة، وقد سبق الكلام على ذلك في باب ما جاء في تطهير الذباج مستكملاً.

قال المصنف رحمه الله: وأكثر أهل العلم على أن الذباج يطهر في الجملة لصحة النصوص به، وخبر ابن عكيم لا يقاربها في الصحة والقوة ليسخاها، قال الترمذي: سمعت أحمد بن الحسن يقول: كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين، وكان يقول: هذا آخر أمر رسول الله ﷺ، ثم ترك أحمد هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده حيث روى بعضهم فقال: عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ من جهينة انتهى.

قال الخلاص: لما رأى أبو عبد الله تزلزل الرواة فيه توقف.

بَابُ نَجَاسَةِ لَحْمِ الْحَيَوَانِ الَّذِي لَا يُؤْكَلُ إِذَا دُبِحَ

٦١- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ قَالَ: لَمَّا أَمْسَى يَوْمَ الَّذِي فُتِحَتْ عَلَيْهِمْ فِيهِ خَيْبَرٌ أَوْفَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذِهِ النَّارُ عَلَى أَيْ شَيْءٍ تُوقِدُونَ؟» قَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: عَلَى أَيْ لَحْمٍ؟ قَالُوا: عَلَى لَحْمِ الْحُمُرِ الْإِنْسَانِيَّةِ، فَقَالَ: أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ نَهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا؟ فَقَالَ: أَوْ ذَلِكَ، وَفِي لَفْظٍ: فَقَالَ: «اغْسِلُوهَا».

٦٢- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَصَبْنَا مِنْ لَحْمِ الْحُمُرِ يَغْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ فَتَادَى مُتَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لَحْمِ الْحُمُرِ فَإِنَّهَا رِجْسٌ أَوْ نَجَسٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم:

أَبْوَابُ الْإِنْي

بَابُ مَا جَاءَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

٦٣- عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، وَلَا الذِّيَابَجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَافِهَا فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٨٥/٥) (خ: ٥٨٣١) (م: ٢٠٦٧)، وَهُوَ لِبَقِيَّةِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا حُكْمَ الْأَكْلِ مِنْهُ خَاصَّةً.

قال ابن منده: جمع على صحته.

قوله: (في صحافها) الصحاف جمع صفحة وهي دون القصعة.

قال الجوهرى: قال الكسائى: أعظم القصاع الجفنة ثم القصعة تليها تشيع العشرة ثم الصفحة تشيع الخمسة ثم المتكلة تشيع الرجلين والثلاثة.

والحديث يدل على تحريم الأكل والشرب في آية الذهب والفضة أما الشرب فبالإجماع، وأما الأكل فأجازه داود، والحديث يرد عليه ولعله لم يبلغه.

قال النووي: قال أصحابنا: انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب وسائر الاستعمالات في إناء ذهب أو فضة إلا رواية عن داود في تحريم الشرب فقط ولعله لم يبلغه حديث تحريم الأكل، وقول قديمٍ للشافعى والعراقيين فقال بالكراهة دون التحريم، وقد رجع عنه وتأوله أيضاً صاحب التّقرير ولم يحمله على ظاهره فثبت صحة دعوى الإجماع على ذلك، وقد نقل الإجماع أيضاً ابن المنذر على تحريم الشرب، في آية الذهب والفضة إلا عن معاوية بن قرة.

وقد أجيب من جهة القائلين بالكراهة عن الحديث بأنه للترهيد بدليل أن لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وردٌ بحديث «فَإِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ» وهو وعيدٌ شديدٌ ولا يكون إلا على محرمٍ، ولا شك أن أحاديث الباب تدل على تحريم الأكل والشرب.

وأما سائر الاستعمالات فلا والقياس على الأكل والشرب قياسٌ مع فارق، فإن علّة النهي عن الأكل والشرب هي التشبه بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بأنبياء من فضة، وذلك مناطٌ معتبرٌ للشارع كما ثبت عنه لما رأى رجلاً متخماً بخاتم من ذهب فقال:

٣/١١٥ (خ: ٥٥٢٨) (م: ١٩٤٠).

وأخرجه أيضاً من حديث عليّ بلفظ «نَهَى عَامٌ خَيْرٌ عَنْ نِكَاحِ الْمُتَمَّةِ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ» وهو متفقٌ عليه أيضاً من حديث جابر وابن عمر وابن عباس والبراء وأبي ثعلبة وعبد الله بن أبي أوفى.

وأخرجه البخارى من حديث زاهر الأسلمى، والترمذى عن أبي هريرة والعرباض بن سارية وأبو داود والنسائى عن خالد بن الوليد وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، وأبو داود والبيهقى من حديث المقدم بن معد يكرب.

ورواه الدارمى من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ». وفي الصحيحين من رواية الشعبي لا أدري أنهى عنها من أجل أنها كانت حولة الناس أو حرمت.

وفي البخارى عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد: يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية قال: قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفارى عندنا بالبصرة ولكن أبى ذلك البحر يعني ابن عباس.

والحديثان استدلل بهما على تحريم الحمر الأهلية وهو مذهب الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وقال ابن عباس: ليست بحرام.

وعن مالك ثلاث روايات وسيأتي تفصيل ذلك وبسط الحجج في باب النهي عن الحمر الإنسية من كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى.

وقد أوردهما المصنف هنا للاستدلال بهما على نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل لأن الأمر بكسر الآية أولاً، ثم الغسل ثانياً، ثم قوله: «فَإِنَّهَا رَجَسٌ أَوْ نَجَسٌ» ثالثاً يدل على النجاسة، ولكنه نص في الحمر الإنسية وقياس في غيرها مما لا يؤكل بجماع عدم الأكل ولا يجب التسبيع إذ أطلق الغسل ولم يقيد به مثل ما قيده في ولوغ الكلب.

وقال أحمد في أشهر الروايتين عنه إنه يجب التسبيع ولا أدري ما دليله فإن كان القياس على لعاب الكلب فلا يخفى ما فيه، وإن كان غيره فما هو.

وقوله: الإنسية بكسر الهمزة وفتحها مع سكون النون والإنسيّ الإنس من كل شيء.

شعبة والثوري عن سعد بن إبراهيم عن نافع عن امرأة ابن عمر سَمَاها الثوري: صفية.
وأخرجه أيضاً أبو عوانة في صحيحه بلفظ «الَّذِي يَشْرَبُ فِي الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي جَوْفِهِ نَارًا» وفيه اختلاف على نافع ف قيل عنه: عن ابن عمر.

أخرجه الطبراني في الصغير، وأعله أبو زرعة وأبو حاتم. وقيل عنه عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في العلل أيضاً وخطأه من رواية عبد العزيز بن أبي داود قال: والصحيح فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كما تقدم يعني عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة. قال الحافظ: فرجع الحديث إلى حديث أم سلمة.

قوله: (يُجْرَجُ) الجرجرة: صب الماء في الحلق كالنجرجر، والتجرجر: أن تجرعه جرعا متداركا جرجر الشراب: صوت وجرجره: سقاها على تلك الصفة.
قاله في القاموس.

وقوله: نار جهنم يروى بالرفع وهو مجاز لأن النار لا تخرج على الحقيقة ولكنه جعل صوت جرعه للإنسان للماء في هذه الأواني المخصوصة لوقوع النهي عنها واستحقاق العقاب عليها كجرجرة نار جهنم في بطنه على طريق المجاز.

والأكثر الذي عليه شراح الحديث وأهل الغريب واللغة النصب.

والمعنى كأنما تجر نار جهنم.

قال في الفتح: وقوله يجرجر بضم التحتية وفتح الجيم وسكون الراء وجيم مكسورة وهو صوت يردده البعير في حنجرتة إذا هاج ثم حكى الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الأسرية، والحديث قد تقدم الكلام عليه.

٦٦- وعن البراء بن عازب قال: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشَّرَابِ فِي الْفِضَّةِ فَإِنَّهُ مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ». مُخْتَصَرٌ مِنْ مُسْلِمٍ (٢٠٦٦). الحديث قد تقدم الكلام عليه.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّضْيِيبِ بِهِمَا إِلَّا بِسِيرِ الْفِضَّةِ

٦٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَتَمَّا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ» رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٤٠/١).

«مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ جِلْيَةً أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ، وَكَذَلِكَ فِي الْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ وَإِلَّا لَزِمَ تَحْرِيمُ التَّحْلِيِّ بِالْحَلِيِّ وَالْإِفْتِرَاشُ لِلْحَرِيرِ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْتِعْمَالٌ، وَقَدْ جَوَّزَهُ الْبَعْضُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِتَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِهِ.

وَأَمَّا حِكَايَةُ النَّوِيِّ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِ اسْتِعْمَالِ فَلَا تَسَمُّعٌ مَعَ خِلَافَةِ دَاوُدَ وَالثَّاقِفِيِّ وَبَعْضِ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ اقْتَصَرَ الْإِمَامُ الْمُهَدِّي فِي الْبَحْرِ عَلَى نِسْبَةِ ذَلِكَ إِلَى أَكْثَرِ الْأُمَّةِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَى الْمُنْصَفِ مَا فِي حُجَّةِ الْإِجْمَاعِ مِنَ التَّنَازُعِ وَالْإِشْكَالَاتِ الَّتِي لَا غَلْصَ عَنْهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَصْلَ الْحَلَّ فَلَا تَثْبِيتَ الْحَرَمَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَسْلَمُهُ الْخَصْمُ، وَلَا دَلِيلَ فِي الْمَقَامِ بِهَذِهِ الصَّنْةِ فَالْوُقُوفُ عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ الْمُعْتَصَدِ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ هُوَ وَظِيفَةُ الْمُنْصَفِ الَّذِي لَمْ يَخْطُ بِسُوءِ هَيْبَةِ الْجُمْهُورِ وَلَا سِيَمًا وَقَدْ أَتَى هَذَا الْأَصْلَ حَدِيثُ «وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعُمُومُ بِهَا لَيْسَ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَيَشْهَدُ لَهُ مَا سَلَفَ «أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ جَاءَتْ بِجُلْجُلٍ مِنْ فِضَّةٍ فِيهِ شَعْرٌ مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ فَخُضْخُضَتْ». الْحَدِيثُ فِي الْبَخَارِيِّ وَقَدْ سَبَقَ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْعِلَّةَ فِي التَّحْرِيمِ: الْخِلَاءُ أَوْ كَسْرُ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ وَبَرْدُ عَلَيْهِ جَوَازِ اسْتِعْمَالِ الْأَوَانِي مِنَ الْجَوَاهِرِ النَّفِيسَةِ وَغَالِبِهَا أَنْفُسٌ وَأَكْثَرُ قِيَمَةٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَمْ يَمْنَعْهَا إِلَّا مِنْ شِدَّةٍ.

وقد نقل ابن الصَّبَّاحِ فِي الشَّامِلِ الْإِجْمَاعَ عَلَى الْجَوَازِ وَتَبِعَهُ الرَّافِعِيُّ وَمَنْ بَعْدَهُ.

وقيل: العلة: التَّشَبُّهُ بِالْأَعَاجِمِ وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ لِثُبُوتِ الْوَعِيدِ لِفَاعِلِهِ وَبِمَجْدَرِ التَّشَبُّهِ لَا يَصِلُ إِلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا اتِّخَاذُ الْأَوَانِي بِدُونِ اسْتِعْمَالِ فَذَهَبِ الْجُمْهُورِ إِلَى مَنَعِهِ، وَرَخَّصَتْ فِيهِ طَائِفَةٌ.

٦٤- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارُ جَهَنَّمَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٠٤/٦ و٣٠٦) (خ: ٥٦٣٣) (م: ٢٠٦٥). وَلِمُسْلِمٍ: «إِنَّ الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ».

٦٥- وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ فِضَّةٍ: «كَأَنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٨/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤١٥).

حديث أم سلمة أخرجه أيضاً الطبراني وزاد (إلا أن يشوب) وقد تفرد علي بن مسهر بزيادة إناء الذهب الثابتة عند مسلم.

وحديث عائشة رواه أيضاً الدارقطني في العلل من طريق

يجعل مكانها حلقة من ذهبٍ أو فضةٍ فقال له أبو طلحة: لا تغير شيئاً صنعه رسول الله ﷺ فهذا يدل على أنه لم يغير شيئاً.

الحديث يدل على جواز اتخاذ سلسلة أو ضبة من فضة في إناء الطعام والشراب وهو حجة لأبي حنيفة والحديث السابق الذي فيه «أو إناء فيه شيء من ذلك» على فرض صحته لا يعارض هذا، لأنه شيء عام وهذا خصص له، وكذلك حديث النهي عن تفضيض الأقداح السابق خصص بهذا فلا يعارض.

قوله: (الشغب) هو الصدع والشق.

وقوله: (سلسلة)، السلسلة، بفتح السين المراد بها إصال الشيء بالشيء.

بَابُ الرَّخْصَةِ فِي آيَةِ الصَّغَرِ وَنَحْوِهَا

٦٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَا لَهْ مَاءٌ فِي تَوْرٍ مِنْ صُغْرٍ قَوَّضَتْهُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٧) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٧١)».

٧٠- وَعَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ فِي يَخْضَبٍ مِنْ صُغْرٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٤/٦)».

قوله: (في تور) التور بفتح التاء المثناة الفوقية يشبه الطشت، وقيل: هو الطشت.

والطشت بفتح الطاء وكسرهما ويسقط التاء لغات.

قوله: (من صغر) الصغر بصادٍ مهملةٍ مضمومةٍ نوعٌ من النحاس.

قوله: (في يخضب) المخضب بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة بعدها موحدة المشهور أنه الإناء الذي يغسل فيه الثياب من أي جنس كان وقد يطلق على الإناء صغر أو كبر والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على جواز استعمال آية الصغر للوضوء وغيره وهو كذلك. وله فوائد محلها الوضوء.

بَابُ اسْتِحْبَابِ تَخْمِيرِ الْأَوَانِي

٧١- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي حَدِيثٍ لَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ سِقَاءِكَ وَأَذْخَرُ اسْمِ اللَّهِ، وَخَيْرُ إِنَاءِكَ وَأَذْخَرُ اسْمِ اللَّهِ، وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عَوْدًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/٣٥٥) (خ: ٥٦٠٥) (م: ٢٠١١-٢٠١٤)، وَلِمُسْلِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غَطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَرَكُوا السَّقَاءَ، فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غِطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٌ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ، إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ

الحديث أخرجه أيضاً البيهقي كلاهما من طريق يحيى بن محمد الجاري عن زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ.

وزاد البيهقي في رواية له عن جده وقال: إنها وهم، وقال الحاكم في علوم الحديث: لم نكتب هذه اللفظة (أو إناء فيه شيء من ذلك) إلا بهذا الإسناد.

وقال البيهقي: المشهور عن ابن عمر في المضب موقوفاً عليه، ثم أخرجه بسندٍ له على شرط الصحيح أنه كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة، ثم روى النهي في ذلك عن عائشة وأنس.

وفي حرف الباء الموحدة من الأوسط للطبراني من حديث أم عطية «هَئَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ وَتَفْضِيزِ الْأَقْدَاحِ» قال: تفرد به عمر بن يحيى بن معاوية بن عبد الكريم ويحيى بن محمد الجاري رأى تلك الزيادة قال البخاري: يتكلمون فيه وقال ابن عدي: هذا حديث منكرٌ كذا في الميزان وفي الكاشف ليس بالقوي.

وفي الميزان أيضاً رواية يحيى عن زكريا بن إبراهيم وليس بالمشهور.

الحديث استدل به من قال بتحريم الأكل والشرب في الأنية المذهبة والمفضضة.

وقال أبو حنيفة: يجوز إذا وضع الشارب فمه على غير محل الذهب والفضة واستدل له بما سيأتي.

وأجيب عن حديث الباب بما سلف من المقال فيه.

٦٨- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ قَدْحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ فَأَتَّخَذَ مَكَانَ الشَّغْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٠٩)، وَالأَحْمَدُ (٣/١٣٩) ١٥٥ و ٢٥٩» عَنْ عَاصِمٍ الْأَخْوَلِ قَالَ: «رَأَيْتُ عِنْدَ أَنَسٍ قَدْحَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ ضَبَّةٌ فَضَّةٌ».

وفي لفظٍ للبخاري من حديث عاصم الأخول «رَأَيْتُ قَدْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَ انْصَدَعَ فَسَلْسَلَهُ بِفِضَّةٍ». وحكى البيهقي عن موسى بن هارون أو غيره أن الذي جعل السلسلة هو أنس، لأن لفظه «فَجَعَلْتُ مَكَانَ الشَّغْبِ سِلْسِلَةً» وجزم بذلك ابن الصلاح.

قال الحافظ: وفيه نظر، لأن في الخبر عند البخاري عن عاصم قال: وقال ابن سيرين: إنه كان فيه حلقة من حديدٍ فأراد أنس أن

ذَلِكَ الرَّبَاءِ.

قَوْمُ أَهْلِ كِتَابٍ أَتَاكُلُ فِي أَيْتِهِمْ؟ قَالَ: إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٤٧٨ م: ١٩٣٠) وَلَا حَمْدَ (١٩٣/٤) وَأَبِي دَاوُدَ (٣٨٣٩): «إِنْ أَرْضُنَا أَرْضُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَيَشْرَبُونَ الْحَمْرَ فَكَيْفَ نَصْنَعُ بِأَيْتِهِمْ وَقُدُورِهِمْ؟ قَالَ: إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَارْحَضُوهَا بِالمَاءِ وَاطْبَخُوهَا فِيهَا وَاشْرَبُوهَا، وَلِلرَّمْزِيِّ (١٥٦٠) قَالَ: «سَبِيلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ قُدُورِ الْمَجُوسِ، قَالَ: أَتَقُوهَا غَسْلًا وَاطْبَخُوهَا فِيهَا»

حديث جابر أخرجه ابن أبي شيبة بمعناه واستدل به من قال بطهارة الكافر وهو مذهب الجماهير من السلف والخلف، كما قاله النووي، لأن تقرير المسلمين على الاستمتاع بآنية الكفار مع كونها مظنة للملاصحتهم ومحلًا للمنفصل من رطوبتهم مؤذن بالطهارة.

وحديث أبي ثعلبة استدلل به من قال بنجاسة الكافر وهو مذهب الهادي والقاسم والناصر ومالك، وقد نسبته القرطبي في شرح مسلم إلى الشافعي، قال في الفتح: وقد أغرب، ووجه الدلالة أنه لم يأذن بالأكل فيها إلا بعد غسلها، ورد بأن الغسل لو كان لأجل النجاسة لم يجعله مشروطًا بعدم الوجدان لغيرها إذ الإناء المتنجس لا فرق بينه وبين ما لم يتنجس بعد إزالة النجاسة فليس ذلك إلا للاستقذار ورد أيضًا بأن الغسل إنما هو لتلوثها بالخمير ولحم الخنزير كما ثبت في رواية أبي ثعلبة عند أحمد وأبي داود أنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر، وما ذكره في البحر من أنها لو حرمت رطوبتهم لاستفاض نقل توقيفهم لقلة المسلمين حيثئذ وأكثر مستعملاتهم لا يخلو منها ملبوسًا ومطعمًا والمادة في مثل ذلك تقتضي الاستفاضة انتهى.

وأيضًا قد أذن الله بأكل طعامهم وصرح بحمله وهو لا يخلو من رطوباتهم في الغالب، وقد استدلل من قال بالنجاسة بقوله تعالى: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» وقد استوفينا البحث في هذه المسألة وصرحنا بما هو الحق في باب طهارة الماء المتوضأ به وهو الباب الثاني من أبواب الكتاب فراجع.

٧٤- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ يَهُودِيًّا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ إِلَى خُبْزٍ شَعِيرٍ وَإِهَالَةِ سَنِخَةٍ فَأَجَابَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٠/٣) وَالْإِهَالَةُ الْوَذْلُ. وَالسَنِخَةُ الزَّنْبَخَةُ الْمُتَغَيَّرَةُ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ الْوُضُوءُ مِنْ مَرَادَةِ مُشْرِكَةٍ، وَعَنْ عَمْرِو الْوُضُوءُ مِنْ جَرَّةٍ نَصَرَانِيَّةٍ.

الحديث أيضًا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ولفظ أبي داود «أَغْلِقْ بَابَكَ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مَغْلَقًا وَاطْفِئْ مِصْبَاحَكَ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ وَخَمِّرْ إِيَّاهُ وَلَوْ يَغُودُ تَعْرِضُهُ عَلَيْهِ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، وَأُولَئِكَ سِقَاكَ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ» وله في أخرى من حديث جابر «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غَلْقًا وَلَا يَجَلْ وَكَأَنَّ وَلَا يَكْشِفُ إِيَّاهُ وَإِنَّ الْفَرَسِيَّةَ تُضْرِبُ عَلَى النَّاسِ يَتَنَهُمُ أَوْ يُوْتَهُمُ».

وأخرجها أيضًا مسلم والترمذي وابن ماجه وفي رواية له أيضًا عن جابر قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَسْقَى فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَلَا نَسْقِيكَ نَبِيذًا؟ قَالَ: بَلَى فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَشْتَدُ فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا خَمَرْتُهُ وَلَوْ أَن تَعْرِضَ عَلَيْهِ خُودًا».

وأخرجها أيضًا مسلم قوله: (أُولَئِكَ سِقَاكَ) الْوَكَاءُ: كَكْسَاءِ رِبَاطِ الْقَرْبَةِ وَقَدْ وَكَاهَا وَأَوَكَاهَا: أَي رِبَطَهَا قَوْلُهُ: (وَخَمَّرَ إِيَّاهُ) التَّخْمِيرُ: التَّغْطِيَةُ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَن تَعْرِضَ عَلَيْهِ خُودًا) أَي تَضَعَهُ عَلَى الْعَرَضِ وَهُوَ الْجَانِبُ مِنَ الْإِنَاءِ مِنْ عَرَضِ الْعُودِ عَلَى الْإِنَاءِ وَالسَّيْفِ عَلَى الْفَخْدِ يَعْرِضُهُ وَيَعْرِضُهُ فِيهِمَا.

قَوْلُهُ: (وَبَاءَ) الْوَبَاءُ: حَرَكَةُ الطَّاعُونَ أَوْ كُلُّ مَرَضٍ عَامٌّ قَالَ فِي الْقَامُوسِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عِنْدَ الْإِيكَاةِ وَالسَّقَاءِ وَتَحْمِيرِ الْإِنَاءِ وَكَذَلِكَ عِنْدَ تَغْلِيْقِ الْبَابِ وَإِطْفَاءِ الْمِصْبَاحِ، كَمَا فِي الرِّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وقد أشعر التعليل بقوله: فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِلَى آخِرِهِ أَنَّ فِي التَّسْمِيَةِ حَرَرًا عَنِ الشَّيْطَانِ وَأَنَّهُا تَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَرَادِهِ.

والتعليل بقوله: (فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً) كَمَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ يَشْعُرُ أَنَّ شَرْعِيَةَ التَّخْمِيرِ لِلرَّقَايَةِ عَنِ الْوَبَاءِ، وَكَذَلِكَ الْإِيكَاةِ وَقَدْ تَكَلَّفَ بَعْضُهُمْ تَعْلِيلَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَلَا دَلِيلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ.

بَابُ آيَةِ الْكُفَّارِ

٧٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كُنَّا نَقْرَأُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصِيبٌ مِنْ آيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَقْبَلْتُهُمْ فَتَسْتَمِعُ بِهَا وَلَا يَعْصِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٩/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٣٨).

٧٣- وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ

الخطابي وابن حبان وغيرهما: يريد ذكران الشياطين وإنائهم، قال في الفتح: قال البخاري: ويقال: الخبث أي بإسكان الباء فإن كانت مخففة عن الحركة فقد تقدّم توجيهه، وإن كانت بمعنى المفرد فمعناه كما قال ابن الأعرابي: المكروه.

قال: فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملل فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الضار، وعلى هذا فالمراد بالخبث: المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب، قال: وقد روى المعمر بن الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر، قال: «إِذَا دَخَلْتُمُ الْخَلَاءَ فَقُولُوا بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» وإسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية انتهى.

وهذه الرواية تشهد لما في حديث الباب من رواية سعيد بن منصور.

٧٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: غُفْرَانُكَ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٦/ ١٥٥) (د: ٣٠) (ت: ٧) (هـ: ٣٠٠) إِلَّا النَّسَائِيَّ.

الحديث صححه الحاكم وأبو حاتم، قال في البدر المنير: ورواه الدارمي وصححه ابن خزيمة وابن حبان، وقوله: «غُفْرَانُكَ» إما مفعول به منصوب بفعلٍ مقدر: أي أسألك غفرانك أو أطلب، أو مفعول مطلق: أي اغفر غفرانك، قيل: إنه استغفر لتركه الذكر في تلك الحالة لما ثبت أنه كان يذكر الله على كل أحواله إلا في حال قضاء الحاجة فجعل ترك الذكر في هذه الحالة تقصيراً وذنباً يستغفر منه، وقيل: استغفر لتقصيره في شكر نعمة الله عليه بإقداره على إخراج ذلك الخارج وهو المناسب للحديث الآتي في الحمد.

٧٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَخَافَانِي» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٠١).

الحديث رواه ابن ماجه عن هارون بن إسحاق، حدثنا عبد الرحمن المحارب عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن وقتادة عن أنس، فهارون بن إسحاق وثقه النسائي وقال في التقریب: صدوق، وعبد الرحمن المحارب هو ابن محمد وثقه ابن معين والنسائي، وقال في التقریب لا بأس به وكان يدلّس، قاله أحمد

الكلام على فقه الحديثين قد سبق، قال في النهاية في حرف السين: السخة: المتغيرة الريح، ويقال بالزاي، وقال في حرف الزاي: «إِنْ رَجُلًا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَدَّمَ إِلَيْهِ إِهَالَةً زَنَخَةً فِيهَا عِرْقٌ» أي متغيرة الرائحة، ويقال سخة بالسين انتهى.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وقد ذهب بعض أهل العلم إلى المنع من استعمال آية الكفار حتى تغسل إذا كانوا ممن لا تباح ذبيحته وكذلك من كان من النصارى بموضع مظاهراً فيه بأكل لحم الخنزير متمكناً فيه أو يذبح بالسن والظفر ونحو ذلك، وأنه لا بأس بآية من سواهم جمعاً بذلك بين الأحاديث، واستحب بعضهم غسل الكل لحديث الحسن بن علي قال: حفظت من رسول الله ﷺ: «ذَغْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه انتهى وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم.

أَبْوَابُ أَحْكَامِ التَّخَلِّي

بَابُ مَا يَقُولُ الْمُتَخَلِّي عِنْدَ دُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ

٧٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/ ٩٩) (خ: ١٤٢) (م: ٣٧٥) (د: ٤) (ت: ٦) (ن: ١/ ٢٠) (هـ: ٢٩٨) وَلِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ كَانَ يَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». قوله: «إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ» قال في الفتح: أي كان يقول هذا الذكر عند إرادة الدخول لا بعده، وقد صرح بهذا البخاري في الأدب المفرد، قال: حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زياد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال: حدثني أنس، قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءَ قَالَ: (فذكر مثل حديث الباب، وهذا في الأمكنة المعدّة لذلك وأما في غيرها فيقول في أول الشروع عند تشمير الثياب، وهذا مذهب الجمهور.

قوله: (الخبث) بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية، وقال الخطابي: إنه لا يجوز غيره، وتعقب بأنه يجوز إسكان الباء الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتيب وكتب، قلله في الفتح، قال النووي: وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة إلا أن يقال إن ترك التخفيف أولى لثلاث يشبهه بالمصدر والخبث: جمع خبيث والخبث: جمع خبيث، قال

فقال: هذا من كلام المصنّف لا من الحديث: ولكنّه صحيح من طريق أخرى في أنّ نقض الخاتم كان كذلك.

والحديث يدلّ على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن إدخاله الحشوش، والقرآن بالأولى حتّى قال بعضهم: يحرم إدخال المصحف الخلاء لغير ضرورة، وقد خالف في ذلك المنصور بالله فقال: لا يندب نزع الخاتم. الذي فيه ذكر الله لتأديته إلى ضياعه وقد نهي عن إضاعة المال والحديث يرده.

بَابُ كَفِّ التُّخْلِ عَنْ الْكَلَامِ

٧٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (م: ٣٧٠) (د: ١٦) (ت: ٩٠) (ن: ٣٦/١) (هـ: ٣٥٣) إِلَّا الْبُخَارِيُّ.

الحديث زاد فيه أبو داود من طريق ابن عمر وغيره «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَيَّنَ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ»، ورواه أيضاً من طريق المهاجر بن قنفذ بلفظ بأنّه «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ أَوْ قَالَ: عَلَى طَهَارَةٍ».

وأخرج هذه الرواية النسائي وابن ماجه وهو يدلّ على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة، ولو كان واجباً كردّ السلام، ولا يستحقّ المسلم في تلك الحال جواباً قال النووي: وهذا متفق عليه، وسيأتي بقيّة الكلام على الحديث في باب استحباب الطهارة لذكر الله، وفيه أنّه ينبغي لمن سلّم عليه في تلك الحال أن يدع الرّد حتّى يتوضّأ أو يتيمّم ثم يردّه، وهذا إذا لم يخش فوت المسلّم، أمّا إذا خشي فوته فالحديث لا يدلّ على المنع، لأنّ النبيّ ﷺ ممكّن من الرّد بعد أن توضّأ أو يتيمّم على اختلاف الرواية، فيمكن أن يكون تركه لذلك طلباً للأشرف وهو الرّد حال الطهارة، ويبقى الكلام في الحمد حال العطاس فالقياس على التسليم المذكور في حديث الباب، وكذلك التعليل بكراهة الذكر إلا على طهر يشعران بالمنع من ذلك، وظاهر حديث: «إِذَا عَطَسَ أَخَذَكُمْ فَلْيُحَمَّدِ اللَّهَ» يشعر بشرعيته في جميع الأوقات السّي منها وقت قضاء الحاجة فهل يخصّص عموم كراهة الذكر الاستفادة من المقام بمحدث العطاس أو يجعل الأمر بالعكس أو يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه فيتعارضان فيه تردّد.

وقد قيل: إنّ يحمّد بقلبه وهو المناسب لتشريف مثل هذا الذكر وتعظيمه وتنزيهه.

واسماعيل بن مسلم إنّ كان العبديّ فقد وثقه أبو حاتم، وإن كان البصريّ فهو ضعيف، وكلاهما يروي عن الحسن، وقد رواه أيضاً النسائي وابن السّني عن أبي ذرٍّ ورمز السيوطي بصحته، وفي حقه إشعار بأنّ هذه نعمة جليّة ومنة جزيّة، فإنّ الجحاس ذلك الخارج من أسباب الهلاك فخروجه من النعم التي لا تتمّ الصّحة بدونها وحقّ على من أكل ما يشتهي من طيّبات الأطعمة فسدّ به جوعته وحفظ به صحّته وقوّته ثمّ لمّا قضى منه وطره ولم يبق فيه نفعٌ واستحال إلى تلك الصّفة الخبيثة المتنة خرج بسهولة من مخرج معدّ لذلك أن يستكثر من عماد الله جلّ جلاله، اللهمّ أوزعنا شكر نعمتك.

بَابُ تَرْكِ اسْتِصْنَابِ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ

٧٨- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ، وَأَهَ الْخُفَّيْنِ (د: ١٩) (ت: ١٧٤٦) (ن: ١٧٨/٨) (هـ: ٣٠٣) إِلَّا أَحْمَدَ وَصَحِيحَةَ التِّرْمِذِيِّ. وَقَدْ صَحَّ أَنَّ نَفْسَ خَاتَمِهِ كَانَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ».

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم، قال النسائي: هذا حديث غير محفوظ، وقال أبو داود: منكر، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه، وأشار إلى شدوده، وأمّا الترمذي فصّححه، قال النووي: هذا مردودٌ عليه ذكره في الخلاصة، وقال المنذري: الصواب عندي تصحيحه فإنّ رواته ثقاتٌ أثبات، وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر الاقتراح وعلّته أنّه من رواته همام عن ابن جريج، وابن جريج لم يسمع من الزهري، وإنّما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ آخر.

وقد رواه مع همام مرفوعاً يحيى بن الضريس البجلي ويحيى بن المتوكل، أخرجهما الحاكم والدارقطني وقد رواه عمر بن عاصم وهو من الثقات عن همام موقوفاً على أنس، وأخرج له البيهقي شاهداً وأشار إلى ضعفه.

ورجاله ثقات، ورواه الحاكم أيضاً، ولفظه: «أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَبَسَ خَاتَمًا نَفْسُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَهُ» وله شاهدٌ من حديث ابن عباس رواه الجوزقاني في الأحاديث الضعيفة وينظر في سنده فإنّ رجاله ثقاتٌ إلا محمّد بن إبراهيم الرّازي فإنّه متروك قاله الحافظ.

قوله: (وَقَدْ صَحَّ أَنَّ نَفْسَ خَاتَمِهِ) أخرجه البيهقي والحاكم قال الحافظ: وهم النووي والمنذري في كلامهما على المهذب.

الحديث رجاله عند ابن ماجه رجال الصحيح إلا إسماعيل بن عبد الملك الكوفي فقال: البخاري: يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال في التقریب: صدوق كثير الوهم وقد أخرجه أيضاً النسائي وأبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح من حديث المغيرة بلفظ: «كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبِرَّازَ أَنْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ» من حديث جابر بلفظ: «كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبِرَّازَ أَنْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ» أخذ، وفي إسناده أيضاً إسماعيل بن عبد الملك الكوفي نزيل مكة، وقد تكلم فيه غير واحد.

وقال في التقریب: صدوق كثير الوهم من السادسة. قوله: (يَأْتِي الْبِرَّازَ) البراز يفتح الباء اسم للفضاء الواسع من الأرض كتى به عن حاجة الإنسان كما كتى عنها بالغائط والخلاء.

والحديث يدل على مشروعية الإبعاد لقاضي الحاجة، والظاهر أن العلة إخفاء المستهجن من الخارج فيقاس عليه إخفاء الإخراج لأن الكل مستهجن.

٨٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: «كَانَ أَحَبُّ مَا اسْتَشَرْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ هَذَفُ أَوْ حَاشِ نَخْلٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٤/١) وَمُسْلِمٌ (٣٤٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٠)، وَحَاشِ نَخْلٍ: أَيُّ جَمَاعَتِهِ وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

قوله: (هَذَفَ) الهدف محركة: كل مرتفع من بناء أو كتيب رمل أو جبل.

قوله: (أَوْ حَاشِ نَخْلٍ) بالحاء المهملة فالف فباء مشاة تحتية فشين معجمة هو في كتب اللغة كما ذكره المصنف.

والحديث يدل على استحباب أن يكون قاضي الحاجة مستتراً حال الفعل بما يمنع من رؤية الغير له وهو على تلك الصفة ولعل قضاء ﷺ للحاجة في حاش النخل في غير وقت الثمرة لما عند الطبراني في الأوسط من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَخَلَّى الرَّجُلُ نَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ أَوْ عَلَى خِصْفَةٍ نَهْرٍ جَارٍ».

ولكنه لم يروه عن ميمون إلا فرات بن السائب وفرات متروك قاله البخاري وغيره.

٨٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَبْرِئْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا مِنْ رَمْلِ فَلْيَسْتَبْرِئْهُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ

٨٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَوْرَتَهُمَا يَتَحَدَّثَانِ فَإِنَّ اللَّهَ يَنْفَعُ عَلَى ذَلِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٢).

الحديث فيه عكرمة بن عمار العجلي، وقد احتج به مسلم في صحيحه، وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير ولكنه لا وجه للضعف بهذا، فقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى، واستشهد بحديثه البخاري عن يحيى أيضاً، وفي الترغيب والترهيب أن في إسناده عياض بن هلال أو هلال بن عياض وهو في عداد المجهولين.

وأخرجه ابن السكن وصححه وابن القطان من حديث جابر بلفظ «إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ وَلَا يَتَحَدَّثَا» قال الحافظ ابن حجر: وهو معلول.

والحديث يدل على وجوب ستر العورة وترك الكلام فإن التعليل بمقت الله تعالى يدل على حرمة الفعل المعلن ووجوب اجتنابه، لأن المقت هو البغض كما في القاموس، وروي أنه أشد البغض، وقيل: إن الكلام في تلك الحال مكروه فقط، والقرينة الصارفة إلى معنى الكراهة الإجماع على أن الكلام غير محرّم في هذه الحالة، ذكره الإسماعيلي في الغيث، فإن صح الإجماع صلح للصرف عند القائل بحجته ولكنه يبعد حمل النهي على الكراهة ربطه بتلك العلة.

قوله: (يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ) يقال: ضربت الأرض إذا أتيت الخلاء، وضربت في الأرض إذا سافرت، روي ذلك عن ثعلب والمراد هنا بمشيان إلى الغائط.

قوله: (كَاشِفَيْنِ) قال النووي: كذا ضبطناه في كتب الحديث وهو منصوب على الحال، قال: وقع في كثير من نسخ المذهب كاشفان، وهو صحيح أيضاً، خبر مبتدأ محذوف أي وهما كاشفان والأول أصوب.

وذكر الرجلين في الحديث خرج مخرج الغالب وإلا فالمرأتان والمرأة والرجل أقبح من ذلك.

بَابُ الْإِبْعَادِ وَالِاسْتِبْرَارِ لِلتَّخَلِّي فِي الْفَضَاءِ

٨١- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكَانَ لَا يَأْتِي الْبِرَّازَ حَتَّى يَغِيبَ فَلَا يُرَى». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٣٥)، وَابْنُ دَاوُدَ (٢): «كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبِرَّازَ أَنْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ».

يَمَسُّ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ، قَالَ ابْنُ مَنَّةَ: مُجْتَمِعٌ عَلَى صِحِّهِ وَزِيَادَةِ وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَخْرَجَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْذَّارِمِيُّ وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظٍ «وَلَيْسَتْ تُجْزِي أَحَدُكُمْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ» وَأَخْرَجَهَا أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالذَّارِقُطِيُّ وَصَحَّحَهَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بَلْفُظٍ «فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ».

وَأَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ، وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ بَلْفُظٍ:

(فَلْيَسْتَنْجِحْ بِثَلَاثِ أَحْجَارٍ) وَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ بَلْفُظٍ «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَجْتَرِي بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ».

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى النِّعَاحِ مِنَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا بِالْبَوْلِ وَالْعَانِطِ، وَقَدْ اختلف النَّاسُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ.

الأول: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَا فِي الصَّحَارِيِّ وَلَا فِي الْبَنِيَانِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ الصَّحَابِيِّ وَمَجَاهِدٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَاحِدٌ فِي رِوَايَةٍ، كَذَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَنَسَبَهُ إِلَى الْبَحْرِ إِلَى الْأَكْثَرِ وَرَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْحُلِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَسَرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ وَعَطَاءٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَعَنِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

المذهب الثاني: الْجَوَازُ فِي الصَّحَارِيِّ وَالْبَنِيَانِ وَهُوَ مَذْهَبُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَرَبِيعَةَ شَيْخِ مَالِكٍ وَدَاوُدَ الظَّهَّارِيِّ، كَذَا رَوَاهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَنْهُمْ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَمِيرِ الْحُسَيْنِ الْمَذْهَبِ الثَّلَاثِ: أَنَّهُ يَحْرُمُ فِي الصَّحَارِيِّ لَا فِي الْعِمْرَانِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِوٍ وَالشَّعْبِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ وَاحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي أَحَدِي الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ.

صَرَّحَ بِذَلِكَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَيْضًا وَزَادَ فِي الْبَحْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ وَنَسَبَهُ فِي الْفَتْحِ إِلَى الْجُمْهُورِ.

المذهب الرابع: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ لَا فِي الصَّحَارِيِّ وَلَا فِي الْعِمْرَانِ وَيَجُوزُ اسْتِدْبَارُ فِيهِمَا وَهُوَ أَحَدُ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدٍ.

المذهب الخامس: أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ فَيَكُونُ مَكْرُوهًا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْإِمَامُ الْقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ، وَحَصَّلَهُ

أَحْسَنُ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٧١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٧).

الحديث رَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَابِيهَقِي وَمُدَّارُهُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُبَرَانِيِّ الْحَمَصِيِّ وَفِيهِ اخْتِلَافٌ وَقِيلَ: إِنَّهُ صَحَابِيُّ وَلَا يَصَحُّ، وَالرَّأْيُ عَنْهُ حَصِينُ الْخُبَرَانِيِّ وَهُوَ مَجْهُولٌ وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: شَيْخٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ وَذَكَرَ الذَّارِقُطِيُّ الْاِخْتِلَافَ فِيهِ فِي الْعِلَلِ وَالْحَدِيثُ فِيهِ الْأَمْرُ بِالتَّسْتَرِّ مَعْلَلًا بِأَنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ وَقْتُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لِحُلُولِهِ عَنِ الذَّكَرِ الَّذِي يَطْرُدُ بِهِ، فَإِذَا حَضَرَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ أَمَرَ الْإِنْسَانَ بِكُشْفِ الْعَوْرَةِ وَحَسَنَ لَهُ الْبَوْلُ فِي الْمَوَاضِعِ الصَّلْبَةِ الَّتِي هِيَ مِثْلَةُ رَشَاشِ الْبَوْلِ، وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ) فَامْرُؤُوسُ اللَّهِ ﷺ قَاضِي الْحَاجَةِ بِالتَّسْتَرِّ حَالَ قَضَائِهَا مُخَالَفَةً لِلشَّيْطَانِ وَدَفْعًا لَوْسُوسَتِهِ الَّتِي تَسَبَّبَ عَنْهَا النَّظَرُ إِلَى سُوَاءِ قَاضِي الْحَاجَةِ الْمُضْطَرِّ إِلَى إِثْمِهِ.

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعَ كَثِيرًا مِنْ زَمَلٍ) الْكَثِيبُ بِالشَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ: قِطْعَةُ مُسْتَطِيلَةٍ تُشَبِّهُ الرِّبْوَةَ أَيْ فِيمَنْ لَمْ يَجِدْ سِتْرَةً فَلِيَجْمَعَ مِنَ التُّرَابِ وَالزَّمَلِ قَدْرًا يَكُونُ ارْتِفَاعُهُ بِمِجْتِيسْتَرِهِ. قَوْلُهُ: (فَلْيَسْتَنْدِرِبْ) أَيْ يَجْعَلُهُ دَبْرَ ظَهْرِهِ وَفِيهِ أَنَّ السَّاتِرَ حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ يَكُونُ خَلْفَ الظَّهْرِ.

بَابُ نَهْيِ الْمُتَخَلِّي عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا

٨٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٤٧) وَمُسْلِمٌ (٢٦٥) فِي رِوَايَةِ الْحَمَّسَةِ (د: ٨) (ن: ٣٨/١) (هـ: ٣١٣) إِلَّا السَّرْمَلِيُّ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْعَانِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا وَلَا يَسْتَطِيبُ بِيَمِينِهِ وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَيَنْهَى عَنْ الرِّوْقَةِ وَالرِّمَّةِ، وَلَيْسَ لِأَحْمَدَ فِيهِ الْأَمْرُ بِالْأَحْجَارِ».

الحديث أَخْرَجَهُ أَيْضًا مَالِكٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ فِي الصَّحِيحِينَ كَمَا سَيَأْتِي، وَعَنِ سَلْمَانَ فِي مُسْلِمٍ.

وَعَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزَمٍ فِي ابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ حِبَّانَ. وَعَنِ مَعْقِلِ بْنِ أَبِي مَعْقِلٍ فِي أَبِي دَاوُدَ.

وَعَنِ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ فِي مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ وَزِيَادَةَ (لَا يَسْتَطِيبُ بِيَمِينِهِ) هِيَ أَيْضًا فِي الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ بَلْفُظٍ «فَلَا

أنه قال النووي في شرح مسلم: إن إسناده حسن.

واحتج أهل المذهب الثاني بحديث ابن عمر وجابر وعائشة، وسيأتي ذكر من أخرجها في الباب الذي بعد هذا وقالوا: إنها ناسخة للنهي.

واحتج أهل المذهب الثالث بحديث ابن عمر وعائشة، لأن ذلك كان في البنيان قالوا: أو وبهذا حصل الجمع بين الأحاديث والجمع بينها ما أمكن هو الواجب قال الحافظ في الفتح: وهو اعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة انتهى.

ويرده حديث جابر الآتي فإنه لم يقيد الاستقبال فيه بالبنيان، وقد يجاب بأنها حكاية فعل لا عموم لها، وسيأتي تحقيق الكلام في الباب الذي بعد هذا.

وما روي عن ابن عمر أنه قال: إنما نهى عن ذلك في الفضاء كما سيأتي، يؤيد هذا المذهب.

واحتج أهل المذهب الرابع بحديث سلمان الذي في صحيح مسلم وليس فيه إلا النهي عن الاستقبال فقط وهو باطل، لأن النهي عن الاستدبار في الأحاديث الصحيحة وهو زيادة يتعين الأخذ بها.

واحتج أهل المذهب الخامس بحديث عائشة وجابر وابن عمر وسيأتي ذكر ذلك، قالوا: إنها صارقة للنهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم إلى الكراهة وهو لا يتم في حديث ابن عمر وجابر، لأنه ليس فيهما إلا مجرد الفعل وهو لا يعارض القول الخاص بنا كما تقرر في الأصول.

ولا شك أن قوله: (لا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ) خطاب للأمة.

نعم إن صح حديث عائشة صلح لذلك.

واحتج أهل المذهب السادس بحديث ابن عمر، لأن فيه أنه رآه مستدبر القبلة مستقبل الشام، وفيه ما سلف.

احتج أهل المذهب السابع بما رواه أبو داود قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِرَأْسٍ أَوْ بِعَاقِبَةٍ» رواه أبو داود وابن ماجه، قال الحافظ في الفتح: وهو حديث ضعيف، لأن فيه راوياً مجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها، لأن استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس.

وقد ادعى الخطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله القبلة وفيه نظر لما ذكرناه عن

القاضي زيد لمذهب الهادي ونسبه في البحر إلى المؤيد بالله وأبي طالب والناصر والتخمي وإحدى الروایتين عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي أيوب الأنصاري.

المذهب السادس: جواز الاستدبار في البنيان فقط وهو قول أبي يوسف ذكره في الفتح.

المذهب السابع: التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي عن إبراهيم وابن سيرين ذكره أيضاً في الفتح وقد ذهب إلى عدم الفرق بين القبلتين الهادوية ولكنهم صرحوا بأنه مكروه فقط.

المذهب الثامن: أن التحريم مخصص بأهل المدينة ومن كان على سمتها فأمسا من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً قاله أبو عوانة صاحب المزني هكذا في الفتح.

احتج أهل المذهب الأول بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقاً كحديث الباب وحديث أبي أيوب وحديث سلمان وغيرها عن غيرهم كما تقدم قالوا: لأن المنع ليس إلا بجرمة القبلة وهذا المعنى موجود في الصحاري والبنيان ولو كان مجرد الحائل كافياً لجاز في الصحاري لوجود الحائل من جبل أو واد أو غيرهما من أنواع الحائل.

وأجابوا عن حديث ابن عمر أنه «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكَبَةِ» بأنه ليس فيه أنه كان ذلك بعد النهي، وبأنه موافق لما كان عليه الناس قبل النهي فهو منسوخ صرح بذلك ابن حزم.

وعن حديث جابر الذي قال فيه: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِرَأْسٍ أَوْ بِعَاقِبَةٍ» بأن فيه إبان بن صالح وليس بالمشهور قاله ابن حزم.

وفيه أنه قد حسن الحديث الترمذي والبخاري وصححه البخاري وابن السكن.

والأولى في الجواب عنه أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بنا كما تقرر في الأصول، وعن حديث عائشة قالت: «ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَاسًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِرُؤُوسِهِمْ فَقَالَ: أَوْقَدْ فَعَلُوهَا حَوْلُوا مَقْعِدِي قِبَلَ الْقِبْلَةِ» بأنه من طريق خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لا ندرى من هو قاله ابن حزم، وقال الذهبي في ترجمته: إن حديث (حَوْلُوا مَقْعِدِي) منكرو وفيه

إبراهيم وابن سيرين انتهى.

وقد نسب في البحر إلى عطاء والزهرى والمنصور بالله والمذهب.

واحتج أهل المذهب الثامن بعموم قوله: (شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا) وهو استدلالٌ في غاية الرِّكة والضعف.

إذا عرفت هذه المذاهب وأدلتها لم يخف عليك ما هو الصواب منها وسيأتيك التصريح به والمقام من معارك النظار فتدبره.

وفي الحديث أيضاً دلالة على أنه يجب الاستنجاء بثلاثة أحجار ولا يجوز الاستنجاء بدونها لنهيهم ﷺ عن الاستنجاء بدون ثلاثة أحجار، وأما بأكثر من ثلاث فلا بأس به، لأنه أدخل في الإنقاء.

وقد ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور إلى وجوب الاستنجاء وأنه يجب أن يكون بثلاثة أحجار أو ثلاث مسحات، وإذا استنجد للقبل والدبر وجب ست مسحات لكل واحد ثلاث مسحات، قالوا: والأفضل أن يكون بستة أحجار فإن اقتصر على حجر واحد له ستة أحرف أجزاء، وكذلك الحرق الصنيفة التي إذا مسح بأحد جانبيها لا يصل البلل إلى الجانب الآخر قالوا: وتحب الزيادة على ثلاثة أحجار إن لم يحصل الإنقاء بها.

وذهب مالك ودาวود إلى أن الواجب الإنقاء فإن حصل بحجر أجزاء وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي.

ذهبت العترة وأبو حنيفة إلى أنه ليس بواجب وإنما يجب عند الهادوية على التيمم إذا لم يستنج بالماء لإزالة النجاسة قالوا: إذ لا دليل على الوجوب كذا في البحر، وفيه أنه قد ثبت الأمر بالاستجمار والنهي عن تركه بل النهي عن الاستجمار بدون الثلاث فكيف يقال: لا دليل على الوجوب؟ وفي الحديث أيضاً النهي عن الاستطابة باليمين.

قال النووي: وقد أجمع العلماء على أنه منهي عنه، ثم الجمهور على أنه نهى تنزيه وأدب لا نهى تحريم.

وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام قال: وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا انتهى قلت: وهو الحق، لأن النهي يقتضي التحريم ولا صارف له فلا وجه للحكم بالكراهة فقط وفي الحديث أيضاً دلالة على كراهة الاستجمار بالروثة وقد ثبت عنه

ﷺ عند البخاري أنه قال: (إِنَّهَا رَكْسٌ) ولم يستجمر بها، وكذلك الرمة وهي العظم، لأنها من طعام الجن وسيأتي الكلام على ذلك في باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الأحجار

٨٥- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تُسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تُسْتَذِرُوهَا وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا» قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَاغِيضَ قَدْ بُيِّنَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ فَتَنَحَّرَفْنَا عَنْهَا وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤١٧/٥) (خ: ١٤٤) (م: ٢٦٤).

قوله: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ» هو الموضع المطمئن من الأرض كانوا يتنابونه للحاجة فكنوا به عن نفس الحديث كراهية منهم لذكره بخاص اسم.

قوله: (وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا) محمول على محل يكون التثريق والتغريب فيه مخالفاً لاستقبال القبلة واستدبارها كالمدينة وما في معناها من البلاد، ولا يدخل فيه ما كانت القبلة فيه إلى المشرق أو المغرب.

قوله: (مَرَاغِيضٍ) بفتح الميم وبالحاء المهملة وبالضاد المعجمة: جمع مراضٍ: وهو المغتسل وهو أيضاً كناية عن موضع التخلّي.

قوله: (وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ) قيل: يراد به الاستغفار لباني الكنف على هذه الصفة المتنوعة عنده، وإنما وجب المصير إلى هذا التأويل، لأن المنحرف.

لا يحتاج إلى استغفار والحديث استدلال به على المنع من استقبال القبلة.

واستدل بقول أبي أيوب من لم يفرق بين الصحاري والبنين وقد تقدم الكلام على فقه الحديث في الذي قبله.

بَابُ جَوَازِ ذَلِكَ بَيْنَ النِّبَاتَيْنِ

٨٦- عَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنه قَالَ: «رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى نَيْتِ حَفْصَةَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَذِيرَ الْكَعْبَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٢/٢) (خ: ١٤٨) (م: ٢٦٦) (د: ١٢) (ت: ١١) (ن: ٢٣/١ و ٢٤) (هـ: ٣٢٢).

وقع في رواية لابن حبان مستقبل القبلة مستدبر الشام، قال الحافظ: هي خطأ تعد من قسم المقلوب.

قوله: (رَقِيتُ) رقي إلى الشيء بكسر القاف رقياً ورقوا: صعد وترقى مثله ورقى غيره المرقاة والمرقاة: الدرجة، ونظيره

بأن الاستقبال في البنيان يقاس على الاستدبار ولكنه يجرد فيه ما قاله ابن دقيق العيد: إن هذا تقديم للقياس على مقتضى اللفظ العام وفيه ما فيه على ما عرف في أصول الفقه، وبأن شرط القياس مساواة الفرع للأصل أو زيادة عليه في المعنى المعبر في الحكم، ولا تساوي ههنا، فإن الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهد به العرف، ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى فمنع الاستقبال، وأجاز الاستدبار، وإذا كان الاستقبال أزيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من إلغاء المفسدة الناقصة في القبح في حكم الجواز إلغاء المفسدة الزائدة في القبح في حكم الجواز انتهى.

وفيه أن دعوى الزيادة في القبح ممنوعة ومجرد اقتصار بعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه أشد بل، لأنه لم يقدّم دليل على جوازه، كما قام على جواز الاستدبار، والتخصيص بالقياس مذهب مشهور راجع، وهذا على تسليم أنه لا دليل على الجواز إلا مجرد القياس وليس كذلك، فإن حديث جابر الآتي بلفظ أنه رأى قبل أن يقبض بعمام مستقبل القبلة نص في محل النزاع لولا ما أسلفناه في الباب الأول من أن فعله ﷺ لا يعارض قوله الخاص بنا كما تقرر في الأصول.

ويمكن تأييد المذهب الثالث من الأربعة بأن الاستدبار في الفضاء ملحق بالاستدبار في البنيان، لأن الأمكنة أوصاف طردية ملغاة، ويقدر فيها ما سلف.

وأما المذهب الرابع فلا مطعن فيه إلا ما ذكرناه من أنه لا تعارض بين قوله الخاص بنا وفعله، لا سيما رؤية ابن عمر كانت اتفاقية من دون قصد منه ولا من الرسول ﷺ فلو كان يترتب على هذا الفعل حكم لعامة الناس ليته لهم، فإن الأحكام العامة لا بد من بيانها فليس في المقام ما يصلح للتمسك به في الجواز إلا حديث عائشة الآتي إن صلح للاحتجاج.

ومن جملة المستدلّين بحديث ابن عمر، القائلون بكراهة التنزيه وفيه ما مر.

وبقيّة الكلام على الحديث تقدّمت في الباب الأول.

٨٧- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال: انتهى النبي ﷺ أن تستقبل القبلة ببول فرأيتُه قبل أن يقبض بعمام يستقبلها رواه الحمصة (حم: ٣/ ١٦٠) (د: ١٣) (ت: ٩) (هـ: ٣٢٥) إلا النسائي.

مسقاة ومسقاء ومثناة ومثناة للحبل ومبناة ومبناة للعبة أو النطع يعني بفتح الميم وكسرها فيها، قاله ابن سيّد الناس في شرح الترمذي.

قوله: (على نيت حفصة) وقع في رواية (على ظهر نيت لئسا) وفي رواية أخرى: (على ظهر نيتنا) وكلها في الصحيح.

وفي رواية لابن خزيمة: (دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر النيت) وطريق الجمع أن يقال: أضاف البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته وأضافه إلى حفصة، لأنه البيت الذي أسكنها فيه رسول الله ﷺ، أو أضافه إلى نفسه باعتبار ما آل إليه الحال، لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونه شقيقها.

الحديث يدل على جواز استدبار القبلة حال قضاء الحاجة. وقد استدلت به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار، ورأى أنه ناسخ، واعتقد الإباحة مطلقاً وبه احتج من خصّ عدم الجواز بالصّحاري كما تقدّم، ومن خصّ المنع بالاستقبال دون الاستدبار في الصّحاري والعمران، ومن جوز الاستدبار في البنيان وهي أربعة مذاهب من المذاهب الثمانية التي تقدّمت، ولكنه لا يخفى أن الدليل باعتبار الثلاثة المذاهب الأول من هذه الأربعة أخص من الدعوى.

أما الأول منها فظاهر.

وأما الثاني، فلأن المدعي جواز الاستقبال والاستدبار في البنيان، وليس في الحديث إلا الاستدبار.

وأما الثالث، فلأن المدعي جواز الاستدبار في الصّحاري والعمران، وليس في الحديث إلا الاستدبار في العمران فقط، ويمكن تأييد الأول من الأربعة بأن اعتبار خصوص كونه في البنيان وصف ملغى فيطرح، ويؤخذ منه الجواز مجرداً عن ذلك، ولكنه يفت في عضد هذا التأييد أن الواجب أن يقتصر في مخالفة مقتضى العموم على مقدار الضرورة، ويبقى العام على مقتضى عموميه فيما بقي من الصّور إذ لا معارض له فيما عدا تلك الصّورة المخصوصة التي ورد بها الدليل الخاص، وهذا لو فرض أن حديث أبي أيوب وغيره ورد بصيغة واحدة نعم الاستقبال والاستدبار فكيف وهو قد ورد بصيغتين: صيغة دلت على منع الاستقبال، وصيغة دلت على منع الاستدبار فغاية ما في حديث ابن عمر تخصيص الصيغة الثانية، لأنه وارد في البنيان، وهي عامة لكل استدبار، ويمكن أيضاً تأييد المذهب الثاني من هذه الأربعة

الصَلَت، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ فِيهِ حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ نَصَّه ﷺ بِبَيِّنٍ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْبَاطِلِ الْحَالُ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَاهُمْ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِالْبُولِ وَالْفِائِطِ، ثُمَّ يَنْكُرُ عَلَيْهِمْ طَاعَتَهُ فِي ذَلِكَ، هَذَا مَا لَا يَظُنُّهُ مُسْلِمٌ وَلَا ذُو عَقْلٍ، وَفِي هَذَا الْخَبَرِ إِتْكَارُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَلَوْ صَحَّ لَكَانَ مَنْسُوخًا بِلَا شَكٍّ، ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَ فِيهِ إِلَّا إِبَاحَةُ الْاسْتِقْبَالِ فَقَطْ لَا إِبَاحَةُ الْاسْتِدْبَارِ أَصْلًا فَبَطُلَ تَعَلُّقُهُمْ بِهِ انْتَهَى.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ فِي تَرْجُمَةِ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَنكُورٌ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنَّ إِسْنَادَهُ حَسَنٌ. وَالْحَدِيثُ اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى النَّسْخِ، وَقَدْ عَرَفْنَاكَ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ، لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ دَعْوَى اخْتِصَاصِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِهِ: (أَوْ قَدْ فَعَلُوهُمَا).

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ فَقَدْ قَرَرْنَا لَكَ أَنَّ فِعْلَهُ لَا يِعَارِضُ الْقَوْلَ الْخَاصَّ بِالْأَمَّةِ.

قَوْلُهُ: (لَا تَسْتَقْبِلُوا وَلَا تَسْتَذْبِرُوا) مِنَ الْخُطَابَاتِ الْخَاصَّةِ بِهِمْ فَيَكُونُ فِعْلُهُ بَعْدَ الْقَوْلِ دَلِيلَ الْاِخْتِصَاصِ بِهِ لِعَدَمِ شُمُولِ ذَلِكَ الْخُطَابِ لَهُ بِطَرِيقِ الظُّهُورِ، وَلَا صِغَةِ تَكُونُ فِيهَا النُّصُوصَةُ عَلَيْهِ، وَهَذَا قَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى خِلَافِهِ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْفُحُولِ، وَلَكِنْ الشَّانُ فِي صَحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ وَارْتِفَاعِهِ إِلَى دَرَجَةِ الْإِعْتَابِ وَأَيْنَ هُوَ مِنْ ذَاكَ؟ فَإِلَّا نِصَافَ الْحُكْمِ بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا، وَالْجُزْمَ بِالتَّحْرِيمِ حَتَّى يَنْتَهَضَ دَلِيلٌ يَصْلُحُ لِلنَّسْخِ أَوْ التَّخْصِيسِ أَوْ الْمَعَارِضَةِ، وَلَمْ نَقِفْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يُؤَسَّسُ بِمَذْهَبٍ مِنْ خُصِّ الْمَنْعِ بِالْفَضَاءِ، مَا سَيَأْتِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّمَا نَهَى عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ بِالصِّغَةِ الْقَاضِيَةِ بِمَحْصَرِ النَّهْيِ عَلَيْهِ، وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ.

٨٩- وَعَنْ مُرْوَانَ الْأَصْفَرِ قَالَ: «رَأَيْتُ ابْنَ عُمرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ يَتَوَلَّى إِلَيْهَا فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَيْسَ قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: بَلَى، إِنَّمَا نَهَى عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتَرْكُ فَلَا بَأْسَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١). أَخْرَجَهُ وَسَكَتَ عَنْهُ، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَسْكَتُ إِلَّا عَمَّا هُوَ صَالِحٌ لِلْإِحْتِجَاجِ، وَكَذَلِكَ سَكَتَ عَنْهُ الْمُنْذِرِيُّ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ فِي تَحْرِيجِ السَّنَنِ.

وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِصِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ،

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبِرَّارُ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ وَالدَّارَقُطِيُّ، وَحَسَنُهُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَنَقَلَ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحَهُ.

وَحَسَنُهُ أَيْضًا الْبِرَّارُ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ السَّكَنِ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ النَّوَوِيُّ لِعِنْتَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ وَضَعَفَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِأَبَانَ بْنِ صَالِحٍ الْقُرَشِيِّ، قَالَ الْحَافِظُ: وَهُوَ فِي ذَلِكَ فَائِزَةٌ نَفَقَةً بِالْإِتِّفَاقِ.

وَادَّعَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ مَجْهُولٌ فَعَلَطَ.

وَالْحَدِيثُ اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الْاسْتِقْبَالِ وَالْاسْتِدْبَارِ فِي الصَّحَارِيِّ وَالْعِمْرَانِ وَجَعَلَهُ نَاسِخًا، وَفِيهِ مَا سَلَفَ إِلَّا أَنَّ الاسْتِدْلَالَ بِهِ أَظْهَرَ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ بِمَحْدِثِ ابْنِ عُمَرَ، لِأَنَّهُ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِتَأْخَرِهِ عَنِ النَّهْيِ، وَلَا تَصْرِيحَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَلِعَدَمِ تَقْيِيدِهِ بِالْبَيَانِ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَلِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا كَانَتْ اتِّفَاقِيَّةً بِخِلَافِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ يَرِدُ عَلَى مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الْاسْتِدْبَارِ فَقَطْ سِوَاءَ قِيْدِهِ بِالْبَيَانِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَعْضُ أَوْ لَمْ يَقْيِدْهُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ آخَرُونَ، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُمْ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ، وَيَرِدُ أَيْضًا عَلَى مَنْ قَيَّدَ جَوَازَ الْاسْتِقْبَالِ وَالْاسْتِدْبَارَ بِالْبَيَانِ لِعَدَمِ التَّقْيِيدِ مِنْ جَابِرٍ، وَقَدْ يَجِبُ بِأَنَّهَا حِكَايَةُ فِعْلٍ لَا عُمُومَ لَهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِعَذْرِ وَأَنْ يَكُونَ فِي بَيَانٍ، هَكَذَا أَجَابَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي التَّلْخِصِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ إِحْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ لِعَذْرِ يُقَالُ مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فَلَا يَتِمُّ لِلشَّافِعِيَّةِ وَمَنْ مَعَهُمُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ عَلَى تَخْصِيسِ الْجَوَازِ بِالْبَيَانِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ وَفِي الْبَابِ الْأَوَّلِ.

٨٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «ذُكِرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَاسًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِفُرُوجِهِمْ فَقَالَ: أَوْ قَدْ فَعَلُوهُمَا حَتَّى لَوْ مَقَعْتَنِي قِبَلَ الْقِبْلَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٧/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٤).

الْحَدِيثُ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّ: إِنَّهُ سَاقِطٌ، لِأَنَّهُ رَاوِيهِ خَالِدُ الْحَذَاءِ وَهُوَ نَفَقَةٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا نَدْرِي هُوَ، وَخَطَأٌ فِيهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فَرَوَاهُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ وَهَذَا أَبْطُلُ وَأَبْطُلُ، لِأَنَّ خَالِدَ الْحَذَاءِ لَمْ يَدْرِكْ كَثِيرَ بْنِ

وذكره في الفتح أنه أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن، وروى البيهقي من طريق عيسى الحياط قال: قلت للشعبي: إني لأعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر: «دَخَلْتُ إِلَى بَيْتِ خَفْصَةَ فَحَاسَتْ مِنِّي الْبَغَانَةُ، فَرَأَيْتُ كَنِيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ».

بَابُ ارْتِيَادِ الْمَكَانِ الرَّخْوِ وَمَا يُكْرَهُ التَّخَلِّي فِيهِ

٩٠- عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «مَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى دَمَثَ إِلَى جَنْبِ حَاطِطٍ قَبَالَ، وَقَالَ: إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْتُدْ لِيَوْلَاهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣)».

الحديث فيه مجهول، لأن أبا داود قال في سننه: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد أخبرنا أبو التَّيَّاحِ حَدَّثَنِي، شيخ قال: لما قدم عبد الله بن عباس البصرة فكان يحدثنا عن أبي موسى فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء فكتب إليه أبو موسى «إِنِّي كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَرَادَ أَنْ يَبُولَ فَأَتَى دَمَثًا فِي أَصْلِ جَذَارٍ قَبَالَ ثُمَّ قَالَ ﷺ: إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيَرْتُدْ لِيَوْلَاهُ مَوْضِعًا» قوله: (إلى دَمَثَ) هو بدال مهمله فميم مفتوحتين فناء مثلثة ذكر معناه في المصباح.

وفي القاموس ودمث المكان وغيره كفتح: سهل انتهى فالصفة منه دمث بميم مكسورة قبلها دال مفتوحة، لأن الأكثر في الصفة المشبهة من فعل بكسر العين أن يكون على فعل بكسر عينه أيضاً إلا أن يكون ما ذكره في المصباح من النادر فإنه قد جاء ندرس وندس وحذر وحذر وعجل وعجل بالضمة والكسر فيها وجاء أيضاً فعل بسكون العين نحو شكس بوزن فلس وحر بوزن فلك وصفر بوزن حبر والكل من فعل بكسر العين كما تقرّر في الصرف، فينظر هل تأتي منه الصفة على فعل بفتح العين كما ذكره صاحب المصباح اللهم إلا أن يكون مصدرًا وصف به المكان مبالغة.

وقد ضبطه ابن رسلان في شرح السنن بكسر الميم. على ما هو القياس كما ذكرناه. قوله: (فَلْيَرْتُدْ) أي يطلب محلاً سهلاً ليأمن. والحديث يدل على أنه ينبغي لمن أراد قضاء الحاجة أن يعمد إلى مكان لين لا صلابه فيه ليأمن من رشاش البول ونحوه، وهو وإن كان ضعيفاً فأحاديث الأمر بالتنزّه عن البول تفيد ذلك

٩١- وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبَالَ فِي الْجُحْرِ» قَالُوا: لِقَتَادَةَ: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ؟ قَالَ: يُقَالُ: إِنَّهَا مَسَاكِينُ الْجِنِّ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٢/٥) وَالتَّسَائِي (٣٣/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩).

وذكره في الفتح أنه أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن، وروى البيهقي من طريق عيسى الحياط قال: قلت للشعبي: إني لأعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر: «دَخَلْتُ إِلَى بَيْتِ خَفْصَةَ فَحَاسَتْ مِنِّي الْبَغَانَةُ، فَرَأَيْتُ كَنِيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ».

وقال أبو هريرة: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا»، قال الشعبي: صدقاً جيداً، أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء، فإن لله عبادة وملائكة وجنا يصلون، فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم، وأما كنفكم هذه فإنما هي بيوت لا قبلة فيها، وأخرجه ابن ماجه مختصراً.

وقول ابن عمر يدل على أن النهي عن الاستقبال والاستدبار إنما هو في الصحراء مع عدم الساتر، وهو يصلح دليلاً لمن فرّق بين الصحراء والبيان، ولكنه لا يدل على المنع في الفضاء على كل حال كما ذهب إليه البعض، بل مع عدم الساتر، وإنما قلنا بصلاحيته للاستدلال، لأن قوله: إنما نهى عن هذا في الفضاء يدل على أنه قد علم ذلك من رسول الله ﷺ، ويحتمل أنه قال ذلك إسناداً إلى الفعل الذي شاهده ورواه، فكأنه لما رأى النبي ﷺ في بيت خفصة مستدبراً للقبلة فهم اختصاص النهي بالبيان، فلا يكون هذا الفهم حجة، ولا يصلح هذا القول للاستدلال به، وأقل شيء الاحتمال، فلا يتعشّ لإفادة المطلوب، وقد سبقنا في شرح أحاديث هذا الباب والذي قبله من الكلام على هذه المسألة المعضلة إجماعاً لا تجدها في غير هذا الكتاب، ولعلك لا تحتاج بعد إمعان النظر فيها إلى غيره.

فائدة: قال المنصور بالله والغزالي والصيمري: إنه يكره استقبال القمرين والنيرات، قالوا: لشرفها بالقسم بها فأشبهت الكعبة، كذا في البحر وقد استقوى عدم الكراهة. وقد قيل في الاستدلال على الكراهة: بأنه روى الحكيم الترمذي عن الحسن قال: حدثني سبعة رهط من أصحاب رسول الله ﷺ، وهم: أبو هريرة، وجابر، وعبد الله بن عمرو، وعمران بن حصين، ومعتل بن يسار، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، يزيد بعضهم على بعض في الحديث: أن النبي ﷺ نهى أن يبَالَ في المغتسل، ونهى عن البول في الماء الراكد، ونهى عن البول في الشارع، ونهى أن يبُول الرجل وفرجه باد إلى الشمس والقمر. فذكر حديثاً طويلاً في نحو خمسة أوراق على هذا الأسلوب. قال الحافظ: وهو

ولا يعرف بغير هذا الإسناد، قاله ابن القطان وفي الباب عن ابن عباس نحوه رواه أحمد، وفيه ضعف لأجل ابن لهيعة، والراوي عن ابن عباس مبهم وعن سعد بن أبي وقاص في علل الدارقطني.

وعن أبي هريرة رواه مسلم في صحيحه بلفظ «اتَّقُوا اللّٰهَ» قالوا: وَمَا اللّٰهَانِ يَا رَسُولَ اللّٰهِ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ ظِلِّهِمْ.

وفي رواية لابن حبان (وَأَفْتَيْتُهُمْ) وفي رواية ابن الجارود (أَوْ مَجَالِسِهِمْ) وفي لفظ للحاكم «مَنْ سَلَ سَخِيْمَتَهُ عَلَى طَرِيقِ عَامِرَةٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللّٰهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» وإسناده ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر: وفي ابن ماجه عن جابر بإسناد حسن مرفوعاً «إِنَّا كُنَّا وَالتَّعْرِيسَ عَلَى جَوَادِ الطَّرِيقِ فَإِنَّهَا تَأْوِي الْحَيَاتِ وَالسَّبَاعَ وَقَضَاءَ الْحَاجَةِ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا الْمَلَاغِينُ» وعن ابن عمر «نَهَى أَنْ يُصَلَّى عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ أَوْ يُضْرَبَ عَلَيْهَا الْحَلَاءُ أَوْ يُسَالَّ فِيهَا» وفي إسناده ابن لهيعة.

وقال الدارقطني: رفعه غير ثابت. وقال في التقرير: إنَّ أبا سعيد الحميري شامي مجهول. وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الشعبي مرسلاً أنه ﷺ قال:

«اتَّقُوا الْمَلَاغِينَ وَأَعِدُّوا النَّبْلَ» ورواه أبو عبيد من وجه آخر عن الشعبي عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قال ابن حجر: وإسناده ضعيف، ورواه ابن أبي حاتم في العلل من حديث سراقه مرفوعاً، وصححه أبوه وقفه والنبل بضم النون وفتحها: الأحجار الصغار التي يستنجى بها.

والحديث يدل على المنع من قضاء الحاجة في الموارد والظل وقارة الطريق لما في ذلك من الأذية للمسلمين، والبراز قد سبق ضبطه في باب الإبعاد والاستار.

والمراد بالموارد: المجاري والطرق إلى الماء، واحدها مورد. والمراد بقارة الطريق: أعلاه سمي بذلك، لأن المارين عليه يقرعونه بنعالهم وأرجلهم قاله ابن رسلان.

والمراد بالظل الموضع الذي يستظل به الناس ويتخذونه مقبلاً وينزلونه لا كل ظل.

٩٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْتَلِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبُولَنَّ

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَابِيهَقِي وَقِيلَ: إِنَّ قَتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ، حَكَاهُ حَرْبٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَاثْبَتَ سَمَاعُهُ مِنْهُ عَلَى بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ السَّكَنِ قَوْلُهُ: (فِي الْجُحْرِ) هُوَ بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ الْحَاءِ كُلُّ شَيْءٍ تَحْتَفِرُهُ السَّبَاعُ وَالْمُحَامُومُ لَأَنفُسِهَا كَالْجُحْرِ وَالْجَمْعُ جُحْرٌ كَعَنْبٍ وَاحِجَارٌ كَأَقْفَالٍ. قَوْلُهُ: (قَالُوا لِقَتَادَةَ مَا يَكْرَهُ) هُوَ بَضْمُ أَوَّلِهِ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعْلَهُ.

قاله ابن رسلان في شرح السنن، والحديث يدل على كراهة البول في الحفر التي تسكنها الموم والسباع، إما لما ذكره قتادة أو لأنه يؤدي ما فيها من الحيوانات.

٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا اللّٰهَ»، قَالُوا: وَمَا اللّٰهَانِ يَا رَسُولَ اللّٰهِ؟ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٢/٢) وَمُسْلِمٌ (٢٦٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥).

وفي لفظ مسلم (اتَّقُوا اللّٰهَانِ) قالوا: وما اللّٰهَانان الحديث، قال الخطابي: المراد باللاعنين الأمران الجالبان للنعن الحاملان الناس عليه والداعيان إليه، وذلك أن من فعلهما لعن وشتم يعني عادة الناس لعنه فلما صار سبباً أسند اللعن إليهما على طريق المجاز العقلي، قال: وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون أي الملعون فاعلها فهو كذلك من المجاز العقلي.

وقوله: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ عَلَى حَذْفِ مضافٍ وتقديره تَخَلَّى الَّذِي يَتَخَلَّى.

قوله: (أَوْ فِي ظِلِّهِمْ) المراد بالظل هنا على ما قاله الخطابي وغيره مستظل الناس الذي يتخذونه مقبلاً ومنزلاً ينزلونه ويعقدون فيه وليس كل ظل يجرم قضاء الحاجة فيه فقد قضى النبي ﷺ حاجته في حاش النخل كما سلف وله ظل بلا شك. والحديث يدل على تحريم التخلي في طرق الناس وظلهم لما فيه من أذية المسلمين بتنجيس من يمر به ونشته واستنذاره. ٩٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحَمِيرِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الْمَلَاغِينَ الْفَلَاحَ: الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَالظَّلَّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٨) وَقَالَ: هُوَ مُرْسَلٌ.

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه، وصححه أيضاً ابن السكن، قال الحافظ: وفيه نظر، لأن أبا سعيد لم يسمع من معاذ

فِيهَا فَفَعْتُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا عَطْشَانَةٌ فَشَرِبْتُ مَا فِيهَا وَأَنَا لَا أَشْعُرُ
فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: يَا أُمَّ إِيْمَنَ: قُومِي فَأَهْرِيقِي مَا فِي
بِئِكَ الْفَخَّارَةِ. قُلْتُ: قَدْ وَاللَّهِ شَرِبْتُهُ قَالَتْ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَا يَنْجَعُنَّ بِطَنُكَ أَبَدًا.
ورواه أبو أحمد العسكري بلفظ (لَنْ تَنْتَكِي بِطَنُكَ) وأبو
مالك ضعيفٌ ونبیح لم يلحق أم إيمان.

وله طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرت
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ فِي قَدَحٍ مِنْ عَيْدَانٍ ثُمَّ يُوَضَعُ تَحْتَ
سَرِيرِهِ فَجَاءَ فَإِذَا الْقَدَحُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ فَقَالَ لَامْرَأَةٍ يَقَالُ لَهَا بَرَكَتُ
كَأَنَّكَ تَخْدُمُ أُمَّ حَبِيبَةَ جَاءَتْ مَعَهَا مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ: أَيْنَ الْبَوْلِ
الَّذِي كَانَ فِي الْقَدَحِ؟ قَالَتْ: شَرِبْتُهُ قَالَ: صِحَّةٌ يَا أُمَّ يُوسُفَ
وَكَأَنَّكَ تُكْنَى أُمَّ يُوسُفَ فَمَا مَرِضْتَ حَتَّى كَانَ مَرَضُهَا الَّذِي
مَاتَتْ فِيهِ».

والحديث يدل على جواز إعداد الآنية للبول فيها بالليل وهذا
كما لا أعلم فيه خلافاً.
قوله: (مِنْ عَيْدَانٍ) هو بفتح العين المهملة وسكون الباء المشاة
التحيتة طوال النخل.
الواحدة عيدانية وفي القاموس «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدَحٌ مِنْ
عَيْدَانَةٍ يَبُولُ فِيهَا بِاللَّيْلِ» انتهى.

٩٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَقُولُونَ: «إِنَّ النَّبِيَّ
ﷺ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ لَقَدْ دَعَا بِالطُّسْتِ لِيَبُولَ فِيهَا فَانْخَنَثَتْ نَفْسُهُ
وَمَا شَعُرْتُ فَإِلَى مَنْ أَوْصَى» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٤/٦) انْخَنَثَتْ:
أَيُّ انْكَسَرَتْ وَانْتَنَتْ).

الحديث أخرجه الشيخان أيضاً من حديث الأسود بن يزيد،
قال: «ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ وَصِيًّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: مَتَى أَوْصَى
إِلَيْهِ؟ وَقَدْ كُنْتُ مُسْتَدْنَةً إِلَى صَدْرِي فَدَعَا بِالطُّسْتِ فَلَقَدْ انْخَنَثَ
فِي جِغْرِي وَمَا شَعُرْتُ أَنَّهُ مَاتَ فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟» قوله:
(انْخَنَثَ) هو كما ذكر المصنف الانتشاء والانكسار، والمراد بقوله
في رواية الصحيحين انْخَنَثَ: أَيِ اسْتَخَرْنِي فَانْتَنَتْ أَعْضَاؤُهُ.

والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على جواز البول في
الآنية مؤيداً به الحديث الأول لما كان فيه ذلك المقال، ولكنه وقع
في حال المرض، ولم يذكر المصنف الحديث هذا في الوصايا كغيره
حتى يحيل الكلام عليه إلى هنالك.

أَخَذَكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ» رَوَاهُ
الْحَمَّسِيُّ (حم: ٦٥/٥) (د: ٢٧) (ت: ٢١) (ن: ٣٤/١) (هـ:
٣٠٤) لَكِنْ قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ» لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ فَقَطْ.
قال الترمذي: حديث غريب وأخرجه الضياء في المختارة
بنحوه.

قوله: (فِي مُسْتَحَمِّهِ) المستحم: المغتسل سَمِّيَ بِاسْمِ الْحَمِيمِ
وهو الماء الحار الذي يغسل به وأطلق على كل موضع يغتسل فيه
وإن لم يكن الماء حاراً، وقد صرح في حديث آخر بذكر المغتسل
ولفظه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمْتَشِطَ أَحَدُنَا كُلَّ يَوْمٍ أَوْ
يَبُولَ فِي مُغْتَسَلِهِ» أخرجه أبو داود والنسائي ورواه عن النبي ﷺ
مجهول وجهالة الصحابي لا تضمر.

قوله: (عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ) هو بكسر الواو الأولى حديث النفس
والشيطان بما لا نفع فيه، وأما بفتحها فاسمٌ للشيطان.

والحديث يدل على المنع من البول في محل الاغتسال لأنه
يبقى أثره، فإذا انتضح إلى المغتسل شيء من الماء بعد وقوعه على
محل البول نجسه فلا يزال عند مباشرة الاغتسال متنجساً لذلك
يفضي به إلى الوسوسة التي علل ﷺ النهي بها. وقد قيل: إنه إذا
كان للبول مسلك ينفذ فيه فلا كراهة، وربط النهي بعلّة إفضاء
النهي عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهي عن التحريم
إلى الكراهة.

٩٥- وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبَالَ فِي الْمَاءِ
الرَّاكِدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٥٠) وَمُسْلِمٌ (٢٨٢) وَالنَّسَائِيُّ
(٣٤/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٣).

قد تقدّم الكلام على الحديث في باب بيان زوال تطهير الماء
وفي باب حكم الماء فليرجع إليهما.

بَابُ الْبَوْلِ فِي الْوَأْنِي لِلْحَاجَةِ

٩٦- عَنْ أُمِّئِمَّةَ بِنْتِ رَقِيقَةَ عَنْ أُمِّهَا قَالَتْ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ
قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ تَحْتَ سَرِيرِهِ يَبُولُ فِيهِ بِاللَّيْلِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
(٢٤) وَالنَّسَائِيُّ (٣١/١).

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم ورواه أبو ذر الهروي
في مستدركه وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده والحاكم
والذارقطني والطبراني وأبو نعيم من حديث أبي مالك النخعي
عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن أم إيمان قالت: «قَامَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى فَخَّارَةٍ لَهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ قَبَالَ

وَالْإِنْكَارَ لِرِصَالَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ الْمَفْهُومِ مِنْ اسْتِفْهَامٍ أَمْ
الْمُؤْمِنِينَ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِهَا وَعَدَمِ وَقُوعِهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي
ذَلِكَ الْوَقْتُ الْخَاصُّ لَا يَدُلُّ عَلَى الْعَدَمِ الْمَطْلُوقِ وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ
عَلَى ذَلِكَ فِي رِسَالَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ لَمَّا سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا

٩٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكُمْ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَالَ قَائِمًا فَلَا تَعْتَدُوهُ مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا جَالِسًا
رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٦/١٩٢) (ت: ١٢) (ن: ١/٢٦) (هـ: ٣٠٧)
إِلَّا أَبَا دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ هُوَ أَحْسَنُ نَسَبٍ فِي هَذَا
الْبَابِ وَأَصَحُّ.

قال الترمذي وفي الباب عن عمر وبريدة، وحديث عمر إنما
روي من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن
عمر عن عمر قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا عُمَرُ
لَا تُبَلِّغْ قَائِمًا فَمَا بُلْتَ قَائِمًا بَعْدَهُ» قال الترمذي: وإِنَّمَا رَفَعَ هَذَا
الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيفٌ عند أهل
الحديث ضَعَفَهُ آيُوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ.

وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر (مَا بُلْتَ قَائِمًا مُنْذُ
أَسْلَمْتَ)، وهذا أصح من حديث عبد الكريم.

وحديث بريدة في هذا غير محفوظ وهو بلفظ: قال رسول الله
ﷺ:

«ثَلَاثٌ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ قَائِمًا أَوْ يَمْسَحَ بَجَنَّتَيْهِ قَبْلَ
أَنْ يَغْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، أَوْ يَنْتَفِخَ فِي سُجُودِهِ» ورواه المصنف في إسناده
حديث الباب شريك بن عبد الله وقد أخرج له مسلمٌ في
المتابعات.

وقد روي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: (مَنْ الْجَفَاءُ أَنْ
يَبُولَ الرَّجُلُ قَائِمًا).

والحديث يدل على أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا كَانَ يَبُولُ حَالَ
الْقِيَامِ بَلْ كَانَ هَدِيَةً فِي الْبَوْلِ الْقَعُودِ فَيَكُونُ الْبَوْلُ حَالَ الْقِيَامِ
مَكْرُوهًا وَلَكِنْ قَوْلُ عَائِشَةَ هَذَا لَا يَنْفِي إِثْبَاتِ مَنْ أَثْبَتَ وَقُوعَ
الْبَوْلِ مِنْهُ حَالَ الْقِيَامِ كَمَا سَيَأْتِي مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
انْتَهَى إِلَى سَبَاطَةِ قَوْمٍ قِيَالًا قَائِمًا»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْغَالِبَ مِنْ فِعْلِهِ
هُوَ الْقَعُودُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ بَوْلَهُ قَائِمًا لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا فِعْلُهُ
لَوْجَعٍ كَانَ بِمَا بَضَهُ ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهْيَةِ.

وروى الحاكم والترمذي من حديث أبي هريرة قال: «إِنَّمَا

وقد ثبت عن أمير المؤمنين علي وعمر وزيد بن ثابت

قوله: (سَبَّاطَةُ قَوْمٍ) السَّبَّاطَةُ مَهْمَلَةٌ مضمومة بعدها موحدة هي المزبلة والكناسة تكون بقاء الدور مرفقا لأهلها، وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل، وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك لأنها لا تخلو عن النجاسة، وبهذا يندفع إيراد من استشكل الرواية التي ذكر فيها الجدار قائلا: إن البول يوهي الجدار ففيه إضرار، قال في الفتح: أو نقول: إنما بال فوق السبَّاطة لا في أصل الجدار، وهو صريح في رواية أبي عوانة في صحيحه.

وقيل: يحتمل أن يكون علم إذهنب في ذلك بالتصريح أو غيره، أو لكونه مما يتسامح الناس به، أو لعلمه بإبشارهم إياه بذلك، أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم، وهذا وإن كان صحيح المعنى لكنه لم يعهد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه ﷺ قوله: (فَقَالَ أَذُنُهُ) استدلل به على جواز الكلام في حال البول، وفيه أن هذه الرواية قد بينت في رواية البخاري أن قوله: (أذنه) كان بالإشارة لا باللفظ فلا يتم الاستدلال.

قاله الحافظ وقد استشكل بأن قرب حذيفة منه بحيث يسمع نداه.

وفيه إشارة مخالفة لما عرف من عادته من الإبعاد عند قضاء الحاجة عن أعين الناظرين، وقد أجيب عن ذلك بأنه ﷺ كان مشغولا بمصالح المسلمين، فلعله طال عليه المجلس حتى احتاج إلى البول فلو أبعد لتضرر. وقيل: فعل ذلك لبيان الجواز.

وقيل: إنه فعل ذلك في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه إلى زيادة تكشف ولما يقترن به من الرائحة.

وقيل: إن الغرض من الإبعاد التستر، وهو يحصل بإرخاء الذيل والدنو من السائر.

والحديث يدل على جواز البول من قيام، وقد سبق الكلام على ذلك.

قال المصنف رحمه الله: ولعله لم يجلس لما نهي عن ذلك أو وجع كان به، وقد روى الخطابي عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ قال قَائِمًا مِنْ جُرْحٍ كَانَ بِمَأْضِيهِ»، ويحمل قول عائشة رضي الله عنها على غير حال العذر، والمأبض ما تحت الركبة من كل حيوان، وقد روي عن الشافعي أنه قال: كانت العرب تستشفي لوجع

وغيرهم أنهم بالوا قيامًا، وهو دال على الجواز من غير كراهية إذا أمن الرشاش ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء انتهى.

٩٩- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبُولَ الرَّجُلُ قَائِمًا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٩).

الحديث في إسناده عدي بن الفضل وهو متروك، وقد عرفت ما قاله الحافظ من عدم ثبوت شيء في النهي عن البول من قيام عن النبي ﷺ، وقد حكى ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال: كان من شأن العرب البول من قيام، ويدل عليه ما في حديث عبد الرحمن بن حنبل الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فإن فيه:

«بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا فَقُلْنَا: أَنْظِرُوا إِلَيْهِ يُبُولُ كَمَا يُبُولُ الْمَرْأَةُ» وما في حديث حذيفة بلفظ: (فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَخَذَكُمْ) وذلك يشعر بأن النبي ﷺ كان يخالفهم ويقعد لكونه أستر وأبعد من مماسة البول، قال الحافظ في الفتح: وهو يعني حديث عبد الرحمن صحيح، صححه الدارقطني وغيره.

ويدل عليه حديث عائشة الذي رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم بلفظ: «مَا بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا مُنْذُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ» ويدل عليه أيضًا حديثها السالف.

وقد روي عن أبي موسى التشديد في البول من قيام فروي عنه «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يُبُولُ قَائِمًا فَقَالَ: وَيَحْتَ أَفْلا قَاعِدًا؟ ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَصَابَ جَسَدَ أَحَدِهِمُ الْبَوْلُ قَرَضَهُ».

وقد ذهب العترة والأكثر إلى كراهة.

البول قائمًا، وذهب أبو هريرة والشعبي وابن سيرين إلى عدم الكراهة، والحديث لو صح وتجرد عن الصوارف لصلح متمسكًا للتحريم ولكنه لم يصح، كما قاله الحافظ، وعلى فرض الصحة فالصارف موجودة فيكون البول من قيام مكروهًا، وقد عرفت بقاء الكلام في الحديث الأول.

١٠٠- وَعَنْ حُذَيْفَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى سَبَّاطَةِ قَوْمٍ قَبَالَ قَائِمًا فَتَنَحَّيْتُ فَقَالَ: أَذْنُهُ فَذَنُوتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقِيْبِهِ فَوَضَعْتُ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيْبِهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤٠٥/٥) (خ: ٢٢٤) (م: ٢٧٣) (د: ٢٣) (ت: ١٣) (ن: ١٩ / ١) (هـ: ٣٠٦)، وَالسَّبَّاطَةُ: مَلَقَى التَّرَابِ وَالْقَمَامُ.

الصلب بالبول قائماً فيرى أنه لعله كان به إذ ذاك وجع الصلب انتهى.

وقد عرفت تضعيف الدارقطني والبيهقي لحديث أبي هريرة في الحديث الأول من هذا الباب.

بَابُ وَجُوبِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرِ أَوْ الْمَاءِ

١٠١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَنْطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٨/٦) وَالنَّسَائِيُّ (٤١/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٥٤/١) وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ حَسَنٌ.

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث أبي هريرة وهو يدل على وجوب الاستجمار بثلاثة أحجار وفيه خلاف قد أسلفناه في باب نهى المتخلى عن استقبال القبلة.

قال في البحر: والاستجمار مشروع إجماعاً.

قوله: «فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ» أي تكفيه وهو دليل لمن قال بكفاية الأحجار وعدم وجوب الاستنجاء بالماء، وإليه ذهب الشافعية والحنفية وبه قال ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعطاء، وسيأتي الكلام على ذلك في باب الاستنجاء بالماء إن شاء الله تعالى.

١٠٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَأَنَّهُ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَأَنَّهُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٢٥/١) (م: ٢٩٢) (د: ٢٠) (ت: ٧٠) (ن: ١٠٦/٤) (هـ: ٣٤٧)، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ وَالنَّسَائِيِّ، «وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»، ثُمَّ قَالَ: «بَلَى كَانَ أَحَدُهُمَا»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قوله: (فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ) أعاد التضمير إلى القبرين مجازاً والمراد من فيهما.

قوله: (لَا يَسْتَتِرُ) بمثأتين من فوق، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وهو هكذا في أكثر الروايات قاله ابن حجر في الفتح.

وفي رواية لمسلم وأبي داود «يَسْتَتِرُهُ» بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء وفي رواية لابن عساكر «يَسْتَتِرِي» بموحدة ساكنة من الاستبراء فعلى الرواية الأولى معنى الاستتار أن لا يجعل بينه وبين بوله ستره يعني لا يتحفظ منه فتوافق الرواية الثانية لأنها من التزّه وهو الإبعاد.

وقد وقع عند أبي نعيم: «كَأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّى» وهو مفسر للمراد وأجراه بعضهم على ظاهره فقال: معناه: لا يستر عورته، وضعف لأن التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسببية وأطرح اعتبار البول.

وساق الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية، فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى.

وقد ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ» أي بسبب ترك التحرز منه وقد صححه ابن خزيمة وسيأتي حديث: «تَتَزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» قال ابن دقيق العيد: وأيضاً فإن لفظة من لما أضيفت إلى البول وهي لا ابتداء الغاية حقيقة، أو ما يرجع إلى معنى ابتداء الغاية مجازاً تقتضي نسبة الاستتار الذي عدمه سبب العذاب إلى البول. يعني أن ابتداء سبب عذابه من البول، وإذا حملناه على كشف العورة زال هذا المعنى.

قوله: (مِنْ بَوْلِهِ) هذه الرواية تردّ مذهب من حمل البول على العموم واستدلّ به على نجاسة جميع أبوال الحيوانات، وقد سبق الكلام على ذلك في باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه.

قوله: (يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ) قال النووي: هي نقل كلام الغير بقصد الإضرار وهي من أقبح القبايح.

وتعقبه الكرماني فقال: هذا لا يصلح على قاعدة الفقهاء فإنهم يقولون: الكبيرة هي الموجبة الحد ولا حدّ على المشي بالنميمة، وتعقبه الحافظ أنه ليس قول جميعهم لكن كلام الرافعي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين: أحدهما: هذا، والثاني: ما فيه وعيد شديد قال: وهم إلى الأول أميل، والثاني: أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر انتهى.

وللبحث في ذلك موضع غير هذا الموضع.

قوله: (ثُمَّ قَالَ: بَلَى) أي وإنه لكبير وقد صرح بذلك البخاري في الأدب من طريق عبيدة بن حميد عن منصور عن الأعمش ولم يخرجها مسلم.

وهذه الزيادة تردّ ما قاله ابن بطال من أن الحديث يدل على أن التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغائر، وقد ورد مثله من طريق أبي بكره عند أحمد والطبراني. وقد اختلف في معنى هذه الزيادة بعد.

إلا مجرد الهوى.

(فائدة) لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما والظاهر أن ذلك كان على عهد من الرواة لقصد السرّ عليهما، وهو عمل مستحسن، وينبغي أن لا يبالغ في الفحص عن نسمة من وقع في حقه ما يذم به.

وما حكاه القرطبي في التذكرة وضعفه أن أحدهما سعد بن معاذ فقال الحافظ: إنه قول باطل لا ينبغي ذكره إلا مقروناً ببيانه، ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي ﷺ حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح.

وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه ﷺ قال لهم: (مَنْ دَفَنْتُمْ الْيَوْمَ هَهُنَا) فدلّ على أنه لم يحضرهما، وقد اختلف في المقبورين فقيل: كانا كافرين وبه جزم أبو موسى المدني واستدل بما وقع في حديث جابر أنه ﷺ: (مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ هَلَكَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ) وفي إسناده ابن لهيعة. وجزم ابن العطار في شرح العمدة بأنهما كانا مسلمين قال: لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجأه لهما، ولو كان ذلك من خصائصه لبيته كما في قصة أبي طالب.

قال الحافظ: الظاهر من مجموع طرق حديث الباب أنهم كانا مسلمين ففي رواية ابن ماجه: (مَرَّ بِقَبْرَيْنِ جَدِيدَيْنِ) فانتفى كونهما في الجاهلية.

وفي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه ﷺ: (مَرَّ بِالْبُقْعِ فَقَالَ: مَنْ دَفَنْتُمْ الْيَوْمَ هَهُنَا) كما تقدّم فهذا يدلّ على أنهما كانا مسلمين لأن البقيع مقبرة المسلمين، قال: ويؤيده ما في رواية أبي بكرة عند أحمد والطبراني بإسناد صحيح: (يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، وَبَلَى وَمَا يُعَذَّبَانِ إِلَّا فِي الْغِيْبَةِ وَالْبَوْلِ) فهذا الحصر ينفي كونهما كانا كافرين لأن الكافر يعذب على كفره بلا خلاف.

قال: وأما ما احتج به أبو موسى فهو ضعيف كما اعترف به. وقد رواه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم، وليس فيه ذكر سبب التعذيب فهو من تخليط ابن لهيعة انتهى ملتقطاً من الفتح. ١٠٣ - وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/١٢٧).

الحديث رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه وصحّ إسناده ونقل عن أبي زرعة أنه المحفوظ.

وقال أبو حاتم: رويناه من حديث ثمامة عن أنس والصحيح

قوله: (وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ) فقال أبو عبد الملك: يحتمل أنه ﷺ ظن أن ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنه كبير فاستدرك، وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخاً والنسخ لا يدخل الخبر، وأجيب بأن الخبر بالحكم يجوز نسخه وقيل: يحتمل أن الضمير في قوله، وأنه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة: (يُعَذَّبَانِ عَذَابًا شَدِيدًا فِي ذَنْبٍ هَيْنٍ) وقيل: الضمير يعود على أحد الذنبتين وهي النسيمة، لأنها من الكبائر بخلاف كشف العورة، وهذا مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستتار المنفي ليس المراد به كشف العورة كما سلف. وقال الداودي: إن الكبير المنفي بمعنى أكبر والمثبت واحد الكبائر أي ليس ذلك بأكبر الكبائر كالقتل مثلاً وإن كان كبيراً في الجملة وقيل: المعنى: ليس بكبير في الصورة لأن تعاطي ذلك يدلّ على الذناءة والحفارة وهو كبير في الذنب.

وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين، وهو عند الله كبير.

وقيل إنه ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشقّ عليهما الاحتراز من ذلك، وهذا الأخير جزم به بغوي وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة.

وقيل: ليس بكبير بمجردّه وإنما صار كبيراً بالمواظبة عليه ويرشد إلى ذلك السياق فإنه وصف كلاً منهما بما يدلّ على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للإتيان بصيغة المضارعة بعد كان ذكر معناه في الفتح.

والحديث يدلّ على نجاسة البول من الإنسان ووجوب اجتنابه وهو إجماع، ويدلّ أيضاً على عظم أمره وأمر النسيمة، وأنهما من أعظم أسباب عذاب القبر.

قال ابن دقيق العيد: وهو محمول على النسيمة المحرمة، فإن النسيمة إذا اقتضى تركها مفسدة تتعلق بالغير أو فعلها نصيحة يستضرّ الغير بتركها لم تكن ممنوعة، كما نقول في الغيبة إذا كانت للنصيحة أو لدفع المفسدة لم تمنع ولو أن شخصاً أطلع من آخر على قول يقتضي إيقاع ضرر بإنسان فإذا نقل إليه ذلك القول احتراز عن ذلك الضرر لوجب ذكره له انتهى.

والحديث أيضاً يدلّ على إثبات عذاب القبر وقد جاءت الأحاديث المتواترة بإثباته.

وخلاف بعض المعتزلة في ذلك من الأباطيل التي لا مستند لها

إرساله.

أما الاستقبال بالغائط والبول فقد تقدّم الكلام عليه في باب نهي المتخلى عن استقبال القبلة، وأما الاستنجاء باليمين فقد تقدّم أيضاً طرف من الكلام عليه في ذلك الباب، قال النووي: قد اجمع العلماء على أنه منهى عنه، ثم الجماهير على أنه نهي تنزيه وأدب لا نهي تحریم.

وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام، قال: وأشار إلى تحرّمه جماعة من أصحابنا ولا تعويل على إشارتهم قال: قال أصحابنا: ويستحب أن لا يستعين باليد اليمنى في شيء من أحوال الاستنجاء إلا لعذر فإذا امتنحى بماء صبه باليمين ومسح باليسرى، وإذا استنحى بمجر فإن كان في الذبر مسح بيساره، وإن كان في القبل وأمكته وضع الحجر على الأرض أو بين قدميه بحيث يتأتى مسحه أمسك الذکر بيساره ومسحه على الحجر، وإن لم يمكنه واضطر إلى حمل الحجر حمله بيمينه وأمسك الذکر بيساره ومسح بها، ولا يحرك اليمنى هذا هو الصواب.

قال: وقال بعض أصحابنا: يأخذ الحجر بيساره، والذکر بيمينه ومسح ويحرك اليسرى، وهذا ليس بصحيح لأنه ميسر الذکر من غير ضرورة، وقد نهي عنه ثم إن في النهي عن الاستنجاء باليمين تنبيهاً على إكرامها وصيانتها عن الأقدار ونحوها، والحاصل أنه قد ورد النهي عن مس الذکر باليمين في الحديث المتفق عليه، وورد النهي عن الاستنجاء باليمين في هذا الحديث وغيره، فلا يجوز استعمال اليمين في أحد الأمرين وإذا دعت الضرورة إلى الانتفاع بها في أحدهما استعملها قاضي الحاجة في أخف الأمرين في نظره.

وأما النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار فقد ذكرنا في باب نهي المتخلى عن استقبال القبلة الروايات الواردة في هذا المعنى، وذكرنا هنالك طرفاً من فقه هذه الجملة فليرجع إليه.

وقد قال بعض أهل الظاهر: إن الاستجمار بالحجر متعين لنصّه ﷺ عليها فلا يجوز غيره، وذهب الجمهور إلى أن الحجر ليس متعيناً بل تقوم الخرقه والخشب وغير ذلك مقامه، قال النووي: فلا يكون له مفهوم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ إِثْمِكُمْ﴾ ويدل على عدم تعيين الحجر نهيّه ﷺ عن العظم والبر والرجيع ولو كان متعيناً لنهى عما سواه مطلقاً، وعلى الجملة كل جامد طاهر مزبل للعين ليس له حرمة يجوز الاستجمار به، وأما النهي عن الاستنجاء برجيع أو بعظم فقد

ورواه الذارقطني من حديث أبي هريرة، وفي لفظ له وللحاكم وابن ماجه وأحمد: «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ» قال الحافظ في بلوغ المرام: وهو صحيح الإسناد انتهى. وأعله أبو حاتم فقال: إن رفعه باطل.

وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن حميد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم، وإسناده حسن ليس فيه غير أبي يحيى القنات وفيه لين.

ولفظه: «إِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ بِالْبَوْلِ فَتَنَزَّهُوا مِنْهُ». وعن عبادة بن الصامت في مسند البزار ولفظه: «سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْبَوْلِ فَقَالَ: إِذَا مَسَّكُمْ شَيْءٌ فَأَغْسِلُوهُ فَبِأَنِّي أَظُنُّ أَنَّ مِنْهُ عَذَابُ الْقَبْرِ» وإسناده حسن.

وقال سعيد بن منصور: حدثنا خالد بن يونس بن عبيد عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ» ورواه ثقات مع إرساله. ويؤيد الحديث ما ثبت في الصحيحين وغيرهما في الحديث الذي قبل هذا قوله: (تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ) التنزه: البعد. قوله: (فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ) عامة الشيء: معظمه، والمراد أنه أكثر أسبابه.

والحديث يدل على وجوب الاستنزاه من البول مطلقاً من غير تقيّد بحال الصلاة، وإليه ذهب أبو حنيفة وهو الحق لكن غير مقيّد بما ذكره من استثناء مقدار الدرهم فإنه تخصيص بغير خصيص.

وقال مالك: إزالته في غير وقت الصلاة ليست بفرض واعتذر له عن الحديث بأن صاحب القبر إنما عذب لأنه كان يترك البول يسيل عليه فيصلي بغير طهور، لأن الوضوء لا يصح مع وجوده وهو تقيّد لم يدل عليه دليل، وقد أمر الله بتطهير الثياب ولم يقيد بحالة خصوصية.

باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الأحجار

١٠٤ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «قِيلَ لِسَلْمَانَ: عَلِمْتُكُمْ نَبِيَكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْحِرَاءَةَ، فَقَالَ سَلْمَانُ: أَجَلُ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦).

ثبت من طرقٍ متعدّدةٍ والرّجيع: الرّوث وفيه تنبيهٌ على النّهي عن جنس النّجس فلا يجزئ الاستنجاء بنجسٍ أو متنجّسٍ.

وقد ذهبت العترة والشافعيّ وأصحابه إلى عدم إجزاء العظم والرّوث، وقال أبو حنيفة: يكره ويجزئ إذ القصد تخفيف النّجاسة وهو يحصل بهما ويدلّ للأول ما أخرجه الذّارقطنيّ وصحّحه من حديث أبي هريرة، وفيه أنّهما لا يطهران.

والنّهي عن العظم لكونه طعام الجنّ كما سيأتي، وفيه تنبيهٌ على جميع المعلومات ويلتحق لها المحترقات كأجزاء الحيوانات وأوراق كتب العلم وغير ذلك.

قوله: (الخِرَاءَةُ) هي العذرة، قال في القاموس: خرى كسمع، خراً وخراءً ويكسر وخروءً: سلح، والخِرَاءَةُ بالضّمّ العذرة. قوله: (الخِرَاءَةُ) الخراءة الممدودة لفظاً المذكورة في الحديث بقوله: (عَلِمَكُمْ)... إلخ، المراد بها الفعل نفسه لا الخارج فينظر في تفسيرها به.

١٠٥- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ ثَلَاثًا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٠٠).

١٠٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُؤَيِّرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٧١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٧).

الحديث الأول فيه ابن لهيعة، وقد أخرجه أيضاً الضّياء وابن أبي شيبة، ورواه النّسائيّ في شيوخ الزّهريّ، وابن منده في المعرفة، والطبرانيّ من حديث أبي غسان عمّاد بن يحيى الكتانيّ عن أبيه ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب، أخبرني خلاد بن السائب عن أبيه أنّه سمع النّبيّ ﷺ يقول: «إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلُ فَلْيَتَمَسَّحْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» وله طريقٌ أخرى عن خلاد بن السائب عن أبيه في حديث البيهقيّ عن هذبة، وأعلّ ابن حزم الطّريق الأولى بأنّ عمّاد بن يحيى مجهولٌ وأخطأ بل هو معروف، أخرج له البخاريّ، وقال النّسائيّ: ليس به بأسٌ، قاله الحافظ.

وأما الحديث الثّاني فأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والبيهقيّ، ومداره على أبي سعيد الخبرانيّ الحمصيّ، وفيه اختلاف، وقيل: إنّ صحابيّ، قال الحافظ: ولا يصحّ، والراوي عنه حصينٌ الخبرانيّ وهو مجهولٌ، وقال أبو زرعة: شيخ، وذكره ابن حبان في الثّقات، وذكر الذّارقطنيّ الاختلاف فيه في العلل.

والحديث الأوّل يدلّ على شرعيّة الاستجمار بثلاثة أحجارٍ

ووجوبه.

وقد تقدّم ذكر الخلاف فيه في باب نهى التخلّي عن استقبال القبلة.

والحديث الثّاني يدلّ على الإتيار وعلى استحبابه وعدم وجوبه.

لقوله: (وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ) قال الحافظ في الفتح: وهذه الزّيادة حسنة الإسناد، وقد أخذ بظاهره القاسميّة وأبو حنيفة ومالكٌ فقالوا: لا يعتبر العدد بل المعتبر الإتيار، وخالفهم الشافعيّ وأصحابه وغيرهم كما تقدّم.

وقالوا: لا يجوز الاستجمار بدون ثلاثٍ، ويجوز بأكثر منها إن لم يجعل الإنقاء بها.

وقد أشار المصنّف رحمه الله تعالى إلى ما هو الحقّ وهو أنّ الذي لاح لي، فقال: وهذا عمولٌ على أنّ القطع على وترٍ سنةٍ فيما إذا زاد على ثلاثٍ جمعاً بين التّصوص انتهى.

والأدلة المتعاضدة قد دلّت على عدم جواز الاستجمار بدون ثلاثٍ، وليس لمن جَوَزَ دليلٌ يصلح للتّمسك به في مقابلتها، وسيأتي الكلام عليه، وقد تقدّم أيضاً.

بَابُ فِي إِنْحَاقِ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْأَحْجَارِ بِهَا

١٠٧- عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْاسْتِطَابَةِ فَقَالَ: بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢١٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٥). ١٠٨- وَعَنْ سَلْمَانَ قَالَ: «أَمَرْنَا يَعْني النَّبِيَّ ﷺ أَنْ لَا نَكْتَفِي بِدُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ وَلَا عَظْمٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٤٣٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٦).

الحديث الأول رجال إسناده ثقاتٌ، فإنّه أخرجه أبو داود عن شيخه عبد الله بن عمّاد التّفيليّ عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمار بن خزيمة عن خزيمة بن ثابت.

والحديث الثّاني هو أيضاً في صحيح مسلم، وقد عارضت الحنفية هذا الحديث الدّالّ على وجوب الثلاث بحديث ابن مسعود الذي سيأتي، وفيه «فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوَثَةَ».

قال الطّحاويّ: هو دليلٌ على أنّ عدد الأحجار ليس بشرطٍ لأنّه قدّم للغائط في مكان ليس فيه أحجارٌ لقوله: ناوولي، فلمّا ألقي الرّوثة دلّ على أنّ الاستنجاء بالحجرين يجزئ إذ لو لم يكن

ذلك لقال: ابغني ثالثاً، وردّه الحافظ وقال: قد روى أحمد فيه هذه الزيادة بإسناد رجاله ثقات، قال في آخره: «فَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ: إِنَّهَا رَكْسٌ أَتَيْتِي بِحَجَرٍ» قال مع أنه ليس فيما ذكر استدلالاً لأنه مجرد احتمال.

وحديث سلمان نصّ في عدم الاختصار على ما دونها، ثمّ حديث سلمان قول، وحديث ابن مسعود فعل، وإذا تعارضا قدّم القول انتهى.

وأيضاً في سائر الأحاديث النّاصة على وجوب الثلاث زيادةً يجب المصير إليها مع عدم منافاتها بالاتّفاق ولم تقع هنا منافيةٌ فالأخذ بها متحمّ، وقد تقدّم الكلام على الحديثين في مواضع من هذا الكتاب فلا نعيده.

قال المصنّف رحمه الله: ولولا أنه أراد الحجر وما كان نحوه في الإنقاء لم يكن لاستثناء العظم والرّوث معنى، ولا حسن تعليل النّهي عنهما بكونهما من طعام الجنّ، وقد صحّ عنه التعليل بذلك انتهى.

وهذا الكلام هو وجه ترجمة الباب بتلك الترجمة وهو حسن.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْأَسْتِجْمَارِ بِالرَّوْثِ وَالرَّمَةِ

١٠٩- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُعْظَمَ بِعَظْمٍ أَوْ بَغُرَّةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٤٣) وَمُسْلِمٌ (٢٦٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨).

١١٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ أَوْ بِعَظْمٍ وَقَالَ: إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (١/٥٦) وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

النّهي عن العظم قد تقدّم في أحاديث متعدّدة في المستن والشرح.

والنّهي عن البعرة ثابت في رواية جابر وغيره.

وقد أخرج الحديث الثاني ابن خزيمة بهذا اللفظ ورواه البخاري بلفظ: «وَلَا تَأْتِيَنِ بِعَظْمٍ وَلَا رَوْثٍ»، وزاد في باب المبعث «إِنَّهُمَا مِنْ طَعَامِ الْجِنِّ» وهو عند مسلم من حديث ابن مسعود وعند أبي داود والدارقطني والنسائي والحاكم من حديثه. وأخرجه البيهقي مطوّلاً، وهو عند الطبراني من حديث الزبير، بسندٍ ضعيف.

وعند أحمد بإسنادٍ رواه من حديث سهل بن حنيف.

وعند أبي داود والنسائي من حديث رويغ.

وعند الدارقطني عن رجلٍ من الصّحابة، وفي الحديثين دليلٌ على وجوب اجتناب العظم والرّوث وعدم الاجتزاء بهما. قوله: (إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ) يرّد قول أبي حنيفة الذي أسلفناه من أنه يجزئ بهما.

قيل: والعلّة في النّهي عن العظم اللّزوجة المصاحبة له الّتي لا يكاد يتماسك معها.

وقيل: عدم خلوه في الغالب عن الدّسومة.

وقيل: لكونه طعام الجنّ، وهذا هو المتعين لسورود النّصّ به فيلحق به سائر المطعمات وأمّا الرّوث فعلة النّهي عنه النّجاسة، والنّجاسة لا تزال ممثّلةا.

بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُسْتَنْجَى بِمَطْعُومٍ أَوْ بِمَا لَهُ حُرْمَةٌ

١١١- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي أَنَا دَاعِي الْجِنِّ فَذَهَبْتُ مَعَهُ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ قَالَ: فَأَنْطَلَقُ بِنَا فَأَرَانَا أَثَارَهُمْ وَأَثَارَ يَرَابِئِهِمْ، وَسَأَلُوهُ الرَّادَّ، فَقَالَ: لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِيهِ أَيْدِيكُمْ أَوْ قَرَّ مَا يَكُونُ لَحْماً وَكُلُّ بَغُرَّةٍ عُلِفَ لِذَوَابِكُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ إِخْوَانِكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٦١ و٤٥٧) وَمُسْلِمٌ (٤٥٠).

الحديث رواه أيضاً أبو داود والدارقطني والنسائي والحاكم. وفي الباب عن الزبير بن العوام رواه الطبراني بسندٍ ضعيف. وعن سلمان رواه مسلم. وعن جابر عند مسلم وغيره كما سلف. وقد ورد في الباب أحاديث متعدّدة مصرّحةً بالنّهي عن العظم والرّوث قد ذكرنا بعض طرقها في الحديث الذي قبل هذا. ورواه أيضاً أبو عبد الله الحاكم في دلائل النّبوة قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لابْنِ مَسْعُودٍ لَيْلَةَ الْجِنِّ: أَوَّلِيكَ جِنٌّ نَعْبِيْنُ جَاءُونِي فَسَأَلُونِي الرَّادَّ، فَمَنَعْتُهُمُ بِالْعَظْمِ وَالرَّوْثِ قَالَ: وَمَا يُغْنِي عَنْهُمْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ عَظْماً إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهِ لَحْماً الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ، وَلَا يَجِدُونَ رَوْثاً إِلَّا وَجَدُوا فِيهِ حَبَّةَ الَّذِي كَانَ يَوْمَ أُكُلَ فَلَا يَسْتَنْجِ أَحَدٌ لَا بِعَظْمٍ وَلَا بِرَوْثٍ» وفي رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود قال: «قَدِمَ وَقَدْ الْجِنُّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ إِنَّهُ أَمْتُكَ أَنْ لَا يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثَةٍ أَوْ حُمَمَةٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقاً قَالَ: فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ» وفي إسناده إسماعيل بن عياش. والحديث قد تقدّم الكلام على فقهه في مواضع. قال المصنّف رحمه الله: وفيه تنبيه على النّهي عن اطعام الذّواب النّجاسة انتهى. لأنّ تعليل

النهي عن الاستجمار بالبركة بكونها طعام دواب الجن يشعر بذلك.

١١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِدَاوَةَ لِيُوضُوهُ وَحَاجَّتِهِ فَنَبَّأَ هُوَ يَتَّبِعُ بِهَا، قَالَ: «مَنْ هَذَا؟» أَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: ابْغِي أَحْجَارًا اسْتَنْفِضْ بِهَا وَلَا تَأْتِي بِعَظْمٍ وَلَا بِرُوثَةٍ فَاتَّبَعْتُ بِأَحْجَارٍ أَحْمِلُهَا فِي طَرَفِ ثَوْبِي حَتَّى وَضَعْتُ إِلَى جَنْبِي ثُمَّ انْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا فَرَغَ مَشَيْتُ، فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرُّوثَةِ؟ قَالَ: هُمَا مِنْ طَعَامِ الْجِنِّ وَإِنَّهُ أَتَانِي وَفَدَّ جَنْ نَصِيبَيْنِ وَيَعْمُ الْجِنُّ فَسَأَلُونِي الرَّادَّ فَدَعَوْتُ اللَّهَ لَهُمْ أَنْ لَا يَمُرُّوا بِعَظْمٍ وَلَا بِرُوثَةٍ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهَا طَعَامًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٥ و ٣٨٦).

قوله: (فَلَمْ أَجِدْ) في رواية للبخاري (فَلَمْ أَجِدْ) والضمير للجحر.

قوله: (فَأَخَذْتُ رُوثَةً) زاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث أنها كانت روثة حمراء، ونقل التيمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير.

قوله: (وَأَلْفَى الرُّوثَةَ) استدل به الطحاوي على عدم وجوب الثلاث، وقد سبق الرد عليه برواية أحمد المذكورة هنا في باب إلحاق ما كان في معنى الأحجار.

قوله: (هَذِهِ رِكَسٌ) الرِّكَس بكسر الراء وإسكان الكاف قيل: هي لغة في رِجْسٍ. ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فإنها عندهما بالجيم. وقال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني رِكَسًا، وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة. قال الله تعالى: «أُرْكَسُوا فِيهَا» أي ردوا. قال الحافظ: ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء يقال: ركسه رِكَسًا إذا رده. وفي رواية الترمذي: «هذا ركس» يعني نجسًا. وأغرب النسائي فقال: الرِّكَس: طعام الجن، قال الحافظ: وهذا إن ثبت في اللغة فهو مزيج للإشكال. وفي القاموس: الرِّكَس: رد الشيء مقلوبًا وقلب أوله على آخره وشد الرِّكَاس وهو جبل يشد في خطم الجمل إلى رسغ يديه فيضيق عليه فيبقى رأسه معلقًا، وبالكسر: النجس انتهى.

وقد ذكر الشاذكوني أن في الحديث تدليسًا وقال: إنه لم يسمع في التدليس بأخفى منه، وقد رده في الفتح فليرجع إليه. والحديث يدل على المنع من الاستجمار بالروثة وقد تقدم الكلام عليه.

بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ

١١٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَصْرَةٌ فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٧١/٣) (خ: ١٥٢) (م: ٢٧١).

قوله: (إِدَاوَةٌ) هي بكسر الهمزة: إناء صغير من جلد.

قوله: (وَعَصْرَةٌ) هي بفتح الشين عصا أقصر من الرمح لها

قوله: (ابْغِي أَحْجَارًا) بالوصل من الثلاثي أي اطلب لي، يقال: بغيتك الشيء أي طلبته لك. وفي رواية بالقطع يقال: ابغيتك الشيء أي اعتكتك على طلبه، والوصل أنسب بالسياق كذا في الفتح.

قوله: (اسْتَنْفِضْ) بقاء مكسورة وضاد معجمة مجزوم لأنه جواب الأمر ويجوز الرفع على الاستئناف. ومعنى الاستنفاض: النفض وهو أن يهز الشيء ليطير غباره، وفي القاموس استنفضه: استخرجه، وبالحجر استنجز. قال الحافظ: ومن رواه بالقاف فقد صحف.

قوله: (وَلَا تَأْتِي) قال الحافظ: كأنه ﷺ خشي أن أبا هريرة فهم من قوله: استنجز أن كل ما يزيل الأثر وينقي كاف، ولا اختصاص لذلك بالأحجار فنبه باقتصاره في النهي على العظم والروث على أن ما سواهما مجزئ ولو كان ذلك مختصًا بالأحجار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن لتخصيص هذين للنهي معنى وإنما خص الأحجار بالذكر لكثرة وجودها.

قوله: (هُمَا مِنْ طَعَامِ الْجِنِّ) قال الحافظ: الظاهر من هذا التحليل اختصاص المنع بهما. والحديث قد تقدم الكلام على فقهه.

بَابُ مَا لَا يَسْتَنْجِي بِهِ لِنجاستِهِ

١١٣- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْغَائِطَ فَأَمَرَنِي

سنان، وقيل: هي الحربة القصيرة.

قوله: (فَيَسْتَنْجِي) قال الأصيلي متعقباً على البخاري استدلاله بهذه الزيادة على الاستنجاء أنها من قول أبي الوليد أحد الرواة عن شعبة لا من قول أنس، قال: وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها، وقد رده الحافظ بأنها قد ثبتت للإسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بلفظ: «فَأَنطَلَقْتُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَنَا إِذَاؤُهُ فِيهَا مَاءٌ يَسْتَنْجِي مِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ»، وللبخاري من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة بلفظ: «إِذَا تَبَرَّزَ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَتَغَسَّلَ بِهِ». ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس بلفظ: «فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ اسْتَنْجَى بِالمَاءِ» قال: وقد بان بهذه الروايات الرد على الأصيلي، وكذا فيه الرد على من زعم أن قوله: يستنجي بالماء مدرج من قول عطاء الراوي عن أنس، كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك، فإن رواية خالد الحذاء السابقة تدل على أنه قول أنس. والحديث يدل على ثبوت الاستنجاء بالماء، وقد أنكره مالك وأنكر أن يكون النبي ﷺ استنجى بالماء. قد روى ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال: إذا لا يزال في يدي نتن. وعن نافع أن ابن عمر كان لا يستنجي بالماء. وعن ابن الزبير قال: ما كنا نفعله. وذكر ابن دقيق العيد أن سعيد بن المسيب سئل عن الاستنجاء بالماء فقال: إنما ذلك وضوء النساء. قال: وعن غيره من السلف ما يشعر بذلك. والسنة دلت على الاستنجاء بالماء في هذا الحديث وغيره، فهي أولى بالاتباع، قال: ولعل سعيداً رحمه الله فهم من أحد غلوا في هذا الباب بحيث يمنع الاستنجاء بالأحجار، فقصده في مقابله أن يذكر هذا اللفظ لإزالة ذلك الغلو، وبالحجج بإيراد إياه على هذه الصيغة. وقد ذهب بعض من أصحاب مالك إلى أن الاستجمار بالحجارة إنما هو عند عدم الماء، وإذا ذهب إليه بعض الفقهاء فلا يبعد أن يقع لغيرهم ممن في زمان سعيد رحمه الله انتهى. وقد اختلف العلماء في الاكتفاء بالأحجار وعدم تعين الماء، فذهبت الشافعية والحنفية إلى عدم وجوب الماء وإن الأحجار تكفي إلا إذا تعدت النجاسة الشرح أي حلقة الذبر، وقال بقولهم سعد بن أبي وقاص وابن الزبير وابن المسيب وعطاء، واستدلوا بحديث: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَنْبِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ» كما تقدم،

وينحوه من أحاديث الاستطابة. وذهبت العترة والحسن البصري وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وأبو علي الجبائي إلى عدم الاجتزاء بالحجارة للصلاة، وجوب الماء وتعينه، واحتجوا لذلك بقوله تعالى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا» وأجيب بأن الآية في الوضوء، ولا شك أن الماء متعين له ولا يجزئ التيمم إلا عند عدمه، وأما عل النزاع فلا دلالة في الآية عليه. قالوا: حديث الباب ونحوه مصرح بأن النبي ﷺ استنجى بالماء. قلنا: النزاع في تعينه وعدم الاجتزاء بغيره، ومجرد فعل النبي ﷺ له لا يدل على المطلوب ولا لزوم القول بتعين الأحجار، لأن النبي ﷺ فعله وهو عكس مطلوبكم. قالوا: أخرج أحمد والترمذي وصححه، والنسائي من حديث عائشة أنها قالت للنساء: «مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالمَاءِ فَإِنِّي أَسْتَحْبِبُهُنَّ» وإن رسول الله ﷺ فعله، قلنا: صرح بالمتستد وهو مجرد فعل النبي ﷺ له، ولم ينقل عنه الأمر به ولا حصر الاستطابة عليه. قالوا: حديث قباء وفيه النشاء عليهم لأنهم كانوا يستنجون بالماء كما سيأتي.

قلنا: هو حجة عليكم لا لكم، لأن تخصيص أهل قباء بالنشاء يدل على أن غيرهم بخلافهم ولو كان واجباً لشاركهم غيرهم. سلمنا فمجرد النشاء لا يدل على الوجوب المدعى وغاية ما فيه الأولوية لأصالة الماء في التطهير، وزيادة تأثيره في إذهاب أثر النجاسة، على أن حديث قباء فيه كلام سيأتي في هذا الباب. قال المهدي في البحر راداً على حجة أهل القول الأول ما لفظه: قلنا: مسلم. فإين سقوط الماء انتهى. ونقول له ومتى ثبت وجوب الماء حتى نطلب دليل سقوطه، ثم إن السنة باعتبارك قد وردت بالاستطابة بالأحجار، وإنها مجزية فإين دليل عدم إجرائها. وعن معاذة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «مُرْنَ أَزْوَاجَكُنَّ أَنْ يَغْتَابُوا عَنْهُنَّ أَثَرُ الْغَائِطِ وَالبَوْلِ فَإِنَّا نَسْتَحِبُّ مِنْهُنَّ» وإن رسول الله ﷺ كان يفعله، رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه. الحديث يرد على من أنكر الاستنجاء بالماء منه ﷺ، والكلام عليه قد تقدم في الذي قبله.

١١٥- وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قَبَاءَ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾» قال: كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية. رواه أبو داود (٤٤) والترمذي (٣١٠٠) وابن ماجه (٣٥٥).

الحديث قال الترمذي: غريب، وأخرجه البرز في مسنده من

الحافظ: ووقع في العمدة نسبة ذلك إلى البخاريّ بالعكس قال ابن دقيق العيد: قد يؤخذ من قوله ﷺ في بعض الروايات 'توضاً وانضح فرجك' جواز تأخير الاستنجاء عن الوضوء، وقد صرح به بعضهم قال: وهذا يتوقف على القول بأن الواو للترتيب وهو مذهب ضعيف انتهى. وأنت خيرٌ بأنّ صحة استدلال ذلك البعض لا تتوقف على ما ذكره ابن دقيق العيد من كون الواو للترتيب بل يصحّ على المذهب المشهور وهو أنّ الواو لطلق الجمع من غير ترتيب ولا معية، لأنّ الواو على هذا تدلّ على جواز تقدّم ما قبلها على ما بعدها وعكسه، وإيقاع الأمرين معاً فيما يمكن فيه ذلك، وليس مطلوب ذلك المستدلّ إلا جواز التقديم، والعطف بالواو الجامعة تدلّ عليه من دون توقف ذلك على القول بكونها للترتيب. ويمكن أن يقال في جواب ذلك الإشكال على حديث الباب بأنّ رواية حديث الباب مقيدةٌ والروايات الواردة بالواو مطلقةٌ فيحمل المطلق على المقيد، ويصحّ استدلال المصنّف رحمه الله. وقد تقدّم الكلام على المذي في باب ما جاء في المذي من أبواب تطهير النجاسة.

١١٧- وَعَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَاءَكَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يَنْزِلْ، قَالَ: يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي» أَخْرَجَاهُ (حم: ٥/ ١١٣) (خ: ٢٩٣) (م: ٣٤٦).

الكلام على الحديث محلّه الغسل وسيأتي الخلاف في نسخه وعدمه. والمصنّف رحمه الله أورده هنا للاستدلال به على وجوب تقديم الاستنجاء على الغسل لترتيبه الوضوء على غسل ما مسّ المرأة منه. قال رحمه الله: وحكم هذا الخبر في ترك الغسل من ذلك منسوخٌ وسيذكر في موضعه انتهى.

أَبْوَابُ السُّؤَالِ وَمَنْنُ الْفِطْرَةِ بَابُ الْحَثِّ عَلَى السُّؤَالِ وَذِكْرُ مَا يَتَأَكَّدُ عِنْدَهُ

١١٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السُّؤَالُ مَطْهُرَةٌ لِلْفَمِ مَرْغَاةٌ لِلرَّبِّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧/ ٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٠/ ١) وَهُوَ لِلْبُخَارِيِّ تَغْلِيْقٌ (١٥٨/ ٤).

وأخرجه أيضاً ابن حبان موصولاً من حديث عبد الرحمن بن أبي عتيق سمعت أبي سمعت عائشة بهذا، قال ابن حبان: أبو عتيق هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة. وقال الحافظ: إنّما هو من رواية ابنه عبد الله عنها قال: ورواه أحمد بن حنبل عن عبد الله عنها، وقد طولّ الكلام عليه في

حديث ابن عباسٍ بلفظ: «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ» (فيه رجالٌ يَحْيُونُ أَنْ يَنْظَهُرُوا وَاللَّهُ يُجِيبُ الْمُطْهَرِينَ» فسألهم رسول الله ﷺ فقالوا: إنّنا نتبع الحجارة الماء).

قال البزار: لا نعلم أحداً رواه عن الزهريّ إلا محمد بن عبد العزيز، ولا عنه إلا ابنه. قال الحافظ: ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال: ليس له ولا لأخويه عمران وعبد الله حديثٌ مستقيمٌ، وعبد الله بن شبيب الذي رواه البزار من طريقه ضعيفٌ أيضاً. وقد روى الحاكم هذا الحديث، وليس فيه إلا ذكر الاستنجاء بالماء فحسب، وهكذا صرح النووي وابن الرقعة بأنّه ليس في الحديث أنّهم كانوا يجمعون بين الأحجار والماء ولا يوجد هذا في كتب الحديث. وكذا قال المحبّ الطبري. ورواية. البزار واردةٌ عليهم وإن كانت ضعيفةً.

وحديث الباب قال الحافظ: هو بسندٍ ضعيفٍ. وروى أحمد وابن خزيمة والطبراني والحاكم عن عويم بن ساعدة نحوه، وأخرجه الحاكم من طريق مجاهد قال: «لَمَّا نَزَلَتْ الْآيَةُ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُثَيْمِ بْنِ سَاعِدَةَ فَقَالَ: مَا هَذَا الطُّهُورُ الَّذِي أَتَيْتُمُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: مَا خَرَجَ مِنَّا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ مِنَ الْغَائِطِ إِلَّا غَسَلَ ذُبْرَهُ» فقال ﷺ: «هو هذا» ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي سفيان طلحة بن نافع قال: أخبرني أبو أيوب وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وإسناده ضعيفٌ. ورواه أحمد وابن أبي شيبة وابن قانع من حديث محمد بن عبد الله بن سلام. وحكى أبو نعيم في معرفة الصحابة الخلاف فيه على شهر بن حوشب. ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة، وذكره الشافعي في الأم بغير إسناد. والحديث يدلّ على ثبوت الاستنجاء بالماء، والثناء على فاعله لما فيه من كمال التطهير، وقد تقدّم الكلام عليه في أوّل الباب.

بَابُ وَجُوبِ تَقْدِيمِ الاستنجاءِ عَلَى الوضوءِ

١١٦- عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: «أُرْسِلَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْمَقْدَادُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْمَذْيَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٩٧/ ١). الحديث قال ابن حجر: منقطعٌ. وقد ساقه المصنّف للاستدلال به على وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء، ترجم الباب بذلك لأنّ لفظة ثمّ تشعر بالترتيب ويشكل عليه ما وقع في البخاري من تقديم الأمر بالوضوء على الغسل. قال

التلخيص.

وغيره نقل الوجوب عن داود وقالوا: مذهبه أنه سنة الجماعة، ولو صح إيجابه عن داود لم يضر مخالفه في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثر. قال: وأما إسحاق فلم يصح هذا الحكمي عنه انتهى. وعدم الاعتداد بخلاف داود مع علمه وورعه وأخذ جماعة من الأئمة الأكابر بمذهبه من التعصبات التي لا مستند لها إلا مجرد الهوى والعصبيّة، وقد كثر هذا الجنس في أهل المذاهب وما أدري ما هو البرهان الذي قام لهؤلاء المحققين حتى أخرجوه من دائرة علماء المسلمين، فإن كان لما وقع منه من المقالات المستبعدة فهي بالنسبة إلى مقالات غيره المؤسسة على محض الرأي المضادة لصريح الرواية في حيز القلة المتباعدة فإن التعويل على الرأي وعدم الاعتناء بعلم الأدلة قد أفضى بقوم إلى التمهيد بمذاهب لا يوافق الشريعة منها إلا القليل النادر، وأما داود فما في مذهبه من البدع التي أوقعه فيها تمسكه بالظاهر وحمله عليه هي في غاية الندرة ولكن:

* لهوى النفوس سريرة لا تعلم *

قال النووي: والسواك مستحب في جميع الأوقات لكن في خمسة أوقات أشد استحباباً:

أحدها: عند الصلاة سواء كان متطهراً بماء أو بتراب أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا تراباً.

الثاني: عند الوضوء.

الثالث: عند قراءة القرآن.

الرابع: عند الاستيقاظ من النوم.

الخامس: عند تغير الفم، وتغيره يكون بأشياء منها ترك الأكل والشرب ومنها أكل ما له رائحة كريهة. ومنها طول السكوت ومنها كثرة الكلام. وقد قامت الأدلة على استحبابه في جميع هذه

الحالات التي ذكرها وسيأتي ذكر بعضها في هذا الباب.

قال: ومذهب الشافعي أن السواك يكره للصائم بعد زوال الشمس ثلاثاً تزول رائحة الخلوفا المستحبة وسيأتي الكلام عليه في باب السواك للصائم إن شاء الله تعالى. ويستحب أن يستاك بعد من أركه وبأي شيء استاك مما يزيل التغير حصل السواك كالخرقة الخشنة والأشنان، وللفقهاء في السواك آداب وهيئات لا ينبغي للفتن الاغترار بشيء منها إلا أن يكون موافقاً لما ورد عن الشارع، ولقد كرهوه في أوقات وعلى حالات حتى يكاد يفضي ذلك إلى ترك هذه السنة الجليلة وإطراحها وهي أمر من أمور

قوله: (أَبْوَابُ السَّوَاكِ وَمَسْنِيَةُ الْفِطْرَةِ) قال أهل اللغة: السواك بكسر السين وهو يطلق على الفعل، وعلى العود الذي يتسوك به وهو مذكر. قال الليث: وتوثنه العرب، قال الأزهري: هذا من أغاليط الليث القبيحة. وذكر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر، والسواك فعلك بالسواك، ويقال: ساك فمه يسوكه سوكة فإن قلت: استاك لم تذكر الفم. وجمع السواك: سواك بضمين ككتابي وكتبه وذكر صاحب المحكم أنه يجوز سواك بالهمزة، قال النووي ثم قيل: إن السواك مأخوذ من ساك إذا أدلك. وقيل: من جاءت الإبل تستاك أي تتمايل هزلاً. وهو في اصطلاح العلماء: استعمال عود أو نحوه في الأسنان ليذهب الصفرة وغيرها عنها. وأما الفطرة فقد اختلف العلماء في المراد بها ههنا، قال الخطابي ذهب أكثر العلماء إلى أنها السنة، وكذا ذكر جماعة غير الخطابي. وقيل: هي الذنن، حكاه في الفتح عن طائفة من العلماء وبه جزم أبو نعيم في المستخرج. وقال الراغب: أصل الفطرة الشق طرولاً ويطلق على الوهي وعلى الاختراع. وقال أبو شامة أصل الفطرة الخلق المبتدأ ومنه - «فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» - أي مبتدئ خلقهن، والمراد بقوله ﷻ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه وفيه إشارة إلى قوله تعالى: «فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» والمعنى أن كل أحد لو ترك في وقت ولادته وما يؤذيه إليه نظره لآذاه إلى الدين الحق وهو التوحيد. ويؤيده أيضاً قوله تعالى: «فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ» وإليه يشير في بقية الحديث حيث عقبه بقوله: «فَأَبْوَاهُ يَهُودَانِيهِ أَوْ يَنْصَرَانِيهِ».

والحديث يدل على مشروعية السواك لأنه سبب لتطهير الفم وموجب لرضا الله على فاعله، وقد أطلق فيه السواك ولم يخصه بوقت معين ولا بمالة خصوصية فأشعر بمطلق شرعيته وهو من السنن المؤكدة وليس بواجب في حال من الأحوال لما سيأتي في حديث أبي هريرة: «لَوْ لَا أَنِ اشْتَقَّ عَلَيَّ أَثْمِي لَامَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ» ونحوه. قال النووي بإجماع من يعتد به في الإجماع، وحكى أبو حامد الإسفراييني عن داود الظاهري أنه أوجب في الصلاة وحكى الماوردي عنه أنه واجب لا تبطل الصلاة بتركه، وحكى عن إسحاق بن راهويه أنه واجب تبطل الصلاة بتركه عمداً. قال النووي: وقد أنكر أصحابنا المتأخرون على الشيخ أبي حامد

١٢٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْشَقْتُ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٢٠/١) (خ: ٨٨٧) (م: ٢٥٢) (د: ٤٦) (ت: ٢٢) (ن: ١٢/١) (هـ: ٢٨٧)، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَخْمَدَ: «لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ»، وَلِلْبَخَارِيِّ تَعْلِيلٌ: «لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وَضُوءٍ». قَالَ: وَيَرْوَى نَحْوُهُ عَنْ جَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الحديث قال ابن منده: إسناده مجمع على صحته. وقال النووي: غلط بعض الأئمة الكبار فزعم أن البخاري لم يخرجوه وهو خطأ منه، وقد أخرجه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وليس هو في الموطأ من هذا الوجه بل هو فيه عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة، قال: «لَوْلَا أَنْشَقْتُ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ» ولم يصرح برفعه. قال ابن عبد البر: وحكمه الرفع، وقد رواه الشافعي عن مالك مرفوعاً، وفي الباب عن زيد بن خالد عند الترمذي وأبي داود، وعن علي بن أحمد، وعن أم حبيبة عند أحمد أيضاً، وعن عبد الله بن عمرو وسهل بن سعد وجابر وأنس عند أبي نعيم. قال الحافظ: وإسناده بعضها حسن. وعن ابن الزبير عند الطبراني، وعن ابن عمر وجعفر بن أبي طالب عند الطبراني أيضاً. والحديث يدل على أن السواك غير واجب، وعلى شرعيته عند الوضوء وعند الصلاة لأنه إذا ذهب الوجوب بقي التدب كما تقدم وعلى أن الأمر للوجوب لأن كلمة لولا تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره فبدل على انتفاء الأمر لوجود المشقة، والمنفي لأجل المشقة إنما هو الوجوب لا الاستحباب، فإن استحباب السواك ثابت عند كل صلاة فيقتضي ذلك أن الأمر للوجوب، وفيه خلاف في الأصول على أقوال.

ويدل الحديث أيضاً على أن المندوب غير مأمور به لمثل ما ذكرناه، وفيه أيضاً خلاف في الأصول مشهور. ويدل أيضاً على أن للنبي ﷺ أن يحكم بالاجتهاد ولا يتوقف حكمه على النص لجعله المشقة سبباً لعدم الأمر منه، ولو كان الأمر موقوفاً على النص لكان سبب عدم الأمر منه عدم النص لا مجرد المشقة، وفيه احتمالان للبحث والتأويل كما قاله ابن دقيق العيد. وهو أيضاً يدل بعمومه على استحباب السواك للصائم بعد الزوال لأن الصلاتين الواقعتين بعده داخلتان تحت عموم الصلاة، فلا تتم

الشرعية ظهر ظهور النهار، وقبله من سكان البسيطة أهل الأنجاد والأغوار.

قوله: (مَطَهَّرَةٌ يَلْقَمُ) المطهرة بكسر الميم وتفتح قال في الديوان: الفتح أفصح.

١١٩- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْشَقْتُ عَلَى أُمَّتِي لَأَخَرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ وَلَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٤/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٣).

الحديث رواه الحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ: «لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَاكَ مَعَ الْوُضُوءِ وَلَأَخَرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ».

وروى النسائي الجملة الأولى، ورواه العيني وأبو نعيم والبيهقي من طريق أخرى عن سعيد به. ورواه أبو داود ومسلم بلفظ: «لَوْلَا أَنْشَقْتُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ لَأَمَرْتُهُمْ بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ، وَالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

ورواه أيضاً أبو داود عن زيد بن خالد باللفظ الذي في الكتاب. ورواه الزبير وأحمد من حديث علي بن نحوه، وروى الجملة الأولى أيضاً الترمذي وأحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة. ولفظ الترمذي: «إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ» ولفظ أحمد وابن حبان: «إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ» ولم يشك، وروى الجملة الثانية النسائي وأحمد وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعلقها البخاري وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْشَقْتُ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ الْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» وروى ابن أبي خيثمة في تاريخه بسند عن أم حبيبة: «لَوْلَا أَنْشَقْتُ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا يَتَوَضَّئُونَ».

والحديث يدل على ندبية تأخير العشاء إلى ثلث الليل لأن لولا لامتناع الثاني لوجود الأول، فإذا ثبت وجود الأول ثبت امتناع الثاني وبقي التدب. ومحل الكلام على هذه الجملة الصلاة إن شاء الله تعالى. ويدل أيضاً على ندبية السواك بمثل ما ذكرناه في صلاة العشاء، ويرد على من قال: لا يستحب السواك للصلاة، وقد نسب في البحر إلى الأكثر ويرد مذهب الظاهرية القائلين بالوجوب إن صح عنهم وقد سبق كلام النووي في ذلك.

دعوى الكراهة إلا بدليل يخص هذا العموم وسيأتي الكلام على ذلك.

١٢١- وَعَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمَّهُ شَيْءٌ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسَّوَالِكِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حم: ١٨٨/٦) (م: ٢٥٣) (د: ٥١) (ن: ١٣/١) (هـ: ٢٩٠).

الحديث رواه ابن حبان في صحيحه. وفيه بيان فضيلة السَّوَالِكِ في جميع الأوقات وشدة الاهتمام به وتكراره لعدم تقييده بوقت الصلاة والوضوء.

١٢٢- وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَأَهَّ بِالسَّوَالِكِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٣٩٧/٥) (خ: ٨٨٩) (م: ٢٥٥) (د: ٥٥) (ن: ٨/١) (هـ: ٢٨٦)، والشَّوْصُ: الدُّلْكُ. وَلِلنَّسَائِيِّ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «كُنَّا نُؤَمِّرُ بِالسَّوَالِكِ إِذَا قُمْنَا مِنَ اللَّيْلِ».

الحديث متفق عليه من حديث حذيفة بلفظ: «كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ النَّوْمِ يَشُوصُ فَأَهَّ بِالسَّوَالِكِ». وفي لفظ مسلم: «كَانَ إِذَا قَامَ لِيَتَهَجَّدَ يَشُوصُ فَأَهَّ بِالسَّوَالِكِ» واستغرب ابن منده هذه الزيادة، وقد رواها الطبراني من وجه آخر بلفظ: «كُنَّا نُؤَمِّرُ بِالسَّوَالِكِ إِذَا قُمْنَا مِنَ اللَّيْلِ»، ورواه أيضاً النسائي كما في حديث الباب ورواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس في قصة نومه عند النبي ﷺ قال: «قُلْنَا اسْتَيْقِظْ مِنْ مَنَامِهِ أَتَى طَهْرَهُ فَأَخَذَ سِوَاكَةً فَاسْتَاكَ». وفي رواية أبي داود التصريح بتكرار ذلك. وفي رواية للطبراني «كَانَ يَسْتَاكُ مِنَ اللَّيْلِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» وفي رواية له عن الفضل بن عباس «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ إِلَّا اسْتَنْ» ورواه أبو داود من حديث عائشة بلفظ: «كَانَ يُوضِعُ لَهُ سِوَاكَةً وَوَضُوءَةً فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ تَخَلَّى ثُمَّ اسْتَاكَ». وصححه ابن منده ورواه ابن ماجه والطبراني من وجه آخر عن ابن أبي مليكة عنها، وصححه الحاكم وابن السكّن. ورواه أبو داود عن عائشة أيضاً بلفظ: «كَانَ لَا يَرْقُدُ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَيْقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ» وفيه علي بن زياد. وفي الباب عن ابن عمر عند أحمد، وعن معاوية عند الطبراني وإسناده ضعيف. وعن أنس عند البيهقي وعن أبي أيوب عند أبي نعيم، قال الحافظ: وكلها ضعيفة.

قوله: (يَشُوصُ) بضم المعجمة وبسكون الواو، وشاصله

يشوصه وماصه بموصه إذا غسله، والشَّوْصُ بالفتح: الغسل والتنظيف، كذا في الصحاح. وقيل: الغسل. وقيل: التَّيَقُّة. وقيل: الدُّلْكُ. وقيل: الإمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق، وعكسه الخطأبي فقال: هو ذلك الأسنان بالسَّوَالِكِ والأصابع عرضاً.

والحديث يدل على استحباب السَّوَالِكِ عند القيام من النوم لأنه مقتضى لتغيير الفم لما يتصاعد إليه من أجرة المعدة، والسَّوَالِكِ ينظفه ولهذا أرشد إليه. وظاهر قوله من الليل ومن النوم العموم لجميع الأوقات. قال ابن دقيق العيد: ويحتمل أن يخص بما إذا قام إلى الصلاة، قال الحافظ: ويدل عليه رواية البخاري بلفظ: «إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ»، ولمسلم نحوه انتهى.

فيحمل المطلق على المقيد، ولكنه بعد معرفة أن العلة التنظيف لا يتم ذلك لأنه مندوب إليه في جميع الأحوال.

١٢٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرْقُدُ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا فَيَسْتَيْقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٧).

الحديث أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة وقد تقدّم الكلام عليه وعلى فقهاء في الذي قبله.

بَابُ تَسَوُّكِ الْمُتَوَضِّعِ بِأَصْبَعِهِ عِنْدَ الْمَضْمَضَةِ

١٢٤- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ دَعَا بِكَوْزٍ مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ ثَلَاثًا وَتَمَضَّضَ ثَلَاثًا، فَأَدْخَلَ بَغْضَ أَصَابِعِهِ فِي فِيهِ، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، وَسَحَّ رَأْسَهُ وَاحِدَةً، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ وَقَالَ: «هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٠٢ و ١٢٠ و ١٢٣ و ١٤١).

الحديث يأتي الكلام على أطرافه في الوضوء، وقد ساقه المصنف للاستدلال بقوله: (فَأَدْخَلَ بَغْضَ أَصَابِعِهِ فِي فِيهِ) على أنه يجزي التسوك بالأصبع. وقد روى ابن عدي والذارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن المثني عن النضر بن أنس عن أنس مرفوعاً بلفظ: «يَجْزِي مِنَ السَّوَالِكِ الْأَصَابِعُ» قال الحافظ: وفي إسناده نظر. وقال أيضاً: لا أرى بسنده بأساً، وقال البيهقي: المحفوظ عن ابن المثني عن بعض أهل بيته عن أنس نحوه.

ورواه أبو نعيم والطبراني وابن عدي من حديث عائشة، وفيه المثني بن الصباح. ورواه أبو نعيم أيضاً من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جدّه، وكثير ضعفه. قال الحافظ: وأصح من ذلك ما رواه أحمد في مسنده من

تربو على تعظيم ذي الجلال بتطيب الأفواه إلى أن قال: والذي ذكره الشافعي رحمه الله تخصيصاً للعام بمجرد الاستدلال المذكور المعارض بما ذكرنا.

قال الحافظ في التلخيص: استدلال أصحابنا بمحدث خلوف فم الصائم على كراهة الاستياك بعد الزوال لمن يكون صائماً فيه نظر، لكن في رواية للدارقطني عن أبي هريرة قال: «لَكَ السَّوَاكُ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِذَا صَلَّيْتَ فَأَلْقِهِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ» الحديث، قال: وقد عارضه حديث عامر بن ربيعة يعني حديث الباب، وقال: وفي الباب حديث علي: «إِذَا صُمْتَ فَاسْتَكَوْا بِالْغَدَاةِ وَلَا تَسْتَكَوْا بِالْعِشَاءِ»، فإنه ليس من صائم تيس شفته بالعشي إلا كانت له نوراً بين عينيه يوم القيامة أخرجه البيهقي، قال الحافظ: وإسناده ضعيف انتهى. وقول أبي هريرة مع كونه لا يدل على المطلوب لا حجة فيه على أن فيه عمر بن قيس وهو متروك، وكذلك حديث علي مع ضعفه لم يصرح فيه بالرفع، فالحق أنه يستحب السواك للصائم أول النهار وآخره وهو مذهب جمهور الأئمة.

١٢٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٧٧)، قَالَ الْبُخَارِيُّ (١٥٣/٤). وَقَالَ ابْنُ عَسَمَرٍ يَسْتَأْذِنُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ.

الحديث قال في التلخيص: هو ضعيف. ورواه أبو نعيم من طريقين آخرين عنها، وروى النسائي في الكنى، والعقيلي وابن حبان في الضعفاء والبيهقي من طريق عاصم عن أنس: «يَسْتَأْذِنُ الصَّائِمُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ بِرُطْبِ السَّوَاكِ وَتَابِيهِ». ورفع، وفيه إبراهيم بن بيطار الخوارزمي، قال البيهقي: انفرد به إبراهيم بن بيطار، ويقال: إبراهيم بن عبد الرحمن قاضي خوارزم وهو منكر الحديث. وقال ابن حبان: لا يصح، ولا أصل له من حديث النبي ﷺ ولا من حديث أنس، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات. قال الحافظ: قلت: له شاهد من حديث معاذ رواه الطبراني في الكبير، وقال أحمد بن منيع في مسنده: حدثنا الهيثم بن خارجة حدثنا يحيى بن حمزة عن النعمان بن المنذر عن عطاء وطاوس ومجاهد عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَوَاكَ وَهُوَ صَائِمٌ».

والحديث يدل على أن السواك من خير خصال الصائم من غير فرق بين قبل الزوال وبعده، وقد تقدم الكلام على ذلك في

حديث علي بن أبي طالب، وذكر حديث الباب. وروى أبو عبيد في كتاب الطهور عن عثمان أنه كان إذا توضأ يسوك فاه بأصبعه، وروى الطبراني في الأوسط من حديث عائشة: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَذْهَبُ فَوْهَ اِسْتَأْذِنَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: يَذْخُلُ أَصْبَعُهُ فِيهِ» رواه بإسناد فيه عيسى بن عبد الله الأنصاري، وقال: لا يروى إلا بهذا الإسناد، قال الحافظ: وعيسى ضعفه ابن حبان، وذكر له ابن عسدي هذا الحديث من مناكبه.

بَابُ السَّوَاكِ لِلصَّائِمِ

١٢٥- عَنْ عَامِرِ بْنِ رِبِيعَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَا أَحْصِي يُسَوِّكُ وَهُوَ صَائِمٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٦٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٢٥) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قال الحافظ: رواه أصحاب السنن وابن خزيمة وعلقه البخاري، وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف، قال ابن خزيمة: وأنا أبرا من عهده لكن حسن الحديث غيره. وقال الحافظ أيضاً: إسناده حسن.

والحديث يدل على استحباب السواك للصائم من غير تقييد بوقت دون وقت، وهو يرد على الشافعي قوله بالكراهة بعد الزوال للصائم مستدلاً بمحدث الخلوف الذي سيأتي. وقد نقل الترمذي أن الشافعي قال: لا بأس بالسواك للصائم أول النهار وآخره. واختاره جماعة من أصحابه منهم: أبو شامة وابن عبد السلام والنسائي والمزني. قال ابن عبد السلام في قواعد الكبرى: وقد فضل الشافعي تحمل الصائم مشقة رائحة الخلوف على إزالته بالسواك مستدلاً بأن ثوابه أطيب من ريح المسك، ولا يوافق الشافعي على ذلك إذ لا يلزم من ذكر ثواب العمل أن يكون أفضل من غيره، لأنه لا يلزم من ذكر الفضيلة حصول الرجحان بالأفضلية، ألا ترى أن الوتر عند الشافعي في قوله الجديد أفضل من ركعتي الفجر مع قوله: عليه الصلاة والسلام «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» وكم من عبادة قد أثنى الشارع عليها وذكر فضيلتها، وغيرها أفضل منها، وهذا من باب تراحم المصلحتين اللتين لا يمكن الجمع بينهما، فإن السواك نوع من التطهر المشروع لأجل الرب سبحانه، لأن مخاطبة العظام مع طهارة الأنواء تعظيم لا شك فيه، ولأجله شرع السواك، وليس في الخلوف تعظيم ولا إجلال فكيف يقال: إن فضيلة الخلوف

الحديث الأول.

لاستعمال الحديدية وهي الموسى وهو سنة بالاتفاق، ويكون بالخلق والقص والتف والنورة.

قال النووي: والأفضل الخلق، والمراد بالعانة الشعر فوق ذكر الرجل وحواليه، وكذلك الشعر الذي حول فرج المرأة. ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه الشعر الثابت حول حلقة الدبر.

قال النووي: فيحصل من مجموع هذا استحباب خلق جميع ما على القبل والدبر وحولهما انتهى.

وأقول: الاستحداذ إن كان في اللغة خلق العانة كما ذكره النووي فلا دليل على سنية خلق الشعر الثابت حول الدبر، وإن كان الاحتلاق بالحديد كما في القاموس فلا شك أنه أعم من خلق العانة، ولكنه وقع في مسلم وغيره بدل الاستحداذ في حديث «عشر من الفطرة: خلق العانة» فيكون مبيهاً لإطلاق الاستحداذ في حديث: «خمس من الفطرة» فلا يتم دعوى سنية خلق شعر الدبر أو استحبابه إلا بدليل ولم نقف على خلق شعر الدبر من فعله ﷺ ولا من فعل أحد من أصحابه.

قوله: (والختان) اختلف في وجوبه وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا. والختان: قطع جميع الجلد التي تغطي الحشفة حتى ينكشف جميع الحشفة، وفي المرأة قطع أدنى جزء من الجلد التي في أعلى الفرج.

قوله: (وقص الشارب) هو سنة بالاتفاق والقاص غير بين أن يتولى ذلك بنفسه أو يوليه غيره لحصول المقصود بخلاف الإبط والعانة، وسيأتي مقدار ما يقص منه في باب أخذ الشارب.

قوله: (وتنف الإبط) هو سنة بالاتفاق أيضاً قال النووي: والأفضل فيه التف إن قوي عليه، ويحصل أيضاً بالخلق والنورة. وحكي عن يونس بن عبد الأعلى قال: دخلت على الشافعي وعنده المزين يخلق إبطه فقال الشافعي: علمت أن السنة التف ولكن لا أقوى على الوجع ويستحب أن يبدأ بالإبط الأيمن لحديث التيمن وفيه: «كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَغْلِيهِ وَتَرْجُلِهِ وَطَهْرِهِ وَفِي شَأْنَيْهِ كُلِّهِ» وكذلك يستحب أن يبدأ في قص الشارب بالجانب الأيمن لهذا الحديث.

قوله: (تقليم الأظفار) وقع في الرواية الآتية في صحيح مسلم وغيره قص الأظفار وهو سنة بالاتفاق أيضاً، والتقليم تغليل من القلم وهو القطع. قال النووي: ويستحب أن يبدأ باليدين قبل الرجلين فيبدأ بمسحة يده اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم

١٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَخُلُوفٌ فَمُ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/٢٥٧ و٢٦٦ و٢٨١) (خ: ١٨٩٤) (م: ١١٥١) (١٦٤).

الحديث له طرق وألفاظ، ورواه مسلم من حديث أبي سعيد. والبخاري من حديث علي، وابن حبان من حديث الحارث الأشعري. وأحمد من حديث ابن مسعود. والحسن بن سفيان من حديث جابر.

قوله: (لخلوف) بضم الخاء، قال القاضي عياض: قيدناه عن المتقنين بالضم، وأكثر الحديثين يفتحون خاءه وهو خطأ. وعده الخطابي في غلطات الحديثين، وهو تغير رائحة الفم. وقد استدلل الشافعي بالحديث على كراهة الاستياك بعد الزوال للصائم، لأنه يزيل الخلوف الذي هو أطيب عند الله من ريح المسك، وهذا الاستدلال لا ينتهض لتخصيص الأحاديث القاضية باستحباب السواك على العموم، ولا على معارضة تلك الخصوصية. وقد سبق الكلام على ذلك في حديث عامر بن ربيعة. قال المصنف رحمه الله: وبه احتج من كره السواك للصائم بعد الزوال انتهى.

بَابُ سُنَنِ الْفِطْرَةِ

١٢٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: الْاسْتِحْدَاذُ، وَالْخِتَانُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢/٢٢٩) (خ: ٥٨٨٩) (م: ٢٥٧) (د: ٥٤) (ت: ٢٧٥٦) (ن: ١/١٤) (هـ: ٢٩٢).

قوله: (خمس من الفطرة) قد تقدم الكلام فيه في أول أبواب السواك والمراد بقوله: (خمس من الفطرة) في حديث الباب أن هذه الأشياء إذا فعلت أنصف فاعلها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحثهم عليها واستحبها لهم ليكونوا على أكمل الصفات وأشرها صورة. وقد رد البيضاوي الفطرة في حديث الباب إلى مجموع ما ورد في معناه مما تقدم فقال: هي السنة القديمة التي اختارها الأنبياء واتفقت عليها الشرائع فكانها أمر جبلي ينطون عليها، وسوغ الابتداء بالنكوة في قوله: خمس أنه صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس ثم فسرها أو على الإضافة: أي خمس خصال، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرع لكم خمس.

قوله: (الاستحداذ) هو خلق العانة سمي استحداذاً

ونحوه بعد الطول إلى انتهاء تلك الغاية.

١٣٠ - وَعَنْ زَكْرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُصَنَّبِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْغَاءُ اللَّحْيَةِ وَالسَّوَاكِ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاكِيمِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ وَخَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ يَغْنِيهِ الْاسْتِنْجَاءُ - قَالَ زَكْرِيَّا: قَالَ مُصَنَّبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُصَنَّبَةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٤/٤) وَمُسْلِمٌ (٢٦١) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٦/٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٥٧).

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود من حديث عمارٍ وصححه ابن السكن قال الحافظ: وهو معلول، ورواه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباسٍ موقوفاً في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ - «قال: حَسَنٌ فِي الرَّأْسِ وَخَمْسٌ فِي الْجَسَدِ» فذكره وقد تقدم الكلام على قَصِّ الشَّارِبِ وَالسَّوَاكِ وَقَصِّ الْأَظْفَارِ وَتَنْفِ الْإِبْطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ.

قوله: (وَإِعْغَاءُ اللَّحْيَةِ) إعفاء اللحية توفيرها كما في القاموس، وفي رواية للبخاري «وَقُرُّوا اللَّحْيَ» وفي رواية أخرى لسلّمٍ «أَوْقُوا اللَّحْيَ» وهو بمعناه وكان من عادة الفرس قَصُّ اللَّحْيَةِ فَهِيَ الشَّارِعُ عَنْ ذَلِكَ وَأَمْرٌ بِإِعْفَائِهَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: يَكْرَهُ حَلْقَ اللَّحْيَةِ وَقَصَّهَا وَتَحْرِيفُهَا. وَأَمَّا الْأَخْذُ مِنْ طَوْلِهَا وَعَرْضُهَا فَحَسَنٌ وَتَكْرَهُ الشَّهْرَةَ فِي تَعْظِيمِهَا كَمَا تَكْرَهُ فِي قَصِّهَا وَجَزْأَهَا. وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَحْدُ بِحَدِّ بَلِّ قَالَ: لَا يَتْرَكُهَا إِلَى حَدِّ الشَّهْرَةِ وَيَأْخُذُ مِنْهَا، وَكَرَهُ مَالِكٌ طَوْلَهَا جَدًّا وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّ بِمَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ فَيَزَالُ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَرَهُ الْأَخْذَ مِنْهَا إِلَّا فِي حِجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ.

قوله: (وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ) سيأتي الكلام عليه في الوضوء. قوله: (وَغَسْلُ الْبَرَاكِيمِ) هي بفتح الباء الموحدة وبالجمع جمع برجمة بضم الباء والجمع وهي عقد الأصابع ومعافئها كلها وغسلها سنة مستقلة ليست بواجبة. قال العلماء: ويلحق بالبراجم ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن وقعر الصمَّاح فيزيله بالمسح ونحوه.

قوله: (وَإِنْقَاصُ الْمَاءِ) هو بالقاف والصاد المهملة وقد ذكر المصنف تفسيره بأنه الاستنجاء وكذلك فسره وكيعٌ وقال أبو عبيدٍ وغيره: معناه: انتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل

الخنصر ثم الإبهام ثم يعود إلى اليسرى فيبدأ بخنصرها ثم بنصرها إلى آخره، ثم يعود إلى الرجل اليمنى فيبدأ بخنصرها ويختم بخنصر اليسرى انتهى.

١٢٩ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «وَقَفْتُ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ، وَخَلْقِ الْعَانَةِ أَنْ لَا تَتْرُكْ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٥). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٢٢ و ٢٠٣ و ٢٥٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٥٨) وَالنَّسَائِيُّ (١/١٦٥ و ١٦٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢) وَقَالُوا: وَقَفْتُ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قوله: (وَقَفْتُ لَنَا) في الرواية الأولى على البناء للمجهول وقد وقع خلافٌ في علم الأصول والاصطلاح هل هي صيغة رفعٍ أو لا، والأكثر أنها صيغة رفعٍ إلى النبي ﷺ إذا قالها الصحابيُّ مثل قوله: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا.

وقد صرح في الرواية الثانية من حديث الباب بأنَّ الموقِّت هو النبي ﷺ فارتفع الاحتمال، لكن في إسناده صدقة بن موسى أبو المغيرة، ويقال: أبو محمد السلمي البصري الدقيقي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال مرة: ضعيف.

وقال النسائي ضعيف. وقال الترمذي: ليس بالحافظ. وقال أبو حاتم الرازي: لَبِنُ الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالقوي. وقال أبو حاتم بن حبان: كان شيخاً صالحاً إلا أنَّ الحديث لم يكن صناعته فكان إذا روى قلب الأخبار حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به. وقد أخرج الرواية الأولى في صحيح مسلم عن يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس بن مالكٍ بذلك اللفظ. قال القاضي عياض: قال العقيلي: في حديث جعفرٍ هذا نظر. وقال أبو عمر بن عبد البر لم يروه إلا جعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه. قال النووي: وقد وثق كثيرٌ من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به وقد تابعه غيره انتهى.

قوله: (أَنْ لَا تَتْرُكَ) قال النووي: معناه: تركاً نتجاوز به أربعين لا أنه وقت لهم الترك أربعين، قال: والمختار أنه يضبط بالحاجة والطول فإذا طال حلق. انتهى.

قلت: بل المختار أنه يضبط بالأربعين التي ضبط بها رسول الله ﷺ فلا يجوز تجاوزها ولا يعدُّ مخالفاً للسنة من ترك القص

مذاكيره. وقيل: هو الانتضاح وقد جاء في رواية بديل الانتقاض
الانتضاح، والانتضاح: نضح الفرج بما قليل بعد الوضوء لينفي
عنه الوسواس، وذكر ابن الأثير أنه روي انتفاض بالفاء والصاد
المهملة، وقال في فصل الفاء قيل: الصواب أنه بالفاء قال: والمراد
نضحه على الذكر لقولهم: لنضح الدَّم القليل نفصةً وجمعها
نفض، قال النووي: وهذا الذي نقله شاذ.
قوله: (وَأَسَيْتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ) هذا شك
منه، قال القاضي عياض: ولعلها الختان المذكور مع الخمس
الأولى، قال النووي: وهو أولى وسيأتي الكلام على المضمضة في
الوضوء. وقد استدلل الرافعي بالحديث على أن المضمضة
والاستشاق سنة وروي الحديث بلفظ: «عَشْرٌ مِنَ السُّنَّةِ» وردّه
الحافظ في التلخيص بأن لفظ الحديث: «عَشْرٌ مِنَ الْفَطْرَةِ» قال:
بل ولو ورد بلفظ من السنة لم يتهض دليلاً على عدم الوجوب
لأن المراد به السنة أي الطريقة لا السنة بالمعنى الاصطلاحي
الأصولي. قال: وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً: «الْمُضْمَضَةُ
وَالْأَسْتِشَاقُ سُنَّةٌ» رواه الذارقطي وهو ضعيف.

بَابُ الْخِتَانِ

١٣١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اخْتَنَنَّ إِبْرَاهِيمُ
خَلِيلَ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً، وَاخْتَنَنَّ بِالسَّقْدُومِ».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّ مُسْلِمًا لَمْ يَذْكُرِ السَّنِينَ (حم: ٣٢٢/٢) (خ: ٣٣٥٦) (م: ٢٣٧٠).

قوله: (الختان) بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر ختن أي
قطع، والختن بفتح نَم سكون قطع بعض مخصوص من عضو
مخصوص، والاختنان والختان اسم لفعل الختان، ولموضع الختان
كما في حديث عائشة: «إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ» قال الماوردي: ختان
الذكر: قطع الجلدة التي تغطي الحشفة والمستحب أن تستوعب
من أصلها عند أول الحشفة، وأقل ما يجزئ أن لا يبقى منها ما
ينغشى به. وقال إمام الحرمين: المستحق في الرجال قطع القلفة
وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شيء
يتدلى. وقال ابن الصبّاغ: حتى تنكشف جميع الحشفة. وقال ابن
كجب فيما نقله الرافعي: يتأذى الواجب بقطع شيء مما فوق
الحشفة وإن قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها.

قال النووي: وهو شاذ والأول هو المتمد، قال الإمام:
والمستحق من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاسم، وقال الماوردي:

قوله: (بِالسَّقْدُومِ) بفتح القاف وضَم الدال وتخفيفها: آلة
التجارة، وقيل اسم الموضع الذي اختن فيه إبراهيم، وهو الذي
في القاموس يقال: بل قد ذكر في باب فضل إبراهيم الخليل من
رواية أبي هريرة مع ذكر السنين. وأورد المصنف الحديث في هذا
الباب للاستدلال به على أن مدة الختان لا تختص بوقت معين،
وهو مذهب الجمهور وليس بواجب في حال الصغر، وللشافعية
وجه أنه يجب على الولي أن يخن الصغير قبل بلوغه، ويردّه
حديث ابن عباس الآتي، ولهم أيضاً وجه أنه يحرم قبل عشر
سنين، ويردّه حديث «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَتَنَ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ يَوْمَ
السَّابِعِ مِنْ وَلَادَتِهِمَا» أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة
وأخرجه البيهقي من حديث جابر.

قال النووي بعد أن ذكر هذين الوجهين: وإذا قلنا بالصحيح
استحب أن يخن في اليوم السابع من ولادته، وهل يحسب يوم
الولادة من السبع أو يكون سبعة سواء، فيه وجهان أظهرهما
يحسب انتهى. واختلف في وجوب الختان فروى الإمام يحيى عن
العترة والشافعية وكثير من العلماء أنه واجب في حق الرجال
والنساء. وعند مالك وأبي حنيفة والمرضى، قال النووي: وهو
قول أكثر العلماء أنه سنة فيهما. وقال الناصر والإمام يحيى إنه
واجب في الرجال لا النساء. احتج الأولون بما سيأتي من حديث
عثيم بلفظ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكَفَرِ وَاخْتِنَنَّ» وهو لا يتهض
للحجة لما فيه من المقال الذي سنبينه هنالك. ومحدث أبي هريرة
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَسْلَمَ فَلْيُخْتِنَنَّ» وقد ذكره الحافظ في

التلخيص، ولم يضعفه، وتعقب بقول ابن المنذر: ليس في الختان خبر يرجع إليه ولا سنة تتبع. ومحدث أم عطية - وكانت خافضة - بلفظ: «أنهي ولا تنهي» عند الحاكم والطبراني والبيهقي وأبي نعيم من حديث الضحّاك بن قيس. وقد اختلف فيه على عبد الملك بن عمير فقبل عنه عن الضحّاك. وقيل عنه عن عطية القرظي، رواه أبو نعيم. وقيل عنه عن أم عطية رواه أبو داود في السنن، وأعله بمحمد بن حسان. فقال: إنه مجهول ضعيف، وتبعه ابن عدي في تجهيله، والبيهقي، وخالفهم عبد الغني بن سعيد فقال: هو محمد بن سعيد المصلوب في الرندقة، رواه ابن عدي من حديث سالم بن عبد الله بن عمر. واليزار من حديث نافع كلاهما عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ: «يَا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ اخْضَبِينَ غُصًّا وَاخْضَبِينَ وَلَا تُنْهَكْنَ وَإِيَّاكُنَّ وَكُفْرَانُ النِّعَمِ» قال الحافظ: وفي إسناد أبي نعيم مندل بن علي وهو ضعيف، وفي إسناد ابن عدي خالد بن عمرو القرشي وهو أضعف من مندل. ورواه الطبراني وابن عدي من حديث أنس نحو حديث أبي داود، قال ابن عدي: تفرد به زائدة وهو منكرو، قاله البخاري عن ثابت. وقال الطبراني: تفرد به محمد بن سلام. واحتج القائلون بأنه سنة بمحدث: «الختان سنة في الرجال مكرمة في النساء» رواه أحمد والبيهقي من حديث الحجاج بن أرطاة عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه، والحجاج مدلس، وقد اضطرب فيه قتادة، رواه هكذا، وتارة رواه بزيادة شذاد بن أوس بعد والد أبي المليح، أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في العلل والطبراني في الكبير، وتارة رواه عن مكحول عن أبي أيوب، أخرجه أحمد وذكره ابن أبي حاتم في العلل، وحكي عن أبيه أنه خطأ من حجاج أو من الراوي عنه وهو عبد الواحد بن زياد. وقال البيهقي: هو ضعيف منقطع. وقال ابن عبد البر في التمهيد: هذا الحديث يدور على حجاج بن أرطاة، وليس ثمن يحتاج به. قال الحافظ: وله طريق أخرى من غير رواية حجاج، فقد رواه الطبراني في الكبير، والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً، وضعفه البيهقي في السنن، وقال في المعرفة: لا يصح رفعه وهو من رواية الوليد عن أبي ثوبان عن ابن عجلان عن عكرمة عنه، ورواته موثقون إلا أن فيه تدليلاً انتهى. ومع كون الحديث لا يصلح للاحتجاج لا حجة فيه على المطلوب لأن لفظة السنة في لسان الشارع أعم من السنة في اصطلاح الأصوليين. واحتج

المفصلون بوجوبه على الرجال بحجج القول الأول. ولعدم وجوبه على النساء بما في الحديث الذي احتج به أهل القول الثاني من قوله: (مَكْرُمَةٌ فِي النِّسَاءِ) والحق أنه لم يقم دليل صحيح يدل على الوجوب والتميز السني كما في حديث: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ» ونحوه، والواجب الوقوف على المتين إلى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه. قال البيهقي: أحسن الحجج أن يحتج بمحدث أبي هريرة المذكور في الباب أن إبراهيم اختن وهو ابن ثمانين، وقد قال الله تعالى: «ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» وصح عن ابن عباس أن الكلمات التي ابتلي بهن إبراهيم فأتتهن هن خصال الفطرة ومنهن الختان. والابتلاء غالباً إنما يقع بما يكون واجباً، وتعقب بأنه لا يلزم ما ذكر إلا إن كان إبراهيم فعله على سبيل الوجوب، فإنه من الجائز أن يكون فعله على سبيل التدب فيحصل امتثال الأمر باتباعه على وفق ما فعل، وقد تقرر أن الأفعال لا تدل على الوجوب. وأيضاً فباقي الكلمات العشر ليست واجبة. وقال الماوردي: إن إبراهيم لا يفعل ذلك في مثل سنه إلا عن أمر من الله. والحاصل أن الاستدلال بفعل إبراهيم على الوجوب يتوقف على أنه كان عليه واجباً، فإن ثبت ذلك استقام الاستدلال.

١٣٢- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سُمِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِسُلٍّ مِّنْ أَنْتَ حِينَ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَنَا يَوْمَئِذٍ مَخْتُونٌ وَكَانُوا لَا يَخْتُونُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يَذْرُكَ رِوَاةُ الْبُخَارِيِّ (٦٢٩٩).

قوله: (حتى يذرك) والإدراك في أصل اللغة بلوغ الشيء وقته وأراد به هنا البلوغ، والحديث يدل على ما أسلفناه من أن الختان غير مختص بوقت معين، وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله، ومن فوائد هذا الحديث أن ابن عباس كان عند موت النبي ﷺ في سن البلوغ، وسيأتي ذكر الاختلاف في عمره عند موت النبي ﷺ في باب ما يقطع الصلاة بمروره من أبواب السترة.

١٣٣- وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرْتُ عَنْ عُثَيْمِ بْنِ كَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: قَدْ أَسْلَمْتُ، قَالَ: «أَلَيْسَ عَنْكَ شَعْرُ الْكُفْرِ» يَقُولُ اخْلُقْ، قَالَ: وَأَخْبَرْتَنِي آخَرَ مَعَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَاخِرُ» أَلَيْسَ عَنْكَ شَعْرُ الْكُفْرِ وَاخْتِئِنَّا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٦).

وأخرجه أيضاً الطبراني وابن عدي والبيهقي، قال الحافظ: وفيه انقطاع وعثيم وأبو مجهولان قاله ابن القطان، وقال عبدان:

هو عثيم بن كثير بن كليب، والصحابي هو كليب، وإنما نسب عثيم في الإسناد إلى جده، وقد وقع ميثناً في رواية الواقدي، أخرجه ابن منده في المعرفة، وقال ابن عدي: الذي أخبر ابن جريج به هو إبراهيم بن أبي يحيى، وعثيم بضم العين المهملة ثم ثاء مثلاً بلفظ التصغير، والحديث استدل به من قال بوجوب الختان لما فيه من لفظ الأمر به، وقد تقدم الكلام عليه.

فائدة: اختلف في ختان الخنثى فقيل: يجب ختانه في فرجه قبل البلوغ. وقيل: لا يجوز حتى يتبين، وهو الأظهر قاله النووي.

وأما من له ذكران فلإن كانا عاملين وجب ختانهما وإن كان أحدهما عاملاً دون الآخر ختن، وإذا مات إنسان قبل أن يحنث فلاصحاب الشافعي ثلاثة أوجه: الصحيح المشهور: لا يحنث كبيراً كان أو صغيراً، الثاني: يحنث، والثالث: يحنث الكبير دون الصغير.

بَابُ أَخْذِ الشَّارِبِ وَإِحْفَاءِ اللَّحْيَةِ

١٣٤- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٦/٤) وَالنَّسَائِيُّ (١٥/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٦١) وَقَالَ حَدِيثٌ: صَحِيحٌ.

١٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جُرُّوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحْيَ، خَالِفُوا الْمُجُوسَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٥/٢) وَمُسْلِمٌ (٢٦٠).

١٣٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَفَرُّوا اللَّحْيَ وَاحْفُوا الشَّوَارِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حسم: ٥٢/٢) (خ: ٥٨٩٢) (م: ٢٥٩) زَادَ الْبُخَارِيُّ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ.

الكلام على الألفاظ هذه الأحاديث قد تقدم في باب سنن الفطرة. وقد اختلف الناس في حد ما يقص من الشارب، وقد ذهب كثير من السلف إلى استئصاله وحلقه لظاهر.

قوله: (أَحْفُوا وَأَنْهَكُوا) وهو قول الكوفيين، وذهب كثير منهم إلى منع الحلق والاستئصال، وإليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه. وروى عنه ابن القاسم أنه قال: إحناء الشارب مثله. قال النووي: المختار أنه يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفيه من أصله، قال: وأما رواية: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ» فمعناها أحفوا ما طال عن الشفتين، وكذلك قال مالك في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يبدو أطراف الشفة، قال ابن القيم: وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف وعمره. فكان مذهبه في شعر الرأس

والشوارب أن الإحناء أفضل من التقصير. وذكر بعض المالكية عن الشافعي أن مذهبه كذهب أبي حنيفة في حلق الشارب، قال الطحاوي: ولم أجد عن الشافعي شيئاً منصوحاً في هذا، وأصحابه الذين رأيتهم المزني والربيع كانا يحفیان شواربهما. ويدل ذلك أنهما أخذاه عن الشافعي، وروى الأثرم عن الإمام أحمد أنه كان يحفي شاربه إحناءً شديداً وسمعت يسأل عن السنة في إحناء الشارب فقال: يحفي. وقال حنبل: قيل لأبي عبد الله ترى للرجل يأخذ شاربه ويحفيه أم كيف يأخذه؟ قال: إن أحفاه فلا بأس وإن أخذه قصاً فلا بأس. وقال أبو محمد في المغني: هو غير بين أن يحفيه وبين أن يقصه. وقد روى النووي في شرح مسلم عن بعض العلماء أنه ذهب إلى التخيير بين الأمرين الإحناء وعدمه. وروى الطحاوي الإحناء عن جماعة من الصحابة أبي سعيد وأبي أسيد ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن عمر وجابر وأبي هريرة. قال ابن القيم: واحتج من لم ير إحناء الشارب بحديث عائشة وأبي هريرة المرفوعين: «عَشَرُ مِنَ الْفِطْرَةِ» فذكر منها قص الشارب.

وفي حديث أبي هريرة: «إِنَّ الْفِطْرَةَ خَمْسٌ» وذكر منها قص الشارب، واحتج المحفون بأحاديث الأمر بالإحناء وهي صحيحة. وبحديث ابن عباس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُحْفِي شَارِبَهُ» انتهى.

والإحناء ليس كما ذكره النووي من أن معناه أحفوا ما طال عن الشفتين بل الإحناء: الاستئصال كما في الصحاح والقاموس والكشاف وسائر كتب اللغة. ورواية القص لا تنافي لأن القص قد يكون على جهة الإحناء وقد لا يكون، ورواية الإحناء معينة للمراد، وكذلك حديث الباب الذي فيه «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا» لا يعارض رواية الإحناء لأن فيها زيادةً يتعين المصير إليها، ولو فرض التعارض من كل وجه لكانت رواية الإحناء أرجح لأنها في الصحيحين.

وروى الطحاوي: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنْ شَارِبِ الْمُبِيرَةِ عَلَى سِوَاكِهِ» قال: وهذا لا يكون معه إحناء ويحجب عنه بأنه محتمل، ودعوى أنه لا يكون معه إحناء ممنوعة، وهو وإن صح كما ذكر لا يعارض تلك الأقوال منه ﷺ.

قوله: (وَأَرْخُوا اللَّحْيَ) قال النووي: هو يقطع الهزمة والخاء المعجمة ومعناه أتركوا ولا تتعرضوا لها بتغيير، قال القاضي

قَالَ: «لَا تَتَّبِعُوا الشَّيْبَ فَإِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشِيبُ شَيْئَةً فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً وَرَفَعَهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٧٩ و ٢١٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٠٢).

وأخرجه أيضاً الترمذي وقال: حسن، والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه، وقد أخرج مسلم في الصحيح من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال: «كُنَّا نَكْرَهُ أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ الشُّعْرَةَ الْبَيْضَاءَ مِنْ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ» وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مقال معروف عند المحدثين، والحديث يدل على تحريم نتف الشيب لأنه مقتضى النهي حقيقة عند المحققين وقد ذهبت الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم إلى كراهة ذلك لهذا الحديث، ولما أخرجه الخلال في جامعه عن طارق بن حبيب «أَنْ حَجَّامًا أَخَذَ مِنْ شَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى شَيْئَةً فِي لِحْيَتِهِ فَأَهْوَى يَدَهُ إِلَيْهَا لِيَأْخُذَهَا فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ وَقَالَ: مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ولما أخرجه البزار والطبراني عن فضالة بن عبيد أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ عِنْدَ ذَلِكَ: فَإِنْ رَجُلًا يَتَّبِعُونَ الشَّيْبَ فَقَالَ: مَنْ شَاءَ فَلْيَتَّبِعْ نُورَهُ» قال النووي: لو قيل يحرم النتف للنهي الصريح الصحيح لم يبعد قال: ولا فرق بين نتفه من اللحية والرأس والشارب والحاجب والعدار ومن الرجل والمرأة.

قوله: «فَإِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ» في تعليقه بأنه نور المسلم ترغيب بليغ في إبقائه وترك التعرض لإزالته وتعقيبه بقوله: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَشِيبُ شَيْئَةً فِي الْإِسْلَامِ» والتصريح بكتب الحسنة ورفع الدرجة وحط الخطيئة نداء بشرف الشيب وأهله وأنه من أسباب كثرة الأجور وإيماء إلى أن الرغوب عنه بتتفه رغوب عن المثوبة العظيمة. وقد أخرج الترمذي من حديث كعب بن مرة وحسنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عمرو بن عبسة وقال: حسن صحيح غريب.

بَابُ تَغْيِيرِ الشَّيْبِ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ وَنَحْوِهِمَا وَكَرَاهَةِ السَّوَادِ

عباض: وقع في رواية الأكثرين بالحناء المعجمة ووقع عند ابن ماهان أرجوا بالجيم، قيل: وهو بمعنى الأول وأصله أرجوا بالهمزة فحذفت تخفيفاً ومعناه آخروها واطركوها.

قوله: «وَقَرُّوا اللَّحْيَ» وهي إحدى الروايات وقد حصل من مجموع الأحاديث خمس روايات أعفوا وأوفوا وأرخوا وأرجوا ووقروا، ومعناها كلها تركها على حالها. قال ابن السكيت وغيره: يقال في جمع اللحية لحى ولحى بكسر اللام وضمتها لغتان والكسر أفصح.

قوله: «خَالِفُوا الْمُجُوسَ» قد سبق أنه كان من عادة الفرس قص اللحية فنهى الشرع عن ذلك.

قوله: «فَمَا فَضَّلَ» بفتح الفاء والضاد المعجمة ويموز كسر الضاد كعلم، والأشهر الفتح. وقد استدلل بذلك بعض أهل العلم والروايات المرفوعة ترده، ولكنه قد أخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ مِنْ غَرَضِهَا وَطَوْلِهَا» وقال: غريب، قال: سمعت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - يقول: عمر بن هارون - يعني المذكور في إسناده - مقارب الحديث ولا اعرف له حديثاً ليس له أصل أو قال: يتفرد به إلا هذا الحديث لا نعرفه إلا من حديثه انتهى. وقال في التقريب: إنه متروك وكان حافظاً من كبار التابعة فعلى هذا أنها لا تقوم بالحديث حجة.

(فائدة) قال النووي: وقد ذكر العلماء في اللحية عشر خصال مكروهة بعضها أشد من بعض. الخضاب بالسواد لا لغرض الجهاد. والخضاب بالصمغ تشبهاً بالصالحين لا لاتباع السنة. وتبييضها بالكبريت أو غيره استعجالاً للشيخوخة لأجل الرئاسة والتعظيم وإيهام لقي المشايخ. وتنفها أول طلوعها إشاراً للمروءة وحسن الصورة. ونتف الشيب. وتصفيفها طاقة فوق طاقة تصنعاً لتستحسنه النساء وغيرهن. والزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذارين من الصدغين أو أخذ بعض العذار في حلق الرأس ونتف جانبي العنفة وغير ذلك. وتسريحها تصنعاً لأجل الناس. وتركها شعنة متفشية إظهاراً للزهادة وقلة المبالاة بنفسه. هذه عشر والحادية عشر: عقدها وضفرها. والثانية عشر: حلقها إلا إذا نبت للمرأة لحية فيستحب لها حلقها.

بَابُ كَرَاهَةِ تَتَفِ الشَّيْبِ

١٣٨- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «جِيءَ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ

الْفَتْحِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ رَأْسُهُ نَعْمَانَةً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

١٣٧- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

يتنهض لمعارضة أحاديث تغيير الثَّيْب قولاً وفعلاً. قال القاضي عياض: اختلف السلف من الصحابة والتابعين في الخضاب وفي جنسه فقال بعضهم: ترك الخضاب أفضل، وروي حديثاً عن النبي ﷺ في النهي عن تغيير الثَّيْب، ولأنه ﷺ لم يغير شيه، روي هذا عن عمر وعلي وأبي بكر وآخرين، وقال آخرون: الخضاب أفضل، وخضَّب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم للأحاديث الواردة في ذلك، ثم اختلف هؤلاء فكان أكثرهم يخضَّب بالصُّفْرَة، منهم ابن عمر وأبو هريرة وآخرون، وروي ذلك عن علي، وخضَّب جماعة منهم بالحِنَّاء والكتَم. وبعضهم بالزَّعفران. وخضَّب جماعة بالسَّوَاد، روي ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابني علي، وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي بردة وآخرين. قال الطبري: الصَّوَاب أنَّ الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ بتغيير الثَّيْب، وبالنَّهي عنه كلها صحيحة وليس فيها تناقض بل الأمر بالتَّغيير لمن شِبه كشيْب أبي قحافة، والنَّهي لمن له شِمْط فقط قال: واختلف السلف في فعل الأمرين بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك مع أنَّ الأمر والنَّهي في ذلك ليس للوجوب بالإجماع، ولهذا لم ينكر بعضهم على بعض.

١٣٩- وعن محمد بن سيرين قال: سئل أنس بن مالك عن خضاب رسول الله ﷺ فقال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ شَابَ إِلَّا يَسِيرًا وَلَكِنْ أَبَا بَكْرٍ وَغُمَزَ بَعْدَهُ خَضَبًا بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حسم: ٣/ ١٠٠ و ١٠٨) (خ: ٢٨٩٤) (م: ٢٣٤١)، وَزَادَ أَحْمَدُ قَالَ: «وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ بِأَبِي قُحَافَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ قَتَحَ مَكَّةَ بِحِمْلِهِ ثُمَّ وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ: لَوْ أَفْرَزْتَ الشَّيْخَ فِي بَيْتِهِ لَأَتَيْنَاهُ نَكْرِمَةً لِأَبِي بَكْرٍ فَاسْلَمْ وَلِحَبْتِهِ وَرَأْسُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَيَرَوْهُمَا وَجَنُودَهُ السَّوَادَ».

قصة أبي قحافة قد تقدَّم الكلام عليها، وفي هذه الرواية زيادة الأمر بتغيير بياض اللحية وحديث أنس وإنكاره لخضاب النبي ﷺ يعارضه ما سياتي من حديث ابن عمر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصْفُرُ لِحَتَيْهِ بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ» وما سبق من حديثه «أَنَّهُ كَانَ يَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ»، وما في الصحيحين، وإن كان أرجح مما كان خارجاً عنهما، ولكن عدم علم أنس بوقوع الخضاب منه ﷺ لا يستلزم العدم، ورواية من أثبت أولى من روايته لأن غاية ما في روايته أنه لم يعلم وقد علم غيره. وأيضاً قد ثبت في صحيح

ﷺ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ فَلْتَغَيِّرْهُ بِشَيْءٍ وَجَنُودَهُ السَّوَادَ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حسم: ٣/ ١٦٠) (م: ٢١٠٢) (د: ٢٤٠٤) (ن: ١٣٨/٨) (هـ: ٣٦٢٤).

قوله: (بِأَبِي قُحَافَةَ) هو والد أبي بكر الصديق. قوله: (ثَغَامَةً) بناءً مثلثة مفتوحة ثم غين معجمة مخففة. قال أبو عبيد: هو نبت أبيض الزَّهر والثمر يشبه بياض المشيب به. وقال ابن الأعرابي: هو شجرٌ مبيضٌ كأنه الثلج، قال في القاموس: الثَّغَامُ كسحابٍ نبتٌ واحدته بهاء وانغماء اسم الجمع، وانغم الوادي أنبته، والرَّأْسُ صار كالثَّغَامَةِ بياضاً ولونٌ ناعمٌ أبيض كالثَّغَامِ. والحديث يدلُّ على مشروعية تغيير الثَّيْب وأنه غير مختص باللَّحْيَةِ وعلى كراهة الخضاب بالسَّوَاد، قال بذلك جماعة من العلماء. قال النووي: والصَّحِيحُ بِلِ الصَّوَابِ أَنَّهُ حَرَامٌ يَعْنِي الخضاب بالسَّوَاد، ومَن صرَّح به صاحب الحاوي انتهى. وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «يَكُونُ يَوْمٌ يَخْضَبُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ» قال المنذري: وفي إسناده عبد الكريم ولم ينسبه أبو داود ولا النسائي انتهى، وهو الجريري كما وقع في بعض نسخ السَّنَنِ. وقد ورد في استحباب خضاب الثَّيْب وتغييره أحاديث سيأتي بعضها. منها ما أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود من حديث ابن عباس بلفظ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِفُوهُمْ».

وأخرجه الترمذي بلفظ: «غَيِّرُوا الثَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ». وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه، النسائي وابن ماجه من حديث أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرَ بِهِ هَذَا الثَّيْبُ الْحِنَّاءُ وَالْكَتَمُ» وسيأتي.

وعن ابن عمر «أَنَّهُ كَانَ يَصْبِغُ لِحَتَيْهِ بِالصُّفْرَةِ وَيَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا، وَلَمْ يَكُنْ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَكَانَ يَصْبِغُ بِهَا يَتَابَةً».

أخرجه أبو داود والنسائي. ويعارضه ما سياتي عن أنس قال: «مَا خَضَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهُ لَمْ يَلْغُ مِنْهُ الثَّيْبُ إِلَّا قَلِيلاً قَالَ: وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَعُدَّ شِمَطَاتٍ كُنْتُ فِي رَأْسِهِ لَفَعَلْتُ».

والحديث أخرجه الشيخان وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلَالَ الصُّفْرَةِ - يَعْنِي الْخَلْلُوقَ - وَتَغْيِيرَ الثَّيْبِ» الحديث، ولكنه لا

الوضوء، ولكنه لم يقل يصفر لحيته بل قال «وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا». الحديث. وأخرجه أيضاً مسلم.

قوله: (السَّبِيَّةُ) بكسر السين جلود البقر، وكلّ جلد مذبوح أو بالقرظ ذكره في القاموس، وإنما قيل لها سبِيَّةٌ أخذاً من السَّبْت وهو الخلق لأنّ شعرها قد حلق عنها وأزيل.

قوله: (وَيَصْفَرُ لِحْيَتَهُ) قال الماوردي: لم ينقل عنه ﷺ أنّه صبغ شعره، ولعله لم يقف على هذا الحديث وهو مبين للصّبح المطلق في الصحيحين، وكذا قال ابن عبد البر «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِالصُّفْرَةِ إِلَّا لِيَابَتِهِ»، أورده ابن قدامة في المغني.

قوله: (بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ) الورس يفتح السواو نبت أصفر يزرع باليمن ويصبغ به. والزّعفران معروف، وظاهر العطف أنّه كان يصبغ لحيته بالزّعفران، ويحتمل أن يكون التقدير أنّه كان يصفر لحيته بالورس وثيابه بالزّعفران. وقد روى أبو داود من طرق صحاح ما يدلّ على أنّ ابن عمر كان يصبغ لحيته وثيابه بالصفرة، ونفذه «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْبِغُ لِحْيَتَهُ بِالصُّفْرَةِ حَتَّى تَمْلَأَ يَابَتَهُ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا كَانَ يَصْبِغُ يَابَتَهُ بِهَا حَتَّى عِمَامَتُهُ» والحديث يدلّ على أنّ تغيير الشيب سنة، وقد تقدّم الكلام عليه.

١٤٢- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحْسَنَ مَا غَيْرْتُمْ بِهِ هَذَا الشَّيْبَ الْحِنَاءُ وَالكَتْمُ». رَوَاهُ الْحَمَمَةُ وَصَحَّحَهُ السَّرْبِيلِيُّ (حم: ٥/٤٧ و١٥٤ و١٥٦) (د: ٤٢٠٥) (ت: ١٧٥٣) (ن: ١٣٩/٨) (هـ: ٣٦٢٢).

١٤٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِفُوهُمْ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢/٢٤٠ و٢٦٠) (خ: ٣٤٦٢) (م: ٢١٠٣) (د: ٤٢٠٣) (ت: ١٧٥٢) (ن: ١٣٧/٨) (هـ: ٣٦٢١).

الحديث الأوّل يدلّ على أنّ الحناء والكتّم من أحسن الصبّاعات التي يغيّر بها الشيب، وأنّ الصّبح غير مقصور عليهما لدلالة صيغة التفضيل على مشاركة غيرهما من الصبّاعات لهما في أصل الحسن، وهو يحتمل أن يكون على التعاقب ويحتمل الجمع. وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال: «اخْتَضَبَ أَبُو بَكْرٍ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتْمِ، وَاخْتَضَبَ عُمَرُ بِالْحِنَاءِ بَخْشًا» أي منفرداً

البخاري ما يدلّ على اختضابه كما سيأتي على أنّه لو فرض عدم ثبوت اختضابه لما كان قادحاً في سبّة الخضاب لورود الإرشاد إليها قولاً في الأحاديث الصحيحة. قال ابن القيم: واختلف الصحابة في خضابه ﷺ فقال أنس: لم يخضب وقال أبو هريرة: خضب وقد روى حماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال: «رَأَيْتُ شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَخْضُوبًا». قال حماد: وأخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل قال: «رَأَيْتُ شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مَخْضُوبًا». وقالت طائفة: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمَّا يَكْثُرُ الطَّيْبُ قَدْ احْمَرَّتْ شَعْرُهُ فَكَانَ يُظَلُّ مَخْضُوبًا وَلَمْ يَخْضِبْ» انتهى.

وقد أثبت اختضابه ﷺ مع ابن عمر أبو رمنة كما سيأتي. قوله: (الكَتْمُ) في القاموس والكتّم محرّكة والكتمان بالضمّ نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر. انتهى.

وهو النبت المعروف بالوسمة يعني ورق النيل، وفي كتب الطب أنّه نبت من نبت الجبال وورقه كورق الأس يخضب به مدقوقاً.

١٤٠- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: «دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِلْدًا هُوَ مَخْضُوبٌ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتْمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٩/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٦٢٣) وَابُخَارِيُّ (٥٨٩٦ و٥٨٩٧) وَلَمْ يَذْكُرْ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتْمِ

١٤١- وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يَلْبَسُ الثَّمَالَ السَّبِيَّةَ وَيَصْفَرُ لِحْيَتَهُ بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ، ذَلِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢١٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٦/٨).

الحديث الأوّل يدلّ على أنّ النبي ﷺ خضب، وقد تقدّم الكلام عليه. وقد أجيب بأنّ الحديث ليس فيه بيان أنّ النبي ﷺ هو الذي خضب بل يحتمل أن يكون احمرّ بعده لما خالطه من طيب فيه صفرة، وأيضاً كثيراً من الشعور التي تنفصل عن الجسد إذا طال المهّد يتول سوادها إلى الحمرة كذا قال الحفاظ. وأيضاً هذا الحديث معارضٌ لحديث أنس المتقدم، وقد سبق البحث عن ذلك، وقال الطبري في الجمع بين الحديثين: من جزم بأنّه خضب فقد حكى ما شاهد، وكان ذلك في بعض الأحيان، ومن نفى ذلك فهو محمولٌ على الأكثر الأغلب من حاله ﷺ. والحديث الثّاني في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد، وفيه مقالٌ معروفٌ وهو في صحيح البخاري باطول من هذا، ذكره في أبواب

(٤٢١١) وَاَبْنُ مَاجَةَ (٣٦٢٧).

في إسناده حميد بن وهب القرشي الكوفي وهو منكر الحديث، وعمد بن طلحة الكوفي وكان ممن يخطئ حتى خرج عن حدّ التعديل، ولم يغلّب خطؤه صوابه حتى يستحقّ الترك وهو ممن يحتج به إلا بما انفرد كذا قاله المنذري.

والحديث يدلّ على حسن الخضب بالحناء على انفراده، فإن انضمّ إليه الکتّم كان أحسن، ويدلّ على أنّ الخضب بالصفرة أحبّ إلى رسول الله ﷺ وأحسن في عينه من الحناء على انفراده ومع الکتّم.

وقد سبق حديث ابن عمر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَضِبَ بِالصُّفْرَةِ» وتقدّم الكلام فيه.

١٤٥- وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْضِبُ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ كَانَ شَعْرُهُ يَلُغُ حَيْثُيهِ أَوْ مَنَكِبَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٣/٤)، وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِي (١٤٠/٨) وَأَبِي دَاوُدَ (٤٢٠٦) «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَعَ أَبِي وَلَهُ لِمَةٌ بِهَا رَذَعُ مِنْ حِنَاءٍ رَذَعُ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ: أَي لَطَعَ يُقَالُ بِهِ رَذَعُ مِنْ دَمٍ أَوْ رَذَعَرَانِ).

وفي لفظ من حديث أبي رمثة «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ ابْنِ لِي فَقَالَ: إِنَّكَ ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. أَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ: لَا تُجْنِي عَلَيْهِ وَلَا يُجْنِي عَلَيْكَ قَالَ: وَرَأَيْتُ الشَّيْبَ أَحْمَرُ» قال الترمذي: هذا أحسن شيء روي في هذا الباب وأفسره، لأن الروايات الصحيحة أن النبي ﷺ لم يبلغ الشيب. قال حماد بن سلمة عن سماك بن حرب «قِيلَ لِحَابِرِ بْنِ سُمْرَةَ: أَكُنَّ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْبٌ ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ فِي رَأْسِهِ شَيْبٌ إِلَّا شَعْرَاتٌ فِي مَفْرِقِ رَأْسِهِ إِذَا أَدْهَنُوا وَارَافَهُنَّ الدُّهْنَ».

قال أنس: «وَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْثُرُ دُهْنُ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ». قوله: (لِمَةٌ) بكسر اللام وتشديد الميم هي الشعر المجاوز شحمة الأذن كذا في القاموس. وفي رواية لأبي داود من هذا الحديث «وَكُنَّ يَغْنِي النَّبِيَّ ﷺ قَدْ لَطَعَ لِحْيَتَهُ بِالْحِنَاءِ».

قوله: (رَذَعُ) هو بالراء المهملة المفتوحة والذال المهملة الساكنة.

بَابُ جَوَازِ اتِّخَاذِ الشَّعْرِ وَإِكْرَامِهِ وَاسْتِحْبَابِ تَقْصِيرِهِ

١٤٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوْقَ الْوُفْرَةِ وَدُونَ الْجُمُعَةِ» رَوَاهُ الْحَمْدُ إِلَّا النَّسَائِي وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ١١٨/٦) (د: ٤١٨٧) (ت: ١٧٥٥)

وهذا يشعر بأنّ أبا بكر كان يجمع بينهما دائماً، والکتّم نبات باليمن يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معاً يخرج بين السواد والحمرة، وقد استنبط ابن أبي عاصم من

قوله: (جَبْنُوهُ السَّوَادُ) في حديث جابر أنّ الخضاب بالسواد كان من عادتهم. والحديث الثاني يدلّ على أنّ العلة في شرعية الصبّاغ وتغيير الشيب هي مخالفة اليهود والنصارى وبهذا يتأكد استحباب الخضاب، وقد كان رسول الله ﷺ يبالغ في مخالفة أهل الكتاب ويأمر بها وهذه السنة قد كثرت اشتغال السلف بها، ولهذا ترى المؤرخين في التراجم لهم يقولون: وكان يخضب وكان لا يخضب، قال ابن الجوزي: قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين. وقال أحمد بن حنبل وقد رأى رجلاً قد خضب لحيته: إِنِّي لَأَرَى رَجُلًا يَجِيءُ مِنِّي مِنَ السَّنَةِ، وَفَرَحَ بِهِ حِينَ رَأَاهُ صَبِغَ بِهَا. قال النووي: مذهبنا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة، ويحرم خضابه بالسواد على الأصح. قال وللخضاب فائدتان: إحداهما: تنظيف الشعر ممّا تعلق به، والثانية: مخالفة أهل الكتاب. قال في الفتح: وقد رخص فيه أي في الخضب بالسواد طائفة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجريز وغير واحد، واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الخضاب. وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه «يَكُونُ قَوْمٌ يَخْضِبُونَ بِالسَّوَادِ لَا يَجِدُونَ رِيحَ الْجَنَّةِ» بأنّه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد بل فيه الإخبار عن قوم هذه صفتهم. وعن حديث جابر: «جَبْنُوهُ السَّوَادُ» بأنّه ليس في حقّ كلّ أحد. وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفعه «مَنْ خَضِبَ بِالسَّوَادِ سَوَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قال الحفاظ: وسنده ليس، ويمكن تعقب الجواب الأول بأن يقال: ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية، وقد وصف القوم المذكورين بأنهم يخضبون بالسواد، ويمكن تعقب الجواب الثاني بأنّه مبني على أنّ حكمه على الواحد ليس حكماً على الجماعة، وفيه خلاف معروف في الأصول.

١٤٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ قَدْ خَضِبَ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَرَّ آخَرُ قَدْ خَضِبَ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ، فَقَالَ: هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا فَمَرَّ آخَرُ، وَقَدْ خَضِبَ بِالصُّفْرَةِ، فَقَالَ: هَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

(هـ: ٣٦٣٥).

مسلم وأبو داود والنسائي من حديث أنس قال: «كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ».

وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث البراء قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ» قال القاضي: الجمع بين هذه الروايات أنَّ ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شحمة أذنيه وهو الذي بين أذنه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه. وقيل: كان ذلك لاختلاف الأوقات فإذا غفل عن تقصيرها بلغت المنكب وإذا قصرها كانت إلى أنصاف أذنيه. وكان يقصر ويطول بحسب ذلك.

١٤٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٦٣).

الحديث قال في الفتح: وإسناده حسن وله شاهد من حديث عائشة في الغيلانيات وإسناده حسن أيضاً، وسكت عنه أبو داود والمنذري، وقد صرح أبو داود أيضاً أنه لا يسكت إلا عما هو صالح للاحتجاج ورجال إسناده أئمة ثقات، وفيه دلالة على استحباب إكرام الشعر بالذهن والتسريح وإعفائه عن الخلق لأنه يخالف الإكرام إلا أن يطول كما ثبت عند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث وائل بن حجر قال: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَلِيَّ شَعْرٌ طَوِيلٌ فَلَمَّا رَأَيْتِي قَالَ: ذُبَابٌ ذُبَابٌ قَالَ: فَرَجَعْتُ فَجَزَّزْتُهُ ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَغْبِرْكَ وَهَذَا أَحْسَنُ»، وفي إسناده عاصم بن كليب الجرمي. وقد احتج به مسلم في صحيحه، وقال الإمام أحمد: لا بأس بحديثه. وقال أبو حاتم الرازي: صالح، وقال علي بن المديني: لا يحتج به إذا انفرد. وأخرج مالك عن عطاء بن يسار قال: «أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ نَائِرَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّهُ يَأْمُرُهُ بِإِصْلَاحِ شَعْرِهِ وَلِيَحْيِيَهُ فَفَعَلَ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ ﷺ: أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ نَائِرَ الرَّأْسِ كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ». والثائر: الشعث بعيد العهد بالذهن والترجيل.

١٤٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْفَلِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرْجُلِ إِلَّا غِيًّا» رَوَاهُ الْحَمَّصَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ السَّيْرِيُّ (حم: ٨٦/٤) (د: ٤١٥٩) (ت: ١٧٥٦) (ن: ٨/١٣٢).

الحديث صححه ابن حبان، قال المنذري: ولكن أخرجه النسائي مرسلًا، وأخرجه عن الحسن البصري وعن محمد بن سيرين من قولهما. وقال أبو الوليد الباجي: هذا وإن كان رواه

ولفظ ابن ماجه (فُوقُ الْجُمُعَةِ) قال الترمذي: هو حديث صحيح غريب من هذا الوجه. وقد روي من غير وجه عن «عائشة أنها قالت: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ» ولم يذكروا فيه هذا الحرف وكان له شعر فوق الجمعة، وإنما ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ثقة حافظ انتهى. وعبد الرحمن مدني سكن بغداد وحديث بها إلى حين وفاته وثقه الإمام مالك بن أنس واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد.

قوله: (فُوقُ الْوُفْرَةِ) بفتح الواو قال في القاموس: الوفرة: الشعر المجتمع على الرأس أو ما سال على الأذنين منه أو ما جاوز شحمة الأذن، ثم الجمعة ثم اللمة والجمع وفار، وقال في الجمعة: إنها مجتمع شعر الرأس وهي بضم الجيم وتشديد الميم. قال ابن رسلان في شرح السنن: إنها قريب المنكبين. قال المصنف رحمه الله: الوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن، فإذا جاوزها فهو اللمة، فإذا بلغ المنكبين فهو الجمعة انتهى. والحديث يدل على استحباب ترك الشعر على الرأس إلى أن يبلغ ذلك المقدار.

١٤٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ شَعْرَهُ مِنْكِبَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: كَانَ شَعْرُهُ رَجُلًا لَيْسَ بِالْجَعْدِ، وَالسَّبْطُ بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقَيْهِ» أَخْرَجَاهُ (خ: ٥٩٠٣) وَالأَحْمَدُ (٣/١١٣ و١٦٥) وَمُسْلِمٌ (٢٣٣٨) كَانَ شَعْرُهُ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ.

قوله: (كَانَ شَعْرُهُ رَجُلًا) براء مهمل مفتوحة وجيم مكسورة هو الشعر بين السبوة والجموعة. والسبوة بسين مهمل مفتوحة وباء موحدة ساكنة وتحرك وتكسر، قال في القاموس: وهو نقيض الجموعة. وفي المشارق وهو المسترسل ك شعر العجم. والجمد قال في القاموس: خلاف السبوة، وفي المشارق هو المتكسر، فإذا كان شديد التكسر فهو القطط مثل شعر السودان.

والحديث يدل على استحباب ترك الشعر وإرساله بين المنكبين أو بين الأذنين والعاتق، وقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث البراء قال: «مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَةٍ أَحْسَنَ فِي حُلَّةٍ خَمْرَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» قال أبو داود: زاد محمد بن سليمان «لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مِنْكِبَيْهِ». قال: كذا رواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء «يَضْرِبُ مِنْكِبَيْهِ»، وقال شعبة: «تَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ». قال أبو داود: وهم شعبة فيه. وأخرج

وعلى هذا فلا يعارض الحديث المتقدم في النهي عن الترجيل إلا غبا لأن الواقع من النبي ﷺ هو مجرد الإذن بالترجيل والإكرام، وفعل أبي قتادة ليس بحجة والواجب حمل مطلق الأمر بالترجيل والإكرام على المقيد، لكن الإذن بالترجيل كل يوم كما في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف يخالف ما في حديث عبد الله بن المغفل من النهي عن الترجيل إلا غبا فإن لم يمكن الجمع وجب الترجيح. وقد تقدم ذكر حديث إكرام الشعر وتقدم أيضا تفسير الجمعة والترجيل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْقَرْعِ وَالرُّخْصَةِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ
 ١٥١- عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْقَرْعِ، فَقِيلَ لِنَافِعٍ: مَا الْقَرْعُ؟ قَالَ: أَنْ يُحْلَقَ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكَ بَعْضُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٩/٢) (خ: ٥٩٢٠) (م: ٢١٢٠).

وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه وذكر أبو داود في سننه بعد ذكره تفسير القرع يمثل ما في المتن تفسيراً آخر فقال «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَرْعِ وَهُوَ أَنْ يُحْلَقَ الصَّبِيُّ وَيُتْرَكَ لَهُ ذُوَابَةٌ» وهذا لا يتم لأنه قد أخرج أبو داود نفسه من حديث أنس بن مالك قال: «كَانَتْ لِي ذُوَابَةٌ فَقَالَتْ لِي أُمِّي: لَا أَجْزُهَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُدُّهَا وَيَأْخُذُ بِهَا» وفسر القرع في القاموس بملق رأس الصبي وترك مواضع منه متفرقة غير ملحوقه تشبيهاً بقرع السحاب، بعد أن ذكر أن القرع قطع من السحاب الواحدة بهاء. وقال في شرح مسلم بعد أن ذكر تفسير ابن عمر: وهذا الذي فسره به نافع وعبيد الله هو الأصح قال: والقرع: حلق بعض الرأس مطلقاً، ومنهم من قال: هو حلق مواضع متفرقة منه، والصحيح الأول لأنه تفسير الراوي، وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به، وفي البخاري في تفسير القرع قال: فأشار لنا عبيد الله إلى ناصيته وجانبي رأسه، وقال: إذا حلق رأس الصبي ترك هنا شعراً وهنا شعراً قال عبيد الله: أما القصة والقفا للغلام فلا بأس بهما، وكل خصلة من الشعر قصة سواء كانت متصلة بالرأس أو منفصلة، والمراد بها هنا شعر الناصية يعني أن حلق القصة وشعر القفا خاصة لا بأس به. وقال: النووي: المذهب كراهيته مطلقاً كما سيأتي. وأخرج أبو داود من حديث أنس قال: «كَانَتْ لِي ذُوَابَةٌ فَقَالَتْ أُمِّي: لَا أَجْزُهَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمُدُّهَا وَيَأْخُذُ بِهَا».

نقلت إلا أنه لا يثبت، وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل فيها نظر وفيما قاله نظر فقد قال الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي: إن الحسن سمع من عبد الله بن مغفل غير أن الحديث في إسناده اضطراب.

قوله: (عَنْ التَّرْجِيلِ) التَّرجِلُ: التَّرجيل: تسريح الشعر، وقيل: الأول المشط والثاني: التسريح.

وقوله: (إلا غبا) أي في كل أسبوع مرة كذا روي عن الحسن. وفسره الإمام أحمد بأن يسرحه يوماً ويدعه يوماً وتبعه غيره. وقيل: المراد به في وقتٍ دون وقتٍ وأصل الغب في إيراد الإبل أن ترد الماء يوماً وتدعه يوماً. وفي القاموس الغب في الزيارة أن تكون كل أسبوع ومن الحصى ما تأخذ يوماً وتدعه يوماً. والحديث يدل على كراهة الاشتغال بالترجيل في كل يوم لأنه نوع من الترفه. وقد ثبت من حديث فضالة بن عبيد عند أبي داود قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِرْقَاءِ وَفِي تَرْكِهِ التَّرجِيلِ أَيَّامٌ نَوْعٌ مِنَ الْبِدَاذَةِ».

وقد ثبت عند أبي داود وابن ماجه من حديث أبي امامة قال: «ذَكَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا عِنْدَهُ الدُّنْيَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تَسْمَعُونَ أَلَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ الْبِدَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ إِنَّ الْبِدَاذَةَ مِنَ الْإِيمَانِ». قال أبو داود في سننه: إن البدازة التحلل. وفي النهاية قحل إذا التزق جلده بعظمه من الهزال والبلى انتهى. والإرقاء الاستكثار من الزينة وأن لا يزال يهتئ نفسه وأصله من الرقه وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم فإذا وردت يوماً ولم ترد يوماً فذلك الغب قاله الخطابي في المعالم، وحديث أبي امامة في إسناده محمد بن إسحاق ولم يصرح بالتحديث بل عنعن وفيه مقال مشهور. وقال أبو عمر الترمذي: إنه اختلف في إسناده هذا الحديث اختلافاً سقط معه الاحتجاج ولم يصح من جهة الإسناد.

١٥٠- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ «أَنَّ كَانَتْ لَهُ جُمُعَةٌ صَخْمَةٌ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ أَنْ يَخْنِ الْبَيْتَ وَأَنْ يَتْرَجَلَ كُلَّ يَوْمٍ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٨٣/٨).

الحديث رجال إسناده كلهم رجال الصحيح. وأخرجه أيضاً مالك في الموطأ ولفظ الحديث عن أبي قتادة قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي جُمُعَةً أَفَارَجُلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ وَأَكْرِمُهَا» فكان أبو قتادة ربما دهنها في اليوم مرتين من أجل قوله ﷺ: «نَعَمْ وَأَكْرِمُهَا».

١٥٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْمَلَ أَنْ جَعْفَرٌ ثَلَاثًا أَنْ يَأْتِيَهُمْ ثُمَّ أَتَاهُمْ، فَقَالَ: لَا تَبْكُوا عَلَيَّ أَحِبِّي بَعْدَ التَّيْمِ أَذْعُوا لِي بَنِي أَحِبِّي، قَالَ: فَجِئْتُ بِنَا كَأَنَّا أَفْرُخُ فَقَالَ: أَذْعُوا لِي الْخَلْقَ قَالَ: فَجِئْتُ بِالْخَلْقِ فَحَلَقَ رُءُوسَنَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٤/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٩٢) وَالتَّسَنُّيُّ (١٨٢/٨)

الحديث إسناده حسن، وقد سكّته عنه أبو داود والمنذري لذلك، ورجال إسناده عند أبي داود ثقات وأما عند التَّسَنُّيُّ فشيخه فيه مقال والبقية ثقات.

قوله: (كَأَنَّا أَفْرُخُ) جمع فَرُخ وهو صغير ولد الطير. ووجه التشبيه أَنَّ شعرهم يشبه زغب الطير وهو أَوَّل ما يطلع من ريشه. والحديث يدلُّ على أَنَّ الكبير من أقارب الأطفال يتولَّى أمرهم وينظر في مصالحهم وهو يدلُّ على التَّرخيص في حلق جميع الرأس، ولكن في حقِّ الرجال، وأما النساء فقد أخرج التَّسَنُّيُّ من حديث عليٍّ رضي الله عنه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُحْلَقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا» ويدلُّ على التَّرخيص للرجال أيضًا الحديث الَّذِي قَبْلَ هَذَا لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِمَجْلَعِ كُلِّهِ أَوْ تَرْكِهِ كُلِّهِ.

١٥٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُؤَيِّرْ مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧١/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٨).

هذا طرفٌ من حديثٍ طويلٍ ولفظه: «مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُؤَيِّرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ اسْتَجَمَّرَ فَلْيُؤَيِّرْ مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ أَكَلَ فَمَا تَحَلَّلَ فَلْيَلْفِظْ وَمَا لَاكَ بِلِسَانِهِ فَلْيَتَلَفَّظْ مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتِزِرْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ زَمَلٍ فَلْيَسْتَذِيرْهُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ» وفي إسناده أبو سعيد الخدري الحمصي الرَّازِي عن أبي هريرة. قال أبو زرعة: الرَّازِي لَا أَعْرِفُهُ. وقيل: إِنَّهُ صَحَابِيٌّ، قال الحافظ: وَلَا يَصَحُّ، والراوي عنه حصين الخدري وهو مجهول. وقال أبو زرعة: شيخ، وذكره ابن حبان في الثَّقَاتِ، وذكر الدَّارَقُطَنِيُّ الاختلاف فيه في العلل، وقد أخرج الحديث ابن حبان والحاكم والبيهقي. وهو يدلُّ على مشروعية الإيتار في الكحل وظاهره عدم الاختصار على الثلاثة إلا أن يقيّد الإيتار بما سيأتي من فعله ﷺ. قال ابن رسلان وفي كيفية الوتر في الاكتحال وجهان: أحدهما أن يضع في كلِّ عين ثلاث مرّات

وأخرج التَّسَنُّيُّ بسندٍ صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه أَنَّهُ «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى ذَوَابَّتِهِ وَسَمَّتْ عَلَيْهِ وَدَعَا لَهُ». ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصَّحِيحَيْنِ قال: «قَرَأْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعِينَ سُورَةً وَإِنْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لَمَعَ الْغِلْمَانُ لَهُ ذَوَابَّتَانِ» ويمكن الجمع بأنَّ الذَّوَابَّةَ الجائز اتِّخَاذُهَا مَا انْفَرَدَ مِنَ الشَّعْرِ فَبِرْسَلٍ، ويجمع ما عداها بِالضُّفْرِ وغيره، وَالَّتِي تَمْنَعُ أَنْ يَحْلِقَ الرَّأْسَ كُلَّهُ وَيَتْرَكَ مَا فِي وَسْطِهِ فَيَتَّخِذُ ذَوَابَّةً، وَقَدْ صَرَّحَ الْخَطَّابِيُّ بِأَنَّ هَذَا نَمَّا يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الْقِرْعِ انْتَهَى مِنَ الْفَتْحِ.

والحديث يدلُّ على المنع من القِرْعِ قال النووي: وأجمع العلماء على كراهة القِرْعِ كراهة تنزيه، وكرهه مالك في الجارية والغلام مطلقًا، وقال بعض أصحابه: لَا بَأْسَ بِهِ لِلْغُلَامِ، ومذهبنا كراهته مطلقًا للرجل والمرأة لعدم الحديث، قال العلماء: والحكمة في كراهته أَنَّهُ يَشْوُهُ الْخَلْقَ، وقيل: لِأَنَّهُ زِيَّ أَهْلِ الشَّرْكِ. وقيل: لِأَنَّهُ زِيَّ الْيَهُودِ، وقد جاء هذا مصرحًا به في رواية لأبي داود انتَهَى، ولفظه في سنن أبي داود أَنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ حَسَّانَ قَالَ: «دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَحَدَّثَنِي أَخْبَتِي الْمَغِيرَةَ قَالَتْ: وَأَنْتَ يُؤَيِّرُ غُلَامًا وَكَذَا قَرْنَانًا أَوْ قَصْنَانًا فَمَسَحَ رَأْسَكَ وَتَرَكَ عَلَيْكَ وَقَالَ اخْلُقُوا هَذَيْنِ أَوْ قَصُوهُمَا فَإِنَّ هَذَا زِيَّ الْيَهُودِ»

١٥٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى صَبِيًّا قَدْ حَلَقَ بَعْضَ رَأْسِهِ وَتَرَكَ بَعْضَهُ فَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: اخْلُقُوا كُلَّهُ أَوْ ذَرُّوا كُلَّهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٦/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٩٥) وَالتَّسَنُّيُّ (١٣٠/٨) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قال المنذري: وأخرجه مسلمٌ بالإسناد الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَهُ وَذَكَرَ أَبُو مَسْعُودَ الدَّمَشْقِيَّ فِي تَعْلِيْقِهِ أَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ. والحديث يدلُّ على المنع من حلق بعض الرأس وترك بعضه، وقد سبق الكلام عليه في الَّذِي قَبْلَهُ وهو مؤيَّدٌ لتفسير القِرْعِ بما فسَّره به ابن عمر في الحديث السَّابِقِ، وفيه دليلٌ على جواز حلق الرأس جميعه قال الغزالي: لَا بَأْسَ بِهِ لِمَنْ أَرَادَ التَّنْظِيفَ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ لِمَا رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ فِي الْإِفْرَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُوضَعُ النَّوَاصِي إِلَّا فِي حَسِّ أَوْ عُمُرَةٍ» ولقول عمر رضي الله عنه: لو وجدتكم مخلوقًا لضربت الَّذِي فِيهِ عَيْنَاكَ بِالسَّيْفِ.

ولحديث الخوارج أَنَّ سِيَمَاهُمُ التَّحْلِيقُ، قال أحمد: إِنَّمَا كَرِهُوا الْخَلْقَ بِالْمَوْسَى أَمَّا بِالْمَقْرَاضِ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ لِأَنَّ أَدْلَةَ الْكَرَاهَةِ تَخْتَصُّ بِالْخَلْقِ.

زيادات الزهد عن أبيه من طريق يوسف بن عطية عن ثابت موصلاً أيضاً ويوسف ضعيف وله طريق أخرى معلولة عند الطبراني في الأوسط عن محمد بن عبد الله الحضري عن يحيى بن عثمان الحضري عن الهبل بن زياد عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس مثله، قال الحافظ: في التلخيص: إن إسناده حسن وقال في تحريج الكشاف والتلخيص ليس في شيء من طرقه لفظ ثلاث بل أوله عند الجميع: «حُبَّ إِلَهِي مِنْ دُنْيَاكُمْ النَّسَاءُ» الحديث وزيادة ثلاث تفسد المعنى على أن الإمام أبا بكر بن فورك شرحه في جزء مفرد بإثباتها، وكذلك أورده الغزالي في الإحياء، واشتهر على الألسنة انتهى، وإنما قال: إن زيادة لفظ ثلاث تفسد المعنى لأن الصلاة ليست من حب الدنيا. وقد وجه ذلك السعد في حاشية الكشاف فقال: وقرة عيني مبتدأ قصد به الإعراض من حب الدنيا وما يحب فيها وليس عطفاً على الطيب كما سبق إلي الفهم لأنها ليست من حب الدنيا. ووجه ذلك بعضهم بأن (من) بمعنى في، قال: وقد جاءت كذلك في قوله تعالى: «مَآذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ» أي في الأرض ورده صاحب الثمرات بأنه قد حُبَّ إليه أكثر من ذلك نحو الصوم والجهاد ونحو ذلك من الطاعات انتهى.

ومثل ما قال الحافظ قال شيخ الإسلام زين الدين العراقي في أماليه، وصرح بأن لفظ ثلاث ليس في شيء من كتب الحديث وأنها مفسدة للمعنى. وكذلك قال الزركشي وغيره. وقال الدمامي: لا أعلمها ثابتة من طريق صحيحة، والحديث يدل على أن الطيب والنساء محبتان إلى رسول الله ﷺ وقد ورد ما يدل على أن الطيب محبب إلى الله تعالى فأخرج الترمذي عن ابن المسيب أنه كان يقول: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ نَظِيفٌ يُحِبُّ النَّظَافَةَ كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ فَتَطَفُّوا أَفْنَيْتَكُمْ وَلَا تَشْتَهُوا بِالْيَهُودِ». قال يعني الراوي - عن ابن المسيب فذكرت ذلك لمهاجر بن مسمار فقال: حدثني عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ مثله. قال الترمذي: وهذا حديث غريب وخالد بن إلياس يضعف ويقال ابن إلياس.

١٥٧ - وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: «كَانَ ابْنُ عَمَرَ يَسْتَجِيرُ بِالْأَلْوَةِ غَيْرَ مُطَرَّاقٍ، وَيَكْفُورُ بِطَرَحِهِ مَعَ الْأَلْوَةِ وَيَقُولُ: هَكَذَا كَانَ يَسْتَجِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٥٦/٨) وَمُسْلِمٌ (٢٢٥٤)، الْأَلْوَةُ: الْعُودُ الَّذِي يَتَخَرَّجُ بِهِ.

وهذا هو الأصح، لحديث ابن عباس الآتي. والثاني يضع في اليمنى ثلاث مرات وفي اليسرى مرتين فيكون المجموع وتراً وفي عين ثلاث مرات وفي عين أربع مرات.

١٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مَكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ مِنْهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً فِي هَذِهِ وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٤٩٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٤٨) وَأَخْضَدُ (١/٣٥٤)، وَلَفْظُهُ «كَانَ يَكْتَحِلُ بِالْإِنْعِيدِ كُلَّ لَيْلَةٍ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ وَكَانَ يَكْتَحِلُ فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ».

الحديث حسنه الترمذي وقال: إنه روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: «عَلَيْكُمْ بِالْإِنْعِيدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ» ثم ذكر أنها كانت للنبي ﷺ مكحلة... إلخ، وساق الحديث عن علي بن حجر ومحمد بن يحيى عن يزيد بن هارون عن عثمان بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس، قال: وفي الباب عن جابر وابن عمر. والحديث يدل على استحباب أن يكون الاكتحال في كل عين ثلاثة أميال وأن يكون بالإنعید وهو بالكسر حجرٌ للكحل معروف. أو يكون في كل ليلة. وأن يكون عند النوم. وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خِيَارِ ثِيَابِكُمْ وَكَفُّوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ، وَإِنْ خَيْرَ أَكْحَالِكُمْ الْإِنْعِيدُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ» وأخرجه الترمذي وابن ماجه مختصراً وليس فيه ذكر الكحل. وفي رواية للطبراني «فَإِنَّهُ مَبْنِيَّةٌ لِلشَّعْرِ مَذْهَبَةٌ لِلْقَدَى مُصَنَّفَةٌ لِلْبَصَرِ».

١٥٦ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبُّ إِلَهِي مِنَ الدُّنْيَا النَّسَاءُ وَالطَّيِّبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٦١/٧).

وأخرجه أيضاً أحمد وابن أبي شبة والحاكم من حديثه، وفي إسناده في سنن النسائي سيار بن حاتم وسلام بن مسكين، ومن طريق سيار رواه أحمد في الزهد والحاكم في المستدرک. ومن طريق سلام أخرجه أحمد وابن أبي شبة وابن سعد والبرز وأبو يعلى وابن عدي في الكامل وأعله به، والعقيلي في الضعفاء كذلك. وقال الذارقطي في علله رواه أبو المنذر سلام بن أبي الصهباء وجعفر بن سليمان. ورواه عن ثابت عن أنس وخالد بن حماد بن زيد عن ثابت مرسلًا، وكذا رواه محمد بن عثمان بن ثابت البصري والمرسل أشبه بالصواب. وقد رواه عبد الله بن أحمد في

أَطِيبَ طَبِيبُكُمْ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (حم):
٣٦/٣ (م: ٢٢٥٢) (د: ٣١٥٨) (ت: ٩٩١) (ن: ٣٩/٤).

١٦٠- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَطَيَّبُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ بِذِكَارَةِ الطَّيِّبِ الْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ١٥٠) وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (٨٨/ ١).

وأخرجه الترمذي أيضاً من حديث عائشة بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَطَيَّبُ بِذِكَارَةِ الطَّيِّبِ الْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ وَيَقُولُ: أَطِيبُ الطَّيِّبِ الْمِسْكِ».

وحديث الباب في إسناده أبو عبيدة بن أبي السفر وفيه مقال واسمه أحمد بن عبد الله.

وقولها: (بِذِكَارَةِ الطَّيِّبِ) الذِّكَارَةُ بالكسر للمعجزة ما يصلح للرجال قاله في النهاية. والمراد الطيب الذي لا لون له لأن طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه.

وقولها: (الْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ) بدل من ذِكَارَةِ الطَّيِّبِ. والحديث الأول يدل على أَنَّ الْمِسْكَ خَيْرُ الطَّيِّبِ وَأَحْسَنُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ. وفي التصریح بأنه أطيب الطيب ترغيب في التطيب به وإيشاره على سائر أنواع الطيب.

١٦١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ طَيِّبَ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْثُهُ، وَطَيِّبُ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْثُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ١٥١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٨٧) وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وقال الترمذي بعد أن ذكر للحديث طريقاً أخرى عن الجريري عن أبي نصر عن الطفاوي عن أبي هريرة إلا أن الطفاوي لا نعرفه إلا في هذا الحديث ولا يعرف اسمه. وأخرجه أيضاً من طريق ثالثة عن عمران بن حصين بلفظ: «إِنَّ خَيْرَ طَيِّبِ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْثُهُ، وَخَيْرَ طَيِّبِ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْثُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ» وقال: هذا حديث حسن غريب وفي رجال إسناده عند النسائي مجهول، ثم بيته في إسناده آخر بأنه الطفاوي وهو أيضاً مجهول كما سبق. والحديث يدل على أنه ينبغي للرجال أن يتطيّبوا بما له ريح ولا يظهر له لون كالْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ وَالْعُطْرُ وَالْعُودَ وَأَنَّهُ يَكْرَهُ لَهُمُ التَّطَيُّبُ بِمَا لَهُ لَوْنٌ كَالزَّبَادِ وَالْعَنْبَرِ وَنَحْوِهِ وَأَنَّ النِّسَاءَ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ وَرَدَ تَسْمِيَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَمَرُّ بِالْجَالِسِ وَلَهَا طَيِّبٌ لَهُ رِيحٌ، زَانِيَةً، كَمَا أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ

قوله: (يَسْتَجِيرُ) الاستجمار هنا التَّخَرُّ وهو استغفار من الجمرة وهي التي توضع فيها النار.

قوله: (الْأَلُوَّةُ) بفتح الهمزة وضمّ اللام وتشديد الواو وفتحها العود الذي يتخَرُّ به كما قال المصنّف وحكى الأزهرى كسر اللام.

قوله: (غَيْرُ مُطَرَّاةٍ) أي غير مخلوطة بغيرها من الطيب ذكره في شرح مسلم. والحديث يدل على استحباب التَّخَرُّ بالعود وهو نوع من أنواع الطيب المندوب إليه على العموم.

١٥٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَرَّضَ عَلَيْهِ طَيِّبٌ فَلَا يَرُدُّهُ فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ طَيِّبُ الرُّاحَةِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٢٠) وَمُسْلِمٌ (٢٢٥٣) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٩/ ٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٧٢).

لم يخرج مسلم بهذا اللفظ بل بلفظ: «مَنْ عَرَّضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ» وهكذا أخرجه الترمذي بلفظ: «إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُكُمْ الرِّيحَانُ فَلَا يَرُدُّهُ فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ» وقال: هذا حديث حسن غريب، وأخرجه من طريق حنان قال ولا يعرف حنان غير هذا الحديث انتهى. وهو أيضاً مرسل لأنه رواه حنان عن أبي عثمان النهدي، وأبو عثمان وإن أدرك زمن النبي ﷺ ولكنه لم يره ولم يسمع منه. وحديث الباب صححه ابن حبان. وقد أخرج الترمذي عن ثمامة بن عبد الله قال كان أنس: «لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ». وَقَالَ أَنَسٌ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ». قال: وهذا حديث حسن صحيح. وفي الباب عن أنس أيضاً من وجه آخر عند البراز بلفظ: «مَا عَرَّضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ طَيِّبٌ قَطُّ فَرَدَّهُ»، قال الحافظ في الفتح: وسنده حسن. وعن ابن عباس عند الطبراني بلفظ: «مَنْ عَرَّضَ عَلَيْهِ طَيِّبٌ فَلْيُصِبْ مِنْهُ» وقد بوّب البخاري لهذا فقال باب من لم يرد الطيب، وأورد فيه بلفظ: «كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ» والحديث يدل على أَنَّ رَدَّ الطَّيِّبِ خِلَافُ السُّنَّةِ وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ أَعْقَبَ النَّهْيَ بَعْلَةً تَفِيدُ انْتِفَاءَ مُوجِبَاتِ الرَّدِّ لِأَنَّهُ بَاعْتِبَارُ ذَاتِهِ خَفِيفٌ لَا يَنْقِلُ حَامِلَهُ وَبَاعْتِبَارُ عَرْضِهِ طَيِّبٌ لَا يَتَأَذَى بِهِ مَنْ يَعْرِضُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَبْقَ حَامِلٌ عَلَى الرَّدِّ، فَإِنْ كَانَ مَا كَانَ بِهِذِهِ الصِّفَةِ مُحَبَّبٌ إِلَى كُلِّ قَلْبٍ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ نَفْسٍ.

قوله: (الْمَحْمَلُ) قال القرطبي: هو بفتح الميمين ويعني به الحمل.

١٥٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمِسْكِ: هُوَ

الحسن، وقد تكلم فيها. وأخرج البيهقي في سننه عن قتادة أن رسول الله بنحوه وزاد ولا عثمان وهو منقطع. وأخرج البيهقي عن أنس أنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَنَوَّرُ» وفي إسناده مسلم الملائي، قال البيهقي: وهو ضعيف الحديث. قال السيوطي: والأحاديث السابقة أقوى سندًا وأكثر عددًا، وهي أيضًا مثبتة فتقدم، ويمكن الجمع بأنه ﷺ كان يتنور تارة، ويحلق أخرى، وأما ما روي عن ابن عباس «أَنَّهُ مَا أَطْلَى نَبِيٌّ قَطُّ»، فقال صاحب النهاية وصاحب الملخص وعبد الغافر الفارسي: إن المراد به ما مال إلى هواه.

أَبْوَابُ صِبْغَةِ الْوُضُوءِ فَرَضِيهِ وَسَنَنِيهِ بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى وَجُوبِ النِّيَّةِ لَهُ

قال جمهور أهل اللغة: يقال: الوضوء بضم أوله إذا أريد به الفعل الذي هو المصدر، ويقال: الوضوء: بفتح أوله إذا أريد به الماء الذي ينطهر به، كذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة وغيرهم، وذهب الخليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى أنه بالفتح فيهما. قال صاحب المطالع: وحكي الضم فيهما جميعًا، وأصل الوضوء من الوضاء وهي الحسن، والنظافة، وسمي وضوء الصلاة وضوءًا لأنه ينظف المتروضة ويمسحه.

باب الدليل على وجوب النية له

١٦٣- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مِمَّا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٥ و ٤٣) (خ: ١) (م: ١٩٠٧) (د: ٢٢٠١) (ت: ١٦٤٧) (ن: ١٥٨/٦) (هـ: ٤٢٢٧).

الحديث مداره على يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب، ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرجوه سوى مالك فإنه لم يخرج في الموطأ، وهم ابن دحية فقال: إنه فيه، ولعل الوهم اتفق له رأي الشيخين والنسائي رواه من حديث مالك. وما وقع في الشهاب بلفظ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» بجمع الأعمال وحذف إنما فنقل النووي عن أبي موسى المدني الأصبهاني أنه لا يصح له

وأبو داود والنسائي من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «كُلُّ عَيْنٍ رَائِيَةٌ وَالْمَرْأَةُ إِذَا اسْتَفْطَرَّتْ فَمَرَّتْ بِالْمَجْلِسِ فَهِيَ كَذَا وَكَذَا». يَعْني رَائِيَةٌ: قال الترمذي: وفي الباب عن أبي هريرة.

بَابُ الْإِطْلَاعِ بِالنُّورَةِ

١٦٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَطْلَى إِذَا يَغُورُ بِهِ فَطَلَاهَا بِالنُّورَةِ وَسَائِرِ جَسَدِهِ أَهْلُهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٧٥١).

الحديث قال الحافظ ابن كثير في كتابه الذي ألفه في الحماهم بعد أن ذكر حديث الباب: هذا إسناد جيد، وقد أخرجه ابن ماجه أيضًا من طريق أخرى عن أم سلمة. وقد رواه عبد الرزاق عن حبيب بن أبي ثابت عن رسول الله ﷺ مرسلًا بإسناد جيد، قاله الأسويطي، وقد أخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق من طريقين عن أم سلمة وثوبان، وأخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق ثوبان بلفظ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ وَكَانَ يَتَنَوَّرُ» وأخرجه ابن عساكر في تاريخه من طريقه أيضًا. وأخرج أيضًا من طريق واثلة بن الأسقع «أَنَّهُ ﷺ أَطْلَى يَوْمَ فَتْحِ خَيْبَرَ». وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن إبراهيم قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَطْلَى وَلَيْ غَانَتْ يَدَايِهِ». وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن إبراهيم، بنحوه قال ابن كثير: وهو مرسل فيقوى الموصول الذي أخرجه ابن ماجه. وأخرج سعيد بن منصور عن مكحول أنه قال: «لَمَّا أَفْتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ أَكَلَ مِنْكَأً وَتَنَوَّرَ» وهو مرسل أيضًا. وذكر أبو داود في المراسيل عن أبي معشر زياد بن كليب «أَنَّ رَجُلًا نَوَّرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى. وفي تاريخ ابن عساكر بإسناد ضعيف عن ابن عمر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَوَّرُ كُلَّ شَهْرٍ».

وأخرج أحمد عن عائشة قالت: «أَطْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنُّورَةِ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهَا قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْكُمْ بِالنُّورَةِ فَإِنَّهَا طَلِيَّةٌ وَطَهُورٌ وَإِنَّ اللَّهَ يَذِيبُ بِهَا عَنْكُمْ أَوْسَاحَكُمْ وَأَشْعَارَكُمْ» وقد روي الإطلاء بالنورة عن جماعة من الصحابة. فرواه الطبراني عن يعلى بن مرة الثقفي، والطبراني أيضًا بسند رجاله رجال الصحيح عن ابن عمر. والبيهقي عن ثوبان. والخرائطي عن أبي الدرداء وجماعة من الصحابة. وعبد الرزاق عن عائشة. وابن عساكر عن خالد بن الوليد، وجاءت أحاديث قاضية بأنه ﷺ لم يتنور منها عند ابن أبي شيبة عن الحسن قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ لَا يَطْلُونَ»، قال ابن كثير: هذا من مراسيل

إسناد، وأقره النووي قال الحافظ: هو وهم فقد رواه كذلك الحاكم في الأربعين له من طريق مالك، وكذا أخرجه ابن حبان من وجوه آخر في مواضع تسعة من صحيحه منها في الحادي عشر من الثالث والرابع والعشرين منه والسادس والسّتين منه، ذكره في هذه المواضع بحذف إنما، وكذا رواه البيهقي في المعرفة. وفي البخاري (الأعمال بالنية) بحذف إنما وإفراد النية، قال الحافظ أبو سعيد محمد بن علي الخشاب: رواه عن يحيى بن سعيد نحو مائتين وخمسين إنساناً، وقال أبو إسماعيل الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد قال الحافظ: تتبعت من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقاً، ثم رأيت في المستخرج لابن منده عدة طرق فضمامتها إلى ما عندي فزادت على ثلثمائة. وقال الزّار والخطّابي وأبو علي بن السّكن ومحمد بن عتاب وابن الجوزي وغيرهم: إنه لا يصح عن النبي ﷺ إلا عن عمر بن الخطاب. ورواه ابن عساكر من طريق أنس وقال: غريب جداً، وذكر ابن منده في مستخرجه أنه رواه عن النبي ﷺ أكثر من عشرين نفساً، قال الحافظ: وقد تتبعتها شيخنا أبو الفضل بن الحسين في النكت التي جمعها على ابن الصّلاح وأظهر أنها في مطلق النية لا بهذا اللفظ.

إسناد، وأقره النووي قال الحافظ: هو وهم فقد رواه كذلك الحاكم في الأربعين له من طريق مالك، وكذا أخرجه ابن حبان من وجوه آخر في مواضع تسعة من صحيحه منها في الحادي عشر من الثالث والرابع والعشرين منه والسادس والسّتين منه، ذكره في هذه المواضع بحذف إنما، وكذا رواه البيهقي في المعرفة. وفي البخاري (الأعمال بالنية) بحذف إنما وإفراد النية، قال الحافظ أبو سعيد محمد بن علي الخشاب: رواه عن يحيى بن سعيد نحو مائتين وخمسين إنساناً، وقال أبو إسماعيل الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد قال الحافظ: تتبعت من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقاً، ثم رأيت في المستخرج لابن منده عدة طرق فضمامتها إلى ما عندي فزادت على ثلثمائة. وقال الزّار والخطّابي وأبو علي بن السّكن ومحمد بن عتاب وابن الجوزي وغيرهم: إنه لا يصح عن النبي ﷺ إلا عن عمر بن الخطاب. ورواه ابن عساكر من طريق أنس وقال: غريب جداً، وذكر ابن منده في مستخرجه أنه رواه عن النبي ﷺ أكثر من عشرين نفساً، قال الحافظ: وقد تتبعتها شيخنا أبو الفضل بن الحسين في النكت التي جمعها على ابن الصّلاح وأظهر أنها في مطلق النية لا بهذا اللفظ.

وهذا الحديث قاعدة من قواعد الإسلام حتى قيل: إنه نلت العلم. ووجهه أن كسب العبد بقلبه وجوارحه ولسانه وعمل القلب أرجحها لأنه يكون عبادةً بانفراده دون الآخرين.

قوله: (إنما الأعمال) هذا التركيب يفيد الحصر من جهتين الأولى: إنما، فإنها. من صيغ الحصر واختلف هل تفيد بالمطوق أو بالمفهوم أو بالوضع أو العرف، وبالحقيقة أم بالجاز؟ ومذهب المحققين أنها تفيد بالمطوق وضعاً. حقيقة قال الحافظ: ونقله شيخنا شيخ الإسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا السير كالأمدي، وعلى العكس من ذلك أهل العريضة وموضع البحث عن بقية أبحاث، إنما الأصول وعلم المعاني فليرجع إليهما. الجهة الثانية: الأعمال لأنه جمع على باللام المفيد للاستغراق وهو مستلزم للقصر لأن معناه كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية وهذا التركيب من مقتضي المعروف في الأصول وهو ما احتمل أحد تقديرات لاستقامة الكلام ولا عموم له عند المحققين

قال الحافظ: وقد اتفق العلماء على أن النية شرط في المقاصد واختلفوا في الوسائل ومن ثم خالفت الحنفية في اشتراطها للوضوء. وقد نسب القول بفرضية النية المهدية عليه السلام في البحر إلى عليّ وسائر العترة والشافعي ومالك والليث وربيعة وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

قوله: (بالنية) الباء للمصاحبة ويحتمل أن تكون للشيئية بمعنى أنها مقومة للعمل فكانت سبب في إيجاده. قال النووي: والنية: القصد وهو عزيمة القلب، وتعقبه الكرمانى بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل القصد. وقال البيضاوي: النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً، والشرع خصصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا بتغاء رضا الله وامتنال حكمه. والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوي ليصح تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجر فإنه تفصيل لما أجل. والجار والمجرور متعلق بمحذوف هو ذلك المقدّر اعني الكمال أو الصّحة أو الحصول أو الاستقرار. قال الطّيبي: كلام الشارع عموم على بيان الشرع لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان فكانتهم خطوطاً بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع فيتعين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعي.

قوله: (وإنما لامرئٍ ما نوى) فيه تحقيق لاشتراط النية والإخلاص في الأعمال قاله القرطبي فيكون على هذا جملة مؤكدة للتي قبلها. وقال غيره: بل تفيد غير ما أفادته الأولى لأن الأولى نبتت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها فيترتب الحكم على ذلك. والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه قال ابن دقيق العيد: والجملة الثانية أن من نوى شيئاً يحصل له وكل ما لم ينو لم يحصل فيدخل في ذلك ما لا ينحصر من المسائل قال: ومن ههنا عظموا هذا الحديث إلى آخر كلامه. ويدل على صحة كلامه أحاديث كثيرة وأردت بثبوت الأجر لمن نوى خيراً ولم يعمل كحديث «رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً وَعِلْماً فَهُوَ يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ فِي مَالِهِ وَيَنْفِقُ فِي حَقِّهِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ عِلْماً وَلَمْ يُؤْتِهِ مَالاً فَهُوَ يَقُولُ:

نكرة في سياق الشرط فتعم. ونكتة الاهتمام الزيادة في التحذير لأن الافتتان بها أشد. وحكى ابن بطال عن ابن سراج أن السبب في تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاءة في النسب فلما جاء الإسلام سوى بين المسلمين في مناصحتهم فهاجر كثير من الناس إلى المدينة ليتزوج بها من كان لا يصل إليها. وتعقبه ابن حجر بأنه يفتقر إلى نقل أن هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية. ومنع أن يكون عادة العرب ذلك ومنع أيضاً أن الإسلام أبطل الكفاءة ولو قيل: إن تخصيص المرأة بالذكر لأن السبب في الحديث مهاجر أم قيس فذكرت المرأة بعد ذكر ما يشملها لما كانت هجرة ذلك المهاجر لأجلها، لم يكن بعيداً من الصواب وهذه نكتة سرية. والحديث يدل على اشتراط النية في أعمال الطاعات وأن ما وقع من الأعمال بدونها غير معتد به وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك، وفي الحديث فوائد مبسطة في المطولات لا يتسع لها المقام وهو على انفراده حقيق بأن يفرد له مصنف مستقل.

بَابُ التَّسْمِيَةِ لِلْوُضُوءِ

١٦٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَا يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٩)، وَالْأَخْطَرُ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ، وَالْجَمِيعُ فِي أَصَانِيدِهَا مَقَالٌ قَرِيبٌ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رِجَالٍ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُعْنِي حَدِيثُ: سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَسُئِلَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ أَيُّ حَدِيثٍ أَصَحُّ فِي التَّسْمِيَةِ؟ فَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ.

الحديث الأول أخرجه. أيضاً الترمذي في العلل والذارقطي وابن السكّن والحاكم والبيهقي من طريق محمد بن موسى المخزومي عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة بهذا اللفظ. ورواه الحاكم من هذا الوجه فقال: يعقوب بن أبي سلمة وأدعى أنه الماجشون، وصححه لذلك فهم، والصواب أنه اللبثي، قاله الحافظ: قال البخاري: لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة، وأبوه ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وهذه عبارة عن ضعفه، فإنه قليل الحديث جداً، ولم يرو عنه سوى ولده، فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة، قال ابن الصلاح: انقلب إسنادُه على الحاكم

لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ هَذَا عَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ الْعَمَلِ الَّذِي يَعْمَلُ فَهُمَا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ.

قال الحافظ: والمراد أنه يحصل إذا عمله بشرائطه أو حال عمله له ما يعذر شرعاً بعدم عمله والمراد بعدم الحصول إذا لم تقع النية لا خصوصاً ولا عموماً أما إذا لم ينو شيئاً مخصوصاً لكن كانت هناك نية تشمله فهذا مما اختلفت فيه أنظار العلماء ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى.

قوله: (فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ). الهجرة: التَّرك، والهجرة إلى الشيء: الانتقال إليه عن غيره. وفي الشرع: ترك ما نهى الله عنه، وقد وقعت في الإسلام على وجوه: الهجرة إلى الحيشة. والهجرة إلى المدينة، وهجرة القبائل. وهجرة من أسلم من أهل مكة. وهجرة من كان مقيماً بدار الكفر. والهجرة إلى الشام في آخر الزمان عند ظهور الفتن. وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «سَيَكُونُ هِجْرَةٌ بَعْدَ هِجْرَةٍ فَيُخَارَ أَهْلُ الْأَرْضِ الْأَرْهَمُ مُهَاجِرٌ إِبْرَاهِيمَ وَيَبْقَى فِي الْأَرْضِ شِرَارُ أَهْلِهَا» ورواه أيضاً أحمد في المسند.

قوله: (فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) وقع الاتحاد بين الشرط والجزاء، وتغايرهما لا بد منه وإلا لم يكن كلاماً مفيداً. وأجيب بأن التقدير فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصدًا فهجرته إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً فلا اتحاد، وقيل يجوز الاتحاد في الشرط والجزاء والمبتدأ والخبر لقصد التعظيم أو التحقير كانت أنت: أي العظيم أو الحقير. ومنه قول أبي التَّجَم: وشعري شعري أي العظيم. وقيل: الخبر محذوف في الجملة الأولى منهما، أي فهجرته إلى الله ورسوله محمودة، أو مثاب عليها، وفهجرته إلى ما هاجر إليه مذمومة أو فيحّة أو غير مقبولة.

قوله: (ذُنْيَا يُصَيِّبُهَا) بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وهي فعلى من الذنوّ أي القرب سميت بذلك لسبقها للأخرى. وقيل: لدنوها إلى الزوال، واختلف في حقيقتها فقليل: ما على الأرض من الهواء والجو. وقيل: كل المخلوقات من الجوهر والأعراض. وإطلاق الدنيا على بعضها كما في الحديث مجاز.

قوله: (أَوْ امْرَأَةٌ يَتَزَوَّجُهَا) إنما خص المرأة بالذكر بعد ذكر ما يعتمها وغيرها للاهتمام بها، وتعقبه النووي بأن لفظ دنيا نكرة وهي لا تعم في الإنبات فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعقب بأنها

ماجه والذارقطني والعقيلي والحاكم، وأعلّ بالاختلاف والإرسال. وفي إسناده أبو ثفال عن رباح مجهولان، فالحديث ليس بصحيح، قاله أبو حاتم وأبو زرعة. وقد أطال الكلام على حديث سعيد بن زيد في التلخيص.

وأما حديث عائشة فرواه البزار وأبو بكر بن أبي شيبة في مسندهما وابن عدي وفي إسناده حارثة بن محمد وهو ضعيف. وأما حديث سهل بن سعد فرواه ابن ماجه والطبراني وفيه عبد المهيم بن عباس بن سهل بن سعد وهو ضعيف، وتابعه أخوه أبي بن عباس وهو مختلف فيه. وأما حديث أبي سبرة وأم سبرة، فرواه الدولابي في الكنى، والبخاري في الصحابة. والطبراني في الأوسط، وفيه عيسى بن سبرة بن أبي سبرة وهو ضعيف. وأما حديث علي فرواه ابن عدي وقال: إسناده ليس بمستقيم. وأما حديث أنس فرواه عبد الملك بن حبيب الأندلسي، وعبد الملك شديد الضعف. قال الحافظ: والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث

منها قوة تدل على أن له أصلاً. وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله، قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: ولا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح. والأحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء لأن الظاهر أن النفي للصحة لكونها أقرب إلى الذات وأكثر لزوماً للحقيقة، فيستلزم عدماً عدم الذات وما ليس بصحيح لا يجزي ولا يقبل ولا يعتد به، وإيقاع الطاعة الواجبة على وجه يترتب قبولها وإجراؤها عليه واجب. وقد ذهب إلى الوجوب والفرضية العترة والظاهرية وإسحاق، وإحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل. واختلفوا هل هي فرض مطلقاً أو على الذاكر؟ فالعترة على الذاكر، والظاهرية مطلقاً، وذهبت الشافعية والحنفية ومالك وربيعة، وهو أحد قوليه المهادي إلى أنها سنة. احتج الأولون بأحاديث الباب، واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعاً «مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ طَهُورًا لَجَمِيعِ بَذَنِهِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ طَهُورًا لَأَغْضَاءِ وَضُوئِهِ» أخرجه الذارقطني والبيهقي وفيه أبو بكر الداهري عبد الله بن الحكم، وهو متروك ومنسوب إلى الوضع. ورواه الذارقطني والبيهقي أيضاً من حديث أبي هريرة، وفيه مرداس بن محمد بن عبد الله بن أبان عن أبيه وهما ضعيفان. ورواه الذارقطني والبيهقي أيضاً من حديث ابن مسعود، وفي إسناده يحيى بن هشام السمسار وهو

فلا ينجح لثبوته بتخرجه له، وتبعه النووي. وله طريق أخرى عند الذارقطني والبيهقي عن أبي هريرة بلفظ: «مَا تَوَضَّأَ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَمَا صَلَّى مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ» وفي إسناده محمود بن محمد الظفري وليس بالقوي، وفي إسناده أيضاً أيوب بن النجار عن يحيى بن أبي كثير، وقد روى يحيى بن معين عنه أنه لم يسمع من يحيى بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً غير هذا. وأخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَإِنَّ حَفَظْتَكَ لَا تَزَالُ تَكْتُبُ لَكَ الْحَسَنَاتِ حَتَّى تُحْدِثَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءِ» قال: تفرد به عمرو بن أبي سلمة عن إبراهيم بن محمد عنه، وإسناده واه. وفيه أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة رفعه: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا وَيُسَمِّيَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا» تفرد بهذه الزيادة عبد الله بن محمد عن هشام بن عروة وهو متروك.

وفي الباب عن أبي سعيد، وسعيد بن زيد كما ذكره المصنف وعائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة وعلي وأنس. فحديث أبي سعيد رواه أحمد والذارقطني والترمذي في العلل وابن ماجه وابن عدي وابن السكّن والبزار والذارقطني والحاكم والبيهقي بلفظ حديث الباب. وزعم ابن عدي أن زيد بن الحباب تفرد به عن كثير بن زيد، قال الحافظ: وليس كذلك فقد رواه الذارقطني من حديث أبي عامر العقدي وابن ماجه من حديث أبي أحمد الزهري وكثير بن زيد قال ابن معين: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ليس بالقوي يكتب حديثه، وكثير بن زيد رواه عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد وربيعة قال أبو حاتم: شيخ. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أحمد: ليس بالمعروف. وقال المروزي: لم يصححه أحمد. وقال: ليس فيه شيء يثبت. وقال البزار: كل ما روي في هذا الباب فليس بقوي، وذكر أنه روى عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة. وقال العقيلي: الأسانيد في هذا الباب فيها لين. وقد قال أحمد بن حنبل: إنه أحسن شيء في هذا الباب، وقد قال أيضاً: لا أعلم في التسمية حديثاً صحيحاً، وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع. وقال إسحاق: هذا يعني حديث أبي سعيد، أصح ما في الباب.

وأما حديث سعيد بن زيد فرواه الترمذي والبزار وأحمد وابن

متروك. قالوا: فيكون هذا الحديث قرينة لتوجيه ذلك النبي إلى الكمال لا إلى الصحة كحديث «لا صلاة لجزار المسجد إلا في المسجد» فلا وجوب ويؤيد ذلك حديث «ذَكَرَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِ الْمُؤْمِنِ سَعَى أَوْ لَمْ يُسَمِّ». واحتج البيهقي على عدم الوجوب بحديث «لا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ» وتقريره أن التمام لم يتوقف على غير الإسباغ، فإذا حصل حصل. واستدل النسائي وابن خزيمة والبيهقي على استحباب التسمية بحديث انس قال: «طَلَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءًا فَلَمْ يَجِدْ فَقَالَ: هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مَاءٌ؟ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَقَالَ: تَوَضَّئُوا بِاسْمِ اللَّهِ» وأصله في الصحيحين بدون قوله: «تَوَضَّئُوا بِاسْمِ اللَّهِ». وقال النووي: يمكن أن يحتج في المسألة بحديث أبي هريرة: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يَنْدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ» ولا يخفى على الفطن ضعف هذه المستندات وعدم صراحتها وانتفاء دلالتها على المطلوب، وما في الباب إن صلح للاحتجاج أفاد مطلوب القائل بالفرضية لما قدمنا، ولكنه صرح ابن سيّد الناس في شرح الترمذي بأنه قد روي في بعض الروايات لا وضوء كاملاً. وقد استدل به الرافعي، قال الحافظ: لم أراه هكذا انتهى.

فإن ثبتت هذه الزيادة من وجوه معتبر فلا أصرح منها في إفادة مطلوب القائل بعدم وجوب التسمية. وقد استدل من قال بالوجوب على الذاكر فقط بحديث «مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ كَانَ طَهُورًا لِجَمِيعِ بَدَنِهِ» وقد تقدّم الكلام عليه، قالوا: فحملنا أحاديث الباب على الذاكر، وهذا على الناسي جمعاً بين الأدلة ولا يخفى ما فيه.

بَابُ اسْتِحْبَابِ غَسْلِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الْمَضْمُضَةِ وَتَأْكِيدِهِ لِنَوْمِ اللَّيْلِ

١٦٥- عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ التَّغْفِي قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَاسْتَوَكَّ ثَلَاثًا أَيْ غَسَلَ كَفَيْهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩/٤) وَالنَّسَائِيُّ (٤٦/١).

الحديث رجاله عند النسائي ثقات إلا حميد بن مسعدة فهو صدوق. قوله: (أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ) ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلافت، وقد ذكره أبو عمر في الصحابة. وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بلفظ: «فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثَلَاثَ

مَرَّاتٍ فَغَسَلَهُمَا»، وقال في آخره «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا»، وسأيت في هذا الكتاب. وأخرج أبو داود من حديث عثمان أيضاً بلفظ: «أَفْرَغَ بِيَدَيْهِ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى ثُمَّ غَسَلَهُمَا إِلَى الْكُوعَيْنِ» وثبت نحوه أيضاً من حديث عليّ وعبد الله بن زياد عند أهل السنن. والحديث يدل على شرعية غسل الكفين قبل الوضوء، وقد اختلف الناس في ذلك فعند الهادي في أحد قوله والمؤيد بالله وأبي طالب والمنصور بالله والشافعية والحنفية أنه مسنون ولا يجب لحديث «تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ» ولم يذكر فيه غسل اليدين. وقال القاسم: وهو أحد قولي الهادي وإليه ذهب ابنه أحمد بن يحيى أنه واجب لخبر الاستيقاظ الذي سألني بعد هذا. وأجيب بأنه لا يدل على الوجوب لقوله فيه «فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَتَيْنَ بَأْتَتَ يَدَهُ» وليعلم أن محل النزاع غسلهما قبل الوضوء، وحديث الاستيقاظ الغسل فيه لا للوضوء فلا دلالة له على المطلوب، وعجّر الأفعال لا تدل على الوجوب، وسألني الكلام على ما هو الحق في الحديث الذي بعد هذا إن شاء الله.

١٦٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْسِي يَدَهُ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَتَيْنَ بَأْتَتَ يَدَهُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَذْكُرِ السَّادَةَ (حم: ٢/٢٤١) (خ: ١٦٢) (م: ٢٧٨) (د: ١٠٣) (ت: ٢٤) ن: ٧/١ (هـ: ٣٩٣)، وفي لفظ الترمذي وابن ماجه «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ اللَّيْلِ».

١٦٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَتَيْنَ بَأْتَتَ يَدَهُ أَوْ أَتَيْنَ طَافَتَ يَدَهُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٤٩/١) وَقَالَ: إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

للحديث طرق منها ما ذكره المصنف ومنها عند ابن عدي بزيادة (فَلْيَرْفَعْ) وقال: إنها زيادة منكرة. ومنها عند ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي بزيادة (أَتَيْنَ بَأْتَتَ يَدَهُ مِنْهُ) قال ابن منده: هذه الزيادة رواها ثقات ولا أراها محفوظة. وفي الباب عن جابر عند الدارقطني وابن ماجه وابن عمر، رواه ابن ماجه وابن خزيمة بزيادة لفظ منه وعائشة، رواه ابن أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه أنه وهم.

قوله: (مِنْ نَوْمِهِ) اخذ بعمومه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم، وخصه أحمد وداود بنوم الليل لقوله في آخر

قوله: (أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ) ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلافت، وقد ذكره أبو عمر في الصحابة. وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بلفظ: «فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثَلَاثَ

قوله: (أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ) ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلافت، وقد ذكره أبو عمر في الصحابة. وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بلفظ: «فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثَلَاثَ

قوله: (أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ) ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلافت، وقد ذكره أبو عمر في الصحابة. وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بلفظ: «فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثَلَاثَ

قوله: (أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ) ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلافت، وقد ذكره أبو عمر في الصحابة. وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بلفظ: «فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثَلَاثَ

قوله: (أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ) ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلافت، وقد ذكره أبو عمر في الصحابة. وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بلفظ: «فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثَلَاثَ

به على وجوب غسل اليدين قبل الوضوء ليس على ما ينبغي. فإن قلت: هذا قصر على السبب، وهو مذهب مرجوح. قلت: سلمنا عدم القصر على السبب فليس في الحديث إلا نهي المستيقظ عن نوم الليل أو مطلق النوم فهو أحسن من الدعوى أعني: مشروعية غسل اليدين قبل الوضوء مطلقاً فلا يصح للاستدلال به على ذلك ونحن لا نكر أن غسل اليدين قبل الوضوء من السنن الثابتة بالأحاديث الصحيحة كما في حديث عثمان الآتي وغيره، كما في الحديث الذي في أول الباب ولا منازعة في سنيته إنما النزاع في دعوى وجوبه والاستدلال عليها بحديث الاستيقاظ. وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا.

قوله: (فَلَا يُذْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ) في رواية للبخاري (في وضوئيه). وفي رواية لابن خزيمة (في إناؤه أو وضوئيه). والظاهر اختصاص ذلك بإناء الوضوء ويلحق به الغسل بجامع أن كل واحد منهما يراد التطهر به. وخرج بذكر الإناء البرك والحياض التي لا تفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي. وفي الحديث أيضاً دلالة على أن الغسل سبع ليس عاماً لجميع النجاسات كما زعمه البعض بل خاصاً بنجاسة الكلب باعتبار ريقه، والجمهور من المتقدمين والمتأخرين على أنه لا ينجس الماء إذا غمس يده فيه، وحكي عن الحسن البصري أنه ينجس إن قام من نوم الليل، وحكي أيضاً عن إسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري، قال النووي: وهو ضعيف جداً فإن الأصل في اليد والماء: الطهارة فلا ينجس بالشك وقواعد الشريعة متظاهرة على هذا. قال المصنف رحمه الله: وأكثر العلماء حملوا هذا على الاستحباب مثل ما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَنْشِئْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خِيَاثِيمِهِ» متفق عليه انتهى.

وإنما مثل المصنف محل النزاع بهذا الحديث لأنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنثار عند الاستيقاظ ولم يذهب إلى وجوبه أحد، وإنما شرع لأنه يذهب ما يلصق بمجرى النفس من الأوساخ وينظفه فيكون سبباً لنشاط القارئ وطرده الشيطان، والحيشوم أعلى الأنف، وقيل: هو الأنف كله وقيل: هو عظام رفاق لينة في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ. وقد وقع في البخاري في بدء الخلق بلفظ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ

الحديث: (بَاتَتْ يَدُهُ) لأن حقيقة المبيت تكون بالليل. ويؤيده ما ذكره المصنف رحمه الله في رواية الترمذي وابن ماجه، وأخرجها أيضاً أبو داود وساق مسلم إسنادهما، وما في رواية لأبي عوانة ساق مسلم إسنادهما أيضاً «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ لِلْوُضُوءِ حِينَ يُصْبِحُ» لكن التعليل بقوله: (فَإِنَّهُ لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ بَاتَتْ يَدُهُ) يقضي بالحاق نوم النهار بنوم الليل، وإنما خص نوم الليل بالذكر للغلبة. قال النووي: وحكي عن أحمد في رواية أنه إن قام من نوم الليل كره له كراهة تحريم، وإن قام من نوم النهار كره له كراهة تنزيه قال: ومذهبنا ومذهب المحققين أن هذا الحكم ليس خصوصاً بالقيام من النوم بل المعتبر الشك في نجاسة اليد، فمتى شك في نجاستها كره له غمسها في الإناء قبل غسلها سواء كان قام من نوم الليل أو النهار أو شك انتهى.

والحديث يدل على المنع من إدخال اليد إلى إناء الوضوء عند الاستيقاظ، وقد اختلف في ذلك، فالأمر عند الجمهور على التنب، وحمله أحمد على الوجوب في نوم الليل واعتذر الجمهور عن الوجوب بأن التعليل بأمر يقتضي الشك قرينة صارفة عن الوجوب إلى التنب، وقد دفع بأن التشكيك في العلة لا يستلزم التشكيك في الحكم وفيه أن قوله: (لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ بَاتَتْ يَدُهُ) ليس تشكيكاً في العلة بل تعليلاً بالشك وأنه يستلزم ما ذكر. ومن جملة ما اعتذر به الجمهور عن الوجوب حديث «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ الشَّنِّ الْمَعْلُونِ بَعْدَ قِيَامِهِ مِنَ النَّوْمِ وَلَمْ يَرَ أَنَّهُ غَسَلَ يَدَهُ» كما ثبت في حديث ابن عباس وتعب بأن قوله: (أَحَدُكُمْ) يقتضي اختصاص الأمر بالغسل بغيره فلا يعارضه ما ذكر، ورد بأنه صح عنه ﷺ غسل يديه قبل إدخالهما في الإناء حال اليقظة فاستجاباه بعد النوم أولى، ويكون تركه لبيان الجواز. ومن الأعذار للجمهور أن التقيد بالثلاث في غير النجاسة العينية يدل على الندبية وهذه الأمور إذا ضمت إليها البراءة الأصلية لم يبق الحديث متنهضاً للوجوب ولا لتحريم الترك، ولا يصح الاحتجاج به على غسل اليدين قبل الوضوء، فإن هذا ورد في غسل النجاسة وذاك سنة أخرى. ويدل على هذا ما ذكره الشافعي وغيره من العلماء أن السبب في الحديث أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالأحجار وبلادهم حارة فإذا نام أحدهم عرق فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على قدر غير ذلك، فإذا كان هذا سبب الحديث عرفت أن الاستدلال

فَلْيَسْتَتِرْ ثَلَاثًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْتَئُ عَلَى خَيْشُومِهِ» فيحمل المطلق على المفيد ويكون الأمر بالاستتار باعتبار إرادة الوضوء وفي وجوبه خلاف سيأتي.

بَابُ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ

١٦٨- عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ دَخَا بِإِنَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَتِفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يَحْدِثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/٥٩٦ و ٦٤) (خ: ١٥٩) (م: ٢٢٦).

قوله: (فَأَفْرَغَ عَلَى كَتِفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) هذا دليل على أنَّ غسلهما في أوَّل الوضوء سنة. قال النووي: وهو كذلك باتفاق العلماء، وقد أسلفنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا. قوله: (فَمَضْمَضَ) المضمضة: هي أن يجعل الماء في فيه، ثم يديره ثم يمجّه قال النووي: وأقلها أن يجعل الماء في فيه، ولا يشترط إدارته على المشهور عند الجمهور وعند جماعة من أصحاب الشافعي وغيرهم أنَّ الإدارة شرط، والمعمول عليه في مثل هذا الرجوع إلى مفهوم المضمضة لغة، على ذلك تبني معرفة الحق، والذي في القاموس وغيره أنَّ المضمضة: تحريك الماء في الفم. قوله: (وَاسْتَنْشَرَ) في رواية للبخاري (وَاسْتَنْشَقَ) والاستنثار أعم قاله في الفتح، قال النووي: قال جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون: الاستنثار هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق. وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة: الاستنثار: هو الاستنشاق، قال: قال أهل اللغة: هو مأخوذ من النثرة وهي طرف الأنف. وقال الخطابي وغيره: هي الأنف، والمشهور الأوَّل، قال الأزهري: روى سلمة عن الفراء أنه يقال: نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرك النثرة في الطهارة انتهى. وفي القاموس استنثر: استنشق الماء، ثم استخرج ذلك بنفس الأنف كاستنثر. وقال في الاستنشاق: استنشق الماء: أدخله في أنفه. إذا تقرر لك معنى المضمضة والاستنثار والاستنشاق لغة فاعلم أنَّه قد اختلف في الوجوب وعدمه، فذهب أحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر، ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله إلى وجوب المضمضة

والاستنشاق والاستنثار، وبه قال ابن أبي ليلى وحماد بن أبي سليمان، وفي شرح مسلم للنووي أنَّ مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداود الظاهري وأبي بكر بن المنذر، ورواية عن أحمد أنَّ الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء، والمضمضة سنة فيهما وما نقل من الإجماع على عدم وجوب الاستنثار متعقب بهذا. واستدلوا على الوجوب بأدلة منها أنَّه من تمام غسل الوجه فالأمر بغسله أمر بها. ومحدث أبي هريرة المتفق عليه: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَنْشِرْ». ومحدث سلمة بن قيس عند الترمذي والنسائي بلفظ «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَشِرْ». وبما أخرج أحمد والشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وأهل السنن الأربع من حديث لقيط بن صبرة في حديث طويل فيه: «وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» وفي رواية من هذا الحديث: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمِضْ» أخرجه أبو داود وغيره. قال الحافظ في الفتح: إنَّ إسنادهما صحيح، وقد ردَّ الحافظ أيضًا في التلخيص ما أعلَّ به حديث لقيط من أنَّه لم يرو عن عاصم بن لقيط بن صبرة إلا إسماعيل بن كثير، وقال: ليس بشيء لأنه روى عنه غيره، وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان، وقال النووي: هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالأسانيد الصحيحة. ومن أدلة القائلين بالوجوب حديث أبي هريرة الذي سيذكره المصنف في هذا الباب بلفظ «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ» عند الذارقطي. وذهب مالك والشافعي والأوزاعي والليث والحسن البصري والزهري وربيعة ويحيى بن سعيد وقادة والحكم بن عتيبة وعبد بن جرير الطبري والناصر من أهل البيت إلى عدم الوجوب. وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وزيد بن علي من أهل البيت عليهم السلام إلى أنَّهم فرض في الجنابة، وسنة في الوضوء، فإن تركهما في غسله من الجنابة أعاد الصلاة، واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بمحدث: «عَشْرٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ» وقد ردَّه الحافظ في التلخيص وقال: إنَّه لم يرد بلفظ «عَشْرٌ مِنْ السُّنَنِ» بل بلفظ من الفطرة ولو ورد لم يتنهض دليلاً على عدم الوجوب، لأنَّ المراد به السنة أي الطريقة لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الأصولي، وقد ذكرنا ذلك فيما تقدَّم. واستدلوا أيضًا بمحدث ابن عباس مرفوعًا بلفظ: «الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ سُنَّةٌ» رواه الذارقطي، قال الحافظ: وهو حديث ضعيف.

في الفتح: وذكر ابن المنذر أنَّ الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا بكونه لا يعلم خلافاً في أن تاركه لا يعيد، وهذا دليل فقهي فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة والتابعين إلا عن عطاء، وهكذا ذكر ابن حزم في المحلى. وذكر ابن سيد الناس في شرح الترمذي بعد أن ساق حديث لقيط بن صبرة ما لفظه. وقال أبو بشر الدؤلابي فيما جمعه من حديث الثوري: حدثنا محمد بن بشار أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي هاشم عن عاصم بن لقيط عن أبيه عن النبي ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَبْلِغْ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا».

قال أبو الحسين بن القطان: وهذا صحيح، فهذا أمر صحيح صريح، وانضم إليه مواظبة النبي ﷺ فثبت ذلك عن النبي ﷺ قولاً وفعلًا مع المواظبة على الفعل انتهى. ومن جملة ما أورده في شرح الترمذي من الأدلة القاضية بوجوب المضمضة والاستنشاق حديث عائشة عند البيهقي بلفظ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَضْمُضَةُ وَالاسْتِنْشَاقُ مِنَ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ» وَقَدْ ضَعَفَ بِمُحَمَّدَ بْنِ الْأَزْهَرِيِّ الْجَوْزَجَانِي، وَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ لَا مِنْ طَرِيقِهِ فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الصُّوفِيِّ عَنْ ابْنِ عَدِي الْحَافِظِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ عَصَامِ بْنِ يُوسُفَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْهَا. إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْحَقَّ وَجُوبَ الْمَضْمُضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ وَالِاسْتِنْشَاقِ. قَوْلُهُ: «ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ إِلَّا الرَّأْسَ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْعَدَدُ، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّنَةَ الْاِقْتِصَارَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ عَلَى وَاحِدَةٍ لِأَنَّ الْمَطْلُوقَ يَصْدُقُ بِمَرَّةٍ، وَقَدْ صَرَّحَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِالْمَرَّةِ، وَفِيهِ خِلَافٌ وَسَيَاتِي الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابٍ: هَلْ يَسْنُ تَكَرُّرَ مَسْحِ الرَّأْسِ؟ وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ غَسْلَ الْأَعْضَاءِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَأَنَّ الثَّلَاثَ سَنَةٌ لِثَبُوتِ الْاِقْتِصَارِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ وَمَرَّتَيْنِ، وَسَيَاتِي لِذَلِكَ بَابٌ فِي هَذَا الْكِتَابِ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مِنَ التَّرْتِيبِ بَشَمٍ عَلَى وَجُوبِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَمَكْحُولٌ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَدَاوُدُ وَالْمُزَنِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَالْبَصْرِيُّ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءُ وَالزَّهْرِيُّ وَالنَّخَعِيُّ: إِنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ وَلَا يَنْتَهِزُ التَّرْتِيبُ بِشَمٍ فِي

ومجديث: «تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ» وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالِاسْتِنْشَاقِ. وَرَدَّ بَأَنَّ الْأَمْرَ بِغَسْلِ الْوَجْهِ أَمْرٌ بِهَا كَمَا سَبَقَ. وَبِأَنَّ وَجُوبَهَا ثَبِتَ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْأَمْرُ مِنْهُ أَمْرٌ بِدَلِيلٍ: «وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ» «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي» وَيُمْكِنُ مَنَاقِشَةُ هَذَا بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ أَحَالَهُ فَقَطْ كَمَا وَقَعَ لِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى تِمَامِ الْحَدِيثِ وَهُوَ «فَاغْسِلْ وَجْهَكَ وَيَدَيْكَ وَأَمْسَحْ رَأْسَكَ وَاغْسِلْ رِجْلَيْكَ» فَيَصِيرُ نَصًّا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ فِي خُصُوصِ آيَةِ الْوُضُوءِ لَا فِي عُمُومِ الْقُرْآنِ، فَلَا يَكُونُ أَمْرُهُ ﷺ بِالْمَضْمُضَةِ دَاخِلًا تَحْتَ قَوْلِهِ لِلْعَرَابِيِّ: «كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ» فَيَقْتَصِرُ فِي الْجَوَابِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ صَحَّ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا، وَالْوَاجِبُ الْأَخْذُ بِمَا صَحَّ عَنْهُ، وَلَا يَكُونُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْبَعْضِ فِي مِبَادِيِ التَّعْلِيمِ وَنَحْوِهَا مُوجِبًا لَصَرْفِ مَا وَرَدَ بَعْدَهُ وَإِخْرَاجِهِ عَنِ الْوُجُوبِ، وَإِلَّا لَزِمَ قَصْرُ وَاجِبَاتِ الشَّرِيعَةِ بِأَسْرَافِهَا عَلَى الْخَمْسِ الْمَذْكُورَةِ فِي حَدِيثِ ضَمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ مَثَلًا لِقُصَارِهِ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَارِ فِي تَعْلِيمِهِ. وَهَذَا خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ وَإِطْرَاحٌ لَأَكْثَرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعَلَى مَا سَلَفَ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ بِغَسْلِ الْوَجْهِ أَمْرٌ بِهَا، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُسْتَعْبِدًا فِي بَادِيِ الرَّأْيِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْوَجْهَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ مَعْلُومُ الْمَقْدَارِ لَكِنَّهُ يَشُدُّ مِنْ عَضُدِ دَعْوَى الدَّخُولِ فِي الْوَجْهِ، أَنَّهُ لَا مُوجِبَ لِتَخْصُصِهِ بِظَاهِرِهِ دُونَ بَاطِنِهِ، فَإِنَّ الْجَمِيعَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ يَسْمَى وَجْهًا فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ أَطْلُقُ عَلَى خَرَقِ الْقَمِّ وَالْأَنْفِ اسْمًا خَاصًّا فَلَيْسَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَجْهًا. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ أَطْلُقُ عَلَى الْخَدَيْنِ وَالْجَبْهَةِ وَظَاهِرِ الْأَنْفِ وَالْحَاجِبِينَ وَسَائِرِ أَجْزَاءِ الْوَجْهِ أَسْمَاءَ خَاصَّةٍ فَلَا تَسْمَى وَجْهًا، وَهَذَا فِي غَايَةِ السَّقُوطِ لِاسْتِزْلَامِهِ عَدَمَ وَجُوبِ غَسْلِ الْوَجْهِ. فَإِنْ قُلْتُ: يَلْزَمُ عَلَى هَذَا وَجُوبُ غَسْلِ بَاطِنِ الْعَيْنِ قُلْتُ: يَلْزَمُ لَوْلَا اِقْتِصَارُ الشَّارِعِ فِي الْبَيَانِ عَلَى غَسْلِ مَا عَدَاهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا نَزَلَ إِلَيْنَا فِدَاوِمَ عَلَى الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، وَلَمْ يَحْفَظْ أَنَّهُ أَخْلَى بِهِمَا مَرَّةً وَاحِدَةً، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهُدَى، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْهُ أَنَّهُ غَسَلَ بَاطِنَ الْعَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ غَسْلِ بَاطِنِ الْعَيْنِ ابْنُ عَمْرٍو وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَرَوَى فِي الْبَحْرِ عَنِ النَّاصِرِ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ، وَاسْتَدَلَّ لَهُمْ بِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَسَيَاتِي مَتَمِّسَكَ لِمَنْ قَالَ بِذَلِكَ فِي بَابِ تَعَاهُدِ الْمَاقِينَ. وَقَدْ اعْتَرَفَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ بِضَعْفِ دَلِيلِ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ وَجُوبِ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالِاسْتِنْشَاقِ. قَالَ الْحَافِظُ

قوله: (إِلَى الْكَعْتَيْنِ) هما العظمان التأتان بين مفصل الساق والقدم باتفاق العلماء ما عدا الإمامية ومحمد بن الحسن. قال النّووي: ولا يصح عنه. وقد اختلف هل الواجب الغسل أو يكفي المسح؟ وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ) قال النّووي: المراد لا يحدثها بشيء من أمور الدنيا، ولو عرض له حديث فأعرض عنه حصلت له هذه الفضيلة، لأن هذا ليس من فعله، وقد غفر لهذه الأمة ما حدثت به نفوسها هذا معنى كلامه.

قال في الفتح: ووقع في رواية الحكيم الترمذي في هذا الحديث «لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا» وهي في الزهد لابن المبارك والمصنف لابن أبي شيبة. قال المازري والقاضي عياض: المراد بحديث النفس المتجلب والمكتسب، وأما ما يقع في الخاطر غالباً فليس هو المراد.

قال عياض وقوله: يحدث نفسه فيه إشارة إلى أن ذلك الحديث مما يكتبه لإضافته إليه، قال ابن دقيق العيد: إن حديث النفس على قسمين:

أحدهما: ما يهجم هجماً يتعدى دفعه عن النفس.

والثاني: ما تسترسل معه النفس، ويمكن قطعه ودفعه فيمكن أن يحمل الحديث على هذا النوع الثاني، فيخرج عنه الأول لعسر اعتباره، ويشهد لذلك لفظ يحدث نفسه فإنه يقتضي تكسباً منه وتفعلاً لهذا الحديث، قال: ويمكن حمله على النوعين معاً إلى آخر كلامه. والحاصل أن الصيغة مشعرة بشئين.

أحدهما: أن يكون غير مغلوب بورود الخواطر النفسية، لأن من كان كذلك لا يقال له: يحدث لانتفاء الاختيار الذي لا بد من اعتباره.

ثانيهما: أن يكون مريداً للتحدث طالباً له على وجه التكلف، ومن وقع له ذلك هجوماً وبغته لا يقال: إنه حدث نفسه.

قوله: (غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) رتب هذه الثوبة على مجموع الرضوء الموصوف بتلك الصنعة. وصلاة الركعتين المقيدة بذلك القيد فلا تحصل إلا بمجموعهما. وظاهره مغفرة جميع الذنوب، وقد قيل: إنه مخصوص بالصغائر لورود مثل ذلك مقيداً كحديث «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ كَقَارَاتٍ لِمَا بَيْنَهُمَا مَا أُجْتَنِبَتْ الْكَبَائِرُ».

حديث الباب على الوجوب لأنه من لفظ الراوي، وغايته أنه وقع من النبي ﷺ على تلك الصنعة، والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب. نعم قوله في آخر الحديث: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَهُ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ مَلَأَ رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» يشعر بترتيب المغفرة المذكورة على وضوء مرتب على هذا الترتيب، وأما أنه يدل على الوجوب فلا. وقد استدلل على الوجوب بظاهر الآية وهو متوقف على إفادة الراوي للترتيب، وهو خلاف ما عليه جمهور النحاة وغيرهم، وأصرح أدلة الوجوب حديث: «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ عَلَى الْوَلَاءِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»، وفيه مقال لا اظنه يتنهض معه. وقد خلط فيه بعض المتأخرين فخرجه من طرق، وجعل بعضها شاهداً لبعض، وليس الأمر كما ذكر فليراجع الحديث في مظانته، فإن التكلّم على ذلك هنا يفضي إلى تطويل يخرجنا عن المقصود. وسيأتي التصريح بما هو الحق في الباب الذي بعد هذا.

قوله: (إِلَى الْمُرْتَفِقَيْنِ) المرفق فيه وجهان. أحدهما فتح الميم وكسر الفاء. والثاني عكسه لفتان. واتفق العلماء على وجوب غسلهما، ولم يخالف في ذلك إلا زفر وأبو بكر بن داود الظاهري، فمن قال بالوجوب جعل إلى في الآية بمعنى مع، ومن لم يقل به جعلها لانتفاء الغاية. واستدل لغسلهما أيضاً بحديث: «إِنَّهُ ﷺ أَذَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْقَفَيْهِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» عند الذارقطني، والبيهقي من حديث جابر مرفوعاً وفيه القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عجيل وهو متروك، وقال أبو زرعة: منكر، وضعفه أحمد وابن معين، وانفرد ابن حبان بذكره في الثقات، ولم يلتفت إليه في ذلك، وصرح بضعف هذا الحديث المنذري وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم. واستدل لذلك أيضاً بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «تَوَضَّأَ حَتَّى أَسْرَعَ فِي الْمَضْيُ ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» وفيه أنه فعل لا يتنهض بمجرد على الوجوب. وأجيب بأنه بيان للمجمل فيفيد الوجوب، وردّ بأنه لا إجمال لأن (إلى) حقيقة في انتهاء الغاية مجاز في معنى مع. وقد حقق الكلام في ذلك الرضي في شرح الكافية وغيره فليرجع إليه. واستدل أيضاً لذلك أنه من مقدمة الواجب فيكون واجباً، وفيه خلاف في الأصول معروف وسيعقد المصنف لذلك باباً، سيأتي إن شاء الله تعالى.

ذِرَاعِيهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ وَزَادَ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (حم: ١٣٢/٤) (د: ١٢١).

الحديث إسناده صالح، وقد أخرجه الضياء في المختارة وهو يدل على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين. وحديث عثمان وعبد الله بن زيد الثابتان في الصحيحين وحديث علي الثابت عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والبرزبار وغيرهم مصرحة بتقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه واليدين.

والحديث من أدلة القائلين بعدم وجوب الترتيب، وقد سبق ذكرهم في شرح حديث عثمان. وحديث الربيع الآتي بعد هذا يدل على وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه.

قال النووي: إنهم يتأولون هذه الرواية على أن لفظة (ثم) ليست للترتيب بل لعطف جملة على جملة. وقد ذكر الفاضل الشلبي في صدر حواشيه على شرح المواقف أن المحققين من النحاة نصوا على أنه وجوب دلالة (ثم) على التراخي خصوص بعطف المقرد، وقد ذكره أيضًا في حواشي المطول. وقد ذكر الرضوي في شرح الكافية، وابن هشام في المغني أنها قد تأتي لمجرد الترتيب فظهر بهذا أنها مشتركة بين المعنيين لا أنها حقيقة في الترتيب ولكن لا يخفى عليك أن هذا التأويل وإن نفع القائل بوجود الترتيب في حديث الباب وما بعده فهو يجري في دليله الذي عارض به حديثي الباب أعني حديث عثمان وعبد الله بن زيد وعلي، فلا يدل على تقديم المضمضة والاستنشاق كما لا يدل هذا على تأخيرهما، فدعوى وجوب الترتيب لا تتم إلا بإبراز دليل عليها يتعين المصير إليه، وقد عرفناك في شرح حديث عثمان عدم انتهاض ما جاء به مدعي وجوب الترتيب على المطلوب، نعم حديث جابر عند النسائي في صفة حج النبي ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «إِذْءُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» بلفظ الأمر وهو عند مسلم بلفظ الخبر يصلح للاحتجاج به على وجوب الترتيب لأنه عام لا يقصر على سببه عند الجمهور كما تقرر في الأصول. وآية الوضوء مندرجة تحت ذلك العموم.

١٧٣ - وَعَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِتِ مَعْوَدٍ ابْنِ عَفْرَاءَ قَالَ:

١٦٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ دَعَا بِوَضُوئِهِ فَتَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَتَرَى يَدَيْهِ الْيُسْرَى، فَفَعَلَ هَذَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: هَذَا طَهُورُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٤١) وَالنَّسَائِيُّ (١/٦٧).

الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عُلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَذَكَرَهُ فَمُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنْ كَانَ ابْنُ سَعِيدٍ بْنُ مَسْرُوقٍ الْكَنْدِيُّ فَهُوَ ثَقَّةٌ، وَإِنْ كَانَ الْحَلِيُّ الْأَطْطَاكِيُّ فَهُوَ صَدُوقٌ يَغْرُبُ، وَكِلَاهُمَا رَوَى عَنْهُ النَّسَائِيُّ. وَأَمَّا خَالِدُ بْنُ عُلْقَمَةَ فَهُوَ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ: صَدُوقٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْمَضْمُضَةِ، وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالِاسْتِثَارِ قَدْ تَقَدَّمَ. قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِيهِ مَعَ الَّذِي قَبْلَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السَّنَةَ أَنْ يَسْتَنْشِقَ بِالْيَمِينِ، وَيَسْتَنْتَرِ بِالْيُسْرَى. انتهى.

١٧٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَنْتِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٤٢/٢) (خ: ١٦٢) (م: ٢٣٧).

قد تقدم الكلام على تفسير الاستنثار وعلى وجوبه في حديث عثمان.

١٧١ - وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/١١٦).

قد سلف الكلام على المضمضة والاستنشاق تفسيرًا وحكمًا. قال المصنف رحمه الله تعالى وقال: - يعني الدارقطني - لم يسنده عن حماد غير هذبة وداود بن الحبر. وغيرهما يرويه عنه عن عمار عن النبي ﷺ لا يذكر أبا هريرة. قلت: وهذا لا يضر لأن هذبة ثقة خرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وما ينفرد به انتهى.

وقد ذكر هذا الحديث ابن سيّد الناس في شرح الترمذي منسوبا إلى أبي هريرة، ولم يتكلم عليه، وعادته التكلّم على ما فيه ومن.

بَابُ مَا جَاءَ فِي جَوَازِ تَأْخِيرِهِمَا عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ

١٧٢ - عَنْ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: أُنْبِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَضُوئِهِ فَتَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ

إسماعيل بن كثير أحمد، وقال أبو حاتم: هو صالح الحديث. وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وعاصم وثقه أبو حاتم، ومن عدا هذين من رجال إسناده فمخرج له في الصحيح قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي، وقد أخرج الترمذي من حديث ابن عباس «فَخَلَّلَ بَيْنَ أَصَابِعِكَ» وقال: هذا حديث حسن، وقد تقدم

الترمذي إلى تحسين هذا الحديث البخاري، روى ذلك عنه الترمذي في كتاب العلل، وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف، ولكن الراوي عنه موسى بن عقبة وسامعه منه قبل أن يخلط، وأخرج الترمذي أيضاً من حديث المستورد قال «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ أَصَابِعَ رَجُلَيْهِ بِخَنْصَرِهِ». وقال: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة وغرابته والذي قبله ترجع إلى الإسناد فلا ينافي الحسن، قاله ابن سيد الناس، وقد شارك ابن لهيعة في روايته عن يزيد بن عمرو الليثي بن سعد وعمر بن الحارث فالحديث إذن صحيح سالم عن الغرابة، وفي

الباب مما ليس عند الترمذي عن عثمان وأبي هريرة والزبيع بنت معوذ بن عفراء وعائشة وأبي رافع، فحديث عثمان عند الدارقطني وحديث أبي هريرة عند الدارقطني أيضاً وحديث الزبيع عند الطبراني وحديث عائشة عند الدارقطني وحديث أبي رافع عند ابن ماجه والدارقطني. والحديث يدل على مشروعية إسباغ الوضوء. والمراد به إنقاء واستكمال الأعضاء والحرص على أن يتوضأ وضوءاً يصح عند الجميع، وغسل كل عضو ثلاث مرات هكذا قيل: فإذا كان التلخيص مأخوذاً في مفهوم الإسباغ فليس بواجباً لحديث «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً وَرَتَيْنِ» وإن كان مجرد الإنقاء والاستكمال فلا نزاع في وجوبه، ويدل أيضاً على وجوب تخليل الأصابع فيكون حجة على الإمام يحيى القائل بعدم الوجوب، ويدل أيضاً على وجوب الاستنشاق، وقد تقدم الكلام عليه في حديث عثمان، وإنما كره المبالغة للصائم خشية أن يزل إلى حلقه ما يفطره، واستدل به على عدم وجوب المبالغة لأن الوجوب يستلزم عدم جواز الترك وفيه ما لا يخفى.

١٧٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اسْتَنْشَرُوا مَرَّتَيْنِ بِالْيَمِينِ أَوْ ثَلَاثًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (حم: ٢٢٨/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤١) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٠٨).

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن الجارود وصححه ابن القطان وذكره الحافظ في التلخيص، ولم يذكره بضعف وكذلك

«أَتَيْتُهَا فَأَخْرَجَتْ إِلَيَّ إِنَاءً، فَقَالَتْ: فِي هَذَا كُنْتُ أَخْرِجُ الْوَضُوءَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يُمَضِّمُضُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ مَقْبِلاً وَمُدْبِراً، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ» (حم: ٣٥٨/٦) (د: ١٢٦) (ت: ٢٣) (هـ: ١٥٤٣).

قال العباس بن يزيد هذه المرأة التي حدثت عن النبي ﷺ «أَنَّهُ بَدَأَ بِالْوَجْهِ قَبْلَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ» وقد حدث به أهل بدر منهم عثمان وعلي أنه بدأ بالمضمضة والاستنشاق قبل الوجه والناس عليه، رواه الدارقطني. الحديث رواه الدارقطني عن شيخه إبراهيم بن حماد عن العباس المذكور، وأخرجه أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وله عنها طرق والفاظ مدارها على عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال، وهو يدل على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة وغسل الوجه، وقد عرفت في الحديث الذي قبله ما هو الحق.

بَابُ الْمُبَالَغَةِ فِي الِاسْتِنْشَاقِ

١٧٤ - عَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ الْوَضُوءِ، قَالَ: «اسْبِغِ الْوَضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَتَبَالُغْ فِي الِاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا». رَوَاهُ الْحَفْصَةُ (حم: ٢٣/٤) (د: ١٤٢-١٤٣) (ت: ٣٨) (ن: ١/٦٦) (هـ: ١٥٣) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق إسماعيل بن كثير المكي عن عاصم بن لقيط عن أبيه مطولاً ومختصراً، قال الخلال: عن أبي داود عن أحمد عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية. انتهى.

ويقال: لم يرو عنه غير إسماعيل قال الحافظ: وليس بشيء لأنه روى عنه غيره، وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان وهذا اللفظ عندهم من رواية وكيع عن الثوري عن إسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط عن أبيه. وروى الذولابي في حديث الثوري من جمعه من طريق ابن مهدي عن الثوري ولفظه: «وَتَبَالُغْ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» وفي رواية لأبي داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن إسماعيل بن كثير بلفظ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَتَمَضْمُضْ».

قال الحافظ في الفتح: إسناده هذه الرواية صحيح، وقال النووي: حديث لقيط بن صبرة أسانيد صحيحة، وقد وثق

رَأْسَهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أَذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ، والمراد بالخطايا قال النووي وغيره: الصغائر. وظاهر الأحاديث العموم، والتخصيص بما وقع في الأحاديث الآخر بلفظ: «مَا لَمْ تُفْشَ الْكِبَايِرُ» وبلفظ: «مَا أَجْتَبَيْتُ الْكِبَايِرُ» قد ذهب إليه جماعة من شراح الحديث وغيرهم، والمراد بالخروج والخروج مع الماء المجاز عن الغفران لأن ذلك مختص بالأجسام، والخطايا ليست متجسمة، وفي حديث الباب وما بعده ردٌ للمذهب الإمامية في وجوب مسح الرجلين.

وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث للاستدلال به على غسل المسترسل من اللحية لقوله فيه: «إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافٍ لِحْيَتِهِ مَعَ الْمَاءِ» وفيه خلاف فذهب المؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب إن أمكن التحليل بدونه، وذهب أبو العباس إلى وجوبه وهو مذهب الشافعي في إحدى الروايات واستدلوا بالقياس على شعر الحاجبين، ورد بأن شعر الحاجب من الوجه لغة لا المسترسل وقد استنبط المصنف رحمه الله تعالى من الحديث فوائد فقال: فهذا يدل على أن غسل الوجه المأمور به يشتمل على وصول الماء إلى أطراف اللحية.

وفيه دليل على أن داخل الفم والأنف ليس من الوجه حيث بين أن غسل الوجه المأمور به غيرهما ويدل على مسح كل الرأس حيث بين أن المسح المأمور به يشتمل على وصول الماء إلى أطراف الشعر. ويدل على وجوب الترتيب في الوضوء لأنه وصفه مرتباً، وقال في مواضع منه: «كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» انتهى. وقد قدمنا الكلام على أن داخل الفم والأنف من الوجه وعلى الترتيب. وسيأتي الكلام على مسح الرأس..

بَابُ فِي أَنْ يُصَالِ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ لَا يَجِبُ
 ١٧٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ فَأَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَتَمَضَّضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا أَصَافَهَا إِلَى يَدَيْهِ الْأُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ بِهَا عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ

المنذري في تخريج السنن عزاه إلى ابن ماجه ولم يتكلم فيه، والحديث يدل على وجوب الاستنثار، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه في شرح حديث عثمان، والمراد بقوله بالغتين: أنهما في أعلى نهاية الاستنثار من قوهضم: بلغت المنزل، وأما تقييد الأمر بالاستنثار بمرتين أو ثلاثاً فيمكن الاستدلال على عدم وجوب الثانية والثالثة بحديث «الْوُضُوءُ مَرَّةً» ويمكن القول بإيجاب مرتين أو ثلاث، إما لأنه خاصٌ وحديث الوضوء مَرَّةً عامٌ، وإما لأنه قولٌ خاصٌ بنا فلا يعارضه فعله ﷺ كما تقرر في الأصول، المقام لا يخلو عن مناقشة في كلا الطرفين.

بَابُ غَسْلِ الْمُسْتَرْمِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ

١٧٦- عَنْ عُمَرُو بْنِ عَبْسَةَ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْنِي عَنْ الْوُضُوءِ قَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ رَجُلٍ يَقْرُبُ وَضُوءَهُ فَيَتَمَضَّضُ وَيَسْتَنْشِقُ فَيَتَبَيَّرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا فِيهِ وَخَيَّاسِيهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافٍ لِحْيَتِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يُغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أَثَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافٍ شَعْرِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يُغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَتِفَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أَثَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٣٢)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٢/٤) وَقَالَ فِيهِ: «ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ، ثُمَّ يُغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَتِفَيْنِ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ».

قوله: (خَرَّتْ خَطَايَا) أي سقطت والخَرَّ والخُرُور: السقوط أو من علو إلى سفلى، والحديث من أحاديث فضائل الوضوء الدالة على عظم شأنه ومثله حديث أبي هريرة مرفوعاً عند مسلم ومالك والترمذي بلفظ «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، وَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ حَتَّى يَخْرُجَ نَفْيًا مِنَ الذُّنُوبِ» ومثله حديث عبد الله الصنعائي عند مالك والنسائي أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فَمَضَّضَ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ، فَإِذَا اسْتَنْثَرَ خَرَّتْ الْخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَصْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ، فَإِذَا مَسَحَ

يَتَوَضَّأُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٠).

قوله: (فَقَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ) الفاء تفصيلية، لأنها داخلية بين الجمل والمفصل.

قوله: (أَخَذَ غُرْفَةً) هو بيان لقوله: «فَقَسَلَ» قال الحافظ: وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جملة غسل الوجه، لكن المراد بالوجه أولاً ما هو أعم من المفروض والمسنون بدليل أنه أعاد ذكره ثانياً بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة، وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة، وغسل الوجه باليدين جميعاً إذا كان بغرفة واحدة لأن اليد الواحدة قد لا تستوعبه.

قوله: (أَضَافَهَا) بيان لقوله فجعل بها هكذا.

قوله: (فَقَسَلَ بِهَا) أي الغرفة، وفي رواية بهما أي اليدين.

قوله: (ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ) لم يذكر له غرفة مستقلة قال الحافظ: قد يتمسك به من يقول بطهورية الماء المستعمل، لكن في رواية أبي داود «ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ نَفَضَ يَدَهُ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ» زاد النسائي «وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً».

قوله: (فَرَشَ) أي سكب الماء قليلاً قليلاً إلى أن صدق عليه مسمى الغسل بدليل.

قوله: (حَتَّى غَسَلَهَا)، وفي رواية لأبي داود والحاكم «فَرَشَ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُمْنَى وَفِيهَا التُّغْلُ ثُمَّ مَسَحَهَا بِيَدَيْهِ يَدٌ فَوْقَ الْقَدَمِ وَيَدٌ تَحْتَ التُّغْلِ» فالمراد بالمسح تسيل الماء حتى يستوعب العضو، وأما قوله: (تَحْتَ التُّغْلِ) فإن لم يحمل على التجوز عن القدم فهي رواية شاذة ورواؤها هشام بن سعد لا يحتاج بما تفرد به فكيف إذا خالف؟ قاله الحافظ. والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم وجوب إيصال الماء إلى باطن اللحية، فقال: وقد علم أنه ﷺ كان كَثَّ اللِّحْيَةِ، وأنَّ الغرفة الواحدة وإن عظمت لا تكفي غسل باطن اللحية الكثّة مع غسل جميع الوجه، فلمعل أنه لا يجب، وفيه أنه مضمض واستنشق بماء واحد انتهى. وأما الكلام على وجوب إيصال الماء إلى باطن اللحية فسيأتي في الباب الذي بعد هذا، وأما أنه ﷺ كان كَثَّ اللِّحْيَةِ فقد ذكر القاضي عياض، ورود ذلك في أحاديث جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة، كذا قال، وفي مسلم من حديث جابر «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَثِيرَ شَعْرِ اللَّحْيَةِ»، وروى البيهقي في الدلائل من حديث علي «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَظِيمَ اللَّحْيَةِ» وفي

رواية «كَثَّ اللَّحْيَةَ» وفيها من حديث هند بن أبي هالة، مثله، ومن حديث عائشة مثله، وفي حديث أم معبد المشهور «فِي لِحْيَتِهِ كَثَافَةٌ»، قاله الحافظ في التلخيص.

بَابُ اسْتِحْبَابِ تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ

١٧٨- عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٣٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١) وَصَحَّحَهُ.

١٧٩- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَأَدْخَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ وَقَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَسُولِي عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٥).

أما حديث عثمان فأخرجه أيضاً ابن خزيمة والحاكم والدارقطني وابن حبان، وفيه عامر بن شقيق ضعفه يحيى بن معين، وقال البخاري: حديثه حسن، وقال الحاكم: لا نعلم فيه طعناً بوجه من الوجوه، وأورد له شواهد، وأما حديث أنس المذكور في الباب ففي إسناده الوليد بن زوران وهو مجهول الحال. قال الحافظ: وله طرق أخرى ضعيف عن أنس، منها ما روته في فوائد أبي جعفر بن الجبري، ومستدرك الحاكم ورجاله ثقات، لكنه معلول فإنما رواه موسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد الرقاشي عن أنس، أخرجه ابن عدي، وصححه ابن القطان من طريق أخرى، وله طريق أخرى ذكرها الذهلي في الزهريات وهو معلول، وصححه الحاكم قبل ابن القطان، قال الحافظ: ولم تقدر هذه العلة عندهما فيه، وفي الباب عن علي وعائشة وأم سلمة وأبي أمامة وعمار وابن عمر وجابر وجبريل وابن أبي أوفى وابن عباس وعبد الله بن عكبرة وأبي الدرداء. أما حديث علي فرواه الطبراني فيما انتقاء عليه ابن مردويه، وإسناده ضعيف ومنقطع، قاله الحافظ.

وأما حديث عائشة فرواه أحمد قال الحافظ: وإسناده حسن، وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعقيلي والبيهقي بلفظ: «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ لِحْيَتَهُ» وفي إسناده خالد بن إلياس وهو منكر الحديث، وأما حديث أبي أمامة فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، والطبراني في الكبير، قال الحافظ: وإسناده ضعيف.

وأما حديث عمار فرواه الترمذي وابن ماجه وهو معلول. وأما حديث ابن عمر فرواه الطبراني في الأوسط وإسناده ضعيف. وأخرجه عنه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن بلفظ: «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ عَزَلَ عَارِضَتَهُ بَعْضَ الْعَزَلِ ثُمَّ

الحنفية وأبو العالية وأبو جعفر الهاشمي والشعبي ومجاهد والقاسم وابن أبي ليلى، ذكر ذلك عنهم ابن أبي شيبة بأسانيد إليهم، والإنصاف أن أحاديث الباب بعد تسليم انتهازها للاحتجاج وصلاحيتها للاستدلال لا تدل على الوجوب لأنها أفعال، وما ورد في بعض الروايات من قوله ﷺ «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي» لا يفيد الوجوب على الأمة لظهوره في الاختصاص به، وهو يتخرج على الخلاف المشهور في الأصول هل يعم الأمة ما كان ظاهر الاختصاص به أم لا ؟ والفراض لا تثبت إلا بيقين، والحكم على ما لم يفرضه الله بالفرضية كالحكم على ما فرضه بعدهما، لا شك في ذلك لأن كل واحد منهما من القول على الله بما لم يقل، ولا شك أن الغرفة الواحدة لا تكفي كث اللحية لغسل وجهه وتخليل لحيته، ودفع ذلك كما قال بعضهم المقلبي رحمه الله تعالى بالوجدان مكابرة منه، نعم. الاحتياط والأخذ بالأوثق لا شك في أولويته لكن بدون مجازاة على الحكم بالوجوب.

قوله: (الحكك) هو باطن أعلى الفم والأسفل من طرف مقدم اللحيين.

بَابُ تَعَاهُدِ الْمَاقِنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ غُضُوفِ الْوَجْهِ بِزِيَادَةِ مَا ١٨٠- عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: «أَنَّ وَصْفَ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ثَلَاثًا، ثَلَاثًا، قَالَ: وَكَانَ يَتَعَاهَدُ الْمَاقِنَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٨/٥ و ٢٦٤).

الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة أيضاً بلفظ إن رسول الله ﷺ قال: «الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ وَكَانَ يَمْسَحُ الْمَاقِنَ»، وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكر له علّة ولا ضعفاً وقال في جمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير من طريق سميع عن أبي أمامة، وإسناده حسن، وسميع ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: لا أدري من هو ولا ابن من هو ؟ والظاهر أنه اعتمد في توثيقه على غيره.

قوله: (المَاقِنِ) موق العين مجرى الدمع منها أو مقدمها أو مؤخرها كذا في القاموس، قال الأزهري: أجمع أهل اللغة أن الموق والماق مؤخر العين الذي يلي الأنف انتهى. والمراد بهما في الحديث غصن العينين، وذكر المصنف رحمه الله تعالى في التوبيخ غصون الوجه وهي ما تعطف من الوجه إما قياساً على الماقين وإما استدلالاً بما في الحديث الآتي من قوله: «ثُمَّ أَخَذَ يَبْذِيهِ

ثَبْتُكَ لِحْيَتَهُ بِأَصَابِعِهِ مِنْ تَحْتِهَا» وفي إسناده عبد الواحد وهو مختلف فيه، واختلف فيه على الأوزاعي، وأما حديث جابر فرواه ابن عدي وفيه أصرم بن غياث وهو متروك الحديث، قاله النسائي، وفي إسناده انقطاع، قاله ابن حجر، وأما حديث جرير فرواه ابن عدي وفيه ياسين الزيات وهو متروك. وأما حديث ابن أبي أوفى فرواه أبو عبيد في كتاب الطهور، وفي إسناده أبو الوراق وهو ضعيف وهو في الطبراني، وأما حديث ابن عباس فرواه العقيلي، قال ابن حزم: ولا يتابع عليه.

وأما حديث عبد الله بن عكبرة فرواه الطبراني في الصغير بلفظ: «التَّخْلِيلُ سُنَّةٌ» وفيه عبد الكريم أبو أمية وهو ضعيف. وأما حديث أبي الذرداء فرواه الطبراني وابن عدي بلفظ: «تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي» وفي إسناده تمام بن نجيح وهو لئ الحديث، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس في تخليل اللحية شيء صحيح، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية شيء، ولكنه يعارض هذا تصحيح الترمذي والحاكم وابن القطان لبعض أحاديث الباب، وكذلك غيرهم. والحديثان يدلان على مشروعية تخليل اللحية، وقد اختلف الناس في ذلك فذهب إلى وجوب ذلك في الوضوء والغسل العترة والحسن بن صالح وأبو ثور والظاهرية كذا في البحر، واستدلوا بما وقع في أحاديث الباب بلفظ: «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي» وذهب مالك والشافعي والثوري والأوزاعي إلى أن تخليل اللحية ليس بواجب في الوضوء، قال مالك وطائفة من أهل المدينة: ولا في غسل الجنابة، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري والأوزاعي والليث وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداود والطبري وأكثر أهل العلم: إن تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة ولا يجب في الوضوء، هكذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس. قال: وأظنهم فرقوا بين ذلك، والله أعلم. لقوله ﷺ: «تَحَسَّ كُلُّ شَجَرَةٍ جَنَابَةً قَبْلُوا الشَّجَرَ وَأَنْفِقُوا الْبَشْرَ».

واستدلوا لعدم الوجوب في الوضوء بحديث ابن عباس المذكور في الباب الأول. قال: وقد روي عن ابن عباس وابن عمر وأنس وعلي وسعيد بن جبير وأبي قلابه ومجاهد وابن سيرين والصحاح وإبراهيم النخعي أنهم كانوا يخللون لحاهم، ومن روي عنه أنه كان لا يخلل إبراهيم النخعي والحسن وابن

فَصَلِّ بَيْنَهُمَا وَجْهَهُ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَقَدْ وَرَدَ مِنْ حَدِيثٍ أُخْرٍ أَنَّهُ
ابْنُ حَبَّانَ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُمَا بَلَفُظَ: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَنْشِرُوا
أَعْيُنَكُمْ مِنَ الْمَاءِ» وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ بْنِ عُبَيْدَةَ بِالْمَوْحَدَةِ
وَالْمُعْجَمَةِ وَقَدْ ضَعَفُوهُ كُلَّهُمْ فَلَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ كَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ
-الْحَلَالُ-، وَفِيهِ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْمِيزَانِ أَنَّهُ وَثَّقَهُ وَكَيْعَ، وَقَالَ ابْنُ
عَدِيٍّ: لَا أَعْلَمُ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا أَنْتَهَى.

لكنّه لا يكون ما تفرد به حجة لوقوع الاختلاف فيه فقد قيل: إنّه ضعيف، وقيل: متروك الحديث، وقال البخاري: يخالف في حديثه على أنّه لم ينفرد به البخاري، فقد رواه ابن طاهر في صفوة التّصوّف من طريق ابن أبي السّريّ لكنّه قال ابن الصّلاح: لم أجد له أنا في جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلاً وتبعه النووي.

١٨١- وعن ابن عباس: «أن علياً رضي الله عنه قال: يا ابنِ عباسِ ألا أتوضأُ لك وضوءَ رسولِ اللهِ ﷺ؟ قلت: بلى فبذلك أبي وأمي قال: فوضَّعَ إناءٌ فغسلَ يديه، ثُمَّ مَضَمَضَ واستنشق واستنثر، ثُمَّ اخَذَ يَدَيْهِ فَغَسَّكَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَالْقَمَمَ إِنْ هَامَتْهُ مَا أَقْبَلَ مِنْ أَذُنَيْهِ قَالَ: ثُمَّ عَادَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ثَلَاثًا ثُمَّ اخَذَ كَفَاً بِيَدَيْهِ الْيَمْنَى فَأَفْرَغَهَا عَلَى نَاصِيَتَيْهِ ثُمَّ أَرْسَلَهَا تَسِيلَ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيَمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَدَهُ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ وَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْوُضُوءِ». رواه أحمد (٨٢/١-٨٣) وأبو داود (١١٧).

لعلَّ هذا اللَّفْظَ الَّذِي سَأَلَهُ الْمُصَنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَفْظَ أَحْمَدَ وَسَأَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ بِمَعْنَاهُ. وَتَمَامُ الْحَدِيثِ «ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَظَهْرَهُ أَذُنَيْهِ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ جَمِيعًا فَأَخَذَ حَفَّتَهُ مِنْ مَاءٍ فَغَسَّرَ بِهَا عَلَى رِجْلَيْهِ وَفِيهَا النُّغْلَ فَنَقَلَهَا بِهَا، ثُمَّ الْأُخْرَى بِمِثْلِ ذَلِكَ، قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ. وَفِي النَّعْلَيْنِ قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً» وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا» قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَقَالٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَأَلَتْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْهُ فَضَعَفَهُ، وَقَالَ: مَا أَدْرِي مَا هَذَا، وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَغْسِلُ مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأُذُنَيْنِ مَعَ الْوَجْهِ وَيَمْسَحُ مَا أَدْبَرَ مِنْهُمَا مَعَ الرَّأْسِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ وَالشَّعْبِيُّ، وَذَهَبَ الزُّهْرِيُّ وَدَاوُدُ إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْوَجْهِ فَيَغْسِلَانِ مَعَهُ، وَذَهَبَ مِنْ عِدَاهُمَ إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ فَيَمْسَحَانِ مَعَهُ، وَفِيهِ أَيْضًا اسْتِحْبَابُ إِرْسَالِ غُرْفَةٍ مِنَ الْمَاءِ عَلَى النَّاصِيَةِ لَكِنْ بَعْدَ غَسْلِ

الوجه لا كما يفعله العامة عقيب الفراغ من الوضوء وفيه أنه لا يشترط في غسل الرجل نزع النعل وأن القتل كافٍ وقد قدمنا عن الحافظ في باب إبطال الماء إلى باطن اللحية الكثرة أن رواية المسح على النعل شاذة لأنها من طريق هشام بن سعد، ولا يحتاج بها تفرد به، وأبو داود لم يروها من طريقه ولا ذكر المسح، ولكنه رواها من طريق محمد بن إسحاق عن عتبة وفيه مقال مشهور إذا عنع.

وقد احتجّ من قال بتثليث مسح الرأس برواية أبي داود السجستاني ذكرناها، واحتجّ القائل بأنّه مسح مرّة واحدة بإطلاق المسح في حديث الباب وتقييده بالمرّة في رواية، وسيأتي الكلام عليه في باب هل يسنّ تكرار المسح.

قوله: (وَالْقَمِ إِنْهَامِيَّةٌ) جعل إيهاميته للبياض الذي بين الأذن والمذار كالقمة للقم توضع فيه، واستدل بذلك الماوردي على أن البياض الذي بين الأذن والمذار من الوجه كما هو مذهب الشافعية. وقال مالك: ما بين الأذن واللحية ليس من الوجه قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً من علماء الأمصار قال بقول مالك، وعن أبي يوسف يجب على الأمد غسله دون المتحي. قال المصنف رحمه الله تعالى: وفيه حجة لمن رأى ما أقبل من الأذنين من الوجه انتهى وقد تقدّم.

بَابُ غَسْلِ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمُرْتَقَيْنِ وَإِطَالَةِ الْغُرَّةِ
 ١٨٢- عَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «هَلُمُّ اتْرُضْ لَكُمْ
 وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَغَسَّلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى مَسَّ أَطْرَافَ
 الْعَصْدَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَمَرَ يَدَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ وَلِحْيَتَيْهِ، ثُمَّ
 غَسَلَ رِجْلَيْهِ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/ ٨٣).

الحديث في إسناده ابن إسحاق وقد عنعن.
 قوله: (هَلَمْ) اسم فعل بمعنى قَرُبَ جاء لازماً كقوله تعالى:
 ﴿هَلَمْ إِلَيْنَا﴾ ومتعدّياً كقوله تعالى: ﴿هَلَمْ شُهَدَاءُكُمْ﴾ ويستوي
 فيه عند الحجازيين الواحد والمتنّى والجمع والمذكر والمؤنث
 فيقال: هَلَمْ يا رجل، وهَلَمْ يا رجال، وهَلَمْ يا امرأة، وفي لغة بني
 تميم يتغيّر كثيراً أمر المخاطب نحو هَلَمْأ وهَلَمْوا وهَلَمْى.

قوله: (حَتَّى مَسَّ أَطْرَافَ الْعُضْدَيْنِ) فيه دليل على وجوب غسل المرفقين، وقد قَدَّمنا طرفاً من الكلام عليه في شرح حديث عثمان المتفق عليه.

وقوله: (ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ) إطلاق المسح يشعر بعدم التكرار

وسياتي الكلام عليه.

قوله: (ثُمَّ أَمَرَ بِإِيْدِيهِ عَلَى أَذُنَيْهِ) دليلٌ على مشروعية مسح الأذنين وسياتي له بابٌ في هذا الكتاب.

قوله: (وَلَحْيَتَيْهِ) قد بسطنا البحث فيه في باب استحباب تخليل اللحية.

١٨٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ فَاسْتَبَحَّ الْوُضُوءَ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَضُدِ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَضُدِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنتُمْ الْغُرُّ الْمَجْلُوثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحَجَّجْلِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٤٦).

قوله: (أَشْرَعَ فِي الْعَضُدِ وَأَشْرَعَ فِي السَّاقِ) معناه أدخل الغسل فيهما، قاله النووي.

قوله: (أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمَجْلُوثُونَ) قال أهل اللغة: الغرة: بياضٌ في جبهة الفرس، والتحجيل: بياضٌ في يدها ورجلها قال العلماء: سُمِّيَ التُّور الَّذِي يَكُونُ عَلَى مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: غُرَّةً وَتَحَجَّيْلًا تَشْبِيهًا بِغُرَّةِ الْفَرَسِ. وهذا الحديث وغيره مصرَّحٌ باستحباب تطويل الغرة والتحجيل. والغرة: غسل شيءٍ من مقدم الرأس أو ما يجاوز الوجه زائداً على الجزء الذي يجب غسله. والتحجيل: غسل ما فوق المرفقين والكعبين وهما مستحبان بلا خلافٍ واختلف في القدر المستحبَّ على أوجوه.

أحدها: أَنَّهُ تَسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ فَوْقَ الْمَرْفِقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ.

والثاني إلى نصف العضد والساق.

والثالث: إلى المنكب والركبتين.

قال النووي: وأحاديث الباب تقتضي هذا كله قال: وأما دعوى الإمام أبي الحسن بن بطال المالكي والقاضي عياض، اتفاق العلماء على أَنَّهُ لَا يَسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ فَوْقَ الْمَرْفِقِ وَالْكَعْبِ فَبَاطِلَةٌ، وكيف يصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله ﷺ، وأبي هريرة وهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا، ولو خالف فيه من خالف كان محجوجاً بهذه السنن الصحيحة الصريحة، وأما احتجاجهما بقوله ﷺ: «مَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ

فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ» فلا يصح، لأنَّ المراد زاد في عدد المرات. وقال الحافظ في التلخيص: وقد ادَّعى ابن بطال في شرح البخاري وتبعه القاضي، نفرد أبي هريرة بهذا يعني الغسل إلى الآباط وليس يجيّد، فقال: قد قال به جماعة من السلف ومن أصحاب الشافعي، وقال ابن أبي شيبة: حدَّثنا وكيعٌ عن العمري عن نافع أن ابن عمر كان ربما بلغ بالوضوء إبطيه، ورواه أبو عبيد بإسناد أصح من هذا فقال: حدَّثنا عبد الله بن صالح حدَّثنا الليث عن محمد بن عجلان عن نافع.

قوله: (فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ) تعليق الأمر بإطالة الغرة والتحجيل بالاستطاعة قرينة قاضية بعدم الوجوب، ولهذا لم يذهب إلى إيجابه أحد من الأئمة. قال المصنف رحمه الله تعالى: ويتوجه منه وجوب غسل المرفقين لأنَّ نصَّ الكتاب يحتمله وهو محملٌ فيه، وفعله ﷺ بيانٌ لمحمل الكتاب ومجاوزته للمرفق ليس في محل الإجمال ليجب بذلك انتهى. وقد أسلفنا الكلام عليه في الكلام على حديث عثمان في أول أبواب الوضوء.

بَابُ تَحْرِيكِ الْخَاتَمِ وَتَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ وَذَلِكَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ

١٨٤- عَنْ أَبِي رَافِعٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ حَرَّكَ خَاتَمَهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٤٩) وَالدَّارَقُطْنِي (٨٣/١). الحديث في إسناده معمر بن محمد بن عبيد الله عن أبيه وهما ضعيفان، وقد ذكره البخاري تعليقاً عن ابن سيرين، ووصله ابن أبي شيبة، وهو يدلُّ على مشروعية تحريك الخاتم ليزول ما تحته من الأوساخ وكذلك ما يشبه الخاتم من الأسورة والحلية ونحوهما.

١٨٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٧/١) وَابْنُ مَاجَةَ (هـ: ٤٤٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩).

١٨٦- وَعَنْ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخُصْرِهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (١٤٨:د) (ت: ٤٠) (هـ: ٤٤٦) إِلَّا أَحْمَدَ.

١٨٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَجَعَلَ يَقُولُ هَكَذَا يَذْكُرُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩/٤).

أما حديث ابن عباس فرواه أيضاً الحاكم، وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف، ولكن حسنه البخاري لأنه من رواية موسى

بعدم إمكان وصول الماء لا دليل عليه.

بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ وَصِفَتِهِ وَمَا جَاءَ فِي مَسْحِ بَعْضِهِ
 ١٨٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ
 يَبْذِيهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَا، ثُمَّ
 رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٨/٤)
 (خ: ١٨٥) (م: ٢٣٥) (د: ١١٨، ١٢٠) (ت: ٢٨) (ن: ٧١/١) (هـ: ٤٣٤).

قوله: (مَسَحَ رَأْسَهُ) زاد ابن الصَّبَّاحُ كَلَهُ وكذا في رواية ابن خزيمة.

قوله: (فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ) قد اختلف في كَيْفِيَةِ الإِقْبَالِ والإِدْبَارِ المذكور في الحديث فقيل: يبدأ بمَقْدَمِ الرَّأْسِ الَّذِي يلي الوجه، ويذهب بهما إلى القفا ثُمَّ يردُّهُمَا إلى المكان الَّذِي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر ويؤيد هذا قوله: بدأ بمَقْدَمِ رأسه إلا أَنَّهُ يشكل على هذه الصَّوْة.

قوله: (فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ) لَأَنَّ الْوَاقِعَ فِيهَا بِالْعَكْسِ وهو أَنَّهُ أدبر بهما وأقبل لَأَنَّ الذَّهَابَ إلى جِهَةِ الْقَفَا إِدْبَارٌ. وأجيب بأنَّ السَّوَالِ لا يقتضي التَّرتيب، والدَّلِيلُ على ذلك ما ثبت عند البخاري من رواية عبد الله بن زيد بلفظ: «فَأَذْبَرَ يَبْذِيهِ وَأَقْبَلَ» وخرج الطَّريقين متحدَّ فهما بمعنى واحد. وأجيب أيضاً بمحمل قوله: أقبل على البداءة بالقبل، وقوله: أدبر على البداءة بالذَّبر، فيكون من تسمية الفعل بابتدائه وهو أحد القولين لأهل الأصول في تسمية الفعل، هل يكون بابتدائه أو بانتهاه، قاله ابن سيِّد الناس في شرح الترمذي. وقد أجيب بغير ذلك، وقيل: يبدأ بمؤخر رأسه. ويمرُّ إلى جِهَةِ الْوَجْهِ، ثُمَّ يرجع إلى المؤخَّر محافظةً على قوله: أقبل وأدبر، ولكنَّه يعارضه قوله: بدأ بمَقْدَمِ رأسه. وقيل: يبدأ بالنَّاصِيَةِ ويذهب إلى ناحية الوجه، ثُمَّ يذهب إلى جِهَةِ مُؤخَّرِ الرَّأْسِ، ثُمَّ يعود إلى ما بدأ منه وهو النَّاصِيَةُ. وفي هذه الصَّوْة محافظةً على قوله: «بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ» وعلى قوله: «أَقْبَلَ وَأَذْبَرَ» فَإِنَّ النَّاصِيَةَ مَقْدَمُ الرَّأْسِ، والذَّهَابُ إلى ناحية الوجه إقبال.

والحديث يدلُّ على مشروعية مسح جميع الرَّأْسِ، وهو مستحبٌّ باتِّفاق العلماء، قاله النَّوَوِيُّ، وعُلِّلَ ذلك بأنَّه طريقٌ إلى استيعاب الرَّأْسِ ووصول الماء إلى جميع شعره. وقد ذهب إلى وجوبه أكثر العترة ومالكٌ والمزنيُّ والجُبَّائِيُّ وإحدى الرَّوَاتِبَيْنِ عن

بن عُبَّانٍ عن صالح، وسماع موسى منه قبل أن يختلط. وأمَّا حديث المستورد بن شدَّاد ففي إسناده ابن لهيعة، لكن تابعه اللَّيْثُ بن سَعْلَمٍ وعمرو بن الحارث أخرجه البيهقي وأبو بشر الدُّوْلَابِيُّ والذَّارِقُطِيُّ في «غرائب مالك» من طريق ابن وهبٍ عن الثَّلاثَةِ، وصحَّحه ابن القُطَّانِ..

وأمَّا حديث عبد الله بن زيد فهو إحدى روايات حديثه المشهور. وفي الباب من حديث عثمان عند الذَّارِقُطِيِّ بلفظ: أَنَّهُ «غَلَّلَ أَصَابِعَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَغُلَّ كُنَا فَعُلَّتْ» ومن حديث الرَّبِيعِ بنت معوذٍ عند الطَّبراني في الأوسط، قال الحافظ: وإسناده ضعيفٌ. ومن حديث عائشة عند الذَّارِقُطِيِّ وفيه عمر بن قيسٍ وهو منكر الحديث. ومن حديث وائل بن حجرٍ عند الطَّبراني في الكبير، قال الحافظ: وفيه ضعفٌ وانقطاعٌ. ومن حديث لقيط بن صبرة بلفظ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَغَلَّلْ أَصَابِعَ»، وقد تقدَّم، ومن حديث ابن مسعودٍ رواه زيد بن أبي الزُّرَّاء بلفظ: «لَيْتَ كُنْ أَحَدُكُمْ أَصَابِعُهُ قِيلَ أَنْ تَنْهَكَ النَّارَ» قال ابن أبي حاتم: رفعه منكرٌ. قال الحافظ: وهو في جامع التَّوْرِيِّ موقوفٌ، وكذا في مصنَّف عبد الرَّزَّاق، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً، ومن حديث أبي أيوب عند أبي بكر بن أبي شيبة في المصنَّف، ومن حديث أبي هريرة عند الذَّارِقُطِيِّ بلفظ: «غَلَّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ، لَا يُغْلَلُهَا اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالنَّارِ» ومن حديث أبي رافع عند أحمد والذَّارِقُطِيِّ من حديث معمر بن محمَّد بن عبيد الله بن أبي رافع، قال البخاري: هو منكر الحديث.

والأحاديث تدلُّ على مشروعية تخليل أصابع اليدين والرَّجْلَيْنِ، وأحاديث الباب يقوِّى بعضها بعضاً فتتفهض للوجوب لا سيمًا حديث لقيط بن صبرة الَّذِي قدَّمنا الكلام عليه في باب المبالغة في الاستنشاق، فإنَّه صحَّحه الترمذيُّ والبغويُّ وابن القُطَّانِ.

قال ابن سيِّد الناس: قال أصحابنا: من سنن الوضوء تخليل أصابع الرِّجْلَيْنِ في غسلهما، قال: وهذا إذا كان الماء يصل إليها من غير تخليل، فلو كانت الأصابع ملتقَّة لا يصل الماء إليها إلا بالتخليل فيحتجُّ بِجِبِّ التَّخْلِيلِ لا لذاته لكن لأداء فرض الغسل انتهى. والأحاديث قد صرَّحت بوجوب التَّخْلِيلِ وثبتت من قوله ﷺ وفعله ولا فرق بين إمكان وصول الماء بدون تخليل وعدمه، ولا بين أصابع اليدين والرَّجْلَيْنِ، فالتَّقْيِيدُ بِأَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ أو

أحمد بن حنبل وابن علية وقال الشافعي: يجزي مسح بعض الرأس ولم يجده جحد، قال ابن سید الناس في شرح الترمذي: وهو قول الطبري. وقال أبو حنيفة: الواجب الرّبع، وقال الثوري والأوزاعي والليث: يجزي مسح بعض الرأس ومسح القدم وهو قول أحمد وزيد بن علي والنّاصر والباقر والصادق. وأجاز الثوري والشافعي مسح الرأس بأصبع واحدة. واختلفت الظاهرية فمنهم من أوجب الاستيعاب، ومنهم من قال: يكفي البعض. احتج الأولون بحديث الباب. وحديث «أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ حَتَّى بَلَغَ الْقَدَالَ» عند أحمد وأبي داود من حديث طلحة بن مصرف، وردّ بأنّ الفعل بمجرّده لا يدلّ على الوجوب، وفي حديث طلحة بن مصرف مقال سيأتي تحقيقه. قالوا: قال الله تعالى «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» والرأس حقيقة اسم لجميعه والبعض مجاز. وردّ بأنّ الباء للتبعض. وأجيب بأنّه لم يثبت كونها للتبعض، وقد أنكره سيويه في خمسة عشر موضعاً من كتابه. وردّ أيضاً بأنّ الباء تدخل في الآلة، والمعلوم أنّ الآلة لا يراد استيعابها كمسحت رأسي بالمتدليل، فلمّا دخلت الباء في المسوح كان ذلك الحكم أعني عدم الاستيعاب في المسوح أيضاً، قاله التفتازاني، قالوا: جعله جار الله مطلقاً، وحكم على المطلق بأنّه مجمل وبينه النبي ﷺ بالاستيعاب، وبيان المجمع الواجب واجب. وردّ بأنّ المطلق ليس بمجمع لصدقه على الكلّ والبعض، فيكون الواجب مطلق المسح كلاً أو بعضاً وأياً ما كان وقع به الامتثال. ولو سلّم أنّه مجمل لم يتعين مسح الكلّ لورود البيان بمسح البعض عند أبي داود من حديث أنس بلفظ: «إِنَّهُ ﷺ أَذْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ، فَمَسَحَ مَقْدَمَ رَأْسِهِ وَلَمْ يَنْفُسْ الْعِمَامَةَ» وعند مسلم وأبي داود والترمذي من حديث المغيرة بلفظ: «إِنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ» قالوا: قال ابن القيم: «إِنَّهُ لَمْ يَصِحْ عَنْهُ ﷺ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ أَلْبَنَةً، وَلَكِنْ كَانَ إِذَا مَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ أَكْمَلَ عَلَى الْعِمَامَةِ» قال: وأما حديث أنس فمقصود أنس إنّ النبي ﷺ لم ينقض عمامته حتّى يستوعب مسح الشعر كلّه ولم ينف التكميل على العمامة، وقد أثبت حديث المغيرة، فسكوت أنس عنه لا يدلّ على نفيه. وإيضاً قال الحافظ: إنّ حديث أنس في إسناده نظر. وأجيب بأنّ النزاع في الوجوب وأحاديث التعميم، وإن كانت أصحّ وفيها زيادة وهي مقبولة، لكن أين دليل

الوجوب؟ وليس إلا مجرد أفعال، وردّ بأنّها وقعت بيّناً للمجمل فأفادت الوجوب. والإنصاف أنّ الآية ليست من قبيل المجمع وإن زعم ذلك الرّغشري وابن الحاجب في مختصره والزركشي، والحقيقة لا تتوقّف على مباشرة آلة الفعل بجميع أجزاء المفعول كما لا تتوقّف في قولك: ضربت عمرًا على مباشرة الضرب لجميع أجزائه، فمسح رأسه يوجد المعنى الحقيقي بوجود مجرد المسح للكلّ أو البعض، وليس النزاع في سمى الرأس فيقال: هو حقيقة في جميعه، بل النزاع في إيقاع المسح على الرأس، والمعنى الحقيقي للإيقاع يوجد بوجود المباشرة ولو كانت المباشرة الحقيقية لا توجد إلا بمباشرة الحال لجميع محلّ لقلّ وجود الحقائق في هذا الباب، بل يكاد يلحق بالعدم فإنّه يستلزم أنّ نحو: ضربت زيداً وأبصرت عمرًا من المجاز لعدم عموم الضرب والرؤية، وقد زعم ابن جني منه وأورد مستدلاً به على كثرة المجاز، والحاصل أنّ الوقوع لا يتوقّف وجود معناه الحقيقي على وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل، وهذا هو منشأ الاشتباه والاختلاف، فمن نظر إلى جانب ما وقع عليه الفعل جزم بالمجاز، ومن نظر إلى جانب الوقوع جزم بالحقيقة، وبعد هذا فلا شكّ في أولوية استيعاب المسح لجميع الرأس، وصحة أحاديثه ولكن دون الجزم بالوجوب مفاوز وعقبات.

١٨٩- وَعَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْرُوفٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ عِنْدَهَا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَمَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ مِنْ فَوْقِ الشَّعْرِ كُلِّ نَاحِيَةٍ لِمَنْصَبِ الشَّعْرِ لَا يَحْرُكُ الشَّعْرَ عَنْ هَيْئَتِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٩/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٨)، وَفِي لَفْظٍ: «مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ بَدَأَ بِمُؤَخَّرِهِ ثُمَّ بِمَقْدَمِهِ وَبِأُذُنَيْهِ كِلْتَابِيهِمَا ظُهُورَهُمَا وَبَطْنَهُمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣)، وَقَالَا: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

هذه الروايات مدارها على ابن عقيل، وفيه مقال مشهور لا سيما إذا عنعن، وقد فعل ذلك في جميعها. وأخرج هذا الحديث أحمد بلفظ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ عِنْدَهَا قَالَتْ: فَرَأَيْتَهُ مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ مَجَارِي الشَّعْرِ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ، وَمَسَحَ صُدُغَيْهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا» وأخرجه بلفظ أحمد أبو داود أيضاً في رواية، وأخرجه ابن ماجه والبيهقي، ومدار الكلّ عن ابن عقيل، والرواية الأولى من حديث الباب تدلّ على أنّه مسح مقدّم رأسه مسحاً مستقلاً، ومؤخّره كذلك، لأنّ المسح مرّة واحدة لا بدّ فيه من تحريك شعر أحد الجانبين، ووقع في نسخة من الكتاب مكان

الحديث قال الحافظ: في إسناده نظر انتهى. وذلك لأن أبا معقل الراوي عن أنس مجهول، وبقية إسناده رجال الصحيح. وأورده المصنف هنا للاستدلال به على الاكتفاء بمسح بعض الرأس، وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب.

قوله: (فَطَرِيَّةٌ) بكسر القاف وسكون الطاء ويروى بفتحهما، وهي نوع من البرود فيها حرّة، وقيل: هي حُلٌّ تحمل من البحرين - موضع قرب عمان - قال الأزهري: ويقال لتلك القرية: قطر بفتح القاف والطاء، فلمّا دخلت عليها ياء النسبة كسروا القاف وخفّفوا الطاء.

قوله: (فَأَذْخَلَ يَدَهُ) لفظ أبي داود فأدخل يديه، قال ابن رسلان: وفيه فضيلة مسح الرأس بالكفين جميعاً.

قوله: (فَمَسَحَ مَقْدَمَ رَأْسِهِ) قال ابن حجر: فيه دليل على الاجتزاء بالمسح على الناصية، وقد نقل عن سلمة بن الأكوع أنه كان مسح مقدّم رأسه وابن عمر مسح اليافوخ.

بَابُ هَلْ يُسَنُّ تَكَرُّارُ مَسْحِ الرَّأْسِ أَمْ لَا

١٩١- عَنْ أَبِي حَبَّةَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَيْهِ حَتَّى أَتَقَاهُمَا ثُمَّ مَضْمَضَ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَحْبَبْتُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهُورُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٨) وَصَحَّحَهُ.

وأخرجه أيضاً ابن ماجه. وروي عن سلمة بن الأكوع مثله. وعن ابن أبي أوفى مثله أيضاً، ورواه الطبراني في الأوسط من حديث أنس بلفظ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً».

قال الحافظ: وإسناده صالح، ورواه أبو علي بن السكن من حديث رزيق بن حكيم عن رجل من الأنصار مثله. وأخرجه الطبراني من حديث عثمان مطوّل وفيه: «مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً» وهو في الصحيحين مطلق غير مقيد، وكذا حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين فإنه أطلق مسح الرأس ولم يقيد. قال الحافظ: وفي رواية يعني من حديث عبد الله «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً» وكذا حديث ابن عباس الآتي بعد هذا فإنه قيد المسح فيه بمرة واحدة. وأخرج أبو داود من طريق ابن أبي ليلى قال: «رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ وَفِيهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وأخرج أيضاً من طريق ابن جريج «أَنَّ عَلِيًّا مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً»، وأخرج الترمذي من حديث الربيع

فوق: فرق، وفي سنن أبي داود (ثَلَاثُ نُسُخٍ هَاتَانِ وَالثَّالِثَةُ قَرْنٌ) والرواية الثانية من حديث الباب تدلّ على أن المسح مرتان، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا، وتدّلّ على البداءة بمؤخّر الرأس، وقد تقدّم الكلام على الخلاف في صفته في حديث أول الباب، قال ابن سيّد الناس في شرح الترمذي: وهذه الرواية عمولة على الرواية بالمعنى عند من يسمّي الفعل بما ينتهي إليه كأنه حمل قوله: ما أقبل وما أدبر على الابتداء بمؤخّر الرأس فأذاها بمعناها عنده وإن لم يكن كذلك، قال: ذكر معناه ابن العربي، ويمكن أن يكون النبي ﷺ فعل هذا لبيان الجواز مرّة، وكانت مواظبه على البداءة بمقدّم الرأس، وما كان أكثر مواظبة عليه كان أفضل، والبداءة بمؤخّر الرأس محكيّة عن الحسن بن حيّ ووكيع بن الجراح، قال أبو عمر بن عبد البر: قد توهم بعض الناس في حديث عبد الله بن زيد في قوله: ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، أنه بدأ بمؤخّر رأسه، وتوهم غيره أنه بدأ من وسط رأسه فأقبل بيديه وأدبر، وهذه ظنون لا تصح. وقد روي عن ابن عمر أنه كان يبدأ من وسط رأسه، ولا يصح. وأصحّ حديث في هذا الباب حديث عبد الله بن زيد. والمشهور المتداول الذي عليه الجمهور البداءة من مقدّم الرأس إلى مؤخّره انتهى.

قوله: (كُلُّ نَاحِيَةٍ لِمُنْصَبِ الشَّعْرِ) المراد بالناحية جهة مقدّم الرأس وجهة مؤخّره أي مسح الشعر من ناحية انصبابه. والمنصب بضم الميم وتشديد الباء الموحدة آخره.

قوله: (لَا يُحْرَكُ الشَّعْرُ عَنْ مَوَاقِعِهِ) أي التي هو عليها قال ابن رسلان: وهذه الكيفية خصوصاً بمن له شعر طويل إذا ردّ يده عليه ليصل الماء إلى أصوله يتفش، ويتضرّر صاحبه بانتفاشه وانتشار بعضه، ولا بأس بهذه الكيفية للمحرم فإنه يلزمه الفدية بانتشار شعره وسقوطه. وروي عن أحمد أنه سئل كيف تمسح المرأة ومن له شعر طويل كشعرها؟ فقال: إن شاء مسح كما روي عن الربيع، وذكر الحديث ثم قال: هكذا ووضع يده على وسط رأسه ثم جرّها إلى مقدّمه ثم رفعها فوضعها حيث بدأ منه، ثم جرّها إلى مؤخّره.

١٩٠- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ فَطَرِيَّةٌ فَأَذْخَلَ يَدَهُ تَحْتَ الْعِمَامَةِ فَمَسَحَ مَقْدَمَ رَأْسِهِ وَلَمْ يَنْقُضْ الْعِمَامَةَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٤).

بلفظ: «أَنَّهَا رَأَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ قَالَتْ: مَسَحَ رَأْسَهُ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ وَصَدَغَتْهُ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً» وقال: حسنٌ صحيحٌ. وفي تصحيحه نظرٌ فإنه رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَقِيلٍ. وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً».

ورواه الإمام أحمد والبيهقي من حديث عبد خير عن علي بلفظ: مَرَّةً وَاحِدَةً، ورواه البيهقي من حديث زُرِّ بْنِ حَبِيشٍ بلفظ: «وَمَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى لَمَّا بَقَطَرُ الْمَاءِ». وأخرج النسائي من حديث عائشة في تعليمها لوضوء رسول الله ﷺ: «قَالَ وَمَسَحَتْ رَأْسَهَا مَسْحَةً وَاحِدَةً»، والحديث يدل على أَنَّ السَّنةَ في مسح الرأس أن يكون مَرَّةً وَاحِدَةً، وقد اختلف في ذلك فذهب عطاء وأكثر العترة والشافعي إلى أنه يستحبُّ تثلث مسحه كسائر الأعضاء، واستدلوا على ذلك بما في حديث علي وعثمان «أَنَّهُمَا مَسَحَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» وفي كلا الحديثين مقالٌ.

أما حديث علي فهو عند الدارقطني من طريق عبد خير من رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة عن خالد بن علقمة عنه، وقال: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ خَالَفَ الْحَفَظَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: ثَلَاثًا وَإِنَّمَا هُوَ مَرَّةً وَاحِدَةً، وهو أيضاً عند الدارقطني من طريق عبد الملك بن سلع عن عبد خير بلفظ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ ثَلَاثًا»، ومنها عند البيهقي في الخلافيات من طريق أبي حبة عن علي، وأخرجه البزار أيضاً. ومنها عند البيهقي في السنن من طريق محمد بن علي ابن الحسين عن أبيه عن جده عن علي في صفة الوضوء، وعند الطبراني وفيه عبد العزيز بن عبيد الله، قال الحافظ: وهو ضعيفٌ، وأما حديث عثمان فرواه أبو داود والبزار والدارقطني بلفظ: «فَمَسَحَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا»، وفي إسناده عبد الرحمن بن وردان قال أبو حاتم: ما به بأسٌ. وقال ابن معين: صالحٌ، وذكره ابن حبان في الثقات، وتابعه هشام بن عروة، أخرجه البزار وأخرجه أيضاً من طريق عبد الكريم عن حمران، وإسناده ضعيفٌ، ورواه أيضاً من حديث أبي علقمة مولى ابن عباس عن عثمان وفيه ضعفٌ، ورواه أبو داود وابن خزيمة والدارقطني من طريق عامر بن شقيق بلفظ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ بِظُلِّ هَذَا» وعامر بن شقيق مختلفٌ فيه، ورواه أحمد والدارقطني وابن السكن، وفي إسناده ابن دارة: مجهول الحال، ورواه البيهقي من حديث عطاء بن أبي رباح عن عثمان وفيه انقطاعٌ. ورواه

الدارقطني وفيه ابن البيهقي وهو ضعيفٌ جداً عن أبيه وهو أيضاً ضعيفٌ. ورواه أيضاً بإسناده فيه إسحاق بن يحيى. وليس بالقوي، ورواه البزار عن عثمان بلفظ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وإسناده حسنٌ، وهو عند مسلم والبيهقي من وجه آخر هكذا بدون تعرُّضٍ لذكر المسح. قال البيهقي: روي من أوجه غريبة عن عثمان وفيها مسح الرأس ثلاثاً إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة، وإن كان بعض أصحابنا يحتج بها، ومثله مقالة أبي داود التي سيذكرها المصنف في آخر الباب. ومال ابن الجوزي في كشف المشكل إلى تصحيح التكرير. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: لا نعلم أحداً من السلف جاء عنه استكمال الثلاث في مسح الرأس إلا عن إبراهيم التيمي، قال الحافظ: وقد رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَطَاءُ وَزَادَانُ وَمَيْسِرَةُ، وأورد أيضاً من طريق أبي العلاء عن قتادة عن أنسٍ. قال: وأغرب ما يذكر هنا أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا حَامِدٍ الْإِسْفَرَايْنِيَّ حَكَى عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ أَوْجِبَ الثَّلَاثَ، وحكاه صاحب الإبانة عن ابن أبي ليلى، وذهب مجاهدٌ والحسن البصري وأبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو نصر من أصحاب الشافعي إلى أنه لا يستحبُّ تكرار مسح الرأس، واحتجوا بما في الصحيحين من حديث عثمان وعبد الله بن زبدر من إطلاق مسح الرأس مع ذكر تثلث غيره من الأعضاء، ومجديت الباب، وما ذكرناه بعده من الروايات المصرحة بالمرّة الواحدة. والإنصاف أنَّ أحاديث الثلاث لم تبلغ إلى درجة الاعتبار حتّى يلزم التمسك بها لما فيها من الزيادة، فالوقوف على ما صحَّ من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زبدر وغيرهما هو المتعين لا سيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة، وحديث (مَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ) الَّذِي صحَّحه ابن خزيمة وغيره قاضٍ بالمنع من الزيادة على الوضوء الَّذِي قال بعده النَّبِيُّ ﷺ هذه المقالة، كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ قَالَ: (مَنْ زَادَ)، قال الحافظ في الفتح: ويعمل ما ورد من الأحاديث في تثلث المسح إن صحَّت على إرادة الاستيعاب بالمسح لا أنها مسحاتٌ مستقلةٌ لجميع الرأس جميعاً بين الأدلة.

(فائدة) ورد ذكر مسح الرأس مرتين عند النسائي من رواية عبد الله بن زبدر ومن حديث الربيع عند الترمذي وأبي داود وفيه

المقال الذي تقدم.

مذهب الجمهور. ومن العلماء من قال: هما من الوجه. ومنهم من قال: المقل من الوجه، والمدير من الرأس. وقد ذكرنا نسبة ذلك إلى القائلين به في باب تعاهد الماقلين. قال الترمذي: العمل على هذا - يعني كون الأذنين من الرأس - عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم، وبه يقول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق، واعتذر القائلون بأنهما ليستا من الرأس بضعف الأحاديث التي فيها الأذان من الرأس حتى قال ابن الصلاح: إن ضعفها كثير لا ينجر بكثرة الطرق، ورد بأن حديث ابن عباس قد صرح أبو الحسن بن القطان أن ما أعله به عثمان الدارقطني ليس بعلو، وصرح بأنه إما صحيح أو حسن، واختلف في مسح الأذنين هل هو واجب أم لا؟ فذهبت القاسمية وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل إلى أنه واجب. وذهب من عدهم إلى عدم الوجوب.

واحتجوا بحديث ابن عباس «أن النبي ﷺ مسح داخلهما بالسبابتين وخالف يائهما إلى ظاهرهما فمسح ظاهرهما وباطنهما» أخرجه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي، وصححه ابن خزيمة وابن منده وقال ابن منده: لا يعرف مسح الأذنين من وجوه يثبت إلا من هذه الطريق، ومحدث الربيع وطلحة بن مصرف والصنابحي، وأجيب عن ذلك بأنها أفعال لا تدل على الوجوب.

قالوا: أحاديث «الأذنان من الرأس» بعضها يقوي بعضها وقد تضمنت أنهما من الرأس فيكون الأمر بمسح الرأس أمراً بمسحهما فيثبت وجوبه بالنص القرآني. وأجيب بعدم انتهاز الأحاديث الواردة لذلك والتمسك بالاستحباب فلا يصر إلى الوجوب إلا بدليل ناهض، وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل.

١٩٥- وعن الصنابحي أن النبي ﷺ قال: «إذا توضأ العبد المؤمن قتمضمض خرّجت الخطايا من فيه، وذكر الحديث، وفيه: «فإذا مسح برأيه خرّجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه». ورواه مالك (٣١/١) والنسائي (٧٤/١) وابن ماجه (هـ: ٢٨٢).

رجالهم رجال الصحيح، وقد ذكرناه في باب غسل ما استرسل من اللحية والكلام على أطرافه قد سبق هنالك. وقد ساقه المصنف هنا للاستدلال به على أن الأذنين يمسحان مع الرأس قال: فقوله: «تخرج من أذنيه إذا مسح رأسه» دليل على أن الأذنين داخلتان في مسماه من جملة انتهى. وقد اختلف الناس في

١٩٢- وعن ابن عباس رضي الله عنه: «أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فذكر الحديث كله ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأيه وأذنيه مسحاً واحدة». ورواه أحمد (٢٦٨/١) وأبو داود (١٣٣).

١٩٣- ولأبي داود: عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ بمثل ذلك قال: هكذا كان رسول الله ﷺ يتوضأ.

الحديث الأول أعله الدارقطني وتعبه أبو الحسن بن القطان فقال: ما أعله به ليس علّة وإنه إما صحيح أو حسن. والحديث الثاني قد تقدم الكلام عليه في الذي قبله.

قال المصنف رحمه الله: وقد سبق حديث عثمان المتفق عليه بذكر العدد ثلاثاً ثلاثاً إلا في الرأس قال أبو داود: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، وقالوا: فيها ومسح رأسه ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره انتهى.

باب: أن الأذنين من الرأس وأنهما يمسحان بماءيه

١٩٤- قد سبق في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما ولابن ماجه (٤٤٣، ٤٤٥) من غير وجه عن النبي ﷺ قال: «الأذنان من الرأس».

أراد بحديث ابن عباس الحديث قبل هذا الباب بلفظ: «مسح برأيه وأذنيه مسحاً واحدة» وفي الباب عن أبي امامة عند أبي داود والترمذي وابن ماجه قال الحافظ: إنه مدرج قال الترمذي: وليس إسناده بذلك القائم. وعن عبد الله بن زياد قوله المنفرد ابن دقيق العيد قال الحافظ: وقد ثبت أنه مدرج. وعن ابن عباس رواه البزار وأعله الدارقطني بالاضطراب وقال: إنه وهم، أو الصواب أنه مرسل، وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك وعن أبي موسى عند الدارقطني، واختلف في وقفه ورفع وصوب الوقف، قال الحافظ: وهو منقطع، وعن ابن عمر عند الدارقطني وأعله أيضاً، وعن عائشة عند الدارقطني أيضاً وفيه محمد بن الأزهر وقد كذبه أحمد، وعن أنس عند الدارقطني أيضاً من طريق عبد الحكم عن أنس وهو ضعيف. وحديث أبي امامة وابن عباس أجود ما في الباب، قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: وأما أحاديث أنس وابن عمر وأبي موسى وعائشة فواهيّة.

والحديث يدل على أن الأذنين من الرأس فيمسحان معه وهو

وظَاهِرُهُمَا بِإِنْهَائِيهِ.

وصححه ابن خزيمة وابن منده وأخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقي بالفاظٍ مقاربةٍ للفظ الكتاب. قال ابن منده: ولا يعرف مسح الأذن من وجهٍ ثبت إلا من هذه الطريق. قال الحافظ: وكأنه عنى بهذا التفصيل والوصف. وفي المستدرک للحاكم من حديث الربيع بنت معوذٍ باللفظ الذي مرَّ في باب مسح الرأس كله. وأخرجه أيضًا من حديث أنسٍ مرفوعًا والصواب أنه عن ابن مسعودٍ موقوفًا. وأخرج أبو داود والطحاوي من حديث المقدم بن معدٍ يكرب «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ فِي وَضُوئِهِ رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا وَأَدْخَلَ أَصْبَعَيْهِ فِي صِمَاخِي أُذُنَيْهِ» قال الحافظ: وإسناده حسن. وعزاه النووي تبعًا لابن الصلاح إلى النسائي وهو وهم.

وفي الباب عن عثمان أحمد والحاكم والدارقطني. وعن عمرو ابن شعيبٍ عن أبيه عن جدّه رواه الطحاوي. والحديث يدلّ على مشروعية مسح الأذنين ظاهرًا وباطنًا وقد تقدّم الخلاف فيه في الباب الذي قبل هذا ولم يذكر فيه للأذنين ماءً جديدًا وبه تمسك من قال: بمسحان ببقية ماء الرأس، وقد تقدّم الكلام فيه في الحديث الذي قبله.

بَابُ مَسْحِ الصَّدْعَيْنِ وَأَنْهَمَا مِنَ الرَّأْسِ

١٩٧- عَنْ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِذٍ قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ وَصَدْعَيْهِ وَأُذُنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤)، وَقَالَا: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

حديث الربيع قد تقدّم الكلام عليه في باب مسح الرأس كله، وتقدّم أنّ مدار جميع رواياته على ابن عقيل وفيه مقال.

قوله: (وَصَدْعَيْهِ) الصَّدْعُ بضم الصاد المهملة وسكون الدالّ: الموضع الذي بين العين والأذن والشعر المتدلي على ذلك الموضع. والحديث يدلّ على مشروعية مسح الصدغ والأذن. وأنّ مسحهما مع الرأس وأنه مرةً واحدةً، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

بَابُ: مَسْحِ الْعُنُقِ.

١٩٨- عَنْ لَيْثٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ حَتَّى يَلْغُ الْفَذَالَ وَمَا يَلِيهِ مِنْ

ذلك، وقد تقدّم ذكر الخلاف، واختلفوا هل لمسحان ببقية ماء الرأس أو بماءٍ جديدٍ؟ فذهب مالكٌ والثّاقفيّ وأحمد وأبو ثورٍ والمؤيد بالله إلى أنه يؤخذ لهما ماءً جديدٌ وذهب الهادي والثوريّ وأبو حنيفة إلى أنّهما لمسحان مع الرأس بماءٍ واحدٍ. قال ابن عبد البر: وروي عن جماعةٍ مثل هذا القول من الصحابة والتابعين، واحتجّ الأولون بما في حديث عبد الله بن زيادٍ في صفة وضوء رسول الله ﷺ: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ أُذُنَيْهِ بِمَاءٍ غَيْرِ الْمَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ الرَّأْسَ»، أخرجه الحاكم من طريق حرملة عن ابن وهب. قال الحافظ: إسناده ظاهره الصحة.

وأخرجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن ابن وهبٍ بلفظ: «فَأَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ». وقال: هذا إسناده صحيح، لكن ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الإمام أنّه رأى في رواية ابن المقبري عن ابن قتيبة عن حرملة بهذا الإسناد ولفظه: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَذِيهِ لَمْ يَذْكُرِ الْأُذُنَيْنِ».

قال الحافظ: قلت: كذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حرملة، وكذا رواه الترمذي عن علي بن خشرم عن ابن وهب، وقال عبد الحق: ورد الأمر بتجديد الماء للأذنين من حديث ثمران بن جارية عن أبيه عن النبي ﷺ، وتعبه ابن القطان بأنّ الذي في رواية جارية بلفظ: «خَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا» رواه البراء والطبراني.

وروي في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنّه كان إذا تَوَضَّأَ يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه، وصرّح الحافظ في بلوغ المرام بعد أن ذكر حديث البيهقي السّابق أنّ المحفوظ ما عند مسلم من هذا الوجه بلفظ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَذِيهِ».

وأجاب القائلون أنّهما لمسحان بماء الرأس بما سلف من إعلال هذا الحديث قالوا: فيوقف على ما ثبت من مسحهما مع الرأس كما في حديث ابن عباسٍ والربيع وغيرهما، قال ابن القيم في الهدي: لم يثبت عنه أنّه أخذ لهما ماءً جديدًا وإنما صحّ ذلك عن ابن عمر.

بَابُ مَسْحِ ظَاهِرِ الْأُذُنَيْنِ وَبَاطِنِهِمَا

١٩٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦) وَصَحَّحَهُ. وَلِلنَّسَائِيِّ (٧٤/١): «مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ بَاطِنَهُمَا بِالنَّسْبَحَيْنِ

مُقَدِّمُ الْعُنُقِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٨١).

الحديث فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، قال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد ابن حنبل. قال النووي في تهذيب الأسماء: اتفق العلماء على ضعفه، وأخرج الحديث أبو داود وذكر له علة أخرى عن أحمد بن حنبل قال: كان ابن عيينة ينكره ويقول: أبش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده، وكذا حكى عثمان الذارمي عن علي بن المديني، وزاد سألت عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جده فقال: عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو وكانت له صبة، وقال الدوري عن ابن معين: المحدثون يقولون: إن جد طلحة رأى النبي ﷺ وأهل بيته يقولون: ليست له صبة، وقال الخلال عن أبي داود سمعت: رجلاً من ولد طلحة يقول: إن لجده صبة. وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عنه فلم يشته، وقال: إن طلحة هذا يقال: إنه رجل من الأنصار، ومنهم من يقول: طلحة ابن مصرف، قال: ولو كان طلحة بن مصرف لم يختلف فيه. وقال ابن القطان: علة الخبر عندي الجهل بحال مصرف بن عمرو والد طلحة، وصرح بأنه طلحة بن مصرف. وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين، ويعقوب بن سفيان في تاريخه، وابن أبي خيثمة أيضاً وخلق.

وفي الباب حديث: «مَسَحَ الرَّقْبَةَ أَسَانُ مِنَ الْعُنُقِ» قال ابن الصلاح: هذا الخبر غير معروف عن النبي ﷺ وهو من قول بعض السلف. وقال النووي: في شرح المهذب: هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي ﷺ، وقال في موضع آخر: لم يصح عن النبي ﷺ فيه شيء، قال: وليس هو بسنة بل بدعة.

وقال ابن القيم في الهدى: لم يصح عنه في مسح العنق حديث البتة. وروى القاسم بن سلام في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال: «مَنْ مَسَحَ قَفَاةً مَعَ رَأْسِهِ وَقِي الْعُنُقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قال الحافظ ابن حجر في التلخيص: فيحتمل أن يقال هذا، وإن كان موقوفاً فله حكم الزعم، لأن هذا لا يقال من قبيل الرأي فهو على هذا مرسل انتهى. وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان قال: حدثنا محمد بن أحمد حدثنا عبد الرحمن بن داود حدثنا عثمان بن خرزاذ حدثنا عمر بن محمد بن الحسن حدثنا محمد بن عمرو

الأنصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ عُنُقَهُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عُنُقَهُ لَمْ يُغْلَلْ بِالْأَغْلَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» والأنصاري هذا وإو. قال الحافظ: قرأت جزءاً رواه أبو الحسين بن فارس بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ يَدَيْهِ عَلَى عُنُقِهِ وَقِي الْعُنُقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وقال: إن شاء الله هذا حديث صحيح. قلت: بين ابن فارس وفليح مفازة فليظنر فيها انتهى. وهو في كتب أئمة العترة في أسالي أحمد بن عيسى، وشرح التجريد بإسناد متصل بالنبي ﷺ، ولكن فيه الحسين بن علوان عن أبي خالد الواسطي بلفظ: «مَنْ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ سَائِلَتَيْهِ وَقَفَاةً أَمِنْ مِنَ الْعُلْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وكذا رواه في أصول الأحكام والشفاء. ورواه في التجريد عن علي عليه السلام من طريق محمد ابن الحنفية في حديث طويل، وفيه «أَنَّهُ لَمَّا مَسَحَ رَأْسَهُ مَسَحَ عُنُقَهُ وَقَالَ لَهُ: بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الطَّهَوْرِ: أَفْعَلْ كَفَعَالِي هَذِهِ».

وجميع هذا تعلم أن قول النووي مسح الرقبة بدعة، وأن حديثه موضوع مجازفة، وأعجب من هذا قوله: ولم يذكره الشافعي ولا جمهور الأصحاب، وإنما قاله ابن القاص وطائفة يسيرة فإنه قال الروائي من أصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالبحر ما لفظه: قال بعض أصحابنا: هو سنة، وتعقب النووي أيضاً ابن الرقعة بأن البغوي وهو من أئمة الحديث قد قال باستحبابه، قال: ولا مأخذ لاستحبابه إلا خبر أو أثر لأن هذا لا مجال للقياس فيه، قال الحافظ: ولعل مستند البغوي في استحباب مسح القفا ما رواه أحمد وأبو داود، وذكر حديث الباب، ونسب حديث الباب ابن سيّد الناس في شرح الترمذي إلى البيهقي أيضاً. قال: وفيه زيادة حسنة وهي مسح العنق. فانظر كيف صرح هذا الحافظ بأن هذه الزيادة المنضمة لمسح العنق حسنة، ثم قال: قال المقدسي: وليث متكلم فيه، وأجاب عن ذلك بأن مسلماً قد أخرج له، واختلف القائلون باستحباب مسح الرقبة هل تمسح ببقية ماء الرأس أو بماء جديد؟ فقال الهادي والقاسم: تمسح ببقية ماء الرأس. وقال المؤيد بالله والمنصور بالله ونسبه في البحر إلى الفريقين: إنها تمسح بماء جديد.

بَابُ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ

١٩٩- عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخَفِيَّتِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٢٤)

وَالْبُخَارِيُّ (٢٠٤ و ٢٠٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٦٢).

٢٠٠ - وَعَنْ بِلَالٍ قَالَ: «مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُمَارِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٤/٦) (م: ٢٧٥) (ت: ١٠١) (س: ٧٥/١) (هـ: ٥٦١) إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «امْسَحُوا عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُمَارِ».

٢٠١ - وَعَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٠) وَصَحَّحَهُ.

أَخْرَجَ حَدِيثَ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَيْضًا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِلَفْظٍ: «فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ» وَلَمْ يَخْرُجْهُ الْبُخَارِيُّ. قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ وَهَمَ الْمُنْذِرِيُّ فَعَزَاهُ إِلَى الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ، وَتَبِعَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فَوَهَمَ، وَقَدْ تَعَقَّبَهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي، وَصَرَّحَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ أَعْلَى حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ أَمِيَّةٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ بِتَفَرُّدِ الْأَوْزَاعِيِّ بِذِكْرِ الْعِمَامَةِ حَتَّى قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّهُ قَالَ الْأَصْبَلِيُّ: ذَكَرَ الْعِمَامَةَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ خَطَا الْأَوْزَاعِيِّ لِأَنَّ شَيْبَانَ وَغَيْرَهُ رَوَاهُ عَنْ

يَحْيَى بَدُونَهَا فَوَجِبَ تَغْلِيْبُ رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ، قَالَ وَأَمَّا مُتَابَعَةُ مَعْمَرٍ فَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْعِمَامَةِ، وَهِيَ أَيْضًا مُرْسَلَةٌ، لِأَنَّ أَبَا سَلَمَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمْرٍو. قَالَ الْحَافِظُ: سَمَاعُهُ مِنْهُ مُمْكِنٌ فَإِنَّهُ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ سِتِّينَ، وَأَبُو سَلَمَةَ مَدَنِيٌّ وَلَمْ يُوصَفْ بِتَدْلِيْسٍ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْ خَلْقٍ مَاتُوا قَبْلَ عَمْرٍو. وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مِنْدَةَ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ بِإِثْبَاتِ ذِكْرِ الْعِمَامَةِ فِيهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ تَفَرُّدِ الْأَوْزَاعِيِّ

بَذِكْرِهَا لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ تَحْقِيقَهُ لِأَنَّهَا تَكُونُ مِنْ ثِقَةٍ حَافِظٍ غَيْرِ مُنَافِيَةٍ لِرَوَايَةِ رَفَقَتِهِ فَتَقْبَلُ، وَلَا تَكُونُ شَاذَةً وَلَا مَعْنَى لِسَرْدِ

الرَّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ بِهَذِهِ التَّعْلِيلَاتِ الْوَاهِيَةِ، وَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ. وَفِي

الْبَابِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بِلَفْظٍ: «مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ» وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ

عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ أَيْضًا بِلَفْظٍ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى الْجُوزَيْنَيْنِ وَالتَّلْعَلَيْنِ وَالْعِمَامَةِ» قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ عَيْسَى بْنُ سَنَانٍ. وَعَنْ

خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُمَارِ» وَعَنْ أَبِي طَلْحَةَ فِي كِتَابِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

لِلخُرَاطِيِّ بِلَفْظٍ: «مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُمَارِ» وَقَدْ رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ سُلَيْمَانَ

وَتُوبَيَانَ، وَسَيَّاتِي ذَلِكَ. وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْمَسْحِ عَلَى

الْعِمَامَةِ، فَذَهَبَ إِلَى جَوَازِهِ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ صَحَّ الْخَبَرَ عَنْ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ أَقُولُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَنْسُ،

وَرَوَاهُ ابْنُ رِسْلَانَ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَمَكْحُولٌ. وَرَوَى الْخَلَّالُ

بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ لَمْ يَطْهَرِ الْمَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ فَلَا طَهْرَ لَهُ. وَرَوَاهُ فِي الْفَتْحِ عَنِ الطَّبْرِيِّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَحْتَاجُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ إِلَى لِبْسِهَا عَلَى طَهَارَةٍ أَوْ لَا يَحْتَاجُ؟ فَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخُمَارِ إِلَّا مَنْ

لِبْسَهَا عَلَى طَهَارَةٍ قِيَاسًا عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَلَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ الْبَاقُونَ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْقِيتِ، فَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ أَيْضًا إِنَّ وَقْتَهُ كَوَقْتُ

الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَالْبَاقُونَ لَمْ يَقُولُوا. قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخُمَارِ وَلَمْ يُوقِتْ ذَلِكَ بِوَقْتٍ».

وَفِيهِ: أَنَّ الطَّبْرَانِيَّ قَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ ثَلَاثًا فِي السُّفْرِ، وَيَوْمًا

وَلَيْلَةً فِي الْخُمْرِ» لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَرْوَانَ أَبُو سَلَمَةَ. قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: مَنَكَرَ الْحَدِيثَ. وَقَالَ

الْأَزْدِيُّ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

اسْتَدْلَّ الْقَائِلُونَ بِجَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ كَمَا قَالَ

الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى مَسْحِ الْعِمَامَةِ، وَنَسَبَهُ الْمُهَدِّيُّ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْكَثِيرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ

غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ إِلَّا أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ مَعَ الْعِمَامَةِ وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ

وَإِبْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَيْضًا أَبُو حَنِيفَةَ، وَاحْتَجَّوْا بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ الْمَسْحَ عَلَى الرَّأْسِ.

وَالْحَدِيثُ فِي الْعِمَامَةِ مُحْتَمِلُ التَّأْوِيلِ فَلَا يَسْتَرْكُ الْمُتَقَيِّنُ وَالْمُحْتَمَلُ، وَالْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ لَيْسَ بِمَسْحٍ عَلَى الرَّأْسِ، وَرَدَّ

بِأَنَّهُ أَجْزَاءُ الْمَسْحِ عَلَى الشَّعْرِ وَلَا يَسْمَى رَأْسًا. فَلَمَّا قِيلَ: يَسْمَى رَأْسًا مَجَازًا بِعَلَاقَةِ الْمَجَاوِرَةِ قِيلَ: وَالْعِمَامَةُ كَذَلِكَ بِتِلْكَ الْعَلَاقَةِ،

قوله: (وَالْتَسَاخِينِ) بفتح التاء الفوقية والسین المهملة المخففة وبالحاء المعجمة هي: الخفاف كما قال المصنف رحمه الله. قال ابن رسلان: ويقال: أصل ذلك كل ما يسخن به القدم من خف وجورب ونحوهما ولا واحد لها من لفظها، وقيل: واحدها تسخان وتسخين هكذا في كتب اللغة والغريب.

بَابُ مَا يَظْهَرُ مِنَ الرَّأْسِ غَالِيًا مَعَ الْعِمَامَةِ

٢٠٥- عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥٥/٤) (خ: ٢٠٣) (م: ٢٧٤ و ٢٨٣).

قد قدّمنا أنّ البخاري لم يخرج، وأنّ المنذري وابن الجوزي وهما في ذلك كما قاله الحافظ. والمصنف قد تبعهما في ذلك فتنبه. وهو يدلّ على ما ذهب إليه الشافعيّ ومن معه من أنّه لا يجوز الاقتصار على العمامة بل لا بدّ مع ذلك من المسح على الناصية وقد تقدّم في الباب الأوّل ذكر الخلاف والأدلة وما هو الحق.

بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ وَبَيَانُ أَنَّهُ الْفَرْضُ

٢٠٦- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: «تَخَلَّفَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرَةٍ فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الْعَصْرَ فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ وَنَمَسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا قَالَ: فَتَأَذَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢١١/٢) (خ: ١٦٣) (م: ٢٤١)، أَرْهَقْنَا الْعَصْرَ: أَخْرَجْنَاهَا. وَيُرْوَى أَرْهَقْنَا الْعَصْرَ بِمَنْشَى دَنَا وَقَعَهَا.

في الباب أحاديث غير ما ذكره المصنف في هذا الكتاب. منها عن عائشة عند مسلم وعن معيقيب عند أحمد وقد علّل. وقيل: ليس بشيء. وعن خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل ابن حسنة وعمرو بن العاص عند ابن ماجه بلفظ: «أَيُّمُوا الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» وعن عبد الله بن عمر عند ابن أبي شيبة. وعن أبي أمامة عند ابن أبي شيبة أيضًا. وقد روي من حديث أبي أمامة ومن حديث أخيه. ومن حديثهما ممّا. ومن حديث أحدهما على الشكّ قاله ابن سيّد الناس. وعن عمر بن الخطاب عند مسلم. وعن أبي ذر الغفاري وفيه أبو أمية وهو ضعيف. وعن خالد بن معدان عند أحمد.

قوله: (فِي سَفَرَةٍ) وقع في صحيح مسلم أنّها كانت من مكّة

فإنّه يقال: قبلت رأسه، والتّقبيل على العمامة. والحاصل أنّه قد ثبت المسح على الرأس فقط وعلى العمامة فقط، وعلى الرأس والعمامة، والكلّ صحيح ثابت بقصر الإجزاء على بعض ما ورد لغير موجب ليس من دأب المنصفين.

قوله: (وَالْخِمَارُ) هو بكسر الحاء المعجمة النّصيف، وكلّ ما ستر شيئاً فهو خماره، كذا في القاموس، والمراد به هنا العمامة كما صرح بذلك النووي في شرح مسلم قال: لأنها تحمّر الرأس أي تغطيه. ويؤيده الحديث الذي بعد هذا.

٢٠٢- وَعَنْ سَلْمَانَ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا قَدْ أَخَذَتْ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَخْلُعَ خُفَّيْهِ فَأَمَرَهُ سَلْمَانُ أَنْ يَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ وَعَلَى جَمَانِيهِ وَقَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسَحُ عَلَى خُفَيْهِ وَعَلَى جَمَارِهِ» (حم: ٤٣٩/٥).

٢٠٣- وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَنَمَسَحَ عَلَى الْخَفْنِ وَالْجِمَارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٨١).

٢٠٤- وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ شَكَرُوا إِلَيْهِ مَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْبَرْدِ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمَسَحُوا عَلَى الْعَصَابِ وَالْتَسَاخِينِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٧٧) وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٦).

الْعَصَابِ: الْعَمَامُ، وَالتَّسَاخِينُ: الْخَفَافُ.

حديث سلمان أخرجه أيضاً الترمذي في العلل، ولكنه قال: مكان، وعلى عمامته (وعلى ناصيته) وفي إسناده أبو شريح، قال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عنه ما اسمه؟ فقال: لا أدري، لا أعرف اسمه. [وفي إسناده أيضاً أبو مسلم مولى زيد بن صوحان، وهو مجهول. قال الترمذي: لا أعرف اسمه]، ولا أعرف له غير هذا الحديث.

وأما حديث ثوبان الأوّل فأخرجه أيضاً الحاكم والطبراني. وحديثه الثاني في إسناده راشد بن سعد عن ثوبان. قال الحلال في علله: إنّ أحمد قال: لا ينبغي أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان لأنّه مات قدماً. والأحاديث تدلّ على أنّه يميز المسح على العمامة، وقد تقدّم الكلام عليه. وتدلّ على جواز المسح على الخفّ وسيايته.

قوله: (الْعَصَابِ) هي العمامة كما قال المصنف، وبذلك فسرها أبو عبيد، سميت بذلك لأنّ الرأس يعصب بها، فكُلّ ما عصبت به رأسك من عمامة أو منديل أو عصاية فهو عصاية.

إلى المدينة.

والحسن البصري: إنه مخير بين الغسل والمسح.

وقال بعض أهل الظاهر: يجب الجمع بين الغسل والمسح، واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة الجهر في قوله: «وَأَرْجُلَيْكُمْ» وهو عطف على قوله: «بِرؤسكم» قالوا: وهي قراءة صحيحة سبعة مستفيضة، والقول بالعطف على غسل الوجه، وإنما قرئ بالجهر للجوار، وقد حكم بمجوازه جماعة من أئمة الإعراب كسيبويه والأخفش، لا شك أنه قليل نادر مخالف للظاهر لا يجوز حمل التنازع فيه عليه. قلنا: أوجب الحمل عليه مداومته ﷺ على غسل الرجلين وعدم ثبوت المسح عنه من وجوه صحيح وتوعدّه على المسح بقوله: «وَيَلَّ لِلْأَغْفَابِ مِنَ النَّارِ» ولأمره بالغسل كما ثبت في حديث جابر عند الدارقطني بلفظ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأْنَا لِلصَّلَاةِ أَنْ نَغْسِلَ أَرْجُلَنَا» ولثبوت ذلك من قوله ﷺ كما في حديث عمرو بن عبسة وأبي هريرة، وقد سلف ذكر طرف من ذلك في باب غسل المسترسل من اللحية. «وَلَقَوْلِهِ ﷺ نَعْدُ أَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءَ غَسَلٍ فِيهِ قَدَمَيْهِ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَنْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ» أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة من طرق صحيحة، وصححه ابن خزيمة ولا شك أن المسح بالنسبة إلى الغسل نقص. وبقوله للأعرابي: «تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ» ثم ذكر له صفة الوضوء فيها غسل الرجلين. وإجماع الصحابة على الغسل فكانت هذه الأمور موجبة لحمل تلك القراءة على ذلك الوجه النادر، قالوا: أخرج أبو داود من حديث أوس بن أبي أوس الثقفي: «أَنَّه رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى كَيْطَامَةَ قَوْمٍ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَمَيْهِ».

قلنا: في رجال إسناده يعلى بن عطاء عن أبيه وقد أعله ابن القطان بالجحالة في عطاء، وبأن في الرواة من يرويه عن أوس بن أبي أوس عن أبيه فزيادة (عن أبيه) توجب كون أوس من التابعين فيحتاج إلى النظر في حاله، وأيضا في رجال إسناده هشيم عن يعلى قال أحمد: لم يسمع هشيم هذا من يعلى مع ما عرف من تدليس هشيم، ويمكن الجواب عن هذه بأنه قد وثق عطاء هذا أبو حاتم، وذكر أوس بن أبي أوس أبو عمر بن عبد البر في الصحابة، وبأن هشيمًا قد صرح بالتحديث عن يعلى في رواية سعيد بن منصور، فأزال إشكال عنعنة هشيم ولكنه قال أبو عمر في ترجمة أوس بن أبي أوس وله أحاديث منها في المسح على القدمين وفي إسناده ضعف فلا يكون الحديث مع هذا حجة لا

قوله: (أَرْهَقْنَا) قال الحافظ: يفتح الهاء والقاف، والعصر مرفوعٌ بالفاعلية كذا لأبي ذر. وفي رواية كريمة بإسكان القاف والعصر منصوبٌ بالمفعولية. ويقوي الأول رواية الأصيلي أرهقنا بفتح القاف بعدها مثناة ساكنة ومعنى الإرهاق الإدراك والغشيان. قال ابن بطال كَانَ الصَّحَابَةُ آخَرُوا الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ طَمَعًا أَنْ يَلْحَقَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَصِلُوا مَعَهُ فَلَمَّا ضَاقَ الْوَقْتُ بَادَرُوا إِلَى الْوُضُوءِ وَلَعَلَّتْهُمْ لَمْ يَسْبِقُوهُ فَأَدْرَكَهُمْ عَلَى ذَلِكَ فَأَنكَرَ عَلَيْهِمْ.

قوله: (وَنُمَسِّحُ عَلَى أَرْجُلِنَا) انتزع منه البخاري أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصاد على غسل بعض الرجل.

قال الحافظ: وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها، وفي أفراد مسلم: «فَأَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ وَأَغْفَابَهُمْ بِغَضٍ تَلَوَّحَ لَمْ يَمَسَّهَا الْمَاءُ» فتسكك بهذا من يقول بإجزاء المسح، ويحمل الإنكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل وهو أن معنى قوله «لَمْ يَمَسَّهَا الْمَاءُ» أي ماء الغسل جمعا بين الروایتين. وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ نَعْلَيْهِ فَقَالَ ذَلِكَ».

قوله: (وَيَلَّ) جاز الابتداء بالكرة لأنها دعاء والويل: واد في جهنم رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا، والعقب: مؤخر القدم وهي مؤنثة وتكسر القاف وتسكن وخصر العقب بالعذاب لأنها التي لم تغسل أو أراد صاحب العقب فحذف المضاف. والحديث يدل على وجوب غسل الرجلين وإلى ذلك ذهب الجمهور. قال النووي: اختلف الناس على مذاهب فذهب جميع الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والأمصار إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين ولا يميز مسحهما ولا يجب المسح مع الغسل، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به في الإجماع، قال الحافظ في الفتح: ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك. قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور، وأدعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ، وقالت الإمامية: الواجب مسحهما. وقال محمد بن جرير الطبري والجبائي

(١٠٨/١): وَقَالَ: تَقَرَّرْتُ بِهِ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ وَهُوَ ثَقَفٌ.

حديث أبي هريرة هو في الصحيحين من حديث محمد بن زياد. ورواه البخاري عن آدم ومسلم عن قتيبة وابن أبي شيبه. وأخرجه أيضاً من حديث ابن سيرين عنه ورواه ابن ماجه وغيره. وحديث جابر رواه ابن ماجه أيضاً بإسناد رجاله ثقات، وحديث عبد الله بن الحارث رواه من ذكره المصنف ولم يتكلم عليه أحد بشيء في إسناده، وقد قال في جمع الزوائد: إن رجاله ثقات، وحديث أنس رواه ابن ماجه أيضاً وابن خزيمة إلا أنه قال الحافظ: إن أبا داود رواه من طريق خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي ﷺ بنحوه، قال البيهقي: هو مرسل وكذا قال ابن القطان، وفيه بحث، قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: هذا إسناد جيد قال: نعم. قال: فقلت له: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه فالحديث صحيح؟ قال: نعم. وأعله المنذري بأن فيه بقیة، وقال عن بجير: وهو مدلس، وفي المستدرک تصريح بقیة بالتحديث، وأطلق النووي أن الحديث ضعيف الإسناد. قال الحافظ: وفي هذا الإطلاق نظر، وأما حديث ابن عمر عن أبي بكر وعمر قالوا: «جاء رجل وقد تَوَضَّأَ وَبَقِيَ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ مِثْلُ ظَفَرٍ إِنِّهَايَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ارْجِعْ فَأَتِمُّ وَضُوءَكَ فَقَعَلَ» فرواه الدارقطني.

ورواه الطبراني عن أبي بكر وفيه المغيرة بن صقلاب عن الوائز بن نافع، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: هذا باطل، والوائز ضعيف، وذكره العجلي في الضعفاء في ترجمة المغيرة وقال: لا يتابعه عليه إلا مثله.

وأخرج الطبراني عن ابن مسعود: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فَيَخْطِئُ بَعْضَ جَسَدِهِ فَقَالَ: لِيَغْسِلَ ذَلِكَ الْمَكَانَ ثُمَّ لِيُصَلَّ» وفي إسناده عاصم بن عبد العزيز، وروي عن النبي ﷺ أنه أمر بإعادة الوضوء، وأعله ابن أبي حاتم بالإرسال وأصله في صحيح مسلم وأبهم المتروك ولفظه: فقال: «ارْجِعْ فَأَخْبِرْ وَضُوءَكَ» وهو يدل على وجوب الإعادة إذا ترك غسل مثل ذلك المقدار من مواضع الوضوء، وسيأتي الكلام على ذلك في باب الموالاة، وهذه الأحاديث تدل على وجوب غسل الرجلين، وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب.

بَابُ التَّيَامُنِ فِي الْوُضُوءِ

٢١١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

سَيِّمًا بَعْدَ تَصْرِيحِ أَحَدٍ بَعْدَ سَمَاعِ هَشِيمٍ مِنْ يَعْلَى. قَالُوا: أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (أَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ عَلَى رِجْلَيْهِ).

قلنا: قال أبو عمر: في صحة تميم هذا نظر وضعف حديث المذكور. قالوا: أخرج الدارقطني عن رفاعة بن رافع مرفوعاً بلفظ: «لَا تَيْمُّ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ» وفيه «وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ».

قلنا: إن صح فلا يتنهض لمعارضة ما أسلفنا فوجب تأويله لمثل ما ذكرنا في الآية. قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: قال الحازمي بعد ذكره حديث أوس بن أبي أوس المتقدم من طريق يحيى بن سعيد: لا يعرف هذا الحديث مجزئاً متصلاً إلا من حديث يعلى. وفيه اختلاف وعلى تقدير ثبوته ذهب بعضهم إلى نسخه ثم أورده من طريق هشيم وفي آخره قال هشيم: كان هذا في أول الإسلام. وأما الموجبون للمسح وهم الإمامية فلم يأتوا مع مخالفتهم للكتاب والسنة المتواترة قولاً وفعلاً بحجة نيرة وجعلوا قراءة النصب عطفاً على محل قوله: برءوسكم. ومنهم من يجعل الباء الداخلة على الرؤوس زائدة والأصل امسحوا رؤوسكم وأرجلكم وما أدري بماذا يبيحون عن الأحاديث المتواترة.

(فائدة) قد صرح العلامة الزمخشري في كشفه بالنكتة المقتضية لذكر الغسل والمسح في الأرجل فقال: هي توقفي الإسراف لأن الأرجل مظنة لذلك، وذكر غيره غير ما فليطلب في مظانه.

٢٠٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ عَقِبَهُ، فَقَالَ: وَتِلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٤٢).

٢٠٨- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا تَوَضَّأُوا وَلَمْ يَمْسَحُوا أَعْقَابَهُمُ الْمَاءَ، فَقَالَ: وَتِلْ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣١٦).

٢٠٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَتِلْ لِلْأَعْقَابِ، وَتَطْبُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٩١) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١/٩٥).

٢١٠- وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ تَوَضَّأَ وَتَرَكَ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ مِثْلَ مَوْضِعِ الظَّفَرِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ارْجِعْ فَأَخْبِرْ وَضُوءَكَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٤٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٣) وَالدَّارَقُطْنِيُّ

قال ابن دقيق العيد: هو حقيق بأن يصحح. والنسائي والترمذي من حديث أبي هريرة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِيَمَانِيهِ».

والحديث يدل على وجوب الابتداء باليد اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء، وقد ذهب إليه من ذكرنا في الحديث الذي قبل هذا، ولكنه كما دل على وجوب التيامن في الوضوء يدل على وجوبه في اللبس وهم لا يقولون به. وأيضاً فقد روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: (مَا أَبَالِي بِدَأْتِ بِيَمِينِي أَوْ بِشِمَالِي إِذَا أَكْمَلْتُ الْوُضُوءَ). رواه الذارقطني قال: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ فَقَالَ: أَبْدَأُ بِالْيَمِينِ أَوْ بِالشَّمَالِ؟ فَأَضْرَطُّ بِهِ عَلِيٌّ أَيْ صَوَّتَ بَفِيهِ مُسْتَهْزِئًا بِالسَّائِلِ ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ وَبَدَأَ بِالشَّمَالِ قَبْلَ الْيَمِينِ).. وروى البيهقي من هذا الوجه أنه قال: (مَا أَبَالِي بِدَأْتِ بِالشَّمَالِ قَبْلَ الْيَمِينِ إِذَا تَوَضَّأْتَ). وبهذا اللفظ رواه ابن أبي شيبة. وروى أبو عبيد في الطهور (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَبْدَأُ بِيَمَانِيهِ فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَبَدَأَ بِمِيسَرِهِ)، ورواه أحمد بن حنبل عن علي. قال الحافظ: وفيه انقطاع وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً وكلام علي عند أكثر العترة الداهيين إلى وجوب الترتيب بين اليدين والرجلين حجة وحديث عائشة المصحح بحجة التيمن في أمور قد اتفق على عدم الوجوب في جميعها إلا في اليدين والرجلين في الوضوء وكذلك حديث الباب المقترن بالتيامن في اللبس المجمع على عدم وجوبه صالح لجعله قرينة تصرف الأمر إلى الندب. ودلالة الافتراق وإن كانت ضعيفة لكنها لا تقصر عن الصلاحية للصرف لا سيما مع اعتضاها بقول علي رضي الله عنه وفعله وبدعوى الإجماع على عدم الوجوب.

بَابُ: الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا وَكَرَاهَةِ مَا جَاوَزَهَا

٢١٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٨/٢، ٣٩) (خ: ١٥٧) (د: ١٣٨) (ت: ٤٢) (هـ: ٤٢٠) إِلَّا مُسْلِمًا.

في الباب أحاديث عن عمر وجابر وبريدة وأبي رافع وابن الفاكه وعبد الله بن عمر وعكرash بن ذؤيب المري، فحديث عمر عند الترمذي وقال: ليس بشيء. ورواه أيضاً ابن ماجه، وحديث جابر أشار إليه الترمذي. وحديث بريدة عند البزار. وحديث أبي رافع عند البزار أيضاً. وحديث ابن الفاكه عند

يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٩٤/٦) (خ: ٤٢٦) (م: ٢٦٨).

الحديث صححه ابن حبان وابن منده وله الفاظ. ولفظ ابن حبان: «كَانَ يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي التَّرْجُلِ وَالْأَتْعَالِ».

وفي لفظ ابن منده: «كَانَ يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي الْوُضُوءِ وَالْأَتْعَالِ».

وفي لفظ لأبي داود: «كَانَ يُحِبُّ التَّيَامُنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

وفي الحديث دلالة على مشروعية الابتداء باليمين في لبس النعال وفي ترجيل الشعر أي تسريحه وفي الطهور في يده اليمنى قبل اليسرى وبرجله اليمنى قبل اليسرى وبالجانب الأيمن من سائر البدن في الغسل قبل الأيسر، والتيامن سنة في جميع الأشياء لا يختص بشيء دون شيء كما أشار إلى ذلك الحديث، بقوله: «وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ». وتأكيد الشأن بلفظ: «كُلٌّ» يدل على التعميم. وقد خصص من ذلك دخول الخلاء والخروج من المسجد. قال النووي: قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداء باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها استحباب فيه التياسر قال: وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة من خلفها فاته الفضل وتم وضوؤه. قال الحافظ في الفتح ومراده بالعلماء أهل السنة. وإلا فمذهب الشيعة الوجوب، وغلط المرتضى منهم فنسبه للشافعي وكأنه ظن أن ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب، لكنه لم يقل بذلك في اليدين ولا في الرجلين لأنهما بمنزلة العضو الواحد، قال: ووقع في البيان للعمرائي نسبة القول بالوجوب إلى الفقهاء السبعة وهو تصحيف من الشيعة. وفي كلام الرافعي ما يوهم أن أحمد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه، بل قال الشيخ الموفق في المغني: لا نعلم في عدم الوجوب خلافاً. وقد نسب المهدي في البحر إلى العترة والإمامية، واستدل لهم بالحديث الذي بعد هذا وسنذكر هنالك ما هو الحق. ٢١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا لَبَسْتُمْ، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَابْذُؤُوا بِأَيْمَانِكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٤/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٤١).

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كلهم من طريق زهير عن الأعمش عن أبي صالح عنه.

أَعْرَابِيٍّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: هَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٨٠) وَالتَّسَانِي (١/ ٨٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٤١٥).

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن خزيمة. قال الحافظ: من طرقٍ صحيحة، وصرح في الفتح أنه صححه ابن خزيمة وغيره، وهو في رواية أبي داود بلفظ: «فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ» بدون ذكر تعدي، وفي التَّسَانِي بدون نقص، وهو من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال عند الحديثين، ولم يتعرض له من تكلم على هذا الحديث. وفي الحديث دليل على أنَّ مجاوزة الثلاث الغسلات من الاعتداء في الطهور. وقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَتَعَدُّونَ فِي الطَّهَوْرِ وَالِدُّعَاءِ وَإِنْ فَاعَلَهُ مُسِيءٌ وَظَالِمٌ» أي أساء بترك الأولى، وتعدي حد السنة. وظلم: أي وضع الشيء في غير موضعه. وقد أشكل ما في رواية أبي داود من زيادة لفظ «أَوْ نَقَصَ» على جماعه.

قال الحافظ في التلخيص: تنبيه: يجوز أن تكون الإساءة والظلم وغيرهما مما ذكر مجموعاً لمن نقص ولمن زاد، ويجوز أن يكون على التوزيع، فالإساءة في النقص والظلم في الزيادة، وهذا أشبه بالقواعد والأول أشبه بظاهر السياق، والله أعلم. انتهى. ويمكن توجيه الظلم في النقصان بأنه ظلم نفسه بما فوته من الثواب الذي يحصل بالتلث، وكذلك الإساءة لأن تارك السنة مسيء وأما الاعتداء في النقصان فمشكل فلا بد من توجيهه إلى الزيادة، ولهذا لم يجمع ذكر الاعتداء والنقصان في شيء من روايات الحديث، ولا خلاف في كراهة الزيادة على الثلاث. قال ابن المبارك: لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يائمه. وقال أحمد وإسحاق: لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى.

بَابُ: مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ وَضُوءِهِ

٢١٧- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَّةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٤٦) وَمُسْلِمٌ (٢٣٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٩). وَلَا أَحْمَدُ وَأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ

البغوي في معجمه وفيه عدي بن الفضل وهو متروك. وحديث عبد الله بن عمر أخرجه البزار. وحديث عكرashi ذكره أبو بكر الخطيب. والحديث يدل على أنَّ الواجب من الوضوء مرة، ولهذا اقتصر عليه النبي ﷺ، ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثاً لما اقتصر على مرة. قال الشيخ محي الدين النووي: وقد أجمع المسلمون على أنَّ الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة، وعلى أنَّ الثلاث سنة، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، وبعض الأعضاء ثلاثاً، وبعضها مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كله، وأنَّ الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ.

٢١٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٤١) وَالبَخَارِيُّ (١٥٨) فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ.

أما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود والترمذي وقال: حسنٌ غريب، وفيه عبد الله بن الفضل وقد روى له الجماعة، ولكنه تفرد عنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، ومن أجله كان حسناً، قال أبو داود: لا بأس به وكان على المظالم ببغداد، وقال علي بن المديني: لا بأس به. وكذلك قال أحمد وأبو زرعة. وقال أبو حاتم: يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث. وقال التَّسَانِي: ليس بالقوي، وقال يحيى مرة: ضعيف مرة، لا بأس به، وفيه كلام طويل. وأما حديث جابر فأشار إليه الترمذي، والحديث يدل على أنَّ التوضؤ مرتين يجوز ويجزئ، ولا خلاف في ذلك.

٢١٥- وَعَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٦٨) وَمُسْلِمٌ (٢٣٠).

الحديث أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وقال: هو أحسن شيء في الباب. وأبو داود والتَّسَانِي وابن ماجه من حديث علي رضي الله عنه.

وفي الباب عن الربيع وابن عمر وأبي امامة وعائشة وأبي رافع. وعبد الله بن عمرو ومعاوية وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي. وقد بوب البخاري للوضوء ثلاثاً، وذكر حديث عثمان الذي شرحناه في أول أبواب الوضوء، وقد قدمنا أنَّ التلث سنة بالإجماع.

٢١٦- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «جَاءَ

رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

وفيه عباد بن صهيب وهو متروك، ورواه المستغفري أيضاً من حديث البراء بن عازب وإنس بطوله، وإسناده واه، ولكنه وثق عبداً يحيى بن معين، ونفى عنه الكذب أحمد بن حنبل، وصدقه أبو داود، وتركه الباقر. قال ابن القيم في الهدي: ولم يحفظ عنه أنه كان يقول: على وضوئه شيئاً غير التسمية، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذبٌ مخلَقٌ لم يقل رسول الله ﷺ شيئاً منه، ولا علمه لأمته ولا ثبت عنه غير التسمية في أوله. وقوله: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين» في آخره.

باب: الموالاة في الوضوء

٢١٨- عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فِي ظَهْرِ قَدِيمٍ لَمُنْعَةٍ قَدَرُ الدَّرْهِمْ لَمْ يُصَيِّهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٢٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٥)، وَزَادَ: «وَالصَّلَاةُ»، قَالَ الْأَثَرُمُ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: هَذَا إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ؟ قَالَ: جَيِّدٌ.

٢١٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ: «أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظَفَرٍ عَلَى قَدِيمٍ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: ارْجِعْ فَأَخْسِنْ وَضُوءَكَ، قَالَ: فَرَجَعْتُ فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٦٣) وَتَسْلِيمُ (٢٤٣) وَلَمْ يَذْكُرْ تَوَضُّأَهُ.

الحديث الأول اعلمه المنذري ببقية بن الوليد وقال عن مجير وهو ضعيف إذا عنعن لتدليسه وفي المستدرک تصريح ببقية بالتحديث، وقال ابن القطان والبيهقي: هو مرسل، وقال الحافظ: فيه بحث وكان البحث في ذلك من جهة أن خالد بن معدان لم يرسله بل قال عن بعض أزواج النبي ﷺ فوصله، وجهالة الصحابي غير قادحة. وتام كلام الأثرم وبقية الكلام على الحديث أسلفناها في باب غسل الرجلين، وحديث عمر قد قدمنا الكلام عليه في ذلك الباب أيضاً. وفي الباب عن أنس مرفوعاً عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن خزيمة والذارقطني، وقد تقدم لفظه هنالك أيضاً. والحديث الأول يدل على وجوب إعادة الوضوء من أوله على من ترك من غسل أعضائه مثل ذلك المقدار. والحديث الثاني لا يدل على وجوب الإعادة لأنه أمره فيه بالإحسان لا بالإعادة، والإحسان يحصل بمجرد إسباغ غسل ذلك العضو. وكذلك حديث أنس لم يأمر فيه بسوى الإحسان.

رواية أحمد وأبي داود في إسنادهما رجلٌ مجهول، والحديث أخرجه أيضاً الترمذي بزيادة: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ» لكن قال الترمذي: وفي إسناده اضطراب ولا يصح فيه كثير شيء. قال الحافظ: رواية مسلم سالمة عن هذا الاعتراض، والزيادة التي عند الترمذي رواها البراء والطبراني في الأوسط. وأخرج الحديث أيضاً ابن حبان. وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس، وزاد النسائي في عمل اليوم والليلة بعد قوله: «مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ» «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ» والحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد وزاد: «كُنْتُ فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطَائِعٍ فَلَمْ يَكْسِرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، واختلف في رفعه ووقفه، وصحح النسائي الموقوف، وضعف الحازمي الرواية المرفوعة، لأن الطبراني قال في الأوسط: لم يرفعه عن شعبة إلا يحيى بن كثير. قال الحافظ: ورواه أبو إسحاق المزكي في الجزء الثاني من تخریج الذارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة، وقال: تفرد به عيسى بن شبيب عن روح بن القاسم، ورجح الذارقطني في العلل الرواية الموقوفة. قال النووي في الأذكار: حديث أبي سعيد هذا ضعيف الإسناد موقوفاً ومرفوعاً. قال الحافظ: أما المرفوع فيمكن أن يضعف باختلاف والشذوذ، وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته، ورجاله من رجال الصحيحين فلا معنى لحكمه عليه بالضعف. والحديث يدل على استحباب الدعاء المذكور، ولم يصح من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره. وأما ما ذكره أصحابنا والشافعية في كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم: يقال عند غسل الوجه: اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي... إلخ فقال الرافعي وغيره: ورد بهذه الدعوات الأثر عن الصالحين. وقال النووي في الروضة: هذا الدعاء لا أصل له. وقال ابن الصلاح: لا يصح فيه حديث، وقال الحافظ: روي فيه من طرق ثلاث عن علي ضعيفة جداً، أوردها المستغفري في الدعوات، وابن عساكر في أماليه، وهو من رواية أحمد بن مصعب المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي إسحاق السبيعي عن علي وفي إسناده من لا يعرف، ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق أبي زرعة الرازي عن أحمد بن عبد الله بن داود، وساقه بإسناده إلى علي، ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس نحو هذا،

كانت بالسفر فأراد أن لا يتأخر عن الرفقة، قال الحافظ في التلخيص: وفيه نظر. واستدل من قال بكرامة الاستعانة بقوله ﷺ لعمر وقد بادر ليصب الماء على يديه: «أنا لا أستعين في وضوئي بأحد».

قال النووي في شرح المذهب: هذا حديث باطل لا أصل له. وقد أخرجه البرز وأبو يعلى في مسنده من طريق النضر بن منصور عن أبي الجنوب عقبة بن علقمة، والنضر ضعيف مجهول لا يحتج به. قال عثمان الدارمي، قلت لابن معين: النضر بن منصور عن أبي الجنوب وعنه ابن أبي معشر تعرفه؟ قال: هؤلاء حمالة الخطب. واستدلوا أيضاً بحديث ابن عباس قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَكْبَلُ طَهْرَهُ إِلَى أَحَدٍ» أخرجه ابن ماجه والدارقطني وفيه مطهر بن الهيثم وهو ضعيف. وقد ثبت أنه ﷺ استعان بأسامة بن زيد في صب الماء على يديه في الصحيحين وأنه استعان بالربيع بنت معوذ في صب الماء على يديه أخرجه الدارمي وابن ماجه وأبو مسلم الكجي من حديثها، وعزاه ابن الصلاح إلى أبي داود والترمذي. قال الحافظ: وليس في رواية أبي داود إلا أنها أحضرت له الماء فحسب. وأما الترمذي فلم يتعرض فيه للماء بالكيفية، نعم في المستدرک «أنها صبت على رسول الله ﷺ الماء فوضأ وقال لها: اسكبي» فسكت. وروى ابن ماجه عن أم عياش أنها قالت: «كُنْتُ أَوْضِئُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا قَائِمَةٌ وَهُوَ قَائِمٌ» قال الحافظ: وإسناده ضعيف. واستعان في الصب بصفوان بن عسال وسياتي، وغاية ما في هذه الأحاديث الاستعانة بالغير على صب الماء، وقد عرفت أنه مجمع على جوازه وأنه لا كراهة فيه، إنما النزاع في الاستعانة بالغير على غسل أعضاء الوضوء، والأحاديث التي فيها ذكر عدم الاستعانة لا شك في ضعفها ولكنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه وكل غسل أعضاء وضوئه إلى أحد وكذلك لم يأت من أقواله ما يدل على جواز ذلك، بل فيها أمر المعلمين بأن يغسلوا وكل أحد منا مأمور بالوضوء. فمن قال: إنه يجرى عن المكلف نيابة غيره في هذا الواجب فعليه الدليل، فالظاهر ما ذهب إليه الظاهرية من عدم الإجزاء وليس المطلوب مجرد الأثر كما قال بعضهم - الخلل -، بل ملاحظة التأثير في الأمور التكليفية أمر لا بد منه، لأن تعلق الطلب لشيء بذات قاض يلزم إيجادها له، وقيامه بها لغة وشرعاً إلا للدليل يدل على عدم اللزوم فما وجد من ذلك مخالفاً

فالحديث الأول يدل على مذهب من قال بوجوب الموالاة، لأن الأمر بالإعادة للوضوء كاملاً للإخلال بها بترك اللمة وهو الأوزاعي ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي في قول له. والحديث الثاني وحديث أنس السابق يدلان على مذهب من قال بعدم الوجوب وهم العترة وأبو حنيفة والشافعي في قول له، والتمسك بوجوب الموالاة بحديث ابن عمر وأبي بن كعب أنه ﷺ «تَوَضَّأَ عَلَى الْوَلَاءِ وَقَالَ: هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» أظهر من التمسك بما ذكره المصنف في الباب لولا أنه غير صالح للاحتجاج كما عرفناك في شرح حديث عثمان لا سيما زيادة قوله: (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ). وقد روي بلفظ: «هَذَا الَّذِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ» بعد أن توضحاً مرة ولكنه قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال: حديث واو منكرو ضعيف وقال مرة: لا أصل له وامتنع من قراءته. ورواه الدارقطني في غرائب مالك. قال الحافظ: ولم يروه مالك قط وروي بلفظ «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ غَيْرَهُ» أخرجه ابن السكن في صحيحه من حديث أنس. وقد أجيب عن الحديث على تسليم صلاحيته للاحتجاج بأن الإشارة هي إلى ذات الفعل مجردة عن الهيئة والزمان وإلا لزم وجوبهما ولم يقل به أحد.

بَابُ جَوَازِ الْمَعَاوَةِ فِي الْوُضُوءِ

٢٢٠- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةٍ لَهُ، وَأَنَّ مُغِيرَةَ جَسَلَ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخَطْمَيْنِ أَخْرَجَاهُ (حم: ٤/ ٢٤٧) (خ: ٤٤٢١) (م: ٢٧٤).

الحديث اتفقا عليه بلفظ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ لِي: يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ فَاحْدِثْهَا ثُمَّ خَرَجْتَ مَعَهُ وَأَنْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي حَتَّى قَفَى حَاجَتَهُ ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ شَامِيَةٌ خِفَّةٌ الْكُمَيْنِ فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا فَصَبَّتْ عَلَيْهِ فَرَضَا وَضُوءٌ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خَفِيهِ» الحديث يدل على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء، وقد قال بكرهتها العترة والفقهاء. قال في البحر: والصَّب جائز إجماعاً إذ صَبَّوا عليه ﷺ وهو يتوضأ. وقال الفزالي وغيره من أصحاب الشافعي إنه إنما استعان به لأجل ضيق الكمين وأنكره ابن الصلاح وقال: الحديث يدل على الاستعانة مطلقاً، لأنه غسل وجهه أيضاً وهو يصب عليه، وذكر بعض الفقهاء أن الاستعانة

لهذه الكلية فلذلك.

٢٢١- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: «صَبَّيْتُ الْمَاءَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي السُّفْرِ وَالْخَضِرِ فِي الْوُضُوءِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٩١).

الحديث أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، قال الحافظ: وفيه ضعف. قلت: ولعل وجه الضعف كونه في إسناده حذيفة بن أبي حذيفة. وهو يدل على جواز الاستعانة بالغير في الصب، وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله.

بَابُ: الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ

٢٢٢- عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْلَةَ قَالَ: «ذَارَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَنْزِلِنَا، فَأَمَرَ لَهُ سَعْدٌ بِغُسْلِ قَوْضِيَةٍ لَهُ فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ نَاولَهُ مِلْحَةً مَصْبُورَةً بِزَعْفَرَانٍ، أَوْ زَرْسٍ فَأَشْتَمَلَ بِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢١/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٦٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٥١٨٥).

الحديث ثمانية «فالتحف بها حتى ربي أثر الوزر على عكبيه». ولفظ ابن ماجه «فكأنني أنظر إلى أثر الوزر على عكبيه» وأخرجه أيضا النسائي في عمل اليوم والليلة. قال الحافظ: واختلف في وصله وإرساله ورجال إسناده أبي داود رجال الصحيح، وصرح فيه الوليد بالسماع، ومع ذلك فذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعف. والحديث يدل على عدم كراهة التشيف، وقد قال بذلك الحسن بن علي وأنس وعثمان والثوري ومالك وتمسكوا بالحديث. وقال عمر وابن أبي ليلى والإمام يحيى والهادوية: يكره، واستدلوا بما رواه ابن شاهين في النسخ والنسخ عن أنس «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَا أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ وَلَا عَلِيٌّ وَلَا ابْنُ مَسْعُودٍ»، قال الحافظ: وإسناده ضعيف. وفي الترمذي ما يعارضه من حديث عائشة قالت: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشَفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ» فيه أبو معاذ وهو ضعيف. وقال الترمذي بعد أن روى الحديث: ليس بالقائم ولا يصح فيه شيء. وأخرجه الحاكم، وأخرج الترمذي من حديث معاذ «وَأَيَّتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ قَوْضِيَةٍ» قال الحافظ: وإسناده ضعيف. وفي الباب عن سلمان أخرجه ابن ماجه، قال ابن أبي حاتم: وروي عن أنس ولا يحتمل أن يكون مسنداً، ورواه البيهقي عن أنس عن أبي بكر، وقال: المحفوظ المرسل، وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً على أنس، والخطيب مرفوعاً كلاهما من طريق ليث عن رزيق عن أنس. وفي الباب حديث «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَلَا تَنْفُسُوا

أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ» ذكره ابن أبي حاتم في كتاب العلم من حديث البخري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة، وزاد في أوله «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَشْرَبُوا أَعْيُنَكُمْ مِنَ الْمَاءِ» ورواه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة البخري بن عبيد وقال: لا يحمل الاحتجاج به ولم ينفرده البخري، فقد رواه ابن طاهر في صفوة التصوف من طريق ابن أبي السري. وقال ابن الصلاح: لم أجد له أنا في جماعة اعتنوا بالبحث عن حاله أصلاً، وتبعه النووي.

قوله (يُسَلِّ) بضم الغين اسم للماء الذي يغتسل به ذكره في النهاية.

قوله: (مِلْحَةً) بكسر الميم.

أَبْوَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ بَابُ: فِي شَرْعِيَّتِهِ

٢٢٣- عَنْ جَرِيرٍ، «أَنَّ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ فَقِيلَ لَهُ: تَفْعَلُ هَكَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ»، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ، لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/٣٥٨) (خ: ٣٨٧) (م: ٢٧٢).

ورواه أبو داود وزاد «فَقَالَ جَرِيرٌ: لَمَّا سُئِلَ هَلْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَائِدَةِ أَوْ بَعْدَهَا؟ مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ». وكذلك رواه الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال: «فَقُلْتُ لَهُ أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَمْ بَعْدَهَا؟ فَقَالَ جَرِيرٌ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ». وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير أنه كان في حجة الوداع، قال الترمذي: هذا حديث مفسر، لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول مسح النبي ﷺ على الخفين أنه كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخاً. والحديث يدل على مشروعية المسح على الخفين، وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال: ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف، لأن كل من روى عنه منهم إنكاره، فقد روى عنه إنيابته. وقال ابن عبد البر: لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك، مع أن الروايات الصحيحة مصرحة عنه بإنيابته، وقد أشار الشافعي في الأم إلى إنكار ذلك على المالكية، والمعروف المستقر عندهم الآن قولان: الجواز مطلقاً، ثانيهما: للمسافر دون المقيم. وعن ابن نافع في المبسوط أن مالكا إنما كان يتوقف في خاصة نفسه مع إفتائه بالجواز. قال ابن المنذر: اختلف العلماء أيهما أفضل: المسح على الخفين، أو نزعهما

المسح بعدها كما في حديث جرير المذكور في الباب. وأما حديث «وَأَغْسِلْ رِجْلَكَ» فغاية ما فيه الأمر بالغسل وليس فيه ما يشعر بالقصر، ولو سلم وجود ما يدل على ذلك لكان مخصصاً بأحاديث المسح المتواترة. وأما حديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ بِذُونِهِ» فلا يتهض للاحتجاج به، فكيف يصلح لمعارضة الأحاديث المتواترة مع أننا لم نجده بهذا اللفظ من وجوه يعتد به. وأما حديث «وَيُنَالُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» فهو وعيد لمن مسح رجله ولم يغسلهما، ولم يرد في المسح على الخفين. فإن قلت: هو عام فلا يقصر على السبب. قلت: لا نسلم شموله لمن مسح على الخفين، فإنه يدع رجله كلها، ولا يدع العقب فقط. سلمنا فأحاديث المسح على الخفين مخصصة للماسح من ذلك الوعيد. وأما دعوى النسخ فالجواب أن الآية عامة مطلقاً باعتبار حالتي ليس الخف وعدمه، فتكون أحاديث الخفين مخصصة أو مقيدة فلا نسخ. وقد تقرر في الأصول رجحان القول ببناء العام على الخاص مطلقاً. وأما من يذهب إلى أن العام المتأخر ناسخ، فلا يتم له ذلك إلا بعد تصحيح تأخر الآية وعدم وقوع المسح بعدها. وحديث جرير نص في موضع النزاع، والقدح في جرير بأنه فارق علياً ممنوعاً فإنه لم يفارقه، وإنما احتبس عنه بعد إرساله إلى معاوية لأعذار. على أنه قد نقل الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير الإجماع على قبول رواية فاسق التَّأْوِيلِ في عواصمه وقواصمه من عشر طرق، ونقل الإجماع أيضاً من طرق أكابر أئمة الأهل وأتباعهم على قبول رواية الصحابة قبل الفتنة وبعدها، فالاسترواح إلى الخلوص عن أحاديث المسح بالقدح في ذلك الصحابي الجليل بذلك الأمر مما لم يقل به أحد من العترة وأتباعهم وسائر علماء الإسلام. وصرح الحافظ في الفتح بأن آية المائدة نزلت في غزوة المريسيع وحديث المغيرة الذي تقدم وسيأتي كان في غزوة تبوك، وتبوك متأخرة بالاتفاق. وقد صرح أبو داود في سننه بأن حديث المغيرة في غزوة تبوك، وقد ذكر البزار أن حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلاً. واعلم أن في المقام مانعاً من دعوى النسخ لم ينته له أحد فيما علمت، وهو أن الوضوء ثابت قبل نزول المائدة بالاتفاق، فإن كان المسح على الخفين ثابتاً قبل نزولها فورودها بتقرير أحد الأمرين أعني الغسل - مع عدم التمرس للآخر وهو المسح لا يوجب نسخ المسح على الخفين لا سيما إذا صح ما قاله البعض من أن قراءة الجر في

وغسل القدمين؟ والذي اختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض. قال: وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه انتهى.

قال النووي في شرح مسلم: وقد روى المسح على الخفين خلائق لا يحصون من الصحابة، قال الحسن: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ» أخرجه عنه ابن أبي شيبة، قال الحافظ في الفتح: وقد صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم رواته فجاءوا الثمانين منهم العشرة. وقال الإمام أحمد: فيه أربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة، وقال ابن أبي حاتم: فيه عن أحمر وأربعين. وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي ﷺ المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة. وذكر أبو القاسم بن منده أسماء من رواه في تذكرته، فكانوا ثمانين صحابياً. وذكر الترمذي والبيهقي في سننهما منهم جماعة. وقد نسب القول بمسح الخفين إلى جميع الصحابة، كما تقدم عن ابن المبارك، وما روي عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة من إنكار المسح، فقال ابن عبد البر: لا يثبت. قال أحمد: لا يصح حديث أبي هريرة في إنكار المسح وهو باطل. وقد روى الدارقطني عن عائشة القول بالمسح. وما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي أنه قال: سبق الكتاب الخفين فهو منقطع. وقد روى عنه مسلم والنسائي القول به بعد موت النبي ﷺ وما روي عن عائشة أنها قالت: لأن أقطع رجلي أحب إلي من أن أمسح عليهما، ففيه محمد بن مهاجر، قال ابن حبان: كان يضع الحديث. وأما القصة التي ساقها الأمير الحسين في الثفاء وفيها المراجعة الطويلة بين علي وعمر، واستشهاد علي لاثنتين وعشرين من الصحابة فشهدوا بأن المسح كان قبل المائدة. قال ابن بهران: لم أر هذه القصة في شيء من كتب الحديث. ويدل لعدم صحتها عند أئمتنا أن الإمام المهدي نسب القول بمسح الخفين في البحر إلى علي رضي الله عنه، وذُهِبَ العترة جميعاً والإمامية والخوارج وأبو بكر بن داود الظاهري إلى أنه لا يجوز المسح عن غسل الرجلين، واستدلوا بآية المائدة وبقوله ﷺ «لَنْ يَغْسِلَ رِجْلَكَ» ولم يذكر المسح. وقوله بعد غسلهما: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ مِنْ دُونِهِ» وقوله: «وَيُنَالُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» قالوا: والأخبار بمسح الخفين منسوخة بالمائدة. وأجيب عن ذلك، أما الآية قد ثبت عنه ﷺ

قوله في الآية «وَأَرْجُلُكُمْ» مرادٌ بها مسح الخفين، وأما إذا كان المسح غير ثابتٍ قبل نزولها فلا نسخ بالقطع. نعم، يمكن أن يقال على التقدير الأول: إن الأمر بالغسل نهى عن ضده، والمسح على الخفين من أضرار الغسل المأمور به، لكن كون الأمر بالشئ نهياً عن ضده محل نزاع واختلاف، وكذلك كون المسح على الخفين ضدًا للغسل، وما كان بهذه المثابة حقيقاً بأن لا يعول عليه لا سيما في إبطال مثل هذه السنة التي سطعت أنوار شمسها في سماء الشريعة المطهرة. والعقبة الكؤود في هذه المسألة نسبة القول بعدم أجزاء المسح على الخفين إلى جميع العترة المطهرة، كما فعله الإمام المهدي في البحر، ولكنه يهون الخطب بشأن إمامهم وسيدهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من القائلين بالمسح على الخفين، وأيضاً هو إجماع ظني، وقد صرح جماعة من الأئمة منهم: الإمام يحيى بن حمزة بأنها تجوز مخالفتها. وأيضاً فالحجة إجماع جميعهم، وقد تفرقوا في البسيطة، وسكنوا الأقاليم المتباعدة، ومذهب كل واحدٍ منهم بمذهب أهل بلده، فمعرفة إجماعهم في جانب التعذر. وأيضاً لا يخفى على المصنف ما ورد على إجماع الأئمة من الإبرادات التي لا يكاد يتنهض معها للحجة بعد تسليم إمكانه ووقوعه. وانتفاء حجة الأعم يستلزم انتفاء حجة الأخص. وللمسح شروط وصفات، وفي وقته اختلاف، وسيذكر المصنف رحمه الله جميع ذلك والخف نعل من آدم يغطي الكعبين والجرموق أكبر منه يلبس فوقه، والجورب أكبر من الجرموق

٢٢٥- وَعَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُنْسِيتَ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ بِهَذَا أَمْرِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: رَوَى الْمُسَحُّ سَبْعُونَ نَفْسًا فَعَلًا مِنْهُ وَقَوْلًا (حم: ٢٤٦/٤) (د: ١٥٦).

الحديث إسناده صحيح، ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المنذري في تخريج السنن ولا غيرهما. وقد رواه أبو داود في الطهارة عن هبة بن خالد عن همام عن قتادة عن الحسن وعن زرارة بن أوفى كلاهما عن المغيرة به. وفي رواية أبي عيسى الرملة عن أبي داود عن الحسن بن عيينة عن زرارة بن أوفى عن المغيرة، وهؤلاء كلهم رجال الصحيح، وما يظن من تدليس الحسن قد ارتفع بمتابعة زرارة له. وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب.

بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْمُوقِينَ وَعَلَى الْجُورِبَيْنِ وَالتَّغْلِيلِ جَمِيعًا

٢٢٦- عَنْ بِلَالٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْمُوقِينَ وَالْجُمَارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٣): «كَانَ يَخْرُجُ بِقَفْصِي حَاجَتَهُ فَأَتَيْتُهُ بِالمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ عَلَى عِصَامَتِهِ وَتَوَقُّفِهِ، وَلِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ عَنْ بِلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «امْسَحُوا عَلَى النُّصَيْفِ وَالْمُوقِ». ٢٢٧- وَعَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورِبَيْنِ وَالتَّغْلِيلَيْنِ». رَوَاهُ الْحَمَّصَةُ (حم: ٢٥٢/٤) (د: ١٥٩) (ت: ٩٩) (هـ: ٥٥٩) إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

حديث بلال أخرجه أيضاً الترمذي والطبراني، وأخرجه الضياء في المختارة باللفظ الأول. وحديث المغيرة قال أبو داود:

قوله في الآية «وَأَرْجُلُكُمْ» مرادٌ بها مسح الخفين، وأما إذا كان المسح غير ثابتٍ قبل نزولها فلا نسخ بالقطع. نعم، يمكن أن يقال على التقدير الأول: إن الأمر بالغسل نهى عن ضده، والمسح على الخفين من أضرار الغسل المأمور به، لكن كون الأمر بالشئ نهياً عن ضده محل نزاع واختلاف، وكذلك كون المسح على الخفين ضدًا للغسل، وما كان بهذه المثابة حقيقاً بأن لا يعول عليه لا سيما في إبطال مثل هذه السنة التي سطعت أنوار شمسها في سماء الشريعة المطهرة. والعقبة الكؤود في هذه المسألة نسبة القول بعدم أجزاء المسح على الخفين إلى جميع العترة المطهرة، كما فعله الإمام المهدي في البحر، ولكنه يهون الخطب بشأن إمامهم وسيدهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من القائلين بالمسح على الخفين، وأيضاً هو إجماع ظني، وقد صرح جماعة من الأئمة منهم: الإمام يحيى بن حمزة بأنها تجوز مخالفتها. وأيضاً فالحجة إجماع جميعهم، وقد تفرقوا في البسيطة، وسكنوا الأقاليم المتباعدة، ومذهب كل واحدٍ منهم بمذهب أهل بلده، فمعرفة إجماعهم في جانب التعذر. وأيضاً لا يخفى على المصنف ما ورد على إجماع الأئمة من الإبرادات التي لا يكاد يتنهض معها للحجة بعد تسليم إمكانه ووقوعه. وانتفاء حجة الأعم يستلزم انتفاء حجة الأخص. وللمسح شروط وصفات، وفي وقته اختلاف، وسيذكر المصنف رحمه الله جميع ذلك والخف نعل من آدم يغطي الكعبين والجرموق أكبر منه يلبس فوقه، والجورب أكبر من الجرموق

٢٢٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ»، وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ عُمَرَ، قَالَ: نَعَمْ إِذَا حَدَّثَكَ سَعْدٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥/١) وَالبخاري (٢٠٢). وفيه دليل على قبول خبر الزاحلي.

الحديث أخرجه أحمد أيضاً من طريق أخرى عن ابن عمر، وفيها قال: «رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَمْسَحُ عَلَى خَفَيْهِ بِالْعِرَاقِ حِينَ تَوَضَّأَ، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَلَمَّا اجْتَمَعْنَا عِنْدَ عُمَرَ قَالَ لِي سَعْدٌ: سَلْ أَبَاكَ فَلَذَكَرَ الْقِصَّةَ، وَرَوَاهُ ابْنُ خَزِيمَةَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِنَحْوِهِ وَفِيهِ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: «كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ نَيْبَتِنَا نَمْسَحُ عَلَى خِفَافِنَا لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا». قوله: (فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ) قال الحافظ: فيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة

(خ: ٢٠٦) (م: ٧٩/٢٧٤)، وَلَا يَسِي دَاوُدُ: «ذَعِ الْخُفَيْنَيْنِ فَلْيَأْنِي أَدْخَلْتَ الْقَدَمَيْنِ الْخُفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا».

٢٢٩- وَعَنِ الْغُبَيْرِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَمْسَحُ أَحَدُنَا عَلَى الْخُفَيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا أَدْخَلْتَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ، رَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٢/٧٥٨)».

حديث الغُبَيْرِ ورد بالفاظٍ في الصَّحِيحَيْنِ وغيرهما هذا أحدهما، وقد ذكرنا فيما سلف أنه رواه سِتُّونَ صحابياً، كما صرح به البزار، وأنه في غزوة تبوك وهي بعد المائدة بالأنفاق. وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه. وفي الباب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عند أبي داود وعمر بن الخطاب عند ابن أبي شيبة.

قوله: (ثُمَّ أَهْوَيْتُ) أي مددت يدي، قال الأصمعي: أهويت بالشئ: إذا أومات به، وقال غيره: أهويت: قصدت الهوي من القيام إلى القعود، وقيل: الإهواء: الإمالة. قوله: «فَأَنِي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» هو يدل على اشتراط الطهارة في اللبس لتعليقه عدم التزع بإدخالهما طاهرتين وهو مقتضى أن إدخالهما غير طاهرتين يقتضي التزع، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق. وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمنزني وأبو ثور وداود: يجوز اللبس على حدثٍ ثم يكمل طهارته، والجمهور حملوا الطهارة على الشرعية وخالفهم داود فقال: المراد إذا لم يكن على رجله نجاسة. وقد استدلل به على أن إكمال الطهارة فيهما شرط حتى لو غسل إحداهما وأدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح، صرح بذلك النووي وغيره. قال في الفتح: عند الأكثر، وأجاز الثوري والكوفيون والمنزني ومطرف وابن المنذر وغيرهم أنه يجزئ المسح إذا غسل إحداهما وأدخلها الخف ثم الأخرى لصدق أنه أدخل كلا من رجله الخف وهي طاهرة، وتعقب بأن الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة واستضعفه ابن دقيق العيد، لأن الاحتمال باقٍ قال: لكن إن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تتبع، أتجه وصرح بأنه لا يمتنع أن يعبر بهذه العبارة عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة قال: بل ربما يدعي أنه ظاهر في ذلك، فإن الضمير في قوله: أدخلتهما يقتضي تعليق الحكم بكل واحدة منهما، نعم من روى «فَأَنِي أَدْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ» وقد يتمسك بروايته هذا القائل من حيث إن قوله:

كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث، لأن المعروف عن الغُبَيْرِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ». قال أبو داود: ومسح على الجوربين علي بن أبي طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث. وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس. قال: وروي هذا الحديث عن أبي موسى الأشعري وليس بالتصل ولا بالقوي، ولكنه أخرجه عنه ابن ماجه وإنما قال أبو داود: إنه ليس بتصل، لأنه رواه الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى. قال البيهقي: لم يثبت سماعه من أبي موسى وإنما قال: ليس بالقوي، لأن في إسناده عيسى بن سنان ضعيف لا يحتج به، وقد ضعفه يحيى بن معين. وفي الباب عن ابن عباس عند البيهقي وأوس بن أبي أوس عند أبي داود بلفظ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ»، وعلي بن أبي طالب عند ابن خزيمة وأحمد بن عبيد الصَّامِر، وعن أنس عند البيهقي. والحديث بجميع رواياته يدل على جواز المسح على الموقين وهما ضرب من الخفاف قاله ابن سيده والأزهري وهو مقطوع الساقين قاله في الضياء. وقال الجوهري: الموق: الذي يلبس فوق الخف، قيل: وهو عربي، وقيل: فارسي معرب وعلى جواز المسح على الخمار وهو العمامة كما قاله النووي، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز المسح على العمامة وعلى جواز المسح على التصفيف وهو أيضاً الخمار قاله في الضياء. وعلى جواز المسح على الجورب وهو لفافة الرجل قاله في الضياء والقاموس وقد تقدم أنه الخف الكبير وقد قال بجواز المسح عليه من ذكره أبو داود من الصحابة، وزاد ابن سيد الناس في شرح الترمذي عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبا مسعود البدر وعقبة بن عامر، وقد ذكر في الباب الأول أن المسح على الخفين مجمع عليه بين الصحابة. وعلى جواز المسح على النعلين. قيل: وإنما يجوز على النعلين إذا لبسهما فوق الجوربين، قال الشافعي: ولا يجوز مسح الجوربين إلا أن يكونا متعلين يمكن متابعة المشي فيهما..

بَابُ اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ قَبْلَ اللَّبْسِ

٢٢٨- عَنِ الْغُبَيْرِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي مَسِيرٍ فَأَفْرَغَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَمَسَلَ وَجْهَهُ وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيَّ، فَقَالَ: دَعُهُمَا فَلْيَأْنِي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/٢٥٥)

أدخلتهما يقتضي كل واحد منهما فقلوه: «وَهُمَا طَاهِرَتَانِ»
يصير حالاً من كل واحد فيكون التقدير أدخلت كل واحدة
منهما حال طاهرتهما.

٢٣٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ
عَلَى خُفَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَجُلُكَ لَمْ تَغْسِلْهُمَا؟ قَالَ:
إِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٥٨).

٢٣١- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: «أَمَرْنَا بَعْضَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ
نَمْسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ إِذَا نَحْنُ أَذْخَلْنَاهُمَا عَلَى طَهْرٍ ثَلَاثًا إِذَا سَافَرْنَا
وَيَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا أَقْمْنَا، وَلَا نَخْلَعُهُمَا مِنْ غَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا نَوْمٍ
وَلَا نَخْلَعُهُمَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢٤٠) وَابْنُ خُرَيْمَةَ
(١/١٩٦)، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

الحديث الأول قال في مجمع الزوائد: في إسناده رجل لم يسم،
وقد تقدم الكلام على فقهه. والحديث الثاني أخرجه أيضاً
النسائي والترمذي وابن خزيمة وصحَّاه، ورواه الشافعي وابن
ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي. وحكى الترمذي عن
البخاري أنه حديث حسن ومدايره على عاصم بن أبي النجود
وهو صدوق سيمى الحفظ وقد تابعه جماعة، ورواه عن أكثر من
أربعين نفساً، قال ابن منده: والحديث يدل على توقيت المسح
بالثلاثة الأيام للمسافر واليوم واللييلة للمقيم، وقد اختلف الناس
في ذلك فقال مالك والليث بن سعد: لا وقت للمسح على
الخفين ومن لبس خفيه وهو طاهر مسح ما بدا له، والمسافر
والمقيم في ذلك سواء، وروي مثل ذلك عن عمر بن الخطاب
وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمر والحسن البصري. وقال أبو
حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح بن حي
والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود الظاهري
ومحمد بن جرير الطبري بالتوقيت للمقيم يوماً ولييلة للمسافر
ثلاثة أيام ولياليهن، قال ابن سيّد الناس في شرح الترمذي: وثبت
التوقيت عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود
وابن عباس وحذيفة والمغيرة وأبي زيد الأنصاري هؤلاء من
الصحابة. وروي عن جماعة من التابعين منهم شريح القاضي
وعطاء بن أبي رباح والشعبي وعمر بن عبد العزيز، قال أبو عمر
بن عبد البر: وأكثر التابعين والفقهاء على ذلك وهو الأحوط
عندي، لأن المسح ثبت بالتواتر واتفق عليه أهل السنة والجماعة
واطمانت النفس إلى اتفاقهم فلما قال أكثرهم: لا يجوز المسح

للمقيم أكثر من خمس صلوات يوم ولييلة، ولا يجوز للمسافر أكثر
من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام ولياليها فالواجب على العالم أن
يؤذي صلاته بيقين، واليقين الغسل حتى يجمعوا على المسح ولم
يجمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق اليوم للمقيم انتهى.
وحديث: الباب يدل على ما قاله الآخرون ويرد مذهب الأولين.
وكذلك حديث أبي بكرة وحديث علي. وحديث خزيمه بن ثابت
الآتي في هذا الكتاب. وفي الباب أحاديث عن غيرهم ولعل
تمسك أهل القول الأول ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بن
عمارة «أَنَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُنْسِحْ عَلَيَّ الْخُفَيْنِ قَالَ: نَعَمْ
قَالَ: يَوْمًا قَالَ: وَيَوْمَيْنِ قَالَ: وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَالَ: نَعَمْ. وَمَا شِئْتَ».
وفي رواية «حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعَمْ وَمَا بَدَأَ لَكَ»
قال أبو داود: وقد اختلف في إسناده وليس بالقوي. وقال
البخاري نحوه وقال الإمام أحمد: رجاله لا يعرفون، وأخرجه
الدارقطني. وقال: هذا إسناده لا يثبت وفي إسناده ثلاثة مجاهيل:
عبد الرحمن، ومحمد بن يزيد، وآيوب بن قطن، ومع هذا فقد
اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافاً كثيراً، وقال ابن حبان:
لست أعتمد على إسناده خبره، وقال ابن عبد البر: لا يثبت وليس
له إسناده قائم، وبالغ الجوزقاني فذكره في الموضوعات، وما كان
بهذه المرتبة لا يصلح للاحتجاج به على فرض عدم المعارض،
فالحق توقيت المسح بالثلاث للمسافر، واليوم واللييلة للمقيم.
وفي الحديث دليل على أن الخفاف لا تنزع في هذه المدة المقدرة
لشيء من الأحداث إلا للجنابة.

٢٣٢- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ: «أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا
وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبَسَ خُفَيْهِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا». رَوَاهُ الْأَثَرَمُ فِي
سُنَنِهِ وَابْنُ خُرَيْمَةَ (١٩٢) وَالدَّارَقُطْنِي (١/١٩٤)، قَالَ الْخَطَّابِيُّ:
هُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

الحديث أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وابن حبان وابن
الجارود والبيهقي والترمذي في العلل وصححه الشافعي وغيره،
قاله الحافظ في الفتح، وكذلك نقل البيهقي عن الشافعي،
وصححه ابن خزيمة، والحديث تقدم الكلام على فقهه في الذي
قبله.

بَابُ تَوْقِيتِ مَدَّةِ الْمَسْحِ

٢٣٣- قَدْ اسْتَلَفْنَا فِيهِ عَنْ صَفْوَانَ وَابْنِ بَكْرَةَ وَرَوَى شَرِيحُ

طريق جماعة من الصحابة ولم يظنوا ما ظنه خزعة، وورد ذكر المسح بدون توقيت عن جماعة منهم انس بن مالك عند الدارقطني، وذكره الحاكم وقال: قد روي عن انس مرفوعاً بإسناد صحيح، رواه عن آخرهم ثقات. وعن ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج النبي ﷺ عند الدارقطني أيضاً.

بَابُ اخْتِصَاصِ الْمَسْحِ بِظَهْرِ الْخَفِّ

٢٣٥- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّايِ لَكَانَ اسْتَنْقَلَ الْخَفَّ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَغْلَاةٍ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خَفَيْهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٩٩/١).

الحديث قال الحافظ في بلوغ المرام: إسناده حسن، وقال في التلخيص: إسناده صحيح، قلت: وفي إسناده عبد خير بن يزيد الهمداني وقته يحيى بن معين واحد بن عبد الله العجلي، وأما قول البيهقي: لم يحتج به صاحبنا الصحيح، فليس بقادح بالاتفاق. والحديث يدل على أنَّ المسح المشروع وهو مسح ظاهر الخف دون باطنه، وإليه ذهب الثوري وأبو حنيفة والأوزاعي وأحمد بن حنبل. وذهب مالك والشافعي وأصحابهما والزهرري وابن المبارك وروى عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز إلى أنه يمسح ظهورهما وبطونهما، قال مالك والشافعي: إن مسح ظهورهما دون بطونهما أجزاء. قال مالك: من مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجزه، وكان عليه الإعادة في الوقت وبعده، وروى عنه غير ذلك. والمشهور عن الشافعي أنَّ من مسح ظهورهما، واقتصر على ذلك أجزاء، ومن مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يجزه، وليس بماسح. وقال ابن شهاب وهو قول الشافعي: إنَّ من مسح بطونهما، ولم يمسح ظهورهما أجزاء، والواجب عند أبي حنيفة مسح قدر ثلاث أصابع من أصابع اليد، وعند أحمد مسح أكثر الخف. وروى عن الشافعي أنَّ الواجب ما يسمى مسحاً. قال الحافظ في التلخيص لما ذكر حديث علي رضي الله عنه: والمحفوظ عن ابن عمر أنه كان يمسح أعلى الخف وأسفله، كذا رواه الشافعي والبيهقي، وروى عنه في صفة ذلك أنه كان يضع كفه اليسرى تحت العقب، واليمنى على ظاهر الأصابع، ويمر اليسرى على أطراف الأصابع من أسفل، واليمنى إلى الساق. واستدل من قال يمسح ظاهر الخف وباطنه بحديث المغيرة المذكور في آخر هذا الباب، وفيه مقال سندكره عند

ابن هانئ قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن المسح على الخفين، فقالت: سئل علياً فإنه أعلم بهذا مني، كان يمسح مع رسول الله ﷺ فسألته فقال: قال رسول الله ﷺ: «لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٦/١) وَمُسْلِمٌ (٢٧٦) وَالنَّسَائِيُّ (٨٤/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٥٢).

٢٣٤- وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ فَقَالَ: «لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٤/٥) وَابُو دَاوُدَ (١٥٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٥) وَصَحَّحَهُ.

قد قدّمنا الكلام على حديث صفوان وأبي بكرة في الباب الأول. وحديث علي أخرجه أيضاً الترمذي وابن حبان. وحديث خزعة بن ثابت أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن حبان، وفيه زيادة تركها المصنف وهي ثابتة عند أبي داود وابن ماجه وابن حبان وهي بلفظ «وَلَوْ اسْتَرْذَاهُ لَزَادَتْ» وفي لفظ: «وَلَوْ مَضَى السَّائِلُ عَلَى مَسَافِرِهِ لَجَعَلَهَا خُمْسًا» وأخرجه الترمذي بدون الزيادة قال البخاري: لا يصح عندي، لأنه لا يعرف للجلدي سمع من خزعة وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: هو صحيح، وقال ابن دقيق العيد: الروايات متضاربة متكاثرة برواية التيمي له عن عمرو بن ميمون عن الجلدي عن خزعة. وقال ابن حاتم في العلل: قال أبو زرعة: الصحيح من حديث التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجلدي عن خزعة مرفوعاً، والصحيح عن النخعي عن الجلدي بلا واسطة. وأدعى النووي في شرح المذهب الاتفاق على ضعف هذا الحديث. قال الحافظ: وتصحيح ابن حبان له يرد عليه، والحديثان يدلان على توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر، ويوم وليلة للمقيم. وقد ذكرنا الخلاف فيه، وما هو الحق في الباب الذي قبل هذا، والزيادة التي لم يذكرها المصنف في حديث خزعة تصلح للاستدلال بها على مذهب من لم يجد المسح بوقت لولا ما عارض تصحيح ابن حبان لها من الاتفاق ممن عداه على ضعفها، وأيضاً قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: لو ثبت لم تقم بها حجة، لأن الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة أنهم لو سألوا لزادهم، وهذا صريح في أنهم لم يسألوا ولا زيدوا فكيف تثبت زيادة بخبر دل على عدم وقوعها. انتهى. وغايتها بعد تسليم صحتها أنَّ الصحابي ظن ذلك ولم يتعبد بمثل هذا، ولا قال أحد: إنه حجة، وقد ورد توقيت المسح بالثلاث، واليوم والليلة من

الوليد، قال أبو داود: لم يسمعه ثورٌ من رجاءٍ، وقد وقع في سنن الدارقطني من طريق داود بن رشيدٍ تصريح ثورٍ بأنه حدثه رجاءٌ، قال الحافظ: وهذا ظاهره أنَّ ثورًا سمعه من رجاءٍ، فتزول العلّة، ولكن رواه أحمد بن عبيد الصّغار في مسنده من طريقه. فقال عن ثورٍ عن رجاءٍ، فهذا اختلافٌ على داود يمنع من القول بصحة وصله مع ما تقدّمه من كلام الأئمة. والحديث استدلّ به من قال بمسح أعلى الخفّ وأسفله، وتقدّم الكلام على ذلك.

أَبْوَابُ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ

بَابُ الْوُضُوءِ بِالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ

٢٣٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ: مَا الْحَدَثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ نَسَاءٌ أَوْ ضُرَاطَةٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٨٠٢) (خ: ١٣٥) (م: ٢٢٥). وفي حديث صفوان في المسح: «لَكِنَّ مِنْ غَائِطٍ وَيُولِ وَيُزْمُ» وَسَنَدُكَرَةٌ.

قوله: (لَا يَقْبَلُ) المراد بالقبول هنا وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما في الذمّة وهو معنى الصّحة، لأنّها ترتب الآثار أو سقوط القضاء على الخلاف. وترتب الآثار موافقة الأمر، ولما كان الإتيان بشروط الطاعة مظنة إجزائها وكان القبول من ثمراته عبّر عنه به مجازًا. فالمراد بلا تقبل: لا تجزئ. قال الحافظ في الفتح: وأما القبول المنفي في مثل قوله ﷺ: «مَنْ أَتَى عَرَاْفًا لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ»، فهو الحقيقي، لأنّه قد يصحّ العمل ويتخلّف القبول مانع ولهذا كان بعض السلف يقول: لأن تقبل لي صلاة واحدة أحبّ إليّ من جميع الدنيا قاله ابن عمر، قال، لأنّ الله تعالى قال ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ ومن فسّر الإجزاء بمطابقة الأمر والقبول بترتب الثواب لم يتمّ له الاستدلال بالحديث على نفي الصّحة، لأنّ القبول أخصّ من الصّحة، على هذا فكلّ مقبول صحيح وليس كلّ صحيح مقبولاً. قال ابن دقيق العيد: إلا أن يقال: دلّ الدليل على كون القبول من لوازم الصّحة، فإذا انتفى انتفت فيصحّ الاستدلال بنفي القبول على نفي الصّحة، ويحتاج في الأحاديث التي نفي عنها القبول مع بقاء الصّحة كحديث «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» عند أبي داود والترمذي. وحديث «إِذَا أَبَتِ الْعَبْدُ لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ» عند مسلم.

وحديث «مَنْ أَتَى عَرَاْفًا» عند أحمد والبخاري. وفي شارب

ذكره. وليس بين الحديثين تعارضٌ، غاية الأمر أنّ النبي ﷺ مسح تارة على باطن الخفّ وظاهره، وتارة أقصر على ظاهره، ولم يرو عنه ما يقضي بالمنع من إحدى الصّفتين، فكان جميع ذلك جائزاً وستة.

٢٣٦- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظُهُورِ الْخَفَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٥٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٨)، وَلَفْظُهُ: عَلَى الْخَفَيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الحديث قال البخاري في التاريخ: هو بهذا اللفظ أصحّ من حديث رجاء بن حيوة الآتي. وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند ابن أبي شيبة والبيهقي. واستدلّ بالحديث من قال بمسح ظاهر الخفّ. وقد تقدّم الكلام عليه في الذي قبله.

٢٣٧- وَعَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ عَنْ رَجَاءٍ بْنِ خَبَرَةَ عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (حم: ١/ ٢٥٤) (د: ١٦٥) (ت: ٩٧) (هـ: ٥٥٠) إِلَّا السَّيَافِي، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ لَمْ يُسَيِّدْهُ عَنْ ثَوْرٍ غَيْرُ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَمُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن الجارود. قال الأثرم عن أحمد: إنّه كان يضعفه ويقول: ذكرته لعبد الرحمن بن مهيدي فقال عن ابن المبارك عن ثورٍ حدثت عن رجاءٍ عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة. قال أحمد: وقد كان نعيم بن حمادٍ حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثورٍ، فقلّعت له: إنّما يقول هذا الوليد، وأما ابن المبارك فيقول: حدثت عن رجاء، ولم يذكر المغيرة، فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إليّ كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحقٌ بين السّطرين بخط ليس بالقديم عن المغيرة، فأوقفته عليه وأخبرته أنّ هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زُرْعَةَ حديث الوليد ليس بمحفوظ. وقال موسى بن هارون لم يسمعه ثورٌ من رجاء، ورواه أبو داود الطيالسي عن عروة بن المغيرة عن أبيه. وكذا أخرجه البيهقي. قال الحافظ بعد أن ذكر قول الترمذي: إنّه لم يسمعه عن ثورٍ غير الوليد. قلت: رواه الشافعي في الأمّ عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثورٍ مثل

في مَسْجِدٍ وَمَشَقَّ فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ أَخْبَرَنِي فَذَكَرَهُ، فَقَالَ: صَدَقَ أَنَا صَبَّيْتُ عَلَيْهِ وَضُوءَهُ، قَالَ ابْنُ مِنْدَةَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ مَتَّصِلٌ وَتَرَكَهُ الشَّيْخَانِ لِاخْتِلَافِهِ فِي إِسْنَادِهِ.

قال الترمذي: جوده حسين المعلم، وكذا قال أحمد وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره، قال البيهقي: هذا حديث مختلف في إسناده فإن صح فهو محمول على القبي عامداً وقال في موضع آخر: إسناده مضطرب، ولا تقوم به حجة وهو باللفظ الذي ذكره المصنف في جامع الأصول والتيسير منسوبا إلى أبي داود والترمذي، والحديث استدلل به على أن القبي من نواقض الوضوء وقد ذهب إلى ذلك العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقبيده بقيود.

الأول: كونه من المعدة.

الثاني: كونه ملء الفم.

الثالث: كونه دفعة واحدة.

وذهب الشافعي وأصحابه والنَّاصِرُ والباقر والصادق إلى أنه غير ناقض، وأجابوا عن الحديث بأن المراد بالوضوء غسل اليدين ويرد بأن الوضوء من الحقائق الشرعية وهو فيها لغسل أعضاء الوضوء وغسل بعضها مجاز فلا يصار إليه إلا بعلاقة قرينة، قالوا: القرينة أنه استقاء بيده كما ثبت في بعض الألفاظ والعلاقة ظاهرة.

وأجابوا أيضاً بأنه فعل وهو لا يتنهض على الوجوب.

واستدل الأولون أيضاً بحديث إسماعيل بن عياش الآتي بعد هذا، وسيأتي أنه لا يصلح لذلك لما فيه من المقال الذي سيذكره، واستدلوا بما في كتب الأئمة من حديث علي «الوضوء كتبة الله علينا من الحديث، قال ﷺ بَلْ مِنْ سَنَعٍ فِيهَا وَدَفْعَةٌ تَمْلَأُ الْقَمَمَ» قالوا: معارض بما في كتب الأئمة أيضاً في الانتصار والبحر وغيرهما من حديث ثوبان قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلْ يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنَ الْقِيَمِ؟ قَالَ: لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَوَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ» قال في البحر: قلنا: مفهوم وحديثنا منطوق ولعله متقدم انتهى.

والجواب الأول صحيح ولكنه لا يفيد إلا بعد تصحيح الحديث والجواب الثاني من الأجوبة التي لا تقع لمصنف لا متيقظ فإن كل أحد لا يعجز عن مثل هذه المقالة وهي غير ناقصة في أسواق المناظرة وقد كثرت أمثال هذه العبارة في ذلك الكتاب.

٢٤٠ - وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي

الخمر عند الطبراني إلى تأويل أو تخريج جواب، قال على أنه يرد على من فسّر القبول بكون العبادة مثاباً عليها أو مرضية أو ما أشبه ذلك إذا كان مقصوده بذلك أنه لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة أن يقال: القواعد الشرعية أن العبادة إذا أتى بها مطابقة للأمر كان سبباً للثواب والدرجات والأجزاء والظواهر في ذلك لا تحصى.

قوله: (إذا أخذت) المراد بالحدث الخارج من أحد السبيلين، وإنما فسره أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيهها بالأخف على الأغلب ولأنهما قد يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما وهذا أحد معاني الحدث.

الثاني: خروج ذلك الخارج.

الثالث: منع الشارع من قربان العبادة المرتب على ذلك الخروج. وإنما كان الأول هو المراد هنا لتفسير أبي هريرة له بنفس الخارج لا بالخروج ولا بالمنع. والحديث استدلل به على أن ما عدا الخارج من السبيلين كالقيء والحجامة ولمس الذكر غير ناقض، ولكنه استدلال بتفسير أبي هريرة وليس بحجة على خلافه في الأصول.

واستدل به على أن الوضوء لا يجب لكل صلاة، لأنه جعل نفي القبول تمثلاً إلى غاية هي الوضوء وما بعد الغاية مخالف لما قبلها فيقتضي ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانية قاله ابن دقيق العيد. واستدل به على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختيارياً أو اضطرارياً.

قوله: (وفي حديث صفوان) ذكره المصنف هنا لمطابقته للترجمة لما فيه من ذكر البول والغائط، وذكره في باب الوضوء من النوم لما فيه من ذكر النوم.

بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ النَّجِسِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ
٢٣٩ - عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ قَتْرَضًا فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدٍ وَمَشَقَّ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: صَدَقَ أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٣/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٧) وَقَالَ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

الحديث هو عند أحمد وأصحاب السنن الثلاث وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم بلفظ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ قَاتِرَضًا قَالَ مَعْدَانُ: فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ

الدم من نواقض الوضوء القاسمية وأبو حنيفة وأبو يوسف وعمد واحد بن حنبل وإسحاق وقيدوه بالسيلان، وذهب ابن عباس والناصر ومالك والشافعي وابن أبي أوفى وأبو هريرة وجابر بن زيد وابن المسيب ومكحول وربيعة إلى أنه غير ناقض. استدلل الأولون بحديث الباب ورد بأن فيه المقال المذكور واستدلوا بحديث (تل من سبغ) الذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا، ورد بأنه لم يثبت عند أحد من أئمة الحديث المعتبرين، وبالمعارضة بحديث أنس الذي سيأتي، وأجيب بأن حديث أنس حكاية فعل فلا يعارض القول، ولكن هذا يتوقف على صحة القول ولم يصح.

وقد أخرج أحمد والترمذي وصححه وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي هريرة «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» قال البيهقي: هذا حديث ثابت.

وقد اتفق الشيخان على إخراج معناه من حديث عبد الله بن زيد، ورواه أحمد والطبراني من حديث السائب بن خباب بلفظ: «لا وضوء إلا من ريح أو سماع» وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي، وذكر حديث شعبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» فقال أبي: هذا وهم اختصر شعبة متن الحديث، وقال: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» ورواه أصحاب سهيل بلفظ: «إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحاً من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» وشعبة إمام حافظ واسع الرواية.

وقد روي هذا اللفظ بهذه الصيغة المشتملة على الحصر ودينه وإمامته ومعرفته بلسان العرب يرد ما ذكره أبو حاتم، فالواجب البقاء على البراءة الأصلية المعتضدة بهذه الكلية المستفادة من هذا الحديث، فلا يصار إلى القول بأن الدم أو القيء ناقض إلا لدليل ناهض، والجزم بالوجوب قبل صحة المستند كالجزم بالتحريم قبل صحة النقل والكل من القول على الله بما لم يقل، ومن المؤيدات لما ذكرنا حديث (أن عبداً بن بشر أصيب بسهام وهو يصلي فاستمر في صلاته) عند البخاري تعليقاً، وأبي داود وابن خزيمة ويبعد أن لا يطلع النبي ﷺ على مثل هذه الواقعة العظيمة ولم ينقل أنه أخبره بأن صلاته قد بطلت، وأما الذي فقد صحته الأدلة في إيجابه للوضوء، وقد أسلفنا الكلام على ذلك. في باب ما جاء في المذي من أبواب تطهير النجاسة، وفي الحديث دلالة

ملئكة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي فليتنصرف فليتوضأ، ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم» رواه ابن ماجه (١٢٢١) والدارقطني (١٥٣/١) وقال الحافظ من أصحاب ابن جريج يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلأ.

الحديث أعله غير واحد بأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جريج وهو حجازي ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة، وقد خالفه الحافظ من أصحاب ابن جريج فرووه مرسلأ كما قال المصنف، وصحح هذه الطريقة المرسلة الذهلي والدارقطني في العلل وأبو حاتم وقال، رواية إسماعيل خطأ. وقال ابن معين: حديث ضعيف.

وقال أحمد: الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ، ورواه الدارقطني من حديث إسماعيل بن عياش أيضاً عن عطاء بن عجلان وعبد بن كثير عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وقال بعده: عطاء وعبد ضعيفان.

وقال البيهقي: الصواب إرساله، وقد رفعه أيضاً سليمان بن أرقم وهو متروك.

وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وابن عدي والطبراني بلفظ: «إذا رعف أحدكم في صلاته فليتنصرف فليغسل عنه الدم ثم ليعد وضوءاً وليستقبل صلاته» قال الحافظ: وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وعن أبي سعيد عند الدارقطني بلفظ: «إذا قاء أحدكم أو رعف وهو في الصلاة أو أخذت فليتنصرف فليتوضأ ثم ليحس فليبين على ما مضى» وفيه أبو بكر الزاهري وهو متروك، رواه عبد الرزاق في مصنفه موقوفاً على علي وإسناده حسن قاله الحافظ، وعن سلمان نحوه.

وعن ابن عمر عند مالك في الموطأ (أنه كان إذا رعف رجع فتوضأ ولم يتكلم ثم يرجع ويبتني) وروى الشافعي من قوله نحوه قوله: (قلنس) هو بفتح القاف واللام ويروى بسكونها قال الخليل: هو ما خرج من الخلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء وإن عاد فهو القيء، وفي النهاية القلس: ما خرج من الجوف، ثم ذكر مثل كلام الخليل.

والحديث استدلل به على أن القيء والرعاف والقلس والمذي نواقض للوضوء، وقد تقدم ذكر الخلاف في القيء والخلاف في القلس مثله، وأما الرعاف فهو ناقض للوضوء، وقد ذهب إلى أن

طريق عقيل بن جابر عن أبيه وذكر قصة الرجلين اللذين حرسا فرمي أحدهما بسهام وهو يصلي وقد تقدم.

وعقيل بن جابر قال في الميزان: فيه جهالة.

قال في الكاشف ذكره ابن حبان في الثقات وقد روي نحو ذلك عن عائشة قال الحافظ: لم أقف عليه فهو لاء الجماعة من الصحابة هم المرادون بقول المصنف.

وقد صح عن جماعة من الصحابة، وقد عرفت ما هو الحق في شرح الحديث الذي قبل هذا.

بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ لَا الْيَسِيرِ مِنْهُ عَلَى إِحْدَى حَالَاتِ الصَّلَاةِ

٢٤٢- عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرُنَا إِذَا كُنَّا سَقَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَاتَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٠/٤) وَالنَّسَائِيُّ (٨٣/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦) وَصَحَّحَهُ

الحديث روي بهذا اللفظ وروي بالشرط الذي ذكره المصنف في باب: اشتراط الطهارة قبل لبس الخف، وقد ذكرنا هنالك أن مداره على عاصم بن أبي النجود، وقد تابعه جماعة ومعنى قوله: «لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ» أي لكن لا نزع خفافنا من غائط وبول. ولفظ الحديث في باب: اشتراط الطهارة «وَلَا نَخْلَعُهُمَا مِنْ غَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا نَوْمٍ وَلَا نَخْلَعُهُمَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ» فذكر الأحداث التي ينزع منها الخف، والأحداث التي لا ينزع منها، وعد من جعلتها النوم، فأشعر ذلك بأنه من نواقض الوضوء لا سيما بعد جعله مقترنا بالبول والغائط اللذين هما ناقضان بالإجماع، وبالحديث استدلل من قال: بأن النوم ناقض وقد اختلف الناس في ذلك على مذاهب ثمانية، ذكرها النووي في شرح مسلم.

المذهب الأول: أن النوم لا ينقض الوضوء على أي حال كان، قال: وهو عكسي عن أبي موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وأبي مجلز وحيد الأعرج، والشعبة يعني الإمامية، وزاد في البحر عمرو بن دينار، واستدلوا بحديث أنس الآتي.

المذهب الثاني: أن النوم ينقض الوضوء بكل حال قليله وكثيره قال النووي: وهو مذهب الحسن البصري والزنبي وأبي عبيد القاسم بن سلام وإسحاق بن راهويه: وهو قول غريب للشافعي.

على أن الصلاة لا تفسد على المصلي إذا سبقه الحدث، ولم يتعمد خروجه، وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة وصاحبه ومالك.

وروي عن زيد بن علي وقديم قول الشافعي، والخلاف في ذلك للهادي والناصر والشافعي في أحد قوله، فإن تعمد خروجه فإجماع على أنه ناقض، واستدل على النقض بحديث: «إِذَا نَسَا أَحَدُكُمْ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَسْتَأْذِنِ الصَّلَاةَ» أخرجه أبو داود وعلله يأتي في الصلاة إن شاء الله تمام تحقيق البحث.

٢٤١- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى غَسْلِ مَحَاجِمِهِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٥٧/١).

الحديث رواه أيضا البيهقي قال الحافظ: وفي إسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف، وأدعى ابن العربي أن الدارقطني صححه وليس كذلك بل قال عقبه في السنن: صالح بن مقاتل ليس بالقوي.

وذكره النووي في فصل الضعيف.

والحديث يدل على أن خروج الدم لا ينقض الوضوء، وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله، قال المصنف رحمه الله تعالى: وقد صح عن جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسر الدم ويجعل حديث أنس عليه وما قبله على الكثير الفاحش كمذهب أحمد ومن وافقه جمعا بينهما انتهى.

ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعا: «لَيْسَ فِي الْفَطْرَةِ وَلَا فِي الْفَقْرَتَيْنِ مِنَ الدَّمِ وَضُوءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَمًا سَائِلًا» ولكن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك.

قال الحافظ: وإسناده ضعيف جدا.

ويؤيده أيضا ما روي عن ابن عمر عند الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي «أَنَّهُ عَصَرَ ثَبْرَةً فِي وَجْهِهِ فَخَرَجَ شَيْءٌ مِنْ دِمِهِ فَحَكَهُ بَيْنَ أَصْبَحِي ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

وعلقه البخاري. وعنه أيضا: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا احْتَجَمَ غَسَلَ أَثَرِ الْمَحَاجِمِ» ذكره في التلخيص لابن حجر.

وعن ابن عباس أنه قال: «اغْسِلْ أَثَرِ الْمَحَاجِمِ عَنْكَ وَحَسْبُكَ» رواه الشافعي وعن ابن أبي أوفى ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا عن أبي هريرة موقوفا.

وعن جابر علقه البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود من

حنيفة، واستدلّ لها بحديث: «إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ» ولعلّ سائر هيئات المصلّي مقاسة على السجود.

المذهب الثامن: أنّه إذا نام جالساً ممكناً مقعدته من الأرض لم ينقض، سواء قلّ أو كثر، وسواء كان في الصلّة أو خارجها، قال النووي: وهذا مذهب الشافعيّ.

وعنده أنّ النّوم ليس حدثاً في نفسه وإنّما هو دليلٌ على خروج الرّيح، ودليل هذا القول حديث عليّ وابن عبّاسٍ ومعاوية وسياتي وهذا أقرب المذاهب عندي وبه يجمع بين الأدلّة وقوله: إنّ النّوم ليس حدثاً في نفسه هو الظاهر.

وحديث الباب وإن أشعر بأنّه من الأحداث باعتبار اقترانه بما هو حدثٌ بالإجماع فلا يخفى ضعف دلالة الاقتران وسقوطها عن الاعتبار عند أئمة الأصول، والتّصريح بأنّ النّوم مظنة استطلاق الوكاء، كما في حديث معاوية، واسترخاء المفاصل كما في حديث ابن عبّاسٍ مشعر أنّهم إشعارٌ بنفي كونه حدثاً في نفسه.

وحديث «إِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤْنَ» من المؤيّدات لذلك، ويبعد جهل الجميع منهم كونه ناقضاً.

والحاصل أنّ الأحاديث المطلقة في النّوم تحمل على المقيدة بالاضطجاع، وقد جاء في بعض الروايات بلفظ الحصر، والمقال الذي فيه منجبرٌ بما له من الطّرق والشّواهد وسياتي ومن المؤيّدات لهذا الجمع حديث ابن عبّاسٍ الآتي بلفظ: «فَجَعَلْتُ إِذَا أَغْنَيْتُ يَأْخُذُ بِشَخْصَةٍ أَذْنِي» وحديث: «إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي صَلَاتِهِ بَاهَى إِلَهُهُ فَلَا يَكْفِيهِ» أخرجه الذّارقطنيّ وابن شاهين من حديث أبي هريرة، والبيهقيّ من حديث أنسٍ وابن شاهين أيضاً من حديث أبي سعيد، وفي جميع طرقه مقال.

وحديث: «مَنْ اسْتَحَقَّ النَّوْمَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ» عند البيهقيّ من حديث أبي هريرة بإسنادٍ صحيح، ولكنّه قال البيهقيّ: روى ذلك مرفوعاً ولا يصحّ.

وقال الذّارقطنيّ: وقفه أصحّ، وقد فسّر استحقاق النّوم بوضع الجنب.

(فائدة) قال النوويّ في شرح مسلم بعد أن ساق الأقوال الثمانية التي أسلفناها ما لفظه: «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ زَوَالَ الْعَقْلِ بِالْجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ وَالسَّكْرِ بِالْخَمْرِ أَوْ النَّبَذِ أَوْ الْبُجْجِ أَوْ الدَّوَاءِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، سِوَاءَ قَلٍّ أَوْ كَثْرٍ، وَسِوَاءَ كَانَ مَمْكَنَ الْمَقْعَدَةِ أَوْ

قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: وَبِهِ أَقُولُ، قَالَ: وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَنَسَبَهُ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْعَتَرَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ يَسْتَنْتُونَ الْخَفَقَةَ وَالْخَفَقَتَيْنِ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ الْبَابِ وَحَدِيثِ عَلِيٍّ وَمَعَاوِيَةَ وَسَيَّاتِيانِ، وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ «فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» وَلَمْ يَفْرُقْ فِيهِ بَيْنَ قَلِيلِ النَّوْمِ وَكَثِيرِهِ.

المذهب الثالث: أنّ كثير النّوم ينقض بكلّ حال وقليله لا ينقض بكلّ حال، قال النوويّ: وهذا مذهب الزّهريّ وربيعة والأوزاعيّ ومالكٍ وأحمد في إحدى الروايتين عنه، واستدلّوا بحديث أنسٍ الآتي فإنّه محمولٌ على القليل، وحديث: «مَنْ اسْتَحَقَّ النَّوْمَ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ» عند البيهقيّ أي استحقّ أن يسمّى نائماً، فإن أريد بالقليل في هذا المذهب ما هو أعمّ من الخفقة والخفقتين فهو غير مذهب العترة، وإن أريد به الخفقة والخفقتان فهو مذهبهم.

المذهب الرابع: إذا نام على هيئة من هيئات المصلّي كالرّكع والسّاجد والقائم والقاعد لا يتنقض وضوؤه سواء كان في الصلّة أو لم يكن، وإن نام مضطجعا أو مستلقياً على قفاه انتقض، قال النوويّ وهذا مذهب أبي حنيفة وداود، وهو قولٌ للشافعيّ غريب.

واستدلّوا بحديث «إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ بَاهَى إِلَهُهُ بِإِثْمَانِهِ» رواه البيهقيّ، وقد ضعف، وقاسوا سائر الهيئات التي للمصلّي على السجود.

المذهب الخامس: أنّه لا ينقض إلا نوم الرّكع والسّاجد. قال النوويّ وروي مثل هذا عن أحمد، ولعلّ وجهه أنّ هيئة الركوع والسجود مظنة للانتقاض، وقد ذكر هذا المذهب صاحب البدر التّمام وصاحب سبل السّلام بلفظ: «إِنَّهُ يَنْقُضُ إِلَّا نَوْمَ الرَّكْعِ وَالسَّاجِدِ» بخذف لا، واستدلا له بحديث: «إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ».

قال: وقاس الركوع على السجود، والذي في شرح مسلم للنوويّ بلفظ: «إِنَّهُ لَا يَنْقُضُ» بإثبات (لا) فليُنظر المذهب السادس: أنّه لا ينقض إلا نوم السّاجد، قال النوويّ: يروى أيضاً عن أحمد، ولعلّ وجهه أنّ مظنة الانتقاض في السجود أشدّ منها في الركوع.

المذهب السابع: أنّه لا ينقض النّوم في الصلّة بكلّ حال، وينقض خارج الصلّة، ونسبه في البحر إلى زيد بن عليّ وأبي

غير ممكنها انتهى.

ذلك في الذي قبله.

٢٤٥- وَعَنْ «ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَتَّ عِنْدَ خَالَتِي مَبْنُونَةٌ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَعْتُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرَ فَأَخَذَ بِيَدِي فَجَعَلَنِي مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَجَعَلْتُ إِذَا أَغْفَيْتُ يَأْخُذُ بِشَحْمَةِ أُذُنِي قَالَ: فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨٧ و ٧٦٣).

هذا طرف من حديث ابن عباس. وقد اتفق الشيوخان على إخراجهم، وفيه فوائد وأحكام ليس هذا محل بسطها.

قوله: (إِذَا أَغْفَيْتُ) الإغفاء: التَّوَمُّ أو النَّعَاسُ - ذكر معناه في القاموس، وفي الحديث دلالة على أَنَّ التَّوَمَّ السَّيْرُ حال الصَّلَاةِ غير ناقض، وقد تقدَّم في الكلام على ذلك.

٢٤٦- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٠).

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي في الأم، ومسلم، والترمذي. قال أبو داود: وزاد شعبة عن قتادة على عهد رسول الله ﷺ. ولفظ الترمذي من طريق شعبة، «لَقَدْ رَأَيْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُوقِظُونَ لِلصَّلَاةِ حَتَّى آتَى لَأَسْمَعُ لَأَحْدِيهِمْ غَطِيظًا، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ». قال ابن المبارك: هذا عندنا وهم جلوس.

قال البيهقي: وعلى هذا حملة عبد الرحمن بن مهدي والشافعي.

وقال ابن القطان: هذا الحديث سياقه في مسلم يحتمل أن ينزل على نوم الجالس، وعلى ذلك نزله أكثر الناس، لكن فيه زيادة تمنع من ذلك رواها يحيى بن القطان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ فَيَضَعُونَ جُنُوبَهُمْ فَيَنْتَظِرُونَ حَتَّى يَنْتَظِرُوا إِلَى الصَّلَاةِ».

وقال ابن دقيق العيد: يحمل على التَّوَمِّ الخفيف، لكن يعارضه رواية الترمذي التي ذكر فيها الغطيط، وقد رواه أحمد من طريق يحيى القطان، والترمذي عن بندار بدون يضعون جنوبهم وأخرجه بتلك الزيادة البيهقي والبزار والحلال.

قوله: (تَخْفِقُ رُؤُوسُهُمْ) في القاموس خفق فلان: حرك رأسه إذا نعى.

والحديث يدل على أن يسير التَّوَمُّ لا يتقضى الوضوء، إن ثبت التقرير لهم على ذلك من النبي ﷺ، وقد تقدَّم الكلام في الخلاف

وفي البحر أَنَّ السَّكْرَ كالجَنُونِ عند الأكثر، وعند المسعودي أَنَّهُ غير ناقض إن لم يغش.

(فَائِدَةٌ أُخْرَى) قال النووي في شرح مسلم: قال أصحابنا: وكان من خصائص رسول الله ﷺ أن لا يتقضى وضوؤه بالتَّوَمِّ مضطجعا للحديث الصحيح عن «ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيظَهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» انتهى.

وفيه أَنَّهُ أخرج الترمذي من حديث أنس «لَقَدْ رَأَيْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُوقِظُونَ لِلصَّلَاةِ حَتَّى آتَى لَأَسْمَعُ لَأَحْدِيهِمْ غَطِيظًا، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ» وفي لفظ أبي داود زيادة «عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وسياق الكلام عليه ٢٤٣- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وَكَأَ السَّهْلِ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١١/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٧٧).

٢٤٤- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وَكَأَ السَّهْلِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوُكَاءُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٦/٤ و ٩٧) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٦٠/١) السَّهْلُ: اسْمٌ لِخَلْقَةِ الدَّبَرِ، وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: حَدِيثٌ خَلِيفِ اثْبُتْ وَأَقْوَى.

أما حديث عليٍّ فأخرجه أيضاً الدارقطني، وهو عند الجميع من رواية بَقِيَّةٍ عن الوضين بن عطاء، قال الجوزجاني: وإو، وإنكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة - وهو ثقة - عن عبد الرحمن بن عائذ وهو تابعي ثقة معروف عن عليٍّ، لكن قال أبو زرعة: لم يسمع منه قال الحافظ: وفي هذا التغي نظر، لأنَّه يروي عن عمر كما جزم به البخاري.

وأما حديث معاوية فأخرجه أيضاً البيهقي، وفي إسناده بَقِيَّةٌ عن أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف، وقد ضعف الحديثين أبو حاتم، وحسن المنذري وابن الصلاح والنووي حديث عليٍّ. قوله: (وَكَاءُ السَّهْلِ) الْوُكَاءُ بكسر الواو: الْخَيْطُ الَّذِي يَرِبُطُ بِهِ الْخَرِيطة.

والسَّهْلُ بفتح السين المهملة وكسر الهاء المخففة: الدَّبَرُ. والمعنى البقطة وكاء الدَّبَرِ أي حافظة ما فيه من الخروج، لأنَّه ما دام مستيقظاً أحسن بما يخرج منه، والحديثان يدلان على أَنَّ التَّوَمَّ مظنة النَّقْضِ لا أَنَّهُ بنفسه ناقض، وقد تقدَّم الكلام على

في ذلك.

٢٤٧- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ نَامَ سَاجِدًا وَضُوءُهُ حَتَّى يَضْطَجِعَ فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٦/١)، وَيَزِيدُ هُوَ الدَّالَانِيُّ قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ ضَعَفَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ الدَّالَانِيِّ هَذَا لِإِسْنَالِهِ قَالَ شُعْبَةُ إِنَّمَا سَمِعَ قَتَادَةَ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ فَذَكَرَهَا وَلَيْسَ هَذَا مِنْهَا) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والدارقطني بلفظ: «لَا وَضُوءَ عَلَى مَنْ نَامَ قَاعِدًا إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا، فَإِنْ نَامَ مُضْطَجِعًا اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ» وأخرجه البيهقي بلفظ: «لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ جَالِسًا أَوْ قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا حَتَّى يَضَعَ جَنْبَهُ» ومداره على يزيد أبي خالد الدالاني وعليه اختلف في ألفاظه، وضعف الحديث من أصله أحمد والبخاري فيما نقله الترمذي في العلل المفردة.

وضعه أيضاً أبو داود في السنن، وإبراهيم الحاربي في علله والترمذي وغيرهم قال البيهقي في الخلافيات: تفرد به أبو خالد الدالاني، وأنكره عليه جميع أئمة الحديث.

وقال في السنن: أنكره عليه جميع الحفاظ، وأنكروا سماعه من قتادة.

وقال الترمذي: رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس من قوله، ولم يذكر أبا العالية ولم يرفعه، ويزيد الدالاني هذا الذي ضعف الحديث به، وثقه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس به بأس، وكذلك قال أحمد كما حكاه المصنف، وقال ابن عدي: في حديثه لين، وأفرط ابن حبان فقال: لا يجوز الاحتجاج به، وقال الذهبي في المغني: مشهور حسن الحديث.

وروى ابن عدي في الكامل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث: «لَا وَضُوءَ عَلَى مَنْ نَامَ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا» وفيه مهدي بن هلال وهو متهم بوضع الحديث.

ومن رواية عمر بن هارون البلخي وهو متروك. ومن رواية مقاتل بن سليمان وهو متهم.

ورواه البيهقي من حديث حذيفة بلفظ قال: «كُنْتُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ جَالِسًا أَخْفِقُ، فَاحْتَضَنَنِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: هَلْ وَجِبَ عَلَيَّ الْوُضُوءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: لَا حَتَّى تَضَعَ جَنْبَكَ» قال البيهقي: تفرد به

بحر بن كنيز، وهو متروك لا يحتج به.

وروى البيهقي من طريق يزيد بن قسيط عن أبي هريرة أنه سمعه يقول: «لَيْسَ عَلَى الْمُحْتَئِبِ النَّائِمِ، وَلَا عَلَى الْقَائِمِ النَّائِمِ وَضُوءُهُ حَتَّى يَضْطَجِعَ، فَإِذَا اضْطَجَعَ تَوَضَّأَ» قال الحافظ: إسناده جيد وهو موقوف.

والحديث يدل على أن النوم لا يكون ناقضاً إلا في حالة الاضطجاع، وقد سلف أنه الراجح.

بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْمَرْأَةِ

٢٤٨- قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا» وَتَرَى أَوْ لَمَسْتُمْ وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَقِيَ امْرَأَةً يَعْرِفُهَا فَلَيْسَ يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَمْرَاتِهِ شَيْئًا إِلَّا قَدْ أَتَاهُ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَجَافِعْهَا؟ قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ» الْآيَةَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: تَوَضَّأْتَ ثُمَّ صَلَّيْتَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٤/٤) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١/١٣٤).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والحاكم والبيهقي جميعاً من حديث عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ هكذا عندهم جميعاً موصولاً بذكر معاذ وفيه انقطاع، لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ.

وأيضاً قد رواه شعبة عن عبد الرحمن قال: (إِنَّ رَجُلًا) ذكره مرسلًا كما رواه النسائي.

وأصل القصة في الصحيحين وغيرهما بدون الأمر بالوضوء والصلاة.

والآية المذكورة استدلت بها من قال بأن لمس المرأة ينقض الوضوء، وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري والشافعي وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم.

وذهب علي وابن عباس وعطاء وطاوس والعروة جميعاً وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه لا ينقض.

قال أبو حنيفة وأبو يوسف: إلا إذا تابشر الفرجان وانتشر وإن لم يذ.

قال الأولون: الآية صرحت بأن اللبس من جملة الأحداث الموجبة للوضوء وهو حقيقة في لمس اليد.

ويؤيد بقاءه على معناه الحقيقي قراءة: «أَوْ لَمَسْتُمْ» فإنها ظاهرة في مجرد اللبس من دون جماع قال الآخرون: يجب المصير

كونها زانية، ولهذا قال له ﷺ (طَلَّقَهَا) وقد أبدى بعضهم مناسبة في الآية تقضي بأن المراد بالملامسة الجماع ولم أذكرها هاهنا لعدم انتهاضها عندي.

وأما حديث الباب فلا دلالة فيه على النقص، لأنه لم يثبت أنه كان متوضئاً قبل أن يأمره النبي ﷺ بالوضوء ولا ثبت أنه كان متوضئاً عند اللبس فأخبره النبي ﷺ أنه قد انتقض وضوءه.

٢٤٩- وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ثُمَّ يَصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٨) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٤/١)، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ مُرْسَلٌ.

إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا.

وأخرجه أيضاً أحمد والترمذي وقال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يصفق هذا الحديث.

وقد رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عروة بن الزبير عن عائشة.

وأخرجه أيضاً أبو داود من طريق عروة المزني عن عائشة. وقال القطان: هذا الحديث شبه لا شيء.

وقال الترمذي: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة. وقال ابن حزم: لا يصح في الباب شيء وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللبس.

ورواه الشافعي من طريق معبد بن نباتة عن محمد بن عمر عن ابن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ بَعْضَ نِسَائِهِ وَلَا يَتَوَضَّأُ» قال: ولا أعرف حال معبد فإن كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي ﷺ قال الحافظ: روي من عشرة أوجه أوردها البيهقي في الخلافيات وضعفها انتهى.

وصححه ابن عبد البر وجماعة وشهد له حديثها الآتي بعد هذا. والحديث يدل على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه.

٢٥٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَصَلِّيَ وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اغْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَيِّرَ مَسْتَبِي بِرِجْلِهِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٠٣/٦).

الحديث قال الحافظ في التلخيص: إسناده صحيح وفيه دليل على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء وقد تقدم الكلام عليه.

وتأويل ابن حجر له بما سلف قد عرفنا أنه تكلف لا دليل عليه.

وأما قولهم بأن القبلة فيها الوضوء فلا حجة في قول الصحابي لا سيما إذا وقع معارضاً لما ورد عن الشارع، وقد صرح البحر ابن عباس الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة رسوله بأن اللبس المذكور في الآية هو الجماع وقد تقرر أن تفسيره أرجح من تفسير غيره لتلك المزية.

ويؤيد ذلك قول أكثر أهل العلم: إن المراد بقول بعض الأعراب للنبي ﷺ: (إِنَّ امْرَأَتَهُ لَا تَرُدُّ يَدَ لَيْسٍ) الكناية عن

إلى المجاز وهو أن اللبس مراد به الجماع لوجود القرينة وهي حديث عائشة الذي سيأتي في التقييل وحديثها في لمسها لبطن قدم رسول الله ﷺ وأجيب بأن في حديث التقييل ضعفاً.

وأيضاً فهو مرسل ورد بأن الضعف منجبر بكثرة رواياته ومحدث لمس عائشة لبطن قدم النبي ﷺ، وقد ثبت مرفوعاً وموقوفاً، والرفع زيادة يتعين المصير إليها كما هو مذهب أهل الأصول، والاعتذار عن حديث عائشة في لمسها لقدمه ﷺ بما ذكره ابن حجر في الفتح من أن اللبس يحتمل أنه كان بمحافل أو على أن ذلك خاص به تكلف ومخالفة للظاهر.

قالوا: أمر النبي ﷺ السائل في حديث الباب بالوضوء، وصرح ابن عمر بأن من قبل امرأته أو جسها بيده فعلية الوضوء، رواه عنه مالك والشافعي، ورواه البيهقي عن ابن مسعود بلفظ: «الْقُبْلَةُ مِنَ اللَّبْسِ وَفِيهَا الْوُضُوءُ وَاللَّبْسُ مَا دُونَ الْجَمَاعِ».

واستدل الحاكم على أن المراد باللبس ما دون الجماع بحديث عائشة (مَا كَانَ أَوْ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينَا يَقْبَلُ وَيَلْبِسُ) الحديث، واستدل البيهقي بحديث أبي هريرة «الْيَدُ زَانَهَا اللَّبْسُ» وفي قصة ماعز: «لَعَلَّكَ قِيلَتْ أَوْ لَمَسْتَ» ومحدث عمر: «الْقُبْلَةُ مِنَ اللَّبْسِ فَتَوَضَّؤُوا مِنْهَا» ويجاب عن ذلك بأن أمر النبي ﷺ للسائل بالوضوء يحتمل أن ذلك لأجل المعصية.

وقد ورد أن الوضوء من مكفورات الذنوب، أو لأن الحالة التي وصفها مظنة خروج المذي، أو هو طلب لشرط الصلاة المذكورة في الآية من غير نظر إلى انتقاض الوضوء وعدمه، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.

وأما ما روي عن ابن عمر وابن مسعود وما ذكره الحاكم والبيهقي فنحن لا ننكر صحة إطلاق اللبس على الجس باليد بل هو المعنى الحقيقي، ولكننا ندعي أن المقام محض بقرائن توجب المصير إلى المجاز.

وأما ما روي عن ابن عمر وابن مسعود وما ذكره الحاكم والبيهقي فنحن لا ننكر صحة إطلاق اللبس على الجس باليد بل هو المعنى الحقيقي، ولكننا ندعي أن المقام محض بقرائن توجب المصير إلى المجاز.

وأما ما روي عن ابن عمر وابن مسعود وما ذكره الحاكم والبيهقي فنحن لا ننكر صحة إطلاق اللبس على الجس باليد بل هو المعنى الحقيقي، ولكننا ندعي أن المقام محض بقرائن توجب المصير إلى المجاز.

وأما قولهم بأن القبلة فيها الوضوء فلا حجة في قول الصحابي لا سيما إذا وقع معارضاً لما ورد عن الشارع، وقد صرح البحر ابن عباس الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة رسوله بأن اللبس المذكور في الآية هو الجماع وقد تقرر أن تفسيره أرجح من تفسير غيره لتلك المزية.

ويؤيد ذلك قول أكثر أهل العلم: إن المراد بقول بعض الأعراب للنبي ﷺ: (إِنَّ امْرَأَتَهُ لَا تَرُدُّ يَدَ لَيْسٍ) الكناية عن

إلى المجاز وهو أن اللبس مراد به الجماع لوجود القرينة وهي حديث عائشة الذي سيأتي في التقييل وحديثها في لمسها لبطن قدم رسول الله ﷺ وأجيب بأن في حديث التقييل ضعفاً.

وأيضاً فهو مرسل ورد بأن الضعف منجبر بكثرة رواياته ومحدث لمس عائشة لبطن قدم النبي ﷺ، وقد ثبت مرفوعاً وموقوفاً، والرفع زيادة يتعين المصير إليها كما هو مذهب أهل الأصول، والاعتذار عن حديث عائشة في لمسها لقدمه ﷺ بما ذكره ابن حجر في الفتح من أن اللبس يحتمل أنه كان بمحافل أو على أن ذلك خاص به تكلف ومخالفة للظاهر.

قالوا: أمر النبي ﷺ السائل في حديث الباب بالوضوء، وصرح ابن عمر بأن من قبل امرأته أو جسها بيده فعلية الوضوء، رواه عنه مالك والشافعي، ورواه البيهقي عن ابن مسعود بلفظ: «الْقُبْلَةُ مِنَ اللَّبْسِ وَفِيهَا الْوُضُوءُ وَاللَّبْسُ مَا دُونَ الْجَمَاعِ».

واستدل الحاكم على أن المراد باللبس ما دون الجماع بحديث عائشة (مَا كَانَ أَوْ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينَا يَقْبَلُ وَيَلْبِسُ) الحديث، واستدل البيهقي بحديث أبي هريرة «الْيَدُ زَانَهَا اللَّبْسُ» وفي قصة ماعز: «لَعَلَّكَ قِيلَتْ أَوْ لَمَسْتَ» ومحدث عمر: «الْقُبْلَةُ مِنَ اللَّبْسِ فَتَوَضَّؤُوا مِنْهَا» ويجاب عن ذلك بأن أمر النبي ﷺ للسائل بالوضوء يحتمل أن ذلك لأجل المعصية.

وقد ورد أن الوضوء من مكفورات الذنوب، أو لأن الحالة التي وصفها مظنة خروج المذي، أو هو طلب لشرط الصلاة المذكورة في الآية من غير نظر إلى انتقاض الوضوء وعدمه، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال.

وأما ما روي عن ابن عمر وابن مسعود وما ذكره الحاكم والبيهقي فنحن لا ننكر صحة إطلاق اللبس على الجس باليد بل هو المعنى الحقيقي، ولكننا ندعي أن المقام محض بقرائن توجب المصير إلى المجاز.

والبيهقي والحازمي.

قال البيهقي: هذا الحديث وإن لم يخرج الشيبان لاختلافه وقع في سماع عروة منها أو من مروان فقد احتجاً بجميع رواته. وقال الإسماعيلي: يلزم البخاري إخرجه، فقد أخرج نظيره وغاية ما قدح به في الحديث أنه حدث به مروان عروة، فاستراب بذلك عروة فأرسل مروان إلى بسرة رجلاً من حرسه، فعاد إليه بأنها ذكرت ذلك، والواسطة بين عروة وبسرة إما مروان وهو مطعون في عدالته، أو حرسه وهو مجهول.

والجواب أنه قد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بأن عروة سمعه من بسرة، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان. قال عروة: فذهبت إلى بسرة فسألته فصدقته، وبمثل هذا أجاب الدارقطني وابن حبان، قال الحافظ: وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم من سياق طريقه، وبسط الدارقطني الكلام عليه في نحو من كراستين، ونقل البعض بأن ابن معين قال: ثلاثة أحاديث لا تصح: حديث مس الذكر، ولا نكاح إلا بولي، وكل مسكر حرام.

قال الحافظ: ولا يعرف هذا عن ابن معين.

قال ابن الجوزي: إن هذا لا يثبت عن ابن معين، وقد كان مذهبه انتقاض الوضوء بمسه.

وروى عنه الميموني أنه قال: إنما يطعن في حديث بسرة من لا يذهب إليه، وطعن فيه الطحاوي بأن هشاماً لم يسمع من أبيه عروة، لأنه رواه عنه الطبراني، فوسط بينه وبين أبيه أبا بكر بن محمد بن عمرو، وهذا منقطع، فإنه قد رواه تارة عن أبيه، وتارة عن أبي بكر بن محمد، وصرح في رواية الحاكم بأن أباه حدثه.

وقد رواه الجمهور من أصحاب هشام عنه عن أبيه فلعله سمعه عن أبي بكر عن أبيه، ثم سمعه من أبيه، فكان يحدث به تارة، وتارة هكذا.

وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلي بن طلق والتيمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقيصة، وأروى بنت أنيس، أما حديث أبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو فسيذكرها المصنف بعد هذا الحديث.

وأما حديث جابر فعند الترمذي وابن ماجه والأثرم، قال ابن

٢٥١- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى بَاطِنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مُنْصَوِّتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٨٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٩٣) وَصَحَّحَهُ.

الحديث رواه البيهقي أيضاً وذكره ابن أبي حاتم في العلل من طريق يونس بن خباب عن عيسى بن عمر عن عائشة بنحو هذا. قال: لا أدري عيسى أدرك عائشة أم لا.

وروى مسلم في آخر الكتاب عن عائشة قالت: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِنَا لَيْلًا فَعُرْتُ عَلَيْهِ فَبَآءَ فَرَأَى مَا أَصْنَعُ فَقَالَ: مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ أَغْرَيْتِ؟ قَالَتْ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ مِنِّي عَلَى مِثْلِكَ فَقَالَ: لَقَدْ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ مَعِيَ شَيْطَانُ؟» الحديث.

وروى الطبراني في المعجم الصغير من حديث عمرة عن عائشة قالت: «فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقُلْتُ: إِنَّهُ قَامَ إِلَى جَارِيَّتِهِ مَارِيَةً، فَقُمْتُ أَلْتَمِسُ الْجِدَارَ فَوَجَدْتُهُ قَائِمًا يُصَلِّي فَأَذْخَلْتُ يَدِي فِي شَعْرِهِ لِأَنْظُرَ أَغْتَسَلَ أَمْ لَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: أَخَذَكَ شَيْطَانُكَ يَا عَائِشَةُ» وفيه محمد بن إبراهيم عن عائشة.

قال ابن أبي حاتم: ولم يسمع منها.

والحديث يدل على أن اللبس غير موجب للنقض، وقد ذكرنا الخلاف فيه.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وأوسط مذهب يجمع بين هذه الأحاديث مذهب من لا يرى اللبس ينقض إلا لشهوة انتهى.

بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْقُبُلِ

٢٥٢- عَنْ بَسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ أُمِّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَوَضَّأَ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنْ بَسْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَيَتَوَضَّأُ مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ»، وَهَذَا يَشْمَلُ ذَكَرَ نَفْسِهِ وَذَكَرَ غَيْرِهِ (حم: ٤٠٦/٦) (د: ١٨١) (ت: ٨٢) (ن: ١٠٠/١) (هـ: ٤٧٩).

الحديث أخرجه أيضاً مالك والشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود قال أبو داود قلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح، قال: بل هو صحيح، وصححه الدارقطني ويعني بن معين، حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن الشرفي تلميذ مسلم،

قال الطحاوي: إسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث

عبد البر: إسناده صالح.

بصرة، وصححه أيضاً ابن حبان والطبراني وابن حزم.
وأجيب بأنه قد ضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة
والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي، وأدعى فيه النسخ ابن حبان
والطبراني وابن العربي والحازمي، وآخرون وأوضح ابن حبان
وغيره ذلك.

وأما حديث زيد بن خالد فعند الترمذي وأحمد والبرار.
وأما حديث سعد بن أبي وقاصٍ فأخرجه الحاكم.
وأما حديث عائشة فذكره الترمذي، وأعله أبو حاتم، ورواه
الدارقطني، وأما حديث أم سلمة فذكره الحاكم.

وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقي وفي إسناده الضحك بن
حزة وهو منكر الحديث وأما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني
والبيهقي، وفيه عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف، وأخرجه
الحاكم من طريق عبد العزيز بن أبان وهو ضعيف.

وأخرجه ابن عدي من طريق أيوب بن عتبة، وفيه مقال.
وأما حديث علي بن طلحة فأخرجه الطبراني وصححه.
وأما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده، وكذا حديث
أنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة.
وأما حديث أروى بنت أنيس فذكره الترمذي ورواه البيهقي.
والحديث يدل على أن لس الذكر ينقض الوضوء.

وقد ذهب إلى ذلك عمر وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن
عباس وعائشة وسعد بن أبي وقاصٍ وعطاء والزهرري وابن
السيب ومجاهد وأبان بن عثمان وسليمان بن يسار والشافعي
وأحمد وإسحاق، ومالك في المشهور وغير هؤلاء.

واحتجوا بمحدث الباب.

وكذلك من فرج المرأة لحديث أم حبيبة الآتي، وكذلك
حديث عبد الله بن عمرو الذي سيذكره المصنف في هذا الباب.

وذهب علي رضي الله عنه وابن مسعود وعمار والحسن
البصري وربيعة والعترة والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وغيرهم
إلى أنه غير ناقض.

وقد ذكر الحازمي في الاعتبار جماعة من القائلين بهذه المقالة،
وجامعة من القائلين بالمقالة الأولى من الصحابة والتابعين لم
نذكرهم هنا فليرجع إليه واحتج الآخرون بمحدث طلق بن علي
عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والدارقطني
مرفوعاً بلفظ: «الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ أَعْلَاهُ وَضُوءٌ؟ فَقَالَ ﷺ: إِنَّمَا
هُوَ بَضْعَةُ بَنِكَ»، وصححه عمرو بن علي الفلاس وقال: هو
عندنا أثبت من حديث بصرة.

وروي عن علي بن المديني أنه قال: هو عندنا أحسن من
حديث بصرة.

وقال البيهقي: يكفي في ترجيح حديث بصرة على حديث
طلح أن حديث طلق لم يحتج الشيخان بأحد من رواه، وحديث
بصرة قد احتجوا بجميع رواه، وقد آيدت دعوى النسخ بتأخر
إسلام بصرة وتقدم إسلام طلح، ولكن هذا ليس دليلاً على
النسخ عند المحققين من أئمة الأصول، وآيد حديث بصرة أيضاً
بأن حديث طلق موافق لما كان الأمر عليه من قبل، وحديث
بصرة ناقلٌ عنه فيصار إليه وبأنه أرجح لكثرة طرقه وصحتها،
وكثرة من صححه من الأئمة وكثرة شواهد، ولأن بصرة
حدثت به في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون، وأيضاً قد
روي عن طلق بن علي نفسه أنه روى: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»
أخرجه الطبراني وصححه، قال: فيشبه أن يكون سمع الحديث
الأول من النبي ﷺ قبل هذا، ثم سمع هذا بعد: فوافق حديث
بصرة، وأيضاً حديث طلق بن علي من رواية قيس ابنه.

قال الشافعي: قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه.
وقال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلق ممن لا تقوم به حجة
انتهى.

فالظاهر ما ذهب إليه الأولون، وقد روي عن مالك القول
بندب الوضوء، ويردّه ما سيأتي من التصريح بالوجوب في
حديث أبي هريرة، وفي حديث عائشة: «وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَمَسُّونَ
فُرُوجَهُمْ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ» أخرجه الدارقطني وهو دعاء بالشر لا
يكون إلى على ترك واجب، والمراد بالوضوء غسل جميع الأعضاء
كوضوء الصلاة، لأنه الحقيقة الشرعية، وهي مقدمة على غيرها
على ما هو الحق في الأصول، وقد اشترط في المسن الناقض
للوضوء أن يكون بغير حائل.

ويدل له حديث أبي هريرة الآتي، وسيأتي أنه لا دليل لمن
اشترط أن يكون المسن بباطن الكف، وقد روي عن جابر بن زيد
أنه قال بالنقض إن وقع المسن عمداً إلا أن وقع سهواً.
وأحاديث الباب تردّه ورفع الخطأ بمعنى رفع إثمه لا حكمه.

قياس ولا رأي صحيح.

قال المصنف رحمه الله تعالى - وهو يعني حديث أبي هريرة - يمنع تأويل غيره على الاستحباب، ويثبت بعمومه النقض ببطن الكف وظهره، وينفيه بمفهومه من وراء حائل وبغير اليد وفي لفظ للشافعي: «أَذَا أَفْضَى أَحَدَكُمْ إِلَى ذِكْرِهِ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ شَيْءٌ فَلْيَتَوَضَّأْ» انتهى.

٢٥٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ مَسَّنَ فَرْجُهُ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٢٣).

الحديث رواه الترمذي أيضاً ورواه البيهقي قال الترمذي في العلل عن البخاري: وهذا عندي صحيح، وفي إسناده بقية بن الوليد، ولكنه قال: حدثني محمد بن الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

والحديث صريح في عدم الفرق بين الرجل والمرأة، وقد عرفت أن الفرج يعم القبل والدبر، لأنه العورة كما في القاموس. وقد أهمل المصنف ذكر حديث طلق بن علي في هذا الباب، ولم تجر له عادة بذلك فإنه يذكر الأحاديث المتعارضة وإن كان في بعضها ضعف، وقد ذكرناه في شرح حديث أول الباب، وتكلمنا عليه بما فيه كفاية.

بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ

٢٥٦- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَوَضَّأُ مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ، قَالَ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ، تَوَضَّأُ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ، قَالَ أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: لَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٦/٥) وَمُسْلِمٌ (٣٦٠).

الحديث روى ابن ماجه نحوه من حديث عمار بن دثار عن ابن عمر.

وكذلك روى أبو داود والترمذي، وهو يدل على أن الأكل من لحوم الإبل من جملة نواقض الوضوء، وقد اختلف في ذلك فذهب الأكثرون إلى أنه لا ينقض الوضوء، قال النووي: فمن ذهب إلى ذلك الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة وجاهير من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم. وذهب إلى انتقاض الوضوء به أحمد بن حنبل وإسحاق بن

٢٥٣- وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَسَّنَ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٨١) وَالْأَثَرِمُ وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو زُرْعَةَ.

الحديث قال ابن السكن: لا أعلم له علة. ولفظ من يشمل الذكر والأنثى.

ولفظ الفرج يشمل القبل والدبر من الرجل والمرأة، وبه يرد مذهب من خصص ذلك بالرجال، وهو مالك.

وأخرج الدارقطني من حديث عائشة: «إِذَا مَسَّتْ إِحْدَاكُنَّ فَرْجَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ» وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف، وكذا ضعفه ابن حبان.

قال الحافظ: وله شاهد، وسيأتي حديث عمرو بن شعيب وهو صحيح.

وقد تقدم الكلام في الذي قبله.

٢٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَفْضَى يَدَيْهِ إِلَى ذِكْرِهِ لَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٣٣).

الحديث رواه ابن حبان في صحيحه، وقال: حديث صحيح سنده عدول نقلته.

وصححه الحاكم وابن عبد البر، وأخرجه البيهقي والطبراني في الصغير، وقال ابن السكن: هو أجود ما روي في هذا الباب. ورواه الشافعي والبخاري والدارقطني من طريق يزيد بن عبد الملك، قال النسائي: متروك، وضعفه غيره.

والحديث يدل على وجوب الوضوء، وهو يرد مذهب من قال بالنَدْب، وقد تقدم.

ويدل على اشتراط عدم الحائل بين اليد والذكر، وقد استدلل به الشافعي في أن النقض إنما يكون إذا مس الذكر بباطن الكف لما يعطيه لفظ الإفضاء.

قال الحافظ في التلخيص: لكن نازع في دعوى أن الإفضاء لا يكون إلا ببطن الكف غير واحد، قال ابن سيده في المحكم: أفصى فلان إلى فلان وصل إليه، والوصول أعم من أن يكون بظاهر الكف أو باطنها.

وقال ابن حزم: الإفضاء يكون بظاهر الكف كما يكون باطنها، قال: ولا دليل على ما قاله - يعني من التخصيص بالباطن - من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا

بأئمة، كما ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعاً عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي بلفظ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» وهو عند مسلم من حديث عائشة مرفوعاً وفي الباب عن أبي أيوب وأبي طلحة وأم حبيبة وزيد بن ثابت وغيرهم فلا يكون تركه للوضوء مما مَسَّتِ النَّارُ ناسخاً للأمر بالوضوء منه ولا معارضاً لثل ما ذكرت في لحوم الإبل.

قلت: إن لم يَصَحَّ منه ﷺ إلا مجرد الفعل بعد الأمر لنا بالوضوء مما مَسَّتِ النَّارُ فالحق عدم النسخ وتحتم الوضوء علينا منه واختصاص رسول الله ﷺ بترك الوضوء منه، وأي ضمير في التذهب بهذا المذهب، وقد قال به ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو عزة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو مجلز لاحق بن حميد وأبو قلابة ويحيى بن يعمر والحسن البصري والزهري.

صرح بذلك الحازمي في الناسخ والمنسوخ. وقد نسب المهدي في البحر إلى أكثر هؤلاء. وكذلك النووي في شرح مسلم قال الحازمي: وذهب بعضهم إلى أن المنسوخ هو ترك الوضوء مما مَسَّتِ النَّارُ، والناسخ الأمر بالوضوء منه قال: وإلى هذا ذهب الزهري وجماعة وذكر لهم متمسكاً.

ويؤيد وجوب الوضوء مما مَسَّتِ النَّارُ أن حديث ترك الوضوء منه له علتان ذكرهما الحافظ في التلخيص وحديث عائشة: مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ حَتَّى قُبِضَ وإن قال الجوزجاني: إنه باطل فهو متايد بما كان منه ﷺ من الوضوء لكل صلاة حتى كان ذلك ديدناً له وهجيراً وإن خالفه مرة أو مرتين إذا تقرر لك هذا.

فاعلم أن الوضوء المأمور به هو الوضوء الشرعي، والحقائق الشرعية ثابتة مقدّمة على غيرها، ولا متمسك لمن قال: إن المراد به غسل اليدين.

وأما لحوم الغنم فهذه الأحاديث المذكورة في الباب مخصصة له من عموم ما مَسَّتِ النَّارُ، ففي حديث البراء الآتي: (لا تَوَضَّؤُوا مِنْهَا) وفي حديث ذي الغرة: أفتوضأ من لحومها - يعني الغنم - قال: لا وفي حديث الباب (إن شئت فتوضأ وإن شئت الغنم - فلا تتوضأ) وسيأتي تمام الكلام على هذا في باب استحباب الوضوء مما مَسَّتِ النَّارَ.

راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر بن المنذر وابن خزيمة، واختاره الحافظ أبو بكر البيهقي، وحكي عن أصحاب الحديث مطلقاً، وحكي عن جماعة من الصحابة، كذا قال النووي: ونسبه في البحر إلى أحد قولي الشافعي وإلى عمّد بن الحسن.

قال البيهقي: حكي عن بعض أصحابنا عن الشافعي أنه قال: إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به.

قال البيهقي: قد صح فيه حديثان: حديث جابر بن سمرة وحديث البراء.

قاله أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

احتج القائلون بالنقض بأحاديث الباب، واحتج القائلون بعدمه بما عند الأربعة وابن حبان من حديث جابر «أَنَّهُ كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ﷺ عَذَمُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»، قال النووي في شرح مسلم: ولكن هذا الحديث عامٌ وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاصٌ والخاص مقدّم على العام.

وهو مبني على أنه يبنى العام على الخاص مطلقاً كما ذهب إليه الشافعي وجماعة من أئمة الأصول وهو الحق، وأما من قال إن العام المتأخر ناسخ فيجعل حديث ترك الوضوء مما مَسَّتِ النَّارُ ناسخاً لأحاديث الوضوء من لحوم الإبل، ولا يخفى عليك أن أحاديث الأمر بالوضوء من لحوم الإبل لم تشمل النبي ﷺ لا بالتخصيص ولا بالظهور بل في حديث سمرة: قَالَ لَهُ الرَّجُلُ اتَّوَضَّأْتُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ وَفِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ: تَوَضَّؤُوا مِنْهَا) وفي حديث ذي الغرة الإني: أَفَتَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمِهَا قَالَ: نَعَمْ فَلَا يَصْلُحُ تَرْكُهُ ﷺ لِلْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ نَاسِخاً لَهَا، لَأَنَّهُ فِعْلُهُ ﷺ لَا يَعَارِضُ الْقَوْلَ الْخَاصَّ بِنَا وَلَا يَنْسَخُهُ بَلْ يَكُونُ فِعْلُهُ لِخِلَافِ مَا أَمَرَ بِهِ أَمْرًا خَاصًّا بِأُئِمَّةٍ ذُلِيلِ الْاِخْتِصَاصِ بِهِ. وهذه مسألة مدونة في الأصول مشهورة وقل من يتنبه لها من المصنفين في مواطن الترجيح، واعتبارها أمر لا بد منه وبه يزول الإشكال في كثير من الأحكام التي تعد من المضايق، وقد استرحنا بملاحظتها عن القمب في جمل من المسائل التي عدها الناس من المعضلات وسيمر بك في هذا الشرح من مواطن اعتبارها ما تنتفع به إن شاء الله تعالى.

وقد أسلفنا التنبيه على ذلك.

فإن قلت: هذه القاعدة توقعك في القول بوجوب الوضوء مما مَسَّتِ النَّارَ مطلقاً، لأن الأمر بالوضوء مما مَسَّتِ النَّارَ خاصٌ

وذو الغرة قد عرفت أنه غير البراء وأن اسمه يعيش.

بَابُ الْمُتَطَهِّرِ يَشْكُ هَلْ أَحَدُتْ

٢٥٩- عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: «شَكَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلَ يُخَيِّلُ إِلَيَّ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (خ: ١٣٧ و ١٧٧) (م: ٣٦١) (د: ١٧٦) (ن: ١/ ٩٨ و ٩٩) (هـ: ٥١٣).

٢٦٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَاشْكَلْ عَلَيْهِ أَخْرَجْ مِنْهُ شَيْئًا أَمْ لَا فَلَا يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٦٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٥).

حديث أبي هريرة أيضاً، أخرجه أبو داود في الباب عن أبي سعيد عند أحمد والحاكم وابن حبان، وفي إسناده أحمد علي بن زيد بن جعدان.

وعن ابن عباس عند البراء والبيهقي وفي إسناده أبو أويس لكن تابعه الدراوردي.

قوله: (يُخَيِّلُ إِلَيَّ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ) يعني خروج الحدث منه.
قوله: (حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا) قال النووي: معناه يعلم وجود أحدهما ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين. والحديث يدل على أطراح الشكوك الغارضة لمن في الصلاة، والوسوسة التي جعلها ﷺ من تسويل الشيطان وعدم الانتقال إلا لقيام ناقل متيقن كسماع الصوت وشم الريح ومشاهدة الخارج.

قال النووي في شرح مسلم: وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها.

فمن ذلك مسألة الباب التي ورد فيها الحديث وهي أن من يتيقن الطهارة وشك في الحدث حكم ببقائه على الطهارة ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة، هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف.

وحكي عن مالك روايتان إحداهما: أنه يلزم الوضوء إن كان شك خارج الصلاة ولا يلزمه إن كان في الصلاة، والثانية: يلزمه بكل حال.

وحكي الرواية الأولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ

٢٥٧- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: تَوَضَّؤُوا مِنْهَا وَسُئِلَ عَنْ لَحُومِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: لَا تَوَضَّؤُوا مِنْهَا، وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: لَا تَصَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ، وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: صَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٨/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٤).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة وقال في صحيحه: لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله وذكر الترمذي الخلاف فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء أو عن ذي الغرة أو عن أسيد بن حضير؟ وصح أنه عن البراء.

وكذا ذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه ~~قوله~~ الحافظ: وقد قيل: إن ذا الغرة لقب البراء بن عازب، والصحيح أنه غيره وأن اسمه يعيش.

والحديث يدل على وجوب الوضوء من لحوم الإبل، وقد تقدم الكلام فيه وعدم وجوبه من لحوم الغنم وقد تقدم أيضاً. ويدل أيضاً على المنع من الصلاة في مبارك الإبل، والإذن بها في مرابض الغنم، وسيأتي الكلام على ذلك في باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها للصلاة إن شاء الله تعالى.

٢٥٨- وَعَنْ ذِي الْغُرَّةِ قَالَ: «عَرَضَ أَعْرَابِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ يُسِيرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُذَرِكُنَا الصَّلَاةَ وَتَحْنُ فِي أَطْطَانِ الْإِبِلِ أَفْصَلْتَنِي فِيهَا؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: أَفْتَوَضَّعْنَا مِنْ لَحُومِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ أَفْصَلْتَنِي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفْتَوَضَّعْنَا مِنْ لَحُومِهَا؟ قَالَ: لَا، رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (٦٧/٤) فِي مُسْنَدِهِ أَبِيهِ.

الحديث أخرجه الطبراني قال في مجمع الزوائد: رجال أحمد موثقون، وقد عرفت ما ذكره الترمذي.

وقد صرح أحمد والبيهقي بأن الذي صح في الباب حديثان: حديث جابر بن سمرة، وحديث البراء، وهكذا قال إسحاق، ذكره الحافظ في التلخيص.

وذكره المصنف فقال: قال إسحاق بن راهويه: صح في الباب حديثان عن النبي ﷺ: حديث جابر بن سمرة، وحديث البراء انتهى.

وقد عرفت الكلام على فقه الحديث في أول الباب.

محكي عن بعض أصحابنا وليس بشيء.

بالخارج من السبيل.

قال أصحابنا: ولا فرق في شكك بين أن يستوي الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه أو يترجح أحدهما ويغلب في ظنه فلا وضوء عليه بكل حال، قال: أما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين.

قوله: (وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ) الغلول بضم الغين المعجمة: هو الخيانة، وأصله السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة. قال النووي في شرح مسلم: وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة.

قال: ومن مسائل القاعدة المذكورة أن من شك في طلاق زوجته أو في عتق عبده أو نجاسة الماء الطاهر أو طهارة النجس أو نجاسة الثوب أو الطعام أو غيره أو أنه صلى ثلاث ركعات أم أربعاً أم أنه ركع وسجد أم لا أو أنه نوى الصوم أو الصلاة أو الوضوء أو الاعتكاف وهو في أثناء هذه العبادات وما أشبه هذه الأمثلة، فكل هذه الشكوك لا تأثير لها، والأصل عدم الحادث انتهى.

قال القاضي عياض: واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة، فذهب ابن الجهم إلى أن الوضوء كان في أول الإسلام سنة، ثم نزل فرضه في آية التيمم.

وقال الجمهور: بل كان قبل ذلك فرضاً، وقد استوفى الكلام على ذلك الحافظ في أول كتاب الوضوء في الفتح، واختلفوا هل الوضوء فرض على كل قائم إلى الصلاة أم على الحدث خاصة؟ فذهب ذاهبون من السلف إلى أن الوضوء لكل صلاة فرض، بدليل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية وذهب قوم إلى أن ذلك قد كان ثم نسخ.

والحاق غير حالة الصلاة بها لا يصح أن يكون بالقياس، لأن الخروج حالة الصلاة لا يجوز لما يطرق من الشكوك بخلاف غيرها فاستفادته من حديث أبي هريرة لعدم ذكر الصلاة فيه وأما ذكر المسجد فوصف طردني لا يقتضي التقييد، ولهذا قال المصنف عقب سياقه: وهذا اللفظ عام في حال الصلاة وغيرها انتهى.

وقيل: الأمر به على الندب. وقيل: لا بل لم يشرع إلا لمن يحدث، ولكن تجديده لكل صلاة مستحب.

على أن التقييد بالصلاة في حديث عباد بن تميم إنما وقع في سؤال السائل وفي جملة مقيداً للجواب خلاف في الأصول مشهور.

بَابُ إِجْبَابِ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَمَسْأَلَةُ الْمُصْحَفِ

٢٦١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْرٍ وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٥٧/٢) (م: ٢٢٤) (ت: ١) (هـ: ٢٧٢) (د: ٥٩) (ن: ٨٧/١ و ٨٨).

الحديث أخرجه الطبراني أيضاً.

وفي الباب عن أسامة بن عمير والد أبي الملبح وأبي هريرة وأنس وأبي بكر الصديق والزبير بن العوام وأبي سعيد الخدري وغيرهم.

قال الحافظ: وقد أوضحت طريقه والفاظه في الكلام على أوائل الترمذي.

قوله: (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ) قد قدمنا الكلام عليه في باب الوضوء

قال النووي: حاكياً عن القاضي: وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك، ولم يبق بينهم خلاف، ومعنى الآية عندهم: إذا قمتم محدثين، وهكذا نسب الحافظ في الفتح إلى الأكثر، ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شُقَّ عَلَيْهِ وَضِعَ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ» ومسلم من حديث بريدة «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَاةَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ، فَقَالَ: عَمَلًا فَعَلْتُهُ، أَيِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَاسْتَدَلَّ الدَّارِمِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ «لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ» فالحق استحباب الوضوء عند القيام إلى الصلاة، وما شكك به صاحب المنار في ذلك غير نير، فإن الأحاديث مصرحة بوقوع الوضوء منه ﷺ لكل صلاة إلى وقت الترخيص، وهو أعم من أن يكون لحديث أولغيره، والآية دللت على هذا وليس فيها التقييد بحال الحدث، وحديث «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أَمْتِي لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ كُلِّ وَضُوءٍ بِسُؤَالِكُ» عند أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعاً من أعظم الأدلة

فِي الْمُوطَأِ مُرْسَلًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو
بْنِ حَزْمٍ إِنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ
«أَلَّا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرًا».

وَقَالَ الْأَثَرُ: وَاحْتَجَّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - يَغْنِي أَحْمَدُ - بِحَدِيثِ
ابْنِ عُمَرَ، «وَلَا يَمَسُّ الْمُصْحَفَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ».

الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک والبيهقي في الخلافيات،
والطبراني في إسناده سويد بن أبي حاتم وهو ضعيف.

وذكر الطبراني في الأوسط أنه تفرد به، وحسن الحازمي
إسناده، وقد ضعف النووي وابن كثير في إرشاده وابن حزم

حديث حكيم بن حزام، وحديث عمرو بن حزم جميعًا، وفي
الباب عن ابن عمر عند الدارقطني والطبراني قال الحافظ:

وإسناده لا بأس به، لكن فيه سليمان الأشدق وهو مختلف فيه،
رواه عن سالم عن أبيه ابن عمر، قال الحافظ: ذكر الأثر أن أحمد

احتج به.

وفي الباب أيضًا عن عثمان بن أبي العاص عند الطبراني،
وابن أبي داود في المصاحف، وفي إسناده انقطاع.

وفي رواية الطبراني من لا يعرف، وعن ثوبان أورده علي بن
عبد العزيز في منتخب مسنده، وفي إسناده حصيب بن جحدر،

وهو متروك.

وروى الدارقطني في قصة إسلام عمر أن أخته قالت له قبل
أن يسلم: إنه رجس، ولا يمسه إلا المطهرون.

قال الحافظ: وفي إسناده مقال، وفيه عن سلمان موقوفًا،
أخرجه الدارقطني والحاكم.

وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول، قال ابن عبد البر
إنه أشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول، وقال يعقوب بن

سفيان: لا أعلم كتابًا أصح من هذا الكتاب، فإن أصحاب
رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم.

وقال الحاكم: قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهرري لهذا
الكتاب بالصحة.

والحديث يدل على أنه لا يجوز مسّ المصحف إلا لمن كان
طاهرًا، ولكن الطاهر يطلق بالاشتراك على المؤمن، والطاهر من

الحدث الأكبر والأصغر، ومن ليس على بدنه نجاسة.
ويدل لإطلاقه على الأول قول الله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ

نَجَسٌ﴾. وقوله ﷺ لأبي هريرة: (الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ) وعلى

على المطلوب، وسيذكر المصنف هذا الحديث في باب: فضل
الوضوء لكل صلاة، وقد أخرج الجماعة إلا مسلمًا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» زاد الترمذي: (طاهرًا) وغير طاهر
وفي حديث عدم التوضؤ من لحوم الغنم دليل على تجديد

الوضوء على الوضوء، لأنه حكم ﷺ بأن أكل لحومها غير
ناقض، ثم قال للسائل عن الوضوء: (إن شئت).

وقد وردت الأحاديث الصحيحة في فضل الوضوء كحديث:
«مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ تِسْعَ الْوُضُوءِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا

فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ» أخرجه

مسلم وأهل السنن من حديث عقبة بن عامر، وحديث أنها
تُخْرَجُ خَطَايَاهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَمَالِكٍ

والترمذي من حديث أبي هريرة.

وحديث «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً» أخرجه الشيخان

من حديث عثمان، وحديث: «إِذَا تَوَضَّأْتَ اغْتَسَلْتَ مِنْ خَطَايَاكَ
كَيَوْمٍ وَلَدَتْكَ أُمُّكَ» عند مسلم والنسائي من حديث أبي أمامة،

وغير ذلك كثير، فهل يجمل بطالب الحق الراغب في الأجر أن
يدع هذه الأدلة التي لا تحجب أنوارها على غير أكمه والمثوبات

التي لا يرغب عنها إلا أبله، ويتمسك بأذيال تشكيك منهار
وشبهة مهدومة هي مخافة الوقوع بتجديد الوضوء لكل صلاة من

غير حدث في الوعيد الذي ورد في حديث: «فَمَنْ زَادَ فَقَدْ أَثَمَ»
وَعَمْدَى وَظَلَمَ» بعد أن تتكاثر الأدلة على أن الوضوء لكل صلاة

عزيمة، وأن الاكتفاء بوضوء واحد لصلوات متعددة رخصة بل
ذهب قوم إلى الوجوب عند القيام للصلاة كما أسلفنا، دع عنك

هذا كله.

هذا ابن عمر يروي أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى
طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ» أخرجه الترمذي وأبو داود،

فهل أنص على المطلوب من هذا، وهل يبقى بعد هذا التصريح
ارتباب؟.

٢٦٢- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا وَكَانَ فِيهِ: لَا

يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرًا».

رواه الأثرم والدارقطني (١/١٢٢)، وهو لمالك (١/١٩٩)

الثاني «وإن كنتم جنباً فاطهروا» وعلى الثالث قوله ﷺ في المسح على الخفين: (دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين) وعلى الرابع الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة حسية ولا حكمية يسمى طاهراً، وقد ورد إطلاق ذلك في كثير، فمن أجاز حمل المشترك على جميع معانيه حمله عليها هنا.

والمسألة مدونة في الأصول، وفيها مذاهب.

والذي يترجح أن المشترك مجمل فيها فلا يعمل به حتى يبين، وقد وقع الإجماع على أنه لا يجوز للمحدث حدثاً أكبر أن يمس المصحف، وخالف في ذلك داود.

استدل المانعون للجنب بقوله تعالى: «لا يمسها إلا المطهرون» وهو لا يتم إلا بعد جعل الضمير راجعاً إلى القرآن، والظاهر رجوعه إلى الكتاب، وهو اللوح المحفوظ، لأنه الأقرب، والمطهرون الملائكة، ولو سلم عدم الطهور فلا أقل من الاحتمال فيمتنع العمل بأحد الأمرين، ويتوجه الرجوع إلى البراءة الأصلية، ولو سلم رجوعه إلى القرآن على التعمين لكانت دلالة على المطلوب، وهو منع الجنب من مسه غير مسلمة، لأن المطهر من ليس بنجس، والمؤمن ليس بنجس دائماً لحديث: «المؤمن لا ينجس» وهو متفق عليه فلا يصح حمل المطهر على من ليس بجنب أو حائض أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية، بل يتعين حمله على من ليس بمشرك كما في قوله تعالى: «إنما المشركون نجس» لهذا الحديث، ولحديث النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو، ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث حدثاً أكبر أو أصغر، فقد عرفت أن الرجوع كون المشترك مجملاً في معانيه فلا يعين حتى يبين.

وقد دلّ الدليل هنا أن المراد به غيره لحديث: «المؤمن لا ينجس» ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من إرادته، لكان تعيينه محل النزاع ترجيحاً بلا مرجح، وتعيينه لجميعها استعمالاً للمشارك في جميع معانيه، وفي الخلاف، ولو سلم رجحان القول بجواز الاستعمال للمشارك في جميع معانيه، لما صح لوجود المانع وهو حديث: «المؤمن لا ينجس» واستدلوا أيضاً بحديث الباب. واجيب بأنه غير صالح للاحتجاج، لأنه من صحيفة غير مسموعة، وفي رجال إسناده خلاف شديد ولو سلم صلاحيته للاحتجاج لعاد البحث السابق في لفظ طاهر، وقد عرفته.

قال السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير: إن إطلاق اسم

النجس على المؤمن الذي ليس بظاهر من الجنبية أو الحيض أو الحدث الأصغر لا يصح لا حقيقة ولا مجازاً ولا لغة، صرح بذلك في جواب سؤال ورد عليه، فإن ثبت هذا فالمؤمن طاهر دائماً فلا يتناوله الحديث سواء كان جنباً أو حائضاً أو محدثاً أو على بدنه نجاسة، فإن قلت: إذا تم ما تريد من حمل الطاهر على من ليس بمشرك فما جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس «أنه ﷺ كتب إلى هرقل عظيم الروم: أسلم تسلم، وأسلم يؤتيك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين»، و «يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة» إلى قوله «مسلمون» مع كونهم جامعين بين نجاستي الشرك والجنب، ووقوع التمس منهم له معلوم.

قلت: أجعله خاصاً بمثل الآية والآيتين فإنه يجوز تمكين المشرك من مس ذلك المقدار لمصلحة، كدعائه إلى الإسلام. ويمكن أن يجاب عن ذلك، بأنه قد صار باختلاطه بغيره لا يحرم لمسه ككتب التفسير فلا تخصص به الآية والحديث.

إذا تقرر لك هذا عرفت عدم انتهاز الدليل على منع من عدا المشرك، وقد عرفت الخلاف في الجنب.

وأما المحدث حدثاً أصغر فذهب ابن عباس والتشيعي والضحك وزيد بن علي والمؤيد بالله والهادوية وقاضي القضاة وداود إلى أنه يجوز له مس المصحف.

وقال القاسم وأكثر الفقهاء والإمام يحيى: لا يجوز، واستدلوا بما سلف، وقد سلف ما فيه

٢٦٣- وعن طاووس عن رجلٍ قد أذرك النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إنما الطواف بالبيت صلاة فإذا طفتم فاقبلوا الكلام، رواه أحمد (٤١٤/٣) والنسائي (٢٢٢/٥).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والحاكم والذارقطني من حديث ابن عباس، وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان، وقال الترمذي: روي مرفوعاً وموقوفاً، ولا يعرف مرفوعاً إلا من حديث عطاء، ومداره على عطاء بن السائب عن طاووس عن ابن عباس، واختلف على عطاء في رفعه ووقفه، ورجح الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح والمنذري والنووي وزاد أن رواية الرقع ضعيفة.

قال الحافظ: وفي إطلاق ذلك نظراً، فإن عطاء بن السائب صدوق، وإذا روي عنه الحديث مرفوعاً تارة وموقوفاً تارة،

وذهبت طائفة إلى وجوب الوضوء الشرعيّ ممّا مسّه النار، وقد ذكرناهم في باب الوضوء من لحوم الإبل، استدللّ الأولون بالأحاديث التي سيأتي ذكرها في هذا الباب، واستدلّ الآخرون بالأحاديث التي فيها الأمر بالوضوء ممّا مسّه النار، وقد ذكر المصنّف بعضها هنا وأجاب الأولون عن ذلك بجوابين.

الأول: أنّه منسوخٌ بحديث جابر الآتي.

الثاني: أنّ المراد بالوضوء غسل الفم والكفين، قال النووي: ثم إنّ هذا الخلاف الذي حكيناه كان في الصدر الأوّل ثمّ أجمع العلماء بعد ذلك أنّه لا يجب الوضوء من أكل ما مسّه النار، ولا يخفك أنّ الجواب الأوّل إنّما يتمّ بعد تسليم أنّ فعله ﷺ يعارض القول الخاصّ بنا وينسخه، والمتقرّر في الأصول خلافه وقد تنهّك على ذلك في باب الوضوء من لحوم الإبل.

وأما الجواب الثاني فقد تقرر أنّ الحقائق الشرعيّة مقدّمة على غيرها، وحقيقة الوضوء الشرعيّة: هي غسل جميع الأعضاء التي تغسل للوضوء فلا يخالف هذه الحقيقة إلاّ للدليل.

وأما دعوى الإجماع فهي من الدعاوى التي لا يهابها طالب الحقّ ولا تحول بينه وبين مراده منه نعم، الأحاديث الواردة في ترك التوضؤ من لحوم الغنم مخصّصة لعموم الأمر بالوضوء ممّا مسّت النار وما عدا لحوم الغنم داخل تحت ذلك العموم.

٢٦٧- وَعَنْ مِثْمُونَةَ قَالَتْ: «أَكَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ كَيْفِ شَاءَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» (حم: ٣٣١/٦ (خ: ٢٠٧) (م: ٣٥٦).

٢٦٨- وَعَنْ «عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ كَيْفِ شَاءَ، فَأَكَلَ مِنْهَا فُدْعِي إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ وَطَرَحَ السَّكِينَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ١٧٩/٤) (م: ٢٥٥) (خ: ٢٠٨) قوله: (يَخْتَرُ مِنْ كَيْفِ شَاءَ) قال النووي: فيه جواز قطع اللحم بالسكّين وذلك قد تدعو الحاجة إليه لصلابة اللحم أو كبر القطعة قالوا: ويكره من غير حاجة.

قوله: (فُدْعِي إِلَى الصَّلَاةِ) في هذا دليل على استحباب استدعاء الأئمة إلى الصلّاة إذا حضر وقتها.

والحديث يدلّ على عدم وجوب الوضوء ممّا مسّه النار، وقد عرفت الخلاف والكلام فيه فلا نعيده.

٢٦٩- وَعَنْ «جَابِرٍ قَالَ: أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ خُبْرًا وَلَحْمًا فَصَلَّوْا وَلَمْ يَتَوَضَّؤْا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٠٤).

فالحكم عند هؤلاء الجماعة للرفع، والنسويّ ممّن يعتمد ذلك، ويكثر منه، ولا يلتفت إلى تعليل الحديث به إذا كان الرافع ثقةً.

وقد أخرج الحديث الحاكم من رواية سفيان عن عطاء وهو ممّن سمع منه قبل الاختلاط بالاتفاق، ولكنه موقوفٌ من طريقه. وقد اطال الكلام في التلخيص فليرجع إليه.

والحديث يدلّ على أنّه ينبغي أن يكون الطّواف على طهارة كطهارة الصلّاة، وفيه خلافٌ محله كتاب الحجّ.

أَبْوَابُ مَا يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ لِأَجْلِهِ بِأَبِ اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّهُ النَّارُ وَالرَّخْصَةُ فِي تَرْكِهِ

٢٦٤- عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ أَنَّهُ وَجَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ عَلَى الْمَسْجِدِ فَقَالَ: إِنَّمَا اتَّوَضَّأُ مِنْ أَثْوَارٍ أَطْعَمَ أَكْلُهَا لَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» (حم: ٢٦٥/٢) (ن: ١٠٥/١) (م: ٣٥٢).

٢٦٥- وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ» (حم: ٨٩/٦) (م: ٣٥٣) (ن: ١٨٦).

٢٦٦- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْفُلُهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/١٨٤) وَمُسْلِمٌ (٣٥١) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٧/١).

قوله: (من أثوارٍ أطعم) الأثوار جمع ثورٍ وهي القطعة من الأقط وهي بالثاء المثلثة والأقط: لبنٌ جامدٌ مستحجرٌ وهو ممّا مسّه النار.

قوله: (يَتَوَضَّأُ عَلَى الْمَسْجِدِ) استدللّ به على جواز الوضوء في المسجد.

وقد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على جوازه ما لم يؤذ به أحدًا.

والأحاديث تدلّ على وجوب الوضوء ممّا مسّه النار، وقد اختلف الناس في ذلك، فذهب جماعة من الصحابة منهم الخلفاء الأربعة، وعبد الله بن مسعود وأبو السدرداء وابن عباس وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وأبو هريرة وأبيّ بن كعب وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة والمغيرة بن شعبة وجابر بن عبد الله وعائشة رضي الله عنهم وجماهير التابعين، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن المبارك وأحمد وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبي ثور وأبي خيثمة وسفيان الثوري وأهل الحجاز وأهل الكوفة إلى أنّه لا يتقضى الوضوء بأكل ما مسّه النار.

٢٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ يَمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٢) وَالتَّسَانِي (١٠٨/١).

الحديث الأول أخرجه ابن أبي شيبة والضياء في المختارة.

والحديث الآخر أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان، وقال أبو داود: وهذا اختصار من حديث (قُرِئَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُبْرًا وَلَحْمًا فَأَكَلَهُ ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ قَبْلَ الظَّهْرِ ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه نحوه وزاد: ويمكن أن يكون شعيب بن أبي حمزة حدث به من حفظه فوهم فيه.

وقال ابن حبان نحوه كما قاله أبو داود، وله علة أخرى، قال الشافعي في سنن حرملة: لم يسمع ابن المنكر هذا الحديث من جابر إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل، وقال البخاري في الأوسط: حدثنا علي بن المديني قال: قلت لسفيان: إن أبا علقمة القروي روى عن ابن المنكر عن جابر عن النبي ﷺ (أَكَلَ لَحْمًا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) فقال: أحسبني سمعت ابن المنكر قال: أخبرني من سمع جابرًا.

قال الحافظ: ويشهد لأصل الحديث ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحارث قلت لجابر: الوضوء مما مسّت النار قال: لا، وللحديث شاهد من حديث محمد بن مسلمة، أخرجه الطبراني في الأوسط ولفظه: (أَكَلَ آخِرَ أَمْرِهِ لَحْمًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) وقال النووي في شرح مسلم: حديث جابر حديث صحيح رواه أبو داود والتسائي وغيرهما من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة، والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء مما مسّت النار، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

قال المصنف رحمه الله: وهذه النصوص إنما تنفي الإيجاب لا الاستحباب ولهذا قال للذي سأل: (أَتَتَوَضَّأُ مِنْ لَحْمٍ الْغَنَمِ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ) ولولا أن الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه، لأنه إسراف وتضييع للماء بغير فائدة انتهى.

بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

٢٧١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ لَا أَنَا أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِسِوَاكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٩/٢) يَاسَنَادٍ صَحِيحٍ.

الحديث أخرج نحوه التسائي وابن خزيمة، والبخاري تعليقاً من حديثه، وروى نحوه ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة، وهو يدل على عدم وجوب الوضوء عند القيام إلى الصلاة، وهو مذهب الأكثر، بل حكى النووي عن القاضي عياض أنه أجمع عليه أهل الفتوى، ولم يبق بينهم خلاف، وقد قدّمنا الكلام على ذلك في باب: إيجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف.

٢٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، قِيلَ لَهُ فَأَتَيْتُمْ كَيْفَ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نُحْدِثْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا (حم: ٢/٢٦٠) (خ: ٢١٤) (د: ١٧١) (ت: ٥٨) (ن: ٨٥/١) (هـ: ٥٠٩).

قوله: (عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ) قال الحافظ: أي مفروضة، زاد الترمذي من طريق حميد عن أنس (طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ) وظاهره أن تلك كانت عادته.

قال الطحاوي: يحتمل أن ذلك كان واجباً عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريدة يعني الذي أخرجه مسلم «أَنَّهُ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ».

قال: ويحتمل أنه كان يفعله استحباباً، ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه ليان الجواز قال الحافظ: وهذا أقرب، وعلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان، فإنه كان في خير، وهي قبل الفتح بزمان.

قوله: (كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ) القائل عمرو بن عامر، والمراد الصحابة ولابن ماجه وكنا نصلي الصلوات كلها بوضوء واحد، والحديث يدل على استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم وجوبه.

٢٧٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ «أَمِيرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شُقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمِيرَ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَوُضِعَ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَرَى أَنَّ بِهِ قُوَّةَ عَلَى ذَلِكَ، كَانَ يَقْعَلُهُ حَتَّى مَاتَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٢٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨).

٢٧٤- وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ يَاسَنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ» (د: ٦٢) (ت: ٥٩) أما الرواية الأولى عن عبد الله بن حنظلة، ففي إسنادها محمد بن إسحاق، وقد عنعن، وفي الاحتجاج به خلاف.

عَلَيْهِ (حم: ١٦٩/٤) (خ: ٣٣٧) (م: ٣٦٩).

وَمِنْ الرَّخْصَةِ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَتَّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ وَسَنَدُكُرْهُمَا قَوْلُهُ: (بَفْرِ جَمَلٍ) بِجِيمٍ وَمِيمٍ مَفْتُوحَتَيْنِ، وَفِي رَاوِيَةِ النَّسَائِيِّ (بَفْرِ الْجَمَلِ) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ بِقَرْبِ الْمَدِينَةِ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ) وَهُوَ عَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ عَادِمًا لِلْمَاءِ حَالَ التَّيَمُّمِ، فَإِنَّ التَّيَمُّمَ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ لَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِينَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَضِيقَ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَبَيْنَ أَنْ يَتَّسِعَ.

وَلَا فَرْقَ أَيْضًا بَيْنَ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْعِيدِ إِذَا خَافَ فَوْتَهُمَا، وَهَذَا مَذْهَبُنا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ لصلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْعِيدِ إِذَا خَافَ فَوْتَهُمَا انْتَهَى وَهُوَ أَيْضًا مَذْهَبُ الْهَادِيَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ التَّيَمُّمِ مِنَ الْجِدَارِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ غُبَارٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

وَاحْتِجَّ بِهِ مَنْ جَوَّزَ التَّيَمُّمَ بِغَيْرِ تَرَابٍ.

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جِدَارٍ عَلَيْهِ تَرَابٌ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّيَمُّمِ لِلنَّوَافِلِ وَالْفَضَائِلِ، كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَمَسِّ الْمَصْحَفِ وَنَحْوِهَا، كَمَا يَجُوزُ لِلْفَرَائِضِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً، قَالَه النَّوَوِيُّ.

وَفِي الْحَدِيثِ: (إِنَّ الْمُسْلِمَ فِي خَالٍ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَا يَسْتَحِقُّ جَوَابًا) وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَيَكْرَهُ لِلْقَاعِدِ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذْكَارِ.

قَالُوا: فَلَا يَسْتَحِبُّ وَلَا يَهْتَلِ، وَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ، وَلَا يَشْتَمُ الْعَاطِسُ، وَلَا يَحْمَدُ اللَّهَ إِذَا عَطَسَ، وَلَا يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ، وَكَذَلِكَ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَذْكَارِ فِي حَالِ الْجُمَاعِ، وَإِذَا عَطَسَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَحْرُكُ بِهِ لِسَانَهُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ كِرَاهَةِ الذِّكْرِ، هُوَ كِرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ لَا تَحْرِيمٍ، فَلَا إِثْمَ عَلَى فَاعِلِهِ.

وَلِي هَذَا ذَهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْأَكْثَرُونَ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ وَمَعْبُدِ الْجَهَنِيِّ وَعُكْرَمَةَ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ

وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ إِسْنَادِهَا الْإِفْرِيقِيُّ عَنْ أَبِي غَطِيفٍ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَهَكَذَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ.

وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الرُّضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَعَلَى اسْتِحْبَابِهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ مَعَ الطَّهَارَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (عَشْرَ حَسَنَاتٍ) قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ: يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَ عَشْرَ وَضُوءَاتٍ، فَإِنَّ أَقْلَ مَا وَعَدَ بِهِ مِنَ الْأَضْعَافِ الْحَسَنَةُ بَعَثَرُ أَمْثَالِهَا، وَقَدْ وَعَدَ بِالْوَاحِدَةِ سَبْعِمِائَةٍ، وَوَعَدَ ثَوَابًا بِغَيْرِ حِسَابٍ.

بَابُ اسْتِحْبَابِ الطَّهَارَةِ لِلذِّكْرِ وَاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالرَّخْصَةِ فِي تَرْكِهِ

٢٧٥- عَنْ الْمُتَهَاجِرِ بْنِ قُنْفُلٍ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ حَتَّى قَرَعَ مِنْ وَضُوئِهِ قَرَدٌ عَلَيْهِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٠/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٠) يَنْحَوُّهُ

الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى كِرَاهَةِ الذِّكْرِ لِلْمُحَدَّثِ حَدَّثًا أَصْفَرًا، وَلَقَدْ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ يَبُولُ، وَيَعَارِضُهُ مَا سَيَّأَتِي مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ لَا يَحْجِزُهُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ، فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ الْأَصْفَرُ لَا يَمْنَعُهُ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَهُوَ أَفْضَلُ الذِّكْرِ كَانَ جَوَازَ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَذْكَارِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ، فَإِنَّ قَوْلَهَا (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكَرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ) مُشْعَرٌ بِوُقُوعِ الذِّكْرِ مِنْهُ حَالَ الْحَدِيثِ الْأَصْفَرِ، لِأَنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ الْأَحْيَانِ الْمَذْكُورَةِ، فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ خَاصٌّ فَيُخَصُّ بِهِ ذَلِكَ الْعَمُومُ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْكِرَاهَةِ عَلَى كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، وَمِثْلُهُ الْحَدِيثُ الَّذِي بَعْدَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا تَرَكَ الْجَوَابَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْشَ فَوْتَ مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى جَوَازِ التَّرَاخِي مَعَ عَدَمِ خَشْيَةِ الْفَوْتِ لِمَنْ كَانَ مُشْتَغَلًا بِالرُّضُوءِ، وَلَكِنْ التَّعْلِيلُ بِكَرَاهَتِهِ لِلذِّكْرِ لِلَّهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ سَبَبُ الْكِرَاهَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى غَيْرِهِ.

٢٧٦- وَعَنْ أَبِي جَهْمٍ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: «أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَفْرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرِدْ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَذْبُدُهُ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، مُتَّفَقٌ

والتحميد وشبهها من الأذكار.

وهذا جائز بإجماع المسلمين وإنما اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للجنب والحائض، وسيأتي الكلام على ذلك في باب: تحريم القراءة على الحائض والجنب.

واعلم أنه يكره الذكر في حالة الجلوس على البول والغائط، وفي حالة الجماع.

وقد ذكرنا ذلك في الحديث الذي قبل هذا، فيكون الحديث مخصوصاً بما سوى هذه الأحوال، ويكون المقصود أنه ﷺ كان يذكر الله تعالى متطهراً ومعدئاً وجنباً وقائماً وقاعداً ومضطجعاً وماشياً، قاله النووي

بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ النَّوْمَ

٢٧٨- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْجَنَاحَ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مُنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ قَالَ: فَرَدَّدَتْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا بَلَغَتْ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ قَالَ: لَا وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٥/٤) وَابْنُ خَالٍ (٢٤٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣٩٤).

قوله: (فَتَوَضَّأْ) ظاهره استحباب تعديد الوضوء لكل من أراد النوم، ولو كان على طهارة، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن كان معدئاً.

وقد روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء ليس فيها ذكر الوضوء إلا في هذه الرواية، وكذا قال الترمذي وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود، وحديث عن علي أخرجه البزار، وليس واحد منهما على شرط البخاري قوله: (فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ) المراد بالفطرة هنا السنة.

قوله: (وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ) في رواية الكشميهني من آخر وهي تبين أنه لا يمتنع أن يقول بعدن شيئاً من المشروع من الذكر قوله: (لَا وَنَبِيِّكَ) قال الخطابي: فيه حجة لمن منع رواية الحديث بالمعنى، قال: ويحتمل أن يكون أشار بقوله: وَنَبِيِّكَ الَّذِي

وابن سيرين: لا بأس بالذكر حال قضاء الحاجة، ولا خلاف أن الضرورة إذا دعت إلى الكلام كما إذا رأى ضريراً يقع في بئر أو رأى حية تدنو من أعمى كان جائزاً.

وقد تقدم طرف من هذا الحديث، وطرف من شرحه في باب: كَفِّ الْمُتَخَلِّي عَنِ الْكَلَامِ.

قوله: (وَمِنْ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ) سيذكره المصنف في باب تحريم القرآن على الحائض والجنب.

وفيه (أَنَّهُ كَانَ لَا يَحْجِزُهُ عَنْ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ) فاشعر بجواز قراءة القرآن في جميع الحالات إلا في حالة الجنابة، والقرآن اشرف الذكر، فجواز غيره بالأولى.

ومن جملة الحالات حالة الحدث الأصغر.

قوله: (وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَتَّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ) محل الدلالة منه قوله ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتِ أُولَاهَا «إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» إلى آخر السورة، قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رد قول من كره قراءة القرآن على غير طهارة، لأنه ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَاتِ بَعْدَ قِيَامِهِ مِنَ النَّوْمِ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ وَغَيْرُهُ، بِأَنَّ ذَلِكَ مَفْرَغٌ عَلَى أَنَّ النَّوْمَ فِي حَقِّهِ يَنْقُضُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ قَالَ: «تَنَامُ عَيْنَايَ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي» وَأَمَّا كَوْنُهُ تَوَضُّأً عَقْبَ ذَلِكَ، فَلَعَلَّهُ جَدَّدَ الْوُضُوءَ أَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ فَتَوَضَّأَ.

قال الحافظ: وهو تعقب جيد بالنسبة إلى قول ابن بطال بعد قيامه من النوم، لأنه لم يتعين كونه أحدث في النوم، لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهراً في كونه أحدث، ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو نائم نعم خصوصيته أنه إن وقع شعر به بخلاف غيره، وما ادَّعوه من التجديد وغيره.

الأصل عدمه، وقد سبق الإسماعيلي إلى معنى ما ذكره ابن المنير.

٢٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ» رَوَاهُ الْحَفْصَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ (حم: ٧٠/٦) (خ: ١١٤/٢) (م: ٣٧٣) (د: ١٨) (هـ: ٣٠٢).

الحديث أخرجه مسلم أيضاً، قال النووي في شرح مسلم: هذا الحديث أصل في ذكر الله بالتسبيح والتهليل والتكبير

«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ»

قوله: (قَالَ: نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ) في رواية البخاري ومسلم (لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لِيَنَامَ) وفي رواية للبخاري: (لِيَتَوَضَّأَ وَيَرْقُدَ) وفي رواية لهما (تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمَ).

وفي لفظ للبخاري: (نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ) وأحاديث الباب تدل على أنه يجوز للجنب أن ينام ويأكل قبل الاغتسال وكذلك يجوز له معاودة الأهل كما سيأتي في حديث أبي سعيد، وكذلك الشرب كما يأتي في حديث عمارة، وهذا كله مجمع عليه، قاله النووي. وحديث عمر جاء بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط وهو متمسك لمن قال بوجوب الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام قبل الاغتسال وهم الظاهرية وابن حبيب من المالكية، وذهب الجمهور إلى استحبابه وعدم وجوبه.

وتمسكوا بمحدث عائشة الآتي في الباب الذي بعد هذا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمْسُ مَاءً» وهو غير صالح للتمسك به من وجوه.

أحدها: أَنَّ فِيهِ مَقَالًا لَا يَتَهَيَّضُ مَعَهُ لِلإِسْتِدْلَالِ وَسَنَبِّهْ فِي شَرْحِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وثانيها: أَنَّ قَوْلَهُ (لَا يَمْسُ مَاءً)، نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتَعَمَّ مَاءَ الْغَسْلِ وَمَاءَ الْوُضُوءِ وَغَيْرَهُمَا، وَحَدِيثُهَا الْمَذْكُورُ فِي الْبَابِ بِلَفْظٍ: «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» خَاصٌّ بِمَاءِ الْوُضُوءِ فَيَبْنِي الْعَامَّ عَلَى الْخَاصِّ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ (لَا يَمْسُ مَاءً) غَيْرَ مَاءِ الْوُضُوءِ، وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ سَرِيجٍ وَابْنُ بَيْهَقٍ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالماءِ مَاءَ الْغَسْلِ.

وقد أخرج أحمد عن عائشة قالت: «كَانَ يَجْتَنِبُ مِنَ اللَّيْلِ نَوْمَ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ وَلَا يَمْسُ مَاءً».

وثالثها: أَنَّ تَرْكَهُ ﷺ لِمَسِّ الْمَاءِ لَا يَمَارِضُ قَوْلَهُ الْخَاصَّ بِنَا كَمَا تَقَرَّرُ فِي الْأَصُولِ فَيَكُونُ التَّرْكُ عَلَى تَسْلِيمِ شَمُولِهِ لِمَاءِ الْوُضُوءِ خَاصًّا بِهِ.

وتمسكوا أيضًا بمحدث ابن عباس مرفوعًا: «إِنَّمَا أُبَيِّنُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ» أخرجه أصحاب السنن.

وقد استدلل به أيضًا على ذلك ابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحة.

قال الحافظ: وقد قدح في هذا الاستدلال ابن زبيد المالكي وهو واضح.

أرسلت إلى أنه كان نبيًا قبل أن يكون رسولاً، ولأنه ليس في قوله: ورسولك الذي أرسلت وصفًا زائدًا بخلاف قوله: ونبيك الذي أرسلت، وقال غيره: ليس فيه حجة على منع ذلك، لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي، ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى، فكأنه أراد أن يجمع الوصفين صريحًا، وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة، أو لأن الفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ، وتقدير القواب، فربما كان في اللفظ سرٌّ ليس في الآخر، ولو كان يرادفه في الظاهر، أو لعلّه أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده، أو ذكره احترازًا ممن أرسل من غير نبوة، كجبريل وغيره من الملائكة، لأنهم رسل لا أنبياء، فعمله أراد تخليص الكلام من اللبس، أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول، لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل، بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفًا.

وعلى هذا فقول من قال: كل رسول نبي من غير عكس، لا يصح إطلاقه، قاله الحافظ.

واستدل به بعضهم على أنه لا يجوز إبدال لفظ قال نبي الله مثلاً في الرواية بلفظ: قال رسول الله، وكذا عكسه.

قال الحافظ: ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة له فيه، وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الأول دون الثاني، لكون الأول أخص من الثاني، لأننا نقول الذات المخبر عنها في الرواية واحدة، فبأي وصف وصف تلك الذات من أوصافها الالاقية بها علم القصد بالمخبر عنه، ولو تباينت معاني الصفات، كما لو أبدل اسمًا بكنية أو كنية باسم فلا فرق وللحديث فوائد مذكورة في كتاب الدعوات من الفتح.

بَابُ تَأْكِيدِ ذَلِكَ لِلْجُنُبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ لِأَجْلِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْمَعَاوَذِ

٢٧٩- عن ابن عمر أن عمر قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَمَّا أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. إِذَا تَوَضَّأَ (حم: ١٧/٢) (خ: ٢٨٧) (م: ٣٠٦) (د: ٢٢١) (ت: ١٢٠) (ن: ١٤٠/١) (هـ: ٥٨٥)

٢٨٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» رَوَاهُمَا الْجَمَاعَةُ (حم: ١٠٢/٦ و ١١٩ و ٢٠٠) (خ: ٢٨٨) (م: ٣٠٥) (د: ٢٢٢) (ت: ١١٩) (ن: ١٣٩/١) (هـ: ٥٨٤).

٢٨١- وَلَا أَخَذَ (٩١/٦) وَمُسْلِمٌ (٣٠٥ و ٢٢) عَنْهَا قَالَتْ:

وهو جنبٌ قد ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا، وأما من أراد أن يأكل أو يشرب فقد اتفق النَّاسُ على عدم وجوب الوضوء عليه، وحكى ابن سيّد النَّاسُ في شرح الترمذي عن ابن عمر أنه واجبٌ. ٢٨٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢١/٣) (م: ٢٠٨) (د: ٢٢٠) (ت: ١٤١) (ن: ١٥٢) (هـ: ٥٨٧/١).

ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزادوا: (فَإِنَّهُ أَشْطُ لِلْعَوْدِ) وفي رواية البيهقي وابن خزيمة: (فَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ) ويقال: إِنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يَثْبِتُ مِثْلَهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَلَعَلَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَوَقَفَ عَلَى إِسْنَادِ غَيْرِهِ فَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ بِإِسْنَادَيْنِ ضَعِيفَيْنِ قَالَ الْحَافِظُ: وَيُؤَيِّدُ هَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغَسَلٍ وَاحِدٍ» الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْجَنَابَةِ لَيْسَ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنَّمَا يَتَضَيَّقُ عَلَى الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ.

قال النووي: وهذا بإجماع المسلمين، ولا شك في استحبابه قبل المعاودة لما رواه أحمد وأصحاب السنن من حديث أبي رافع: «أَنَّ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ يَغْتَسِلُ عِنْدَ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ وَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَجْعَلُهُ غُسْلًا وَاحِدًا فَقَالَ: هَذَا أَزْكَى وَالطَّيِّبُ» وقول أبي داود: إِنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ أَصَحُّ مِنْهُ لَا يَنْفِي صَحَّتَهُ.

وقد قال النووي: هو معمولٌ على أنه فعل الأمرين في وقتين مختلفين.

وقد ذهب الطَّاهِرِيَّةُ وابن حبيبٍ إلى وجوب الوضوء على المعادٍ وتَمَسَّكُوا بِحَدِيثِ الْبَابِ وَذَهَبَ مِنْ عِدَاهُمْ إِلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ وَجَعَلُوا مَا ثَبِتَ فِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ بِلَفْظٍ: (إِنَّهُ أَشْطُ لِلْعَوْدِ) صَارِفًا الْأَمْرَ إِلَى التَّدْبِ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجَامِعُ ثُمَّ يَعُودُ وَلَا يَتَوَضَّأُ) وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا الْحَدِيثُ الْمُتَقَدِّمُ بِلَفْظٍ: (إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ).

(فَالْإِدَّةُ) طَوَافُهُ ﷺ عَلَى نِسَائِهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَرِضَاهَنْ أَوْ بَرِضًا صَاحِبَةَ النَّوْبَةِ إِنْ كَانَتْ نَوْبَةً وَاحِدَةً، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذَا التَّأْوِيلُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ يَقُولُ: كَانَ الْقِسْمُ وَاجِبًا عَلَيْهِ فِي الدَّوَامِ

قُلْتُ: فَيَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنِ الْأَدَلَّةِ بِحَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحَيْهِمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ «أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ» قَالَ: نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ إِنْ شَاءَ. وَالْمُرَادُ بِالْوُضُوءِ هُنَا وَضُوءُ الصَّلَاةِ لَمَا عَرَفْنَاكَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّهُ هُوَ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ وَأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى غَيْرِهَا. وَقَدْ صَرَّحَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ فَهوَ يَرِدُ مَا جَنَحَ إِلَيْهِ الطَّحَاوِيُّ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُضُوءِ التَّنْظِيفَ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ عُمَرَ ابْنَ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ صَاحِبُ الْقِصَّةِ. (كَانَ يَتَوَضَّأُ وَهُوَ جُنْبٌ وَلَا يَغْتَسِلُ رِجْلَيْهِ) كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ عَنْ نَافِعٍ.

ويُؤَيِّدُ أَيْضًا بِأَنَّ مَخَالَفَةَ الرَّاوِي لِمَا رَوَى لَا تَقْدَحُ فِي الْمَرْوِيِّ وَلَا تَصْلُحُ لِمَعَارَضَتِهِ.

وَأَيْضًا قَدْ وَرَدَ تَقْيِيدُ الْوُضُوءِ بِوُضُوءِ الصَّلَاةِ مِنْ رِوَايَتِهِ، وَمِنْ رِوَايَةِ عَائِشَةَ فَيَعْتَمِدُ ذَلِكَ، وَيَحْمِلُ تَرْكُ ابْنِ عُمَرَ لِنَفْسِ رِجْلَيْهِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَعَذْرٍ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ. قَالَ الْحَافِظُ: وَالْحِكْمَةُ فِي الْوُضُوءِ أَنَّهُ يَخْفَفُ الْحَدَثَ وَلَا سِيَّمَا عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ تَفْرِيقِ الْغَسْلِ.

ويُؤَيِّدُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ الصَّحَابِيِّ قَالَ: (إِذَا أَجَنَّبَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ فَإِنَّهُ يُصَفِّى غَسْلَ الْجَنَابَةِ).

وقيل: الْحِكْمَةُ فِي الْوُضُوءِ أَنَّهُ إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ يَنْشِطُ إِلَى الْعُودِ أَوْ إِلَى الْغَسْلِ.

٢٨٢- وَعَنْ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٠/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦١٣) وَصَحَّحَهُ.

الْوُضُوءُ عِنْدَ إِرَادَةِ الْأَكْلِ وَالنَّوْمِ ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَتَمَّتَّقَ عَلَيْهِ.

وقد تقدَّم في الحديث الذي قبل هذا إحدى الرِّوَايَاتِ وَعِزَّاهَا الْمُصَنِّفُ إِلَى أَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ. وَعِنْدَ إِرَادَةِ الشَّرْبِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَيْضًا عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَلَكِنْ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ لَا مِنْ قَوْلِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَقَدْ رَوَى الْوُضُوءَ عِنْدَ الْأَكْلِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَمِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الْغَسْلِ، لِأَنَّ الْعَزِيمَةَ أَفْضَلَ مِنَ الرِّخْصَةِ، وَالْخِلَافُ فِي الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ

يَنَامُ وَهُوَ جُنْبٌ وَلَا يَمَسُّ مَاءً.

الحديث قال أحمد: ليس بصحيح.

وقال أبو داود: هو وهم.

وقال يزيد بن هارون: هو خطأ.

وقال مهنا عن أحمد بن صالح: لا يحل أن يروى هذا الحديث.

وفي علل الأثر لم يخالف أبو إسحاق في هذا إلا إبراهيم وحده لكفى قال ابن مفسر: أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحاق، قال الحافظ: وتساهل في نقل الإجماع، فقد صححه البيهقي وقال: إن أبا إسحاق قد بين سماعه من الأسود في رواية زهير عنه قال ابن العربي في شرح الترمذي: تفسير غلط أبي إسحاق هو أن هذا الحديث رواه أبو إسحاق مختصراً واقتطعه من حديث طويل فاخطأ في اختصاره إياه.

ونص الحديث الطويل ما رواه أبو غسان قال: أتيت الأسود بن يزيد وكان لي أخاً وصديقاً فقلت: يا أبا عمر «حدثني ما حدثتك عائشة أم المؤمنين عن صلاة رسول الله ﷺ فقال: قالت: كان ينام أول الليل ويخفي آجره، ثم إن كانت له حاجة فقصى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماءً، فإذا كان عند النداء الأول وثب وزيمًا قالت: قام فأفاض عليه الماء وما قالت: اغتسل وأنا أعلم ما تريد وإن نام جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة» فهذا الحديث الطويل فيه «وإن نام جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة» فهذا يدل على أن قوله: «ثم إن كانت له حاجة فقصى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماءً» يحتمل أحد وجهين إما أن يريد حاجة الإنسان من البول والغائط فيقضيها ثم يستنجي ولا يمس ماءً وينام فإن وطئ توضأ كما في آخر الحديث، ويحتمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطء ويقول «ثم ينام ولا يمس ماءً» يعني ماء الغتسال، ومتى لم يحتمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو إسحاق أن الحاجة حاجة الوطء فنقل الحديث على معنى ما فهمه انتهى.

والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم أو المعادة وقد تقدم في الباب الأول أنه غير صالح للاستدلال به على ذلك لوجوه ذكرناها هنالك.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وهذا لا يناقض ما قبله بل يحتمل على أنه كان يترك الوضوء أحياناً لبيان الجواز ويفعله غالباً

كما يجب علينا، وأما من لا يوجبه فلا يحتاج إلى تأويل فإن له أن يفعل ما شاء.

باب جواز ترك ذلك

٢٨٤- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ وَهُوَ جُنْبٌ يَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/٦) وَالنَّسَائِيُّ (١١٩/١).

هو طرف من الحديث ولفظه في النسائي: «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ غَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ» وقد ذكره الحافظ في التلخيص، وابن سيد الناس في شرح الترمذي، ولم يتكلما عليه بما يوجب ضعفاً، وهو من سنن النسائي من طريق محمد بن عبيد بن محمد قال: حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة فذكره.

ومحمد بن عبيد ثقة وبقية رجال الإسناد أئمة.

وأخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديثها أن النبي ﷺ: «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَطْعَمَ وَهُوَ جُنْبٌ غَسَلَ يَدَيْهِ ثُمَّ يَطْعَمُ» وبه استدل من فرق بين الوضوء لإرادة النوم والوضوء لإرادة الأكل والشرب. قال الشيخ أبو العباس القرطبي: هو مذهب كثير من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال: إذا أراد الجنب أن يأكل يغسل يديه ومضمض فاه وعن مجاهد قال في الجنب: إذا أراد الأكل أنه يغسل يديه ويأكل.

وعن الزهري مثله، وإليه ذهب أحمد، وقال: لأن الأحاديث في الوضوء لمن أراد النوم، كذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس.

وذهب الجمهور إلى أنه كوضوء الصلاة، واستدلوا بما في الصحيحين من حديثها بلفظ: «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» وبما سبق من حديث عمار. ويجمع بين الروايات بأنه كان تارة يتوضأ وضوء الصلاة وتارة يقتصر على غسل اليدين لكن هذا في الأكل والشرب خاصة، وأما في النوم والمعادة فهو كوضوء الصلاة لعدم المعارض للأحاديث المصرحة فيهما بأنه كوضوء الصلاة.

٢٨٥- وَعَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ أَتَاهُمْ ثُمَّ يَغُودُ وَلَا يَمَسُّ مَاءً» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٩/٦) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٢٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨) عَنْهَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

لطلب الفضيلة انتهى.

وبهذا جمع ابن قتيبة والنَّوَوِيَّ.

أَبْوَابُ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ

قال النَّوَوِيَّ: الغسل إذا أريد به الماء فهو مضموم الغين وإذا أريد به المصدر فيجوز بضم الغين وفتحها لغتان مشهورتان، وبعضهم يقول: إن كان مصدراً لغسلت فهو بالفتح كضربت ضرباً وإن كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم كقولنا: غسل الجمعة مسنوناً وكذلك الغسل من الجنابة واجب وما أشبهه.

وأما ما ذكره بعض من صنف في لحن الفقهاء من أنَّ قولهم غسل الجنابة والجمعة ونحوهما بالضمَّ لحنٌ فهو خطأ منه، بل الذي قالوه صوابٌ كما ذكرنا، وأما الغسل بكسر الغين فهو اسم لما يغسل به الرأس من خطمي وغيره.

بَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْمَنِيِّ

٢٨٦ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: فِي الْمَذْيِ الرُّضْوُ وَفِي الْمَنِيِّ الْغُسْلُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٧/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٠٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٤) وَصَحَّحَهُ وَأَلْحَمَدُ فَقَالَ: «إِذَا حَذَفْتَ الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ مِنَ الْجَنَابَةِ فَإِذَا لَمْ تَكُنْ حَازِفًا فَلَا تَغْتَسِلْ».

قال الترمذي وقد روي عن علي بن النبي ﷺ من غير وجه، وأخرج الحديث أيضاً أبو داود والنسائي، وأخرجه البخاري ومسلم من حديث علي مختصراً، وفي إسناد الحديث الذي صححه الترمذي يزيد بن أبي زياد قال علي ويحيى: ضعيف لا يحتج به.

وقال ابن المبارك: ارم به.

وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث كل أحاديثه موضوعة وباطلة.

وقال البخاري: منكر الحديث ذاهب.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: صدوق إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير وكان يتلقن ما لقن فوقعت المناكير في حديثه فسماع من سمع منه قبل التغير صحيح، والترمذي قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها.

وفي حديث: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ) وفي حديث:

(إِنَّ الْبَّاسَ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُغَضَّبًا) وقد حسن أيضاً حديثه في حديث: (أَنَّهَا دَخَلَتْ الْعُمَرَةُ فِي الْحَجِّ) فلمل التصحيح والتحسين من مشاركة الأمور الخارجة عن نفس السند من اشتها المتون ونحو ذلك وإلا فيزيد ليس من رجال الحسن فكيف الصحيح وأيضاً الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي، وقد قيل: إنه لم يسمع منه.

وفي الباب عن المقداد بن الأسود عند أبي داود والنسائي وابن ماجه.

وعن أبي بن كعب عند ابن أبي شيبة وغيره.

والحديث يدل على عدم وجوب الغسل من المذي وأن الواجب الوضوء، وقد تقدم الكلام في ذلك في باب ما جاء في المذي من أبواب تطهير النجاسات.

ويدل على وجوب الغسل من المني، قال الترمذي: وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وبه يقول سفيان والثاقفي وأحمد وإسحاق.

قوله: (حَذَفْتُ) يروى بالخاء المهملة والخاء المعجمة بعدها ذال معجمة مفتوحة ثم فاء وهو الرمي وهو لا يكون بهذه الصفة إلا لشهوة ولهذا قال المصنف: وفيه تنبيه على أن ما يخرج لغير شهوة إما لمرض أو أبردة لا يوجب الغسل انتهى.

٢٨٧ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحِي مِنْ الْحَقِّ فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ الْغُسْلُ إِذَا اخْتَلَمَتْ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَتَخْلِمُ الْمَرْأَةَ، فَقَالَ: تَرَبَّتْ يَدَاكَ فِيمَا يُشَبِّهُهَا وَلَدَهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٠٢/٦ و ٣٠٦ (خ: ١٣٠) (م: ٣١٣).

للحديث الفاظ عند الشيخين، ورواه مسلم من حديث أنس عن أم سليم ومن حديث عائشة «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ»، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه.

وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أَنَّ بُسْرَةَ سَأَلَتْ» أخرجه ابن أبي شيبة. وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط.

وعن خولة بنت حكيم أخرجه النسائي.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي» جعلت هذا القول تمهيداً لعذرها في ذكر ما يستحيا منه، والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي إذ الحياء الشرعي على خير كله، والمراد أَنَّ اللَّهَ تعالى لا يامر بالحياء في

والحديث يدل على أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال، بل يجب بمجرد الإيلاج أو ملاقة الختان الختان كما سيأتي، وقد ذهب إلى ذلك الخلفاء الأربعة والعترة والفقهاء وجمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وروى ابن عبد البر عن بعضهم أنه قال: انعقد إجماع الصحابة على إيجاب الغسل من التقاء الختانين، قال: وليس ذلك عندنا كذلك، ولكننا نقول: إن الاختلاف في هذا ضعيف، وإن الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السلف والخلف، انعقد إجماعهم على إيجاب الغسل من التقاء الختانين أو مجاوزة الختان الختان انتهى.

وجعلوا أحاديث الباب ناسخة لحديث «الماء من الماء» وخالف في ذلك أبو سعيد الخدري وزيد بن خالو وابن أبي وقاص ومعاذ ورافع بن خديج.

وروي أيضاً عن علي، ومن غير الصحابة عمر بن عبد العزيز والظاهرية، وقالوا: لا يجب الغسل إلا إذا وقع الإنزال، وتمسكوا بحديث «الماء من الماء» المتفق عليه، ويمكن تأييد ذلك بحمل الجهد المذكور في الحديث على الإنزال، ولكنه لا يتم بعد التصريح بقوله: «وإن لم ينزل» في رواية مسلم وأحمد، وأصرح من ذلك حديث عائشة التي بعد هذا، لتصريحه بأن مجرد مس الختان للختان موجب للغسل، ولكنها لا تتم دعوى النسخ التي جزم بها الأولون إلا بعد تسليم تأخر حديث أبي هريرة وعائشة وغيرهما، وقد ذكر المصنف حديث أبي بن كعب، وحديث رافع بن خديج للاستدلال بهما على النسخ، وهما صريحان في ذلك، وسنذكرهما.

وقد ذكر الحازمي في النسخ والمنسوخ آثاراً تدل على النسخ، ولو فرض عدم التأخر لم يتنهض حديث «الماء من الماء» لمعارضة حديث عائشة وأبي هريرة، لأنه مفهوم، وهما منطوقان، والمنطوق أرجح من المفهوم.

قال النووي: وقد أجمع على وجوب الغسل متى غابت الحشفة في الفرج، وإنما كان الخلاف فيه لبعض الصحابة ومن بعدهم، ثم انعقد الإجماع على ما ذكرنا، وهكذا قال ابن العربي وصرح أنه لم يخالف في ذلك إلا داود.

قوله: (فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ) هو بضم الغين المعجمة اسم للاغتسال، وحقيقته إفاضة الماء على الأعضاء، وزادت الهادوية مع ذلك، ولم نجد في كتب اللغة ما يشعر بأن ذلك داخل في

الحق أو لا يمنع من ذكر الحق، لأن الحياة تغيرت وانكسار وهو مستحيل عليه وقيل: إنما يحتاج إلى التأويل في الإثبات ولا يحتاج إليه في النفي، قوله: (اخْتَلَمْتُ) الاحتلام: افتعال من الحلم بضم المهملة وسكون اللام وهو ما يراه التأثم في نومه، المراد به هنا أمر خاص هو الجماع.

وفي رواية أحمد من حديث أم سليم أنها قالت: (إِذَا رَأَتْ أَنْ زَوْجَهَا يُجَامِعُهَا فِي الْمَنَامِ أَتَغْتَسِلُ).

قوله: (إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ) أي المني بعد الاستيقاظ. قولها: (وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ) بحذف همزة الاستفهام، في بعض نسخ البخاري بإثباتها.

قوله: (تَرَبَّتْ بِذَلِكَ) أي افتقرت وصارت على التراب وهو من الألفاظ التي تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها. قوله: (فِيمَا يُشَبِّهُهَا وَلَذَهَا) بالباء الموحدة وإثبات الف ما الاستفهامية المجرورة وهو لغة، والحديث يدل على وجوب الغسل على المرأة بإنزالها الماء.

قال ابن بطال والنووي: وهذا لا خلاف فيه، وقد روي الخلاف في ذلك عن النخعي.

وفي الحديث رد على من قال: إن ماء المرأة لا يبرز

بَابُ إِجْبَابِ الْغُسْلِ مِنَ التَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ وَنَسْخِ الرِّخْصَةِ فِيهِ

٢٨٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَّدهَا فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٩١) وَلِمسلم (٣٤٨) وَأحمد (٣٤٧/٢) «وَأِنْ لَمْ يُنْزَلْ».

قوله: (إِذَا جَلَسَ) الضمير المستتر فيه، وفي قوله: ثُمَّ جَهَّدهَا للرجل، والضمير البارز في قوله: شعبيها وجهدها للمرأة.

قوله: (شَعْبَيْهَا) الشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء، قيل: المراد هنا يداها ورجلاها، وقيل: رجلاها وفخذاها.

وقيل: ساقاها وفخذاها، وقيل: فخذاها وأسكتها.

وقيل: فخذاها وشفراها، وقيل: نواحي فرجها الأربع، قاله في الفتح: قال الأزهري: والأسكتان: ناحيتا الفرج، والشفران: طرفا الناحيتين.

قوله: (ثُمَّ جَهَّدهَا) بفتح الجيم والهاء يقال: جهد وأجهد أي بلغ المشقة، قيل: معناه كذاه بحركته، أو بلغ جهده في العمل بها، والمراد به هنا معالجة الإيلاج، كتى به عنها.

المجاورة ظاهر.

قال ابن سيّد الناس في شرح الترمذي حاكياً عن ابن العربي: وليس المراد حقيقة اللمس ولا حقيقة الملاقاة، وإنما هو من باب المجاز والكنية عن الشيء بما بينه وبينه ملامسة أو مقاربة، وهو ظاهرٌ وذلك أنّ ختان المرأة في أعلى الفرج، ولا يمسّه الذكر في الجماع.

وقد أجمع العلماء كما أشار إليه على أنه لو وضع ذكره على ختانها.

ولم يولج له لم يجب الغسل على واحدٍ منهما فلا بدّ من قدر زائلٍ على الملاقاة، وهو ما وقع مصرّحاً به في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَتَوَارَتْ الْخُشْفَةُ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» أخرجه ابن أبي شيبة، والتصرّح بلفظ الوجوب في هذا الحديث والذي قبله مشعرٌ بأنّ ذلك على وجه الختم، ولا خلاف فيه بين القائلين بأنّ مجرد ملاقاة الختان الختان سبب للغسل.

قال المصنّف رحمه الله: وهو يفيد الوجوب وإن كان هناك حائلٌ انتهى.

وذلك، لأنّ الملاقاة والمجاورة لا يتوقّف صدقهما على عدمه.

٢٩٠- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: «إِنَّ الْفَتْيَا الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ بِهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَمَرْنَا بِالْإِغْتِسَالِ بَعْدَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي لَفْظٍ إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نَهِيَ عَنْهَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٠) وَصَحَّحَهُ.

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن خزيمة، ورواه الزهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب.

وفي رواية ابن ماجه عن الزهري قال: قال سهل بن سعد.

وفي رواية أبي داود عن ابن شهابٍ حدثني بعض من أَرْضَى أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبِي بْنَ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ، وَجَزَمَ مُوسَى بْنُ هَارُونَ وَالْدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ الزَّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ سَهْلٍ.

وقال ابن خزيمة: هذا الرجل الذي لم يسمه الزهري هو أبو حازم، ثم ساقه من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد عن أبي قال: (إِنَّ الْفَتْيَا).

وساقه بلفظ: الكتاب إلا أنه قال: (فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ).

وقد ساقه ابن خزيمة أيضاً عن الزهري، قال: أخبرني سهل،

سمّى الغسل، فالواجب ما صدق عليه اسم الغسل المأمور به لغةً، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: حَدِيثُ «بُلُّوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشَرَ» - عَلَى فَرْضِ صَحِّحِهِ - مُشْعَرٌ بِوُجُوبِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْإِنْقَاءَ لَا يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ الْإِفَاضَةِ.

لا يقال: إذا لم يجب ذلك لم يبق فرق بين الغسل والمسح، لأننا نقول: المسح الإمرار على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ فلا يجب فيه الاستيعاب بخلاف الغسل، فإنه يجب فيه الاستيعاب.

٢٨٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْتَعِ، ثُمَّ مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧/٦) وَمُسْلِمٌ (٣٤٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٩) وَصَحَّحَهُ وَلَفْظُهُ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجِبَ الْغُسْلُ».

ولها حديث آخر بلفظ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَافْتَسَلْنَا» وأخرجه الشافعي في الأم والنسائي، وصححه ابن حبان وابن القطان، وأعله البخاري بأنّ الأوزاعي أخطأ فيه.

ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسلًا، واستدلّ على ذلك بأنّ أبا الزناد قال: سألت القاسم بن محمّد سمعت في هذا الباب شيئاً؟ قال: لا.

وابنه عبد الرحمن قال عن أبيه وأجاب من صحّحه بأنّه يحتمل أن يكون القاسم كان نسيه، ثم ذكر أو حدّث به ابنه عبد الرحمن ثم نسي قال الحافظ: ولا يخلو الجواب عن نظر.

قال النووي: هذا الحديث أصله صحيح، ولكن فيه تغيير، وتبع في ذلك ابن الصلاح.

قوله: (بَيْنَ شُعْبَيْهِ) قد تقدّم تفسير الشعب.

قوله: (الْخِتَانُ) المراد به هنا موضع الختن، والختن في المرأة قطع جلدة في أعلى الفرج مجاورة لمخرج البول، كمعرف الذبك ويسمى: الخفاض.

قوله: (جَاوَزَ) ورد بلفظ المجاوزة، ولفظ الملاقاة، ولفظ الملامسة، ولفظ الإلحاق، والمراد بالملاقاة: المحاذاة، قال القاضي أبو بكر: إذا غابت الخشفة في الفرج فقد وقعت الملاقاة.

قال ابن سيّد الناس: وهكذا معنى مسّ الختان الختان أي قاربه ودناه، ومعنى إلزاق الختان بالختان إلصاقه به، ومعنى

الْمَرْأَةُ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهَا غُسْلٌ حَتَّى تُنْزَلَ. كَمَا أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ عَلَيْهِ غُسْلٌ حَتَّى يُنْزَلَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٩/٦) وَالنَّسَائِيُّ (١١٢/١) مُخْتَصَرًا وَلَفْظُهُ: أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تُحْتَلِمُ فِي مَنَامِهَا، فَقَالَ: (إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَغْتَسِلْ).

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن أبي شيبة، قال السيوطي في الجامع الكبير: وهو صحيح، وذكره الحافظ في الفتح ولم يتكلم عليه وهو متفق على معناه من حديث أم سلمة وقد تقدم وعند مسلم من حديث أنس وعائشة وعند أحمد من حديث ابن عمر. والسائلة عند هؤلاء هي أم سليم، وقد سألت عن ذلك خولة كما في حديث الباب وسهله بنت سهل عند الطبراني وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة.

وقد أول ابن عباس حديث (الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ) بالاحتلام، أخرج ذلك عنه الطبراني وأصله في الترمذي ولفظه: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِحْتِلَامِ»، قال الحافظ: وفي إسناده لين، لأنه من رواية شريك عن أبي الجحاف.

والحديث يدل على وجوب الغسل على الرجل والمرأة إذا وقع الإنزال وهو إجماع إلا ما يحكى عن النخعي واشترطت الهادوية مع تيقن خروج المني تيقن الشهوة أو ظنهما وهذا الحديث وحديث أم سلمة السابق وحديث عائشة الآتي يرد ذلك وتأييده بأن المني إنما يكون عند الشهوة في جميع الحالات أو غالبها تقييداً بالعادة وهو ليس بنافع، لأن محل النزاع من وجد الماء ولم يذكر شهوة فالأدلة قاضية بوجوب الغسل عليه، والتقييد بتيقن الشهوة أو ظنهما مع وجود الماء يقضي بعدم وجوب الغسل اللهم إلا أن يجعل مجرد وجود الماء محصلاً لظن الشهوة لجري العادة بعدم انفكاك أحدهما عن الآخر ولكنهم لا يقولون به.

٢٩٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلُ وَلَا يَذْكُرُ إِحْتِلَامًا، فَقَالَ: يَغْتَسِلُ، وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّ قَدْ احْتَلَمَ، وَلَا يَجِدُ الْبَلَلُ، فَقَالَ: لَا غُسْلَ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمَ: الْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّمَا النِّسَاءُ شِقَاقِي الرِّجَالِ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ (حم): ٢٥٦/٦ (٢٣٦: ٥) (ت: ١١٣) هـ: ٦١٢.

الحديث رجاله رجال الصحيح إلا عبد الله بن عمر العمري، وقد اختلف فيه فقال أحمد: هو صالح، وروي عنه أنه قال: لا

قال الحافظ: وهذا يدفع قول من جزم بأنه لم يسمعه منه، لكن قال ابن خزيمة: أهاب أن تكون هذه اللفظة غلطاً من محمد بن جعفر الراوي له عن معمر عن الزهري.

قال الحافظ: وأحاديث أهل البصرة عن معمر يقع الوهم فيها، لكن في كتاب ابن شاهين من طريق يعلى بن منصور عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري حدثني سهل، وكذا أخرجه بقي بن مخلد في مسنده عن أبي كريب عن ابن المبارك، وقال ابن حبان: يمتثل أن يكون الزهري سمعه من رجل عن سهل، ثم لقي سهلاً فحدثه، أو سمعه من سهل ثم نبه فيه أبو حازم، ورواه ابن أبي شيبة من طريق شعبة عن سيف بن وهب عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عميرة بن يثرب عن أبي بن كعب نحوه.

والحديث يدل على ما قاله الجمهور من النسخ، وقد سبق الكلام عليه.

٢٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ وَعَائِشَةُ جَالِسَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَلْزِي ثُمَّ نَغْتَسِلُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٥٠).

قوله: (ثُمَّ يُكْسِلُ) قال النووي: ضبطناه بضم الباء ويجوز فتحها، ويقال: أكسل الرجل في جماعه إذا ضعف عن الإنزال، وكسل بفتح الكاف وكسر السين، والأولى أفصح، وهذا تصريح بما ذهب إليه الجمهور، وقد سلف ذكر الخلاف فيه.

٢٩٢- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: «نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى بَطْنِ امْرَأَتِي، فَقُمْتُ وَلَمْ أُنْزَلْ فَأَغْتَسَلْتُ وَخَرَجْتُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: لَا عَلَيْكَ. الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ رَافِعٌ: ثُمَّ أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْغُسْلِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٣/٤).

الحديث حسنه الحازمي وفي تحسينه نظر، لأن في إسناده رشدين وليس من رجال الحسن وفيه أيضاً جهول، لأنه قال: عن بعض ولد رافع بن خديج فلينظر، فالظاهر ضعف الحديث لا حسنه، وهو من أدلة مذهب الجمهور.

وفي الباب عن علي بن أبي طالب وعثمان والزبير وطلحة وأبي أيوب وأبي سعيده وأبي هريرة وغيرهم.

بَابُ مَنْ ذَكَرَ إِحْتِلَامًا وَلَمْ يَجِدْ بَلَلًا أَوْ بِالْعَكْسِ
٢٩٣- عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ «أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ

وباس به، وكان ابن مهدي يحدث عنه، وقال يحيى بن معين: صالحٌ وروي عنه أنه قال: لا بأس به يكتب حديثه. وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ صدوق، في حديثه اضطراب. أخرج له مسلمٌ مقروناً بأخيه عبيد الله.

وقال ابن المديني: ضعيفٌ.

وقال يحيى القطان: ضعيفٌ، وروي أنه كان لا يحدث عنه.

وقال صالح جزرة: مختلط الحديث.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال ابن حبان: غلب عليه التَّعبُّدُ حتَّى غفل عن حفظ

الأخبار وجودة الحفظ فوقعت المناكير في حديثه فلمَّا فحش

خطؤه استحقَّ التَّرك.

وقد تفرَّد به المذكور عند من ذكره المصنِّف من المخرَّجين له

ولم نجده عن غيره، وهكذا رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه

فالحديث معلولٌ بعلتين الأولى: العمريُّ المذكور، والثانية: التَّفَرُّدُ

وعدم المتابعات فقصر عن درجة الحسن والصَّحَّة، والله أعلم.

والحديث يدلُّ على اعتبار مجرد وجود المنيِّ سواء انقسم إلى

ذلك ظنُّ الشهوة أم لا، وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك.

قال ابن رسلان: أجمع المسلمون على وجوب الغسل على

الرَّجل والمرأة بمجرد المنيِّ.

وقال يحيى بن معين: وقال يحيى بن معين: صالحٌ وروي عنه أنه قال: لا بأس به يكتب حديثه.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ صدوق، في حديثه اضطراب.

أخرج له مسلمٌ مقروناً بأخيه عبيد الله.

وقال ابن المديني: ضعيفٌ.

وقال يحيى القطان: ضعيفٌ، وروي أنه كان لا يحدث عنه.

وقال صالح جزرة: مختلط الحديث.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال ابن حبان: غلب عليه التَّعبُّدُ حتَّى غفل عن حفظ

الأخبار وجودة الحفظ فوقعت المناكير في حديثه فلمَّا فحش

خطؤه استحقَّ التَّرك.

وقد تفرَّد به المذكور عند من ذكره المصنِّف من المخرَّجين له

ولم نجده عن غيره، وهكذا رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه

فالحديث معلولٌ بعلتين الأولى: العمريُّ المذكور، والثانية: التَّفَرُّدُ

وعدم المتابعات فقصر عن درجة الحسن والصَّحَّة، والله أعلم.

والحديث يدلُّ على اعتبار مجرد وجود المنيِّ سواء انقسم إلى

ذلك ظنُّ الشهوة أم لا، وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك.

قال ابن رسلان: أجمع المسلمون على وجوب الغسل على

الرَّجل والمرأة بمجرد المنيِّ.

بَابُ وَجُوبِ الْغُسْلِ عَلَى الْكَافِرِ إِذَا اسْلَمَ

٢٩٥- «عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّهُ اسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ

يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» رَوَاهُ الْأَعْمَشُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٦١/٥)

(د: ٣٥٥) (ت: ٦٠٥) (ن: ١٠٩/١).

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة وصحَّحه ابن

السَّكَن وهو يدلُّ على مشروعية الغسل لمن أسلم.

وقد ذهب إلى الوجوب مطلقاً أحمد بن حنبل.

وذهب الشافعي إلى أنه يستحبُّ له أن يغتسل فإن لم يكن

جنباً أجزاءً الوضوء، وأوجبه الهادي وغيره على من كان قد

اجنب حال الكفر سواء كان قد اغتسل أم لا لعدم صحَّة الغسل،

وقال باستحبابه لمن لم ينجب، وأوجبه أبو حنيفة على من اجنب

ولم يغتسل حال كفره فإن اغتسل لم يجب.

وقال المنصور بالله: لا يجب الغسل على الكافر بعد إسلامه

من جنابة أصابته قبل إسلامه، وروي عن الشافعي نحوه.

احتجَّ من قال بالوجوب مطلقاً بحديث الباب.

قال الحافظ وفي أسانيد الثلاثة ضعفٌ.

واحتجَّ القائلون بالاستحباب إلا لمن اجنب بأنَّه لم يأمر النَّبيُّ

ﷺ كلَّ من أسلم بالغسل، ولو كان واجباً لما خصَّ بالأمر به

بعضاً دون بعضٍ فيكون ذلك قرينةً تصرف الأمر إلى النَّدب،

وأما وجوبه على المجنب فللأدلة القاضية بوجوبه، لأنَّها لم تفرِّق

بين كافرٍ ومسلم، واحتجَّ القائل بالاستحباب مطلقاً لعدم وجوبه

على المجنب بحديث «الإسلامُ يُجِبُّ مَا قَبْلَهُ» والظاهر الوجوب،

لأنَّ أمر البعض قد وقع به التبليغ ودعوى عدم الأمر لمن عداهم

لا يصلح متمسكاً، لأنَّ غاية ما فيها عدم العلم بذلك وهو ليس

علماً بالعدم.

٢٩٦- «وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ ثُمَامَةَ اسْلَمَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

اذْهَبُوا بِهِ إِلَى خَاطِئِ بْنِي فُلَانٍ فَمُرُّوهُ أَنْ يَغْتَسِلَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ

(٢/ ٣٠٤).

الحديث أخرجه أيضاً عبد الرَّزَّاق والبيهقي وابن خزيمة وابن

حبَّان وأصله في الصَّحيحين وليس فيهما الأمر بالاغتسال، وإنما

فيهما أنه اغتسل، والحديث قد تقدَّم الكلام على فقهه.

بَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْخِيضِ

٢٩٧- «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَنِيشٍ كَانَتْ

تُسْتَحَاضُ فَسَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْخِيضَةِ،

فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْخِيضَةَ فَدْعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرْتَ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي،

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٦).

الحديث متَّفَقٌ عليه بلفظ: «فاغْتَسِلِي عَنْكَ الدَّمُ وَصَلِّي».

قوله: (ذَلِكَ) بكسر الكاف.

قوله: (وَلَيْسَتْ بِالْخِيضَةِ) الحيضة بفتح الحاء كما نقله

الخطَّابي عن أكثر المحدثين أو كلَّهم وإن كان قد اختار الكسر على

إرادة الحالة لكنَّ الفتح هنا أظهر قاله الحافظ.

وقال النووي هو متعيَّن أو قريبٌ من المتعيَّن، وأما قوله:

(فَإِذَا أَقْبَلَتْ الْخِيضَةَ) فيجوز فيه الوجهان معاً جوازاً حسناً

انتهى.

قال الحافظ: والذي في روايتنا بفتح الحاء في الموضعين.

قوله: (وَصَلِّي) أي بعد الاغتسال، وقد وقع التَّصريح بذلك في

والحديث يدل على أن الجنب لا يقرأ القرآن، وقد ذهب إلى تحريم قراءة القرآن على الجنب القاسم والهادي والشافعي من غير فرق بين الآية وما دونها وما فوقها. وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجوز له قراءة دون آية إذ ليس بقرآن.

وقال المؤيد بالله والإمام يحيى وبعض أصحاب أبي حنيفة: يجوز ما فعل لغير التلاوة كيا مريم اقنتي، لا لقصد التلاوة احتج الأولون القائلون بالتحريم بحديث الباب.

وحديث ابن عمر الذي سيأتي. وحديث: «افَرَّوْا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يُصَبَّ أَحَدُكُمْ جَنَابَةً فَإِنْ أَصَابَتْهُ فَلَا، وَلَا حَرْفًا» ويجب عن ذلك بأن حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم، لأن غايته أن النبي ﷺ ترك القراءة حال الجنابة، ومثله لا يصلح متمسكًا للكره، فكيف يستدل به على التحريم.

وأما حديث ابن عمر ففيه مقال سنذكره عند ذكره، لا يتنهض معه للاستدلال.

وأما حديث «افَرَّوْا الْقُرْآنَ» إلخ فهو غير مرفوع بل موقوف على علي رضي الله عنه، إلا أنه أخرج أبو يعلى من حديث علي قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، ثُمَّ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ، فَأَمَّا الْجُنُبُ فَلَا، وَلَا آيَةَ» قال الميمني: ورجاله موثقون فإن صح هكذا صلح للاستدلال به على التحريم.

وقد أخرج البخاري عن ابن عباس أنه لم ير في القراءة للجنب بأسًا، ويؤيده التمسك بعموم حديث عائشة «أن رسول الله ﷺ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَائِهِ» وبالبراءة الأصلية حتى يصح ما يصلح لتخصيص هذا العموم، ولنقل عن هذه البراءة. ٢٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ، وَلَا الْخَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣١) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٩٥).

الحديث في إسناده إسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة، وهذا منها، وذكر البزار أنه تفرد به عن موسى بن عقبة، وسبقه إلى نحو ذلك البخاري، وتبعهما البيهقي، لكن رواه الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى، ومن وجوه آخر وفيه بهم عن أبي معشر، وهو ضعيف عن موسى،

بعض روايات البخاري في باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض.

والحديث يدل على أن المرأة إذا ميّزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره فإذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضأ لكل صلاة لا تصلي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله (تَوْضِئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ) قال الحافظ: وبهذا قال الجمهور.

وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة وكذا عند الهادوية، ويدل على عدم وجوب الغتسال لكل صلاة، وفيه خلاف، وسيأتي الكلام عليه في باب غسل المستحاضة، وفي أبواب الحيض، لأن المصنف رحمه الله سيورد هذا الحديث مع سائر رواياته هناك، وإنما ساقه هنا للاستدلال به على غسل الخائض ولم يأمرها ﷺ بالاغتسال إلا لإدبار الحيضة.

بَابُ تَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْخَائِضِ وَالْجُنُبِ

٢٩٨- عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَيَأْكُلُ مَعَنَا اللَّحْمَ وَلَا يَحْجُبُهُ وَرَبَّنَا قَالَ: لَا يَخْجُزُهُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ لَيْسَ الْجَنَابَةُ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ لَكِنْ لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ مُخْتَصَرٌ: كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (حم: ١/ ٨٤) (٥: ٢٢٩) (ت: ١٤٦) (ن: ١٤٤) (هـ: ٥٩٤).

الحديث أيضًا أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبزار والدارقطني والبيهقي، وصححه أيضًا ابن حبان وابن السكن وعبد الحق، والبهقي في شرح السنة. وقال ابن خزيمة: هذا الحديث ثلث رأس مالي.

وقال شعبة: ما أحدث بحديث أحسن منه، قال الشافعي: أهل الحديث لا يشئون.

قال البيهقي: إنما قال ذلك، لأن عبد الله بن سلمة راويه كان قد تغير، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر، قاله شعبة، وقال الخطابي: كان أحمد يوهن هذا الحديث.

وقال النووي: خالف الترمذي الأکثرون، فضعفوا هذا الحديث، وقد قدمنا من صححه مع الترمذي وحكى البخاري عن عمرو بن مرة الراوي لهذا الحديث عنه أنه قال: كان عبد الله بن سلمة يحدّثنا فنعرف وننكر.

يقبل معه تفرده، ويمكن أن يجاب عن إعلاله بالتفرد أن له طريقاً أخرى عند الدارقطني عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن السائب عن محمد بن أبي يزيد عن عائشة، وعن عبد الوارث بن سعيد وعبد الرحمن الحاربي كلاهما عن ليث بن أبي سليم عن القاسم عن عائشة.

وعن أبي عمر الحوضي عن شعبة عن سليمان الشيباني عن القاسم عن عائشة وهذه متابعات لطريق ثابت بن عبيد وهي وإن كانت واهية فهي تحصل تقوية.

قوله: (الْخُمْرَةُ) الخمرة بضم الخاء المعجمة وإسكان الميم. قال الهروي وغيره: وهي السجادة وهي ما يضع عليه الرجل حرّ وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة من خوص. وقال الخطّابي: هي السجادة يسجد عليها المصلّي وهي عند بعضهم قدر ما يضع عليه المصلّي وجهه فقط، وقد تكون عند بعضهم أكبر من ذلك.

قوله: (إِنْ حِضَّتْكَ) الحِيضَةُ قَيْدُهَا الخطّابي بكسر الحاء المهملة يعني الحالة والهيئة وقال المحدثون: يفتحون الحاء وهو خطأ.

وصوب القاضي عياض الفتح وزعم أن كسر الحاء هو الخطأ، لأن المراد الدّم وهو الحيض بالفتح لا غير، وقد تقدّم كلام الحافظ والنووي في باب وجوب الغسل على الكافر والحديث يدلّ على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة ولكنه يتوقف على تعلّق الحارّ والمجرور أعني قوله: (مِنْ الْمَسْجِدِ) بقوله (نأوليني) وقد قال بذلك طائفة من العلماء، واستدلّوا به على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة تعرض لها إذا لم يكن على جسدها نجاسة وأنها لا تمنع من المسجد إلا تخافة ما يكون منها، وعلقت طائفة أخرى بقولها: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْمَسْجِدِ نَأُولِينِي الْخُمْرَةَ» على التقديم والتأخير.

وعليه المشهور من مذاهب العلماء أنها لا تدخل لا مقيمة ولا عابرة لقوله ﷺ: «لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ» وسيأتي الكلام عليه في هذا الباب.

قالوا: ولأنّ حدثنا أغلظ من حدث الجنابة، والجنب لا يمكث فيه، وإنما اختلفوا في عبوره والمشهور من مذاهب العلماء منعه، فالخائض أولى بالمنع، ويحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا مسجد بيته الذي كان يتنفل فيه فيسقط الاحتجاج به في هذا الباب.

قال الحافظ: وصحّ ابن سيّد الناس طريق المغيرة، وأخطأ في ذلك، فإن فيها عبد الملك بن مسلمة وهو ضعيف، فلو سلم منه لصحّ إسناده، وإن كان ابن الجوزي ضعفه بمغيرة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك، فإن مغيرة ثقة.

وقال أبو حاتم: حديث إسماعيل بن عياش هذا خطأ، وإنما هو من قول ابن عمر.

وقال أحمد بن حنبل: هذا باطل أنكر على إسماعيل بن عياش.

والحديث يدلّ على تحريم القراءة على الجنب، وقد عرفت بما ذكرنا أنه لا يتنهض للاحتجاج به على ذلك، وقد قدّمنا الكلام على ذلك في الحديث الذي قبل هذا، ويدلّ أيضاً على تحريم القراءة على الحائض وقد قال به قوم.

والحديث هذا والذي بعده لا يصلحان للاحتجاج بهما. على ذلك، فلا يصار إلى القول بالتحريم إلا بدليل.

٣٠٠ - وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا النِّفْسَاءُ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثًا» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/١٢١).

الحديث فيه محمد بن الفضل وهو متروك، ومنسب إلى الوضع، وقد روي موقوفاً، وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب.

وقال البيهقي: هذا الأثر ليس بالقوي، وصحّ عن عمر أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب، وساقه عنه في الخلافيات بإسناد صحيح.

بَابُ الرَّخْصَةِ فِي اجْتِنَازِ الْجُنُبِ فِي الْمَسْجِدِ وَمَنْعِهِ مِنَ اللَّبَثِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ

٣٠١ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَأُولِينِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: إِنْ حِضَّتْكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٤٥/٦) (م: ٢٩٩) (د: ٢٦١) (ت: ١٣٤) (ن: ١٤٦/١) (هـ: ٦٣٢).

الحديث حسنه الترمذي وهو صحيح بتصحیح مسلم إياه كما قاله ابن سيّد الناس، وإخراجه له في صحيحه، وأمّا أبو الحسن الدارقطني فإنه ذكر فيه اختلافاً على الأعمش في هذا الحديث وصوب رواية من رواه عنه عن ثابت عن القاسم عن عائشة، وليس هذا الاختلاف الذي ذكره الدارقطني مانعاً من القول بصحته بعد أن بينّ فيه وجه الصواب ولكنه تفرّد به ثابت بن عبيد وهو وإن كان ثقة فليس في مرتبة الحفظ والإتقان الذي

يحدون الماء ولا طريق إليه إلا من المسجد فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ وهذا من الدلالة على المطلوب بمحل لا يبقى بعده ريب.

وأما ما استدل به القائلون بعدم جواز العبور وهم: العترة ومالك وأبو حنيفة، وأصحابه من قوله ﷺ: «لَا أَحِلَّ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ» وسيأتي فمع كونه فيه مقال سنينه هو عام مخصوص بأدلة جواز العبور.

وحمل الآية على من كان في المسجد واجنب تعسف لم يدل عليه دليل.

٣٠٥- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوُجُوهُ بَيُوتِ أَصْحَابِهِ شَارِعَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَصْنَعْ الْقَوْمُ شَيْئًا رَجَاءً أَنْ يَنْزَلَ فِيهِمْ رُخْصَةٌ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّي لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٢)

٣٠٦- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرْحَةً هَذَا الْمَسْجِدِ فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ إِنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَحِلُّ لِخَائِضٍ وَلَا لَجُنُبٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٦٤٥).

الحديث الأول صحيح كما سيأتي. وأخرج الثاني أيضاً الطبراني قال أبو زرعة: الصحيح حديث عائشة، وكلاهما من حديث أفلت بن خليفة عن جيرة، وضعف ابن حزم هذا الحديث فقال: بأن أفلت مجهول الحال وقال الخطابي: ضعفوا هذا الحديث وأفلت راويه مجهول لا يصح الاحتجاج به وليس ذلك بسديد، فإن أفلت وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم: هو شيخ وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال في الكاشف: صدوق وقال في البدر المنير: بل هو مشهور ثقة، وأما جيرة فقال البخاري إن عندها عجائب.

قال ابن القطان: وقول البخاري في جيرة إن عندها عجائب لا يكفي في رد أخبارها.

وقال العجلي: تابعه ثقة. وذكرها ابن حبان في الثقات.

وقد حسن ابن القطان حديث جيرة هذا عن عائشة وصححه ابن خزيمة.

وقد ذهب إلى جواز دخول الخائض المسجد وأنها لا تمنع إلا لمخافة ما يكون منها زيد بن ثابت، وحكاها الخطابي عن مالك والشافعي وأحمد وأهل الظاهر، ومنع من دخولها سفيان وأصحاب الرأي وهو المشهور من مذهب مالك.

٣٠٢- وَعَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى إِخْدَانًا وَهِيَ خَائِضٌ فَيَضَعُ رَأْسَهُ فِي حِجْرِهَا فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهِيَ خَائِضٌ ثُمَّ تَقْرَأُ إِخْدَانًا بِخَمْرَتِهِ فَتَضَعُهَا فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ خَائِضٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣١/٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٤٧/١).

الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا، أخبرنا محمد بن منصور عن سفيان عن منبوذ عن أمه أن ميمونة فذكره ومحمد بن منصور ثقة، ومنبوذ وثقه ابن معين، وقد أخرجه بنحو هذا اللفظ عنها عبد الرزاق وابن أبي شيبة والضياء في المختارة. وللحديث شواهد أما قراءة القرآن في حجر الخائض فهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وليس فيها خلاف.

وأما وضع الخمرة فهو حجة لمن قال بجواز دخول الخائض المسجد للحاجة، ومؤيد لتعليق الجار والمجرور في الحديث الأول بقوله: (فأوليني)، لأن دخولها المسجد لوضع الخمرة فيه لا فرق بينه وبين دخولها إليه لإخراجها، وقد تقدم الكلام على ذلك وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر أن جواربه كن يغسلن رجليه ويعطينه الخمرة وهن حيض.

٣٠٣- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ أَحَدُنَا يُمَرُّ فِي الْمَسْجِدِ جُنُبًا مُخْتَارًا» رَوَاهُ سَيِّدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ.

٣٠٤- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمْشُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ جُنُبٌ» رَوَاهُ ابْنُ الْمُثَنَّبِ.

الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة، وقد أراد المصنف بهذا الاستدلال للمذهب من قال: إنه يجوز للجنب العبور في المسجد وهم: ابن مسعود وابن عباس، والشافعي وأصحابه، واستدلوا على ذلك لقوله تعالى ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ والعبور إنما يكون في محل الصلاة وهو المسجد لا في الصلاة، وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر أن المراد مطلق المارة، لأن المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكراراً يسان القرآن عن مثله وقد أخرج ابن جرير عن يزيد بن أبي حبيب أن رجلاً من الأنصار كانت أبوابهم إلى المسجد فكانت تصيبهم جنابة فلا

بَابُ طَوَافِ الْجَنْبِ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَبِاغْتِسَالٍ

٣٠٧- عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالْأَخْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ فِي لَيْلَةٍ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ (حسم: ٢٢٥/٣) (م: ٣٠٩) (د: ٢١٨) (ن: ١٤٣/١) (هـ: ٥٨٨)»

الحديث أخرجه البخاري أيضاً من حديث قتادة عن أنس بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَوْ كَانَ يُطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ» ولم يذكر فيه الغسل.

قال ابن عبد البر: ومعنى الحديث أنه فعل ذلك عند قدومه من سفره ونحوه في وقت ليس لواحدة منهن يوم معين معلوم فجمعهم يومئذ ثم دار بالقسم عليهن بعد، والله أعلم، لأنهن كن حرائر وستة ﷺ فيهن العدل بالقسم بينهن وأن لا يمس الواحدة في يوم الأخرى.

وقال ابن العربي: إن الله أعطى نبيه ساعة لا يكون لأزواجه فيها حق تكون متقطعة له من زمانه يدخل فيها على جميع أزواجه أو بعضهن.

وفي مسلم إن تلك الساعة كانت بعد العصر فلو اشتغل عنها كانت بعد المغرب أو غيره. وقد أسلفنا في باب تأكيد الوضوء للجنب تأويل النووي فليرجع إليه. والحديث يدل على عدم وجوب الاغتسال على من أراد معاودة الجماع.

قال النووي: وهذا بإجماع المسلمين، وأما الاستحباب فلا خلاف في استحبابه للحديث الآتي بعد هذا، ولكنه ذهب قوم إلى وجوب الوضوء على الماعود وذهب آخرون إلى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك في باب تأكيد الوضوء للجنب.

٣٠٨- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي لَيْلَةٍ، فَاعْتَسَلَ عِنْدَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُسْلًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اغْتَسَلْتَ غُسْلًا وَاحِدًا، فَقَالَ: هَذَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٩).

الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والترمذي، قال الحافظ: وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال: حديث أنس أصح منه انتهى.

قال ابن سيّد الناس ولعمري إن التحسين لأقل مراتبه لثقة رواته ووجود الشواهد له من خارج. فلا حجة لأبي محمد يعني ابن حزم في رده، ولا حاجة بنا إلى تصحيح ما رواه في ذلك، لأن هذا الحديث كافٍ في الرد.

قال الحافظ: وأما قول ابن الرقعة في أواخر شروط الصلاة: إن أفلت متروك فمردود، لأنه لم يقله أحد من أئمة الحديث. والحديثان يدلان على عدم حل اللبث في المسجد للجنب والحائض وهو مذهب الأكثر، واستدلوا بهذا الحديث وبهني عائشة عن أن تطوف بالبيت متفق عليه، وقال داود والمزني وغيرهم: إنه يجوز مطلقاً.

وقال أحمد بن حنبل وإسحاق: إنه يجوز للجنب إذا توضأ لرفع الحدث لا الحائض فتمنع قال القائلون بالجواز مطلقاً: إن حديث الباب كما قال ابن حزم باطل، وأما حديث عائشة فالتهي لكون الطواف بالبيت صلاة وقد تقدم، والبراءة الأصلية قاضية بالجواز، ويجب بأن الحديث كما عرفت إما حسن أو صحيح، وجزم ابن حزم بالطلان مجازفة، وكثيراً ما يقع في مثلها، واحتج من قال بجوازه للجنب إذا توضأ بما قاله المصنف بعد أن ساق هذا الحديث ولفظه وهذا يمنع بعمومه دخوله مطلقاً، لكن خرج منه المجتزأ لما سبق، والمتوضئ كما ذهب إليه أحمد وإسحاق لما روى سعيد بن منصور في سنته، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: (رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَجْلِسُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُجْتَبُونَ إِذَا تَوَضَّعُوا وَضُوءَ الصَّلَاةِ).

وروى حنبل بن إسحاق صاحب أحمد قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال: (كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَخَذَتُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَكُونُ جُنْبًا فَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَيَتَحَدَّثُ) انتهى.

ولكن في كلا الإسنادين هشام بن سعد، وقد قال أبو حاتم: إنه لا يحتج به، وضعفه ابن معين وأحمد والنسائي.

وقال أبو داود: إنه أثبت الناس في زيد بن أسلم، وعلى تسليم الصحة لا يكون ما وقع من الصحابة حجة ولا سيما إذا خالف المرفوع إلا أن يكون إجماعاً.

للسَّافِي.

وقد حكى الخطَّابِيُّ وغيره الإجماع على أنَّ الغسل ليس شرطاً في صحَّة الصَّلَاة، وأنها تصحُّ بدونه. وذهب جمهور العلماء من السَّلف والخلف وفقهاء الأمصار إلى أنَّه مستحبُّ قال القاضي عياض: وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه.

واستدلَّ الأوَّلون على وجوبه بالأحاديث الَّتِي أوردها المصنَّف رحمه الله تعالى في هذا الباب، وفي بعضها تصرُّيح بلفظ الوجوب، وفي بعضها الأمر به، وفي بعضها أنَّه حقٌّ على كلِّ مسلم، والوجوب يثبت بأقلِّ من هذا.

واحتجَّ الآخرون لعدم الوجوب بحديث: «مَنْ تَوَضَّأ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» أخرجه مسلمٌ من حديث أبي هريرة.

قال القرطبيُّ في تقرير الاستدلال بهذا الحديث على الاستحباب ما لفظه: ذكر الوضوء وما معه مرتباً عليه الثَّواب المقتضي للصَّحَّة، يدلُّ على أنَّ الوضوء كافٍ.

قال ابن حجرٍ في التلخيص: إنَّه من أقوى ما استدلَّ به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة، واحتجَّوا أيضاً لعدم الوجوب بحديث سمرة الآتي لقوله فيه: «وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» فدلَّ على اشتراك الغسل والوضوء في أصل الفضل وعدم تحمُّم الغسل وبحديث الرِّجْلِ الَّذِي دخل وعمر يخطب، وقد ترك الغسل، قال النووي: وجه الدَّلالة أنَّ الرِّجْل فعله، وأقرَّه عمر، ومن حضر ذلك الجمع، وهم أهل الحلِّ والعقد، ولو كان واجباً لما تركه ولألزمه به، وبحديث أبي سعيدٍ الآتي، ووجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنَّف.

وبحديث أوسٍ الثَّقَفِيّ، وسيأتي في هذا الباب. ووجه دلالة جعله قريناً للتَّكْبِيرِ والمشي والدُّنُوءِ من الإمام، وليست بواجبة فيكون مثلها.

وبحديث عائشة الآتي، ووجه دلالة أنَّهم إنَّما أمروا بالاغتسال لأجل تلك الرِّوَاثِ الكريمة، فإذا زالت زال الوجوب. وأجابوا عن الأحاديث الَّتِي صرَّح فيها بالأمر، أنَّها عمولةٌ على النَّدْب والقريضة الصَّارفة عن الوجوب هذه الأدلَّة المتعاضدة، والجمع بين الأدلَّة ما أمكن هو الواجب، وقد أمكن بهذا.

وهذا ليس بطعنٍ في الحقيقة، لأنَّه لم ينف عنه الصَّحَّة. قال النَّسَائِيُّ: ليس بينه وبين حديث أنسٍ اختلافٌ بل كان يفعل هذا مرَّةً وذاك أخرى.

وقال النووي: هو محمولٌ على أنَّه فعل الأمرين في وقتين مختلفين.

والحديث يدلُّ على استحباب الغسل قبل المعاودة ولا خلاف فيه.

أَبْوَابُ الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ. بَابُ غُسْلِ الْجُمُعَةِ

٣٠٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَلِمُسْلِمٍ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» (حس: ٩/٢) (خ: ٨٧٧) (م: ٨٤٤) (ت: ٤٩٢) (ن: ٩٣/٣ و ١٠٥ و ١٠٦) (ه: ١٠٨٨)

الحديث له طرق كثيرة، ورواه غير واحدٍ من الأئمة، وعدَّ ابن منده من رواه عن نافعٍ فبلغوا فوق ثلاثمائة نفسٍ، وعدَّ من رواه من الصحابة غير ابن عمر، فبلغوا أربعةً وعشرين صحابياً قال الحافظ: وقد جمعت طرقه عن نافعٍ فبلغوا مائةً وعشرين نفساً. وفي الغسل في يوم الجمعة أحاديث غير ما ذكر المصنَّف منها عن جابرٍ عند النَّسَائِيِّ.

وعن البراء عند ابن أبي شيبَةَ في المصنَّف. وعن أنسٍ عند ابن عديٍّ في الكامل. وعن بريدة عند البزار. وعن ثوبان عند البزار أيضاً. وعن سهل بن حنيفٍ عند الطَّبْرَانِيِّ. وعن عبد الله بن الزَّبير عند الطَّبْرَانِيِّ أيضاً. وعن ابن عباسٍ عند ابن ماجه. وعن عبد الله بن عمر حديث آخر عند الطَّبْرَانِيِّ. وعن ابن مسعودٍ عند البزار. وعن حفصة عند أبي داود.

وفي الباب عن جماعةٍ من الصحابة ياتي ذكرهم في أبواب الجمعة إن شاء الله.

والحديث يدلُّ على مشروعية غسل الجمعة، وقد اختلف النَّاسُ في ذلك، قال النووي: فحكي وجوبه عن طائفةٍ من السَّلف، حكوه عن بعض الصحابة، وبه قال أهل الظَّاهر. وحكاه ابن المنذر عن مالك، وحكاه الخطَّابِيُّ عن الحسن البصريِّ ومالك، وحكاه ابن المنذر أيضاً عن أبي هريرة وعُمَارٍ وغيرهما. وحكاه ابن حزم عن عمر وجمع من الصحابة ومن بعدهم. وحكي عن ابن خزيمة، وحكاه شارح الغنية لابن سريج قولاً

وأما حديث أبي سعيد الآتي، فقد تقرّر ضعف دلالة الاقتران ولا سيما يجنب مثل أحاديث الباب.

وقد قال ابن الجوزي في الجواب على المستدّلين بهذا الحديث على عدم الوجوب: إنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجبٍ على الواجب لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف وقال ابن المنير إن سلم أنّ المراد بالواجب الفرض لم ينفع دفعه بعطف ما ليس بواجبٍ عليه، لأنّ للقاتل أن يقول: خرج بدليل، فبقي ما عداه على الأصل.

وأما حديث أوس الثقفي فليس فيه أيضًا إلا الاستدلال بالاقتران.

وأما حديث عائشة فلا نسلم أنّها إذا زالت العلة زالت الوجوب مستدين ذلك بوجوب السعي مع زوال العلة التي شرع لها، وهي إغاطة المشركين، وكذلك وجوب الرمي مع زوال ما شرع له، وهو ظهور الشيطان بذلك المكان، وكم لهذا من نظائر لو تبتعت لجاءت في رسالة مستقلة، قال في الفتح: وأجيب عن حديث عائشة بأنّه ليس في نفي الوجوب، وبأنّه سابق على الأمر به، والإعلام بوجوبه به، وبهذا يتبيّن لك عدم انتهاض ما جاء به الجمهور من الأدلة على عدم الوجوب، وعدم إمكان الجمع بينها وبين أحاديث الوجوب، لأنّه وإن أمكن بالنسبة إلى الأوامر لم يمكن بالنسبة إلى لفظ واجبٍ وحقٍّ إلا بتعسفٍ لا يلجئ طلب الجمع إلى مثله، ولا يشكّ من له أدنى إلمام بهذا الشأن أنّ أحاديث الوجوب أرجح من الأحاديث القاضية بعدهما، لأنّ أوضحها دلالة على ذلك حديث سمرة، وهو غير سالم من مقال وسنيّه.

وأما بقية الأحاديث فليس فيها إلا مجرد استنباطات وإهية، وقد دلّ حديث الباب أيضًا على تعليق الأمر بالغسل بالجمي إلى الجمعة، والمراد إرادة الجمي وقصد الشروع فيه، وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال.

أشترط الاتصال بين الغسل والرواح، وإليه ذهب مالك. والثاني: عدم الاشتراط لكن لا يجزئ فعله بعد صلاة الجمعة، ويستحب تأخيرها إلى الذهاب، وإليه ذهب الجمهور. والثالث: أنّه لا يشترط تقديم الغسل على صلاة الجمعة بل لو اغتسل قبل الغروب أجزأ عنه، وإليه ذهب داود، ونصره ابن حزم، واستبعده ابن دقيق العيد، وقال: يكاد يجزم بطلانه،

وأما قوله: واجبٌ، وقوله حقٌّ، فالمراد متأكّد في حقّه، كما يقول الرّجل لصاحبه: حقّك واجب عليّ، ومواصلتك حقّ عليّ، وليس المراد الوجوب المحتّم المستلزم للعقاب، بل المراد أنّ ذلك متأكّد حقيق بأن لا يخلّ به، واستضعفه ابن دقيق العيد وقال: إنّما يصار إليه إذا كان المعارض راجحًا في الدلالة على هذا لظّاهر، وأقوى ما عارضوا به حديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ولا يقاوم سنده هذه الأحاديث، انتهى.

وأما حديث «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ» فقال الحافظ في الفتح: ليس فيه نفي الغسل، وقد ورد من وجوه آخر في الصحيح بلفظ: «مَنْ اغْتَسَلَ» فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدّم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء انتهى.

وأما حديث الرّجل الذي دخل وعمر يخطب وهو عثمان كما سيأتي، فما أراه إلا حجة على القائل بالاستحباب لا له، لأنّ إنكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل، وتقرير جمع الحاضرين الذين هم جمهور الصحابة لما وقع من ذلك الإنكار، من أعظم الأدلة القاضية بأنّ الوجوب كان معلومًا عند الصحابة، ولو كان الأمر عندهم على عدم الوجوب لما عولّ ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره، فأني تقرير من عمر ومن حضر بعد هذا.

ولعلّ النووي ومن معه ظنّوا أنّه لو كان الاغتسال واجبًا لنزل عمر من منبره، وأخذ بيد ذلك الصحابيّ وذهب به إلى المعتسل، أو لقال له: لا تقف في هذا الجمع أو اذهب فاغتسل فإنّا سنظرك أو ما أشبه ذلك، مثل هذا لا يجب على من رأى الإخلال بواجب من واجبات الشريعة، وغاية ما كلّفنا به في الإنكار على من ترك واجبًا هو ما فعله عمر في هذه الواقعة على أنّه يَحْتَمِلُ أن يكون قد اغتسل في أوّل النهار، كما قال الحافظ في الفتح، لما ثبت في صحيح مسلم عن حمران مولى عثمان أنّ عثمان لم يكن يمضي عليه يومٌ حتّى يفيض عليه الماء، وإنّما لم يعتذر لعمر بذلك كما اعتذر عن التأخر، لأنّه لم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة.

وقد حكى ابن المنذر عن إسحاق بن راهويه، أنّ قصّة عمر وعثمان تدلّ على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمعاتبة عثمان وتوبيخ مثله على رؤوس الناس، ولو كان الترك مباحًا لما فعل عمر ذلك.

وَأَدْعَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنْ مِنْ اغْتَسَلَ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَمْ يَغْتَسِلَ لِلْجُمُعَةِ، وَاسْتَدَلَّ مَالِكٌ بِمَحْدِثِ الْبَابِ وَنَحْوِهِ.

وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ وَدَاوُدُ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي أُطْلِقَ فِيهَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ، لَكِنْ اسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ الْاجْتِرَاءِ بِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ بِأَنَّ الْغَسْلَ لِإِزَالَةِ الرِّوَاحِ الْكَرْبِيَّةِ، وَالْمَقْصُودُ عَدَمُ تَأْذِي الْحَاضِرِينَ، وَذَلِكَ لَا يَتَأْتَى بَعْدَ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ.

وَالظَّاهِرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ، لِأَنَّهُ حَلَّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أُطْلِقَ فِيهَا الْيَوْمُ عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ الْمُقَيَّدِ بِسَاعَةِ مِنْ سَاعَاتِهِ وَاجِبٌ.

وَالْمُرَادُ بِالْجُمُعَةِ اسْمُ سَبَبِ الْاجْتِمَاعِ، وَهُوَ الصَّلَاةُ لَا اسْمُ الْيَوْمِ كَذَا قِيلَ، وَفِي الْقَامُوسِ وَالْجُمُعَةُ الْمَجْمُوعَةُ وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَقِيلَ: لِأَنَّمَا سُمِّيَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، لِأَنَّهُ خُلِقَ آدَمُ جَمَعَ فِيهِ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ مُوقُوفٍ.

قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّ هَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَرَادَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا الصَّلَاةُ، لِأَنَّ الْيَوْمَ لَا يُوْتَى، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ، وَأَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُمَا مَرْفُوعًا: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» زَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ «وَمَنْ لَمْ يَأْتِهَا فَلَا يَغْتَسِلْ».

٣١٠- وَعَنْ أَبِي سَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَالسَّوَاكُ وَأَنْ يَمْسَ مِنَ الطَّيِّبِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٨٧٩) (م: ٨٤٦) (حم: ٦٠/٣).

وَقَدْ اتَّفَقَ السَّبْعَةُ عَلَى إِخْرَاجِ قَوْلِهِ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

قَوْلُهُ: «وَأَنْ يَمْسَ» يَجُوزُ فَتَحُ الْمِيمِ وَضَمُّهَا، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ «وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ» وَهُوَ الْمَكْرُوهُ لِلرِّجَالِ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَخَفِيَ رِيحُهُ.

فَابَاحَهُ لِلرَّجُلِ هُنَا لِلضَّرُورَةِ لِعَدَمِ غَيْرِهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى تَأَكُّدِهِ.

وَقَوْلُهُ: «مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ» قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: مُحْتَمَلٌ لَتَكْثِيرِهِ، وَحَتْمٌ لِتَأْكِيدِهِ حَتَّى يَفْعَلَهُ بِمَا أَمَكَتَهُ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ غَسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِلتَّصْرِيحِ فِيهِ بِلَفْظٍ: وَاجِبٌ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى عَدَمِ الْوَجوبِ بِاعْتِبَارِ اقْتِرَانِهِ بِالسَّوَاكِ وَمِنْ الطَّيِّبِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِلَفْظِ

الْوَجوبِ تَأْكِيدَ اسْتِحْبَابِهِ كَمَا تَقُولُ: حَقَّقَ عَلَيَّ وَاجِبٌ، وَالْعِدَّةُ دِينَ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ قَرَنَهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ السَّوَاكُ وَالطَّيِّبُ انْتَهَى.

وَقَدْ عَرَفْنَاكَ ضَعْفَ دَلَالَةِ الْاقْتِرَانِ عَنْ ذَلِكَ، وَغَايَتَهَا الصَّلَاحِيَّةُ لَصَرَفِ الْأَوَامِرِ، وَأَمَّا صَرَفُ لَفْظٍ وَاجِبٍ وَحَقٌّ فَلَا، وَالْكَلَامُ قَدْ سَبَقَ مَبْسُوطًا فِي الَّذِي قَبْلَهُ.

٣١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٨٩٧) (م: ٨٤٩) (حم: ٣٤٢/٢).

الْحَدِيثُ مِنْ أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِوَجوبِ غَسْلِ الْجُمُعَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي الرِّوَايَاتِ الْآخَرِ أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ هُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ.

٣١٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ عُمَرَ بَيْنَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَزَادَهُ عُمَرُ: أَيْةُ سَاعَةِ هَذِهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي شَغِلْتُ فَلَمْ أَتَغَلِّبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ التَّأْذِينَ فَلَمْ أَزِدْ عَلَى أَنْ تَوْضَأْتُ، قَالَ: وَالْوَضُوءُ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٨٧٨) (م: ٨٤٥) (حم: ٢٩/١).

الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ هُوَ عُثْمَانُ كَمَا بَيَّنَّ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «أَيْةُ سَاعَةِ هَذِهِ» قَالَ ذَلِكَ تَوْبِيخًا لَهُ وَإِنْكَارًا لِتَأَخُّرِهِ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ.

قَوْلُهُ: «الْوَضُوءُ أَيْضًا» هُوَ مَنْصُوبٌ أَيِ تَوْضَأْتُ الْوَضُوءِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، فِيهِ إِنْكَارٌ ثَانٍ مُضَافًا إِلَى الْأَوَّلِ أَيِ الْوَضُوءِ أَيْضًا اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ، وَاخْتَرَتْهُ دُونَ الْغُسْلِ.

وَالْمَعْنَى مَا اكْتَفَيْتَ بِتَأْخِيرِ الْوَقْتِ وَتَقْوِيَتِ الْفَضِيلَةِ حَتَّى تَرَكْتَ الْغُسْلَ، وَاقْتَصَرْتَ عَلَى الْوَضُوءِ. وَجَوَّزَ الْقَرِطَبِيُّ الرَّفْعَ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ، أَيِ الْوَضُوءُ أَيْضًا يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ.

قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَأَضْرَبَ السَّهْلِيُّ فَقَالَ: اتَّفَقَ الرَّوَاةُ عَلَى الرَّفْعِ، لِأَنَّ النَّصْبَ يَجْرِجُهُ إِلَى مَعْنَى الْإِنْكَارِ يَعْنِي الْوَضُوءَ لَا يَنْكُرُ، وَجَوَابُهُ مَا تَقَدَّمَ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدَلَّةِ الْقَائِلِينَ بِالْوَجوبِ لِقَوْلِهِ: (كَانَ يَأْمُرُ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ تَفَقُّدِ الْإِمَامِ لِرِعَايَتِهِ، وَأَمْرُهُمْ بِمَصَالِحِ دِينِهِمُ وَالْإِنْكَارِ عَلَى غِلَاظِ السَّنَةِ، وَإِنْ كَانَ

ونعمت السنّة، قال الأصمعي: إنّما ظهرت تاء التّائيت لإضمار السنّة، وقال الخطّابي: ونعمت الحفصة.

وقيل: ونعمت الرّخصة، لأنّ السنّة الغسل، قاله أبو حامد الشّاركي وقال بعضهم: فبالفريضة أخذ، ونعمت الفريضة.

٣١٤- وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّاسُ يَتَنَابَوْنَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَبَيْنَ الْعَوَالِي فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ فَيُصِيبُهُمُ الْغَيَارُ وَالْعَرَقُ فَتَخْرُجُ مِنْهُمْ الرِّيحُ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ عِنْدِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ هَذَا مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ (خ: ٩٠٢) (م: ٨٤٧) (د: ١٠٥٥).

قوله: (يَتَنَابَوْنَ الْجُمُعَةَ) أي يأتونها، والعوالي هي القرى التي حول المدينة على أربعة أميال منها قوله: (فِي الْعَبَاءِ) هو بالمدّ وفتح العين المهملة: جمع عباءة بالمدّ وعباية بالياء لغتان مشهورتان قوله: (لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ) لو للتمني فلا تحتاج إلى جواب، أو للشّرط، والجواب محذوف تقديره لكان حسناً الحديث استدللّ به من قال بعدم وجوب غسل الجمعة وقد قدّمنا تقرير الاستدلال به، والجواب عليه في أوّل الباب.

٣١٥- وَعَنْ أَوْسٍ بْنِ أَوْسٍ الْفَقْفَقِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ وَذَنَّا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ أَجْرُ حَيَاتِمَا وَتَقَامِمَا» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَلَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ: «وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ» (حم: ٨/٤) (د: ٣٤٥) (ت: ٤٩٦) (ن: ٩٥/٣) (هـ: ١٠٨٧).

الحديث حسنه الترمذي، وسكت عليه أبو داود والمُنْذِرِيُّ، وَقَدْ أُخْتَلِفَ فِيهِ عَلَى أَبِي الْأَشْعَثِ، وَعَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، وَعَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَقَدْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: حَسَنٌ عَنْ أَوْسٍ الْمَذْكُورِ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (غَسَلَ) روي بالتخفيف والتشديد، قبل أراد غسل رأسه، واغتسل أي غسل سائر بدنه، وقيل: جامع زوجته فأوجب عليها الغسل، فكانه غسلها واغتسل في نفسه، وقيل: كرر ذلك للتأكيد، ويرجح التفسير الأول ما في رواية أبي داود في هذا الحديث بلفظ: «مَنْ غَسَلَ رَأْسَهُ وَاغْتَسَلَ»، وما في البخاري عن طاووس قال: قلت لابن عباس: ذكروا أنّ النبي ﷺ قال: «اغْتَمِلُوا وَاغْتَمِلُوا رُؤُوسَكُمْ» الحديث، وقال صاحب المحكم:

كبير القدر، وجواز الإنكار في جمع من الناس، وجواز الكلام في الخطبة، وحسن الاعتذار إلى ولاية الأمر.

وقد استدللّ بهذه القصّة على عدم وجوب غسل الجمعة، قد عرفناك فيما سبق عدم صلاحيتها لذلك.

٣١٣- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ لِلْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَذَلِكَ أَفْضَلُ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ فَإِنَّهُ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ (حم: ٨/٥) (د: ٣٥٤) (ت: ٤٩٧) (ن: ٩٤/٣) (هـ: ١٠٩١).

الحديث أخرجه ابن خزيمة، وحسنه الترمذي، وقد روي عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا.

قال في الإمام: من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال يصحّ هذا الحديث، وهو مذهب علي بن المديني، كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم، وقيل: لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وهو قول البزار وغيره، وقيل: لم يسمع منه شيئاً، وإنّما يحدث من كتابه.

وروي من طريق الحسن عن أبي هريرة، أخرجه البزار، وهو وهم كما قال الحافظ.

وروي من طريق قتادة عن الحسن عن جابر. ومن طريق إبراهيم بن مهاجر عن الحسن عن أنس. قال الحافظ: وهذا الاختلاف فيه على الحسن وعلى قتادة لا يضرّ لضعف من وهم فيه، والصواب كما قال الدارقطني عن قتادة عن الحسن عن سمرة وكذا قال العجلي.

ورواه ابن ماجه بسندٍ ضعيف عن أنس. رواه الطبراني من حديثه في الأوسط بإسناد أمثل من ابن ماجه.

ورواه البيهقي بإسناد فيه نظر من حديث ابن عباس، وإسناد فيه انقطاع من حديث جابر ورواه عبد بن حميد والبزار في مسندهما.

وكذلك إسحاق بن راهويه من حديثه بإسناد فيه ضعف من حديث أبي سعيد.

وله طريق أخرى في التمهيد فيها الرّيب بن بدر وهو ضعيف. والحديث دليل لمن قال بعدم وجوب غسل الجمعة، وقد ذكرنا تقرير الاستدلال به على ذلك، والجواب عليه أوّل الباب. قوله: (فِيهَا وَنَعِمَتْ) قال الأزهرّي: معناه فبالسنّة أخذ

ذلك، وقد ثبت في كتب أئمتنا كمجموع زيد بن علي وأصول الأحكام والشفاء عن علي رضي الله عنه قال: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَغْتَسِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ الْبَيْدَةِ» وقال: ليس ذلك واجب فإن صح إسناده صلح لإثبات هذه السنة.

بَابُ الْغُسْلِ مِنَ غَسْلِ الْمَيِّتِ

٣١٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ مَاجَةَ الْوُضُوءَ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا مَنْسُوخٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ مَنْ أَرَادَ حَمْلَهُ وَمَتَابَعَتَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ مِنْ أَجْلِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ (حم: ٢٨٠) (٣١٦: ٥) (ت: ٩٩٣) (هـ: ١٤٦٣).

الحديث أخرج البيهقي وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف.

ورواه البرز من ثلاث طرق عن أبي هريرة، ورواه أيضاً ابن حبان، قال البيهقي: والصحيح أنه موقوف.

وقال البخاري الأشبه موقوف.

وقال علي بن المديني وأحمد بن حنبل: لا يصح في الباب شيء وهكذا قال الذهبي فيما حكاه الحاكم في تاريخه: ليس فيمن غسل ميتاً فليغتسل حديث صحيح.

وقال الذهلي: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً ولو ثبت للزمنا استعماله.

وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث ثبت.

قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: لا يرفعه الثقات إنما هو موقوف.

وقال الرافعي: لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً.

قال الحافظ قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان، ورواه الدارقطني بسند رواه موقوفون وقد صحح الحديث أيضاً ابن حزم، وقد روي من طريق سفيان عن سهيل عن أبيه عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة، قال ابن حجر: إسحاق مولى زائدة أخرج له مسلم فينبغي أن يصحح الحديث قال وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فإسناده حسن إلا أن الحافظ من أصحاب محمد بن عمرو روه عنه موقفاً.

والحاصل أن الحديث كما قال الحافظ: هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً، لأنكار النووي على الترمذي تحسينه

غسل امرأته يغسلها غسل أكثر نكاحها.

وقال الرخشي ويقال: غسل المرأة بالتخفيف والتشديد إذا جامعها، وحكاها صاحب النهاية وغيره أيضاً، وقيل: المراد غسل أعضاء الوضوء، واغتسل للجمعة، وقيل: غسل ثيابه واغتسل لجسده.

قوله: (بَكَرَ) بالتشديد على المشهور، أي راح في أول الوقت وابتكر أي أدرك أول الخطبة، ورجحه العراقي، وقيل: كرره للتأكيد.

وبه جزم ابن العربي والحديث يدل على مشروعية الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الخلاف فيه، وعلى مشروعية التكبير، والمشي والدنو من الإمام، والاستماع وترك اللغو، وإن الجمع بين هذه الأمور سبب لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل.

بَابُ غُسْلِ الْعِيدَيْنِ

٣١٦- عَنْ الْفَاكِيهِ بْنِ سَعْدٍ وَكَانَ لَهُ صُحْبَةٌ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ»، وَكَانَ الْفَاكِيهِ بْنُ سَعْدٍ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالْغُسْلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ (٧٨/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٣١٦) وَلَمْ يَذْكُرْ الْجُمُعَةَ.

الحديث رواه البرز والبغوي وابن قانع.

ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس.

قال الحافظ: وإسنادهما ضعيفان.

ورواه البرز من حديث أبي رافع وإسناده ضعيف أيضاً.

وفي رجال إسناده حديث الباب يوسف بن خالد السمي وهو متروك بالمرّة وكذبه ابن معين وأبو حاتم، وفي إسناده حديث ابن عباس ضعيفان وهما جارية بن المغلس وحجاج بن تميم وفي الباب من الموقوف عن علي عند الشافعي وابن عمر عند مالك في الموطأ والبيهقي وروي «عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ اغْتَسَلَ يَوْمَ عِيدٍ وَقَالَ: إِنَّهُ السَّنَةُ» وقال البرز: لا أحفظ في الاغتسال للعيد حديثاً صحيحاً.

وقال في البدر المنير: أحاديث غسل العيدين ضعيفة وفيه آثار عن الصحابة جيدة.

والحديث استدلل به على أن غسل يوم العيد مسنون وليس في الباب ما ينتهض لإثبات حكم شرعي.

وأما اشتراط أن يصلي به صلاة العيد فلا أدري ما الدليل على

معرض.

قال الذهبي: هو أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء. وفي الباب عن علي عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شيبة وأبي يعلى والبخاري والبيهقي، وعن حذيفة قال ابن أبي حاتم والدارقطني: لا يثبت ورواته ثقات كما قال الحافظ، وأخرجه البيهقي وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً.

والحديث يدل على وجوب الغسل من غسل الميت والوضوء على من حمله، وقد اختلف الناس في ذلك فروي عن علي وأبي هريرة وأحد قولي الناصر والإمامية أن من غسل الميت وجب عليه الغسل لهذا الحديث.

ولحديث عائشة الآتي، وذهب أكثر العترة ومالك وأصحاب الشافعي إلى أنه مستحب وحملوا الأمر على التدب للحديث: «إِنْ مِتَّكُمْ يَمُوتُ طَاهِرًا فَحَسْبُكُمْ أَنْ تَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ» أخرجه البيهقي وحسنه ابن حجر.

ولحديث «كُنَّا نَغْسِلُ الْمَيِّتَ فَمِنَّا مَنْ يَغْتَسِلُ وَمِنَّا مَنْ لَا يَغْتَسِلُ» أخرجه الخطيب من حديث عمر، وصححه ابن حجر أيضاً إسناده.

ولحديث أسماء الآتي.

وقال الليث وأبو حنيفة وأصحابه: لا يجب ولا يستحب الحديث «لَا غُسْلٌ عَلَيْكُمْ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ» رواه الدارقطني والحاكم مرفوعاً من حديث ابن عباس، وصححه البيهقي وقفه وقال: لا يصح رفعه.

وقال ابن عطاء: «لَا تُنَجَّسُوا مَوْتَاكُمْ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيْسَ يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا» إسناده صحيح، وقد روي مرفوعاً، أخرجه الدارقطني، وكذلك أخرجه الحاكم، وورد أيضاً مرفوعاً من حديث ابن عباس (لَا تُنَجَّسُوا مَوْتَاكُمْ) أي لا تقولوا هم نجس، وقد تقدم حديث «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ» وسيأتي حديث أسماء وهذا لا يقصر عن صرف الأمر عن معناه الحقيقي الذي هو الوجوب إلى معناه المجازي أعني الاستحباب فيكون القول بذلك هو الحق لما فيه من الجمع بين الأدلة بوجوه مستحسن.

وأما قول بعضهم: الجمع حاصل بغسل الأيدي فهو غير ظاهر، لأن الأمر بالاغتسال لا يتم معناه الحقيقي إلا بغسل جميع البدن وما وقع من إطلاقه على الوضوء في بعض الأحاديث

فمجاز لا ينبغي حمل المتنازع فيه عليه بل الواجب حمله على المعنى الحقيقي الذي هو الأعم الأغلب، ولكنه يمكن تأييده بما سلف من حديث: «فَحَسْبُكُمْ أَنْ تَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ».

٣١٨- وَعَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ طَلْقِ بْنِ خَبِيبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنَ الْجُمُعَةِ، وَالْجَنَابَةِ، وَالْحِجَامَةِ، وَغَسْلِ الْمَيِّتِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٢/٦) وَالدَّارَقُطْنِي (١١٣/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٦٠) وَلَفْظُهُ: إِنْ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ لَكِنْ قَالَ الدَّارَقُطْنِي: مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ لَيْسَ بِأَلْقَوِيٍّ وَلَا بِالْحَافِظِ.

الحديث أخرجه أيضاً البيهقي ومصعب المذكور ضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري، وصححه الحديث ابن خزيمة وهو يدل على أن الغسل مشروع لهذه الأربع. أما الجمعة فقد تقدم. وأما الجنابة فظاهر.

وأما الحجامة فهو سنة عند المهادية لهذا الحديث ولما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: «الْغُسْلُ مِنَ الْحِجَامَةِ سُنَّةٌ وَإِنْ تَطَهَّرْتَ أَجْزَاكَ» وأخرج الدارقطني «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى غَسْلِ مَخَاجِجِهِ» وفيه صالح بن مقاتل وليس بالقوي وأما غسل الميت فقد تقدم قريباً.

٣١٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ خَزَمٍ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمَيْسٍ امْرَأَةَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ جِئَتْ تَوَفِيَّ فَمَ خَرَجَتْ فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ: إِنَّ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبُرْدِ وَأَنَا صَالِمَةٌ فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلٍ قَالُوا: لَا. رَوَاهُ مَالِكٌ (٢٢٣/١) فِي الْمَوْطَأِ عَنْهُ.

الحديث هو من رواية عبد الله بن أبي بكر، وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي عن ابن أخي الزهري عن عروة عن عائشة أن أبا بكر أوصى أن تغسله أسماء بنت عميس فضغت فاستعانت بعبد الرحمن، قال البيهقي: وله شواهد عن ابن أبي مليكة عن عطاء عن سعد بن إبراهيم وكلها مراسيل وهو من الأدلة الدالة على استحباب الغسل دون وجوبه، وهو أيضاً من القرائن الصارفة عن الوجوب فإنه يبعد غاية البعد أن يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والأنصار واجباً من الواجبات الشرعية ولعل الحاضرين منهم ذلك الموقف جلهم وأجلهم، لأن

موت مثل أبي بكرٍ حادثٌ لا يظنُّ بأحدٍ من الصحابة الموجودين في المدينة أن يتخلف عنه وهم في ذلك الوقت لم ينفروا كما تفرقوا من بعد.

بَابُ الْغُسْلِ لِلْإِحْرَامِ وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَدُخُولِ مَكَّةَ
٣٢٠- عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ وَاغْتَسَلَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٣٠).

الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث زيد بن ثابت وحسنه الترمذي وضعفه العيني.

ولعل الضعف لأن في رجال إسناده عبد الله بن يعقوب المدني، قال ابن الملقن في شرح المنهاج جواباً على من أنكر على الترمذي تحسين الحديث: لعله إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذي في إسناده أي عرف حالة.

والحديث يدل على استحباب الغسل عند الإحرام وإلى ذلك ذهب الأكثر.

وقال الناصر: إنه واجب.

وقال الحسن البصري ومالك: محتمل، وأخرج الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس قال: «اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَبَسَ ثِيَابَهُ، فَلَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى الثَّيِّدَاءِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ» ويعقوب ضعيف قاله الحافظ.

٣٢١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ غَسَلَ رَأْسَهُ بِخَطْمِي وَأَشْنَانٍ وَدَهَنَهُ بِشَيْءٍ مِنْ زَيْتٍ غَيْرِ كَثِيرٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٧٨).

الحديث قال في مجمع الزوائد: أخرجه البزار والطبراني في الأوسط وإسناده البزار حسن قوله: (بخطمي) نبات، قال في القاموس: الخطمي ويفتح نبات محلل مفتح لين نافع لسر البول وذكر له فوائد ومنافع.

قوله: (وأشنان) هو بالضم والكسر للهمزة قاله في القاموس وهو نبات.

والحديث يدل على استحباب تنظيف الرأس بالغسل ودهنه عند الإحرام وسيأتي الكلام على ذلك في الحج وليس فيه الغسل لجميع البدن الذي بوب المصنف له.

٣٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «نُفِست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكرٍ بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبا بكرٍ أن

يأمرها أن تغتسل وتهل، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٠٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩١١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٤٣).

الحديث أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه «عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْيَبْدَاءِ فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مُرَّهَا فَلْتَغْتَسِلَ ثُمَّ لِيَهْلُ» قال الحافظ: وهذا مرسل.

وقال الدارقطني بعد أن ساق حديث عائشة الذي ذكره المصنف في العلل: الصحيح قول مالك ومن وافقه يعني مرسلًا.

وأخرجه النسائي من حديث القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكرٍ قال الحافظ: وهو مرسل أيضاً لأنَّ محمدًا لم يسمع من النبي ﷺ ولا من أبيه، نعم يمكن أن يكون سمع ذلك من أمه لكن قد قيل: إن القاسم أيضاً لم يسمع من أمه، وقد أخرجه مسلم من حديث جابر الطويل بلفظ «فَخَرَجْنَا حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ أَصْنَعُ قَالَ: اغْتَسِلِي وَاسْتِغْفِرِي بِشُوبٍ وَأَخْرِمِي» الحديث قوله: (نُفِست) بضم النون وكسر الفاء: الولادة، وأما بفتح النون فالحيض وليس بما رواه هنا الحديث يدل على مشروعية الغسل لمن أراد الإهلال بالحج ولكنه يحتمل أن يكون لغدر النفاس فلا يصلح للاستدلال به على مشروعية مطلق الغسل.

٣٢٣- وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/١٥٢).

٣٢٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدَمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتٍ بِلَذِي طَوًى حَتَّى يَصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَيَذْكُرُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢٥٩)، وَلِلْبُخَارِيِّ (١٥٧٣) مَعْنَاهُ وَلِمَالِكٍ (١/٣٢٢) فِي الْمَوْطَأِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِدُخُولِ مَكَّةَ وَلِوُقُوفِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ.

لفظ البخاري (أَنَّ كَانَ إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنْ التَّلْبِيَةِ ثُمَّ بَيَّتَ بِلَذِي طَوًى ثُمَّ يَهْلِي الصَّبْحَ وَيَغْتَسِلُ).

ويحدث أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي الحديث يدل على استحباب الاغتسال لدخول مكة، قال في الفتح: قال ابن المنذر: الاغتسال عند دخول مكة مستحب

عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية.

وقال أكثرهم: يجزى عنه الوضوء.

وفي الموطأ أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام، وظاهره أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه.

وقال الشافعية: إن عجز عن الغسل تيمم.

وقال ابن التين: لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وإنما ذكروه للطواف، والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف.

قوله: (بذي طوى) بضم الطاء وفتحها.

بَابُ غُسْلِ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

٣٢٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أُسْحِضْتُ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: اغْتَسِلِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، زَوَّاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٢).

الحديث فيه محمد بن إسحاق، وقد حسن المنذري بعض طرقه.

وأخرجه ابن ماجه، وفيه دلالة على وجوب الغتسال عليها لكل صلاة، وقد ذهب إلى ذلك الإمامية.

وروي عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح، وروي هذا أيضاً عن علي رضي الله عنه وابن عباس، وروي عن عائشة أنها قالت: «تَغْتَسِلُ كُلُّ يَوْمٍ غُسْلًا وَاحِدًا».

وعن ابن المسيب والحسن قالا: تغتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر، ذكر ذلك النووي.

وقد ذكر أبو داود حجج هذه الأقوال في سنته، وجعلها أبواباً.

وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب عليها الاغتسال لشيء من الصلوات، ولا في وقتٍ من الأوقات إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها.

قال النووي: وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو مروي عن علي رضي الله عنه وابن مسعود وابن عباس وعائشة، وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد.

ودليل الجمهور أن الأصل عدم الوجوب فلا يجب إلا بورود الشرع بإيجابه.

قال النووي: ولم يصح عن النبي ﷺ أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها وهو قوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتْ الْحَيْضَةُ

فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْتَسِلِي» وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل، قال: وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي ﷺ أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت.

وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها، وإنما صح من هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما «أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ أُسْحِضَتْ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

قال الشافعي رحمه الله تعالى: إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلّي، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة، قال: ولا أشك - إن شاء الله - أن غسلها كان طوعاً غير ما أمرت به، وذلك واسع لها.

وكذا قال سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما، وما ذهب إليه الجمهور من عدم وجوب الاغتسال إلا لإدبار الحيضة هو الحق، لفقد الدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة لا سيما في مثل هذا التكليف الشاق فإنه لا يكاد يقوم بما دونه في المشقة إلا خلص العباد، فكيف بالنساء الناقصات الأديان بصريح الحديث، والتيسير وعدم التنفير من المطالب التي أكثر المختار ﷺ الإرشاد إليها، فالبراءة الأصلية المعتصدة بمثل ما ذكر لا ينبغي الجزم بالانتقال عنها بما ليس بحجة توجب الانتقال، وجميع الأحاديث التي فيها إيجاب الغسل لكل صلاة قد ذكر المصنف بعضها في هذا الباب، وأكثرها يأتي في أبواب الحيض وكل واحد منها لا يخلو عن مقال كما ستعرف ذلك، لا يقال إنها تنهض للاستدلال بمجموعها، لأننا نقول: هذا مسلم لو لم يوجد ما يعارضها، وأما إذا كانت معارضة بما هو ثابت في الصحيح فلا.

كحديث عائشة الآتي في أبواب الحيض، فإن فيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ قَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَيْشٍ بِالْأَغْتِسَالِ عِنْدَ ذَهَابِ الْحَيْضَةِ» فقط، وترك البيان في وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الأصول. وقد جمع بعضهم بين الأحاديث بحمل أحاديث الغسل لكل صلاة على الاستحباب، كما سيأتي في باب من تحيض ستاً أو سبعاً وهو جمع حسن.

٣٢٦- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهْلٍ بِنَ عَمْرِو أُسْحِضَتْ فَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهَا بِالْغُسْلِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا جَهَّزَهَا ذَلِكَ أَمَرَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظَّهْرِ

التياب، والميم زائدة والإجانة بهمزة مكسورة فجيم مشددة فالفث فنون ويقال: الإجمانة والإجمانة بالياء المثناة من تحت بعد الهمة أو بالنون.

قوله: (فَإِذَا رَأَتْ صُفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ أَيِ الَّذِي تَقَعْدُ فِيهِ. فَإِنَّهَا تَظْهَرُ الصُّفْرَةُ فَوْقَهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَصْبُ عَلَيْهَا الْمَاءُ.

وفي شرح المغربي لبلوغ المرام ما لفظه: أي صفرة الشمس، وفي نسخة صفارة أي إذا زالت الشمس وقربت من العصر حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه صفارة، لأن شعاعها يتغير، ويقل فيضرب إلى صفرة انتهى.

فينظر في صحة هذا التفسير.

بَابُ غُسْلِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَ

٣٢٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «ثُمَّ لَمْ يَسْأَلِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَصَلَى النَّاسُ؟ فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ قَالَتْ: فَقَعَلْنَا فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنُوءَ فَأَغْمَى عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: أَصَلَى النَّاسُ؟ فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ قَالَتْ: فَقَعَلْنَا فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنُوءَ فَأَغْمَى عَلَيْهِ ثُمَّ أَفَاقَ قَالَ: أَصَلَى النَّاسُ؟ فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرْتُ إِرْسَالَهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَتَمَامَ الْحَدِيثِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٥١/٦)

(خ: ٦٨٧) (م: ٤/٨).

قوله: (ثُمَّ لَمْ يَسْأَلِ) وكسر القاف قال في القاموس: ثقل كفرح فهو ثقل، وثاقل: اشتد مرضه وفي الفتح في شرح هذا الحديث في باب الغسل، والوضوء في المخبض والقدح ما نصه

قوله: لما ثقل، أي: في المرض بضم القاف بوزن صغر قاله في الصحاح. انتهى

والذي في الصحاح ما لفظه: والثقل: ضد الخفة، ومنه: ثقل الشيء ثقلًا مثل ضغر الشيء صغراً فهو ثقل. انتهى.

قوله: (فِي الْمِخْضَبِ) كمنبر قاله في القاموس وهو المكنى وقد سبق تفسيره في الحديث الذي قبل هذا قوله: (لِيَنُوءَ) أي لينتهض بجهد ومشقة قوله: (فَأَغْمَى عَلَيْهِ) أي غشي عليه ثم أفاق.

وعام الحديث قالت: «وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، قَالَتْ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ - وَكَانَ رَجُلًا

وَالْعَصْرَ يُغْسِلُ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ يُغْسِلُ، وَالصَّبْحَ يُغْسِلُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٥) الْحَدِيثُ فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ إِسْحَاقَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لَا سِيَّما إِذَا عَنَّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ قَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ قَالَ الْحَافِظُ: قَدْ قِيلَ: إِنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ وَهْمٌ فِيهِ.

والحديث يدل على أنه يجوز الجمع بين الصلاتين، والاقتصار على غسل واحد لهما، وقد عرفت ما هو الحق في الذي قبله وقد ألحق بالمستحاضة المريض وسائر المعدورين بجامع المشقة، ولهذا قال المصنف: وهو حجة في الجمع للمرضى انتهى.

٣٢٧- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ «أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَنِيشٍ اسْتَحْيَضَتْ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا فَلَمْ تُصَلِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ يَجْلِسُ فِي مِرْكَنِي فَإِذَا رَأَتْ صُفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ فَلْتَغْتَسِلْ لِلظَّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلَ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلَ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَتَتَوَضَّأَ يَمَانِيَنَّ ذَلِكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٦).

الحديث في إسناده سهيل بن أبي صالح، وفي الاحتجاج بحديثه خلاف.

وفي الباب عن حمدة بنت جحش وفيه «فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرَ الظَّهْرَ، وَتُعَجِّلَ الْعَصْرَ ثُمَّ تَغْتَسِلَ حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تُصَلِّيَنَّ الظَّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ تُؤَخِّرَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلَ الْعِشَاءَ ثُمَّ تَغْتَسِلَ وَتُجَمِّعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلَ مَعَ الصَّبْحِ وَتُصَلِّيَنَّ».

قال: وهذا أعجب الأمرين إلى أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والذارقطي والحاكم، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو مختلف في الاحتجاج به وقال ابن منده: لا يصح بوجه من الوجوه، وسيأتي بقية الكلام عليه في باب من تحيض سناً أو سبغاً.

وحديث الباب يدل على ما دل عليه الذي قبله، وقد عرفت الخلاف في ذلك، واختلف في وضوء المستحاضة هل يجب لكل صلاة أم لا؟ سيأتي الكلام على ذلك في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة.

قوله: (فِي مِرْكَنِي) هو بكسر الميم الإجمانة التي تغسل فيها

مقدّمًا على الغسل كما ثبتت بذلك الأحاديث الصحيحة.

وأما الوجوب فلم يدلّ عليه دليل، والفعل بمجرد لا ينتهز للوجوب، نعم يمكن تأييد القول الثاني بالأدلة القاضية بوجوب الوضوء.

قوله: (في أصول الشعر) أي شعر رأسه ويدلّ عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام عند البيهقي (يُخَلَّلُ بِهَا شَيْقُ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ)، قال القاضي عياض: احتجّ به بعضهم على تحليل شعر اللحية في الغسل إمّا لعموم قوله أصول الشعر وإمّا بالقياس على شعر الرأس قوله: (ثَلَاثَ حَيَّاتٍ) فيه استحباب التّليث في الغسل.

قال النووي: ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما انفرد به الماورديّ فإنه قال: لا يستحبّ التّكرار في الغسل.

قال الحافظ: وكذا قال الشيخ أبو علي السّنجي وكذا قال القرطبي، وحمل التّليث في هذه الرواية على أنّ كلّ غرفة في جهة من جهات الرأس.

قوله: (ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ) يدلّ على أنّ الوضوء الأوّل وقع بدون غسل الرّجلين.

قال الحافظ: وهذه الزّيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام.

قال البيهقي: عريّة صحيحة لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال، نعم له شاهد من رواية أبي سلمة عن عائشة عند أبي داود الطيالسي وفيه: (فَإِذَا فَرَّغَ غَسَلَ رِجْلَيْهِ) ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية (ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ) أي أعاد غسلهما لاستيعاب الغسل بعد أن كان غسلهما في الوضوء.

وقد وقع التصريح بتأخير الرّجلين في رواية للبخاريّ بلفظ: (وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ) وهو مخالف لظاهر رواية عائشة.

قال الحافظ: ويمكن الجمع بينهما إمّا بحمل رواية عائشة على المجاز وإمّا بحملها على حالة أخرى، وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف أنظار العلماء فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرّجلين في الغسل، وعن مالك إن كان المكان غير نظيف فالمستحبّ تأخيرهما وإلا فالقديم، وعند الشافعيّة في الأفضل قولان.

قال النووي: أصحهما وأشهرهما ومختارهما أن يكمل وضوءه.

رَاقِبًا - يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ. قَالَتْ: فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ قَالَتْ: فَصَلَّى بِهِمْ أَبُو بَكْرٍ بِلُكِّ الْأَيَّامِ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً فَمَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ لِصَلَاةِ الظُّهْرِ وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يَتَأَخَّرَ وَقَالَ لَهُمَا: أَجْلِسَا نِي إِلَى جَنْبِي فَأَجْلَسَا إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي وَهُوَ يَأْتِمُ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ وَالنَّبِيِّ ﷺ قَاعِدَةً.

والحديث له فوائد مبسّطة في شروح الحديث، وقد ساقه المصنّف هنا للاستدلال به على استحباب الاغتسال للمغمى عليه، وقد فعله النبي ﷺ ثلاث مرّات وهو مثقل بالمرض فدلّ ذلك على تأكيد استحبابه.

بَابُ صِفَةِ الْغُسْلِ

٣٢٩- عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَمُرُّ بِمِيمِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَهُوَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ وَيَذْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَقَّنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، أَخْرَجَاهُ (خ: ٢٤٨) (م: ٣١٦) وفي روايةٍ لَهُمَا: ثُمَّ يَخَلِّلُ يَدَيْهِ شَعْرَةَ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قوله: (إِذَا اغْتَسَلَ) أي أراد ذلك.

وفي الفتح أي شرع في الفعل.

قوله: (وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ) فيه احتراز عن الوضوء اللّغوي، قال الحافظ: يحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد، ويحتمل أن يكفي بغسلها في الوضوء عن إعادته وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أوّل عضو، وإنما قدّم غسل أعضاء الوضوء تشريفاً لها ولتحصل له صورة الطّهارتين الصّغرى والكبرى، وإلى هذا جنح الدّاوديّ شارح المختصر، ونقل ابن بطّال الإجماع على أنّ الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود، فقد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما إلى أنّ الغسل لا ينوب عن الوضوء للمحدث وهو قول أكثر العترة وإلى القول الأوّل أعني عدم وجوب الوضوء مع الغسل ودخول الطّهارة الصّغرى تحت الكبرى، ذهب زيد بن علي، ولا شك في مشروعية الوضوء

والحديث يدل على استحباب البداء باليمين ولا خلاف فيه، وفي الاجتزاء بثلاث غرفات، وترجم على ذلك ابن حبان.

قوله: (فَقَالَ يَهُمًا) هو من إطلاق القول على الفعل وقد وقع إطلاق الفعل على القول في حديث: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ» قال فيه: (لَوْ أُوتِيتُ بِثُلٍّ مَّا أُوتِيْتُ هَذَا لَفَعَلْتُ بِثُلٍّ مَّا يَفْعَلُ) كذا في الفتح.

٣٣١- وَعَنْ «مَيْمُونَةَ قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَاقِيرَهُ ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ قَالَتْ: فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرْذَهَا وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَلَيْسَ لَأَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ نَفْضُ الْيَدِ (حم: ٦/ ٣٣٠) (خ: ٢٦٥) (م: ٣١٧) (د: ٢٤٥) (ت: ١٠٣) (ن: ٢٠٠/ ١) (هـ: ٥٧٣).

قوله: (فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ) يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف كما بهما من مستقذر ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم، ويدل عليه الزيادة التي رواها الترمذي بلفظ (قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا الْإِنَاءَ).

قوله: (مَذَاقِيرَهُ) جمع ذكر على غير قياس وقيل: واحده مذكار قال الأخفش: هو من الجمع الذي لا واحد له. وقال ابن خروف: إنما جمعه مع أنه ليس في الجسد إلا واحد بالنظر إلى ما يتصل به، وأطلق على الكل اسمه فكانه جعل كل جزء من المجموع كالذكر في حكم الغسل.

قوله: (ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ) فيه أنه يستحب للمستنحي بالماء إذا فرغ أن يغسل يده بتراب أو أشنان أو يدلكها بالتراب أو بالخائط ليذهب الاستقذار منها.

قوله: (فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ) قد تقدم الكلام على ذلك في حديث أوّل الباب.

قوله: (ثُمَّ تَنَحَّى) أي تحوّل إلى ناحية. قوله: (فَلَمْ يُرْذَهَا) من الإرادة لا من الرّدّة، وقد تقدم الكلام في كراهية التشيف وعدمها قوله: (وَجَعَلَ يَنْفُضُ) فيه جواز نفض اليدين من ماء الغسل، قال الحافظ: وكذا الوضوء وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولفظه: «لَا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ فِي الْوُضُوءِ فَإِنَّهَا مَرَاوِجُ الشَّيْطَانِ» قال ابن الصلاح: لم أجده،

قال: لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك قوله: (ثُمَّ أَفَاضَ) الإفاضة: الإسالة.

وقد استدلّ بذلك على عدم وجوب ذلك وعلى أن مسمى (غَسَلَ) لا يدخل فيه ذلك، لأن ميمونة عبرت بالغسل وعبرت عائشة بالإفاضة والمعنى واحد. والإفاضة لا ذلك فيها فكذلك الغسل.

وقال المازري لا يتم الاستدلال بذلك، لأن أفاض بمعنى غسل، والخلاف قائم، وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب إيجاب الغسل من التقاء الختانين.

قال الحافظ: قال القاضي عياض: لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار، وقد ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجها النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها (أَنَّهَا وَضَعَتْ غُسْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْجَنَابَةِ) الحديث.

وفيه: (ثُمَّ يَمْضِضُ ثَلَاثًا وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ يَبْسِطُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا).

قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: وهو دليل على أن غلبة الظن في وصول الماء إلى ما يجب غسله كاليقين انتهى.

٣٣٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحِلَابِ فَأَخَذَ بِكَفِّهِ فَبَدَأَ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ، فَقَالَ يَهُمًا عَلَى رَأْسِهِ» أخرجاه (خ: ٢٥٨) (م: ٣١٨).

قوله: (نَحْوِ الْحِلَابِ) بالحاء المهملة المكسورة واللام الخفيفة ما يجلب فيه قال المصنف: قال الخطابي: الحلاب: إناء يسع قدر حلبة ناقة انتهى.

وعلى هذا الأكثر وضبطه الأزهرى بالجيم المضمومة وتشديد اللام قال: وهو ماء الورد وأكثر ذلك عليه جماعة، وقد اختبط شراح البخاري وغيرهم في ضبط هذه اللفظة والسبب في ذلك أن البخاري قال: باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل فتكلف جماعة لطابقة هذه الترجمة للحديث وجعل الحلاب بمعنى الطيب، وقد أطال الحافظ في الفتح الكلام على هذا.

قوله: (ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ) أشار إلى الغرفة الثالثة كما صرحت به رواية أبي عوانة، ووقع في بضع روايات البخاري بكفه بالإنفراد وفي بعضها بالتثنية كما في الكتاب.

وتبعه النووي، وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء، وابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة، ولو لم يعارضه هذا الحديث لم يكن صالحاً لأن يحتاج به قال المصنف رحمه الله فيه دليل استحباب ذلك اليد بعد الاستنجاء انتهى.

٣٣٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٦٨/٦) (د: ٢٥) (ت: ١٠٧) (ن: ٢٠٩/١) (هـ: ٥٧٩).

الحديث قال الترمذي: حديث حسن صحيح: وقال ابن سيّد الناس: إنها تختلف نسخ الترمذي في تصحيحه، وأخرجه البيهقي بأسانيد جيدة: وفي الباب عن ابن عمر مرفوعاً وعنه موقوفاً أنه قال: لما سئل عن الوضوء بعد الغسل وأي وضوء أعم من الغسل رواه ابن أبي شيبة وروي عنه أنه قال لرجل: قال له: إني أتوضأ بعد الغسل فقال لقد تعمّقت وروي عن حذيفة أنه قال: «أَنَا يَكْفِي أَخَذَكُمْ أَنْ يَغْسِلَ مِنْ قُرْبِي إِلَى قَدَمَيْهِ حَتَّى يَتَوَضَّأَ؟»، وقد روي نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربي: إنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث وتقضي عليها، لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزأت نية الأكبر عنه.

وقد تقدّم كلام ابن بطال في أول الباب وتقدّم الردّ عليه بأنّه قول أبي شور وداد وغيرهما، قال ابن سيّد الناس: إنّ داود الظاهري أوجب الوضوء في غسل الجنابة لا أنّه بعده لكن لا يخلو عنده من الوضوء، وحكاه عنه الشيخ عبي الدين النووي.

قال ابن سيّد الناس: والذي رأيته عن أبي عمّاد بن حزم أنّ ذلك عنده ليس فرضاً في الغسل وإنّما هو كذهب الجماعة.

٣٣٣- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ «قَدْ أَكْرَأْنَا غُسْلَ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَخَذُ مِلءَ كَفِّي فَأَصْبُ عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أَيْضُ بَعْدَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٨٤).

الحديث رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضاً أحمد من حديث جبير بن مطعم بلفظ «أَمَّا أَنَا فَأَخِثِي عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ حَيَّاتٍ ثُمَّ أَيْضُ فَإِذَا أَنَا قَدْ طَهَرْتُ» قال الحافظ: وقوله «فَإِذَا أَنَا قَدْ طَهَرْتُ» لا أصل له من حديث صحيح ولا ضعيف لكنّه وقع من حديث أم سلمة أنّ رسول الله ﷺ قال لها: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تُخِثِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ ثُمَّ تُفَيِّضِينَ الْمَاءَ عَلَيْكَ فَإِذَا

٣٣٥- وَعَنْ «أَمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ

والجناية ما سيأتي، وما روى الدارقطني في أفراده والبيهقي في سننه الكبرى من حديث مسلم بن صبيح عن أنس قال قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ خُطْمِهَا نَقَضَتْ شَعْرَهَا نَقْضًا وَغَسَلَتْهُ بِخُطْمِي وَأَشْتَانٍ، فَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ صَبَّتْ عَلَى رَأْسِهَا الْمَاءَ وَغَصَرَتْ» وقد تفرد به مسلم بن صبيح عن حماد.

قال المصنف رحمه الله: وفي الحديث مستدل لمن لم يوجب ذلك باليد.

وفي رواية لأبي داود «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَتْ: فَسَأَلْتُ لَهَا النَّبِيَّ ﷺ بِمَعْنَاهُ، قَالَ فِيهِ: وَأَغْمِزِي قُرُونَكَ عِنْدَ كُلِّ حَفْنَةٍ» وهو دليل على وجوب بل داخل الشعر المسترسل انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك.

٣٣٦- وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ «بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ، فَقَالَتْ: يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرٍو وَهُوَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ بِنَقْضِ رُؤُوسَهُنَّ أَوْ مَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَحْلِقْنَ رُؤُوسَهُنَّ، لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ، وَمَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أُفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣/٦) وَتُسَلِّمُ (٣٣١).

الحديث يدل على عدم وجوب نقض الشعر على النساء، وقد تقدم الكلام فيه.

وأما أمر عبد الله بن عمرو بالنقض فيحتمل أنه أراد إيجاب ذلك عليهن ويكون ذلك في شعور لا يصل إليها الماء، أو يكون مذهبا له أنه يجب النقض بكل حال، كما حكى عن غيره، ولم يبلغه حديث أم سلمة وعائشة، ويحتمل أنه كان يأمرهن بذلك على الاستحباب والاحتياط للإيجاب قاله النووي.

بَابُ اسْتِحْبَابِ نَقْضِ الشَّعْرِ لِيُغْسَلَ الْحَيْضُ وَتَتَبَّعَ أَثَرُ الدَّمِ فِيهِ

٣٣٧- عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا وَكَانَتْ حَائِضًا: أَنْقِضِي شَعْرَكَ وَاغْتَسِلِي» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٦٤١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

الحديث هو عند السنة إلا الترمذي بلفظ: «إِنَّهَا قَدِمَتْ مَكَّةَ وَهِيَ حَائِضٌ وَلَمْ تَقُفْ بِالْبَيْتِ إِلَّا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَتْ ذَلِكَ إِلَيْهِ ﷺ، فَقَالَ: أَنْقِضِي رَأْسَكَ وَأَمْسُطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ» وليس فيه ذكر الغسل.

أَشَدَّ ضَرْفَ رَأْسِي أَثَانَقْضُهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةُ؟ قَالَ: لَا إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ، ثُمَّ تَغْيِصِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ (حم: ٣١٥/٦) (م: ٣٣٠) (د: ٢٥١) (ت: ١٠٥) (ن: ١٣١/١) (هـ: ٦٠٣).

الحديث قال الترمذي: حسن صحيح. قوله: (هَضَفَ رَأْسِي) بفتح الضاد المعجمة وإسكان الفاء، قال النووي: هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث والمستفيض عند الحديثين وهو الشعر المقنول، ويجوز ضم الضاد والفاء جمع صغرية.

قوله: (أَنْ تَحْثِي) يقال حثيت وحثوت لغتان مشهورتان، والحثية: الحفنة وهو يدل على أنه لا يجب على المرأة نقض الصفائر، وقد اختلف الناس في ذلك.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: قال جمهورهم: لا ينقضه إلا أن يكون ملتبدا ملتقا لا يصل الماء إلى أصوله إلا بنقضه، فيجب حينئذ من غير فرق بين جنابة وحيض. وروي عن المؤيد بالله وأبي طالب والإمام يحيى، وروي أيضا عن القاسم.

وقال النخعي: تنقضه في الجنابة والحيض. وقال أحمد: تنقضه في الحيض دون الجنابة، وروي عن الحسن البصري وطاووس وروي عن مالك أنه لا يجب النقض لا على الرجال ولا على النساء.

وجه ما ذهب إليه عموم نهيه ﷺ عن نقض الشعر ولم يخص رجلا من امرأة، ولا يلزم من كون السائل عن ذلك من النساء أن يكون الحكم مختصا بهن اعتبارا بعموم النهي كذا قاله ابن سيد الناس.

وجه قول من ذهب إلى التفرقة حديث ثوبان «أَنَّهُمْ اسْتَفْتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَمَّا الرَّجُلُ فَلْيَنْشُرْ رَأْسَهُ فَلْيَغْسِلْهُ حَتَّى يَتَلَبَّغَ أَصُولُ الشَّعْرِ، أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا عَلَيْهَا أَنْ لَا تَنْقُضَهُ» أخرجه أبو داود، وأكثر ما علل به أنه في إسناده إسماعيل بن عياش، والحديث من مروياته عن الشاميين، وهو قوي فيهم فيقبل.

وجه ما روي عن النخعي أنه عموم الغسل يجب في جميع الأجزاء من شعر وبشر، وقد يمنع صفر الشعر من ذلك ولعله لم تبلغه الرخصة في ذلك للنساء.

وجه ما ذهب إليه أحمد ومن معه من التفرقة بين الحيض

وقد ثبت عند ابن ماجه كما ذكره المصنف وهو دليل لمن قال بالفرق بين الغسل للجنبية والحيض والنفس، وهو أحمد بن حنبل والمادوية.

وأجيب بأن الخبر ورد في مندوبات الإحرام، والغسل في تلك الحال للتنظيف لا للصلاة والتزاح في غسل الصلاة.

٣٣٨- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ ثُمَّ قَالَ: خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ قَطَطٍ بِهَا، فَالْتِ: كَيْفَ انْتَهَرُ بِهَا، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي بِهَا، فَاجْنِذْبِهَا إِلَيَّ فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرِ الدِّمِّ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، غَيْرَ أَنْ ابْنَ مَاجَةَ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: «فِرْصَةٌ مُسَكَّةٌ» (حم: ١٢٢/٦) (خ: ٣١٤) (م: ٣٣٢) (د: ٣١٤) (ن: ١/١٣٦ و ١٣٧) (هـ: ٦٤٢).

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي، وسماها مسلم أسماء بنت شكل.

وقيل: إنه تصحيف والصواب أسماء بنت يزيد بن السكن، ذكره الخطيب في المهمات. وقال المنذري: يحتمل أن تكون القصة تعددت وروي (فِرْصَةٌ مُسَكَّةٌ) في الصحيحين أيضاً قوله: (فِرْصَةٌ) هي بكسر الفاء وإسكان الراء وبالصاد المهملة: القطعة من كل شيء حكاه ثعلب.

وقال ابن سيده: الفرصة من القطن أو الصوف مثلثة الفاء. والمسك: هو الطيب المعروف.

وقال عياض: رواية الأكثر بفتح الميم وهو الجلد وفيه نظر لقوله في بعض الروايات «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فُطِيئًا غَيْرَهُ» كذا أجاب به الرافعي.

قال الحافظ: وهو متعقب فإن هذا لفظ الشافعي في الأم، نعم في رواية عبد الرزاق: يعني بالفرصة المسك أو الزريرة، وليس في الحديث ذكر نقض الشعر، وغاية ما فيه الدلالة على التنظيف والمبالغة في إذهاب أثر الدم.

قال النووي: وقد اختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك المختار الذي قاله الجماهير: إن المقصود من استعمال المسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَدْرِ الْمَاءِ فِي الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ
٣٣٩- عَنْ سَفِينَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدَّةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٢٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٧) وَمُسْلِمٌ

(٣٢٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٦) وَصَحَّحَهُ.

قوله: (بالصاع) الصاع: أربعة أمداد بمدة النبي ﷺ، والمد: رطل وثلاث بالبغدادية، فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاثا برطل البغدادية قال النووي: هذا هو الصواب المشهور.

وذكر جماعة من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا أن الصاع هنا ثمانية أرطال، المد رطلان انتهى.

والرطل البغدادية على ما قاله الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهماً، ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم.

والحديث يدل على كراهة الإسراف في الماء والغسل والوضوء واستحباب الاقتصاد.

وقد أجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ولو كان على شاطئ النهر، قال بعض أصحاب الشافعي: إنه حرام وقال بعضهم إنه مكروه كراهة تنزيه.

٣٤٠- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدَّةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٠١) (م: ٣٢٥).
٣٤١- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِإِنَاءٍ يَكُونُ رَطْلَيْنِ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٧٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٩٥).

الحديث الثاني أخرجه الترمذي بنحوه وقال غريب، وهو من طريق شريك عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس وكلهم ثقات. وقد ثبت في هذا الحديث إلى خمسة أمداد، وفي حديث عائشة الآتي: «كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنْاءٍ يُقَالُ لَهُ: الْفَرْقُ»، ووقع في رواية «ثلاثة أمداد أو قريبه من ذلك». وفي رواية «كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ» وفي أخرى «فَدَعَتْ إِنْاءً قَدَرِ الصَّاعِ فَاغْتَسَلَتْ فِيهِ» وفي أخرى «كَانَ يَغْتَسِلُ بِخَمْسِ مَكَائِكَ وَيَتَوَضَّأُ بِمَكْوَكٍ» وفي أخرى «يَغْسِلُهُ الصَّاعُ وَيُوضِّئُهُ الْمُدَّةُ» وفي أخرى «يَتَوَضَّأُ بِالْمُدَّةِ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ» قال الشافعي وغيره: الجمع بين هذه الروايات أنها كانت اغتسالات في أحوال، والفرق سيأتي تقديره وأما المكوك فهو بفتح الميم وضم الكاف الأولى وتشديدها وجمعه مكايك ومكايك.

قال النووي: ولعل المراد بالمكوك هنا: المد.
٣٤٢- وَعَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ قَالَ: «أَتَيْتُ مُجَاهِدَ بْنَدَةَ حَزْرَتَهُ

ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ رَطْلًا.
يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١/١٢٧).

قال الحافظ: وهو غريب، وقد ثبت تقديره في صحيح مسلم عن سفيان بن عيينة فقال هو ثلاثة أصع قال النووي: وكذا قال الجماهير.
وقيل: الفرق صاعان.
قال الحافظ: لكن نقل أبو عبد الله الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة عشر رطلاً، ولعله يريد اتفاق أهل اللغة.

بَابُ مَنْ رَأَى التَّقْدِيرَ بِذَلِكَ اسْتِحْبَابًا وَأَنْ مَا دُونَهُ يُجْزَى إِذَا أُسْبِغَ

٣٤٥- عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَسْعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٢١).
القدر المجزئ من الغسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر، وسواء كان صاعاً أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ في النقصان إلى مقدار لا يسمى مستعمله مغتسلاً، أو إلى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الإسراف.

وهكذا الوضوء القدر المجزئ منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء سواء كان مداً أو أقل أو أكثر ما لم يبلغ في الزيادة إلى حد السرف أو النقصان إلى حد لا يحصل به الواجب.
وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ: مَا هَذَا السَّرْفُ، فَقَالَ: إِنِّي الْوُضُوءُ إِسْرَافٌ؟ قَالَ: نَعَمْ وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ» وفي إسناده ابن هبيرة.

وروى ابن عدي من حديث ابن عباس مرفوعاً «كَانَ يَتَعَوَّدُ بِاللَّهِ مِنْ وَسْوَسةِ الْوُضُوءِ» قال ابن حجر: وإسناده واه.
٣٤٦- وَعَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ أُمِّ عُرَاةَ بِنْتِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «تَوَضَّأَ فَأَنِي بِمَا فِي إِنَاءٍ قَدَرٍ ثَلَاثِي الْمُدِّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٤) وَالنَّسَائِيُّ (٥٨/١).

الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بلفظ: «تَوَضَّأَ بِنَحْوِ ثَلَاثِي مُدٍّ» وصحح حديث الباب أبو زرعة.
وأما حديث «إِنَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِنِصْفِ مُدٍّ» فأخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي أمامة، وفي إسناده الصلت بن دينار وهو متروك.

وموسى الجهني أخرج له مسلم وثقه أحمد وغيره، وقد عرفت كيفية الجمع بين الروايات قوله: (خَزَرْتُهُ) أي قدرته.

قال الحافظ: تمسك بهذا بعض الحنفية وجعل الفرق ثمانية أרטال، والصحيح أن الفرق مقداره ما سيأتي، والحزر لا يعارض به التحديد، وأيضاً لم يصرح بجاهد بأن الإناء المذكور صاع فحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها

٣٤٣- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزَى مِنْ الْغُسْلِ الصَّاعُ، وَبَيْنَ الْوُضُوءِ الْمُدُّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧/٣) وَالْأَثَرُمُ.

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن خزيمة وابن ماجه بنحوه، وصححه ابن القطان.

قوله: (يُجْزَى. إلخ) ظاهره أنه لا يجزئ دون الصاع والمد ويعارضه ما سيأتي.

٣٤٤- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٩٩/٦) (خ: ٢٥) (م: ٣١٩) وَالْفَرْقُ: سِتَّةُ عَشَرَ رَطْلًا بِالْعِرَاقِيِّ.

قوله: (الفرق) قال ابن التين: بتسكين الراء، قال الحافظ: ورويناه بفتحها، وجوز بعضهم الأمرين.
قال النووي: الفتح أفصح وأشهر.

وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال: وليس كما قال: بل هما لغتان.

قال الحافظ: ولعل مستند الباجي ما حكاه الأزهري عن ثعلب وغيره الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب بالفتح انتهى.

وقد حكى الإسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما، وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلاً وبالإسكان مائة وعشرون

وحدّث «أنّه ﷺ تَوَضَّأَ بِثَلَاثِ مِدْرٍ» قال الحافظ: لم أجده.

٣٤٧- وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ «عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي اغْتَسِلَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا، فَبِإِذَا تَوَضَّعَ مَوْضُوعُ بَيْتِ الصَّاعِ أَوْ دُونَهُ فَتَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا فَأَلْفِضُ عَلَى رَأْسِي بِيَدِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَمَا أَنْقَضُ لِي شَعْرًا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٠٣/١).

الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا: أخبرنا سويد بن نصر قال: أخبرنا عبد الله عن إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير فذكره ورجاله ثقات.

وهو يدل على عدم وجوب الغتسل بمقدار صاع من الماء لاشتراك النبي ﷺ وعائشة في صاع أو دونه والاكتفاء بمجرد الإفاضة على الرأس من دون نقض الشعر، وقد ورد في أحاديث كثيرة وقد سبق بعضها، وقد تقدّم الكلام على عدم وجوب نقض الشعر على المرأة في غسل الجنابة، وهذا الحديث من الأدلة الدالة على ذلك والتور قد تقدّم الكلام عليه.

بَابُ الاسْتِئْذَارِ عَنِ الْأَعْيُنِ لِلْمَغْتَسِلِ وَجَوَازِ تَجَرُّدِهِ فِي الْخُلُوعِ

٣٤٨- عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبَرَّازِ، فَصَعِدَ الْمِيزْبُ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَسْبِي سِتِيرٌ يَحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ، فَبِإِذَا اغْتَسَلَ أَخَذَكُمْ فَلَيْسْتُمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠١٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٠/١).

الحديث رجال إسناده رجال الصحيح.

وقد أخرج البرزاز نحوه من حديث ابن عباس مطوّلًا، وقد ذكره الحافظ في الفتح ولم يتكلم عليه.

وهو يدل على وجوب التستر حال الغتسال، وقد ذهب إلى ذلك ابن أبي ليلى، وذهب أكثر العلماء إلى أنّه أفضل وتركه مكروه وليس بواجب. واستدلوا على ذلك بما سيأتي.

وقد ذهب بعض الشافعية أيضًا إلى تحريمه.

قال الحافظ: والمشهور عند متقدميهم كغيرهم الكراهة فقط.

قوله: (بِالْبَرَّازِ) المراد هنا الفضاء والباء للظرفيّة.

قوله: (سِتِيرٌ) بسين مهملة مفتوحة وتاء مشأة من فوق مكسورة وباء تحتيه ساكنة ثم راء مهملة قال في النهاية: فعيل بمعنى فاعل.

ومن الأدلة الدالة على استحباب الاستئثار حال الغسل ما أخرجه النسائي من حديث «أبي السّمح قال: كُنْتُ أَخْذُمُ النَّبِيَّ

ﷺ، فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَالَ: وَلَيَّ، فَأَوَّلِيهِ فَقَايَ فَأَسْتَرُهُ بِهِ» أخرجه النسائي.

وما أخرجه مسلم من حديث «أُمِّ هَانِئٍ قَالَتْ: ذَهَبَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، فَأَطْمَأَ رُضِي اللَّهُ عَنْهَا تَسْتَرُهُ بِقُوبٍ» ويدل على مشروعية مطلق الاستئثار ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَالْرجُلُ يَكُونُ خَالِيًا، قَالَ: اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ».

٣٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَخْفِي فِي ثَوْبِهِ، فَقَادَاهُ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٤/٢) وَابْنُ خَرَبَرٍ (٢٧٩) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠١/١).

قوله: (يَخْفِي) في رواية البخاري يَحْتِي، والحيية هي الأخذ باليد.

قوله: (لَا غِنَى بِي) بالقصر بلا تنوين.

قال الحافظ: وروياه بالتثنية أيضًا على أنّ «لا» بمعنى ليس.

قال ابن بطال: ووجه الدلالة من الحديث أنّ الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الغتسال عريانًا، فدلّ على جوازه.

وقال أيضًا: ووجه الاستدلال بهذا الحديث وحديث أبي هريرة الذي سيأتي أنّهما: يعني أيوب وموسى فمن أمرا بالافتداء به.

قال الحافظ: وهذا إنّما يأتي على رأي من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا، والذي يظهر أنّ وجه الدلالة منه أنّ النبي ﷺ قصّ القصتين ولم تعقب شيئًا منهما فدلّ على موافقتهما لشرعنا، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبيّنه، فيجمع بين الأحاديث بحمل الأحاديث التي فيها الإرشاد إلى التستر على الأفضل.

٣٥٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ غَرَاءَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَخَذَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ

فهو مندرج تحت عموم الأدلة القاضية بمشروعية الستر.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير إزار.

وقال إسحاق: هو بالإزار أفضل لقول الحسن والحسين رضي الله عنهما وقد قيل لهما وقد دخلا الماء وعليهما بردان فقالا: إن للماء سكناً.

قال إسحاق: وإن تجرد رجونا أن لا يكون إنماءً، واحتج بتجرد موسى عليه السلام انتهى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْحَمَامِ

٣٥٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ ذُكُورٍ أُنْثَى فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَامَ إِلَّا بِعِزِّهِ، وَمَنْ كَانَتْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ إِنَاثٍ أُنْثَى فَلَا تَدْخُلُ الْحَمَامَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٢١).

الحديث في إسناده أبو خيرة، قال الذهبي: لا يعرف، وأحاديث الحمام لم يتفق على صحة شيء منها. قال المنذري: وأحاديث الحمام كلها معلولة، وإنما يصح منها عن الصحابة ويشهد لحديث الباب حديث عمر بن الخطاب الذي سيذكره المصنف في باب من دعي فأرى منكراً من كتاب الوليمة، وقد أخرج الفصل الأول من هذا الحديث الترمذي من حديث جابر وقال: حسن غريب، وفيه ليث بن أبي سليم. وقد رواه أحمد أيضاً من طريق ثانية من طريق ابن لهيعة عن ابن الزبير عن جابر.

وأخرج معناه أبو داود والترمذي من حديث عائشة قالت: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ عَنْ دُخُولِ الْحَمَامِ، ثُمَّ رَخَّصَ لِلرِّجَالِ أَنْ يَدْخُلُوهُ فِي الْمَازِيَةِ لَكِنَّهُ مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ عَنْ أَبِي عَذْرَةَ عَنْهَا، وَأَبُو عَذْرَةَ بِمَجْهُولٍ.

قال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، وإسناده ليس بذلك القاتم.

وأخرج أبو داود والترمذي من حديثها أنها قالت لنسوة دخلن عليها من نساء الشام: لعلكن من الكورة التي يدخل نساؤها الحمام؟ قلن نعم، قالت: أما إنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ أَمْرَأَةٍ تَخْلَعُ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا هَتَكَتْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ مِنْ حِجَابٍ» وهو من حديث شعبة عن منصور

يَغْتَسِلُ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آذَرَ، قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَثَرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرٌ ثَوْبِي حَجَرٌ حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوَاءِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى بِأَسَى، قَالَ: فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٧٨) (م: ٣٣٩) (حم: ٣١٥/٢).

قوله: (كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ) أي جماعتهم. قوله: (يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً) ظاهره أن ذلك كان جائزاً في شرعهم وإلا لما أقرهم موسى على ذلك، وكان هو عليه السلام يغتسل وحده أخذاً بالأفضل.

قال الحافظ: وأغرب ابن بطال فقال: هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك. قوله: (آذَرَ) هو بالمد وفتح الدال المهملة وتخفيف الراء. قال الجوهري: الأذرة نفخة في الخصية.

قوله: (فَجَمَعَ) بالجيم ثم الميم ثم الحاء المهملة أي جرى مسرعاً، وفي رواية (فَخَرَجَ) قوله: (ثَوْبِي حَجَرٌ) إنما خاطبه، لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه قرَّب ثوبه فانتقل من حكم الجماد إلى حكم الحيوان فناده، فلما لم يرد عليه ثوبه ضربه. وقيل: يحتمل أن يكون المراد أراد بضربه إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه، ويحتمل أن يكون عن وحى قوله: (حَتَّى نَظَرْتُ) ظاهره أنهم رأوا جسده، وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة.

وأبدي ابن الجوزي احتمال أن يكون كان عليه مئزر، لأنه يظهر ما تحته بعد البلل، واستحسن ذلك ناقلاً له عن بعض مشايخه.

قال الحافظ: وفيه نظر. والحديث قد تقدم الكلام على وجه دلالاته في الذي قبله.

بَابُ الدُّخُولِ فِي الْمَاءِ بِغَيْرِ إِزَارٍ

٣٥١- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءَ لَمْ يَلْبَسْ ثَوْبَهُ حَتَّى يُؤَارِيَ عَوْرَتَهُ فِي الْمَاءِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٦٢).

الحديث قال في مجمع الزوائد: رجاله موثقون، إلا أن علي بن زيد مختلف في الاحتجاج به، وهذا نوع من الستر المنسوب إليه،

عن سالم بن أبي الجعد عن أبي الملبح عنها، وكلهم رجال الصحيح.

وروي عن جرير عن سالم عنها، وكان سالم يدلس ويرسل.
وقال الترمذي بعد ذكر الحديث: حسن وفي رواية للنسائي عن جابر «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ حَلِيلَتَهُ الْحَمَامَ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ» هكذا بلفظ: «إِلَّا مِنْ عُذْرٍ» في الجامع، ولم يذكر هذا الاستثناء الترمذي، ولم يوجد الحديث في النسائي، ولعل ذلك في بعض النسخ قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في بعض أجوبته: والظاهر أنه غلط، ولم يذكر الشريف أبو المحاسن في كتابه في الحمام، ولم يذكر الاستثناء في حديث جابر ولا عزاه إلى النسائي.

وقد رواه من حديث جابر بلفظ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَامَ إِلَّا بِعُذْرٍ» ورواه الشريف أبو المحاسن في كتابه في الحمام من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أبي الزبير عن جابر، وليس في شيء من الطرق ذكر العذر.

وحديث الباب يدل على جواز الدخول للذكور بشرط لبس المآزر، وتحريم الدخول بدون مثزر وعلى تحريمه على النساء مطلقاً واستثناء الدخول من عذر لمن لم يثبت من طريق تصلح للاحتجاج بها فالظاهر المنع مطلقاً.

ويؤيد ذلك ما سلف من حديث عائشة الذي روته لنساء الكورة، وهو أصح ما في الباب إلا لمريضة أو نساء كما سيأتي في الحديث بعد هذا إن صح.

٣٥٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَسَتَجِدُونَ فِيهَا بَيُوتًا يُقَالُ لَهَا الْحَمَامَاتُ فَلَا يَدْخُلْنَهَا الرَّجَالُ إِلَّا بِالإِزَارِ، وَامْتَسُوا النَّسَاءَ إِلَّا مَرِيضَةً أَوْ نَفْسَاءَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠١١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٤٨).

الحديث في إسناده عبد الرحمن بن أنعم الإفريقي وقد تكلم عليه غير واحد وفي إسناده أيضاً عبد الرحمن بن رافع التنوخي قاضي إفريقية، وقد غمزه البخاري وابن أبي حاتم، وهو يدل على تقييد الجواز للرجال بلبس الإزار، ووجوب المنع على الرجال للنساء إلا لعذر المرض والنفساء، وهذا أعني استثناء المريضة والنفساء أخص من استثناء العذر المذكور في حديث النسائي فيقتصر عليهما وقد عرفت ما فيه.

قال المصنف: وفيه أن من حلف لا يدخل بيتاً فدخل حماماً حث انتهى.

التيمم للصلاة عند عدم الماء من غير فرق بين الجنب وغيره، وقد أجمع على ذلك العلماء، ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا من السلف إلا ما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وحكي مثله عن إبراهيم النخعي من عدم جوازه للجنب، وقيل: إن عمر وعبد الله رجعا عن ذلك.

وقد جاءت بجوازه للأحاديث الصحيحة.

وإذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بإجماع العلماء، إلا ما يحكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الإمام التابعي أنه قال: لا يلزمه، وهو مذهب متروك بإجماع من بعده ومن قبله وبالأحاديث الصحيحة المشهورة في أمره ﷺ للجنب يغسل بدنه إذا وجد الماء.

بَابُ تَيْمَمِ الْجُنُبِ لِلْجُرْحِ

٣٥٥- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَجُثَّةٌ فِي رَأْسِهِ ثُمَّ اخْتَلَمَ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيْمَمِ؟ فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدُرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ، فَقَالَ: قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا؟ فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعَمِيِّ السَّوَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيْمَمَ وَيَغْتَسِرَ، أَوْ يَغْتَسِبَ عَنْ جُرْحِهِ ثُمَّ يَسْتَسَحَّ عَلَيْهِ وَيَغْتَسِلَ مَسَاحِيرَ جَسَدِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٦) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١/١٩٠).

الحديث رواه أيضاً ابن ماجه وصححه ابن السكّن، وقد تفرد به الزبير بن خريق وليس بالقوي، قاله: الدارقطني وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب قال الحافظ: رواه أبو داود أيضاً من حديث الأوزاعي قال: بلغني عن عطاء عن ابن عباس.

ورواه الحاكم عن بشر بن بكر عن الأوزاعي، حدثني عطاء عن ابن عباس.

وقال الدارقطني: اختلف فيه على الأوزاعي، والصواب أن الأوزاعي أرسل آخره عن عطاء وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لم يسمعه الأوزاعي من عطاء وإنما سمعه من إسماعيل بن مسلم عن عطاء، ونقل ابن السكّن عن أبي داود أن حديث الزبير بن خريق أصح من حديث الأوزاعي.

وقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الوليد بن عبيد ابن أبي رباح عن عمه عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس

كِتَابُ التَّيْمَمِ

التيمم في اللغة: القصد قال الأزهرى: التيمم في كلام العرب القصد، يقال: تيممت فلاناً وتأممته ويَمِّمته. وأمته أي قصده.

وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استحابة الصلاة ونحوها قاله في الفتح وأعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع وهي خصيصة خصص الله تعالى بها هذه الأمة قال في الفتح: واختلف هل التيمم عزمة أو رخصة؟ وفصل بعضهم فقال: هو لعدم الماء عزمة وللعذر رخصة.

بَابُ تَيْمَمِ الْجُنُبِ لِلصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً

٣٥٤- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَرِلٍ فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ؟ قَالَ: أَصَابَنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ، قَالَ: عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/٤٣٤) (خ: ٣٤٨) (٦٨٢).

قوله: (فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ) وقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين بن الملقن أن هذا الرجل هو جلاء بن رافع بن مالك الأنصاري أخو رافة شهد بدرًا.

قال ابن الكلبي: وقتل يومئذ، وقال غيره: له رواية، وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي ﷺ.

قال الحافظ: أما على قول الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف.

وأما على قول غيره فيحتمل أن يكون هو لكن لا يلزم من كون له رواية أن يكون عاش بعد النبي ﷺ لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر، وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال: إنه قتل ببدر قوله

(أَصَابَنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ) بفتح الهمة: أي معي: أي موجودة، وهو أبلغ في إقامة عذره لما فيه من عموم النفي كأنه نفى وجود الماء بالكلية قوله: (عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ) اللام للمهد المذكور في الآية الكريمة ودل قوله: يكفيك على أن التيمم في مثل هذا الحال لا يلزمه القضاء.

ويحتمل أن يكون المراد بقوله: يكفيك: أي للاداء، فلا يدل على ترك القضاء والأول أظهر والحديث يدل على مشروعية

مرفوعاً ضعفه الذارقطني وقواه من صحح حديثه قوله: (اليمى)

بكسر العين: هو التحير في الكلام، قيل: هو ضد البيان والحديث يدل على جواز العدول إلى التيمم لخشية الضرر، وقد ذهب إلى ذلك العترة ومالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه. وذهب أحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه إلى عدم جواز التيمم لخشية الضرر، قالوا: لأنه واجد. والحديث وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى﴾ الآية يردان عليها.

ويدل الحديث أيضاً على وجوب المسح على الجباير، ومثله حديث علي رضي الله عنه قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أمسح على الجباير» وقد اتفق الحفاظ على ضعفه، وقد ذهب إلى وجوب المسح على الجباير المؤيد بالله والهادي في أحد قوليه.

وروي عن أبي حنيفة والفقهاء السبعة ومن بعدهم، وبه قال الشافعي، لكن بشرط أن توضع على طهر وأن لا يكون تحتها من الصحيح إلا ما لا بد منه، والمسح المذكور عندهم يكون بالماء لا بالتراب وذهب أبو العباس وأبو طالب وهو أحد قولي الهادي.

وروي عن أبي حنيفة أنه لا مسح ولا يحل بل يسقط كمبادئة تعذرت ولأن الجبيرة كعضو آخر، وآية الوضوء لم تتناول ذلك، واعتذروا عن حديث جابر وعليه بالمقال الذي فيهما، وقد تعاضدت طرق حديث جابر فصلح للاحتجاج به على المطلوب وقوي بحديث علي، ولكن حديث جابر قد دل على الجمع بين الغسل والمسح والتيمم.

بَابُ الْجُنُبِ يَتِيمٌ لَخَوْفِ الْبُرْدِ

٣٥٦- «عن عمرو بن العاص أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال: اختلفت في ليلة باردة شديدة البرد، فاشتفت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح، فلما قفنا على رسول الله ﷺ ذكروا ذلك له، فقال: يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب، فقلت: ذكرت قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ فتيممت ثم صليت، فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً، رواه أحمد (٢٠٣/٤) وأبو داود (٣٣٤) والذارقطني (١٧٨/١).

الحديث أخرجه البخاري تعليقاً، وابن حبان والحاكم، واختلف فيه على عبد الرحمن بن جبير فقيل: عنه عن أبي قيس عن عمرو وقيل: عنه عن عمرو بلا واسطة، لكن الرواية التي

فيها أبو قيس ليس فيها إلا أنه غسل مغابنه فقط.

وقال أبو داود: روى هذه القصة الأوزاعي عن حسان بن عطية وفيه «تيمم» ورجح الحاكم إحدى الروایتين، وقال البيهقي: يحتمل أن يكون فعل ما في الروایتين جميعاً، فيكون قد غسل ما أمكنه وتيمم للباقي، وله شاهد من حديث ابن عباس. ومن حديث أبي أمامة عند الطبراني قوله: «ذات السلاسل» هي موضع وراء وادي القرى، وكانت هذه الغزوة في جمادى الأولى سنة ثمان من الهجرة قوله: (فأشفت) أي خفت وحذرت.

قوله: (فضحك رسول الله ﷺ) ولم يقل شيئاً فيه دليلان على جواز التيمم عند شدة البرد وخافة الهلاك: الأول التيمم والاستبشار، والثاني عدم الإنكار، لأن النبي ﷺ لا يقر على باطل، والتيمم والاستبشار أقوى دلالة من السكوت على الجواز، فإن الاستبشار دلالة على الجواز بطريق الأولى.

وقد استدلل بهذا الحديث الثوري ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر أن من تيمم لشدة البرد وصلى لا تجب عليه الإعادة، لأن النبي ﷺ لم يأمره بالإعادة، ولو كانت واجبة لأمره بها ولأنه أتى بما أمر به وقدر عليه، فأشبهه سائر من يصلي بالتيمم.

قال ابن رسلان: لا يتيمم لشدة البرد من أمكنه أن يسخن الماء أو يستعمله على وجه يأمن الضرر مثل أن يغسل عضواً ويستره، وكلما غسل عضواً ستره ودفاه من البرد لزمه ذلك، وإن لم يقدر تيمم وصلى في قول أكثر العلماء.

وقال الحسن وعطاء: يكتسل وإن مات ولم يجعل له عذراً. ومقتضى قول ابن مسعود: لو رخصنا لهم لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا أنه لا يتيمم لشدة البرد.

قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما لفظه: فيه من العلم إثبات التيمم لخوف البرد وسقوط الغرض به وصحة اقتداء المتروكين بالتيمم، وأن التيمم لا يرفع الحدث، وأن التمسك بالعمومات حجة صحيحة انتهى.

وقوله: وإن التيمم لا يرفع الحدث، لعله مستفاد من قوله ﷺ: «صليت بأصحابك وأنت جنب؟»

بَابُ الرِّخْصَةِ فِي الْجَمَاعِ لِإِدَامِ الْمَاءِ

٣٥٧- «عن أبي ذر قال: اجئوت المدينة فأمر لي رسول الله ﷺ بإيل فكتت فيها، فأتيت النبي ﷺ فقلت: هلك أبو ذر،

والتزمذي.

وعن جابر عند الشيخين والنسائي.

وعن ابن عباس عند أحمد.

وعن حذيفة عند مسلم والنسائي، وعن أنس أشار إليه الترمذي.

ورواه السراج في مسنده بإسناد قال العراقي صحيح.

ورواه الخطابي في معالم السنن، وسيأتي في الصلاة.

وعن أبي أمامة عند أحمد والترمذي في كتاب السير وقال حسن صحيح ولكنه لم يذكر فيه المقصود. وعن أبي ذر عند أبي داود. وعن أبي موسى عند أحمد والطبراني بإسناد جيد.

وعن عمر عند البزار والطبراني، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف. وعن السائب بن يزيد عند الطبراني.

وعن أبي سعيد عند الطبراني أيضاً قوله: (جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً) أي موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع دون غيره، ويمكن أن يكون مجازاً عن المكان المبني للصلاة.

قال الحافظ: وهو من مجاز التشبيه، لأنه لما جازت الصلاة جميعها كانت كالمسجد في ذلك، قال الداودي وابن التين: والمراد أن الأرض جعلت للنبي ﷺ مسجداً وطهوراً وجعلت لغيره مسجداً ولم تجعل له طهوراً، لأن عيسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركه الصلاة، وقيل: إنما أبيح لهم موضع يتيقنون طهارته، بخلاف هذه الأمة فإنه أبيح لهم التطهر والصلاة إلا فيما يتقنوا نجاسته.

والأظهر ما قاله الخطابي: وهو أن من قبله إنما أبيحت لهم الصلاة في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع.

قال الحافظ في الفتح: ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ: «وَكُنَّ مِنْ قَبْلِي إِنَّمَا يُصَلُّونَ فِي كَنَائِهِمْ» وهذا نص في موضع النزاع فثبت الخصوصية، ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس وفيه «لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُصَلِّي حَتَّى يَتْلِفَ بِحِرَابِهِ» قوله: (وَطُهوراً) بفتح الطاء أي مطهرة، وفيه دليل على أن التراب يرفع الحدث كالماء لاشتراكهما في الطهوية.

قال الحافظ: وفيه نظر وعلى أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض لعموم لفظ الأرض لجميعها، وقد أكد بقوله: «كُلُّهَا»

قَالَ: مَا حَالُكَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَتَعَرَّضُ لِلْجَنَابَةِ وَلَيْسَ قُرْبِي مَاءً، فَقَالَ: إِنَّ الصَّمِيدَ طَهُورٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ مِائِينَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٦/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٣) وَالْأَثَرُومُ وَهَذَا لَفْظُهُ.

الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه أيضاً، وقد اختلف فيه على أبي قلابه الذي رواه عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر، ورواه ابن حبان والحاكم والذارقطي، وصححه أبو حاتم وعمرو بن بجدان قد وثقه العجلي.

قال الحافظ: وغلط ابن القطان فقال: إنه مجهول.

وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار والطبراني، قال الذارقطي في العلل: وإرساله أصح قوله: (اجْتَوَيْتِ الْمَدِينَةَ) بالجيم: أي استوتختها ولم توافق طبعي، وهو افتعلت من الجوى وهو المرض.

والحديث يدل على جواز التيمم للجنب، وقد تقدم الكلام عليه أول الباب.

ويدل على أن الصميد طهور يجوز لمن تطهر به أن يفعل ما يفعله المتطهر بالماء من صلاة وقراءة ودخول مسجد ومن مصحف وجماع وغير ذلك، وأن الاكتفاء بالتيمم ليس بمقتدر بوقت محدود، بل يجوز وإن تطاول العهد بالماء، وذكر العشر سنين لا يدل على عدم جواز الاكتفاء بالماء بعدها، لأن ذكرها لم يرد به التقييد بل المبالغة، لأن الغالب عدم فقدان الماء وكثرة وجدانه لشدة الحاجة إليه، فعدم وجدانه إنما يكون يوماً أو بعض يوم.

بَابُ اشْتِرَاطِ دُخُولِ الْوَقْتِ لِلتَّيَمُّمِ

٣٥٨- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطُهوراً إِنَّمَا أَدْرَكْتُهِ الصَّلَاةُ تَمَسَّحْتُ وَصَلَّيْتُ».

٣٥٩- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا لِي وَلَأَمْتِي مَسْجِداً وَطُهوراً، فَإِنَّمَا أَدْرَكْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي الصَّلَاةَ فَعِنْدَهُ مَسْجِدُهُ وَعِنْدَهُ طُهورُهُ، رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٢٤٨/٥).

الحديث الأول أصله في الصحيحين، والحديث الثاني إسناده في مسند أحمد هكذا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سُلَيْمَانَ، يَعْنِي التَّيْمِيَّ عَنْ سَيَّارٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَذَكَرَهُ، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا سَيَّاراً الْأُمَوِيَّ وَهُوَ صَدُوقٌ.

وفي الباب عن علي عند البزار وعن أبي هريرة عند مسلم

كما في الرواية الثانية.

فلا يتم الاستدلال.

وقد ذهب إلى تخصيص التيمم بالتراب العترة والشافعي وأحمد وداود، وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء والأوزاعي والثوري إلى أنه يجزئ بالأرض وما عليها، وسيعقد المصنف لذلك باباً «فأينما أذكرت رجلاً من أمتي الصلاة» وفي الصحيحين «فأينما رجل من أمتي أذكرته الصلاة فليصل» وقد استدل به على عموم التيمم بأجزاء الأرض، لأن قوله: «فأينما أذكرت رجلاً، وأينما رجل» صيغة عموم، فيدخل تحته من لم يجد تراباً ووجد غيره من أجزاء الأرض.

قال ابن دقيق العيد: ومن خصص التيمم بالتراب يحتاج إلى أن يقيم دليلاً يخصص به هذا العموم أو يقول: دل الحديث على أنه يصلي وأنا أقول بذلك: فيصلي على الحالة، ويرد عليه حديث الباب فإنه بلفظ «فإنه بلفظ «فإنه مسجده وعنده طهوره».

وقد استدلل المصنف بالحديث على اشتراط دخول الوقت للتيمم لتقييد الأمر بالتيمم بإدراك الصلاة وإدراكها لا يكون إلا بعد دخول الوقت قطعاً.

وقد ذهب إلى ذلك الاشتراط العترة والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وداود، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ ولا قيام قبله والوضوء خصه الإجماع والسنة.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجزئ قبل الوقت كالوضوء، وهذا هو الظاهر، ولم يرد ما يدل على عدم الإجزاء، والمراد بقوله إذا قمتم: إذا أردتم القيام، وإرادة القيام تكون في الوقت وتكون قبله، فلم يدل دليل على اشتراط الوقت حتى يقال خصص الوضوء الإجماع.

بَابُ مَنْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي بَغْضَ طَهَارَتِهِ يَسْتَعْمِلُهُ

٣٦٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/٤٢٨) (خ: ٧٢٨٨) (م: ١٣٣٧).

هذا الحديث أصل من الأصول العظيمة وقاعدة من قواعد الدين النافعة، وقد شهد له صريح القرآن، قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ فلك الاستدلال بالحديث على العفو عن كل ما خرج عن الطاقة، وعلى وجوب الإتيان بما دخل تحت الاستطاعة من الأمور به وأنه ليس مجرد خروج بعضه عن الاستطاعة موجباً للعفو عن جميعه. وقد استدلل به المصنف على

واستدل القائل بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعاً بلفظ: «وَجُعِلَتْ تُرْبَتُنَا لَنَا طَهُورًا» وهذا خاص فينبغي أن يعمل عليه العام.

وأجيب بأن تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال.

ورد بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ التراب، أخرجه ابن خزيمة وغيره.

وفي حديث علي «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا» أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن.

وأجيب أيضاً عن ذلك الاستدلال بأن تعليق الحكم بالتربة مفهوم لقب، ومفهوم اللقب ضعيف عند أرباب الأصول ولم يقل به: إلا الدقاق فلا يتنهض لتخصيص المنطوق، ورد بأن الحديث سبق لإظهار التشريف، فلو كان جائزاً بغير التراب لما اقتصر عليه، وانت خبير بأنه لم يقتصر على التراب إلا في هذه الرواية، نعم الافتراق في اللفظ حيث يحصل التأكيد في جعلها مسجداً دون الآخر كما سيأتي في حديث مسلم يدل على الافتراق في الحكم وأحسن من هذا أن قوله تعالى: في آية المائدة منه يدل على أن المراد: التراب، وذلك، لأن كلمة من للتبعض كما قال في الكشف: إنه لا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأسي من الدهن والتراب إلا معنى التبعض انتهى فإن قلت: سلمنا التبعض فما الدليل على أن ذلك البعض هو التراب؟

قلت: التخصيص عليه في الحديث المذكور ومن الأدلة الدالة على أن المراد خصوص التراب ما ورد في القرآن والسنة من ذكر الصعيد والأمر بالتيمم منه وهو التراب، لكنه قال في القاموس: والصعيد: التراب أو وجه الأرض وفي المصباح الصعيد: وجه الأرض تراباً كان أو غيره قال الزجاج: لا أعلم اختلافاً بين أهل اللغة في ذلك.

قال الأزهري، ومذهب أكثر العلماء أن الصعيد في قوله تعالى: «صعيداً طيباً» هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للتحلي: الصعيد: تراب وجه الأرض ولم يذكر غيره. وفي المصباح أيضاً.

ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق على وجوه: على التراب الذي على وجه الأرض، وعلى وجه الأرض، وعلى الطريق، ويؤيد حمل الصعيد على العموم تيممه ﷺ من الحائط

وجوب استعمال الماء الذي يكفي لبعض الطهارة وهو كذلك، وقد خالف في ذلك زيد بن علي والناصر والخنفية، فقالوا: يسقط استعمال الماء، لأن عدم بعض المبدل يبيح الانتقال إلى.

بَابُ تَعْيِينِ التَّرَابِ لِلتَّيْمَمِ دُونَ بَقِيَّةِ الْجَامِدَاتِ

٣٦١- عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطَيْتُ مَا لَمْ يَعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ: نُصِرْتُ بِالرَّغَبِ، وَأَعْطَيْتُ مَقَاتِيحَ الْأَرْضِ، وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ، وَجُعِلَ لِي التَّرَابُ طَهُورًا، وَجُعِلَتْ أُمِّي خَيْرَ الْأُمَمِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٨/١).

الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل وأيضاً في حديث جابر المتفق عليه «خُفِّنَ: النُّصْرُ بِالرَّغَبِ، وَجُعِلَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَتَحْلِيلُ الْغَنَائِمِ، وَإِعْطَاءُ الشُّقَاعَةِ، وَغُمُومُ الْبُقْعَةِ، وَزَادَ أَبُو هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِهِ الثَّابِتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ خَصْلَتَيْنِ وَهُمَا: «وَأَعْطَيْتُ جَوَامِيعَ الْكَلِمِ، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّ» فَيَحْصُلُ مِنْهُ وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ سَبْعُ خَصَالٍ.

ولمسلم من حديث حذيفة «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَذَكَرَ خَصْلَةُ الْأَرْضِ، قَالَ: وَذَكَرَ خَصْلَةُ أُخْرَى» وهذه الخصلة المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي «وَأَعْطَيْتُ هَذِهِ الْإِيَّاتِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَثَرِ تَحُثِ الْعَرَضِ» يشير إلى ما حطه الله عن أمته من الإصر، فصارت الخصال تسعاً.

وفي حديث الباب زيادة «أَعْطَيْتُ مَقَاتِيحَ الْأَرْضِ، وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ، وَجُعِلَتْ أُمِّي خَيْرَ الْأُمَمِ» فصارت الخصال ثلثي عشر خصلة.

وعند البرار من وجوه آخر عن أبي هريرة رفعه «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: غُفِرَ لِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِي وَمَا تَأَخَّرَ، وَجُعِلَتْ أُمِّي خَيْرَ الْأُمَمِ، وَأَعْطَيْتُ الْكُوفَرِ، وَإِنْ صَاحِبُكُمْ لَصَاحِبُ إِوَاءِ الْحَمْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْتَهُ آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ، وَذَكَرَ ثَلَاثِينَ مَرَّةً مَا تَقَدَّمَ وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخَصْلَتَيْنِ: كَانَ شَيْطَانِي كَافِرًا فَأَعَانَنِي اللَّهُ عَلَيْهِ فَاسْلَمَ، قَالَ: وَتُسَبِّحُ الْأُخْرَى» فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة.

قال الحافظ في الفتح: ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التتبع.

وقد ذكر أبو سعيد النسابوري في كتاب شرف المصطفى أن الذي اختص به نبينا ﷺ ستون خصلة.

والحديث ساقه المصنف رحمه الله تعالى للاستدلال به على تعيين التراب للتصريح في الحديث بذكر التراب، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب اشتراط دخول الوقت للتيمم قوله: «نُصِرْتُ بِالرَّغَبِ» مفهومه أنه لم يوجد لغيره النصر بالرغب، لكن في مسيرة الشهر التي ورد التقييد بها في الصحيحين وفي أكثر منها بالأولى.

وأما دونها فلا، ولكن ورد في رواية في البخاري «وَنُصِرْتُ عَلَى الْعَدُوِّ بِالرَّغَبِ وَلَوْ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةُ شَهْرٍ» وهي تشعر باختصاصه به مطلقاً، وإنما جعل الغاية شهراً، لأنه لم يكن بين بلده وبين أحدٍ من أعدائه أكثر منه.

قال الحافظ في الفتح: وهل هي حاصلة لأتمته من بعده؟ فيه احتمال، وقد نقل ابن الملقن في شرح العمدة عن مسند أحمد بلفظ: «وَالرَّغَبُ يَسْمَى بَيْنَ يَدَيِ أُمِّي شَهْرًا» قوله: (وَأَعْطَيْتُ مَقَاتِيحَ الْأَرْضِ) هي ما سهل الله له ولأتمته من افتتاح البلاد الممتعة والكفور المتعدرة قوله: (وَجُعِلَتْ أُمِّي خَيْرَ الْأُمَمِ) هُوَ يَثَلُ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ».

٣٦٢- وَعَنْ حَذِيفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ ثَرَابُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٢٢).

قوله: (بِثَلَاثٍ) الثالثة مبهم، وقد بينها ابن خزيمة والنسائي وهي «وَأَعْطَيْتُ هَذِهِ الْإِيَّاتِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ» وقد تقدم التنبيه على ذلك.

والحديث يدل على قصر التيمم على التراب للتصريح بالتراب فيه، وقد عرفت البحث في ذلك في باب اشتراط دخول الوقت.

قوله: (صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ) وهي أنهم يتمون المقدم ثم الذي يليه من الصفوف ثم يرصون الصف كما ورد التصريح بذلك في سنن أبي داود وغيرها.

بَابُ صِفَةِ التَّيْمَمِ

٣٦٣- عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «فِي التَّيْمَمِ: ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْكَفَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٧) وَفِي لَفْظٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِالتَّيْمَمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَيْنِ»

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٤) وَصَحَّحَهُ.

قال ابن عبد البر: أكثر الآثار المرفوعة عن عمار ضربة واحدة، وما روي عنه من ضربتين فكُلها مضطربة، وقد جمع البيهقي طرق حديث عمار فابلق.

وقد روى الطبراني في الأوسط والكبير أنه ﷺ قال لعمار بن ياسر: «يَكْفِيكَ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْكَفَيْنِ» وفي إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو ضعيف وإن كان حجة عند الشافعي. والحديث يدل على أَنَّ التَّيْمَ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ، وقد ذهب إلى ذلك عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق والصادق والإمامية، قال في الفتح: ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره وهو قول عامة أهل الحديث.

وذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب والإمام يحيى والفقهاء إلى أَنَّ الواجب ضربتان: ضربة للوجه وأخرى لليدين.

وذهب ابن المسيب وابن سيرين إلى أَنَّ الواجب ثلاث ضربات: ضربة للوجه، وضربة للكَفَيْنِ، وضربة للذراعين.

احتج الأولون بحديث الباب وبالرواية الأخرى الآتية المتفق عليها من حديث عمار.

وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالضربتين بما فيها من المقال المشهور.

واحتج أهل القول الثاني: بحديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «التَّيْمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْبِرْتَيْنِ» أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي، وفي إسناده علي بن ظبيان قال الدارقطني: وثقه يحيى القطان وهشيم وغيرهما.

قال الحافظ: هو ضعيف ضعفه القطان وابن معين وغير واحد.

وقد روي أيضاً من طريق ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «تَيْمَنًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ضَرْبَانِ بِأَيْدِينَا عَلَى الصَّيْدِ الطَّيِّبِ، ثُمَّ نَفْضُنَا بِأَيْدِينَا فَمَسَحْنَا بِهِمَا وَجُوهَنَا، ثُمَّ ضَرْبَتَا ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحْنَا مِنَ الْمَرَاثِقِ إِلَى الْكَفِّ» وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وروي أيضاً عن ابن عمر مرفوعاً من وجه آخر بلفظ حديث ابن ظبيان، قال أبو زرعة: حديث باطل ورواه الدارقطني والحاكم من حديث جابر، وفيه عثمان بن محمد وهو متكلم فيه قاله ابن الجوزي. قال الحافظ: وأخطأ في ذلك قال ابن دقيق العيد: لم يتكلم فيه أحد، نعم روايته شاذة قال الدارقطني بعد رواية حديث جابر: كلهم

ثقات والصواب موقوف وفي الباب عن الأسلع بن شريك رواه الطبراني والدارقطني، وفيه الربيع بن بدر وهو ضعيف وعن أبي أمامة رواه الطبراني، قال الحافظ: وإسناده ضعيف وعن عائشة مرفوعاً رواه البزار وابن عدي، وقد تفرد به الحريش بن الخريت ولا يحتج بحديثه، قال أبو حاتم: حديثه منكر وعن عمار رواه البزار، وقد عرفت أَنَّ أحاديثه الصَّحاح ضربة واحدة وفي الباب أيضاً عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «إِنَّهُ ﷺ تَيْمَمَ بِضَرْبَتَيْنِ مَسَحَ بِأَحْذَاهُمَا وَجْهَهُ» رواه أبو داود بسند ضعيف، لأن مداره على محمد بن ثابت وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم والبخاري وأحمد قال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت أحد، وبهذا يتبين لك أَنَّ أحاديث الضربتين لا تخلو جميع طرقها من مقال، ولو صححت لكان الأخذ بها متعيناً لما فيها من الزيادة، فالحق الوقوف على ما ثبت في الصحيحين من حديث عمار من الاقتصاد على ضربة واحدة حتى تصح الزيادة على ذلك المقدار.

وأما أهل القول الثالث فلم أقف لهم على ما يصلح متمسكاً للوجوب بل قال الإمام يحيى: إنه لا دليل يدل على نديبة التلث في التيمم، وقوى ذلك الإمام المهدي والأمر كذلك.

٣٦٤- وَعَنْ عَمَّارٍ قَالَ: «اجْتَبَيْتُ فَلَمْ أَصِبِ الْمَاءَ، فَتَمَعَّكْتُ فِي الصَّيْدِ وَصَلَيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيكَ هَكَذَا، وَضَرْبُ النَّبِيِّ ﷺ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ وَتَفْخُ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ» متفق عليه (حم: ٤/٢٦٣) (خ: ٣٤٧) (م: ٣٦٨). وفي لفظ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِكَفَيْكَ فِي التَّرَابِ، ثُمَّ تَفْخُ فِيهِمَا، ثُمَّ تَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَيْكَ إِلَى الرَّصْنَيْنِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/١٨٣).

قوله: «فَتَمَعَّكْتُ» وفي رواية «فَتَمَرَّغْتُ» أي تقلبت قوله: (إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ) فيه دليل على أَنَّ الواجب في التيمم هي الصفة المذكورة في هذا الحديث قوله: (وَضَرْبُ يَدَيْكَ فِي الْمَذْكَورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي شَرْحِ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا قَوْلُهُ: «ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ» فِيهِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبٍ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ يَقْتَصِرُ فِي مَسْحِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْكَفَيْنِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَطَاءٌ وَمَكْحُولٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَعَامَّةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، هَكَذَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.

وذهب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن عمر والحسن البصري والشعبي وسالم بن عبد الله بن عمر وسفيان

ثبت عند البخاري معناها ولفظه: «وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ وَتَفَحَّحَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ».

قوله: (إِلَى الرَّصْغَيْنِ) هي لغة في الرَسْغَيْنِ وهما مفصل الكفَيْنِ.

قال المصنف بعد أن ساق الحديث: وفيه دليل على أن الترتيب في تيمم الجنب لا يجب انتهى.

بَابُ مَنْ تَيَمَّمَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَصَلَّى ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ

٣٦٥- عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السَّنَةَ وَأَجَزَأْتُكَ صَلَاتُكَ، وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ: لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢١٣/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٨) وَهَذَا لَفْظُهُ، وَقَدْ رَوَيْنَاهُ أَيْضًا عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا.

الحديث أخرجه أيضًا الدَّارِمِيُّ والحاكم، ورواه الدَّارِقُطِيُّ موصولاً ثم قال: تفرد به عبد الله بن نافع عن الليث عن بكر بن سوادة عن عطاء عنه موصولاً، وخالفه ابن المبارك فأرسله، وكذا قال الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ لم يروه متصلاً إلا عبد الله بن نافع. وقال موسى بن هارون: رفعه وهم من ابن نافع.

وقال أبو داود: رواه غيره عن الليث عن عميرة عن بكر عن عطاء مرسلًا.

قال: وذكر أبي سعيد فيه ليس بمحفوظ.

وقد رواه ابن السَّكَنِ فِي صَحِيحِهِ موصولاً من طريق أبي الوليد الطَّيَالِسِيِّ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَعَمِيرَةَ بْنِ أَبِي نَاجِيَةَ جَمِيعًا عَنْ بَكْرِ مَوْصُولًا.

ورواه ابن لهيعة عن بكرٍ فزاد بين عطاء وأبي سعيد أبا عبد الله مولى إسماعيل بن عبيد الله وابن لهيعة ضعيف ولا يلتفت إلى زيادته، ولا تعلق بها رواية الثقة عمرو بن الحارث ومعه عميرة بن أبي ناجية، وقد وثقه النَّسَائِيُّ ويحيى بن بكير وابن حبان، وأثنى عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مريم وله شاهد من حديث ابن عباس، رواه إسحاق بن راهويه في مسنده «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: تَيَمَّمَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الْمَاءَ قَرِيبٌ

النَّوْرِي وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْمَسْحَ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، رَوَاهُ النَّوْزِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ.

ورواه في البحر أيضاً عن الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبي طالب والفرقيين وذهب الزهري إلى أنه يجب المسح إلى الإبطين.

قال الخطابي: لم يختلف أحد من العلماء في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين.

احتج الأولون بحديث الباب.

واحتج أهل القول الثاني: بحديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ» وقد تقدم عدم انتهاضه للاحتجاج من هذا الوجه ومن غيره.

واحتجوا بالقياس على الوضوء وهو فاسد الاعتبار.

واحتج الزهري بما ورد في بعض روايات حديث عمار عند أبي داود بلفظ: إلى الأباط، وأجيب بأنه منسوخ كما قال الشافعي.

واحتج أيضاً بأن ذلك حد البد لغة.

وأجيب بأنه قصرها الخبر وإجماع الصحابة على بعض حدّها لغة.

قال الحافظ في الفتح: وما أحسن ما قال: إِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي صِفَةِ التَّيَمُّمِ لَمْ يَصَحَّ مِنْهَا سِوَى حَدِيثِ أَبِي جَهِيمٍ وَعَمَّارٍ وَمَا عَدَاهُمَا فَضَعِيفٌ أَوْ مُخْتَلَفٌ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، وَالرَّاجِحُ عَدَمُ رَفْعِهِ، فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي جَهِيمٍ فَوَرَدَ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ مُجْمَلًا، وَأَمَّا حَدِيثُ عَمَّارٍ فَوَرَدَ بِذِكْرِ الْكَفَّيْنِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَبِذِكْرِ الْمَرْفَقَيْنِ فِي السَّنَنِ، وَفِي رِوَايَةٍ إِلَى نِصْفِ الذَّرَاعِ وَفِي رِوَايَةٍ إِلَى الْأَبَاطِ.

فَأَمَّا رِوَايَةُ الْمَرْفَقَيْنِ وَكَذَا نِصْفِ الذَّرَاعِ فَفِيهِمَا مَقَالٌ.

وأما رواية الأباط فقال الشافعي وغيره: إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ له، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به.

وتما يقوي رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والكفَّين كون عمار يفتي بعد النبي ﷺ بذلك، وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره، ولا سيما الصحابي المجتهد انتهى.

فالحق مع أهل المذهب الأول حتى يقوم دليل يجب المصير إليه، ولا شك أن الأحاديث المشتملة على الزيادة أولى بالقبول ولكن إذا كانت صالحة للاحتجاج بها.

وليس في الباب شيء من ذلك قوله: (وَفِي لَفْظِهِ) هذه الرواية

مِنْكَ، قَالَ: فَلَعَلِّي لَا أَبْلُغُهُ.

والحديث يدل على أن من صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا يجب عليه الإعادة وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد والإمام يحيى.

وقال الهادي والنَّاصِر والمُؤَيَّد بالله وأبو طالب وطاووس، وعطاء، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ومكحول وابن سيرين، والزَّهْرِي، وربيعة كما حكاه المنذري وغيره: إنها تجب الإعادة مع بقاء الوقت لتوجه الخطاب مع بقاء لقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ مع قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ فشرط في صحتها الوضوء وقد أمكن في وقتها، ولقوله: ﴿فَإِذَا وَجِدَ الْمَاءَ فَلْيُتَيَّمِ اللَّهُ وَلْيَمْسَسْهُ بِشِرَّتِهِ﴾ الحديث ورد بأنه لا يتوجه الطلب بعد قوله: (أَصْبَحْتَ السَّنَةَ وَأَجْزَأُكَ صَلَاتُكَ) وإطلاق قوله: (فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ) مقيدٌ بحديث الباب، ويؤيد القول بعدم وجوب الإعادة حديث «لَا تَصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ» عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان، وصححه ابن السكن، ويحاج عنه بأنهما عند القائل بوجوب الإعادة صلاة واحدة، لأن الأول قد فسد بوجود الماء فلا يرد ذلك عليه.

وما قيل: من تأويل الحديث بأنهما وجدا بعد الوقت فتعسف بخالف ما صرح به الحديث من أنهما وجدا ذلك في الوقت. وأما إذا وجد الماء قبل الصلاة بعد التيمم وجب الوضوء عند العترة والفقهاء.

وقال داود وأبو سلمة بن عبد الرحمن: لا يجب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ وأما إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فإنه يجب عليه الخروج من الصلاة وإعادتها بالوضوء عند الهادي والنَّاصِر والمُؤَيَّد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري والمزني وابن شريح.

وقال مالك ودَّاد: لا يجب عليه الخروج بل يجرم والصلاة صحيحة، وسيأتي الكلام عليه قوله: (أَصْبَحْتَ السَّنَةَ) أي الشريعة الواجبة قوله: (وَأَجْزَأُكَ صَلَاتُكَ) أي كتبتك عن القضاء، والإجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطاً للإعادة.

بَابُ بَطْلَانِ التَّيَمُّمِ بَوْجُودِ الْمَاءِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا

٣٦٦- عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَلِذَا وَجَدَ

الْمَاءَ فَلْيَمْسَسْهُ بِشِرَّتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٥/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٤) وَصَحَّحَهُ.

الحديث أخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وابن ماجه، وقد اختلف فيه على أبي قلابه، وقد تقدّم الكلام عليه في باب الرخصة في الجماع لعدم الماء.

والمصنف رحمه الله قد استدلل بقوله، فإذا وجد الماء فليمسسه بشرته، على وجوب الإعادة على من وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة، وهو استدلالٌ صحيحٌ، لأن هذا الحديث مطلقٌ فيمن وجده بعد الوقت، ومن وجده قبل خروجه وحال الصلاة وبعدها وحديث أبي سعيد السابق مقيدٌ بمن وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة، فتخرج هذه الصورة بحديث أبي سعيد وتبقى صورة وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بعد فعل التيمم وبعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها داخلتين تحت إطلاق الحديث. وفي كلا الصورتين خلافٌ قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا، ولكنه يشكل على الاستدلال بهذا الحديث قوله: (فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ) فإنه يدل على عدم الوجوب المدعى.

بَابُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ مَاءٍ وَلَا تُرَابٍ عِنْدَ الضَّرُورَةِ

٣٦٧- «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ، فَبَيَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فِي طَلَبِهَا فَوَجَدُوهَا فَأَذْكُرْتُهُمُ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَلَمَّا أُنْزِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكَرُوا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّيَمُّمِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (خ: ٣٣٤) (م: ٣٦٧) (د: ٣١٧) (ن: ١٦٣/١ و ١٦٤) (هـ: ٥٦٨).

قوله: (أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ) وفي بعض الروايات أنها قالت: «انْقَطَعَ عَقْدِي» ولا تخالفة بينهما فهو حقيقة ملكٌ لأسماء، وإضافته في الرواية الثانية إلى نفسها لكونه في يدها قوله: (فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ) استدلل بذلك جماعة من المحققين منهم المصنف على وجوب الصلاة عند عدم المطهرين: الماء، والتراب، وليس في الحديث أنهم فقدوا التراب، وإنما فيه أنهم فقدوا الماء فقط، ولكن عدم الماء في ذلك الوقت كعدم الماء والتراب، لأنه لا مطهر سواه ووجه الاستدلال به أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذٍ ممنوعة لأنكر عليهم النبي ﷺ، وبهذا قال

الشافعي وأحمد وجمهور الحديثين وأكثر أصحاب مالك. لكن اختلفوا في وجوب الإعادة فالمختصون عن الشافعي

وجوبها وصححه أكثر أصحابه، واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يسقط الإعادة، والمشهور عن أحمد وبه قال المزني وسحنون وابن المنذر: لا تجب، واحتجوا بحديث الباب، لأنها لو كانت واجبة لبينها لهم النبي ﷺ، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وتعقب بأن الإعادة لا تجب على الفور، فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة، وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما: لا يصلي، لكن قال أبو حنيفة وأصحابه: يجب عليه القضاء، وبه قال الثوري والأوزاعي.

وقال مالك فيما حكاه عنه المدنيون: لا يجب عليه القضاء، وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسألة.

وحكى النووي في شرح المهذب عن القديم استحباب الصلاة وتجب الإعادة، وبهذا تصير الأقوال خمسة قاله الحافظ في الفتح.

المستحاضة.

وأحكام المستحاضة مستوفاة في كتب الفروع، والأحاديث الصحيحة منها ما يقضي بأن الواجب عليها الرجوع إلى العمل بصفة الدّم كما في حديث فاطمة بنت أبي حبيش الآتي في الباب الذي بعد هذا.

ومنها ما يقضي باعتبار العادة كما في أحاديث الباب، ويمكن الرجوع بأن المراد بقوله: «أَقْبَلْتُ حَيْضَتُكَ» الحيضة التي تتميز بصفة الدّم، أو يكون المراد بقوله «إِذَا أَقْبَلْتُ الْحَيْضَةَ» في حق المعتادة، والتّمييز بصفة الدّم في حق غيرها، وينبغي أن يعلم أنّ معرفة إقبال الحيضة قد يكون بمعرفة العادة، وقد يكون بمعرفة دم الحيض، وقد يكون بمجموع الأمرين.

وفي حديث حمنة بنت جحش بلفظ: «فَتَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ» وهو يدلّ على أنّها ترجع إلى الحالة الغالبة في النساء وهو غير صالح للاحتجاج كما ستعرف ذلك في باب من قال تحيض ستاً أو سبعاً، ولو كان صالحاً لكان الجمع ممكناً كما سيأتي.

وقد أطال المصنّفون في الفقه الكلام في المستحاضة، واضطربت أقوالهم اضطراباً يبعد فهمه على أذكياء الطلبة فما ظنك بالنساء الموصوفات بالعمى في البيان والنقص في الأديان وبالغوا في التّفسير حتّى جاءوا بمسألة المتحيّرة فتحيروا.

والأحاديث الصحيحة قد قصت بعدم وجودها، لأنّ حديث الباب ظاهرٌ في معرفتها إقبال الحيضة وإدبارها، وكذلك الحديث الآتي في الباب الذي بعد هذا، فإنّه صريحٌ في أنّ دم الحيض يعرف ويتميّز عن دم الاستحاضة، فطاحت مسألة المتحيّرة ولله الحمد، ولم يبق ههنا ما يستصعب إلا ورود بعض الأحاديث الصحيحة بالإحالة على صفة الدّم، وبعضها بالإحالة على العادة، وقد عرفت إمكان الجمع بينها بما سلف.

قوله: «قَالَ تَوْضِيحِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» سيأتي الكلام عليه في باب وضوء المستحاضة.

قال المصنّف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: وفيه تنبيهٌ على أنّها إنّما تنبي على عادة متكرّرة انتهى.

٣٦٩- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ الْيَمَنِيَّةَ كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدّم، فَقَالَ لَهَا: أَمْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبُسُكَ حَيْضَتُكَ ثُمَّ اغْتَسِلِي،

أَبْوَابُ الْحَيْضِ

قال في الفتح: أصله السّيلان، وفي العرف: جريان دم المرأة. قال في القاموس: حاضت المرأة تحيض حيضاً وحيضاً ومحاضاً فهي حائضٌ وحائضةٌ: سال دمها، والحيض اسم مصدرٍ ومنه الخوض، لأنّ الماء يسيل إليه

بَابُ بِنَاءِ الْمُعْتَادَةِ إِذَا اسْتَحِيضَتْ عَلَى عَادَتِهَا

٣٦٨- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلْتُ الْحَيْضَةَ فَأَتْرِكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَأَغْتَسِلِي عَنْكَ الدّمَ وَصَلِّي» وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٤/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٢). وَفِي رِوَايَةٍ لِلْجَمَاعَةِ (خ: ٣٠٦) (م: ٣٣٣) (د: ٢٨٢) (ت: ١٢٥) (ن: ١٨٤/١) (هـ: ٦٢٦) إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ «فَإِذَا أَقْبَلْتُ الْحَيْضَةَ فَذْهَبِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرْتَ فَأَغْتَسِلِي عَنْكَ الدّمَ وَصَلِّي» زَادَ التِّرْمِذِيُّ فِي رِوَايَةٍ وَقَالَ: «تَوْضِيحِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الزَّمَنُ» وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «وَلَكِنْ ذْهَبِي الصَّلَاةَ قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتِ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي».

الحديث قد أسلفنا بعض الكلام عليه في باب الغسل من الحيض، وعرفناك هنالك أنّ فيه دلالةً على أنّ المرأة إذا ميّزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره فإذا انقضى قدره اغتسلت منه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضّأ لكلّ صلوة لا تصلّي بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة كما سيأتي في باب وضوء المستحاضة لكلّ صلوة، وقد بيّنا في باب غسل المستحاضة لكلّ صلوة عدم انتهاض الأحاديث الواردة بوجوب الغسل عليها لكلّ صلوة أو للصّلاتين، أو من طهر إلى طهر، وعرفناك أنّ الحقّ أنّه لا يجب عليها الاغتسال إلا عند إدبار الحيضة لهذا الحديث وقد ذكرنا الخلاف في ذلك هنالك.

والحاصل أنّه لم يأت في شيء من الأحاديث الصحيحة ما يقضي بوجوب الاغتسال عليها لكلّ صلوة أو لكلّ يوم أو للصّلاتين، بل لإدبار الحيضة كما في حديث فاطمة المذكور، فلا يجب على المرأة غيره، وقد أوضحنا هذا في باب غسل

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي.

قال النووي: إسناده على شرطيهما.

وقال البيهقي: هو حديث مشهور إلا أن سليمان بن يسار لم يسمعه منها، وفي رواية لأبي داود عن سليمان أن رجلاً أخبره عن أم سلمة.

وقال المنذري: لم يسمعه سليمان، وقد رواه موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن مرجانة عنها، وساقه الذارقطني وابن الجارود بتمامه من حديث صخر بن جويرية عن نافع عن سليمان أنه حدثه رجل عنها.

قوله: (تَهْرَأُ) على صيغة ما لم يسم فاعله وفتح الهاء.

قوله: (وَلْتَسْتَفْرِ) الاستفغار: إدخال الإزار بين الفخذين ملوياً كما في القاموس وغيره.

والحديث يدل على أن المستحاضة ترجع إلى عاداتها المعروفة قبل الاستحاضة، ويدل على أن الاغتسال إنما هو مرة واحدة عند إدبار الحيضة، وقد تقدم الكلام على ذلك.

ويدل على استحباب اتخاذ الثفر ليمنع من خروج الدم حال الصلاة.

وقد ورد الأمر بالاستفطار في حديث حمنة بنت جحش أيضاً كما سيأتي - إن شاء الله - قوله: (لَتَسْتَفْرِ) بسكون التاء المثلثة بعدها فاء مكسورة: أي تشد ثوباً على فرجها، مأخوذ من ثفر الدابة بفتح الفاء وهو الذي يكون تحت ذنبها.

بَابُ الْعَمَلِ بِالْتَمِيزِ

٣٧٢- عَنْ عُرْوَةَ عَنْ «فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُنَيْشٍ أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُغْرَفُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْإِخْرُ قُتْرَضْنِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٥/١).

الحديث رواه ابن حبان والحاكم وصححاه، وأخرجه الذارقطني والبيهقي والحاكم أيضاً بزيادة «فَإِنَّمَا هُوَ دَاءٌ عَرَضُ، أَوْ رُخْصَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، أَوْ عِرْقٌ انْقَطَعَ» وهذا يرد إنكار ابن الصلاح والنووي وابن الرقعة لزيادة «انقطع» وقد استنكر هذا الحديث أبو حاتم، لأنه من رواية عدي بن ثابت عن أبيه عن جده، وجده لا يعرف، وقد ضعف الحديث أبو داود.

قوله: (فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُغْرَفُ) قاله ابن رسلان في شرح السنن: أي

فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٤)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٨/٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٣/١) وَلَفْظُهُمَا قَالَ: «فَلْتَنْتَظِرْ قَدْرَ قُرُوبِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فَلْتَرْكُ الصَّلَاةَ ثُمَّ لِنَنْتَظِرْ مَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي».

قوله: (ثُمَّ اغْتَسَلِي) قال الشافعي وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهم: إنما أمرها النبي ﷺ أن تغتسل وتصلّي ولم يأمرها بالاغتسال لكلّ صلاة.

قال الشافعي: ولا أشك أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به، وقد قدّمنا الكلام على هذا في باب غسل المستحاضة.

والرواية الأولى من الحديث قد أخرج نحوها البخاري وأبو داود بزيادة «وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» والحديث يدل على أن المستحاضة ترجع إلى عاداتها إذا كانت لها عادة وتغتسل عند مضيتها. وقد تقدم الكلام على ذلك، وقوله في الرواية الأخرى «فَلْتَغْتَسِلْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» استدلل به القائلون بوجوب الغسل لكلّ صلاة، وقد تقدم الكلام على ذلك أيضاً.

٣٧٠- وَعَنْ الْقَاسِمِ عَنْ «زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّمَا مُسْتَحَاضَةٌ، فَقَالَ: تَجْلِسُ أَيَّامَ أَفْرَاقِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُوَخَّرُ الظُّهْرُ وَتُعَجَّلُ الْعَصْرُ وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَتُوَخَّرُ الْمَغْرِبُ وَتُعَجَّلُ الْعِشَاءُ وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَتَغْتَسِلُ لِلْفَجْرِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٨٤/١).

الحديث إسناده في سنن النسائي، هكذا أخبرنا سويد بن نصر قال: أخبرنا عبد الله عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكره، ورجاله ثقات وقد أعلّ بعدم سماع عبد الرحمن من أبيه.

قال النووي: أحاديث الأمر بالغسل ليس فيها شيء ثابت، وحكي عن البيهقي ومن قبله تضعيفها، وأقواها حديث حمنة بنت جحش الذي سيأتي وستعرف ما عليه.

والحديث استدلل به من قال يجب الاغتسال على المستحاضة لكلّ صلاة، أو تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، وقد تقدم الكلام على ذلك في الغسل.

٣٧١- «وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا اسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي امْرَأَةٍ تَهْرَأُ الدَّمَ، فَقَالَ: لِنَنْتَظِرْ قَدْرَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ وَقَدْرَهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ، فَتَذْغِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَتَغْتَسِلْ وَلْتَسْتَفْرِ ثُمَّ تُصَلِّي» رَوَاهُ الْخُمَسِيُّ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٣٢٠/٦) (د: ٢٧٤) (ن: ١٨٢/١) (هـ: ٦٢٣).

تعرفه النساء.

قال شارح المصابيح: هذا دليل التمييز انتهى.

وهذا يفيد أن الرواية «بغيره» بضم حرف المضارعة وسكون العين المهملة وفتح الراء، وقد روي بكسر الراء: أي له رائحة تعرفها النساء.

قوله: (عرق) بكسر العين وإسكان الراء: أي أن هذا الدم الذي يجري منك من عرق فمه في أدنى الرحم، ويسمى العاذل بكسر اللال المعجمة.

والحديث فيه دلالة على أنه يعتبر التمييز بصفة الدم، فإذا كان متصفًا بصفة السواد فهو حيضٌ وإلا فهو استحاضة.

وقد قال بذلك الشافعي والناصر في حق المبتدأة، وفيه دلالة أيضًا على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة وسياقي الكلام على ذلك - إن شاء الله تعالى

بَابُ مَنْ تَحِيضُ سِتًّا أَوْ سَبْعًا لِفَقْدِ الْعَادَةِ وَالتَّمْيِيزِ

٣٧٣- عَنْ «حَنَّةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ كُنْتُ اسْتَحَاضُ حَيْضَةً شَدِيدَةً كَثِيرَةً، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتَفْتِي وَأَخْبِرْتُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أَخِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً فَمَا تَرَى فِيهَا قَدْ مَنَعَنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ، فَقَالَ: أَتَعْتِ لَكَ الْكَرْسُفُ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمُ، قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَإِتَّخِذِي ثَوْبًا، قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَتَلْبِغِي، قَالَتْ: إِنَّمَا أَتَّجُ ثَجًّا، فَقَالَ: سَامِرُكَ بِأَمْرَيْنِ أَيُّهُمَا فَعَلْتِ فَقَدْ أَجَزَا عَنْكَ مِنَ الْإِحْرَاءِ، فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَيْهِمَا فَأَنْتِ أَهْلُهُ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّمَا هَذِهِ رُكْعَةٌ مِنَ رُكْعَاتِ الشَّيْطَانِ فَتَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتِ وَاسْتَنْقَيْتِ فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، فَصُومِي فَإِنَّ ذَلِكَ مُجْرِيكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي فِي كُلِّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطْهَرْنَ لِيَقَاتِ حَيْضَهُنَّ وَطَهْرَهُنَّ، وَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُوَخَّرِي الظَّهْرَ وَتُعْجَلِي الْمَصْرَ فَتَغْتَسِلِي ثُمَّ تُصَلِّي الظَّهْرَ وَالْمَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُوَخَّرِي الْمَغْرِبَ وَتُعْجَلِي الْعِشَاءَ ثُمَّ تَغْتَسِلِي وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِي مَعَ الْفَجْرِ وَتُصَلِّي، فَكَذَلِكَ فَافْعَلِي وَصَلِّي وَصُومِي إِنْ قَدَرْتِ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهَذَا أَغْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧) وَأَحْمَدُ (٤٣٩/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٨) وَصَحَّحَاهُ.

الحديث أخرجه أيضًا ابن ماجه والذارقطني والحاكم، ونقل الترمذي عن البخاري تحسينه، وفي إسناده ابن عقيل، قال البيهقي: تفرد به وهو مختلف في الاحتجاج به.

وقال ابن منده: لا يصح بوجه من الوجوه، لأنهم أجمعوا على ترك حديث ابن عقيل وتعقبه ابن دقيق العيد، واستنكر منه هذا الإطلاق، لأن ابن عقيل لم يقع الإجماع على ترك حديثه فقد كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون به، وقد حمل على أن مراد ابن منده بالإجماع إجماع من خرج الصحيح وهو كذلك.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فوهنه ولم يقوإسناده. وقال الترمذي في كتاب العلل: إنه سأل البخاري عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدري سمع منه ابن عقيل أم لا؟ وهذه علة للحديث أخرى.

ويجاب على البخاري بأن إبراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة عشر ومائة فيما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام وعلي بن المدني وخليفة بن خياط وهو تابعي سمع عبد الله بن عمرو بن العاص وأبا هريرة وعائشة، وابن عقيل سمع عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك والربيع بنت معوذ، فكيف ينكر سماعه من إبراهيم بن محمد بن طلحة لقدمه؟ وابن عقيل سمع طلحة من هؤلاء في القدم وهم نظراء شيوخه في الصحبة وقريب منهم في الطبقة، فينظر في صحة هذا عن البخاري.

وقال الخطابي: قد ترك العلماء القول بهذا الحديث.

وأما ابن حزم فإنه رد هذا الحديث بأنواع من الرد، ولم يعلله بابن عقيل بل علله بالانقطاع بين ابن جريج وابن عقيل، وزعم أن ابن جريج لم يسمعه من ابن عقيل وبينهما النعمان بن راشد، قال: وهو ضعيف، ورواه أيضًا عن ابن عقيل شريك وزهير بن عمرو وكلاهما ضعيف.

وقال أيضًا: عمر بن طلحة الذي رواه إبراهيم بن محمد بن طلحة عنه غير مخلوق لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر، وقد رد ابن سيد الناس ما قاله، قال: أما الانقطاع بين ابن جريج وابن عقيل فقد روي من طريق زهير بن عمرو عن ابن عقيل، وأما تضعيفه لزهير هذا فقد أخرج له الشيخان محتجين به في صحيحهما.

وقال أحمد: مستقيم الحديث.

أَنَّ الشَّيْطَانَ وَجَدَ بِذَلِكَ سَبِيلًا إِلَى التَّلْبِيسِ عَلَيْهَا فِي أَمْرِ دِينِهَا وَطَهَرَهَا وَصَلَاتِهَا حَتَّى أَنْسَاهَا بِذَلِكَ عَادَتَهَا، فَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ كَأَنَّهُ رَكُضٌ بِأَلَةٍ.

قوله: (فَتَحْيِضِي) بفتح التاء الفوقية والحاء المهملة والياء المشددة: أي اجعلي نفسك حائضًا والحديث استدلل به من قال: إنها ترجع المستحاضة إلى الغالب من عادة النساء ولكنه كما عرفت مداره على ابن عقيل وليس بحجة، ولو كان لأمكن الجمع بينه وبين الأحاديث القاضية بالرجوع إلى عادة نفسها، والقاضية بالرجوع إلى التمييز بصفات الدم، وذلك بأن يحمل هذا الحديث على عدم معرفتها لعادتها وعدم إمكان التمييز بصفات الدم.

واستدل به من قال: إنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، وإليه ذهب ابن عباس وعطاء والنخعي، روى ذلك عنهم ابن سيّد الناس في شرح الترمذي: قال ابن العربي والحديث في ذلك صحيح فينبغي أن يكون مستحبًا انتهى.

وعلى فرض صحة الحديث فهذا جمع حسن، لأنه ﷺ علق الغسل بقوتها فيكون ذلك قرينة دالة على عدم الوجوب، وكذا قوله في الحديث: «إِيَّاهُمَا فَعَلْتُ أَجْزَأَ عَنْكَ».

قال المصنف - رحمه الله -: فيه أن الغسل لكل صلاة لا يجب بل يجوزها الغسل لحيضها الذي تجلسه، وأن الجمع للمرض جائز، وأن جمع الفريضتين لها بطهارة واحدة جائز، وأن تعيين العدد من السنة والسبعة باجتهاد لا بتشبيهها لقوله ﷺ: «حَتَّى إِذَا رَأَيْتِ أَنْ قَدْ طَهَّرْتَ وَاسْتَنْقَيْتِ» انتهى.

بَابُ الصَّفَرَةِ وَالْكُدْرَةِ بَعْدَ الْعَادَةِ

٣٧٤- عَنْ «أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الصَّفَرَةَ وَالْكُدْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٧) وَابْنُ خَرَّابٍ (٣٢٦) لَا يَذْكُرُ بَعْدَ الطَّهْرِ.

الحديث أخرجه أيضًا الحاكم، وأخرجه الإسماعيلي في مستخرجه بلفظ: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصَّفَرَةَ شَيْئًا» يعني في الحيض وللدارمي «بَعْدَ الْغُسْلِ» قال الحافظ: ووقع في النهاية والوسيط زيادة في هذا «وَرَأَى الْعَادَةَ» وهي زيادة باطلة.

وأما ما روي من حديث عائشة بلفظ: «كُنَّا نَعُدُّ الصَّفَرَةَ وَالْكُدْرَةَ حَيْضًا» فقال النووي في شرح المهذب: لا أعلم من رواه بهذا اللفظ.

والحديث يدل على أن الصفرة والكدره بعد الطهر ليستا من

وقال أبو حاتم: حمله الصدق وفي حفظه شيء وحديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق وقال البخاري في تاريخه الصغير ما روى عنه أهل الشام فإنه من أكبر، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح.

وقال عثمان الدارمي: ثقة صدوق وله أغاليط. وقال يحيى: ثقة.

وقال ابن عدي: ولعل أهل الشام حيث روي عنه أخطؤوا عليه، وأما حديثه ههنا فمن رواية أبي عامر العقدي عنه وهو بصري، فهذا من حديث أهل العراق.

وأما عمر بن طلحة الذي ذكره فلم يسق الحديث من طريقه بل من طريق عمران بن طلحة، وقد نبه الترمذي على أنه لم يقل: عمر في هذا الإسناد أحد من الرواة إلا ابن جريج وإن غيره يقول: عمران وهو الصواب.

وأما شريك الذي ضعفه أيضًا فرواه ابن ماجه عن ابن عقيل من طريقه، وشريك مخرج له في الصحيح.

ومن جملة علل الحديث ما نقله أبو داود عن أحمد أنه قال: إن في الباب حديثين، وثالث في النفس منه شيء، ثم فسر أبو داود الثالث بأنه حديث حنة، ويجاب عن ذلك بأن الترمذي قد نقل عن أحمد تصحيحه نصًا، وهو أولى مما ذكره أبو داود، لأنه لم ينقل التعيين عن أحمد إنما هو شيء وقع له ففسر به كلام أحمد، وعلى فرض أنه من كلام أحمد فيمكن أن يكون قد كان في نفسه من الحديث شيء ثم ظهرت له صحته قوله: (أُنْعَتْ لَكَ الْكُرْسُفُ) أي أصف لك القطن.

قوله: (فَتَلَجَمِي) قال في الصحاح والقاموس: اللجام ما تشد به الحائض.

قال الخليل: معناه افعلي فعلاً يمنع سيلان الدم واسترساله كما يمنع اللجام استرسال الذائبة وأما الاستنفار: فهو أن تشد فرجها بحرقرة عريضة توثق طرفيها في حقب تشده في وسطها بعد أن تحتشي كرسفًا فيمنع ذلك الدم.

وقولها (إِنَّمَا أُتِجَ نَجًّا) النج: السيلان وقد استعمل في الحلب في الإناء، يقال: حلب فيه نجًا، واستعمل مجازًا في الكلام، يقال: للمتكلم منجاجة بكسر الميم.

قوله: (رَكُضَةٌ مِنْ رَكُضَاتِ الشَّيْطَانِ) أصل الركض الضرب بالرجل والإصابة بها، وكأنه أراد الإضرار بالمرأة والأذى بمعنى

بَابُ وَضُوءِ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

٣٧٦- عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ تَذْعُ الصَّلَاةِ أَيَّامَ أَقْرَابِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٢٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٦) وَقَالَ: حَسَنٌ.

الحديث لم يحسنه الترمذي كما ذكره المصنف بل سكت عنه. قال ابن سيد الناس في شرحه: وسكت الترمذي عن هذا الحديث فلم يحكم بشيء، وليس من باب الصحيح ولا ينبغي أن يكون من باب الحسن لضعف روايه عن عدي بن ثابت وهو أبو اليقظان واسمه عثمان بن عمير بن قيس الكوفي وهو الذي يقال له عثمان بن أبي حميد وعثمان بن أبي زرعة وعثمان أبو اليقظان وأعشى ثقيف كل واحد قال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. وقال أبو حاتم: ترك ابن مهدي حديثه.

وقال أبو حاتم أيضاً: إنه ضعيف الحديث منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه.

وقال ابن أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم ولم يرضه يحيى بن سعيد.

وقال النسائي ليس بالقوي.

وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال ابن حبان: اختلط حتى لا يدري ما يقول يجوز الاحتجاج به.

قال الترمذي: سألت عمداً: يعني البخاري عن هذا الحديث فقلت: عدي بن ثابت عن أبيه عن جده - جده عدي بن ثابت - ما اسمه؟ فلم يعرف عمداً اسمه، وذكرت لحميد قول يحيى بن معين أن اسمه دينار فلم يعبا به.

وقال الدميطي في عدي المذكور: هو عدي بن أبان بن ثابت بن قيس بن الحظيم الأنصاري، وهم من قال اسم جده دينار، وعدي هذا من الثقات المخرج لهم في الصحيح، وثقه أحمد بن حنبل.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال أبو داود في سننه: حديث عدي بن ثابت والأعمش عن حبيب وآيوب وأبي العلاء كلها لا يصح منها شيء، وذكر في آخر الباب الإشارة إلى صحة حديث قمبر عن عائشة ومدايره على أيوب بن مسكين وفيه خلاف، وقد اضطرب أيضاً فرواه

الحيض وأما في وقت الحيض فهما حيض، وقد نسب القول بذلك في البحر إلى زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة وعمد ومالك والليث والعنبري.

وفي رواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي قال في البحر مستدلاً لهم إذ هو أذى، ولقوله - تعالى -: «حَتَّى يَطْهَرْنَ» ولقوله ﷺ لحمنة: «إِذَا رَأَيْتِ الدَّمَ أَنْتِ قَدْ طَهَرْتِ» واستنقبت فصلي، وفي رواية عن القاسم ليس حيضاً إذا توسطه الأسود، لحديث: «إِذَا رَأَيْتِ الدَّمَ الْأَسْوَدَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، حَتَّى إِذَا كَانَ الصَّبْرُ فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي» والحديث الباب، وعورضا بقوله ﷺ لعائشة: «لَا تُصَلِّي حَتَّى تَرَى الْقَصَةَ الْبَيْضَاءَ» وقوله: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصَّبْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ حَيْضًا» ولكونهما أذى خرج من الرحم فاشبهه الدم.

وفي رواية عن الناصر والشافعي، وهو مروى عن أبي يوسف أنهما حيض بعد الدم لأنهما من آثاره لا قبله ورد بأن الفرق تحكم، وفي رواية عن الشافعي: إن رأتها في العادة فحيض وإلا فلا، هذا حاصل ما في البحر.

وحديث الباب إن كان له حكم الرفع كما قال البخاري وغيره من أئمة الحديث: إن المراد كنا في زمانه ﷺ مع علمه فيكون تقريراً منه.

ويدل ذلك بمنطوقه أنه لا حكم للكدر والصبرة بعد الطهر، وبمفهومه أنهما وقت الحيض حيض كما ذهب إليه الجمهور.

٣٧٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي تَرَى مَا يَرِيهَا بَعْدَ الطَّهْرِ إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ، أَوْ قَالَ عُرْقٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧١/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٤٦).

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا محمد بن يحيى عن عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم بكر عن عائشة، وأم بكر لا يعرف حالها، وبقيته الإسناد ثقات.

والحديث حسنه المنذري وهو من الأدلة الدالة على عدم الاعتبار بما ترى المرأة بعد الطهر، وقد تقدم الخلاف فيه قوله: (تريها) بفتح الياء: أي تشك فيه هل هو حيض أم لا؟ يقال رابني الشيء يربني: إذا شككت فيه.

هو المزني فهو مجهول.

وفي الباب عن جابر رواه أبو يعلى بإسناد ضعيف والبيهقي.

وعن سودة بنت زمعة رواه الطبراني.

والحديث يدل على وجوب الوضوء لكل صلاة وقد تقدم الكلام فيه.

ويدل على أن الغسل لا يجب إلا لمرة واحدة عند انقضاء الحيض، وكذلك الحديث الذي قبله على ذلك، وقد تقدم البحث فيه في مواضع.

بَابُ تَحْرِيمِ وَطْءِ الْحَائِضِ فِي الْفَرْجِ وَمَا يَبْتَاعُ مِنْهَا

٣٧٨- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتْ الْمَرْأَةُ مِنْهُمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعِزُّوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ، وَفِي لَفْظٍ «إِلَّا الْجَمَاعَ»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٣/ ١٣٢) (م: ٣٠٢) (د: ٢٥٨) (ت: ٢٩٧٧) (ن: ١/ ١٥٢) (هـ: ٦٤٤).

قوله: (فَسَأَلَ) السائل عن ذلك أسيد بن حضير وعبد بن بشر، وقيل: إن السائل عن ذلك هو أبو الدحداح قاله الواقدي، والصواب الأول كما في الصحيح.

والحديث يدل على حكمين: تحريم النكاح، وجواز ما سواه. أما الأول فلجماع المسلمين وبنص القرآن العزيز والسنة الصريحة ومستحلّه كافر، وغير المستحل إن كان ناسياً أو جاهلاً لوجود الحيض أو جاهلاً لتحريمه أو مكرهاً فلا إثم عليه ولا كفارة، إن وطئها عامداً عالماً بالحيض والتحريم غتاراً فقد ارتكب معصية كبيرة نص على كبرها الشافعي، ويجب عليه التوبة، وسيأتي الخلاف في وجوب الكفارة.

وأما الثاني: أعني جواز ما سواه فهو قسمان: القسم الأول: المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو القبلة أو المعانقة أو اللمس أو غير ذلك، وذلك حلال باتفاق العلماء، وقد نقل الإجماع على الجواز جماعة.

وقد حكى عن عبدة السلماني وغيره أنه لا يباشر شيئاً منها بشيء منه، وهو كما قال النووي غير معروف ولا مقبول، ولو صح لكان مردوداً بالأحاديث الصحيحة ولبإجماع المسلمين قبل المخالف وبعده.

عن ابن شبرمة عنها مرفوعاً، وعن حجاج عنها موقوفاً، وكذلك رواه الثوري عن فراس عن الشعبي عن قمبر موقوفاً ذكره المزني في الأطراف.

والحديث يدل على أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة، وقد تقدم الكلام على ذلك.

ويدل أيضاً أنها تتوضأ عند كل صلاة، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وحكي عن عروة بن الزبير وسفيان الثوري وأحمد وأبي ثور، واستدلوا بحديث الباب وبالحديث الذي سيأتي بعده، وما ثبت في رواية للبخاري بلفظ: «وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» وغير ذلك، وذهبت العترة وأبو حنيفة إلى أن طهارتها مقدرة بالوقت، فلها أن تجمع بين فريضتين وما شئت من النوافل بوضوء واحد.

واستدل لهم في البحر بحديث فاطمة بنت أبي حبيش، وفيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: وَتَوَضَّعِي لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَعْرِفُ قَرِيبًا أَنَّ الرِّوَايَةَ لِكُلِّ صَلَاةٍ لَا لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا زَعَمَهُ، فَمِنْ قِيلَ: إِنَّ الْكَلَامَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ والمراد لوقت كل صلاة، فيجاب بما قاله في الفتح من أنه مجاز يحتاج إلى دليل، فالحق أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة لكن لا بهذا الحديث بل بحديث فاطمة الآتي، وما في حديث أسماء بلفظ: «وَتَوَضَّعِي فِيمَا يَتَنَزَّلُ» وقد تقدم، وما ثبت في رواية البخاري من حديث عائشة، وقد تقدم وسيأتي.

٣٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَخَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ لَهَا: لَا، اجْنَبِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، ثُمَّ صَلِّي وَإِنْ فَطَرَ الدَّمَ عَلَى الْحَمِيرِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٢٠٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٢١).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وأبو داود والنسائي وابن حبان، ورواه مسلم في الصحيح بدون قوله «وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» وقال: وفي آخره تركنا ذكره، قال البيهقي: هو قوله «وَتَوَضَّعِي» وتركها، لأنها زيادة غير محفوظة، وقد روى هذه الزيادة من تقدم وكذا رواها الدارمي والطحاوي، وأخرجها أيضاً البخاري، وقد أعل الحديث بأن حبيباً لم يسمع من عروة بن الزبير وإنما سمع من عروة المزني، فإن كان عروة المذكور في الإسناد عروة بن الزبير كما صرح بذلك ابن ماجه وغيره فالإسناد منقطع، لأن حبيب بن أبي ثابت مدلس، وإن كان عروة

القسم الثاني: فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر، وفيها ثلاثة وجوه لأصحاب الشافعي: الأشهر منها التحريم. والثاني عدم التحريم مع الكراهة.

والثالث: إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج إما لشدة ورع أو لضعف شهوة جاز وإلا لم يجوز، وقد ذهب إلى الوجه الأول مالك وأبو حنيفة، وهو قول أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاووس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة، ومن ذهب إلى الجواز: عكرمة، ومجاهد، والشعبي، والنخعي، والحاكم والثوري، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وعمر بن الحسن، وأصبغ، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور وابن المنذر وداود.

وحديث الباب يدل على الجواز لتصريحه بتحليل كل شيء ما عدا النكاح، فالقول بالتحريم سد للذريعة لما كان الحوم حول الحمى مظنة للوقوع فيه، لما ثبت في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً بلفظ: «مَنْ رَتَعَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ» وله الفاظ عندهما، وعند غيرهما، ويشير إلى هذا حديث «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ». وحديث عائشة التي لما فيه من الأمر للمباشرة بأن تأتزر.

وقولها في رواية لها «وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِزْبَةَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِزْبَةَ».

٣٧٩- وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ نَعْفِ بْنِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ شَيْئًا أَلْفَى عَلَى فَرْجِهَا شَيْئًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٢).

٣٨٠- وَعَنْ مُسْرُوقِ بْنِ أَجْدَحَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَائِهِ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا؟ قَالَتْ: كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْفَرْجَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ.

٣٨١- وَعَنْ حِزَامِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَمِّهِ «أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَجِلُّ مِنْ أَمْرَائِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٢)، قُلْتُ عَمَّهُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ.

حديث عكرمة إسناده في سنن أبي داود هكذا: حدثنا موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة فذكره، ورجال إسناده ثقات محتج بهم في الصحيح، وقد سكت عنه أبو داود والمنذري، وقد قال ابن الصلاح والنسوي وغيرهما: إنه يجوز الاحتجاج بما سكت عنه أبو داود، وصرح أبو داود نفسه

أنه لا يسكت إلا عن الحديث الصالح للاحتجاج، ويشهد له حديث الأمر بالاتزار، وحديث «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» وأما حديث مسروق عن عائشة فهو مثل حديث أنس بن مالك السابق المتفق عليه.

وأما حديث حزام بن حكيم فأورده الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه، وإسناده في سنن أبي داود فيه صدوقان وبقيته ثقات.

وقد روى أبو داود من حديث معاذ بن جبل نحوه وقال: ليس بالقوي، وفي إسناده بقية عن سعيد بن عبد الله الأغطش. ورواه الطبراني من رواية إسماعيل بن عياش عن سعيد بن عبد الله الخزازي، فإن كان هو الأغطش فقد توبع بقية، وبقيت جهالة حال سعيد.

قال الحافظ: لا نعرف أحداً وثقه، وأيضاً عبد الرحمن بن عائذ راويه عن معاذ، قال أبو حاتم: روايته عن علي مرسلّة، وإذا كان كذلك فعن معاذ أشدّ إرسالاً.

والحديث الأول يدل على جواز الاستمتاع من غير تخصيص بمحل دون محل من سائر البدن غير الفرج لكن مع وضع شيء على الفرج يكون حائلاً بينه وبين ما يتصل به من الرجل.

والحديث الثاني يدل على جواز الاستمتاع بما عدا الفرج. والحديث الثالث يدل على جواز الاستمتاع بما فوق الإزار من الخاضع وعدم جوازه بما عداه، فمن أجاز التخصيص بمثل هذا المفهوم خصّص به عموم كل شيء المذكور في حديث أنس وعائشة، ومن لم يجوز التخصيص به فهو لا يمارض المنطوق الدال على الجواز، والخلاف في جوازه وعدمه قد سبق في أول الباب.

٣٨٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَارَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبَاشِرَهَا، أَمَرَهَا أَنْ تَأْتِرَ بِإِزَارٍ فِي فَوْرِ حَيْضَتِهَا ثُمَّ يَبَاشِرُهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/ ٢٣٥) (خ: ٣١٢) (م: ٢٩٣). قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فَوْرُ الْحَيْضِ: أَوَّلُهُ وَمَغْطَمُهُ.

قوله: (أَنْ يَبَاشِرَهَا) المراد بالمباشرة هنا: التقاء البشريتين لا الجماع.

قوله: (أَنْ تَأْتِرَ) في رواية للبخاري (تَتَرَّرُ) قال في الفتح: والأولى أفصح، والمراد بالاتزار: أن تشدّ إزاراً تستر به سرتها وما تحتها إلى الركبة.

قال الخطابي: والأصح أنه متصل مرفوع لكن الذم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها.

ويجاب عن دعوى الاختلاف في رفعه ووقفه بأن يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عدي رفعوه عن شعبة، وكذلك وهب بن جرير وسعيد بن عامر والنضر بن شميل وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف.

قال ابن سيّد الناس: من رفعه عن شعبة أجل وأكثر وأحفظ ممن وقفه، وأما قول شعبة أسنده إلى الحكم مرة ووقفه مرة فقد أخبر عن المرفوع والموقوف أن كلا عنده، ثم لو تساوى رافعه مع واقفيه لم يكن في ذلك ما يقدر فيه.

قال أبو بكر الخطيب: اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً وهو مذهب أهل الأصول، لأن إحدى الروايتين ليست مكذبة للأخرى، والأخذ بالمرفوع أخذ بالزيادة وهي واجبة القبول: قال الحافظ: وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه.

وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقوّاه في الإمام وهو الصواب، فكم من حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا كحديث بشر بضاعة وحديث القلتين ونحوهما وفي ذلك ما يرّد على النووي في دعواه في شرح المهذب والتفريح، والخلاصة أن الأئمة كلهم خالفوا الحكم في تصحيحه، وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم، وتبع النووي في بعض ذلك ابن الصلاح.

وأما الرواية الثانية من حديث الباب فأخرجها مع الترمذي البيهقي والطبراني والذارقطني وأبو يعلى والدارمي، بعضهم من طريق سفيان عن خضيف وعلي بن بزيمة وعبد الكريم ثلاثهم عن مقسم، وبعضهم من طريق أبي جعفر الرّازي عن عبد الكريم عن مقسم، وخضيف فيه مقال، وعبد الكريم مختلف فيه، وقيل: بجمع على تركه، وعلي بن بزيمة فيه أيضاً مقال.

وأما الرواية الثالثة من حديث الباب فقد أخرج نحوها البيهقي من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.

والحديث يدل على وجوب الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض، وإلى ذلك ذهب ابن عباس والحسن البصري وسعيد بن جبيرة وقتادة والأوزاعي وإسحاق وأحمد في الرواية الثانية عنه والثافعي في قوله القديم.

قوله: (في فور حَيْضَتِهَا) هو: بفتح الفاء وإسكان الواو. ومعناه كما قال الخطابي كما ذكر المصنف.

وقال القرطبي: فور الحيضة: معظم صَبَّها من فوران القدر وغلبانها، والكلام على فقه الحديث قد تقدّم.

بَابُ كَفَّارَةِ مَنْ أَتَى حَائِضًا

٣٨٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفُ دِينَارٍ رِزَاءُ الْخُمُسَةِ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَكَذَا الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ «قَالَ: دِينَارٌ أَوْ نِصْفُ دِينَارٍ»، وَفِي لَفْظٍ لِلتِّرْمِذِيِّ «إِذَا كَانَ دِمَا أَحْمَرَ فِدِينَارٍ، وَإِنْ كَانَ دِمَا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ» وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي الْحَائِضِ نِصَابَ دِينَارٍ، فَإِنْ أَصَابَهَا وَقَدْ أَذْبَرَ الدَّمُ عَنْهَا وَلَمْ تَقْتَسِلْ فَنِصْفُ دِينَارٍ، كُلُّ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (حم: ١/٢٧٢) (د: ٢٦٤) (ت: ١٣٦) (ن: ١/١٥٣) (هـ: ٦٤٠).

الرواية الأولى أيضاً رواها الذارقطني وابن الجارود، وكل روايتها مخرج لهم في الصحيح إلا مقسماً الراوي عن ابن عباس فانفرد به البخاري لكن ما أخرج له إلا حديثاً واحداً وقد صحح حديث الباب الحاكم وابن القطان وابن دقيق العيد.

وقال أحمد: ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس فقيل تذهب إليه، فقال: نعم.

وقال أبو داود: وهي الرواية الصحيحة، وربما لم يرفعه شعبة.

وقال قاسم بن أصبغ: رفعه غندراً.

قال الحافظ: والاضطراب في إسناده هذا الحديث ومثته كثير جداً، ويجاب عنه بما ذكره أبو الحسن بن القطان، وهو ممن قال بصحة الحديث إن الإعلال بالاضطراب خطأ، والصواب أن ينظر إلى رواية كل راوٍ يحسبها ويعلم ما خرج عنه فيها، فإن صح من طريق قبل، ولا يضره أن يروي من طريق آخر ضعيف، فهم إذا قالوا: روي فيه بدینار وروي بنصف دينار، وروي باعتبار صفات الدم.

وروي دون اعتبارها، وروي باعتبار أول الحيض وآخره، وروي دون ذلك، وروي بخمس دينار، وروي بعق نسمّة، وهذا عند التبيين والتحقيق لا يضره، ثم أخذ في تصحيح حديث عبد الحميد، وأكثر أهل العلم زعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس.

ورواه عن النَّوَوِيِّ، لِأَنَّهُ أَمَرُ نَسِيٍّ، فَالْكَامِلُ مِثْلًا نَاقِصٌ عَنِ الْأَكْمَلِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْحَائِضُ لَا تَأْتِمُّ بِتَرْكِ صَلَاتِهَا زَمَنَ الْحَيْضِ لَكُنْهَا نَاقِصَةٌ عَنِ الْمَصْلِيِّ.

وهل تثاب على هذا التَّرك لكونها مكلفة به كما يشاب المريض على التَّوافل الَّتِي كَانَ يَعْمَلُهَا فِي صِحَّتِهِ وَشُغْلُ الْمَرَضِ عَنْهَا؟ قَالَ النَّوَوِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَشَابُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَرِيضِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهَا بِنِيَّةِ الدَّوَامِ عَلَيْهَا مَعَ أَهْلِيَّتِهِ، وَالْحَائِضُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

قال الحافظ: وعندي في كون هذا الفرق مستلزماً لكونها لا تثاب وقفة.

٣٨٥- «وَعَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ قَالَتْ: كَانَ يُصَيِّنُنَا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ، وَرَأَى الْجَمَاعَةُ (حم: ٦/ ٢٣٢) (خ: ٣٢١) (م: ٣٣٥) (د: ٢٦٢) (ت: ١٣٠) (ن: ١/ ١٩١ و ١٩٢) (هـ: ٦٣١).

نقل ابن المنذر والنَّوَوِيُّ وغيرهما إجماع المسلمين على أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ قَضَاءُ الصَّلَاةِ وَيَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّيَامِ.

وحكى ابن عبد البرَّ عن طائفةٍ من الخوارج أَنَّهُمْ كَانُوا يُوجِبُونَ عَلَى الْحَائِضِ قَضَاءَ الصَّلَاةِ وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِهِ فَأَنْكَرَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سَلَمَةَ.

قال الحافظ: لكن استقرَّ الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزَّهْرِيُّ وغيره، ومستند الإجماع هذا الحديث الصحيح، ولكن الاستدلال بعدم الأمر على عدم وجوب القضاء قد يَنَازَعُ فِيهِ لَاحْتِمَالُ الْاِكْتِفَاءِ بِالذَّلِيلِ الْعَامِّ عَلَى وَجوب القضاء، والأولى الاستدلال بما عند الإسماعيلِيِّينَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ بِلَفْظٍ: «فَلَسْمُ تَكُنُّ تَقْضِي» ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي الْفَتْحِ، وَلَا تَتِمُّ الْمُنَازَعَةُ فِي الْاِسْتِدْلَالِ بَعْدَ الْأَمْرِ عَلَى عَدَمِ وَجوب القضاء إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ بِدَلِيلِ الْأَدَاءِ، أَوْ وَجُودِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى وَجوب قضاء الصَّلَاةِ دَلَالَةً تُتَدَرَّجُ تَحْتَهَا الْحَائِضُ، وَالْكَلُّ مَنُوعٌ وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْحَائِضِ إِلَّا بِدَلِيلٍ جَدِيدٍ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: يَعْنِي الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ أَنَّ الصَّلَاةَ كَثِيرَةٌ مُتَكَرِّرَةٌ فَيُشَقُّ قَضَاؤُهَا، بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِي السَّنَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَرَبَّمَا كَانَ الْحَيْضُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ.

وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِي الْكِفَارَةِ، فَقَالَ الْحَسَنُ وَسَعِيدٌ: عَتَقَ رَقَبَةً، وَقَالَ الْبَاقُونَ: دِينَارٌ أَوْ نِصْفُ دِينَارٍ عَلَى اخْتِلَافٍ مِنْهُمْ فِي الْحَالِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الدِّينَارُ أَوْ نِصْفُ الدِّينَارِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ. وَاجْتَنَبُوا مَجْدِثَ الْبَابِ.

وقال عطاء وابن أبي مليكة والشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَمَكْحُولٌ وَالزَّهْرِيُّ وَأَبُو الزِّنَادِ وَرَبِيعَةُ وَحَدَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ وَأَبُو السَّخْتِيَانِيَّ وَسَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَاللِّثَّ بْنَ سَعْدٍ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَهُوَ الْأَصَحُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ وَجَاهِرٌ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ لَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ، بَلِ الْوَاجِبُ الْاِسْتِغْفَارُ وَالتَّوْبَةُ.

وأجابوا عن الحديث بما سبق من المطاعن، قالوا والأصل البراءة فلا ينتقل عنها إِلَّا بِحُجَّةٍ، وَقَدْ عُرِفَتْ اِنتِهَاضُ الرِّوَايَةِ الْأُولَى مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ، فَالْمَصِيرُ مُحْتَمٌ إِلَيْهَا، وَعُرِفَتْ بِمَا أَسْلَفْنَاهُ صَلَاحِيَّتُهَا لِلْحُجَّةِ وَسُقُوطُ الْاِعْتِلَالَاتِ الْوَارِدَةِ عَلَيْهَا. قَالَ الْمَصْنُفُ بَعْدَ أَنْ سَاقَ الْحَدِيثَ: وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى تَحْرِيمِ الْوَطْءِ قَبْلَ الْغَسْلِ اِنْتَهَى.

بَابُ الْحَائِضِ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي وَتَقْضِي الصَّوْمَ دُونَ الصَّلَاةِ

٣٨٤- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ لَهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلنِّسَاءِ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ بَيْعَتِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا» مُخْتَصَرٌ مِنْ الْبُخَارِيِّ (٣٠٤).

الحديث أخرجه مسلمٌ من حديثه، وأخرجه أيضاً مسلمٌ من حديث ابن عمر بلفظ «تَمَكَّتْ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتَقْطُرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهَذَا نَقْصَانٌ دِينِهَا» وَاتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَوْلَهُ: (لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مَنَعَ الْحَائِضَ مِنَ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ كَانَ ثَابِتًا بِحُكْمِ الشَّرْعِ قَبْلَ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ.

والحديث يدلُّ على عدم وجوب الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْحَائِضِ حَالِ حَيْضِهَا وَهُوَ إجماعٌ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ وَكَذَلِكَ الْإِيمَانَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ ذِكْرِ نَقْصَانِ عَقُولِ النِّسَاءِ لَوْمَهُنَّ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ تَمَّا لَا مَدْخَلَ لِاخْتِيَارِهِنَّ فِيهِ، بَلِ الْمُرَادُ التَّحْذِيرُ مِنَ الْاِفْتِنَانِ بِهِنَّ، وَلَيْسَ نَقْصُ الدِّينِ مَنَحْصَرًا فِيمَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِثْمُ بَلْ فِي أَعْمٍ مِنْ ذَلِكَ قَالَهُ فِي الْفَتْحِ،

الحديث قال الترمذي: حديث حسن غريب. وأخرجه أيضاً أبو داود، رواه كلهم ثقات، وإنما غربه الترمذي، لأنه تفرد به العلاء بن الحارث عن حكيم بن حزام، وحكيم بن حزام عن عمه عن عبد الله بن سعد. وفي الباب ما تقدم عن أنس عند مسلم بلفظ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» وهو شاهد لصحة حديث الباب، وكذلك حديث عائشة السابق.

قال ابن سيد الناس في شرح حديث الباب: لما اعتضد به ارتقى في مراتب التحسين إلى مرتبة لم تكن له لولاه. والحديث يدل على جواز مؤاكلة الحائض.

قال الترمذي: وهو قول عامة أهل العلم لم يروا بمؤاكلة الحائض بأساً.

قال ابن سيد الناس في شرحه: وهذا مما أجمع الناس عليه، وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري.

وأما قوله تعالى - «فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ» - فالمراد اعتزلوا وطاهن.

بَابُ وَطْءِ الْمُسْتَحَاضَةِ

٣٨٨- عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَعْفَرٍ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا» (د: ٣١٠).

٣٨٩- وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ: «كَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ تُسْتَحَاضُ وَكَانَ زَوْجُهَا يُغَسِّمُهَا» رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٣٠٩)، وَكَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٢٦٤)، وَكَانَتْ حَمْنَةُ تَحْتَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ. أما حديثه الأول فأخرجه أيضاً البيهقي. قال النووي: وإسناده حسن.

وأما حديثه الثاني ففي إسناده معلى وهو ثقة، وكان أحمد لا يروي عنه، لأنه كان ينظر في الرأي. وفي سماع عكرمة بن عمار من حمدة ومن أم حبيبة نظر قاله المنذري.

وهما يدلان على جواز جماع المستحاضة ولو حال جريان الدّم، وهو قول الجمهور، وحكاها ابن المنذر عن ابن عباس وابن المسيب والحسن البصري وعطاء وسعيد بن جبير وقنادة وحماد بن أبي سليمان وبكر بن عبد الله المزني والأوزاعي والثوري ومالك وإسحاق والثاقفي وأبي ثور، واستدلوا بما في الباب. وقال النخعي والحكم: إنه لا يأتيها زوجها، وكرهه ابن

واعلم أنه لا حجة للخوارج إلا ما أسلفنا من أن عدم الأمر لا يستلزم عدم وجوب القضاء والاكتفاء بأدلة القضاء، فإن أرادوا بأدلة القضاء حديث «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا» فإن هو من محل النزاع، وإن أرادوا غيره فما هو؟ وإيضاً أدلة القضاء كافية في الصوم فلا شيء أمرهن الشارع به دونها، والخوارج لا يستحقون المطاولة والمقاولة، لا سيما في مثل هذه المقالة الخارقة للإجماع الساقطة عند جميع المسلمين بلا نزاع، لكنه لما رفع من شأنها بعض المتأخرين لحجة الإغراب التي جبل عليها ذكرنا طرفاً من الكلام في المسألة، وقد اختلف السلف فيمن طهرت من الحيض بعد صلاة العصر وبعد صلاة العشاء هل تصلّي الصلاتين أو الأخرى.

قال المصنف - رحمه الله - وعن ابن عباس أنه كان يقول: إذا طهرت الحائض بعد العصر صلت الظهر والعصر، وإذا طهرت بعد العشاء صلت المغرب والعشاء.

وعن عبد الرحمن بن عوف قال: إذا طهرت الحائض قبل أن تغرب الشمس صلت الظهر والعصر، وإذا طهرت قبل الفجر صلت المغرب والعشاء رواهما سعيد بن منصور في سننه والأثرم، وقال: قال أحمد: عامة التابعين يقولون بهذا القول إلا الحسن وحده انتهى.

بَابُ سُورِ الْحَائِضِ وَمُؤَاكَلَتِهَا

٣٨٦- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ فَأَنَابِلُهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِي فَيْشْرَبُ، وَأَتَعَرَّقُ الْعَرَقُ وَأَنَا حَائِضٌ فَأَنَابِلُهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِي» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حم: ٦٢/٦) (م: ٣٠٠) (د: ٢٥٩) (ن: ١/١٤٨) (هـ: ٦٤٣).

قوله: (أَتَعَرَّقُ الْعَرَقُ) العرق بعين مهملة مفتوحة وراء ساكنة بعدها قاف: العظم، وتعرقه: أكل ما عليه من اللحم، ذكر معنى ذلك في القاموس.

والحديث يدل على أن ريق الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيما أعلم، وعلى طهارة سورها من طعام أو شراب ولا أعلم فيه خلافاً.

٣٨٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْدُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ مُؤَاكَلَةِ الْحَائِضِ قَالَ: وَاجِلْهَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٢/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣).

سيرين، وروي عن أحمد المنع أيضاً.

ولعل أهل القول الأوّل يَقِيدُون ذلك بأن لا تعلم بالأمّارات أو العادة أنّ ذلك الدّم دم حيض، وفي احتجاجهم بروايتي عكرمة نظر، لأنّ غايتهما أنّه فعل صحابي ولم ينقل فيه التقرير من النَّبِيِّ ﷺ ولا الإذن له بذلك، ولكنّه ينبغي التعويل في الاستدلال على أنّ التحريم إنّما يثبت بدليل، ولم يرد في ذلك شرع يقتضي المنع منه.

وقد استدللّ القائلون بعدم الجواز أيضاً بما رواه الخلال بإسناده إلى عائشة قالت.

«الْمُسْتَحَاضَةُ لَا يَغْتَسِلُهَا زَوْجُهَا» قالوا: ولأنّ بها أذى فيحرم وطؤها كالحائض، وقد منع الله من وطء الحائض معللاً بالأذى والأذى موجودٌ في المستحاضة فثبت التحريم في حقها.

وقال الخطابي: أثنى البخاري على هذا الحديث.

وقد اختلف الناس في أكثر النفاس، فذهب علي رضي الله عنه وعمر وعثمان وعائشة وأم سلمة وعطاء والشوري والشعبي والمزني وأحمد بن حنبل ومالك والهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب إلى أن أكثر النفاس أربعون يوماً.

واستدلوا بحديث الباب وما ذكرناه بعده.

وقال الشافعي في قول: وروي عن إسماعيل وموسى ابني جعفر بن محمد الصادق بل سبعون قالوا: إذ هو أكثر ما وجد. وفي قول للشافعي: «وهو الذي في كُتُب الشافعية» وروي أيضاً عن مالك بل ستون يوماً لذلك وقال الحسن البصري: خسون لذلك.

وقالت الإمامية: نيف وعشرون، والنصر يردّ عليهم، وقد أجابوا عنه بما تقدم من الضعف، وبأنه كما قال الترمذي في العلل: منكر المتن، فإن أزواج النبي ﷺ ما منهن من كانت نفساء أيام كونها معه إلا خديجة، وزوجيتها كانت قبل الهجرة، فإذا لا معنى لقول أم سلمة: قد كانت المرأة من أصحاب النبي ﷺ تقعد في النفاس هكذا.

قال: وفيه أن التصريح بكونهن من أصحاب النبي ﷺ ظاهر في كونهن من غير زواجه فلا يشكل ما ذكره.

وأيضاً نساؤه أعم من الزوجات لدخول البنات وسائر القربات تحت ذلك، والأدلة الدالة على أن أكثر النفاس أربعون يوماً متعاضدة بالغة إلى حدّ الصلاحية والاعتبار فالصير إليها متعين، فالواجب على النساء وقوف أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك كما دلّت على ذلك الأحاديث السابقة.

قال الترمذي في سننه: وقد أجمع أصحاب النبي ﷺ والتابعون ومن بعدهم على أن النساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصلّي انتهى وما أحسن ما قال المصنّف رحمه الله تعالى ههنا ولفظه.

قلت: ومعنى الحديث كانت تؤمر أن تجلس إلى الأربعين لئلا يكون الخبر كذباً، إذ لا يمكن أن تتفق عادة نساء عصر في نفاس أو حيض. انتهى.

وقد خصّصت هذه المسألة في رسالة مستقلّة. واختلف العلماء في تقدير أقلّ النفاس، فعند العترة والشافعي ومحمد لا حدّ لأقلّه، واستدلوا بما سبق من قوله: «فإن رأت الطهر قبل ذلك» وقال

كِتَابُ النَّفَاسِ

بَابُ أَكْثَرِ النَّفَاسِ

٣٩٠- عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي سَهْلٍ وَاسْمُهُ كَثِيرُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مَسَّةِ الْأَزْدِيَّةِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ النَّفْسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَكُنَّا نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالزُّرْسِ مِنَ الْكَلْفِ، رَوَاهُ الْخُمَسَةُ إِلَّا الشَّافِي. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ثِقَةٌ، وَأَبُو سَهْلٍ ثِقَةٌ (حم: ٦/ ٣١٠) (د: ٣١١) (ت: ١٣٩) (هـ: ٦٤٨).

الحديث أخرجه الدارقطني والحاكم، وعلي بن عبد الأعلى ثقة، وأبو سهل وثقة البخاري وابن معين، وضعفه ابن حبان، قال الحافظ: ولم يصب.

ومسّة الأزديّة مجهولة الحال، قال ابن سيّد الناس: لا يعرف حالها ولا عينها ولا تعرف في غير هذا الحديث.

قال النووي: قول جماعة من مصنّفِي الفقهاء: إن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم، وله شاهد أخرجه ابن ماجه من طريق سلام عن حميد عن أنس أن رسول الله ﷺ: «وَقَتَّ لِلنِّسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ» قال: لم يروه عن حميد غير سلام وهو ضعيف، كذبه ابن معين وغيره من الأئمة، ورواه عبد الرزاق من وجوه آخر عن أنس موقوفاً.

وروى الحاكم من حديث الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال: «وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي نَفَاسِهِنَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»، وقال: صحيح إن سلم من أبي بلال الأشعري.

قال الحافظ: وضعفه الدارقطني، والحسن بن عثمان منقطع، والمشهور عن عثمان موقوف وفي الباب عن أبي الدرداء وأبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تَنْتَظِرُ النَّفْسَاءُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنْ بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَمْ تَرَ الطَّهْرَ فَلْتَغْتَسِلْ» ذكره ابن عدي، وفيه العلاء بن كثير وهو ضعيف جداً.

وفي الباب أيضاً عن عائشة نحو حديث عثمان بن أبي العاص عند الدارقطني، وفيه أبو بلال الأشعري وهو ضعيف، وعطاء بن عجلان متروك الحديث، وحديث الباب قال الحاكم بعد إخرجه في مستدركه: إنه صحيح الإسناد.

زيد بن علي: ثلاثة أقراء، فإذا كانت المرأة تحيض خمساً فاقلّ نفاسها خمسة عشر يوماً.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: بل أحد عشر يوماً كآخر الحيض وزيادة يوم لأجل الفرق.

وقال الثوري: ثلاثة أيام، وجميع الأقوال ما عدا الأول لا دليل عليها ولا مستند لها إلا الظنون.

بَابُ سُقُوطِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّفْسَاءِ

٣٩١- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ تَقْعُدُ فِي النَّفَاسِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لَا يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١١).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وابن ماجه، وهو عند أبي داود من طريق أحمد بن يونس عن زهير عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل كثير بن زياد عن مسّة عن أم سلمة فهو إحدى روايات حديث مسّة السابق، وقد تقدّم الكلام عليه، وهو يدلّ على أنّها تترك الصلّة أيام النفاس، وقد وقع الإجماع من العلماء كما في البحر أنّ النفاس كالحيض في جميع ما يحلّ ويحرم ويكره ويندب، وقد أجمعوا أنّ الحائض لا تصلي وقد أسلفنا ذلك

عظيم في معرفة الدين وعليه اعتماده وقد جمع أركانه.

كِتَابُ الصَّلَاةِ

قال النووي في شرح مسلم: اختلف العلماء في أصل الصلاة، فقيل: هي الدعاء لاشتمالها عليه، وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم.

وقيل: لأنها ثانية لشهادة التوحيد كالمصلي من السابق في خيل الحلبة، وقيل: هي من الصلّوين وهما عرقان مع الرّدْف وقيل: هما عظمان، وقيل: هي من الرّحمة، وقيل: أصلها من الإقبال على الشيء، وقيل: غير ذلك، انتهى.

بَابُ أَفْتِرَاضِهَا وَمَتَى كَانَ

٣٩٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «بُيِّنَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٦/٢ و ٩٣) (خ: ٨) (م: ١٦).

قوله: (على خمس) في بعض الروايات خمسة بالماء وكلاهما صحيح، فالمراد برواية الماء خمسة أركان أو أشياء أو نحو ذلك، وبرواية حذف الماء خمس خصال أو دعائم أو قواعد أو نحو ذلك.

قوله: (شهادة) بالجر على البدل ويجوز رفعه خبراً لمبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف وتقديره أحدها أو منها قوله: (وإقام الصلاة) أي المداومة عليها.

والحديث يدل على أنّ كمال الإسلام وتمامه بهذه الخمس، فهو كخباء أقيم على خمسة أعمدة، وقطبها الذي يدور عليه الأركان الشهادة وبقية شعب الإيمان كالأوتاد للخباء فظهر من هذا التمثيل أنّ الإسلام غير الأركان كما أن البيت غير الأعمدة والأعمدة غيره، وهذا مستقيم على مذهب أهل السنة، لأنّ الإسلام عندهم التصديق بالقول والعمل.

والحديث أورده عبد الله بن عمر في جواب من قال له ألا تغزو؟ فقال: «إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بُيِّنَ الْإِسْلَامُ الْحَدِيث.

فاستدل به ابن عمر على عدم وجوب غير ما اشتمل عليه ومن جملة ذلك الغزو لأن الإسلام بُيِّنَ على خمس ليس هو منها. قال النووي في شرح مسلم: اعلم أنّ هذا الحديث أصل

٣٩٣- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَوَاتُ لَيْلَةً أُسْرِيَ بِهِ خَمْسِينَ، ثُمَّ نَقَصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا، ثُمَّ نُودِيَ بِمَا مُحَمَّدٌ إِنَّهُ لَا يَبْدُلُ الْقَوْلَ لَدُنِّي، وَإِنَّ لَكَ بِهِذِهِ الْخَمْسَ خَمْسِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦١/٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢١٧/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٣) وَصَحَّحَهُ.

الحديث في الصحيحين بلفظ: «هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ» بلفظ: «هُنَّ خَمْسٌ وَهُنَّ خَمْسُونَ» والمراد أنها خمس في العدد وخسون في الأجر والاعتداد.

والحديث طرف من حديث الإسراء الطويل.

وقد استدلل به على عدم فرضية ما زاد على الخمس الصلّوات كالوتر، وعلى دخول النسخ في الإنشاءات، ولو كانت مؤكدة، خلافاً لقوم فيما أكد.

وعلى جواز النسخ قبل الفعل، وإليه ذهب الأشاعرة.

قال ابن بطال وغيره في بيان وجه الدلالة: ألا ترى أنه - عز وجل - نسخ الخمسين بالخمس قبل أن تصلى ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب، وتعقبه ابن المنير فقال: هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشرّاح، وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالأشاعرة أو منعه كالمعتزلة، لكنهما اتّفقوا على أنّ النسخ لا يتصور قبل البلاغ، وحديث الإسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعاً، قال: وهذه نكتة مبتكرة.

قال الحافظ في الفتح: قلت إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فممنوع، وإن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فمسلّم، ولكن قد يقال: ليس هو بالنسبة إليهم نسخاً لكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي ﷺ، لأنّه كلّف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل، فالمسألة صحيحة التصوير في حقّه ﷺ.

٣٩٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ هَاجَرَ فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا وَتَرَكْتُ صَلَاةَ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٤/٦) وَالتَّبَارِيُّ (٣٩٣٥).

زَادَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ كَيْسَانَ إِلَّا الْمَغْرِبَ: (فَإِنَّهَا كَانَتْ ثَلَاثًا).

والحديث يدل على وجوب القصر، وأنه عزيمّة لا رخصة، وقد أخذ بظاهره الحنفية والمادوية، واحتج مخالفوهم بقوله سبحانه: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» - ونفي

ولعله يأتي تحقيق ما هو الحق في باب صلاة السفر - إن شاء الله تعالى -.

٣٩٥- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ «أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَائِرَ الرَّاسِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ شَيْئًا، قَالَ: أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ: شَهْرٌ رَمَضَانُ إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ شَيْئًا، قَالَ: أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ قَالَ: فَاحْبِرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ كُلِّهَا، فَقَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ لَا أَطَوُّعَ شَيْئًا وَلَا أَنْقُصَ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْلَحَ إِنْ صَدَّقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَّقَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/١٦٢) (خ: ١٨٩١) (م: ١١).

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي ومالك في الموطأ وغير هؤلاء.

قوله: (أَنَّ أَغْرَابِيًّا) في رواية جاء رجل «ثَادُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ» وكذا في مسلم والموطأ قوله: (ثَائِرُ الرَّاسِ) هو مرفوع على الوصف على رواية «جَاءَ رَجُلٌ» ويجوز نصبه على الحال، والمراد أَنَّ شعره متفرق من ترك الرفاهية، ففيه إشارة إلى قرب عهده بالوفادة، وأوقع اسم الرأس على الشعر إمّا مبالغة، أو، لأن الشعر منه ينبت.

قوله: (إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ) بتشديد الطاء والواو وأصله تتطوع بشاءين فادغمت إحداهما ويجوز تخفيف الطاء على حذف إحداهما.

قوله: (وَالَّذِي أَكْرَمَكَ) وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند البخاري «وَاللَّهِ».

قوله: (أَفْلَحَ إِنْ صَدَّقَ) وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن جعفر «أَفْلَحَ وَأَيُّهُ إِنْ صَدَّقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَيُّهُ إِنْ صَدَّقَ» ولأبي داود مثله.

فإن قيل: ما الجامع بين هذا وبين النهي عن الحلف بالأباء؟ أجب عن ذلك بأنه كان قبل النهي، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف، أو فيه إضمار اسم الرب كأنه قال: ورب أبيه، أو أنه خاص ويحتاج إلى دليل وحكى السهيلي عن بعض مشايخه أنه قال: هو تصحيف وإنما كان والله قصصت اللامان، واستنكره القرطبي، وغسل العراقي فادعى أَنَّ الرواية بلفظ (وَأَيُّهُ) لم تصح، وكأنه لم يرض الجواب فعدل إلى رد الخبر

الجناح لا يدل على العزيمة، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه.

قالوا: ويدل على أنه رخصة قوله ﷺ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ» وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع، وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة، قاله الخطابي وغيره. قال الحافظ: وفي هذا الجواب نظر، أما أولاً: فهو مما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع، وأما ثانياً: فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة، لأنه يحتمل أن يكون أخذه عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر أدرك ذلك.

وأما قول إمام الحرمين: لو كان ثابتاً لنقل متواتراً ففيه نظر، لأن التواتر في مثل هذا غير لازم.

وقالوا أيضاً: يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس: «فَرَضَتِ الصَّلَاةَ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ» أخرجه مسلم.

والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس فلا تعارض وذلك بأن يقال: إِنَّ الصَّلَوَاتِ فُرِضَتْ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ، ثُمَّ زِيدَتْ بَعْدَ الْمَجْرَةِ إِلَّا الصُّبْحَ كَمَا رَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانَ وَالبَيْهَقِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «فَرَضَتْ صَلَاةَ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَالطَّمَّانَ، زِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ، وَتُرِكَتِ صَلَاةُ الْفَجْرِ لِطُولِ الْقِرَاءَةِ، وَصَلَاةُ الْمَغْرِبِ، لِأَنَّهَا وَتُرُ النَّهَارِ». انتهى.

ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة. ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الأثير في شرح المسند: إِنَّ قَصْرَ الصَّلَاةِ كَانَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْمَجْرَةِ وَهُوَ مَاخُودٌ مِمَّا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ أَنَّ نَزُولَ آيَةِ الْخَوْفِ كَانَ فِيهَا.

وقيل: كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولابي، وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعام أو نحوه. وقيل: بعد الهجرة بأربعين يوماً، فعلى هذا: المراد بقول عائشة:

(فَأُفِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ) أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف.

والمصنف ساق الحديث للاستدلال به على فرضية الصلاة لا أنها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أَنَّ القصر عزيمة،

وهو صحيح لا مرة فيه.

قال الحافظ: وأقوى الأجوبة الأولان.

والحديث يدل على فرضية الصلاة وما ذكر معها على العباد. قال المصنف رحمه الله: وفيه مستدل لمن لم يوجب صلاة الوتر ولا صلاة العبد انتهى.

وقد أوجب قوم الوتر، وآخرون ركعتي الفجر، وآخرون صلاة الضحى، وآخرون صلاة العبد، وآخرون ركعتي المغرب، وآخرون صلاة التحية، ومنهم من لم يوجب شيئاً من ذلك وجعل هذا الحديث صارفاً لما ورد بعده من الأدلة المشعة بالوجوب.

وفي الحديث أيضاً دليل على عدم وجوب صوم عاشوراء وهو إجماع، وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة وفيه غير ذلك. وفي جعل هذا الحديث دليلاً على عدم وجوب ما ذكر نظراً عندي، لأن ما وقع في مبادئ التعليم لا يصح التعلق به في صرف ما ورد بعده وإلا لزم قصر واجبات الشريعة بأسرها على الخمس المذكورة، وإنه خرق للإجماع وإبطالاً لجمهور الشريعة، فالحق أنه يؤخذ بالدليل المتأخر إذا ورد مورداً صحيحاً ويعمل بما يقتضيه من وجوب أو ندب أو نحوهما، وفي المسألة خلاف، وهذا أرجح القولين، والبحث مما ينبغي لطالب الحق أن يعين النظر فيه ويطلب التدبر، فإن معرفة الحق فيه من أهم المطالب العلمية لما ينشئ عليه من المسائل البالغة إلى حد يقصر عنه العبد.

وقد أعان الله وله الحمد على جمع رسالة في خصوص هذا المبحث، وقد أشرت إلى هذه القاعدة في عدة مباحث في غير هذا الباب وهذا موضع عرض ذكرها فيه.

بَابُ قَتْلِ تَارِكِ الصَّلَاةِ

٣٩٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمِيزَتْ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/ ٣٤٥) (خ: ٢٥) (م: ٢٢)، وَلَا حَمْدَ مِثْلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (أميزت) قال الخطابي: معلوم أن المراد بقوله: «أَمِيزَتْ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أهل الأوثان دون أهل الكتاب، لأنهم يقولون لا إله إلا الله ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف، وهذا التخصيص بأهل الأوثان إنما يحتاج إليه في

الحديث الذي اقتصر فيه على ذكر الشهادة، وجعلت لمجردها موجبة للعصمة.

وأما حديث الباب فلا يحتاج إلى ذلك، لأن العصمة متوقفة على كمال تلك الأمور، ولا يمكن وجودها جميعاً من غير مسلم. والحديث يدل على أن من أحلّ بواحدة منها فهو حلال الدم والمال إذا لم يتب، وسيأتي ذكر الخلاف وبيان ما هو الحق في الباب الذي بعد هذا.

وفي الاستتابة وصفها ومدتها خلاف معروف في الفقه. قوله: (إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ) المراد ما وجب به في شرائع الإسلام إراقة الدم كالتقصاص وزنا الحصن ونحو ذلك، أو حلّ به أخذ جزء من المال كأروش الجنائيات وقيم المتلفات وما وجب من التفقات وما أشبه ذلك.

قوله: (وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ) المراد فيما يستسر به ويغفیه دون ما يعلنه ويديه.

وفيه أن من أظهر الإسلام وأسر الكفر يقبل إسلامه في الظاهر، وهذا قول أكثر العلماء.

وذهب مالك إلى أن توبة الزنديق لا تقبل ويمكس ذلك عن أحمد بن حنبل قاله الخطابي وذكر القاضي عياض معنى هذا وزاد عليه وأوضحه.

قال النووي: وقد اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق وهو الذي ينكر الشرع جملة قال: فذكروا فيه خمسة أوجه لأصحابنا، والأصوب فيها قبولها مطلقاً للأحاديث الصحيحة المطلقة.

والثاني: لا تقبل ويتحتم قتله، لكنه إن صدق في توبته نفعه ذلك في الدار الآخرة فكان من أهل الجنة.

والثالث: إن تاب مرة واحدة قبلت توبته، فإن تكرّر ذلك منه لم تقبل.

والرابع: إن أسلم ابتداءً من غير طلب قبل منه وإن كان تحت السيف فلا.

والخامس: إن كان داعياً إلى الضلال لم يقبل منه وإلا قبل.

قال النووي أيضاً: ولا بدّ مع هذا: يعني القيام بالأمور المذكورة في الحديث من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ، كما جاء في الرواية الأخرى التي أشار إليها المصنف وهي من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم بلفظ: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا

بَنِي دِمَاءَهُمْ وَأَمَّا لَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا.

رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ فَقَالَ: لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي، فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَتَقَبَّ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقُّ بِطُونَهُمْ، مُخْتَصِرٌ مِنْ حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ (حم: ٤/٣) (خ: ٣٣٤٤) (م: ١٠٦٤).

الحديث اختصره المصنف وترك أطرافاً من أوائله، ونماه قال: «ثُمَّ نَظَرُ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٍّ فَقَالَ: إِنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ حِفْظِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ لَنَا رَطْبًا لَيْسَ أَدْرَكَتْهُمْ لَأَقْتَلَنَهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ» انتهى.

قوله: (بِذَهْنِيَّةٍ) على التصغير، وفي رواية: «بِذَهْنَةٍ» بفتح الذال. قوله: (بَيْنَ أَرْبَعَةٍ) هم عينة بن حصن والأقرع بن حابس وزيد الخير والرابع إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل كذا في صحيح مسلم.

قال النووي: قال العلماء: ذكر عامر هنا غلطاً ظاهراً، لأنه توفي قبل هذا بسنين، والصواب الجزم بأنه علقمة بن علاثة كما هو مجزوم به في باقي الروايات.

قوله: (فَقَالَ خَالِدٌ بْنُ الْوَلِيدِ) في رواية عمر بن الخطاب وليس بينهما تعارض بل كل واحد منهما استاذن فيه.

قوله: (لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي) فيه أن الصلاة موجبة لحسن الدم ولكن مع بقية الأمور المذكورة في الأحاديث الأخرى.

قوله: (لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَتَقَبَّ إِلَيْهِ) معناه إِنِّي أَمَرْتُ بِالْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهِ مَتَوَلَّى السَّرَائِرِ كَمَا قَالَ ﷺ «فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَجَنَاهُمْ عَلَى اللَّهِ».

والحديث استدلل به على كفر الخوارج، لأنهم المراءون بقوله في آخره «قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ» كما صرح بذلك شراح الحديث وغيرهم.

وقد اختلف الناس في ذلك.

قال النووي بعد أن صرح هو والخطابي بأن الحديث وأمثاله يدل على كفر الخوارج، وقد كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً من سائر المسائل، ولقد رأيت أبا المعالي وقد رغب إليه الفقيه عبد الحق في الكلام عليها، فاعتذر بأن الغلط فيها يصعب موقعه، لأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عظيم في الدين.

وقد اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر الباقلاني، وناهيك

٣٩٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ «لَمَّا تَوَفَّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ نَقَاتِلُ الْعَرَبَ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولَ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣/١٩٩).

الحديث أخرجه أيضاً البيهقي في السنن وإسناده في سنن النسائي هكذا: أخبرنا محمد بن بشر حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا عمران أبو العوام، حدثنا معمر عن الزهري عن أنس فذكره، وكلهم من رجال الصحيح إلا عمران أبو العوام فإنه صدوق فيهم، ولكن قد ثبت معناه في الصحيحين لكن بدون أنه قال ذلك أبو بكر في مراجعته لعمر، بل الذي فيهما لما أن عمر احتج على أبي بكر لما عزم على قتال أهل الردة بقول النبي ﷺ «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ نَفْسَهُ وَمَالَهُ»، فقال له أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤذونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه.

قال النووي: وفي استدلال أبي بكر واعتراض عمر رضي الله عنهما دليل على أنهما لم يحفظا عن رسول الله ﷺ ما رواه ابن عمر وأنس وأبو هريرة: يعني من الأحاديث التي فيها ذكر الصلاة والزكاة، فإن عمر لو سمع ذلك لما خالف ولما كان احتج بالحديث، فإنه بهذه الزيادة حجة عليه، ولو سمع أبو بكر هذه الزيادة لاحتج بها ولما احتج بالقياس والعموم انتهى.

وإنما ذكرنا هذا الكلام للتعريف بأن المشهور عند أهل الصحيح والشارحين له خلاف ما ذكره النسائي في هذه الرواية، وسيأتي الكلام على مراجعة أبي بكر وعمر مبسوطاً في كتاب الزكاة.

والحديث يدل على ما دل عليه الذي قبله من أن المخل بواحدة من هذه الخصال حلال الدم ومباح المال.

٣٩٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ بِالْبَيْتِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهْنِيَّةٍ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: اتَّقِ اللَّهَ، وَتِلْكَ أَوْ لَسْتُ أَحَقُّ أَهْلَ الْأَرْضِ أَنْ يَنْتَهِيَ اللَّهُ، ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا

يَسْتَأْذِنُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، فَجَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «الْيَسْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: بَلَيْسَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا شَهَادَةُ لَهُ، قَالَ: الْيَسْ يَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ بَلَيْسَ وَلَا شَهَادَةُ لَهُ، قَالَ: الْيَسْ يُصَلِّي؟ قَالَ بَلَيْسَ وَلَا صَلَاةَ لَهُ قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِمْ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٤١/١) وَأَحْمَدُ (٤٣٣/٥) فِي مُسْتَدْرَكَيْهِمَا.

الحديث أخرجه أيضاً مالكٌ في الموطأ، وفيه دلالة على أنَّ الواجب المعاملة للنَّاس بما يعرف من ظواهر أحوالهم من دون تفتيشٍ وتفتيش، فإنَّ ذلك مما لم يتعبنا الله به، ولذلك قال: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب النَّاس» وقال لأسامة لما قال له: «إنما قال ما قال يا رسول الله ثبَّتةً يغني الشهادة: هل شققت عن قلبه؟» واعتباره ﷺ لظواهر الأحوال كان ديدناً له وهجيراً في جميع أموره، منها «قوله ﷺ لِعَمْرِ الْعَبَّاسِ لَمَّا اعْتَذَرَ لَهُ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَنَّهُ مُكْرَهُ، فَقَالَ لَهُ: كَانَ ظَاهِرُكَ عَلَيْنَا، وكذلك حديث: «إنما أقضي بما أسمع، فمن قضيت له بشيءٍ من مال أخيه فلا يأخذه إنما أفطع له قطعةً من نار» وكذلك حديث «إنما نحكم بالظاهر» وهو وإن لم يثبت من وجوه معتبرٍ فله شواهد متفقٌ على صحتها، ومن أعظم اعتبارات الظاهر ما كان منه ﷺ مع المنافقين من التناضي والمعاملة بما يقتضيه ظاهر الحال.

بَابُ حُجَّةٍ مَنْ كَفَرَ تَارِكَ الصَّلَاةِ

٤٠٠- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَالنَّسَائِيَّ (حم): ٣٧٠/٣ (م): ٨٢ (د): ٤٦٧٨ (ت): ٢٦٢٠ (هـ): ١٠٧٨).

الحديث يدلُّ على أن ترك الصَّلَاة من موجبات الكفر، ولا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصَّلَاة منكرًا لوجوبها إلا أن يكون قريب عهدٍ بالإسلام أو لم يخالط المسلمين مدةً يبلغ فيها وجوب الصَّلَاة، وإن كان تركه لها تكاسلاً مع اعتقاده لوجوبها كما هو حال كثيرٍ من النَّاس، فقد اختلف النَّاس في ذلك، فذهبت العترة والجماع من السلف والخلف، منهم مالكٌ والشَّافِعِيُّ إلى أنه لا يكفر بل يفسق، فإن تاب ولا قتلناه حدًّا كالزَّاني المحصن، ولكنه يقتل بالسيف.

وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر، وهو مروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، وبه قال عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه، وهو

به في علم الأصول، وأشار ابن الباقلاني إلى أنها من المعوصات، لأنَّ القوم لم يصرحوا بالتكفير، وإنما قالوا قولاً يؤدي إلى ذلك.

وأنا أكتشف لك نكتة الخلاف وسبب الإشكال وذلك أنَّ المعتزليَّ مثلاً إذا قال إنَّ الله تعالى عالمٌ ولكن لا علم له، وحيي ولا حياة له وقع الاشتباه في تكفيره، لأنَّا علمنا من دين الأمة ضرورة أنَّ من قال إنَّ الله ليس بحمي ولا عالم كان كافراً، وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له، فهل يقول إنَّ المعتزليَّ إذا نفى العلم نفى أن يكون الله عالمًا، أو يقول قد اعترف بأنَّ الله تعالى عالمٌ فلا يكون نفيه للعلم نفيًا للعالم هذا موضع الإشكال.

قال: هذا كلام الماوردي ومذهب الشَّافِعِيِّ وجماعه أصحابه وجماعه العلماء أنَّ الخوارج لا يكفرون.

قال الشَّافِعِيُّ: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطَّابِيَّة، وهم طائفةٌ منحرة الرافضة يشهدون لموافقيهم في المذهب بمجرد قولهم فردَّ شهادتهم لهذا لا بدعتهم، وسيأتي الكلام على الخوارج مبسوطاً في كتاب الحدود.

وقد استدللَّ المصنَّف بالحديث على قبول توبة الزنديق فقال: وفيه دليلٌ لمن يقبل توبة الزنديق انتهى.

وقد تقدَّم الكلام على ذلك، وما ذكره متوقَّفٌ على أنَّ مجرد قوله لرسول الله: أتيتُ اللهَ زنديقاً، وهو خلاف ما عرِف به العلماء الزنديق.

وقد ثبت في روايةٍ أخرى في الصحيح أنه قال: «وَاللَّهِ إِنْ هَلَوُ قِسْمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا وَمَا أُرِيدَ فِيهَا وَجْهُ اللَّهِ»، والاستدلال بمثل هذا على ما زعمه المصنَّف أظهر.

قال القاضي عياض: حكم الشرع أنَّ من سبَّ النَّبِيَّ ﷺ كفر وقتل، ولم يذكر في هذا الحديث أنَّ هذا الرجل قتل.

قال المازري: يحتمل أن يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وإنما نسب إلى ترك العدل في القسمة، ويحتمل أن يكون استدلال المصنَّف ناظرًا إلى قوله في الحديث «لَعَلَّه يُصَلِّي» وإلى قوله: «لَمْ أؤمر أن أنقب عن قلوب النَّاس» فإنَّ ذلك يدلُّ على قبول ظاهر التوبة وعصمة من يصلِّي، فإذا كان الزنديق قد أظهر التوبة وفعل أفعال الإسلام كان معصوم الدَّم.

٣٩٩- وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ الْحَيْثَمِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَجْلِسٍ يُسَارَةُ

وجه لبعض أصحاب الشافعي.

وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي إلى أنه لا يكفر ولا يقتل بل يعزّر ويحبس حتى يصلي. احتج الأولون على عدم الكفر بقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وبما سيأتي في الباب الذي بعد هذا من الأدلة، واحتجوا على قتله بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾، وبقوله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَلِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا» الحديث متفق عليه.

وتأولوا قوله ﷺ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» وسائر أحاديث الباب على أنه مستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل، أو أنه محمول على المستحل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر، أو على أن فعله فعل الكفار.

واحتج أهل القول الثاني بأحاديث الباب.

واحتج أهل القول الثالث على عدم الكفر بما احتج به أهل القول الأول، وعلى عدم القتل بمحدث: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ» وليس فيه الصلاة.

والحق أنه كافر يقتل، أما كفره فلأن الأحاديث قد صحت أن الشارع سمى تارك الصلاة بذلك الاسم وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه هو الصلاة، فتركها مقتضى لجواز الإطلاق، ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردوها الأولون، لأننا نقول: لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق الشفاعة، ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفراً، فلا ملجئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها وأما أنه يقتل فلأن حديث «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ» يقضي بوجوب القتل لاستلزام المقاتلة له، وكذلك سائر الأدلة المذكورة في الباب الأول، ولا أوضح من دلالتها على المطلوب، وقد شرط الله في القرآن التخلية بالتوبة وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، فقال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾، فلا يخفى من لم يقيم الصلاة.

وفي صحيح مسلم «سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ امْرَأَةٌ فَتَغْرُقُونَ وَتُكْبِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرَّ عُنُقَهُ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ، فَقَالُوا: أَلَا نَقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: لَا مَا صَلَّوْا» فجعل الصلاة هي

المانعة من مقاتلة امرأة الجور.

وكذلك قوله لخالد في الحديث السابق: (لَعَلَّهُ يُصَلِّي) فجعل المانع من القتل نفس الصلاة.

وحديث «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ» لا يعارض مفهومه المنطوقات الصحيحة الصريحة.

والمراد بقوله في حديث الباب: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» كما قال النووي: إن الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة، فإن تركها لم يبق بينه وبين الكفر حائل.

وفي لفظ لسلم: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» ومن الأحاديث الدالة على الكفر حديث الربيع بن أنس عن أنس عن النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ جَهَارًا» ذكره الحافظ في التلخيص.

وقال: سئل الدارقطني عنه فقال: رواه أبو النضر عن أبي جعفر عن الربيع موصلاً وخالفه علي بن الجعدي فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسلًا وهو أشبه بالصواب.

وأخرجه البزار من حديث أبي الدرداء بدون قوله (جهاراً) وأخرج ابن حبان في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً «تَارَكَ الصَّلَاةَ كَافِرًا» واستنكره.

ورواه أبو نعيم من حديث أبي سعيد، وفيه عطية وإسماعيل بن يحيى وهما ضعيفان.

قال العراقي: لم يصح من أحاديث الباب إلا حديث جابر المذكور، وحديث بريدة الذي سيأتي.

وأخرج ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال «أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِاللَّهِ وَإِنْ قُطِعَتْ وَخُرِفَتْ، وَأَنْ لَا تُتْرَكَ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ مُتَعَمِّدًا، فَمَنْ تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ الدِّمَةُ، وَلَا تُشْرَبُ الْخُمْرُ فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ» قال الحافظ: وفي إسناده ضعف ورواه الحاكم في المستدرک، ورواه أحمد والبيهقي من طريق أخرى وفيه انقطاع ورواه الطبراني من حديث عبادة بن الصامت، ومن حديث معاذ بن جبل وإسنادهما ضعيفان وقال ابن الصلاح والنووي: إنه حديث منكر.

واختلف القائلون بوجوب قتل تارك الصلاة، فالجمهور أنه يضرب عنقه بالسيف وقيل: يضرب بالخشب حتى يموت.

واختلفوا أيضاً في وجوب الاستتابة، فالهادية توجهها وغيرهم لا يوجبها لأنه يقتل حداً، ولا تسقط التوبة الحدود

كالزاني والسارق.

وقيل: إنه يقتل لكفره، فقد حكى جماعة الإجماع على كفره كالمرتد وهو الظاهر وقد أطال الكلام المحقق ابن القيم ذلك في كتابه في الصلاة.

والفرق بينه وبين الزاني واضح، فإن هذا يقتل لتركه الصلاة في الماضي وإصراره على تركها في المستقبل، والترك في الماضي يتدارك بقضاء ما تركه بخلاف الزاني فإنه يقتل بجناية تقدمت لا سبيل إلى تركها واختلفوا هل يجب القتل لترك صلاة واحدة أو أكثر، فالجمهور أنه يقتل لترك صلاة واحدة، والأحاديث قاضية بذلك، والتقييد بالزيادة على الواحدة لا دليل عليه.

قال أحمد بن حنبل: إذا دعي إلى الصلاة فامتنع وقال: لا أصلي حتى خرج وقتها وجب قتله، وهكذا حكم تارك ما يتوقف صحة الصلاة عليه من وضوء أو غسل أو استقبال القبلة أو ستر عورة وكل ما كان ركناً وشرطاً.

٤٠١- وَعَنْ بَرْزَنْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (ح: ٣٤٦/٥) (د: ٤٦٧٨) (ت: ٢٦٢١) (ن: ٢٣١/١) (هـ: ١٠٧٩).

الحديث صححه النسائي العراقي ورواه ابن حبان والحاكم، وهو يدل على أن تارك الصلاة يكفر، لأن الترك الذي جعل الكفر معلّقاً به مطلق عن التقييد، وهو يصدق بمرّة لوجود ماهية الترك في ضمنها والخلاف في المسألة والتصريح بما هو الحق فيها قد تقدّم في الذي قبله.

٤٠٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ الْعُقَيْلِيِّ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَزُونُ شَيْئًا مِّنْ الْأَعْمَالِ تَرَكُهُ كَفَرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٢٢).

الحديث رواه الحاكم وصححه على شرطهما، وذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلّم عنه والظاهر من الصيغة أن هذه المقالة اجتمع عليها الصحابة، لأن قوله: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمْعٌ مَّضَافٌ، وَهُوَ مِنَ الْمَشْعَرَاتِ بِذَلِكَ.

٤٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «ذَكَرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا فَقَالَ: مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا كَانَتْ لَهُ نُورًا وَبُرْهَانًا وَنَجَاةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نُورًا وَلَا بُرْهَانًا وَلَا نَجَاةً، وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ

وَأَبِي بَنِي خَلْفٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٦٩).

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والأوسط وقال في مجمع الزوائد: رجال أحمد ثقات، وفيه أنه لا انتفاع للمصلي بصلاته إلا إذا كان محافظاً عليها، لأنه إذا انتفى كونها نوراً وبرهاناً ونجاة مع عدم المحافظة انتهى نفعها قوله: (وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ) إلخ يدل على أن تركها كفر متبائع، لأن هؤلاء المذكورين هم أشد أهل النار عذاباً، وعلى تخليد تاركها في النار كخليد من جعل معهم في العذاب، فيكون هذا الحديث مع صلاحيته للاحتجاج مخصّصاً لأحاديث خروج الموحدين، وقد ورد من هذا الجنس شيء كثير في السنة ويمكن أن يقال مجرد المعية والمصاحبة لا يدل على الاستمرار والتأييد لصديق المعنى اللغوي بلبثه معهم مدّة، لكن لا يخفى أن مقام المبالغة يابى ذلك وسيأتي في الباب الثاني ما يعارضه.

بَابُ حُجَّةٍ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ تَارِكُ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَقْطَعْ عَلَيْهِ بِخُلُودٍ فِي النَّارِ وَرَجَا لَهُ مَا يُرْجَى لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ

٤٠٤- عَنْ ابْنِ مُحَبَّرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ يُدْعَى الْمُخْدَجِي سَمِعَ رَجُلًا بِالشَّامِ يُدْعَى أَبَا مُحَمَّدٍ يَقُولُ: إِنَّ الْوَرَنَ وَاجِبٌ، قَالَ الْمُخْدَجِي فَرُخْتُ إِلَى عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ عِبَادَةُ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسٌ صَلَوَاتٌ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْبَيَادِ، مَنْ أَتَى بِهِنَّ لَمْ يُضَيَّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَسَّرَ لَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٣١٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٢٠) وَالنَّسَائِيُّ (١/٢٣٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٠١)، وَقَالَ فِيهِ: «وَمَنْ جَاءَ بِهِمْ قَدْ انْقَضَ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ».

الحديث أخرجه أيضاً مالك في الموطأ وابن حبان وابن السكن.

قال ابن عبد البر: هو صحيح ثابت لم يختلف عن مالك فيه، ثم قال: والمخدجي مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث.

قال الشيخ تقي الدين القشيري: انظر إلى تصحيحه لحديثه مع حكمه بأنه مجهول، قد ذكره ابن حبان في الثقات، ولحديثه شاهد من حديث أبي قتادة عند ابن ماجه، ومن حديث كعب بن عجرة عند أحمد.

ورواه أبو داود أيضاً عن الصنابحي قال: «رَعِمَ أَبُو مُحَمَّدٍ أَنْ

الْوُتْرُ وَاجِبٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ: وساق الحديث.

والمخدج المذکور في هذا الإسناد هو بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة ثم جيم بعدها ياء النسب، قيل: اسمه رفيع.

وأبو محمد المذکور هو مسعود بن أوس بن زيد بن أصرم بن زيد بن ثعلبة بن عثمان بن مالك بن النجار.

وقيل: مسعود بن زيد بن سبيع يعد في الشاميين، وقد عدّه الواقدي وطائفة من البدرين، ولم يذكره ابن إسحاق فيهم، وذكره جماعة في الصحابة.

وقول عبادة: (كَذَّبَ أَبُو مُحَمَّدٍ) أي أخطأ، ولا يجوز أن يراد به حقيقة الكذب، لأنه في الفتوى، ولا يقال لمن أخطأ في فتواه كذب.

وأيضاً قد ورد في الحديث ما يشهد لما قاله كحديث: «الْوُتْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُؤَيِّرْ فَلَيْسَ مِنَّا» عند أبي داود من حديث بريدة وغيره من الأحاديث، وسيأتي بسط الكلام على ذلك في باب أن الوتر سنة مؤكدة إن شاء الله تعالى.

والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم كفر من ترك الصلاة وعدم استحقيقه للخلود في النار لقوله: (إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَقْرُهُ) وقد عرفناك في الباب الأول أن الكفر أنواع: منها ما لا ينافي للمغفرة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفراً، وهو يدل على عدم استحقيق كل تارك للصلاة للتخليد في النار قوله: (اسْتَخْفَا بِحَقِّهِ) هو قيد للمنفى لا للنفي قوله: (كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ) فيه متمسك للمرجئة القائلين بأن الذنوب لا تضر من حافظ على الصلوات المكتوبة، وهو مقيّد بعدم المانع كاحاديث من قال لا إله إلا الله ونحوها لورود النصوص الصريحة كتاباً وسنةً بذكر ذنوب موجبة للعذاب كدم المسلم وماله وعرضه وغيره ذلك مما يكثر تعداده.

٤٠٥- وعن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنْ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ، فَإِنْ أَتَمَّهَا وَإِلَّا قِيلَ: أَنْظَرُوا هَلْ لَهُ مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ أَكْمَلَتْ الْفَرِيضَةُ مِنْ تَطَوُّعِهِ، ثُمَّ يُفْعَلُ بِسَائِرِ الْأَعْمَالِ الْمَفْرُوضَةِ مِثْلُ ذَلِكَ» رواه الخمسة (حم: ٢/٤٢٥) (د: ٨٦٤) (ت: ٤١٣) (ن: ٢٣٣/١) (هـ: ١٤٢٥).

الحديث أخرجه أبو داود من ثلاث طرق: طريقتين متصلتين بأبي هريرة والطريق الثالثة بتميم الداري، وكلها لا مطعن فيها، ولم يتكلم عليه هو ولا المنذري بما يوجب ضعفه وأخرجه النسائي من طريق إسناده جيد، ورجاها رجال الصحيح كما قال العراقي وصححها ابن القطان.

وأخرج الحديث الحاكم في المستدرک وقال: هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وفي الباب عن تميم الداري عند أبي داود وابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة، قال العراقي وإسناده صحيح، وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال: إسناده صحيح على شرط مسلم وعن أنس عند الطبراني في الأوسط.

وعن أبي سعيد قال العراقي: رويناه في الطبريات في انتخاب السلفي منها، وفي إسناده حصين بن غمار، نسبه الذارقطني إلى الوضع وعن صحابي لم يسم عند أحمد في المسند. والحديث يدل على أن ما لحق الفرائض من النقص كملته التوافل.

وأورد المصنف في حجج من قال بعدم الكفر، لأن نقصان الفرائض أعم من أن يكون نقصاً في الذات وهو ترك بعضها، أو في الصفة وهو عدم استيفاء أذكراها أو أركانها وجبرانها بالتوافل، مشعر بأنها مقبولة مثاب عليها والكفر ينافي ذلك. وقد عرفت الكلام على ذلك فيما سلف، ثم أورد من الأدلة ما يعتضد به قول من لم يكفر تارك الصلاة وعقبه بتأويل لفظ الكفر الواقع في الأحاديث فقال: وَيُغَضُّ هَذَا الْمَذْهَبُ عُمُومَاتٍ مِنْهَا.

٤٠٦- مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاها إِلَى مَرَّتِمَ وَرَوْحَ مِنْهُ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ حَقٌّ أَذْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ الْعَمَلِ» متفق عليه (حم: ٥/٣١٨) (خ: ٣٤٣٥) (م: ٢٨).

٤٠٧- وعن أنس بن مالك «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ وَمُعَاذُ رَيْفُهُ عَلَى الرَّحْلِ: يَا مُعَاذُ، قَالَ: لَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهَا النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: إِذَنْ يَتَكَلَّمُوا، فَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ

بالخلود، والأشعرية قالوا: يعذب في النار ثم ينقل إلى الجنة.

وكذلك اختلفوا في دخوله تحت المشيئة، فالأشعرية وغيرهم

قالوا بدخوله تحتها، والمعتزلة منعت من ذلك وقالوا: لا يجوز

على الله المغفرة لفاعل الكبيرة مع عدم التوبة عنها.

وهذه المسائل محلها علم الكلام، وإنما ذكرنا هذا للتعريف

بإجماع المسلمين على أن هذه الأحاديث مقيدة بعدم المانع، ولهذا

أولها السلف فحكى عن جماعة منهم ابن المسيب أن هذا كان قبل

نزول الفرائض والأمر والنهي، ورد بأن راوي بعض هذه

الأحاديث أبو هريرة وهو متأخر الإسلام أسلم عام خبير سنة

سبع بالاتفاق وكانت إذ ذاك أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة

والزكاة والصيام والحج وغيرها.

وحكى النووي عن بعضهم أنه قال: هي جملة تحتاج إلى

شرح ومعناه: من قال الكلمة وأدى حقها وفريضتها، قال: وهذا

قول الحسن البصري.

وقال البخاري: إن ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات

على ذلك، ذكره في كتاب اللباس.

وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أنه يجوز أن يكون ذلك:

أعني الاختصار على كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة اقتصاراً

من بعض الرواة لا من رسول الله ﷺ بدليل مجيئه تاماً في رواية

غيره، ويجوز أن يكون اختصاراً من الرسول ﷺ فيما خاطب به

الكفار عبدة الأوثان الذين كان توحيدهم بالله تعالى مصحوباً

بسائر ما يتوقف عليه الإسلام ومستلزمًا له، والكافر إذا كان لا

يقرب بالوحدانية كالوثني والنووي وقال لا إله إلا الله وحاله الحال

التي حكيها حكم بإسلامه.

قال النووي: ويمكن الجمع بين الأدلة بأن يقال المراد

باستحقاقه الجنة أنه لا بد من دخولها لكل موحدٍ إما معجلاً

معافى وإما مؤخرًا بعد عقابه، والمراد بتحريم النار تحريم الخلود.

وحكى ذلك عن القاضي عياض وقال: إنه في نهاية الحسن،

ولا بد من المصير إلى التأويل لما ورد في نصوص القرآن والسنة

بذكر كثير من الواجبات الشرعية، والتصريح بأن تركها موجبٌ

لنار.

وكذلك ورود النصوص بذكر كثير من المحرمات وتوعد

فاعلها بالنار.

وأما الأحاديث التي أوردها المصنف في تأييد ما ذكره من

موتيه تأملاً: أي خوفاً من الإناء بترك الخبر به، متفق عليه (خ):

(١٢٨) (م: ٣٢).

٤٠٨- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لكل نبي

دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإنسي اختيأت دعوته

شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات من

أمتي لا يشرك بالله شيئاً» رواه مسلم (١٩٨).

٤٠٩- وعنه أيضاً أن النبي ﷺ قال: «استعد الناس بشفاعتي

من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه» رواه البخاري (٩٩)،

وقد حملوا أحاديث التكفير على كفر النعمة أو على معنى فقد

قارب الكفر، وقد جاءت أحاديث في غير الصلاة أريد بها ذلك.

٤١٠- فروى ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «سبأ

المسلم فسوق، وقبالة كفر» متفق عليه (خ: ٦٠٤٤) (م: ٦٤)

(حم: ٣٨٥/١).

٤١١- وعن أبي ذر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليس

من رجلٍ ادعى ليغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر، ومن ادعى ما ليس

له فليس منا، وليتوبوا مقعده من النار» متفق عليه (حم: ١٦٦/٥)

(خ: ٣٥٠٨) (م: ٦١).

٤١٢- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اثنان في

الناس هما بهم كُفَر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت»

رواه أحمد (٣٧٧/٢) ومسلم (٦٧).

٤١٣- وعن ابن عمر قال: «كان عمر يخلف وأبي، فنهاه

النبي ﷺ وقال: من خلف بشيء دون الله فقد أشرك» رواه

أحمد (٣٤/٢).

٤١٤- وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مذمين

الخنزير إن مات لقي الله كعابد وثني» رواه أحمد (٢٧٢/١)

انتهى كلام المصنف.

وأقول: قد أطبق أئمة المسلمين من السلف والخلف

والأشعرية والمعتزلة وغيرهم أن الأحاديث الواردة بأن من قال

(لا إله إلا الله دخل الجنة) مقيدة بعدم الإخلال بما أوجب الله

من سائر الفرائض وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يتب

فاعلها عنها، وأن مجرد الشهادة لا يكون موجباً لدخول الجنة فلا

يكون حجة على المطلوب، ولكنهم اختلفوا في خلود من أخل

بشيء من الواجبات أو قارف شيئاً من المحرمات في النار مع

تكلمه بكلمة الشهادة وعدم التوبة عن ذلك، فالمعتزلة جزموا

عبد الله بن خبيب عن أبيه به، قال ابن صاعد: إسناده حسنٌ غريبٌ.

وفي الباب عن أبي هريرة رواه العجلي وأنس عند الطبراني بلفظ: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْتَعِمْ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا ثَلَاثَ عَشْرَةَ» وفي إسناده داود بن الحُبَر وهو متروك، وقد تفرّد به والحديث يدلّ على وجوب أمر الصبيان بالصلاة إذا بلغوا سبع سنين وضربهم عليها إذا بلغوا عشرةً والتفريق بينهم في المضاجع لعشر سنين إذا جعل التفريق معطوفاً على قوله: واضربوهم أو لسبع سنين إذا جعل معطوفاً على قوله: «مُرُوهُمْ».

ويؤيد هذا الوجه حديث أبي رافع المذكور.

وقد ذهب المادوية إلى وجوب إجبار ابن العشر على الولي وشرط الصلاة الذي لا تتم إلا به حكمه حكمها ولا فرق بين الذكر والأنثى والزوجة وغيرها.

وقال في الوافي والمؤيد بالله في أحد قوله: إن ذلك مستحبٌ فقط، وحملوا الأمر على التدب ولكنّه إن صحّ ذلك في قوله: مروهم لم يصحّ في قوله: واضربوهم، لأن الضرب إيلاّم للغير. وهو لا يباح للأمر المتدوب، والاعتراض بأنّ عدم تكليف الصبي يمنع من حمل الأمر على حقيقته، لأن الإجبار إنّما يكون على فعل واجب أو ترك محرّم، وليست الصلاة بواجبة على الصبي، ولا تركها معظوراً عليه، مدفوع بأنّ ذلك إنّما يلزم لو اتحد المحلّ وهو هنا مختلف، فإنّ محلّ الوجوب الوليّ ومحلّ عدمه ابن العشر، ولا يلزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الوليّ.

٤١٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْلُمَ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٦) - (١٠١) وَمِثْلُهُ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيٍّ لَه. وَابْنُ دَاوُدَ (٤٤٠٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٢٣) وَقَالَ: حَلِيثٌ حَسَنٌ.

الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة، قال يحيى بن معين: ليس برويه إلا حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان يعني عن إبراهيم عن الأسود عنها.

وأخرجه أيضاً النسائي والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من حديث علي رضي الله عنه قال البيهقي: تفرّد به جريز بن عبد

التأويل فالتزاع فيها كالتزاع في إطلاق الكفر على تارك الصلاة، وقد عرفنا أنّ سبب الوقوع في مضيق التأويل توهم الملازمة بين الكفر وعدم المغفرة، وليس بكلية كما عرفت، وانتفاء كليتها يربح من تأويل ما ورد في كثير من الأحاديث منها ما ذكره المصنّف، ومنها ما ثبت في الصحيح بلفظ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» وحديث: «إِنَّمَا عَبْدٌ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ» وحديث «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوَاكِبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِسُوءِ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوَاكِبِ» وحديث «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا» وكلّ هذه الأحاديث في الصحيح.

وقد ورد من هذا الجنس أشياء كثيرة، ونقول: من سمّاه رسول الله ﷺ كافراً سميته كافراً ولا يزيد على هذا المقدار ولا تناول بشيء منها لعدم الملجئ إلى ذلك.

بَابُ أَمْرِ الصَّبِيِّ بِالصَّلَاةِ تَمَرِينًا لَا وَجُوبًا

٤١٥- عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْتَعِمْ سِينِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِينِينَ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٠/٢) وَابْنُ دَاوُدَ (٤٩٥).

الحديث أخرجه الحاكم من حديثه أيضاً والترمذي والدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جدّه بنحوه ولم يذكر التفرقة.

وفي الباب عن أبي رافع عند البزار بلفظ قال «وَجَدْنَا فِي صُحُفَةٍ فِي قِرَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ وَقَاتِهِ فِيهَا مَكْتُوبٌ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَفَرَّقُوا بَيْنَ مَضَاجِعِ الْفُلَمَانِ وَالْجَوَارِي وَالْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِيَسْتَعِمْ سِينِينَ، وَاضْرِبُوا ابْنَاءَكُمْ عَلَى الصَّلَاةِ إِذَا بَلَغُوا أَطْفَهَ ثِنْعِ سِينِينَ» وعن معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني أنّه قال لامرأته.

وفي رواية لامرأة: «مَتَى يُصَلِّي الصَّبِيُّ؟ فَقَالَتْ: كَانَ رَجُلٌ مِنَّا يَذْكُرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ شِمَالِهِ فَمُرُوهُ بِالصَّلَاةِ» أخرجه أبو داود.

قال ابن القطان: لا نعرف هذه المرأة ولا الرجل الذي روت عنه.

وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال: عن أبي معاذ بن

قال: قلنا: يا رسول الله أنواخذ بما عملنا في الجاهلية قال: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُؤْخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ» فهذا مقيدٌ، والحديث الأول مطلقٌ وحمل المطلق على المقيد واجبٌ فهدم الإسلام ما كان قبله مشروطاً بالإحسان.

قوله: (يَجِبُ مَا قَبْلَهُ) أي يقطعه، والمراد أنه يذهب أثر المعاصي التي فارقها حال كفره وأما الطاعات التي أسلفها قبل إسلامه فلا يجيبها لحديث حكيم بن حزام عند مسلم وغيره «أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ هَلْ لِي فِيهَا مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَلَمْتُ عَلَى مَا اسْتَلَمْتَ مِنْ خَيْرٍ» وقد قال المازري: إنه لا يصح تقرب الكافر فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه حال شركه، لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفاً بما تقرب إليه، والكافر ليس كذلك، وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الإشكال.

قال في الفتح: واستضعف ذلك النووي فقال: الصواب الذي عليه المحققون بل بعضهم نقل الإجماع فيه أن الكافر إذا فعل أفعالاً جميلة كالصدقة وصلة الرحم، ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له.

أَبْوَابُ الْمَوَاقِيتِ

المواقيت جمع مِقَاتٍ وهو القدر المحدود للفعل من الزمان والمكان

بَابُ وَقْتِ الظُّهْرِ

٤١٨- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعَصْرُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْمَغْرِبُ فَقَالَ قُمْ فَصَلِّ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعِشَاءُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّمْسُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْفَجْرُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ، أَوْ قَالَ: سَطَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ جَاءَهُ مِنَ الْغَدِ لِلظُّهْرِ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعَصْرُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْمَغْرِبُ وَقَتًا وَاحِدًا لَمْ يَزَلْ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعِشَاءُ حِينَ ذَهَبَ نِصْفُ اللَّيْلِ، أَوْ قَالَ: ثَلَاثُ اللَّيْلِ فَصَلَّى

اللَّهُ بَن وَهَبٍ، وَخَالَفَهُ ابْنُ فُضَيْلٍ وَوَكَيْعٌ فَرَوَاهُ عَنْ الْأَعْمَشِ مَوْقُوفًا، وَرَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِي ظِيَّانٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعُمَرُ مَرْفُوعًا قَالَ الْحَافِظُ: وَقَوْلُ ابْنِ فُضَيْلٍ وَوَكَيْعٍ أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ.

ورواه أبو داود من حديث أبي الضحى عن علي رضي الله عنه ولكن قال أبو زرعة: حديثه عن علي رضي الله عنه مرسل.

ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي رضي الله عنه وهو مرسلٌ أيضاً كما قال أبو زرعة.

ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي قال أبو زرعة: لم يسمع الحسن من علي شيئاً وروى الطبراني من طريق برد بن سنان عن مكحول عن أبي إدريس الخولاني قال: أخبرني غير واحد من أصحاب النبي ﷺ ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه.

قال الحافظ: وفي إسناده مقال، وبرّد مختلف فيه.

وروي أيضاً من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: وإسناده ضعيف.

والحديث يدل على عدم تكليف الصبي والمجنون والنائم ما داموا متصفين بتلك الأوصاف قال ابن حجر في التلخيص حاكياً عن ابن حبان: إن الرفع مجاز عن عدم التكليف، لأنه يكتب له فعل الخير انتهى.

وهذا في الصبي ظاهرٌ وأما في المجنون فلا تصف أفعاله بخير ولا شر إذ لا قصد له، والموجود منه من صور الأفعال لا حكم له شرعاً، وأما في النائم ففيه بعد، لأن قصده متغير أيضاً فلا حكم لما صدر منه من الأفعال حال نومه.

وللناس كلامٌ في تكليف الصبي بجميع الأحكام أو ببعضها ليس هذا محل بسطه وكذلك النائم.

بَابُ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ لَمْ يَقْضِ الصَّلَاةَ

٤١٧- عَنْ عُبَيْرِ بْنِ الْغَاصِقِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٩٩).

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني والبيهقي من حديثه وابن سعد من حديث جبير بن مطعم وأخرج مسلمٌ في صحيحه معناه من حديث عمر أيضاً بلفظ: «أَمَا عَلِمْتُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ» وفي صحيح مسلم أيضاً من حديث عبد الله بن مسعود

وحديث ابن عباسٍ هذا قد صحّحه ابن عبد البرّ وأبو بكر بن العربيّ، قال ابن عبد البرّ: إنّ الكلام في إسناده لا وجه له، وأخرجه من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياشٍ، فسلمت طريقه من التّضعيف بعد الرّحمن بن أبي الزّناد.

وكذلك أخرجه من هذا الوجه أبو داود وابن خزيمة، قال أبو عمر: وذكره عبد الرّزّاق عن عمر بن نافع وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحارث بإسناده، وذكره أيضاً عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباسٍ وفي الباب عن أبي هريرة عند التّرمذيّ والنّسائيّ بإسناد حسنٍ، وصحّحه ابن السكن والحاكم، وحسنه التّرمذيّ، ولكن فيه أنّ للمغرب وقتين ونقل عن البخاريّ أنّه خطأ.

ورواه الحاكم من طريق أخرى وقال: صحيح الإسناد وعند بريدة عنه التّرمذيّ أيضاً وصحّحه، وعن أبي موسى عند مسلم وأبي داود والنّسائيّ وأبي عوانة وأبي نعيم، قال التّرمذيّ في كتاب العلل: إنّ حسنه البخاريّ.

وعن أبي مسعود عند مالكٍ في الموطأ وإسحاق بن راهويه والبيهقيّ في الدلائل وأصله في الصّحيحين من غير تفصيلٍ، وفصله أبو داود.

وعن أبي سعيد الخدريّ عند أحمد من مسنده والطّحاويّ، وعن عمرو بن حزم رواه إسحاق بن راهويه. وعن البراء ذكره ابن أبي خيثمة.

وعن أنسٍ عند الدّارقطنيّ، وابن السّكن في صحيحه، والإسماعيليّ في معجمه، وأشار إليه التّرمذيّ، ورواه عنه النّسائيّ بنحوه، وأبو أحمد الحاكم في الكنى وعن ابن عمر عند الدّارقطنيّ قال الحافظ بإسناد حسنٍ، لكن فيه عن ابن إسحاق. ورواه ابن حبان في الضّعفاء من طريقٍ أخرى، فيها محبوب بن الجهم، وهو ضعيفٌ.

وعن مجمع بن جارية عند الحاكم.

قوله - في الحديث -: (قُمْ فَصَلِّ) الهاء هاء السّكت.

قوله: (حِينَ وَجَبَتْ الشَّمْسُ) الوجوب: السّقوط، والمراد سقوطها للغروب.

وقوله: (زَالَتْ الشَّمْسُ) أي مالت إلى جهة المغرب.

وقوله: (حِينَ صَارَ ظِلٌّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَهُ) الظّل: السّتر، ومنه قولهم: أنا في ظلّك، وظلّ اللّيل: سواده، لأنّه يستر كلّ شيءٍ،

العشاء، ثُمَّ جَاءَهُ حِينَ اسْتَفَرَّ جَدًّا، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٣٠) والنّسائيّ (١/٢٥٥) والتّرمذيّ (١٥٠) بنحوه وقال البخاريّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْمَوَاقِيِتِ.

٤١٩- وللتّرمذيّ عن ابن عباسٍ أنّ النّبيّ ﷺ قال: «أُنْتَبِى جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السّلام عِنْدَ النَّبِيِّ مَرَّتَيْنِ» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَابِرٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ حِينَ صَارَ ظِلٌّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَهُ لَوْفَتْ الْمَصْرُ بِالْأَمْسِ وَقَالَ فِيهِ: ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ يَمَّا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ» قَالَ التّرمذيّ (١٤٩) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أمّا حديث جابرٍ فأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم، وروى التّرمذيّ في سننه عن البخاريّ أنّه أصحّ شيءٍ في الباب، كما قال المصنّف - رحمه الله - وأمّا حديث ابن عباسٍ فأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدّارقطنيّ والحاكم، وفي إسناده ثلاثة مختلفٍ فيهم، أوّلهم عبد الرّحمن بن أبي الزّناد، كان ابن مهدي لا يحدّث عنه.

وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال النّسائيّ: ضعيفٌ.

وقال يحيى بن معينٍ وأبو حاتمٍ: لا يحتجّ به.

وقال الشّافعيّ ضعيفٌ، وما حدّث بالمدينة أصحّ ممّا صحّ ببغداد.

وقال ابن عديّ: بعض ما يرويه لا يتابع عليه، وقد وثقه مالكٌ، واستشهد البخاريّ بحديثه عن موسى بن عقبة في باب: التّطوّع بعد المكتوبة وفي حديث «لَا تَمُوتُوا لِقَاءَ الْعُدُوِّ»، والثّاني شيخه عبد الرّحمن بن الحارث بن عبد اللّهِ بن عياش بن أبي ربيعة، قال أحمد: متروك الحديث، وقال ابن نميرٍ: لا أقدم على ترك حديثه، وقال فيه ابن معينٍ: صالحٌ، وقال أبو حاتمٍ: شيخٌ، وقال ابن سعلو: ثقةٌ.

وقال ابن حبان: كان من أهل العلم، ولكنّه قد توبع في هذا الحديث، فأخرجه عبد الرّزّاق عن العمريّ عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباسٍ بنحوه.

قال ابن دقيق العيد: هي متابعةٌ حسنةٌ والثّالث: حكيم بن حكيم وهو ابن عبّاد بن حنيفٍ، قال ابن سعلو: كان قليل الحديث، ولا يحتجّون بحديثه.

وظلَّ الشمس ما ستر به الشخص من مسقطها.

قال ابن عبد البر: وكانت إمامة جبريل بالنبي ﷺ في اليوم الذي يلي ليلة الإسراء، وأول صلاة أدبت كذلك الظهر على المشهور، وقيل: الصبح كما ثبت من حديث ابن عباس عند الدارقطني قال الحافظ: والصحيح خلافه، وذكر ابن أبي خيثمة عن الحسن أنه ذكر له أنه لما كان عند صلاة الظهر نودي: إن الصلاة جامعة، ففرغ الناس فاجتمعوا إلى نبيهم فصلّى بهم الظهر أربع ركعات، يوم جبريل محمدًا، ويوم محمد الناس لا يسمعون فيه قراءة.

وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال نافع بن جبريل وغيره: «لَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلَةِ الَّتِي أُسْرِيَ بِهِ فِيهَا لَمْ يَزُغْهُ إِلَّا جِبْرِيلُ نَزَلَ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ: الْأُولَى، فَأَمَرَ فَصِيحٌ بِأَصْحَابِهِ: الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَاجْتَمَعُوا، فَصَلَّى جِبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ، وَصَلَّى النَّبِيُّ بِالنَّاسِ، وَطَوَّلَ الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ، ثُمَّ قَصَرَ الْبَاقِيَتَيْنِ».

وسأني للمصنف وغيره في شرح حديث أبي موسى أن صلاة جبريل كانت بمكة مقتصرين على ذلك.

قال الحرابي: إن الصلاة قبل الإسراء كانت صلاة قبل الغروب، وصلاة قبل طلوع الشمس وقال أبو عمر: قال جماعة من أهل العلم: إن النبي ﷺ لم يكن عليه صلاة مفروضة قبل الإسراء إلا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير توقيت ولا تحديد ركعات معلومات، ولا لوقت محصور. وكان ﷺ يقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه. وقامه معه المسلمون نحوه من حول حتى شق عليهم ذلك، فأنزل الله التوبة عنهم، والتخفيف في ذلك، ونسخه وحطه فضلاً منه ورحمة، فلم يبق في الصلاة فريضة إلا الخمس.

والحديث يدل على أن للصلوات وقتين وفتن إلا المغرب، وسأني الكلام على ذلك. وعلى أن الصلاة لها أوقات مخصوصة لا تجزئ قبلها بالإجماع، وعلى أن ابتداء وقت الظهر الزوال، ولا محلاف في ذلك يعتد به، وآخره مصير ظل الشيء مثله واختلف العلماء هل يخرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله أم لا؟، فذهب المهادي ومالك وطائفة من العلماء أنه يدخل وقت العصر، ولا يخرج وقت الظهر، وقالوا: يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالحاً للظهر والعصر أداءً.

قال النووي في شرح مسلم: واحتجوا بقوله ﷺ: «فَصَلَّى بِي الظُّهْرُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَصَلَّى الْعَصْرُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَظَاهِرُهُ اشْتِرَاكُهُمَا فِي قَدَرِ أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ، قَالَ: وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا اشْتِرَاكَ بَيْنَ وَقْتِ الظُّهْرِ وَوَقْتِ الْعَصْرِ، بَلْ مَتَى خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ بِمَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ غَيْرَ الظِّلِّ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ الزَّوَالِ، دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِنْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنْ وَقْتِ الظُّهْرِ.

واحتجوا بحديث ابن عمرو بن العاص عند مسلم مرفوعاً بلفظ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَخْضُرَ الْعَصْرُ» الحديث.

قال: وأجابوا عن حديث جبريل بأن معناه فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، وشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، فلا اشتراك بينهما، قال: وهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث، ولأنه إذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً، لأنه إذا ابتدأ بها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها، وحينئذ لا يحصل بيان حدود الأوقات، وإذا حمل على ذلك التأويل حصل معرفة آخر الوقت، فانتظمت الأحاديث على اتفاق.

ويؤيد هذا أن إثبات ما عدا الأوقات الخمسة دعوى مفتقرة إلى دليل خالص عن شوائب المعارضة، فالتوقف على المتيقن هو الواجب حتى يقوم ما يلجئ إلى المصير إلى الزيادة عليها.

وفي الحديث أيضاً ذكر بقية أوقات الصلوات، وسيمقد المصنف لكل واحد منها باباً، وستكلم على كل واحد منها في باب إن شاء الله تعالى.

بَابُ تَعْجِيلِهَا وَتَأْخِيرِهَا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

٤٢٠- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا ذَخَفَتِ الشَّمْسُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٦/٥) وَمُسْلِمٌ (٦١٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٧٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٠٦).

وفي الباب أيضاً عن أنس عند البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وقال: صحيح، وعن خباب عند الشيخين، وعن أبي برزة عندهما أيضاً، وعن ابن مسعود عند ابن ماجه وفيه زيد بن جيرة قال أبو حاتم: ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث.

وعن زيد بن ثابت أشار إليه الترمذي

وعن أم سلمة عند الترمذي أيضًا. قوله: (دَخَصَتْ الشَّمْسُ)

هو بفتح الدال والخاء المهملتين وبعدها ضادٌ معجمة أي زالت.

والحديث يدل على استحباب تقديمها، وإليه ذهب الهادي

والقاسم والشافعي والجمهور للأحاديث الواردة في أفضلية أول

الوقت، وقد خصَّه الجمهور بما عدا أيام شدة الحر وقالوا:

يستحب الإبراد فيها إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج وسباني

تحقيق ذلك

٤٢١- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ

فِي أَيَّامِ الشَّتَاءِ، وَمَا نَذَرِي أَمَا ذَهَبَ مِنَ النَّهَارِ أَكْثَرُ أَوْ مَا بَقِيَ

مِنْهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٦٠).

٤٢٢- وَعَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ

الْحَرُّ أَتَبَرَّدَ بِالصَّلَاةِ وَإِذَا كَانَ السَّبَرُ دَعَجَلَ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ

(٢٤٨/١) وَابْنُ خَبَرٍ (٩٠٦) نَحْوَهُ.

٤٢٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ

الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» رَوَاهُ

الْجَمَاعَةُ (حم: ٢/ ٢٣٨ و ٢٥٦) (خ: ٥٣٣ و ٥٣٤) (م: ٦١٥)

(د: ٤٠٢) (ن: ٢٤٨/١) (ت: ١٥٧) (هـ: ٦٧٧).

حديث أنس الأول أخرجه أيضًا عبد الرزاق وفي الباب عن

ابن عمر عند البخاري وابن ماجه وعن أبي موسى عند النسائي،

وعن عائشة عند ابن خزيمة.

وعن المغيرة عند أحمد وابن ماجه وابن حبان، وفي رواية

للخلال: «وَكَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْإِبْرَادُ» وعن

أبي سعيد عند البخاري.

وعن عمرو بن عبسة عند الطبراني.

وعن صفوان عند ابن أبي شيبة والحاكم والبغوي.

وعن ابن عباس عند البزار، وفيه عمرو بن صهبان وهو

ضعيف.

وعن عبد الرحمن بن جارية عند الطبراني.

وعن عبد الرحمن بن علقمة عند أبي نعيم قوله: (فَأَبْرِدُوا

بِالصَّلَاةِ) أي آخروها عن ذلك الوقت وادخلوها بها في وقت

الإبراد، وهو الزمان الذي يتبين فيه انكسار شدة الحر ويوجد فيه

برودة يقال: أبرد الرجل أي صار في برد النهار.

وفيح جهنم: شدة حرها وشدة غليانها.

قال القاضي عياض: اختلف العلماء في معناه فقال بعضهم:

هو على ظاهره.

وقيل: بل هو على وجه التشبيه والاستعارة وتقديره إن شدة

الحر تشبه نار جهنم فاحذروا واجتنبوا ضرره، قال: والأول

أظهر.

وقال النووي: هو الصواب، لأنه ظاهر الحديث، ولا مانع

من حمله على حقيقته فوجب الحكم بأنه على ظاهره انتهى ويدل

عليه حديث: «إِنَّ النَّارَ اشْتَكَّتْ إِلَى رَبِّهَا فَأُذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ

فِي الشَّتَاءِ، وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ» وهو في الصحيح.

وحديث «إِنَّ لِحْجَتَهُمْ نَفْسَيْنِ» وهو كذلك.

والأحاديث تدل على مشروعية الإبراد والأمر محمول على

الاستحباب، وقيل: على الوجوب، حكى ذلك القاضي عياض،

وهو المعنى الحقيقي له.

وذهب إلى الأول جماهير العلماء لكنهم خصّوا ذلك بأيام

شدة الحر كما يشعر بذلك التعليل بقوله: «فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ

فَيْحِ جَهَنَّمَ» والحديث أنس المذكور في الباب، وظاهر الأحاديث

عدم الفرق بين الجماعة والمنفرد، وقال أكثر المالكية: الأفضل

للمنفرد التعجيل، والحق عدم الفرق، لأن التأذي بالحر الذي

يتسبب عنه ذهاب الخشوع يستوي فيه المنفرد وغيره.

وخصه الشافعي بالبلد الحار، وقيد الجماعة بما إذا كانوا

يتأبون المسجد من مكان بعيد لا إذا كانوا مجتمعين أو كانوا

يمشون في ظلٍ فالأفضل التعجيل وظاهر الأحاديث عدم الفرق،

وقد ذهب إلى الأخذ بهذا الظاهر أحمد وإسحاق والكوفيون وابن

المنذر، ولكن التعليل بقوله: «فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ» يدل على ما ذكره

من التقييد بالبلد الحار.

وذهب الهادي والقاسم وغيرهما إلى أن تعجيل الظهر أفضل

مطلقاً وتمسكوا بحديث جابر بن سمرة المذكور في أول الباب

وسائر الروايات المذكورة هناك وبأحاديث أفضلية أول الوقت

على العموم كحديث أبي ذر عند البخاري ومسلم وغيرهما،

قال: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ

عَلَيَّ وَفِيهَا» ومحدث خباب عند مسلم قال: «شَكُونَا إِلَى رَسُولِ

اللَّهِ ﷺ حَرَّ الرَّمَضَانِ فِي جِبَاهِنَا وَأَكْفُنَا فَلَمْ يُشْكِنَا أَيُّ لَمْ يَنْذِرْنَا

وَلَمْ يَزَلْ شَكُونَا» وزاد ابن المنذر والبيهقي «وَقَالَ: إِذَا زَالَتْ

الشَّمْسُ فَصَلُّوا» وتاولوا حديث الإبراد بأن معناه صلوا أول

الوقت أخذاً من برد النهار وهو أوله وهو تعسف يردّه قوله:

أهل اللغة.

والتلؤلل جمع تل: وهو الرطوبة من التراب المجتمع، والمراد أنه آخر تأخيرًا كثيرًا حتى صار للتلؤلل فيء وهي منبسطة لا يصير لها فيء في العادة إلا بعد زوال الشمس بكثير.

الحديث يدل على مشروعية الإبراد، وقد تقدّم الكلام عليه مستوفى.

قال المصنف - رحمه الله -: وفيه دليل على أن الإبراد أولى وإن لم يتأبوا المسجد من بعد، لأنه أمر به مع اجتماعهم معه انتهى.

أشار رحمه الله بهذا إلى رد ما قاله الشافعي، وقد قدّمنا حكاية ذلك عنه

بَابُ أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ وَآخِرِهِ فِي الْاِخْتِيَارِ وَالضَّرُورَةِ
قد سبق في حديث ابن عباس وجابر في باب وقت الظهر.

٤٢٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَخْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطِ ثَوْرُ الشَّفَقِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٣/٢) وَمُسْلِمٌ (٦١٢) وَالتَّيْمِيُّ (٢٦٠/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٦)، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ «وَوَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَطْلُعِ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ وَفِيهِ وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرِ الشَّمْسُ وَيَسْقُطِ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ».

قوله: (ثَوْرُ الشَّفَقِ) هو بالشاء المثلثة أي ثورانه وانتشاره ومعظمه.

وفي القاموس أنه حرة الشفق النائرة فيه.
قوله: (قَرْنُ الشَّمْسِ) هو ناحيتها أو أعلاها أو أول شعاعها، قاله في القاموس.

قوله: (وَيَسْقُطُ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ) المراد به الناحية، كما قاله النووي.

والحديث فيه ذكر أوقات الصلوات الخمس، وقد تقدّم الكلام في الظهر، وسيأتي الكلام على وقت المغرب والعشاء والفجر كل في بابه.

وأما وقت العصر فالحديث يدل على امتداد وقته إلى اصفرار الشمس، كما في الرواية الأولى من حديث الباب، وإلى سقوط قرنها أي غروبه، كما في الرواية الثانية منه.

«فَإِنْ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» وقوله: «فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالصَّلَاةِ» ويجاب عن ذلك بأن الأحاديث الواردة بتعجيل الظهر وأفضلية أول الوقت عامة أو مطلقة، وحديث الإبراد خاص أو مقيد، ولا تعارض بين عام وخاص ولا بين مطلق ومقيد.

واجب عن حديث خباب بأنه كما قال الأثرم والطحاوي منسوخ، قال الطحاوي: ويدل عليه حديث المغيرة «كُنَّا نَصَلِّي بِالنَّاجِرَةِ فَقَالَ: لَنَا أَبْرَدُوا» فيبين أن الإبراد كان بعد التهجير، وقال آخرون: إن حديث خباب محمول على أنهم طلبوا تأخيرًا زائدًا على قدر الإبراد، لأن الإبراد أن يؤخر بحيث يصير للحيطان فيء يمشون فيه ويتأنص الحَرَّ.

وحمل بعضهم حديث الإبراد على ما إذا صار الظل فيءًا، وحديث خباب على ما إذا كان الحصى لم يبرد، لأنه لا يبرد حتى تصفر الشمس فلذلك رخص في الإبراد ولم يرخص في التأخير إلى خروج الوقت، وعلى فرض عدم إمكان الجمع فرواية الحلال السابقة عن المغيرة بلفظ: «كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْإِبْرَادُ»، وقد صحح أبو حاتم وأحمد حديث المغيرة، وعده البخاري محفوظًا من أعظم الأدلة الدالة على النسخ كما قاله من قدّمنا، ولو سلم جهل التاريخ وعدم معرفة المتأخر لكانت أحاديث الإبراد أرجح، لأنها في الصحيحين بل في جميع الأمهات بطرق متعددة، وحديث خباب في مسلم فقط، ولا شك أن المتفق عليه مقدم وكذا ما جاء من طرق.

٤٢٤- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ الْمُؤَدُّنُ أَنْ يُؤَدَّ لِلظُّهْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَبْرَدُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَدَّ، فَقَالَ لَهُ: أَبْرَدُ حَتَّى رَأَيْتَا فَيءَ التَّلَوُّلِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالصَّلَاةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٥٥/٥، ١٦٢) (خ: ٥٣٥) (م: ٦١٦).

قوله: (فَيءُ التَّلَوُّلِ) قال ابن سيده: الفيء ما كان شمسًا فنسخه الظل والجمع أفياء وفيوء، وفاء الفيء فيءًا: تحوّل، وتفيًا فيه: تظلل.

قال ابن قتيبة يتوهم الناس أن الظل والفيء بمعنى، وليس كذلك: بل الظل يكون غدوة وعشيّة ومن أول النهار إلى آخره، وأما الفيء فلا يكون إلا بعد الزوال ولا يقال ما قبل الزوال، وإنما قيل لما بعد الزوال: فيء، لأنه ظلّ فاء من جانب إلى جانب أي رجع، والفيء: الرجوع، ونسبه النووي في شرح مسلم إلى

وحديث: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ،

فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ» يدلُّ على أَنَّ إدراك بعضها في الوقت مجزئ، وإلى هذا ذهب الجمهور، قال أبو حنيفة: آخره الاصفرار، وقال الإصطخري: آخره المثان، وبعدها قضاء الأحاديث تدره عليهم، ولكنه استدللَّ الإصطخري بحديث جبريل السابق، وفيه: «أَنَّ صَلَّى الْعَصْرَ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ، وَالْيَوْمَ الثَّانِي عِنْدَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَيْهِ» وقال بعد ذلك: «الْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ» وقد أجيب عن ذلك بحمل حديث جبريل على بيان وقت الاختيار، لا لاستيعاب وقت الاضطراب والجواز، وهذا الحمل لا بد منه للجمع بين الأحاديث، وهو أولى من قول من قال: إِنَّ هذه الأحاديث ناسخة لحديث جبريل، لأنَّ النسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع، وكذلك لا يصار إلى ترجيح ويؤيد هذا الجمع حديث: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَأَنِّي». وسيأتي بعد هذا الحديث.

فمن كان معذوراً كان الوقت في حقه ممتداً إلى الغروب، ومن كان غير معذور كان الوقت له إلى المثلين، وما دامت الشمس بيضاء نقيّة، فإنَّ آخرها إلى الاصفرار وما بعده كانت صلاته صلاة المتأنف المذكورة في الحديث، وأمّا أوّل وقت العصر، فمذهب العترة والجمهور أنّه مصير ظلِّ الشَّيْءِ مثله كما تقدّم في حديث جبريل، وقال الشافعي: الزيادة على المثل. وقال أبو حنيفة: المثان، وهو فاسد تدره الأحاديث الصحيحة.

قال النووي في شرح مسلم: قال أصحابنا: للعصر خمسة أوقات: وقت فضيلة، واختيار، وجواز بلا كراهة، وجواز مع كراهة، ووقت عذر، فأما وقت الفضيلة فأوّل وقتها ووقت الاختيار يمتدّ إلى أن يصير ظلُّ الشَّيْءِ مثليه، ووقت الجواز إلى الاصفرار، ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفرار إلى الغروب ووقت العذر وهو وقت الظّهر في حقّ من يجمع بين الظّهر والعصر لسفر أو مطر، ويكون العصر في هذه الأوقات الخمسة أداءً، فإذا فاتت كلّها بغروب الشمس، صارت قضاء انتهى.

قال المصنّف رحمه الله: وفيه دليلٌ على أنَّ للمغرب وقتين، وأنَّ الشفق: الحمرة، وأنَّ وقت الظّهر يعاقبه وقت العصر، وأنَّ تأخير العشاء إلى نصف الليل جائز انتهى - قوله وفيه دليلٌ على أنَّ للمغرب وقتين، استدللَّ على ذلك بقوله في الحديث: «وَوَقْتُ

الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ قَوْزُ الشَّقَقِ».

قال النووي في شرح مسلم: وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق، وأنّه يجوز ابتدؤها في كلّ وقتٍ من ذلك، ولا يائمه بتأخيرها عن أوّل الوقت، وهذا هو الصّحيح أو الصّواب الَّذي لا يجوز غيره. والجواب عن حديث جبريل حين صَلَّى المغرب في اليومين في وقت واحدٍ من ثلاثة أوجه أحدهما: أنّه اقتصر على بيان وقت الاختيار، ولم يستوعب وقت الجواز، وهذا جارٍ في كلّ الصلوات سوى الظّهر.

والثاني: أنّه تقدّم في أوّل الأمر بمكّة، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق، متأخرة في آخر الأمر بالمدينة، فوجب تقديمها انتهى. وقوله: وإنَّ الشفق: الحمرة.

والثالث: أنّ هذه الأحاديث أصحّ إسناداً من حديث بيان جبريل، فوجب تقديمها انتهى. وقوله: وإنَّ الشفق: الحمرة. قد أخرج ابن عساکر في غرائب مالك والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «الشَّفَقُ: الْحُمْرَةُ فَلِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ».

ولكنّه صحّح البيهقي وقفه، وقد ذكر نحوه الحاكم، وسيذكره المصنّف في باب: وقت صلاة العشاء. وقوله: وإنَّ تأخير العشاء إلى نصف الليل إلخ، سيأتي تحقيق ذلك في باب: وقت صلاة العشاء.

٤٢٦- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَأَنِّي يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ فَرْتَيْ الشَّيْطَانِ قَامَ فَتَقَرَّهَا ارْتَبَا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ (حم: ١٤٩/٣) (م: ٦٢٢) (د: ٤١٣) (ت: ١٦٠) (ن: ٢٥٤/١).

الحديث رواه أبو داود بتكرير قوله: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَأَنِّي». قوله: «بَيْنَ فَرْتَيْ الشَّيْطَانِ» اختلفوا فيه، فقيل: هو على حقيقته وظاهر لفظه، والمراد أنّه يجاذبها بقرنيه عند غروبها، وكذلك عند طلوعها، لأنَّ الكفّار يسجدون لها حينئذٍ، فيقارنها ليكون السّاجدون لها في صورة السّاجدين له، وتخيل نفسه ولأعوانه أنّهم إنّما يسجدون له وقيل: هو على الجواز، والمراد بقرنيه وقرنيه: علوه وارتفاعه وسلطانه وغلبة أعوانه، وسجود مطيعيه من الكفّار للشمس، قاله النووي.

العَصْرَ، وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْيَوْمَ الثَّانِي أَمَرَهُ فَأَبْرَدَ بِالظَّهْرِ وَأَنْعَمَ أَنْ يَبْرِدَ بِهَا، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ أُخْرَاهَا فَوْقَ الَّذِي كَانَ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ فَاسْتَفَرَّ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: أَتَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ.

قَالَ: وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ.

قوله: (وَأَنَّهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ فَلَسَمَ يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْئًا) أي لم يرد جوابًا ببيان الأوقات باللفظ، بل قال له: صل معنا لتعرف ذلك، ويحصل لك البيان بالفعل، كما وقع في حديث بريدة أنه قال له: «صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ»، وليس المراد أنه لم يجب عليه بالقول ولا بالفعل، كما هو الظاهر من حديث أبي موسى، لأنَّ المعلوم من أحواله أنه كان يجيب من سألَهُ عما يحتاج إليه، فلا بد من تأويل ما في حديث أبي موسى من قوله: «فَلَسَمَ يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْئًا»، بما ذكرناه.

وقد ذكر معنى ذلك النووي. قوله: (انْشَقَّ الْفَجْرُ) أي طلع. وقوله: (وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا) بيانٌ لذلك الوقت.

قوله: (وَقَبَّتِ الشَّمْسُ) هو بقاءه بقاءً موحدةً فناءً مشاةً، يقال: وقبت الشمس وقبًا ووقوبًا: غربت، ذكر معناه في القاموس.

وفي الحديث بيان مواقيت الصلاة، وفيه تأخير وقت العصر إلى قرب احمرار الشمس، وفيه «أَنَّهُ أُخِرَ الْعِشَاءُ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ».

في حديث عبد الله بن عمرو السَّابِقِ أَنَّهُ أُخِرَهَا إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وهو بيانٌ لآخر وقت الاختيار، وسيأتي تحقيق ذلك.

قال المصنّف رحمه الله تعالى: وهذا الحديث يعني حديث الباب في إثبات الوقتين للمغرب، وجواز تأخير العصر ما لم تصفر الشمس أولى من حديث جبريل عليه السلام، لأنَّه كان بمكة في أوّل الأمر، وهذا متأخّرٌ ومتضمّنٌ زيادةً فكان أولى، وفيه من العلم جواز تأخير البيان عن وقت السؤال انتهى.

وهكذا صرح البيهقي والذارقطني وغيرهما أنَّ صلاة جبريل

وقال الخطّابي: هو تمثيلٌ، ومعناه أنَّ تأخيرها بتزيين الشيطان ومدافعتهم لهم عن تعجيلها، كمدافعة ذوات القرون لما تدفعه قوله: (فَفَقَّرَهَا) المراد بالفقّر سرعة الحركات كتفتر الطائر، قال الشاعر:

لَا أَذُوقُ النَّوْمَ إِلَّا غَرَارًا مثل حسو الطير ماء الثَّمَادِ

وفي الحديث دليلٌ على كراهة تأخير الصلاة إلى وقت الاصفرار، والتصرّيح بذيء من آخر صلاة العصر بلا عذر، والحكم على صلاته بأنّها صلاة المنافق، ولا اردع لذوي الإيمان وافزع لقلوب أهل العرفان من هذا.

وقوله: (يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ) فيه إشارة إلى أنَّ الذمَّ متوجّه إلى من لا عذر له، وقوله: (فَفَقَّرَهَا أَرْبَعًا) فيه تصرّيح بذيء من صلى مسرعًا بحيث لا يكمل الخشوع والطمأنينة والأذكار، وقد نقل بعضهم الاتفاق على عدم جواز التأخير إلى هذا الوقت لمن لا عذر له، وهذا من أوضح الأدلة القاضية بصحة الجمع بين الأحاديث التي ذكرناها في الحديث الذي قبل هذا.

٤٢٧- وعن أبي موسى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ وَأَنَّهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ فَلَسَمَ يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَأَمَرَ بِإِلَاءِ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظَّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: انْتَصَفَ النَّهَارُ أَوْ لَمْ؟ وَكَانَ أَغْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ وَقَبَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أُخِرَ الْفَجْرُ مِنَ الْغَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا وَالْقَائِلُ يَقُولُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ، وَأُخِرَ الظَّهْرُ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَنْسِ، ثُمَّ أُخِرَ الْعَصْرُ فَانْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: احْمَرَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أُخِرَ الْمَغْرِبُ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ، وَفِي لَفْظٍ: فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَأُخِرَ الْعِشَاءُ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَنَدَعَ السَّائِلَ فَقَالَ: الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٦/٤) وَمُسْلِمٌ (٦١٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٥) وَالتَّيَمِيمِيُّ (٢٦٠) وَرَوَى الْجَنَانَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ (م: ٦١٣) (د: ٣٩٥) (ت: ١٥٢) (ن: ٢٥٨/١) (هـ: ٦٦٧).

حديث بريدة صححه الترمذي ولفظه: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِإِلَاءِ فَأَذَنَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظَّهْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ

ردّ للمذهب أبي حنيفة فإنه قال: إن وقت العصر لا يدخل حتى يصير ظل الشيء مثليه وقد تقدّم ذكر ذلك.

٤٢٩- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ فَأَنَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَتَحَرَّ جُزُورًا لَنَا وَإِنَّا نَحِبُّ أَنْ تَحْفَظَ مَا قَالَ: نَعَمْ، فَاذْهَبْ وَأَنْتَ لَنَا مَعَهُ، فَوَجَدْنَا الْجُزُورَ لَمْ تَتَحَرَّ فَتَجَرَّتْ ثُمَّ قُطِعَتْ ثُمَّ طُبِخَ مِنْهَا ثُمَّ أَكَلْنَا قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٢٤).

٤٣٠- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: «كُنَّا نَصَلِّي الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَتَحَرَّ الْجُزُورَ فَتَقْسِمُ عَشْرَ قِسْمٍ، ثُمَّ نَطْبُخُ فَتَأْكُلُ لَحْمَهُ نَضِيجًا قَبْلَ غَيْبِ الشَّمْسِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٤٢/٤ و ١٤٣) (خ: ٢٤٨٥) (م: ٦٢٥).

قوله: (تَتَحَرَّ جُزُورًا لَنَا) في القاموس الجزور: البعير، أو خاصص بالناقة المجزورة، الجمع جزائر وجزر وجزرات.

والحديثان يدلان على مشروعية المبادرة بصلاة العصر، فإن نحر الجزور ثم قسمته ثم طبخه ثم أكله نضيجًا ثم الفراغ من ذلك قبل غروب الشمس من أعظم المشعرات بالتبكير بصلاة العصر فهو من حجج الجمهور.

ومن ذلك حديث ابن عباس وجابر في صلاة جبريل وغير ذلك وكلها تردّ ما قاله أبو حنيفة، وقد خالفه الناس في ذلك ومن جملة المخالفين له أصحابه وقد تقدّم ذكر مذهبه.

٤٣١- وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَقَالَ: بِكُرُوا بِالصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الْغَيْمِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَاتَهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٧/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٩٤). الحديث في سنن ابن ماجه رجاله رجال الصّحيح.

ولكنه وهم فيه الأوزاعي فجعل مكان أبي المليح أبا المهاجر وقد أخرجه أيضًا البخاري والنسائي عن أبي المليح عن بريدة بنحوه.

والأمر بالتبكير تشهد له الأحاديث السابقة، وأما كون فوت صلاة العصر سببًا لإحباط العمل فقد أخرج البخاري في صحيحه «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ» وأما تقييد التبكير بالغيمة فلائله مظنة التباس الوقت، فإذا وقع التراخي فربما خرج الوقت أو اصفرّت الشمس قبل فعل الصلاة، ولهذا الزيادة ترجم المصنف الباب بقوله: وتأكيده في الغيم والحديث من الأدلة الدالة على استحباب التبكير لكن مقيّدًا بذلك القيد وعلى عظم ذنب

كانت بمكة، وقصة المسألة بالمدينة، وصرّحوا بأن الوقت الآخر لصلاة المغرب رخصة.

وقد ذكرنا طرفًا من ذلك في شرح حديث جبريل، وفيه زيادة أن ذلك في صبيحة ليلة الإسراء. وقوله: (الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ) ينفي بمفهومه وقته ما عداه، ولكن حديث: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رُكْعَةً قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَمِنْ الْعَجْرِ رُكْعَةً قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ» وغيره، منطوقات، وهي أرجح من المفهوم، ولا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع، وقد أمكن بما عرفت في شرح حديث عبد الله بن عمرو، ولو صرت إلى الترجيح لكان حديث أنس المذكور قبل هذا مانعًا من التمسك بتلك المنطوقات، والمصير إلى الجمع لا بدّ منه.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِهَا وَتَأْكِيدِهِ مَعَ الْغَيْمِ

٤٢٨- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً حَتَّى يَذْهَبَ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا السَّرْمِذِي وَالْبُخَارِيُّ: وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهَا، وَكَذَلِكَ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ مَعْنَى ذَلِكَ (حم: ١٣١/٣ و ١٦٩) (خ: ٥٥٠) (م: ٦٢١) (د: ٤٠٤) (ن: ٢٥٣/١) (ه: ٦٨٢).

قوله: (يَذْهَبُ) في رواية لمسلم «ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قُبَاءَ» وفي رواية له أيضًا «ثُمَّ يُخْرِجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ».

قوله: «وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً حَتَّى» قال الخطابي حياتها وجود حرّها، قال أبو داود في سننه بإسناده إلى خيشمة أنه قال: حياتها أن تجد حرّها.

قوله: (إِلَى الْعَوَالِي) هي القرى التي حول المدينة أبعدها على ثمانية أميال من المدينة وأقربها ميلان وبعضها على ثلاثة أميال، وبه فسرها مالك، كذا في شرح مسلم للتوحي.

والحديث يدلّ على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها، لأنّه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر مليون وثلاثة والشمس لم تتغيّر بصفرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار ظلّ الشيء مثله.

قال النووي: ولا يكاد يحصل هذا إلا في الأيام الطويلة وهو دليل لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور من العترة وغيرهم القائلين: بأن أول وقت العصر إذا صار ظلّ كلّ شيء مثله، وفيه

من فاتته صلاة العصر وسباني لذلك مزيد بيان.

بَابُ بَيَانِ أَنَّهَا الْوُسْطَى وَمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا

٤٣٢- عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَوْمَ الْأَحْزَابِ: مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتِنُهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٨٢/١ و ١١٣) (خ: ٢٩٣١) (م: ٦٢٧) (د: ٤٠٩)، وَلِئْسَلِمَ وَأُخْصِدَ وَأَبْسَى دَاوُدَ: «شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ».

٤٣٣- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نَرَاهَا الْفَجْرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ» يَعْنِي صَلَاةَ الْوُسْطَى رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (١/١٢٢) فِي مُسْنَدِ أَبِيهِ.

هذه الرواية الأخيرة رواها ابن مهدي قال: حدثنا سفيان عن عاصم عن زر قال: قلت لعبيدة: «سَلِّ عَلَيْنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى فَسَأَلَهُ فَقَالَ: كُنَّا نَرَاهَا الْفَجْرَ حَتَّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ الْأَحْزَابِ شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ» قال ابن سيّد الناس: وقد روي ذلك عنه من غير وجوه.

والحديث يدلّ على أنّ صلاة الوسطى هي العصر.

وقد اختلف الناس في ذلك على أقوالٍ بعد اتفاقهم على أنّها أكد الصلوات.

(الْقَوْلُ الْأَوَّلُ) أَنَّهَا الْعَصْرُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَلِيٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وأبي بن كعب وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وحفصة وأم سلمة وعبيدة السلماني والحسن البصري وإبراهيم النخعي والكلبي وقتادة والضحاك ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر، نقله عن هؤلاء النووي، وابن سيّد الناس في شرح الترمذي وغيرهما، ونقله الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم.

ورواه المهدي في البحر عن علي رضي الله عنه والمؤيد بالله وأبي ثور وأبي حنيفة.

(الْقَوْلُ الثَّانِي) أَنَّهَا الظَّهْرُ نقله الواحدي عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وأسامة بن زيد وعائشة، ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد، ونقله المهدي في البحر عن علي رضي الله عنه والهادي والقاسم وأبي العباس وأبي طالب وهو أيضاً مروى عن أبي حنيفة.

(الْقَوْلُ الثَّالِثُ) أَنَّهَا الصُّبْحُ وهو مذهب الشافعي صرح به في كتبه، ونقله النووي وابن سيّد الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس ومالك بن أنس وجمهور أصحاب الشافعي، وقال الماوردي من أصحاب الشافعي: إنّ مذهب أنّها العصر لصحة الأحاديث فيه قال: وإنما نصّ على أنّها الصُّبْحُ، لأنّها لم تبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه أتباع الحديث ورواه أيضاً في البحر عن علي رضي الله عنه.

(الْقَوْلُ الرَّابِعُ) أَنَّهَا الْمَغْرِبُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ قَبِيصَةُ بن ذؤيب.

(الْقَوْلُ الْخَامِسُ) أَنَّهَا الْعِشَاءُ، نسبته ابن سيّد الناس وغيره إلى البعض من العلماء، وصرّح المهدي في البحر بأنّه مذهب الإمامية.

(الْقَوْلُ السَّادِسُ) أَنَّهَا الْجُمُعَةُ في يوم الجمعة وفي سائر الأيام الظَّهْرُ، حكاه ابن مقسم في تفسيره، ونقله القاضي عياض عن البعض.

(الْقَوْلُ السَّابِعُ) أَنَّهَا إِحْدَى الْخَمْسِ مَبْهُمَةٌ، رواه ابن سيّد الناس عن زيد بن ثابت والربيع بن خيثم وسعيد بن المسيّب ونافع وشريح وبعض العلماء.

(الْقَوْلُ الثَّامِنُ) أَنَّهَا جَمِيعُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حكاه القاضي والنووي، ورواه ابن سيّد الناس عن البعض.

(الْقَوْلُ التَّاسِعُ) أَنَّهَا صَلَاتَانِ: الْعِشَاءُ وَالصُّبْحُ، ذكره ابن مقسم في تفسيره أيضاً ونسبه إلى أبي الدرداء.

(الْقَوْلُ الْعَاشِرُ) أَنَّهَا الصُّبْحُ وَالْعَصْرُ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْأَبْهَرِيُّ.

(الْقَوْلُ الْحَادِي عَشَرَ) أَنَّهَا الْجَمَاعَةُ حكى ذلك عن الإمام أبي الحسن الماوردي.

(الْقَوْلُ الثَّانِي عَشَرَ) أَنَّهَا صَلَاةُ الْخَوْفِ ذكره الدِّمَاطِيُّ، وقال: حكاه لنا من يوثق به من أهل العلم.

(الْقَوْلُ الثَّالِثُ عَشَرَ) أَنَّهَا الْوُتْرُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بن مُحَمَّدٍ السَّخَاوِيُّ الْمَقْرِي.

(الْقَوْلُ الرَّابِعُ عَشَرَ) أَنَّهَا صَلَاةُ عِيدِ الْأَضْحَى ذكره ابن سيّد الناس في شرح الترمذي، والدِّمَاطِيُّ.

(الْقَوْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ) أَنَّهَا صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ حكاه الدِّمَاطِيُّ.

(الْقَوْلُ السَّادِسَ عَشَرَ) أَنَّهَا الْجُمُعَةُ فَقَطْ ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ.

(الْقَوْلُ السَّابِعَ عَشَرَ) أَنَّهَا صَلَاةُ الضُّحَى رَوَاهُ الدِّمَاطِيُّ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي الرَّوَايَةِ احْتِجَّ أَهْلُ الْقَوْلِ الْأَوَّلُ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا، وَمِنْهَا حَدِيثُ الْبَابِ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ الْآتِيَةِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْحَقُّ الَّذِي يَتَّبِعُهُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يَرْتَابُ فِي صَحَّتِهِ مَنْ أَنْصَفَ مِنْ نَفْسِهِ وَاطَّرَحَ التَّقْلِيدَ وَالْعَصْبِيَّةَ، وَجُودَ النَّظَرِ إِلَى الْأَدَلَّةِ وَلَمْ يَعْتَذِرْ عَنْ أَدَلَّةِ هَذَا الْقَوْلِ أَهْلُ الْأَقْوَالِ الْآخِرَةِ بِشَيْءٍ يَعْتَدُّ بِهِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ «أَنَّهَا أَمَرَتْ أَبَا يُوسُفَ يَكْتُبُ لَهَا مُصَحِّقًا» الْحَدِيثَ سِيَّاتِي، وَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِذَارِ.

وَأَمَّا اعْتِذَارُ مَنْ اعْتَذَرَ عَنْه بِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِالْوُسْطَى مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ فَهُوَ عَذْرٌ بَارِدٌ وَنَصَبٌ لِنَظَرٍ فَاسِدٍ فِي مَقَابِلَةِ النَّصُوصِ، لِأَنَّ الْوُسْطَى لَا يَتَّبِعُ أَنْ تَكُونَ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ لِحَوَازِ أَنْ تَكُونَ مِنْ حَيْثُ الْفَضْلِ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْوُسْطَى مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ لَمْ يَتَّبِعْ بِذَلِكَ غَيْرَ الْعَصْرِ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ، إِذْ لَا بَدَأَ يَتَّبِعُ الْإِبْتِدَاءَ لِيَعْرِفَ الْوُسْطَى، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ فَرَضْنَا وَجُودَ دَلِيلٍ يُرْشِدُ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ لَمْ يَتَّهَضْ لِمُعَارَضَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا الْمُتَضَمِّنَةِ لِأَخْبَارِ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ أَنَّ الْوُسْطَى هِيَ الْعَصْرُ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِالْمُتَدِينِ أَنْ يَعُولَ عَلَى مَسَلِكِ النَّظَرِ الْمُبْنِيِّ عَلَى شَفَا جَرْفٍ هَارٍ لِيَتَحَصَّلَ لَهُ بِهِ مَعْرِفَةُ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَهَذِهِ أَقْوَالُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَنَادَى بَيَانُ ذَلِكَ وَاحْتِجَّ أَهْلُ الْقَوْلِ الثَّانِي بِأَنَّ الظَّهْرَ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ نَهَارَتَيْنِ وَبِأَنَّهَا فِي وَسْطِ النَّهَارِ وَنَصَبَ هَذَا الدَّلِيلَ فِي مَقَابِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مِنَ الْفَرَائِصِ الَّتِي لَا تَقَعُ لِلنَّصَفِ وَلَا تَتَقَيَّرُ وَاحْتَجَّوْا أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النَّهَارِ وَزُلْفَى مِنْ اللَّيْلِ﴾ فَلَمْ يَذْكُرْهَا ثُمَّ أَمَرَ بِهَا حَيْثُ قَالَ: ﴿لِذَلِكَ الشَّمْسُ﴾ وَأَفْرَدَهَا فِي الْأَمْرِ بِالْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾ وَهَذَا الدَّلِيلُ أَيْضًا مِنَ السَّقُوطِ بِمَحَلٍّ لَا يَجْهَلُ، نَعَمْ، أَحْسَنُ مَا يَحْتَجُّ بِهِ لَهُمْ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَسَيَّاتِيَانِ وَسَنَذْكُرُ الْجَوَابَ عَلَيْهِمْ.

وَاحْتِجَّ أَهْلُ الْقَوْلِ الثَّلَاثِ بِأَنَّ الصَّبْحَ تَأْتِي وَقْتُ مُشَقَّةٍ بِسَبَبِ بَرْدِ الشِّتَاءِ وَطِيبِ النَّوْمِ فِي الصَّيْفِ وَالتَّعَاسِ وَفَتُورِ الْأَعْضَاءِ وَغَفْلَةِ النَّاسِ وَبُورُودِ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِي تَأْكِيدِ أَمْرِهَا فَخَصَّتْ بِالْمَحَافِظَةِ لِكُونِهَا مَعْرُضَةً لِلضَّيَاعِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا، وَهَذِهِ الْحُجَّةُ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ وَلَكِنَّ الْأَوَّلَى الْإِحْتِجَاجَ لَهُمْ بِمَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ

ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَذْلَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ عَرَسَ فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ بَغَضَهَا فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى وَهِيَ صَلَاةُ الْوُسْطَى» وَيَكُونُ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ أَنَّ مَا رَوَى مِنْ قَوْلِهِ فِي هَذَا الْخَبَرِ «وَهِيَ صَلَاةُ الْوُسْطَى» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُدْرَجِ وَلَيْسَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ أَبُو نَعِيمٍ أَنَّهُ قَالَ: «الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ» وَهَذَا صَرِيحٌ لَا يَطْرُقُ إِلَيْهِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ مَا يَطْرُقُ إِلَى الْأَوَّلِ فَلَا يَعَارِضُهُ الْوَجْهَ الثَّانِي، مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْقَاعِدَةِ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ عِنْدَ مُخَالَفَةِ الرَّأْيِ رَوَايَتَهُ بِمَا رَوَى لَا بِمَا رَأَى، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ قَالَ: «قَاتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَدُوًّا فَلَمْ يَقْرَعْ مِنْهُمْ حَتَّى آخَرَ الْعَصْرَ عَنْ وَفَيْهَا فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: اللَّهُمَّ مَنْ حَسَبْنَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى أَمْلًا يُبَوِّئُهُمْ نَارًا أَوْ قُبُورَهُمْ نَارًا» وَذَكَرَ أَبُو عَمَّادٍ بْنُ الْفَرَسِ فِي كِتَابِهِ أَحْكَامَ الْقُرْآنِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَ «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» صَلَاةَ الْعَصْرِ عَلَى الْبَدَلِ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَمْ يَرْفَعْ تِلْكَ الْمَقَالَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَلْ قَالَهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، وَقَوْلُهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَاحْتِجَّ أَهْلُ الْقَوْلِ الرَّابِعَ بِأَنَّ الْمَغْرِبَ سَبَقَتْ عَلَيْهَا الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَتَأَخَّرَتْ عَنْهَا الْعِشَاءُ وَالصَّبْحُ وَاحْتِجَّ أَهْلُ الْقَوْلِ الْخَامِسَ بِأَنَّهَا الْعِشَاءُ يُمَثِّلُ مَا احْتِجَّ أَهْلُ الْقَوْلِ الرَّابِعَ وَاحْتِجَّ أَهْلُ الْقَوْلِ السَّادِسَ بِأَنَّ الْجُمُعَةَ قَدْ وَرَدَ التَّرْغِيبُ فِي الْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْإِيصَاءِ بِالْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا إِنَّمَا كَانَ، لِأَنَّهَا مَعْرُضَةٌ لِلضَّيَاعِ وَهَذَا لَا يَلِيقُ بِالْجُمُعَةِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَحَافِظُونَ عَلَيْهَا فِي الْعَادَةِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهَا، لِأَنَّهَا تَأْتِي فِي الْأُسْبُوعِ مَرَّةً بِخِلَافِ غَيْرِهَا.

وَاحْتِجَّ أَهْلُ الْقَوْلِ السَّابِعَ عَلَى أَنَّهَا مَبْهَمَةٌ بِمَا رَوَى أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى فَقَالَ: حَافِظٌ عَلَى الصَّلَوَاتِ تَصْبُهَا فِيهِ خَبْرَةٌ فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ خَبْرَ سَاعَةِ الْإِجَابَةِ فِي سَاعَاتِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَلَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي لَيْلَالِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَالاسْمُ الْأَعْظَمُ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ، وَالْكِبَارُ فِي جُمْلَةِ الذَّنُوبِ.

وَهَذَا قَوْلُ صَحَابِيٍّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَلَوْ فَرَضَ أَنَّ لَهُ حُكْمَ الرَّفْعِ لَمْ يَتَّهَضْ لِمُعَارَضَةِ مَا فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا.

وَاحْتِجَّ أَهْلُ الْقَوْلِ الثَّامِنَ بِأَنَّ ذَلِكَ أَعْبَثَ عَلَى الْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا أَيْضًا، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذَا ضَعِيفٌ أَوْ غُلَطٌ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَذْكُرُ

والتِّرْمِذِيُّ (١٨٢) وَصَحَّحَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَسَمَاهَا لَنَا أَنَّهُمَا صَلَاةُ الْعَصْرِ».

حديث ابن مسعود الثاني حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره، وحديث سمرة حسنه التِّرْمِذِيُّ في كتاب الصلاة من سننه، وصححه في التفسير، ولكنه من رواية الحسن عن سمرة. وقد اختلف في صحة سماعه منه فقال شعبة: لم يسمع منه شيئاً.

وقيل: سمع منه حديث العقيقة.

وقال البخاري: قال علي بن المديني سماع الحسن من سمرة صحيح، ومن أثبت مقدّم على من نفى.

ورواية أحمد ذكرها الحافظ ابن سيّد الناس في شرح التِّرْمِذِيِّ ولم يتكلم عليها، وما في الصحيحين وغيرهما يشهد لها.

وفي الباب عن عمر عند النسائي والتِّرْمِذِيِّ وقال: ليس بإسناده بأس.

وعن أبي هريرة عند الطحاوي والذمياط، وأشار إليه التِّرْمِذِيُّ، وعن أبي هاشم بن عتبة عند الطحاوي، وأشار إليه التِّرْمِذِيُّ أيضاً، وهذه الأحاديث مصرّحة بأن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهي من حجج أهل القول الأول الذي أسلفناه، وقد تقدّم تحقيق الكلام في ذلك.

قوله: «عن صلاة العصر» هكذا وقع في صحيح البخاري ومسلم وظاهره أنه لم يفت غيرها، وفي الموطأ أنها الظهر والعصر، وفي التِّرْمِذِيِّ والنسائي بإسناده لا بأس به من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال: «شَغَلَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ فَأَمَرَ بِإِلَاءِ قَائِدٍ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ» ومثله أخرج أحمد والنسائي، وأشار إليه التِّرْمِذِيُّ من حديث أبي سعيد.

وقد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من رجّح ما في الصحيحين كابن العربي، ومنهم من جمع بين الأحاديث في ذلك بأن الخندق كانت وقعت أياماً فكان ذلك كله في أوقات مختلفة في تلك الأيام، وهذا أولى من الأول، لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه،

الشيء مفصلاً ثم تجمله وإنما تذكره مجملاً ثم تفصله أو تفصل بعضه تنبيهاً على فضيلته.

واحتج أهل القول التاسع بقوله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا» وقوله: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ كَقِيَامِ نِصْفِ لَيْلَةٍ، وَمَنْ صَلَّاهَا مَعَ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ» وهذا استدلال مع كونه لا يثبت المطلوب معارضاً بما ورد في العصر غيرها من الترغيب والترهيب واحتج أهل القول العاشر بمثل ما احتج به للتاسع، وردّ بمثل ما ردّ واحتج أهل القول الحادي عشر بما ورد من الترغيب في المحافظة على الجماعة، وردّ بأن ذلك لا يستلزم كونها الوسطى، وعورض بما ورد في سائر الصلوات من الفرائض وغيرها واحتج أهل القول الثاني عشر بقول الله تعالى عقيب قوله: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ» ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ وذكرها وجوهاً للاستدلال كلها مردودة.

واحتج أهل القول الثالث عشر بأن المعطوف غير المعطوف عليه، فالصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس، وقد وردت الأحاديث بفضل الوتر فتعينت، والنص الصريح الصحيح يردّه. واحتج أهل القول الرابع عشر بمثل ما احتج به للذي قبله، وردّ بمثل ما ردّ واحتج أهل القول الخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر بمثل ذلك، وردّ بالنص والمعارضة، إذا تقرر لك هذا فاعلم أنه ليس في شيء من حجج هذه الأقوال ما يعارض حجج القول الأول معارضة يعتد بها في الظاهر إلا ما سيأتي في الكتاب من الاحتجاج لأهل القول الثاني وستعرف عدم صلاحيته للتمسك به.

٤٣٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «حَسِبَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَأَهُمْ وَتَبَوَّرَهُمْ نَارًا أَوْ حَشَا اللَّهُ أَجْوَأَهُمْ وَتَبَوَّرَهُمْ نَارًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٤/١) وَمُسْلِمٌ (٦٢٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٨٦).

٤٣٥- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨١) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٤٣٦- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٧/٥)

وهذا إسناد صحيح جليل.

وأيضاً لا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع على أن الزيادة مقبولة بالإجماع إذا وقعت غير منافية للمزيد.

قوله: (حَتَّى اخْمَرَتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ) وفي بعض روايات الصحيح: (حَتَّى غَابَتْ) قيل: إن ذلك كان قبل نزول صلاة الخوف، قال العلماء: يحتمل أنه آخرها نسياناً لا عمداً، وكان السبب في النسيان الانشغال بالعدو، وكان هذا عذراً قبل نزول صلاة الخوف على حسب الأحوال، وسيأتي البحث عن ذلك.

٤٣٧- وَعَنْ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ» وَصَلَاةُ الْعَصْرِ فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نَسَخَهَا اللَّهُ فَتَزَلَّتْ: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» فَقَالَ رَجُلٌ: هِيَ إِذَا صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَقَالَ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٣٠١) وَمُسْلِمٌ (٦٣٠).

أخرجه مسلمٌ من طريق شقيق بن عقبة عن البراء وليس في صحيحه عن شقيقٍ غير هذا الحديث، وفيه متمسكٌ لمن قال: إن الصلاة الوسطى هي العصر بقرينة اللفظ المنسوخ وإن لم يكن صريحاً في المطلوب، لأنه لا يجب أن يكون معنى اللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ، وربما تمسك به من يرى أنها غير العصر قائلاً: لو كان المراد باللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ لم يكن للنسخ فائدة، فالعدول إلى لفظ الوسطى ليس إلا لقصد الإبهام، ويجب عنه بأنه أرشد إلى أن المراد بالناسخ المبهم نفس المنسوخ المعين ما في الباب من الأدلة الصحيحة قال المصنف رحمه الله: وهو دليلٌ على كونها العصر، لأنه خصها ونصر عليها في الأمر بالمحافظة، ثم جاء الناسخ في التلاوة متيقناً وهو في المعنى مشكوكٌ فيه فيستصحب المتيقن السابق، وهكذا جاء عن رسول الله ﷺ تعظيم أمر فواتها تخصيصاً فروى عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ» رواه الجماعة انتهى.

قوله: «أَهْلُهُ وَمَالُهُ» روي بنصب اللامين ورفعهما، والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور على أنه مفعول ثانٍ، ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعله ومعناه انتزع منه أهله وماله، وهذا تفسير مالك بن أنس.

وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره: معناه نقص هو أهله وماله وسلبهم بقى بلا أهل ولا مالٍ فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله.

وقال أبو عمر بن عبد البر: معناه عند أهل اللغة والفقه أنه كالذي يصاب بأهله وماله إصابةً يطلب بها وترًا، والوتر: الجناية التي يطلب ثارها فيجتمع عليه غم المصيبة وغم مقاساة طلب الثار.

٤٣٨- وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ «أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مَصْحَفًا، فَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَاسْأَلْنِي «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» فَلَمَّا بَلَغْتُهَا أَذَّنْتُهَا، فَأَمَلْتُ عَلَيَّ: «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» وَصَلَاةُ الْعَصْرِ «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (حم: ٦/٧٣) (م: ٦٢٩) (٤١٠:د) (ت: ٢٩٨٢) (ن: ١/٢٣٦).

وفي الباب عن حفصة عند مالكٍ في الموطأ «قَالَ عُمَرُو بْنُ رَافِعٍ: إِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ لَهَا مَصْحَفًا فَقَالَتْ لَهُ: إِذَا انْتَهَيْتَ إِلَى «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» فَاسْأَلْنِي، فَقَالَتْ: أَكْتُبُ «وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى» وَصَلَاةُ الْعَصْرِ «وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ».

استدل بالحديث من قال: إن الصلاة الوسطى غير صلاة العصر، لأن العطف يقتضي المغايرة، وهو راجعٌ إلى الخلاف الثابت في الأصول في القراءة الشاذة هل تنزل منزلة أخبار الأحاد، فتكون حجةً كما ذهبت إليه الحنفية وغيرهم؟ أم لا تكون حجةً؟ لأن ناقلها لم ينقلها إلا على أنها قرآن، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر كما ذهبت إلى ذلك الشافعية، والراجح الأول.

وقد غلط من استدل من الشافعية بحديث عائشة وحفصة على أن هذه الصلاة الوسطى ليست صلاة العصر، لما عرفت من أن مذهبهم في الأصول يأبى هذا الاستدلال، وأجيب عن الاستدلال بهذا الحديث من طرف القائلين بأنها العصر بوجهين.

الأول: أن تكون الواو زائدةً في ذلك على حد زيادتها في قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ» وقوله: «وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِيَعْلَمُوا دَرَجَاتُ» وقوله: «وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ» وقوله: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» حكى عن

الخليل أنه قال: يصدّون والواو مقحمة زائدة.

ومثله في القرآن كثيرٌ ومنه قول امرئ القيس:
فلما أجزنا ساحة الحَيِّ وانتحي بنا بطنٌ خبيثٌ ذي حفافٍ عفتلٍ

وقول الآخر:

فإذا وذاك يا كبيشة لم يكن إلا كلمة حالم بخيال

الثاني: أن لا تكون زائدة وتكون من باب عطف إحدى

الصّفتين على الأخرى وهما لشيء واحد نحو قوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدحم

وقريب من قول الآخر:

أكرّ عليهم دعلجًا ولبانة إذا ما اشتكى وقع الرّماح تمحمّمًا

فعطف لبانة وهو صدره على دعلج وهو اسم فرسه، ومعلوم

أنّ الفرس لا يكرّ إلا ومعه صدره لما كان الصّدر يلتقي به ويقع

به المصادمة.

وقال مكّي بن أبي طالب في تفسيره: وليست هذه الزيادة

توجب أن تكون الوسطى غير العصر، لأنّ سيبويه حكى: مررت

بأخيكَ وصاحبك، والصّاحب هو الأخ، فكذلك الوسطى هي

العصر، وإن عطف بالواو انتهى.

وتغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى في جواز العطف.

ومنه قول أبي داود الإيادي:

سلّط الموت والمنون عليهم فلهم في صدا المقابر هام

وقول عدي بن زيد العبّادي:

وقدّمت الأديم لراشيه فالفى قولها كذبًا ومينًا

وقول عنتر:

حيّيت من طللٍ تقادم عهده أقوى وأقفر بعد أمّ الهيثم

وقول الآخر:

الا حبّذا هنّد وأرض بها هنّد وهنّد أتى من دونها النّاي والبعد

وهذا التّأويل لا بدّ منه لوقوع هذه القراءة المحتملة في مقابلة

تلك النّصوص الصّحيحة الصّريحة.

وقد روي عن السّائب بن يزيد أنّه تلا هذه الآية: «حافظوا

على الصّلوات والصّلاة الوسطى» صلاة العصر وهذا التّأويل

مذكور يجري في حديث عائشة وحفصة، ويختصّ حديث حفصة

بـ. روى يزيد بن هارون عن محمّد بن عمر وعن أبي سلمة عن

سرو بن رافع قال: كان مكتوبًا في مصحف حفصة بنت عمر

«حافظوا على الصّلوات والصّلاة الوسطى» وهي صلاة العصر

ذكر هذه الرواية والرواية السابقة عن السّائب ابن سيّد النّاس في

شرح الترمذيّ.

قال المصنّف رحمه الله تعالى بعد سياق حديث عائشة ما لفظه:

وهذا يتوجّه منه كون الوسطى العصر، لأنّ تسميتها في الحثّ

على المحافظة دليلٌ على تأكّدها، وتكون الواو فيه زائدة كقوله:

«ولقد أتينا موسى وهارون الفرّقان وهيناء» أي ضياء وقوله:

«قلنا أسلمنا وتلّنا للنجين ونادينا» أي نادينا إلى نظائرها

انتهى.

٤٣٩- وعن زيد بن ثابت قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي

الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلي صلاة أشدّ على أصحابه منها

فتركت: «حافظوا على الصّلوات والصّلاة الوسطى» وقال: إن

قبلها صلاتين وبعدّها صلاتين» رواه أحمد (١٨٣/٥) وأبو داود

(٤١١).

٤٤٠- وعن أسامة بن زيد في الصّلاة الوسطى قال: هي

الظهر، «إن رسول الله ﷺ كان يصلي الظهر بالهجير ولا يكون

وراءه إلا الصّفت والصّفان والنّاس في قائلتهم وفي تجاريتهم

فأنزل الله «حافظوا على الصّلوات والصّلاة الوسطى وقوموا

لله قائلين» رواه أحمد (٢٠٦/٥).

الحديث الأوّل سكّت عنه أبو داود والمنذري، وأخرجه

البخاري في التّاريخ والنّسائي بإسناد رجاله ثقات.

وأخرج نحو ذلك في الموطّأ، والترمذيّ عن زيد أيضًا.

والحديث الثّاني أخرجه أيضًا النّسائي وابن منيع وابن جرير

والضّياء في المختارة، ورجال إسناده في سنن النّسائي ثقات.

قوله: (الهجير) قال في القاموس: الهجيرة والهجير والهجرة:

نصف النهار عند زوال الشّمس مع الظّهر، أو من عند زوالها إلى

العصر، لأنّ النّاس يسكنون في بيوتهم كأنهم قد تهاجروا لشدة

الحرّ.

والأثران استدللّ بهما من قال: إنّ الصّلاة الوسطى هي الظّهر

وأنت خير بأنّ مجرد كون صلاة الظّهر كانت شديدة على

الصّحابة لا يستلزم أن تكون الآية نازلة فيها، غاية ما في ذلك أنّ

المناسب أن تكون الوسطى هي الظّهر، ومثل هذا لا يعارض به

تلك النّصوص الصّحيحة الصّريحة الثّابتة في الصّحيحين

وغيرهما من طرق متعدّدة، قد قدّمنا لك منها جملة ناعمة وعلى

وقد اختلف السلف فيها هل هي ذات وقتٍ أو وقتين؟ فقال الشافعي: إنه ليس لها إلا وقت واحد، وهو أول الوقت، هذا هو الذي نصّ عليه في كتبه القديمة والجديدة، ونقل عنه أبو ثور أن لها وقتين، الثاني منهما ينتهي إلى مغيب الشفق، قال الزعفراني: وأنكر هذا القول جمهور الأصحاب، ثم اختلف أصحاب الشافعي في المسألة على طريقين أحدهما: القطع بأن لها وقتاً فقط.

والثاني: على قولين: أحدهما هذا والثاني يمتد إلى مغيب الشفق، وله أن يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان. قال النووي: وهو الصحيح، وقد نقل أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب، وتمسك القائل بأن لها وقتاً واحداً بحديث جبريل السابق، وقد ذكرنا كيفية الجمع بينه وبين الأحاديث القاضية بأن للمغرب وقتين في باب أول وقت العصر وقد اختلف العلماء بعد اتفاقهم على أن أول وقت المغرب غروب الشمس في العلامة التي يعرف بها الغروب، فقيل: يسقط قرص الشمس بكامله، وهذا إنما يتم في الصحراء، وأما في العمران فلا وقيل: برؤية الكوكب الليلي، وبه قالت القاسمية، واحتجوا بقوله: (حَتَّى يَطْلُعَ الشَّاهِدُ النَّجْمُ، أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة.

وقيل: بل بالإغلام، وإليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى والإمام يحيى لحديث: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهْنَا وَأَذْبَرَ النَّهَارَ مِنْ هَهْنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ» متفق عليه من حديث ابن عمر وعبد الله بن أبي أوفى. ولما في حديث جبريل من رواية ابن عباس بلفظ: «فَصَلَّى بِهِ حِينَ وَجَبَتْ الشَّمْسُ وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ» ولحديث الباب وغير ذلك. وأجاب صاحب البحر عن هذه الأدلة بأنها مطلقة، وحديث «حَتَّى يَطْلُعَ الشَّاهِدُ» مقيد، وردّ بأنه ليس من المطلق والمقيد أن يكون طلوع الشاهد أحد أمارات غروب الشمس، على أنه قد قيل: إن قوله والشاهد النجم مدرج فإن صحّ ذلك لم يبعد أن يكون المراد بالشاهد ظلمة الليل ويؤيد ذلك حديث السائب بن يزيد عند أحمد والطبراني مرفوعاً بلفظ: «لَا تَزَالُ أَمْتِي عَلَى الْفِطْرَةِ مَا صَلَّوْا الْمَغْرِبَ قَبْلَ طُلُوعِ النَّجْمِ» وحديث أبي أيوب مرفوعاً: «بَادَرُوا بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَبْلَ طُلُوعِ النَّجْمِ» وحديث أنس ورافع بن خديج قال: «كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ نَرْمِي فَيَزِي

فرض أن قول هذين الصحابين تصريحٌ ببيان سبب النزول لا إبداء مناسبة فلا يشك من له أدنى إلمام بعلوم الاستدلال أن ذلك لا يتنهض لمعارضة ما سلف على أنه يعارض المروي عن زيد بن ثابت، هذا ما قدّمنا عنه في شرح حديث علي فراجع، ولعلك إذا أمعنت النظر فيما حرّره في هذا الباب لا تشكّ بعده أن الوسطى هي العصر.

فكن رجلاً رجله في الثرى وهامة همته في الثريا

قال المصنّف رحمه الله بعد أن ساق الأثرين ما لفظه: وقد احتج من يرى تعجيل الظّهر في شدّة الحر انتهى.

بَابُ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ

٤٤١- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْجِبَابِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حـم: ٥١/٤) (خ: ٥٦١) (م: ٦٣٦) (د: ٤١٧) (ت: ١٦٤) (هـ: ٦٨٨) (إلا النسائي)

وفي الباب عن جابر عند أحمد. وعن زيد بن خالد عند الطبراني.

وعن أنسٍ عند أحمد وأبي داود. وعن رافع بن خديج عند البخاري ومسلم.

وعن أبي أيوب عند أحمد وأبي داود والحاكم، وعن أم حبيبة أشار إليه الترمذي.

وعن العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه، قال الترمذي: وحديث العباس قد روي موقوفاً وهو أصح.

وعن أبي بن كعب ذكره ابن أبي حاتم في العلل.

وعن السائب بن يزيد عند أحمد.

وعن رجلٍ من أسلم من أصحاب النبي ﷺ عند النسائي والبيهقي في معجمه.

قوله: (وَتَوَارَتْ بِالْجِبَابِ) وقع في صحيح البخاري إذا توارت بالحجاب، ولم يجر للشمس ذكرٌ إحالةً على فهم السامع، وما يعطيه قوة الكلام، وهو تفسيرٌ للجملة الأولى أعني قوله: «إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ».

والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس، وهو مجمع عليه، وأن المسارعة بالصلاة في أول وقتها مشروعة.

عليها.

٤٤٣- وَعَنْ «مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ» قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِيهَا بِطَوْلَى الطَّوْلَيْنِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (خ: ٧٦٤) وَأَحْمَدُ (١٨٨/٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٧٠/٢)، وَزَادَ عَنْ غُرُوزَ بِطَوْلَى الطَّوْلَيْنِ الْأَعْرَافِ، وَالنَّسَائِيُّ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِيهَا بِطَوْلَى الطَّوْلَيْنِ الْمَصَّ».

قوله: (بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ) قال في الضياء هو من سورة محمد إلى آخر القرآن وذكر في القاموس اقوالاً عشرة من الحجرات إلى آخره، قال في الأصح أو من الجائبة أو القتال أو قافو - أو الصافات أو الصف أو تبارك أو إنا فتحنا لك أو سبح اسم ربك الأعلى أو الضحى.

ونسب بعض هذه الأقوال إلى من قال بها، قال: وسَمِي مَفْصَلًا لكثرة الفصول بين سورة أو لقلة المنسوخ.

قوله: (بِطَوْلَى الطَّوْلَيْنِ) في الفتح الطولين: الأعراف والأنعام في قول، وتسميتهما بالطولين إنما هو لعرفهما فيهما، لا لأنها أطول من غيرهما، وفسرها ابن أبي مليكة بالأعراف والمائدة والأعراف أطول من صاحبها، قال الحافظ: إنه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالأعراف.

والحديث يدل على استحباب التّطويل في قراءة المغرب وقد اختلفت حالات النبي ﷺ فيها فثبت عند الشيخين من حديث جبير بن مطعم أنه قال: سمعت «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطَّوْرِ وَثَبْتُ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالصَّافَاتِ وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِحَمْدِ الدَّخَانِ. وَأَنَّهُ قَرَأَ بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى. وَأَنَّهُ قَرَأَ بِالتِّينِ وَالزُّتُونِ. وَأَنَّهُ قَرَأَ بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَأَنَّهُ قَرَأَ بِالْمُرْسَلَاتِ. وَأَنَّهُ قَرَأَ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ» وسيأتي تحقيق ذلك في باب جامع القراءة في الصلاة إن شاء الله تعالى والمصنف ساق الحديث هنا للاستدلال به على امتداد وقت المغرب، ولهذا قال: وقد سبق بيان امتداد وقتها إلى غروب الشفق في عدة أحاديث انتهى.

وكذلك استدلل الخطابي وغيره بهذا الحديث على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق، قال الحافظ: وفيه نظر، لأن من قال إن لها وقتاً واحداً لم يحده بقرأة معينة، بل قالوا: لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس، وله أن يمد القراءة فيها. ولو غاب الشفق، ثم قال: ولا يخفى ما فيه، لأن تعدد إخراج

أَحَدًا مَوْقِعَ نَبْلِهِ، وَأَمَّا آخِرُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ، فَذَهَبَ الْهَادِي وَالْقَاسِمُ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ إِلَى أَنَّ آخِرَهُ ذَهَابُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ، لِحَدِيثِ جَبْرِيلَ وَحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَقَدْ مَرَّ.

وقال مالك وأبو حنيفة: إنه تمتد إلى الفجر، وهو أحد قولي الناصر وقد سبق ذكر ما ذهب إليه الشافعي.

٤٤٢- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ أُمِّي بِخَيْرٍ أَوْ عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤْخَرُوا الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٧/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٨).

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک، وفي إسناده محمد بن إسحاق، ولكنه صرح بالتحديث، وفي الباب عن العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه والحاكم وابن خزيمة في صحيحه بلفظ: «لَا تَزَالُ أُمِّي عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤْخَرُوا الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ» قال محمد بن يحيى: اضطرب الناس في هذا الحديث ببغداد، فذهبت أنا وأبو بكر الأعيان إلى العوام بن عبياد بن العوام، فأخرج إلينا أصل أبيه، فإذا الحديث فيه، وأخرجه أبو بكر البزار من حديث إبراهيم بن موسى عن عبياد بن العوام بسنده، ثم قال: لا يعلمه يروى يعني عن العباس إلا من هذا الوجه، ورواه غير واحد عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن مرسلاً، قال الترمذي: وحديث العباس وقد روي عنه موقوفاً وهو أصح قال ابن سيّد الناس: ومراد البزار بالمرسل هنا الموقوف، لأنه متصل الإسناد إلى العباس، وذكر الحلال بعد إيراد هذا الحديث قال أبو عبد الله: هذا حديث منكر.

والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة المغرب وكرامة تأخيرها إلى اشتباك النجوم وقد عكست الروافض القضية فجعلت تأخير صلاة المغرب إلى اشتباك النجوم، مستحباً والحديث يردّه.

قال النووي في شرح مسلم: إن تعجيل المغرب عقيب غروب الشمس مجمع عليه، قال: وقد حكى عن الشيعة فيه شيء لا التفات إليه ولا أصل له، وأما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت لبيان جواز التأخير، وقد سبق إيضاح ذلك، لأنها كانت جواباً للسائل عن الوقت، وأحاديث التعجيل المذكورة في هذا الباب وغيره إخبار عن عادة رسول الله ﷺ المتكررة التي واطب عليها إلا لعذر فالاعتماد

بعض الصلاة عن الوقت ممنوع، ولو أجزأت، فلا يحمل ما ثبت عن النبي ﷺ على ذلك.

بَابُ تَقْدِيمِ الْعِشَاءِ إِذَا حَضَرَ عَلَى تَعْجِيلِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ

٤٤٤- عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَدِمَ الْعِشَاءُ فَابْدُؤُوا بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ» (حم: ١٦١/٣) (خ: ٦٧٢) (م: ٥٥٧).

٤٤٥- وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (قَالَ): «إِذَا أُقِمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعِشَاءُ فَابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ» (خ: ٦٧١) (م: ٥٥٨).

٤٤٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ وَلَا تَعْجَلْ حَتَّى تَفْرُغَ مِنْهُ، مَنَعَتْ عَلَيْهِنَ» (حم: ١٠٣/٢) (خ: ٦٧٣) (م: ٥٥٩) (د: ٣٧٥٧) وَلِلْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُوَضِّعُ لَهُ الطَّعَامَ، وَتَقَامُ الصَّلَاةُ فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفْرُغَ، وَإِنَّهُ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ».

قوله: (حَضَرَ الْعِشَاءُ) قال في القاموس هو طعام العشي وهو ممدود كسما.

قوله: (فابْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ) أي بأكله.

الحديث الأول يدل على وجوب تقديم العشاء على صلاة المغرب إن حضر، والحديثان الآخران يدلان على وجوب تقديم العشاء إذا حضر على المغرب وغيرها، لما يشعر به تعريف الصلاة من العموم.

وقال ابن دقيق العيد الألف واللام في الصلاة لا ينبغي أن يحمل على الاستفراق ولا على تعريف الماهية، بل ينبغي أن يحمل على المغرب بما ورد في بعض الروايات: «إِذَا وَضِعَ الْعِشَاءُ وَأَخَذْتُمْ صَائِمَ فابْدُؤُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تَصَلُّوا» وهو صحيح وكذلك صح أيضاً: «فابْدُؤُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تَصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ» انتهى.

وأنت خبير بأن التنصيص على المغرب لا يقتضي تخصيص عموم الصلاة لما تقرّر في الأصول من أن موافق العام لا يخص به، فلا يصلح جعله قرينة لحمل اللازم على ما لا عموم فيه ولو سلم عدم العموم لم يسلم عدم الإطلاق، وقد تقرّر أيضاً في الأصول أن موافق المطلق لا يقتضي التقييد، ولو سلمنا ما ذكره باعتبار أحاديث الباب لتأييده بأن لفظ العشاء يخرج صلاة النهار، وذلك مانع من حمل اللازم على العموم لم يتم له باعتبار حديث:

«لَا صَلَاةَ بِخَضِرَةِ طَعَامٍ» عند مسلم وغيره. ولفظ صلاة تكرة في سياق النفي ولا شك أنها من صيغ العموم.

ولإطلاق الطعام وعدم تقييده بالعشاء فذكر المغرب من التنصيص على بعض أفراد العام وليس بتخصيص على أن العلة التي ذكرها شراح الحديث للأمر بتقديم العشاء كالنور وغيره مقتضية لعدم الاختصاص ببعض الصلوات فإنهم قالوا: إنها اشتغال القلب بالطعام وذهاب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره، والصلوات متساوية الأقدام في هذا، وظاهر الأحاديث أنه يقدم العشاء مطلقاً سواء كان محتاجاً إليه أم لا وسواء كان خفيفاً أم لا، وسواء خشي فساد الطعام أو لا، وخالف الغزالي فقال قيد خشية فساد الطعام، والشافعية فزادوا قيد الاحتياج ومالك فزاد قيد أن يكون الطعام خفيفاً.

وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الأحاديث ابن حزم والظاهرية، ورواه الترمذي عن أبي بكر وعمر وابن عمر وأحمد وإسحاق ورواه العراقي عن الثوري فقال يجب تقديم الطعام، وجزموا ببطان الصلاة إذا قدمت.

وذهب الجمهور إلى الكراهة، وظاهر الأحاديث أيضاً أنه يقدم الطعام وإن خشي خروج الوقت وإليه ذهب ابن حزم، وذكره أبو سعيد التولي وجهاً لبعض الشافعية.

ذهب الجمهور إلى أنه إذا خاف الوقت صلى على حاله محافظة على الوقت ولا يجوز تأخيرها، قالوا: لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا تفوته لأجله وظاهر قوله: «وَلَا تَعْجَلْ حَتَّى تَفْرُغَ» أنه يستوفي حاجته من الطعام بكاملها، وهو يراد ما ذكره بعض الشافعية من أنه يقتصر على تناول لقمة يكسر بها سورة الجوع.

قال النووي: وهذا الحديث صريح في إبطاله.

وقد استدلل بالأحاديث المذكورة على أن الجماعة ليست بواجبة.

قال ابن دقيق العيد: وهذا صحيح إن أريد به أن حضور الطعام مع التشوق إليه عذر في ترك الجماعة إن أريد به الاستدلال على أنها ليست بفرض من غير عذر لم يصح ذلك انتهى ويؤيده أن ابن حبان وهو من القائلين بوجوب الجماعة جعل حضور الطعام عذراً في تركها.

وقد استدلل أيضاً بهذه الأحاديث على التوسعة في وقت المغرب، وقد تقدّم الكلام في ذلك، وقد الحق بالطعام ما يحصل بتأخيره تشويش الخاطر بجماع ذهاب الخشوع الذي هو روح الصلاة وقوله: (إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَوُضِعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ) دليل على اعتبار الحضور الحقيقي، ومن نظر إلى المعنى من أهل القياس لا يقصر الحكم على الحضور بل يقول به عند وجود المعنى وهو التشوق إلى الطعام، ولا شك أنّ حضور الطعام مؤثر لزيادة الاشتغال به، والتطلع إليه، ويمكن أن يكون الشارع قد اعتبر هذه الزيادة في تقديم الطعام، وقد تقرر في الأصول أنّ محل النصّ إذا اشتمل على وصف يمكن أن يكون معتبراً ما يلغ.

قال ابن دقيق العيد: إنه لا يبعد إلحاق ما كان متيسر الحضور عن قرب بالحاضر.

بَابُ جَوَازِ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ

٤٤٧- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَذَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْتَبِهُونَ السَّوَارِيَ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ يَبْنِي الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ شَيْئاً، وَفِي رِوَايَةٍ: إِلَّا قَلِيلٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٨٠) وَالبُخَارِيُّ (٦٢٥)، وَفِي لَفْظٍ: «كُنَّا نُصَلِّي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَلِيلٌ لَهُ: أَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتُهُمَا؟ قَالَ: كَانَ يَرَانَا نُصَلِّيهِمَا فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٣٧) وَابُو دَاوُدَ (١٢٨٢).

تقريره ﷺ لمن رآه في ذلك الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ولا سيما والفعل لذلك عدد كثير من الصحابة، وفي المسألة مذهبان للسلف استحبهما جماعة من الصحابة والتابعين، ومن المتأخرين أحمد وإسحاق، ولم يستحبهما الأربعة الخلفاء رضي الله عنهم وآخرون من الصحابة ومالك وأكثر الفقهاء.

وقال النخعي: هما بدعة، احتج من قال بالاستحباب بما في هذا الباب من الأحاديث الصحيحة، وبما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رُكْعَتَيْنِ» فقد ثبتتاً عنه ﷺ قولاً كما سيأتي وفعلاً وتقريباً، واحتج من قال بالكراهة بحديث عقبة بن عامر الذي قد مر ذكره في باب وقت صلاة المغرب، وهو يدل على شرعية تعجيلها، وفعليهما يؤدي إلى تأخير المغرب.

والحق أنّ الأحاديث الواردة بشرعية الركعتين قبل المغرب

مخصصة لعموم أدلة استحباب التعجيل، قال النووي: وأما قولهم يؤدي إلى تأخير المغرب فهذا خيال منابذ للسنة ولا يلتفت إليه ومع هذا فهو زمن يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها.

وأما من زعم النسخ فهو مجازف، لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا عجزنا عن التأويل والجمع بين الأحاديث وعلمنا التاريخ وليس هنا شيء من ذلك انتهى.

وهذا الاستحباب ما لم تقم الصلاة كسائر التوافل لحديث: (إِذَا أُتِمَّتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ).

واعلم أنّ التعليل للكراهة بتأدية الركعتين إلى تأخير المغرب مشعر بأنه لا خلاف في أنه يستحب لمن كان في المسجد في ذلك الوقت منتظراً لقيام الجماعة، وكان فعله للركعتين لا يؤثر في التأخير كما يقع من الانتظار بعد الأذان للمؤذن حتى ينزل من المنارة، ولا ريب أنّ ترك هذه السنة في ذلك الوقت الذي لا اشتغال فيه بصلاة المغرب ولا بشيء من شروطها مع عدم تأثير فعلها للتأخير من الاستحواذات الشيطانية التي لم ينج منها إلا القليل.

قوله: (شيء) التّونين فيه للتّعظيم أي لم يكن بينهما شيء كثير، ونفي الكثير يقتضي إثبات القليل، وبهذا يجمع بين هذه الرواية ورواية قليل.

وقال ابن المنير: يجمع بين الروایتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازاً، والإثبات للقليل على الحقيقة، وقد طوّل الكلام في ذلك الحافظ في الفتح فليرجع إليه.

٤٤٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رُكْعَتَيْنِ، قَالَ: صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ النَّالِثَةِ: لِمَنْ شَاءَ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ وَابُو دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «يَبْنِي كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةَ بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً، ثُمَّ قَالَ فِي النَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حجم: ٤/ ٨٦٥/ ٥٥) (خ: ١١٨٣) (م: ٨٣٨) (د: ١٢٨٣).

زاد الإسماعيلي في روايته عن القواريري عن عبد الوارث في الرواية الأولى ثلاث مرّات وهو موافق لما في رواية البخاري، لأنها بلفظ قال (في الثالثة) وفي رواية لأبي نعيم في المستخرج «قَالَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: لِمَنْ شَاءَ».

قوله: (كرهية) أنّ يتخذها الناس سنة (قال المحب الطبري: لم

وفي إسناده ضعيفان يرويه أحدهما عن الآخر، فأولهما عبد المنعم بن نعيم، قال البخاري وأبو حاتم وابن حبان: منكر الحديث وقال النسائي: ليس بثقة. وثانيهما يحيى بن مسلم وهو البكاء بصري لم يرضه يحيى بن سعيد.

وقال أبو زرعة: ليس بقوي.

وقال أبو حاتم: شيخ، وقال يحيى بن معين: ليس بذلك. وقال أحمد: ليس بثقة، وقال النسائي: متروك وفيه كلام طويل، وله شاهد من حديث أبي هريرة وسلمان أخرجهما أبو الشيخ وكلها واهية، قال الحاكم: ليس في إسناده مطعون غير عمرو بن فائق قال الحافظ: لم يقع إلا في روايته هو، ولم يقع في رواية الباقرين لكن فيه عبد المنعم صاحب الشفاء وهو كافٍ في تضعيف الحديث انتهى.

والحديث يدل على مشروعية الفصل بين الأذان والإقامة وكراهة الموالاة بينهما لما في ذلك من تفويت صلاة الجماعة على كثير من المريدين لها، لأن من كان على طعامه أو غير متوضئ حال النداء إذا استمر على أكل الطعام أو توضأ للصلاة فاتته الجماعة أو بعضها بسبب التّعجيل وعدم الفصل لا سيما إذا كان مسكنه بعيداً من مسجد الجماعة، فالتراخي بالإقامة نوع من المعاونة على البر والتقوى المندوب إليها.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وكلّ هذه الأخبار تدلّ على أنّ للمغرب وقتين وأنّ السنّة أن يفصل بين أذانها وإقامتها بقدر ركعتين انتهى.

وقد تقدّم الكلام على وقت المغرب.

وأما أنّ الفصل مقدار ركعتين فلم يثبت وقد ترجم البخاري باب كم بين الأذان والإقامة ولكن لما كان التقدير لم يثبت لم يذكر الحديث قال ابن بطال: لا حدّ لذلك غير تمكّن دخول الوقت واجتماع المصلّين.

باب في أن تسميتها بالمغرب أولى من

تسميتها بالعشاء

٤٥١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُغْلِبُكُمْ الْأَغْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْمَغْرِبِ قَالَ: وَالْأَغْرَابُ تَقُولُ: هِيَ الْعِشَاءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٩/٢) (خ: ٥٦٣) (م: ٦٤٤) (د: ٤٩٨٤) (ن: ٢٧٠/١).

يرد نفي استحبابها، لأنّه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحبّ بل هذا الحديث من أدلّ الأدلّة على استحبابها.

ومعنى قوله: «سنّة» أي شريعة وطريقة لازمة وكان المراد انحطاط مرتبتها عن رواتب الفرائض، ولهذا لم يعدّها أكثر الشافعية في الرّواتب، واستدركها بعضهم وتعقّب أنّه لم يثبت أنّ النبي ﷺ وأظب عليها.

قوله: (بَيِّنْ كُلَّ أَذَانَيْنِ) المراد بالأذنين الأذان والإقامة تغليياً. والرواية الأولى من حديث الباب تدلّ على استحباب هاتين الركعتين بخصوصها، والرواية الأخرى بعمومها، وقد عرفت الخلاف في ذلك.

٤٤٩- وَعَنْ أَبِي الْخَيْرِ قَالَ: «أَتَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ، فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أُعْجِبُكَ مِنْ أَبِي تَمِيمٍ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَقَالَ عُقْبَةُ: إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: فَمَا يَنْتَعِلُكَ الْإِن؟ قَالَ: الشُّغْلُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٥٥) وَابُخَارِي (١١٨٤).

قوله: (أَلَا أُعْجِبُكَ) بضمّ أوّله وتشديد الجيم من التعجب. قوله: (مِنْ أَبِي تَمِيمٍ) هو عبد الله بن مالك الجيشاني بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة تابعي كبير مخضرم أسلم في عهد رسول الله ﷺ وقد عدّه جماعة في الصحابة.

قال الحافظ في الفتح: وفيه ردّ على قول القاضي أبي بكر بن العربي: إنّهُ لم يفعلها أحدٌ من الصحابة، لأنّ أبا تميم تابعي وقد فعلها.

والحديث يدلّ على مشروعية صلاة الركعتين قبل المغرب وقد تقدّم الكلام على ذلك قوله: (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) هذه الصيغة فيها خلافٌ مذكورٌ في الأصول وعلم الاصطلاح هل لها حكم الرّفْع وهل تشعر بإطلاع النبي ﷺ على ذلك فليطلب من موضعه.

٤٥٠- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَسْبٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ اجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ نَفْسًا يَفْرُقُ الْإِكْلَ مِنْ طَعَامِهِ فِي مَهَلٍ وَيَقْضِي الْمُتَوَضُّعَ حَاجَتَهُ فِي مَهَلٍ، رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (١٤٣/٥) فِي الْمُسْنَدِ.

الحديث من رواية أبيه الجوزاء عن أبي بن كعبٍ ولم يسمع منه، وقد أخرج نحوه الترمذي من حديث جابر بزيادة «وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ» قال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم وإسناده مجهولٌ انتهى.

واحتجوا بقوله تعالى: «إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» ولا غسق قبل ذهاب البياض، وردَّ بأنَّ ذلك ليس بمانع كالنجوم.

وقال أحمد بن حنبل: الأحمر في الصحاري والأبيض في البنيان وذلك قول لا دليل عليه، ومن حجج الأولين ما روي عنه عليه السلام «أَنَّ صَلَّى الْعِشَاءَ لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَلَاثَةِ شَهْرٍ» أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي.

قال ابن العربي: وهو صحيح وصلى قبل غيبوبة الشفق. قال ابن سيّد الناس في شرح الترمذي: وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول، وهو الذي حدّ عليه الصلاة والسلام خروج أكثر الوقت به فصّح يقيناً أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الأول بيقين، فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذي هو البياض، فتبين بذلك يقيناً أن الوقت دخل بالشفق الذي هو الحمرة انتهى.

وابتداء وقت العشاء مغيب الشفق إجماعاً لما تقدّم في حديث جبريل وفي حديث التعلّم وهذا الحديث وغير ذلك، وأمّا آخره فسيأتي الخلاف فيه.

٤٥٣- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعَتَمَةِ فَتَنَادَى عُمَرُ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَنْتَظِرُهَا غَيْرُكُمْ وَلَمْ تُصَلِّ يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ ثُمَّ قَالَ: صَلُّوْهَا فِيمَا يَبْنِي أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (ن): ٢٣٩/١.

الحديث رجال إسناده في سنن النسائي رجال الصحيح إلا شيخ النسائي عمرو بن عثمان وهو صدوق. والحديث متفق عليه من حديثها بنحو هذا اللفظ.

وفي الباب عن زيد بن خالد أشار إليه الترمذي. وعن ابن عمر عند مسلم. وعن معاذ عند أبي داود. وعن أبي بكره رواه الخلال من حديث عبد الله بن أحمد عن أبيه. وعن علي رضي الله عنه عند البرّار. وعن أبي سعيّد وعائشة وأنس وأبي هريرة وجابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وسياقي قوله: (أَعْتَمَ) أي دخل في العتمة ومعناها آخرها.

والعتمة لغة: حلب بعد هوي من الليل بعداً من الصّعليك. والمراد بها هنا صلاة العشاء وإنما سميت بذلك لوقوعها في ذلك الوقت.

وفي القاموس والعتمة محرّكة: ثلث الليل الأول بعد غيبوبة

قوله: (وَالْأَعْرَابُ تَقُولُ هِيَ الْعِشَاءُ)؛ لأنّ العشاء لغة أول ظلام الليل والمعنى النهي عن تسمية المغرب بالعشاء كما تفعل الأعراب، فإذا وقعت الموافقة لهم فقد غلبتهم الأعراب عليها إذ من رجع إليه خصمه فقد غلبه. وقد اختلف في علّة النهي عن ذلك قليل: هي خوف التباس المغرب بالعشاء، وقيل: العلّة الجامعة أنّ تسميتها بالعشاء مخالفة لإذن الله فإنّه سمى الأولى المغرب والثانية العشاء الآخرة، وقيل غير ذلك والله.

بَابُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَفَضْلُ تَأْخِيرِهَا مَعَ مُرَاعَاةِ خَالَ الْجَمَاعَةِ وَبَقَاءِ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ٤٥٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/٢٦٩).

الحديث قال الدارقطني في الغرائب: هو غريب وكلّ رواه ثقات، وقد رواه أيضاً ابن عساكر والبيهقي وصحّح وقفه، وقد ذكره الحاكم في المدخل وجعله مثلاً لما رفعه المخرجون من الموقوفات.

وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن عمر مرفوعاً «وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ يَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ» قال ابن خزيمة: إن صحّت هذه اللفظة أغنت عن جميع الروايات، لكن تفرّد بها محمد بن يزيد.

قال الحافظ: محمد بن يزيد صدوق. قال البيهقي: روي هذا الحديث عن عمر وعلي وابن عباس وعبادة بن الصّامت وشذّاد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح فيه شيء.

قال المصنّف رحمه الله وهو يدلّ على وجوب الصّلاة بأول الوقت انتهى.

وفي ذلك خلاف في الأصول مشهور. والحديث يدلّ على صحّة قول من قال: «إِنَّ الشَّفَقَ الْحُمْرَةُ» وهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وعبادة من الصحابة والقاسم والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وزيد بن علي والناصر من أهل البيت والشافعي وابن أبي ليلى والثوري وأبو يوسف وعمد من الفقهاء. والخليل والفراء من أئمة اللغة.

قال في القاموس: الشفق: الحمرة ولم يذكر الأبيض، وقال أبو حنيفة والأوزاعي والمزني وبه قال الباقر: بل هو الأبيض

الشُّقُّ أو وقت صلاة العشاء الآخرة انتهى.

إلى ثلث الليل.

وهذا الحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها وقد اختلف العلماء هل الأفضل تقديمها أم تأخيرها، وهما مذهبان مشهوران للسلف وقولان لمالك والشافعي فذهب فريق إلى تفضيل التأخير محتجاً بهذه الأحاديث المذكورة في هذا الباب، وذهب فريق آخر إلى تفضيل التقديم محتجاً بأن العادة الغالبة لرسول الله ﷺ هي التقديم، وإنما أخرها في أوقات يسيرة لبيان الجواز والشغل والعذر، ولو كان تأخيرها أفضل لواظب عليه وإن كان فيه مشقة.

ورد بأن هذا إنما يتم لو لم يكن منه ﷺ إلا مجرد الفعل لما في ذلك الوقت، وهو ممنوع لورود الأقوال كما في حديث ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وغير ذلك، وفيها تنبيه على أفضلية التأخير وعلى أن ترك المواظبة عليه لما فيه من المشقة كما صرحت بذلك الأحاديث، وأفعاله ﷺ لا تعارض هذه الأقوال.

وأما ما ورد من أفضلية أول الوقت على العموم فأحاديث هذا الباب خاصة، فيجب بناؤه عليها، وهذا لا بد منه.

قوله: (وَلَمْ يُصَلِّ يَوْمَئِذٍ إِلَّا بِالدِّينِيَّةِ) أي لم تصل بالمهنية المخصوصة وهي الجماعة إلا بالمدينة ذكر معناه في الفتح.

قوله: (فِيمَا بَيْنَ أَنْ يُغَيَّبَ الشُّقُّ) إلخ قد تقدم أن تحديد أول وقت العشاء بغيبوبة الشُّق أمر مجمع عليه، وإنما وقع الخلاف هل هو الأحمر أو الأبيض وقد سلف ما هو الحق.

٤٥٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٤٥) وَمُسْلِمٌ (٦٤٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٦/١).

٤٥٥- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانُوا يُصَلُّونَ الْعَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يُغَيَّبَ الشُّقُّ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٩).

٤٥٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ يَصْنَعُوا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٤٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٩١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٧) وَصَحَّحَهُ.

الحديث الأول يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء وجواز وصفها بالآخرة وأنه لا كراهة في ذلك وقد حكى عن الأصمعي الكراهة.

والحديث الثاني يدل على استحباب تأخيرها أيضاً وامتداد وقتها

والحديث الثالث فيه التصريح بأن ترك التأخير إنما هو للمشقة، وقد تقدم الكلام في ذلك، وفيه بيان امتداد الوقت إلى ثلث الليل أو نصفه، وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب عمر بن الخطاب والقاسم والمادي والشافعي وعمر بن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واحتجوا بحديث جبريل وحديث أبي موسى في التعليم وقد تقدم، وفي قول للشافعي أن آخر وقتها نصف الليل واحتج بما تقدم في حديث عبد الله بن عمر، وفي باب أول وقت العصر وفيه: ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل، وبحديث أبي هريرة المذكور هنا وبحديث عائشة وأنس وأبي سعيد وستاني وغير ذلك وهذه الأحاديث المصير إليها متعين لوجوه الأول: لاشتغالها على الزيادة وهي مقبولة. الثاني: اشتغالها على الأقوال والأفعال وتلك أفعال فقط وهي لا تعارض ولا تعارض الأقوال، والثالث: كثرة طرقها.

والرابع: كونها في الصحيحين، فالحق أن آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل، وما أجاب به صاحب البحر من أن النصف مجمل فصله خبر جبريل فليس على ما ينبغي، وأما وقت الجواز والاضطرار فهو ممتد إلى الفجر لحديث أبي قتادة عند مسلم وفيه «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيبٌ إِنَّمَا التَّغْرِيبُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخِرَةِ» فإنه ظاهر في امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الصلاة الأخرى إلا صلاة الفجر فإنها مخصوصة من هذا العموم بالإجماع.

وأما حديث عائشة الآتي بلفظ: «حَتَّى ذَهَبَ غَاةُ اللَّيْلِ» فهو وإن كان فيه إشعار بامتداد وقت اختيار العشاء إلى بعد نصف الليل ولكنه مؤول لما سيأتي.

٤٥٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا يُؤَخِّرُهَا وَأَحْيَانًا يُجَمِّلُ إِذَا رَأَوْهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَوْهُمْ ابْتَطَلُوا آخَرًا، وَالصَّبْحَ كَانُوا أَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيَهَا بِخُلْسٍ مُتَّقٍ عَلَيْهِ» (حم: ٣/٣٦٩) (خ: ٥٦٠) (م: ٦٤٦).

قوله: (بِالْهَاجِرَةِ) هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال سميت بذلك من الهجر وهو الترك، لأن الناس يتركون التصرف حينئذ لشدة الحر ويقولون وقد تقدم تفسيرها بنحو من هذا. قوله: (وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً) أي صافية لم تدخلها صفرة قوله: (إِذَا

بقوله: «أما إنكم... إلخ» يشعر بأن التأخير لذلك. قال الخطابي وغيره: إنما استحب تأخيرها لتطول مدة الانتظار للصلاة، ومنتظر الصلاة في صلاة.

٤٦٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «انْتَظَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ حَتَّى ذَهَبَ نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ قَالَ: فَجَاءَ فَصَلَّى بِنَا، ثُمَّ قَالَ: خُذُوا مَقَاعِدَكُمْ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ أَخَذُوا مَضَاجِعَهُمْ، وَإِنَّكُمْ لَسَمْتُمْ قَرَأَلُوا فِي صَلَاةٍ مُنْذُ انْتَظَرْتُمُوهَا، وَلَوْلَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ وَسَقَمُ السَّقِيمِ، وَحَاجَةُ ذِي الْحَاجَةِ لِأَخْرَجَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٢).

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه من حديثه والنسائي وابن خزيمة وغيرهم وإسناده صحيح قوله: (لَيْلَةً) فيه إشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك قوله: (شَطْرُ اللَّيْلِ) الشطر: نصف الشيء وجزؤه، ومنه حديث الإسراء «فَوَضَعَ شَطْرَهَا» أي بعضها قاله في القاموس قوله: (وَلَوْلَا ضَعْفُ الضَّعِيفِ) هذا تصريح بأفضلية التأخير لولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة. والحديث من حجج من قال بأن التأخير أفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك.

قال المصنف رحمه الله قلت: قد ثبت تأخيرها إلى شطر الليل عنه عليه الصلاة والسلام قولاً وفعلًا وهو يثبت زيادة على أخبار ثلث الليل والأخذ بالزيادة أولى انتهى. وهذا صحيح وقد أسلفنا ذكره.

بَابُ كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَهَا وَالسَّمْرِ بَعْدَهَا إِلَّا فِي مَصْلَحَةٍ

٤٦١- عَنْ أَبِي بَرزَةَ السَّلَمِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ الْعِشَاءَ الَّتِي يَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (٤٢١/٤) (خ: ٥٤٧) (م: ٢٣٧) (د: ٣٩٨) (ت: ١٦٨).

وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن أنس أشار إليه الترمذي.

وعن ابن عباس رواه القاضي أبو الطاهر الذهلي، وعن ابن مسعود وسياتي، قال الترمذي: وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء، ورخص في ذلك بعضهم، وقال ابن المبارك: أكثر الأحاديث على الكراهة ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان.

وَجَبَتْ) أي غابت والوجوب: السقوط كما سبق قوله: (إِذَا رَأَهُمْ اجْتَمَعُوا) فيه مشروعية ملاحظة أحوال المؤتمين والمبادرة بالصلاة مع اجتماع المصلين، لأن انتظارهم بعد الاجتماع ربما كان سبباً لتأدي بعضهم، وأما الانتظار قبل الاجتماع فلا بأس به لهذا الحديث ولأنه من باب المعاونة على البر والتقوى قوله: (يَغْلَسِ) الغلس حركة: ظلمة آخر الليل قاله في القاموس.

والحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء لكن مقيداً بعدم اجتماع المصلين.

٤٥٨- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَغْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ حَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى، فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ قَرَأَهَا، لَوَلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٨) وَالنَّسَائِيُّ (٢٦٧/١).

قوله: (أَغْتَمَ) قد تقدم الكلام عليه قوله: (حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ) قال النووي: التأخير المذكور في الأحاديث كلها تأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على الخلاف المشهور، والمراد بعامة الليل كثير منه، وليس المراد أكثره، ولا بد من هذا التأويل لقوله ﷺ: «إِنَّهُ لَوْ قَرَأَهَا» ولا يجوز أن المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل، لأنه لم يقل أحد من العلماء: إن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل انتهى.

قوله: (لَوَلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي) فيه تصريح بما قدمنا من أن ترك التأخير إنما هو للمصلحة والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء إلى آخر وقت اختيارها وقد تقدم الكلام على ذلك.

٤٥٩- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى ثُمَّ قَالَ: قَدْ صَلَّى النَّاسُ وَتَنَامُوا أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُوهَا» قَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتِمِهِ لَيَلَتِي مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٧٢) (م: ٦٤٠).

قوله: (صَلَّى النَّاسُ) أي المهودون ممن صلى من المسلمين إذ ذاك.

قوله: (وَبَيْصِ خَاتِمِهِ) هو بالباء الموحدة والصاد المهملة: البرق.

والخاتم بكسر التاء وفتحها ويقال أيضاً خاتام وخيتام أربع لغات قاله النووي.

والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء والتعليل

قوله: (جَذَبَ) هو يجيم فِدَالٍ مهملة مفتوحتين فباء كمنع وزناً ومعنى.

ومنه سنة مجذبة أي ممنوعة الخير.

والحديث يدل على كراهة السمر بعد العشاء وسيأتي الخلاف في ذلك.

٤٦٣- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ اللَّيْلَةَ كَذَلِكَ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٦ و ٣٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٩).

الحديث حسنه الترمذي أيضاً وأخرجه النسائي ورجاله رجال الصحيح، وإنما قصر به عن التصحيح الانقطاع الذي فيه بين علقمة وعمر.

وفي الباب عن عبد الله بن عمر عند البخاري ومسلم، وقد ذكرنا لفظه في شرح حديث أبي برزة، وعن أوس بن حذيفة أشار إليه الترمذي.

وعن ابن عباس وسيأتي الحديث.

استدل به على عدم كراهة السمر بعد العشاء حاجة قال الترمذي: وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم في السمر بعد العشاء فكره قوم منهم السمر بعد صلاة العشاء ورخص بعضهم إذا كان في معنى العلم وما لا بد منه من الحوائج، وأكثر الحديث على الرخصة، وهذا الحديث يدل على عدم كراهة السمر بعد العشاء إذا كان حاجة دينية عامة أو خاصة، وحديث أبي برزة وابن مسعود وغيرهما على الكراهة.

وطريقة الجمع بينهما بأن توجه أحاديث المنع إلى الكلام المباح الذي ليس فيه فائدة تعود على صاحبه، وأحاديث الجواز إلى ما فيه فائدة تعود على المتكلم أو يقال دليل كراهة الكلام والسمر بعد العشاء عامٌ خصصَ بدليل جواز الكلام والسمر بعدها في الأمور العائدة إلى مصالح المسلمين.

قال النووي: واتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها إلا ما كان في خير.

قيل: وعلّة الكراهة ما يؤدي إليه السهر من مخافة غلبة النوم آخر الليل عن القيام لصلاة الصبح في جماعة.

أو الإتيان بها في وقت الفضيلة والاختيار، أو القيام للورد من صلاة أو قراءة في حق من عادته ذلك، ولا أقل لمن أمن من

قال ابن سيّد الناس في شرح الترمذي: وقد كرهه جماعة وأغلظوا فيه منهم ابن عمر وعمر وابن عباس، وإليه ذهب مالك ورخص فيه بعضهم منهم علي رضي الله عنه وأبو موسى وهو مذهب الكوفيين، وشروط بعضهم أن يجعل معه من يوقظه لصلاتها، وروي عن ابن عمر مثله وإليه ذهب الطحاوي.

وقال ابن العربي: إن ذلك جائز لمن علم من نفسه اليقظة قبل خروج الوقت بعداً، أو يكون معه من يوقظه، والعلّة في الكراهة قبلها لئلا يذهب النوم بصاحبه ويستغرقه فتوته أو يفوته فضل وقتها المستحب أو يترخص في ذلك الناس فيناموا عن إقامة جماعتها.

احتج من قال بالكراهة بحديث الباب وما بعده واحتج من قال بالجواز بدون كراهة بما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَمَ بِالْبِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمَرُ نَامِ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِمْ» وحديث ابن عمر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَجَلَ عَنْهَا لَيْلَةً فَأَخْرَجَهَا حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ رَقَدْنَا ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» الحديث ولم ينكر عليهم قال ابن سيّد الناس: وما أرى هذا من هذا الباب ولا نعاسهم في المسجد وهم في انتظار الصلاة من النوم المنهي عنه، وإنما هو من السنة التي هي مبادئ النوم كما قال:

وسنان أقصده النعاس فرنقت في جفنه سنة وليس بناثم

وقد أشار الحافظ في الفتح إلى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهي عنه قوله: (وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا) سيأتي الخلاف في ذلك.

٤٦٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «جَذَبَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّمَرَ بَعْدَ الْعِشَاءِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٧٠٣)، وَقَالَ: جَذَبَ: يَغْنِي زَجَرْنَا عَنْهُ، نَهَانَا عَنْهُ.

الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال الصحيح، وقد أشار إليه الترمذي وذكره الحافظ ابن سيّد الناس في شرح الترمذي ولم يتعبه بما يوجب ضعفاً.

وقد أخرج الإمام أحمد والترمذي عن ابن مسعود نحوه من وجوه آخر بلفظ «لَا سَمَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ يَغْنِي الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ إِلَّا لَأَحَدٍ رَجُلَيْنِ: مُصَلٍّ أَوْ مُسَافِرٍ»، ورواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الأحكام من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ: «لَا سَمَرَ إِلَّا لثَلَاثَةٍ: مُصَلٍّ أَوْ مُسَافِرٍ أَوْ عَرُوسٍ».

بلفظ: «صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَهِيَ الَّتِي تَدْعُو النَّاسَ الْعَتَمَةَ» ومن حديث غيره أيضا وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث ابن عمر الآتي فقال النووي وغيره: الجواب عن حديث أبي هريرة من وجهين أحدهما: أنه استعمل لبيان الجواز وأن النهي عن العتمة للتنزيه لا للتحريم.

والثاني: أنه يحتمل أنه خوطب بالعتمة من لا يعرف العشاء فخوطب بما يعرفه أو استعمل لفظ العتمة، لأنه أشهر عند العرب، وإنما كانوا يطلقون العشاء على المغرب كما في صحيح البخاري ومسلم بلفظ: «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَغْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ الْمَغْرِبِ قَالَ: وَالْأَغْرَابُ تَقُولُ: هِيَ الْعِشَاءُ» وقد تقدم هذا الحديث والكلام عليه.

وقيل: إن النهي عن تسمية العتمة عتمة ناسخ للجواز، وفيه أنه يحتاج في مثل ذلك إلى معرفة التاريخ والعلم بتأخر حديث المنع.

قال الحافظ في الفتح: ولا يبعد أن ذلك كان جائزا فلما كثرت إطلاقتهم له نهوا عنه لثلاث تغلب السنة الجاهلية على السنة الإسلامية، ومع ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين روى النهي استعملوا التسمية المذكورة، وأما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فلدفع الالتباس بالمغرب والله أعلم انتهى.

٤٦٦- وعن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَغْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ إِلَّا إِنَّهَا الْعِشَاءُ وَهُمْ يُعْتَمُونَ بِالْإِبِلِ». رواه أحمد (١٠/٢) ومسلم (٦٤٤) (٢٢٨ و ٢٢٩) والنسائي (٢٧٠/١) وابن ماجه، وفي رواية لمسلم «لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَغْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ الْعِشَاءَ فَإِنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعِشَاءُ وَإِنَّهَا تُعْتَمُ بِجِلَابِ الْإِبِلِ».

الحديث أخرجه نحوه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بإسناد حسن قاله الحافظ.

وأخرج نحوه أيضا البيهقي وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن عوف.

كذلك زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر: وكان ابن عمر إذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب، وأخرج عبد الرزاق هذا الموقف من وجه آخر.

وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه قال له ميمون بن مهران: من أول من سمى العشاء العتمة؟ قال: الشيطان

ذلك من الكسل بالنهار عما يجب من الحقوق فيه والطاعات.

٤٦٤- وَعَنْ «ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَقَدْتُ فِي بَيْتٍ مِمَّنْ لَيْلَةَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا لَأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ قَالَ: فَتَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٠).

الحديث استدلل به من قال بجواز السمر مطلقا، لأن التحدث الواقع منه ﷺ لم يقيد بما فيه طاعة ولا بأس بتقييده بما فيه طاعة جمعا بين الأدلة كما سبق أنه يمكن أن يكون وقوع ذلك منه ﷺ لبيان الجواز، وللإشعار بالمنع من حمل الأدلة القاضية بمنع السمر على التحريم، ويمكن أن يقال: إن العلة التي ذكرناها للكرهية متفية في حق ﷺ لأمنه من غلبة النوم وعروض الكسل ويجاب بمنع أمنه من غلبة النوم مسندا بنومه في الوادي وأما أمنه من عروض.

الكسل فمسلم إن لم يكن ذلك في الأمور العارضة، لطبيعة الإنسان الخارجة عن الاختيار.

بَابُ تَسْمِيَّتِهَا بِالْعِشَاءِ عَلَى الْعَتَمَةِ

٤٦٥- عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَمِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّغَفِ الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَسْتَهُمُوا عَلَيْهِ» وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصَّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ خَبَوُا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم) (٢/٢٧٨) (خ) (٦١٥ و ٧٢١) (م) (٧٣٩): زَادَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، فَقُلْتُ لِمَالِكٍ: أَمَا تَكُونُ أَنْ تَقُولَ الْعَتَمَةَ قَالَ هَكَذَا قَالَ الَّذِي حَدَّثَنِي.

قوله: (لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّغَفِ الْأَوَّلِ) أي من مزيد الفضل وكثرة الأجر قوله: (لَأَتَوْهُمَا) أي لأتوا المحل الذي يصليان فيه جماعة وهو المسجد.

قوله: (وَلَوْ خَبَوُا) أي زحفا إذا منعهم مانع من المشي كما يزحف الصغير.

ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء: «وَلَوْ خَبَوُا عَلَى الْمَرَاثِقِ وَالرَّكْبِ» الحديث يدل على استحباب القيام بوظيفة الأذان والملازمة للصَّغَفِ الْأَوَّلِ والمصارعة إلى جماعة العشاء والفجر، وسيأتي الكلام على ذلك وبدل على جواز تسمية العشاء بالعتمة وقد ورد من حديث عائشة عند البخاري بلفظ: «أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَمَةِ» ومن حديث جابر عند البخاري أيضا

فيه نظرٌ، لأنَّ لكلَّ امرأةٍ هيئةً غيرَ هيئةِ الأخرى في الغالب ولو كان بدنها مغطًى.

قال الباجي: وهذا يدلُّ على أنَّهنَّ كنَّ مسافراتٍ إذ لو كنَّ متقنعاتٍ لكان المانع من المعرفة تغطيتهنَّ لا التغليس.

قوله: (مِنْ الْغُلَسِ) من ابتدائيةٍ أو تعليليةٍ ولا معارضةٍ بين هذا وبين حديث أبي برزة أنَّه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجلُ جليسه، لأنَّ هذا إخبارٌ عن رؤيةِ المتلفعة على بعدٍ، وذاك إخبارٌ عن رؤيةِ الجليس.

والحديث يدلُّ على استحباب المبادرة بصلاة الفجر في أوَّل الوقت.

وقد اختلف العلماء في ذلك، فذهبت العترة ومالكٌ والشافعيُّ وأحمد وإسحاق وأبو ثورٍ والأوزاعيُّ وداود بن علي وأبو جعفر الطبريُّ وهو المرويُّ عن عمر وعثمان وابن الزبير وأنسٍ وأبي موسى وأبي هريرة إلى أنَّ التغليس أفضل وأنَّ الإسفار غير مندوبٍ.

وحكى هذا القول الحازميُّ عن بقية الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأبي مسعود الأنصاريِّ وأهل الحجاز واحتجوا بالأحاديث المذكورة في هذا الباب وغيرها ولتصريح أبي مسعود في الحديث الآتي بأنها كانت صلاة النبي ﷺ التغليس حتى مات ولم يعد إلى الإسفار.

وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه والثوريُّ والحسن بن حيٍّ وأكثر العراقيين وهو مرويٌّ عن علي رضي الله عنه وابن مسعود إلى أنَّ الإسفار أفضل.

واحتجوا بحديث «أُسْفِرُوا بِالْفَجْرِ» وسيأتي نحوه.

وقد أجاب القائلون بالتغليس عن أحاديث الإسفار بأجوبة. منها أنَّ الإسفار التَّيِّنَ والتَّحَقُّقَ، فليس المراد إلا تبيين الفجر وتحقُّق طلوعه وردِّ بما أخرجه ابن أبي شيبَةَ وإسحاق وغيرهما بلفظ: «ثَوْبٌ بِصَلَاةِ الصَّبْحِ يَا بِلَالُ حِينَ يَنْصُرُ الْقَوْمَ مَوَاقِعَ تَبْلِيهِمْ مِنَ الْإِسْفَارِ» ومنها أنَّ الأمر بالإسفار في الليالي القمرية فإنه لا يتحقَّق فيها الفجر إلا بالاستظهار في الإسفار.

وذكر الخطَّابيُّ أنَّه يحتمل أنَّهم لما أمروا بالتَّعَجُّيل صَلَّوْا بين الفجر الأوَّل والثاني طلباً للثواب، فقليل لهم: صَلَّوْا بعد الفجر الثاني، وأصبحوا بها، فإنه أعظم لأجرهم، فإن قيل: لو صَلَّوْا قبل الفجر لم يكن فيها أجرٌ، فالجواب أنَّهم يؤجرون على نيَّتهم

والحديث يدلُّ على كراهة تسمية العشاء بالعتمة، وقد ذهب إلى ذلك ابن عمر وجماعةٌ من السَّلف، ومنهم من قال بالجواز، وقد نقله ابن أبي شيبَةَ عن أبي بكر الصَّدِّيق وغيره، ومنهم من جعله خلاف الأوَّل، وقد نقله ابن المنذر عن مالكٍ والشافعيِّ واختاره. قال الحافظ وهو الرَّاجح: واستدلُّوا على ذلك بحديث أبي هريرة المتقدم وقد تقرر أنَّ جواز المصير إلى التَّرجيع مشروطٌ بتعذُّر الجمع ولم يتعذَّر هنا كما عرفت في شرح الحديث الأوَّل قوله: (يُغْتَمُونَ) قد تقدَّم تفسير ذلك في باب وقت صلاة العشاء.

بَابُ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَمَا جَاءَ فِي التَّغْلِيْسِ بِهَا وَالْإِسْفَارِ

قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ وَقْتِهَا فِي غَيْرِ حَدِيثٍ

٤٦٧- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، مُتَلَفَعَاتٍ بِمَرْوِطِهِنَّ ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَنْفِضِينَ الصَّلَاةَ لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغُلَسِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَلِلْبُخَارِيِّ: وَلَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا (حم: ٦/ ٣٣) (خ: ٥٧٨) (م: ٦٤٥) والموطأ (٥/ ١) (د: ٤٢٣) (ت: ١٥٣) (ن: ٢٧١).

قوله: (نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ) صورته صورة إضافة الشيء إلى نفسه واختلف في تأويله وتقديره ف قيل: تقديره نساء أنفس المؤمنات. وقيل: نساء الجماعات المؤمنات.

وقيل: إنَّ نساء هنا بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما يقال: رجال القوم أي فضلاؤهم ومقدموهم.

وقوله: (كُنَّ) قال الكرماني: وهو مثل أكلوني البراغيث، لأنَّ قياسه الأفراد وقد جمع.

قوله: (مُتَلَفَعَاتٍ) هو بالعين المهملة بعد الفاء أي متجللاتٍ ومتلفعاتٍ.

والمرط جمع مرط بكسر الميم الأكسية الملمة من خبزٍ أو صوفٍ أو غير ذلك قوله: (لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ) قال الداودي: معناه ما يعرفن أنساء هنَّ أم رجال.

وقيل: لا يعرف أعيانهنَّ قال النووي: وهذا ضعيف، لأنَّ المتلفعة في النهار أيضاً لا يعرف عنها فلا يبقى في الكلام فائدة، وتعقب بأنَّ المعرفة إنما تتعلق بالأعيان ولو كان المراد الأوَّل لعبر عنه بنفي العلم.

قال الحافظ: وما ذكره من أنَّ المتلفعة بالنهار لا يعرف عنها

من قال باستحباب التغليس وقد مر ذكر الخلاف في ذلك وكيفيته الجمع بين الأحاديث.

٤٦٩- وَعَنْ أَنَسٍ عَنْ «زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ» قَالَ: «تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ كَانَ مَقْدَارُ مَا بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: قَدَرُ خُمُسَيْنِ آيَةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ (خ: ٥٧٦) (م: ١٠٩٧) (ت: ٧٠٣) (ن: ١٤٣/٤).

الحديث أخرجه ابن حبان والنسائي عن أنس قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَنَسُ إِنِّي أُرِيدُ الطَّعَامَ أَطْعِمْنِي شَيْئًا فَجِئْتُهُ بِتَمْرٍ وَإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَذِنَ بِلَالٌ قَالَ: يَا أَنَسُ أَنْظِرْ رَجُلًا يَأْكُلُ نَمْعِي، فَدَعَوْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَجَاءَ فَتَسَحَّرَ مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ».

الحديث يدل أيضاً على استحباب التغليس، وأن أول وقت الصبح طلوع الفجر، لأنه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب، والمدة التي بين الفراغ من السحر والدخول في الصلاة وهي قراءة الخمسين آية هي مقدار الوضوء فاشعر ذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر.

٤٧٠- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ لِلْأَجْرِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (حم: ٤٢٩/٥) (د: ٤٢٤) (ت: ١٥٤) (ن: ٢٧٢/١) (هـ: ٦٧٢).

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والطبراني، قال الحافظ في الفتح: وصححه غير واحد قال: وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغسل، وقد احتج به من قال بمشروعية الإسفار وقد تقدم الكلام عليه وعلى الجمع بينه وبين أحاديث التغليس، وقد تقرر في الأصول أن الخطاب الخاص بنا لا يعارضه فعل النبي ﷺ والأمر بالإسفار لا يشمل النبي ﷺ لا على طريق النصوصية ولا الظهور فلما زعمه للتغليس وموته عليه لا تقدر في مشروعية الإسفار للأمة لولا أنه فعل ذلك وفعله معه الصحابة لكان ذلك مشعراً بعدم الاختصاص به فلا بد من المصير إلى التأويل كما سبق.

٤٧١- وَعَنْ «إِبْنِ مَسْعُودٍ» قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً يَغْيِرُ مِيقَاتَهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٨٤/١) (خ: ١٦٨٢) (م: ١٢٨٩)، وَلِمُسْلِمٍ: قَبْلَ وَتَيْهَاتَا

وإن لم تصح صلاته لقوله «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».

وقال أبو جعفر الطحاوي: إنما يتفق معاني آثار هذا الباب بأن يكون دخوله ﷺ في صلاة الصبح مغتسلاً ثم يطيل القراءة حتى ينصرف عنها مسرعاً، وهذا خلاف قول عائشة، لأنها حكّت أن انصراف النساء كان وهن لا يعرفن من الغسل، ولو قرأ رسول الله ﷺ بالسور الطوال ما انصرف إلا وهم قد أسفروا ودخلوا في الإسفار جدّاً، ألا ترى إلى أبي بكر رضي الله عنه حين قرأ البقرة في ركعتي الصبح قيل له: كادت الشمس تطلع، فقال: لو طلعت لم نجدنا غافلين.

٤٦٨- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ مَرَّةً يَغْلَسُ ثُمَّ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى فَأَسْفَرَ بِهَا ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِلتَّغْلِيْسِ حَتَّى مَاتَ لَمْ يَغْدُ إِلَى أَنْ يُسْفِرَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٤).

الحديث رجاله في سنن أبي داود رجال الصحيح، وأصله في الصحيحين، والنسائي وابن ماجه ولفظه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نَزَلَ جِبْرِيلُ فَأَخْبَرَنِي بِوَقْتِ الصَّلَاةِ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ يَخْسِبُ بِأَصَابِعِهِ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ وَرَبَّمَا أُخْرَاهَا حِينَ اشْتَدَّ الْحَرُّ، وَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَبِعَةٌ بَيْنَهُمَا قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَها الصُّفْرَةُ فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ مِنَ الصَّلَاةِ فَيَأْتِي ذَا الْحُلَيْفَةِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَيُصَلِّي الْمَغْرِبَ حِينَ تَسْقُطُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعِشَاءَ حِينَ يَسُودُ الْأَفْقُ، وَرَبَّمَا أُخْرَاهَا حَتَّى يَجْتَمِعَ النَّاسُ، وَصَلَّى الصُّبْحَ مَرَّةً يَغْلَسُ ثُمَّ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِلتَّغْلِيْسِ حَتَّى مَاتَ لَمْ يَغْدُ إِلَى أَنْ يُسْفِرَ» ولم يذكر رؤيته لصلاة رسول الله ﷺ إلا أبو داود.

قال المنذري: وهذه الزيادة في قصة الإسفار رواها عن آخرهم ثقات، والزيادة من الثقة مقبولة انتهى.

وقال الخطابي: وهو صحيح الإسناد وقال ابن سيّد الناس: إسناده حسن قوله: (فَأَسْفَرَ بِهَا) قال في القاموس: سفر الصبح يسفر: أضاء وأشرق انتهى.

والغسل بقايا ظلام الليل وقد مر تفسيره. والحديث يدل على استحباب التغليس، وأنه أفضل من الإسفار ولولا ذلك لما لازمه النبي ﷺ حتى مات، وبذلك احتج

بِغُلَسٍ، وَلَا أَخَذَ وَالْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَدِمْنَا جَمْعًا فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ كُلَّ صَلَاةٍ وَخَذَهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَتَعَشَّى بَيْنَهُمَا ثُمَّ صَلَّى جِئْنَا فَلَمَّ الْفَجْرُ، قَائِلٌ يَقُولُ: طَلَعَ الْفَجْرُ وَقَائِلٌ: لَمْ يَطْلُعْ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حَوَّلَتَا عَنْ وَقْتَيْهِمَا فِي هَذَا الْمَكَانِ الْمَغْرِبَ وَالْمَشَاءَ وَلَا يُقَدَّمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يُعْتَمُوا وَصَلَاةُ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةُ».

قوله: (بِجَمْعٍ) بجيم مفتوحة فميم ساكنة فعين مهملة وهي المزدلفة ويوم جمع يوم عرفة وآيام جمع أيام متى أفاده القاموس. وإنما سميت المزدلفة جمعا، لأن آدم اجتمع فيها مع حواء وازدلف إليها أي دنا منها.

وروي عن قتادة أنه قال: إنما سميت جمعا، لأنه يجتمع فيها بين الصلاتين، وقيل: وصفت بفعل أهلها، لأنهم يجتمعون بها ويزدلفون إلى الله أي يتقربون إليه بالوقوف فيها، وقيل غير ذلك.

قوله: (حَتَّى يُعْتَمُوا) أي يدخلوا في العتمة وقد تقدم بيانها ونما حديث ابن مسعود في البخاري بعد قوله: «وَصَلَاةُ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةُ ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى اسْتَفْرُغَ ثُمَّ قَالَ يُعْنِي ابْنُ مَسْعُودٍ: لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ إِلَّا أَنْصَابَ السَّنَةِ، فَمَا أَدْرِي أَقُولُهُ كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعَ عِثْمَانَ، فَلَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جِمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ انْتَهَى».

والحديث استدلل به من قال باستحباب الإسفار، لأن قوله قبل ميقاتها قد بين في رواية مسلم أنه في وقت الغسل فدل على أن ذلك الوقت أعني وقت الغسل متقدم على ميقات الصلاة المعروف عند ابن مسعود فيكون ميقاتها المعهود هو الإسفار، لأنه الذي يتمم الغسل فيصلح ذلك للاحتجاج به على الإسفار وقد تقدم الكلام على ذلك.

٤٧٢- وَعَنْ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَصَلَّيْتُ مَعَكَ ثُمَّ انْقَسَمْتُ فَلَا أَرَى وَجْهَ جَلِيلِي ثُمَّ أَحْيَانًا تُسَفِّرُنِي فَقَالَ: كَذَلِكَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَيُحَيِّتُ أَنْ أَصَلَّيْتُهَا كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيَهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٥-١٣٦).

الحديث في إسناده أبو الربيع المذكور. قال الدارقطني: مجهول.

وهو من جملة ما تمسك به القائلون باستحباب الإسفار، لأن ابن عمر كان يسفر بعد موته ﷺ فلو كان منسوخا لما فعله، ولا يخفاك أن غاية ما فيه أن النبي ﷺ كان أحيانا يغلس وأحيانا يسفر وهذا لا يدل على أن الإسفار أفضل من التغليس، إنما يدل أن النبي ﷺ فعل الأمرين وذلك مما لا نزاع فيه، إنما النزاع في الأفضل، وفعل ابن عمر لا يدل على عدم النسخ المتنازع فيه وهو نسخ الفضيلة لما سلف إنما يدل على عدم نسخ الجواز وذلك أمر متفق عليه.

٤٧٣- وَعَنْ «مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: يَا مُعَاذُ إِذَا كَانَ فِي الشِّتَاءِ فَعَلَسَ بِالْفَجْرِ وَأَطْلُ الْقِرَاءَةَ قَدْرَ مَا يَطِيقُ النَّاسُ وَلَا تَمْلَهُمْ وَإِذَا كَانَ الصَّيْفُ فَاسْفِرْ بِالْفَجْرِ فَإِنَّ اللَّيْلَ قَصِيرٌ وَالنَّاسُ يَنَامُونَ فَأَمْلَهُمْ حَتَّى يَذْكُرُوا» رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ وَأَخْرَجَهُ بَقِيَّةُ بْنُ مَخْلَدٍ فِي مُسْنَدِهِ الْمُصَنَّفِ (١٩٩/٢).

الحديث أخرجه أيضا أبو نعيم في الحلية كما قال السيوطي في الجامع الكبير وفيه التفرقة بين زمان الشتاء والصيف في الإسفار والتغليس معللا بتلك العلة المذكورة في الحديث ولكنه لا يعارض أحاديث التغليس لما في حديث أبي مسعود السابق من التصريح بملازمته ﷺ للتغليس حتى مات فكان آخر الأمرين منه، وهذا الحديث ظاهر في التقدم لما فيه من التاريخ بخروج معاذ إلى اليمن فلا بد من تأويله بما تقدم.

بَابُ بَيَانِ أَنَّ مِنْ أَذْرَكَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يُتِمُّهَا وَوُجُوبُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوَقْتِ

٤٧٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّبْحَ وَمَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصَرَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَالْبُخَارِيُّ: «إِذَا أَذْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ وَإِذَا أَذْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ» (حم: ٣٤٨/٢) (خ: ٥٧٩) (م: ٦٠٨) (الموطأ: ٦/١) (ت: ١٨٦) (ن: ٢٥٧/١-٢٥٨).

٤٧٥- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ سَجْدَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ أَوْ مِنَ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٨/٦) وَتُسَلِّمُ (٦٠٩).

وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٧/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٧٠٠) ، وَالسَّجْدَةُ هُنَا الرُّكْعَةُ .
قوله: «فَقَدْ أَذْرَكَ» قال النووي: أجمع المسلمون على أنَّ هذا
ليس على ظاهره وأنه لا يكون بالركعة مدرَكًا لكلِّ الصَّلَاةِ
وتكفيه، وتحصل الصَّلَاةُ بهذه الرُّكْعَةِ بل هو متأَوَّلٌ، وفيه إضمارٌ
تقديره، فقد أدرك حكم الصَّلَاةِ أو وجوبها أو فضلها انتهى .
وقيل: يحمل على أنه أدرك الوقت .

قال الحافظ: وهذا قول الجمهور، وفي روايةٍ من حديث أبي
هريرة: «مَنْ صَلَّى رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ وَصَلَّى
مَا بَقِيَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَمْ تَقْتَهُ الْعَصْرُ» .
وقال مثل ذلك في الصَّحِيح .

وفي روايةٍ للبخاري من حديث أبي هريرة أيضًا «فَلْيَتِمَّ
صَلَاتُهُ» وَلِلنَّسَائِيِّ «فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا إِلَّا أَنَّهُ يَقْضِي مَا فَاتَهُ»
وللبهيقي: «فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى» ويؤخذ من هذا الرَّدَّ على
الطَّحَاوِيِّ حيث خصَّ الإدراك باحتلام الصَّبِيِّ وطهر الحائض
وإسلام الكافر ونحو ذلك، وأراد بذلك نصرة مذهب في أنَّ من
أدرك من الصَّحْبِ رُكْعَةً تفسد صلاته، لأنَّه لا يكملها إلا في وقت
الكرَاهَةِ، وهو مبنيٌّ على أنَّ الكراهة تتناول الفرض والنفل وهي
خلافيةٌ مشهورةٌ .

قال الترمذي: وبهذا يقول الشافعي وأحمد وإسحاق وخالف
أبو حنيفة فقال: من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصَّحْبِ
بطلت صلاته، واحتجَّ في ذلك بالأحاديث الواردة في النَّهْيِ عن
الصَّلَاةِ عند طلوع الشمس وأدعى بعضهم أنَّ أحاديث النَّهْيِ
ناسخةٌ لهذا الحديث، قال الحافظ: وهي دعوى تحتاج إلى دليلٍ
وأنَّه لا يضار إلى النَّسخ بالاحتمال، والجمع بين الحديثين ممكنٌ
بأن تحمل أحاديث النَّهْيِ على ما لا سبب له من التَّوَأْفِ انتهى
قلت: وهذا أيضًا جمعٌ بما يوافق مذهب الحافظ، والحق أنَّ
أحاديث النَّهْيِ عامةٌ تشمل كلَّ صلاةٍ، وهذا الحديث خاصٌّ
فيبنى العامَّ على الخاصِّ، ولا يجوز في ذلك الوقت شيءٌ من
الصَّلَوَاتِ إلا بدليلٍ يخصُّه، سواءً كان من ذوات الأسباب أو
غيرها، ومفهوم الحديث أنَّ من أدرك أقلَّ من ركعةٍ لا يكون
مدرَكًا للوقت، وأنَّ صلاته تكون قضاءً، وإليه ذهب الجمهور .

وقال البعض: أداء. والحديث يردُّه، واختلفوا إذا أدرك من لا
تجب عليه الصَّلَاةُ كالحائض تطهر والمجنون يعقل والمغمى عليه
يفيق والكافر يسلم دون ركعةٍ من وقتها هل تجب عليه الصَّلَاةُ أم

لا، وفيه قولان للشافعي أحدهما: لا تجب، وروي عن مالكٍ
عملاً بمفهوم الحديث وأصحهما عن أصحاب الشافعي أنَّها
تلزمه وبه قال أبو حنيفة، لأنَّه أدرك جزءًا من الوقت فاستوى
قليله وكثيره وأجابوا عن مفهوم الحديث بأنَّ التَّقْيِدَ بركعةٍ خرج
مخرج الغالب ولا يخفى ما فيه من البعد، وأمَّا إذا أدرك أحد
هؤلاء ركعةً وجبت عليه الصَّلَاةُ بالاتِّفَاقِ بينهم ومقدار هذا
الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد
سجدتين .

والحديث يدلُّ على أنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي أدركت منها ركعةٌ قبل
خروج الوقت أداءٌ لا قضاءٌ وفي ذلك إشكالاتٌ عند أئمةِ
الأصول قوله: (سَجْدَةُ) المراد بها الرُّكْعَةُ كما ذكره المصنِّف
ومسلمٌ في صحيحه .

وقد ثبت عند الإسماعيلي بلفظ: ركعةٌ مكان سجدةٍ، فدلَّ
على أنَّ الاختلاف في اللَّفْظِ وقع من الرواة، وقد ثبت أيضًا عند
البخاري من طريق مالك بلفظ: «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً» قال الحافظ:
ولم يختلف على راويها في ذلك فكان عليها الاعتماد .

قال الخطَّابي: المراد بالسَّجْدَةِ الرُّكْعَةُ بركوعها وسجودها،
والرُّكْعَةُ إِنَّمَا يكون تمامها سجودها فسَمِّيت على هذا سجدةً
انتهى .

وإدراك الرُّكْعَةِ، قبل خروج الوقت لا يخصَّ صلاةَ الفجر
والعصر لما ثبت عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي
هريرة مرفوعًا بلفظ: «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ
الصَّلَاةَ» وهو أعمُّ من حديث الباب .

قال الحافظ: ويحتمل أن تكون السلام عهديةً ويؤيده أنَّ كلاً
منهما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا مطلقٌ وذاك يعني
حديث الباب مقيدٌ فيحمل المطلق على المقيد انتهى ويمكن أن
يقال: إنَّ حديث الباب دلَّ بمفهومه على اختصاص ذلك الحكم
بالفجر والعصر، وهذا الحديث يدلُّ بمنطوقه على أنَّ حكم جميع
الصَّلَوَاتِ لا يختلف في ذلك، والمنطوق أرجح من المفهوم فيتعين
المصير إليه ولاشتماله على الزيادة الَّتِي ليست منافيةً للمزيد قال
النَّوَوِيُّ: وقد اتَّفَقَ العلماء على أنه لا يجوز تعمُّد التَّأخِيرِ إلى هذا
الوقت انتهى وقد قَدَّمْنَا الكلام على اختصاص هذا الوقت
بالمضطرِّين في أوائل الأوقات فارجع إليه .

٤٧٦- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ

يَبْتَدِئُ نَافِلَةً» وأجيب بأنها رواية شاذة مخالفة لرواية الحفاظ والتفات كما قال البيهقي وقد ضعفها النووي وقال الدارقطني: هي رواية ضعيفة شاذة.

واستدل القائلون بأن الفريضة هي الأولى سواء كانت جماعة أو فرادى بحديث يزيد بن الأسود عند أحمد وأبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن

بلفظ: «شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّتَهُ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ الْحَيْفِ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَأَنْحَرَفَ إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ فِي آخِرِ الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّيَا مَعَهُ فَقَالَ: عَلَيَّ بِهِمَا فَجِئَ بِهِمَا تَرَعُدُ فَرَأَيْتُهُمَا، قَالَ: مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رَحَائِلِنَا، قَالَ: فَلَا تَفْعَلَا إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَائِلِكُمْ ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ الْجَمَاعَةِ فَصَلَّيَا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ، قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ، لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَسَدٍ لَيْسَ لَهُ رَأْيٌ غَيْرُ ابْنِهِ وَلَا لَابْنِهِ جَابِرٌ رَأَى غَيْرَ يَعْلَى.

قال الحافظ: يعلى من رجال مسلم، وجابر وثقه النسائي وغيره، وقال: وقد وجدنا لجابر رأياً غير يعلى، أخرجه ابن منده في المعرفة.

ومن حجج أهل القول الثاني حديث الباب فإنه صريح في المطلوب ولأن تادية الثانية بنية الفريضة يستلزم أن يصلي في يوم مرتين، وقد ورد النهي عنه من حديث ابن عمر مرفوعاً: «لَا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ» عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان.

وأما جعله مخصصاً بما يحدث فيه فضيلة فدعوى عاطلة عن البرهان، وكذا حمله على التكرير لغير عذر.

وفي الحديث دليل على أنه لا بأس بإعادة الصبح والعصر وسائر الصلوات، لأن النبي ﷺ أطلق الأمر بالإعادة ولم يفرق بين صلاة وصلاة فيكون مخصصاً لحديث «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ» ولأصحاب الشافعي وجه أنه لا يعيد الصبح والعصر تمسكاً بعموم حديث: «لَا صَلَاةَ» ووجه أنه لا يعيد بعد المغرب لثلاث تصير شفعاً قال النووي: وهو ضعيف.

قلت: وكذلك الوجه الأول، لأن الخاص مقدم على العام وهم يوجبون بناء العام على الخاص مطلقاً كما تقرر في الأصول لهم، واحتج من قال بأنهما فريضة بعدم المخصص بالاعتداد بأحدهما ورد بحديث: «لَا ظَهْرَانِ فِي يَوْمٍ» وحديث: «لَا تُصَلِّي

إِنَّ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرًا يُعْمِتُونَ الصَّلَاةَ أَوْ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْهَا فَإِنْ أَذْرَكْتُهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ، وَفِي رَوَايَةٍ: «فَإِنْ أَيْمَسَتْ الصَّلَاةُ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ»، وَفِي أُخْرَى: «فَإِنْ أَذْرَكْتُكَ - يَغْنِي الصَّلَاةَ - مَعَهُمْ فَصَلِّ وَلَا تَقُلْ: إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٨/٥) وَمُسْلِمٌ (٦٤٨) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٣/٢).

قوله: (يُعْمِتُونَ الصَّلَاةَ) أي يؤخرونها فيجملونها كالميت الذي خرجت روحه والمراد بتأخيرها عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع.

قوله: (فَإِنْ أَذْرَكْتُهَا) . . . إلخ معناه صل في أول الوقت وتصرف في شغلك فإن صادفتهم بعد ذلك وقد صلوا اجزائك صلاتك، وإن أدركت الصلاة معهم فصل معهم وتكون هذه الثانية لك نافلة.

الحديث يدل على مشروعية الصلاة لوقتها وترك الاقتداء بالأمراء إذا أخروها عن أول وقتها، وأن المؤتم يصليها منفرداً ثم يصليها مع الإمام فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الأمير.

ويدل على وجوب طاعة الأمراء في غير معصية لثلاث تنفرد الكلمة وتقع الفتنة ولهذا ورد في الرواية الأخرى: «إِنْ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مَجْدَعُ الْأَطْرَافِ» قوله: (فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ) صريح في أن الفريضة الأولى والثالثة الثانية وقد اختلف في الصلاة التي تصلى مرتين هل الفريضة الأولى أو الثانية، فذهب الهادي والأوزاعي وبعض أصحاب الشافعي إلى أن الفريضة الثانية إن كانت في جماعة والأولى في غير جماعة، وذهب المؤيد بالله والإمام يحيى وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي إلى أن الفريضة الأولى، وعن بعض أصحاب الشافعي أن الفرض أكملهما.

وعن بعض أصحاب الشافعي أيضاً أن الفرض أحدهما على الإيهام فيحسب الله بأيتهما شاء. وعن الشعبي وبعض أصحاب الشافعي أيضاً كلاهما فريضة احتج الأولون بحديث يزيد بن عامر عند أبي داود مرفوعاً فيه: «فَإِذَا جِئْتَ الصَّلَاةَ فَوَجَدْتَ النَّاسَ يُصَلُّونَ فَصَلِّ مَعَهُمْ وَإِنْ كُنْتَ صَلَّيْتَ وَلَمْ تَكُنْ لَكَ نَافِلَةٌ» وهذه مكتوبة ورواه الدارقطني بلفظ: «وَلْيَجْعَلِ الْيَسِي صَلَّي فِي

صلاة في يوم مرتين».

٤٧٧- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ بَغْدِي أَمْرَاءُ تَشْغَلُهُمْ أَشْيَاءٌ عَنِ الصَّلَاةِ لِيُوقِتَهَا فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِيُوقِتَهَا، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَلِّيَ مَعَهُمْ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٣) وَأَحْمَدُ (١٦٩/٥) بِنَحْوِهِ، وَفِي لَفْظٍ: «وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ تَطَوُّعًا».

الحديث رجال إسناده في سنن أبي داود ثقات، وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه وسكت أبو داود والمنذري عن الكلام عليه، وقد عرفت ما أسلفناه عن ابن الصلاح والنسوي وغيرهما من صلاحية ما سكت عنه أبو داود للاحتجاج.

وحديث أبي ذر الذي قبله يشهد لصحته وفيه دليل على وجوب تادية الصلاة لوقتها وترك ما عليه أمراء الجور من التأخير وعلى استحباب الصلاة معهم، لأن الترك من دواعي الفرقة، وعدم الوجوب لقوله في هذا الحديث: «إِنْ شِئْتَ وَقَوْلُهُ تَطَوُّعًا» وقد تقدم الكلام على فقه الحديث، قال المصنف رحمه الله تعالى: وفيه دليل لمن رأى المعادة نافلة، ولمن لم يكفر تارك الصلاة، ولمن أجاز إمامة الفاسق انتهى.

استنبط المؤلف من هذا الحديث والذي قبله ثلاثة أحكام، وقد تقدم الكلام على الأول منها في شرح حديث أبي ذر وعلى الثاني في أول كتاب الصلاة.

وأما الثالث فلعله يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في الجماعة، والحق جواز الائتمام بالفاسق، لأن الأحاديث الدالة على المنع كحديث: «لَا يُؤْمِنُكُمْ ذُو جَرَاةٍ فِي دِينِهِ» وحديث: «لَا يُؤْمِنُ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا» ونحوهما ضعيفة لا تقوم بها حجة وكذلك الأحاديث الدالة على جواز الائتمام بالفاسق كحديث: «صَلُّوا وَرَاءَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وحديث: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ» ونحوهما ضعيفة أيضاً ولكنها متאיده بما هو الأصل الأصل وهو أن من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره فلا تنتقل عن هذا الأصل إلى غيره إلا لدليل ناهض وقد جمعنا في هذا البحث رسالة مستقلة وليس المقام مقام بسط الكلام في ذلك.

بَابُ قَضَاءِ الْفَوَائِثِ

٤٧٨- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم):

٢٤٣/٣ (خ: ٥٩٧) (م: ٦٨٤)، وَلِمُسْلِمٍ: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنْ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»».

٤٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»» رَوَاهُ الْجَعْفَرِيُّ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (م: ٥٤١) (د: ٤٤٢) (ن: ٢٩٦/١) (هـ: ٦٩٧).

قوله: (مَنْ نَسِيَ) تَمَسَّكَ بدليل الخطاب من قال: إِنَّ العَامِدَ لَا يَقْضِي الصَّلَاةَ، لِأَنَّ انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، فيلزم منه أَنَّ مَنْ لَمْ يَنْسَ لَا يَصَلِّي، وإلى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي، وحكاها في البحر عن ابني الهادي والأستاذ، ورواية عن القاسم والناصر.

قال ابن تيمية حفيد المصنف: والنازعون لهم ليس لهم حجة قط يرد إليها عند التنازع وأكثرهم يقولون: لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ إِلَّا بِأَمْرِ جَدِيدٍ، وليس معهم هنا أمر ونحن لَا ننازع في وجوب القضاء فقط، بل ننازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها وأطال البحث في ذلك واختار ما ذكره داود ومن معه والأمر كما ذكره فلاني لم أقف مع البحث الشديد للموجبين للقضاء على العَامِدِ وهم من عدا من ذكرنا على دليل ينفق في سوق المناظرة، ويصلح للتعميل عليه في مثل هذا الأصل العظيم إلا حديث «فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى» باعتبار ما يقتضيه اسم الجنس المضاف من العموم، ولكنهم لم يرفعوا إليه رأياً.

وأنهض ما جاءوا به في هذا المقام قولهم: إِنَّ الأحاديث الواردة بوجوب القضاء على النَّاسِيِ يستفاد من مفهوم خطابها وجوب القضاء على العَامِدِ، لأنها من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، فتدل بفحوى الخطاب وقياس الأولى على المطلوب وهذا مردود، لأن القائل بأن العَامِدَ لَا يَقْضِي لَمْ يرد أَنَّهُ أَخَفَّ حالاً من النَّاسِيِ بل بأن المانع من وجوب القضاء على العَامِدِ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْإِثْمُ عَنْهُ فَلَا فائدة فيه، فيكون إثباته مع عدم النص عبثاً بخلاف النَّاسِيِ والتائم فقد أمرهما الشارع بذلك وصرح بأن القضاء كفارة لهما لا كفارة لهما سواه، ومن جملة حججهم أَنَّ قوله في الحديث: «لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» يدل على أَنَّ العَامِدَ مراد بالحديث، لأن التائم والنَّاسِيِ لَا إثم عليهما، قالوا: فالمراد بالنَّاسِيِ التَّارِكُ سواء كان عن ذهول أم لا.

ومنه قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿نَسُوا

اللَّهُ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ ولا يخفى عليك أنّ هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على النَّاسِي والنَّائِم لعدم الإثم الذي جعلوا الكفارة منوطاً به والأحاديث الصحيحة قد صرّحت بوجوب ذلك عليهما، وقد استضعف الحافظ في الفتح هذا الاستدلال. وقال: الكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد، على أنّه قد قيل: إنّ المراد بالكفارة هي الإتيان بها تنبيهاً على أنّه لا يكفي مجرد التوبة والاستغفار من دون فعل لها.

وقد أنصف ابن دقيق العيد فردّ جميع ما تشبّثوا به، والحجاج إلى إمعان النظر ما ذكرنا لك سابقاً من عموم حديث: ﴿قَدْ نُسِيَ اللَّهُ أَحَقَّ أَنْ يُقْضَى﴾ لا سيّما على قول من قال: إنّ وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الأوّل الدالّ على وجوب الأداء، فليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدده تردد، لأنّه يقول:

المتعمّد للترك قد خوطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت ديناً عليه، والذين لا يسقط إلا بأدائه، إذا عرفت هذا علمت أنّ المقام من المضايق وأنّ قول النووي في شرح مسلم بعد حكاية قول من قال: لا يجب القضاء على العامد أنّه خطأ من قائله وجهالة - من الإفراط المذموم.

وكذلك قول القبلي في النار: إنّ باب القضاء ركّب على غير أساس ليس فيه كتاب ولا سنة إلى آخر كلامه من التفريط. قوله: (لا كفارة لها إلا ذلك) استدللّ بالحصص الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها وعدم وجوب إعادتها عند حضور وقتها من اليوم الثاني، وسيأتي الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من آخر هذا الباب.

والأمر بفعلها عند الذكر يدلّ على وجوب المبادرة بها فيكون حجةً للذهب من قال بوجوبه على الفور، وهو الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو حنيفة وأبو يوسف والمزني والكرخي.

وقال القاسم ومالك والشافعي وروي عن المؤيد بالله أنّه على التراخي واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث نوم الوادي من «أنّه لمّا استيقظ النبي ﷺ بعد فوات الصلاة بالنوم أخرّ قضاءها وأقتادوا وزاجلهم حتّى خرّجوا من الوادي» وردّ بأنّ التأخير مانع آخر وهو ما دلّ عليه الحديث بأنّ ذلك الوادي كان به شيطان، ولأهل القول الأوّل حجج غير

قال الحافظ: وإسناده على شرط مسلم، ورواه مسلم بنحوه في قصّة نومهم في صلاة الفجر ولفظه: «ليس في النوم تفريط إنّما التفريط على من لم يصل الصلاة حتّى يجيء وقت الصلاة الأخرى فمن فعل ذلك فليصلها حتّى يتبّيه لها فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها» الحديث يدلّ على أنّ النائم ليس بمكلّف حال نومه وهو إجماع ولا ينافيه إيجاب الضمان عليه ما أئلفه وإلزامه أرش ما جناه، لأنّ ذلك من الأحكام الوضعيّة لا التكليفيّة، وأحكام الوضع تلزم النائم والصبي والمجنون بالاتفاق وظاهر الحديث أنّه لا تفريط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل تضييقه وقيل: إنّ إذا تمدّد النوم قبل تضييق الوقت واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة لغلبة ظنه أنّه لا يستيقظ إلا وقد خرج الوقت كان أثماً، والظاهر أنّه لا إثم عليه بالنظر إلى النوم، لأنّه فعله في وقت يباح فعله فيه فيشمّله الحديث، وأمّا إذا نظر إلى التّسبّب به للترك فلا إشكال في العصيان بذلك ولا شك في إثم من نام بعد تضييق الوقت لتعليق الخطاب به، والنوم مانع من الامتثال، والواجب إزالة المانع، وقد

مختصة بقضاء الصلاة، وكذلك أهل القول الآخر. واعلم أنّ الصلاة المتروكة في وقتها لعذر النوم والنسيان لا يكون فعلها بعد خروج وقتها المقدّر لها لهذا العذر قضاء، وإنّ لزم ذلك باصطلاح الأصول لكنّ الظاهر من الأدلّة أنّها أداء لا قضاء، فالواجب الوقوف عند مقتضى الأدلّة حتّى يتفهّم دليل يدلّ على القضاء.

والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة إذا ما فاتت بنوم أو نسيان وهو إجماع.

قال المصنّف رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث أبي هريرة: وفيه أنّ الفوائت يجب قضاؤها على الفور وأنها تقضى في أوقات النهي وغيرها، وأنّ من مات وعليه صلاة فإنّها لا تقضى عنه ولا يطعم عنه لها لقوله: «لا كفارة لها إلا ذلك» وفيه دليل على أنّ شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد نسخه انتهى.

٤٨٠ - وعن أبي قتادة قال: «ذكرُوا للنبي ﷺ نومهم عن الصلاة، فقال: إنّهُ ليس في النوم تفريط إنّما التفريط في اليقظة، فإذا نسي أخذكم صلاة أو نَامَ عنها فليصلها إذا ذكرها» رواه النسائي (١/ ٢٩٤-٢٩٥) والتريزي (١٧٧) وصححه.

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود من حديثه.

قال الحافظ: وإسناده على شرط مسلم، ورواه مسلم بنحوه في قصّة نومهم في صلاة الفجر ولفظه: «ليس في النوم تفريط إنّما التفريط على من لم يصل الصلاة حتّى يجيء وقت الصلاة الأخرى فمن فعل ذلك فليصلها حتّى يتبّيه لها فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها» الحديث يدلّ على أنّ النائم ليس بمكلّف حال نومه وهو إجماع ولا ينافيه إيجاب الضمان عليه ما أئلفه وإلزامه أرش ما جناه، لأنّ ذلك من الأحكام الوضعيّة لا التكليفيّة، وأحكام الوضع تلزم النائم والصبي والمجنون بالاتفاق وظاهر الحديث أنّه لا تفريط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل تضييقه وقيل: إنّ إذا تمدّد النوم قبل تضييق الوقت واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة لغلبة ظنه أنّه لا يستيقظ إلا وقد خرج الوقت كان أثماً، والظاهر أنّه لا إثم عليه بالنظر إلى النوم، لأنّه فعله في وقت يباح فعله فيه فيشمّله الحديث، وأمّا إذا نظر إلى التّسبّب به للترك فلا إشكال في العصيان بذلك ولا شك في إثم من نام بعد تضييق الوقت لتعليق الخطاب به، والنوم مانع من الامتثال، والواجب إزالة المانع، وقد

تقدم الكلام على قوله في الحديث «فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً»
... إلخ.

٤٨١- «وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ فِي قِصَّةِ نَوْبِهِمْ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَالَ: ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٨/٥) وَمُسْلِمٌ (٦٨١).

الحديث أورده مسلمٌ مطولاً وذكر فيه قصّة أبي قتادة مع رسول الله ﷺ في نومه على راحلته وأنّ أبا قتادة زعمه ثلاث مرات، وأخرج النسائي وابن ماجه طرفاً منه.

قوله: (ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ) فيه استحباب الأذان للصلاة الفاتية.
قوله: (فَصَلَّى) ... إلخ فيه استحباب قضاء السنة الراتية، لأنّ الظاهر أنّ هاتين الركعتين اللتين قبل الغداة هما سنة الصبح
قوله: (كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ) فيه إشارة إلى أنّ صفة قضاء الفاتية كصفة أدائها فيؤخذ منه أنّ فاتية الصبح يقنت فيها وإلى ذلك ذهب الشافعية وسيأتي الكلام على القنوت وتحقيق ما هو الحق فيه.

ويؤخذ منه أيضاً أنّه يجهر في الصبح المقضية بعد طلوع الشمس.

ولهذا قال المصنّف رحمه الله: وفيه دليل على الجهر في قضاء الفجر نهاراً انتهى.

وقال بعض أصحاب الشافعي: إنه يسنّ فقط وحمل قوله كما كان يصنع على الأفعال فقط وفيه ضعف.

٤٨٢- «وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «سَرَيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ عَرَسْنَا فَلَمْ نَسْتَقِظْ حَتَّى اتَّفَقْنَا حَرَّ الشَّمْسِ فَجَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا يَقُومُ دَهْشًا إِلَى طَهْرِهِ، ثُمَّ أَسْرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ، ثُمَّ صَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّيْنَا فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَلَا نُنَبِّئُكَ فِي وَقْتِهَا مِنَ الْغَدَاةِ؟ فَقَالَ: أَيْنَهَاكُمْ رَبِّكُمْ تَعَالَى عَنْ الرِّبَا وَيَقْبَلُهُ مِنْكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤١/٤) فِيهِ مُسْتَبَدٌّ.

الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن أبي شيبة والطبراني، وأخرجه البخاري ومسلمٌ مطولاً عن أبي رجاء العطاردي عن عمران، وليس فيهما ذكر الأذان والإقامة ولا قوله «فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نُنَبِّئُكَ إِلَى آخِرِهِ».

وأخرجه أبو داود من حديث الحسن عن عمران وفيه ذكر

الأذان والإقامة دون قوله: «فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ» ولكنه أخرج هذه الزيادة التي في حديث الباب النسائي، وذكرها الحافظ في الفتح واحتج بها، وبعارضها ما في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ: «فَإِذَا كَانَ الْغَدَاةَ فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا» وما في سنن أبي داود من حديث عمران بن حصين بلفظ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ صَلَاةَ الْغَدَاةِ مِنْ غَدٍ صَالِحًا فَلْيُفِضْ بِمِثْلِهَا» ويشهد لصحة تلك الرواية ما تقدم في أول الباب من حديث انس بلفظ: «لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ»، ويدل على صحتها إجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء تلك الصلاة التي فعلها التأم عند استيقاظه والساهي عند ذكره إذا حضر وقتها، كما صرح بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر والمعارضة برواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال أن يريد بقوله فليصلها عند وقتها أي الصلاة التي تحضر، لأنه ربما نوهم أنّ وقتها قد تحول إلى ذلك الوقت الذي ذكرها فيه، ولا يريد أنه يعيد الصلاة بعد خروج وقتها، ذكر معنى ذلك النووي والحافظ وغيرهما.

وأما رواية أبي داود فقال الحافظ: إنها خطأ من راويها، قال: وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري.

وقد ذكر الحافظ في الفتح أنّه رواها أبو داود من حديث عمران بن حصين ورايها في السنن من حديث أبي قتادة الأنصاري، ولم يتفرد بها عمران حتى يقال في تضعيفها إنها من رواية الحسن عنه وقد صرح علي بن المديني وأبو حاتم وغيرهما أنّ الحسن لم يسمع منه ولكنها لا تنهض لمعارضة حديث الباب بعد تأييده بما أسلفنا لا سيما بعد تصريح الحافظ بأنها خطأ.

قال المصنّف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب: فيه دليل على أنّ الفاتية يسنّ لها الأذان والإقامة والجماعة، وأنّ النداءين مشروعان في السفر، وأنّ السنن الرواتب تقضى انتهى.

قوله: (عَرَسْنَا) التعريس: نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة، هكذا قاله الخليل. وقال أبو زيد: هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار.

قوله: (فَأَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ) سيأتي الكلام على الأذان والإقامة في القضاء في باب من عليه فاتية آخر الأذان إن شاء الله تعالى.

بَابُ التَّرْتِيبِ فِي قَضَاءِ الْفَوَائِتِ

٤٨٣- «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ عُمَرَ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كَفَّارَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ

مَا كَذْتُ أَصْلِي الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا قَرُوضًا وَتَوَضَّأْتُهَا فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٩٨/٢ (م: ٦٣١).

قوله: (عَنْ جَابِرٍ) قد اتَّفَقَ الحَفَاطُ مِنَ الرَّوَايَةِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَوَايَةِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا حَجَّاجُ بْنُ نَصِيرٍ فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَقَالَ فِيهِ: عَنْ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ فَعَمَلُهُ فِي مُسْنَدِ عُمَرَ.

قال الحافظ: تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف.

قوله: (يُسَبِّحُ كَقَارِ قُرَيْشٍ)، لأنهم كانوا السَّبِّبَ فِي تَأْخِيرِهِمُ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا.

قوله: (مَا كَذْتُ) لفظة كاد من أفعال المقاربة، فإذا قلت: كاد زيد يقوم، فهم منه أنه قارب القيام ولم يقم كما تقرر في النحو، والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لعذر الاشتغال بالقتال، وقد وقع الخلاف في سبب ترك النبي ﷺ وأصحابه لهذه الصلاة، فقيل: تركوها نسياناً وقيل: شغلوا فلم يتمكنوا وهو الأقرب كما قال الحافظ وفي سنن النسائي عن أبي سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف ﴿فَرَجُلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ وسناني الحديث.

وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب الترتيب بين الفوائت المقضية والمؤداة فأبو حنيفة ومالك والليث والزهري والنخعي وربيعة قالوا: بوجوب تقديم الفاتحة خلاف بينهم.

وقال الشافعي وإلهادي القاسم: لا يجب ولا يتنهض استدلال الموجبين بالحديث للمطلوب، لأن الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب.

قال الحافظ: إلا أن يستدل بعموم قوله: ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» فيقوى، قال: وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه انتهى وقد استدلل للموجبين أيضاً بأن توقيت المقضية بوقت الذكر أضيق من توقيت المؤداة فيجب تقديم ما تنقضى.

والخلاف في جواز التراخي إنما هو في المطلقات لا الموقطات المضيق.

وقد اختلف أيضاً في الترتيب بين المقضيات أنفسها، وسنذكره في شرح الحديث الآتي.

٤٨٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: حُسِّنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ

حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ يَهْوِي مِنَ اللَّيْلِ كُفَيْتًا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتَانَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا غَزِيرًا» قَالَ: فَذَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ فَلَا فَلَاقَامَ الظَّهْرَ فَصَلَّاهَا فَأَحْسَنَ صَلَاتِهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَمَرَ فَلَاقَامَ الْعَصْرَ فَصَلَّاهَا فَأَحْسَنَ صَلَاتِهَا كَمَا كَانَ يُصَلِّي فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَمَرَ فَلَاقَامَ الْمَغْرِبَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ، قَالَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ: ﴿فَرَجُلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥/٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢٩٧/١) وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَغْرِبَ.

الحديث رجال إسناده رجال الصحيح وسناني ذكر من صححه. وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند الترمذي والنسائي بلفظ «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ شَتَّلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ» وساقوا نحو الحديث، وأخرج نحوه مالك في الموطأ قوله: (يَهْوِي) الهوي يفتح الهاء وكسر الواو وبياء مشددة: السقوط، والمراد بعد دخول طائفة من الليل.

والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة لعذر الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم، لكن إنما كان هذا قبل شرعية صلاة الخوف كما في آخر الحديث، والواجب بعد شرعيتها على من حبس بحرب العدو أن يفعلها، وقد ذهب الجمهور إلى أن هذا منسوخ بصلاة الخوف، وذهب مكحول وغيره من الشاميين إلى جواز تأخير صلاة الخوف إذا لم يتمكن من أدائها، والصحيح الأول ما في آخر هذا الحديث، والحديث مصرح بأنها فاتة صلاة الظهر والعصر، وحديث جابر المتقدم مصرح بأنها العصر، وحديث عبد الله بن مسعود مصرح بأنها أربع صلوات فمن الناس من اعتمد الجمع فقال: إن وقعة الخندق بقيت لأيام فكان بعض الأيام الفاتت العصر فقط وفي بعضها الفاتت العصر والظهر، وفي بعضها الفاتت أربع صلوات، ذكره النووي وغيره. ومن الناس من اعتمد الترجيح فقال: إن الصلاة التي شغل عنها رسول الله ﷺ واحدة وهي العصر ترجيحاً لما في الصحيحين على ما في غيرهما، ذكره أبو بكر بن العربي.

قال ابن سيد الناس: والجمع أرجح، لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال: وهذا إسناد صحيح جليل انتهى.

وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وصححه

ابن المنذر أبو الجارود وهو متروك.

قال الحافظ: والحق أنه لا يصح شيء من هذه، وقد أطال الكلام في ذلك في الفتح فليرجع إليه. وقيل: كان فرض الأذان عند قدوم المسلمين المدينة لما ثبت عند البخاري ومسلم والترمذي وقال: حسن صحيح والنسائي من حديث عبد الله ابن عمر قال: «كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّيُونَ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ يَنَادِي بِهَا أَحَدٌ فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا مَا فِي ذَلِكَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا قُرْنًا مِثْلَ قُرْنِ الْيَهُودِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يَنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ» وهذا أصح ما ورد في تعيين ابتداء وقت الأذان.

بَابُ وَجُوبِهِ وَقَضَائِهِ

٤٨٥- عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ لَا يُؤَذِّنُونَ وَلَا تَقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٦/٥) (٤٤٦/٦).

الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال: صحيح الإسناد ولكن لفظ أبي داود: «مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي فَرَسَةٍ وَلَا يَذُرُ لَا تَقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذَّنْبَ الْقَاصِيَةَ».

والحديث استدلل به على وجوب الأذان والإقامة لأن الترك الذي هو نوع من استحواذ الشيطان يجب تجنبه.

وإلى وجوبها ذهب أكثر العترة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالك والإصطخري كذا في البحر ومجاهد والأوزاعي وداود كذا في شرح الترمذي، وقد حكى الماوردي عنهم تفصيلاً في ذلك فحكى عن مجاهد أن الأذان والإقامة واجبان معاً لا ينوب أحدهما عن الآخر فإن تركهما أو أحدهما فسدت صلاته وقال الأوزاعي: يعيد إن كان وقت الصلاة باقياً، وإلا لم يعد، وقال عطاء: الإقامة واجبة دون الأذان فإن تركها لعذر أجزأ ولنغير عذر قضى.

وفي البحر أن القائل بوجوب الإقامة دون الأذان الأوزاعي وروي عن أبي طالب أن الأذان واجب دون الإقامة. وعند الشافعي وأبي حنيفة أنهما سنة. واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أقوال، الأول: أنهما سنة. وعند البرار وغيره عن علي رضي الله عنه، وفي إسناده زياد

ابن السكن، وقد تقدم نحو هذا في باب الصلاة الوسطى، على أن حديث الباب ونحوه متضمن للزيادة فالمصير إليه متحتم واقتصار الراوي على ذكر العصر فقط لا يقدح في قول غيره إنها العصر والظهر أو الأربع الصلوات، وغايته أنه روى ما علم وترك ما لم يعلم، ومن علم حجة على من لم يعلم، ولا يحتاج إلى الجمع بتعدد واقعة الخندق مع هذا.

والحديث أيضاً يدل على الترتيب بين الفوائت المقضية، وقد قال بوجوبه زيد بن علي والناصر وأبو حنيفة، وقال الشافعي والهادي والإمام يحيى إنه غير واجب وهو الظاهر لأن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب إلا أن يستدل بعموم قوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» كما سبق، ولكنه غير خالص عن شوب اعتراض ومعارضة.

وفي الحديث دليل على استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وخالف فيه الليث بن سعد، والحديث يرد عليه قال المصنف رحمه الله تعالى: وفيه دليل على الإقامة للفوائت وعلى أن صلاة النهار وإن قضيت ليلاً لا يجر فيها، وعلى أن تأخير يوم الخندق نسخ بشرع صلاة الخوف، انتهى.

أَبْوَابُ الْأَذَانِ

الأذان لغة: الإعلام نقل ذلك النسوي في شرح مسلم عن أهل اللغة.

وشرعاً: الإعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة، وهو مع قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقائد كما بين ذلك الحافظ في الفتح نقلاً عن القرطبي، وقد اختلف في الأفضل من الأذان والإقامة وسيأتي ما يرشد إلى الصواب.

وقد اختلف في أي وقت كان ابتداء شرعية الأذان ف قيل: نزل على رسول الله ﷺ مع فرض الصلاة وقد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس بإسناد فيه عبد العزيز بن عمران وهو ممن لا تقوم به حجة.

وعند الدارقطني من حديث أنس، قال الحافظ: وإسناده ضعيف.

وعند الطبراني عن ابن عمر وذكر أنه في ليلة الإسراء وفي إسناده طلحة بن زيد وهو متروك. وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله، وفيه من لا يعرف. وعند البرار وغيره عن علي رضي الله عنه، وفي إسناده زياد

بافضلية الإمامة على الأذان لأن كون الأشرف أحقّ بها مشعرٌ بمزيد شرفها. وفي لفظٍ للبخاري: «فَإِذَا أَتَمَّتَا خَرَجْتُمَا فَأَذَّنَا». ولا تعارض بينه وبين ما في حديث الباب لأن المراد بقوله: «أَذَّنَا» أي من أحبّ منكما أن يؤذّن فليؤذّن وذلك لاستثنائهما في الفصل.

والحديث استدللّ به من قال: بوجوب الأذان لما فيه من صيغة الأمر وقد تقدّم الخلاف في ذلك.

٤٨٧- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤَذِّنِينَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَغْنَاءًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٥/٤) وَمُسْلِمٌ (٣٨٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٧٢٥).

وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بألفاظٍ مختلفةٍ قوله: (أَطْوَلُ النَّاسِ أَغْنَاءًا) هو بفتح الهمة جمع عني.

واختلف السلف والخلف في معناه فقيل: معناه أكثر الناس تشوّفاً إلى رحمة الله لأنّ المشوّف يطيل عقه لما يتطلّع إليه فمعناه كثرة ما يرويه من الثواب، وقال النضر بن شميل: إذا أجم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم لثلاث ينالهم ذلك الكرب والعرق.

وقيل: معناه أنهم سادة ورؤساء، والعرب تصف السادة بطول العنق.

وقيل: معناه أكثر أتباعاً، وقال ابن الأعرابي: أكثر الناس أعمالاً، قال القاضي عياض وغيره: وروى بعضهم إناقاً بكسر الهمة أي إسراعاً إلى الجنة وهو من سير العنق، قال ابن أبي داود: سمعت أبي يقول: معناه أنّ الناس يعطشون يوم القيامة فإذا عطش الإنسان انطوت عقه، والمؤذّنون لا يعطشون فأعناقهم قائمة وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة: «يُعْرِقُونَ بِطُولِ أَغْنَائِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» زاد السراج «لِقَوْلِهِمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وظاهره الطول الحقيقي فلا يجوز المصير إلى التفسير بغيره إلا للجهل.

والحديث يدلّ على فضيلة الأذان وأنّ صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره ولكن إذا كان فاعله غير متّخذٍ أجراً عليه، وإلا كان فعله لذلك من طلب الدّنيا والسّعي للمعاش، وليس من أعمال الآخرة.

وقد استدللّ بهذا الحديث من قال: إنّ الأذان أفضل من الإمامة، وهو نصّ الشافعي في الأمّ وقول أكثر أصحابه.

الثاني: فرض كفاية.

الثالث: سنّة في غير الجمعة وفرض كفاية فيها وروى ابن عبد البر عن مالك وأصحابه أنّهما سنّة مؤكّدة واجبة على الكفاية.

وقال آخرون: الأذان فرض على الكفاية ومن أدلّة الموجبين للأذان قوله في حديث مالك بن الحويرث الأسديّ «فَلْيُؤَذَّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ».

وفي لفظٍ للبخاري: «فَأَذَّنَا ثُمَّ أَقِيمَا» ومنها حديث أنس المتفق عليه بلفظ: «أَمَرَ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِمَامَةَ» والأمر له النبيّ ﷺ كما سيأتي.

ومنها ما في حديث عبد الله بن زيد الأسديّ من قوله: «إِنَّهَا لَوَلَا حَقَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَمَرَ بِالتَّأْدِينِ».

وما سيأتي من قوله ﷺ لعثمان بن أبي العاص: «اتَّخِذْ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا».

ومنها حديث أنس عند البخاري وغيره قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَغْزَى بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ» ومنها طول الملازمة من أوّل الهجرة إلى الموت لم يثبت أنّه ترك ذلك في سفر ولا حضر إلا يوم المزدلفة، فقد صحّح كثير من الأئمة أنّه لم يؤذّن فيها وإنّما أقام على أنّه قد أخرج البخاري من حديث ابن مسعود «أَنَّ ﷺ صَلَّاهَا فِي جَمْعٍ بِأَذَانَيْنِ وَإِقَامَتَيْنِ» وبهذا التّرك على ما فيه من الخلاف احتجّ من قال بعدم الوجوب، وخصّ بعض القائلين بالوجوب الرّجال بوجوبهما ولم يوجبهما على النساء استدلالاً بمحدث: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ» عند البيهقي من حديث ابن عمر بإسنادٍ صحيحٍ إلا أنّه قال ابن الجوزي: لا يعرف مرفوعاً.

وقد رواه البيهقي وابن عدي من حديث أسماء مرفوعاً، وفي إسناده الحكم بن عبد الله الأيليّ وفيه ضعفٌ جدّاً.

ومحدث «النِّسَاءُ ضَيَّ وَغَوَزَاتٍ فَاسْتَرَوْا عَيْنَهُنَّ بِالسَّكُوتِ وَغَوَزَاتُهُنَّ بِالنُّيُوتِ».

٤٨٦- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذَّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ أَحَبُّكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٦٨٥) (م: ٦٧٤).

قوله: (أَحَدُكُمْ) يدلّ على أنّه لا يعتبر السنّ والفضل في الأذان كما يعتبر في إمامة الصّلاة. وقد استدللّ بهذا من قال:

وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في المختارة.

وعن أبي أمامة عند أحمد.

وعن جابر عند ابن الجوزي في الملل ورواه البرزاري عن أبي هريرة وزاد فيه بذلك الإسناد، «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ تَرَكْنَا نَتَنَافَسُ فِي الْأَذَانِ بِعَدْلِكَ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ بَعْدَكُمْ قَوْمٌ سَفَلَتْهُمْ مُؤَذِّنُهُمْ» قال الدارقطني: هذه الزيادة ليست عفوفة وأشار ابن القطان إلى أَنَّ البرزاري وهو المتفرد بها قال الحافظ: وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بأنها من أفراد أبي حمزة وكذا قال الخليلي وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البرزاري فبرئ من عهدها.

وأخرجها ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرَّمْلِي عن الأعمش، وأنهم بها عيسى وقال: إنما تعرف هذه الزيادة بأبي حمزة قال ابن القطان: أبو حمزة ثقة ولا عيب للإسناد إلا ما ذكر من الانقطاع، ويجب عنه بأن الواسطة قد عرفت وهو الأعمش كما تقدم، فلا يضر هذا الانقطاع ولا تعد علة، وأما الانقطاع الثاني بين الأعمش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل فيجواب عنه بأن ابن نمير قد قال عن الأعمش عن أبي صالح ولا أراني إلا قد سمعته منه.

وقال إبراهيم بن حميد الرَوَاسِي: قال الأعمش: وقد سمعته من أبي صالح.

وقال هشيم عن الأعمش: حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة ذكر ذلك الدارقطني فبينت هذه الطرق أَنَّ الأعمش سمعه عن غير أبي صالح ثم سمعه منه.

قال يعمرى: والكل صحيح والحديث متصل.

قوله: (الْإِسَامُ ضَامِنٌ) الضَّمَانُ فِي اللُّغَةِ الْكِفَالَةُ وَالْحِفْظُ وَالرَّعَايَةُ وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ ضَمْنَاهُ عَلَى الْإِسْرَارِ بِالْقِرَاءَةِ وَالْأَذْكَارِ حَكَى ذَلِكَ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ.

وقيل: المراد ضمان الدعاء أن يعم القوم به ولا يخص نفسه.

وقيل: لأنه يتحمل القيام والقراءة عن المسبوق.

وقال الخطابي: معناه أنه يحفظ على القوم صلاتهم وليس من الضَّمَانِ الْمَوْجِبِ لِلْغَرَامَةِ قَوْلُهُ: (وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ) قيل: المراد أنه أمين على مواقيت الصلاة.

وقيل: أمين على حرم الناس لأنه يشرف على المواضع

وذهب بعض أصحابه إلى أَنَّ الإمامة أفضل، وهو نصر الشافعي أيضًا قاله النووي، وبعضهم ذهب إلى أنهما سواء، وبعضهم إلى أنه إن علم من نفسه القيام بمقوق الإمامة وجمع خصالها فهي أفضل، وإلا فالأذان قاله أبو علي وأبو القاسم بن كنج والمسعودي والقاضي حسين من أصحاب الشافعي واختلف في الجمع بين الأذان والإمامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي: إنه يستحب أن لا يفعله، وقال بعضهم: يكره، وقال محققهم وأكثرهم: لا بأس به بل يستحب.

قال النووي وهذا أصح، وفي البيهقي مرفوعًا من حديث جابر النخعي عن ذلك، قال الحافظ: لكن سنده ضعيف.

٤٨٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِسَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْاِئِمَّةَ وَاغْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٣٢ و ٢٨٤ و ٤١٩) وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥١٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٧).

الحديث رواه الشافعي من طريق إبراهيم بن أبي يحيى وابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

وأخرجه من ذكر المصنف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

وروي أيضًا عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة: حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة.

وقال محمد عكسه، وذكر علي بن المديني أنه لم يثبت واحد منهما.

وقال أيضًا: لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه إنما سمعه من الأعمش ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح يبين لأنه يقول فيه ثبت عن أبي صالح، وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في الملل: رواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الأعمش، قال: وقال أبو بدر عن الأعمش: حديث عن أبي صالح، وقال ابن فضال: عنه عن رجل عن أبي صالح، وقال الشوري: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح، وصحح حديث أبي هريرة وعائشة جميعًا ابن حبان وقال: قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعًا، وقال ابن عبد الهادي: أخرج مسلم هذا الإسناد يعني سهيلًا عن أبيه نحوًا من أربعة عشر حديثًا.

أخرى عن مجاهد عن ابن عمر، ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ: «الْمُؤَذِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ وَيُصَدَّقُهُ مَنْ يَسْمَعُهُ مِنْ رَطْبٍ وَيَأْسٍ وَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى مَعَهُ». صححه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر.

وفي فضل الأذان أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما مصرحةً بعظيم فضله وارتفاع درجته، وأنه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها المتنافسون، ولكن بذلك الشرط الذي عرفناك في شرح حديث معاوية.

قال المصنف - رحمه الله بعد أن ساق حديث الباب -: وفيه دليل على أن الأذان يسب للمنفرد وإن كان بحيث لا يسمعه أحد. الشطية: الطريقة كالجدة انتهى.

ويقال: الشطية للقطعة المرتفعة من الجبل وهي بالظاء المعجمة.

بَابُ صِفَةِ الْأَذَانِ

٤٩٠ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ: «لَمَّا أَجْمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْرِبَ بِالنَّاقُوسِ وَهُوَ لَهُ كِتَابَةٌ لِمُؤَافَقَةِ النَّصَارَى طَافَ بِهِ مِنَ اللَّيْلِ طَائِفٌ وَأَنَا نَائِمٌ: رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ اخْضَرَانِ، وَفِي يَدَيْهِ نَاقُوسٌ يُخْبِلُهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ، قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَذْكَرُ عَلَى خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيٌّ عَلَى الْغَيْرِ يُعِيدُ قَالَ: ثُمَّ تَقُولُ إِذَا أَقَمْتَ الصَّلَاةَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذِهِ الرُّؤْيَا حَقٌّ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَمَرَ بِالنَّاقُوسِ فَكَانَ بِلَالٌ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ يُؤَذِّنُ بِذَلِكَ وَيَدْعُو رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: فَجَاءَهُ دَعَاةٌ ذَاتَ غَدَاةٍ إِلَى الْفَجْرِ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَائِمٌ فَصَرَخْ بِبِلَالٍ

العالية. والحديث استدلل به على فضيلة الأذان وعلى أنه أفضل من الإمامة لأن الأمين أرفع حالاً من الضمين، وقد تقدّم الخلاف في ذلك، ويؤيد قول من قال: إن الإمامة أفضل أن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده أموا ولم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم.

٤٨٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُعْجَبُ رَبُّكَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ رَاعِي غَنَمٍ فِي شَطِئَةِ بَجْبَلٍ يُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ وَيُصَلِّي، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنْظِرُوا إِلَيَّ عَبْدِي هَذَا يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ لِلصَّلَاةِ يَخَافُ بَنِي فَقْدَ غَفَرْتُ لِعَبْدِي وَأَدْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٧/٤) وَابْنُ دَاوُدَ (١٢٠٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢/٢٠).

الحديث رجال إسناده ثقات، وقد أخرجه أيضاً سعيد بن منصور والطبراني والبيهقي وفي البخاري والموطأ والنسائي بلفظ: «إِذَا كُنْتُ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حِينَ لَا إِنْسَ وَلَا شَيْءَ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله ﷺ وأخرج عبد الرزاق والمقدسي والنسائي في المواقف من سننه عن سلمان رفعه: «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي أَرْضٍ فِي أَيِّ قَفَرٍ قَوَّضًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ يَتِمُّ ثُمَّ يَنَادِي بِالصَّلَاةِ ثُمَّ يَقِيمُهَا وَيُصَلِّيَهَا إِلَّا أَمَّ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ صَفًّا».

ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معتمر التيمي عن أبيه، وروى نحوه البيهقي والطبراني في الكبير والحديث يدل على شرعية الأذان للمنفرد فيكون صالحاً لرد قول من قال: إن شرعية الأذان تختص بالجماعة.

وفيه أيضاً أن الأذان من أسباب المغفرة للذنوب، وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «يُغْفَرُ لِلْمُؤَذِّنِ مَدَى صَوْتِهِ وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَأْسٍ».

وفي إسناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة، قال ابن القطان: لا يعرف، وادعى ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان، وقد رواه البيهقي من وجهين آخرين عن الأعمش قال تارة: عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة، ومن طريق

بِأَعْلَى صَوْتِهِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ:

فَأَذْخَلَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي التَّأْوِيلِ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٩) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ

أَبِيهِ، وَفِيهِ «فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا

رَأَيْتُ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَأَتَى عَلَيْهِ

مَا رَأَيْتُ فَإِنَّهُ أُنْذِيَ صَوْتًا مِنْكَ قَالَ: فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ فَجَعَلْتُ

أَلْفِيهِ عَلَيْهِ وَيُؤَذِّنُ بِهِ قَالَ: فَسَمِعْتُ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ فَخَرَجَ يَجْرُ رِءَاةً يَقُولُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ

بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ الَّذِي رَأَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلِلَّهِ

الْحَمْدُ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (١٨٩) هَذَا الطَّرْفَ مِنْهُ بِهَلَوِ الطَّرِيقِ

وَقَالَ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الحديث أخرجه أيضاً من الطريقة الأولى الحاكم، وقال: هذه

أمثلة الروايات في قصة عبد الله بن زيد لأن سعيد بن المسيب قد

سمع من عبد الله بن زيد، ورواه يونس ومعمّر وشعيب وابن

إسحاق عن الزهري، ومتابعة هؤلاء لمحمد بن إسحاق عن

الزهري ترفع احتمال التدليس الذي تحتمله عن عنة ابن إسحاق.

وأخرجه أيضاً من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في

صحيحيهما والبيهقي وابن ماجه.

قال محمد بن يحيى الذهلي: ليس في أخبار عبد الله بن زيد

أصح من حديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي

يعني هذا، لأن محمدًا قد سمع من أبيه عبد الله بن زيد وقال ابن

خزيمة في صحيحه: هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل،

لأن محمدًا سمع من أبيه وابن إسحاق سمع من التيمي وليس

هذا مما دلّسه.

وقد صحح هذه الطريقة البخاري فيما حكاه الترمذي في

العلل عنه، وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود من حديث محمد بن

عمرو الواقفي عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله بن زيد

ومحمد بن عمرو ضعيف، واختلف عليه فيه ف قيل: عن محمد بن

عبد الله.

وقيل: عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر: إسناده حسن من

حديث الإفريقي قال الحاكم: وأما أخبار الكوفة في هذه القصة

يعني في تنبيه الأذان والإقامة فمدارها على حديث عبد الرحمن

بن أبي ليلى، واختلف عليه فيه فمنهم من قال عن معاذ بن

جبل.

ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد. ومنهم من قال غير

ذلك.

الحديث فيه تريب التكرير وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وأبو

حنيفة وأحمد وجهور العلماء كما قال النووي.

ومن أهل البيت الناصر والمؤيد بالله والإمام يحيى واحتجوا

بهذا الحديث فإن المشهور فيه التريب، ومحدث أبي محذورة

الآتي.

وبأن التريب عمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في المواسم

وغيرها، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم وذهب مالك

وأبو يوسف ومن أهل البيت زيد بن علي والصادق والهادي

والقاسم إلى تثنيته محتجين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث

من التثنية.

ومحدث أبي محذورة الآتي في رواية مسلم عنه وفيه: «إِنْ

الْأَذَانُ مَثْنَى فَقَطُّ» وبأن التثنية عمل أهل المدينة وهم أعراف

بالسنن.

ومحدث أمره ﷺ لبلا لبتشفيغ الأذان وإتيار الإقامة

وسياًتي.

والحق أن روايات التريب أرجح لاشتغالها على الزيادة، وهي

مقبولة لعدم منافاتها وصحة مخرجها.

وفي الحديث ذكر الشهادتين مثنى مثنى، وقد اختلف الناس

في ذلك فذهب أبو حنيفة والكوفيون والهادوية والناصرية إلى

عدم استحباب الترجيع تمسكاً بظاهر الحديث، والترجيع: هو

العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين

مرتين بخفض الصوت، ذكر ذلك النووي في شرح مسلم.

وفي كلام الرافعي ما يشعر بأن الترجيع اسم للمجموع من

السّر والجر.

وفي شرح المهذب والتحقيق والدقائق والتحرير أنه اسم

للأول.

وذهب الشافعي ومالك وأحمد وجهور العلماء كما قال

النووي وإلى أن الترجيع في الأذان ثابت لحديث أبي محذورة

الآتي، وهو حديث صحيح مشتمل على زيادة غير منافية فيجب

قبولها، وهو أيضاً متأخر عن حديث عبد الله بن زيد.

قال في شرح مسلم: إن حديث أبي محذورة سنة ثمان من

وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النخام عند البيهقي، وقد ذهب إلى القول بشرعية التثويب عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري وابن سيرين والزهرري ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وأصحاب الشافعي وهو رأي الشافعي في القديم، ومكررة عنده في الجديد، وهو مروى عن أبي حنيفة واختلفوا في عمله فالمشهور أنه في صلاة الصبح فقط، وعن النخعي وأبي يوسف أنه سنة في كل الصلوات، وحكى القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح أنه يستحب في أذان العشاء، وروى عن الشعبي وغيره أنه يستحب في العشاء والفجر والأحاديث لم ترد بإثباته إلا في صلاة الصبح لا في غيرها فالواجب الاختصار على ذلك، والجزم بأن فعله في غيرها بدعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره، وذهبت العترة والشافعي في أحد قوليه إلى أن التثويب بدعة، قال في البحر: أحدثه عمر، فقال ابنه: هذه بدعة وعن علي رضي الله عنه حين سمعه: لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه ثم قال بعد أن ذكر حديث أبي محذورة وبلال قلنا: لو كان لما أنكره علي وابن عمر وطائوس سلمنا فأمرنا به إشعاراً في حال لا شرعاً جمعاً بين الآثار انتهى.

وأقول: قد عرفت مما سلف رفعه إلى النبي ﷺ والأمر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت دون وقت وابن عمر لم ينكر مطلق التثويب بل أنكره في صلاة الظهر ورواية الإنكار عن علي رضي الله عنه بعد صحتها لا تقدح في مروى غيره، لأن الميثب أولى ومن علم حجة، والتثويب زيادة ثابتة فالقول بها لازم.

والحديث ليس فيه ذكر حي على خير العمل، وقد ذهبت العترة إلى إثباته، وأنه بعد قول المؤذن: حي على الفلاح، قالوا: يقول مرتين: حي على خير العمل، ونسبه المهدي في البحر إلى أحد قولي الشافعي وهو خلاف ما في كتب الشافعية فإنما لم نجد في شيء منها هذه المقالة بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال في الانتصار: إن الفقهاء الأربعة لا يختلفون في ذلك يعني في أن حي على خير العمل ليس من الفاظ الأذان، وقد أنكر هذه الرواية الإمام عز الدين في شرح البحر وغيره فمن له اطلاع على كتب الشافعية.

احتج القائلون بذلك بما في كتب أهل البيت كاملي أحمد بن

المجرة بعد حنين، وحديث عبد الله بن زيد في أول الأمر ويرجحه أيضاً عمل أهل مكة والمدينة به.

قال النووي: وقد ذهب جماعة المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع وتركه.

وفيه التثويب في صلاة الفجر لقول سعيد بن المسيب فأدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر يعني قول بلال «الصلوة خير من النوم» وزاد ابن ماجه «فَأَقْرَأْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وفي إسناده ضعف جداً.

وروى أيضاً ابن ماجه وأحمد والترمذي من حديث بلال بلفظ: «لا تثويب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر» وفيه أبو إسماعيل الملائي وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبي ليلى وبلال وقال ابن السكن: لا يصح إسناده.

ورواه الدارقطني من طريق أخرى، وفيه أبو سعيد البقال وهو نحو أبي إسماعيل في الضعف وبيان الانقطاع بين ابن أبي ليلى وبلال أن ابن أبي ليلى مولده سنة سبع عشرة، و وفاة بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالشام وكان مرابطاً بها قبل ذلك من أوائل فتوحها فهو شامي، وابن أبي ليلى كوفي، فكيف يسمع منه مع حداثة السن وتباعد الديار.

وقد روي إثبات التثويب من حديث أبي محذورة قال: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَذَانَ وَقَالَ: إِذَا كُنْتَ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ فَقُلْتُ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ فَقُلْ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» أخرجه أبو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه الزيادة، وفي إسناده محمد بن عبد الملك بن أبي محذورة وهو غير معروف الحال والحاتر بن عبيد وفيه مقال.

وذكره أبو داود من طريق أخرى عن أبي محذورة وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج.

ورواه النسائي من وجه آخر وصححه أيضاً ابن خزيمة ورواه بقي بن مخلد وروى التثويب أيضاً الطبراني والبيهقي بإسناد حسن عن ابن عمر بلفظ: «كَانَ الْأَذَانُ بَعْدَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ»، قال اليعمرى: وهذا إسناد صحيح.

وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس أنه قال: من السنة إذا قال المؤذن في الفجر حي على الفلاح قال الصلاة خير من النوم، قال ابن سيد الناس اليعمرى: وهو إسناد صحيح.

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِتَحْوِيلِ عَشْرِينَ رَجُلًا فَأَذَنُوا فَأَعَجِبَهُ صَوْتُ أَبِي مَخْذُومَةَ فَعَلَّمَهُ الْأَذَانَ».

وأخرجه أيضاً ابن حبان من طريق أخرى.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه قال الزبير بن بكار: كان أبو مخذومة أحسن الناس صوتاً وأذناً.

ولبعض شعراء قريش في أذان أبي مخذومة

أما ورب الكعبة المستوره وما تلا محمد من سورة

والنعمات من أبي مخذوره لأفعلن فعلة مذكوره

وفي رواية للترمذي بلفظ: «فَقُمَ مَعَ بِلَالٍ فَإِنَّهُ أُنْذِيَ أَوْ أَمَدَ صَوْتًا يَنْكُ فَالْتَمَعَتْ عَلَيْهِ مَا قِيلَ لَكَ» والمراد بقوله: أو أمد صوتاً منك أي أرفع صوتاً منك، وفيه استحباب رفع الصوت بالأذان وسيذكر المصنف لذلك باباً بعد هذا الباب.

٤٩١- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/١٠٣ و١٨٩) (خ: ٦٠٥) (م: ٣٧٨) (د: ٥٠٨) (ت: ١٩٣) (ن: ٣/٢) (هـ: ٧٣٠).

وليس فيه للنسائي والترمذي وابن ماجه إلا الإقامة.

قوله: (أَمَرَ بِلَالٌ) هو في معظم الروايات على البناء للمفعول.

وقد اختلف أهل الأصول والحديث في اقتضاء هذه الصيغة للرفع، والمختار عند محققي الطائفتين أنها تقتضيه، لأن الظاهر أن المراد بالأمر من له الأمر الشرعي الذي يلزم أتباعه، وهو الرسول ﷺ لا سيما في أمور العبادة، فإنها إنما تؤخذ عن توقيف، ويؤيد هذا ما وقع في رواية روح عن عطاء: «فَأَمَرَ بِلَالًا» بالنصب، وفاعل أمر هو النبي ﷺ، وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتبية عن عبد الوهاب بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَمَرَ بِلَالًا» قال الحاكم: صرح برفعه إمام الحديث بلا مدافعة قتبية، قال الحافظ: لم يتفرّد به، فقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبدان المروزي ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضاً، ولم يتفرّد عبد الوهاب.

وقد رواه البلاذري من طريق أبي شهاب الحنط عن أبي قلاب، وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء، والأمر بذلك النبي ﷺ ومن غير شك.

وقد روى البيهقي في السند الصحيح عن أنس: «أَنَّ رَسُولَ

عيسى والتجريد والأحكام وجامع آل محمد من إثبات ذلك مستنداً إلى رسول الله ﷺ قال في الأحكام: وقد صح لنا أن حسي على خير العمل كانت على عهد رسول الله ﷺ يؤذن بها ولم تطرح إلا في زمن عمر، وهكذا قال الحسن بن يحيى روي ذلك عنه في جامع آل محمد، وبما أخرج البيهقي في سننه الكبرى بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر أنه كان يؤذن يحيى على خير العمل أحياناً وروى فيها عن علي بن الحسين أنه قال هو الأذان الأول وروى الحب الطبري في أحكامه عن زيد بن أرقم أنه أذن بذلك، قال الحب الطبري: رواه ابن حزم ورواه سعيد بن منصور في سننه عن أبي أمامة بن سهل البصري، ولم يرو ذلك من طريق غير أهل البيت مرفوعاً.

وقول بعضهم: وقد صحح ابن حزم والبيهقي والحب الطبري وسعيد بن منصور ثبوت ذلك عن علي بن الحسين وابن عمر وأبي أمامة بن سهل موقوفاً ومرفوعاً ليس بصحيح اللهم إلا أن يريد بقوله مرفوعاً قول علي بن الحسين هو الأذان الأول، ولم يثبت عن ابن عمر وأبي أمامة الرفع في شيء من كتب الحديث وأجاب الجمهور عن أدلة إثباته بأن الأحاديث الواردة بذكر الفاظ الأذان في الصحيحين وغيرهما من دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل على ثبوت ذلك، قالوا: وإذا صح ما روي من أنه الأذان الأول فهو منسوخ بأحاديث الأذان لعدم ذكره فيها.

وقد أورد البيهقي حديثاً في نسخ ذلك، ولكنه من طريق لا يثبت النسخ بمثلها.

وفي الحديث أفراد الإقامة إلا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة، وقد اختلف الناس في ذلك وسنذكر ذلك، وما هو الحق في شرح حديث أنس الآتي بعد هذا.

قوله في الحديث: (أَنْ يُضْرِبَ بِالنَّاقُوسِ) هو الذي تضرب به النصارى لأوقات صلاتهم، وجمعه نواقيس، والنقس ضرب الناقوس قوله: (حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ) اسم فعل معناه أقبلوا إليها وهلموا إلى الفوز والنجاة وفتحت البساء لسكونها وسكون الباء السابقة المدغمة.

قوله: (فَإِنَّهُ أُنْذِيَ صَوْتًا مِنْكَ) أي أحسن صوتاً منك.

وفيه دليل استحباب اتخاذ مؤذن حسن الصوت.

وقد أخرج الدارمي وأبو الشيخ بإسناد متصل بأبي مخذومة

في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام أن الإقامة فرادى، قال أيضاً: مذهب كافة العلماء أنه يكرّر قوله: قد قامت الصلاة إلا مالكا فإن المشهور عنه أنه لا يكرّرها ومذهب الشافعي في قديم قوله إلى ذلك.

قال النووي: ولنا قولٌ شاذٌّ أنه يقول في التكبير الأول الله أكبر مرةً، وفي الأخير مرةً ويقول قد قامت الصلاة مرةً.

قال ابن سيّد الناس: وقد ذهب إلى القول بأن الإقامة إحدى عشرة كلمة عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري والزهرري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر.

قال البيهقي ومَن قال بإفراد الإقامة سعيد بن المسيّب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز.

قال البغوي: هو قول أكثر العلماء ومذهب الحنفية والهادوية والنووي وابن المبارك وأهل الكوفة إلى أن الفاظ الإقامة مثل الأذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين، واستدلوا بما في رواية من حديث عبد الله بن زيد عند الترمذي وأبي داود بلفظ: «كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَفَعًا شَفَعًا فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ» وأجيب عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي.

وقال الحاكم والبيهقي: الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلّها منقطعة، وقد تقدّم ما في سماع ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ويجاب عن هذا الانقطاع بأن الترمذي قال بعد إخراج هذا الحديث: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ما لفظه، وقال شعبة: عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدّثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام، قال الترمذي: وهذا أصح انتهى وقد روى ابن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعليّ وعثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن عجرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال: أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبي ﷺ كلّهم من الأنصار فلا علة للحديث، لأنه على الرواية عن عبد الله بدون توسيط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المسند وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وإبراهيم بن بعض أهل الحديث يضعفه فمتابعة الأعمش إياه عن عمر، بن مرة ومتابعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذي مما يصحّح خبره.

الله ﷺ أمرٌ بلالاً أن يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ، لا ما حكى عن بعضهم من أن الأمر لبلال بذلك كان من بعد رسول الله ﷺ إذ من المنقول أن بلالاً لم يؤذّن لأحدٍ بعد رسول الله ﷺ إلا لأبي بكر، وقبل: لم يؤذّن لأحدٍ بعد موت رسول الله ﷺ إلا مرةً واحدة بالشام قوله: (أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ) يفتح أوّله وفتح الفاء أي يأتي بالفاظه شفعا، وهو مفسر بقوله: «مَثْنَى مَثْنَى».

قال الحافظ: لكن لم يختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله: مثنى على ما سواها انتهى.

فتكون أحاديث تشفيح الأذان وتثنيته مخصّصة بالأحاديث التي ذكرت فيها كلمة التوحيد مرةً واحدة، كحديث عبد الله بن زيد ونحوه قوله: (إلا الإقامة) ادعى ابن منده والأصلي أن قوله: «إلا الإقامة» من كلام أيوب وليس من الحديث، وفيما قاله نظراً، لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصلاً بالخبر مفسراً، وكذا أبو عوانة في صحيحه والسرّاج في مسنده، والأصل أن كلّ ما كان من الخبر فهو منه حتّى يقوم دليل على خلافه ولا دليل.

وفي رواية أيوب زيادة من حافظ فلا يقدح في صحتها عدم ذكر خالد الحذاء لها، وقد ثبت تكرير لفظ: قد قامت الصلاة في حديث ابن عمر مرفوعاً وسيأتي.

وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة فإنّه يشي كما تقدّم في حديث عبد الله بن زيد.

وأجيب بأنّه وتر بالنسبة إلى تكبير الأذان فإنّ التكبير في أوّل الأذان أربع، وهذا إنّما يتم في تكبير أوّل الأذان لا في آخره كما قال الحافظ وأنت خيرٌ بأن ترك استثنائه في هذا الحديث لا يقدح في ثبوته لأنّ روايات التكرير زيادة مقبولة والحديث يدلّ على وجوب الأذان والإقامة، وعلى أن الأذان مثنى، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

ويدلّ على إفراد الإقامة إلا الإقامة، وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي وأحمد وجهور العلماء إلى أن الفاظ الإقامة إحدى عشرة كلمة كلّها مفردة إلا التكبير في أوّلها وآخرها، ولفظ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» فإنّها مثنى مثنى واستدلوا بهذا الحديث، وحديث ابن عمر الآتي، وحديث عبد الله بن زيد السابق.

قال الخطّابي: مذهب جمهور العلماء، والذي جرى به العمل

وعمل به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر أربعاً في أول الأذان ومن شاء ثنى الإقامة ومن شاء أفردا إلا قوله قد قامت الصلاة فإن ذلك مرتان على كل حال انتهى وقد أجاب القائلون بإفراد الإقامة على حديث أبي محذورة بأجوبة منها: أن من شرط النسخ أن يكون أصح سنداً وأقوم قاعدةً، وهذا ممنوع، فإن المعبر في النسخ مجرد الصحة لا الأصحية ومنها أن جماعة من الأئمة ذهبوا إلى أن هذه اللفظة في تثنية الإقامة غير محفوظة، ورووا من طريق أبي محذورة «أن النبي ﷺ أمره أن يرفع الأذان ويؤثر الإقامة» كما ذكر ذلك الحازمي في النسخ والمنسوخ، وأخرجه البخاري في تاريخه والذارقطني وابن خزيمة، وهذا الوجه غير نافع.

لأن القائلين بأنها غير محفوظة، غاية ما اعتذروا به عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم ومن علم حجة على من لا يعلم وأما رواية الإتيار إقامة عن أبي محذورة فليست كروايته التشفيح على أن الاعتماد على الرواية المشتملة على الزيادة.

ومن الأجوبة أن تثنية الإقامة لو فرض أنها محفوظة، وأن الحديث بها ثابت لكانت منسوخة، فإن أذان بلال هو آخر الأمرين لأن «النبي ﷺ لما عاد من حنين ورجع إلى المدينة أقر بلالاً على أذانه وإقامته».

قالوا: وقد قيل لأحمد بن حنبل: ليس حديث أبي محذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لأن حديث أبي محذورة بعد فتح مكة، قال: ليس قد رجع رسول الله ﷺ إلى المدينة فافر بلالاً على أذان عبد الله بن زيد وهذا انهض ما أجابوا به، ولكنه متوقف على نقل صحيح أن بلالاً أذن بعد رجوع النبي ﷺ المدينة، وأفرد الإقامة، ومجرد قول أحمد بن حنبل لا يكفي، فإن ثبت ذلك كان دليلاً لمذهب من قال بجواز الكل، ويتعين المصير إليها، لأن فعل كل واحد من الأمرين عقب الآخر مشعر بجواز الجميع لا بالنسخ.

٤٩٢- وعن ابن عمر قال: «إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة غير أنه يقول: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، وكنا إذا سبغنا الإقامة نؤذنا ثم خرجنا إلى الصلاة» رواه أحمد (٨٥/٢) وأبو داود (٥١٠) والنسائي (٣/٢).

وإن خالفاه في الإسناد وأرسلا فهي مخالفة غير قاذحة واستدلوا أيضاً بما رواه الحاكم والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة أن بلالاً كان يثنى الأذان والإقامة وأدعى الحاكم فيه الانقطاع.

قال الحافظ: ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالاً، ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن جبر بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن جده، وهو سعد القرظ قال: أذن بلال حياة رسول الله ﷺ ثم أذن لأبي بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمر، وسويد بن غفلة هاجر في زمن أبي بكر.

وأما ما رواه أبو داود من أن بلالاً ذهب إلى الشام في حياة أبي بكر فكان بها حتى مات فهو مرسل، وفي إسناده عطاء الخراساني وهو مدلس وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق جندة بن أبي أمية عن بلال أنه كان يجعل الأذان والإقامة مثنى مثنى، وفي إسناده ضعف قال الحافظ: وحديث أبي محذورة في تثنية الإقامة مشهور عند النسائي وغيره انتهى.

وحديث أبي محذورة حديث صحيح ساقه الحازمي في النسخ والمنسوخ وذكر فيه الإقامة مرتين مرتين، وقال: هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والنسائي وسيأتي ما أخرجه عنه الخمسة: «أن النبي ﷺ علمه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة» وهو حديث صحيحه الترمذي وغيره، وهو متأخر عن حديث بلال الذي فيه الأمر بإتيار الإقامة لأنه بعد فتح مكة لأن أبا محذورة من مسلمة الفتح، وبلالاً أمر بإفراد الإقامة أول ما شرع الأذان فيكون ناسخاً وقد روى أبو الشيخ أن بلالاً أذن بمنى ورسول الله ﷺ ثم مرتين مرتين، وأقام مثل ذلك، إذا عرفت هذا تبين لك أن أحاديث تثنية الإقامة صالحة للاحتجاج بها لما أسلفناه، وأحاديث إفراد الإقامة، وإن كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن أحاديث التثنية مشتملة على الزيادة، فالمصير إليها لازم لا سيما مع تأخر تاريخ بعضها كما عرفنا.

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز إفراد الإقامة وتثنيها، قال أبو عمر بن عبد البر: ذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود بن علي ومحمد بن جرير إلى إجازة القول بكل ما روي عن رسول الله ﷺ في ذلك، وحمله على الإباحة والتخير، قالوا: كل ذلك جائز، لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ جميع ذلك

وقال بعده: أخرجه مسلم عن اسحاق، وكذلك أخرجه أبو عوانة في مستخرجه من طريق ابن المديني عن معاذ.

والرواية الثانية أخرجه أيضاً الدرامي والدارقطني والحاكم في مستدركه والبيهقي وتكلم عليه بأوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الإمام، وصحح الحديث، وأخرجه أيضاً الطبراني (قوله: سبع عشرة كلمة) بتربيع التكبير في أول الإقامة، وترك الترجيع، وزيادة قد قامت الصلاة مرتين، وباقي الفاظها كالأذان، فتكون الإقامة ذلك المقدار.

والحديث يدل على تربيع التكبير والترجيع، وتربيع الإقامة وتثنية باقي الفاظها، وقد تقدم الكلام على جميع هذه الأطراف مستوفى، وقد عرفت عما سلف أن حديث أبي مخذولة راجح لأنه متأخر ومشتمل على الزيادة، لا سيما مع كون النبي ﷺ هو الذي لقنه إياه.

٤٩٤- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي سُنَّةَ الْأَذَانِ، فَعَلَّمَنِي وَقَالَ: «إِنَّ كَانَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ قُلْتَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» رواه أحمد (٤٠٨/٣) وأبو داود (٥٠٠).

الحديث أخرجه ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة، وفي إسناده محمد بن عبد الملك بن أبي مخذولة والشارح بن عبيد، والأول غير معروف، والثاني فيه مقال، ولكنه قد روي من طريق أخرى، وقد قدما الكلام على الحديث وعلى فقهه في شرح حديث عبد الله بن زيد، فليرجع إليه.

باب رفع الصوت بالأذان

٤٩٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤَذِّنُ يُفْقِرُ لَهُ مَدَّ صَوْتِهِ، وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَنَاسٍ» رواه الخمسة إلا الترمذي (ح: ١١/٢ و ٢٩ و ٥٨ و ٤٦١) (د: ٥١٥) (ن: ١٣/٢) (ه: ٧٢٤).

الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان، وفي إسناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة، قال ابن القطان: لا يعرف، وأدعى ابن حبان في الصحيح أن اسمه سمعان، ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الأعمش، قال: تارة عن أبي صالح، وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة.

قال الدارقطني: الأشبه أنه عن مجاهد مرسل.

وفي اللعل لابن أبي حاتم سُئل أبو زرعة عن حديث منصور،

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وأبو عوانة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وفي إسناده أبو جعفر المؤذن قال شعبة: لا يحفظ لأبي جعفر غير هذا الحديث.

وقال ابن حبان اسمه محمد بن مسلم بن مهران.

وقال الحاكم: اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي.

قال الحافظ: وهم الحاكم في ذلك.

ورواه أبو عوانة والدارقطني من حديث سعيد بن المغيرة عن عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال الحافظ: وأظن سعيداً وهم فيه، وإنما رواه عيسى عن شعبة كما تقدم، لكن سعيد وثقه أبو حاتم ورواه ابن ماجه من حديث سعد القرظ مرفوعاً، «كَانَ أَذَانٌ بِلَالٍ مَثْنَى مَثْنَى وَإِقَامَةٌ مَفْرُودَةٌ».

وعن أبي رافع نحوه، وهما ضعيفان، وقد صرح البعري في شرح الترمذي أن حديث ابن عمر إسناده صحيح.

والحديث يدل على أن الأذان مثني والإقامة مفردة إلا الإقامة. وقد تقدم البحث عن ذلك.

٤٩٣- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهُ هَذَا الْأَذَانَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّتَيْنِ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ، حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ، حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَزَاةٌ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِي، وَذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعًا وَلِلْخَمْسَةِ (حم: ٤٠٩/٣) (م: ٣٧٩) (ن: ٤/٢) (ت: ١٩٢) عَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ بِسَبْعِ عَشْرَةِ كَلِمَةً وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةِ كَلِمَةً» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الرواية الأولى أخرجه أيضاً بتربيع التكبير في أوله الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان.

وقال ابن القطان: الصحيح في هذا تربيع التكبير، وبه يصح كون الأذان تسع عشرة كلمة كما في الرواية الثانية مضموماً إلى تربيع التكبير الترجيع.

قال الحافظ حاكباً عن ابن القطان: وقد وقع في بعض روايات مسلم بتربيع التكبير، وهي التي ينبغي أن تعُدَّ في الصحيح، انتهى.

وقد رواه أبو نعيم في المستخرج، والبيهقي بتربيع التكبير،

فقال: فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة، ووقفه.

ورواه أبو أسامة عن الحارث بن الحكم، عن أبي هبيرة يجيى
بن عباد، عن شيخ من الأنصار، فقال: الصحيح حديث منصور.

ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر.

وفي الباب عن أنس عند ابن عدي، وعن أبي سعيد عن
الدارقطني في اللعل.

وعن جابر عند الخطيب في الموضح، وغير ذلك.

والحديث يدل على استحباب مدِّ الصوت في الأذان لكونه
سبباً للمغفرة وشهادة الموجودات ولأنه أمرٌ بالجمعي إلى الصلاة

فكل ما كان ادعى لإسماع المأمورين بذلك كان أولى **وَلَقَوْلِهِ ﷺ**
لَأَجِبِي مَخْذُورَةٌ أَرْجِعْ فَارْفَعْ صَوْتَكَ وهذا أمرٌ برفع الصوت،

قيل: هو تمثيل بمعنى أنه لو كان بين المكان الذي يؤذن فيه والمكان
الذي يبلغه صوته ذنوبٌ تملأ تلك المسافة لغفرها الله له.

٤٩٦- **وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْفَةَ** «أَنَّ أَبَا
سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ فَإِذَا كُنْتُ فِي

غَنَمِكَ أَوْ بِأَدْيَيْكَ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ
الْمُؤَذِّنِ جَنٍّ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا يَشْهَدُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ أَبُو

سَعِيدٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٤٣٥) وَ
الْبُخَارِيُّ (٦٠٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٧٢٣).

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي ومالك في الموطأ وغيرهما
قوله: (تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ) أي لأجل الغنم لأن فيها ما يحتاج

في إصلاحها إليه من الرعي، وهو في الغالب لا يكون إلا بالبادية
قوله: (فِي غَنَمِكَ أَوْ فِي بِأَدْيَيْكَ) يحتمل أن يكون أو شكاً من

الراوي، ويحتمل أن يكون للتنويع لأن الغنم قد لا تكون في
البادية ولأنه قد يكون في البادية حيث لا غنم قوله: (فَارْفَعْ

صَوْتَكَ) فيه دليل لمن قال باستحباب الأذان للمنفرد وهو
الراجح عند الشافعية قوله: (مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ) أي غاية

صوته قوله: (جَنٍّ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ) ظاهره يشمل الحيوانات
والجمادات فهو من العام بعد الخاص.

والحديث الأول يبين معنى الشيء المذكور هنا، لأن الرطب
والبابس لا يخرج عن الانقسام بأحدهما شيء من الموجودات.

وفي رواية لابن خزيمة «لَا يَسْمَعُ صَوْتَهُ شَجَرٌ وَلَا مَذْرٌ وَلَا حَجَرٌ
وَلَا جَنٍّ وَلَا إِنْسٍ» وبهذا يظهر أن التخصيص بالملائكة كما قال

القرطبي أو بالحيوان كما قال غيره غير ظاهرٍ وغير ممتنع عقلاً ولا

شرعاً أن يخلق الله في الجمادات القدرة على السماع والشهادة،

ومثله قوله تعالى: «وَأَنَّ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسْمِعُ بِخُبْرِهِ» وفي صحيح

مسلم «إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا كَأَن يُسَلِّمَ عَلَيَّ» ومنه ما ثبت في
البخاري وغيره من قول النار: «أَكَلْتُ بَعْضِي بَعْضًا» قال الزين بن

المنير: والسِّرُّ في هذه الشهادة مع أنها تقع عند عالم الغيب
والشهادة إلا أن أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق في

الدنيا من توجّه الدعوى، والجواب والشهادة وقيل: المراد بهذه
الشهادة إشهار الشهود له بالفضل وعلو الدرجة، كما أن الله

يفضح بالشهادة قومًا كذلك يكرم بالشهادة آخرين.
وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان، وقد تقدّم تعليل

ذلك وفيه أن حب الغنم والبادية لا سيما عند نزول الفتنة من
عمل السلف الصالح.

بَابُ الْمُؤَذِّنِ يَجْعَلُ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وَيَلْوِي عُنُقَهُ عِنْدَ الْحِجَلَةِ وَلَا يَسْتَدِيرُ

٤٩٧- **عَنْ أَبِي جَعْفَةَ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِمَكَّةَ وَهُوَ**
بِالْأَبْطَحِ فِي قَبْلِهِ لَهُ خُمْرَاءُ مِنْ أَدَمَ قَالَ: فَخَرَجَ بِلَالٌ بِوَضْوَعِهِ فَعِنَ

نَاصِيحٍ وَنَائِلٍ قَالَ: فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ حُلَّةٌ خُمْرَاءُ كَأَنِّي أَنْظُرُ
إِلَى يَاسَافٍ سَاقِيهِ قَالَ: فَتَوَضَّأَ وَأَذَنَ بِلَالٌ فَجَعَلَتْ أَتْبَعُ فَأَهَ هَاهُنَا

وَهَا هُنَا يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا: حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ
قَالَ ثُمَّ رَمَزَتْ لَهُ عُنْتَةً فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى الطُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ

الْجِمَارُ وَالْكَلْبُ لَا يَمْنَعُ، وَفِي رِوَايَةٍ: تَمُرُّ مِنْ وَرَائِهَا الْمَرْأَةُ
وَالْجِمَارُ ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي حَتَّى رَجَعَ إِلَى

الْمَدِينَةِ، مُتَقَفٍّ عَلَيْهِ (خ: ٦٣٤) (م: ٥٠٣) وَابْنُ دَاوُدَ (٥٢٠):
«رَأَيْتُ بِلَالًا خَرَجَ إِلَى الْأَبْطَحِ فَأَذَنَ فَلَمَّا بَلَغَ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ

حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ لَوَّى عُنُقَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَمْ يَسْتَدِرْ، وَفِي
رِوَايَةٍ: رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ وَيَذْوُرُ وَأَتْبَعُ فَأَهَ هَاهُنَا وَهَاهُنَا

وَأَصْبَعًا فِي أُذُنَيْهِ قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَبْلِهِ لَهُ خُمْرَاءُ أَرَاهَا
مِنْ أَدَمَ قَالَ: فَخَرَجَ بِلَالٌ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعُنْتَةِ فَرَكَّزَهَا فَصَلَّى رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ خُمْرَاءُ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيقِ سَاقِيهِ. رَوَاهُ
أَحْمَدُ (٣٠٨/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٧) وَصَحَّحَهُ.

الحديث أخرجه النسائي بزيادة «فَجَعَلَ يَقُولُ فِي أُذُنَيْهِ هَكَذَا
يَنْحَرِفُ يَمِينًا وَشِمَالًا» وابن ماجه بزيادة «رَأَيْتُهُ يَذْوُرُ فِي أُذُنَيْهِ»

لكن في إسناده الحجاج بن أرطاة ورواه الحاكم بزيادة الفاظ،
وقال: قد أخرجه إلا أنهما لم يذكرهما فيه إدخال الأصبعين في

بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه: «وَلَمْ يَسْتَلِمْ» أخرجه أبو داود كما تقدم.

قال الحافظ: ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى بها استدارة الرأس ومن نفاهها عنى استدارة الجسد كله، ومشى ابن بطال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة.

قال ابن دقيق العيد: فيه دليل على استدارة المؤذن للإسماع عند التلطف بالحيعلتين، واختلف هل يستدير بيده كله أو بوجهه فقط، وقدماء قارتان واختلف أيضاً هل يستدير في الحيعلتين الأولتين مرة وفي الثانية مرة أو يقول حي على الصلاة عن يمينه ثم حي على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى، وقد رجح هذا الوجه بأنه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة، قال والأول أقرب إلى لفظ الحديث انتهى كلامه بالمعنى وروي عن أحمد أنه لا يدور إلا إذا كان على منارة لقصد إسماع أهل الجهتين، وبه قال أبو حنيفة وإسحاق، وقال النخعي والثوري والأوزاعي والثافعي وأبو ثور وهو رواية عن أحمد: أنه يستحب الالتفات في الحيعلتين يميناً وشمالاً، ولا يدور ولا يستدير سواء كان على الأرض أو على منارة.

وقال مالك: لا يدور، ولا يلتفت إلا أن يريد إسماع الناس، وقال ابن سيرين: يكره الالتفات.

والحق استحباب الالتفات حال الأذان بدون تقييد، وأما الدوران فقد عرفت اختلاف الأحاديث فيه، وقد أمكن الجمع بما تقدم فلا يصار إلى الترجيح.

وفي الحديث استحباب وضع الأصبعين في الأذنين، وفي ذلك فائدتان ذكرهما العلماء الأولى: أن ذلك أرفع لصوته قال الحافظ: وفيه حديث ضعيف من طريق سعي القرظ عن بلال والثانية: أنه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعير أو من كان به صمم أنه يؤذن.

قال الترمذي: استحباب أهل العلم أن يدخل المؤذن أصبعيه في أذنيه في الأذان، قال: واستحب الأوزاعي في الإقامة أيضاً، ولم يرد في الأحاديث كما قال الحافظ تعيين الأصبع التي يستحب وضعها وحزم النووي بأنها المسبحة وإطلاق الأصبع مجاز عن الأمانة.

بَابُ الْأَذَانِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ فِي الْفَجْرِ خَاصَّةً

٤٩٨- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ إِذَا زَالَتْ

الأذنين والاستدارة، وهو صحيح على شرطهما، ورواه ابن خزيمة بلفظ «رَأَيْتُ بِلَالاً يُؤَذِّنُ يَتَّبِعُ بَيْتَهُ، يُعِيلُ رَأْسَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا» ورواه من طريق أخرى بزيادة «وَوَضَعَ الْأَصْبَعَيْنِ فِي الْأَذْنَيْنِ» وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه وأبو نعيم في مستخرجه بزيادة «رَأَى أَبُو جُحَيْفَةَ بِلَالاً يُؤَذِّنُ وَيَدُورُ وَأَصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ» وكذا رواه البزار وقال البيهقي: الاستدارة لم ترد من طريق صحيح لأن مدارها على سفيان الثوري وهو لم يسمعه من عون بن أبي جحيفة إنما سمعه عن رجل عنه، والرجل يتوهم أنه الحجاج، والحجاج غير محتج به، قال: وهم عبد الرزاق في إدراجه، وقد وردت الاستدارة من وجه آخر أخرجه أبو الشيخ في كتاب الأذان من طريق حماد وهشيم جميعاً عن عون الطبراني من طريق إدريس الأودي عنه وفي الإفراد للذاريقي عن بلال «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَذَّنَا وَأَقْنَأْنَا أَنْ لَا نُزِيلَ أَقْدَامَنَا عَنْ مَوَاقِعِهَا» وإسناده ضعيف قوله: (فَمَنْ نَافِيعٌ وَنَائِلٌ) النَّافِيعُ: الأخذ من الماء لجسده تبركاً ببقية وضوئه ﷺ والنائل: الأخذ من ماء في جسد صاحبه لفرغ الماء لقصد التبرك.

وقيل: إن بعضهم كان ينال ما لا يفضل منه شيء، وبعضهم كان ينال منه ما ينضحه على غيره وفي رواية في الصحيح «وَرَأَيْتُ بِلَالاً أَخْرَجَ وَضُوءًا فَرَأَيْتُ النَّاسَ يَنْتَبِرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ وَمَنْ لَمْ يُصِبْ أَخَذَ مِنْ بَلَلِ صَاحِبِهِ» وبهذه الرواية يتبين المراد من تلك العبارة والتضح: الرش، وقد تقدم الكلام عليه قوله: (هَهُنَا وَهَهُنَا) ظرفاً مكان والمراد بهما جهة اليمين والشمال كما فسره بذلك الراوي.

وللحديث فوائد وفيه أحكام سيأتي بسط الكلام عليها في مواضعها، والمقصود منه هاهنا الاستدلال على مشروعية التفات المؤذن يميناً وشمالاً وجعل الأصبعين في الأذنين حال الأذان والالتفات المذكور هنا مقيّد بوقت الحيعلتين، وقد بوب له ابن خزيمة فقال: باب المخراف المؤذن عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح بضم لا بيده كله وإنما يمكن المخراف بالقم بالمخراف الرأس.

وقد اختلفت الروايات في الاستدارة، ففي بعضها أنه كان يستدير، وفي بعضها ولم يستدر كما سلف، ولكنها لم تنرو الاستدارة إلا من طريق حجاج وإدريس الأودي وهما ضعيفان وقد رويت من طريق ثالثة وفيها ضعيف وهو محمد العزمي.

وقد خالف هؤلاء الثلاثة من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس

(ن: ١١/٢) (هـ: ١٦٩٦).

قوله: (أَحَدَكُمْ) في رواية البخاري «أَحَدًا مِنْكُمْ» شك من الراوي وكلاهما يفيد العموم قوله: (مِنْ سَحُورِهِ) بفتح أوله اسم لما يؤكل في السحر.

ويجوز الضم هو اسم الفعل قوله: (لِيَرْجِعَ) بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هذا لازماً ومتعدياً، تقول: رجع زيدٌ ورجعت زيدا، ولا يقال في المتعدي بالتثنية، ومن رواه بالضم والتثنية فقد أخطأ لأنه يصير من الترجيع وهو الترديد وليس مراداً هنا، وإنما معناه يرده القائم: أي المجتهد إلى راحته ليقوم إلى صلاة الصبح نشيطاً، أو يتسحر إن كان له حاجة إلى الصيام ويوقظ النَّائم لينأهب للصلاة بالغسل والوضوء.

والحديث يدل على جواز الأذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة، وقد ذهب إلى مشروعته الجمهور مطلقاً وخالف في ذلك الثوري وأبو حنيفة ومحمد والهادي والقاسم والناصر وزيد بن علي، قال الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم: إنه يكتفي به للصلاة، وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالي: إنه لا يكتفي به، وادّعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث بما يدل على الاكتفاء، وتعقب بحديث الباب، وأجيب بأنه مسكوت عنه وعلى التثنية فمحله ما إذا لم يرد نطق بخلافه، وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة الآتي، وهو يدل على عدم الاكتفاء، نعم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء، فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بامر النبي ﷺ وأنه استأذنه في الإقامة فمنعه إلى أن طلع الفجر فأمره، لكن في إسناده ضعف كما قال الحافظ.

وأيضاً فهي واقعة عين وكانت في سفر، ومن ثم قال القرطبي: إنه مذهب واضح ويدل أيضاً على عدم الاكتفاء أن الأذان المذكور قد بين النبي ﷺ الغرض به فقال: «لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ» الحديث، فهو لهذه الأغراض المذكورة لا للإعلام بالوقت، والأذان هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة، والأذان قبل الوقت ليس إعلاماً بالوقت، وتعقب بأن الإعلام بالوقت أعم من أن يكون إعلاماً بأنه دخل أو قارب أن يدخل: واحتج المانعون من الأذان قبل دخول الوقت بحجج منها قوله ﷺ لبلال: «لَا تُؤَذِّنْ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ الْفَجْرُ، وَمَا يَذْبَهُ غَرَضًا» أخرجه أبو داود، وبما أخرجه أيضاً من حديث ابن عمر «أَنْ

الشمس لا يخرمُ ثم لا يقيم حتى يخرج إليه النبي ﷺ فإذا خرج أقام حين يراه». رواه أحمد (٩١/٥) ومسلم (٦١٨) وأبو داود (٤٠٣) والنسائي (٦٧٣).

قوله: (لَا يخرمُ) أي لا يترك شيئاً من الفاظه.

الحديث فيه المحافظة على الأذان عند دخول وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات إلا الفجر لما سيأتي.

وفيه أيضاً أن المقيم لا يقيم إلا إذا أراد الإمام الصلاة، وقد أخرج ابن عدي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكُ بِالْأَذَانِ، وَالْإِمَامُ أَمْلَكُ بِالْإِقَامَةِ» وضعفه، ولعل تضعيفه له لأن في إسناده شريكاً القاضي.

وقد أخرج البيهقي نحوه عن علي رضي الله عنه من قوله: وقال: ليس بمحفوظ، ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمه وفيه معارك وهو ضعيف.

وعارض حديث الباب وما في معناه ما عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي بلفظ: أنه قال: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي» أي خرجت لأنه يدل على أن المقيم شرع في الإقامة قبل خروجه ويمكن الجمع بين الحديثين بأن بلالاً كان يراقب خروج النبي ﷺ فيشرع في الإقامة عند أول رؤيته قبل أن يراه غالب الناس، ثم إذا رآه قاموا، يشهد لهذا ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب: «أَنَّ النَّاسَ كَانُوا سَاعَةً يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ يَقُومُونَ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ مَقَامُهُ حَتَّى تَعْتَلِبَ الصُّوفُ» وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود ومستخرج أبي عوانة: «أَنَّهُمْ كَانُوا يَغْلِبُونَ الصُّوفَ قَبْلَ خُرُوجِهِ ﷺ» وفي حديث أبي قتادة «أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُومُونَ سَاعَةً تَقَامُ الصَّلَاةُ، وَلَوْ لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ ﷺ» فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فيشق عليهم الانتظار.

قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذكر حديث الباب: وفيه أن الفريضة تغني عن تحية المسجد انتهى.

٤٩٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُنْ أَحَدَكُمْ أَذَانٌ بَلال مِنْ سَحُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ - أَوْ قَالَ: يُنَادِي بِلَيْلٍ - لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمُكُمْ». رواه الجماعة إلا الترمذي (حم: ١/٣٣٥ و ١/٣٢٥) (خ: ٦٢١) (م: ١٠٩٣) (د: ٢٣٤٧)

٥٠٠- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغُزُّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانٌ بِلَالٍ، وَلَا يَبَاضُ الْأَفْقُ الْمُسْتَطِيلُ هَكَذَا حَتَّى يَسْتَطِيرَ هَكَذَا، يَنْهِي مُتَرِضًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٩٤) وَأَحْمَدُ (٥/٩١٣ و ١٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٣) وَلَفْظُهُمَا: «لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانٌ بِلَالٍ، وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ، وَلَكِنْ الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيرُ فِي الْأَفْقِ».

٥٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنْ بَلَلا يُوذُنٌ بِلِيلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُوذُنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/١٣٢ و ٦٠/٥٤) (خ: ٦٢٢ و ١٩١٨) (م: ١٠٩٢ و ٣٨ و ٣٦) وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ «فَإِنَّهُ لَا يُوذُنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» وَلِمُسْلِمٍ «وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَرْقَى هَذَا».

قوله: «الْمُسْتَطِيلُ هَكَذَا حَتَّى يَسْتَطِيرَ هَكَذَا» صفة هذه الإشارة مَبْنِيَّةٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي الصَّوْمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِلَفْظٍ: «وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَصَوَّبَ يَدَهُ رَفَعَهَا حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا وَفَرَجَ بَيْنَ أَصْبَعَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لَيْسَ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا أَوْ جَمَعَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ نَكَسَهَا إِلَى الْأَرْضِ، وَلَكِنْ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا وَجَمَعَ أَصَابِعَهُ وَوَضَعَ الْمُسَبَّحَةَ عَلَى الْمُسَبَّحَةِ وَتَدْبِيرَهُ وَفِي رِوَايَةٍ لَيْسَ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا، وَلَكِنْ يَقُولُ هَكَذَا» وَفَسَّرَهَا جَرِيرٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْفَجْرَ هُوَ الْمُعْتَرِضُ وَلَيْسَ بِالْمُسْتَطِيلِ، وَالْمُعْتَرِضُ هُوَ الْفَجْرُ الصَّادِقُ، وَيُقَالُ لَهُ: الثَّانِي، وَالْمُسْتَطِيرُ بِالرَّاءِ، وَأَمَّا الْمُسْتَطِيلُ بِاللَّامِ فَهُوَ الْفَجْرُ الْكَاذِبُ الَّذِي يَكُونُ كَذِبُ السَّرْحَانِ وَفِي الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ «وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ أَوْ الصَّبْحُ وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقَ وَطَاطًا إِلَى أَسْفَلٍ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا» وَقَالَ زَهْرٌ بِسَبَابَتِهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْأُخْرَى ثُمَّ أَمَرَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ قَوْلُهُ: (حَتَّى يُوذُنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ «حَتَّى يُنَادِيَ» وَبَتْلَاكَ الزِّيَادَةُ أَعْنِي قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ لَا يُوذُنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» أَوْرَدَهَا فِي الصِّيَامِ قَوْلُهُ: «وَلِمُسْلِمٍ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا» هَذِهِ الزِّيَادَةُ ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ فِي الصِّيَامِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَذَكَرَهَا الْبُخَارِيُّ فِي الصِّيَامِ مِنْ كَلَامِ الْقَاسِمِ، قَالَ الْحَافِظُ فِي أَبْوَابِ الْأَذَانِ مِنَ الْفَتْحِ: وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مَرْسَلٌ، لِأَنَّ الْقَاسِمَ.

تَابِعِي فَلَمْ يَدْرِكِ الْقِصَّةَ الْمَذْكُورَةَ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ وَعِنْدَ الطَّحَاوِيِّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ الْقَطَّانِ كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ

بِلَا أَذَنْ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِيَ أَلَا إِنَّ الْغَبْدَ نَامَ، قَالُوا: فَوَجِبَ تَأْوِيلُ حَدِيثِ الْبَابِ بِمَا قَالَ بَعْضُ الْحَفَظَةِ: إِنَّ النَّدَاءَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ يَكُنْ بِالْفَاطِ الْأَذَانِ، وَإِنَّمَا كَانَ تَذَكُّرًا كَمَا يَقَعُ لِلنَّاسِ الْيَوْمَ، وَأَجِيبَ عَنِ الْإِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا لَا يَتَهَضُّ لِمُعَارَضَةِ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ لَا سِيَّمَا مَعَ إِشْعَارِ الْحَدِيثِ بِالْإِعْتِيَادِ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا حِجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ مَوْقُوفٌ أَكْبَارُ الْأُئِمَّةِ كَأَحْمَدَ وَابْنِ خَالِدٍ وَابْنِ دَاوُدَ وَابْنِ حَاتِمٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنُ الْأَثَرِ وَابْنُ التِّرْمِذِيِّ، وَجَزَمُوا بِأَنَّهُ خَطَا فِي رَفْعِهِ وَأَنَّ الصَّوَابَ وَقْفَهُ، وَأَمَّا التَّأْوِيلُ الْمَذْكُورُ فَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: إِنَّهُ مُرَدُّدٌ لِأَنَّ الَّذِي يَصْنَعُهُ النَّاسُ الْيَوْمَ عُدَّتْ قِطْعًا، تَضَافَرَتْ الْأَحَادِيثُ عَلَى التَّعْبِيرِ بِلَفْظِ الْأَذَانِ قِطْعًا فَحَمَلَهُ عَلَى مَعْنَاهُ الشَّرْعِيِّ مُقَدَّمٌ، وَلِأَنَّ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ لَوْ كَانَ بِالْفَاطِ غَضُوضًا لَمَا تَنَبَسَ عَلَى السَّامِعِينَ، وَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ تَعْيِينُ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ بِلَالٌ يُوذُنُ فِيهِ وَقَدْ اخْتَلَفَ مِنْ أَيِّ وَقْتٍ يَشْرَعُ فِي ذَلِكَ فَقِيلَ: إِنَّهُ يَشْرَعُ وَقْتُ السَّحَرِ وَرَجَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

وقيل: إِنَّهُ يَشْرَعُ مِنَ النِّصْفِ الْآخِرِ، وَرَجَّحَهُ النَّوَوِيُّ وَتَأَوَّلَ مَا خَالَفَهُ، وَقِيلَ: يَشْرَعُ لِلسَّجِّ الْآخِرِ فِي الشِّتَاءِ وَفِي الصَّيْفِ لِنِصْفِ السَّجِّ قَالَ الْجَوْنِيُّ.

وقيل: وَقْتُهُ اللَّيْلُ جَمِيعُهُ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْعَمَدَةِ وَكَانَ مَسْنَدُهُ إِطْلَاقَ لَفْظِ بِلَالٍ.

وقيل: بَعْدَ آخِرِ اخْتِيَارِ الْعِشَاءِ، وَقَدْ وَرَدَ مَا يَشْعُرُ بِتَعْيِينِ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ بِلَالٌ يُوذُنُ فِيهِ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَذَانِ بِلَالٍ وَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَّا أَنْ يَرْقَى هَذَا وَيَنْزِلَ هَذَا» وَكَانَا يُوذُنَانِ فِي بَيْتٍ مُرْتَفِعٍ، كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَقْيِدُ إِطْلَاقِ سَائِرِ الرِّوَايَاتِ وَيُوَيِّدُ هَذَا مَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ بِلَالًا وَابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَا يَقْصِدَانِ وَقْتًا وَاحِدًا فَيُحْطِئُهُ بِلَالٌ وَيُصْبِيهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.

وقد اخْتَلَفَ فِي أَذَانِ بِلَالٍ بِلِيلٍ هَلْ كَانَ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ أَمْ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ؟ فَادَّعَى ابْنُ الْقَطَّانِ الْأَوَّلَ، قَالَ الْحَافِظُ: وَفِيهِ نَظَرٌ. وَالْحِكْمَةُ فِي اخْتِصَاصِ صَلَاةِ الْفَجْرِ لِهَذَا مِنْ بَيْنِ الصَّلَوَاتِ مَا وَرَدَ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ، وَالصَّبْحِ يَأْتِي غَالِبًا عَقِيبَ النَّوْمِ فَنَاسِبٌ أَنْ يَنْصَبَّ مِنْ يَوْقُظِ النَّاسِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا لِيَتَأَهَّبُوا أَوْ يَدْرِكُوا فَضِيلَةَ الْوَقْتِ.

لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعده أو صمم لا تشرع له المتابعة، قاله النووي في شرح المذهب قوله: (فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ) ادعى ابن وضاح أن قوله المؤذن مدرج وأن الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول، وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى، وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على إثباتها، ولم يصب صاحب العمدة في حذفها قاله الحافظ قوله: (مِثْلَ مَا يَقُولُ) قال الكرمانى: قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها.

قال الحافظ: والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة «أَنَّكَ تَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ حَتَّى يَسْكُتَ».

وأصرح من ذلك حديث عمر بن الخطاب الآتي بعد هذا. والحديث يدل على أنه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الأذان الحيعلتين وغيرهما، وقد ذهب الجمهور إلى تخصيص الحيعلتين بحديث عمر الآتي، فقالوا: يقول مثل ما يقول فيما عدا الحيعلتين، وأما في الحيعلتين فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله وقال ابن المنذر: يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما، قال: فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحقلة، وهو وجه عند الخنابلة.

والظاهر من قوله في الحديث: فقولوا، التبعيد بالقول وعدم كفاية إمرار المجابة على القلب، والظاهر من قوله: مثل ما يقول، عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه. قال اليعمرى: لاتفاقهم على أنه لا يلزم المجيب أن يرفع صوته ولا غير ذلك قال الحافظ: وفيه بحث، لأن المماثلة وقعت في القول لا في صفته ولاحتياج المؤذن إلى الإعلام شرع له رفع الصوت بخلاف السامع فليس مقصوده إلا الذكر، والسر والجهر مستويان في ذلك.

وظاهر الحديث إجابة المؤذن في جميع الحالات من غير فرق بين المصلي وغيره وقيل: يؤخر المصلي الإجابة حتى يفرغ. وقيل: يجب إلا في الحيعلتين.

قال الحافظ: والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ، وكذا حال الجماع والخلاء.

قيل: والقول بكراهة الإجابة في الصلاة يحتاج إلى دليل ولا

بلفظ: «وَلَمْ يَكُنْ يَنْتَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَصْنَعَهُ هَذَا» قال النووي في شرح مسلم: قال العلماء: معناه أن بلائاً كان يؤذن قبل الفجر ويترخص بعد أذانه للدعاء ونحوه، ثم يرقب الفجر فإذا قارب طلوعه نزل فآخبر ابن أم مكتوم، فيتأهب ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع في الأذان مع أول طلوع الفجر.

والحديث يدل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد، وأما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها، ونقل عن بعض أصحاب الشافعي أنه يكره الزيادة على أربعة، لأن عثمان اتخذ أربعة، ولم تنقل الزيادة عن أحد من الخلفاء الراشدين، وجوزها بعضهم من غير كراهة، قالوا: إذا جازت الزيادة لعثمان على ما كان في زمن النبي ﷺ جازت الزيادة لغيره.

قال أبو عمر بن عبد البر: وإذا جاز اتخاذ مؤذنين جاز أكثر من هذا العدد إلا أن يمنع من ذلك ما يجب التسليم له انتهى.

والمستحب أن يتعاقبوا واحداً بعد واحد كما اقتضاه الحديث إن اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فإن تنازعوا في البداء أقرع بينهم.

وفي الحديث دليل جواز أذان الأعمى، قال ابن عبد البر: وذلك عند أهل العلم إذا كان معه مؤذن آخر يهديه للأوقات، وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة أذان الأعمى.

وعن ابن عباس كراهة إقامته وللحديثين المذكورين هاهنا فوائد وأحكام قد سبق بعضها في شرح حديث ابن مسعود.

بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَبَعْدَ الْأَذَانِ
٥٠٢- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/٥٣٧ و٧٨ و٩٠) (خ: ٦١١) (م: ٣٨٣) (د: ٥٢٢) (ت: ٢٠٨) (ن: ٣٢/٢) (هـ: ٧٢٠).

وفي الباب عن أبي رافع عند النسائي. وعن أبي هريرة عند النسائي أيضاً.

وعن أم حبيبة عند الطحاوي، وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي.

وعن عائشة عند أبي داود.

وعن معاذ عند أبي الشيخ، وعن معاوية عند النسائي.

قوله: (إِذَا سَمِعْتُمُ) ظاهره اختصاص الإجابة بمن سمع حتى

بن طلحة قال: «دَخَلْنَا عَلَى مُعَاوِيَةَ فَتَنَادَى مُنَادٍ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَلَمَّا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ قَوْلَهُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: قَالَ أَبُو الْهِثَمِ: الْحَوْلُ: الْحَرَكَةُ أَيْ لَا حَرَكَةَ وَلَا اسْتَطَاعَةَ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا قَالَ ثَعْلَبٌ وَآخَرُونَ.

وقيل: لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله، وقيل: لا حول عن معصية الله إلا بعصمته، ولا قوة على طاعته إلا بمعونته، وحكي هذا عن ابن مسعود، وحكى الجوهري لغة غريبة ضعيفة أنه يقال لا حيل ولا قوة إلا بالله، قال: والحوّل والحيل بمعنى، ويقال في التعبير عن قولهم لا حول ولا قوة إلا بالله الحوقلة هكذا، قال الأزهرى والأكثرين وقال الجوهري: الحوقلة فعلى الأول وهو المشهور الحاء والواو من الحول والقاف من القوة واللام من اسم الله، وعلى الثاني الحاء واللام من الحول والقاف من القوة، والأول أولى لثلاثي يفتصل بين الحروف، ومثل الحوقلة الحيلة في حيّ على الصلاة وعلى الفلاح.

وبالسمة في بسم الله، والحمدلة في: الحمد لله، والهيلة في لا إله إلا الله، والسبحة في سبحان الله، انتهى كلامه.

قوله: (دَخَلَ الْجَنَّةَ) قال القاضي عياض: إنما كان كذلك، لأن ذلك توحيد وثناء على الله تعالى وانقياد لطاعته وتفويض إليه بقوله: لا حول ولا قوة إلا بالله فمن حصل هذا فقد حاز حقيقة الإيمان وكمال الإسلام واستحق الجنة بفضل الله، وإنما أورد ﷺ الشهادتين والحيعلتين في هذا الحديث مع أن كل نوع منها مثنى كما هو المشروع لقصد الاختصار.

قال النووي: فاختصر ﷺ من كل نوع شرطاً تنبيهاً على باقيه، والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذي قبله.

٥٠٤- وَعَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي أَنَسَةَ أَوْ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنْ يَلَاأُ أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا» وَقَالَ فِي سَائِرِ الْإِقَامَةِ يَخُوحِ حَدِيثُ عُمَرَ فِي سَائِرِ الْأَذَانِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٢٨).

الحديث في إسناده رجل مجهول، وشهر بن حوشب تكلم فيه

دليل، ولا يخفى أن حديث «إِنْ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا» دليل على الكراهة، ويؤيده امتناع النبي ﷺ من إجابة السلام فيها وهو أهم من الإجابة للمؤذن.

وظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول المؤذن من غير فرق بين الترجيع وغيره.

وفيه متمسك لمن قال بوجوب الإجابة، لأن الأمر يقتضيه بحقيقته، وقد حكى ذلك الطحاوي عن قوم من السلف، وبه قالت الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب.

قال الحافظ: واستدلوا بحديث أخرجه مسلم وغيره: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ مُؤَذِّنًا، فَلَمَّا كَبَّرَ قَالَ: عَلَى الْفِطْرَةِ، فَلَمَّا تَشَهَّدَ قَالَ: خَرَجَ مِنَ النَّارِ» قَالُوا: فَلَمَّا قَالَ ﷺ غَيْرَ مَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ عَلِمْنَا أَنَّ الْأَمْرَ بِذَلِكَ لِلِاسْتِحْبَابِ، وَرَدَّ بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الرَّوَايَةِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ مِثْلَ مَا قَالَ، وَبِاحْتِمَالِ أَنَّهُ وَقَعَ ذَلِكَ قَبْلَ الْأَمْرِ بِالْإِجَابَةِ، وَاحْتِمَالِ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي سَمِعَهُ النَّبِيَّ ﷺ يُؤَذِّنُ لَمْ يَقْصِدِ الْأَذَانَ، وَاجِبٌ عَنْ هَذَا الْأَخِيرِ بَأَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ حَضَرَتْهُ الصَّلَاةُ، وَقَدْ عُرِفَتْ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ لَا يَعَارِضُ الْقَوْلَ الْخَاصَّ بِنَا وَهَذَا مِنْهُ وَالظَّاهِرُ مِنَ الْحَدِيثِ التَّعَيُّدُ بِالْقَوْلِ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُؤَذِّنُ وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ السَّلَفِ فَمَنْ رَأَى الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْإِجَابَةِ لِلأَوَّلِ احْتِجَّ بِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَقْتَضِي التَّكَرُّارَ وَيُلْزِمُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكْتَفِيَ بِإِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعَمَرِ.

٥٠٣- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: أَخَذَكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٨٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٧).

الحديث أخرجه البخاري نحوه من حديث معاوية، وقال هكذا سمعت نبيكم ﷺ يقول. قال الحافظ في الفتح: وقد وقع لنا هذا الحديث يعني حديث معاوية وذكر إسناده متصلًا بعبسى

مقام محمود بكلِّ لسان.

وقد روي بالتعريف عند النسائي وابن حبان والطحاوي والطبراني والبيهقي، وهذا يرَدُّ على من أنكر ثبوته معرُفاً كالنَّوَوِيّ قوله: (الَّذِي وَعَدْتَهُ) أراد بذلك قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ وذلك لأنَّ عسى في كلام الله للوقوع.

قال الحافظ: والموصول إمَّا بدلٌ أو عطف بيان، أو خبر مبتدأٍ محذوف، وليس صفةً للنكرة، وسيأتي تفسير حَلَّتْ له الشَّفاعَةُ في الحديث الذي بعد هذا.

٥٠٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ بِهَا عَلَيَّ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُّوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا (حم: ٢٨-٢٦/٢) (ن: ٢٦١٤) (ت: ٥٢٣) (د: ٣٨٤) (م: ٣٦١٤) (ن: ٢٥/٢) (٣٦-٢٥).

قوله: (بِمِثْلٍ مَا يَقُولُ) قد تقدّم الكلام على ذلك قوله: (ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ) هذه زيادة ثابتة في الصحيح، وقبورها متعينٌ قوله: (ثُمَّ سَلُّوا اللَّهَ إلخ) قد تقدّم ذكر بعض الأقوال في تفسير الوسيلة، والمتعين المصير إلى ما في هذا الحديث من تفسيرها قوله: (حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ) وفي الحديث الأوّل حَلَّتْ له شفاعتي، قال الحافظ: واللام بمعنى على ومعنى حَلَّتْ أي استحققت ووجبت أو نزلت عليه، ولا يجوز أن تكون من الحلِّ لأنها لم تكن قبل ذلك محرمةً قوله: (شَفَاعَتِي) استشكل بعضهم جعل ذلك ثواباً لقائل ذلك، مع ما ثبت أنَّ الشَّفاعَةَ للمذنبين.

وأجيب بأنَّ له ﷺ شَفَاعَاتٍ أخر كإدخال الجنة بغير حسابٍ وكرفع الدرجات فيعطى كلُّ أحدٍ ما يناسبه، ونقل القاضي عياض عن بعض شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله خلاصاً مستحضراً لإجلال النبي ﷺ لا من قصد ذلك مجرد الثواب، ونحو ذلك.

قال الحافظ: وهو تحكّم غير مرضي، ولو كان لإخراج الغافل اللاهي لكان أشبه، قال المهلب: في الحديث الحَضُّ على الدَّعاء في أوقات الصَّلوات لأنَّه حال رجاء الإجابة.

٥٠٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الدَّعَاءُ

غير واحدٍ، ووَفَّقَه يحيى بن معينٍ وأحمد بن حنبلٍ، وفيه دلالةٌ على استحباب مجاورة المقيم لقوله: وقال في سائر الإقامة بنحو حديث عمر.

وفيه أيضاً أنه يستحبُّ لسامع الإقامة أن يقول عند قول المقيم قد قامت الصَّلَاة: أقامها الله وأدامها قال المصنّف رحمه الله تعالى: وفيه دليلٌ على أنَّ السَّنة أن يكبر الإمام بعد الفراغ من الإقامة انتهى.

وفي ذلك خلافٌ لعلَّه يأتي إن شاء الله تعالى.

٥٠٥- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ جِئْتُ يَسْمَعُ النَّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتٍ مُحَمَّداً الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا (حم: ٣٥٤/٣) (خ: ٦١٤) (د: ٥٢٩) (ت: ٢١١) (ن: ٢٨-٢٦/٢) (هـ: ٧٢٢).

وفي الباب عن عبد الله بن مسعودٍ عند الطحاوي.

وعن أنسٍ عند ابن حبان في فوائد الأصبهانيين له.

وعن ابن عباسٍ عند ابن حبان أيضاً في كتاب الأذان.

وعن أبي أمامة عند الضياء المقدسي، ورواه الحاكم في المستدرک، وفيه غفير بن معدان وقد تكلم فيه غير واحدٍ.

وعن عبد الله بن عمرو وسيأتي قوله: (رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ) بفتح الدال، والمراد بها دعوة التوحيد لقوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ وقيل لدعوة التوحيد تامّة، لأنَّه لا يدخلها تغييرٌ ولا تبديلٌ بل هي باقيةٌ إلى يوم القيامة.

وقال ابن التين: وصفت بالتَّامَّة، لأنَّ فيها أتمَّ القول، وهو لا إلَه إلا الله قوله: (الْوَسِيلَةَ) هي ما يتقرَّب به يقال: توسَّلتُ أي تقرَّبت وتطلَّقت على المنزلة العليَّة وسيأتي تفسيرها في الحديث الذي بعد هذا.

قوله: (وَالْفَضِيلَةَ) أي المرتبة الرَّائدة على سائر الخلائق ويحتمل أن تكون تفسيراً للوسيلة قوله: (مَقَامًا مَحْمُودًا) أي يحمد القائم فيه، وهو يطلق على كلِّ ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات، ونصبه على الظرفية أي: ابعته يوم القيامة أقامه مقاماً محموداً أو ضمَّن ابعته معنى أقمه أو على أنه مفعول به، ومعنى ابعته أعطه، ويجوز أن يكون حالاً أي ابعته ذا مقامٍ محمودٍ، والتَّكْثِيرُ للتَّفْخِيمِ والتَّعْظِيمِ، كما قال الطَّيْبِيُّ كأنَّه قال مقاماً أي

اللَّهُ الْعَفْوُ وَالْعَافِيَةُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَفِي الْمَقَامِ ادْعِيَةٌ غَيْرُ هَذِهِ.

بَابُ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ

٥٠٨- عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِقِيِّ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا أَيُّهَا صُدَّاءُ أَذِّنْ، قَالَ فَأَذَّنْتُ، وَذَلِكَ حِينَ أَهْأَاءَ الْفُجْرُ، قَالَ: فَلَمَّا تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَرَادَ بِلَالُ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُقِيمُ أَخُو صُدَّاءَ فَإِنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَلَفْظُهُ لِأَخِي خَمْدَةَ (حم: ١٦٩/٤) (د: ٥١٤) (ت: ١٩٩) (هـ: ٧١٧).

الحديث في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي عن زياد بن نعمان الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدائقي، قال الترمذي: إنما نعرفه من حديث الإفريقي، وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، وقال أحمد: لا أكتب حديث الإفريقي، قال: ورأيت عمداً بن إسماعيل يقوي أمره ويقول: هو مقارب الحديث، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذَّن فهو يقيم انتهى.

قال في البدر المنير: ضعفه لكثرة روايته للمنكرات مع علمه وزهده، ورواية المنكرات كثيراً ما تعترى الصالحين لقلَّة تفقدهم للرواة لذلك، قيل: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث انتهى وكان سفيان الثوري يعظمه.

وقال ابن أبي داود: إنما تكلم الناس فيه، لأنه روى عن مسلم بن يسار، فقيل: أين رأيته؟ فقال: بإفريقية فقالوا: ما دخل مسلم بن يسار إفريقية قط؟ يعنون البصري ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنيزي وعنه روى.

وفي الباب عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا يُقِيمُ مَنْ أَذَّنَ» أخرجه الطبراني والعقيلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الأذنان، وفي إسناده سعيد بن راشد وهو ضعيف.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن سعيد بن راشد هذا فقال: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال مرة: متروك، قال الحازمي في كتابه التأسخ والنسوخ: واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره أن ذلك جائز واختلفوا في الأولوية فقال أكثرهم: لا فرق، والأمر متسع، ومن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور. وقال بعض العلماء من أذَّن فهو يقيم.

لَا يُؤْذَنُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٥٥ و ٢٢٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٢ و ٣٥٩٤ و ٣٥٩٥).

الحديث أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضيياء المختارة وحسنه الترمذي ورواه سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «إِذَا تُدِيءُ بِالْأَذَانِ فَتُحْتِ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَاسْتَجِيبَ الدَّعَاءُ» وروى يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «عِنْدَ الْأَذَانِ تَفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَعِنْدَ الْإِقَامَةِ لَا تُرَدُّ دَعْوَةٌ» وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رواه مالك عن ابن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: «سَاعَتَانِ تَفْتَحُ لَهُمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَقَدْ دَاعَى تَرَدَّ عَلَيْهِ دَعْوَتُهُ عِنْدَ خُصُورِ النَّدَاءِ لِلصَّلَاةِ وَالصَّغَفَرِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قال ابن عبد البر: هكذا هو موقوف على سهل بن سعد في الموطأ عند جماعة الرواة، ومثله لا يقال من قبل الراي ثم ساقه مرفوعاً من طريق أبي بشر الدولابي.

قال حدثنا أبو عمير أحمد بن عبد العزيز بن سويد البلوي حدثنا أيوب بن سويد قال: حدثنا مالك عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ فذكر نحو الحديث المتقدم.

الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الأذان والإقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه إثم أو قطعية رحم كما في الأحاديث الصحيحة، وقد ورد تعيين ادعية تقال حال الأذان وبعده، وهو بين الأذان والإقامة منها ما سلف في هذا الباب.

ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه، وصححه اليعمرى من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بلفظ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَهَيْتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ».

ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في عمل اليوم والليلة من حديث ابن عمرو بن العاص «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤَذِّنِينَ يَفْضُلُونَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْ: كَمَا يَقُولُونَ فَإِذَا انْتَهَيْتَ فَسَلْ نَعْمَةً» ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم سلمة قالت: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا إِبْنُكَ وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ وَأَصْنَواتُ دُعَائِكَ فَاغْفِرْ لِي» وقد عيّن ما يدعى به ﷺ لما قال: «الدَّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُؤْذَنُ، قَالُوا فَمَا نَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: سَلُوا

بَابُ الْفَصْلِ بَيْنَ النَّدَائَيْنِ بِجِلْسَةٍ

٥١٠- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَقَدْ أَعْجَبَنِي أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدَةً، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمَّا رَجَعْتُ لِمَا زَأَلْتُ مِنْ اهْتِمَامِكَ، رَأَيْتُ رَجُلًا كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ أَخْضَرَيْنِ فَقَامَ عَلَى الْمَسْجِدِ فَأَذَّنَ، ثُمَّ قَعَدَ قَعْدَةً، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ يَطْلُهَا إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٦).

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني من حديث الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به.

ورواه أبو الشيخ في كتاب الأذان من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زياد.

قال الحافظ: وهذا الحديث ظاهر الانقطاع.

قال المنذري: إلا أن قوله في رواية أبي داود حدثنا أصحابنا إن أراد الصحابة فيكون مستنداً، وإلا فهو مرسل.

وفي رواية ابن أبي شيبة وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي حدثنا أصحاب محمد فتعين الاحتمال الأول، ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد.

وقد قدمنا في شرح حديث أنس «أَنَّ أَمِيرَ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ» ما يجاب به عن دعوى الانقطاع، وإعلال الحديث بها فارجع إليه.

والحديث استدلل به على استحباب الفصل بين الأذان والإقامة لقوله «فَأَذَّنَ ثُمَّ قَعَدَ قَعْدَةً» وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز الركعتين قبل المغرب من أبواب الأوقات والكلام على بقية فوائد الحديث قد مر في أول الأذان.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْأَذَانِ

٥١١- عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: «أَخِيرَ مَا عَهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ اتَّخِذَ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حسم: ٢١/٤) (د: ٥٣١) (ت: ٢٠٩) (ن: ٢٣/٢) (هـ: ٧١٤).

الحديث صححه الحاكم، وقال ابن المنذر: ثبت «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: وَاتَّخِذْ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا» وأخرج ابن حبان عن يحيى البكالي قال: سمعت

قال الشافعي: وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الإقامة، وإلى أولوية المؤذن بالإقامة ذهب المحدثون واحتجوا بهذا الحديث، واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذي سيأتي، وسيأتي الكلام عليه، والأخذ بحديث الصّدائى أولى لأن حديث عبد الله بن زياد الآتي كان أول ما شرع الأذان في السنة الأولى، وحديث الصّدائى بعده بلا شك قاله الحافظ اليعمرى.

فإذا أذن واحد فقط فهو الذي يقيم، وإذا أذن جماعة دفعةً واتفقوا على من يقيم منهم فهو الذي يقيم وإن تشاحنا أقرع بينهم.

قال ابن سيّد الناس اليعمرى: ويستحب أن لا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد إلا إذا لم تحصل به الكفاية انتهى.

٥٠٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، «أَنَّهُ أَرَى الْأَذَانَ، قَالَ فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: أَقْبِهِ عَلَى بِلَالٍ فَالْتَفَيْتُهُ فَأَذَّنَ فَأَرَادَ أَنْ يُقِيمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا زَأَلْتُ أَرِيدُ أَنْ أُقِيمَ، قَالَ: فَأَقِمْ أَنْتَ فَأَقَامَ هُوَ وَأَذَّنَ بِلَالٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٩).

الحديث في إسناده محمد بن عمرو الواقفي الأنصاري البصري وهو ضعيف ضعفه القطان وابن نمير ويحيى بن معين، واختلف عليه فيه ف قيل: عن محمد بن عبد الله، وقيل عبد الله بن محمد، قال ابن عبد البر: إسناده أحسن من حديث الإفريقي، وقال البيهقي: إن صحاً لم يتخالف لأن قصة الصّدائى بعد.

وذكره ابن شاهين في النسخ، وله طريق أخرى أخرجهما أبو الشيخ عن ابن عباس قال: كان أول من أذن في الإسلام بلال، وأول من أقام عبد الله بن زياد.

قال الحافظ: وإسناده منقطع لأنه رواه الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الأحاديث التي لم يسمعها الحكم بن مقسم، وأخرجه الحاكم وفيه أن الذي أقام عمر، قال: والمعروف أنه عبد الله بن زياد والحديث استدلل به من قال بعدم أولوية المؤذن بالإقامة، وقد تقدم ذكرهم في الحديث الذي قبل هذا، وقد عرفت تأخر حديث الصّدائى وأرجحية الأخذ به على أنه لو لم يتأخر لكان هذا الحديث خاصاً بعبد الله بن زياد، والأولوية باعتبار غيره من الأمة، والحكمة في التخصيص تلك المزية التي لا يشاركه فيها غيره أعني الرّؤيا فالحاق غيره به لا يجوز لوجهين الأول أنه يؤدى إلى إبطال فائدة النص أعني حديث من أذن فهو يقيم فيكون فاسد الاعتبار.

الثاني: وجود الفارق وهو بمجرد مانع من الإلحاق.

الاحتمالات فيها أن يكون من باب التآليف لحدائث عهده بالإسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفات قلوبهم، ووقائع الأحوال إذا تطرّق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال لما يبقى فيها من الإجمال انتهى.

وأنت خيرٌ بأن هذا الحديث لا يردّ على من قال: إن الأجرة إنّما تحرم إذا كانت مشروطة إلا إذا أعطيها بغير مسألة والجمع بين الحديثين بمثل هذا حسن.

بَابُ فِيمَنْ عَلَيْهِ فَوَائِتُ أَنْ يُؤَذَّنَ وَيُقِيمَ لِلأُولَى وَيُقِيمَ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَهَا

٥١٢- عَنْ «أبي هريرة» قَالَ: عَرَسْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَسْتَقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لِيَأْخُذَ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَأْسِيهِ، فَإِنْ هَذَا مَنْزِلٌ خَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ قَالَ: فَقَعَلْنَا ثُمَّ دَعَا بِالنَّاءِ قَرَوْنًا، ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةَ فَصَلَّى الْفَدَاةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤٢٩) وَمُسْلِمٌ (٦٨٠) وَالنَّسَائِيُّ (١/٢٩٨) وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٣ و٤٤٤) وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَجْدَتِي الْفُجْرِ، وَقَالَ فِيهِ: «فَأَمَرَ بِأَلَا فَاذَّنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى».

الأمر بالإقامة ثابت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «وَأَمَرَ بِأَلَا فَاذَّنَ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ» الحديث بطوله في نومهم في الوادي، وفيه من حديث أبي قتادة «أَنْ بِأَلَا أَذِّنَ» قوله: (عَرَسْنَا) قد تقدّم تفسيره في باب قضاء الفوائت قوله: (فَإِنْ هَذَا مَنْزِلٌ خَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ) قال النووي: فيه دليل على اجتناب مواضع الشيطان وهو أظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام.

قوله: (ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ) يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء النافلة الراتبية.

قوله: (فَاذَّنَ وَأَقَامَ) استدلل به على مشروعية الأذان والإقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب إلى استحبابهما في القضاء الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور، وقال مالك والأوزاعي ورواه المهدي في البحر قولاً للشافعي: إنه لا يستحب الأذان، واحتجّ لهم بأنه لم ينقل في قضاءه الأربع وأجاب عن ذلك بأنه نقل في رواية ثم قال: سلّمنا فكره خوف اللبس، وسيأتي حديث قضاء الأربع بعد هذا الحديث مصرّحاً فيه بالأذان والإقامة، وإنما ترك الأذان في رواية أبي هريرة عند مسلم وغيره يوم نومهم في الوادي ما قال النووي في شرح مسلم، ولفظه: وأما ترك ذكر الأذان في حديث أبي هريرة وغيره

رجلاً قال لابن عمر: إِنِّي لَأَحِبُّكَ فِي اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: إِنِّي لَأُبْغِضُكَ فِي اللَّهِ، فَقَالَ: سَبَحَانَ اللَّهَ أَحَبُّكَ فِي اللَّهِ وَتُبْغِضَنِي فِي اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنَّكَ تَسْأَلُ عَلَى أَذَانِكَ أَجْرًا.

وروي عن ابن مسعود أنّه قال: «أَرْبَعٌ لَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِنَّ أَجْرٌ: الْآذَانُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَالْمَقَاسِمُ وَالْقَضَاءُ» ذكره ابن سيّد الناس في شرح الترمذي، وروي ابن أبي شيبة عن الضحاك أنّه كره أن يأخذ المؤذن على أذانه جعلاً، ويقول: إن أعطي بغير مسألة فلا بأس وروي أيضاً عن معاوية بن قرّة أنّه قال: كان يقال: لا يؤذن لك إلا محسباً.

وقد ذهب إلى تحريم الأجر شرطاً على الأذان والإقامة الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وغيرهم.

وقال مالك: لا بأس بأخذ الأجر على ذلك.

وقال الأوزاعي: يجاعل عليه ولا يواجر.

وقال الشافعي في الأمّ: أحب أن يكون المؤذنون متطوعين قال: وليس للإمام أن يرزقهم وهو يجد من يؤذن متطوعاً بمن له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله، قال: ولا أحسب أحداً يبلو كثير الأهل يعوزه أن يجد مؤذناً أميناً يؤذن متطوعاً، فإن لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذناً، ولا يرزقه إلا من خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي: الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية، فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله، وفي كلّ واحدٍ منها يأخذ التائب أجره كما يأخذ المستتيب.

والأصل في ذلك قوله ﷺ «مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْنَةِ عَائِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ» انتهى. فقاس المؤذن على العامل، وهو قياس في مصادمة النص، وفتيا ابن عمر أنّي مَرّت لم يخالفها أحدٌ من الصحابة كما صرح بذلك اليعمرى.

وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك، وأخرج عن أبي مخدرة أنّه قال: «قَالَ لَقِيَ عَلِيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْآذَانُ فَأَذَّنَتْ ثُمَّ أَغْطَانِي حِينَ قَضَيْتِ التَّأْذِينَ حُورَةً فِيهَا شَيْءٌ مِنْ فِضَّةٍ» وأخرجه أيضاً النسائي قال اليعمرى: ولا دليل فيه لوجهين: الأول: أنّ قصة أبي مخدرة أول ما أسلم، لأنّه أعطاه حين علمه الأذان وذلك قبل إسلام عثمان بن أبي العاص فحديث عثمان متأخّر.

الثاني: أنّها واقعة بتطرّق إليها الاحتمال، وأقرب

شغل عنها رسول الله ﷺ صلاة العصر فقط، وقد قدّمنا طرفاً من الكلام على ذلك في باب الصلّة الوسطى وطرفاً في باب الترتيب في قضاء الفوائت.

فجوابه من وجهين أحدهما أنّه لا يلزم من ترك ذكره أنّه لم يؤدّن فعله أذن، وأهمله الراوي ولم يعلم به، والثاني لعلة ترك الأذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة إلى أنّه ليس بواجب متحتم لا سيما في السفر، وقال أيضاً: وفي المسألة خلاف والأصحّ عندنا إثبات الأذان لحديث أبي قتادة وغيره من الأحاديث الصحيحة، وفي الحديث استحباب الجماعة في الفاتحة وقد استشكل نومه ﷺ في الوادي لقوله: «إِنْ عَيْنِي تَنَامُ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي» قال النووي: وجوابه من وجهين أصحهما وأشهرهما أنّه لا منافاة بينهما، لأنّ القلب إنّما يدرك الحسيّات المتعلّقة به كالحديث والألم ونحوهما، ولا يدرك طلوع الفجر وغيره ممّا يتعلّق بالعين وإنّما يدرك ذلك بالعين، والعين نائمة وإن كان القلب يقظان، والثاني أنّه كان له حالان أحدهما: ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع، والثاني: لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل ضعيف والصحيح المعتمد هو الأول انتهى.

٥١٣- وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِإِلَاقَةِ أَقَامٍ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٧٥) وَالنَّسَائِيُّ (٢/١٧-١٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١/١٧٩)، وَقَالَ: لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ.

الحديث رجاله رجال الصّحيح، ولا علة له إلا عدم سماع أبي عبيدة من أبيه وهو الذي جزم به الحفاظ، أعني عدم سماعه منه، وفي الباب عن أبي سعيّد الخدريّ عند أحمد والنسائيّ وقد تقدّم.

قال البيهقي: وحديث أبي سعيّد رواه الطحاويّ عن المزنيّ عن الشافعيّ، حدّثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبريّ عن عبد الرحمن بن أبي سعيّد الخدريّ عن أبيه، وهذا إسناد صحيح جليل انتهى وفي الباب أيضاً عن جابر عند البخاريّ ومسلم، وقد تقدّم، وليس فيه ذكر الأذان والإقامة.

والحديث استدللّ به على مشروعيّة الأذان والإقامة في القضاء، وقد تقدّم الخلاف في ذلك، وللحديث أحكام وفوائد قد تقدّم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء الفوائت، وقد استشكل الجمع بينه وبين ما في الصّحيحين من أنّ الصلّة التي

أَبْوَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

بَابُ وَجُوبِ سِتْرِهَا

٥١٤- عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ، قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ؟ قَالَ: إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرِيْنَهَا، قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: فَالَلَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حس: ٣/٥) (د: ٤٠١٧) (ت: ٢٧٦٩) (هـ: ١٩٢٠).

الحديث أخرجه أيضاً النسائي في عشرة النساء عن عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد، عن بهز بن بكير، عن جده لا كما قال المصنف، وقد علقه البخاري وحسنه الترمذي وصححه الحاكم، وأخرجه ابن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله: «فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ» إلى قوله: «قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ أَحَدُنَا» وزاد بعد قوله: «فَالَلَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ» لفظ: «مِنَ النَّاسِ» وقد عرف من السياق أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الله البوني إن المراد بقوله: «أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ» أي فلا يعصى ومفهوم قوله: «إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» يدل على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك منه وقياسه أنه يجوز له النظر، ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى، ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة، وكما دل مفهوم الاستثناء على ذلك فقد دل عليه منطوق قوله: «فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ» ويدل على أن التعري في الحلاء غير جائز مطلقاً وقد استدلل البخاري على جوازه في الغسل بقصة موسى وآيوب عليه السلام.

ومما يدل على عدم الجواز مطلقاً حديث ابن عمر عند الترمذي بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِي فَإِنْ مَعَكُمْ مَنْ لَا يَفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ، وَحِينَ يُغْفِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ فَاسْتَحْيَوْهُمْ وَأَكْرِمُوهُمْ».

ويدل على ما أشعر به الحديث مفهوماً ومنطوقاً من عدم جواز نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم وأبي داود والترمذي بلفظ: «لَا

يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ وَلَا يُغْفِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَلَا تُغْفِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ» والحديث يدل على وجوب الستر للعورة كما ذكر المصنف بقوله: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ» وقوله: «فَلَا يَرِيْنَهَا» وقد ذهب قوم إلى عدم وجوب ستر العورة، وتمسكوا بأن تعليق الأمر بالاستطاعة قرينة تصرف الأمر إلى معناه المجازي الذي هو الندب.

وردة بأن ستر العورة مستطاع لكل أحد فهو من الشروط التي يراد بها التهييج والإلهاب كما علم في علم البيان، وتمسكوا أيضاً بما سيأتي من كشفه ﷺ لفخذه وسيأتي الجواب عليه، والحق وجوب ستر العورة في جميع الأوقات إلا وقت قضاء الحاجة وإفضاء الرجل إلى أهله كما في حديث ابن عمر السابق، وعند الغسل على الخلاف الذي مر في الغسل ومن جميع الأشخاص إلا في الزوجة والأمة كما في حديث الباب والطبيب والشاهد والحاكم على نزاع في ذلك.

بَابُ بَيَانِ الْعَوْرَةِ وَحَدِّهَا

٥١٥- عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُبْرِزْ فِخْلَكَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فِخْلِ حَمِي وَلَا مَيْتٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٤٥ و ٤٠١٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٦٠).

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبرار من حديث علي، وفيه ابن جريج عن حبيب، وفي رواية أبي داود من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج قال: أخبرنا عن حبيب بن أبي ثابت، وقد قال أبو حاتم في العلل: إن الوساطة بينهما هو الحسن بن ذكوان قال: ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم.

قال الحافظ: فهذه علّة أخرى، وكذا قال ابن معين: إن حبيباً لم يسمعه من عاصم وإن بينهما رجلاً ليس بثقة، وبين البرار أن الوساطة بينهما هو عمرو بن خالد الواسطي، ووقع في زيادات المسند وفي الذارقطني ومسند الهيثم بن كليب تصريح ابن جريج بإخبار حبيب له وهو وهم كما قال الحافظ.

والحديث يدل على أن الفخذ عورة، وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعي وأبو حنيفة قال النووي: ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة، وعن أحمد ومالك في رواية «الْعَوْرَةُ: الْقَبْلُ وَالذَّيْرُ فَقَطْ» وبه قال أهل الظاهر وابن جريج الإصطخري، قال الحافظ: في ثبوت ذلك عن ابن جريج نظراً، فقد ذكر المسألة في

تهذيبه، وردّ على من زعم أنّ الفخذ ليست بعورة، واحتجّوا بما سيأتي في الباب الذي بعد هذا، والحقّ أنّ الفخذ من العورة وحديث عليّ هذا وإن كان غير متنهضٍ على الاستقلال ففي الباب من الأحاديث ما يصلح للاحتجاج به على المطلوب كما ستعرف ذلك وأمّا حديثا عائشة وأنسٍ الأثيان في الباب الذي بعد هذا فهما واردان في قضايا معيّنة مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على الإباحة ما لا يتطرق إلى الأحاديث المذكورة في هذا الباب، لأنها تتضمن إعطاء حكم كلّ واحدٍ وإظهار شرع عام، فكان العمل بها أولى كما قال القرطبيّ على أنّ طرف الفخذ قد يتسامح في كشفه لا سيّما في مواطن الحرب ومواقف الخصام، وقد تقرر في الأصول أنّ القول أرجح من الفعل.

٥١٨ - وَعَنْ جَرْهَدٍ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلِيٌّ بُرْدَةً، وَقَدْ انْكَشَفَتْ فُجْدِي، فَقَالَ: غَطِّ فُجْدَكَ فَإِنَّ الْفُجْدَ عَوْرَةٌ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ وَأَحْمَدُ (٤٧٩/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٩٨) وَقَالَ: حَسَنٌ.

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصحّحه، وعلّقه البخاريّ في صحيحه وضعفه في تاريخه للاضطراب في إسناده. قال الحافظ في الفتح: وقد ذكرت كثيراً من طرقه في تعليق التعليق وجرهه هذا هو بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء.

والحديث من أدلة القائلين بأنّ الفخذ عورة وهم الجمهور كما تقدّم.

بَابُ مَنْ يَرَى الْفُجْدَ مِنَ الْعَوْرَةِ وَقَالَ: هِيَ السُّوَأَتَانِ فَقَطْ

٥١٩ - عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ جَالِسًا كَانِيفًا عَنْ فُجْدِهِ فَاسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى خَالِهِ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى خَالِهِ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ فَارْخَى عَلَيْهِ ثِيَابَهُ، فَلَمَّا قَامُوا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَأَذِنْتَ لَهُمَا، وَأَنْتَ عَلَى خَالِكَ فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ ارْخَيْتَ عَلَيْهِ ثِيَابَكَ، فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ أَلَا اسْتَحْيِي مِنْ رَجُلٍ، وَاللَّهِ إِنْ الْمَلَائِكَةُ لَتَسْتَحْيِي مِنْهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٢/٦) وَرَوَى أَحْمَدُ هَذِهِ الْقِصَّةَ مِنْ حَدِيثِ حَفْصَةَ بِنْتِ خُزَيْمٍ ذَلِكَ وَلَفْظُهُ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ بَيْنَ فُجْدَيْهِ، وَفِيهِ: فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ تَجَلَّلَ بِثَوْبِهِ».

الحديث أخرج نحوه البخاريّ تعليقاً، فقال في صحيحه: في بعض ما يذكر في الفخذ وقال أبو موسى: «غَطَّى النَّبِيُّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانُ»، وأخرجه مسلمٌ من حديث عائشة بلفظ: قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِي كَانِيفًا عَنْ فُجْدَيْهِ أَوْ سَاقَيْهِ» الحديث وفيه: «فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ جَلَسَ».

وحديث حفصة أخرجه الطحاويّ والبيهقيّ من طريق ابن جريج قال: أخبرني أبو خالدٍ عن عبد الله بن سعيدٍ المدنيّ حدثني حفصة بنت عمر قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدِي يَوْمًا

تهذيبه، وردّ على من زعم أنّ الفخذ ليست بعورة، واحتجّوا بما سيأتي في الباب الذي بعد هذا، والحقّ أنّ الفخذ من العورة وحديث عليّ هذا وإن كان غير متنهضٍ على الاستقلال ففي الباب من الأحاديث ما يصلح للاحتجاج به على المطلوب كما ستعرف ذلك وأمّا حديثا عائشة وأنسٍ الأثيان في الباب الذي بعد هذا فهما واردان في قضايا معيّنة مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على الإباحة ما لا يتطرق إلى الأحاديث المذكورة في هذا الباب، لأنها تتضمن إعطاء حكم كلّ واحدٍ وإظهار شرع عام، فكان العمل بها أولى كما قال القرطبيّ على أنّ طرف الفخذ قد يتسامح في كشفه لا سيّما في مواطن الحرب ومواقف الخصام، وقد تقرر في الأصول أنّ القول أرجح من الفعل.

٥١٦ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَعْمَرٍ وَفُجْدَاهُ مَكْشُوفَتَانِ فَقَالَ: يَا مَعْمَرُ غَطِّ فُجْدَكَ فَإِنَّ الْفُجْدَيْنِ عَوْرَةٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٠/٥) وَابْنُ خَالٍ (١٣/١) فِي تَارِيخِهِ.

الحديث أخرجه البخاريّ أيضاً في صحيحه تعليقاً، والحاكم في المستدرک كلّهم من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثيرٍ مولى محمد بن جحشٍ عنه فذكره.

قال الحافظ في الفتح: رجاله رجال الصحيح غير أبي كثيرٍ فقد روى عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحاً بتعديل.

وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً قال: وقد وقع لي حديث محمد بن جحشٍ هذا مسلسلاً بالحمدتين من ابتدائه إلى انتهائه، وقد أمليت في الأربعين المتباعدة.

والحديث يدلّ على أنّ الفخذ عورة وقد تقدّم ذكر الخلاف فيه، وبيان ما هو الحقّ ومحمد بن جحشٍ هذا هو محمد بن عبد الله بن جحشٍ نسب إلى جدّه، له ولأبيه صحبة وزينب بنت جحشٍ هي عمّته، ومعمّر المشار إليه هو معمر بن عبد الله بن نضلة القرشيّ العدويّ

٥١٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْفُجْدُ عَوْرَةٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٧٩١) وَأَحْمَدُ (٢٩٠/٥) وَلَفْظُهُ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ وَفُجْدُهُ خَارِجَةٌ فَقَالَ: غَطِّ فُجْدَكَ فَإِنَّ فُجْدَ الرَّجُلِ مِنْ عَوْرَتِهِ».

الحديث في إسناده أبو يحيى القنات بقافٍ ومثنتين وهو

الْبُخَارِيُّ (٣٦٩).

الحديث في البخاري في كتاب الصلاة باللفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة، وقد تقدم الكلام على الحديث هنالك، وهو بهذا اللفظ المذكور هنا في المناقب من صحيح البخاري.

واستدل المصنف به وبما بعده المذهب من قال: إن الرِّكْبَةَ وَالسَّرَةَ ليستا من العورة، أما الرِّكْبَةُ فقال الشافعي: إنها ليست عورة، وقال الهادي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول للشافعي: إنها عورة.

وأما السَّرَةُ فالقائلون بأن الرِّكْبَةَ عورة قائلون بأنها غير عورة وخالفهم في ذلك الشافعي، فقال: إنها عورة على عكس ما مرَّ له في الرِّكْبَةَ والاحتجاج بحديث الباب لمن قال: إن الرِّكْبَةَ ليست بعورة لا يتم، لأن الكشف كان لعذر الدخول في الماء، وقد تقدم في الغسل أدلة جوازه والخلاف فيه، وأيضاً تغطيتها من عثمان مشعر بأنها عورة وإن أمكن تعليل التغطية بغير ذلك فغاية الأمر الاحتمال.

واستدل القائلون بأن الرِّكْبَةَ من العورة بحديث أبي أيوب عند الدارقطني والبيهقي بلفظ: «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا يَبْنِي سُرَّتَهُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ» وحديث أبي سعيد مرفوعاً عند الحارث بن أبي أسامة في مسنده بلفظ: «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا يَبْنِي سُرَّتَهُ وَرُكْبَتَيْهِ» وحديث عبد الله بن جعفر عند الحاكم بنحوه قالوا: والحد يدخل في المحدث كالمرق وتغلياً لجانب الحصر ورد أولاً بأن حديث أبي أيوب فيه عباد بن كثير وهو متروك، وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحارث بن أبي أسامة داود بن الحبر، رواه عن عباد بن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه، وهو مسلسل بالضعفاء إلى عطاء. وحديث عبد الله بن جعفر عن أصرم بن حوشب وهو متروك، وبالمنع من دخول الحد في المحدث والقياس على الوضع باطل، لأنه دخل بدليل آخر ولأن غسله من مقدمة الواجب وأيضاً يلزمهم القول بأن السَّرَةَ عورة وهم لا يقولون بذلك، والجواب الجواب.

وقد استدل المهدي في البحر للقائلين بأن الرِّكْبَةَ عورة لا السَّرَةَ بقوله ﷺ: «اسْتَقِلَّ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ» وبتقيل أبي هريرة سرة الحسن وروايته ذلك عن رسول الله ﷺ كما سيأتي ويمكن الاستدلال لمن قال: إن السَّرَةَ والرِّكْبَةَ ليستا من العورة بما في سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن

وَقَدْ وَضَعَ نُوبُهُ بَيْنَ فَخْذَيْهِ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ الْحَدِيثَ. والحديث استدل به من قال: إن الفخذ ليست بعورة، وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول وهو لا يتنهض لمعارضة الأحاديث المتقدمة الأول: ما قدمنا من أنها حكاية فعل.

الثاني: أنها لا تقوى على معارضة تلك الأقوال الصحيحة العامة لجميع الرجال.

الثالث: التردد الواقع في رواية مسلم التي ذكرناها «مَا يَبْنِي الْفَخْلُ وَالسَّاقِ» والساق ليس بعورة إجماعاً.

الرابع: غاية ما في هذه الواقعة أن يكون ذلك خاصاً بالنبي ﷺ لأنه لم يظهر فيها دليل يدل على التماسي به في مثل ذلك، فالواجب التمسك بتلك الأقوال الناصة على أن الفخذ عورة.

٥٢٠ - وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخْلِهِ حَتَّى إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ فَخْلِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٢/٣) وَالْبُخَارِيُّ (٣٧١) وَقَالَ: حَدِيثُ أَنَسٍ أَسْنَدٌ وَحَدِيثُ جَرْهَدٍ أَخْوَطٌ.

قوله: (حَسَرَ الْإِزَارَ) بمهمات مفتوحات أي كشف، وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء للمفعول بدليل رواية مسلم فانحسر.

قال الحافظ: وليس ذلك بمستقيم، إذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه، وزاد البخاري في هذا الحديث عن أنس بلفظ: «وَأَنَّ رُكْبَتَيْهِ لَتَمَسَّ فَخْلَهُ نَبِيُّ اللَّهِ» وهو من جملة حجج القائلين بأن الفخذ ليست بعورة، لأن ظاهره أن المس كان بدون الحائل، ومس العورة بدون حائل لا يجوز، ورد بما في صحيح مسلم ومن تابعه من أن الإزار لم تنكشف بقصده منه ﷺ، ويمكن أن يقال: إن الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم لأنه وإن كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته ﷺ، وظاهر سياق أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لأنه بلفظ: «فَأَجَزَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رُفَاقِ خَيْبَرَ وَإِنَّ رُكْبَتَيْهِ لَتَمَسَّ فَخْلَهُ نَبِيُّ اللَّهِ وَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَخْلَيْهِ» وقد عرفت الجواب عن هذا الاحتجاج مما سلف.

بَابُ بَيَانِ أَنَّ السَّرَةَ وَالرِّكْبَةَ لَيْسَتَا مِنَ الْعَوْرَةِ

٥٢١ - عَنْ أَبِي مُوسَى «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ فِيهِ مَاءٌ فَكَتَفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ أَوْ رُكْبَتَيْهِ فَلَمَّا دَخَلَ عُثْمَانُ عَطَاهَا» رَوَاهُ

الْحَدِيثُ رِجَالُهُ فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ رِجَالُ الصَّحِيحِ فَإِنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَذَكَرَهُ.

(قَوْلُهُ وَعَقَبَ مَنْ عَقَبَ) يقال: عَقَبَهُ تعقباً إذا جاء بعقبه.

وقال في النهاية: إِنَّ معنى قوله عَقَبَ أي أقام في مصلاه بعد ما يفرغ من الصلاة، يقال صَلَّى القوم وعَقَبَ فلانٌ قوله: (حَفَرَهُ النَّفْسُ) في القاموس حفزه يحفزه دفعه من خلفه وبالرَّمَح طعنه وعن الأمر أعجله وأزجه انتهى.

والحديث من أدلة من قال: إِنَّ الرِّكْبَةَ ليست بعورة، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

وفيه أَنَّ انتظار الصَّلَاة بعد فعل الصَّلَاة من موجبات الأجر وأسباب مباحة ربِّ العزة لئلا يكتفه بمن فعل ذلك.

٥٢٤- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ أَخِيذًا بِطَرَفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَتَى عَنْ رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ فَنَسَلَمَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ (٣٦٦١).

قوله: (غَامَرَ) الغامر في الأصل الملقى بنفسه في الغمرة، وغمرة الشيء شدته ومزدهمه، الجمع غمرات.

والمراد بالمغامرة هنا المخاصمة أخذاً من الغمر الذي هو الحقد والبغض.

والحديث يدلُّ على أَنَّ الرِّكْبَةَ ليست عورة.

قال المصنِّف رحمه الله: والحجة منه أَنَّهُ أَفْرَهُ على كشف الرِّكْبَةِ ولم ينكر عليه انتهى.

بَابُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ كُلَّهَا عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا

٥٢٥- عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ (حم: ١٥٠/٦) (د: ٦٤١) (ت: ٣٧٧) (هـ: ٦٥٥).

الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة والحاكم، وأعله الدارقطني بالوقف وقال: إِنَّ وقفه أشبه، وأعله الحاكم بالإرسال، ورواه الطبراني في الصغير والأوسط من حديث أبي قتادة بلفظ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ امْرَأَةٍ صَلَاةً حَتَّى تُوَارِيَ زَيْتَهَا، وَلَا مِنْ جَارِيَةٍ بَلَغَتْ الْحَيْضَ حَتَّى تَخْتَمِرَ».

قوله: (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ) قد تقدّم الكلام على لفظ القبول وما يدلُّ عليه.

أبيه عن جدّه في حديث: «وَإِذَا زَوَّجَ أَحَدُكُمْ خَادِمَةً عِنْدَهُ أَوْ أُجِيرَةً فَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا دُونِ السَّرَةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ» ورواه البيهقي أيضاً ولكنه أخصّ من الدعوى والدليل على مدّعي أنهما عورة، والواجب البقاء على الأصل والتمسك بالبراءة حتّى ينتهض ما يتعيّن به الانتقال فإن لم يوجد فالرجوع إلى مسعى العورة لغة هو الواجب، ويضمّ إليه الفخذان بالنصوص السالفة.

٥٢٢- وَعَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: «كُنْتُ مَعَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ فَلَقِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ: أَرْنِي أَقْبَلَ مِنْكَ حَيْثُ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ، فَقَالَ بِقَيْصِيهِ فَقَبِلَ سُرَّتَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٥٥).

الحديث في إسناده عمير بن إسحاق الهاشمي مولا هم، وفيه مقال.

وقد أخرجه الحاكم وصحّحه بإسناد آخر من طريق غير عمير المذكور، وقد استدللّ به من قال: إِنَّ السَّرَةَ ليست بعورة، وهو لا يفيد المطلوب لأنّ فعل أبي هريرة لا حجة فيه، وفعل النبي ﷺ وقع والحسن طفل، وفرق بين عورة الصغير والكبير، وإلا لزم أنّ ذكر الرجل ليس بعورة لما روي «أَنَّهُ ﷺ قَبِلَ زَيْبَةَ الْحَسَنِ أَوْ الْحُسَيْنِ» أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي ليلى الأنصاري، قال البيهقي: وإسناده ليس بالقوي، وروي أيضاً من حديث ابن عباس بلفظ: «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَجَ مَا يَبْنُ فَعَلَيْهِ الْحُسَيْنِ وَقَبِلَ زَيْبَةَ» أخرجه الطبراني وفي إسناده قابوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي قال ابن الصلاح: ليس في حديث أبي ليلى تردّد بين الحسن والحسين إنّما هو الحسن، وقد وقع الإجماع على أنّ القبل والدبر عورة فاللازم باطل فلا يكون الحديث متمسكاً لمن قال: إِنَّ السَّرَةَ ليست بعورة، وقد حكى المهدي في البحر الإجماع على أنّ سرّة الرجل ليست بعورة، ثم قال: وفي دعوى الإجماع نظراً وقد عرفنا أنّ القائل بذلك غير محتاج إلى الاستدلال عليه قوله: (فَقَالَ بِقَيْصِيهِ) هذا من التعبير بالقول عن الفعل وهو كثير.

٥٢٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَغْرِبَ، فَرَجَعَ مَنْ رَجَعَ، وَعَقَبَ مَنْ عَقَبَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْرِعًا قَدْ حَفَرَهُ النَّفْسُ قَدْ حَسَرَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ «أَبْشِرُوا هَذَا رَبِّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ يَبْأِي بِكُمْ يَقُولُ: أَنْظَرُوا إِلَى عِبَادِي قَدْ صَلَّوْا فَرِيضَةً، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٨٠١).

بين الذَّكَر والنَّاسِي، ومنهم من أطلق كونه سِتَّة لا يبطل تركها - الصلاة انتهى.

احتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿خَلُّوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ وبما أخرجه البخاري تعليقاً ووصله في تاريخه، وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان عن سلمة بن الأكوع قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ رَجُلٌ أَنْصَدَ أَفْصَلِي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ؟ قَالَ: نَعَمْ زُرَّهُ، وَلَوْ بِشَوْكَةٍ» وسيأتي الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير مزدرٍ.

ومحدث بهز بن حكيم المتقدم في أول هذه الأبواب.

ويجاء عن هذه الأدلة بأن غايتها إفادة الوجوب وأما الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم الشروط فلا تصلح للاستدلال بها عليها، لأن الشرط حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد الأوامر نعم يمكن الاستدلال للشرطية بمحدث الباب والحديث الآتي بعده ومحدث أبي قتادة عند الطبراني بلفظ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ امْرَأَةٍ صَلَاةَ حَتَّى تُؤَارِيَ زِينَتَهَا، وَلَا جَارِيَةٍ بَلَّغَتْ الْحِمِيزَ حَتَّى تَخْتَعِرَ» لكن لا يصفو الاستدلال بذلك عن شوب كدر، لأنه أولاً يقال: نحن نمنع أن نفي القبول يدل على الشرطية، لأنه قد نفى القبول عن صلاة الأبق، ومن في جوفه الخمر ومن يأتي عرافاً مع ثبوت الصحة بالإجماع وثانياً بأن غاية ذلك أن الستر شرط لصحة صلاة المرأة، وهو أخص من الدعوى، وإلحاق الرجال بالنساء لا يصح ههنا لوجود الفارق، وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة، وهذا معنى لا يوجد في عورة الرجل.

ونالنا: بمحدث سهل بن سعد عن الشيخين وأبي داود والنسائي بلفظ: «كَانَ الرِّجَالُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِينَ أَرْزَمَهُ عَلَى أَصْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ، وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ لَا تَرْتَفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى تَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا» زاد أبو داود: «مِنْ ضَيْقِ الْأُزْرِ» وهذا يدل على عدم وجوب الستر فضلاً عن شرطية، ورابعاً: بمحدث عمرو بن سلمة وفيه «فَكُنْتُ أُرْمَهُمْ وَعَلَيَّ بُرْدَةٌ مَقْتُوقَةٌ فَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي» وفي رواية: «خَرَجْتُ اسْتِئْ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ: أَلَا تُغَطُّوْا عَنَّا اسْتِ قَارِيَكُمْ».

الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي فالحق أن ستر العورة في الصلاة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضي تركه عدم الصحة، وقد احتج القائلون لعدم الشرطية على مطلوبهم بحجج فقهية وأهية، منها قولهم لو كان الستر شرطاً في

والحائض: من بلغت سن الحيض لا من هي ملاسبة للحيض فإنها ممنوعة من الصلاة، وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ امْرَأَةٍ قَدْ حَاضَتْ إِلَّا بِخِمَارٍ» وقوله: (إِلَّا بِخِمَارٍ) هو بكسر الخاء ما يغطي به رأس المرأة، قال صاحب المحكم: الخمار: النصف، وجمعه أخرة وخمر.

والحديث استدلل به على وجوب ستر المرأة لرأسها حال الصلاة، واستدل به من سوى بين الحرمة والأمة في العورة لعموم ذكر الحائض، ولم يفرق بين الحرمة والأمة هو قول أهل الظاهر.

وفرقت العرة والشافعي وأبو حنيفة والجمهور بين عورة الحرمة والأمة فجعلوا عورة الأمة ما بين السرة والركبة كالرجل والحجة لهم ما رواه أبو داود والدارقطني وغيرهما، وقد ذكرنا لفظ الحديث في شرح حديث أبي موسى المتقدم في الباب الذي قبل هذا، وبما رواه أبو داود أيضاً بلفظ: «إِذَا رُجِحَ أَخَذَكُمْ عَبْدُهُ أَمْنَهُ فَلَا يَنْظُرُ إِلَيَّ عَوْرَتِهَا» قالوا: والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح ببيانه في الحديث الأول.

وقال مالك: الأمة عورتها كالحرمة حاشا شعرها فليس بعورة، وكأنه رأى العمل في الحجاز على كشف الإماء لرؤوسهن، هكذا

حكاه عنه ابن عبد البر في الاستذكار.

قال العراقي في شرح الترمذي: والمشهور عنه أن عورة الأمة كالرجل وقد اختلف في مقدار عورة الحرمة فقليل جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين وإلى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليه والشافعي في أحد أقواله وأبو حنيفة في إحدى الروايتين عنه ومالك.

وقيل: والقدمين وموضع الخلخال وإلى ذلك ذهب القاسم في قول وأبو حنيفة في رواية عنه والثوري وأبو العباس وقيل: بل جميعها إلا الوجه، وإليه ذهب أحمد بن حنبل وداود.

وقيل: جميعها بدون استثناء، وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي وروي عن أحمد.

وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المفسرين من الاختلاف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ وقد استدلل بهذا الحديث على أن ستر العورة شرطاً في صحة الصلاة لأن قوله «لَا يَقْبَلُ» صالح للاستدلال به على الشرطية كما قيل وقد اختلف في ذلك، فقال الحافظ في الفتح: ذهب الجمهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة قال: وعن بعض المالكية التفرقة

الإشعار لو سلم لم يستلزم حصر البأس في الإفساد، لأن نقصان الأجر الموجب لنقص الصلاة وعدم كمالها مع صحتها بأس، ولو سلم ذلك الاستلزام فغايبته أن يفيد الشرطية في النساء كما عرفت مما سلف.

وفي هذا الحديث دليل لمن لم يستثن القدمين من عورة المرأة، لأن قوله: «يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا» يدل على عدم العفو، وهكذا استدل من قال بالشرطية بما في حديث ابن عمر من قوله ﷺ «يُرْخِشُ شَيْئًا» وقوله «يُرْخِشُ ذِرَاعًا» وهو كما عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة، وغاية ما فيه أن يدل على وجوب ذلك.

وفيه أيضًا حجة لمن قال: إن قدمي المرأة عورة. قوله: (في ذراع) هو قميص المرأة الذي يغطي بدنها ورجليها، ويقال له سابغ إذا طال من فوق إلى أسفل. قوله: «يُرْخِشُ شَيْئًا» قال ابن رسلان: الظاهر أن المراد بالشيء والذراع أن يكون هذا القدر زائدًا على قميص الرجل لا أنه زائد على الأرض.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَجْرِيدِ الْمُنَكِّبِينَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا وَجَدَ مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ وَحَدَّهَا

٥٢٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٥٩) وَمُسْلِمٌ (٥١٦)، وَلَكِنْ قَالَ: «عَلَى عَاتِقِهِ»، وَالْأَحْمَدُ (٢٤٣/٢) الْفُطَّانُ.

الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قوله: (لا يُصَلِّينَ) في لفظ: «لا يُصَلِّي» قال ابن الأثير: كذا هو في الصحيحين بإثبات الياء ووجهه أن لا نافية وهو خبر بمعنى النهي.

قال الحافظ ورواه الدارقطني في غرائب مالك بلفظ: «لَا يُصَلِّ».

ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ: «لَا يُصَلِّينَ» بزيادة نون التوكيد ورواه الإسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» قوله: (لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ) العاتق ما بين المنكبين إلى أصل العنق، والمراد أنه لا يتر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشج بهما على عاتقيه فيحصل السر من أعالي البدن، وإن كان ليس بعورة،

الصلاة لا تختص بها ولا تنفرد إلى النية ولكن العاجز العريان ينتقل إلى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل إلى القعود، والأول منقوض بالإيمان، فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها، والثاني: باستقبال القبلة فإنه غير مفتقر إلى النية، والثالث: بالعاجز عن القراءة والتسبيح فإنه يصلي ساكنًا.

٥٢٦- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ذِرْعٍ وَخِمَارٍ وَلَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ؟» قَالَ: إِذَا كَانَ الذَّرْعُ سَابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٤٠).

٥٢٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذُيُوبِهِنَّ؟» قَالَ: يُرْخِشُ شَيْئًا قَالَتْ: إِذَنْ يُنَكِّفُ أَفْدَامَهُنَّ، قَالَ فَيُرْخِشُهُ ذِرَاعًا لَا يَزِدُّنَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٠٩/٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٣١) وَصَحَّحَهُ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢) وَلَفْظُهُ: «أَنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلْنَهُ عَنِ الذَّلِيلِ، فَقَالَ اجْعَلْنَهُ شَيْئًا فَقُلْنَ: إِنَّ شَيْئًا لَا يَسْتُرُ مِنْ عَوْرَةٍ فَقَالَ اجْعَلْنَهُ ذِرَاعًا».

حديث أم سلمة أخرجه أيضًا الحاكم وأعله عبد الحق بأن مالكا وغيره روه موقوفا.

قال الحافظ: هو الصواب، ولكنه قد قال الحاكم: إن رفعه صحيح على شرط البخاري انتهى وفي إسناده عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال.

قال في التريب: صدوق يخطئ من السابعة.

قال أبو داود: روى هذا الحديث مالك بن أنس ويكر بن مضر وحفص بن غياث وإسماعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن إسحاق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة لم يذكر واحد منهم النبي ﷺ قصروا به عن أم سلمة انتهى.

والرفع زيادة لا ينبغي إلغاؤها كما هو مصطلح أهل الأصول، وبعض أهل الحديث، وهو الحق، وحديث ابن عمر هو للجماعة كلهم بدون قول أم سلمة، وجواب النبي ﷺ عليها وسيأتي الكلام عليه في باب الرخصة في اللباس الجميل من كتاب اللباس وقد استدلل بحديث أم سلمة فإن في بعض الفاظه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ الذَّرْعُ سَابِغًا».

إن الخ كما في التلخيص على أن ستر بدن المرأة من شروط صحة الصلاة لأن تقييد نفسي البأس بتغطية القدمين مشعر أن البأس فيما عداه، وليس إلا فساد الصلاة، وأنت خبير بأن هذا

أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة.

قال النووي: قال العلماء: حكمته أنه إذا أتزر به، ولم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن أن تنكشف عورته بخلاف ما إذا جعل بعضه على عاتقه، ولأنه قد يحتاج إلى إمساكه بيده فيشتغل بذلك، وتفوته سنة وضع اليمنى على اليسرى تحت صدره ورفعهما.

والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد.

قال النووي: ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود، ولا أعلم صحته، واجمعوا أن الصلاة في ثوبين أفضل ويدل أيضاً على المنع من الصلاة في الثوب الواحد إذا لم يكن على عاتق المصلي منه شيء، وقد حمل الجمهور هذا النهي على التنزيه، وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه.

وعنه أيضاً تصح ويأثم، وغفل الكرمانى عن مذهب أحمد فادعى الإجماع على جواز ترك جعل طرف الثوب على العاتق وجعله صارفاً للنهي عن التحريم إلى الكراهة، وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز، وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضاً، وعقد الطحاوي له باباً في شرح المغني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاووس والنخعي، ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير، وجمع الطحاوي بين الأحاديث بأن الأصل أن يصلي مشتملاً فإن ضاق أتزر ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره.

قال الحافظ: لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه.

واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه ﷺ صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه، وهي نائمة، قال: ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع، لأن يتزر به، ويفضل منه ما كان لعاتقه، وفيما قاله نظر لا يخفى قاله الحافظ.

إذا تقرر لك عدم صحة الإجماع الذي جعله الكرمانى صار للنهي فالواجب الجزم بمعناه الحقيقي وهو تحريم ترك جعل طرف الثوب الواحد حال الصلاة على العاتق والجزم بوجوبه مع المخالفة بين طرفيه بالحديث الآتي حتى يتنهض دليل يصلح للصرف، ولكن هذا في الثوب إذا كان واسعاً جمعاً بين الأحاديث، كما سيأتي التصريح بذلك في حديث جابر وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال: وفرض على الرجل إن صلى في

ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه فإن لم يفعل بطلت صلاته، إن كان ضيقاً أتزر به، وأجزاء سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن، ثم ذكر ذلك عن نافع مولى ابن عمر والنخعي وطاووس.

٥٢٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بِطَرَفَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٠) وَأَحْمَدُ (٢/ ٢٥٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٢٧) وَزَادَ: «عَلَى عَاتِقَيْهِ».

أخرج هذه الزيادة أحمد وكذا الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق حسين عن شيان.

وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب، وخالفهم في ذلك أحمد والخلاف في الأمر هنا كالخلاف في النهي في الحديث الذي قبل هذا.

وفي الباب عن عمرو بن أبي سلمة عند الجماعة كلهم، وعن سلمة بن الأكوع عند أبي داود والنسائي.

وعن أنس عند البزار والموصلي في مسندهما، وعن عمرو بن أبي أسيد عند البغوي في معجم الصحابة والحسن بن سفيان في مسنده.

وعن أبي سعيد عند مسلم وابن ماجه.

وعن كيسان عند ابن ماجه.

وعن ابن عباس عند أحمد بإسناد صحيح.

وعن عائشة عند أبي داود.

وعن أم هانئ عند الشيخين.

وعن عمار بن ياسر عند أبي يعلى والطبراني.

وعن طلق بن علي عند أبي داود.

وعن عبادة بن الصامت عند الطبراني.

وعن أبي بن كعب عند عبد الله بن أحمد في زياداته على

المسند وعن حذيفة عند أحمد.

وعن سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي.

وعن عبد الله بن أبي أمية عند الطبراني.

وعن عبد الله بن أنيس عند الطبراني أيضاً.

وعن عبد الله بن سرجس عند الطبراني أيضاً.

وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة عند أحمد.

وعن عبد الله بن عمر عند أبي داود.

بَابُ مَنْ صَلَّى فِي قَمِيصٍ غَيْرِ مُزَرَّرٍ تَبْدُو مِنْهُ عَوْرَتُهُ فِي الرُّكُوعِ أَوْ غَيْرِهِ

٥٣١- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَكُونُ فِي الصَّيْدِ وَأَصَلِّي وَلَيْسَ عَلَيَّ إِلَّا قَمِيصٌ وَاحِدٌ قَالَ: «فَزُرْهُ وَإِنْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا شَوْكَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٣٢) وَالنَّسَائِيُّ (٧٠/٢).

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلقه البخاري في صحيحه ووصله في تاريخه، وقال: في إسناده نظر.

قال الحافظ: وقد بينت طرقه في تغليق التعليق وله شاهد مرسل، وفيه انقطاع، أخرجه البيهقي، وقد رواه البخاري أيضاً عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة، زاد في الإسناد رجلاً، ورواه أيضاً عن مالك بن إسماعيل عن عطاء بن خالد، قال: حدثنا موسى بن إبراهيم قال: حدثنا سلمة، فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة، فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الأسانيد، أو يكون التصريح في رواية عطاء، وهما فهذا وجه النظر في إسناده الذي ذكره البخاري.

وأما من صححه فاعتمد على رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهداً لاتصالها. وطريق عطاء أخرجهما أيضاً أحمد والنسائي.

وأما قول ابن القطان إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود، وأنه نسب هنا إلى جده فليس بمستقيم، لأنه نسب في رواية البخاري وغيره غزومياً وهو غير التيمي فلا تردد، نعم وقع عند الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فإن كان محفوظاً فيحتمل على بعد أن يكونا جميعاً روايا الحديث وحمله عنهما الدراوردي وإلا فذكر محمد فيه شاذ كذا قال الحافظ.

قوله: (في الصيد) جاء في رواية بلفظ: «إِنَّا نَكُونُ فِي الصَّيْفِ» وفي أخرى «بِالصَّيْفِ» وقد جمع ابن الأثير بين الروايات في شرحه للمسنند بما حاصله أن ذكر الصيد، لأن الصائد يحتاج أن يكون خفيفاً ليس عليه ما يشغله عن الإسراع في طلب الصيد، وذكر الصنف معناه أن يصلي في جماعة، وليس عليه إلا قميص واحد قريباً بدت عورته، وذكر الصيف معناه مظنة للحر سيما في

وعن علي بن أبي طالب عند الطبراني، وعن معاذ عند الطبراني أيضاً.

وعن معاوية عند الطبراني أيضاً.

وعن أبي أمامة عند الطبراني أيضاً.

وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى الموصلي.

وعن أبي عبد الرحمن حاضن عائشة عند الطبراني.

وعن أم حبيبة عند أحمد وعن أم الفضل عند أحمد.

وعن رجل من أصحاب النبي ﷺ لم يسم عند أحمد بإسناد صحيح.

٥٣٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَجِئْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَلَاتَرِزْ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٦١) (م: ٧٦٦ و ٥١٨)، وَلَفْظُهُ لِأَحْمَدَ (٣/٣٠٠ و ٣٣٥ و ٣٥٧) وَفِي لَفْظٍ لَهُ آخَرُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا اتَّسَعَ الثَّوْبُ فَلْتَعَاطِفْ بِهِ عَلَى مَنْكِبَيْكَ ثُمَّ صَلِّ، وَإِذَا ضَاقَ عَنْ ذَلِكَ فَشُدَّ بِهِ حَقْوَيْكَ، ثُمَّ صَلِّ مِنْ غَيْرِ رِءَاءٍ». قوله: (فالتجئ به) الالتجاف بالثوب: التغطى به كما أفاده في القاموس.

والمراد أنه لا يشد الثوب في وسطه فيصلي مكشوف المنكبين بل يترز به ويرفع طرفيه فيلتحف بهما فيكون بمنزلة الإزار والرءاء، هذا إذا كان الثوب واسعاً، وأما إذا كان ضيقاً جاز الاتزار به من دون كراهة، وبهذا يجمع بين الأحاديث كما ذكره الطحاوي وغيره.

واختاره ابن المنذر وابن حزم وهو الحق الذي يتعين المصير إليه، فالقول بوجوب طرح الثوب على العاتق والمخالفة من غير فرق بين الثوب الواسع والضيق ترك للعمل بهذا الحديث، وتسمير منافع للشرعية السمحة، إن أمكن الاستئناس له بمحدث: «إِنْ رَجُلًا كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِبِيهِ أَزْرِهِمْ عَلَى أَغْصَانِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّيَّانِ، وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى تَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا» عند الشيخين وأبي داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله:

(فَشُدَّ بِهِ حَقْوَيْكَ) الحق بفتح الحاء المهملة موضع شد الإزار وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سموا الإزار الذي يشد على العورة حقواً.

قوله: (فَمَسَيْت) بكسر السين الأولى.
قوله: (الْحَاتَمُ) يعني خاتم النبوة تبركاً به وليخبر به من لم يره.
قوله: (إِلَّا مُطْلِقِي) بكسر اللام وفتح القاف وسكون الياء
مثنى مطلق.
والحديث يدل على أن إطلاق الزرار من السنة.

والمصنف أورد ههنا توهماً منه أنه معارضٌ بحديث سلمة بن
الأكوع الذي مر، وليس الأمر كذلك، لأن حديث سلمة خاصٌ
بالصلاة، وهذا الحديث ليس فيه ذكر الصلاة، ويمكن أن يكون
مراد المصنف بليارده هنا الاستدلال به على جواز إطلاق الزرار
في غير الصلاة وإن كانت ترجمة الباب لا تساعد على ذلك.
قال رحمه الله: وهذا عمولٌ على أن القميص لم يكن وحده
انتهى.

بَابُ اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبَيْنِ وَجَوَازِهَا فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ

٥٣٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ
فِي ثَوْبَيْنِ وَاحِدٍ، فَقَالَ: أَوَّلُكُمْ ثَوْبَانِ؟» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا
التِّرْمِذِيُّ زَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ فَقَالَ: إِذَا
وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ، صَلَّى رَجُلٌ فِي إِذَارٍ
وَرِدَاءٍ، فِي إِذَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِذَارٍ وَقَبَا، فِي سَرَائِيلَ وَرِدَاءٍ، فِي
سَرَائِيلَ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَائِيلَ وَقَبَا، فِي ثَبَانٍ وَقَبَا، فِي ثَبَانٍ
وَقَمِيصٍ، قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: فِي ثَبَانٍ وَرِدَاءٍ (حم):
٢٣٩/٢ (٢٦٦) (خ: ٣٥٨) (م: ٥١٥) (د: ٦٢٥) (ن: ٧٠٠٦٩/٢) (هـ: ١٠٤٧).

قوله: (إِنَّ سَائِلًا) ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفي في
كتابه المبسوط أن السائل ثوبان.

قوله: (أَوَّلُكُمْ ثَوْبَانِ) قال الخطابي: لفظه استخبارٌ ومعناه
الإخبار على ما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى
من طريق الفحوى، كأنه يقول: إذا علمتم أن ستر العورة فرض،
والصلاة لازمة، وليس لكل أحدٍ منكم ثوبان فكيف لم تعلموا
أن الصلاة في التوب الواحد جائزة، أي مع مراعاة ستر العورة.
وقال الطحاوي: معناه: لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب
الواحد لكهت لمن لا يجد إلا ثوباً واحداً انتهى.

قال الحافظ: وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر
وغيره، والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة.

الحجاز لا يمكن معه اللباس قوله: (فَرَزَهُ) هكذا وقع
هنا وفي رواية البخاري قال: «يُزَرُّ» وفي رواية أبي داود «فَأَزَرَهُ»
وفي رواية ابن حبان والنسائي «زَرَهُ» والمراد شد القميص،
والجمع بين طرفيه لثلاثاً تبدو عورته ولو لم يمكنه ذلك إلا بأن يفرز
في طرفه شوكة يستمسك بها.

والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد وفي
القميص منفرداً عن غيره مقيداً بعقد الزرار، وقد تقدم الخلاف
في ذلك.

٥٣٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ
حَتَّى يَخْتَزِمَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٨٧ و٤٥٨ و٤٧٢) وَأَبُو دَاوُدَ.

هذا الحديث وقع البحث عنه في سنن أبي داود ومسنده أحمد
والجامع الكبير وجمع الزوائد فلم يوجد بهذا اللفظ فينظر في
نسبة المصنف له إلى أحمد وأبي داود ولكنه يشهد له الأمر بشد
الإزار على الحق، وقد تقدم، لأن الاحتزام شد الوسط كما في
القاموس وغيره وكذلك حديث «وَإِنْ كَانَ حَيْثُ فَرَزَ بِهِ» عند
الشيخين كما تقدم، لأن الاتزار: شد الإزار على الحق فيكون
هذا النهي مقيداً بالتوب الضيق كما في غيره من الأحاديث، وقد
تقدم الكلام على ذلك.

٥٣٣- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ
قَالَ: «أَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَبَايَعْنَاهُ، وَإِنْ قَمِيصُهُ
لَمْ يُطْلَقْ قَالَ: فَبَايَعْتُهُ فَأَذْخَلْتُ يَدِي مِنْ قَمِيصِهِ فَمَسَيْتُ الْحَاتَمَ،
قَالَ عُرْوَةُ: فَمَا رَأَيْتَ مُعَاوِيَةَ وَلَا أَبَاهُ فِي شَيْءٍ وَلَا حَبْرٍ إِلَّا
مُطْلِقِي أَزْرَاهِمَا لَا يُزَرِّانِ أَبَدًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٩) وَأَبُو دَاوُدَ
(٤٠٨٢).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني أن
هذا الحديث تفرد به، وذكر ابن عبد البر أن قرّة بن إياس والد
معاوية المذكور لم يرو عنه غير ابنه معاوية وفي إسناد أبي مهمل
بمجم ثم هاء مفتوحتين ولا م مخففة الجعفي الكوفي، وقد وثقه أبو
زرعة الرازي، وذكره ابن حبان.

قوله: (وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن نفيل التيفليسي وقيل:
ابن قشير وهو أبو مهمل المذكور الراوي عن معاوية بن قرّة.

قوله: (إِنْ قَمِيصُهُ) بكسر الهمزة لأنها بعد واو الحال.
قوله: (لَمْ يُطْلَقْ) أي غير مشدود، وكان عادة العرب أن تكون
جيوبهم واسعة فربما يشدونها وربما يتركونها مفتوحة مطلقاً.

٥٣٥- وَعَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (م: ٥١٨ و ٧٦٦) (خ: ٣٥٢).
الحديث أخرجه مسلمٌ من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية عمرو بن الحارث، عن أبي الزبير، ورواه أبو داود من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه، قال: «أَنَا جَابِرُ» الحديث ولم يخرج البخاري من حديث جابر بهذا اللفظ الذي ذكره المصنف، بل أخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سيأتي.

قوله: (مُتَوَشِّحًا بِهِ) قال ابن عبد البر حاكياً عن الأخفش: إِنَّ التَّوَشُّحَ هُوَ أَنْ يَأْخُذَ طَرَفَ الثَّوْبِ الْأَيْسَرِ مِنْ تَحْتَ يَدِهِ الْيُسْرَى فَيَلْبِقِيهِ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَيَلْقِي طَرَفَ الثَّوْبِ الْأَيْمَنِ مِنْ تَحْتَ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ، قال: وهذا التَّوَشُّحُ الَّذِي جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ.
والحديث يدلُّ على جواز الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ إِذَا تَوَشَّحَ بِهِ الْمَصْلِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

٥٣٦- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ فِي بَيْتٍ أَمْ سَلَمَةَ قَدْ لَقِيَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٧/٤) (خ: ٣٥٦) (م: ٥١٧) (د: ٦٢٨) (ت: ٣٣٩) (ن: ٧٠/٢) (هـ: ١٠٤٩).

قوله: (مُتَوَشِّحًا بِهِ) فِي الْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ «مُشْتَمِلًا» وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ «مُلْتَحِفًا» بِهِ وَقَدْ جَعَلَهَا النَّوَوِيُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَقَالَ: الْمُشْتَمِلُ وَالْمُتَوَشِّحُ وَالْمُخَالَفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ مَعْنَاهُ وَاحِدٌ هُنَا، وَقَدْ سَبَقَ إِلَى ذَلِكَ الزَّهْرِيُّ، وَفَرَّقَ الْأَخْفَشُ بَيْنَ الْإِشْتِمَالِ وَالتَّوَشُّحِ فَقَالَ: إِنَّ الْإِشْتِمَالَ هُوَ أَنْ يَلْتَفِ الرَّجُلُ بِرِدَائِهِ أَوْ بِكِسَائِهِ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِهِ وَيَرُدُّ طَرَفَ الثَّوْبِ الْأَيْمَنِ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ، قَالَ: وَالتَّوَشُّحُ وَذَكَرَ مَا قَدَّمَاهُ عَنْهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَفَائِدَةُ التَّوَشُّحِ وَالْإِشْتِمَالِ وَالِاتِّحَافِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنْ لَا يَنْظُرَ الْمَصْلِي إِلَى عَوْرَةِ نَفْسِهِ إِذَا رَكَعَ وَلِتَلَّا يَسْقُطَ الثَّوْبُ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ قَوْلَهُ: (قَدْ لَقِيَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ) قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

والحديث يدلُّ على أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ صَحِيحَةٌ إِذَا تَوَشَّحَ بِهِ الْمَصْلِي أَوْ وَضَعَ طَرَفًا عَلَى عَاتِقِهِ أَوْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

قوله: (ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِأَنَّهُ اخْتَلَفَ هُوَ وَأَبِيُّ بَنٍ كَعْبٍ فَقَالَ أَبِي: الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الثِّيَابِ قَلَّةً، فَقَامَ عُمَرُ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ: الْقَوْلُ مَا قَالَ أَبِي وَلَمْ يَأَلِ ابْنُ مَسْعُودٍ أَيُّ لَمْ يَقْصُرْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ.
قوله: (جَمَعَ رَجُلٌ) هَذَا مِنْ قَوْلِ عُمَرَ وَأَوْرَدَهُ بِصِيغَةِ الْخَبَرِ، وَمُرَادُهُ الْأَمْرَ.

قال ابن بطال: يعني ليجمع وليصل.
وقال ابن المنير: الصحيح أنه كلامٌ في معنى الشرط كأنه قال: إن جمع رجلٌ عليه ثيابه فحسنٌ ثم فصل الجمع بصورٍ.
قال ابن مالك: تضمن هذا فائدتين.

الأولى: ورود الماضي بمعنى الأمر في قوله صلى والمعنى ليصل والثانية: حذف حرف العطف، ومثله قوله ﷺ: «تَصَلِّ أَفَرَأَوْ مِنْ دِينَارٍ مِنْ وَزْهَمٍ مِنْ صَاعٍ تَمْرٍ».

قوله: (فِي سَرَاوِيلٍ) قال ابن سيده: السَّارَاوِيلُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ يَذْكُرُ وَيُوَثِّثُ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيَّ التَّذْكِيرَ، وَالْأَشْهُرُ عَدَمُ صَرْفِهِ.
قوله: (وَقَبَّأ) بِالْقَصْرِ وَالْمَذَقِ.

قيل: هو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وَقِيلَ: عَرَبِيٌّ مُشْتَقٌّ مِنْ قَبُوتِ الشَّيْءِ إِذَا ضَمَمْتَ أَصَابِعَكَ سَمِيَّ بِذَلِكَ لِانْتِظَامِ أَطْرَافِهِ.

قوله: (فِي ثُبَانٍ) الثُّبَانُ بَضْمُ الثَّنَاءِ وَتَشْدِيدُ الْمُوَحَّدَةِ، وَهُوَ عَلَى هَيْئَةِ السَّارَاوِيلِ. إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ رَجُلَانِ وَهُوَ يَتَخَذُ مِنْ جِلْدٍ.

قوله: (وَأَحْسَبُهُ) الْقَاتِلُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَالضَّمِيرُ فِي أَحْسَبِهِ رَاجِعٌ إِلَى عُمَرَ، وَمَجْمُوعٌ مَا ذَكَرَ عُمَرَ مِنَ الْمَلَابِسِ سِتَّةٌ ثَلَاثَةٌ لِلْوَسْطِ وَثَلَاثَةٌ لِغَيْرِهِ، فَقَدَّمَ مَلَابِسَ الْوَسْطِ لِأَنَّهَا حُلٌّ سَرِّ الْعَوْرَةِ، وَقَدَّمَ أَسْرَهَا وَأَكْثَرَهَا اسْتِعْمَالًا لَهُمْ، وَضَمَّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدًا فَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ تِسْعُ صُورٍ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي ثَلَاثَةٍ، وَلَمْ يَقْصِدِ الْحَصْرَ فِي ذَلِكَ بَلْ يَلْحَقُ بِهِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ.

والحديث يدلُّ على أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ صَحِيحَةٌ، وَلَمْ يَخَالَفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا ابْنُ مَسْعُودٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ قَوْلُ النَّوَوِيِّ: لَا أَعْلَمُ صَحَّتَهُ، وَتَقَدَّمَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي ثَوْبَيْنِ أَفْضَلُ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْقَاضِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالْقُرْطُبِيُّ وَالنَّوَوِيُّ، وَفِي قَوْلِ ابْنِ الْمُنْذَرِ: وَاسْتَحَبَّ بَعْضُهُمُ الصَّلَاةَ فِي ثَوْبَيْنِ إِشْعَارًا بِالْخِلَافِ.

بَابُ كَرَاهِيَةِ اسْتِحْمَالِ الصَّمَاءِ

٥٣٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَأَنْ يَشْتَجِلَ الصَّمَاءُ بِالثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ شَيْءٌ مِنْهُ، يَغْنِي شَيْءٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (م: ١٥١٢) (خ: ٥٨٢١)، وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ (٤١٩/٢): «نَهَى عَنْ لَيْسَتَيْنِ: أَنْ يَخْتَبِيَ أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَأَنْ يَشْتَجِلَ فِي إِزَارِهِ إِذَا مَا صَلَّى إِلَّا أَنْ يَخَالَفَ بَطْرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ».

قوله: (أَنْ يَخْتَبِيَ) الاحتباء أن يقعد على اليتيه وينصب ساقيه ويلفّ عليه ثوباً، ويقال له: الحبوكة وكانت من شأن العرب.

قوله: (لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ) فيه دليل على أَنَّ الواجب ستر السَّوَاتِينِ فقط، لأنَّه قِيدَ النَّهْيِ بما إذا لم يكن على الفرج شيءٌ، ومقتضاه أَنَّ الفرج إن كان مستوراً فلا نهْي. قوله: (وَأَنْ يَشْتَجِلَ الصَّمَاءُ) هو بالصاد المهملة والمدّ قال أهل اللغة: هو أن يجلّ جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً، ولا يقيس ما تخرج منه يده.

قال ابن قتيبة: سميت صماءً، لأنَّه يسدّ المنافذ كلّها فيصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق. وقال الفقهاء: هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضمه على منكبيه فيصير فرجه باذاً.

قال النووي: فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً لثلاث تعرض له حاجة فيتعرّس عليه إخراج يده فيلحقه الضرر، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشاف العورة، وقال الحافظ: ظاهر سياق البخاري من رواية يونس في اللباس أَنَّ التفسير المذكور فيها مرفوعٌ وهو موافق لما قال الفقهاء، ولفظه سيأتي في هذا الباب، وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح، لأنَّه تفسير من الرأوي لا يخالف ظاهر الخبر.

قوله: (وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ) هذه الرواية موافقة لما عند الجماعة في المعنى إلا أَنَّ فيها زيادة وهو قوله: «إِذَا مَا صَلَّى» وهي غير سالحة لتقييد النهي بحالة الصلاة، لأنَّ كشف العورة محرّم في جميع الحالات إلا ما استثنى، والنهي عن الاحتباء والاشتغال لكونهما مظنة الانكشاف فلا يختصّ بتلك الحالة.

قوله: (لَيْسَتَيْنِ) هو بكسر اللام لأنَّ المراد بالنهي الهيئة

المخصوصة لا المرّة الواحدة من اللبس.

والحديث يدلّ على تحريم هاتين اللَّبْسَتَيْنِ، لأنَّه المعنى الحقيقي للنهي، وصرّفه إلى الكراهة مفتقر إلى دليل.

٥٣٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ اسْتِحْمَالِ الصَّمَاءِ وَالْإِخْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ فَإِنَّهُ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلِلْبُخَارِيِّ «نَهَى عَنْ لَيْسَتَيْنِ»، وَاللَّبْسَتَانِ: اسْتِحْمَالُ الصَّمَاءِ وَالصَّمَاءُ: أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقَيْهِ فَيَبْذُو أَحَدَ شِقَيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ، وَاللَّبْسَةُ الْأُخْرَى إِخْتِبَاءُهُ بِثَوْبِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ (حم: ٩٥٦٦ و ٣/ ٩٥٦٦) (خ: ٥٨٢) (م: ١٥١٢) (د: ٣٢٧٧ و ٣٣٧٨) (ن: ٧/ ٢٦٠-٢٦١) (هـ: ٢١٧).

قد تقدّم الكلام على الحديث في شرح الذي قبله.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ السَّدَلِ وَالتَّلَمُّمِ فِي الصَّلَاةِ

٥٣٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْ يَغْطِيَ الرَّجُلُ فَاةَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٤٣)، وَلِأَحْمَدَ (٢/ ٣٤٥ و ٢٩٥) (٢/ ٣٤٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٨) عَنْهُ النَّهْيُ عَنِ السَّدَلِ، وَابْنُ مَاجَةَ (٩٦٦) النَّهْيُ عَنْ تَغْطِيَةِ الْقَمَمِ».

الحديث قال الترمذي: لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً إلا من حديث عسل بن سفيان، وأخرجه الحاكم في المستدرک من الطريق التي رواها أبو داود بالزيادة التي ذكرها، وقال: هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجا فيه تغطية الرجل فاه في الصلاة انتهى.

وكلامه هذا يفهم أنّهما أخرجا أصل الحديث مع أنّهما لم يخرجاه.

وفي الباب عن أبي جحيفة عند الطبراني في معاجمه الثلاثة، والبرّار في مسنده وفي إسناده حفص بن أبي داود وقد اختلف فيه عليه، وهو ضعيف، وكذلك أبو مالك النخعي وقد ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم، قال البيهقي: وقد كتبه من حديث إبراهيم بن طهمان عن الهيثم فإن كان محفوفاً فهو أحسن من رواية حفص وفي الباب أيضاً عن ابن مسعود عند البيهقي، وقد تقدّر به بسر بن رافع وليس بالقوي.

وعن ابن عباس عن ابن عدي في الكامل وفي إسناده عيسى بن قرطاس وليس بثقة، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه.

الفاء لا في القاف.

والحديث يدل على تحريم السدّل في الصلّة لأنّه معنى النهي الحقيقي، وكرهه ابن عمر ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري والشافعي في الصلّة وغيرها.

وقال أحمد: يكره في الصلّة وقال جابر بن عبد الله وعطاء والحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى: لا بأس به، وروي ذلك عن مالك، وأنت خيرٌ بأنّه لا موجب للعدول عن التحريم إن صحّ الحديث لعدم وجدان صارفٍ له عن ذلك.

قوله: (وَأَنْ يَغْطِيَ الرَّجُلُ قَاةً) قال ابن حبان: لأنّه من زيّ الجوس قال: وإنّما زجر عن تغطية الفم في الصلّة على الدوام لا عند التّأوّب بمقدار ما يكظمه لحديث «إِذَا تَأَوَّبَ أَخَذَكُمْ فَلْيُضَعْ يَدُهُ عَلَى فِيهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ» وهذا لا يتمّ إلا بعد تسليم عدم اعتبار قيد في الصلّة المصرّح به في المعطوف عليه في جانب المعطوف، وفيه خلاف ونزاع.

وقد استدلّ به على كراهة أن يصلّي الرجل مثلثاً كما فعل المصنّف.

بَابُ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْحَرِيرِ وَالْمَغْصُوبِ

٥٤٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ، وَفِيهِ وَرْهَمٌ حَرَامٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - لَهُ صَلَاةً مَا دَامَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَذْخَلَ أَصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ وَقَالَ: صُنْتُ إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ سَمِعْتُهُ يَقُولُهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٨/٢).

الحديث أخرجه أيضاً عبد بن حميد والبيهقي في الشعب وضعّفاه وتأمّ والخطيب وابن عساكر والذيلمي، وفي إسناده هاشم عن ابن عمر، قال ابن كثير في إرشاده: وهو لا يعرف. وقد استدلّ به من قال: إنّ الصلّة في الثوب المغصوب أو المغصوب ثمنه لا تصحّ، وهم العترة جميعاً.

وقال أبو حنيفة والشافعي: تصحّ، لأنّ العصيان ليس بنفس الطاعة لتغاير اللباس والصلّة، وردّ بأنّ الحديث مصرّح بنفي قبول الصلّة في الثوب المغصوب ثمنه، والمغصوب عنه بالأولى، وأنت خيرٌ بأنّ الحديث لا يتنهض للحجّية، ولو سلم فمعنى نفي القبول لا يستلزم نفي الصّحة، لأنّه يرد على وجهين الأوّل يراد به الملازم لنفي الصّحة والإجزاء نحو قوله «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» والثّاني يراد به نفي الكمال والفضيلة كما في حديث نفي قبول صلاة الأبق والمغاضبة لزوجها ومن في

وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديث الباب فمنهم من لم يحتجّ به لتفرّد عسل بن سفيان، وقد ضعّفه أحمد.

قال الخلال: سئل أحمد عن حديث السدّل في الصلّة من حديث أبي هريرة فقال: ليس هو بصحيح الإسناد.

وقال: عسل بن سفيان غير محكم الحديث، وقد ضعّفه الجمهور بمحيى بن معين وأبو حاتم والبخاري وآخرون، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويخالف على قلّة روايته انتهى وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث فقط، وأبو داود أخرج له هذا وحديثاً آخر، وقد تقدّم تصحيح الحاكم حديث أبي هريرة.

وعسل بن سفيان لم يتفرّد به فقد شاركه في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان وترك بمحيى له لم يكن إلا لقوله إنّ كان قدرياً وقد قال ابن عدي: أرجو أنّه لا بأس به قوله: (نَهَى عَنْ السَّدَلِ) قال أبو عبيدة في غريبه: السدّل: إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضمّ جانبيه بين يديه فإنّ ضمّه فليس بسدّل، وقال صاحب النهاية: هو أن يلتحف بثوبه، ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد، وهو كذلك قال: وهذا مطّرد في القميص وغيره من الثياب قال: وقيل: هو أن يضع وسط الإزار على رأسه ويرسل طرفه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه.

وقال الجوهري: سدّل ثوبه يسدله بالضّمّ سداً أي أرخاه. وقال الخطّابي: السدّل: إرسال الثوب حتّى يصيب الأرض انتهى.

فعلى هذا السدّل والإسبال واحد، قال العراقي: ويحتمل أن يراد بالسدّل: سدل الثّمرة، ومنه حديث ابن عباس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَدَّلَ نَاصِيَّتَهُ» وفي حديث عائشة «أَنَّهَا سَدَّلَتْ قِنَاعَهَا وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ» أي أسبلته انتهى.

ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني إن كان السدّل مشتركاً بينها، وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي وقد روي أنّ السدّل من فعل اليهود، أخرج الخلال في العلل وأبو عبيد في الغريب من رواية عبد الرحمن بن سميد بن وهب عن أبيه عن علي أنّه خرج فرأى قومًا يصلّون قد سدّلوا ثيابهم فقال: كأنّهم اليهود خرجوا من قهرهم، قال أبو عبيد: هو موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه.

قال صاحب الإمام: والقهر بضمّ القاف وسكون الهاء موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه، وذكره في القاموس والنهاية في

جوفه خمر وغيرهم ممن هو مجتمع على صحة صلاتهم، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في موضعين من هذا الشرح. ومن ههنا تعلم أن نفي القبول مشترك بين الأمرين فلا يحمل على أحدهما إلا للدليل فلا يتم الاحتجاج به في مواطن النزاع. وقال أبو هشام: إن استتر بحلال لم يفسده المصوب فوقه. إذ هو فضلة.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وفيه يعني الحديث دليل على أن التقود تتعين في العقود انتهى. وفي ذلك خلاف بين الفقهاء، وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية أن تتعين في اثني عشر موضعاً وعمل الكلام على ذلك علم الفروع.

٥٤١- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٦٩٦) (م: ١٧١٨)، وَلَا يَحْتَدُّ (٦/ ٢٤٠ و ٢٧٠): «مَنْ صَنَعَ أَمْرًا عَلَى غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ مَرْدُودٌ».

قوله: (لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا) المراد بالأمر هنا واحد الأمور، وهو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

قوله: (فَهُوَ رَدٌّ) المصدر بمعنى اسم المفعول كما بيّنته الرواية الأخرى، قال في الفتح: يخرج به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المترتبة عليها، وأنّ النهي يقتضي الفساد، لأنّ المنهيات كلّها ليست من أمر الدين، فيجب ردّها، ويستفاد منه أنّ حكم الحاكم لا يغيّر ما في باطن الأمر، لقوله: «لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا» والمراد به أمر الدين، وفيه أنّ الصلح الفاسد منتقض، والماخوذ عليه مستحقّ الردّ انتهى.

وهذا الحديث من قواعد الدين، لأنّه يندرج تحته من الأحكام ما لا يأتي عليه الحصر.

وما أصرحه وأدلّه على إبطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البدع إلى أقسام وتخصيص الردّ ببعضها بلا تخصيص من عقل ولا نقل فعليك إذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسنداً له بهذه الكلفة وما يشابهها من نحو قوله ﷺ: «كُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ» طالباً للدليل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على أنها بدعة، فإن جاءك به قبلته، وإن كاع كنت قد ألقيته حجراً واسترحت من المجادلة.

وهذا الحديث مقدّم كبرى في إثبات كلّ حكم شرعي ونفيه لأنّ منطوقه مقدّم كليّة، مثل أن يقال في الوضوء بماء نجس: هذا ليس من أمر الشرع، وكلّ ما كان كذلك فهو مردود فهذا العمل مردود، فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل، وإنّما يقع النزاع في الأولى، ومفهومه أنّ من عمل عملاً عليه أمر الشرع فهو صحيح، ولو اتّفق أن يوجد حديث يكون مقدّم أولى في إثبات كلّ حكم شرعي ونفيه لاستقلّ الحديثان بجمع أدلّة الشرع، لكنّ هذا الثاني لا يوجد، فإذا حديث الباب نصف أدلّة الشرع انتهى.

٥٤٢- وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «أُعْذِرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَوْجَ حَرِيرٍ فَلَبِسَهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَتَزَعَهُ نَزْعًا عَنيفًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٤٩/٤) (خ: ٣٧٥) (م: ٢٧٥).

قوله: (فَرَوْجَ) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم هو القباء المفرج من خلفه، وحكى أبو زكريّا التبريزي عن أبي

جوفه خمر وغيرهم ممن هو مجتمع على صحة صلاتهم، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في موضعين من هذا الشرح.

ومن ههنا تعلم أن نفي القبول مشترك بين الأمرين فلا يحمل على أحدهما إلا للدليل فلا يتم الاحتجاج به في مواطن النزاع. وقال أبو هشام: إن استتر بحلال لم يفسده المصوب فوقه. إذ هو فضلة.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وفيه يعني الحديث دليل على أن التقود تتعين في العقود انتهى. وفي ذلك خلاف بين الفقهاء، وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية أن تتعين في اثني عشر موضعاً وعمل الكلام على ذلك علم الفروع.

٥٤١- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٦٩٦) (م: ١٧١٨)، وَلَا يَحْتَدُّ (٦/ ٢٤٠ و ٢٧٠): «مَنْ صَنَعَ أَمْرًا عَلَى غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ مَرْدُودٌ».

قوله: (لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا) المراد بالأمر هنا واحد الأمور، وهو ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

قوله: (فَهُوَ رَدٌّ) المصدر بمعنى اسم المفعول كما بيّنته الرواية الأخرى، قال في الفتح: يخرج به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المترتبة عليها، وأنّ النهي يقتضي الفساد، لأنّ المنهيات كلّها ليست من أمر الدين، فيجب ردّها، ويستفاد منه أنّ حكم الحاكم لا يغيّر ما في باطن الأمر، لقوله: «لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا» والمراد به أمر الدين، وفيه أنّ الصلح الفاسد منتقض، والماخوذ عليه مستحقّ الردّ انتهى.

وهذا الحديث من قواعد الدين، لأنّه يندرج تحته من الأحكام ما لا يأتي عليه الحصر.

وما أصرحه وأدلّه على إبطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البدع إلى أقسام وتخصيص الردّ ببعضها بلا تخصيص من عقل ولا نقل فعليك إذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسنداً له بهذه الكلفة وما يشابهها من نحو قوله ﷺ: «كُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ» طالباً للدليل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على أنها بدعة، فإن جاءك به قبلته، وإن كاع كنت قد ألقيته حجراً واسترحت من المجادلة.

ومن مواطن الاستدلال لهذا الحديث كلّ فعلٍ أو تركٍ وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على أنّه ليس من أمر رسول الله

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنحو مما هنا.

قوله: (مِنْ دِيْبَاجٍ) الدِّبَاج هو نوعٌ من الحرير، قيل: هو ما غلظ منه.

قوله: (ثُمَّ أَوْشَكَ) أي أسرع كما في القاموس وغيره. والحديث يدل على تحريم لبس الحرير، وليس النبي ﷺ لا يكون دليلاً على الحلّ لأنّه محمولٌ على أنّه لبسه قبل التحريم بدليل قوله: «نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ» ولهذا حصر الغرض من الإعطاء في البيع وسيأتي تحقيق ما هو الحق في ذلك.

قال المصنّف رحمه الله: فيه يعني الحديث دليلٌ على أنّ أمته عليه الصلاة والسلام أسوته في الأحكام انتهى. وقد تقرر في الأصول ما هو الحق في ذلك والأدلة العامة قاضيةٌ بمثل ما ذكره المصنّف من نحو قوله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» «قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي».

العلاء المصري جواز ضمّ أوله وتخفيف الرّاء قال الحافظ في الفتح: والذي أهده هو أكيدر دومة كما صرح بذلك البخاري في اللباس والحديث استدللّ به من قال بتحريم الصلّة في الحرير وهو الهادي في أحد قوليه والناصر والمنصور بالله والشافعي.

وقال الهادي في أحد قوليه وأبو العباس والمؤيد بالله والإمام يحيى وأكثر الفقهاء: إنّها مكروهة فقط، مستدلّين بأنّ علّة التحريم الخيلاء ولا خيلاء في الصلّة، وهذا تخصيصٌ للنصّ بحيال علّة الخيلاء، وهو مما لا ينبغي الالتفات إليه.

وقد استدلّوا لجواز الصلّة في ثياب الحرير بعدم إعادته ﷺ لتلك الصلّة وهو مردودٌ لأنّ ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم، ويدلّ على ذلك حديث جابرٍ عند مسلم بلفظ: «صَلَّى فِي قَبَاءٍ دِيْبَاجٍ ثُمَّ نَزَعَهُ وَقَالَ: نَهَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ» وسيأتي، وهذا ظاهرٌ في أنّ صلاته فيه كانت قبل تحرّمه.

قال المصنّف: وهذا يعني حديث الباب محمولٌ على أنّه لبسه قبل تحرّمه إذ لا يجوز أن يظنّ به أنّه لبسه بعد التحريم في صلاةٍ ولا غيرها.

ويدلّ على إباحته في أوّل الأمر ما روى أنس بن مالك: «أَنَّ أَكِيدَرَ ذُرْمَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جَبَّةً سُنْدُسٍ أَوْ دِيْبَاجٍ قَبْلَ أَنْ يَنْهَى عَنِ الْحَرِيرِ فَلَبَسَهَا فَتَمَجَّبَ النَّاسُ مِنْهَا فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَمَّا دَوِيلُ سَعْدٍ بَنٍ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنَ مِنْهَا» رواه أحمد انتهى.

قال في البحر: فإن لم يوجد غيره صحّت فيه وفقاً بينهم فإنّ صلى عارياً بطلت صلاته. وقال أحمد بن حنبل: يصلي عارياً كالنّجس.

وقد اختلفوا هل تجزئ الصلّة في الحرير بعد تحرّمه أم لا؟ فقال الحافظ في الفتح: إنّها تجزئ عند الجمهور مع التحريم، وعن مالكٍ بعيد في الوقت انتهى.

وسيأتي البحث عن لبس الحرير وحكمه قريباً.

٥٤٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ قَبَاءً لَهُ مِنْ دِيْبَاجٍ أَهْدَى إِلَيْهِ، ثُمَّ أَوْشَكَ أَنْ نَزَعَهُ وَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقِيلَ: قَدْ أَوْشَكَتَ مَا نَزَعْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ فَجَاءَهُ عُمَرُ يَبْكِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَرِهْتَ أَمْرًا وَأَعْطَيْتَنِيهِ فَمَا لِي؟ فَقَالَ: مَا أَعْطَيْتَكَ لَتَلْبَسَهُ إِنَّمَا أَعْطَيْتَكَ تَبِيعُهُ تَبَاعَةً بِأَلْفِي وَرَهْمٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٨٣).

إلى أن لا لبس الحرير ليس من زمرة المتقين وقد علم وجوب الكون منهم.

ومن ذلك ما عند البخاري بلفظ: «الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالْخَيْرُ وَالذِّيَابُ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ».

ومن ذلك حديث أبي موسى وعلي وحذيفة وعمر وأبي عامر وسياتي وإذا لم تدف هذه الأدلة التحريم فما في الدنيا محرم. وأما معارضتها بما سيأتي فتستعرف ما عليه.

وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المهدي في البحر، وقد نسب فيه الخلاف في التحريم إلى ابن عليّ وقال: إنّه انعقد الإجماع بعده على التحريم.

وقال القاضي عياض: حكى عن قوم إباحته، وقال أبو داود: إنّه لبس الحرير عشرون نفساً من الصحابة أو أكثرهم، منهم أنس والبراء بن عازب، ووقع الإجماع على أن التحريم مختص بالرجال دون النساء، وخالف في ذلك ابن الزبير مستنداً بعموم الأحاديث، ولعله لم يبلغه المخصص الذي سيأتي.

وقد استدلّ من جوّز لبس الحرير بأدلة منها حديث عقبة بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب، وقد عرفت الجواب عن ذلك فيما سلف.

ومنها حديث أسماء بنت أبي بكر في الجبة التي كان يلبسها رسول الله ﷺ وسياتي في باب إباحة السير من الحرير وسنذكر الجواب عنه هنالك.

ومنها حديث المسور بن مخرمة عند الشيخين «أَنَّهَا قَدِمَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَّةً فَلَذَهَبَ هُوَ وَأَبُوهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِشَيْءٍ مِنْهَا فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ قَبَا مِنْ دِيْبَاجٍ مَزْرُورٍ، فَقَالَ: يَا مَخْرَمَةُ خَبَانَا لَكَ هَذَا وَجَعَلَ يُرِيوُ مَحَاسِنَهُ، وَقَالَ: أَرَهِي مَخْرَمَةُ».

والجواب أنّ هذا فعل لا ظاهر له، والأقوال صريحة في التحريم، على أنّه لا نزاع أنّ النبي ﷺ كان يلبس الحرير، ثم كان التحريم آخر الأمرين كما يشعر بذلك حديث جابر المتقدم.

ومنها حديث عبد الله بن سعد عن أبيه وسياتي في باب ما جاء في لبس الحرير، وسنذكر الجواب عنه هنالك.

ومنها ما تقدّم من لبس جماعة من الصحابة له، وسياتي الجواب عليه في باب ما جاء في لبس الحرير.

ومنها «أَنَّ ﷺ لَيْسَ مُسْتَقَّةً مِنْ سُدُسٍ أَهْذَاهَا لَهُ مَلِكُ الرُّومِ ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى جَعْفَرٍ فَلَبَسَهَا ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أُعْطِكُمَهَا

كِتَابُ اللَّبَاسِ

بَابُ تَحْرِيمِ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ

٥٤٤- عَنْ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ فَإِنَّهُ مِنْ لِبْسَةِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ» (خ: ٥٨٣٠) (م: ٢٠٦٩).

٥٤٥- عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الْآخِرَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٥٨٣٢) (م: ٢٠٧٣).

الحديثان يدلان على تحريم لبس الحرير ما في الأوّل من النهي الذي يقتضي بحقيقته التحريم، وتعليل ذلك بأنّ من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، والظاهر أنّه كناية عن عدم دخول الجنة، وقد قال الله تعالى في أهل الجنة: «وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ» فمن لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة، روى ذلك النسائي عن ابن الزبير وأخرج النسائي عن ابن عمر أنّه قال: «وَأَلَّهِ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» وذكر الآية وأخرج النسائي والحاكم عن أبي سعيد أنّه قال: «وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لِبْسُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَلَمْ يَلْبَسْهُ».

ويدلّ على ذلك أيضاً حديث ابن عمر عند الشيخين بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» والخلاق كما في كتب اللغة وشروح الحديث: النّصيب أي من لا نصيب له في الآخرة، وهكذا إذا فسّر بمن لا حرمة له، أو من لا دين له كما قيل.

وهكذا حديث ابن عمر عند السنّة إلا الترمذي بلفظ: أنّه «رَأَى عُمَرَ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تَبَاعَ فَأَتَى بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّعْ هَذِهِ فَتَجْعَلَ بِهَا لِيُعِيدَ وَالْوُفُودُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلْقَ لَهُ، ثُمَّ لَبِثَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبَسَ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ﷺ بِجَنَّةٍ دِيْبَاجٍ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتُ: إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلْقَ لَهُ ثُمَّ أَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ فَقَالَ ﷺ: إِنِّي لَمْ أَرْسِلْهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا وَلَكِنْ لِتَبَيَّنَ بِهَا حَاجَتُكَ».

ومن أدلة التحريم حديث عقبة بن عامر السابق في الباب الذي قبل هذا الكتاب فإنّ قوله: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ» إرشاد

تَلْبَسَهَا، قَالَ: فَمَا أَصْنَعُ؟ قَالَ: أَرْسِلْ بِهَا إِلَى أَخِيكَ النَّجَاشِيِّ،

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ.

والجواب عن الاحتجاج بلبسه ﷺ مثل ما تقدّم في الجواب عن حديث غمرة.

وَأَمَّا عَنِ الْإِحْتِجَاجِ بِأَمْرِ ﷺ لَجَعْفَرٍ أَنْ يَبْعَثَ بِهَا لِلنَّجَاشِيِّ فَالْجَوَابُ عَنْهُ كَالْجَوَابِ الَّذِي سَيَأْتِي فِي شَرْحِ حَدِيثِ لَبْسِ ﷺ لِلخَزْ، عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ غَيْرُ صَالِحٍ لِلإِحْتِجَاجِ، لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جَدْعَانَ وَلَا يَحْتِجُّ بِحَدِيثِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَبْسَهُ ﷺ لِقَبَاءِ الدِّيَابِاجِ وَتَقْسِيمِهِ لِلأَقْبِيَةِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى أَحَادِيثِ النَّهْيِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ، فَيَكُونُ قَرِينَةً صَارِفَةً لِلنَّهْيِ إِلَى الْكِرَاهَةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَّةِ، وَمِنْ مَقَوِّياتِ هَذَا مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَبَسَهُ عَشْرُونَ صَحَابِيًّا، وَيَبْعَدُ كُلُّ الْبَعْدِ أَنْ يَقْدَمُوا عَلَى مَا هُوَ مُحَرَّمٌ فِي الشَّرْعِ، وَيَبْعَدُ أَيْضًا أَنْ يَسْكُتَ عَنْهُمْ سَائِرُ الصَّحَابَةِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ تَحْرِيمَهُ فَقَدْ كَانُوا يَنْكُرُونَ عَلَى بَعْضِهِمْ بَعْضًا مَا هُوَ أَخْفَى مِنْ هَذَا.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الصَّغَارِ أَيْضًا هَلْ يَحْرُمُ الْإِبَاسَهُمُ الْخَرِيرَ أَمْ لَا؟ فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى التَّحْرِيمِ، قَالُوا: لِأَنَّهُ قَوْلُهُ «عَلَى ذُكُورِ أُمِّي» كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآتِي يَعْصَمُ.

وَلِحَدِيثِ ثَوْبَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ النَّسَائِيِّ «أَنَّ ﷺ قَدِمَ مِنْ غَزَاةٍ، وَكَانَ لَا يَقْدُمُ إِلَّا بَدَأَ حِينَ يَقْدُمُ بِنَيْتٍ قَاطِمَةٍ، فَوَجَدَهَا قَدْ حَلَقَتْ سِنْرًا عَلَى بَابِهَا وَحَلَّتْ الْحُسَيْنَيْنِ بِقَلْبَيْنِ مِنْ فِضَّةٍ فَتَقَدَّمَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا فَظَنَّتْ أَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَهُ أَنْ يَدْخُلَ مَا رَأَى فَهَتَكَتِ السِّنْرَ وَكَلَّتِ الْقَلْبَيْنِ عَنِ الصَّبِيَّيْنِ فَأَنْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَكَيَّانِ فَأَخَذَهُ مِنْهُمَا وَقَالَ: يَا ثَوْبَانُ أَذْهَبَ بِهَذَا إِلَى آلِ فُلَانٍ؟ الْحَدِيثُ وَهَذَا وَإِنْ كَانَ وَارِدًا فِي الْحَلِيَةِ وَلَكِنَّهُ مُشْعَرٌ بِأَنَّ حُكْمَهُمْ حُكْمُ الْمُكَلَّفِينَ فِيهَا فَيَكُونُ حُكْمُهُمْ فِي لَبْسِ الْخَرِيرِ كَذَلِكَ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجِبَ عَنِ هَذَا بَأَنَّ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ مَا يَشْعُرُ بَعْدَ التَّحْرِيمِ فَإِنَّهُ قَالَ:

«نَحْنُ أَهْلُ بَيْتٍ لَا نَسْتَفْرِقُ طَيِّبَاتَنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا» أَوْ كَمَا قَالَ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْفِضَّةِ فَالْعَبَا بِهَا كَيْفَ شِئْتُمْ» وَالصَّغَارُ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ إِنَّمَا التَّكْلِيفُ عَلَى الْكِبَارِ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ دَخَلَ عَلَى عُمَرَ وَعَلَيْهِ قِمِصٌ مِنْ حَرِيرٍ وَسَوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَشَقَّ الْقِمِيصَ وَفَكَ السَّوَارِينَ،

وَقَالَ: أَذْهَبَ إِلَى أُمِّكَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: إِنَّهُ يَجُوزُ الْإِبَاسَهُمُ الْخَرِيرَ، وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ، لِأَنَّهُ لَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِمْ فِي جَوَازِ الْإِبَاسِهِمْ ذَلِكَ فِي بَاقِي السَّنَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: أَصَحُّهَا جَوَازُهُ، وَالثَّانِي تَحْرِيمُهُ، وَالثَّالِثُ يَحْرُمُ بَعْدَ سَنَةِ التَّمْيِيزِ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَقْدَارِ الَّذِي يَسْتَتْنِي مِنَ الْخَرِيرِ لِلرِّجَالِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

٥٤٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَجَلُ الذَّهَبِ وَالْخَرِيرِ لِلْإِنْسَانِ مِنْ أَتَيْتِي وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٢/٤) وَالنَّسَائِيُّ (١٧٢٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦١/٨) وَصَحَّحَهُ. الْحَدِيثُ أَيْضًا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ وَالطَّبْرَانِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: إِنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْعِلَلِ: لَمْ يَسْمَعْ سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ مِنْ أَبِي مُوسَى.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ: حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى مَعْلُوفٌ لَا يَصَحُّ، وَالْحَدِيثُ قَدْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ حَزْمٍ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقٍ يَحْمِي سَلِيمَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ذَكَرَ ذَلِكَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْعِلَلِ، قَالَ: وَالصَّحِيحُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى نَافِعٍ فَرَوَاهُ أَيُّوبُ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَعِيدٍ مِثْلَهُ، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ حَبَّانٍ بِلَفْظِ «أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَرِيرًا فَجَعَلَهُ فِي يَمِينِهِ وَأَخَذَ ذَهَبًا فَجَعَلَهُ فِي شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَيْنِ خَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمِّي» زَادَ ابْنُ مَاجَةَ «حِلٌّ لِلْإِنْسَانِ» وَبَيَّنَّ النَّسَائِيُّ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَهُوَ اخْتِلَافٌ لَا يَضُرُّ، وَنَقَلَ عَبْدُ الْحَقِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرِجَالُهُ مَعْرُوفُونَ، وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، وَرَجَّحَ النَّسَائِيُّ رَوَايَةَ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ ابْنِ أَبِي الصَّعْبَةِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ هَمْدَانَ يُقَالُ لَهُ أَفْلَحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ الْحَافِظُ: الصَّوَابُ أَبُو أَفْلَحٍ.

وقال ابن سيده: إنها ضربٌ من البرود.
وقال الجوهري: إنها ما كان فيه خطوطٌ صفراءٌ، وقيل: ما يعمل من القز.

وقيل: ما يعمل من ثياب اليمن، وقد روي تنوين الحلة وإضافتها والمحققون على الإضافة.

قال القرطبي: كذا قيد عمن يوثق بعلمه.
فهو على هذا من باب إضافة الشيء إلى صفته، على أن سيبويه قال: لم يأت فعلاء صفة.

قوله: (خُمْرًا) جمع خمار.
وقوله: (بَيْنَ النِّسَاءِ) زاد في رواية «فَشَقَّقْتَهُ بَيْنَ نِسَائِي» وفي رواية «بَيْنَ الْفَوَاطِمِ» ومن ثلاث: فاطمة بنت رسول الله ﷺ وفاطمة بنت أسد أم علي، وفاطمة بنت حمزة، وذكر عبد الغني وابن عبد البر أن الفواطم أربع، والرابعة فاطمة بنت شيبه بن ربيعة، كذا قاله عياض وابن رسلان.

والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المشوب بالحرير إن كانت السراة تطلق على المخلوط بالحرير، وإن لم يكن خالصا كما هو المشهور عند أئمة اللغة، وإن كانت الحرير الخالص كما قاله البعض فلا إشكال.

وقد رجح بعضهم أنه الخالص لحديث ابن عباس «أن النبي ﷺ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الثَّوْبِ الْمُصْنَعِ» وسيأتي وستعرف ما هو الحق في المقدار الذي يحل من المشوب.

ويدل الحديث أيضا على حل الحرير للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك.

٥٤٨- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ رَأَى عَلَى أُمِّ كَلْثُومٍ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ بُرْدَ حَلَّةٍ سِيْرَاءَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٤٢) وَالنَّسَائِيُّ (١٩٧/٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٥٨).

قوله: (أُمِّ كَلْثُومٍ) هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد رقية.

قوله: (برد حلة) الإضافة في رواية البخاري.
وفي رواية أبي داود برد سيرة بالتونين.
والحديث من أدلة جواز الحرير للنساء إن فرض إطلاق النسبة ذلك وتقريره، وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك.

بَابُ فِي أَنْ أَفْتَرَأَشَ الْحَرِيرَ كُلِّبِهِ
٥٤٩- عَنْ حَلَيْفَةَ قَالَتْ: «نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ

وقد أعله ابن القطان بجهالة حال رواه ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلي فاما عبد الله بن زبير فقد وثقه العجلي وابن سعد، وأما أبو أفلح فقال الحافظ: ينظر فيه، وأما ابن أبي الصعبة فقد ذكره ابن حبان في الثقات واسمه عبد العزيز.

وفي الباب أيضا عن عقبة بن عامر عند البيهقي بإسناد حسن.
وعن عمر عند البزار والطبراني وفيه عمر بن جرير البجلي، قال البزار: لئن الحديث.

وعن عبد الله بن عمرو نحو حديث أبي موسى عند ابن ماجه والبزار وأبي يعلى والطبراني وفي إسناده الإفريقي وهو ضعيف.
وعن زيد بن أرقم عند الطبراني والعجلي وابن حبان في الضعفاء، وفيه ثابت بن زيد قال أحمد: له منكر.

وعن واثلة بن الأسقع عند الدارقطني وإسناده مقارب.
وعن ابن عباس عند الدارقطني والبزار بإسناد واه، وهذه الطرق متعاضدة بكثرتها ينجر الضعيف الذي لم تخل منه واحدة منها.

والحديث دليل للجواهر القائلين بتحريم الحرير والذهب على الرجال وتحليلهما للنساء، وقد تقدم الخلاف في ذلك.

٥٤٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «أُعْهِدْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حُلَّةً سِيْرَاءَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ فَلَبِسْتُهَا فَمَرَنْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشَقِّقَهَا خُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٦١٤ و ٥٣٦٦) (م: ٢٠٧١).

قوله: (أُعْهِدْتُ إِلَى النَّبِيِّ) أهدها له ملك أيلة وهو مشرك.
قوله: (حُلَّةٌ) الحلة على ما في القاموس وغيره من كتب اللغة: إزار ورداء، ولا تكون حلة إلا من ثوبين أو ثوب له بطانة، وهي بضم الحاء.

قوله: (سِيْرَاءَ) بكسر السين المهملة بعدها مثناة تحية ثم راء مهملة ثم ألف مدودة قال في القاموس: كعنايه، نوع من البرود فيه خطوط صفراء أو بخالطه حرير والذهب الخالص انتهى.

قال الخطابي: هي برود مصلعة بالقز، وكذا قال الخليل والأصمعي وأبو داود.

وقال آخرون: إنها شبهت خطوطها بالسيور.

وقيل: هي مختلفة الألوان قاله الأزهرى، وقيل: هي وشي من حرير قاله مالك، وقيل: هي حرير محض.

الذهب والفضة وأن نأكل فيها وعن لبس الحرير والديباغ وأن نجلس عليه. رواه البخاري (٥٨٣٧).

الحديث قد تقدم الكلام عليه في باب الأواني، وقوله: (وأن نجلس عليه) يدل على تحريم الجلوس على الحرير، وإليه ذهب الجمهور، كذا في الفتح بأنه مذهب الجمهور، وبه قال عمر وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص، وإليه ذهب الناصر والمؤيد بالله والإمام يحيى.

وقال القاسم وأبو طالب والمنصور بالله وأبو حنيفة وأصحابه.

وروي عن ابن عباس وأنس أنه يجوز افتراش الحرير، وبه قال ابن الماجشون، وبعض الشافعية.

واحتج لهم في البحر بأن الفراش موضع إهانة وبالقياص على الوسائد المحشوة بالقز، قال: إذ لا خلاف فيها، وهذا دليل باطل لا ينبغي التعميل عليه في مقابلة النصوص، كحديث البساب والحديث الآتي بعده، وقد تقرر عند أئمة الأصول وغيرهم بطلان القياس المنسوب في مقابلة النص، وأنه فاسد الاعتبار، وعدم حجية أقوال الصحابة لا سيما إذا خالفت الثابت عنه ﷺ.

٥٥٠ - وعن علي رضي الله عنه قال: «نهاني رسول الله ﷺ عن الجلوس على الميائير، والميائير: قسي كانت تصنع للنساء ليغولين على الرجل كالقطنان من الأرجوان» رواه مسلم (٢٠٧٨) والنسائي (٢١٩/٨).

قد اتفق الشيخان على النهي عن الميائير من حديث البراء، وأخرج الجماعة كلهم إلا البخاري حديث علي رضي الله عنه بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب وعن لبس القسي وعن المييرة»، وفي رواية مياثر الأرجوان، ولم يذكر الجلوس إلا في رواية مسلم، ولهذا ذكره المصنف رحمه الله.

قوله: (على الميائير) جمع مييرة بكسر الميم وبالثاء المثناة وهي مأخوذة من الوثارة وهي اللبن والنعمة وباء مييرة وأو لكنها قلبت لكسر ما قبلها كميزان وميعاد، وقد فسرها علي بما ذكره مسلم في صحيحه، كما رواه المصنف عنه، وكذلك فسرها البخاري في صحيحه.

وقد اختلف في تفسير الميائير على أربعة أقوال. منها هذا التفسير المروي عن علي رضي الله عنه والأخذ به أولى.

قوله: (والميائير قسي) القسي يفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح.

قال أهل اللغة وغريب الحديث: هي ثياب مضلعة بالحرير تعمل بالقس يفتح القاف موضع من بلاد مصر على ساحل البحر قريب من تنيس، وقيل: إنها منسوبة إلى القز وهو رديء الحرير فأبدلت الزاي سيناً.

قوله: (من الأرجوان) هو بضم الهزء والجيم وهو الصوف الأحمر، كذا في شرح السنن لابن رسلان، وقيل: الأرجوان: الحمرة، وقيل: الشديد الحمرة، وقيل: الصباغ الأحمر القاني.

والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه حرير، وقد خصص بعضهم بالمذهب، فقال: إن كان حرير المييرة أكثر أو كانت جميعها من الحرير فالنهي للتحريم، وإلا فالنهي للتنزيه، والاستدلال بهذا الحديث على تحريم ذلك على الأمة مبني على أن خطابه ﷺ لواحد خطاب لبقية الأمة، والحكم عليه حكم عليهم، وفي ذلك خلاف في الأصول مشهور، وقد ثبت في غير هذه الرواية بلفظ: «نهى» كما عرفت، وهو دليل على عدم اختصاص ذلك بعلي رضي الله عنه.

باب إباحة يسير ذلك كالعلم والرقعة.

٥٥١ - عن عمر «أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا هكذا، ورفع لنا رسول الله ﷺ أصبعه الوسطى والسبابة وضمنهما متفق عليهما، وفي لفظ: نهى عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة رواه الجماعة إلا البخاري وزاد فيه أحمد وأبو داود: وأشار بكفه (حس: ١/١٦) (خ: ٥٨٢٨) (م: ٢٠٦٩) (د: ٤٠٤٢) (ت: ١٧٢١) (ن: ٢٠٢/٨).

الحديث فيه دلالة على أنه يحل من الحرير مقدار أربع أصابع كالطراز والسجاف من غير فرق بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالإبرة والترقيع كالتطريز ويحرم الزائد على الأربع من الحرير ومن الذهب بالأولى وهذا مذهب الجمهور، وقد أغرب بعض المالكية فقال: يجوز العلم وإن زاد على الأربع وروي عن مالك القول بالتمنع من المقدار المستثنى في الحديث، ولا أظن ذلك يصح عنه، وذهبت المادوية إلى تحريم ما زاد على الثلاث الأصابع، ورواية الأربع ترد عليهم وهي زيادة صحيحة بالإجماع فتعين الأخذ بها.

٥٥٢ - وعن أسماء أنها أخرجت جبة طيالة عليها لبنة

شَبْرٍ مِنْ دِيْبَاجٍ كَسَرُوَانِي وَفَرَجِيَهَا مَكْفُوفَيْنِ بِهِ، فَقَالَتْ: هَذِهِ جَبَّةٌ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْبَسُهَا كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ فَلَمَّا قُبِضَتْ عَائِشَةُ قُبِضَتْهَا إِلَيَّ فَتَحَنُّنُ نَفْسِي لَهَا لِلْمَرِيضِ يَسْتَشْفِي بِهَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٨/٦) وَمُسْلِمٌ (٢٠٦٩) وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ الشَّبْرِ.

قوله: (جَبَّةٌ طَيَالِسَةٌ) هو بإضافة جَبَّةٍ إِلَى طَيَالِسَةٍ كما ذكره ابن رسلان في شرح السَّنَنِ والطَيَالِسَةُ: جمع طيلسان وهو كساء غليظ، والمراد أَنَّ الجَبَّةَ غليظةٌ كَأَنَّهَا مِنْ طيلسان قوله: (كَسَرُوَانِي) بفتح الكاف وسكون السين وفتح الواو نسبةً إِلَى كسرى ملك الفرس.

قوله: (وَفَرَجِيَهَا مَكْفُوفَيْنِ) الفرج في الثوب الشَّقُّ الَّذِي يَكُونُ أَمَامَ الثَّوْبِ وخلفه في أسفلها وهما المراد بقوله: فرجها. والحديث يدلُّ عَلَى جواز لبس ما فيه من الحرير هذا المقدار. وقد قيل: إِنَّ ذَلِكَ عَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرْبَعُ أَصَابِعٍ أَوْ دُونَهَا أَوْ فَوْقَهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَصْنَعًا جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَّةِ، وَلَكِنَّهُ يَأْبَى الْحَمْلَ عَلَى الْأَرْبَعِ فَمَا دُونَ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ «شَبْرٍ مِنْ دِيْبَاجٍ» وَعَلَى غَيْرِ الْمَصْنَعِ.

قوله: (مِنْ دِيْبَاجٍ) فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا مِنْ دِيْبَاجٍ فَقَطْ لَا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَصَارَ إِلَى الْجَازِ لِلْجَمْعِ كَمَا ذَكَرَ، نَعَمْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ التَّنْذِيرُ بِالشَّبْرِ لَطُولِ تِلْكَ اللَّبَنَةِ لَا لِعَرْضِهَا فَيَزُولُ الْإِشْكَالُ. وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّجَمُّلِ بِالثِّيَابِ وَالِاسْتِشْفَاءِ بِأَثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَفِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ لِلْبَخَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ وَالْجُمُعَةِ، وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ يَلْبَسُهَا إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ وَجَمَعَ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ النَّهْيِ عَنِ الْمَكْفُوفِ بِالذِّيْبَاجِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَحَادَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرِوٍ وَأَبُو صَالِحٍ هُوَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَرَوَى

الْبَزَّازُ مِنْ حَدِيثِ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ جَبَّةٌ مُزْرَرَةٌ أَوْ مَكْفُوفَةٌ بِحَرِيرٍ فَقَالَ لَهُ: طَوِّقْ مِنْ نَارٍ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَقَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِبَعْضِ مَنْ جَوَّزَ لِبْسَ الْحَرِيرِ بِهَذَا، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ لَبَسَهُ ﷺ لِلْجَبَّةِ الْمَكْفُوفَةِ بِالْحَرِيرِ لَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لِبْسِ الثَّوْبِ الْخَالِصِ الَّذِي هُوَ حَلْلُ النَّزَاعِ، وَلَوْ فَضَرَ أَنَّ هَذِهِ الْجَبَّةَ جَمِيعُهَا حَرِيرٌ خَالِصٌ لَمْ يَصْلَحْ هَذَا الْفِعْلُ

لِلْإِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى الْجَوَازِ لِمَا قَدَّمْنَا مِنَ الْجَوَابِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ

بحديث خمره.

٥٥٣- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رُكُوبِ النَّمَارِ وَعَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٥/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٣٩) وَالتَّسَنُّيُّ (١٧٦/٧-١٧٧).

الحديث أخرجه أبو داود في الخاتم والتَّسَنُّيُّ فِي الرِّزَّةِ بِإِسْنَادٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا مِيمُونَ الْقَنَادِ وَهُوَ مَقْبُولٌ، وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ حَبَانَ وَقَدْ رَوَاهُ التَّسَنُّيُّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقَةٍ، وَقَدْ اقْتَصَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي اللَّبَاسِ مِنْهُ عَلَى النَّهْيِ عَنْ رُكُوبِ النَّمَارِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ مَاجَه، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ وَمُعَاوِيَةَ، وَفِيهِ النَّهْيُ عَنْ لِبْسِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ وَجُلُودِ السَّبَاعِ، وَفِي إِسْنَادِهِ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ وَفِيهِ مَقَالٌ مَعْرُوفٌ قَوْلُهُ: (عَنْ رُكُوبِ النَّمَارِ) فِي رِوَايَةِ «النَّمُورِ» فَكِلَاهُمَا جَمْعٌ غَيْرُ بَفَتْحِ النَّوْنِ وَكَسْرِ الْمِيمِ، وَيَجُوزُ التَّخْفِيفُ بِكَسْرِ النَّوْنِ وَسُكُونِ الْمِيمِ، وَهُوَ أَخْبَثُ وَأَجْرًا مِنَ الْأَسَدِ، وَهُوَ مُنْقَطِعُ الْجِلْدِ نَقْطَ سَوْدٍ، وَفِيهِ شَبَّةٌ مِنَ الْأَسَدِ إِلَّا أَنَّهُ أَصْفَرُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ اسْتِعْمَالِ جُلُودِهِ لِمَا فِيهَا مِنَ الرِّزَّةِ وَالْخِيلَاءِ، وَلِأَنَّهُ زِيَّ الْعِجَمِ وَعُمُومُ النَّهْيِ شَامِلٌ لِلْمَذَكَّى وَغَيْرِهِ قَوْلُهُ: (وَعَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ إِلَّا مُقَطَّعًا) لَا يَدُلُّ فِيهِ مِنْ تَقْيِيدِ الْقَطْعِ بِالْقَدْرِ الْمَغْفُوعِ عَنْهُ لَا بِمَا فَوْقَهُ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ.

قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود: والمراد بالنهي الذهب الكثير لا المقطع قطعاً يسيرة منه تجعل حلقة أو قرطاً أو خاتماً للنساء أو في سيف الرجل، وكره الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والخيلاء والتكبر، وقد يضبط الكثير منه بما كان نصاباً تحب فيه الزكاة، واليسير بما لا تحب فيه انتهى.

وقد ذكر مثل هذا الكلام الخطابي في المعالم وجعل هذا الاستثناء خاصاً بالنساء، قال: لأن جنس الذهب ليس بمحرم عليهن كما حرم على الرجال قليله وكثيره.

بَابُ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلْمَرِيضِ

٥٥٤- عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزَّيْبَرِيِّ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ لِحِكْمَةٍ كَانَتْ بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَنَّ لَفْظَ التَّرْمِذِيِّ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزَّيْبَرِيَّ شَكَرَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْفَعْلَ فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قُبُصِ الْحَرِيرِ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا (ح: ٢٧٣/٣) (خ: ٥٨٣٩) (م: ٢٠٧٦) (د: ٤٠٥٦) (ت: ١٧٢٢) (ن: ٢٠٢/٨) (ه: ٣٥٩٢).

وهكذا في صحيح مسلم أَنَّ التَّرْخِصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالزَّيْبَرِيِّ

كان في السفر.

وزعم المحب الطبري انفراد به وعزاه إليهما ابن الصلاح وعبد الحق والنووي.

قوله: (في قميص الحرير) بضم القاف والميم جمع قميص ويروى بالإنفراد.

قوله: (لحكمة) بكسر الحاء وتشديد الكاف قال الجوهري: هي الجرب، وقيل هي غيره وهكذا يجوز لبسه للقفل كما في رواية الترمذي وهي أيضاً في الصحيحين والتقيد بالسفر بيان للحال الذي كانا عليه لا للتقيد، وقد جعل السفر بعض الشافعية قيداً في الترخيص وهو ضعيف، ووجه أنه شاغل عن التفقد والمعالجة واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث، والجمهور على خلافه.

والحديث يدل على جواز لبس الحرير لعذر الحكمة والقمل عند الجمهور، وقد خالف في ذلك مالك والحديث حجة عليه، ويقاس غيرهما من الحاجات عليهما، وإذا ثبت الجواز في حق هذين الصحابين ثبت في حق غيرهما ما لم يقم دليل على اختصاصهما بذلك، وهو مبني على الخلاف المشهور في الأصول فمن قال: حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان الترخيص لهما ترخيصاً لغيرهما إذا حصل له عذر مثل عذرهما، ومن منع من ذلك الحق غيرهما بالقياس بعدم الفارق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَزِّ وَمَا نُسِجَ مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ
٥٥٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَجُلًا يَبْخَارِي عَلَى بَعْلَةٍ بَيْضَاءَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ خَزٌّ سَوْدَاءُ، فَقَالَ: كَسَانِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٣٨) وَابْنُ خَازِمٍ (١٠٧/١/٣) فِي تَارِيخِهِ، وَقَدْ صَحَّ لُبْسُهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي، ورواه البخاري في التاريخ الكبير عن غيليد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد وقال: قال عبد الله: نراه ابن خازم السلمي، قال: وابن خازم ما أدري أدرك النبي ﷺ أم لا، وهذا شيخ آخر وقال النسائي قال بعضهم: إن هذا الرجل عبد الله بن خازم أمير خراسان قال المنذري: عبد الله بن خازم هذا بالخاء المعجمة والزاي كنيته أبو صالح ذكر بعضهم أن له صحبة، وأنكرها بعضهم انتهى.

وعبد الله بن سعد المذكور في هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي الرازي روى عنه هذا الحديث ابنه عبد

الرحمن وليس له في الكتب غيره، وقد وثقه ابن حبان.

وقد ساق هذا الحديث أبو داود في سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازي عن أبيه عبد الرحمن قال: أخبرني أبي عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال: رأيت رجلاً الحديث، ولعل عبد الله بن خازم كما ذكر النسائي والبخاري هو الرجل المهم في الحديث، وقد صرح بهذا ابن رسلان، فقال: الرجل الراكب: قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح.

قوله: (عِمَامَةٌ خَزٌّ) قال ابن الأثير: الخَزُّ ثياب تنسج من صوف وإبريسم، وهي مباحة، وقد لبسه الصحابة رضي الله عنهم والتابعون، وقال غيره الخَزُّ: اسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها.

وقال المنذري: أصله من وبر الأرنب، ويسمى ذكره الخَزُّ. وقيل: إن الخَزَّ ضرب من ثياب الإبريسم.

وفي النهاية ما معناه أن الخَزَّ الذي كان على عهد النبي ﷺ مخلوط من صوف وبر.

وقال عياض في المشارق: إن الخَزَّ ما خلط من الحرير والوبر، وذكر أنه من وبر الأرنب ثم قال: فسَمِيَ ما خالط الحرير من سائر الأوبار خَزًّا والحديث قد استدل به على جواز لبس الخَزِّ، وأنت خير بأن غاية ما في الحديث أنه أخبر بأن رسول الله ﷺ كساه عمامة الخَزِّ، وذلك لا يستلزم جواز اللبس.

وقد ثبت من حديث علي عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي أنه قال:

«كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سَيَرَاءَ فَخَرَجْتُ بِهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَأَطَرْتُهَا خُمْرًا بَيْنَ يَسَائِي» هذا لفظ الحديث في التيسير فلم يلزم من قول علي رضي الله عنه «كَسَانِي» جواز اللبس وهكذا قال عمر: «لَمَّا بَعَثَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحُلَّةٍ سَيَرَاءَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ قُلْتُ فِي حُلَّةٍ عَطَارِدَ مَا قُلْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا» هذا لفظ أبي داود وبهذا تبين لك أنه لا يلزم من قوله كساني جواز اللبس على أنه قد ثبت في تحريم الخَزِّ ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبي عامر الآتي وكذلك حديث معاوية.

وقد استدلل بهذا الحديث أيضاً على جواز لبس المشوب، وهو لا يدل على ذلك إلا على أحد التفاسير للخَزِّ، وقد تقدم ذكر بعضها، وقد اختلف الناس في المشوب، وسيأتي بيان ما هو

الحق.

قوله: (وَقَدْ صَحَّ نُبُؤُهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ) لَا يَخْفَاكَ أَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي فِعْلٍ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَإِنْ كَانُوا عِدَدًا كَثِيرًا، وَالْحِجَّةُ إِنَّمَا هِيَ فِي إِجْمَاعِهِمْ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِحُجَّةِ الْإِجْمَاعِ، وَلَوْ كَانَ لِبَسِهِمُ الْخَزَّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَلَالٌ لَكَانَ الْحَرِيرُ الْخَالِصُ حَلَالًا، لَمَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: لَبَسَ الْحَرِيرَ عَشْرُونَ صَحَابِيًّا، وَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ أَنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ أُمَّتِهِ أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْخَزَّ وَالْحَرِيرَ وَذَكَرَ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْمَسْخِ إِلَى الْقِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ كَمَا سَيَأْتِي.

٥٥٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الثُّوبِ الْمُصَنَّعِ مِنْ قَزٍّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَا السَّدَى وَالْعَلَمُ فَلَا نَرَى بِهِ بَأْسًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٨/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٨).

الحديث في إسناده خَصِيفٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَدْ ضَعُفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، قَالَ فِي التَّقْرِيبِ: هُوَ صَدُوقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ خَلَطَ بِأَخْرَاجِهِ وَرَمَى بِالْإِرْجَاءِ وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ وَبَقِيَّةُ رِجَالِ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَالطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ.

قوله: (الْمُصَنَّعُ) بِضَمِّ الْمِيمِ الْأَوَّلَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ الْمُخَفَّفَةِ، وَهُوَ الَّذِي جَمِيعُهُ حَرِيرٌ لَا يَخَالِطُهُ قُطْنٌ وَلَا غَيْرُهُ قَالَهُ ابْنُ رِسْلَانَ.

قوله: (وَأَمَا السَّدَى) بِفَتْحِ السَّيْنِ وَالدَّالِ بَوَزْنِ الْحَصَى وَيُقَالُ: سَتَى بِمَثْنَاءٍ مِنْ فَوْقِ بَدَلِ الدَّالِ لَفْتَانٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ خِلَافُ اللَّحْمَةِ، وَهُوَ مَا مَدَّ طَوْلًا فِي النَّسِجِ قَوْلُهُ: (وَالْعَلَمُ) هُوَ رَسْمُ الثُّوبِ وَرَقْمُهُ قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ وَذَلِكَ كَالطَّرَازِ وَالسَّجَافِ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى حَلِّ لَبَسِ الثُّوبِ الْمُشُوبِ بِالْحَرِيرِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ: مَسْأَلَةٌ: وَيَحِلُّ الْمَغْلُوبُ بِالْقُطْنِ وَغَيْرِهِ، وَيَحْرَمُ الْغَالِبُ إِجْمَاعًا فِيهَا انْتَهَى.

وَكَلَّا الْإِجْمَاعِينَ مِمَّنْوعٌ أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ نَقَلَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ عَنِ الْعَلَامَةِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ مِنَ الْمَخْلُوطِ مَا كَانَ مَجْمُوعَ الْحَرِيرِ فِيهِ أَرْبَعُ أَصَابِعٍ لَوْ كَانَتْ مُنْفَرَدَةً بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الثُّوبِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ عَنْ ابْنِ عَلِيٍّ فِي الْحَرِيرِ الْخَالِصِ، وَنَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ قَوْمٍ كَمَا عُرِفَتْ.

وَقَدْ ذَهَبَ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْرَمُ إِلَّا مَا كَانَ حَرِيرًا خَالِصًا لَمْ

يَخَالِطُهُ مَا يَخْرُجُهُ عَنْ ذَلِكَ كَمَا رَوَى ذَلِكَ الرَّيْمِيُّ عَنْهُمْ.

وَقَالَ الْهَادِي فِي الْأَحْكَامِ وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ وَأَبُو طَالِبٍ: إِنَّهُ يَحْرَمُ مِنَ الْمَخْلُوطِ مَا كَانَ الْحَرِيرُ غَالِبًا فِيهِ أَوْ مَسَاوِيًا تَغْلِيًّا لِحَابِ الْخِطِّ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْلِيلِ الْمَشُوبِ إِلَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، وَهُوَ غَيْرُ صَالِحٍ لِلِاحْتِجَاجِ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ الضَّعْفُ فِي إِسْنَادِهِ كَمَا عُرِفَتْ.

الثَّانِي: أَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا بَلَغَهُ مِنْ قَصْرِ النَّهْيِ عَلَى الْمُصَنِّعِ وَغَيْرِهِ أَخْبَرَ بِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَلَّةِ السَّيْرَاءِ مِنْ غَضَبِهِ ﷺ لَمَّا رَأَى عَلِيًّا لَا يَسْبَأُ لَهَا.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ حَلَّةَ السَّيْرَاءِ هِيَ الْحَرِيرُ الْخَالِصُ كَمَا قَالَ الْبَعْضُ مَمْنُوعٌ.

وَالسَّنَدُ مَا أَسْلَفْنَاهُ عَنْ أَمَّةِ اللَّغَةِ بَلَّ أَخْرَجَ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنَ مَاجَةَ وَالدُّورَقِيَّ وَابِيهَقِيَّ حَدِيثَ عَلِيِّ السَّابِقِ فِي السَّيْرَاءِ بَلْفَظٍ قَالَ عَلِيٌّ «أَعْلَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَلَّةً سَيْرَاءً أَمَّا حَرِيرٌ وَأَمَّا لَحْمَتُهَا فَأَرْسَلْتُ بِهَا إِلَيَّ فَأَنْتَيْتُ فَقُلْتُ: مَا أَصْنَعُ بِهَا؟ أَلْبَسُهَا؟ قَالَ: لَا، إِنِّي لَا أَرْضَى لَكَ مَا أَكْرَهَ لِنَفْسِي، شَقَقْتُهَا خُمْرًا لِفُلَانَةٍ وَفُلَانَةٍ، فَشَقَقْتُهَا أَرْبَعَةً أَخْمِرَةً» وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ، وَهَذَا صَرِيحٌ بِأَنَّ تِلْكَ السَّيْرَاءَ مَخْلُوطَةٌ لَا حَرِيرٌ خَالِصٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي رِيحَانَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَفِيهِ النَّهْيُ عَنْ عَشْرِ مِنْهَا أَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ فِي أَسْفَلِ ثِيَابِهِ حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ وَأَنْ يَجْعَلَ عَلَى مَنْكِبِهِ حَرِيرًا مِثْلَ الْأَعَاجِمِ، وَقَدْ عُرِفَتْ تَمَّا سَلَفَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ بِدُونِ تَقْيِيدٍ فَالظَّاهِرُ مِنْهَا تَحْرِيمُ مَا هِيَ الْحَرِيرُ سِوَاءً وَجَدَتْ مُنْفَرَدَةً أَوْ مَخْلُوطَةً بِغَيْرِهَا، وَلَا يَخْرُجُ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَّا مَا اسْتِثْنَاهُ الشَّارِعُ مِنْ مَقْدَارِ الْأَرْبَعِ الْأَصَابِعِ مِنَ الْحَرِيرِ الْخَالِصِ وَسِوَاءً وَجَدَ ذَلِكَ الْمَقْدَارَ مَجْتَمِعًا كَمَا فِي الْقِطْعَةِ الْخَالِصَةِ أَمْ مَفْرَقًا كَمَا فِي الثُّوبِ الْمُشُوبِ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا يَصْلَحُ لِنَحْصِصِ تِلْكَ الْعُمُومَاتِ، وَلَا لِنَقْيِدِ تِلْكَ الْإِطْلَاقَاتِ مَا عُرِفَتْ وَلَا مَتَمَسَّكَ لِلْجُمْهُورِ الْقَائِلِينَ بِحُلِّ الْمَشُوبِ.

إِذَا كَانَ الْحَرِيرُ مَغْلُوبًا إِلَّا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيمَا أَعْلَمَ فَنَظَرَ - آيَاهَا الْمُنْصَفُ - هَلْ يَصْلَحُ جَعْلُهُ جَسْرًا تَذَادُ عَنْهُ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي تَحْرِيمِ مَطْلُوقِ الْحَرِيرِ وَمَقْيَدِهِ، وَهَلْ يَنْبَغِي التَّوَعِيلُ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ مَعَ مَا فِي إِسْنَادِهِ مِنَ الضَّعْفِ الَّذِي

أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة والبيهقي والدورقي قوله: (يَبْنُ الْفَوَاطِمُ) فقد تقدّم ذكر أسمائهن في شرح حديث عليّ المتقدّم، والحديث يدلّ على المنع من لبس الثوب المخلوط بالحرير، وقد قدّمنا الكلام على ذلك ذكرنا القدر المعفو عنه.

٥٥٨- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَرْكَبُوا الْخَزَّ وَلَا النَّمَارَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١١٩).

الحديث رجال إسناده ثقات، وقد أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والكلام على الخَزَّ تفسيراً وحكماً قد تقدّم. وكذلك الكلام على النّمار قد ذكرناه في حديث معاوية السابق.

٥٥٩- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو غَايِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحْلُونَ الْخَزَّ وَالْحَرِيرَ وَذَكَرَ كَلَامًا قَالَ: يَنْسَخُ مِنْهُمْ آخَرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٣٩) وَالْبُخَارِيُّ (٥٥٩٠) تَعْلِيلًا وَقَالَ فِيهِ: «يَسْتَحْلُونَ الْخَزَّ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ».

الحديث رجال إسناده في سنن أبي داود ثقات وقد وهم المصنّف رحمه الله فقال أبو مالك الأشجعي وليس كذلك بل هو الأشعري.

قوله: (لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي) استدللّ بهذا على أنّ استحلال الحرّمات لا يوجب لغاؤه الكفر والخروج عن الأمة.

قوله: (الْخَزَّ) بالخاء المعجمة والزاي وهو الذي نصّ عليه الحميدي وابن الأثير وذكره أبو موسى في باب الحاء والرّاء المهملتين وهو الفرج، وكذلك ابن رسلان في شرح السنن ضبطه بالمهملتين، وقال: وأصله حَرَحٌ فحذف أحد الحاءين وجمعه أحرّاح كفرخ وأفراخ ومنهم من شدّد الرّاء وليس بجيد يريد أنّه يكثر فيهم الزّنا.

قال في النهاية: والمشهور الأوّل وقد تقدّم تفسير الخَزَّ، وعطف الحرير على الخَزَّ يشعر بأنهما متغايران قوله: (آخَرِينَ) وفي رواية (آخَرُونَ).

قوله: (قِرْدَةً) بكسر القاف وفتح الرّاء جمع قرد، وفي ذلك دليل على أنّ المسخ واقع في هذه الأمة.

وروى ابن أبي الدنيا في كتاب «الملاهي» عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «يُسَخَّ قَوْمٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

يوجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرّده عن المعارضات، فرحم الله ابن دقيق العيد فلقد حفظ الله به في هذه المسألة أمة نبيه عن الإجماع على الخطأ، ويمكن أن يقال: إنّ خصيصة المذكور في إسناده الحديث قد وثّقه من تقدّم، واعتضد الحديث بوروده من وجهين آخرين أحدهما صحيح والآخر حسن كما سلف فانتفض الحديث للاحتجاج به.

فإن قلت: قد صرح الحافظ ابن حجر أنّ عهدة الجمهور في جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير أغلب ما وقع في تفسير الحلة السّراء قلت: ليس في أحاديث الحلة السّراء ما يدلّ على أنّها حلال بل جميعها قاضية بالمنع منها كما في حديث عمر وعليّ وغيرهما ممّا سلف، فإن فسّرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال جمهور أهل اللغة كانت حجة على الجمهور لا لهم وإن فسّرت بأنّها الحرير الخالص فأبى دليل فيها على جواز لبس المخلوط، وهكذا إن فسّرت بسائر التّفسيرات المتقدّمة.

والحاصل أنّه لم يأت المدّعون للحلّ بشيء تركن النّفس إليه، وغاية ما جادلوا به أنّه قول الجمهور، وهذا أمر هيّن، والحق لا يعرف بالرجال.

وأما دعوى الإجماع الّتي ذكرها صاحب البحر فما هي بأوّل دعاويه على أنّ الرّاجح عند من أطلق نفسه عن وثاق العصبية الوبيّة عدم حجّية الإجماع إن سلم إمكانه ووقوعه ونقله والعلم به، وإن كان الحقّ منع الكلّ.

وأحسن ما يستدلّ به على الجواز حديث عبد الله بن سعيد المتقدّم في لبس عمامة الخَزَّ لما في النهاية من أنّ الخَزَّ الذي كان على عهده ﷺ مخلوط من صوفٍ وحريرٍ.

وقال في المشارق: إنّ الخَزَّ ما خلط من الحرير والوبر كما تقدّم لولا أنّه يمنع من صلاحيّته للاحتجاج به على المطلوب ما أسفلناه في شرحه على أنّ السّتراع في مسمى الخَزَّ بمجرّده مانع مستقلّ.

٥٥٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «أَهْدِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً مَكْفُوفَةً بِحَرِيرٍ إِمَّا سَدَاها وَإِمَّا لَحْمَتَهَا فَأَرْسَلَهَا بِهَا إِلَيَّ فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَصْنَعُ بِهَا أَلْبَسُهَا؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ اجْعَلْهَا خُمْرًا بَيْنَ الْفَوَاطِمِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٥٩٦).

الحديث في إسناده يزيد بن أبي زياد وفيه مقال معروف، وأما هيرة بن يريم الراوي له عن عليّ فقد وثّقه ابن حبان، وقد

وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك إلى الإباحة، كذا قال ابن رسلان في شرح السنن قال: وقال جماعة من العلماء بالكراهة للتزيه، وحلوا النهي على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِالصَّبْغَةِ» زاد في رواية أبي داود والنسائي، «وَقَدْ كَانَ يَصْبِغُ بِهَا ثِيَابَهُ كُلَّهَا» وقال الخطابي: النهي منصرف إلى ما صبغ من الثياب، وكأنه نظر إلى ما في الصحيحين من ذكر مطلق الصبغ بالصبغة، فقصره على صبغ اللحية دون الثياب، وجعل النهي متوجهاً إلى الثياب، ولم يلتفت إلى تلك الزيادة المصروفة بأنه كان يصبغ ثيابه بالصبغة، ويمكن الجمع بأن الصبغة التي كان يصبغ بها رسول الله ﷺ غير صبغة العصفرة المنهي عنه ويؤيد ذلك ما سيأتي في باب لبس الأبيض والأسود من حديث ابن عمر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصْبِغُ بِالزُّعْفَرَانِ» وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمر المذكور في الباب وحديثه الذي بعده بأنه لا يلزم من نهيه له نهى سائر الأمة.

وكذلك أجاب عن حديث عليّ الآتي بأن ظاهر قوله: «نَهَانِي» أَنَّ ذَلِكَ تَخَصُّصٌ بِهِ، ولهذا ثبت في رواية عنه أَنَّهُ قَالَ: وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ، وهذا الجواب يبنى على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه ﷺ على الواحد من الأمة هل يكون حكماً على يقيته أم لا؟ والحق الأول، فيكون نهيه لعليّ وعبد الله نهياً لجميع الأمة، ولا يعارضه صبغه بالصبغة على تسليم أنها من العصفرة لما تقرر في الأصول من أَنَّ فعله الخالي عن دليل التأمي الخاص لا يعارض قوله الخاص بأمته، فالراجح تحريم الثياب المعصفرة، والعصفر وإن كان يصبغ صبغاً أحمر كما قال ابن القيم فلا معارضة بينه وبين ما ثبت في الصحيحين من «أَنَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ خُلَّةَ خُمْرَاءَ» كما يأتي، لأنَّ النهي في هذه الأحاديث يتوجه إلى نوع خاص من الحمرة، وهي الحمرة الحاصلة عن صبغ العصفرة، وسيأتي ما حكاه الترمذي عن أهل الحديث بمعنى هذا.

وقد قال البيهقي راداً لقول الشافعي: إنه لم يحك أحد عن النبي ﷺ النهي عن الصبغة إلا ما قال عليّ: «نَهَانِي وَلَا أَقُولُ نَهَاكُمْ» إِنَّ الأحاديث تدلُّ على أَنَّ النهي على العموم، ثم ذكر أحاديث ما قال بعد ذلك: ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي رحمه الله لقال بها، ثم ذكر بإسناده ما صحَّ عن الشافعي أَنَّهُ قَالَ:

وَأَنْ مُخَذَّاءَ رَسُولِ اللَّهِ، قَالَ: بَلَى وَيَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ قَالُوا: فَمَا بَالُهُمْ؟ قَالَ: اتَّخَذُوا الْمَعَازِفَ وَالذُّفُوفَ وَالْقَيْنَاتِ فَبَاتُوا عَلَى شُرْبِهِمْ وَلَهْوِهِمْ فَاصْتَبَحُوا وَقَدْ مَسِيخُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ وَلَيَمُزُّنَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ فِي حَانُوتِهِ يَبِيعُ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَقَدْ مَسِيخٌ قِرْدًا أَوْ خَنَزِيرًا.

قال أبو هريرة: لا تقوم الساعة حتى يشي الرجلان في الأمر فيمسح أحدهما قرذاً أو خنزيراً، ولا يمنع الذي نجا منهما ما رأى بصاحبه أن يمضى إلى شأنه حتى يقضي شهوته قوله: (وَالْمَعَازِفُ) بعين مهملة فزاي معجمة، وهي اصوات الملاهي، قاله ابن رسلان، وفي القاموس المعازف: الملاهي كالعود والطنبور انتهى.

والكلام الذي أشار إليه المصنف تبعاً لأبي داود بقوله: وذكر كلاماً هو ما ذكره البخاري بلفظ «وَلَيَمُزُّنَ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ يَزُوجُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ يَأْتِيهِمْ بَعْثُ الْفَقِيرِ لِحَاجَتِهِ فَيَقُولُونَ: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا فَيَتَّبِعُهُمُ اللَّهُ وَيَضَعُ الْعِلْمَ عَلَيْهِمْ» انتهى.

والعلم بفتح العين المهملة واللام هو الجبل، ومعنى يضع العلم عليهم أي يذكركه عليهم فيقع.

والحديث يدل على تحريم الأمور المذكورة في الحديث للتوعد عليها بالخسف والمسح وإنما لم يسند البخاري الحديث بل علقه في كتاب الأشربة من صحيحه لأجل الشك الواقع من المحدث، حيث قال أبو عامر وأبو مالك، وأبو عامر هو عبد الله بن هانئ الأشعري صحابي نزل الشام وقيل: هو عبيد بن وهب، وأبو مالك هو الحارث، وقيل: كعب بن عاصم صحابي بعد في الشاميين.

بَابُ نَهْيِ الرَّجَالِ عَنِ الْمُعَصْفَرِ وَمَا جَاءَ فِي الْأَحْمَرِ ٥٦٠ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي تَيْمٍ مُعَصْفَرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسُهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٢/٢) وَمُسْلِمٌ (٢٠٧٧) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٣/٨).

قوله: (مُعَصْفَرَيْنِ) المعصفر هو المصبوغ بالعصفر كما في كتاب اللغة وشرح الحديث. وقد استدلل بهذا الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بعصفر وهم العترة، واستدلوا أيضاً على ذلك بحديث ابن عمر وحديث عليّ المذكورين بعد هذا وغيرهما وسيأتي بعض ذلك.

وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم،

إذا صح الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث.

٥٦١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ثِيَابِهِ، فَالْتَفَتَ إِلَيَّ وَعَلَيَّ رِثْلَةٌ مُضَرَّجَةٌ بِالْمُعَصْفَرِ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ فَعَرَفْتُ مَا كَرِهَ فَأَتَيْتُ أَهْلِي وَهُمْ يَسْجُرُونَ تَوَرُّهُمْ فَقَدَفْتُهَا فِيهِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا فَعَلْتَ الرِّثْلَةَ؟ فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: أَلَا كَسَوْتُهُمَا بَعْضَ أَهْلِيكَ؟»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٦/٢) وَكَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٦٠٣) وَزَادَ: «فَأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِلنِّسَاءِ».

الحديث في إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه مقال مشهور، ومن دونه ثقات. قوله: (مِنْ ثِيَابِهِ) هي الطريقة في الجبل، وفي لفظ ابن ماجه: مِنْ ثِيَابِهِ أَذْخَرُ، وَأَذْخَرُ بفتح الهمزة والذال المعجمة المخففة وبعدها ألف ثم حاء معجمة على وزن أفاعل، ثِيَابُهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

قوله: (رِثْلَةٌ) بفتح الراء المهملة وسكون المثناة تحت ثُمَّ طاءَ مهملة ويقال رافطة.

قال المنذري: جاءت الرواية بهما وهي ملاءة منسوجة بنسج واحد، وقيل: كل ثوب رقيق لين، والجمع رِثْلٌ ورباط.

قوله: (مُضَرَّجَةٌ) بفتح الراء المشددة أي ملطخة.

قوله: (يَسْجُرُونَ) أي يوقدون.

قوله: (بَعْضُ أَهْلِيكَ) يعني زوجته أو بعض نساء محارمه وأقاربه، وفيه دليل على جواز لبس المعصفر للنساء، وفيه الإنكار على إحراق الثوب المنتفع به لبعض الناس دون بعض لأنه من إضاعة المال المنهي عنها، لكنه يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً قال: «رَأَى عَلِيَّ النَّبِيُّ ﷺ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ، فَقَالَ: أَمَلَكَ أَمْرُكَ بِهَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ: أَغْسِلُهُمَا بِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَلْ أَخْرِفُهُمَا» وقد جمع بعضهم الروایتين بأنه ﷺ أمر أولاً بإحراقهما ندباً، ثم لما أحرقهما قال له النبي ﷺ: «لَوْ كَسَوْتُهُمَا بَعْضُ أَهْلِيكَ؟» إعلاماً له بأن هذا كان كافياً لو فعله، وأن الأمر للندب، ولا يخفى ما في هذا من التكلف الذي

عنه مندوحة، لأن القضية لم تكن واحدة حتى يجمع بين الروایتين بمثل هذا، بل هما قضيتان مختلفتان وغايته أنه ﷺ في إحدى القضيتين غلظ عليه وعاقبه فامره بإحراقهما، ولعل هذه المرة التي أمره فيها بالإحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير واجب، وهذا وإن كان بعيداً من جهة أن صاحب القصة

يبدو أن يقع منه اللبس للمعصفر مرة أخرى بعد أن سمع فيه ما سمع المرة الأولى، ولكنه دون البعد الذي في الجمع الأول لأن احتمال التسيان كائن، وكذا احتمال عروض شبهة توجب الظن بعدم التحريم، ولا سيما وقد وقعت منه ﷺ المعاتبة على الإحراق.

قال القاضي عياض: أمره بإحراقهما من باب التغليب والعقوبة انتهى.

وفيه حجة على جواز المعاقبة بالمال، والحديث يدل على المنع من لبس الثياب المصبوغة بالمعصفر، وقد تقدم الكلام في ذلك.

٥٦٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ وَعَنْ لِبَاسِ الْقَسِيِّ، وَعَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَعَنْ لِبَاسِ الْمُعَصْفَرِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ (حسم: ١/ ١١٤) (م: ٤٠٧٨) (د: ٤٠٤٤) (ت: ١٧٣٧) (ن: ٨/ ١٩١).

قوله: (نَهَانِي) هذا لفظ مسلم وفي لفظ لأبي داود وغيره «نَهَى» وقد تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه بعلي رضي الله عنه وتعبه.

قوله: (الْقَسِيُّ) قد تقدم ضبطه وتفسيره في شرح حديث علي في باب إن افترش الحرير كلبسه قوله: (وَعَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) فيه دليل على تحريم القراءة في هذين الحليين لأن وظيفتهما إنما هي التسبيح والدعاء لما في صحيح مسلم وغيره عنه ﷺ «نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَقُطِّعُوا فِيهِ الرَّبُّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدَّعَاءِ». قوله: (وَعَنْ لِبَاسِ الْمُعَصْفَرِ) فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك.

٥٦٣- وَعَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرِيضًا بَعِيدًا مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ خَمْرَاءَ لَمْ أَرْ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٣٥٥١) (م: ٢٣٧).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وأبو داود. وفي الباب عن أبي جحيفة عند البخاري وغيره أنه «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي حُلَّةٍ خَمْرَاءَ مُشَمَّرًا صَلَّى إِلَى الْمَسْجِدِ بِالنَّاسِ رُكْعَتَيْنِ»، وعن عامر المزني عن أبي داود بإسناده فيه اختلاف قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينِي وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى بَغْلَةٍ وَعَلَيْهِ

أخص من الدعوى، وغاية ما في ذلك تحريم الميثرة الحمراء، فما الدليل على تحريم ما عداها، مع ثبوت لبس النبي ﷺ له مرات، ومن أصرح أدلتهم حديث رافع بن برد أو رافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْخُمْرَةَ فَإِيَّاكُمْ وَالْخُمْرَةَ وَكُلَّ تَوْبِ ذِي شَهْرَةٍ» أخرجه الحاكم في الكنى وأبو نعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدي.

ويشهد له ما أخرجه الطبراني عن عمران بن حصين مرفوعاً بلفظ: «إِيَّاكُمْ وَالْخُمْرَةَ فَإِنَّهَا أَحَبُّ الزَّيْنَةِ إِلَى الشَّيْطَانِ». وأخرج نحو عبد الرزاق من حديث الحسن مرسلاً وهذا إن صح كان أنصر أدلتهم على المنع، ولكنك قد عرفت لبسه ﷺ للحلة الحمراء في غير مرة، ويبعد منه ﷺ أن يلبس ما حذرنا من لبسه معللاً ذلك بأن الشيطان يحب الحمرة، ولا يصح أن يقال ههنا فعله لا يعارض القول الخاص بنا، كما صرح بذلك أئمة الأصول، لأن تلك العلة مشعرة بعدم اختصاص الخطاب بنا، إذ تنجّب ما يلبسه الشيطان هو ﷺ أحقّ الناس به.

فإن قلت: فما الرّاجح إن صحّ ذلك الحديث؟ قلت: قد تقرّر في الأصول أن النبي ﷺ إذا فعل فعلاً لم يصاحبه دليل خاص يدلّ على التّأسي به فيه كان مخصّصاً له عن عموم القول الشّامل له بطريق الظهور، فيكون على هذا لبس الأحمر مختصاً به، ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك الحفاظ وجزم بضعفه لأنّه من رواية أبي بكر البجلي وقد بالغ الجوزجاني فقال: باطل، فالواجب البقاء على البراءة الأصلية المعتضدة بأفعاله الثابتة في الصحيح لا سيما مع ثبوت لبسه لذلك بعد حجة الوداع ولم يلبث بعدها إلا أياماً يسيرة، وقد زعم ابن القيم أن الحلة الحمراء بردان بمانيان منسوجان بخطوط حرّ مع الأسود، وغلط من قال إنها كانت حمراء مجتأ، قال: وهي معروفة بهذا الاسم، ولا يخفّاك أن الصحابي قد وصفها بأنها حمراء وهو من أهل اللسان، والواجب الحمل على المعنى الحقيقي وهو الحمراء البحت، والمصير إلى المجاز أعني كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه إلا لوجوبه.

فإن أراد أن ذلك معنى الحلة الحمراء لغة فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وإن أراد أن ذلك حقيقة شرعية فيها فالحقائق الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى، والواجب حمل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب، لأنها لسانه ولسان قومه، فإن قال:

بُرْدٌ أَحْمَرٌ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَامَهُ يُعَيَّرُ عَنْهُ قال في البدر المنير: وإسناده حسن، وأخرج البيهقي عن جابر «أَنَّهُ كَانَ لَهُ ﷺ تَوْبٌ أَحْمَرٌ يَلْبَسُهُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ».

وروى ابن خزيمة في صحيحه نحوه بدون ذكر الأحمر، والحديث احتج به من قال بجواز لبس الأحمر وهم الشافعية والمالكية وغيرهم.

وذهبت العترة والخنفية إلى كراهة ذلك، واحتجوا بحديث عبد الله بن عمرو الذي سيأتي بعد هذا، وسيأتي في شرحه إن شاء الله تعالى ما يتبين به عدم انتهاضه للاحتجاج.

واحتجوا أيضاً بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالعصر، قالوا: لأنّ العصر يصبغ صباغاً أحمر، وهي أخص من الدعوى، وقد عرفناك أن الحق أن ذلك النوع من الأحمر لا يحمل لبسه (وَمِنْ أَدْلَتِهِمْ) حديث رافع بن خديج عند أبي داود، قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى عَلِيٌّ رَوَاحِلَنَا وَعَلَى إِبِلِنَا أَكْسِيَّةً فِيهَا خَيْطُوطٌ مِنْ أَحْمَرَ، فَقَالَ: أَلَا أَرَى هَذِهِ الْخُمْرَةُ قَدْ عَلَنَتْكُمْ، فَقَمْنَا سِرَاعًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذْنَا الْأَكْسِيَّةَ فَتَرَعْنَاهَا عَنْهَا» وهذا الحديث لا تقوم به حجة لأنّ في إسناده رجلاً مجهولاً.

ومن أدلتهم حديث «إِنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي إِسْرَافِيلَ قَالَتْ: كُنْتُ يَوْمَما عِنْدَ زَيْنَبِ امْرَأَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَصْبِغُ ثِيَابَهَا بِمُغْرَةٍ وَالْمُغْرَةُ: صِبَاغٌ أَحْمَرٌ قَالَتْ: فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْمُغْرَةَ رَجَعَ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنَبُ عَلِمَتْ أَنَّهُ ﷺ قَدْ كَرِهَ مَا فَعَلْنَا وَاتَّخَذَتْ فَحَسَلَتْ ثِيَابَهَا وَوَارَتْ كُلَّ خُمْرَةٍ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ فَاطْلَعُ، فَلَمَّا لَمْ يَرَ شَيْئًا دَخَلَ» الحديث أخرجه أبو داود وفي إسناده إسماعيل بن عياش وابنه، وفيهما مقال مشهور.

وهذه الأدلة غاية ما فيها لو سلمت صحتها، وعدم وجدان معارض لها الكراهة لا التحريم، فكيف وهي غير صالحة للاحتجاج بها لما في أسانيدنا من المقال الذي ذكرنا، ومعارضة بتلك الأحاديث الصحيحة.

نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي عن المياثر الحمراء، وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث علي قال: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبْسِ الْقَسَمِ وَالْمِيْثَرَةِ الْحُمْرَةِ» ولكنه لا يخفى عليك أن هذا الدليل

العلماء، ثم قال الحافظ: والتّحقيق في هذا المقام أنّ النهي عن لبس الأحمر إن كان من أجل أنّه لبس الكفّار فالقول فيه كالقول في الميثة الحمراء، وإن كان من أجل أنّه زيّ النّساء فهو راجع إلى الزّجر عن التّشبه بالنّساء فيكون التّنهّي عنه لا لذاته، وإن كان من أجل الشّهرة أو خرم المروءة فيمنع، حيث يقع ذلك، وإلا فلا فيقوى ما ذهب إليه مالك من التّفارقة بين لبسه في المحافل والبيوت.

٥٦٤- وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ فَسَلَّمَ فَلَمْ يَرُدِّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٠٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٩)، وَقَالَ: مُعْنَأُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ كَرِهَ الْمُعَصَّرَ، وَقَالَ: وَرَأَوْا أَنَّ مَا صُبِغَ بِالْحُمْرَةِ مِنْ مَدَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعَصَّرًا.

الحديث قال الترمذي: إنه حسن غريب من هذا الوجه انتهى. وفي إسناده أبو يحيى القتات، وقد اختلف في اسمه فقيل: عبد الرحمن بن دينار، وقيل: زاذان، وقيل: عمران، وقيل: مسلم، وقيل: زياد، وقيل: يزيد.

قال المنذري: وهو كوفي لا يحتج بحديثه.

قال أبو بكر البرزاري: هذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن عمرو، ولا نعلم له طريقاً إلا هذه الطريق ولا نعلم رواه إسرائيل إلا عن إسحاق بن منصور.

قال الحافظ في الفتح: حديث ضعيف الإسناد وإن وقع في نسخ الترمذي أنه حسن.

والحديث احتج به القائلون بكراهية لبس الأحمر وقد تقدّم ذكرهم.

وأجاب المبيحون عنه بأنّه لا يتنهض للاستدلال به في مقابلة الأحاديث القاضية بالإباحة لما فيه من المقال وبأنّه واقعة عين فيحتمل أن يكون ترك الرّدّ عليه بسبب آخر وحمله البيهقي على ما صيغ بعد النّسج لا ما صيغ غزلاً ثمّ نسج فلا كراهة فيه قال ابن التّين: زعم بعضهم أنّ لبس النّبي ﷺ الحلة كان لأجل الغزو، وفيه نظر لأنّه كان عقيب حجة الوداع ولم يكن له إذ ذاك غزو، وقد قدّمنا الكلام على حجج الفريقين مستوفى قول (فَلَمْ يَرُدِّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ) فيه جواز ترك الرّدّ على من سلّم وهو مرتكب لمنهيه عنه ردعاً له وزجراً عن معصيته قال ابن رسلان: ويستحب أن يقول المسلم عليه أنا لم أرد عليك لأنك مرتكب لمنهيه عنه

إنما فسرها بذلك التفسير للجمع بين الأدلة فمع كون كلامه آيياً عن ذلك لتصريحه بتغليب من قال: إنها الحمراء البحت، لا ملجأ إليه لإمكان الجمع بدونه كما ذكرنا مع أنّ حمله الحلة الحمراء على ما ذكر ينافي ما احتج به في أثناء كلامه من إنكاره ﷺ على القوم الذين رأى على رواحلهم أكسية فيها خطوط حمراء وفي دليل على كراهية ما فيه الخطوط وتلك الحلة كذلك بتأويله.

قوله: (فِي الْحَدِيثِ يَبْلُغُ شُحْمَةُ أُذُنَيْهِ) هي اللَّيْنُ مِنَ الْأَذْنِ فِي أَسْفَلِهَا وَهُوَ مَعْلَقُ الْقُرْطِ مِنْهَا، وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ الصَّحِيحَةُ فِي شَعْرِهِ فَهِنَّهَا «إِلَى شُحْمَةِ أُذُنَيْهِ» وَفِي رِوَايَةٍ «كَأَنَّ يَبْلُغُ شَعْرُهُ مَنْكِبَيْهِ» وَفِي رِوَايَةٍ «إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقِهِ». قَالَ الْقَاضِي: الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ مَا يَلِي الْأُذْنَ هُوَ الَّذِي يَبْلُغُ شُحْمَةُ أُذُنَيْهِ وَهُوَ الَّذِي بَيْنَ أُذُنِهِ وَعَاتِقِهِ، وَمَا خَلْفَهُ هُوَ الَّذِي يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ.

وقيل: كان ذلك لاختلاف الأوقات، فإذا غفل عن تقصيرها بلغت المنكب، وإذا قصرها كانت إلى أنصاف أذنيه، وكان يقصر ويطول بحسب ذلك.

وقد تقدّم نحو هذا في باب اتخاذ الشعر.

وفي فتح الباري أنّ في لبس الثوب الأحمر سبعة مذاهب. الأول: الجواز مطلقاً، جاء عن علي وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة رضي الله عنهم، وعن سعيد بن المسيّب والنخعيّ والثّعلبيّ وأبي قلابة وطائفة من التابعين.

الثاني: المنع مطلقاً، ولم ينسبه الحافظ إلى قائل معيّن، إنّما ذكر أخباراً وآثاراً يعرف بها من قال بذلك.

الثالث: يكره لبس الثوب المشبّع بالحمرّة دون ما كان صبغه خفيفاً، جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد.

الرابع: يكره لبس الأحمر مطلقاً لقصد الزينة والشهرة، ويجوز في البيوت والمهنة، جاء ذلك عن ابن عباس.

الخامس: يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثمّ نسج، ويمنع ما صيغ بعد النّسج جنح إلى ذلك الخطأبي.

السادس: اختصاص التّنهّي بما يصبغ بالعصفر ولم ينسبه إلى أحد.

السابع: تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله، وأمّا ما فيه لون آخر غير أحمر فلا حكي عن ابن القيم أنّه قال بذلك بعض

وكذلك يستحب ترك السلام على أهل البدع والمعاصي الظاهرة تحقيراً لهم وزجراً، ولذلك قال كعب بن مالك: فسلمت عليه فوالله ما رد السلام عليّ والجمع الذي ذكره الترمذي ونسبه إلى أهل الحديث جمع حسن لانتهاض الأحاديث القاضية بال منع من لبس ما صبح بالعصفر.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لِبَاسِ الْبَيْضِ وَالْأَسْوَدِ وَالْأَخْضَرِ وَالْمُزَعْفَرِ وَالْمُلَوَّنَاتِ

٥٦٥- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَبَسُوا ثِيَابَ الْبَيَاضِ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ وَكَفَتْهَا فِيهَا مَوْتَانِمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣/٥) وَالتَّسَائِي (٣٤/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨١٠) وَصَحَّحَهُ.

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه والحاكم، واختلف في وصله وإرساله، قال الحافظ في الفتح: وإسناده صحيح، وصححه الحاكم.

وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأحمد وأصحاب السنن إلا التَّسَائِي بلفظ: «لَبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ وَكَفَتْهَا فِيهَا مَوْتَانِمْ» وأخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي بمعناه.

وفي لفظ للحاكم: «خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ فَأَلْبَسُوهَا أَحْيَاءُكُمْ وَكَفَتْهَا بِهَا مَوْتَانِمْ» وصحح حديث ابن عباس ابن القطان والتِّرْمِذِيُّ وابن حبان.

وفي الباب أيضاً عن عمران بن الحصين عند الطبراني.

وعن أنسٍ عند أبي حاتم في العلل.

وعند البزار في مسنده.

وعن ابن عمر عند ابن عدي في الكامل.

وعن أبي الدرداء يرفعه عند ابن ماجه بلفظ: «أَحْسَنُ مَا رَزَيْتُمُ اللَّهَ بِهِ فِي ثُبُورِكُمْ وَتَسَاجِدِكُمْ الْبَيَاضُ» والحديث يدل على مشروعية لبس البياض وتكفين الموتى به كونه أطهر من غيره وأطيب، أما كونه أطيّب فظاهر، وأما كونه أطهر فلأن أدنى شيء يقع عليه يظهر فيغسل إذا كان من جنس النجاسة فيكون نقياً كما ثبت عنه ﷺ في دعائه: «وَنَقِّي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْبَيَاضُ مِنَ الدَّنَسِ» والأمر المذكور في الحديث ليس للوجوب، أما في اللباس فلما ثبت عنه ﷺ من لبس غيره وإلباس جماعة من الصحابة ثياباً غير بيض، وتقديره لجماعة منهم على غير لبس

البياض، وأما في الكفن فلما ثبت عند أبي داود.

قال الحافظ بإسناد حسن من حديث جابر مرفوعاً: «إِذَا تَوَفِّيَ أَخَذَكُمْ فَوَجَدَ شَيْئاً فَلْيَكْفَنْ فِي قَوْبِ حَبْرَةٍ».

٥٦٦- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبْرَةُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٢٩١/٣) (خ: ٥٨١٣) (م: ٢٠٧٩) (د: ٤٠٦٠) (ت: ١٧٨٨) (ن: ٢٠٣/٨).

قوله: (الحَبْرَةُ) بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة بعدها. قال الجوهري: الحبرة كعنية: برء يمان يكون من كتان أو قطن، سميت حبرة لأنها حبرة أي مزينة والتحبير: التزيين والتحسين والتخطيط، ومنه حديث أبي ذر: «الْخُمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا الْخَمِيرَ، وَالْبَسَنَا الْخَبِيرَ» وإنما كانت الحبرة أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ لأنه ليس فيها كثير زيت ولأنها أكثر احتمالاً للوسخ من غيرها.

٥٦٧- وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٢٢٨/٢) (د: ٤٠٦٥) (ت: ٢٨١٢) (ن: ١٨٥/٣).

الحديث حسنه الترمذي وقال: لا نعرفه إلا من حديث عبيد الله بن إياي انتهى.

وعبيد الله وأبوه ثقتان، وأبو رمثة بكسر الراء وسكون الميم بعدها ناء مثثلة مفتوحة، واسمه رفاعه بن يربيع كذا قال صاحب التقريب، وقال الترمذي: اسمه حبيب بن وهب، ويدل على استحباب لبس الأخضر لأنه لباس أهل الجنة وهو أيضاً من أنفع الألوان للأبصار ومن أجلها في عين الناظرين.

٥٦٨- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مَرْحَلٌ مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٢/٦) وَمُسْلِمٌ (٢٠٨١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨١٣) وَصَحَّحَهُ.

قوله: (مِرْطٌ) بكسر الميم وسكون الراء المهملة كساء من صوف أو خز، والجمع مروط كذا في القاموس وقيل: كساء من خز أو كتان. قوله: (مَرْحَلٌ) بميم مضمومة وراء مهملة مفتوحة وحاء مهملة مشددة ولا م كعظم وهو برء فيه تصاوير قال في القاموس: وتفسير الجوهري إياه بإزار خز فيه علم غير جيد، إنما ذلك تفسير المرحل بالرجل بالجيم انتهى.

وتلك التصاوير هي صور، تطلق على المنازل وعلى الرَوَاحِل

(١٥٠/٨) يَنْحَوِرُ وَفِي لَفْظِهِمَا: وَلَقَدْ كَانَ يَصْنَعُ ثِيَابَهُ كُلَّهَا حَتَّى عِمَامَتَهُ.

الحديث في إسناده اختلافٌ كما قال المنذري، ولم يذكر أبو داود والنسائي الزعفران، وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر أنه قال: «وَأَمَّا الصَّفْرَةُ فَلِسَانِي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِهَا فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَصْنَعُ بِهَا» قال المنذري: واختلف الناس في ذلك فقال بعضهم: أراد الخضاب للحية بالصفرة.

وقال آخرون: أراد يصفر ثيابه ويلبس ثياباً صفراً انتهى. ويؤيد القول الثاني تلك الزيادة التي أخرجها أبو داود والنسائي. قوله (حَتَّى عِمَامَتَهُ) بالنصب.

والحديث يدل على مشروعية صبغ الثياب بالصفرة، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب نهي الرجال عن المعصر.

وفيه أيضاً مشروعية الازدهان بالزعفران. ومشروعية صباغ الحية بالصفرة لقوله ﷺ في رواية النسائي وغيره: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا تَصْنَعُ فَخَالِفُوهُمْ وَاصْبُغُوا» قال ابن الجوزي: قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين بالصفرة. ورأى أحمد بن حنبل رجلاً قد خضب لحيته فقال: إِنِّي لَأَرَى الرَّجُلَ يَجِي مَيِّتًا مِنَ السَّنَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْخَضَابِ فِي بَابِ تَغْيِيرِ الشَّيْبِ بِالْحَنَاءِ وَالْكَتَمِ.

بَابُ حُكْمِ مَا فِيهِ صُورَةٌ مِنَ الثِّيَابِ وَالْبُسْطِ وَالسُّتُورِ وَالنَّهْيِ عَنِ التَّصْوِيرِ

٥٧١- عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيحٌ إِلَّا نَقَضَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٥٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٥١) وَأَحْمَدُ (٥٢/٦) وَلَفْظُهُ «لَمْ يَكُنْ يَذْغُ فِي بَيْتِهِ ثَوْبًا فِيهِ تَصْلِيحٌ إِلَّا نَقَضَهُ».

الحديث أخرجه أيضاً النسائي قوله: (لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا) يشمل الملابس والستور والبسط والآلات وغير ذلك قوله: (فِيهِ تَصَالِيحٌ) أي صورة صليب من نقش ثوب أو غيره، والتصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تعبده النصارى قوله: (نَقَضَهُ) بفتح النون والقاف والضاد المعجمة: أي كسره وأبطله وغير صورة الصليب. وفي رواية أبي داود «فَنَقَضَهُ» بالقاف المفتوحة والضاد المعجمة والباء الموحدة: أي قطع موضع التصليب منه دون غيره، والقضب: القطع كذا قال ابن رسلان.

وعلى ما يوضع على الرّواحل يستوي عليه الرّاكب، والتّرحيل مصدرٌ رَحَلَ البرد أي وشاء، قال النووي: والمراد تصاوير الإبل ولا بأس بهذه الصّورة انتهى.

وسياتي الكلام على حكم ما فيه صورةٌ في الباب الذي بعد هذا.

والحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس السّواد.

وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت: «صَبَّغْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بُرْدَةً سَوْدَاءَ فَلَبِسَهَا فَلَمَّا عَرِقَ فِيهَا وَجَذَ رِيحُ الصَّوْفِ فَقَذَفَهَا وَقَالَ أَحْسَنُ قَالَ: وَكَانَ يُعْجِبُهُ الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ».

٥٦٩- وَعَنْ أُمِّ خَالِدٍ قَالَتْ: «أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَ: مَنْ تَرَوْنَ نَكُسُو هَذِهِ الْخَمِيصَةَ؟ فَأَمْسَكْتَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: اقْنُونِي بِأُمِّ خَالِدٍ فَأَتَيْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَالْتَبَسْتُهَا بِسُودِهِ، وَقَالَ أَتُؤَلِّقِي مَرْتَيْنِ، وَجَعَلَ يُنْظَرُ إِلَى عِلْمِ الْخَمِيصَةِ، وَيُشِيرُ بِإِصْبَعِهِ إِلَيَّ، وَيَقُولُ: يَا أُمُّ خَالِدٍ هَذَا سَنَّا هَذَا سَنَّا وَالسَّنَا بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ: الْحَسَنُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٤٥).

قوله: (خَمِيصَةٌ) بفتح المعجمة وكسر الميم والضاد المهملة كساء مرتج له علمان. قوله: (نَكُسُو هَذِهِ) بالنون للمتكلم.

قوله: (فَأَمْسَكْتَ الْقَوْمُ) بضم الهمزة على البناء للمجهول قوله: (أُتُؤَلِّقِي وَأُخْلِقِي) هذا من باب التناول والدعاء للابس بأن يعمر ويلبس ذلك الثوب حتى يلبى ويصير خلقاً، وفيه أنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوباً جديداً كذلك، وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ قَمِيصًا أَيْضُ فَقَالَ: الْبُسُ جَدِيدًا وَعِشْ حَيِيدًا وَمَتْ شَهِيدًا».

وأخرج أبو داود وسعيد بن منصور من حديث أبي نضرة قال: «كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا لَبَسَ أَحَدُهُمْ ثَوْبًا جَدِيدًا قِيلَ لَهُ تُبْلِي وَيُخْلِفُ اللَّهُ تَعَالَى» سنده صحيح.

قوله: (هَذَا سَنَّا) بفتح السين المهملة وتشديد النون وفيه جواز التكلّم باللغة المعجميّة ومعناه حسن.

والحديث يدل على أنه يجوز للنساء لباس الثياب السود ولا أعلم في ذلك خلافاً.

٥٧٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّهُ كَانَ يَصْنَعُ ثِيَابَهُ وَيَذْهَبُ بِالزَّعْفَرَانِ، فَقِيلَ لَهُ لِمَ تَصْنَعُ ثِيَابَكَ وَيَذْهَبُ بِالزَّعْفَرَانِ؟ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ أَحَبَّ الْأَصْبَاغِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَذْهَبُ بِهِ وَيَصْنَعُ بِهِ ثِيَابَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٧/٢) وَكَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٤) وَالنَّسَائِيُّ

والحدیث يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب والستور والبسط وغيرها التي فيها تصاویر، وعلى جواز تغيير المنكر باليد من غير استئذان مالكة، زوجة كانت أو غيرها، لما ثبت عنه ﷺ «يَوْمَ قُتِحَ مَكَّةَ أَنَّهُ كَانَ يَهْوَى بِالْفَقِيبِ الَّذِي فِي يَدِهِ إِلَى كُلِّ صَنَمٍ فَيُخْرِجُ لِيُؤْجِبَهُ وَيَقُولُ: جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ حَتَّى مَرَّ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَبِئْسَ صَنَمًا».

وأخرج البخاري من حديث ابن عباس قال: «لَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ الصُّورَ الَّتِي فِي الثَّيِّبِ لَمْ يَدْخُلْ حَتَّى أَمَرَ بِهَا فُمِحَتْ وَرَأَى صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ بِأَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامَ فَقَالَ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، وَاللَّوْ مَا اسْتَفْسَمَا بِالْأَزْلَامِ قَطً».

قال النووي: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بالعید الشديد المذكور في الأحاديث، وسواء صنعه لما يمتن أو لغيره فصنعه حرام بكل حال، لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار وفلس وإناء وحائط وغيرها وأما تصوير صورة الشجر وجمال الأرض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نقض التصوير.

وأما اتخاذ ما فيه صورة حيوان فإن كان معلقاً على حائط أو ثوباً أو عمامة أو نحو ذلك مما لا يعد ممتناً فهو حرام وإن كان في بساط يداس وغدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس بحرام، ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت؟ وسياي.

قال: ولا فرق في ذلك كله بين ما له ظل وما لا ظل له قال هذا تلخيص مذهبنا في المسألة، ومعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وهو مذهب الشوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم.

وقال بعض السلف: إنما ينهى عما كان له ظل، ولا بأس بالصورة التي ليس لها ظل، وهذا مذهب باطل فإن الست الذي أنكر النبي ﷺ الصور فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس لصورته ظل مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة.

وقال الزهري: النهي في الصورة على العموم وكذلك استعمال ما هي فيه، ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقماً في ثوب أو غير رقم وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتن أو غير ممتن عملاً بظاهر الأحاديث لا سيما حديث

والحديث الذي ذكره مسلم وهذا مذهب قوي وقال آخرون: يجوز منها ما كان رقماً في ثوب سواء امتن أم لا، وسواء علق في حائط أم لا، قال: وهو مذهب القاسم بن محمد وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجب تغييره.

قال القاضي عياض: إلا ما ورد في اللعب بالبنات لصغار البنات والرخصة في ذلك، لكن كره مالك شراء الرجل ذلك لائته وادعى بعضهم أن إباحة اللعب بالبنات منسوخ بهذه الأحاديث انتهى.

٥٧٢- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهَا نَصَبَتْ سِتْرًا وَفِيهِ تَصَاوِيرُ فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَرَعَهُ قَالَتْ: فَقَطَعْتُهُ وَسَادَتَيْنِ فَكَانَ يَرْتَفِقُ عَلَيْهِمَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٩٥٤) (م: ٢١٠٦ و ٩٥٠). وَبِئْسَ لَفْظُ أَحْمَدَ (٢٤٧/٦): فَقَطَعْتُهُ مِرْفَقَتَيْنِ فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ مُتَكَبِّراً عَلَى إِحْدَاهُمَا وَفِيهَا صُورَةٌ.

قوله: (فَتَرَعَهُ) فيه الإرشاد إلى إزالة التصاویر المنقوشة على الستور.

قوله: (فَقَطَعْتُهُ وَسَادَتَيْنِ) فيه أن الصورة والتمثال إذا غيرا لم يكن بهما بأس بعد ذلك وجاز افتراشهما والارتفاق عليهما

قوله: (فَكَانَ يَرْتَفِقُ) في القاموس ارتفق: اتكا على مرفق يده أو على المخذة.

قوله: (فَقَطَعْتُهُ مِرْفَقَتَيْنِ) تشية مرفقة كمكسبة وهي المخذة.

والحديث يدل على جواز افتراش الثياب التي كانت فيها تصاویر وعلى استحباب الارتفاق لما يشعر به لفظ كان من استمراره على ذلك وكثيراً ما يتجنبه الرؤساء تكبراً.

٥٧٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَتِيكَ اللَّيْلَةَ فَلَمْ يَمْنُئْنِي أَنْ ادْخُلَ الْبَيْتَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فِيهِ يُمَثَّلُ رَجُلٌ وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سِتْرٌ فِيهِ تَمَائِيلُ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ فَمَرَّ بِرَأْسِ التَّمَائِيلِ الَّذِي فِي بَابِ الْبَيْتِ يَقَطَعُ بِصَيَرٍ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ، وَأَمَرَ بِالسِّتْرِ يَقَطَعُ فَيَجْعَلُ وَسَادَتَيْنِ مُتَبَدِّلَتَيْنِ تَوَطَّانِ، وَأَمَرَ بِالْكَلْبِ يُخْرِجُ فَنَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِذَا الْكَلْبُ جَرَّوْ كَانَ لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ تَحْتَ نَفْسِهِ لَهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٠٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٠٦) وَصَحَّحَهُ.

الحديث أخرجه أيضاً النسائي قوله: (اللَّيْلَةَ) وفي رواية أبي داود «الْبَارِحَةَ».

قوله: (قِرَامُ سِتْرٍ) بكسر القاف وتخفيف الراء والتّونين، وروي بحذف التّونين والإضافة، وهو السّتر الرقيق من صوف ذي الوان.

قوله: (فِيهِ تَمَائِيلٌ) وفي رواية لمسلم «وَقَدْ سَتَرْتُ سَهْوَةَ لِي بِقِرَامٍ» والسّهوة: الخزانة الصّغيرة، وفي رواية للنسائي «قَالَ جَبْرِيلُ: كَيْفَ أَذْخُلُ فِي بَيْتِكَ سِتْرٌ فِيهِ نَصَاوِيرٌ». واختلاف الروايات يبيّن بعضها بعضاً.

قوله: (فَمُرْ) بضم الميم أي فقال جبريل عليه السلام للنبي ﷺ مر قوله: (يُصَيِّرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ) لأن الشجرة وغوه مما لا روح فيه لا يحرم صنعه ولا التّكسّب به من غير فرق بين الشجرة المثمرة وغيرها.

قال ابن رسلان: وهذا مذهب العلماء كافةً إلا مجاهدًا فإنّه جعل الشجرة المثمرة من المكروه لما روي عن النبي ﷺ أنّه قال حاكياً عن الله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِي».

قوله: (وَأُمِرَ بِالسَّتْرِ) رواية أبي داود «وَمُرُهُ»، وكذلك قوله «وَأُمِرَ بِالْكَلْبِ» قوله: (مُتَبَدِّلِينَ) أي مطروحتين على الأرض، ولفظ أبي داود «مُتَبَدِّلَتَيْنِ».

قوله: (وَكَانَ لِلْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ) فيه جواز تربية جرو الكلب للولد الصّغير، وقد يستدلّ به على طهارة الكلب، وقد تقدّم الكلام على ذلك وعلى جواز اتّخاذه لغير الاصطياد.

قوله: (تَحْتَ نَضْدٍ) بفتح النون والضاد المعجمة فعل بمعنى مفعول: أي تحت متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض. وقيل: هو السرير سمي بذلك لأنّ النضد يوضع عليه: أي يجعل بعضه فوق بعض.

وفي حديث مسروق «شَجَرُ الْجَنَّةِ نَفْسٌ مِنْ أَصْلِهَا إِلَى فَرْعِهَا» أي ليس لها سوق بارزة، ولكنها منضودة بالورق والثمار من أسفلها إلى أعلاها.

والحديث يدلّ على أنّها لا تدخل الملائكة البيوت التي فيها تمائيل أو كلب كما ورد من حديث أبي طلحة الأنصاريّ عند البخاريّ ومسلم وأبي داود والترمذيّ والنسائيّ بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَمَائِيلٌ» زاد أبو داود والنسائيّ عن عليّ مرفوعاً «وَلَا جُنُبٌ» قيل: أراد الملائكة السّياحين غير الحفظة وملائكة الموت.

قال في معالم السنن: الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرّحمة، وأما الحفظة فلا يفارقون الجنب وغيره.

قال النوويّ في شرح مسلم: سبب امتناع الملائكة من بيت فيه صورة كونها معصية فاحشة، وسبب امتناعهم من بيت فيه كلب كثرة أكله النّجاسات، ولأنّ بعضها يسمّى شيطاناً كما جاء في الحديث، والملائكة ضدّ الشّياطين، وخصّ الخطأبيّ ذلك بما كان يحرم اقتناؤه من الكلاب، وبما لا يجوز تصويره من الصّور لا كلب الصّيد والماشية، ولا الصّورة التي في البساط والوسادة وغيرهما، فإنّ ذلك لا يمنع دخول الملائكة والأظهر أنّه عامّ في كلّ كلب وفي كلّ صورة، وأنهم يمتنعون من الجميع لإطلاق الأحاديث، ولأنّ الجرو الذي كان في بيت النبي ﷺ تحت السرير كان له فيه عذر فإنّه لم يعلم به ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت لأجل ذلك الجرو.

٥٧٤- وَعَنْ ابْنِ عُسْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ» (خ: ٥٩٥١) (م: ٢١٠٨).

٥٧٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي أَصَوَّرُ هَذِهِ النَّصَاوِيرَ فَأَقْنِي فِيهَا، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا تُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَاجْعَلِ الشَّجَرَ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ مُتَفَقِّ عَلَيْهِمَا (حم: ٣٠٨/١) (خ: ٢٢٢٥) (م: ٢١١٠).

الحديثان يدلان على أنّ التصوير من أشدّ المحرمات للتّوعدّ عليه بالتّعذيب في النار وبأنّ كلّ مصوّر من أهل النار لورود لعن المصوّرين في أحاديث آخر، وذلك لا يكون إلا على محرّم متبالغ في القبح وإنّما كان التصوير من أشدّ المحرمات الموجهة لما ذكر لأنّ فيه مضاهاة لفعل الخالق جلّ جلاله ولهذا سمى الشّارع فعلهم خلقاً وسمّاهم خالقين وظاهر قوله «كُلُّ مُصَوِّرٍ»، وقوله: «بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا» أنّه لا فرق بين المطبوع في الثّياب وبين ما له جرم مستقلّ.

ويؤيد ذلك ما في حديث عائشة المتقدّم من التعميم وما في حديث مسلم وغيره «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَتَكَ دَرَنُوكًا لِعَائِشَةَ كَانَ فِيهِ صُورُ الْخَيْلِ ذَوَاتُ الْأَجْنِحَةِ حَتَّى اتَّخَذَتْ مِنْهُ وَسَادَتَيْنِ» والدّرنوك: ضرب من الثّياب أو البسط وما أخرج البخاريّ ومسلم والموطأ والنسائيّ من حديث عائشة قالت: «قَدِمَ رَسُولُ

بمجرد الاتّزار في بعض الأوقات لا يترك لبس السراويل في جميع الحالات فإنه لازم وإن كان في المخالفة وأما حديث مالك بن عمير فأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي ورجال إسناده رجال الصحيح، ويشهد لصحته حديث «سُوَيْدُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمَعْرُومَةُ الْعَبْدِيُّ بَرَا مِنْ هَجَرٍ فَأَتَيْنَا بِهِ مَكَّةَ فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فَسَأَوْنَا سَرَاوِيلَ قَبْعَانَهُ، وَثُمَّ رَجُلٌ يَزُنُّ بِالْأَجْرِ فَقَالَ لَهُ: زُنْ وَارْجِعْ» رواه الخمسة، وصححه الترمذي وسبأني في أبواب الإجارة إن شاء الله.

وحديث مالك بن عمير المذكور هو عند أحمد من طريق يزيد بن هارون عن شعبة عن سماك بن حرب عنه، وقد صرح كثير من الأئمة بثبوت شرائه ﷺ للسراويل.

قال في الهدي: فصل واشترى ﷺ سراويل، والظاهر أنه إنما اشتراها ليلبسها، وقد روي في غير حديث أنه لبس السراويل، وكانوا يلبسون السراويلات بإذنه انتهى.

وقال في الفصل الذي بعد هذا في الهدي: ولبس البرود اليمانية والبرد الأخضر ولبس الجبة والقباء والقميص والسراويل انتهى.

قال في المواهب اللدنية للقسطلاني: وأما السراويل فاختلف هل لبسها النبي ﷺ أم لا؟ فجزم بعض العلماء بأنه ﷺ لم يلبسه ويستأنس له بما جزم به النووي في ترجمة عثمان رضي الله عنه من كتاب تهذيب الأسماء واللغات، أنه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا إسلام إلى يوم قتله، فإنهم كانوا أحرص شيء على اتباعه، لكن قد ورد في حديث أبي يعلى الموصلي بسند ضعيف جداً عن أبي هريرة قال: «ذَخَلْتُ السُّوقَ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ إِلَى الْبَرَاةِ فَاشْتَرَى مِنْهُ سَرَاوِيلَ بِأَرْبَعَةِ ذَرَاهِمَ وَكَانَ لِأَهْلِ السُّوقِ وَزَّانٍ يَزُنُّ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْزِلْ رَاجِحًا؟ فَقَالَ الْوَزَّانُ: إِنَّ هَذِهِ كَلِمَةٌ مَا سَمِعْتُهَا مِنْ أَحَدٍ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قُلْتُ لَهُ كَفَى بِكَ مِنَ الْجَفَاءِ فِي دِينِكَ أَنْ لَا تُعْرِفَ نَبِيَّكَ؟ فَطَرَحَ الْحِيزَانَ وَوَتَبَ إِلَى يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَقْبَلَهَا فَجَذَبَ يَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لَهُ: يَا هَذَا! إِنَّمَا تَفْعَلُ هَذَا الْأَعَاجِمُ بِمُلُوكِهَا وَلَسْتُ بِمُلِكٍ إِنَّمَا أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ فَأَخَذَ قَوْزَنَ وَأَرْجَحَ وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السراويل.

قال أبو هريرة: فَذَهَبَتْ لِأَخِيْلَةَ عَنْهُ فَقَالَ: صَاحِبُ الشَّيْءِ أَحَقُّ بِشَيْئِهِ أَنْ يَحْمِلَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا يَعْجُزُ عَنْهُ فَبِعِيْنَهُ أَخُوهُ

اللَّهُ ﷺ مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ سَتَرَتْ سَهْوَةً لِي بِقِرَامٍ فِيهِ تَمَائِيلٌ فَلَمَّا رَأَى مَكَّةَ وَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: يَا عَالِيَةُ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَفْضَاهُونَ بِخَلْقِي اللَّهِ.

وما أخرجه البخاري والترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ عَذْبَةِ اللَّهِ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَمَا هُوَ بِنَافِخٍ» فهذه الأحاديث قاضية بعدم الفرق بين المطبوع من الصور والمستقل، لأن اسم الصورة صادق على الكل إذ هي كما في كتب اللغة: الشكل، وهو يقال لما كان منها مطبوعاً على الثياب شكلاً، نعم حديث أبي طلحة عند مسلم وأبي داود وغيرهما بلفظ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا يَمْنَالٌ» وفيه أنه قال: إلا رقماً في ثوبٍ فهذا إن صح رفعه كان غرضاً لما رقم في الأثواب من التماثيل.

قوله: (أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ) هذا من باب التعليق بالحوال والمراد أنهم يعذبون يوم القيامة ويقال لهم: لا تزالون في عذابٍ حتى تحبوا ما خَلَقْتُمْ ولبسوا بفاعلين وهو كناية عن دوام العذاب واستمراره وهذا الذي قدرناه في تفسير الحديث مصرح بمعناه في حديث ابن عباس المتقدم والأحاديث يفسر بعضها بعضاً.

قوله: (فَأَجْعَلُ الشَّجَرُ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ) فيه الإذن بتصوير الشجر وكل ما ليس له نفس وهو يدل على اختصاص التحريم بتصوير الحيوانات.

قال في البحر: ولا يكره تصوير الشجر وما نحوها من الجماد إجمالاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ وَالسَّرَاوِيلِ
٥٧٦- عَنْ أَبِي أَنَسَةَ قَالَ: «قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَسَوَّلُونَ وَلَا يَأْتِرُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَسَوَّلُوا وَاتَّبَرُوا وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٦٤).

٥٧٧- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ عُسَيْرٍ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا سَرَاوِيلَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ قَوْزَنَ لِي فَأَرْجَحَ لِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٣٥٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٢١).

أما حديث أبي أمامة فلم أقف فيه على كلام لأحدٍ إلا ما ذكره في مجمع الزوائد، فإنه قال: رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح، خلا القاسم وهو ثقة، وفيه كلام لا يضر انتهى.

وفيه الإذن بلبس السراويل وإن مخالفة أهل الكتاب تحصل

المُسْلِمُ. لَأَنَّ الْآدَمِيَّ يَتَقَمَّصُ فِيهِ أَي يَدْخُلُ فِيهِ لِيَسْتَرَهُ، وَفِي حَدِيثِ

المرجوم إِنَّهُ يَتَقَمَّصُ فِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ أَي يَنْغَمِسُ فِيهَا.

٥٧٩- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قَالَتْ: «كَانَتْ يَدُ كُمٍ قَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرَّسْغِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٢٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٦٥).

٥٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ قَمِيصًا قَصِيرَ الْيَدَيْنِ وَالطَّوْلِ»: رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٥٧٧).
الحديث الأول أخرجه النسائي أيضًا، وقال الترمذي، حسن غريب، وفي إسناده شهر بن حوشب وفيه مقال مشهور.

والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد بن محمّد، قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَرواه أيضًا من طريق شعبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس، وعبيد بن محمّد ضعيف، وشعبان بن وكيع أضعف منه، ولكن شرطه الأول يشهد له حديث أسماء هذا، وشرطه الثاني يشهد له حديث ابن عمر الآتي في إسبال الإزار والعمامة والقميص.

قوله: (إِلَى الرَّسْغِ) بالسّين المهملة هذا لفظ الترمذي ولفظ أبي داود الرّصغ بالصّاد المهملة الساكنة قبلها راء مكسورة وبعدها غين معجمة وهو مفصل ما بين الكفّ والسّاعد، ويقال لفصل السّاق والقدم رسغ أيضًا قاله ابن رسلان في شرح السنن.

والحديثان يدلان على أَنَّ السّنة في الأكمام أن لا تجاوز الرّسغ قال الحافظ ابن القيم في الهدي: وَأَمَّا الْأَكْمَامُ الْوَاسِعَةُ الطَّوَالَ الَّتِي هِيَ كَالْأَخْرَاجِ فَلَمْ يَلْبَسْهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ الْبَيْتَةِ، وَهِيَ مُخَالِفَةٌ لِسُنَّتِهِ، وَفِي جَوَازِهَا نَظَرٌ، فَإِنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْخِيَلَاءِ انتهى.

وقد صار أشهر النّاس بمخالفة هذه السّنة في زماننا هذا العلماء فبَرى أحدهم وقد جعل لقميصه كَمَيْنَ يصلح كلّ واحد منهما أن يكون جَبَةً أو قميصًا لصغير من أولاده أو يتيم، وليس في ذلك شيء من الفوائد الدّنيويّة إلا العبث وتثقيل المؤنة على النّفس، ومنع الانتفاع باليد في كثير من المنافع وتعريضه لسرعة التمزّق وتشويه الهيئته، ولا الذّينيّة إلا مخالفة السّنة والإسبال والخيلاء.

قال ابن رسلان: وَالظَّاهِرُ أَنَّ نِسَاءَ ﷺ كُنَّ كَذَلِكَ يَعْنِي أَنَّ

قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّكَ لَتَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ قَالَ: أَجَلٌ فِي السَّرِّ وَالْحَضَرِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَإِنِّي أَمُرْتُ بِالسَّرِّ فَلَمْ أَجِدْ شَيْئًا أَشَرَّ مِنْهُ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الضَّعْفَاءِ عَنْ أَبِي يَعْلَى، وَرواه الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْإِفْرَادِ وَالْعَقِيلِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ، وَمُدَّارُهُ عَلَى يَوْسُفَ بْنِ زِيَادٍ الْوَاسِطِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بِنِ انْعَمِ الْإِفْرِيقِيِّ وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ، لَكِنْ قَدْ صَحَّ شَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ لِلْسَّرَاوِيلِ، وَأَمَّا اللَّبْسُ فَلَمْ يَأْتِ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحَةٍ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحِجَازِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّفَاءِ مَا لَفْظُهُ: وَمَا قَالَهُ فِي الْهَدْيِ مِنْ أَنَّهُ ﷺ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ سَبَقَ قَلَمُ اللَّهِ أَعْلَمَ.

وقد أورد أبو سعيّد النّيسابوريّ ذكر الحديث في السّرَاوِيلِ وأورد فيه حديث الحرم لكونه لم يرد فيه شيء على شرطه.

٥٧٨- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٧/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٢٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٦٢).

الحديث أخرجه أيضًا النسائي، وقال الترمذي: حسن غريب إنّما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالدٍ تفرد به، وهو مروزي.

وروى بعضهم هذا الحديث عن أبي تميلة عن عبد المؤمن بن خالدٍ عن عبد الله بن بريدة عن أمّه عن أمّ سلمة قال: وسمعت محمّد بن إسماعيل يقول: حديث عبد الله بن بريدة عن أمّه عن أمّ سلمة أصحّ، هذا آخر كلامه وعبد المؤمن هذا قاضي مرو.

قال المنذري: وَلَا بَأْسَ بِهِ وَأَبُو تَمِيمَةَ يَحْيَى بْنُ وَاصِحٍ أَدْخَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ وَوَقَّعَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ.

والحديث يدلّ على استحباب لبس القميص وإنّما كان أحبّ الثّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ امْكُنَ فِي السَّرِّ مِنَ الرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ اللَّذَيْنِ يَحْتَاجَانِ كَثِيرًا إِلَى الرِّبْطِ وَالْإِمْسَاكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمُخْلَافِ الْقَمِيصِ.

ويحتمل أن يكون المراد من أحبّ الثّيَابِ إِلَيْهِ الْقَمِيصُ لِأَنَّهُ يَسَّرَ عَوْرَتَهُ وَبَيَّأَسَرَ جِسْمَهُ فَهُوَ شِعَارُ الْجَسَدِ بِمُخْلَافِ مَا يَلْبَسُ فَوْقَهُ مِنَ الذَّنَارِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ مَا قَرَّبَ مِنَ الْإِنْسَانِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلِهَذَا شَبَّهَ الْأَنْصَارُ بِالْشُعَارِ الَّذِي يَلْبَسُ الْبَدَنُ بِمُخْلَافِ غَيْرِهِمْ فَإِنَّهُ شَبَّهَهُمُ بِالذَّنَارِ، وَإِنَّمَا سَمَّى الْقَمِيصَ قَمِيصًا

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى خَيْبَرَ فَعَمَّمَهُ بِعِمَامَةٍ سَوْدَاءَ ثُمَّ أَرْسَلَهَا مِنْ وَرَائِهِ أَوْ قَالَ عَلَى كَيْفِهِ الْيُسْرَى وَحَسَنَ السَّيَاطِي.

وأخرج ابن سعد عن مولى يقال له هرمز قال: «رَأَيْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءَ قَدْ أَرَاَهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ».

قال ابن رسلان في شرح السنن عند ذكر حديث عبد الرحمن: وهي التي صارت شعار الصالحين المتمسكين بالسنة، يعني إرسال العمامة على الصدر.

وقال: وفي الحديث النهي عن العمامة المقطعة بفتح القاف وتشديد العين المهملة، قال أبو عبيد في الغريب: المقطعة التي لا ذؤابة لها ولا حنك.

قيل: المقطعة عمامة إبليس، وقيل: عمامة أهل الذمة. وورد النهي عن العمامة التي ليست محنكة ولا ذؤابة لها فالمحنكة من حنك الفرس إذا جعل له في حنكه الأسفل ما يقوده به هذا معنى كلام ابن رسلان.

والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث: «أَنَّ ﷺ أَمَرَ بِالتَّلْحِي وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِطَاعِ» إِنَّ الْمُقَطَّعَةَ هِيَ الَّتِي لَمْ يَجْعَلْ مِنْهَا تَحْتَ الْحَنَكِ.

وقال ابن الأثير في النهاية في حديث: «أَنَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْاِقْتِطَاعِ وَأَمَرَ بِالتَّلْحِي» إِنَّ الْاِقْتِطَاعَ أَنْ لَا يَجْعَلَ تَحْتَ الْحَنَكِ مِنَ الْعِمَامَةِ شَيْئًا، وَالتَّلْحِي جَعَلَ بَعْضُ الْعِمَامَةِ تَحْتَ الْحَنَكِ.

وقال الجوهري في الصحاح: الاقْتَطَاعُ شَذُّ الْعِمَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ تَحْتَ الْحَنَكِ، وَالتَّلْحِي تَطْوِيفُ الْعِمَامَةِ تَحْتَ الْحَنَكِ، وَهَكَذَا فِي الْقَامُوسِ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ قَتِيبَةَ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الطَّرُوشِي: اقْتَطَاعُ الْعِمَامَةِ هُوَ التَّعْمِيمُ دُونَ حَنَكِ وَهُوَ بَدْعٌ مَنكَرَةٌ، وَقَدْ شَاعَتْ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ.

وقال ابن حبيب في كتاب الواضحة: إِنَّ تَرْكَ الْاِلْتِخَاءِ مِنْ بَقَايَا عِمَامَتِ قَوْمٍ لَوْطٍ.

وقال مالك: أدركت في مسجد رسول الله ﷺ سبعة من محنكا وإن أحدهم لو اتهم على بيت المال لكان به أمينا.

وقال القاضي عبد الوهاب في كتاب المعونة له: ومن المكروه ما خالف زي العرب وأشباه زي العجم كالتعميم بغير حنك. وقال القرافي: ما أفتى مالك حتى أجازه أربعون محنكا.

وقد روي التحنك عن جماعة من السلف.

أَكْمَامَهُنَّ إِلَى الرَّسْغِ إِذَا لَوْ كَانَ أَكْمَامَهُنَّ تَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ لَنَقَلَ وَلَوْ نَقَلَ لَوَصَلَ إِلَيْنَا، كَمَا نَقَلَ فِي الذُّيُولِ مِنْ رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمَةَ لَمَّا سَمِعَتْ «مَنْ جَرَّ قُوَّتَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذُبُولِهِنَّ؟ قَالَ: يُرْخِيْنَهُنَّ شَيْئًا قَالَتْ: إِذَنْ يَنْكَشِفُ أَقْدَامُهُنَّ قَالَ: يُرْخِيْنَهُنَّ ذِرَاعًا وَلَا يَزِدْنَ عَلَيْهِ». وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْكَفِّ إِذَا ظَهَرَ وَبَيْنَ الْقَدَمِ، أَنَّ قَدَمَ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ بِخِلَافِ كَفِّهَا أَنْتَهَى.

وفي الحديث الثاني دلالة على أَنَّ هَدْيَ ﷺ كَانَ تَقْصِيرَ الْقِمِصِ لِأَنَّ تَطْوِيلَهُ إِسْبَالٌ وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ وَسَيَانِي الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ.

٥٨١- وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَيْفَيْهِ»، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُسَلِّطُ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَيْفَيْهِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٣٦).

الحديث أخرجه نحوه مسلمٌ والتِّرْمِذِيُّ وأبو داود والنَّسَائِيُّ وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْيُسْرِ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَاَهَا طَرَفَهَا بَيْنَ كَيْفَيْهِ»، وَأَخْرَجَ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ يَلْبَسُهَا فِي الْعِيدَيْنِ وَيُرْخِيْهَا خَلْفَهُ»، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَا أَعْلَمُ يَرُويهِ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ غَيْرَ الْعَرِزَمِيِّ وَعَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى «أَنَّ جَبْرِيلَ نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَاَهَا مِنْ وَرَائِهِ». قَوْلُهُ: (سَدَلَ) السَّدَلُ: الْإِسْبَالُ وَالْإِرْسَالُ، وَفَسَّرَهُ فِي الْقَامُوسِ بِالْإِرْخَاءِ.

والحديث يدلُّ على استحباب لبس العمامة، وقد أخرج التِّرْمِذِيُّ وأبو داود والبيهقي من حديث ركانة بن عبد يزيد الهاشمي أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «فَرَّقْ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعَمَائِمُ عَلَى الْفَلَائِسِ» قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْمُهْدِيِّ: وَكَانَ يَلْبَسُ الْقَلَنْسُوَةَ بِغَيْرِ عِمَامَةٍ وَيَلْبَسُ الْعِمَامَةَ بِغَيْرِ قَلَنْسُوَةٍ أَنْتَهَى.

والحديث أيضًا يدلُّ على استحباب إرخاء العمامة بين الكتفين، وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوفٍ قَالَ: «عَمَّيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَدَلَهَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْ وَمِنْ خَلْفِي» وَالرَّوَايَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو دَاوُدَ اسْمَهُ.

وأخرج الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: «بَعَثَ

سوداء ويرخيها شبرًا أو أقل من شبر.

قال السيوطي في الحاوي في الفتاوى: وأما مقدار العمامة الشريفة فلم يثبت في حديثه وقد روى البيهقي في شعب الإيمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال: «سألت ابن عمر كيف كان النبي ﷺ يعتنم؟ قال: كان يدير العمامة على رأسه ويقوّرها من وزايفه، ويرسل لها ذؤابة بين كتيفيه»، وهذا يدل على أنها عدة أذرع، والظاهر أنها كانت نحو عشرة أو فوقها يسير انتهى.

ولا أدري ما هذا الظاهر الذي زعمه فإن كان الظهور من هذا الحديث الذي ساقه باعتبار ما فيه من ذكر الإدارة والتقوير وإرسال الذؤابة فهذه الأوصاف تحصل في عمامة دون ثلاثة أذرع، وإن كان من غيره فما هو بعد إقراره بعدم ثبوت مقدارها في حديثه.

بَابُ الرَّخْصَةِ فِي اللَّبَاسِ الْجَمِيلِ وَاسْتِحْبَابِ التَّوَاضُعِ فِيهِ وَكَرَاهَةِ الشَّهْرَةِ وَالْإِسْبَالِ

٥٨٢- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ فَقَالَ رَجُلٌ إِنَّ الرَّجُلَ يُجِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَتَعْتَلُهُ حَسَنًا، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُجِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمَضُ النَّاسِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٩/١) وَمُسْلِمٌ (٩١).

قوله: (إن الله جميل) اختلفوا في معناه ف قيل: إن كل أمره سبحانه وتعالى حسن جميل، وله الأسماء الحسنى وصفات الجمال والكمال.

وقيل: جميل بمعنى مجمل ككريم وسميع بمعنى مكرم وسميع. وقال أبو القاسم الفشيري: معناه جليل.

وقال الخطابي: أنه بمعنى ذي النور والبهجة: أي مالكهما. وقيل: معناه جميل الأفعال بكم والنظر إليكم يكلفكم اليسير ويعين عليه ويشيب عليه الجزيل ويشكر عليه.

قال النووي: وأعلم أن هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح ولكنه من أخبار الآحاد، وقد ورد أيضًا في حديث الأسماء الحسنى، وفي إسناده مقال والمختار جواز إطلاقه على الله، ومن العلماء من منعه.

قال إمام الحرمين: ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصفاته أطلقناه، وما منع الشرع من إطلاقه منعه، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم فإن الأحكام الشرعية

وروي النهي عن الاعتباط عن جماعة منهم وكان طاووس وجهادًا يقولان: إن الاعتباط عمامة الشيطان فينظر فيما نقله ابن رسلان عن أبي عبيد من أن الملقطة هي التي لا ذؤابة لها.

وقد استدلل على جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ» بدون ذكر الذؤابة.

قال: فدل على أن الذؤابة لم يكن يرخيها دائمًا بين كتيفيه، وقد يقال: إنه دخل مكة وعليه أهبة القتال والمغفر على رأسه فلبس في كل موطن ما يناسبه انتهى.

وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال: «عَمَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَدَّلَهَا بَيْنَ يَدَيَّ وَمِنْ خَلْفِي». وروى الطبراني عن عائشة قالت: «عَمَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَأَرْخَى لَهُ أَرْبَعَ أَصَابِعَ» وفي إسناده المقدم بن داود وهو ضعيف.

وأخرج نحوه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَمَّمَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَأَرْسَلَ مِنْ خَلْفِي أَرْبَعَ أَصَابِعَ أَوْ نَحْوَهَا ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا فَأَعْتَمْتُ فَإِنَّهُ أَغْرَبَ وَأَحْسَنَ» قال السيوطي: وإسناده حسن.

وأخرج الطبراني أيضًا في الأوسط من حديث ثوبان «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا عَتَمَ أَرْخَى عِمَامَتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ»، وفي إسناده الحجاج بن رشد بن وهو ضعيف وأخرج الطبراني أيضًا في الكبير عن أبي أمامة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَلَمًا يُؤَلِّي وَالْيَا حَتَّى يُعَمِّمَهُ وَيُرْخِي لَهَا مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ نَحْوَ الْأُذُنِ» وفي إسناده جميع بن ثوبان وهو متروك.

قيل: ويجزم إطالة العذبة طولاً فاحشاً ولا مقتضى للجزم بالتحريم.

قال النووي في شرح المهذب: يجوز لبس العمامة بإرسال طرفها وبغير إرساله ولا كراهة في واحدٍ منهما، ولم يصح في النهي عن ترك إرسالها شيء، وإرسالها إرسالاً فاحشاً كإرسال الثوب يحرم للخيلاء ويكره لغيره انتهى.

وقد أخرج ابن أبي شيبة أن عبد الله بن الزبير كان يعتنم بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحوًا من ذراع وروى سعد بن سعيد عن رشد بن قال: رأيت عبد الله بن الزبير يعتنم بعمامة

المطلوب، بل الظاهر ما اختاره القاضي عياضٌ وغيره من المحققين أنه لا يدخلها بدون مجازاة إن جازاه، وقيل: هذا جزاؤه لو جازاه وقيل: لا يدخلها مع التتبعين أول وهلةً ويمكن أن يقال: إن هذا الحديث وما يشابهه من الأحاديث التي وردت مصرحاً فيها بعدم دخول جماعة من العصاة الجنة أو عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة.

وأحاديث دخول جميع الموحدين الجنة وخروج عصاتهم من النار عامة، فلا حاجة على هذا التأويل.

والحديث أيضاً يدل على أن محبة لبس الثوب الحسن والتعلل الحسن وتخير اللباس الجميل ليس من الكبر في شيء، وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم.

والرجل المذكور في الحديث وهو مالك بن مرارة الرهاوي ذكر ذلك ابن عبد البر والقاضي عياض.

وقد جمع الحافظ ابن بشكوال في اسمه أقوالاً استوفاهما النووي في شرح مسلم.

٥٨٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ مَعَاذٍ الْجُهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ الثِّيَابِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَوَاضَعًا لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - دَعَا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يُخَيَّرَ فِي خُلُلِ الْإِيمَانِ أَيْتَهُنَّ شَاءَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٩/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٨١).

الحديث حسنه الترمذي، وقد رواه من طريق عباس بن محمد الدوري عن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميمون، عن سهل بن معاوية عن أنس الجهمي عن أبيه عن النبي ﷺ، وعبد الرحيم بن ميمون قال النسائي: ليس به بأس، وضعفه ابن معين وسهل بن معاوية وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين.

وفيه استحباب الزهد في الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورفيعها لقصد التواضع، ولا شك أن لبس ما فيه جمال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والخيلاء والكبر، وقد كان هديه ﷺ كما قال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما تيسر من اللباس الصوف تارة والظن أخرى والكتان تارة ولبس البرود اليمانية والبرد الأخضر ولبس الحبة والقباء والقميص إلى أن قال: فالذين يمتنعون عما أباح الله من الملابس والمطاعم والمناسك تزهداً وتعبداً بإزائهم طائفة قابلوهم فلم يلبسوا إلا أشرف الثياب ولم

من موارد الشرع، ولو قضينا بتحليل أو بتحريم لكننا مثبتين حكماً بغير الشرع انتهى.

وقد وقع الخلاف في تسمية الله ووصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به الشرع ولا منعه فأجازته طائفة ومنعه آخرون إلا أن يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب أو سنة متواترة أو إجماع على إطلاقه فإن ورد خبر واحد فاختلفوا فيه فأجازته طائفة وقالوا: الدعاة به والثناء من باب العمل وهو جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون لكونه راجعاً إلى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى.

وطريق هذا القطع، قال القاضي عياض: والصواب جوازه لاشتماله على العمل ولقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ انتهى.

والمسألة مدونة في علم الكلام فلا نطيل فيها المقال. قوله: (بَطَرُ الْحَقِّ) هو دفعه وإنكاره ترفعاً وتجبيراً قاله النووي.

وفي القاموس الحق أن يتكبر عنده فلا يقبله. قوله: (وَعُصْنُ النَّاسِ) هو معجزة مفتوحة وصاذ مهمة قبلها ميم ساكنة.

وقال النووي في شرح مسلم: هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم.

قال القاضي عياض: لم يرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخاري إلا بالطاء ذكره أبو داود في مصنفه، وذكره أبو سعيد الترمذي وغيره.

والغمط والغمص قال النووي: بمعنى واحد هو احتقار الناس.

والحديث يدل على أن الكبر مانع من دخول الجنة وإن بلغ في القلة إلى الغاية، ولهذا ورد التحديد بمثقال ذرة، وقد اختلف في تأويله فذكر الخطابي فيه وجهين: أحدهما أن المراد التكبر عن الإيمان فصاحبه لا يدخل الجنة أصلاً إذا مات عليه.

والثاني: أنه لا يكون في قلبه كبر حال دخول الجنة كما قال الله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾ قال النووي: وهذان التأويلان فيهما بعد فإن الحديث ورد في سياق النهي عن الكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق فلا ينبغي أن يحمل على هذين التأويلين المخرجين له عن

حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْقَاضِي شَرِيكٍ عَنْ عُثْمَانَ بِذَلِكَ الْإِسْنَادِ.

قوله: (مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الشَّهْرَةُ ظُهُورُ الشَّيْءِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ ثَوْبَهُ يَشْتَهَرُ بَيْنَ النَّاسِ لِمُخَالَفَةِ لَوْنِهِ لِأَلْوَانِ ثِيَابِهِمْ فَيَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ وَيُخْتَالُ عَلَيْهِمْ وَالتَّكْبَرُ.

قوله: (أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ ثَوْبًا مِثْلَهُ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «ثَوْبَ مَذَلَّةٍ» ثَوْبٌ يُوجِبُ ذَلَّتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا لَبَسَ فِي الدُّنْيَا ثَوْبًا يَتَعَزَّزُ بِهِ عَلَى النَّاسِ وَيَتَرَفَّعُ بِهِ عَلَيْهِمْ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ مِثْلَهُ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي شَهْرَتِهِ بَيْنَ النَّاسِ. قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ: لِأَنَّهُ لَبَسَ الشَّهْرَةَ فِي الدُّنْيَا لِيَعَزَّ بِهِ وَيَفْتَخِرَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَلْبَسُهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَوْبًا يَشْتَهَرُ بِمَذَلَّتِهِ وَاحْتِقَارِهِ بَيْنَهُمْ عِقَابًا لَهُ، وَالْعِقَابَةُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ انْتَهَى.

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ الزِّيَادَةُ الَّتِي زَادَهَا أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ بِلَفْظٍ: «تَلَهَّبَ فِيهِ النَّارُ» وَالحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ لَبْسِ ثَوْبِ الشَّهْرَةِ وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مُخْتَصًّا بِنَفْسِ الثِّيَابِ، بَلْ قَدْ يَحْصُلُ ذَلِكَ لِمَنْ يَلْبَسُ ثَوْبًا يُخَالَفُ مَلْبُوسَ النَّاسِ مِنَ الْفُقَرَاءِ، لِيَرَاهُ النَّاسُ فَيَتَعَجَّبُوا مِنْ لَبْسِهِ وَيَعْتَقِدُوهُ، قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ.

وَإِذَا كَانَ اللَّبْسُ لِقَصْدِ الْأَشْهَارِ فِي النَّاسِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ رَفِيعِ الثِّيَابِ وَوَضِيعِهَا وَالْمُوَافِقِ لِلْمَلْبُوسِ النَّاسِ وَالْمُخَالَفِ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يَدُورُ مَعَ الْأَشْهَارِ، وَالْمَعْتَبَرُ الْقَصْدُ وَإِنْ لَمْ يَطْبِقِ الْوَاقِعُ.

٥٨٥- وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنْ أَخَذَ شَيْئًا إِذَا رَأَى يَسْتَرْخِي إِلَّا أَنْ أَعْمَاهُ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ: إِنَّكَ لَسْتَ بِمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَنْ مُسْلِمًا وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ لَمْ يَذْكُرُوا قِصَّةَ أَبِي بَكْرٍ (خ: ٣٦٦٥) (م: ٢٠٨٥) (د: ٤٠٨٥) (ت: ١٧٣٠) (ن: ٢٠٦/٨) (هـ: ٣٥٦٩).

قوله: (خِيَلَاءَ) فَعْلَاءُ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ مَعْدُودَةٌ. وَالمَخِيلَةُ الْبَطَرُ وَالْكِبَرُ وَالزَّهْوُ وَالتَّبَخُّرُ وَالحِيَلَاءُ كُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، يُقَالُ: خَالَ وَخَاتَلَا إِذَا تَكَبَّرَ، وَهُوَ رَجُلٌ خَالَ أَيَّ مُتَكَبِّرٍ، وَصَاحِبُ خَالٍ أَيُّ صَاحِبِ كِبَرٍ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ) النَّظَرُ حَقِيقَةٌ فِي إدْرَاكِ الْعَيْنِ لِلْمَرْتَبَةِ، وَهُوَ هُنَا بِمَازٍ عَنِ الرَّحْمَةِ أَيُّ لَا يَرَحِمُهُ اللَّهُ لِامْتِنَاعِ حَقِيقَةِ النَّظَرِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَالْعِلَاقَةُ هِيَ السَّبَبِيَّةُ، فَإِنَّ مَنْ نَظَرَ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ فِي حَالَةٍ مَمْتَهَنَةٍ رَحِمَهُ.

وَقَالَ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ: عَبَّرَ عَنِ الْمَعْنَى الْكَائِنِ عِنْدَ النَّظَرِ

يَاكُلُوا إِلَّا أَطِيبَ وَاللَّيْنُ الطَّعَامُ فَلَمْ يَرَوْا لِبْسَ الْخَشْنِ وَلَا أَكَلَهُ تَكْبَرًا وَتَجَبُّرًا وَكَلَا الطَّائِفَتَيْنِ مُخَالَفَ لِهَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: كَانُوا يَكْرَهُونَ الشَّهْرَتَيْنِ مِنَ الثِّيَابِ الْعَالِيِ وَالْمُنْخَفِضِ وَفِي السَّنَنِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ يَرْفَعُهُ «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الْأَصْهَانِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ أَيُّوبَ قَالَ: دَخَلَ الصَّلَاتِ ابْنُ رَاشِدٍ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ صُوفِيَّةٌ وَإِذَا زَارَ صُوفِيًّا وَعِمَامَةً صُوفِيًّا فَاشْمَازَ عَنْهُ مُحَمَّدٌ وَقَالَ: أَظُنُّ أَنَّ أَقْوَامًا يَلْبَسُونَ الصُّوفَ، وَيَقُولُونَ قَدْ لَبَسَهُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَقَدْ حَدَّثَنِي مِنْ لَا أَتُهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ لَبَسَ الْكَتَانَ وَالصُّوفَ وَالْقَطْنَ، وَسَنَةَ نَبِيَّنَا أَحَقُّ أَنْ تَتَّبَعَ.

وَمَقْصُودُ ابْنِ سِيرِينَ مِنْ هَذَا أَنَّ قَوْمًا يَرُونَ أَنَّ لِبْسَ الصُّوفِ دَائِمًا أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهِ فَيَتَحَرَّوْنَهُ وَيَمْنَعُونَ أَنْفُسَهُمْ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ يَتَحَرَّوْنَ زِينًا وَاحِدًا مِنَ الْمَلَابِسِ وَيَتَحَرَّوْنَ رَسُومًا وَأَوْضَاعًا وَهِيَئَاتٍ يَرُونَ الْخُرُوجَ عَنْهَا مُنْكَرًا، وَلَيْسَ الْمُنْكَرُ إِلَّا التَّقَيُّدُ بِهَا وَالْحَافِظَةُ عَلَيْهَا وَتَرَكَ الْخُرُوجَ عَنْهَا.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ فَلِبْسُ الْمُنْخَفِضِ مِنَ الثِّيَابِ تَوَاضَعًا وَكُسْرًا لِسُورَةِ النَّفْسِ الَّتِي لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهَا مِنَ التَّكْبَرِ إِنْ لَبَسَتْ غَالِي الثِّيَابِ مِنَ الْمَقَاصِدِ الصَّالِحَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْمُتَوَبِّةِ مِنَ اللَّهِ، وَلِبْسُ الْغَالِي مِنَ الثِّيَابِ عِنْدَ الْأَمْنِ عَلَى النَّفْسِ مِنَ التَّسَامِيِ الْمَشُوبِ بِنُوعٍ مِنَ التَّكْبَرِ لِقَصْدِ التَّوَصُّلِ بِذَلِكَ إِلَى تَمَامِ الْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ مِنْ أَمْرِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ عِنْدَ مَنْ لَا يَلْتَفِتُ إِلَّا إِلَى ذَوِي الْهَيْئَاتِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ عَلَى عَوَامِّ زَمَانِنَا وَبَعْضُ خَوَاصِهِ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الْمَوْجِبَاتِ لِلْأَجْرِ لَكِنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ تَقْيِيدِ ذَلِكَ بِمَا يَجِلُّ لِبْسُهُ شَرْعًا.

٥٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةٍ فِي الدُّنْيَا أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٢/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٢٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٦٠٦).

الحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ، وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شَيْخِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ بِحْيَجٍ بْنِ الطَّبَّاعِ، قَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ: ثَقَّةٌ، لَهُ عِدَّةٌ مَصْنُفَاتٌ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ الْوَضَّاحِ وَهُوَ ثَقَّةٌ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي زُرْعَةَ الثَّقَفِيِّ، وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَنْبِيَاءِ عَنِ الْمَهَاجِرِيِّ بْنِ عَمْرِوٍ وَالبَّسَامِيِّ وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ ابْنُ

بالنظر لأن من نظر إلى متواضع رحمه، ومن نظر إلى متكبر مقتته، فالرحمة والمقت متبَيَّان عن النظر.

الحديث يدل على تحريم جر الثوب خيلاء. والمراد بجره هو جره على وجه الأرض وهو الموافق لقوله ﷺ: «مَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ» كما سيأتي، وظاهر الحديث أن الإسبال محرم على الرجال والنساء لما في صيغة من في قوله من جر من العموم، وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت: «فَكَيْفَ تَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيُولِهِنَّ؟» قَالَ: يُرَخِّصُهُنَّ شَيْبَرًا فَقَالَتْ: إِذَا يَنْكَشِفُ أَفْذَامُهُنَّ، قَالَ: فَيُرَخِّصُهُنَّ ذِرَاعًا لَا يَزِدُّنَ عَلَيْهِ، أخرجه النسائي والترمذي، ولكنه قد أجمع المسلمون على جواز الإسبال للنساء، كما صرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن، وظاهر التقييد بقوله: خيلاء، يدل بمفهومه أن جر الثوب لغير الخيلاء لا يكون داخلًا في هذا الوعيد.

قال ابن عبد البر: مفهومه أن الجار لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد إلا أنه مذموم قال النووي: إنه مكروه وهذا نص الشافعي.

قال البويطي في مختصره عن الشافعي: لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء، ولغيرها خفيف، لقول النبي ﷺ لأبي بكر انتهى.

قال ابن العربي: لا يجوز للرجل أن يماوز بثوبه كعبه ويقول: لا أجره خيلاء، لأن النهي قد تناوله لفظًا ولا يجوز لمن تناوله لفظًا أن يخالفه إذ صار حكمه أن يقول: لا امتله، لأن تلك العلة ليست في. فإنها دعوى غير مسلمة، بل إطالة ذيله دالة على تكبره انتهى.

وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصده اللباس.

ويدل على عدم اعتبار التقييد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي، وصححه من حديث جابر بن سليم من حديث طويل فيه «وَارْفَعْ إِزَارَكَ إِلَى نَهْضِ السَّاقِ، فَإِنْ آتَيْتَ فَأَلَى الْكَعْبَيْنِ، وَإِلَّاكَ وَإِسْبَالُ الْإِزَارِ فَإِنَّهَا مِنَ الْمَخِيلَةِ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمَخِيلَةَ».

وما أخرج الطبراني من حديث أبي أمامة قال: «يَتِمُّنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَحِقْنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ الْأَنْصَارِيِّ فِي خَلْعٍ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ فَذُ اسْتَبَلَّ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ بِنَاحِيَةِ ثَوْبِهِ

وَيَتَوَاضِعُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَقُولُ: عَبْدُكَ وَإِنَّ عَبْدَكَ وَأَتَيْتُكَ حَتَّى سَمِعَهَا عَمْرُو فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَخَشُّ السَّاقَيْنِ، فَقَالَ: يَا عَمْرُو إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، يَا عَمْرُو إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْبِلَ».

والحديث رجاله ثقات وظاهره أن عمرًا لم يقصد الخيلاء، وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله ﷺ لأبي بكر: «إِنَّكَ لَسْتَ بِمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ خِيَلَاءَ» وهو تصريح بأن من أطاع التحريم الخيلاء، وأن الإسبال قد يكون للخيلاء، وقد يكون لغيره فلا بد من حل قوله «فَإِنَّهَا الْمَخِيلَةُ» في حديث جابر بن علي أنه خرج مخرج الغالب، فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجهًا إلى من فعل ذلك اختيلاً، والقول بأن كل إسبال من المخيلة أخذًا بظاهر حديث جابر تردده الضرورة، فإن كل أحد يعلم أن من الناس من يسبل إزاره مع عدم خطور الخيلاء بباله، ويرده ما تقدم من قوله ﷺ لأبي بكر لما عرفت.

وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث وعدم إهدار قيد الخيلاء المصرح به في الصحيحين، وقد جمع بعض المتأخرين رسالة طويلة جزم فيها بتحريم الإسبال مطلقاً، وأعظم ما تمسك به حديث جابر.

وأما حديث أبي أمامة فغاية ما فيه التصريح بأن الله لا يحب المسبل، وحديث الباب مقيّد بالخيلاء وحمل المطلق على المقيّد واجب وأما كون الظاهر من عمرو أنه لم يقصد الخيلاء فما يمثل هذا الظاهر تعارض الأحاديث الصحيحة، وسيأتي ذكر المقدار الذي يعد إسبالاً، وذكر عموم الإسبال لجميع اللباس.

ومن الأحاديث الدالة على أن الإسبال من أشد الذنوب ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، قُلْتُ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا؟ فَأَعَادَهَا ثَلَاثًا، قُلْتُ: مَنْ هُمْ خَابُوا وَخَسِرُوا؟ قَالَ: الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَانُ، وَالْمُفْتِقُ سِلْعَتُهُ بِالْخَلْفِ الْكَاذِبِ أَوْ الْفَاجِرُ» وما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال: «يَتِمُّنَا رَجُلٌ يُسْبِلُ إِزَارَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْهَبَ قَتُوضًا فَذْهَبَ قَتُوضًا ثُمَّ جَاءَ، قَالَ: أَذْهَبَ قَتُوضًا، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ أَمْرُتَهُ أَنْ يَتُوضَا ثُمَّ سَكَتَ عَنْهُ قَالَ: إِنَّهُ صَلَى وَهُوَ مُسْبِلٌ إِزَارَهُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ» وفي إسناده

أبو جعفر رجلٌ من أهل المدينة لا يعرف اسمه.

وما أخرجه أبو داود من جملة حديثٍ طويل، وفيه «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعْمَ الرَّجُلُ خُزْنِمُ الْأَسَدِيِّ لَوْلَا طُولُ جُمُعِهِ وَإِسْبَالُ إِزَارِهِ».

٥٨٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ مَنْ جَرَّ شَيْئًا خِيَلًا لَمْ يَنْظُرَ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٩٥) وَالتَّسَائِيُّ (٢٠٨/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٧٦).

الحديث في إسناده عبد العزيز بن أبي روادٍ، وقد تكلم فيه غير واحدٍ، قال ابن ماجه.

قال أبو بكر بن أبي شيبة: ما أعرفه انتهى.

وهو مولى المهلب بن أبي صفرة، وقد أخرج له البخاري، وقال النووي في شرح مسلم بعد أن ذكر هذا الحديث: إن إسناده حسن.

والحديث يدل على عدم اختصاص الإسبال بالثوب والإزار بل يكون في القميص والعمامة كما في الحديث.

قال ابن رسلان: والطيلسان والرداء والشملة.

قال ابن بطال: وإسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائداً على ما جرت به العادة انتهى.

وأما المقدار الذي جرت به العادة، فقد تقدم أن النبي ﷺ فعله هو وأصحابه، وتطويل أكمال القميص تطويلاً زائداً على المعتاد من الإسبال، وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على المعتاد من اللباس في الطول والسعة.

٥٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ يَطْرَأُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٧٨٨) (م: ٢٠٨٧). وَالْأَحْمَدُ (٢/٤٠٩ و ٤٣٠) وَابْنُ خَالٍ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ».

قوله: (يَطْرَأُ) قد تقدم أن البطر معناه الخيلاء، وفي القاموس: البطر النشاط، وقلة احتمال النعمة والدَّهْش الحيرة والطمعان وكراهة الشيء من غير أن يستحق الكراهة انتهى قوله: (مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. إلخ) قال في الفتح: ما موصولة وبعض صلته المحذوف وهو كان، وأسفل خبره وهو منصوبٌ ويجوزه الرفع: أي ما هو أسفل وهو أفعال تفضيل، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، ويجوز أن تكون ما نكرة موصوفة بأسفل.

قال الخطابي: يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين في النار فكنى بالتوب عن بدن لا يسه ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة.

وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حل فيه، وتكون من يائية، ويحتمل أن تكون سببية، ويكون المراد الشخص نفسه، فيكون هذا من باب تسمية الشيء بما يؤول إليه أمره في الآخرة، كقوله تعالى حكايةً عن أحد السائلين للسيد يوسف عليه السلام تعبير رؤياه: «إِنِّي أُرَانِي أَغْصِرُ خَمْراً» يعني عنياً فسماه بما يؤول إليه غالباً.

وقيل: معناه فهو محرمٌ عليه لأن الحرام يوجب النار في الآخرة.

وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا رَأَى الْمُسْلِمُ إِلَى يَمِينِهِ النَّارَ، وَلَا خَرَجَ أَوْ لَا جُنَاحَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ، وَمَا كَانَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِي النَّارِ».

وأخرجه أيضاً التَّسَائِيُّ وابن ماجه وحديث الباب يدل على أن الإسبال المحرم إنما يكون إذا جاوز الكعبين، وقد تقدم الكلام على اعتبار الخيلاء وعدمه.

بَابُ نَهْيِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَ مَا يَحْكِي بِدَنِّهَا أَوْ تُشَبِّهَ بِالرَّجَالِ

٥٨٨- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «كُنَّا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُبُطَةً كَثِيفَةً كَانَتْ مِمَّا أَهْدَى لَهُ دُحِيَّةُ الْكَلْبِيِّ، فَكَسَوْنَهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَكَ لَا تَلْبَسُ الْقُبُطَةَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْنَهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ: مُرَّاهَا أَنْ تَجْعَلَ تَحْتَهَا غِلَاةً فَلَيْتِي أَخَافُ أَنْ تُصِفَ حَجْمَ عِظَامِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٥/٥).

الحديث أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة والبيهقي وابن سعد والرويانى والبارودي والطبراني والبيهقي والضياء في المختارة، وقد أخرج نحوه أبو داود عن دحية بن خليفة قال: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَاطِطٍ، فَأَعْطَانِي مِنْهَا قُبُطَةً فَقَالَ: اصْدَعْهَا صَدْعَيْنِ فَاقْطَعْ أَحَدَهُمَا قَمِيصاً وَأَعْطِ الْآخَرَ امْرَأَتَكَ تَحْتَمِرُ بِهِ، فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ: وَمُرَّ امْرَأَتَكَ تَجْعَلَ تَحْتَهُ ثَوْبًا لَا يَصِفُهَا» وفي إسناده ابن لهيعة ولا يحتج بمحدثه، وقد تابع ابن لهيعة على روايته هذه أبو العباس يحيى بن أيوب المصري وفيه مقال، وقد احتج به مسلمٌ واستشهد به البخاري.

قوله: (قُبْطِيَّةٌ) قال في القاموس: بضم القاف على غير قياس، وقد تكسر وفي الضياء بكسرهما وقال القاضي عياض: بالضم وهي نسبة إلى القبط بكسر القاف وهم أهل مصر.

قوله: (غِلَالَةٌ) الغلالة بكسر الغين المعجمة شعار يلبس تحت الثوب كما في القاموس وغيره.

والحديث يدل على أنه يجب على المرأة أن تستر بدننها لا يصفه وهذا شرط سائر العورة، وإنما أمر بالثوب تحته لأن القباطي ثياب رقيق لا تستر البشرة عن رؤية الناظر بل تصفها.

٥٨٩- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ تَخْتُمِرُ فَقَالَ: لَيْسَ لَا لَيْتَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٦/٦) وَابْنُ دَاوُدَ (٤١١٥).

الحديث رواه عن أم سلمة وهب مولى أبي أحمد، قال المنذري: وهذا يشبه المجهول، وفي الخلاصة أنه وثقه ابن حبان قوله: (وَهِيَ تَخْتُمِرُ) الواو للحال، والتقدير دخل عليها حال كونها تصلح خمارها، يقال: اختمرت المرأة وتخمرت إذا لبست الخمار كما يقال: اعتم وتعمم إذا لبس العمامة.

قوله: (فَقَالَ لَيْتَ) بفتح اللام وتشديد الياء، والنصب على المصدر، والنائب فعل مقدر، والتقدير: الويه لَيْتَ.

قوله: (لَيْتَيْنِ) أمرها أن تلوي خمارها على رأسها وتديره مرة واحدة لا مرتين لثلاث يشبه اختمارها تدوير عمامات الرجال إذا اعتما فيكون ذلك من التشبه المحرم وسيأتي أنه محرم على العموم من دون تخصيص.

٥٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا بَعْدَ نِسَاءِ كَاسِيَاتٍ عَارِيَاتٍ مَا يَلَاتُ مُمِيلَاتٍ عَلَى رُؤُوسِهِنَّ أَثَالُ أَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَرَيْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِجَالٌ مَعَهُمْ سِيَاظُ كَاذِبَابِ الْبَقَرِ يَهْزُبُونَ بِهَا النَّاسَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٦/٢) وَمُسْلِمٌ (٢١١٨).

قوله: (صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ) فيه ذم هذين الصنفين.

قال النووي: هذا الحديث من معجزات النبوة فقد وقع هذان الصنفان وهما موجودان قوله: (كَاسِيَاتٍ عَارِيَاتٍ) قيل: كاسيات من نعمة الله عاريات من شكرها وقيل: معنا تستر بعض بدننها وتكشف بعضه إظهاراً لجمالها ونحوه، وقيل: تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدننها.

قوله: (مَا يَلَاتُ) أي عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه

(مُمِيلَاتٍ) أي يعلمن غيرهن فعلهن المذموم.

وقيل: مائلات مشبهات متبخترات ميلات بالكافهن، وقيل: المائلات مشطة البغايا الميلات بمشطهن غيرهن تلك المشطة. قوله: (عَلَى رُؤُوسِهِنَّ أَثَالُ أَسْنِمَةِ الْبُخْتِ) أي يكرمن شعورهن ويعظمنها بلف عمامة أو عصابة أو نحوها.

بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المعجمة والتاء المثناة: الإبل الخراسانية.

والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على كراهة لبس المرأة ما يحكي بدننها، وهو أحد التفاسير كما تقدم، والإخبار بأن من فعل ذلك من أهل النار وأنه لا يجد ريح الجنة مع أن ريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما اشتمل عليه الحديث من صفات هذين الصنفين.

٥٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لُبْسَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لُبْسَ الرَّجُلِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٥/٢) وَابْنُ دَاوُدَ (٤٠٩٨).

الحديث أخرجه أيضاً النسائي، ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح، وأخرج أبو داود عن عائشة أنها قالت: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ مِنَ النِّسَاءِ».

وأخرج البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَالْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ».

وأخرج أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه رأى امرأة متقلدة قوساً وهي تمشي مشية الرجل فقال: من هذه؟ فقيل: هذه أم سعيد بنت أبي جهل فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِالرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ». قوله: (لُبْسَ الْمَرْأَةِ وَلُبْسَ الرَّجُلِ) رواية أبي داود «لُبْسَةَ» في الموضعين.

والحديث يدل على تحريم تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء، لأن اللعن لا يكون إلا على فعل محرم، وإليه ذهب الجمهور.

وقال الشافعي في الأم: إنه لا يجرم زي النساء على الرجل وإنما يكره فكذا عكسه انتهى وهذه الأحاديث ترد عليه، ولهذا قال النووي في الروضة: والصواب أن تشبه النساء بالرجال وعكسه حرام للحديث الصحيح انتهى.

وقد «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَرْجَلَاتِ: أَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِكُمْ»

وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الجديد.

بِمُخَنَّثٍ قَدْ خَضِبَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ هَذَا؟ فَقَالُوا: يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَتُفِي إِلَى التَّقِيْعِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْتُلُهُ؟ قَالَ: إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْتُلَ الْمُصَلِّينَ.

وروى البيهقي أن أبا بكر أخرج غشاً، وأخرج عمر واحداً.

بَابُ التَّيَامُنِ فِي اللَّبْسِ وَمَا يَقُولُ مَنْ اسْتَجَدَّ قُوتًا

٥٩٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ

قَمِيصًا بَدَأَ بِمَيَامِينِهِ» (ت: ١٧٦٦).

٥٩٣- وَعَنْ أَبِي سَعْدٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ

قُوتًا سَمَاءَ بِأَسْمِهِ، عِمَامَةً أَوْ قَمِيصًا أَوْ رِدَاءً، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ، وَرَوَاهُمَا التِّرْمِذِيُّ (١٧٦٧).

الحديث الأول أخرجه أيضاً النسائي، وذكره الحفاظ في التلخيص، وسكت عنه ويشهد له حديث: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ وَإِذَا لَبِستُمْ فابْدؤوا بِمَيَامِينِكُمْ» أخرجه ابن حبان والبيهقي والطبراني قال ابن دقيق العيد: هو حقيق بأن يصح، ويشهد له أيضاً حديث عائشة المتفق عليه بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَامُنُ فِي تَعْلِيهِ وَتَرْجُلِهِ وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» وهو يدل على مشروعية الابتداء في لبس القميص بالميامن، وكذلك لبس غيره لعموم الأحاديث الدالة على مشروعية تقديم الميامن والحديث الثاني أخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وحسنه الترمذي.

قوله: (سَمَاءَ بِأَسْمِهِ) قال ابن رسلان في شرح السنن: البداءة باسم الثوب قبل حمد الله تعالى أبلغ في تذكّر النعمة وإظهارها، فإن فيه ذكر الثواب مرتين فمرة ذكره ظاهراً ومرة ذكره مضمراً قوله: (أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ) هكذا لفظ الترمذي ولفظ أبي داود «أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ» بزيادة من.

ولفظ الترمذي أعم وأجمع، لقول النبي ﷺ لعائشة: «عَلَيْكَ بِالْجَوَامِعِ الْكَوَامِلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ».

ولفظ أبي داود أنسب لما فيه من المطابقة لقوله في آخر الحديث: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ» قوله: (وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ) هو استعماله في طاعة الله تعالى وعبادته ليكون عوناً له عليها. قوله: (وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ) هو استعماله في معصية الله تعالى ومخالفة أمره.

والحديث يدل على استحباب حمد الله تعالى عند لبس الثوب

الإجماع على عدم الوجوب في غير الصلوة فكان صارفاً عن اقتضاء الوجوب فيما عدا المقيّد.

ومنها حديث خلع النعل الذي سيأتي، وغاية ما فيه الأمر بمسح النعل، وقد عرفت أنه لا يفيد الشرطية على أنه بني على ما كان قد صلى قبل الخلع، ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطاً لوجب عليه الاستئناف، لأن الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط كما تقرر في الأصول فهو عليهم لا لهم.

ومنها الحديثان المذكوران في الباب.

ويجاب عنهما بأن الثاني فعل وهو لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية، والأول ليس فيه ما يدل على الوجوب.

سلمنا أن قوله فتغسله خبر في معنى الأمر فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب ومنها حديث عائشة قالت: «كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِ: فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْكِسَاءَ فَلَبَسَهُ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِيهِ الْغَدَاةَ ثُمَّ جَلَسَ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ لَمَعَةٌ مِنْ دَمٍ فِي الْكِسَاءِ فَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا مَعَ مَا يَلِيهَا وَأَرْسَلَهَا إِلَيَّ مُضْرُورَةً فِي يَدِ الْغُلَامِ فَقَالَ: اغْسِلِي هَلْوَ وَأَجْفَيْهَا ثُمَّ أَرْسِلِي بِهَا إِلَيَّ فَدَعَوْتُ بِقُصْعَتِي فَقَسَلْتُهَا ثُمَّ أَجْفَيْتُهَا ثُمَّ أَخْرَجْتَهَا فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَيْهِ» أخرجه أبو داود ويجاب عنه أولاً بأنه غريب كما قال المنذري.

وثانياً بأن غاية ما فيه الأمر وهو يدل على الشرطية.

وثالثاً بأنه عليهم لا لهم، لأنه لم ينقل إلينا أنه أعاد الصلوة التي صلاها في ذلك الثوب ومنها حديث عمار بلفظ: «إِنَّمَا تُغْسِلُ ثَوْبَكَ مِنَ التُّبُولِ وَالْغَائِطِ وَالْقَيِّْهِ وَالْدِّمِ وَالْعَيْسِي» رواه أبو يعلى والبرزاري في مسندهما وابن عدي في الكامل والذارقطني والبيهقي في سننهما والعقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير والأوسط.

ويجاب عنه أولاً بأن هؤلاء كلهم ضعفه وغيرهم من أهل الحديث لأن في إسناده ثابت بن حماد وهو متروك ومنهم بالوضع، وعلي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه: حديث باطل لا أصل له.

وثانياً بأنه لا يدل على المطلوب وليس فيه إلا أنه يغسل الثوب من هذه الأشياء لا من غيرها.

ومنها حديث غسل الميت وفركه في الصحيحين وغيرهما كما تقدم وهو لا يدل على الوجوب فكيف يدل على الشرطية.

أَبْوَابُ اجْتِنَابِ النَّجَاسَاتِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَوَاتِ

بَابُ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ فِي الصَّلَاةِ وَالْعَفْوِ عَمَّا لَا يُعْلَمُ بِهَا

٥٩٤- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ «أَصْلَتِي فِي الثُّوبِ الَّذِي أَتَى فِيهِ أَهْلِي؟ قَالَ: نَعَمْ، إِلَّا أَنْ تَرَى فِيهِ شَيْئًا فَتَغْسِلُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٧/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٤٢).

٥٩٥- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: «قُلْتُ لَأُمِّ حَبِيبَةَ: هَلْ كَانَ يُصَلِّي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثُّوبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَذَى». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٣٢٥/٦) (د: ٣٦٦) (ن: ١٥٥/١) (هـ: ٥٤٠).

حديث جابر بن سمرة رجال إسناده عند ابن ماجه ثقات، وحديث معاوية رجال إسناده كلهم ثقات والحديثان يدلان على تحبب المصلي للثوب المتنجس.

وهل طهارة ثوب المصلي شرط لصحة الصلوة أم لا؟ فذهب الأكثر إلى أنها شرط. وروي عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير وهو مروي عن مالك أنها ليست بواجبة، ونقل صاحب النهاية عن مالك قولين.

أحدهما إزالة النجاسة سنة وليست بفرضي.

وثانيهما أنها فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان وقديم قولي الشافعي أن إزالة النجاسة غير شرط.

احتج الجمهور بمحجج منها: قول الله تعالى: ﴿وَيَذَابِكْ فَطَهَّرْ﴾ قال في البحر: والمراد للصلوة للإجماع على أن لا وجوب في غيرها ولا يخفاه أن غاية ما يستفاد من الآية الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه، والوجوب لا يستلزم الشرطية لأن كون الشيء شرطاً حكماً شرعياً وضعياً لا يثبت إلا بتصريح الشارع بأنه شرط، أو بتعليل الفعل به بأداة الشرط، أو بنفي الفعل بدونه نفيًا متوجهاً إلى الصحة لا إلى الكمال أو بنفي الثمرة ولا يثبت بمجرد الأمر به.

وقد أجاب صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بأنها مطلقة، وقد حلها القائلون بالشرطية على الذنب في الجملة فأين دليل الوجوب في المقيّد وهو الصلوة؟ وفيه أنهم لم يحملوها على الذنب بل صرحوا بأنها مقتضية للوجوب في الجملة، لكنه قام

ومنها حديث «خَبِيْهٌ ثُمَّ أَقْرَبِيْهِ» عند البخاريّ ومسلم وغيرهما من حديث أسماء وفي لفظ «فَلْتَقْرُصْنَهُ ثُمَّ لِيَنْتَضَحْنَهُ» من حديث عائشة وفي لفظ «حَكِيْهِ بِضَلْعٍ» من حديث أم قيس بنت محصن ويجاب عن ذلك أوْلاً بأن الدليل أخصّ من الدّعوى. وثانياً بأن غاية ما فيه الدّلالة على الوجوب.

ومنها أحاديث الأمر بغسل النّجاسة كحديث تعذيب من لم يستزّه من البول، وحديث الأمر بغسل المذي وغيرهما، وقد تقدّمت في أوّل هذا الكتاب.

ويجاب عنها بأنّها أوامر وهي لا تدلّ على الشّرطيّة الّتي هي محلّ النّزاع كما تقدّم، نعم يمكن الاستدلال بالأوامر المذكورة في هذا الباب على الشّرطيّة إن قلنا: إنّ الأمر بالشّيء نهى عن ضده وإنّ النهي يدلّ على الفساد وفي كلا المسألتين خلاف مشهور في الأصول لولا أنّ ههنا مانعاً من الاستدلال بها على الشّرطيّة وهو عدم إعادته ﷺ للصّلاة الّتي خلع فيها نعليه لأنّ بناء على ما فعله من الصّلاة قبل الخلع مشعرٌ بأنّ الطّهارة غير شرط، وكذلك عدم نقل إعادته للصّلاة الّتي صلاها في الكساء الّذي فيه لمعة من دم كما تقدّم.

ومن أدلّتهم على الشّرطيّة حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «تُعَادُ الصّلاة مِنْ قَذْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ» أخرجه الذّارقطنيّ والعينيّ في الضّعفاء وابن عديّ في الكامل وهذا الحديث لو صحّ لكان صالحاً للاستدلال به على الشّرطيّة المدّعاة لكنّه غير صحيح بل باطل لأنّ في إسناده روح بن غطيف، وقال ابن عديّ وغيره: إنّهم تفرّد به وهو ضعيف قال الذّهليّ: أخاف أن يكون هذا موضوعاً.

وقال البخاريّ: حديث باطل.

وقال ابن حبان: موضوع وقال البرّار: أجمع أهل العلم على نكرة هذا الحديث.

قال الحافظ: وقد أخرجه ابن عديّ في الكامل من طريق أخرى عن الزّهريّ، لكن فيها أبو عصمة وقد اتهم بالكذب انتهى.

إذا تفرّر لك ما سقناه من الأدلّة وما فيها فاعلم أنّها لا تقصر عن إفادة وجوب تطهير الثياب، فمن صلّى وعلى ثوبه نجاسة كان تاركاً لواجب، وأمّا أنّ صلاته باطلة كما هو شأن فقدان شرط الصّحّة فلا لما عرفت.

ومن فوائد حديثي الباب أنّه لا يجب العمل بمقتضى المظنّة لأنّ الثّوب الّذي يجامع فيه مظنّة لوقوع النّجاسة فيه، فأرشد الشارح ﷺ إلى أنّ الواجب العمل بالثبوت دون المظنّة.

ومن فوائدهما كما قال ابن رسلان في شرح السنن: طهارة رطوبة فرج المرأة، لأنّه لم يذكر هنا أنّه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلّي لو غسله لنقل.

ومن المعلوم أنّ الذّكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة انتهى.

٥٩٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ صَلَّى فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَخَلَعَ النَّاسُ بِغَالَتِهِمْ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لَهُمْ: لِمَ خَلَعْتُمْ قَالُوا: رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا، فَقَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ بَيْتَهُمُ خَبِيْثٌ، فَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ وَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا، فَإِنْ رَأَى فَلْيَسْخُجْ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٥٠).

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن خزيمة وابن حبان، واختلف في وصله وإرساله، ورجّح أبو حاتم في العلل الموصول، ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود، ورواه الذّارقطنيّ من حديث ابن عباس وعبد الله بن السّخّير وإسنادهما ضعيفان، ورواه البرّار من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معلول أيضاً، قاله الحافظ في التلخيص.

قوله «فَأَخْبَرَنِي» فيه جواز تكليم المصلّي وإعلامه بما يتعلّق بمصالح الصّلاة وأنّه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

قوله: (خَبِيْثٌ) في رواية أبي داود وهو ما تكرهه الطّبيعة من نجاسة ومخاطة ومني وغير ذلك.

والحديث قد عرفت ممّا سلف أنّه استدلّ به القائلون بأنّ إزالة النّجاسة من شروط صحّة الصّلاة وهو كما عرفناك عليهم لا لهم، لأنّ استمراره على الصّلاة الّتي صلاها قبل خلع النعل وعدم استنائه لها يدلّ على عدم كون الطّهارة شرطاً.

وأجاب الجمهور عن هذا بأنّ المراد هو الشّيء المستقدر كالمخاط والبصاق ونحوهما ولا يلزم من أن يكون نجساً، وبأنّه يمكن أن يكون دماً يسيراً مغفوّاً عنه وإخبار جبريل له بذلك لشلا تلوّث ثيابه بشيء مستقدر.

ويردّ هذا الجواب بما قاله في البارع في تفسير قوله: «أَوْ جَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» أنّه كنّى بالغائط عن القدر.

فَرَدَّهَا فِي مَكَانِهَا» وهذا صريحٌ في أنَّ فعلَ الحمل والوضع كان منه لا منها، وهو يردُّ تأويلَ الخطَّابيِّ حيث قال: يشبه أن تكون الصَّيَّةُ قد أَلْفَتَهُ، فإذا سجدت تعلَّقتَ بآطرافه والتزمته، فينهض من سجوده فتبقى محمولةً كذلك إلى أن يركع فيرسلها. ويردُّ أيضًا قول ابن دقيق العيد: إنَّ لفظَ حمل لا يساوي لفظَ وضع في اقتضاء فعل الفاعل.

لأنَّا نقول: فلانٌ حملَ كذا ولو كان غيره حمله، بخلاف وضع. فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرِّفْع، فيقلُّ العمل انتهى.

لأنَّ قوله: «حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ سُجُودِهِ وَقَامَ أَخَذَهَا فَرَدَّهَا فِي مَكَانِهَا» صريحٌ في أنَّ الرِّفْعَ صادرٌ منه ﷺ، وقد رجع ابن دقيق العيد إلى هذا فقال: وقد كنت أحسب هذا: يعني الفرق بين حمل ووضع، وأنَّ الصَّادِرَ منه الوضع لا الرِّفْعَ حسنًا إلى أن رأيت في بعض طرقه الصَّحيحة «فَإِذَا قَامَ أعَادَهَا» انتهى.

وهذه الرواية في صحيح مسلم ولأحمد «فَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا فَوَضَعَهَا عَلَى رَقَبَتِهِ».

والحديث يدلُّ على أنَّ مثل هذا الفعل معفوٌّ عنه من غير فرق بين الفريضة والنَّافلة والمنفرد والمؤتمِّ والإمام، لما في صحيح مسلم من زيادة «وَهُوَ يُؤَمُّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ» وإذا جاز ذلك في حال الإمامة في صلاة الفريضة جاز في غيرها بالأولى.

قال القرطبي: وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عملٌ كثيرٌ، فروى ابن القاسم عن مالكٍ أنه كان في النَّافِلَةِ، واستعبده المازريّ وعياضٌ وابن القاسم. قال المازريّ: إمامته بالناس في النَّافِلَةِ ليست بمعمودةٍ، وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود بلفظ «بَيْنَمَا نَحْنُ نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ أَنْ الْغَصْبُ وَقَدْ دَعَا بِلَالًا إِلَى الصَّلَاةِ إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا وَأَمَامَةً عَلَى عَائِقِهِ فَقَامَ فِي مُصَلَاةٍ فَمَعْنَا خَلْفَهُ، فَكَبَّرَ فَكَبَّرْنَا وَهِيَ فِي مَكَانِهَا» وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالكٍ أنَّ ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها، وقال بعض أصحابه: لأنَّه لو تركها لبكت وشغلته أكثر من شغلته بحملها.

وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنَّافلة. وقال الباجي: إنَّ من وجد من يكفيه أمرها جاز في النَّافِلَةِ دون الفريضة، وإن لم يجد جاز فيهما.

قال القرطبي: وروى عن عبد الله بن يوسف التَّيْسِيَّ عن

وقول الأزهري: النَّجَسُ: الخارج من بدن الإنسان فجعله المستقذر غير نجسٍ أو نجسٍ معفوٍّ عنه تحكَّم.

وأخبار جبريل في حال الصَّلَاةِ الظَّاهر أنَّه لما فيه من النَّجاسة الَّتِي تَجَنَّبُهَا فِي الصَّلَاةِ لا لمخافة التَّلَوُّثِ لأنَّه لو كان لذلك لأخبره قبل الدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ لأنَّ القعود حال لبسها مظنةٌ للتَّلَوُّثِ بما فيها على أنَّ هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية الحبث المذكورة في الباب للاتفاق بين أئمة اللُّغة وغيرهم أنَّ الأخْبِيثَيْنِ هما البول والغائط.

قال المصنِّف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما لفظه: وفيه أنَّ ذلك النِّعال يجرى، وأنَّ الأصل أنَّ أئمة أسوته في الأحكام، وأنَّ الصَّلَاةَ فِي التَّعْلِينِ لا تكرر، وأنَّ العمل اليسير معفوٌّ عنه انتهى.

وقد تقدَّم الكلام على أنَّ ذلك النِّعال مطهَّرٌ لها في أبواب تطهير النَّجاسة.

وأما أنَّ أئمة أسوته فهو الحقُّ وفيه خلافٌ في الأصل مشهورٌ وأما عدم كراهة الصَّلَاةِ فِي التَّعْلِينِ فسيأتي.

وأما العفو عن العمل اليسير فسيأتي أيضًا. ومن فوائد الحديث جواز المشي إلى المسجد بالنعل.

بَابُ حَمَلِ الْمُحَدِّثِ وَالْمُسْتَجِيرِ فِي الصَّلَاةِ وَيَتَابِ الصَّغَارِ وَمَا شُكَّ فِي نَجَاسَتِهِ

٥٩٧- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بَنَتْ زَيْنَبُ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٩٥/٥ ٢٩٦) (غ: ٥١٦) (م: ٥٤٣).

قوله: (وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً) قال الحافظ: المشهور في الروايات التَّوْنِينُ ونصب أمانة وروي بالإضافة، وزاد عبد الرزاق عن مالكٍ بإسناد حديث الباب على عاتقه، وكذا لمسلم وغيره من طريقٍ أخرى، ولأحمد من طريق ابن جريج على رقبته أمانة بضمِّ الهَمْزَةِ وتخفيف الميمين كانت صغيرةً على عهد النَّبِيِّ ﷺ، وتزوَّجها عليٌّ بعد موت فاطمة بوصيةٍ منها.

قوله: «فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا» هكذا في صحيح مسلم والنَّسَائِيَّ وأحمد وابن حبان، كلُّهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك.

ورواية البخاري عن مالكٍ «فَإِذَا سَجَدَ» ولأبي داود من طريق المقرَّبِ عن عمرو بن سليم «حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرُكَّعَ أَخَذَهَا فَوَضَعَهَا ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ سُجُودِهِ وَقَامَ أَخَذَهَا

مالك أن الحديث منسوخ.

قال الحافظ: روى ذلك عنه الإسماعيلي، لكنه غير صريح.

وقال ابن عبد البر: لعل الحديث منسوخ بتحريم العمل والاشتغال في الصلاة وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، وبأن القضية كانت بعد قوله ﷺ: «إن في الصلاة لشغلاً» لأن ذلك كان قبل الهجرة، وهذه القصة كانت بعد الهجرة بمدّة مديدة قطعاً، قاله الحافظ وقال القاضي عياض: إن ذلك كان من خصائصه ورد بأن الأصل عدم الاختصاص.

قال النووي بعد أن ذكر هذه التاويلات: وكلّ ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها، لأنّ الأدمي طاهر وما في جوفه معفو عنه، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تبيّن النجاسة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، ودلائل الشرع مظهرة على ذلك، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك لبيان الجواز انتهى.

قال الحافظ: وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان الصلاة.

ومن فوائد الحديث جواز إدخال الصبيان المساجد، وسيأتي الكلام على ذلك، وأنّ من الصغيرة لا ينتقض به الوضوء، وأنّ الظاهر طهارة ثياب من لا يجترز من النجاسة كالأطفال وقال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التنظيف، لأنّ حكايات الأحوال لا عموم لها.

٥٩٨- وعن أبي هريرة قال: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، فَإِذَا سَجَدَ وَثَبَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَى ظَهْرِهِ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ أَخَذَهُمَا مِنْ خَلْفِهِ أَخْذًا رَافِعًا وَوَضَعَهُمَا عَلَى الْأَرْضِ، فَإِذَا عَاذَ عَاذًا حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ، ثُمَّ أَقْعَدَ أَحَدَهُمَا عَلَى فَجْدِيهِ، قَالَ: فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَدْتُمَا فَبَرَزْتُمْ بَرَزَةً، فَقَالَ لِهَذَا: الْحَقُّ بِأَمْرِكُمَا فَمَكَثْتُ ضَرْوَهَا حَتَّى دَخَلَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥١٣/٢).

الحديث أخرجه أيضاً ابن عساكر وفي إسناده أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف، وهو يدلّ على أنّ مثل هذا الفعل الذي وقع منه ﷺ غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بأنّ ذلك كان في الفريضة، وقد تقدّم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا وفيه جواز إدخال الصبيان المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «جَنَّبُوا

مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَخُصُومَاتِكُمْ وَخُدُودَكُمْ وَشِرَاءَكُمْ وَبَيْعَكُمْ وَجَمَرُوهَا يَوْمَ جُمُعَتِكُمْ وَاجْعَلُوا عَلَى أَبْوَابِهَا مَطَاهِرَكُمْ، وَلَكِنْ الرَّأْيُ لَهُ عَنْ مَعَاذٍ مَكْحُولٍ وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ وَشِرَاءَكُمْ وَبَيْعَكُمْ وَخُصُومَاتِكُمْ وَرَفَعَ أَصْوَابَكُمْ وَإِقَامَةَ خُدُودِكُمْ وَسَلَّ سُبُوفِكُمْ وَاتَّخَذُوا عَلَى أَبْوَابِهَا الْمَطَاهِرَ وَجَمَرُوهَا فِي الْجُمُعِ» وفي إسناده الحارث بن شهاب وهو ضعيف.

وقد عارض هذين الحديثين الضعيفين حديث أمانة المتقدم وهو متفق عليه.

وحديث الباب وحديث أنس أن النبي ﷺ قال: «إِنِّي لَأَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأَخْفَفُ، مَخَافَةَ أَنْ تَفْتَنَ أُمُّهُ» وهو متفق عليه فيجمع بين الأحاديث بحمل الأمر بالتجنب على التدب كما قال العراقي في شرح الترمذي، أو بأنها تنزه المساجد عن لا يؤمن حدثه فيها.

٥٩٩- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ وَأَنَا حَائِضٌ وَعَلَيَّ مِرْطٌ وَعَلَيْهِ بَغَضَةٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥١٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٠) وَابْنُ مَاجَهَ (٦٥٢).

الحديث أخرجه أيضاً النسائي، وأتفق على نحوه الشيخان من حديث ميمونة.

قوله: (مِرْطٌ) بكسر الميم وهو كساء من صوف أو خز أو كتان.

وقيل: لا يسمى مرطاً إلا الأخضر. وفي الصحيح «في مرط شغل أسود». والمرط يكون إزاراً ويكون رداءً، قاله ابن رسلان وفيه دليل على أنّ وقوف المرأة بمجنب المصلي لا يبطل صلاته، وهو مذهب الجمهور.

وقال أبو حنيفة: إنها تبطل، والحديث يردّ عليه. وفيه أنّ ثياب الحائض طاهرة إلا موضعاً يرى فيه أثر الدّم أو النجاسة.

وفيه جواز الصلاة بحضرة الحائض، وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه عليها.

٦٠٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي شَعْرَتِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠١/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٠٠) وَصَحَّحَهُ وَلَفَّظَهُ: (لَا يُصَلِّي فِي لِحْفِهِ نِسَاءً).

وقال أبو يوسف وأبو سعيد الإصطخري من أصحاب الشافعي: أنه يجوز التنفل على الذابة في البلد وسيعقد المصنف لذلك باباً في آخر أبواب القبلة.

بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاءِ وَالْبُسْطِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَقَارِشِ
٦٠٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى بَسَاطٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢/١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٣٠).

الحديث في إسناده زمعة بن صالح الجندي، ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي.

وقد أخرج له مسلمٌ فرد حديثه مقروناً بآخر، وهذا الحديث قد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال: حدثنا وكيع عن زمعة عن عمرو بن دينار وسلمة قال أحدهما عن عكرمة عن ابن عباس فذكره، وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وصححه، وابن ماجه بلفظ: «كَانَ يَقُولُ لَأَخٍ لِي صَغِيرٍ: يَا أَبَا عُمَيْرٍ مَا فَعَلَ النَّغِيرُ؟ قَالَ: وَتَفْصِيحُ بَسَاطٍ لَنَا فَصَلَّى عَلَيْهِ».

قوله: (بَسَاطٍ) بكسر الباء جمعه بسطٌ بضمها وتسكين السين وضمها وهو ما يسط أي يفرش، وأما البساط بفتح الباء فهي الأرض الواسعة، قال عدیل بن الفرخ العجلي: ودون يسد الحجاج من أن تنالني بساطٌ لأيدي الناعجات عريض والحديث يدل على جواز الصلاة على البسط، وقد حكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم، وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وجمهور الفقهاء، وقد كره ذلك جماعة من التابعين ممن بعدهم، فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين أنهما قالَا: الصلاة على الطنفسة وهي البساط الذي تحته خللٌ محدثة.

وعن جابر بن زيد أنه كان يكره الصلاة على كل شيء من الحيوان ويستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض. وعن عروة بن الزبير أنه كان يكره أن يسجد على شيء دون الأرض.

وإلى الكراهة ذهب الهادي ومالك، ومنعت الإمامية صحة السجود على ما لم يكن أصله من الأرض. وكره مالك أيضاً الصلاة على ما كان من نبات الأرض فدخلته صناعة أخرى كالكتان والقطن.

قال ابن العربي: وإنما كرهه من جهة الزخرفة. واستدل الهادي على كراهة ما ليس من الأرض بحديث: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» بناءً على أن لفظ الأرض لا يشمل ذلك، قال في ضوء النهار: وهو وهم لأن المراد بالأرض في الحديث التراب بدليل «وَطَهُورًا» وإلا لزم مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أثبت الأرض انتهى.

وأقول: بل المراد بالأرض في الحديث ما هو أعم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح بلفظ: «وَتَرَبَّتْهَا طَهُورًا» وإلا لزم صحة إضافة الشيء إلى نفسه، وهي باطلة بالاتفاق ولكن الأولى أن يقال في الجواب عن الاستدلال بالحديث إن التصيص على كون الأرض مسجدًا لا ينفي كون غيرها مسجدًا بعد تسليم عدم صدق معنى الأرض على البسط على أن السجود على البسط ونحوها سجودٌ على الأرض كما يقال للراكب على السرج الموضوع على ظهر الفرس راكبٌ على الفرس، وقد صح أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى الْبُسْطِ وهو لا يفعل المكروه.

فائدة: حديث أنس الذي ذكر بلفظ البسط أخرجه الأئمة الستة بلفظ الحصير.

قال العراقي في شرح الترمذي: فرق المصنف يعني الترمذي بين حديث أنس في الصلاة على البسط وبين حديث أنس في الصلاة على الحصير وعقد لكل منهما باباً، وقد روى ابن أبي شيبة في سننه ما يدل على أن المراد بالبساط الحصير بلفظ: «يُصَلِّي أَحْيَانًا عَلَى بَسَاطٍ لَنَا» وهو حصيرٌ ننضحه بالماء.

قال العراقي: فتبين أن مراد أنس بالبساط: الحصير، ولا شك أنه صادق على الحصير لكونه يسط على الأرض أي يفرش انتهى.

وهذه الرواية إن صلحت لتقييد حديث أنس لم تصلح لتقييد حديث ابن عباس.

٦٠٤- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ وَالْفُرْوَةِ الْمَذْبُوغَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٤/٤) وَأَبُو ذَاوُدَ (٦٥٩).

الحديث في إسناده أبو عون محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة، وأبو عون ثقة احتج به الشيخان. وأما أبوه فلم يرو عنه غير ابنه أبي عون. قال أبو حاتم: فيه مجهول.

وذكره ابن حبان في الثقات في أتباع التابعين، وقال: يروي

المقاطيع.

قال العراقي: وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة

انتهى.

ولكن صلاته ﷺ على الحصر ثابتة من حديث أنس عند

الجماعة ومن حديث أبي سعيد وسياي.

ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير.

ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في الملل.

قوله: (وَالْفَرْوَةُ الْمَذْبُوعَةُ) الفروة هي التي تلبس وجمعها فراء

كبهمة وبها في ذلك رد على من كره الصلاة على غير الأرض

وما خلق منها، وقد تقدم الكلام على ذلك.

ويدل الحديث وسائر الأحاديث التي ذكرناها على أنه ﷺ

صلى على الحصر.

وأخرج أبو يعلى الموصلي عن عائشة بسند قال العراقي:

رجاله ثقات، «أَنَّهَا سُئِلَتْ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى

الْحَصِيرِ؟ قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ، وَكَيْفِيَّةُ الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِهَا

هَذَا وَسَائِرِ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا إِنَّمَا نَفَتْ عِلْمَهَا وَمَنْ عِلْمُ صَلَاتِهِ عَلَى

الْحَصِيرِ، مَقْدَمٌ عَلَى النَّاقِي، وَإيضاً فَإِنَّ حَدِيثَهَا وَإِنْ كَانَ رَجَالُهُ

ثِقَاتٌ فَإِنَّ فِيهِ شَذُوذَ وَنَكَارَةً كَمَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ.

وقد ذهب إلى استحباب الصلاة على الحصر أكثر أهل العلم

كما قال الترمذي قال: «إِلَّا أَنْ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ اخْتَارُوا

الصَّلَاةَ عَلَى الْأَرْضِ اسْتِحْبَابًا انْتَهَى.

وقد روي عن زيد بن ثابت وأبي ذر وجابر بن عبد الله

وعبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب ومكحول وغيرهما من التابعين

استحباب الصلاة على الحصر، وصرح ابن المسيب بأنها سنة.

ومَن اختار مباشرة المصلي للأرض من غير وقاية عبد الله بن

مسعود، فروى الطبراني عنه أنه كان لا يصلي ولا يسجد إلا

على الأرض.

وعن إبراهيم النخعي أنه كان يصلي على الحصر ويسجد

على الأرض.

٦٠٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ «دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٦١).

حديث أبي سعيد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد وإسحاق

بن إبراهيم كلاهما عن عيسى بن يونس، ورواه أيضاً مسلم وابن

ماجه عن أبي كريب.

زاد مسلمٌ وعن أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية

عن الأعمش، زاد مسلمٌ ورايته يصلي في ثوب واحد متوشحاً به

وهذه الزيادة أفردا ابن ماجه، فرواهما عن أبي كريب عن عمر

بن عبيد عن الأعمش والكلام على فقه الحديث قد تقدم.

٦٠٦- وَعَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى

الْخُمْرَةِ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ لَكِنَّهُ لَهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (خ: ٣٨١) (م: ٥١٣) (د: ٦٥٦) (ن: ٥٧/٢)

(هـ: ١٠٢١) (ت: ٣٣١).

لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذي: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ» وقال: حسنٌ صحيحٌ، وفي الباب عن أم

حبيبة عند الطبراني.

وعن أم سلمة عند الطبراني أيضاً.

وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي.

وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والأوسط، وأحمد

والبزار.

وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد عند ابن أبي

شيبه.

قال الترمذي: ولم يسمع من النبي ﷺ وقد أورد لها الطبراني

في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أم سلمة، وفي بعض

طرقها عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زمعة أن جدتها أم سلمة

زوج النبي ﷺ دفعت إليها غضباً من صفر.

وعن أنس عند الطبراني في الصغير والأوسط والبزار بإسناد

رجاله ثقات وعن جابر عند البزار.

وعن أبي بكرة عند الطبراني بإسناد رجاله ثقات.

وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي.

وعن أم أيمن عند الطبراني بإسناد جيد.

وعن أم سليم عند أحمد والطبراني وإسناده جيد.

قوله: (عَلَى الْخُمْرَةِ) قال أبو عبيد: هي بضم الخاء سجادة

من النخل على قدر ما يسجد عليه المصلي، فإن عظم بحيث

يكفي لجسده كله في صلاة أو اضطجاع فهو حصير، وليس

بخمرة.

وقال الجوهرى: بالضم: سجادة صغيرة تعمل من سعف

النخل الخيوط.

وإلى جواز الصلّة على الطّنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدّم في الصلّة على البسط، وخالف في ذلك من خالف في الصلّة على البسط لأنّ الطّنافس البسط التي تحتها خلّ كما تقدّم.

قوله: (طَنَافِسٌ) جمع طَنَفَسَةٍ وفي ضبطها لغاتٌ كسر الطّاء والفاء معاً وضمتها وفتحها معاً، وكسر الطّاء مع فتح الفاء.

بَابُ الصَّلَاةِ فِي التَّعْلِينِ وَالْخَفِينِ

٦٠٨- عَنْ أَبِي مُسْلَمَةَ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «سَأَلْتُ أَنَسًا: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٠٠/٣) (خ: ٣٨٦) (م: ٥٥٥).

٦٠٩- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ وَلَا خِفَافِهِمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٥٢).

الحديث الأوّل أخرجه البخاري عن آدم عن شعبة وعن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن بشر بن الغنفل وعن الربيع الزهراني عن عباد بن العوام.

وأخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع، وغسان بن مضر عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد.

والحديث الثاني أخرجه ابن حبان أيضاً في صحيحه ولا مطعن في إسناده.

وفي الباب أحاديث أربعة أخر عن أنس: الأوّل عند الطبراني والبيهقي.

قال البيهقي: لا بأس بإسناده.

والثاني عند البزار بنحو حديث شدّاد بن أوس.

والثالث عند ابن مردويه بلفظ «صَلُّوا فِي نَعَالِكُمْ» وفي إسناده عباد بن جويرة كذبه أحمد والبخاري.

والرابع عند ابن مردويه وفي إسناده عيسى بن عبد الله العسقلاني وهو ضعيف يسرق الحديث.

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه، وله حديث آخر عند الطبراني في إسناده علي بن عاصم فيه، وله حديث ثالث عند البزار والطبراني والبيهقي، وفي إسناده أبو حمزة الأعرور وهو غير محتج به.

وعن عبد الله بن أبي حبيب عند أحمد والبزار والطبراني وعن

وقال الخطّابي: الخمرة السجّادة، وكذا قال صاحب المشارق، قال: وهي على قدر ما يضع عليه الوجه والأنف.

وقال صاحب النهاية: هي مقدار ما يضع عليه الرجل وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من الثياب، ولا يكون إلا في هذا المقدار، وقد تقدّم تفسيرٌ بأخصر ممّا هنا في باب الرخصة في اجتياز الجنب من المسجد من أبواب الغسل.

ومادة (خَمَرٌ) تدلّ على التغطية والستر، ومنه سميت الخمر لأنّها تخمّر العقل أي تغطيه وتستره. والحديث يدلّ على أنّه لا بأس بالصلّة على السجّادة سواء كانت من الخرق أو الخوص أو غير ذلك، وسواء كانت صغيرة على القول بأنّها لا تسمّى خمرة إلا إذا كانت صغيرة، أو كانت كبيرة كالحصير والبساط لما تقدّم من صلّاته ﷺ على الحصير والبساط والفرو.

وقد أخرج أحمد في مسنده من حديث أم سلمة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا فُلَحٌ: يَا أَفْلَحُ تَرَبَّ وَجْهَكَ» أي في سجوده قال العراقي: والجواب عنه أنّه لم يأمره أن يصلّي على التراب وإنما أراد به تمكين الجبهة من الأرض، وكأنّه رآه يصلّي ولا يمكن جبهته من الأرض فأمره بذلك، لا أنّه رآه يصلّي على شيء يستره من الأرض فأمره بنزعه انتهى.

وقد ذهب إلى أنّه لا بأس بالصلّة على الخمرة الجمهور.

قال الترمذي: وبه يقول بعض أهل العلم، وقد نسب العراقي إلى الجمهور من غير فرق بين ثياب القطن والكتان والجلود وغيرها من الطّاهرات، وقد تقدّم ذكر من اختار مباشرة الأرض.

٦٠٧- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: مَا أَبَالِي لَوْ صَلَّيْتُ عَلَى خُمْسِ طَنَافِسٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (٦٦٩).

الحديث رواه ابن أبي شيبة عنه بلفظ: «مِثْ طَنَافِسٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ» وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى طَنَفَسَةٍ» وعن أبي وائل «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى طَنَفَسَةٍ» وعن الحسن قال: لا بأس بالصلّة على الطّفنسة.

وعنه «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى طَنَفَسَةٍ قَدَمَاهُ وَرُكْبَتَاهُ عَلَيْهَا وَيَسْدَاهُ وَوَجْهَهُ عَلَى الْأَرْضِ».

وعن إبراهيم والحسن أيضاً أنّهما صليا على بساط فيه تصاوير. وعن عطاء «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى بِسَاطٍ أَيْبَضَ» وعن سعيد بن جبير «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى بِسَاطٍ» أيضاً وعن مرة الهمداني «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى لِبْدٍ» وكذا عن قيس بن عباد.

عبد الله بن عمر عند أبي داود وابن ماجه.

وعن عمرو بن حريث عند الترمذي في الشمائل والنسائي.

وعن أوس الثقفي عند ابن ماجه وعن أبي هريرة عند أبي داود وله حديث آخر عند أحمد والبيهقي وله حديث ثالث عند البزار والطبراني وفيه عباد بن كثير وهو لسن الحديث. وقيل: متروك، وقيل: لا يحتج بحديثه، وله حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وعن عطاء الشيباني عند ابن منده في معرفة الصحابة، والطبراني وابن قانع وعن البراء عند أبي الشيخ، وفي إسناده سوار بن مصعب وهو ضعيف وعن عبد الله بن الشخير عند مسلم، وله حديث آخر عند الطبراني.

وعن ابن عباس عند البزار والطبراني وابن عدي وفي إسناده النضر بن عمرو وهو ضعيف جداً، وله حديث آخر عند الطبراني وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني.

وعن علي بن أبي طالب عند ابن عدي في الكامل من رواية الحسين بن ضمرة عن أبيه عن جده وهو ضعيف جداً، وله حديث آخر عند أبي يعلى وابن عدي وقال: هذا ليس له أصل وهو مما وضعه محمد بن الحجاج اللخمي، وعن فيروز الديلمي عند الطبراني وإسناده جيد.

وعن مجمل بن جارية عند أحمد وفي إسناده يزيد بن عياض وهو ضعيف، وعن الهرماس بن زياد عند ابن حبان في الثقات والطبراني في معجميه الكبير والأوسط. وعن أبي بكرة عند البزار وأبي يعلى وابن عدي وفي إسناده بحر بن مرار اختلط وتغير وقد وثقه ابن معين وعن أبي ذر عند أبي الشيخ والبيهقي.

وعن أبي سعيد عند أبي داود وعن عائشة عند الطبراني بإسناد صحيح، وعن أعرابي من الصحابة لم يسم عند ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في النعال، وقد اختلف نظر الصحابة والتابعين في ذلك هل هو مستحب أو مباح أو مكروه فروي عن عمر بإسناد ضعيف أنه كان يكره خلع النعال ويشد على الناس في ذلك وكذا عن ابن مسعود.

وكان أبو عمرو الشيباني يضرب الناس إذا خلعوا نعالهم. وروي عن إبراهيم أنه كان يكره خلع النعال وهذا يشعر بأنه مستحب عند هؤلاء.

قال العراقي في شرح الترمذي: وممن كان يفعل ذلك يعني

ليس النعل في الصلاة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعمر بن ساعدة وأنس بن مالك وسلمة بن الأكوع وأوس الثقفي.

ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضي وأبو مجلز وأبو عمرو الشيباني والأسود بن يزيد وإبراهيم النخعي وإبراهيم التيمي وعلي بن الحسين وابنه أبو جعفر وممن كان لا يصلي فيهما عبد الله بن عمر وأبو موسى الأشعري، وممن ذهب إلى الاستحباب المهادونة وإن أنكر ذلك عوامهم.

قال الإمام المهدي في البحر: مسألة ويستحب في النعل الطاهر لقوله ﷺ «صَلُّوا فِي نَعَالِكُمْ» الخبر.

وقال ابن دقيق العيد في شرح الحديث الأول من حديثي الباب: إنه لا ينبغي أن يؤخذ منه الاستحباب لأن ذلك لا مدخل له في الصلاة ثم اطال البحث وأطاب إلا أن الحديث الثاني من حديثي الباب أقل أحواله الدلالة على الاستحباب، وكذلك سائر الأحاديث التي ذكرنا.

وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصِلْ فِيهِمَا».

ويمكن الاستدلال لعدم الاستحباب بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَلَا يُؤْذِيهِمَا أَحَدًا لِيَجْعَلَهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَوْ لِيَصِلَ فِيهِمَا» وهو كما قال العراقي: صحيح الإسناد وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَافِيًا وَمُتَّعِلًا» أخرجه أبو داود وابن ماجه.

وروي ابن أبي شيبة بإسناده إلى أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَعْلَيْهِ فَصَلَّى النَّاسُ فِي نَعَالِهِمْ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَخَلَعُوا فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي نَعْلَيْهِ فَلْيَصِلْ وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَخْلَعَ فَلْيَخْلَعْ» قال العراقي: وهذا مرسل صحيح الإسناد ويجمع بين أحاديث الباب يجعل حديث أبي هريرة وما بعده صارفاً للأوامر المذكورة المعللة بالمخالفة لأهل الكتاب من الوجوب إلى التدب لأن التخيير والتفويض إلى المشيئة بعد تلك الأوامر لا ينافي الاستحباب كما في حديث «بَيْنَ

كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٍ لِمَنْ شَاءَ، وهذا يعدل المذاهب وأقواها عندي.

بَابُ الْمَوَاضِعِ الْمُنَهَيِّ عَنْهَا وَالْمَأْذُونِ فِيهَا لِلصَّلَاةِ

٦١٠- عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ حَيْثُ أَذْرَكْتُهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي كُلُّ الْأَرْضِ طَيِّبَةً مَسْجِدًا وَطَهُورًا» رَوَاهُ الْخَطَّابِيُّ بِإِسْنَادِهِ (ن: ١/ ٢١٠-٢١١) (خ: ٣٣٥) (م: ٥٢١).

الحديث قد تقدم الكلام على طرقه وفقهه في التيمم فلا نعيد وهو ثابت بزيادة طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراقي: بإسناد صحيح.

وأخرجه أيضًا أحمد والفضلاء في المختارة، وأشار إلى حديث أنس أيضًا الترمذي قال العراقي في شرح الترمذي ما لفظه: وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من رواية يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «أُعْطِيتْ خَمْسًا فَذَكَرْتُهَا وَبَيَّهْتُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَيِّبَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا» الحديث انتهى.

فعلى هذا يكون زيادة طيبة مخرجة في الصحيحين، ولكنه ذكر البخاري الحديث من طريق يزيد الفقير عن جابر في التيمم والصلاة، وليس فيه هذه الزيادة.

وأما مسلم فنصرح بها في صحيحه في الصلاة وهي تدل على أن المراد بالأرض المذكورة في الحديث ليس هي الأرض جميعها كما يدل على ذلك زيادة لفظ كلها في حديث حذيفة عند مسلم وكما في حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد الآتين بل المراد الأرض الطاهرة المباحة لأن المنتجسة ليست بطيبة لغة والمغصوبة ليست بطيبة شرعًا، نعم من قال: إن التأكيد ينفي المجاز، قال المراد بالأرض المؤكدة بلفظ كلٍّ جميعها وجعل هذه الزيادة معارضة لأصل الحديث لأنها وقعت منافية له، والزيادة إنما تقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذٍ إلى التعارض.

وقد حكى بعضهم أن في التأكيد بكلّ خلافًا هل يرفع المجاز أو يضمّفه؟ والظاهر عدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة «كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ كَانَ يَصُومُ يَصْفَةً إِلَّا قَلِيلًا» والقول بأنه يرفع المجاز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد المؤكد كما صرح بذلك القائلون به ولل مقام بحث ليس هذا موضعه.

ونما يدل على عدم الرفع الأحاديث الواردة في المنع من

الصلاة في المقبرة والحمام وغيرهما وسيأتي ذكرها.

٦١١- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيَّ مَسْجِدٍ وَضِعَ أَوَّلُ؟ قَالَ: الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ الْمَسْجِدُ الْأَفْصَى، قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: حَيْثُمَا أَذْرَكْتَ الصَّلَاةَ فَصَلَّ فَكُلُّهَا مَسْجِدٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٦٧/٥) (خ: ٣٤٢٦) (م: ٥٢٠).

قوله (قال: أربعون) يعني في الحدوث لا في المسافة.

قوله: (حيثما أذركت) لفظ مسلم «وأيئنا أذركت الصلاة فصله فإنه مسجد» وفي لفظ له «ثُمَّ حَيْثُمَا أَذْرَكْتُكَ» وفي لفظ له أيضًا «فَحَيْثُمَا أَذْرَكْتُكَ الصَّلَاةَ فَصَلَّ» قال النووي: وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع إلا ما استثناه الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها النجاسة كالزبل والمجزرة وكذا ما نهى عنه لمعنى آخر فمن ذلك إعطان الإبل، ومنه قارعة الطريق والحمام وغيرهما وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى.

قوله: (فكلها) هو تأكيد لما فهم من قوله «حيثما أذركت» وهو الأرض أو أمكنتها.

٦١٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٩٦٨٣/٣) (د: ٤٩٢) (ت: ٣١٧) (هـ: ٧٤٥).

الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم. قال الترمذي: وهذا حديث فيه اضطراب رواه سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا.

ورواه حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد، ورواه محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن: وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه عن أبي سعيد، وكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أثبت وأصح انتهى.

وقال الذارقطي في العلل: المرسل المحفوظ.

ورجح البيهقي المرسل.

وقال النووي: هو ضعيف.

وقال صاحب الإمام: حاصل ما علل به الإرسال، وإذا كان الواصل له ثقة فهو مقبول.

قال الحافظ: وأفحش ابن دحية فقال في كتاب التّوير له: هذا لا يصح من طريق من الطرق كذا قال فلم يصب انتهى.

وحكاه عن جماعة من التابعين إبراهيم النخعي ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمرو بن دينار وخيثمة وغيرهم.
وقوله لا نعلم لهم مخالفاً في الصحابة إخبار عن علمه وإلا فقد حكى الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة وحكي أيضاً عن الحسن أنه صلى في المقبرة.

وقد ذهب إلى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله والمادوية وصرحوا بعدم صحتها إن وقعت فيها.
وذهب الشافعي إلى الفرق بين المقبرة المبنوشة وغيرها فقال: إذا كانت مختلطة بلحم الموتى وصديدهم، وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيها للنجاسة، فإن صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته.
وإلى مثل ذلك ذهب أبو طالب وأبو العباس والإمام يحيى من أهل البيت، وقال الرافعي: أما المقبرة فالصلاة مكروهة فيها بكل حال.

وذهب الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة إلى كراهة الصلاة في المقبرة ولم يفرقوا كما فرق الشافعي ومن معه بين المبنوشة وغيرها.

وذهب مالك إلى جواز الصلاة في المقبرة وعدم الكراهة، والأحاديث ترد عليه وقد احتج له بعض أصحابه بما يقضي منه العجب فاستدل له بأنه ﷺ صلى على قبر المسكينة السوداء، وأحاديث النهي المتواترة كما قال ذلك الإمام لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى الحقيقي له، وقد تقرر في الأصول أن النهي يدل على فساد المنهي عنه، فيكون الحق التحريم والبطلان، لأن الفساد الذي يقتضيه النهي هو المراد للبطلان من غير فرق بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة.

وأما الحنابلة فذهب أحمد إلى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعاد أبداً.

وقال أبو ثور: لا يصلي في حنم ولا مقبرة على ظاهر الحديث وإلى ذلك ذهب الظاهرية. وروي عن ابن عباس أنه قال: «لا يصليان إلى حش ولا في حنم ولا في مقبرة».

قال ابن حزم: ما نعلم لابن عباس في هذا مخالفاً من الصحابة وروينا مثل ذلك عن نافع بن جبير بن مطعم وإبراهيم النخعي وخيثمة والعلاء بن زياد عن أبيه.

والحديث صححه الحاكم في المستدرک وابن حزم الظاهري، وأشار ابن دقيق العيد في الإمام إلى صحته.

وفي الباب عن علي عند أبي داود.
وعن ابن عمر عند الترمذي وابن ماجه وسياتي.
وعن عمر عند ابن ماجه.
وعن أبي مرثد الغنوي عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وسياتي.

وعن جابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعمران بن الحصين ومقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدي في الكامل وفي إسناده حديثهم عباد بن كثير ضعيف جداً ضعفه أحمد وابن معين.

قال ابن حزم: أحاديث النهي عن الصلاة إلى القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع أحداً تركها.

قال العراقي: إن أراد بالتواتر ما ذكره الأصوليون من أنه رواه عن كل واحد من رواة جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فإنها أخبار آحاد وإن أراد بذلك وصفها بالشهرة فهو قريب، وأهل الحديث غالباً إنما يريدون بالتواتر المشهور انتهى.

وفيه أن المعتبر في التواتر هو أن يروي الحديث المتواتر جمع عن جمع يستحيل تواطؤ كل جمع على الكذب لا أنه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواة ما لم يعتبره أهل الأصول اللهم إلا أن يريد بكل واحد من رواة كل رتبة من رتب رواة.

قوله: (إلا المقبرة) مثله الباء مفتوحة الميم وقد تكسر الميم وهي المحل الذي يدفن فيه الموتى.

والحديث يدل على المنع من الصلاة في المقبرة والحنم. وقد اختلف الناس في ذلك.

أما المقبرة فذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة، ولم يفرق بين المبنوشة وغيرها ولا بين أن يفرش عليها شيئاً يقيه من النجاسة أم لا، ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد عنها كالبيت وإلى ذلك ذهب الظاهرية، ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والكفار.

قال ابن حزم: وبه يقول طوائف من السلف فحكي عن خمسة من الصحابة النهي عن ذلك وهم عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس، وقال: ما نعلم مخالفاً من الصحابة.

٦١٤- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حـم: ١٦/٢) (خ: ٤٢٢) (م: ٧٧٧) (د: ١٤٤٨) (ت: ٤٥١) (ن: ١٩٧/٣).

قوله: (مِنْ صَلَاتِكُمْ) قال القرطبي: من للتبويض والمراد التوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً: «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ فَلْيَجْعَلْ لِبَيْتِهِ نَعِيماً مِنْ صَلَاتِهِ» وقد حكى القاضي عياض عن بعضهم أَنَّ معناه اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقندي بكم مَنْ لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن.

قال الحافظ: وهذا وإن كان محتملاً لكنَّ الأوَّل هو الرَّاجح، وقد بالغ الشيخ محيي الدِّين فقال: لا يجوز حمله على الفريضة. قوله (وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا) لأنَّ القبور ليست بمحلٍّ للعبادة، وقد استنبط البخاري من هذا الحديث كراهية الصَّلَاة في المقابر، ونازعه الإسماعيلي فقال: والحديث دالٌّ على كراهة الصَّلَاة في القبر لا في المقابر، وتعقَّب بأنَّ الحديث قد ورد بلفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ» وقال ابن التِّين: تأوَّله البخاري على كراهة الصَّلَاة في المقابر، وتأوَّله جماعة على أَنَّهُ إنما فيه النَّدْب إلى الصَّلَاة في البيوت إذ الموتى لا يصلُّون في بيوتهم وهي القبور قال: فأما جواز الصَّلَاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك.

قال الحافظ: إن أراد لا يؤخذ بطريق المنطوق فمسلم، وإن أراد نفى ذلك مطلقاً فلا، وقيل: يحتمل أنَّ المراد لا تجعلوا البيوت وطن النَّوم فقط لا تصلُّون فيها فإنَّ النَّوم آخر الموت، والميت لا يصلِّي.

وقيل: يحتمل أن يكون المراد أنَّ من لم يصلِّ في بيته جعل نفسه كالمت وبه كالكبر.

ويؤيده ما رواه مسلم «مَثَلُ الْبَيْتِ الَّذِي يُذَكَّرُ اللَّهُ فِيهِ، وَالْبَيْتِ الَّذِي لَا يُذَكَّرُ اللَّهُ فِيهِ كَمَثَلِ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ».

قال الخطابي: وأما من تأوَّله على النَّهي عن دفن الموتى في البيوت فليس بشيء، فقد دفن رسول الله ﷺ في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته وتعقَّب الكرماني بأن قال: لعلَّ ذلك من خصائصه.

قال ابن حزم: ولا تحلَّ الصَّلَاة في حَمَامٍ سواء في ذلك مبداً بابه إلى جميع حدوده ولا على سطحه وسقف مستوقده وأعلى حيطانه خوفاً كان أو قائماً، فإن سقط من بنايه شيء يسقط عنه اسم حَمَامٍ جازت الصَّلَاة في أرضه حينئذٍ انتهى.

وذهب الجمهور إلى صحَّة الصَّلَاة في الحَمَام مع الطَّهارة وتكون مكروهةً ومغموساً بعمومات نحو حديث «أَيْنَمَا أَذْرَكْتَ الصَّلَاةَ فَصَلَّ» وحملوا النَّهي على حَمَامٍ متنجسٍ.

والحق ما قاله الأوَّلون لأنَّ أحاديث المقبرة والحَمَام مخصَّصةٌ لذلك العموم، وحكمة المنع من الصَّلَاة في المقبرة قبل هو ما تحت المصلِّي من النَّجاسة، وقيل: لحرمة الموتى، وحكمة المنع من الصَّلَاة في الحَمَام أَنَّهُ يكثر فيه النَّجاسات وقيل: إِنَّه مأوى الشَّيطان.

٦١٣- وَعَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ (حـم: ١٣٥/٤) (م: ٩٧٢) (د: ٣٢٢٩) (ت: ١٥٥) (ن: ٦٧/٢).

الحديث يدلُّ على منع الصَّلَاة إلى القبور، وقد تقدَّم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس عليها، وظاهر النَّهي التَّهريم وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «لَا يَجْلِسُ أَحَدُكُمْ عَلَى جُمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ أَخِيهِ».

وروي عن مالك أَنَّهُ لا يكره القعود عليها ومغوه، قال: وإنَّما النَّهي عن القعود لقضاء الحاجة وفي الموطأ عن عليٍّ أَنَّهُ كان يتوسَّد القبور ويضطجع عليها وفي البخاري أنَّ يزيد بن ثابتٍ أخا زيد بن ثابتٍ كان يجلس على القبور، وقال: إنما ذلك لمن أحدث عليها.

وفيه عن ابن عمر أَنَّهُ كان يجلس على القبور وقد صحَّت الأحاديث القاضية بالمنع ولا حجة في قول أحدٍ لا سيَّما إذا كان معارضاً للشَّاب عنه ﷺ، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصحَّحه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بلفظ: «نَهَى أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ وَيُنَى عَلَيْهِ وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُوطَأَ» وهو في صحيح مسلم بدون الكتابة.

وقال الحاكم: الكتابة على شرط مسلم والجلوس لا يكون غالباً إلا مع الوطء.

وقد روي أن الأنبياء يدفنون حيث يموتون كما روى ذلك ابن ماجه بإسناد فيه حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف، وله طريق أخرى مرسله.

قال الحافظ: فإذا حمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك، بل هو متجة لأن استمرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر، فتصير الصلاة فيها مكروهة.

ولفظ أبي هريرة عند مسلم من حديث الباب، وهو قوله: «لا تَجْمَعُوا يَوْمَكُمْ مَقَابِرَ» فَإِنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنِ الدَّفْنِ فِي الْبُيُوتِ مطلقاً انتهى.

وكان البخاري أشار بترجمة الباب بقوله باب كراهة الصلاة في المقابر إلى حديث أبي سعيد المتقدم لما لم يكن على شرطه.

٦١٥- وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُبَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ وَهُوَ يَقُولُ «إِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٣٢).

الحديث أخرجه النسائي أيضاً.

وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي.

وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي.

وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه، وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي.

وعن أسامة بن زيد عند أحمد والطبراني بإسناد جيد.

وعن زيد بن ثابت عند الطبراني بإسناد جيد أيضاً.

وعن ابن مسعود عند الطبراني بإسناد جيد أيضاً.

وعن أبي عبيدة بن الجراح عند البزار، وعن علي بن الجراح أيضاً، وعند أبي سعيد عند البزار أيضاً.

وفي إسناده عمر بن شعبان وهو ضعيف.

وعن جابر عند ابن عدي.

والحديث يدل على تحريم اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد.

قال العلماء: إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه والافتتان به، وربما أدى ذلك إلى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الخالية، ولما احتاجت الصحابة والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حين كثرت المسلمون وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه

وفيهما حجرة عائشة مدفن رسول الله ﷺ وصاحبه أبي بكر وعمر بنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد فيصلي إليه العوام ويؤدي إلى المخذور، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين حرقوهما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر.

وقد روي أن النبي عن اتخاذ القبور مساجد كان في مرض موته قبل اليوم الذي مات فيه بخمسة أيام، وقد حمل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان وهو تقييد بلا دليل، لأن التعظيم والافتتان لا يختصان بزمان دون زمان، وقد يؤخذ من قوله: «كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» في حديث الباب، وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي بلفظ «الْمُتَخَلِّلِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ» أَنَّ مَعْلَى اللَّذَمِّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَتَخَذَ الْمَسَاجِدَ عَلَى الْقُبُورِ بَعْدَ الدَّفْنِ، لَا لَوْ بَنِيَ الْمَسْجِدَ أَوَّلًا وَجَعَلَ الْقَبْرَ فِي جَانِبِهِ لِيُدْفَنَ فِيهِ وَاقِفَ الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي ذَلِكَ.

قال العراقي: والظاهر أنه لا فرق، وأنه إذا بني المسجد لقصد أن يدفن في بعضه أحد فهو داخل في اللعنة بل يحرم الدفن في المسجد وإن شرط أن يدفن فيه لم يصح الشرط لمخالفته وقفه مسجداً والله أعلم انتهى.

واستنبط البيضاوي من علة التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصالحين لقصد التبرك دون التعظيم ورده بأن قصد التبرك تعظيم.

٦١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَلَا تُصَلُّوا فِي أَغْطَاسِ الْإِبِلِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٥٠) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٤٨).

الحديث أخرجه ابن ماجه وفي الباب عن جابر بن سمرة عند مسلم.

وعن البراء عند أبي داود.

وعن سيرة بن معبد عند ابن ماجه.

وعن عبد الله بن مغفل عند ابن ماجه أيضاً والنسائي.

وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضاً.

وعن أنس عند الشيخين.

وعن أسيد بن حضير عند الطبراني.

وعن سليل الغطفاني عند الطبراني أيضاً.

هذا فيفرق بين كون الإبل في معاطنها وبين غيبتها عنها إذ يؤمن نفورها حيثئذ، ويرشد إلى صحة هذا حديث ابن مغفل عند أحمد بإسناد صحيح بلفظ: «لَا تَصَلُّوا فِي أَطْعَانِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا خَلِقَتْ مِنَ الْجَنِّ أَلَا تَرَوْنَ إِلَى عَيْبُونَهَا وَهَيْئَتِهَا إِذَا نَفَرَتْ؟».

وقد يحتمل أَنَّ علّة النهي أن يجاء بها إلى معاطنها بعد شروعه في الصلّة فيقطعها أو يستمرّ فيها مع شغل خاطره.

وقيل: لأنّ الراعي يبول بينها.

وقيل: الحكمة في النهي كونها خلقت من الشياطين وبدلّ على هذا أيضاً حديث ابن مغفل السابق.

وكذا عند النسائي من حديثه.

وعند أبي داود من حديث البراء.

وعند ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث أبي هريرة.

إذا عرفت هذا الاختلاف في العلّة تبين لك أنّ الحقّ الوقوف على مقتضى النهي وهو التحريم كما ذهب إليه أحمد والظاهرية.

وأما الأمر بالصلّة في مرائب الغنم فأمر بإباحة ليس للوجوب.

قال العراقي اتفاقاً: وإنما نبّه ﷺ على ذلك لئلا يظنّ أنّ حكمها حكم الإبل، أو أنّه أخرج على جواب السائل حين سأل عن الأمرين فأجاب في الإبل بال منع، وفي الغنم بالإذن.

وأما التّرجيب المذكور في الأحاديث بلفظ: «فإنّها برّكة» فهو إنّما ذكر لقصد تبيدها عن حكم الإبل كما وصف أصحاب الإبل بالغلظ والقسوة ووصف أصحاب الغنم بالسكينة.

فائدة: ذكر ابن حزم أنّ أحاديث النهي عن الصلّة في أعطان الإبل متواترة بنقل تواتر يوجب العلم.

٦١٧- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ فِي الْمَرْبِئَةِ وَالْمَجْزُورَةِ وَالْمَقْبَرَةِ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَفِي الْخَمَامِ، وَفِي أَطْعَانِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ». رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي مُسْنَدِهِ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِي، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي زَيْدِ بْنِ جَبْرِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ، وَقَدْ رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْعُمَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ، قَالَ: وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَشْبَهَ وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَالْعُمَرِيِّ ضَعْفُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ (ت: ٣٤٦) (هـ: ٧٤٦).

وفي إسناده جابر الجعفيّ ضفّفه الجمهور وثقّه شعبة وسفيان.

وعن طلحة بن عبد الله عند أبي يعلى في مسنده.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد.

وفي إسناده ابن لهيعة، وله حديث آخر عند الطبراني.

وعن عقبة بن عامر عند الطبراني، ورجال إسناده ثقات.

وعن يعيش الجهني المعروف بذي الغرة عند أحمد والطبراني،

ورجال إسناده ثقات قوله في مرائب الغنم جمع مريض بفتح الميم وكسر الباء الموحدة وآخره ضادّ معجمة.

قال الجوهرى: المرائب للغنم كالماعن للإبل واحدها مريض مثال مجلس.

قال: وربوض الغنم والبقر والفرس مثل الإبل وجثوم الطير.

قوله: (فِي أَطْعَانِ الْإِبِلِ) هي جمع عطن بفتح العين والطاء

المهملتين، وفي بعض الطرق معاطن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء.

قال في النهاية: العطن مبرك الإبل حول الماء.

والحديث يدلّ على جواز الصلّة في مرائب الغنم، وعلى

تحريمها في معاطن الإبل، وإليه ذهب أحمد بن حنبل فقال: لا تصحّ بحال، وقال: من صلى في عطن إبل أعاد أبداً.

وسئل مالك عمّن لا يجد إلا عطن إبل، قال: لا يصلي فيه،

قيل: فإن بسط عليه ثوباً قال: لا.

وقال ابن حزم: لا تحلّ في عطن إبل.

وذهب الجمهور إلى حمل النهي على الكراهة مع عدم

التنجاسة، وعلى التحريم مع وجودها.

وهذا إنّما يتمّ على القول بأنّ علّة النهي هي التنجاسة وذلك

متوقّف على نجاسة أبوال الإبل وأزبالها.

وقد عرفت ما قدّمناه فيه، ولو سلّمنا التنجاسة فيه لم يصحّ

جعلها علّة لأنّ العلّة لو كانت التنجاسة لما افرق الحال بين

أعطانها وبين مرائب الغنم، إذ لا قائل بالفرق بين أرواث كلّ

من الجنسين وأبوالها، كما قال العراقي، وأيضاً قد قيل: إنّ حكمة

النهي ما فيها من النفور، ربّما نفرت وهو في الصلّة فتؤدّي إلى

قطعها، أو أدّى يحصل له منها أو تشويش الخاطر الملهي عن

الخشوع في الصلّة.

وبهذا علل النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك، وعلى

تستره لم تصحّ صلاته لأنّه مصلّ على البيت لا إلى البيت.
وذهب الشافعيّ إلى الصّحّة بشرط أن يستقبل من بنائها قدّر
ثلثي ذراع.

وعند أبي حنيفة لا يشترط ذلك وكذا قال ابن سريج قال:
لأنّه كمستقبل العرصة لو هدم البيت والعياذ باللّٰه.

فائدة: قال القاضي أبو بكر بن العربيّ: والمواضع التي لا
يصلّى فيها ثلاثة عشر، فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب
وزاد الصّلاة إلى المقبرة وإلى جدار مرحاضٍ عليه نجاسة والكنيسة
والبيعة وإلى التّمائيل وفي دار العذاب.

وزاد العراقيّ الصّلاة في الدّار المغصوبة والصّلاة إلى النّائم
والتّحدّث والصّلاة في بطن الوادي والصّلاة في الأرض المغصوبة
والصّلاة في مسجد الضّرار والصّلاة إلى التّنور فصارت تسعة
عشر موضعاً، ودليل المنع من الصّلاة في هذه المواطن.
أمّا السّبعة الأولى فلما تقدّم.

وأما الصّلاة إلى المقبرة فلحديث النّهي عن اتّخاذ القبور
مساجد وقد تقدّم.

وأما الصّلاة إلى جدار مرحاضٍ فلحديث ابن عبّاس في سبعة
من الصّحابة بلفظ «نهيّ عن الصّلاة في المَسْجِدِ تُجَاهَهُ» حشّ
أخرجه ابن عديّ، قال العراقيّ: ولم يصحّ إسناده، وروى ابن أبي
شيبه في المصنّف عن عبد الله بن عمرو أنّه قال: «لا يُصلّى إلى
الحشّ» وعن عليّ قال: «لا يُصلّى تُجَاهَهُ حشّ» وعن إبراهيم
كانوا يكرهون ثلاثة أشياء فذكر منها الحشّ.

وفي كراهية استقباله خلاف بين الفقهاء، أمّا الكنيسة والبيعة
فروى ابن أبي شيبه في المصنّف عن ابن عبّاس أنّه كره الصّلاة في
الكنيسة إذا كان فيها تصاوير، وقد رويت الكراهة عن الحسن ولم
ير الشّعبيّ وعطاء بن أبي رباح بالصّلاة في الكنيسة والبيعة بأساً
ولم ير ابن سيرين بالصّلاة في الكنيسة بأساً، وصلى أبو موسى
الأشعريّ وعمر بن عبد العزيز في كنيسة.

ولعلّ وجه الكراهة ما تقدّم من اتّخاذهم لقبور أنبيائهم
وصلحائهم مساجد لأنّها تصير جميع البيع والمساجد مظنةً لذلك.
وأما الصّلاة إلى التّمائيل فلحديث عائشة الصّحيح: «أنّه قالَ
لَهَا ﷺ: أَرِيبِي عَنِّي قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِرُهُ تُغْرِضُ لِي
فِي صَلَاتِي» وكان لها سترٌ فيه تمائيل.

وأما الصّلاة في دار العذاب فلما عند أبي داود من حديث

الحديث في إسناده الترمذيّ زيد بن جبيرة وهو ضعيفٌ كما
قال الترمذيّ.

قال البخاريّ وابن معين: زيد بن جبيرة متروكٌ.

وقال أبو حاتم: لا يكتب حديثه.

وقال النسائيّ: ليس بثقة.

وقال ابن عديّ: عامّة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال الحافظ في التلخيص: إنّه ضعيفٌ جداً.

وفي إسناده ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر
العمرّيّ وهما ضعيفان.

قال ابن أبي حاتم في العلل: هما جميعاً يعني الحديثين واهيان.
وصحّ الحديث ابن السكن، وإمام الحرمين، وقد تقدّم الكلام
في المقبرة والحمام وأعطان الإبل وما فيها من الأحاديث
الصّحيحة.

قوله: (الْمُزْبَلَةُ) فيها لفتان فتش الموحدة وضمّها، حكاها
الجوهريّ وهي المكان الذي يلقى فيه الزبل.

قوله: (الْمُجْزَوَةُ) يفتح الزاي المكان الذي ينحر فيه الإبل
وتذبح فيه البقر والغنم قوله: (وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ) قيل: المراد به
أعلى الطريق، وقيل: صدره، وقيل: ما برز منه. والحديث يدلّ
على تحريم الصّلاة في هذه المواطن.

وقد اختلف في العلة في النّهي.

وأما في المقبرة والحمام وأعطان الإبل فقد تقدّم الكلام في
ذلك.

وأما في المزيلة والمجزرة فلكونهما محلاً للنّجاسة فتحرم الصّلاة
فيهما من غير حائل اتفاقاً، ومع حائل فيه خلاف، وقيل: إنّ
العلة في المجزرة كونها مساوى الشّياطين، ذكر ذلك عن جماعةٍ
أطلعوا على ذلك.

وأما في قارعة الطريق فلما فيها من شغل الخاطر المؤدّي إلى
ذهاب الخشوع الذي هو سرّ الصّلاة.

وقيل: لأنّها مظنة النّجاسة، وقيل: لأنّ الصّلاة فيها شغلٌ
لحقّ المارّة، ولهذا قال أبو طالب: إنّها لا تصحّ الصّلاة فيها ولو
كانت واسعة قال: لاقتضاء النّهي الفساد.

وقال المؤيد بالله والمنصور بالله: لا تكره في الواسعة إذ لا
ضرر لأنّ العلة عندهما الإضرار بالماء.

وأما في ظهر الكعبة فلا أنّه إذا لم يكن بين يديه سترٌ ثابتةٌ

عليّ وقال: «نَهَانِي حَبِيْبِي أَنْ أَصَلِّيَ فِي أَرْضِ بَابِلَ لِأَنَّهَا مَلْعُونَةٌ» وفي إسناده ضعف.

وأما إلى النَّائِمِ والمتحدّث فهو في حديث ابن عَبَّاسٍ عند أبي داود وابن ماجه وفي إسناده من لم يسمَّ، وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق الحديث الباب بدل المقبرة.

قال الحافظ: وهي زيادة باطلة لا تعرف.

وأما الصَّلَاةُ في الأرض المغصوبة فلما فيها من استعمال مال الغير بغير إذنه.

وأما الصَّلَاةُ في مسجد الضَّرَارِ فقال ابن حزم: إنّه لا يجزئ أحدًا الصَّلَاةُ فيه لقصة مسجد الضَّرَارِ وقوله: «لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا» فصَحَّ أَنَّهُ ليس موضع صلاة.

وأما الصَّلَاةُ إلى التَّنَوُّرِ فكرها محمد بن سيرين وقال: بيت نار، رواه ابن أبي شيبة في المصنّف، وزاد ابن حزم فقال: لا تجوز الصَّلَاةُ في مسجدٍ يستهزا فيه بالله أو برسوله أو شيء من الدِّينِ أو في مكان يكفر بشيء من ذلك فيه.

وَأَمَّا الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ الضَّرَارِ فَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: إِنَّهُ لَا يَجُزِّي أَحَدًا الصَّلَاةُ فِيهِ لِقِصَّةِ مَسْجِدِ الضَّرَارِ وَقَوْلِهِ: «لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا» فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعَ صَلَاةٍ.

وزادت الهادوية كراهة الصَّلَاةِ إلى المحدث والفاسق والسَّراج. وزاد الإمام يحيى الجنب والحائض فيكون الجميع سنة وعشرين موضعًا.

واستدلَّ على كراهة الصَّلَاةِ إلى المحدث بحديث ذكره الإمام يحيى في الانتصار بلفظ: «لَا صَلَاةَ إِلَى مُحَلُّوْثٍ، لَا صَلَاةَ إِلَى جُنُبٍ، لَا صَلَاةَ إِلَى حَائِضٍ» وقيل في الاستدلال على كراهة الصَّلَاةِ إليه القياس على الحائض، وقد ثبت أنها تقطع الصَّلَاةَ، وأما الفاسق فإنها له كالنجاسة.

وَأَمَّا السَّرَاجُ فللفرار من التشبه بعبدة النار، والأولى عدم التخصيص بالسراج ولا بالتَّنَوُّرِ بل إطلاق الكراهة على استقبال النار، فيكون استقبال التَّنَوُّرِ والسَّرَاجِ وغيرهما من أنواع النار قسًا.

وَأَمَّا الجنب والحائض فللحديث الذي في الانتصار ولما في الحائض من قطعها للصلاة.

واعلم أنَّ القائلين بصحة الصَّلَاةِ في هذه المواطن أو في أكثرها تمسكوا في المواطن التي صحَّت أحاديثها بأحاديث: «أَيُّنَمَا أَذْرَكْتُكَ الصَّلَاةَ فَصَلِّ» ونحوها وجعلوها قرينة قاضية بصحة تاويل الأحاديث القاضية بعدم الصحة.

وقد عرفناك أنَّ أحاديث النهي عن المقبرة والحمام ونحوهما

خاصةً فبنى العامة عليها وتمسكوا في المواطن التي لم تصحَّ أحاديثها بالقدح فيها لعدم التَّعَبُّدِ بما لم يصحَّ، وكفاية البراءة الأصلية حتَّى يقوم دليلٌ صحيحٌ ينقل عنها لا سيَّما بعد ورود عمومات قاضية بأنَّ كلَّ موطنٍ من مواطن الأرض مسجدٌ تصحَّ الصَّلَاةُ فيه، وهذا متمسكٌ صحيحٌ لا بدَّ منه.

قوله: (أَشْبَهَ وَأَصَحَّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ) قيل: إنَّ قوله من حديث اللَّيْثِ صفةٌ لحديث ابن عمر بأنَّه من حديث اللَّيْثِ الَّذِي هُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَبْرِ.

بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْكُتْبَةِ

٦١٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ فَلَقِيْتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَيْنَ الْعُمُوذَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٥٩٨) (م: ١٣٢٩).

٦١٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِبِلَالٍ «هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكُتْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارَتَيْنِ عَنْ يَسَارِكَ إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِهِ الْكُتْبَةِ رَكْعَتَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَرَّابٍ (٣٩٥).

قوله: (دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ) قال الحافظ: كان ذلك في عام الفتح كما وقع ميِّتًا من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخاري في كتاب الجهاد قوله: (هُوَ وَأَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ) إِذَا مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى «وَلَمْ يَدْخُلْهَا مَعَهُمْ أَحَدٌ».

ووقع عند النسائي من طريق ابن عونٍ عن نافعٍ ومعه الفضل بن عَبَّاسٍ وَأَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ فزاد الفضل.

ولأحمد من حديث ابن عَبَّاسٍ حَدَّثَنِي أَخِي الْفَضْلُ وَكَانَ مَعَهُ حِينَ دَخَلَهَا.

قوله: (فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِ الْبَابَ) زاد مسلم «فَمَكَثَ فِيهَا مَلِيًّا».

وفي رواية: «لَهُ فَاجَاوُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ طَوِيلًا» وفي رواية لأبي عوانة «مِنْ ذَاخِلٍ» وزاد يونس «فَمَكَثَ نَهَارًا طَوِيلًا» وفي رواية فليح «زَمَانًا».

قوله: (فَلَمَّا فَتَحُوا) في رواية «ثُمَّ خَرَجَ فَأَبْذَرُ النَّاسُ الدُّخُولَ فَسَبَّحْتُهُمْ»، وفي رواية: «وَكُنْتُ شَابًا قَرِيبًا فَبَادَرْتُ فَبَدَّرْتُهُمْ» وأفاد الأزرق في كتاب مكة أنَّ خالد بن الوليد كان على الباب يذبُّ النَّاسَ عَنْهُ قوله: (بَيْنَ الْعُمُوذَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ) وفي رواية: (بَيْنَ

فاستغل بالدعاء في ناحية والنبي ﷺ في ناحية ثم صلى النبي ﷺ فراه بلائ لقربه منه ولم يره أسامة بعده واستغاله، ولأن بإغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أنه يحجب عنه بعض الأعمدة فنفاها عملاً بظنه.

وقال الحب الطبري: يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته، ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أسامة قال: «دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ فَرَأَى صُورًا فَدَعَا بِذَلِكِ مِنْ مَاءٍ فَأَتَيْتُهُ بِهِ فَضَرَبَ بِهِ الصُّورَ» قال: الحافظ: هذا إسناد جيد.

قال القرطبي: فلعلة استصحب النبي لسرعة عوده انتهى.

وقد روى عمر بن شبة في كتاب مكة عن علي بن بذيمة قال: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَعْبَةَ وَدَخَلَ مَعَهُ بِلَالٌ وَجَلَسَ أُسَامَةُ عَلَى الْبَابِ فَلَمَّا خَرَجَ وَجَدَ أُسَامَةَ قَدْ احْتَبَسَ فَأَخَذَ حَبْوَتَهُ فَحَلَّهَا» الحديث، فلعلة احتبى فاستراح فنفس فلم يشاهد صلاته، فلما سئل عنها نفاها مستصحباً للنبي لقصر زمن احتبائه وفي كل ذلك نفي رؤيته لا ما في نفس الأمر.

ومنه من جمع بين الحديتين بعد الترجيح وذلك من وجوه: الأول أن الصلاة المثبتة هي اللغوية، والمنفية الشرعية. والثاني يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين، قال المهلب شارح البخاري.

وقال ابن حبان: الأشبه عندي في الجمع أن يجعل الخبرين في وقتين، فيقال: لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال، ويجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لأن ابن عباس نفاها وأسنده إلى أسامة، وابن عمر أثبتها وأسنده لإثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضاً فإذا حمل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض.

قال الحافظ: وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه ﷺ دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع، ويشهد له ما روى الأزرقي في كتاب مكة عن غير واحد من أهل العلم أنه ﷺ إنما دخل.

الكعبة مرة واحدة عام الفتح وأما يوم حج فلم يدخلها وإذا كان الأمر.

كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالوحدة وحدة السفر لا الدخول.

العمودين المقدمين، قوله: (فصلى في وجهة الكعبة ركعتين) وفي رواية للبخاري في الصلاة أن ابن عمر قال: «فَذَهَبَ عَلَيَّ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى» وروي عنه أنه قال: «نُسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى» وقد جمع الحافظ بين الرويتين في الفتح والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في الكعبة لصلاته ﷺ فيها.

وقد ادعى ابن بطال أن الحكمة في تغليب الباب لثلاث يظن الناس أن ذلك سنة فيلتزمون.

قال الحافظ: وهو مع ضعفه منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما أطلع عليه بلال ومن كان معه، وإثبات الحكم بذلك يكفي فيه نقل الواحد انتهى.

فالظاهر أن التغليب ليس لما ذكره بل لمخافة أن يزدحموا عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله لياخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لحشوه.

وإنما أدخل معه عثمان لثلاث يظن أنه عزل من ولاية البيت، وبلالاً وأسامة للملازمة خدتهما.

وقيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جميع جهاتها لأن الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح وقد عارض أحاديث صلاته ﷺ في الكعبة حديث ابن عباس عند البخاري وغيره أن النبي ﷺ كبر في البيت ولم يصل فيه.

قال الحافظ: ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى التكبير لأن ابن عباس أثبتته ولم يتعرض له بلال وأما الصلاة فإثبات بلال أرجح لأن بلالاً كان معه يومئذ ولم يكن معه ابن عباس وإنما أسند في نفيه تارة إلى أسامة وتارة إلى أخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة.

وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها، فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة فإنه كان معه.

وقد روى عنه نفي الصلاة في الكعبة أيضاً مسلم من طريق ابن عباس.

ووقع إثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عنه فتعارضت الروايات في ذلك فترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره نافي، ومن جهة أنه لم يختلف عنه في الإثبات، واختلف على من نفي.

وقال النووي وغيره: يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو

بَابُ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ

٦٢٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ كَيْفَ أَصَلِّي فِي السَّفِينَةِ؟ قَالَ: صَلَّ فِيهَا قَائِمًا، إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْفَرْقَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/ ٣٩٥) وَالْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحَيْنِ (١/ ٢٧٤).

الحديث رواه الحاكم من طريق جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر وقال: على شرط مسلم، قال: وهو شاذٌ بمرة.

الحديث يدل على وجوب الصلاة من قيام في السفينة ولا يجوز القعود إلا لعذر مخافة غرق أو غيره لأن مخافة الغرق تنفي عنه الاستطاعة، وقد قال الله تعالى: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وثبت من حديث ابن عباس: «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وهي أيضًا عذر أشد من المرض.

وقد أخرج الدارقطني من حديث علي: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى قَاعِدًا فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ أَوْ مَأْمُورًا وَجَعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ صَلَّى مُسْتَقْبِلًا رِجْلَاهُ يَمَانًا يَلِي الْقِبْلَةَ» وفي إسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين العرنسي وهو متروك، وقال النووي: هذا حديث ضعيف، وأخرج البراز والبيهقي في المعرفة من حديث جابر مرفوعًا بلفظ: «صَلَّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأَوْمِ إِيمَاءً وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ» قال أبو حاتم: الصواب أَنَّهُ موقوفٌ ورفعهُ خطأ.

بَابُ صَلَاةِ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِعُذْرٍ

٦٢١- عَنْ يَعْلَى بْنِ مَرْثَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى مُضَيْقٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَالْبَلَّةُ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ فَحَضَرَتْ الصَّلَاةَ فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنُ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ ثُمَّ تَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ يَوْمَئِذٍ إِيمَاءً يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٧٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤١١).

الحديث أخرجه أيضًا النسائي والدارقطني، وقال الترمذي: حديث غريب تفرد به عمرو بن الربيع وثبت ذلك عن أنس من فعله، وصححه عبد الحق، وحسنه النووي، وضعفه البيهقي،

وهو يدل على ما ذهب إليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالإجماع.

ويعارض هذا حديث عامر بن ربيعة الآتي وستعرف الكلام على ذلك هنالك.

وقد صحح الشافعي الصلاة المفروضة على الراحلة بالشروط التي ستأتي، وحكى النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الإجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة.

قال الحافظ: لكن رخص في شدة الخوف، وحكى النووي أيضًا الإجماع على عدم صلاة الفريضة على الذابة قال: فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود على ذابة واقفة عليها هودج أو نحوه جازت الفريضة على الصحيح من مذهبنا فإن كانت سائرة لم تصح على الصحيح المنصوص للشافعي.

وقيل: تصح كالسفينة فإنه تصح فيها الفريضة بالإجماع، ولو كان في ركبه وخاف لو نزل للفريضة انقطع عنهم ولحقه الضرر قال أصحابنا: يصلي الفريضة على الذابة بحسب الإمكان ويلزمه إعادتها لأنه عذر نادر انتهى.

والحديث يدل على جواز صلاة الفريضة على الراحلة ولا دليل على اعتبار تلك الشروط إلا عمومات يصلح هذا الحديث لتخصيصها وليس في الحديث إلا ذكر عذر المطر ونداء الأرض فالظاهر صحة الفريضة على الراحلة في السفر لمن حصل له مثل هذا العذر وإن لم يكن في هودج، إلا أن يمنع من ذلك إجماع ولا إجماع، فقد روى الترمذي في جامعه عن أحمد وإسحاق أنهما يقولان بجواز الفريضة على الراحلة إذا لم يجد موضعًا يؤدي فيه الفريضة نازلًا.

ورواه العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي.

قوله: (وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ) المراد بالسَّمَاء هنا المطر قال الشاعر:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابًا

قال الجوهري: يقال ما زلنا نطأ في السماء حتى أتيناكم.

قوله: (وَالْبَلَّةُ) بكسر الباء الموحدة وتشديد اللام قال الجوهري: البلة بالكسر: النداء.

قال المصنف رحمه الله: وإنما ثبتت الرخصة إذا كان الضرر بذلك بينًا، فأمَّا السير فلا.

روى أبو سعيد الخدري: «قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ

قال ابن حزم: وقد روي عن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يصلون على رحالهم ودوابهم حينما توجهت قال: هذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم عموماً في الحضر والسفر.

قال النووي: وهو محكي عن أنس بن مالك انتهى.

قال العراقي: استدلل من ذهب إلى ذلك بعموم الأحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ماثب على قاعدتهم في أنه لا يحمل المطلق على المقيد بل يعمل بكل منهما، فأمّا من يحمل المطلق على المقيد وهم جمهور العلماء فحمل الروايات المطلقة على المقيدة بالسفر انتهى.

وظاهر الأحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والقصر، وإليه ذهب الشافعي وجمهور العلماء وذهب مالك إلى أنه لا يجوز إلا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكي عن الشافعي ولكنها حكاية غريبة، وذهب إليه الإمام يحيى ويدل لما قاله ما في رواية رزين من حديث جابر بزيادة في سفر القصر فإن صحّت هذه الزيادة وجب حل ما أطلقته الأحاديث عليها.

وظاهر الأحاديث أن الجواز يختص بالراكب، وإليه ذهب أهل الظاهر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل.

وقال الأوزاعي والشافعي: إنه يجوز للراجل، قال المهدي في البحر: وهو قياس المذهب واستدلوا بالقياس على الراكب وظاهر الأحاديث اختصاص ذلك بالنافلة كما صرح في حديث الباب وغيره بأنه ﷺ لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدّم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا، ونفي فعل ذلك في المكتوبة وإن كان ثابتاً في الصحيحين وغيرهما، لكن غاية ما فيه أنه أخبرنا النافي بما علم، وعدم علمه لا يستلزم العدم، فالواجب علينا العمل بخبر من أخبرنا بشرع لم يعلمه غيره، لأن من علم حجة على من لا يعلم، وكثيراً ما يرجّح أهل الحديث ما في الصحيحين على ما في غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط أوقع في مثله الجمود فليكن منك هذا على ذكر قوله: (يُسَبِّحُ) أي يتنفل والسبحة بضم السين وإسكان الباء: النافلة قاله النووي، وإطلاق التسبيح على النافلة مجاز، والعلاقة الجزئية والكليّة أو اللزوم لأن الصلاة المخلصة يلزمها التنزيه.

فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ حَتَّى رَأَيْتَ أَثَرَ الطَّيْنِ فِي جَيْهَتِهِ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ انتهى.

وسأني حديث أبي سعيّد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الأواخر من كتاب الاعتكاف.

واستدلال المصنّف على تقييده لجواز صلاة الفريضة على الرّاحلة بالفّرر البين بحديث أبي سعيّد غير متّجه، لأن سجوده على الماء والطّين كان في الحضر وكان معتكفاً على أنه لا نزاع أنّ السجود على الأرض مع المطر عزيمة فلا يكون صالحاً لتقييد هذه الرخصة.

٦٢٢- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ يُسَبِّحُ يَوْمَئِذٍ بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهَةٍ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٠٩٣) (م: ٧٠١).

وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذي وصححه.

وعن أنس عند الشيخين وأبي داود والنسائي.

وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي، وأخرجه البخاري من فعل ابن عمر.

وأخرجه مسلم عنه مرفوعاً بنحو ما عند أبي داود والنسائي وعن أبي سعيّد عند أحمد.

وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار، وفي إسناده ضرار بن صرد وهو ضعيف.

وعن شقران عند أحمد، وفي إسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعي وابن حبان وضعفه غير واحد، ورواه أيضاً الطبراني في الكبير والأوسط وعن الهرماس عند أحمد أيضاً، وفي إسناده عبد الله بن واقد الحراني مختلف فيه. ورواه الطبراني أيضاً.

وعن أبي موسى عند أحمد أيضاً وفي إسناده يونس بن الحارث وثقه ابن معين في رواية عنه وابن حبان وابن عدي، وضعفه أحمد وغير واحد، ورواه الطبراني في الأوسط.

والحديث يدل على جواز التطوّع على الرّاحلة للمسافر قبل جهة مقصده وهو إجماع كما قال النووي والعراقي والحافظ وغيرهم.

وإنما الخلاف في جواز ذلك في الحضر فجوزّه أبو يوسف.

وأبو سعيّد الإصطخري من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر.

والبيعة: صومعة الراهب. قاله في المحكم.
وقيل: كنيسة النصارى.

قال الحافظ: والثاني هو المعتمد وهي بكسر الباء، قال: ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك قال ابن رسلان: وفي الحديث أنه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكتاب.

٦٢٤- وَعَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «خَرَجْنَا وَفَدَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَبَايَعَهُ وَصَلَيْنَا مَعَهُ وَأَخْبَرْنَاهُ أَنْ بَارِزِينَا بَيْعَةً لَنَا وَاسْتَوْهَبْنَاهُ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَتَمَضَّضَ، ثُمَّ صَبَّاهُ فِي إِدَاوَةٍ وَأَمَرَنَا، فَقَالَ: «خَرُجُوا فَلِذَا أَتَيْتُمْ أَرْضَكُمْ فَأَكْسِرُوا بِعَيْتِكُمْ وَأَنْضَحُوا مَكَانَهَا بِهَذَا الْمَاءِ وَأَتَّخِذُوهَا مَسْجِدًا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢/٣٨).

الحديث أخرج نحوه الطبراني في الكبير والأوسط، وقيس بن طلقة ممن لا يحتج بحديثه، قال يحيى بن معين: لقد أكثر الناس في قيس بن طلقة وأنه لا يحتج بحديثه، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم إن أباه وأبا زرعة قالوا: قيس بن طلقة ليس ممن تقوم به حجة ووهنا ولم يشأه وضعفه أحمد ويحيى بن معين في إحدى الروايتين عنه، وفي رواية عثمان بن سعيد عنه أنه وثقه، ووثقه العجلي، قال في الميزان حاكياً عن ابن القطان أنه قال: يقتضي أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً.

وأما من دون قيس بن طلقة فهم ثقات، فإن النسائي قال: أخبرنا هناد بن السري عن ملازم، قال: حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلقة، وملازم هو ابن عمرو، وثقه ابن معين والنسائي، وعبد الله بن بدر ثقة، وأما هناد فهو الإمام الكبير المشهور والطهور والإدابة قد تقدم ضبطهما والحديث يدل على جواز اتخاذ البيع مساجد وغيرها من الكنائس ونحوها ملحق بها بالقياس كما تقدم.

٦٢٥- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ وَيُصَلِّيَ فِي مَرَابِضِ الْعَتَمِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَا مِنْ بَنِي النَّجَارِ، فَقَالَ: يَا بَنِي النَّجَارِ ثَامِنُونِي بِخَاطِبِكُمْ هَذَا قَالُوا: لَا وَاللَّهِ مَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ، فَقَالَ أَنَسٌ: وَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَفِيهِ خَرْبٌ وَفِيهِ نَخْلٌ قَامَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَتَبَسَّتْ، ثُمَّ بِالْخَرْبِ فَسَوَّيْتُ، ثُمَّ بِالنَّخْلِ فَقَطَّعَ فَصَفَّقُوا النَّخْلَ قِيْلَةَ الْمَسْجِدِ وَجَعَلُوا

بَابُ اتِّخَاذِ مُتَعَبَّدَاتِ الْكُفَّارِ وَمَوَاضِعِ الْقُبُورِ إِذَا تَبَسَّتْ مَسَاجِدُ

٦٢٣- عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسَاجِدَ الطَّائِفِ حَيْثُ كَانَ طَوَّافِيهِمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ (٤٥٠) مَاجَةَ (٧٤٣) قَالَ الْبُخَارِيُّ (١/٥٣١): وَقَالَ عُمَرُ: إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَهُمْ مِنْ أَجْلِ التَّمَاثِيلِ الَّتِي فِيهَا الصُّورُ قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُصَلِّي فِي الْبَيْعَةِ إِلَّا بَيْعَةً فِيهَا التَّمَاثِيلُ.

الحديث رجال إسناده ثقات، ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائفي المذكور في إسناده هذا الحديث ذكره ابن حبان في الثقات، وكذلك أبو همام ثقة واسمه محمد بن محمد الدلال البصري، وعثمان بن أبي العاص المذكور هو الثقيفي أمره النبي ﷺ بذلك حين استعمله على الطائف.

قوله: (طَوَّافِيهِمْ) جمع طاغوت وهو بيت الصنم الذي كانوا يتعبدون فيه لله تعالى ويتقربون إليه بالأصنام على زعمهم.

والحديث يدل على جواز جعل الكنائس والبيع وأمكنة الأصنام مساجد، وكذلك فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد، جعلوا متعبداتهم متعبدات للمسلمين وغيروا محاريبها.

قوله: (وَقَالَ عُمَرُ) هكذا ذكره البخاري تعليقاً ووصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر، قال: لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاماً وكان من عظامهم وقال: أحب أن تحبيني وتكرمني، فقال له عمر: إنا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها يعني التماثيل قوله: (مِنْ أَجْلِ التَّمَاثِيلِ) هو جمع تماثيل مبنية ثم مثلثة بينهما ميم.

قال الحافظ: وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق، فالصورة أعم.

قوله: (الَّتِي فِيهَا الصُّورُ) الضمير يعود على الكنيسة والصورة بالجر بدل من التماثيل أو بيان لها أو بالنصب على الاختصاص، أو بالرفع أي أن التماثيل مصورة والضمير على هذا للتماثيل.

وفي رواية الأصيلي بزيادة الواو العاطفة.

قوله: (وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ) هكذا ذكره البخاري تعليقاً، ووصله البغوي في الجعديات وزاد فيه فإن كان فيها تماثيل خرج فصلى في المطر.

والأثران يدلان على جواز دخول البيع والصلاة فيها، إلا إذا كان فيها تماثيل. وقد تقدم الكلام في ذلك.

حديث ابن عمر أنه قال: «إِنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْنًى بِالْبَلْبَنِ وَسَقْفُهُ الْجَرِيدُ وَعُمْدَتُهُ خَشَبُ النَّخْلِ فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا، وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ وَبَنَاهُ عَلَى بُنْيَانِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَلْبَنِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عُمْدَتَهُ خَشَبًا. ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَجَعَلَ عُمْدَتَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ وَسَقَفَهُ بِالسَّاجِ».

بَابُ فَضْلِ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا

٦٢٦- عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٧٠/١) (خ: ٤٥٠) (م: ٥٣٣).

وفي الباب عن أبي بكرة عند الطبراني في الأوسط وابن عدي في الكامل وفي إسناده الطبراني وهب بن حفص وهو ضعيف، وفي إسناده ابن عدي الحكم بن يعلى بن عطاء وهو منكر الحديث وعن عمر عند ابن ماجه.

وعن علي بن عبد الله بن عمرو عند أحمد، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة.

وعن أنس بن مالك عند الترمذي وفي إسناده زياد التميمي وهو ضعيف وله طرق أخرى عن أنس منها عند الطبراني ومنها عند ابن عدي وفيهما مقال.

وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري في مسندهما.

وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف.

وعن عائشة عند البخاري في الأوسط، وفيه كثير بن عبد الرحمن ضعفه العقيلي.

وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط، وفيها المنثى بن الصباح ضعفه الجمهور، ورواه أبو عبيد في غريبه بإسناد جيد، وعن أم حبيبة عند ابن عدي في الكامل، وفيه أبو ظلال ضعيف جدًا وعن أبي ذر عند ابن حبان في صحيحه والبخاري والطبراني والبيهقي وزاد «قُلْتُ مَقْصَرٌ قَطَا».

قال العراقي: وإسناده صحيح وعن عمرو بن عبسة عند النسائي، وعن وائلة بن الأسقع عند أحمد والطبراني وابن عدي. وعن أبي هريرة عند البخاري وابن عدي والطبراني وفي إسناده سليمان بن داود اليمامي وليس بشيء، ورواه الطبراني من طريق

غضاد بن أبي الحجاج وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخْرَ وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ وَهُمْ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْأَخِيرَةِ فَأَغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ مُخْتَصِرٌ مِنْ حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ (حم: ٢١١/٣) (٤٢٨) (٥٢٤).

قوله: (ثَابِتُونِي) أي اذكروا لي ثمنه لأذكر لكم الثمن الذي اختاره، قال ذلك على سبيل المساومة فكأنه قال: ساوموني في الثمن.

قوله: (لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ) تقديره لا نطلب الثمن لكن الأمر فيه إلى الله، أو إلى معنى من وكذا عند الإسماعيلي لا نطلب ثمنه إلا من الله، وزاد ابن ماجه أبدا وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمنًا وخالف ذلك أهل السير قاله الحافظ.

قوله: (وَكَانَ فِيهِ) أي في الحائط الذي بني في مكانه المسجد. قوله: (وَبِهِ خَرِبٌ) قال ابن الجوزي: المعروف فيه فتح الحساء وكسر الساء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلمة وحكى الخطابي كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كعسب وعسبة. وللكشميهني بفتح الحاء المهمله وسكون الراء بعدها مثناة.

وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة، ورواية حماد بن سلمة عن أبي التياح بالمهمله، والمثناة قال الحافظ: فعلى هذا فرواية الكشميهني وهم لأن البخاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث.

قوله: (فَأَغْفِرُ لِلْأَنْصَارِ) وفي رواية في البخاري للمستملى والحموي: «فَأَغْفِرُ الْأَنْصَارَ» بحذف اللام.

قال الحافظ: ويوجه له بأن ضمن اغفر معنى استر، وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ «فَأَنْصَرُ الْأَنْصَارَ» وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة، وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها، وإخراج ما فيها، وجواز بناء المساجد في أماكنها، وجواز قطع النخل المثمرة للحاجة قال الحافظ: وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يشر إما بأن يكون ذكوره، وإما أن يكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرته، وفيه أن احتمال كونها مما لا يشر خلاف الظاهر، فلا يناقش بمثله والأولى المناقشة باحتمال أن تكون غير مثمرة حال القطع، إن أراد المستدل بالثمرة ما كانت الثمرة موجودة فيها حال القطع وللحديث فوائد ليس هذا محل بسطها وصفة بنیان المسجد ما ثبت عند البخاري وغيره من

أخرى فيها المتن بن الصباح.
وعن جابر عند ابن ماجه وإسناده جيد.
وعن معاذ عند الحافظ الدماطي في جزء المساجد له.
وعن عبد الله بن أبي أوفى عنده أيضاً.

وعن ابن عمر عند البرار والطبراني، وفي إسناده الحكم بن ظهير وهو متروك بزيادة «وَلَوْ كَمَفْخَصِ قُطَاةٍ» وعن أبي موسى عند الدماطي في جزئه المذكور.
وعن أبي أمامة عند الطبراني، وفيه علي بن زيد وهو ضعيف
وعن أبي قرصافة واسمه جندرة عند الطبراني وفي إسناده جهالة.
وعن نبيط بن شريط عند الطبراني.
وعن عمر بن مالك عند الدماطي في الجزء المذكور.

وعن أسماء بنت يزيد عند أحمد والطبراني وإسناده عدي قال يحیی بن معین: هذا ليس بشيء وذكر أبو القاسم بن منده في كتابه المستخرج من كتب الناس للفائدة أنه رواه عن النبي ﷺ رافع بن خديج وعبد الله بن عمر وعمران بن حصين وفضالة بن عبيد وقدامة بن عبد الله العامري ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقداد بن معديكرب وأبو سعيد الخدري قوله: (مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا) يدل على أن الأجر المذكور يحصل ببناء المسجد لا يجعل الأرض مسجداً من غير بناء وأنه لا يكفي في ذلك تحويطه من غير حصول مسمى البناء والتكثير في مسجد للشيوخ فيدخل فيه الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي مرفوعاً بزيادة لفظ «كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا» ويدل لذلك رواية «كَمَفْخَصِ قُطَاةٍ» وهي مرفوعة ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان وإسناده حبان والبرار عن أبي ذر وأبي مسلم الكجی من حديث ابن عباس، والطبراني في الأوسط من حديث أنس وابن عمرو عن أبي نعيم في الحلية، عن أبي بكر وابن خزيمة عن جابر، وحمل ذلك العلماء على المبالغة لأن المكان الذي تفحصه القطاة لتضع فيه بيضها وترقد عليه لا يكفي مقداره للصلاة، وقيل: هي على ظاهرها والمعنى أنه يزيد في مسجد قدرًا يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصّة كلّ واحد منهم ذلك القدر.

وقال الحافظ: لفظ المثل له استعمالان أحدهما الأفراد مطلقاً كقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ أُنْثَىٰ أَنْ يَسْتَرْشِدَ مُنْثَىٰ﴾ الآخر المطابقة كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَتَأْتِلُكُمُ﴾ فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزاء ابنة متعذرة فيحصل جواب من استشكل تقييده بقوله مثله مع أن الحسنة بعشر أمثالها لاحتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة ابنة مثله.

وأما من أجاب باحتمال أن يكون ﷺ قال ذلك قبل نزول قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ﴾ ففيه بعد. وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا ينفي الزيادة قال ومن الأجوبة المرضية أن المثلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصلة بحسب الكيفية فكم من بيت خير من عشرة بل من مائة وهذا الذي ارتضاه هو الاحتمال الأول الذي ذكره النووي.

وقيل: إن المثلية هي أن جزء هذه الحسنة من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك، مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة.

وفي رواية للبخاري قال بكر: حسبت أنه قال يعني شيخه عاصم بن عمر بن قتادة «يُنْتَفِي بِوَجْهَةِ اللَّهِ» قال الحافظ: وهذه الجملة لم يجزم بها بكر في الحديث، ولم أرها إلا من طريقه هكذا

أَتَمَّا حَدِيثٌ وَاحِدٌ فَشَرَحَهُ عَلَى أَنَّ اللَّامَ فِي لَتَزْخَرَفْنَهَا مَكْسُورَةٌ، قَالَ: وَهِيَ لَامُ التَّعْلِيلِ لِلْمَنْفَعَةِ قَبْلَهُ، وَالْمَعْنَى مَا أَمَرْتُ بِالتَّشْيِيدِ لِيَجْعَلَ ذُرِيَةً إِلَى الزَّخْرَفَةِ، قَالَ: وَالتَّوْنُ فِيهِ لِمَجْرَدِ التَّأَكُّدِ وَفِيهِ نَوْعٌ تَانِيَةٌ وَتَوْبِيخٌ، ثُمَّ قَالَ: وَيَجُوزُ فَتَحُ اللَّامِ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ الْقِسْمِ. قَالَ الْحَافِظُ: وَهَذَا يَعْنِي فَتَحَ اللَّامِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَالْأَوَّلُ لَمْ يَثْبُتْ بِهِ الرَّوَاةُ أَصْلًا، فَلَا يَغْتَرُّ بِهِ وَكَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ مَفْصُولٌ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ وَغَيْرِهَا انْتَهَى.

وَالزَّخْرَفَةُ: الزَّيْتَةُ، قَالَ عَمِيحُ السَّنَةِ: إِنَّهُمْ زَخَرَفُوا الْمَسَاجِدَ عِنْدَمَا بَدَلُوا دِينَهُمْ وَحَرَفُوا كِتَابَهُمْ وَأَتَمُّ تَصْيِرُونَ إِلَى مِثْلِ حَالِهِمْ، وَسَيَصِيرُ أَمْرُكُمْ إِلَى الْمَرَاةِ بِالْمَسَاجِدِ وَالْمِبَاهَةِ بِتَشْيِيدِهَا وَتَزْيِينِهَا، قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: إِذَا حَلَيْتُمْ مَصَاحِفَكُمْ وَزَوَّغْتُمْ مَسَاجِدَكُمْ فَالذَّمَّارُ عَلَيْكُمْ.

قَالَ ابْنُ رِسْلَانٍ: وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ مَعْجَزَةٌ ظَاهِرَةٌ لِإِخْبَارِهِ ﷺ عَمَّا سَيَقَعُ بَعْدَهُ، فَإِنَّ تَزْوِيقَ الْمَسَاجِدِ وَالْمِبَاهَةِ بِزَخْرَفَتِهَا كَثُرَ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْأَمْرَاءِ فِي هَذَا الزَّمَانِ بِالْقَاهِرَةِ وَالشَّامِ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ بِأَخْذِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ ظُلْمًا وَعِمَارَتِهِمْ بِهَا الْمَدَارِسَ عَلَى شَكْلِ بَدِيعِ نَسَالِ اللَّهِ السَّلَامَةِ وَالْعَافِيَةِ انْتَهَى.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَشْيِيدَ الْمَسَاجِدِ بَدْعَةٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ التَّرْخِيفُ فِي ذَلِكَ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي تَزْيِينِ الْمِحْرَابِ.

وَقَالَ الْمَنْصُورُ بِاللَّهِ: إِنَّهُ يَجُوزُ فِي جَمِيعِ الْمَسْجِدِ.

وَقَالَ الْبَدْرُ بْنُ الْمُنِيرِ: لَمَّا شَيْدَ النَّاسُ بِيُوتَهُمْ وَزَخَرَفُوهَا نَاسِبٌ أَنْ يَصْنَعَ ذَلِكَ بِالْمَسَاجِدِ صَوْنًا لَهَا مِنَ الْإِسْهَانَةِ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْمَنْعَ إِنْ كَانَ لِلْحَثِّ عَلَى اتِّبَاعِ السَّلَفِ فِي تَرْكِ الرِّفَاقَةِ فَهُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ كَانَ لَخَشْيَةِ شُغْلِ بَالِ الْمُصَلِّي بِالزَّخْرَفَةِ فَلَا لِبَقَاءِ الْعَلَّةِ وَمِنْ جِلَّةِ مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ الْمُجَوِّزُونَ لِلتَّزْيِينِ بِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَبِأَنَّهُ بَدْعٌ مُسْتَحْسَنٌ وَبِأَنَّهُ مُرَغَّبٌ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَهَذِهِ حُجُجٌ لَا يَمُوتُ عَلَيْهَا مَنْ لَهُ حِظٌّ مِنَ التَّوْفِيقِ لَا سِيَّمَا مَعَ مُقَابَلَتِهَا لِلْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ التَّزْيِينُ لَيْسَ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْمِبَاهَةِ الْحَرَمَةِ وَأَنَّهُ مِنْ عِلَامَاتِ السَّاعَةِ كَمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَنَّهُ مِنْ صَنْعِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَقَدْ كَانَ ﷺ يُحِبُّ مَخَالَفَتَهُمْ وَيُرْشِدُ إِلَيْهَا عَمُومًا وَخُصُوصًا.

وَدَعَا تَرْكَ إِنْكَارِ السَّلَفِ مَمْنُوعَةً لِأَنَّ التَّزْيِينِ بَدْعٌ أَحَدُهَا

قَالَ فِي الْمَقْهَمِ: هَذَا الْبَيْتُ مِثْلُ بَيْتِ خَدِيجَةَ الَّتِي قَالَ فِيهِ: «إِنَّهُ مِنْ قَصَبٍ» يُرِيدُ أَنَّهُ مِنْ قَصَبِ الزَّمَرْدُ وَالْيَاقُوتِ انْتَهَى.

٢٢٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْخَصِ قَطَاةٍ لَيُبْرِئَهَا بَنَى اللَّهُ لَهُ نَيْتًا فِي الْجَنَّةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٤١).

الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ تَحْرِيجًا وَتَفْسِيرًا قَدْ قَدَّمَاهُ فِي شَرْحِ الَّذِي قَبْلَهُ.

بَابُ الْاِقْتِصَادِ فِي بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ

٢٢٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَمَرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَتَزْخَرَفْنَهَا كَمَا زَخَرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨).

الْحَدِيثُ صَحِّحُهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَرَجَّالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ رَوَاهُ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي فَرْزَانَ وَهُوَ رَاشِدُ بْنُ كَيْسَانَ الْكُوفِيُّ.

وَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ هُوَ الْعَامِرِيُّ التَّائِبِيُّ، أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورَ تَعْلِيلًا، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ الْمَرْفُوعَ لِلَاخْتِلَافِ عَلَى يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ قَالَ الْحَافِظُ.

قَوْلُهُ: (مَا أَمَرْتُ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكسْرِ الْمِيمِ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ.

قَوْلُهُ: (بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ) قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ: التَّشْيِيدُ رَفْعُ الْبِنَاءِ وَتَطْوِيلُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُزْجَرُ مَشِيدَةً﴾ وَهِيَ الَّتِي طَوَّلَ بِنَاؤُهَا، يُقَالُ شَدَّتِ الشَّيْءُ أَشِيدَةً مِثْلُ يَحْتَمِيهِ أَبِيعَهُ إِذَا بَنَيْتَهُ بِالشَّيْدِ وَهُوَ الْجِصُّ وَشِيدَتُهُ تَشْيِيدًا طَوَّلَتْهُ وَرَفَعَتْهُ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْبُرُوجِ الْمَشِيدَةِ الْمُجْتَمِعَةِ.

قَالَ ابْنُ رِسْلَانٍ: وَالْمَشْهُورُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُرَادَ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ هُنَا رَفْعُ الْبِنَاءِ وَتَطْوِيلُهُ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمٍ أَذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ عَلَى رَفْعِ بِنَائِهَا وَهُوَ الْحَقِيقَةُ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ تَعْظُمَ فَلَا يَذْكُرُ فِيهَا الْخُتَا مِنْ الْأَقْوَالِ وَتَطْيِيبُهَا مِنَ الْأَدْنَسِ وَالْأَنْجَاسِ وَلَا تَرْفَعُ فِيهَا الْأَصْوَاتُ انْتَهَى.

قَوْلُهُ: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ مَوْقُوفًا وَقَبْلَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا مَرْفُوعًا وَظَنَّ الطَّبْرِيُّ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ

فقال أنس: إن رسول الله ﷺ قال: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَتَبَاهَوْنَ فِي الْمَسَاجِدِ ثُمَّ لَا يَغْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا».

قوله: (وَقَالَ أَكِنَّ النَّاسُ) قال الحافظ: وقع في روايتنا أكنّ الناس بضمّ الهزة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ المضارع من أكنّ الرباعي، يقال: أكننت الشيء إكننا أي صنته وسترته، وحكى أبو زيد كننته من الثلاثي بمعنى أكننته، وفرّق الكسائي بينهما، فقال: كننته أي سترته وأكننته في نفسي أي أسرته، ووقع في رواية الأصيلي بفتح الهزة والنون فعل أمر من الإكنان أيضًا.

ويرجّحه قوله قبله «وَأَمَرَ عُمَرُ» وقوله بعده «وَأَيَّاسُكَ» وتوجّه الأولى بأنّه خاطب القوم بما أراد ثمّ التفّت إلى الصانع فقال له: وإيّاك، أو يجعل قوله وإيّاك على التجريد كأنّه خاطب نفسه بذلك، قال عياض: وفي رواية غير الأصيلي كنّ الناس بحذف الهزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضًا، وجوز ابن مالك بضمّ الكاف على أنّه من كنّ فهو مكنون انتهى.

قال الحافظ: وهو متّجه لكنّ الرواية لا تساعد.

قوله: (فَتَقَفَيْنَ النَّاسُ) بفتح المثناة من فتن وضبطه الأصيلي بالضمّ من افتن وذكر أنّ الأصمعي أنكره وأنّ أبا عبيدة أجازه، فقال فتن وافتن بمعنى، قال ابن بطّال: كانّ عمر فهم من ذلك ردّ الشارع الخميصة إلى أبي جهم من أجل الأعلام التي فيها، وقال: «إِنَّهَا أَلْهَنَتْنِي عَنْ صَلَاتِي».

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاصّ بهذه المسألة، فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعًا «مَا سَاءَ عَمَلٌ قَوْمٌ قَطُّ إِلَّا زُخِرُوا مَسَاجِدَهُمْ» ورجاله ثقات إلا شيخ جبارة بن المغلس ففيه مقال.

بَابُ كُنُسِ الْمَسَاجِدِ وَتَطْيِيبِهَا وَصِيَانَتِهَا مِنْ الرّوَاحِ الْكَرْبِيَّةِ

٦٣٠- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْغَدَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعَرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَكْثَرَ مِنْ سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أَوْيَتِهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦١).

الحديث أخرجه أيضًا الترمذي وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه قال: وذاكرت به محمد بن إسماعيل

أهل الدّول الجائرة من غير مؤاذنة لأهل العلم والفضل، وأحدثوا من البدع ما لا يأتي عليه الحصر ولا ينكره أحد، وسكت العلماء عنه تقيّة لا رضا، بل قام في وجه باطلهم جماعة من علماء الآخرة، وصرخوا بين أظهرهم بنعي ذلك عليهم، ودعوى أنّه بدعة مستحسنة باطلة.

وقد عرفنا وجه بطلانها في شرح حديث: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» في باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب ودعوى أنّه مرغّب إلى المسجد فاسدة لأنّ كونه داعيًا إلى المسجد ومرغّبًا إليه لا يكون إلا لمن كان غرضه وغاية قصده النّظر إلى تلك النقوش والزّخرفة، فأما من كان غرضه قصد المساجد لعبادة الله التي لا تكون عبادة على الحقيقة إلا مع خشوع، وإلا كانت كجسم بلا روح، فليست إلا شاغلة عن ذلك كما فعله ﷺ في الأنبجانية التي بعث بها إلى أبي جهم، وكما تقدّم من هتكه للستور التي فيها نقوش.

وكما سيأتي في باب تنزيه قبلة المصلّي عمّا يليهي وتقويم البدع المعوجة التي يحدّثها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيّقة فيتكلفون لذلك من الحجج الواهية ما لا ينفع إلا على بهيمة.

٦٢٩- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ أَبُو سَيِّدٍ: كَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ وَأَمَرَ عُمَرُ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: أَكِنَّ النَّاسُ وَإِيَّاكَ أَنْ تُخَمَّرَ أَوْ تُصَفَّرَ فَتَقْفَيْنَ النَّاسُ (حسم: ١٤٥/٣) (د: ٤٤٩) (ن: ٣٢/٢) (هـ: ٧٣٩).

الحديث صحّحه ابن خزيمة، وأورده البخاري عن أنس تعليقًا بلفظ «يَتَبَاهَوْنَ بِهَا ثُمَّ لَا يَغْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا» ووصله أبو يعلى الموصلي في مسنده.

وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي عند ابن خزيمة بلفظ: «يَتَبَاهَوْنَ بِكَثْرَةِ الْمَسَاجِدِ» قوله: «حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ» أي يتفاخرون في بناء المساجد، والمباهاة بها كما في رواية البخاري أن يتفاخروا بها بالنقش والكثرة وروى في شرح السنّة بسنده عن أبي قلابة قال: غدونا مع أنس بن مالك إلى الزّاوية فحضرت صلاة الصّبح فمررنا بمسجد فقال أنس: أيّ مسجد هذا؟ قالوا: مسجد أحدث الآن،

يعني البخاري فلم يعرفه واستغربه قال حمّد: ولا اعرف للمطلب بن عبد الله يعني الراوي له عن انس سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا قوله: حدثني من شهد خطبة النبي ﷺ. وأنكر علي بن المديني أن يكون المطلب سمع من انس وفي إسناده عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي وثقه يحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد.

قال الحافظ في بلوغ المرام: وصححه ابن خزيمة قوله: (الْقُدَاةُ) بتخفيف الدال المعجمة والقصر الواحدة من التين والتراب وغير ذلك.

قال أهل اللغة: القذى في العين والشراب مما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيراً.

قال ابن رسلان في شرح السنن: فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يحصل فيها من القمامات القليلة أنها تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم، وإذا كتب هذا القليل وعرض فيكتب الكبير ويعرض من باب الأولى، ففيه تنبيه بالأدنى على الأعلى وبالظاهر عن النجس والحسنات على قدر الأعمال.

قال: وسمعت من بعض المشايخ أنه ينبغي لمن أخرج قذاة من المسجد أو أذى من طريق المسلمين أن يقول عند أخذها لا إله إلا الله ليجمع بين أدنى شعب الإيمان وأعلىها وهي كلمة التوحيد وبين الأفعال والأقوال وإن اجتمع القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى.

إلا أنه لا ينفى أن الأحكام الشرعية تحتاج إلى دليل وقوله ينبغي حكم شرعي قوله: (قَلَمْ أَرُ دُثْبًا أَظْظَمَ) قال شارح المصاييح: أي من سائر الذنوب الصغائر لأن نسيان القرآن من الحفظ ليس بذنب كبير إن لم يكن من استخفافه وقلة تعظيمه للقرآن، وإنما قال ﷺ هذا التشديد العظيم تحريضاً منه على مراعاة حفظ القرآن انتهى.

والتقييد بالصغائر يحتاج إلى دليل وقيل المراد بقوله: «نَسِيَهَا» ترك العمل بها.

ومنه قوله تعالى: «نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ» وهو مجاز لا يصار إليه إلا لموجبه.

٦٣١- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٢٧٩/٦) (د: ٤٥٥) (ت: ٥٩٤) (هـ: ٧٥٨).

٦٣٢- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَّخِذَ الْمَسَاجِدَ فِي دِيَارِنَا، وَأَمَرَنَا أَنْ نُنْظِفَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (ت: ٥٩٥) وَصَحَّحَهُ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٦) وَنُظِفَتْ: كَانَ يَأْمُرُنَا بِالْمَسَاجِدِ أَنْ نَصْنَعَهَا فِي دِيَارِنَا وَنُصْلِحَ صَنْعَتَهَا وَنُظَهِّرَهَا).

الحديث الأول أخرجه الترمذي مسنداً ومرسلاً.

وقال: المرسل أصح ولكنه رواه غيره مسنداً بإسناد رجاله ثقات، فرواه أبو داود عن حسين بن علي بن الأسود العجلي قال أبو حاتم: صدوق عن زائدة بن قدامة أو ابن بسيط وهما ثقتان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً.

والحديث الثاني رواه أحمد بإسناد صحيح.

وكذا رواه غيره بأسانيد جيدة.

قوله: (فِي الدُّورِ) قال البغوي في شرح السنة: يريد المحال التي فيها الدور ومنه قوله تعالى: «سَارِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ» لأنهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة داراً، ومنه الحديث «مَا بَقِيَتْ دَارٌ إِلَّا بُنِيَ فِيهَا مَسْجِدٌ» قال سفيان: بناء المساجد في الدور يعني القبائل أي من العرب يتصل بعضها ببعض وهم بنو أب واحد يبنى لكل قبيلة مسجد هذا ظاهر معنى تفسير سفيان الدور.

قال أهل اللغة: الأصل في إطلاق الدور على المواضع وقد تطلق على القبائل مجازاً.

قال بعض المحدثين: والبساتين في معنى الدور وعلى هذا فيستحب بناء المسجد من حجر أو لبن أو مدر أو خشب أو غير ذلك في كل محلة يجتمع المقيمون بها وكل بساتين مجتمعة.

وقال في شرح المشكاة: الدور المذكورة في الحديث جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعرصة والمحلة، والمراد المحلات فإنهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة داراً أو محمول على اتخاذ بيت للصلاة، كالمسجد يصلي فيه أهل البيت قاله ابن عبد الملك والأول هو المعول عليه انتهى.

وقال شارح المصاييح: يحتمل أن رسول الله ﷺ أذن أن يبني الرجل في داره مسجداً يصلي فيه أهل بيته انتهى.

فعلى تفسير الدار بالمحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسر الجيم، وعلى تفسيرها بدار الرجل المساجد جمع بفتح الجيم، وقد نقل عن سيبويه ما يؤدّي هذا المعنى.

جامع العلم والذكر والولائم ونحوها ولا يلحق بها الأسواق ونحوها انتهى.

وفيه أن العلة إن كانت هي التأذي فلا وجه لإخراج الأسواق وإن كانت مركبة من التأذي وكونه حاصلًا للمشتغلين بطاعة صَحَّ ذلك ولكن العلة المذكورة في الحديث هي تأذي الملائكة فبيني الاقتصار على إلحاق المواطن التي تحضرها الملائكة وقد ورد في حديث مسلم بلفظ: «لَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثَّوْمِ» وهي تقتضي التعليل بتأذي بني آدم.

قال ابن دقيق العيد: والظاهر أن كل واحدٍ منهما علة مستقلة انتهى.

وعلى هذا الأسواق كغيرها من مجامع العبادات.

وقد استدلل بالحديث على عدم وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد: وتقريره أن يقال كل هذه الأمور جائزة بما ذكرنا ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة في حق أكلها ولازم الجائز جائز، فترك الجماعة في حق أكلها جائز، وذلك ينافي الوجوب.

وأهل الظاهر القائلون بتحريم أكل ما له رائحة كريهة يقولون: إن صلاة الجماعة واجبة على الأعيان ولا تتم إلا بترك أكل الثوم لهذا الحديث وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فترك أكل ذلك واجب قوله: (فَإِنْ الْمَلَائِكَةُ تَتَأَذَى) قال النووي: هو بتشديد الذال.

ووقع في أكثر الأصول بالتخفيف وهي لغة، يقال أذى يأذى في مثل عى يعمى.

قال: قال العلماء: وفي هذا الحديث دليل على منع من أكل الثوم من دخول المسجد وإن كان خالياً لأنه محل الملائكة. ولعموم الأحاديث

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ

٦٣٤- وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لَنَا أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٩٧/٣) وَالتَّيَّمِيُّ (٩١) وَكَذَا مُسْلِمٌ (٤٩٧/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٥)، وَقَالَ: عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ أَوْ أَبِي أُسَيْدٍ بِالشَّكِّ.

وأخرجه أيضاً ابن ماجه عن ابن حميد وحده وهو عبد الرحمن بن سعد الساعدي وأبو أسيد بضم همزة مصغراً هو مالك بن ربيعة الساعدي الأنصاري.

قوله: (وَأَنْ تُنْتَظَفَ) بِالطَّاءِ المشالة لا بالضاد فإنه تصحيف ومعناه تطهر كما في رواية ابن ماجه والمراد تنظيفها من الوسخ والذنس.

قاله: (وَتُطَيَّبَ) قال ابن رسلان: بطيب الرجال: وهو ما خفي لونه وظهر ريحه، فإن اللون ربما شغل بصر المصلي.

والأولى في تطيب المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أولى ويجوز أن يحمل التطيب على التجمير في المسجد والظاهر أن الأمر ببناء المسجد للندب لحديث: «جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا»

وحديث: «إِنَّمَا أُذِرْتُكَ الصَّلَاةَ فَصَلِّ».

٦٣٣- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ وَالتَّبَصَّلَ وَالْكُرَاتَ فَلَا يَقْرَأَنَّ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٠٠/٣) (خ: ٨٥٤) (م: ٥٦٤).

قال النووي بعد أن ذكر حديث مسلم بلفظ: «فَلَا يَقْرَأَنَّ الْمَسَاجِدَ»: هذا تصريح بنهي من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء أن النهي خاص بمسجد النبي ﷺ لقوله في رواية «مَسْجِدُنَا» وحنة الجمهور «فَلَا يَقْرَأَنَّ الْمَسَاجِدَ».

قال ابن دقيق العيد: ويكون مسجدنا جنس أو لضرب المشال فإنه معلل إما بتأذي الآدميين أو بتأذي الملائكة الحاضرين وذلك قد يوجد في المساجد كلها ثم إن النهي إنما هو عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوهما فهذه البقول حلال بإجماع من يعتد به وحكى القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لأنها تمنع عن حضور الجماعة وهي عندهم فرض عين، وحنة الجمهور قوله ﷺ في أحاديث الباب: «كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي مَنْ لَا تَنَاجِي» وقوله ﷺ «إِنَّمَا النَّاسُ لَيْسَ لِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحُهَا» أخرجه مسلم وغيره.

قال العلماء: ويلحق بالثوم والبصل والكرات ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها.

قال القاضي عياض: ويلحق به من أكل فجلاً وكان يتجشأ.

قال: قال ابن الرابط: ويلحق به من به بحر في فيه أو به جرح له رائحة.

قال القاضي: وقاس العلماء على هذا مجامع الصلوة غير المسجد كمصلى العيد والجناز ونحوهما من مجامع العبادات وكذا

قوله: «فَلْيَقُلْ» وفي رواية أبي داود «فَلْيَسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لْيَقُلْ».

وروى ابن السَّيِّ عن أنسٍ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ» قال النووي: وروينا الصلاة على النبي ﷺ عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضاً، وسيأتي حديث فاطمة عليها السلام قوله: «افْتَحْ لَنَا» رواية أبي داود «افْتَحْ لِي» ويجمع بينهما بأن المنفرد يقول: اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي وإذا دخل ومعه غيره يقول اللَّهُمَّ افْتَحْ لَنَا، كذا قال ابن رسلان.

قوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» في رواية الطبراني في الأوسط عن ابن عمر «وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لَنَا أَبْوَابَ فَضْلِكَ» وفي إسناده سالم بن عبد الأعلى، قال ابن رسلان: وسؤال الفضل عند الخروج موافق لقوله تعالى: «فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ» يعني الرزق الحلال.

وقيل: وابتغوا من فضل الله هو طلب العلم، والوجهان متقاربان، فإن العلم هو من رزق الله تعالى لأن الرزق لا يختص بقوت الأبدان بل يدخل فيه قوت الأرواح والأسماع وغيرها، وقيل: فضل الله عبادة مريض وزيارة أخ صالح.

٦٣٥- وَعَنْ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٣/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٧٧١).

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ فذكره، وفي انقطاع لأن فاطمة بنت الحسين وهي أم عبد الله بن الحسن بن علي لم تترك فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وليث المذكور في الإسناد إن كان ابن أبي سليم ففيه مقال معروف وهذا الحديث فيه زيادة التسمية والسلام على رسول الله ﷺ والدعاء بالمغفرة في الدخول والخروج، وزيادة التسليم ثابتة عند أبي داود

في الحديث الأول وابن مردويه، وزيادة التسمية ثابتة عند ابن السَّيِّ من حديث أنسٍ كما تقدم وعن ابن مردويه وقد تقدمت زيادة الصلاة فينبغي لدخول المسجد والخارج منه أن يجمع بين التسمية والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ والدعاء بالمغفرة والدعاء بالفتح لأبواب الرحمة داخلاً ولأبواب الفضل خارجاً، ويزيد في الخروج سؤال الفضل وينبغي أيضاً أن يضم إلى ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، قَالَ فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ قَالَ الشَّيْطَانُ: حَقِيقَ بَنِي سَائِرِ الْيَوْمِ».

وما أخرج الحاكم في المستدرک وقال: صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى: «فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» قال: هو المسجد إذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.

بَابُ جَامِعٍ فِيمَا تُصَلِّى عَنْهُ الْمَسَاجِدُ وَمَا أُبَيِّحُ فِيهَا

٦٣٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ فِي مَسْجِدٍ عَمَلَةً فَلْيَقُلْ: لَا آذَاهَا اللَّهُ إِلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنِ لِهَذَا».

٦٣٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ «أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا وَجَدْتُ إِنْسًا يَبْنِي الْمَسَاجِدَ لِمَا بَنِيَتْ لَهُ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣٤٩/٢) وَمُسْلِمٌ (٥٦٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٧٦٥).

قوله: (يَنْشُدُ) بفتح الياء وضَمَّ الشين يقال: نشدت الضالة بمعنى طلبتها وانشدتها عرفتها والصَّلاة تطلق على الذكر والأنثى، والجمع ضوال كدابة ودواب وهي مختصة بالحيوان، ويقال لغير الحيوان ضائع ولقيط.

قال ابن رسلان قوله: (لَا آذَاهَا اللَّهُ إِلَيْكَ) فيه دليل على جواز الدعاء على الناشد في المسجد بعدم الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بنقيض قصده.

قال ابن رسلان: ويلحق بذلك من رفع صوته فيه بما يقتضي مصلحة ترجع إلى الرافع صوته قال: وفيه النهي عن رفع الصوت بنشد الضالة، وما في معناه من البيع والشراء والإجارة والعقود قال مالك وجماعة.

والتعلّم والإرشاد إلى أن التعلّم والتعلّم في المسجد أفضل من سائر الأمكنة قوله: (وَمَنْ دَخَلَ لِيَغْتَبِرَ ذَلِكَ... إلخ) ظاهره أن كلّ ما ليس فيه تعلّم ولا تعلّم من أنواع الخير لا يجوز فعله في المسجد ولا بدّ من تقييده بما عدا الصلّاة والذكر والاعتكاف ونحوها ممّا ورد فعله في المسجد أو الإرشاد إلى فعله فيه والحديث يدلّ على أن المسجد لم يوضع لكلّ طاعة بل لطاعات مخصوصة لتقييد الخير في الحديث بالتعلّم والتعلّم.

٦٣٩- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُسْتَفَادُ فِيهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٤/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٠) وَالدَّارَقُطْنِي (١٤١/٣).
الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن السكّن والبيهقي، قال الحافظ في التلخيص: ولا بأس بإسناده، وقال في بلوغ المرام: إن إسناده ضعيف.

وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي وابن ماجه، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف من قبل حفظه، وعن جبير بن مطعم عند البزار، وفيه الواقدي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه ابن لهيعة.

والحديث يدلّ على تحريم إقامة الحدود في المساجد وتحريم الاستفادة فيها لأنّ النهي كما تقرر في الأصول حقيقة في التحريم ولا صارف له ههنا عن معناه الحقيقي.

٦٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَانِمٌ مِّنْ بَيْعٍ أَوْ يَتَنَاجَى فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرْبَعَ اللَّهُ يَجَارَتَكَ وَإِذَا زَانِمٌ مِّنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٢١).

٦٤١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الضَّالَّةُ، وَعَنْ الْجَلَسِيِّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَلَيْسَ لِلنَّسَائِيِّ فِيهِ إِنْشَادُ الضَّالَّةِ (حم: ١٧٨) (د: ١٠٧٩) (ت: ٣٢٢) (ن: ٤٧/٢) (هـ: ٧٤٩).

الحديث الأول أخرجه النسائي في اليوم والليلة وحسنه الترمذي، والحديث الثاني حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة.

قال الحافظ في الفتح: وإسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب فمن يصحّح نسخه يصحّحه.

قال: وفي المعنى أحاديث لكن في أسانيدھا مقال انتهى.

من العلماء: يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره وأجاز أبو حنيفة وعمر بن مسلمة من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك ممّا يحتاج إليه الناس لأنّه مجمعهم ولا بدّ لهم منه.

قوله: (وَلِنَا مَا بَيَّنَّتْ لِمَا بَيَّنَّتْ لَهُ) قال النووي: معناه لذكر الله والصلّاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوها قال القاضي عياض: فيه دليل على منع الصنائع في المسجد قال: وقال بعض شيوخنا: إنّما يمنع من الصنائع الخاصة، فأما العامة للمسلمين في دينهم فلا بأس بها وكره بعض المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال: إنّ من باب البيع وهذا إذا كان بأجرة، فإن كان بغير أجرة كان مكروهاً لعدم تحرّزهم من الوسخ الذي يصاب عنه المسجد، وقد تقدّم اختلاف الأحاديث في دخولهم المساجد في باب حمل الحديث.

٦٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ مَسْجِدَنَا هَذَا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ لِيُعَلِّمَهُ كَانَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ دَخَلَ لِيَغْتَبِرَ ذَلِكَ كَانَ كَالنَّاطِرِ إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٠/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٧) وَقَالَ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ النَّاطِرِ إِلَى مَتَاعٍ غَيْرِهِ.

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدّثنا حاتم بن إسماعيل عن حميد بن صخر عن المقبري عن أبي هريرة فذكره، وحاتم بن إسماعيل قد وثقه ابن سعد وهو صدوق كان بهم، وبقيّة الإسناد ثقات، وحميد بن صخر هو حميد الطويل الإمام الكبير.

قوله: (مَسْجِدُنَا هَذَا) فيه تصريح بأنّ الأجر المترتب على الدخول إنّما يحصل لمن كان في مسجده ﷺ ولا يصحّ إلحاق غيره به من المساجد التي هي دونه في الفضيلة لأنّه قياس مع الفارق.

قوله: (لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ لِيُعَلِّمَهُ) فيه أنّ الثواب المذكور إنّما يتسبّب عن هذه الطاعة الخاصة لا عن كلّ طاعة.

وفيه أيضاً التنويه بشرف تعلّم العلم وتعليمه لأنّه هو الخير الذي لا يقادر قدره.

وهذا إن جعل تنكير الخير للتعظيم، ويمكن إدراج كلّ تعلّم وتعليم لخبر أيّ خير كان تحت ذلك فيدخل كلّ ما فيه قرينة بتعلّمها الدّاخل أو يعلمها غيره، وفيه أيضاً التسوية بين العالم

وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده فيه مقالٌ مشهورٌ.

قال الترمذي: قال محمد بن إسماعيل: رأيت أحمد وإسحاق وذكر غيرهما يمتحنون مجديث عمرو بن شعيب قال: وقد سمع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو.

قال أبو عيسى: ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضمعه لأنه يحدث من صحيفة جده كأنهم راوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده، قال علي بن عبد الله ابن المديني: قال يحيى بن سعيد: حديث عمرو بن شعيب عندنا وإي وفي الباب عن بريدة عند مسلم وابن ماجه والنسائي، وعن جابر عند النسائي، وعن أنس عند الطبراني، قال العراقي: ورجاله ثقات.

وعن أبي هريرة من طريق أخرى غير التي في الباب عند مسلم.

وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة.

وعن ابن مسعود عند البزار أيضًا والطبراني وعن ثوبان عند الطبراني أيضًا، هذا ليس بثوبان مولى رسول الله ﷺ ولم يورده ابن حبان في الصحابة ولا ابن عبد البر وأورده ابن منده وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضًا وعن ابن عمر عند ابن ماجه. وعن واثله بن الأسقع عند ابن ماجه أيضًا.

وعن عصمة عند الطبراني.

وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل.

والحديثان يدلان على تحريم البيع والشراء وإنشاء الضالة وإنشاء الأشعار والتحلُّق يوم الجمعة قبل الصلاة، وقد تقدّم الكلام في إنشاء الضالة.

أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء إلى أن النهي محمولٌ على الكراهة، قال العراقي: وقد أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع في المسجد لا يجوز نقضه، وهكذا قال الماوردي.

وأنت خيرٌ بأن حمل النهي على الكراهة يحتاج إلى قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي الذي هو التحريم عند القائلين بأن النهي حقيقة في التحريم وهو الحق وإجماعهم على عدم جواز النقض وصحة العقد لا منافاة بينه وبين التحريم فلا يصح جعله قرينة لحمل النهي على الكراهة وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنه لا يكره البيع والشراء في المسجد والأحاديث تردّ عليه.

وفرق أصحاب أبي حنيفة بين أن يغلب ذلك ويكثر فيكره أو

يقلّ فلا كراهة وهو فرق لا دليل عليه وأما إنشاد الأشعار في المسجد فحديث الباب وما معناه يدلّ على عدم جوازه ويعارضه ما سيأتي من قصة عمر وحسان وتصريح حسان بأنه كان ينشد الشعر بالمسجد وفيه رسول الله ﷺ، وكذلك حديث جابر بن سمرة الآتي، وقد جمع بين الأحاديث بوجهين الأول: حمل النهي على التنزيه والرخصة على بيان الجواز.

والثاني: حمل أحاديث الرخصة على الشعر الحسن المأذون فيه كهجاء حسان للمشرّكين ومدحه ﷺ وغير ذلك، ويحمل النهي على التفاخر والمهجاء ونحو ذلك، ذكر هذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي، وقد بوّب النسائي على قصة حسان مع عمر بن الخطاب فقال: باب الرخصة في إنشاد الشعر الحسن.

وقال الشافعي: الشعر كلامٌ فحسنة حسنٌ وقبيحة قبيحٌ.

وقد ورد هذا مرفوعًا في غير حديث، فروى أبو يعلى عن عائشة قالت: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشَّعْرِ فَقَالَ: هُوَ كَلَامٌ فَحَسَنُهُ حَسَنٌ وَقَبِيحُهُ قَبِيحٌ».

قال العراقي: وإسناده حسنٌ، ورواه أيضًا البيهقي في سننه من طريق أبي يعلى.

ثم قال: وصله جماعة.

والصحيح عن النبي ﷺ مرسلٌ وروى الطبراني في الأوسط من رواية إسماعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن نعيم عن عبد الرحمن بن رافع وحبان بن أبي جيلة ويكر بن سودة عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: الشعر بمنزلة الكلام «فَحَسَنُهُ كَحَسَنِ الْكَلَامِ وَقَبِيحُهُ كَقَبِيحِ الْكَلَامِ» وقد جمع الحفاظ بين الأحاديث بحمل النهي على تناشد أشعار الجاهلية والمبطلين وحمل المأذون فيه على ما سلم من ذلك، ولكن حديث جابر بن سمرة الآتي فيه التصريح بأنهم كانوا يتذكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية، قال: وقيل المنهي عنه ما إذا كان التناشد غالبًا على المسجد حتّى يتشاغل به من فيه، وأبعد أبو عبد الله البوني فأعمل أحاديث النهي وادعي النسخ في حديث الإذن، ولم يوافق على ذلك، حكاه ابن التين عنه انتهى.

وقد تقرّر أنّ الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا بلا تعسف كما عرفت.

قال ابن العربي: لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الدين وإقامة الشرع، وإن كان فيه الخمر ومدوحة بصفاتها

الحديث سيأتي بطوله في كتاب اللعان ويأتي شرحه إن شاء الله هنالك.

وساقه المصنف هنا للاستدلال به على جواز اللعان في المسجد.

وقد جعلت الهداوية إيقاعه في غير المسجد مندوباً ولا وجه له والتعليل بأنه ربما كان مفضياً إلى الحد إذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لأنَّ تَسبب الحد عنه نادر لا يستلزم وقوع الحد فيه.

٦٤٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ مَرَّةٍ فِي الْمَسْجِدِ وَأَصْحَابُهُ يَتَذَكَّرُونَ الشَّعْرَ وَأُشْيَاءَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ فَرَبَّمَا تَسَمَّ مَعَهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٩١).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي بلفظ «جَالَسْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ مَرَّةٍ فَكَانَ أَصْحَابُهُ يَتَنَاشَدُونَ وَيَتَذَكَّرُونَ أَشْيَاءَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَهُوَ سَاكِتٌ فَرَبَّمَا تَسَمَّ مَعَهُمْ» وقال: هذا حديث صحيح.

والحديث يدل على جواز إنشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك.

٦٤٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: مَرَّ عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ وَحَسَنًا فِيهِ يُنْشِدُ فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنْتُ أُنْشِدُ فِيهِ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، ثُمَّ تَنَفَّتْ إِلَيَّ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أُنْشِدُكَ اللَّهُ أَسْمَعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اجِبْ عَنِّي اللَّهُمَّ أَبْنَاءَ بَرِّوْحِ الْقُدُسِ؟» قَالَ: نَعَمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥/ ٢٣٢) (خ: ٣٢١٢) (م: ٢٤٨٥).

قوله: (قَالَ مَرَّ عُمَرُ) رواية سعيد لهذه القصة مرسلة عندهم لأنه لم يدرك زمن المرور لكن يحمل على أن سعيداً سمع ذلك من أبي هريرة بعد، أو من حسن، أو وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد قوله: (وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ) يعني النبي ﷺ.

قوله: (أُنْشِدُكَ اللَّهُ) بفتح الهزرة وضمّ الشين المعجمة أي سألتك الله والتشد بفتح التّون وسكون المعجمة التذكير.

قوله: (أَبْنَاءَ بَرِّوْحِ الْقُدُسِ) أي قوّه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراء عند البخاري بلفظ «وَجِبْرِيلُ مَعَكَ» والمراد بالإجابة الردّ على الكفار الذين هجوا رسول الله ﷺ وفي الترمذي عن عائشة قالت «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْصَبُ لِحَسَنَ مَيْتَرًا فِي الْمَسْجِدِ فَيَقُومُ عَلَيْهِ يَهْجُو الْكُفَّارَ» وأخرجه الحاكم في

الخيبة من طيب رائحة وحسن لون إلى غير ذلك مما يذكره من يعرفها، وقد مدح فيه كعب بن زهير رسول الله ﷺ فقال: بانت سعاد فقلبي اليوم متبول إلى قوله في صفة ريقها: كأنه منهلّ بالراح معلول قال العراقي: وهذه القصيدة قد رويتها من طريق لا يصح منها شيء وذكرها ابن إسحاق بسند منقطع، وعلى تقدير ثبوت القصيدة عن كعب وإنشادها بين يدي النبي ﷺ في المسجد أو غيره فليس فيها مدح الخمر وإنما مدح ريقها وتشبيهه بالراح، قال: ولا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا لم يرفع به صوته بحيث يشوش بذلك على مصلّ أو قارئ أو منتظر الصلاة، فإن أدى إلى ذلك كره، ولو قيل بتحريمه لم يكن بعيداً.

وقد قدّمنا ما يدل على التّهي عن رفع الصوت في المساجد مطلقاً في باب حمل المحدث أما التّحلق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة فحمل التّهي عنه الجمهور على الكراهة، وذلك لأنه ربما قطع الصفوف مع كونهم مأمورين بالتّكبير يوم الجمعة والتّراص في الصفوف الأول فالأول.

وقال الطّحاوي: والتّحليق المنهي عنه قبل الصلاة إذا عمّ المسجد وغلبه فهو مكروه وغير ذلك لا بأس به والتّقييد بقبل الصلاة يدل على جوازه بعدما للعلم والذكر والتّقييد بيوم الجمعة يدل على جوازه في غيرها كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي، قال: «بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَعَبَ وَاحِدٌ فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْفَةِ فَجَلَسَ فِيهَا وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ» الحديث وأما التّحلق في المسجد في أمور الدنيا فغير جائز.

وفي حديث ابن مسعود «سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَجْلِسُونَ فِي الْمَسَاجِدِ حُلُقًا حُلُقًا أَمَا فِيهِمْ الدُّنْيَا فَلَا تَجَالِسُوهُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِيهِمْ حَاجَةٌ» ذكره العراقي في شرح الترمذي قال: وإسناده ضعيف فيه يزعم أبو الخليل وهو ضعيف جداً.

قوله: (وَعَنِ الْحَلْقِ) بفتح المهملة ويموز كسرهما واللام مفتوحة على كلّ حال جمع حلقة بإسكان اللام على غير قياس وحكي فتحها أيضاً كذا في الفتح.

٦٤٢- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ «أَرَأَيْتَ رَجُلًا رَجَدَ مَعَ أَرْمَاتِهِ رَجُلًا يُقْتَلُ؟» الْحَدِيثُ: قَتَلَا عَنَّا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥/ ٣٣٠) (خ: ٤٢٣) (م: ١٤٩٢).

قوله: (عَزَبَ) قال الحافظ: المشهور فيها فتح العين المهملة وكسر الزاي.

وفي رواية للبخاري «أعزَّب» وهي لغة قليلة مع أنَّ القَرَاز انكراها.

والمراد به الذي لا زوجة له وقوله «لا أَهْلَ لَهُ» تفسير لقوله «عَزَبَ» ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم وقوله «فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» يتعلق بقوله «يَنَامُ» ورواية أحمد أدلة على الجواز للتصريح فيها بأن ذلك كان في زمن رسول الله ﷺ وقد أخرج البخاري حديث «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ وَعَلَيْهِ مُضْطَجِعٌ فِي الْمَسْجِدِ قَدْ سَقَطَ رِذَاؤُهُ عَنْ شِقْوِهِ وَأَصَابَهُ قُرَابٌ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُهُ وَيَقُولُ: قُمْ أَبَا تُرَابٍ» وقد ذهب الجمهور إلى جواز النوم في المسجد.

وروي عن ابن عباس كراهته إلا لمن يريد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقاً وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره، وبين من لا مسكن له فيباح.

قوله: (وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ) هذا طرف من قصة العرنيين وقد ذكرها البخاري في الطهارة من صحيحه ووصل هذا اللفظ المذكور هنا في المحاريب من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة قوله: (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هو أيضاً طرف من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوة، والصفة: موضع مظلل في المسجد النبوي كانت تاوي إليه المساكين.

وعكَل بضم العين المهملة وإسكان الكاف: قبيلة من تيم وقد تقدّم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه.

٦٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَصِيبَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ: حِثَّانُ بْنُ الْعَرَفَةِ فِي الْأَحْخَلِ فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَسُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/ ٣١٢) (خ: ٤٦٣) (م: ١٧٦٩).

قوله (: حِثَّانُ بْنُ الْعَرَفَةِ) بعين مهملة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم قاف بعدها هاء التانيث.

قوله: (فِي الْأَحْخَلِ) هو عرق في اليد، وتام الحديث في البخاري «قَالَتْ فَلَمْ يَرَوْهُمْ وَفِي الْمَسْجِدِ خِيَمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ إِلَّا الدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخِيَمَةِ مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَبْلِكُمْ؟ فَإِذَا سَعْدٌ يَغْدُو جُرْحُهُ دَمًا فَمَاتَ فِيهَا - يَغْنِي الْخِيَمَةُ - أَوْ فِي تِلْكَ الْمِرْصَةِ».

الْمُسْتَذَرَكُ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِنْشَادِ الشَّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ حَدِيثِ الْبَابِ وَبَيْنَ مَا يُعَارِضُهُ.

٦٤٥- وَعَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إْحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/ ٤٠٣ و ٤٠٤) (خ: ٤٧٥) (٢١٠٠).

قوله: (وَاضِعًا إْحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى) قال الخطابي: فيه أنَّ النهي الوارد عن ذلك منسوخ أو يحتمل النهي حيث يخشى أن تبدو عورته، والجواز حيث يؤمن من ذلك.

قال الحافظ: الثاني أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال.

وتمن جزم به البيهقي والبغوي وغيرهما من المحدثين، وجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ ويمكن أن يقال إنَّ النهي عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود عام، وفعله ﷺ لذلك مقصور عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره، صرح بذلك المازري قال: لكن لما صحَّ أنَّ عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دلَّ على أنه ليس خاصاً به ﷺ بل هو جائز مطلقاً فإذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض، فيجمع بينهما، ثم ذكر نحو ما ذكره الخطابي.

قال الحافظ: وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لأنَّ الخصائص، لا تثبت بالاحتمال، والظاهر أنَّ فعله كان لبيان الجواز، والظاهر على ما تقتضيه القواعد الأصولية ما قاله المازري من قصر الجواز عليه ﷺ، إلا أنَّ قوله: لكن ما صحَّ أنَّ عمر وعثمان... إلخ لا يدلُّ على الجواز مطلقاً كما قال لاحتمال أنَّهما فعلا ذلك لعدم بلوغ النهي إليهما.

والحديث يدلُّ على جواز الاستلقاء في المسجد على تلك الهيئة وعلى غيرها لعدم الفارق.

٦٤٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ شَابٌ عَزَبَ لَا أَهْلَ لَهُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٠) وَالنَّسَائِيُّ (٥٠/ ٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٢) وَأَحْمَدُ (١٢/ ٢) وَلَفْظُهُ: «كَتَبَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَثَقِيلُ فِيهِ وَنَحْنُ شَبَابٌ»، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ: «قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا فِي الصَّفَةِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: كَانَ أَصْحَابُ الصَّفَةِ الْفُقَرَاءُ».

والحديث يدل على جواز ترك المريض في المسجد، وإن كان في ذلك مظنة لخروج شيء منه يتنجس به المسجد.

٦٤٨- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مَسْكِينًا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا أَنَا بِسَائِلٍ يُسْأَلُ فَوَجَدْتُ كِسْرَةَ خُبْزٍ بَيْنَ يَدَيَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَخَذْتُهَا فَذَفَعْتُهَا إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٧٠).

قال أبو بكر البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر إلا بهذا الإسناد وذكر أنه روي مرسلًا.

قال المنذري: وقد أخرجه مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي حازم سلمان الأشجعي بنحوه أتم منه.

والحديث يدل على جواز التصدق في المسجد وعلى جواز المسألة عند الحاجة وقد بوب أبو داود في سننه لهذا الحديث: باب المسألة في المساجد.

٦٤٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: «كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٣٠٠).

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: «حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ زَيْدٍ الْخَضْرَمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَدْ كَرِهَ» وهؤلاء كلهم من رجال الصحيح إلا يعقوب بن حميد، وقد رواه معه حرمله بن يحيى والحديث يدل على المطلوب منه وهو جواز الأكل في المسجد، وفيه أحاديث كثيرة: منها سكنى أهل الصفة في المسجد الثابت في البخاري وغيره، فإن كونهم لا مسكن لهم سواء يستلزم أكلهم للطعام فيه.

ومنها حديث ربط الرجل الأسير بسارية من سواري المسجد المتفق عليه في بعض طرقه أنه استمر مربوطًا ثلاثة أيام ومنها ضرب الخيام في المسجد لسعد بن معاذ كما تقدم، وللسوداء التي كانت تقم المسجد كما في الصحيحين.

ومنها إنزال وفد ثقيف المسجد وغيرهم والأحاديث الدالة على جواز أكل الطعام في المسجد متكاثره وقال المصنف رحمه الله: وقد ثبت «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْرَ ثُمَامَةَ بْنَ أُنَالٍ فَرُطِبَ بِسَارِيَةٍ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ» وثبت عنه أنه نثر مالاً جاء من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى.

قلت: ربط ثمامة ثابت في الصحيحين بلفظ «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أُنَالٍ، فَرُطِبَ بِسَارِيَةٍ مِنْ سُورِي الْمَسْجِدِ، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

ونثر المال في المسجد وقسمته ثابت في البخاري وغيره بلفظ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ: أَنْثَرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ» كان أكثر مال أتى به رسول الله ﷺ، ثم ساق القصة بطولها.

والحديثان يدلان على جواز ربط الأسير المشرك في المسجد والمسلم بالأولى وعلى جواز قسمة الأموال في المساجد ونثرها فيها.

بَابُ تَنْزِيهِ قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ عَمَّا يُلْهِي الْمُصَلِّي

٦٥٠- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِمَايِشَةَ قَدْ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنِّي قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ (٣٧٤).

قوله: (قِرَامٌ) بكسر القاف وتخفيف الراء: ستر رقيق من صوف ذو ألوان كما تقدم قوله: (أَمِيطِي) أي أزيلِي وزناً ومعنى قوله: (لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ) في رواية للبخاري «لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ» بحذف الضمير.

قال الحافظ: كذا في روايتنا، وللباقيين بإثبات الضمير. قال: والهاء على روايتنا في فإنه ضمير الشأن، وعلى الأخرى يحتمل أن يعود على الثوب.

قوله: (تَعْرِضُ) بفتح أوله وكسر الراء: أي تلوح، وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء، وأصله تتعرض والحديث يدل على كراهة الصلاة في الأمكنة التي فيها تصاوير، وقد تقدم كراهة زخرفة المساجد، والتصاوير نوع من ذلك، وقد تقدم أيضاً الكلام على الثياب التي فيها تصاوير.

ودل الحديث أيضاً على أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُفْسَدُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقْطَعْهَا وَلَمْ يَعْذَرِهَا.

٦٥١- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بَعْدَ دُخُولِهِ الْكُتْبَةَ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ رَأَيْتُ قُرْآنِي الْكَتَبِ حِينَ دَخَلْتُ الْبَيْتَ فَتَسَيَّتُ أَنْ أَمُرَّ أَنْ تُخَرَّمَهُمَا فَخَرَّمَهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قِبْلَةِ الْبَيْتِ شَيْءٌ يُلْهِي الْمُصَلِّي». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٨/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٠).

الحديث أخرجه أبو داود من طريق منصور الحجبي، قال:

حدثني خالي عن أمي قالت: سمعت «الأسلمية» تقول: قلت لعثمان: ما قال لك رسول الله ﷺ حين دعاك؟ قال: إني نسيت أن أمرك أن تحمر القرنين فإنه ليس ينبغي أن يكون في الثياب شيء يشغل المصلي، وخال صفوان المذكور في الإسناد قال ابن السراج: هو مسافع بن شيبه، وأم منصور المذكورة هي صفية بنت شيبه القرشية العبدية، وقد جاءت مسماة في بعض طرق هذا الحديث، واختلف في صحبتها، وقد جاءت أحاديث ظاهرة في صحبتها.

وعثمان بن طلحة المذكور هو القرشي العبدري الحبيبي بفتح الحاء المهملة وبعدها جيم مفتوحة وباء موحدة منسوب إلى حجابة بيت الله الحرام شرقه الله تعالى، وهم جماعة من بني عبد الدار وإليهم حجابة الكعبة.

وقد اختلف في هذا الحديث، فروي عن منصور عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبه عن امرأة من بني سليم عن عثمان، وروي عنه عن خاله عن امرأة من بني سليم ولم يذكر أمه والأسلمية المذكورة لم أقف على اسمها.

والحديث يدل على كراهة تزين الحارب وغيرها مما يستقبله المصلي بنقش أو تصوير أو غيرها مما يلهي، وعلى أن تخمير التصاوير مزيل لكراهة الصلاة في المكان الذي هي فيه لارتفاع العلة، وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر إليها وقد أسلفنا الكلام في التصاوير وفي كراهية زخرفة المساجد قوله: (قُرْنِي الْكَبْشِ) أي كبش إبراهيم الذي فدى به إسماعيل عليهما السلام.

بَابُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ حَتَّى يُصَلِّيَ إِلَّا لِعَذْرِ

٦٥٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَتَوَدَّيْ بِالصَّلَاةِ فَلَا يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُصَلِّيَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٥٣٧).

٦٥٣- وَعَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أَذَّنَ فِيهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢/٥٣٧) (م: ٦٥٥) (د: ٥٣٦) (ت: ٢٠٤) (ن: ٢/٢٩) (هـ: ٧٣٣).

الحديث الأول روي من طريق ابن أبي الشعثاء واسمه أشعث عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وسعيد بن المسيب.

قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي بعد أن روى الحديث بإسناده: ولم يتكلم فيه وأما الحديث الثاني فروي عن بعضهم أنه موقوف.

قال ابن عبد البر: هو مستند عندهم لا يختلفون فيه انتهى. وفي إسناده إبراهيم بن المهاجر، وقد وثق وضعف وأخرج له الجماعة إلا البخاري. وفي الرواية من يسمي إبراهيم بن مهاجر ثلاثة: هذا أحدهم وهو البجلي الكوفي، والثاني: المدني مولى سعد بن أبي وقاص، والثالث: الأزدي الكوفي وفي الباب عن عثمان بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ الْأَذَانَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ خَرَجَ لَمْ يَخْرُجْ لِحَاجَةٍ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الرَّجْعَةَ فَهُوَ مُتَأَفِّقٌ» رواه ابن سنجر والزيدي في أحكامه وابن سيد الناس في شرح الترمذي. وأشار إليه الترمذي في جامعهم والحديثان يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعد سماع الأذان لغير الرضوء وقضاء الحاجة وما تدعو الضرورة إليه حتى يصلي فيه تلك الصلاة، لأن ذلك المسجد قد تعين لتلك الصلاة.

قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث: وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم أن لا يخرج أحد من المسجد إلا من عذر أن يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه، ويروى عن إبراهيم النخعي أنه قال: يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة وهذا عندنا لمن له عذر في الخروج منه انتهى.

قال ابن رسلان في شرح السنن: إن الخروج مكروه عند عامة أهل العلم إذا كان لغير عذر من طهارة أو نحوه وإلا جاز بلا كراهة: قال القرطبي: هذا محمول على أنه حديث مرفوع إلى رسول الله ﷺ بدليل نسبته إليه وكأنه سمع ما يقتضي تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان فأطلق لفظ المعصية عليه.

ولكنه تفرد به محمد بن سالم ومحمد بن عبيد الله العزمي عن عطاء وهما ضعيفان.

وكذا قال الدارقطني قال البيهقي: وكذلك روي عن عبد الملك العزمي عن عطاء، ثم رواه من طريق أخرى بنحو ما هنا وقال: ولا نعلم لهذا الحديث إسناداً صحيحاً قوياً، والصحيح أن الآية إنما نزلت في التطوع خاصة كما في صحيح مسلم، وسيأتي ذلك في باب تطوع المسافرين.

ومنها حديث معاذ عند الطبراني في الأوسط بلفظ «صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ غَيِمَ فِي السَّحَرِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ وَسَلَّمَ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَقَالَ: قَدْ رُفِعَتْ صَلَاتُكُمْ بِحَقِّهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». وفي إسناده أبو عيلة واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن حبان في الثقات وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً فتصلح للاحتجاج بها.

وفي حديث معاذ التصريح بأن ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل انقضاء الوقت، وهو أصرح في الدلالة على عدم الشرطية وفيها أيضاً ردٌ لمذهب من فرق في وجوب الإعادة بين بقاء الوقت وعدمه.

٦٥٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «بَيْنَمَا النَّاسُ يُبْئِي فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنٌ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَذَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ، مُتَّفِقِينَ عَلَيْهِ (حم) ١١٣/٢» (خ: ٤٠٣) (م: ٥٢٦).

٦٥٦- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ فَتَزَلَّتْ قَدْ نَزَى تَقَلَّبَ وَجْهَهُ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَا قِبْلَةً تَرَاهَا قَوْلَ وَجْهَهُ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَقَدْ صَلَّوْا رُكْعَةً فَتَادَى: أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حَوَّلْتُ، فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٨٤) وَمُسْلِمٌ (٥٢٧) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٤٥).

وفي الباب عن البراء عند الجماعة إلا أبا داود.

وعن ابن عباس عند أحمد والبيهقي والطبراني قال العراقي: وإسناده صحيح.

وعن عمارة بن أوس عند أبي يعلى في المسند والطبراني في الكبير.

أَبْوَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

بَابُ وَجُوبِهِ لِلصَّلَاةِ

٦٥٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثٍ يَأْتِي ذِكْرُهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْتَبِغِ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ» (خ: ٧٩٣) (م: ٣٩٧).

هذا الحديث الذي أشار إليه المصنف هو حديث المسيء وسيأتي في باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة ويأتي إن شاء الله شرحه هنالك، وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف هو لفظ مسلم، وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو إجماع المسلمين إلا في حالة العجز أو في الخوف عند التحام القتال أو في صلاة التطوع كما سيأتي وقد دل على الوجوب القرآن والسنة المتواترة.

وفي الصحيح من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَُا وَصَلُّوْا صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلُوْا قِبْلَتَنَا وَتَبَخَّوْا دِيحِخَتَنَا فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» وقالت الهادوية: إن استقبال القبلة من شرط صحة الصلاة، وقد عرفناك فيما سبق أن الأوامر بمجردها لا تصلح للاستدلال بها على الشرطية إلا على القول بأن الأمر بالشئ نهى عن ضده ولكن ههنا ما يمنع من الشرطية وهو خبر السرية الذي أخرجه الترمذي وأحمد والطبراني من حديث عامر بن ربيعة بلفظ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَلَمْ نَذَرِ ابْنَ الْقِبْلَةِ وَصَلَّى كُلُّ رَجُلٍ عَلَى خِيَالِهِ فَلَمَّا أَصْبَحْنَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَنَزَلَ: «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ»، فَإِنَّ الاسْتِقْبَالَ لَوْ كَانَ شَرْطاً لَوَجِبَتِ الْإِعَادَةُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ لِأَنَّ الشَّرْطَ يُوْثِرُ عَدَمَهُ فِي الْعَدَمِ مَعَ أَنَّ الْهَادَوِيَّةَ يُوَافِقُونَا فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ بَعْدَ الْوَقْتِ وَهُوَ يَنَاقِضُ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الْاسْتِقْبَالَ شَرْطٌ وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَلَكِنْ لَهُ شَوَاهِدُ تَقْوِيهِ: مِنْهَا حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ بَلْفُظٍ «صَلَّيْنَا لَيْلَةً فِي غَيْمٍ وَخَفِيَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ فَلَمَّا انْصَرَفْنَا نَظَرْنَا فَإِذَا نَحْنُ قَدْ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ قَدْ أَحْسَنْتُمْ وَلَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَعِيدَ» وله طريقٌ أخرى عنه بنحو هذه وفيها أنه قال ﷺ: «قَدْ أَجْزَأَتْ صَلَاتُكُمْ»

ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي ﷺ ومن معه وفي رواية في البخاري بكسر الموحدة بصفة الأمر ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير بلفظ «ألا فاستقبلوها» قوله: (وكانت وجوههم) هو تفسير من الراوي للتحوّل المذكور والضمير في خبر وجوههم فيه الاحتمالان، وقد وقع بيان كيفية التحوّل في خبر تويلة قالت: «فَتَحَوَّلَ النِّسَاءُ مَكَانَ الرِّجَالِ وَالرِّجَالُ مَكَانَ النِّسَاءِ».

قال الحافظ: وتصويره أنّ الإمام تحوّل من مكانه في مقدّم المسجد إلى مؤخر المسجد لأنّ من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لو دار في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف. ولما تحوّل الإمام تحوّلت الرجال حتّى صاروا خلفه، وتحوّل النساء حتّى صرن خلف الرجال، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة فيحتمل أنّ ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتصر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة، أو وقعت الخطوات غير متوالية عند التحوّل بل وقعت مفرقة.

وللحديث الأوّل فوائد منها أنّ حكم النّاسخ لا يثبت في حقّ المكلف حتّى يبلغه لأنّ أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة. ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ في أمر القبلة، لأنّ الأنصار تحوّلوا إلى جهة الكعبة بالاجتهاد، ونظيره الحافظ قال: يحتمل أن يكون عندهم بذلك نصّ سابقٌ ومنها جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها ومنها جواز نسخ الثابت بطريق العلم والقطع بخبر الواحد وتقريره أنّ النبي ﷺ لم ينكر على أهل قباء عملهم خبر الواحد.

واجب عن ذلك بأنّ الخبر المذكور احتفّ بالقرائن والمقدمات التي أفادت القطع لكونه في زمن تقلّب وجهه في السماء ليحوّل إلى جهة الكعبة، وقد عرفت منه الأنصار ذلك بملازمتهم له فكانوا يتوقعون ذلك في كلّ وقت، فلمّا فجأهم الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه.

وأجاب العراقيّ بأجوبةٍ آخر: منها أنّ النسخ بخبر الواحد كان جائزاً على عهد النبي ﷺ وإنّما امتنع بعده. قال الحافظ: ويحتاج إلى دليل.

ومنها أنّه تلا عليهم الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم أعلم الناس بإطالته وإيجازه وأعرفهم بوجوه إعجازه ومنها أنّ

وعن عمرو بن عوفٍ المزنيّ عند البرّاء والطبرانيّ أيضاً. وعن سعد بن أبي وقاصٍ عند البيهقيّ وإسناده صحيح. وعن سهل بن سعدٍ عند الطبرانيّ والذّارقطنيّ. وعن عثمان بن حنيفٍ عند الطبرانيّ أيضاً. وعن عماره بن روية عند الطبرانيّ أيضاً. وعن أبي سعيد بن المعلّى عند البرّاء والطبرانيّ أيضاً.

وعن تويلة بنت أسلم عند الطبرانيّ أيضاً قوله: (في صلاة الصّبح) هكذا في صحيح مسلم من حديث أنسٍ بلفظ «وَهُمْ رَكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ» وكذا عند الطبرانيّ من حديث سهل بن سعدٍ بلفظ «فَوَجَدَهُمْ يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْفَجْرِ» وفي الترمذيّ من حديث البراء بلفظ «فَصَلَّى رَجُلٌ مَعَهُ الْعَصْرَ» وساق الحديث وهو مصرّحٌ بذلك في رواية البخاريّ من حديث البراء وليس عند مسلمٍ تعيين الصلاة من حديث البراء وفي حديث عماره بن أوسٍ أنّ التي صلاها النبي ﷺ إلى الكعبة إحدى صلاتي العشيّ وهكذا في حديث عماره بن روية وحديث تويلة وفي حديث أبي سعيد بن المعلّى أنّها الظّهر.

والجمع بين هذه الروايات أنّ من قال إحدى صلاتي العشيّ شكّ هل هي الظّهر أو العصر؟ وليس من شكّ حجّة على من جزم، فنظرنا فيمن جزم فوجدنا بعضهم قال الظّهر، وبعضهم قال العصر، ووجدنا رواية العصر أصحّ لثقة رجالها وإخراج البخاريّ لها في صحيحه.

وأما حديث كونها الظّهر ففي إسناده مروان بن عثمان وهو مختلف فيه وأما رواية أنّ أهل قباء كانوا في صلاة الصّبح فيمكن أنّه أبطل الخبر عنهم إلى صلاة الصّبح.

قال ابن سعدٍ في الطبقات حاكياً عن بعضهم: إنّ ذلك كان بمسجد المدينة، فقال: ويقال «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الظّهر في منسجده بالمسلمين ثمّ أمر أن يتوجّه إلى المنسجد الحرام فاستأذّن إليه وكان معه المسلمون» ويكون المعنى برواية البخاريّ أنّها العصر: أي أنّ أوّل صلاة صلاها إلى الكعبة كاملة صلاة العصر.

قوله: (إذ جاءهم آت) قيل هو عبّاد بن بشرٍ وقيل عبّاد بن نهيكٍ وقيل غيرهما.

قوله: (فاستقبلوها) بفتح الموحدة للأكثر: أي فتحوّلوا إلى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها المخاطبون بذلك وهم أهل قباء

وأما الحديث الثاني: أعني حديث أبي أيوب فهو متفق عليه، وقد تقدم شرحه في أبواب التَّخْلِيفِ وفي الباب عن ابن عمر عند البيهقي.

وفي الباب أيضاً من قول ابن عمر عند الموطأ وابن أبي شيبة والبيهقي.

ومن قول عليّ عند ابن أبي شيبة.

ومن قول عثمان عند ابن عبد البرّ في التمهيد.

ومن قول ابن عباسٍ أشار إلى ذلك الترمذي.

والحديث يدلّ على أنّ الفرض على من بعد عن الكعبة الجهة لا العين، وإليه ذهب مالكٌ وأبو حنيفة وأحمد، وهو ظاهر ما نقله المزني عن الشافعي.

وقد قال الشافعي أيضاً: إنّ شطر البيت وتلقاه وجهته واحد في كلام العرب، واستدلّ لذلك أيضاً بحديثٍ أخرجه البيهقي عن ابن عباسٍ: أنّ رسول الله ﷺ قال: «الْبَيْتُ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْحَرَمِ، وَالْحَرَمُ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مُشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا مِنْ أُمَّتِي» قال البيهقي: تفرد به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف.

قال: وروي بإسناد آخر ضعيف لا يحتج بمثله.

وإلى هذا المذهب ذهب الأكثر، وذهب الشافعي في أظهر القولين عنه إلى أنّ فرض من بعد العين وأنه يلزمه ذلك بالظنّ لحديث أسامة بن زيد: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ دَعَا فِى نَوَاحِيهِ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي قِبَلِ الْقِبْلَةِ وَقَالَ: هَذِهِ الْقِبْلَةُ» ورواه البخاري من حديث ابن عباسٍ مختصراً، وقد عرفت ما قدّمنا في باب صلاة التطوّع في الكعبة من ترجيح أنّه ﷺ صلى في الكعبة وقد اختلف في معنى حديث الباب الأول، فقال العراقي: ليس عاماً في سائر البلاد، وإنما هو بالنسبة إلى المدينة المشرفة وما وافق قبلتها، وهكذا قال البيهقي في الخلافيات، وهكذا قال أحمد بن خالويه الوهبي.

قال: ولسائر البلدان من السّعة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشّمال ونحو ذلك قال ابن عبد البرّ: وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين أهل العلم فيه.

وقال الأثرم: سألت أحمد بن حنبل عن معنى الحديث فقال: هذا في كلّ البلدان إلا بمكة عند البيت فإنه إن زال عنه شيئاً وإن قلّ فقد ترك القبلة، ثم قال: هذا المشرق وأشار بيده وهذا المغرب

العمل بخبر الواحد مقطوع به، ثم قال: الصحيح أنّ النسخ للمقطوع بالظنون كنسخ نصّ الكتاب أو السنّة المتواترة بخبر الواحد جائز عقلاً وواقعاً سمعاً في عهد النّبى ﷺ وزمانه، ولكن أجمعت الأمة على منعه بعد الرّسول فلا يخالف فيه وإنما الخلاف في تجويزه في عهد الرّسول ﷺ انتهى.

ومن فوائد الحديث ما ذكره المصنّف قال: وهو حجة في قبول أخبار الأحاد انتهى.

وذلك لأنّه أجمع عليه الذين بلغ إليهم ولم ينكر عليهم النّبى ﷺ بل روى الطبراني في آخر حديث تويلة أنّ رسول الله ﷺ قال فيهم: «أُولَئِكَ رِجَالٌ آمَنُوا بِالْغَيْبِ».

بَابُ حُجَّةٍ مَنْ رَأَى فَرَضَ الْبَيْدِ إصَابَةَ الْجِهَةِ لَا الْعَيْنِ
٦٥٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا يَنْتَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةً، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٠١١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٢) وَصَحَّحَهُ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُوبَ: «وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» يُفَضِّلُ ذَلِكَ».

الحديث الأوّل أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق أبي معشر، وقد تابع أبا معشر عليه عليّ بن زليخان قاضي حلب كما رواه ابن عدي في الكامل.

قال: ولا أعلم يرويه عن محمد بن عمر غير عليّ بن زليخان وأبي معشر، وهو بأبي معشر أشهر منه بعليّ بن زليخان. قال: ولعلّ عليّ بن زليخان سرقه منه، وذكر قول ابن معين فيه أنّه ليس بشيء، وقول النسائي: متروك الحديث، وقد تابعه عليه أيضاً أبو جعفر الرّازي، رواه البيهقي في الخلافيات وأبو جعفر وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم، وقال أحمد والنسائي: ليس بقوي.

وقال الفلاس: ستن الحفظ.

وأبو معشر المذكور ضعيف.

والحديث رواه أيضاً الحاكم والدارقطني، وقد أخرج الحديث الترمذي من طريق أخرى غير طريق أبي معشر، وقال: حديث حسن صحيح، وقد خالفه البيهقي فقال بعد إخرجه من هذه الطريق: هذا إسناد ضعيف، فنظرنا في الإسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الأخنس بن شريق قد تفرّد به عن المقبري وقد اختلف فيه، فقال عليّ بن المديني: إنه روى أحاديث منكبر، وثقه ابن معين وابن حبان، فكان الصواب ما قاله الترمذي.

تحد الخطّ المارّ عليها من المشرق إلى المغرب، فحكم مشرق الأرض كلّها كحكم مشرق أهل المدينة والشّام في الأمر بالانحراف عند الغائط، لأنّهم إذا شرّقوا أو غربّوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها قال: وأمّا ما قابل مشرق مكّة من البلاد التي تكون تحت الخطّ المارّ عليها من مشرقها إلى مغربها فلا يجوز لهم استعمال هذا الحديث، ولا يصحّ لهم أن يشرّقوا ولا أن يغرّبوا، لأنّهم إذا شرّقوا استدبروا القبلة وإذا غربّوا استقبلوها وكذلك من كان موازياً بالمغرب مكّة، إذ العلّة فيه مشتركة مع المشرق فاكفئ بذكر المشرق عن المغرب، لأنّ المشرق أكثر الأرض المعمورة وبلاد الإسلام في جهة مغرب الشّمس قليلاً.

قال: وتقدير الترجمة بأنّ قبلة أهل المدينة وأهل الشّام والمشرق ليس في التّشريق ولا في التّغرب، يعني أنّهم عند الانحراف للتّشريق والتّغرب ليسوا بمواجهين للقبلة ولا مستدبرين لها، والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى التّغرب والتّشريق وأنشد ثعلب في المجالس أبعد مغربهم نجداً وساحتها قال ثعلب: معناه أبعد تغريبهم انتهى.

وقد أطلنا الكلام في تفسير معنى الحديث لأنّه كثيراً ما يسأل عنه النّاس ويستشكلونه لا سيّما مع زيادة لفظ لأهل المشرق.

بَابُ تَرْكِ الْقِبْلَةِ لِغُذْرِ الْخَوْفِ

٦٥٨- عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَصَفَهَا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ صَلَّوْا رِجَالاً قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ وَرُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرِ مُسْتَقْبِلِيهَا، قَالَ نَافِعٌ: وَلَا أَرَى ابْنَ عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٣٥).

الحديث ذكره البخاري في تفسير سورة البقرة، وأخرجه مالك في الموطأ.

وقال في آخره: قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن النّبي ﷺ ورواه ابن خزيمة، وأخرجه مسلم وصريح بأنّ الزّيادة من قول ابن عمر، ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر.

وقال النووي في شرح المهدب: هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير لأبى وقد أخرجه البخاري في صلاة الخوف بلفظ: وزاد ابن عمر عن النّبي ﷺ: «وَإِذَا كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ

وأشار بيده، وما بينهما قبلة، قلت له: فصلاة من صلّى بينهما جائزة؟ قال: نعم وينبغي أن يتحرّى الوسط.

قال ابن عبد البر: تفسير قول أحد هذا في كلّ البلدان يريد أنّ البلدان كلّها لأهلها في قبلتهم مثل ما لمن كانت قبلتهم بالمدينة الجنوب التي يقع لهم فيها الكعبة فيستقبلون جهتها ويتّسعون ميّناً وشمالاً فيها ما بين المشرق والمغرب، يعملون المغرب عن إيمانهم والمشرق عن يسارهم.

وكذلك لأهل اليمن من السّعة في قبلتهم مثل ما لأهل المدينة ما بين المشرق والمغرب إذا توجّهوا أيضاً قبل القبلة، إلا أنّهم يعملون المشرق عن إيمانهم والمغرب عن يسارهم.

وكذلك أهل العراق وخراسان لهم من السّعة في استقبال القبلة ما بين الجنوب والشّمال مثل ما كان لأهل المدينة من السّعة فيما بين المشرق والمغرب.

وكذلك ضدّ العراق على ضدّ ذلك أيضاً وإنّما تضيق القبلة كلّ الضّيق على أهل المسجد الحرام وهي لأهل مكّة أوسع قليلاً ثمّ هي لأهل الحرم أوسع قليلاً ثمّ لأهل الآفاق من السّعة على حسب ما ذكرناه انتهى.

قال الترمذي: قال ابن عمر: إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة إذا استقبلت القبلة وقال ابن المبارك: ما بين المشرق والمغرب قبلة، هذا لأهل المشرق، واختار ابن المبارك التّياسر لأهل مرو انتهى.

وقد استشكل قول ابن المبارك من حيث إنّ كان من بالمشرق إنّما يكون قبلة المغرب، فإنّ مكّة بينه وبين المغرب.

والجواب عنه أنّه أراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلاً، فإنّ قبلتهم أيضاً بين المشرق والمغرب قبلة لأهل العراق، قال: وقد ورد مقيداً بذلك في بعض طرق حديث أبي هريرة: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ» رواه البيهقي في الخلافيات.

وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنّه قال: إذا جعلت المغرب من يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة لأهل المشرق ويدلّ على ذلك أيضاً تبويب البخاري على حديث أبي أيّوب بلفظ: باب قبلة أهل المدينة وأهل الشّام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبلة قال ابن بطّال في تفسير هذه الترجمة: يعني وقبلة مشرق الأرض كلّها إلا ما قابل مشرق مكّة من البلاد التي تكون

ذَلِكَ فَلْيُصَلُّوا يَتِمًّا وَرُكْبَانًا.

والحديث يدل على أن صلاة الخوف لا سيما إذا كثر العدو تجوز حسب الإمكان فينتقل عن القيام إلى الركوع، وعن الركوع والسجود إلى الإيماء، ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الأركان وبهذا قال الجمهور، لكن قالت المالكية لا يصنعون ذلك إلا إذا خشي فوات الوقت وسيأتي للمصنف في باب الصلاة في شدة الخوف نحو ما هنا ويأتي شرحه هناك إن شاء الله.

بَابُ تَطَوُّعِ الْمُسَافِرِ عَلَى مَرْكُوبِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَ بِهِ

٦٥٩- عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَبِحُ عَلَى رَاحِلَتِهِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهَةٍ تَوَجَّهَ وَيُتَوَرَّعُ عَلَيْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٠٩٨) (م: ٧٠٠). وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ مُقْبِلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ، وَفِيهِ نَزَلَتْ ﴿فَإَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَجِهَةُ اللَّهِ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٢/٢) وَمُسْلِمٌ (٧٠٠) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٩٥٨).

الحديث قد تقدّم شرحه والكلام على فقهه في باب صلاة الغرض على الرّاحلة لأنّ المصنّف رحمه الله ذكره هناك بنحو ما هنا من حديث عامر بن ربيعة.

ولفظ الرواية الآخرة في الترمذي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى بَعِيرِهِ أَوْ رَاحِلَتِهِ وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ» ولم يذكر نزول الآية.

قوله: «حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ» قَيَّدَ الشَّافِعِيُّ الْحَدِيثَ بِالْمَذْهَبِ فَقَالَ: إِذَا تَوَجَّهَتْ بِهِ نَحْوَ مَقْصِدِهِ وَأَمَّا إِذَا تَوَجَّهَتْ بِهِ إِلَى غَيْرِ مَقْصِدِهِ فَإِنْ كَانَ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَمْ يَضُرَّهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى غَيْرِهَا بَطُلَتْ صَلَاتُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ الْاسْتِقْبَالِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ مَا هُنَا كَمَا تَقَدَّمَ.

٦٦٠- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ التَّوَائِلِ فِي كُلِّ جِهَةٍ، وَلَكِنْ يَخْفِضُ السَّجُودَ مِنَ الرُّكُوعِ وَيُؤَمِّنُ إِمَاءً. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٩٦ و ٣٨٠)، وَفِي لَفْظٍ: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَجِئْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، وَالسَّجُودُ أَخْفَضُ مِنَ الرُّكُوعِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٢٧) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٥١).

الحديث أخرجه البخاري عن جابر ولكن بلفظ: «كَانَ يُصَلِّي التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ» وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ

الْمَشْرِقِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ» وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مُسْلِمٌ بِنَحْوِ ذَلِكَ.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة وقد قدّمنا في باب صلاة الغرض على الرّاحلة أنه يجوز التطوّع عليها للمسافر بالإجماع وقدّمنا الخلاف في جواز ذلك في الحضر وفي جواز صلاة الفريضة.

والحديث يدل على أن سجود من صلى على الرّاحلة يكون أخفض من ركوعه ولا يلزمه وضع الجبهة على السّرج ولا بذل غاية الوسع في الانحناء بل يخفّض سجوده بمقدار يفترق به السجود عن الركوع.

٦٦١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى رَاحِلَتِهِ تَطَوُّعًا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ خَلَّى عَنْ رَاحِلَتِهِ فَصَلَّى حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٣/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٢٥).

الحديث أخرجه أيضًا الشيخان بنحو ما هنا. وأخرجه أيضًا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس. وقال: حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف. وأما أبو داود فأخرجه من رواية الجارود بن أبي سبرة عن أنس.

والحديث يدل على جواز التنفّل على الرّاحلة، وقد تقدّم الكلام على ذلك وعلى أنه لا بدّ من الاستقبال حال تكبيرة الإحرام، ثم لا يضرّ الخروج بعد ذلك عن سمت القبلة كما أسلفنا.

«وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ».

وروى الحديث الذارقطي من حديث أبي إسحاق والبيهقي من حديث شعبة وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً فيصلح الحديث للاحتجاج به قوله: (مِفْتَاحُ) بكسر الميم، والمراد أنه أول شيء يفتح به من أعمال الصلاة لأنه شرط من شروطها.

قوله: (الطَّهْرُ) بضم الطاء، وقد تقدّم ضبطه في أول الكتاب وفي رواية: «الْوُضُوءُ مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ» قوله: (وَتَحْرِمُهَا التَّكْبِيرُ) فيه دليل على أن افتتاح الصلاة لا يكون إلا بالتكبير دون غيره من الأذكار وإليه ذهب الجمهور.

وقال أبو حنيفة: تنعقد الصلاة بكل لفظ قصد به التعظيم، والحديث يردّ عليه لأن الإضافة في قوله تحريمها تقتضي الحصر فكأنه قال جميع تحريمها التكبير أي انحصرت صحة تحريمها في التكبير لا تحريم لها غيره كقولهم مال فلان الإبل وعلم فلان النحو وفي الباب أحاديث كثيرة تدلّ على تعيين لفظ التكبير من قوله ﷺ وفعله، وعلى هذا فالحديث يدلّ على وجوب التكبير، وقد اختلف في حكمه.

فقال الحافظ: إنه ركن عند الجمهور، وشرط عند الحنفية، ووجه عند الشافعي، وسنة عند الزهري.

قال ابن المنذر: ولم يقل به أحد غيره، وروي عن سعيد بن المسيّب والأوزاعي ومالك، ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام ركعاً: يجزيه تكبيرة الركوع قال الحافظ: نعم نقله الكرخي من الحنفية عن ابن علية وأبي بكر الأصم ومخالفتهما للجمهور كثيرة.

وذهب إلى الوجوب جماعة من السلف، قال في البحر: إنه فرض إلا عن نفاة الأذكار والزهري، ويدلّ على وجوبه ما في حديث المسيء عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بلفظ «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغْ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلْ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ» وعند الجماعة من حديثه بلفظ «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ» وقد تقرر أن حديث المسيء هو المرجع في معرفة واجبات الصلاة، وأن كل ما هو مذكور فيه واجب، وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدلّ على وجوبه ففيه خلاف سنذكره إن شاء الله في شرحه في الموضع الذي سيذكره فيه المصنّف، ويدلّ للشرعية حديث رفاعة في قصة المسيء صلاته عند أبي داود بلفظ «لَا تَتِمَّ صَلَاةُ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَتَوَضَّأَ قِيَضَعَ الوُضُوءَ مَوَاضِعَهُ ثُمَّ يَكْبِرُ»

أَبْوَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

بَابُ افْتِرَاضِ افْتِتَاحِهَا بِالتَّكْبِيرِ

٦٦٢- عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهْرُ، وَتَحْرِمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِلُهَا التَّسْلِيمُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ (حم: ١/١٢٣ و ١٢٩) (د: ٦١) (ت: ٣) (هـ: ٢٧٥ و ٢٧٦).

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي والزيار والحاكم صححه وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي.

قال الزيار: لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه.

وقال أبو نعيم: تفرد به ابن عقيل.

وقال العقيلي: في إسناده لين.

وقال: وهو أصح من حديث جابر الآتي، وعكس ذلك ابن العربي فقال: حديث جابر أصح شيء في هذا الباب، والعقيلي أقعد منه بمعرفة الفن.

وقال ابن حبان: هذا حديث لا يصح لأن له طريقين: إحداهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف، والثانية عن أبي نضرة عن أبي سعيد تفرد به أبو سفيان عنه وفي الباب عن جابر عند أحمد والزيار والترمذي والطبراني، وفي إسناده أبو يحيى القتات وهو ضعيف.

وقال ابن عدي: أحاديثه عندي حسناً وعن أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي إسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف، ورواه الحاكم عن سعيد بن مسروق الثوري عن أبي سعيد وهو معلول، قال الحافظ: وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن زياد عند الطبراني، وفي إسناده الواقدي.

وعن ابن عباس عند الطبراني أيضاً وفي إسناده نافع بن هرمز وهو متروك.

وعن أنس عند ابن عدي وفي إسناده أيضاً نافع بن هرمز.

وعن عبد الله بن مسعود عند أبي نعيم.

قال الحافظ: وإسناده صحيح وهو موقوف.

وعن عائشة عند مسلم وغيره بلفظ: «كَانَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» الحديث، وآخره

لوجهين: أحدهما: أن هذا لا يوجد قط في لفظ الشارع أنه ينفي عملاً فعله العبد على الوجه الذي وجب عليه، ثم ينفيه لترك المستحبات، بل الشارع لا ينفي عملاً إلا إذا لم يفعله العبد كما وجب عليه.

والثاني: لو نفي لترك مستحب لكان عامة الناس لا صلاة لهم ولا صيام، فإن الكمال المستحب متفاوت إذ كل من لم يكملها كتكميل رسول الله ﷺ يقال: لا صلاة له انتهى.

قوله: (وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ) سيأتي إن شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضاً.

٦٦٣ (وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْخُوَيْرِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٥٣) وَالْبُخَارِيُّ (٦٣١)، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ كَأَن يَفْتِيحَ بِالتَّكْبِيرِ).

الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه ﷺ في الصلاة من الأقوال والأفعال ويؤكد الوجوب كونها بياناً لمجمل قوله «أَيُّمُوا الصَّلَاةَ» وهو أمر قرآني يفيد الوجوب، وبيان المجمل الواجب واجب كما تقرر في الأصول إلا أنه ثبت أنه ﷺ اقتصر في تعليم النبي صلواته على بعض ما كان يفعله ويدوم عليه، فعلمنا بذلك أنه لا وجوب لما خرج عنه من الأقوال والأفعال، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الأصول بالإجماع، ووقع الخلاف إذا جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في حديث النبي، فمنهم من قال: يكون قرينة بصرف الصيغة إلى الندب، ومنهم من قال: تبقى الصيغة على الظاهر الذي تدل عليه ويؤخذ بالزائد فالزائد، وسيأتي ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث إن شاء الله تعالى.

بَابُ أَنَّ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ بَعْدَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ

وَالْفَرَاعُ مِنَ الْإِقَامَةِ

٦٦٤ - عَنْ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا إِذَا قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ ، فَإِذَا اسْتَوَيْنَا كَبَّرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٦٥).

الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ، وبلغ آخر من طريق سماك بن حرب عن النعمان قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي فِي الصُّفُوفِ كَمَا يَقْرَمُ الْقَدْحُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّ قَدْ أَخَذْنَا عَنْهُ ذَلِكَ وَفَقَّهْنَا أَقْبَلَ ذَاتَ يَوْمٍ بِوَجْهِهِ إِذَا رَجُلٌ مُتَبِّدٌ بِصُدْرِهِ فَقَالَ: لَتُسَوِّيَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهَ بَيْنَ وَجْهِكُمْ» قال المنذري:

ورواه الطبراني بلفظ «ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ» والاستدلال بهذا على الشرطية صحيح إن كان نفي التمام يستلزم نفي الصحة وهو الظاهر، لأننا متعبدون بصلاة لا نقصان فيها، فالنقصان غير صحيح، ومن ادعى صحتها فعليه البيان، وقد جعل صاحب ضوء النهار نفي التمام هنا هو نفي الكمال بعينه، واستدل على ذلك بقوله ﷺ في حديث المسيء «فَإِنْ انْتَقَضَتْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَقَدْ انْتَقَضَتْ مِنْ صَلَاتِكَ» وأنت خير بأن هذا من محل النزاع أيضاً.

لأننا نقول: الانتقاض يستلزم عدم الصحة لذلك الدليل الذي أسلفناه، ولا نسلم أن ترك مندوبات الصلاة ومسنوناتها انتقاص منها، لأنها أمور خارجة عن ماهية الصلاة، فلا يرد الإلزام بها، وكونها تزيد في الثواب لا يستلزم أنها منها، كما أن الثياب الحسنة تزيد في جمال الذات وليست منها.

نعم وقع في بعض روايات الحديث بلفظ «أَنَّهُ لَمَّا قَالَ ﷺ: فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ كَبَّرَ عَلَى النَّاسِ أَنَّهُ مِنْ أَخْفَ صَلَاتِهِ لَمْ يَصَلِّ، حَتَّى قَالَ ﷺ فَإِنْ انْتَقَضَتْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَقَدْ انْتَقَضَتْ مِنْ صَلَاتِكَ فَكَأَن أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ» فكون هذه المقالة كانت أهون عليهم يدل على أن نفي التمام المذكور بمعنى نفي الكمال، إذ لو كان بمعنى نفي الصحة لم يكن فرق بين المقلتين، ولما كانت هذه أهون عليهم، ولا يخفك أن الحجة في الذي جاءنا عن الشارع من قوله وفعله وتقريره لا في فهم بعض الصحابة، سلمنا أن فهمهم حجة لكونهم أعراف بمقاصد الشارع، فنحن نقول بموجب ما فهموه ونسلم أن بين الحالتين تفاوتاً، ولكن ذلك التفاوت من جهة أن من أتى ببعض واجبات الصلاة فقد فعل خيراً من قيام وذكر وتلاوة، وإنما يؤمر بالإعادة لدفع عقوبة ما ترك، وترك الواجب سبباً للعقاب فإذا كان يعاقب بسبب ترك البعض لزمه أن يفعله إن أمكن فعله وحده، وإلا فعله مع غيره والصلاة لا يمكن فعل المتروك منها إلا بفعل جميعها.

وقد أجاب بمعنى هذا الجواب الحافظ ابن تيمية حفيد المصنف وهو حسن ثم إننا نقول غاية ما ينتهض له دعوى من قال إن نفي التمام بمعنى نفي الكمال هو عدم الشرطية لا عدم الوجوب، لأن المجيء بالصلاة تامة كاملة واجب وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام ولفظه: ومن قال من الفقهاء: إن هذا لنفي الكمال قيل: إن أردت الكمال المستحب فهذا باطل

والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث.

وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه، والنسائي وابن ماجه، وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير الفصل الأخير منه، وفي الباب عن جابر بن سمرة عند مسلم، وعن البراء عند مسلم أيضاً. وعن أنس عند البخاري ومسلم.

وله حديث آخر عند البخاري، وعن جابر عند الرزاق.

وعن أبي هريرة عند مسلم، وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه، وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود وروى عن عمر أنه كان يوكل رجلاً بإقامة الصنوف فلا يكبر حتى يخبر أن الصنوف قد استوت، أخرجه عنه الترمذي قال: وروى عن علي وعثمان أنهما كانا يتعاهدان ذلك ويقولان: استوتوا وكان علي يقول تقدم يا فلان تأخر يا فلان انتهى.

قال ابن سيد الناس عن سويد بن غفلة قال: كان بلال يضرب أقدامنا في الصلاة ويسوي مناكبنا.

قال: والآثار في هذا الباب كثيرة عمن ذكرنا وعن غيرهم.

قال القاضي عياض: ولا يختلف فيه أنه من سنن الجماعات، وفي البخاري بزيادة «فإن تسوية الصنف من إقامة الصلاة» وقد ذهب ابن حزم الظاهري إلى فرضية ذلك محتجاً بهذه الزيادة قال: وإذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض لأن إقامة الصلاة فرض، وما كان من الفرض فهو فرض.

وأجاب عن هذا اليعمرى فقال: إن الحديث ثبت بلفظ الإقامة ولفظ التمام، ولا يتم له الاستدلال إلا برد لفظ التمام إلى لفظ الإقامة، وليس ذلك بأولى من العكس قال: وأما قوله وإقامة الصلاة فرض فإقامة الصلاة تطلق ويراد بها فعل الصلاة وتطلق ويراد بها الإقامة للصلاة التي تلي التآذين، وليس إرادة الأول كما زعم بأولى من إرادة الثاني إذ الأمر بتسوية الصنوف يعقب الإقامة وهو من فعل الإمام أو من يوكله الإمام وهو مقيم الصلاة غالباً قال: فيما ذهب إليه الجمهور من الاستحباب أولى ويجعل لفظ الإقامة على الإقامة التي تلي التآذين، أو يقدر له محذوف تقديره من تمام إقامة الصلاة وتنظم به أعمال الألفاظ الواردة في ذلك كلها لأن إتمام الشيء زائد على وجود حقيقته فلفظ «من تمام الصلاة» يدل على عدم الوجوب وقد ورد من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم مرفوعاً بلفظ «فإن إقامة

الصف من حُسن الصلاة».

٦٦٥- وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيُمَكِّمَكُمْ أَحَدَكُمْ، وَإِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤١٥).

الفصل الأول من الحديث ثابت عند مسلم والنسائي وغيرهما من طرق.

والفصل الثاني ثابت عند أبي داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم.

وقال مسلم: هو صحيح كما سيأتي، وسيأتي الكلام على الحديث في باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته وفي أبواب الإمامة، وقد ساقه المصنف هنا لأنه جعل إقامة الصلاة مقدمة على الأمر بالإمامة وهذا إنما يتم إذا جعلت الإقامة بمعنى تسوية الصلاة لا إذا كان المراد بها الإقامة التي تلي التآذين كما تقدم.

بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ وَبَيَانِ صِفَتِهِ وَمَوَاضِعِهِ

٦٦٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٣٧٥/٢ و ٥٠٠) (د: ٧٥٣) (ت: ٢٤٠) (ن: ١٢٤/٢).

الحديث لا مطعن في إسناده لأنه رواه أبو داود عن مسدود والنسائي عن عمرو بن علي كلاهما عن يحيى القطان عن ابن أبي ذئب، وهؤلاء من أكابر الأئمة، عن سعيد بن سمعان، وهو معدود في الثقات، وقد ضعفه الأزدي، وعن أبي هريرة.

وقد أخرجه الذارمي عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة وأخرجه الترمذي أيضاً بهذا اللفظ المذكور في الكتاب، ولفظ «كَانَ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشْرَ أَصَابِعُهُ» وقد تفرد بإخراج هذا اللفظ الآخر من طريق يحيى بن اليمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة وقال: قد روى هذا الحديث غير واحد عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا» وهذا أصح من رواية يحيى بن اليمان وأخطأ يحيى بن اليمان في هذا الحديث ثم قال: وحديثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن عبد المجيد الحنفي حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال: سمعت أبا هريرة يقول: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا» قال: قال عبد الله: وهذا أصح من حديث يحيى

من لم يرفع ولا دليل يدلّ على الوجوب ولا على بطلان الصلّة بالتّرك نعم من ذهب من أهل الأصول إلى أنّ المداومة على الفعل تفيد الوجوب قال به هنا.

ونقل ابن المنذر والعبدريّ عن الزّيديّة أنّه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ولا عند غيرها انتهى.

وهو غلطٌ على الزّيديّة، فإنّ إمامهم زيد بن عليّ رحمه الله ذكر في كتابه المشهور بالمجموع حديث الرّفْع.

وقال باستحبابه، وكذا أكابر أئمّتهم المتقدّمين والمتأخّرين صرّحوا باستحبابه، ولم يقل بتركه منهم إلا الهادي يحيى بن

الحسين، وروي مثل قوله عن جدّه القاسم بن إبراهيم وروي عنه أيضًا القول باستحبابه وروي صاحب التّبصرة من المالكيّة عن

مالك أنّه لا يستحبّ وحكاة الباجيّ عن كثيرٍ من متقدّمهم، والمشهور عن مالك القول باستحباب الرّفْع عند تكبيرة الإحرام،

وإنما حكى عنه أنّه لا يستحبّ عند الرّكوع والاعتدال منه.

قال ابن عبد الحكم: لم يرو أحدٌ عن مالك ترك الرّفْع فيهما إلا ابن القاسم.

احتجّ القائلون بالاستحباب بالأحاديث الكثيرة عن العدد الكثير من الصحابة حتّى قال الشافعيّ: روى الرّفْع جمعٌ من الصحابة لعلّه لم يرو حديث قطّ بعدد أكثر منهم.

وقال البخاريّ في جزء رفع اليدين: روى الرّفْع تسع عشرة نفساً من الصحابة.

وسرد البيهقيّ في السّنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرّفْع نحواً من ثلاثين صحابياً.

وقال: سمعت الحاكم يقول: اتّفق على رواية هذه السّنة العشرة المشهود لهم بالجنّة ومن بعدهم من أكابر الصحابة.

قال البيهقيّ: وهو كما قال.

قال الحاكم والبيهقيّ أيضًا: ولا يعلم سنة اتّفق على روايتها العشرة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرّقهم في الأقطار

الشّاسعة غير هذه السّنة وروى ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة الأعرج قال: أدركت النّاس كلّهم يرفع يديه عند كلّ خفضٍ ورفع.

قال البخاريّ في الجزء المذكور: قال الحسن وحيد بن هلال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم ولم يستثن أحدًا منهم.

بن اليمان وحديث يحيى بن اليمان خطأ انتهى كلام الترمذي وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: وهم يحيى إنّما أراد «كان إذا قام إلى الصلّة رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا» كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب قوله: (مدًّا) يجوز أن يكون متصّبًا على المصدرية بفعل مقدّر، وهو مذهبهما مدًّا، ويجوز أن يكون متصّبًا على الحالّة أي رفع يديه في حال كونه مَدًّا لهما إلى رأسه ويجوز أن يكون مصدرًا متصّبًا بقوله رفع لأنّ الرّفْع بمعنى المدّ وأصل المدّ في اللّغة الجرّ قاله الرّاغب.

والارتفاع قال الجوهريّ ومدّ النهار: ارتفاعه وله معانٍ آخر ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد فسّر ابن عبد البر المدّ المذكور في الحديث بمدّ اليدين فوق الأذنين مع الرأس انتهى.

والمراد به ما يقابل النّشر المذكور في الرواية الأخرى لأنّ النّشر تفرّق الأصابع.

والحديث يدلّ على مشروعيّة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام.

وقد قال النوويّ في شرح مسلم: إنّها أجمعت الأئمة على ذلك عند تكبيرة الإحرام وإنّما اختلفوا فيما عدا ذلك وحكى النوويّ

أيضًا عن داود إيجابه عند تكبيرة الإحرام قال: وبهذا قال الإمام أبو الحسن أحمد بن سيّار والنّيسابوريّ من أصحابنا أصحاب

الوجوه.

وقد اعتذر له عن حكاية الإجماع أولًا وحكاية الخلاف في الوجوب ثانيًا بأنّ الاستحباب لا ينافي الوجوب أو بأنّه أراد

إجماع من قبل المذكورين أو بأنّه لم يثبت ذلك عنده عنهم ولم يتفرّد النوويّ بحكاية الإجماع فقد روى الإجماع على الرّفْع عند

تكبيرة الإحرام ابن حزم وابن المنذر وابن السّبيّ.

وكذا حكى الحافظ في الفتح عن ابن عبد البر أنّه قال: أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلّة.

قال الحافظ: وتَمَنّ قال بالوجوب أيضًا الأوزاعيّ والحميديّ شيخ البخاريّ وابن خزيمة من أصحابنا، نقله عنه الحاكم في ترجمة

محمد بن عليّ العلويّ، وحكاة القاضي حسين عن الإمام أحمد وقال ابن عبد البر: كلّ من نقل عنه الإيجاب لا تبطل الصلّة بتركه إلا في رواية عن الأوزاعيّ والحميديّ.

قال الحافظ: ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة أنّه يَأْتِم تاركه، ونقل القفال عن أحمد بن سيّار أنّه يجب ولا تصحّ صلاة

قال البخاري: ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنه لم يرفع يديه وجمع العراقيّ عدد من روى رفع اليدين في ابتداء الصلّة فبلغوا خمسين صاحباً منهم العشرة المشهود لهم بالجنة.

وقد قال في البدر المنير: إن في إسناده محمد بن عكاشة الكرمانيّ.

قال الدارقطني: يضع الحديث، وابن الجوزيّ جعل حديث أبي هريرة المذكور من جملة الموضوعات، وقد اختلفت الأحاديث في عمل الرّفع عند تكبيرة الإحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارناً لها، ففي بعضها قبلها كحديث ابن عمر الآتي: بلفظ «رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا بِحَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يَكْبِرُ» وفي بعضها بعدها كما في حديث مالك بن الحويرث عند مسلم بلفظ: «كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ» وفي بعضها ما يدلّ على المقارنة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب بلفظ: «كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ» وفي ذلك خلاف بين العلماء، والمرجع عند الشافعية المقارنة.

قال الحافظ: ولم أر من قال بتقديم التّكبير على الرّفع ويرجع المقارنة حديث وائل بن حجر الآتي عند أبي داود بلفظ: «رَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ» وقضية المعية أنّه ينتهي بانتهاه وهو المرجع أيضاً عند المالكية.

وقال فريق من العلماء: الحكمة في اقترانهما أنّه يراه الأصمّ ويسمعه الأعمى، وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر سيأتي ذكرها.

ونقل ابن عبد البرّ عن ابن عمر أنّه قال: رفع اليدين من زينة الصلّة.

وعن عقبة بن عامر أنّه قال: لكلّ رفع عشر حسنات، لكلّ أصبح حسنة انتهى.

وهذا له حكم الرّفع لأنّه مما لا مجال للاجتهاد فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وسيأتي الكلام على الرّفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التّشهد الأوسط.

٦٦٧- وَعَنْ وَاِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّهُ «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٦/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٧٢٩).

الحديث أخرجه البيهقيّ أيضاً من طريق عبد الرحمن بن عامر اليحصبيّ عن وائل.

ورواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الجبار بن وائل، قال: حدّثني أهل بيتي عن أبي.

قال المنذري: وعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وأهل بيته

قال الحافظ في الفتح: وذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل أنّه تتبّع من رواه من الصحابة رضي الله عنهم فبلغوا خمسين رجلاً واحتجّ من قال بعدم الاستحباب بحديث جابر بن سمرة عند مسلم وأبي داود. قال: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا لِي أَرَأَكُمْ رَافِعِي أَيْدِيَكُمْ كَأَنَّهُا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ أَسْكَنُوا فِي الصَّلَاةِ» وأجب عن ذلك أنّه ورد على سبب خاصّ فإنّ مسلماً رواه أيضاً من حديث جابر بن سمرة قال: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: غَلَامٌ تُوْبِسُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهُا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فُجْجِهِ ثُمَّ يَسْلَمَ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ عَنْ شِمَالِهِ».

وردّ هذا الجواب بأنّه قصر للعامّ على السّبب وهو مذهب مرجوح كما تقرّر في الأصول وهذا الرّد متّجه لولا أنّ الرّفع قد ثبت من فعله ﷺ ثبوتاً متواتراً كما تقدّم وأقلّ أحوال هذه السنّة المتواترة أن تصلح لجعلها قرينة لقصر ذلك العامّ على السّبب، أو لتخصيص ذلك العموم على تسليم عدم القصر وربّما نازع في هذا بعضهم فقال: قد تقرّر عند بعض أهل الأصول أنّه إذا جهل تاريخ العامّ والخاصّ أطرحا، وهو لا يدري أنّ الصحابة قد اجتمع على هذه السنّة بعد موته ﷺ وهم لا يجمعون إلا على أمر فاروقا رسول الله ﷺ عليه أنّه قد ثبت من حديث ابن عمر عند البيهقيّ أنّه قال بعد أن ذكر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ الْأَعْبَادِ، فَمَا زَالَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى».

وأيضاً المتقرر في الأصول بأنّ العامّ والخاصّ إذا جهل تاريخهما وجب البناء، وقد جعله بعض أئمة الأصول مجمعاً عليه كما في شرح الغاية وغيره وربّما احتجّ بعضهم بما رواه الحاكم في المدخل من حديث أنس بلفظ: «مَنْ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»

وربّما رواه ابن الجوزيّ عن أبي هريرة بنحو حديث أنس

مجهولون، وقد تقدم الكلام على فقه الحديث.

٦٦٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا بِحَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يَكْبِرُ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَبَدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (ح: ٨/٢) (خ: ٨٣٦ و ٧٣٨) (م: ٣٩/٢٢) وَلِلْبُخَارِيِّ: «وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَلِلْمُسْلِمِ: «وَلَا يَفْعَلُهُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ» وَلَهُ أَيْضًا: «وَلَا يَرْفَعُهُمَا بَيْنَ السُّجُودَيْنِ». الحديث أخرجه البيهقي بزيادة: «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى».

قال ابن المديني: هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعله أن يعمل به لأنه ليس في إسناده شيء: وقد صنف البخاري في هذه المسألة جزءًا مفردًا وحكى فيه عن الحسن وحيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك يعني الرفع في الثلاثة المواطن، ولم يستثن الحسن أحدًا.

وقال ابن عبد البر: كل من روي عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روي عنه فعله إلا ابن مسعود.

وقال محمد بن نصر المروزي: أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة.

وقال ابن عبد الحكم: لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن قاسم والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر، وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك، ولم يحك الترمذي عن مالك غيره.

ونقل الخطابي وبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك وإلى الرفع في الثلاثة المواطن ذهب الشافعي وأحمد وجهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم، وروي عن مالك والشافعي قول أنه يستحب رفعهما في موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الأوسط.

قال النووي: وهذا القول هو الصواب، فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يفعله، رواه البخاري.

وصح أيضًا من حديث أبي حميد الساعدي رواه أبو داود والترمذي بأسانيد صحيحة وسيأتي ذلك.

وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة: لا

يستحب في غير تكبيرة الإحرام، قال النووي: وهو أشهر الروايات عن مالك، واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبي داود والدارقطني بلفظ رأيت رسول الله ﷺ «إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى قُرْبَيْهِ مِنْ أُذُنَيْهِ ثُمَّ لَمْ يَغْدُ» وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحفاظ أن قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد.

وقد رواه بدون ذلك شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ.

وقال الحميدي إنما روى هذه الزيادة يزيد، ويزيد يزيد. وقال أحمد بن حنبل: لا يصح، وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى والدارمي والحميدي وغير واحد.

قال يحيى بن محمد بن يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: هذا حديث واه.

وكان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لقنوه يعني أهل الكوفة تلقن وكان يذكرها، وهكذا قال علي بن عاصم.

وقال البيهقي: واختلف فيه على عبد الرحمن بن أبي ليلى. وقال البزار قوله في الحديث «ثُمَّ لَمْ يَغْدُ»: لا يصح. وقال ابن حزم: إن صح قوله لا يعود دل على أنه ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره واحتجوا أيضًا بما روي عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عند أحمد وأبي داود والترمذي أنه قال: «لَا صَلَاتَيْنِ لَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلُّوا فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً» ورواه ابن عدي والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه بلفظ «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبْيَ بَكْرٍ وَعُمَرُ فَلَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَّا عِنْدَ الْأَسْتِفَاتِ».

وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا التحسين والتصحيح قول ابن المبارك: لم يثبت عندي.

وقول ابن أبي حاتم: هذا حديث خطأ، وتضعيف أحمد وشيخه يحيى بن آدم له، وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح وقول الدارقطني: إنه لم يثبت، وقول ابن حبان: هذا حديث

وعمرُ الليثي عند ابن ماجه أيضاً.

وابن عباس عند ابن ماجه أيضاً وله طريق أخرى عند أبي داود، فهؤلاء أربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة كما سيأتي فيكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين وعشرين إن كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشار إليهم في رواية أبي حميد كما في بعض الروايات، فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المتبرين فيه مع وجود مانع عن القول بالمعارضة، وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم قوله: (في حديث الباب حتى يكونوا بخلاف منكني) وهكذا في رواية علي وأبي حميد وسيأتي ذكرهما، وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الآتي حتى يحاذي بهما أذنيه وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر أنه جمع بينهما فقال: حتى يحاذي بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين، ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ «حتى كأننا حيال منكني» وخاذي بإنهاميته أذنيه.

وأخرج الحاكم في المستدرک والدارقطني من طريق عاصم الأحول عن أنس قال: «رأيت رسول الله ﷺ كبر فحاذي بإنهاميته أذنيه».

ومن طريق حميد عن أنس «كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بإنهاميته أذنيه» وأخرج أبو داود عن ابن عمر «أنه كان يرفع يديه حذو منكني في الافتتاح وفي غيره دون ذلك».

وأخرج أبو داود أيضاً عن البراء «أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه». وفي حديث وائل عند أبي داود أنه «رأى الصحابة يرفقون أيديهم إلى صدورهم» الأحاديث الصحيحة وردت بأنه ﷺ رفع يديه إلى حذو منكنيه

وغيرها لا يخلو عن مقال إلا حديث مالك بن الحويرث قوله: (ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود) في الرواية الأخرى «ولا يرفعهما بين السجدين» وسيأتي في حديث علي بلفظ «ولا يرفع يديه في شيء من صلاته» وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه أبو داود عن ميمون المكي «أنه رأى عبد الله بن الزبير يشير بكفيه حين يقوم وحين يرتفع وحين

أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضعف شيء يعول عليه لأن له عللاً تبطله، قال الحافظ: وهؤلاء الأئمة إنما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب، أما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، وقال عن أحمد: محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه إلا من هو شر منه.

واحتجوا أيضاً بما روي عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافيات بلفظ «كان رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود» قال الحافظ: وهو مقول بمرضوع، واحتجوا أيضاً بما روي عن ابن عباس أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك» حكاه ابن الجوزي وقال: لا أصل له ولا أعرف من رواه والصحيح عن ابن عباس خلافه ورووا نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي: لا أصل له ولا أعرف من رواه، والصحيح عن ابن الزبير خلافه، قال ابن الجوزي: وما أبلد من يحتج بهذه الأحاديث ليعارض بها الأحاديث الثابتة انتهى.

ولا يخفى على المتصف أن هذه الحجج التي أوردها منها ما هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كما بينا، ومنها ما هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له، ولكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح أولئك الأئمة الأكابر فيه، غاية الأمر ونهايته أن يكون ذلك الاختلاف موجباً لسقوط الاستدلال به، ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدح أولئك الأئمة فيه فليس بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارضاً لأنها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيد، وهي مقبولة بالإجماع لا سيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها الجماعة، فمن جملة من رواها ابن عمر كما في حديث الباب.

وعمر كما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلي وسيأتي ووائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وسيأتي وأنس بن مالك عند ابن ماجه وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضاً وأبي داود.

وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه

نافع على ذلك عن ابن عمر قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنْ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ» وله شواهد كما تقدم وسيأتي والحديث يدل على مشروعية الرفع في الأربعة المواقن وقد تقدم الكلام على ذلك.

٦٧- وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَيَصْنَعُ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا قَضَى قِرَاءَتَهُ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكُعَ، وَيَصْنَعُهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ كَذَلِكَ وَكَبَّرَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

الحديث أخرجه التَّسَانِي أَيْضًا وَابْنُ مَاجَه وَصَحَّحَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِيمَا حَكَاهُ «الْخَلَالُ» قَوْلُهُ: (وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ) وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي طَرِيقِ ذِكْرِ السَّجْدَتَيْنِ مَكَانَ الرُّكْعَتَيْنِ وَالْمُرَادُ بِالسَّجْدَتَيْنِ الرُّكْعَتَانِ بِلَا شَكٍّ كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبَاقِينَ.

كَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِي فَإِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ الْمُرَادَ السَّجْدَتَانِ الْمَعْرُوفَتَانِ ثُمَّ اسْتَشْكَلَ الْحَدِيثَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ ذِكْرُ السَّجْدَتَيْنِ وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَهَذَا الْحَدِيثُ مِثْلُهُ، وَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ قَالَ بِهِ قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ: وَلَعَلَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى طَرُقِ الْحَدِيثِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَيْهَا لَحَمَلَهُ عَلَى الرُّكْعَتَيْنِ كَمَا حَمَلَهُ الْأَثَمَةُ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الرَّفْعِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْمَوَاقِنِ، وَقَدْ عُرِفَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَقَدْ صَحَّ التَّكْبِيرُ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ وَسَنَدُكَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْتَهَى.

٦٨- (وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّهُ رَأَى «مَالِكَ بْنَ الْخُوَيْرِثِ إِذَا صَلَّى كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكُعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ هَكَذَا»، مَثَّقُ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَعَلَّ مِثْلَ ذَلِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَسُئِلِمَ وَفِي لَفْظٍ لِهَمَا: «حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ» قَوْلُهُ: (إِذَا صَلَّى كَبَّرَ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ «ثُمَّ كَبَّرَ».

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَحَادِيثِ فِي الرَّفْعِ هَلْ يَكُونُ

يَسْجُدُ وَحِينَ يَنْهَضُ لِلْقِيَامِ قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: إِنِّي رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ صَلَّى صَلَاةً لَمْ أَرِ أَحَدًا يُصَلِّيَهَا فَوَصَفْتُ لَهُ هَذِهِ الْإِشَارَةَ فَقَالَ: إِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَقْتَدِرْ بِصَلَاةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لُحَيْمَةَ وَفِيهِ مَقَالٌ مَشْهُورٌ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَانِي عَنْ النَّضْرِ بْنِ كَثِيرٍ السَّعْدِيِّ، قَالَ: «صَلَّى إِلَى جَنْبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُوسٍ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ فَكَانَ إِذَا سَجَدَ السَّجْدَةَ الْأُولَى وَرَفَعَ رَأْسَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ بِلِقَاءِ وَجْهِهِ فَأَنْحَرَتْ ذَلِكَ فَقُلْتُ لِيُوْهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ فَقَالَ لَهُ وَهَيْبُ: تَصْنَعُ مِثْلًا لَمْ أَرِ أَحَدًا يَصْنَعُهُ فَقَالَ ابْنُ طَاوُوسٍ: رَأَيْتُ أَبِي يَصْنَعُهُ وَقَالَ أَبِي: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَصْنَعُهُ وَلَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُهُ» وَفِي إِسْنَادِهِ النَّضْرُ بْنُ كَثِيرٍ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، قَالَ الْخَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ التَّيْسَابُورِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ طَاوُوسٍ وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطَنِيُّ فِي الْعِلَلِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفَعَ وَيَقُولُ: أَنَا أَشْبَهَكُمْ صَلَاةَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ لَا تَنْتَهِزُ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهَا عَلَى الرَّفْعِ فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمَوَاقِنِ، فَالْوَاجِبُ الْبَقَاءُ عَلَى النَّفْسِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحِينَ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ كَمَا قَامَ فِي الرَّفْعِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوْسَطِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى اسْتِحْبَابِهِ فِي السُّجُودِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْذَرِ وَأَبُو عَلِيٍّ الطَّبْرِيُّ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ

٦٩- وَعَنْ نَافِعٍ «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَإِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٩) وَالتَّسَانِي (٢٠٦/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٧٢٢).

قَوْلُهُ: (وَرَفَعَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ الثَّقَفِيُّ يَعْنِي عَبْدَ الْوَهَّابِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ ابْنَ عُمَرَ ابْنِ حَفْصٍ فَلَمْ يَرْفَعْهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَكَذَا رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَمَالِكٌ يَعْنِي مَوْقُوفًا، وَحَكَى الدَّارَقُطَنِيُّ فِي الْعِلَلِ الْاِخْتِلَافَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ.

قَالَ الْخَافِظُ: وَقَفَهُ مَعْتَمِرٌ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ كَمَا قَالَ يَعْنِي الدَّارَقُطَنِيُّ، لَكِنْ رَفَعَاهُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ وَفِيهِ الزِّيَادَةُ، وَقَدْ تَوَبَّعَ

قبل التكبير أو بعده أو مقارناً له والحديث قد تقدم البحث عن جميع أطرافه.

وقد اختلف في الحكمة في رفع اليدين فقال الشافعي: هو إعظام لله تعالى واتباع لرسوله وقيل: استكانة واستسلام وانقياد، وكان الأسير إذا غلب مدي يديه علامة لاستسلامه وقيل: هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه.

وقيل: إشارة إلى طرح أمور الدنيا والإقبال بكلية على صلاته ومناجاته ربه، كما تضمن ذلك قوله: الله أكبر فيطابق فعله قوله.

وقيل: إشارة إلى تمام القيام.

وقيل: إلى رفع الحجاب بينه وبين المعبود.

وقيل: ليستقبل بجميع بدنه وقيل: ليراه الأصم ويسمعه الأعمى.

وقيل: إشارة إلى دخوله في الصلاة، وهذا يختص بالرفع لتكبير الإحرام.

وقيل: لأن الرفع نفي صفة الكبرياء عن غير الله، والتكبير إثبات ذات له عز وجل والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة، وقيل غير ذلك.

قال النووي: وفي أكثرها نظر.

واعلم أن هذه السنة تشترك فيها الرجال والنساء ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها، وكذا لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع.

وروي عن الحنفية أن الرجل يرفع إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها ولا دليل على ذلك كما عرفت.

٦٧٢- وعن أبي حميد الساعدي أنه قال وهو في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ أخذهم أبو قتادة: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ قالوا: ما كنت أقدم منا له صحبة، ولا أكثرنا له إتياناً، قال: بلى، قالوا: فأعرض، فقال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يكبر، فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم قال: الله أكبر وركع، ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يفتيح، ووضع يديه على ركبتيه، ثم قال: سمع الله لمن حمده، ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتديلاً، ثم هوى إلى الأرض ساجداً، ثم قال: الله أكبر، ثم تلى رجله وقعد

عليها، واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه، ثم نهض، ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك، حتى إذا قام من السجدة كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة، ثم صنع كذلك حتى إذا كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته، أخر رجله اليسرى، وقعد على شقه متوركاً ثم سلم، قالوا: صدقت، هكذا صلى رسول الله ﷺ، رواه الخمسة إلا النسائي، وصححه الترمذي، ورواه البخاري مختصراً.

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وأعله الطحاوي بأن محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك أبا قتادة، قال: ويزيد ذلك بياناً أن عطاء بن خال رواه عن محمد بن عمرو ويلفظ حدثني رجل أنه وجد عشرة من أصحاب النبي ﷺ جلوساً وقال ابن حبان: سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد، وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن أبيه، والطريقان محفوظان.

قال الحافظ: السياق يابى على ذلك كل الإباء والتحقيق عندي أن محمد بن عمرو الذي رواه عطاء بن خال عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي وهو لم يلق أبا قتادة ولا قارب ذلك، إنما يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين، وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي كبير، جزم البخاري بأنه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه انتهى.

وقد اختلف في موت أبي قتادة.

فقيل: مات في سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن لأن محمدًا مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة.

وقيل مات أبو قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن على هذا أن محمدًا أدركه لأن علياً قتل في سنة أربعين.

وقد أجيب عن هذا أنه إذا صح موته في خلافة علي فعلى من ذكر مقدار عمر محمد أو وقت وفاته وهم قوله: (أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ) فيه مدح الإنسان لنفسه لمن يأخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع كما أنه يجوز مدح الإنسان نفسه واقتخاره في الجهاد ليقوع الرهبة في قلوب الكفار قوله: (فأعرض) بوصل الهزمة وكسر الراء من قولهم عرضت الكتاب عرضاً: قرأته عن ظهر قلبه، ويحتمل أن يكون من قولهم عرضت

ذكرها المصنف وذكرناها وهي عشرون عن ثمانية عشر صحابياً وتابعين.

وحكى الحافظ عن ابن عبد البر أنه قال: لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف واحتج القائلون بالإرسال بحديث جابر بن سمرة المتقدم بلفظ: «مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيَكُمْ» وقد عرفناك أن حديث جابر وارد على سبب خاص فإن قلت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا إن صدق على الوضع مسمى الرفع فلا أقل من صلاحية أحاديث الباب لتخصيص ذلك العموم، وإن لم يصدق عليه مسمى الرفع لم يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور، واحتجوا أيضاً بأنه منافٍ للخشوع وهو مأمور به في الصلاة، وهذه المنافة ممنوعة قال الحافظ: قال العلماء: الحكمة في هذه الهيئة أنها صفة السائل الدليل، وهو أمتع للعبث وأقرب إلى الخشوع.

ومن اللطائف قول بعضهم: القلب موضع النية، والعادة أن من حرص على حفظ شيء جعل يديه عليه انتهى.

قال المهدي في البحر: ولا معنى لقول أصحابنا ينافي الخشوع والسكون واحتجوا أيضاً بأن النبي ﷺ علم المصلي صلته الصلاة ولم يذكر وضع اليمين على الشمال كذا حكاه ابن سيّد الناس عنهم وهو عجيب فإن النزاع في استحباب الوضع لا وجوبه، وترك ذكره في حديث المصلي إنما يكون حجة عن القائل بالوجوب وقد علم أن النبي ﷺ اقتصر على ذكر الفرائض في حديث المصلي.

وأعجب من هذا الدليل قول المهدي في البحر عجيباً عن أدلة الجمهور بلفظ: قلنا أما فعله فلعله لعذر لاحتماله، وأما الخبر فإن صح فقوي ويحتمل الاختصاص بالأنبياء انتهى.

وقد اختلف في محل وضع اليدين سيأتي الكلام عليه.

٦٧٤- وعن أبي حازم عن مهمل بن سَعْدٍ قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يُنْبِئِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٦/٥) وَابْنُ خَالٍ (٧٤٠).

قوله: (كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ) قال الحافظ: هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ.

قال البيهقي: لا خلاف في ذلك بين أهل النقل.

قال النووي في شرح مسلم: وهذا حديث صحيح مرفوع.

قوله: (عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى) أبهم هنا موضعه من الذراع، وقد بينته رواية أحمد وأبي داود في الحديث الذي قبل هذا.

قوله: (وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يُنْبِئِي) هو بفتح أوله وسكون التّون وكسر الميم.

قال أهل اللغة: نخب الحديث: رفعته وأسندته.

وفي رواية يرفع مكان يميني، والمراد بقوله يمينه: يرفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ وقد أعل بعضهم الحديث بأنه ظن من أبي حازم.

ورد بأن أبا حازم لو لم يقل لا أعلمه إلى آخره لكان في حكم المرفوع لأن قول الصحابي كنّا نؤمر بكذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي ﷺ وأجيب عن هذا بأنه لو كان مرفوعاً لما احتاج أبو حازم إلى قوله لا أعلمه.

إلى آخره ورد بأنه قال ذلك للانتقال إلى التصريح، فالأول لا يقال له مرفوع، وإنما يقال له حكم الرفع والثاني يقال له مرفوع والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع اليد على اليد للتصريح من سهل بن سعد بأن الناس كانوا يؤمرون ولا يصلح لصفه عن الوجوب ما في حديث عليّ الآتي بلفظ: «إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ» وكذا ما في حديث ابن عباس بلفظ: «ثَلَاثٌ مِنَ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: تَجْبِيلُ الْفُطْرِ، وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ، وَوَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ» لما تقرر من أن السنة في لسان أهل الشرع أعم منها في لسان أهل الأصول، على أن الحديثين ضعيفان ويؤيد الوجوب ما روي أن عليّاً فسر قوله تعالى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنفِرْ» بوضع اليمين على الشمال رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال: إنه أحسن ما روي في تأويل الآية.

وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل تفسير عليّ.

وروي البيهقي أيضاً أن جبريل فسر الآية لرسول الله ﷺ بذلك، وفي إسناده إسرائيل بن حاتم، وقد اتهمه ابن حبان به ومع هذا فطول ملازمته ﷺ لهذه السنة معلوم لكل ناقل وهو بمجرد كافي في إثبات الوجوب عند بعض أهل الأصول.

فالقول بالوجوب هو المتعين إن لم يمنع منه إجماع.

على أننا لا ندين بحجّة الإجماع بل نمنع إمكانه ونجزم بتعلل وقوعه، إلا أن من جعل حديث المصلي قرينة صارفة لجميع الأوامر الواردة بأمر خارج عنه لم يجعل هذه الأدلة صالحة للاستدلال بها على الوجوب وسيأتي الكلام على ذلك.

كاللهذين، ورواية ثالثة أنه يخير بينهما ولا ترجيح وبالتخيير قال الأوزاعي وابن المنذر قال ابن المنذر في بعض تصانيفه: لم يثبت عن النبي ﷺ في ذلك شيء فهو مخير.

وعن مالك روايتان: إحداهما يضعهما تحت صدره، والثانية يرسلهما ولا يضع إحداهما على الأخرى واحتجّت الشافعية لما ذهب إليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من حديث وائل بن حجر قال «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ» وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا إليه لأنهم قالوا: إنَّ الوضع يكون تحت الصدر كما تقدّم والحديث مصرّح بأنَّ الوضع على الصدر وكذلك حديث طاووس المتقدم ولا شيء في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهو المناسب لما أسلفنا من تفسير علي وابن عباس لقوله تعالى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحر» بأنَّ النحر وضع اليمنى على الشمال في محلّ النحر والصدر.

بَابُ نَظَرِ الْمُصَلِّي إِلَى سُجُودِهِ وَالنَّهْيِ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ

٦٧٧- عَنْ ابْنِ سِيرِينَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْلِبُ بَصَرَهُ فِي السَّمَاءِ فَتَرَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ فَقَاطَطًا رَأْسَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ التَّائِبِ وَالْمُسْوِخِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ بِنَحْوِهِ وَزَادَ فِيهِ: «وَكَانُوا يَسْتَحْيُونَ لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَجَاوِزَ بَصَرُهُ مُصَلَّاهُ» وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ.

٦٧٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٦٧) وَمُسْلِمٌ (٤٢٩) وَالتَّسَائِي (٣/٣٩).

٦٧٩- وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاسْتَدْرَجَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَيْتَهُنَّ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَالتِّرْمِذِي (حس: ٥/٢٥٨) (خ: ٥٠٧) (د: ٩١٣) (ن: ٣/٧) (هـ: ١٠٤٤).

٦٨٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي التَّهْنِيدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَلَمْ يَجَاوِزَ بَصَرُهُ إِشَارَتَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٤) وَالتَّسَائِي (٢٩/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٩٨٨).

٦٧٥- وَعَنْ «ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى، فَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٥٥) وَالتَّسَائِي (٢/١٢٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٨١١).
الحديث قال ابن سيّد الناس: رجاله رجال الصحيح.
وقال الحافظ في الفتح: إسناده حسن.

وفي الباب عن جابر عند أحمد والذارقطبي قال «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ وَهُوَ يُصَلِّي، وَقَدْ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى، فَاتَّزَعَهَا وَوَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى».

والحديث يدل على أنَّ المشروع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بمشروعية الوضع.

٦٧٦- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ مِنَ السُّنَنِ فِي الصَّلَاةِ وَضْعَ الْأَكْفِ عَلَى الْأَكْفِ تَحْتَ السَّرَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٠/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٧٥٨).

الحديث ثابت في بعض نسخ أبي داود وهي نسخة ابن الأعرابي ولم يوجد في غيرها، وفي إسناده عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي.

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يضعفه.

وقال البخاري: فيه نظر.

وقال النووي: هو ضعيف بالاتفاق.

وأخرج أبو داود أيضًا عن أبي جريّر الضبي عن أبيه قال: رأيت عليًا يمسك شماله بيمينه على الرّسغ فوق السّرة.

وفي إسناده أبو طلوت عبد السلام بن أبي حازم.

قال أبو داود: يكتب حديثه.

وأخرج أبو داود عن أبي هريرة بلفظ «أَخَذَ الْأَكْفَ عَلَى الْأَكْفِ تَحْتَ السَّرَةِ» وفي إسناده عبد الرحمن بن إسحاق المتقدم وأخرج أبو داود أيضًا عن طاووس أنه قال «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَشُدُّ بِهِمَا عَلَى صَدْرِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ» وَهُوَ مُرْسَلٌ.

وهذه الروايات مذكورة عن أبي داود كلّها ليست إلا في نسخة ابن الأعرابي كما تقدّم والحديث استدللّ به من قال: إنَّ الوضع يكون تحت السّرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأبو إسحاق المروزي من أصحاب الشافعي.

وذهبت الشافعية، قال النووي: وبه قال الجمهور إلى أنَّ الوضع يكون تحت صدره فوق سرّته وعن أحمد روايتان

أحد الأمرين إمّا الانتهاء وإمّا العمى، وهو وعيدٌ عظيمٌ وتهديدٌ شديدٌ، وإطلاقة يقضي بأنّه لا فرق بين أن يكون عند الدّعاء أو عند غيره، إذا كان ذلك في الصّلاة كما وقع به التقييد.

والعلة في ذلك أنّه إذا رفع بصره إلى السّماء خرج عن سمت القبلة وأعرض عنها وعن هيئة الصّلاة. والظاهر أنّ رفع البصر إلى السّماء حال الصّلاة حرامٌ لأنّ العقوبة بالعمى لا تكون إلا عن محرمٍ، والمشهور عند الشافعية أنّه مكروه، وبالح ابن حزم فقال: تبطل الصّلاة به.

وقيل: المعنى في ذلك أنّه يخشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلّي كما في حديث أسيد بن حضير في فضائل القرآن، وأشار إلى ذلك الداوديّ ونحوه في جامع حماد بن سلمة عن أبي جازر أحد التابعين.

قوله: (فأشدد قولهُ في ذلك) إمّا بتكرير هذا القول أو غيره ممّا يفيد المبالغة في الزجر قوله: (ليتتهنّ) في رواية أبي داود «ليتتهنّ» وهو جواب قسم محذوف.

وفيه روايتان للبخاريّ فالأكثرون بفتح أوّله وضَمّ الهاء وحذف الياء المثناة وتشديد النون على البناء للفاعل، والثانية بضمّ الياء وسكون النون وفتح الفوقية والهاء والياء التحتية وتشديد النون للتأكيد على البناء للمفعول قوله: (وَضَعَ يَدُوهُ الْيُمْنَى عَلَى فُخْذِهِ الْيُمْنَى... إلخ) سيأتي الكلام على هذه الهيئة. قوله: (ولم يجاوز بصرُهُ إشارة) فيه أنّه يستحبّ للمصلّي حال التّشهد أن لا يرفع بصره إلى ما يجاوز الأصبع الّتي يشير بها.

بَابُ ذِكْرِ الْأَسْتِفْثَاحِ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ

٦٨١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْئَةً قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي أَرَأَيْتَ سَكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِذْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يَتَقْنَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنْ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْشِيْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلَاجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ» وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حس: ٢/ ٢٣١) (خ: ٧٤٤) (م: ٥٩٨) (د: ٧٨١) (ن: ٢/ ١٢٨-١٢٩) (هـ: ٨٠٥).

قوله «هُنَيْئَةً» في رواية هنية قال النووي: وأصله هنة فلما صغرت صارت هنيوة فاجتمعت ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت، وقد تقلب هاء كما هو في

حديث ابن سيرين مرسلٌ كما قال المصنّف لأنّه تابعيٌ لم يدرك النبي ﷺ، ورجاله ثقات.

وأخرجه البيهقيّ موصولاً وقال: المرسل هو المحفوظ. وأخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة بلفظ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَتَزَلَّتْ: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ» فَطَاطًا رَأْسَهُ» قَالَ: وَإِنَّ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وحديث ابن الزبير أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه، وأصله في مسلم دون قوله ولم يجاوز بصره إشارة.

قوله: (كَانَ يُقَلِّبُ بَصَرَهُ... إلخ) لعلّ ذلك كان عند إرادته ﷺ تحويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله: «قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا».

قوله: (أن لا يجاوز بصرُهُ مُصَلَّاةً) فيه دليلٌ على استحباب النظر إلى المصلّي وترك مجاوزة البصر له قوله: (ليتتهنّ أقوامٌ) بتشديد النون وفيه «أن النبي ﷺ كَانَ لَا يُؤَاجِهُ أَحَدًا بِمَكْرُوهِ يَلْ إِنْ رَأَى أَوْ سَمِعَ مَا يَكْرَهُ عَمَّ» كما قال: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لِيَتَّهِنَ أَقْوَامٌ عَنْ كَذَا» قوله: (يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ) قال ابن المنير: نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الاتّصاف فإذا تمكّن من مراقبته بغير التفاتٍ أو رفع بصرٍ إلى السّماء كان ذلك من إصلاح صلاته.

وقال ابن بطال: فيه حجةٌ لئلا يكون في أنّ نظر المصلّي يكون إلى جهة القبلة.

وقال الشافعيّ والكوفيّون: يستحبّ له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنّه أقرب إلى الخشوع.

ويدلّ عليه ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبي ﷺ أنها قالت «كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ الْمُصَلِّيُ يُصَلِّي لَمْ يَغْذُ بَصَرُهُ أَحَدِهِمْ مَوْضِعَ قَدَمَيْهِ قَتَوْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ النَّاسُ إِذَا قَامَ أَحَدُهُمْ يُصَلِّي لَمْ يَغْذُ مَوْضِعَ جَنْبِيهِ، قَتَوْنِي أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ عَمَرُ فَكَانَ النَّاسُ إِذَا قَامَ أَحَدُهُمْ يُصَلِّي لَمْ يَغْذُ بَصَرُهُ أَحَدِهِمْ مَوْضِعَ الْقَيْلَةِ، فَكَانَ عُثْمَانُ وَكَانَتْ الْفِتْنَةُ فَتَلَفَتْ النَّاسُ يَمِينًا وَشِمَالًا».

لكن في إسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية لم يخرج له من أهل الكتب الستة غير ابن ماجه قوله: (أو لتخططنّ) بضمّ الفوقية وفتح الفاء على البناء للمفعول يعني لا يخلو الحال من

رواية الكتاب، قال النووي أيضاً: والهمزة خطأ.

وقال القرطبي: إن أكثر الرواة قالوه بالهمز.

قوله: (يايُ أَيُّ أَنْتَ وَأُمِّي) هو متعلقٌ بمحذوفٍ إما اسمٌ أو فعلٌ والتقدير أنت مفديٌ وأفديك قوله: (أَرَأَيْتَ) الظاهر أنه يفتح التاء بمعنى أخبرني.

قوله: (مَا تَقُولُ) فيه إشعارٌ بأنه قد فهم أن النبي ﷺ كان يقول قولاً قال ابن دقيق العيد: ولعله استدلَّ أصل القول بحركة الفم كما استدلَّ على غيره على القراءة باضطراب اللحية: قوله: (بَاعِدْ) قال الحافظ: المراد بالمباعدة محو ما حصل منها يعني الخطايا والعصمة عما سيأتي منها انتهى.

وفي هذا اللفظ مجازان الأول: استعمال المباعدة التي هي في الأصل للأجسام في مباعدة المعاني الثاني: استعمال المباعدة في الإزالة بالكناية مع أن أصلها لا يقتضي الزوال، وموضع التشبيه أن التقاء المشرق والمغرب مستحيل، فكأنه أراد أن لا يقع له منها اقترابٌ بالكناية، وكرر لفظ بين لأن العطف.

على الضمير المجرور يعاد فيه الخافض.

قوله: نَقِيَّ بتشديد القاف وهو مجازٌ عن زوال الذنوب ومحوها بالكناية.

قال الحافظ: ولما كان الدنس في التوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به والدنس الوسخ الذي يدنس التوب.

قوله: (بِالْتَّلَجِ وَالْمَاءِ وَالتَّبَرْدِ) جمع بين الثلاثة تأكيداً ومبالغة كما قال الخطابي لأن التَّلَجَّ والبرد نوعان من الماء.

قال ابن دقيق العيد: عبر بذلك عن غاية المحو فإن التوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء نقيّة تكون في غاية النقاء.

قال: ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحدٍ من هذه الأشياء مجازٌ عن صفوة يقع بها المحو.

والحديث يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة.

وخالف في ذلك مالكٌ في المشهور عنه والأحاديث تردّ عليه.

وفيه جواز الدعاء في الصلاة بما ليس من القرآن خلافاً

للحنفية والهادوية وفيه أن دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة

الإحرام وخالف في ذلك الهادي والقاسم وأبو العباس وأبو

طالب من أهل البيت وسيأتي بيان ما هو الحق في ذلك.

٦٨٢- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ

إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

خَفِيفًا مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي، وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُ عَنِّي ذُنُوبِي جَمِيعًا لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لَيْتَكَ وَسِعَدُوكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدِكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ. وَإِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِي وَعَظْمِي وَعَصْبِي، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا بَيْنَهُمَا وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ، وَبَصَرَهُ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ثُمَّ يَكُونُ مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ بَيْنَ التَّسْهِدِ وَالتَّسْلِيمِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَسْرَفْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٩٤) وَمُسْلِمٌ (٧٧١/٢٠١) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٤٢٣).

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي مطولاً وابن ماجه مختصراً.

وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رَوَاهُ أَحْمَدُ... إلخ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَهُوَ الصَّوَابُ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ حَبَانَ، وَزَادَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَقِيَدَهُ أَيْضًا بِالْمَكْتُوبَةِ وَكَذَا غَيْرُهُمَا.

وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَقِيَدَهُ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ، وَزَادَ لَفْظَ مَنْ جُوفَ اللَّيْلِ قَوْلُهُ: (كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ) زَادَ أَبُو دَاوُدَ كَبَّرَ ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ هَذَا التَّوَجُّعَ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ لَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ ذِكْرِنَا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ مِنْ أَنَّهُ قَبْلَ التَّكْبِيرَةِ مُحْتَجِّجِينَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَبَّرَ تَكْبِيرًا﴾ بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ إِلَى آخِرِهِ.

وَهُوَ عِنْدَهُمُ التَّوَجُّعُ الصَّغِيرُ، وَقَوْلُهُ: (وَجَّهْتُ وَجْهِي) التَّوَجُّعُ: التَّكْبِيرُ وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنْ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا الْإِحْرَامَ، وَبَعْدَ تَسْلِيمِ أَنْ الْوَاوُ تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، وَبَعْدَ

وتسليم أن قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ إلى آخره من التوجيهات الواردة وهذه الأمور جميعاً ممنوعة ودون تصحيحها مفاوز وعقاب، والأحسن الاحتجاج لهم بإطلاق بعض الأحاديث الواردة كحديث جابر بلفظ، «كَانَ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ» وحديث الباب بلفظ: «كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ» ولا يخفى عليك أنه قد ورد التقييد في حديث أبي هريرة المتقدم، وفي حديث الباب أيضاً في رواية أبي داود كما ذكرناه وفي حديث أبي سعيد (كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَثِيرًا) وسيأتي وقد ورد التقييد في غير حديث.

وحمل المطلق على المقيد واجب على ما هو الحق في الأصول. ومن غرائبهم قولهم: إنه لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الألفاظ القرآنية إلا قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾... إلخ وقد وردت الأحاديث الصحيحة بتوجيهات متعددة. قوله: (وَجَهَّتْ وَجْهِي) قيل معناه قصدت بعبادتي. وقيل: أقبلت بوجهي.

وجمع السموات وإفراد الأرض مع كونها سبعاً لشرفها. وقال القاضي أبو الطيب: لأننا لا نتفع من الأرض إلا بالطبقة الأولى، بخلاف السماء فإن الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها.

وقيل لأن الأرض السبع لها سكن أخرج البيهقي عن أبي الضحى عن ابن عباس أنه قد قال قوله: «وَبَيْنَ الْأَرْضِ يَتْلَهُنَّ» قال: سبع أرضين في كل أرض نبي كتيبكم وآدم كآدمكم ونوح كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيسىكم.

قال: وإسناده صحيح عن ابن عباس غير أنني لا أعلم لأبي الضحى متاباً قوله (خفيفاً) الخفيف: المائل إلى الدين الحق وهو الإسلام قاله الأكثر، ويطلق على المائل والمستقيم، وهو عند العرب اسم لمن كان على ملة إبراهيم وانتصابه على الحال. قوله: (وَتُسَكِّي) النسك: العبادة لله، وهو من ذكر العام بعد الخاص.

قوله (مَحْيَايَ وَمَمَاتِي) أي حياتي وموتي. والجمهور على فتح الياء الآخرة في محياي وقرئ بإسكانها. قوله: (وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ) في رواية لمسلم وأنا أول المسلمين. قال الشافعي: لأنه ﷺ كان أول مسلمي هذه الأمة.

وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا قال في الانتصار: إن غير النبي إنما يقول وأنا من المسلمين وهو وهم منشؤه توهم أن معنى وأنا أول المسلمين أنني أول شخص أتصف بذلك بعد أن كان الناس بمعزل عنه، وليس كذلك.

بل معناه المسارعة في الامتثال لما أمر به ونظيره: «قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ» وقال موسى: «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ» وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في قوله «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» وقوله «وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ» بين الرجل والمرأة وهو صحيح على إرادة الشخص وفي المستدرك للحاكم من رواية عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال لفاطمة: «قُومِي فَأَشْهَدِي أَضْحِيَّتَكَ وَقُولِي: إِنْ صَلَّاتِي وَتُسْكِي» إلى قوله «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» فدل على ما ذكرناه قوله: (ظَلَمْتُ نَفْسِي) اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملابس المعاصي تأذبا، وأراد بالنفس هنا الذات المشتملة على الروح قوله: (لَا حَسَنَ الْأَخْلَاقِ) أي لأكملها وأفضلها.

قوله: (سَيِّئَهَا) أي قبيحها.

قوله: (لَيْتَكَ) هو من أل بالمكان إذا قام به، وثني هذا المصدر مضافاً إلى الكاف وأصل ليتك لبين فحذف النون للإضافة.

وقال النووي قال العلماء: ومعناه. أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة.

قوله: (وَسَعْدُكَ) قال الأزهري وغيره: معناه مساعدة لأمرك بعد مساعدة ومتابعة لدينك بعد متابعة قوله: (وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ) زاد الشافعي عن مسلم بن خالد عن موسى بن عقبة «وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ» قال الخطابي وغيره: فيه الإرشاد إلى الأدب في الثناء على الله ومدحه بأن يضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها على جهة الأدب قوله: (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ) قال الخليل بن أحمد والنضر بن شميل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وأبو بكر بن خزيمة والأزهري وغيرهم: معناه لا يتقرب به إليك، روى ذلك النووي عنهم.

وهذا القول الأول والقول الثاني حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني أن معناه لا يضاف إليك على انفراده لا يقال يا خالق القردة والخنازير ويا رب الشر ونحو هذا وإن كان خالق كل شيء رب كل شيء وحيث لا يدخل الشر في العموم.

قوله: (وَشَقَّ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ) رواية أبي داود «فَشَقَّ» قال القاضي عياض: قال الإمام: يحتاج به من يقول الأذنان من الوجه وقد مر الكلام على ذلك قوله (فَتَبَارَكَ) هكذا رواية ابن حبان وهو في مسلم بدون الفاء وفي سنن أبي داود بالواو قوله: (أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) أي المصورين والمقدرين والخلق في اللغة الفعل الذي يوجد فاعله مقدرًا له لا عن سهو وغفلة، والعبد قد يوجد منه ذلك.

قال الكعي: لكن لا يطلق الخالق على العبد إلا مقيدًا كالرب.

قوله (مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ) المراد بقوله ما أخرت إنما هو بالنسبة إلى ما وقع من ذنوبه المتأخرة لأن الاستغفار قبل الذنب محال كذا قال أبو الوليد النيسابوري.

قال الإسوي: ولقاتل أن يقول: المحال إنما هو طلب مغفرته قبل وقوعه، وأما الطلب قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع فلا استحالة فيه.

قوله: (وَمَا أَسْرَزْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ) أي جميع الذنوب لأنها إما سرًا أو علنًا.

قوله: (وَمَا أَسْرَفْتُ) المراد الكبائر لأن الإسراف: الإفراط في الشيء ومجاورة الحد فيه قوله: (وَمَا أَنْتَ أَكْثَمُ بِهِ يَمْنِي) أي من ذنوبي وإسرافي في أموري وغير ذلك قوله: (أَنْتَ الْمُقَدَّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ) قال البيهقي: قدم من شاء بالتوفيق إلى مقامات السابقين، وآخر من شاء عن مراتبهم، وقيل: قدم من أحب من أوليائه على غيرهم من عبيده، وآخر من أبعد عن غيره فلا مقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم قوله: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) أي ليس لنا معبود نتدلل له وتتضرع إليه في غفران ذنوبنا إلا أنت.

الحديث يدل على مشروعية الاستفتاح بما في هذا الحديث. قال النووي: إلا أن يكون إمامًا لقوم لا يرون التطويل. وفيها استحباب الذكر في الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام، وفيه الدعاء في الصلاة بغير القرآن والرد على المانعين من ذلك وهم الحنفية والمادوية.

٦٨٣- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٧٧) وَالدَّارَقُطْنِيُّ مِثْلَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ، وَلِلْخَمْسَةِ مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ

وَالثَّالِثُ مَعْنَاهُ: وَالشَّرَّ لَا يَصْعَدُ إِلَيْكَ وَإِنَّمَا يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ.

والرابع: معناه والشَّرُّ ليس شرًّا بالنسبة إليك فإنك خلقتك بحكمة بالغى وإنما هو شرٌّ بالنسبة إلى المخلوقين.

والخامس حكاة الخطابي: أَنَّهُ كَقَوْلِكَ فَلَانٌ إِلَى بَنِي فَلَانٍ إِذَا كَانَ عِدَادُهُ فِيهِمْ حَكِي هَذِهِ الْأَقْوَالُ النَّوَوِي فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَالَ: إِنَّهُ تَمَّا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ لِأَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ كُلَّ الْخُدُثَاتِ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى وَخَلَقَهُ سِوَاهُ خَيْرِهَا وَشَرِّهَا انْتَهَى.

وفي المقام كلام طويل ليس هذا موضعه.

قوله: (أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ) أي التجائي وانتمائي إليك وتوفاقي بك قاله النووي.

قوله: (تَبَارَكْتَ) قال ابن الأنباري: تبارك العباد بتوحيدهم وقيل: ثبت الخير عندك وقال النووي: استحقت الثناء.

قوله: (خَشَعْتُ لَكَ) أي خضع وأقبل عليك من قولهم خشعت الأرض إذا سكنت واطمأنت قوله: (وَمُخِّنِي) قال ابن رسلان: المراد به هنا الدماغ وأصله الدوك الذي في العظم وخالص كل شيء منه قوله: (وَعَصْبِي) العصب طناب المفاصل وهو الطف من العظم، زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة «وَشَفَعَنِي وَبَشَرَنِي» والجمهور على تضعيف هذه الزيادة وزاد النسائي من رواية جابر «وَذَمَّنِي وَلَحْسَنِي» زاد ابن حبان في صحيحه «وَمَا اسْتَعَلَّتْ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» قوله: (مِلَّةَ السَّمَوَاتِ) هو وما بعده بكسر الميم ونصب الهزة ورفعها والنصب أشهر، قاله النووي ورجحه ابن خالويه وأطنب في الاستدلال وجوز الرفع على أنه مرجوح وحكي عن الزجاج أنه يتعين الرفع ولا يجوز غيره، وبالغ في إنكار النصب.

والذي تقتضيه القواعد التحوية هو ما قاله ابن خالويه. قال النووي قال العلماء: معناه حمدًا لو كان أجسامًا لملا السموات والأرض وما بينهما لعظمه، وهكذا قال القاضي عياض، وصرح أنه من قبيل الاستعارة.

قوله: (وَمِلَّةٌ مَّا شِئْتُ مِنْ شَيْءٍ بِغَدٍّ) وذلك كالكرسي والعرش وغيرهما مما لم يعلمه إلا الله، والمراد الاعتناء في تكثير الحمد.

قوله: (وَصُورَةٌ) زاد مسلم وأبو داود «فَأَحْسَنَ صُورَةً» وهو الموافق لقوله تعالى: «فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ».

قال الحاكم: وقد صحَّ ذلك عن عمر وهو في صحيح ابن خزيمة عنه.

قال الحافظ: وفي إسناده انقطاعٌ وهكذا رواه الترمذي عن عمر موقوفاً ورواه أيضاً عن ابن مسعود.

قوله: (سُبْحَانَكَ) التَّسْبِيحُ: تنزيه الله تعالى وأصله كما قال ابن سيّد النَّاسُ: المَرَّ السَّريع في عبادة الله، وأصله مصدرٌ مثل غفران.

قوله: (وَيَحْمَدُكَ) قال الخطّابي: أخبرني ابن جلاذ: قال: سألت الرَّجَّاجَ عن قوله: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ» فقال: معناه سبحانك ومحمدك سبحتك.

قوله: (تَبَارَكَ اسْمُكَ) البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء وفيه إشارة إلى اختصاص أسمائه تعالى بالبركات.

قوله: (وَتَعَالَى جَدُّكَ) الجدُّ: العظمة، وتعالى: تفاعل من العلوّ أي علت عظمتك على عظمة كلّ أحدٍ غيرك.

قال ابن الأثير: معنى تعالى جدّك علا جلالك وعظمتك. والحدیثان وما ذكره المصنّف من الآثار تدلّ على مشروعیة الاستفتاح بهذه الكلمات. قال المصنّف رحمه الله: واختیار هؤلاء يعني الصحابة الذين ذكرهم بهذا الاستفتاح وجهر عمر به أحياناً بحضور من الصحابة لتعليمه الناس مع أنّ السنّة إخفاؤه يدلّ على أنّه الأفضل وأنّه الذي كان النّبي ﷺ يداوم عليه غالباً وإن استفتح بما رواه عليّ أو أبو هريرة فحسن لصحة الرواية انتهى.

ولا يخفى أنّ ما صحّ عن النّبي ﷺ أولى بالإشارة والاختيار وأصحّ ما روي في الاستفتاح حديث أبي هريرة المتقدم ثمّ حديث عليّ وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المقال وكذلك حديث أبي سعيدٍ ستعرف المقال الذي فيه.

قال الإمام أحمد: أمّا أنا فاذهب إلى ما روي عن عمر ولو أنّ رجلاً استفتح ببعض ما روي كان حسناً. وقال ابن خزيمة: لا أعلم في الافتتاح بسبحانك اللهمّ خبراً ثابتاً وأحسن أسانيد حديث أبي سعيدٍ ثمّ قال: لا نعلم أحداً ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه.

بَابُ التَّعَوُّذِ بِالْقِرَاءَةِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

٦٨٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ إِذَا

(٢١٧/٤٨٤) فِي صَحِيحِهِ أَنْ عَمَرَ كَانَ يَجْهَرُ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ: يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَفْتِحُ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَابْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَ الْأَسْوَدُ: كَانَ عُمَرُ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ يُسَمِّعُنَا ذَلِكَ وَيُعَلِّمُنَا. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٠١/٢).

أما حديث عائشة فأخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم.

قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وحارثة يعني ابن أبي الرجال المذكور في إسناده هذا الحديث قد تكلم فيه من قبل حفظه انتهى.

وقال أبو داود بعد إخراجه: ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حربٍ لم يروه عن عبد السلام إلا طلق بن غنم وقال الدارقطني: ليس هذا الحديث بالقوي وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد: ما علمت فيهم يعني رجال إسناده أبي داود مجروحاً انتهى.

وطلق بن غنم أخرج عنه البخاري في الصحيح وعبد السلام بن حربٍ أخرج له الشَّيْخَانُ، ووثقه أبو حاتم، وقد صحّح الحاكم هذا الحديث وأورد له شاهداً وقال الحافظ: رجال إسناده ثقات لكن فيها انقطاع.

قال: وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وأبي سعيدٍ وأنسٍ والْحَكَمُ بن عمرو وأبي أمامة وعمرو بن العاص وجابرٌ وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرج الحديث الترمذي من طريقه فضعه أحمد ويحيى والرازيان وابن عدي وابن حبان.

وأما حديث أبي سعيدٍ فسأتى الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا.

وأما إنّ عمر كان يجهر بهذه الكلمات فرواه مسلمٌ عن عبدة بن أبي لبابة عنه وهو موقوفٌ على عمر، وعبدة لا يعرف له سماعٌ من عمر وإنما سمع من عبد الله بن عمر، ويقال رأى عمر رؤيته.

وقد روي هذا الكلام عن عمر مرفوعاً إلى النّبي ﷺ قال الدارقطني: المحفوظ عن عمر موقوف.

سَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا عَلِيَّ بْنَ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ.

قوله: (مِنْ هَمْزِهِ وَتَفْخِيهِ وَتَفْخِيهِ) قد ذكر ابن ماجه تفسير هذه الثلاثة عن عمرو بن مرة الجملي بفتح الجيم والميم فقال: نقشه الشعر ونفخه الكبر وهمزه الموتة بسكون الواو بدون همز والمراد بها هنا الجنون وكذا فسره بهذا أبو داود في سننه.

وإنما كان الشعر من نفثه الشيطان لأنه يدعو الشعراء المذاهين المهجائين المعظمين المحقرين إلى ذلك، وقيل المراد شياطين الإنس وهم الشعراء الذين يختلقون كلاماً لا حقيقة له والنث في اللغة: قذف الريق وهو أقل من الثفل والنثخ في اللغة أيضاً: نفخ الريح في الشيء وإنما فسر بالكبر لأن التكبر يتعاضم لا سيما إذا مدح، والهمز في اللغة أيضاً: العصر يقال همزت الشيء في كفي: أي عصرته.

وهمز الإنسان: اغتابه.

والحديث يدل على مشروعية الافتتاح بما ذكر في الحديث، وفيه وفي سائر الأحاديث رد لما ذهب إليه مالك من عدم استحباب الافتتاح بشيء، وفي تقييده بعد التكبير كما تقدم رد لما ذهب إليه من قال: إن الافتتاح قبل التكبير، وفيه أيضاً مشروعية التعوذ من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه وإلى ذلك ذهب أحمد وأبو حنيفة والثوري وابن راهويه وغيرهم، وقد ذهب الهادي والقاسم من أهل البيت إلى أن محله قبل التوجه ومذهبهما أن التوجه قبل التكبير كما تقدم، وقد عرفت التصريح بأنه بعد التكبير وهذا الحديث وإن كان فيه المقال المتقدم فقد ورد من طرق متعددة يقوي بعضها بعضاً.

منها ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ بلفظ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَهَمْزِهِ وَتَفْخِيهِ وَتَفْخِيهِ».

وأخرجه أيضاً البيهقي ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم: أنه (رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ثَلَاثًا أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ مِنْ تَفْخِيهِ وَتَفْخِيهِ وَهَمْزِهِ) ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي أمامة بنحو حديث جبير، ومنها عن سمرة عند الترمذي.

ومنها عن عمر موقوفاً عند الدارقطني كما ذكره المصنف وهو أيضاً عند الترمذي هذا مع ما يؤيد ثبوت هذه السنة من عموم

قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اسْتَفْتَحَ ثُمَّ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْغَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ وَتَفْخِيهِ وَتَفْخِيهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٥٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٢)، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، وَقَالَ الْأَسْوَدُ: رَأَيْتُ عُمَرَ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ. رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (١/ ٢٩٢).

حديث أبي سعيد أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي ولفظ الترمذي: «كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَبَّرَ ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ»، ثُمَّ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ كَلَفْظُ التِّرْمِذِيِّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثًا ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ثَلَاثًا أَعُوذُ بِاللَّهِ، إِلَى آخِرِهِ».

قال أبو داود: وهذا الحديث يقولون: هو عن علي بن علي يعني الرفاعي عن الحسن، الوهم من جعفر وقال الترمذي: حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث. وأما أكثر أهل العلم فقالوا: إنسا روي عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» هكذا روي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم.

وقد تكلم في إسناده حديث أبي سعيد كان يجيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي.

وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذي.

وعلي بن علي هو ابن لجناد بن رفاعة البصري وروى عنه وكيع، وثقه أبو نعيم وزيد بن الحباب وشيبان بن فروخ وقال الفضل بن دكين وعفان: كان علي بن علي الرفاعي يشبه بالنبي ﷺ. وقال أحمد بن حنبل: هو صالح وقال محمد بن عبد الله بن عمار: زعموا أنه كان يصلي كل يوم ستمائة ركعة وكان يشبه عينه بعيني النبي ﷺ وكان رجلاً عابداً ما أرى أن يكون له عشرون حديثاً، قيل له: أكان ثقة؟ قال: نعم وقال ابن معين: ثقة وقال أبو حاتم: ليس به بأس لا يحتج بحديثه.

وقال يعقوب بن إسحاق: قدم علينا شعبة فقال اذهبوا بنا إلى

لِقَتَادَةَ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ نَحْنُ سَأَلْنَاهُ عَنْهُ،
وَلِلنَّسَائِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُسَمِعْنَا قِرَاءَةَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى بِنَا
أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُمَا».

الحديث قد استوفى المصنف رحمه الله أكثر الفاظها.

ورواية: «فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ» أخرجه أيضاً ابن حبان
والدارقطني والطحاوي والطبراني وفي لفظ لابن خزيمة: «كَانُوا
يُسِرُّونَ» وقوله: «كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» هذا
متفق عليه وإنما انفرد مسلم بزيادة «لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وقد أعل هذا اللفظ بالاضطراب لأن جماعة من
أصحاب شعبة روه عنه بهذا، وجماعة روه منه بلفظ «فَلَمْ
أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وأجاب الحافظ
عن ذلك بأنه قد روه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين.

وأخرجه البخاري في جزء القراءة والنسائي وابن ماجه عن
أبيوب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة والبخاري فيه وأبو
داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من
طريق حماد بن سلمة والبخاري فيه، والسراج من طريق هشام
كلهم عن قتادة باللفظ الأول وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي
عن قتادة بلفظ «لَمْ يَكُونُوا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»
ورواه أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود
والطحاوي عن شعبة بلفظ: «فَلَمْ يَكُونُوا يَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ» إلى
آخر ما ذكره المصنف.

وفي الباب عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن
ماجه، وفي إسناده بشر بن رافع، وقد ضعفه غير واحد، وله
حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه، وله حديث
ثالث سيأتي ذكره وعن عبد الله بن مغفل وسيأتي أيضاً.

وقد استدلل بالحديث من قال إنه لا يجهر ببسم الله الرحمن
الرحيم وهم على ما حكاه ابن سيّد الناس في شرح الترمذي
علماء الكوفة ومن شايهم.

قال: وتَمَن رَأَى الْإِسْرَارَ بِهَا عُمَرُ وَعُمَارُ.

وقد اختلف عن بعضهم فروي عنه الجهر بها، وتَمَن لم يختلف
عنه أنه كان يسر بها عبد الله بن مسعود، وبه قال أبو جعفر محمد
بن علي بن حسين والحسن وابن سيرين وروي ذلك عن ابن
عباس وابن الزبير وروي عنهما الجهر بها، وروي عن علي أنه

القرآن والحديث مصرح بأن التَعَوُّدَ المذكور يكون بعد الافتتاح
بالدعاء المذكور في الحديث.

فائدة: قال الحافظ في التلخيص كلام الرافعي يقتضي أنه لم
يرد الجمع بين وجهت وجهي وبين سبحانه اللهم، وليس
كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفيه
عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف، وفيه عن جابر أخرجه
البيهقي بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكدر عنه وقد اختلف
عليه فيه.

وفيه عن علي رواه إسحاق بن راهويه في مسنده وأعله أبو
حاتم انتهى.

فائدة أخرى: الأحاديث الواردة في التَعَوُّدَ ليس فيها إلا أنه
فعل ذلك في الركعة الأولى، وقد ذهب الحسن وعطاء وإبراهيم
إلى استحبابه في كل ركعة واستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا
قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ ولا شك أن الآية تدل على
مشروعية الاستعاذة قبل قراءة القرآن وهي أصم من أن يكون
القارئ خارج الصلاة أو داخلها.

وأحاديث النهي عن الكلام في الصلاة تدل على المنع منه
حال الصلاة من غير فرق بين الاستعاذة وغيرها مما لم يرد به دليل
يخصه ولا وقع الإذن بجنسه فالأحوط الاختصار على ما وردت به
السنة، وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الأولى فقط وسيأتي ما
يدل على ذلك في باب افتتاح الثانية بالقراءة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٨٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي
بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٧/٣) وَمُسْلِمٌ (٣٩٩)، وَفِي لَفْظٍ:
«صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا
لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٧/٣)
وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ (١٣٥/٢)، وَلَا أَحْمَدُ
وَمُسْلِمٌ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ
وَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا»، وَلِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِ أَبِيهِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ
خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَلَمْ يَكُونُوا
يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ

وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه والأزرق بن قيس وعبد الله بن معقل بن مقرن وتمن بعد التابعين عبيد الله العمري والحسن بن زيد وزيد بن علي بن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه.

وزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعتمر بن سلمان وزاد أبو عمر عن أصبغ بن الفرج قال: كان ابن وهب يقول بالجهر، ثم رجع إلى الإسرار، وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي ثور وذكر البيهقي في الخلافيات أنه اجتمع آل رسول الله ﷺ على الجهر بسم الله الرحمن الرحيم حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة.

وقد ذهب جماعة من أهل البيت إلى الجهر بها في الصلاة السرية والجهرية وذكر الخطيب عن عكرمة أنه كان لا يصلي خلف من لا يجهر بالبسملة.

وعن أبي جعفر الهاشمي مثله، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه، ونقل عن مالك قراءتها في النوافل في فاتحة الكتاب وسائر سور القرآن.

وقال طاووس: تذكر في فاتحة الكتاب ولا تذكر في السورة بعدها.

وحكي عن جماعة أنها لا تذكر سرًا ولا جهريًا، وأهل هذه المقالة منهم القائلون إنها ليست من القرآن وحكى القاضي أبو الطيب الطبري عن ابن أبي ليلى والحكم أن الجهر والإسرار بها سواء فهذه المذاهب في الجهر بها وإثبات قراءتها ونفيها.

وقد اختلفوا هل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة، أو ليست بآية، فذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاووس وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة إلى أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة، وحكي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد وجماعة من أهل الكوفة ومكة وأكثر العراقيين، وحكاه الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبير، ورواه البيهقي في الخلافيات بإسناده عن علي بن أبي طالب والزهرري وسفيان الثوري، وحكاه في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب أنها آية من الفاتحة فقط.

وحكي عن الأوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود وهو رواية عن أحمد أنها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور وقال أبو

كان لا يجهر بها وعن سفيان وإليه ذهب الحكم والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد، وحكي عن النخعي، وروي عن عمر قال أبو عمر من وجوه ليست بالقائمة إنه قال: يخفي الإمام أربعًا التعمد وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وربنا لك الحمد وروي علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود قال: ثلاث يخفين الإمام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين.

وروي نحو ذلك عن إبراهيم والثوري وعن الأسود صليت خلف عمر سبعين صلاة فلم يجهر فيها بسم الله الرحمن الرحيم وروي ابن أبي شيبة عن إبراهيم أنه قال: الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بدعة.

وروي الترمذي والحازمي الإسرار عن أكثر أهل العلم وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروي عن جماعة من السلف، قال ابن سيد الناس: روي ذلك عن عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وعن عمر فيها ثلاث روايات أنه لا يقرأها وأنه يقرأها سرًا وأنه يجهر بها.

وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهرها وإسراره. وروي الشافعي بإسناده عن أنس بن مالك قال: «صَلَّى مُعَاوِيَةُ بِالنَّاسِ بِالنَّدِيَةِ صَلَاةَ جَهْرٍ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَلَمْ يَقْرَأْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَمْ يَكْبُرْ فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ فَلَمَّا قَرَأَ نَادَاهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَا مُعَاوِيَةُ نَقِصَتِ الصَّلَاةُ أَيْنَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَيْنَ التَّكْبِيرُ إِذَا خَفَضْتَ وَرَفَعْتَ فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَكَبَّرَ».

وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح على شرط مسلم.

وذكر الخطيب عن أبي بكر الصديق وعثمان وأبي بن كعب وأبي قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وشذاد بن أوس وعبد الله بن جعفر والحسين بن علي ومعاوية قال الخطيب: وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم أكثر من أن يذكرها وأوسع من أن يحصروا منهم سعيد بن المسيب وطاووس وعطاء ومجاهد وأبو وائل وسعيد بن جبير وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولى ابن عمر وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهرري وأبو قلابة

للحديث وقد رواه إسحاق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك، ولم يذكر ابن عباس في إسناده، بل أرسله وهو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ.

وقال أبو عمر: الصحيح في هذا الحديث أنه روي عن ابن عباس من فعله لا مرفوعاً إلى النبي ﷺ ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس «أن النبي ﷺ لم يزل يجهر في السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم» وفي إسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف.

وأخرجه أيضاً عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن رشيد بن خثيم عن عمه سعيد بن خثيم وهما ضعيفان. ومنها ما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة بلفظ: «قال نعيم الماجر: صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن، وفيه: ويقول إذا سلم: والذي نفسي بيده إنني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ» وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال: على شرط البخاري ومسلم، وقال البيهقي: صحيح الإسناد وله شواهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل.

ومنها عن أبي هريرة أيضاً عند الدارقطني عن النبي ﷺ: «كان إذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بيسم الله الرحمن الرحيم» قال الدارقطني: رجال إسناده كلهم ثقات انتهى.

وفي إسناده عبد الله بن عبد الله الأصبحي روي عن ابن معين توثيقه وتضعيفه، وقال ابن المديني كان عند أصحابنا ضعيفاً وقد تكلم فيه غير واحد.

ومنها عن أبي هريرة أيضاً عند الدارقطني قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأتم الحمد فآفروا: بسم الله الرحمن الرحيم إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحداهن» قال اليعمرى: وجميع رواته ثقات إلا أن نوح بن أبي بلال الراوي له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة تردد فيه فرفعه تارة ووقفه أخرى وقال الحافظ: هذا الإسناد رجاله ثقات، وصحح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه وأعله ابن القطان بتردد نوح المذكور وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر فإن فيه مقالاً، ولكن متابعة نوح له مما تقويه.

ومنها عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر «أن النبي ﷺ

بكر الرازي وغيره من الحنفية: هي آية بين كل سورتين غير الأنفال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيرة وحكي هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد.

واعلم أن الأمة أجمعت أنه لا يكفر من اثبتها ولا من نفاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرفاً مجمعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بالإجماع.

ولا خلاف أنها آية في أثناء سورة النمل ولا خلاف في إثباتها خطأ في أوائل السور في المصحف إلا في أول سورة التوبة.

وأما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة إذا ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة. وأما في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فاثبتها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي من القراء في أول كل سورة إلا أول سورة التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وحمة وورش وابن عامر.

وقد احتج القائلون بالإسراء بها بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتي وغيرهما مما ذكرنا.

واحتج القائلون بالجهر بها في الصلاة الجهرية بأحاديث منها حديث أنس وحديث أم سلمة الأتيان وسيأتي الكلام عليهما ومنها حديث ابن عباس عند الترمذي والدارقطني بلفظ: «كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم». قال الترمذي: هذا حديث ليس إسناده بذلك وفي إسناده إسماعيل بن حماد، قال البرزالي: إسماعيل لم يكن بالقوي.

وقال العقيلي: غير محفوظ، وقد وثق إسماعيل يحيى بن معين.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه وفي إسناده أبو خالد الوالي اسمه هرمز وقيل هرم، قال الحافظ: مجهول.

وقال أبو زرعة: لا أعرف من هو.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وقد ضعف أبو داود هذا الحديث، روى ذلك عنه الحافظ في التلخيص.

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس رواها الحاكم بلفظ: «كان يجهر في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم» وصحح الحاكم هذا الطريق وخطأه الحافظ في ذلك لأن في إسناده عبد الله بن عمرو بن حسان وقد نسب ابن المديني إلى الوضع

كَانَ يَجْهَرُ فِي الْمَكْتُوباتِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أخرجه الدارقطني، وفي إسناده جابر الجعفي وإبراهيم بن الحكم بن ظهير وغيرهما ممن لا يعول عليه.

ومنها عن علي أيضاً بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي صَلَاتِهِ» أخرجه الدارقطني وقال: هذا إسناده علوي لا بأس به وله طريق أخرى عنده عنه بلفظ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ السَّبْعِ الْمَثَانِي فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قِيلَ إِنَّمَا هِيَ سِتُّ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وإسناده كلهم ثقات وقال الحافظ في الحديث الأول الذي قال إنه لا بأس بإسناده: إنه بين ضعيف ومجهول. ومنها عن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» رواه ابن عبد البر قال: ولا يثبت فيه إلا أنه موقوف. ومنها عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا قُمْتَ فِي الصَّلَاةِ؟ قُلْتُ: أَقْرَأُ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: قُلْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» رواه الشيخ أبو الحسن وفي إسناده الجهم بن عثمان قال أبو حاتم: مجهول.

قال الحافظ: لا بمجرد تقديم رواية المثبت على النافي، لأن أنساً يبعد جداً أن يصحب النبي ﷺ مدة عشرة سنين ويصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمساً وعشرين سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كأنه لبعد عهده به لم يذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهراً فلم يستحضر الجهر بالبسملة فيبتغي الأخذ بمحدث من أثبت الجهر انتهى.

ويؤيد ما قاله الحافظ من عدم استحضر أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني عن أبي سلمة قال: «سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوْ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؟ فَقَالَ: إِنَّكَ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا أَحْفَظُهُ وَمَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ فَقُلْتُ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي التَّغْلِيْنِ، قَالَ: نَعَمْ» قال الدارقطني: هذا إسناده صحيح وعروض النسيان في مثل هذا غير مستنكر.

فقد حكى الحازمي عن نفسه أنه حضر جامعاً وحضره جماعة من أهل التمييز المواظين في ذلك الجامع فسألهم عن حال إمامهم في الجهر والإخفات قال: وكان صَيّاً يملأ صوته الجامع، فاختلّفوا في ذلك فقال بعضهم: يجهر وقال بعضهم: يخفت. ولكنه لا يخفى عليك أن هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما

كان يَجْهَرُ فِي الْمَكْتُوباتِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أخرجه الدارقطني، وفي إسناده جابر الجعفي وإبراهيم بن الحكم بن ظهير وغيرهما ممن لا يعول عليه.

ومنها عن علي أيضاً بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي صَلَاتِهِ» أخرجه الدارقطني وقال: هذا إسناده علوي لا بأس به وله طريق أخرى عنده عنه بلفظ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ السَّبْعِ الْمَثَانِي فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قِيلَ إِنَّمَا هِيَ سِتُّ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وإسناده كلهم ثقات وقال الحافظ في الحديث الأول الذي قال إنه لا بأس بإسناده: إنه بين ضعيف ومجهول. ومنها عن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» رواه ابن عبد البر قال: ولا يثبت فيه إلا أنه موقوف. ومنها عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا قُمْتَ فِي الصَّلَاةِ؟ قُلْتُ: أَقْرَأُ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: قُلْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» رواه الشيخ أبو الحسن وفي إسناده الجهم بن عثمان قال أبو حاتم: مجهول.

ومنها عن سمرة قال: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَكَّتَانِ: سَكَنَةٌ إِذَا قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَسَكَنَةٌ إِذَا فَرَعَ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَأَنكَرَ ذَلِكَ عِمْرَانُ بْنُ الْمُحْصِنِ فَنُكِتُوا إِلَى أَبِي بَنٍ كَعْبٍ فَكَتَبَ أَنَّ صَدَقَ سَمُرَةٌ» أخرجه الدارقطني وإسناده جيد غير أن الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما بلفظ: «سَكَنَةٌ حِينَ يَفْتَتِحُ، وَسَكَنَةٌ إِذَا فَرَعَ مِنَ السُّورَةِ» ومنها عن أنس قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» أخرجه الدارقطني أيضاً.

وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم بمعناه.

ومنها عن أنس أيضاً بلفظ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» أخرجه الحاكم قال: ورواه كلهم ثقات.

ومنها عن عائشة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». ذكره ابن سيّد الناس في شرح الترمذي، وفي إسناده الحكم بن عبد الله بن سعد، وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن بريدة بن الحصب بنحو حديث عائشة، وفيه جابر الجعفي وليس بشيء، وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح وهو ذاهب الحديث ومنها عن الحكم بن عمر وغيره من طرق لا يعول عليها ومنها عن ابن عمر قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ

وقد قال في جمع الزوائد: إن رجاله موثقون.

وقد ذكر ابن القيم في المدهي أن النبي ﷺ كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم تارةً ويخفيها أكثر مما جهر بها، ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً حضراً وسفراً، ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في الأعصار الفاضلة هذا من عمل المحال حتى يحتاج إلى التثبت فيه بالفاظٍ مجعلةً وأحاديث وأهية فصحيح تلك الأحاديث غير صريح، وصريحها غير صحيح انتهى.

وحجج بقية الأقوال التي فيها التفصيل في الجهر والإسرار وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة فلا تطول بذكرها. وأما أدلة المثبتين لقرآنية البسملة والتأني لقرآنتها فيأتي ذكر طرف منها في الباب الذي بعد هذا.

وهذه المسألة طويلة الذيل، وقد أفردها جماعة من أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالة جمعتها في أيام الطلب مشتملة على نظم ونثر أجبت بها على سؤال ورد، وأجاب عنه جماعة من علماء العصر فلنقتصر في هذا الشرح على هذا المقدار وإن كان بالنسبة إلى ما في المسألة من التطويل نزراً يسيراً ولكنه لا يقصر عن إفادة النصف ما هو الصواب في المسألة.

وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه يقدح في الصلاة بطلان بالإجماع فلا يهولك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسألة والخلاف فيها ولقد بالغ بعضهم حتى عدّها من مسائل الاعتقاد.

٦٨٦- وَحَنَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغْفَلٍ قَالَ: «سَمِعَنِي أَبِي وَأَنَا أَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّاكَ وَالْخَدَثُ، قَالَ: وَلَمْ أَرِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا كَانَ ابْتِغَى إِلَيْهِ خَدَثًا فِيهِ إِلَّا سَلَّمَ مِنْهُ، فَإِنِّي صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَ عُمَرَ وَمَعَ عُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا فَلَا تَقُلْهَا إِذَا أَنْتَ قَرَأْتَ فَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٨٥/٤) (ت: ٢٤٤) (ن: ٣٥/٢) (هـ: ٨١٥).

الحديث حسنه الترمذي وقد تفرد به الجريري وقد قيل إنه اختلط بآخره، وقد تويع عليه الجريري كما سيأتي وهو أيضاً من أفراد ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره وذكر أن اسمه يزيد وهو مجهول لا يعرف ما روي عنه إلا أبو نعام، وقد رواه معمر

لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر أنها آية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الأمر بقراءتها من دون تقييد بالجهر بها في الصلاة لأنه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة.

وكذا ما كان مقيداً بالجهر بها دون ذكر الصلاة لأنه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة. فإن قلت: أما ذكر أنها آية، أو ذكر الأمر بقراءتها في الصلاة بدون تقييد بالجهر فعدم الاستلزام مسلم، وأما ذكر قراءته ﷺ في الصلاة لها فالظاهر أنه يستلزم الجهر لأن الطريق إلى نقله إنما هي السماع، وما يسمع جهر وهو المطلوب.

قلت: يمكن أن تكون الطريق إلى ذلك إخباره ﷺ أنه قرأ بها في الصلاة فلا ملازمة، والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي أحاديث لا يتهض الاحتجاج بها كما عرفت، ولهذا قال الدارقطني إنه لم يصح في الجهر بها حديث ولو سلمنا أن ذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت لذلك مطلوب القائلين بالجهر لأن أنهض الأحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم، وقد تعقب باحتمال أن يكون أبو هريرة أشبههم صلاة برسول الله ﷺ في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها على أنه قد رواه جماعة عن نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسملة كما قال الحافظ في الفتح. وقد جمع القرطبي بما حاصله أن المشركين كانوا يحضرون المسجد فإذا قرأ رسول الله ﷺ قالوا: إنه يذكر رحمن اليمامة يعنون مسيلمة فأمر أن يخافت ببسم الله الرحمن الرحيم ونزلت: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾، قال الحكيم الترمذي: فبقي ذلك إلى يومنا هذا.

على ذكر الرسم وإن زالت العلة، وقد روى هذا الحديث الطبراني في الكبير والأوسط وعن سعيد بن جبير قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَهْزَوْنَ بِمَكَاءٍ وَتَصْنِيَةٍ وَيَقُولُونَ: مُحَمَّدٌ يَذْكُرُ إِلَهُ الْيَمَامَةِ وَكَانَ مُسَيِّلِمَةُ الْكُذَّابُ يُسَمَّى رَحْمَنَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ فتسمع المشركين فيهزوا بك ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ» رَوَاهُ ابْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ فِي التَّيْسِيرِ وَهَذَا جَمَعَ حَسَنٌ إِنْ صَحَّ أَنَّ هَذَا كَانَ السَّبَبَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ.

وقد استدل به القائلون باستحباب الجهر بقراءة البسمة في الصلاة لأن كون قراءته كانت على الصفة التي وصفها أنس تستلزم سماع أنس لها منه ﷺ وما سمع مجهور به ولم يقتصر أنس على هذه الصفة على القراءة الواقعة منه ﷺ خارج الصلاة فظاهره أنه أخبر عن مطلق قراءته ﷺ ولفظ «كَانَ» مشعر بالاستمرار كما تقرر في الأصول فيستفاد منه عموم الأزمان وكونه من لفظ الراوي لا يقدح في ذلك لأن الغرض أنه عدل عارف.

٦٨٨- وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: كَانَ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٢/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠١).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي في القراءة ولم يذكر التسمية، قال: غريب وليس إسناده متصل، وقد أعل الطحاوي الخبر بالانقطاع فقال: لم يسمعه ابن أبي مليكة من أم سلمة. واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملوك عن أم سلمة.

قال الحافظ: وهذا الذي أعل به ليس بعلو.

فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطه وصححه ورجحه على الإسناد الذي فيه يعلى بن مملوك انتهى.

وقد عرفت أن الترمذي قال: إنه غريب وليس متصل في باب القراءة. ورواه في باب القراءة في باب فضائل القرآن، وصححه هنالك بعد أن رواه عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملوك، فلعل التصحيح لأجل الاتصال كما يدل عليه قوله في باب القراءة: وليس إسناده متصل.

وأخرجه الذارقطي عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِنَّكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ * غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ * وَلَا الضَّالِّينَ» فَقَطَعَهَا آيَةً آيَةً وَعَدَّهَا عَدَّ الْأَعْرَابِ وَعَدَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةً وَلَمْ يَمْدُ عَلَيْهِمْ» قال اليعمرى: رواه موثقون وكذا رواه من هذا الوجه ابن خزيمة والحاكم وفي

عن الجريري، ورواه إسماعيل بن مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطي عن عثمان بن غياث عن أبي نعمة عن ابن عبد الله بن مغفل ولم يذكر الجريري وإسماعيل هو الجحدري قال أبو حاتم: صدوق.

وروى عنه النسائي، فعثمان بن غياث متابع للجريري وقد وثق عثمان أحمد ويحيى وروى له البخاري ومسلم.

وقال ابن خزيمة: هذا الحديث غير صحيح وقال الخطيب وغيره: ضعيف، قال النووي: ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي: إنه حسن انتهى.

وسبب تضعيف هذا الحديث ما ذكرناه من جهالة ابن عبد الله بن مغفل والمجهول لا تقوم به حجة قال أبو الفتح اليعمرى: والحديث عندي ليس معللاً بغير الجهالة في ابن عبد الله بن مغفل وهي جهالة حالية لا عينية للعلم بوجوده فقد كان لعبد الله بن المغفل سبعة أولاد سعى هذا منهم يزيد وما رمي بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا أبو نعمة فحكمه حكم المستور.

قال: وليس في رواية هذا الخبر من يتهم بكذب فهو جارٍ على رسم الحسن عنده.

وأما تعليقه بجهالة المذكور فما أراه يخرج عنه رسم الحسن عند الترمذي، ولا غيره.

وأما قول من قال غير صحيح فكل حسن كذلك والحديث استدل به القائلون بترك قراءة البسمة في الصلاة، والقائلون بترك الجهر بها.

وقد تقدم الكلام على ذلك.

قال المصنف رحمه الله: ومعنى قوله: «لَا تَقْلُهَا» وقوله: «لَا يَقْرَءُونَهَا» أو لا يذكرونها ولا يستفتحون بها أي جهراً بدليل قوله في رواية تقدمت «وَلَا يَجْهَرُونَ بِهَا» وذلك يدل على قراءتهم لها سرّاً انتهى.

وقد قدّمنا الكلام على ذلك في شرح الحديث الذي قبل هذا. ٦٨٧- وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «سُئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَتْ مَدًّا ثُمَّ قُرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَمْدُ بِسْمِ اللَّهِ، وَيَمْدُ بِالرَّحْمَنِ وَيَمْدُ بِالرَّحِيمِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٤٦).

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بدون ذكر البسمة وهو يدل على مشروعية قراءة البسمة وعلى أن النبي ﷺ كان يمد قراءته في البسمة وغيرها.

إسناده عمر بن هارون البلخي.

قال الحافظ: هو ضعيف انتهى.

ولكنه قد وثق فقول اليعمرى رواه موثقون صحيح. والحديث يدل على أن البسمة آية وقد استدل به من قال باستحباب الجهر بالبسمة في الصلاة لما ذكرناه في شرح الحديث الذي قبله.

وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أول الباب.

بَابُ فِي الْبَسْمَلَةِ هَلْ هِيَ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَأَوَائِلِ السُّورِ أَمْ لَا؟

٦٨٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَفْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ يَقُولُهَا ثَلَاثًا، فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ رَوَاهُ الْإِمَامُ، فَقَالَ: أَفْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي بِصَفَتَيْنِ وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، قَالَ اللَّهُ: حَمِيدُنِي عَبْدِي فَإِذَا قَالَ: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»، قَالَ: أَتْنِي عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: «مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ»، قَالَ: مَجْدُنِي عَبْدِي، وَقَالَ مَرَّةً: قَرُصَ إِلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: «إِنَّا نَعْبُدُكَ وَإِنَّا نَسْتَعِينُكَ»، قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ * غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ * وَلَا الضَّالِّينَ»، قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَإِنِّ مَاجَةَ (حم: ٢/ ٢٤١) (م: ٣٩٥) (د: ٨٢١) (ن: ١٣٥/ ٢) (ت: ٣١٢) (هـ: ٨٣٨).

قوله: (خِدَاجٌ) بكسر الخاء المعجمة قال الخليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والهروري وآخرون: الخداج: التقصان، يقال: خدجت الناقة إذا ألقت ولدها قبل أوان التاج وإن كان تام الخلق وأخدجت إذا ولدت ناقصاً وإن كان لتام الولادة وقال جماعة من أهل اللغة: خدجت وأخدجت إذا ولدت لغير تمام قالوا: فقلوله خداج أي ذات خداج قوله: (أَفْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ) السائل لأبي هريرة هو أبو السائب أي أقرأها سرّاً بحيث تسمع نفسك.

قوله (قَسَمْتُ الصَّلَاةَ) قال النووي: قال العلماء: المراد بالصلاة الفاتحة سميت بذلك لأنها لا تصح إلا بها، والمراد قسمتها من جهة المعنى لأن نصفها الأول تحميد لله وتمجيد وثناء عليه وتفويض إليه، والنصف الثاني سؤال وطلب وتضرع

وافتنار قوله: (حَمِيدُنِي وَأَتْنِي عَلَيَّ وَمَجْدُنِي) الحمد الثناء بمجمل الفعال والتمجيد الثناء بصفات الجلال والثناء مشتمل على الأمرين ولهذا جاء جواباً للرحمن الرحيم لاشتمال اللفظين على الصفات الذاتية والفعالية حكى ذلك النووي عن العلماء قوله: (قَرُصَ إِلَيَّ عَبْدِي) وجه مطابقة هذا لقوله: مالك يوم الدين، أن الله تعالى هو المفرد بالملك ذلك اليوم وبجزاء العباد وحسابهم.

والدين: الحساب وقيل: الجزاء ولا دعوى لأحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازاً وأما في الدنيا فلبعض العباد ملك مجازي ويدعي بعضهم دعوى باطلة وكل هذا ينقطع في ذلك اليوم قوله: (فَإِذَا قَالَ إِنَّا نَعْبُدُكَ... إلخ) قال القرطبي: إنما قال الله تعالى هذا لأن في ذلك تذلل العبد لله وطلبه الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طلب منه.

قوله: (فَإِذَا قَالَ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) إلى آخر السورة إنما كان هذا للعبد لأنه سؤال يعود نفعه إلى العبد وفيه دليل على أن الهدى وما بعده إلى آخر السورة ثلاث آيات لا آيات وفي المسألة خلاف مبني على أن البسمة من الفاتحة أم لا وقد تقدم بسطه والحديث يدل على أنها ليست من الفاتحة لأن الفاتحة سبع آيات بالإجماع فثلاث في أولها ثناء أولها الحمد لله، وثلاث دعاء أولها الهدى الصراط المستقيم.

والرابعة متوسطة وهي إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ولم تذكر البسمة في الحديث ولو كانت منها لذكرت.

قال النووي: وهو من أوضح ما احتجوا به.

قال: وأجاب أصحابنا وغيرهم ممن يقول: إن البسمة آية من الفاتحة، بأجوبة أحدها أن التنصيف عائد إلى جملة الصلاة لا إلى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ.

والثاني أن التنصيف عائد إلى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة.

والثالث معناه فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين فحينئذ تكون القسمة انتهى.

ولا يخفى أن هذه الأجوبة منها ما هو غير نافع، ومنها ما هو متعسف.

والحديث أيضاً يدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة وإليه ذهب الجمهور وسيأتي البحث عن ذلك في الباب الذي بعد هذا إن شاء الله وأما الاستدلال بهذا الحديث على

ذكرهم.

ومن أدلتهم على إثباتها ما ثبت في المصاحف منها بغير تمييز كما ميزوا أسماء السور وعدد الآي بالحرمة أو غيرها مما يخالف صورة المكتوب قرآنًا.

وأجاب عن ذلك القائلون بأنها ليست من القرآن أنها ثبتت للفصل بين السور.

تخلص القائلون بإثباتها عن هذا الجواب بوجوده: الأول أن هذا تغريز ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل. الثاني لو كان للفصل لكتبت بين براءة والأنفال ولما كتبت في أول الفاتحة.

الثالث أن الفصل كان ممكنًا بتراجم السور كما حصل بين براءة والأنفال ومن جملة حجج المثبتين ما تقدم من الأحاديث المصرفة بأنها آية من الفاتحة.

وأجاب من لم يشتها بأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ولا تواتر لا سيما مع ورود الأدلة الدالة على أنها ليست بقرآن كحديثي أبي هريرة المتقدم ذكرهما في هذا الباب وحديث إتيان جبريل إلى النبي ﷺ وقوله: «اقرأ باسم ربك الذي خلق» رواه البخاري ومسلم، وسائر الأحاديث المتقدمة في الباب الأول.

ويجتمع أهل العدد على ترك عدّها آية من غير الفاتحة وتخلص المثبتون عن قولهم لا يثبت القرآن إلا بالتواتر بوجهين: الأول: أن إثباتها في المصحف في معنى التواتر، وقد صرح عضد الدين أن الرسم دليل علمي.

الثاني أن التواتر إنما يشترط فيما ثبت قرآنًا على سبيل القطع، فاما ما ثبت قرآنًا على سبيل الحكم فلا وبالسمة قرآنًا على سبيل الحكم.

ومن جملة ما أجيب به أن عدم تواترها ممنوع لأن بعض القراء السبعة أثبتوا القراءات السبع متواترة فيلزم تواترها، والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر فكثيرًا ما يقع لبعض الباحثين، ولا يقع لمن لم يبحث كل البحث ومحل البحث الأصول فمن رام الاستيفاء فليراجع مطولاته.

٦٩٢- وعن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى يتزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم». رواه أبو داود (٧٨٨).

الحديث أخرجه أيضًا الحاكم وصححه على شرطهما.

ترك الجهر في الصلاة بالبسملة فليس بصحيح قال اليعمرى: لأن جماعة ممن يرى الجهر بها لا يعتقدونها قرآنًا بل هي من السنن عندهم كالتمتع والتأمين، وجماعة ممن يرى الإسرار بها يعتقدونها قرآنًا ولهذا قال النووي: إن مسألة الجهر ليست مرتبة على إثبات مسألة البسملة وكذلك احتجاج من احتج بأحاديث عدم قراءتها على أنها ليست بآية لما عرفت.

٦٩٠- وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي: تبارك الذي بيده الملك». رواه أحمد (٢/٢٩٩) وأبو داود (١٤٠٠) والترمذي (٢٨٩١).

الحديث أخرجه أيضًا النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وأعله البخاري في التاريخ الكبير بأن عباسًا الجشعي لا يعرف سماعه من أبي هريرة، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبراني في الكبير بإسناد صحيح والحديث استدلل به من قال إن البسملة ليست من القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة في الباب الأول، وإنما استدللوا به لأن سورة تبارك ثلاثون آية بالإجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف: ولا يختلف العادون أنها ثلاثون آية بدون التسمية انتهى.

وأجيب عن ذلك بأن المراد عدد ما هو خاصة السورة لأن البسملة كالشيء المشترك فيه وكذا الجواب عما روي عن أبي هريرة أن سورة الكوثر ثلاث آيات.

٦٩١- وعن أنس قال: «بينما رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا في المسجد إذ أغفى إغفاء، ثم رفع رأسه متبسماً، قلنا له: ما أضحكك يا رسول الله؟ فقال: نزلت عليّ آيتنا سورة فقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم» «إنا أعطيناك الكوثر» * فصل لربك وانحر» إن شائتك هو الأبتقر» ثم قال: أتدرون ما الكوثر؟ قال: وذكر الحديث، رواه أحمد (٣/١٠٢) ومسلم (٤٠٠) والنسائي (١٣٣/٢).

تمام الحديث «قلنا: الله ورسوله أعلم قال: إنه نهز وعذبي ربي عز وجل عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة، آيته عذو نجوم السماء فيختلج العبد منهم فاقول: رب إنه من أمتي، فيقول: ما تدري ما أخذت بعذك».

هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسملة وقد تقدم

وقد رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبير، وقال: المرسل أصح.

وقال الذهبي في تلخيص المستدرک بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس: أما هذا فثابت.

وقال الهيثمي: رواه البزار بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح.

والحديث استدلل به القائلون بأن البسملة من القرآن وقد تقدّم ذكرهم وهو يبني على تسليم أن مجرد تنزيل البسملة يستلزم قرأتها.

بَابُ وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ

٦٩٣- عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣١٤/٥) (خ: ٧٥٦) (م: ٣٩٤) (د: ٨٢٣) (ت: ٢٤٧) (ن: ١٣٧/٢) (هـ: ٨٣٧)، وفي لفظ: «لَا تَجْزِي صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ (١/٣٢٢).

الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن حبان لفظ «فَصَاعِدًا» لكن قال ابن حبان: تفرد بها معمر عن الزهري وأعلها البخاري في جزء القراءة ورواية الدارقطني صححها ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما وأحمد بلفظ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ» وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي.

وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه.

وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وعن أبي الدرداء عند النسائي وابن ماجه وعن جابر عند ابن ماجه وعن عليّ عند البيهقي وعن عائشة وأبي هريرة وسياطين إن شاء الله تعالى وعن عبادة وسياطين في الباب الذي بعد هذا والحديث يدلّ على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها وإليه ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب العترة لأن النفي المذكور في الحديث يتوجه إلى الذات إن أمكن انتفاؤها، وإلا توجه إلى ما هو أقرب إلى الذات وهو الصلّة لا إلى الكمال لأن الصلّة أقرب المجازين والكمال أبعدهما، والحمل على أقرب المجازين واجب.

وتوجه النفي هنا إلى الذات ممكن كما قال الحافظ في الفتح:

لأن المراد بالصلّة معناها الشرعي لا اللغوي لما تقرّر من أن لفظ الشارع محمول على عرفه لكونه بعث لتعريف الشرعيات لا لتعريف الموضوعات اللغوية، وإذا كان النفي الصلّة الشرعية استقام نفي الذات لأن المركب كما ينتفي بانتفاء جميع أجزائه ينتفي بانتفاء بعضها فلا يحتاج إلى إضمار الصلّة ولا الإجزاء ولا الكمال، كما روي عن جماعة، لأنه إنما يحتاج إليه عند الضرورة وهي عدم إمكان انتفاء الذات، ولو سلم أن المراد هنا الصلّة اللغوية فلا يمكن توجه النفي إلى ذاتها لأنها قد وجدت في الخارج كما قاله البعض لكان المتعين توجيه النفي إلى الصلّة أو الإجزاء لا إلى الكمال أما أولاً فلما ذكرنا من أن ذلك أقرب المجاز وأما ثانياً فلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث فإنها مصرحة بالإجزاء فتعين تقديره.

إذا تقرّر هذا فالحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لا من واجباتها فقط، لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط.

ودعت الحنفية وطائفة قليلة إلى أنها لا تجب بل الواجب آية من القرآن، هكذا قال النووي.

والصواب ما قاله الحافظ أن الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة لكن بنوا على قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن وجوبها إنما ثبت بالسنة والذي لا تتم الصلاة إلا به فرض والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن، وقد قال تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ فالفرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة إنما يثبت بالحديث فيكون واجباً يائس من يتركه وتحجز الصلاة بدونه.

وهذا تعويل على رأي فاسد حاصله رد كثير من السنة المطهرة بلا برهان ولا حجة تيرة فكم موطن من المواطن يقول فيه الشارع لا يجزئ كذا لا يقبل كذا لا يصح كذا، ويقول المتمسكون بهذا الرأي يجزئ ويقبل ويصح ولمثل هذا حذر السلف من أهل الرأي. ومن جملة ما أشادوا به هذه القاعدة أن الآية مصرحة بما تيسر وهو تحييز فلو تعينت الفاتحة لكان التيسير نسخاً للتخيير والقطعي لا ينسخ بالظني فيجب توجيه النفي إلى الكمال وهذه الكلية ممنوعة.

والسند ما تقدم من تحوّل أهل قباء إلى الكعبة بخبر واحد ولم ينكر عليهم النبي ﷺ بل مدحهم كما تقدّم ذلك في باب

والاستقبال ولو سلمت لكان محل النزاع خارجاً عنها لأن المنسوخ إنما هو استمرار التخيير وهو ظني، وأيضاً الآية نزلت في قيام الليل فليست مما نحن فيه.

وأما قولهم إن الحمل على توجيه النفي إلى الصحة إثبات للغة بالترجيح وأن الصحة عرف متجدد لأهل الشرع فلا يحمل خطاب الشارع عليه.

وإن تصحيح الكلام ممكن بتقدير الكمال فيكفي لأن الواجب التقدير بحسب الحاجة فيرده تصريح الشارع بلفظ الإجزاء وكونه من إثبات اللغة بالترجيح ممنوعة بل هو من إلحاق الفرد المجهول بالأعم الأغلب المعلوم ومن جملة ما استظهروا به على توجيه النفي إلى الكمال أن الفاتحة لو كانت فرضاً لوجب تعلمها، واللازم باطل فاللزوم مثله.

لما في حديث المسيء صلاته بلفظ: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ وَإِلَّا فَاحْمِذْ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ» عند النسائي وأبي داود والترمذي وهذا ملتبز فإن أحاديث فرضيتها تستلزم وجوب تعلمها لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب كما تقرر في الأصول وما في حديث المسيء لا يدل على بطلان اللازم لأن ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والذارقطي: «أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَعَلَّنِي مَا يُجْزِيَنِي فِي صَلَاتِي فَقَالَ: قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ولا شك أن غير المستطيع لا يكلف لأن الاستطاعة شرط في التكليف فالعدول هنا إلى البديل عند تعذر البديل غير قادح في فرضيته أو شرطيته ومن أدلتهم ما في حديث المسيء بلفظ: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» والجواب عنه أنه قد ورد في حديث المسيء أيضاً عند أحمد وأبي داود وابن حبان بلفظ: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» فقوله «مَا تيسَّرَ» مجمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لأن الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها، وقد قيل إن المراد بما تيسر فيما زاد على الفاتحة جمعاً بين الأدلة، لأن حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن.

وقيل إن ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة، وقد تعقب القول بالإجمال والإطلاق والنسخ، والظاهر الإبهام والتفسير، وهذا الكلام إنما يحتاج إليه على القول بأن حديث المسيء يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية.

وأما على القول بأنه يؤخذ بالزائد فالزائد، فلا إشكال في تحتمل المصير إلى القول بالفرضية بل القول بالشرطية لما عرفت ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي سعيد بلفظ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَوْ غَيْرِهَا» قال ابن سيد الناس: لا يدري بهذا اللفظ من أين جاء، وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود أنه قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» وإسناده صحيح ورواه ثقات، ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقُرْآنٍ وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» ويجب بأنه من رواية جعفر بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي.

وقال أحمد: ليس بقوي في الحديث، وقال ابن عدي: يكتب حديثه في الضعفاء.

وأيضاً قد روى أبو داود هذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ: «أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي أنه «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ» كما سيأتي وليست الرواية الأولى بأولى من هذه.

وأيضاً أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها يجنب الأحاديث المصرحة بفرضية فاتحة الكتاب وعدم إجزاء الصلاة بدونها (وَمِنْ أدلتهم) أيضاً ما روى ابن ماجه عن ابن عباس «أنه لما مرض النبي ﷺ فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس وتجيء رسول الله ﷺ إليهم وفيه: فكان أبو بكر يأتهم بالنبي ﷺ والناس يأتهمون بأبي بكر» وقال ابن عباس: «وأخذ رسول الله ﷺ في القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر» ويجب عنه بأنه روي بإسناد فيه قيس بن الربيع قال البزار: لا تعلم روي هذا الكلام إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقيس قال ابن سيد الناس: هو ممن اعتراه من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما اعترى ابن أبي ليلى وشريكاً، وقد وثقه قوم وضعفه آخرون، على أنه لا مانع من قراءته ﷺ الفاتحة بكاملها في غير هذه الركعة التي أدرك أبا بكر فيها، لأن النزاع إنما هو في وجوب الفاتحة في جملة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فسيأتي هذا خلاصة ما في هذه المسألة من المعارضات وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناءً على أن الركعة تسمى صلاة، وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول مسمى القراءة

لما في حديث المسيء صلاته بلفظ: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ وَإِلَّا فَاحْمِذْ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ» عند النسائي وأبي داود والترمذي وهذا ملتبز فإن أحاديث فرضيتها تستلزم وجوب تعلمها لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب كما تقرر في الأصول وما في حديث المسيء لا يدل على بطلان اللازم لأن ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والذارقطي: «أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَعَلَّنِي مَا يُجْزِيَنِي فِي صَلَاتِي فَقَالَ: قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ولا شك أن غير المستطيع لا يكلف لأن الاستطاعة شرط في التكليف فالعدول هنا إلى البديل عند تعذر البديل غير قادح في فرضيته أو شرطيته ومن أدلتهم ما في حديث المسيء بلفظ: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» والجواب عنه أنه قد ورد في حديث المسيء أيضاً عند أحمد وأبي داود وابن حبان بلفظ: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» فقوله «مَا تيسَّرَ» مجمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لأن الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها، وقد قيل إن المراد بما تيسر فيما زاد على الفاتحة جمعاً بين الأدلة، لأن حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن.

وقيل إن ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة، وقد تعقب القول بالإجمال والإطلاق والنسخ، والظاهر الإبهام والتفسير، وهذا الكلام إنما يحتاج إليه على القول بأن حديث المسيء يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية.

وأما على القول بأنه يؤخذ بالزائد فالزائد، فلا إشكال في تحتمل المصير إلى القول بالفرضية بل القول بالشرطية لما عرفت ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي سعيد بلفظ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَوْ غَيْرِهَا» قال ابن سيد الناس: لا يدري بهذا اللفظ من أين جاء، وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود أنه قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» وإسناده صحيح ورواه ثقات، ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقُرْآنٍ وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» ويجب بأنه من رواية جعفر بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي.

وقال أحمد: ليس بقوي في الحديث، وقال ابن عدي: يكتب حديثه في الضعفاء.

وأيضاً قد روى أبو داود هذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ: «أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي أنه «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ» كما سيأتي وليست الرواية الأولى بأولى من هذه.

وأيضاً أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها يجنب الأحاديث المصرحة بفرضية فاتحة الكتاب وعدم إجزاء الصلاة بدونها (وَمِنْ أدلتهم) أيضاً ما روى ابن ماجه عن ابن عباس «أنه لما مرض النبي ﷺ فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس وتجيء رسول الله ﷺ إليهم وفيه: فكان أبو بكر يأتهم بالنبي ﷺ والناس يأتهمون بأبي بكر» وقال ابن عباس: «وأخذ رسول الله ﷺ في القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر» ويجب عنه بأنه روي بإسناد فيه قيس بن الربيع قال البزار: لا تعلم روي هذا الكلام إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقيس قال ابن سيد الناس: هو ممن اعتراه من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما اعترى ابن أبي ليلى وشريكاً، وقد وثقه قوم وضعفه آخرون، على أنه لا مانع من قراءته ﷺ الفاتحة بكاملها في غير هذه الركعة التي أدرك أبا بكر فيها، لأن النزاع إنما هو في وجوب الفاتحة في جملة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فسيأتي هذا خلاصة ما في هذه المسألة من المعارضات وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناءً على أن الركعة تسمى صلاة، وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول مسمى القراءة

لما في حديث المسيء صلاته بلفظ: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ وَإِلَّا فَاحْمِذْ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ» عند النسائي وأبي داود والترمذي وهذا ملتبز فإن أحاديث فرضيتها تستلزم وجوب تعلمها لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب كما تقرر في الأصول وما في حديث المسيء لا يدل على بطلان اللازم لأن ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والذارقطي: «أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَعَلَّنِي مَا يُجْزِيَنِي فِي صَلَاتِي فَقَالَ: قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ولا شك أن غير المستطيع لا يكلف لأن الاستطاعة شرط في التكليف فالعدول هنا إلى البديل عند تعذر البديل غير قادح في فرضيته أو شرطيته ومن أدلتهم ما في حديث المسيء بلفظ: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» والجواب عنه أنه قد ورد في حديث المسيء أيضاً عند أحمد وأبي داود وابن حبان بلفظ: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» فقوله «مَا تيسَّرَ» مجمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لأن الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها، وقد قيل إن المراد بما تيسر فيما زاد على الفاتحة جمعاً بين الأدلة، لأن حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن.

وقيل إن ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة، وقد تعقب القول بالإجمال والإطلاق والنسخ، والظاهر الإبهام والتفسير، وهذا الكلام إنما يحتاج إليه على القول بأن حديث المسيء يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية.

وأما على القول بأنه يؤخذ بالزائد فالزائد، فلا إشكال في تحتمل المصير إلى القول بالفرضية بل القول بالشرطية لما عرفت ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي سعيد بلفظ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَوْ غَيْرِهَا» قال ابن سيد الناس: لا يدري بهذا اللفظ من أين جاء، وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود أنه قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر» وإسناده صحيح ورواه ثقات، ومن أدلتهم أيضاً حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقُرْآنٍ وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» ويجب بأنه من رواية جعفر بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي.

وقال أحمد: ليس بقوي في الحديث، وقال ابن عدي: يكتب حديثه في الضعفاء.

وأيضاً قد روى أبو داود هذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ: «أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي أنه «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ» كما سيأتي وليست الرواية الأولى بأولى من هذه.

وأيضاً أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها يجنب الأحاديث المصرحة بفرضية فاتحة الكتاب وعدم إجزاء الصلاة بدونها (وَمِنْ أدلتهم) أيضاً ما روى ابن ماجه عن ابن عباس «أنه لما مرض النبي ﷺ فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس وتجيء رسول الله ﷺ إليهم وفيه: فكان أبو بكر يأتهم بالنبي ﷺ والناس يأتهمون بأبي بكر» وقال ابن عباس: «وأخذ رسول الله ﷺ في القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر» ويجب عنه بأنه روي بإسناد فيه قيس بن الربيع قال البزار: لا تعلم روي هذا الكلام إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقيس قال ابن سيد الناس: هو ممن اعتراه من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما اعترى ابن أبي ليلى وشريكاً، وقد وثقه قوم وضعفه آخرون، على أنه لا مانع من قراءته ﷺ الفاتحة بكاملها في غير هذه الركعة التي أدرك أبا بكر فيها، لأن النزاع إنما هو في وجوب الفاتحة في جملة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فسيأتي هذا خلاصة ما في هذه المسألة من المعارضات وقد استدلل بهذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناءً على أن الركعة تسمى صلاة، وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول مسمى القراءة

لما في حديث المسيء صلاته بلفظ: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ وَإِلَّا فَاحْمِذْ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ» عند النسائي وأبي داود والترمذي وهذا ملتبز فإن أحاديث فرضيتها تستلزم وجوب تعلمها لأن ما لا يتم الواجب إلا به واجب كما تقرر في الأصول وما في حديث المسيء لا يدل على بطلان اللازم لأن ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والذارقطي: «أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخُذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَعَلَّنِي مَا يُجْزِيَنِي فِي صَلَاتِي فَقَالَ: قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ولا شك أن غير المستطيع لا يكلف لأن الاستطاعة شرط في التكليف فالعدول هنا إلى البديل عند تعذر البديل غير قادح في فرضيته أو شرطيته ومن أدلتهم ما في حديث المسيء بلفظ: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» والجواب عنه أنه قد ورد في حديث المسيء أيضاً عند أحمد وأبي داود وابن حبان بلفظ: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» فقوله «مَا تيسَّرَ» مجمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لأن الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها، وقد قيل إن المراد بما تيسر فيما زاد على الفاتحة جمعاً بين الأدلة، لأن حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن.

وقيل إن ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة، وقد تعقب القول بالإجمال والإطلاق والنسخ، والظاهر الإبهام والتفسير، وهذا الكلام إنما يحتاج إليه على القول بأن حديث المسيء يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية.

الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال: «مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يَصَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ» وذهب الحسن البصري والهادي والمؤيد بالله وداد وإسحاق إلى أن الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرآن معها مرة واحدة في أي ركعة أو مفرقة.

وقال زيد بن علي والنَّاصر: إن الواجب القراءة في الأولين، وكذا قال أبو حنيفة، لكن من غير تخصيص للفاتحة كما سلف عنه.

وأما الآخرين فلا تتعين القراءة فيها عندهم بل إن شاء قرأ وإن شاء سبَّح زاد أبو حنيفة وإن شاء سكَّت واحتج القائلون بوجوب الفاتحة مرة واحدة بالأحاديث المذكورة في الباب فإنَّ المعنى الحقيقي للصلاة هو جميعها لا بعضها.

وقد عرفت الجواب عن ذلك واحتجَّ من قال بوجوبها في الأولين فقط بما روي عن علي رضي الله عنه أنه قرأ في الأولين وسبَّح في الآخرين.

وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهبت الشافعية وأحمد بن حنبل إلى عدم الصحة، وروى ابن القاسم عن مالك أنه إن نسيها في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته، وإن نسيها في ركعة من صلى ثلاثية أو رباعية فروي عنه أنه يعيدها ولا تجزئه وروي عنه أنه يسجد سجدي السهو وروي عنه أن يعيد تلك الركعة ويسجد للسهو بعد السلام.

ومقتضى الشرطية التي نبهناك على صلاحية الأحاديث للدلالة عليها أن النَّاسِي يعيد الصلاة كمن صلى بغير وضوء ناسياً واختلف هل تجب القراءة بزيادة على الفاتحة أو لا؟ وسيأتي تحقيقه.

١٩٤- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٢/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٤٠) وَقَدْ سَبَقَ مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة. ومحمد بن إسحاق فيه مقال مشهور، ولكنه يشهد لصحته حديث أبي

في تلك الصلاة، والأصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة وإطلاق اسم الكل على البعض مجاز لا يصار إليه إلا لموجب فليس في الحديث إلا أن الواجب في الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة الفاتحة مرة واحدة فإن دل دليل خارجي على وجوبها في كل ركعة وجب المصير إليه، وقد نسب القول بوجوب الفاتحة في كل ركعة النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح إلى الجمهور ورواه ابن سيد الناس في شرح الترمذي عن علي وجابر وعن ابن عون والأوزاعي وأبي ثور، قال: وإليه ذهب أحمد وداد، وبه قال مالك إلا في الناسي، وإليه ذهب الإمام شرف الذين من أهل البيت، قال المهدي في البحر: إن الظاهر مع من ذهب إلى إيجابها في كل ركعة واستدلوا أيضاً على ذلك بما وقع عند الجماعة واللفظ للبخاري من «قَوْلِهِ ﷺ لِلْمُسِيِّ: ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا» بعد أن أمره بالقراءة، وفي رواية لأحمد وابن حبان والبيهقي في قصة المسيء صلاته أنه قال في آخره: «ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ».

وقد نسب صاحب ضوء النهار هذه الرواية إلى البخاري من حديث أبي قتادة وهو وهم والذي في البخاري عن أبي قتادة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» وهذا الدليل إذا ضممت إلى ما أسلفنا لك من حمل قوله في حديث المسيء «ثُمَّ أَفْعَلْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» على الفاتحة لما تقدم انتهض ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة، وكان قرينة لحمل قوله في حديث المسيء «ثُمَّ كَذَلِكَ فِي كُلِّ صَلَاتِكَ فَأَفْعَلْ» على المجاز وهو الركعة وكذلك حمل: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» عليه.

ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِالْحَمْدِ وَسُورَةٍ فِي فَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا».

قال الحافظ: وإسناده ضعيف وحديث أبي سعيد أيضاً بلفظ «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» رواه إسماعيل بن سعيد الشاذلي، قال ابن عبد الهادي في التتقيق: رواه إسماعيل هذا وهو صاحب الإمام أحمد من حديث عبادة وأبي سعيد بهذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الإمام والمأموم وبين إسرار الإمام وجهه، وسيأتي الكلام على ذلك ومن جملة المؤيدات لوجوب

وهرة المتقدم الذي أشار إليه المصنف عند الجماعة إلا البخاري بلفظ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خُدَاجٌ» وتقدم هنالك أيضاً ضبط الخداج وتفسيره. ويشهد له أيضاً ما أخرجه البيهقي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ «كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خُدَاجٌ». والحديث احتج به الجمهور القائلون بوجوب قراءة الفاتحة وأجاب القائلون بعدم الوجوب عنه بأن الخداج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان. وردّ بأن الأصل أن الصلاة الناقصة لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الأدلة في المسألة.

٦٩٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُخْرَجَ فَيُنَادِيَ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ زَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤٢٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٨١٩). الحديث أخرجه أبو داود من طريق جعفر بن ميمون. وقد تقدم أن النسائي قال: ليس بثقة، واحد قال: ليس بقوي، وابن عدي قال يكتب حديثه في الضعفاء. ولكنه يشهد لصحته ما عند مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عبادة بن الصامت بلفظ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَصَاعِداً» وإن كان قد أعلها البخاري في جزء القراءة كما تقدم. ويشهد له أيضاً حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ: «أَمَرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ» قال ابن سيد الناس: وإسناده صحيح ورجاله ثقات وقال الحافظ: إسناده صحيح ويشهد له أيضاً حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِالْحَمْدِ وَسُورَةٍ» وقد تقدم تضعيف الحافظ له وهذه الأحاديث لا تقصر عن الدلالة على وجوب قرآن مع الفاتحة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الفاتحة في صلاة الصبح والجمعة والأوليين من كل الصلوات، قال النووي: إن ذلك سنة عند جميع العلماء وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة. قال النووي وهو شاذ مردود.

وأما السورة في الركعة الثالثة والرابعة فكره ذلك مالك واستحبه الشافعي في قوله الجليلي دون القديم. وقد ذهب إلى إيجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبد الله

وعثمان بن أبي العاص والهادي والقاسم والمؤيد بالله كذا في البحر وقدره الهادي بثلاث آيات، قال القاسم والمؤيد بالله: أو آية طويلة، والظاهر ما ذهبوا إليه من إيجاب شيء من القرآن، وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه إلا توهم أنه لا يسمى ما دون ذلك قرآناً لعدم إعجازه كما قال المهدي في البحر، وهو فاسد لصدق القرآن على القليل والكثير لأنه جنس وأيضاً المراد وما يسمى قرآناً لا ما يسمى معجزاً ولا تلازم بينهما، وكذلك التقدير بالآية الطويلة.

نعم لو كان حديث أبي سعيد المصريح فيه بذكر السورة صحيحاً لكان مفسراً للمبهم في الأحاديث من قوله: «فَمَا زَادَ» وقوله: «فَصَاعِداً» وقوله: «وَمَا تَيَسَّرَ» ولكن دالا على وجوب الفاتحة وسورة في كل ركعة، ولكنه ضعيف كما عرفت. وقد عورضت هذه الأحاديث بما في البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة أنه قال «فِي كُلِّ صَلَاةٍ يَقْرَأُ فَمَا أَسْمَعُنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعُنَاكُمْ وَمَا أَخْفَى عَلَيْنَا أَخْفَيْنَا عَنْكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَزِدْ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ أَجْزَاءً، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ» ولكن الظاهر من السياق أن قوله «وَإِنْ لَمْ تَزِدْ»... إلخ ليس مرفوعاً ولا نماله حكم الرفع فلا حجة فيه وقد أخرج أبو عوانة هذا الحديث كرواية الشيخين إلا أنه زاد في آخره وسمعه يقول: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» قال الحافظ في الفتح: وظاهر سياقه أن ضمير سمعته للنبي ﷺ فيكون مرفوعاً بخلاف رواية الجماعة ثم قال: نعم.

فقوله «مَا أَسْمَعُنَا وَمَا أَخْفَى عَلَيْنَا» يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ فيكون للجميع حكم الرفع انتهى. وهذا الإشعار في غاية الخفاء باعتبار جميع الحديث، فإن صح جمع بينه وبين الأحاديث المصروفة بزيادة ما تيسر من القرآن يحملها على الاستحباب.

وقد قيل إن المراد بقوله «فَصَاعِداً» دفع توهم حصر الحكم على الفاتحة، كذا قال الحافظ، وهو معنى ما قال البخاري في جزء القراءة أن قوله: «فَصَاعِداً» نظير قوله: «تَقَطَّعَ الْيَدُ فِي رُبْعٍ وَيُنَازِرُ فَصَاعِداً» قال الحافظ في الفتح: وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد على الفاتحة وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة وغيرهم انتهى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ وَإِنْصَاتِهِ إِذَا سَمِعَ إِمَامَهُ ٦٩٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ

الإمام يُؤْتَم بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبَرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ مُسْلِمٌ: هُوَ صَحِيحٌ (حس: ٢/ ٢٣٠) (د: ٦٠٤) (ن: ١٤١/ ٢) (هـ: ٨٤٦).

زيادة قوله: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا» قال أبو داود: ليست بمحفوظة، والوهم عندنا من أبي خالد قال المنذري: وفيما قاله نظر فإن أبا خالد هذا هو سليمان بن حبان الأحمر وهو من الثقات الذين احتج البخاري ومسلم بمحدثهم في صحيحهما ومع هذا فلم يتفرد بهذه الزيادة، بل قد تابعه عليها أبو سعيد محمد بن سعد الأنصاري الأشعري المدني نزيل بغداد.

وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة، وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله المخرمي وأبو عبد الرحمن النسائي.

وقد أخرج هذه الزيادة النسائي في سننه من حديث أبي خالد الأحمر، ومن حديث محمد بن سعد وقد أخرج مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الأشعري من حديث جرير بن عبد الحميد عن سليمان التيمي عن قتادة، وقال الدارقطني: هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن قتادة، وخالفه الحفاظ فلم يذكروها قال: وإجماعهم على مخالفته يدل على وهمه، قال المنذري: ولم يؤثر عند مسلم تفرد سليمان بذلك لثقة وحفظه وصححه هذه الزيادة يعني مسلماً.

قال أبو إسحاق صاحب مسلم: قال أبو بكر ابن أخت أبي

النضر في هذا الحديث لمسلم أي طعن فيه فقال مسلم: يزيد أحفظ من سليمان، فقال أبو بكر: فحديث أبي هريرة هو صحيح يعني «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا» فقال: هو عندي صحيح فقال: لم لم تضعه هنا؟ فقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه، فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة قوله: «إِنَّمَا يُجِئُ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَ بِهِ» معناه أن الائتمام يقتضي متابعة المأموم لإمامه، فلا يجوز له المقارنة والمساابقة والمخالفة إلا ما دلّ الدليل الشرعي عليه كصلاة القائم خلف القاعد ونحوها.

وقد ورد النهي عن الاختلاف بخصوصه بقوله: «لَا تَخْتَلِفُوا». قوله: (فَكَبَرُوا) جزم ابن بطال وابن دقيق العيد بأن الفاء للتعقيب ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الإمام فلو سبقه بتكبيرة الإحرام له لم تتعقد صلاته وتعقب القول

تختلفوا.

قوله: (فَكَبَرُوا) جزم ابن بطال وابن دقيق العيد بأن الفاء للتعقيب ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الإمام فلو سبقه بتكبيرة الإحرام له لم تتعقد صلاته وتعقب القول

بالتعقيب بأن فاءه هي العاطفة وأما التي هنا فهي للربط فقط لأنها وقعت جواباً للشرط فعلى هذا لا يقتضي تأخير أفعال المأموم عن الإمام إلا على القول بتقديم الشرط على الجزاء.

وقد قال قوم: إن الجزاء يكون مع الشرط فينبغي على هذا المقارنة قوله: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا» احتج بذلك القائلون أن المؤتم لا يقرأ خلف الإمام في الصلاة الجهرية وهم زيد بن علي والمهادي والقاسم وأحمد بن عيسى وعبيد الله بن الحسن العنبري وإسحاق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية.

لكن الحنفية قالوا: لا يقرأ خلف الإمام لا في سرية ولا في جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبد الله بن شداد الآتي وهو ضعيف لا يصلح للاحتجاج به كما ستعرف ذلك.

واستدل القائلون أن المؤتم لا يقرأ خلف الإمام في الجهرية بقوله تعالى: «فَأَنْصِتُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» وبحديث أبي هريرة الآتي وذهب الشافعي وأصحابه إلى وجوب قراءة الفاتحة على المؤتم من غير فرق بين الجهرية والسرية سواء سمع المؤتم قراءة الإمام أم لا، وإليه ذهب الناصر من أهل البيت.

واستدلوا على ذلك بحديث عبادة بن الصامت الآتي وأجابوا عن أدلة أهل القول الأول بأنها عمومات وحديث عبادة خاص وبناء العام على الخاص واجب كما تقرر في الأصول وهذا لا يحصى عنه.

ويؤيده الأحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب في كل ركعة من غير فرق بين الإمام والمأموم لأن البراءة عن عهدها إنما تحصل بناقل صحيح لا يشمل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها.

وقد أجاب المهدي في البحر عن حديث عبادة بأنه معارض بحديث «مَا لِي أُنَازِعُ الْقُرْآنَ» وهي من معارضة العام بالخاص، وهو لا يعارضه، أما على قول من قال من أهل الأصول أنه يبنى العام على الخاص مطلقاً وهو الحق فظاهر وأما على قول من قال: إن العام المتأخر عن الخاص ناسخ له وإنما يخصص المقارن والمتأخر بمدّة لا تتسع للعمل فكذلك أيضاً، لأن عبادة روى العام والخاص في حديثه الآتي فهو من التخصيص بالمقارن فلا

تعارض في المقام على جميع الأقوال ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب السكوت خلف الإمام في الجهرية ما تقدم من قول جابر «مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَلَمْ يُصَلِّ إِلَّا

شارح المصاييح، واقتصر عليه ابن رسلان في شرح السنن. والمنازعة: المجاذبة، قال صاحب النهاية: أنازع أجاذب أي كأنهم

جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه فالتبست عليه القراءة.

وأصل النزاع الجذب، ومنه نزع الميت بروحه.

والحديث استدلل به القائلون بأنه لا يقرأ المؤتم خلف الإمام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لأن الكلام في قراءة المؤتم خلف الإمام سرًا والمنازعة إنما تكون مع جهر المؤتم لا مع إسراره. وأيضًا لو سلم دخول ذلك في المنازعة كان هذا الاستفهام الذي للإنكار عامًا لجميع القرآن أو مطلقًا في جميعه وحديث عبادة خاصًا ومقيّدًا، وقد تقدّم البحث عن ذلك.

٦٩٨- وَعَنْ عِبَادَةَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ فَتَقَلَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «إِنِّي أَرَأَيْكُمْ تَقْرَءُونَ وَرَأَى إِمَامِكُمْ»، قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ وَاللَّهِ، قَالَ «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٢٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١١) وَفِي لَفْظٍ: «فَلَا تَقْرَءُوا مِنَ الْقُرْآنِ إِذَا جَهَرْتُمْ بِهِ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٢٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٢/٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣١٩/١)، وَقَالَ: كُلُّهُمْ يَقَاتُ.

٦٩٩- وَعَنْ عِبَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «لَا يَفْرَأُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ إِذَا جَهَرْتُمْ بِالْقِرَاءَةِ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ: رَجَالُهُ كُلُّهُمْ يَقَاتُ (٣٢٠/١).

الحديث أخرجه أيضًا أحمد والبخاري في جزء القراءة وصححه وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن إسحاق قال: حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة، وتابعه زيد بن واقد وغيره عن مكحول، ومن شواهد ما رواه أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا كُنْتُمْ تَقْرَءُونَ وَالْإِمَامُ يَفْرَأُ قَالُوا: إِنَّا لَنَفْعَلُ قَالَ: لَا، إِلَّا بِأَمِّ يَفْرَأُ أَحَدُكُمْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» قال الحافظ: إسناده حسن.

ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس، وزعم أن الطريقتين محفوظتان، وخالفه البيهقي فقال: إن طريق أبي قلابة عن أنس ليست بمحفوظة، ومحمد بن إسحاق قد صرح بالتحديث فذهبت مظنة تدليس وتابعه من تقدم قوله: (فَقُلْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ) أي شق عليه التلفظ والجهر بالقراءة ويحتمل أن يراد به أنها التبتت عليه القراءة بدليل ما عند أبي داود من

أن يكون وراء الإمام، وهو مع كونه غير مرفوع مفهوم لا يعارض بمثله منطوق حديث عبادة.

وقد اختلفت الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند سكنت الإمام أو عند قراءته وظاهر الأحاديث الآتية أنها تقرأ عند قراءة الإمام وفعلها حال سكوت الإمام إن أمكن أحوط لأنه يجوز عند أهل القول الأول فيكون فاعل ذلك آخذًا بالإجماع، وأما اعتياد قراءتها حال قراءة الإمام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل الكل جائز وستة، نعم حال قراءة الإمام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج إلى تأخير الاستعادة عن محلها الذي هو بعد التوجه، أو تكريرها عند إرادة قراءة الفاتحة إن فعلها في محلها أولًا وآخر الفاتحة إلى حال قراءة الإمام للسورة.

ومن جهة الاكتفاء بالتأمين مرة واحدة عند فراغه وفراغ الإمام من قراءته الفاتحة إن وقع الاتفاق في التمام بخلاف من أخر قراءة الفاتحة إلى حال قراءة الإمام للسورة وقد بالغ بعض الشافعية فصرح بأنه إذا اتفقت قراءة الإمام والمأموم في آية خاصة من أي الفاتحة بطلت صلاته، وروى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم وهو من الفساد بمكان يعني عن رده.

٦٩٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ آيَةً؟» فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنِّي أَقُولُ مَا لِي أَنَاذِعُ الْقُرْآنَ»، قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنْ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٢٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٠/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَلِيثٌ حَسَنٌ (٣١٢).

الحديث أخرجه أيضًا مالك في الموطأ والشافعي وأحمد وابن ماجه وابن حبان.

وقوله: «فَانْتَهَى النَّاسُ عَنْ الْقِرَاءَةِ» مدرج في الخبر كما بينه الخطيب، واتفق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم.

قال النووي: وهذا مما لا خلاف فيه بينهم.

قوله: (مَا لِي أَنَاذِعُ) بضم الهمزة للمتكلم وفتح الزاي مضارع ومفعوله الأول مضمّر فيه والقرآن مفعوله الثاني قاله

هو التحقيق في المقام.

فائدة: قد عرفت مما سلف وجوب الفاتحة على كل إمام ومأموم في كل ركعة وعرفناك أن تلك الأدلة صالحة للاحتجاج بها على أن قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة، فمن زعم أنها تصح صلاة من الصلوات أو ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج إلى إقامة برهان يخص تلك الأدلة ومن ههنا يتبين لك ضعف ما ذهب إليه الجمهور أن من أدرك الإمام راعياً دخل معه واعتد بتلك الركعة وإن لم يدرك شيئاً من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة: «مَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ فِي صَلَاتِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصِفْ إِلَيْهَا رُكْعَةً أُخْرَى» رواه الدارقطني من طريق ياسين بن معاذ وهو متروك.

وأخرجه الدارقطني بلفظ: «إِذَا أَدْرَكَ أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ، وَإِذَا أَدْرَكَ رُكْعَةً فَلْيُرْكَعْ إِلَيْهَا أُخْرَى» ولكنه رواه من طريق سليمان بن داود الحراني ومن طريق صالح بن أبي الأخضر، وسليمان متروك وصالح ضعيف، على أن التقييد بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بأن غير الجمعة بخلافها، وكذا التقييد بالركعة في الرواية الأخرى يدل على خلاف المدعى، لأن الركعة حقيقة لجميعها، وإطلاقها على الركوع وما بعده مجاز لا يصار إليه إلا لقربن، كما وقع عند مسلم من حديث البراء بلفظ: «فَرَجَدَتْ قِيَامَهُ فَرَكْعَتُهُ فَأَعِيدَإِلَهُ فَسَجَدَتْهُ» فإن وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسجود قرينة تدل على أن المراد بها الركوع، وقد ورد حديث: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِالْفَاظِ لَا تَحُلُو طَرَقَهَا عَنْ مَقَالٍ حَتَّى قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ عَنْ أَبِيهِ: لَا أَصِلُ هَذَا الْحَدِيثَ، إِنَّمَا الْمَتْنُ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رُكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا» وكذا قال الدارقطني والعقيلي وأخرجه ابن خزيمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَهَا قَبْلُ أَنْ يُقِيمَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ» وليس في ذلك دليل مطلوبهم لما عرفت من أن سمي الركعة جميع أذكراها وأركانها حقيقة شرعية وعرفية، وهما مقدمتان على اللغوية كما تقرر في الأصول، فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي.

فإن قلت: فأي فائدة على هذا في التقييد بقوله: «قَبْلُ أَنْ يُقِيمَ صَلَاتَهُ» قلت: دفع توهم أن من دخل مع الإمام ثم قرأ الفاتحة وركع الإمام قبل فراغه منها غير مدرك، إذا تقرر لك هذا علمت

حديث عبادة في رواية له بلفظ «فَالْتَبَسَتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ» قوله: (لا تَفْعَلُوا) هذا النهي محمول على الصلاة الجهرية كما في الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف بلفظ «إِذَا جَهَرْتَ بِهِ» ولفظ: «إِذَا جَهَرْتَ بِالْقِرَاءَةِ» وفي رواية لمالك والنسائي وأبي داود والترمذي وحسبها عن أبي هريرة بلفظ «فَاتَّهَى النَّاسُ عَنْ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا. وفي لفظ للدارقطني «إِذَا أَسْرَزَتْ بِقِرَائَتِي فَأَقْرَؤُوا وَإِذَا جَهَرْتُ بِقِرَائَتِي فَلَا يَقْرَأْ مَعِي أَحَدٌ».

قوله: (فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ) قد تقدم الكلام على ما يقدر في هذا النهي والحديث استدلل به من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام وهو الحق.

وقد تقدم بيان ذلك، وظاهر الحديث الإذن بقراءة الفاتحة جهراً لأنه استثنى من النهي عن الجهر خلفه، ولكنه أخرج ابن حبان من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أَنْتُمْ رَوْنٌ فِي صَلَاتِكُمْ خَلْفَ الْإِمَامِ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ؟ فَلَا تَفْعَلُوا وَلْيَقْرَأْ أَحَدُكُمْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي نَفْسِهِ» وأخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط والبيهقي، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي قلابة مرسلاً، وظاهر التقييد بقوله «مِنَ الْقُرْآنِ» يدل على أنه لا بأس بالاستفتاح حال قراءة الإمام بما ليس بقرآن والتعوذ والدعاء.

وقد ذهب ابن حزم إلى أن المؤتم لا يأتي بالتوجه وراء الإمام، قال: لأن فيه شيئاً من القرآن، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يقرأ خلف الإمام إلا أم القرآن وهو فاسد، لأنه إن أراد بقوله: لأن فيه شيئاً من القرآن كل توجه، فقد عرفت مما سلف أن أكثرها مما لا قرآن فيه، وإن أراد خصوص توجه علي رضي الله عنه الذي فيه «وَجْهَتْ وَجْهِي إِلَى آخِرِهِ» فليس محل النزاع هذا التوجه الخاص ولكنه ينبغي لمن صلى خلف إمام يتوجه قبل التكبيرة كالمداوية أو دخل في الصلاة حال قراءة الإمام أن يأتي بأخصر التوجهات لينفخ لسماع الإمام ويمكن أن يقال لا يتوجه بشيء من التوجهات من صلى خلف إمام لا يتوجه بعد التكبيرة لأن عمومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب الإنصات والاستماع والتوجه حال قراءة الإمام للقرآن غير منصت ولا مستمع وإن لم يكن تالياً للقرآن إلا عند من يجوز تخصيص مثل هذا العموم بمثل ذلك المفهوم أعني مفهوم قوله من القرآن، هذا

أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» ثُمَّ جُزِمَ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ فُوتِ الرُّكْعَةِ وَالرُّكْنِ وَالذِّكْرِ الْمَفْرُوضِ، لِأَنَّ الْكُلَّ فَرَضٌ لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ، قَالَ: فَهُوَ مَأْمُورٌ بِقَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ الْإِمَامُ وَإِتِمَامِهِ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِصُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ نَصٍّ آخِرٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَجُودِهِ قَالَ: وَقَدْ أَقْدَمَ بَعْضُهُمْ عَلَى دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ كَاذِبٌ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَا يَعْتَدُ بِالرُّكْعَةِ حَتَّى يَقْرَأَ أَمْ الْقُرْآنَ، وَرَوَى الْقَضَاءُ أَيْضًا عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ يَكْبَرُ قَائِمًا ثُمَّ يَرْكَعُ فَقَدْ صَارَ مَدْرَكًا لِلرُّوْقَةِ قُلْنَا: وَهَذِهِ مَعْصِيَةٌ أُخْرَى وَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى قَطُّ وَلَا رَسُولُهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ الْحَالِ الَّتِي يَجِدُ الْإِمَامَ عَلَيْهَا.

وَأَيْضًا لَا يَجُزِّي قَضَاءُ شَيْءٍ يَسْبِقُ بِهِ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ لَا قَبْلَ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَيْضًا فِي الْجَوَابِ عَنْ اسْتِدْلَالِهِمْ بِحَدِيثِ: «مَنْ أَذْرَكَ مِنْ الصَّلَاةِ رُكْعَةً فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ» أَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ قَضَاءُ مَا لَمْ يَدْرِكْ مِنَ الصَّلَاةِ أَنْتَهَى.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ أَنْهَضَ مَا احْتَجَّ بِهِ الْجُمْهُورُ فِي الْمَقَامِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حِينَئِذٍ بِاللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ لِقَوْلِهِ فِيهِ «قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ صَلَاتَهُ» كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ ذِكْرَ الرُّكْعَةِ فِيهِ مُنَافٍ لِمَطْلُوبِهِمْ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ الَّذِي عَوَّلُوا عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْمَذْهَبِ الثَّانِي كَمَا عَرَفْتُ، وَمَنْ الْبَعِيدُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَهُ صَحِيحًا وَيَذْهَبَ إِلَى خِلَافِهِ.

وَمِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِمَا بِلَفْظِ: «مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ قَدْ اسْتَدَلَّ بِهِمَا عَلَى أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا لَمْ يَحْتَجِبْ لَهُ تِلْكَ الرُّكْعَةُ لِلأَمْرِ بِإِتِمَامِ مَا فَاتَهُ، لِأَنَّهُ فَاتَهُ الْقِيَامُ وَالْقِرَاءَةُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ، وَقَدْ عَرَفْتُ الْجَوَابَ عَنْ احْتِجَاجِهِمْ لَهُ وَقَدْ أَلْفَ السَّيِّدِ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرَ رِسَالَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَرَجَّحَ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ، وَقَدْ كَتَبْتُ أَجْمَاثًا فِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا.

٧٠٠- وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً» وَقَدْ رَوَى مُسْنَدًا مِنْ طَرُقٍ كُلِّهَا ضِعَافًا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُرْسَلٌ.

الْحَدِيثُ قَالَ الدَّارَقُطْنِي: لَمْ يَسْنِدْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ

أَنَّ الْوَاجِبَ الْحَمْلَ عَلَى الْإِدْرَاكِ الْكَامِلِ لِلرُّكْعَةِ الْحَقِيقَةِ لِعَدَمِ وَجُودِ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْبَرَاءَةُ مِنْ عَهْدَةِ أَدْلَةٍ وَجُوبِ الْقِيَامِ الْقَطْعِيَّةِ وَأَدْلَةٍ وَجُوبِ الْفَاتِحَةِ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَأَبُو بَكْرِ الضَّبْعِيُّ، وَرَوَى ذَلِكَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ وَذَكَرَ فِيهِ حَافِيًا عَنْ رَوَى عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ أَنَّهُ احْتَجَّ لِذَلِكَ بِمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ فَلْيَرْكُعْ مَعَهُ وَلْيُعِذْ الرُّكْعَةَ» وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ أَذْرَكَ الْقَوْمُ رُكُوعًا لَمْ تَعْتَدْ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ» قَالَ الْحَافِظُ: وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَلَا أَصْلَ لَهُ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ تَبَعًا لِلْإِمَامِ: إِنَّ أَبَا عَاصِمٍ الْعَبَّادِيَّ حَكَى عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ أَنَّهُ احْتَجَّ بِهِ، وَقَدْ حَكَى هَذَا الْمَذْهَبُ الْبُخَارِيُّ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ عَنْ كُلِّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَحَكَاهُ فِي الْفَتْحِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَقَوَاهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السَّبْكِ وَغَيْرُهُ مِنْ عَدَنِيِّ الشَّافِعِيَّةِ وَرَجَّحَهُ الْمُقْبَلِيُّ قَالَ: وَقَدْ بَحَثْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَأَحْطَنْهَا فِي جَمِيعِ بَحْثِي فَقَهَّاهُ وَحَدِيثًا فَلَمْ أَحْصِلْ مِنْهَا عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْتُ، يَعْنِي مِنْ عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِإِدْرَاكِ الرُّكُوعِ فَقَطُّ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ بَعْدَ أَنْ حَكَى عَنْ شَيْخِهِ السَّبْكِ: أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَعْتَدُ بِالرُّكْعَةِ مَنْ لَا يَدْرِكُ الْفَاتِحَةَ مَا لَفْظُهُ: وَهُوَ الَّذِي يَخْتَارُهُ أَنْتَهَى.

فَالْمَعْجَبُ مِمَّنْ يَدَّعِي الْإِجْمَاعَ وَالْمُخَالَفَ مِثْلَ هَؤُلَاءِ. وَأَمَّا احْتِجَاجُ الْجُمْهُورِ بِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ حَيْثُ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ خَافَةَ أَنْ تَفُوتَهُ الرُّكْعَةُ فَقَالَ ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ جِرْمًا وَلَا تُعَذِّدْ» وَلَمْ يُؤْمَرْ بِإِعَادَةِ الرُّكْعَةِ، فَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ كَمَا لَمْ يَأْمُرْ بِالْإِعَادَةِ لَمْ يَنْقُلْ إِلَيْنَا أَنَّهُ اعْتَدَّ بِهَا.

وَالدَّعَاءُ لَهُ بِالْحَرَصِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِعْتِدَادَ بِهَا لِأَنَّ الْكُونَ مَعَ الْإِمَامِ مَأْمُورٌ بِهِ سَوَاءً كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي يَدْرِكُهُ الْمُؤْتَمِّعُ مُعْتَدًّا بِهِ أَمْ لَا، كَمَا فِي حَدِيثِهِ «إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سَجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعْلَوْهَا شَيْئًا» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَهَى أَبَا بَكْرَةَ عَنِ الْعُودِ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ.

وَالِاحْتِجَاجُ بِشَيْءٍ قَدْ نَهَى عَنْهُ لَا يَصِحُّ وَقَدْ أَجَابَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْحَلِيِّ عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ اجْتِزَاءٌ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ لَا بَدَّ فِي الْإِعْتِدَادِ بِالرُّكْعَةِ مِنْ إِدْرَاكِ الْقِيَامِ وَالْقِرَاءَةِ بِحَدِيثِ: «مَا

مِنْ ذَنْبِهِ». وَقَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: آمِينَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، إِلَّا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شَيْهَابٍ (حم): (٤٥٩/٢) (خ: ٧٨٠) (م: ٤١٠) (٩٣٦) (ت: ٢٥٠) (ن: ١٤٤/٢) (هـ: ٨٥١). وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ»، فَقُولُوا: آمِينَ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ آمِينَ، وَإِنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ آمِينَ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٥٩/٢) وَالنَّسَائِيُّ (١٤٤/٢).

وفي الباب عن عليٍّ عند ابن ماجه وعن بلالٍ عند أبي داود. وعن أبي موسى عند أبي عوانة وعن عائشة عند أحمد والطبراني وابن ماجه وعن ابن عباسٍ عند ابن ماجه أيضًا، وفي إسناده طلحة بن عمرو، وقد تكلم فيه غير واحدٍ من أهل العلم وعن سلمان عند الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشر. وعن أم الحصين عند الطبراني في الكبير وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيفٌ وعن أبي هريرة حديث آخر سيأتي وحديث ثالث عند النسائي.

وعن وائلٍ ثلاثة أحاديث سيأتي ذكرها في المتن والشرح، وذكر الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله أنَّ في الباب أيضًا عن أم سلمة وسمرة انتهى.

وعن ابن شهابٍ مرسلٌ كما في حديث الباب وفي الباب أيضًا عن عليٍّ حديث آخر عند أحمد بن عيسى في الأمالي، وعنه موقوفٌ عليه من طريق أبي خَالِدٍ الواسطي في مجموع زيد بن عليٍّ وعنه أيضًا موقوفًا عليه آخر من فعله عند ابن أبي حاتم وقال: هذا عندي خطأ وعن ابن الزبير من فعله عند الشافعي فهذه سبعة عشر حديثًا وثلاثة آثارٍ قوله: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ» فيه مشروعية التأمين للإمام وقد تعقب بأن القضية شرطية فلا تدلُّ على المشروعية وردَّ بأن «إِذَا» تشعر بتحقيق الوقوع كما صرح بذلك أئمة المعاني.

وقد ذهب مالكٌ إلى أنَّ الإمام لا يؤمِّن في الجهرية وفي روايةٍ عنه مطلقًا.

وكذا روي عن أبي حنيفة والكوفيين، وأحاديث الباب تردده. وسيأتي منها ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعيته للإمام وظاهر الرواية الأولى من الحديث أنَّ المؤتمِّم يوقع التأمين عند تأمين الإمام، وظاهر الرواية الثانية منه أنَّه

غير أبي حنيفة والحسن بن عماره وهما ضعيفان قال: وروى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة وإسرائيل وشريك وأبو خَالِدٍ الدلاني وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة وحرير بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شدادٍ مرسلًا عن النبي ﷺ وهو الصواب انتهى.

قال الحافظ: هو مشهورٌ من حديث جابرٍ وله طريقٌ عن جماعةٍ من الصحابة كلها معلولة وقال في الفتح: إنَّه ضعيفٌ عند جميع الحفاظ، وقد استوعب طرقه وعلَّله الدارقطني وقد احتجَّ به القائلون بأنَّ الإمام يتحمَّل القراءة عن المؤتمِّم في الجهرية الفاتحة وغيرها والجواب: أنَّه عامٌّ لأنَّ القراءة مصدرٌ مضافٌ وهو من صيغ العموم وحديث عبادة المتقدم خاصٌ فلا معارضة وقد تقدَّم الكلام على ذلك.

٧٠١- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظَّهْرُ فَجَعَلَ رَجُلٌ يَقْرَأُ خَلْفَهُ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّكُمْ قَرَأُوا - أَوْ - أَيُّكُمْ الْقَارِئُ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا، فَقَالَ: لَقَدْ ظَنَنْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجُنِيهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٩٢) (م: ٤٨٣٩٨) (حم: ٤٢٦/٤ و٤٣١).

قوله: «خَالَجُنِيهَا» أي نازعنيها ومعنى هذا الكلام الإنكار عليه في جهره أو رفع صوته بحيث أسمع غيره لا عن أصل القراءة، بل فيه أنهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة السريّة وفيه إثبات قراءة السورة في الظهر للإمام والمأموم.

قال النووي: وهكذا الحكم عندنا ولنا وجهٌ شاذٌ ضعيفٌ أنَّه لا يقرأ المأموم السورة في السريّة كما لا يقرأها في الجهرية وهذا غلطٌ لأنَّه في الجهرية يؤمر بالإنصات، وهنا لا يسمع فلا معنى لسكوته من غير استماعٍ ولو كان بعيدًا عن الإمام لا يسمع قراءته فالصحيح أنَّه يقرأ السورة لما ذكرناه انتهى.

وظاهر الأحاديث المنع من قراءة ما عدا الفاتحة من القرآن من غير فرق بين أن يسمع المؤتمِّم الإمام أو لا يسمعه لأنَّ قوله: «فَلَا تَقْرَؤُوا بِهَيِّئٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِذَا جَهَرْتُمْ» يدلُّ على النَّهي عن القراءة عند مجرّد وقوع الجهر من الإمام وليس فيه ولا في غيره ما يشعر باعتبار السَّماع.

بَابُ التَّأْمِينِ وَالْجَهْرِ بِهِ مَعَ الْقِرَاءَةِ

٧٠٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنْ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ

ذلك مما يرجع جميعه إلى هذا المعنى.

وقيل إنه اسم الله حكاه صاحب القاموس عن الواحدي.

والحديث يدل على مشروعية التأمين.

قال الحافظ: وهذا الأمر عند الجمهور للنسب وحكى ابن بزيعة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر.

وأوجبه الظاهرية على كل من يصلي.

والظاهر من الحديث الوجوب على المأموم فقط لكن لا مطلقاً بل مقيداً بأن يؤمن الإمام.

وأما الإمام والمنفرد فمندوبٌ وحكى المهدي في البحر عن العترة جميعاً أنّ التأمين بدعةٌ وقد عرفت ثبوته عن علي رضي الله عنه من فعله وروايته عن النبي ﷺ في كتب أهل البيت وغيرهم على أنه قد حكى السيد العلامة الإمام محمد بن إبراهيم الوزير عن الإمام المهدي محمد بن المطهر وهو أحد أئمتهم المشاهير أنه قال في كتابه الرياض النديّة أنّ رواة التأمين جمٌ غفيرٌ. قال: وهو مذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى انتهى.

وقد استدلل صاحب البحر على أنّ التأمين بدعةٌ بحديث معاوية بن الحكم السلمي «أنّ هذو صلاتنا لا يصلح فيها شيءٌ من كلام الناس» ولا يشك أنّ أحاديث التأمين خاصةٌ وهذا عامٌ فإن كانت أحاديثه الواردة عن جمع من الصحابة لا يقوي بعضها بعضاً على تخصيص حديث واحد من الصحابة مع أنها مندرجةٌ تحت العمومات القاضية بمشروعية مطلق الدعاء في الصلاة لأنّ التأمين دعاءٌ فليس في الصلاة تشهّدٌ، وقد أثبتته العترة فما هو جوابهم في إثباته فهو الجواب في إثبات ذلك على أنّ المراد بكلام الناس في الحديث هو تكليمهم لأنّه اسم مصدر كَلَّمَ لا تكلّم. ويدلّ على أنّ ذلك السبب المذكور في الحديث.

وأما القدح في مشروعية التأمين بأنّه من طريق وائل بن حجر فهو ثابتٌ من طريق غيره في كتب أهل البيت وغيرها فإنّه مروى من جهة ذلك العدد الكثير.

وأما ما رواه في الجامع الكافي عن القاسم بن إبراهيم أنّ آمين ليست من لغة العرب فهذه كتب اللغة بأجمعها على ظهر البسيطة.

٧٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَلَا «غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ»، قَالَ: آمِينَ، حَتَّى يُسْمِعَ

يوقعه عند قول الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالّين وجمع الجمهور بين الروایتين بأنّ المراد بقوله: «إِذَا آمَنَ» أي أراد التأمين ليقيم تأمين الإمام والمأموم معاً.

قال الحافظ: ويخالفه رواية معمر بن ابن شهاب بلفظ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ آمِينَ وَالْإِمَامُ يَقُولُ آمِينَ» قال: أخرجها النسائي وابن السراج وهي الرواية الثانية من حديث الباب وقيل: المراد بقوله: «إِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ» أي إذا لم يقل: آمين وقيل الأول لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه لأنّ جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة وقيل يؤخذ من الروایتين تخيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري.

قال الخطابي: وهذه الوجوه كلّها محتملةٌ وليست بدون الوجه الذي ذكره يعني الجمهور.

قوله: (فَأَمْتُوا) استدلل به على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام، لأنّه رتبّه عليه بالفاء، لكن قد تقدّم في الجمع بين الروایتين أنّ المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور قوله: (تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ) قال النووي: واختلف في هؤلاء الملائكة ف قيل هم الحفظة، وقيل غيرهم لقوله ﷺ: «مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ» وأجاب الأولون بأنّه إذا قاله الحاضرون من الحفظة قاله من فوقهم حتّى ينتهي إلى أهل السماء والمراد بالموافقة الموافقة في وقت التأمين فيؤمن مع تأمينه قاله النووي.

قال ابن المنير: الحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظةٍ للإتيان بالوظيفة في محلّها، وقال القاضي عياض: معناه وافقهم في الصفة والخشوع والإخلاص.

قال الحافظ: والمراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين.

قوله: (آمِينَ) هو بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء.

وحكى أبو نصر عن حمزة والكسائي الإمامة وفيه ثلاث لغاتٍ آخر شاذةٌ، القصر حكاه ثعلبٌ وأُشْد له شاهداً وأنكره ابن درستويه، وطعن في الشاهد بأنّه لضرورة التشعر. وحكى عياضٌ ومن تبعه عن ثعلبٍ أنّه إنّما أجازّه في الشعر خاصةً.

والثانية التشديد مع المد والثالثة التشديد مع القصر وخطأهما جماعةٌ من أئمة اللغة. وآمين من أسماء الأفعال ويفتح في الوصل لأنها مثل كيف ومعناه: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَقِيلَ غَيْرِ

رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة، فلذلك جزم النقاد بأن روايته أصح، كما روي ذلك عن البخاري وأبي زرعة وقد حسن الحديث الترمذي قال ابن سيد الناس: ينبغي أن يكون صحيحاً. وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام والجهر ومد الصوت به. قال الترمذي: وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم يرون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق انتهى.

بَابُ حُكْمِ مَنْ لَمْ يُحْسِنْ قِرْصَ الْقِرَاءَةِ

٧٠٥- عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَ رَجُلًا الصَّلَاةَ فَقَالَ إِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَثِيرَةً وَهَلَلَهُ ثُمَّ ارْتَحَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٢).
٧٠٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزئُنِي، قَالَ قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٢/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٣٢) وَالنَّسَائِيُّ (١٤٣/٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَلَفْظُهُ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَعْلَمَ الْقُرْآنَ فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزئُنِي فِي صَلَاتِي فَذَكَرَهُ (٣١٣/١).

أما الحديث الأول فهو طرف من حديث المسيء صلته وأخرجه النسائي أيضاً.

وقال الترمذي: حديث رفاة حسن.

وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضاً ابن الجارود وابن حبان والحاكم وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل السكسكي وهو من رجال البخاري لكن عيب عليه إخراج حديثه، وضعفه النسائي.

وقال ابن القطان: ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة.

وقال ابن عدي: لم أجد له حديثاً منكر المتن.

وذكره التوربي في الخلاصة في فصل الضعيف.

وقال في شرح المهدب: رواه أبو داود والنسائي بإسناد ضعيف انتهى.

ولم ينفرد بالحديث إبراهيم، فقد رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه أيضاً من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن في إسناده الفضل بن موفى ضعفه أبو حاتم كذا قال الحافظ قوله: (فاحمد الله... إلخ) قيل: قد عيّن الحديث الثاني لفظ:

مَنْ يَلِيهِ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٣٤) وَابْنُ مَاجَةَ وَقَالَ: حَتَّى يَسْمَعَهَا أَهْلُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَيَرْتَجِعَ بِهَا الْمَسْجِدَ (٨٥٣).

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وقال: إسناده حسن.

والحاكم وقال: صحيح على شرطهما.

والبيهقي وقال: حسن صحيح.

وأشار إليه الترمذي، وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشروعية الجهر به، وقد تقدّم الخلاف في ذلك واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة مرفوعاً عند أحمد وابن ماجه والطبراني بلفظ «مَا حَسَدْتُكُمْ الْيَهُودَ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدْتُكُمْ عَلَى السَّلَامِ وَالتَّأْمِينِ» وحديث ابن عباس عند ابن ماجه بلفظ: قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا حَسَدْتُكُمْ الْيَهُودَ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدْتُكُمْ عَلَى قَوْلِ آمِينَ فَأَكْثَرُوا مِنْ قَوْلِ آمِينَ» انتهى.

٧٠٤- وَعَنْ زَائِلِ بْنِ خُضَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ «النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ «غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاسِقِينَ»، فَقَالَ آمِينَ بِمُدِّهَا صَوْتُهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٦/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٨).

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان وزاد أبو داود «وَرَفَعَ بِهَا صَوْتُهُ».

قال الحافظ: وسنده صحيح، وصححه الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عنبس وقال: إنه لا يعرف، وخطأه الحافظ وقال: إنه ثقة معروف، قيل له صحبة ووثقه يحيى بن معين وغيره وروى الحديث ابن ماجه وأحمد والدارقطني من طريق أخرى بلفظ «وَحَفَضَ بِهَا صَوْتُهُ» وقد أعلت باضطراب شعبة في إسنادهَا ومنتها ورواه سفيان ولم يضطرب في الإسناد ولا المتن.

قال ابن القطان: اختلف شعبة وسفيان فقال: شعبة خفص. وقال الثوري: رفع وقال شعبة: حجر أبو عنبس وقال الثوري: حجر بن عنبس وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري وقد جزم ابن حبان في الثقات أن كنيته كاسم أبيه فيكون ما قاله صواباً.

وقال البخاري: إن كنيته أبو السكن ولا مانع من أن يكون له كنيتان.

وقد ورد الحديث من طرق يتفي بها إعلاله بالاضطراب من شعبة، ولم يبق إلا التعارض بين شعبة وسفيان، وقد رجحت

وفي هذه الرواية دليل على أنه اعتمد في الأول على عدم الدراية لا على قرائن دلّت على ذلك قوله: (وَتُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا) فيه دلالة على جواز الجهر في السّريّة وهو يردّ على من جعل الإسرار شرطاً لصحة الصّلاة السّريّة وعلى من أوجب في الجهر سجود السّهو.

وقوله: أحياناً يدلّ على أنه تكرر ذلك منه.

قوله: «وَيَطُولُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى» استدلّ به على استحباب تطويل الأولى على الثّانية سواء كان التطويل بالقراءة أو بتريلها مع استواء المقروء في الأوليين.

وقد قيل: إنّ المستحبّ التّسوية بين الأوليين، فاستدلّوا بحديث سعد بن عبد البخاريّ ومسلم وغيرهما وسيأتي وكذلك استدلّوا بحديث أبي سعيد الآتي عند مسلم وأحمد «أَنَّهُ كَانَ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً»، وفي رواية لابن ماجه إنّ الذين حزروا كانوا ثلاثين من الصّحابة، وجعل صاحب هذا القول تطويل الأولى المذكور في الأحاديث بسبب دعاء الاستفتاح والتّعوذ وقد جمع البيهقيّ بين الأحاديث بأنّ الإمام يطول في الأولى إن كان منتظراً لأحد وإلا سوى بين الأوليين، وجمع ابن حبان بأنّ تطويل الأولى إنّما كان لأجل التّرتيل في قراءتها مع استواء المقروء في الأوليين.

قوله: (وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ... إلخ) فيه دليل على عدم اختصاص القراءة بالفاتحة وسورة في الأوليين وبالفاتحة فقط في الآخرين والتّطويل في الأولى بصلاة الظّهر، بل ذلك هو السّنة في جميع الصّلوات.

قوله: (فَقَطَّنَا أَنَّهُ يُرِيدُ... إلخ) فيه أنّ الحكمة في التّطويل المذكور هي انتظار الدّاخل وكذا روى هذه الزّيادة ابن خزيمة وابن حبان.

وقال القرطبيّ: لا حجة فيه لأنّ الحكمة لا تعلّل بها لحفاها وعدم انضباطها.

والحديث يدلّ على مشروعية القراءة بفاتحة الكتاب في كلّ ركعة.

وقد تقدّم الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفاتحة في كلّ واحد من الأوليين، وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السّريّة.

٧٠٨- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ: لَقَدْ شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَمَا أَنَا فَأَمُدُّ فِي

الحمد والتّكبير والتّهليل المأمور به ولا يخفى أنّه من التّقييد بموافق المطلق قوله: (إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ) رواه ابن ماجه بلفظ: «إِنِّي لَا أُحْسِنُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا» قال شارح المصابيح: اعلم أنّ هذه الواقعة لا تجوز أن تكون في جميع الأزمان لأنّ من يقدر على تعلّم هذه الكلمات لا محالة يقدر على تعلّم الفاتحة بل تأويله لا يستطيع أن اتعلّم شيئاً من القرآن في هذه السّاعة، وقد دخل على وقت الصّلاة فإذا فرغ من تلك الصّلاة لزمه أن يتعلّم.

والحديثان يدلّان على أنّ الذّكر المذكور يجوز ما لا يستطيع أن يتعلّم القرآن وليس فيه ما يقتضي التّكرار فظاهره أنّها تكفي مرّة وقد ذهب البعض إلى أنّه يقوله ثلاث مرّات، والمقاتلون بوجوب الفاتحة في كلّ ركعة لعلمهم يقولون بوجوبه في كلّ ركعة.

بَابُ قِرَاءَةِ السُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَهَلْ تُسَنُّ قِرَاءَتُهَا فِي الْآخِرَيْنِ أَمْ لَا؟

٧٠٧- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيَطُولُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطِيلُ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٧٧٦) (م: ٤٥١) (ح: ٣٠٥/٥) وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَزَادَ قَالَ «فَقَطَّنَا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُذَكِّرَ النَّاسَ الرُّكْعَةَ الْأُولَى». (٧٩٨).

قوله: (الأوّلين) بتحتانيتين ثنية الأولى وكذا الآخرين.

قوله: (وسورتين) أي في كلّ ركعة سورة.

ويدلّ على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية للبخاريّ بلفظ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ سُورَةٍ» وفيه دليل على إثبات القراءة في الصّلاة السّريّة.

وقد أخرج أبو داود والنّسائي عن ابن عباس أنّه سئل أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظّهر والعصر فقال: لا.

ف قيل له: فلمّ كان يقرأ في نفسه فقال حسماً: هذه أشدّ من الأولى فكان عبداً مأموراً بلّغ ما أرسل به، الحديث وهو كما قال الخطابي: وهم من ابن عباس وقد أثبت القراءة في السّريّة أبو قتادة وخبّاب بن الأرت وغيرهما والإثبات مقدّم على النّفي وقد تردّد ابن عباس في ذلك فروى عنه أبو داود أنّه قال: لا أدري أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظّهر والعصر أم لا.

وَسُئِلَ (٤٥٢).

الحديث يدل على استحباب التطويل في الأولين من الظهر والأخرين منه، لأن الوقوف في كل واحدة من الآخرين منه مقدار خمس عشرة آية يدل على أنه ﷺ كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لأنها ليست إلا سبع آيات وقوله: (في الآخرين قَدَرُ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ) أي في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق.

ويدل على استحباب التخفيف في صلاة العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر وقد روى مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد من طريق أخرى هذا الحديث بدون قوله في كل ركعة ولفظه «فَحَرَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ»، فينبغي حمل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل ركعة. والحكمة في إطالة الظهر أنها في وقت غفلة بالنوم في القائلة فطوّلت ليدركها التأخر والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الأعمال فخفّت، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يطول في صلاة الظهر تطويلاً زائداً على هذا المقدار كما في حديث «إن صلاة الظهر كانت تقام وتذهب الذاهب إلى البيت فيضي حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويذكر النبي ﷺ في الركعة الأولى مما يطيلها».

بَابُ قِرَاءَةِ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَقِرَاءَةِ بَعْضِ سُورَةٍ وَتَنكِيسِ السُّورِ فِي تَرْتِيبِهَا وَجَوَازِ تَكَرُّرِهَا

٧١٠- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْتِنُهُمْ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ فَكَانَ كُلَّمَا افْتَتَحَ سُورَةً يَفْرَأُ بِهَا لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ مِمَّا يَفْرَأُ بِهِ افْتَتَحَ بِ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا ثُمَّ يَفْرَأُ سُورَةً أُخْرَى مَعَهَا فَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ فَلَمَّا أَنَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرُوهُ الْخَبْرَ، فَقَالَ: وَمَا يَحْمِلُكَ عَلَى لَزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ قَالَ: إِنِّي أَحِبُّهَا قَالَ: حُبُّكَ إِنَّمَا هُوَ أَذْخَلَكَ الْجَنَّةَ، رَوَاهُ السُّرْمِذِيُّ (٢٩٠١) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا. (٢٥٥/٢).

الحديث قال الترمذي: حسن صحيح غريب، وأخرجه البزار والبيهقي والطبراني قوله: (كان رجل) هو كلثوم بن الهدم ذكره ابن منده في كتاب التوحيد وقيل: قتادة بن النعمان، وقيل: مكثوم بن هدم، وقيل: كرز بن هدم.

قوله: (افتتح به) «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» تمسك به من قال لا

الأولتين، وأخلف من الآخرين ولا ألو ما اقتدنت به من صلاة رسول الله ﷺ قَالَ: صَدَقْتَ ذَلِكَ الظَّنَّ بِكَ أَوْ ظَنِّي بِكَ مَتَّقْ عَلَيْهِ (خ: ٧٧٠) (م: ٤٥٣) (حم: ١٧٥/١).

قوله: (شكوك) يعني أهل الكوفة، وفي رواية للبخاري شكا أهل الكوفة سعدا.

قوله: (في كل شيء) قال الزبير بن بكار في كتاب النسب: رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدها باطلة ولكن عزله واستعمل عليهم عمار بن ياسر.

قال خليفة: استعمل عماراً على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض قوله: (فأمد) في رواية في الصحيحين «فَارَكَّذُ فِي الْأُولَيَيْنِ» وهما متقاربان.

قال القرطبي: أي أقيم طويلاً أطول فيهما القراءة، ويحتمل التطويل لما هو أعلم كالأذكار والقراءة والركوع والسجود، والمعهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في القراءة قوله: (وأخلف) بفتح الهزة وسكون الحاء المهمل.

قال الحافظ: وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقعت عليها، لكن في رواية البخاري «وأخف» بضم الهزة وكسر الحاء المعجمة والمراد بالحدف حذف التطويل وتقصيرهما عن الأولين لا حذف أصل القراءة والإخلال بها فكأنه قال احذف المذ وفيه دليل على أن الأولين من الرباعية متساويتان في الطول وكذا الأوليان من الثلاثية، وقد تقدم الكلام على ذلك.

وفيه دليل أيضاً على تساوي الآخرين.

قوله: (ولا ألو) بمد الهزة من ألو وضم اللام بعدها أي لا أقصر في ذلك قوله: (ذلك الظن بك) فيه جواز مدح الرجل الجليل في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة بإعجابي ونحوه والنهي عن ذلك إنما هو لمن خيف عليه وقد جاءت أحاديث كثيرة ثابتة في الصحيح بالأميرين والمذ في الأولين يدل على قراءة زيادة على فاتحة الكتاب ولذا أورد المصنف الحديث دليلاً لقراءة السورة بعد الفاتحة.

٧٠٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ قَدَرُ ثَلَاثِينَ آيَةٍ. وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدَرُ قِرَاءَةِ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ، أَوْ قَالَ يَنْصَفُ ذَلِكَ وَفِي الْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ قَدَرُ قِرَاءَةِ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدَرُ يَنْصَفُ ذَلِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٥/٣)

يشترط قراءة فاتحة.

قوله: (فَقُلْتُ يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ) قال النووي: معناه ظننت أنه يسلم بها فيقسمها على ركعتين، وأراد بالركعة الصلاة بكماها وهي ركعتان ولا بد من هذا التأويل لينتظم الكلام بعده.

قوله: (فَمَضَى) معناه قرأ معظمها بحيث غلب على ظني أنه لا يركع الركعة الأولى إلا في آخر البقرة، فحينئذ قلت يركع الركعة الأولى بها فجاوز وافتتح النساء.

قوله: (ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ) قال القاضي عياض: فيه دليل لمن يقول: إن ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف وأنه لم يكن ذلك من ترتيب النبي ﷺ بل وكله إلى أمته بعده قال: وهذا قول مالك والجمهور، واختاره أبو بكر الباقلي.

قال ابن الباقلي: هو أصح القولين مع احتمالهما، قال: والذي نقوله إن ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتعليم، وأنه لم يكن من النبي ﷺ في ذلك نص ولا يحرم مخالفته ولذلك اختلف ترتيب المصاحف قبل مصحف عثمان قال: وأما من قال من أهل العلم إن ذلك بتوقيف من النبي ﷺ كما استقر في مصحف عثمان، وإنما اختلفت المصاحف قبل أن يبلغهم التوقيف فتأويل قراءته ﷺ النساء ثم آل عمران هنا على أنه كان قبل التوقيف والترتيب قال: ولا خلاف أنه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الأولى وإنما يكره ذلك في ركعة ولمن يتلو في غير الصلاة، قال: وقد أباح بعضهم وتأول نهي السلف عن قراءة القرآن منكوساً على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله على ما بني عليه الآن في المصحف وهكذا نقلته الأمة عن نبيها ﷺ قوله: (فَقَرَأَهَا مُتْرَسِلاً إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ)... الخ فيه استحباب الترسل والتسبيح عند المرور بآية فيها تسبيح والسؤال عند قراءة آية فيها سؤال والتعوذ عند تلاوة آية فيها تعوذ، والظاهر استحباب هذه الأمور لكل قارئ من غير فرق بين المصلي وغيره وبين الإمام والمفرد والمأموم وإلى ذلك ذهب الشافعية.

قوله: (ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ يَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) فيه استحباب تكرير هذا الذكر في الركوع، وكذلك سبحان ربي الأعلى في السجود، وإلى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه والأوزاعي وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد والجمهور.

وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة للعلم بأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة أو أن ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة.

قوله: (فَكَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) لفظ البخاري (فَكَلَّمَهُ أَصْحَابُهُ وَقَالُوا إِنَّكَ تَفْتَحُ بِهَذِهِ السُّورَةَ لَا تَرَى أَنَّهَا تُجْزِئُكَ حَتَّى تَقْرَأَ بِأُخْرَى فِيمَا أَنْ تَقْرَأَ بِهَا وَإِنَّمَا أَنْ تَدْعَهَا وَتَقْرَأَ بِالْأُخْرَى، فَقَالَ: مَا أَنَا بِتَارِكِهَا إِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أُوْتِمَّكُمْ بِذَلِكَ فَعَلْتُ وَإِنْ كَرِهْتُمْ ذَلِكَ تَرَكْتُمْ، وَكَانُوا يَزَوْنَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِهِمْ وَكَرِهُوا أَنْ يُؤْمِنَهُمْ غَيْرُهُ فَلَمَّا أَنَّهُمْ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرُوهُ الْخَبَرُ فَقَالَ: يَا فَلَانُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا يَأْمُرُكَ بِهِ أَصْحَابُكَ وَمَا يَحْمِلُكَ... الخ قوله: (مَا يَحْمِلُكَ) إجابة عن الحامل على الفعل بأنه الحبة وحدها.

قوله: (أَدْخَلْتُ الْجَنَّةَ) التبشير له بالجنة يدل على الرضا بفعله وعبر بالفعل الماضي وإن كان الدخول مستقبلاً تنبيهاً على تحقيق الوقوع كما نص عليه أئمة المعاني، قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث: إن المقاصد تغير أحكام الفعل، لأن الرجل لو قال إن الحامل له على إعادتها أنه لا يحفظ غيرها لأمكن أن يأمره بحفظ غيرها لكنه اعتل بحجها فظهرت صحة قصده فصوبه.

قال: وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس إليه والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجراناً لغيره.

والحديث يدل على جواز قراءة سورتين في كل ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التأويل من غير فرق بين الأولين والآخرين لأن قوله في كل ركعة يشمل الآخرين.

٧١١- وَعَنْ حَدِيثِهِ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَافْتَتَحَ الْبَقْرَةَ، فَقُلْتُ يَرْكَعُ عِنْدَ الْيَأْتِ ثُمَّ مَضَى، فَقُلْتُ يُصَلِّي بِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَمَضَى، فَقُلْتُ يَرْكَعُ بِهَا فَمَضَى، ثُمَّ افْتَتَحَ النَّسَاءَ فَقَرَأَهَا ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا مُتْرَسِلاً إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ ثُمَّ رَكَعَ فَجَعَلَ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوَ مِنْ قِيَامِهِ ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا قَرِيبًا مِمَّا رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ فَقَالَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى فَكَانَ سُجُودُهُ قَرِيبًا مِنْ قِيَامِهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٤/٥) وَمُسْلِمٌ (٧٧٢) وَالتَّسَنُّائِيُّ (٢٢٤/٢).

وقال مالك: لا يتعين ذلك للاستحباب، وسيأتي الكلام على ذلك في باب الذكر في الركوع والسجود قوله: (ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهَ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا) فيه رد لما ذهب إليه أصحاب الشافعي من أن تطويل الاعتدال عن الركوع لا يجوز وتبطل به الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك.

والحديث أيضًا يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الالتئام في النافلة.

٧١٢- وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ جُهَيْنَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ إِذَا رُزِلَتْ الْأَرْضُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا قَالَ: فَلَا أُذْرِي أَنَسِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمْ قَرَأَ ذَلِكَ عَمْدًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨١٦).

الحديث سكت عنه أبو داود والمذري، وقد قدمنا أن جماعة من أئمة الحديث صرحوا بصلاحيته ما سكت عنه أبو داود للاحتجاج، وليس في إسناده مطعن، بل رجاله رجال الصحيح، وجهالة الصحابي لا تضر عند الجمهور وهو الحق.

قوله: (يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ إِذَا رُزِلَتْ) فيه استحباب قراءة سورة بعد الفاتحة وجواز قراءة قصار المفضل في الصبح.

قوله: (فَلَا أُذْرِي أَنَسِي) فيه دليل لمذهب الجمهور القائلين بجواز النسيان عليه ﷺ وقد صرح بذلك حديث (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ) ولكن فيما ليس طريقه البلاغ، قالوا ولا يقر عليه بل لا بد أن يتذكره واختلفوا هل من شرط ذلك الفور أم يصح على التراخي قبل وفاته ﷺ قله: (أَمْ قَرَأَ ذَلِكَ عَمْدًا) تردّد الصحابي في أن إعادة النبي ﷺ للسورة هل كان نسيانًا لكون المعتاد من قراءته أن يقرأ في الركعة الثانية غير ما قرأ به في الأولى فلا يكون مشروعًا لأتمه أو فعله عمدًا لبيان الجواز فتكون الإعادة مترددة بين المشروعية وعدمها وإذا دار الأمر بين أن يكون مشروعًا أو غير مشروع فحمل فعله ﷺ على المشروعية أولى لأن الأصل في أفعاله التشريع والنسيان على خلاف الأصل. ونظيره ما ذكره الأصوليون فيما إذا تردّد فعله ﷺ بين أن يكون جبليًا أو لبيان الشرع والأكثر على التماسي به.

٧١٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا: «قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا» الْآيَةَ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ وَفِي الْآخِرَةِ: «آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ» وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ: «قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا» وَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ: «تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا

وَبَيْنَكُمْ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (١/ ٢٣٠) وَمُسْلِمٌ (٧٢٧/ ٩٩).

الروايات فيما كان يقرأه ﷺ في الركعتين قبل الفجر مختلفة فمنها ما ذكره المصنف ومنها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؟» وَفِي رِوَايَةٍ أُخَرُ «لَمْ يَقْرَأْ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ قِرَاءَةِ الْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فِيهِمَا بَعْدَ قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ لِمَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا بَعْدَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ بِ: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» أَحَدٌ فَتَحْمِلُ الْأَحَادِيثُ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا الْقِرَاءَةَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ كَحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَيَكُونُ الْمُصَلِّي غَيْرًا إِنْ شَاءَ قَرَأَ مَعَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» فِي رُكْعَةٍ وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» فِي رُكْعَةٍ وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَقَالَ مَالِكٌ وَجُمْهُورُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهُ لَا يَقْرَأُ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ.

وقال بعض السلف: لا يقرأ شيئًا، وكلاهما خلاف هذه الأحاديث الصحيحة وسيأتي الكلام على ذلك في باب تأكيد ركعتي الفجر.

وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز قراءة بعض سورة في الركعة كما فعل في ترجمة الباب.

بَابُ جَمَاعِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَوَاتِ

٧١٤- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِ: «ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ» وَتَحْمِلُهَا وَكَانَ صَلَاتُهُ بَعْدَ أَلْسَى تَخْفِيفٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِالْبَلْبَلِ إِذَا بَغَشَى وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (١٠٢/ ٥) وَمُسْلِمٌ (٤٥٨)، وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ إِذَا دَخَلَتْ الشَّمْسُ صُلَى الظُّهْرَ وَقَرَأَ بِنَحْوِ مِنْ: وَ اللَّيْلِ إِذَا بَغَشَى، وَالْعَصْرِ كَذَلِكَ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا كَذَلِكَ، إِلَّا الصُّبْحَ فَإِنَّهُ كَانَ يُطِيلُهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٠٦).

قوله: (كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِ: «ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ» وَتَحْمِلُهَا) قد تكرّر في الأصول أن كان تفيد الاستمرار وعموم الأزمان فينبغي أن يحمل قوله: كان يقرأ في الفجر بـ «ق» على الغالب من حاله ﷺ أو تحمل على

أنها مجرد وقوع الفعل لأنها قد تستعمل لذلك كما قال ابن دقيق العيد، لأنه قد ثبت أنه قرأ في الفجر «إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ» عند الترمذي والنسائي من حديث عمرو بن حريش.

وثبت أنه ﷺ صلى بمكة الصبح فاستفتح سورة المؤمن عند مسلم من حديث عبد الله بن السائب.

وأنه قرأ بالطور ذكره البخاري تعليقا من حديث أم سلمة وأنه كان يقرأ في ركعتي الفجر أو أحدهما ما بين السنتين إلى المائة، أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي برزة.

وأنه قرأ الروم أخرجه النسائي عن رجل من الصحابة وأنه قرأ المعوذتين، أخرجه النسائي أيضا من حديث عقبة بن عامر وأنه قرأ «إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا» أخرجه عبد الرزاق عن أبي برزة وأنه قرأ الواقعة أخرجه عبد الرزاق أيضا عن جابر بن سمرة وأنه قرأ يونس وموذه، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي هريرة «وَأَنَّهُ قَرَأَ «إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ» كَمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، «وَأَنَّهُ قَرَأَ: «كَلَّمَ تَزِيلُ» السَّجْدَةَ، وَ «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ» أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود قوله: (وَكَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ) ينبغي أن يحمل هذا على ما تقدم لأنه قد ثبت أنه ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر بـ «وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ» «وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ» وشبههما، ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة «وَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِـ «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» أخرجه، مسلم عن جابر بن سمرة أيضا.

«وَأَنَّهُ قَرَأَ مِنْ سُورَةِ لُعْمَانَ وَالذَّارِيَاتِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ» أخرجه النسائي عن البراء «وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهِ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ بِـ «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وفي الثانية «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ» أخرجه النسائي أيضا عن أنس وثبت أنه «كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ يَطْوِلُ فِي الْأُولَى وَيَقْصُرُ فِي الثَّانِيَةِ» عند البخاري، وقد تقدم، ولم يعين السورتين وتقدم أنه «كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ».

وتقدم أيضا أنه «كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ أَوْ قُلُوبَ ثَلَاثِينَ آيَةً وَفِي الْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ قَدْرَ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ نِصْفِ

ذَلِكَ» وثبت عن أبي سعيد عن مسلم وغيره أنه قال: «كَانَ نَحْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ قِرَاءَةِ آيَةِ تَزِيلُ - السَّجْدَةِ وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ قِيَامِهِ فِي الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَفِي الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ».

قوله: (وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلُ مِنْ ذَلِكَ) قال العلماء: لأنها تفعل في وقت الغفلة بالنوم في آخر الليل فيكون في التطويل انتظارا للمتأخر، قال النووي: حاكيا عن العلماء أن السنة أن تقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأواسط المفصل وفي المغرب بقصاره قال قالوا: والحكمة في إطالة الصبح والظهر أنهما في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القائلة فطولنا ليدركهما المتأخر بغفلة ونحوها والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الأعمال فخففت عن ذلك والمغرب ضيقة الوقت فاتحيت إلى زيادة تخفيفها لذلك ولحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيئهم والعشاء في وقت غلبة النوم والتعاس ولكن وقتها واسع فاشبهت العصر انتهى.

وكون السنة في صلاة المغرب القراءة بقصار المفصل غير مسلم فقد ثبت أنه ﷺ قرأ فيها بسورة الأعراف والطور والمرسلات كما سيأتي في أحاديث هذا الباب.

وثبت أنه ﷺ قرأ فيها بالأعراف في الركعتين جميعا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب.

وقرأ بالذخان أخرجه النسائي، وأخرج البخاري عن مروان بن الحكم قال: قال لي زيد بن ثابت: ما لك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بطولي الطويلين، والطويلان هما الأعراف والأنعام وثبت «أَنَّهُ قَرَأَ ﷺ فِيهِ بِـ «الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وسيأتي بقية الكلام في آخر الباب.

٧١٥- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٨٤/٤) (خ: ٣٠٥٠) (م: ٤٦٣) (د: ٨١١) (ن: ١٦٩/٢) (هـ: ٨٣٢).

قوله: (بِالطُّورِ) أي بسورة الطور قال ابن الجوزي: يحتمل أن تكون الباء بمعنى من كقوله تعالى: «يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ» وهو

خلاف الظاهر وقد ورد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها، فعند البخاري في التفسير بلفظ: سمعته يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية ﴿أَمْ خُلِفُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَائِفُونَ﴾ الآيات إلى قوله ﴿الْمُصْطَفِرُونَ﴾ كاد قلبي يطير. وقد ادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جابر بلفظ سمعته يقرأ ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ قال فآخبر أن الذي سمعه من هذه السورة هو هذه الآية خاصة وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة وحديث البخاري المتقدم يبطل هذه الدعوى، وقد ثبت في رواية أنه سمعه يقرأ ﴿وَالطُّورُ وَكِتَابٌ مُنْقُطٌ﴾ ومثله لابن سعد وزاد في أخرى فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد وأيضاً لو كان اقتصر على قراءة تلك الآية كما زعم لما كان لإنكار زيد بن ثابت على مروان كما في الحديث المتقدم معنى لأن الآية أقصر من قصار المفصل، وقد روي أن زيدا قال له: إنك تحفف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيهما بسورة الأعراف في الركعتين جميعاً، أخرج هذه الرواية ابن خزيمة وقد ادعى أبو داود نسخ التطويل وكفني في إبطال هذه الدعوى حديث أم الفضل الأتي وقد ذهب إلى كراهة القراءة في المغرب بالسور الطوال مالك، وقال الشافعي: لا أكره ذلك بل استحبه قال الحافظ: والمشهور عند الشافعية أنه لا كراهة ولا استحباب.

٧١٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ وَالْمُرْسَلَاتُ غُرْفًا فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةِ، إِنَّهَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٦/ ٣٤٠) (خ: ٧٦٣) (م: ٤٦٢) (د: ٨١٠) (ت: ٣٠٨) (ن: ٤٨١/ ١٢).

قوله: (أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ) هي والدة ابن عباس الراوي عنها وبذلك صرح الترمذي فقال: عن أمه أم الفضل واسمها لبابة بنت الحارث الهلالية ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة.

قوله: (سَمِعْتُه) أي سمعت ابن عباس، وفيه التفات لأن ظاهر السياق أن يقول سمعني قوله: (لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي) أي شيئاً نسيته قوله: (إِنَّهَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ)... إلخ في رواية ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله.

وقد ثبت من حديث عائشة أن آخر صلاة صلاها النبي ﷺ بأصحابه في مرض موته الظهر وطريق الجمع أن عائشة حكّت آخر صلاة صلاها في المسجد لقرينة قولها بأصحابه والتي حكتها أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي ولكنه يشكل على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بلفظ «خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَاصِبٌ رَأْسَهُ فِي مَرْفَعِهِ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ» ويمكن حمل قولها خرج إلينا أنه خرج من مكانه الذي كان فيه راقداً إلى من في البيت.

وهذا الحديث يرد على من قال التطويل في صلاة المغرب منسوخ كما تقدم.

٧١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ فَرَفَعَهَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢/ ١٧٠). الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا: أخبرنا عمرو بن عثمان.

قال حدثنا بقیة وأبو حيوه عن ابن أبي حمزة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقية وإن كان فيه ضعف فقد تابعه أبو حيوه وهو ثقة.

وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالْأَعْرَافِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَمِيعًا»، وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كما تقدم.

ويشهد لصحته ما أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِطُولِي الطُّولَيْنِ» زاد أبو داود قلت: وما طول الطولين؟ قال: الأعراف قال الحافظ في الفتح: إنه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالأعراف وقد استدلل الخطابي وغيره بالحديث على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق وكذلك استدلل به المصنف رحمه الله كما تقدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الأوقات وتقدم الكلام على ذلك هنالك.

٧١٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٨٣٣).

٧١٩- وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَا مُعَاذُ أَتَانَا أَنْتَ، أَوْ قَالَ أَتَانِي أَنْتَ فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٧٠٥) (م: ٨٣٣).

٤٦٥ و ١٧٨ (حم: ٣٠٨).

أما الحديث الأول فقال الحافظ في الفتح: ظاهر إسناده الصّحّة إلا أنّه معلول.

قال الدارقطني: أخطأ بعض رواة فيه، وأخرج نحوه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة وفي إسناده سعيد بن سماك وهو متروك، قال الحافظ أيضاً: والمحفوظ أنّه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب وأما الحديث الثاني فقال في الفتح: إنّ قصّة معاذ كانت في العشاء وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وسباني الخلاف في تعيين الصلّة وتعين السّورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤتمّ لعذر ولفظ الحديث في البخاري أنّه قال جابر: «أقبل رجلٌ بناضحيتين وقد جنح الليل فوافق معاذاً يصلي فتركنا ناضحيه وأقبل إلى معاذٍ قرأ بسورة البقرة والنساء فأنطق الرجل ويبلغه أن معاذاً نال منه فأتى النبي ﷺ فشكا إليه معاذاً فقال النبي ﷺ: إلى آخر ما ذكره المصنّف.

قوله: (فلولا صلّيت) أي فهلّا صلّيت.

قوله: (أفتأنت أنت أو قال أفأتين) قال ابن سيّد الناس: الأولى أن يكون للشك من الرّأوي لا من باب الرواية بالمعنى كما زعم بعضهم لما تحلّت به صيغة فعّال من المبالغة التي خلت عنها صيغة فاعل والحديث يدلّ على مشروعيّة القراءة في العشاء بأوساط المفصل كما حكاه النووي عن العلماء.

وبدل أيضاً على مشروعيّة التخفيف للإمام لما بيّنه النبي ﷺ في بعض روايات حديث معاذٍ عند البخاري وغيره بلفظ «فإنّ فيهم الضّعيف والسقيم والكبير» وفي لفظ له «فإنّ خلفه الضّعيف والكبير وذو الحاجة».

قال أبو عمر: التخفيف لكلّ إمام أمرٌ مجمع عليه مندوبٌ عند العلماء إليه إلا أنّ ذلك إنّما هو أقلّ الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لأنّ رسول الله ﷺ قد نهى عن نقر الغراب وراى رجلاً يصلي ولم يتمّ ركوعه وسجوده فقال له «ارجع فصل فإنك لم تصل» وقال: «لا ينظر الله عزّ وجلّ إلى من لا يقيم صلّته في ركوعه وسجوده».

وقال انس: «كان رسول الله ﷺ أخفّ الناس صلاةً في تمام» قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال: إنّ التخفيف من الأمور الإضافيّة فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم طويلاً بالنسبة إلى عادة آخرين انتهى.

ولعله يأتي إن شاء الله تعالى للمقام مزيد تحقيق في باب ما يؤمر به الإمام من التخفيف من أبواب صلاة الجماعة. وسيدكر المصنّف طرفاً من حديث معاذٍ في باب انفراد المأموم لعذر.

وفي باب هل يقتدي المفترض بالمتفّل أم لا، وسنذكر إن شاء الله في شرحه هنالك بعضاً من فوائده التي لم يذكرها هنا.

٧٢٠- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَشَبَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فُلَانٍ لِأَنَّهُ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ سُلَيْمَانُ: فَصَلَّيْتُ خَلْفَهُ، فَكَانَ يُطِيلُ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَيُخَفِّفُ الْآخِرَتَيْنِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ، وَيَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ مِنْ وَسْطِ الْمُفْصَلِ، وَيَقْرَأُ فِي الْقَدَاةِ بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ، وَرَأَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٢٩) وَالنَّسَائِيُّ (٢/١٦٧).

الحديث قال الحافظ في الفتح: صحّحه ابن خزيمة وغيره، وقال في بلوغ المرام: إنّ إسناده صحيحٌ والحديث استدللّ به على مشروعيّة ما تضمّنه من القراءة في الصلّوات لما عرفت من إشعار لفظ كان بالمداومة.

قيل: في الاستدلال به على ذلك نظرٌ لأنّ قوله أشبه صلاةً يحتمل أن يكون في معظم الصلّة لا في جميع أجزائها، وقد تقدّم نظير هذا ويمكن أن يقال في جوابه إنّ الخبر ظاهرٌ في المشابهة في جميع الأجزاء فيحمل على عمومها حتّى يثبت ما يخصّصه، وقد تقدّم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر وأما المغرب فقد عرفت ما تقدّم من الأحاديث الدّالة على أنّه ﷺ لم يستمرّ على قراءة قصر المفصل فيها بل قرأ فيها بطولى الطولين وبطوال المفصل وكانت قراءته في آخر صلاةٍ صلاحاً بالمرسلات في صلاة المغرب كما تقدّم قال الحافظ في الفتح: وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنّه ﷺ كان أحياناً يطيل القراءة في المغرب إمّا لبيان الجواز وإمّا لعلمه بعدم المشقة على المأمومين ولكنّه يقدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من إنكار زيد بن ثابتٍ على مروان مواظبه على قصر المفصل في المغرب ولو كانت قراءته ﷺ السور الطويلة في المغرب لبيان الجواز لما كان ما فعله مروان من المواظبة على قصر المفصل إلا محض السنّة ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل إنكار ما سنّه رسول الله ﷺ ولم يفعل غيره إلا لبيان الجواز، ولو كان الأمر كذلك لما سكّت مروان عن

قوله: (ابن أم عُبَيْدٍ) هو عبد الله بن مسعود وقد روي أنه لم يحفظ القرآن جميعاً في عصره ﷺ إلا هؤلاء الأربعة.

والمصنف رحمه الله عقد هذا الباب للردّ على من يقول: إنها لا تجزئ في الصلاة إلا قراءة السبعة القراء المشهورين، قالوا: لأن ما نقل أحاديثاً ليس بقرآن ولم تتواتر إلا السبع دون غيرها، فلا قرآن إلا ما اشتملت عليه، وقد ردّ هذا الاشتراط إمام القراءات الجزريّ فقال في النّشر: زعم بعض المتأخّرين أنّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ولا يخفى ما فيه لأننا إذا اشترطنا التواتر في كلّ حرفٍ من حروف الخلاف انتفى كثيرٌ من أحرف الخلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة وغيرهم، وقال: ولقد كنت أجنح إلى هذا القول ثمّ ظهر فسادُه وموافقة أئمة السلف والخلف على خلافه، وقال: القراءة المنسوبة إلى كلّ قارئٍ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذّ غير أنّ هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ممّا نقل عن غيرهم انتهى.

فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولاً لبعض المتأخّرين، وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه.

وقال أيضاً في النّشر: كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ إسنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركناً من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك المدني والمكيّ والمهدويّ وأبو شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحدهم خلافه قال أبو شامة في المرشد الوجيز: لا ينبغي أن يفتّر بكلّ قراءة تعزى إلى أحد هؤلاء السبعة، ويطلق عليها لفظ الصّحة وأنها أنزلت هكذا إلا إذا دخلت في هذه الضابطة وحيث لا ينفرد مصنفٌ عن غيره ولا يختصّ ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها من الصّحة فإنّ الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه إلى آخر كلام ابن الجزريّ الذي حكاه عنه الإقنان.

وقال أبو شامة: شاع على السنة جماعة من المقرّئين المتأخّرين

الاحتجاج بمواظبته ﷺ على ذلك في مقام الإنكار عليه وأيضاً بيان الجواز يكفي فيه مرّة واحدة، وقد عرفت أنّه قرأ بالسور الطويلة مرّاتٍ متعدّدة وذلك يوجب تأويل لفظ كان الذي استدلّ به على الدوام بمثل ما قدّمنا فالحقّ أنّ القراءة في المغرب بطوال المفصل وقصاره وسائر السور سنّة والاقتصار على نوع من ذلك إن انضمّ إليه اعتقاد أنّه السنّة دون غيره مخالفٌ لهديه ﷺ قوله: (بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ) قد اختلف في تفسير المفصل على عشرة أقوال ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد ذكرناها في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الأوقات.

قوله: (وَيَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْعِشَاءِ مِنْ وَسَطِ الْمُفْصَلِ) قد تقدّم من حديث معاذ أنّ النبيّ ﷺ أمره بالقراءة بـ «سَبْعِ اسْمٍ رَبِّكَ الْأَعْلَى» «وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا» «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى» وَهَلْوَ السُّورِ مِنْ أَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ، وَذَاذَ مُنْظِمٍ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِقِرَاءَةِ «أَفْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ» وزاد عبد الرزّاق الضحى وفي روايةٍ للحميدى بزيادة «وَالسَّمَاءِ ذَاتَ الْبُرُوجِ» «وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ» وقد عرفت أنّ قصّة معاذٍ كانت في صلاة العشاء وثبت أنّه كان ﷺ يقرأُ في صلاة العشاء بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَنُحُومَهَا مِنَ السُّورِ، أخرجه أحمد والنسائيّ والترمذيّ وحسنه من حديث بريدة، وأنّه قرأ فيها بـ «وَالْتَيْنِ وَالزُّنُورِ» أخرجه البخاريّ ومسلم والترمذيّ من حديث البراء، وأنّه قرأ بـ «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ»، أخرجه البخاريّ من حديث أبي هريرة.

بَابُ الْحُجَّةِ فِي الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِيهِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَتَى عَلَى قِرَائَتِهِ

٧٢١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَلَدُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: مِنْ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ - قَبْدًا بِهِ وَمُضَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي بِنِ كَسْبٍ، وَسَالِمِ مَوْلَى أَبِي خَلَيْفَةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩١/٢) وَالبُخَارِيُّ (٤٩٩٩) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٨١٠).

٧٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًا كَمَا أَنْزَلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٦/٢).

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو يعلى والبرّاد وفيه جريب بن أيوب البجليّ وهو متروك، لكنّه أخرجه بهذا اللفظ البرّاد والطبرانيّ في الكبير والأوسط من حديث عمّار بن ياسر قال في جمع الزوائد: ورجال البرّاد ثقات.

وغيرهم من المقلدين أن السبع كلها متواترة أي كل حرف مما يروى عنهم، قالوا: والقطع بأنها متزلة من عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول، ولكن فيما أجمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبر، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها انتهى.

قوله: (وسمائي لك) فيه جواز الاستثبات في الاحتمالات وسببه ههنا أنه جوز أن يكون الله تعالى أمر النبي ﷺ يقرأ على رجل من أمته ولم ينص عليه قوله: (فبكي) فيه جواز البكاء للسرور والفرح بما يشتر الإنسان ويعطاه من معالي الأمور. واختلفوا في وجه الحكمة في قراءته على أبي فكيل: سببها أن يسر لأمته بذلك القراءة على أهل الإقنان والفضل ويتعلموا آداب القراءة ولا يأنف أحد من ذلك.

وقيل التثنية على جلالة أبي وأملته لأخذ القرآن عنه، ولذلك كان بعده ﷺ رأساً وإماماً في إقراء القرآن وهو أجل ناشريه أو من أجلهم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّكْتَيْنِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَبَعْدَهَا

٧٢٤ - عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ يَسْكُتُ سَكْتَيْنِ، إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كُلِّهَا». وَفِي رِوَايَةٍ «سَكْتَةٌ إِذَا كَبَّرَ وَسَكْتَةٌ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاسِقِينَ»، رَوَى ذَلِكَ أَبُو ذَاوُدَ (٧٧٨ و ٧٧٩)، وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ (٢٣/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥١) وَابْنُ مَاجَةَ بِمَعْنَاهُ (٨٤٤).

الحديث حسنه الترمذي، وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة لغیر حديث العنيفة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سننه.

منها حديث «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَّانِ بِالْحَيَّانِ نَيْسَبَةً» وحديث «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِدَارِ الْجَارِ» وحديث «لَا تَلَاَعُنَا بِلَعْنَةِ اللَّهِ وَلَا بِغَضَبِ اللَّهِ وَلَا بِالنَّارِ» وحديث «الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ» فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جديراً بالتصحيح.

وقد قال الدارقطني: رواه الحديث كلهم ثقات وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي بلفظ «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ سَكْتَةٌ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ» قوله: (إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ) الغرض من هذه السكته ليفرغ المأمومون من التَّيَّةِ وتكبيرة الإحرام لأنه لو قرأ الإمام عقب التكبير لفات من كان مشغولاً بالتكبير والتَّيَّةِ بعض سماع القراءة.

وغيرهم من المقلدين أن السبع كلها متواترة أي كل حرف مما يروى عنهم، قالوا: والقطع بأنها متزلة من عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول، ولكن فيما أجمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبر، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها انتهى.

إذا تقرر لك إجماع أئمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع، وعلى أنه لا فرق بينها وبين غيرها إذا وافق وجهاً عربياً، وصح إسناده ووافق الرسم ولو احتمالاً بما نقلناه عن أئمة القراء تبين لك صحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قراءة غيرهم، وقد خالف هؤلاء الأئمة النووي المالكي في شرح الطيبة فقال عند شرح قول ابن الجزري فيها:

فكل ما وافق وجه نحوي وكان للرسم احتمالاً يحوي وصح إسناده هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان وكل ما خالف وجهاً أثبت شدوده لو أنه في السبعة ما لفظه ظاهره أن القرآن يكتفى في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج إلى التواتر، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم من الأصوليين والمفسرين انتهى.

وأنت تعلم أن نقل مثل الإمام الجزري وغيره من أئمة القراء لا يعارضه نقل النووي لما يخالفه، لأننا إن رجعنا إلى الترجيح بالكثرة أو الخبرة بالقرآن أو غيرهما من المرجحات قطعنا بأن نقل أولئك الأئمة أرجح وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الأئمة حتى أن الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري لم يحك في غاية الأصول إلى شرح لب الأصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوي ابن الحاجب

٧٢٣ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا»، وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ قَالَ: وَسَمَائِي لَكَ، قَالَ نَعَمْ فَبَكَى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْحَدَّاقِ فِيهِ وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِهِ وَالْفَضْلُ، وَإِنْ كَانَ الْقَارِئُ أَفْضَلَ مِنَ الْمَقْرُوءِ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَنْقَبَةٌ شَرِيفَةٌ لِأَبِيْ بَقَرَاتِهِ ﷺ عَلَيْهِ وَلَمْ يَشَارِكْ فِيهَا أَحَدٌ لَا سِوَا مَعَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى لاسمه ونصبه عليه في هذه

الرفع من الركوع فإنه يقول: سمع الله لمن حمده.

قال النووي: وهذا مجمع عليه اليوم ومن الأعصار المتقدمة، وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة، وكان بعضهم لا يرى التكبير إلا للإحرام انتهى.

وقد حكى مشروعية التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الخلفاء الأربعة وغيرهم ومن بعدهم من التابعين، قال: وعليه عامة الفقهاء والعلماء.

وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي ومالك وسعيد بن عبد العزيز وعامة أهل العلم.

وقال البيهقي في شرح السنة: اتفقت الأمة على هذه التكبيرات.

قال ابن سيد الناس: وقال آخرون: لا يشرع إلا تكبير الإحرام فقط، يحكى ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري ونقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر ونقله ابن بطال عن جماعة أيضاً منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال أبو عمر: قال قوم من أهل العلم: إن التكبير ليس بسنة إلا في الجماعة، وأما من صلى وحده فلا بأس عليه ألا يكبر.

وقال أحمد: أحب إلي أن يكبر إذا صلى وحده في الفرض وأما التطوع فلا. وروي عن ابن عمر أنه كان لا يكبر إذا صلى وحده واستدل من قال بعدم مشروعية التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن أزي عن أبيه «أنه صلى مع النبي ﷺ فكان لا يتم التكبير» وفي لفظ لأحمد «إذا خفض ورفع».

وفي رواية: «فكان لا يكبر إذا خفض» يعني بين السجدين، وفي إسناده الحسن بن عمران، قال أبو زرعة: شيخ ووثقه ابن حبان.

وحكى عن أبي داود الطيالسي أنه قال: هذا عندي باطل، وهذا لا يقوى على معارضة أحاديث الباب لكثرتها وصحتها وكونها مثبتة ومشملة على الزيادة.

والأحاديث الواردة في هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنّة التكبير في كل خفض ورفع وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعف صوته،

وقال الخطابي: إنما كان يسكت في الموضعين ليقرأ من خلفه فلا ينازعونه القراءة إذا قرأ، قال اليعمرى: كلام الخطابي هذا في السكنة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكنة الأولى فقد وقع بيانها في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح «أنه كان يسكت بين التكبير والقراءة» يقول: اللهم باعد بيني وبين خطيئتي الحديث قوله: «إذا فرغ من القراءة كلها» قيل: وهي أخف من السكتين اللتين قبلها وذلك بمقدار ما تفصل القراءة عن التكبير فقد نهى رسول الله ﷺ عن الوصل فيه قوله: «وسكنة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين» قال النووي عن أصحاب الشافعي: يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة، وقال: ويختار الذكر والدعاء والقراءة سرّاً لأن الصلاة ليس فيها سكوت في حق الإمام وقد ذهب إلى استحباب هذه السكتات الثلاث الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وقال أصحاب السراي ومالك: السكنة مكروهة، وهذه الثلاث السكتات قد دلّ عليها حديث سمرة باعتبار الروایتين المذكورتين.

وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ: «إذا دخل في صلاته وإذا فرغ من القراءة» ثم قال بعد: وإذا قال: «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» واستحب أصحاب الشافعي سكنة رابعة بين «ولا الضالين» وبين آمين قالوا: ليعلم المأموم أن لفظة آمين ليست من القرآن.

باب التكبير للركوع والسجود والرفع

٧٢٥ - عن ابن مسعود قال: «رأيت النبي ﷺ يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود» رواه أحمد (١٥٢/٢) والنسائي (٢٣٠/٢) والترمذي (٢٥٣) وصححه.

الحديث أخرج نحوه البخاري ومسلم من حديث عمران بن حصين، وأخرج نحوه أيضاً من حديث أبي هريرة، وأخرج نحوه البخاري من حديثه.

وفي الباب عن أنس عند النسائي وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي.

وعن أبي مالك الأشعري عن ابن أبي شيبه وعن أبي موسى غير الحديث الذي سيذكره المصنف عند ابن ماجه. وعن وائل بن حجر عن أبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن غير هؤلاء، وسأني في هذا الكتاب بعض من ذلك والحديث يدل على مشروعية التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود إلا في

وهذا يحتمل أنه ترك الجهر وروى الطبراني عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية، وروى أبو عبيد أن أول من تركه زياد وهذه الروايات غير متنافية لأن زياداً تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان، وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء، وحكى الطحاوي أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع، وما هذه بأول سنة تركوها.

وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير، فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فيما عدا تكبيرة الإحرام.

وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر: إنه يجب كله.

واحتج الجمهور على الندبية بأن النبي ﷺ لم يعلمه المسيء صلته، ولو كان واجباً لعلمه أيضاً حديث ابن أزيى يدل على عدم الوجوب، لأن تركه ﷺ له في بعض الحالات لبيان الجواز والإشعار بعدم الوجوب، وسيأتي دليل القائلين بالوجوب وأما الجواب بأنه ﷺ لم يعلمه المسيء فمنع، بل قد أخرج أبو داود أن النبي ﷺ قال للمسيء بلفظ: «ثم يقول: الله أكبر ثم يركع حتى تطمئن مفاصله ثم يقول: سمع الله لمن حجده حتى يستوي قائماً، ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله، ثم يقول: الله أكبر، ويرفع رأسه حتى يستوي قاعداً ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله، ثم يرفع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته».

٧٢٦ - وعن عكرمة قال: «قلت لابن عباس صليت الظهر بالطحاه خلف شيخ أحقن فكر يثني وعشرين تكبيرة يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه. فقال ابن عباس: تلك صلاة أبي القاسم ﷺ» رواه أحمد (٢١٨/١) والبخاري (٧٨٨).

قوله: «الظهر» لم يكن ذلك في البخاري وإنما زاده الإسماعيلي وبذلك يصح عدد التكبير لأن في كل ركعة خمس تكبيرات تنفع في الرباعية عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام من التشهد الأول ولأحمد والطبراني عن عكرمة أنه قال: «صلى بنا أبو هريرة» قوله: «تلك صلاة أبي القاسم» في لفظ للبخاري: أوليس تلك صلاة أبي القاسم لا أم لك، وفي لفظ له: «تلك تلك أنتك، سنة أبي القاسم ﷺ» والحديث يدل على مشروعية تكبير الانتقال وقد تقدم الخلاف فيه.

٧٢٧ - وعن أبي موسى قال: «إن رسول الله ﷺ خطبنا فبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا فقال: إذا صليتم فأقيموا صفوفكم

ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال: «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» قولوا: آمين، ينجبكم الله، وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فإن الإمام يركع قبلكم. ويرفع قبلكم، فقال رسول الله ﷺ: فيلك يهلك، وإذا قال سميع الله لمن حجده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد سميع الله لكم فإن الله تعالى قال على لسان نبيه سميع الله لمن حجده وإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا. فإن الإمام يسجد قبلكم، ويرفع قبلكم قال رسول الله ﷺ: فيلك يهلك، وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم: التحيات الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله.

رواه أحمد (٣٩٣/٤) ومسلم (٤٠٤) والنسائي (٩٦/٢) - (٩٧) وأبو داود، وفي رواية بنصيبهم: وأشهد أن محمداً.

قوله: (فأقيموا صفوفكم) قال النووي: هو مأمور به بإجماع الأمة قال: وهو أمر نديب والإقامة تسويتها والاعتدال فيها وتتميمها الأول فالأول والتراص فيها.

قوله: (ثم ليؤمكم أحدكم) فيه الأمر بالجماعة في المكتوبات وقد اختلفوا هل هو أمر نديب أو إيجاب؟ وسيأتي بسط الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (فإذا كبر فكبروا) فيه أن المأموم لا يكبر قبل الإمام ولا معه بل بعده لأن الغاء للتعقيب، وقد قدّمنا المناقشة في هذا.

قوله: (وإذا قرأ فأنصتوا) قد تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته قوله: (فإذا قرأ: «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» فقولوا: آمين) استدلل به على مشروعية أن يكون تأمين الإمام والمأموم متفقاً، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى.

قوله: (يحببكم الله) أي يستحب لكم وهذا حث عظيم على التأمين فيؤكد الاهتمام به قوله: (فإذا كبر وركع، إلى قوله: فيلك يهلك) معناه: اجعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه، وكذلك رفعكم من الركوع بعد رفعه. ومعنى «تلك» يهلك أي اللحظة التي سبقكم الإمام بها في تقدمه إلى الركوع تنجبر لكم بتأخركم في الركوع بعد رفعه لحظة فتلك اللحظة بتلك اللحظة وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه وكذلك في السجود قوله: (وإذا قال سميع الله لمن حجده فقولوا: إلخ)

٧٢٩ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٣٤) وَمُسْلِمٌ (٤١٣) (٨٥) وَالنَّسَائِيُّ (٩/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٤٠)، وَلِمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظَّهْرَ وَأَبُو بَكْرٍ خَلْفَهُ فَإِذَا كَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُنَا».

الحديث يأتي وشرحه إن شاء الله تعالى في باب الإمام ينتقل مأموماً، وقد ذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز رفع الصوت بالتكبير لسمعه الناس ويتبعوه وأنه يجوز للمقتدي اتباع صوت المكبر، وهذا مذهب الجمهور، وقد نقل أنه إجماع.

قال النووي: وما أراه يصح الإجماع فيه، فقد نقل القاضي عياض عن مذهبهم أن منهم من أبطل صلاة المقتدي ومنهم من لم يطلها، ومنهم من قال: إن أذن له الإمام في الإسماع صح الاقتداء به وإلا فلا، ومنهم من أبطل صلاة المسمع، ومنهم من صححها، ومنهم من شرط إذن الإمام ومنهم من قال: إن تكلف صوتاً بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته، وكل هذا ضعيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسامع ولا يعتبر إذن الإمام.

بَابُ هَيْئَاتِ الرُّكُوعِ

٧٣٠ - عَنْ أَبِي سَعْدٍ عَفِيَّةَ بِنْتِ عَمْرِو: «أَنَّهُ رَكَعَ فَجَافَى يَدَيْهِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ مِنْ وَرَاءِ رُكْبَتَيْهِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١١٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٧٣١) وَالنَّسَائِيُّ (٢/١٨٦).

٧٣١ - وَفِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَإِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ رَأْسَكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٥٩).

الحديث الأول طرف من حديث أبي مسعود. والثاني طرف من حديث رفاعه بن رافع في وصف تعليمه ﷺ للمسيه صلاته وكلاهما لا مطمئن فيه، فإن جميع رجال إسنادهما ثقات.

قوله: (فَجَافَى يَدَيْهِ) أي باعدهما عن جنبه وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء. قوله: (وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ) أي فرق بينها جاعلاً لها وراء ركبته.

قوله: (فَضَعْ رَأْسَكَ) تنبيه راحة وهي الكف، جمعها راح. بغير تاء.

قوله: (عَلَى رُكْبَتَيْكَ) فيه رد على أهل التطبيق، وسياقي

فيه دلالة على استحباب الجهر من الإمام بالتسميع ليسمعه فيقولون وفيه أيضاً دليل للذهب من يقول: لا يزيد المأموم على قوله: ربنا لك الحمد، ولا يقول معه سمع الله لمن حمده وفيه خلاف وسياقي بسطه في باب ما يقول في رفعه ومعنى سمع الله لمن حمده: أجاب دعاء من حمده، ومعنى قوله يسمع الله لكم: يستجب لكم قوله: (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) هكذا هو بلا واء وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بإثبات الواو ومجذوها والكل جائز، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر كذا قال النووي، والظاهر أن إثبات الواو أرجح لأنها زيادة مقبولة قوله: (وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ) الكلام على بقية الفاظه يأتي إن شاء الله تعالى في أبواب التشهد.

وقد استدلل بقوله: «فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلِ أَحَدِكُمْ» على أنه يقول ذلك في أول جلوسه ولا يقول: بسم الله قال النووي: وليس هذا الاستدلال بواضح لأنه قال: «فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ» ولم يقل: فليكن أول.

والحديث يدل على مشروعية تكبير النفل، وقد استدلل به القائلون بوجوبه كما تقدم وهو أخص من الدعوى لأنه أمر للمؤتم فقط، وقد دفعه الجمهور بما تقدم من عدم ذكر تكبير الانتقال في حديث المسيه، وقد عرفت ما فيه ومحدث ابن أبيزى المتقدم.

بَابُ جَهْرِ الْإِمَامِ بِالتَّكْبِيرِ لِيُسْمِعَ مَنْ خَلْفَهُ وَتَبْلِيغِ الْغَيْرِ لَهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ

٧٢٨ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: «صَلَّى بِنَا أَبُو سَعِيدٍ فَجَهَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَحِينَ سَجَدَ، وَحِينَ رَفَعَ، وَحِينَ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٢٥) وَهُوَ لِأَحْمَدَ (٣/١٨) بِالنُّقْطِ أَبْسَطُ مِنْ هَذَا.

الحديث يدل على مشروعية الجهر بالتكبير للانتقال. وقد كان مروان وسائر بني أمية يسرون به، ولهذا اختلف الناس لما «صَلَّى أَبُو سَعِيدٍ هَذِهِ الصَّلَاةَ فَقَامَ عَلَى الْغُبَيْرِ فَقَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَبَالِي اخْتَلَفَتْ صَلَاتُكُمْ أَمْ لَمْ تَخْتَلِفْ، إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا يُصَلِّي».

وقد عرفت مما سلف أن أول من ترك تكبير النفل أي الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد ثم سائر بني أمية.

البحث في ذلك قريباً.

والحديثان يدلان على مشروعية ما اشتمل عليه من هيئات الركوع، ولا خلاف في شيء منها بين أهل العلم إلا القائلين بمشروعية التطبيق.

٧٣٢ - وَعَنْ مُصَنَّبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي فَطْلُفْتِ بْنِ كَعْبٍ ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخْذَيَّ فَتَهَانِي عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا وَأَمْرُنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِيَنَا عَلَى الرَّكْبِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (خ: ٧٩٠) (م: ٥٣٥) (د: ٨٦٧) (ت: ٢٥٩) (هـ: ٨٧٣).

وفي الباب عن عمر عند النسائي والترمذي وصححه.

وعن أنسٍ أشار إليه الترمذي أيضاً.

وعن أبي حميد الساعدي وأبي أسيد وسهل بن سعد وعمر بن مسلمة إلى تمام عشرة من الصحابة عند الخمسة وقد تقدم.

وعن عائشة عند ابن ماجه.

قوله: (مُصَنَّبِ بْنِ سَعْدٍ) يعني ابن أبي وقاصٍ.

قوله: (فَطْلُفْتِ) التطبيق: الإصلاق بين باطن الكفين حال الركوع وجعلهما بين الفخذين قوله: «كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا فَأَمْرُنَا» لفظ البخاري والترمذي وغيرهما: «كُنَّا نَفْعَلُهُ فَتَهَانِي عَنْهُ وَأَمْرُنَا... إلخ» فيه دليل على نسخ التطبيق، لأن هذه الصيغة حكمها الرفع قال الترمذي: التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال: لا اختلاف بينهم في ذلك إلا ما روي عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى، وقد روى النووي عن علقمة والأسود أنهما يقولون بمشروعية التطبيق.

وأخرج مسلم عن علقمة والأسود أنهما «ذَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَوَضَعْنَا أَيْدِيَنَا عَلَى رُكْبِنَا فَضَرَبَ أَيْدِيَنَا ثُمَّ طَبَّقَ يَدَيْهِ ثُمَّ جَعَلَهُمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ هَكَذَا فَعَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وروى ابن خزيمة عن ابن مسعود أنه قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ طَبَّقَ يَدَيْهِ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ فَرَكَعَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ سَعْدًا فَقَالَ: صَدَّقَ أَخِي كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ ثُمَّ أَمْرُنَا بِهَذَا».

يعني الإمساك بالركب، وقد اعتذر عن ابن مسعود وصاحبيه بأن النسخ لم يبلغهم وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر أنه قال: إنما فعله النبي ﷺ مرةً: يعني التطبيق، قال الحافظ: وإسناده قوي. واستدل ابن خزيمة بقوله نهينا على أن التطبيق غير جائز، قال الحافظ: وفيه نظر لاحتمال حمل النهي على الكراهة، فقد روى

ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال: «إِذَا رَكَعْتَ فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ هَكَذَا: يَغْنِي وَضَعْتُ يَدَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ، وَإِنْ شِئْتَ طَبَّقْتَ» وإسناده حسن وهو ظاهر في أنه كان يرى التأخير أو لم يبلغه الناسخ، والظاهر ما قاله ابن خزيمة لأن المعنى الحقيقي للنهي على ما هو الحق التحريم، وقول الصحابي لا يصلح قرينة لصرفه إلى الجواز.

بَابُ الذِّكْرِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٧٣٣ - عَنْ خُذَيْفَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَفِي سُجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ رَحْمَةً إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ وَلَا آيَةَ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذُ مِنْهَا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢٨٢) (د: ٨٧١) (ت: ٢٦٢) (ن: ١٧٦/٢) (هـ: ٨٨٨).

الحديث أخرجه أيضاً مسلم قوله: (يَسْأَلُ) أي الرحمة قوله: (تَعَوَّذُ) أي من العذاب وشر العقاب قال ابن رسلان: ولا بآية تسبيح إلا سبح وكبر، ولا بآية دعاء واستغفار إلا دعا واستغفر، وإن مر بمرجوع سأل، يفعل ذلك بلسانه أو بقلبه.

والحديث يدل على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود، وقد ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء من أئمة العرة وغيرهم إلى أنه سنة وليس بواجب وقال إسحاق بن راهويه: التسبيح واجب فإن تركه عمداً بطلت صلاته، وإن نسي لم تبطل.

وقال الظاهري: واجب مطلقاً وأشار الخطابي في معالم السنن إلى اختياره وقال أحمد: التسبيح في الركوع والسجود وقول: سمع الله لمن حمده، وربنا لك الحمد، والذكر بين السجدين، وجميع التكريرات واجب، فإن ترك منه شيئاً عمداً بطلت صلاته، وإن نسي لم تبطل ويسجد للسهو، هذا هو الصحيح عنه، وعنه رواية أنه سنة كقول الجمهور، وقد روى القول بوجوب تسبيح الركوع والسجود عن ابن خزيمة.

احتجَّ الموجبون بحديث عقبة بن عامر الآتي ويقولون ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» ويقول الله تعالى «وَسَبِّحُوهُ» ولا وجوب في غير الصلاة فتعين أن يكون فيها، وبالقياس على القراءة واحتجَّ الجمهور بحديث المسيء صلاته فإن النبي ﷺ علمه واجبات الصلاة ولم يعلمه هذه الأذكار، مع أنه علمه تكبيرة الإحرام والقراءة فلو كانت هذه الأذكار واجبة لعلمه إياها، لأن

بها هذا الإنكار.

وسئل أحمد عنها فقال: أمّا أنا فلا أقول وبجمده انتهى.

٧٣٤ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «لَمَّا نَزَلْتُ» «فَسَبَّحَ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ» قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ فَلَمَّا نَزَلْتُ «سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» قَالَ: اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٥/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٦٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٧٧٨).

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه.

قوله: (اجْعَلُوهَا) قد تبيّن بالحديث الأوّل بما سيأتي كيفيّة هذا الجعل. والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم، والسجود بالأعلى أنّ السجود لما كان فيه غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواطئ الأقدام كان أفضل من الركوع فحسن تخصيصه بما فيه صيغة أفعال التفضيل، وهو الأعلى بخلاف العظيم جعلاً للأبلغ مع الأبلغ والمطلق مع المطلق.

والحديث يصلح متمسكاً للقائلين بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدّم الجواب عنهم.

٧٣٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥/٦) وَمُسْلِمٌ (٤٨٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٧٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢/٢٢٤).

قوله: (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ) بضم أولهما وفتحهما، والضم أكثر وأصح.

قال ثعلب: كل اسم على فعول فهو مفتوح الأوّل إلا السبوح والقدّوس فإنّ الضمّ فيهما أكثر قال الجوهري: سبّوح من صفات الله.

وقال ابن فارس والزبيدي وغيرهما: سبّوح هو الله عز وجل والمراد المسيح والمقدّس، فكأنه يقول: مسبّح مقدّس.

ومعنى سبّوح: المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالإلهية.

وقدّوس: المطهر من كلّ ما لا يليق بالخالق وهما خبران مبتدؤهما محذوف تقديره ركوعي وسجودي لمن هو سبّوح قدّوس.

وقال الهروي: قيل: القدّوس المبارك قال القاضي عياض: وقيل فيه: سبّوحاً قدّوساً على تقدير أسبّح سبّوحاً أو أذكر أو

تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، فيكون تركه لتعليمه دالا على أنّ الأوامر الساردة بما زاد على ما علّمه للاستحباب لا للوجوب والحديث يدلّ على أنّ التسبيح في الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون مفسراً لقوله ﷺ في حديث عقبة: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ، اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ» وإلى ذلك ذهب الجمهور من أهل البيت، وبه قال جميع من عداهم.

وقال الهادي والقاسم والصادق: إنّ سبحة الله العظيم وبجمده في الركوع.

وسبحان الله الأعلى وبجمده في السجود واستدلوا بظاهر قوله تعالى: «فَسَبَّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ» و «سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وقد أمر ﷺ بجعل الأولى في الركوع والثانية في السجود كما سيأتي في حديث عقبة، ولكنّه لا يتمّ إلا على فرض أنّه ليس لله جلّ جلاله إلا اسم واحد، وقد تقرّر أنّ له تسعة وتسعين اسماً بالأحاديث الصحيحة، وأنّ له أسماء متعدّدة بصريح القرآن «وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى»، فامتنال ما في الآيتين يحصل بالجمعي بأي اسم منها، مثل سبحان ربّي، وسبحان الله، وسبحان الأحد وغير ذلك، لكنّه قد ورد من فعله ﷺ ما يدلّ على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره، وكذلك ورد من قوله ما يدلّ على ذلك كحديث ابن مسعود الآتي فتعيّن أنّ لفظ الرّبّ هو المراد وبهذا يتدفع ما ألزم به صاحب البحر من تلاوة لفظ الآيتين في الركوع والسجود، وأمّا زيادة وبجمده فهي عند أبي داود من حديث عقبة الآتي وعند الدارقطني من حديث ابن مسعود الآتي أيضاً.

وعنده أيضاً من حديث حذيفة.

وعند أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري.

وعند الحاكم من حديث أبي جحيفة، ولكنّه قال أبو داود بعد إخراجها لها من حديث عقبة: إنّ يخاف ألا تكون محفوظة.

وفي حديث ابن مسعود السريّ بن إسماعيل وهو ضعيف.

وفي حديث حذيفة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف.

وفي حديث أبي مالك شهر بن حوشب، وقد رواه أحمد والطبراني أيضاً من طريق ابن السديّ عن أبيه بدونها.

وحديث أبي جحيفة قال الحافظ: إسناده ضعيف، وقد أنكر هذه الزيادة ابن الصلاح وغيره، ولكن هذه الطرق تتعاضد فيردّ

الركوع والسجود، لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها، فكان يختارها لأداء هذا الواجب الذي أمر به فيكون أكمل.

٧٣٧ - وَعَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ، فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ وَإِذَا سَجَدَ فَقَالَ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦١) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٨٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٩٠)، وَهُوَ مُرْسَلٌ، عَوْنٌ لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ.

الحديث قال أبو داود: مرسلٌ كما قال المصنف، قال: لأنَّ عوناً لم يدرك عبد الله، وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال: مرسلٌ.

وقال الترمذي: ليس إسناده بمتصل انتهى.

وعونٌ هذا ثقةٌ سمع جماعة من الصحابة وأخرج له مسلمٌ وفي الحديث مع الإرسال إسحاق بن يزيد الهذلي رواه عن عونٍ لم يخرج له في الصحيح قال ابن سيّد الناس: لا نعلمه وثق ولا عرف إلا برواية ابن أبي ذئبٍ عنه خاصة، فلم ترتفع عنه الجهالة العينية ولا الحالية.

قوله: (وَذَلِكَ أَذْنَاهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ) أي أدنى الكمال وفيه إشعارٌ بأنّه لا يكون المصلّي متسنّناً بدون الثلاث.

وقد قال الماوردي: إنّ الكمال إحدى عشرة أو تسع وأوسطه خمس، ولو سبّح مرةً حصل التسبيح وروى الترمذي عن ابن المبارك وإسحاق بن راهويه أنّه يستحبّ خمس تسبيحاتٍ للإمام، وبه قال الثوري، ولا دليل على تقييد الكمال بعددٍ معلوم بل ينبغي الاستكثار من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة من غير تقييدٍ بعددٍ وأمّا إيجاب سجود السهو فيما زاد على التسع واستحباب أن يكون عدد التسبيح وتراً لا شفعاً فيما زاد على الثلاث فمما لا دليل عليه.

٧٣٨ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَشَبَّهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْفَتَى - يَعْنِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ: فَخَرَزْنَا فِي رُكُوعِهِ عَشْرَ تَسْبِيحَاتٍ وَفِي سُجُودِهِ عَشْرَ تَسْبِيحَاتٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٢/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٨٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٤/٢).

الحديث رجال إسناده كلّهم ثقاتٌ إلا عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعاني قال أبو حاتم: صالح الحديث

اعظم أو أعبد.

قوله: (رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) هو من عطف الخاصّ على العام لأنَّ الرُّوح من الملائكة، وهو ملكٌ عظيمٌ يكون إذا وقف كجميع الملائكة، وقيل: يحتمل أن يكون جبريل وقيل خلقٌ لا تراهم الملائكة كنسبة الملائكة إلينا.

٧٣٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٤٣/٦) (خ: ٨١٧) (م: ٤٨٤) (د: ٨٧٧) (ن: ٢١٩/٢) (هـ: ٨٨٩).

قوله: (يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ) في رواية: «مَا صَلَّيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَاةً بَعْدَ أَنْ نَزَلْتُ عَلَيْهِ» إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» إِلَّا يَقُولُ فِيهَا: سُبْحَانَكَ» الحديث، وفي بعض طرقه عند مسلمٍ ما يشعر بأنّه ﷺ كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها.

قوله: (سُبْحَانَكَ) هو منصوبٌ على المصدرية، والتسبيح: التزنيه كما تقدّم قوله: (وَبِحَمْدِكَ) هو متعلّقٌ محذوفٌ دلّ عليه التسبيح: أي وبحمدك سبّحتك، ومعناه: بتوفيقك لي وهدايتك وفضلك عليّ سبّحتك لا بحولي وقوتي.

قال القرطبي: ويظهر وجهٌ آخر وهو إبقاء معنى الحمد على أصله وتكون الباء باء السببية ويكون معناه: بسبب أنك موصوفٌ بصفات الكمال والجلال سبّحت المسبحون وعظمك المعظمون، وقد روي مجذوف الواو من قوله وبحمدك وبإثباتها قوله: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي) يؤخذ منه إباحة الدعاء في الركوع.

وفيه ردٌّ على من كرهه فيه كمالك واحتجّ من قال بالكراهة بحديث مسلم وأبي داود والنسائي بلفظ: «أَمَّا الرُّكُوعُ فَتَعَزَّوْا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ» الحديث، وسيأتي ولكنه لا يعارض ما ورد من الأحاديث الدالة على إثبات الدعاء في الركوع، لأنَّ تعظيم الرّب فيه لا ينافي الدعاء، كما أنّ الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم.

قال ابن دقيق العيد: ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية، ويحتمل أنّه أمر في السجود بتكثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» ليس كثيراً قوله: (يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ) يعني قوله تعالى: «فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ» أي يعمل بما أمر به فيه فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة، المستوفي ما أمر به في الآية، وكان يأتي به في

وقال النسائي: ليس به بأس وليس له عند أبي داود والنسائي إلا هذا الحديث قوله: (فَحَزَرْنَا) أي قَدَرْنَا.

قوله: (عَشْرُ تَسْبِيحَاتٍ) قيل: فيه حجة لمن قال: إن كمال التسبيح عشر تسبيحات، والأصح أن المنفرد يزيد في التسبيح ما أراد، كلما زاد كان أولى، والأحاديث الصحيحة في تطويله ناطقة بهذا، وكذلك الإمام إذا كان المؤمن لا يتأذون بالتطويل فائدة: من الأذكار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث علي رضي الله عنه في باب الاستفتاح ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي أنه أنه ﷺ كان يقول في ركوعه: «مُبْحَانُ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبَرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ، ثُمَّ قَالَ فِي سَجْدِهِ يَسْأَلُ ذَلِكَ» ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة «أَنَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سَجْدِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي كُلَّهَا وَجَلَّةُ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ وَعَلَانِيَتُهُ وَسِرُّهُ» ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة أنها سمعت النبي ﷺ يقول في سجوده في صلاة الليل: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَأَعُوذُ بِمَعَاذِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَأَعُوذُ بِكَ بِكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ».

وقد ورد الإذن بطلق التعظيم في الركوع وبمطلق الدعاء في السجود كما سيأتي في الباب الذي بعد هذا.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسَّجْدِ

٧٣٩ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّتَارَةَ وَالنَّاسُ صُغُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَمْ يَتَّقِ مِنْ مَبْشَرَاتِ النَّبُوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا أَوْ الرُّكُوعَ فَعُظِمُوا فِيهِ الرَّبُّ وَأَمَّا السَّجُودُ فَاجْتَنِبُوا فِي الدَّعَاءِ فَقِيمَنَّ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢١٩) وَمُسْلِمٌ (٤٧٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٩/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٧٦).

قوله: (كَشَفَ السَّتَارَةَ) بكسر السين المهملة وهي الستر الذي يكون على باب البيت والذار قوله: (مِنْ مَبْشَرَاتِ النَّبُوَّةِ) أي من أول ما يبدو منها مأخوذ من تبشير الصبح، وهو أول ما يبدو منه، وهو كقول عائشة: «أَوَّلُ مَا يُدْرى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوُخْيِ» الحديث وفيه أن الرؤيا من المبشرات، سواء رآها المسلم أو رآها غيره قوله: (أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ) النهي له ﷺ نهى لأمته كما يشعر بذلك قوله في الحديث أمّا الركوع إلى آخره، ويشعر به أيضاً

ما في صحيح مسلم وغيره أن علياً قال: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا» ويدل عليه أيضاً أدلة الناسي العامة، وفيه خلاف في الأصول، وهذا النهي يدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود، وفي بطلان الصلاة بالقراءة حال الركوع والسجود خلاف.

قوله: (أَمَّا الرُّكُوعُ فَعُظِمُوا فِيهِ الرَّبُّ) أي سَبَّحُوهُ وَزَكَّوْهُ وَمَجْدُوهُ، وقد بين ﷺ اللفظ الذي يقع به هذا التعظيم بالأحاديث المتقدمة في الباب الذي قبل هذا قوله: (وَأَمَّا السَّجُودُ فَاجْتَنِبُوا فِي الدَّعَاءِ) فيه الحث على الدعاء في السجود وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ فَأَكْبِرُوا الدَّعَاءَ» قوله: (فَقِيمَنَّ) قال النووي: هو بفتح القاف وفتح الميم وكسرهما لغتان مشهورتان، فمن فتح فهو عنده مصدر لا يتنى ولا يجمع، ومن كسر فهو وصف يتنى ويجمع، قال: وفيه لغة ثالثة قِيمَنَّ بزيادة الباء وفتح القاف وكسر الميم، ومعناه: حقيق وجدير.

ويستحب الجمع بين الدعاء والتسبيح المتقدم ليكون المصلي عاملاً بجميع ما ورد والأمر بتعظيم الرب في الركوع والاجتهاد في الدعاء في السجود محمول على الندب عند الجمهور، وقد تقدم ذكر من قال بوجوب تسبيح الركوع والسجود.

بَابُ مَا يَقُولُ فِي رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَ انْتِصَابِهِ

٧٤٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا ثُمَّ يَكْبِرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا وَيَكْبِرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمْ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ (حم: ١/ ٢٧٠) (خ: ٧٨٩) (م: ٣٩٢/٢٨).

قوله: (إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ) فيه أن التكبير يكون مقارناً لحال القيام وأنه لا يجزئ من قعود وقد اختلف في وجوب تكبيرة الإحرام، وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله: (ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) فيه متمسك لمن قال: إنه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل من غير فرق بين الإمام والمؤتم والمنفرد، وهو الشافعي ومالك وعطاء وأبو داود وأبو بردة ومحمد

له، كما أنه لا ينافي قوله ﷺ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ «وَلَا الضَّالِّينَ» فَقُولُوا آمِينَ» قراءة المؤتم للفاعلة، وكذلك أمر المؤتم بالتحميد لا ينافي مشروعيته للإمام كما لا ينافي أمر المؤتم بالتأمين تأمين الإمام وقد استفيد التحميد للإمام والتسميع للمؤتم من أدلة أخرى هي المذكورة سابقاً، والواو في قوله: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» ثابتة في أكثر الروايات، وقد قدمنا أنها زيادة فيكون الأخذ بها أرجح، لا كما قال النووي: إنه لا ترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، وهي عاطفة على مقدر بعد قوله ربنا وهو استجب كما قال ابن دقيق العيد، أو حمدنا كما قال النووي، أو الواو زائدة كما قال أبو عمرو بن العلاء، أو للحال كما قال غيره، وروي عن أحمد بن حنبل أنه إذا قال: ربنا، قال: ولك الحمد، وإذا قال: اللهم ربنا، قال: لك الحمد قال ابن القيم: لم يأت في حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو وأقول: قد ثبت الجمع بينهما في صحيح البخاري في باب: صلاة القاعد من حديث أنس بلفظ وإذا قال: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» وقد تطابقت على هذا اللفظ النسخ الصحيحة من صحيح البخاري.

قوله: (ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَهْوِي) فيه أن التكبير ذكر الهوي فيبتدئ به من حين يشرع في الهوي بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجداً. قوله: (وَقِي رَوَايَةٌ لَهُمْ) يعني البخاري ومسلماً واحداً، لأن المتفق عليه في اصطلاحه هو ما أخرجه هؤلاء الثلاثة كما تقدم في أول الكتاب لا ما أخرجه الشيخان فقط كما هو اصطلاح غيره.

والحديث يدل على مشروعية تكبير النقل، وقد قدمنا الكلام عليهم مستوفى

٧٤١ - وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٩٤/٤ (خ: ٧٩٦) (م: ٤٠٩).

الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير للركوع والسجود. وفي الحديث الذي في أول الباب، وقد احتج به القائلون بأن الإمام والمنفرد يقولان: سمع الله لمن حمده فقط، والمؤتم يقول: ربنا ولك الحمد فقط.

وقد عرفت الجواب عن ذلك

٧٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَمِلَّةَ

بن سيرين وإسحاق وداود قالوا: إن المصلّي إذا رفع رأسه من الركوع يقول في حال ارتفاعه: سمع الله لمن حمده فإذا استوى قائماً، يقول: ربنا ولك الحمد.

وقال الإمام يحيى والثوري والأوزاعي وروي عن مالك أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم وقال أبو يوسف ومحمد: يجمع بينهما الإمام والمنفرد أيضاً، ولكن يسمع المؤتم وقال الهادي والقاسم وأبو حنيفة: إنه يقول الإمام والمنفرد سمع الله لمن حمده فقط، والمأموم ربنا لك الحمد فقط، وحكاية ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك وأحمد، قال: وبه أقول انتهى.

وهو مروي عن الناصر احتج القائلون: بأنه يجمع بينهما كل مصل بمحدث الباب ولكنه أحصى من الدعوى، لأنه حكاية لصلاة النبي ﷺ إماماً كما هو المتبادر، والغالب، إلا أن قوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» يدل على عدم اختصاص ذلك بالإمام واحتجوا أيضاً بما نقله الطحاوي وابن عبد البر من الإجماع على أن المنفرد يجمع بينهما، وجعله الطحاوي حجة لكون الإمام يجمع بينهما فيلحق بهما المؤتم، لأن الأصل استواء الثلاثة في المشروع في الصلاة إلا ما صرح الشرع باستثنائه واحتجوا أيضاً: بما أخرجه الدارقطني عن بريدة قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بُرَيْدَةُ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ فَقُلْ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَمِلَّةَ الْأَرْضِ وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَهُ» وظاهره عدم الفرق بين كونه منفرداً أو إماماً أو مأموماً، ولكن سنده ضعيف.

وبما أخرجه أيضاً عن أبي هريرة قال: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قَالَ مَنْ وَرَاءَهُ؟» سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ.

واحتج القائلون بأنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ببعض هذه الأدلة واحتج القائلون بأن الإمام والمنفرد يقولان: سمع الله لمن حمده فقط والمأموم: ربنا لك الحمد فقط بمحدث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» وفيه «وإذا قال: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» أخرجه الشيخان، وأخرجنا نحوه من حديث عائشة، وقد تقدم نحو ذلك في باب التكبير للركوع والسجود من حديث أبي موسى وسياقي نحوه من حديث أنس.

ويجب بأن أمر المؤتم بالحمد عند تسميع الإمام لا ينافي فعلة

قال في جمع الزوائد: ولم أجد من ترجمه، وقد ذكر ابن حجر في المنفعة أنه وهم الميمني في تسميته عبد الله بن زيد وأنه عبد الله بن بدر وهو معروف موثق ولكنه قال: إن عبد الله بن بدر لا يروي عن أبي هريرة إلا بواسطة.

والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو، وقد وثقه أحمد ويحيى والنسائي. وقال أبو داود: ليس به بأس عن عبد الله بن بدر، وقد وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة عن عبد الرحمن بن علي بن شيان، وقد وثقه ابن حبان.

والحديث الثالث إسناده صحيح وصححه الترمذي كما قال المصنف وفي الباب عن أنس عند الشيخين.

وعن أبي هريرة من حديث المسية صلاته وسيأتي. وعن رفاعة الزرقني عن أبي داود والترمذي والنسائي من حديث المسية صلاته أيضاً وعن حذيفة عند أحمد والبخاري وسيأتي وعن أبي قتادة عند أحمد وعن أبي سعيد عنده أيضاً وسيأتيان وعن عبد الرحمن بن شبل عن أبي داود والنسائي وابن ماجه والأحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الطمأنينة في الاعتدال من الركوع، والاعتدال بين السجدين وإلى ذلك ذهب العترة والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وأكثر العلماء قالوا: ولا تصح صلاة من لم يطمأنئ بهما وهو الظاهر من أحاديث الباب ما قررناه غير مرّة من أنّ النفي إن لم يمكن توجيهه إلى الذات توجه إلى الصّحة لأنّه أقرب إليها وقال أبو حنيفة: وهو مروى عن مالك: إنّ الطمأنينة في الموضعين غير واجبة بل لو انحط من الركوع إلى السجود أو رفع رأسه عن الأرض أدنى رفع أجزأه ولو كحد السيف واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، وقد عرفناك في باب قراءة الفاتحة أنّ الفرض عنده لا يثبت بما يزيد على القرآن وبيّنا بطلانه هنالك، وسيأتي لهذا مزيد بيان في باب الجلسة بين السجدين إن شاء الله تعالى.

بَابُ هَيْئَاتِ السَّجْدِ وَكَيْفِ الْهُوِيِّ إِلَيْهِ

٧٤٦ - عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ (د: ٨٣٨) (ت: ٢٦٨) (ن: ٢٠٦/٢) (هـ: ٨٨٢).

الحديث قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرف

الأرض ومِلَّةٌ مَا بَيْنَهُمَا وَمِلَّةٌ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ أَهْلِ النَّسَاءِ وَالْمَجْدِ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٧١) وَالنَّسَائِيُّ (١٩٨/٢).

الحديث قد تقدّم طرف من شرحه في حديثي علي المتقدم في باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة قوله: (أَهْلُ النَّسَاءِ وَالْمَجْدِ) هو في صحيح مسلم بزيادة: «أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكَلَّمْنَا لَكَ عَبْدُهُ» قبل قوله: لا مانع... إلخ.

وأهل منصوب على النّساء أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على أنّه خبر مبتدأ محذوف والنّساء: الوصف الجميل، والمجد: العظمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم الحمد مكان المجد.

قوله: (لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ) هذه جملة مستأنفة متضمنة للتفويض والإذعان والاعتراف.

قوله: (ذَا الْجَدِّ) بفتح الجيم على المشهور، وروى ابن عبد البر عن البعض الكسر قال ابن جرير: وهو خلاف ما عرفه أهل النقل ولا يعلم من قاله غيره ومعناه بالفتح: الحظ والغنى والعظمة: أي لا ينفعه ذلك وإنما ينفعه العمل الصالح، وبالكسر: الاجتهاد أي لا ينفعه اجتهاده وإنما تنفعه الرّحمة.

والحديث يدل على مشروعيّة تطويل الاعتدال من الركوع والذكر فيه بهذا.

وقد وردت في تطويله أحاديث كثيرة وسيأتي الكلام على ذلك.

بَابُ فِي أَنَّ الْإِنْصَابَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَرَضٌ

٧٤٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُنْظَرُ اللَّهُ إِلَى صَلَاةِ رَجُلٍ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ بَيْنَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٥٢٥).

٧٤٤ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقُمْ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٧١).

٧٤٥ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقِيمُ فِيهَا الرَّجُلُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ١٢٢/٤) (د: ٨٥٥) (ت: ٢٦٥) (ن: ٢١٤/٢) (هـ: ٨٧٠).

الحديث الأول تفرد به أحمد من رواية عبد الله بن زيد الحنفي

أبي هريرة الآتي وهو أقوى لأن له شاهداً من حديث ابن عمر وأخرجه ابن خزيمة وصححه وذكره البخاري تعليقاً موقوفاً.

كذا قال الحافظ في بلوغ المرام وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک مرفوعاً بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ» وقال: على شرط مسلم وأجاب الأولون عن ذلك بأجوبة منها أَنَّ حديث أبي هريرة وابن عمر منسوخان بما أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: «كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ» ولكنه قال الحازمي في إسناده مقالاً، ولو كان محفوظاً لدلّ على النسخ غير أَنَّ المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق وقال الحافظ في الفتح: إِنَّهُ مِنْ أَفْرَادِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُلَيْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ أَبِيهِ وَهُمَا ضَعِيفَانِ وَقَدْ عَكَسَ ابْنُ حَزَمٍ فَجَعَلَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ نَاسِخًا لِمَا خَالَفَهُ وَمِنْهَا مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهُدَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي انْقَلَبَ مِنْهُ عَلَى بَعْضِ الرِّوَاةِ، قَالَ: وَلَعَلَّهُ وَلِيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، قَالَ: وَقَدْ رَوَاهُ كَذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَجَدَ أَخَذْتُكُمْ فَلْيُنْذِرُوا بِرُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ وَلَا يَبْزُكُوا كِبْرُوكَ الْفَحْصِ» رَوَاهُ الْأَثَرَمُ فِي سَنَنِهِ أَيْضًا عَنْ أَبِي بَكْرٍ كَذَلِكَ.

وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ما يصدق ذلك. ويوافق حديث وائل بن حجر.

قال ابن أبي داود: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ عَدِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ بَدَأَ بِرُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ» انتهى.

ولكنه قد ضعف عبد الله بن سعيد بحسب القطان وغيره قال أبو أحمد الحاكم: إِنَّهُ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ مَنكِرُ الْحَدِيثِ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يَكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ ضَعِيفٌ لَا يُوقَفُ مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ.

وقال أبو حاتم: لَيْسَ بِقَوِيٍّ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: عَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ الضَّعْفُ عَلَيْهِ بَيِّنٌ.

وتما أجاب به ابن القيم عن حديث أبي هريرة أَنَّ أَوَّلَهُ يَخَالَفُ آخِرَهُ، قَالَ: فَإِنَّهُ إِذَا وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَدْ بَرَكَ كَمَا يَبْرُكُ

أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرُ شَرِيكٍ وَذَكَرَ أَنَّ هَمَامًا رَوَاهُ عَنْ عَاصِمٍ مَرْسَلًا وَلَمْ يَذْكُرْ وَائِلُ بْنُ حَجَرٍ.

قال اليعمری: مِنْ شَأْنِ التِّرْمِذِيِّ التَّصْحِيحِ مِثْلَ هَذَا الْإِسْنَادِ، فَقَدْ صَحَّحَ حَدِيثَ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَائِلٍ: «لَا نُنْظِرُنْ إِلَى صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ» الْحَدِيثُ وَإِنَّمَا الَّذِي قَصَرَ بِهَذَا عَنِ التَّصْحِيحِ عِنْدَهُ الْغَرَابَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا وَهِيَ تَفَرُّدُ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ عَنْ شَرِيكِ وَهُوَ لَا يَحِطُّهُ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحِيحِ لَجَلَالَةِ يَزِيدٍ وَحِفْظِهِ، وَأَمَّا تَفَرُّدُ شَرِيكِ بِهِ عَنْ عَاصِمٍ وَبِهِ صَارَ حَسَنًا فَإِنَّ شَرِيكًَا لَا يَصَحِّحُ حَدِيثَهُ مُنْفَرَدًا هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ.

وكذا علل الحديث النسائي بتفرّد يزيد بن هارون عن شريكٍ وقال الدارقطني: تفرّد به يزيد عن شريكٍ ولم يحدث به عن عاصم بن كليبٍ غير شريكٍ وشريكٍ ليس بالقويّ فيما يتفرّد به وقال البيهقي: هذا حديثٌ يعدّ في أفراد شريكٍ القاضي، وإنّما تابعه همامٌ مرسلًا هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث أبو داود ومن طريق محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائلٍ عن أبيه، قال المنذري: عبد الجبار بن وائلٍ لم يسمع من أبيه، وكذا قال ابن معين، وأخرجه أيضًا من طريق همام عن شقيقٍ عن عاصم بن كليبٍ عن أبيه عن النبي ﷺ وهو مرسلٌ.

وكذا قال الترمذي وغيره كما تقدّم لأن كليب بن شهاب والد عاصم لم يدرك النبي ﷺ وفي الباب عن أنس: «أَنَّهُ ﷺ أَنْحَطُ بِالتَّكْبِيرِ فَسَبَقَتْ رُكْبَتَاهُ يَدَيْهِ» أخرجه الحاكم والبيهقي والدارقطني وقال: تفرّد به العلاء بن إسماعيل وهو مجهولٌ، وقال الحاكم: هو على شرطهما، ولا أعلم له علّة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: إِنَّهُ مَنكِرٌ.

والحديث يدلّ على مشروعيّة وضع الرُكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ وَرَفْعُهُمَا عِنْدَ التَّهَوُّضِ قَبْلَ رَفْعِ الرُّكْبَتَيْنِ وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَحَكَاهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ عَنْ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَالنَّخَعِيِّ وَمُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ قَالَ: وَبِهِ أَقُولُ.

وذهبت العترة والأوزاعي ومالك وابن حزم إلى استحباب وضع اليدين قبل الرُكْبَتَيْنِ وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَرَوَى الْحَازِمِيُّ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكَتِ النَّاسُ يَضَعُونَ أَيْدِيَهُمْ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِمَا قَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ: وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَاحْتَجُّوا بِمَحْدِثِ

قدّم يديه أو قدّم ركبتيه وأفرط في ذلك بمباعدة سائر أطرافه وقع في الهيئة المنكرة ومن قارب بين أطرافه لم يقع فيها سواء قدّم اليدين أو الركبتين، وهو مع كونه جمعاً لم يسبقه إليه أحدٌ تعطيلاً لمعاني الأحاديث وإخراجاً لها عن ظاهرها ومصيئاً إلى ما لم يدلّ عليه دليل، ومثل هذا ما روى البعض عن مالكٍ من جواز الأمرين ولكنّ المشهور عنه ما تقدّم.

٧٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَخَذَكُمْ، فَلَا يَزُكُّ كَمَا يَزُكُّ الْبَعِيرُ، وَلَيَضَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٨١) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٤٠) وَالنَّسَائِيُّ (٢/ ٢٠٧)، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: حَدِيثُ وَإِلَى بْنِ حُجْرٍ اثْبَتَ مِنْ هَذَا.

الحديث أخرجه الترمذي وقال: غريبٌ لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه انتهى.

وقال البخاري: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لَا يَتَابِعُ عَلَيْهِ وَقَالَ: لَا أُدْرِي سَمِعَ مِنْ أَبِي الزَّانَدِ أَوْ لَا وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمَذْكُورِ.

قال المنذري: وفيما قال الدارقطني نظراً، فقد روى نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله، وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثه وقال أبو بكر بن أبي داود السجستاني: هذه سنة تفرد بها أهل المدينة ولهم فيها إسنادان هذا أحدهما والآخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وقد قدمنا أنه أخرج حديث ابن عمر هذا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصححه، وقد أعله الدارقطني بتفرد الدراوردي أيضاً عن عبيد الله بن عمر وقال في موضع آخر: تفرد به أصبغ بن الفرج عن الدراوردي أيضاً ولا خير في تفرد الدراوردي فإنه قد أخرج له مسلمٌ في صحيحه، واحتج به وأخرج له البخاري مقروناً بعبد العزيز بن أبي حازم، وكذلك تفرد أصبغ فإنه قد حدث عنه البخاري في صحيحه محتجاً به والحديث استدلل به القائلون بوضع اليدين قبل الركبتين، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستوفى.

قوله: (وَلَيَضَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ) هو في سنن أبي داود وغيرها بلفظ قبل ركبتيه ولعلّ ما ذكره المصنف لفظ أحمد.

٧٤٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ يُحْيَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ يُجَنِّحُ فِي سُجُودِهِ حَتَّى يَرَى وَضَحَ إِبْطِيسِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٤٥/٥) (خ: ٣٩٠) (م: ٤٩٥) (٢٣٦).

البعير فإنّ البعير إنّما يضع يديه أولاً قال: ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا: ركبتا البعير في يديه لا في رجليه فهو إذا برك وضع ركبتيه أولاً فهذا هو المنهي عنه.

قال: وهو فاسدٌ لوجوه حاصلها: أنّ البعير إذا برك يضع يديه ورجلاه قائمتان وهذا هو المنهي عنه، وأنّ القول بأنّ ركبتَي البعير في يديه لا يعرفه أهل اللغة، وأنّه لو كان الأمر كما قالوا لقال ﷺ: فليبرك كما يبرك البعير، لأنّ أوّل ما ممسّ الأرض من البعير يده ومن الأجوبة التي أجاب بها الأوّلون عن حديث أبي هريرة الآتي أنّ حديث وائلٍ أرجح منه كما قال الخطابي وغيره.

ويجاء عنه بأنّ المقال الذي سيأتي على حديث أبي هريرة لا يزيد على المقال الذي تقدّم في حديث وائلٍ على أنّه قد رجّحه الحافظ كما عرفت، وكذلك الحافظ ابن سيّد الناس، قال: أحاديث وضع اليدين قبل الركبتين أرجح، وقال: ينبغي أن يكون حديث أبي هريرة داخلًا في الحسن على رسم الترمذي لسلامة رواته من الجرح.

ومنها الاضطراب في حديث أبي هريرة، فإنّ منهم من يقول وليضع يديه قبل ركبتيه.

ومنهم من يقول بالعكس كما تقدّم. ومنهم من يقول: وليضع يديه على ركبتيه كما رواه البيهقي. ومنها أنّ حديث وائلٍ موافقٌ لما نقل عن الصحابة كعمس بن الخطّاب وابنه وعبد الله بن مسعودٍ ومنها أنّ لحديث وائلٍ شواهد من حديث أنسٍ وابن عمرٍ ويجاء عنه بأنّ لحديث أبي هريرة شواهد كذلك ومنها أنّه مذهب الجمهور.

ومن المرجّحات لحديث أبي هريرة أنّه قولٌ، وحديث وائلٍ حكاية فعلٍ والقول أرجح مع أنّه قد تقرّر في الأصول أنّ فعله ﷺ لا يعارض قوله الخاصّ بالأمة، ومحلّ النزاع من هذا القبيل، وأيضاً حديث أبي هريرة مشتملٌ على التّهيّ المقتضي للحظر وهو مرجّحٌ مستقلٌّ، وهذا خلاصة ما تكلم به الناس في هذه المسألة، وقد أشرنا إلى تزييف البعض منه، والمقام من معارك الأنظار ومضائق الأفكار، ولهذا قال السّروي: لا يظهر له ترجيح أحد المذهبين.

وأما الحافظ ابن القيم فقد رجّح حديث وائل بن حجرٍ وأطال الكلام في ذلك وذكر عشرة مرجّحاتٍ قد أشرنا ههنا إلى بعضها وقد حاول المحقّق القبليّ الجمع بين الأحاديث بما حاصله أنّ من

قوله: (يَجْتَنِي) بضم الياء المثناة من تحت وتفتح الجيم وكسر النون المشددة.
وروي فرج. وروي حوى وكلها بمعنى واحد.
والمراد أنه نحى كل يد عن الجنب الذي يليها.
قوله: (حَتَّى يُرَى) قال النووي: هو بالنون.
وروي بالياء المثناة من تحت والمضمومة وكلاهما صحيح قوله:

(وَضَحَّ بِإِطْيَافِهِ) هو البياض، وفي رواية حتى يبدو بياض إبطيه وفي أخرى حتى يأتي لأرى بياض إبطيه قال الحافظ: قال القرطبي: والحكمة في استحباب هذه الهيئة أن يخفف اعتماده على وجهه ولا يتأثر أنفه ولا وجهه ولا يتأذى بملاقة الأرض قال: وقال غيره:

هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض مع مغايته هيئة الكسلان، قال ابن المنير ما معناه أن يتميز كل عضو بنفسه، وأخرج الطبراني وغيره بإسناد صحيح أنه ﷺ قال: «لَا تَقْتَرِشْ أَفْئِرَاشَ السَّعْبِ وَاعْتَمِدْ عَلَى رَاحَتَيْكَ، وَأَبْدُ ضَهْنَيْكَ فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْكَ».

وأخرج مسلم من حديث عائشة «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ أَفْئِرَاشَ السَّعْبِ» وأخرج أيضاً من حديث البراء مرفوعاً: «إِذَا سَجَدْتَ فَصَعْ كَفَيْكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ»، وظاهر هذه الأحاديث مع حديث أنس الآتي وجوب التفريج المذكور لولا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ: «شُكَّا أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ مَشَقَّةُ السَّجُودِ عَلَيْهِمْ إِذَا انْفَرَجُوا، فَقَالَ: اسْتَعِينُوا بِالرَّكْبِ» وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التفريج وفسره ابن عجلان أحد رواته بوضع المرفقين على الركبتين إذا طال السجود، وقد أخرجه الترمذي ولم يقس في روايته إذا انفرجوا، فترجم له باب ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب حين ترتفع من السجود طالباً للقيام، واللفظ يحتمل ما قال، والزيادة التي أخرجه أبو داود تعين المراد ولكنه قال الترمذي: إنه لم يعرف الحديث إلا من هذا الوجه وذكر أنه روي من غير هذا الوجه مرسلًا وكأنه أصح وقال البخاري: إرساله أصح من وصله وهذا الإعلال غير قاصح لأنه قد رفعه أئمة فرواه الليث عن ابن عجلان عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً والرفع من هؤلاء زيادة وتفردهم غير ضائر.

٧٤٩ - وَعَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَبِلُوا فِي السَّجُودِ

قوله: (وَلَا يَبْسُطُ) أي لا يجعل ذراعيه على الأرض كالفراس والبساط، قال القرطبي: ولا شك في كراهة هذه الهيئة، ولا في استحباب نقيضها قوله: (الْأَنْبِطَ الْكَلْبِ) في رواية: «أَفْئِرَاشَ الْكَلْبِ» وقد عرفت أن معناها واحد، والانبساط مصدر فعل محذوف تقديره ولا يبسط فينبسط انبساط الكلب، ومثله قوله تعالى: «وَأَلَلَّهُ أَنْبِطَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»، وقوله تعالى: «وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا»، أي: أنبتكم فينبت نباتاً وأنبتها فنبتت نباتاً.

والمراد بالاعتدال المأمور به في الحديث: هو التوسط بين الانقراض والقبض.
وظاهر الحديث الوجوب وقد تقدم في شرح الحديث الأول ما يدل على صرفه عنه إلى الاستحباب.
٧٥٠ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَجَدَ فَرَجَ بَيْنَ فَخْذَيْهِ غَيْرَ حَامِلٍ بَطْنُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَخْذَيْهِ» رواه أبو داود (٧٣٥).

حديث أبي حميد قد تقدم ذكر من أخرجه في باب رفع اليدين، وهذا طرف منه.
قوله: (فَرَجَ بَيْنَ فَخْذَيْهِ) أي فرق بين فخذه وركبته وقدميه.
قال أصحاب الشافعي: يكون التفريق بين القدمين بقدر شبر.
قوله: (غَيْرَ حَامِلٍ بَطْنُهُ) بفتح الراء من (غَيْرٍ)، والمراد أنه لم يجعل شيئاً من فخذه حاملاً لبطنه، بل يرفع بطنه عن فخذه حتى لو شامت بهيمة أن تمر بين يديه لمرت والحديث يدل على مشروعية التفريق بين الفخذين في السجود ورفع البطن عنهما ولا خلاف في ذلك.

٧٥١ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمَكَّنَ أَنْفَهُ وَجْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَنَحَى يَدَيْهِ عَنِ جَنْبَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ خَذَوَيْهِ مَنَكِبَيْهِ» رواه أبو داود (٧٣٠) والتزميني (٢٧٠) وصححه.

وهذا أيضاً طرف من حديث أبي حميد المتقدم، وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً ابن خزيمة في صحيحه قوله: (أَمَكَّنَ) يقال: أمكنته من

أمر دلّ على المطلب من صيغة أفعّل كما تقرّر في الأصول ولكنّ الذي يتوجّه على القول باقتضائه الوجوب على الأمة أنّه لا يسمّ إلا على القول بأنّ خطابه ﷺ خطاب لأمتّه، وفيه خلاف معروف ولا شك أنّ عموم أدلّة التأسّي تقتضي ذلك، وقد أخرجه البخاريّ في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس بلفظ (أمّرتا) وهو دالّ على العموم.

قوله: (سبعة أعظم) سمي كلّ واحدٍ عظماً وإن اشتمل على عظام باعتبار الجملة، ويموز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق العيد قوله: (ولا يكفّ شعراً ولا ثوباً) جملة معترضة بين الجمّل والميّن، والمراد بالشعر: شعر الرأس.

وظاهره أنّ ترك الكفّ واجب حال الصلّة لا خارجها، وردّه القاضي عياض بأنّه خلاف ما عليه الجمهور فإنهم كرهوا ذلك للمصلّي سواء فعله في الصلّة أو قبل أن يدخلها قال الحافظ: واتفقوا على أنّه لا يفسد الصلّة لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الإعادة قيل: والحكمة في ذلك أنّه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبرين قوله: (الجنّة) احتجّ به من قال بوجوب السجود على الجهة دون الأنف وإليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة: أنّه يجزئ السجود على الأنف وحده، وقد نقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنّه لا يجزئ السجود على الأنف وحده وذهب الأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن حبيب من المالكيّة وغيرهم إلى أنّه يجب أن يجمعهما وهو قول للشافعيّ واستدلّ أبو حنيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس المذكور في الباب لأنّه ذكر الجهة وأشار إلى الأنف، فدلّ على أنّه المراد، وردّه ابن دقيق العيد فقال: إنّ الإشارة لا تعارض التصريح بالجهة لأنّها قد لا تعين المشار إليه بخلاف العبارة فإنّها معيّنة، وفيه أنّ الإشارة الحسيّة أقوى من الدلالة اللفظيّة، وعدم التبيين المدعى منوع، وقد صرح النحاة أنّ التبيين فيها يقع بالعين والقلب وفي المرفّ باللام بالقلب فقط، ولهذا جعلوها أعرف منه، بل قال ابن السراج: إنّها أعرف المعارف واستدلّ القائلون بوجوب الجمع بينهما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لأنّه جعلهما كعضو واحد، ولو كان كلّ واحدٍ منهما عضواً مستقلاً للزم أن تكون الأعضاء ثمانية، وتعقّب بأنّه يلزم منه أن يكفي بالسجود على الأنف وحده والجهة وحدها،

الشيء ومكّنته منه، فتمكّن واستمكن أي قوي عليه وفيه دليل على مشروعيّة السجود على الأنف والجهة وسيأتي الكلام عليه قوله: (وتنحى يديّ) فيه مشروعيّة التّخوية في السجود كما في الركوع قوله: (ووضّع كفّي) هذه الرواية مبيّنة للرواية الأخرى الواردة بلفظ ووضع يديه قوله: (حدّو منكبّي) فيه مشروعيّة وضع اليدين في السجود حدو المنكبين.

باب أعضاء السجود

٧٥٢ - عن العباس بن عبد المطلب أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا سجد العبد سجدة مع سبعة أرباب: وجهه وكفاه وركبتيه وقدماه وزاوية الكتف إلا البخاريّ (حم: ٢٠٦/١) (م: ٤٩٠) (د: ٨٩١) (ت: ٢٧٢) (ن: ٢١٠/٢) (هـ: ٨٨٥).

قوله: (أرباب) بالماء جمع إرب بكسر أوّله وإسكان ثانيه وهو العضو.

والحديث يدلّ على أنّ أعضاء السجود سبعة وأنّه ينبغي للساجد أن يسجد عليها كلّها، وقد اختلف العلماء في وجوب السجود على هذه السبعة الأعضاء فذهبت العترة والشافعيّ في أحد قوليه إلى وجوب السجود على جميعها للأوامر التي ستأتي من غير فصل بينها.

وقال أبو حنيفة والشافعيّ في أحد قوليه وأكثر الفقهاء: الواجب السجود على الجهة فقط لقوله ﷺ «ومكّن جبهتك» ووافقهم المؤيد بالله في عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله الأولون.

٧٥٣ - عن ابن عباس قال: «أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكفّ شعراً ولا ثوباً: الجبهة واليدين والركبتين والرجلين». أخرجه (خ: ٨١٢ و٨١٥) (م: ٥١٦)، وفي لفظ: قال النبي ﷺ: «أمّرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة وأشار بيده على أنفيه واليدين والركبتين والقدمتين» متفق عليه (حم: ٢٩٢/١)، وفي رواية: «أمّرت أن أسجد على سبع ولا أكتف الشعر ولا الثياب: الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمتين» رواه مسلم والنسائيّ (٢/ ٢٠٩).

قوله: (أمّرت) قال الحافظ: هو بضمّ المهمزة في جميع الروايات على البناء لما لم يسمّ فاعله وهو الله جلّ جلاله.

قال البيضاويّ: وعرف ذلك بالعرف وذلك يقتضي الوجوب ونظرة الحافظ قال: لأنّه ليس فيه صيغة أفعّل وهو ساقط لأنّ لفظ

الحرة وسيأتي الدليل على ذلك.

بَابُ الْمُصَلِّيِ يَسْجُدُ عَلَى مَا يَحْمِلُهُ وَلَا يَبَاشِرُ مُصَلَّاهُ بِأَعْضَائِهِ

٧٥٤ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ اخْتِذَا أَنْ يُكْمِنَ جَنْبَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/ ١٠٠) (خ: ١٢٠٨) (م: ٦٢٠) (د: ٦٦٠) (ت: ٥٨٤) (ن: ٢١٦/٢) (هـ: ١٠٣٣).

قوله: (ثَوْبَهُ) قال في الفتح: الثوب في الأصل يطلق على غير المخطط والحديث يدل على جواز السجود على الثياب لاتقاء حر الأرض وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هي الأصل لتعليق بسط ثوبه بعدم الاستطاعة.

وقد استدلل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلي.

قال النووي: وبه قال أبو حنيفة والجمهور، وحمله الشافعي على الثوب المنفصل قال ابن دقيق العيد: يحتاج من استدلل به على الجواز إلى أمرين: أحدهما أن لفظ ثوبه دال على المتصل به، إماماً من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط، وإمماً من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم، وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الأمر الثاني يحتاج إلى ثبوت كونه متناولاً لحل النزاع وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلي، وليس في الحديث ما يدل عليه، وقد عورض هذا الحديث بحديث خباب بن الارت عند الحاكم في الأربعين والبيهقي بلفظ: «شكرونا إلى رسول الله ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فِي جِبَاهِنَا وَأَكْفُنَا فَلَمْ يَشْكُنَا».

وأخرجه مسلم بدون لفظ حر وبدون لفظ جباهنا وأكفنا.

ويجمع بين الحديثين بأن الشكاية كانت لأجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحر، لا لأجل السجود على الحائل إذ لو كان كذلك لأذن لهم بالحائل المنفصل كما تقدم أنه كان ﷺ يصلي على الخمرة، ذكر معنى ذلك الحافظ في التلخيص وأمّا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن صالح بن خيوان السبتي «أن رسول الله ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ إِلَى جَنْبِهِ وَقَدْ اعْتَمَ عَلَى جَنْبِهِ فَحَسَرَ عَنْ جَنْبِهِ» وأخرج ابن أبي شيبة عن عياض بن عبد الله قال: (رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَسْجُدُ عَلَى كَوْرِ الْعِمَامَةِ فَأَوْنَمَ يَدَيْهِ: أَرْفَعَ عِمَامَتَكَ) فلا تعارضهما الأحاديث الواردة بأنه ﷺ كان يسجد

فيكون دليلاً لأبي حنيفة لأن كل واحدٍ منهما بعض العضو وهو يكفي كما في غيره من الأعضاء، وأنت خيرٌ بأن المشي على الحقيقة هو المحتتم، والمناقشة بالجواز بدون موجبٍ للمصير إليه غير ضائرة، ولا شك أن الجبهة والأنف حقيقة في المجموع، ولا خلاف أن السجود على مجموع الجبهة والأنف مستحب، وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ عَلَى الْأَرْضِ وَاضِعًا جَنْبَهُ وَأَنْفَهُ فِي سُجُودِهِ».

وأخرج الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُهَيِّبُ أَنْفَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَا يُهَيِّبُ الْجَبِينُ» قال الدارقطني: الصواب عن عكرمة مرسلًا. وروى إسماعيل بن عبد الله المعروف بسنويه في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا سجد أحدكم فليضع أنفه على الأرض فإنكم قد أمرتم بذلك.

قوله: (وَالْجَبِينُ) المراد بهما: الكفان بقرينة ما تقدم من النهي عن افتراش السبع والكلب قوله: (وَالرَّجُلَيْنِ) وفي الرواية الثانية والثالثة: الركبتين والقدمين، وهي مبينة للمراد من الرجلين في الرواية الأولى.

والحديث يدل على وجوب السجود على السبعة الأعضاء جميعاً، وقد تقدم الخلاف في ذلك، وظاهره أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء، لأن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها قال ابن دقيق العيد: ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يجذر فيه من كشف العورة، وأمّا عدم وجوب كشف القدمين فللدليل لطيف، وهو أن الشارع وقت المسح على الخف مدة تقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزح الخف المتقضي لنقض الطهارة فتبطل الصلاة انتهى. ويمكن أن ينحصر ذلك بلباس الخف لأجل الرخصة.

وأما كشف اليدين والجبهة فسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا.

وقد ذهب الهادي والقاسم والشافعي إلى أنه لا يجب الكشف عن شيء من السبعة الأعضاء وذهب الناصر والمرتضى وأبو طالب والشافعي في أحد قوله إلى أنه يجب في الجبهة دون غيرها وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة: إنه يجزئ السجود على كور العمامة، وفي قول للشافعي: إنه يجب كشف اليدين كالجبهة، وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة وأهل القول الأول: إنه لا يجب كعصابة

عرفت إلا أن القول بوجوب الكشف يحتاج إلى دليل إلا أن يقال: إن الأمر بالسجود على الأعضاء المذكورة يقتضي أن لا يكون بينها وبين الأرض حائل، وقد قدّمنا أن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها.

٧٥٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: «جَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِ بَنِي الْأَشْهَلِ فَرَأَيْنَهُ وَاضِعًا يَدَيْهِ فِي ثَوْبِهِ إِذَا سَجَدَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٥/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٣١) وَقَالَ: عَلَى ثَوْبِهِ.

الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن إسماعيل بن أبي حبيبة عنه. وهذا الحديث قد اختلف في إسناده فقال ابن أبي أويس عن إسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده، وهذا أولى بالصواب قاله الزني وقد استدلل به أيضاً القائلون بجواز ترك كشف اليدين حال السجود، وهو أدل على مطلوبهم من حديث ابن عباس لإطلاقه وتقييد حديث ابن عباس بالعذر وقد تقدّم تمام الكلام عليه قال المصنف: وقال البخاري: قال الحسن: كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويدها في كمه.

وروى سعيّد في سننه عن إبراهيم قال: كانوا يصلّون في المساق والبرانس والطائسة ولا يخرجون أيديهم انتهى. وكلام الحسن الذي علّقه البخاري قد وصله البيهقي وقال: هذا أصح ما في السجود موقوفاً على الصحابة.

وصله أيضاً عبد الرزاق وابن أبي شيبة. والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضمة المهمله وفتح الواو وقد تبدل ياء مثناة من تحت، وقد تبدل ألفا وتفتح السين وبعدها هاء تانيث: وهي غشاء مبطن يستر به الرأس قاله القرّاز في شرح الفصيح.

وقال ابن هشام: التي يقال لها العمامة الشاشية. وفي المحكم: هي من ملابس الرّءوس معروفة. وقال أبو هلال العسكري: هي التي تغطى بها العمامة وتستر من الشمس والمطر كأنها عنده رأس البرنس وقول الحسن (ويذاه) في كمه أي يد كلّ واحد منهم.

قال الحافظ: وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كلّ واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معاً لكن

على كور عمامته لأنها كما قال البيهقي: لم يثبت منها شيء يعني مرفوعاً.

وقد رويت من طريق عن جماعة من الصحابة. منها عن ابن عباس عند أبي نعيم في الحلية، وفي إسناده ضعف كما قال الحافظ.

ومنها عن ابن أبي أوفى عند الطبراني، وفيه قائد أبو الوركاء وهو ضعيف.

ومنها عن جابر عند ابن عدي، وفيه عمرو بن شمر وجابر الجعفي وهما متروكان ومنها عن أنس عند ابن أبي حاتم في العلل، وفيه حسان بن سياره وهو ضعيف ورواه عبد الرزاق مراسلاً وعن أبي هريرة قال أبو حاتم: هو حديث باطل.

ويمكن الجمع إن كان لهذه الأحاديث أصل في الاعتبار بأن يحمل حديث صالح بن خيوان وعياض بن عبد الله على عدم العذر من حرّ أو برد وأحاديث سجوده ﷺ على كور العمامة على العذر، وكذلك يحمل حديث الحسن الآتي على العذر المذكور، ومن القائلين بجواز السجود على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن المسيّب والحسن وأبو بكر المزني ومكحول والزهرري روى ذلك عنهم ابن أبي شيبة.

ومن المانعين عن ذلك علي بن أبي طالب وابن عمر وعبادة بن الصامت وإبراهيم وابن سيرين وميمون بن مهران وعمر بن عبد العزيز وجمعة بن هبيرة، روى ذلك عنهم أيضاً أبو بكر بن أبي شيبة.

٧٥٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ فِي يَوْمٍ مُطِيرٍ وَهُوَ يَتَّقِي الطِّينَ إِذَا سَجَدَ بِكِسَاءٍ عَلَيْهِ يَجْعَلُهُ دُونَ يَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ إِذَا سَجَدَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٥/١).

الحديث أخرج نحوه ابن أبي شيبة عنه بلفظ: «أن: النبي ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاجِدٍ يَتَّقِي بِفُضُولِهِ حَرَّ الْأَرْضِ وَتَرَدَّاهَا» وأخرجه بهذا اللفظ أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير قال في مجمع الزوائد: ورجال أحمد رجال الصحيح والحديث يدل على جواز الاتقاء بطرف الثوب الذي على المصلي ولكن للعذر، إمّا عذر المطر كما في حديث الباب أو الحرّ والبرد كما في رواية ابن أبي شيبة وهذا الحديث مصرح بأن الكساء الذي سجد عليه كان متصلاً به وبه استدلل القائلون بجواز ترك كشف اليدين في الصلاة، وقد تقدّم ذكرهم في الباب الأول ولكنه مقيد بالعذر كما

من طريق غندر عن شعبة قلنا: قد نسي طول القيام أي لأجل طول قيامه.

والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والجلسة بين السجدين، وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين محتجا بأن طولهما ينفي الموالاة، وما أدري ما يكون جوابه عن حديث الباب، وعن حديث حذيفة الآتي بعده.

وعن حديث البراء المتفق عليه: «أَنَّكَ كَانَ رُكُوعَهُ ﷺ وَسُجُودَهُ وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ يَبْسُ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ» ولفظ مسلم: «وَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكْعَتَهُ فَأَعْتَادَهُ» الحديث وفي لفظ للبخاري: «كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ وَيَبْسُ السَّجْدَتَيْنِ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ».

قال ابن دقيق العيد: هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل وحديث أنسٍ أصرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه، فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قوله لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود. ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد انتهى.

على أنه قد ثبتت مشروعية اذكاري في الاعتدال أكثر من التسيح الم شروع في الركوع والسجود كما تقدم وسيأتي. وأما القول بأن طولهما ينفي الموالاة فباطل لأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان مما ليس فيها وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها وقد ترك الناس هذه السنة الثابتة الأحاديث الصحيحة محدثهم وفقههم ومجتهدهم ومقلداهم، فليت شعري ما الذي عولوا عليه في ذلك والله المستعان.

٧٥٨ - وَعَنْ حَذِيفَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي رَبِّ اغْفِرْ لِي» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢/٢٣١) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٩٧).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وأبو داود عن حذيفة مطولاً ولفظه: «أَنَّ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَكَانَ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا ذُو الْمَلَكُوتِ وَالْجَبْرُوتِ وَالْكَرِيمِ وَالْعَظِيمِ ثُمَّ اسْتَفْتَحَ قَرَأَ الْبَقْرَةَ ثُمَّ رَكَعَ فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ وَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَكَانَ قِيَامُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ». وفي رواية الأساري: «نَحْوًا مِنْ رُكُوعِهِ» وَكَانَ يَقُولُ لِرَبِّي الْحَمْدُ ثُمَّ يَسْجُدُ

في كل حالة كان يسجد ويده في كمه. والمسائق جمع مستقمة: وهي فرو طویل الکمین کذا في القاموس.

والبرانس جمع برنس بالضمة قال في القاموس: هو قلنسوة طويلة، أو كل ثوب رأسه منه ذراعاً كان أو جبّة والطیالسة جمع طيلسان.

بَابُ الْجُلُوسَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَمَا يَقُولُ فِيهَا

٧٥٧ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قَامَ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أُوْهِمَ، ثُمَّ يَسْجُدُ وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أُوْهِمَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٧٣)، وَفِي رِوَايَةٍ مُتَّفَقَةٍ عَلَيْهَا (حم: ٢/٢٤٧) (خ: ٨٢١) (م: ٤٧٣) أَنْ أَنَسًا قَالَ: «إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أَصَلِّي بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَصَبَ قَائِمًا حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: قَدْ نَسِيَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: قَدْ نَسِيَ».

الرواية الأولى أخرجه أيضاً أبو داود وغيره.

قوله: «قَدْ أُوْهِمَ» بفتح الهزة والهاء فعلٌ ماضٍ مبني للفاعل.

قال القرطبي: ومعناه ترك.

قال ثعلب: يقال: أُوْهِمْتُ الشَّيْءَ إِذَا تَرَكْتَهُ كُلَّهُ أُوْهِمْتُ وَوْهِمْتُ فِي الْحِسَابِ وَغَيْرِهِ إِذَا غَلَطْتُ، أُوْهِمْتُ إِلَى الشَّيْءِ إِذَا ذَهَبَ وَهْمُكَ إِلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ غَيْرَهُ.

وقال في النهاية: أُوْهِمْتُ فِي صَلَاتِهِ: أَيِ اسْقَطْتُ مِنْهَا شَيْئًا يُقَالُ: أُوْهِمْتُ الشَّيْءَ إِذَا تَرَكْتَهُ، وَأُوْهِمْتُ فِي الْكَلَامِ وَالْكِتَابِ إِذَا اسْقَطْتُ مِنْهُ شَيْئًا وَوْهِمْتُ بِكَسْرِ الْهَاءِ يُوْهِمُ وَهْمًا بِالتَّحْرِيكِ: إِذَا غَلَطَ.

قال ابن رسلان: ويحتمل أن يكون معناه نسي أنه في صلاة وكذا قال الكرمانى وزاد: أو ظن أنه في وقت القنوت حيث كان معتدلاً والتشهد حيث كان جالساً ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الأخرى.

قوله: (إني لا ألو) هو بهمزة مدودة بعد حرف النفي ولا مضمومة بعدها وأو خفيفة أي لا أقصر قوله: (قد نسي) أي نسي وجوب الهوي إلى السجود قاله الكرمانى ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة أو ظن أنه وقت القنوت حيث كان معتدلاً والتشهد حيث كان جالساً، قال الحافظ: ووقع عند الإسماعيلي

فَكَانَ سُجُودُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ فَكَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَكَانَ يَقْعُدُ فِيمَا بَيْنَ السُّجُودَيْنِ نَحْوًا مِنْ سُجُودِهِ، وَكَانَ يَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي رَبِّ اغْفِرْ لِي فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَقَرَأَ فِيهِنَّ الْبَقْرَةَ وَالْأَمْرَانَ وَالنِّسَاءَ وَالْمَائِدَةَ أَوْ الْأَنْعَامَ شَكَّ شُعْبَةً، وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَيْسٍ. قِيلَ: هُوَ صِلَةُ بْنُ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيُّ الْكُوفِيُّ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

والحديث أصله في مسلم. وهو يدل على مشروعية طلب المغفرة في الاعتدال بين السجدين، وعن استحباب تطويل صلاة التافلة والقراءة فيها بالسور الطويلة وتطويل أركانها جميعاً. وفيه رد على من ذهب إلى كراهة تطويل الاعتدال من الركوع والجلسة بين السجدين.

قال النووي: والجواب عن هذا الحديث صعب.

وقد تقدم الكلام على ذلك.

٧٥٩ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي» رَوَاهُ السِّرْجَلِيُّ (٢٨٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٥٠) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «وَعَافِنِي» مَكَانَ: «وَاجْبُرْنِي».

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي وجمع ابن ماجه بين لفظ ارحمني واجبرني، وزاد ارفعني ولم يقل اهمني ولا عافني وجمع بينها الحاكم كلها إلا أنه لم يقل وعافني، وفي إسناده كامل أبو العلاء التميمي السعدي الكوفي وثقه يحيى بن معين وتكلم فيه غيره.

والحديث يدل على مشروعية الدعاء بهذه الكلمات في القعدة بين السجدين.

قال المتولي: ويستحب للمنفرد أن يزيد هنا: اللَّهُمَّ هَبْ لِي قَلْبًا تَقِيًّا نَقِيًّا مِنَ الشَّرِكِ رَبِّيًا لَا كَافِرًا وَلَا شَقِيًّا.

قال الأوزاعي: لحديث ورد فيه.

بَابُ السُّجُودِ الثَّانِيَةِ وَلَزُومُ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالرَّفْعِ عَنْهُمَا

٧٦٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ فَصَلَّى كَمَا صَلَّيْتُ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ فَصَلَّى كَمَا صَلَّيْتُ كَمَا

صَلَّيْتُ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ثَلَاثًا: فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مِنْكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/ ٤٣٧) (خ: ٧٩٣) (م: ٣٩٧) لَكِنْ لَيْسَ لِمُسْلِمٍ فِيهِ ذِكْرُ السُّجُودِ الثَّانِيَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغْ أَلْيَدَيْكَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ» الْحَدِيثُ.

الحديث فيه زيادات وله طرق، وسنشير إلى بعضها عند الكلام على مفرداته.

وفي الباب عن رفاعه بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي.

وعن عمار بن ياسر أشار إليه الترمذي.

قوله: (فَدَخَلَ رَجُلٌ) هو خلاد بن رافع كذا بيته ابن أبي شيبة قوله: (فَصَلَّى) زاد النسائي ركعتين وفيه إشعار بأنه صلى نفلًا. قال الحفاظ: والأقرب أنها تحية المسجد.

قوله: (ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ) زاد البخاري فرد النبي ﷺ وفي مسلم وكذا البخاري في الاستئذان من رواية ابن عمر قال: وعليك السلام.

وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنير من أن الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام واستدل بالحديث قال: ولعله لم يرد عليه تأديلاً له على جهله ولعله لم يستحضر هذه الزيادة قوله: (فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ) قال عياض: فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ، وهذا مبني على أن المراد بالنفي نفسي الأجزاء وهو الظاهر ومن حمله على نفي الكمال تمسك بأنه ﷺ لم يأمره بالإعادة بعد التعليم فدل على إجزائها ولا لزم تأخير البيان، كذا قال بعض المالكية، وتعقب بأنه قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة فسأله التعليم فعلمه فكانه قال له أعد صلاتك على غير هذه الكيفية.

وقد احتج لتوجه النفي إلى الكمال بما وقع في بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذي من حديث رفاعه بلفظ: (فَإِنْ انْتَقَضَتْ مِنْهُ شَيْئًا انْتَقَضَتْ مِنْ صَلَاتِكَ) وكان أهون عليهم من الأول أنه من انتقص من ذلك شيئاً انتقص من صلاته ولم تذهب

«تَطْمِئِن» وهي على شرط مسلم، وأخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده وأبو نعيم في مستخرجهم والستراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري.

قال الحافظ: ثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين، ومثله في حديث رفاعه عند أحمد وابن حبان. وفي لفظ لأحمد «فَأَقِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامَ إِلَى مَقَاصِلِهَا» وهذه الروايات تردّ مذهب من لم يوجب الطمأنينة وقد تقدّم الكلام في ذلك.

قوله: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَ سَاجِدًا» فيه دليل على وجوب السجود وهو إجماعٌ ووجوب الطمأنينة فيه خلافاً لأبي حنيفة. قوله: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَ جَالِسًا» فيه دلالة على وجوب الرفع والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك.

وقال أبو حنيفة: يكفي أدنى رفع وقال مالك: يكون أقرب إلى الجلوس.

قوله: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَ سَاجِدًا» فيه أيضاً وجوب السجود والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك.

وقد استدلل بهذا الحديث على عدم وجوب قعدة الاستراحة. وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الذي بعد هذا ولكنه قد ثبت في رواية للبخاري من رواية ابن نمير في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بلفظ: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَ جَالِسًا» وهي تصلح للتسكك بها على الوجوب ولكنه لم يقل به أحدٌ على أنه قد أشار البخاري إلى أنّ ذلك وهمٌ لأنه عقبها بقوله: قال أبو أسامة في الأخير «حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا».

ويمكن أن يحمل إن كان محفوظاً على الجلوس للتشهد انتهى. فشكك البخاري هذه الرواية التي ذكرها ابن نمير بمخالفة أبي أسامة ويقول: «إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا».

قال في البدر المنير ما معناه: وقد أثبت هذه الزيادة إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير، وكذلك البيهقي من طريقه، وزاد أبو داود في حديث رفاعه «فَإِذَا جَلَسْتَ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ يَغْنِي التَّشَهُّدُ الْاَوْسَطُ فَاطْمِئِنْ وَافْرِشْ فَخِذَكَ ثُمَّ تَشَهُّدْ» الحديث يدل على وجوب الطمأنينة في جميع الأركان كما تقدّم، وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي المذكورة في طرق هذا الحديث، واستدلوا به على عدم وجوب ما لم يذكر فيه، قال ابن دقيق العيد: تكرر من الفقهاء الاستدلال

كلّها قالوا: والتقص لا يستلزم الفساد ولا لزوم في ترك المندوبات لأنها تنقص بها الصلاة.

وقد قدّمنا الجواب عن هذا الاحتجاج في شرح أوّل حديث من أبواب صفة الصلاة قوله: (ثلاثاً) في رواية للبخاري: «فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ، أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا» وفي أخرى له «فَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ» ورواية الكتاب أرجح لعدم الشك فيها ولكونه ﷺ كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه.

قوله: (إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ) وفي رواية للبخاري: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَمْسِغِ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ» وهي في مسلم أيضاً كما قال المصنف.

وفي رواية للبخاري أيضاً والترمذي وأبي داود «فَتَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ ثُمَّ تَشَهُّدْ وَأَقِمْ» والمراد بقوله: «ثُمَّ تَشَهُّدْ» الأمر بالشهادتين عقب الوضوء لا التشهد في الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لأنه جعله مرتباً على الوضوء، ورتب عليه الإقامة والتكبير والقراءة كما في رواية أبي داود.

والمراد بقوله وأقم الأمر بالإقامة وفي رواية للنسائي وأبي داود «ثُمَّ يَكْبِرُ وَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيُفِيضُ عَلَيْهِ» إلا أنه قال النسائي: يمجّده مكان يثني عليه، ثم ساق أبو داود في هذه الرواية الأمر بتكبير الانتقال في جميع الأركان والتسميع وهي تدل على وجوبه، وقد تقدّم البحث عن ذلك وظاهر قوله «فَكَبِّرْ» في رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح وقد تقدّم الكلام على ذلك في أوائل أبواب صفة الصلاة.

قوله: «ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» في رواية لأبي داود والنسائي من حديث رفاعه «فَلِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ قَافِراً وَإِلَّا فَأَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَكَثَرَهُ وَهَلَّلَهُ» وفي رواية لأبي داود من حديث رفاعه: «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ، وَلاَ أَحَدُ ابْنِ حَبَانَ» ثم اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا شِئْتَ» وقد تمسك بحديث الباب من لم يوجب قراءة الفاتحة في الصلاة وأجيب عنه بهذه الروايات المصروفة.

بأَمِّ الْقُرْآنِ وقد تقدّم البحث عن ذلك في باب وجوب قراءة الفاتحة قوله: «ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَ» وفي رواية لأحمد وأبي داود «فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَاحَتَكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَأَمْذُذْ ظَهْرَكَ وَمَكِّنْ رُكُوعَكَ».

قوله: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا» في رواية لابن ماجه

والأمر بالتحميد والتكبير والتهليل والتمجيد عند عدم استطاعة القراءة، وقد تقدم الكلام على جميعها إلا التشهد الأوسط وجلسة الاستراحة وفرش الفخذ فسبأني الكلام على ذلك والخارج عن جميع الفاظه من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والنووي: النيّة والقعود الأخير.

ومن المختلف فيها التشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ فيه والسلام في آخر الصلاة، وقد قدمنا الكلام على النيّة في الوضوء، وسبأني الكلام على الثلاثة الأخيرة.

وأما قوله: إنها تقدم صيغة الأمر إذا جاءت في حديث آخر واختاره لذلك من دون تفصيل، فنحن لا نوافقه بل نقول: إذا جاءت صيغة أمر قاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فإن كانت متقدمة على تاريخه كان صارفاً لها إلى الندب لأن اقتصاره ﷺ في التعليم على غيرها وتركها لها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقرر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وإن كانت متأخرة عنه فهو غير صالح لصرها لأن الواجبات الشرعية ما زالت تتجدد وقتاً فوقتاً وإلا لزم قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره: أعني الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين لأن النبي ﷺ اقتصر عليها في مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات واللازم باطل فاللزام مثله وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدّم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الإشكال ومقام الاحتمال، والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل يوجب الانتقال عن الأصل والبراءة، ولا شك أن الدليل المفيد للزيادة على حديث المسيء إذا التبس تاريخه محتمل لتقدمه عليه وتأخره فلا ينهض للاستدلال به على الوجوب وهذا التفصيل لا بدّ منه وترك مراعاته خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط أو التفريط لأن قصر الواجبات على حديث المسيء فقط وإهدار الأدلة الواردة بعده تحيلاً لصلاحيته لصر كل دليل يرد بعده دالا على الوجوب سدّ لباب التشريع وردّ لما تجدد من واجبات الصلاة ومنع للشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه ﷺ من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث المسيء أو بعده لأنها

بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم وجوب ما لم يذكر فيه فأما وجوب ما ذكر فيه فلتعلّق الأمر به وأما عدم وجوب غيره فليس ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لأمر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وتعريف لواجبات الصلاة، وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر، ويقوّي مرتبة الحصر أنه ﷺ ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلي وما لم تعلّق به إساءته من واجبات الصلاة وهذا يدلّ على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة فقط.

فإذا تقرر هذا فكل موضع اختلف العلماء في وجوبه وكان مذكوراً في هذا الحديث فلنا أن نتمسك به في وجوبه، وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن مذكوراً في هذا الحديث فلنا أن نتمسك به في عدم وجوبه لكونه غير مذكور على ما تقدم من كونه موضع تعليم، ثم قال: إلا أن على طالب التحقيق ثلاث وظائف: أحدها أن يجمع طرق الحديث ويحصى الأمور المذكورة فيه، ويأخذ بالزائد فالزائد فإن الأخذ بالزائد واجب وثانيها إذا أقام دليلاً على أحد الأمرين إما الوجوب أو عدم الوجوب فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى، وهذا عند النفي يجب التحرز فيه أكثر فلينظر عند التعارض أقوى الدليلين يعمل به قال: وعندنا أنه إذا استدلل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث، وجاءت صيغة الأمر به في حديث آخر فالتقدم صيغة الأمر، وإن كان يمكن أن يقال: الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الأمر على الندب، ثم ضعفه بأنه إنما يتم إذا كان عدم الذكر في الرواية يدلّ على عدم الذكر في نفس الأمر وليس كذلك، فإن عدم الذكر إنما يدلّ على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكر في نفس الأمر فيقدم ما دلّ على الوجوب لأنه إثبات لزيادة يتعين العمل بها انتهى.

والوظائف التي أرشد إليها قد امتثلنا رسمه فيها.

فجعلنا من طرق هذا الحديث في هذا الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة إليه وتظهر للاختلاف في الفاظه مزيد فائدة وعملاً بالزائد فالزائد من الفاظه فوجدنا الخارج عما اشتمل عليه حديث الباب: الشهادتين بعد الوضوء.

وتكبير الانتقال، والتسميع والإقامة، وقراءة الفاتحة ووضع اليدين على الركبتين حال الركوع، ومدّ الظهر، وتمكين السجود، وجلسة الاستراحة، وفرش الفخذ، والتشهد الأوسط.

والحديث يدل على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود، وعلى أن الإخلال بها يبطل الصلاة، وعلى تكفير تارك الصلاة، لأن ظاهره أن حذيفة نفى الإسلام عنه وهو على حقيقته عند قوم وعلى المبالغة عند آخرين.

وقد تقدّم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الصلاة وقال الحافظ: إن حذيفة أراد توبيخ الرجل ليرتدع في المستقبل ويرجّحه وروده من وجه آخر عند البخاري بلفظ: «سَنَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ» وهذه الزيادة تدلّ على أن حديث حذيفة المذكور مرفوع لأن قول الصحابي من السنة يفيد ذلك، وقد مال إليه قوم وخالفه آخرون، والأول هو الأرجح.

٧٦٢ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَشَرُّ النَّاسِ سَرِقَةُ الَّذِي يَسْرِقُ مِنْ صَلَاتِهِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَسْرِقُ مِنْ صَلَاتِهِ؟ قَالَ: لَا يُقِيمُ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا، أَوْ قَالَ: وَلَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٠/٥) وَالْأَحْمَدُ (٥٦/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «يَسْرِقُ صَلَاتَهُ».

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والأوسط.

قال في مجمع الزوائد: ورجاله رجال الصحيح.

وفيه أن ترك إقامة الصلب في الركوع والسجود جعله الشارع من أشد أنواع السرقة، وجعل الفاعل لذلك أشد من تلبس بهذه الوظيفة الخسيسة التي لا أوضع ولا أخبت منها تفكيراً عن ذلك وتنبهاً على تحريمه وقد صرح ﷺ بأن صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود غير مجزئة، كما أخرجه أبو داود والترمذي، وصححه النسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود بلفظ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةَ الرَّجُلِ حَتَّى يُقِيمَ ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ» ونحوه عن علي بن شيبان عند أحمد وابن ماجه، وقد تقدّم في باب أن الانتصاب بعد الركوع فرض.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة وكلّها تدّ على من لم يوجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال منهما.

بَابُ كَيْفِ النَّهْوِ إِلَى الثَّانِيَةِ وَمَا جَاءَ فِي جِلْسَتِهِ
الاستراحة

٧٦٣ - عَنْ زَائِلِ بْنِ حُجْرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سَجَدَ وَقَعَتْ رُكْبَتَاهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ كَفَّاهُ فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَ جَبْهَتَهُ يَسَّرَ كَفَّيْهِ وَجَافَى عَنْ إِيْطِيهِ وَإِذَا نَهَضَ نَهَضَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَاعْتَمَدَ عَلَى

يَدَيْهِ لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ»، ولقوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» وهو باطل لا استلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه ﷺ وهذا الكلام في كل دليل يقضي بوجوب أمر خارج عن حديث النبي ليس بصيغة الأمر كالتوعد على الترك أو الذم لمن لم يفعل.

وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما اشتمل عليه حديث النبي أو تحريمه إن فرضنا وجوده.

وقد استدلل بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الإحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى، وتكبيرات الانتقال، وتسيحات الركوع والسجود، وهيئات الجلوس، ووضع اليد على الفخذ، والقعود ونحو ذلك.

قال الحافظ: وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق انتهى.

وقد قدّمنا البعض من ذلك وللحديث فوائد كثيرة، قال أبو بكر بن العربي: فيه أربعون مسألة ثم سردّها.

٧٦١ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا لَا يُقِيمُ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ دَعَاهُ، فَقَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: مَا صَلَّيْتَ، وَلَوْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَعَّرَ اللَّهُ عَلَيْهَا مُحَمَّدًا ﷺ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٤/٥) وَالْبُخَارِيُّ (٣٨٩).

قوله: (رَأَى حُذَيْفَةَ رَجُلًا) روى عبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق الثوري عن الأعمش أن هذا الرجل كان عند أبواب كندة.

قال الحافظ: لم أقف على اسمه.

قوله: (مَا صَلَّيْتَ) هو نظير قَوْلِهِ ﷺ لِلْمُسِيِّ: «فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» وزاد أحمد بعد قوله: «فَقَالَ لَهُ حُذَيْفَةُ: مُنْذُ كَمْ صَلَّيْتَ؟ قَالَ: مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً» وللنسائي مثل ذلك.

وحذيفة مات سنة ست وثلاثين من الهجرة، فعلى هذا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة بأربع سنين أو أكثر قال الحافظ: ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد فعله أراد المبالغة، أو لعله كان ممن يصلي قبل إسلامه ثم أسلم فحصلت المدة المذكورة من الأمرين. ولهذا العلة لم يذكر البخاري هذه الزيادة.

قوله: (غَيْرِ الْفِطْرَةِ) قال الخطابي: الفطرة: الملة والدين، قال: ويحتمل أن تكون المراد بها السنة كما في حويش: «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»، وقد قدّمنا تفسيرها في شرح حديث خصال الفطرة.

فَخَذِيهِ زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٣٩).

الحديث أخرجه أبو داود من طريق عبد الجبار بن وائل بن حجر عن أبيه، وقد أخرج له مسلمٌ ووثقه ابن معين. وقال: لم يسمع من أبيه شيئاً، وقال أيضاً: مات وهو حمل.

قال الذهبي: وهذا القول مردودٌ بما صحَّ عنه أنه قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي وأخرجه من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي ﷺ وكليب والد عاصم لم يدرك النبي ﷺ فحديثه مرسل.

قال ذلك الترمذي والمندري وغيرهما، وقد تقدّم تفصيل ذلك في باب هيات السجود.

قوله: (وَقَعْتَ رُكْبَتَهُ إِلَى الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ يَفْعَ كَفَاءً) قد تقدّم الكلام على هذه الهيئة وما فيها من الاختلاف في باب هيات السجود.

قوله: (فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَ جَبْهَتَهُ بَيْنَ كَفْيَيْ وَجْأَيْ عَنْ إِبْطَيْهِ) لم يذكر هذا أبو داود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث وائل، وإنما ذكره في باب افتتاح الصلاة.

والجافاة: المباحدة وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء قوله: (وَإِذَا نَهَضَ نَهَضَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ) فيه مشروعية النهوض على الركبتين والاعتماد على الفخذين لا على الأرض.

قوله: (عَلَى فَخْذَيْهِ) الذي في سنن أبي داود «عَلَى فَخْذَيْهِ» بلفظ الإفراد، وقيد ابن رسلان في شرح السنن بالإفراد أيضاً وقال: هكذا الرواية ثم قال: وفي رواية أظنها لغير المصنف: يعني أبا داود على فخذه بالتثنية وهو اللائق بالمعنى ورواه أيضاً أبو داود في باب افتتاح الصلاة بالإفراد.

قال ابن رسلان: ولعل المراد التثنية كما في ركبتيه.

٧٦٤ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فَاِذَا كَانَ فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدَاهُ زَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسَلِّماً وَابْنَ مَاجَةَ (حم: ٥/ ٥٣) (خ: ٨٢٣) (د: ٨٤٤) (ت: ٢٨٧) (ن: ٢/ ٢٢٤).

الحديث فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية وقبل النهوض إلى الركعة الثانية والرابعة، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي في المشهور عنه وطائفة من أهل الحديث، وعن أحمد روايتان، وذكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بها ولم يستحبها الأكثر، واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي حميد الساعدي

المشتمل على وصف صلاته ﷺ ولم يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض ألفاظه أنه قام ولم يتورك، كما أخرجه أبو داود، قال: فيحتمل أن ما فعله في حديث مالك بن الحويرث لعل كانت به فقع من أجلها، لا أن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكرٌ مخصوص.

وتعقب بأن الأصل عدم العلة، وبأن مالك بن الحويرث هو راوي حديث «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» فحكاياته لصفات صلاة رسول الله ﷺ داخلة تحت هذا الأمر وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها وأنه تركها لبيان الجواز لا على عدم مشروعيتهما، على أنها لم تتفق الروايات عن أبي حميد في نفي هذه الجلسة، بل أخرج أبو داود والترمذي وأحمد عنه من وجه آخر بإثباتها.

وأما الذكر المخصوص فإنها جلسة خفيفة جداً استغني فيها بالتكبير المشروع للقيام واحتج بعضهم على نفي كونها سنة بأنها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته وهو متعقب بأن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد ممن وصف صلاته إنما أخذ مجموعها عن مجموعهم واحتجوا أيضاً على عدم مشروعيتهما بما وقع من حديث وائل بن حجر عند البراء بلفظ: «كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ اسْتَوَى قَائِماً» وهذا الاحتجاج يرد على من قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت، على أن حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف واحتجوا أيضاً بما أخرجه الطبراني من حديث معاذ أنه «كَانَ يَقُومُ كَأَنَّهُ السَّهْمُ» وهذا لا ينفي الاستحباب المدعى على أن في إسناده متهم بالكذب، وقد عرفت مما قدّمنا في شرح حديث المسيء أن جلسة الاستراحة مذكورة فيه عند البخاري وغيره لا كما زعمه النووي من أنها لم تذكر فيه، وذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبها لولا ما ذكرنا فيما تقدّم من إشارة البخاري إلى أن ذكر هذه الجلسة وهم وما ذكرنا أيضاً من أنه لم يقل بوجوبها أحد وقد صرح بمثل ذلك الحافظ في الفتح ومن جملة ما احتج به القائلون بنفي استحبابها حديث وائل بن حجر عند أبي داود المتقدم قبل حديث الباب، وما روى ابن المنذر عن النعمان بن أبي عياش قال: أدركت غير واحد من أصحاب النبي ﷺ فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس، وذلك لا ينافي القول بأنها سنة لأن الترك لها من النبي ﷺ

على إخراج الجماعة كلهم وسيذكره المصنف.

وأما زيادة قوله: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ» إلى آخر الحديث فأخرجها البخاري بلفظ: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ أَحَدُكُمْ مِنَ الدَّعَاءِ أُعْجِبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو بِهِ» وفي لفظ: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الشَّأْنِ مَا شَاءَ» وأخرجها أيضاً مسلم بلفظ: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ» وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة «ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ بِمَا يَدَّأ لَهُ».

قال الحافظ: إسناده صحيح وفي رواية أبي داود «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ أَحَدُكُمْ مِنَ الدَّعَاءِ أُعْجِبَهُ إِلَيْهِ» وقوله: «فَقُولُوا: التَّحِيَّاتُ» فيه دليل لمن قال بوجوب التشهد الأوسط وهو أحمد في المشهور عنه والليث وإسحاق، وهو قول للشافعي، وإليه ذهب داود وأبو ثور ورواه النووي عن جمهور المحدثين.

ومما يدل على ذلك إطلاق الأحاديث الواردة بالتشهد وعدم تقييدها بالآخر.

واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلاة وجبت أولاً ركعتين وكان التشهد فيها واجباً، فلما زيدت لم تكن الزيادة مزيلةً لذلك الواجب وتعقب بأن الزيادة لم تتعين في الآخرين، بل يحتمل أن يكون هما الفرض الأول، والمزيد هما الركعتان الأوليان بتشهدهما.

ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان، كذا قال الحافظ ولا يخفى ما في هذا التعقب من التعسف وغاية ما استدلل به القائلون بعدم الوجوب أن النبي ﷺ ترك التشهد الأوسط ولم يرجع إليه، ولا أنكر على أصحابه متابعتهم في الترك وجبره بسجود السهو، فلو كان واجباً لرجع إليه وأنكر على أصحابه متابعتهم، ولم يكتف في تحميره بسجود السهو ويحاج عن ذلك بأن: الرجوع على تسليم وجوبه للواجب المتروك إنما يلزم إذا ذكره المصلي وهو في الصلاة، ولم ينقل إلينا أن النبي ﷺ ذكره قبل الفراغ اللهم إلا أن يقال إنه قد روي أن الصحابة سبّحوا به فمضى حتى فرغ كما يأتي، وذلك يستلزم أنه علم به وترك إنكاره على المؤمنين به متابعتهم إنما يكون حجةً بعد تسليم أنه يجب على المؤمنين ترك متابعة الإمام إذا ترك واجباً من واجبات الصلاة وهو ممنوع والسند الأحاديث الدالة على وجوب المتابعة وتحميره بالسجود إنما يكون دليلاً على عدم الوجوب إذا سلمنا أن سجود السهو إنما يجر به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم والحاصل أن حكمه حكم التشهد الأخير، وسيأتي.

في بعض الحالات إنما ينافي وجوبها فقط وكذلك ترك بعض الصحابة لها لا يقدح في سنيتهما لأن ترك ما ليس بواجب جائز.

بَابُ افْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ مِنْ غَيْرِ تَعَوُّذٍ وَلَا سَكَنَةٍ

٧٦٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ افْتَتَحَ الْقِرَاءَةَ بِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وَلَمْ يَسْكُنْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٩٩).

الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة، وأخرجه أيضاً أبو داود وليس عنده إلا السكنة في الركعة الأولى، وذكر دعاء الاستفتاح فيها وكذلك هو عند ابن ماجه بلفظ أبي داود وعند النسائي من هذا الوجه عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ سَكَنَةٌ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ».

والحديث يدل على عدم مشروعية السكنة قبل القراءة في الركعة الثانية، وكذلك عدم مشروعية التعموذ فيها وحكم ما بعدها من الركعات حكمها، فتكون السكنة قبل القراءة مختصة بالركعة الأولى، وكذلك التعموذ قبلها وقد تقدّم الكلام في السكتين في باب ما جاء في السكتين وفي التعموذ في بابه المتقدم، وقد رجّح صاحب الهدى الاختصار على التعموذ في الأول لهذا الحديث، واستدل لذلك بأدلةٍ فليراجع.

بَابُ الْأَمْرِ بِالتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَسُقُوطِهِ بِالسَّهْوِ

٧٦٦ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنْ مُحَمَّدًا ﷺ قَالَ: «إِذَا قَعَدْتُمْ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَقُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ أَحَدُكُمْ مِنَ الدَّعَاءِ أُعْجِبَهُ إِلَيْهِ فَلْيَدْعُ بِهِ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٧/١) وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٨/٢).

الحديث رواه أحمد من طرقٍ بالفاظٍ فيها بعض اختلافٍ وفي بعضها طولٌ وجميعها رجالها ثقات، وإنما عزاه المصنف رحمه الله إلى أحمد والنسائي باعتبار الزيادة التي في أوله وهي «إِذَا قَعَدْتُمْ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ» فإنها لم تكن عند غيرهما بهذا اللفظ وهو عند الترمذي بلفظ: قال: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدْنَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ» وفي رواية أخرى للنسائي بلفظ: «فَقُولُوا فِي كُلِّ جَلْسَةٍ» وأما سائر ألفاظ الحديث إلى قوله: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ» فقد اتفق

والفرقة بينهما ليس عليها دليل يرتفع به النزاع على أنه يدل على مزيد خصوصية للشَّهَد الأوسط ذكره في حديث المسِيء كما تقدّم في شرحه وسيأتي.

قوله: (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ) إلى آخر الفاظ الشَّهَد سيأتي شرحها في باب ذكر تشهد ابن مسعود.

قوله: (ثُمَّ لَتُخَيَّرَ أَحَدُكُمْ مِنَ الدَّعَاءِ أَضْعَافُ إِلَيْهِ) فيه الإذن بكلِّ دعاء أراد المصلّي أن يدعو به في الموضع، وعدم لزوم الاختصار على ما ورد عنه ﷺ.

٧٦٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يَكْبَرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ وَسَجَدَهَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (خ: ١٢٣) (م: ٥٧٠) (د: ١٠٣٤) (ت: ٣٩١) (ن: ٢٠٩/٣) (هـ: ١٢٠٦).

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ) بحينة: اسم أم عبد الله أو اسم أم أبيه قال الحافظ: فعلى هذا ينبغي أن يكتب ابن بحينة بالألف.

قوله: (قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ) زاد الضَّحَّاكُ بن عثمان عن الأعرج «فَسَبَّحُوا بِهِ فَمَضَى حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ» أخرجه ابن خزيمة.

وعند النَّسَائِيَّ والحاكم نحو هذه الزيادة.

قوله: (وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ) فيه إشعارٌ بالوجوب حيث قال «وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ».

قوله: (يَكْبَرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ) فيه مشروعية تكبير النُّقْل في سجود السُّهُو.

قوله: (وَهُوَ جَالِسٌ) جملةٌ حاليةٌ متعلّقةٌ بقوله سجد: أي أنشأ السُّجُود جالساً.

والحديث استدللَّ به من قال بأنَّ الشَّهَد الأوسط غير واجبٍ وتقدّم وجه دلالته على ذلك والجواب عنه.

بَابُ صِفَةِ الْجُلُوسِ فِي الشَّهَادَةِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَمَا جَاءَ فِي التَّوَرَكِ وَالْإِقْعَاءِ

٧٦٩ - عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فَسَجَدَ، ثُمَّ قَعَدَ فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٦/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٩٥٧) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٦/٢)، وَفِي لَفْظِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَعَدَ وَتَشَهَّدَ فَرَشَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى عَلَى الْأَرْضِ وَجَلَسَ عَلَيْهَا».

٧٧٠ - وَعَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: إِذَا سَجَدْتَ فَتَمَكَّنْ لِسُجُودِكَ فَإِذَا جَلَسْتَ فَاجْلِسْ عَلَى رِجْلِكَ الْيُسْرَى». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٠/٤).

حديث وائلٍ أخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذي وقال: حسنٌ صحيحٌ.

هذا طرفٌ من حديث رفاة في تعليم المسِيء، وقد أخرجه أيضاً النَّسَائِيُّ وابن ماجه والترمذي وحسنه، ولكنه انفرد أبو داود بهذه الزيادة، أعني قوله: «فَإِذَا جَلَسْتَ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ... إلخ» وفي إسنادها محمد بن إسحاق ولكنه صرح بالتحديث.

قوله: (فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ) بفتح السين قال في النهاية: يقال فيما كان متفرق الأجزاء غير متصل كالنَّاس والدَّوَابَّ بسكون السين وما كان متصل الأجزاء كالذَّار والرَّاس فهو بالفتح، والمراد هنا: القعود للشَّهَد الأوَّل في الرَّبَاعِيَّة، ويلحق به الأوَّل في الثَّلَاثِيَّة.

قوله: (فَاطْمَئِنَّ) يؤخذ منه أنَّ المصلّي لا يشرع في الشَّهَد حتّى يطمئنَّ يعني يستقرَّ كلُّ مفصلٍ في مكانه ويسكن من الحركة قوله: (وَافْتَرَشَ فَعِذَكَ الْيُسْرَى) أي: القها على الأرض وبسطها كالفرش للجلوس عليها والافتراش في وسط الصَّلَاة موافقٌ لمذهب الشافعي وأحمد لكن أحمد يقول: يفترش في الشَّهَد الثاني كالأوَّل والشافعي يتورك في الثاني ومالك يتورك فيها كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن.

وفيه دليلٌ لمن قال: إنَّ السَّنة الافتراش في الجلوس للشَّهَد الأوسط وهم الجمهور، قال ابن القيم: ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصَّفة: يعني الفرش والنَّصب وقال مالك: يتورك فيه لحديث ابن مسعود أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يجلس في وسط الصَّلَاة وفي آخرها متوركاً، قال ابن القيم لم يذكر عنه ﷺ التَّوَرَك إلا في الشَّهَد الأخير.

التَّشْهِيدَيْنِ وإغفال الآخر مع كون صفة مخالفةً لصفة المذكور لا سيما حديث عائشة فإنها قد تعرّضت فيه لبيان الذكر المشروع في كلّ ركعتين وعقبت ذلك بذكر هيئة الجلوس، فمن البعيد أن يخصّ بهذه الهيئة أحدهما ويهمل الآخر، ولكنه يلوح من هذا أنّ مشروعية التَّوَكُّبِ في الأخير أكد من مشروعية النَّصَبِ والفرش، وأما أنه ينفي مشروعية النَّصَبِ والفرش فلا.

وإن كان حقّ حمل المطلق على المقيد هو ذلك لكنه منع من المصير إليه ما عرفناك والتفصيل الذي ذهب إليه أحمد برده قول أبي حميد في حديثه الآتي «فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ».

وفي رواية لأبي داود: «حَتَّى إِذَا كَانَتْ السَّجْدَةُ الْآخِرَةُ فِيهَا التَّسْلِيمُ» وقد اعترض ابن القيم عن ذلك بما لا طائل تحته وقد ذكره مسلم في صحيحه من حديث ابن الزَّيْبِرِ صفةً ثالثةً لجلوس التَّشْهَدِ الأخير وهي أَنَّهُ ﷺ «كَانَ يَجْعَلُ قَدَمَهُ الْيُسْرَى بَيْنَ فَجْذِهِ وَسَاقِهِ وَيَقْرَأُ قَدَمَةَ الْيُمْنَى» واختار هذه الصفة أبو القاسم الحرقري في مصنفه ولعله ﷺ كان يفعل هذا تارة.

وقد وقع الخلاف في الجلوس للتَّشْهَدِ الأخير، هل هو واجب أم لا ؟ فقال بالوجوب عمر بن الخطاب وأبو مسعود وأبو حنيفة والشافعي.

ومن أهل البيت الهادي والقاسم والنَّاصر والمؤيد بالله وقال علي بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك: إنه غير واجب واستدلّ الأولون بملازمته ﷺ له والآخرون بأنه ﷺ لم يعلمه المسيء ومجرّد الملازمة لا تفيد الوجوب وهذا هو الظاهر لا سيما مع قوله ﷺ في حديث المسيء بعد أن علمه: «فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ» ولا يتوهم أن ما دلّ على وجوب التسليم دلّ على وجوب جلوس التَّشْهَدِ لأنّه لا ملازمة بينهما.

٧٧١ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ أَخْضَلُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَذِيحُ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ وَإِذَا رَكَعَ امْتَنَعَ يَذِيحُ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَبْعُدَ كُلَّ فَقَارٍ مَكَانَهُ فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَذِيحُ غَيْرَ مَفْرَشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخِرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٢٨) وَقَدْ سَبَقَ لِعَبْرَةٍ بَلُّغُ أَنْسَطَ مِنْ هَذَا.

حديث رفاعه أخرجه أيضاً أبو داود باللفظ الذي سبق في الباب الأوّل ولا مطعن في إسناده وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة وابن حبان.

وقد احتجّ بالحديثين القائلون باستحباب فرش اليسرى ونصب اليمنى في التَّشْهَدِ الأخير، وهم زيد بن عليّ والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه والثوري.

وقال مالك والشافعي وأصحابه: إنه يتوَكَّلُ المصلي في التَّشْهَدِ الأخير.

وقال أحمد بن حنبل: إنَّ التَّوَكُّبَ يختصّ بالصلاة التي فيها تشهدان واستدلّ الأولون أيضاً بما أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح من حديث أبي حميد «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ يَغْنِيهِ لِلتَّشْهَدِ، فَأَقْرَضَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَأَقْبَلَ بِصُدُورِ الْيُمْنَى عَلَى قِبْلَتِهِ» الحديث. ومحدث عائشة الآتي.

ووجه الاستدلال بهذين الحديثين ومحدثي الباب أن رواتها ذكروا هذه الصفة لجلوس التَّشْهَدِ ولم يقيدوه بالأوّل واقتصارهم عليها من دون تعرّضٍ لذكر غيرها مشعرٌ بأنّها هي هذه الهيئة المشروعة في التَّشْهَدَيْنِ جميعاً، ولو كانت تختصّ بالأوّل لذكروا هيئة التَّشْهَدِ الأخير ولم يهملوه لا سيما وهم بصدد بيان صلاة رسول الله ﷺ وتعليمه لمن لا يحسن الصلاة، فلم يعلم بذلك أن الهيئة شاملةٌ لهما ويمكن أن يقال: إنَّ هذه الجلسة التي ذكر هيتها أبو حميد في هذا الحديث هي جلسة التَّشْهَدِ الأوّل بدليل حديثه الآتي، فإنه وصف هيئة الجلوس الأوّل بهذه الصفة ثم ذكر بعدها هيئة الجلوس الآخر فذكر فيها التَّوَكُّبَ واقتصاره على بعض الحديث في هذه الرواية ليس بمنافٍ لما ثبت عنه في الرواية الأخرى لا سيما وهي ثابتة في صحيح مسلم، ولا يعدّ ذلك الاقتصار إهمالاً لبيان هيئة التَّشْهَدِ الأخير في مقام التصدي لصفة جميع الصلاة، لأنه ربما اقتصر من ذلك على ما تدعو الحاجة إليه ويقال في حديث رفاعه المذكور هنا إنه مبينٌ بروايته المتقدمة في الباب الأوّل وأما حديث واثل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بمشروعية التَّوَكُّبِ في التَّشْهَدِ الأخير بأنهما حملان على التَّشْهَدِ الأوسط جمعاً بين الأدلة لأنهما مطلقان عن التقيد بأحد الجلوسين، وحديث أبي حميد مقيدٌ وحمل المطلق على المقيد واجبٌ، ولا يخفّاك أنه يبعد هذا الجمع ما قدّمنا من أن مقام التصدي لبيان صفة صلاته ﷺ يأبى الاقتصار على ذكر هيئة أحد

قوله: (وَالْقِرَاءَةُ بِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ») قال النووي: هو برفع الدال على الحكاية وبه تمسك من قال بمشروعية ترك الجهر بالبسملة في الصلاة.

وأجيب عنه بأن المراد بذلك: اسم السورة.

ونوقش هذا الجواب بأنه لو كان المراد اسم السورة لقالت عائشة بالحمد لأنه وحده هو الاسم.

ورد ذلك بما ثبت عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» أَمْ الْقُرْآنُ وَالسَّنْعُ الْمَثْنِي» وبما عند البخاري بلفظ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» هِيَ السَّنْعُ الْمَثْنِي».

ويمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بأنها ذكرت أول آية من الآيات التي تخص السورة وتركت البسملة لأنها مشتركة بينها وبين غيرها من السور، وقد تقدم البحث عن هذا مبسوطاً.

قوله: (وَلَمْ يُصَوِّتْ) قد تقدم ضبط هذا اللفظ وتفسيره في حديث أبي حميد السابق في باب رفع اليدين.

قوله: (وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ) فهي التصريح بمشروعية التشهد الأوسط والآخر والتسوية بينهما، وقد تقدم الكلام عليهما.

قوله: (وَكَانَ يَفْرُسُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيُنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى) استدلل من قال بمشروعية النصب والفرش في التشهدين جميعاً، ووجهه ما قدمناه من الإطلاق وعدم التقيد في مقام التصدي لوصف صلاته ﷺ لا سيما بعد وصفها للذكر المشروع في التشهدين جميعاً، وقد بينا ما هو الحق في أول الباب.

قوله: (وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عَقِبِ الشَّيْطَانِ) قيده النووي وغيره بفتح العين وكسر القاف قال: وهذا هو الصحيح المشهور فيه.

قال ابن رسلان: وحكي ضم العين مع فتح القاف جمع عقبة بضم العين وسكون القاف، وقد ضعف ذلك القاضي عياض، وفسره أبو عبيد وغيره بالإقواء المنهي عنه وهو أن يلمس البيت بالأرض وينصب ساقه ويضع يديه على الأرض كإقواء الكلب.

وقال ابن رسلان في شرح السنن: هي أن يفرس قدميه ويجلس على عقبيه قوله: (وَكَانَ يَنْهَى أَنْ يَفْرُسَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ أَفْرَاشَ السَّيِّعِ) هو أن يضع ذراعيه على الأرض في السجود ويفضي بمرقه وكفه إلى الأرض والحديث قد اشتمل على كثير من فروض الصلاة وأركانها، وقد تقدم الكلام على جميع ما فيه

الحديث تقدم في باب رفع اليدين، وههنا الفاظ لم تذكر هنالك، وبعضها محتاج إلى الشرح، فمن ذلك قوله: (هَضَرَ ظَهْرَهُ) هو بالهاء والصاد المهملة المفتوحين: أي ثناه في استواء من غير تقويس ذكره الخطابي.

قوله: (حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَّارٍ الْفَقَّارَ) بفتح الفاء والقاف جمع فقارة: وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله القرطبي.

وقال ابن سيده: هي من الكاهل إلى العجب، وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي أن عدتها سبع عشرة وفي أمالي الزجاج أصولها سبع غير التوابع.

وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقيتها في طرف الأضلاع كذا في الفتح.

قوله: (وَأَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ) فيه حجة لمن قال: إن السنة أن ينصب قدميه في السجود وأن تكون أصابع رجليه متوجهة إلى القبلة وإنما يحصل توجيهها بالتحامل عليها والاعتماد على بطونها.

والحديث قد اشتمل على جمل واسعة من صفة صلاته ﷺ وقد تقدم الكلام على كل فرد منها في باب.

وقد ساقه المصنف هنا للاستدلال به على مشروعية التورك وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب.

٧٧٢ - وَعن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةُ بِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّتْ، وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجُودِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ، وَكَانَ يَفْرُسُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيُنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عَقِبِ الشَّيْطَانِ، وَكَانَ يَنْهَى أَنْ يَفْرُسَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ أَفْرَاشَ السَّيِّعِ وَكَانَ يَخْفِمُ الصَّلَاةَ بِالسَّلَامِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٤/٦) وَمُسْلِمٌ (٤٩٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٧٨٣).

الحديث له علّة وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر: لم يسمع منها وحديثه عنها مرسل.

قوله: (يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ) هو الله أكبر وفيه رد على من قال إنه يجزئ كل ما فيه تعظيم نحو الله أجل الله أعظم وهو أبو حنيفة.

عن الالتفات في الباب الذي عقده المصنف له.

وقد اختلف أهل العلم في كيفية الجمع بين هذه الأحاديث الواردة بالنهي عن الإقعاء وما روي عن ابن عباس أنه قال في الإقعاء على القدمين بين السجدين: «إنه السنة»، فقال له طاوس: إنا لَنَرَاهُ جُفَاءً بِالرَّجُلِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى يَقْعُدُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ وَيَقُولُ: إِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ.

وعن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يقعيان.

وعن طاوس قال: رأيت العبادلة يقعون.

قال الحافظ: وأسانيدُها صحيحة.

فقال الخطابي والماوردي: إن الإقعاء منسوخ، ولعل ابن عباس لم يبلغه النهي. وقد أنكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنووي.

وقال البيهقي والقاضي عياض وابن الصلاح والنسوي وجماعة من المحققين: إنه يجمع بينها بأن الإقعاء الذي ورد النهي عنه هو الذي يكون كإقعاء الكلب على ما تقدم من تفسير أئمة اللغة، والإقعاء الذي صرح ابن عباس وغيره أنه من السنة هو وضع الأليتين على العقبين بين السجدين والركبتين على الأرض، وهذا الجمع لا بد منه.

وأحاديث النهي والمعارض لها يرشد إليه لما فيها من التصريح بإقعاء الكلب ولما في أحاديث العبادلة من التصريح بالإقعاء على القدمين وعلى أطراف الأصابع وقد روي عن ابن عباس أيضاً أنه قال: «من السنة أن تَمَسَّ عَقَبَيْكَ الْيَتِيكَ»، وهو مفسر للمراد فالقول بالنسخ غفلة من ذلك وعمّا صرح به الحفاظ من جهل تاريخ هذه الأحاديث وعن المنع من المصير إلى النسخ مع إمكان الجمع.

وقد روي عن جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعله كما قال النووي، ونص الشافعي في البيهقي والإملاء على استحبابه.

وأما النهي عن عقب الشيطان فقد عرفت تفسير ذلك في شرح الحديث الأول.

وقال الحافظ في التلخيص: يحتمل أن يكون وارداً للجلوس للشاهد الأخير فلا يكون منافياً للقعود على العقبين بين

كل شيء في بابه إلا التسليم فسيأتي البحث عنه.

٧٧٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ نَفْرَةٍ كَنَفَرَةِ الذِّكِّ، وَإِقْعَاءِ كِإِقْعَاءِ الْكَلْبِ، وَالتَّيَقُّاتِ كَالْتَّيَقُّاتِ الْغُلَّبِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ ٢/٢٦٥ (٣١).

الحديث أخرجه البيهقي أيضاً وأشار إليه الترمذي، وهو من رواية ليث بن أبي سليم، وأخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الأوسط، قال في مجمع الزوائد: وإسناد أحمد حسن والنهي عن نفرة كنفرة الغراب أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل، والنهي عن الإقعاء أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث علي مرفوعاً بلفظ: «لَا تُقَعِّ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ»، وفي إسناده الحارث الأعور، وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس بلفظ: «إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السَّجْدَةِ فَلَا تُقَعِّ كَمَا يَقْعِي الْكَلْبُ، ضَعَّ الْيَتِيكَ بَيْنَ قَدَمَيْكَ وَالزُّقَّ ظَاهِرُ قَدَمَيْكَ بِالْأَرْضِ»، وفي إسناده العلاء أبو حمزة، وقد ضعفه بعض الأئمة، وأخرج البيهقي من روايته حديثاً آخر بلفظ: «نَهَى عَنِ الْإِقْعَاءِ وَالتَّوَزُّكِ»، وأخرج أيضاً من حديث جابر بن سمرة قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِقْعَاءِ فِي الصَّلَاةِ»، وأخرج ابن ماجه عن عائشة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ فَرَفَعَ رَأْسَهُ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا، وَكَانَ يَقْرِئُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى» قوله: (عَنْ نَفْرَةٍ كَنَفَرَةِ الذِّكِّ) النفرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الأثير: ترك الطمأنينة وتخفيف السجود وأن لا يمكث فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد الأكل منه كالجيفة لأنه يتابع في النقر منها من غير تلبث.

قوله: (وَإِقْعَاءِ كِإِقْعَاءِ الْكَلْبِ) الإقعاء قد اختلف في تفسيره اختلافاً كثيراً.

قال النووي: والصواب الذي لا يعدل عنه أن الإقعاء نوعان: أحدهما: أن يلمص البيت بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كإقعاء الكلب هكذا فسره أبو عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة، وهذا النوع هو المكروه الذي ورد النهي عنه.

والنوع الثاني: أن يجعل البيت على العقبين بين السجدين. قال في النهاية: والأول أصح قوله: (وَالْتَّيَقُّاتِ كَالْتَّيَقُّاتِ الْغُلَّبِ) فيه كراهة الالتفات في الصلاة وقد وردت بالمنع منه أحاديث وثبت أن الالتفات اختلاس من الشيطان وسيأتي الكلام

السَّجْدَتَيْنِ، والأولى أن يمنع كون الإقضاء المروي عن العبادلة مما يصدق عليه حديث النهي عن عقب الشيطان مسندًا بما تقدم في نفسه.

بَابُ ذِكْرِ تَشْهَدِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ

٧٧٤ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّهْنِئَةَ كَفَى بَيْنَ كَفَيِهِ كَمَا يَعْلَمُنِي السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَتَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١/٤١٤) (خ: ٨٣٥) (م: ٥٩٤٠٢ و ٥٩٨) (د: ٩٦٨)، وَفِي لَفْظٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَذَكَرَهُ، وَفِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، وَفِي آخِرِهِ: «ثُمَّ يَخْتَارُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّهْنِئَةَ وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْلَمَهُ النَّاسُ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَذَكَرَهُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي التَّهْنِئَةِ وَالْمَعْمَلِ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

الحديث قال أبو بكر البزار أيضاً: هو أصح حديث في التشهد، قال: وقد روي عن ثقب وعشرين طريقاً وسرد أكثرها، وعن جزم بذلك البغوي في شرح السنة، وقال مسلم: إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً، وغيره قد اختلف أصحابه وقال الذهلي: إنه أصح حديث روي في التشهد ومن مرجحاته أنه متفق عليه دون غيره وأن رواته لم يختلفوا في حرف منه بل نقلوه مرفوعاً على صفة واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله ﷺ جماعة من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسيأتي حديثه.

ومنهم جابرٌ أخرج حديثه النسائي وابن ماجه والترمذي في
العلل والحاكم ورجاله ثقاتٌ ومنهم عمرٌ أخرج حديثه مالكٌ
والشافعي والحاكم والبيهقي روي مرفوعاً.

وقال الدارقطني: لم يختلفوا في أنه موقوف عليه ومنهم عن ابن عمر، أخرج حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني، ومنهم عليّ أخرج حديثه الطبراني بإسناد ضعيف، ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والسنائي والطبراني، ومنهم عائشة أخرجه

الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي، ورجح الدارقطني وقفه.
ومنه سمرة أخرجه أبو داود وإسناده ضعيف، ومنهم ابن
الزبير أخرجه الطبراني وقال: تفرد به ابن لهيعة.

ومنهـم معاوية أخرجه الطبراني وإسناده حسن قاله الحافظ.
ومنهـم سلمان أخرجه الطبراني والبزار وإسناده ضعيف.
ومنهـم أبو حميد أخرجه الطبراني.
ومنهـم أبو بكر أخرجه البزار وإسناده حسن وأخرجه ابن أبي
شيبه موقوفا.

ومنهـم الحسين بن عليّ أخرجه الطبرانيّ.
ومنهـم طلحة بن عبيد الله، قال الحافظ: وإسناده حسنٌ
ومنهـم أنسٌ قال: إسناده صحيح.

ومنهـم أبو هريرة قال: وإسناده صحيحٌ أيضاً.
ومنهـم أبو سعيدٍ قال: وإسناده صحيحٌ أيضاً.
ومنهـم الفضل بن عباسٍ وإم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى، وفي إسنائدهم مقالٌ وبعضها مقاربٌ.
قوله: (التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ) هي جمع تحية.

قال الحافظ ومعناها: السَّلامُ وقيل: البقاء وقيل: العظمة
وقيل: السَّلامة من الآفات والنقص وقيل: الملك.
قال المحبُّ الطَّبري: يحتمل أن يكون لفظ التَّحِيَّةِ مشتركاً بين
هذه المعاني.

وقال الخطابي والبغوي: المراد بالتَّحِيَّاتِ: أنواع التَّعْظِيمِ.
 قوله: (وَالصَّلَوَاتُ) قيل: المراد الخمس وقيل: أعم، وقيل:
 العبادات كلّها وقيل: الدَّعَوَاتُ وقيل: الرِّحْمَةُ وقيل: التَّحِيَّاتِ:
 العبادات القوليّة، والصَّلَوَاتُ: العبادات الفعلية، والطَّيِّبَاتُ:
 العبادات الماليّة كذا قال الحافظ قوله: (وَالطَّيِّبَاتُ) قيل: هي ما
 طاب من الكلام.

وقيل: ذكر الله وهو أخص.
وقيل: الأعمال الصالحة وهو أعم.

قال البيضاوي: يحتمل أن يكون الصَّلَوَات والطَّيِّبَات عطفًا على التَّحِيَّات ويحتمل أن يكون الصَّلَوَات مبتدأ خبره محذوف والطَّيِّبَات معطوفة عليها.

قال ابن مالك: إذا جعلت التَّحِيَّاتِ مُبْتَدَأً ولم يكن صفةً لموصوفٍ محذوفٍ كان قولك والصَّلواتِ مُبْتَدَأً لثلاث يعطف نعتٌ على منعوته فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض

فكل جملة مستقلة وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو.

قوله: (السَّلام) قال الحافظ في التلخيص: أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بتعريف السَّلام في الموضعين، ووقع في رواية للنسائي سَلامَ علينا بالتكثير، وفي رواية للطبراني: «سَلام عليك» بالتكثير وقال في الفتح: لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام، وإنما اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي: لا خلاف في جواز الأمرين ولكنه بالألف والسَّلام أفضل، وهو الموجود في روايات صحيحي البخاري ومسلم، وأصله التَّصَبُّب وعدل إلى الرِّفْع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات.

والتعريف فيه بالألف واللام إما للعهد التقديري: أي السَّلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبي، أو للجنس: أي السَّلام المعروف لكل أحد وهو اسم من أسماء الله تعالى ومعناه التعويد بالله والتحصين به، أو هو السَّلامة من كل عيب وأفة ونقص وفساد.

قال البيضاوي: علَّمهم أن يرددوه ﷻ بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ثم علَّمهم أن يخصوا أنفسهم لأن الاهتمام بها أهم ثم أمرهم بتعميم السَّلام على الصالحين إعلاماً منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملاً لهم انتهى.

والمراد بقوله: «وَرَحْمَةُ اللَّهِ» إحسانه وقوله: (وَبَرَكَاتُهُ): زيادته من كل خير قاله الحافظ. قوله: (أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) زاد ابن أبي شيبة «وَحَدَّثَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» قال الحافظ في الفتح: وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند مسلم. وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني.

وعند أبي داود عن ابن عمر أنه قال: زدت فيها وحده لا شريك له وإسناده صحيح قوله: (وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) سيأتي في حديث ابن عباس بدون قوله: عبده وقد أخرج عبد الرزاق عن عطاء بن النبي ﷺ «أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ: عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» ورجاله ثقات لولا إرساله.

قوله: (فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ) في لفظ للبخاري فإنكم إذا قلتموها والمراد قوله: «وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ» وهو كلام معترض بين قوله: «الصَّالِحِينَ» وبين قوله: «أَشْهَدُ» قوله: (عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ) استدلل به على أن الجمع المضاف والجمع المحلى

باللام يعم.

قوله: (فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) في رواية: «يُبَيِّنُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» أخرجه الإسماعيلي وغيره.

قوله: (ثُمَّ يَنْخَبِرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ) قد قدمنا في باب الأمر بالتشهد الأول اختلاف الروايات في هذه الكلمة وفي ذلك دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السَّلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن إثماً وإلى ذلك ذهب الجمهور.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز إلا بالدعوات الماثورة في القرآن والسنة.

وقالت الهادوية: لا يجوز مطلقاً.

والحديث وغيره من الأدلة المتكاثرة التي فيها الإذن بمطلق الدعاء ومقيدته ترد عليهم ولولا ما رواه ابن رسلان عن البعض من الإجماع على عدم وجوب الدعاء قبل السَّلام لكان الحديث متنهضاً للاستدلال به عليه لأن التَّخِيرَ في أحاد الشيء لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن رشد، وهو المقرر في الأصول على أنه قد ذهب إلى الوجوب أهل الظاهر.

وروي عن أبي هريرة وقد استدلل بقوله في الحديث: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ» ويقول في الرواية الأخرى «وَأَمْرُهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ» القائلون بوجوب التشهد الأخير وهم عمر وابن عمر وابن مسعود والهادي والقاسم والشافعي.

وقال النووي في شرح مسلم: مذهب أبي حنيفة ومالك وجهور الفقهاء أن التشهدين سنة وإليه ذهب الناصر من أهل البيت قال: وروي عن مالك القول بوجوب الأخير واستدل القائلون بالوجوب أيضاً بقول ابن مسعود: «كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُدُ: السَّلامَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ» الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وصحاحه وهو مشعر بفرضية التشهد وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بأن الأوامر المذكورة في الحديث للإرشاد لعدم ذكر التشهد الأخير في حديث المسيء، وعن قول ابن مسعود بأنه تفرد به ابن عيينة كما قال ابن عبد البر ولكن هذا لا يعد قادحاً، وأن الاعتذار بعدم الذكر في حديث المسيء فصحيح إلا أن يعلم تأخر الأمر بالتشهد عنه كما قدمنا.

وأما الاعتذار عن الوجوب بأن الأمر المذكور صرف لهم عما كانوا يقولون من تلقاء أنفسهم، فلا يدل على الوجوب، أو بأن قول ابن عباس: «كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ» يرشد إلى الإرشاد لأن تعليم

السورة غير واجبٍ فمما لا يعول عليه ومن جملة ما استدلَّ به القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات حديث المسيء من قوله ﷺ «فَإِذَا قُلْتُمْ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكُمْ» ويتوجه على القائلين بالوجوب بإيجاب جميع التشهد وعدم التخصيص بالشهادتين كما قالت الهادوية بنفس الدليل الذي استدلوا به على ذلك وقد اختلف العلماء في الأفضل من التشهدات، فذهب الشافعي وبعض أصحاب مالك إلى أن تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظ «المباركات» فيه كما يأتي.

وقال أبو حنيفة وأحمد وجمهور الفقهاء وأهل الحديث: تشهد ابن مسعود أفضل لما قدمنا من المرجحات وقال مالك: تشهد عمر بن الخطاب أفضل لأنه علمه الناس على المنبر ولم ينزعه أحد، ولفظه: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالزَّكَايَاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ الْحَدِيثُ فِي رَوَايَةٍ: بِسْمِ اللَّهِ خَيْرُ الْأَسْمَاءِ» قال البيهقي: لم يختلفوا في أن هذا الحديث موقوف على عمر، ورواه بعض المتأخرين عن مالك مرفوعاً قال الحافظ: وهو وهم وقالت الهادوية: أفضلها ما رواه زيد بن علي عن علي رضي الله عنه ولفظه «بِسْمِ اللَّهِ وَيَاللَّهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى كُلُّهَا لِلَّهِ أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وضم إليه أبو طالب ما رواه الهادي في المنتخب من زيادة: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ» بعد قوله: «والأسماء الحسنى كلها لله».

قال النووي: وافق العلماء على جوازها كلها، يعني التشهدات الثابتة من وجوه صحيح وكذلك نقل الإجماع القاضي أبو الطيب الطبري.

٧٧٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الشَّهَادَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فَكَانَ يَقُولُ: التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٩٧٤) بِهَذَا اللَّفْظِ.

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٠) وَصَحَّحَهُ كَذَلِكَ لِكُنْهَ ذَكَرَ السَّلَامُ مُنْكَرًا، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩٠٠) كَمُسْلِمٍ لِكُنْهَ قَالَ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ (٢٩٢/١) بِتَنْكِيرِ السَّلَامِ وَقَالَا فِيهِ: وَأَنَّ مُحَمَّدًا، وَلَمْ يَذْكُرَا أَشْهَدُ، وَالْبَاقِي

كَمُسْلِمٍ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ كَذَلِكَ لَكِنْ بِتَعْرِيفِ السَّلَامِ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ كَمُسْلِمٍ لِكُنْهَ تَكَرَّرَ السَّلَامُ وَقَالَ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني في إحدى روايته وابن حبان في صحيحه بتعريف السلام الأول وتنكير الثاني. وأخرجه الطبراني بتنكير الأول وتعريف الثاني.

قوله: (التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ).

قال النووي: تقديره والمباركات والصلوات والطيبات كما في حديث ابن مسعود وغيره ولكن حذف اختصاراً وهو جائز معروف في اللغة.

ومعنى الحديث أن التحيات والتحيات وما بعدها مستحقة لله تعالى ولا يصلح حقيقتها لغيره.

والمباركات جمع مباركة: وهي كثرة الخير وقيل: النماء وهذه زيادة اشتمل عليها حديث ابن عباس كما اشتمل عليها حديث ابن مسعود على زيادة الواو ولولا وقوع الإجماع كما قدمنا على جواز كل تشهد من التشهدات الصحيحة لكان اللازم الأخذ بالرائد فالرائد من ألفاظها وقد مر شرح بقية ألفاظ الحديث.

بَابُ فِي أَنْ التَّشْهَدَ فِي الصَّلَاةِ فَرَضُ

٧٧٦ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا الشَّهَادَةُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» وَذَكَرَهُ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٥٠/١)، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

الحديث أخرجه أيضاً البيهقي وصحَّحه، وهو من جملة ما استدلَّ به القائلون بوجوب التشهد، وقد ذكرنا ذلك مستوفى في شرح حديث ابن مسعود، وقد صرح صاحب ضوء النهار أن الفرض هنا بمعنى التعيين وهو شيء لا وجود له في كتب اللغة وقد صرح صاحب النهاية أن معنى فرض الله أوجب، وكذا في القاموس وغيره.

وللفرض معانٍ أخر مذكورة في كتب اللغة لا تناسب المقام، ومن جملة ما اعتذر به في ضوء النهار أن قول ابن مسعود هذا اجتهد منه، ولا يخفى أن كلامه هذا خارجٌ مخرج الرواية لأنه بصدها لا بصدد الرأي، وقول الصحابي فرض علينا وجب علينا إخباراً عن حكم الشارع وتبليغاً إلى الأمة وهو من أهل اللسان العربي، وتجوز ما ليس بفرض فرضاً بعيداً، فالأولى

قوله: (ثُمَّ قَبَضَ يَمِينَهُ) أي أصبعين من أصابع يده اليمنى وهما الخنصر والبصر قوله: (وَحَلَّقَ) بتشديد اللام أي جعل أصبعيه حلقةً، والحلقة بسكون اللام جمعها حلقٌ بفتحين على غير قياس.

وقال الأصمعي: الجمع حَلَقٌ بكسر الحاء.

مثل قصعة وقصع.

قوله: «فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا» قال البيهقي: يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة بها لا تكرير تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه بلفظ: «كَانَ يُخَيِّرُ بِالسَّبَابَةِ وَلَا يُحَرِّكُهَا وَلَا يُجَاوِزُ بَصَرَهُ إِشَارَتَهُ» قال الحافظ: وأصله في مسلم دون قوله: ولا يجاوز بصره إشارته، انتهى.

وليس في مسلم من حديث ابن الزبير إلا الإشارة دون قوله: ولا يحركها وما بعده.

وتما يرشد إلى ما ذكره البيهقي رواية أبي داود لحديث واثل فإنها بلفظ: «وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ».

وقد ورد في وضع اليمنى على الفخذ حال التشهد هيات هذه إحداها والثانية: ما أخرجه مسلمٌ من حديث عبد الله بن عمر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُمْنَى وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ» والثالثة: قبض كل الأصابع والإشارة بالسبابة كما في حديث ابن عمر الذي سيذكره المصنف.

والرابعة: ما أخرجه مسلمٌ من حديث ابن الزبير بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ يَدْعُو وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِي السَّبَابَةِ وَوَضَعَ إِنْهَامَةً عَلَى أَصْبَعِي الْوُسْطَى وَيَلْقِمُ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ».

والخامسة: وضع اليد اليمنى على الفخذ من غير قبض، والإشارة بالسبابة، وقد أخرج مسلمٌ روايةً أخرى عن ابن الزبير تدلُّ على ذلك لأنه اقتصر فيها على مجرد الوضع والإشارة.

وكذلك أخرج عن ابن عمر ما يدلُّ على ذلك كما سيأتي وكذلك أخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد بدون ذكر القبض اللهم إلا أن تحمل الرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض حمل المطلق على المقيد.

وقد جعل ابن القيم في الهدي الروايات المذكورة كلها واحدة،

الاقتصار في الاعتذار عن الوجوب على عدم الذكر في حديث المسيء، وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم قال المصنف رحمه الله: وهذا يعني قول ابن مسعود يدلُّ على أنه فرض عليهم انتهى.

٧٧٧ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ إِلَّا بِتَشَهُدٍ رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ.

الأثر من جملة ما تمسك به القائلون بوجوب التشهد، وهو لا يكون حجة إلا على القائلين بحجية أقوال الصحابة لا على غيرهم لظهور أنه قاله رأيًا لا رواية، بخلاف ما تقدم عن ابن مسعود، وقد حكى ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال: من ترك التشهد ساهيًا أو عامدًا فعليه إعادة الصلاة إلا أن يكون الساهي قريبًا فيعود إلى تمام صلاته ويتشهد، وإلى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهب المهادوية، وقد قدمنا غير مرة أنَّ الإخلال بالواجبات لا يستلزم بطلان الصلاة وأنَّ المستلزم لذلك إنما هو الإخلال بالشروط والأركان.

بَابُ الْإِشَارَةِ بِالسَّبَابَةِ وَصِفَةِ الْيَدَيْنِ

٧٧٨ - عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «ثُمَّ قَعَدَ فَأَقْرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ وَرُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى وَجَعَلَ حَذَّ مِرْفَقِهِ الْيَمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ قَبَضَ يَمِينَهُ مِنْ أَصَابِعِهِ وَحَلَّقَ حَلْفَةً، ثُمَّ رَفَعَ أَصْبَعَهُ فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٦/٤) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٦/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٩٥٧).

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي وهو طرف من حديث واثل المذكور في صفة صلاته ﷺ.

قوله: «ثُمَّ قَعَدَ فَأَقْرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى» استدلل به من قال بمشروعية الفرش والنصب في الجلوس الأخير، وقد تقدم تحقيق ذلك.

قوله: «وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ» أي ممدودة غير مقبوضة، قال إمام الحرمين: ينشر أصابعها مع التفريق.

قوله: (وَجَعَلَ حَذَّ مِرْفَقِهِ) أي طرفه والمراد كما قال في شرح المصابيح: أن يجعل عظم مرفقه كأن رأسه وتد.

قال ابن رسلان: يرفع طرف مرفقه من جهة العضد عن فخذة حتى يكون مرتفعاً عنه كما يرتفع الودع عن الأرض، ويضع طرفه الذي من جهة الكف على طرف فخذة الأيمن.

أن يكون توصيف اليسرى بأنها مبسوطة ناظرًا إلى رفع أصبع اليمنى للدعاء فيفيد أنه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء. والحديث يدل على مشروعية الإشارة وقبض الأصابع كما في اللفظ الآخر من حديث الباب، وقد تقدّم البحث عن ذلك.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٧٨٠ - عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرْنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَنَيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ خَيْرُ مَجِدِّ وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/٤) وَمُسْلِمٌ (٤٠٥) وَالنَّسَائِيُّ (٤٥/٣) وَالرَّزِيُّوِيُّ (٣٢٢٠) وَصَحَّحَهُ، وَلَا أَخَذَ فِي لَفْظِ آخِرِ نَحْوِهِ وَيُؤَيِّدُ: «فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا فِي صَلَاتِنَا؟».

الحديث أخرجه أيضًا أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والذارقطني وحسنه والحاكم وصححه والبيهقي وصححه وزادوا «النبي الأمي» بعد قوله: قولوا: اللهم صل على محمد.

وزاد أبو داود بعد قوله: كما باركت على آل إبراهيم. بلفظ: في العالمين.

وفي الباب عن كعب بن عجرة عند الجماعة وسيأتي. وعن علي رضي الله عنه عند النسائي في مسند علي بلفظ حديث أبي هريرة الآتي. وعن أبي هريرة وسيأتي أيضًا.

وعن طلحة بن عبيد الله عند النسائي بلفظ: «اللهم صل على محمد كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ خَيْرُ مَجِدِّ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ خَيْرُ مَجِدِّ» وفي رواية «وَالْمُحَمَّدُ» في الموضعين ولم يقل فيهما وآل إبراهيم وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي وابن ماجه بلفظ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ».

وعن بريدة عند أحمد بلفظ: «اللهم اجْعَلْ صَلَاتَكَ وَرَحْمَتَكَ وَبَرَكَاتِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَمَا جَعَلْتَهَا عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ خَيْرُ مَجِدِّ» وفيه أبو داود الأعمى اسمه نفع وهو ضعيف

قال: فإن من قال: قبض أصابعه الثلاث أراد به أن الوسطى كانت مضومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال: قبض اثنتين أراد أن الوسطى لم تكن مقبوضة مع البنصر بل الخنصر والبنصر متساويتان في القبض دون الوسطى.

وقد صرح بذلك من قال: وعقد ثلاثًا وخسين فإن الوسطى في هذا العقد تكون مضومة ولا تكون مقبوضة مع البنصر انتهى.

والحديث يدل على استحباب وضع اليدين على الركبتين حال الجلوس للشهادة وهو مجمع عليه.

قال أصحاب الشافعي: تكون الإشارة بالأصبع عند قوله: إلا الله من الشهادة.

قال النووي: والسنة أن لا يجاوز بصره إشارته، وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة إلى القبلة وينوي بالإشارة التوحيد والإخلاص.

قال ابن رسلان: والحكمة في الإشارة بها إلى أن المعبود سبحانه وتعالى واحد ليجمع في توحيده بين القول والفعل والاعتقاد.

وروي عن ابن عباس أنه قال: هي الإخلاص وقال مجاهد: مقمعة الشيطان.

٧٧٩ - عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَرَفَعَ أَصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ فَدَعَا بِهَا، وَيَدُهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بَاسِطًا عَلَيْهَا، وَفِي لَفْظٍ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى» وَزَادَهَا أَحْمَدُ (١٤٧/٢) وَمُسْلِمٌ (٥٨٠) وَالنَّسَائِيُّ (٣٧/٣) وَأَخْرَجَ غَوْهَ الطَّبْرَانِيُّ بلفظ: «كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ لِلشَّهَادَةِ نَصَبَ يَدَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَرْفَعُ أَصْبَعَهُ السَّبَابَةَ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ وَيَقَامِي أَصَابِعِهِ عَلَى يَمِينِهِ مَقْبُوضَةً».

قوله: (وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَرَفَعَ أَصْبَعَهُ) ظاهر هذا عدم القبض لشيء من الأصابع فيكون دليلاً على الهيئة الخامسة التي قدّمناها إلا أن يحمل على اللفظ الآخر كما سلف.

ويمكن أن يقال: إن قوله: ويده اليسرى على ركبته باسطاً عليها مشعر بقبض اليمنى، ولكنه إشعار فيه خفاء على أنه يمكن

جدًا ومَتَّهم بالوضع.

وعن زيد بن خارجة عند أحمد والنسائي بلفظ قولوا «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» وعن أبي حميد وسياتي.

وعن رويغ بن ثابت وجابر وابن عباس عند المستغفري في الدعوات قال النووي في شرح المذهب: ينبغي أن تجمع ما في الأحاديث الصحيحة فتقول: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ خَمِيدٌ مُجِيدٌ».

قال العراقي: بقي عليه مما في الأحاديث الصحيحة الفاظ آخر وهي خمسة يجمعها قولك: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ خَمِيدٌ مُجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ خَمِيدٌ مُجِيدٌ» انتهى.

وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي ثابتة في أحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها.

وقد وردت زيادات غير هذه في أحاديث آخر عن عليّ وابن مسعود وغيرهما ولكن فيها مقال قولته: (فِي الْحَدِيثِ قَوْلُوا) استدلل بذلك على وجوب الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد، وإلى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وجابر بن زيد والشَّعْبِيّ وعُمَدُ بْنُ كَعْبٍ القُرْظِيُّ وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشَّافِعِيُّ وأحمد بن حنبل وإسحاق وابن المَوَازِ، واختاره القاضي أبو بكر بن العربي وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والنَّاصِرُ من أهل البيت وآخرون قال الطَّبْرِيُّ والطَّحَاوِيُّ: إنه أجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب وقال بعضهم: إنه لم يقل بالوجوب إلا الشَّافِعِيُّ وهو مسبوق بالإجماع.

وقد طَوَّلَ القاضي عياضٌ في الشِّفَا الكَلَامِ على ذلك، ودعوى الإجماع من الدَّعَاوِي الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب إلى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء، ولكنه لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد بما في

حديث الباب من الأمر بها وبما في سائر أحاديث الباب لأن غايتها الأمر بطلق الصلاة عليه ﷺ وهو يقتضي الوجوب في الجملة فيحصل الامتثال بإيقاع فرد منها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا»، ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة في الصلاة بما أخرج ابن حبان والحاكم والبيهقي وصحَّوه وابن خزيمة في صحيحه والذَّارِقُطِيُّ من حديث ابن مسعود بزيادة «كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟» وفي رواية: «كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟» وغاية هذه الزيادة أن يتعين بها محل الصلاة عليه ﷺ وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يعين محل النزاع وهو إيقاعها بعد التشهد الأخير ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بأن الأوامر المذكورة في الأحاديث تعين كيفية، وهي لا تنفد الوجوب فإنه لا يشك من له ذوق أن من قال لغيره إذا أعطيتك درهمًا فكيف أعطيتك إياه، أسراً أم جهراً؟ فقال له: أعطيه سرًّا، كان ذلك أمراً بالكيفية التي هي السرية لا أمراً بالإعطاء، وتبادر هذا المعنى لغة وشرعاً وعرفاً لا يدفع.

وقد تكرَّر في السنة وكثر فمعه «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ اللَّيْلَ فَلْيَفْتَحْ الصَّلَاةَ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ» الحديث.

وكذا قوله ﷺ في صلاة الاستخارة: «فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ لِيُقُلْ: الْحَدِيثُ، وكذا قوله في صلاة التَّسْبِيحِ: «فَقُمْ وَصَلِّ أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ»، وقوله في الوتر: «فَإِذَا خَفَتِ الصَّبْحُ فَأَوْزِرْ بِرُكْعَةٍ» والقول بأن هذه الكيفية المستول عنها هي كيفية الصلاة المأمور بها في القرآن فتعليمها بيان للواجب المحمل، فتكون واجبة لا يتم إلا بعد تسليم أن الأمر القرآني بالصلاة مجمل وهو ممنوع لاتِّصَاحِ معنى الصلاة والسلام المأمور بهما، على أنه قد حكى الطَّبْرِيُّ الإجماع على أن محمل الآية على التَّدْبِ فهو بيان لمجمل مندوب لا واجب، ولو سلم انتهاض الأدلة على الوجوب لكان غايتها أن الواجب فعلها مرة واحدة، فابن دليل التكرار في كل صلاة ولو سلم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها في تعليم المسيء دالاً على عدم وجوبه ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الأخير ما أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح من حديث عليّ عن النبي ﷺ أنه قال: «الْبُخِيلُ مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ» قالوا: وقد ذكر النبي في التشهد وهذا أحسن ما استدلل به على المطلوب، لكن بعد تسليم

«صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمِنْبَرُ فَقَالَ: آمِينَ، آمِينَ، آمِينَ، فَلَمَّا نَزَلَ مُسِيلٌ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: أَتَانِي جَبْرِيلُ» الحديث وفيه: «رُغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ» وإسماعيل بن أبان هو الغنوي كذبه يحيى بن معين وغيره، نعم حديث كعب بن عجرة عند الطبراني «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا إِلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ حِينَ ارْتَفَى دَرَجَةً: آمِينَ ثُمَّ رَفِيَ أُخْرَى فَقَالَ: آمِينَ» الحديث، وفيه أَنَّ جبريل قال له عند الدرجة الثالثة: بعد من ذكرت عنده فلم يصل عليك. فقلت: «آمِينَ»، ورجاله ثقات كما قال العراقي. وحديث جابر عند الطبراني بلفظ: «شَقِيحٌ مَنْ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ» يفيد أَنَّ الوجوب عند الذكر من غير فرق بين داخل الصلاة وخارجها والقائلون بالوجوب في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها، فما هو جوابهم عن الوجوب خارجها فهو جوابنا عن الوجوب داخلها على أَنَّ التقييد بقوله عنده مشعرٌ بوقوع الذكر من غير من أضيف إليه، والذكر واقع حال الصلاة ليس من غير الذكر، وإلحاق ذكر الشخص بذكر غيره يمنع منه وجود الفارق وهو ما يشعر به السكوت عند سماع ذكره ﷺ من الغفلة وفراط القسوة بخلاف ما إذا جرى ذكره ﷺ من الشخص نفسه، فكفى به عنواناً على الالتفات والرفقة ويؤيد هذا الحديث الصحيح إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا.

ومن أنهض ما يستدل به على الوجوب في الصلاة مقيداً بالمحل المخصوص: أعني بعد التشهد ما أخرجه الحاكم والبيهقي من طريق يحيى بن السَّيَّاق عن رجلٍ من آل الحارث عن ابن مسعود عن النبي ﷺ بلفظ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ» الحديث لولا أَنَّ في إسناده رجلاً مجهولاً وهو هذا الحارثي والحاصل أَنَّهُ لم يثبت عندي من الأدلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب، وعلى فرض ثبوته فترك تعليم المسيء للصلاة لا سيما مع قوله ﷺ: «إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ» قرينة صالحة لحمله على التذنب.

ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود وبعد تعليمه التشهد: «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ قَضَيْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ» أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والذارقطي وفيه كلامٌ يأتي إن شاء الله في باب كون السلام فرضاً.

وبعد هذا فنحن لا نكر أَنَّ الصلاة عليه ﷺ من أجل

تخصيص البخل بترك الواجبات وهو ممنوع، فإنَّ أهل اللغة والشرع والعرف يطلقون اسم البخيل على من يشح بما ليس بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب.

واستدلوا أيضاً بحديث عائشة عند الذارقطي والبيهقي بلفظ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوَرٍ وَالصَّلَاةُ عَلَيَّ» وهو مع كونه في إسناده عمرو بن شعبر وهو متروكٌ وجابر الجعفي وهو ضعيف لا يدل على المطلوب، لأنَّ غايته إيجاب الصلاة عليه ﷺ من دون تقييد بالصلاة، فأين دليل التقييد بها.

سَلَّمْنَا فَايْنَ دَلِيلَ تَعْيِينَ وَقْتِهَا بَعْدَ التَّشَهُّدِ؟ ومثله حديث سهل بن سعد عند الذارقطي والبيهقي والحاكم بلفظ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ نَبِيِّ» وهو مع كونه غير مفيد للمطلوب كما عرفت ضعيف الإسناد كما قال الحافظ في التلخيص ومن جملة أدلتهم ما أخرجه الذارقطي من حديث أبي مسعود بلفظ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يُصَلِّ فِيهَا عَلَيَّ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِي لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ» وهو لا يدل على المطلوب وغايته إيجاب الصلاة في مطلق الصلاة فأين دليل التقييد ببعد التشهد على أَنَّهُ لا يصلح للاستدلال به، فإنَّ الذارقطي قال بعد إخراجها: الصواب أَنَّهُ من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين واستدلوا أيضاً بحديث فضالة بن عبيد الآتي، وغايته إيجاب الصلاة في مطلق الصلاة عند إرادة الدعاء، فما الدليل على الوجوب بعد التشهد على أَنَّهُ حجةٌ عليهم لا لهم كما سيأتي للمصنف ومن جملة أدلتهم ما قاله المهدي في البحر: إِنَّهُ لا حتم في غير الصلاة إجماعاً فتعين فيها للأمر، والإجماع ممنوع فقد قال مالك: إِنَّهَا تَحِبُّ فِي الْعُمُرِ مَرَّةً وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنَّهَا تَحِبُّ كُلَّمَا ذَكَرَ وَاخْتَارَهُ الْحَلِيمِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَقَدْ كَثُرَ اسْتِدْلَالُ عَلَى الْوَجُوبِ فِي الصَّلَاةِ بَيْنَ الْمُتَفَقِّهَةِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَاجِبَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا تَحِبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ بِالْإِجْمَاعِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ تَحِبُّ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا، لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا تَحِبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ بِالْإِجْمَاعِ إِنْ أَرَادَ لَا تَحِبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ عَيْنًا فَهُوَ صَحِيحٌ لَكِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ تَحِبُّ فِي الصَّلَاةِ عَيْنًا لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ مُطْلَقَ الصَّلَاةِ فَلَا يَجِبُ وَاحِدٌ مِنَ الْمُعَيَّنِينَ: أعني خارج الصلاة وداخل الصلاة وإنَّ أَرَادَ أَعْمَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ الْوَجُوبُ الْمَطْلُوقُ فَمَنْعُوهُ انْتَهَى.

ومن جملة أدلتهم ما أخرجه البيهقي في مسنده من رواية إسماعيل بن أبان عن قيس عن سمائل عن جابر بن سمرة قال:

(د: ٩٧٦) (ت: ٤٨٣) (ن: ٤٧/٣) (هـ: ٩٠٤).

قوله: «قَدْ عَلِمْنَا... إلخ» يعني بما تقدّم في أحاديث التّشهُد وهو: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ» وهو يدلّ على تأخّر مشروعيّة الصّلاة عن التّشهُد قوله: «فَكَيْفَ الصّلاةُ» فيه أنّه يتدبّر لمن أشكل عليه كيفيّة ما فهم جملة أن يسأل عنه من له به علم.

قوله: «قُولُوا» استدلّ به القائلون بوجوب الصّلاة في الصّلاة، وقد تقدّم البحث عن ذلك.

قوله: «وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» في رواية لأبي داود «وَأَلِ مُحَمَّدٍ» بحذف على وسائر الروايات في هذا الحديث وغيره بإثباتها، وقد ذهب البعض إلى وجوب زيادتها.

قوله: «كَمَا صَلَّيْتُ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ» هم إسماعيل وإسحاق وأولادهما وقد جمع الله لهم الرّحمة والبركة بقوله: «رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ»، ولم يجمعوا لغيرهم فسأل النبي ﷺ إعطاء ما تضمنته الآية واستشكل جماعة من العلماء التشبيه للصّلاة عليه ﷺ بالصّلاة على إبراهيم كما في بعض الروايات، أو على آل إبراهيم كما في البعض الآخر مع أنّ المشبّه دون المشبّه به في الغالب، وهو ﷺ أفضل من إبراهيم وآله وأجيب عن ذلك بأجوبة: منها أنّ المشبّه مجموع الصّلاة على محمّد وآله بمجموع الصّلاة على إبراهيم وآله وفي آل إبراهيم معظم الأنبياء فالشبّه به أقوى من هذه الحيثيّة.

ومنها أنّ التشبيه وقع لأصل الصّلاة بأصل الصّلاة لا للقدر بالقدر ومنها أنّ التشبيه وقع في الصّلاة على الآل لا على النبي ﷺ وهو خلاف الظاهر.

ومنها أنّ الصّلاة عليه ﷺ باعتبار تكرّرها من كلّ فردٍ تصوير باعتبار مجموع الأفراد أعظم وأوفر وإن كانت باعتبار الفرد مساوية أو ناقصة، وفيه أنّ التشبيه حاصل في صلاة كلّ فردٍ فالصّلاة من المجموع مأخوذة فيها ذلك فلا يتحقّق كونها أعظم وأوفر ومنها أنّ الصّلاة عليه كانت ثابتة له، والسؤال إنّما هو باعتبار الزائد على القدر الثابت، وبانضمام ذلك الزائد المساوي أو الناقص إلى ما قد ثبت تصوير أعظم قدرًا.

ومنها أنّ التشبيه غير منظور فيه إلى جانب زيادة أو نقص، وإنّما المقصود أنّ هذه الصّلاة نوع تعظيم وإجلال كما فعل في حق إبراهيم وتقرّر واشتهر من تعظيمه وتشريفه، وهو خلاف

الطاعات التي يتقرب بها الخلق إلى الخالق وإنّما نزاعنا في إثبات واجب من واجبات الصّلاة بغير دليل يقتضيه خافة من التّقول على الله بما لم يقل ولكن تخصيص التّشهُد الأخير بها ممّا لم يدلّ عليه دليلٌ صحيح ولا ضعيفٌ وجميع هذه الأدلّة التي استدلّ بها القائلون بالوجوب لا تختصّ بالأخير وغاية ما استدلّوا به على تخصيص الأخير بها حديث: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْلِسُ فِي التّشهُدِ الْأَوَّلِ كَمَا يَجْلِسُ عَلَى الرَّضْفِ».

أخرجه أبو داود والترمذيّ والنسائيّ وليس فيه إلا مشروعيّة التّخفيف وهو يحصل بعمله أخفّ من مقابله: أعني التّشهُد الأخير.

وأما أنّه يستلزم ترك ما دلّ الدليل على مشروعيّته فيه فلا، ولا شكّ أنّ المصلّي إذا اقتصر على أحد التّشهُدات وعلى أحصر الفاظ الصّلاة عليه ﷺ كان مسارعة غاية المسارعة باعتبار ما يقع من تطويل الأخير بالتعوّذ من الأربع والأدعية المأمور بمطلقها ومقيدها فيه إذا قرّر لك الكلام في وجوب الصّلاة على النبي ﷺ في الصّلاة فاعلم أنّه قد اختلف في وجوبها على الآل بعد التّشهُد، فذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعيّ إلى الوجوب، واستدلّوا بالأوامر المذكورة في الأحاديث المشتملة على الآل.

وذهب الشافعيّ في أحد قوليّه وأبو حنيفة وأصحابه والنّاصر إلى أنّها سنّة فقط، وقد تقدّم ذكر الأدلّة من الجانبين ومن جملة ما احتجّ به الآخرون هنا الإجماع الذي حكاه النوويّ على عدم الوجوب، قالوا: فيكون قرينة لحمل الأوامر على التّدبّر، قالوا: ويؤيد ذلك عدم الأمر بالصّلاة على الآل في القرآن والخلاف في تعيين الآل من هم وسيأتي في الباب الثّاني.

وشرح بقية الفاظ حديث ابن مسعود يأتي في شرح ما بعده من أحاديث الباب.

٧٨١ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْنَا أَوْ عَرَفْنَا كَيْفَ السَّلَامُ عَلَيْكَ فَكَيْفَ الصّلاةُ؟» قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ قَالَ فِيهِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَمْ يَذْكُرْ آلَهُ، (حم: ٤/٢٤١ و٢٤٣ و٢٤٤) (خ: ٦٣٥٧) (م: ٤٠٦)

مخصوصي، قيل: هذا الحديث موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره في التشهد، فإن ذلك متضمنٌ للتمجيد والثناء وهذا مجملٌ وذلك مبيّنٌ للمراد وهو لا يتم إلا بعد تسليم أن النبي ﷺ سمع الرجل يدعو في قعدة التشهد.

وقد استدلّ بالحديث القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة، وقد تقدّم الجواب عن ذلك.

قال المصنّف رحمه الله تعالى: وفيه حجة لمن لا يرى الصلاة عليه فرضاً حيث لم يأمر تاركها بالإعادة ويعضده قوله في خبر ابن مسعود بعد ذكر التشهد: «ثُمَّ يَخْخِرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ» انتهى.

بَابُ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى تَفْسِيرِ آلِهِ الْمُصَلِّي عَلَيْهِمْ
٧٨٣ - عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ «أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٢٤/٥) (غ: ٣٣٦٩) (م: ٤٠٧).

الحديث احتج به طائفة من العلماء على أن الآل هم الأزواج والذرية ووجهه أنه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد في سائر الروايات المتقدمة.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا»؛ لأن ما قبل الآية وبعدها في الزوجات فأشعر ذلك بإرادتهن وأشعر تذكير المخاطين بها بإرادة غيره.

وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الآتي من هم المرادون بالآية وبسائر الأحاديث التي أجمل فيها الآل ولكنه يشكل على هذه امتناعه ﷺ من إدخال أم سلمة تحت الكساء بعد سؤاها ذلك.

وقوله ﷺ عند نزول هذه الآية مشيراً إلى علي وفاطمة والحسن والحسين: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي» بعد أن جلّهم بالكساء.

وقيل: إن الآل هم الذين حرّمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم ومن أهل هذا القول الإمام يحيى. واستدلّ القائل بذلك بأن زيد بن أرقم فسّر الآل بهم وبين أنهم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس كما في صحيح مسلم، والصحابي أعرّف بمراده ﷺ فيكون تفسيره قرينة على التعيين.

الظاهر، ومنها أن الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر إلى قوة المشبه به وهو قليل لا يحمل عليه إلا لقرينة ومنها أن التشبيه لا يقتضي أن يكون المشبه دون المشبه به على جهة اللزوم كما صرح بذلك جماعة من علماء البيان.

وفيه أنه وإن لم يقتض ذلك نادراً فلا شك أنه غالب.

ومنها أنه كان ذلك منه ﷺ قبل أن يعلمه أنه أفضل من إبراهيم.

ومنها أن مراده ﷺ أن يتم النعمة عليه كما أمّها على إبراهيم وآله.

ومنها أن مراده ﷺ أن يبقى له لسان صدق في الآخرين.

ومنها أنه سأل أن يتخذ الله خليلاً كإبراهيم. ومنها أنه ﷺ من جملة آل إبراهيم وهو الصلاة عليه وعلى آله بالصلاة على إبراهيم وآله الذي هو من جملتهم فلا ضير في ذلك.

قوله: (إِنَّكَ حَمِيدٌ) أي محمود الأفعال مستحق لجميع المحامد لما في الصيغة من المبالغة وهو تعليلٌ لطلب الصلاة منه، والمجيد: المتصف بالمجد وهو كمال الشرف والكرم والصفات الحمودة قوله: (اللَّهُمَّ بَارِكْ) البركة: هي الثبوت والدوام من قولهم برك البعير: إذا ثبت ودام؛ أي آدم شرفه وكرامته وتعظيمه.

٧٨٢ - وَعَنْ فَصَّالَةَ بِنْتِ عُبَيْدٍ قَالَتْ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَجَلْ هَذَا، ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ أَوْ لِيُغَيِّرُوا: إِذَا صَلَّيْ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيَدْعُ بَعْدَ مَا شَاءَ».

رواه الترمذي (٣٤٧٧) وصححه.

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

قوله: (عَجَلْ هَذَا) أي بدعائه قبل تقديم الصلاة، وفيه دليل على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيلة للإجابة، لأن من حق السائل أن يتلطف في نيل ما أرواه وقد روى الحديث غير المصنّف بلفظ: «سَمِعْتُ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ لَمْ يَمَجِّدِ اللَّهَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ».

قوله: (وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ) هو من عطف العام على الخاص.

قوله: (مَا شَاءَ) في أكثر الروايات بما شاء يعني من خير الدنيا والآخرة، وفي الإذن في الصلاة بمطلق الدعاء من غير تقييد بمحل

وقيل: إنهم بنو هاشم وبنو المطلب.

وإلى ذلك ذهب الشافعي، وقيل: فاطمة وعليّ والحسان وأولادهم.

وإلى ذلك ذهب جمهور أهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره.

وقوله ﷺ فيه: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي» مشيراً إليهم ولكنه يقال: إن كان هذا التركيب يدل على الحصر باعتبار المقام أو غيره، فغاية ما فيه إخراج من عداهم بمفهومه، والأحاديث الدالة على أنهم أعمّ منهم كما ورد في بني هاشم وفي الزوجات خصصةً بمنطوقها لعموم هذا المفهوم واقتضاه ﷺ على تعيين البعض عند نزول الآية لا ينافي بإخباره بعد ذلك بالزيادة لأنّ الاقتصار ربّما كان لمزيةٍ للبعض أو قبل العلم بأنّ الآل أعمّ من المعيّنين، ثم يقال إذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فما الدليل على دخول أولاد المجملين بالكساء في الآل مع أنّه مفهوم هذا الحصر يخرجهم فإن كان إدخالهم بمخصّص وهو التفسير بالذرية وذريته ﷺ هم أولاد فاطمة فما الفرق بين مخصّص ومخصّص؟ وقيل: إنّ الآل هم القرابة من غير تقييد وإلى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم.

وقيل: هم الأمة جميعاً، قال النووي في شرح مسلم: وهو أظهرها قال: وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين انتهى، وإليه ذهب نشوان الحميريّ إمام اللغة ومن شعره في ذلك: آل النبيّ هم أتباع ملته من الأعاجم والسودان والعرب لسو لم يكن آله إلا صليّ المصلّى على الطاغى أبى

ويدلّ على ذلك أيضاً قول عبد المطلب من أبيات: وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم ألك والمراد بآل الصليب أتباعه ومن الأدلة على ذلك قول الله تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ لأنّ المراد بآله: أتباعه.

واحتجّ لهذا القول بما أخرجه الطبرانيّ «أنّ النبيّ ﷺ لما سئل عن الآل قال: آلُ مُحَمَّدٍ كُلُّ نَفْسٍ» وروي هذا من حديث عليّ وحديث أنسٍ وفي أسانيدهما مقال.

ويؤيد ذلك معنى الآل لغة، فإنّهم كما قال في القاموس: أهل الرجل وأتباعه، ولا ينافي هذا اقتضاه ﷺ على البعض منهم في بعض الحالات كما تقدّم وكما في حديث مسلم في الأضحية:

«اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ».

فإنه لا شك أنّ القرابة أخصّ الآل، فتحصيصهم بالذكر ربّما كان لمزايا لا يشاركهم فيها غيرهم كما عرفت وتسميتهم بالأمة لا ينافي تسميتهم بالآل وعطف التفسير شائع ذائع كتاباً وسنةً ولغةً على أنّ حديث أبي هريرة المذكور آخر هذا الباب فيه عطف أهل بيته على ذريته، فإذا كان مجرد العطف يدلّ على التغاير مطلقاً لزم أن تكون ذريته خارجةً عن أهل بيته والجواب: الجواب.

ولكن ههنا مانع من حمل الآل على جميع الأمة وهو حديث: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتكم به لئن ضلّوا ضلّوا وعترتي» الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره، فإنّه لو كان الآل جميع الأمة لكان المأمور بالتمسك والأمر بالتمسك به شيئاً واحداً وهو باطل.

٧٨٤ - وعن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ قال: «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَكُنَّ بِالْمِكْيَالِ الْآوْفَى إِذَا صَلَّى عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَأَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَذُرِّيَّتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» رواه أبو داود (٩٨٢).

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذريّ وهو من طريق أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ عن الجعفي عن أبي هريرة عنه ﷺ. وقد اختلف فيه على أبي جعفر.

وأخرجه النسائيّ في مسند عليّ من طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار الكلابيّ عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعيّ عن أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه عليّ عن النبيّ ﷺ بلفظ حديث أبي هريرة وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلى حبان بن يسار.

الحديث استدللّ به القائلون بأنّ الزوجات من الآل والقائلون أنّ الذرية من الآل وهو أدلّ على ذلك من الحديث الأوّل لذكر الآل فيه مجملًا ومبينًا.

قوله: (بالمِكْيَال) بكسر الميم: وهو ما يكال به. وفيه دليل على أنّ هذه الصلّة أعظم أجرًا من غيرها وأوفر ثوابًا.

قوله: (أَهْلُ الْبَيْتِ) الأشهر فيه النصب على الاختصاص ويجوز إبداله من ضمير علينا قوله: (فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ) قال الإسوي: قد اشتهر زيادة سيّدنا قبل عمّد عند أكثر

المصلين، وفي كون ذلك أفضل نظر انتهى.

الباب متواترة.

وقد روي عن ابن عبد السلام أنه جعله من باب سلوك الأدب، وهو مبني على أن سلوك طرق الأدب أحب من الامتثال، ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره رسول الله ﷺ أن يَبْتَئ مَكَانَهُ فَلَمْ يَخْتِئْ، وَقَالَ: «مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وكذلك امتناع علي عن محو اسم النبي ﷺ من الصحيفة في صلح الحديبية بعد أن أمره بذلك وقال: لا أحو اسمك أبداً، وكلا الحديثين في الصحيح فتقريره ﷺ لهما على الامتناع من امتثال الأمر تأديبا مشعرا بأولويته

بَابُ مَا يَدْعُو بِهِ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ

٧٨٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ، فَلْيَتَعَوَّذَ اللَّهَ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حم: ٢٢٧/٢) (م: ٥٨٨) (د: ٩٨٣) (ن: ٥٨٣/٣) (هـ: ٩٠٩).

٧٨٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْثَمِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٨٩٠/٨٨٨) (غ: ٨٣٢) (م: ٥٨٩) (د: ٨٨٠) (ت: ٣٤٩٥) (هـ: ٣٨٣٨).

قوله: (إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ) فيه تعيين عل هذه الاستعاذة بعد الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ وهو مقيدٌ، وحديث عائشة مطلقٌ فيحمل عليه، وهو يرد ما ذهب إليه ابن حزم من وجوبها في الشَّهَادَةِ الْأُولَى، وما ورد من الإذن للمصلي بالدعاء بما شاء بعد الشَّهَادَةِ يكون بعد هذه الاستعاذة، لقوله: (إِذَا فَرَغَ).

قوله: (فَلْيَتَعَوَّذَ) استدلل بهذا الأمر على وجوب الاستعاذة، وقد ذهب إلى ذلك بعض الظاهرية، وروي عن طاوس، وقد ادعى بعضهم الإجماع على التدب وهو لا يتم مع مخالفة من تقدم والحق الوجوب إن علم تاخر هذا الأمر عن حديث المسيء لما عرفناك في شرحه.

قوله: (مِنْ أَرْبَعٍ) ينبغي أن يزداد على هذه الأربع: التَّعَوُّذُ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْثَمِ المذكورين في حديث عائشة قوله: (وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) فيه رد على التكرين لذلك من المعتزلة، والأحاديث في هذا

قوله: (وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ) قال ابن دقيق العيد: فتنة الحيا ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات، وأعظمها والعايا بالله أمر الخاتمة عند الموت، وفتنة الممات يجوز أن يراد بها: الفتنة عند الموت أضيفت إليه لقربها منه، ويكون المراد على هذا بفتنة الحيا ما قبل ذلك، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر، وقد صح أنهم يفتنون في قبورهم.

وقيل: أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر، وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة كذا في الفتح قوله: (وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ) قال أبو داود في السنن: المسيح مثقل الدجال ومغفف عيسى ونقل الفريزي عن خلف بن عامر أن المسيح بالتشديد والتخفيف واحد، ويقال للدجال، ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما، قال الجوهرى في الصحاح: من قاله بالتخفيف فلمسحه الأرض، ومن قاله بالتشديد فلكونه مسح العين.

قال الحافظ: وحكي عن بعضهم بالخاء المعجمة في الدجال ونسب قائله إلى التصحيف قال في القاموس: والمسيح عيسى ابن مريم صلوات الله عليه لبركته، قال: وذكرت في اشتقاقه خسين قولاً في شرحي لمشارق الأنوار وغيره، والدجال لشومه انتهى.

قوله: (وَمِنْ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْثَمِ) في البخاري بتقديم المائم على المغرم، والمغرم الدين، يقال غرم بكسر الراء أي أذان، قيل المراد به ما يستدان فيما لا يجوز أو فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه، ويحتمل أن يراد به ما هو أعم من ذلك، وقد استعاذ ﷺ من غلبة الدين.

وفي البخاري: أنه قال له ﷺ قائل: ما أكثر ما تستعيز من المغرم؟ فقال: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ».

بَابُ جَامِعِ أَدْعِيَةٍ مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا فِي الصَّلَاةِ

٧٨٧ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه أنه قال لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءً أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: قُلْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاسْغِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/٤٧) (غ: ٨٣) (م: ٢٧٠٥).

قوله: (ظَلَمْتُ نَفْسِي) قال في الفتح: أي بملابسة ما يوجب العقوبة أو ينقص الحظ، وفيه أن الإنسان لا يعزى عن تقصيره

ولو كان صديقاً قوله: (كثيراً) وروي بالثاء المثناة وبالباء الموحدة (٤/ ٦٣).

قال النووي: ينبغي أن يجمع بينهما فيقول كثيراً كبيراً قال.

الشيخ عز الدين بن جماعة: ينبغي أن يجمع بين الروايتين فيأتي مرة بالثناة ومرة بالموحدة، فإذا أتى بالدعاء مرتين فقد نطق بما نطق به النبي ﷺ بيقين، وإذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتياً بالسنّة، لأن النبي ﷺ لم ينطق به كذلك انتهى.

قوله: (ولا يغفر الذنوب إلا أنت) قال الحافظ: فيه إقرار بالوحدانية واستجلاب للمغفرة وهو كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذَّنْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾، فأتى على المستغفرين، وفي ضمن ثنائه بالاستغفار لوح بالامر به كما قيل إن كل شيء أثنى الله على فاعله فهو آمر به، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه.

قوله: (مغفرة من عندك) قال الطيبي: ذكر التكرير يدل على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كله ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريداً بذلك التعظيم، لأن الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف.

وقال ابن دقيق العيد: يحتمل وجهين: أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال: لا يفعل هذا إلا أنت فافعله أنت.

والثاني وهو أحسن أنه أشار إلى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره، وبهذا الثاني جزم ابن الجوزي.

قوله: (إنك أنت الغفور الرحيم) قال الحافظ: هما صفتان ذكرتا ختماً للكلام على جهة المقابلة لما تقدم، فالغفور مقابل لقوله اغفر لي، والرحيم مقابل لقوله ارحمني وهي مقابلة مرتبة.

والحديث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة، ولم يصرح بمحلّه.

قال ابن دقيق العيد: ولعل الأولى أن يكون في أحد موطنين: السجود أو التشهد لأنه أمر فيهما بالدعاء، وقد أشار البخاري إلى محله فأورده في باب الدعاء قبل السلام قال في الفتح: وفي الحديث من الفوائد استحباب طلب التعليم من العالم خصوصاً ما في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم.

٧٨٨ - وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْقَعْقَاعِ قَالَ: رَمَقَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَجَعَلَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَتَوَسَّعْ لِي فِي ذَارِي، وَتَبَارَكَ لِي فِيمَا رَزَقْتَنِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ

عبيد بن القعقاع، ويقال حميد بن القعقاع لا يعرف حاله، والراوي عنه أبو مسعود الجريري لا يعرف حاله، وقد اختلف فيه على شعبة.

قال ابن حجر في المنفعة: وله شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني وأبو مسعود الجريري هو سعيد بن إياس، ثقة أخرج له الجماعة، فلا وجه لقول من قال: لا يعرف حاله والحديث فيه مشروعية الدعاء بهذه الكلمات في مطلق الصلاة من غير تقييد بمحل منها مخصوص، وجهالة الراوي عنه ﷺ لا تضرب، لأن جهالة الصحابي مغترة، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، ودلت عليه الأدلة، وقد ذكرت الأدلة على ذلك في الرسالة التي سميتها «القول المقبول في رد رواية المخجل من غير صحابة الرسول» قوله: (رَمَقَ رَجُلٌ) الرمق: اللحظ الخفيف كما في القاموس.

٧٨٩ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الْأَمْرِ، وَالْعَزِيمَةَ عَلَى الرَّشْدِ، وَأَسْأَلُكَ شُكْرَ نِعْمَتِكَ وَحَسَنَ عِبَادَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ قَلْبًا سَلِيمًا وَلِسَانًا صَادِقًا، وَأَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا تَعْلَمُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَعْلَمُ وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا تَعْلَمُ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣/ ٥٤).

الحديث رجال إسناده ثقات، وقد ذكره في الجامع عند أدعية الاستخارة بلفظ: «عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ قَالَ: صَحِبْتُ شَدَّادَ بْنَ أَوْسٍ فَقَالَ: «أَلَا أَعْلَمُكَ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْلَمُنَا؟ فَقَوْلُ إِذَا رَوَيْنَا أَمْرًا فَذَكَرَهُ زَادَ: «إِنَّكَ أَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ بِمَعْنَاهُ «إِذَا أَرَى إِلَى فِرَاشِهِ» وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِذَا رَوَيْنَا أَمْرًا وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الصَّلَاةَ، وَأَمَّا صَاحِبُ التَّيْسِيرِ فَسَاقَهُ بِاللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ.

قوله: (كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ) هذا الدعاء ورد مطلقاً في الصلاة غير مقيد بمكان مخصوص.

قوله: (الثَّبَاتُ فِي الْأَمْرِ) سؤال الثبات في الأمر من جوامع الكلم النبوية، لأن من يثبت الله في أموره عصم عن الوقوع في الموبقات ولم يصدر منه أمر على خلاف ما يرضاه الله تعالى قوله: (وَالْعَزِيمَةُ عَلَى الرَّشْدِ) هي تكون بمعنى إرادة الفعل بمعنى الجحد في طلبه، والمناسب هنا هو الثاني.

قوله: (قَلْبًا سَلِيمًا) أي غير عليل بكسر المعصية ولا مريض بالاشتغال على الغلّ والانطواء على الإحن قوله: (مِنْ خَيْرِ مَا تَعْلَمُ) هو سؤالٌ لخير الأمور على الإطلاق، لأن علمه جلّ جلاله محيط بجميع الأشياء، وكذلك التَّعَوُّذُ من شرٍّ ما يعلم والاستغفار لما يعلم، فكانه قال: أسألك من خير كل شيء، وأعوذ بك من شر كل شيء، وأستغفر لك كل ذنب.

٧٩٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةَ وَجِلَّةٍ وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٨٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٧٨).

قوله: (ذَنْبِي كُلَّهُ) استدلّ به على جواز نسبة الذنب إليه ﷺ وقد اختلف الناس في ذلك على أقوالٍ مذكورة في الأصول: أحدها أَنَّ الأنبياء كلهم معصومون من الكبائر والصغائر، وهذا هو اللائق بشرفهم لولا مخالفته لصراح القرآن والسنة المشعرة بأن لهم ذنوبًا.

قوله: (دِقَّةَ وَجِلَّةٍ) بكسر أولهما: أي قليله وكثيره. قوله: (وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ) هو من عطف الخاص على العام قوله: (وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ) هو كذلك، قال النووي: فيه تكثير الفاظ الدعاء وتوكيده وإن أغنى بعضها عن بعض.

٧٩١ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً فَأَوْجَزَ فِيهَا، فَأَنكَرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: أَلَمْ أَيْمِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ؟ فَقَالُوا: بَلَى، قَالَ: أَمَا إِنِّي دَعَوْتُ فِيهَا بِدُعَاءِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ، أَحْيِيَنِي مَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّيْنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي، أَسْأَلُكَ خَشْيَتِكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَكَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَا، وَالْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى، وَلَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَالشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ ضَرَاءٍ مُضِرَّةٍ، وَمِنْ فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ، وَاجْعَلْنَا هَذَاهُ مُهْتَدِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٤/٤) وَالنَّسَائِيُّ (٥٤/٣).

الحديث رجال إسناده ثقات، وساقه بإسناد آخر بنحو هذا اللفظ، وإسناده في سنن النسائي هكذا: أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي قال: حدثنا حماد قال: حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه قال: صلى عمّار فذكره، وفي إسناده عطاء بن السائب، وقد اختلط، وأخرج له البخاري مقروناً بآخر وبقيّة رجاله ثقات، ووالد عطاء هو السائب بن مالك الكوفي، وثقه المعجلي.

قوله: (فَأَوْجَزَ فِيهَا) لعلّه لم يصاحب هذا الإيجاز تمام الصلاة على الصفة التي عهدوا عليها رسول الله ﷺ وإلا لم يكن للإنكار عليه وجه، فقد ثبت من حديث أنس في مسلم وغيره أنّه قال: «مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْجَزَ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَامٍ». قوله: (فَأَنكَرُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ) فيه جواز الإنكار على من أخف الصلاة من دون استكمال.

قوله: (أَلَمْ أَيْمِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ) فيه إشعار بأنّه لم يتمّ غيرهما ولذلك أنكروا عليه.

قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهِ) يحتمل أنّه كان يدعو به في الصلاة ويكون فعل عمّار قرينة تدلّ على ذلك، ويحتمل أنّه كان يدعو به من غير تقييد بحال الصلاة كما هو الظاهر من الكلام قوله: (بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ) فيه دليل على جواز التوسّل إليه تعالى بصفات كماله وخصاله جلاله.

قوله: (أَحْيِيَنِي) إلى قوله: (خَيْرًا لِي) هذا ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلفظ: «اللَّهُمَّ أَحْيِيَنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّيْنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي» وهو يدلّ على جواز الدعاء بهذا، لكن عند نزول الضرر كما وقع التقييد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولفظه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَمْتَنِينَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلْ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مَتَمِنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِيَنِي...» إلى آخره.

قوله: (خَشْيَتِكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) أي في غيب الناس وحضورهم، لأن الخشية بين الناس فقط ليست من الخشية لله بل من خشية الناس قوله: (وَكَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَا) إنّما جمع بين الحالتين لأن الغضب ربّما حال بين الإنسان وبين الصدق بالحق وكذلك الرضا ربّما قاد في بعض الحالات إلى المداينة وكتب كلمة الحق.

قوله: (وَالْقَصْدُ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى) القصد في كتب اللغة: بمعنى استقامة الطريق والاعتدال وبمعنى ضد الإفراط وهو المناسب هنا، لأن بطل الغنى ربّما جرّ إلى الإفراط، وعدم الصبر على الفقر ربّما أوقع في التفریط، فالقصد فيهما هو الطريفة القويمة قوله: (وَلَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ) فيه متمسكٌ للأشعرية ومن قال بقولهم، والمسألة طويلة الدليل ومحلّها علم الكلام وقد أفردتها برسالة مطوّلة سمّيتها: البغية في الرواية.

قوله: (وَالشَّوْقُ إِلَى لِقَائِكَ) إنّما سألّه ﷺ لأنّه من موجبات

بِكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَحْمَدُ مِنْ أَحَدِ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَدِيثًا مُسْتَقِلًا وَيَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى تَعَدُّدِ الْوَاقِعَةِ. قَوْلُهُ: (أَعْطَى نَفْسِي تَقْوَاهَا) أَيِ اجْعَلْهَا مَقِيَّةً سَامِعَةً مُطِيعَةً. قَوْلُهُ: (زَكَّاهَا) أَيِ اجْعَلْهَا زَاكِئَةً بِمَا تَفَضَّلْتَ بِهِ عَلَيْهَا مِنْ التَّقْوَى وَخَصَالِ الْخَيْرِ.

قَوْلُهُ: (أَنْتَ وَلِيَّهَا) أَيِ مَتَوَلَّى أُمُورَهَا وَمَوْلَاهَا: أَيِ مَالِكِهَا. وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الدَّعَاءِ فِي السَّجُودِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

٧٩٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فَجَعَلَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ أَوْ فِي سُجُودِهِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا، وَعَنْ شِمَالِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا، وَخَلْفِي نُورًا، وَفَوْقِي نُورًا، وَتَحْتِي نُورًا، وَاجْعَلْ لِي نُورًا أَوْ قَالَ: وَاجْعَلْنِي نُورًا» مُخْتَصَرٌ مِنْ مُسْلِمٍ (٧٦٣).

الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مَطْوَلًا وَمُخْتَصَرًا بِطَرَفٍ مُتَعَدِّدٍ وَالْفَاظُ مُخْتَلَفٌ، وَجَمِيعُ الرِّوَايَاتِ مَقِيَّةٌ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ. قَوْلُهُ: (فِي صَلَاتِهِ أَوْ فِي سُجُودِهِ) هَذَا الشَّكُّ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَفِي رَوَايَةٍ فِي مُسْلِمٍ: «فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَقُولُ» الْحَدِيثُ. وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ: «وَكَانَ فِي دُعَائِهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْ»... إلخ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِمَجَالِ الصَّلَاةِ وَلَا بِمَجَالِ الْخُرُوجِ قَوْلُهُ: (اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: سَأَلَ النَّورَ فِي أَعْضَائِهِ وَجِهَاتِهِ، وَالْمَرَادُ بَيَانُ الْحَقِّ وَضِيَاؤُهُ وَالْهَدَايَةُ إِلَيْهِ، فَسَأَلَ النَّورَ فِي جَمِيعِ أَعْضَائِهِ وَجَسَمِهِ وَتَصَرُّفَاتِهِ وَتَقَلُّبَاتِهِ وَحَالَاتِهِ وَجَمَلَتِهِ وَفِي جِهَاتِهِ السَّتِّ حَتَّى لَا يَبْرِيغَ شَيْءٌ فِيهَا عَنْهُ.

بَابُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ

٧٩٥ - عَنْ ابْنِ سُنُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ» رَوَاهُ الْخُمَسِيُّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (ح: ٣٩٠ / ١) (د: ٩٩٦) (ت: ٢٩٥) (ن: ٦٢ / ٣) (هـ: ٩١٤).

٧٩٦ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنْتُ أَرَى النَّبِيَّ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ». رَوَاهُ

عَبَّةُ اللَّهِ لِلْقَاءِ عَبْدُهُ لِحَدِيثِ «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ» وَحَبَّةُ اللَّهِ تَعَالَى لِذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَغْفِرَةِ قَوْلُهُ: (مُضِرَّةٌ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الضَّرَّاءَ رُبَّمَا كَانَتْ نَافِعَةً أَجَلًا أَوْ عَاجِلًا فَلَا يَلِيقُ الْإِسْتِعَاذَةُ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: (مُضِلَّةٌ) وَصَفَهَا ﷺ بِذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ الْفِتَنِ مَا يَكُونُ مِنْ أَسْبَابِ الْهَدَايَةِ، وَهِيَ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ تَمَّا لَا يَسْتَعَاذُ بِهِ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْفِتْنَةُ الْإِمْتِحَانُ وَالْإِخْتِبَارُ.

٧٩٢ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: لَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي أَوْصِيكَ بِكَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ فِي كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَلَيَّ ذِكْرَكَ وَشُكْرَكَ وَحُسْنَ عِيَادَتِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٧ / ٥) وَالتَّنْسَائِيُّ (٥٣ / ٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٢٢).

الْحَدِيثُ قَالَ الْحَافِظُ سَنَدُهُ قَوِيٌّ، وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ الْمُشْتَمَلِ عَلَى أَدْعِيَةِ الصَّلَاةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا فِي الْكِتَابِ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُ بِلَفْظٍ: «ذُبِّرْ كُلَّ صَلَاةٍ» وَهُوَ عِنْدَ دَاوُدَ بِلَفْظٍ: «فِي ذُبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ» وَكَذَلِكَ رَوَيْتُهُ مِنْ طَرِيقٍ مُشَاغِبِيٍّ مُسْلَسَلًا بِالْحَبَّةِ، فَلَا يَكُونُ بِإِعْتِبَارِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ مِنْ أَدْعِيَةِ الصَّلَاةِ، لِأَنَّ دُبْرَ الصَّلَاةِ بَعْدَهَا عَلَى الْأَقْرَبِ كَمَا سَيَأْتِي، وَيَحْتَمِلُ دُبْرَ الصَّلَاةِ آخِرَهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْهَا، لِأَنَّ دُبْرَ الْخَيْرَانِ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ بَعْضُ أَثْمَةِ الْحَدِيثِ، فَلَعَلَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ يَشْكُلُ عَلَيْهِ إِيْرَادُهُ لِأَدْعِيَةٍ مَقِيَّةٍ بِذَلِكَ فِي بَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَحَدِيثِ ابْنِ الزَّيْرِ وَحَدِيثِ الْمُغْبِرَةِ الْآتِيَيْنِ.

قَوْلُهُ: (إِنِّي أَوْصِيكَ بِكَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ) فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ «لَا تُذْهَبُنَّ» وَالنَّبِيُّ أَصْلُهُ التَّحْرِيمُ، فَيَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الدَّعَاءِ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَقِيلَ إِنَّهُ نَهَى إِرْشَادًا وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى قَرِينَةٍ وَوَجْهِ تَخْصِيصِ الْوَصِيَّةِ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى جَمِيعِ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

٧٩٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهَا فَقَدَتْ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ مَضْجِعِهَا، فَلَمَسَتْهُ بِيَدِهَا فَوَقَعَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ سَاجِدٌ وَهُوَ يَقُولُ: رَبِّ أَعْطِ نَفْسِي تَقْوَاهَا وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا أَنْتَ وَلِيَّهَا وَمَوْلَاهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٠ / ٦).

الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنْسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِلَفْظٍ: «فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَلَمَسْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ سَاجِدٌ وَقَدْ مَاءُ مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَاوَاةِكَ مِنْ عَفْوَيْكَ، وَأَعُوذُ بِكَ

وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل البيت إلى أنَّ
الواجب ثلاثٌ يميناً وشمالاً وتلقاء وجهه.

واختلف القائلون بمشروعية التسليمتين هل الثانية واجبة أم لا؟ فذهب الجمهور إلى استحبابها قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنَّ صلاة من اقتصر على تسليمه واحدة جائزة.

وقال النووي في شرح مسلم: أجمع العلماء الذين يعتد بهم على أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة، وحكى الطحاوي وغيره عن الحسن بن صالح أنه أوجب التسليمين جميعاً وهي رواية عن أحمد، وبها قال بعض أصحاب مالك، ونقله ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر، وإلى ذلك ذهب الهاديّة، وسيأتي

الكلام على وجوب التسليمة أو التسليمين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضاً، وستكلم هنا في مجرد المشروعية من غير نظر إلى الوجوب فنقول: احتج القائلون بمشروعية التسليمين بالأحاديث المتقدمة واحتج القائلون بمشروعية الواحدة فقط بالأحاديث التي سيأتي ذكرها في باب من اجتزا بتسليمة واحتج القائلون بمشروعية ثلاث بأب في ذلك جمعاً بين الروايات، والحق ما

ذهب إليه الأولون لكثرة الأحاديث الواردة بالتسليمتين وصحة بعضها وحسن بعضها واشتمالها على الزيادة وكونها مثبتة، بخلاف الأحاديث الواردة بالتسليمة الواحدة، فإنها مع قلتها ضعيفة لا تنهض للاحتجاج كما ستعرف ذلك، ولو سلم انتهاؤها لم تصلح لمعارضة أحاديث التسليمتين لما عرفت من

اشتمالها على الزيادة، وأما القول بمشروعية ثلاثٍ فلعلَّ القائل به ظنَّ أنَّ التسليمة الواحدة الواردة في الباب الذي سيأتي غير التسليمتين المذكورتين في هذا الباب، فجمع بين الأحاديث بمشروعية الثلاث وهو فاسدٌ.

وأفسد منه ما رواه في البحر عن البعض من أن المشروع واحدة في المسجد الصغير وثنتان في المسجد الكبير قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو) فيه مشروعية أن يكون التسليم إلى جهة اليمين ثم إلى جهة اليسار.

قال النووي: لو سلم التسليمين عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه، أو الأولى عن يساره والثانية عن يمينه صحت صلاته وحصلت التسليمتان ولكن فاتته الفضيلة في كيفيتهما قوله: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) زاد أبو داود من حديث وانل (وَبَرَكَاتُهُ، وَاخْرَجَهَا أَيْضًا ابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

مسعود وكذلك ابن ماجه من حديثه قال الحافظ في التلخيص: فيتعجب من ابن الصلاح حيث يقول: إن هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث إلا في رواية وائل بن حجر، وقد ذكر لها الحافظ طرقاً كثيرة في تلقيح الأفكار تخريج الأذكار لما قال النووي: إن زيادة «وَبَرَكَاتُهُ» رواية فردة سم قال الحافظ بعد أن ساق تلك الطرق: فهذه عدة طرق تثبت بها «وبركاته»، بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ أنها رواية فردة انتهى.

وقد صحح أيضاً في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل على تلك الزيادة.

قوله: (حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدَّيْهِ) بضم الياء المثناة من تحت من قوله يرى مبنياً للمجهول، كذا قال ابن رسلان، وبياض بالرفع على النية.

فيه دليل على المبالغة في الالتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة اليسار، وزاد النسائي فقال: «عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدَّيْهِ الْأَيْمَنِ، وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدَّيْهِ الْأَيْسَرِ»، وفي رواية له «حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدَّيْهِ مِنْ هَهُنَا وَبَيَاضُ خَدَّيْهِ مِنْ هَهُنَا».

٧٩٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَشَارَ يَدِيهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: غَلَامٌ تُوْمِتُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهُمَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ إِنْمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٦/٥)، وَتُسَلِّمُ (٤٣١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا بَالُ هَؤُلَاءِ يُسَلِّمُونَ بِأَيْدِيهِمْ كَأَنَّهُمَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ إِنْمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ ثُمَّ يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٦٤/٣).

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود قوله: (غَلَامٌ تُوْمِتُونَ) في رواية أبي داود بلفظ: «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يُرْمِي بِيَدَيْهِ بِالرَّاءِ»، قال ابن الأثير: إن صحّت الرواية بالراء ولم يكن تصحيحاً للواو فقد جعل الرمي باليد موضع الإيماء بها لجواز ذلك في اللغة، يقول: رميت ببصري إليك أي مددته، ورميت إليك بيدي: أي أشرت بها.

قال: والرواية المشهورة رواية مسلم «غَلَامٌ تُوْمِتُونَ» بهمزة مضمومة بعد الميم، والإيماء: الإشارة، أو ما يرمى إيماء وهم يومتون مهموزاً، ولا تقل أوميت بياء ساكنة قاله الجوهري.

قال ابن الأثير: وقد جاء في رواية الشافعي يومون بضم الميم

بلا همزة، فإن صحّت الرواية يكون قد أبدل من همزة ياء، فلمّا قلبت همزة ياء صارت يومي، فلمّا لحقه ضمير الجماعة كان القياس يوميون فنقلت الياء وقبلها كسرة فحذفت ونقلت ضمّتها إلى الميم فقبل يومون.

قوله: (أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ) بإسكان الميم وضمّتها مع ضمّ الثّين المعجمة جمع شمس يفتح الثّين وهو من الدّواب النّفور الذي يمتنع على راحته، ومن الرّجال: صعب الخلق.

قوله: (مِنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ) في رواية أبي داود «مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمِنْ عَنْ شِمَالِهِ» وهو من الأدلة على مشروعية التّسليمين، وقد قدّمنا الكلام على ذلك قوله: (ثُمَّ يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) قال المصنّف رحمه الله: وهو دليل على أنه إذا لم يقل ورحمة الله أجزأه انتهى.

والأحاديث المتقدمة مشتملة على زيادة ورحمة الله وبركاته، فلا يتم الإتيان بالمشروع إلا بذلك وأمّا الإجزاء وعدمه فينبغي على القول بالوجوب وعدمه، وسيأتي ذلك.

٧٩٨ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُسَلِّمَ عَلَى أَيْمَتِنَا وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٠١) وَلَفْظُهُ: «أَمَرَنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَى الْإِمَامِ، وَأَنْ تَتَحَابَّ، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ».

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبزار وزاد «فِي الصَّلَاةِ». قال الحافظ: إسناده حسن انتهى، ولكنه من رواية الحسن عن سمرة، وقد اختلف في سماعه منه على أربعة مذاهب: سمع منه مطلقاً، لم يسمع منه مطلقاً، سمع منه حديث العقيقة، سمع منه ثلاثة أحاديث، وقد قدّمنا بسط ذلك.

وقد أخرج هذا الحديث أبو داود من طريق أخرى عن سمرة بلفظ: «ثُمَّ سَلَّمُوا عَلَى قَارِيَتِكُمْ وَعَلَى أَنْفُسِكُمْ» قال الحافظ: لكنه ضعيف لما فيه من المجاهيل.

قوله: (أَنْ نُسَلِّمَ عَلَى أَيْمَتِنَا) أي نردّ السّلام عليهم كما في الرواية الثانية.

قال أصحاب الشافعي: إن كان المأموم عن يمين الإمام فينوي الرّدّ عليه بالثّانية، وإن كان عن يساره فينوي الرّدّ عليه بالأولى، وإن حاذاه فيما شاء وهو في الأولى أحبّ قوله: (وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ) ظاهره شامل للصّلاة وغيرها، ولكنه قيّد البزار بالصّلاة كما تقدّم، ويدخل في ذلك سلام الإمام على المأمومين

والمامونين على الإمام وسلام المقتدين بعضهم على بعض وقد

ذهب المؤيد بالله وأبو طالب إلى وجوب قصد الملكين ومن في ناحيتهما من الإمام والمؤمنين في الجماعة تمسكاً بهذا، وهو ينسب على القول بإيجاب السلام وسبأتي الكلام فيه قوله: (وَأَنْ تَتَخَابَ) بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتخاب: التواءد وتحابوا: أحب كل واحد منهم صاحبه.

٧٩٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَحَذَفُ التَّسْلِيمِ سِنَّةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٣٢/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٠٤) وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٧) مُوَفَّقًا وَصَحَّحَهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَعْنَاهُ الْأَيْمَةُ مَذًا.

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، وفي إسناده قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل بن ناشرة بن عبد بن عامر الماعفري المصري قال أحمد: منكر الحديث جداً وقال ابن معين: ضعيف وقال أبو حاتم: ليس بالقوي.

وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً وأرجو أنه لا بأس به.

وقد ذكره مسلم في الصحيح مقروناً بعمرو بن الحارث وقال الأوزاعي: ما أعلم أحداً أعلم بالزّهري من قرّة، وقد ذكره ابن حبان في ثقافته، وصحّح الترمذي هذا الحديث من طريقه وليس موثقاً كما قاله المصنف، لأن لفظ الترمذي عن أبي هريرة: قال «حَذَفُ السَّلَامِ سِنَّةٌ».

قال ابن سيّد الناس: وهذا مما يدخل في المسند عند أهل الحديث أو أكثرهم وفيه خلاف بين الأصوليين معروف قوله: (حَذَفُ التَّسْلِيمِ) في نسخة من هذا الكتاب حذف السلام وهي الموافقة للفظ أبي داود والترمذي والحذف بفتح الحاء المهملة وسكون الدال المعجمة بعدها فاء: هو ما رواه المصنف عن عبد الله بن المبارك أن لا يمدّه مَذًا: يعني يترك الإطالة في لفظه ويسرع فيه.

قال الترمذي: وهو الذي يستحبّه أهل العلم.

قال: وروي عن إبراهيم النخعي أنه قال: التكبير جزم والسلام جزم قال ابن سيّد الناس: قال العلماء: يستحب أن يدرج لفظ السلام ولا يمدّه مَذًا لا أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء، وقد ذكر المهدي في البحر: أن الرمي بالتسليم عجلأً مكروه، قال: «لِيُعْلَمَ بِسُكُونِهِ وَوَقَارِهِ» انتهى.

وهو مردود بهذا الدليل الخاص إن كان يريد كراهة

بَابُ مَنْ اجْتَزَأَ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ

٨٠٠ - عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا فِي الْغَائِمَةِ، فَيَحْتَمِلُ اللَّهَ وَيَذْكُرُهُ وَيَدْعُو ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ ثُمَّ يَصَلِّيُ السَّابِعَةَ فَيَجْلِسُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَدْعُو ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً يُسَمِعُنَا، ثُمَّ يَصَلِّيُ رَكَعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، فَلَمَّا كَبُرَ وَضَعَفَ أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ لَا يَقْعُدُ إِلَّا فِي السَّابِعَةِ، ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ فَيَصَلِّيُ السَّابِعَةَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً ثُمَّ يَصَلِّيُ رَكَعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٦/٦) وَالتَّنَائِي (١٩٩/٣) وَابْنُ عَسَاكِرَ (٢٠٠)، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ «ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً السَّلَامَ عَلَيْكُمْ يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ حَتَّى يُوقِظَنَا».

٨٠١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الشُّعْبِ وَالْوُتْرِ بِتَسْلِيمَةٍ يُسَمِعُنَاهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٦/٢).

أما حديث عائشة فأخرج نحوه أيضاً الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والذارقطني بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً يُلْقَاهُ وَجْهَهُ» قال الذارقطني في العلل: رفعه عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عن عمرو بن أبي سلمة وعبد الملك الصنعاني وخالفهما الوليد فوقفه عليها، وقال عتبة: قال الوليد: قلت لزهير: أبلغك عن النبي ﷺ فيه شيء؟ قال: نعم، أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن رسول الله ﷺ، فبين أن الرواية المرفوعة وهم وكذا رجّح رواية الوقف الترمذي والبخاري وأبو حاتم، وقال في المرفوع: إنه منكر.

وقال ابن عبد البر: لا يصح مرفوعاً ولم يرفعه عن هشام غير زهير، وهو ضعيف عند الجميع كثير الخطأ لا يحتج به انتهى. وزهير لا ينتهي إلى هذه الدرجة في التضعيف، فقد قال أحمد: إنه مستقيم الحديث.

وقال صالح بن محمد: إنه ثقة صدوق.

وقال موسى بن هارون أرجو أنه صدوق.

وقال الدارمي: ثقة له أغاليط كثيرة، وثقة ابن معين.

وقال أبو حاتم: محله الصدق وفي حفظه سوء.

وقد أخرج له الشيخان، ولكنه روى الترمذي عن البخاري عن أحمد بن حنبل أنه قال: كان زهير بن محمد هذا ليس هو الذي يروي عنه بالعراق، وكأنه رجل آخر قبلوا اسمه وقال الحاكم:

مرسلاً «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يُسَلِّمُونَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً» ذكره ابن أبي شيبة وقال: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَسَلِّمُ وَاحِدَةً، وَحَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْزَبَانَ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَلَسَّمُ وَاحِدَةً ثُمَّ صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيٍّ فَلَسَّمُ وَاحِدَةً، وَذَكَرَ مِثْلَهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ وَبُحَيْشٍ بْنِ وَثَّابٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعائِشَةُ وَأَنَسٌ وَأَبِي الْعَالِيَةِ وَأَبِي رَجَاءٍ وَابْنُ أَبِي أَوْفَى وَابْنُ عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَسُوَيْدٌ وَقَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ بِأَسَانِيدِهِ إِلَيْهِمْ، وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَرَأَى قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً فِي الْمَكْتُوبَةِ، قَالَ: وَأَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَسْلِيمَتَانِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ انْتَهَى.

وقد احتج بهذه الأحاديث المذكورة ههنا من قال بمشروعية تسليمه واحدة، وقد قدّمنا ذكرهم في الباب الأول، وقد اشتمل حديث عائشة على صفتين من صفات صلاة الوتر، وسيأتي الكلام على ذلك في بابه وكذلك يأتي الكلام في صلاة الركعتين بعد الوتر.

بَابُ فِي كَوْنِ السَّلَامِ فَرِيضَةً

٨٠٢ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، وَعَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَرِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيَّمَةَ قَالَ: أَخَذَ عَلَمَةً بِيَدِي فَحَدَّثَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَخَذَ يَدِي وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ يَدِي عَبْدُ اللَّهِ فَعَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا قُلْتَ هَذَا وَقَضَيْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٢٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٦١) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (١/٣٥١)، وَقَالَ: الصَّحِيحُ أَنَّ قَوْلَهُ: إِذَا قَضَيْتَ هَذَا، فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَصَلَّةٌ شُبَّاهُ عَنْ زُهَيْرٍ، وَجَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَوْلُهُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ بِمَنْ أَدْرَجَهُ، وَقَدْ اتَّفَقَ مَنْ رَوَى تَشَهُّدَ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى خَذْفِهِ.

الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» هو من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد تقدّم لفظه وذكر من خرجه، والكلام عليه في باب افتراض افتتاح الصلاة بالتكبير، وهو من جملة ما تمسك به القائلون بوجوب التسليم، لأن الإضافة في قوله وتحليلها تقتضي

رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة مرفوعاً وهذا إسناد صحيح.

ورواه بقي بن مخلد في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة مرفوعاً، وهاتان الطريقتان فيهما متابعة لزهير فيقوى حديثه.

قال الحافظ: وعاصم عندي هو ابن عمر وهو ضعيف، وهم من زعم أنه ابن سليمان الأحول.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه والستراج في مسنده عن زرارة ابن أبي أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة باللفظ الذي ذكره المصنف.

قال الحافظ: وإسناده على شرط مسلم، ولم يستدركه الحاكم مع أنه أخرج حديث زهير بن محمد انتهى.

وقد قدّمنا أنه أخرج له البخاري أيضاً فهو على شرطهما لا على شرط مسلم فقط، وما ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي، ولا يصح في تسليمه واحدة شيء.

وكذا قول ابن القيم إنه لم يثبت عنه ذلك من وجوه صحيح. وأما حديث ابن عمر فأخرجه أيضاً ابن حبان وابن السكن في

صحيحيهما والطبراني في حديث إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «كَانَ يُفَصِّلُ بَيْنَ الشُّعْبِ وَالْوُتْرِ» وقد عقد صاحب جمع الزوائد لذلك باباً فقال: باب الفصل بين الشَّعْبِ وَالْوُتْرِ.

عن عائشة قالت «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْحُجْرَةِ وَأَنَا فِي النَّبْتِ، فَيُفَصِّلُ بَيْنَ الشُّعْبِ وَالْوُتْرِ بِتَسْلِيمَةٍ يُسَمِّعُنَاهَا» رواه الطبراني في الأوسط، وفيه إبراهيم بن سعد وهو ضعيف انتهى، ولم يذكر في هذا الباب إلا هذا الحديث وفي الباب عن سهل بن سعد عند ابن ماجه بلفظ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءُ وَجْهَيْهِ» وفي إسناده عبد المهيم بن عباس بن سهل بن سعد.

وقد قال البخاري: إنه منكر الحديث.

وقال النسائي: متروك.

وعن سلمة بن الأكوع عند ابن ماجه أيضاً بلفظ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّيْتُ فَلَسَّمُ مَرَّةً وَاحِدَةً» وفي إسناده يحيى بن راشد البصري.

قال يحيى: ليس بشيء وقال النسائي: ضعيف وعن أنس عند ابن أبي شيبة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً» وعن الحسن

الصَّحابة والتَّابعين فمن بعدهم واحتجوا بحديث «تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» وهو لا يتنهض للاحتجاج إلا بعد تسليم تأخره عن حديث المسيء لما عرفناك في شرحه من أنه لا يثبت الوجوب إلا بما علم تأخره عنه، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالإجماع لا سيما وقد ثبت في بعض الروايات «فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ» كما قدَّمنا ذلك.

إذا عرفت هذا تبيَّن لك أنَّ هذا الحديث لا يكون حجةً يجب التسليم لها إلا بعد العلم بتأخره ويؤيد القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكور في الباب، وحديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا أَخَذْتَ الرَّجُلُ وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ» أخرجه أبو داود والترمذي، وقال: ليس إسناده بذلك القوي، وقد اضطربوا في إسناده، وإنما أشار لعدم قوة إسناده، لأنَّ فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي وقد ضعفه بعض أهل العلم وقال النووي في شرح المذهب: إنه ضعيف باتفاق الحفاظ، وفيه نظر، فإنه قد وثقه غير واحد، منهم زكريا الساجي وأحمد بن صالح المصري.

وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به وقال يحيى بن معين: ليس به بأسٌ وأما الاستدلال للوجوب بحديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضاً لا يتنهض لذلك إلا بعد تسليم تأخره لما عرفت، على أنه أخص من الدعوى، لأن غاية ما فيه أمر المؤمنين بالردة على الإمام والتسليم على بعضهم بعضاً، وليس فيه ذكر المنفرد والإمام، على أنَّ الأمر بالردة على الإمام صيغته غير صيغة السلام الذي للخروج الذي هو محل النزاع فلا يصلح للتمسك به على الوجوب وأما اعتذار صاحب ضوء النهار عن الحديث بهجر ظاهره بإسقاط التحاب المذكور فيه فغير صحيح، لأنَّ التحاب المأمور به هو الموالاة بين المؤمنين وهي واجبة فلم يهجر ظاهره وقد احتج المهدي في البحر بقوله تعالى: «وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» وبقوله تعالى: «فَسَلِّمُوا»، وهو غفلة عن سببها.

فإن قال الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لزمه إيجاب السلام في غير الصلاة، وقد أجمع الناس على عدم وجوبه. فإن قال: الإجماع صارفٌ عن وجوبه خارج الصلاة قلنا: سلَّمنا فعديث المسيء صارفٌ عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر.

الحصر، فكأنه قال: جميع تحليلها التسليم: أي انحصر تحليلها في التسليم لا تحليل لها غيره، وسيأتي ذكر القائلين بالوجوب وذكر الجواب عليهم، وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في الخلافيات: إنه كالشاذ من قول عبد الله، وإنما جعله كالشاذ لأنَّ أكثر أصحاب الحسن بن الحر لم يذكروا هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود مفصلة من الحديث ولا مدرجة في آخره، وإنما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن الحسن فأدرجها في آخر الحديث في قول أكثر الرواة عنه، ورواها شعبة بن سوار عنه مفصلة كما ذكر الدارقطني.

وقد روى البيهقي من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرُ وَاتَّقِضَتِهَا التَّسْلِيمُ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقَدْ إِنْ شِئْتَ» قال: وهذا الأثر صحيح عن ابن مسعود وقال ابن حزم: قد صحَّ عن ابن مسعود إيجاب السلام فرضاً، وذكر رواية أبي الأحوص هذه عنه.

قال البيهقي: إنَّ تعليم النبي ﷺ التَّشَهُّدَ لابن مسعود كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك.

وقد صرح بأنَّ تلك الزيادة المذكورة في حديث الباب مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي في المعرفة: ذهب الحفاظ إلى أنَّ هذا وهم من زهير بن معاوية. وقال النووي في الخلاصة: اتَّفَقَ الحفاظ على أنها مدرجة انتهى.

وقد رواه عن الحسن بن الحر حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن أبان فاتفقوا على ترك هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كلٍّ من روى التَّشَهُّدَ عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك.

والحديث يدلُّ على عدم وجوب السلام.

وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة والنَّاصر، وروى ذلك الترمذي عن أحمد وإسحاق بن راهويه.

ورواه أيضاً عن بعض أهل العلم.

قال العراقي: وروي عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود.

وذهب إلى الوجوب أكثر العترة والشافعي.

قال النووي في شرح مسلم: وهو مذهب جمهور العلماء من

بَابُ فِي الدَّعَاءِ وَالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

٨٠٣ - عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حسب: ٥/ ٢٧٥) (م: ٥٩١) (د: ١٥١٣) (ت: ٣٠٠) (ن: ٣/ ٦٨) (هـ: ٩٢٨).

قوله: (إِذَا انْصَرَفَ) قال النووي: المراد بالانصراف السلام.

قوله: (اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا) فيه مشروعية الاستغفار ثلاثًا.

وقد استشكل استغفاره ﷺ مع أنه مغفور له.

قال ابن سيّد الناس: هو وفاة بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر كما قال: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا» وليبين للمؤمنين سنته فعلاً كما بينها قولاً في الدعاء والضراعة ليقنّدي به في ذلك قوله: (أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ) السَّلَامُ الأوّل من أسماء الله تعالى والثاني السّلامة.

قوله: (تَبَارَكْتَ) تفاعلت من البركة وهي الكثرة والتماء ومعناه: تعاطمت إذ كثرت صفات جلالك وكمالك.

٨٠٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ حِينَ يُسَلِّمُ. لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَهُ النِّعْمَةُ، وَلَهُ الْفَضْلُ، وَلَهُ الْقَنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، قَالَ: «وَكُنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْتَلِ بِهِنَّ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٤) وَمُسْلِمٌ (٥٩٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٠٧) وَالنَّسَائِيُّ (٦٩/ ٣).

قوله: (فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ) بضم الدال على المشهور في اللغة والمعروف في الروايات قاله النووي.

وقال أبو عمر الموطرّ في كتاب اليواقيت: دبر كلّ شيء يفتتح الدال: آخر أوقاته من الصلاة وغيرها، قال: هذا هو المعروف في اللغة وأما الجارحة فبالضّم.

وقال الداودي عن ابن الأعرابي: دبر الشيء بالضّم والفتح: آخر أوقاته والصحيح الضّم كما قال النووي ولم يذكر الجوهري وآخرون غيره.

وفي القاموس: الدبر بضمّين: نقض القبل ومن كلّ شيء عقبه ويفتحين الصلاة في آخر وقتها قوله: (حِينَ يُسَلِّمُ) فيه أنه ينبغي أن يكون هذا الذكر واليًا للسلام مقدّمًا على غيره لتقييد

القول بوقت التسليم والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة مرة واحدة لعدم ما يدل على التكرار.

٨٠٥ - عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/ ٢٤٥) (خ: ٨٤٤) (م: ٥٩٣).

قوله: «فِي ذُبُرِ» تقدّم ضبطه وتفسيره.

قوله: (لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ) قال الحافظ في الفتح: زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة: «يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ يَبْدُو الْغَيْبَ إِلَى قَدِيرٍ» ورواه مؤثّقون وثبت مثله عند البرّار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكن في القول إذا أصبح وإذا أمسى انتهى.

قوله: (وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ) قد تقدّم ضبط ذلك وتفسيره في باب ما يقول في رفعه من الركوع والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة، وظاهره أنه يقول ذلك مرة، ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة أنه كان يقول الذكر المذكور ثلاث مرّات.

قال الحافظ في الفتح: وقد اشتهر على الألسنة في الذكر المذكور زيادة: «وَلَا رَادَّ لِمَا قَضَيْتَ» وهو في مسند عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك بهذا الإسناد لكن حذف قوله: «وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ» ووقع عند الطبراني تاماً من وجه آخر.

٨٠٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «خَصْلَتَانِ لَا يُخْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَهُمَا يَسِيرُ وَمَنْ يَعْمَلْ بِهِمَا قَلِيلٌ، يُسَبِّحَ اللَّهَ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَيَكْبِرُهُ عَشْرًا، وَيَحْمَدُهُ عَشْرًا». قَالَ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبِذُهَا بِيَدِهِ فَيَقْلُ خَمْسُونَ مِائَةً بِاللِّسَانِ، وَالْأَلْفَ وَخَمْسِمِائَةً فِي الْمِيزَانِ، وَإِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ سَبَّحَ وَحَمِدَ وَكَبَّرَ مِائَةَ مَرَّةٍ، فَيَقْلُ مِائَةً بِاللِّسَانِ، وَالْأَلْفَ بِالْمِيزَانِ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢/ ٢٠٥) (د: ٥٠٦٥) (ت: ٤١٠) (ن: ٣/ ٧٤٠) (هـ: ٩٢٦).

الحديث ذكره الترمذي في الدعوات وزاد فيه النسائي بعد قوله «وَأَلْفَ بِالْمِيزَانِ»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأَيُّكُمْ يَعْمَلُ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَلْفَيْنِ وَخَمْسِمِائَةَ سَبْعَةٍ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَيْفَ لَا يُخْصِيهَا؟ قَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ يَقُولُ

أَذْكُرُ كَذَا أَذْكُرُ كَذَا وَيَأْتِيهِ عِنْدَ مَنَامِهِ فَيَنِيْمُهُ».

قوله: (خَصَّنَتَانِ) هما المفسرَتان بقوله في الحديث: «يُسَبِّحُ اللَّهَ» ويقول: «وَإِذَا أَرَى إِلَى فِرَاشِهِ».

قوله: (يُسَبِّحُ اللَّهَ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا) اعلم أنَّ الأحاديث وردت بأعدادٍ مختلفةٍ في التسبيح والتكبير والتحميد وسنشير ههنا إليها أمَّا التسبيح فورد كونه عشرًا كما في حديث الباب وحديث أنس عند الترمذي والنسائي، وحديث سعد بن أبي وقاصٍ عند النسائي وعلي بن أبي طالبٍ عند أحمد، وأم مالك الأنصاري عند الطبراني، وورد ثلاثًا وثلاثين كما في حديث ابن عباسٍ عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلمٍ والترمذي والنسائي، وحديث أبي هريرة عند الشيخين، وحديث أبي الدرداء عند النسائي.

وورد خمسًا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابتٍ عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضًا وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار.

وورد ستًا كما في بعض طرق حديث أنسٍ. وورد مرةً كما في بعض طرق حديث أنسٍ أيضًا عند البزار. وورد سبعين كما في حديث أبي زميلٍ عند الطبراني في الكبير، وفي إسناده جهالة.

وورد مائةً كما في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح وهو ضعيفٌ وأمَّا التكبير فورد كونه أربعًا وثلاثين كما في حديث ابن عباسٍ عند الترمذي والنسائي، وحديث كعب بن عجرة عند مسلمٍ والترمذي والنسائي، وأبي الدرداء عند النسائي كما تقدّم في التسبيح، وأبي هريرة عند مسلمٍ في بعض الروايات، وأبي ذرٍّ عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي، وزيد بن ثابتٍ عند النسائي وعن عبد الله بن عمرو عند الترمذي والنسائي.

وورد ثلاثًا وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين وعن رجلٍ من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد خمسًا وعشرين. كما في حديث زيد بن ثابتٍ، وعبد الله بن عمر عند من تقدّم في التسبيح خمس وعشرون.

وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار كما تقدّم في التسبيح، وعشرًا كما في حديث الباب وعن أنسٍ وسعد بن أبي وقاصٍ وعليٍّ وأم مالكٍ عند من تقدّم في

تسبيح هذا المقدار ومائةً كما في حديث من ذكرنا في تسبيح هذا المقدار عند من تقدّم.

وأما التحميد فورد كونه ثلاثًا وثلاثين، وخمسةً وعشرين، وإحدى عشرة، وعشرًا ومائةً كما في الأحاديث المذكورة في أعداد التسبيح وعند من رواها.

وكلّ ما ورد من هذه الأعداد فحسنٌ إلا أنّه ينبغي الأخذ بالزائد فالزائد قوله: (فَلْيَكْ خَمْسُونَ وَمِائَةً بِاللَّسَانِ) وذلك لأنّ بعد كلّ صلاةٍ من الصلوات الخمس ثلاثين تسبيحةً وتحميدةً وتكبيرةً وبعد جميع الخمس الصلوات مائةً وخمسين، وقد صرح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاصٍ بلفظ: «مَا يَنْتَعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسَبِّحَ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا وَيَكْبُرَ عَشْرًا وَيَحْمَدَ عَشْرًا، فَذَلِكَ فِي خَمْسِ صَلَوَاتٍ خَمْسُونَ وَمِائَةً» ثم ساق الحديث بنحو حديث عبد الله بن عمر قوله: (وَأَلْفٌ وَخَمْسُمِائَةٌ فِي الْبَيِّزَانِ) وذلك لأنّ الحسنة بعشر أمثالها، فيحصل من تضعيف المائة والخمسين عشر مرّاتٍ ألفٍ وخمسمائةٍ.

قوله: (وَأَلْفٌ بِالْبَيِّزَانِ) لمثل ما تقدّم والحديث يدلّ على مشروعية التسبيح والتكبير والتحميد بعد الفراغ من الصلاة المكتوبة وتكريره عشر مرّاتٍ قال العراقي في شرح الترمذي: كان بعض مشايخنا يقول: إنّ هذه الأعداد الواردة عقب الصلاة أو غيرها من الأذكار الواردة في الصّباح والمساء وغير ذلك إذا ورد لها عددٌ مخصوصٌ مع ثوابٍ مخصوصٍ فزاد الآتي بها في أعدادها عمدًا لا يحصل ذلك الثواب الوارد على الإتيان بالعدد الناقص فلعلّ لتلك الأعداد حكمًا وخاصيّة تفوت بمجاوزة تلك الأعداد وتعديها ولذلك نهى عن الاعتداء في الدّعاء وفيما قاله نظرٌ لأنّه قد أتى بالمقدار الذي رتب على الإتيان به ذلك الثواب، فلا تكون الزيادة عليه مزيلةً له بعد الحصول بذلك العدد الوارد وقد ورد في الأحاديث الصحيحة ما يدلّ على ذلك، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ فِي يَوْمٍ مِائَةٌ مَرَّةً كَانَتْ لَهُ عِدْلُ عَشْرِ رِقَابٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ بِأَنَّهُ حَسَنٌ وَمُحِبٌّ عَنْهُ مِائَةٌ سَنَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُنْسِيَ وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» الحديث.

ولمسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ

قوله: (إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ) هو البلوغ إلى حدٍّ في الهرم يعود معه كالطفل في سخف العقل وقلة الفهم وضعف القوة قوله: (مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا) هي الاغترار بشهواتها المفضي إلى ترك القيام بالواجبات، وقد تقدّم الكلام على ذلك في شرح حديث التّعوذ من الأربع، لأنّ فتنة الدنيا هي فتنة الحيا.

قوله: (مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) قد تقدّم شرحه في شرح حديث التّعوذ من الأربع أيضاً وإنّما خصّ ﷺ هذه المذكورات بالتّعوذ منها لأنها من أعظم الأسباب المؤدية إلى الهلاك باعتبار ما يتسبّب عنها من المعاصي المتنوعة.

٨٠٨ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ يُسَلِّمُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٥/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٢٥).

الحديث أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن شعبة عن موسى بن أبي عائشة عن مولى لأم سلمة عن أم سلمة.

ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا الإسناد ورجاله ثقات لولا جهالة مولى أم سلمة، وإنّما قيد العلم بالنافع والرزق بالطيب والعمل بالمتقبل لأنّ كلّ علم لا ينفع فليس من عمل الآخرة وربّما كان من ذرائع الشقاوة ولذا كان النبي ﷺ يتعوذ من علم لا ينفع وكلّ رزق غير طيب موقع في ورطة العقاب وكلّ عمل غير متقبل إتعاب للنفس في غير طائل.

اللهم إنا نعوذ بك من علم لا ينفع ورزق لا يطيب وعمل لا يتقبل.

٨٠٩ - وَعَنْ أَبِي أَمَانَةَ قَالَ: «قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الذَّعَاءِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: الْخَوْفُ - اللَّيْلِ الْآخِرِ، وَذُبُّ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٩٩).

الحديث حسن الترمذي وهو من طريق محمد بن يحيى التقي المروزي عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة عنه ﷺ، وفيه تصريح بأنّ خوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات من أوقات الإجابة وقد أخرج مسلم من حديث جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنْ فِي اللَّيْلِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى خَيْرًا مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ» فيمكن أن يقيد مطلق خوف الليل المذكور في حديث الباب بساعة من ساعاته كما في حديث جابر.

قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِي سُبْحَانَ اللَّهِ وَيَحْمَدُهُ يَأْتِيهِ مَرَّةً لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدًا قَالَ مِثْلُ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ، وقد يقال إنّ هذا واضح في الذكر الواحد الوارد بعدد مخصوص وإنّما الأذكار التي يعقب كلّ عددٍ منها عددٌ مخصوص من نوع آخر كالترسيخ والتحميد والتكبير عقب الصلوات فقد يقال إنّ الزيادة في كلّ عدد زيادة لم يرد بها نصّ يقطع التابع بينه وبين ما بعده من الأذكار وربّما كان لتلك الأعداد المتوالية حكمة خاصة فينبغي أن لا يزداد فيها على العدد المشروع قال العراقي: وهذا محتمل لا تأباه النصوص الواردة في ذلك وفي التّعبّد بالألفاظ الواردة في الأذكار والأدعية كقوله ﷺ للبراء: «قُلْ وَتَبَّكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ» انتهى.

وهذا مسلمٌ في التّعبّد بالألفاظ لأنّ العدول إلى لفظ آخر لا يتحقّق معه الامتثال.

وأما الزيادة في العدد فالامتثال متحقّق لأنّ المأمور به قد حصل على الصّفة التي وقع الأمر بها وكون الزيادة مغيّرة له غير معقول.

وقيل: إنّ نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فقد حصل الامتثال، وإن زاد بغير نيّة لم يعد محتلاً.

٨٠٧ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ كَمَا يُعَلِّمُ الْمُعَلِّمُ الْغُلَمَانَ الْكِتَابَةَ وَيَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِمْ ذُبُّ الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٢٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٦٧) وَصَحَّحَهُ.

قوله: (مِنَ الْبُخْلِ) بضمّ الباء الموحدة وإسكان الخاء معجمة وفتحهما وبضمّهما وفتح الباء وإسكان الخاء ضدّ الكرم، ذكر معنى ذلك في القاموس، وقد قيده بعضهم في الحديث بمنع ما يجب إخراجهُ من المال شرعاً أو عادةً، ولا وجه له لأنّ البخل بما ليس بواجبٍ من غرائز النقص المضادة للكمال، فالتعوذ منها حسن بلا شكّ فالأولى ببقية الحديث على عمومهِ وترك التعرّض لتفكيده بما لا دليل عليه قوله: (وَالْجُبْنِ) بضمّ الجيم وسكون الباء وتضمّ: المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها، وإنّما تعوذ منه ﷺ لأنّه يؤدّي إلى عدم الوفاء بفرض الجهاد والصّدق بالحقّ وإنكار المنكر ويجرّ إلى الإخلال بكثيرٍ من الواجبات.

وقد وردت أذكّار عقب الصلوات غير ما ذكره المصنّف. منها حديث أبي أمامة عند النسائي وصحّحه ابن حبان قال: قال رسول الله: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبِّرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ» وزاد الطبراني وقل هو الله أحد.

ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث زيد بن أرقم قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ دُبِّرَ كُلُّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ أَنَا شَهِيدٌ أَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ وَخَدَاكَ لَا شَرِيكَ لَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ أَنَا شَهِيدٌ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ أَنَا شَهِيدٌ أَنَّ الْعِبَادَ كُلَّهُمْ إِخْوَةٌ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ اجْعَلْنِي مُخْلِصًا لَكَ وَأَهْلِي فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنْ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، اسْمَعْ وَاسْتَجِبْ اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ اللَّهُمَّ نَوِّرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ حَسْبِيَ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ» وفي إسناده داود الطفائي، قال ابن معين: ليس بشيء وأخرج أبو داود من حديث عليّ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ» وأخرجه الترمذي أيضًا وقال: حديث حسن صحيح.

وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمُعَوَّذَاتِ دُبِّرَ كُلُّ صَلَاةٍ» قال الترمذي: حديث غريب وأخرج مسلم من حديث البراء «أَنَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ: رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ».

ومنها عند الطبراني في الأوسط بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ دُبِّرَ كُلُّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ اجْعَلْنِي مِنْ خَرِّ النَّارِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ».

ومنها عند أحمد والطبراني في الكبير بلفظ: «اللَّهُمَّ أَسْئَلُكَ لِي فِيهِ وَوَسْءَ لِي فِي ذَارِي وَتَارِكِ لِي فِي رِزْقِي» وعند الترمذي: «سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي سعيد وعند الطبراني: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى وَفَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ يَمْسُحُ بِيَمِينِهِ عَلَى رَأْسِهِ وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنِّي الْهَمَّ وَالْحَزْنَ» وعند النسائي التهليل مائة مرة، هذه الأذكّار وردت في أدبار الصلوات غير مقيدة ببعضها.

ومنها عند أحمد والطبراني في الكبير بلفظ: «اللَّهُمَّ أَسْئَلُكَ لِي فِيهِ وَوَسْءَ لِي فِي ذَارِي وَتَارِكِ لِي فِي رِزْقِي» وعند الترمذي: «سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي سعيد وعند الطبراني: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى وَفَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ يَمْسُحُ بِيَمِينِهِ عَلَى رَأْسِهِ وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنِّي الْهَمَّ وَالْحَزْنَ» وعند النسائي التهليل مائة مرة، هذه الأذكّار وردت في أدبار الصلوات غير مقيدة ببعضها.

ومنها عند أحمد والطبراني في الكبير بلفظ: «اللَّهُمَّ أَسْئَلُكَ لِي فِيهِ وَوَسْءَ لِي فِي ذَارِي وَتَارِكِ لِي فِي رِزْقِي» وعند الترمذي: «سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي سعيد وعند الطبراني: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى وَفَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ يَمْسُحُ بِيَمِينِهِ عَلَى رَأْسِهِ وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنِّي الْهَمَّ وَالْحَزْنَ» وعند النسائي التهليل مائة مرة، هذه الأذكّار وردت في أدبار الصلوات غير مقيدة ببعضها.

بَابُ الْأَنْجَرِافِ بَعْدَ السَّلَامِ وَقَدْرُ اللَّبَثِ بَيْنَهُمَا وَاسْتِقْبَالُ الْمُؤْمِنِينَ

٨١٠ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا بِمَقْدَرٍ مَا يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٥/٦) وَمُسْلِمٌ (٥٩٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٢٤).

الحديث قد تقدّم شرح الفاظه في الباب الأول وساقه المصنّف ههنا للاستدلال به على مشروعية قيام الإمام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه وقد ذهب بعض المالكية إلى كراهة المقام للإمام في مكان صلاته بعد السلام.

ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ سَاعَةً يُسَلِّمُ يَقُومُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ إِذَا سَلَّمَ وَثَبَ فَكَانَمَا يَقُومُ عَنْ رُضْفَةٍ وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا

وتارة يستقبل أهل الميمنة، أو يجعل حديث البراء مفسراً لحديث سمرة فيكون المراد بقوله: «أَقْبَلَ عَلَيْنَا» أي على بعضنا، أو أنه كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتبار من يصلي في جهة اليمين، وفي الباب عن زيد بن خالد الجهني قال: «صَلَّى لَنَا ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ عَلَى أَثَرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ» الحديث أخرجه البخاري والمراد بقوله: «انْصَرَفَ» أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحافظ وهو على التفسير الأول من أحاديث الباب وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم.

ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال: «أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَلَمَّا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ».

٨١٣ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: «حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ قَالَ: فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ انْخَرَفَ جَالِسًا فَاسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ وَذَكَرَ قِصَّةَ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ يُصَلِّا قَالَ: وَتَهَضَّنَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَهَضَّتْ مَعَهُمْ وَأَنَا يُؤْمِلُ أَشْبَ الرَّجَالِ وَالْجُلْدَةُ قَالَ: فَمَا زِلْتُ أُلْحِمُ النَّاسَ حَتَّى وَصَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْ يَدِي فَوَضَعَتْهَا إِمَّا عَلَى وَجْهِهِ أَوْ صَدْرِي قَالَ: فَمَا وَجَدْتَ شَيْئًا أَطِيبَ وَلَا أَبْرَدَ مِنْ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَهُوَ يُؤْمِلُ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦١/٤) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ أَيْضًا «أَنَّهُ صَلَّى الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ: ثُمَّ نَازَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ بِيَدِي يَمْسُحُونَ بِهَا وَجُوهَهُمْ، قَالَ: فَأَخَذَتْ يَدِي فَسَخَتْ بِهَا وَجْهِهِ فَوَجَدْتُهَا أَبْرَدَ مِنَ الثَّلْجِ وَأَطْيَبَ رِيحًا مِنَ الْمِسْكِ».

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والترمذي وقال: حسن صحيح لكن بلفظ: «شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّتَهُ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَانْخَرَفَ» ثُمَّ ذَكَرُوا قِصَّةَ الرَّجُلَيْنِ وَفِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ السَّوَّائِي عَنْ أَبِيهِ رَوَى عَنْهُ يَعْلَى بْنُ عَاطٍ.

قال ابن المديني: لم يرو عنه غيره وقد وثقه النسائي قوله: (فَاسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ) فيه دليل على مشروعية ذلك، وقد تقدم الكلام فيه.

قوله: (وَذَكَرَ قِصَّةَ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ يُصَلِّا) لفظها عند الترمذي وأبي داود والنسائي: «فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَانْخَرَفَ

ما سيأتي في باب لبث الإمام «أَنَّهُ كَانَ يَمْكُثُ ﷺ فِي مَكَائِهِ يَمِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النَّسَاءُ» فإنه يشعر بأن الإسراع بالقيام هو الأصل والمشروع.

وقد عورض هذا بما تقدم من الأحاديث الدالة على استحباب الذكر بعد الصلاة وأنت خبير بأنه لا ملازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والقعود في المكان الذي صلى المصلي تلك الصلاة فيه، لأن الامتنال يحصل بفعله بعدها سواء كان ماشياً أو قاعداً في محل آخر، نعم ما ورد مقيداً نحو قوله: (وَهُوَ قَائِمٌ رِجْلَيْهِ) وقوله: (قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ) كان معارضاً.

ويمكن الجمع بحمل مشروعية الإسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان، أو على ما عدا ما ورد مقيداً بذلك من الصلوات أو على أن اللبث مقدار الإتيان بالذكر المقيد لا ينافي الإسراع فإن اللبث مقدار ما ينصرف النساء ربما اتسع لأكثر من ذلك.

٨١١ - وَعَنْ سُرَّةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٤٥).

٨١٢ - عَنْ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ يُقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٦١٥).

الحديث الأول ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ وذكره في الجنائز مطولاً، وهو يدل على مشروعية استقبال الإمام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة والمواظبة على ذلك لما يشعر به لفظ كان كما تقرر في الأصول.

قال النووي: المختار الذي عليه الأكثرون والمحققون من الأصوليين أن لفظة كان لا يلزمها الدوام ولا التكرار وإنما هي فعلٌ ماضٍ تدل على وقوعه مرةً انتهى.

قيل: والحكمة في استقبال المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه وعلى هذا يختص بمن كان في مثل حاله ﷺ من الصلاحية للتعليم والموعظة وقيل: الحكمة أن يعرف الداخل انقضاء الصلاة إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً وقال الزين بن المنير: استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحق الإمامة فإذا انقضت الصلاة زال السبب واستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترف على المأمومين، والحديث الثاني يدل على أن النبي ﷺ كان يقبل على من في جهة الميمنة.

ويمكن الجمع بين الحديتين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين،

بَابُ جَوَازِ الْإِنْصِرَافِ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَالِ

٨١٥ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَا يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ يَرَى أَنْ حَقًّا عَلَيْهِ الْأَيْتُصَرَفُ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا يُنْصَرَفُ عَنْ يَسَارِهِ» - وَفِي لَفْظٍ: «كَثُرَ انْصِرَافُهُ عَنْ يَسَارِهِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٤٥٩/١) (خ: ٨٥٢) (م: ٧٠٧) (د: ١٠٤٢) (ن: ٨١/٣) (هـ: ٩٣٠). ٨١٦ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَثُرَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُنْصَرَفُ عَنْ يَمِينِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٨) وَالتَّسَنُّي (٨١/٣).

٨١٧ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هَلَبٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِمُنَا فَيُنْصَرَفُ عَنْ جَانِبَيْهِ جَمِيعًا عَلَى يَمِينِهِ وَعَلَى شِمَالِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٤١) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٢٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠١)، وَقَالَ: صَحَّ الْأَمْرَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

الحديث الثالث حسنه الترمذي وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد الباقي بن قانع في معجمه من طرق متعددة وفي إسناده قبيصة بن هلب وقد رماه بعضهم بالجهالة ولكنه وثقه العجلي وابن حبان ومن عرف حجة على من لم يعرف. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه بلفظ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُنْفِلُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ فِي الصَّلَاةِ» قوله في الحديث الأول: (شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ) في رواية مسلم «جُزْءًا مِنْ صَلَاتِهِ».

قوله: (يَرَى) يفتح أوله: أي يعتقد ويجوز الضم أي يظن. قوله: (إِنْ حَقًّا عَلَيْهِ) هو بيان للجعل في قوله ليجمعن. قوله: (أَلَا يُنْصَرَفُ) أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه. وظاهر قوله في حديث ابن مسعود: «كَثُرَ انْصِرَافُهُ عَنْ يَسَارِهِ». وقوله في حديث أنس: «كَثُرَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُنْصَرَفُ عَنْ يَمِينِهِ» لا منافاة؛ لأن كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة أفعال التفضيل.

قال النووي: ويجمع بينهما بأنه ﷺ كان يفعل تارة هذا وتارة هذا، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين.

قال الحافظ: ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد، لأن حجة النبي ﷺ كانت من جهة يساره ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن

إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ فِي أُخْرَى الْقَوْمِ لَمْ يَصَلِّيَا مَعَهُ فَقَالَ: عَلَيَّ بِهِمَا فَجِئَ بِهِمَا تَرَعُدُ فَرَأَيْتُهُمَا فَقَالَ: مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّا كُنَّا صَلَّيْنَا فِي رَحَالِنَا قَالَ: فَلَا تَفْعَلَا إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلَّيَا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ وسيأتي الكلام على ذلك في أبواب الجماعة قوله: (وَأَجْلَدُهُ) جعل ضمير الجماعة مفرداً لغة قليلة ومنه هو أحسن الفتیان وأجمله.

ومنه أيضاً قول الشاعر:

إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا
دُونَ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خِلَافًا
قوله: (فَوَضَعْتُهَا إِمَّا عَلَى وَجْهِهِ أَوْ صَدْرِي) فيه مشروعية التبرك بملازمة أهل الفضل لتقرير النبي ﷺ له على ذلك. وكذلك قوله: (ثُمَّ نَازَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ بِيَدِهِ يَمْسَحُونَ بِهَا وَجُوهَهُمْ).

٨١٤ - وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّهْجَةِ إِلَى الْبُطْحَاءِ قَوَضًا، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ تَمُرُّ مِنْ وَرَائِهَا الْمَرْأَةُ، وَقَامَ النَّاسُ فَجَعَلُوا يَأْخُذُونَ بِيَدَيْهِ فَيَمْسَحُونَ بِهَا وَجُوهَهُمْ قَالَ: فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ فَوَضَعْتُهَا عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا هِيَ أَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ وَأُحْيَبُ رَائِحَةً مِنْ الْمِسْكِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٩/٤) وَابْنُ خَرَّابٍ (٣٥٥٣).

الحديث أخرجه البخاري مطولاً ومختصراً في مواضع من كتابه ذكره في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الأحمر في أوائل كتاب الصلاة وفي الأذان وفي أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي ﷺ في موضعين. وفي اللباس في موضعين.

قوله: (إِلَى الْبُطْحَاءِ) يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له: الأبطح وقوله: بالهجرة يستفاد منه أنه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله: والعصر ركعتين أي بعد دخول وقتها.

قوله: (عَنَزَةٌ) هي الحربة القصيرة.

قوله: (تَمُرُّ مِنْ وَرَائِهَا الْمَرْأَةُ) فيه متمسك لمن قال: إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ وسيأتي الكلام على ذلك قوله: (فَيَمْسَحُونَ بِهَا وَجُوهَهُمْ) فيه مشروعية التبرك كما تقدم والحديث لا يطابق الترجمة التي ذكرها المصنف، لأن قيام الناس إليه لا يستلزم أنه باقٍ في المكان الذي صلى فيه فضلاً عن استقباله للمصلين.

بَابُ جَوَازِ عَقْدِ التَّسْبِيحِ بِالْيَدِ وَعَدْوِ النَّوَى وَتَخَوُّهِ

٨١٩ - وَعَنْ يُسَيْرَةَ وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ وَلَا تَغْفُلْنَ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧١/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٨٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٠١).

٨٢٠ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ «أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ وَبَيْنَ يَدَيْهَا نَوَى أَوْ حَصَى تُسَبِّحُ بِهِ، فَقَالَ: أَخْبِرِيكِ بِمَا هُوَ أَيْسَرُ عَلَيْكِ مِنْ هَذَا أَوْ أَفْضَلُ؟ سَبَّحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ، وَسَبَّحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ، وَسَبَّحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ، وَسَبَّحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مِثْلُ ذَلِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٠٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٦٨).

٨٢١ - وَعَنْ صَفِيَّةٍ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ يَدَيَّ أَرْبَعَةُ آلَافِ نَوَاةٍ أَسْبَحُ بِهَا، فَقَالَ: لَقَدْ سَبَّحْتَ بِهَذَا أَلَا أَعْلَمُكَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَبَّحْتَ بِهِ؟» فَقَالَتْ عَلَّمْنِي فَقَالَ: قُولِي: سَبَّحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٥٤).

أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْحَاكِمُ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَانِي بْنِ عَثْمَانَ، وَقَدْ صَحَّحَ السِّيُوطِيُّ إِسْنَادَ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي فَأَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ فَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ السِّيُوطِيُّ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ عَقْدِ الْأَنَامِلِ بِالتَّسْبِيحِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ وَالنَّسَائِيُّ وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَعْقِدُ التَّسْبِيحَ» زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ «بِيَمِينِهِ» وَقَدْ عَلَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ الْأَنَامِلَ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ، يَعْنِي أَنَّهُنَّ يَشْهَدْنَ بِذَلِكَ فَكَانَ عَقْدُهُنَّ بِالتَّسْبِيحِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ أَوَّلَى مِنَ السَّبْحَةِ وَالْحَصَى وَالْحَدِيثَانِ الْآخِرَانِ يَدْلَانِ عَلَى جَوَازِ عَدِّ التَّسْبِيحِ بِالنَّوَى وَالْحَصَى وَكَذَا بِالسَّبْحَةِ لِعَدَمِ الْفَارَقِ لِتَقْرِيرِهِ ﷺ لِلْمَرَاتَيْنِ عَلَى ذَلِكَ.

وَعَدَمُ إِنكَارِهِ وَالْإِرْشَادُ إِلَى مَا هُوَ أَفْضَلُ لَا يَنَافِي الْجَوَازَ.

وَقَدْ وَرَدَتْ بِذَلِكَ آثَارٌ فَفِي جُزْءِ هَلَالِ الْخَفَارِ مِنْ طَرِيقِ

مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمَ وَاسَنَ وَأَجَلَ وَأَكْثَرَ مِلَازِمَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَقْرَبَ إِلَى مُوَافَقِهِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ أَنَسٍ وَبِأَنَّ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ تَكَلُّمٍ فِيهِ وَهُوَ السَّدِّيُّ، وَبِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَبِأَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ تَوَافَقَ ظَاهِرُ الْحَالِ، لِأَنَّ حَجَرَةَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ عَلَى جِهَةٍ يَسَارِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ: ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّهُ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِوُجُوهِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ مَنْ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ انْتِصَافِهِ عَنْ يَسَارِهِ نَظَرَ إِلَى هَيْتِهِ فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ وَمَنْ قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ انْتِصَافِهِ عَنْ يَمِينِهِ نَظَرَ إِلَى هَيْتِهِ فِي حَالِ اسْتِقْبَالِهِ الْقَوْمَ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَعَلَى هَذَا لَا يَخْتَصُّ الْانْتِصَافُ بِجِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَسْتَحِبُّ الْانْتِصَافُ إِلَى جِهَةٍ حَاجَتِهِ لَكِنْ قَالُوا: إِذَا اسْتَوَتْ الْجِهَتَانِ فِي حَقِّهِ فَالْيَمِينِ أَفْضَلُ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْمَصْرُوحَةِ بِفَضْلِ التِّيَّامَنِ قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: فِيهِ أَنَّ الْمُنْدُوبَاتِ قَدْ تَنَقَّلَتْ مَكْرُوهَاتٍ إِذَا رَفَعَتْ عَنْ رَتَبَتِهَا، لِأَنَّ التِّيَّامَانَ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَلَكِنْ لَمَّا خَشِيَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنْ يَمْتَقِدُوا وَجُوبَهُ، أَشَارَ إِلَى كِرَاهَتِهِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ أَنْ سَاقَ حَدِيثَ هَلْبِيٍّ: وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ: وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ عَنْ يَمِينِهِ أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَتُهُ عَنْ يَسَارِهِ أَخَذَ عَنْ يَسَارِهِ.

بَابُ ثُبُوتِ الْإِمَامِ بِالرِّجَالِ قَلِيلًا لِيَخْرُجَ مَنْ صَلَّى مَعَهُ مِنَ النِّسَاءِ

٨١٨ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَهُوَ يَمُكُّثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ» قَالَتْ: فَتَرَى وَاللَّهِ أَغْلَسَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يَذْرِكَهُنَّ الرِّجَالُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٦/٦) وَالبُخَارِيُّ (٨٧٠).

الْحَدِيثُ فِيهِ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ مِرَاعَاةَ أَحْوَالِ الْمَأْمُومِينَ وَالِاحْتِيَاظَ فِي اجْتِنَابِ مَا قَدْ يَقْضِي إِلَى الْمَحْظُورِ وَاجْتِنَابِ مَوَاقِعِ التَّهْمِ وَكَرَاهَةِ مَخَالِطَةِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الطَّرَاقَاتِ فَضْلًا عَنْ الْبُيُوتِ وَمَقْتَضَى التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْمَأْمُومِينَ إِذَا كَانُوا رِجَالًا فَقَطْ لَا يَسْتَحِبُّ هَذَا الْمَكْثَ وَعَلَيْهِ حَمْلُ ابْنِ قِدَامَةَ حَدِيثِ عَائِشَةَ: أَنَّهُ ﷺ: «كَانَ إِذَا سَلَّمَ لَا يَقْعُدُ إِلَّا قَدَرًا مَا يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ» الْحَدِيثُ الْمُتَقَدِّمُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِمَحْضُورِ النِّسَاءِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ.

قَوْلُهُ: (فَتَرَى) بَضْمُ النُّونِ: أَيِ نَظَنِ.

بِثَلْ أَجْرِهِ بِأَجْوِبَةٍ مُتَعَسِّفَةٍ مُتَكَلِّفَةٍ.

أَبْوَابُ مَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ وَيُنَاحُ فِيهَا

بَابُ التَّنْهِيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ

٨٢٢ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: «كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ مَنْ صَاحِبَهُ وَهُوَ أَلْسَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾. فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ فِيهِ: «كُنَّا نَتَكَلَّمُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ (حم: ٣٦٨/٤) (خ: ٤٥٣٤) (م: ٥٣٩) (د: ٩٤٩) (ت: ٤٠٥) (ن: ١٨/٣).

الحديث قال الترمذي: حسن صحيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين، وعن عمار عند الطبراني، وعن أبي أمامة عند الطبراني أيضاً وعن أبي سعيد عند البزار وعن معاوية بن الحكم وابن مسعود وسبائتان والحديث يدل على تحريم الكلام في الصلاة لا خلاف بين أهل العلم أن من تكلم في صلاته عامداً علماً فسدت صلاته قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عامداً وهو لا يريد إصلاح صلاته أن صلاته فاسدة واختلفوا في كلام الساهي والجاهل.

وقد حكى الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سَوَّاءٌ بين كلام النَّاسِي والعامد والجاهل، وإليه ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك الترمذي عنهما وبه قال النخعي وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة، وهو إحدى الروايتين عن قتادة وإليه ذهبته المهادوية وذهب قومٌ إلى الفرق بين كلام النَّاسِي والجاهل وبين كلام العامد وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقاتدة في إحدى الروايتين عنه وحكاها الحازمي عن عمرو بن دينار.

ومَن قال به مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وابن المنذر، وحكاها الحازمي عن نفرٍ من أهل الكوفة وعن أكثر أهل الحجاز وأكثر أهل الشام وعن سفيان الثوري وهو إحدى الروايتين عنه. وحكاها النووي في شرح مسلم عن الجمهور استدلالاً بالأولون بحديث الباب وسائر الأحاديث المصروفة بالنهي عن التكلم في الصلاة وظهرها عدم الفرق بين العامد والناسي والجاهل. واحتج الآخرون لعدم فساد صلاة النَّاسِي أن النبي ﷺ تكلم في

معتزم بن سليمان عن أبي صفية مولى النبي ﷺ أنه كان يوضح له نطقٌ ويحياه بزنبيل فيه حصى فيسبح به إلى نصف النهار ثم يرفع فإذا صلى أتى به فيسبح حتى يمسي وأخرجه الإمام أحمد في الزهد قال: حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن أمه قالت: رأيت أبا صفية رجلاً من أصحاب النبي ﷺ وكان خازناً قالت: فكان يسبح بالحصى.

وأخرج ابن سعد عن حكيم الذيلمي أن سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالحصى وقال ابن سعد في الطبقات: أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب أنها كانت تسبح بحيط معقود فيه.

وأخرج عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا ينাম حتى يسبح.

وأخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن عبد الرحمن قال: كان لأبي الدرداء نوى من العجوة في كيس فكان إذا صلى الغداة أخرجها واحدة واحدة يسبح بهن حتى ينفذهن.

وأخرج ابن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوى المجموع.

وأخرج الذيلمي في مسند الفردوس من طريق زينب بنت سليمان بن علي عن أم الحسن بنت جعفر عن أبيها عن جدّها عن علي رضي الله عنه مرفوعاً «يُعَمُّ الْمَذْكُورُ السَّبْحَةَ» وقد ساق السيوطي آثاراً في الجزء الذي سَمَّاهُ «الْمِنْحَةُ فِي السَّبْحَةِ» وهو من جملة كتابه المجموع في الفتاوى وقال في آخره: ولم ينقل عن أحدٍ من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عدِّ الذِّكْرِ بالسَّبْحَةِ بل كان أكثرهم يعدُّونه بها ولا يرون ذلك مكروهاً انتهى.

وفي الحديثين الآخرين فائدة جلية وهي أن الذكر يتضاعف ويتعدّد بعدد ما أحال الذّاكر على عده وإن لم يتكرّر الذِّكْرُ في نفسه فيحصل مثلاً على مقتضى هذين الحديثين لمن قال مرة واحدة سبحان الله عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصل لمن كرّر التسبيح ليالي وأياماً بدون الإحالة على عددٍ وهذا مما يشكك على القائلين أن الثواب على قدر المشقة المتكررين للتفضيل الثابت بصرائح الأدلة.

وقد أجابوا عن هذين الحديثين وما شابهما من نحو قوله ﷺ: «مَنْ فَطَرَ صَائِماً كَانَ لَهُ بِثَلْ أَجْرِهِ، وَمَنْ عَزَى مُصَاباً كَانَ لَهُ

أخبر أنهم كانوا يتكلمون خلف الرسول ﷺ في الصلاة إلى أن نهوا، انتهى.

ويؤيد ذلك أيضًا اتفاق المفسرين على أن قوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ نزلت بالمدينة ولكنه يشكل على ذلك حديث ابن مسعود الآتي بعد هذا، فإن فيه أنه لما رجع من عند النجاشي كان تحريم الكلام، وكان رجوعه من الحبشة من عند النجاشي بمكة قبل الهجرة.

وقد أجاب عن ذلك ابن حبان في صحيحه فقال: توهم من لم يطلب العلم من مظانه أن نسخ الكلام في الصلاة كان بالمدينة قال: وليس مما يذهب إليه الوهم فيه في شيء منه وذلك لأن زيد بن أرقم كان من الأنصار من الذين أسلموا بالمدينة وصلوا بها قبل هجرة المصطفى ﷺ وكانوا يصلون بالمدينة كما يصلون المسلمون بمكة في إباحة الكلام في الصلاة لهم فلمّا نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة فحكي زيد ما كانوا عليه لا أن زيدًا حكى ما لم يشهده في الصلاة، وهذا الجواب يردّه قول زيد المتقدم: «كُنَّا نَتَكَلَّمُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وأيضًا قد ذكر ابن حبان نفسه أن نسخ الكلام في الصلاة كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة بثلاث سنين وإذا كان كذلك فلم يكن الأنصار حينئذ قد صلّوا ولا أسلموا، فإن إسلام من أسلم منهم كان حين أتى النفر السنة من الخرج عند العقبة فدعاهم إلى الله فأمنوا ثم جاء في الموسم الثاني منهم اثنا عشر رجلًا فبايعوه وهي بيعة العقبة الأولى ثم جاءوا في الموسم الثالث فبايعوه بيعة العقبة الثانية ثم هاجر إليهم في شهر ربيع الأول فكان إسلامهم قبل الهجرة بستين وثلاثة أشهر. وأجاب العراقي عن ذلك الإشكال بأن الرواية الصحيحة المتفق عليها في حديث ابن مسعود هي أن النبي ﷺ أجابه بقوله: «إن في الصلاة لشغلًا» فيحتمل أنه ﷺ رأى ذلك منه اجتهدًا قبل نزول الآية.

قال: وأما الرواية التي فيها: «إن الله قد أخذت من أمره ألا تتكلم في الصلاة» فلا تقاوم الرواية الأولى للاختلاف في روايتها وعلى تقدير ثبوتها فلعله أوحى إليه ذلك بوحي غير القرآن. وفيه أن الترجيح فرع التعارض ولا تعارض لأن رواية «ألا تتكلموا» زيادة ثابتة من وجه معتبر كما سيأتي فقبولها متعين. وأما الاعتذار بأنها بوحي غير قرآن. فذلك غير نافع لأن

حال السهو وينسب عليه كما في حديث ذي الديدن، وبما روى الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ تكلم في الصلاة ناسيًا فبني على ما صلّى».

ومحدث «رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان» الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني والبيهقي والحاكم بنحو هذا اللفظ واحتجوا لعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية بن الحكم الذي سيأتي، فإنه ﷺ لم يأمره بالإعادة.

وأجيب عن ذلك بأن عدم حكاية الأمر بالإعادة لا يستلزم العدم، وغايته أنه لم ينقل إلينا فيرجع إلى غيره من الأدلة، كذا قيل.

ويجيب أيضًا عن الاستدلال بحديث «رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان» أن المراد رفع الإثم لا الحكم فإن الله أوجب في قتل الخطأ الكفارة على أن الحديث مما لا يتنهض للاحتجاج به. وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من التلخيص.

ويجيب عن الاحتجاج بحديث ذي الديدن بأن كلامه ﷺ وقع وهو غير متصل، وبنائه على ما قد فعل قبل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها.

قوله: (في الحديث حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾)، فيه إطلاق القنوت على السكوت.

قال زين الدين في شرح الترمذي: وذكر ابن العربي أن له عشرة معان، قال: وقد نظمها في بيتين بقولي:

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجمد مزيّدًا على عشر معان مرضيه دعاء خشوع والعبادة طاعة إقامتها إقرارنا بالعبودية سكوت صلاة والقيام وطوله كذاك دوام الطاعة الرابع فيه

قوله: (ونهيًا عن الكلام) هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشعر به كلام المصنف وإنما زادها مسلم وأبو داود.

وقد استدلل بزيادتها على مسألة أصولية قال ابن العربي: قوله: أمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام يعطي بظاهره أن الأمر بالشيء ليس نهيًا عن ضده والكلام على ذلك مبسوط في الأصول.

قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: وهذا يدل على أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة، لأن زيدًا مدني، وقد

النزاع في كون التحريم للكلام في مكة أو في المدينة لا في خصوص أنه بالقرآن ومن جملة ما أجيب به عن ذلك الإشكال أن زيد بن أرقم ممن لم يبلغه تحريم الكلام في الصلاة إلا حين نزول الآية ويردّ قوله في حديث الباب: «يُكَلِّمُ الرَّجُلُ مِنَّا صَاحِبِيَهُ» وأن ذلك كان خلف رسول الله ﷺ ومن المعلوم أن تكليم بعضهم بعضاً في الصلاة لا يخفى عليه لأنه يراهم من خلفه كما صحّ عنه. ومن الأجوبة أن يكون الكلام نسخ بمكة ثم أبيح ثم نسخت الإباحة بالمدينة.

ومنها حمل حديث ابن مسعود على تحريم الكلام لغير مصلحة الصلاة وحديث زيد على تحريم سائر الكلام.

ومنها ترجيح حديث ابن مسعود والمصير إليه، لأنه حكى فيه حديث النبي ﷺ قال ذلك ابن سريج والقاضي وأبو الطيب. ومنها أن زيد بن أرقم أراد بقوله: «كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ» الحكاية عمّن كان يفعل ذلك في مكة كما يقول القائل: فعلنا كذا وهو يريد بعض قومه، ذكر معنى ذلك ابن حبان وهو بعيد.

٨٢٣ - عن ابن مسعود قال: «كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَيُرَدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدْ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ فَتَرَدُّ عَلَيْنَا؟ فَقَالَ: إِنْ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٧٦/١) (خ: ١١٩٩) (م: ٥٣٨) وفي رواية: «كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِذْ كُنَّا بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنْ نَأْتِيَ أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ أَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدْ فَأَخَذَنِي مَا قَرُبَ وَمَا بَعُدَ حَتَّى قَضَوُا الصَّلَاةَ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ وَإِنَّهُ قَدْ أَخَذْتُ مِنْ أَمْرِهِ أَلَا تَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٦/١) وَالنَّسَائِيُّ (١٩/٣).

الرواية الثانية أخرجها أيضاً أبو داود وابن حبان في صحيحه. قوله: «فَلَمْ يَرُدْ» هو يردّ على من قال بجواز ردّ السلام في الصلاة لفظاً وهم أبو هريرة وجابرٌ والحسن وسعيد بن المسيّب وقنادة.

قوله: (لَشُغْلًا) هنا صفة محذوفة والتقدير: لشغلاً كافياً عن غيره من الكلام أو مانعاً من الكلام.

قوله: (مَا قَرُبَ وَمَا بَعُدَ) لفظ أبي داود وابن حبان «مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ» والمراد من هذا اللفظ ولفظ الكتاب: اتصال الأحزان البعيدة أو المتقدمة بالقرية أو الحادثة لسبب تركه ﷺ لردّ السلام

عليه.

قوله: (أَلَا تَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ) لفظ أبي داود وغيره: «أَلَا تَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ» وزاد: «فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ» يعني بعد فراغه. وقد استدلّ به على أنه يستحبّ لمن سلّم عليه في الصلاة أن لا يردّ السلام إلا بعد فراغه من الصلاة وروي هذا عن أبي ذرٍّ وعطاءٍ والنخعي والثوري قال ابن رسلان: ومذهب الشافعي والجمهور أن المستحبّ أن يردّ السلام في الصلاة بالإشارة، واستدلوا بما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه عن صهيب أنه قال: «مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ إِشَارَةً» قال الراوي عنه: ولا أعلمه إلا قال: «إِشَارَةً بِأَصْبَعِهِ» وسيأتي الكلام على هذا في باب الإشارة في الصلاة لردّ السلام.

٨٢٤ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلْمِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ وَأَتَكُلُّ أَمَاءَ مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَازِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يَصْنَعُونَ لِي كَيْفِي سَكَتَ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبِأَيْ يَ أُمِّي مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ فَوَاللَّهِ مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٨/٥) وَمُسْلِمٌ (٥٣٧) وَالنَّسَائِيُّ (١٦/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٩٣٠) وَقَالَ: لَا يَجِلُّ مَكَانٌ لَا يَصْلُحُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّحْمِيدُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ.

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي قوله: (فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ) أي نظروا إليّ بأبصارهم نظر منكّرٍ ولذلك استعير له الرمي.

قوله: (وَأَتَكُلُّ أَمَاءَ) وا: حرف للتدنية وتكل بضم المثلثة وإسكان الكاف وبفتحها جميعاً لغتان كالبلخل والبلخل حكاهما الجوهري وغيره: وهو فقدان المرأة ولدها وحنزها عليه لفقده، وقوله: (أَمَاءَ) بتشديد الميم وأصله أمّ زيدت عليه ألف التدنية لمذ الصوت وأردفت بهاء السكت وفي رواية أبي داود «أَمِيَاءَ» بزيادة الياء وأصله أمّي زيدت عليه ألف التدنية لذلك قوله: (عَلَى أَفْخَازِهِمْ) هذا محمولٌ على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لمن نابه

قوله: (إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ) هذا الحصر يدلّ بمفهومه على منع التكلّم في الصلّة بغير الثلاثة وقد تمسّكت به الطائفة القائلة بمنع الدّعاء في الصلّة بغير الفاظ القرآن من الحنفية والهادوية ويحاج عنهم بأنّ الأحاديث المثبتة لأدعية واذكار مخصوصة في الصلّة مخصّصة لعموم هذا المفهوم، وبناء العامّ على الخاصّ متعيّن لا سيّما بعدما تقرّر أنّ تحريم الكلام كان بمكّة كما قدّمنا، وأكثر الأدعية والاذكار في الصلّة كانت بالمدينة وقد خصّصوا هذا المفهوم بالتشهد فما وجه امتناعهم من التخصيص بغيره، وهذا واضح لا يلتبس على من له أدنى نظر في العلم ولكن المتعصّب أعمى وكم من حديث صحيح وسنة صريحة قد نصبوا هذا المفهوم العامّ في مقابلتها وجعلوه معارضا لها وردّها به وغفلوا عن بطلان معارضة العامّ بالخاصّ وعن رجحان المنطوق على المفهوم إن سلم التعارض قال المصنّف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: وفيه دليل على أنّ التكبير من الصلّة وأنّ القراءة فرض، وكذلك التسبيح والتحميد وأنّ تسميت العاطس من الكلام المبطل وأنّ من فعله جاهلاً لم تبطل صلاته حيث لم يأمر بالإعادة انتهى.

بَابُ أَنْ مَنْ دَعَا فِي صَلَاتِهِ بِمَا لَا يَجُوزُ جَاهِلًا لَمْ تَبْطُلْ ٨٢٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَتَمَنَّا مَعَهُ، فَقَالَ أَغْرَابِي وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلْأَغْرَابِيِّ: لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا، يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٣٩) وَالتَّبَخَارِيُّ (٦١٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٤/٣).

الحديث أخرجه أيضاً مسلم.

قوله: (تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا) أي ضيقاً ما وسّعه الله وخصصت به نفسك دون إخوانك من المسلمين فلا سألت الله لك ولكل المؤمنين وأشركتهم في رحمة الله تعالى التي وسّعت كل شيء وفي هذا إشارة إلى ترك هذا الدّعاء والنهي عنه وإنه يستحب الدّعاء لغيره من المسلمين بالرحمة والهداية ونحوهما. واستدلّ به المصنّف على أنّها لا تبطل صلاة من دعا بما لا يجوز جاهلاً لعدم أمر هذا الدّاعي بالإعادة.

قوله: (يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ) قال الحسن وقتادة: وسعت في الدنيا البرّ والفاجر وهي يوم القيامة للمتقين خاصة، جعلنا الله ممن

شيء في صلاته للرجال والتصفيق للنساء، ولا يقال إنّ ضرب اليد على الفخذ تصفيق لأنّ التصفيق إنّما هو ضرب الكف على الكف أو الأصابع على الكف.

قال القرطبي: ويعد أن يسمّى من ضرب على فخذه وعليها ثوبه مصفّقاً ولهذا قال: فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ولو كان يسمّى هذا تصفيقاً لكان الأقرب في اللفظ أن يقول يصفّقون لا غير قوله: (لَكِنِّي سَكَتَ) قال المنذري: يريد لم أتكلّم لكنني سكّيت وورود لكنّ هنا مشكّل لأنّه لا بدّ أن يتقدّمها كلامٌ مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكتاً لكنّه متحرّكٌ، أو ضدّ له نحو ما هو أبيض لكنّه أسود ويحتمل أن يكون التقدير هنا فلما رأيتهم يسكتوني لم أكلّمهم لكنني سكّيت فيكون الاستدراك لرفع ما توهم ثبوته مثل ما زيد شجاعاً لكنّه كريم، لأنّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فالاستدراك من توهم نفي كرمه، ويحتمل أن يكون لكنّ هنا للتوكيد نحو: لو جاءني أكرمه لكنّه لم يجيء فأكدت لكنّ ما أفادته لو من الامتناع وكذا في الحديث أكّدت لكنّ ما أفاده ضربهم من ترك الكلام.

قوله: (فَبَابِي وَأُمِّي) متعلّق بفعلٍ محذوفٍ تقديره أفديه بابي وأمي.

قوله: (مَا كَهَرَنِي) أي ما انتهرني والكهر: الانتهاز قاله أبو عبيد.

وقرأ عبد الله بن مسعود: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَكْهَرْ»، وقيل الكهر: العبوس في وجه من تلقاه.

قوله: (إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ) يعني مطلق الصلّة فيشمل الفرائض وغيرها.

قوله: (لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ) في الرواية الأخرى (لَا يَجِلُّ) استدلّ بذلك على تحريم الكلام في الصلّة سواء كان حاجة أم لا، وسواء كان لمصلحة الصلّة أو غيرها فإن احتاج إلى تنبيه أو إذنٍ لداخلٍ سبّح الرجل وشفقت المرأة وهذا مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف. وقالت طائفة منهم الأوزاعي: إنه يجوز الكلام لمصلحة الصلّة واستدلّوا بحديث ذي اليدين وكلام الناس المذكور في الحديث اسم مصدر يراد به تارة: ما يتكلّم به على أنّه مصدر بمعنى المفعول وتارة يراد به: التكلّم للغير وهو الخطاب للناس، والظاهر أن المراد به ههنا الثاني بشهادة السبب.

وسمته رحمة في الدارين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنَحُّعِ وَالتَّفْخِ فِي الصَّلَاةِ

٨٢٦ - عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَكُنْتُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي يَتَنَحَّضُ لِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٠/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٠٨) وَالنَّسَائِيُّ بِمَعْنَاهُ (١٢/٣).

الحديث صححه ابن السكن وقال البيهقي: هذا مختلف في إسناده ومنه قيل: سبَّ وقيل: تنحج ومداره على عبد الله بن يحيى.

قال الحافظ: واختلف عليه فيه، فقيل: عن علي، وقيل: عن أبيه عن علي، قال البخاري: فيه نظر، وضعفه غيره، ووثقه النسائي وابن حبان.

وقال يحيى بن معين: لم يسمعه عبد الله من علي بينه وبين علي أبوه.

والحديث يدل على أنَّ التنحج في الصلاة غير مفسد وقد ذهب إلى ذلك الإمام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في البحر وروى عن الناصر، وقال المنصور بالله: إذا كان لإصلاح الصلاة أن تفسد به وذهب أبو حنيفة ومحمد والهادوية إلى أنَّ التنحج مفسد، لأنَّ الكلام لغة ما تركب من حرفين وإن لم يكن مفيداً. ورد بأنَّ الحرف ما اعتمد على مخرجه المعين، وليس في التنحج اعتماد.

وقد أجاب المهدي عن الحديث بقوله: لعله قبل نسخ الكلام، ثم دليل التحريم أرجح للخطر، وقد عرفناك أنَّ تحريم الكلام كان بمكة، والاتكال على مثل هذه العبارة التي ليس فيها إلا مجرد الترجي من دون علم ولا ظن، لو جاز التعويل على مثلها لرد من شاء ما شاء من الشريعة المطهرة وهو باطل بالإجماع.

وأما ترجيح دليل تحريم الكلام فمع كونه من ترجيح العام على الخاص قد عرفت أنَّ العام غير صادق على محل النزاع.

٨٢٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَفَخَّ فِي صَلَاةِ الْكُصُوفِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٩/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٩٤) وَالنَّسَائِيُّ (٣/١٣٧ و ١٣٨)، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَقْلِيْقًا (٨٣/٣) وَرَوَى أَحْمَدُ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: التَّفَخُّ فِي الصَّلَاةِ كَلَامٌ رَوَاهُ سَيِّدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ. الحديث أخرجه أيضاً الترمذي، ولفظ أبي داود: «ثُمَّ تَفَخَّ فِي

آخِرِ سُجُودِهِ فَقَالَ: أَف، أَف، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَلَمْ تَعِزَّنِي الْأَتْعَابُ وَأَنَا فِيهِمْ؟ أَلَمْ تَعِزَّنِي الْأَتْعَابُ؟ فَفَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ انْتَحَصَتِ الشَّمْسُ» وفي إسناده عطاء بن السائب، وقد أخرج له البخاري مقروناً، وأثر ابن عباس أخرجه أيضاً عبد الرزاق قوله: (تَفَخَّ فِي صَلَاةِ الْكُصُوفِ) التَّفَخُّ فِي الصَّلَاةِ: إخراج الرِّيح من الفم كما في القاموس وغيره وقد فسر في الحديث بقوله: أف، أف وقد استدلل بالحديث من قال إنَّ التَّفَخَّ لا يفسد الصلاة.

واستدل من قال إنَّه يفسد الصلاة بأحاديث النهي عن الكلام، والتَّفَخُّ كلامٌ كما قال ابن عباس وأجيب بمنع كون التَّفَخُّ من الكلام لما عرفت من أنَّ الكلام متركبٌ من الحروف المعتمدة على الخارج ولا اعتماد في التَّفَخُّ.

وأيضاً الكلام المنهي عنه في الصلاة هو المكالمة كما تقدّم، ولو سلم صدق اسم الكلام على التَّفَخُّ كما قال ابن عباس لكان فعله ﷺ لذلك في الصلاة خصصاً لعموم النهي عن الكلام.

واستدلوا أيضاً بما رواه الطبراني في الكبير عن زيد بن ثابت قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّفَخِّ فِي السُّجُودِ عَنِ التَّفَخِّ فِي الشَّرَابِ»، ولا تقوم به حجة لأنَّ في إسناده خالد بن إلياس وهو متروك وقال البيهقي: حديث زيد بن ثابت مرفوعاً ضعيف بمرة واستدلوا أيضاً بما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَتَفَخَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي شَرَابِهِ». قال زين الدِّين العراقي: وفي إسناده غير واحد متكلم فيه. واستدلوا أيضاً بما رواه البزار في مسنده عن أنس بن مالك قال: «ثَلَاثَةٌ مِنَ الْجَفَاءِ: أَنْ يَتَفَخَّ الرَّجُلُ فِي سُجُودِهِ، أَوْ يَمْسَحَ جَبْهَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، قَالَ الْبَزَارُ: ذَهَبَتْ عَنِّي الثَّالِثَةُ» وفي إسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف.

ولأنس حديث آخر عند البيهقي قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَلْهَاهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَذَلِكَ خَطَأٌ وَالتَّفَخُّ كَلَامٌ» وفي إسناده نوح بن أبي مريم وهو متروك الحديث لا يحتج به.

وروى البزار من حديث بريدة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثٌ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يَتَوَلَّى الرَّجُلُ قَائِمًا أَوْ يَمْسَحَ جَبْهَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، أَوْ يَتَفَخَّ فِي سُجُودِهِ».

قال العراقي: ورجاله رجال الصَّحيح، ورأيت بخط الحافظ على كلام زين الدِّين ما لفظه: قوله: ورجاله رجال الصَّحيح،

قوله: (أَزِيْرُ) الأَزِيْرُ بفتح الألف بعدها زاي مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم زاي أيضاً: وهو صوت القدر.

قال في النهاية: هو أن يجيش جوفه ويغلي من البكاء.

قوله: (كَأَزِيْرِ الْمَرْجُلِ) الرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم، قدر من نحاس وقد يطلق على كل قدر يطبخ فيها ولعله المراد في الحديث.

وفي رواية أبي داود «كَأَزِيْرِ الرَّحَا» يعني الطاحون.

قوله: (مِنْ الْبُكَاءِ) فيه دليل على أن البكاء لا يبطل الصلاة سواء ظهر منه حرفان أم لا وقد قيل إن كان البكاء من خشية الله لم يبطل وهذا الحديث يدل عليه أيضاً ما رواه ابن حبان بسنده إلى علي بن أبي طالب قال: «مَا كَانَ فِينَا فَارِسٌ يَوْمَ بَذَرِ غَيْرِ الْمُقْدَادِ وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا فِينَا قَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ شَجَرَةٍ يُصَلِّي وَيَبْكِي حَتَّى أَصْبَحَ» وبوب عليه ذكر الإباحة للمرء أن يبكي من خشية الله.

وأخرج البخاري وسعيد بن منصور وابن المنذر أن عمر صلى الصلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾، فسمع نشيجه. واستدل المصنف على جواز البكاء في الصلاة بالآية التي ذكرها لأنها تشمل المصلي وغيره.

٨٢٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ، قِيلَ لَهُ: الصَّلَاةُ، قَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ إِذَا قَرَأَ غَلَبَهُ الْبُكَاءُ، فَقَالَ: مُرُوهُ فَلْيُصَلِّ فَعَاوَذْنَاهُ، فَقَالَ: مُرُوهُ فَلْيُصَلِّ إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ» وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمَعْنَاهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (حم: ٩٦/٦) (خ: ٣٣٨٤) (م: ٤١٨ و ٩٤).

قوله: (رَجُلٌ رَقِيقٌ) أي رقيق القلب.

وفي رواية للبخاري أنها قالت: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَمِيفٌ إِذَا قَامَ مَقَامَهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ» قوله: (إِنَّكُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ) صواحب جمع صاحبة والمراد: إتهن مثل صواحب يوسف في إظهار خلاف ما في الباطن، وهذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحدة هي عائشة فقط كما أن المراد بصواحب يوسف: زليخا فقط كذا قال الحافظ ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكراه بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن

ليس بصحيح انتهى.

وقال البرز: لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه إلا سعيد بن عبيد الله.

ورواه الطبراني في الأوسط من هذا الوجه وقال: لا يروى عن بريدة إلا بهذا الإسناد تفرد به أبو عبيدة الحداد عن سعيد بن حبان.

قال العراقي: لم ينفرد به عنه بل تابعه عليه عبد الله بن داود الحريري.

وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيُسَّوْ مَوْهِيْعَ مُسْجُودِهِ وَلَا يَدْعُهُ حَتَّى إِذَا أَهْوَى لِيَسْجُدَ نَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ» وفي إسناده عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث وقد ذهب إلى كراهة النسخ ابن مسعود وابن عباس.

وروى البيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عباس أنه كان يخشى أن يكون النسخ كلاماً وكرهه من التابعين النخعي وابن سيرين والشعبي وعطاء بن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير، وروي أيضاً عن سعيد بن جبير، ورخص فيه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار الكلبي كما رواه البيهقي عنه وقالت الشافعية والمادوية: إن بان منه حرفان بطلت الصلاة وإلا فلا. ورواه ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة وعمر بن الحسن وأحمد بن حنبل وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمرو بأن قوله: «أَفْ لَا يَكُونُ كَلَامًا حَتَّى يُشَدَّ الْقَاءُ فَيَكُونُ ثَلَاثَةً أَحْرَفٌ كَذَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ».

قال ابن الصلاح: ما ذكره لا يستقيم على أصلنا لأن حرفين كلام مبطل وأجاب البيهقي: بأن هذا نفع يشبه الغطيط وذلك لما عرض عليه من تعذيب بعض من وجب عليه العذاب.

بَابُ الْبُكَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجُودًا وَبُكْيًا﴾.

٨٢٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَيَبْكِي وَنَدَرَهُ أَزِيْرُ كَأَزِيْرِ الْمَرْجُلِ مِنَ الْبُكَاءِ» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٩٠٤) وَالنَّسَائِيُّ (١٣/٣).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة.

قال الحافظ: وأما أيهم فروينا بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها، ويجوز النصب بتقدير ينظرون أيهم، وعند سيبويه أي موصولة، والتقدير الذي هو يكتبها وقد استشكل تأخير رفاعه إجابة النبي ﷺ حتى كرر سؤاله ثلاثاً مع أنّ إجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاعه فإنه لم يسأل المتكلم وحده.

واجب بأنّه لما لم يعبّر واحداً بعينه لم تتعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحدٍ بعينه وكأنهم انظروا بعضهم لبعض ليحجب وحلمهم على ذلك خشية أن يبدو في حقّه شيء ظناً منهم أنّه أخطأ فيما فعل ورجوا أن يقع العفو عنه وكأنه ﷺ لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرّفهم أنّه لم يقل بأساً والحديث استدللّ به على جواز إحداث ذكرٍ في الصلوة غير ماثور إذا كان غير مخالفٍ للماثور.

وعلى جواز رفع الصوت بالذكر وتعقب بأن سماعه ﷺ لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته وفيه نظر. ويدلّ أيضاً على مشروعية الحمد في الصلوة لمن عطس. ويؤيد ذلك عموم الأحاديث الواردة بمشروعيته فإنها لم تفرّق بين الصلوة وغيرها.

بابٌ من ثابته شيء في صلاته فإنه يستبَح والمرأة تُصَفّق ٨٣١ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ ثَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ» (خ: ٦٨٤) (م: ٤٢١) (د: ٩٤٠) (ن: ٧٧/٢ و ٧٨).

٨٣٢ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: «كَانَتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ السَّحَرِ أَذْخُلُ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ كَانَ قَائِمًا يُصَلِّي سَبَّحَ لِي فَكَانَ ذَلِكَ إِذْنَهُ لِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي أَذْنٌ لِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٧/١).

٨٣٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّبِّحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ فِي الصَّلَاةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ: «فِي الصَّلَاةِ» (حم: ٢٤١/٢) (خ: ١٢٠٣) (م: ٤٢٢) (د: ٩٣٩) (ت: ٣٦٩) (ن: ١١/٣) (هـ: ١٠٣٤).

الحديث الأول لم يخرجّه المصنّف وقد أخرجه البخاري ومسلم والتسائي وأبو داود وهو حديث طويلٌ هذا طرفٌ منه.

وفي لفظٍ لأبي داود: «إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُسَبِّحِ الرِّجَالُ وَلْيُصَفِّقِ النِّسَاءُ».

يوسف ويعذرنا في محبته، وأن عائشة أظهرت أنّ سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبكائه ومرادها زيادة على ذلك، وهو أن لا يتشامخ الناس به كما صرّحت بذلك في بعض طرق الحديث فقالت: «وَمَا حَمَلَنِي عَلَى مُرَاجَعَتِي إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَ فِي قَلْبِي أَنْ يُحِبَّ النَّاسُ بَعْدَهُ رَجُلًا قَامَ مَقَامَهُ» والحديث له فوائد ليس هذا محلّ بسطها وقد استدللّ به المصنّف هنا على جواز البكاء في الصلوة ووجه الاستدلال أنّ النبي ﷺ لما صمّ على استحلاف أبي بكرٍ بعد أن أخبر أنّه إذا قرأ عليه البكاء دلّ ذلك على الجواز.

بابُ حَمْدِ اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ لِعَاطِسٍ أَوْ خَدُوثٍ نِعْمَةٌ ٨٣٠ - عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَطَسْتُ فَقُلْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ كَمَا يُحِبُّ رَبَّنَا وَيَرْضَى فَلَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةُ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّالِثَةُ فَقَالَ رِفَاعَةُ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: وَاللَّوِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بَضْعٌ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا أَيُّهُمْ يَصْنَعُ بِهَا». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٩٦/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٠٤).

الحديث أخرجه البخاري ولفظه عن رفاعة بن الزرقني قال: «كُنَّا نُصَلِّي يَوْمًا وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ؟ قَالَ: أَنَا، قَالَ: رَأَيْتَ بَضْعًا وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَبَدَّرُونَ بِهَا يَكْتُبُهَا أَوَّلًا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَاطِسَ وَلَا زَادَ «كَمَا يُحِبُّ رَبَّنَا وَيَرْضَى» وَزَادَ أَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الرَّوَابِيتَيْنِ بِأَنَّ الرَّجُلَ الْمُبْهَمَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ هُوَ رِفَاعَةُ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُنِيَ عَنْ نَفْسِهِ إِمَّا لِقَصْدِ إِخْفَاءِ عَمَلِهِ أَوْ لِنَحْوِ ذَلِكَ.

ويجمع أيضاً بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه. قوله: (بضغ) البضغ: ما بين ثلاث إلى التسع أو إلى الخمس، أو ما بين الواحد إلى الأربعة، أو من أربع إلى تسع أو سبع، كذا في القاموس.

قال الفراء: ولا يذكر البضغ مع العشرين إلى التسعين وكذا قال الجوهري.

والحديث يرد ذلك. قوله: (أَيُّهُمْ يَصْنَعُ بِهَا) في رواية البخاري (يَكْتُبُهَا) وفي رواية للطبراني (يَرْفَعُهَا).

والحديث الثاني أخرجه أيضاً النسائي والبيهقي وقال: هو مختلف في إسناده ومثله قليل: سُبْح، وقيل: تنحج، ومداره على عبد الله بن نجيم الحضرمي، قال البخاري: فيه نظر وضعفه غيره، وقد وثقه النسائي وابن حبان ورواه النسائي وابن ماجه من رواية عبد الله بن نجيم عن علي بلفظ: «تَنَحَّجْ» وقد تقدّم.

والحديث الثالث أخرجه الجماعة كلهم كما ذكر المصنف وفي الباب عن جابر عن ابن أبي شيبه بلفظ حديث أبي هريرة دون زيادة في الصلاة، واختلف في رفعه ووقفه. ورواه ابن أبي شيبه أيضاً عن جابر من قوله وعن أبي سعيد عند ابن عدي في الكامل بلفظ حديث أبي هريرة بدون تلك الزيادة.

وفي إسناده أبو هارون عمارة بن جوين كُتِبَ حَدَّثَ عَنْ زَيْدٍ والجوزجاني.

وعن ابن عمر عند ابن ماجه بلفظ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي التَّصْفِيْقِ وَلِلرِّجَالِ فِي التَّسْبِيْحِ» قوله: (مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ) أي نزل به شيء من الحوادث والمهمات وأراد إعلام غيره كإذنه لدخول وإنذاره لأعمى وتنبهه لساو أو غافل. قوله: (فَإِنَّمَا التَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ) هو بالقاف.

وفي رواية لأبي داود: «فَإِنَّمَا التَّصْفِيْقُ» قال زين الدين العراقي: والمشهور أنَّ معناه واحدٌ قال عقبه: والتصفيح: التصفيق.

وكذا قال أبو علي البغدادي والخطابي والجوهري. قال ابن حزم: لا خلاف في أنَّ التصفيح والتصفيق بمعنى واحد: وهو الضرب بإحدى صفحتي الكف على الأخرى.

قال العراقي: وما ادَّعاه من نفي الخلاف ليس بجديد بل فيه قولان آخران أنهما مختلفا المعنى: أحدهما أنَّ التصفيح: الضرب بظهر إحداهما على الأخرى، والتصفيق: الضرب بباطن إحداهما على باطن الأخرى، حكاه صاحب الإكمال وصاحب المفهم.

والقول الثاني: أنَّ التصفيح: الضرب بأصبعين للإنذار والتنبه وبالقفاف بالجميع للهو واللعب وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب أنَّ التصفيح: الضرب بأصبعين من اليمين على باطن الكف اليسرى.

وأحاديث الباب تدل على جواز التسبيح للرجال والتصفيق للنساء إذا ناب أمر من الأمور وهي ترد على ما ذهب إليه مالك

بابُ الفَتْحِ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ

٨٣٤ - عَنْ مُسَوَّرِ بْنِ يَزِيدَ الْمَالِكِيِّ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ آيَةً فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ آيَةً كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَهَلَا ذَكَرْتِهَا». وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٠٧) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ أَبِيهِ (٧٤/٤).

٨٣٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً فَقَرَأَ فِيهَا قَلْبَسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لَأَبِي: أَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا مَعَكَ» وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٠٧).

الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن حبان والأثرم، وفي إسناده يحيى بن كثير الكاهلي، قال أبو حاتم لما سئل عنه: شيخ. والمسور بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الواو وفتحها، كذا قيده الدارقطني وابن ماكولا والمنذري.

قال الخطيب: يروى عنه عن النبي ﷺ حديث واحد.

والحديث الثاني أخرجه الحاكم وابن حبان ورجال إسناده ثقات.

وفي الباب عن أنس عند الحاكم بلفظ: «كُنَّا نَفْتَحُ عَلَى الْآيَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» قال الحافظ: وقد صحَّ عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: «قَالَ عَلِيٌّ: إِذَا اسْتَطَعَمَكَ الْإِمَامُ فَأَطِعْهُ» قوله: (آيَةً كَذَا وَكَذَا) رواية ابن حبان: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَرَكْتَ آيَةً كَذَا وَكَذَا».

قوله: (فَهَلَا ذَكَرْتِهَا) زاد ابن حبان فقال: ظننت أنها قد نسخت، قال: فإنها لم تنسخ.

قوله: (قَلْبَسَ) ضبطه ابن رسلان بفتح السلام والباء الموحدة المخففة: أي التيس واختلط عليه قال: ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَقَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيسُونَ﴾، قال: وفي بعض النسخ بضم السلام وتشديد الموحدة المكسورة قال المنذري: ليس بالتخفيف أي مع ضم السلام وكسر الموحدة.

قوله: (فَلَمَّا انْصَرَفَ) ولفظ ابن حبان: «فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ فَلَمَّا

يدلّ على استحباب التَّعَوُّد من النَّار عند المرور بذكرها، وقد قيده الراوي بصلاة غير فريضة.

وكذلك حديث حذيفة مقيّدٌ بصلاة الليل، وكذلك حديث عائشة الآتي وحديث عوف بن مالك.

٨٣٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَنتُ أَقُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ النَّصَامِ فَكَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَالْإِنْشَاءَ وَالنِّسَاءَ فَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ فِيهَا تَخْوِيفٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَاسْتَعَاذَ، وَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ فِيهَا اسْتِشَارٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَغِبَ إِلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٢/٦).

٨٣٨ - وَعَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَوْقَ بَيْتِهِ وَكَانَ إِذَا قَرَأَ «الْأَلْسَنَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُخَيِّبَ الْمَوْتَى» قَالَ: سُبْحَانَكَ قَبْلِي فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٨٤).

الحديث الأول يشهد له حديث حذيفة المتقدم. وحديث عوف الآتي.

والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذريّ قوله: (لَيْلَةَ النَّصَامِ) أي ليلة تمام البدر.

قوله: (عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ) هو الهمدانيّ الكوفيّ مولى آل جعدة بن هيرة المخزوميّ، قال في التَّحْقِيقِ: ثقةٌ عابدٌ من الخامسة وكان يرسل، ومن دونه هم رجال الصَّحِيح.

قوله: (كَانَ رَجُلٌ) جهالة الصَّحَابِيّ مغتفرةٌ عند الجمهور وهو الحقّ قوله: (يُصَلِّي فَوْقَ بَيْتِهِ) فيه جواز الصَّلَاة على ظهر البيت والمسجد ونحوهما فرضاً أو نفلأً عند من جعل فعل الصَّحَابِيّ حجةً أخذاً بهذا.

والأصل الجواز في كلّ مكان من الأمكنة ما لم يقم دليلٌ على عدمه.

قوله: (قَالَ سُبْحَانَكَ) أي تنزيهاً لك أن يقدر أحدٌ على إحياء الموتى غيرك وهو منصوبٌ على المصدر.

وقال الكسائيّ: منصوبٌ على أنه منادى مضاف.

قوله: (قَبْلِي) في نسخةٍ من سنن أبي داود فيكى بالكاف، قال ابن رسلان: وأكثر النسخ المعتمدة باللام بدل الكاف وبلى حرف لإيجاب النفي، والمعنى: أنت قادرٌ على أن تحيي الموتى.

٨٣٩ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «فُتِمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَدَأَ فَاسْتَأْذَنَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى فَبَدَأَ فَاسْتَفْتَحَ الْبَقَرَةَ لَا يَمُرُّ بِآيَةٍ رَحْمَةً إِلَّا وَقَفَ فَسَأَلَ، قَالَ: وَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ عَذَابٌ إِلَّا وَقَفَ فَتَعَوَّدُ،

فَرَفَعَ قَالَ لَأَبِي: أَشْهَدُكَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَفْتَحَهَا عَلَيَّ؟» والحديثان يدلان على مشروعية الفتح على الإمام وقد ذهب العترة والفريقان إلى أنه مندوبٌ وذهب المنصور بالله إلى وجوبه وقال زيد بن عليّ وأبو حنيفة في روايةٍ عنه أنه يكره.

وقال أحمد بن حنبل: أنه يكره أن يفتح من هو في الصَّلَاة على من هو في صلاةٍ أخرى أو على من ليس في صلاةٍ.

واحتج من قال بالكراهة بما أخرجه أبو داود عن أبي إسحاق السَّبَّيْعِيّ عن الحارث الأعور عن عليّ قال: قال رسول الله ﷺ: يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ.

قال أبو داود: أبو إسحاق السَّبَّيْعِيّ لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها قال المنذريّ: والحارث الأعور قال غير واحدٍ من الأئمة أنه كذابٌ، وقد روى حديث الحارث عن عليّ مرفوعاً عبد الرزّاق في مصنفه بلفظ: «لَا تَفْتَحَنَّ عَلَى الْإِمَامِ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ» وهذا الحديث لا يتنهض لمعارضة الأحاديث القاضية بمشروعية الفتح، وتقيد الفتح بأن يكون على إمامٍ لم يؤدِّ الواجب من القراءة وبآخر ركعةٍ مما لا دليل عليه، وكذا تقييده بأن يكون في القراءة الجهرية والأدلة قد دلّت على مشروعية الفتح مطلقاً، فعند نسيان الإمام الآية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بتذكيره تلك الآية كما في حديث الباب، وعند نسيانه لغيرها من الأركان يكون الفتح بالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء كما تقدّم في الباب الأوّل.

بَابُ الْمُصَلِّي يَذْعُرُ وَيَذْكُرُ اللَّهَ إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ رَحْمَةً أَوْ عَذَابٍ أَوْ ذِكْرٍ

رَوَاهُ حُذَيْفَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَبَقَ.

٨٣٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةٍ لَيْسَتْ بِفَرِيضَةٍ فَمَرَّ بِذِكْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ وَنِلَ لَاهِلِ النَّارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٧/٤) وَابْنُ مَاجَةَ بِمَعْنَاهُ (١٣٥٢).

حديث ابن أبي ليلى رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عليّ بن هاشم وحديث حذيفة الذي أشار إليه المصنّف قد تقدّم في باب قراءة سورتين في ركعةٍ وذكرنا في شرحه أنه يدلّ على مشروعية السؤال عند المرور بآيةٍ فيها سؤالٌ، والتَّعَوُّد عند المرور بآيةٍ فيها تعوّدٌ والتَّسْبِيح عند قراءة ما فيه تسبيحٌ، وقد ذهب إلى استحباب ذلك الشافعية وحديث الباب

قوله: (ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ) هذه الرواية للنسائي ولم يذكرها أبو داود، أي فعل في الركوع والسجود مثل ما فعل في الركعتين قبلهما.

باب الإشارة في الصلاة لِرَدِّ السَّلامِ أَوْ حَاجَةٍ تَعْرِضُ
 ٨٤٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِبِلَالٍ: «كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يَسْتَلِمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟»، قَالَ: يُشِيرُ بِيَدِهِ، رَوَاهُ الْخُضْصَةُ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَابْنَ مَاجَةَ صَهَبًا مَكَانَ بِلَالٍ (حم: ١٠/٢) (د: ٩٢) (ت: ٣٦٨) (ن: ٥/٣) (هـ: ١٠١٧).

٨٤١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ صَهَبٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَرَزَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ، فَرَدَّ إِلَيَّ إِشَارَةً، وَقَالَ: لَا أَطْلُمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِشَارَةً بِأَصْبَعِهِ رَوَاهُ الْخُضْصَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: كِلَا الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّتِ الْإِشَارَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي حَدِيثِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ لَمَّا صَلَّى بِهِمْ جَالِسًا فِي مَرَضٍ لَهُ فَقَامُوا خَلْفَهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا» (حم: ١٠/٢) (د: ٩٢٥) (ت: ٣٦٧) (ن: ٥/٣).

حديث بلال رجاله رجال الصحيح وحديث صهيب في إسناده نابل صاحب العباء وفيه مقال.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم الذين أشار إليهم المصنف بقوله: وقد صحت الإشارة.. الخ، فحديث أم سلمة عند البخاري ومسلم وأبي داود من رواية كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أضر أرسلوه إلى عائشة ثم إلى أم سلمة فقالت أم سلمة: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ فَقُلْتُ: قُومِي بِجَنَبِي وَقُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَخِرِي عَنْهُ فَقَعَلْتُ الْجَارِيَةَ فَأَشَارَ بِيَدِهِ» الحديث وحديث عائشة أخرجه أيضاً الشيخان وأبو داود وابن ماجه في صلاته ﷺ شاكياً وفيه «فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا» الحديث.

وحديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في قصة شكوى النبي ﷺ وفيه: «فَأَشَارَ إِلَيْنَا فَقَعَلْنَا» الحديث. وفي الباب مما لم يذكره المصنف عن أنس عند أبي داود بإسناد

ثُمَّ رَكَعَ فَمَكَثَ رَاكِعًا يَقْدُرُ قِيَامِهِ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ، وَالْكَبِيرَِاءِ وَالْعَظَمَةِ، ثُمَّ سَجَدَ يَقْدُرُ رُكُوعِهِ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ، وَالْكَبِيرَِاءِ وَالْعَظَمَةِ، ثُمَّ قَرَأَ آلَ جَمْرَانَ ثُمَّ سُورَةَ سُورَةٍ، ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢/٢٢٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٧٣) وَلَمْ يَذْكُرِ الْوُضُوءَ وَلَا السَّوَاكَ.

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي ورجال إسناده ثقات، لأن أبا داود أخرجه عن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية بن صالح الحضرمي قاضي الأندلس.

وقد أخرج له مسلم والأربعة عن عمرو بن قيس الكندي والسكوني سيد أهل حمص عن عاصم بن حميد.

قال الدارقطني: ثقة عن عوف بن مالك.

قوله: (فَاسْتَفْتَحَ الْبُقْرَةَ) فيه جواز تسمية السورة بالبقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ونحو ذلك خلافاً لمن كره ذلك وقال: إنما يقال السورة التي تذكر فيها البقرة قوله: (فَتَعَوَّذْ) قال عياض: وفيه آداب تلاوة القرآن في الصلاة وغيرها قال النووي: وفيه استحباب هذه الأمور لكل قارئ في الصلاة وغيرها يعني فرضها ونقلها للإمام والمأموم والمنفرد.

قوله: (ذِي الْجَبَرُوتِ) هو فعلوت من الجبر وهو القهر يقال: جبرت وأجبرت: بمعنى قهرت.

وفي الحديث ثم يكون ملك وجبروت: أي عتو وقهر. وفي كلام التهذيب للأزهري ما يشعر بأنه يقال في آدمي جبروت بالهمز لأن زيادة الهمز تؤذن بزيادة الصفة وتجدها فالهمزة للفرق بين صفة الله وصفة آدمي. قال ابن رسلان: وهو فرق حسن.

قوله: (وَالْمَلَكُوتِ) اسم من الملك.

قوله: (وَالْكَبِيرَِاءِ) من الكبير بكسر الكاف: وهو العظمة فيكون على هذا عطفها عليه في الحديث عطف تفسير.

قيل: وهي عبارة عن كمال الذات والوجود ولا يوصف بها إلا الله.

قوله: (ثُمَّ سَجَدَ يَقْدُرُ رُكُوعِهِ) رواية أبي داود: «ثُمَّ سَجَدَ يَقْدُرُ قِيَامِهِ» قوله: (ثُمَّ سُورَةُ سُورَةٍ) رواية أبي داود: «ثُمَّ قَرَأَ سُورَةَ سُورَةٍ» قال ابن رسلان: يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: ثُمَّ قَرَأَ سُورَةَ النِّسَاءِ ثُمَّ سُورَةَ الْمَائِدَةِ.

الأحاديث.

وأما الحديث الثاني فقال أبو داود: إنه وهم انتهى.

وفي إسناده أبو غطفان.

قال ابن أبي داود: هو رجلٌ مجهولٌ قال: وآخر الحديث زيادة والصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يشير في الصلاة.

قال العراقي: قلت: وليس بمجهولٍ فقد روى عنه جماعة، وثقه النسائي وابن حبان وهو أبو غطفان المري، قيل اسمه سعيد انتهى.

وعلى فرض صحته ينبغي أن تحمل الإشارة المذكورة في الحديث على الإشارة لغير ردة السلام والحاجة جمعاً بين الأدلة.

(فائدة) ورد في كيفية الإشارة لردة السلام في الصلاة حديث ابن عمر عن صهيب قال: لا أعلمه إلا أنه قال: «أشار بأصبعه» وحديث بلال كان يشير بيده ولا اختلاف بينهما فيجوز أن يكون أشار مرةً بأصبعه ومرةً بجميع يده، ويحتمل أن يكون المراد بيده الأصبع حلاً للمطلق على المقيد. وفي حديث ابن عمر عند أبي داود «أنه سأل بلالاً كيف رأيت رسول الله ﷺ يرد عليهم حين كانوا يستلمون عليه وهو يصلي؟ فقال: يقول: هكذا، ويستط جعفر بن عون كفه وجعل يبطئه أسفل وجعل ظهره إلى فوق» فيه الإشارة بجميع الكف.

وفي حديث ابن مسعود عند البيهقي بلفظ: «فأومأ برأيه» وفي رواية: «فقال برأيه» يعني الرد ويجمع بين الروايات أنه ﷺ فعل هذا مرةً وهذا مرةً فيكون جميع ذلك جائزاً.

بَابُ كَرَاهَةِ الْإِلْتِقَاتِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ

٨٤٢ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْإِلْتِقَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْإِلْتِقَاتِ فِي الصَّلَاةِ هَكَذَا، فَإِنْ كَانَ لَا يَدَ فَيَسِي التَّطَوُّعَ لَا فِي الْفَرِيضَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٥٨٩). ٨٤٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِقَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٠/٦) وَابْنُ خَرِيزٍ (٧٥١) وَالنَّسَائِيُّ (٨/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٩١٠).

٨٤٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ فُلُودًا صَرَفَ وَجْهَهُ انْصَرَفَ عَنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٢/٥) وَالنَّسَائِيُّ (٨/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٩٠٩).

صحيح وعن بريدة عند الطبراني وعن ابن عمر غير حديث الباب عند البيهقي وعن ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي بلفظ: «مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَشَارَ إِلَيَّ».

وعنه حديث آخر عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي: «سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا» وقد تقدّم.

وعن معاذ بن جبل عند الطبراني، وعن المغيرة عند أبي داود والترمذي، وعن أبي سعيد عند البزار في مسنده، وفي إسناده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيفٌ وعن أسماء عند الشيخين ولكنه من فعل عائشة وهو في حكم المرفوع.

والأحاديث المذكورة تدل على أنه لا بأس أن يسلم غير المصلي على المصلي لتقريره ﷺ من سلم عليه على ذلك وجواز تكليم المصلي بالغرض الذي يعرض لذلك وجواز الرد بالإشارة. وقد قدّمنا في باب النهي عن الكلام في شرح حديث ابن مسعود ذكر القائلين: إنه يستحب الرد بالإشارة والماتنين من ذلك وقد استدلل القائلون بالاستحباب بالأحاديث المذكورة في هذا الباب.

واستدل الماتنون بحديث ابن مسعود السابق لقوله فيه: «فلم يرد عليّ» ولكنه ينبغي أن يحمل الرد المنفي هنا على الرد بالكلام لا الرد بالإشارة لأن ابن مسعود نفسه قد روى عن رسول الله ﷺ أنه رد عليه بالإشارة ولو لم ترد عنه هذه الرواية لكان الواجب هو ذلك جمعاً بين الأحاديث واستدلوا أيضاً بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا غرار في الصلاة ولا تسليم» والغرار بكسر الغين المعجمة وتخفيف الراء هو في الأصل: النقص.

قال أحمد بن حنبل: يعني فيما أرى ألا تسلم ويسلم عليك، ويغزر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك واستدلوا أيضاً بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليدع لها» يعني الصلاة ورواه البزار والدارقطني.

ويجاء عن الحديث الأول بأنه لا يدل على المطلوب من عدم جواز ردة السلام بالإشارة لأنه ظاهر في التسليم على المصلي لا في الرد منه ولو سلم شموله للإشارة لكان غايته المنع من التسليم على المصلي باللفظ والإشارة وليس فيه تعرض للرد، ولو سلم شموله للرد لكان الواجب حمل ذلك على الرد باللفظ جمعاً بين

الحديث الثالث في إسناده أبو الأحوص الراوي له عن أبي ذر.

قال المنذري: لا يعرف له اسم لم يرو عنه غير الزهري، وقد صحح له الترمذي وابن حبان وقال ابن عبد البر: هو مولى بني غفار إمام مسجد بني ليث.

قال ابن معين: أبو الأحوص الذي حدث عنه الزهري ليس بشيء وليس لقول ابن معين هذا أصل إلا كونه انفرد الزهري بالرواية عنه وقد قيل له: ابن أكيمة لم يرو عنه غير الزهري فقال: يكفيك قول الزهري: حدثني ابن أكيمة فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص لأنه قال في حديث الباب: سمعت أبا الأحوص.

وقال أبو أحمد الكرابسي: ليس بالمتين عندهم قوله: (هَلَكَةُ) سَمَى الالتهفات هَلَكَةً باعتبار كونه سبباً لنقصان الثواب الحاصل بالصلاة أو لكونه نوعاً من تسويل الشيطان واختلاسه، فمن استكثر منه كان من المتبعين للشيطان، واتباع الشيطان هَلَكَةٌ أو لأنه إعراض عن التوجه إلى الله، والإعراض عنه عز وجل هَلَكَةٌ. وقد أخرج الترمذي من حديث الحارث الأشعري وصححه من حديث طويل: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلَا تَلْتَفِتُوا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْصِبُ وَجْهَهُ لَوَجْهِ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ».

ومحوه حديث أبي ذر المذكور في الباب قوله: (فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَمِنْ التَّطَوُّعِ لَا فِي الْفَرِيضَةِ) فيه الإذن بالالتهفات للحاجة في التطوع والمنع من ذلك في صلاة الفرض قوله: (اِخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ) الاختلاس أخذ الشيء بسرعة يقال: اختلس الشيء إذا استلبه وفي الحديث: انتهى عن الخلسة بفتح الخاء وهو ما يستخلص من السبع فيموت قبل أن يزكى.

وفي النهاية الاختلاس: افتعال من الخلسة: وهو ما يؤخذ سلباً.

وقيل المختلس: الذي يخطف الشيء من غير غلبة ويهرب، ونسب إلى الشيطان لأنه سبب له لوسوسته به وإطلاق اسم الاختلاس على الالتهفات مبالغة وأحاديث الباب تدل على كراهة الالتهفات في الصلاة وهو قول الأكثر والجمهور على أنها كراهة تنزيه ما لم يبلغ إلى حد استدبار القبلة.

والحكمة في التنفير عنه ما فيه من نقص الخشوع والإعراض عن الله تعالى وعدم التصميم على مخالفة وسوسة الشيطان.

٨٤٥ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ قَالَ: ثُوبٌ بِالصَّلَاةِ: يَغْنِي صَلَاةَ الصَّبِيِّ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ يَلْتَفِتُ إِلَى الشَّعْبِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩١٦) قَالَ: وَكَانَ أَرْسَلَ فَارِسًا إِلَى الشَّعْبِ مِنَ اللَّيْلِ يَخْرُسُ.

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وقال: على شرط الشيخين وحسنه الحازمي وأخرج الحازمي في الاعتبار عن ابن عباس أنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ بَيْنَنَا وَبَيْنَمَا وَلَا يُلَوِّي عُنُقَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ» قال: هذا حديث غريب تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند متصلاً، وأرسله غيره عن عكرمة قال: وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وقال: لا بأس بالالتهفات في الصلاة ما لم يلو عنقه وإليه ذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي وأهل الكوفة، ثم ساق الحازمي حديث الباب بإسناده وجزم بعدم المناقضة بين حديث الباب وحديث ابن عباس، قال: لاحتمال أن الشعب كان في جهة القبلة فكان النبي ﷺ يلتفت إليه ولا يلوي عنقه واستدل على نسخ الالتهفات بحديث رواه بإسناده إلى ابن سيرين قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الصَّلَاةِ نَظَرَ هَكَذَا وَهَكَذَا، فَلَمَّا نَزَلَ: ﴿فَذُكِّرَ الْقَائِمُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَائِعُونَ» نَظَرَ هَكَذَا» قال ابن شهاب: يبصره نحو الأرض، قال: وهذا وإن كان مرسلًا فله شواهد.

واستدل أيضاً بقول أبي هريرة: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَزَلَّ: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَائِعُونَ﴾».

بَابُ كَرَاهَةِ تَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ وَفَرَقَتِهَا وَالتَّخَصُّرِ وَالْاعْتِمَادِ عَلَى الْيَدِ إِلَّا لِحَاجَةٍ

٨٤٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَتَشَبَّهَنَّ فَإِنَّ التَّشْبِيكَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣/٣).

الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن مولى لأبي سعيد الخدري قال: «بَيْنَا أَنَا مَعَ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ دَخَلْنَا الْمَسْجِدَ فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ فِي وَسْطِ الْمَسْجِدِ مُحْتَبِئًا مُتَبَيِّكًا أَصَابِعَهُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَفْطِنِ الرَّجُلُ لِأَشَارَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَالْتَفَتَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ

الحديث فيه كراهة التشبيك من وقت الخروج إلى المسجد للصلاة.

وفيه أنه يكتب لقاصد الصلاة أجر المصلي من حين يخرج من بيته إلى أن يعود إليه قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: وقد ثبت في خبر ذي اليمين أنه عليه الصلاة والسلام شبك أصابعه في المسجد، وذلك يفيد عدم التحريم ولا يمنع الكراهة لكونه فعله نادراً انتهى.

قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشبيكه ﷺ بين أصابعه في المسجد، وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين بلفظ: «ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَاكَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانِ وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» وفيهما من حديث أبي موسى: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» وعند البخاري من حديث ابن عمر قال: «شَبَكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابِعَهُ» وهذه الأحاديث أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الأحاديث بأن تشبيكه ﷺ في حديث السهو كان لاشتباه الحال عليه في السهو الذي وقع منه.

ولذلك وقف كأنه غضبان. وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشبيه لتعاقد المؤمنين بعضهم ببعض كما أن البنين المشبك بعضهم ببعض يشد بعضهم بعضاً فأما حديث الباب فهو محمول على التشبيك للعبث وهو منهى عنه في الصلاة ومقدماتها ولواحقها من الجلوس في المسجد والمشى إليه.

أو يجمع بما ذكره المصنف من أن فعله ﷺ لذلك نادراً يرفع التحريم ولا يرفع الكراهة، ولكن يبعد أن يفعل ﷺ ما كان مكروهاً.

والأول أن يقال: إن النهي عن التشبيك ورد بالفاظ خاصة بالأمة، وفعله ﷺ لا يعارض قوله الخاص بهم كما تقرّر في الأصول.

٨٤٨ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «رَأَى رَجُلًا قَدْ شَبَكَ أَصَابِعَهُ فِي الصَّلَاةِ فَفَرَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» (هـ: ٩٦٧).

٨٤٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَفْقَعْ أَصَابِعَكَ فِي الصَّلَاةِ». رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَةَ (٩٦٥).

الحديث الأول في إسناده علقمة بن عمرو.
والحديث الثاني في إسناده الحارث الأعور.

فَقَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ الْحَدِيثَ قَالَ فِي جَمْعِ الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْحِكْمَةِ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّشْبِيكِ فِي الْمَسْجِدِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَفِي غَيْرِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فَقِيلَ: لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَبَثِ.

وقيل: لما فيه من التشبه بالشيطان وقيل: لدلالة الشيطان على ذلك وجعل بعضهم ذلك دالاً على تشبيك الأحوال. قال ابن العربي: وقد شاهدت رجلاً كان يكره رؤية ذلك ويقول: فيه تطير في تشبيك الأحوال والأمور على المرء.

وظاهر النهي عن التشبيك التحريم لولا حديث ذي اليمين الذي يشير إليه المصنف قريباً وظاهره نهى من كان في المسجد عن التشبيك سواء كان في الصلاة أم لا، كما جزم به النووي في التحقيق وكره النخعي التشبيك في الصلاة، وقال النعمان بن أبي عياش: كانوا ينهون عنه.

وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم أنهما شبكا بين أصابعهما في الصلاة وروي عن الحسن البصري أنه شبك أصابعه في المسجد.

قال العراقي: وفي معنى التشبيك بين الأصابع تفقيعها فيكره أيضاً في الصلاة ولقاصد الصلاة.

قال النووي: وكره ذلك في الصلاة ابن عباسٍ وعطاء والنخعي ومجاهد وسعيد بن جبير.

وروى أحمد والطبراني من حديث أنس بن معاذ مرفوعاً: «إِنَّ الصَّاحِبَ فِي الصَّلَاةِ وَالْمَلْتَمِصَ وَالْمُفَقِّعَ أَصَابِعَهُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ» وفي إسناده ابن لهيعة ويدل على كراهية التفقيع حديث عليّ الآتي.

٨٤٧ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ خَرَجَ عَابِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يُشَبِّكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤١/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٦٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٨٦) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ مَاجَةَ.

وفي إسناده عند الترمذي رجل مجهول وهو الراوي له عن كعب بن عجرة، وقد كنى أبو داود هذا الرجل المجهول فرواه من طريق سعد بن إسحاق قال: حدثني أبو ثمامة الحياط عن كعب بن عجرة.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له في صحيحه هذا الحديث.

لأجله على أقوال: الأول: التشبيه بالشيطان قاله الترمذي في سننه وحيد بن هلال في رواية ابن أبي شيبة عنه. وروي أيضاً عن ابن عباس حكاة عنه ابن أبي شيبة.

والثاني: أنه تشبه باليهود قاله عائشة فيما رواه البخاري عنها في صحيحه.

والثالث: أنه راحة أهل النار، روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد ورواه أيضاً عن عائشة. وروى البيهقي عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار» قال العراقي: وظاهر إسناده الصحة ورواه أيضاً الطبراني. والرابع: أنه فعل المختالين والمتكبرين، قاله المهلب بن أبي صفرة. والخامس: أنه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر إذا قاموا في المآثم قاله الخطابي.

والحديث يدل على تحريم الاختصار وقد ذهب إلى ذلك أهل الظاهر وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وإبراهيم النخعي ومجاهد وأبو مجلز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون إلى أنه مكروه.

والظاهر ما قاله أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التحريم الذي هو معناه الحقيقي كما هو الحق.

٨٥١ - وعن ابن عمر قال: «نهى النبي ﷺ أن يجلس الرجل في الصلاة وهو مُتَعَمِّدٌ عَلَى يَدَيْهِ». رواه أحمد (١٤٧/٢) وأبو داود (٩٩٢)، وفي لفظ لابي داود: «نهى أن يَصْلِيَ الرجلُ وهو مُتَعَمِّدٌ عَلَى يَدَيْهِ».

٨٥٢ - وعن أم قيس بنت مخضن «أن النبي ﷺ لما أَسَنَ وَحَمَلَ اللحمَ اتَّخَذَ عُمُوداً فِي مُصَلَاةٍ يَتَعَمِّدُ عَلَيْهِ» رواه أبو داود (٩٤٨). الحديث الأول رواه أبو داود عن أربعة من مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شوية ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر واللفظ الأول في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل، واللفظ الثاني لفظ محمد بن رافع ولفظ ابن شوية «نهى أن يَتَعَمِّدَ الرجلُ عَلَى يَدَيْهِ» ولفظ محمد بن عبد الملك «نهى أن يَتَعَمِّدَ الرجلُ عَلَى يَدَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الصَّلَاةِ».

وقد سكت أبو داود والمنذري عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما صرح بذلك جماعة من الأئمة، لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد

قوله: «فَفَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» فيه كراهية التشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد، سواء كان المصلي في المسجد أو في البيت أو في السوق لأنه نوع من العبث، فلا يختص بكراهية الصلاة في المسجد ويؤيد ذلك تعليقه ﷺ للنهي عن التشبيك إذا خرج من بيته بأنه في صلاة، وإذا نهى من يكتب له أجر المصلي لكونه قاصداً الصلاة، فأولى من هو في حال الصلاة الحقيقية.

قوله: (لَا تَفْقَعُ) هو بالفاء بعد حرف المضارعة ثم القاف المشددة المكسورة ثم العين المهملة وهو غمز الأصابع حتى يسمع لها صوت.

قال في القاموس: والتفقيع: التشدق في الكلام والفرقة. وفسر الفرقة: بنقض الأصابع، وقد تقدم في شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس، وهو مما يؤيد حديث علي هذا.

٨٥٠ - وعن أبي هريرة «أن النبي ﷺ نهى عن التخصر في الصلاة» رواه الجماعة إلا ابن ماجه (ح: ٢/٢٣٢) (خ: ١٢٢٠) (م: ٥٤٥) (د: ٩٤٧) (ت: ٣٨٣) (ن: ١٢٧/٢).

وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود والنسائي.

قوله: (عَنِ التَّخَصُّرِ فِي الصَّلَاةِ) وهو وضع اليد على الخاصرة، فسره بذلك الترمذي في سننه وأبو داود في سننه أيضاً وفسره بذلك أيضاً محمد بن سيرين، وروى ذلك عنه ابن أبي شيبة في مصنفه وكذلك فسره هشام بن حسان رواه عنه البيهقي في سننه قال: وروى سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير.

وحكى الخطابي وغيره قولاً آخر في تفسير الاختصار فقال: وزعم بعضهم أن معنى الاختصار هو أن يمسك بيديه خصرة أي عصاً يتوكأ عليها قال ابن العربي: ومن قال إنه الصلاة على المخرصة لا معنى له.

وفيه قول ثالث حكاة الهروي في الغريبين وابن الأثير في النهاية وهو أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين.

وفيه قول رابع حكاة الهروي، وهو أن يحذف من الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها.

قال العراقي: والقول الأول هو الصحيح الذي عليه المحققون والأكثر من أهل اللغة والحديث والفقه.

وقد اختلف في المعنى الذي نهى عن الاختصار في الصلاة

السَّلام بن عبد الرَّحْمَنِ الوابِصِيّ عن أبيه وأبيه مجهولٌ والحديث الأوَّل بجميع ألفاظه يدلُّ على كراهة الاعتماد على اليدين عند الجلوس وعند التَّهَوُّس وفي مطلق الصَّلَاة.

وظاهر النَّهْي التَّحْرِيم، وإذا كان الاعتماد على اليد وكذلك فعلى غيرها بالأوَّل.

وحديث أمِّ قيسٍ يدلُّ على جواز الاعتماد على العمود والعصا ونحوهما، لكن مقيَّدًا بالعذر المذكور وهو الكبر وكثرة اللَّحْم.

ويلحق بهما الضَّعْف والمرض ونحوهما، فيكون النَّهْي عمومًا على عدم العذر، وقد ذكر جماعةٌ من العلماء أنَّ من احتاج في قيامه إلى أن يتَّكِيَ على عصا أو عَكَازٍ أو يستند إلى حائطٍ، أو يميل على أحد جانبيه جاز له ذلك وجزم جماعةٌ من أصحاب الشَّافعيِّ باللَّزوم وعدم جواز القعود مع إمكان القيام مع الاعتماد، منهم التَّوَلَّى والأُدْرعي، وكذا قال بالسَّلَوم ابنُ قدامة الحنبليِّ وقال القاضي حسينٌ من أصحاب الشَّافعيِّ: لا يلزم ذلك ويجوز القعود.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْخَصْيِ وَتَسْوِيَّتِهِ

٨٥٣ - عَنْ مَعْقِيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَسُوِّي التَّرَابَ حَيْثُ يُسْجُدُ: «إِنْ كُنْتَ قَاعِلًا فَوَاحِدَةً، وَوَاءُ الْجَمَاعَةِ (حم: ٤٢٦/٣) (خ: ١٢٠٧) (م: ٥٤٦) (د: ٩٤٦) (ت: ٣٨٠) (ن: ٧/٣) (هـ: ١٠٢٦).

٨٥٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجَّهُ فَلَا يَمْسَحُ الْخَصْيَ». رَوَاهُ الْخُمَسِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْخَصْيِ فَقَالَ: وَاحِدَةٌ أَوْ دَعِ» (حم: ١٥٠/٥) (د: ٩٤٥) (ت: ٣٧٩) (ن: ٦/٣) (هـ: ١٠٢٧).

الحديث الثَّانِي في إسناده أبو الأحوص، قال المنذريُّ: لا يعرف اسمه، وقد صحَّح له الترمذِيُّ وابن حَبَّان وغيرهما، وقد تقدَّم الكلام في أبي الأحوص في باب الالتفات. وهذا الحديث حسَن الترمذِيُّ وفي الباب عن عليٍّ عند أحمد وابن أبي شيبة وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنَّف وأحمد في المسند بلفظ الرواية الآخرة من حديث أبي ذرٍّ وعن جابرٍ عند ابن أبي شيبة وأحمد أيضًا، وفي إسناده شرحبيل بن سعدٍ وهو ضعيفٌ وعن أنسٍ عند

الْبَزَّاز وأبي يعلى، وفي إسناده يوسف بن خالدٍ السَّمْيَّ وهو ضعيفٌ جدًّا، وعن السَّائِب بن يزيد عند الطَّبْرانيِّ وفي إسناده يزيد بن عبد الملك التَّوَلِّيُّ ضَعْفُهُ الْجُمْهُور، وثَّقَهُ ابن معينٍ في روايةٍ عنه وعن ابن عمر عند الطَّبْرانيِّ وفي إسناده الوازع بن نافع وهو ضعيفٌ وعن أبي هريرة عند مسلم وابن ماجه.

والأحاديث المذكورة في الباب تدلُّ على كراهة المسح على الخصى، وقد ذهب إلى ذلك من الصَّحابة عمر بن الخطَّاب وجابرٌ ومن التَّابعين مسروقٌ وإبراهيم النَّخعيُّ والحسن البصريُّ ومجهور العلماء بعدهم وحكى التَّوَلِّيُّ في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق نظرٌ، فَإِنَّ مَا لَمْ يَرِ بِهِ بَأْسًا وَكَانَ يَفْعَلُهُ فِي الصَّلَاةِ كَمَا حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعْلَمِ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ.

قال العراقيُّ في شرح الترمذِيِّ: وكان ابن مسعودٍ وابن عمر يفعلانه في الصَّلَاةِ وعن ابن مسعودٍ أيضًا أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ فِي الصَّلَاةِ مَرَّةً وَاحِدَةً قَالَ: وَمَنْ رَخَّصَ فِيهِ فِي الصَّلَاةِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَحَذِيفَةُ وَمِنَ التَّابِعِينَ إِبراهيم النَّخعيُّ وَأَبُو صَالِحٍ. وَذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى تَحْرِيمِ مَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ.

قوله: «فَوَاحِدَةً» قال القرطبيُّ: رويانه بنصب واحدةٍ ورفعها، فنصبه بإضمار فعل الأمر تقديره: فامسح واحدةً ويكون صفة مصدرٍ محذوفٍ: أي امسح مسحاً واحدةً ورفعها على الابتداء تقديره: فواحدةً تكفيه. وفيه الإذن بمسحٍ واحدةٍ عند الحاجة.

قوله: «فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجَّهُ» هذا التعليل يدلُّ على أَنَّ الحكمة في النَّهْي عن المسح أن لا يشغل خاطره شيءٌ يلهيه عن الرَّحْمَةِ المواجهة له فيفوته حظه منها.

وقد روي أَنَّ حكمة ذلك أن لا يغطِّي شيئاً من الخصى بمسحه فيفوته السَّجود عليه، رواه ابن أبي شيبة في المصنَّف عن أبي صالح.

قال: «إِذَا سَجَدْتَ فَلَا تَمْسَحِ الْخَصْيَ، فَإِنْ كُلَّ خَصَاةٍ تُجِبُ أَنْ يُسْجَدَ عَلَيْهَا» وقال النَّوَوِيُّ: لِأَنَّهُ يَنَاقِي التَّوَاضُعَ وَيَشْغَلُ الْمُصَلِّي.

قوله: «فَلَا يَمْسَحُ الْخَصْيَ» التَّقْيِيدُ بِالْخَصْيِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ لِكَوْنِهِ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى فَرَشِ مُسَاجِدِهِمْ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّرَابِ وَالرَّمْلِ عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُور. ويدلُّ على ذلك قوله في حديث معيقبٍ في الرَّجُلِ يَسُوِّي التَّرَابَ والمراد بقوله: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» الدَّخُولُ فِيهَا فَلَا يَكُونُ مَنَهِيًا عَنْ مَسْحِ

وعن جابر عند ابن عدي في الكامل وفيه علي بن عاصم وهو ضعيف قوله: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ) هو ابن جزيه - بفتح الجيم وسكون الزاي وبعدها همزة - السَّهْمِيَّ شهد بدرًا.
قوله: (وَرَأْسُهُ مَغْقُوصٌ) عقص الشعر: ضفره وقتله، والعقاص: خيط يشد به أطراف الذوائب، ذكر معنى ذلك في القاموس.

قوله: (وَأَقْرَبُ لَهُ الْآخَرُ) أي استقر لما فعله ولم يتحرك. قوله: (وَهُوَ مَكْتُوفٌ) كتفته كتفًا كضربته ضربًا إذا شددت يده إلى خلف كتفيه. موثقًا بجبل.
والحديثان يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعر أو مكفوفه.

وقد حكى الترمذي عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك.
قال العراقي: وتمن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود.
ومن التابعين إبراهيم النخعي في آخرين.

والحكمة في ذلك أن الشعر يسجد معه إذا سجد وفيه امتحان له في العبادة، قاله عبد الله بن مسعود فيما رواه ابن أبي شيبة في المصنف بإسناد صحيح إليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلًا يصلي عاقصًا شعره فلما انصرف قال عبد الله: إذا صليت فلا تمقص شعرك فإن شعرك يسجد معك، ولك بكل شعرة أجر، فقال الرجل: إني أخاف أن يترب فقال: تربيه خير لك وقال ابن عمر لرجل رآه يصلي معقوصًا شعره: أرسله ليسجد معك.
وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى عثمان بن عفان أنه رأى رجلًا يصلي وقد عقد شعره قال: يا ابن أخي مثل الذي يصلي وقد قص شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف.
وقد تقدم تمثيل من فعل ذلك بالمكتوف مرفوعًا من حديث ابن عباس، وفيه معنى ما أشار إليه ابن مسعود من سجود الشعر فإن المكتوف لا يسجد يديه على الأرض، وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «الْيَدَانِ يَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الْوُجْهُ».

وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه كان إذا صلى وقص شعره على الأرض وظهر النهي في حديث الباب التحريم فلا يغدل عنه إلا لقريظة قال العراقي: وهو يختص بالرجال دون النساء لأن شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة، فإذا نقضته ربنا

الحصى إلا بعد دخوله.

ويحتمل أن المراد: قبل الدخول حتى لا يشتغل عند إرادة الصلاة إلا بالدخول فيها قال العراقي: والأول أظهر ويرجح حديث معيقب فإنه سأل عن مسح الحصى في الصلاة دون مسحه عند القيام كما في رواية الترمذي.

بَابُ كَرَاهَةِ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مَغْقُوصَ الشَّعْرِ

٨٥٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَغْقُوصٌ إِلَى وَرَائِهِ فَجَعَلَ يَحُلُّهُ، وَأَقْرَبُ لَهُ الْآخَرُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَا لَكَ وَرَأْسِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا كَمَثَلِ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٤/١) وَمُسْلِمٌ (٤٩٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٤٧) وَالنَّسَائِيُّ (٢/٢١٥).

٨٥٦ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَرَأْسُهُ مَغْقُوصٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٤٢)، وَابْنُ دَاوُدَ (٦٤٦) وَالتِّرْمِذِيُّ مَعْنَاهُ (٣٨٤).

الحديث الأول أخرجه من ذكر المصنف.

وأخرج الأئمة الستة أيضًا عن ابن عباس قال: «أُمِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسْجَدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ وَلَا يَكُفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا».
وأخرج الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه.

والحديث الثاني أخرجه ابن ماجه عن رواية مُخَوَّلٍ سمعت أبا سعد - رجل من أهل المدينة - يقول: رأيت رافعًا مولى رسول الله ﷺ رأى الحسن بن علي رضي الله عنه يصلي وقد قص شعره فاطلقه أو نهى عنه وقال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ عَاقِصُ شَعْرَةٍ» وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه بمعناه كما ذكره المصنف ولفظه عن أبي رافع: «أَنَّهُ مَرَّ بِالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ يُصَلِّي وَنَدَّ عَقَصَ ضَفْرَتَهُ فَحَلَّهَا، فَاتَّقَتْ إِلَيْهِ الْحَسَنُ مُغَضَّبًا، فَقَالَ: أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ وَلَا تَغْضَبْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ».

وفي الباب عن أم سلمة عند ابن أبي حاتم في العلل بنحو حديث أبي رافع.

وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي.

وعن ابن مسعود عند ابن ماجه بإسناد صحيح وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الأحكام.

استرسل وتعدّر ستره فتبطل صلاتها.

وأيضاً فيه مشقة عليها في نقضه للصلاة وقد رخص لمن ﷺ في أن لا يتنقض صفائهم في الغسل مع الحاجة إلى بل جميع الشعر كما تقدّم.

بَابُ كَرَاهَةِ تَنَحُّمِ الْمُصَلِّي قَبْلَهُ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ

٨٥٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَ حَصَاةً فَحَثَّهَا وَقَالَ: إِذَا تَنَحَّمْ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «فَيَذْنُهَا» (حم: ٩٣/٣) (خ: ٤١٠ و ٤١١) (م: ٤٠٠).

٨٥٨ - وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يُزِقَنَّ قِبَلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَقَ فِيهِ وَرَدَّ بِنَفْسِهِ عَلَى بَعْضِ، فَقَالَ: أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٦/٣) وَالْبُخَارِيُّ (٤١٧)، وَلَا أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ (٤٠١) نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: (نُحَامَةً) قيل: هي ما تخرج من الصدر وقيل: النخاعة بالعين من الصدر، وبالميم من الرأس كذا في الفتح.

قوله: (فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ) في رواية البخاري: «فِي الْقِبْلَةِ» وفي أخرى له أيضاً «فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ» وهذا يبين أن المراد بجدار المسجد الذي من جهة القبلة.

قوله: (فَتَنَاولَ حَصَاةً فَحَثَّهَا) في رواية للبخاري: «فَحَكَّهُ بِيَدِهِ» وفي رواية: «فَحَكَّهُ».

واختلاف الروايات يدل على جواز الحك باليد أو الحصى أو غيرها مما يزيل الأثر، وقد بَوَّبَ البخاري للحك باليد وبَوَّبَ للحك بالحصى.

قوله: (قِبَلَ وَجْهِهِ) بكسر القاف وفتح الموحدة: أي جهة وجهه.

قوله: (وَلَا عَنْ يَمِينِهِ) ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها لعدم تقييده بحال الصلاة.

وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره قال الحافظ: ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة.

وعن معاذ بن جبل: ما بصقت عن يميني منذ أسلمت.

وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقاً.

وقال مالك: لا بأس به خارج الصلاة.

ويدل لما قاله التقييد بالصلاة في حديث أنس المذكور في الباب قوله: (وَلْيَصُقْ عَنْ يَسَارِهِ) ظاهر هذا جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره وداخل الصلاة وخارجها.

وظاهر قوله ﷺ: «الْبُرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا» كما أخرجه الشيخان عدم جواز التفل في المسجد إلى جهة اليسار وغيرها.

قال الحافظ: وحاصل النزاع أن ههنا عمومين تعارضاً وهما قوله: «الْبُرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ».

وقوله: «وَلْيَصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ» فالنوي يجعل الأول عامّاً ويخصّ الثاني بما إذا لم يكن في المسجد، والقاضي عياض بخلافه يجعل الثاني عامّاً فيخصّ الأول بمن لم يرد دفنها.

وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكّي والقرطبي وغيرهما.

ويشهد له ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «مَنْ تَنَحَّمْ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيُغَيِّبْ نُحَامَتَهُ أَوْ يُصِيبْ جِلْدَ مُؤْمِنٍ أَوْ تَوْبَةَ تَوْدِيَةٍ».

وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضاً والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً.

قال: «مَنْ تَنَحَّمْ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَذْفُئْهُ نَسِيئَةً، وَإِنْ دَفَنَهُ فَحَسَنَةٌ، فَلَمْ يَجْعَلْ سِيئَةً إِلَّا بِقِيْدِ عَدَمِ الدَّفْنِ».

ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً، قال: «وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِ أُمِّي النُّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ» قال القرطبي: فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد إيقاعها في المسجد بل به وبركها غير مدفونة انتهى.

ومما يدل على ذلك أي تخصيص عموم قوله: «الْبُرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ» جواز التَنَحُّمِ في التوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير: «أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَصَقَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى ثُمَّ ذَكَرَهُ بِنَعْلِهِ» قال الحافظ: إسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر أن ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدّم ويؤيد قول النووي تصريحه ﷺ في الحديث المتفق عليه بأن البراق في المسجد خطيئة وأن دفنها كفارة لها فإن دلالة على كتب الخطيئة بمجرد البراق في المسجد ظاهرة غاية الظهور، ولكنها تزول بالدفن وتبقى بعده.

إحدى نساء النبي ﷺ عند البخاري ومسلم. وعن عائشة عند أبي يعلى الموصلي، وفي إسناده معاوية بن يحيى الصدقي، ضعفه الجمهور.

وعن رجل من بني عدي بن كعب عند أبي داود بإسناد منقطع.

قوله: (أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ) تسمية الحية والعقرب بالأسودين من باب التغليب ولا يسمّى بالأسود في الأصل إلا الحية.

والحديث يدل على جواز قتل الحية والعقرب في الصلاة من غير كراهية وقد ذهب إلى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي وحكى الترمذي عن جماعة كراهة ذلك منهم إبراهيم النخعي، وكذا روي ذلك عن إبراهيم بن أبي شيبة في المصنف.

وروى ابن أبي شيبة أيضاً عن قتادة أنه قال: إذا لم تتعرض لك فلا تقتلها قال العراقي: وأما من قتلها في الصلاة أو هم بقتلها فعلي بن أبي طالب وابن عمر.

روى ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح أنه رأى ريشة وهو يصلي فحسب أنها عقرب فضربها بنعله، ورواه البيهقي أيضاً وقال: فضربها برجله وقال: حسب أنها عقرب ومن التابعين الحسن البصري وأبو العالية وعطاء ومورق العجلي وغيرهم انتهى.

واستدل المانعون من ذلك إذا بلغ إلى حد الفعل الكثير كالمداوية والكارهون له كالنخعي بحديث «إن في الصلاة لشغلاً» المتقدم، وبحديث «أُسْكِنُوا فِي الصَّلَاةِ» عند أبي داود.

ويجب عن ذلك بأن حديث الباب خاص فلا يعارضه ما ذكروه، وهكذا يقال في كل فعل كثير ورد الإذن به كحديث حمله ﷺ لأمانة.

وحديث خلمه للنعل. وحديث صلاته ﷺ على المنبر ونزوله للسجود ورجوعه بعد ذلك وحديث أمره ﷺ بדרه المار وإن أفضى إلى المقاتلة وحديث مشيه لفتح الباب الآتي بعد هذا الحديث وكل ما كان كذلك ينبغي أن يكون مخصصاً لعموم أدلة المنع.

واعلم أن الأمر بقتل الحية والعقرب مطلق غير مقيد بضربة أو ضربتين، وقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كَفَّاكَ لِلْحَيَّةِ ضَرْبَةً أَصْبَتْهَا أَمْ أَخْطَأَتْهَا» وهذا يومه التقييد بالضربة قال البيهقي: وهذا إن صح فإنما أراد والله

قال الحافظ: وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج من المسجد، والمنع على ما إذا لم يكن له عذر وهو تفصيل حسن. انتهى.

قوله: (فَيَذْنُهَا) قال النووي في الرياض: يذنها إذا كان المسجد تريباً أو ملياً فأما إذا كان مبطلًا مثلاً فذلكها بشيء مثلاً فليس ذلك بدفن، بل زيادة في التقدير قال الحافظ: لكن إذا لم يسق لها أثر البتة فلا مانع.

وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم دلّكه بنعله قوله: (أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا) ظاهر هذا أنه غير بين ما ذكر وظاهر النهي عن البصق إلى القبلة: التحريم. ويؤيده تعليقه بأن ربه تعالى بينه وبين القبلة كما في البخاري من حديث أنس. وبأن الله قبل وجهه إذا صلى كما في حديث ابن عمر عند البخاري قال في الفتح: وهذا التعليل يدل على أن البزاق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا، ولا سيما من المصلي فلا يجري فيه الخلاف في أن كراهية البزاق في المسجد هل هي للترتيب أو للتحريم؟ وفي صحيح أبي حنبل وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعاً: «مَنْ نَفَلَ نَجَاةَ الْقِبْلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَغْلَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ» وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً «يُنْثَرُ صَاحِبُ النَّخَامَةِ فِي الْقِبْلَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهِيَ فِي وَجْهِهِ»، ولأبي داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد: «أَنَّ رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا فَبَصَقَ فِي الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصْلِي لَكُمْ» الحديث. وفيه أنه قال: «إِنَّكَ أَذَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» انتهى.

بَابُ فِي أَنْ قَتَلَ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ وَالْمَشْيَ الْيَسِيرَ لِلْحَاجَةِ لَا يُكْرَهُ

٨٥٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْعَقْرَبَ وَالْحَيَّةَ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم): (٢٣٣/٢) (د: ٩٢١) (ت: ٣٩٠) (ن: ١٠/٣) (هـ: ١٢٤٥).

الحديث نقل ابن عساكر في الأطراف، وتبعه المزي، وتبعهما المصنف أن الترمذي صححه والذي في النسخ أنه قال: حديث حسن ولم يرتفع به إلى الصحة. وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه.

وفي الباب عن ابن عباس عند الحاكم بإسناد ضعيف. وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي إسناده مندل وهو ضعيف، وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وعن ابن عمر عن

مسلم بلفظ: «لَهُ حُصَاةٌ» بمهمات مضموم الأول، وقد فسره الأصمعي وغيره بشدة العدو وقال في الفتح: والمراد بالشيطان: إبليس وعليه يدل كلام كثير من الشراح، ويحتمل أن المراد: جنس الشيطان وهو كل متمرّد من الجن أو الإنس لكن المراد ههنا شيطان الجن خاصة.

قوله: (حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ) ظاهره أن يتعمّد إخراج ذلك إمّا ليشغله سماع الصوت الذي يخرج عن سماع المؤذن أو يصنع ذلك استخفافاً كما يفعله السّفهاء، ويحتمل أن لا يتعمّد ذلك بل يحصل له عند سماع الأذان شدة خوفٍ حتى يحدث له ذلك.

قوله: (فَإِذَا قُضِيَ) بضمّ أوله والمراد به الفراغ والانتهاء، ويروى بفتح أوله على حذف الفاعل، والمراد: المنادي قوله: (أَقْبِلْ) زاد مسلم عن أبي هريرة «فَوَسَّوَسَ» قوله: (فَإِذَا ثَوَّبَ) بضمّ المثناة وتشديد الواو المكسورة قيل: هو من ثاب إذا رجع وقيل: هو من ثوب؛ إذا أشار بثوبه عند الفراغ لإعلام غيره.

قال الجمهور: والمراد بالتثويب هنا: الإقامة، وبذلك جزم أبو عوانة في صحيحه والخطابي والبيهقي وغيرهم وقال القرطبي: ثوب بالصلاة إذا أقيمت وأصله رجع إلى ما يشبه الأذان، وكلّ من يردّد صوتاً فهو مشوّب وزعم بعض الكوفيين أنّ المراد بالتثويب قول المؤذن من الأذان والإقامة: حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح قد قامت الصلاة.

قال الخطابي: لا تعرف العامة التثويب في الأذان إلا من قول المؤذن في الأذان: الصلاة خيرٌ من النوم.

لكن المراد به في هذا الحديث: الإقامة.

قوله: (حَتَّى يَخْطُرَ) بضمّ الطاء قال الحافظ: كذا سمعناه من أكثر الرواة وضبطناه عن المتقين بالكسر وهو وجه معناه: يوسوس، وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حرّكه فضرّب به فخذيه وأمّا بالضمّ فمن المرور أن يدنو منه فيشغله.

وضمّف المجري في نوادره الضمّ مطلقاً.

قوله: (بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ) أي قلبه وكذا هو للبخاري من وجوه آخر في بدء الخلق قال الباجي: بمعنى أنّه يحول بين المرء وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها قوله: (لَمَّا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ) أي شيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة، وهو أعمّ من أن يكون من أمور الدنيا والآخرة.

وهل يشمل ذلك التّفكّر في معاني الآيات التي يتلوها لا يبعد

تعالى أعلم وقوم الكفاية بها في الإتيان بالأمور فقد أمر النبي ﷺ، بقتلها وأراد والله أعلم إذا امتنعت بنفسها عند الخطأ ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدلّ البيهقي على ذلك بحديث أبي هريرة عند مسلم: «مَنْ قَتَلَ وَزَعَةً فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، وَمَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً أَثْنَى مِنَ الْأَوَّلَى، وَمَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّالِثَةِ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً أَثْنَى مِنَ الثَّانِيَةِ» قال في شرح السنّة: وفي معنى الحية والعقرب كلّ ضرارٍ مباح القتل كالزناوير ونحوها.

٨٦٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْبَيْتِ وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ فَجِئْتُ فَمَشَى حَتَّى فَتَحَ لِي ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَقَامِي»، وَوَصَفَتْ أَنَّ الْبَابَ فِي الْقُبْلَةِ زَوَاءُ الْخُمْسَةِ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٣١/٦) (د: ٩٢٢) (ت: ٦٠١) (ن: ١١/٣).

الحديث حسنه الترمذي وزاد النسائي «يُصَلِّي تَطَوُّعًا» وكذا ترجم عليه الترمذي.

قوله: (وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ) فيه أنّ المستحبّ لمن صلى في مكان بابه إلى القبلة أن يغلق الباب عليه ليكون ستره للماز بين يديه وليكون أستر.

وفيه إخفاء الصلاة عن الأديمين قوله: (فَجِئْتُ فَمَشَى) لفظ أبي داود «فَجِئْتُ فَاسْتَفْتَحْتُ فَمَشَى» قال ابن رسلان: هذا المشي عمولٌ على أنّه مشى خطوة أو خطوتين أو مشى أكثر من ذلك متفرّقاً وهو من التقييد بالمذهب ولا يخفى فساد.

والحديث يدلّ على إباحة المشي في صلاة التطوّع للحاجة.

بَابُ فِي أَنْ عَمَلَ الْقَلْبُ لَا يَطْلُرُ وَإِنْ طَالَ

٨٦١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا ثَوَّبَ بِهَا أَذْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُّ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا أَذْكَرُ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى يَفِيلَ الرَّجُلُ إِنْ يَذَرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَذَرِ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا صَلَّى، أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ عُمَرُ: «إِنِّي لَأَجْهَرُ جَنَاشِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ».

قوله: (وَلَهُ ضُرَاطٌ) جملة اسميّة وقعت حالاً.

وفي رواية بدون الواو لحصول الارتباط بالضمير.

قال عياض: يمكن حمله على ظاهره لأنّه جسم يصحّ منه خروج الريح ويحتمل أنّها عبارة عن شدة نفاره، يقرّبه رواية

مسعود عند الطبراني في الأوسط والبيهقي والحاكم في كتاب القنوت بلفظ: «مَا قُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ» زاد الطبراني «إِلَّا فِي الْوُتْرِ وَأَنَّهُ كَانَ إِذَا حَارَبَ يَقْتُلُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّ مَنْ يَدْعُو عَلَى الْمُشْرِكِينَ» ولا قُتِلَ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ حَتَّى مَاتُوا وَلَا قُتِلَ عَلِيٌّ حَتَّى حَارَبَ أَهْلَ الشَّامِ وَكَانَ يَقْتُلُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّ مَنْ، وَكَانَ مَعَاوِيَةُ يَدْعُو عَلَيْهِ أَيْضًا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: كَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ السَّحْمِيُّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ.

وعن أم سلمة عند ابن ماجه قالت: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ».

ورواه الدارقطني وفي إسناده ضعفٌ والحديث يدل على مشروعية القنوت وقد ذهب إلى ذلك أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاه العراقي عن أبي بكرٍ وعمر وعليٍّ وابن عباسٍ وقال: قد صحَّ عنهم القنوت وإذا تعارض الإثبات والنفي قدَّم المتيقن وحكاه عن أربعة من التابعين وعن أبي حنيفة وابن المبارك وأحمد وإسحاق.

وحكاه المهدي في البحر عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود وقد اختلف التابعون لمشروعيته هل يشرع عند النوازل أم لا؟ وذهب جماعة إلى أنه مشروع في صلاة الفجر وقد حكاه الحازمي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الأمصار ثم عدَّ من الصحابة الخلفاء الأربعة إلى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن المخضرمين أبو رجاء العطاردي وسويد بن غفلة وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين أنسا عشر.

ومن الأئمة والفقهاء أبو إسحاق الفزاري وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وحماد ومالك بن أنس وأهل الحجاز والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري ورويان، ثم قال: وغير هؤلاء خلق كثير.

وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبد العزيز التنوخي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وداود ومحمد بن جرير، وحكاه عن جماعة من أهل الحديث منهم أبو حاتم السرازي وأبو زرعة الرازي وأبو عبد الله الحاكم والدارقطني والبيهقي والخطابي وأبو مسعود الدمشقي، وحكاه الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.

وحكى الترمذي عنهما خلاف ذلك قال النووي في شرح

ذلك لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأي وجه كان كذا قال الحافظ.

قوله: (حَتَّى يَضِلَّ الرَّجُلُ) بضماد مكسورة، كذا وقع عند الأصيلي، ومعناه يجهل قال الحافظ في الفتح: وعند الجمهور بالظاء المشالة بمعنى: يصير أو يبقى أو يتحير.

قوله: (إِنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى) بكسر الهمزة وهي التي للنفي بمعنى لا.

وحكى ابن عبد البر عن الأكثر فتح الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة.

قال القرطبي: ليست رواية الفتح بشيء إلا مع الضاد فيكون أن مع الفعل بتأويل المصدر مفعولاً لفضل بإسقاط حرف الجر: أي يضل عن درابته.

وفي رواية للبخاري: «لَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى».

والحديث يدل على أن الوسوسة في الصلاة غير مبطلة لها وكذا سائر الأعمال القلبية لعدم الفارق.

وللحديث فوائد ليس المقام محلا لبسطها.

قوله: (إِنِّي لَا جَهَنَّمَ جِئْتَنِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ) أي أدبر تجهيزه وأفكر فيه.

بَابُ الْقُنُوتِ فِي الْمَكْتُوبَةِ عِنْدَ النَّوَازِلِ وَتَرْكِهِ فِي غَيْرِهَا

٨٦٢ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكَرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ هَاهُنَا بِالْكُوفَةِ قَرِيبًا مِنْ خَمْسِ سِنِينَ أَكَانُوا يَقْتُسُونَ؟ قَالَ: أَيْ بُنَيَّ مُخْصِدْتُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٢/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٠٢) وَصَحَّحَهُ وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٤١). وَفِي رِوَايَةٍ: أَكَانُوا يَقْتُسُونَ فِي الْفَجْرِ؟. وَالتَّنَائِي (٢٠٤/٢) وَلَفْظُهُ قَالَ: «صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَقْتُلْ»، وَصَلَّيْتَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَقْتُلْ، وَصَلَّيْتَ خَلْفَ عُمَرَ فَلَمْ يَقْتُلْ، وَصَلَّيْتَ خَلْفَ عُثْمَانَ فَلَمْ يَقْتُلْ، وَصَلَّيْتَ خَلْفَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَقْتُلْ، ثُمَّ قَالَ: يَا بُنَيَّ بَدَعَةٌ.

الحديث قال الحافظ في التلخيص: إسناده حسن.

وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي أنه قال: القنوت في صلاة الصبح بدعة. قال البيهقي: لا يصح.

وعن ابن عمر عند الطبراني قال في قيامهم عند فراغ القارئ من السورة، يعني قيام القنوت: إنها بدعة ما فعلها رسول الله ﷺ وفي إسناده بشر بن حرب الداري وهو ضعيف، وعن ابن

المذهب: القنوت في الصبح مذهبنا، وبه قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم وحكا المهدّي في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن عليّ والنّاصر والمؤيد بالله من أهل البيت، وقال الثوريّ وابن حزم: كلّ من الفعل والتّرك حسن.

واعلم أنّه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظّهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف إلا في صلاة الصّبح من المكتوبات وفي صلاة الوتر من غيرها.

أمّا القنوت في الوتر فسيأتي الكلام عليه في أبواب الوتر وأمّا القنوت في صلاة الصّبح فاحتجّ الثبتون له بحجج منها حديث البراء وأنس الآتيان.

ويجاب أنّه لا نزاع في وقوع القنوت منه ﷺ إنّما النزاع في استمرار مشروعيته، فإن قالوا: لفظ كان يفعل يدلّ على استمرار المشروعية قلنا قد قدّمنا عن الثوريّ ما حكاه عن جمهور المحقّقين أنّها لا تدلّ على ذلك.

سلّمنا فغايبته مجرد الاستمرار وهو لا ينافي التّرك آخرًا كما صرّحت بذلك الأدلّة الآتية على أنّ هذين الحديثين فيهما أنّه كان يفعل ذلك في الفجر والمغرب، فما هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الفجر.

وأيضًا في حديث أبي هريرة المتفق عليه «أنّه كان يقرّئ في الركعة الأخيرة من صلاة الظّهر والعشاء الأخيرة وصلاة الصّبح»، فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوابنا قالوا: أخرج الذّارقطنيّ وعبد الرّزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقيّ والحاكم وصحّحه عن أنس «أنّ النّبيّ ﷺ قرّئ شهرًا يدعوا على قاتلي أصحابي بيّز مؤونة ثمّ ترك فأما الصّبح فلم يزل يقرّئ حتّى فارق الدّنيا» وأوّل الحديث في الصّحّحين ولو صحّ هذا لكان قاطعًا للنزاع ولكنّه من طريق أبي جعفر الرّازيّ قال فيه عبد الله بن أحمد: ليس بالقويّ. وقال عليّ بن المدينيّ: إنّه يغلط. وقال أبو زرعة: بهم كثيرًا. وقال عمرو بن عليّ الفلاس: صدوق سيّء الحفظ وقال ابن معين: ثقة ولكنّه يخطئ. وقال الدّوريّ: ثقة ولكنّه يغلط وحكى السّاجي أنّه قال: صدوق ليس بالمتقن وقد وثّقه غير واحد. ولحديثه هذا شاهد ولكن في إسناده عمرو بن عبيد وليس بمجتهّ قال الحافظ: ويعرّك على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الرّبيع عن عاصم بن سليمان قلنا لأنس إنّ

قومًا ما يزعمون أنّ النّبيّ ﷺ لم يزل يقرّئ في الفجر فقال: كذبوا إنّما قرّئ شهرًا واحدًا يدعو على حيّ من أحياء المشركين، وقيس وإن كان ضعيفًا لكنّه لم يتهم بالكذب.

وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيّد عن قتادة عن أنس «أنّ النّبيّ ﷺ لم يقرّئ إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم» فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت، فلا يقوم لمثل هذا حجة انتهى.

إذا قرّر لك هذا علمت أنّ الحقّ ما ذهب إليه من قال: إنّ القنوت مختصّ بالنّوازل وإنّه ينبغي عند نزول النّازلة لا أن تخصّ به صلاة دون صلاة.

وقد ورد ما دلّ على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدّم، من حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ: «كان لا يقرّئ إلا أن يدعوا لأحد أو يدعوا على أحد» وأصله في البخاريّ كما سيأتي، واستعرف الأدلّة الدّالة على ترك مطلق القنوت ومقيده وقد حاول جماعة من حدّاق الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائليّ وحاصله ما عرّفناك، وقد طوّل المبحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه: الإنصاف الذي يرضيه العالم المتصف أنّه ﷺ قرّئ وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فإنّه إنّما قرّئ عند النّوازل للدّعاء لقوم وللدّعاء على آخرين ثمّ تركه لما قدم من دعا لهم وخلصوا من الأمر وأسلم من دعا عليهم وجاءوا تائبين وكان قنوته لعارضيّ فلمّا زال ترك القنوت وقال في غضون ذلك المبحث: إنّ أحاديث أنس كلّها صحاح يصدّق بعضها بعضًا ولا تتناقض وحمل قول أنس: «ما زال يقرّئ حتّى فارق الدّنيا» إلى إطالة القيام بعد الركوع.

وقد أسلفنا الأدلّة على مشروعية ذلك في باب الجلسة بين السّجدين وأجاب عن تخصّيصه بالفجر بأنّه وقع بحسب سؤال السّائل فإنّه إنّما سأل أنسًا عن قنوت الفجر فأجابه عمّا سأل عنه وبأنّه ﷺ كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصّلوات قال: ومعلوم أنّه كان يدعو ربّه ويثني عليه ويمجّده في هذا الاعتدال، وهذا قنوت منه بلا ريب فتحن لا نشكّ ولا نرتاب أنّه لم يزل يقرّئ في الفجر حتّى فارق الدّنيا، ولما صار القنوت في لسان الفقهاء وأكثر النّاس هو هذا الدّعاء المعروف: «اللّهمّ اهْدِنِي

فِيمَنْ هَذَيْتَ... إلخ» وسمعوا أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة حلوا القنوت في لفظ الصحابة على القنوت في اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك أن رسول الله ﷺ وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل غداة وهذا هو الذي نازعهم فيه جمهور العلماء وقالوا: لم يكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه أنه فعله وغاية ما روي عنه في هذا القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنسٍ للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه حمل حسن.

واعلم أنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب القنوت مطلقاً كما صرح بهذا صاحب البحر وغيره.

٨٦٣ - وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا ثُمَّ تَرَكَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٩١ و ٢٠٤)، وَفِي لَفْظٍ: «قَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءِ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٩١ و ٢٠٤) وَمُسْلِمٌ (٦٧٧) وَالنَّسَائِيُّ (٣٠١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٤٣)، وَفِي لَفْظٍ: «قَنَتَ شَهْرًا حِينَ قُبِلَ الْقِرَاءَةُ فَمَا رَأَيْتُهُ حَزَنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٠٢).

قوله: (عَلَى أَحْيَاءِ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ) هم بنو سليم قتلة القراءة كما سيأتي في حديث ابن عباس.

قوله: (حِينَ قُبِلَ الْقِرَاءَةُ) هم أهل بئر معونة وقصتهم مشهورة. والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات. وقد جمع بينه وبين حديث أنسٍ الدال على أن النبي ﷺ ما زال يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا بأن المراد: ترك الدعاء على الكفار لا أصل القنوت وروى البيهقي مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح.

والقنوت له معانٍ تقدم ذكرها في باب نسخ الكلام والمراد في هذا الباب الدعاء.

فائدة: في البخاري من طريق عاصم الأحول عن أنسٍ أن القنوت قبل الركوع.

قال البيهقي: رواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ وعليه درج الخلفاء الراشدون.

وروى الحاكم أبو أحمد في الكنى عن الحسن البصري قال: صليت خلف ثمانية وعشرين بدرًا كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع قال الحافظ: وإسناده ضعيف قال الأثرم: قلت لأحمد: هل

يقول أحدٌ في حديث أنسٍ إنه قنت قبل الركوع غير عاصم الأحول قال: لا يقوله غيره خالفوه كلهم، هشام عن قتادة والتميمي عن أبي مجازٍ وآيوب عن ابن سيرين وغير واحدٍ عن حنظلة كلهم عن أنسٍ.

وكذا روى أبو هريرة وخفاف بن إيماء وغير واحدٍ وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن أنسٍ أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع أم بعده؟ فقال: كلاهما قد كنا نفعل قبل وبعد. وصححه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ.

٨٦٤ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٠٤).

٨٦٥ - عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْنَتُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٨٠) وَمُسْلِمٌ (٦٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٤٠١).

قوله: (كَانَ الْقَنُوتُ) أي في أول الأمر.

قوله: (فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ) تمسك بهذا الطحاوي في ترك القنوت في الفجر، قال: لأنهم أجمعوا على نسخه في المغرب فيكون في الصبح كذلك وقد عارضه بعضهم فقال: أجمعوا على أنه ﷺ قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا؟ فتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه، وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك.

٨٦٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْفَجْرِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ الْعَنِ فَلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، فَأَنزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَلْيَتُوبَ غَالِبُونَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٩٣) وَالْبُخَارِيُّ (٤٥٥٩).

الحديث أخرجه أيضاً النسائي قوله: (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) هكذا وردت أكثر الروايات كما تقدم قريباً. قوله: (فُلَانًا وَفُلَانًا) زاد النسائي: «يَدْعُو عَلَى أَنَاسٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ». وبهذه الزيادة يعلم أن هؤلاء الذين لعنهم رسول الله ﷺ غير قتلة القراء.

وفي رواية للبخاري من حديث أنسٍ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَسُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ قَتَلْتُمْ» وفي رواية للترمذي قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ

قوله: (أَشْدُّ وَطَأْتُكَ) الرُّطَا: الضَّغْطَةُ أو الأَخْذَةُ الشَّدِيدَةُ كما في القاموس.

قوله: (كَسِبَنِي يُوسُفُ) هي السَّيِّئَاتُ المذكورة في القرآن. وفيه جواز الدَّعَاءِ عَلَى الْكَفَّارِ بِالْجَدْبِ والبلاء قوله: (قَالَ): يَجْهَرُ بِذَلِكَ) فيه مشروعية الجهر بالقنوت.

قوله: (فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ) بيان لقوله في بعض صلاته. قوله: (لَا فَرْقَ بَيْنَ) في رواية الإسماعيلي «إِنِّي لَا فَرْقَ بَيْنَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قوله: (وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ... إلخ) قيل: المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلاة المذكورة؛ فإنه موقوفٌ على أبي هريرة ويوضحه ما ذكره البخاري في سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء، ولأبي داود «قَتَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعُتَمَةِ شَهْرًا» وغمره لمسلم، ولكن هذا لا ينفي كونه ﷺ قنت في غير العشاء.

وظاهر سياق الحديث أَنَّ جميعه مرفوعٌ. قوله: (فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ) قد تقدّم بيان الاختلاف في كونه قبل الركوع أو بعده.

قوله: (فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ) هم من كان مأسورًا بمكة، والكفار كفّار قريش كما بيّنه البخاري في تفسير سورة آل عمران.

وهذه الأحاديث تدلّ على مشروعية القنوت عند نزول النوازل، وقد تقدّم الكلام عليه، وقد اقتصرنا في شرحها على هذا المقدار، وإن كانت تحمل البسط لعدم عود التطويل على ما نحن فيه بفائدة.

٨٧٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَتَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا مُتَابِعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ، إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَدْعُو عَلَيْهِمْ، عَلَى حَتَّى مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ عَلَى رَحْلِ وَذُكُوانَ وَغُصْبَةٍ وَيُؤْمِنُ مَنْ خَلْفَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٤٣) وَأَحْمَدُ (٣٠١/١) وَزَادَ: أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَقَتَلُوهُمْ، قَالَ عِكْرِمَةُ: كَانَ هَذَا مِفْتَاحَ الْقُنُوتِ.

الحديث أخرجه أبو داود من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس، وأخرجه أيضًا الحاكم، وليس في إسناده مطعنٌ إلا هلال بن خباب فإنّ فيه مقالاً، وقد وثقه أحمد وابن معين وغيرهما.

أُخِذَ: «اللَّهُمَّ الْعَنِ أَبَا سَفْيَانَ اللَّهُمَّ الْعَنِ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ اللَّهُمَّ الْعَنِ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ» فنزلت

وفي أخرى للترمذي قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو عَلَى أَرْبَعَةِ نَفَرٍ» فانزل الله تعالى الآية.

والحديث يدلّ على نسخ القنوت بلعن المستحقين، وإنّ الذي يشرع فعله نزول النوازل إنّما هو الدَّعَاءُ لجيش الحَقِيقِينَ بالنصرة وعلى جيش المبطلين بالخذلان والدَّعَاءُ برفع المصائب ولكنه يشكل على ذلك ما سيأتي في حديث أبي هريرة من نزول الآية عقب دعائه للمستضعفين وعلى كفّار مضر مع أنّ ذلك مما يجوز فعله في القنوت عند النوازل.

٨٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ، أَوْ يَدْعُوَ لِأَحَدٍ قَتَتِ بَعْدَ الرُّكُوعِ، قُرَيْبًا قَالَ: إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْحَةَ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. اللَّهُمَّ أَشْدُّ وَطَأْتُكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَبِينَ كَسِبَنِي يُوسُفُ قَالَ: يَجْهَرُ بِذَلِكَ، وَيَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ اللَّهُمَّ: الْعَنِ فُلَانًا وَفُلَانًا حَتَّيْنِ مِنَ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» الآية» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٥٥) وَالبخاري (٤٥٦٠).

٨٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ: اللَّهُمَّ نَجِّ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ. اللَّهُمَّ نَجِّ الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُمَّ أَشْدُّ وَطَأْتُكَ عَلَى مُضَرَ. اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَبِينَ كَسِبَنِي يُوسُفُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٠٦).

٨٦٩ - وَعَنْهُ أَيْضًا قَالَ: لَا فَرْقَ بَيْنَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْتَتِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَصَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/٢٥٥) (خ: ٧٩٧) (م: ٦٧٦)، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: وَصَلَاةِ الْعَصْرِ مَكَانَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ

قوله: (اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ) فيه جواز الدَّعَاءِ فِي الْقُنُوتِ لضعفة المسلمين بتخليصهم من الأسر، ويقاس عليه جواز الدَّعَاءِ لهم بالنجاة من كلّ ورطة يقعون فيها من غير فرق بين المستضعفين وغيرهم.

قوله: (في دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ) فيه أَنَّ القنوت للأنوال لا يختصّ

ببعض الصلوات فهو يردّ على من خصّصه بصلاة الفجر عندها.

قوله: (إِذَا قَالَ مَسْجِدَ اللَّهِ لِمَنْ حَمْدُهُ) فيه التصريح بأنّ القنوت بعد الركوع، وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدّم.

قوله: (مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ) بضمّ السّين المهملة وفتح اللام، قبيلة معروفة.

قوله: (عَلَى رَعْلٍ) - براء مكسورة وعين مهملة ساكنة - قبيلتان من سليم، كما في القاموس، وهو وما بعده بدلٌ من قوله: من بني سليم، وقوله: من بني سليم، بدلٌ أيضًا من الضمير في قوله عليهم.

قوله: (غُصَّةٍ) تصغير عصا، سمّيت به قبيلة من سليم أيضًا.

قوله: (وَذُكْوَانٍ) هم قبيلة أيضًا من سليم.

أَبْوَابُ السُّتْرِ أَمَامَ الْمُصَلِّي وَحُكْمُ الْمُرُورِ دُونَهَا

بَابُ اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ إِلَى السُّتْرِ وَالذَّنُوبِ مِنْهَا

وَالْأَنْجِرَافِ قَلِيلًا عَنْهَا وَالرَّخْصَةَ فِي تَرْكِهَا

٨٧١ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا صَلَّى

أَخَذَكُمْ فَلْيَصِلْ إِلَى سُتْرٍ وَلْيَذْنُ مِنْهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٩٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٥٤)

الحديث في إسناده محمد بن عجلان وبقية رجاله رجال الصحيح.

وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن أبي حثمة بمعناه، وأخرجه أيضًا النسائي قال أبو داود في سننه: وقد اختلف في إسناده، وقد بين ذلك الاختلاف.

قوله: (فَلْيَصِلْ إِلَى سُتْرٍ) فيه أَنَّ اتِّخَاذَ السُّتْرِ واجبٌ، ويؤيده حديث أبي هريرة الآتي، وحديث سبرة بن معبد الجهني عند الحاكم، وقال: على شرط مسلم بلفظ: «لَيْسَتْ تَرْتِيزُ أَحَدَكُمْ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِسُتْرٍ».

قوله: (وَلْيَذْنُ مِنْهَا) فيه مشروعية الذنوّ من السُّتْرِ حتّى يكون مقدار ما بينهما ثلاثة أذرع كما سيأتي والحكمة في الأمر بالذنوّ أن لا يقطع الشيطان عليه صلاته، كما أخرجه أبو داود في هذا الحديث متصلًا بقوله: «وَلْيَذْنُ مِنْهَا»، والمراد بالشيطان: المارّ بين يدي المصلّي كما في حديث «فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» قال في شرح المصابيح: معناه: يدنو من السُّتْرِ حتّى لا يوسوس الشيطان عليه صلاته. وسيأتي سبب تسمية المارّ شيطانًا والخلاف

فيه.

٨٧٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَّلَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: كَمْؤَخِرَةَ الرَّحْلِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٠٠/٢٢٤).

قوله: (كَمْؤَخِرَةَ الرَّحْلِ) قال النووي: المؤخرة بضمّ الميم وكسر الخاء وهمزة ساكنة، ويقال: بفتح الخاء مع فتح الهمزة وتشديد الخاء، مع إسكان الهمزة وتخفيف الخاء، ويقال: آخرة الرحل، بهمزة ممدودة وكسر الخاء فهذه أربع لغات وهي: العود الذي في آخر الرحل الذي يستند إليه الراكب من كور البعير، وهي قدر عظم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع.

والحديث يدلّ على مشروعية السُّتْرِ. قال النووي: ويحصل بأيّ شيء أقامه بين يديه. قال العلماء: والحكمة في السُّتْرِ كفّ البصر عمدًا وراءها ومنع من يجتاح بقربه

٨٧٣ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ يَأْمُرُ بِالْحَرْبَةِ فَيُوضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٤٢/٢) (خ: ٤٩٤) (م: ٥٠١).

قوله: (يَأْمُرُ بِالْحَرْبَةِ) أي يأمر خادمه بحمل الحربة. وفي لفظ لابن ماجه: وذلك أَنَّ المصلّي كان في فضاء ليس فيه شيء يستره. قوله: (وَالنَّاسُ) بالرفع عطفاً على فاعل فيصلي. قوله: (وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ) أي نصب الحربة بين يديه حيث لا يكون جدارًا. والحديث يدلّ على مشروعية اتِّخَاذِ السُّتْرِ في الفضاء وملزمة ذلك في السَّفَر، وعلى أَنَّ السُّتْرَةَ تحصل بكلّ شيء ينصب تجاه المصلّي وإن دق.

٨٧٤ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ شَاؤُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٣/٦) (خ: ٤٩٦) (م: ٥٠٨) (ن: ٣٩٣/٢). وفي حديث بلال: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَصَلَّى وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ نَحْوُ مِثْلِ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣/٦) وَالنَّسَائِيُّ (٣٩٣/٢) وَمَعْنَاهُ لِلْبَخَارِيِّ (٤٩٦) مِنْ حَلِيبِ ابْنِ عُمَرَ.

حديث بلال رجاله رجال الصحيح.

قوله: (وَبَيْنَ الْجِدَارِ) أي جدار المسجد ممّا يلي القبلة، وقد صرح بذلك البخاري في الاعتصام. قوله: (مَمَرٌ شَاؤُهُ) بالرفع وكان تامّةً أو ناقصةً والخبر محذوف أو الظرف الخبر، وأعربه الكرماني بالنصب على أَنَّ الممرّ خبر كان، واسمها نحو قدر المسافة.

عبد الرزاق التفرقة بين من يصلي إلى ستر أو إلى غير ستر عن عمر، لأن الذي يصلي إلى غير ستر مقتصّر بتركها، لا سيما إن صلى إلى شارع المشاة.

٨٧٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطْ خَطًّا، وَلَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٤٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٨٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٤٣).

الحديث أخرجه أيضًا ابن حبان وصححه البيهقي، وصححه أحمد وابن المديني فيما نقله ابن عبد البر في (الاستذكار)، وأشار إلى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبخاري وغيرهم. قال الحافظ: وأورده ابن الصلاح مثلاً للمضطرب، ونوزع في ذلك.

قال في بلوغ المرام: ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل حسن.

قوله: «فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا» فيه أن السّرة لا تختص بنوع بل كل شيء ينصبه المصلي تلقاء وجهه يحصل به الامتثال كما تقدم.

قوله: «فَلْيَنْصِبْ» بكسر الصاد: أي يرفع أو يقيم.

قوله: (عصًا) ظاهره عدم الفرق بين الرقيقة والغليظة، ويدل على ذلك قوله ﷺ: «اسْتَبْرُوا فِي صَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ» الحديث المتقدم وقوله ﷺ: «يُجْزَى مِنَ السَّتْرِ قَدْرُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ وَلَوْ بِرِقَّةٍ شَعْرَةٍ» أخرجه الحاكم وقال: على شرطهما.

قوله: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا» هكذا لفظ أبي داود وابن حبان، ولفظ ابن ماجه «فَإِنْ لَمْ يَجِدْ».

قوله: «فَلْيَخُطْ» هذا لفظ ابن ماجه، ولفظ أبي داود «فَلْيَخُطُّ» وصفه الخط ما ذكره أبو داود في سننه قال: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط غير مرّة فقال: هكذا عرضًا مثل الهلال.

وسمعت مسدّدًا قال: بل الخط بالطول. انتهى.

فاختار أحمد أن يكون مقوسًا كالحراب ويصلي إليه كما يصلي في الحراب واختار مسدّد أن يكون مستقيمًا من بين يديه إلى القبلة.

قال النووي في كفيته: المختار ما قاله الشيخ أبو إسحاق أنه إلى القبلة لقوله في الحديث: «تِلْقَاءَ وَجْهِهِ» واختار في التهذيب أن يكون من المشرق إلى المغرب.

ولم ير مالك ولا عامة الفقهاء الخط، كذا قال القاضي عياض، واعتدروا عن الحديث بأنه ضعيف مضطرب، وقالوا: الغرض

قال: والسياق يدل عليه وروى الإسماعيلي من طريق أبي عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة «كَانَ الْيَنْبُرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَائِطِ الْقِبْلَةِ إِلَّا قَدْرُ مَا تَمُرُ الْعَنْزُ». وأصله في البخاري، قال ابن بطال: هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني قدر عمر الشاة وقيل: أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث ابن عمر عن بلال الذي أشار إليه المصنف ولفظه في البخاري عن نافع «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَشَى قِبَلَ وَجْهِهِ حِينَ يَدْخُلُ وَجَعَلَ الْبَابَ قَبْلَ ظَهْرِهِ، فَمَشَى حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ صَلَّى، يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِهِ بِلَالٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِيهِ».

وجمع الداودي بأن أقله عمر الشاة وأكثره ثلاثة أذرع. وجمع بعضهم بأن عمر الشاة في حال القيام، والثلاثة الأذرع في حال الركوع والسجود، كذا قال ابن رسلان، والظاهر أن الأمر بالعكس قال ابن الصلاح: قدروا عمر الشاة بثلاثة أذرع. قال الحافظ: ولا يخفى ما فيه قال ابن رسلان: وثلاث ذراع أقرب إلى المعنى من ثلاثة أذرع.

قال البخاري: استحَبَّ أهل العلم الدّون من السّرة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود، وكذلك بين الصفوف انتهى.

٨٧٥- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَا نُصَلِّي وَالِدَوَابَّ تَمُرُ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَلَكَّرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمَا ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٦٣) وَمُسْلِمٌ (٤٩٩/٢٤٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٤٠).

قوله: (مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ) قد تقدم ضبطه وتفسيره.

قوله: «بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمَا» هذا مطلق والأحاديث التي فيها التقدير بممر الشاة وثلاثة أذرع مقيدة لذلك.

قوله: «ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» لأنه قد فعل المشروع من الإعلام بأنه يصلي.

والمراد بقوله: «لَا يَضُرُّهُ» الضرر الرجوع إلى نقصان صلاة المصلي، وفيه إشعار بأنه لا ينقص من صلاة من اتخذ سترًا لمرور من مر بين يديه شيء وحصول النقصان إن لم يتخذ ذلك، وسيأتي الكلام فيه، وقد قيد بما إذا كان منفردًا أو إمامًا، وأمّا إذا كان مؤتمًا فستر الإمام ستر له.

وقد سبّب البخاري وأبو داود لذلك وأخرج الطبراني في الأوسط عن أنس مرفوعًا: «سُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ» وفي إسناده سؤدد بن عاصم، وقد تفرد به وهو ضعيف.

وأخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر موقوفًا عليه وروى

وَيَبْنِي الْجِدَارَ مَرَّةً شَاةٍ ظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ فِي (مُصَلَّاهُ) فِي مَسْجِدِهِ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْعَهْدِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ صَلَاتِهِ فِي الْكُعْبَةِ الْمُتَقَدِّمِ، فَلَا وَجْهَ لَتَقْيِيدِ مَشْرُوعِيَةِ السَّتَرَةِ بِالْفَضَاءِ.

بَابُ دَفْعِ الْمَارِّ وَمَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ وَالرَّخْصَةِ فِي ذَلِكَ لِلطَّائِفِينَ بِالْبَيْتِ

٨٧٩ - عَنْ ابْنِ عِمْرَانَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَذْغُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنْ أَبَى؛ فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٦/٢) وَمُسْلِمٌ (٥٠٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٥٥).

٨٨٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيُدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (حَم: ٦٣/٣) (خ: ٥٠٩) (م: ٥٠٥) (د: ٧٠٠) (ن: ٦٦/٢).

قوله: (إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَذْغُ) هذا مطلقٌ مقيدٌ بما في حديث أبي سعيدٍ من قوله ﷺ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ» فلا يجوز الدَّفْعُ والمَقَاتِلَةُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ لَهُ سِتْرَةٌ.

قال النووي: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ لِمَنْ لَمْ يَفْرُطْ فِي صَلَاتِهِ بِإِحْطَاطٍ وَصَلَّى إِلَى سِتْرَةٍ أَوْ فِي مَكَانٍ يَأْمَنُ الْمُرُورَ بَيْنَ يَدَيْهِ.

قوله: (فَلَا يَذْغُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ) ظاهر النِّهْيِ التَّحْرِيمِ.

قوله: (فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ) وفيه أَنَّهُ يَدْفَعُهُ أَوَّلًا بِمَا دُونَ الْقَتْلِ فَيُضَاهِلُ الْوُجُوهَ ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْأَشَدِّ فَلَا شَدَّ إِلَى حَدِّ الْقَتْلِ.

قال القاضي عياضٌ والقرطبي: وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَقَاتِلَهُ بِالسَّلَاحِ لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ لِقَاعِدَةِ الْإِتْبَالِ عَلَى الصَّلَاةِ

وَالِاسْتِغْثَالِ بِهَا وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ لَهُ أَنْ يَقَاتِلَهُ حَقِيقَةً، وَاسْتَبْعَدَ ذَلِكَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَقَالَ: الْمُرَادُ بِالْمَقَاتِلَةِ الْمُدَافَعَةُ، وَأَغْرَبَ الْبَاجِي فَقَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمَقَاتِلَةِ اللَّعْنُ أَوْ التَّعْنِيفُ.

وَتَعْقِبُهُ الْحَافِظُ بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ التَّكَلُّمَ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُبْطَلٌ بِخِلَافِ الْفِعْلِ الْسَّيْرِ وَقَدْ رَوَى الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِلَفْظٍ: «فَإِنْ أَبَى فَلْيَجْعَلْ يَدَهُ فِي صَدْرِهِ وَلْيُدْفَعْهُ» وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الدَّفْعِ بِالْيَدِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ أَبُو سَعِيدٍ بِالْغُلَامِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ دَفَعَهُ فِي صَدْرِهِ ثُمَّ عَادَ دَفْعَهُ أَشَدَّ مِنَ الْأَوَّلَى كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ.

ونقل البيهقي عن الشافعي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقَاتِلَةِ دَفْعُ أَشَدَّ مِنَ الدَّفْعِ الْأَوَّلِ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: فَإِنْ دَفَعَهُ بِمَا يَجُوزُ فَهَلْكَ فَلَا قُودَ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ.

الإعلام وهو لا يحصل بالخطِّ واختلف قول الشافعي، فروي عنه استحبابه، وروي عنه عدم ذلك.

وقال جمهور أصحابه باستحبابه.

قوله: (وَلَا يَضْرِبُهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ «ثُمَّ لَا يَضْرِبُهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ» وَلَفْظُ ابْنِ حِبَّانَ «مَنْ مَرَّ أَمَامَهُ» وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا.

٨٧٧ - عَنْ الْمُفَضِّلِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى إِلَى عُودٍ وَلَا عُودٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْسَرِ أَوْ الْأَيْمَنِ، وَلَا يَصْنَعُ لَهُ صَمَدًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٩٣).

٨٧٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي فَضَاءٍ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ». رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٢٢٤/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٧١٨)

الحديث الأول في إسناده أبو عبيدة الوليد بن كامل الجعفي الشامي قال المنذري: وفيه مقال، وقال في التقريب: لئن الحديث والحديث الثاني أخرجه أيضاً النسائي قال المنذري: وذكر بعضهم أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالًا.

قوله: (إِلَى عُودٍ) هو واحد العيدان.

قوله: (وَلَا عُودٍ) هو واحد العمد.

قوله: (الْأَيْسَرِ أَوْ الْأَيْمَنِ) قال ابن رسلان: وَلَعَلَّ الْأَيْمَنَ أَوَّلِي وَلِهَذَا بَدَأَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ، يَعْنِي فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَعَكْسَ ذَلِكَ الْمُصَنَّفُ، وَلَعَلَّهَا رِوَايَةُ أَحْمَدَ، وَيَكْفِي فِي دَعْوَى الْأَوَّلِيَّةِ حَدِيثُ «أَنَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنْعَلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

وفي الحديث استحباب أن تكون السَّتْرَةُ عَلَى جِهَةِ الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ.

قوله: (وَلَا يَصْنَعُ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَالِثِهِ وَالصَّمَدُ فِي اللَّفْظِ: الْقَصْدُ، يُقَالُ: أَصَمَدٌ صَمَدٌ فَلَنْ أَيْ أَقْصَدُ قَصْدَهُ: أَيْ لَا يَجْعَلُهُ قَصْدَهُ الَّذِي يُصَلِّي إِلَيْهِ تَلْقَاءُ وَجْهَهُ.

قوله: (صَلَّى فِي فَضَاءٍ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اتِّخَاذَ السَّتْرَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ فَيَكُونُ قَرِينَةً لَصَرْفِ الْأَوَامِرِ إِلَى النَّدْبِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ تَرَفَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ لَا يَعَارِضُ الْقَوْلَ الْخَاصَّ بِنَاءً، وَتِلْكَ الْأَوَامِرُ السَّابِقَةُ خَاصَّةٌ بِالْأُمَّةِ فَلَا يَصْلَحُ هَذَا الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ قَرِينَةً لَصَرْفِهَا.

(فَإِذْ) أَعْلِمَ أَنَّ ظَاهِرَ أَحَادِيثِ الْبَابِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الصَّحَارِيِّ وَالْعِمْرَانِ، وَهُوَ الَّذِي ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ مِنْ اتِّخَاذِهِ السَّتْرَةَ سِوَاءَ كَانِ فِي الْفَضَاءِ أَوْ فِي غَيْرِهِ، وَحَدِيثُ: «أَنَّهُ كَانَ يَنْسُ مَصَلَّاهُ

٨٨١ - وَعَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي جَهْمٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ الصَّمَةِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»، قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْرِي قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حس: ١٦٩/٤) (خ: ٥١٠) (م: ٥٠٧) (د: ٧٠١) (ت: ٣٣٦) (ن: ٦٦/٢) (هـ: ٩٤٤).

قوله: (مَاذَا عَلَيْهِ) في رواية للبخاري: «مِنْ الْإِثْمِ» تفرد بها الكشميهني.

قال الحافظ: ولم أرها في شيء من الروايات مطلقًا. قال: فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظنها الكشميهني أصلاً.

وقد أنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها. قوله: (لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ) يعني لو علم المار مقدار الإثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم فجواب لو: قوله «لَكَانَ أَنْ يَقِفَ».

وقال الكرماني: جواب لو ليس هو المذكور، بل التقدير: لو يعلم ما عليه لوقف أربعين، ولو وقف أربعين لكان خيراً له. قال الحافظ: وليس ما قاله متعيناً.

قوله: (أَرْبَعِينَ) ذكر الكرماني لتخصيص الأربعين بالذكر حكمتين: إحداهما: كون الأربعة أصل جميع الأعداد، فلمّا أريد التّكثير ضربت في عشرة.

ثانيهما: كون كمال أطوار الإنسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلق، وكذا بلوغ الأشد.

قال الحافظ: ويحتمل غير ذلك.

وفي سنن ابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة: «لَكَانَ أَنْ يَقِفَ بِأَقَاةٍ عَامٍ خَيْرًا لَهُ مِنْ الْخَطْوَةِ الَّتِي خَطَاَهَا»، وهذا مشعر بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين.

وفي مسند الزّار «لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا».

قوله: (خَيْرًا لَهُ) روي بالنصب على أنه خبر كان وبالرفع على أنه اسم كان وهي رواية الترمذي.

قال في الفتح: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْجُمْلَةُ خَيْرَهَا.

قوله: (قَالَ أَبُو النَّضْرِ إِلَى آخِرِهِ) فيه إيهام ما على المار من

وهل تجب دية أم يكون هدراً؟ مذهبان للعلماء، وهما قولان في مذهب مالك وحكى القاضي عياض وابن بطال الإجماع على أنه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعتة، لأن ذلك أشد في الصلاة من المرور.

قال الحافظ: وذهب الجمهور إلى أنه إذا مر ولم يدفعه فلا ينبغي له أن يردّه، لأن فيه إعادة للمرور قال: وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره أن له ذلك.

قال النووي: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع وتعقبه الحافظ بأنه قد صرح بوجوبه أهل الظاهر انتهى، وظاهر الحديث معهم.

قوله: (فَلِإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ) في القاموس القرين: المقارن والصاحب، والشيطان المقرون بالإنسان لا يفارقه وهو المراد هنا.

قوله: (فَلِإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ) قال الحافظ: إطلاق الشيطان على المار من الإنس شائع ذائع، وقد جاء في القرآن قوله تعالى: «شَیْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ»، وسبب إطلاقه عليه أنه قفل فغل الشيطان وقيل: معناه إنما حمله على مروره وامتناعه من الرجوع الشيطان.

وقال ابن بطال: في هذا الحديث جواز إطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين.

قال الحافظ: وهو مبني على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنّي ومجازاً على الإنسي، وفيه بحث.

وقيل: المراد بالشيطان القرين كما في الحديث الأول.

وقد استنبط ابن أبي جرة من قوله: «فَلِإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» أن المراد بالمقاتلة: المدافعة اللطيفة لا حقيقة القتال، لأن مقاتلة الشيطان إمّا هي بالاستعاذة والتستتر عنه بالتسمية ونحوها قال: وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلي من المرور أو لدفع الإثم عن المار؟ الظاهر الثاني انتهى.

قال الحافظ: وقال غيره: بل الأول أظهر، لأن إقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره.

وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُصَلِّي مَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِ بِالْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا صَلَّى إِلَّا إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ».

قال: فهذان الأثران مقتضاهما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي ولا يختص بالمار وهما وإن كانا موقفين لفظاً فحكمهما حكم الرفع، لأن مثلهما لا يقال بالرأي انتهى

الإثم زجرًا له.

والحديث يدل على أن المرور بين يدي المصلّي من الكبار الموجبة للنار وظاهره عدم الفرق بين صلاة الفريضة والنافلة.

٨٨٢ - وعن المطلب بن أبي وداعة أنه «رأى النبي ﷺ يُصَلّي مما يلي باب بني سَهْم والناسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرَةٌ» رواه أحمد (٣٩٩/٦) وأبو داود (٢٠١٦)، ورواه ابن ماجه (٢٩٥٨) والنسائي (٢٣٥/٥). ولفظهما: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا فَرَّغَ مِنْ سُجُودِهِ جَاءَ حَتَّى يَحَافِظَ بِالرُّكْنِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي حَاشِيَةِ الْمَطَافِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ أَحَدٌ».

الحديث من رواية كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن بعض أهله عن جده ففي إسناده مجهول والمطلب وابوه لهما صحبة، وهما من مسلمة الفتح.

قوله: (وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ) فيه دليل على أن مرور المار بين يدي المصلّي مع عدم اتخاذ السترة لا يطل صلاته.

قوله: (وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرَةٌ) قال سفيان: يعني ليس بينه وبين الكعبة سترَةٌ.

وفيه دليل على عدم وجوب السترة، ولكن قد عرفت أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بنا.

قوله: (مِنْ سُجُودِهِ) بضم السين المهملة وسكون الباء بعدها عين مهملة: أي مرّ أشواطه السبعة.

قوله: (فِي حَاشِيَةِ الْمَطَافِ) أي جانبه.

بَابُ مَنْ صَلَّى وَبَيْنَ يَدَيْهِ إِنْسَانٌ أَوْ بِهِمَةٌ

٨٨٣ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ اغْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ فَلِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَيِّرَ أَتَيْتُنِي فَأَوْتَرْتُ». وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ١٣٤/٦) (خ: ٢٨٣) (م: ٥١٢) (د: ٧١١) (ن: ١٠١/١) (هـ: ٩٥٦)

قوله: (صَلَاتُهُ مِنَ اللَّيْلِ) أي صلاة التطوع.

قوله: (وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ) زاد أبو داود «رَاقِدَةٌ»، وفيه دلالة على جواز الصلاة إلى التأم من غير كراهة.

وقد ذهب مجاهد وطاوس ومالك والهادوية إلى كراهة الصلاة إلى التأم خشية ما يبدو منه مما يليه المصلّي عن صلاته. واستدلوا بحديث ابن عباس عن أبي داود وابن ماجه بلفظ: «لَا تُصَلُّوا خَلْفَ التَّائِمِ وَالْمُتَحَدِّثِ» وقد قال أبو داود: طرقة كلها واهية.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَظِ.

وفي الباب عن أبي هريرة عند الطبراني وعن ابن عمر عند ابن عدي وهما واهيان.

قوله: (فَلِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَيِّرَ) فيه مشروعية جعل الوتر آخر صلاة الليل، وسيأتي الكلام عليه.

قوله: (فَأَوْتَرْتُ) فيه دليل على ما قاله النووي في شرح المهذب «إِنْ مِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَهَجُّدٌ وَوَقَّ بِاسْتِيقَاطِهِ آخِرَ اللَّيْلِ فَيَسْتَحَبُّ لَهُ تَأْخِيرُ الْوُتْرِ لِيَفْعَلَهُ آخِرَ اللَّيْلِ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى الْبَحْثُ عَنْ ذَلِكَ. وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ».

قَالَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ أَنْ سَأَفَهُ: وَهُوَ حُجَّةٌ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ إِلَى التَّائِمِ انْتَهَى.

٨٨٤ - وَعَنْ يُمَيْمَةَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلّي، وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ تُصَلّي عَلَى خُمُرَتِهِ، إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٣٠/٦) (خ: ٣٣٣) (م: ٥١٣).

قوله: (وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ) في رواية للبخاري: «وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي».

قوله: (بِحِذَاءِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ)، وفي رواية للبخاري: «حِينَالْ مُصَلّي النَّبِيِّ ﷺ»، وفي أخرى له: «وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ نَائِمَةٌ»، ومعنى الروايات واحد.

قوله: (عَلَى خُمُرَتِهِ) هي السجادة، وقد تقدّم ضبطها وتفسيرها.

قوله: (أَصَابَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ) في رواية للبخاري: «أَصَابَنِي ثَوْبُهُ» وفي أخرى له: «أَصَابَنِي ثِيَابُهُ» وفي أخرى له: «فَرَبَّمَا وَقَعَ ثَوْبُهُ» وفي أخرى له أيضا: «فَرَبَّمَا وَقَعَ ثِيَابُهُ».

والحديث يدل على أنه لا كراهة إذا أصاب ثوب المصلّي امرأته الخائض.

وقد تقدّم الكلام في ذلك وساقه المصنّف هنا للاستدلال به على صحة صلاة من صلى وبين يديه إنسان، ولا دلالة في الحديث على ذلك، لأن غاية ما فيه أنها كانت بحذاء مسجده ﷺ وهو لا يستلزم أن تكون بين يديه وقد استدلل به على أن المرأة لا تقطع الصلاة.

قال ابن بطال: هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلّي وقبلته تدلّ على جواز القعود لا على جواز المرور.

٨٨٥ - عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «زَارَ النَّبِيَّ ﷺ عَبَّاسًا فِي

فَقَالَ: الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ (حم: ١٤٩/٥) (م: ٥١٠) (د: ٧٠٢) (ت: ٣٣٨) (ن: ٦٣/٢) (هـ: ٩٥٢).

حديث عبد الله بن مغفل رواه ابن ماجه من طريق جميل بن الحسن وفيه ضعف وبقيته رجاله ثقات.

وفي الباب عن الحكم الغفاري عند الطبراني في المعجم الكبير بلفظ حديث عبد الله بن مغفل وعن أنس عند البزار بلفظ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْجِمَارُ وَالْمَرْأَةُ». قال العراقي: ورجاله ثقات.

وعن أبي سعيد أشار إليه الترمذي.

وعن ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه بلفظ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ» ولم يقل أبو داود: الأسود. وقد روي موقوفاً على ابن عباس.

وعن ابن عباس حديث آخر مرفوع عند أبي داود، وزاد فيه: «الْخَنَزِيرُ وَالْجُذُوعُ وَالْمَجُوسِيُّ» وقد صرح أبو داود أن ذكر الخنزير والمجوسي فيه نكارة، قال: ولم اسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل وأحسبه وهم، لأنه كان يحدثنا من حفظه انتهى.

وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْهَضُ أَهْلَى الرِّوَايِ يُرِيدُ أَنْ يُصَلِّيَ قَدْ قَامَ وَتَمَنَّا إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا جِمَارٌ مِنْ شَيْعِبٍ، فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَكْبُرْ وَأَجْرَى إِلَيْهِ يَغْقُوبُ بْنُ زُعْمَةَ حَتَّى رَدَّهُ». قال العراقي: وإسناده صحيح.

وَعَنْ عَائِشَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ إِلَّا الْجِمَارُ وَالْكَافِرُ وَالْكَلْبُ وَالْمَرْأَةُ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَقَدْ قُرْنَا بِذَوَابِ سَوَاءٍ. قال العراقي: ورجاله ثقات.

وأحاديث الباب تدل على أن الكلب والمرأة والحمار تقطع الصلاة، والمراد بقطع الصلاة إبطالها، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأنس وابن عباس في رواية عنه، وحكي أيضاً عن أبي ذر وابن عمر، وجاء عن ابن عمر أنه قال به في الكلب، وقال به الحكم بن عمرو الغفاري في الحمار.

وتمن قال من التابعين بقطع الثلاثة المذكورة الحسن البصري وأبو الأحوص صاحب ابن مسعود ومن الأئمة أحمد بن حنبل فيما حكاه عنه ابن حزم الظاهري، وحكى الترمذي عنه أنه يخصصه بالكلب الأسود، ويتوقف في الحمار والمرأة.

قال ابن دقيق العيد: وهو أجد تما دلاً عليه كلام الأثرم من جزم القول عن أحمد بأنه لا يقطع المرأة والحمار.

بَادِيَةً لَنَا وَلَنَا كَلْبَتُهُ وَجِمَارَةٌ تَرْمَعُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ وَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَمْ يُؤْخَرْ أَوْ لَمْ يُزَجَّرْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١١/١) وَالتَّسَانِي (٥٦/٢)، وَابْنُ دَاوُدَ مَعْنَاهُ (٧١٨).

الحديث في إسناده عند أبي داود والتساني محمد بن عمر بن علي والعباس بن عبيد الله بن عباس وهما صدوقان.

وقال المنذري: ذكر بعضهم أن في إسناده مقلاً.

قوله: (زَارَ النَّبِيُّ ﷺ... إلخ) فيه مشروعية زيارة الفاضل للمفضول.

قوله: (فِي بَادِيَةٍ لَنَا) البادية: البدو، وهو خلاف الحضر.

قوله: (كَلْبَتُهُ) بلفظ التصغير، ورواية أبي داود «كَلْبَةٌ» بالكبير.

قوله: (وَجِمَارَةٌ) قال في المفاتيح: التاء في حارة وكلبة للإفراد كما يقال: ثمر وثمره، ويجوز أن تكون للتأنيث.

قال الجوهري: وربما قالوا: حارة، والأكثر أن يقال للأنثى: أتان.

الحديث استدلل به على أن الكلب والحمار لا يقطعان الصلاة.

وقد اختلف في ذلك، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا، وليس في هذا الحديث ذكر نعت الكلب بكونه أسود، ولا ذكر أنهما مرأ بين يديه، وكونهما بين يديه لا يستلزم المرور الذي هو محل النزاع.

بَابُ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ بِمُرُورِهِ

٨٨٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ وَالْجِمَارُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤٢٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٥٠) وَمُسْلِمٌ (٥١١) وَزَادَ: «وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ».

٨٨٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ وَالْجِمَارُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٨٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٥١).

٨٨٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّيُ فَإِنَّهُ يَسْتَرْهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ، الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ، قُلْتُ يَا أَبَا ذَرٍّ: مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَخْضَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي،

ومنه من يدعي النسخ بالحديث الآخر «لا يَقْطَعُ الصَّلَاةُ شَيْئًا وَادْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ» قال: وهذا غير مرضي، لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأحاديث وتاويلها وعلمنا التاريخ وليس هنا تاريخ، ولا تعذر الجمع والتأويل، بل يتأول على ما ذكرناه، مع أن حديث «لا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ شَيْئًا» ضعيف انتهى.

وروي القول بالنسخ عن الطحاوي وابن عبد البر، واستدل على تأخر تاريخ حديث ابن عباس الآتي بأنه كان في حجة الوداع وهي في سنة عشر وفي آخر حياة النبي ﷺ وعلى تأخر حديث عائشة وحديث ميمونة المتقدمين.

وحديث أم سلمة الآتي بأن ما حكاه زوجها عنه يعلم تأخره لكون صلاته بالليل عندهن، ولم يزل على ذلك حتى مات خصوصاً مع عائشة مع تكرار قيامه في كل ليلة، فلو حدث شيء مما يخالف ذلك لعلمن به.

وعلى تسليم صحة هذا الاستدلال على التأخر لا يتم به المطلوب من النسخ.

أما أولاً فقد عرفت أن حديث عائشة وميمونة خارجان عن محل النزاع وحديث أم سلمة أخص من المتنازع فيه، لأنه الذي فيه مرور الصغير بين يديه ﷺ وحديث ابن عباس ليس فيه إلا مرور الأثان فهو أخص من الدعوى.

وأما ثانياً: فالخاص بهذه الأمور لا يصلح لنسخ ما اشتمل على زيادة عليها لما تقرّر من وجوب بناء العام على الخاص مطلقاً.

وأما ثالثاً فقد أمكن الجمع بما تقدّم.

وأما رابعاً فيمكن الجمع أيضاً بأن يحمل حديث عائشة وميمونة وأم سلمة على صلاة النفل وهو يختفر فيه ما لا يختفر في الفرض، على أنه لم ينقل أنه اجتزأ بتلك الصلاة، أو يجعل على أن ذلك وقع في غير حالة الحيض. والحكم بقطع المرأة للصلاة إنما هو إذا كانت حائضاً كما تقدّم أيضاً قد عرفت أن وقوع ثوبه ﷺ على ميمونة لا يستلزم أنها بين يديه فضلاً عن أن يستلزم المرور.

وكذلك اعتراض عائشة لا يستلزم المرور ويجعل حديث ابن عباس على أن صلاته ﷺ كانت إلى ستره، ومع وجود السترة لا يضر مرور شيء من الأشياء المتقدمة كما يدل على ذلك قوله في حديث أبي هريرة: «وَيَقْبِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ»، وقوله في حديث أبي ذر: «فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ

وذهب أهل الظاهر أيضاً إلى قطع الصلاة بالثلاثة المذكورة إذا كان الكلب والحمار بين يديه، سواء كان الكلب والحمار مساًراً أم غير مساًراً وصغيراً أم كبيراً حياً أم ميتاً، وكون المرأة بين يدي الرجل مارة أم غير مارة صغيرة أم كبيرة إلا أن تكون مضطجعة معترضة وذهب إلى أنه يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض ابن عباس وعطاء بن أبي رباح، واستدل بالحديث السابق عند أبي داود وابن ماجه بلفظ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ» ولا عذر لمن يقول: يحمل المطلق على المقيد من ذلك، وهم الجمهور، وأما من يعمل بالمطلق وهم الحنفية وأهل الظاهر فلا يلزمهم ذلك وقال ابن العربي: إنه لا حجة لمن قيد بالحائض، لأن الحديث ضعيف.

قال: وليست حيضة المرأة في يدها ولا بطنها ولا رجلها. قال العراقي: إن أراد بضعفه ضعف رواه فليس كذلك، فإن جميعهم ثقات، وإن أراد به كون الأكثرين وقفوه على ابن عباس فقد رفعه شعبة، ورفع الثقة مقدّم على وقف من وقفه، وإن كانوا أكثر على القول الصحيح في الأصول وعلوم الحديث انتهى.

وروي عن عائشة أنها ذهبت إلى أنه يقطعها الكلب والحمار والسنور دون المرأة، ولعل دليلها على ذلك ما روته من اعتراضها بين يدي النبي ﷺ كما تقدّم. وقد عرفت أن الاعتراض غير المرور.

وقد تقدّم عنها أنها روت عن النبي ﷺ: «أَنَّ الْمَرْأَةَ تَقْطَعُ الصَّلَاةَ» فهي محجوجة بما روت ويمكن الاستدلال بحديث أم سلمة وسيأتي ما عليه. وذهب إسحاق بن راهويه إلى أنه يقطعها الكلب الأسود فقط، وحكاه ابن المنذر عن عائشة ودليل هذا القول أن حديث ابن عباس الآتي أخرج الحمارة، وحديث أم سلمة الآتي أيضاً.

وكذلك حديث عائشة المتقدم أخرج المرأة، والتقييد بالأسود أخرج ما عداه من الكلاب وحديث: «أَنَّ الْخَيْزُرَ وَالْمَجُوسِيَّ وَالْيَهُودِيَّ يَقْطَعُ» لا تقوم بمثله حجة كما تقدّم. وفيه: أن حديث عائشة المتقدم مشتمل على ذكر الكافر، ورجال إسناده ثقات كما عرفت.

وذهب مالك والشافعي وحكاه النووي عن جمهور العلماء من السلف والخلف، ورواه المهدي في البحر عن العترة أنه لا يبطل الصلاة مرور شيء.

قال النووي: وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد إبطاؤها.

الحديث الوارد بذلك، وقد تقدّم ما يؤيده ويبقى النزاع في الحمار، وقد أسلفنا في ذلك ما فيه كفاية وأما المرأة غير الحائض والكلب الذي ليس بأسود فقد عرفت الكلام فيهما انتهى.

٨٨٩ - وَهَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي حُجْرَتِهَا، فَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ أَوْ عُمَرُ، فَقَالَ يَبْدُو هَكَذَا فَرَجَعَ، فَمَرَّتْ ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ يَبْدُو هَكَذَا فَمَضَتْ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هُنَّ أَغْلَبُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٤/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٤٨).

الحديث في إسناده مجهول وهو قيس بن المدني والد محمد بن قيس القاص وبقيّة رجاله ثقات.

قوله: (عَبْدُ اللَّهِ أَوْ عُمَرُ) يعني ابن أبي سلمة.

قوله: (ابْنَةُ أُمِّ سَلَمَةَ) تعني زينب بنت أبي سلمة.

قوله: (هُنَّ أَغْلَبُ) أي لا يتهن لجهلهن، والحديث يدل على أنّ مرور الجارية لا يقطع الصلاة والاستدلال به على ذلك لا يتم إلا بعد تسليم أنه لم يكن له ﷺ سترة عند مرورها وأنه اعتدّ بتلك الصلاة وقد عرفت بقيّة الكلام على ذلك في شرح الأحاديث التي قبله.

٨٩٠ - وَهَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَأَذَرُوهُمَا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧١٩).

الحديث في إسناده مجاليد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي، وقد تكلم فيه غير واحد، وأخرج له مسلم حديثاً مقروناً بجماعة من أصحاب الشّعبي وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ قَالُوا: لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ وَأَذَرُوا مَا اسْتَطَعْتُ» وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو ضعيف.

قال العراقي: والصحيح عن ابن عمر ما رواه مالك في الموطأ من قوله: «أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ بِمَا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي» وأخرج الدارقطني عنه بإسناد صحيح أنه قال: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ» وفي الباب أيضاً عن أنس عند الدارقطني بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ فَمَرَّ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ جِمَارٌ فَقَالَ عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رِيعة: سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ الْمُسَبِّحُ أَتَيْتُ؟ قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَبَّحْتُ أَنَّ الْجِمَارَ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، قَالَ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ» وإسناده ضعيف كما قال الحافظ في الفتح.

وعن جابر عند الطبراني في الأوسط بلفظ: قال ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَأَذَرُوهُمَا مَا اسْتَطَعْتُمْ» وفي إسناده يجيى بن

الزّحلي، ولا يلزم من نفي الجدار، كما سيأتي في حديث ابن عباس نفي سترة أخرى من حربة أو غيرها كما ذكره العراقي. ويدل على هذا أنّ البخاري بوّب على هذا الحديث باب (مُتَرَوِّعُ) الإمام مُتَرَوِّعٌ لِمَنْ خَلْفَهُ) فاقضى ذلك أنّه ﷺ كان يصلّي إلى سترة.

لا يقال: قد ثبت في بعض طرقه عند البرّار بإسناد صحيح بلفظ: «لَيْسَ شَيْءٌ بِسُتْرَةٍ تَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ» لأنّا نقول: لم ينف السترة مطلقاً، إنّما نفى السترة التي تحول بينهم وبينه كالجدار المرتفع الذي يمنع الرؤية بينهما، وقد صرح بمثل هذا العراقي، ولو سلم أنّ هذا يدل على نفي السترة مطلقاً، لا يمكن الجمع بوجوه آخر، ذكره ابن دقيق العيد، وهو أنّ قول ابن عباس كما سيأتي، ولم ينكر ذلك على أحد، ولم يقل: ولم ينكر النبي ﷺ ذلك يدل على أنّ المرور كان بين يدي بعض الصفّ ولا يلزم من ذلك اطلاع النبي ﷺ لجواز أن يكون الصفّ ممتداً ولا يطلع عليه ولا يقال: إنّ قوله: «أَحَدٌ» يشمل النبي ﷺ، لأنّه لا معنى للاستدلال بعدم الإنكار من غير النبي ﷺ مع حضرته، ولو سلم اطلاعه ﷺ على ذلك كما ورد في بعض روايات الصحيح بلفظ: «فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ» بالبناء للمجهول لم يكن ذلك دليلاً على الجواز، لأن ترك الإنكار إنّما كان لأجل أنّ الإمام سترة للمؤمنين كما تقدّم وسيأتي، ولا قطع مع السترة لما عرفت، ولو سلم صحة الاستدلال بهذا الحديث على الجواز وخلوصه من شوائب هذه الاحتمالات لكان غايته أنّ الحمار لا يقطع الصلاة ويبقى ما عداه وأما الاستدلال بحديث «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ» فستعرف عدم انتهاضه للاحتجاج، ولو سلم انتهاضه فهو عامٌ خصص هذه الأحاديث، أمّا عند من يقول: إنّ بيني العام على الخاص مطلقاً فظاهراً، وأمّا عند من يقول: إنّ العام المتأخّر ناسخٌ فلا تأخّر لعدم العلم بالتأخير، ومع عدم العلم يبنى العام على الخاص عند الجمهور وقد ادّعى أبو الحسين الإجماع على ذلك وأمّا على القول بالتعارض بين العام والخاص مع جهل التاريخ كما هو مذهب جمهور الرّيدة والحنفية والقاضي عبد الجبار والباقلاني، فلا شك أنّ الأحاديث الخاصة فيما نحن بصدده أرجح من هذا الحديث العام إذا تقرر لك ما أسلفنا عرفت أنّ الكلب الأسود والمرأة الحائض يقطعان الصلاة، ولم يعارض الأدلة القاضية بذلك معارضٌ إلا ذلك العموم على المذهب الثاني، وقد عرفت أنّه مرجوح.

وكذلك يقطع الصلاة الخنزير والجوسي واليهودي إن صحّ

قوله: (بَيِّنْ يَدَيَّ بَعْضِ الصَّغَفِ) زاد البخاري في الحج: «حتى سرت بين يدي بعض الصغف».

قوله: (فَلَمْ يُنَكِّرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ) قال ابن دقيق العيد: استدلل ابن عباس بترك الإنكار على الجواز ولم يستدل بترك إعادتهم الصلاة، لأن ترك الإنكار أكثر فائدة.

قال الحافظ: وتوجيهه أن ترك الإعادة يدل على صحتها فقط لا على جواز المرور، وترك الإنكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معاً.

والحديث استدلل به على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة وأنه ناسخ لحديث أبي ذر المتقدم ونحوه لكون هذه القصة في حجة الوداع.

وقد تعقب بما قدمناه في شرح أحاديث أول الباب. وحكى الحافظ عن ابن عبد البر أنه قال: حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد (إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ) فإن ذلك مخصوص بالإمام والمفرد فأما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا، قال: وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء، وكذا نقل القاضي عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره، لكن اختلفوا هل سترتهم ستر الإمام أو سترتهم الإمام بنفسه انتهى.

إذا تقرر الإجماع على أن الإمام أو سترته ستره للمؤمنين وتقرر بالأحاديث المتقدمة أن الحمار ونحوه إنما يقطع مع عدم اتخاذ السترة تبين بذلك عدم صلاحية حديث ابن عباس للاحتجاج به على أن الحمار لا يقطع الصلاة لعدم تناوله محل النزاع وهو القطع مع عدم السترة ولو سلم تناوله لكان المتعين الجمع بما تقدم.

أَبْوَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

بَابُ سُنَنِ الصَّلَاةِ الرَّائِيَةِ الْمُؤَكَّدَةِ

٨٩٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ، كَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا فَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٧/٢).

٨٩٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا

مِائَتُونَ التَّمَارَ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَعَنْ أَبِي إِمَامَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ وَالذَّارِقُطِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ» وَفِي إِسْنَادِهِ غَيْرُ بَنٍ مَعْدَانٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وعن أبي هريرة عند الدارقطني قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ امْرَأَةٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا حِمَارٌ وَإِذَا مَا اسْتَطَعْتُ» وَهُوَ مِنْ رَوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فُرَوه عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَإِنْ صَحَّ كَانَ صَالِحًا لِلِاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى النَّسْخِ إِنْ صَحَّ تَأْخُرُ تَارِيخِهِ.

وَأَمَّا بَقِيَّةُ أَحَادِيثِ الْبَابِ فَلَا تَصْلُحُ لِذَلِكَ، لِأَنَّهَا عَلَى مَا فِيهَا مِنَ الضَّعْفِ عُمُومَاتٌ مَجْهُولَةٌ التَّارِيخِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا كَيْفِيَّةَ الْعَمَلِ فِيهَا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأَصُولُ.

وقد أخرج سعيد بن منصور عن علي رضي الله عنه وعثمان وغيرهما من أقوالهم نحو أحاديث الباب بأسانيد صحيحة.

٨٩١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَثْنَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِخْلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمُنِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّغَفِ فَتَرَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَثَانُ تَرْتَعُ فَدَخَلْتُ فِي الصَّغَفِ، فَلَمْ يُنَكِّرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٦٤/١) (خ: ٤٩٣) (م: ٥٠٤) (د: ٧١٥) (ت: ٣٣٧) (ن: ٦٤-٦٥) (هـ: ٩٤٧).

قوله: (عَلَى أَثْنَانٍ) الْأَثَانُ بِهَمْزَةٍ مُفْتُوحَةٍ وَتَاءٍ مَثْنَاءٍ مِنْ فَوْقِ الْأُنْثَى مِنَ الْحَمِيرِ وَلَا يُقَالُ أَثَانَةٌ، وَالْحِمَارُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى كَالْفَرَسِ وَفِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ عَلَى حِمَارِ أَثَانٍ. قوله: (نَاهَزْتُ الْإِخْلَامَ) أَيِ قَارِبْتَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ نَهَزَ نَهْزًا: أَيِ نَهَضَ، يُقَالُ: نَاهَزَ الصَّبِيُّ الْبُلُوغَ: أَيِ دَانَاهُ.

وقد أخرج البزار بإسناد صحيح أن هذه القصة كانت في حجة الوداع كما تقدم.

فيه دليل على أن ابن عباس كان في حجة الوداع دون البلوغ، قال العراقي: وقد اختلف في سنه حين توفي النبي ﷺ فقيل: ثلاث عشرة، ويدل له قولهم: إنه ولد في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين.

وقيل: كان عمره عشر سنين وهو ضعيف.

وقيل: خمس عشرة، قال أحمد: إنه الصواب انتهى.

وفي البخاري عن سعيد بن جبير قال: سئل ابن عباس: مثل من أنت حين قبض رسول الله ﷺ؟ قال: أنا يومئذ مختون وكانوا لا يجتنون الرجل حتى يدرك.

قوله: (وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعِشَاءِ... إلخ) فيه أنه إنما أخذ عن حفصة وقت إيقاع الركعتين لا أصل المشروعية، كذا قال الحافظ والحديثان يدلان على مشروعيتها ما اشتملا عليه من التوافل وأنها مؤقتة واستحباب المواظبة عليها وإلى ذلك ذهب الجمهور. وقد روي عن مالك ما يخالف ذلك.

وذهب الجمهور أيضاً إلى أنه لا وجوب لشيء من رواتب الفرائض، وروي عن الحسن البصري القول بوجوب ركعتي الفجر.

٨٩٤ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَجْدَةً سِوَى الْمَكْتُوبَةِ، بَنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٣٢٦/٦) (م: ٧٢٨) (د: ١٢٥٠) (هـ: ١١٤١)، وَلَفِظُ التِّرْمِذِيِّ (٤١٥): «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَلِلنَّسَائِيِّ (٣/٢٦٨ ٤١٥) حَدِيثٌ أَمْ حَبِيبَةَ كَالْتِّرِمِذِيِّ، لَكِنْ قَالَ: «وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ.

الحديث قال الترمذي بعد أن ساقه بهذا التفسير: حسن صحيح، وقد فسره أيضاً ابن حبان، وقد ساقه بهذا التفسير الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة وفي الباب عن أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ: رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ أَطْلَعَهُ قَالَ: قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَطْلَعَهُ قَالَ: وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ» وفي إسناده محمد بن سليمان الأصبهاني وهو ضعيف.

وعن أبي موسى عند أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط بنحو حديث أم حبيبة بدون التفسير، وأحاديث الباب تدل على تأكيد صلاة هذه الاثنتي عشرة ركعة وهي من السنن التابعة للفرائض وقد اختلف في حديث أم حبيبة كما ذكر المصنف، فالترمذي أثبت ركعتين بعد العشاء. ولم يثبت ركعتين قبل العصر. والنسائي عكس ذلك، وحديث عائشة فيه إثبات الركعتين بعد العشاء دون الركعتين قبل العصر. وحديث أبي هريرة فيه إثبات ركعتين قبل العصر وركعتين بعد العشاء، ولكنه لم يثبت قبل الظهر إلا ركعتين والمتعين، المصير إلى مشروعيتها جميع ما اشتملت عليه هذه الأحاديث، وهو وإن كان أربع عشرة ركعة

رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْفَجْرِ ثِنْتَيْنِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٤٣٦)، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٧/٦) وَمُسْلِمٌ (٧٣٠) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٥١) بِمَعْنَاهُ لَكِنْ ذَكَرُوا فِيهِ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا

قوله: (حَفِظْتُ) في لفظ البخاري «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى». قوله: (رَكْعَتَيْنِ) في رواية للبخاري: «سَجْدَتَيْنِ» مكان ركعتين في جميع أطراف الحديث، والمراد بهما الركعتان.

وقد ساقه البخاري في باب الركعتين قبل الظهر بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف هنا.

قوله: (رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ) في الحديث الآخر «أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ».

قال الداودي: وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين، وفي حديث عائشة أربعاً، وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى، قال: ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع.

قال الحافظ: وهذا الاحتمال بعيد، والأولى أن يحمل على حالين، فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعاً وقيل: هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعاً، ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته الركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلّي ركعتين، فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته، وأطلعت عائشة على الأمرين. ويقوي الأول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا ثُمَّ يَخْرُجُ». قال أبو جعفر الطبري: الأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان في قليلها.

قوله: (وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ) زاد البخاري في بيته وفي لفظ له «فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ فَفِي بَيْتِهِ» وقد استدل بذلك على أن فعل التوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار وحكي ذلك عن مالك والثوري. قال الحافظ: وفي الاستدلال به لذلك نظر، والظاهر أن ذلك لم يقع عن عمر وإنما كان ﷺ يشاغل بالناس في النهار غالباً وبالدليل يكون في بيته غالباً، وروي عن ابن أبي ليلى أنها لا تجزئ صلاة ستة المغرب في المسجد.

واستدل بحديث محمود بن لبيد مرفوعاً أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت، وحكي ذلك لأحمد فاستحسنه.

قوله: (وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ) زاد البخاري في بيته وقد تقدم الكلام في ذلك.

أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما بلفظ: «مَنْ حَافَظَ» فلا يجرم على النار إلا المحافظ.

٨٩٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَ صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٧١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٣٠).

الحديث حسن الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة، وفي إسناده محمد بن مهران وفيه مقال، ولكنه قد وثقه ابن حبان وابن عدي.

وفي الباب عن علي رضي الله عنه عند أهل السنن بلفظ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ» وزاد الترمذي والنسائي وابن ماجه، على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين. وله حديث آخر بمعناه عند الطبراني في الأوسط. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الكبير والأوسط مرفوعاً بلفظ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ» وعن أبي هريرة عند أبي نعيم قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ» وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه. وعن أم حبيبة عند أبي يعلى بلفظ قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ» وفي إسناده محمد بن سعيد المؤذن. قال العراقي: لا أدري من هو.

وعن أم سلمة عند الطبراني في الكبير عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ حَرَّمَ اللَّهُ بَذْنَهُ عَلَى النَّارِ» والأحاديث المذكورة تدل على استحباب أربع ركعات قبل العصر والدعاء منه ﷺ بالرحمة لمن فعل ذلك، والتصريح بتحريم بدنه على النار مما يتنافس فيه المتنافسون.

٨٩٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ قَطُّ فَدَخَلَ عَلَيَّ إِلَّا صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَوْ سِتَ رَكَعَاتٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٧/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٠٣).

الحديث رجال إسناده ثقات، ومقاتل بن بشير العجلي قد وثقه ابن حبان، وقد أخرجه أيضاً النسائي، وقد أخرج البخاري وأبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال: «بِتَ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيِّمُونَةَ» الحديث. وفيه: «فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ» وروى محمد بن نصر في قيام الليل والطبراني في الكبير من حديث ابن عباس يرفعه إلى النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ خَلَّفَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ قَرَأَ فِي

وَالْأَحَادِيثُ مُصَرِّحَةٌ بِأَنَّ الثَّوَابَ يَحْصِلُ بِاثْنِي عَشْرَةَ رَكَعَةً، لَكِنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْإِتْيَانُ بِالْعَدَدِ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ ﷺ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي جَاءَ التَّفْسِيرُ بِهَا إِلَّا بِفِعْلِ أَرْبَعِ عَشْرَةَ رَكَعَةً لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ

بَابُ فَضْلِ الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا وَقَبْلَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْعِشَاءِ

٨٩٥ - عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ». رَوَاهُ الْخُصَمَاءُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حس: ٤٢٦/٦) (د: ١٢٦٩) (ت: ٤٢٧) (ن: ١٤٧٩) (هـ: ١١٦٠)

الحديث من رواية مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة.

قد قال أبو زرعة وهشام بن عمار وأبو عبد الرحمن النسائي: إِنَّ مَكْحُولًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، كَذَا قَالَ الْمُنْذَرِيُّ. وقد أعله ابن القطان، وإنكره أبو الوليد الطيالسي، وأما الترمذي فصححه كما قال المصنف لكن من طريق أبي عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي أمانة.

قال المنذري: والقاسم هذا اختلف فيه، فممنهم من يضعف روايته، وممنهم من يوثقه انتهى.

وقد روي عن ابن حبان أنه صححه، ورواه الترمذي أيضاً عن محمد بن عبد الله الشيباني عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقال: حسن غريب.

وهذه متابع لمكحول، والشعبي المذكور وثقه دحيم والمفضل بن غسان العلاني والنسائي وابن حبان.

قوله: (حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ) في رواية: «لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ» وفي رواية: «حَرَّمَ عَلَى النَّارِ» وفي أخرى «حَرَّمَ اللَّهُ لَحْمَهُ عَلَى النَّارِ» وقد اختلف في معنى ذلك، هل المراد أنه لا يدخل النار أصلاً أو أنه وإن قدر عليه دخوله لا تأكله النار، أو أنه يجرم على النار أن تستوعب أجزأه؟ وإن مسّت بعضه كما في بعض طرق الحديث عند النسائي بلفظ: «فَقَسَسَ وَجْهَهُ النَّارُ أَبَدًا» وهو موافق في الحديث الصحيح: «وَحَرَّمَ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مَوَاضِعَ السَّجُودِ» فيكون قد أطلق الكل وأريد البعض مجازاً، والحمل على الحقيقة أولى، وإن الله تعالى يجرّم جميعه على النار، وفضل الله تعالى أوسع ورحمته أعم.

والحديث يدل على تأكد استحباب أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعده، وكفى بهذا الترغيب باعثاً على ذلك، وظاهر قوله: «مَنْ صَلَّى» أَنَّ التَّحْرِيمَ عَلَى النَّارِ يَحْصِلُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَكِنَّهُ قَدْ

الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ تَنْزِيلُ السَّجْدَةِ وَتَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ كُنَّيْنِ لَهُ كَارِعَتَا رُكْعَاتٍ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وفي إسناده أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي، ضعفه الجمهور وقال أبو حاتم: حمله الصدق.

وقال البخاري: مقارب الحديث.

وروى محمد بن نصر من حديث ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَلَّى أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ حَتَّى لَمْ يَبْقَ فِيهِ الْمَسْجِدُ غَيْرِي وَغَيْرُهُ، وفيه المنهال بن عمرو، قد اختلف فيه. وروى الطبراني في الكبير عن ابن عمر مرفوعاً عن صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ وَصَلَّى أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ كَانَ كَيْدَلٍ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قال العراقي: ولم يصح، وأكثر الأحاديث أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْبَيْتِ وَلَمْ يَرِدِ التَّقْيِيدُ بِالْمَسْجِدِ إِلَّا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو الْمَذْكُورِينَ فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو فَقَدْ تَقَدَّمَ مَا قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِيهِ.

وأما حديث ابن عباس ففي إسناده من تقدم.

قال العراقي: وعلى تقدير ثبوته فيكون قد وقع ذلك منه لبيان الجواز أو لضرورة له في المسجد اقتضت ذلك.

والحديث يدل على مشروعيتها صلاة أربع ركعات أو ست ركعات بعد صلاة العشاء، وذلك من جملة صلاة الليل، وسيأتي الكلام فيها.

٨٩٨ - عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا كَانَ كَأَنَّمَا تَهَجَّدَ مِنْ لَيْلَتِهِ، وَمَنْ صَلَّاهُنَّ بَعْدَ الْعِشَاءِ كَانَ كَمَنْ ظَلَمَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ.

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط باللفظ الذي ذكره المصنف وهو من رواية ناهض بن سالم الباهلي قال: حدثنا عمار أبو هاشم عن الربيع بن لوط عن عمه البراء بن عازب عن النبي ﷺ وعمار والربيع ثقتان وأما ناهض فقال العراقي: لم أر لهم فيه جرحاً ولا تعديلاً ولم أجده له ذكراً انتهى.

وأخرج الطبراني عن البراء حديثاً آخر، وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سقيم الحفظ، وفي الباب عن أنس عند الطبراني أيضاً بلفظ قال رسول الله ﷺ: «أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ كَمَنْ ظَلَمَ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَ الْعِشَاءِ كَمَنْ ظَلَمَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ» وفي إسناده يحيى بن عتبة وليس بثقة، قاله النسائي وغيره وقال ابن معين: ليس بشيء.

والحديث يدل على مشروعيتها أربع قبل الظهر، وقد تقدم

بَابُ تَأْكِيدِ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَتَخْفِيفِ قِرَاءَتَيْهِمَا وَالضَّجَعَةِ وَالْكَلَامِ بَعْدَهُمَا وَقَضَائِهِمَا إِذَا قَاتَا

٨٩٩ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَاتُلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم): ٥٤/٦ (خ: ١١٦٣) (م: ٧٢٣/٩٤).

٩٠٠ - وَغُنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٩/٦) (٢٦٥) وَمُسْلِمٌ (٧٢٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤١٦) وَصَحَّحَهُ.

وفي الباب عن علي رضي الله عنه عند ابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود والطبراني غير حديثه الآتي. وعن ابن عباس عند ابن عدي في الكامل. وعن بلال عند أبي داود. قوله: (الضَّجَعَةُ) بكسر الضاد المعجمة: الهبته، وفتحها: المرة، ذكر معنى ذلك في الفتح.

قوله: (أَشَدَّ تَعَاهُداً) في رواية ابن خزيمة أشدَّ معاهدة. ولمسلم: «مَا رَأَيْتُهُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ أَسْرَعَ مِنْهُ إِلَى الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ» زاد ابن خزيمة من هذا الوجه «وَلَا إِلَى غَيْمَةٍ». والحديثان يدلان على أفضلية ركعتي الفجر وعلى استحباب التعاهد لهما وكراهة التفريط فيهما. وقد استدللَّ بهما على أَنَّ ركعتي الفجر أفضل من الوتر وهو أحد قولي الشافعي. ووجه الدلالة أَنَّهُ جعل ركعتي الفجر خيراً من الدنيا وما فيها، وجعل الوتر خيراً من حر النعم، وحر النعم جزء ما في الدنيا. وأصح القولين عن الشافعي أَنَّ الوتر أفضل. وقد استدللَّ لذلك بما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ».

وبالاختلاف في وجوبه كما سيأتي. وقد وقع الاختلاف أيضاً في وجوب ركعتي الفجر، فذهب إلى الوجوب الحسن البصري، حكى ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف. وحكى صاحب البيان والرافعي وجهاً لبعض الشافعية أَنَّ الوتر وركعتي الفجر سواء في الفضيلة.

٩٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْعُوا رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَلَوْ طَرَدَتْكُمُ الْخَيْلُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٥/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٨).

الحديث في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق المدني، ويقال فيه

مسعود.

عباد بن إسحاق أخرج له مسلم، واستشهد به البخاري ووثقه يحيى بن معين.

وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، وهو حسن الحديث وليس بشئ ولا قوي.

وقال يحيى بن سعيد القطان: سألت عنه بالمدينة فلم يجمده، وقال بعضهم: إنما لم يجمده في مذهبه فإنه كان قد رآه فنوه من المدينة، فأما رواياته فلا بأس. وقال البخاري: مقارب الحديث. وقال العراقي: إن هذا حديث صالح.

والحديث يقتضي وجوب ركعتي الفجر، لأن النهي عن تركهما حقيقة في التحريم، وما كان تركه حراماً كان فعله واجباً، ولا سيما مع تعقيب ذلك بقوله: «وَلَوْ طَرَدْتُكُمْ الْخَيْلُ» فإن النهي عن الترك في مثل هذه الحالة الشديدة التي يباح لأجلها كثير من الواجبات من الأدلة الدالة على ما ذهب إليه الحسن من الوجوب فلا بد للجمهور من قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي للنهي بعد تسليم صلاحية الحديث للاحتجاج، وأما الاعتذار عنه بحديث «هَلْ عَلَيَّ حَيْرٌهَا قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ» فسيأتي الجواب عنه.

٩٠٢ - عن ابن عمر قال: «رَمَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَرَأَى الْخُمْسَةَ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٩٤/٢) (د: ١٢٥٦) (ت: ٤١٧) (هـ: ١١٤٩).

الحديث أخرجه أيضاً مسلم وفي الباب عن ابن مسعود عند الترمذي.

وعن أبي هريرة عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه. وعن أنس عند البزار ورجال إسناده ثقات. وعن عائشة عند ابن ماجه. وعن عبد الله بن جعفر عند الطبراني في الأوسط. وعن جابر عند ابن حبان في صحيحه.

قوله: (رَمَقْتُ) في رواية للنسائي: «رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَشْرِينَ مَرَّةً».

وفي رواية ابن أبي شيبة في المصنف «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكْفَرُ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً» وفي رواية ابن عدي في الكامل «رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ خَمْسَةً وَعَشْرِينَ صَبَاحًا» وَجَمِيعُ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ مُشْعِرَةٌ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِقِرَاءَتِهِمَا.

والحديث يدل على استحباب قراءة سورتي الإخلاص في ركعتي الفجر.

قال العراقي: ومن روي عنه ذلك من الصحابة عبد الله بن

ومن التابعين سعيد بن جبير ومحمد بن سيرين وعبد الرحمن بن يزيد النخعي وسويد بن غفلة وغنيم بن قيس ومن الأئمة الشافعي.

وقال مالك: أما أنا فلا أزيد على أم القرآن في كل ركعة. وروي عن الأصم وابن علي أنه لا يقرأ فيها أصلاً وهو مخالف للأحاديث الصحيحة، واحتج بحديث عائشة الآتي، وسيأتي أنه مجرد شك منها فلا يصح الاحتجاج به.

وفي الحديث أيضاً استحباب تخفيف ركعتي الفجر، وسيأتي ذكر الحكمة في ذلك.

٩٠٣ - وَعن عائشة قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ: هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؟» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٦٤/٦) (خ: ١١٧١) (م: ٩٢/٧٢٣).

وفي الباب عن ابن عباس عند الجماعة بلفظ: «فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ» وله حديث آخر عند مسلم وأبي داود والنسائي قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ: «قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا» وَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ: «تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ»».

وفي رواية لمسلم: «وَفِي الْآخِرَةِ بِ: «آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَا مُسْلِمُونَ»» وعن حفصة عند الجماعة إلا أبا داود بلفظ: «رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ» وعن الفضل بن عباس عند أبي داود بلفظ: «فَصَلَّى سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ» وعن أسامة بن عمر عند الطبراني بلفظ: «فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ». الحديث وما ذكر في الباب معه يدل على مشروعية التخفيف وقد ذهب إلى ذلك الجمهور، وخالف في ذلك الحنفية فذهبت إلى استحباب إطالة القراءة وهو مخالف لصرائح الأدلة واستدلوا بالأحاديث الواردة في الترخيب في تطويل الصلاة نحو قوله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوَّلُ الْقُنُوتِ» ونحو «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ مِئْتَةً مِنْ فِقْهِهِ» وهو من ترجيح العام على الخاص، وبهذا الحديث تمسك مالك وقال بالاقصر على قراءة فاتحة الكتاب في هاتين الركعتين، وليس فيه إلا أن عائشة شكّت هل كان يقرأ بالفاتحة أم لا؟ لشدة تخفيفه لهما، وهذا لا يصلح التمسك به لرد الأحاديث الصريحة الصحيحة الواردة من طرق متعددة كما تقدّم وقد أخرج ابن ماجه عن عائشة نفسها أنها قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ، فَكَانَ يَقُولُ: نِعْمَ السُّورَتَانِ هُمَا يَقْرَأُ بِهِمَا فِي رَكْعَتَيْ

وروي عنه إنكاره كما سيأتي وتَمَنَّى قال به من التابعين ابن سيرين وعروة وبقيّة الفقهاء السبعة كما حكاه عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة، وهم سعيد بن المسيّب والقاسم بن عمّاد بن أبي بكر وعروة بن الزّبير وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار قال ابن حزم: وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غياث هو ابن عثمان أنّه حدّثه قال: كان الرّجل يميء وعمر بن الخطاب يصلّي بالنّاس فيصلّي ركعتين في مؤخّر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصّلاة. وتَمَنَّى قال باستحباب ذلك من الأئمّة الشّافعيّ وأصحابه. القول الثّاني: أنّ الاضطجاع بعدهما واجب مفترض لا بدّ من الإتيان به وهو قول أبي عمّاد بن حزم واستدلّ بحديث أبي هريرة المذكور وحمله الأوّلون على الاستحباب لقول عائشة: «فَإِنْ كُنْتَ مُسْتَقِظَةً حَدَّثْنِي وَإِلَّا اضْطَجِعْ» وظاهره أنّه كان لا يضطجع مع استيقاظها، فكان ذلك قرينة لصرف الأمر إلى التّدبّر، وفيه أنّ تركه ﷺ لما أمر به أمراً خاصّاً بالأتمّة لا يعارض ذلك الأمر الخاصّ، ولا يصرفه عن حقيقته كما تقرّر في الأصول. القول الثّالث: إنّ ذلك مكروه وبدعة، وتَمَنَّى قال به من الصحابة ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة في المصنّف من رواية إبراهيم قال: قال ابن مسعود: ما بال الرّجل إذا صلّى (ركعتين) يتمكّن كما يتمكّن الدّابة أو الحمار، إذا سلّم فقد فصل.

وروى ابن أبي شيبة أيضاً من رواية مجاهد قال: صحبت ابن عمر في السّفر والحضر فما رأيته اضطجع بعد ركعتي الفجر وروى سعيد بن المسيّب عنه أنّه رأى رجلاً يضطجع بعد الركعتين فقال: احصوه.

وروى أبو مجلز عنه أنّه قال: إنّ ذلك من تلعب الشيطان. وفي رواية زيد العميّ عن أبي الصّدّيق النّاجي عنه أنّه قال: إنّها بدعة، ذكر ذلك جميعه ابن أبي شيبة وتَمَنَّى كره ذلك من التابعين الأسود بن يزيد وإبراهيم النّخعيّ وقال: هي ضجعة الشيطان وسعيد بن المسيّب وسعيد بن جبّير ومن الأئمّة مالك، وحكاه القاضي عياض عن جمهور العلماء.

القول الرّابع: أنّه خلاف الأوّل روى ابن أبي شيبة عن الحسن أنّه كان لا يعجبه الاضطجاع بعد ركعتي الفجر القول الخامس: التّفرة بين من يقوم بالليل فيستحبّ له ذلك للاستراحة وبين غيره فلا يشرع له، واختاره ابن العربيّ وقال: لا يضطجع بعد ركعتي الفجر لانتظار الصّلاة إلا أن يكون قام اللّيل فيضطجع

الفجر: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ولا ملازمة بين مطلق التّخفيف والاختصار على الفاتحة، لأنّه من الأمور النّسبية.

وقد اختلف في الحكمة في التّخفيف لهما، فقليل: ليبادر إلى صلاة الفجر في أوّل الوقت، وبه جزم القرطبيّ، وقيل: ليستفتح صلاة النّهار بركعتين خفيفتين كما يصنع في صلاة اللّيل ليدخل في الفرض أو ما يشابهه بنشاط واستعداد تامّ، ذكره الحافظ في «الفتح»، والعراقيّ في شرح الترمذيّ

٩٠٤ - وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤١٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٦١) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٤٢٠).

٩٠٥ - وعن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ إِذَا صَلَّى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ، فَإِنْ كُنْتَ مُسْتَقِظَةً حَدَّثْنِي وَإِلَّا اضْطَجِعْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/٢٥٤) (خ: ١١٦٠) (م: ٧٤٣).

الحديث الأوّل رجاله رجال الصحيح، وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه.

والحديث الثّاني أخرجه الجماعة كلّهم.

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ» وفي إسناده حيّ بن عبد الله المعافريّ وهو مختلف فيه، وفي إسناده أحمد أيضاً ابن لهيعة وفيه مقال مشهور.

وعن ابن عباس عند البيهقيّ بنحو حديث عبد الله بن عمرو، وفيه انقطاع واختلاف على ابن عباس. وعن أبي بكره عند أبي داود بلفظ: قال: «خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَكَانَ لَا يَمُرُّ بِرَجُلٍ إِلَّا نَادَاهُ بِالصَّلَاةِ أَوْ حَرَكَهُ بِرَجْلِهِ» أدخله أبو داود والبيهقيّ في باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، والأحاديث المذكورة تدلّ على مشروعية الاضطجاع بعد صلاة ركعتي الفجر إلى أن يؤذن بالصّلاة كما في صحيح البخاريّ من حديث عائشة.

وقد اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستّة أقوال: الأوّل: أنّه مشروع على سبيل الاستحباب قال العراقيّ: فممنّ كان يفعل ذلك أو يفني به من الصحابة أبو موسى الأشعريّ ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبو هريرة. واختلف فيه على ابن عمر، فروى عنه فعل ذلك كما ذكره ابن أبي شيبة في مصنّفه،

استجماماً لصلاة الصبح فلا بأس.

ويشهد لهذا ما رواه الطبراني وعبد الرزاق عن عائشة أنها كانت تقول: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَضْطَجِعْ لِسَنَةٍ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَدَأُبُ لَيْلَهُ فَيَسْتَرِيحُ» وهذا لا تقوم به حجة، أما أولاً: فلأن في إسناده راوياً لم يسم كما قال الحافظ في الفتح وأما ثانياً، فلأن ذلك منها ظنٌ وتخمينٌ وليس بحجة، وقد روت أنه كان يفعله والحجة في فعله، وقد ثبت أمره به فتأكدت بذلك مشروعيته. القول السادس: أن الاضطجاع ليس مقصوداً لذاته، وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر وبين الفريضة، روى ذلك البيهقي عن الشافعي.

وفيه: أن الفصل يحصل بالعود والتحول والتحدث وليس بمختص بالاضطجاع قال النووي: والمختار الاضطجاع لظاهر حديث أبي هريرة، وقد أجاب من لم ير مشروعية الاضطجاع عن الأحاديث المذكورة بأجوبة.

منها: أن حديث أبي هريرة من رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش، وقد تكلم فيه بسبب ذلك يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسي قال يحيى بن سعيد: ما رأيته يطلب حديثاً بالبصرة ولا بالكوفة قط، وكنت أجلس على بابهِ يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره بحديث الأعمش لا يعرف منه حرفاً.

وقال عمرو بن علي الفلاس: سمعت أبا داود يقول: عمد عبد الواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها، يقول: «حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ فِي كَذَا وَكَذَا» انتهى، وهذا من روايته عن الأعمش، وقد رواه الأعمش بصيغة العنعنة وهو مدلسٌ وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال: ليس بشيء.

والجواب عن هذا الجواب أن عبد الواحد بن زياد قد احتج به الأئمة السنة، وثقه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان وقد روي عن ابن معين ما يعارض قوله السابق فيه من طريق من روى عنه التضعيف له وهو عثمان بن سعيد الدارمي المتقدم، فروى عنه أنه قال: إنه ثقة، وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين أنه صرح بأن عبد الواحد من أثبت أصحاب الأعمش قال العراقي: وما روي عنه من أنه ليس بثقة، فلعله اشتبه على ناقله بعبد الواحد بن زيد وكلاهما بصري، ومع هذا فلم ينفرد به عبد الواحد بن زياد ولا شيخه الأعمش، فقد رواه ابن ماجه من رواية شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه، إلا أنه جعله من فعله لا من قوله.

ومن جملة الأجوبة التي أجاب بها النافون لشرعية الاضطجاع أنه اختلف في حديث أبي هريرة المذكور، هل من أمر النبي ﷺ أو من فعله كما تقدم؟ وقد قال البيهقي: إن كونه من فعله أولى أن يكون عفوفاً والجواب عن هذا الجواب أن وروداً من فعله ﷺ لا ينافي كونه ورد من قوله فيكون عند أبي هريرة حديثان: حديث الأمر به، وحديث ثبوته من فعله، على أن الكل يفيد ثبوت أصل الشرعية فبرء نفي النافين.

ومن الأجوبة التي ذكروها أن ابن عمر لما سمع أبا هريرة يروي حديث الأمر به قال: أكثر أبو هريرة على نفسه. والجواب عن ذلك أن ابن عمر سئل: هل تنكر شيئاً مما يقول أبو هريرة؟ فقال: لا، وإن أبا هريرة قال: فما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا وقد ثبت أن النبي ﷺ دعا له بالحفظ ومن الأجوبة التي ذكروها أن أحاديث الباب ليس فيها الأمر بذلك إنما فيها فعله ﷺ، والاضطجاع من فعله المجرد إنما يدل على الإباحة عند مالك وطائفة والجواب: منع كون فعله لا يدل إلا على الإباحة، والسند أن قوله: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ»، وقوله: «فَاتَّبِعُونِي» يتناول الأفعال كما يتناول الأقوال وقد ذهب جمهور العلماء وأكابرهم إلى أن فعله يدل على الندب وهذا على فرض أنه لم يكن في الباب إلا مجرد الفعل، وقد عرفت ثبوت القول من وجوه صحيح.

ومن الأجوبة التي ذكروها أن أحاديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، وفي بعضها بعد ركعتي الفجر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر، وقد أشار القاضي عياض إلى أن رواية الاضطجاع بعدهما مرجوحة فتقدم رواية الاضطجاع قبلهما ولم يقل أحد في الاضطجاع قبلهما أنه سنة فكذا بعدهما ويحجب عن ذلك بأننا لا نسلم أرجحية رواية الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر على رواية الاضطجاع بعدها، بل رواية الاضطجاع بعدهما أرجح، والحديث من رواية عروة عن عائشة، ورواه عن عروة محمد بن عبد الرحمن بن يريم عروة والزهرى، ففي رواية محمد بن عبد الرحمن إثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وهي في صحيح البخاري، ولم تختلف الرواية عنه في ذلك واختلف الرواة عن الزهرى فقال مالك في أكثر الروايات عنه: إنه كان إذا فرغ من صلاة الليل اضطجع على شقه الأيمن... الحديث، ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وقال معمر ويونس وعمرو بن الحارث والأوزاعي وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة عن عروة عن عائشة كان إذا

والذارقطني والبيهقي.

والحديث الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب قضاء الفوات من أبواب الأوقات.

والحديث استدلل به على أن من لم يركع ركعتي الفجر قبل الفريضة، فلا يفعل بعد الصلاة حتى تطلع الشمس، ويخرج الوقت النهي عن الصلاة فيه، وإلى ذلك ذهب الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، وحكى ذلك الترمذي عنهم، وحكا الخطابي عن الأوزاعي، قال العراقي: والصحيح من مذهب الشافعي أنهم يفعلان بعد الصبح، ويكوفان أداء.

والحديث لا يدل صريحاً على أن من تركهما قبل صلاة الصبح لا يفعلهما إلا بعد طلوع الشمس، وليس فيه إلا الأمر لمن لم يصلهما مطلقاً أن يصلهما بعد طلوع الشمس، ولا شك أنهما

إذا تركا في وقت الأداء فعلا في وقت القضاء، وليس في الحديث ما يدل على المنع من فعلهما بعد صلاة الصبح، ويدل على ذلك رواية الذارقطني والحاكم والبيهقي فإنها بلفظ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيُصَلِّهُمَا» ويدل على عدم الكراهة أيضاً حديث قيس بن عمرو أو ابن فهيد أو ابن سهل على اختلاف الروايات عند الترمذي وأبي داود وابن ماجه قال:

«خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَيَّمتُ الصَّلَاةَ فَصَلَّيتُ مَعَهُ الصُّبْحَ، ثُمَّ انصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَنِي أَصَلِّي، فَقَالَ: مَهْلًا يَا قَيْسُ أَصَلَّاتَانِ مَعًا؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَكُنْ رَكَعْتُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، قَالَ: فَلَا إِذْنٌ» ولفظ أبي داود قال: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكَعَتَيْنِ، فَقَالَ: صَلَاةُ الصُّبْحِ رَكَعَتَانِ فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا فَصَلَّيْتُهُمَا الآنَ، فَسَكَتَ» قال الترمذي: إنما يروى هذا الحديث مرسلًا، وإسناده ليس بمتصل، لأن فيه محمد بن إبراهيم عن قيس بن عمرو ومحمد لم يسمع من قيس وقول الترمذي: إنه مرسل ومنقطع ليس بجيد، فقد جاء متصلًا من رواية يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس، رواه ابن خزيمة في صحيحه، وابن حبان من طريقه وطريق غيره، والبيهقي في سننه عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس المذكور. وقد قيل: إن سعيد بن قيس لم يسمع من أبيه، فيصح ما قاله الترمذي من الانقطاع وأجب عن ذلك بأنه لم يعرف القائل بذلك، وقد أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير من طريق أخرى متصله فقال: حدثنا إبراهيم بن مويهبة الأصبهاني، حدثنا أحمد بن الوليد بن برد الأنصاري، حدثنا أيوب بن سويد عن ابن جريج عن عطاء أن قيس بن سهل حدثه أنه دخل

طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الأيمن وهذه الرواية اتفق عليها الشيخان، فرواها البخاري من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وعمرو بن الحارث. قال البيهقي عقب ذكرهما: والعدد أولى بالحفظ من الواحد قال: وقد يحتمل أن يكونا محفوظين، فنقل مالك أحدهما ونقل الباقر الآخر، قال: واختلف فيه أيضاً على ابن عباس قال: وقد يحتمل مثل ما احتمل في رواية مالك. وقال الثوري: إن حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يخالفان حديث أبي هريرة، فإنه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما أن لا يضطجع بعدهما ولعله ﷺ ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الأوقات بياناً للجواز، ويحتمل أن يكون المراد بالاضطجاع قبلهما هو نومه ﷺ بين صلاة الليل وصلاة الفجر كما ذكره الحافظ، وفي حديثه ﷺ لعائشة بعد ركعتي الفجر دليل على جواز الكلام بعدهما، وإليه ذهب الجمهور وقد روي عن ابن مسعود أنه كرهه، وروى ذلك الطبراني عنه، وتمن كرهه من التابعين سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح، وحكى عن سعيد بن المسيب، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الكلام بعد الركعتين. وعن عثمان بن أبي سليمان قال: إذا طلع الفجر فليسكتوا وإن كانوا ركبانا وإن لم يركعوهما فليسكتوا، إذا عرفت الكلام في الاضطجاع تبين لك مشروعته، وعلمت بما أسلفنا لك من أن تركه ﷺ لا يعارض الأمر للأمة الخاص بهم ولا ح لك قوة القول بالوجوب والتقييد في الحديث بأن الاضطجاع كان على الشق الأيمن يشعر بأن حصول المشروع لا يكون إلا بذلك لا بالاضطجاع على الجانب الأيسر، ولا شك في ذلك مع القدرة وأما مع التعذر فهل يحصل المشروع بالاضطجاع على الأيسر أم لا؟ بل يشير إلى الاضطجاع على الشق الأيمن، جزم بالثاني ابن حزم وهو الظاهر، والحكمة في ذلك أن القلب معلق في الجانب الأيسر، فإذا اضطجع على الجانب الأيسر غلبه النوم، وإذا اضطجع على الأيمن قلقت لقلبك القلب وطلبه لمستقره.

٩٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَلْيُصَلِّهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعَ الشَّمْسُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٢٣)، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَاهُمَا مَعَ الْفَرِيضَةِ لَمَّا نَامَ عَنِ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ.

الحديث قال الترمذي بعد إخرجه له: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه

الظهر، صلاهً بعدهما» رواه الترمذي (٤٢٦)، وقال: حديث حسن غريب.

٩٠٨ - وعن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَاتَتْهُ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ صَلاَهُنَّ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ». رواه ابن ماجه (١١٥٨)

الحديث الأول. رجال إسناده ثقات إلا عبد الوارث بن عبيد الله العتكي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقد حسنه الترمذي كما قال المصنف وقال: إنه غريب، إنما نعرفه من حديث ابن المبارك من هذا الوجه.

قال: وقد رواه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء نحو هذا، ولا نعلم أحداً رواه عن شعبة غير قيس بن الربيع. والحديث الثاني: رواه ابن ماجه عن محمد بن يحيى وي زيد بن أحمز ومحمد بن معمر ثلاثهم عن موسى بن داود الكوفي عن قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن عائشة، وكلهم ثقات إلا قيس بن الربيع ففيه مقال وقد وثق، وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلاً عند ابن أبي شيبة قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَاتَتْهُ أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ صَلاَهَا بَعْدَهَا» والحديثان يدلان على مشروعية المحافظة على السنن التي قبل الفرائض، وعلى امتداد وقتها إلى آخر وقت الفريضة وذلك لأنها لو كانت أوقاتها تخرج بفعل الفرائض، لكان فعلها بعدها قضاءً، وكانت مقدّمة على فعل سنة الظهر.

وقد ثبت في حديث الباب أنها تفعل بعد ركعتي الظهر. ذكر معنى ذلك العراقي قال: وهو الصحيح عند الشافعية. وقال: وقد يعكس هذا فيقال: لو كان وقت الأداء باقياً لقدّمت على ركعتي الظهر، وذكر أن الأول أولى.

٩٠٩ - وعن أم سلمة قالت: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهُمَا تَغْنِي الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا. أَمَّا حِينَ صَلَّاهُمَا، فَإِنَّهُ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَصَلَّاهُمَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ، فَقُلْتُ: قُومِي بِجَنَابِي فَقُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ الرُّكَعَتَيْنِ وَأَرَاكَ تُصَلِّيهِمَا، فَإِنْ أَشَارَ يَدُوكِ فَاسْتَخِرِي فَفَعَلْتُ الْجَارِيَةَ، فَأَشَارَ يَدُوكِ فَاسْتَخَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ سَأَلْتُ عَنْ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَإِنَّهُ أَتَانِي أَنَّاسٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْقَيْسِ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهَمَّا هَاتَانِ». مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهُمَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا (حم: ٦/ ٣١٠) (خ: ١٢٣٣) (م: ٨٣٤).

المسجد والنبي ﷺ يُصَلِّي، وَلَمْ يَكُنْ صَلَّى الرُّكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَامَ فَرَكْعَ» وخرجه ابن حزم في المحلى من رواية الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الأنصار قال: «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي بَعْدَ الْغَدَاةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَصَلَّيْتُهْمَا الْآنَ، فَلَمْ يَقُلْ لَهُ شَيْئًا» قال العراقي: وإسناده حسن ويحتمل أن الرجل هو قيس المتقدم ويؤيد الجواز حديث ثابت بن قيس بن شماس عند الطبراني في الكبير قال: «أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيَّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ وَأَنَا أَصَلِّي، فَجَعَلَ يُنْظِرُ إِلَيَّ وَأَنَا أَصَلِّي، فَلَمَّا فَرَغْتُ قَالَ: أَلَمْ تُصَلِّ مَعَنَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَرَجْتُ مِنْ مَنْزِلِي، وَلَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُهْمَا، قَالَ: فَلَمْ يَعْجَبْ ذَلِكَ عَلَيَّ» وفي إسناده الجراح بن منهال، وهو منكر الحديث، قاله البخاري ومسلم، ونسبه ابن حبان إلى الكذب. وفي الحديث مشروعية قضاء التوافل الراتبة، وظاهره سواء فاتت لعذر، أو لغير عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها: استحباب قضائها مطلقاً، سواء كان الفوت لعذر أو لغير عذر، لأنه ﷺ أطلق الأمر، بالقضاء ولم يقيد بالعذر. وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة عبد الله بن عمر. ومن التابعين عطاء وطاوس والقاسم بن محمد ومن الأئمة ابن جريج والأوزاعي والشافعي في الجديد وأحمد وإسحاق ومحمد بن الحسن والمزني.

والقول الثاني: إنها لا تقضى، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف في أشهر الروايتين عنه، وهو قول الشافعي في القديم، ورواية عن أحمد، والمشهور عن مالك قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس والقول الثالث: التفرقة بين ما هو مستقل بنفسه كالعيد والضحى فيقضى، وبين ما هو تابع لغيره كرواتب الفرائض فلا تقضى، وهو أحد الأقوال عن الشافعي والقول الرابع: إن شاء قضاها، وإن شاء لم يقضها على التخيير، وهو مروي عن أصحاب الرأي ومالك، والقول الخامس: التفرقة بين الترك لعذر نوم أو نسيان فيقضى، أو لغير عذر فلا يقضى، وهو قول ابن حزم، واستدل بعموم قوله: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ» الحديث.

وأجاب الجمهور: أن قضاء التارك لها تعميماً من باب الأولى، وقد قدّمنا الجواب عن هذه الأولوية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ سُنَنِ الظُّهْرِ

٩٠٧ - عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا لَمْ يُصَلِّ أَرْبَعًا قَبْلَ

قوله: (أما حين صلاتهما فإنه صلى العصر) هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري «ثم رأيتهم يصلّيها حين صلى العصر».

قوله: (من بني خزام) بفتح المهملتين.

قوله: (فصلاهما) يعني بعد الدخول.

قوله: (فأشار بيده) فيه جواز الإشارة باليد في الصلاة لمن كَلِم المصلّي في حاجة، وقد تقدّم البحث في ذلك.

قوله: (يا بنت أبي أمية) هو والد أم سلمة، واسمه حذيفة، وقيل: سهيل بن المغيرة المخزومي.

قوله: (عن الركعتين) يعني اللتين صليتهما الآن.

قوله: (فإنه أتاني أناس من بني عبد القيس) زاد في المغازي: «بالإسلام من قومهم فسألوني» وفي رواية للطحاوي: «فسيئتهما ثم ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون، فصليتهما عندك» وله من وجوه آخر: «فجاءني مال فشغلني». وله من وجوه آخر «قدم عليّ وفدّ من بني تميم، أو جاءني صدقة».

قوله: (فهما هاتان) زاد الطحاوي: «فقلت: امرت بهما؟ فقال: لا ولكن كنت أصليهما بعد الظهر، فشغلت عنهما فصليتهما الآن».

قوله: (ما رأيتهم صلاتهما قبلها ولا بعدها) لفظ الطحاوي «لم أراه صلاتهما قبل ولا بعد» وعند الترمذي وحسنه عن ابن عباس قال: إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر، لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر، ثم لم يعد، ولكن هذا لا يفي الوقوع فقد ثبت في صحيح مسلم أن عائشة قالت: كان يصلّيها قبل العصر فشغل عنهما، أو نسيهما فصلاهما بعد العصر، ثم أثبتهما، وكان إذا صلى صلاة أثبتت أي داوم عليها.

وفي البخاري عنها أنها قالت: «ما ترك النبي ﷺ السجدةين بعد العصر عندي قط»، وفيه عنها: «ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما سيرا ولا عناية، ركعتان قبل صلاة الصبح، وركعتان بعد العصر»، وفيه أيضا عنها: «ما كان النبي ﷺ يأتيني في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين». وقد جمع بين رواية النفي، وروايات الإثبات بحمل النفي على المسجد: أي لم يفعلهما في المسجد. والإثبات على البيت وقد تمسك بحديث الباب من قال بجواز قضاء الفوات في الأوقات المكروهة، ومن أجاز التنفل بعد العصر مطلقا ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس، وأجاب من أطلق الكراهة بأن ذلك من خصائصه، والدليل عليه ما أخرجه أبو داود عن عائشة أنها قالت: «كان يصلي بعد العصر».

ويُنهي عنهما، ويواصل وينهي عن الوصال. وما أخرجه أحمد عن أم سلمة أنها قالت: «فقلت: يا رسول الله أنقضيهما إذا فاتتا فقال: لا». قال البيهقي: وهي رواية ضعيفة وقد احتج بها الطحاوي على أن ذلك من خصائصه ﷺ قال البيهقي: الذي اختص به ﷺ مداومة على ذلك لا أصل القضاء انتهى.

وعلى تسليم عدم اختصاصه بالقضاء بل بمجرد المداومة كما دلّ عليه حديث عائشة المذكور، فليس في حديث الباب إلا جواز قضاء الفائتة، لا جواز التنفل مطلقا، وللعلماء في ذلك مذاهب يأتي ذكرها، وبيان الأرجح منها في باب الأوقات المنهي عن الصلاة فيها. وللحديث فوائد ليس هذا محلّ بسطها، وقد أشار في الفتح قبيل كتاب الجنائز إلى بعض منها.

باب ما جاء في قضاء سنة العصر

٩١٠ - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن «أنه سأل عائشة عن السجدةين اللتين كان رسول الله ﷺ يصلّيها بعد العصر، فقالت: كان يصلّيها قبل العصر، ثم إنه شغل عنهما، أو نسيهما، فصلاهما بعد العصر، ثم أثبتهما، وكان إذا صلى صلاة داوم عليهما». رواه مسلم (٨٣٥) والنسائي (٢٨١/١).

٩١١ - وعن أم سلمة قالت: «شغل رسول الله ﷺ عن الركعتين قبل العصر، فصلاهما بعد العصر» رواه النسائي (٣٨٢/١).

٩١٢ - وعن ميمونة «أن رسول الله ﷺ كان يجهز بغنا، ولم يكن عنده ظهر، فجاءه ظهر من الصدقة، فجعل يفسمه بينهما، فحبسوه حتى أزهق العصر، وكان يصلي قبل العصر ركعتين أو ما شاء الله، فصلى العصر ثم رجع فصلى ما كان يصلي قبلها، وكان إذا صلى صلاة أو فعل شيئا يحب أن يداوم عليه» رواه أحمد (٣٣٠-٣٣٠/٦).

الحديث الأول له طرق والفاظ، هذا الذي ذكر المصنف أحدها.

والحديث الثاني رجاله رجال الصحيح، وقد أخرجه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما، لكن ليس فيه قوله: عن الركعتين قبل العصر، بل فيه التصريح بأن الركعتين اللتين شغل عنهما هما الركعتان اللتان بعد الظهر.

والحديث الثالث في إسناده حظلة السدوسي وهو ضعيف، وقد أخرجه أيضا الطبراني، وأشار إليه الترمذي.

وأحاديث الباب تدلّ على مشروعية قضاء ركعتي العصر بعد

فعل الفريضة، فيكون قضاؤهما في ذلك الوقت مخصصاً لعموم
أحاديث النهي.

وسياق البحث مستوفى في باب الأوقات المنهي عن الصلاة
فيها.

وأما المداومة على ذلك فمختصة به ﷺ كما تقدم واعلم أنها
قد اختلفت الأحاديث في النافلة المقضية بعد العصر هل هي
الركعتان بعد الظهر المتعلقتان به، أو هي سنة العصر المفعولة
قبله؟ ففي حديث أم سلمة المتقدم في الباب الأول، وكذلك
حديث ابن عباس المتقدم التصريح بأنهما ركعتا الظهر، وفي
أحاديث الباب أنهما ركعتا العصر.

ويمكن الجمع بين الروايات بأن يكون مراد من قال بعد
الظهر، ومن قال قبل العصر: الوقت الذي بين الظهر والعصر،
فيصح أن يكون مراد الجميع سنة الظهر المفعولة بعده، أو سنة
العصر المفعولة قبله.

وأما الجمع بتعدد الواقعة وأنه ﷺ شغل تارة عن أحدهما
وتارة عن الأخرى فبيد، لأن الأحاديث مصرحة بأنه دائم
عليهما، وذلك يستلزم أنه كان يصلي بعد العصر أربع ركعات،
ولم ينقل ذلك أحد.

باب أن الوتر سنة مؤكدة وأنه جائز على الراحلة

٩١٣ - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم
يؤتر فليس منا». رواه أحمد (٤٤٣/٢).

٩١٤ - وعن علي رضي الله عنه قال: «الوتر ليس بختم
كهنة المكتوبة، ولكنه سنة سنّها رسول الله ﷺ». رواه أحمد
(٨٦/١) والنسائي (٢٢٨/٣) والترمذي (٤٥٣-٤٥٤) وابن
ماجه (١١٦٩) ولفظه: «إن الوتر ليس بختم، ولا كصلابتكم
المكتوبة، ولكن رسول الله ﷺ أوتر فقال: يا أهل القرآن أوتروا
فإن الله وتر يحب الوتر».

٩١٥ - عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ أوتر على بعيره»
رواه الجماعة (حم: ٧/٢) (خ: ٩٩٩) (م: ٣٧/٧٠٠) (د:
١٢٢٦) (ت: ٤٧٢) (ن: ٢٣٣/٣) (هـ: ١٢٠٠).

٩١٦ - وعن أبي أيوب قال: قال رسول الله ﷺ «الوتر حق،
فمن أحب أن يؤتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يؤتر بثلاث
فليفعل، ومن أحب أن يؤتر بواحدة فليفعل». رواه الخمسة إلا
الترمذي (حم: ٣٥٧/٥) (د: ١٤٢٢) (ن: ٢٣٨/٣) (هـ:
١١٩٠) وفي لفظ لابي داود: «الوتر حق على كل مسلم» ورواه

ابن المنذر وقال فيه: «الوتر حق وليس بواجب».

أما حديث أبي هريرة فأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة، وفي إسناده
الخليل بن مرة قال فيه أبو زرعة: شيخ صالح، وضعفه أبو حاتم
والبخاري. وأما حديث علي فحسنه الترمذي وصححه الحاكم.
وأما حديث ابن عمر فأخرجه الجماعة كما ذكره المصنف.

وأما حديث أبي أيوب فأخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني
والحاكم وله الفاظ.

وصحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهقي
وغير واحد وقفه. قال الحافظ: وهو الصواب.

وفي الباب عن أبي هريرة غير حديثه المذكور في الباب عند
البيهقي في الخلافات بلفظ: «إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا
أهل القرآن».

وعن ابن عمرو عند ابن أبي شيبة واحد بلفظ: «وَرَدَّكُمْ
صَلَاةً حَافِظُوا عَلَيْهَا وَهِيَ الْوُتْرُ» وفي إسناده ضعيفان وعن بريدة
عند أبي داود بلفظ: «الوتر حق فمن لم يؤتر فليس منا، الوتر
حق فمن لم يؤتر فليس منا» ورواه الحاكم في المستدرک ولم يكرّر
لفظه. وقال: هذا حديث صحيح وعن أبي بصرة عند أحمد بلفظ:
«إن الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها فيما بين العشاء إلى
الفجر» ورواه الطبراني بلفظ: «فحافظوا عليها» وعن سليمان بن
سرد عند الطبراني في الأوسط بلفظ: «وأوتروا قاله وتر يحب
الوتر». وعن ابن عباس عند البزار بلفظ: «إن الله قد أمركم
بصلاة وهي الوتر».

وعن ابن عمر عند البيهقي بلفظ: «إن الله زادكم صلاة وهي
الوتر» وفي إسناده مقال.

وعن ابن مسعود عند البزار بلفظ: «الوتر واجب على كل
مسلم».

وفي إسناده جابر الجعفي، وقد ضعفه الجمهور، ووقفه
الثوري، وله حديث آخر عند أبي داود وابن ماجه بلفظ حديث
أبي هريرة الذي ذكرناه.

وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي بلفظ حديث أبي
بصرة المتقدم، وفي إسناده أحمد بن مصعب وهو ضعيف. وعن
علي عند أهل السنن بنحو حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وعن
عقبة بن عامر وعمرو بن العاص عند الطبراني في الكبير
والأوسط بنحو حديث أبي بصرة.

وعن معاذ عند أحمد بنحو حديث أبي بصرة أيضاً وعن ابن
مسعود حديث آخر عند الطبراني في الصغير بلفظ: «الوتر على

يستدل به، لأن بعث معاذ كان قبل وفاته ﷺ. يسير. وأجاب الجمهور أيضاً عن أحاديث الباب المشعرة بالوجوب بأن أكثرها ضعيف، وهو حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وبريدة وسليمان بن صرد وابن عباس وابن عمرو وابن مسعود وابن أبي أوفى وعقبة بن عامر ومعاذ بن جبل، كذا قال العراقي، وبقيتها لا يثبت بها المطلوب لا سيما مع قيام ما أسلفناه من الأدلة الدالة على عدم الوجوب.

بَابُ الْوُتْرِ بِرُكْعَةٍ وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ وَسِتٍّ وَتَسْعٍ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ وَمَا يَتَقَدَّمُهَا مِنَ الشُّعْرِ

٩١٧ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنَتَانِ مِثْنَتَانِ، فَإِذَا جِئْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم): (١٠٢/٢) (خ: ٩٩٠) (م: ٧٤٩) (د: ١٤٢١) (ت: ٤٦١) (ن: ٢٣٣/١) (هـ: ١١٧٤) وَزَادَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنَتَانِ مِثْنَتَانِ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَلِمُسْلِمٍ: قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: مَا مِثْنَتَانِ مِثْنَتَانِ؟ قَالَ: يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ.

الحديث زاد فيه الخمسة: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِثْنَتَانِ مِثْنَتَانِ». وقد اختلف في زيادة قوله: «وَالنَّهَارِ» فضعفها جماعة، لأنها من طريق عليّ البارقي الأزدي عن ابن عمر وهو ضعيف عند ابن معين، وقد خالفه جماعة من أصحاب ابن عمر، ولم يذكرها فيه النُّهَارُ، وقال الذَّارِقُطِيُّ في العلل: إنها وهم، وقد صحَّحها ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وقال: رواها ثقات وقال الخطَّابِيُّ: إنَّ سبيل الزَّيَادَةِ مِنَ الثَّقَةِ أَنْ تَقْبَلَ، وقال البيهقي: هذا حديث صحيح.

وعليّ البارقي احتج به مسلم والزَّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مقبولة، وقد صحَّحه البخاري لما سئل عنه، ثم روى ذلك بسنده إليه قال: وقد روي عن محمد بن سيرين عن ابن عمر مرفوعاً بإسناد كلهم ثقات انتهى.

كلام البيهقي، وله طرق وشواهد، وقد ذكر بعض ذلك الحافظ في التلخيص.

قوله: (قَامَ رَجُلٌ) وقع في معجم الطبراني الصغير أنَّ السَّائِلَ هو ابن عمر، ولكنه يشكل عليه ما وقع في بعض الروايات عن ابن عمر بلفظ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّائِلِ» فذكر الحديث. وفيه «فَمَسَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، وَأَنَا بِذَلِكَ الْمَكَانِ مِنْهُ قَالَ: فَمَا أَذْرِي أَهْوَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَمْ غَيْرُهُ؟» وعند

أهل القرآن، وعن ابن عباس حديث آخر عند أحمد والطبراني والذَّارِقُطِيِّ والبيهقي بلفظ: «ثَلَاثٌ عَلَيَّ فَرَايَضٌ وَهِيَ لَكُمْ تَطَوُّعُ: النَّحْرُ، وَالْوُتْرُ، وَرُكْعَتَا الْفَجْرِ» وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک شاهداً على أنَّ الوتر ليس بجسم، وسكت عليه. وقال البيهقي في روايته: ركعتا الضحى، بدل ركعتي الفجر. وعن أنس عند الذَّارِقُطِيِّ بلفظ: قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمِيرْتُ بِالْوُتْرِ وَالْأَضْحَى وَلَمْ يُغْزَمْ عَلَيَّ» وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو ضعيف وعن جابر عند المروزي بلفظ: «إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوُتْرُ» وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط بلفظ: «ثَلَاثٌ مِنْ عَلَيَّ فَرِيضَةٌ، وَمِنْ لَكُمْ سُنَّةٌ: الْوُتْرُ، وَالسَّوَاكُ، وَقِيَامُ اللَّيْلِ».

واعلم أنَّ هذه الأحاديث فيها ما يدل على الوجوب كقوله: «فَلَيْسَ مِنَّا»، وقوله: «الْوُتْرُ حَقٌّ» وقوله: «أَوْتِرُوا وَحَافِظُوا». وقوله: «الْوُتْرُ وَاجِبٌ». وفيها ما يدل على عدم الوجوب وهو بقية أحاديث الباب، فتكون صارفة لما يشعر بالوجوب، وأما حديث «الْوُتْرُ وَاجِبٌ» فلو كان صحيحاً لكان مشكلاً لما عرفناك في باب غسل يوم الجمعة من أنَّ التصريح بالوجوب لا يصح أن يقال: إنه مصروف إلى غيره، بخلاف بقية ألفاظ المشعرة بالوجوب.

وقد ذهب الجمهور إلى أنَّ الوتر غير واجب بل سنة، وخالفهم أبو حنيفة فقال: إنه واجب، وروي عنه أنه فرض، وتمسك بما عرفت من الأدلة الدالة على الوجوب، وأجاب عليه الجمهور بما تقدَّم قال ابن المنذر: ولا أعلم أحداً وافق أبا حنيفة في هذا، وأورد المصنّف في الباب حديث ابن عمر «أَنَّ ﷺ أَوْتَرَ عَلَى بَعِيرِهِ» للاستدلال به على عدم الوجوب، لأنَّ الفريضة لا تصلى على الرَّاحِلَةِ، وكذلك إirاده حديث أبي أيوب للاستدلال بما فيه من التخيير على عدم الوجوب، وهو إنما يدل على عدم وجوب أحدهما على التعيين لا على عدم الوجوب مطلقاً. ويمكن أنه أورده للاستدلال به على الوجوب لقوله فيه: حق ومن الأدلة الدالة على عدم وجوب الوتر ما اتفق عليه الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد... الحديث، وفيه فقال رسول الله ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمٍ وَاللَّيْلَةُ، قَالَن: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ» وروى الشيخان أيضاً من حديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، الحديث... وفيه: «فَاعْلَمُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» وهذا من أحسن ما

النَّسَائِيَّ أَنَّ السَّائِلَ الْمَذْكُورَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ.

قوله: (كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ اللَّيْلِ؟) الجواب عن هذا السَّوَالِ يشعر بأنه وقع عن كَيْفِيَّةِ الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ، لَا عَنْ مَطْلُقِ الْكَيْفِيَّةِ.

قوله: (مَثْنَى مَثْنَى) أَيِ اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ، وَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرِفٍ لِلْعَدْلِ وَالْوَصْفِ، وَتَكَرَّرَ لَفْظُ مَثْنَى لِلْمُبَالَغَةِ، وَقَدْ فَسَّرَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ عَنْهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. وَقَدْ أَخَذَ مَالِكٌ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى الرَّكَعَتَيْنِ قَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدِ: وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ لِحَصْرِ الْمُبْتَدَأِ فِي الْخَبَرِ، وَحَمْلِهِ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّهُ لِبَيَانِ الْأَفْضَلِ لِمَا صَحَّ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ تَمَا يَخَالِفُ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلإِشْرَادِ إِلَى الْأَخْفِ إِذَ السَّلَامِ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ أَخْفَ عَلَى الْمُصَلِّيِّ مِنَ الْأَرْبَعِ فَمَا فَوْقَهَا، لِمَا فِيهِ مِنَ الرَّاحَةِ غَالِبًا.

وقد اختلف السَّلفُ فِي الْأَفْضَلِ مِنَ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: الَّذِي اخْتَارَهُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَإِنْ صَلَّيَ بِالنَّهَارِ أَرْبَعًا فَلَا بَأْسَ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ نَحْوَهُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ، قَالَ: وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي آخِرِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الْوَصْلِ.

قوله: (فَإِذَا خِيفَتِ الصَّبْحُ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ) اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى خُرُوجِ وَقْتِ الْوَتْرِ بِظُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَصْرَحَ مِنْهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى اللَّيْلَ فَلْيَجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرًا، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتُرُ بِذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوَتْرِ»، وَفِي صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا «مَنْ أَذْرَكَهُ الصَّبْحُ وَلَمْ يُؤْتِرْ فَلَا وَتَرَ لَهُ»، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي بَابِ وَقْتِ صَلَاةِ الْوَتْرِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْإِتْيَارِ بِرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ خَافَةِ مَجْمُوعِ الصَّبْحِ، وَسَيَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْجُمْهُورُ.

قال العراقي: «وَمَنْ كَانَ يُوتِرُ بِرُكْعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَحَذِيفَةُ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَعَاوِيَةُ، وَغَيْمٌ الذَّارِيُّ، وَأَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَفَضَالَةُ بْنُ عَبِيدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَمَعَاذُ بْنُ الْحَارِثِ الْقَارِيُّ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي صَحْبَتِهِ.

وقد روي عن عمر وعليٍّ وأبي وابن مسعود الإتيار بثلاثٍ متصلةٍ.

قال: «مَنْ أَوْتَرَ بِرُكْعَةٍ سَلَّمَ بِنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ الْغَاثِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَنَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مَطْعَمٍ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَالزَّهْرِيُّ، وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرُهُمْ.

وَمِنَ الْأَثَمَةِ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَدَاوُدُ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَبَعْضُ الْخَنَفِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِتْيَارُ بِرُكْعَةٍ، وَإِلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ الْإِتْيَارُ بِثَلَاثٍ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا رَوَى مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَتِيرَاءِ» قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَهَذَا مَرْسَلٌ ضَعِيفٌ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَمْ يَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَهْيٌ عَنِ الْبَتِيرَاءِ، قَالَ: وَلَا فِي الْحَدِيثِ عَلَى سَقُوطِهِ بَيَانُ مَا هِيَ الْبَتِيرَاءُ.

قال: «وَقَدْ رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «الثَّلَاثُ بَتِيرَاءٌ» يَعْنِي الْوَتْرَ قَالَ: فَعَادَ الْبَتِيرَاءُ عَلَى الْمُحْتَجِّ بِالْخَبَرِ الْكَاذِبِ فِيهَا انْتَهَى.

وَاحْتَجَّوْا أَيْضًا مِمَّا حَكِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَجْزَأَتْ رُكْعَةٌ قَطُّ.

قال النووي في شرح المذهب: إِنَّهُ لَيْسَ بِثَابِتٍ عَنْهُ. قَالَ: وَلَوْ ثَبِتَ لَحُمِلَ عَلَى الْفَرَاغِ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ ذَكَرَهُ رَدًّا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ الْوَاجِبَ مِنَ الصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَّةِ فِي حَالِ الْخَوْفِ رُكْعَةٌ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا أَجْزَأَتْ رُكْعَةٌ قَطُّ، أَيِ عَنْ الْمَكْتُوباتِ انْتَهَى.

وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ومحمد بن نصر في قيام الليل من رواية محمد بن سيرين قال: سمر حذيفة وابن مسعود عند الوليد بن عقبة وهو أمير مكة، فلما خرجا أوتر كل واحد منهما بركعة، ومحمد بن سيرين لم يدرك ابن مسعود، ولكن القائل بعدم صحة الإتيار بركعة من الهاديّة والخنفية يرى الاحتجاج بالمرسل.

وَاحْتَجَّ بَعْضُ الْخَنَفِيَّةِ عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى ثَلَاثٍ وَعَدَمِ إِجْزَاءِ غَيْرِهَا، بَأَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْوَتْرَ ثَلَاثٌ مُوَصُولَةٌ حَسَنٌ جَائِزٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَاهُ، قَالَ: فَاخْذُنَا بِمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَتَرَكْنَا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ.

وَتَعَقَّبَ بِمَنْعِ الْإِجْمَاعِ، وَمِمَّا سَيَأْتِي مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْإِتْيَارِ بِثَلَاثٍ. ٩١٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرَّكَعَتَيْنِ وَالرُّكْعَةِ

عن ذلك بأنه لا يتم الاضطراب إلا على تسليم أن إخبارها عن وقت واحد وليس كذلك، بل هو عموم على أوقات متعددة، وأحوال مختلفة بحسب النشاط ويجمع بين قولها «أنه ما كان يزيد على إحدى عشرة ركعة» وبين إثباتها الثلاث عشرة ركعة بأنها أضافت إلى الإحدى عشرة ما كان يفتح به صلاته من الركعتين الخفيفتين كما ثبت في صحيح مسلم. ويدل على ذلك أنها قالت عند تفصيل الإحدى عشرة: كان يصلي أربعاً ثم أربعاً، وتركت التمرص للفتاح بالركعتين وكذلك قالت في الرواية الأخرى «أنه كان يصلي تسع ركعات، ثم يصلي ركعتين» والجمع بين الروايات ما أمكن هو الواجب.

قوله: (وسكب المؤذن) هو بفتح السين المهملة والكاف وبعد ما مؤذنة: أي أسرع، مأخوذ من سكب الماء.

قوله: (قام فرجع ركعتين) وقد تقدم الكلام فيهما.

٩٢١ - وعن أبي بن كعب: «أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر بـ: «سبح اسم ربك الأعلى»، وفي الركعة الثانية بـ: «قل يا أيها الكافرون»، وفي الثالثة بـ: «قل هو الله أحد» ولا يسلم إلا في آخرهن». رواه النسائي (٢٣٥/٣)

الحديث رجال إسناده ثقات إلا عبد العزيز بن خالد وهو مقبول.

وقد أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه بدون قوله «ولا يسلم إلا في آخرهن». وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبة بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر: «يسبح اسم ربك الأعلى»، و«قل يا أيها الكافرون»، و«قل هو الله أحد» في ركعة ركعة، ولم يذكر فيه «ولا يسلم إلا في آخرهن» أيضاً.

وعن عبد الرحمن بن أبزي عند النسائي بنحو حديث ابن عباس، وقد اختلف في صحته، وفي إسناده حديث ابن عباس، وعن أنس عند محمد بن نصر المروزي بنحو حديث ابن عباس وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البزار بنحوه. وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني والبزار أيضاً بنحوه وفي إسناده سعيد بن سنان وهو ضعيف جداً وعن عبد الله بن مسعود عند البزار، وأبي يعلى والطبراني في الكبير والأوسط بنحوه أيضاً وفي إسناده عبد الملك بن الوليد بن معدان، وثقه يحيى بن معين، وضعفه البخاري وغير واحد. وعن عبد الرحمن بن سبرة عند الطبراني في الكبير والأوسط بنحوه أيضاً وفي إسناده إسماعيل بن زرين، ذكره الأزدي في الضعفاء وابن حبان في الثقات. وعن عمران بن

في الوتر حتى إنه كان يأمر ببعض حاجته. رواه البخاري (٩٩١).

٩١٩ - عن ابن عمر وابن عباس أنهما سمعا النبي ﷺ يقول: «الوتر ركعة من آخر الليل» رواه أحمد (٤٣/٢) ومسلم (٧٥٢).

الأثر والحديث يدلان على مشروعية الإيتار بركعة، وتعريف المسند من قوله: «الوتر ركعة» مشعر بالحصر لولا ورود منطوقات قاضية بجواز الإيتار بغير ركعة وسيأتي.

قال الحافظ: وظاهر الأثر المروي عن ابن عمر أنه كان يصلي الوتر موصلاً فإن عرضت له حاجة فصل وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: صلى ابن عمر ركعتين ثم قال: يا غلام أرحل لنا، ثم قام وأوتر بركعة.

وروى الطحاوي عن ابن عمر «أنه كان يفصل بين شفعيه ووتره بتسليم»، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعل، وإسناده قوي، وقد تقدم الكلام على الإيتار بركعة.

٩٢٠ - وعن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي ما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين، ويوتر بواحدة، فإذا سكب المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر وجاءه المؤذن قام فرجع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة». رواه الجماعة إلا الترمذي (حم: ٤٣/٦) (خ: ٩٩٤) (م: ٧٣٦) (د: ١٣٣٦) (ن: ٢٣٤/٣) (هـ: ١١٩٨).

الحديث قد تقدم الكلام على أطراف منه في ركعتي الفجر وفي الاضطجاع وفي الإيتار بركعة، وقد تقدم الكلام في دلالة كان على الدوام، وقد ورد عن عائشة في الإخبار عن صلاته ﷺ بالليل روايات مختلفة منها هذه الرواية، ومنها الرواية الآتية في هذا الباب، «أنه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة ويوتر بخمس...» ومنها عند الشيخين أنه «ما كان يزيد ﷺ في ركعتان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً، ومنها أيضاً ما سياتي في هذا الباب. «أنه كان يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثانية، ثم ينهض ولا يسلم فيصلي التاسعة، ثم يسلم، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد، فيلح إحدى عشرة ركعة، فلما أسن أوتر يسبح» ولأجل هذا الاختلاف نب بعضهم إلى حديثها الاضطراب، وأجيب

عليّ عند الترمذي بلفظ: «كَانَ يُؤْتِرُ بِثَلَاثٍ». وعن عمران بن حصين عند محمد بن نصر بلفظ حديث عليّ. وعن ابن عباس عند مسلم وأبي داود والنسائي بلفظ: «أُوتِرَ بِثَلَاثٍ».

وعن أبي أيوب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: «وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ» وعن أبي بن كعب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه أيضاً بنحو حديث عليّ. وعن عبد الرحمن بن أبزي عند النسائي بنحوه أيضاً. وعن ابن عمر عند ابن ماجه بنحوه أيضاً وعن ابن مسعود عند الدارقطني بنحوه أيضاً، وفي إسناده يحيى بن زكريّا بن أبي الحواجب، وهو ضعيف. وعن أنس عند محمد بن نصر بنحوه أيضاً. وعن ابن أبي أوفى عند البرّاء بنحوه أيضاً. وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحاكم وصحّحه قال الحافظ: ورجاله كلّهم

ثقات، ولا يضره وقف من وقفه. وأخرجه أيضاً محمد بن نصر من رواية عراك بن مالك عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُؤْتِرُوا بِثَلَاثٍ وَلَا تَشْتَبُهُوا بِالمَغْرِبِ، وَلَكِنْ أُوتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ بِسِتٍّ أَوْ بِتِسْعٍ أَوْ بِإِحْدَى عَشْرَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» قال العراقي: وإسناده صحيح وأخرج أيضاً من رواية عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة وعبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال «لَا تُؤْتِرُوا بِثَلَاثٍ، أُوتِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ بِسِتٍّ وَلَا تَشْتَبُهُوا بِالمَغْرِبِ» قال العراقي أيضاً: وإسناده صحيح. ثم روى محمد بن نصر قول مقسم أنّ الوتر لا يصلح إلا بخمس أو سبع، وأن الحكم بن عتيبة سأل عنه؟ فقال: عن الثقة عن عائشة وميمونة. وقد روى نحوه النسائي عن ميمونة مرفوعاً وروى محمد بن نصر أيضاً بإسناده قال العراقي أيضاً: صحيح عن ابن عباس قال: «الْوُتْرُ سِتٌّ أَوْ خَمْسٌ وَلَا تُجِبُ ثَلَاثًا بِثَرَاءٍ». وروي أيضاً عن عائشة بإسناده قال العراقي أيضاً: صحيح أنها قالت: «الْوُتْرُ سِتٌّ أَوْ خَمْسٌ، وَإِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا بِثَرَاءٍ»، وروي أيضاً بإسناده صحّحه العراقي أيضاً عن سليمان بن يسار أنه سئل عن الوتر بثلاث، فكره الثلاث، وقال: لا تشبه التطوع بالفريضة، أوتر، بركعة أو بخمس أو بسبع قال محمد بن نصر: لم نجد عن النبي ﷺ خبراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولاً، قال: نعم، ثبت عنه أنه أوتر بثلاث لكن لم يبين الراوي هل هي موصولة أو مفصولة؟ انتهى.

وتعقبه العراقي والحافظ بحديث عائشة الذي ذكره المصنف، وبحديث كعب بن عجرة المتقدم. قالوا: ويحاج عن ذلك باحتمال أنهما لم يثبتا عنده.

حصين عند النسائي والطبراني بنحوه أيضاً. وعن النعمان بن بشير عند الطبراني في الأوسط بنحوه وفي إسناده السري بن إسماعيل، وهو ضعيف. وعن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط بزيادة، والمعوذتين في الثالثة وفي إسناده المقدم بن داود وهو ضعيف. وعن عائشة عند أبي داود والترمذي بزيادة «كُلَّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ فِيهِ الْآخِرَةُ» «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ» وفي إسناده خفيف الجزري، وفيه لين ورواه الدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وتفرّد به يحيى بن أيوب عنه وفيه مقال، ولكنه صدوق، وقال العجلي: إسناده صالح قال ابن الجوزي: وقد أنكر أحمد ويحيى زيادة المعوذتين وروى ابن السكن في صحيحه لذلك شاهداً من حديث عبد الله بن سرجس بإسناد غريب.

وروى المعوذتين محمد بن نصر من حديث ابن ضميرة عن أبيه عن جده، وهو حسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة وهو ضعيف عند أحمد وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم. وكذب مالك، وأبوه لا يعرف، وجده ضميرة يقال: إنه مولى النبي ﷺ والأحاديث تدلّ على مشروعية قراءة هذه السور في الوتر، وحديث الباب يدلّ أيضاً على مشروعية الإيتار بثلاث ركعات متصلة، وسيأتي الكلام على ذلك.

٩٢٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٦/٦) وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٥/٣) وَلَفْظُهُ: «كَانَ لَا يَسْلُمُ فِي رَكْعَتَيْ الْوُتْرِ». وَقَدْ ضَعَّفَ أَحْمَدُ إِسْنَادَهُ، وَإِنْ ثَبِتَ فَيَكُونُ قَدْ فَعَلَهُ أَحْيَانًا كَمَا أُوتِرَ بِالخَمْسِ وَالسَّبْعِ وَالْتِسْعِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ.

٩٢٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُؤْتِرُوا بِثَلَاثٍ، أُوتِرُوا بِخَمْسٍ، أَوْ سِتٍّ، وَلَا تَشْتَبُهُوا بِالمَغْرِبِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ، وَقَالَ: كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ (٢٥/٢)

أما حديث عائشة فأخرجه أيضاً البيهقي والحاكم بلفظ أحمد، وأخرجه أيضاً البيهقي والحاكم بلفظ النسائي، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأخرج الحاكم أيضاً من حديث عائشة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِرُ بِثَلَاثٍ» وليس فيه لا يفصل بينهما، وصحّحه، وقال: على شرط الشيخين، وأخرجه أيضاً الترمذي.

وأخرج الشيخان وغيرهما عنها أنها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسَالُ عَنْ حُسْنَيْنٍ وَطَوِيلَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسَالُ عَنْ حُسْنَيْنٍ وَطَوِيلَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا» وفي الباب عن

وقد قال البيهقي في حديث عائشة المذكور: إنه خطأ.

وجمع الحافظ بين الأحاديث بحمل أحاديث النهي على الإتيار بثلاث تشهدين، لمشابهة ذلك لصلاة المغرب، وأحاديث الإتيار بثلاث على أنها متصلة تشهد في آخرها.

وروي فعل ذلك عن جماعة من السلف ويمكن الجمع بحمل النهي على الإتيار بثلاث على الكراهة، والأحوط ترك الإتيار بثلاث مطلقاً، لأن الإحرام بها متصلة تشهد واحد في آخرها ربما حصلت به المشابهة لصلاة المغرب، وإن كانت المشابهة الكاملة تتوقف على فعل التشهدين، وقد جعل الله في الأمر سعة، وعلمنا النبي ﷺ الوتر على هيئات متعددة، فلا ملجئ إلى الوقوع في مضيق التعارض.

٩٢٤ - وعن أم سلمة قالت: «كان رسول الله ﷺ يؤتر بسبع ويخمس لا يفصل بينهما بسلام ولا كلام» رواه أحمد (٦/٢٩٠) والنسائي (٣/٢٣٩) وابن ماجه (١١٩٢).

٩٢٥ - وعن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يؤتر من ذلك بخمس، ولا يجلس في شيء منها إلا في آخرهن». متفق عليه (حم: ٥٠/٦) (١١٤٠) (م: ٧٣٠).

الحديث الأول رواه النسائي وابن ماجه من رواية الحكم عن مقسم عن أم سلمة وقد روي في الإتيار بسبع وخمس أحاديث. منها عن عائشة عند محمد بن نصر بلفظ: «أوتر بخمس، وأوتر بسبع» وعن ابن عباس عند أبي داود بلفظ: «ثم صلى سبعا أو خمسا أوتر بهن ولم يسلم إلا في آخرهن».

وعن أبي أيوب عند النسائي بلفظ: «الوتر حق، فمن شاء أوتر بسبع، ومن شاء أوتر بخمس» وعن ميمونة عند النسائي بلفظ: «لا يصلح - يعني الوتر - إلا بسبع أو خمس»، وعن أبي هريرة عند الدارقطني وقد تقدم.

وفي الإتيار بخمس أو بسبع أحاديث كثيرة، قد تقدم بعضها، وسيأتي بعضها. قال الترمذي: وقد روي عن النبي ﷺ «الوتر ثلاث عشرة وإحدى عشرة وسبع وتسع وخمس وثلاث وواحدة» انتهى.

وأخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس بلفظ: «أوتر بخمس لم يجلس بينهما» وأخرجه البخاري عنه بلفظ: «ثم صلى خمس ركعات» وأخرج الترمذي وحسنه النسائي عن أم سلمة «أنه ﷺ أوتر بسبع» وسيأتي عن عائشة نحوه وعن أبي امامة عند أحمد والطبراني نحوه بإسناد صحيح. وعن ابن عباس عند محمد

بن نصر نحوه.

والأحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية الإتيار بخمس ركعات أو بسبع، وهي تروى على من قال بتعين الثلاث، وقد تقدم ذكرهم.

٩٢٦ - وعن سعيد بن هشام أنه قال لعائشة: «أنبيني عن وتر رسول الله ﷺ» فقالت: «كنا نعد له سواك وطهورة، فينفض الله مئتي شاء أن ينفض من الليل، فيسوك ويتوضأ، ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثانية، فيذكر الله ويحمده ويدعو، ثم ينفض ولا يسلم، ثم يقوم يصلي التاسعة، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعو، ثم يسلم تسليمًا يسيرًا، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد، فيلك إحدى عشرة ركعة يا بني، فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذ اللحم أوتر بسبع، وصنع في الركعتين مثل صنيعه الأول، فيلك تسع يا بني، وكان نبي الله إذا صلى صلاة أحب أن يدارم عليها، وكان إذا غلبه نوم أو وجع عن قيام الليل، صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة، ولا أعلم رسول الله ﷺ قرأ القرآن كله في ليلة، ولا قام ليلة حتى أصبح، ولا صام شهرًا كاملاً غير رمضان». رواه أحمد (٦/٥٤٠) ومسلم (٧٣٧) وأبو داود (١٣٣٨) والنسائي (٣/٢٣٩) وفي رواية لأحمد والنسائي وأبي داود نحوه، وفيها: «فلما أسن وأخذ اللحم أوتر بسبع ركعات لم يجلس إلا في السادسة والسابعة، ولم يسلم إلا في السابعة» وفي رواية للنسائي قالت: «فلما أسن وأخذ اللحم صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن».

الإتيار بسبع مروى من طريق جماعة من الصحابة غير عائشة، والإتيار بسبع قد تقدم ذكر طرقة.

قوله: «فيسوك ويتوضأ» فيه استحباب السواك عند القيام والنوم.

قوله: «ويصلي تسع ركعات... إلخ»، فيه مشروعية الإتيار تسع ركعات متصلة، لا يسلم إلا في آخرها، ويقعد في الثامنة، ولا يسلم.

قوله: «ثم يسلم تسليمًا يسيرًا» فيه استحباب الجهر بالتسليم.

قوله: «ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد» أخذ بظاهر الحديث الأوزاعي وأحمد فيما حكاه القاضي عنهم، وأباحا ركعتين بعد الوتر جالسًا.

قال أحمد: لا أفعله ولا أمتنع من فعله قال: وأنكره مالك. قال النووي: الصواب أن هاتين الركعتين فعلهما ﷺ بعد الوتر جالسًا

النَّهَارِ، وَالرَّكَعَتَانِ بَعْدَهَا تَكْمِيلٌ لَهَا، فَكَذَلِكَ الرَّكَعَتَانِ بَعْدَ وَتَرِ اللَّيْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى.

وَالظَّاهِرُ مَا قَدَّمْنَا مِنْ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِهِ ﷺ وَقَدْ ورد فعله ﷺ لهَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ مِنْ طَرِيقٍ أَمْ سَلَمَةُ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ، وَمِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ: رَوَى غَوْ هَذَا عَنْ أَبِي أَمَامَةَ وَعَائِشَةَ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي الْمُسْنَدِ أَيْضًا وَابِيهِقَيَّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ، وَهُوَ جَالِسٌ يَفْرَأُ فِيهِمَا بِ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾، وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَرَوَى الذَّارِقُطَنِيُّ لِحَوْه مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْقَائِلِينَ بِاسْتِحْبَابِ التَّنْفِيلِ لِمَنْ اسْتَيْقِظَ مِنَ النَّوْمِ، وَقَدْ كَانَ أَوْتَرُ قَبْلَهُ وَحَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ الدَّالَّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي بَابِ «لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

قوله: (صَلَّى مِنَ النَّهَارِ يَنْتَهِي عَشْرَةَ رَكَعَةً) فِيهِ مَشْرُوعِيَّةٌ قِضَاءُ الْوُتْرِ وَسَيَاتِي.

قوله: (وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا) سَيَاتِي فِي بَابِ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ شُعْبَانَ مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ عَنْ عَائِشَةَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ شُعْبَانَ كُلَّهُ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي السَّادِسَةِ وَالسَّابِعَةِ) وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: «صَلَّى سِتْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَقْعُدُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ». الرَّوَايَةُ الْأُولَى تَدُلُّ عَلَى إِبْثَابِ الْقُعُودِ فِي السَّادِسَةِ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ تَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِحَمْلِ النَّفْيِ لِلْقُعُودِ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْقُعُودِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ التَّسْلِيمُ.

وِظَاهَرُ هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا كَانَ يَوْتِرُ بِدُونِ سَبْعِ رَكَعَاتٍ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّي: إِنَّ الْوُتْرَ وَتَهَجَّدَ اللَّيْلَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشْرَ وَجْهًا أَيُّهَا فَعَلَ أَجْزَاءَهُ، ثُمَّ ذَكَرَهَا، وَاسْتَدَلَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: وَاحِدُهَا إِلَيْنَا وَأَفْضَلُهَا، أَنْ يُصَلِّيَ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكَعَةً يَسْلَمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ رَكَعَةً وَاحِدَةً وَيَسْلَمُ.

بَابُ وَقْتِ صَلَاةِ الْوُتْرِ وَالْقِرَاءَةِ وَالْقُنُوتِ فِيهَا

٩٢٧ - عَنْ خَارِجَةَ بِنْتِ خَدَافَةَ قَالَتْ: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ فَقَالَ: لَقَدْ أَمَدَكُمُ اللَّهُ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ خَيْرِ النَّعَمِ، قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْوُتْرُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حَم): كَمَا فِي أَطْرَافِ الْمُسْنَدِ (٢٢٨٥) (د: ١٤٨١) (ت: ٤٥٢) (هـ: ١١٦٨).

لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَلَمْ يَوَاضِبْ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ فَعَلَهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّاتٍ قَلِيلَةً قَالَ: وَلَا يَغْتَرُّ بِقَوْلِهَا: كَانَ يُصَلِّي، فَإِنَّ الْمُخْتَارَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُحَقَّقُونَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّ لَفْظَةَ «كَانَ» لَا يُلْزَمُ مِنْهَا الدَّوَامُ وَلَا التَّكَرُّارُ، وَإِنَّمَا هِيَ فَعْلٌ مَاضٍ تَدُلُّ عَلَى وَقْعِهِ مَرَّةً، فَإِنَّ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى عَمَلٍ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا تَقْتَضِيهِ بَوْضُعُهَا، وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ: «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُوفَ» وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَجِجْ بَعْدَ أَنْ صَحَبَتْهُ عَائِشَةُ إِلَّا حِجَّةً وَاحِدَةً، وَهِيَ حِجَّةُ الْوُدَاعِ.

قَالَ: وَلَا يَقَالُ: لَعَلَّهَا طَيَّبَتْهُ فِي إِحْرَامِهِ بِعَمْرَةٍ، لِأَنَّ الْمُعْتَمِرَ لَا يَجِلُّ لَهُ الطَّيِّبُ قَبْلَ الطَّوَّافِ بِالْإِجْمَاعِ، فَثَبَتَ أَنَّهَا اسْتَعْمَلَتْ كَانَ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ قَالَ: وَإِنَّمَا تَاوَلْنَا حَدِيثَ الرَّكَعَتَيْنِ، لِأَنَّ الرَّوَايَاتِ الْمَشْهُورَةَ فِي الصَّحِيحِينَ مَصْرُوحَةً بِأَنَّ آخِرَ صَلَاتِهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ كَانَتْ وَتْرًا.

وَفِي الصَّحِيحِينَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ بِالْأَمْرِ بِجَعْلِ آخِرِ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَتْرًا، فَكَيْفَ يَظُنُّ بِهِ ﷺ مَعَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَأَشْبَاهِهَا، أَنَّهُ يَدَاوِمُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ، وَيُعَلِّمُهُمَا آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ قَالَ: وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضٌ مِنْ تَرْجِيحِ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ، وَرَدَّ رَوَايَةَ الرَّكَعَتَيْنِ فَلَيْسَ بِصَوَابٍ، لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ إِذَا صَحَّتْ وَأُمِكنَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا تَعَيَّنَ، وَقَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ انْتَهَى.

وَأَقُولُ: وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا الْأَمْرُ لِلْأُمَّةِ بِأَنْ يَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَتْرًا، فَلَا مَعَارَضَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَعْلِهِ ﷺ لِلرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ، لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ فَعْلَهُ ﷺ لَا يَعَارِضُ الْقَوْلَ الْخَاصَّ بِالْأُمَّةِ، فَلَا مَعْنَى لِلِاسْتِنْكَارِ وَأَمَّا أَحَادِيثُ أَنَّهُ كَانَ آخِرَ صَلَاتِهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ وَتْرًا فَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ لِمَا قَرَّرَهُ مِنْ عَدَمِ دَلَالَةِ لَفْظِ: «كَانَ» عَلَيْهِ، فَطَرِيقُ الْجَمْعِ بِاعْتِبَارِهِ ﷺ أَنْ يَقَالُ: إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ تَارَةً، وَيَدْعُهُمَا تَارَةً.

وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ الْأُمَّةِ فَغَيْرُ مَحْتَاجٍ إِلَى الْجَمْعِ لِمَا عَرَفْتُ مِنْ أَنَّ الْأَوَامِرَ بِجَعْلِ آخِرِ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَتْرًا خُصَّتْ بِهِمْ، وَأَنَّ فَعْلَهُ ﷺ لَا يَعَارِضُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْمُهْدِيِّ: وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا، يَعْنِي حَدِيثَ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُتْرِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فَظَنُّوهُ مَعَارِضًا لِقَوْلِهِ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتْرًا» ثُمَّ حَكِي عَنْ مَالِكٍ وَاحِدًا مَا تَقَدَّمَ، وَحَكِي عَنْ طَائِفَةٍ مَا قَدَّمْنَا عَنْ النَّوَوِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالُ: إِنَّ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ تَجْرِيَانِ بِمَجْرَى السَّنَةِ وَتَكْمِيلِ الْوُتْرِ، فَإِنَّ الْوُتْرَ عِبَادَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَلَا سِمًا إِنْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ فَتَجْرِي الرَّكَعَتَانِ بَعْدَهُ بِمَجْرَى سَنَةِ الْمَغْرِبِ مِنَ الْمَغْرِبِ، فَإِنَّهَا وَتَرٌ

باللائكة، ومعنى الإعطاء، ومنه: ﴿وَأَمَّا ذُنُوبُهُمْ فَبِأَكْبَرِهِ﴾ الآية، فيحتمل أن يكون هذا من الإعانة، أي أعانكم بها على الانتهاء عن الفحشاء والمنكر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾، ويحتمل أن يكون من الإعطاء قال العراقي: والظاهر أن المراد الزيادة في الإعطاء، ويدل عليه قوله، في بعض طرق الحديث «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً» كما في حديث عبد الله بن عمرو وأبي بصرة وابن عمر وابن أبي أوفى وعقبة بن عامر. قوله: (الْوَتْرُ) بكسر الواو وفتحها لغتان، وقرئ بهما في

السبعة..

قوله: (يَبَيِّنُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ) استدل به على أن أول وقت الوتر يدخل بالفراغ من صلاة العشاء ويمتد إلى طلوع الفجر، كما قالت عائشة في الحديث الصحيح: «انتهى وتره إلى السحر» وفي وجوه لأصحاب الشافعي: أنه يمتد بعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وفي وجوه آخر يمتد إلى صلاة الظهر. وفي وجوه آخر أنه يصح الوتر قبل العشاء، وكلها مخالفة للدلالة. واستدل بالحديث أيضاً أبو حنيفة على وجوب الوتر، وقد تقدم الكلام على ذلك.

واستدل به أيضاً على أن الوتر أفضل من ركعتي الفجر، وقد تقدمت الإشارة إليه.

واستدل به المصنف أيضاً على أن الوتر لا يصح الاعتداد به قبل العشاء فقال ما لفظه: وفيه دليل على أنه لا يمتد به قبل العشاء بحال، انتهى.

٩٢٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَالْأَسْطَلِ وَآخِرِهِ، فَانْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحْرِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤٦/٦) (خ: ٩٩٦) (م: ٧٤٥) (د: ١٤٣٥) (ت: ٤٥٦) (ن: ٢٣١/٣) (هـ: ١١٨٥).

٩٢٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ (حم: ٧٣/٣) (م: ٧٥٤) (ت: ٤٦٨) (ن: ٢٣١/٣) (هـ: ١١٨٩).

٩٣٠ - وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيكُمْ خَافَ أَلَّا يُقْرَمَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ، ثُمَّ لِيَرُقْ، وَمَنْ وَتَقَ بِقِيَامٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ آخِرِهِ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَحْضُورَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٤٨) وَمُسْلِمٌ (١٦٣/٧٥٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٥٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١١٨٧).

في الباب أحاديث منها عن أبي هريرة عند البزار والدارقطني والطبراني في الأوسط قال: «سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تَوْتِرُ؟

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وصححه، وضعفه البخاري وقال ابن حبان: إسناده منقطع، ومنته باطل. قال الخطابي: فيه عبد الله بن أبي مرة الزوفي عن خارجة، وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وابن أبي شيبة، وعنه حديث آخر عند البيهقي وفيه أبو إسماعيل الترمذي وثقه الدارقطني. وقال الحاكم: تكلم فيه أبو حاتم.

وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد والدارقطني وفي إسناده الرزمي وهو ضعيف.

وعن بريدة عند أبي داود والحاكم في المستدرک وقال: صحيح.

وعن أبي بصرة الغفاري عند أحمد والحاكم والطحاوي، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف، ولكنه توبع وعن سليمان بن صرد عند الطبراني في الأوسط، وفي إسناده إسماعيل بن عمرو البجلي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم والدارقطني وابن عدي. وعن ابن عباس عند البزار والطبراني في الكبير والدارقطني، وفي إسناده النضر أبو عمرو الخزاز وهو ضعيف متروك وقال البخاري: منكر الحديث.

وعن ابن عمر عند البيهقي في الخلافيات وابن حبان في الضعفاء، وفي إسناده حماد بن قيراط وهو ضعيف.

وقال أبو حاتم: لا يجوز الاحتجاج به، وكان أبو زرعة يمرّض القول فيه.

وادّعى ابن حبان أن الحديث موضوع، وله حديث آخر عند الطبراني، وفي إسناده أيوب بن نهيك وضعفه أبو حاتم وغيره. وعن ابن مسعود عند البزار وفي إسناده جابر الجعفي، وقد وضعفه الجمهور..

وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي في الخلافيات، وفي إسناده أحمد بن مصعب بن بشر بن فضالة، وقد قيل: إنه كان يضع المتن والآثار ويقلب الأسانيد للأخبار.

قال أبو حاتم: ولعله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث، وعن علي رضي الله عنه عند أهل السنن. وعن عقبة بن عامر عند الطبراني وفيه ضعف.

وعن عمرو بن العاص عند الطبراني أيضاً وفيه ضعف. وعن معاذ بن جبل عند أحمد وفي إسناده عبيد الله بن زحير وهو ضعيف، وفيه انقطاع وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير والأوسط.

قوله: (أَمَّا ذُنُوبُهُمْ) الإمداد يكون بمعنى الإعانة، ومنه الإمداد

بذلك العراقي وغيره منهم وقد حكى صاحب المفهم الإجماع على أنه لا يدخل وقت الوتر إلا بعد صلاة العشاء.

وورد في حديث عائشة الصَّحِيح «أَنَّكَ كَانَ يُصَلِّيُ ﷺ مَا بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ الْعِشَاءَ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً». واستدل بحديث أبي سعيد، وما شابهه من الأحاديث المذكورة في الباب على أن الوتر لا يجوز بعد الصَّحْب، وهو يرد على ما تقدّم في أحد الوجوه لأصحاب الشافعيّ أنّه يمتدّ إلى صلاة الصَّحْب، أو إلى صلاة الظُّهر واستدلّ بحديث جابر، وما في معناه من الأحاديث المذكورة على مشروعية الإتيار قبل النَّوْم، لمن خاف أن ينام عن وتره، وعلى مشروعية تأخيره إلى آخره لمن لم يخف ذلك. ويمكن تقييد الأحاديث المطلقة التي فيها الوصية بالوتر قبل النَّوْم، والأمر به بالأحاديث المقيدة بمخافة النَّوْم عنه.

٩٣١ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْرَأُ فِي الْوُتْرِ بِ: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، وَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ». رواه الخمسة إلا الترمذي (حم): ١٢٣/٥ (د: ١٤٢٣) (ن: ٢٢٥/٣) (هـ: ١١٧١). وللخمسة إلا أبا داود مثله من حديث ابن عباس، وزاد أحمد والنسائي في حديث أبي، «فَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلَهُمَا يَفْلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى، وَفِي آخِرِهِ: «وَرَفَعَ صَوْتَهُ فِي الْآخِرَةِ».

حديث أبي بن كعب قد تقدّم، وتقدّم الكلام عليه، ولعلّ إعادة المصنّف لذكره هذه الزيادة التي ذكرها، أعني قوله: «فَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» قال العراقي: وهي مصرّح بها في حديث أبي بن كعب وعبد الرحمن بن أبزى، وكلاهما عند النسائي بإسناد صحيح انتهى.

وقد أخرجها أيضاً البزار من حديث ابن أبي أوفى.

وقال: أخطأ فيه هاشم بن سعيد، لأنّ الثقات يروونه عن زبيل عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن النبيّ ﷺ قال: وزاد هاشم «فَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» وليس هذا في حديث غيره قال العراقي: بل هذه الزيادة في حديث غيره من الثقات انتهى.

وعبد الرحمن بن أبزى قد وقع الاختلاف في صحبته كما قدّمنا.

وقد اختلفوا هل هذا الحديث من روايته عن النبيّ ﷺ، أو من روايته عن أبي بن كعب عن النبيّ ﷺ؟ قال الترمذي: يروى عن عبد الرحمن بن أبزى عن أبي بن كعب، ويروى عن عبد الرحمن

قال: أُوَيْزَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، قَالَ: حَذَرَ كَيْسَ، ثُمَّ سَأَلَ عَمَرَ كَيْفَ تَوْتِرُ؟ قَالَ: مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قَالَ: قَسِيٌّ مُعَانٌ، وفي إسناده سليمان بن داود اليماميّ وقد ضعف.

وعن أبي مسعود عند أحمد والطبراني «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوتِرُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ» قال العراقي: وإسناده صحيحٌ وعن أبي قتادة عند أبي داود بنحو حديث أبي هريرة المتقدم، وصحّحه الحاكم على شرط مسلم.

وقال العراقي: صحيحٌ. وعن ابن عمر عند ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وصحّحه الحاكم. وعن عتبة بن عامر عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة المتقدم أيضاً وعن عليّ عند ابن ماجه بلفظ: «مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ أَوْتَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِهِ وَأَوْسَطِهِ» انتهى.

وتره إلى السَّحَر.

قال العراقي: وإسناده جيّد. وعن أبي موسى عند الطبراني في الكبير قال: «كَانَ يُوتِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْيَانًا أَوَّلَ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ لِيَكُونَ سَعَةً لِلْمُسْلِمِينَ» وعن ابن عمر عند أبي داود والترمذي وصحّحه، والحاكم في المستدرک بلفظ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَادِرُوا الصَّبْحَ بِالْوُتْرِ»، وَلَهُ حَدِيثٌ آخَرُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ بِلَفْظٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرِ، فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ».

وعن أبي ذرّ عند النسائي بلفظ: «أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِصَلَاةِ الصُّحَى وَالْوُتْرِ قَبْلَ النَّوْمِ، وَيَصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ» وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد بلفظ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي لَا يَنَامُ حَتَّى يُوتِرَ حَازِمٌ» وعن عليّ رضي الله عنه عند البزار قال: «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنَامَ إِلَّا عَلَى وُتْرٍ» وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وثقه أحمد، وضعفه الجمهور.

وعن عمر عند ابن ماجه بلفظ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَسْأَلُ الرَّجُلَ فِيمَ يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ؟ وَلَا تَسْأَلُ إِلَّا عَلَى وَتْرٍ» والحديث عند أبي داود والنسائي، ولكنهما اقتصرّا على النهي عن السؤال عن ضرب الرجل امرأته وعن أبي الترداء عند مسلم بنحو حديث أبي ذرّ المتقدم.

وأحاديث الباب تدلّ على أن جميع الليال وقت للوتر إلا الوقت الذي قبل صلاة العشاء، إذ لم ينقل أنّه ﷺ أوتر فيه، ولم يخالف في ذلك أحدٌ لا أهل الظاهر ولا غيرهم إلا ما قدّمنا أنّه يجوز ذلك في وجوه لأصحاب الشافعيّ وهو وجه ضعيف، صرح

بن أبيزي عن النبي ﷺ.

٩٣٢ - عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَفْلُكُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَغْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مِنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ» (حم: ١٩٩/١) (د: ١٤٢٥) (ت: ٤٦٤) (ن: ٢٤٨/٢) (هـ: ١١٧٨).

٩٣٣ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وَتْرِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرَحْمَتِكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عَفْوَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَضْهِى ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ. رَوَاهُمَا الْخَمْسَةُ (حم: ٩٦/١) (د: ١١٢٧) (هـ: ١١٧٩) (ت: ٣٥٦٦) (ن: ٢٤٩/٣).

أما حديث الحسن فاخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذارقطني والبيهقي من طريق يزيد عن أبي الحوراء بالحاء المهملة والراء عن الحسن، وأثبت بعضهم الفاء في قوله: «فإنك تقضي» وبعضهم أسقطها وزاد الترمذي قبل تباركت وتعاليت «متبحرانك»، وزاد البيهقي قبل تباركت وتعاليت أيضاً «ولا يغر من عاذيت». قال النووي في الخلاصة: بسند ضعيف، وتبعه ابن الرقعة فقال: لم تثبت هذه الرواية قال الحافظ: وهو معترض، فإن البيهقي رواها من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن أو الحسين بن علي، وهذا التردد من إسرائيل إنما هو في الحسن أو الحسين قال البيهقي: كأن الشك إنما وقع في الإطلاق أو في النسبة.

قال: ويؤيد الشك أن أحد بن حنبل أخرجه في مسند الحسين من مسنده من غير تردد، ومن حديث شريك عن أبي إسحاق بسنده قال: وهذا وإن كان الصواب خلافه، والحديث من حديث الحسن لا من حديث أخيه الحسين، فإنه يدل على أن الوهم فيه من أبي إسحاق، فلهذا ساء فيه حفظه فني هل هو الحسن أو الحسين؟ قال: ثم إن الزيادة أعني قوله: «ولا يغر من عاذيت» رواها الطبراني أيضاً من حديث شريك وزهير بن معاوية عن أبي إسحاق ومن حديث أبي الأحوص عن أبي إسحاق، ثم ذكره الحافظ بإسناده له متصل، وفيه تلك الزيادة، وزاد النسائي بعد قوله: «وتباركت وتعاليت»: «وصلى الله على النبي».

قال النووي: إنها زيادة بسند صحيح أو حسن، وتعبه الحافظ

بأنه منقطع وروى تلك الزيادة الطبراني والحاكم.

وقد ضعف ابن حبان حديث الحسن هذا، وقال: توفي النبي ﷺ والحسن ابن ثمانين سنين، فكيف يعلمه النبي ﷺ هذا الدعاء؟.

وقد أشار صاحب البدر المنير إلى تضعيف كلام ابن حبان، وقد تبه ابن خزيمة وابن حبان على أن قوله في قنوت الوتر تفرد به أبو إسحاق عن يزيد بن أبي مريم، وتبعه ابنه يونس وإسرائيل، وقد رواه شعبة وهو أحفظ من ماتين مثل أبي إسحاق وابنيه، فلم يذكر فيه القنوت، ولا الوتر، وإنما قال فيه: كان يعلمنا هذا الدعاء، وأيد ذلك الحافظ برواية الدولابي والطبراني، فإن فيها التصريح بالقنوت، وكذلك رواية البيهقي عن ابن الحنفية وكذلك رواية محمد بن نصر. وروى البيهقي عن ابن عباس وابن الحنفية أنهما كانا يقولان: «كان النبي ﷺ يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهؤلاء الكلمات»، وفي إسناده عبد الرحمن بن هرم قال الحافظ: وهو محتاج إلى الكشف عن حاله.

وقال ابن حبان: إن ذكر صلاة الصبح ليس بمحفوظ وقال ابن النحوي: إن إسناده جيد، وصرح الحافظ في بلوغ المرام أن إسناده ضعيف، وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ: حديث الحسن مقيداً بصلاة الصبح، وقال: صحيح.

قال الحافظ: وليس كما قال وهو ضعيف، لأن في إسناده عبدالله بن سعيد المقرئ، ولولاه لكان صحيحاً، وكان الاستدلال به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي في قنوت الوتر وروى الطبراني في الأوسط من حديث بريدة نحوه، وفي إسناده كما قال الحافظ - رحمه الله تعالى - مقال.

وأما حديث علي المذكور، فاخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه مقيداً بالقنوت وأخرجه الدارمي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان في كتبهم وليس فيه ذكر الوتر، وفي الباب عن علي حديث آخر عند الذارقطني بلفظ: «قنت رسول الله ﷺ في آخر الوتر»، وفي إسناده عمرو بن شمر الجعفي أحد الكذابين الوضاعين، وعن أبي بكر وعمر وعثمان عند الذارقطني أنهم كانوا يقولون «قنت رسول الله ﷺ في آخر الوتر»، وكانوا يفعلون ذلك، وفي إسناده أيضاً عمرو بن شمر المذكور وعن أبي بن كعب عن النسائي وابن ماجه «أن رسول الله ﷺ كان يؤتر بقنت قبل الركوع» وعن ابن مسعود عن ابن أبي شيبه في المصنف والذارقطني «أن النبي ﷺ كان يقنت في الوتر قبل الركوع» وفي

إسناده أبان بن أبي عيَّاشٍ وهو ضعيف.

وعن ابن عباسٍ عند محمد بن نصر المروزي قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْنَتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ» وقد تقدّم وعن ابن عمر عند الحاكم في كتاب القنوت قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ أَحَدًا ابْنَيْهِ فِي الْقُنُوتِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ...» الحديث. وعن عبد الرحمن بن أبزي عند محمد بن نصر، وفيه ذكر القنوت في الوتر.

وعن أم عبد الله بن مسعود عند ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي أنه ﷺ «قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ» والأحاديث المذكورة تدلّ على مشروعية القنوت بهذا الدعاء المذكور في حديث الحسن وفي حديث علي رضي الله عنه وإلى ذلك ذهب العترة وأبو حنيفة وبعض الشافعية من غير فرق بين رمضان وغيره، وروى ذلك الترمذي عن ابن مسعود.

ورواه أيضاً عنه محمد بن نصر، قال العراقي: بأسانيد جيدة. ورواه محمد بن نصر أيضاً عن علي وعمر.

وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي وأبي ثور ورواية عن أحمد وروى محمد بن نصر عن علي رضي الله عنه أنه كان يقنت في النصف الأخير من رمضان وهو من رواية الحارث عنه.

وروى أبو داود أنّ عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب وكان يصلي لهم عشرين ليلة، ولا يقنت إلا في النصف الباقي من رمضان.

وروى محمد بن نصر بإسناده صحيح أنّ ابن عمر كان لا يقنت في الصبح ولا في الوتر إلا في النصف الآخر من رمضان وروى العراقي عن معاذ بن الحارث الأنصاري أنه كان إذا انتصف رمضان لعن الكفرة. قال: وعن الحسن: كانوا يقنتون في النصف الأخير من رمضان. وروى أيضاً عن الزهري أنه قال: لا قنوت في السنة كلها إلا في النصف الأخير من رمضان. وروى عن عثمان بن سراقه نحوه. وذهب مالك فيما حكاه النووي في شرح المهذب وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي كما قال العراقي إلى مشروعية القنوت في جميع رمضان دون بقية السنة، وذهب الحسن وقتادة ومعمر، كما روى ذلك محمد بن نصر عنهم أنه يقنت في جميع السنة إلا في النصف الأول من رمضان.

وقد روي عن الحسن القنوت في جميع السنة كما تقدّم، وذهب طابروس إلى أنّ القنوت في الوتر بدعة. وروى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر وأبي هريرة وعروة بن الزبير.

وروي عن مالك مثل ذلك قال بعض أصحاب مالك: سألت مالكا عن الرجل يقوم لأهله في شهر رمضان، أترى أن يقنت بهم في النصف الباقي من الشهر؟ فقال مالك: لم أسمع أنّ رسول الله ﷺ قنت ولا أحداً من أولئك، وما هو من الأمر القديم، وما أفعله أنا في رمضان، ولا أعرف القنوت قديماً. وقال معن بن عيسى: لا يقنت في الوتر عندنا. وقال ابن العربي: اختلف قول مالك فيه في صلاة رمضان، قال: والحديث لم يصح، والصحيح عندي تركه إذ لم يصح عن النبي ﷺ فعله ولا قوله انتهى.

قال العراقي: قلت: بل هو صحيح أو حسن. وروى محمد بن نصر أنه سئل سعيد بن جبيرة عن بدء القنوت في الوتر فقال: بعث عمر بن الخطاب جيشاً فتورطوا متورطاً خاف عليهم، فلما كان النصف الآخر من رمضان قنت يدعو لهم فهذه خمسة مذاهب في القنوت، وبها يتبين عدم صحة دعوى المهدي في البحر أنه مجمع عليه في النصف الأخير من رمضان. وقد اختلف في كونه قبل الركوع أو بعده ففي بعض طرق الحديث عند البيهقي التصريح بكونه بعد الركوع، وقال: تفرد بذلك أبو بكر بن شيبة الخزامي، وقد روى عنه البخاري في صحيحه، وذكره ابن حبان في الثقات فلا يضر تفردّه وأما القنوت قبل الركوع فهو ثابت عند النسائي من حديث أبي بن كعب كما تقدّم، وعبد الرحمن بن أبزي، وضعف أبو داود ذكر القنوت فيه، وثابت أيضاً في حديث ابن مسعود كما تقدّم. قال العراقي: وهو ضعيف، قال: وبعضه كونه بعد الركوع أولى فعل الخلفاء الأربعة لذلك، والأحاديث الواردة في الصحيح كما تقدّم في بابها وقد روى محمد بن نصر عن أنس «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْنَتُ بَعْدَ الرُّكْعَةِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ حَتَّى كَانَ عُمَرُ قَنَتَ قَبْلَ الرُّكْعَةِ يُذَكِّرُ النَّاسَ» قال العراقي: وإسناده جيد.

قوله في حديث علي: (وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ) أي استجير بك من عذابك.

بَابُ لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ وَخَتَمَ صَلَاةَ اللَّيْلِ بِالْوُتْرِ وَمَا جَاءَ فِي نَقْضِهِ

٩٣٤ - عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَتَرَانِ فِي لَيْلَةٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ (حم: ٢٣/٤) (د: ١٤٣٩) (ت: ٤٧٠) (ن: ٢٣٠/٣).

٩٣٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ (حم: ٢٣/٤) (د: ١٤٣٩) (ت: ٤٧٠) (ن: ٢٣٠/٣).

(١٣٥/٢) (خ: ٩٩٨) (م: ١٥١/٧٥١) (د: ١٤٣٨) (ن: ٢٣٠/٣).

أما حديث طلق بن عليّ فحسّنه الترمذي، قال عبد الحق: وغير الترمذي صحّحه، وأخرجه أيضًا ابن حبان وصحّحه، وقد احتج به على أنه لا يجوز نقض الوتر. ومن جملة المحتجّين به على ذلك طلق بن عليّ الذي رواه كما قال العراقي، قال: وإلى ذلك ذهب أكثر العلماء، وقالوا: إنّ من أوتر وأراد الصلاة بعد ذلك لا ينقض وتره، ويصلّي شفعا شفعا حتّى يصبح، قال: فمن الصحابة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب بن ياسر ورافع بن خديج وعائذ بن عمرو وطلق بن عليّ وأبو هريرة وعائشة. ورواه ابن أبي شيبة في المصنّف عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وعن قال به من التابعين سعيد بن المسيّب وعلقمة والشعبي وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبيرة ومكحول والحسن البصري، روى ذلك ابن أبي شيبة عنهم في المصنّف أيضًا.

وقال به من التابعين طاووس وأبو مجلز، ومن الأئمة سفيان الثوري ومالك وابن المبارك وأحمد، روى ذلك الترمذي عنهم في سننه، وقال: إنه أصحّ.

ورواه العراقي عن الأوزاعي والشافعي وأبي ثور، وحكاه القاضي عياض عن كافة أهل الفتيا وروى الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم جواز نقض الوتر، وقالوا: يضيف إليها أخرى، ويصلّي ما بدا له، ثم يوتر في آخر صلاته قال: وذهب إليه إسحاق.

واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقالوا: إذا أوتر ثم نام ثم قام فلم يشفع وتره، وصلّى مثني مثني كما قال الأولون، ولم يوتر في آخر صلاته كان قد جعل آخر صلاته من الليل شفعا لا وترًا، وفيه مخالفة لقوله ﷺ: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا» واستدل الأولون على جواز صلاة الشفع بعد الوتر بحديث عائشة المتقدم ومحدث أم سلمة الآتي، وقد قدّمنا الكلام على ذلك في شرح حديث عائشة.

٩٣٦ - عن ابن عمر أنّه كان إذا سئل عن الوتر قال: أنا أنأ فلو أوترت قبل أن أنام، ثم أردت أن أصلي بالليل شفعت بواجدة ما مضى من وترتي، ثم صليت متني متني، فإذا قضيت صلاتي أوترت بواجدة، لأن رسول الله ﷺ «أمرنا أن نجعل آخر صلاة الليل الوتر» رواه أحمد (١٣٥/٢).

٩٣٧ - وعن عليّ قال: الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل أوتر، فإن استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة ويصلّي

ركعتين ركعتين حتّى يصبح، ثم يوتر فعل، وإن شاء ركعتين حتّى يصبح، وإن شاء أوتر الليل أوتر. رواه الشافعي في مسنده (١٩٥/١).

حديث ابن عمر، قال في مجمع الزوائد: فيه ابن إسحاق وهو مدلس وهو ثقة وبقية رجاله رجال الصحيح انتهى.

والمرفوع من حديث ابن عمر متفق عليه كما تقدّم. وأثر عليّ أخرجه البيهقي أيضًا، وقد استدلل به ابن عمر ومن معه على جواز نقض الوتر، وقد قدّمنا وجه دلالة على ذلك وقد ناقضهم القائلون بعدم الجواز فاستدلوا به على أنه لا يجوز النقض، قالوا: لأن الرجل إذا أوتر أول الليل فقد قضى وتره، فإذا نام بعد ذلك ثم قام وتوضأ وصلى ركعة أخرى، فهذه صلاة غير تلك الصلاة، وغير جائز في النظر أن تصل هذه الركعة بالركعة الأولى التي صلاها في أول الليل فلا يصيران صلاة واحدة وبينهما نوم وحدث وضوء وكلام في الغالب وإنما هما صلاتان متباعدتان، كل واحدة غير الأولى، ومن فعل ذلك فقد أوتر مرتين، ثم إذا هو أوتر أيضًا في آخر صلاته صار موترًا ثلاث مرات. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترًا» وهذا قد جعل الوتر في مواضع من صلاة الليل. وأيضًا قال ﷺ: «لا وتران في ليلة» وهذا قد أوتر ثلاث مرات.

٩٣٨ - وعن أم سلمة «أن النبي ﷺ كان يركع ركعتين بعد الوتر». رواه الترمذي (٤٧١)، ورواه أحمد (٢٩٩/٦) وابن ماجه (١١٩٥) وذا: وهو جالس. وقد سبق هذا المعنى من حديث عائشة، وهو حجة لمن لم يزن نقض الوتر.

٩٣٩ - وقد روى سعيد بن المسيّب: «أن أبا بكر وعمر تذاكرا الوتر عند رسول الله ﷺ، فقال أبو بكر: أما أنا فأصلي ثم أنام على وترتي، فإذا استيقظت صليت شفعا شفعا حتّى الصباح، وقال عمر: لكن أنام على شفع ثم أوتر من آخر السحر، فقال النبي ﷺ لا يكره ذلك، خذ هذا، وقال لعمر: قويّ هذا» رواه أبو سليمان الخطابي بإسناده.

أما حديث أم سلمة فصحّحه الدارقطني في سننه، ثبت ذلك في رواية عمّد بن عبد الملك بن بشران عنه، وليس في رواية أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم عن الدارقطني تصحيح له، كذا قال العراقي قال الترمذي: وقد روي نحو هذا عن أبي أمامة وعائشة وغير واحد عن النبي ﷺ انتهى.

وأما حديث عائشة الذي أشار إليه المصنّف فقد تقدّم وتقدّم شرحه. وأما حديث أبي بكر وعمر فقد ورد من طرق ليس فيها

وعن عائشة عند أحمد والطبراني في الأوسط بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ قِيُوتَرَهُ» وإسناده حسن.

والحديث يدل على مشروعية قضاء الوتر إذا فات، وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبادة بن الصامت، وعامر بن ربيعة، وأبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وفضالة بن عبيد، وعبد الله بن عباس كذا قال العراقي.

قال: ومن التابعين عمرو بن شرحبيل، وعبيدة السلماني، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن المنتشر، وأبو العالية، وحماد بن أبي سليمان، ومن الأئمة سفيان الثوري، وأبو حنيفة، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي، وأبو خيثمة ثم اختلف هؤلاء: إلى متى يقضي؟ على ثمانية أقوال: أحدها: ما لم يصل الصبح، وهو قول ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، ومسروق، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، ومكحول، وقتادة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي أيوب، وأبي خيثمة، حكاه محمد بن نصر عنهم ثانياً: أنه يقضي الوتر ما لم تطلع الشمس، ولو بعد صلاة الصبح، وبه قال النخعي.

ثالثاً: أنه يقضي بعد الصبح وبعد طلوع الشمس إلى الزوال، روي ذلك عن الشعبي وعطاء والحسن وطاووس ومجاهد وحماد بن أبي سليمان.

وروي أيضاً عن ابن عمر رابعاً: أنه لا يقضيه بعد الصبح حتى تطلع الشمس فيقضيه نهائاً حتى يصلي العصر فلا يقضيه بعده ويقضيه بعد المغرب إلى العشاء، ولا يقضيه بعد العشاء لئلا يجمع بين وترين في ليلة، حكى ذلك عن الأوزاعي خامساً: أنه إذا صلى الصبح لا يقضيه نهائاً لأنه من صلاة الليل، ويقضيه ليلاً قبل وتر الليلة المقبلة، ثم يوتر للمستقبل روي ذلك عن سعيد بن جبير سادساً: أنه إذا صلى الغداة أوتر حيث ذكره نهائاً، فإذا جاءت الليلة الأخرى ولم يكن أوتر لم يوتر لأنه إن أوتر في ليلة مرتين صار وتره شفعاً، حكى ذلك عن الأوزاعي أيضاً.

سابعاً: أنه يقضيه أبداً ليلاً ونهاراً، وهو الذي عليه فتوى الشافعية ثامناً: التفرقة بين أن يتركه لنوم أو نسيان، وبين أن يتركه عمدًا، فإن تركه لنوم أو نسيان قضاء إذا استيقظ، أو إذا ذكر في أي وقت كان، ليلاً أو نهاراً، وهو ظاهر الحديث، واختاره ابن حزم، واستدل بعموم قوله ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَإِذَا اسْتَيْقَظَ صَلَّيْتُ شَفْعًا شَفْعًا مِنْهَا عِنْدَ الْبَرَاءِ وَالطَّبْرَانِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَمِنْهَا: عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ جَابِرٍ. وَمِنْهَا: عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالْحَاكِمِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَمِنْهَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَجْرٍ. وَمِنْهَا: عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ عَنْ عَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ، فَإِنَّ صَحَّتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخَطَّابِيُّ كَانَتْ صَالِحَةً لِلِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى قَوْلِ مَنْ أَجَازَ التَّنْفُلَ بَعْدَ الْوَتْرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ، وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ فَالْكَلَامُ مَا قَدَّمْنَا فِي شَرْحِ حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ اخْتِصَاصِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوَتْرِ بِهِ ﷺ لِمَا سَلَفَ

بَابُ قَضَاءِ مَا يَفُوتُ مِنَ الْوَتْرِ وَالسَّنَنِ الرَّائِيَةِ وَالْأَوَزَادِ

٩٤٠ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيَصِلْهُ إِذَا ذَكَرَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٣١).

الحديث أخرجه الترمذي وزاد «أَوْ إِذَا اسْتَيْقَظَ» وأخرجه أيضاً ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال: صحيح على شرط الشيخين، وإسناد الطريق التي أخرجه منها أبو داود صحيح كما قال العراقي، وإسناد طريق الترمذي وابن ماجه ضعيف، أوردها ابن عدي وقال: إنها غير محفوظة، وكذا أوردها ابن حبان في الضعفاء، وأخرجه الترمذي من طريق زيد بن أسلم أن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ فَلْيَصِلْ إِذَا أَصْبَحَ» قال: وهذا أصح من الحديث الأول، يعني حديث أبي سعيد.

وفي الباب عن عبد الله بن عمر عند الدارقطني قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ فَاتَهُ الْوَتْرُ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَقْضِهِ مِنَ النَّهْرِ» قال العراقي: وإسناده ضعيف. وله حديث آخر عند البيهقي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصْبَحَ فَأَوْتَرَ».

وعن أبي هريرة عند الحاكم والبيهقي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ وَلَمْ يَوْتِرْ فَلْيَوْتِرْ» وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

وعن أبي الدرداء عند الحاكم والبيهقي بلفظ: «رَبِّمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْتِرُ وَقَدْ قَامَ النَّاسُ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ» وصححه الحاكم.

وعن الأغر المزني عند الطبراني في الكبير بلفظ: «إِنْ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي أَصْبَحْتُ وَلَمْ أَوْتِرْ» فَقَالَ: «إِنَّمَا الْوَتْرُ بِاللَّيْلِ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي أَصْبَحْتُ وَلَمْ أَوْتِرْ» قَالَ: «فَأَوْتِرْ» وفي إسناده خالد بن أبي كريمة، ضعفه ابن معين وأبو حاتم، ووثقه أحمد وأبو داود والنسائي.

وَقَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ١٩٥) وَالنَّسَائِيُّ (٤/ ١٥٨) وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٢٨).

حديث عبد الرحمن بن عوف في إسناده النَّصْرُ بن شيبان وهو ضعيف. وقال النَّسَائِيُّ: هذا الحديث خطأ، والصَّوَابُ حديث أبي سلمة عن أبي هريرة.

قوله: (مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ فِيهِ بِعَزْمَةٍ) فيه التصريح بعدم وجوب القيام، وقد فسره بقوله: (مَنْ قَامَ... إلخ) فإنه يقتضي الدُّبَّ دون الإيجاب، وأصرح منه قوله في الحديث الآخر: «وَسُنَّتُ قِيَامَهُ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَرَضَ صِيَامَ رَمَضَانَ».

قوله: (مَنْ قَامَ رَمَضَانَ) المراد قيام لياليه مصليًا، وبحصل بمطلق ما يصدق عليه القيام، وليس من شرطه استغراق جميع أوقات الليل.

قيل: ويكون أكثر الليل. وقال النَّوَوِيُّ: إن قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح: يعني أنه يحصل بها المطلوب من القيام لا أن قيام رمضان لا يكون إلا بها وأغرب الكرمانى فقال: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ المراد بقيام رمضان صلاة التراويح.

قوله: (إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا) قال النَّوَوِيُّ: معنى إيمانا: تصديقًا بأنه حقٌ معتقدًا فضيلته، ومعنى احتسابًا: أن يريد الله - تعالى - وحده، لا يقصد رؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الإخلاص. قوله: (غَيْرَ لَمَّْا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِهِ) زاد أحمد والنَّسَائِيُّ «وَمَا تَأْخَرُ».

قال الحافظ: وقد ورد في غفران ما تقدّم وما تأخر عذّة أحاديث جمعتها في كتاب مفرد انتهى.

قيل: ظاهر الحديث يتناول الصَّغَائِرَ والكَبَائِرَ، وبذلك جزم ابن المنذر، وقيل: الصَّغَائِرُ فقط وبه جزم إمام الحرمين.

قال النَّوَوِيُّ: وهو معروفٌ عن الفقهاء، وعزاه عياض إلى أهل السنة، وقد ورد أن غفران الذُّنُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ معقول، وأما المتأخرة فلا، لأن المغفرة تستدعي سبق ذنب. وأجيب عنه بأن ذلك كناية عن عدم الوقوع وقال الماوردي: إنها تقع منهم الذُّنُوبُ مغفورة.

والحديث يدل على فضيلة قيام رمضان وتأكد استحبابه، واستدل به أيضًا على استحباب صلاة التراويح، لأن القيام المذكور في الحديث المراد به صلاة التراويح كما تقدّم عن النَّوَوِيِّ والكرمانى. قال النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ العلماء على استحبابها، قال: واختلفوا في أن الأفضل صلاتها في بيته منفردًا أم في جماعة في المسجد، فقال الشافعي ومجهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وغيرهم: الأفضل صلاتها جماعة كما فعله عمر بن

لُيْصَلَّهَا إِذَا ذَكَرَهَا قال: وهذا عمومٌ يدخل فيه كل صلاة فرض أو نافلة، وهو في الفرض أمر فرضي، وفي النفل أمر ندبي. قال: ومن تعدد تركه حتى دخل الفجر فلا يقدر على قضائه أبدًا.

قال: فلو نسيه أحبنا له أن يقضيه أبدًا متى ذكره ولو بعد أعوام وقد استدل بالأمر بقضاء الوتر على وجوبه، وحمله الجمهور على الدُّبِّ، وقد تقدّم الكلام في ذلك.

٩٤١ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ جُزْئِهِ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا يَنْبَغُ صَلَاةَ الْفَجْرِ وَصَلَاةَ الظُّهْرِ، حُجِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (م: ٧٤٧) (د: ١٣١٣) (ت: ٥٨٥) (ن: ٢٥٩/٣) (هـ: ١٣٤٣)، وَثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَنَعَهُ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ صَلَاتِي مِنَ النَّهَارِ اتَّيَّتْ عَشْرَةُ رَكَعَةٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْهُ قَضَاءَ السَّنَنِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ».

قوله: (عَنْ جُزْئِهِ) الحزب بكسر الحاء المهملة وسكون الزاي بعدها باءٌ موحدة: الورد.

والمراد هنا الورد من القرآن، وقيل: المراد ما كان معتاده من صلاة الليل.

والحديث يدل على مشروعية اتخاذ وردٍ في الليل وعلى مشروعية قضائه إذا فات النوم أو عذر من الأعذار، وأن من فعله ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كان كمن فعله في الليل.

قوله: (وَثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ... إلخ) هو ثابت من حديث عائشة عند مسلم والترمذي، وصححه النَّسَائِيُّ، وفيه استحباب قضاء التَّهَجُّدِ إذا فات من الليل ولم يستحب أصحاب الشافعي قضاءه، إنما استحَبُوا قضاء السَّنَنِ الرَّوَاتِبِ، ولم يعدوا التَّهَجُّدَ مِنَ الرَّوَاتِبِ.

قوله: (وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْهُ قَضَاءَ السَّنَنِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ) قد تقدّم بعض من ذلك في باب القضاء، وبعض في أبواب التطوُّع.

بَابُ صَلَاةِ التَّارَوِيحِ

٩٤٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْغَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ فِيهِ بِعَزْمَةٍ، فَيَقُولُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٨٩/٢) (خ: ٢٧) (م: ٧٥٩/٧٣٧) (د: ١٣٧١) (ت: ٩٨٣) (ن: ١٥٦/٤) (هـ: ١٣٢٦).

٩٤٣ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ صِيَامَ رَمَضَانَ، وَسُنَّتَتْ قِيَامَهُ، فَمَنْ صَامَهُ

وأخرج أبو داود والسنائي وابن ماجه أيضاً من حديث أبي سعيد وأبي هريرة قالا: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَقْبَضَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى أَوْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَمِيعًا كُنِيَ فِي الذَّاكِرِينَ وَالذَّاكِرَاتِ».

قوله: (الفلاح) قال في القاموس: الفلاح: الفوز والنجاة والبقاء في الخير والسحور، قال: والسحور ما يتسحر به: أي ما يؤكل في وقت السحر وهو قبيل الصبح.

والحديث استدلل به على استحباب صلاة التراويح لأن الظاهر منه أنه ﷺ أمهم في تلك الليالي.

٩٤٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى الثَّانِيَةَ فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلِ الثَّانِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تَفْتَرِضَ عَلَيْكُمْ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ. متفق عليه (حم: ١٧٧/٦) (خ: ٢٠١٢) (م: ٧٦١). وفي رواية: قالت: «كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ فِي رَمَضَانَ بِاللَّيْلِ أَوْزَاعًا، يَكُونُ مَعَ الرَّجُلِ الشَّيْءُ مِنَ الْقُرْآنِ، يَكُونُ مَعَهُ الْفَرَسُ الْخُمْسَةُ أَوْ السَّبْعَةُ أَوْ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، قَالَتْ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَصِيبَ لَهُ حَصِيرًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي فَفَعَلْتُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى عِشَاءَ الْآخِرَةِ، فَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِهِمْ، وَذَكَرْتُ الْقِصَّةَ بِمَعْنَى مَا تَقَدَّمَ غَيْرَ أَنْ فِيهَا: أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ فِي اللَّيْلِ الثَّانِيَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٧/٦).

قوله: (صلى في المسجد... إلخ) قال النووي: فيه جواز النافلة جماعة، ولكن الاختيار فيها للأفراد، إلا نوافل مخصوصة، وهي العيد والكسوف والاستسقاء. وكذا التراويح عند الجمهور كما سبق.

وفيه جواز النافلة في المسجد وإن كان البيت أفضل، ولعل النبي ﷺ إنما فعلها في المسجد لبيان الجواز أو أنه كان معتكفاً. وفيه جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة، قال: وهذا صحيح على المشهور من مذهبي ومذاهب العلماء، ولكن إن نوى الإمام ينوها حصلت لهم فضيلة الجماعة ولا تحصل للإمام على الأصح، لأنه لم ينوها والأعمال بالنيات، وأما المأمومون فقد نوهوا، وفيه إذا تعارضت مصلحة وخوف مفسدة أو مصلحة اعتبر أهمها؛ لأن النبي ﷺ كان رأى الصلاة في المسجد مصلحة لما ذكرناه، فلما عارضه خوف الافتراض عليهم تركه لعظم

الخطاب والصحابة رضي الله عنهم، واستمر عمل المسلمين عليه، لأنه من الشعائر الظاهرة، فأشبه صلاة العيد، وببالغ الطحطاوي فقال: إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية وقال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وغيرهم: الأفضل فرادى في البيت لقوله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» متفق عليه.

وقالت العترة: إن التجميع فيها بدعة، وسيأتي تمام الكلام على صلاة التراويح.

٩٤٤ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفْسٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: «صُنِمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُصَلِّ بِنَا حَتَّى بَقِيَ سِتْعٌ مِنَ الشَّهْرِ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا فِي الثَّالِثَةِ، وَقَامَ بِنَا فِي الْخَامِسَةِ، حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ نَقَلْتَنَا بَقِيَّةَ لَيْلِنَا هَلَوْ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامٌ لَيْلَةً، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا حَتَّى بَقِيَ ثَلَاثٌ مِنَ الشَّهْرِ، فَصَلَّى بِنَا فِي الثَّالِثَةِ وَدَعَا أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى تَخَوَّفْنَا الْفَلَاحَ، قُلْتُ لَهُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ: السَّحُورُ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ١٥٩/٥) (د: ١٣٧٥) (ت: ٨٠٦) (ن: ٢٠٣/٣) (هـ: ١٣٢٧).

الحديث رجال إسناده عند أهل السنن كلهم رجال الصحيح. قوله: (فلَمْ يُصَلِّ بِنَا) لفظ أبي داود «صُنِمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَمَضَانَ فَلَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئًا مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى بَقِيَ سِتْعٌ». قوله: (لَوْ نَقَلْتَنَا) النقل حركة في الأصل الغنمة والهبة، ونقله النقل وانقله: أعطاه إيّاه، والمراد هنا لو قمت بنا طول ليلتنا ونقلنا من الأجر الذي يحصل من ثواب الصلاة.

قوله: (فصلّى بنا في الثالثة) أي في ليلة ثلاث بقيت من الشهر، وكذا قوله: في السادسة، في الخامسة وفيه أنه كان يتخولهم بقيام الليل لئلا يثقل عليهم، كما كان ذلك ديدنه ﷺ في الموعظة، فكان يقوم بهم ليلة ويدع القيام أخرى.

وفيه تأكد مشروعية القيام في الأفراد من ليالي العشر الآخرة من رمضان لأنها مظنة الظفر بلبلة القدر.

قوله: (ودعا أهله ونساءه) فيه استحباب ندب الأهل إلى فعل الطاعات وإن كانت غير واجبة وقد أخرج أبو داود والسنائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى وَأَيْقِظَ امْرَأَتَهُ، فَإِنْ أَبَتْ نَضَحَ فِي وَجْهِهَا الْمَاءَ، رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَةً قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّتْ وَأَيْقِظَتْ زَوْجَهَا فَإِنْ أَبَى نَضَحَتْ فِي وَجْهِ الْمَاءَ».

المفسدة التي يخاف من عجزهم وتركهم للفرص وفيه أن الإمام وكبير القوم إذا فعل شيئاً خلاف ما يتوقعه أتباعه وكان له فيه عذر يذكره لهم تطبيقاً لقلوبهم وإصلاحاً لذات البين لئلا يظنوا خلاف هذا، وربما ظنوا ظن السوء.

قوله: (أوزاعاً) أي جماعات.

قوله: (بثلاث وعشرين ركعة) قال ابن إسحاق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك. وهم في ضوء النهار فقال: إن في سنده أبا شيبة وليس الأمر كذلك، لأن مالكاً في الموطأ ذكره كما ذكر المصنف والحديث الذي في إسناده أبو شيبة هو حديث ابن عباس الآتي كما في البدر المنير. والتلخيص وفي الموطأ أيضاً عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة. وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف أنها إحدى وعشرون ركعة.

وفي الموطأ من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أنها عشرون ركعة وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال: أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر. قال الحافظ: والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال، ومجتمعات ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها، فحيث تطول القراءة تقلل الركعات وبالعكس، وبه جزم الداودي وغيره، قال: والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر، فكأنه تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وقد روى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال: أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز، يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث. وقال مالك: الأمر عندنا بتسع وثلاثين ومكة بثلاث وعشرين، وليس في شيء من ذلك ضيق. قال الترمذي: أكثر ما قيل: إنه يصلي إحدى وأربعين ركعة بركعة الوتر. ونقل ابن عبد البر عن الأسود بن يزيد أربعين يوتر بسبع وقيل: ثمان وثلاثين، ذكره محمد بن نصر عن ابن يونس عن مالك. قال الحافظ: وهذا يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر، لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة فيكون أربعين إلا واحدة. قال مالك: وعلى هذا العمل منذ بضعة مائة سنة. وروى عن مالك ست وأربعون وثلاث الوتر قال في الفتح: وهذا المشهور عنه، وقد رواه ابن وهب عن العمري عن نافع قال: لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسماً وثلاثين ويوترون منها بثلاث. وعن زارة بن أوفى أنه كان يصلي بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر وعن سعيد بن جبير أربعاً وعشرين. وقيل: ست عشرة غير الوتر هذا حاصل ما ذكره في الفتح من الاختلاف في ذلك، وأما العدد الثابت عنه ﷺ في صلاته في رمضان، فأخرج البخاري

والحديث استدلل به المصنف على صلاة التراويح، وقد استدلل به على ذلك غيره كالبخاري فإنه ذكره من جملة الأحاديث التي ذكرها في كتاب التراويح من صحيحه، ووجه الدلالة أن النبي ﷺ فعل الصلاة في المسجد وصلى خلفه الناس ولم ينكر عليهم، وكان ذلك في رمضان، ولم يترك إلا لخشية الافتراض، فصح الاستدلال به على مشروعية مطلق التجمع في التوافل في ليالي رمضان، وأما فعلها على الصفة التي يفعلونها الآن من ملازمة عدد مخصوص وقراءة مخصوصة في كل ليلة فسيأتي الكلام عليه ومن جملة ما استدلل به البخاري عليها حديث عائشة وهو أيضاً في صحيح مسلم: «أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته، فاصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه، فاصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ فصلّى بصلاته، فلما كانت الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الصلاة أقبل على الناس فتشهد ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف عليّ مكانكم، ولكن خشيت أن تغتصب عليكم فتعجزوا عنها»، فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك.

٩٤٦ - وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال: خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قاريهم، فقال عمر: نعمت البدعة هؤلاء، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون، يعني آخر الليل، وكان الناس يقومون أوله رواة البخاري (٢٠١٠) ولما ليك (١١٤/١) في الموطأ عن يزيد بن رومان قال: كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة.

قوله: (أوزاع) قد تقدم تفسيره.

قوله: (فقال عمر: نعمت البدعة) قال في الفتح: البدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق، وتطلق في الشرع على مقابلة

وغيره عن عائشة أنها قالت «مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةً».

وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث جابر: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِهِمْ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ثُمَّ أَوْتَرَ». وأخرج البيهقي عن ابن عباس «كَانَ يُصَلِّي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ عَشْرِينَ رَكْعَةً وَالْوُتْرُ» زاد سليم الرزازي في كتاب التَّغْرِبِ لَهُ «وَيُوتِرُ بِثَلَاثٍ» قال البيهقي: تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَثْمَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأَمَّا مَقْدَارُ الْقِرَاءَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَلَمْ يَرِدْ بِهِ دَلِيلٌ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ الْبَابِ وَمَا يُشَابِهُهَا هُوَ مَشْرُوعِيَّةُ الْقِيَامِ فِي رَمَضَانَ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَفَرَادَى، فَقَصَرَ الصَّلَاةُ الْمُسَمَّاةُ بِالتَّرَاوِيعِ عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، وَتَخْصِصُهَا بِقِرَاءَةٍ مُخْصُوصَةٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ سَنَةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَيْنَ الْعِشَاءِ بَيْنَ

٩٤٧ - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ»، قَالَ: كَانُوا يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَكَذَلِكَ: «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٢٢).

٩٤٨ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَامَ يُصَلِّي، فَلَمْ يَزَلْ يُصَلِّي حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ ثُمَّ خَرَجَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٤/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٠٤).

أَمَّا قَوْلُ أَنَسٍ فَرَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ مَرْدُوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ رِوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ»، فَقَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصَلُّونَ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ فَانْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ: «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ»، وَالْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ ضَعِيفٌ. وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ إِبَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ، وَإِبَانٌ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: يُصَلُّونَ مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ عَمْرَانَ الْخَزَاعِمِيِّ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ بَلَاءٌ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ» كُنَّا نَجْلِسُ فِي الْمَجْلِسِ وَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

كَانُوا يَصَلُّونَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ إِلَى الْعِشَاءِ فَتَزَلَّتْ، وَأَخْرَجَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ عَنْ أَنَسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ» قَالَ: مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. قَالَ: «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ». وَفِي إِسْنَادِهِ مَنصُورُ بْنُ شَقِيرٍ، كَتَبَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَقَالَ فِيهِ أَبُو حَازِمٍ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ وَفِي حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ. وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ: فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ الْوَهْمِ وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا عِمَارَةُ بْنُ زَادَانَ، وَتَقَهُ الْجُمْهُورُ وَضَعَفَهُ الذَّارِقُطِيُّ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْتَفْهِمِ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عِمَارَةَ بْنِ زَادَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَيَقُولُ: «هِيَ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ»، هَكَذَا جَعَلَهُ مَوْفُوفًا، وَهَكَذَا رَوَاهُ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبِيشٍ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عِمَارَةَ بْنِ زَادَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَيَقُولُ: «هِيَ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ» وَتَمَنَّى قَالَ بِذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ أَبُو حَازِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَزَيْنُ الْعَابِدِينَ، ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ» نَزَلَتْ فِيمَنْ كَانَ يُصَلِّي مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْمَغْرِبِ. وَأَخْرَجَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ سَلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ»، فَقَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَصَلُّونَ مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْمَغْرِبِ وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ» وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا لَا يَعَارِضُهُ مَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ إِذَا رَفِغَتْ الْفُصَالُ»، فَإِنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ صَلَاةَ الْأَوَّابِينَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ حَذِيفَةَ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ فَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي بَابِ مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ مِنْ آخِرِ كِتَابِهِ مَطْوَلًا وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ مُخْتَصَرًا، وَأَخْرَجَ أَيْضًا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ نَحْوَهُ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبِي الشَّيْخِ بْنِ حَبَّانٍ فِي كِتَابِ الثَّوَابِ وَفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْيَا مَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُفِرَ لَهُ وَتَقَرَّعَ لَهُ مَلَكَانٌ» وَفِي إِسْنَادِهِ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْقَزَّازِيُّ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: مَجْهُولٌ وَلَا يَنْبَغِي حَدِيثُ آخِرِ، رَوَاهُ الذَّيْلَمَسِيُّ فِي مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ بِلَفْظٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ، مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ رُفِعَتْ لَهُ فِي عِلِّيِّينَ وَكَانَ كَمَنْ أَذْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ قِيَامِ نِصْفِ لَيْلَةٍ» قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَفِي إِسْنَادِهِ جِهَالَةٌ وَنَكَارَةٌ،

وغيره عن عائشة أنها قالت «مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةً».

وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث جابر: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِهِمْ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ثُمَّ أَوْتَرَ». وأخرج البيهقي عن ابن عباس «كَانَ يُصَلِّي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ عَشْرِينَ رَكْعَةً وَالْوُتْرُ» زاد سليم الرزازي في كتاب التَّغْرِبِ لَهُ «وَيُوتِرُ بِثَلَاثٍ» قال البيهقي: تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَثْمَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأَمَّا مَقْدَارُ الْقِرَاءَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ فَلَمْ يَرِدْ بِهِ دَلِيلٌ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ أَحَادِيثُ الْبَابِ وَمَا يُشَابِهُهَا هُوَ مَشْرُوعِيَّةُ الْقِيَامِ فِي رَمَضَانَ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَفَرَادَى، فَقَصَرَ الصَّلَاةُ الْمُسَمَّاةُ بِالتَّرَاوِيعِ عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، وَتَخْصِصُهَا بِقِرَاءَةٍ مُخْصُوصَةٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ سَنَةٌ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَيْنَ الْعِشَاءِ بَيْنَ

٩٤٧ - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ»، قَالَ: كَانُوا يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَكَذَلِكَ: «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٢٢).

٩٤٨ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَامَ يُصَلِّي، فَلَمْ يَزَلْ يُصَلِّي حَتَّى صَلَّى الْعِشَاءَ ثُمَّ خَرَجَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٤/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٠٤).

أَمَّا قَوْلُ أَنَسٍ فَرَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ مَرْدُوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ رِوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ»، فَقَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصَلُّونَ مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ فَانْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ: «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ»، وَالْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ ضَعِيفٌ. وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ إِبَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ، وَإِبَانٌ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: يُصَلُّونَ مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ عَمْرَانَ الْخَزَاعِمِيِّ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ بَلَاءٌ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ» كُنَّا نَجْلِسُ فِي الْمَجْلِسِ وَنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ

وعمر بن المنكر وأبو حاتم وعبد الله بن سخرية وعلي بن الحسين وأبو عبد الرحمن الحلي وشريح القاضي وعبد الله بن مغفل وغيرهم. ومن الأئمة سفيان الثوري.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ

٩٤٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، قَالَ: فَأَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ قَالَ: شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ (حس: ٣٠٣/٢) (م: ١١٦٣) (د: ٢٤٢٩) (ت: ٤٣٨) (ن: ٢٠٧/٣) (هـ: ١٧٤٢)، وَلَابِنْ مَاجَةَ بَنُو فَضْلٍ الصَّدَمِ فَقَطْ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ بِلَالٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ مِنْ سَيِّئِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ ذَابُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ».

وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ وَالطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ وَالتَّبَهَقِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ بِلَالٍ، وَفِي إِسْنَادِهِ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْلِ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَلَابِنْ أُمَامَةَ حَدِيثٌ آخَرُ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ وَالطَّبْرَانِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «وَالصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ»، وَفِي إِسْنَادِهِ لَيْسَتْ بِنُ أَبِي سُلَيْمٍ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَعَنْ جَابِرِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ خَسَنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَهَذَا حَدِيثٌ شَبَّهِ الْمَوْضُوعَ، اشْتَبَهَ عَلَى ثَابِتِ بْنِ مُوسَى، وَإِنَّمَا قَالَهُ شَرِيكَ الْقَاضِي لِإِسَابَةِ عَقِبِ إِسْنَادِهِ ذَكَرَهُ فَظَنَّهُ ثَابِتٌ حَدِيثًا وَلِجَابِرِ حَدِيثٌ آخَرُ رَوَاهُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْعُنْ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَلَوْ خَلَبَ شَاؤُهُ» قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ بِقِيَّةٍ. وَلِجَابِرِ أَيْضًا حَدِيثٌ آخَرُ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَذَكَرَ حَدِيثًا، وَفِيهِ: «وَإِنْ هُوَ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ أَصْبَحَ نَتِيطًا قَدْ أَصَابَ خَيْرًا» وَقَدْ انْخَلَتْ عَنْهُ كُلُّهَا» وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ وَالطَّبْرَانِيِّ بِلَفْظِ حَدِيثِ بِلَالِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ وَالطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ وَلَسَوْ رَكْعَةً وَاحِدَةً»، وَفِي إِسْنَادِهِ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَلَهُ حَدِيثٌ آخَرُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فِي التَّحْقِيقِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ الثَّانِي. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فِي الزَّهْدِ وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ مَاجَةَ يَنْحُو حَدِيثَ أَبِي أُمَامَةَ الثَّانِي أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ يَنْحُو حَدِيثَ

وَهُوَ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي يَرْوِي عَنْ الْحَسَنِ وَيَرْوِي عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ فَقَدْ جَهَّلَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَإِنْ كَانَ أَبَا سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيِّ فَهُوَ ضَعِيفٌ وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ فِي كِتَابِ قِيَامِ اللَّيْلِ بِلَفْظِ «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى سِتْرَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ غَيْرَ لَهُ بِهَا خَمْسِينَ سَنَةً» وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَدُ بْنُ غُرَوَانَ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: مَنَكَرَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانٍ: لَا يَحِلُّ الْاجْتِنَاجُ بِهِ، وَلَهُ حَدِيثٌ آخَرُ عِنْدَ الدِّبْلَمِيِّ فِي مَسْنَدِ الْفَرْدُوسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ كَانَ كَالْمُعْتَقِ غُرُوزَةً بَعْدَ غُرُوزَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وَفِي إِسْنَادِهِ مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرِّبْدِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا قَالَ الْعِرَاقِيُّ: الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَمْرِو غَيْرِ مَرْفُوعٍ، هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ. وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ» وَهُوَ مُتَقَطٌّ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ مَعْنٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ جَدِّهِ وَلَمْ يَدْرِكْهُ وَعَنْ عُبَيْدِ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَحَدِ الطَّبْرَانِيِّ «أَنَّهُ سئِلَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصَلَاةٍ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ أَوْ سِوَى الْمَكْتُوبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ».

وَعَنْ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي مَجَاهِدِ الثَّلَاثَةِ وَابْنِ مَنَدَةَ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتْرَ رَكَعَاتٍ، وَقَالَ: مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتْرَ رَكَعَاتٍ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ» قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ صَالِحُ بْنُ قَطَرٍ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: إِنَّ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مَجَاهِلٌ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتْرَ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيمَا يَنْتَهَنُ عَنْهُ لَوْ بَعَادَ بَيْنَهُمَا عَشْرَةُ سَنَةٍ» وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَثْمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَعَنْ عَائِشَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَشْرِينَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ نَيْشًا فِي الْجَنَّةِ» وَالْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْاسْتِكْرَارِ مِنَ الصَّلَاةِ مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالْأَحَادِيثُ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا ضَعِيفًا فَهِيَ مُتَهَضَّةٌ بِمَجْمُوعِهَا لَا سِيَّمَا فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَمَنْ كَانَ يَصَلِّي مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَسَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ عَمْرِو وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ فِي نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمِنَ التَّابِعِينَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدٍ وَأَبُو عَثْمَانَ النَّهْدِيُّ وَابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ

«يُنَزِّلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَنْخُصِي ثُلُثُ اللَّيْلِ
الْأَوَّلِ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ لَهُ، مَنْ
ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ؟ فَلَا
يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَنْخُصِيَ الْفَجْرُ» وعن عليّ عند أحمد والدارقطني
قال: سمعت رسول الله ﷺ يذكر حديثاً وفيه: «فإنه إذا مضى
ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ هَبَطَ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَلَمْ يَزَلْ هُنَاكَ
حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، يَقُولُ الْغَائِلُ: أَلَا سَائِلٌ يَغْفِي سَوْأَهُ؟ أَلَا دَاعٍ
يُجَاب؟»، وعن أبي سعيد عند مسلم والنسائي في اليوم واللييلة
بنحو حديث أبي هريرة.

وعن جابر بن مطعم عند النسائي في اليوم واللييلة بنحو
حديث أبي هريرة أيضاً وعن ابن مسعود عند أحمد بنحوه. وعن
أبي الدرداء عند الطبراني قال: قال رسول الله ﷺ فذكر حديثاً،
وفيه «ثُمَّ يَهْبِطُ آخِرَ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ: أَلَا مُسْتَغْفِرٌ يَسْتَغْفِرُنِي
فَأَغْفِرُ لَهُ؟ أَلَا سَائِلٌ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ؟ أَلَا دَاعٍ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبُ
لَهُ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» قال الطبراني: وهو حديث منكر. وعن
عثمان بن العاص عند أحمد والبرار قال: قال رسول الله ﷺ:
«يُنَادِي مُنَادٍ كُلَّ لَيْلَةٍ هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيَسْتَجَابُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ
فَيُعْطَى؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَيَغْفَرُ لَهُ؟ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ» وعن جابر
عند الدارقطني وأبي الشيخ بنحو حديث أبي هريرة، وفي إسناده
عمد بن إسماعيل الجعفي وهو منكر الحديث قاله أبو حاتم.

وعن عبادة بن الصامت عند الطبراني في الكبير والأوسط
بنحو حديث أبي هريرة أيضاً.

وعن عتبة بن عامر عند الدارقطني قال: قال رسول الله ﷺ:
«إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ - أَوْ قَالَ: يَنْصَفُ اللَّيْلُ - يُنَزِّلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا يَقُولُ: لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي أَحَدًا غَيْرِي».

وعن عمرو بن عبسة حديث آخر غير المذكور في الباب عند
الدارقطني قال: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، عَلَّمَنِي شَيْئًا تَعْلَمُهُ وَأَجْهَلُهُ، يَنْفَعُنِي وَلَا
يَضُرُّكَ، مَا سَاعَةٌ أَقْرَبُ مِنْ سَاعَةٍ؟ فَقَالَ: يَا عَمْرُو لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ
شَيْءٍ مَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ، إِنَّ الرَّبَّ - عَزَّ وَجَلَّ - يَنْدَلِي مِنْ
جَوْفِ اللَّيْلِ - زَادَ فِي رِوَايَةٍ - فَيَغْفِرُ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الشَّرِّكَ، وَلَهُ
حديث آخر عند أحمد عن النبي ﷺ قال: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى،
وَجَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرِ أَجْوَبَةٌ دَعْوَةٌ قُلْتُ: أَوْجَبُهُ، قَالَ: لَا، أَجْوَبَةٌ»
يعني بذلك الإجابة، وفي إسناده أبو بكر بن عبد الرحمن بن أبي
مريم وهو ضعيف.

وعن أبي الخطاب عند أحمد بنحو حديث أبي هريرة وهذه

أبي أمانة الثاني أيضاً. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ
بَنَحْوِهِ أَيْضًا. وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فِي الْبَرِّ بَنَحْوِهِ أَيْضًا. وَعَنْ
أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ وَالطَّبْرَانِيِّ بَنَحْوِهِ أَيْضًا
بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ وَعَنْ مُعَاذٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فِي التَّفْسِيرِ بَنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ وَعَنْ ثَوْبَانَ عِنْدَ الْبَرَّانِيِّ بَنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي أَمَانَةَ. عَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ عِنْدَ ابْنِ جِبَانَ فِي صَحِيحِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«عَجِبَ رَبَّنَا مِنْ رَجُلَيْنِ: رَجُلٍ نَادَى مِنْ وَطَائِهِ وَلِحَافِهِ مِنْ بَيْنِ جَبِيهِ
وَأَهْلِهِ إِلَى صَلَاتِهِ يَقُولُ اللَّهُ - تَعَالَى -: انظُرُوا إِلَيَّ عَبْدِي تَارَةً
مِنْ وَطَائِهِ وَفِرَاشِهِ مِنْ بَيْنِ جَبِيهِ وَأَهْلِهِ إِلَى صَلَاتِهِ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي
وَشَفَقَةً فِيمَا عِنْدِي» الْحَدِيثُ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَالطَّبْرَانِيُّ
فِي الْكَبِيرِ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ. وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عِنْدَ
الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَفِيهِ: وَاعْلَمْ أَنَّ
شَرَفَ الْمُؤْمِنِ قِيَامُ اللَّيْلِ» وَعَنْ أَبِي سَيِّدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ قَالَ:
«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُضْحِكُ إِلَى ثَلَاثَةٍ: لِلصَّغَفَرِ فِي
الصَّلَاةِ، وَلِلرَّجُلِ يَصَلِّي فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَلِلرَّجُلِ يُقَاتِلُ الْكُفْيَةَ»
وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْمُزَنِيِّ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ مِثْلُ
حَدِيثِ جَابِرِ الثَّانِي. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُدَلُّ عَلَى تَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِ
قِيَامِ اللَّيْلِ وَمَشْرُوعِيَةِ اسْتِكْنَارِ مِنَ الصَّلَوَاتِ فِيهِ، وَبِهَا اسْتَدَلَّ
مَنْ قَالَ: إِنَّ الْوُتْرَ أَفْضَلُ مِنَ صَلَاةِ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا
الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ، وَحَدِيثُ الْبَابِ أَيْضًا يُدَلُّ عَلَى تَفْضِيلِ الصَّيَامِ
فِي الْمُحَرَّمِ، وَأَنَّ صِيَامَهُ أَفْضَلُ مِنَ صِيَامِ بَقِيَّةِ الْأَشْهُرِ، وَهُوَ
مُخْتَصَصٌ لِعُمُومِ مَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ، وَصَحَّحَهُ وَالنَّسَائِيُّ
وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا
مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ
فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: وَلَا
الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ
ذَلِكَ بِشَيْءٍ» وَهَذَا إِذَا كَانَ كَوْنُ الشَّيْءِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ
أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى
التَّخْصِيسِ لِعَدَمِ التَّنَافِي.

٩٥٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّسَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:
«أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَإِنْ
اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فَكُنْ». رَوَاهُ
التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٥٧٩).

الحديث رجال إسناده رجال الصحيح، وأخرجه أيضاً أبو
داود والحاكم وفي الباب عن أبي هريرة عند الجماعة كلهم قال:

قال ﷺ:

أَوْقَطَ الْوَسْطَانَ وَأَطْرَدَ الشَّيْطَانَ، قَالَ: أَخْفِضْ قَلِيلًا.

وعن ابن عباس عند أبي داود قال: «كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَدَرٍ مَا يَسْمَعُهُ مَنْ فِي الْحُجْرَةِ وَهُوَ فِي الْبَيْتِ» وعن علي رضي الله عنه نحو حديث أبي قتادة، وعن عمار عند الطبراني بنحو حديث أبي قتادة أيضًا.

وعن أبي هريرة عند أبي داود بنحوه أيضًا، وله حديث آخر عند أبي داود، قال: «كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ يَرْفَعُ طَوْرًا وَيَخْفِضُ طَوْرًا» وله حديث ثالث عند أحمد والبخاري: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُدَافَةَ قَامَ يُصَلِّي فَجَهَرَ بِصَلَاتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا ابْنَ حُدَافَةَ لَا تُسْمِعْنِي وَمَسَمِعَ رَبُّكَ».

قال العراقي: وإسناده صحيح وعن أبي سعيد عند أبي داود والنسائي قال: «اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ، فَكَتَفَ السِّرَّ وَقَالَ: أَلَا إِنَّ كُلَّكُمْ مَنَاجٍ رَبِّهِ فَلَا يُؤْذِنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرْفَعَنَّ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ» - أو قال: - في الصلاة.

وعن ابن عمر عند أحمد والبخاري بنحو حديث أبي سعيد. وعن البيهقي واسمه فروة بن عمر وعند أحمد، قال العراقي: بإسناده صحيح: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَقَدْ عَلَتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ فَقَالَ: إِنَّ الْمُصَلِّيَ يُنَاجِي رَبَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فَلْيَنْظُرْ بِمَا يُنَاجِيهِ، وَلَا يَجْهَرَ بِبَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقِرَاءَةِ».

وعن عقبة بن عامر عند أبي داود والترمذي والنسائي قالوا: قال رسول الله ﷺ: «الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ، وَالْمُسِرُّ بِالْقُرْآنِ كَالْمُسِرِّ بِالصَّدَقَةِ».

وعن أبي أمامة عند الطبراني في الكبير بنحو حديث عقبة، وفي إسناده إسحاق بن مالك الحضرمي، ضعفه الأزدي، ورواه الطبراني من وجوه آخر وفيه بسر بن غدير وهو ضعيف جدًا وفي الباب أحاديث كثيرة، وفيها أن الجهر والإسرار جائزان في قراءة صلاة الليل، وأكثر الأحاديث المذكورة تدل على أن المستحب في القراءة في صلاة الليل التوسط بين الجهر والإسرار. وحديث عقبة وما في معناه يدل على أن السر أفضل لما علم من أن إخفاء الصدقة أفضل من إظهارها.

٩٥٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ اقْتَسَحَ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠/٦) وَمُسْلِمٌ (٧٦٧).

٩٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ

الْأَحَادِيثُ تَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ وَالذِّعَاءِ فِي ثَلَاثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ وَأَنَّ وَقْتَ لِحَابَةِ الْمَغْفِرَةِ. وَالتَّزُولُ الْمَذْكُورُ فِي الْأَحَادِيثِ قَدْ طَوَّلَ عِلْمَاءُ الْإِسْلَامِ الْكَلَامَ فِي تَأْوِيلِهِ، وَانْكَرَ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالطَّرِيقَةُ الْمُسْتَقِيمَةُ مَا كَانَ عَلَيْهِ التَّابِعُونَ كَالزَّهْرِيِّ وَمَكْحُولٍ وَالسَّيْفَانِينِ وَاللَّيْثِ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالْأَثَمَةَ الْأَرْبَعَةَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيَّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدٍ وَغَيْرِهِمْ فَلَهُمْ أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ بِهَا كَيْفِيَّةٌ وَلَا تَعْرِضُ لِتَأْوِيلِ.

٩٥١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَبَّ الصَّيَّامُ إِلَى اللَّهِ صِيَامَ دَاوُدَ، وَأَحَبَّ الصَّلَاةَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ صَلَاةَ دَاوُدَ، كَانَ يُنَامُ يَنْصَفُ اللَّيْلَ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا رَوَى فَضْلَ الصَّوْمِ فَقَطَّ (حم: ١٦٠/٢) (خ: ٣٤٢٠) (م: ١١٥٩) (د: ٢٤٤٨) (ن: ١٩٨/٤) (هـ: ١٧١٢).

الحديث يدل على أن صوم يوم وإفطار يوم أحب إلى الله من غيره، وإن كان أكثر منه وما كان أحب إليه - جلَّ جلاله - فهو أفضل، والاشتغال به أولى، وفي رواية لسلَّم أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ ﷺ: «لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ».

وسبأتي ذكر الحكمة في ذلك في كتاب الصَّيَّامِ عند ذكر المصنَّف لهذا الحديث - إن شاء الله - ويدل على أفضلية قيام ثلث الليل بعد نوم نصفه، وتعقيب قيام ذلك الثلث، بنوم السدس الآخر، ليكون ذلك كالفصل ما بين صلاة التطوع والفريضة، ويحصل بسببه النشاط لتأدية صلاة الصبح، لأنَّه لو وصل القيام بصلاة الفجر لم يَأْمَنَ أَنْ يَكُونَ وَقْتُ الْقِيَامِ إِلَيْهَا ذَاهِبَ النَّشَاطِ وَالْخُشُوعِ لِمَا بِهِ مِنَ التَّعَبِ وَالْفَتُورِ. ويجمع بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة المتقدم بنحو ما سلف.

٩٥٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهَا سَأَلَتْ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ فَقَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يُفْعَلُ، رُبَّمَا أَسْرَ، وَرُبَّمَا جَهَرَ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ١٤٩/٦) (د: ١٤٣٧) (ت: ٢٩٢٣) (ن: ٢٢٤/٣) (هـ: ١٣٥٨).

الحديث رجاله رجال الصحيح.

وفي الباب عن أبي قتادة عند الترمذي وأبي داود «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَا يَبِيَّ يَجْرِي مَرَزَتْ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَخْفِضُ مِنْ صَوْتِكَ فَقَالَ: إِنِّي أَسَمِعْتُ مَنْ نَاجَيْتَ، قَالَ: ارْفَعْ قَلِيلًا وَقَالَ لِعَمْرٍ: مَرَزَتْ بِكَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ وَأَنْتَ تَرْفَعُ صَوْتَكَ، فَقَالَ: إِنِّي

أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَمْتَحِ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٩/٢) وَمُسْلِمٌ (٧٦٨) وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٢٣).

الحديثان يدلان على مشروعية افتتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين لينشط بهما لما بعدهما، وقد تقدّم الجمع بين روايات عائشة المختلفة في حكايتها لصلاته ﷺ أنها ثلاث عشرة تارة، وأنها إحدى عشرة أخرى، بأنها ضمنت هاتين الركعتين فقالت ثلاث عشرة، ولم تضمهما فقالت إحدى عشرة، ولا منافاة بين هذين الحديثين وبين قولها في صفة صلاته ﷺ: صَلَّى أَرْبَعًا فَلَا تَسَالُ عَنْ حَسَنِهِ وَطَوَّلِهِ لِأَنَّ الْمَرَادَ: صَلَّى أَرْبَعًا بَعْدَ هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْمَصْنَفُ بِذَلِكَ عَلَى تَرْكِ نَقْضِ الْوَتَرِ فَقَالَ: وَعُمُومُهُ حُجَّةٌ فِي تَرْكِ نَقْضِ الْوَتَرِ. انْتَهَى.

وقد قدّمنا الكلام على هذا.

بَابُ صَلَاةِ الضَّحَى

٩٥٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَرَضَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ: بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَرُكْعَتَيِ الضَّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٥٨/٢) (غ: ١٩٨١) (م: ٧٢١).

وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ: «وَرُكْعَتَيِ الضَّحَى كُلَّ يَوْمٍ».

في الباب أحاديث منها ما سيذكره المصنف في هذا الباب. ومنها غير ما ذكره عن أنسٍ عند الترمذي وابن ماجه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضَّحَى يُتِمِّي عَشْرَةَ رُكْعَةٍ بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ».

وعن أبي الدرداء عند الترمذي وحسنه مثل حديث نعيم بن همار الذي سيذكره المصنف، وعنه حديث آخر عند مسلم بنحو حديث أبي هريرة المذكور.

وعن أبي هريرة حديث آخر عند الترمذي وابن ماجه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَافَظَ عَلَى شُعْطَةِ الضَّحَى غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ». وعن أبي سعيدٍ عند الترمذي وحسنه قال: «كَانَ ﷺ يُصَلِّي الضَّحَى حَتَّى تَقُولَ: لَا يَذْهَبُهَا، وَيَذْهَبُهَا حَتَّى تَقُولَ: لَا يَصْلِيهَا». وعن عائشة غير الحديث الذي سيذكره المصنف عنها عند مسلم والنسائي والترمذي في الشمائل من رواية معاذة العدوية قالت: «قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضَّحَى؟ قَالَتْ: نَعَمْ، أَرْبَعًا وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ». وعن أبي أمامة عند الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذي سيذكره المصنف، وفي إسناده القاسم بن عبد الرحمن، وثقه الجمهور وضعفه بعضهم وله حديث آخر عند الطبراني بنحو

حديث عائشة الذي سيذكره المصنف، وفي إسناده ميمون بن زياد عن ليث بن أبي سليم وكلاهما متكلم فيه. وعن عتبة بن عبد الله عند الطبراني عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ يَبُتُّ حَتَّى يُسَبِّحَ سُبْحَةَ الضَّحَى كَانَ لَهُ كَأَجْرِ حَاجٍ وَمُعْتَمِرٍ تَامَ لَهُ حَجَّةٌ وَعُمْرَتُهُ» وفي إسناده الأحوص بن حكيم، ضعفه الجمهور وثقه العجلي. وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير «أَنَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ رُكْعَتَيْنِ» وعن ابن عباسٍ عند الطبراني في الأوسط بنحو حديث أبي ذر الذي سيذكره المصنف.

وعن جابرٍ عند الطبراني في الأوسط أيضًا أنه «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضَّحَى سِتَّ رُكْعَاتٍ» وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنف أنه «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الضَّحَى ثَمَانِ رُكْعَاتٍ طَوَّلَ فِيهِنَّ».

وعن عائذ بن عمرو عند أحمد والطبراني «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضَّحَى» وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذي سيذكره المصنف. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَنِيمُوا وَأَسْرَعُوا الرَّجْعَةَ، فَتَحَدَّثَ النَّاسُ بِقُرْبِ مَغْرَاضِهِمْ وَكَثْرَةِ غَنِيمَتِهِمْ وَسُرْعَةِ رَجْعَتِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا أَدْلِكُكُمْ عَلَى أَقْرَبِ مِنْهُمْ مَغْرَى وَأَكْثَرِ غَنِيمَةٍ، وَأَوْشَكَ رَجْعَةً؟ مَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لِسَبْحَةِ الضَّحَى فَهُوَ أَقْرَبُ مِنْهُمْ مَغْرَى وَأَكْثَرُ غَنِيمَةٍ وَأَوْشَكَ رَجْعَةً».

وعن أبي موسى رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضَّحَى أَرْبَعًا وَقَبْلَ الْأُولَى أَرْبَعًا، بَنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ».

وعن عتيان بن مالك عند أحمد: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضَّحَى فِي بَيْتِهِ، وَقَصَّةُ عَتَانَ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ فِي الصَّحِيحِ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ سَبْحَةِ الضَّحَى.

وعن عتبة بن عامر عند أحمد وأبي يعلى بنحو حديث نعيم بن همار. وعن علي رضي الله عنه عند النسائي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الضَّحَى، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ. وعن معاذ بن أنسٍ عند أبي داود أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَاةٍ حِينَ يُنْصَرَفُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى يُسَبِّحَ رُكْعَتَيِ الضَّحَى لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا غَيْرَ لَهُ خَطَايَا» وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَيْدِ الْبَحْرِ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وعن الثَّوَالِيسِ بْنِ سَمْعَانَ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ مِثْلَ حَدِيثِ

مالك كانت لسبب وهو تعليم عتيان إلى أين يصلي في بيته لما
سال النبي ﷺ ذلك.

وأما أحاديث التَّغْيِبِ فيها والوصية بها فلا تدل على أنها
سنة رتبة لكل أحد، ولهذا خص بذلك أبا هريرة وأبا ذر، ولم
يوص بذلك أكابر الصحابة.

والقول الثالث: أنها لا تستحب أصلاً.

والقول الرابع: يستحب فعلها تارة وتركها أخرى.

والقول الخامس: تستحب صلاتها والمحافظة عليها في البيوت.

والقول السادس: أنها بدعة، روي ذلك عن ابن عمر وإليه
ذهب الهادي عليه السلام والقاسم وأبو طالب، ولا يخفك أن
الأحاديث الواردة بإثباتها قد بلغت مبلغاً لا يقصر البعض منه

عن اقتضاء الاستحباب وقد جمع الحاكم الأحاديث في إثباتها في
جزء مفرد عن نحو عشرين نفساً من الصحابة، وكذلك السيوطي
صنف جزءاً في الأحاديث الواردة في إثباتها وروى فيه عن جماعة

من الصحابة أنهم كانوا يصلونها، منهم أبو سعيد الخدري، وقد
روى ذلك عنه سعيد بن منصور وأحمد بن حنبل وعائشة، وقد
روى ذلك عنها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة، وأبو ذر وقد
روى ذلك عنه ابن أبي شيبة، وعبد الله بن غالب، وقد روى
ذلك عنه أبو نعيم وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن أنه سئل:
هل كان أصحاب رسول الله ﷺ يصلونها؟ فقال: نعم، كان

منهم من يصلي ركعتين، ومنهم من يصلي أربعاً، ومنهم من يمد
إلى نصف النهار وأخرج سعيد بن منصور أيضاً في سنته عن ابن
عباس أنه قال: طلبت صلاة الضحى في القرآن فوجدتها ههنا

﴿يُسَبِّحُ بِالْعُشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾، وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف
والبيهقي في الإيمان من وجوه أخر عن ابن عباس أنه قال: إنَّ
صلاة الضحى لفي القرآن وما يغوص عليها إلا غوصاً في قوله

تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ إِذْنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكِّرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ
فِيهَا بِالْعُذُوِّ وَالْأَصْحَالِ﴾، وأخرج الأصبهاني في التَّغْيِبِ عن عون
المقبلي في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غُفُورًا﴾ قال: الذين

يصلون صلاة الضحى وأما احتجاج القائلين بأنها لا تشرع إلا
لسبب بما سلف فالأحاديث التي ذكرها المصنف وذكرناها في هذا
الباب ترد، وكذلك ترد اعتذار من اعتذر عن أحاديث الوصية

والتَّغْيِبِ بما تقدّم من الاختصاص، وترد أيضاً قول ابن القيم إنَّ
عامّة أحاديث الباب في أسانيدھا مقال، وبعضها منقطع وبعضها
موضوع لا محل للاحتجاج به فإنَّ فيها الصحيح والحسن وما
يقاربه، كما عرفت.

نعيم بن حمّار، قال العراقي: وإسناده صحيح وعن أبي بكره عند
ابن عديّ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى، فَجَاءَ
الْحَسَنُ وَهُوَ غُلَامٌ فَلَمَّا سَجَدَ رَكِبَ ظَهْرَهُ» وفي إسناده عمرو بن
عبيد وهو متروك. وعن أبي مرة الطائفي عند أحمد مثل حديث
نعيم بن حمّار. وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار: «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ صَلَّى بِمَكَّةَ يَوْمَ فَتَحَهَا ثَمَانِ رَكَعَاتٍ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ فِيهَا
وَالرُّكُوعَ».

قال السيوطي: وسنده ضعيف وعن قدامة وحنظلة الفقّيين
عند ابن منده وابن شاهين قالوا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَفَعَ
النَّهَارُ وَذَهَبَ كُلُّ أَحَدٍ وَانْقَلَبَ النَّاسُ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَرَكِعَ
رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا ثُمَّ يَنْصَرِفُ».

وعن رجل من الصحابة عند ابن عديّ أنّه: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ
يُصَلِّي الضُّحَى» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ آخَرُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّهُ
ﷺ قَالَ: «أَمُرْتُ بِالضُّحَى وَلَمْ تُؤْمَرُوا بِهَا».

وعن الحسن بن عليّ عند البيهقي قال: قال رسول الله ﷺ:
«مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ جَلَسَ فِي مَسَلَةٍ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ
الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى مِنَ الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ أَنْ
تَلْحَقَهُ أَوْ تَطْعَمَهُ» وعن عبد الله بن جرّاد بن أبي جرّاد عند
الذي لم يسم عن النبي ﷺ قال: «الْمُنَافِقُ لَا يُصَلِّي الضُّحَى، وَلَا يَقْرَأُ
﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾».

وعن عمر بن الخطاب عند حميد بن زنجويه بنحو حديث عبد
الله بن عمرو بن العاص المتقدم وله حديث آخر عند ابن أبي
شيبه.

وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي يعلى بسند رجاله ثقات
بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق. وهذه

الأحاديث المذكورة تدل على استحباب صلاة الضحى، وقد
ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء منهم الشافعية والحنفية، ومن
أهل البيت عليّ بن الحسين وإدريس بن عبد الله وقد جمع ابن

القيم في الهدى الأقوال فبلغت سنة، الأول: أنها سنة، واستدلوا
بهذه الأحاديث التي قدمناها الثاني: لا تشرع إلا لسبب، واحتجوا
بأنه ﷺ لم يفعلها لسبب، فاتفق وقوعه وقت الضحى وتعددت

الأسباب، فحديث أم هانئ في صلاته يوم الفتح، كان لسبب
الفتح، وأنَّ سنة الفتح أن يصلي عنده ثمان ركعات، قال: وكان
الأمراء يسمونها صلاة الفتح، وصلاته عند القدوم من غيبه كما
في حديث عائشة كانت لسبب القدوم، فإنه ﷺ «كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ
سَفَرٍ بَدَأَ بِالسُّجْدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكَعَتَيْنِ» وصلاته في بيت عتيان بن

يعزه السيوطي في جزء الضحى إلا إليه.

قوله: (سلامي) قال النووي: بضم السين وتخفيف اللام، وأصله عظام الأصابع وسائر الكف ثم استعمل في عظام البدن ومفاصله، ويدل على ذلك ما في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَلَى سِتِينَ وَثَلَاثِينَ مَفْصِلٍ عَلَى كُلِّ مَفْصِلٍ صَدَقَةٌ».

وفي القاموس: أنها عظام صغار طول إصبع أو أقل في اليد والرجل انتهى.

وقيل: كل عظم مجوف من صغار العظام. وقيل: ما بين كل مفصلين من عظام الأنامل، وقيل: العروق التي في الأصابع وهي ثلاثمائة وستون أو أكثر.

قوله: (ويجزئ من ذلك ركعتان إلخ) قال النووي: ضبطنا يجزي بفتح أوله وضمة، فالضمة من الإجزاء، والفتح من جزي يجزي: أي كفى والحديثان يدلان على عظم فضل الضحى وكبر موقعها وتأكيد مشروعيتهما، وأن ركعتيها تجزيان عن ثلاثمائة وستين صدقة، وما كان كذلك فهو حقيق بالمواظبة والمداومة، ويدلان أيضاً على مشروعية الاستكثار من التسيب والتحميد والتهليل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودفن النخامة وتنحية ما يؤذي المار عن الطريق، وسائر أنواع الطاعات ليسقط بفعل ذلك ما على الإنسان من الصدقات اللازمة في كل يوم.

٩٥٨ - وعن نعيم بن همار عن النبي ﷺ قال: «قال ربكم - عز وجل-: يا ابن آدم صل لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره» رواه أحمد (٥/٢٨٧) وأبو داود (١٢٨٩)، وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء.

الحديث في إسناده اختلاف كثير، قال المنذري: وقد جمعت طرقه في جزء مفرد.

وقد اختلف أيضاً في اسم همار المذكور، فقيل: همار بالباء الموحدة، وقيل: همار بالدال المهملة وقيل: همار بالميمين، وقيل: همار بالحاء المفتوحة المعجمة، وقيل: همار بالحاء المهملة المكسورة، والراء مهملة في همار وهمار وهمار وهمار وهذا.

قوله: (وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء) هكذا في النسخ الصحيحة بدون إثبات الألف التي للتخيير بين أبي ذر وأبي الدرداء، والصواب إثباتها، لأن الترمذي إنما روى حديثاً واحداً وتردد هل هو من رواية أبي ذر أو من رواية أبي الدرداء؟ ولم يرو لكل منهما حديثاً، ولا روى الحديث عنهما جميعاً، ولفظ الحديث في الترمذي عن رسول الله ﷺ عن الله - تبارك وتعالى

قوله: (في حديث الباب وَرَكَعَتِي الضَّحَى): قد اختلفت أقواله ﷺ وأفعاله في مقدار صلاة الضحى، فأكثر ما ثبت من فعله ثمان ركعات، وأكثر ما ثبت من قوله اثنتا عشرة ركعة وقد أخرج الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعاً «مَنْ صَلَّى الضَّحَى لَمْ يَكُتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ وَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا كُتِبَ مِنَ الْفَائِزِينَ، وَمَنْ صَلَّى سِتًّا كُفِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَمَنْ صَلَّى ثَمَانِيًا كُتِبَ مِنَ الْعَابِدِينَ، وَمَنْ صَلَّى اثْنَيْ عَشْرَةَ بَنَى اللَّهُ لَهُ نَيْشًا فِي الْجَنَّةِ» قال الحافظ وفي إسناده ضعف، وله شاهد من حديث أبي ذر، رواه البزار، وفي إسناده ضعف أيضاً وحديث أنس المتقدم فيه التصريح بأن الضحى اثنتا عشرة ركعة، وقد ضعفه النووي.

قال الحافظ: لكن إذا ضم حديث أبي ذر وأبي الدرداء إلى حديث أنس قوي وصلح للاحتجاج، وقال أيضاً: إن حديث أنس ليس في إسناده من أطلق عليه الضعف، وبه يندفع تضعيف النووي له، ولكنه تابعه الحافظ في التلخيص.

وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبري وبه جزم الحلبي والرواني من الشافعية إلى أنه لا حد لأكثرها قال العراقي في شرح الترمذي: لم أر عن أحد من الصحابة والتابعين أنه حصرها في اثني عشرة ركعة، وكذا قال السيوطي. وقد اختلف في الأفضل، فقيل: ثمان، وقيل: أربع.

٩٥٦ - وعن أبي ذر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلَّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلَّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلَّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلَّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزِي مِنْ ذَلِكَ رَكَعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضَّحَى». رواه أحمد (٥/١٦٧) مسلم (٧٢٠) وأبو داود (١٢٨٥).

٩٥٧ - وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي الْإِنْسَانِ سِتُونَ وَثَلَاثُمِائَةِ مَفْصِلٍ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْهَا صَدَقَةٌ، قَالُوا: فَمَنْ الَّذِي يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: النَّخَامَةُ فِي الْمَسْجِدِ يَذْفِيهَا، أَوْ الشَّيْءُ يَنْحِيهِ عَنِ الطَّرِيقِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَرَكَعَتَا الضَّحَى تُجْزِي عَنْكَ» رواه أحمد (٥/٣٥٤) وأبو داود (٥٢٤٢).

الحديث الأول: أخرجه أبو داود عن أحمد بن محمد المروزي وهو ثقة عن علي بن الحسين بن واقد، وهو من رجال مسلم، عن أبيه، وهو أيضاً من رجال مسلم، عن عبد الله بن بريدة فذكره وقد أخرجه أيضاً حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال، ولم

المداومة؛ بل على مجرد الوقوع على ما صرح به أهل التحقيق من أن ذلك مدلول كان كما تقدم وإن خالف في ذلك بعض أهل الأصول، ولا يستلزم هذا الإثبات أنها رأتها يصلي لجواز أن تكون روت ذلك من طريق غيرها.

وقولها إلا أن يجيء من مغيبه يفيد تقييد ذلك المطلق بوقت المجيء من السفر.

وقولها: ما رأيته يصلي سبحة الضحى نفياً للرؤية ولا يستلزم أن لا يثبت لها ذلك بالرواية، أو نفياً لما عدا الفعل المقيّد بوقت القدوم من السفر، وغاية الأمر أنها أخبرت عما بلغ إليه علمها. وغيرها من أكابر الصحابة أخبر بما يدل على المداومة وتؤكد المشروعية، ومن علم حجة على من لم يعلم لا سيما وذلك الوقت الذي تفعل فيه ليس من الأوقات التي تعتاد فيها الخلوة بالنساء، وقد تقدم تحقيق ما هو الحق.

٩٦٠ - وَعَنْ أُمِّ هَانِيٍّ أَنَّهَا كَانَتْ عَامَ الْفَتْحِ أَنْتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِأَعْلَى مَكَّةَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى غُصْنِهِ فَسَرَتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ، ثُمَّ أَخَذَتْ ثَوْبَهُ فَاتَّخَفَتْ بِهِ، ثُمَّ صَلَّتْ ثَمَانِيَّ رَكَعَاتٍ سُبْحَةَ الضُّحَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٤٢/٦) (خ: ٣٥٧) (م: ٣٣٦/٧١) (د: ١٢٩٠)، ولأبي داود عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّتْ يَوْمَ الْفَتْحِ سُبْحَةَ الضُّحَى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ».

قوله: (وَهُوَ بِأَعْلَى مَكَّةَ) في رواية للبخاري ومسلم أنها قالت: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ فَاسْتَلَّ وَصَلَّتْ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ».

ويجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه، ويؤيده ما رواه ابن خزيمة عنها أن أبا ذر ستره لما اغتسل ويحتمل أن يكون نزل في بيتها بأعلى مكة وكانت في بيت آخر بمكة، فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصح القولان، ذكر معنى ذلك الحافظ.

قوله: (فَسَرَتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ) فيه جواز الاغتسال بحضرة امرأة من عارم الرجل إذا كان مستور العورة عنها وجواز تسيرها إليها بثوب أو نحوه.

قوله: (ثَمَانِ رَكَعَاتٍ) زاد ابن خزيمة من طريق كريب عن أم هاني «يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ» وزادها أيضاً أبو داود كما ذكر المصنف وفي ذلك رد على من قال: إن صلاة الضحى موصولة سواء كانت ثمان ركعات أو أقل أو أكثر، والحديث يدل على استحباب صلاة الضحى، وقد تقدم قول من قال: إن هذه صلاة الفتح لا صلاة الضحى وقد تقدم الجواب عليه.

٩٦١ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ

:- «إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ: ابْنِ آدَمَ ارْكَبْ لِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب انتهى.

وفي إسناده إسماعيل بن عياش، وقد صحح جماعة من الأئمة حديثه إذا كان عن الشاميين، وهو هنا كذلك، لأنّ بحير بن سعيد شامي، وإسماعيل رواه عنه، وهذا الحديث قد روي عن جماعة من الصحابة قد قدمنا الإشارة إليهم في أول الباب.

واستدل به على مشروعية صلاة الضحى، لكنه لا يتم إلا على تسليم أنه أريد بالأربع المذكورة صلاة الضحى، لكنه لا يتم إلا يحتمل أن يراد بها فرض الصبح وركعتا الفجر لأنها هي التي في أول النهار حقيقة، ويكون معناه: كقوله ﷺ: «مَنْ صَلَّيَ الصَّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ». قال العراقي: وهذا يبني على أن النهار هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع الشمس؟ والمشهور الذي يدل عليه كلام جمهور أهل اللغة وعلماء الشريعة أنه من طلوع الفجر قال: وعلى تقدير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراد بهذه الأربع الركعات بعد طلوع الشمس، لأن ذلك الوقت ما خرج عن كونه أول النهار، وهذا هو الظاهر من الحديث وعمل الناس، فيكون المراد بهذه الأربع ركعات صلاة الضحى. انتهى.

وقد اختلف في وقت دخول الضحى، فروى النووي في الروضة، عن أصحاب الشافعي: أن وقت الضحى يدخل بطلوع الشمس، ولكن يستحب تأخيرها إلى ارتفاع الشمس. وذهب البعض منهم إلى أن وقتها يدخل من الارتفاع، وبه جزم الرافعي وابن الرقعة. وسأيت ما يبين وقتها في حديث زيد بن أرقم وحديث علي رضي الله عنه.

٩٥٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٥/٦) وَمُسْلِمٌ (٧١٩/٧٩) وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٨١).

الحديث يدل على مشروعية صلاة الضحى. وقد اختلفت الأحاديث عن عائشة، فروى عنها أنه ﷺ صلاها من غير تقييد كما في حديث الباب.

وروي عنها أنها سئلت «هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟» قالت: لا، إلا أن يجيء من مغيبه، أخرجه مسلم.

وروي عنها أنها قالت: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا»، متفق عليه وقد جمع بين هذه الروايات بأن قولها: «كَانَ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا يَدُلُّ عَلَى

قَبَاءَ وَهُمْ يُصَلُّونَ الضَّحَى، فَقَالَ: صَلَاةُ الْآوَابِينَ إِذَا رَمِضْتَ الْفَيْصَالَ مِنَ الضَّحَى، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٣٦٦) وَمُسْلِمٌ (١٤٤/٧٤٨).

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي، ولفظ مسلم: «إِنْ زَيْدٌ بَيْنَ أَرْقَمَ رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ مِنَ الضَّحَى فَقَالَ: أَمَا لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِ هَذِهِ السَّاعَةِ أَفْضَلُ؟» إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صَلَاةُ الْآوَابِينَ حِينَ تَرْمِضُ الْفَيْصَالَ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ قَبَاءَ وَهُمْ يُصَلُّونَ فَقَالَ: صَلَاةُ الْآوَابِينَ إِذَا رَمِضْتَ الْفَيْصَالَ» زَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ «وَهُمْ يُصَلُّونَ الضَّحَى فَقَالَ: صَلَاةُ الْآوَابِينَ إِذَا رَمِضْتَ الْفَيْصَالَ مِنَ الضَّحَى» وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ مَرْدُوَيْهِ فِي تَفْسِيرِهِ: «وَهُمْ يُصَلُّونَ بَعْدَ مَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ» وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ «أَنَّهُ وَجَدَهُمْ قَدْ بَكَرُوا بِصَلَاةِ الظُّهْرِ فَقَالَ ذَلِكَ» وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّبْرَانِيِّ «أَنَّهُ مَرَّ بِهِمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ صَلَاةَ الضَّحَى حِينَ اشْرَقَتِ الشَّمْسُ».

قوله: (الْآوَابِينَ) جمع أبواب وهو الراجع إلى الله تعالى من آب إذا رجع.

قوله: (إِذَا رَمِضْتَ) بفتح الراء وكسر الميم وفتح الضاد المعجمة أي احترقت من حرِّ الرَّمْضاء وهي شدة الحرِّ. والمراد إذا وجد الفصيل حرَّ الشمس ولا يكون ذلك إلا عند ارتفاعها والحديث يدل على أَنَّ المستحبَّ فصل الضحى في ذلك الوقت وقد توهَّم أَنَّ قول زيد بن أرقم: إِنَّ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِ هَذِهِ السَّاعَةِ أَفْضَلُ كَمَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ يَدُلُّ عَلَى نَقْيِ الضَّحَى وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ مَرَادُهُ أَنَّ تَأْخِيرَ الضَّحَى إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ أَفْضَلُ.

٩٦٢ - وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ: سَأَلْنَا عَلِيًّا عَنْ تَطْلُوعِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّهَارِ فَقَالَ: كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ امْتَهَلَ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا، يَغْنِي مِنَ الْمَشْرِقِ، بِمِقْدَارِهَا مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ هَاهُنَا قِيلَ الْمَغْرِبِ قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَمْهَلُ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا، يَغْنِي مِنَ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، بِمِقْدَارِهَا مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ هَاهُنَا، يَغْنِي مِنَ قِبَلِ الْمَغْرِبِ، قَامَ فَصَلَّى أَرْبَعًا، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ، يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَالنَّبِيِّينَ وَمَنْ يَنْبَغُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٨٥/١) (ت: ٥٩٨) (ن: ١٢٠/٢) (هـ: ١١٦١).

الحديث حسنه الترمذي واسانيدُه ثقات وعاصم بن ضمرة فيه مقال، ولكن قد وثقه ابن معين وعلي بن المديني.

قوله: (إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا، يَغْنِي مِنَ الْمَشْرِقِ

بِمِقْدَارِهَا مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ هَاهُنَا قِيلَ الْمَغْرِبِ) المراد من هذا أَنَّهُ ﷺ صَلَّى رَكَعَتِي الضَّحَى وَمِقْدَارَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ كَمِقْدَارِ ارْتِفَاعِهَا مِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ عِنْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَفِيهِ تَبْيِينٌ وَقْتَهَا.

قوله: (حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ، إِلَى قَوْلِهِ: قَامَ فَصَلَّى أَرْبَعًا). المراد: إِذَا كَانَ مِقْدَارُ بَعْدِ الشَّمْسِ مِنْ مَشْرِقِهَا كَمِقْدَارِ بَعْدِهَا مِنْ مَغْرِبِهَا عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ قَامَ فَصَلَّى ذَلِكَ الْمِقْدَارَ.

قوله: (إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ) هذا تَبْيِينٌ لِمَا قَبْلَهُ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ. قال العراقي: وهي غير الأربع التي هي سَنَةُ الظُّهْرِ قَبْلُهَا. وَمَنْ نَصَّ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ الزَّوَالِ الْغَزَالِي فِي الْإِحْيَاءِ فِي كِتَابِ الْأَوْرَادِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ مَغِيْثٍ الصَّقَّارُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ يُحْسِنُ فِيهَا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالْخُشُوعَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا.

ورواه الطَّبْرَانِيُّ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى النَّهَارُ خَرَجَ إِلَى بَغْضِ حَيْطَانِ الْمَدِينَةِ» وَفِيهِ: «قَامَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَهَيَّزْ يَنْهَضَنَّ وَيُسَلِّمْ فِي آخِرِ الْأَرْبَعِ» وَقَدْ بَوَّبَ التِّرْمِذِيُّ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ الزَّوَالِ، وَذَكَرَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ» وَاشَارَ إِلَى حَدِيثِ عَلِيٍّ هَذَا، وَإِلَى حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ وَابِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ تَفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ».

قوله: (وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ... إلخ) قد تقدَّم الكلام على ذلك.

بَابُ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ

٩٦٣ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٩٥/٥) (خ: ٤٤٤) (م: ٧١٤) (د: ٤٦٧) (ت: ٣١٦) (ن: ٥٣/٢) (هـ: ١٠١٣) وَالْأَثَرُ فِي سُنَنِهِ، وَلَفْظُهُ: «أَعْطُوا الْمَسَاجِدَ حَقَّهَا، قَالُوا: وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: أَنْ تُصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسُوا».

حديث أبي قتادة أورده البخاري بلفظ النهي كما ذكره

الاستدلال إلا بعد تبين أنهم كانوا يجلسون على أنه لا حجة في أفعالهم.

أما عند من يقول بحجية الإجماع فظاهر وأما عند القائل بذلك فلا يكون حجة إلا فعل جميعهم بعد عصره ﷺ لا في حياته كما تقرر في الأصول، وتلك الرواية محتملة.

وأيضاً يمكن أن يكون صدور ذلك منهم قبل شرعيتها ويجب عن حديث ضمام بن ثعلبة أولاً بأن التعاليم الواقعة في مبادئ الشريعة لا تصلح لصرف وجوب ما تجدد من الأوامر وإلا لزم قصر واجبات الشريعة على الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين واللازم باطل فكذا الملزوم.

وأما الملازمة فلأن النبي ﷺ اقتصر في تعليم ضمام بن ثعلبة في هذا الحديث السابق نفسه على الخمس المذكورة كما في الأمهات، وفي بعضها على أربع ثم لما سمعه يقول بعد أن ذكر له ذلك: واللّه لا أزيد على هذا ولا أنقص منه، قال: «أفْلَحَ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ» وتعلق الفلاح ودخول الجنة بصدقه في ذلك القسم الذي صرح فيه بترك الزيادة على الأمور المذكورة مشعراً بأن لا واجب عليه سواها، إذ لو فرض بأن عليه شيئاً من الواجبات غيرها لما قرء الرسول ﷺ على ذلك ومدحه به، وأثبت له الفلاح ودخول الجنة، فلو صلح قوله: «لا، إلا أن تطوع» لصرف الأوامر الساردة بغير الخمس الصلوات لصلح قوله: «أفْلَحَ إِنْ صَدَقَ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ» لصرف الأدلة القاضية بوجوب ما عدا الأمور المذكورة وأما بطلان اللازم فقد ثبت بالأدلة المتواترة وإجماع الأمة أن واجبات الشريعة قد بلغت أضعاف أضعاف تلك الأمور، فكان اللازم باطلاً بالضرورة الدينية وإجماع الأمة. ويجب ثانياً بأن قوله: «إلا أن تطوع» ينفي وجوب الواجبات ابتداءً، لا الواجبات بأسباب يختار المكلف فعلها كدخول المسجد مثلاً لأن الداخل الزم نفسه الصلاة بالدخول فكانه أوجبها على نفسه فلا يصح شمول ذلك الصارف لملئها ويجب ثالثاً بأن جماعة من التمسكين بحديث ضمام بن ثعلبة في صرف الأمر بتحية المسجد إلى الندب قد قالوا بوجوب صلوات خارجة عن الخمس كالجنّازة وركعتي الطواف والعديد والجمعة فما هو جوابهم في إيجاب هذه الصلوات فهو جواب الموجبين لتحية المسجد، لا يقال الجمعة داخلية في الخمس لأنها بدل عن الظهر، لأننا نقول: لو كانت كذلك لم يقع النزاع في وجوبها على الأعيان ولا احتيج إلى الاستدلال لذلك إذا عرفت هذا لاح لك أن الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب.

المصنف وبلغظ الأمر، فروي من طريق عمرو بن سليم الزرقني عن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكُعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

وأخرج البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ سُلَيْكًا الْغَطَفَانِيَّ لَمَّا أَتَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَعَدَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا».

وأخرج مسلم عن جابر أيضاً: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ لَمَّا أَتَى الْمَسْجِدَ لِيَمْنِ جَمَلِهِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّكَعَتَيْنِ» والأمر يفيد تحقيقه وجوب فعل التحية والنهي يفيد تحقيقه أيضاً تحريم تركها.

وقد ذهب إلى القول بالوجوب الظاهرية كما حكى ذلك عنهم ابن بطال.

قال الحافظ في الفتح: والذي صرح به ابن حزم عدمه وذهب الجمهور إلى أنها سنة، وقال النووي: إنه إجماع المسلمين قال: وحكى القاضي عياض عن داود وأصحابه وجوبها. قال الحافظ في الفتح: وأتفق أئمة الفتوى على أن الأمر في ذلك للندب.

قال: ومن أدلة عدم الوجوب قوله ﷺ للذي رآه يتخطى: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِصَلَاةٍ» كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر انتهى.

ومن جملة أدلة الجمهور على عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد بن أسلم قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون.

ومن أدلتهم أيضاً: حديث ضمام بن ثعلبة عند البخاري ومسلم والموطأ وأبي داود والنسائي: «لَمَّا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَا. إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ» وفي رواية للبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود قال: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ».

ويجب عن عدم أمره ﷺ للذي رآه يتخطى بالتحية بأنه لا مانع له من أن يكون قد فعلها في جانب من المسجد قبل وقوع التخطي منه، أو أنه كان ذلك قبل الأمر بها والنهي عن تركها، ولعل هذا وجه النظر الذي ذكره الحافظ.

ويجب عن الاستدلال بأن الصحابة كانوا يدخلون ويخرجون ولا يصلون بأن التحية إنما تشرع لمن أراد الجلوس لما تقدم وليس في الرواية أن الصحابة كانوا يدخلون ويجلسون ويخرجون بغير صلاة تحية، وليس فيها إلا مجرد الدخول والخروج فلا يتم

وسياتي ذكرها، في أبواب الجمعة وقال الطبراني: يحتمل أن يقال: وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز أو يقال: وقتها قبله أداء.

وبعد قضاء، قال الحافظ: ويحتمل أن تحمل مشروعيتها بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل وظاهر التعليق بالجلوس أنه ينتفي النهي بانتفائه فلا يلزم التحية من دخل المسجد ولم يجلس، ذكر معنى ذلك ابن دقيق العيد وتعقب بأن الجلوس نفسه ليس هو المقصود بالتحية عليه، بل المقصود الحصول في بقعته واستدل على ذلك بما عند أبي داود بلفظ: «ثُمَّ لِيَقْعُدَ بَعْدَ إِذَا شَاءَ أَوْ لِيَذْهَبَ لِحَاجَتِهِ إِذَا شَاءَ» والظاهر ما ذكره ابن دقيق العيد.

قوله: (حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ) قال الحافظ في الفتح: هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق واختلف في أقله، والصحيح اعتباره فلا تنأى هذه السنة بأقل من ركعتين انتهى.

وظاهر الحديث أن التحية مشروعة وإن تكرّر الدخول إلى المسجد، ولا وجه لما قاله البعض من عدم التكرّر قياساً على المترددين إلى مكة في سقوط الإحرام عنهم. (فائدة) ذكر ابن القيم أن تحية المسجد الحرام، الطواف، لأن النبي ﷺ بدأ فيه بالطواف وتعقب بأنه ﷺ لم يجلس، إذ التحية إنما تشرع لمن جلس كما تقدّم، والدّاخل إلى المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلي صلاة المقام فلا يجلس إلا وقد صلى، فأما لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فإنه يشرع له أن يصلي التحية ومن جملة ما استثنى من عموم التحية دخول المسجد لصلاة العيد، لأنه ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها وتعقب بأنه ﷺ لم يجلس حتى يتحقق في حقّه ترك التحية وأيضاً الجأنة ليست بمسجد فلا تحية لها فلا يلحق بذلك من دخل لصلاة العيد في مسجد وأراد الجلوس قبل الصلاة ولكنه سياتي في أبواب صلاة العيد حديث مرفوع يدل على منع التحية قبل صلاة العيد وبعدها ومن جملة ما استثنى من عموم التحية من دخل المسجد وقد أقيمت الفريضة، فإنها لا تشرع لحديث أبي هريرة عند مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان مرفوعاً بلفظ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ».

بَابُ الصَّلَاةِ عَقِيبَ الطَّهْوَرِ

٩٦٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ: يَا بَلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَلِئَنِّي سَمِعْتُ ذَكَرَ تَعْلِيكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ، قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا

والحديث يدل على مشروعية التحية في جميع الأوقات، وإلى ذلك ذهب جماعة من العلماء منهم الشافعية وكرهها أبو حنيفة والأوزاعي والليث في وقت النهي. وأجاب الأولون بأن النهي إنما هو عملاً لا سبب له. واستدلوا بأنه ﷺ صلى بعد العصر ركعتي الظهر وصلى ذات السبب، ولم يترك التحية في حال من الأحوال بل أمر الذي دخل المسجد وهو يخطب فجلس قبل أن يركع أن يقوم فيركع ركعتين مع أن الصلاة في حال الخطبة ممنوعة منها إلا التحية ولأن النبي ﷺ قطع خطبته وأمره أن يصلي التحية، فلولا شدة الاهتمام بالتحية في جميع الأوقات لما اهتم هذا الاهتمام. ذكر معنى ذلك النووي في شرح مسلم والتحقيق أنه قد تعارض في المقام عمومات النهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة من غير تفصيل، والأمر للدّاخل بصلاة التحية من غير تفصيل، فتخصيص أحد العمومين بالآخر تحكّم، وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كون كلّ واحد منهما في الصحيحين بطرق متعدّدة ومع اشتغال كلّ واحد منهما على النهي أو النفس الذي في معناه، ولكنه إذا ورد ما يقضي بتخصيص أحد العمومين عمل عليه، وصلاته ﷺ سنة الظهر بعد العصر مختصّ به لما ثبت عند أحد وغيره ممن قدّمنا ذكرهم أن النبي ﷺ لما قالت له أم سلمة: أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا» ولو سلم عدم الاختصاص لما كان في ذلك إلا جواز قضاء سنة الظهر لا جواز جميع ذوات الأسباب نعم حديث يزيد بن الأسود الذي سياتي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلرُّجُلَيْنِ: مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟ فَقَالَا: قَدْ صَلَّيْنَا فِي رَحَائِنَا، فَقَالَ: إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَائِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَنَاحَةِ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ» وكانت تلك الصلاة صلاة الصبح كما سياتي يصلح لأن يكون من جملة المخصصات لعموم الأحاديث القاضية بالكراهة، وكذلك ركعتا الطواف وسياتي تحقيق هذا في باب الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وباب الرخصة في إعادة الجماعة وركعتي الطواف وبهذا التقرير يعلم أن فعل تحية المسجد في الأوقات المكروهة وتركها لا يخلو عند القائل بوجوبها من إشكال، والمقام عندي من المضايق والأولى للمتورّع ترك دخول المساجد في أوقات الكراهة.

قوله: (فِي حَدِيثِ الْبَابِ فَلَا يَجْلِسُ) قال الحافظ: صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك، قال: وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث «أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَرَكَعْتَ رَكَعَتَيْنِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: ثُمَّ فَأَرَكَعْتُمَا» ومثله قصة سليك المتقدّم ذكرها.

يُعَلِّمُنَا الِاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي، أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاسْأَلْهُ لِي وَسْرَةً لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أُمْرِي، أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاصْرِفْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ، قَالَ: وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ زَوَاةَ الْجَمَاعَةِ إِلَّا مُسْلِمًا (حم): (٣/٣٣٣) (خ: ١١٤٩) (م: ٢٤٥٨).

قوله: (ليلال) هو ابن رباح المؤذن.

قوله: (عند صلاة الصبح) فيه إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام لأن عاداته ﷺ أنه كان يعبر ما رآه ويعبر ما رآه أصحابه بعد صلاة الفجر كما وردت بذلك الأحاديث، ويدل على ذلك أن الجنة لا يدخلها أحد إلا بعد الموت.

قوله: (بأرجى عمل) بلفظ أفعال التفضيل وإضافة الرجاء إلى العمل لأنه السبب الداعي إليه.

قوله: (في الإسلام) زاد مسلم في روايته: «مُتَّفَعَةٌ عِنْدَكَ».

قوله: (فَأَنِّي سَمِعْتُ) زاد مسلم: «اللَّيْلَةَ» وفيه إشارة إلى أن ذلك وقع في المنام كما تقدّم.

قوله: (ذَفْ تَعْلِيْكَ) بفتح المهملة وتثنية الفاء، وضبطه المحب الطبري بالذال المعجمة.

قال الخليل: ذَفْ الطائر: إذا حرك جناحيه وهو قائم على رجليه، وقال الحميدي: الذَفْ: الحركة الخفيفة.

ووقع في رواية مسلم «خَشَفْتَ تَعْلِيْكَ» بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين وتخفيف الفاء، قال أبو عبيد وغيره: الخشف: الحركة الخفيفة، ووقع في رواية عند أحمد والترمذي وغيرهما «خَشَخَشْتَ» بمعجمتين مكررتين وهو بمعنى الحركة أيضًا.

قوله: (أَنِّي لَمْ أَتَطَّهَّرْ) بفتح الهَمْزة ومن مقدرة قبله صلة لأفعل التفضيل، وهي ثابتة في رواية مسلم.

قوله: (مَا كُتِبَ لِي) أي قدر، وهو أعم من الفريضة والنافلة. قال ابن القيم: إنما اعتقد ببلال ذلك لأنه علم من النبي ﷺ أن الصلاة أفضل الأعمال وأن عمل السر أفضل من عمل الجهر. وبهذا التقدير يندفع إيراد ما أورد عليه غير ما ذكر من الأعمال الصالحة وللحديث فوائد منها جواز الاجتهاد في توقيت العبادة والحث على الصلاة عقيب الوضوء وسؤال الشيخ عن عمل تلميذه فيحضره عليه.

واستدل به على جواز الصلاة في الأوقات المكروهة لعموم قوله: (فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ) وتعقب بأن الأخذ بعمومه ليس بأولى من الأخذ بعموم النهي.

بَابُ صَلَاةِ الِاسْتِخَارَةِ

٩٦٥ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الحديث مع كونه في صحيح البخاري ومع تصحيح الترمذي وأبي حاتم له قد ضعفه أحمد بن حنبل وقال: إن حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي، يعني الذي أخرجه هؤلاء الجماعة من طريقه منكراً في الاستخارة.

قال ابن عدي في الكامل في ترجمة عبد الرحمن المذكور أنه أنكر عليه حديث الاستخارة، قال: وقد رواه غير واحد من الصحابة انتهى.

وقد وثق عبد الرحمن بن أبي الموالي جمهور أهل العلم كما قال العراقي، وقال أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به، وفي الباب عن ابن مسعود عند الطبراني قال: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الِاسْتِخَارَةَ قَالَ: إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَمْرًا فَلْيَقُلْ: فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ، وَفِي إِسْنَادِهِ صَالِحُ بْنُ مُوسَى بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ التَّيْمِيِّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ كَمَا ذَكَرَ فِي التَّقْرِيبِ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ وَابْنِ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ، وَفِيهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند الترمذي في الدعوات: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَمْرًا قَالَ: اللَّهُمَّ خَيْرُ لِي وَاخْتَرْ لِي» وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى الْمُوصِلِيِّ بَلْفُظَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَمْرًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ...» الْحَدِيثُ زَادَ فِي آخِرِهِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

قال العراقي: وإسناده جيد، وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد وأبي يعلى والبخاري في مسانيدهم قال: قال رسول الله ﷺ: «مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ اسْتِخَارَتُهُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ». قال البخاري: لا

نعلمه بهذا اللفظ إلا عند سعيه، ولا رواه عنه إلا ابنه حمزة قال العراقي: قد رواه البرزاري أيضاً من رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه نحوه وكلاهما لا يصح إسنادهما، وأصل الحديث عند الترمذي في الرضا والسخط. وعن ابن عباس وابن عمر عند الطبراني في الكبير قالوا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الاسْتِخَارَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ...» الحديث، إِلَى قَوْلِهِ: «عَلَامُ الْغُيُوبِ» وفي إسناده عبد الله بن هاني بن عبد الرحمن بن أبي عتبة وهو منهم بالكذب وعن ابن عمر حديث آخر عند الطبراني في الأوسط بنحو حديثه الأول.

قوله: (فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا) دليل على العموم، وأن المرء لا يحتقر أمراً لصغره وعدم الاهتمام به فيترك الاستخارة فيه، فرب أمر يستخف بأمره فيكون في الإقدام عليه ضرراً عظيماً أو في تركه، ولذلك قال ﷺ: «لَيْسَالُ أَحَدِكُمْ رِبَةً حَتَّى فِي شَيْعِ نَعْلِهِ».

قوله: (كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ) فيه دليل على الاهتمام بأمر الاستخارة وأنه متأكد مرغّب فيه قال العراقي: ولم أجد من قال بوجوب الاستخارة مستنداً بتشبيه ذلك بتعليم السورة من القرآن كما استدل بعضهم على وجوب التشهد في الصلاة بقول ابن مسعود: «كَانَ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ». فإن قال قائل: إنما دل على وجوب التشهد الأمر في قوله: «فَلْيَقُلْ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» الحديث، قلنا: وهذا أيضاً في الأمر بقوله: «فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ لِيَقُلْ» فإن قال: الأمر في هذا تعلق بالشرط وهو قوله: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ».

قلنا: إنما يؤمر به عند إرادة ذلك لا مطلقاً كما قال: في التشهد: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ التَّحِيَّاتُ». قال: ومما يدل على عدم وجوب الاستخارة الأحاديث الصحيحة الدالة على المحصر فرض الصلاة في الخمس من قوله: هل علي غيرها؟ قال: «لَا إِلَّا أَنْ تَطْرُقَ» وغير ذلك انتهى.

وفيه ما قدّمنا لك في باب تحية المسجد. قوله: (فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ) فيه أنّ السنة في الاستخارة كونها ركعتين فلا تجزئ الركعة الواحدة، وهل يجزئ في ذلك أن يصلي أربعاً أو أكثر بتسليمه، يحتمل أن يقال: يجزئ ذلك لقوله في حديث أبي أيوب «ثُمَّ صَلَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ» فهو دال على أنها لا تضر الزيادة على الركعتين، ومفهوم العدد في قوله: «فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ» ليس بجو على قول الجمهور.

قوله: (مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ) فيه أنه لا يحصل التسنن بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة والسّنن الرّاتبة وتحية المسجد وغير ذلك من النوافل وقال النووي في الأذكار: إنه يحصل التسنن بذلك وتعبق بآته ﷺ إنما أمره بذلك بعد حصول المهم بالأمر فإذا صلى راتبة أو فريضة ثم هم بأمر بعد الصلاة أو في أثناء الصلاة لم يحصل بذلك الإتيان بالصلاة المسنونة عند الاستخارة قال العراقي: إن كان همه بالأمر قبل الشروع في الرّاتبة ونحوها ثم صلى من غير نية الاستخارة وبدا له بعد الصلاة الإتيان بدعاء الاستخارة فالظاهر حصول ذلك.

قوله: (ثُمَّ لِيَقُلْ) فيه أنه لا يضر تأخر دعاء الاستخارة عن الصلاة ما لم يطل الفصل، وأنه لا يضر الفصل بكلام آخر يسير خصوصاً إن كان من آداب الدعاء لأنه أتى بشم مقتضية للتراخي. قوله: (أَسْتَخِيرُكَ) أي أطلب منك الخير أو الخيرة.

قال صاحب المحكم: استخار الله: طلب منه الخير. وقال صاحب النهاية: خار الله لك: أي أعطاك الله ما هو خير لك قال: والخيرة يسكون الباء الاسم منه قال: فأما بالفتح فهي الاسم من قوله: اختاره الله.

قوله: (بِعِلْمِكَ) الباء للتعليل أي بأنك أعلم، وكذا. قوله: (بِقُدْرَتِكَ).

قوله: (وَمَعَاشِي) المعاش والعيشة واحد يستعملان مصدرًا واسماً، قال صاحب المحكم: العيش: الحياة، قال: والمعيش والمعاش والمعيشة ما يؤنس به انتهى.

قوله: (أَوْ قَالَ عَاجِلٍ أَمْرِي) هو شك من الراوي.

قوله: (فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ) هو طلب الأكمل من وجوه انصراف ما ليس فيه خيرة عنه، ولم يكتف بسؤال صرف أحد الأمرين لأنه قد يصرف الله المستخير عن ذلك الأمر بأن ينقطع طلبه له، وذلك الأمر الذي ليس فيه خيرة بطلبه فربما أدركه، وقد يصرف الله تعالى عن المستخير ذلك الأمر، ولا يصرف قلب العبد عنه بل يبقى متطلعاً متشوقاً إلى حصوله، فلا يطيب له خاطر إلا بحصوله فلا يطمئن خاطره، فإذا صرف كل منهما عن الآخر كان ذلك أكمل، ولذلك قال: «وَأَقْدَرُ لِي الْخَيْرُ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضَيْنِي بِهِ» لأنه إذا قدر له الخير ولم يرض به كان منكّد العيش أتمّ بعدم رضاه بما قدره الله له مع كونه خيراً له.

قوله: (رَبِّسْمِي حَاجَتَهُ) أي في أثناء الدعاء عند ذكرها بالكنية عنها في قوله: «إِنْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ» والحديث يدل على مشروعية صلاة الاستخارة والدعاء عقيها ولا أعلم في ذلك خلافاً، وهل يستحب تكرار الصلاة والدعاء قال العراقي: الظاهر الاستحباب. وقد ورد في حديث تكرار الاستخارة سبعاً، رواه ابن السني من

قوله: (فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ) فيه أنّ السنة في الاستخارة كونها ركعتين فلا تجزئ الركعة الواحدة، وهل يجزئ في ذلك أن يصلي أربعاً أو أكثر بتسليمه، يحتمل أن يقال: يجزئ ذلك لقوله في حديث أبي أيوب «ثُمَّ صَلَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ» فهو دال على أنها لا تضر الزيادة على الركعتين، ومفهوم العدد في قوله: «فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ» ليس بجو على قول الجمهور.

قوله: (مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ) فيه أنه لا يحصل التسنن بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة والسّنن الرّاتبة وتحية المسجد وغير ذلك من النوافل وقال النووي في الأذكار: إنه يحصل التسنن بذلك وتعبق بآته ﷺ إنما أمره بذلك بعد حصول المهم بالأمر فإذا صلى راتبة أو فريضة ثم هم بأمر بعد الصلاة أو في أثناء الصلاة لم يحصل بذلك الإتيان بالصلاة المسنونة عند الاستخارة قال العراقي: إن كان همه بالأمر قبل الشروع في الرّاتبة ونحوها ثم صلى من غير نية الاستخارة وبدا له بعد الصلاة الإتيان بدعاء الاستخارة فالظاهر حصول ذلك.

قوله: (ثُمَّ لِيَقُلْ) فيه أنه لا يضر تأخر دعاء الاستخارة عن الصلاة ما لم يطل الفصل، وأنه لا يضر الفصل بكلام آخر يسير خصوصاً إن كان من آداب الدعاء لأنه أتى بشم مقتضية للتراخي. قوله: (أَسْتَخِيرُكَ) أي أطلب منك الخير أو الخيرة.

قال صاحب المحكم: استخار الله: طلب منه الخير. وقال صاحب النهاية: خار الله لك: أي أعطاك الله ما هو خير لك قال: والخيرة يسكون الباء الاسم منه قال: فأما بالفتح فهي الاسم من قوله: اختاره الله.

قوله: (بِعِلْمِكَ) الباء للتعليل أي بأنك أعلم، وكذا. قوله: (بِقُدْرَتِكَ).

قوله: (وَمَعَاشِي) المعاش والعيشة واحد يستعملان مصدرًا واسماً، قال صاحب المحكم: العيش: الحياة، قال: والمعيش والمعاش والمعيشة ما يؤنس به انتهى.

قوله: (أَوْ قَالَ عَاجِلٍ أَمْرِي) هو شك من الراوي.

قوله: (فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ) هو طلب الأكمل من وجوه انصراف ما ليس فيه خيرة عنه، ولم يكتف بسؤال صرف أحد الأمرين لأنه قد يصرف الله المستخير عن ذلك الأمر بأن ينقطع طلبه له، وذلك الأمر الذي ليس فيه خيرة بطلبه فربما أدركه، وقد يصرف الله تعالى عن المستخير ذلك الأمر، ولا يصرف قلب العبد عنه بل يبقى متطلعاً متشوقاً إلى حصوله، فلا يطيب له خاطر إلا بحصوله فلا يطمئن خاطره، فإذا صرف كل منهما عن الآخر كان ذلك أكمل، ولذلك قال: «وَأَقْدَرُ لِي الْخَيْرُ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضَيْنِي بِهِ» لأنه إذا قدر له الخير ولم يرض به كان منكّد العيش أتمّ بعدم رضاه بما قدره الله له مع كونه خيراً له.

قوله: (رَبِّسْمِي حَاجَتَهُ) أي في أثناء الدعاء عند ذكرها بالكنية عنها في قوله: «إِنْ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ» والحديث يدل على مشروعية صلاة الاستخارة والدعاء عقيها ولا أعلم في ذلك خلافاً، وهل يستحب تكرار الصلاة والدعاء قال العراقي: الظاهر الاستحباب. وقد ورد في حديث تكرار الاستخارة سبعاً، رواه ابن السني من

قوله: (فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ) فيه أنّ السنة في الاستخارة كونها ركعتين فلا تجزئ الركعة الواحدة، وهل يجزئ في ذلك أن يصلي أربعاً أو أكثر بتسليمه، يحتمل أن يقال: يجزئ ذلك لقوله في حديث أبي أيوب «ثُمَّ صَلَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ» فهو دال على أنها لا تضر الزيادة على الركعتين، ومفهوم العدد في قوله: «فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ» ليس بجو على قول الجمهور.

قوله: (مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ) فيه أنه لا يحصل التسنن بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة والسّنن الرّاتبة وتحية المسجد وغير ذلك من النوافل وقال النووي في الأذكار: إنه يحصل التسنن بذلك وتعبق بآته ﷺ إنما أمره بذلك بعد حصول المهم بالأمر فإذا صلى راتبة أو فريضة ثم هم بأمر بعد الصلاة أو في أثناء الصلاة لم يحصل بذلك الإتيان بالصلاة المسنونة عند الاستخارة قال العراقي: إن كان همه بالأمر قبل الشروع في الرّاتبة ونحوها ثم صلى من غير نية الاستخارة وبدا له بعد الصلاة الإتيان بدعاء الاستخارة فالظاهر حصول ذلك.

قوله: (فَاكْثُرُوا الدَّعَاءَ) أي في السجود لأنه حالة قرب كما تقدم، وحالة القرب مقبول دعاؤها، لأن السيد يحب عبده الذي يطيعه ويتواضع له ويقبل منه ما يقوله وما يسأله. والحديث يدل على مشروعية الاستكثار من السجود ومن الدعاء فيه. وفيه دليل لمن قال: السجود أفضل من القيام، وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك.

٩٦٧ - وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السَّجُودِ فَإِنَّكَ لَنْ تَسْجُدَ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ بِهَا عَنْكَ خَطِيئَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٣/٥) وَمُسْلِمٌ (٤٨٨) وَأَبُو دَاوُدَ.

الحديث لفظه في صحيح مسلم، قال يعني معدان بن أبي طلحة اليعمرى: لَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ أَعْمَلُهُ يَدْخِلُنِي اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ، أَوْ قَالَ: بِأَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ، فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: سَأَلْتَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَثْرَةَ السَّجُودِ مُرَغَّبٌ فِيهَا وَالْمَرْادُ بِهِ، السَّجُودُ فِي الصَّلَاةِ وَسَبَبُ الْحَثِّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا: «إِنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾، كذا قال النووي.

وفيه دليل لمن يقول: إِنَّ السَّجُودَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِيَامِ وَسَائِرِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ.

وفي هذه المسألة مذاهب: أحدها: أَنْ تَطْوِيلُ السَّجُودِ وَتَكْثِيرُ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ أَفْضَلُ حِكَاةُ التَّرْمِذِيِّ وَالْبُخَارِيِّ عَنْ جَمَاعَةٍ. وَمَنْ قَالَ بِذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍو وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنْ تَطْوِيلُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ لِحَدِيثِ جَابِرِ الْأَنْبِيِّ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ وَهُوَ الْحَقُّ كَمَا سَأَتْنِي.

والمذهب الثالث: أَنَّهُمَا سَوَاءٌ، وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَلَمْ يَقْضَ فِيهَا بِشَيْءٍ وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه: أَمَّا فِي النَّهَارِ فَتَكْثِيرُ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ أَفْضَلُ، وَأَمَّا فِي اللَّيْلِ فَتَطْوِيلُ الْقِيَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ جُزْءٌ بِاللَّيْلِ يَأْتِي عَلَيْهِ فَتَكْثِيرُ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ أَفْضَلُ، لِأَنَّهُ يَقْرَأُ جُزْأَهُ وَيُرِيحُ كَثْرَةَ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ. قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: إِنَّمَا قَالَ إِسْحَاقُ هَذَا لِأَنَّهُمْ وَصَفُوا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ بِطُولِ الْقِيَامِ وَلَمْ يَوْصَفْ مِنْ تَطْوِيلِهِ بِالنَّهَارِ مَا وَصَفَ مِنْ تَطْوِيلِهِ بِاللَّيْلِ.

٩٦٨ - وَعَنْ رِبْعَةَ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «كُنْتُ أُبَيِّتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ آتِيَهُ بِوَضُوءِهِ وَحَاجَتِهِ، فَقَالَ: سَلْنِي، فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي

حديث أنس مرفوعاً بلفظ: «إِذَا هَمَمْتُ بِأَمْرِ فَاسْتَخِرْ رَبَّكَ فِيهِ سِتْعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ انْظُرْ إِلَى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَيَّ فَلْيَكُ فَإِنَّ الْخَيْرَ فِيهِ». قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ: إِسْنَادُهُ غَرِيبٌ فِيهِ مَا لَا أَعْرِفُهُمْ قَالَ الْعِرَاقِيُّ: كُلُّهُمْ مَعْرُوفُونَ وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مَعْرُوفٌ بِالضَّعْفِ الشَّدِيدِ وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْبَرَاءِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الضَّعْفَاءِ الْعَقِيلِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ وَابْنُ عَدِيٍّ وَالْأَزْدِيُّ. قَالَ الْعَقِيلِيُّ: يَحْدُثُ عَنِ الثَّقَاتِ بِالْبَوَاطِيلِ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ: شَيْخٌ كَانَ يَدُورُ بِالشَّامِ يَحْدُثُ عَنِ الثَّقَاتِ بِالْمَوْضُوعَاتِ، لَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْقَدَحِ فِيهِ، وَقَدْ رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَوْصِلِيُّ فَقَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَبَّانٍ بْنُ النَّجَّارِ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ النَّجَّارِ عَنْ أَنَسٍ فَكَانَتْ دَلَسُهُ وَسَمَاءُ النَّجَّارِ لَكُونَهُ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ.

قال العراقي: فالحديث على هذا ساقط لا حجة فيه نعم قد يستدل للتركرار «بأن النبي ﷺ كان إذا دعا دعا ثلاثاً» للحديث الصحيح، وهذا وإن كان المراد به تكرار الدعاء في الوقت الواحد، فالدعاء الذي تسنن الصلاة له تكرر الصلاة له كالاستسقاء.

قال النووي: ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح له فلا ينبغي أن يعتمد على انشراح كان له فيه هوئى قبل الاستخارة، بل ينبغي للمستخير ترك اختياره رأساً وإلا فلا يكون مستخيراً لله بل يكون مستخيراً لهواه وقد يكون غير صادق في طلب الخيرة وفي التبري من العلم والقدرة وإثباتهما لله تعالى، فإذا صدق في ذلك تبرأ من الحول والقوة ومن اختياره لنفسه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَوْلِ الْقِيَامِ وَكَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ

٩٦٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَاكْثُرُوا الدَّعَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢١/٢) وَمُسْلِمٌ (٤٨٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٧٥) وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٦/٢).

قوله: (مِنْ رَبِّهِ) أي من رحمة ربه وفضله.

قوله: (وَهُوَ سَاجِدٌ) الواو للحال: أي أقرب حالاته من الرحمة حال كونه ساجداً، وإنما كان في السجود أقرب من سائر أحوال الصلاة وغيرها، لأن العبد بقدر ما يبعد عن نفسه يقرب من ربه، والسجود غاية التواضع وترك التكبر وكسر النفس لأنها لا تأمر الرجل بالمذلة ولا ترضى بها ولا بالتواضع بل بخلاف ذلك، فإذا سجد فقد خالف نفسه وبعده عنها فإذا بعد عنها قرب من ربه.

على صلاة النفل التي لا تشرع فيها الجماعة وعلى صلاة المنفرد. فأما الإمام في الفرائض والنوافل فهو مأمورٌ بالتخفيف المشروع إلا إذا علم من حال المأمومين المحصورين إشار التطويل، ولم يحدث ما يقتضي التخفيف من بكاء صبي ونحوه فلا بأس بالتطويل، وعليه يحمل صلاته في المغرب بالأعراف كما تقدم.

٩٧٠ - عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقُومُ وَيُصَلِّي حَتَّى تَرَمَ قَدَمَاهُ أَوْ سَاقَاهُ، فَيَقَالَ لَهُ، فَيَقُولُ: أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٢٥١/٤) (خ: ١١٣٠) (م: ٢٨١٩) (ت: ٤١٢) (ن: ٢١٩/٣) (هـ: ١٤١٩).

في الباب عن أنسٍ عند البزار وأبي يعلى والطبراني في الأوسط مثل حديث المغيرة، قال العراقي: ورجاله رجال الصحيح.

وعن ابن مسعودٍ عند الطبراني في الأوسط بنحوه. وعن النعمان بن بشيرٍ عند الطبراني في الأوسط أيضًا بنحوه، وفي إسناده سليمان بن الحكم وهو ضعيف.

وعن أبي جحيفة عند الطبراني في الكبير بنحوه، وفي إسناده أبو قتادة عبد الله بن واقد الحرانيّ ضعفه البخاري والجمهور، ووثقه ابن معين في رواية أحمد وقال: ربما أخطأ. وعن عائشة عند البخاري: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ حَتَّى تَنْفَطِرَ قَدَمَاهُ» الحديث وعنها حديث آخر عند أبي داود: «إِنَّ أَوَّلَ سُورَةِ الْمُزْمَلِ نُزِّلَتْ، فَقَامَ اصْطَبَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَفَخَتْ أَفْئَادُهُمْ» وعن سفينة عند البزار: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَبَّدَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ وَاعْتَزَلَ النِّسَاءَ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ شَنُوءٌ».

قوله: (حَتَّى تَرَمَ قَدَمَاهُ) الزَّوْرُ الانتفاخ.

قوله: (أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا) فيه أَنَّ الشُّكْرَ يكون بالعمل كما يكون باللسان ومنه قوله تعالى: «اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا»، والحديث يدل على مشروعية اجتهد النفس في العبادة من الصلاة وغيرها ما لم يؤدّه ذلك إلى الملل وكانت حاله ﷺ أكمل الأحوال، فكان لا يملّ من عبادة ربه، بل كان في الصلاة قرّة عينه وراحته كما قال في الحديث الذي رواه النسائي عن أنسٍ «وَجُعِلَتْ قُرّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» وكما قال في الحديث الذي رواه أبو داود «أَرَحَّنَا بِهَا يَا بَلَاءُ».

بَابُ إِخْفَاءِ التَّطَوُّعِ وَجَوَازِهِ جَمَاعَةً

٩٧١ - عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ

الْجَنَّةِ، فَقَالَ: أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟ فَقُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ، فَقَالَ: أُعِنِّي عَلَى تَفْسِيحِ بَكْثَرَةِ السَّجُودِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٩/٤) وَمُسْلِمٌ (٤٨٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٢٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٧/٢).

قوله: (سَلِّني) فيه جواز قول الرجل لأتباعه ومن يتولّى خدمته: سلوني حوائجكم.

قوله: (مُرَافَقَتُكَ) فيه دليل على أَنَّ من الناس من يكون مع الأنبياء في الجنة.

وفيه أيضًا جواز سؤال الرّتب الرّفيعّة التي تكبر عن السّائل. قوله: (أُعِنِّي عَلَى تَفْسِيحِ بَكْثَرَةِ السَّجُودِ) فيه أَنَّ السَّجُودَ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ الَّتِي يَكُونُ سَبَبُهَا ارْتِفَاعُ الدَّرَجَاتِ عِنْدَ اللَّهِ إِلَى حَدِّ لَا يَنَالُهُ إِلَّا الْمُقَرَّبُونَ بِهِ أَيْضًا اسْتَدَلَّ مِنْ قَالَ: إِنَّ السَّجُودَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِيَامِ كَمَا تَقَدَّمَ.

٩٦٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُتُوبِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٢/٣) وَمُسْلِمٌ (٧٥٦) وَأَبْنُ مَاجَةَ (١٤٢١) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٨٧).

وفي الباب عن عبد الله بن حبشيّ عند أبي داود والنسائي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيْمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ» الحديث... وَيَبَيِّنُ: «فَأَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: طُولُ الْقُتُوبِ»، وعن أبي ذرٍّ عند أحمد وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک عن النبي ﷺ في حديثٍ طويل، قال فيه: «فَأَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: طُولُ الْقُتُوبِ».

قوله: (طُولُ الْقُتُوبِ) هو يطلق بإزاء معان قد قدّمنا ذكرها، والمراد هنا طول القيام، قال النووي: باتفاق العلماء، ويدل على ذلك تصريح أبي داود في حديث عبد الله بن حبشيّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: طُولُ الْقِيَامِ»، والحديث يدل على أَنَّ القيام أفضل من السجود والركوع وغيرهما، وإلى ذلك ذهب جماعة منهم الشافعيّ كما تقدّم وهو الظاهر ولا يعارض حديث الباب وما في معناه الأحاديث المتقدمة في فضل السجود، لأنّ صيغة أفعل الدالة على التفضيل إنّما وردت في فضل طول القيام، ولا يلزم من فضل الركوع والسجود أفضليتهما على طول القيام وأما حديث «مَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ بِأَفْضَلٍ مِنْ سُجُودٍ خَفِيٍّ» فإنه لا يصح لإرساله كما قال العراقي، ولأنّ في إسناده أبا بكر بن أبي مريم وهو ضعيف وكذلك أيضًا لا يلزم من كون العبد أقرب إلى ربه حال سجوده أفضليته على القيام لأنّ ذلك إنّما هو باعتبار إجابة الدّعاء.

قال العراقي: الظاهر أنّ أحاديث أفضليّة طول القيام عمولة

في منجدي هذا إلا المكتوبة قال العراقي: وإسناده صحيح فعلى هذا لو صلى نافلة في مسجد المدينة كانت بالف صلاة على القول بدخول التوافل في عموم الحديث، وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من ألف صلاة، وهكذا حكم المسجد الحرام وبيت المقدس وقد استثنى أصحاب الشافعي من عموم أحاديث الباب عدة من التوافل فقالوا: فعلها في غير البيت أفضل، وهي ما تشرع فيها الجماعة كالعبدین والكسوف والاستسقاء وتحية المسجد وركعتي الطواف وركعتي الإحرام.

قوله: (إلا المكتوبة) قال العراقي: هو في حق الرجال دون النساء، فصلاتهن في البيوت أفضل وإن أذن هن في حضور بعض الجماعات.

وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ بَسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ وَيُؤْتِهِنَّ خَيْرَ لَهْنٍ» والمراد بالمكتوبة هنا الواجبات بأصل الشرع وهي الصلوات الخمس دون المنذورة قال النووي: إنما حث على النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء وأصون من محبطات الأعمال، ولتبرك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة والملائكة وينفر منه الشيطان كما جاء في الحديث.

٩٧٢ - وَغَنَّ عِثَابُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ السَّيُولُ لَتَحُولَ بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَأَجِبْ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ مِنْ بَيْتِي أَتَّخِذُهُ مَسْجِدًا، فَقَالَ: سَتَفْعَلُ، فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَأَشْرَفْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى خَلْفَهُ فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ صَحَّ التَّفَقُّلُ جَمَاعَةً مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (حم): ٤٤/٤ (خ: ٤٢٥) (م: ٦٥٧-٢٦٢).

حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف له الفاظ في البخاري وغيره: أحدها أنه قال: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ».

وحديث انس المشار إليه أيضًا له الفاظ كثيرة في البخاري وغيره وأحدها أنه قال: «صَلَّيْتُ أَنَا وَنَيْسَمٌ فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا». الأحاديث ساقها المصنف ههنا للاستدلال بها على صلاة التوافل جماعة وهو كما ذكر، وليس للمانع من ذلك متمسك، يعارض به هذه الأدلة. وفي حديث عتيان فوائد، منها جواز التخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ومنها جواز اتخاذ موضع معين للصلاة. وأما النهي

صلاة المزم في بيته إلا المكتوبة. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ لَكِنْ لَهُ مَعْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ (حم: ١٨٢/٥) (خ: ٧٣١) (م: ٧٨١) (د: ١٠٤٤) (ت: ٤٥٠١) (ن: ١٩٧/٣).

حديث عبد الله بن سعد الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى أخرجه أيضًا الترمذي في الشمائل، ولفظه: «قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا أَفْضَلُ: الصَّلَاةُ فِي بَيْتِي أَوْ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ؟ قَالَ: «أَلَا تَرَى إِلَى بَيْتِي مَا أَقْرَبُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَلَا أَنْصَلِّيَ فِي بَيْتِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً» وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَمَّا صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ فَنُورٌ، فَتَوَرَّأُ يُوْتِكُمْ» وَفِيهِ انْقِطَاعٌ.

وعن جابر عند مسلم في أفرادها قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ فَلْيَجْعَلْ بَيْتَهُ نَصِيبًا مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا» وعن أبي سميعة عند ابن ماجه مثل حديث جابر.

قال العراقي: وإسناده صحيح وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا يُوْتِكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْرِ مِنْ الْبَيْتِ الَّذِي يَغْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ».

وعن ابن عمر عند الشيخين وأبي داود عن النبي ﷺ قال: «صَلُّوا فِي يُوْتِكُمْ وَلَا تَخْذُلُوهَا قُبُورًا» وفي لفظ متفق عليه: «صَلُّوا فِي يُوْتِكُمْ وَلَا تَخْذُلُوهَا قُبُورًا».

وعن عائشة عند أحمد: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «صَلُّوا فِي يُوْتِكُمْ وَلَا تَجْعَلُوهَا عَلَيْكُمْ قُبُورًا». وعن زيد بن خالد عند أحمد والبخاري قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلُّوا فِي يُوْتِكُمْ وَلَا تَخْذُلُوهَا قُبُورًا» قال العراقي: وإسناده صحيح وعن الحسن بن علي عند أبي يعلى بنحو حديث زيد بن خالد، وفي إسناده عبد الله بن نافع وهو ضعيف.

وعن صهيب بن النعمان عند الطبراني في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ عَلَى صَلَاتِهِ حَيْثُ يَرَاهُ النَّاسُ كَفَضْلِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى النَّافِلَةِ» وفي إسناده محمد بن مصعب وثقه أحمد بن حنبل، وضعفه ابن معين وغيره الحديث يدل على استحباب فعل صلاة التطوع في البيوت، وإن فعلها فيها أفضل من فعلها في المساجد ولو كانت المساجد فاضلة كالمسجد الحرام ومسجده ﷺ ومسجد بيت المقدس.

وقد ورد التصريح بذلك في إحدى روايتي أبي داود لحديث زيد بن ثابت فقال فيها: «صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ

المتقدم وقع جواباً لسؤال سائل. وأيضاً حديثه هذا مشتمل على زيادة وقعت غير منافية فيتحتم العمل بها كما تقدم.

٩٧٤ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَأْمُرُ بِشَيْءٍ، وَيُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ» حم: ٤١٧/٥.

٩٧٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفُدُّ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ تَسَوَّلَكَ ثُمَّ تَوَضَّأَ ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ يَجْلِسُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يُؤَيِّرُ بِخَمْسِ رَكَعَاتٍ لَا يَجْلِسُ وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي الْخَامِسَةِ» (حم: ١٢٣/٦).

٩٧٦ - عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى وَتَشْهَدُ تَسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ وَتَبَاسُ وَتَمَسْكُنُ وَتَقْبِضُ يَدَيْكَ وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهِيَ خِجَاجٌ». رَوَاهُ ثَلَاثُهُنَّ أَخْبَذَ (٤/١٦٧).

أما حديث أبي أيوب فأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير، وفي إسناده واصل بن السائب وهو ضعيف، وزاد أحمد في رواية: «يَسْأَلُكَ مِنَ اللَّيْلِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَيَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيِّمُ اللَّيْلَ بِثَمَانِي رَكَعَاتٍ، رُكُوعُهُنَّ كَقِرَاءَتِهِنَّ، وَمُسْجُودُهُنَّ كَقِرَاءَتِهِنَّ، وَيُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ».

وفي إسناده جنادة بن مروان اتهمه أبو حاتم. وأما الإيتار بخمسة متصلة فهو ثابت عند مسلم والترمذي والنسائي من حديثها وقد تقدم وأما حديث المطلب بن ربيعة فأخرجه أيضاً أبو داود قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ الْمُطَّلِبِ فَذَكَرَهُ. وقال المنذري: أخرجه البخاري وابن ماجه وفي حديث ابن ماجه المطلب بن أبي وداعة وهو وهم وقيل: هو عبد المطلب بن ربيعة، وقيل: الصحيح فيه ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس، وأخطأ فيه شعبة في مواضع. وقال البخاري في التاريخ: إنه لا يصح انتهى.

ويشهد لصحته الأحاديث المذكورة في أول الباب.

قوله: (وَتَبَاسُ) قال ابن رسلان: بفتح المثناة فوقاثة وسكون الباء الموحدة وفتح الهزة والمعنى: أن تظهر الخضوع، وفي بعض النسخ: «تَبَاسٍ» بفتح التاء والباء وبعد الألف ياء تحتانية مفتوحة ومعناها واحد. قال في القاموس: التَّبَاسُ: التَّفَاقُرُ. ويطلق أيضاً على التَخَشُّعِ والتَضَرُّعِ.

قوله: (وَتَمَسْكُنُ) قال في القاموس: تَمَسْكُنُ صار مسكناً،

عن إيطان موضع معين من المسجد، ففيه حديث رواه أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رياءً ونحوه. وفيه تسوية الصَّكُوفِ، وأنَّ عموم النَّهْيِ عن إمامة الزَّائِرِ من زاره مخصوص بما إذا كان الزَّائِرُ هو الإمام الأعظم فلا يكره، وكذا من أذن له صاحب المنزل.

وفيه أنه يشرع لمن دعي من الصَّالحين للتَّبَرُّكِ به الإجابة، وإجابة الفاضل دعوة المفضول وغير ذلك من الفوائد. وفي حديث ابن عباس فوائد كثيرة أيضاً ذكر بعضهم منها عشرين فائدة وهي تزيد على ذلك. وكذلك حديث أنس له فوائد، وهما يدلان على أنَّ الصَّيِّ يسدَّ الجناح، وفي ذلك خلافٌ معروفٌ.

بَابُ أَنَّ أَفْضَلَ التَّطَوُّعِ مَثْنَى مَثْنَى

فِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَأُمِّ هَانِيٍّ وَقَدْ سَبَقَ.

٩٧٣ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَلَيْسَ هَذَا بِمُنَاقِضٍ لِحَدِيثِهِ الَّذِي خَصَّ فِيهِ اللَّيْلَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقَعَ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ سَأَلَهُ عَنْهُ فِي سُؤَالِهِ (حم: ٢٦/٢) (د: ١٤٢١) (ت: ٤٣٧) (ن: ٢٢٧/٣) (هـ: ١٣٢٢).

حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الوتر بركعة.

وحديث عائشة المشار إليه تقدم في باب الوتر بركعة أيضاً. وحديث أم هانئ تقدم في باب الضحى وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم الكلام عليه أيضاً في شرح حديثه المتقدم في باب الوتر بركعة، وفي الباب عن عمرو بن عبسة عند أحمد بدون ذكر النهار.

وعن ابن عباس عند الطبراني وابن عدي بنحو حديث عمرو بن عبسة.

وعن عمار عند الطبراني في الكبير بنحوه، وفي إسناده الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث يدل على أنَّ المستحبَّ في صلاة تطوع الليل والنهار أن يكون مثنى مثنى إلا ما خصَّ من ذلك إمَّا في جانب الزيادة كحديث عائشة: «صَلَّى أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِيَّهِنَّ وَطَوْلِيَّهِنَّ، ثُمَّ صَلَّى أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِيَّهِنَّ وَطَوْلِيَّهِنَّ».

وإمَّا في جانب النقصان كأحاديث الإيتار بركعة.

وقد أشار المصنف رحمه الله إلى الجمع بين حديث ابن عمر هذا وحديثه الذي تقدم الاقتصار فيه على صلاة الليل بأنَّ حديثه

والمسكين من لا شيء له والدليل والضعيف.

قوله: (وَتَقْنِيْ بِذِيْكَ) بقاء فنون فعين مهملة: أي ترفعهما. قال ابن رسلان: هو بضم التاء وكسر النون قال: والإقناع رفع اليدين في الدعاء والسألة. والحداج قد تقدم تفسيره والحديث الأول والثاني مقيدان بصلاة الليل.

والحديث الثالث: مطلق وجميعها يدل على مشروعية أن تكون صلاة التطوع مثنى مثنى إلا ما خصص كما تقدم.

وفي هذه الأحاديث فوائد: منها: مشروعية التسوك عند القيام من النوم وقد تقدم الكلام عليه، ومنها: مشروعية التمسك والتفكير لأن ذلك من الأسباب للإجابة، ومنها: مشروعية رفع اليدين عند الدعاء وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ لم يرفع يديه في دعاء قط إلا في أمور مخصوصة.

قال النووي في شرح مسلم: إنه وجد منها في الصحيحين ثلاثين موضعاً، هذا معنى كلامه.

٩٧٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ تَسْلِيمَةً» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٣٢٤).

٩٧٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي حِينَ تَزِيغُ الشَّمْسُ رَكْعَتَيْنِ وَقَبْلَ يَصْفِرِ النَّهَارُ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ يُجْعَلُ التَّسْلِيمُ فِي آخِرِهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٢٠/٢).

الحديث الأول في إسناده أبو سفيان السعدي طريف بن شهاب، وقد ضعفه ابن معين، ولكن له شواهد قد تقدم ذكرها. والحديث الثاني: أخرجه أيضاً الترمذي وابن ماجه بالفاظ مختلفة في بعضها كما ذكر المصنف، وفي بعضها أربعاً قبل الظهر وبعدها ركعتين، وفي بعضها غير ذلك.

وحديث أبي سعيد يدل على ما دللت عليه أحاديث صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، وقد تقدمت.

وحديث علي رضي الله عنه يدل على جواز صلاة أربع ركعات متصلة في النهار فيكون من جملة المخصصات لأحاديث صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، وفيه جواز الصلاة عند الزوال وقد تقدم الكلام في ذلك.

بَابُ جَوَازِ التَّنَفُّلِ جَالِسًا وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ

٩٧٩ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقُلَّ كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ جَالِسًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٦٩/٦) (خ: ٤٨٣٧) (م: ١١٧/٧٣٢).

قوله: (لَمَّا بَدَأَ) قال أبو عبيدة: بدأ فتح الدال المشددة تبدأ إذا أسن، قال: ومن رواه بضم الدال المخففة فليس له معنى هنا، لأن معناه كثرة اللحم وهو خلاف صفته ﷺ قال القاضي عياض: رواه في مسلم عن جمهورهم بدن بالضم. وعن العذري بالتشديد وأراه إصلاحاً، قال: ولا ينكر اللفظان في حقه ﷺ، وقد قالت عائشة: «فَلَمَّا أَسَنَ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ أَوْتَرَ بِسَنِمٍ» كما في صحيح مسلم.

وفي لفظ: «وَلَحْمٌ» وفي آخر «أَسَنَ وَكَثُرَ لَحْمُهُ» والحديث يدل على جواز التنفل قاعداً مع القدرة على القيام قال النووي: وهو إجماع العلماء.

٩٨٠ - وَعَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَقَاتِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّورَةِ فَيَرْتَلُّهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٥/٦) وَمُسْلِمٌ (٧٣٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٣/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ وَمُصَحِّحُهُ (٣٧٣).

قوله: (سُبْحَتِهِ) بضم السين المهملة وسكون الباء الموحدة: أي نافلته والحديث يدل على جواز صلاة التطوع من قعود وهو جمع عليه كما تقدم.

وفيه استحباب ترتيل القراءة. والمراد بقولها: حَتَّى تكون أطول من أطول منها أن مدة قراءته لها أطول من قراءة سورة أخرى أطول منها إذا قرئت غير مرتلة، ولا فلا يمكن أن تكون السورة نفسها أطول من أطول منها من غير تقييد بالترتيل والإسراع، والتقييد قبل وفاته ﷺ بعام لا ينافي قول عائشة في الحديث الأول. فلما بدن وثقل كان أكثر صلاته جالساً. لاحتمال أن يكون ﷺ بدن وثقل قبل موته بمقدار عام وكذلك لا ينافي حديثها الآخر أنه صلى قاعداً حين أسن ولو فرض أنه صلى جالساً قبل وفاته بأكثر من عام فلا تنافي أيضاً، لأن حفصة إنما نفت رؤيتها لا وقوع ذلك.

٩٨١ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا قَالَ: إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ يَصِفُ أَجْرَ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ يَصِفُ أَجْرَ الْقَائِمِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا (حم: ٤٤٢/٤) (خ: ١١١٥) (د: ٩٥١) (ت: ٣٧١) (ن: ٢٢٣/٣) (هـ: ١٢٣).

وفي الباب عن عبد الله بن السائب عند الطبراني في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلَاةُ الْجَالِسِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ» وفي إسناده عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف.

الترمذي عن سفيان الثوري أنه قال: إن تصيف الأجر إنما هو للصحيح فاما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلّى جالساً فإنه مثل أجر القائم.

٩٨٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، وَلَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ قَاعِدًا، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ١٦٦/٦) (م: ١٠٩/٧٣٠) (د: ٩٥٥) (ت: ٣٧٥) (ن: ٢١٩/٣) (هـ: ١٢٢٨).

٩٨٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا لَمْ تَرَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسْنُ، وَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَزَادُوا إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ: ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ كَذَلِكَ (حم: ١٧٨/٦) (خ: ١١١٨) (م: ١١٣/٧٣١) (د: ٩٥٣) (ت: ٣٧٤) (ن: ٢٥٠/٣) (هـ: ١٢٢٣).

الحديث الأول يدلّ على أنّ المشروع لمن قرأ قائماً أن يركع ويسجد من قيام، ومن قرأ قاعداً أن يركع ويسجد من قعود والحديث الثاني يدلّ على جواز الركوع من قيام لمن قرأ قاعداً. ويجمع بين الحديثين بحمل قولها «وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ قَاعِدًا» في الحديث الأول، على أنّ المراد جميع القراءة بمعنى أنّه لا يفرغ من القراءة قاعداً فيقوم للركوع والسجود ولا يفرغ منها قائماً فيقعد للركوع والسجود، فاما إذا افتتح الصلاة قائماً ثم قرأ بعض القراءة جاز له أن يقعد لتمامها ويركع ويسجد من قعود، وكذا إذا افتتح الصلاة قاعداً ثم قرأ بعض القراءة جاز له أن يقوم لتمامها ويركع ويسجد من قيام كما في الحديث الثاني. ويشكل على هذا الجمع ما ثبت في بعض طرق الحديث الأول عند مسلم من حديث عائشة بلفظ: «فَلِإِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَائِمًا رَكَعَ قَائِمًا. وَإِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَاعِدًا رَكَعَ قَاعِدًا»، قال العراقي: فيحمل على أنّه كان يفعل مرةً كذا ومرةً كذا، فكان مرةً يفتتح قاعداً ويتمّ قراءته قاعداً ويركع قاعداً، وكان مرةً يفتتح قاعداً ويقرأ بعض قراءته قاعداً وبعضها قائماً ويركع قائماً، فإنّ لفظ: «كَانَ» لا يقتضي المداومة.

وقد جاء في رواية علقمة عن عائشة عند مسلم ما يقتضي أنّه يفتتح قاعداً ويقرأ قاعداً ثم يقوم فيركع، ولكن الظاهر أنّ هذا في الركعتين اللتين كان يصلّيهما بعد الوتر وهو جالسٌ وقد جاء التصريح به عند مسلم في حديث آخر من رواية أبي سلمة عنها، وفيه «ثُمَّ يُؤَيِّرُ ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ فَلِإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ

وعن عبد الله بن عباسٍ عند ابن عديّ في الكامل مثل حديث عبد الله بن السائب، وفي إسناده حماد بن يحيى، وقد اختلف فيه. وعن ابن عمر عند البرزاني في مسنده والطبراني وابن أبي شيبة بنحوه.

وعن المطّلب بن أبي وداعة بنحوه، وفي إسناده صالح بن أبي الأخصر وهو ضعيف. وعن عائشة عند النسائي بنحوه.

والحديث يدلّ على جواز التّفنّن من قعود واضطجاع وهو المراد بقوله: ومن صلّى نائماً قال الخطّابي في معالم السنن: لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنّه رخص في صلاة التّطوّع نائماً كما رخصوا فيها قاعداً، فإن صحّت هذه اللفظة عن النبي ﷺ ولم تكن من بعض الرواة مدرجة في الحديث قياساً على صلاة القاعد أو اعتباراً بصلاة المريض نائماً إذا لم يقدر على القعود، دلّت على جواز تطوّع القادر على القعود مضطجعاً.

قال: ولا أعلم أنّي سمعت نائماً إلا في هذا الحديث وقال ابن بطّال: وأما قوله: من صلّى نائماً فله نصف أجر القاعد فلا يصحّ معناه عند العلماء، لأنهم مجمعون أنّ النافلة لا يصلّيها القادر على القيام إماماً.

قال: وإنما دخل الوهم على ناقل الحديث وتعبّ ذلك العراقي فقال: أمّا نفي الخطّابي وابن بطّال للخلاف في صحّة التّطوّع مضطجعاً للقادر فمردود، فإنّ في مذهب الشافعية وجهين، الأصحّ منهما: الصحّة.

وعند المالكية ثلاثة أوجه حكاهما القاضي عياض في الإكمال: أحدها الجواز مطلقاً في الاضطراب والاختيار للصحيح والمريض وقد روى الترمذي بإسناده عن الحسن البصريّ جوازه فكيف يدّعي مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاق انتهى، وقد اختلف شراح الحديث في الحديث هل هو محمول على التّطوّع أو على الفرض في حقّ غير القادر، فحمّله الخطّابي على الثاني، وهو محمّل ضعيف، لأنّ المريض المفترض الذي أتى بما يجب عليه من القعود والاضطجاع يكتب له جميع الأجر لا نصفه قال ابن بطّال: لا خلاف بين العلماء أنّه لا يقال لمن لا يقدر على الشّيء: لك نصف أجر القادر عليه، بل الآثار الثابتة عن النبي ﷺ أنّ من منعه الله وحبه عن عمله بمرض أو غيره يكتب له أجر عمله وهو صحيح انتهى.

وحمله سفيان الثوري وابن الماجشون على التّطوّع وحكاه النووي عن الجمهور وقال: إنّه يتعيّن حمل الحديث عليه، وحكى

قَامَ فَرَعَهُ.

(١٢٦٦) (ت: ٤٢١) (ن: ١١٦/٢) (هـ: ١١٥١).

وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني في الإفراء مثل حديث أبي هريرة. قال العراقي: وإسناده حسن.

وعن جابر عند ابن عدي في الكامل مثله، وفي إسناده عبد الله بن ميمون القداح. قال البخاري: ذاهب الحديث. والحديث يدل على أنه لا يجوز الشروع في النافلة عند إقامة الصلاة من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما وقد اختلف الصحابة والتابعون ومن بعدهم في ذلك على تسعة أقوال: أحدها: الكراهة، وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر على خلافه عنه في ذلك وأبو هريرة ومن التابعين عروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وطاوس ومسلم بن عقيل وسعيد بن جبيرة ومن الأئمة سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ومحمد بن جرير هكذا أطلق الترمذي الرواية عن الثوري.

وروى عنه ابن عبد البر والنووي تفصيلاً، وهو أنه إذا خشي فوت ركعة من صلاة الفجر دخل معهم وترك سنة الفجر وإلا صلاها، وسيأتي.

القول الثاني: أنه لا يجوز صلاة شيء من التوافل إذا كانت المكتوبة قد قامت من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما، قاله ابن عبد البر في التمهيد.

القول الثالث: أنه لا بأس بصلاة سنة الصبح والإمام في الفريضة، حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود ومسروق والحسن البصري ومجاهد ومكحول ومحمد بن أبي سليمان، وهو قول الحسن بن حي ففرق هؤلاء بين سنة الفجر وغيرها واستدلوا بما رواه البيهقي من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ إِلَّا رَكَعَتَيِ الصُّبْحِ»، وأجيب عن ذلك بأن البيهقي قال: هذه الزيادة لا أصل لها، وفي إسناده حجاج بن نصر وعبد بن كثير وهما ضعيفان، على أنه قد روى البيهقي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»، قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ؟ قَالَ وَلَا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، وفي إسناده مسلم بن خالد الزنجي وهو متكلم فيه، وقد وثقه ابن حبان واحتج به في صحيحه.

القول الرابع: التفرقة بين أن يكون في المسجد أو خارجه وبين أن يخاف فوت الركعة الأولى مع الإمام أو لا، وهو قول مالك، فقال: إذا كان قد دخل المسجد فليدخل مع الإمام ولا يركعهما،

والحديثان يدلان على جواز صلاة التطوع من قعود والحديث الثاني يدل على أنه يجوز فعل بعض الصلاة من قعود وبعضها من قيام، وبعض الركعة من قعود وبعضها من قيام. قال العراقي: وهو كذلك سواء قام ثم قعد، أو قعد ثم قام، وهو قول جمهور العلماء كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وحكاة النووي عن عامة العلماء. وحكي عن بعض السلف منعه قال: وهو غلط. وحكى القاضي عياض عن أبي يوسف ومحمد في آخرين كراهة القعود بعد القيام، ومنع أشهب من المالكية الجلوس بعد أن ينوي القيام وجوزه ابن القاسم والجمهور.

٩٨٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/٣٩٧).

الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم قال النسائي: ما أعلم أحداً رواه غير داود الحفري ولا أحسبه إلا خطأ. قال الحافظ: قد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني بمتابعة أبي داود، فظهر أنه لا خطأ فيه. وروى البيهقي من طريق ابن عينة عن ابن عجلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْهَبُ هَكَذَا، وَيُضَعُّ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَهُوَ مُتَرَبِّعٌ جَالِسٌ». ورواه البيهقي عن حميد رأيت أنسا يصلي متربعا على فراشه وعلقه البخاري. والحديث يدل على أن المستحب لمن صلى قاعداً أن يتربع، وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد، وهو أحد القولين للشافعي، وذهب الشافعي في أحد قوليه أنه يجلس مفترشا كالجلوس بين السجدين وحكى صاحب النهاية عن بعض المصنفين أنه يجلس متوركاً.

وقال القاضي حسين من الشافعية: إنه يجلس على فخذه اليسرى وينصب ركبة اليمنى كجلسة القارئ بين يدي المقرئ، وهذا الخلاف إنما هو في الأفضل، وقد وقع الاتفاق على أنه يجوز له أن يقعد على أي صفة شاء من القعود لما في حديثي عائشة المتقدمين من الإطلاق وما في حديث عمران بن حصين المتقدم من العموم

بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ

٩٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ، وَنَبِي رَوَايَةً لِأَحْمَدَ: «إِلَّا الْيُسْبِي أُقِيمَتِ» (حم: ٥٥/٢) (م: ٧١٠) (د:

أبي موسى عند الطبراني «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا صَلَّى رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ حِينَ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ يُقِيمُ» قال العراقي: وإسناده جيد. ومثله حديث ابن عباس الآتي.

قوله: (فَلَا صَلَاةَ) يحتمل أن يتوجه النفي إلى الصلّة أو إلى الكمال، والظاهر توجهه إلى الصلّة لأنها أقرب المجازين إلى الحقيقة وقد قدّمنا الكلام في ذلك فلا تنعقد صلاة التطوّع بعد إقامة الصلّة المكتوبة كما تقدّم عن أبي هريرة وأهل الظاهر قال العراقي: إن قوله: «فَلَا صَلَاةَ» يحتمل أن يراد فلا يشرع حيثنّ في صلاة عند إقامة الصلّة، ويحتمل أن يراد فلا يشتغل بصلّة وإن كان قد شرع فيها قبل الإقامة بل يقطعها المصلّي لإدراك فضيلة التّحرّم، أو أنّها تبطل بنفسها وإن لم يقطعها المصلّي، يحتمل كلا من الأمرين، وقد بالغ أهل الظاهر فقالوا: إذا دخل في ركعتي الفجر أو غيرهما من التّوافل فأقيمت صلاة الفريضة بطلت الركعتان، ولا فائدة له في أن يسلم منهما ولو لم يبق عليه منهما غير السّلام، بل يدخل كما هو بابتداء التّكبير في صلاة الفريضة فإذا أتمّ الفريضة فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها قال: وهذا غلوّ منهم في صورة ما إذا لم يبق عليه غير السّلام، فليت شعري أيهما أطول زمنًا مدّة السّلام أو مدّة إقامة الصلّة، بل يمكن أن يتهيّا بعد السّلام لتحصيل أكمل الأحوال في الاقتداء قبل تمام الإقامة، نعم قال الشيخ أبو حامد من الشافعية: إنّ الأفضل خروجه من النافلة إذا أداه إتمامها إلى فوات فضيلة التّحرّم وهذا واضح انتهى.

قوله: (إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) الألف واللام ليست لعموم المكتوبات، وإنّما هي راجعة إلى الصلّة التي أقيمت، وقد ورد التّصريح بذلك في رواية لأحمد بلفظ: «فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ الَّتِي أُيِّمَتْ» وكذلك في رواية لأبي هريرة ذكرها ابن عبد البر في التّمهيد، وكما ذكره المصنّف في حديث الباب.

٩٨٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُعَيْنَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أُيِّمَتْ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاحَظَ الْبُحَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّبْحُ أَرَبَعًا، الصَّبْحُ أَرَبَعًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٦٦٣) (م: ٧١١).

وفي الباب عن عبد الله بن سرجس عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه قال: «جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الصَّبْحَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: يَا فُلَانُ يَا صِلَاتِكَ اغْتَدَدْتَ، بِأَلْتِي صَلَّيْتَ وَخَذَكَ أَوْ بِأَلْتِي صَلَّيْتَ مَعْنًا؟»

يعني ركعتي الفجر، وإن لم يدخل المسجد فإن لم يخف أن يفوته الإمام بركعة فليركع خارج المسجد، وإن خاف أن يفوته الركعة الأولى مع الإمام فليدخل وليصلّ معه القول الخامس: أنّه إن خشي فوت الركعتين معًا وأنّه لا يدرك الإمام قبل رفعه من الركوع في الثّانية دخل معه وإلا فليركعهما، يعني ركعتي الفجر خارج المسجد ثمّ يدخل مع الإمام وهو قول أبي حنيفة وأصحابه كما حكاه ابن عبد البر، وحكى عنه أيضًا نحو قول مالك وهو الذي حكاه الخطّابي وهو موافق لما حكاه عنه أصحابه. وحكى النّوويّ مثل قول الأوزاعي الآتي ذكره.

القول السّادس: أنّه يركعهما في المسجد إلا أن يخاف فوت الركعة الأخيرة. فأما الركعة الأولى فليركع وإن فاتته، وهو قول الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز، وحكاها النّوويّ عن أبي حنيفة وأصحابه.

القول السّابع: يركعهما في المسجد وغيره إلا إذا خاف فوت الركعة الأولى، وهو قول سفيان الثّوريّ، حكى ذلك عنه ابن عبد البر، وهو مخالف لما رواه التّرمذيّ عنه القول الثّامن: أنّه يصليهما وإن فاتته صلاة الإمام إذا كان الوقت واسعًا قاله ابن الجلاب من المالكية.

القول الثّاسع: أنّه إذا سمع الإقامة لم يحلّ له الدّخول في ركعتي الفجر ولا في غيرهما من التّوافل، سواء كان في المسجد أو خارجه، فإن فعل فقد عصى وهو قول أهل الظّاهر، ونقله ابن حزم عن الشّافعيّ وعن جمهور السّلف، وكذا قال الخطّابي، وحكى الكراهة عن الشّافعيّ وأحمد.

وحكى القرطبيّ في المفهم عن أبي هريرة وأهل الظّاهر أنّها لا تنعقد صلاة تطوّع في وقت إقامة الفريضة، وهذا القول هو الظّاهر إن كان المراد بإقامة الصلّة الإقامة التي يقولها المؤذّن عند إرادة الصلّة وهو المعنى المتعارف. قال العراقي: وهو المتبادر إلى الأذهان من هذا الحديث والأحاديث المذكورة في شرح الحديث الذي بعد هذا تدلّ على ذلك، إلا إذا كان المراد بإقامة الصلّة فعلها كما هو المعنى الحقيقيّ ومنه قوله تعالى: «الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ»، فإنّه لا كراهة في فعل النافلة عند إقامة المؤذّن قبل الشروع في الصلّة، وإذا كان المراد المعنى الأوّل فهل المراد به الفراغ من الإقامة لأنّه حيثنّ يشرع في فعل الصلّة؟ أو المراد شروع المؤذّن في الإقامة؟ قال العراقي: يحتمل أن يراد كلّ من الأمرين، والظاهر أنّ المراد شروعه في الإقامة ليتهيّا المأمومون لإدراك التّحرّم مع الإمام. ومما يدلّ على ذلك قوله في حديث

وعن ابن عباس عند أبي داود الطيالسي قال: «كُنْتُ أَصَلِّي وَأَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ، فَجَدَّنِي نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا؟» ورواه أيضًا البيهقي والبرار وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال: إنه على شرط الشيخين، والطبراني.

وعن أنس عند البرار قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَرَأَى نَاسًا يُصَلُّونَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: صَلَاتَانِ مَعًا؟ وَنَهَى أَنْ تُصَلِّيَا إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوَاطَأِ.

وعن زيد بن ثابت عند الطبراني في الأوسط قال: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَبِلَالٌ يُقِيمُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: صَلَاتَانِ مَعًا؟» وفي إسناده عبد المنعم بن بشير الأنصاري، وقد ضعفه ابن معين وابن حبان وعن أبي موسى عند الطبراني في الكبير «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ حِينَ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ يُقِيمُ، فَغَمَزَ النَّبِيُّ ﷺ مَكِبَةً وَقَالَ: أَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ هَذَا؟» قال العراقي: وإسناده جيدٌ وعن عائشة عند ابن عبد البر في التمهيد «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ حِينَ أُقِيمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَرَأَى نَاسًا يُصَلُّونَ، فَقَالَ: صَلَاتَانِ مَعًا؟» وفي إسناده شريك بن عبد الله، وقد اختلف عليه في وصله وإرساله.

قوله: (لَا تَبْوَ النَّاسَ) أي اختلطوا به والتفوا عليه. قال في القاموس: والالتياث: الاختلاط والالتفات. والحديث يدل على كراهة صلاة سنة الفجر عند إقامة الصلاة المكتوبة.

وقد تقدم بسط الخلاف في شرح الحديث الذي قبله، فإن قيل: قد روى ابن ماجه من حديث علي رضي الله عنه أنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الرُّكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ» فكيف الجمع بينه وبين أحاديث الباب؟ فقول: إن ذلك خاص بالإمام، وقيل: بالنبي ﷺ والأولى أن يقال: إن في إسناده الحديث الحارث الأعور، وهو ضعيفٌ كما علم بطلان رمي بالكذب فلا حاجة إلى تكلف الجمع.

بَابُ الْأَوْقَاتِ الْمُنَهَيِّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا

٩٨٧ - عَنْ أَبِي سَيِّدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظِ (حَم) ٦٠/٣ (خ): ١٩٧ و١٩٩ (م): ٧٢٨. «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ، بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَارِيزٍ.

٩٨٨ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ». وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِثْلَ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا وَفِي لَفْظِ عَنْ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨١) وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩/١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٧٦) وَقَالَ فِيهِ: بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

في الباب عن جماعة من الصحابة.

منهم عمرو بن عبسة وابن عمر وسيذكر ذلك المصنف.

وعن ابن مسعود عند الطحاوي بلفظ: «كُنَّا نُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ حِينَ طُلُوعِ الشَّمْسِ. وَحِينَ غُرُوبِهَا وَنُصَفَ النَّهَارِ.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الأوسط قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ» وعن معاذ بن عفراء أشار إليه الترمذي وذكره ابن سيد الناس في شرحه بنحو حديث أبي سعيد.

وعن زيد بن ثابت عند الطبراني أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ» وعن كعب بن مرة عند الطبراني أيضًا بنحو حديث عمرو بن عبسة الآتي.

وعن سلمة بن الأكوع أشار إليه الترمذي.

وعن علي رضي الله عنه عند أبي داود قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي أَثَرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ» وفي الباب عن جماعة ذكرهم الترمذي والحافظ في التلخيص.

قوله: (لَا صَلَاةَ) قال ابن دقيق العيد: صيغة النفي إذا دخلت في اللفظ الشارع على فعل كان الأولى حملها على نفي الفعل الشرعي لا الحسي، لأننا لو حملناه على نفي الحسي لاحتجنا في تصحيحه إلى إضمار والأصل عدمه، وإذا حملناه على الشرعي لم نحتاج إلى إضمار فهذا وجه الأولوية، وعلى هذا فهو نفي بمعنى النهي. والتقدير: لا تصلوا، كما تقدم التصريح بذلك في حديث أبي هريرة وابن عمرو بن العاص، وسيأتي حديث علي رضي الله عنه، وحكى أبو الفتح اليمعري عن جماعة من السلف أنهم قالوا: إن النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر إنما هو إعلام بأنه لا يتطوع بعدهما ولم يقصد الوقت بالنهي كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب. ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن كما قال الحافظ عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لَا تُصَلُّوا بَعْدَ الصُّبْحِ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ

دعوى مدعى الإباحة للصلاة بعد العصر وبعد الفجر مطلقاً. واستدلوا أيضاً بما رواه مسلم عن عائشة أنها قالت: وهم عمر إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها. وبما رواه البخاري عن ابن عمر أنه قال: أصلي كما رأيت أصحابي يصلون ولا أنهي أحداً يصلي بليلاً أو نهاراً ما شاء غير أن لا تحروا طلوع الشمس ولا غروبها. ويجب عن الاستدلال بقول عائشة: بأن الذي رواه عمر عن النبي ﷺ ثابت من طريق جماعة من الصحابة كما تقدم، فلا اختصاص له بالوهم وهم مثبتون وناقولون للزيادة، فروايتهم مقدّمة وعدم علم عائشة لا يستلزم العدم، فقد علم غيرها بما لم تعلم. ويجب عن الاستدلال بقول ابن عمر بأنه قول صحابي لا حجة فيه ولا يعارض المرفوع. على أنه قد روي عن النبي ﷺ خلاف ما رآه كما سيأتي واستدلوا الله ﷻ: «لَا تَحْرُورًا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا» قالوا: فتحمل الأحاديث المذكورة في الباب على هذا حمل المطلق على المقيد، أو تبني عليه بناء العام على الخاص. ويجب بأن هذا من التخصيص على أحد أفراد العام وهو لا يصلح للتخصيص كما تقرر في الأصول. وأعلم أن الأحاديث القاضية بكراهة الصلاة بعد صلاة العصر والفجر عامة، فما كان أخص منها مطلقاً كحديث يزيد بن الأسود وابن عباس في الباب الذي بعد هذا وحديث عليّ المتقدم، وقضاء سنة الظهر بعد العصر وسنة الفجر بعده للأحاديث المتقدم في ذلك، فلا شك أنها مخصصة لهذا العموم، وما كان بينه وبين أحاديث الباب عموم وخصوص من وجه كآحاديات تحية المسجد وأحاديث قضاء الفوائت. وقد تقدّم، والصلاة على الجنائزة لقوله ﷺ: «بَا عَلَيَّ ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا أَتَيْتَ وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرْتَ...» الحديث أخرجه الترمذي «وَصَلَاةُ الْكُفُوفِ لِقَوْلِهِ ﷺ: فَلِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ» والركعتين عقب التطهر لحديث أبي هريرة المتقدم. وصلاة الاستخارة للأحاديث المتقدم وغير ذلك فلا شك أنها أعم من أحاديث الباب من وجه وأخص منها من وجه. وليس أحد العمومين أولى من الآخر يجعله خاصاً لما في ذلك من التحكم، والوقف هو المتعين حتى يقع الترجيح بأمر خارج.

٩٨٩ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ قَالَ: «قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ: صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ ثُمَّ أَقْبِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَتَرْتَفِعَ، فَإِنَّمَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ فَرَسَيْنِ شَيْطَانٍ، وَحَيْثُ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ

تَكُونُ الشَّمْسُ نَقِيَّةً». وفي رواية: «مُرْتَفِعَةً» فدلّ على أن المراد بالبعدية ليس على عمومها، وإنما المراد وقت الطلوع ووقت الغروب وما قاربهما كذا في الفتح.

قوله: «بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ» هذا تصريح بأن الكراهة متعلّقة بفعل الصلاة لا بدخول وقت الفجر والعصر. وكذا قوله في الرواية الأخرى «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصَّلَاتَيْنِ» وكذا قوله في رواية ابن عمر «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ» وكذا قوله: في حديث عمرو بن عبسة الآتي «صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ ثُمَّ أَقْبِرْ». وقوله: «حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ ثُمَّ أَقْبِرْ» فتحمل الأحاديث المطلقة على الأحاديث المقيدة بهذه الزيادة، وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الفجر، فذهب الجمهور إلى أنها مكروهة، وأدعى النووي الاتفاق على ذلك، وتعقبه الحافظ بأنه قد حكى عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً وأن أحاديث النهي منسوخة.

قال: وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر، وبذلك جزم ابن حزم، وهو أيضاً مذهب الهادي والقاسم رضي الله عنهما، وقد اختلف القائلون بالكراهة، فذهب الشافعي والمؤيد بالله إلى أنه يجوز من الصلاة في هذين الوقتين ما له سبب. واستدلوا بصلاته ﷺ سنة الظهر بعد العصر، وقد تقدم الجواب عن هذا الاستدلال في باب تحية المسجد، وذهب أبو حنيفة إلى كراهة التطوعات في هذين الوقتين مطلقاً. وحكى عن جماعة منهم أبو بكرة وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات. واستدل القائلون بالإباحة مطلقاً بأدلة منها دعوى النسخ لأحاديث الباب، صرح بذلك ابن حزم وغيره وجعلوا النسخ حديث «مَنْ أَدْرَكَ مِنْ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ» وقد تقدم، ولكنه خاص بصلاة الفرض فلا يصلح لنسخ أحاديث الباب على فرض تأخره.

وغاية ما فيه تخصيص صلاة الفريضة من عموم النهي. واستدلوا أيضاً بحديث صلاته ﷺ لركعتي الظهر بعد العصر، وقد تقدم الجواب عنه.

واستدلوا أيضاً بحديث عليّ المتقدم للتقييد بالنهي فيه بقوله: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ بَيَاضاً نَقِيَّةً»، وقد تقدم أن الحافظ قال في الفتح: إن إسناده حسن، وقال في موضع آخر منه: إن إسناده صحيح وهذا وإن كان صالحاً لتقييد الأحاديث المذكورة في الباب القاضية بمنع الصلاة بعد صلاة العصر على الإطلاق بما عدا الوقت الذي تكون الشمس فيه بيضاء نقية، لكنه أخص من

الأيام عليه.

قوله: (تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ) بالسَّيْنِ المهملة والجيم والراء أي يوقد عليها إيقاداً بليغاً.

قوله: (فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ) أي ظهر إلى جهة المشرق، والفيء مختص بما بعد الزوال، وأما الظل فيقع على ما قبل الزوال وبعده.

قوله: (حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ) فيه دليل على أن وقت النهي لا يدخل بدخول وقت العصر ولا بصلاة غير الصلتي، وإنما يكره لكل إنسان بعد صلاته نفسه حتى لو أخرها عن أول الوقت لم يكره التنفل قبلها وقد تقدّم الكلام في ذلك وكذا قوله: «حَتَّى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ». قال المصنف رحمه الله: وهذه النصوص الصحيحة تدلّ على أن النهي في الفجر لا يتعلّق بطلوعه بل بالفعل كالعصر انتهى.

والحديث يدلّ على كراهة التطوّعات بعد صلاة العصر والفجر وقد تقدّم ذلك. وعلى كراهتها أيضاً عند طلوع الشمس وعند قائمة الظهيرة وعند غروبها، وسيأتي الكلام على هذه الأوقات.

٩٩٠ - وَعَنْ يَسَارَ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ وَأَنَا أَصَلِّي بَعْدَ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ، فَقَالَ: لِيُبَلِّغْ شَاهِدَكُمْ غَايَتَكُمْ أَلَا صَلَاةٌ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٤/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٧٨).

وأخرجه أيضاً الدارقطني والترمذي وقال: غريب لا يعرف إلا من حديث قدامة بن موسى.

قال الحافظ: وقد اختلف في اسم شيخه فقيل أيوب بن حصين. وقيل: محمد بن حصين وهو مجهول.

وأخرجه أبو يعلى من وجهين آخرين عن ابن عمر نحوه ورواه ابن عديّ من طريق عماد بن عبد الرحمن البيلعاني عن أبيه عن ابن عمر ورواه أيضاً الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفي إسناده الإفريقي. ورواه أيضاً الطبراني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي سنده رواؤ بن الجراح ورواه أيضاً البيهقي من حديث سعيد بن المسيّب مرسلًا، وقال: روي موصولاً عن أبي هريرة ولا يصح. ورواه موصولاً الطبراني وابن عديّ وسنده ضعيف والمرسل أصح.

والحديث يدلّ على كراهة التطوّع بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر.

قال الترمذي: وهو مما أجمع عليه أهل العلم كرهوا أن يصلّي

حَتَّى يَسْتَقْبِلَ الظَّلَّ بِالرَّمْحِ، ثُمَّ أَقْصَرَ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ حَيْثُ لَوْ تَسَجَّرُ جَهَنَّمُ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ فَصَلَّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصَرَ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قُرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحَيْثُ يَسْجُدُ لَهَا الْكَفَّارُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١١/٤) وَمُسْلِمٌ (٨٣٢) وَابْنُ دَاوُدَ (١٢٧٧) نَحْوَهُ، وَأَوَّلُهُ عِنْدَهُ، «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ اللَّيْلِ أَسْنَعُ؟ قَالَ: جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَصَلَّ مَا شِئْتَ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَكْتُوبَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ».

قوله: (وَتَرْتَفِعُ) فيه أن النهي عن الصلاة بعد الصبح لا يزول بنفس طلوع الشمس، بل لا بد من الارتفاع. وقد وقع عند البخاري من حديث عمر المتقدم بلفظ: «حَتَّى تُشْرِقَ الشَّمْسُ» والإشراق: الإضاءة وفي حديث عقبة الأتي «حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ بَازَغَةً» وذلك يبيّن أن المراد بالطلوع المذكور في حديث الباب وغيره الارتفاع والإضاءة لا مجرد الظهور، ذكر معنى ذلك القاضي عياض.

قال النووي: وهو متعين لا عدول عنه للجمع بين الروايات. وقد ورد مفسراً في بعض الروايات بارتفاعها قدر رمح قوله: «فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قُرْنَيْ شَيْطَانٍ» قال النووي: قيل: المراد بقرني الشيطان: حزبه وأتباعه.

وقيل: غلبة أتباعه وانتشار فساد. وقيل: القران ناحيتا الرأس وأنه على ظاهره. قال: وهذا الأقوى.

ومعناه أنه يذني رأسه إلى الشمس في هذه الأوقات ليكون الساجدون لها من الكفار كالساجدين له في الصورة، وحيث يكون له ولشيئته تسلط ظاهر وتمكّن من أن يلبسوا على المصلّين صلاتهم فكرهت الصلاة حيثلو صيانة لها كما كرهت في الأماكن التي هي ماوى الشيطان.

وفي رواية لأبي داود والنسائي: «فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قُرْنَيْ شَيْطَانٍ فَيُصَلِّي لَهَا الْكَفَّارُ».

قوله: (مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ) أي تشهدا الملائكة ويحضرونها، وذلك أقرب إلى القبول وحصول الرحمة.

قوله: (حَتَّى يَسْتَقْبِلَ الظَّلَّ بِالرَّمْحِ) قال النووي: معناه أنه يقوم مقابله في الشمال ليس مثلاً إلى المشرق ولا إلى المغرب وهذا حالة الاستواء انتهى.

والمراد أنه يكون الظل في جانب الرمح ولم يبق على الأرض من ظله شيء، وهذا يكون في بعض أيام السنة ويقدر في سائر

وجعله لصلاة الجنائز ههنا من جملة ما وقع فيه الخلاف ينافي دعواه الإجماع على عدم كراهتها كما تقدم عنه. ومن القائلين بكراهة قضاء الفرائض في هذه الأوقات زيد بن علي والمؤيد بالله والداعي والإمام يحيى، قالوا: لشمول النهي للقضاء، لأن دليل المنع لم يفصل. واحتج القائلون بجواز قضاء الفرائض في هذه الأوقات وهم الهادي والقاسم والشافعي ومالك بقوله ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ سَهَا عَنْهَا فَوَقَّتْهَا حِينَ يَذْكُرُهَا» الحديث المتقدم فجعلوه مخصصاً لأحاديث الكراهة وهو تحكّم لأنه أعمّ منها من وجوه وأخصّ من وجوه، وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر، وكذلك الكلام في فعل الصلاة المفروضة في هذه الأوقات أداء، إلا أنّ حديث: «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ» أخصّ من أحاديث النهي مطلقاً فقدم عليها. وقد استثنى الشافعي وأصحابه وأبو يوسف الصلاة عند قائمة الظهر يوم الجمعة خاصة، وهي رواية عن الأوزاعي وأهل الشام. واستدلوا بما رواه الشافعي عن أبي هريرة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ يَنْصَفُ النَّهَارَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ» وفي إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان. ورواه البيهقي من طريق أبي خالد الأحمر عن عبد الله شيخ من أهل المدينة عن سعيده عن أبي هريرة. ورواه الأثرم بسنن في الواقدي وهو متروك.

ورواه البيهقي أيضاً بسنن آخر فيه عطاء بن عجلان وهو متروك أيضاً، وقد روى الشافعي عن ثعلبة بن أبي مالك عن عامة الصحابة أنهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة. وفي الباب عن وائلة عند الطبراني، قال الحافظ: بسنن واو.

وعن أبي قتادة عند أبي داود والأثرم «أَنَّ كُرَةَ الصَّلَاةِ يَنْصَفُ النَّهَارَ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، وقال: «إِنْ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ» وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وهو أيضاً منقطع لأنه من رواية أبي الخليل عند أبي قتادة ولم يسمع منه.

٩٩٢ - وَعَنْ ذُكْرَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ وَيَنْهَى عَنْهَا، وَيُؤَاصِلُ وَيَنْهَى عَنْ الْوِصَالِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٨٠).

الحديث في إسناده محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وفيه مقال، إذ لم يصرح بالتحديث وهو هنا قد عنعن، فينظر في عتمته كما قال الحافظ، وقد قدمنا في باب قضاء سنة الظهر ما يدل على اختصاص ذلك به ﷺ.

الرجل بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر.

قال الحافظ في التلخيص: دعوى الترمذي الإجماع على الكراهة لذلك عجيب، فإن الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره.

وقال الحسن البصري: لا بأس به، وكان مالك يرى أن يفعله من فاتته صلاة الليل وقد اطنب في ذلك محمد بن نصر في قيام الليل انتهى.

وطرق حديث الباب يقوي بعضها بعضاً، فتتهدد للاحتجاج بها على الكراهة.

وقد أفرط ابن حزم فقال: الروايات في أنه لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتا الفجر ساقطة مطروحة مكذوبة.

٩٩١ - وَعَنْ عُقَيْبَةَ بْنِ غَابِرٍ قَالَ: «ثَلَاثَ سَاعَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ نَقْرُبَ فِيهِنَّ مَوَاقِنًا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَازَغَةً حَتَّى تَرْتَوِّعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ، وَحِينَ تَضَيِّفُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم): (١٥٢/٤) (م: ٨٣١) (د: ٣١٩٢) (ت: ١٠٣٠) (ن: ٢٧٥/١) (هـ: ١٥١٩).

قوله: (أن تقرب) هو بضم الباء الموحدة وكسرهما لغتان. قال النووي: قال بعضهم: المراد بالقر: صلاة الجنائز، وهذا ضعيف، لأن صلاة الجنائز لا تكره في هذا الوقت بالإجماع فلا يجوز تفسير الحديث بما يخالف الإجماع، بل الصواب أن معناه تعمد تأخير الدفن إلى هذه الأوقات، كما يكره تعمد تأخير العصر إلى اصفرار الشمس بلا عذر وهي صلاة المنافقين. قال: فأما إذا وقع الدفن بلا تعمد في هذه الأوقات فلا يكره. انتهى.

وظاهر الحديث أن الدفن في هذه الأوقات محرّم من غير فرق بين العمد وغيره إلا أن يخص غير العمد بالأدلة القاضية برفع الجناح عنه.

قوله: (بازغة) أي ظاهرة.

قوله: (تضيف) ضبطه النووي في شرح مسلم بفتح التاء والضاد المعجمة وتشديد الياء، والمراد به الميل. والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه الأوقات وكذلك الدفن. وقد حكى النووي الإجماع الكراهة. قال: واتفقوا على جواز الفرائض المؤدّة فيها. واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة التّجبة وسجود التلاوة والشكر وصلاة العيد والكسوف وصلاة الجنائز وقضاء الفوائت، ومذهب الشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلا كراهة، ومذهب أبي حنيفة وآخرين أنه داخل في النهي لعموم الأحاديث انتهى.

بَاب الرِّخْصَةِ فِي إِعَادَةِ الْجَمَاعَةِ وَرَكَعَتَيْ الطَّوَافِ فِي كُلِّ وَقْتٍ

٩٩٣ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حِجَّتَهُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ انْخَرَفَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ فِي أُخْرَى الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَقَالَ: عَلَيَّ بِهِمَا فَجِئَا بِهِمَا تَرَعُدُ فَرَأَيْتُهُمَا، فَقَالَ: مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رَحَائِلِنَا، قَالَ: فَلَا تَفْعَلَا إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَائِلِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلَّيَا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ. وَفِي لَفْظٍ لِأَبِي دَاوُدَ: «إِذَا صَلَّيْتُ أَحَدَكُمْ فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّهَا مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ» (حم: ٤ / ١٦٠) (د: ٥٧٥) (ت: ٢١٩) (ن: ١١٢ / ٢ - ١١٣).

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقد أخرجه كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد عن الأسود عن أبيه. قال الشافعي في القديم: إسناده مجهول. قال البيهقي: لأن يزيد بن الأسود ليس له راوٍ غير ابنه، ولا لابنه جابر راوٍ غير يعلى. قال الحافظ: يعلى من رجال مسلم، وجابر وثقه النسائي وغيره، وقد وجدنا لجابر بن يزيد راوياً غير يعلى، أخرجه ابن منده في المعرفة من طريق شعبة عن إبراهيم بن أبي أمية عن عبد الملك بن عمير عن جابر.

وفي الباب عن أبي ذر عند مسلم في حديثه أوله: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ عَلَيْكَ أَمْرَاءُ يُؤْخِرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَفْقِهَا؟ وَيَسْأَلُونَ أَذْرَكَتُمَا مَعَهُمْ فَصَلَّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ».

وعن ابن مسعود عند مسلم بنحوه. وعن شداد بن أوس عند البزار. وعن محجب الديلمي عند مالك في الموطأ والنسائي وابن حبان والحاكم.

وعن أبي أيوب عند أبي داود «أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ بَنَ خُزَيْمَةَ فَقَالَ: يُصَلِّي أَحَدُنَا فِي مَنْزِلِهِ الصَّلَاةَ ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ وَتَقَامُ الصَّلَاةُ فَأُصَلِّي مَعَهُمْ فَأُجِدُ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فَذَلِكَ لَهُ سَهْمٌ جَمْعٌ وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ».

قوله: (تَرَعُدُ) بضم أوله وفتح ثالثة: أي تتحرك، كذا قال ابن رسلان.

قوله: (فَرَأَيْتُهُمَا) جمع فريضة بالصاد المهملة وهي اللحمة من الجنب والكف التي لا تزال ترعد: أي تتحرك من الذآبة

واستعير للإنسان لأن له فريضة وهي ترجف عند الخوف. وقال الأصمعي: الفريضة: لحمة بين الكتف والجنب. وسبب ارتعاد فرائضهما ما اجتمع في رسول الله ﷺ من الهيبة العظيمة والحرمة الجسيمة لكل من رآه مع كثرة تواضعه.

قوله: (ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ) لفظ أبي داود «إِذَا صَلَّي أَحَدَكُمْ فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَذْرَكَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَلْيُصَلِّ مَعَهُ» ولفظ ابن حبان «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَائِلِكُمَا ثُمَّ أَذْرَكْتُمَا الصَّلَاةَ فَصَلَّيَا».

قوله: (فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ) فيه تصريح بأن الثانية في الصلاة المعادة نافلة. وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الأولى جماعة أو فرادى، لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال. قال ابن عبد البر: قال جمهور الفقهاء: إنما يعيد الصلاة مع الإمام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غير بيته. وأما من صلى في جماعة وإن قلت فلا يعيد في أخرى قلت أو كثرت، ولو أعاد في جماعة أخرى لأعاد في ثالثة ورابعة إلى ما لا نهاية له، وهذا لا يخفى فساد. قال: وتمن قال بهذا القول مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم. ومن حجتهم قوله ﷺ: «لَا تُصَلِّي صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ» انتهى.

وزهد الأوزاعي والهادي وبعض أصحاب الشافعي وهو قول الشافعي القديم إلى أن الفريضة هي الثانية إذا كانت الأولى فرادى.

واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن «يَزِيدَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: جِئْتُ وَالنَّبِيَّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ فَجَلَسْتُ وَلَمْ أَذْخُلْ مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَأَنْصَرَفَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى جَالِسًا، فَقَالَ: أَلَمْ تُسَلِّمْ يَا يَزِيدُ؟ قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَسْلَمْتُ، قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَدْخُلَ مَعَ النَّاسِ فِي صَلَاتِهِمْ؟ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ قَدْ صَلَّيْتُ فِي مَنْزِلِي وَأَنَا أَحْسَبُ أَنْ قَدْ صَلَّيْتُ، فَقَالَ: إِذَا جِئْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَوَجَدْتَ النَّاسَ فَصَلَّ مَعَهُمْ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ صَلَّيْتُ تَكُنْ لَكَ نَافِلَةٌ وَهَلْوَ مَكْتُوبَةٌ، وَلَكِنَّهُ ضَعَفَهُ النَّوَوِيُّ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّ حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ اثْبَتَ مِنْهُ وَأَوَّلُ».

ورواه الدارقطني بلفظ: «وَلْيُجْعَلِ الْيَمِينُ صَلَّي فِي يَمِينِهِ نَافِلَةٌ» وقال: هي رواية ضعيفة شاذة. انتهى.

وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن عامر للاحتجاج به فالجمع بينه وبين حديث الباب ممكن بحمل حديث الباب على من صلى الصلاة الأولى في جماعة، وحمل هذا على من صلى منفرداً كما هو الظاهر من سياق الحديثين ويكونان مخصصين لحديث ابن عمر عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان

وقد عزا المصنف رحمه الله حديث الباب إلى مسلم لأنه لم يستثن الجماعة إلا البخاري وهو خطأ قال الحافظ في التلخيص: عزا الجحد بن تيمية حديث جبير لمسلم فإنه قال: رواه الجماعة إلا البخاري وهذا وهم منه تبعه عليه المحب الطبري، فقال: رواه السبعة إلا البخاري. وابن الرقعة وقال: رواه مسلم، وكأنه، والله أعلم، لما رأى ابن تيمية عزاه إلى الجماعة دون البخاري اقتطع مسلماً من بينهم واكتفى به عنهم ثم ساقه باللفظ الذي أورده ابن تيمية فاختطاً مكرراً انتهى.

والحديث الثاني: أخرجه أيضاً الطبراني وأبو نعيم في تاريخ أصبهان والخطيب في تلخيصه. قال ابن حجر في التلخيص: وهو معلول. وروى ابن عدي عن أبي هريرة حديث: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس» وزاد في آخره: «من طاف فليصل»؛ أي حين طاف وقال: لا يتابع عليه. وكذا قال البخاري، وقد استدلل بحديثي الباب على جواز الطواف والصلاة عقبه في أوقات الكراهة وإلى ذلك ذهب الشافعي والمنصور بالله، وذهب الجمهور إلى العمل بالأحاديث القاضية بالكراهة على العموم ترجيحاً لجانب ما اشتمل على الكراهة، وأنت خير بأن حديث جبير بن مطعم لا يصلح لتخصيص أحاديث النهي المتقدمة؛ لأنه أعم منها من وجوه وأخص من وجوه، وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر لما عرفت غير مرة.

وأما حديث ابن عباس فهو صالح لتخصيص النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر، لكن بعد صلاحته للاحتجاج وهو معلول كما تقدم. ويؤيده حديث أبي ذر عند الشافعي بلفظ: «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس» ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس إلا بمكة» وكرر الاستثناء ثلاثاً. ورواه أيضاً أحمد وابن عدي وفي إسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف. وذكر ابن عدي هذا الحديث من جملة ما أنكر عليه.

وقال البيهقي: تفرد به عبد الله ولكن تابعه إبراهيم بن طهمان وهو أيضاً من رواية مجاهد عن أبي ذر. وقد قال أبو حاتم وابن عبد البر والبيهقي والمنذري وغير واحد: إنه لم يسمع منه وقد رواه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه وقال: أنا أشك في سماع مجاهد من ذر. وهذا الحديث إن صح كان دالاً على جواز الصلاة في مكة العصر وبعد الفجر من غير فرق بين ركعتي الطواف وغيره من التطوعات التي لا سبب لها والتي لها سبب

بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» على فرض شموله لإعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الإعادة بنية الافتراض أو التطوع.

وأما إذا كان النهي مختصاً بإعادة الفريضة بنية الافتراض فقط فلا يحتاج إلى الجمع بينه وبين حديث الباب.

ومن جملة المخصصات لحديث ابن عمر المذكور حديث أبي سعيد قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ، فدخل رجل فقام يصلي الظهر، فقال: ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه؟» أخرجه الترمذي وحسنه وابن حبان والبيهقي.

وحديث الباب يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التطوع لمن كان قد صلى تلك الصلاة وإن كان الوقت وقت كراهة للتصريح بأن ذلك كان في صلاة الصبح. وإلى ذلك ذهب الشافعي فيكون هذا مختصاً للعموم الأحاديث القاضية بكراهة الصلاة بعد صلاة الصبح، ومن جوز التخصيص بالقياس ألحق به ما سواه من أوقات الكراهة. وظاهر التقييد بقوله ﷺ: «ثم أتيت مسجداً جماعة» أن ذلك مختص بالجماعات التي تقام في المساجد لا التي تقام في غيرها، فيحمل المطلق من الفاظ حديث الباب كلفظ أبي داود وابن حبان المتقدمين على المقيد بمسجد الجماعة.

ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قال: «رأيت ابن عمر جالسا على البلاط وهو مرفوع مقرش بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة - وهم يصلون، فقلت: ألا تصلي معهم؟ فقال: قد صليت إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين».

٩٩٤ - وعن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار» رواه الجماعة إلا البخاري (حم: ٨٠ / ٤) (د: ١٨٩٤) (ت: ٨٦٨) (ن: ٢٢٣ / ٥) (هـ: ١٢٥٤).

٩٩٥ - عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد المطلب، أو يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً يطوف بالبيت ويصلي، فإنه لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس» ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا عند هذا البيت يطوفون ويصلون» رواه الدارقطني (١/ ٤٢٥).

الحديث الأول: أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر.

قال الحافظ: وهو معلول فإن المحفوظ عن جبير لا عن جابر

أَبْوَابُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

بَابُ مَوَاضِعِ السُّجُودِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ وَصِ الْمَقْصَلِ

٩٩٦ - عَنْ عُمَرُو بْنِ الْفَاصِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ، مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمَقْصَلِ وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٠١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٥٧).

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وحسنه المنذري والنووي، وضعفه عبد الحق وابن القطان، وفي إسناده عبد الله بن منين الكلبي وهو مجهول، والرازي عنه الحارث بن سعيّد العتيقي المصري وهو لا يعرف أيضاً كذا قال الحافظ. وقال ابن ماكولا: ليس له غير هذا الحديث.

قوله: (خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً) فيه دليل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعاً وإلى ذلك ذهب أحمد والليث وإسحاق، وابن وهب، وابن حبيب من المالكية، وابن المنذر، وابن سريج من الشافعية، وطائفة من أهل العلم، فائتوا في الحجّ سجدين وفي «ص».

وذهب أبو حنيفة وداود والمادوية إلى أنها أربع عشرة سجدة، إلا أن أبا حنيفة لم يعدّ في سورة الحجّ إلا سجدة وعدّ سجدة ص، والمادوية عدّوا في الحجّ سجدتين ولم يعدّوا سجدة ص وذهب الشافعي في القديم والمالكية إلى أنها إحدى عشرة، وأخرج سجدات المفصل وهي ثلاث كما يأتي، وذهب في قوله الجديد إلى أنها أربع عشرة سجدة، وعدّ من سجدات المفصل ولم يعدّ سجدة «ص». واعلم أن أوّل مواضع السجود: خاتمة الأعراف ف. وثانيها: عند قوله في الرعد: «بِالْقُدْرِ وَالْأَمَالِ».

وثالثها: عند قوله في النحل: «وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» ورابعها: عند قوله في بني إسرائيل: «وَيُرِيدُهُمْ خُسْرًا» وخامسها: عند قوله في مريم: «خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا» وسادسها: عند قوله في الحجّ: «إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُشَاءُ»، وسابعها: عند قوله في الفرقان: «وَرَأَاهُمْ نَفُورًا»، وثامنها: عند قوله في النمل: «رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ»، وتسامها: عند قوله في الم تنزيل: «وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ»، وعاشرها: عند قوله في ص: «وَعَزَّزْنَا بِنُوحٍ» وأثنا عشر: عند قوله في حم السجدة: «إِنْ كُنْتُمْ

إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ».

وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور عند قوله: «وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ». والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر سجدات المفصل وستاني. والخامس عشر السجدة الثانية في الحجّ..

قوله: (ثَلَاثٌ فِي الْمَقْصَلِ) هي سجدة النجم، وإذا السماء انشقت، و «أَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ»، وفي ذلك حجة لمن قال بإثباتها، ويدلّ على ذلك أيضاً: حديث ابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وأبي رافع وستاني جميعاً.

واحتج من نفى سجدات المفصل بحديث ابن عباس عند أبي داود وابن السكن في صحيحه بلفظ: «لَمْ يَسْجُدْ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنْ الْمَقْصَلِ مُنْذُ تَحَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ» وفي إسناده أبو قدامة الحارث بن عبيد ومطرّ الوراق وهما ضعيفان وإن كانا من رجال مسلم. قال النووي: حديث ابن عباس ضعيف الإسناد لا يصحّ الاحتجاج به انتهى.

وعلى فرض صلاحية للاحتجاج فالأحاديث المتقدمة مثبتة وهي مقدمة على النفي ولا سيما مع إجماع العلماء، على أن إسلام أبي هريرة كان سنة سبع من الهجرة وهو يقول في حديثه الآتي: «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي «إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ»، و «أَقْرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ».

وأما الاحتجاج على عدم مشروعية السجود في المفصل بحديث زيد بن ثابت الآتي فسيأتي الجواب عنه.

قوله: (وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ) فيه حجة لمن أثبت في سورة الحجّ سجدتين، ويؤيد ذلك حديث عقبة بن عامر عند أحمد وأبي داود والترمذي وقال: إسناده ليس بالقوي، والدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ:

«قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَلَّتْ سُورَةُ الْحَجِّ بَأَنَ فِيهَا سَجْدَتَيْنِ قَالَ: نَعَمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَفْرَاهُمَا» وفي إسناده ابن لهيعة ومرشح بن هاعان ضعيفان.

وقد ذكر الحاكم أنه تفرد به، وأكّده بأن الرواية صحّت فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار ثم ساقها موقوفة عنهم، وأكّده البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان مرسلاً وحديث الباب يدلّ على مشروعية سجود التلاوة.

قال النووي في شرح مسلم: قد أجمع العلماء على إثبات سجود التلاوة وهو عند الجمهور سنة وعند أبي حنيفة واجب ليس بفرض.

وسيأتي ذكر ما احتج به الجمهور وما احتج به أبو حنيفة. ٩٩٧ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ قَرَأَ وَالنَّجْمَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرَ أَنْ شَيْخًا مِنْ قُرَيْشٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تَرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِيْنِي هَذَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَلَقَدْ

(١٠٧١) وَالتَّرْمِيزِيَّ وَصَحَّحَهُ (٥٧٥)

٩٩٩ - وعن أبي هريرة قال: «سَجَدْنَا بِمَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ»، وَ«أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢/٢٨١) (م: ٥٧٨) (د: ١٤٠٧) (ت: ٥٧٣) (ن: ١٦١/٢) (هـ: ١٠٥٨).

قوله: (سَجَدَ بِالنَّجْمِ) زاد الطبراني في الأوسط: من هذا الوجه بمكة.

قال ابن حجر: فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود. قوله: (وَالْجَنِّ) كَانَ مُسْتَدًّا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ إِخْبَارَ النَّبِيِّ ﷺ إِمَّا مِشَافَةً لَهُ وَإِمَّا بِوَسْطَةِ لَأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرِ الْقِصَّةَ لَصُغْرِهِ، وَأَيْضًا فَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْقِيفٍ وَتَحْوِيزٍ أَنَّهُ كَشَفَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ بَعْدًا، لَمْ يَحْضُرْهَا قَطْعًا... قاله ابن حجر: قوله في: «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ»، وَ«أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِبْنَاتِ السُّجُودِ فِي الْمَفْصَلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ: وَالْحَدِيثَانِ يَدُلَّانِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ سَجُودِ التَّلَاوَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ جَمَعَ عَلَيْهِ.

١٠٠٠ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَيْسَتْ «ص» مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٦٠) وَابْنُ خَرَّازٍ (١٠٦٩) وَالتَّرْمِيزِيُّ وَصَحَّحَهُ (٥٧٧).

١٠٠١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي «ص» وَقَالَ: «سَجَدَهَا دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوْبَةً، وَتَسْجُدُهَا شُكْرًا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٥٩/٢).

١٠٠٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ «ص»، فَلَمَّا بَلَغَ السَّجْدَةَ نَزَلَ سَجْدًا وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمٌ آخَرُ قَرَأَهَا، فَلَمَّا بَلَغَ السَّجْدَةَ تَشَرَّنَ النَّاسُ لِلْسُّجُودِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةُ نَبِيٍّ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُكُمْ تَشَرَّنْتُمْ لِلْسُّجُودِ فَتَنَزَّلَ فَسَجَدَ وَسَجَدُوا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١٠).

الحديث الأول: أخرجه أيضاً النسائي، والحديث الثاني أخرجه أيضاً الشافعي في الأم عن ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة.

وأخرجه أيضاً عن سفيان عن عمر بن ذر عن أبيه. قال البيهقي: وروي من وجه آخر عن عمر بن ذر عن أبيه عن ابن جبير عن ابن عباس موصولاً وليس بالقوي.

قال الحافظ: وقد رواه النسائي من حديث حجاج بن محمد عن عمر بن ذر موصولاً.

ورواه الذارقطي من حديث عبد الله بن بزيغ عن عمر بن ذر نحوه.

رَأَيْتَهُ بَعْدَ قِيلَ كَافِرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/٣٨٨) (خ: ٣٨٥٣) (م: ٥٧٦).

قوله: (غَيْرَ أَنْ شَيْخًا مِنْ قُرَيْشٍ) صَرَّحَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ صَحِيحِهِ أَنَّهُ أُمِيَّةُ بْنُ خُلْفٍ.

ووقع في سيرة ابن إسحاق أَنَّهُ الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ. قَالَ الْحَافِظُ: وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْ. وَفِي تَفْسِيرِ سِنْدِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ. أَوْ عَقِبَةُ بْنُ رِبْعَةَ بِالشُّكِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ لَمَّا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ خُرْمَةَ بْنِ نُوْفَلٍ قَالَ: «لَمَّا أَظْهَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ أَسْلَمَ أَهْلُ مَكَّةَ حَتَّى إِنْ كَانَ لَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ فَيَسْجُدُونَ فَلَا يَقْدِرُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَسْجُدَ مِنْ الزَّحَامِ حَتَّى قَدِمَ رَسُولُ قُرَيْشٍ: الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ وَأَبُو جَهْلٍ وَغَيْرُهُمَا وَكَانُوا بِالطَّائِفِ، فَرَجَعُوا وَقَالُوا: نَذَعُونَ دِينَ آبَائِكُمْ، وَلَكِنْ فِي هَذَا نَظَرٌ لِقَوْلِ أَبِي سَفْيَانَ فِي حَدِيثِهِ الطَّوِيلِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحِ إِنَّهُ لَمْ يَرْتَدِّ أَحَدٌ مِّنْ أَسْلَمَ.

قال في الفتح: ويمكن الجمع بأن النفي مقيّد بمن ارتدّ سخطاً لدينه لا لسبب مراعاة خاطر رؤسائه. وروى الطبراني عن سعيد بن جبير أن الذي رفع التراب فسجد عليه سعيد بن العاص بن أمية. وذكر أبو حيان في تفسيره أَنَّهُ أَبُو لَهَبٍ.

وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة: أَنَّهُمْ سَجَدُوا فِي النَّجْمِ إِلَّا رَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ بِذَلِكَ الشَّهْرَةِ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ قَالَ: «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجْمَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ، فَرَفَعَتْ رَأْسِي وَأَيَّتُ أَنْ أَسْجُدَ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُطَّلِبُ يُؤَمِّيلُ أَسْلَمَ، وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ فَلَعَلَّ ابْنَ مَسْعُودٍ لَمْ يَرَهُ أَوْ خَصَّهُ وَحْدَهُ بِذِكْرِهِ لِاخْتِصَاصِهِ بِأَخْذِ الْكَفِّ مِنَ التَّرَابِ دُونَ غَيْرِهِ.

والحديث فيه مشروعية السجود لمن حضر عند القارئ للآية التي فيها السجدة.

قال القاضي عياض: وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود: إنها أول سجدة نزلت وأما ما يرويه الإخباريون والمفسرون: أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ مَا جَرَى عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الثَّنَاءِ عَلَى آلِهِ الْمُشْرِكِينَ فِي سُورَةِ «النَّجْمِ» فَبَاطِلٌ لَا يَصِحُّ فِيهِ شَيْءٌ لَا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَلَا مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ، لِأَنَّ مَدْحَ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ كُفْرٌ، وَلَا يَصِحُّ نِسْبَةُ ذَلِكَ إِلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَنْ يَقُولَهُ الشَّيْطَانُ عَلَى لِسَانِهِ، وَلَا يَصِحُّ تَسَلُّطُ الشَّيْطَانِ عَلَى ذَلِكَ، كَذَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ.

٩٩٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ وَسَجَدَ مَعَهُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ

الْعَمَّةَ قَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فَسَجَدَ فِيهَا، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ؟ فَقَالَ سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ، فَمَا أَزَالُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى الْقَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حَم: ٢/٢٢٩) (خ: ٧٦٦) (م: ٥٧٨/١١١).

قوله: (فَسَجَدَ فِيهَا) في رواية للبخاري: «فَسَجَدَ بِهَا» والباء ظرفية.

قوله: (فَقُلْتُ مَا هَذِهِ) قيل: هو استفهام إنكار، وكذا وقع في البخاري عن أبي سلمة أنه قال لأبي هريرة: «أَلَمْ أَزَلْ تَسْجُدُ؟»، وحل ذلك منه على استفهام الإنكار، وبذلك تمسك من رأى ترك السجود للثلاوة في الصلاة، ومن رأى تركه في المفصل. ويجب عن ذلك بأن أبا رافع وأبا سلمة لم ينكرا على أبي هريرة بعد أن أعلمهما بالسنة في هذه المسألة ولا احتجاً عليه بالعمل على خلاف ذلك.

قال ابن عبد البر: «وَأَيُّ عَمَلٍ يَدْعَى مَعَ مَخَالَفَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بَعْدَهُ.

والحديث يدل على مشروعية سجود الثلاوة الصلاة لأن ظاهر السياق أن سجوده ﷺ كان في الصلاة وفي الفتح أن في رواية أبي الأشعث عن معمر التصريح بأن سجود النبي ﷺ فيها كان داخل الصلاة، وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء، ولم يفرقوا بين صلاة الفريضة والنافلة. وذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله أنه لا يسجد في الفرض، فإن فعل فسدت واستدلوا على ذلك بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر أنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ (زاد ابن نمير) فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَتَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى لَا يَجِدَ أَحَدًا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَنَهِتِهِ، وَفِي سَلَمٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «رَبِّمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ فَيَمُرُ بِالسُّجُودِ فَيَسْجُدُ بِنَا حَتَّى إِذَا حُمْنَا حِينَئِذٍ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدًا مَكَانًا يَسْجُدُ فِيهِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ». والحديث في البخاري بدون قوله: «فِي غَيْرِ صَلَاةٍ» كما سيأتي. وهذا تمسك بمفهوم قوله: «فِي غَيْرِ صَلَاةٍ» وهو لا يصح للاحتجاج به، لأن القائل بذلك ذكر صفة الواقعة التي وقع فيها السجود المذكور، وذلك لا ينافي ما ثبت من سجوده ﷺ في الصلاة كما في حديث الباب وحديث ابن عمر الآتي. وبهذا الدليل يرد على من قال بكرهه قراءة ما فيه. سجدة في الصلاة السرية والجهرية كما مروى عن مالك، أو السرية فقط كما روي عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل.

١٠٠٤ - عَنْ ابْنِ عُمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ فَرَأَى أَصْحَابَهُ أَنَّهُ قَرَأَ تَنْزِيلَ السَّجْدَةِ

وَأَعْلَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِهِ، يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَرَزٍ وَقَدْ تَوَبَّعَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ:

والحديث الثالث سكت عليه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح.

وأخرجه أيضاً الحاكم، وذكر البيهقي عن جماعة من أنهم سجدوا في ﴿ص﴾ قوله: (لَبِستُ مِنْ عَزَائِمِ السَّجُودِ) المراد بالعزائم: ما وردت العزيمة في فعله كصيغة الأمر مثلاً بناءً على أن بعض المندوبات أكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب. وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي رضي الله عنه: أن العزائم ﴿حَم﴾، و﴿النَّجْم﴾، و﴿اقْرَأ﴾، و﴿الْم تَنْزِيل﴾. قال الحافظ في الفتح: وإسناده حسن قال: وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الأخر. وقيل: الأعراف وسبحان وحَم والم، أخرجه ابن أبي شيبة.

قوله: (وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا) في البخاري في تفسير ﴿ص﴾ من طريق مجاهد عن ابن عباس، وكذا لابن خزيمة أنه سأل ابن عباس: من أين أخذت السجود في ص فقال: من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ...﴾ إلى قوله: ﴿فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَوْا﴾، ففي هذا أنه استنبط مشروعية السجود فيها من الآية، والذي في الباب يدل على أنه أخذه عن النبي ﷺ ولا تعارض بينهما لاحتمال أنه استفاده من الطريقتين، وإنما لم تكن السجدة في ص من العزائم لأنها وردت بلفظ الركوع، فلولا التوقيف ما ظهر أن فيها سجدة.

قوله: (سَجَدَهَا دَاوُدَ تَوْبَةً وَتَسْجُدُهَا شُكْرًا) استدلل به الشافعي على أنه لا يشرع السجود فيها في الصلاة، لأن الشكر غير مشروع فيها.

وكذلك استدلل من قال بأن السجود فيها غير مؤكد بحديث أبي سعيد المذكور في الباب، لأن الظاهر من سياقه أنها ليست من مواطن السجود لقوله ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةٌ نَبِيٍّ» ثم تصريحه بأن سبب سجوده تشبُّههم للسجود.

قوله: (تَشْرُونَ النَّاسَ) بالشين المعجمة والزاي والنون. قال الخطابي في المعالم: وهو من الشَرَن: وهو القلق: يقال: بات على شَرَن: إذا بات قلقاً يتقلب من جنب إلى جنب، استشرنوا: إذا تهيئوا للسجود.

بَابُ قِرَاءَةِ السَّجْدَةِ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ وَالسَّرِّ

١٠٠٣ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ الصَّائِغِ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ

قال: إنه لا سجود للتلاوة في صلاة الفرض وتقدم الجواب عليه.
«والحديث» يدل على مشروعية السجود لمن سمع الآية التي
يشرع فيها السجود إذا سجد القارئ لها.

١٠٠٦ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: «أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ
السَّجْدَةَ فَسَجَدَ فَسَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ قَرَأَ آخَرَ عِنْدَهُ السَّجْدَةَ فَلَمْ
يَسْجُدْ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَرَأَ فُلَانٌ عِنْدَكَ السَّجْدَةَ
فَسَجَدْتَ وَقَرَأْتَ فَلَمْ تَسْجُدْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كُنْتُ إِمَامًا فَلَوْ
سَجَدْتُ سَجَدْتَ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ هَكَذَا مُرْسَلًا قَالَ
الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ ابْنُ مَسْغُودٍ لِيَتِمِّمَ بَنُ حَذَلَمَ وَهُوَ غُلَامٌ فَقَرَأَ عَلَيْهِ
سَجْدَةً فَقَالَ: «أَسْجُدْ فَإِنَّكَ إِمَامٌ فِيهَا».

الحديث أخرجه أبو داود في المراسيل. وقال البيهقي: رواه قرّة
عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقرّة ضعيف.

وأخرج ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم
قال: «إِنَّ غُلَامًا قَرَأَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ السَّجْدَةَ، فَانْتَظَرَ الْغُلَامُ النَّبِيَّ
ﷺ، فَلَمَّا لَمْ يَسْجُدْ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ فِي هَذِهِ السَّجْدَةِ
سُجُودٌ» قَالَ ﷺ: بَلَى وَلَكِنَّكَ كُنْتُ إِمَامًا فِيهَا وَلَوْ سَجَدْتُ
لَسَجَدْنَا» قال الحافظ في الفتح: رجاله ثقات إلا أنه مرسل.

قوله (قال البخاري) هذا الأثر ذكره البخاري تعليقاً، ووصله
سعيد بن منصور من رواية مغيرة عن إبراهيم.

قوله (ابن حذلم) بفتح المهمله واللام بينهما معجمة ساكنة.
والحديث يدل على أن سجود التلاوة لا يشرع للسامع إلا إذا
سجد القارئ.

قال ابن بطال: أجمعوا على أن القارئ إذا سجد لزم المستمع
أن يسجد. وقد اختلف العلماء في اشتراط السماع لآية السجدة،
وإلى اشتراط ذلك ذهب العترة وأبو حنيفة والشافعي وأصحابه،
لكن الشافعي شرط قصد الاستماع والباقون لم يشترطوا ذلك.
وقال الشافعي في البويطي: لا أوكد على السامع كما أوكد على
المستمع.

وقد روى البخاري عن عثمان بن عفان وعمران بن حصين
وسلمان الفارسي أن السجود إنما شرع لمن استمع، وكذلك
روى البيهقي وابن أبي شيبة عن ابن عباس.

١٠٠٧ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: «قُرِئَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
وَالنَّجْمُ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ (حم):
١٨٦/٥ (خ: ١٠٧٣) (م: ٥٧٧) (د: ١٤٠٤) (ت: ٥٧٦) (ن):
١٦٠/٢ وَرَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (١/٤٠٩) وَقَالَ: فَلَمْ يَسْجُدْ مِنَّا
أَحَدٌ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٣/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٠٧)، وَلَفْظُهُ: «سَجَدَ فِي صَلَاةِ
الظُّهْرِ، ثُمَّ قَامَ فَرَكِعَ فَرَأَيْنَا أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿الْمُتَزِيلُ﴾ السَّجْدَةَ».

الحديث أخرجه أيضاً الطحاوي والحاكم وفي إسناده آية شيخ
لسليمان التيمي، رواه له عن أبي مجلز وهو لا يعرف، قاله داود
في رواية الرملي عنه، وفي رواية الطحاوي عن سليمان عن أبي
مجزز، قال: ولم يسمعه منه ولكنه عند الحاكم بإسقاطه قال الحافظ:
ودلت رواية الطحاوي على أنه مدلس.

والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة
السرية، وقد تقدم الخلاف في ذلك.

بَابُ سُجُودِ الْمُسْتَمِعِ إِذَا سَجَدَ التَّالِي وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ
يَسْجُدْ لَمْ يَسْجُدْ

١٠٠٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا
السُّورَةَ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ لَيَسْجُدَ وَتَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا
مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَنْبَيْهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ فِي غَيْرِ
صَلَاةٍ (حم: ١٧/٢) (م: ٥٧٥) (خ: ١٠٧٥).

قوله (يقرأ علينا السورة) زاد البخاري في رواية: «وَنُحْنُ
عِنْدَهُ».

قوله (لموضع جنبتيه) يعني من شدة الزحام. وقد اختلف
فيمن لم يجد مكاناً يسجد عليه فقال ابن عمر: يسجد على ظهر
أخيه، وبه قال الكوفيون وأحمد وإسحاق. وقال عطاء والزهري:
يؤخر حتى يرفعوا، وبه قال مالك والجمهور، وهذا الخلاف في
سجود الفريضة.

قال في الفتح: وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجري مثله في
سجود التلاوة ولم يذكر ابن عمر في هذا الحديث ما كانوا يصنعون
حينئذ، ولذلك وقع الخلاف المذكور. ووقع في الطبراني من طريق
مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث «أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِمَكَّةَ لَمَّا
قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ وَزَادَ فِيهِ حَتَّى سَجَدَ الرَّجُلُ عَلَى ظَهْرِ الرَّجُلِ»
قال الحافظ: الذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل
المبالغة في أنه لم يبق أحد إلا سجد. قال: وسياق حديث الباب
مشعر بأن ذلك وقع مراراً. ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني من رواية
المسور بن مخرمة عن أبيه قال: «أَظْهَرَ أَهْلُ مَكَّةَ الْإِسْلَامَ - يَعْنِي
فِي أَوَّلِ الْبُعْثَةِ - حَتَّى أَنَّ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السَّجْدَةَ فَيَسْجُدُ وَمَا
يَسْتَطِيعُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَسْجُدَ مِنَ الزَّحَامِ حَتَّى قَدِمَ رُؤْسَاءُ مَكَّةَ وَكَانُوا
فِي الطَّائِفِ فَرَجَعُوهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ».

قوله (في غير صلاة) قد تقدم أنه تمسك بهذه الرواية من

كَانَتْ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةُ قَرَأَ بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِنَّمِ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٧٧). وَفِي لَفْظٍ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضْ عَلَيْنَا السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ.

الأثر أخرجه أيضاً مالكٌ في الموطأ والبيهقي وأبو نعيم في مستخرجهم وابن أبي شيبة، وقد استدلل به القائلون بعدم الوجوب، وأجاب الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب. قال في الفتح: وتعقب بأنه اصطلاح لهم حادث، وما كان الصحابة رضي الله عنهم يفرقون بينهما ويغي عن هذا قوله: (وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِنَّمِ عَلَيْهِ).

وتعقب أيضاً بقوله: «إِلَّا أَنْ نَشَاءَ»، فإنه يدل على أن المرء مخيرٌ في السُّجُودِ فلا يكون واجباً. وأجاب من أوجبه بأن المعنى إلا أن نشاء قراءتها فتجب.

قال الحافظ: ولا يخفى بعده. ويرده أيضاً قوله: «فَلَا إِنَّمِ عَلَيْهِ» فإن انتفاء الإثم عمن ترك الفعل غتاراً يدل على عدم وجوبه. واستدل بهذا الاستثناء على وجوب إتمام السُّجُودِ من شرع، لأن الظاهر أنه استثناء من قوله: (لَمْ يَفْرِضْ).

وأجيب بأنه استثناء منقطع، ومعناه: لكن ذلك موكولٌ إلى مشيئة المرء بدليل قوله: «وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِنَّمِ عَلَيْهِ». لا يقال: الاستدلال بقول عمر رضي الله عنه عدم الوجوب لا يكون مثبتاً للمطلوب لأنه قول صحابي ولا حجة فيه. لأنه يقال أولاً: إن القائل بالوجوب وهم الحنفية يقولون بحجية أقوال الصحابة، وثانياً: أن تصريحه بعدم الفرضية وعدم الإثم على التارك في مثل هذا الجمع من دون صدور إنكار يدل على إجماع الصحابة على ذلك، والأثر أيضاً يدل على جواز قراءة القرآن في الخطبة وجواز نزول الخطيب عن المنبر وسجوده إذا لم يتمكن من السُّجُودِ فوق المنبر.

وعن مالك أنه يقرأ في خطبته ولا يسجد، وهذا الأثر واردة عليه

بَابُ التَّكْبِيرِ لِلْسُّجُودِ وَمَا يَقُولُ فِيهِ

١٠١٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١٣).

الحديث في إسناده العمري عبد الله المكبر وهو ضعيف.

الحديث احتج به من قال إن المفصل لا يشرع فيه سجود التلاوة وهم المالكية والشافعية في أحد قوليه كما تقدم. واحتج به أيضاً من خص سورة النجم بعدم السُّجُودِ وهو أبو ثور. وأجيب عن ذلك بأن تركه للسُّجُودِ في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقاً لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذاً إما لكونه كان بلا وضوء، أو لكون الوقت كان وقت كراهة، أو لكون القارئ لم يسجد أو كان الترك لبيان الجواز، قال في الفتح: وهذا أرجح الاحتمالات، وبه جزم الشافعية، وقد تقدم حديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ وَسَجَدَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْجِنَّ وَالْإِنْسَ» وَرَوَى الثَّيْرِيُّ وَالذَّارِقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي سُورَةِ النَّجْمِ وَسَجَدْنَا مَعَهُ».

قال في الفتح: ورجاله ثقات. وروى ابن مردويه حسنه الحافظ عن أبي هريرة أنه سجد في خاتمة النجم فستل عن ذلك، فقال: إنه رأى النبي ﷺ سجد فيها.

وقد تقدم أن أبا هريرة إنما أسلم سنة سبع من الهجرة. واستدل المصنف رحمه الله بحديث الباب على عدم وجوب السُّجُودِ فقال ما لفظه: وهو حجة في أن السُّجُودَ لا يجب انتهى.

واستدل من قال بالوجوب بالأوامر الواردة به في القرآن كما في ثمانية الحج وخاتمة النجم وسورة اقرأ. ولا يخفى أن هذا الدليل أخص من الدعوى وأيضاً القائل بالوجوب، وهو أبو حنيفة لا يقول بوجوب السُّجُودِ في ثمانية الحج كما تقدم، ومقتضى دليله هذا أن يكون أوجب.

بَابُ السُّجُودِ عَلَى الدَّابَّةِ وَيَبَانَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِحَالٍ

١٠٠٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ عَامَ الْفَتْحِ سَجْدَةَ فَسَجَدَ النَّاسُ كُلُّهُمْ مِنْهُمْ الرَّاكِبُ وَالسَّاجِدُ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى إِنَّ الرَّاكِبَ لَيَسْجُدُ عَلَى يَدَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١١).

الحديث في إسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وقد ضعفه غير واحد من الأئمة.

قوله: (وَالسَّاجِدُ فِي الْأَرْضِ) أي ومنهم الساجد في الأرض. قوله: (لَيَسْجُدُ عَلَى يَدَيْهِ) فيه جواز سجود الرَّاكِبِ على يده في سجود التلاوة، وهو يدل على جواز السُّجُودِ في التلاوة لمن كان راكباً من دون نزول، لأن التطوعات على الراحلة جائزة كما تقدم وهذا منها.

١٠٠٩ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سُورَةَ النحلِ حَتَّى جَاءَ السَّجْدَةَ فَتَزَلَّ وَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا

وأخرجه الحاكم في رواية العمري أيضاً لكن وقع عنده مصغراً والمصغر ثقة، ولهذا قال: على شرط الشيخين. قال الحافظ: وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر بلفظ آخر، قال عبد الرزاق: كان الثوري يعجبه هذا الحديث، وقد أخرج مسلم لعبد الله العمري المذكور في صحيحه لكن مقروناً بأخيه عبيد الله. والحديث يدل على أنه يشرع التكبير لسجود التلاوة وإلى ذلك ذهب المادوية وبعض أصحاب الشافعي، قال أبو طالب: ويكبر بعد تكبيرة الافتتاح تكبيرة أخرى للنقل. وحكي في البحر عن العترة: أنه لا تشهد في سجود التلاوة ولا تسليم.

وقال بعض أصحاب الشافعي بل تشهد ويسلم كالصلاة. وقال بعض أصحاب الشافعي: يسلم قياساً للتحليل على التحريم ولا تشهد إذ لا دليل. ولهم في السائر وجهان: يومئ للعذر، ويسجد، إذ الإيماء ليس بسجود. وفي الاستغناء عنه بالركوع قولان المادوية والشافعي، لا يغني إذا لم يؤثر. وقال أبو حنيفة: يغني إذ القصد الخضوع.

١٠١١ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ سَجْدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢١٧/٦) (د: ١٤١٤) (ت: ٥٨٠) (ن: ٢/٢٢٢).

١٠١٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَنَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْبَارِحَةَ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنِّي أَصْلِي إِلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ، فَفَرَأْتُ السَّجْدَةَ، فَسَجَدْتُ الشَّجَرَةَ لِسُجُودِي، فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَحْطِطْ عَنِّي بِهَا وَزَرًا، وَاتَّكِبْ لِي بِهَا أَجْرًا وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذَخْرًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ مِثْلَ الَّذِي أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ عَنْ قَوْلِ الشَّجَرَةِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٥٧٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٧٩) وَزَادَ فِيهِ: «وَتَقَبَّلَهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلَتْهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

الحديث الأول أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن السكن وقال في آخره «ثلاثاً» وزاد الحاكم: «فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» وزاد البيهقي «وَصَوْرَةً» بعد قوله: «خَلَقَهُ».

ولمسلم نحوه من حديث علي في سجود الصلاة وقد تقدم. وللنسائي أيضاً نحوه من حديث جابر في سجود الصلاة أيضاً. والحديث الثاني أخرجه أيضاً الحاكم وابن حبان، وفي إسناده الحسن بن محمد بن عبيد الله ابن أبي يزيد. قال العقيلي: فيه جهالة «وفي الباب» عن أبي سعيد الخدري عند البيهقي واختلف في وصله وإرساله، وصوب الدارقطني في العلل رواية

حماد عن حميد عن بكر أن أبا سعيد رأى فيما يرى النائم، وذكر الحديث، (والخدیشان) يدلان على مشروعية الذكر في سجود التلاوة بما اشتملا عليه. (فائدة): ليس في أحاديث سجود التلاوة ما يدل على اعتبار أن يكون الساجد متوضئاً وقد كان يسجد معه ﷺ من حضر تلاوته، ولم ينقل أنه أمر أحداً منهم بالوضوء، ويبدو أن يكونوا جميعاً متوضئين. وأيضاً قد كان يسجد معه المشركون كما تقدم وهم المحاسن لا يصح وضوءهم. وقد روى البخاري عن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء. وكذلك روى عنه ابن أبي شيبة. وأما ما رواه البيهقي عنه بإسناد قال في الفتح: صحيح أنه قال: «لَا يَسْجُدُ الرَّجُلُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ»، فيجمع بينهما بما قال ابن حجر من حمله على الطهارة الكبرى أو على حالة الاختيار، والأول على الضرورة، وهكذا ليس في الأحاديث ما يدل على اعتبار طهارة الثياب والمكان وأما ستر العورة والاستقبال مع الإمكان فقيل: إنه معتبر اتفاقاً. قال في الفتح: لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي، أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح. وأخرج أيضاً عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ بالسجدة ثم يسجد وهو على غير وضوء إلى غير القبلة، وهو يمشي يومئ إيماء، ومن الموافقين لابن عمر من أهل البيت أبو طالب والمنصور بالله (فائدة أخرى): روي عن بعض الصحابة أنه يكره سجود التلاوة الأوقات المكروهة. والظاهر عدم الكراهة، لأن المذكور ليس بصلاة، والأحاديث الواردة في النهي غخصة بالصلاة.

بَابُ سَجْدَةِ الشُّكْرِ

١٠١٣ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَنَاءَ أَمْرٌ بِسْرَةٍ أَوْ بَشْرٍ بِهِ خَرَّ سَاجِدًا: شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ. وَلَفْظُ أَحْمَدَ أَنَّهُ «شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ أَنَاءَ بَشِيرٍ يَبْشُرُهُ بِظَفَرٍ جُنْدِلُهُ عَلَى عَذْوِهِمْ وَرَأْسُهُ فِي جَبْرِ عَائِشَةَ، فَقَامَ فَخَرَّ سَاجِدًا فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَتَوَجَّهَ نَحْوَ صَدَفِيهِ، فَذَخَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقَيْلَةَ» (حم: ٤٥/٥) (د: ٢٧٧٤) (ت: ١٥٧٨) (هـ: ١٣٩٤).

١٠١٤ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَوَجَّهَ نَحْوَ صَدَفِيهِ، فَذَخَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقَيْلَةَ، فَخَرَّ سَاجِدًا فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَيُبَشِّرُنِي، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ لَكَ: مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّيْتُ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩١/١).

وذهب أبو العباس والمؤيد بالله والنخعي وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يشترط في سجود الشكر شروط الصلاة. وليس في أحاديث الباب أيضاً ما يدل على التكبير في الشكر وفي البحر أنه يكبر.

قال الإمام يحيى: ولا يسجد للشكر في الصلاة قولاً واحداً إذ ليس من توابها، قال أبو طالب: ومستقبل القبلة.

١٠١٥ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ نُرِيدُ الْمَدِينَةَ فَلَمَّا كُنَّا قَرِيباً مِنْ غَزْوَرَاءَ، نَزَلَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا اللَّهَ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِداً فَكَبَّرَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ سَاعَةً. ثُمَّ خَرَّ سَاجِداً فَقَلَّه ثَلَاثًا، وَقَالَ إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي وَشَفَعْتُ لَأَمْتِي، فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أَمْتِي، فَخَرَزْتُ سَاجِداً شُكْرًا لِرَبِّي، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لَأَمْتِي فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أَمْتِي، فَخَرَزْتُ سَاجِداً شُكْرًا لِرَبِّي ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لَأَمْتِي، فَأَعْطَانِي الثَّلَاثَ الْآخِرَ، فَخَرَزْتُ سَاجِداً لِرَبِّي» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٧٥)، وَسَجَدَ أَبُو بَكْرٍ حِينَ جَاءَهُ قَتْلُ مُسَيْلِمَةَ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ. وَسَجَدَ عَلِيٌّ حِينَ وَجَدَ ذَا النَّدِيَّةِ فِي الْخَوَارِجِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٥٦/٣) فِي مُسْنَدِهِ وَسَجَدَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا بَشَّرَ بِتَوْبَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَقَصَّصَتْهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا (خ: ٣٩٥١) (م: ٢٧٦٩).

الحديث قال المنذري: في إسناده موسى بن يعقوب الزمعي وفيه مقال انتهى.

وأخرج أبو داود عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ «أَمْتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الْآخِرَةِ، عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا الْفَقْنُ وَالزَّلَازِلُ وَالْقُلُلُ» وفي إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود تكلم فيه غير واحد.

وقال المعلي: تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب.

وقال ابن حبان البستي: اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق الترك. وقد استشهد بعبد الرحمن المذكور البخاري.

قوله: (مِنْ غَزْوَرَاءَ) بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الواو، وبالمذ: ثنية الجحفة عليها الطريق من المدينة ويقال فيها: عزور.

قال في القاموس: وعزور ثنية الجحفة عليها الطريق:

قوله: (قَتْلُ مُسَيْلِمَةَ) هو الكذاب وقصته معروفة.

قوله: (ذَا النَّدِيَّةِ) هو رجل من الخوارج الذين قتلهم علي رضي الله عنه يوم النهروان ويقال له: المخدج، وكان في يده مثل ثدي المرأة على رأسه حلمة مثل حلمة الثدي عليه شعرات مثل

حديث أبي بكرة قال الترمذي: هو حسن غريب، وفي إسناده بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن جده، وهو ضعيف عند المعلي وغيره. وقال ابن معين: إنه صالح الحديث.

وحديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أيضاً البرار وابن أبي عاصم في فضل الصلاة على النبي ﷺ والمعلي في الضعفاء والحاكم.

وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه بنحو حديث أبي بكرة، وفي سنده ضعف واضطراب.

وعن جابر عند ابن حبان في الضعفاء «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا نَغَافِسِيًّا فَخَرَّ سَاجِداً ثُمَّ قَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، وَالتَّغَافِيَةَ بِضَمِّ النَّوْنِ وَبِالغَيْنِ وَالثَّيْنِ الْمُجْعَمَتَيْنِ: الْقَصِيرِ الضَّعِيفِ الْحَرَكَةِ النَّاقِصِ الْخَلْقِ، قَالَه ابْنُ الْأَثِيرِ. وَذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُخْتَصَرِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ إِسْنَادًا، وَكَذَا صَنَعَ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ وَاسْنَدِهِ الذَّارِقُطِيِّ وَابِيهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مَرْسَلًا، وَزَادَ أَنَّ اسْمَ الرَّجُلِ زَيْنَمٌ، وَكَذَا هُوَ فِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وسياتي. قال البيهقي في الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجريير وأبي جحيفة. انتهى.

قال المنذري: وقد جاء حديث سجدة الشكر من حديث البراء بإسناد صحيح، ومن حديث كعب بن مالك ذلك انتهى.

قوله: (صَدَّقْتُهُ) بفتح الصاد والدال المهملتين والفاء. والصدفة من أسماء البناء المرتفع، وفي النهاية ما لفظه «كَانَ إِذَا مَرَّ بِصَدْفٍ مَائِلٍ أَسْرَعَ الْمَشْيَ» قال: الصدف بفتحين وضمين: كل بناء عظيم مرتفع تشبهاً بصدف الجبل، وهو ما قابلك من جانبه، واسم الحيوان في البحر انتهى.

وهذه الأحاديث تدل على مشروعية سجود الشكر وإلى ذلك ذهب العترة وأحمد والشافعي. وقال مالك وهو مروي عن أبي حنيفة: إنه يكره إذا لم يؤثر عنه ﷺ مع تواتر النعم عليه ﷺ. وفي رواية عن أبي حنيفة: أنه مباح لأنه لم يؤثر وإنكار ورود سجود الشكر عن النبي ﷺ من مثل هذين الإمامين مع وروده عنه ﷺ من هذه الطرق التي ذكرها المصنف وذكرناها من الغرائب.

ومما يؤيد ثبوت سجود الشكر قوله ﷺ في الحديث المتقدم في سجدة «ص»: «هِيَ لَنَا شُكْرٌ وَلِلدَّاءِ تَوْبَةٌ» وليس في أحاديث الباب ما يدل على اشتراط الرضوء وطهارة الثياب والمكان وإلى ذلك ذهب الإمام يحيى وأبو طالب.

سبالة السَّوَر وقصته مشهورة ذكرها مسلم في صحيحه وأبو داود وغيرهما.

قوله: (وَقِصَّتُهُ مَتَّقَتْ عَلَيْهَا) وهي مطولة في الصحيحين وغيرهما.

وحاصلها أنه تخلف عن غزوة تبوك بلا عذر، واعترف بذلك بين يدي رسول الله ﷺ ولم يعتذر بالأعداء الكاذبة كما فعل ذلك المتخلفون من المنافقين، فنهى رسول الله ﷺ عن تكليمه وأمره بمفارقة زوجته حتى ضاقت عليه وعلى صاحبيه اللذين اعترفا كما اعترف الأرض بما رحبت، كما وصف الله ذلك في كتابه، ثم بعد خمسين ليلة تاب عليهم، فلما بشر بذلك سجد شكراً لله تعالى.

والحديث يدل على مشروعية سجود الشكر، وكذلك الآثار المذكورة، وقد تقدم الخلاف في ذلك.

أَبْوَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ سَلَّمَ مِنْ نَقْصَانِ

١٠١٦ - عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «صَلَّى بَنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعُشِيِّ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشْبَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَاكَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَتَبَّكَ بَيْنَ أَصْبَاحِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْاِيمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتْ السَّرْعَاءُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَخَمْرُ رَهْمِي اللَّهُ عَنْهُمَا فَهَبَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ أَقْصُرْتَ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ، فَقَالَ: أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ بِسُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ بِسُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَيَقُولُ: أَنْبِئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ لِمُسْلِمٍ فِيهِ وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ وَلَا الشَّيْئِ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصُرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟» وَسَاقَ الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٣٥) وَمُسْلِمٌ (٥٧٣/ ٩٧) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ بِحَضْرَتِهِ وَبَعْدَ إِسْلَامِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ مُتَّفَقٍ (خ: ١٢٢٩) (م: ٩٧/ ٥٧٣) عَلَيْهَا لَمَّا قَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ قَالَ: بَلَى قَدْ نَسِيتُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ تَكَلَّمَ بَعْدَ مَا عَلِمَ

عَذَمَ النَّسْخَ كَلَامًا لَيْسَ بِجَوَابِ سَوَالٍ.

قال الحافظ في التلخيص: لهذا الحديث طرق كثيرة والفاظ، وقد جمع جميع طرقه الحافظ صلاح الدين العلائي وتكلم عليه كلاماً شافياً انتهى.

وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود وابن ماجه. وعن ذي الديدن عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والبيهقي. وعن ابن عباس عند البزار في مسنده والطبراني. وعن عبد الله بن مسعدة عند الطبراني في الأوسط. وعن معاوية بن خديج عند أبي داود والنسائي. وعن أبي العريان عند الطبراني في الكبير. قال ابن عبد البر في التمهيد: وقد قيل: إن أبا العريان المذكور هو أبو هريرة. وقال النووي في الخلاصة: إن ذا الديدن يكنى أبا العريان. قال العراقي: كلا القولين غير صحيح، وأبو العريان صحابي آخر لا يعرف اسمه، ذكره الطبراني فيهم في الكنى، وكذلك أورده أبو موسى المديني في ذيله على ابن منده في الصحابة.

قوله: (صَلَّى بَنَّا) ظاهره أن أبا هريرة حضر القصة وحمله الطحاري على الجواز فقال: إن المراد به صلى بالمسلمين. وسبب ذلك قول الزبيري إن صاحب القصة استشهد ببدر، لأنه يقتضي أن القصة وقعت قبل بدر وهي قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين، لكن اتفق أئمة الحديث كما نقله ابن عبد البر وغيره على أن الزهري وهم في ذلك. وسببه أنه جعل القصة لذي الشمالين، وذو الشمالين الذي قتل ببدر وهو خزاعي واسمه عمير بن عبد عمرو بن نضلة. وأما ذو الديدن فتأخر بعد موت النبي ﷺ بمدة، وحديث بهذا الحديث بعد موت النبي ﷺ كما أخرج ذلك الطبراني واسمه الخرباق كما سيأتي، وقد جوز بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لكل من ذي الشمالين وذو الديدن وإن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذي الشمالين، وشاهد الآخر وهو قصة ذي الديدن. قال في الفتح: وهذا محتمل في طريق الجمع. وقيل: يحمل على أن ذا الشمالين كان يقال له أيضاً ذو الديدن وبالعكس، فكان ذلك سبب الاشتباه، ويدفع الجواز الذي ارتكبه الطحاوي الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف بلفظ: «بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ» قال الحافظ في الفتح: وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن ذا الشمالين ذي الديدن، ونص على ذلك الشافعي في اختلاف الحديث.

قوله: (إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعُشِيِّ) قال النووي: هو بفتح العين

وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة.

فأما الأول فقد حكى العلاني أن بعض شيوخه حمله على أن المراد: أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستبعده ولكن طريق الجمع يكتفى فيها بأدنى مناسبة، وليس بأبعد من دعوى تعدد القصة، لأنه يلزم منه كون ذي اليدين في كل مرة استفهم النبي ﷺ عن ذلك، واستفهم النبي ﷺ الصحابة عن صحة قوله. وأما الثاني فلعل الراوي لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة ظن أنه دخل منزله لكون الخشبة كانت في جهة منزله، فإن كان كذلك وإلا فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن عمر له على سياقه كما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة، ولموافقة ذي اليدين كما أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبي خيثمة وغيرهم انتهى.

قوله: (لم أنس ولم تقصّر) هو تصريح بنفسي النسيان ونفي القصر، وهو مفسر لما عند مسلم بلفظ: «كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» وتأييد لما قاله علماء المعاني: إن لفظ كل إذا تقدم وعقبه نفي كان نفياً لكل فرد لا للمجموع، بخلاف ما إذا تأخر، ولهذا أجاب ذو اليدين بقوله: «قَدْ كَانَ يُغْضُ ذَلِكَ» كما في صحيح مسلم. وفي البخاري ومسلم أنه قال: «بَلَى قَدْ نَسِيتُ» كما ذكر المصنف. وفي دليل على جواز دخول السهو عليه ﷺ في الأحكام الشرعية، وقد نقل عياض والنووي الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية وخصاً الخلاف بالأفعال وقد تعقب. قال الحافظ: نعم اتفق من جاز ذلك على أنه لا يقرّ عليه بل يقع له بيان ذلك إمّا متصلاً بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث. وفائدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله لغيره. وأما من منع السهو مطلقاً منه ﷺ فاجابوا عن هذا الحديث بأجوبة: منها أن قوله ﷺ: «لَمْ أَنْسَ» على ظاهره وحقيقته وأنه كان متعمداً لذلك ليقع منه التشريع بالفعل لكونه أبلغ من القول، ويكفي في ردّ هذا تقريره ﷺ لذي اليدين على قوله: «بَلَى قَدْ نَسِيتُ» وأصرح من ذلك قوله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ» وهو متفق عليه من حديث ابن مسعود كما سيأتي. ومن أجوبتهم أن قوله ﷺ: «إِنِّي لَا أَنْسَى، وَلَكِنْ أَنْسَى لَأَنْسَنَ» يدل على عدم صدور النسيان منه.

وتعقب بما قاله الحافظ في الفتح: إن هذا الحديث لا أصل له، فإنه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد وأيضاً هو أحد الأحاديث الأربعة التي تكلم عليها الموطأ. ومن

المهمة وكسر الشين المعجمة وتشديد الياء قال: قال الأزهري: العشي عند العرب: ما بين زوال الشمس وغروبها. ويبين ذلك ما وقع عند البخاري من حديث أبي هريرة قال: «صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ» وفي رواية له قال محمد يعني ابن سيرين: وأكثر ظني أنها العصر.

وفي مسلم «الْعَصْرُ» من غير شك. وفي رواية له «الظُّهْرُ» كذلك كما ذكر المصنف. وفي رواية له أيضاً «إِخْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ إِمَّا الظُّهْرُ وَإِمَّا الْعَصْرُ».

قال في الفتح: والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة. وأبعد من قال: يحمل على أن القصة وقعت مرتين، بل روى النسائي من طريق ابن عوف عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبي هريرة، ولفظه «صَلَّى ﷺ إِخْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ» قال أبو هريرة: ولكنني نسيت.

فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيراً على الشك، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها، وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها، وطراً الشك أيضاً في تعيينها على ابن سيرين، وكان سبب ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية.

قوله: (فَقَامَ إِلَى خَشْبَةٍ فِي الْمَسْجِدِ) في رواية للبخاري: (فِي مَقْدَمِ الْمَسْجِدِ) ومسلم (فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ).

قوله: (السَّرْعَانِ) بفتح المهملات، ومنهم من يسكن الراء، وحكى عياض أن الأصلي ضبطه بضمّ ثم إسكان كأنه جمع سريع، والمراد بهم: أول الناس خروجاً من المسجد وهم أهل الحاجات غالباً.

قوله: (فَهَابًا) في رواية للبخاري: «فَهَابًا» بزيادة الضمير، والمعنى أنه غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه.

وأما ذو اليدين فغلب عليه حرصه على تعلم العلم. قوله: (يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ) قال القرطبي: هو كناية عن طولهما، وعن بعض شراح التنبيه أنه كان قصير اليدين، وجزم ابن قتيبة أنه كان يعمل بيديه جميعاً. وذهب الأكثر إلى أن اسم ذي اليدين الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف، اعتماداً على ما وقع في حديث عمران بن حصين الآتي. قال في الفتح: هذا موضع من يوحد حديث أبي هريرة بمحدث عمران، وهو الراجح في نظري، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى التعدد، والحامل لهم على ذلك الاختلاف الواقع في السائقين، ففي حديث أبي هريرة أن السلام وقع من اثنين، وأنه قام إلى خشبة في المسجد.

أجوبتهم أيضاً حديث إنكاره ﷺ على من قال: «نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا» وَقَالَ: بِسْمَا أَنْ يَقُولَ لَا حُدُكُمُ نَسِيتُ آيَةَ كَذَا وَكَذَا» وتعقب بأنه لا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء، فإن الفرق بينهما واضح جداً.

ومن أجوبتهم أن قوله: «لَمْ أَنْسِ» راجع إلى السلام: أي سَلَّمْتُ قصداً بانياً على ما في اعتقادي أنني صليت أربعاً. قال الحافظ: وهذا جيد، وكان ذا اليمين فهم العموم فقال: «بَلَسَى قَدْ نَسِيتُ» والكلام في ذلك عمله علم الكلام والأصول. وقد تكلم عياض في الشفاء بما يشفي فمن أراد البسط فليرجع إليه، وهذا كله مبني على أن معنى السهو والنسيان واحد، وأما من فرق بينهما فله أن يقول هذه الأدلة وإن دلت على أنه وقع النسيان منه ﷺ فهي لا تستلزم وقوع السهو.

قوله: (فَصَلَّى مَا تَرَكَ) فيه جواز البناء على الصلاة خرج منها المصلي قبل ما ناسياً، وإلى ذلك ذهب الجمهور كما قال العراقي من غير فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل. وقال سحنون: إنما يبني من سلم من ركعتين كما في قصة ذي اليمين، لأن ذلك وقع على غير القياس فيقتصر على مورد النص.

وحديث عمران بن حصين الآتي يطل ما زعمه من قصر الجواز على ركعتين على أنه يلزمه أن يقصر الجواز على إحدى صلاتي العشي ولا قائل به.

وذهبت المهادية إلى أنه لا يجوز البناء على الصلاة التي خرج منها بتسليمتين من غير فرق بين العمد والسهو. وأجابوا عن حديث الباب بأن قصة ذي اليمين كانت قبل نسخ الكلام اعتماداً منهم على ما سلف عن الزهري، وقد قدمنا أنه وهم، على أنه قد روى البناء عمران بن حصين كما سيأتي، وإسلامه متأخر.

ورواه أيضاً معاوية بن خديج كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، وإسلامه قبل موت النبي ﷺ بشهرين، ومع هذا فتحريم الكلام كان بمكة، وقد حققنا ذلك في باب تحريم الكلام. وفي حديث الباب دليل على أن السأهي لا يبطل الصلاة، وكذا كلام من ظن التمام، وقد تقدم على ذلك في باب تحريم الكلام أيضاً. وفيه أيضاً دليل على أن الأعمال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت سهواً أو مع ظن التمام لا تفسد الصلاة وقد تقدم البحث في ذلك.

قوله: (ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ) فيه دليل لمن قال إن سجود السهو بعد السلام. وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية

أقوال كما ذكر ذلك العراقي في شرح الترمذي: الأول: أن سجود السهو كله عمله بعد السلام، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة وهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعمران بن حصين وأنس بن مالك والمغيرة بن شعبة وأبو هريرة. وروى الترمذي عنه خلاف ذلك كما سيأتي. وروي أيضاً عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على خلاف في ذلك عنهم. ومن التابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصري والنخعي وعمر بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن أبي ليلى والسائب القاري. وروى الترمذي عنه خلاف ذلك، وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأصحابه. وحكى عن الشافعي قولاً له. ورواه الترمذي عن أهل الكوفة، وذهب إليه من أهل البيت الهادي والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله. واستدلوا بحديث الباب وبسائر الأحاديث التي ذكر فيها السجود بعد السلام. القول الثاني: أن سجود السهو كله قبل السلام، وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة أبو سعيد الخدري. وروي أيضاً عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على خلاف في ذلك وبه قال الزهري ومكحول وابن أبي ذئب والأوزاعي الليث بن سعيد والشافعي في الجديد وأصحابه. ورواه الترمذي عن أكثر فقهاء المدينة وعن أبي هريرة. واستدلوا على ذلك بالأحاديث التي ذكر فيها السجود قبل السلام وسيأتي بعضها. القول الثالث: التفرقة بين الزيادة والنقص، فيسجد للزيادة بعد السلام ولنقص قبله، وإلى ذلك ذهب مالك وأصحابه والمزني وأبو ثور، وهو قول للشافعي، وإليه ذهب الصادق والتأصر من أهل البيت. قال ابن عبد البر: وبه يصح استعمال الخبرين جميعاً. قال: واستعمال الأخبار عن وجهها أولى من ادعاء النسخ، ومن جهة النظر الفرق بين الزيادة والنقصان بين ذلك، لأن السجود في النقصان إصلاح وجب، ومحال أن يكون الإصلاح والجبر بعد الخروج من الصلاة. وأما السجود في الزيادة فإنما هو ترغيم للشيطان، وذلك ينبغي أن يكون بعد الفراغ. قال ابن العربي: مالك أسعد قبلاً وأهدى سبيلاً انتهى.

ويدل على هذه التفرقة ما رواه الطبراني من حديث عائشة في آخر حديث لها، وفيه قال: «مَنْ سَهَا قَبْلَ التَّمَامِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَإِذَا سَهَا بَعْدَ التَّمَامِ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ بَعْدَ أَنْ يُسَلَّمَ» ولكن في إسناده عيسى بن ميمون المدني المعروف بالواسطي، وهو وإن وثقه حماد بن سلمة فيه ابن معين مرة: لا بأس به، فقد قال فيه مرة: ليس بشيء، وضعفه الجمهور. القول

الرابع: أنه يستعمل كل حديث كما ورد وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام، وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل كما حكاه الترمذي عنه، وبه قال سليمان بن داود الهاشمي من أصحاب الشافعي وأبو خيثمة. قال ابن دقيق العيد: هذا المذهب مع مذهب مالك متفقان في طلب الجمع وعدم سلوك طريق الترجيح لكتنهما اختلافًا في وجه الجمع. القول الخامس: إنه يستعمل كل حديث كما ورد وما لم يرد فيه شيء فما كان

نقصًا سجد له قبل السلام وما كان زيادةً فبعد السلام، وإلى ذلك ذهب إسحاق بن راهويه كما حكاه عنه الترمذي. القول السادس: أن الباني على الأقل في صلاته عند شكه يسجد قبل السلام على حديث أبي سعيد الآتي، والتحري في الصلاة عند شكه يسجد بعد السلام على حديث ابن مسعود الآتي أيضًا، وإلى ذلك ذهب أبو حاتم بن حبان. قال: وقد يتوهم من لم يحكم صناعة الأخبار ولا تفقه في صحيح الآثار أن التحري في الصلاة والبناء على اليقين واحد وليس كذلك، لأن التحري هو أن يشك المرء في صلاته فلا يدري ما صلى، فإذا كان كذلك فعليه أن يتحرى الصواب وليس على الأغلب عنده ويسجد سجدي السهو بعد السلام على خبر ابن مسعود، والبناء على اليقين هو أن يشك في الثنتين والثلاث، أو الثلاث والأربع، فإذا كان كذلك فعليه أن يبني على اليقين وهو الأقل، وليتم صلاته ثم يسجد سجدي السهو قبل السلام على خبر عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وما اختاره من التفرقة بين التحري والبناء على اليقين قاله أحمد بن حنبل فيما ذكره ابن عبد البر في التمهيد. وقال الشافعي وداود وابن حزم إن التحري هو البناء على اليقين، وحكاة النووي عن الجمهور. القول السابع: أنه يتخير السامي بين السجود قبل السلام وبعده، سواء كان لزيادة أو نقص، حكاه ابن أبي شيبة في المصنف عن علي رضي الله عنه، وحكاة الرافعي قولاً للشافعي، ورواه المهدي في البحر عن الطبري. ودليلهم أن النبي ﷺ صح عنه السجود قبل السلام وبعده، فكان الكل سنة.

القول الثامن: أن عمله كله بعد السلام إلا في موضعين فإن السامي فيهما غير أحدهما: من قام من ركعتين ولم يجلس ولم يشهد، والثاني: أن لا يدري أصلى ركعة أم ثلاثاً أم أربعاً، فيبني على الأقل ويجزئ في السجود، وإلى ذلك ذهب أهل الظاهر، وبه قال ابن حزم. وروى النووي في شرح مسلم عن داود أنه قال: تستعمل الأحاديث في مواضعها كما جاءت. قال القاضي عياض وجماعة من أصحاب الشافعي: ولا خلاف بين هؤلاء المختلفين

وغيرهم من العلماء أنه لو سجد قبل السلام أو بعده للزيادة أو للنقص أنه يجزئ ولا تفسد صلاته، وإنما اختلافهم في الأفضل. قال النووي: وأقوى المذاهب هنا مذهب مالك ثم الشافعي. وقال ابن حزم في مذهب مالك: إنه رأي لا برهان على صحته، قال: وهو أيضاً مخالف للثابت عن رسول الله ﷺ من أمره بسجود السهو قبل السلام من شك فلم يدرك صلى وهو سهو زيادة، ثم قال: ليت شعري من أين لهم أن جبر الشيء لا يكون إلا فيه لا باتناً عنه، وهم يجمعون على أن الهدي والصيام يكونان جبراً لما نقص من الحج وهما بعد الخروج عنه، وأن عتق الرقبة أو الصدقة أو صيام الشهرين جبر لنقص وطء التمتع في نهار رمضان، وفعل ذلك لا يجوز إلا بعد تمامه انتهى.

وأحسن ما يقال في المقام أنه يعمل على ما تقتضيه أقواله وأفعاله ﷺ من السجود قبل السلام وبعده، فما كان من أسباب السجود مقيداً بقبل السلام سجد له قبله، وما كان مقيداً ببعد السلام سجد له بعده، وما لم يرد تقيده بأحدهما كان مخيراً بين السجود قبل السلام وبعده من غير فرق بين الزيادة والنقص لما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «إذا رآه الرجل أو نقص فليسجد سجدة» وجميع أسباب السجود لا تكون إلا زيادة أو نقصاً أو مجموعهما، وهذا ينبغي أن يعد مذهباً تاسعاً، لأن مذهب داود وإن كان فيه أنه يعمل بمقتضي النصوص الواردة كما حكاه النووي فقد جزم بأن الخارج عنها يكون قبل السلام، وإسحاق بن راهويه إن قال إنها تستعمل الأحاديث كما وردت فقد جزم أنه يسجد لما خرج عنها إن كان زيادةً بعد السلام وإن كان نقصاً فقبله كما سبق. والقائلون بالتخير لم يستعملوا النصوص كما وردت ولا شك أنه أفضل. وعمل الخلاف في الأفضل كما عرفت وإن كانت الهادوية تقول بفساد صلاة من سجد لسهو قبل التسليم مطلقاً، لكن قولهم من كونه مخالفاً لما صرح به الأدلة مخالف للإجماع الذي حكاه عياض وغيره.

قوله: (فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ ثُمَّ سَلَّمَ) يعني سألوا محمد بن سيرين هل سلم النبي ﷺ بعد سجدي السهو؟ فروي عن عمران بن حصين أنه أخبر «أن النبي ﷺ سَلَّمَ بَعْدَهُمَا» ولفظ أبي داود: فقيل ل محمد: سلم في السجود؟ فقال: لم أحفظه من أبي هريرة، ولكن ثبت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم. وفيه دليل على مشروعية التسليم في السهو وقد نقل بعض المتأخرين عن النووي أن الشافعية لا يشترط التسليم، وهو خلاف المشهور عن الشافعية

اَثْنَتَيْنِ فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً، وَإِذَا لَمْ يَذَرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا فَلْيَجْعَلْهَا اثْنَتَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَذَرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَجْعَلْهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْجُدُ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ سَجْدَتَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ١٩٠ و ١٩٥) وَالْبَيْهَقِيُّ (١٢٠٩) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٩٨). وَفِي رِوَايَةٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً يَشْكُ فِي النَّقْصَانِ فَلْيُصَلِّ حَتَّى يَشْكُ فِي الزِّيَادَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

الحديث معلول لأنه من رواية ابن إسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن. وقد رواه أحمد في المسند عن ابن علية عن ابن إسحاق عن مكحول مرسلًا. قال ابن إسحاق: فلقيت حسين بن عبد الله فقال لي: هل أسنده لك؟ قلت: لا، فقال: لكنه حديثي أن كريبًا حدثني به وحسين ضعيف جدًا. ورواه إسحاق بن راهويه والهيثم بن كليب، في مسنديهما من طريق الزهري عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس مختصرًا، وفي إسنادهما إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف، وتابعه ابن كثير السقاء فيما ذكره الذارقطني في العلل.

وقد رواه أيضًا أحمد بن حنبل عن محمد بن يزيد عن إسماعيل بن مسلم عن الزهري، وإسماعيل بن مسلم ضعيف كما مر. والزيادة التي رواها المصنف رحمه الله عن أحمد أخرج نحوها ابن ماجه، ولفظه: «ثُمَّ لِيُتِمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ» حَتَّى يَكُونَ الْوَهْمُ فِي الزِّيَادَةِ، وَفِي الْبَابِ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ عَنْ عُثْمَانَ عِنْدَ أَحْمَدُ. وَفِيهِ: «مَنْ صَلَّى فَلَمْ يَذَرِ أَشْفَعَ أَمْ أَوْثَرَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ فَإِنَّهُمَا إِنَّمَا صَلَاتِهِ» قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي كَبْشَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُثْمَانَ. وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ أَيْضًا عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي كَبْشَةَ عَنْ مَرْوَانَ عَنْ عُثْمَانَ. وَعَنْ عَائِشَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ: «إِذَا صَلَّيْتَ فَرَأَيْتَ أَنَّكَ أَتَمَمْتَ صَلَاتَكَ وَأَنْتَ فِي بَيْتِكَ» الْحَدِيثُ. وَعَنْ أَنَسٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ قَالَ: قَالَ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَلِمْ الشُّكَّ وَلْيَتَيْنِ عَلَى الْيَقِينِ» وَرَجَالُ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٌ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بَلَفَظَ: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَهَا يُسَلِّمَ» وَفِي إِسْنَادِهِ مُصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ. قَالَ النَّسَائِيُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَفِي إِسْنَادِهِ أَيْضًا عَتَبَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ الْبَابِ قَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ مِنْ قَالَ: إِنَّ مِنْ شَكٍّ فِي رَكْعَةٍ بَنَى عَلَى الْأَقَلِّ مَطْلَقًا. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ، وَحَكَاهُ الْمُهَدِّيُّ فِي الْبَحْرِ عَنْ عَلِيٍّ

والمعروف في كتبهم وخلاف ما صرح به النووي في شرح مسلم فإنه قال: والصحيح في مذهبه أنه يسلم ولا يتشهد.

١٠١٧ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ وَفِي لَفْظٍ: فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الْخِرْبَاقِيُّ، وَكَانَ فِي يَدِهِ طُورٌ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ، فَخَرَجَ غَضَبًا يَجْرُ رِداءَهُ حَتَّى انْتَهَى.

إِلَى النَّاسِ فَقَالَ: أَصَدَقَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حَم: ٤/ ٤٢٧) (م: ٥٧٤) (د: ١٠١٨) (ن: ٢٦/٣) (هـ: ١٢١٥).

الكلام على فقه الحديث قد تقدم، وقد تقدم أيضًا الاختلاف بين أهل العلم: هل حديث عمران هذا وحديث أبي هريرة المتقدم حكاية لقصة واحدة أو لقصتين مختلفتين؟ والظاهر ما قاله خزيمة ومن تبعه من التعدد، دعوى الاتحاد تحتاج إلى تأويلات متعسفة كما سلف. وتقدم أيضًا ضبط الخرباق وأنه اسم ذي البدين. وفي الباب عن ابن عباس عند البراء والطبراني في الكبير «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الْعَصْرَ ثَلَاثًا فَدَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يُقَالُ لَهُ ذُو الشَّامَلَيْنِ...» الْحَدِيثُ.

١٠١٨ - وَعَنْ عَطَاءٍ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ، فَتَهَضَّ لِيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ فَسَبَّحَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ قَالَ: فَصَلَّى مَا بَقِيَ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، قَالَ: فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَا أَمَاطُ عَنْ سُنَّةِ نَبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢٣٥).

الحديث أخرجه أيضًا البراء والطبراني في الأوسط والكبير. قال في مجمع الزوائد: ورجال أحمد رجال الصحيح.

قوله: (مَا أَمَاطُ) أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَآخِرُهُ مَهْمَلَةٌ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: مَا طَاطَ مِطَاطًا: جَارَ وَزَجَرَ وَعَنَى مِطَاطًا وَمِطَاطًا: نَحَى وَبَعَدَ، وَنَحَى وَأَبْعَدَ كَمَا طَاطَ فِيهِمَا انْتَهَى.

والمراد هنا أن ابن الزبير ما بعد ولا تنحى عن السنة، أو ما أبعد ولا نحى غيره عنها بما فعله، لما تقدم من ثبوت ذلك عنه ﷺ، والخلاف في جواز البناء قد مر.

بَابُ مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ

١٠١٩ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ أَوْاحِدَةً صَلَّى أَمْ

رضي الله عنه وأبي بكر وعمر وابن مسعود وربيعة والشافعي ومالك. واستدلوا أيضاً بحديث أبي سعيد. وذهب عطاء والأوزاعي والشعبي وأبو حنيفة - وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة - إلى أن من شك في ركعة وهو مبتدأ بالشك لا مبتلى به أعادها، هكذا في البحر. قال: إن المبتلى الذي يمكنه التحري يعمل بتحريه. وحكاه عن ابن عمر وأبي هريرة وجابر بن زيد والنخعي وأبي طالب وأبي حنيفة. والذي حكاه النووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة وموافقيه من أهل الكوفة وغيرهم من أهل الرأي أن من شك في صلاته في عدد ركعاته تحرى وبني على غالب ظنه، ولا يلزم الاقتصاد والإتيان بالزيادة. قال: واختلف هؤلاء، فقال أبو حنيفة ومالك في طائفة: هذا لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى، وأما غيره فيبني على اليقين. وقال آخرون: هو على عمومته انتهى.

وحكى العراقي في شرح الترمذي عن عبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وشريح القاضي ومحمد بن الحنفية وميمون بن مهران وعبد الكريم الجزري والشعبي والأوزاعي أنهم يقولون بوجود الإعادة مرة بعد أخرى حتى يستيقن، ولم يرو عنهم الفرق بين المبتدأ والمبتلى.

وروي عن عطاء ومالك أنهما قالوا: يعيد مرة، وعن طاووس كذلك. وعن بعضهم يعيد ثلاث مرات. واحتج القائلون بالاستئناف بما أخرجه الطبراني في الكبير عن عباد بن الصامت «أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل سها في صلاته فلم يذكر كم صلى، فقال: يُعِيدُ صَلَاتَهُ وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَاعِداً» وهو من رواية إسحاق بن يحيى بن عباد بن الصامت. قال العراقي: لم يسمع إسحاق من جده عبادة انتهى.

فلا يتنهض لمعارضة الأحاديث الصحيحة المصرحة بوجود البناء على الأقل، ومع هذا فظاهره عدم الفرق بين المبتدأ والمبتلى. والمذمعي اختصاص الإعادة بالمبتدأ. واحتجوا أيضاً بما أخرجه الطبراني عن ميمونة بنت سعد قالت: «أُتِينَا بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ فِي رَجُلٍ سَهَا فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَذَرِي كَمْ صَلَّى، قَالَ: يُنْصَرَفُ ثُمَّ يَقُومُ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى يَغْلُمَ كَمْ صَلَّى، فَإِنَّمَا ذَلِكَ الْوَسْوَاسُ يَغْرِضُ يُسَيِّبُهُ عَنْ صَلَاتِهِ» وفي إسناده عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي الجزري مختلف فيه وهو لـ (بقية) في الشاميين يروي عن المجاهيل، وفي إسناده أيضاً عبد الحميد بن يزيد وهو مجهول كما قال العراقي. واحتج القائلون بوجود العمل بالظن والتحري إما مطلقاً أو لمن كان مبتلى بالشك بحديث ابن مسعود الآتي لما فيه

من الأمر لمن شك بأن يتحرى الصواب. وأجاب عنهم القائلون بوجود البناء على الأقل بأن التحري هو القصد ومنه قوله تعالى ﴿فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ فمعنى الحديث: فليقصد الصواب فيعمل به، وقصد الصواب هو ما بينه في حديث أبي سعيد وغيره. وقد قدمنا طرقات الخلاف في كون التحري والبناء على اليقين شيئاً واحداً أم لا. وفي القاموس أن التحري: التعمد وطلب ما هو أحرى بالاستعمال. قال النووي: فإن قالت الحنفية: حديث أبي سعيد لا يخالف ما قلنا، لأنه ورد في الشك وهو ما استوى طرفاه، ومن شك ولم يرجح له أحد الطريقتين يبني على الأقل بالإجماع، بخلاف من غلب على ظنه أن صلى أربعاً مثلاً. فالجواب أن تفسير الشك بمستوى الطرفين إنما هو اصطلاح طارئ للأصوليين. وأما في اللغة فالتردد بين وجود الشيء وعدمه كله يسمى شكاً، سواء المستوي والراجح والمرجوح، والحديث يحمل على اللغة ما لم يكن هناك حقيقة شرعية أو عرفية، ولا يجوز حمله على ما يطرا للمتأخرين من الاصطلاح انتهى.

والذي يلوح لي أنه لا معارضة بين أحاديث البناء على الأقل والبناء على اليقين وتحري الصواب، وذلك لأن التحري في اللغة كما عرفت هو طلب ما هو أحرى إلى الصواب، وقد أمر به ﷺ، وأمر بالبناء على اليقين والبناء على الأقل عند عروض الشك، فإن أمكن الخروج بالتحري عن دائرة الشك لغو ولا يكون إلا بالاستيقان بأنه قد فعل من الصلاة كذا ركعات، فلا شك أنه مقدم على البناء على الأقل، لأن الشارع قد شرط في جواز البناء على الأقل عدم الذرية كما في حديث عبد الرحمن بن عوف، وهذا التحري قد حصلت له الذرية، وأمر الشاك بالبناء على ما استيقن كما في حديث أبي سعيد، ومن بلغ به تحريه إلى اليقين قد بنى على ما استيقن. وبهذا تعلم أنه لا معارضة بين الأحاديث المذكورة، وأن التحري المذكور مقدم على البناء على الأقل، وقد أوقع الناس ظن التعارض بين هذه الأحاديث في مضايق ليس عليها إثارة من علم كالفرق بين المبتدأ والمبتلى والركن والركعة.

قوله: (في حديث الباب قبل أن يُسَلَّمَ) استدلل به القائلون بمشروعية سجود السهو قبل السلام، وقد تقدم الخلاف في ذلك وبيان ما هو الحق.

قوله: (فَلْيُصَلِّ حَتَّى يَشْكَ فِي الزَّيَادَةِ) فيه أن جعل الشك في جانب الزيادة أولى من جعله في جانب نقصان.

١٠٢٠ - وعن أبي سعيد الخدري قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى فَلَا تُأْمَنَّا

فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ يَسْلَمُ، وسيأتي في حديث ابن مسعود ما يدل على مثل ما دل عليه هذا الحديث.

١٠٢١ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: زَادَ أَوْ نَقَصَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا، وَمَا ذَلِكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَتَنَى رَجُلِيهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ حَدَّثْتَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَتَيْنَاكَ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لْيَسْلَمْ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٤٢٤/١) (خ: ٤٠١) (م: ٥٧٢/٨٩) (د: ١٠٢) (ن: ٢٩/٣) (هـ: ١٢١١ و١٢١٢). وَفِي لَفْظِ ابْنِ مَاجَةَ، وَمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: «فَلْيَنْظُرْ أَقْرَبَ ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ».

قوله: (وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ) هو النخعي.
قوله: (زَادَ أَوْ نَقَصَ) في رواية للجماعة من طريق إبراهيم عن علقمة أنه صلى خمسا على الجزم، وستأتي في باب من صلى الرباعية خمسا. وفي قوله: «زَادَ أَوْ نَقَصَ» دليل على مشروعية سجود السهو لمن تردد بين الزيادة والنقصان إلا أن تجعل رواية الجزم مفسرة لرواية التردد.

قوله: (فَتَنَى رَجُلِيهِ) في رواية أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بالإفراد. وهذه الرواية هي الثلاثة بالمقام. ومعنى تنى الرجل صرفها عن حالتها التي كانت عليها.

قوله: (لَوْ حَدَّثْتَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَتَيْنَاكَ بِهِ) فيه أن الأصل في الأحكام بقاؤها على ما قررت عليه وإن جوز غير ذلك، وأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

قوله: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) هذا حصر له في البشرية باعتبار من أنكر ثبوت ذلك ونازع فيه عنادا وجحودا، وأما باعتبار غير ذلك مما هو فيه فلا ينحصر في وصف البشرية، إذ له صفات أخرى، ككونه جسما حيا متحركا نبيا رسولا بشيرا نذيرا سراجا منيرا وغير ذلك. وتحقيق هذا المبحث ونظائره محله علم المعاني.

قوله: (أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ) زاد النسائي: «وَأَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ» وفيه دليل على جواز النسيان عليه ﷺ فيما طريقه البلاغ، وقد تقدم الكلام على هذا في شرح حديث ذي الديدن.

قوله: (فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي) فيه أمر السامع بتذكير المتبوع. وظاهر الحديث يدل على الوجوب على الفور.

قوله: (فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ) فيه دليل لمن قال بالعمل على غالب

فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَتِمَّ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِنَّمَا لَارْتِعَ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٢/٣) وَمُسْلِمٌ (٥٧١).

الحديث أخرجه أيضا أبو داود بلفظ: «فَلْيَلْقِ الشَّكَّ وَلْيَتِمَّ عَلَى الْيَقِينِ، فَإِذَا اسْتَيْقَنَ التَّامَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ ثَامَةً كَانَتْ الرَّكْعَةُ وَالسَّجْدَتَانِ نَافِلَةً، وَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ نَاقِصَةً كَانَتْ الرَّكْعَةُ تَامًا وَالسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ».

وأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي. واختلف فيه على عطاء بن يسار فروي مرسلًا، وروي بذكر أبي سعيد فيه، وروي عنه عن ابن عباس، قال الحافظ: وهو وهم. وقال ابن المنذر: حديث أبي سعيد أصح حديث في الباب. والحديث استدلل به القائلون بوجوب أطراح الشك والبناء على اليقين وهم الجمهور كما قال النووي والعراقي. وقد تقدم ما أجاب به القائلون بالبناء على الظن وما أوجب به عليهم وما هو الحق.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ) هو من أدلة القائلين بأن السجود للسهو قبل السلام، وقد تقدم البحث عن ذلك أيضا. قوله: «فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ» يعني أن السجدين بمنزلة الركعة؛ لأنهما ركنها، فكأنه بفعلهما قد فعل ركعة سادسة فصارت الصلاة شفعًا.

قوله: (كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ)، لأنه لما قصد التلبس على المصلي وإبطال صلاته كان السجدةان لما فيهما من الثواب ترغيمًا له، فعاد عليه بسببهما قصده بالنقص. وفي جعل العلة ترغيم الشيطان ردًا على من أوجب السجود للأسباب المتعمدة وهو أبو طالب والإمام يحيى والثافعي كما في البحر، لأن إرغام الشيطان إنما يكون بما حدث بسببه، والعمد ليس من الشيطان بل من المصلي. وأما استدلالهم على ذلك بالقياس للعمد على السهو، لأنه إنما شرع في السهو للنقص، فالعمد مثله، فمردود بأن العلة ليست النقص بل إرغام الشيطان كما في الحديث. وظاهر الحديث أن مجرد حصول الشك موجبٌ للسجود، ولو زال وحصلت معرفة الصواب وتحقق أنه لم يزد شيئًا، وإلى ذلك ذهب الشيخ أبو علي والمؤيد بالله، وذهب المنصور بالله وإمام الحرمين أنه لا يسجد لزوال التردد. ويدل للمذهب الأول ما أخرجه أبو داود عن زيد بن أسلم قال: قال النبي ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَإِنْ اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ قَدْ صَلَّى ثَلَاثًا فَلْيَتِمَّ وَلْيَتِمَّ رَكْعَةً يَسْجُودُهَا ثُمَّ يَجْلِسُ فَيَتَشَهَّدُ، فَإِذَا فَرَغَ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَسْلَمَ

يدر زاد أو نقص فليس عليه إلا سجدتان عملاً بظاهر الحديثين المذكورين. وإلى ذلك ذهب الحسن البصري وطائفة من السلف، وروي ذلك عن أنس وأبي هريرة، وخالف في ذلك الجمهور، العترة والأئمة الأربعة وغيرهم. فمنهم من قال: يبني على الأقل، ومنهم من قال: يعمل على غالب ظنه، ومنهم من قال: يعيد، وقد تقدم تفصيل ذلك. وليس في حديثي الباب أكثر من أن رسول الله ﷺ أمر بسجدتين عند السهو في الصلاة وليس فيهما بيان ما يصنع من وقع له ذلك، والأحاديث الآخرة قد اشتملت على زيادة وهي بيان ما هو الواجب عليه عند ذلك من غير السجود، فالصير إليها واجب، وظاهر قوله: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ»، وقوله:

(إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ) وقوله في حديث أبي سعيد المتقدم: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ» وقوله في حديث ابن مسعود المتقدم أيضاً: «وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ» وقوله في حديث عبد الرحمن بن عوف: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ» أن سجود السهو مشروع في صلاة النافلة كما هو مشروع في صلاة الفريضة، وإلى ذلك ذهب الجمهور من العلماء قديماً وحديثاً، لأن الجبران وإرغام الشيطان يحتاج إليه في النفل كما يحتاج إليه في الفرض وذهب ابن سيرين وقتادة وروي عن عطاء ونقله جماعة من أصحاب الشافعي عن قوله القديم إلى أن التطوع لا يسجد فيه، وهذا يبني على الخلاف في اسم الصلاة الذي هو حقيقة شرعية في الأفعال المخصوصة هل هو متواطئ فيكون مشتركاً معنوياً فيدخل تحته كل صلاة؟ أو هو مشترك لفظي بين صلاتي الفرض والنفل. فذهب الرازي إلى الثاني لما بين صلاتي الفرض والنفل من التباين في بعض الشروط كالقيام واستقبال القبلة وعدم اعتبار العدد المعنوي وغير ذلك. قال العلاني: والذي يظهر أنه مشترك معنوي لوجود القدر الجامع بين كل ما يسمى صلاة وهو التحريم والتحليل مع ما يشمل الكل من الشروط التي لا تنفك. قال في الفتح: وإلى كونه مشتركاً معنوياً ذهب جمهور أهل الأصول. قال ابن رسلان: وهو أولى، لأن الاشتراك اللفظي على خلاف الأصل، والتواطؤ خير منه انتهى.

فمن قال: إن لفظ الصلاة مشترك معنوي قال بمشروعية سجود السهو في صلاة التطوع ومن قال بأنه مشترك لفظي فلا عموم له حيثن إلا على قول الشافعي: إن المشترك يعم جميع مسمياته، وقد ترجم البخاري على باب السهو في الفرض والتطوع، وذكر ابن عباس أنه يسجد بعد وتره وذكر حديث أبي

الظن وتقديه على البناء على الأقل وقد قدمنا الجواب عليه من جهة القائلين بوجوب البناء على الأقل.

قوله: (فَلْيَتَمَّ عَلَى) بضم التحتانية وكسر الفرقانية. قوله: (ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ) فيه دليل لمن قال إن السجود قبل التسليم وقد مر تحقيقه. وفيه أيضاً أن مجرد النظر والتفكير من أسباب السجود، لأنه قد لحق الصلاة بسبب الوسوسة نقص، وقد تقدم الكلام على ذلك.

١٠٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ بَيْنَ ابْنِ آدَمَ وَبَيْنَ نَفْسِهِ فَلَا يَذَرِي كَمَّ صَلَّى، فَلِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَهُوَ لِبَيْتَةِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: «قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ». (حم: ٢٨٣/٢) (خ: ١٢٣٢) (م: ٣٨٩) (د: ١٠٣٠ و ١٠٣١) (ن: ٣١/٣) (هـ: ١٢١٧).

١٠٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٤/١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٣٣) وَالنَّسَائِيُّ (٣٠/٣).

حديث عبد الله بن جعفر في إسناده مصعب بن شيبة، قال النسائي: منكر الحديث. وعنه: ليس بمعروف، وقد وثقه ابن معين واحتج به مسلم في صحيحه. وقال أحمد بن حنبل: إنه روى أحاديث منكر. وقال أبو حاتم الرازي: لا يحمده ولا يحمدهون. قال بالقي، وقال الدارقطني: ليس بالقوي ولا بالحاظ.

قوله: (إِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ بَيْنَ ابْنِ آدَمَ وَبَيْنَ نَفْسِهِ) في لفظ للبخاري وأبي داود: «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ» وفي لفظ للبخاري أيضاً: «أَقْبَلَ يَعْنِي الشَّيْطَانُ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ أَذْكَرُ كَذَا أَذْكَرُ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذَرِي كَمَّ صَلَّى قَوْلَهُ: «فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ» فيه دليل لمن قال: إن سجود السهو قبل التسليم، وقد تقدم الكلام على ذلك.

قوله: (بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ) احتج به القائلون بأن سجود السهو بعد السلام وقد تقدم ذكرهم. والأحاديث الصحيحة الواردة في سجود السهو لأجل الشك كحديث عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرها قاضية بأن سجود السهو لهذا السبب يكون قبل السلام، وحديث عبد الله بن جعفر لا يتنهض لمعارضتها لا سيما مع ما فيه من المقال الذي تقدم ذكره، ولكنه يؤيده حديث ابن مسعود المذكور قريباً فيكون الكل جائزاً. وقد استدلل بظاهر هذين الحديثين من قال: إن المصلي إذا شك فلم

هريرة المتقدم.

بَابُ مَنْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ حَتَّى انْتَصَبَ قَائِمًا لَمْ يَرْجِعْ

١٠٢٤ - عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَسَبَّحُوا فَمَضَى، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢/٢٤٤).

١٠٢٥ - وَعَنْ زِيَادَةَ بْنِ عُلَاقَةَ قَالَ: «صَلَّى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَلَمَّا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ فَسَبَّحَ بِهِ مِنْ خَلْفِهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا بِنَا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا صَنَعَ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢٤٧) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٦٥).

١٠٢٦ - عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَمِ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ وَإِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْ السُّهُوِّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢٥٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٠٨).

الحديث الأول أخرجه بقية الأئمة السنة بنحو لفظ النسائي الذي ذكره المصنف. والحديث الثاني أخرجه أيضاً أبو داود، وفي إسناده المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، استشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد. وأخرجه الترمذي أيضاً من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن المغيرة. قال أحمد: لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى وقد تكلم فيه غير واحد. والحديث الثالث أخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي، ومداره على جابر الجعفي وهو ضعيف جداً، وقد قال أبو داود: ولم أخرج عنه في كتابي غير هذا.

قوله: (فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ) يعني أنه قام إلى الركعة الثالثة ولم يتشهد عقب الركعتين.

قوله: (فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ) استدل به من قال: إن السلام ليس من الصلاة، وقد تقدم البحث عن ذلك، وتعقب بأن السلام لما كان للتحلل من الصلاة كان المصلي إذا انتهى.

إليه كمن فرغ من صلاته ويدل على ذلك قوله في رواية ابن ماجه من طريق جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد عن الأعرج: حتى إذا فرغ من الصلاة إلا أن يسلم، فدل على أن بعض الرواة حذف الاستثناء لوضوحه والزيادة من الحفاظ مقبولة.

قوله: (ثُمَّ سَلَّمَ) استدل بذلك من قال: إن السجود قبل التسليم، وقد قدمنا الخلاف فيه وما هو الحق. وزاد الترمذي في

الحديث «وَسَجَدَ هُمَا النَّاسُ مَعَهُ» مكان ما نسي من الجلوس. وفي هذه الزيادة فائدتان: إحداهما: أن المؤتم يسجد مع إمامه لسهو الإمام، ولقوله في الحديث الصحيح: «لَا تَخْلِفُوا». وقد أخرج البيهقي والبرز عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ الْإِمَامُ يَكْفِيهِ مَنْ وَرَاءَهُ، فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السُّهُوِّ، وَعَلَى مَنْ وَرَاءَهُ أَنْ يَسْجُدُوا مَعَهُ، وَإِنْ سَهَا أَحَدٌ مِنْ خَلْفِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ وَالْإِمَامُ يَكْفِيهِ» وفي إسناده خارجه بن مصعب وهو ضعيف، وأبو الحسين المدائني وهو مجهول، والحكم بن عبيد الله وهو أيضاً ضعيف. وفي الباب عن ابن عباس عند ابن عدي وفي إسناده عمر بن عمرو العسقلاني وهو متروك، وقد ذهب إلى أن المؤتم يسجد لسهو الإمام ولا يسجد لسهو نفسه الحنفية والشافعية ومن أهل البيت زيد بن علي والناصر والمؤيد بالله والإمام يحيى. وروي عن مكحول والهادي أنه يسجد لسهو لعموم الأدلة، وهو الظاهر لعدم انتهاض هذا الحديث لتخصيصها، وإن وقع السهو من الإمام والمؤتم فالظاهر أنه يكفي سجود واحد من المؤتم إما مع الإمام أو منفرداً، وإليه ذهب الفريقان والناصر والمؤيد بالله. وذهب الهادي إلى أنه يجب عليه سجودان، لسهو الإمام ثم لسهو نفسه، والظاهر ما ذهب إليه الأولون والفائدة الثانية: أن قوله: مكان ما نسي من الجلوس، يدل على أن السجود إنما هو لأجل ترك الجلوس لا لترك التشهد، حتى لو أنه جلس مقدار التشهد ولم يتشهد لا يسجد. وجزم أصحاب الشافعي وغيرهم أنه يسجد لترك التشهد وإن أتى بالجلوس.

قوله: (فَلْيَجْلِسْ) زاد في رواية: «وَلَا سُهُوَّ عَلَيْهِ» وبها تمسك من قال: إنما السجود هو لفوات التشهد لا لفعل القيام. وإلى ذلك ذهب النخعي وعلقمة والأسود والشافعي في أحد قوليهِ. وذهبت العترة وأحمد بن حنبل إلى أنه يجب السجود لفعل القيام لما روي عن أنس رضي الله عنه أنه ﷺ «تَحَرَّكَ لِلْقِيَامِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَتَيْنِ مِنَ الْقَصْرِ عَلَى جِهَةِ السُّهُوِّ، فَسَبَّحُوا لَهُ فَقَعَدَ ثُمَّ سَجَدَ لِلْسُّهُوِّ» أخرجه البيهقي والدارقطني موقوفاً عليه. وفي بعض طرقه أنه قال: «هَذِهِ السُّنَّةُ» قال الحفاظ: ورجاله ثقات. وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي عن ابن عمر من حديثه بلفظ: «لَا سُهُوَّ إِلَّا فِي قِيَامٍ عَنْ جُلُوسٍ أَوْ جُلُوسٍ عَنْ قِيَامٍ» وهو ضعيف. واستدل بأحاديث الباب أن التشهد الأول ليس من فروض الصلاة، إذ لو كان فرضاً لما جبر بالسجود، ولم يكن بد من الإتيان به كسائر الفروض، وبذلك قال أبو حنيفة ومالك

لم يعلم ﷺ بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سألوه «أزيد في الصلاة؟». وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على فعل ذلك بعد السلام لتعذره قبله.

بَابُ التَّشَهُّدِ لِسُجُودِ السَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ

١٠٢٨ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ تَشَهُّدَ ثُمَّ سَلَّمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩٥)

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وصححه ابن حبان وضعفه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما. قالوا: والمحفوظ في حديث عمران أنه ليس فيه ذكر التشهد، وإنما تفرد به أشعث عن ابن سيرين، وقد خالف فيه غيره من الحفاظ عن ابن سيرين. وقد أخرج النسائي الحديث بدون ذكر التشهد وفي الباب عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كُنْتَ فِي صَلَاةٍ فَتَنَكَّكَ فِي ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَأَكْثَرَ ظَنِّكَ عَلَى أَرْبَعٍ تَشَهُّدْتَ ثُمَّ سَجَدْتَ سَجْدَتَيْنِ وَأَنْتَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ تُسَلَّمَ ثُمَّ تَشَهُّدْتَ أَيْضًا ثُمَّ تُسَلِّمُ» قال البيهقي: هذا حديث مختلف في رفعه، ومثله غير قوي، وهو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال البيهقي: مرسل. وقد ضعف الحافظ في الفتح إسناده هذا الحديث. وعن المغيرة بن شعبة عند البيهقي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَشَهُّدَ بَعْدَ أَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ». قال البيهقي: تفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي، ولا يفرح بما تفرد به: وقال في المعرفة: لا حجة فيما تفرد به لسوء حفظه وكثرة خطئه في الروايات انتهى.

وقد أخرج حديث المغيرة الترمذي من رواية هشام عن ابن أبي ليلى المذكور، ولم يذكر فيه التشهد بعد سجدي السهو. وعن عائشة عند الطبراني، وفيه: «وَتَشَهُّدِي وَأَنْصَرِفِي ثُمَّ أَسْجُدِي سَجْدَتَيْنِ وَأَنْتِ قَاعِدَةٌ ثُمَّ تَشَهُّدِي» الحديث. وفي إسناده موسى بن مطير عن أبيه وهو ضعيف وقد نسب إلى وضع الحديث. وقد استدلل بحديث عمران وما ذكر معه من الأحاديث على مشروعية التشهد في سجدي السهو، فإذا كان بعد السلام كما في حديث عمران، فقد حكى الترمذي عن أحمد وإسحاق أنه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية، ونقله أبو حامد الإسفراييني عن القديم من قول الشافعي، وفي مختصر المزني سمعت الشافعي يقول: إذا سجد بعد السلام تشهد، أو قبل السلام أجزاء التشهد

والشافعي والجمهور. وذهب أحمد وأهل الظاهر إلى وجوبه، وقد تقدّم الكلام على هذا الاستدلال والجواب عنه في شرح أحاديث التشهد.

قوله: «وَإِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسُ» فيه أنه لا يجوز العود إلى القعود والتشهد بعد الانتصاب الكامل، لأنه قد تلبس بالفرض فلا يقطعه ويرجع إلى السنة. وقيل: يجوز له العود ما لم يشرع في القراءة، فإن عاد عالمًا بالتحريم بطلت صلاته لظاهر النهي، ولأنه زاد قعودًا. وهذا إذا تعدّد العود، فإن عاد ناسيًا لم تبطل صلاته. وأما إذا لم يستتم القيام فإنه يجب عليه العود لقوله في الحديث: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ».

بَابُ مَنْ صَلَّى الرَّبَاعِيَّةَ خَمْسًا

١٠٢٧ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: وَمَا ذَلِكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤٢٠/١) (ت: ٣٩٢) (م: ٩٠/٥٧٢) (ن: ٣٢/٣) (د: ١٠١٩) (هـ: ١٢٠٥).

قوله: «صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا» في هذه الرواية الجزم، وقد تقدّم عن إبراهيم النخعي التردد والكل من طريقه عن علقمة عن ابن مسعود.

قوله: «فَقَالَ: وَمَا ذَلِكَ؟» وفي بعضها «فَقَالَ: لَا، وَمَا ذَلِكَ؟» بزيادة لا، وهي ثابتة في مسلم وأبي داود وبها يتبين أن إخبارهم كان بعد استفساره ﷺ لهم. والحديث يدل على أن من صلى خمسًا ساهيًا ولم يجلس في الرباعية أن صلاته لا تفسد. وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري: إنها تفسد وإن لم يجلس في الرباعية، قال أبو حنيفة: فإن جلس في الرباعية ثم صلى خمسة فإنه يضيف إليها ركعة أخرى وتكون الركعتان له نافلة. والحديث يرد ما قالاه. وإلى العمل بمضمونه ذهب الجمهور، وقد فرق مالك بين الزيادة القليلة والكثيرة من الساهي. قال القاضي عياض: إن مذهب مالك أنه إن زاد دون نصف الصلاة لم تبطل صلاته بل هي صحيحة، ويسجد للسهو، وإن زاد النصف وأكثر، فذهب ابن القاسم ومرف الرّحال إلى بطلانها. وقال عبد الرحمن بن حبيب وغيره: إن زاد ركعتين بطلت صلاته، وإن زاد ركعة فلا. وحكي عن مالك أنها لا تبطل مطلقًا. وقد استدلل بالحديث على أن سجدي السهو محلّهما بعد التسليم مطلقًا وليس فيه حجة على ذلك، لأنه

قوله: (وَلَقَدْ هَمَمْتُ) اللام جواب القسم، وفي البخاري وغيره: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ»، والهم: العزم، وقيل: دونه.

قوله: (فَأَحْرَقَ) بالتشديد، يقال: حرّقه: إذا بالغ في تحريقه. وفيه جواز العقوبة بإتلاف المال. والحديث استدللّ به القائلون بجوب صلاة الجماعة، لأنها لو كانت سنة لم يهدّد تاركها بالتحريق، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرّسول ﷺ ومن معه. ويمكن أن يقال: إنّ التهديد بالتحريق المذكور يقع في حقّ تارك فرض الكفاية لمشروعية قتال تارك فرض الكفاية. قال الحافظ: وفيه نظر، لأنّ التحريق الذي يفضي إلى القتل أخصّ من المقاتلة، ولأنّ المقاتلة إنّما تشرع فيها إذا تمّألاً للجميع على التّرك. وقد اختلفت أقوال العلماء في صلاة الجماعة فذهب عطاء والأوزاعي وإسحاق وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان وأهل الظاهر وجماعة، ومن أهل البيت أبو العباس إلى أنها فرض عين. واختلفوا، فبعضهم قال: هي شرط، روي ذلك عن داود ومن تبعه، وروي مثل ذلك عن أحمد وقال الباقر: إنها فرض عين غير شرط. وإليه ذهب الشافعي في أحد قوليّه، قال الحافظ: هو ظاهر نصّه وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه، وبه قال كثير من المالكية والحنفية إلى أنها فرض كفاية، وذهب الباقر إلى أنها سنة، وهو قول زيد بن عليّ والهادي والقاسم والنّاصر والمؤيد بالله وأبي طالب، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة. وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة، الأول: أنها لو كانت شرطاً أو فرضاً لبيّن ذلك عند التّوعدّ كذا قال ابن بطال. وردّ بأنّه ﷺ قد دلّ على وجوب الحضور وهو كافٍ في البيان. والثاني: أنّ الحديث يدلّ على خلاف المدعى وهو عدم الوجوب لكونه ﷺ همّ بالتّوجّه إلى المتخلفين، ولو كانت الجماعة فرضاً لما تركها. وفيه أنّ تركه لها حال التحريق لا يستلزم التّرك مطلقاً لإمكان أن يفعلها في جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده. الثالث: قال الباجي وغيره: إنّ الخبر ورد مورد الزّجر، وحقيقته غير مرادة، وإنّما المراد: المبالغة، ويرشد إلى ذلك وعيدهم بعقوبة لا يعاقبها إلا الكفّار. وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك. وأجيب بأنّ ذلك وقع قبل تحريم التعذيب بالنّار، وكان قبل ذلك جائزاً، على أنّه لو فرض أنّ هذا التّوعدّ وقع بعد التحريم لكان خصّصاً له فيجوز التحريق في عقوبة تارك الصلاة. الرابع: تركه ﷺ لتحريقهم بعد التهديد ولو كان واجباً لما عفا عنهم. قال عياض ومن تبعه: ليس في الحديث حجّة، لأنّه ﷺ همّ ولم يفعل.

الأول، وإذا كان قبل السّلام، فالجمهور على أنّه لا يعيد التّشهد. وحكى ابن عبد البرّ عن الليث أنّه يعيده. وعن البويطيّ والشافعي مثله، وخطوؤه في هذا النّقل فإنّه لا يعرف. وعن عطاء: يتخير. واختلف فيه عند المالكية. وحديث ابن مسعود يدلّ على مشروعية التّشهد في سجود السّهو قبل السّلام وفيه المقال الذي تقدّم. قال الحافظ في الفتح: قد يقال: إنّ الأحاديث الثلاثة، يعني حديث عمران وابن مسعود والمغيرة باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن. قال العلائي: وليس ذلك بعيداً، قد صحّ ذلك عن ابن مسعود في قوله: أخرجه ابن أبي شيبة. واعلم أنّ المراد بالتّشهد المذكور في سجود السّهو هو التّشهد المعهود في الصلاة لا كما قاله الإمام المهديّ في البحر: إنّ الشّهادتان في الأصحّ لعدم وجدان ما يدلّ على الاختصار على البعض من التّشهد الذي ينصرف إليه مطلق التّشهد.

أَبْوَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ بَابُ وَجُوبِهَا وَالْحَثُّ عَلَيْهَا

١٠٢٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَاتَوَهُمَّا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرَجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ خُطْبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ بَيُوتُهُمْ بِالنَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٦٥/٢) (خ: ٦٥٧) (م: ٦٥١ و ٢٥٢).

وَأَلْحَمَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ لَا مَا فِي بَيْتِ الْيَتِيمِ مِنَ النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ أَقَمْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَأَمَرْتُ فِتْيَانِي يُحْرِقُونَ مَا فِي الْبَيْتِ بِالنَّارِ».

الحديث الثاني في إسناده أبو معشر وهو ضعيف.

قوله: (أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ) فيه أنّ الصلّاة كلّها ثقيلة على المنافقين. ومنه قوله تعالى: «وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى» وإنّما كان العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرهما لقوّة الدّاعي إلى تركهم لهما، لأنّ العشاء وقت السّكون والراحة، والصّبح وقت لذة النّوم.

قوله: (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا) أي من مزيد الفضل.

قوله: (لَاتَوَهُمَّا) أي لأنّوا المحلّ الذي يصلّيان فيه جماعة وهو المسجد.

قوله: (وَلَوْ حَبَوًّا) أي زحفاً إذا منعهم مانع من المشي كما يزحف الصّغير، ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء: «وَلَوْ حَبَوًّا عَلَى الْمَرَافِقِ وَالرُّكَبِ».

زاد النووي: ولو كانت فرض عين لما تركهم. وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه لا بهم إلا بما يجوز له فعله لو فعله، والترك لا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا انزجروا بذلك، على أن رواية أحمد التي ذكرها المصنف فيها بيان سبب الترك. الخامس: أن التهديد لقوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة، وهو ضعيف، لأن قوله: «لا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ» بمعنى لا يحضرون وفي رواية لأحمد عن أبي هريرة: «الْعِشَاءُ فِي الْجَمْعِ» أي في الجماعة. وعند ابن ماجه من حديث أسامة: «لَيَتَّخِذَنَّ رَجُلَانِ عَنْ تَرْكِهِمُ الْجَمَاعَاتِ أَوْ لَأَحْرَقَنَّ يَوْمَهُمُ». السادس: أن الحديث ورد في الحث على مخالفة أهل النفاق والتحذير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة، ذكر ذلك ابن النير. السابع: أن الحديث ورد في حق المنافقين فلا يتم الدليل، وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم وبأنه ﷺ كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطويتهم، وقال: لا يتحدث الناس إن محمداً يقتل أصحابه. وتعقب هذا التعقب ابن دقيق العيد بأنه لا يتم إلا إن ادعى أن ترك معاينة المنافقين كان واجباً عليه ولا دليل على ذلك، وليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم. قال في الفتح: والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين لقوله ﷺ في صدر الحديث: «اتَّقُوا الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ» ولقوله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُونَ... إلخ»، لأن هذا الوصف يليق بهم لا بالمؤمنين، لكن المراد: نفاق المعصية لا نفاق الكفر. ويدل على ذلك قوله في رواية: «لا يَشْهَدُونَ الْعِشَاءَ فِي الْجَمْعِ» وقوله في حديث أسامة: «لا يَشْهَدُونَ الْجَمَاعَاتِ» وأصرح من ذلك ما في رواية أبي داود عن أبي هريرة: «ثُمَّ آتَى قَوْمًا يُصَلُّونَ فِي يَوْمِهِمْ لَيْسَتْ بِهِمْ عِلَّةٌ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نِفَاقَهُمْ نِفَاقٌ مَعْصِيَةٌ لَا نِفَاقٌ كُفْرٌ، لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَصَلِّي فِي بَيْتِهِ إِنَّمَا يَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ رِيَاءً وَسَمْعَةً، فَإِذَا خَلَا فِي بَيْتِهِ كَانَ كَمَا وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْكُفْرِ وَالِاسْتِهْزَاءِ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: خَرُوجُ الْمُؤْمِنِ مِنْ هَذَا الْوَعِيدِ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا النَّدَاءَ جَازَ لَهُمُ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ، بَلْ مِنْ جِهَةِ أَنَّ التَّخَلُّفَ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِمْ بَلْ هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ الْأَتِيِّ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا مُنَافِقٌ. وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ أَسْبَغٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمُومِي مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا شَهِدْتُهُمَا مُنَافِقٌ» يَعْنِي الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ. الثَّامِنُ: أَنَّ فَرِيضَةَ الْجَمَاعَةِ كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نَسَخَتْ، حَكَى

ذلك القاضي عياض. قال الحافظ: ويمكن أن يتقوى لبوت النسخ بالوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار. قال: ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي، لأن الأفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز. التاسع: أن المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات. وتعقب بأن الأحاديث مصرحة بالعشاء والفجر كما في حديث الباب وغيره ولا ينافي ذلك ما وقع عند مسلم من حديث ابن مسعود أنها الجمعة لاحتمال تعدد الواقعة كما أشار إليه النووي والمحِبُّ الطَّبْرِيُّ. وللحديث فوائد ليس هذا محل بسطها، وسيأتي التصريح بما هو الحق في صلاة الجمعة.

١٠٣٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا أَغْمَى قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيَصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاجِبْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٥٣) وَالتَّيْمِيُّ (١٠٩/٢).

١٠٣١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا ضَرِيرٌ شَامِخُ الدَّارِ وَلِي قَائِدٌ لَا يَلَايِمُنِي فَهَلْ تَجِدُ لِي رُخْصَةً أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟ قَالَ: أَتَسْمَعُ النَّدَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَا أَجَدُ لَكَ رُخْصَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٣/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٥٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٧٩٢)

الحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والطبراني، وزاد ابن حبان واحداً في رواية «فَأَبَيْهَا وَلَوْ خَبَوَا».

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَغْمَى) هو ابن أم مكتوم كما في الحديث الثاني.

قوله: (لَيْسَ لِي قَائِدٌ) في الحديث الآخر «وَلِي قَائِدٌ لَا يَلَايِمُنِي» ظاهره الثاني إذا كان الأعمى المذكور في حديث أبي هريرة هو ابن أم مكتوم. ويجمع بينهما إما بتعدد الواقعة أو بأن المراد بالمنفي في الرواية الأولى القائد الملازم، وبالمثبت في الثانية القائد الذي ليس بملازم.

قوله: (فَرُخَّصَ لَهُ)، إلى.

قوله: (قَالَ فَاجِبْ) قيل: إن الترخيص في أول الأمر اجتهاد منه ﷺ، والأمر بالإجابة بوحى من الله تعالى، وقيل: الترخيص مطلق مقيد بعدم سماع النداء، وقيل: إن الترخيص باعتبار العذر والأمر للندب، فكأنه قال: الأفضل لك والأعظم لأجرك أن تجيب وتحضر فأجب.

قوله: (وَلِي قَائِدٌ لَا يَلَايِمُنِي) قال الخطابي: يروى في هذا

مختصراً ومطولاً.

قوله: (وَلَقَدْ رَأَيْتَنَا) هذا فيه الجمع بين ضميري المتكلم فالتاء له خاصة والنون له مع غيره.

قوله: (وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا) يعني الصلوات الخمس المذكورة في أول الأثر. ولفظ مسلم: «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عِندًا سَالِمًا فَلْيُحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَ» ولفظ أبي داود: «حَافِظُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَ» ثُمَّ ذَكَرَ مُسْلِمُ الْفَرَّغَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَذَكَرَ غَيْرُهُ نَحْوَهُ.

قوله: (يُؤْتَى بِهِ يَهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ) أي بمسكه رجلان من جانبيه بعضديه يعتمد عليهما.

قوله: (حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ) قال النووي: في هذا كله تأكيد أمر الجماعة وتحمل المشقة في حضورها وإذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحَبَّ له حضورها انتهى.

والأثر استدلَّ به على وجوب صلاة الجماعة. وفيه أنه قول صحابي ليس فيه إلا حكاية المواظبة على الجماعة وعدم التخلُّف عنها، ولا يستدلُّ بمثل ذلك على الوجوب. وفيه حجة لمن خصَّ التَّوَعُّدَ بِالتَّحْرِيقِ بِالنَّارِ الْمُتَقَدِّمُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِالْمُتَأَخِّرِينَ.

١٠٣٣ - وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِسِتِّينَ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

١٠٣٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ بضعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢/ ٤٧٥) (خ: ٦٤٧) (م: ٦٤٩).

وفي الباب عن ابن مسعود عند أحمد بلفظ: «خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً كُلُّهَا مِثْلُ صَلَاتِهِ». وعن أبي بن كعب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَثُرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». وعن معاذ أشار إليه الترمذي وذكر لفظه ابن سيّد الناس في شرحه فقال: «فَضْلُ صَلَاةِ الْجَمْعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ». وعن أبي سعيد عند البخاري بلفظ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِخَمْسِ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» وعنه أيضًا عند أبي داود وسيأتي. وعن أنس عند الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب. وعن عائشة عند أبي العباس السراج بلفظ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمْعِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» وعن صهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت عند الطبراني

الحديث يلاومني بالواو، والصواب يلاثمني: أي يوافقني وهو بالهمزة المرسومة بالواو والهمزة فيه أصلية. وأما: الملاومة بالواو فهي من اللوم وليس هذا موضعه.

قوله: (رُخْصَةً) بوزن غرقة وقد تضم الحاء المعجمة بالإتباع، وهي التسهيل في الأمر والتيسير. والحديثان استدلَّ بهما القائلون بأن الجماعة فرض عين وقد تقدّم ذكرهم. وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه سأل هل له رخصة في أن يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة لسبب عذر؟ قيل: لا، ويؤيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين، ومن جملة العذر العمى إذا لم يجد قائدًا كما في حديث عتيان بن مالك وهو في الصحيح وسيأتي. ويدلُّ على ذلك حديث ابن عباس عند ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم أن النبي ﷺ قال: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عَذْرِهِ» قال الحافظ: وإسناده على شرط مسلم، لكن رجح بعضهم وقفه. وأجاب البعض عن حديث الأعمى بأن النبي ﷺ علم منه أنه يمشي بلا قائد لحذقه وذكرائه كما هو مشاهد في بعض العميان يمشي بلا قائد، لا سيما إذا كان يعرف المكان قبل العمى أو بتكرار المشي إليه استغنى عن القائد، ولا بد من التأويل لقوله تعالى «لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ»، وفي أمر الأعمى بحضور الجماعة مع عدم القائد ومع شكايته من كثرة السَّعَابِ والهَوَامِّ في طريقه كما في مسلم غاية الحرج. ولا يقال الآية في الجهاد، لأننا نقول هو من القصر على السبب، وقد تقرر في الأصول أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. واعلم أن الاستدلال بحديثي الأعمى وحديث أبي هريرة الذي في أول الباب على وجوب مطلق الجماعة فيه نظر، لأن الدليل أخص من الدعوى، إذ غاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي ﷺ في مسجده لسماع النداء ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المتخلفين إنهم لا يحضرون جماعته ولا يجمعون في منازلهم، ولقال لعتيان بن مالك: انظر من يصلي معك، ولجاز الترخيص للأعمى بشرط أن يصلي في منزله جماعة.

١٠٣٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتَنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُتَأَيِّمٌ مَعْلُومُ النَّفَاقِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالسَّيْمُونِيُّ (حم: ١/ ٣٨٢) (م: ٦٥٤) (د: ٥٥٠) (ن: ١٠٨/٢) (هـ: ٧٧٧).

هذا طرف من أثر طويل ذكره مسلم مطولاً، وذكره غيره

الجماعة في المسجد صلى منفردًا. قال ابن دقيق العيد: وهو الذي يظهر لي، وقال الحافظ: وهو الرأجح في نظري، قال: ولا يلزم من حل الحديث على ظاهره التسوية بين صلاة البيت والسوق، إذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية أن لا تكون إحداهما أفضل من الأخرى، وكذا لا يلزم منه أن تكون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفردًا، بل الظاهر أن التضعيف المذكور مختص بالجماعة في المسجد. والصلاة في البيت مطلقاً أولى منها في السوق لما ورد من كون الأسواق موضع الشياطين، والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد انتهى.

وقد استدلل بالحديثين وما ذكرنا معهما القائلون بأن صلاة الجماعة غير واجبة، وقد تقدم ذكرهم، لأن صيغة (أفصل) كما في بعض الفاظ حديث ابن عمر تدل على الاشتراك في أصل الفضل كما تقدم، وكذلك قوله في حديث أبي بن كعب: «أزكى» والمشارك ههنا لا بد أن يكون هو الإجزاء والصحة، وإلا فلا صلاة فضلاً عن الفضل والزكاة.

ومن أدلتهم على عدم الوجوب حديث: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ، فَصَلَّيَا مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ» وقد تقدم في باب الرخصة في إعادة الجماعة. ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ أَظْهَمَ النَّاسُ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْغَدُهُمْ إِلَيْهَا مُمْشِينَ فَأَبْغَدُهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِنَامِ أَظْهَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنَامُ» في رواية أبي كريب عن مسلم أيضاً «حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِنَامِ فِي جَمَاعَةٍ». ومن أدلتهم أيضاً «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ جَمَاعَةً مِنَ الْوَأَيْدِينَ عَلَيْهِ بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِفِعْلِهَا فِي جَمَاعَةٍ» وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. وهذه الأدلة توجب تأويل الأدلة القاضية بالوجوب بما أسلفنا ذكره. وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بلفظ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ» بأن المراد لا صلاة له كاملة، على أن في إسناده يحيى بن أبي دحية الكلبي المعروف بابي جناب بالجيم المكسورة، وهو كما قال الحافظ: ضعيف ومدلس وقد عنعن، وقد أخرجه بقي بن مخلد وابن ماجه وابن حبان والذارقطي والحاكم من طريق أخرى بإسناد قال الحافظ: صحيح بلفظ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ» ولكن قال الحاكم: وقفه أكثر أصحاب شعبة ثم أخرج له شاهداً عن أبي موسى الأشعري بلفظ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَأَرَاغَا صَحِيحًا

بطرق كلها ضعيفة، واتفقوا على خمس وعشرين، قال الترمذي: وعامة من روى عن النبي ﷺ إنما قالوا خمس وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال بسبع وعشرين. قال الحافظ في الفتح: لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع قال: خمساً وعشرين، لكن العمري ضعيف، وكذلك وقع عند أبي عوانة في مستخرجه، ولكنها شاذة مخالفة لرواية الحافظ، وروي بلفظ سبع وعشرين عن أبي هريرة عند أحمد، وفي إسناده شريك القاضي وفي حفظه ضعف. وقد اختلف، هل الرأجح رواية السبع والعشرين أو الخمس والعشرين؟ فقول: رواية الخمس، لكثرة روايتها، وقيل: رواية السبع، لأن فيها زيادة من عدل حافظ وقد جمع بينهما بوجود: منها أن ذكر القليل لا ينفي الكثير، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد. وقيل: إنه ﷺ أخبر بالخمس، ثم أخبره الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع، وتعقب بأنه محتاج إلى التأريخ وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه. وقيل: الفرق باعتبار قرب المسجد وبعده، وقيل: الفرق بحال المصلي كان يكون اعلم أو أخشع. وقيل: الفرق بإيقاعها في المسجد أو غيره. وقيل: الفرق بالمتنظر للصلاة وغيره. وقيل: الفرق بإدراكها كلها أو بعضها، قيل: الفرق بكثرة الجماعة وقتلهم. وقيل: السبع مختصة بالفجر والمشاء. وقيل: بالفجر والعصر، والخمس بما عدا ذلك. وقيل: السبع مختصة بالجمهورية، والخمس بالسرية، ورجحه الحافظ في الفتح، والرأجح عندي أولاً لدخول مفهوم الخمس تحت مفهوم السبع. واعلم أن التخصيص بهذا العدد من أسرار النبوة التي تقصر العقول عن إدراكها، وقد تعرض جماعة للكلام على وجه الحكمة وذكروا مناسبات، وقد طول الكلام في ذلك صاحب الفتح، فمن أحب الوقوف على ذلك رجع إليه.

قوله: (دَرْجَةٌ) هو عَمَرُ العدد المذكور وفي الروايات كلها: التعبير بقوله: (دَرْجَةٌ) أو حذف المميز إلا طرق أبي هريرة ففي بعضها «ضِعْفًا» وفي بعضها «جُرْزًا» وفي بعضها «دَرْجَةٌ» وفي بعضها «صَلَاةٌ»، ووجد هذا الأخير في بعض طرق أنس، والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة، ويحتمل أن يكون ذلك من التفتن في العبارة، والمراد: أنه يحصل له من صلاة الجماعة مثل أجر صلاة المنفرد سبعاً وعشرين مرة.

قوله: (عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ) مقتضاه أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت والسوق جماعة وفرادى ولكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر

فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ، وقد رواه البرّار موقوفاً. قال البيهقي: الموقوف أصح. ورواه العقيلي في الضعفاء من حديث جابر. ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة وضعفه. وقد تقرر أنّ الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب، وتيقية الأحاديث المشعرة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل، والتمسك به بما يقضي به الظاهر فيه إهدارٌ للأدلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز. فأعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب أنّ الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يخلّ بملازمتها ما أمكن إلا محرومٌ مشنومٌ، وأما أنها فرض عين أو كفاية أو شرطٌ لصحة الصلاة فلا. ولهذا قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق حديث أبي هريرة ما لفظه: وهذا الحديث يردّ على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطاً، لأنّ المفاضلة بينهما تستدعي صحتهما، وحمل النصّ على المنفرد لعذر لا يصح، لأنّ الأحاديث قد دلّت على أنّ أجره لا ينقص عمّا يفعله لولا العذر، فروى أبو موسى عن النبي ﷺ قال: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِمِثْلِ مَا كَانَ يَفْعَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا» رواه أحمد والبخاري وأبو داود. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا أَطْعَمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِمِثْلِ أَجْرِ مَنْ صَلَّاهَا وَخَفَّرَهَا لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْئًا» رواه أحمد وأبو داود والنسائي انتهى.

استدل المصنف رحمه الله بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النصّ على المنفرد لعذر، لأنّ أجره كاجر المجمع. والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده محمد بن طحلاء، قال أبو حاتم: ليس به بأس، وليس له عند أبي داود إلا هذا الحديث. وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيّب قال: خَفَرُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ الْمَوْتُ فَقَالَ: إِنِّي مُحَذِّكُكُمْ حَدِيثًا مَا أُحَذِّكُكُمْوهُ إِلَّا اخْتِسَابًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، وَفِيهِ: «فَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ غَيْرِ لَهُ، وَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّاهَا بَعْضًا وَبَقِيَ بَعْضٌ صَلَّى مَا أَدْرَكَ وَأَتَمَّ مَا بَقِيَ كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّاهَا فَأَتَمَّ كَانَ كَذَلِكَ».

١٠٣٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصلّاة في جماعة تعدل خمسين صلاة، فإذا صلاها في صلاة فلاة فأتتم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة». رواه أبو داود (٥٦٠).

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه، قال أبو داود: قال عبد

الواحد بن زياد في هذا الحديث: «صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة» وساق الحديث. قال المنذري: في إسناده هلال بن ميمون الجهني الرملي كنيته أبو المغيرة، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم الرّازي: ليس بقوي يكتب حديثه، وقد وثقه أيضاً غير ابن معين كما قال ابن رسلان. قوله: (فإذا صلاها في فلاة) هو أعم من أن يصلّيها منفرداً أو في جماعة، قال ابن رسلان: لكنّ حمله على الجماعة أولى، وهو الذي يظهر من السياق انتهى.

والأولى حمله على الانفراد، لأنّ مرجع الضمير في حديث الباب من قوله «صلاها» إلى مطلق الصلاة لا إلى المقيد بكونها في جماعة. ويدلّ على ذلك الرواية التي ذكرها أبو داود عن عبد الواحد بن زياد، لأنّه جعل فيها صلاة الرجل في الفلاة مقابلةً لصلاته في الجماعة، والمراد بالفلاة: الأرض المتسعة التي لا ماء فيها، والجمع: فلاة مثل حصاة وحصى. والحديث يدلّ على أفضلية الصلاة في الفلاة مع تمام الركوع والسجود وأنها تعدل خمسين صلاة في جماعة كما في رواية عبد الواحد، وعلى هذا الصلاة في الفلاة تعدل ألف صلاة ومائتين وخمسين صلاة في غير جماعة، وهذا إن كانت صلاة الجماعة تضاعف إلى خمسة وعشرين ضعفاً فقط، فإن كانت تضاعف إلى سبعة وعشرين كما تقدّم فالصلاة في الفلاة تعدل ألفاً وثلاثمائة وخمسين صلاة، وهذا على فرض أنّ المصلّي في الفلاة صلّى منفرداً، فإن صلّى في جماعة تضاعف العدد المذكور بحسب تضاعف صلاة الجماعة على الانفراد وفضل الله واسع. والحكمة في اختصاص صلاة الجماعة على بهذه المزية أنّ المصلّي فيها يكون في الغالب مسافراً، والسفر مظنة المشقة، فإذا صلاها المسافر مع حصول المشقة تضاعفت إلى ذلك المقدار، وأيضاً الفلاة في الغالب من مواطن الخوف والفرع لما جبلت عليه الطباع البشرية من التوحّش عند مفارقة النوع الإنساني، فالإقبال مع ذلك على الصلاة أمر لا يناله إلا من بلغ في التقوى إلى حدّ يقصر عنه كثير من أهل الإقبال والقبول. وإيضاً في مثل هذا الموطن تنقطع الوسوس التي تقود إلى الرياء، فأيقاع الصلاة فيها شأن أهل الإخلاص ومن ههنا كانت صلاة الرجل في البيت المظلم الذي لا يراه فيه أحدٌ إلا الله عزّ وجلّ أفضل الصلوات على الإطلاق، وليس ذلك إلا لانقطاع حبال الرياء الشيطانية التي يقتنص بها كثير من المتعبدین كيف لا تكون صلاة الفلاة مع انقطاع تلك الحبال وانضمام ما سلف إلى ذلك بهذه منزلة؟ والحديث أيضاً من حجج القائلين بأن الجماعة غير

واجبة، وقد قدمنا الكلام على ذلك.

بَابُ حُضُورِ النِّسَاءِ الْمَسَاجِدَ وَفَضْلِ صَلَاتِهِنَّ فِي بُيُوتِهِنَّ

١٠٣٦ - عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ بِسَائِزِكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِنُوا لَهُنَّ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ١٥١/٢) (خ: ٨٦٥١) (م: ٤٤٢) (د: ٥٦٧) (ن في الكبرى: ٧٨٥). وَفِي لَفْظٍ: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ أَنْ يَخْرُجْنَ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٦/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٦٦).

١٠٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنَعُوا إِسَاءَةَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلْيَخْرُجْنَ فَيَلَاتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٦٥).

حديث ابن عمر هو بنحو اللفظ الآخر في الصحيحين أيضًا بدون قوله: «وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ» وهذه الزيادة أخرجها ابن خزيمة في صحيحه. وللطبراني بإسناد حسن نحوه، ولها شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود، وحديث أبي هريرة أخرجه أيضًا ابن خزيمة من حديثه وابن حبان من حديث زيد بن خالد. وأخرج مسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمَسَّ طَبِيئًا» وأول حديث أبي هريرة متفق عليه من حديث ابن عمر كما عرفت.

قوله: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ بِسَائِزِكُمْ بِاللَّيْلِ» لم يذكر أكثر الرواة: «بِاللَّيْلِ» كذا أخرجه مسلم وغيره. وخص الليل بالذكر لما فيه من الستر بالظلمة. قال النووي: واستدل به على أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بإذنه لتوجه الأمر إلى الأزواج بالإذن. وتعبه ابن دقيق العيد بأن ذلك إن كان أخذًا بالمفهوم فهو مفهوم لقصر ضعيف، لكن يتقوى بأن يقال: إن منع الرجال نساءهم أمر متقرر، وإنما علق الحكم بالمسجد لبيان محل الجواز بقي ما عداه على المنع. وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الوجوب، لأنه لو كان واجبًا لا يبقى معنى للاستئذان، لأن ذلك إنما هو متحقق إذا كان المستأذن غيبرًا في الإجابة والرد. أو يقال: إذا كان الإذن لمن فيما ليس بواجب حقًا على الأزواج، فالإذن لمن فيما هو واجب من باب الأولى.

قوله: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ» مقتضى هذا النهي أن منع النساء من الخروج إلى المساجد مطلقًا إمَّا في الأزمان كما في هذه الرواية وكما في حديث أبي هريرة، أو مقيّدًا بالليل كما تقدّم، أو مقيّدًا بالفلس كما في بعض الأحاديث يكون محرّمًا على الأزواج. وقال

النَّوَوِيُّ: إِنَّ النَّهْيَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّزْيِيهِ وَسَيَّئِي الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ.

قوله: «وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ» أي صلاتهن في بيوتهن خيرٌ لمن من صلاتهن في المساجد لو علمن ذلك، لكنهن لم يعلمن فيسألن الخروج إلى الجماعة يعتقدن أن أجرهن في المساجد أكثر. ووجه كون صلاتهن في البيوت أفضل: الأمن من الفتنة، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة، ومن ثم قالت عائشة ما قالت.

قوله: «إِمَاءُ اللَّهِ» بكسر الهمزة أو المدّ جمع أمة.

قوله: «وَلْيَخْرُجْنَ فَيَلَاتِ» بفتح التاء المشاة وكسر الفاء: أي غير متطيّبات، يقال: امرأة تفلّة إذا كانت متغيرة الريح، كذا قال ابن عبد البر وغيره، وإنما أمرن بذلك ونهين عن التطيب كما في رواية مسلم المتقدمة عن زينب امرأة ابن مسعود لئلا يحرّكن الرجال بطيئهن. ويلحق بالطيب ما في معناه من المحركات لداعي الشهوة كحسّن الملابس والتحلّي الذي يظهر أثره والزينة الفاخرة. وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشّابة وغيرها، وفيه نظر، لأنها إذا عرت مما ذكر وكانت مستترّة حصل الأمن عليها ولا سبّما إذا كان ذلك بالليل.

١٠٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا امْرَأَةٌ أَصَابَتْ بِخُورًا فَلَا تَشْهَدَنَّ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٤٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٧٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٥٤١٨).

١٠٣٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ مَسَاجِدِ النِّسَاءِ فَعَرُ بُيُوتِهِنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠١/٦).

١٠٤٠ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مِنْ النِّسَاءِ مَا رَأَيْنَا لَمَنْعَهُنَّ مِنْ الْمَسْجِدِ كَمَا مَنَعَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ نِسَاءَهُمَا، قُلْتُ لِعُمَرَ: أَوْ مَنَعَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ نِسَاءَهُمَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٩١/٦) (م: ٤٤٥) (خ: ٨٦٩).

حديث أم سلمة أخرجه أبو يعلى أيضًا والطبراني في الكبير، وفي إسناده ابن لهيعة وقد تقدّم ما يشهد له. وأخرج أحمد والطبراني من حديث أم حُمَيْدٍ السَّاعِدِيَّةِ: «أَنَّهُمَا جَاءَتَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُحِبُّ الصَّلَاةَ مَعَكَ فَقَالَ ﷺ: فَذْ عَلِمْتُ، وَصَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي حُجْرَتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدٍ، وَصَلَاتُكَ فِي مَسْجِدٍ قَوْمِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ» قال الحافظ: وإسناده حسن. وأخرج أبو داود

داود (٥٥٦) وابن ماجه (٧٨٢).

الحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده عبد الرحمن بن مهران مولى بني هاشم.
قال في التّريب: مجهول، وقال في الخلاصة: وثقه ابن حبان انتهى.

وبقية رجاله رجال الصّحيح.

قوله ﷺ: «إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا أُنْبِئُهُمْ إِلَيْهَا مَشَى» فيه التصريح بأن أجر من كان مسكنه بعيداً من المسجد أعظم ممن كان قريباً منه وكذلك.

قوله: «الْأَبْعَدُ فَلَا يُبْعَدُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَكْثَرُ أَجْراً» وذلك لما ثبت عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خُمُسًا وَعِشْرِينَ ذَرْجَةً، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ وَأَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَ لَهُ بِهَا ذَرْجَةً وَخَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ». الحديث.

ولما أخرجه أبو داود عن سعيد بن المسيّب عن رجل من الصحابة مرفوعاً، وفيه: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَرْفَعْ قَدَمَهُ الْيُمْنَى إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ حَسَنَةً، وَلَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ الْيُسْرَى إِلَّا خَطَّ اللَّهُ عَنْهُ سَيِّئَةً، فَلْيُقَرَّبْ أَحَدُكُمْ أَوْ يَلْبَعُدْ». الحديث.

ولما أخرجه مسلم عن جابر قال: «خَلَّتِ الْبَقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ، قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا بَنِي سَلَمَةَ وَيَارَكُمْ تَكْتَبُ أَثَارَكُمْ».

١٠٤٣ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَخُدَّةً، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٠/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٥٤) وَالتَّيَمِيُّ (١٠٤/٢) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٥).

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم وأشار ابن المديني إلى صحته، وفي إسناده عبد الله بن أبي نصير، قيل: لا يعرف، لأنه ما روى عنه غير أبي إسحاق السبيعي، لكن أخرجه الحاكم من رواية العيزار بن حريش عنه فارتفعت جهالة عينه، وأورد له الحاكم شاهداً من

من حديث ابن مسعود قال: قال ﷺ: «صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي حُجْرَتِهَا، وَصَلَاتُهَا فِي مَخْدَعِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا».

قوله: (أَصَابَتْ بِخُورًا) فيه دليل على أن الخروج من النساء إلى المساجد إنما يجوز إذا لم يصحب ذلك ما فيه فتنة كما تقدّم وما هو في تحريك الشهوة فوق البخور داخل بالأولى.

قوله: (فَلَا تَشْهَدُنَ) في بعض النسخ هكذا بزيادة نون التوكيد، وفي بعضها بحذفها، وظاهر النهي التحريم.

قوله: (رَأَى مِنَ النِّسَاءِ مَا رَأَيْنَا لَمَنْعَهُنَّ) يعني من حسن الملابس والطيب والزينة والتبرّج، وإنما كان النساء يخرجن في الحرط والأكسية والشملات الغلاظ. وقد تمسك بعضهم في منع النساء من المساجد مطلقاً بقول عائشة، وفيه نظر، إذ لا يترتب على ذلك تغيير الحكم، لأنها علقت على شرط لم يوجد في زمانه ﷺ، بل قالت ذلك بناءً على ظنّ ظنته فقالت: «لَوْ رَأَى لَمَنْعٌ» فيقال عليه لم ير ولم يمنع وظنها ليس بحجة.

قوله: (كَمَا مَنَعَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ نِسَاءَهُمَا) هذا وإن كان موقوفاً فحكمه الرفع، لأنه لا يقال بالرأي، وقد روى نحوه عبد الرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح.

قوله: (قَالَتْ نَعَمْ) يحتمل أنها تلقته عن عائشة، ويحتمل أن يكون عن غيرها. وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفاً، أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح. ولفظه: «قَالَتْ: كُنْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ يَتَخَذْنَ أَرْجُلًا مِنْ خَشَبٍ يَتَشَرَّفْنَ لِرِجَالٍ فِي الْمَسَاجِدِ، فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِنَ الْمَسَاجِدَ وَسَلَّطَ عَلَيْهِنَّ الْعِصْفَةَ». وقد حصل من الأحاديث المذكورة في هذا الباب أن الإذن للنساء من الرجال إلى المساجد إذا لم يكن في خروجهن ما يدعو إلى الفتنة من طيب أو حلي أو أي زينة واجب على الرجال، وأنه لا يجب مع ما يدعو إلى ذلك ولا يجوز، ويجرم عليهن الخروج لقوله: «فَلَا تَشْهَدُنَ» وصلاتهن على كل حال في بيوتهن أفضل من صلاتهن في المساجد.

بَابُ فَضْلِ الْمَسْجِدِ الْأَبْعَدِ وَالْكَثِيرِ الْجَمْعِ

١٠٤١ - عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا أُنْبِئُهُمْ إِلَيْهَا مَشَى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٦٢).

١٠٤٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَبْعَدُ فَلَا يُبْعَدُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَكْثَرُ أَجْراً». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٨/٢) وَأَبُو

قال الحافظ: وفيه نظرٌ لثبوت زيادة الباء في الأحاديث الصحيحة كحديث: «عَلَيْكُمْ بِرُحْصَةِ اللَّهِ، فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ، وَعَلَيْكِ بِالْمَرْءِ». قوله: (فَمَا أَذْرَكْتُمْ) قال الكرمانى: الفاء جواب شرط محذوف: أي إذا ثبت لكم ما هو أولى بكم فما أدرکتُمْ فصلوا. قال في الفتح: أو التقدير إذا فعلتم فما أدرکتُمْ فصلوا: أي فعلتم الذي آمركم به من السكينة وترك الإسراع.

قوله: (وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيُّمُوا) أي اكملوا. وقد اختلف في هذه اللفظة في حديث أبي قتادة، فرواية الجمهور «فَأَيُّمُوا» ورواية معاوية بن هشام عن شيان «فَأَقْضُوا»، كذا ذكره ابن أبي شيبة عنه. ومثله روى أبو داود، وكذلك وقع الخلاف في حديث أبي هريرة كما ذكر المصنف. قال الحافظ: والحاصل أن أكثر الروايات ورد بلفظ: «فَأَيُّمُوا» وأقلها بلفظ

«فَأَقْضُوا»، وإنما يظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين التمام والقضاء مغايرة، لكن إذا كان مخرج الحديث واحداً واختلف في لفظه منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى، وهذا كذلك، لأن القضاء وإن كان يطلق على الفاتية غالباً لكنه يطلق على الأداء أيضاً، ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾، ويرد لمعان آخر، فيحمل قوله هنا: «فَأَقْضُوا» على معنى الأداء، والفراغ فلا يغير قوله: «فَأَيُّمُوا» فلا حجة لمن تمسك برواية: «فَأَقْضُوا» على أن ما أدركه مع الإمام هو آخر صلاته حتى يستحب له الجهر في الركعتين الأخريتين وقراءة السورة وترك القنوت بل هو أولها وإن كان آخر صلاة إمامه، لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدمه. وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخره لما احتاج إلى إعادة التشهد. وقول ابن بطال: إنه ما تشهد إلا لأجل السلام، لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الإيراد المذكور. واستدل ابن المنذر لذلك أيضاً أنهم أجمعوا على أن تكبيرة الافتتاح لا تكون إلا في الركعة الأولى، وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور فإنهم قالوا: إن ما أدرك مع الإمام هو أول صلاته إلا أنه يقضي مثل الذي فاته من قراءة السورة مع أم القرآن في الرباعية، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين. وكان الحجة فيه قول علي رضي الله عنه: «مَا أَذْرَكْتَ مَعَ الْإِمَامِ فَهُوَ أَوْلَى صَلَاتِكَ، وَأَقْضَى مَا سَبَقَكَ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ» أخرجه البيهقي. وعن إسحاق المزني أنه لا يقرأ إلا أم القرآن فقط، قال الحافظ: وهو القياس.

حديث قيات بن أشيم وفي إسناده نظر. وأخرجه البرار والطبراني. وعبد الله المذكور وثقه ابن حبان.

قوله: (أَزَكُّ مِنْ صَلَاتِهِ وَخَذَهُ) أي أكثر أجراً وأبلغ في تطهير المصلي وتكفير ذنوبه، لما في الاجتماع من نزول الرحمة والسكينة دون الانفراد.

قوله: (وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) فيه أن ما كثر جمعه فهو أفضل مما قل جمعه، وأن الجماعات تتفاوت في الفضل وأن كونها تعدل سبعاً وعشرين صلاة يحصل بمطلق الجماعة، والرجل مع الرجل جماعة كما رواه ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي أنه قال: الرجل مع الرجل جماعة لما التضعيف خمساً وعشرين انتهى. وقد أخرج ابن ماجه عن أبي موسى والبخاري في معجم الصحابة عن الحكم بن عمار التميمي أن النبي ﷺ قال: «إِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ». وأحاديث التضاعف إلى هذا المقدار التي تقدم ذكرها لا ينافي الزيادة في الفضل لما كان أكثر، لا سيما مع وجود النص المصرح بذلك كما في حديث الباب.

بَابُ السَّغْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ بِالسَّكِينَةِ

١٠٤٤ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ رَجُلٍ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: مَا شَأْنُكُمْ؟ قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيُّمُوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حـم: ٣٠٦/٥) (خ: ٦٣٥) (م: ٦٠٣).

١٠٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاثْبُتُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِعُوا فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيُّمُوا. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حـم: ٢٧٠/٢) (خ: ٦٣٦) (م: ٦٠٢/١٥٤٦) (د: ٥٧٢) (ن: ٢١٤/٢) (هـ: ٧٧٥). وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ وَأَخْمَدُ فِي رِوَايَةٍ «فَأَقْضُوا» وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ «إِذَا ثُوبٌ بِالصَّلَاةِ فَلَا يَسْعَى إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ، وَلَكِنْ لِيَمْسِسَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، فَصَلَّ مَا أَذْرَكْتَ، وَأَقْضِ مَا سَبَقَكَ».

قوله: (جَلْبَةٌ) بجيم ولا موحدة ومفتوحات: أي أصواتهم حال حركتهم.

قوله: (فَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ) ضبطه القرطبي بنصب السكينة على الإغراء، وضبطه النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال، وفي رواية للبخاري: «وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ» وقد استشكل بعضهم دخول الباء، لأنه متعد بنفسه كقوله تعالى: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ»

بَابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْإِمَامُ مِنَ التَّخْفِيفِ

١٠٤٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ فَلِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ». وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، لَكِنَّهُ لَهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ (حم: ٤٨٦/٢) (خ: ٧٠٣) (م: ٤٦٧) (د: ٧٩٤) (ن: ٩٤/٢).

١٠٤٧ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا». وَفِي رِوَايَةٍ: «مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢٦٢/٣) (خ: ٧٠٦) (م: ٤٦٩ و ١٩٠).

١٠٤٨ - وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا فَاسْمَعْ بِكَاءِ الصَّبِيِّ فَاتَّجَوَّزْ فِي صَلَاتِي مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةٍ وَجِدْ أَمْرًا مِنْ بَكَائِهِ» وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ وَالتَّيَّمِيَّ، لَكِنَّهُ لُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ (حم: ١٠٩/٣) (خ: ٧٠٩) (م: ٤٧٠/١٩٢) (ت: ٣٧٦) (هـ: ٩٨٩).

قوله: (فَلْيُخَفِّفْ) قال ابن دقيق العيد: التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية، فقد يكون الشيء خفيفاً بالنسبة إلى عادة قوم، طويلاً بالنسبة إلى عادة آخرين. قال: وقول الفقهاء: لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسيحات، لا يخالف ما ورد عن النبي ﷺ أنه كان يزيد على ذلك، لأن رغبة الصحابة في الخير لا تقتضي أن يكون ذلك تطويلاً.

قوله: (فَإِنْ فِيهِمْ) في رواية في البخاري للكشميهني: (فَإِنْ مِنْهُمْ) وفي رواية: (فَإِنْ خَلْفَهُ) وهو تعليق للأمر بالتخفيف، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم من يتصف بإحدى الصفات المذكورة لم يضر التطويل، ويرد عليه أنه يمكن أن يجيء من يتصف بأحدها بعد الذخوز في الصلاة. وقال اليعمرى: الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة، فينبغي للأئمة التخفيف مطلقاً. قال: وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر، وهي مع ذلك تشرع ولو لم تشق عملاً بالغالب، لأنه لا يدري ما يطرا عليه وهنا كذلك.

قوله: (فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ وَالسَّقِيمُ وَالْكَبِيرُ) المراد بالضعيف هنا: ضعيف الخلقة، وبالسقيم من به مرض. وفي رواية للبخاري: (فَإِنْ مِنْهُمْ الْمَرِيضُ وَالضَّعِيفُ) والمراد بالضعيف في هذه الرواية: ضعيف الخلقة بلا شك. وفي رواية للبخاري أيضاً عن ابن مسعود: (فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ وَالْكَبِيرُ وَذَا الْحَاجَةِ) وكذلك في رواية أخرى له من حديثه، والمراد بالضعيف في هاتين الروايتين

قوله: (إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِمَامَةَ) هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة «إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ فِي مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ، وَأَيْضًا سَامِعَ الْإِمَامَةَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْرَاعِ، لِأَنَّهُ يَنْتَحِقُ إِدْرَاكُ الصَّلَاةِ كُلِّهَا فَيَنْتَهِي عَنِ الْإِسْرَاعِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى. وَقَدْ لَحِظَ بَعْضُهُمْ مَعْنَى غَيْرِ هَذَا فَقَالَ: الْحِكْمَةُ فِي التَّقْيِيدِ بِالْإِقَالَةِ أَنَّ الْمَسْرِعَ إِذَا أَقَامَتْ الصَّلَاةَ يَصِلُ إِلَيْهَا فَيَقْرَأُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَلَا يَحْصِلُ تَمَامُ الْخُشُوعِ فِي التَّرْتِيلِ وَغَيْرِهِ، بَخْلَافٍ مِنْ جَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ قَدْ لَا تَقَامُ حَتَّى يَسْتَرِيحَ. وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ الْإِسْرَاعَ لَمَنْ جَاءَ قَبْلَ الْإِقَامَةِ. وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَصْرِيحِ قَوْلِهِ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ»، لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ مَا قَبْلَ الْإِقَامَةِ، وَإِنَّمَا قُبِدَ الْحَدِيثُ الثَّانِي بِالْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْحَامِلُ فِي الْغَالِبِ عَلَى الْإِسْرَاعِ.

قوله: (وَالْوَقَارُ) قال عياض والقرطبي: هو بمعنى السكينة وذكر على سبيل التأكيد. وقال النووي: الظاهر أن بينهما فرقاً وأن السكينة: التآني في الحركات واجتناب العبث. والوقار في الهيئة بغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات.

قوله: (وَلَا تُسْرِعُوا) فيه زيادة تأكيد فيستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة «فَلَا تَفْعَلُوا» بالاستعجال المفضي إلى عدم الوقار، وأما الإسراع الذي لا ينافي الوقار لمن خاف فوت التكبيرة فلا، كذا روي عن إسحاق بن راهويه.

والحديثان يدلان على مشروعية المشي إلى الصلاة على سكينه ووقار وكراهية الإسراع والسعي. والحكمة في ذلك ما تبّه عليه ﷺ كما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا كَانَ يَنْمِيذُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ» أَي أَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُصَلِّي فَيَنْبَغِي لَهُ اعْتِمَادُ مَا يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي اعْتِمَادَهُ وَاجْتِنَابُ مَا يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي اجْتِنَابَهُ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْبَابِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا لَمْ تَحْسَبْ لَهُ تِلْكَ الرُّكْعَةُ لِلأَمْرِ بِاتِّمَامِ مَا فَاتَهُ، لِأَنَّهُ فَاتَهُ الْقِيَامُ وَالْقِرَاءَةُ فِيهِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَهُوَ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَمَاعَةٍ، بَلْ حَكَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي جِزَاءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، عَنْ كُلِّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالضَّبْعِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. وَقَوَاهُ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ السَّبْكِيُّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ. وَقَدْ قَدَّمْنَا الْبَحْثَ عَنْ هَذَا فِي بَابِ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ وَإِنْصَانِهِ إِذَا سَمِعَ إِمَامَهُ. قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ الْحَدِيثَيْنِ مَا لَفْظُهُ: وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ مَا أَدْرَكَهُ الْمَسْبُوقُ آخِرَ صَلَاتِهِ، وَاحْتِجَّ مَنْ قَالَ بِخِلَافِهِ بِلَفْظَةِ الْإِتِمَامِ. أَنْتَهَى. وَقَدْ عَرَفْتَ الْجَمْعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ.

المريض، ويصح أن يراد من فيه ضعف، وهو أعم من الحاصل بالمرض أو بنقصان الخلقة. وزاد مسلم من وجوه آخر في حديث أبي هريرة: «والصغير» وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص: «والخامل والمرضع». وله من حديث عدي بن حاتم: «والعابر السبيل».

قوله: «فَلْيُطَوَّلْ مَا شَاءَ» ولمسلم: «فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ» أي عَفْفاً أو مطوِّلاً. واستدل بذلك على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت، وهو المصحح عند بعض الشافعية. قال الحافظ: وفيه نظر، لأنه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة: «إِنَّمَا التَّغْرِيطُ أَنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْآخَرَى» أخرجه مسلم. وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل، ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كان مراعاة ترك المفسدة أولى. واستدل بعمومه أيضاً على جواز تطويل الاعتدال من الركوع وبين السجدين.

قوله: (لَكِنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ) في إسناده محمد بن عبد الله القاضي، ضعفه الجمهور ووثقه ابن معين وابن سعد. وقد أخرج حديث عثمان المذكور مسلم في صحيحه.

قوله: (يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ وَيُكَلِّمُهَا) فيه أن مشروعية التخفيف لا تستلزم أن تبلغ إلى حد يكون سببه عدم تمام أركان الصلاة وقراءتها، وأن من سلك طريق النبي ﷺ في الإيجاز والتمام لا يشتكى منه تطويل. وروى ابن أبي شيبة أن الصحابة كانوا يتؤمن ويوزون ويبادرون الوسوسة، فينب العلة في تخفيفهم.

قوله: (إِنِّي أَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ) في رواية للبخاري: «إِنِّي لَا قُومُ فِي الصَّلَاةِ».

قوله: (وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا) فيه أن من قصد في الصلاة الإتيان بشيء مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافاً لأشهب.

قوله: (فَأَسْمَعُ بِكَاءِ الصَّبِيِّ) فيه جواز إدخال الصبيان المساجد، وإن كان الأولى تنزيه المساجد عمن لا يؤمن حدثه فيها لحديث: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ» وقد تقدم.

قوله: (فَأَنْتَجَوْزُ) فيه دليل على مشروعية الرق بالمومنين وسائر الأتباع ومراعاة مصالحهم، ودفع ما يشق عليهم وإن كانت المشقة يسيرة وإيثار تخفيف الصلاة للأمر يحدث.

قوله: (لَكِنَّهُ لَهْمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ) هو في البخاري ولفظه: «إِنِّي لَا دَخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا فَأَسْمَعُ بِكَاءِ الصَّبِيِّ فَأَنْتَجِزُ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدٍ أَوْ مِنْ بَكَاءٍ».

واحديث الباب تدل على مشروعية التخفيف للأئمة وترك

بَابُ إِطَالَةِ الْإِمَامِ الرُّكْعَةَ الْأُولَى وَانْتِظَارِ مَنْ

أَحْسَنَ بِهِ دَاخِلًا يُدْرِكُ الرُّكْعَةَ

فِيهِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَقَدْ سَبَقَ.

١٠٤٩ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «لَقَدْ كَانَتْ الصَّلَاةُ تُقَامُ فَيَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى الْبَيْعِ فَيَقْضِي حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْتِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِمَّا يَطْوِلُهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٥) وَمُسْلِمٌ (٤٥٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٢٥) وَالتَّيْمِيُّ (١٦٤/٢).

١٠٥٠ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعَادَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّى لَا يُسْمَعَ وَتُفْعَ قَدَمٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٥٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٠٢).

حديث أبي قتادة تقدم مع شرحه في باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأولين من أبواب صفة الصلاة، وفيه بعد ذكر أنه كان يطول في الأولى قال: فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى. وحديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضاً البزار

فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا فَعُودًا أَجْمَعُونَ، فَتَقَيَّ عَلَيْهِ (حم: ٢/ ٢٣٠) (خ: ٧٣٤) (م: ٤١٤). وفي لفظ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يَكْبُرَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٣٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٠٣).

في الباب غير ما ذكر المصنف عن عائشة عند الشيخين وأبي داود وابن ماجه. وعن جابر عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه، وعن ابن عمر عند أحمد والطبراني. وعن معاوية عند الطبراني في الكبير. قال العراقي: ورجاله رجال الصحيح. وعن أسيد بن حضير عند أبي داود وعبد الرزاق. وعن قيس بن فهيد عند عبد الرزاق أيضًا. وعن أبي أمامة عند ابن حبان في صحيحه. قوله: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَّ بِهِ» لفظ (إِنَّمَا) من صيغ الحصر عند جماعة من أئمة الأصول والبيان. ومعنى الحصر فيها: إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه. واختار الأمدى أنها لا تفيد الحصر وإنما تفيد تأكيد الإثبات فقط. ونقله أبو حيان عن البصريين، وفي كلام الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ما يقتضي نقل الاتفاق على إفادتها للحصر، والمراد بالحصر هنا حصر الفائدة في الاقتداء بالإمام والاتباع له ومن شأن التابع أن لا يتقدم على المتبوع ومقتضى ذلك ألا يخالفه في شيء من الأحوال التي فصلها الحديث ولا في غيرها قياساً عليها، ولكن ذلك مخصوص بالأفعال الظاهرة لا الباطنة وهي ما لا يطلع عليه المأموم كالتبعية فلا يضر الاختلاف فيها، فلا يصح الاستدلال به على من جوز اتمام من يصلي الظهر بمن يصلي العصر، ومن يصلي الأداء بمن يصلي القضاء، ومن يصلي الفرض بمن يصلي النفل وعكس ذلك، وعامة الفقهاء على ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام، وترك مخالفته له في نية أو غيرها، لأن ذلك من الاختلاف، وقد نهى عنه ﷺ بقوله: «فَلَا تَخْتَلِفُوا». وأجيب بأنه ﷺ قد بين وجوه الاختلاف فقال: «فَلِإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا... الخ»، ويتعقب بإلحاق غيرها بها قياساً كما تقدم. وقد استدلل بالحديث أيضاً القائلون بأن صحة صلاة المأموم لا تتوقف على صحة صلاة الإمام إذا بان جنباً أو محدثاً أو عليه نجاسة خفية، وبذلك صرح أصحاب الشافعي بناءً على اختصاص النهي عن الاختلاف بالأمر المذكور في الحديث، أو بالأمر التي يمكن المؤتم الاطلاع عليها.

وسياقه أتم، وفي إسناده رجل مجهول لا يعرف، وسمّاه بعضهم طرفه الحضرمي وهو مجهول كما قال الأذري وفيه وفي حديث أبي قتادة وأبي سعيد مشروعية التطويل في الركعة الأولى من صلاة الظهر وغيرها، وقد قدمنا الكلام على ذلك في أبواب صفة الصلاة. وقد استدلل القائلون بمشروعية تطويل الركعة الأولى لانتظار الداخل ليدرك فضيلة الجماعة بتلك الرواية التي ذكرناها من حديث أبي قتادة، أعني قوله: «فَطَنَّا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُدْرِكَ النَّاسَ الرُّكْعَةَ الْأُولَى». واستدلوا أيضاً بحديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب. وقد حكى استحباب ذلك ابن المنذر عن الشعبي والنخعي وأبي عجلان وابن أبي ليلى من التابعين. وقد نقل الاستحباب أبو الطيب الطبري عن الشافعي في الجديد. وفي التجريد للمحاملي نسبة ذلك إلى القديم وأن الجديد كراهته وذهب أبو حنيفة ومالك والأوزاعي وأبو يوسف وداود والهادوية إلى كراهة الانتظار، واستحسنه ابن المنذر، وشدد في ذلك بعضهم وقال: أخاف أن يكون شركاً، وهو قول محمد بن الحسن، وبالحق بعض أصحاب الشافعي فقال: إنه مبطل للصلاة. وقال أحمد وإسحاق فيما حكاه عنهما ابن بطال: إن كان الانتظار لا يضر بالمأمومين جاز، وإن كان يضر ففيه الخلاف. وقيل: إن كان الداخل ممن يلزم الجماعة انتظره الإمام وإلا فلا، روى ذلك النووي في «شرح المذهب» عن جماعة من السلف. وقد استدلل الخطابي في المعالم على الانتظار المذكور بحديث أنس المتقدم في الباب الأول في التخفيف عند سماع بقاء الصبي فقال: فيه دليل على أن الإمام وهو راعٍ إذا أحسن بداخل يريد الصلاة معه كان له أن ينتظره راعياً ليدرك فضيلة الركعة في الجماعة، لأنه إذا كان له أن يحذف من طول الصلاة لحاجة إنسان في بعض أمور الدنيا كان له أن يزيد فيها لعبادة الله تعالى، بل هو أحق بذلك وأولى، وكذلك قال ابن بطال. وتعقبهما ابن المنير والقرطبي بأن التخفيف ينافي التطويل فكيف يقاس عليه؟ قال ابن المنير: وفيه مغايرة للمطلوب، لأن فيه إدخال مشقة على جماعة لأجل واحد، وهذا لا يرد على أحمد وإسحاق لتقيدهما الجواز بعدم الضرر للمؤتمين كما تقدم. وما قاله هو أعدل المذاهب في المسألة، ومثله قال أبو ثور.

بَابُ وَجُوبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ وَالنَّهْيِ عَنْ مُسَابَقَتِهِ

١٠٥١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ

قوله: (فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا) فيه أنَّ المأموم لا يشرع في التكبير إلا بعد فراغ الإمام منه، وكذلك الركوع والرفع منه والسجود. ويدل على ذلك أيضاً قوله في الرواية الثانية «وَلَا تُكَبِّرُوا وَلَا تَرْكَعُوا وَلَا تُسْجِدُوا» وكذلك سائر الروايات المشتملة على النهي وسياطي. وقد اختلف في ذلك هل هو على سبيل الوجوب أو الندب؟ والظاهر الوجوب من غير فرق بين تكبيرة الإحرام وغيرها.

قوله: (وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) فيه دليل لمن قال: إنه يقتصر المؤتم في ذكر الرفع من الركوع على قوله: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وقد قدمنا بسط ذلك في باب ما يقول: في رفعه من الركوع من أبواب صفة الصلاة، وقد قدمنا أيضاً الكلام على اختلاف الروايات في زيادة الواو وحذفها.

قوله: (وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قُعُوداً) فيه دليل لمن قال: إنَّ المأموم يتابع الإمام في الصلاة قاعداً وإن لم يكن المأموم معذوراً، وإليه ذهب أحمد وإسحاق والأوزاعي وأبو بكر بن المنذر وداود وبقية أهل الظاهر، وسياطي الكلام على ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجالس.

قوله: (أَجْمَعُونَ) كذا في أكثر الروايات بالرفع على التأكيد لضمير الفاعل في قوله: «صَلُّوا» وفي بعضها بالنصب على الحال.

١٠٥٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا يَخْشَى أَخَذَكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يُحَوِّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟». رَوَاهُ الْجَنَائِدُ (ح: ٥٠٤/٢) (خ: ٦٩١) (م: ٤٢٧) (د: ٦٢٣) (ت: ٥٨٢) (ن: ٩٦٢/٢) (ه: ٩٦١).

١٠٥٣ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي إِمَامُكُمْ فَلَا تُسَبِّحُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْقُعُودِ وَلَا بِالْأَنْصِرَافِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٢/٣) وَمُسْلِمٌ (٤٢٦). ١٠٥٤ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جَبَلُ الْإِمَامِ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَلَا تَرْفَعُوا حَتَّى يَرْفَعَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٢).

قوله: (أَمَّا يَخْشَى أَخَذَكُمْ) أما مخففة حرف استفتاح مثل ألا، وأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهي هنا استفهام توبيخ.

قوله: (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ) زاد ابن خزيمة «فِي صَلَاتِهِ» والمراد الرفع من السجود. ويدل على ذلك ما وقع في رواية حفص بن عمر: «الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَالْإِمَامُ سَاجِدٌ...» وفيه

تعمّب على من قال: إنَّ الحديث نصٌّ في المنع من تقدّم المأموم في الرفع من الركوع والسجود معاً، وليس كذلك بل هو نصٌّ في السجود ويلتحق به الركوع لكونه في معناه. ويمكن الفرق بينهما بأنَّ السجود له مزيد مزينة، لأنَّ العبد أقرب ما يكون فيه من ربه وأما التقدّم على الإمام في الخفض للركوع والسجود فقيل: يلحق به من باب الأولى، لأنَّ الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل، والركوع والسجود من المقاصد، وإذا دلَّ الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فأولى أن يجب فيما هو مقصد. قال الحافظ: ويمكن أن يقال: ليس هذا بواضح لأنَّ الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله. قال: وقد ورد الزجر عن الرفع والخفض قبل الإمام من حديث أخرجه البزار عن أبي هريرة مرفوعاً «الَّذِي يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ إِنَّمَا نَاصِيئَتُهُ بَيْنَ شَيْطَانٍ» وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفاً وهو المحفوظ.

قوله: (أَوْ يُحَوِّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ.. إلخ) الشك من شعبة، وقد رواه الطيالسي عن حماد بن سلمة وابن خزيمة عن حماد بن زبير ومسلم عن يونس بن عبيد والربيع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بغير تردّد، فأما الحمادان فقالا: «رَأْسُ» وأما الربيع فقال: «وَجْهٌ» وأما يونس فقال: «صُورَةٌ» والظاهر أنه من تصرف الرواة. قال عياض: هذه الروايات متفقة لأنَّ الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه. قال الحافظ: لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضاً. وأما الرأس فرواها أكثر وهي أشمل فهي المعتمد، وخصّ وقوع الوعيد عليها لأنَّ بها وقعت الجنائية. وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعد عليه بالمسخ وهو أشدّ العقوبات، وبذلك جزم النووي في شرح المهذب، ومع القول بالتحريم فالجمهور على أنَّ فاعله يائم وتجزئه صلاته، وعن ابن عمر: تبطل، وبه قال أحمد في رواية، وأهل الظاهر بناءً على أنَّ النهي يقتضي الفساد والوعيد بالمسخ في معناه. وقد ورد التصريح بالنهي في رواية أنس المذكورة في الباب عن السبق بالركوع والسجود والقيام والقعود. وقد اختلف في معنى الوعيد المذكور، فقيل: يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوي، فإنَّ الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الإمام، ويرجح هذا المجاز أنَّ التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين لكن ليس في الحديث ما يدلُّ على أنَّ ذلك يقع ولا بدّ، وإنما يدلُّ على كون فاعله متعرّضاً لذلك، ولا يلزم من التعرّض للشيء وقوعه، وقيل: هو على ظاهره إذ لا مانع من

قوله: (وَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا) فيه أنَّ المأموم لا يشرع في التكبير إلا بعد فراغ الإمام منه، وكذلك الركوع والرفع منه والسجود. ويدل على ذلك أيضاً قوله في الرواية الثانية «وَلَا تُكَبِّرُوا وَلَا تَرْكَعُوا وَلَا تُسْجِدُوا» وكذلك سائر الروايات المشتملة على النهي وسياطي. وقد اختلف في ذلك هل هو على سبيل الوجوب أو الندب؟ والظاهر الوجوب من غير فرق بين تكبيرة الإحرام وغيرها.

قوله: (وَإِذَا صَلَّى قَاعِداً فَصَلُّوا قُعُوداً) فيه دليل لمن قال: إنَّ المأموم يتابع الإمام في الصلاة قاعداً وإن لم يكن المأموم معذوراً، وإليه ذهب أحمد وإسحاق والأوزاعي وأبو بكر بن المنذر وداود وبقية أهل الظاهر، وسياطي الكلام على ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجالس.

قوله: (أَجْمَعُونَ) كذا في أكثر الروايات بالرفع على التأكيد لضمير الفاعل في قوله: «صَلُّوا» وفي بعضها بالنصب على الحال.

١٠٥٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا يَخْشَى أَخَذَكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يُحَوِّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟». رَوَاهُ الْجَنَائِدُ (ح: ٥٠٤/٢) (خ: ٦٩١) (م: ٤٢٧) (د: ٦٢٣) (ت: ٥٨٢) (ن: ٩٦٢/٢) (ه: ٩٦١).

١٠٥٣ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي إِمَامُكُمْ فَلَا تُسَبِّحُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْقُعُودِ وَلَا بِالْأَنْصِرَافِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٢/٣) وَمُسْلِمٌ (٤٢٦). ١٠٥٤ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جَبَلُ الْإِمَامِ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَلَا تَرْفَعُوا حَتَّى يَرْفَعَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣٢).

قوله: (أَمَّا يَخْشَى أَخَذَكُمْ) أما مخففة حرف استفتاح مثل ألا، وأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهي هنا استفهام توبيخ.

قوله: (إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ) زاد ابن خزيمة «فِي صَلَاتِهِ» والمراد الرفع من السجود. ويدل على ذلك ما وقع في رواية حفص بن عمر: «الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَالْإِمَامُ سَاجِدٌ...» وفيه

جواز وقوع ذلك. وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على جواز وقوع المسخ في هذه الأمة. وأما ما ورد من الأدلة القاضية برفع المسخ عما فهو المسخ العام. وتما يبعد الجواز المذكور ما عند ابن حبان بلفظ: «أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ كَلْبٍ» لانتفاء المناسبة التي ذكروها من بلاد الحمار. وتما يبعده أيضاً إيراد الوعيد بالأمر المستقبل، وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة، ولو كان المراد التشبيه بالحمار لأجل البلاء لقال مثلاً: فرأسه رأس حمار، ولم يحسن أن يقال له: إذا فعلت ذلك صرت بليداً، مع أن فعله المذكور إنما نشأ عن البلاء. واستدل بالأحاديث المذكورة على جواز المقارنة. ورد بأنها دللت بمنطوقها على منع المسابقة، وبمفهومها على طلب المتابعة، وأما المقارنة فمستكوت عنها.

قوله: (وَلَا بِالْأَنْصِرَافِ) قال النووي: المراد بالانصراف: السلام انتهى.

ويحتمل أن يكون المراد النهي عن الانصراف من مكان الصلاة قبل الإمام لفائدة أن يدرك المؤتم الدعاء، أو لاحتمال أن يكون الإمام قد حصل له في صلاته سهو فيذكر وهو في المسجد ويعود له كما في قصة ذي الدين. وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس أن النبي ﷺ «حَضَّهُمْ عَلَى الصَّلَاةِ وَنَهَاهُمْ أَنْ يُنْصَرِفُوا قَبْلَ أَنْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ». وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود بإسناد رجاله ثقات أنه قال: «إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ وَلِلرَّجُلِ حَاجَةٌ فَلَا يَنْتَظِرُهُ إِذَا سَلَّمَ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ بِوَجْهِهِ، وَإِنْ فَضَّلَ الصَّلَاةَ التَّسْلِيمَ» وروي عنه أنه كان إذا سلم لم يلبث أن يقوم أو يتحول من مكانه.

بَابُ انْعِقَادِ الْجَمَاعَةِ بِاثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ

١٠٥٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بِتْ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةً، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ أَصَلِّي مَعَهُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي وَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ». وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَفِي لَفْظٍ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ ابْنُ عَشْرِ، وَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، قَالَ: وَأَنَا يَوْمَئِذٍ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٤٧).

قوله: (بت) في رواية: «بِتْتُ».

قوله: (يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ) قد تقدم الكلام في صلاة الليل.

قوله: (وَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ) يحتمل المساواة ويحتمل التقدم والتأخر قليلاً. وفي رواية: «فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ» وهو ظاهر في المساواة. وعن بعض أصحاب الشافعي: يستحب أن يقف المأموم

دونه قليلاً، وليس عليه فيما أعلم دليل. وفي الموطأ عن عبد الله بن مسعود قال: دخلت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالهاجرة فوجدته يسبح، فقممت وراءه، فقرأني حتى جعلني حذاءه عن يمينه. والحديث له فوائد كثيرة، منه ما يوجب له المصنف من انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي وليس على قول من منع من انعقاد إمامة من معه صبي فقط دليل، ولم يستدل لهم في البحر إلا بمحدث: «رُفِعَ الْقَلَمُ» ورفع القلم لا يدل على عدم صحة صلاته وانعقاد الجماعة به ولو سلم لكان مخصصاً بمحدث ابن عباس ونحوه وقد ذهب إلى أن الجماعة لا تنعقد بصبي: الهادي والناصر المؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه. وذهب الشافعي والإمام يحمي إلى الصحة من غير فرق بين الفرض والنفل. وذهب مالك وأبو حنيفة في رواية عنه إلى الصحة في النافلة. ومنها صحة صلاة التوافل جماعة وقد تقدم بعض الكلام على ذلك وسيأتي بقيته.

ومنها: أن موقف المؤتم عن يمين الإمام. وقال سعيد بن المسيب: إن موقف المؤتم الواحد عن يسار الإمام، ولم يتابع على ذلك لمخالفته للأدلة. وقد اختلف في صحة صلاة من وقف عن اليمين فليل: لا تبطل بل هي صحيحة وهو قول الجمهور، وتمسكوا بعدم بطلان صلاة ابن عباس لوقوفه عن اليسار لتقريره ﷺ له على أول صلاته. وقيل: تبطل وإليه ذهب أحمد والهادوية، قالوا: وتقريره ﷺ لابن عباس لا يدل على صحة صلاة من وقف من أول الصلاة إلى آخرها عن اليسار علماً، وغاية ما فيه تقرير من جهل الموقف والجهل عذراً، وسيأتي الكلام على الموقف للمؤتم الواحد والاثنتين والجماعة في أبواب مواقف الإمام والمأموم.

ومنها جواز الالتزام بمن لم ينو الإمامة وقد يوجب البخاري لذلك، وفي المسألة خلاف، والأصح عند الشافعية أنه لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينوي الإمام الإمامة. واستدل لذلك ابن المنذر بمحدث انس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي رَمَضَانَ، قَالَ: فَجُئْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، وَجَاءَ آخَرٌ فَقَامَ إِلَى جَنْبِي حَتَّى كُنَّا رَهْطًا، فَلَمَّا أَحْسَنَ النَّبِيُّ ﷺ بَنَّا تَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، الْحَدِيثَ، وَسَيَّئِي، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ ابْتِدَاءً وَاتَّمَّوْا هَمَّ بِهِ ابْتِدَاءً وَأَقْرَهُمْ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ. وَذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ النَّافِلَةِ وَالْفَرِيضَةِ، فَشَرَطَ أَنْ يَنْوِيَ فِي الْفَرِيضَةِ دُونَ النَّافِلَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَخَذَهُ، فَقَالَ: أَلَا رَجُلٌ يَصَدِّقُ عَلَى هَذَا قِيَصَلِّي مَعَهُ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَدْ حَسَنَ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

١٠٥٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

«مِنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ وَاقْبَضَ أَهْلَهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَمِيعًا كَبَّرَ مِنَ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٥١).

الحديث. ذكر أبو داود أنَّ بعضهم لم يرفعه ولا ذكر أبا هريرة وجعله كلام أبي سعيد، وبعضهم رواه موقوفًا، وقد أخرجه النسائي وابن ماجه مسندًا وفيه مشروعية إيقاظ الرجل أهله بالليل للصلاة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى وَاقْبَضَ امْرَأَتَهُ، فَإِنْ أَبَتْ نَضَعُ فِي وَجْهِهَا الْمَاءَ، رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَةً قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّتْ وَاقْبَضَتْ زَوْجَهَا، فَإِنْ أَبَى نَضَعَتْ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ» وفي إسناده محمد بن عجلان، وقد وثقه أحمد ويحيى وأبو حاتم واستشهد به البخاري، وأخرج له مسلم في المتابعة وتكلم فيه بعضهم. وحديث الباب استدل به على صحة الإمامة وانعقادها برجل وامرأة وإلى ذلك ذهب الفقهاء ولكنه لا يخفى أنَّ قول: «فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَمِيعًا» محتمل لأنه يصدق عليهما إذا صلى كل واحد منهما ركعتين منفردًا أو معًا صليًا جميعًا ركعتين، أي كل واحد منهما فعل الركعتين ولم يفعلهما أحدهما فقط، ولكن الأصل صحة الجماعة وانعقادها بالمرأة مع الرجل كما تتعقد بالرجل مع الرجل، ومن منع ذلك فعليه الدليل، ويؤيد ذلك ما أخرجه الإسماعيلي في مستخرجه عن عائشة أنها قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْمَسْجِدِ صَلَّى بِنَا» وقال: إنه حديث غريب. وقد روى الشافعي وابن أبي شيبة والبخاري تعليقًا عن عائشة أنها كانت تأتم بغلامها. وحكى المهدي في البحر عن العترة أنه لا يؤم الرجل امرأة، واستدل لذلك بقوله ﷺ: «أَخْرَوْهُنَّ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ» وقوله: «شَرُّ صُفُوفِ النِّسَاءِ أَوَّلُهُنَّ» وليس في ذلك ما يدل على المطلوب. واستدل أيضًا بأن عليًا رضي الله عنه منع من ذلك، قال: وهو توقيف. وجعله من التوقيف دعوى مجردة لأن المسألة من مسائل الاجتهاد، وليس المنع مذهبًا لجميع العترة فقد صرح الهادي أنه يجوز للرجل أن يؤم بالحارم في التوافل وجوز ذلك المنصور بالله مطلقًا.

بَابُ انْفِرَادِ الْمَأْمُومِ بِعُذْرٍ

تَبَيَّنَ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى فِي صَلَاةِ الْخُوفِ تَفَارِقُ الْإِمَامَ وَتُتِمُّ وَهِيَ مُفَارِقَةٌ لِعُذْرٍ.

١٥٥٧ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَوْمَ قَوْمِهِ، فَدَخَلَ حَرَامًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهُ نَحْلَهُ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ مَعَ الْقَوْمِ، فَلَمَّا رَأَى مُعَاذًا طَوَّلَ تَجَوُّزَ فِي صَلَاتِهِ وَلَجَّ بِنَحْلِهِ يَسْقِيهِ، فَلَمَّا قَضَى مُعَاذَ الصَّلَاةَ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ، قَالَ: إِنَّهُ لَمُنَاقِقٌ

يُتَجَلَّ عَنْ الصَّلَاةِ مِنْ أَجْلِ سَقْيِ نَحْلِهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ حَرَامٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمُعَاذٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي أُرَدْتُ أَنْ أَسْقِيَ نَحْلًا لِي، فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ لِأَصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ، فَلَمَّا طَوَّلَ تَجَوُّزَ فِي صَلَاتِي وَلَجَّ بِنَحْلِي أَسْقِيَهُ، فَرَّعَهُ أَنِّي مُنَاقِقٌ، فَأَجَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ فَقَالَ: أَفَتَأْنِ أَنْتَ؟ أَفَتَأْنِ أَنْتَ؟ لَا تَطَوَّلْ بِهِمْ، اقْرَأْ بِ: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، «وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا» وَتَوَحُّبِهِمَا» (حم: ١٠١/٣).

١٥٥٨ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ فَقَرَأَ فِيهَا «افْتَرَبَتِ السَّاعَةُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْرُغَ فَصَلَّى وَذَهَبَ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ قَوْلًا شَدِيدًا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاعْتَذَرَ إِلَيْهِ وَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَغْضَلُ فِي نَحْلٍ وَخَفْتُ عَلَى الْمَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَعْنِي لِمُعَاذٍ: صَلِّ بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَتَوَحُّبَهَا مِنَ السُّورِ. رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (حم: ٣٥٥/٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، فَإِنْ قِيلَ فَبِی الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ الَّذِي فَارَقَ مُعَاذًا سَلَّمَ ثُمَّ صَلَّى وَخَذَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَا بَنَى بَلَّ اسْتَأْنَفَ، قِيلَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: إِنَّ مُعَاذًا اسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّهُمَا قَصَصَانِ وَقَعْنَا فِيهِ وَتَقَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ، إِمَّا لِرَجُلٍ أَوْ لِرَجُلَيْنِ.

هذه القصة قد رويت على أوجه مختلفة، ففي بعضها لم يذكر تعيين السورة التي قراها معاذ ولا تعيين الصلاة التي وقع ذلك فيها كما في رواية أنس المذكورة. وفي بعضها أنَّ السورة التي قراها «افْتَرَبَتِ السَّاعَةُ»، والصلاة: العشاء، كما في حديث بريدة المذكور. وفي بعضها أنَّ السورة التي قراها: البقرة، والصلاة: العشاء، كما في حديث جابر الذي أشار إليه المصنف. وفي بعضها أنَّ الصلاة: المغرب كما في رواية أبي داود والنسائي وابن حبان، ووقع الاختلاف أيضًا في اسم الرجل، فقيل حرام بن ملحان، وقيل: حزم بن أبي كعب، وقيل: حارث، وقيل: سليم، وقيل سليمان، وقيل غير ذلك. وقد جمع بين الروايات بتعدد القصة، وتَمَّ جمع بينها بذلك ابن حبان في صحيحه.

قوله: (تَبَيَّنَ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْأُولَى.. إلخ) سيأتي بيان ذلك في كتاب صلاة الخوف.

قوله: (فَدَخَلَ حَرَامًا) بالحاء والراء المهملتين ضدَّ حلال ابن ملحان بكسر الميم وسكون اللام بعدها حاء مهملة.

قوله: (فَلَمَّا طَوَّلَ) يعني معاذًا وكذلك قوله: «فَرَّعَهُ». قوله: (أَنِّي مُنَاقِقٌ) في رواية للبخاري: «فَكَانَ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ» وللمستملى «تَنَاولَ مِنْهُ» وفي رواية ابن عيينة: «فَقَالَ لَهُ: أَنَا فُتِّتُ بِمَا

اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السور التي أمره بقرائها. ويحتمل أن يكون النهي وقع أولاً لما يخشى من تغير بعض من يدخل في الإسلام، ثم لما اطمأنت نفوسهم ظن أن المانع قد زال فقرا باقتربت، لأنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، فصادف صاحب الشغل، كذا قال الحافظ، وجمع النووي باحتمال أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فانصرف رجل، ثم قرأ اقتربت في الثانية فانصرف آخر. وقد استدلل المصنف بحديث أنس وبريدة رضي الله عنهما المذكورين على جواز صلاة من قطع الانتماء بعد الدخول فيه لعذر وأتم لنفسه. وجمع بينه وبين ما في الصحيحين من أنه سلم ثم استأنف بتعدد الواقعة. ويمكن الجمع بأن قول الرجل: «تَجَوَّزْتُ فِي صَلَاتِي» كما في حديث أنس، وكذلك قوله: «فَصَلَّى وَذَهَبَ» كما في حديث بريدة لا ينافي الخروج من صلاة الجماعة بالتسليم واستئنافها فرادى والتجوز فيها، لأن جميع الصلاة توصف بالتجوز كما توصف به بقيتها. ويؤيد ذلك ما رواه النسائي بلفظ: «فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ فَصَلَّى فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ» وفي رواية لسلیم: «فَانْخَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ ثُمَّ صَلَّى وَخَذَهُ». وغاية الأمر أن يكون ما في حديثي الباب محتملاً، وما في الصحيحين وغيرهما مبيّناً لذلك.

بَابُ انْتِقَالِ الْفَرْدِ إِمَامًا فِي النَّوَافِلِ

١٠٥٩ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ فَجِئْتُ فَقُمْتُ خَلْفَهُ، وَقَامَ رَجُلٌ فَقَامَ إِلَى جَنْبِي، ثُمَّ جَاءَ آخَرٌ حَتَّى كُنَّا رَهْطًا، فَلَمَّا أَحْسَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا خَلْفَهُ تَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ فَصَلَّى صَلَاةً لَمْ يُصَلِّهَا عِنْدَنَا، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْبَلْتُمْ بِنَا اللَّيْلَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى مَا صَنَعْتُ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣١/٣) وَمُسْلِمٌ (١١٠٤).

١٠٦٠ - وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً، قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: مِنْ حَصِيرٍ فِي رَمَضَانَ فَصَلَّى فِيهَا لَيْلًا، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقْعُدُ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُمْ مِنْ صَنِيعِكُمْ فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٣١).

١٠٦١ - وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي حُجْرَتِهِ وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ فَرَأَى النَّاسَ شَخْصَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ نَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، فَاصْتَبَحُوا فَتَحَدَّثُوا، فَقَامَ رَسُولُ

فُلَانٍ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ وَلَا يَتَيْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ مَعَاذًا قَالَ ذَلِكَ أَوَّلًا ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُهُ لِلرَّجُلِ، بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ بَلَغَهُ الرَّجُلُ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَغَيْرِهِ.

وعند النسائي قال معاذ: «لَيْنَ أَصْبَحْتُ لَا ذِكْرُنَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَمِلْتُ عَلَى نَاصِحٍ لِي» الْحَدِيث. ويجمع بين الروایتين بأن معاذًا سبقه بالشكوى، فلما أرسل له جاء فاشتكى من معاذ.

قوله: (أَفْتَانُ أَنْتَ؟) في رواية مرتين، وفي رواية ثلثًا، وفي رواية: «أَفَانْتُ» وفي رواية: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ فَأَتَانَا؟» وفي رواية: «يَا مُعَاذُ لَا تَكُنْ فَأَتَانَا» الْحَدِيث، الفتنة هنا أن التطويل يكون سببًا لخروجهم من الصلاة ولترك الصلاة في الجماعة.

قوله: (لَا تَطُولُ بِهِمْ) فيه أن التطويل منهى عنه فيكون حرامًا ولكنه أمر نهي كما تقدّم، ففيه لمعاد عن التطويل لأنه كان يقرأ بهم سورة البقرة، واقتربت الساعة.

قوله: (اقْرَأْ بِ: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا») الأمر بقراءة هاتين السورتين متفق عليه من حديث جابر كما تقدّم في أبواب القراءة. وفي رواية للبخاري من حديثه «وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ الْمُفَصَّلِ» وفي رواية لسلیم بزيادة «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى» وفي رواية له بزيادة «اقْرَأْ بِ: «اسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»» وفي رواية لعبد الرزاق بزيادة: «وَالضُّحَى»، وفي رواية للحميدي بزيادة: «وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْجَبُوجِ»، وفيه أن الصلاة بمثل هذه السور تخفيف، وقد يعد ذلك من لا رغبة له في الطاعة تطويلًا.

قوله: (العشاء) كذا في معظم روايات البخاري وغيره. وفي رواية: المغرب كما تقدّم، فيجمع بما سلف من التعدّد، أو بأن المراد بالمغرب العشاء مجازًا وإلا لما في الصحيح أصح وأرجح قوله: «اقتربت الساعة» في الصحيحين وغيرهما أنه قرأ بسورة البقرة كما أشار إلى ذلك المصنف. وفي رواية لسلیم «قرأ بسورة البقرة أو النساء على الشك». وفي رواية السراج «قرأ بالبقرة والنساء بلا شك». وقد قرئ الحافظ في الفتح إسناد حديث بريدة، ولكنه قال: هي رواية شاذة، وطريق الجمع الحمل على تعدّد الواقعة كما تقدّم، أو ترجيح ما في الصحيحين مع عدم الإمكان كما قال بعضهم: إن الحمل بتعدد الواقعة مشكوك، لأنه لا يظن بمعاذ أن يأمره النبي ﷺ بالتخفيف ثم يعود. وأجيب عن ذلك باحتمال أن يكون معاذ قرأ أولاً بالبقرة، فلما نهاه قرأ

اللَّهُ ﷻ يُصَلِّي اللَّيْلَةَ ثَانِيَةً، فَقَامَ نَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٢٩)

قوله: (فَقَامَتْ خَلْفَهُ) فيه جواز قيام الرجل الواحد خلف الإمام. وسيأتي في أبواب: موقف الإمام والمأموم ما يدل على خلاف ذلك.

قوله: (كُنَّا رَهْطًا) قال في القاموس: الرَّهْط: قوم الرجل وقبيلته. ومن ثلاثة أو سبعة إلى عشرة أو ما دون العشرة وما فيهم امرأة، ولا واحد له من لفظه، الجمع أرهط وأرهاط وأرهيط.

قوله: (فَلَمَّا أَحَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّا خَلْفَهُ تَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ) لعله فعل ذلك مخافة أن يكتب عليهم كما في سائر الأحاديث، وليس في تجوَّزه ﷻ ودخوله منزله ما يدل على عدم جواز ما فعلوه، لأنه لو كان غير جائز لما قرَّره على ذلك بعد علمه به وإعلامهم له.

قوله: (اتَّخَذَ حُجْرَةً) أكثر الروايات بالراء وللكتشيبي بالزاي.

قوله: (جَعَلَ يَقْعُدُ) أي يصلي من عود لئلا يراه الناس فيأثموا به.

قوله: (مِنْ صَنِيعِكُمْ) بفتح الصاد وإثبات الياء وللأكثر بضم الصاد وسكون التَّوْن وليس المراد صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وصاحوا به ليخرج إليهم وحصب بعضهم الباب لظنهم أنه نام كما ذكر ذلك البخاري في الاعتصام من صحيحه، وزاد فيه «حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْكُمْ، وَلَوْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ مَا قُتِمْتُ بِهِ».

قوله: (فَإِنْ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ) المراد بالصلاة الجنس الشامل لكل صلاة، فلا يخرج عن ذلك إلا المكتوبة لاستثنائها وما يتعلق بالمسجد كتحية وهل تدخل في ذلك ما وجب لعارض كالمنذورة؟ فيه خلاف. والمراد بالمرء: جنس الرجل، فلا يدخل في ذلك النساء لما تقدّم من أن صلاتهن في بيوتهن المكتوبة وغيرها أفضل من صلاتهن في المساجد، قال النووي: إنما حث على النافلة في البيت لكونه أبعد من الرياء وأخفى، ولتبرك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة، وعلى هذا يمكن أن يخرج قوله: (فِي بَيْتِهِ) غيره ولو أمن فيه من الرياء.

قوله: (إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) المراد بها الصلوات الخمس، قيل: ويدخل في ذلك ما وجب بعارض كالمنذورة.

قوله: (فِي حُجْرَتِهِ) ظاهره أن المراد حجرة بيته ويدل عليه ذكر جدار الحجرة وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى بن

سعيد عند أبي نعيم بلفظ: «كَانَ يُصَلِّي فِي حُجْرَةٍ مِنْ حُجَرِ أَزْوَاجِهِ ﷻ» ويحتمل أن تكون الحجرة التي احتجرتها في المسجد بالحصير كما في بعض الروايات، وكما تقدّم في حديث زيد بن ثابت. ولأبي داود وعمر بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصير على باب بيتها. قال في الفتح: فإما أن يجعل على التعداد أو على الجواز في الجدار وفي نسبة الحجرة إليها. والأحاديث المذكورة تدل على ما بوب له المصنف رحمه الله من جواز انتقال المفرد إماماً في النوافل وكذلك في غيرها لعدم الفارق. وقد قدّمنا الخلاف في ذلك في باب انعقاد الجماعة باثنين. وقد استدلل البخاري في صحيحه بحديث عائشة. المذكور على جواز أن يكون بين الإمام وبين القوم المؤمن به حائط أو ستر.

بَابُ الْإِمَامِ يَتَّقِلُ مَأْمُومًا إِذَا اسْتَخْلَفَ فَحَضَرَ مُسْتَخْلَفُهُ

١٠٦٢ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ، فَخَانَتْ الصَّلَاةَ نَجَاءَ السُّؤْدُنِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: أَتُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأُيْم؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَّفَّتَ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُمُكْتُ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُثَبِّتَ إِذْ أَمَرْتُكَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَاةٍ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمُ التَّصْفِيقَ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْتَجِ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ أَلْفَيْتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٣٢/٥ (خ: ٦٨٤) (م: ٤٢١) (د: ٩٤١) (ن: ٨٢/٢). وفي رواية لأحمد وأبي داود والنسائي قال: «كَانَ يُقَالُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَلَبَّغَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَنَابَهُمْ بَعْدَ الظُّهْرِ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ وَقَالَ: يَا بِلَالُ إِنْ حَضَرَتِ الصَّلَاةَ وَلَمْ أَتِ فَمَرُّ أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، قَالَ: فَلَمَّا حَضَرَتِ الْعَصْرُ أَقَامَ بِلَالُ الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ فَتَقَدَّمَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ».

قوله: (ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ) أي ابن مالك بن الأوس، والأوس أحد قبيلي الأنصار، وهما الأوس والخزرج، وبنو عمرو بن عوف بطن كبير من الأوس. وسبب ذهابه ﷻ

على ذلك يدل على ما قاله البعض من أن سلوك طريقة الأدب خير من الامتثال. ويؤيد ذلك عدم إنكاره ﷺ على علي رضي الله عنه لما امتنع من محو اسمه في قصة الحديبية، وقد قدمنا الإشارة إلى هذا المعنى في أبواب صفة الصلاة.

قوله: (أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ) ظاهره أن الإنكار إنما حصل لكثرة لا لملطفه، ولكن قوله: (إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ) يدل على منع الرجال منه مطلقاً.

قوله: (الْتَفَتَ إِلَيْهِ) بضم المثناة على البناء للمجهول، وفي رواية للبخاري: (فَأَنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَّا الْتَفَتَ). والحديث يدل على ما بوب له المصنف من جواز انتقال الإمام مأموماً إذا استخلف فحضر مستخلفه وأدعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي ﷺ، وأدعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره. ونوقض أن الخلاف ثابت، وأن الصحيح المشهور عند الشافعية الجواز. وروي عن ابن القاسم الجواز أيضاً.

وللحديث فوائد ذكر المصنف رحمه الله تعالى بعضها فقال فيه: من العلم أن المشي من صف إلى صف يليه لا يبطل، وأن حمد الله لأمر يحدث والتنبية بالتسبيح جائزان، وأن الاستخلاف في الصلاة لعذر جائز من طريق الأولى، لأن قصاره وقوعها بإمامين انتهى. ومن فوائد الحديث جواز كون المراء في بعض صلاته إماماً وفي بعضها مأموماً. وجواز رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والتناء وجواز الالتفات للحاجة، وجواز مخاطبة المصلي بالإشارة، وجواز الحمد والشكر على الوجاهة في الدين، وجواز إمامة المفضل للفاضل، وجواز العمل القليل في الصلاة، وغير ذلك من الفوائد.

١٠٦٣ - وَحَنَ عَائِشَةُ قَالَتْ: «مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفْسِهِ خَفَةً، فَخَرَجَ يَهْدِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ، فَأَوَازًا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَانَكَ، ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِماً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَاعِداً، يَتَقَدَّي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/ ٣٤) (خ: ٧١٣) (م: ٩٦٨ و ٩٥٥ و ٩٦٩). وَلِلْبُخَارِيِّ فِي رِوَايَةٍ: «فَخَرَجَ يَهْدِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَلِمُسْلِمٍ: «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُهُمُ التَّكْبِيرَ».

قوله: (مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) هو مرض موته ﷺ.

قوله: (مُرُوا أَبَا بَكْرٍ) استدل بهذا على أن الأمر بالأمر

إليهم كما في الرواية التي ذكرها المصنف وقد ذكر نحوها البخاري في الصلح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم «أَنَّ أَهْلَ قُبَاءَ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامُوا بِالْحِجَارَةِ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: اذْهَبُوا نُصَلِّحْ بَيْنَهُمْ» وله فيه من رواية غسان عن أبي حازم «فَخَرَجَ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ» وله أيضاً في الأحكام من صحيحه من طريق حماد بن زيد «أَنَّ تَوَجُّهَهُ كَانَ يُغَدُّ أَنْ صَلَّى الظُّهْرَ، وَلِلطَّبْرَانِيِّ أَنَّ الْخَبَرَ جَاءَ بِذَلِكَ، وَقَدْ أَذَّنَ لِبَلَاءِ لَصَلَاةِ الظُّهْرِ.

قوله: (فَحَاضَتْ الصَّلَاةُ) أي صلاة العصر كما صرح به البخاري في الأحكام من صحيحه.

قوله: (فَقَالَ أَصَلِّي بِالنَّاسِ؟) في الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف أن النبي ﷺ هو الذي أمر بلالاً أن يأمر أبا بكر بذلك، وقد أخرج نحوها ابن حبان والطبراني، ولا مخالفة بين الروایتين لأنه يحمل على أنه استنهمه: هل نبادر أول الوقت، أو ننتظر مجيء النبي ﷺ، فرجح أبو بكر المبادرة لأنها فضيلة محققة فلا ترك لفضيلة متوهمة.

قوله: (فَأَقِيمَ) بالنصب لأنها بعد الاستفهام، ويموز الرفع على الاستئناف.

قوله: (قَالَ: نَعَمْ) في رواية للبخاري: (إِنْ شِئْتُ) وإنما فوض ذلك إليه لاحتمال أن يكون عنده زيادة علم من النبي ﷺ في ذلك.

قوله: (فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ) أي دخل في الصلاة. وفي لفظ للبخاري: «فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَكَبَّرَ» وفي رواية: «فَاسْتَفْتَحَ أَبُو بَكْرٍ». وبهذا يجاب عن سبب استمراره في الصلاة في مرض موته ﷺ وامتناعه من الاستمرار في هذا المقام، لأنه هناك قد مضى معظم الصلاة فحسن الاستمرار، وهنا لم يمض إلا اليسير فلم يحسن.

قوله: (فَتَخَلَّصَ) في رواية للبخاري: «جَاءَ يَمْشِي حَتَّى قَامَ عِنْدَ الصَّفِّ» ولسلم «فَخَرَقَ الصُّنُوفَ».

قوله: (فَصَفَّقَ النَّاسَ) في رواية للبخاري: «فَأَخَذَ النَّاسَ فِي التَّصْفِيقِ» قال سهل: أتدرون ما التصفيح؟ هو التصفيق، وفيه أنهما مترادفان وقد تقدم التنبيه على ذلك.

قوله: (وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ). قيل: كان ذلك لعلمه بالنهي وقد تقدم الكلام عليه.

قوله: (فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ.. إلخ) ظاهره أنه تلفظ بالحمد، وأدعى ابن الجوزي أنه أشار بالحمد والشكر بيده ولم يتكلم.

قوله: (أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) تقرير النبي ﷺ له

عنها بلفظ: «كَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ». وأخرج الترمذي والنسائي وابن خزيمة عنها بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ» قال في الفتح: تضافرت الروايات عن عائشة بالجزم بما يدل على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان هو الإمام في تلك الصلاة، ثم قال بعد أن ذكر الاختلاف: فمن العلماء من سلك الترجيح فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموماً للجزم بها في رواية أبي معاوية وهو أحفظ في حديث الأعمش من غيره. ومنهم من عكس ذلك فقدم الرواية التي فيها أنه كان إماماً. ومنهم من سلك الجمع فحمل القصة على التعدد، والظاهر من رواية حديث الباب المتفق عليها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إماماً وأبو بكر مؤتمراً، لأن الاقتداء المذكور المراد به الاتمام. ويؤيد ذلك رواية مسلم التي ذكرها المصنف بلفظ: «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ وَأَبُو بَكْرٍ يُسَمِعُهُمُ التَّكْبِيرَ». وقد استدلل بحديث الباب القائلون بجواز اتمام القائم بالقاعد، وسيأتي بسط الكلام في ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجالس.

قوله: (وَأَبُو بَكْرٍ يُسَمِعُهُمُ التَّكْبِيرَ) فيه دلالة على جواز رفع الصوت بالتكبير لإسماع المؤمنين، وقد قيل: إن جواز ذلك مجمع عليه. ونقل القاضي عياض عن بعض المالكية أنه يقول بطلان صلاة المسمع.

بَابُ مَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً بَعْدَ إِمَامٍ الْحَيِّ

١٠٦٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَيَّ ذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى مَعَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٧٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٠) بِمَعْنَاهُ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ الظُّهْرَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ... وَذَكَرَهُ».

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان وحسنه الترمذي. قال: وفي الباب عن أبي أمامة وأبي موسى والحكم بن عمير انتهى.

وأحاديثهم بلفظ: «الْإِثْنَانِ فَمَا قَوْعُهُمَا جَمَاعَةً».

قوله: (أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ) لفظ أبي داود: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ابْتَصَرَ رَجُلًا يُصَلِّي وَحْدَهُ».

قوله: (مَنْ يَتَصَدَّقْ) لفظ أبي داود «أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقْ» ولفظ الترمذي: «أَيُّكُمْ يَتَجَرَّ عَلَى هَذَا؟».

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى مَعَهُ) هو أبو بكر الصديق

بالشيء، يكون أمراً به كما ذهب إلى ذلك جماعة من أهل الأصول. وأجاب المانعون بأن المعنى: بلغوا أبا بكر أنني امرته، والمبحث مستوفى في الأصول.

قوله: (فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ) فيه حذف دل عليه سياق الكلام، والتقدير فأمره فخرج. وقد ورد مبيناً في بعض روايات البخاري بلفظ: «فَأَنَاءَ الرَّسُولَ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَكَانَ رَقِيقًا: يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ».

قوله: (فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً) يحتمل أنه ﷺ. وجد الخيفة في تلك الصلاة بعينها، ويحتمل ما هو أعم من ذلك.

قوله: (يُهَادِي) بضم أوله وفتح الدال: أي يعتمد على الرجلين متميلاً في مشيه من شدة الضعف، والتهادي: التمايل في المشي البطيء.

قوله: (بَيْنَ رَجُلَيْنِ) في البخاري أنهما العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

وفي رواية له: «أَنَّهُ خَرَجَ بَيْنَ بَرِيرَةَ وَثَوَيْتَةَ» قال النووي: ويجمع بين الروایتين بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هاتين، ومن ثم إلى مقام المصلي بين العباس وعلي، أو يحمل على التعدد، ويدل على ذلك ما في رواية الدارقطني «أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ بَيْنَ أَمَامَةِ بْنِ زَيْدٍ وَالْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ». قال الحافظ: وأما ما في صحيح مسلم «أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ بَيْنَ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ» فذلك في حال مجيئه ﷺ إلى بيت عائشة.

قوله: (ثُمَّ أَتَاهُ) في رواية للبخاري: «ثُمَّ أَتَاهُ بِهِ» وفي رواية له: «إِنَّ ذَلِكَ كَانَ بِأَمْرِهِ» ولفظها فقال «أَجْلَسَانِي إِلَى جَنْبِهِ، فَاجْلَسَا».

قوله: (عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ) فيه رد على القرطبي حيث قال: لم يقع في الصحيح بيان جلوسه ﷺ هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره.

قوله: (يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ) وفيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِمَامًا وَأَبُو بَكْرٍ مُؤْتَمَرًا بِهِ» وقد اختلف في ذلك اختلافاً شديداً كما قال الحافظ ففي رواية لأبي داود أن رسول الله ﷺ كان المقدم بين يدي أبي بكر. وفي رواية لابن خزيمة في صحيحه عن عائشة أنها قالت: «مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ كَانَ أَبُو بَكْرٍ الْمُقَدَّمُ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لِمُقَدَّم». وأخرج ابن المنذر من رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ». وأخرج ابن حبان

وافقوه في السجود ولا تجعلوا ذلك ركعة.

قوله: (وَمَنْ أَذْرَكَ الرُّكْعَةَ) قيل: المراد بها هنا الركوع، وكذلك قوله في حديث أبي هريرة: «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ» فيكون مدرك الإمام راكمًا مدركًا لتلك الركعة، وإلى ذلك ذهب الجمهور، وقد بسطنا الكلام في ذلك في باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته وبيئنا ما نظنه الصواب.

قوله: (فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ) قال ابن رسلان: المراد بالصلاة هنا الركعة: أي صحّت له تلك الركعة وحصل له فضيلتها انتهى.

قوله: (فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ) فيه مشروعية دخول اللاحق مع الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة أدركه من غير فرق بين الركوع والسجود والقعود لظاهر قوله: والإمام على حال. والحديث وإن كان فيه ضعف كما قال الحافظ لكنّه يشهد له ما عند أحمد وأبي داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ قال: أحملت الصلاة ثلاثة أحوال، فذكر الحديث، وفيه: «فَجَاءَ مُعَاذٌ فَقَالَ: لَا أَجِدُهُ عَلَى حَالٍ أَبَدًا إِلَّا كُنْتُ عَلَيْهَا ثُمَّ قَضَيْتُ مَا سَبَقَنِي قَالَ: فَجَاءَ وَقَدْ سَبَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِعَفْوَها، قَالَ: فَقُمْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ قَامَ يَقْضِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ سَنَ لَكُمْ مُعَاذٌ فَهَكَذَا فَاصْنَعُوا» وابن أبي ليلى وإن لم يسمع من معاذ فقد رواه أبو داود من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحابنا أنّ رسول الله ﷺ، فذكر الحديث وفيه: «فَقَالَ مُعَاذٌ: لَا أَرَاهُ عَلَى حَالٍ إِلَّا كُنْتُ عَلَيْهَا» الحديث. ويشهد له أيضًا ما رواه ابن أبي شيبة عن رجل من الأنصار مرفوعًا: «مَنْ وَجَدَنِي رَاكِعًا أَوْ قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا فَلْيَكُنْ مَعِيَ عَلَى النَّهْيِ أَنَا عَلَيْهَا» وما أخرجه سعيد بن منصور عن أنس من أهل المدينة مثل لفظ ابن أبي شيبة، والظاهر أنّه يدخل معه في الحال التي أدركه عليها مكبرًا معتدًا بذلك التكبير وإن لم يعتد بما أدركه من الركعة كمن يدرك الإمام في حال سجوده أو قعوده. وقالت الهادوية: إنه يقعد ويسجد مع الإمام ولا يجرم بالصلاة، ومتى قام الإمام أحرّم. واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة: «وَلَا تُعْذَوْهَا شَيْئًا» واجيب عن ذلك بأنّ عدم الاعتداد المذكور لا ينافي الدخول بالتكبير والاكتفاء به.

بابُ الْمُسْبِقِ يَقْضِي مَا فَاتَهُ إِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ١٠٦٨ - عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «تَخَلَّفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَتَبَرَّزْتُ وَذَكَرْتُ وَضُوءَهُ، ثُمَّ عَمَدَ النَّاسُ وَعَبُدُوا الرَّحْمَنَ يُصَلُّونَ بِهِمْ، فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّاسِ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ

كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. والحديث يدلّ على مشروعية الدخول مع من دخل في الصلاة منفردًا، وإن كان الدّاخل معه قد صلّى في جماعة. قال ابن الرّفة: وقد اتّفق الكلّ على أنّ من رأى شخصًا يصلي منفردًا لم يلحق الجماعة فيستحبّ له أن يصلي معه وإن كان قد صلّى في جماعة. وقد استدللّ الترمذيّ بهذا الحديث على جواز أن يصلي القوم جماعة في مسجدٍ قد صلّى فيه. قال: وبه يقول أحمد وإسحاق، وقال آخرون من أهل العلم: يصلّون فرادى، وبه يقول سفيان ومالك وإبن المبارك والشافعي انتهى.

قال البيهقي: وقد حكى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابة وابن عوف وآيوب والبتّي والليث بن سعد والأوزاعي وأصحاب الرأي. وقد استدللّ بهذا الحديث أيضًا على أنّ من صلّى جماعة ثم رأى جماعة يصلّون يستحبّ له أن يصلّيها معهم، وقد تقدّم البحث عن ذلك. واستدلّ به أيضًا على أنّ أقلّ الجماعة اثنان، وعلى أنها غير واجبة لعدم إنكاره على الرجل المتأخّر عنها لما دخل وحده وقد قدّمنا الكلام على ذلك، والحديث من مخصّصات حديث: «لَا تُعَاذُ صَلَاةٌ فِي يَوْمِ مَرَّتَيْنِ» كما تقدّم.

بابُ الْمُسْبِقِ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ وَلَا يَعْتَدُ بِرُكْعَةٍ لَا يَذْرُكُ رُكُوعَهَا

١٠٦٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تُعْذَوْهَا شَيْئًا، وَمَنْ أَذْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٩٣).

١٠٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ» أَخْرَجَاهُ (خ: ٥٨٠) (م: ٦٠٧).

١٠٦٧ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٩١).

الحديث الأوّل أخرجه أيضًا ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال: صحيح. والحديث الثّاني عزاه المصنّف إلى الشّيخين، وقد طولّ الحافظ الكلام عليه في التّليخيص فليراجع. والحديث الثّالث قال في التّليخيص: فيه ضعف وانقطاع.

قوله: (فَاسْجُدُوا) فيه مشروعية السجود مع الإمام لمن أدركه ساجدًا.

قوله: (وَلَا تُعْذَوْهَا شَيْئًا) بضمّ العين وتشديد الدال: أي

داود، ومنهم عطاء وطاوس وعجاض وإسحاق إلى أن كل من أدرك وترًا من صلاة إمامه فعليه أن يسجد للسجود لأنّه يجلس للشهادة مع الإمام في غير موضع الجلوس، ويجب عن ذلك بأن النبي ﷺ جلس خلف عبد الرحمن ولم يسجد ولا أمر به المغيرة، وأيضًا ليس السجود إلا للسجود ولا سهو هنا، وأيضًا متابعة الإمام واجبة فلا يسجد لفعلها كسائر الواجبات.

باب مَنْ صَلَّى ثُمَّ أَذْرَكَ جَمَاعَةً فَلْيَصَلِّهَا مَعَهُمْ نَافِلَةً

فيه عن أبي ذرٍّ وعَبَادَةَ وَيَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ سَبَقَ.

١٠٦٩ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَذْرَعِ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَخَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّيْتُ، يَغْيِي وَلَمْ أَصَلِّ، فَقَالَ لِي: أَلَا صَلَّيْتُ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي الرَّحْلِ ثُمَّ أَتَيْتُكَ، قَالَ: فَإِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَهُمْ وَاجْعَلْهَا نَافِلَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٨/٤). ١٠٧٠ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ مَوْلَى مَيْمُونَةَ قَالَ: «أَتَيْتُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ بِالْبَلَاطِ وَالْقَوْمُ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ؟ قَالَ: إِنِّي سَبَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٧٩) وَالتَّيْمِيُّ (١١٤/٢).

حديث أبي ذرٍّ وحديث عبادة اللذان أشار إليهما المصنف تقدمًا في باب بيان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتمها من أبواب الأوقات. وحديث يزيد بن الأسود تقدم في باب الرخصة في إعادة الجماعة. وحديث عجين أخرجه أيضًا مالك في الموطأ والنسائي وابن حبان والحاكم. وحديث ابن عمر أخرجه أيضًا مالك في الموطأ وابن خزيمة وابن حبان. وفي الباب أحاديث قدّمنا ذكرها في باب الرخصة في إعادة الجماعة. وحديث عجين وما قبله من الأحاديث التي أشار إليها المصنف تدل على مشروعية الدخول في صلاة الجماعة لمن كان قد صلى تلك الصلاة، ولكن ذلك مقيد بالجماعات التي تقام في المساجد. لما في حديث يزيد بن الأسود المتقدم بلفظ: «ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلَّيَا» وقد وقع الخلاف بين أهل العلم هل الصلاة المفعولة مع الجماعة هي الفريضة أم الأولى. وقد قدّمنا بسط الكلام في ذلك في باب الرخصة في إعادة الجماعة. وقدّمنا أيضًا أن أحاديث مشروعية الدخول في الجماعة مخصصة لعموم أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر لما تقدم في حديث يزيد بن الأسود أن ذلك كان في صلاة الصبح. وقدّمنا أيضًا أن أحاديث الدخول مع الجماعة مخصصة لحديث ابن عمر المذكور في الباب.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتِمُّ صَلَاتَهُ، فَلَمَّا قَضَاهَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: قَدْ أَحْسَنْتُمْ وَأَصْبَحْتُمْ يَغْطِطُهُمْ أَنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَفَّهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حسم: ٢٥١/٤) (خ: ١٨٢) (م: ٢٧٤)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٩) قَالَ فِيهِ: «لَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى الرَّكْعَةَ الَّتِي سَبَقَ بِهَا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَيْئًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَالْبُنِّيُّ يَقُولُونَ: مَنْ أَذْرَكَ الْفَرْدَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ.

قوله: (في غزوة تبوك) هي آخر غزوة غزاها رسول الله ﷺ بنفسه، وذلك في سنة تسع من الهجرة.

قوله: (وَذَكَرَ وَضُوءَهُ) قد تقدم في باب المعاونة في الوضوء وفي باب اشتراط الطهارة قبل اللبس.

قوله: (ثُمَّ عَمَدَ النَّاسَ) بفتح العين المهملة والميم بعدها دال مهملة: أي قصد، والناس مفعول به.

قوله: (وَعَبَدَ الرَّحْمَنَ يُصَلِّيَ بِهِمْ) جملة حالية. وفيه دليل على أنه إذا خيف فوت وقت الصلاة أو فوت الوقت المختار منها لم ينتظر الإمام وإن كان فاضلاً. وفيه أيضًا أن فضيلة أول الوقت لا يعادها فضيلة الصلاة مع الإمام الفاضل في غيره.

قوله: (يُصَلِّيَ بِهِمْ) يعني صلاة الفجر كما وقع ميثاقا في سنن أبي داود.

قوله: (فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرَّكْعَةَ الْآخِرَةَ) فيه فضيلة لعبد الرحمن بن عوف إذ قدّمه الصحابة لأنفسهم في صلاتهم بدلاً من نبيهم. وفيه فضيلة أخرى له وهي اقتداؤه ﷺ به. وفيه جواز اتمام الإمام أو الوالي برجل من رعيته. وفيه أيضًا تخصيص لقوله ﷺ: «لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ فِي سُلْطَانِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» يعني: أو إلا أن يخاف خروج أول الوقت.

قوله: (يَتِمُّ صَلَاتَهُ) فيه متمسك لمن قال: إن ما أدركه المومئ مع الإمام أول صلاته، وقد تقدم الكلام على ذلك.

قوله: (قَدْ أَصْبَحْتُمْ وَأَحْسَنْتُمْ) فيه جواز البناء على من يبادر إلى أداء فرضه وسارع إلى عمل ما يجب عليه عمله.

قوله: (يَغْطِطُهُمْ) فيه أن الغبطة جائزة وأنها مغايرة للحسد المذموم.

قوله: (لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَيْئًا) أي لم يسجد سجدي السهو. فيه دليل لمن قال: ليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود. قال ابن رسلان: وبه قال أكثر أهل العلم، ويؤيد ذلك قوله ﷺ: «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» وفي رواية: «فَاقْضُوا» ولم يامر بسجود سهو. وذهب جماعة من أهل العلم منهم من ذكر المصنف راويًا عن أبي

قوله: (يَأْمُرُ الْمُتَأَدِّي) في رواية البخاري ومسلم «يَأْمُرُ الْمُؤَدِّن» وفي رواية للبخاري: «يَأْمُرُ مُؤَدِّنًا».

قوله: (يُنَادِي صَلَّوْا فِي رَحَالِكُمْ) في رواية للبخاري: «ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَثَرِهِ» يعني أثار الأذان «أَلَا صَلَّوْا فِي الرِّحَالِ» وهو صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان. وفي رواية لمسلم بلفظ: «فِي آخِرِ نِدَائِهِ» قال القرطبي: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ فِي آخِرِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهُ، جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ. وَحَلَّ ابْنُ خُزَيْمَةَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى ظَاهِرِهِ وَقَالَ: إِنَّهُ يَقَالُ ذَلِكَ بَدَلًا مِنَ الْحِيعَلَةِ نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ مَعْنَى حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ: هَلُمُّوا إِلَيْهَا، وَمَعْنَى الصَّلَاةِ فِي الرِّحَالِ: تَأَخَّرُوا عَنْ الْجَمْعِ» فلا يناسب إيراد اللفظين معًا لأن أحدهما نقيض الآخر. قال الحافظ: «وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ مَا ذَكَرَ بَأَن يَكُونُ مَعْنَى الصَّلَاةِ فِي الرِّحَالِ رَخْصَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَرَخَّصَ».

ومعنى هلموا إلى الصلاة: ندب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو بحمل المشقة. ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَطَرْنَا، فَقَالَ: لِيُصَلِّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ».

قوله: (فِي رَحَالِكُمْ) قال أهل اللغة: الرِّحْل: المنزل وجمعه رحال، سواء كان من حجر أو مدبر أو خشب أو وبر أو صوف أو شعر أو غير ذلك.

قوله: (فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ وَفِي اللَّيْلَةِ الْمُطِيرَةِ) في رواية للبخاري: «فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمُطِيرَةِ» وفي أخرى له «إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ ذَاتُ بَرْدٍ وَمَطَرٍ» وفي صحيح أبي عوانة «لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ أَوْ ذَاتُ رِيحٍ» وفيه أن كلاً من الثلاثة عذر في التأخر عن الجماعة. ونقل ابن بطال فيه الإجماع، لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط. وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل. وفي السنن من طريق أبي إسحاق عن نافع في هذا الحديث «فِي اللَّيْلَةِ الْمُطِيرَةِ وَالْعَدَاةِ الْقِيَرَةِ» وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عن أبيه «أَنَّهُمْ مَطَرُوا يَوْمًا فَرُخِصَ لَهُمْ» وكذلك في حديث ابن عباس المذكور في الباب «فِي يَوْمٍ مُطِيرٍ» قال الحافظ: «وَلَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ التَّرْخِصَ لِعَذْرِ الرِّيحِ فِي النَّهَارِ صَرِيحًا».

قوله: (لِيُصَلِّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ) فيه التصريح بأن الصلاة في الرحال لعذر المطر ونحوه رخصة وليست بعزيمة.

قوله: (فِي يَوْمٍ مُطِيرٍ) وفي رواية للبخاري: «فِي يَوْمٍ رَزَقَ» بفتح الراء وسكون الزاي بعدها غير معجمة. قال في المحكم:

قوله: (وَهُوَ بِالْبَلَاطِ) هو موضع مفروش بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة كما تقدم قوله ﷺ: «لَا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ» لفظ النسائي «لَا تَعَادُ الصَّلَاةُ فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ» قد تمسك بهذا الحديث القائلون أن من صلى في جماعة ثم أدرك جماعة لا يصلي معهم كيف كانت، لأن الإعادة لتحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له، وهو مروي عن الصديقي والغزالي وصاحب المرشد. قال في الاستذكار: اتفق أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه على أن معنى قوله ﷺ: «لَا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ» أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيدا على جهة الغرض أيضاً، وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة اقتداء بالنبي ﷺ في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين، لأن الأولى فريضة والثانية نافلة فلا إعادة حيثنزل.

بَابُ الْأَعْذَارِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ

١٠٧١ - عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الْمُتَأَدِّيَ فَيُنَادِي بِالصَّلَاةِ، يُنَادِي: صَلَّوْا فِي رَحَالِكُمْ، فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ، وَفِي اللَّيْلَةِ الْمُطِيرَةِ فِي السَّفَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/٢) (خ: ٦٣٢) (م: ٦٩٧).

١٠٧٢ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَمَطَرْنَا، فَقَالَ: لِيُصَلِّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣١٢) وَمُسْلِمٌ (٦٩٨) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٦٥) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٤٠٩).

١٠٧٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَدِّيهِ فِي يَوْمٍ مُطِيرٍ: إِذَا قُلْتُمْ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقْلُ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، قُلْ: صَلَّوْا فِي بُيُوتِكُمْ قَالَ: فَكَانَ النَّاسُ اسْتَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَخْرِجَكُمْ تَمَشُّوْا فِي الطُّغَيْنِ وَالذُّخُفِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/٢) (خ: ٩٠١) (م: ٣٠٧٦/٦٩٩). وَلِمُسْلِمٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَمَرَ مُؤَدِّيَهُ يَوْمَ جُمُعَةٍ فِي يَوْمٍ مُطِيرٍ بِنَحْوِهِ.

وفي الباب عن سمرة عند أحمد. وعن أسامة عند أبي داود والنسائي. وعن عبد الرحمن بن سمرة أشار إليه الترمذي. وعن عتبان بن مالك عند الشيخين والنسائي وابن ماجه. وعن نعيم النخام عند أحمد وعن أبي هريرة عند ابن عدي في الكامل. وعن صحابي لم يسم عند النسائي.

أَبْوَابُ الْإِمَامَةِ وَصِفَةُ الْإِمَامَةِ

بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ

١٠٧٧ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤْمَرْهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَاهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤/٣) وَمُسْلِمٌ (٦٧٢) وَالتَّسَنُّيُّ (٩١٤) فِي الْكِبَرِيِّ.

١٠٧٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَقَبَةُ بْنُ عَمْرِو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا، وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِيهِ وَلَا يَقَعْدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وَفِي لَفْظٍ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلَا سُلْطَانِيهِ» وَفِي لَفْظٍ: «سِلْمًا» بِذَلِكَ «سِنًا». رَوَى الْجَمِيعُ أَحْمَدُ (١١٨/٤) وَمُسْلِمٌ (٦٧٣). وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ لَكِنْ قَالَ فِيهِ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا يَقَعْدُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

قوله: (إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً) مفهوم العدد هنا غير معتبر لما سيأتي في حديث مالك بن الحويرث.

قوله: (وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَاهُمْ) وقوله في الحديث الآخر: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَاهُمْ» فيه حجة لمن قال: يقدم في الإمامة الأقرأ على الأَفْقَة وإليه ذهب الأحنف بن قيس وابن سيرين والثوري وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابهما. وقال الشافعي ومالك وأصحابهما والمادوية: الأَفْقَة مقدم على الأقرأ. قال النووي: لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط، وقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه إلا كامل الفقه. وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأَفْقَة. قال الشافعي: المخاطب بذلك الذين كانوا في عصره كان أقرؤهم أفقهم، فإنهم كانوا يسلمون كباراً ويتفقون قبل أن يقرءوا فلا يوجد قارئ منهم إلا وهو فقيه، وقد يوجد الفقيه وهو ليس بقارئ، لكن قال النووي وابن سَيِّد النَّاسِ: إن قوله في الحديث: «فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ» دليل على تقديم الأقرأ مطلقاً. وبه يندفع هذا الجواب عن ظاهر الحديث، لأن التفقه في أمور الصلاة لا يكون إلا من السُّنَّة، وقد جعل القارئ مقدماً على العالم بالسُّنَّة. وأما ما قيل من أن الأكثر حفظاً للقرآن من الصحابة أكثرهم فقهاً فهو وإن صح باعتبار مطلق الفقه لا يصح باعتبار الفقه في أحكام الصلاة لأنها بأسرها مأخوذة من السُّنَّة قولاً وفعلًا وتقريراً، وليس في

الرَّزْغ: الماء القليل، وقيل: إنه طينٌ ووحلٌ وفي رواية له ولا ينسكن «فِي يَوْمٍ رَذَغٌ» بالدال بدل الزاي.

قوله: (إِذَا قُلْتَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَا تَقُلْ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ) في رواية للبخاري: «فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ: الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ» وفيه دليل على أن المؤذن في يوم المطر ونحوه من الأعذار لا يقول حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، بل يجعل مكانها: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ. ويؤب على حديث ابن عباسٍ هنا ابن خزيمة، وتبعه ابن حبان ثم المحب الطبري باب حذف حَتَّى عاد إلى الصلاة.

قوله: (إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ بِسُكُونِ الزَّاي ضِدَّ الرَّحْصَةِ). قوله: (أَنْ أُخْرِجَكُمْ) بالخاء المهملة ثُمَّ رَأَى ثُمَّ جِئِم. وفي رواية: «أَنْ أُخْرِجَكُمْ» بالخاء المعجمة. وفي رواية للبخاري: «أَوْثَمَكُمْ» وهي ترجح رواية من روى بالخاء المهملة قوله (فَتَمُشُّوا) في رواية: «فَتَجِبُّونَ فَتَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبَتَيْكُمْ» والأحاديث المذكورة تدل على الترخيص في الخروج إلى الجماعة والجمعة عند حصول المطر وشدة البرد والرياح.

١٠٧٤ - عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَنْجُلْ حَتَّى يَقْفِي حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أَقِمْتَ الصَّلَاةَ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٤).

١٠٧٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِخُضْرَةٍ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْآخِثِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢/٦) وَمُسْلِمٌ (٥٦٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٩).

١٠٧٦ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: مَنْ فَقَّ الرَّجُلُ إِقْبَالَهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارِغٌ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١٥٩/٢).

وفي الباب عن أنسٍ عند الشيخين والترمذي والتسائي. وعن سلمة بن الأكوع عند أحمد والطبراني في معجميه، وفي إسناده أيوب بن عتبة قاضي اليمامة ضعفه الجمهور. وعن أم سلمة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير وإسناده جيد. وعن ابن عباسٍ عند الطبراني في الكبير أيضاً وإسناده حسن. وعن أبي هريرة عند الطبراني في الصغير والأوسط وقد تقدم الكلام على الصلاة بحضرة الطعام وذكر من ذهب إلى وجوب تقديم الأكل على الصلاة ومن قال إنه مندوب فقط، ومن قيد ذلك بالحاجة ومن لم يقيد، وما هو الحق في باب تقديم العشاء إذا حضر على تعجيل صلاة المغرب من أبواب الأوقات فليرجع إلى هنالك

والقرآن إلا الأمر بها على جهة الإجمال وهو مما يستوي في معرفته القارئ للقرآن وغيره. وقد اختلف في المراد من قوله: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَفْرُؤُهُمْ» فقيل المراد أحسنهم قراءة وإن كان أقلهم حفظاً، وقيل: أكثرهم حفظاً للقرآن. ويدل على ذلك ما رواه الطبراني في الكبير

ورجاله رجال الصحيح عن عمرو بن سلمة أنه قال: «انطلقت مع أبي إلى النبي ﷺ بإسلام قومي، فكان فيما أوصانا: ليؤمنكم أكثرهم قرأنا، فكنت أكثرهم قرأنا فقد مؤني» وأخرجه أيضاً البخاري وأبو داود والنسائي وسيأتي في باب ما جاء في إمامة الصبي.

قوله: «فإن كانوا في القراءة سواء» أي استروا في القدر المعتبر منها إما في حسنها أو في كثرتها وقتلتها على القولين، ولفظ مسلم: «فإن كانت القراءة واحدة». قوله: «فأعلمهم بالسنة» فيه أن مزية العلم مقدمة على غيرها من المزايا الدينية.

قوله: «فأقدمهم هجرة» الهجرة المقدم بها في الإمامة لا تختص بالهجرة في عصره ﷺ، بل هي التي لا تنقطع إلى يوم القيامة كما وردت بذلك الأحاديث وقال به الجمهور. وأما حديث: «لا هجرة بعد الفتح» فالمراد به الهجرة من مكة إلى المدينة أو لا هجرة بعد الفتح فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح، وهذا لا بد منه للجمع بين الأحاديث. قال النووي: وأولاد من تقدمت هجرته من المهاجرين أولى من أولاد من تأخرت هجرته، وليس في الحديث ما يدل على ذلك.

قوله: «فأقدمهم سنة» أي يقدم في الإمامة من كبر سنه في الإسلام، لأن ذلك فضيلة يرجح بها، والمراد بقوله: «سليماً» في الرواية التي ذكرها المصنف الإسلام، فيكون من تقدم إسلامه أولى من تأخر إسلامه، وجعل البغوي أولاد من تقدم إسلامه أولى من أولاد من تأخر إسلامه، والحديث لا يدل عليه.

قوله: «ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانيه» قال النووي: معناه أن صاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق من غيره. قال ابن رسلان: لأنه موضع سلطته انتهى.

والظاهر أن المراد به السلطان الذي إليه ولاية أمور الناس لا صاحب البيت ونحوه، ويدل على ذلك ما في رواية أبي داود بلفظ: «ولا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانيه» وظاهره أن السلطان مقدم على غيره وإن كان أكثر منه قرأنا وفتحاً وورعاً وفضلاً، فيكون كالمنصوص لما قبله. قال أصحاب الشافعي: ويقدم السلطان أو نائبه على صاحب البيت وإمام المسجد

وغيرهما لأن ولايته وسلطته عامة. قالوا: ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه.

قوله: «على تكريميه» قال النووي وابن رسلان: بفتح التاء وكسر الراء: الفراش ونحوه مما يسطر لصاحب المنزل ويختص به دون أهله، وقيل: هي الوسادة وفي معناها السرير ونحوه.

١٠٧٩ - وعن مالك بن الحويرث قال: «أئنت النبي ﷺ أنسا وصاحب لي، فلما أردنا الإقفال من عنيدو قال لنا: إذا حضرت الصلاة فاذنوا وأقيموا وليؤمكم أكبركم». رواه الجماعة (حم: ٩٣/٥) (خ: ٦٢٨) (م: ٦٧٤) (د: ٥٨٩) (ت: ٢٠٥) (ن: ٧٧/٢) (هـ: ٩٧٩)، ولاحمد ومسلم: وكانا متقاربين في القراءة ولابي داود: وكنا يؤمنا متقاربين في العلم.

قوله: «فلما أردنا الإقفال» هو مصدر أفضل: أي رجع. وفي رواية للبخاري أن مالك بن الحويرث قال: «قدمنا على النبي ﷺ ونحن شبيبة، فلبننا عنده نحواً من عشرين ليلة، وكان النبي ﷺ رحيماً فقال: لو رجعتكم إلى بلادكم فعلتموهم». قوله: «وليؤمكم أكبركم» فيه متمسك لمن قال بوجوب الجماعة، وقد ذكرنا فيما تقدم ما يدل على صرفه إلى الندب، وظاهره أن المراد كبر السن. ومنهم من جوز أن يكون مراده بالكبر ما هو أعم من السن والقدر، وهو مقيّد بالاستواء في القراءة والفقه كما في الروايتين الآخرين. وقد زعم بعضهم أنه معارض لقوله: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَفْرُؤُهُمْ» ثم جمع بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين غير قابلة للعموم، بخلاف قوله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَفْرُؤُهُمْ» والتخصيص على تقاربهم في القراءة والعلم يرد عليه.

قوله: «وكنا يؤمنا متقاربين في العلم» قال في الفتح: اظن في هذه الرواية إدراجاً، فإن ابن خزيمة رواه من طريق إسماعيل ابن عليّ عن خالد قال: قلت لأبي قلابة: فأين القراءة؟ قال: فإنهما كانا متقاربين، ثم ذكر ما يدل على عدم الإدراج.

١٠٨٠ - وعن مالك بن الحويرث قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من دار قوماً فلا يؤمهم، وليؤمهم رجل منهم». رواه الخمسة إلا ابن ماجه (حم: ٥٣/٥) (د: ٥٩٦) (ت: ٣٥٦) (ن: ٨٠/٢). وأكثر أهل العلم أنه لا بأس بإمامة الزائر بإذن رب المكان لقوله ﷺ في حديث أبي مسعود: «إلا بإذنه».

١٠٨١ - وبغضه عموم ما روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة: عبد أذى حق الله وحق مواليه، وزجل أم قوماً وهم يو راضون، وزجل ينادي بالصلوات

الْخُمْسِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٨٦).

١٠٨٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُؤْمَ قَوْمًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، وَلَا يَخْصَنَ نَفْسَهُ بِدَعْوَةِ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩١).

أما حديث مالك بن الحويرث فحسنه الترمذي، وفي إسناده أبو عطية، قال أبو حاتم: لا يعرف ولا يسمي، ويشهد له حديث ابن مسعود عند الطبراني بإسناد صحيح. والأثر لم يلفظ: «مِنْ السَّنَةِ أَنْ يَتَقَدَّمَ صَاحِبُ الْبَيْتِ» وأخرجه أحمد في مسنده وحديث عبد الله بن حنطب عند البزار والطبراني قال: قال رسول الله ﷺ: «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِصَنْدَرٍ فَرَّاشِهِ، وَأَحَقُّ بِصَنْدَرٍ دَابَّتِهِ، وَأَحَقُّ أَنْ يُؤْمَ فِي بَيْتِهِ» وما تقدم من حديث أبي مسعود عند أبي داود بلفظ: «وَلَا يُؤْمَ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ». وأما حديث أبي مسعود الذي أشار إليه المصنف فقد تقدم في أول الباب. وأما حديث ابن عمر

فقد حسنه الترمذي، وفي إسناده أبو اليقظان عثمان بن عمير البجلي، وهو ضعيف ضعفه أحد وغيره، وتركه ابن مهدي، وقد أخرجه أيضاً أحمد. وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود، من رواية ثور عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي حنيفة المؤذن وكلهم ثقات عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وأخرجه أيضاً الترمذي بهذا الإسناد عن ثوبان ولكن لفظه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَا يَجِلُّ لِمَرِيٍّ أَنْ يَنْظُرَ فِي جُوفِ بَيْتِ امْرِئٍ حَتَّى يَسْأَلُوهُ، فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ دَخَلَ، وَلَا يُؤْمَ قَوْمًا فَيَخْصَنَ نَفْسَهُ بِدَعْوَةِ دُونَهُمْ فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ، وَلَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ خَائِفٌ» وقال: حديث حسن، ثم قال: وقد روي هذا الحديث عن يزيد بن شريح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وكان حديث يزيد بن شريح عن أبي حنيفة المؤذن عن ثوبان في هذا أجود إسناداً وأشهر انتهى.

وأخرجه أيضاً أحمد عن أبي امامة، وفيه: «وَلَا يُؤْمَنُ قَوْمًا فَيَخْصَنَ نَفْسَهُ بِالِدَّعَاءِ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ» ورواه الطبراني أيضاً بلفظ: «وَمَنْ صَلَّى يَقُومُ فَخْصَنَ نَفْسَهُ بِدَعْوَةِ دُونَهُمْ فَقَدْ خَانَهُمْ». وفي حديث أبي امامة اختلاف ذكره الدارقطني.

قوله: (مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ وَلَيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ) فيه: أن المزور أحق بالإمامة من الزائر وإن كان أعلم أو أقرا من المزور قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، قالوا: صاحب المنزل أحق بالإمامة من الزائر وقال بعض أهل العلم: إذا أذن له فلا بأس أن يصلي به. وقال إسحاق: لا يصلي أحدٌ بصاحب المنزل وإن أذن له، قال: وكذلك في المسجد إذا زارهم يقول: ليصل بهم رجلٌ منهم انتهى.

وقد حكى المصنف عن أكثر أهل العلم: أنه لا بأس بإمامة الزائر بإذن رب المكان، واستدل بما ذكره، وقد عرفت بما سلف أن أبا داود زاد في حديث أبي مسعود: «وَلَا يُؤْمَ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ» فيصلح حينئذٍ قوله في آخر حديثه: «إِلَّا بِإِذْنِهِ» لتقييد جمع الجمل المذكورة فيه التي من جملتها قوله: «وَلَا يُؤْمَ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ» على ما ذهب إليه جماعة من أئمة الأصول، وقال به الشافعي وأحمد قالوا: ما لم يقم دليل على اختصاص القيد ببعض الجمل. ويعضد التقييد بالإذن عموم قوله في حديث ابن عمر «وَهُمْ بِهِ رَاضُونَ». وقوله في حديث أبي هريرة: «إِلَّا بِإِذْنِهِمْ» كما قال المصنف فإنه يقتضي جواز إمامة الزائر عند رضا المزور. قال العراقي: ويشترط أن يكون المزور أهلاً للإمامة، فإن لم يكن أهلاً كالمرأة في صورة كون الزائر رجلاً، والأئمة في صورة كون الزائر قارئاً ونحوهما فلا حق له في الإمامة.

بَابُ إِمَامَةِ الْأَعْمَى وَالْعَبْدِ وَالْمَوْلَى

١٠٨٣ - عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى الْمَدِينَةِ مَرَّتَيْنِ يُصَلِّي بِهِمْ وَهُوَ أَعْمَى». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٢/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٩٥).

١٠٨٤ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرِّبِيعِ «أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يُؤْمَ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى، وَأَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا تَكُونُ الظَّلْمَةُ وَالسَّيْلُ وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، فَصَلَّ بِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ مَكَانًا اتَّخَذَهُ مُصَلًى فَجَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ فِي الْبَيْتِ فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ بِهِذَا اللَّفْظِ الْبُخَارِيُّ (٦٦٧) وَالسَّائِكِيُّ (٨٠/٢).

حديث أنس أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه وأبو يعلى والطبراني عن عائشة وأخرجه أيضاً الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس. وأخرجه أيضاً من حديث ابن مجينة وفي إسناده الواقدي. وفي الباب عن «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو الْخُطَمِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُؤْمَ قَوْمَهُ بَنِي خَطْمَةَ وَهُوَ أَعْمَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وابن أبي خيثمة.

قوله: (يُصَلِّي بِهِمْ وَهُوَ أَعْمَى) فيه جواز إمامة الأعمى وقد صرح أبو إسحاق الروزي والغزالي بأن إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير لأنه أكثر خشوعاً من البصير لما في البصير من شغل القلب بالبصرات. ورجح البعض أن إمامة البصير أولى لأنه أشد توكيلاً للنجاسة، والذي فهمه الماوردي من نص الشافعي أن إمامة الأعمى والبصير سواء في عدم الكراهية لأن في كل منهما فضيلة،

غير أنّ إمامة البصير أفضل، لأن أكثر من جعله النبي ﷺ إماماً البصرة. وأمّا استنابته ﷺ لابن أم مكتوم في غزواته، فلأنه كان لا يتخلف عن الغزو من المؤمنين إلا معذوراً، فلمعه لم يكن في البصرة المتخلفين من يقوم مقامه أو لم يتفرغ لذلك، أو استخلفه لبيان الجواز. وأمّا إمامة عتيان بن مالك لقومه فلعله أيضاً لم يكن في قومه من هو في مثل حاله من البصرة.

قوله: (كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى) في رواية للبخاري: «أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَتَكْرَهْتُ بَصْرِي وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي» وهو أصرح من اللفظ الذي ذكره المصنف في الدلالة على المطلوب لما فيه من ظهور التقدير بدون احتمال.

قوله: (وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرٌ الْبَصَرِ) في رواية للبخاري: «جَعَلَ بَصْرِي يَكِلُ» وفي أخرى: «قَدْ أَتَكْرَهْتُ بَصْرِي» ولمسلم: «أَصَابَنِي فِي بَصْرِي بَعْضُ الشَّيْءِ»، واللفظ الذي ذكره المصنف أخرجه البخاري في باب الرخصة في المطر، وهو يدل على أنه قد كان أعمى. وبقيّة الروايات تدل على أنه لم يكن قد بلغ إلى حدّ العمى. وفي رواية لمسلم بلفظ: «أَنَّهُ عَمِيَ فَأَرْسَلَ». وقد جمع بين الروايات بأنّه أطلق عليه العمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض البصر المجهود في حال الصحة. وأمّا قول محمود بن الربييع أنّ عتيان بن مالك كان يوم قومه وهو أعمى، فالمراد أنّه لقيه حين سمع منه الحديث وهو أعمى.

قوله: (مَكَانًا) هو منصوب على الظرفيّة وفي حديث عتيان فوائد: منها إمامة الأعمى، وإخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة، والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة، واتخاذ موضع معين للصلاة وإمامة الزائر إذا كان هو الإمام الأعظم، والتبرك بالمواضع التي صلى فيها ﷺ، وإجابة الفاضل دعوة المفضل وغير ذلك.

قوله: (عَنِ ابْنِ عُمَرَ لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ نَزَلُوا الْعَصْبَةَ، مَوْضِعًا بَقَاءً، قَبْلَ مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَوْمُهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا، وَكَانَ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٨٥)).

١٠٨٥ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ نَزَلُوا الْعَصْبَةَ، مَوْضِعًا بَقَاءً، قَبْلَ مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَوْمُهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا، وَكَانَ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٨٥).

١٠٨٦ - عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ عَائِشَةَ بِأَعْلَى الْوَادِي هُوَ وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ وَنَاسٌ كَثِيرٌ، فَيُؤْمَهُمْ أَبُو عَمْرٍو مَوْلَى عَائِشَةَ وَأَبُو عَمْرٍو غُلَامُهَا حَبِيبُهُ لَمْ يُعْتَقْ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١٠٦/١).

ذكر الحافظ في التلخيص رواية ابن أبي مليكة ونسبها إلى

١٠٨٧ - عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا أُعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا يُؤْمَنُ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَغْفِرَهُ بِسُلْطَانٍ يَخَافُ سَيْفَهُ أَوْ سَوْطَهُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٠٨١).

١٠٨٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اجْعَلُوا أَيْمَنَكُمْ خِيَارَكُمْ، فَلْيَنْهَمُ وَفَدَكُمْ يَمِينًا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٨٧/٢-٨٨).

١٠٨٩ - وَعَنْ مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ، بَرًا كَانَ أَوْ فَاجِرًا،

وأهل السنن: أن أبا سعيد الخدري صلى خلف مروان صلاة العيد في قصة تقديمه الخطبة على الصلاة، وإخراج منبر النبي ﷺ وإنكار بعض الحاضرين. وأيضاً قد ثبت تواتراً: أنه ﷺ «أخبر بأنه يكون على الأمة أمراء يعيئون الصلاة ميتة الأبدان ويصلون بغير وقتها، فقالوا: يا رسول الله بهم تأمرنا؟ فقال: صلوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم مع القوم نافلة». ولا شك أن من أمانت الصلاة وفعلها في غير وقتها غير عدل. وقد أذن النبي ﷺ بالصلاة خلفه نافلة. ولا فرق بينها وبين الفريضة في ذلك. ومما يؤيد عدم اشتراط عدالة إمام الصلاة حديث: «صلوا خلف من قال لا إله إلا الله، وصلوا على من قال: لا إله إلا الله، أخرجه الدارقطني» وفي إسناده عثمان بن عبد الرحمن، كذبه يحيى بن معين، ورواه أيضاً من وجوه آخر عنه، وفي إسناده خالد بن إسماعيل وهو متروك، ورواه أيضاً من وجوه آخر عنه، وفي إسناده أبو الوليد المخزومي، وقد خفي حاله أيضاً على الضياء المقدسي، وتابعه أبو البخري وهب بن وهب وهو كذاب. ورواه أيضاً الطبراني من طريق مجاهد عن ابن عمر، وفيه محمد بن الفضل وهو متروك. وله طريق أخرى عند ابن عمر وفيها عثمان بن عبد الله العثماني وقد رماه ابن عدي بالوضع. ومما يؤيد ذلك أيضاً عموم أحاديث الأمر بالجماعة من غير فرق بين أن يكون الإمام برّاً أو فاجراً. والحاصل أن الأصل عدم اشتراط العدالة، وأن كل من صحّت صلاته لنفسه صحّت لغيره وقد اعتضد هذا الأصل بما ذكر المصنف وذكرنا من الأدلة، وبإجماع الصدر الأول عليه، وتمسك الجمهور من بعدهم به، فالقائل بأن العدالة شرط كما روي عن العترة ومالك وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب محتاج إلى دليل ينقل عن ذلك الأصل. وقد أفردت هذا البحث برسالة مستقلة واستوفيت فيها الكلام على ما ظنّه القائلون بالاشتراط دليلاً من العمومات القرآنية وغيرها، ولهم متمسك على اشتراط العدالة لم أقف على أحد استدلل به ولا تعرض له. وهو ما أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذري عن السائب بن خلاد: «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً أم قوماً فبصق في الفيلة ورسول الله ﷺ ينظر إليه، فقال رسول الله ﷺ حين فرغ: لا يصلي لكم، فأراد بعد ذلك أن يصلي بهم فمنعوه وأخبروه بقول رسول الله ﷺ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: نعم، قال الراوي: حسبت أنه قال: لئلك آذيت الله ورسوله».

واعلم أن محل النزاع إنما هو في صحة الجماعة خلف من لا عدالة له وأما أنها مكروهة فلا خلاف في ذلك كما في البحر. وقد

والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برّاً أو فاجراً، وإن عمل الكتاب: رواه أبو داود (٥٩٤) والدارقطني بمغناه (٥٦/٢)، وقال مكحول: لم يلق أبا هريرة.

١٠٩٠ - وعن عبد الكريم البكاء قال: أدركت عشرة من أصحاب النبي ﷺ كلهم يصلي خلف أئمة الجور. رواه البخاري في تاريخه (٥٦/٢).

حديث جابر في إسناده عبد الله بن محمد التميمي وهو تالف. قال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وقال وكيع: يضع الحديث، وقد تابعه عبد الملك بن حبيب في الواضحة ولكنه متهم بسرقة الحديث وتخليط الأسانيد. وقد صرح ابن عبد البر بأن عبد الملك المذكور أفسد إسناده هذا الحديث، وقد ثبت في كتب الجماعة من أئمة أهل البيت كأحمد بن عيسى والمؤيد بالله وأبي طالب وأحمد بن سليمان والأمير الحسين وغيرهم عن علي رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه». وفي إسناده حديث جابر أيضاً علي بن زياد بن جدهان وهو ضعيف. وحديث ابن عباس في إسناده سلام بن سليمان المدائني وهو ضعيف. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً البيهقي وهو منقطع، وأخرجه ابن حبان في الضعفاء، وفي إسناده عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو متروك. وأخرجه الدارقطني أيضاً من حديث الحارث عن علي رضي الله عنه ومن حديث علقمة والأسود عن عبد الله. ومن حديث مكحول أيضاً عن وائلة. ومن حديث أبي الدرداء من طريق كلها - كما قال الحافظ - واهية جداً. قال العقيلي: ليس في هذا المتن إسناده يثبت. نقل ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه فقال: ما سمعنا بهذا. وقال الدارقطني: ليس فيها شيء يثبت. قال الحافظ: والبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف. وأصح ما قيل حديث مكحول عن أبي هريرة على إسناده. وقال أبو أحمد الحاكم: هذا حديث منكر. وأما قول عبد الكريم البكاء أنه أدرك عشرة من أصحاب النبي... إلخ، فهو ممن لا يحتج بروايته، وقد استوفى الكلام عليه في الميزان، ولكنه قد ثبت إجماع أهل العصر الأول من بقة الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعاً فعلياً، ولا يبعد أن يكون قولاً، على الصلاة خلف الجائرين، لأن الأمراء في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس، فكان الناس لا يؤمهم إلا أمراؤهم في كل بلدة فيها أمير، وكانت الدولة إذ ذاك لبني أمية وحالمهم وحال امرأهم لا يخفى. وقد أخرج البخاري عن ابن عمر: أنه كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف. وأخرج مسلم

يَحْتَلِمُ. رَوَاهُمَا الْأَثَرُ فِي سُنَنِ.

عمرو بن سلمة قد اختلف في صحبته. قال في التهذيب: لم يثبت له مع النبي ﷺ. وروى الدارقطني ما يدل على أنه وفد مع أبيه. وأثر ابن عباس رواه عبد الرزاق مرفوعاً بإسناد ضعيف. قوله: (وَلْيُؤْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ) فيه أن المراء بالآقرا في الأحاديث المتقدمة: الأكثر قرأنا لا الأحسن قراءة وقد تقدم.

قوله: (فَقَدَّمُونِي) فيه جواز إمامة الصبي ووجه الدلالة ما في قوله ﷺ: (لْيُؤْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا) من العموم، قال أحمد بن حنبل: ليس فيه اطلاع النبي ﷺ. وأجيب بأن إمامته بهم كانت حال نزول الوحي، ولا يقع حاله التقرير لأحد من الصحابة على الخطأ، ولذا استدلل بمحدث أبي سعيد وجابر: «كُنَّا نَعْرُزُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ» وأيضاً الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا كلهم صحابة. قال ابن حزم: ولا نعلم لهم مخالفاً كذا في الفتح. وقد ذهب إلى جواز إمامة الصبي الحسن وإسحاق والشافعي والإمام يحيى، ومنع من صحته الهادي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت، وكرهها الشعبي والأوزاعي والثوري ومالك، واختلفت الرواية عن أحمد وأبي حنيفة قال في الفتح: المشهور عنهما الإجزاء في التوافل دون الفرائض. وقد قيل: إن حديث عمرو المذكور كان في نافلة لا فريضة. ورد بأن قوله: «صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي كَذَا» يدل على أن ذلك كان في فريضة. وأيضاً قوله: «فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَيُؤَذِّنُ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» لا يحتمل غير الفريضة، لأن النافلة لا يشرع لها الأذان. ومن جملة ما أجيب به عن حديث عمرو المذكور ما روي عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعف أمر عمرو بن سلمة، روى ذلك عنه الخطابي في المعالم. ورد بأن عمرو بن سلمة صحابي مشهور. قال في التقریب: صحابي صغير نزل بالبصرة، قد روي ما يدل على أنه وفد على النبي ﷺ كما تقدم. وأما القدح في الحديث بأن فيه كشف العورة في الصلاة وهو لا يجوز كما في ضوء النهار فهو من الغرائب. وقد ثبت أن الرجال كانوا يصلون عاقدی أزرهم، ويقال للنساء: «لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً»، زاد أبو داود: من ضيق الأزر.

قوله: (وَكَاَنَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ) في رواية أبي داود: «وَعَلَيَّ بُرْدَةٌ لِي صَغِيرَةٌ» وفي أخرى: «كُنْتُ أُوْمَهُمْ فِي بُرْدَةٍ مُوصَلَةٍ فِيهَا فَتَقُ». والبردة: كساء صغير مربع، ويقال كساء أسود صغير وبه كني أبو بردة.

قوله: (تَقَلَّصْتُ عَنِّي) في رواية أبي داود: «خَرَجْتُ اسْتِنِي»

أخرج الحاكم في ترجمة مرثد الغنوي عنه ﷺ: «إِنْ سَرَكُمْ أَنْ تُقْبَلَ صَلَاتُكُمْ فَلْيُؤْمِكُمْ خِيَارُكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَقَدْكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ» ويؤيد ذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب قوله: «لَا تُؤْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا» فيه أن المرأة لا تؤم الرجل. وقد ذهب إلى ذلك العترة والحنفية والشافعية وغيرهم، وأجاز المزني وأبو ثور والطبري إمامتها في التراويح إذا لم يحضر من يحفظ القرآن. ويستدل للجواز بحديث أم ورقة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تُؤْمَ أَهْلَ دَارِهَا» رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة. وأخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم. وأصل الحديث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا غَزَا بَدْرًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْذُنِي فِي الْغَزْوِ مَعَكَ؟ فَأَمَرَهَا أَنْ تُؤْمَ أَهْلَ دَارِهَا وَجَعَلَ لَهَا مُؤَذِّنًا يُؤْذِنُ لَهَا، وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ وَجَارِيَةٌ ذَبْرَتُهُمَا» فالظاهر أنها كانت تصلي ويأت بها مؤذنها وغلامها وبقية أهل دارها. وقال الدارقطني: إنما أذن لها أن تؤم نساء أهل دارها.

قوله: (وَلَا أَغْرَابِي مُهَاجِرًا) فيه أنه لا يؤم الأعرابي الذي لم يهاجر عن كان مهاجراً، وقد تقدم أن المهاجر أولى من المتأخر عنه في الهجرة، ومن لم يهاجر أولى بالأولى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِمَامَةِ الصَّبِيِّ

١٠٩١ - عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: «لَمَّا كَانَتْ وَقْعَةُ الْفَتْحِ بَادَرَ كُلُّ قَوْمٍ بِإِسْلَامِهِمْ، وَبَادَرَ أَبِي قَوْمِي بِإِسْلَامِهِمْ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا، فَقَالَ: صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا، فَظَنَرُوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي لِمَا كُنْتُ أَتَلَقَّى مِنَ الرِّكَابِ، فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَنَا ابْنُ سِتِّ سِنِينَ، أَوْ سَبْعِ سِنِينَ، وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ الْحَيِّ: أَلَا تُغَطِّلُونَنَا اسْتَفَارِكُمْ، فَاشْتَرَوْا فَطَعَمُوا لِي قَمِيصًا، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرَجِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٠٢) وَالنَّسَائِيُّ بِتَخْوِيفِهِ (٨٠/٢)، قَالَ فِيهِ: كُنْتُ أُوْمَهُمْ وَأَنَا ابْنُ ثَمَانِ سِنِينَ. وَأَبُو دَاوُدَ وَقَالَ فِيهِ: وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ أَوْ ثَمَانِي سِنِينَ. وَأَحْمَدُ وَلَمْ يَذْكُرْ سِنَهُ، وَالْأَخْصَدُ (٧١/٥) وَأَبِي دَاوُدَ (٥٨٥): فَمَا شَهِدْتُ مَجْمَعًا مِنْ جَزْمٍ إِلَّا كُنْتُ إِمَامَهُمْ إِلَى يَوْمِي هَذَا.

١٠٩٢ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَا يَوْمُ الْغُلَامِ حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ.

١٠٩٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا يَوْمُ الْغُلَامِ حَتَّى

وفي أخرى له: «تَكْشَفَتْ».

قوله: (اسْتَفْتَيْتُكُمْ) المراد هنا بالاست: العجز، ويراد به حلقة الدبر.

قوله: (فَاسْتَشْرَوْا فَقَطَعُوا لِي قَمِيصًا) لفظ أبي داود: «فَاسْتَشْرَوْا لِي قَمِيصًا».

قَوْلُهُ: (مِنْ حَزْمٍ) مجيم مفتوحة وراء ساكنة وهم قومه. ومن جملة حجج القائلين بأن إمامة الصبي لا تصح لحديث: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ» ورد بأن رفع القلم لا يستلزم عدم الصلوة. ومن جملتها: أن صلاته غير صحيحة، لأن الصلوة معناها: موافقة الأمر، والصبي غير مأمور. ورد بمنع أن ذلك معناها، بل معناها اجتماع الأركان وشروط الصلوة، ولا دليل على أن التكليف منها. ومن جملتها أيضًا أن العدالة شرط لما مر والصبي غير عدل. ورد بأن العدالة نقيض الفسق وهو غير فاسق، لأن الفسق فرع تعلق الطلب ولا تعلق، وانتفاء كون صلاته واجبة عليه لا يستلزم عدم صحة إمامته لما سيأتي من صحة صلاة المفترض خلف المتفعل.

بَابُ اقْتِدَاءِ الْمُقِيمِ بِالسَّافِرِ

١٠٩٤ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «مَا سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَفَرًا إِلَّا صَلَّى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ، وَإِنَّهُ أَقَامَ بِمَكَّةَ زَمَنَ الْفَتْحِ ثَمَانِ عَشْرَةَ لَيْلَةً يُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ قُومُوا فَصَلُّوا رَكْعَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤٣٠).

١٠٩٥ - وَعَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرَةٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (١/١٤٩).

حديث عمران أخرجه أيضًا الترمذي وحسنه والبيهقي، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهد كما قال الحافظ. وأثر عمر رجال إسناده أئمة ثقات.

قوله: (مَا سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ... إلخ) سيأتي الكلام عليه في أبواب صلاة المسافرين.

قوله: (ثَمَانِ عَشْرَةَ لَيْلَةً) وقد روي أقل من ذلك، وقد روي أكثر، وسيأتي بيان الاختلاف وكيفية الجمع بين الروايات في باب من أقام لقضاء حاجته. والحديث يدل على جواز اتمام المقيم بالمسافر وهو مجتمع عليه كما في البحر. واختلف في العكس،

فذهب الهادي والقاسم وأبو طالب وأبو العباس وطاووس وداود والشعبي والإمامية إلى عدم الصلوة لقوله ﷺ: «لَا تَخْلِفُوا عَلَيَّ إِتَابِيكُمْ» وقد خالف في العدد والنية. وذهب زيد بن علي والمؤيد بالله والباقر وأحمد بن عيسى والشافعية والحنفية إلى الصلوة إذ لم تفصل أدلة الجماعة، وقد خصت المهادنة بعدم صحة صلاة المسافر خلف المقيم بالركعتين الأوليين من الرباعية، وقالوا بصحتها في الآخرين. ويدل للجواز مطلقًا ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عباس أنه سئل:

«مَا بَالُ الْمُسَافِرِ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ إِذَا انْفَرَدَ وَأَرْبَعًا إِذَا اتَمَّ بِمَقِيمٍ؟ فَقَالَ: تِلْكَ السُّنَّةُ. وَفِي لَفْظٍ أَنَّهُ قَالَ لَهُ مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ: «إِنَّا إِذَا كُنَّا مَعَكُمْ صَلَّيْنَا أَرْبَعًا، وَإِذَا رَجَعْنَا صَلَّيْنَا رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ: تِلْكَ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ». وقد أورد الحافظ هذا الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه وقال: إن أصله في مسلم والنسائي بلفظ: «قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ أَصَلَّيْتُ إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ إِذَا لَمْ أَصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: رَكْعَتَيْنِ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ».

بَابُ هَلْ يَقْتَدِي الْمُفْتَرِضُ بِالْمُتَّفَعِلِ أَمْ لَا

١٠٩٦ - عَنْ جَابِرٍ «أَنَّهُ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عِشَاءً الْآخِرَةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (ح: ٣/٣٦٩) (خ: ٧١١) (م: ٤٦٥/١٨١). وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالذَّارِقُطِيُّ وَزَادَ: هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ وَلَهُمْ مَكْتُوبَةٌ الْعِشَاءِ.

١٠٩٧ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ سَلِيمٍ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَأْتِينِي بَعْدَ مَا نَنَامُ وَنَكُونُ فِي أَصْحَابِنَا فِي النَّهَارِ فَيُنَادِي بِالصَّلَاةِ فَتُخْرَجُ إِلَيْهِ فَيُطَوِّلُ عَلَيْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مُعَاذُ لَا تَكُنْ فَنَانًا، إِنَّمَا أَنْ تُصَلِّيَ مَعِي، وَإِنَّمَا أَنْ تُخَفَّفَ عَلَى قَوْمِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٧٤).

حديث معاذ بن رفاعه إسناده كلهم ثقات. وحديث معاذ قد روي بالفاظ مختلفة، وقد قدمنا في باب انفراد المأموم لعذر بعضا من ذلك. والزيادة التي رواها الشافعي والذارقطني رواها أيضًا عبد الرزاق والطحاوي والبيهقي وغيرهم. قال الشافعي: هذا حديث ثابت لا أعلم حديثاً يروي عن النبي ﷺ من طريق واحد أثبت منه. قال في الفتح بعد أن ذكر هذه الزيادة: وهو حديث صحيح ورجاله رجال الصحيح، وقد رد في الفتح على ابن الجوزي لما قال: إنها لا تصح. وعلى الطحاوي لما أعلها وزعم أنها مدرجة. والرواية الثانية التي رواها أحمد رواها أيضًا الطحاوي وأعلها ابن حزم بالانقطاع لأن معاذ بن رفاعه لم يدرك

النبي ﷺ، ولا أدرك هذا الذي شكنا إليه لأن هذا الشاكي مات قبل يوم أحد. واعلم أنه قد استدلل بالرواية المتفق عليها، وتلك الزيادة المصرحة بأن صلاته بقومه كانت له تطوعاً على جواز اقتداء المفترض بالمتنفل. وأجيب عن ذلك بأجوبة منها قوله ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ تُصَلِّيَ مَعِيَ، وَإِنَّمَا أَنْ تُخَفِّفَ عَلَى قَوْمِكَ» فإنه ادعى الطحاوي أن معناه: إِنَّمَا أَنْ تُصَلِّيَ مَعِيَ وَلَا تُصَلِّيَ مَعَ قَوْمِكَ، وَإِنَّمَا أَنْ تُخَفِّفَ بِقَوْمِكَ وَلَا تُصَلِّيَ مَعِيَ. ويرد بأن غاية ما في هذا أنه أذن له بالصلاة معه والصلاة بقومه مع التخفيف والصلاة معه فقط مع عدمه، وهو لا يدل على مطلوب المانع من ذلك، نعم قال المصنف رحمه الله ما لفظه: وقد احتج به بعض من منع اقتداء المفترض بالمتنفل قال: لأنه يدل على أنه متى صلى معه امتنعت إمامته، وبالإجماع لا تقتنع بصلاة النفل معه، فعلم أنه أراد بهذا القول صلاة الفرض وإن الذي كان يصلي معه كان ينويه نفلاً انتهى.

على تسليم أن هذا هو المراد من ذلك القول، فتلك الزيادة أعني قوله: «هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ وَلَهُمْ مَكْتُوبَةٌ» أرجح سنداً وأصح معنى. وقول الطحاوي إنها ظن من جابر مردود. لأن جابراً كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه، ولا يظن بجابر أنه أخبر عن شخص بامر غير معلوم له إلا أن يكون ذلك الشخص أطلعه عليه فإنه أتقى لله وأخشى. ومنها أن فعل معاذ لم يكن بامر النبي ﷺ ولا تقريره، كذا قال الطحاوي. ورد بأن النبي ﷺ علم بذلك وأمر معاذاً به فقال: «صَلِّ بِهِمْ صَلَاةَ أَخْتَهُمْ» وقال له لما شكوا إليه تطويله: «أَفَتَأْنِ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟» وأيضاً رأي الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجةً والواقع ههنا كذلك، فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة، وفيهم كما قال الحافظ ثلاثون عقبياً وأربعون بدرياً، وكذا قال ابن حزم قال: ولا تحفظ من غيرهم من الصحابة امتناع ذلك، بل قال معهم بالجواز عمر وابنه وأبو الدرداء وأنس وغيرهم. ومنها أن ذلك كان في الوقت الذي تصلي فيه الفريضة مرتين، فيكون منسوخاً بقوله ﷺ: «لَا تُصَلُّوا الصَّلَاةَ فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ» كذا قال الطحاوي. ورد بأن النهي عن فعل الصلاة مرتين محمول على أنها فريضة في كل مرة كما جزم بذلك البيهقي جمعاً بين الحديثين. قال في الفتح: بل لو قال قائل: إن هذا النهي منسوخ بمحدث معاذ لم يكن بعيداً. ولا يقال: القصة قديمة وصاحبها استشهد بأحد، لأننا نقول: كانت أحد في أواخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى، والإذن في الثانية مثلاً، وقد قال ﷺ للرجلين اللذين لم

يصليا معه: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مُسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيًا مَعَهُمْ فَإِنَهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ» أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود، وصححه ابن خزيمة وغيره وقد تقدم، وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي ﷺ. ويدل على الجواز أمره ﷺ لمن أدرك الأئمة الذين يأتون بعده ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن يصلوها في بيوتهم في الوقت ثم يجعلوها معهم نافلة. ومنها أن صلاة المفترض خلف المتنفل من الاختلاف، وقد قال ﷺ: «لَا تُخَفِّفُوا عَلَى إِمَائِكُمْ». ورد بأن الاختلاف المنهي عنه مبين في الحديث بقوله: «فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا... إلخ» ولو سلم أنه يعم كل اختلاف لكان حديث معاذ ونحوه مخصصاً له، ومن المؤيدات لصحة صلاة المفترض خلف المتنفل ما قاله أصحاب الشافعي: إنه لا يظن بمعاذ أن يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في مسجده الذي هو أفضل المساجد بعد المسجد الحرام. ومنها ما قاله الخطابي أن العشاء في قوله: «كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ» حقيقة في المفروضة فلا يقال كان ينوي بها التطوع. ومنها ما ثبت عنه ﷺ في صلاة الخوف: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ» وفي رواية أبي داود: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ وَسَلَّم، ثُمَّ صَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ» وإحادهما نفل قطعاً، ودعوى اختصاص ذلك بصلاة الخوف غير ظاهرة. ومنها ما رواه الإسماعيلي عن عائشة أنه ﷺ «كَانَ يُعَوِّذُ مِنَ النَّسْجِلِ فَيُؤْمِرُ بِأَهْلِهِ» وقد تقدم.

بَابُ اقْتِدَاءِ الْجَالِسِ بِالْقَائِمِ

١٠٩٨ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ قَاعِدًا فِي ثَوْبٍ مَتَوَشِّحًا بِهِ» (ت: ٣٦٢).
١٠٩٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَاعِدًا». رَوَاهُمَا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُمَا (٣٦٢).

حديث أنس أخرجه النسائي أيضاً والبيهقي وحديث عائشة أخرجه أيضاً النسائي والحديثان يدلان على أن الإمام في تلك الصلاة هو أبو بكر، وقد اختلفت الروايات في ذلك عن عائشة وغيرها. وقد قدمنا طرفاً من الاختلاف وأشرنا إلى الجمع بينها في باب الإمام ينتقل مأموماً. وفيهما دليل على جواز صلاة القاعد لعذر خلف القائم، ولا أعلم فيه خلافاً.

بَابُ اقْتِدَاءِ الْقَادِرِ عَلَى الْقِيَامِ بِالْجَالِسِ وَأَنَّهُ يَجْلِسُ مَعَهُ
١١٠٠ - عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

مسلم من رواية عبد الرحمن بن حنبل الرّواضي عن أبي الزبير عن جابر. ورواه أبو داود من رواية الأعمش عن أبي سفيان عن جابر. وفي الباب أحاديث قد قدّمنا الإشارة إليها في باب وجوب متابعة الإمام، وقد قدّمنا الكلام على أكثر الفاظ أحاديث الباب هنالك.

قوله: (مُشْرَبِيَّةٌ) بفتح الميم وبالثنتين المعجمة وبضمّ الرّاء وفتحها وهي الغرفة، وقيل: كالخزانة فيها الطّعام والشراب، ولهذا سمّيت مشربةً، فإنّ المشربة بفتح الرّاء فقط: هي الموضع الذي يشرب منه النّاس.

قوله: (على جذم) بجيم مكسورة وذال معجمة ساكنة: وهو أصل الشّيء، والمراد هنا أصل النخلة. وفي رواية ابن حبان: «على جذع نخلة ذهب أعلاها ويقي أصلها في الأرض»، وحكى الجوهري فتح الجيم وهي ضعيفة، فإنّ الجذم بالفتح: القطع.

قوله: (فأنفكت) الفك: نوع من الوهن والخلع، وانفكّ العظم: انتقل من مفصله، يقال فككت الشّيء: أبنت بعضه من بعض. وقد استدللّ بالأحاديث المذكورة في الباب القائلون: إنّ المأموم يتابع الإمام في الصّلاة قاعداً وإن لم يكن المأموم معذوراً، وممن قال بذلك: أحمد وإسحاق والأوزاعي وابن المنذر وداود وبقية أهل الظّاهر، قال ابن حزم: وبهذا نأخذ، إلاّ فيمن يصلي إلى جنب الإمام يذكر النّاس ويعلمهم تكبير الإمام فإنّه يتخير بين أن يصلي قاعداً وبين أن يصلي قائماً. قال ابن حزم: وبمثل قولنا يقول جمهور السلف، ثمّ رواه عن جابر وأبي هريرة وأسيد بن حضير قال: ولا يخالف لهم يعرف في الصّحابة. ورواه عن عطاء وروي عن عبد الرزّاق أنّه قال: ما رأيت النّاس إلاّ على أنّ الإمام إذا صلى قاعداً صلى من خلفه قعوداً، قال: وهي السنّة عن غير واحد وقد حكاه ابن حبان أيضاً عن الصّحابة الثلاثة المذكورين، وعن قيس بن قهذ أيضاً عن الصّحابة. وعن أبي الشعثاء وجابر بن زيد عن التابعين، وحكاها أيضاً عن مالك بن أنس وأبي أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبي خيثمة وابن أبي شيبة وعمد بن إسماعيل ومن تبعهم من أصحاب الحديث مثل عمّد بن نصر ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ثمّ قال بعد ذلك: وهو عندي ضرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته، لأنّ من أصحاب رسول الله ﷺ أربعة أفتوا به وبالإجماع عندنا إجماع الصّحابة، ولم يرو عن أحد من الصّحابة خلاف لهؤلاء الأربعة، لا بإسناد متصل ولا منقطع، فكان الصّحابة أجمعوا على أنّ الإمام إذا صلى قاعداً كان على المأمومين أن يصلّوا قعوداً، وقد

فيه وهو شكّ، فصلّى جالساً وصلى وزاءه قوم قياماً، فأشار لهم أن اجلسوا، فلمّا انصرف قال: إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به، فإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلّوا جلوساً (حم: ١٤/٦) (خ: ٦٨٨) (م: ٤١٢).

١١٠١ - وعن أنس قال: «سقط النبي ﷺ عن فرس، فجيش شقة الأيمن، فدخلنا عليه نعوّده، فحضرت الصّلاة فصلّى بنا قاعداً، فصلّينا وزاءه قعوداً فلمّا قضى الصّلاة قال: إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به، فإذا كبر فكبروا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربّنا ولك الحمد، وإذا صلى قاعداً فصلّوا قعوداً اجتمعوا. متفق عليهما (حم: ٣/١١٠ و١٦٢) (خ: ٦٨٩) (م: ٤١١)، وللبخاري عن أنس: «أن النبي ﷺ صرع عن فرسه، فجيش شقة أو كتفه، فأثاء أصحابه يهودونه، فصلّى بهم جالساً وهم قيام، فلمّا سلّم قال: إنّما جعل الإمام ليؤتمّ به، فإذا صلى قائماً فصلّوا قياماً، وإنّ صلى قاعداً فصلّوا قعوداً» وأحمد في مسنده: حدثنا يزيد بن هارون عن حنبل عن أنس: «أن رسول الله ﷺ انفكت قدّمه، فعدّ في مشرّبة له درجتها من جذوع، فأتى أصحابه يهودونه، فصلّى بهم قاعداً وهم قيام، فلمّا حضرت الصّلاة الأخرى قال لهم: اتّموا بإمامكم، فإذا صلى قائماً فصلّوا قياماً، وإذا صلى قاعداً فصلّوا قعوداً».

١١٠٢ - وعن جابر قال: «ركب رسول الله ﷺ فرساً بالمدينة فصرعه على جذم نخلة فأنفكت قدّمه، فأثاءه نعوّده فوجدناه في مشرّبة لعائشة يسبح جالساً، قال: فقمنّا خلفه فسكّتنا، ثمّ أثاءه مرة أخرى نعوّده فصلّى المكتوبة جالساً، فقمنّا خلفه فأشار إلينا فقمنا، فلمّا قضى الصّلاة قال: إذا صلى الإمام جالساً فصلّوا جلوساً، وإذا صلى الإمام قائماً فصلّوا قياماً، ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بظلماتها» ورواه أبو داود (٦٠٢).

حديث عائشة: أخرجه أيضاً أبو داود ابن ماجه.

وحديث أنس: أخرجه أيضاً بقية الأئمة السنّة.

وحديث جابر: أخرجه أيضاً مسلم وابن ماجه والنسائي من رواية الليث عن أبي الزبير عن جابر بلفظ: «اشتكى رسول الله ﷺ فصلّينا وزاءه وهو قاعداً وأبو بكر يسبح النّاس تكبيرة، فالتفت إلينا فرأنا قياماً، فأشار إلينا فقمنا فصلّينا بصلاته قعوداً، فلمّا سلّم قال: إنّ كنتم أبنا تفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا، اتّموا بأمتكم، إنّ صلى قائماً فصلّوا قياماً، وإنّ صلى قاعداً فصلّوا قعوداً» ورواه أيضاً

أفتى به من التابعين جابر بن زيد وأبو الشعثاء، ولم يرو عن أحد من التابعين أصلاً خلافة لا بإسناد صحيح ولا وإه فكان التابعين أجمعوا على إجازته. قال: وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعداً إذا صلى إمامه جالساً المغيرة بن مقسم صاحب النخعي وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو حنيفة، وتبعه عليه من بعده من أصحابه انتهى.

كلام ابن حبان. وحكى الخطابي في المعالم والقاضي عياض عن أكثر الفقهاء خلاف ذلك. وحكى النووي عن جمهور السلف خلاف ما حكى ابن حزم عنهم. وحكا ابن دقيق العيد عن أكثر الفقهاء المشهورين. وقال الحازمي في الاعتبار ما لفظه: وقال أكثر أهل العلم: يصلون قياماً ولا يتابعون الإمام في الجلوس. وقد أجاب المخالفون لأحاديث الباب بأجوبة: أحدها دعوى النسخ، قاله الشافعي والحميدي وغير واحد، وجعلوا النسخ ما تقدم من صلاته ﷺ في مرض موته بالناس قاعداً وهم قائلون خلفه ولم يأمرهم بالعود. وأنكر أحمد نسخ الأمر بذلك. وجمع بين الحديثين بتزليلهما على حالتين: إحداهما: إذا ابتداء الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه فحينئذ يصلون خلفه قعوداً. ثانيتهما: إذا ابتداء الإمام الراتب قائماً لزوم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً، سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موته ﷺ، فإن تقريره لهم على القيام دل على أنه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة، لأن أبا بكر ابتداء الصلاة قائماً وصلوا معه قياماً، بخلاف الحالة الأولى «فإنه ﷺ ابتداء الصلاة جالساً، فلما صلوا خلفه قياماً أنكر عليهم». ويقوي هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ لا سيما وهو في هذه الحالة يستلزم النسخ مرتين، لأن الأصل في حكم القادر على القيام أن لا يصلي قاعداً، وقد نسخ إلى القعود في حق من صلى إمامه قاعداً. فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضي وقوع النسخ مرتين وهو بعيد. والجواب الثاني من الأجوبة التي أجاب بها المخالفون لأحاديث الباب: دعوى التخصيص بالنبي ﷺ في كونه يؤم جالساً. حكى ذلك القاضي عياض، قال: ولا يصح لأحد أن يؤم جالساً بعده ﷺ. قال: وهو مشهور قول مالك وجماعة أصحابه. قال: وهذا أولى الأقاويل لأنه ﷺ لا يصح التقدم بين يديه في الصلاة ولا في غيرها ولا لعذر ولا لغيره. ورد بصلاته ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف وخلف أبي بكر، وقد تقدم ذلك وقد استدلل على دعوى التخصيص بحديث الشعبي عن جابر مرفوعاً: «لا يؤمن أحدٌ بعدي جالساً» وأجيب عن ذلك بأن الحديث لا

يصح من وجه من الوجوه كما قال العراقي، وهو أيضاً عند الذارقطني من رواية جابر الجعفي عن الشعبي مرسلًا، وجابر متروك. وروي أيضاً من رواية مجالد عن الشعبي، ومجالد ضعفه الجمهور. ولما ذكر ابن العربي أن هذا الحديث لا يصح عقبه بقوله: بيد أنني سمعت بعض الأشياخ أن الحال أحد وجوه التخصيص، وحال النبي ﷺ والتبرك به وعدم العوض منه يقتضي الصلاة خلفه قاعداً، وليس ذلك كله لغيره انتهى. قال ابن دقيق العيد: وقد عرف أن الأصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل انتهى.

على أنه يقدح في التخصيص ما أخرجه أبو داود أن أسيد بن حضير كان يؤم قومه، فجاء رسول الله ﷺ يعود، فقيل يا رسول الله: إن إمامنا مريض، فقال: «إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً» قال أبو داود: وهذا الحديث ليس بمتمصل. وما أخرجه عبد الرزاق عن قيس بن قهز الأنصاري أن إماماً لهم اشتكى على عهد رسول الله ﷺ، قال: «فكان يؤمنا جالساً ونحن جلوس» قال العراقي: وإسناده صحيح. والجواب الثالث من الأجوبة التي أجاب بها المخالفون لأحاديث الباب: أنه يجمع بين الأحاديث بما تقدم عن أحمد بن حنبل: وأجيب عنه بأن الأحاديث ترد لما في بعض الطرق أنه أشار إليهم بعد الدخول في الصلاة. والجواب الرابع: تأويل قوله: «وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً» أي وإذا تشهد قاعداً فتشهدوا قعوداً أجمعين. حكا ابن حبان في صحيحه عن بعض العراقيين، وهو كما قال ابن حبان: تحريف للخبر عمومته بغير دليل. ويرده ما ثبت في حديث عائشة: أنه أشار إليهم أن اجلسوا. وفيه تعليل ذلك بموافقة الأعاجم في القيام على ملوكهم. إذا عرفت الأجوبة التي أجاب بها المخالفون لأحاديث الباب فاعلم أنه قد أجاب المتمسكون بها على الأحاديث المخالفة لها بأجوبة: منها قول ابن خزيمة: إن الأحاديث التي وردت بأمر المأموم أن يصلي قاعداً لم يختلف في صحتها ولا في سياقها وأما صلاته ﷺ في مرض موته فاختلف فيها هل كان إماماً أو مأموماً ومنها أن بعضهم جمع بين القصتين بأن الأمر بالجلوس كان للتدب، وتقريه قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ومنها أنه استمر عمل الصحابة على القعود خلف الإمام القاعد في حياته ﷺ وبعد موته كما تقدم عن أسيد بن حضير وقيس بن قهز وروي ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر: «أنه اشتكى فحضرته الصلاة فصلّى بهم جالساً وصلوا معه جلوساً» وعن أبي هريرة أيضاً: أنه أفتى بذلك، وإسناده كما قال الحافظ: صحيح، ومنها ما

روي عن ابن شعبان: أنه نازع في ثبوت كون الصحابة صلّوا خلفه ﷺ قياماً غير أبي بكر، لأن ذلك لم يرد صريحاً. قال الحافظ: والذي ادعى نفيه قد أثبت الشافعي وقال: إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة. قال الحافظ: ثم وجدته مصرحاً به في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج، أخبرني عطاء فذكر الحديث ولفظه: «فصلّى النبي ﷺ قاعداً. وجعل أبا بكر وراءه بينه وبين الناس، وصلى الناس وراءه قياماً» قال: وهذا مرسل يعتضد بالرواية التي خلفها الشافعي عن التخمي، قال: وهذا الذي يقتضيه النظر لأنهم ابتدءوا الصلاة مع أبي بكر قياماً، فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان.

باب اقتداء المتوضّعين بالمتيمّم

باب من اقتدى بمن أخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم
١١٠٤ - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «يصلّون بكم، فإن أصابوا فلکم ولهم، وإن أخطأوا فلکم وعليهم، رواه أحمد (٣٥٥/٢) والبخاري (٦٩٤).

١١٠٥ - وعن سهل بن سعد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «الإمام ضامن، فإذا أحسن فله ولهم، وإن أساء فعليّ، يعني: ولا عليهم». رواه ابن ماجه (٩٨١). وقد صح عن عمر أنه صلى بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد ولم يبيدوا، وكذلك عثمان. وزوي عن عليّ من قوله، رضي الله عنهم.

حديث سهل بن سعد في إسناده عبد الحميد بن سليمان (وهو ضعيف).

قوله: «يصلّون بكم» لفظ البخاري: «يصلّون لکم» باللام التي للتعليل، والمراد الأئمة.

قوله: «فإن أصابوا فلکم» أي ثواب صلاتكم.

قوله: «ولهم» هذه اللفظة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد. والمراد أن لهم ثواب صلاتهم. وزعم ابن بطال أن المراد بالإصابة هنا إصابة الوقت. واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً: «لملکم تذروکون أقواماً يصلّون الصلاة لغير وقتها فإذا أذکرتموهم فصلّوا في بیوتکم في الوقت ثم صلّوا معهم واجعلوها سبعة» وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره.

قال: فالتقدير على هذا: فإن أصابوا الوقت وإن أخطأوا الوقت فلکم، يعني الصلاة التي في الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة «لهم» كما في رواية أحمد تدلّ على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد وكذلك أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما وكذلك أخرج هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عتبة بن عامر مرفوعاً بلفظ: «من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم» وفي رواية لأحمد في هذا الحديث «فإن صلّوا الصلاة لوقتها وأنتموا الركوع والسجود فهي لکم ولهم» قال في الفتح: فهذا يبيّن أن المراد ما هو أعم من

روي عن ابن شعبان: أنه نازع في ثبوت كون الصحابة صلّوا خلفه ﷺ قياماً غير أبي بكر، لأن ذلك لم يرد صريحاً. قال الحافظ: والذي ادعى نفيه قد أثبت الشافعي وقال: إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة. قال الحافظ: ثم وجدته مصرحاً به في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج، أخبرني عطاء فذكر الحديث ولفظه: «فصلّى النبي ﷺ قاعداً. وجعل أبا بكر وراءه بينه وبين الناس، وصلى الناس وراءه قياماً» قال: وهذا مرسل يعتضد بالرواية التي خلفها الشافعي عن التخمي، قال: وهذا الذي يقتضيه النظر لأنهم ابتدءوا الصلاة مع أبي بكر قياماً، فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان.

١١٠٣ - فيه حديث عمرو بن العاص عن عروة ذات السلاسل وقد سبق وعن سيدي بن جبّير قال: كان ابن عباس في سفر مع ناس من أصحاب رسول الله ﷺ منهم عمار بن ياسر فكانوا يقدمونه لإقرايّه من رسول الله ﷺ، فصلّى بهم ذات يوم، ففجّك وأخبرهم أنه أصاب من جارية له رومية، فصلّى بهم وهو جنب متيمّم. رواه الأثرم، واحتج به أحمد في روايته.

حديث عمرو بن العاص تقدّم في باب الجنب يتيمّم لحروف البرد من كتاب التيمّم. وفيه: «أنه احتلم في ليلة باردة فتيمّم ثم صلى بأصحابه صلاة الصبح. فلما قدموا على النبي ﷺ ذكروا ذلك له، فقال: يا عمرو صلّيت بأصحابك وأنت جنب؟ فقال: ذكرت قول الله: «ولا تقتلوا أنفسكم»، ففجّك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً، وبهذا التقرير احتج من قال بصحة صلاة المتوضّعين خلف المتيمّم ويؤيد ذلك ما أخرجه الدارقطني عن البراء أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى الإمام بقوم وهو على غير وضوء أجزائهم ويبيد» وفي إسناده جوير بن سعيد وهو متروك وفي إسناده أيضاً انقطاع. وما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث أبي بكرة «أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر فأرأى يبيد أن مكانكم، ثم جاء ورأسه يقطر فصلّى بهم» وفي رواية له: قال في أوله «وكبر» وقال في آخره: «فلما قضى الصلاة قال: إنما أنا بشر مثلكم وإني كنت جنباً وسياتي الحديث قريباً، وهو في الصحيحين بلفظ: «أتممت الصلاة وعذلت الصفوف حتى قام النبي ﷺ في مصلاة قبل أن يكبر، ذكر فأنصرف وقال: مكانكم...» الحديث.

وعلى هذا فلا يكون الحديث مؤيداً، ولكنه زعم ابن حبان

إصابة الوقت قال ابن المنذر: هذا الحديث يردّ على من زعم أنّ صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه.
قوله: (وَإِنْ أَخْطَاوَا) أي ارتكبوا الخطيئة، ولم يرد الخطأ المقابل للعمد لأنّه لا إثم فيه قال المهلب: فيه جواز الصلّة خلف البرّ والفاجر. واستدلّ به البغويّ على أنّه يصحّ صلاة المأمومين إذا كان إمامهم محدثاً وعليه الإعادة قال في الفتح: واستدلّ به غيره على أعمّ من ذلك وهو صحّة الاتّمام بمن يخلّ بشيء من الصلّة ركناً كان أو غيره إذا أتمّ المأموم، وهو وجه للشافعيّة بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه. والأصحّ عندهم صحّة الاقتداء إلا لمن علم أنّه ترك واجبا ومنهم من استدلّ به على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث، ويؤيده ما رواه المصنّف عن الثلاثة الخلفاء رضي الله عنهم.

قوله: (الإِمَامُ ضَامِنٌ) قد قدّمنا الكلام على حديث أبي هريرة وعلى معنى الضمان في باب الأذان.

قوله: (وَإِنْ أَسَاءَ فَمَلِكِي) فيه أنّ الإمام إذا كان مسيّئاً كان يدخل في الصلّة محلاً بركن أو شرط عمداً فهو آثم ولا شيء على المؤتمّين من إساءته.

باب حكم الإمام إذا ذكر أنّه محدث أو خرّج لحديث سبّقه أو غير ذلك

١١٠٦ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ فَكَبَّرَ ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَيْهِمْ أَنْ مَكَانَكُمْ، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ فُصِّلِي بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَإِنِّي كُنْتُ جُنُبًا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٤)، وَقَالَ: رَوَاهُ أَبُو بَرْزَةَ وَابْنُ عَوْنٍ وَهَيْشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَكَبَّرَ ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَى الْقَوْمِ أَنْ اجْلِسُوا، وَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ».

١١٠٧ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: إِنِّي لَقَائِمٌ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَمْرِ غَدَاةٍ أُصِيبَ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ كَبَّرَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَتَلَنِي أَوْ أَكَلَنِي الْكَلْبُ، حِينَ طَعَنَهُ، وَتَنَازَلَ عَمْرُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَقَدَّمَهُ فَصَلَّى بِهِمْ صَلَاةً خَفِيفَةً. مُخْتَصَرٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ (٣٧٠٠).

١١٠٨ - وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ قَالَ: صَلَّيْتُ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَرَعَفْتُ، فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ. رَوَاهُ سَعِيدُ فِي سُنَنِهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ اسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ عَمْرُ وَعَلَيَّ، وَإِنْ صَلَّوْا وَخَذَانَا فَقَدْ طُعِنَ مُعَاوِيَةُ وَصَلَّى النَّاسُ وَخَذَانَا مِنْ حَيْثُ طُعِنَ أَتَمُّوا صَلَاتَهُمْ.

١١٠٩ - وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ قَالَ: صَلَّيْتُ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَرَعَفْتُ، فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ. رَوَاهُ سَعِيدُ فِي سُنَنِهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ اسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ عَمْرُ وَعَلَيَّ، وَإِنْ صَلَّوْا وَخَذَانَا فَقَدْ طُعِنَ مُعَاوِيَةُ وَصَلَّى النَّاسُ وَخَذَانَا مِنْ حَيْثُ طُعِنَ أَتَمُّوا صَلَاتَهُمْ.

١١٠٨ - وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ قَالَ: صَلَّيْتُ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَرَعَفْتُ، فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ. رَوَاهُ سَعِيدُ فِي سُنَنِهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ اسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ عَمْرُ وَعَلَيَّ، وَإِنْ صَلَّوْا وَخَذَانَا فَقَدْ طُعِنَ مُعَاوِيَةُ وَصَلَّى النَّاسُ وَخَذَانَا مِنْ حَيْثُ طُعِنَ أَتَمُّوا صَلَاتَهُمْ.

قوله: (ثُمَّ أَوْمَأَ) أي أشار، ورواية البخاري: «فَقَالَ لَنَا»، فتحمل رواية البخاري على إطلاق القول على الفعل. ويمكن أن يكون جمع بين الكلام والإشارة.

قوله: (أَنْ مَكَانَكُمْ) منصوب بفعل محذوف هو وفاعله، والتقدير: الزموا مكانكم.

قوله: (وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ) أي من ماء الغسل.

قوله: (فُصِّلِي بِهِمْ) في رواية للبخاري: «فُصِّلْنَا مَعَهُ» وفي جواز التخلّل الكثير بين الإقامة والدخول في الصلّة.

قوله: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) قد تقدّم الكلام على مثل هذا الحصر.

قوله: (وَإِنِّي كُنْتُ جُنُبًا) فيه دليل على جواز اتّصافه ﷺ بالجنابة وعلى صدور النسيان منه.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين.

قوله: (أَنْ اجْلِسُوا) هذا يدلّ على أنّهم قد كانوا اصطَفَوْا للصلّة قياما، وقد صرح بذلك البخاري عن أبي هريرة، ولفظه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَقَدْ أُفِيضَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِلَتْ الصُّوْفُ».

قوله: (وَذَهَبَ) في رواية لأبي داود: «فَذَهَبَ» وللنسائي: «ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ».

قوله: (فَقَدَّمَهُ فَصَلَّى بِهِمْ) سيأتي حديث عمر مطوّلا في كتاب الوصايا، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى، وفيه جواز الاستخلاف للإمام عند عروض عذر يقتضي ذلك لتقرير الصحابة لعمر على ذلك، وعدم الإنكار من أحد منهم فكان

قال: «ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شيئا: رجل أم قوما وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وأخوان متصانمان» قال العراقي: وإسناده حسن. وعن طلحة عند الطبراني في الكبير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إيما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجز صلاته أذنتيه» وفي إسناده سليمان بن أيوب الطلحي. قال فيه أبو زرعة: عامة أحاديثه لا يتابع عليها وقال الذهبي في الميزان: صاحب منكر وقد وثق. وعن أبي سعيد عند البيهقي بلفظ: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم رؤوسهم: رجل أم قوما وهم له كارهون» الحديث، قال البيهقي بعد ذكره: وهذا إسناد ضعيف. وعن سلمان عند ابن أبي شيبة في المصنف بنحو حديث أبي أمامة، وهو من رواية القاسم بن خزيمة عن سلمان ولم يسمع منه.

وأحاديث الباب يقوي بعضها بعضا، فينبهض للاستدلال بها على تحريم أن يكون الرجل إماما لقوم يكرهونه. ويدل على التحريم. نفي قبول الصلاة وأنها لا تجاوز آذان المصلين ولعن الفاعل لذلك. وقد ذهب إلى التحريم قوم وإلى الكراهة آخرون وقد روى العراقي ذلك عن علي بن أبي طالب والأسود بن هلال وعبد الله بن الحارث البصري، وقد قيد ذلك جماعة من أهل العلم بالكراهة الدينية لسبب شرعي، فأما الكراهة لغير الدين فلا عبرة بها، وقيدوه أيضا بأن يكون الكارهون أكثر المأمومين ولا اعتبار بكراهة الواحد والاثنين والثلاثة إذا كان المؤمنون جمعا كثيرا لا إذا كانوا اثنين أو ثلاثة، فإن كراهتهم أو كراهة أكثرهم معتبرة وحمل الشافعي الحديث على إمام غير الوالي، لأن الغالب كراهة ولاية الأمر. وظاهر الحديث عدم الفرق والاعتبار بكراهة أهل الدين دون غيرهم حتى قال الغزالي في الإحياء: لو كان الأقل من أهل الدين يكرهونه فالنظر إليهم. قوله: (ورجل اعتبد محرره) أي اتخذ معتقه عبدا بعد إعتاقه، وذلك بأن يمتقه ثم يكتمه ذلك ويستعمله، يقال اعتبدته: اتخذته عبدا.

قوله: (لا تجاوز صلاتهم أذانهم) أي لا ترتفع إلى السماء وهو كناية عن عدم القبول كما هو مصرح به في حديث ابن عمرو وغيره.

قوله: (العبد الآبق) فيه أن العبد الآبق لا تقبل له صلاة حتى يرجع من إياقه إلى سيده وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جرير بن عبد الله البجلي عن النبي ﷺ: «إذا أبق العبد لم تقبل له صلاة» وروي القول بذلك عن أبي

إجماعا، وكذلك فعل علي وتقريرهم له على ذلك، وإلى ذلك ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي ومالك وفي قول للشافعي: أنه لا يجوز، واستدل له في البحر بتركه ﷺ الاستخلاف لما ذكر أنه جنب وأجاب عن ذلك بأنه فعل ذلك ليدل على جواز الترك أو ذكر قبل دخولهم في الصلاة، قال: ولا قائل بهذا إلا الشافعي انتهى.

وذهب أحمد بن حنبل إلى التخيير كما روى عنه المصنف رحمه الله تعالى.

باب من أم قوما يكرهونه

١١٠٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةً: مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلَاةَ دِيَارًا - وَالذَّبَّارُ أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ أَنْ تَقَوَّتْ - وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٩٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٧٠)، وَقَالَ فِيهِ: يَغْنِي بَعْدَ مَا يَقَوُّهُ الْوَقْتُ.

١١١٠ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ أَذَانَهُمْ: الْعَبْدُ الْآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامٌ قَوْمٌ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦٠).

حديث عبد الله بن عمرو، وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي ضعفه الجمهور، وحديث أبي أمامة انفرد بإخراجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن غريب وقد ضعفه البيهقي. قال النووي في الخلاصة: والأرجح هنا قول الترمذي انتهى.

وفي إسناده أبو غالب الراسبي البصري صحح الترمذي حديثه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف ووثقه الذارقطي وفي الباب عن أنس عند الترمذي بلفظ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً: رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةً بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَرَجُلًا سَمِعَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ثُمَّ لَمْ يَجِبْ» قال الترمذي: حديث أنس لا يصح لأنه قد روي عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، وفي إسناده أيضا محمد بن القاسم الأسدي قال الترمذي: تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالحافظ، وضعف حديث أنس هنا أيضا البيهقي، وقال بعد ذكر رواية الحسن له عن أنس: ليس بشيء، تفرد به محمد بن القاسم الأسدي عن الفضل بن دهم عنه، ثم قال: وروي عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن أنس بن مالك يرفعه وفي الباب أيضا عن ابن عباس عند ابن ماجه عن رسول الله ﷺ

السمدي: هو وإه جدًا. وقال عمرو بن علي: كان ضعيفًا في الحديث بهم فيه، وكان صدوقًا كثير الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، إلا أنه ممن يكتب حديثه.

قوله: (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ) فيه أن موقف الواحد عن يمين الإمام، وقد ذهب الأكثر إلى أن ذلك واجب، وروي عن ابن المسيب أن ذلك مندوب فقط، وروي عن النخعي أن الواحد يقف خلف الإمام بيانًا للتبعية، فإذا ركع الإمام قبل عبيء ثالث اتصل بيمينه، وفيه جواز العمل في الصلاة، وقد تقدم الكلام على ذلك.

قوله: (فَصَنَعْنَا خَلْفَهُ) وكذلك قوله: «فَذَعْنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ» وقوله: «أَمَرْنَا ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُنَا» في هذه الروايات دليل على أن موقف الرجلين مع الإمام في الصلاة خلفه، وبه قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعمر وابنه وجابر بن زيد والحسن وعطاء. وإليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماعة من فقهاء الكوفة. قال ابن سيّد الناس: وليس ذلك شرطًا عند أحد منهم، ولكن الخلاف في الأولى والأحسن وإلى كون موقف الاثنين خلف الإمام ذهب العترة. وروي عن ابن مسعود: «أن الاثنين يَقِفَانِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَالزَّائِدُ خَلْفَهُ» واستدل بما سياتي، وسياتي الكلام على دليله.

قوله: (فَصَلَّى بِنَا فِي قُوبٍ وَاحِدٍ) فيه جواز الصلاة في الثوب الواحد، وقد تقدم الكلام على ذلك.

قوله: (ثُمَّ جَاءَ جَبَّارٌ بِنُ صَخْرٍ) هو الأنصاري السلمي شهد العقبة وبدرا وما بعدهما.

١١١٣ - عن ابن عباس قال: «صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَايِشَةُ مَعَنَا تُصَلِّي خَلْفَنَا وَأَنَا جَنْبُ النَّبِيِّ ﷺ أَصَلِّي مَعَهُ». رواه أحمد (٣٠٤/١) والنسائي (١٠٤/٢).

١١١٤ - وعن أنس «أن النبي ﷺ صَلَّى بِوَ رَبَائِمِهِ أَوْ خَالَتِهِ، قَالَ: فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا». رواه أحمد (٢٥٨/٣) ومسلم (٦٥٨) وأبو داود (٦٠٩).

حديث ابن عباس إسناده في سنن النسائي هكذا: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، يعني ابن مقسم، وقد وثقه النسائي، قال: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، يعني ابن محمد مولى سليمان، أخرج حديثه الجماعة، قال: قال ابن جريج: أخبرني زياد أن قرعة، مولى لعبد القيس، أخبره أنه سمع عكرمة، قال: قال ابن عباس: فذكره وزيد هو ابن سعد الخراساني أخرج له الجماعة، وقرعة وثقه أبو

هريرة وقد أول المازري وتبعه القاضي عياض حديث جابر على العبد المستحل للإباق فيكفر ولا تقبل له صلاة ولا غيرها وبه بالصلاة على غيرها، وقد أنكر ابن الصلاح ذلك على المازري والقاضي وقال: إن ذلك جارٍ في غير المستحل، ولا يلزم من عدم القبول عدم الصحة، وقد قدّمنا البحث عن هذا في مواضع.

قوله: (وَأَمْرًا... إلخ) فيه أن إغضاب المرأة لزوجه حتى يبيت سخطًا عليها من الكبائر، وهذا إذا كان غضبه عليها بحق. وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ تَأْتِهِ قَبَاتٌ غَضَبْنَا عَلَيْهَا لَعْنَتُهَا ثَلَاثَةً حَتَّى تُصْبِحَ» ولعل التأويل المذكور في عدم قبول صلاة العبد يجري في صلاة المرأة المذكورة.

أَبْوَابُ مَوْقِفِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَأَحْكَامِ الصَّفُوفِ

بَابُ وَقُوفِ الْوَاحِدِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَالْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا خَلْفَهُ

١١١١ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، فَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَتَهَانِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ جَاءَ صَاحِبٌ لِي فَصَنَعْنَا خَلْفَهُ، فَصَلَّى بِنَا فِي قُوبٍ وَاحِدٍ مُخَالِفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ». رواه أحمد (٣٠١/٣). وفي رواية: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّي، فَجِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ يَدِي فَأَذَانَنِي حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ جَاءَ جَبَّارٌ بِنُ صَخْرٍ فَقَامَ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَ بِأُذُنِي جَمِيعًا، فَذَعْنَا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٦٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٣).

١١١٢ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُنَا». رواه الترمذي (٢٣٣).

حديث جابر هو في صحيح مسلم وسنن أبي داود مطولاً، وهذا الذي ذكر المصنف بعض منه. وحديث سمرة بن جندب غريبه الترمذي. وقال ابن عساکر في الأطراف إنه قال فيه: حسن غريب، وذكر ابن العربي أنه ضعيف، وليس فيما وقفنا عليه من نسخ الترمذي إلا أنه قال: إنه حديث غريب، ولعل المراد بقول ابن العربي: إنه ضعيف: أي أشار إلى تضعيفه بقوله: وقد تكلم الناس في إسماعيل بن مسلم من قبل حفظه بعد أن ساق الحديث من طريقه، وإسماعيل بن مسلم هذا هو المكي وأصله بصري سكن مكة فنسب إليها لكثرة مجاورته بها، وكان فقيهاً مفتياً قال البخاري: تركه ابن المبارك وربما روى عنه. وقال يحيى بن سعيد: لم يزل مختلطاً. وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث. وقال

زرعة فرجال هذا الإسناد ثقات.

عدم علم التاريخ لا ينتهض هذا الحديث لمعارضة الأحاديث المتقدمة في أول الباب.

وقد وافق ابن مسعود على وقوف الاثنين عن يمين الإمام ويساره أبو حنيفة وبعض الكوفيين.

ومن أدلتهم ما رواه أبو داود عن أبي هريرة عنه ﷺ أنه قال: «وَسَطُوا الْإِمَامَ وَسَدُّوا الْخَلَلَ» وسيأتي وهو محتمل أن يكون المراد اجعلوه مقابلاً لوسط الصف الذي تصفون خلفه، ومحتمل أن يكون من قولهم فلان واسطة قومه: أي خيارهم، ومحتمل أن يكون المراد اجعلوه وسط الصف فيما بينكم غير متقدم ولا متأخر، ومع الاحتمال لا ينتهض للاستدلال. وأيضاً هو مهجور الظاهر بالإجماع، لأن ابن مسعود ومن معه إنما قالوا بتوسط الإمام في الثلاثة لا فيما زاد عليهم فيقفون خلفه. وظاهر الحديث عدم الفرق بين الثلاثة وأكثر منهم.

بَابُ وَقُوفِ الْإِمَامِ بِلِقَاءِ وَسَطِ الصَّفِّ وَقُرْبِ أُولَى الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ مِنْهُ

١١١٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَسَطُوا الْإِمَامَ، وَسَدُّوا الْخَلَلَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٧١).

١١١٧ - وَعَنْ أَبِي مُسْنُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسُحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: اسْتَوُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، لِيَلْتَنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٥٧/١) وَمُسْلِمٌ (٤٣٢) وَالنَّسَائِيُّ (٨٧/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٧٦).

١١١٨ - عَنْ ابْنِ مُسْنُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِيَلْتَنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَلِيَأْكُمَ وَهَيْشَاتِ الْأَسْرَاقِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٥٧/١) وَمُسْلِمٌ (١٢٣/٤٣٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٨).

١١١٩ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يَلِيَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ لِيَأْخُذُوا عَنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٢/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٧٧).

حديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذري وهو من طريق جعفر بن مسافر شيخ أبي داود. قال النسائي: صالح، وفي إسناده يحيى بن بشير بن خلاد عن أمه واسمها أمة الواحد، ويحيى مستور وأمه مجهولة. وحديث أبي مسعود أخرجه أيضاً أبو داود. وحديث ابن مسعود قال الترمذي: حسن غريب وقال الدارقطني: تفرد به خالد بن مهران الحذاء عن أبي معشر زياد بن

قوله: (صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُ أَوْ خَالَتهُ) وفي بعض الروايات «أَنْ جَدَّتهُ مَلِيكةٌ دَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ» ثم ذكر الصلاة، وسيأتي. والحديثان يدلان على أنه إذا حضر مع إمام الجماعة رجل وامرأة كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفهما وأنها لا تصف مع الرجال، والعلة في ذلك ما يخشى من الافتتان، فلو خالفت أجزاء صلاتها عند الجمهور، وعند الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة قال في الفتح: وهو عجيب. وفي توجيهه تعسف حيث قال قائلهم: قال ابن مسعود: «أَخْرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَضَ اللَّهُ» والأمر للوجوب، فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها. قال: وحكاية هذا تغني عن جوابه.

وذهبت المهادنية إلى فساد صلاتها إذا صفت مع الرجال وفساد صلاة من خلفها وفساد صلاة من في صفها إن علموا بكونها في صفهم ومن الأدلة الدالة على أن المرأة تقف وحدها حديث أنس المتفق عليه بلفظ: «صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّي أُمُّ سَلَمَةَ خَلْفَنَا» وفي لفظ «فَصَنَّفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ خَلْفَهُ وَالْعَجُوزَ مِنْ زَوَائِنَا». وأخرج ابن عبد البر عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «الْمَرْأَةُ وَخَلْفَهَا صَفٌّ» قال ابن عبد البر: هو موضوع وضعه إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي عن المسعودي عن ابن أبي مليكة عن عائشة، قال: وهذا لا يعرف إلا بإسماعيل.

١١١٥ - عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «دَخَلْتُ أَنَا وَعَمِّي عُلْفَةً عَلَى ابْنِ مُسْنُودٍ بِالْمُهَاجِرَةِ، قَالَ: فَأَقَامَ الظُّهْرَ لِيُصَلِّيَ فَعَمَّنَا خَلْفَهُ، فَأَخَذَ يَبْكِي وَيَبْكِي عَمِّي، ثُمَّ جَعَلَ أَحْدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ، فَصَفَّنَا صَفًّا وَاحِدًا، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٥٩/١). وَلِأَبِي دَاوُدَ (٦١٣) وَالنَّسَائِيِّ مَعْنَاهُ (٨٤/٢).

الحديث في إسناده هارون بن عترة وقد تكلم فيه بعضهم. قال أبو عمر: هذا الحديث لا يصح رفعه، والصحيح فيه عندهم أنه موقوف على ابن مسعود انتهى.

وقد أخرجه مسلم في صحيحه والترمذي موقوفاً على ابن مسعود.

وقد ذكر جماعة من أهل العلم منهم الشافعي أن حديث ابن مسعود هذا منسوخ؛ لأنه إنما تعلم هذه الصلاة من النبي ﷺ وهو بمكة، وفيها التطبيق وأحكام آخر هي الآن متروكة، وهذا الحكم من جللتها، فلما قدم النبي ﷺ المدينة تركه، وعلى فرض

كليب. وقال ابن سيّد الناس: إنّه صحيح لثقة رواه وكثرة الشواهد له، قال: ولذلك حكم مسلم بصحته. وأما غرابته فليست تنافي الصحة في بعض الأحيان. وأما حديث أنس فأخرجه أيضاً الترمذي ولم يذكر له إسناداً، والنسائي ورجال إسناده عند ابن ماجه رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بن كعب عن أحمد من حديث قيس بن عباد قال: «قدِمْتُ الْمَدِينَةَ لِلِقَاءِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا كَانَ بَيْنَهُمْ رَجُلٌ أَفْأَحَبَ إِلَيَّ مِنْ أَبِي بَنِ كَعْبٍ، فَأَقِيمْتُ الصَّلَاةَ فَخَرَجَ عُمَرُ مَعَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُمْتُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَبَاءَ رَجُلٌ فَنَظَرُ فِي وَجْهِ الْقَوْمِ فَعَرَفَهُمْ غَيْرِي، فَتَنَاجَيْ وَتَقَامَ فِي مَكَانِي، فَمَا عَقَلْتُ صَلَاتِي، فَلَمَّا صَلَّي قَالَ: يَا بُنَيَّ لَا يَسُودُكَ اللَّهُ، إِنِّي لَمْ آتِ الَّذِي أَتَيْتَ بِجَهَالَةٍ، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَنَا: كُونُوا فِي الصَّفِّ الَّذِي يَلِينِي وَإِنِّي نَظَرْتُ فِي وَجْهِ الْقَوْمِ فَعَرَفْتُهُمْ غَيْرَكَ، ثُمَّ حَدَّثَ فَمَا رَأَيْتُ الرِّجَالَ مَتَحَتْ أَغْنَاقَهَا إِلَى شَيْءٍ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: هَلْكَ أَهْلُ الْعُقْدَةِ وَرَبُّ الْكُفَّةِ، أَلَا لَا عَلَيْهِمْ أَسَى، وَلَكِنْ أَسَى عَلَى مَنْ يَهْلِكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا هُوَ أَبِي يُعْنِي ابْنَ كَعْبٍ» هذا لفظ أحمد وقد أخرج الحديث أيضاً النسائي وابن خزيمة في صحيحه «وَمَتَّحَتْ» بفتح الميم وتائين متائين بينهما حاء مهملة: أي مدّت «وَأَهْلُ الْعُقْدَةِ» بضم العين المهملة وسكون القاف: يريد البيعة المعقودة للولاية. وعن سمرة عند الطبراني في الكبير أن النبي ﷺ قال: «لَيَسْمُ الْأَعْرَابُ خَلْفَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَيَقْتَدُوا بِهِمْ فِي الصَّلَاةِ» وهو من رواية الحسن عن سمرة وعن البراء أشار إليه الترمذي. وعن ابن عباس عند الدارقطني قال: قال رسول الله ﷺ «لَا يَتَقَدَّمُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَعْرَابِي وَلَا عَجَمِي وَلَا غُلَامٌ لَمْ يَخْتَلِمَ» وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

قوله: (وَسَطُوا الْإِمَامَ) فيه مشروعية جعل الإمام مقابلاً لوسط الصف وهو أحد الاحتمالات التي يحتملها الحديث وقد تقدّمت.

قوله: (وَسَدُّوا الْخَلَلَ) قال المنذري: هو بفتح الحاء المعجمة واللام وهو ما بين الاثنين من الاتساع وسيأتي ذكر ما هي الحكمة في ذلك في باب الحث على تسوية الصفوف.

قوله: (فَتَخْتَلِفُ قُلُوبُكُمْ) لأن مخالفة الصفوف مخالفة الظواهر، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن.

قوله: (لِيَلِينِي) قال النووي: هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على

التوكيد واللام في أوّله لام الأمر المكسورة: أي ليقرب مني. قوله: (أَوَّلُوا الْأَحْلَامَ وَالنَّهْيَ) قال ابن سيّد الناس: الأحلام والنهي بمعنى واحد، والنهي بضم النون جمع نهية بالضم أيضاً وهي العقول؛ لأنها تنهى عن القبح. قال أبو علي الفارسي: يجوز أن يكون النهي مصدراً كالمهدي وأن يكون جمعاً كالظلم. وقيل: المراد بأولي الأحلام: البالفون، وبأولي النهي: العقلاء، فعلى الأول يكون العطف فيه من باب: فالفى قولها كذباً وميناً

وهو أن ينزل تغاير اللفظ منزلة تغاير المعنى وهو كثير في الكلام. وعلى الثاني يكون لكل لفظ معنى مستقل. وقد روي عن عمر بن الخطاب: أنه كان إذا رأى صبيّاً في الصف أخرجه وعن زر بن حبیش وأبي وائل مثل ذلك، وإنما خصص النبي ﷺ هذا النوع بالتقديم لأنه الذي يتأتى منه التبليغ، ويستخلف إذا احتج إلى استخلافه، ويقوم بتبنيه الإمام إذا احتج إليه.

قوله: (وَأَيَّاكُمْ وَخِشَاتِ الْأَسْوَاقِ) بفتح الهاء وإسكان الباء المثناة من تحت وبالشين المعجمة أي اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع الأصوات واللفظ والفتن التي فيها والهوشة: الفتنة والاختلاط. والمراد النهي عن أن يكون اجتماع الناس في الصلاة مثل اجتماعهم في الأسواق متدافعين متغايرين مختلفي القلوب والأفعال.

قوله: (يُجِبُ أَنْ يَلِيَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ) فيه وفي حديث أبي بن كعب وسمرة مشروعية تقدّم أهل العلم والفضل ليأخذوا عن الإمام يأخذ عنهم غيرهم، لأنهم أمس بضبط صفة الصلاة وحفظها ونقلها وتبليغها.

بَابُ مَوْقِفِ الصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ

١١٢٠ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ عَنْ أَبِي سَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُسَوِّي بَيْنَ الْأَرَبِ فِي رَكَعَاتِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْقِيَامِ، وَيَجْعَلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى هِيَ أَطْوَلُهُنَّ لِكَيْ يَنْوُبَ النَّاسُ، وَيَجْعَلُ الرِّجَالَ قُدَّامَ الْغُلَمَانِ، وَالْغُلَمَانُ خَلْفَهُمْ، وَالنِّسَاءُ خَلْفَ الْغُلَمَانِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٤/٥). وَابْنُ دَاوُدَ (٦٧٧) عَنْهُ قَالَ: «أَلَا أَحَدُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَفَ الرِّجَالَ وَصَفَ خَلْفَهُمُ الْغُلَمَانُ، ثُمَّ صَلَّي بِهِمْ فَذَكَرَ صَلَاتَهُ».

١١٢١ - وَعَنْ أَنَسٍ «أَنْ جَدَّتهُ مَلِيكةٌ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِعَطَامِ صَنَعَتُهُ، فَكُلَّ ثُمَّ قَالَ: قُومُوا فَلَا صَلَاسِي لَكُمْ، فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ سَوَدَ مِنْ طَوْلٍ مَا لَيْسَ، فَفَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ

قوله: (وَسَطُوا الْإِمَامَ) فيه مشروعية جعل الإمام مقابلاً لوسط الصف وهو أحد الاحتمالات التي يحتملها الحديث وقد تقدّمت.

قوله: (وَسَدُّوا الْخَلَلَ) قال المنذري: هو بفتح الحاء المعجمة واللام وهو ما بين الاثنين من الاتساع وسيأتي ذكر ما هي الحكمة في ذلك في باب الحث على تسوية الصفوف.

قوله: (فَتَخْتَلِفُ قُلُوبُكُمْ) لأن مخالفة الصفوف مخالفة الظواهر، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن.

قوله: (لِيَلِينِي) قال النووي: هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على

قوله: (فَلَا صَلَّيْ لَكُمْ) روي بكسر اللام وفتح الباء من أصلي على أنها لام كي والفاء زائدة كما في زيد فمنطلق، وروي بكسر اللام وحذف الباء للجزم، لكن أكثر ما يجزم فلام الأمر للفعل المبني للفاعل إذا كان للنائب ظاهر نحو ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾. أو ضمير نحو: (مُرَّةً فَلْيَرَا جَعَلَهَا)، وأقل منه أن يكون مستنداً إلى ضمير المتكلم نحو ﴿وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾، ومثله ما في الحديث، وأقل من ذلك ضمير المخاطب كقراءة آية ﴿فَبَذَلِكْ فَلْتَفَرِّحُوا﴾ بناء الخطاب، واللام في.

قوله: (لَكُمْ) للتعليل، وليس المراد: الا أصلي لتعليمكم وتبليغكم ما أمرني به ربي؟ وليس فيه تشريك في العبادة، فيؤخذ منه جواز أن يكون مع نية صلاته مريداً للتعليم فإنه عبادة أخرى ويدل على ذلك ما رواه البخاري عن أبي قلابة قال: جاءنا مالك بن الحويرث في مسجدنا هذا فقال: إني لأصلي لكم وما أريد الصلاة. ويؤيد له البخاري باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم.

قوله: (فَقَضَّيْتَهُ) بالضاد المفتوحة والحاء المهملة وهو الرشد كما قال الجوهري. وقيل: هو الغسل.

قوله: (وَقُمْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ) هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ وهو جدّ حسين بن عبد الله بن ضميرة. وفيه أنّ الصبي يسدّ الجناح، وإليه ذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم. وذهب أبو طالب والمؤيد بالله في أحد قوليه إلى أنه لا يسدّ إذ ليس بمصلّ حقيقة وأجاب المهدي عن الحديث في البحر بأنه يحتمل بلوغ اليتيم فاستصحب الاسم. وفيه أنّ الظاهر من اليتيم الصغر فلا يصار إلى خلافه إلا بدليل. ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور جذبه ﷺ لابن عباس من جهة اليسار إلى جهة اليمين وصلاته معه وهو صبي وأما ما تقدّم من جعله ﷺ للغلمان صفّاً بعد الرّجال ففعل لا يدلّ على فساد خلافه.

قوله: (وَخَيْرُ صُغُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا) فيه التصريح بأفضليّة الصّفّ الأوّل للرّجال وأنه خيرها لما فيه من إحراز الفضيلة، وقد ورد في التّرجيب فيه أحاديث كثيرة سيأتي ذكر بعضها.

قوله: (وَشَرَّهَا آخِرُهَا) إنّما كان شرّها لما فيه من ترك الفضيلة الحاصلة بالتّقدّم إلى الصّفّ الأوّل.

قوله: (وَخَيْرُ صُغُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا) إنّما كان خيرها لما في الوقوف فيه من البعد عن مخالطة الرّجال، بخلاف الوقوف في الصّفّ الأوّل من صفوفهنّ، فإنّه مظنة المخالطة لهم وتعلّق القلب بهم المتسبّب عن رؤيتهم وسماع كلامهم ولهذا كان شرّها وفيه

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقُمْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ وَقَامَتِ الْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٣/ ١٣١) (خ: ٨٦٠) (م: ٦٥٨) (د: ٦١٢) (ن: ٨٥/٢).

١١٢٢ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّي خَلْفَنَا أَمَّ سَلِيمٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٧١ و ٨٧٤).

١١٢٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُغُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُغُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢٤٧/٢) (م: ٤٤٠) (د: ٦٧٨) (ت: ٢٢٤) (ن: ٩٣/٢) (هـ: ١٠٠).

حديث أبي مالك سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده شهر بن حوشب، وفيه مقال.

قوله: (يُسَوِّي بَيْنَ الْأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْقِيَامِ) قد قدّمنا في أبواب القراءة الكلام في ذلك مبسوطاً.

قوله: (لِكَيْ يَتَوَبَّ) أي يرجع النّاس إلى الصّلاة ويقبلوا إليها. قوله: (وَيَجْعَلُ الرِّجَالُ قُدَّامَ الْغُلَمَانِ.. إلخ) فيه تقديم صفوف الرّجال على الغلمان، والغلمان على النّساء، هذا إذا كان الغلمان اثنين فصاعداً، فإن كان صبي واحد دخل مع الرّجال ولا ينفرد خلف الصّفّ، قاله السّبكيّ ويدلّ على ذلك حديث أنس المذكور في الباب، فإنّ اليتيم لم يقف منفرداً بل صفّاً مع أنس. وقال أحمد بن حنبل: يكره أن يقوم الصّبي مع النّاس في المسجد خلف الإمام إلا من قد احتلم وأنبت وبلغ خمس عشرة سنة، وقد تقدّم عن عمر أنّه كان إذا رأى صبيّاً في الصّفّ أخرجه وكذلك عن أبي وائل وزر بن حبيش. وقيل عند اجتماع الرّجال والصّبيان يقف بين كلّ رجلين صبي ليتعلّموا منهم الصّلاة وأفعالها.

قوله: (أَنَّ جَدَّتَهُ مَلِيكَةً) قال ابن عبد البر: إنّ الضّمير عائد إلى إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الرّاوي للحديث عن أنس، ففيه جدّة إسحاق لا جدّة أنس، وهي أمّ سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاريّ وهي أمّ أنس بن مالك. وقال غيره: الضّمير يعود على أنس بن مالك وهي جدّته أمّ أمّه واسمها مليكة بنت مالك ويؤيد ما قاله ابن عبد البر ما أخرجه النّسائي عن إسحاق المذكور أنّ أمّ سليم سألت رسول الله ﷺ أن يأتيها. ويؤيد أيضاً قوله في الرواية المذكورة في الباب «وَأُمِّي خَلْفَنَا أَمَّ سَلِيمٍ» وقيل: إنّها جدّة إسحاق أمّ أبيه، وجدّة أنس أمّ أمّه قال ابن رسلان: وعلى هذا فلا اختلاف.

أَنَّ صَلَاةَ النِّسَاءِ صَفُوفًا جَائِزَةً مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ كَوْنِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ أَوْ مُنْفَرَدَاتٍ وَحَدَهُنَّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الرَّجُلِ قَدْ أَوْحَرَ وَمَنْ رَكَعَ أَوْ أَحْرَمَ دُونَ الصَّفِّ ثُمَّ دَخَلَهُ

١١٢٤ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ فَوَقَّفَ حَتَّى انْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ: اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ، فَلَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٠٣).

١١٢٥ - وَعَنْ وَابِصَةَ بِنْتِ مَعْبُدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حَم: ٢٢٨/٤) (د: ٦٨٢) (ت: ٢٣١) (هـ: ١٠٠٤). وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدَهُ، فَقَالَ: يُعِيدُ الصَّلَاةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

١١٢٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَكَرَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِذَاكَ اللَّهُ حَرِصًا وَلَا تُعْذَرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩/٥) وَابْنُ خَرَّابٍ (٧٨٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٨٤) وَالنَّسَائِيُّ (١١٨/٢).

١١٢٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ أَجْرِ اللَّيْلِ، فَصَلَّيْتُ خَلْفَهُ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَجَرَّنِي حَتَّى جَعَلَنِي حِدَاءً». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٠/١).

حديث علي بن شيبان روى الأثرم عن أحمد أنه قال: حديث حسن. قال ابن سيّد الناس: رواه ثقات معروفون. وهو من رواية عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه وعبد الرحمن قال فيه ابن حزم: وما نعلم أحداً عابه بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن بن بدر وهذا ليس جرحه انتهى.

وقد روى عنه أيضاً ابنه حمّاد ووعلة بن عبد الرحمن بن وثاب، ووثقه ابن حبان وروى له أبو داود وابن ماجه. ويشهد لحديث علي بن شيبان ما أخرجه ابن حبان عن طلق مرفوعاً: «لَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ» وحديث وابصة بن معبد أخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان وحسنه الترمذي. وقال ابن عبد البر: إنه مضطرب الإسناد ولا يشته جماعة من أهل الحديث وقال ابن سيّد الناس: ليس الاضطراب الذي وقع فيه مما يضره، وبين ذلك في شرح الترمذي له وإطال وإطاب. وحديث أبي بكره أخرجه أيضاً ابن حبان. وحديث ابن عباس هو إحدى الروايات التي

وردت في صفة دخوله مع النبي ﷺ في صلاة الليل في الليلة التي بات فيها عند خالته ميمونة، والذي في الصحيحين وغيرهما: أنه قام عن يساره فجعله عن يمينه. وقد اختلف السلف في صلاة المأموم خلف الصف وحده، فقالت طائفة: لا يجوز ولا يصحّ وتمن قال بذلك النخعي والحسن بن صالح واحد وإسحاق وحماد وابن أبي ليلى ووكيع، وأجاز ذلك الحسن البصري والأوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي. وفرق آخرون في ذلك فراؤوا على الرجل إعادة دون المرأة، وتمسك القائلون بعدم الصحة بحديث علي بن شيبان وابصة بن معبد المذكورين وتمسك القائلون بالصحة بحديث أبي بكره قالوا: لأنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي ﷺ بالإعادة، فيحمل الأمر بالإعادة على جهة الذنب مبالغة في المحافظة على الأولى ومن جملة ما تمسكوا به حديث ابن عباس وجابر، إذ جاء كل واحد منهما فوقف عن يسار رسول الله ﷺ مؤتماً به وحده، فادار كل واحد منهما حتى جعله عن يمينه، قالوا: فقد صار كل واحد منهما خلف رسول الله في تلك الإدارة وهو تمسك غير مفيد للمطلوب، لأن المدار من اليسار إلى اليمين لا يسمى مصلياً خلف الصف وإنما هو مصلي عن اليمين. ومن متمسكاتهم ما روي عن الشافعي: أنه كان يضعف حديث وابصة ويقول: لو ثبت لقلت به، ويجاب عنه بأن البيهقي وهو من أصحابه قد أجاب عنه فقال: الخبر المذكور ثابت، قيل: الأولى الجمع بين أحاديث الباب بحمل عدم الأمر بالإعادة على من فعل ذلك لعذر مع خشية الضوت لو انضم إلى الصف وأحاديث الإعادة على من فعل ذلك لغير عذر. وقيل: من لم يعلم ما في ابتداء الركوع على تلك الحال من النهي فلا إعادة عليه كما في حديث أبي بكره لأن النهي عن ذلك لم يكن تقدماً، ومن علم بالنهي وفعل بعض الصلاة أو كلها خلف الصلاة لزمته الإعادة قال ابن سيّد الناس: ولا يعدّ حكم الشروع في الركوع خلف الصفّ حكم الصلاة كلها خلفه، فهذا أحمد بن حنبل يرى أن صلاة المنفرد خلف الصلاة باطلة، ويرى أن الركوع دون الصفّ جائز قال: وقد اختلف السلف في الركوع دون الصفّ، فرخص فيه زيد بن ثابت، وفعل ذلك ابن مسعود وزيد بن وهب. وروي عن سعيد بن جبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعروة وابن جريج ومعمّر أنهم فعلوا ذلك. وقال الزهري: إن كان قريباً من الصفّ فعل، وإن كان بعيداً لم يفعل وبه قال الأوزاعي انتهى.

قال الحافظ في التلخيص: اختلف في معنى قوله: «وَلَا تُعْذَرُ»

ضعف وأبي داود في المراسيل من رواية مقاتل بن حيان مرفوعاً: «إِنْ جَاءَ رَجُلٌ فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا فَلْيَخْلُجْ إِلَيْهِ وَرَجُلًا مِنَ الصَّفِّ فَلْيَقُمْ مَعَهُ فَمَا أَعْظَمَ أَجْرَ الْمُخْلُجِ». وأخرج الطبراني عن ابن عباس بإسناد قال الحافظ: رواه بلفظ: «إِنْ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ الْآتِيَّ وَقَدْ تَمَّتِ الصُّلُوفُ أَنْ يَجْتَلِبَ إِلَيْهِ رَجُلًا يَقِيْمُهُ إِلَى جَنْبِهِ».

بَابُ الْحَثِّ عَلَى تَسْوِيَةِ الصُّلُوفِ وَرِصَتِهَا وَسَدِّ خَلْلِهَا

١١٢٨ - عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تِمَامِ الصَّلَاةِ» (حم: ١٧٧/٣ (خ: ٧٢٣) (م: ٤٣٣).

١١٢٩ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ قَبْلَ أَنْ يَكْبِرَ فَيَقُولُ: تَرَاصُّوا وَاعْتَدِلُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ١٢٥/٣ (خ: ٧١٩) (م: ٤٣٤).

١١٣٠ - عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهِ الْقِدَاحَ حَتَّى رَأَى أَنَا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَنَاقِمًا حَتَّى كَادَ أَنْ يَكْبِرَ فَرَأَى رَجُلًا بَاوِنًا صَدْرَهُ مِنَ الصَّفِّ، فَقَالَ: عِيَادَ اللَّهِ لَتَسَوِّي صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ (حم: ٢٧٦/٤) (م: ٤٣٦/٤١٨) (د: ٦٦٣) (ت: ٢٢٧) (ن: ٨٩/٢) (هـ: ٩٩٤)، فَإِنَّ لَهُ مِنْهُ: «لَتَسَوِّي صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ». وَأَلْحَمَدُ وَأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ قَالَ: «فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُلْزِقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ، وَرُكْبَتَهُ بِرُكْبَتِهِ، وَمَنْكِبَهُ بِمَنْكِبِهِ».

وفي الباب غير ما ذكره المصنف عند أحمد وأبي داود والنسائي قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلُلُ الصَّفَّ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَى نَاحِيَةٍ يَنْسَحُ صُدُورَنَا وَمَنَاكِيفَنَا وَيَقُولُ: لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ». الحديث وعن أبي هريرة عند مسلم وعن جابر بن عبد الله عند عبد الرزاق. وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود.

قوله: (سَوُّوا صُفُوفَكُمْ) فيه أَنْ تَسْوِيَةَ الصُّلُوفِ واجبة.

قوله: (فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تِمَامِ الصَّلَاةِ) في لفظ البخاري «مِنْ إِمَامَةِ الصَّلَاةِ» والمراد بالصَّفِّ: الجنس. وفي رواية: «فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّلُوفِ»، وقد استدلل ابن حزم بذلك على وجوب التسوية، قال: «لأن إِمَامَةَ الصَّلَاةِ واجبة، وكل شيء من الواجب واجب، ونازع من ادَّعى الإجماع على عدم الوجوب وروي عن عمر وبلال ما يدل على الوجوب عندهما لأنهما كانا يضربان الأقدام على ذلك قال في الفتح: ولا يخفى ما فيه لا سيما وقد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة، يعني أنه رواها بعضهم

فقيل: نهاء عن العود إلى الإحرام خارج الصَّفِّ، وأنكر هذا ابن حبان وقال: أراد لا تعد في إبطاء الجُمُعِ إلى الصَّلَاةِ. وقال ابن القطان الفاسي تبعاً للمهلب بن أبي صفرة: معناه لا تعد إلى دخولك في الصَّفِّ وأنت راكع فإنها كمشية البهائم، ويؤيده رواية حماد بن سلمة في مصنفه عن الأعمش عن الحسن عن أبي بكرة: «أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَقَدْ رَكَعَ، فَرَكَعَ ثُمَّ دَخَلَ الصَّفَّ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: أَتَيْتُمْ دَخَلَ فِي الصَّفِّ وَهُوَ رَاكِعٌ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرَةَ: أَنَا، فَقَالَ: زَاكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تُعَدُّ» وقال غيره: بل معناه: لا تعد إلى إتيان الصَّلَاةِ مسرعاً واحتج بما رواه ابن السكن في صحيحه بلفظ: «أُتِيَتْ الصَّلَاةُ فَأَنْطَلَقْتُ أَسْتَمِي حَتَّى دَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمَّا قَضَيْتِ الصَّلَاةَ قَالَ: مَنْ السَّاعِي أَبْنَاءُ؟ قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: قُلْتُ: أَنَا، فَقَالَ: زَاكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تُعَدُّ». قال: في التلخيص أيضاً: إنه روى الطبراني - في الأوسط من حديث ابن الزبير ما يعارض هذا الحديث، فأخرج من حديث ابن وهب عن ابن جريج عن عطاء سمع ابن الزبير على المنبر يقول: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ رُكُوعٌ فَلْيُرْكَعْ حِينَ يَدْخُلُ ثُمَّ يَدْبُ رَاكِعًا حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ السَّنَةُ» قال عطاء: وقد رايته يصنع ذلك، قال: وتفرَّد به ابن وهب ولم يروه عنه غير حرمله، ولا يروى عن ابن الزبير إلا بهذا الإسناد انتهى.

وقد اختلف فيمن لم يجد فرجة ولا سعة في الصَّفِّ ما الذي يفعل؟ فحكى عن نصه في البوطي: أنه يقف منفرداً ولا يجذب إلى نفسه أحداً، لأنه لو جذب إلى نفسه واحداً لقوت عليه فضيلة الصَّفِّ الأول، ولأوقع الخلل في الصَّفِّ، وبهذا قال أبو الطيب الطبري وحكاه عن مالك. وقال أكثر أصحاب الشافعي وبه قالت الهاديّة: إنه يجذب إلى نفسه واحداً، ويستحب للمجذوب أن يساعده ولا فرق بين الداخل في أثناء الصَّلَاةِ والحاضر في ابتدائها في ذلك. وقد روى عطاء وإبراهيم النخعي أنَّ الداخل إلى الصَّلَاةِ والصُّلُوفِ قد استوت واتصلت يجوز له أن يجذب إلى نفسه واحداً ليقوم معه، واستقبح ذلك أحمد وإسحاق، وكرهه الأوزاعي ومالك وقال بعضهم: جذب الرجل في الصَّفِّ ظلم. واستدل القائلون بالجواز بما رواه الطبراني في الأوسط والبيهقي من حديث وابصة: «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ: أَيُّهَا الْمُصَلِّي هَلَا دَخَلْتَ فِي الصَّفِّ أَوْ جَرَرْتَ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ؟ أَجَبَ صِلَاتُكَ» وفيه السري بن إسماعيل وهو متروك. وله طريق أخرى في تاريخ أسبهان لأبي نعيم، وفيها قيس بن الربيع وفيه

بلفظ: «مَنْ تَمَّامُ الصَّلَاةِ» كما تقدّم واستدلّ ابن بطّال بما في البخاريّ من حديث أبي هريرة بلفظ: «فَإِنْ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ» على أنّ التسوية سنة، قال: لأنّ حسن الشيء زيادة على تمامه. وأورد عليه رواية: «مِنْ تَمَّامِ الصَّلَاةِ» وأجاب ابن دقيق العيد فقال: قد يؤخذ من قوله: «تَمَّامِ الصَّلَاةِ» الاستحباب، لأنّ تمام الشيء في العرف أمر خارج عن حقيقته التي لا يتحقّق إلا بها وإن كان يطلق بحسب الوضع على ما لا تتمّ الحقيقة إلا به. وردّ بأنّ لفظ الشارع لا يحمل إلا على ما دلّ عليه الوضع في اللسان العربيّ، وإنّما يحمل على العرف إذا ثبت أنّه عرف الشارع لا العرف الحادث.

قوله: (تَرَاوَعُوا) بتشديد الصاد المهملة: أي تلاصقوا بغير خلل، وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة.

قوله: (تَسَوَّوْا) بضمّ التاء المثناة من فوق وفتح السين وضمّ الواو وتشديد النون قال البيضاوي: هذه اللام التي يتلقّى بها القسم، والقسم هنا مقدّر ولهذا أكّده بالنون المشدّدة.

قوله: (أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُم) أي إن لم تسوّوا، والمراد بتسوية الصّفوف: اعتدال القائمين بها على سمت واحد، ويراد بها أيضاً سدّ الخلل الذي في الصّفّ واختلف في الوعيد المذكور فقبل: هو على حقيقته، والمراد تشويه الوجه بتحويل خلقه عن موضعه يجعله موضع القفا أو نحو ذلك، فهو نظير ما تقدّم فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار.

قوله: (وَلْيَتَوَّأِ فِي الصَّفِّ) أي يسوي في الصفّ أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل في الصفّ فليوسع له. قال في المفاتيح شرح المصابيح: وهذا أولى والبق من قول الخطابي: إنّ معنى لين المنكب: السكون والخشوع.

قوله: (وَلْيَتَوَّأِ فِي الصَّفِّ) أي يسوي في الصفّ أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل في الصفّ فليوسع له. قال في المفاتيح شرح المصابيح: وهذا أولى والبق من قول الخطابي: إنّ معنى لين المنكب: السكون والخشوع.

قوله: (وَلْيَتَوَّأِ فِي الصَّفِّ) أي يسوي في الصفّ أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل في الصفّ فليوسع له. قال في المفاتيح شرح المصابيح: وهذا أولى والبق من قول الخطابي: إنّ معنى لين المنكب: السكون والخشوع.

قوله: (وَلْيَتَوَّأِ فِي الصَّفِّ) أي يسوي في الصفّ أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل في الصفّ فليوسع له. قال في المفاتيح شرح المصابيح: وهذا أولى والبق من قول الخطابي: إنّ معنى لين المنكب: السكون والخشوع.

قوله: (وَلْيَتَوَّأِ فِي الصَّفِّ) أي يسوي في الصفّ أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل في الصفّ فليوسع له. قال في المفاتيح شرح المصابيح: وهذا أولى والبق من قول الخطابي: إنّ معنى لين المنكب: السكون والخشوع.

قوله: (وَلْيَتَوَّأِ فِي الصَّفِّ) أي يسوي في الصفّ أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل في الصفّ فليوسع له. قال في المفاتيح شرح المصابيح: وهذا أولى والبق من قول الخطابي: إنّ معنى لين المنكب: السكون والخشوع.

قوله: (وَلْيَتَوَّأِ فِي الصَّفِّ) أي يسوي في الصفّ أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل في الصفّ فليوسع له. قال في المفاتيح شرح المصابيح: وهذا أولى والبق من قول الخطابي: إنّ معنى لين المنكب: السكون والخشوع.

قوله: (وَلْيَتَوَّأِ فِي الصَّفِّ) أي يسوي في الصفّ أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل في الصفّ فليوسع له. قال في المفاتيح شرح المصابيح: وهذا أولى والبق من قول الخطابي: إنّ معنى لين المنكب: السكون والخشوع.

قوله: (وَلْيَتَوَّأِ فِي الصَّفِّ) أي يسوي في الصفّ أو وضع يده على منكبه فليستو، وكذا إذا أراد أن يدخل في الصفّ فليوسع له. قال في المفاتيح شرح المصابيح: وهذا أولى والبق من قول الخطابي: إنّ معنى لين المنكب: السكون والخشوع.

الصف الأول هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه لا تقطع مقصورة ونحوها، فإن تحلل الذي يلي الإمام فليس بأول بل الأول ما لم يتحلل شيء، قال: وهذا هو الذي ذكره الغزالي. وقيل: الصف الأول عبارة عن مجيء الإنسان إلى المسجد أولاً وإن صلى في صف آخر. قيل لبشر بن الحارث: نراك تبرأ وتصلّي في آخر الصفوف، فقال: إنما يراد قرب القلوب لا قرب الأجساد، والأحاديث تردّ هذا.

قوله: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ... إلخ) لفظ أبي داود «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ» وفيه استحباب الكون في يمين الصف الأول وما بعده من الصفوف.

قوله: (وَلْيَأْتِمَنَّ بَكُمْ مِنْ وَرَاءَكُمْ) أي ليقنت بكم من خلفكم من الصفوف وقد تمسك به الشعبي على قوله: «إِنَّ كُلَّ صَفٍّ مِنْهُمْ إِمَامٌ لِمَنْ وَرَاءَهُ، وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخَالِفُونَهُ».

قوله: (لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ) زاد أبو داود «عَنِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ».

قوله: (حَتَّى يُؤْخِرَهُمُ اللَّهُ) أي يؤخرهم الله عن رحمة وعظيم فضله، أو عن رتبة العلماء الماخوذ عنهم، أو عن رتبة السابقين. وقيل: إِنَّ هَذَا فِي الْمُنَافِقِينَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَامٌّ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ وفيه الحث على الكون في الصف الأول والتنفير عن التأخر عنه. وقد ورد في فضيلة الصلاة في الصف الأول أحاديث غير ما ذكره المصنّف. منها عن أبي هريرة عند مسلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا» الحديث. وقد تقدّم. وله حديث آخر متفق عليه «لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ» وقد تقدّم أيضاً. وعن جابر عند ابن أبي شيبة بنحو حديث أبي هريرة الأول، عن العرياض بن سارية عند النسائي وابن ماجه واحد «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَفْغِرُ لِلصَّفِّ الْمُتَقَدِّمِ ثَلَاثًا، وَلِلصَّفِّ الْآخِرِ مَرَّةً»، وعن عبد الرحمن بن عوف عن ابن ماجه بنحو حديث عائشة. وعن النعمان بن بشير بنحوه عند أحمد وعن البراء بن عازب عند أحمد وأبي داود والنسائي من حديث فيه نحو حديث عائشة أيضاً.

بَابُ هَلْ يَأْخُذُ الْقَوْمُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ الْإِمَامِ أَمْ لَا

١١٣٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تَقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٩/٦٠٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٤١).

١١٣٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَعُدِّلَتِ

١١٣٣ - وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمُوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، فَإِنْ كَانَ نَقْصٌ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٢/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٧١) وَالنَّسَائِيُّ (٩٣/٢).

١١٣٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٧٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٥).

١١٣٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً فَقَالَ لَهُمْ: تَقَدَّمُوا فَاتَّقُوا يَ، وَلْيَأْتِمَنَّ بَكُمْ مِنْ وَرَاءَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤْخِرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٣٨) وَالنَّسَائِيُّ (٨٣/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٦٨٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٧٨).

حديث أنس هو عند أبي داود من طريق محمد بن سليمان الأنباري وهو صدوق، وبقية رجاله رجال الصحيح. وحديث عائشة رجاله رجال الصحيح على ما في معاوية بن هشام من المقال.

قوله: (أَلَا تَصُفُّونَ) بفتح التاء المثناة من فوق وضم الصاد ويضم أوله ميني للمفعول والمراد الصف في الصلاة.

قوله: (كَمَا تُصَفِّ الصُّفُوفُ) فيه الاقتداء بأفعال الملائكة في صلاتهم وتعباداتهم.

قوله: (عِنْدَ رَبِّهَا) كذا لفظ ابن حبان، ولفظ أبي داود والنسائي «عِنْدَ رَبِّهِمْ».

قوله: (فَقُلْنَا) لفظ أبي داود وابن حبان «قُلْنَا» ولفظ النسائي: «قَالُوا».

قوله: (يُتِمُّونَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ) لفظ أبي داود «يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْمُتَقَدِّمَةَ» وفيه فضيلة إتمام الصف الأول.

قوله: (وَيَتَرَاصُونَ) تقدّم تفسيره.

قوله: (أَيُّمُوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ) فيه مشروعية إتمام الصف الأول. وقد اختلف في الصف الأول في المسجد الذي فيه منبر، هل هو الخارج بين يدي المنبر، أو الذي هو أقرب إلى القبلة؟ فقال الغزالي في الإحياء: إِنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمُتَّصِلُ الَّذِي فِي فِئَةِ الْمَنْبَرِ وَمَا عَنْ طَرَفِهِ مَقْطُوعٌ. قال: وكان سفيان يقول: الصف الأول هو الخارج بين يدي المنبر، قال: ولا يبعد أن يقال: الأقرب إلى القبلة هو الأول وقال النووي في شرح مسلم: الصف الأول الممدوح الذي وردت الأحاديث بفضله هو الصف الذي يلي الإمام سواء جاء صاحبه مقدماً أو مؤخراً، سواء تحلله مقصورة أو نحوها، هذا هو الصحيح الذي جزم به المحققون وقال طائفة من العلماء:

الأكثرين إلى أنهم يقومون إذا كان الإمام معهم في المسجد عند فراغ الإقامة. وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة. رواه ابن المنذر وغيره. وعن سعيد بن المسيب: إذا قال المؤذن: الله أكبر، وجب القيام. فإذا قال: قد قامت الصلاة، كبر الإمام. وقال مالك في الموطأ: لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بعد عدود، إلا أني أرى ذلك على طاقة الناس فإن فيهم الثقل والخفيف وأما إذا لم يكن الإمام في المسجد، فذهب الجمهور إلى أنهم يقومون حين يرونه، وخالف البعض في ذلك وحديث الباب حجة عليه. وفي حديث الباب جواز الإقامة والإمام في منزله إذا كان يسمعها، وتقدم إذنه في ذلك وهو معارض لحديث جابر بن سمرة «أن بلالاً كان لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ» ويجمع بينهما بأن بلالاً كان يراقب خروج النبي ﷺ، فلاول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس، ثم إذا رآه قاموا، فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب «أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن: الله أكبر، يقومون إلى الصلاة فلا يأتي النبي ﷺ مقامه حتى تعتدل الصفوف» وقد تقدم مثل هذا في باب الأذان في أول الوقت.

باب كراهة الصف بين السواري للمأمو

١١٣٩ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَحْمُودٍ، قَالَ: «صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاءِ فَأَضْطَرَّنَا النَّاسُ فَصَلَّيْنَا بَيْنَ السَّارِيَيْنِ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: كُنَّا نَقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْخُصَنَسِيُّ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ١٣١/٣) (د: ٦٧٣) (ت: ٢٢٩) (ن: ٢/٩٤).

١١٤٠ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَصِفَ بَيْنَ السَّوَارِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُطْرَدُ عَنْهَا طُرْدًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٠٢). وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ «أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ الْكَعْبَةَ صَلَّى بَيْنَ السَّارِيَيْنِ».

حديث أنس حنه الترمذي. وعبد الحميد المذكور قال أبو حاتم: هو شيخ. وقال الدارقطني: كوفي ثقة محتج به. وقد ضعف أبو محمد عبد الحق هذا الحديث بعبد الحميد بن محمود المذكور، وقال: ليس ثمن يحتج بحديثه قال أبو الحسن بن القطان رآه عليه ولا أدري من أنباه بهذا، ولم أر أحداً ممن صنف في الضعفاء ذكره فيهم، ونهاية ما يوجد فيه ثما يومه ضعف قول أبي حاتم السرازي وقد سئل عنه: هو شيخ، وهذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار

الصفوف قياماً قبل أن يخرج إلينا النبي ﷺ فَخَرَجَ إِلَيْنَا، فَلَمَّا قَامَ فِي مَضَلَّاهُ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، وَقَالَ لَنَا: مَكَانَكُمْ، فَمَكَثْنَا عَلَى هَيْئَتِنَا -يَعْنِي: قِيَامًا- ثُمَّ رَجَعَ فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ فَصَلَّيْنَا مَعَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣١٤/٢) (خ: ٦٣٩ و ٦٤٠) (م: ١٥٧/١٥). وَلَا حَمْدَ وَالنَّسَائِيَّ (٨٨٣ في الكبرى): «حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مَضَلَّاهُ وَانْتَهَرْنَا أَنْ يَكْبُرَ انْصَرَفَ» وَذَكَرَ نَحْوَهُ.

١١٣٨ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُمِّمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ فِيهِ: «قَدْ خَرَجْتُ».

قوله: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تَقَامُ) المراد بالإقامة ذكر الألفاظ المشهورة المشعرة بالشروع في الصلاة.

قوله: (فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ) يعني مكانهم من الصف. قوله: (قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ النَّبِيُّ ﷺ) فيه اعتدال الصفوف قبل وصول الإمام إلى مكانه.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ) فيه جواز قيام المؤتمين وتعديل الصفوف قبل خروج الإمام، وهو معارض لحديث أبي قتادة ويجمع بينهما بأن ذلك ربما وقع لبيان الجواز، وبأن صنيعهم في حديث أبي هريرة كان سبباً للنهي عن ذلك في حديث أبي قتادة، وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي ﷺ، فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فيشتق عليهم انتظاره.

قوله: (ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ) قد تقدم الكلام على هذا في باب حكم الإمام إذا ذكر أنه محدث.

قوله: (مَكَانَكُمْ) قد تقدم أنه منصوب بفعلٍ مقدر.

قوله: (عَلَى هَيْئَتِنَا) بفتح الهاء بعدها ياء تحتائية ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مثناة فوقائية. والمراد بذلك أنهم امثلوا أمره في قوله: «مَكَانَكُمْ» فاستمروا على الهيئة: أي الكيفية التي تركهم عليها وهي قيامهم في صفوفهم المعتدلة. وفي رواية للكشميهني «عَلَى هَيْئَتِنَا» بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة، والهيئة: الرفق.

قوله: (يَقْطُرُ) في رواية للبخاري: «يَنْطِفُ» وهي بمعنى الأولى.

قوله: (وَانْتَهَرْنَا أَنْ يَكْبُرَ) فيه أنه ذكر قبل أن يدخل في الصلاة، وقد تقدم الاختلاف في ذلك.

قوله: (إِذَا أُمِّمَتِ الصَّلَاةُ) أي ذكرت الألفاظ الإقامة كما تقدم.

قوله: (حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ) فيه أن قيام المؤتمين في المسجد إلى الصلاة يكون عند رؤية الإمام. وقد اختلف في ذلك، فذهب

صلاته ﷺ بين السَّاريتين فيكون النَّهي على هذا مختصاً بصلاة المؤمنين بين السَّواري دون صلاة الإمام والمنفرد، وهذا أحسن ما يقال، وما تقدّم من قياس المؤمنين على الإمام والمنفرد فاسد الاعتبار لمصادمته لأحاديث الباب.

بَابُ وَقُوفِ الْإِمَامِ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُومِ وَبِالْعَكْسِ

١١٤١ - عَنْ هَمَامٍ أَنَّ حُذَيْفَةَ أُمَ النَّاسِ بِالْمَدَائِنِ عَلَى دُكَّانٍ، فَأَخَذَ أَبُو مَسْعُودٍ بِقَمِيصِهِ فَجَبَذَهُ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: بَلَى قَدْ ذَكَرْتُ حِينَ مَذَذْتَنِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٩٧).

١١٤٢ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ فَوْقَ شَيْءٍ وَالنَّاسُ خَلْفَهُ، يَعْنِي اسْتَلَّ مِنْهُ رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٨٨/٢).

١١٤٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ عَلَى الْمِثْبَرِ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ وَضِيعٍ، فَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ نَزَلَ الْفَهْقَرَى، فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ عَاذَ حَتَّى فَرَغَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لِأَسْأَلَكُمْ بِي، وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي، مَتَّقُوا عَلَيْهِ (حم: ٣٣٩) (خ: ٩١٧) (م: ٥٤٤). وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْكَرَاهَةِ حَمَلَ هَذَا عَلَى الْعُلُوِّ لِيَسِيرَ وَرَخَّصَ فِيهِ.

١١٤٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ لِصَلَاةِ الْإِمَامِ.

١١٤٥ - وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ فِي دَارِ أَبِي نَافِعٍ عَنْ بَيْنِ الْمَسْجِدِ فِي غُرْفَةٍ قَدْزَ قَامَةٌ مِنْهَا، لَهَا بَابٌ مُشْرِفٌ عَلَى الْمَسْجِدِ بِالْبَصْرَةِ، فَكَانَ أَنَسٌ يَجْمَعُ فِيهِ وَيَأْتِمُ بِالْإِمَامِ رَوَاهُمَا سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ.

الحديث الأول صحّحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. وفي رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود من وجه آخر، وفيه أنّ الإمام كان عمار بن ياسر والذي جبهه حذيفة، وهو مرفوع ولكن فيه مجهول، والأول أقوى كما قال الحافظ. وحديث ابن مسعود ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه. وائر أبي هريرة أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وذكره البخاري تعليلاً.

قوله: (بِالْمَدَائِنِ) هي مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد. قوله: (عَلَى دُكَّانٍ) بضم الدال المهملة وتشديد الكاف، الدكان: الخانوت، قيل التون زائدة، وقيل: أصليّة، وهي الذكاة بفتح الدال: وهو المكان المرتفع يجلس عليه.

قوله: (كَانُوا يَنْهَوْنَ) بفتح الياء والماء، ورواية ابن حبان:

بأنه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه. وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي فقال: هو ثقة، على شحّه بهذه اللفظة انتهى.

وأما حديث معاوية بن قرّة عن أبيه ففسد إسناده هارون بن مسلم البصري وهو مجهول كما قال أبو حاتم. ويشهد له ما أخرجه الحاكم وصحّحه من حديث أنس بلفظ: «كُنَّا نُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي وَنُعْزِدُ عَنْهَا، وَقَالَ: لَا تُصَلُّوا بَيْنَ الْأَسَاطِينِ وَابْتِمُوا الصُّتُوفَ» وأما صلاته ﷺ لما دخل الكعبة بين السَّاريتين فهو في الصحيحين من حديث ابن عمر وقد تقدّم، والحديثان المذكوران في الباب يدلان على كراهة الصلاة بين السَّواري وظاهر حديث معاوية بن قرّة عن أبيه وحديث أنس الذي ذكره الحاكم أنّ ذلك محرم. والعلة في الكراهة ما قاله أبو بكر بن العربي من أنّ ذلك إمّا لا تقطع الصفّة، أو لأنّه موضع جمع النعال. قال ابن سيّد الناس والأول أشبه لأنّ الثاني محدث. قال القرطبي: روي أنّ سبب كراهة ذلك أنّه مصلّى الجنّ المؤمنين. وقد ذهب إلى كراهة الصلاة بين السَّواري بعض أهل العلم قال الترمذي: وقد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السَّواري، وبه قال أحمد وإسحاق، وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك انتهى.

وبالكراهة قال النخعي. وروى سعيد بن منصور في سننه النهي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحذيفة. قال ابن سيّد الناس: ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة ورخص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر قياساً على الإمام والمنفرد. قالوا: وقد ثبت «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْكُتْبَةِ بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ».

قال ابن رسلان: وأجازه الحسن وابن سيرين وكان سعيد بن جبيرة وإبراهيم التيمي وسويد بن غفلة يؤمّون قومهم بين الأساطين وهو قول الكوفيين، قال ابن العربي: ولا خلاف في جوازه عند الضيق، وأما عند السعة فهو مكروه للجماعة، فأما الواحد فلا بأس به، وقد صلى ﷺ في الكعبة بين سواريتها انتهى. وفيه أنّ حديث أنس المذكور في الباب إمّا ورد في حال الضيق لقوله «فَاضْطَرَرْنَا النَّاسَ»، ويمكن أن يقال: إنّ الضرورة المشار إليها في الحديث لم تبلغ قدر الضرورة التي يرتفع الحرج معها وحديث قرّة ليس فيه إلا ذكر النهي عن الصف بين السَّواري، ولم يقل: كُنَّا نُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي. ففيه دليل على التفرقة بين الجماعة والمنفرد، ولكنّ حديث أنس الذي ذكره الحاكم فيه النهي عن مطلق الصلاة، فيحمل المطلق على المقيّد. ويدلّ على ذلك

«أَلَيْسَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذَا؟».

قوله: (حين مَذْذَنِي) أي مددت قميصي وجذته إليك، ورواية ابن حبان: «أَلَمْ تَرَنِي قَدْ تَابَعْتُكَ» وفي رواية لأبي داود: «قَالَ عَمَّارٌ: لِذَلِكَ اتَّبَعْتُكَ حِينَ أَخَذْتَ عَلَيَّ يَدِي». وقد استدل بهذا الحديث على أنه يكره ارتفاع الإمام في المجلس. قال ابن رسلان: وإذا كره أن يرتفع الإمام على المأموم الذي يقتدي به فلا يكره ارتفاع المأموم على إمامه أولى. ويؤيد الكراهة حديث ابن مسعود. وظاهر النهي فيه أن ذلك محرّم لولا ما ثبت عنه ﷺ من الارتفاع على المنبر وقد حكى المهدي في البحر: الإجماع على أنه لا يضر الارتفاع قدر القامة من المؤتم في غير المسجد إلا بمجاء رأس الإمام أو متقدماً. واستدل لذلك أيضاً بفعل أبي هريرة المذكور في الباب، وقال: المذهب أن ما زاد فسد. واستدل على ذلك بأن أصل البعد التحريم للإجماع في المرفط، ولا دليل على جواز ما تعدى القامة. ورد بأن الأصل عدم المانع، فالدليل على مذهب، وذهب الشافعي إلى أنه يعفى قدر ثلاثمائة ذراع، واختلف أصحابه في وجهه. وقال عطاء: لا يضر البعد في الارتفاع مهما علم المؤتم بحال الإمام. وأما ارتفاع المؤتم في المسجد، فذهبت الهادوية إلى أنه لا يضر ولو زاد على القامة، وكذلك قالوا: لا يضر ارتفاع الإمام قدر القامة في المسجد وغيره، وإذا زاد على القامة كان مضراً من غير فرق بين المسجد وغيره.

والحاصل من الأدلة: منع ارتفاع الإمام على المؤتمين من غير فرق بين المسجد وغيره وبين القامة ودونها وفوقها، لقول أبي سعيد: إنهم كانوا يبنون عن ذلك. وقول ابن مسعود: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» الحديث. وأما صلاته ﷺ على المنبر. فقيل: إنه إنما فعل ذلك لغرض التعليم كما يدل عليه قوله: «وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي» وغاية ما فيه جواز وقوف الإمام على محل أرفع من المؤتمين إذا أراد تعليمهم قال ابن دقيق العيد: من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ لا يتناول، ولانفراد الأصل بوصف معتبر تقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه انتهى.

على أنه قد تقرر في الأصول أن النبي ﷺ إذا نهى عن شيء نهياً يشمله بطريق الظهور ثم فعل ما يخالفه، كان الفعل مخصصاً له من جهة العموم دون غيره، حيث لم يقم الدليل على التأسّي به في ذلك الفعل، فلا تكون صلاته على المنبر معارضة للنهي عن الارتفاع باعتبار الأمة. وهذا على فرض تأخر صلاته ﷺ على المنبر عن النهي من الارتفاع. وعلى فرض تقدمها أو التباس

المقدم من التأخر فيه الخلاف المعروف في الأصول في التخصيص بالمقدم والمتأخر. وأما ارتفاع المؤتم، فإن كان مفرطاً بحيث يكون فوق ثلاثمائة ذراع على وجه لا يمكن المؤتم العلم بأفعال الإمام فهو ممنوع للإجماع من غير فرق بين المسجد وغيره، وإن كان دون ذلك المقدار فالأصل الجواز حتى يقوم دليل على المنع. ويعضد هذا الأصل فعل أبي هريرة المذكور ولم ينكر عليه.

قوله: (فَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهِ ثَمَّ رُكْعٌ) لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية، وكذا لم يذكر القراءة بعد التكبير وقد بين ذلك البخاري في رواية له عن سفيان عن أبي حازم، ولفظه: «كَبَّرَ فَقَرَأَ رُكْعًا» ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري - والقهقري بالقصر: المشي إلى خلف، والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة. وفي الحديث دليل على جواز العمل في الصلاة وقد تقدم تحقيقه.

قوله: (وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي) بكسر اللام وفتح المثناة الفوقية وتشديد اللام، وفيه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر أن يراه من قد يخفى عليه ذلك إذا صلى على الأرض.

قوله: (أَنَّهُ كَانَ يَجْمَعُ... إلخ) فيه جواز كون المؤتم في مكان في خارج المسجد. قال في البحر: ويصح كون المؤتم في داره والإمام في المسجد إن كان يرى الإمام أو المعلم ولم يتعد القامة انتهى.

باب ما جاء في الحائض بين الإمام والمأموم

١١٤٦ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ لَنَا حَصِيرَةٌ تَبْسُطُهَا بِالنَّهَارِ، وَتَحْتَجِزُ بِهَا بِاللَّيْلِ، فَصَلَّى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَسَمِعَ الْمُسْلِمُونَ قِرَاءَتَهُ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةَ كَثُرُوا فَاطْلَعَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: اكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٦١).

الحديث قد تقدم نحوه عن عائشة عند البخاري في باب انتقال المفرد إماماً في النوافل.

وفيه تصريح بأنه كان بينه وبينهم جدار الحجرة. وقد تقدم نحو الحديث أيضاً عنها في باب صلاة التراويح، وفيه: «أَنَّهَا قَالَتْ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْصِبَ لَهُ حَصِيرًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي» و.

قوله: (اَكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ) إلى آخر الحديث هو عند الأئمة السنة من حديثها بلفظ: «خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا» والمال: الاستقلال من الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته، وهو محال على الله تعالى، فإطلاقه عليه من باب

قوله: (كَإِطْطَانِ الْبَعِيرِ) المراد كما يوطن البعير المبارك الذمت الذي قد أوطنه وأتخذته مناخاً له فلا يأوي إلا إليه. وقيل معناه: أن يبرك على ركبته قبل يديه إذا أراد السجود مثل برك البعير على المكان الذي أوطنه، يقال: أوطنت الأرض ووطنتها واستوطنتها: أي اتخذتها وطناً ومحلاً.

قوله: (عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ) هي بضم الهمزة وسكون السين المهمله وضّم الطاء وهي السارية.

قوله: (الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ) هذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به. ووقع عند مسلم بلفظ: «يُصَلِّي وَرَاءَ الصَّنَدُوقِ» وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه قال الحفاظ: والأسطوانة المذكورة حق لنا بعض مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المكرمة وأنها تعرف بأسطوانة المهاجرين. قال: وروي عن عائشة أنها كانت تقول: لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهام، وأنها أسرتها إلى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها، قال: ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد أن المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها، وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة. والحديث الأول يدل على كراهة اعتياد الرجل بقعة من بقاع المسجد. ولا يعارضه الحديث الثاني لما تقرر في الأصول أن فعله ﷺ يكون مخصصاً له من القول الشامل له بطريق الظهور كما تقدم غير مرة إذا لم يكن فيه دليل التأسّي وعلة النهي عن المواظبة على مكان في المسجد ما سيأتي في الباب الذي بعد هذا من مشروعية تكثير مواضع العبادة قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق حديث سلمة ما لفظه: قلت: وهذا محمول على النقل، ويحمل النهي على من لازم مطلقاً للفرض والنقل انتهى.

باب استحباب التطوّع في غير موضع المكتوبة

١١٤٩ - عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّي الْإِنَّمَاءُ فِي مَقَامِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْمَكْتُوبَةُ حَتَّى يَنْتَحِي عَنْهُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٦١٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٢٨).

١١٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٥/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٠٦)، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٢٧)، وَقَالَا: يَعْنِي فِي السُّجُودِ.

الحديث الأول في إسناده عطاء الخراساني، ولم يدرك المغيرة بن شعبه، كذا قال أبو داود، قال المنذري، وما قاله ظاهر فإِنَّ

المشكلة نحو: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»، وهذا أحسن عامله. وفي بعض طرقه عن عائشة «فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلِكُ مِنَ الثَّوَابِ حَتَّى تَمْلُؤُوا مِنَ الْعَمَلِ» أخرجه ابن جرير في تفسيره، وقيل: معناه: إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلِكُ أَبَدًا، ملئتم أم لم تملؤا، مثل قولهم: حتى يشيب الغراب. وقيل: إِنَّ معناه: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْطَعُ عَنْكُمْ فَضْلَهُ حَتَّى تَمْلُؤُوا سؤاله. والحديث يدل على أَنَّ الحائل بين الإمام والمؤمنين غير مانع من صحة الصلاة. قال في البحر: ولا يضر بعد المؤتم في المسجد ولا الحائل ولو فوق القامة مهما علم حال الإمام إجماعاً انتهى.

وكذلك لا يضر الحائل في غير المسجد ولو فوق القامة إلا أن يمنع من ذلك مانع.

بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَلَازِمُ بُقْعَةً بَعْثِيهَا مِنَ الْمَسْجِدِ

١١٤٧ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْلٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى فِي الصَّلَاةِ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ نَفَرَةِ الْغُرَابِ، وَأَفْتِرَاشِ السَّجِّ، وَأَنْ يُوطَّنَ الرَّجُلُ الْمَقَامَ الْوَاحِدَ كَأِطْطَانِ الْبَعِيرِ». رَوَاهُ الْخُصَنَةُ إِلَّا الشَّرْمِذِي (حم: ٤٢٨/٣) (د: ٨٦٢) (ن: ٢١٤/٢) (هـ: ١٤٢٩).

١١٤٨ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: «أَنَّهُ كَانَ يَنْحَرِي الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْحَرِي الصَّلَاةَ عِنْدَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٨/٤) (خ: ٥٠٢) (م: ٥٠٩/٥٦٤). وَلِمُسْلِمٍ «أَنَّ سَلَمَةَ كَانَ يَنْحَرِي مَوْضِعَ الْمُصْحَفِ يُسَبِّحُ فِيهِ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْحَرِي ذَلِكَ الْمَكَانَ».

حديث عبد الرحمن بن شبل عنه أبو داود والمنذري، والزّاوي له عن عبد الرحمن بن شبل هو تميم بن محمود، قال البخاري: في حديثه نظر.

قوله: (عَنْ نَفَرَةِ الْغُرَابِ) المراد بها كما قال ابن الأثير: ترك الطمأنينة وتخفيف السجود، وأن لا يمكث فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد الأكل منه كالجيفة.

قوله: (وَأَفْتِرَاشِ السَّجِّ) هو أن يضع ساعديه على الأرض كالذئب وغيره كما يقعد الكلب في بعض حالاته.

قوله: (وَأَنْ يُوطَّنَ الرَّجُلُ) قال ابن رسلان: بكسر الطاء المشددة وفيه أن قوله في الحديث: «كَإِطْطَانِ» يدل على عدم التشديد، لأن المصدر على إفعال لا يكون إلا من أفعال المخفف، ومعناه كما قال ابن الأثير: أن يألّف الرجل مكاناً معلوماً في المسجد يصلي فيه ويختص به.

التوري: هذا حديث ضعيف. وفي الباب عن جابر عند البرّاز والبيهقي في المعرفة: «أن النبي ﷺ عَادَ مَرِيضًا فَرَأَهُ يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ، فَأَخَذَهَا فَرَمَى بِهَا، وَأَخَذَ عَوْذًا لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَأَخَذَهُ فَرَمَى بِهِ، وَقَالَ ﷺ: صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْزِمُ إِمَاءً وَأَجْعَلَ سَجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ» قال البرّاز: لا نعلم أحدًا رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي. قال الحافظ: ثم غفل عنه فأخرجه من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان نحوه وقد سئل أبو حاتم فقال: الصواب عن جابر موقوف ورفعه خطأ، قيل له: فإن أبا أسامة قد روى عن الثوري هذا الحديث مرفوعًا فقال: ليس بشيء، وقد قوى إسناده في بلوغ المرام. وروى الطبراني نحوه من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال: «عَادَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ مَرِيضًا» فذكره. وروى الطبراني أيضًا من حديث ابن عباس مرفوعًا: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ نَأَثَهُ مَشَقَّةٌ صَلَّى نَائِمًا يَوْمِيءَ بَرَأْسِهِ، فَإِنْ نَأَثَهُ مَشَقَّةٌ سَنَحَ» قال في التلخيص: وفي إسنادهما ضعف. وحديث عمران يدل على أنه يجوز لمن حصل له عذر لا يستطيع معه القيام أن يصلي قاعداً، ولمن حصل له عذر لا يستطيع معه القعود أن يصلي على جنبه. والمعتبر في عدم الاستطاعة عند الشافعية هو المشقة أو خوف زيادة المرض أو الهلاك لا مجرد التألم فإنه لا يبيح ذلك عند الجمهور، وخالف في ذلك المنصور بالله، وظاهر قوله: «فَقَاعِدًا» أنه يجوز أن يكون القعود على أي صفة شاء المصلي، وهو مقتضى كلام الشافعي في البويطي وقال الهادي والقاسم والمؤيد بالله: إنه يترتب واضعاً ليدية على ركبته. وقال زيد بن علي والناصر والمنصور: إنه كقعود الشهيد، وهو خلاف في الأفضل والكل جائز. والمراد بقوله: «فَعَلَى جَنْبِكَ» هو الجنب الأيمن كما في حديث علي، وإلى ذلك ذهب الجمهور، قالوا: ويكون كتوجه الميت في القبر وقال الهادي: وهو مروي عن أبي حنيفة وبعض الشافعية: أنه يستلقي على ظهره ويجعل رجله إلى القبلة. وحديثنا الباب يردان عليهم لأن الشارع قد اقتصر في الأول منهما على الصلاة على الجنب عند تعذر القعود، وفي الثاني: قَدَّمَ الصَّلَاةَ على الجنب على الاستلقاء وحديث علي رضي الله عنه يدل على أن من لم يستطع أن يركع ويسجد قاعداً يومئذ للركوع والسجود ويجعل الإيماء لسجوده أخفض من الإيماء لركوعه، وأن من لم يستطع الصلاة على جنبه يصلي مستلقياً جاعلاً رجله مما يلي القبلة. وظاهر الأحاديث المذكورة في الباب أنه إذا تعذر الإيماء من المستلقي لم يجب عليه شيء بعد ذلك. وقيل: يجب الإيماء

عطاء الخراساني ولد في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبة، وهي سنة خمسين من الهجرة على المشهور. قال الخطيب: أجمع العلماء على ذلك، وقيل ولد قبل وفاته بسنة والحديث الثاني في إسناده إبراهيم بن إسماعيل، قال أبو حاتم الرازي: هو مجهول. قوله: (حَتَّى يَنْتَحِيَ) لفظ أبي داود: «حَتَّى يَنْتَحَوْلَ». قوله: (أَيْعُجِزُ) بكسر الجيم.

قوله: (يَغْنِي: السُّبْحَةُ) أي التطويع. والحديثان يدلان على مشروعية انتقال المصلي عن مصلاه الذي صلى فيه لكل صلاة يفتتحها من أفراد التوافل أما الإمام فبصحة الحديث الأول وبعموم الثاني وأما الموتر والمنفرد فبعموم الحديث الثاني وبالقياس على الإمام. والعلّة في ذلك تكثير مواضع العبادة كما قال البخاري والبهقي لأن مواضع السجود تشهد له كما في قوله تعالى: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) أي تحجر بما عمل عليها. وورد في تفسير قوله تعالى: (فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ) «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا مَاتَ بَكَى عَلَيْهِ مُصَلَّاهُ مِنَ الْأَرْضِ وَيَصْنَعُ عَمَلَهُ مِنَ السَّمَاءِ» وهذه العلّة تقتضي أيضاً أن ينتقل إلى الفرض من موضع نفل، وأن ينتقل لكل صلاة يفتتحها من أفراد التوافل، فإن لم ينتقل فينبغي أن يفصل بالكلام لحديث النبي عن أن توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلي أو يخرج، أخرجه مسلم وأبو داود.

كتاب صلاة المريض

١١٥١ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ بِي بَوَاسِيرٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَزَادَ النَّسَائِيُّ: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا» (حم: ٤٢٦/٤) (خ: ١١١٧) (د: ٩٥٢) (ت: ٣٧٢) (ن: ٢٢٤/٣) (هـ: ١٢٢٣).

١١٥٢ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ أَوْزَمًا بِرَأْسِهِ، وَجَعَلَ سَجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، صَلَّى مُسْتَلْقِيًا رِجْلَاهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤٢/٢).

حديث علي في إسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين العرنسي قال الحافظ: وهو متروك وقال

بالعينين. وقيل: بالقلب وقيل: يجب إمرار القرآن على القلب والذكر على اللسان ثم على القلب، ويدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، وقوله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» والبواسير المذكورة في حديث عمران قيل هي بالباء الموحدة، وقيل بالتون، والأول ورم في باطن المقعدة، والثاني قرحة فاسدة.

بَابُ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ

١١٥٣ - عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: كَيْفَ أَصَلِّيَ فِي السَّفِينَةِ؟ قَالَ: صَلَّ فِيهَا قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْفُرْقَ، وَرَوَاهُ الدَّارُ قُطَيْبِيُّ (١/٢٩٥) وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحَيْنِ.

١١٥٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتْبَةَ قَالَ: صَحِبْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبَا سَعِيدَ الْخُدْرِيِّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ فِي سَفِينَةٍ فَصَلُّوا قِيَامًا فِي جَمَاعَةٍ أَهْمُهُمْ يَعْصِيهِمْ وَهُمْ يَقْدِرُونَ عَلَى الْجُدِّ. رَوَاهُ سَعِيدُ سُنَيْنِهِ.

قوله: (صَلَّ فِيهَا قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْفُرْقَ) فيه أن الواجب على من يصلي في السفينة القيام، ولا يجوز له القعود إلا عند خشية الفرق. ويؤيد ذلك الأحاديث المتقدمة الدالة على وجوب القيام في مطلق صلاة الفريضة فلا يصار إلى جواز القعود في السفينة ولا غيرها إلا بدليل خاص، وقد قلنا ما يدل على الترخيص في صلاة الفريضة على الراحلة عند العذر، والتخصيص لا يقاس عليها، وليس راكب السفينة كراكب الدابة لتمكنه من الاستقبال. ويقاس على مخافة الفرق المذكورة في الحديث ما سواها من الأعذار.

قوله: (وَهُمْ يَقْدِرُونَ عَلَى الْجُدِّ) بضم الجيم وتشديد الدال: هو شاطئ البحر. والمراد أنهم: يقدرون على الصلاة في البر، وقد صحت صلاتهم في السفينة مع اضطرابها، وفيه جواز الصلاة في السفينة وإن كان الخروج إلى البر ممكناً.

أَبْوَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

بَابُ اخْتِيَارِ الْقَصْرِ وَجَوَازِ الْإِتِمَامِ

١١٥٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥٦/٢) (خ: ١٠٢) (م: ٦٨٩).

١١٥٦ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

«فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» فَقَدْ آمَنَ النَّاسُ، قَالَ: «عَجِبْتُ بِمَا عَجِبْتُ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ (حم: ٢٥/١) (م: ٦٨٦) (د: ١١٩٩) (ت: ٣٠٣٤) (ن: ١١٦/٣) (هـ: ١٠٦٥).

قوله: (وَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ) فيه أن النبي ﷺ لازم القصر في السفر ولم يصل فيه تمامًا. ولفظ الحديث في صحيح مسلم: «صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَصَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَصَحِبْتُ عُمرَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ صَحِبْتُ عُثْمَانَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»، وظاهر هذه الرواية، وكذا الرواية التي ذكرها المصنف أن عثمان لم يصل في السفر تمامًا وفي رواية لمسلم عن ابن عمر أنه قال: «وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ ثُمَّ أَمُّ» وفي رواية: «فَمَنْ سَيْنٍ أَوْ سِتِّ سَيْنٍ» قال النووي: وهذا هو المشهور أن عثمان أم بعد ست سنين من خلافته. وتناول العلماء هذه الرواية أن عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله في غير منى، والرواية المشهورة بإتمام عثمان بعد صدر من خلافته محمولة على الإمام بمنى خاصة وقد صرح في رواية بأن إتمام عثمان كان بمنى. وفي البخاري ومسلم «أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ قَالَ: صَلَّيْنَا بِنَا عُثْمَانَ بِمَنْىَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ، فَقِيلَ فِي ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَاسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنْىَ رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ بِمَنْىَ رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِمَنْىَ رَكْعَتَيْنِ، فَلَيْتَ خَطِي مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَتَانِ مُتَقَبِّلَانِ».

قوله: (عَجِبْتُ بِمَا عَجِبْتُ مِنْهُ) وفي رواية لمسلم «عَجِبْتُ مَا عَجِبْتُ مِنْهُ» والرواية الأولى هي المشهورة المعروفة كما قال النووي.

قوله: (صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ) فيه جواز قول القائل: تصدق الله علينا، واللهم تصدق علينا، وقد كرهه بعض السلف، قال النووي: وهو غلط ظاهر. واعلم أنه قد اختلف أهل العلم هل القصر واجب أم رخصة والتمام أفضل؟، فذهب إلى الأول الحنفية والمالكية، وروي عن علي وعمر ونسبه النووي إلى كثير من أهل العلم، قال الخطابي في المعالم: كان مذهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر، هو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس، وروي ذلك عن عمر

بن عبد العزيز وقنادة والحسن وقال حماد بن أبي سليمان: يعيد من يصلي في السفر أربعاً. وقال مالك: يعيد ما دام في الوقت انتهى.

ولى الثاني الشافعي ومالك وأحمد. قال النووي: وأكثر العلماء، وروي عن عائشة وعثمان وابن عباس: قال ابن المنذر: وقد أجمعوا على أنه لا يقصر في الصبح ولا في المغرب. قال النووي: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز القصر في كل سفر مباح. وذهب بعض السلف إلى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر، وبعضهم كونه سفر حج أو عمرة. وعن بعضهم كونه سفر طاعة. احتج القائلون بوجوب القصر بحجج:

الأولى ملازمته ﷺ للقصر في جميع أسفاره كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب، ولم يثبت عنه ﷺ أنه أتم الرباعية. في السفر البتة كما قال ابن القيم وأما حديث عائشة الآتي المشتغل على أنه ﷺ أتم الصلاة في السفر فسيأتي أنه لم يصح. ويجب عن هذه الحجة بأن مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب كما ذهب إلى ذلك جمهور أئمة الأصول وغيرهم. الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه بالفاظ منها: «فَرَضْتُ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ، فَأَقْرَأْتُ صَلَاةَ السَّجْدِ وَأَتَمْتُ صَلَاةَ الْخُضْرِ»، وهو دليل ناهض على الوجوب، لأن صلاة السفر إذا كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها، كما أنه لا يجوز الزيادة على أربع في الحضر. وقد أجيب عن هذه الحجة بأجوبة منها: أن الحديث من قول عائشة غير مرفوع، وأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة، وأنه لو كان ثابتاً لنقل تواتراً. وقد قدمنا الجواب عن هذه الأجوبة في أول كتاب الصلاة في الموضع الذي ذكر فيه المصنف حديث عائشة. ومنها أن المراد بقولها: «فَرَضْتُ» أي قدرت، وهو خلاف الظاهر. ومنها ما قال النووي أن المراد بقولها: «فَرَضْتُ» يعني لمن أراد الاختصار عليهما، فزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التحتم، وأقرت صلاة السفر على جواز الاختصار، وهو تأويل متعسف لا يعمل على مثله. ومنها المعارضة لحديث عائشة بادلتهم التي تمسكوا بها في عدم وجوب القصر، وستأتي ويأتي الجواب عنها.

الحجة الثالثة: ما في صحيح مسلم عن ابن عباس أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ عَلَى الْمُسَافِرِ رَكْعَتَيْنِ، وَعَلَى الْمُتِمِّمِ أَرْبَعًا، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً» فهذا الصحابي الجليل قد حكى عن الله عز وجل أنه فرض صلاة السفر ركعتين، وهو اتقى لله وأخشى من أن يحكي أن الله فرض ذلك بلا برهان.

والحجة الرابعة: حديث عمر عند النسائي وغيره «صَلَاةُ الْأَضْحَى رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفَيْطْرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْمُسَافِرِ رَكْعَتَانِ تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ» وسيأتي، وهو يدل على أن صلاة السفر مفروضة كذلك من أول الأمر وأنها لم تكن أربعاً ثم قصرت. وقوله: «عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ» تصريح بثبوت ذلك من قوله ﷺ.

الحجة الخامسة: حديث ابن عمر الآتي بلفظ: «أَمَرْنَا أَنْ نُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ»، واحتج القائلون بأن القصر رخصة، والتمام أفضل بحجج: الأولى منها قول الله تعالى: «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ»، ونفي الجناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة، وعلى أن الأصل التمام، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه. وأجيب بأن الآية وردت في قصر الصفة في صلاة الخوف لا في قصر العدد لما علم من تقدم شرعية قصر العدد. قال في الهدى - وما أحسن ما قال -: «وقد يقال: إن الآية اقتضت قصرًا يتناول قصر الأركان بالتخفيف وقصر العدد بنقصان ركعتين، وقيد ذلك بأمرين: الضرب في الأرض، والخوف، فإذا وجد الأمران أبيح القصران، فيصلون صلاة خوف مقصوراً عددها وأركانها وإن انتفى الأمران وكانوا آمنين مقيمين انتفى القصران فيصلون صلاة تامة كاملة، وإن وجد أحد السببين ترتب عليه قصره وحده، فإن وجد الخوف والإقامة قصرت الأركان واستوفي العدد، وهذا نوع قصر وليس بالقصر المطلق في الآية، وإن وجد السفر والأمن قصر العدد واستوفيت الأركان وصليت صلاة أمن، وهذا أيضاً نوع قصر وليس بالقصر المطلق، وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد، وقد تسمى تامة باعتبار تمام أركانها وإن لم تدخل في الآية انتهى.

الحجة الثانية: قوله ﷺ في حديث الباب «صَدَقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ» فإن الظاهر من قوله صدقة أن القصر رخصة فقط. وأجيب بأن الأمر بقبولها يدل على أنه لا محيص عنها وهو المطلوب. الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم وغيره «أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُسَافِرُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِنْهُمْ الْقَاصِرُ وَمِنْهُمْ الْمُتِمُّ وَمِنْهُمْ الصَّائِمُ وَمِنْهُمْ الْمُفْطِرُ لَا يَجِبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ»، كذا قال النووي في شرح مسلم، ولم نجد في صحيح مسلم قوله: «فَمِنْهُمْ الْقَاصِرُ وَمِنْهُمْ الْمُتِمُّ» وليس فيه إلا أحاديث الصوم والإنطار، وإذا ثبت ذلك فليس فيه أن النبي ﷺ أطلع على ذلك وقرره عليه، وقد نادت أقواله وأفعاله بخلاف ذلك، وقد تقرر أن إجماع الصحابة في عصره ﷺ ليس بحجة، والخلاف بينهم في

رمضان والمشهور أنه ﷺ لم يعتمر إلا أربع عمر ليس منهن شيء في رمضان بل كلهن في ذي القعدة، إلا التي مع حجته فكان إحرامها في ذي القعدة وفعلها في ذي الحجة. قال: هذا هو المعروف في الصحيحين. قال: وتمحل بعض شيوخنا الحفاظ في الجواب عن هذا الإشكال فقال: لعل عائشة تم خرج مع النبي ﷺ في سفره عام الفتح، وكان سفره ذلك في رمضان، ولم يرجع من سفره ذلك حتى اعتمر عمرة الجعرانة، فأشارت بالقصر والإتمام والفطر والصيام والعمره إلى ما كان في تلك السفرة قال: قال شيخنا: وقد روي من حديث ابن عباس: «أنه ﷺ اعتمر في رمضان» ثم رأيت بعد ذلك القاضي عياضاً أجاب بهذا الجواب فقال: لعل هذه عملها في شوال وكان ابتداء خروجها في رمضان. وظاهر كلام أبي حاتم بن حبان أنه ﷺ اعتمر في رمضان فإنه قال في صحيحه: «اعتمر ﷺ أربع عمر»: الأولى: عمرة القضاء سنة القابل من عام الحديبية، وكان ذلك في رمضان ثم الثانية حيث فتح مكة وكان فتحها في رمضان ثم خرج منها قبل هوازن، وكان من أمره ما كان، فلما رجع وبلغ الجعرانة قسم الغنائم بها واعتمر منها إلى مكة وذلك في شوال. واعتمر الرابعة في حجته، وذلك في ذي الحجة سنة عشر من الهجرة. واعترض عليه الحافظ أبو عبد الله بن محمد بن عبد الواحد المقدسي في كلام له على هذا الحديث وقال: وهم في هذا في غير موضع، وذكر أحاديث في الرد عليه وقال ابن حزم: هذا حديث لا خير فيه وطعن فيه، ورد عليه ابن النحوي، قال في الهدي بعد ذكره لهذا الحديث: وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذا حديث كذب على عائشة، ولم تكن عائشة لتصلي بخلاف صلاة النبي ﷺ وسائر الصحابة وهي تشاهدهم يقصرون ثم تتم هي وحدها بلا موجب، كيف وهي القائلة: «فرغت الصلاة ركعتين، فزيدت في صلاة الحضر وأقوت صلاة السفر» فكيف يظن بها أنها تزيد على فرض الله وتحالف رسول الله وأصحابه؟. وقال الزهري لهشام لما حدثه عن أبيه عنها بذلك: فما شأنها كانت تتم الصلاة؟ قال: سأولت كما تأول عثمان، فإذا كان النبي ﷺ قد حسن فعلها فأقرها عليه فما للتأويل حيثئول وجه، ولا يصح أن يضاف إتمامها إلى التأويل على هذا التقدير. وقد أخبر ابن عمر: «أن النبي ﷺ لم يكن يزيد في السفر على ركعتين ولا أبو بكر ولا عمر، أفيظن بعائشة أم المؤمنين مخالفتهم وهي تراهم يقصرون؟ وأما بعد موته فإنها أتمت كما أتم عثمان، وكلاهما تأول تأويلاً، والحجة في روايتهم لا في تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره له انتهى.

ذلك مشهور بعد موته. وقد أنكر جماعة منهم علي عثمان لما أتم بمنى، وتأولوا له تأويلات: قال ابن القيم أحسنها أنه كان قد تأهل بمنى، والمسافر إذا أقام في موضع وتزوج فيه، أو كان له به زوجة ثم. وقد روى أحد «عن عثمان أنه قال: أيها الناس لسا قليت مني تأملت بها، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا تأهل رجل يتلب فليصل به صلاة مقيم» ورواه أيضاً عبد الله بن الزبير الحميدي في مسنده أيضاً وقد أعله البيهقي بانقطاعه وتضعيفه عكرمة بن إبراهيم، وسياطي الكلام عليه. الحجة الرابعة حديث عائشة التي وسياطي الجواب عنه، وهذا النزاع في وجوب القصر وعدمه. وقد لاح من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب. وأما دعوى أن التمام أفضل فمدفوعة بملازمته ﷺ للقصر في جميع أسفاره وعدم صدور التمام عنه كما تقدم، ويبعد أن يلازم ﷺ طول عمره المفضل ويدع الأفضل.

١١٥٧ - وعن عائشة قالت: «خرجت مع النبي ﷺ في عمرة رمضان فأنفطر وصمت، وقصر وأتممت، فقلت: بأبي وأمي أفطرت وصمت، وقصرت وأتممت، فقال: أحسنيت يا عائشة». رواه الدارقطني وقال: هذا إسناد حسن (٢/١٨٨).

١١٥٨ - وعن عائشة: «أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويقيم، ويفطر ويصوم». رواه الدارقطني وقال: إسناد صحيح (٢/١٨٩).

الحديث الأول أخرجه أيضاً النسائي والبيهقي بزيادة: «أن عائشة اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة، حتى إذا قليت مكة قالت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، أتممت وقصرت» الحديث، وفي إسناده العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عنها والعلاء بن زهير قال ابن حبان: كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأئبات فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الأئبات، وقال ابن معين: ثقة. وقد اختلف في سماع عبد الرحمن منها، فقال الدارقطني: أدرك عائشة ودخل عليها وهو مراهق. قال الحافظ: وهو كما قال، ففي تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك. وقال أبو حاتم: أدخل عليها وهو صغير ولم يسمع منها، وادعى ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه منها وفي رواية الدارقطني عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة، قال أبو بكر النيسابوري: من قال فيه: عن عائشة، فقد أخطأ. واختلف قول الدارقطني فيه، فقال في السنن: إسناده حسن، وقال في العلل: المرسل أشبه. قال في البدر المنير: إن في متن هذا الحديث نكارة وهو كون عائشة خرجت معه في عمرة

وَالْحَدِيثُ الثَّانِي صَحَّحَ إِسْنَادُهُ الدَّارَقُطِيُّ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. قَالَ فِي التَّلْخِصِ: وَقَدْ اسْتَنْكَرَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحْتَهُ بَعِيدَةً فَإِنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَسَمُّ. وَذَكَرَ عُرْوَةَ أَنَّهَا تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُمَانُ كَمَا فِي الصَّحِيحِ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَايَةٌ لَمْ يَقُلْ عُرْوَةَ عَنْهَا: إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ قَالَ فِي الْهُدَى بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ يَقُولُ: هُوَ كَذَبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَقَدْ رَوَى: كَانَ يَقْصُرُ وَتَمَّ. الْأَوَّلُ بِأَلْيَاءِ آخِرِ الْحُرُوفِ، وَالثَّانِي بِالثَّاءِ الْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقَ، وَكَذَلِكَ يَفْطُرُ وَتَصُومُ، قَالَ شَيْخُنَا: وَهَذَا بَاطِلٌ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مِنْ اسْتِيعَادِ مُخَالَفَةِ عَائِشَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالصَّحَابَةِ، وَكَذَا لَفْظَ الْحَافِظِ فِي التَّلْخِصِ لَفْظَ تَمَّ وَتَصُومُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالثَّنَاءِ مِنْ فَوْقَ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِمَجْدِثِي الْبَابِ الْقَائِلُونَ: بَأَنَّ الْقَصْرَ رَخِصَةً وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ. وَيَجِبُ عَنْهُمْ بَأَنَّ الْحَدِيثَ الثَّانِي لَا حِجَّةَ فِيهِ لَهُمْ لَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ لَفْظَ: تَمَّ وَتَصُومُ بِالْفَوْقَانِيَّةِ، لِأَنَّ فَعْلَهَا - عَلَى فَرَضِ عَدَمِ مَعَارَضَتِهِ لِقَوْلِهِ وَفَعْلَهُ ﷺ - لَا حِجَّةَ فِيهِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ مَعَارِضًا لِلثَّابِتِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِهَا وَطَرِيقِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ. وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَلَوْ كَانَ صَحِيحًا لَكَانَ حِجَّةً لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْجَوَابِ عَنْهَا: أَحْسَنْتَ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَهَيَّزُ لِمَعَارِضَةِ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ طَرِيقِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهَذَا بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّهُ حَسَنٌ كَمَا قَالَ الدَّارَقُطِيُّ فَكَيْفَ وَقَدْ طَعِنَ فِيهِ بِتِلْكَ الْمَطَاعِنِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهَا بِمَجْرَدِهَا تَوْجِبُ سُقُوطَ الِاسْتِدْلَالِ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَعَارِضِ.

بَابُ الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ إِذَا خَرَجَ نَهَارًا لَمْ يَقْصُرْ إِلَى اللَّيْلِ

١١٦٢ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١١٠/١) (خ: ١٠٨٩) (م: ٥٩٠).

١١٦٣ - وَعَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ الْهَنْدِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا عَنْ قَصْرِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ سَبِيرَةً ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ، أَوْ ثَلَاثَةَ فَرَاسِخَ، صَلَّى رَكْعَتَيْنِ» - شُعْبَةُ الثَّالِثُ - رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٩/٣) وَتُسَلِّمُ (٦٩١) وَابْنُ دَاوُدَ (١٢٠١).

قوله: (وَصَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) هَكَذَا فِي رَوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ ذَكَرَهَا الْكَشْمِيرِيُّ وَهِيَ ثَابِتَةٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَيْضًا فِي كِتَابِ الْحَجِّ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى إِبَاحَةِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ الْقَصِيرِ، لِأَنَّ بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَذِي الْحُلَيْفَةِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ. وَتَعَقَّبَ بَأَنَّ ذَا الْحُلَيْفَةِ لَمْ تَكُنْ مَتْنَهِيَ السَّفَرِ، وَإِنَّمَا خَرَجَ إِلَيْهَا حَيْثُ كَانَ قَاصِدًا إِلَى مَكَّةَ وَاتَّفَقَ نَزُولُهُ بِهَا وَكَانَتْ أَوَّلَ صَلَاةٍ حَضَرَتْ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَصَرَهَا وَاسْتَمَرَ يَقْصُرُ إِلَى أَنْ رَجَعَ.

وَالْحَدِيثُ الثَّانِي صَحَّحَ إِسْنَادُهُ الدَّارَقُطِيُّ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. قَالَ فِي التَّلْخِصِ: وَقَدْ اسْتَنْكَرَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحْتَهُ بَعِيدَةً فَإِنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَسَمُّ. وَذَكَرَ عُرْوَةَ أَنَّهَا تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُمَانُ كَمَا فِي الصَّحِيحِ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَايَةٌ لَمْ يَقُلْ عُرْوَةَ عَنْهَا: إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ قَالَ فِي الْهُدَى بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ: وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ يَقُولُ: هُوَ كَذَبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَقَدْ رَوَى: كَانَ يَقْصُرُ وَتَمَّ. الْأَوَّلُ بِأَلْيَاءِ آخِرِ الْحُرُوفِ، وَالثَّانِي بِالثَّاءِ الْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقَ، وَكَذَلِكَ يَفْطُرُ وَتَصُومُ، قَالَ شَيْخُنَا: وَهَذَا بَاطِلٌ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مِنْ اسْتِيعَادِ مُخَالَفَةِ عَائِشَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالصَّحَابَةِ، وَكَذَا لَفْظَ الْحَافِظِ فِي التَّلْخِصِ لَفْظَ تَمَّ وَتَصُومُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالثَّنَاءِ مِنْ فَوْقَ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِمَجْدِثِي الْبَابِ الْقَائِلُونَ: بَأَنَّ الْقَصْرَ رَخِصَةً وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ. وَيَجِبُ عَنْهُمْ بَأَنَّ الْحَدِيثَ الثَّانِي لَا حِجَّةَ فِيهِ لَهُمْ لَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ لَفْظَ: تَمَّ وَتَصُومُ بِالْفَوْقَانِيَّةِ، لِأَنَّ فَعْلَهَا - عَلَى فَرَضِ عَدَمِ مَعَارَضَتِهِ لِقَوْلِهِ وَفَعْلَهُ ﷺ - لَا حِجَّةَ فِيهِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ مَعَارِضًا لِلثَّابِتِ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِهَا وَطَرِيقِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ. وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَلَوْ كَانَ صَحِيحًا لَكَانَ حِجَّةً لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْجَوَابِ عَنْهَا: أَحْسَنْتَ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَهَيَّزُ لِمَعَارِضَةِ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ طَرِيقِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهَذَا بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّهُ حَسَنٌ كَمَا قَالَ الدَّارَقُطِيُّ فَكَيْفَ وَقَدْ طَعِنَ فِيهِ بِتِلْكَ الْمَطَاعِنِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهَا بِمَجْرَدِهَا تَوْجِبُ سُقُوطَ الِاسْتِدْلَالِ بِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَعَارِضِ.

١١٥٩ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْأَهْضَى رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفَيْطْرِ رَكْعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ تَمَامٌ مِنْ غَيْرِ قَصْرِ، عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧/١) وَالنَّسَائِيُّ (١١١/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٦٣).

١١٦٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاثًا وَنَحْنُ ضُلَّالٌ فَعَلَمْنَا، فَكَانَ فِيمَا عَلَمْنَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا أَنْ نُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١١٧/٣) بِنَحْوِهِ.

١١٦١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ أَنْ تُؤْتَى رَخِصَةٌ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَغْصِيئَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٨/٢).

الحديث المروي عن عمر رجاله رجال الصحيح إلا يزيد بن زيد بن أبي الجعد، وقد وثقه أحمد وابن معين. وقد روي من طريق أخرى بأسانيد رجالها رجال الصحيح. وقد قال ابن القيم في الهدي: هو ثابت عنه. قال: وهو «الذي سأل النبي ﷺ: ما بالنا نَقْصُرُ وَقَدْ أَمِنَّا؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا

يزيد رواه عن أنس قال: سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة يعني من البصرة فأصلي ركعتين ركعتين حتى أرجع، فقال أنس، فذكر الحديث. قال: فظهر أنه سأل عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذي يتدأ القصر منه. وذهب الشافعي ومالك وأصحابهما والليث والأوزاعي وفقهاء أصحاب الحديث وغيرهم إلى أنه لا يجوز إلا في مسيرة مرحلتين وهما ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية كما قال النووي. وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يقصر في أقل من ثلاث مراحل وروي عن عثمان وابن مسعود وحذيفة. وفي البحر عن أبي حنيفة أن مسافة القصر أربعة وعشرون فرسخاً. وحكى في البحر أيضاً عن زيد بن علي والنفس الزكية والداعى والمؤيد بالله وأبي طالب والنوري والكرخي وإحدى الروايات عن أبي حنيفة أن مسافة القصر ثلاثة أيام سير الإبل والأقدام. وذهب الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم والهادي إلى أن مسافته بريد فصاعداً. وقال أنس وهو مروي عن الأوزاعي: إن مسافته يوم وليلة. قال في الفتوح: وقد أورد البخاري ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة يعني قوله في صحيحه: وسَمَى النَّبِيُّ ﷺ السَّفْرَ يَوْمًا وَلَيْلَةً بعد قوله: باب في كم تقصر الصلاة. وحجج هذه الأقوال مأخوذ بعضها من قصره ﷺ في أسفاره، وبعضها من قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزُومُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» عند الجماعة إلا النسائي. وفي رواية للبخاري من حديث ابن عمر عنه ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» وفي رواية لأبي داود «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ بَرِيدًا» ولا حجة في جميع ذلك، أما قصره ﷺ في أسفاره فلعدم استلزام فعله لعدم الجواز فيما دون المسافة التي قصر فيها. وأما نهى المرأة عن أن تسافر ثلاثة أيام بغير ذي محرم فغاية ما فيه إطلاق اسم السفر على مسيرة ثلاثة أيام وهو غير منافي للقصر فيما دونها، وكذلك نهى عن سفر اليوم بدون محرم، والبريد لا ينافي جواز القصر في ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ كما في حديث أنس، لأن الحكم على الأقل حكم على الأكثر وأما حديث ابن عباس عند الطبراني أنه ﷺ قال: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا تَقْصُرُوا فِي أَقْلٍ مِنْ أَرْبَعَةِ بَرُودٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ» فليس مما تقوم به حجة، لأن في إسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر وهو متروك، وقد نسبته النووي إلى الكذب وقال الأزدي: لا تحمل الرواية عنه، والراوي عنه إسماعيل بن عياش وهو ضعيف في الحجازيين وعبد الوهاب المذكور حجازي، والصحيح أنه موقوف على ابن عباس كما

قوله: (إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ) اختلف في تقدير الميل، فقال في الفتوح: الميل هو من الأرض منتهى مد البصر، لأن البصر يميل عنه على وجه الأرض حتى ينفى إدراكه، وبذلك جزم الجوهري. وقيل: أن ينظر إلى الشخص في أرض مستوية فلا يدري أرجل هو أم امرأة أو ذاهب أو آت؟ قال النووي: الميل ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون أصباً معترضة معتدلة، والأصبع ست شعيرات معتدلة. قال الحافظ: وهذا الذي قال هو الأشهر. ومنهم من عبّر عن ذلك ببائتي عشر ألف قدم بقدم الإنسان. وقيل: هو أربعة آلاف ذراع. وقيل: ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان. وقيل: خمسمائة وصححه ابن عبد البر. وقيل: ألفا ذراع. ومنهم من عبّر عن ذلك بألف خطوة للجمل. قال: ثم إن الذراع الذي ذكر النووي تحريره قد حرّره غيره بذراع الحديد المشهور في مصر والحجاز في هذه الأعصار، فوجده ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن، فعلى هذا فالميل بذراع الحديد في القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخسون ذراعاً.

قوله: (أَوْ ثَلَاثَةَ فَرَاسِخٍ) الفرسخ في الأصل: السكون، ذكره ابن سيده. وقيل: السعة. وقيل: الشيء الطويل. وذكر الفراء أن الفرسخ فارسي معرب، وهو ثلاثة أميال. واعلم أنه قد وقع الخلاف الطويل بين علماء الإسلام في مقدار المسافة التي يقصر فيها الصلاة. قال في الفتوح: فحكى ابن المنذر وغيره فيها نحواً من عشرين قولاً، أقل ما قيل في ذلك: يوم وليلة، وأكثره: ما دام غائباً عن بلده. وقيل: أقل ما قيل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر. وإلى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري، واحتج له بإطلاق السفر في كتاب الله تعالى كقوله: ﴿وَإِذَا حَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية، وفي سنة رسول الله ﷺ قال: فلم يخص الله ولا رسوله ولا المسلمون بأجمعهم سفرًا من سفر. ثم احتج على ترك القصر فيما دون الميل بأن النبي ﷺ قد خرج إلى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصر ولا أطر وذكر في الخلفي من أقوال الصحابة والتابعين والأئمة والفقهاء في تقدير مسافة القصر أقوالاً كثيرة ولم يحط بها غيره واستدل لها ورد تلك الاستدلالات. وقد أخذ بظاهر حديث أنس المذكور في الباب الظاهرية كما قال النووي. فذهبوا إلى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال. قال في الفتوح: وهو أصح حديث ورد في ذلك وأصرحه، وقد حمله من خالفه على أن المراد المسافة التي يبتدأ منها القصر لا غاية السفر. قال: ولا يخفى بعد هذا الحمل مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن

وأخرج عنه الشافعي بإسناد صحيح ومالك في الموطأ. إذا تقرر لك هذا فالتيقن هو ثلاثة فراسخ، لأن حديث أنس المذكور في الباب متردد ما بينها وبين ثلاثة أميال، والثلاثة أميال مندرجة في الثلاثة الفراسخ، فيؤخذ بالأكثر احتياطاً، ولكنه روى سعيد بن منصور عن أبي سعيد قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ» وقد أورد الحافظ هذا في التلخيص ولم يتكلم عليه، فإن صحَّ كان الفرسخ هو التيقن ولا يقصر فيما دونه إلا إذا كان يسمى سفرًا لغة أو شرعاً. وقد اختلف أيضاً فمن قصد سفرًا يقصر في مثله الصلاة على اختلاف الأقوال من أين يقصر، فقال ابن المنذر: أجمعوا على أنَّ لمريد السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها. واختلفوا فيما قبل الخروج من البيوت، فذهب الجمهور إلى أنه لا بدَّ من مفارقة جميع البيوت، وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله. ومنهم من قال: إذا ركب قصر إن شاء. ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت. واختلفوا فيما قبل ذلك فعليه الإتمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت أنَّ له القصر. قال: ولا أعلم أنَّ النبي ﷺ قصر في سفر من أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة.

بابُ أَنْ مَنْ دَخَلَ بِلْدًا فَتَوَى الإِقَامَةَ فِيهِ أَرْبَعًا يَقْصُرُ ١١٦٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فِي الْمَسِيرِ وَالْمَقَامِ بِمَكَّةَ إِلَى أَنْ رَجَعُوا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ.

١١٦٥ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي اسْمَاعِيلَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ قُلْتُ: أَقَمْتُمْ بِهَا شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/ ١٨٧) (خ: ١٠٨١) (م: ٦٩٣).

(وَلِمُسْلِمٍ: خَرَجْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحَجِّ ثُمَّ ذَكَرَ بَيْتَهُ وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا وَجَّهَ حَدِيثُ أَنَسٍ أَنَّهُ حَسَبَ مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ وَيَتَنَى، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَهُ غَيْرَ هَذَا، وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَقَامَ بِهَا الرَّابِعَ وَالْخَامِسَ وَالسَّادِسَ وَالسَّابِعَ، وَصَلَّى الصُّبْحَ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى يَمْنَى، وَخَرَجَ مِنْ مَكَّةَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ، بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ» وَمَعْنَى ذَلِكَ كُلُّهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا) قوله: (رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ) زاد البيهقي: «إلا المغرب».

قوله: (أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا) هذا لا يعارض حديث ابن عباس

وعمران بن حصين الآتين لأنهما في فتح مكة، وهذا في حجة الوداع.

قوله: (وَقَالَ أَحْمَدُ)... إلخ، هذا لا بدَّ منه لما في حديث جابر المذكور في الباب. ومثله أيضاً حديث ابن عباس عند البخاري بلفظ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَصُبْحِ رَابِعَةٍ يَلْبَسُونَ بِالنَّحَجِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً» الحديث. قال في الفتح: ولا شك أنه خرج من مكة صباح الرابع عشر، فتكون مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس: ويكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام لا سوى، لأنه خرج منها في اليوم الثامن فصلّى بمنى. وقال الطبري: أطلق على ذلك الإقامة بمكة، لأن هذه المواضع مواضع النسك وهي في حكم التابع لمكة؛ لأنها المقصود بالأصالة، لا يتجه سوى ذلك، كما قال أحمد. وقال النووي في شرح مسلم: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ فَأَقَامَ بِهَا الْخَامِسَ وَالسَّادِسَ وَالسَّابِعَ وَخَرَجَ مِنْهَا فِي الثَّامِنِ إِلَى يَمْنَى وَذَهَبَ إِلَى عُرَفَاتٍ فِي التَّاسِعِ وَعَادَ إِلَى يَمْنَى فِي الْعَاشِرِ، فَأَقَامَ بِهَا الْخَادِيَ عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ، وَتَفَرَّغَ فِي الثَّالِثِ عَشَرَ إِلَى مَكَّةَ وَخَرَجَ مِنْهَا إِلَى الْمَدِينَةِ فِي الرَّابِعِ عَشَرَ» فمدة إقامته ﷺ في مكة وحواليها عشرة أيام انتهى.

وقد أشار المصنف بترجمة الباب إلى الردّ على الشافعي حيث قال: إنَّ المسافر يصير بنية إقامة أربعة أيام مقيماً. وقد زعم الطحاوي أنَّ الشافعي لم يسبق إلى ذلك وردَّ ذلك في الفتح بأنَّ أحمد قد قال بنحو ذلك وهي رواية عن مالك. ونسبه في البحر إلى عثمان وسعيد بن المسيب وأبي ثور ومالك. واستدلَّ لهم بنهيه ﷺ للمهاجرين عن إقامة فوق ثلاث في مكة فتكون الزيادة عليها إقامة لا قدر الثلاث. وردَّه بأنَّ الثلاث قدر قضاء الحوائج لا لكونها غير إقامة. وذهبت القاسمية والنَّاصر والإمامية والحسن بن صالح وهو مروى عن ابن عباس أنه لا يتم الصلاة إلا من نوى إقامة عشر. واحتجوا بما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: يتم الذي يقيم عشراً والذي يقول: اليوم أخرج، غدا أخرج، يقصر شهراً، قالوا: وهو توقيف. وردَّ بأنه من مسائل الاجتهاد. وقال أبو حنيفة: إنه يتم إذا عزم على إقامة خمسة عشر يوماً. واحتجَّ بما روي عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالوا: إذا أقمت ببلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة. وردَّ بأنه لا حجة في أقوال الصحابة في المسائل التي للاجتهاد فيها مسرح وهذه منها. وروي عن الأوزاعي التحديد باني عشر يوماً. وعن ربيعة: يومٌ وليلة. وعن الحسن البصري أنَّ

أما حديث جابر فأخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنسوي، وأعله الذارقطني في العلل بالإرسال والانقطاع، وأن علي بن المبارك وغيره من الحفاظ روه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مرسلاً، وأن الأوزاعي رواه عن يحيى عن أنس فقال: «بُضِعَ عَشْرَةٌ» وبهذا اللفظ أخرجه البيهقي وهو ضعيف وقد اختلف فيه على الأوزاعي، ذكره الذارقطني في العلل وقال: الصحيح عن الأوزاعي عن يحيى أن أنساً كان يفعله. قال الحفاظ: ويحيى لم يسمع من أنس. وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه أيضاً الترمذي وحسنه البيهقي، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف. قال الحفاظ: وإنما حسن الترمذي حديثه لشواهد ولم يعتبر الاختلاف في المدة كما عرف من عادة المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الأسانيد دون السياق وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً بلفظ: «سَبْعُ عَشْرَةَ» بتقديم السين ابن حبان، وأما الأثر المروي عن ابن عمر فذكره الحفاظ في التلخيص ولم يتكلم عليه. وأخرجه البيهقي بسند، قال الحفاظ: صحيح بلفظ: «إِنَّ ابْنَ عُمَرَ أَقَامَ بِأَذْرِيْبِجَانَ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ» وقد اختلفت الأحاديث في إقامته ﷺ في مكة عام الفتح، فروي ما ذكر المصنف، وروي عشرون أخرجه عبد بن حميد في مسنده عن ابن عباس، وروي خمسة عشر أخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس أيضاً. قال البيهقي: أصح الروايات في ذلك رواية البخاري، وهي رواية تسع عشرة بتقديم التاء وجمع إمام الحرمين والبيهقي بين الروايات باحتمال أن يكون في بعضها لم يعد يومي الدخول والخروج وهي رواية سبعة عشر بتقديم السين، وعدّها في بعضها وهي رواية تسع عشرة بتقديم التاء، وعدّ يوم الدخول ولم يعد الخروج وهي رواية ثمانية عشر. قال الحفاظ: وهو جمع متين. وتبقى رواية خمسة عشر شاذة لمخالفتها، ورواية عشرين وهي صحيحة الإسناد إلا أنها شاذة انتهى.

وقد ضعف النسوي في الخلاصة رواية خمسة عشر قال في الفتح: وليس يجيد لأن روايتها ثقات ولم ينفرد بها ابن إسحاق فقد أخرجه النسائي من رواية عراك بن مالك عن عبد الله كذلك. وإذا ثبت أنها صحيحة فلتحمل على أن الراوي ظن أن الأصل سبع عشرة، فحذف منها يومسي الدخول والخروج، فذكر أنها خمسة عشر، واقتضى ذلك أن رواية تسع عشرة أرجح الروايات، وبهذا أخذ إسحاق بن راهويه، ويرجحها أيضاً أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية

المسافر يصير مقيماً بدخول البلد. وعن عائشة: بوضع الرجل. قال الإمام يحيى: ولا يعرف لهم مستند شرعي، وإنما ذلك اجتهد من أنفسهم والأمر كما قال هذا الإمام، والحق أن من حط رحله ببلد ونوى الإقامة

بها أياماً من دون تردد لا يقال له: مسافر، فيتم الصلاة ولا يقصر إلا لدليل، ولا دليل هنا إلا ما في حديث الباب من إقامته ﷺ بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة. والاستدلال به متوقف على ثبوت أنه ﷺ عزم على إقامة أربعة أيام، إلا أن يقال: إن تمام أعمال الحج في مكة لا يكون في دون الأربع، فكان كل من يحج عازماً على ذلك فيقتصر على هذا المقدار ويكون الظاهر، والأصل في حق من نوى إقامة أكثر من أربعة أيام هو التمام، وإلا لزم أن يقصر الصلاة من نوى إقامة سنين متعدّدة ولا قائل به. ولا يرد على هذا قوله ﷺ في إقامته بمكة في الفتح: «إِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ» كما سيأتي لأنه كان إذ ذاك متردداً ولم يعزم على إقامة مدة معينة.

بَابُ مَنْ أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ وَلَمْ يَجْمَعْ إِقَامَةَ

١١٦٦ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِبُؤُوكَ عَشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٩٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٣٥).

١١٦٧ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَهَدَّيْتُ مَعَهُ الْفَتْحَ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَمَانِيَّ عَشْرَةَ لَيْلَةً لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْبَلَدَةِ صَلُّوا أَرْبَعًا فَإِنَّا سَفَرٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٢٩)، وَبِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ إِقَامَةَ.

١١٦٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَقَامَ فِيهَا تِسْعَ عَشْرَةَ يَوْمًا يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، قَالَ: فَتَحْنَا إِذَا سَافَرْنَا فَأَقَمْنَا تِسْعَ عَشْرَةَ قَصْرَتْنَا، وَإِنْ رَزْنَا أَتَمَمْنَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣١٥) وَالْبُخَارِيُّ (١٠٨٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٧٥)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَلَكِنَّهُ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ وَقَالَ: قَالَ عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَقَامَ تِسْعَ عَشْرَةَ.

١١٦٩ - وَعَنْ ثُمَامَةَ بْنِ شَرَاهِيلَ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَقُلْتُ: مَا صَلَاةُ الْمُسَافِرِ؟ فَقَالَ: رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ثَلَاثًا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كُنَّا بِبُؤُوكَ الْمَجَازِ؟ قَالَ: وَمَا فِي الْمَجَازِ؟ قُلْتُ: مَكَانٌ تَجْتَمِعُ فِيهِ، وَيَبِيعُ فِيهِ، وَتَمَكُّثُ عَشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ كُنْتُ بِأَذْرِيْبِجَانَ - لَا أَذْرِي قَالَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ - فَرَأَيْتُهُمْ يُصَلُّونَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (٢/٨٣).

عكرمة بن إبراهيم وهو ضعيف كما قال البيهقي. وأخرجه أيضاً عبد الله بن الزبير الحميدي، قال في الهدي: قال أبو البركات بن تيمية: ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإن البخاري ذكر عكرمة المذكور في تاريخه ولم يطمئن فيه. وعادته ذكر الجرح والجرحون. قال في الفتح: هذا حديث لا يصح لأنه منقطع وفي رواه من لا يحتج به ويرده قول عروة: إن عائشة تأولت ما تأول عثمان، ولا جاز أن تؤول عائشة أصلاً، فدل على ذلك الخبر، قال: ثم ظهر أنه يمكن أن يكون مراد عروة بقوله: تأولت كما تأول عثمان، التشبيه بعثمان في الإنعام بتأويل، لا اتحاد تأويلهما. ويقويه أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثرت، بخلاف تأويل عائشة. وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء: «أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تُصَلِّي فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا» فإذا احتجوا عليها بقول: إن النبي ﷺ كان في حروب وكان يخاف فهل تخافون انتم؟ وقيل في تأويل عائشة: إنها إنما أتت في سفرها إلى البصرة لقتال علي رضي الله عنه، والقصر عندها إنما يكون في سفر طاعة. قال في الفتح: وهذا القولان باطلان، لا سيما الثاني. قال: والمقول في سبب إنعام عثمان أنه كان يرى القصر تختصاً بمن كان شاخصاً سائراً وأما من أقام في مكان أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم. والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد عن عبد الله بن الزبير قال: لما قدم علينا معاوية حاجاً صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا له: لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة، قال: وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعاً، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة، فإذا فرغ الحج وأقام بمنى أتم الصلاة. وقال ابن بطال: الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر لأنه أخذ بالأيسر من ذلك على أمته، وأخذاً أنفسهما بالشدّة، وهذا رجح جماعة من آخرهم القرطبي. وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عثمان: إنما أتم الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج. وأجيب بأنه مرسل وفيه أيضاً نظر، لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام. وقد صح عن عثمان أنه كان لا يؤدع البيت إلا على ظهر راحلته ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته. وثبت أنه قال له المغيرة لما حاصروه: اركب وراحلك إلى مكة، فقال: لن أفارق دار هجرتي. وأيضاً قد روى آيوب عن الزهري ما يخالفه، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري أنه قال: إنما صلى عثمان بمنى أربعاً لأن

خمس عشرة لكونها أقل ما زاد على أنه وقع اتفاقاً. وأخذ الشافعي بحديث عمران بن حصين. وقد اختلف العلماء في تقدير المدة التي يقصر فيها المسافر إذا أقام ببلدة وكان متردداً غير عازم على إقامة أيام معلومة. فذهب الهادي والقاسم والإمامية إلى أن من لم يعزم إقامة مدة معلومة كمنتظر الفتح يقصر إلى شهر ويتم بعده. واستدلوا بقول علي رضي الله عنه المتقدم في شرح الباب الأول، وقد تقدم الجواب عليه وذهب أبو حنيفة وأصحابه والإمام يحيى وهو مروى عن الشافعي إلى أنه يقصر أبداً، لأن الأصل السفر، ولما ذكره المصنف عن ابن عمر قالوا: وما روي من قصره ﷺ في مكة وتبوك دليل لهم لا عليهم، لأنه ﷺ قصر مدة إقامته، ولا دليل على التمام فيما بعد تلك المدة. ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِحُثَيْنِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: تَصَرَّدَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ عَمْرَةَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَجٍّ بِهِ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَائِسٍ: أَنَّهُ يَتِمُّ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ. وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَقِيمِ الْإِنْعَامُ، لِأَنَّ الْقَصْرَ لَمْ يَشْرَعْهُ الشَّارِعُ إِلَّا لِلْمَسَافِرِ، وَالْمَقِيمِ غَيْرِ مَسَافِرٍ، فَلَوْلَا مَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ مِنْ قَصْرِهِ بِمَكَّةَ وَتَبُوكَ مَعَ الْإِقَامَةِ لَكَانَ الْمُتَعَيِّنُ هُوَ الْإِنْعَامُ، فَلَا يَنْتَقِلُ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلَ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْقَصْرِ مَعَ التَّرَدُّدِ إِلَى عَشْرِينَ يَوْمًا كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ، وَلَمْ يَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ قَصَرَ فِي الْإِقَامَةِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَيَقْتَصِرُ عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَصْرَهُ ﷺ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ لَا يَنْفِي الْقَصْرَ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ مِلَا حِظَةَ الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ هِيَ الْقَاضِيَةُ بِذَلِكَ. فَإِنْ قِيلَ: الْمُعْتَبَرُ صَدَقَ اسْمُ الْمَسَافِرِ عَلَى الْمَقِيمِ الْمُرْتَدِّ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ» فَصَدَقَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ، وَمَنْ صَدَقَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ قَصَرَ، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ السَّفَرُ لَانْضِبَاطِهِ لَا الْمَشَقَّةَ لَعَدَمِ انْضِبَاطِهَا، فَيَجَابُ عَنْهُ أَوَّلًا: بِأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَقَالُ الْمُتَقَدِّمُ، وَثَانِيًا: بِأَنَّهُ يَعْلَمُ بِالْفَرُورَةِ أَنَّ الْمَقِيمَ الْمُرْتَدِّ غَيْرَ مَسَافِرٍ حَالِ الْإِقَامَةِ، فإطلاق اسم المسافر عليه مجاز باعتبار ما كان عليه أو ما سيكون عليه.

بَابُ مَنْ اجْتَنَزَ فِي بَلَدٍ فَتَزَوَّجَ فِيهِ أَوْ لَهُ فِيهِ زَوْجَةٌ فَلْيَتِمَّ

١١٧٠ - عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ صَلَّى بِمِنَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَاتَّكَرَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي تَأَهَّلْتُ بِمَكَّةَ مِنْذُ قَدِمْتُ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَأَهَّلَ فِي بَلَدٍ فَلْيَصِلْ صَلَاةَ الْمُقِيمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٦٢).

الحديث أخرجه أيضاً البيهقي وأعله بالانقطاع، وفي إسناده

الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام، فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع. وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد عن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه «عن عثمان: أنه أتته بعني ثم خطب فقال: إن العصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبيته، ولكنه حدث طعام يعني بفتح الطاء والمُعجمة: فحفت أن يستنوا». وعن ابن جريج أن أعرابياً ناداه في منى: يا أمير المؤمنين ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول ركعتين. وقد روي في تأول عثمان غير ذلك، والذي ذكرنا هنا أحسن ما قيل. وأما تأول عائشة فأحسن ما قيل فيه ما أخرجه البيهقي بإسناد صحيح من طريق هشام بن عروة عن أبيه: «أنها كانت تصلّي في السفر أربعا، فقلت لها: لو صليت ركعتين؟ فقالت: يا بن أخي إنه لا يشق عليّ» وهو دال على أنها تأولت: أن العصر رخصة وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل، وقد تقدّم بسط الكلام في ذلك.

أبواب الجمع بين الصلاتين

باب جوازها في السفر في وقت إحداها

١١٧١ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتْ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٤٧/٣) (خ: ١١١١) (م: ٤٦/٧٠٤). وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا». قوله: (تزيغ) بزاي وغين معجمة: أي تميل.

قوله: (يجمع بينهما) أي في وقت العصر، وفي الحديث دليل على جواز جمع التأخير في السفر سواء كان السير مجداً أم لا، وقد وقع الخلاف في الجمع في السفر، فذهب إلى جوازها مطلقاً تقدماً وتأخيراً كثير من الصحابة والتابعين، ومن الفقهاء السجدي والشافعي وأحمد وإسحاق وأشهب. واستدلوا بالأحاديث الآتية في هذا الباب وبآتي الكلام عليها. وقال قوم: لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة ومزدلفة، وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه. وأجابوا عما روي من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري وهو أنه أخر المغرب مثلاً إلى آخر وقتها وعجل العشاء في أول وقتها، كذا في الفتح. قال: وتعبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة، وسيأتي الجواب عن هذا

١١٧٢ - وَهَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ بَنِي كَلْبٍ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ آخِرَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤١/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٠٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥٣).

١١٧٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ «النَّبِيِّ ﷺ: كَانَ فِي السَّفَرِ إِذَا زَاغَتْ الشَّمْسُ فِي مَنَزِلِهِ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَبَ، فَإِذَا لَمْ تَزِغْ لَهُ فِي مَنَزِلِهِ سَارَ حَتَّى إِذَا خَانَتْ الْعَصْرَ نَزَلَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِذَا خَانَتْ لَهُ الْمَغْرِبَ فِي مَنَزِلِهِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا لَمْ تَعِنْ فِي مَنَزِلِهِ رَكِبَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ الْعِشَاءُ نَزَلَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٧/١)، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١٨٦/١)، فِي مُسْتَدْرَكِهِ بِنَحْوِهِ وَقَالَ فِيهِ: «وَإِذَا سَارَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْعَصْرِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ».

١١٧٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ أَسْتَعِثَّ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ فَجَدَّ بِهِ السَّيْرَ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ نَزَلَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ وَصَحَّحَهُ (٥٥٥)، وَمَعْنَاهُ لِسَائِرِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا

ابن ماجة.

أما حديث معاذ فأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والذارقطني والبيهقي.

قال الترمذي: حسن غريب تفرد به قتيبة. والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ وليس فيه جمع التقديم، يعني الذي أخرجه مسلم. وقال أبو داود: هذا حديث منكر، وليس في جمع التقديم حديث قائم وقال أبو سعيد بن يونس: لم يحدث بهذا الحديث إلا قتيبة، ويقال: إنه غلط فيه وأعله الحاكم وطول، وابن حزم وقال: إنه معنعن بيزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ولا يعرف له عنه رواية. وقال أيضاً: إن أبا الطفيل مقدوح لأنه كان حامل راية المختار وهو يؤمن بالرجعة. وأجيب عن ذلك بأنه إنما خرج مع المختار على قاتلي الحسين، وبأنه لم يعلم من المختار الإيمان بالرجعة قال في البدر المنير: إن للحفاظ في هذا الحديث خمسة أقوال: أحدها: أنه حسن غريب، قاله الترمذي. ثانيها: أنه محفوظ صحيح، قاله ابن حبان. ثالثها: أنه منكر، قاله أبو داود. رابعها: أنه منقطع، قاله ابن حزم. خامسها: أنه موضوع، قاله الحاكم. وأصل حديث أبي الطفيل في صحيح مسلم، وأبو الطفيل عدل ثقة مأمون انتهى.

وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً البيهقي والذارقطني، وروي أن الترمذي حسنه، قال الحفاظ: وكأنه باعتبار المتابعة. وغفل ابن العربي فصحت إسناده وليس بصحيح، لأنه من طريق حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب. قال فيه أبو حاتم ضعيف ولا يحتج بحديثه وقال ابن معين: ضعيف. وقال أحمد: له أشياء منكرة. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال السعدي: لا يحتج بحديثه. وقال ابن المديني: تركت حديثه. وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ولكن له طريق أخرى أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني عن أبي خالدة الأحمر عن الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وله أيضاً طريق أخرى رواها إسماعيل القاضي في الأحكام عن إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام عن عروة عن كريب عن ابن عباس بنحوه. وفي الباب عن علي رضي الله عنه عند الذارقطني، وفي إسناده - كما قال الحفاظ - من لا يعرف. وفيه أيضاً المنذر القابوسي وهو ضعيف وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند بإسناد آخر عن علي رضي الله عنه أنه كان يفعل ذلك. وفي الباب أيضاً عن أنس عند الإسماعيلي والبيهقي، وقال: إسناده صحيح بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِيهِ

سَفَرٌ وَزَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا» وله طريق أخرى عند الحاكم في الأربعين وهو في الصحيحين من هذا الوجه، وليس فيه: والعصر قال في التلخيص: وهي زيادة غريبة صحيحة الإسناد، وقد صححه المنذري من هذا الوجه والعلائي، وتعجب من الحاكم كونه لم يورده في المستدرک. وله طريق أخرى رواها الطبراني في الأوسط. وفي الباب أيضاً عن جابر عند مسلم من حديث طويل، وفيه: «ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ». وقد استدلل القائلون بجواز جمع التقديم والتأخير في السفر بهذه الأحاديث، وقد تقدم ذكرهم. وأجاب المانعون من جمع التقديم عنها بما تقدم من الكلام عليها، وقد عرفت أن بعضها صحيح وبعضها حسن، وذلك يرد قول أبي داود: ليس في جمع التقديم حديث قائم. وأما حديث ابن عمر فقد استدلل به من قال باختصاص رخصة الجمع في السفر بمن كان سائراً لا نازلاً كما تقدم. وأجيب عن ذلك بما وقع من التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ الصَّلَاةَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ دَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا» قال الشافعي في الأم: قوله: «ثُمَّ دَخَلَ» ثُمَّ خَرَجَ» لا يكون إلا وهو نازل، فلمسافر أن يجمع نازلاً ومسافراً. وقال ابن عبد البر: هذا أوضح دليل في الرد على من قال: لا يجمع إلا من جد به السير وهو قاطع للالتباس. وحكى القاضي عياض أن بعضهم أول قوله: «ثُمَّ دَخَلَ» أي في الطريق مسافراً «ثُمَّ خَرَجَ» أي عن الطريق للصلاة، ثم استبعده. قال الحفاظ: ولا شك في بعده وكأنه ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز، وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس، يعني المذكور في أول الباب، ومن ثم قالت الشافعية: ترك الجمع أفضل. وعن مالك رواية أنه مكروه، وهذه الأحاديث تخصص أحاديث الأوقات التي بينها جبريل وبينها النبي ﷺ للأعرابي حيث قال في آخرها: «الْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ».

بَابُ جَمْعِ الْمُقِيمِ لِمَطَرٍ أَوْ غَيْرِهِ

١١٧٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ لِلْجَمَاعَةِ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ: «جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ» (حسم: ١/ ٣٤٦) (خ: ٥٤٣) (م: ٧٠٥) (د: ٧٠٥)

معه إلا من له نحو ذلك العذر. والظاهر أنه ﷺ جمع بأصحابه، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته. ومنها أنه كان في غيم فصلّى الظهر، ثم انكشف الغيم مثلاً فبان أن وقت العصر قد دخل فصلّاها. قال النووي: وهو باطل، لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء. قال الحافظ: وكأنّ فيه الاحتمال مبني على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد. والمختار عنه خلافه، وهو أنّ وقتها يمتدّ إلى العشاء وعلى هذا فالاحتمال قائم. ومنها أنّ الجمع المذكور صوريّ بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر في أوّل وقتها. قال النووي: وهذا احتمال ضعيف أو باطل لأنه يخالف للظاهر مخالفة لا تحتلّل. قال الحافظ: وهذا الذي ضعفه قد استحسّنه القرطبيّ ورجّحه إمام الحرمين، وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاويّ، وقواه ابن سيّد الناس بأنّ أبا الشعثاء وهو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به. قال الحافظ أيضاً: ويقوي ما ذكر من الجمع الصوريّ أنّ طرق الحديث كلّها ليس فيها تعرّض لوقت الجمع، فإمّا أن يحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلّة عن وقتها المحدود بغير عذر، وإمّا أن يحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج، ويجمع بها بين مفترق الأحاديث، فالجمع الصوريّ أولى والله أعلم انتهى.

ومما يدلّ على تعيين محل حديث الباب على الجمع الصوريّ ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بلفظ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا، أَخَّرَ الظُّهْرَ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ، وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ» فهذا ابن عباس راوي حديث الباب قد صرح بأن ما رواه من الجمع المذكور هو الجمع الصوريّ. ومما يؤيد ذلك ما رواه الشيخان عن عمرو بن دينار أنّه قال: يا أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر، وأخر المغرب وعجل العشاء؟ قال: وأنا أظنه. وأبو الشعثاء هو راوي الحديث عن ابن عباس كما تقدّم. ومن المؤيّدات للحمل على الجمع الصوريّ ما أخرجه مالك في الموطأ والبخاريّ وأبو داود والنسائي عن ابن مسعود قال: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً لَغَيْرِ مِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَرْذَلَةِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا» فنفى ابن مسعود مطلق الجمع وحصره في جمع المزدلفة، مع أنّه ممّن روى حديث الجمع بالمدينة كما تقدّم وهو يدلّ على أنّ الجمع الواقع بالمدينة صوريّ، ولو كان جمعاً حقيقياً لتعارض رواياته، والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب. ومن المؤيّدات للحمل على الجمع

أَرَادَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ الْأَيْخُوجُ أُمَّتَهُ.

الحديث ورد بلفظ: «مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ» ولفظ: «مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ»، قال الحافظ: وعلم أنّه لم يقع مجموعاً بالثلاثة في شيء من كتب الحديث، بل المشهور: «مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ».

قوله: (سَبْعًا وَثَمَانِيًا) أي سبعمائة وثمانمائة جميعاً كما صرح به البخاريّ في رواية له ذكرها في باب وقت المغرب.

قوله: (أَرَادَ الْأَيْخُوجُ أُمَّتَهُ) قال ابن سيّد الناس قد اختلف في تقييده، فروي يخرج بالياء المضمومة آخر الحروف وأمته منصوب على «أنّ» مفعوله، وروي تخرج بالتاء ثالثة الحروف مفتوحة، وضّمّ أمته على أنّها فاعله ومعناه: إنّما فعل ذلك لثلاث يشقّ عليهم ويثقل، فقصّد إلى التّخفيف عنهم. وقد أخرج ذلك الطبرانيّ في الأوسط والكبير، ذكره الهيثميّ في مجمع الزوائد عن ابن مسعود بلفظ: «جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: صَنَعْتُ ذَلِكَ لِئَلَّا تُخْرَجَ أُمَّتِي» وقد ضعف بأنّ فيه ابن عبد القدوس وهو مندفع، لأنّه لم يتكلّم فيه إلا بسبب روايته عن الضّعفاء وتشيعه والأوّل غير قاذح باعتبار ما نحن فيه، إذ لم يروه عن ضعيف، بل رواه عن الأعمش كما قال الهيثميّ. والثاني ليس بقدر معتدّ به ما لم يجاوز الحدّ المتعارف ولم ينقل عنه ذلك. على أنّه قد قال البخاريّ: إنّ صدوق.

وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقد استدللّ بحديث الباب القائلون بجواز الجمع مطلقاً بشرط أن لا يتخذ ذلك خلقاً وعادة. قال في الفتح: وتمنّ قال به ابن سيرين وربيعة وابن المنذر والقفال الكبير، وحكاها الخطّابي عن جماعة من أصحاب الحديث، وقد رواه في البحر عن الإماميّة والمتوكل على الله أحمد بن سليمان والمهديّ أحمد بن الحسين ورواه ابن مظفر في البيان عن علي رضي الله عنه وزيد بن عليّ والهادي وأحد قولنا الناصر وأحد قولنا المنصور بالله ولا أدري ما صحّة ذلك، فإنّ الذي وجدناه في كتب بعض هؤلاء الأئمّة وكتب غيرهم يقضي بخلاف ذلك. وذهب الجمهور إلى أنّ الجمع لغیر عذر لا يجوز. وحكى في البحر عن البعض أنّه إجماع، ومنع ذلك مسنداً بأنّه قد خالف في ذلك من تقدّم. واعتراض عليه صاحب المنار بأنّه اعتداد بخلاف حادث بعد إجماع الصّدّر الأوّل. وأجاب الجمهور عن حديث الباب بأجوبة: منها أنّ الجمع المذكور كان للمرض وقواه النووي. قال الحافظ: وفيه نظر، لأنّه لو كان جمعه ﷺ بين الصّلاتين لعارض المرض لما صلّى

قلت: لا شك أن الأقوال الصادرة منه ﷺ شاملة للجمع الصوري كما ذكرت، فلا يصح أن يكون رفع الحرج منسوبا إليها بل هو منسوب إلى الأفعال ليس إلا لما عرفت أنك من أنه ﷺ ما صلى صلاة لآخر وقتها مرتين، فربما ظن ظان أن فعل الصلاة في أول وقتها متحتم لملازمته ﷺ لذلك طول عمره، فكان في جمعه

جمعا صوريا تخفيف وتسهيل على من اقتدى بمجرد الفعل. وقد كان اقتداء الصحابة بالأفعال أكثر منه بالأقوال، ولهذا «امتنع الصحابة رضي الله عنهم من نحر بذنبيهم يوم الحديبية بعد أن أمرهم ﷺ بالنحر حتى دخل ﷺ على أم سلمة مغموما، فأشارت عليه بأن ينحر ويدعو الحلاق يخلق له ففعل، فنحروا أجمع وكادوا يهلكون غما من فبذة تراكم بغضهم على بغض حال المعلق». وما يدل على أن الجمع المتنازع فيه لا يجوز إلا لعذر ما أخرجه الترمذي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر» وفي إسناده حش بن قيس وهو ضعيف. وما يدل على ذلك ما قاله الترمذي في آخر سننه في كتاب العلل منه ولفظه: جمع ما في كتابي هذا من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم، ما خلا حديثين: حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر» وحديث أنه قال ﷺ: «إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» انتهى.

ولا يخف أنك أن الحديث صحيح، وترك الجمهور للعمل به لا يقدح في صحته ولا يوجب سقوط الاستدلال به. وقد أخذ به بعض أهل العلم كما سلف وإن كان ظاهر كلام الترمذي أنه لم يأخذ به أحد، ولكن قد أثبت ذلك غيره، والمثبت مقدم، فالأولى التعويل على ما قدمنا من أن ذلك الجمع صوري، بل القول بذلك متحتم لما سلف. وقد جمعنا في هذه المسألة رسالة مستقلة سميناها: تشنيف السمع بإبطال أدلة الجمع، فمن أحب الوقوف عليها فليطلبها. قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث الباب ما لفظه: قلت: وهذا يدل بفحواه على الجمع للمطر وللخوف والمرض، وإنما خولف ظاهر منطوقه في الجمع لغير عذر للإجماع ولأخبار المواقيت فتبقى فحواه على مقتضاه. وقد صح الحديث في الجمع. للمستحاضة، والاستحاضة نوع مرض. ولما لك في الموطأ عن نافع: أن ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم. وللأثر في سننه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: «من السنة إذا كان يوم مطير أن

الصوري أيضا ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ فكان يؤخر الظهر ويعجل العصر فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء فيجمع بينهما» وهذا هو الجمع الصوري، وابن عمر هو من روى جمعه ﷺ بالمدينة كما أخرج ذلك عبد الرزاق عنه.

وهذه الروايات معينة لما هو المراد من لفظ: «جمع» لما تقرر في الأصول من أن لفظ: «جمع بين الظهر والعصر» لا يعم وقتها كما في مختصر المنتهى وشروحه والغاية وشرحها وسائر كتب الأصول، بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية، وهي موجودة في جمع التقديم والتأخير والجمع الصوري، إلا أنه لا يتناول جميعها ولا اثنين منها، إذ الفعل الميث لا يكون عاما في أقسامه كما صرح بذلك أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع المذكور إلا بدليل، وقد قام الدليل على أن الجمع المذكور في الباب هو الجمع الصوري فوجب المصير إلى ذلك. وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع الصوري في لسان الشارع وأهل عصره، وهو مردود بما ثبت عنه ﷺ من قوله للمستحاضة: «وإن قويت على أن تؤخر الظهر وتعجلي العصر فتتسليين وتجمعين بين الصلاتين، ومثله في المغرب والعشاء» وبما سلف عن ابن عباس وابن عمر. وقد روي عن الخطابي أنه لا يصح حمل الجمع المذكور في الباب على الجمع الصوري لأنه يكون أعظم ضيقا من الإتيان بكل صلاة في وقتها، لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدره الخاصة فضلا عن العامة ويحجب عنه بأن الشارع قد عرف أمته أوائل الأوقات وأواخرها، وبالف في التعريف والبيان، حتى أنه عيها بعلامات حسية لا تكاد تلتبس على العامة فضلا عن الخاصة، والتخفيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الأولى في أول وقتها متحقق بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان ذلك بدنه ﷺ حتى قالت عائشة: «ما صلى صلاة لاخير وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى» ولا يشك منتصف أن فعل الصلاتين دفعة والخروج إليهما مرة أخف من خلافه وأيسر. وبهذا يندفع ما قاله الحافظ في الفتح: أن قوله ﷺ: «إلا تأخر» أمتي» يقدح في حمله على الجمع الصوري، لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج، فإن قلت: الجمع الصوري هو فعل لكل واحدة من الصلاتين المجموعتين وقتها فلا يكون رخصة بل عزيمة، فأي فائدة في قوله ﷺ: «إلا تأخر» أمتي» مع شمول الأحاديث المبيحة للوقت للجمع الصوري، وهل حمل الجمع على ما شملته أحاديث التوقيت إلا من باب الأطراح لفائدته وإلغاء مضمونه

يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ انْتَهَى.

بَابُ الْجَمْعِ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَطَوُّعٍ بَيْنَهُمَا

١١٧٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ جَمِيعًا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا، وَلَا عَلَى أَثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٩٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢٩١/١).

١١٧٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَأَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ». مُخْتَصَرٌ لِأَحْمَدَ (٣٢٠/٣) وَمُسْلِمٍ (١٢١٨) وَالنَّسَائِيُّ (١٤٣/٥).

١١٧٨ - وَعَنْ أَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَنَوَضًا فَاسْتَبَعِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَيْمَنَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أَيْمَنَتِ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا وَلَمْ يَصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥/٢٦٣) (خ: ١٦٧٢) (١٢٨٦)، وَفِي لَفْظٍ: «رَكِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمُزْدَلِفَةَ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ، وَلَمْ يَخْلَوْا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَصَلَّى ثُمَّ خَلَّوْا زَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظٍ: «أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّوْا الْمَغْرِبَ، ثُمَّ خَلَّوْا رِحَالَهُمْ وَأَعْتَشَهُ ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي جَوَازِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُجْمُوعَتَيْنِ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ.

قوله: (صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) فِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ» وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ «جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ».

قوله: (بِإِقَامَةٍ) لَمْ يَذْكُرِ الْأَذَانَ وَهُوَ ثَابِتٌ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِلَفْظٍ: «فَأَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانُ بِالْعَمَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَجُلًا فَأَذَنَ وَأَقَامَ ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ» الْحَدِيثِ.

قوله: (وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا) أَي لَمْ يَتَفَتَّلْ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَلَا عَقِبَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّهُ تَرَكَ النَّفْلَ عَقِبَ الْمَغْرِبِ وَعَقِبَ الْعِشَاءِ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مَهْلَةٌ صَرَحَ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَفَتَّلْ بَيْنَهُمَا، بِخِلَافِ الْعِشَاءِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَتَفَتَّلْ عَقِبَهَا، لَكِنَّهُ تَفَتَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ. وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْفَقْهَاءُ: تَوَخَّرَ سَنَةُ الْعِشَاءِ عَنْهُمَا. وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ التَّطَوُّعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ

لأنهم اتفقوا على أَنَّ السَّنةَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَمَنْ تَفَتَّلَ بَيْنَهُمَا لَمْ يَصَحَّ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا. وَيَعَكِّرُ عَلَى نَقْلِ الْإِتِّفَاقِ مَا فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ «أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ دَعَا بِعِشَائِهِ فَتَعَشَّى ثُمَّ أَمَرَ بِالأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ». وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي مَطْلَقِ السَّفَرِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: قَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى اسْتِحْبَابِ النَّوَافِلِ الْمَطْلُوقَةِ فِي السَّفَرِ. وَاخْتَلَفُوا فِي اسْتِحْبَابِ النَّوَافِلِ الرَّائِبَةِ، فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ وَآخَرُونَ، وَاسْتَحَبَّهَا الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَالْجُمْهُورُ. وَدَلِيلُهُمُ الْأَحَادِيثُ الْعَامَّةُ الْوَارِدَةُ فِي نَدْبِ مَطْلَقِ الرُّوَاتِبِ، وَحَدِيثُ صَلَاتِهِ ﷺ الضَّحَى فِي يَوْمِ الْفَتْحِ وَرَكَعَتِي الصُّبْحِ حِينَ نَامُوا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَاحَادِيثُ أُخَرٍ صَحِيحَةٌ ذَكَرَهَا أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَالْقِيَاسُ عَلَى النَّوَافِلِ الْمَطْلُوقَةِ.

وَأَمَّا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «صَحَّيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّفَرِ» وَفِي رِوَايَةٍ «صَحَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ لَا يُزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ» فَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي الرُّوَاتِبَ فِي رَحْلِهِ وَلَا يَرَاهُ ابْنُ عُمَرَ، فَإِنَّ النَّافِلَةَ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ، وَلَعَلَّهُ تَرَكَهَا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ تَنَبُّهًا عَلَى جَوَازِ تَرْكِهَا وَأَمَّا مَا يَحْتَجُّ بِهِ الْقَائِلُونَ بِتَرْكِهَا مِنْ أَنَّهَا لَوْ شَرَعَتْ لَكَانَ إِمَامُ الْفَرِيضَةِ أَوَّلَى. فَجَوَابُهُ أَنَّ الْفَرِيضَةَ مُحْتَمَّةٌ، فَلَوْ شَرَعَتْ تَامَةً لَنَحْتَمَّ إِتِمَامَهَا. وَأَمَّا النَّافِلَةُ فَهِيَ إِلَى خَيْرَةٍ مِنَ الْمَكْلُوفِ، فَالرَّقَبُ بِهِ أَنْ تَكُونَ مَشْرُوعَةً، وَبِتَخْيِيرٍ، إِنْ شَاءَ فَعَلَهَا وَحَصَلَ ثَوَابُهَا، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدِ: إِنْ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ «فَكَانَ لَا يُزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ» يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُزِيدُ فِي عِدَدِ رَكَعَاتِ الْفَرَضِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُزِيدُ نَفْلًا، وَيَحْتَمِلُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَيَدُلُّ عَلَى الثَّانِي رِوَايَةُ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: «صَحَّيْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَصَلَّى لَنَا الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ وَأَقْبَلْنَا مَعَهُ حَتَّى جَاءَ رَحْلُهُ وَجَلَسْنَا مَعَهُ، فَحَانَتْ مِنْهُ الْبَيْتَةُ فَرَأَى نَاسًا قِيَامًا، فَقَالَ: مَا يَصْنَعُونَ هَؤُلَاءِ؟ قُلْتُ: يُسَبِّحُونَ، قَالَ: لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَانْتَمَتُ» ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ: وَكَانَ مِنْ هَدْيِهِ ﷺ فِي سَفَرِهِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْفَرَضِ، وَلَمْ يَحْفَظْ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى سَنَةَ الصَّلَاةِ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سَنَةِ الْوَسْرِ وَالْفَجْرِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدْعُوها حَضْرًا وَلَا سَفَرًا انْتَهَى.

وَتَقْبِيهِ الْحَافِظُ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «سَافَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا، فَلَمْ أَرَهُ تَرَكَ رَكَعَتَيْنِ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ» قَالَ: وَكَانَ لَمْ يَشِبْتَ

عنده، وقد استغربه الترمذي، ونقل عن البخاري أنه رآه حسناً. وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الرأية قبل الظهر انتهى.

وقد ذكر ابن القيم هذا الحديث الذي تعقبه به الحفاظ في الهدى في هذا البحث وأجاب عنه وذكر حديث عائشة: «أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها»، وأجاب عنه. وأعلم أنه لا بد من حمل قول ابن عمر: «فلم أره يستحب» على صلاة السنة، وإلا فقد صح عنه أنه كان يستحب على ظهر راحلته حيث كان وجهه. وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: «كان النبي ﷺ يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به» وفي الصحيحين عن عامر بن ربيعة: «أنه رأى النبي ﷺ يصلي السبحة بالليل في السفر على ظهر راحلته»، قال في الهدى: وقد سئل الإمام أحمد عن التطوع في السفر فقال: أرجو أن لا يكون بالتطوع في السفر بأس. قال: وروي عن الحسن أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون فيتطوعون قبل المكتوبة وبعدها. قال: وروي هذا عن عمر وعلي وابن مسعود وجابر وأنس وابن عباس وأبي ذر.

قوله: (بإذان واحد وإقامتين) فيه أن السنة في الجمع بين الصلاتين الاختصار على أذان واحد، والإقامة لكل واحدة من الصلاتين. وقد أخرج البخاري عن ابن مسعود أنه أمر بالأذان والإقامة لكل صلاة من الصلاتين المجموعتين بمزدلفة. قال ابن حزم: لم نجد موطأ عن النبي ﷺ، ولو ثبت لقلت به. ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عباس عن أبي إسحاق في هذا الحديث. قال أبو إسحاق: فذكرته لأبي جعفر بن محمد بن علي فقال: أما نحن أهل البيت فهكذا نصنع قال ابن حزم: وقد روي عن عمر من فعله وأخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عنه، ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فأذن لهم ليجمعوا ليجمع بهم. قال الحفاظ: ولا يخفى تكلفه، ولو تأتى له ذلك في حق عمر لكونه كان الإمام الذي يقيم للناس حجتهم لم يأت به في حق ابن مسعود. وقد ذهب إلى أن المشروع أذان واحد في الجمع وإقامة لكل صلاة الشافعي في القديم، وهو مروي عن أحمد وابن حزم وابن الماجشون، وقواه الطحاوي وإليه ذهب المادوية. وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو مروي عن أحمد: إنه يجمع بين الصلاتين بإقامتين فقط، وتمسك الأولون بمحدث جابر المذكور في الباب، وتمسك الآخرون بمحدث أسامة المذكور في الباب أيضاً، لأنه اقتصر فيه على ذكر الإقامة لكل واحدة من

أَبْوَابُ الْجُمُعَةِ

بَابُ التَّغْلِيظِ فِي تَرْكِهَا

١١٧٩ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَوْمٍ يَخْلَفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَحْرِقَ عَلَى رِجَالِ يَخْلَفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ بَيُوتَهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٢/١) وَمُسْلِمٌ (٦٥٢).

١١٨٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمَا سَمِعَا النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَعْوَادٍ مَبْنُورَةٍ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْفَاقِلِينَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٦٨)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٢/٢) وَالتَّسَنُّيُّ (٨٨-٨٩/٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

١١٨١ - وَعَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمْنَرِيِّ - وَلَهُ صَحَبَةٌ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَنًا طَعِبَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٤٢٤/٣) (د: ١٠٥٢) (ت: ٥١٠) (ن: ٨٨/٣) (هـ: ١١٢٥)، وَلاَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوَهُ.

حديث أبي الجعد: أخرجه أيضًا ابن حبان والحاكم والبرزاز وصححه ابن السكن.

وأبو الجعد، قال الترمذي عن البخاري: لا أعرف اسمه، وكذا قال أبو حاتم، وذكره الطبراني في الكنى من معجمه، وقيل: اسمه أدرع، وقيل جنادة، وقيل: عمرو. وقد اختلف في هذا الحديث على أبي سلمة، فقيل: عن أبي الجعد. قال الحافظ: وهو الصحيح، وقيل عن أبي هريرة وهو وهم، قاله الدارقطني في العلل ورواه الحاكم من حديث أبي قتادة وهو حسن وقد اختلف فيه. وحديث جابر الذي أشار إليه المصنف رحمه الله أخرجه أيضًا التسناني وابن خزيمة والحاكم بلفظ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ ضُرُورَةٍ طَعِبَ عَلَى قَلْبِهِ» قال الدارقطني: إنه أصح من حديث أبي الجعد. وجابر حديث آخر بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ أَفْزَحَ عَلَيْكُمْ الْجُمُعَةَ فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فَمَنْ تَرَكَهَا اسْتَخْفَافًا بِهَا وَتَهَاوُنًا أَلَا فَلَا جَمْعَ اللَّهُ لَهُ شَمْلَةً، أَلَا وَلَا بَارَكَ اللَّهُ لَهُ، أَلَا وَلَا صَلَاةَ لَهُ» أخرجه ابن ماجه، وفي إسناده عبد الله البلوي وهو واهي الحديث وأخرجه البرزاز من وجه آخر وفيه علي بن زيد بن جدعان. قال الدارقطني: إن الطريقين كليهما غير ثابت. وقال ابن عبد البر: هذا الحديث واهي الإسناد انتهى.

وفي الباب عن ابن عمر حديث آخر غير ما ذكر المصنف عند

الطبراني في الأوسط بلفظ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا عَسَى أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنْ يَتَخَذَ الضَّبْنَةَ مِنَ الْغَنَمِ عَلَى رَأْسِ مِيلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ تَأْتِي الْجُمُعَةُ فَلَا يَشْهَدُهَا ثَلَاثًا فَيَطْعُ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ» وسياقي نحوه في الباب الذي بعد هذا من حديث أبي هريرة. والضبنة الضاد المعجمة ثم باءٌ موحدة ساكنة ثم نون: هي ما تحت يدك من مال أو عيال. وعن ابن عباسٍ حديث آخر غير الذي ذكره المصنف عند أبي يعلى الموصلي: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ مُتَوَالِيَاتٍ فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَوَّاهُ ظَهْرُهُ» هكذا ذكره موقوفًا، وله حكم الرفع، لأن مثله لا يقال من قبل الرأي كما قال العراقي. وعن سمرة عند أبي داود والتسناني عن النبي ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَلْيَصْنَعْ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَصْنَعْ دِينَارًا». وعن أسامة بن زيد عند الطبراني في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ كُتِبَ مِنَ الشَّاافِقِينَ» وفي إسناده جابر الجعفي، وقد ضعفه الجمهور. وعن أنس عند الدليمي في مسند الفردوس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ مُتَوَالِيَاتٍ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ طَعِبَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ». وعن عبد الله بن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَمْ يَأْتِهَا، ثُمَّ سَمِعَ النَّدَاءَ وَلَمْ يَأْتِهَا طَعِبَ عَلَى قَلْبِهِ، فَجَعَلَ قَلْبُ مَنْفَقٍ». قال العراقي: وإسناده جيد. وعن عقبة بن عامر عند أحمد في حديث طويل فيه «أَنَاسٌ يُحِبُّونَ اللَّبَنَ وَيَخْرُجُونَ مِنْ الْجُمُعَاتِ وَيَذْهَبُونَ الْجُمُعَاتِ» وفي إسناده ابن لهيعة. وعن أبي قتادة عند أحمد أيضًا بنحو حديث جابر الأول. وعن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير بنحو حديث أبي هريرة وابن عمر المذكور في الباب.

قوله: (يَخْلَفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ) قال في الفتح: قد اختلف في تسمية اليوم بالجمعة مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية: العروبة، بفتح العين وضَمَّ الرَّاءِ وبالموحدة، فقيل: سمي بذلك لأن كمال الخلق جمع فيه ذكره أبو حذيفة عن ابن عباس وإسناده ضعيف. وقيل: لأن خلق آدم جمع فيه. ورد ذلك من حديث سلمان. عند أحمد وابن خزيمة وغيرهما، وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي خاتم موقوفًا بإسناد قوي، وأحمد مرفوعًا بإسناد ضعيف، وهذا أصح الأقوال. ويلي ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح إليه في قصة تجميع الأنصار مع أسعد بن زرارَةَ وكانوا يسمونه يوم العروبة، فصلَّى بهم وذكرهم فسَمَوْهُ الجمعة حين اجتمعوا إليه. وقيل: لأن كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه ويذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم، ويخبرهم بأنه سيعت

توالت الجمععات أو تفرقت، حتى لو ترك في كل سنة جمعة لطبع الله تعالى على قلبه بعد الثالثة وهو ظاهر الحديث، ويحتمل أن يراد ثلاث جمع متوالية كما تقدم في حديث أنس، لأن موالة الذنب ومتابعته مشعرة بقلّة المبالاة.

قوله: (فَهَاوُنَا) فيه أن الطبع المذكور إنما يكون على قلب من ترك ذلك تهاوُنًا، فينبغي حمل الأحاديث المطلقة على هذا الحديث المقيد بالتهاون، وكذلك تحمل الأحاديث المطلقة على المقيدة بعدم العذر كما تقدم.

وقد استدلل بأحاديث الباب على أن الجمعة من فروض الأعيان.

وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أنها فرض عين. وقال ابن العربي: الجمعة فرض بإجماع الأمة. وقال ابن قدامة في المنهاج: أجمع المسلمون على وجوب الجمعة. وقد حكى الخطابي الخلاف في أنها من فروض الأعيان أو من فروض الكفايات، وقال: قال أكثر الفقهاء: هي من فروض الكفايات، وذكر ما يدل على أن ذلك قول للشافعي، وقد حكاه المرعشي عن قوله القديم، قال الدارمي: وغلطوا حاكمه. وقال أبو إسحاق المروزي: لا يجوز حكاية هذا عن الشافعي، وكذلك حكاه الروياني عن حكاية بعضهم وغلطه. قال العراقي: نعم هو وجه لبعض الأصحاب. قال: وأما ما ادّعاء الخطابي من أن أكثر الفقهاء قالوا: إن الجمعة فرض على الكفاية ففيه نظر، فإن مذاهب الأئمة الأربعة متفقة على أنها فرض عين لكن بشروط يشترطها أهل كل مذهب. قال ابن العربي: وحكى ابن وهب عن مالك أن شهودها سنة، ثم قال: قلنا: له تأويلان: أحدهما: أن مالكا يطلق السنة على الفرض.

الثاني: أنه أراد سنة على صفتها لا بشاركتها فيه سائر الصلوات حسب ما شرعه رسول الله ﷺ وفعله المسلمون، وقد روى ابن وهب عن مالك: «عَزِمَتِ الْجُمُعَةُ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ» انتهى.

ومن جملة الأدلة الدالة على أن الجمعة من فرائض الأعيان قول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾. ومنها حديث طارق بن شهاب الآتي في الباب الذي بعد هذا. ومنها حديث حفصة الآتي أيضاً.

ومنها ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَسُدُّ عَنْهُمْ أَوْتَا الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي قَرَضَ اللَّهُ

منه نبي». روى ذلك الزبير في كتاب النسب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوفٍ مقطوعاً، وبه جزم الفراء وغيره. وقيل: إن قصياً هو الذي كان يجمعهم، ذكره ثعلب في أماليه. وقيل: سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه، وبهذا جزم ابن حزم فقال:

: إنه اسم إسلامي لم يكن في الجاهلية وأنه كان يسمى: يوم العروبة.

قال الحافظ: وفيه نظر، فقد قال أهل اللغة: إن العروبة اسم قديم كان للجاهلية.

وقالوا في الجمعة: هو يوم العروبة فالظاهر أنهم غيروا أسماء الأيام السبعة بعد أن كانت تسمى: أول أهون.

جبار دبار مؤنس عروبة شبار قال الجوهري: وكانت العرب تسمى يوم الاثنين: أهون، في أسمائهم القديمة، وهذا يشعر بأنهم أحدثوا لها اسماً وهي هذه المتعارفة كالتسبب والأحد... إلخ. وقيل: إن أول من سمي الجمعة العروبة كعب بن لؤي، وبه جزم بعض أهل اللغة

والجمعة بضم الميم على المشهور وقد تسكن، وقرأ بها الأعمش، وحكى الفراء فتحها، وحكى الزجاج كسرهما. قال النووي: ووجهوا الفتح بأنها تجمع الناس ويكثرون فيها كما يقال: همزة ولمزة، لكثير الحمز واللمز ونحو ذلك.

قوله: (لَقَدْ هَمَمْتُ... إلخ) قد استدلل بذلك على أن الجمعة من فروض الأعيان

واجب عن ذلك بأجوبة قدّمنا ذكرها في أبواب الجماعة، وسيأتي بيان ما هو الحق.

قوله: (وَدْعِهِمْ) أي تركهم.

قوله: (أَوْ لِيُخَيَّمَنَّ اللَّهُ تَعَالَى).

الختم: الطبع والتغطية.

قال القاضي عياض: اختلف المتكلمون في هذا اختلافاً كثيراً، فقيل: هو إعدام اللطف وأسباب الخير.

وقيل: هو خلق الكفر في صدورهم، وهو قول أكثر متكلمي أهل السنة، يعني الأشعرية وقال غيرهم: هو الشهادة عليهم. وقيل: هو علامة جعلها الله تعالى في قلوبهم ليعرف بها الملائكة من مبدح ومن يذم.

قال العراقي: والمراد بالطبع على قلبه أنه يصير قلبه قلب منافق، كما تقدم في حديث ابن أبي أوفى، وقد قال تعالى في حق المنافقين: ﴿فَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾.

قوله: (ثَلَاثُ جُمُعٍ) يحتمل أن يراد حصول الترك مطلقاً سواء

أيضاً لإمكان إقامتها في تلك البقاع عقلاً وشرعاً لا يقال عدم أمره ﷺ بإقامتها في غير مسجده يدل على عدم الوجوب لأننا نقول: الطلب العام يقتضي وجوب صلاة الجمعة على كل فرد من أفراد المسلمين، ومن لا يمكنه إقامتها في مسجده ﷺ لا يمكنه الوفاء بما طلبه الشارع إلا بإقامتها في غيره، وما لا يتم الواجب إلا به واجب كوجوبه، كما تقرر في الأصول.

بَابُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا تَجِبُ

١١٨٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٥٦) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٦/٢) وَقَالَ فِيهِ: «إِنَّمَا الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ».

الحديث قال أبو داود في السنن: رواه جماعة عن سفیان مقصراً على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه وإنما أسنده قبيصة انتهى.

وفي إسناده محمد بن سعيد الطائفي، قال المنذري: وفيه مقال. وقال في التقریب: صدوق. وقال أبو بكر بن أبي داود: هو ثقة، قال: وهذه سنة تفرّد بها أهل الطائف انتهى.

وقد تفرّد به محمد بن سعيد عن شيخه أبي سلمة، وتفرّد به أبو سلمة عن شيخه عبد الله بن هارون، وقد ورد من حديث عبد الله بن عمرو من وجه آخر أخرجه الدارقطني من رواية الوليد عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، والوليد وزهير كلامهما من رجال الصحيح. قال العراقي: لكن زهيراً روى عن أهل الشام من أكبر منهم الوليد، والوليد مدلس وقد رواه بالنعنة فلا يصح. ورواه الدارقطني أيضاً من رواية محمد بن الفضل بن عطية عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، ومحمد بن الفضل ضعيف جداً، والحجاج هو ابن أوطاة، وهو مدلس مختلف في الاحتجاج به. ورواه أيضاً البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً. والحديث يدل على أن الجمعة لا تجب إلا على من سمع النداء، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق، حكى ذلك الترمذي عنهم، وحكاه ابن العربي عن مالك، وروي ذلك عن عبد الله بن عمرو راوي الحديث. وحديث الباب وإن كان فيه المقال المتقدم فيشهد لصحته قوله تعالى: «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» الآية. قال النووي في الخلاصة: إن البيهقي قال: له شاهد، فذكره بإسناد جيد. قال العراقي: وفيه نظر. قال: ويغني

تعالى عليهم واختلفوا فيه فهذانا الله تعالى له فالتناس لنا تبع فيه الحديث.

وقد استنبط منه البخاري فرضية صلاة الجمعة ويؤب عليه باب فرض الجمعة، وصرح النووي والحافظ بأنه يدل على الفرضية، قال لقوله ﷺ: «فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ فَهَذَا لَهُ» فإن التقدير: فرض عليهم وعلينا، فضلوا وهدينا. وقد وقع عند مسلم في رواية سفیان عن أبي الزناد بلفظ: «كُتِبَ عَلَيْنَا» وقد اجاب عن هذه الأدلة من لم يقل بأنها فرض عين بأجوبة: إما عن حديث أبي هريرة الذي ذكره المصنف فيما تقدم في الجمعة. وإما عن سائر الأحاديث المشتملة على الوعيد، فبصرفها إلى من ترك الجمعة تهاوناً حملاً للمطلق على المقيد، ولا نزاع في أن التارك لها تهاوناً مستحق للوعيد المذكور، وإنما النزاع فيمن تركها غير متهاون وأما عن الآية فما يقضي به آخرها، أعني قوله: «ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ» من عدم فرضية العين. وأما عن حديث طارق فما قيل فيه من الإرسال وسيأتي. وأما عن حديث أبي هريرة الآخر فبمع استلزام افتراض يوم الجمعة على من قبلنا افتراضه علينا وأيضاً ليس فيه افتراض صلاة الجمعة عليهم ولا علينا. وقد ردت هذه الأجوبة برود الحق أن الجمعة من فرائض الأعيان على سامع النداء، ولو لم يكن في الباب إلا حديث طارق وأم سلمة الآيتين لكانا مما تقوم به الحجة على الخصم. والاعتذار عن حديث طارق بالإرسال ستعرف اندفاعه. وكذلك الاعتذار بأن مسجد النبي ﷺ كان صغيراً لا يتسع هو ورحبته لكل المسلمين، وما كانت تقام الجمعة في عهده ﷺ بأمره إلا في مسجده، وقبائل العرب كانوا مقيمين في نواحي المدينة مسلمين ولم يؤمروا بالحضور مدفوع بأن تخلف المتخلفين عن الحضور بعد أمر الله تعالى به وأمر رسوله والتوعد الشديد لمن لم يحضر لا يكون حجة إلا على فرض تقريره ﷺ للمتخلفين على تخلفهم واختصاص الأوامر بمن حضر جمعه ﷺ من المسلمين، وكلاهما باطل. أما الأول: فلا يصح نسبة التقرير إليه بعد همة بإحراق المتخلفين عن الجمعة وإخباره بالطبع على قلوبهم وجعلها قلوب المنافقين. وأما الثاني: فمع كونه قسراً للخطابات العامة بدون برهان، تردّه أيضاً تلك التوعيدات للقطع بأنه لا معنى لتوعد الحاضرين ولتصرّحه ﷺ بأن ذلك الوعيد للمتخلفين، وضيق مسجده ﷺ لا يدل على عدم الفرضية إلا على فرض أن الطلب مقصور على مقدار ما يتسع له من الناس أو عدم إمكان إقامتها في البقاع التي خارجه وفي سائر البقاع، وكلاهما باطل. أما الأول فظاهر، وأما الثاني فكذلك

لا تجب على من كان خارج البلد. وقد استدلت بحديث الباب على أن الجمعة من فروض الكفايات حتى قال في ضوء النهار: إنه يدل على ذلك بلا شك ولا شبهة. ورد بأنه ليس في الحديث إلا أنها من فرائض الأعيان على سماع النداء فقط، وليس فيه أنها فرض كفاية على من لم يسمع، بل مفهومه يدل على أنها لا تجب عليه لا عينا ولا كفاية.

١١٨٣ - وَعَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَوَّاحُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨٩/٣).
١١٨٤ - وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٦٧)، وَقَالَ: طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.

الحديث الأول رجال إسناده رجال الصحيح إلا عباس بن عباس وقد وثقه العجلي.

والحديث الآخر أخرجه أيضاً الحاكم من حديث طارق هذا عن أبي موسى، قال الحافظ: وصححه غير واحد.

وقال الخطابي: ليس إسناده هذا الحديث بذلك، وطارق بن شهاب لا يصح له سماع من النبي ﷺ، إلا أنه قد لقي النبي ﷺ. قال العراقي: فإذا قد ثبت صحته، فالحديث صحيح، وغايته أن يكون مرسل صحابي وهو حجة عند الجمهور، إنما خالف فيه أبو إسحاق الإسفراييني، بل ادعى بعض الحنفية الإجماع على أن مرسل الصحابي حجة انتهى.

على أنه قد اندفع الإللال بالإرسال بما في رواية الحاكم من ذكر أبي موسى. وقد شد من عضد هذا الحديث حديث حفصة المذكور في الباب. ويؤيده أيضاً ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر بلفظ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، إِلَّا امْرَأَةً أَوْ مَسَافِرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ مَرِيضًا» وفي إسناده ابن لهيعة ومعاذ بن محمد الأنصاري وهما ضعيفان وفي الباب عن تميم الداري عند العجلي والحاكم أبي أحمد وفيه أربعة ضعفاء على الولاة قاله ابن القطان. وعن ابن عمر عند الطبراني في الأوسط. وعن مولى لال الزبير عند البيهقي. وعن أبي هريرة ذكره الحافظ في التلخيص وذكره صاحب مجمع الزوائد، وقال: فيه إبراهيم بن حماد ضعفه الدارقطني وعن أم عطية بلفظ: «نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَا جُمُعَةٍ عَلَيْنَا» أخرجه ابن خزيمة. وقد استدلت بحديثي الباب على أن الجمعة من فرائض الأعيان، وقد تقدّم

عنه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَغْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَا فَقَالَ: هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَجِبْ» وروى نحوه أبو داود بإسناد حسن عن ابن أم مكتوم، قال: فإذا كان هذا في مطلق الجماعة فالقول به في خصوصية الجمعة أولى والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدي الإمام في المسجد لأنه الذي كان في زمن النبوة لا الواقع على المنارات فإنه محدث كما سيأتي. وظاهره عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء، سواء كان في البلد الذي تقام فيه الجمعة أو خارجه. وقد ادعى في البحر الإجماع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعها واستدل لذلك بقوله: إذا لم تعتبر الآية، وأنت تعلم أن الآية قد قيد الأمر بالسعي فيها بالنداء لما تقرر عند أئمة البيان من أن الشرط قيد لحكم الجزاء، والنداء المذكور فيها يستوي فيه من في المصر الذي تقام فيه الجمعة ومن خارجه، نعم إن صح الإجماع كان هو الدليل على عدم اعتبار سماع النداء لمن في موضع إقامة الجمعة عند من قال بحجية الإجماع. وقد حكى العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل أنهم يوجبون الجمعة على أهل المصر وإن لم يسمعوا النداء. وقد اختلف أهل العلم فيمن كان خارجاً عن البلد الذي تقام فيه الجمعة، فقال عبد الله بن عمر وأبو هريرة وأنس والحسن وعطاء ونافع وعكرمة والحكم والأوزاعي والإمام يحيى إنها تجب على من يؤويه الليل إلى أهله، والمراد أنه إذا جمع مع الإمام أمكنه العود إلى أهله آخر النهار وأول الليل. واستدلوا بما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ». قال الترمذي: وهذا إسناده ضعيف إنما يروى من حديث معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبري، وضعف يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن سعيد المقبري في الحديث انتهى.

وقال العراقي: إنه غير صحيح فلا حجة فيه. وذهب المهدي والتاصر ومالك إلى أنها تلزم من سماع النداء بصوت الصيت من سور البلد. وقال عطاة: تلزم من على عشرة أميال. وقال الزهري: من على ستة أميال. وقال ربيعة: من على أربعة، وروي عن مالك: ثلاثة. وروي عن الشافعي: فرسخ، وكذلك روي عن أحمد. قال ابن قدامة: وهذا قول أصحاب الرأي. وروي في البحر عن زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه أنها

الكلام على ذلك.

قوله: (عَبْدُ مَمْلُوك) فيه أَنَّ الجمعة غير واجبة على العبد. وقال داود: إنها واجبة عليه لدخوله تحت عموم الخطاب.

قوله: (أَوْ امْرَأَةً) فيه عدم وجوب الجمعة على النساء، أمّا غير العجائز فلا خلاف في ذلك. وأمّا العجائز فقال الشافعي: يستحبّ لهنّ حضورها.

قوله: (أَوْ صَبِيٍّ) فيه أَنَّ الجمعة غير واجبة على الصبيان وهو مجمع عليه.

قوله: (أَوْ مَرِيضٍ) فيه أَنَّ المريض لا تجب عليه الجمعة إذا كان الحضور يجلب عليه مشقة. وقد ألحق به الإمام يحيى وأبو حنيفة: الأعمى وإن وجد قائدا لما في ذلك من المشقة. وقال الشافعي: إنه غير معذور عن الحضور إن وجد قائدا. وظاهر حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم المتقدمين في شرح الحديث الذي في أول هذا الباب أنه غير معذور مع سماعه للنداء وإن لم يجد قائدا لعدم الفرق بين الجمعة وغيرها من الصلوات. وقد تقدّم الكلام على الحديثين في أول أبواب الجمعة. واختلف في المسافر هل تجب عليه الجمعة إذا كان نازلا أم لا؟ فقال الفقهاء وزيد بن علي والنّاصر والباقر والإمام يحيى: إنها لا تجب عليه ولو كان نازلا وقت إقامتها.

واستدلوا بما تقدّم في حديث جابر من استثناء المسافر، وكذا استثناء المسافر في حديث أبي هريرة الذي أشرنا إليه. وقال الهادي والقاسم وأبو العباس والزّهري والنّخعي: إنها تجب على المسافر إذا كان نازلا وقت إقامتها، لا إذا كان سائرا. ومحل الخلاف هل يطلق اسم المسافر على من كان نازلا أو يختص بالسائر، وقد تقدّم الكلام على ذلك في أبواب صلاة السّفر.

١١٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا هَلْ حَسَىٰ أَخَذَكُمْ أَنْ يَتَخَذَ الصَّبَّةُ مِنَ الْغَنَمِ عَلَىٰ رَأْسِ مِيلٍ أَوْ مِيلَيْنِ فَيَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْكَلَّا فَيَرْتَفِعَ، ثُمَّ تَجِيءُ الْجُمُعَةُ فَلَا يَجْسِي وَلَا يَشْهَدُهَا، وَتَجِيءُ الْجُمُعَةُ فَلَا يَشْهَدُهَا، وَتَجِيءُ الْجُمُعَةُ فَلَا يَشْهَدُهَا، حَتَّىٰ يَطْبَعَ اللَّهُ تَعَالَىٰ عَلَىٰ قَلْبِهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١١٢٧).

الحديث هو عند ابن ماجه كما ذكر المصنّف من رواية محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة. وأخرجه الحاكم أيضا وفي إسناده معدي بن سليمان وفيه مقال. وروى نحوه الطبراني وأحمد من حديث حارثة بن النّمان. وروى أيضا نحوه الطبراني من حديث ابن عمر وقد تقدّم.

قوله: (أَنْ يَتَخَذَ الصَّبَّةُ) بصادٍ مهملة مضمومة وبعدها باءٌ موخدة مشددة. قال في النهاية: هنّ من العشرين إلى الأربعين ضائعا، وقيل: معزا خاصة، وقيل: ما بين السّتين إلى السّبعين، ولفظ حدث ابن عمر «أَنْ يَتَخَذَ الصَّبَّةُ» قال العراقي: بكسر الضاد المعجمة ثمّ باءٌ موخدة ساكنة ثمّ نون: هي ما تحت يدك من مال أو عيال انتهى.

وفي القاموس في فصل الصاد المهملة من باب الباء الموحدة ما لفظه: والصّبة بالضّم: ما صبّ من طعام وغيره، ثمّ قال: والسّربة من الخيل والإبل والغنم، أو ما بين العشرة إلى الأربعين أو من الإبل ما دون المائة. وقال في فصل الضاد المعجمة من حرف التّون: الصّبة مثلث وكفرحة العيال ومن لا غناء فيه ولا كفاية من الرّفقاء. والحديث فيه الحث على حضور الجمعة والتّوعدّ على التّشاغل عنها بالمال. وفيه أنها لا تسقط عمّن كان خارجا عن بلد إقامتها وإنّ طلب الكلأ ونحوه لا يكون عذرا في تركها.

١١٨٦ - عَنْ الْحَكَمِ عَنْ يَحْيَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، قَالَ: فَتَقَدَّمَ أَصْحَابُهُ وَقَالَ: أَتُخَلِّفُ فَأُصَلِّيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ثُمَّ الْحَقُّهُمْ، قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَى، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَعُدَّوْا مَعَ أَصْحَابِكَ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَكَ الْجُمُعَةَ ثُمَّ الْحَقُّهُمْ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَذْرَكْتُ خُمُسَةَ أَحَادِيثٍ وَعَدَّهَا، وَلَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا عَدَّهُ» (حم: ١/ ٢٢٤) (ت: ٢٥٧).

١١٨٧ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ أَبْصَرَ رَجُلًا عَلَيْهِ هَيْئَةُ السَّفَرِ فَسَمِعَهُ يَقُولُ: لَوْلَا أَنْ الْيَوْمَ يَوْمَ جُمُعَةٍ لَخَرَجْتُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَخْرُجْ فَإِنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَحْبِسُ عَنْ سَفَرٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١/ ١٥٠).

أما حديث ابن عباس فقال الترمذي: إنه غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ثم قال: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: وذكر الكلام الذي ذكره المصنّف، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة. قال البيهقي: انفرد به الحجاج وهو ضعيف. وقال العراقي في شرح الترمذي: ضعفه الجمهور ومال ابن العربي إلى تصحيح الحديث وقال: ما قاله شعبة لا يؤثر في الحديث وقال: هو صحيح السند صحيح المعنى، لأن الغزو أفضل من الجماعة في الجمعة وغيرها، وطاعة النبي ﷺ في الغزو أفضل من طاعته في صلاة الجماعة. وتعبه العراقي فقال: هذا الكلام ليس جاريا على قواعد أهل الحديث. ولا يلزم من كون المعنى صحيحا أن يكون السند

أحمد وعن مالك. والثالث: جوازه لسفر الجهاد دون غيره وهو إحدى الروايات عن أحمد. والرابع: جوازه للسفر الواجب دون غيره، وهو اختيار أبي إسحاق المروزي من الشافعية. ومال إليه إمام الحرمين والخامس: جوازه لسفر الطاعة واجبا كان أو مندوبا وهو قول كثير من الشافعية وصححه الرافعي. وأما بعد الزوال من يوم الجمعة فقال العراقي: قد ادعى بعضهم الاتفاق على عدم جوازه وليس كذلك، فقد ذهب أبو حنيفة والأوزاعي إلى جوازه كسائر الصلوات، وخالفهم في ذلك عامة العلماء، وفرقوا بين الجمعة وغيرها من الصلوات بوجوب الجماعة في الجمعة دون غيرها، والظاهر جواز السفر قبل دخول وقت الجمعة وبعد دخوله لعدم المانع من ذلك. وحديث أبي هريرة وكذلك حديث ابن عمر لا يصلحان للاحتجاج بهما على المنع لما عرفت من ضعفهما ومعارضة ما هو أنهض منهما ومخالفتها لما هو الأصل فلا ينتقل عنه إلا بناقل صحيح ولم يوجد. وأما وقت صلاة الجمعة فالظاهر عدم الجواز لمن قد وجب وعليه الحضور إلا أن يخشى حصول مضرة من تخلفه للجمعة كالانقطاع عن الرفقة التي لا يتمكن من السفر إلا معهم وما شابه ذلك من الأعذار، وقد أجاز الشارع التخلف عن الجمعة لعذر المطر فجوازه لما كان أدخل في المشقة منه أولى.

بَابُ انْعِقَادِ الْجُمُعَةِ بِأَرْبَعِينَ وَإِقَامَتِهَا فِي الْفُرَى

١١٨٨ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ - وَكَانَ قَائِدَ أَبِيهِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ بَصْرَةَ - عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَرَحَّمْ لاسْعُدَ بْنِ زُرَّارَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا سَمِعْتَ النَّدَاءَ تَرَحَّمْتَ لاسْعُدَ بْنِ زُرَّارَةَ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ بِنَا فِي هَؤُلَاءِ النَّبِيِّ مِنْ حَرَّةِ بَنِي بِيضَاءَ فِي نَقِيعٍ يُقَالُ لَهُ: نَقِيعُ الْخَضَمَاتِ، قُلْتُ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ رَجُلًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٦٩) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٨٢) وَقَالَ فِيهِ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى بِنَا صَلَاةَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ.

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه. قال الحافظ: وإسناده حسن انتهى، وفي إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال مشهور.

قوله: (هَؤُلَاءِ النَّبِيِّ) هو بفتح الهاء وسكون الزاي: المطنن من الأرض، والنبيت بفتح النون وكسر الباء الموحدة وسكون الباء التحتية وبعدها تاء فوقية. قال في القاموس: هو أبو حي باليمن اسمه عمرو بن مالك انتهى.

صحيحاً، فإن شرط صحة الإسناد اتصاله، فالمنقطع ليس من أقسام الصحيح عند عامة العلماء، وهم الذين لا يحتجون بالمرسل فكل من لا يحتج بالمرسل لا يحتج بعنقة المدلس، بل حكى النووي في شرح المهذب وغيره اتفاق العلماء، على أنه لا يحتج بعنقة المدلس مع احتمال الاتصال، فكيف مع تصريح شعبة وهو أمير المؤمنين في الحديث بأن الحكم لم يسمعه من مقسم، فلو ثبت الحديث لكان حجة واضحة، وإذا لم يثبت فالحجة قائمة بغيره من حيث تعارض الواجبات وأنه يقدم أهمها، ولا شك أن الغزو أهم من صلاة الجمعة، إذ الجمعة لها خلف فونها، بخلاف الغزو خصوصاً إذا تعين فإنه يجب تقديمه، وأيضاً فالجمعة لم تجب قبل الزوال، وإن وجب السعي إليها قبله في حق من سمع النداء ولا يمكن إدراكها إلا بالسعي إليها قبله، ومن هذه حاله يمكن أن يكون حكمه عند ذلك حكم ما بعد الزوال انتهى. وأما الأثر المروي عن عمر فذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه. وروى سعيد بن منصور أن أبا عبيدة سافر يوم الجمعة ولم ينتظر الصلاة وأخرج أبو داود في المراسيل وابن أبي شيبة عن الزهري أنه أراد أن يسافر يوم الجمعة ضحوة، فقبل له في ذلك، فقال: إن النبي ﷺ سافر يوم الجمعة وفي مقابل ذلك ما أخرجه الدارقطني في الأفراد عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «مَنْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا يُصْحَبَ فِي سَفَرِهِ» وفي إسناده ابن لميعة وهو مختلف فيه، وما أخرجه الخطيب في كتاب أسماء الرواة عن مالك من رواية الحسين بن علوان عنه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَعَا عَلَيْهِ مَلَائِكَةُ أَلَّا يُصْحَبَ فِي سَفَرِهِ وَلَا تُقْبَلَ لَهُ حَاجَةٌ» ثم قال الخطيب: الحسين بن علوان غيره أثبت منه. قال العراقي: قد ألان الخطيب الكلام في الحسين، هذا وقد كذبه يحيى بن معين ونسبه ابن حبان إلى الوضع، وذكر له الذهبي في الميزان هذا الحديث، وأنه مما كذب فيه على مالك. وقد اختلف العلماء في جواز السفر يوم الجمعة من طلوع الفجر إلى الزوال على خمسة أقوال:

الأول: الجواز، قال العراقي: وهو قول أكثر العلماء. فمن الصحابة عمر بن الخطاب والزبير بن العوام وأبو عبيدة بن الجراح وابن عمر. ومن التابعين الحسن وابن سيرين والزهري. ومن الأئمة أبو حنيفة ومالك في الرواية المشهورة عنه والأوزاعي وأحمد بن حنبل في الرواية المشهورة عنه وهو القول القديم للشافعي، وحكاه ابن قدامة عن أكثر أهل العلم. والقول الثاني: المنع منه وهو قول الشافعي في الجديد وهو إحدى الروايتين عن

والمراد به هنا موضع من حرّة بني بياضة، وهي قرية على ميل من المدينة. وبنو بياضة بطن من الأنصار.

قوله: (في تقيع) هو بالتون ثم القاف ثم الياء التحتية بعدها عين مهملة.

قوله: (الخضيمات) بالخاء المعجمة وكسر الضاد المعجمة موضع معروف.

قوله: (أربعون رجلاً) استدلّ به من قال: إنّ الجمعة لا تنعقد إلا بأربعين رجلاً، وإلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وبه قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعمر بن عبد العزيز. ووجه الاستدلال بحديث الباب أنّ الأمة أجمعت على اشتراط العدد، والأصل الظاهر، فلا تصحّ الجمعة إلا بعدد ثابت بدليل، وقد ثبت جوازها بأربعين فلا يجوز بأقلّ منه، إلا بدليل صحيح. وثبت أنّ النبي ﷺ قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» قالوا: ولم تثبت صلاته لها بأقلّ من أربعين. وأجيب عن ذلك: بأنّه لا دلالة في الحديث على اشتراط الأربعين، لأنّ هذه واقعة عين. وذلك أنّ الجمعة فرضت على النبي ﷺ وهو بمكة قبل الهجرة كما أخرجه الطبراني عن ابن عباس، فلم يتمكن من إقامته هنالك من أجل الكفار، فلما هاجر من هاجر من أصحابه إلى المدينة كتب إليهم يأمرهم أن يجمعوا فجمعوا، واتفق أنّ عدتهم إذ كانت أربعين، وليس فيه ما يدلّ على أنّ من دون الأربعين لا تنعقد بهم الجمعة. وقد تقرّر في الأصول أنّ وقائع الأعيان لا يحتاج بها على العموم. وروى عبد بن حميد وعبد الرزاق عن محمد بن سيرين قال: جمع أهل المدينة قبل أن يقدم النبي ﷺ وقبل أن تنزل الجمعة، قالت الأنصار: لليهود يوم يجمعون فيه كلّ أسبوع، وللنصارى مثل ذلك، فهلّم فلنجعل يوماً نجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونشكره، ففعلوه يوم العروبة، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلّى بهم يومئذ ركعتين وذكرهم فسموا الجمعة حين اجتمعوا إليه، فذبح لهم شاة فتغذّوا وتعمّشوا منها، فأنزل الله تعالى في ذلك بعد: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ الآية. قال الحافظ: ورجاله ثقات إلا أنّه مرسل. وقولهم: لم يثبت أنّه ﷺ صلى الجمعة بأقلّ من أربعين، يرده حديث جابر الآتي في باب انقضاء العدد لتصريحه بأنّه لم يبق معه ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً. وما أخرجه الطبراني عن ابن مسعود الأنصاري قال: أوّل من قدم المدينة من المهاجرين: مصعب بن عمير، وهو أوّل من جمع بها يوم الجمعة قبل أن يقدم النبي ﷺ وهم اثنا عشر رجلاً، وفي إسناده صالح بن أبي الأخضر

وهو ضعيف قال الحافظ: ويجمع بينه وبين حديث الباب بأنّ أسعد كان أميراً ومصعباً كان إماماً. وما أخرجه الطبراني أيضاً وابن عدي عن أم عبد الله الدوسية مرفوعاً: «الْجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ قَرْيَةٍ فِيهَا إِمَامٌ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا إِلَّا أَرْبَعَةٌ» وفي رواية: «وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا إِلَّا ثَلَاثَةٌ رَأَيْتُهُمُ الْإِمَامَ» وقد ضعفه الطبراني وابن عدي وفيه متروك. قال في التلخيص: وهو منقطع وأما احتجاجهم بحديث جابر عند الدارقطني والبيهقي بلفظ: (في كلّ أربعين فما فوقها جمعة وأضحى وفطر) ففي إسناده بعد تسليم أنّه مرفوع عبد العزيز بن عبد الرحمن. قال أحمد: اضرب على أحاديثه فإنّها كذب أو موضوعة. وقال النسائي ليس بثقة. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وكان ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال البيهقي: هذا الحديث لا يحتج بمثله. ومن الغرائب ما استدلّ به البيهقي على اعتبار الأربعين وهو حديث ابن مسعود. قال: «جَمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَثُرَ آخِرُ مَنْ أَنَاءَ وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، فَقَالَ: إِنَّكُمْ مُصَيَّبُونَ وَمَنْصُورُونَ وَمَقْتُوحٌ لَكُمْ» فإنّ هذه الواقعة قصد فيها النبي ﷺ أن يجمع أصحابه ليشترهم، فاتفق أن اجتمع له منهم هذا العدد. قال السيوطي: وإيراد البيهقي لهذا الحديث أقوى دليل على أنّه لم يجد من الأحاديث ما يدلّ للمسألة صريحاً انتهى.

واعلم أنّ الخلاف في هذه المسألة منتشر جدّاً، وقد ذكر الحافظ في فتح الباري خمسة عشر مذهباً، فقال: وجملة ما للعلماء في ذلك خمسة عشر قولاً: أحدها: تصحّ من الواحد نقله ابن حزم. قلت: وحكاية الدارمي عن القاشاني وصاحب البحر عن الحسن بن صالح. الثاني: اثنان كالجماعة، هو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن يحيى. الثالث: اثنان مع الإمام عن أبي يوسف ومحمد. قلت: وحكاية في شرح المذهب عن الأوزاعي وأبي ثور، وحكاية في البحر عن أبي العباس ونحصيله للهادي والأوزاعي والثوري.

الرابع: ثلاثة معه عند أبي حنيفة قلت: وإليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب، وحكاية ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي ثور، واختاره المزني والسيوطي وحكاية عن الثوري والليث. الخامس: سبعة، حكى عن عكرمة. السادس: تسعة، عند ربيعة. السابع: اثنا عشر، عنه في رواية. قلت: وحكاية عنه المتوكلي والماوردي في الحاوي، وحكاية الماوردي أيضاً عن الزهري والأوزاعي ومحمد بن الحسن. الثامن: مثله، غير الإمام، عند إسحاق. التاسع: عشرون، في رواية ابن حبيب عن مالك. العاشر: ثلاثون، في روايته أيضاً عن مالك.

الَّذِي يَجْهَرُ فِيهِ الْيَهُودُ بِالزُّبُورِ فَيَجْمَعُ النِّسَاءَ وَالْأَنْثَاءَ، فِإِذَا مَلَ النَّهَارُ عَنْ شَطْرِهِ عِنْدَ الزُّوَالِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ تَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِرُكْعَتَيْنِ، كما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس، غاية ما فيه أنَّ ذلك سبب أصل المشروعية، وليس فيه أنه معتبر الوجوب فلا يصلح للتمسك به على اعتبار عدد يحصل به الشعار وإلا لزم قصر مشروعية الجمعة على بلد تشارك المسلمين في سكونه اليهود وأنه باطل على أنه يعارض حديث ابن عباس المذكور ما تقدم عن ابن سيرين في بيان السبب في افتراض الجمعة وليس فيه إلا أنه كان اجتماعهم لذكر الله تعالى وشكره، وهو حاصل من القليل والكثير بل من الواحد لولا ما قدمنا من أنَّ الجمعة يعتبر فيها الاجتماع وهو لا يحصل بواحد. وأما الانسان فبانضمام أحدهما إلى الآخر يحصل الاجتماع وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهما، فقال: «الْأَثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»، كما تقدم في أبواب الجماعة، وقد انعقدت سائر الصلوات بهما بالإجماع، والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يخالف غيرها إلا بدليل، ولا دليل على اعتبار عدد فيها زائد على المعتبر في غيرها وقد قال عبد الحق إنه لا يثبت في عدد الجمعة حديث. وكذلك قال السيوطي: لم يثبت في شيء من الأحاديث تعيين عدد مخصوص.

١١٨٩ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: أَوَّلُ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةِ جُمِعَتْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجَوَائِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٩٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٦٨) وَقَالَ: بِجَوَائِي: قَرْيَةً مِنْ قُرَى الْبَحْرَيْنِ.

قوله: (أَوَّلُ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ) زاد أبو داود: «فِي الْإِسْلَامِ».

قوله: (فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وقع في رواية: «بِمَكَّةَ» قال في الفتح: وهو خطأ بلا مرة.

قوله: (بِجَوَائِي) بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تهمز ثم مثله خفيفة.

قوله: (مِنْ قُرَى الْبَحْرَيْنِ) فيه جواز إقامة الجمعة في القرى، لأن الظاهر أنَّ عبد القيس لم يجتمعوا إلا بأمر النبي ﷺ لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز لسزل فيه القرآن كما استدلل بذلك جابر وأبو سعيد في جواز العزل بأنهم فعلوا والقرآن ينزل فلم ينهوا عنه. وحكى الجوهري والزخشي وابن الأثير: أنَّ جوائى اسم حصن البحرين. قال الحافظ: وهذا لا ينافي كونها قرية. وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمي أنها مدينة، وما ثبت في نفس الحديث من كونها قرية أصح مع احتمال

الحادي عشر: أربعون بالإمام، عند الشافعي. قلت: ومعه من قدمنا ذكرهم كما حكى ذلك السيوطي. الثاني عشر: أربعون غير الإمام، روي عن الشافعي، وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة. الثالث عشر: خمسون، عند أحمد، وفي رواية كليب عن عمر بن عبد العزيز. الرابع عشر: ثمانون، حكاه المازري. الخامس عشر: جمع كثير بغير قيد.

قلت: حكاه السيوطي عن مالك قال الحافظ: ولعل هذا الأخير أرجحها من حيث الدليل وأعلم أنه لا مستند لاشتراط ثمانين أو ثلاثين أو عشرين أو تسعة أو سبعة، كما أنه لا مستند لصحتها من الواحد المنفرد. وأما من قال إنها تصح باثنين فاستدل بأن العدد واجب بالحديث والإجماع، ورأى أنه لم يثبت دليل على اشتراط عدد مخصوص، وقد صحت الجماعة في سائر الصلوات باثنين، ولا فرق بينها وبين الجماعة، ولم يأت نص من رسول الله ﷺ بأن الجمعة لا تنعقد إلا بكذا، وهذا القول هو الأرجح عندي وأما الذي قال بثلاثة فرأى العدد واجباً في الجمعة كالصلاة، فشرط العدد في المأمومين المستمعين للخطبة. وأما الذي قال بأربعة فمستنده حديث أم عبد الله الدوسية المتقدم، وقد تقدم أنه لا يتنهض للاحتجاج به. وله طريق أخرى عند الدارقطني وفيها متروكون. وله طريق ثالثة عنده أيضاً وفيها متروك. قال السيوطي: قد حصل من اجتماع هذه الطرق نوع قوة للحديث وفيه أنَّ الطرق التي لا تخلو كل واحدة منها من متروك لا تصلح للاحتجاج وإن كثرت. وأما الذي قال باثني عشر فمستنده حديث جابر في الانقضاء وسيأتي. وفيه أنه يدل على صحتها بهذا المقدار، وأما أنها لا تصح إلا بهم فصاعداً إلا بما دونهم فليس في الحديث ما يدل على ذلك. وأما من قال باشتراط الخمسين فمستنده ما أخرجه الطبراني في الكبير والدارقطني عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «الْجُمُعَةُ عَلَى الْخَمْسِينَ رَجُلًا، وَلَيْسَ عَلَى مَا دُونَ الْخَمْسِينَ جُمُعَةٌ» قال السيوطي: لكنه ضعيف ومع ضعفه فهو محتمل للتأويل، لأن ظاهره أنَّ هذا العدد شرط للوجوب لا شرط للصحة فلا يلزم من عدم وجوبها على ما دون الخمسين عدم صحتها منهم وأما اشتراط جمع كثير من دون تقييد بعدد مخصوص فمستنده أنَّ الجمعة شعار وهو لا يحصل إلا بكثرة تغطي أعداء المؤمنين. وفيه أنَّ كونها شعاراً لا يستلزم أن يتنفي وجوبها بانتفاء العدد الذي يحصل به ذلك، على أنَّ الطلب لها من العباد كتاباً وسنة مطلق على اعتبار الشعار فما الدليل على اعتباره، «وكتبه ﷺ إِلَى مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنْ يَنْظُرَ الْيَوْمَ

ووصله ابن عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة. قال في الفتح: وفي إسنادنا نظر. والحديث الثاني أخرجه أيضاً أبو داود وهو عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي بلفظ: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم، وأن يستنّ وأن يمسّ طيباً إن وجد» قال البخاري: قال عمرو بن سليم الأنصاري راوي الحديث عن أبي سعيد: أما الغسل فاشهد أنه واجب، وأما الاستنّ والطيب فالله أعلم: أو اجب أم لا؟ ولكن هكذا في الحديث. والحديث الأول يدل على استحباب لبس الثياب الحسنة يوم الجمعة وتخصيصه بملبوس غير ملبوس سائر الأيام. وحديث أبي سعيد فيه مشروعية الغسل في يوم الجمعة واللبس من صالح الثياب والطيب. وقد تقدّم الكلام على الغسل في أبوابه. وأما لبس صالح الثياب والطيب فلا خلاف في استحباب ذلك. وقد ادّعى بعضهم الإجماع على عدم وجوب الطيب وجعل ذلك دليلاً على عدم وجوب الغسل. وأجيب عن ذلك بأنه قد روي عن أبي هريرة بإسناد صحيح كما قال الحافظ في الفتح: إنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة، وبه قال بعض أهل الظاهر، وبأنه لا يمنع عطف ما ليس بواجب على الواجب كما قال ابن الجوزي، وقد تقدّم بسط الكلام على ذلك في أبواب الغسل.

١١٩٢ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَذْهَبُ مِنْ دَهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْتُهُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْهَضُ لِلْإِمَامِ إِذَا تَكَلَّمَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٨/٥) وَابْنُ خَرَّازٍ (٣٨٣).

قوله: (وَيَتَطَهَّرُ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ) في رواية الكشميهني «مِنْ طَهْرِهِ» والمراد بالمبالغة في التنظيف، ويؤخذ من عطفه على يغتسل أن إفاضة الماء تكفي في حصول الغسل. قال في الفتح: المراد بالغسل غسل الجسد وبالتطهر غسل الرأس.

قوله: (وَيَذْهَبُ) المراد به إزالة شعث الشَّعر به وفيه إشارة إلى التزّين يوم الجمعة.

قوله: (أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْتَهُ) أي إن لم يجد دهنًا. قال الحافظ: ويحتمل أن يكون أو بمعنى الواو، وإضافته إلى البيت تؤذّن بأن السنّة أن يتخذ المرء لنفسه طيباً ويجعل استعماله له عادة فيذخره في البيت، وهذا مبني على أن المراد بالبيت حقيقته لكن في حديث عبد الله بن عمر عند أبي داود «أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ

أن تكون في أول الأمر قرية ثم صارت مدينة. وذهب أبو حنيفة وأصحابه، وبه قال زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله، وأسند ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه وحذيفة وغيرهما أن الجمعة لا تقام إلا في المدن دون القرى. واحتجوا بما روي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً: «لَا جُمُعَةٌ وَلَا تَشْرِيْقٌ إِلَّا فِي مِصْرَ جَامِعٍ» وقد ضعف أحمد رفعه وصحّح ابن حزم وقفه، وللإجتهاد فيه مسرّع فلا يتهضّب للاحتجاج به. وقد روى ابن أبي شيبة عن عمر: أنه كتب إلى أهل البحرين أن جمعوا حيث ما كنتم. وهذا يشمل المدن والقرى، وصحّحه ابن خزيمة. وروى البيهقي عن الليث بن سعيد: أن أهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون على عهد عمر وعثمان بأمرهما وفيها رجال من الصحابة وأخرج عبد الرزّاق عن ابن عمر بإسناد صحيح أنه كان يرى أهل المياه بين مكّة والمدينة يجمعون فلا يعتب عليهم، فلما اختلفت الصحابة وجب الرجوع إلى المرفوع. ويؤيد عدم اشتراط المصر حديث أم عبد الله الدوسية المتقدم. وذهب الهادي إلى اشتراط المسجد، قال: لأنّها لم تقم إلا فيه. وقال أبو حنيفة والشافعي والمؤيد بالله وسائر العلماء: إنه غير شرط، قالوا: إذ لم يفصل دليلها. قال في البحر: قلت: وهو قوي إن صحّت صلاته ﷺ في بطن الوادي انتهى.

وقد روى صلاته ﷺ في بطن الوادي ابن سعيد وأهل السير، ولو سلم عدم صحّة ذلك لم يدلّ فعلها في المسجد على اشتراطه.

بَابُ التَّنْظِيفِ وَالتَّجَمُّلِ لِلْجُمُعَةِ وَقَصْدُهَا بِسَكِينَةٍ

والتَّكْبِيرِ وَالدُّنُو مِنَ الْإِمَامِ

١١٩٠ - عَنْ ابْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ: مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ سِوَى ثَوْبَيْ مَهْتَبَةٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٠٩٥)، وَابْنُ دَاوُدَ (١٠٧٨).

١١٩١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلْيَبْسُ مِنْ صَالِحِ ثِيَابِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ طِيبٌ مَسَّ مِنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٥/٣).

الحديث الأول: له طرق عند أبي داود: منها عن موسى بن سعد عن ابن حبان عن ابن سلام عن النبي ﷺ. ومنها عن موسى بن سعد عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن النبي ﷺ. قال البخاري: وليوسف صحبة، وذكر غيره أن له رواية. ومنها عن محمد بن يحيى بن حبان عن رسول الله ﷺ مرسلًا. وأخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن سلام وأخرجه في الموطأ بلاغًا،

الثياب كما وقع في بعض الروايات، والمشي بالسكينة كما وقع في أخرى، وترك الكباير كما في رواية أيضاً. قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث الباب: وفيه دليل على جواز الكلام قبل تكلم الإمام انتهى.

١١٩٣ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمَسَّ مِنْ طَيِّبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ، وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، ثُمَّ خَرَجَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ فَيَرْكَعَ إِنْ بَدَأَ لَهُ وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا، ثُمَّ انْصَبَتْ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يُصَلِّيَ كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤٢٠).

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أيوب، وأشار إليه الترمذي. وقال في جمع الزوائد: رجاله ثقات.

وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها في أبواب الغسل: منها عن أبي بكر عند الطبراني بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَفَّرَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ وَخَطَايَاهُ، فَإِذَا اخْتَدَّ فِي الْمَسِيرِ كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَشْرُونَ حَسَنَةً، فَإِذَا انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ أُجِيزَ بِمَعْلَمٍ يَأْتِيهِ سَنَةً» وفي إسناده الضحَّاك بن حمزة، وقد ضعفه ابن معين والنسائي والجمهور، وذكره ابن حبان في الثقات وللحديث طريق أخرى عند الطبراني أيضاً. وعن أبي ذر عند ابن ماجه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَحْسَنَ غَسْلَهُ وَتَطَهَّرَ فَأَحْسَنَ طَهُّورَهُ وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ وَمَسَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنْ طَيِّبٍ أَهْلِيهِ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ وَلَمْ يَلْغُ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى» وعن ابن عمر عند الطبراني في الأوسط أن النبي ﷺ قال: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ مَسَّ مِنْ أَطْيَبِ طَيِّبِهِ وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ ثُمَّ رَاحَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ مَقَامِهِ ثُمَّ انْصَبَتْ حَتَّى يَفْرُقَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» وعن ابن عباس عند البزار والطبراني في الأوسط قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ ذَا حَيْثُ يَسْمَعُ خُطْبَةَ الْإِمَامِ فَإِذَا خَرَجَ اسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَهُ، كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا عِبَادَةُ سَنَةٍ قِيَامُهَا وَصِيَامُهَا» وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أبي داود عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمَسَّ مِنْ طَيِّبٍ أَمْرًا إِنْ كَانَ لَهَا، وَلَبَسَ مِنْ صَالِحِ ثِيَابِهِ، ثُمَّ لَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ وَلَمْ يَلْغُ عِنْدَ الْمَوْعِظَةِ كَانَتْ كَفَّارَةً لَهُ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَمَنْ لَغَا وَتَخَطَّى رِقَابَ

أَمْرًا، والمعنى على هذا أن من لم يتخذ لنفسه طيباً فليستعمل من طيب أمراته. وعند مسلم من حديث أبي سعيد بلفظ: «وَلَوْ مِنْ طَيِّبِ الْمَرْأَةِ» وفيه أن المراد بالبيت في الحديث امرأة الرجل.

قوله: (ثُمَّ يَرْوُحُ إِلَى الْمَسْجِدِ) في رواية للبخاري: «ثُمَّ يَخْرُجُ» وفي رواية لأحمد «ثُمَّ يَمْشِي وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ» زاد ابن خزيمة «إِلَى الْمَسْجِدِ».

قوله: (وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ) وفي حديث ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد «ثُمَّ لَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ» وفي حديث أبي الدرداء «وَلَمْ يَتَخَطَّ أَحَدًا وَلَمْ يُؤْذِ» وفيه كراهة التفريق وتخطي الرقاب وأذية المصلين. قال الشافعي: أكره التخطي إلا لمن لم يجد السبيل إلى المصلي إلا بذلك انتهى.

قال في الفتح: وهذا يدخل فيه الإمام، ومن يريد وصل الصنف المتقطع إن أبي السابق من ذلك، ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه لضرورة. واستثنى المتولي من الشافعية من يكون معظماً لدينه وعلمه إذا ألف مكاناً يجلس فيه، وهو تخصيص بدون مخصص. ويمكن أن يستدل لذلك بحديث (لِيُيَسِّرَ مِنْكُمْ أَوْلُوا الْأَحْلَامَ وَالنَّهْيَ) إذا كان المقصود من التخطي هو الوصول إلى الصنف الذي يلي الإمام في حق من كان كذلك. وكان مالك يقول: لا يكره التخطي إلا إذا كان الإمام على المنبر ولا دليل على ذلك، وسيأتي بقية الكلام على التخطي في باب: الرجل أحق بمجلسه.

قوله: (ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ) في حديث أبي الدرداء «ثُمَّ يَرْكَعَ مَا قَفِيَ لَهُ». وفيه استحباب الصلاة قبل استماع الخطبة وسيأتي. قوله: «ثُمَّ يُنْصَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا تَكَلَّمَ» فيه أن من تكلم حال تكلم الإمام لم يحصل له من الأجر ما في الحديث، وسيأتي الكلام على ذلك.

قوله: (غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى) في رواية «مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى» وفي رواية «ذُنُوبَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ وَالْأُخْرَى» والمراد بالأخرى: التي مضت، بينه وبين ابن عجلان في روايته عند ابن خزيمة، ولفظه «غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا» ولابن حبان «غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُخْرَى، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ اللَّتِ بَعْدَهَا» وزاد ابن ماجه عن أبي هريرة «مَا لَمْ يَفْشَ الْكِبَايَرُ» ونحو ذلك لمسلم. وظاهر الحديث أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما ذكر في الحديث من الغسل والتنظيف والتطيب أو الدهن وترك التفرقة والتخطي والأذية والتسلل والإنصات، وكذلك لبس أحسن

الناس كانت له ظهراً، وللحديث طريقاً أخرى عند أحمد في مسنده وعن نبيشة عند أحمد عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُؤْذِي أَحَدًا فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِمَامَ خَرَجَ صَلَّى مَا بَدَأَ لَهُ، وَإِنْ وَجَدَ الْإِمَامَ قَدْ خَرَجَ جَلَسَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ حَتَّى يَقْضِيَ الْإِمَامُ جُمُعَتَهُ وَكَلَامَهُ إِنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ تِلْكَ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا أَنْ يَكُونَ لَهُ كَفَّارَةٌ لِلْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا» وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلَهُ كَفَّارَةٌ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» قال العراقي: وإسناده حسنٌ ولأبي امامة حديثٌ آخر رواه الطبراني أيضاً، وعن أبي طلحة عند الطبراني أيضاً في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ وَغَذَا وَابْتَكَّرَ وَذَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَأَنْصَتَ وَلَمْ يُلْغَ فِي يَوْمِ جُمُعَتِهِ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِكُلِّ غُطُوءٍ خَطَاةً إِلَى الْمَسْجِدِ صِيَامَ سَنَةٍ وَقِيَامَهَا» وعن أبي قتادة عند الطبراني في الأوسط قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ فِي طَهَارَةٍ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخِرَى» وعن أبي هريرة عند أبي يعلى الموصلي قال: «أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ أَبَدًا: الْوُثْرُ قَبْلَ التَّوَمِّ، وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» قال العراقي: ورجاله ثقاتٌ إلا أنه من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه. وفي الباب أحاديث أخرى، وشرح حديث الباب قد تقدم في الذي قبله.

قوله: (ثُمَّ رَاحَ) زاد أصحاب الموطأ عن مالك «فِي السَّاعَةِ الْأُولَى».

قوله: (فَكَانَتْ قَرَبٌ بَذَنَةً) أي تصدق بها متقرباً إلى الله تعالى. وقيل: ليس المراد بالحديث إلا بيان تفاوت البادرين إلى الجمعة، وأن نسبة الثاني من الأول نسبة البقرة إلى البذنة في القيمة مثلاً. ويدل عليه أن في مرسل طاووس عند عبد الرزاق «كَفُّضِلِ صَاحِبِ الْجُزُورِ عَلَى صَاحِبِ الْبَقَرَةِ» وهذا هو الظاهر، وقد قيل غير ذلك.

قوله: (وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ) قد اختلف في السَّاعَةِ المذكورة في الحديث ما المراد بها، فقيل: إنها ما يتبادر إلى الذهن من العرف فيها. قال في الفتح: وفيه نظر، إذ لو كان ذلك المراد لاختلف الأمر في اليوم الثاني والصائف، لأنَّ النهار ينتهي في القصر إلى عشر ساعات، وفي الطول إلى أربع عشرة ساعة، وهذا الإشكال للقفال. وأجاب عنه القاضي حسين من أصحاب الشافعي بأنَّ المراد بالسَّاعات ما لا يختلف عدده بالطول والقصر، فالنهار ثنتا عشرة ساعة، لكن يزيد كلٌّ منها وينقص والليل كذلك، وهذه تسمى السَّاعات الأفاقية عند أهل الميقات، وتلك التعديلية. وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً» قال الحافظ: وهذا وإن لم يرد في حديث التبرك فاستأنس به في المراد بالسَّاعات، وقيل: المراد بالسَّاعات بيان مراتب التبكير من أول النهار إلى الزوال، وأنها تنقسم إلى خمس، وتحاسر الغزالي قسمها براهيه فقال: الأولى: من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، والثانية: إلى ارتفاعها، والثالثة: إلى انبساطها، والرابعة: إلى أن ترمض الأقدام، والخامسة: إلى الزوال واعترضه ابن دقيق العيد بأنَّ الرِّدَّ إلى السَّاعات المعروفة أولى وإلا لم يكن لتخصيص هذا العدد بالذكر معنى، لأنَّ المراتب متفاوتة جداً. وقيل: المراد بالسَّاعات: خمس لحظات لطيفة: أولها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر، روي ذلك عن المالكية. واستدلوا على ذلك بأنَّ

الناس كانت له ظهراً، وللحديث طريقاً أخرى عند أحمد في مسنده وعن نبيشة عند أحمد عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُؤْذِي أَحَدًا فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِمَامَ خَرَجَ صَلَّى مَا بَدَأَ لَهُ، وَإِنْ وَجَدَ الْإِمَامَ قَدْ خَرَجَ جَلَسَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ حَتَّى يَقْضِيَ الْإِمَامُ جُمُعَتَهُ وَكَلَامَهُ إِنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ تِلْكَ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا أَنْ يَكُونَ لَهُ كَفَّارَةٌ لِلْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا» وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلَهُ كَفَّارَةٌ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» قال العراقي: وإسناده حسنٌ ولأبي امامة حديثٌ آخر رواه الطبراني أيضاً، وعن أبي طلحة عند الطبراني أيضاً في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ وَغَذَا وَابْتَكَّرَ وَذَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَأَنْصَتَ وَلَمْ يُلْغَ فِي يَوْمِ جُمُعَتِهِ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِكُلِّ غُطُوءٍ خَطَاةً إِلَى الْمَسْجِدِ صِيَامَ سَنَةٍ وَقِيَامَهَا» وعن أبي قتادة عند الطبراني في الأوسط قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ فِي طَهَارَةٍ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخِرَى» وعن أبي هريرة عند أبي يعلى الموصلي قال: «أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ أَبَدًا: الْوُثْرُ قَبْلَ التَّوَمِّ، وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» قال العراقي: ورجاله ثقاتٌ إلا أنه من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه. وفي الباب أحاديث أخرى، وشرح حديث الباب قد تقدم في الذي قبله.

١١٩٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَانَتْ قَرَبٌ بَذَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَانَتْ قَرَبٌ بَقَرَةٌ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَانَتْ قَرَبٌ كَيْشَا أَفْرَنْ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَانَتْ قَرَبٌ دَجَاجَةٌ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَانَتْ قَرَبٌ بَيْضَةٌ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ خَضِرَتْ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَفِيمُونَ الذِّكْرَ. رَزَا الْجَنَابَةَ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٢/ ٤٦٠) (خ: ٨٨١) (م: ٨٥٠) (د: ٣٥١) (ت: ٤٦٠) (ن: ٩٨/٣).

قوله: (مَنْ اغْتَسَلَ) يعم كلَّ من يصحَّ منه الغسل من ذكر وأنثى وحر وعبد.

قوله: (غُسْلُ الْجَنَابَةِ) بالنَّصْب على أنه نعت لمصدر محذوف: أي غسلاً كغسل الجنابة. وفي رواية لعبد الرزاق «فَاغْتَسَلَ أَحَدَكُمْ كَمَا يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ» قال في الفتح: وظاهره أنَّ التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر، وقيل: فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة. والحكمة فيه أن تسكن النفس في

كما وقع في رواية ابن عجلان عن سمي عند النسائي من طريق الليث عنه، بزيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور. وتابعه صفوان بن عيسى عن ابن عجلان، أخرجه محمد بن عبد السلام، وله شاهد من حديث أبي سعيد، أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له بلفظ: «فَكَمْ هَذِي الْبَذَنَةُ إِلَى الْبَقَرَةِ إِلَى الشَّاةِ إِلَى الطَّيْرِ إِلَى الْعُصْفُورِ» الحديث ونحوه في مرسل طاووس عند سعيد بن منصور. ووقع أيضاً في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر عند النسائي زيادة «الْبَقَّةُ» بين الكباش والدجاجة، لكن خالفه عبد الرزاق، وهو أثبت منه في معمر، وعلى هذا فخرج الإمام يكون عند انتهاء السادسة.

قوله: (دَجَاجَةٌ) بالفتح ويجوز الكسر، وحكى بعضهم جواز الضم والحديث يدل على مشروعية الغتسال يوم الجمعة، وقد تقدّم الكلام عليه وعلى فضيلة التبرّك إليها. قال المصنّف رحمه الله تعالى: وفيه دليل على أن أفضل الهدى الإلهي الإبل ثم البقر ثم الغنم، وقد تمسك به من أجاز الجمعة في السادسة، ومن قال إنه إذا نذر هدياً مطلقاً أجزأه إهداء أي مال كان انتهى.

١١٩٥ - وَعَنْ سَعْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحْضَرُوا الذِّكْرَ، وَأَذْنُوا مِنَ الْإِمَامِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يُزَالُ يَنْبَاعِدُ حَتَّى يُؤَخَّرَ فِي الْجَنَّةِ وَإِنْ دَخَلَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٠٨).

الحديث قال المنذري: في إسناده انقطاع، وهو يدل على مشروعية حضور الخطبة والذنوّ من الإمام لما تقدّم في الأحاديث من الحضر على ذلك والترغيب إليه. وفيه أن التأخر عن الإمام يوم الجمعة من أسباب التأخر عن دخول الجنة، جعلنا الله تعالى من المتقدمين في دخولها.

بَابُ فَضْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَذِكْرِ سَاعَةِ الْإِجَابَةِ وَفَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ

١١٩٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِيهِ أَدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقْرُمُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٤٨٨).

١١٩٧ - وَعَنْ أَبِي لُبَابَةَ الْبَذَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى، وَفِيهِ خَمْسُ

السَّاعَةِ تَطْلُقُ عَلَى جِزْمٍ مِنَ الزَّمَانِ غَيْرِ مَحْدُودٍ، وَقَالُوا: الرَّوَّاحُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ. وَقَدْ أَنْكَرَ الْأَزْهَرِيُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّوَّاحَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ، وَنَقَلَ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: رَاحَ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ بِمَعْنَى ذَهَبَ، قَالَ: وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَنَقَلَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْغَرِيبِينَ نَحْوَهُ. وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الزَّيْنِ بْنِ الْمُنِيرِ حَيْثُ أَطْلَقَ أَنَّ الرَّوَّاحَ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْمَضِيِّ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ بِوَجْهِهِ، وَحَيْثُ قَالَ: إِنَّ اسْتِعْمَالَ الرَّوَّاحِ بِمَعْنَى الْغَدَا، وَلَمْ يَسْمَعْ وَلَا ثَبَتَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ بِلَفْظٍ: «غَدَاً» مَكَانَ «رَاحَ» وَبِلَفْظٍ: «الْمُتَعَجِّلُ إِلَى الْجُمُعَةِ» قَالَ الْحَافِظُ: وَبِمَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّوَّاحِ الذَّهَابُ، وَمَا ذَكَرْتَهُ الْمَالِكِيَّةُ أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ، لِأَنَّ السَّاعَةَ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ وَأَهْلِ اللُّغَةِ الْجُزْءُ مِنْ أَجْزَاءِ الزَّمَانِ كَمَا فِي كِتَابِ اللُّغَةِ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَنْقَلِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى الْجُمُعَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ عِنْدَ انْبِسَاطِهَا، وَلَوْ كَانَتْ السَّاعَةُ هِيَ الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْفَلَكَ لَمَا تَرَكَ الصَّحَابَةُ الَّذِينَ هُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ وَأَسْرَعَ النَّاسِ إِلَى مَوْجِبَاتِ الْأَجُورِ الذَّهَابَ إِلَى الْجُمُعَةِ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَوِ الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّلَاثَةِ، فَالْوَاجِبُ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى لِسَانِ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ لَهُ اصْطِلَاحٌ بِخَالْفِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْمُتَعَارِفِ فِي لِسَانِ الْمُتَشَرِّعِ، الْحَادِثُ بَعْدَ عَصَرِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يَعْكَرُ عَلَى هَذَا حَدِيثِ جَابِرِ الْمَصْرَحِ بِأَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اثْنَا عَشَرَ سَاعَةً، فَإِنَّهُ تَصْرِيحٌ مِنْهُ بِاعْتِبَارِ السَّاعَاتِ الْفَلَكَيَّةِ، وَيُمْكِنُ التَّفَضُّيُّ عَنْهُ بِأَنَّهُ جَرِيانٌ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِهِ ﷺ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ اصْطِلَاحًا لَهُ تَجَرِّيٌّ عَلَيْهِ خُطَابَاتِهِ. وَمَا يَشْكَلُ عَلَى اعْتِبَارَاتِ السَّاعَاتِ الْفَلَكَيَّةِ وَحَمْلُ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَيْهَا اسْتِزَامُهُ صَحَّةَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ. وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ تَقْسِيمَ السَّاعَاتِ إِلَى خَمْسٍ ثُمَّ تَعْقِيبَهَا بِخُرُوجِ الْإِمَامِ وَخُرُوجِهِ عِنْدَ أَوَّلِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَخْرُجُ فِي أَوَّلِ السَّاعَةِ السَّادَةِ وَهِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ. وَقَدْ أَجَابَ صَاحِبُ الْفَتْحِ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرُقِ الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْإِتْيَانِ أَوَّلِ النَّهَارِ، فَلَعَلَّ السَّاعَةَ الْأُولَى مِنْهُ جَعِلَتْ لِلتَّائِبِ بِالْغُتْسَالِ وَغَيْرِهِ، وَيَكُونُ مَبْتَدَأُ الْجُمُعَةِ مِنَ أَوَّلِ الثَّانِيَةِ، فِيهِ أَوَّلُ النَّسَبَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ ثَانِيَةً بِالنَّسَبَةِ إِلَى النَّهَارِ. قَالَ: وَعَلَى هَذَا فَأَخَّرَ الْخَامِسَةَ أَوَّلَ الزَّوَالِ فَسَيَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الصِّدْلَانِيُّ فَقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ التَّبَكُّيرِ يَكُونُ مِنْ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ وَهُوَ أَوَّلُ الضُّحَى وَهُوَ أَوَّلُ الْمَاجِرَةِ، قَالَ: وَيُؤَيِّدُهُ الْحَدِيثُ عَلَى التَّهَجِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَلِغَيْرِهِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَوَّلَ التَّبَكُّيرِ طُلُوعُ الشَّمْسِ، وَالثَّانِي: طُلُوعُ الْفَجْرِ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ السَّاعَةِ السَّادَةِ ثَابِتًا

وَيَكُونُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ أَيَّامِ الْجَنَّةِ كَمَا أَنَّهُ أَفْضَلُ أَيَّامِ الدُّنْيَا، لِمَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَزُورُونَ رَبَّهُمْ فِيهِ. وَيَجِبُ بَأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ يَسْمَى فِي الْجَنَّةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالَّذِي وَرَدَ أَنَّهُمْ يَزُورُونَ رَبَّهُمْ بَعْدَ مَضِيِّ جُمُعَةٍ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ قَالَ: «أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلُوهَا نَزَلُوا فِيهَا بِفَضْلِ أَعْمَالِهِمْ، فَيُؤَذَّنُ لَهُمْ فِي مَقْدَارِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا فَيَزُورُونَ» الْحَدِيث.

قوله: (فِيهِ خَلِقَ آدَمُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ آدَمَ لَمْ يَخْلُقْ فِي الْجَنَّةِ بَلْ خُلِقَ خَارِجَهَا ثُمَّ ادْخَلَ إِلَيْهَا.

قوله: (وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ الْعَبْدُ فِيهَا.. إلخ) قَدْ اخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ فِي تَعْيِينِ هَذِهِ السَّاعَةِ، وَمَجْسَبِ ذَلِكَ أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَثَمَةَ بَعْدَهُمْ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ: هَلْ هِيَ بَاقِيَةٌ أَوْ قَدْ رَفَعَتْ؟ وَعَلَى الْبَقَاءِ: هَلْ هِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَوْ فِي جُمُعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ؟ وَعَلَى الْأَوَّلِ: هَلْ هِيَ وَقْتُ مِنَ الْيَوْمِ مَعَيَّنٌ أَوْ مَبْهُمٌ؟ وَعَلَى التَّيْسِينِ: هَلْ تَسْتَوْعِبُ الْوَقْتُ أَوْ تَبْهَمُ فِيهِ؟ وَعَلَى الْإِبْهَامِ: مَا ابْتَدَأُوهُ وَمَا انْتَهَاؤُهُ؟ وَعَلَى كُلِّ ذَلِكَ: هَلْ تَسْتَمِرُّ أَوْ تَنْتَقِلُ؟ وَعَلَى الْإِنْتِقَالِ: هَلْ تَسْتَفِرِقُ الْيَوْمَ أَوْ بَعْضُهُ؟ وَذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَقْوَالِ فِيهَا مَا لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ، وَهِيَ أَنَا أَشِيرُ إِلَى بَسْطِهِ مُخْتَصَرًا. الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا قَدْ رَفَعَتْ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ قَوْمِهِ وَزَيْقُهُ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَذَبَ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ. وَقَالَ صَاحِبُ الْمَدِينَةِ: إِنَّ قَاتِلَةَ إِنْ أَرَادَتْ أَنَّهَا صَارَتْ مَبْهُمَةً بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً اِحْتِمَالًا، وَإِنْ أَرَادَتْ حَقِيقَةً الرَّفْعَ فَهُوَ مُرَدُّودٌ. الثَّانِي: أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي جُمُعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ السَّنَةِ، رَوَى عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ. الثَّالِثُ: أَنَّهَا خَفِيَّةٌ فِي جَمِيعِ الْيَوْمِ كَمَا أَخْفَتِ لَيْلَةُ الْقَدَرِ، وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُمْهَا ثُمَّ أَنْسَيْتُمْهَا كَمَا أَنْسَيْتُمْ لَيْلَةَ الْقَدَرِ» وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الرَّافِعِيُّ وَصَاحِبُ الْمَغْنِيِّ. الرَّابِعُ: أَنَّهَا تَنْتَقِلُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَا تَلْزِمُ سَاعَةً مَعَيَّنَةً، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَسَاكِرَ وَرَجَّحَهُ الْغَزَالِيُّ وَالْحَبَّ الطَّبْرِيُّ. الْخَامِسُ: إِذَا أَدْنُ الْمُؤَذِّنُونَ لِصَلَاةِ الْغَدَاةِ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ.

السادس: مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، رَوَى ذَلِكَ ابْنُ عَسَاكِرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

السابع: مِثْلُهُ وَزَادَ: «وَمِنْ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ» رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِي إِسْنَادِهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ. الثَّامِنُ:

جَلَالُ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَهْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ آدَمَ إِلَى الْأَرْضِ، وَفِيهِ تَوَفَّى اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهُ مَا لَمْ يَسْأَلْ خَرَامًا، وَفِيهِ تَقْرَأُ السَّاعَةُ، مَا مِنْ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ وَلَا سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ وَلَا رِيَّاحٍ وَلَا جِبَالٍ وَلَا بَحْرٍ إِلَّا هُنَّ يُشْفِقْنَ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٣٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠٨٤).

١١٩٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَيْرًا إِلَّا آطَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهُ، وَقَالَ يَبْدُو قُلْنَا يُغْلَلُهَا يَرْهَدُهَا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ وَابْنَ دَاوُدَ لَمْ يَذْكُرَا الْقِيَامَ وَلَا يُغْلَلُهَا (ح: ٢/ ٢٣٠) (خ: ٩٣٥) (م: ٨٥٢) (د: ١٠٤٦) (ت: ٤٩١) (ن: ٣/ ١١٦) (ه: ١١٣٧).

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ. وَالْحَدِيثُ الثَّانِي قَالَ الْعِرَاقِيُّ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ. وَالْحَدِيثُ الثَّلَاثُ زَادَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِتِلْكَ السَّاعَةِ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، كَذَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ «هِيَ بَعْدُ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ».

قوله: (خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ) فِيهِ أَنَّ أَفْضَلَ الْأَيَّامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ. وَيَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطُوبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمُ النَّحْرِ» وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ أَبْوَابِ الْفَضَائِلِ، وَيَأْتِي الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا أَخْرَجَ أَيْضًا ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ هُنَالِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى». وَقَدْ جَمَعَ الْعِرَاقِيُّ فَقَالَ: الْمُرَادُ بِتَفْضِيلِ الْجُمُعَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَيَّامِ الْجُمُعَةِ، وَتَفْضِيلِ يَوْمِ عَرَفَةَ أَوْ يَوْمِ النَّحْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَيَّامِ السَّنَةِ، وَصَرَّحَ بِأَنَّ حَدِيثَ أَفْضَلِيَّةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَصَحُّ. قَالَ صَاحِبُ الْمَفْهَمِ: صِيفَةٌ خَيْرٌ وَشَرٌّ يَسْتَعْمَلَانِ لِلْمُقَاضَلَةِ وَلِغَيْرِهَا، فَإِذَا كَانَتْ الْمُقَاضَلَةُ فَاصِلُهَا آخِرٌ وَأَشْرَرُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ، وَإِنَّمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُقَاضَلَةِ فِيهِمَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْمَاءِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَرَكَا وَخَيْرًا﴾، وَقَالَ ﴿وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، قَالَ: وَهِيَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ لِلْمُقَاضَلَةِ وَمَعْنَاهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ طَلَعَتْ شَمْسُهُ. وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ» أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا يَكُونُ أَفْضَلَ أَيَّامِ الْجَنَّةِ. وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يُعْتَبَرُ هَذَا الْقَيْدُ

مثله وزاد: «وَمَا بَيِّنَ أَنْ يَنْزَلَ الْإِمَامُ مِنَ الْمُنْبَرِ إِلَى أَنْ يَكْبَرَ» رواه حميد بن زنجويه عن أبي هريرة. التاسع: أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس، حكاه الجيلي في شرح التنبيه وتبعه المحب الطبري في شرحه. العاشر: عند طلوع الشمس، حكاه الغزالي في الإحياء، وعزاه ابن المنبر إلى أبي ذر. الحادي عشر: أنها آخر الساعة الثالثة من النهار، حكاه صاحب المغني وهو في مسند أحمد عن أبي هريرة موقوفاً بلفظ: وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله تعالى فيها استجيب له وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف.

الثاني عشر: من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع، حكاه المحب الطبري والمنذري. الثالث عشر: مثله، لكن زاد: إلى أن يصير الظل ذراعاً، حكاه عياض والقرطبي والنووي. الرابع عشر: بعد زوال الشمس بشبر إلى ذراع، رواه ابن المنذر وابن عبد البر عن أبي ذر. الخامس عشر: إذا زالت الشمس، حكاه ابن المنذر عن أبي العالبة، وروي نحوه عن علي وعبد الله بن نوفل، وروي ابن عساكر عن قتادة أنه قال: كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس. السادس عشر: إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة، رواه ابن المنذر عن عائشة. السابع عشر: من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة، ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي. الثامن عشر: من الزوال إلى خروج الإمام، حكاه أبو الطيب الطبري. التاسع عشر: من الزوال إلى غروب الشمس، حكاه أبو العباس أحمد بن علي الأزماري، بسكون الزاي وقبل ياء النسبة راء مهملة، ونقله ابن الملقن. العشرون: ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة، رواه ابن المنذر عن الحسن ورواه المروزي عن الشعبي. الحادي والعشرون: عند خروج الإمام، رواه حميد بن زنجويه عن الحسن. الثاني والعشرون: ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة. رواه ابن جرير. عن الشعبي، وروي عن أبي موسى وابن عمر. الثالث والعشرون: ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل، رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي. الرابع والعشرون: ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة، رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس. الخامس والعشرون: ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة، رواه مسلم وأبو داود عن أبي موسى وسياطي، وهذا يمكن أن يتحد مع الذي قبله. السادس والعشرون: عند التأذين وعند تذكير الإمام وعند الإقامة، رواه حميد بن زنجويه عن عوف بن مالك الأشجعي الصحابي. السابع والعشرون: مثله لكن قال: إذا أذن وإذا رقى المنبر وإذا أقيمت الصلاة، رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أبي

إمامة الصحابي. الثامن والعشرون: من حين يفتح الإمام الخطبة حتى يفرغها، رواه ابن عبد البر عن ابن عمر مرفوعاً بإسناد ضعيف. التاسع والعشرون: إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة، حكاه الغزالي. الثلاثون: عند الجلوس بين الخطبتين حكاه الطيبي عن بعض شراح المصابيح. الحادي والثلاثون: عند نزول الإمام من المنبر، رواه ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي بردة. الثاني والثلاثون: حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه، حكاه ابن المنذر عن الحسن. وروي الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه بإسناد ضعيف. الثالث والثلاثون: من إقامة الصلاة إلى تمام الصلاة، أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف، وفيه: «قَالُوا: أَيُّ سَاعَةٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى الْانْقِرَافِ» وسياطي، وإليه ذهب ابن سيرين، رواه عنه ابن جرير وسعيد بن منصور. الرابع والثلاثون: هي الساعة التي كان النبي ﷺ يصلي فيها الجمعة، رواه ابن عساكر عن ابن سيرين. قال الحافظ: وهذا يغير الذي قبله من جهة إطلاق ذلك وتقييد هذا. الخامس والثلاثون: من صلاة العصر إلى غروب الشمس، ويدل على ذلك حديث ابن عباس عند ابن جرير، وحديث أبي سعيد عنه بلفظ: «فَالْتَمِسُوهَا بَعْدَ الْعَصْرِ» وذكر ابن عبد البر أن قوله: «فَالْتَمِسُوهَا» إلى آخره مدرج، ورواه الترمذي عن أنس مرفوعاً بلفظ: «بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غَيْبَةِ الشَّمْسِ» وإسناده ضعيف. السادس والثلاثون: في صلاة العصر، رواه عبد الرزاق عن يحيى بن إسحاق بن أبي طلحة عن النبي ﷺ مرسلًا. السابع والثلاثون: بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار، حكاه الغزالي في الإحياء. الثامن والثلاثون: بعد العصر مطلقاً، رواه أحمد وابن عساكر عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً بلفظ: «وَهِيَ بَعْدُ الْعَصْرِ» ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله. قال: وسمعت عن الحكم عن ابن عباس، ورواه أبو بكر المروزي عن أبي هريرة، ورواه عبد الرزاق عن طاووس. التاسع والثلاثون: من وسط النهار إلى قرب آخر النهار، روي ذلك عن أبي سلمة بن علقمة. الأربعون: من حين تصفر الشمس إلى أن تغيب، رواه عبد الرزاق عن طاووس. الحادي والأربعون: آخر ساعة بعد العصر، ويدل على ذلك حديث جابر الآتي، ورواه مالك وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان عن عبد الله بن سلام من قوله، وروي ابن جرير عن أبي هريرة مرفوعاً مثله. الثاني والأربعون: من حين يغرب قرص الشمس، أو من حين يدلى قرص الشمس للغروب إلى أن يتكامل

غروبها، رواه الطبراني والذارقطي والبيهقي من طريق زيد بن علي عن مرجانة مولاة فاطمة رضي الله عنها قالت: «حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ عَنْ أَبِيهَا ﷺ رَوَيْهِ: أَيَّةُ سَاعَةٍ هِيَ؟ قَالَ: إِذَا تَذَلَّى نَصْفُ الشَّمْسِ لِلْغُرُوبِ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ أُرْسِلَتْ غَلَامًا لَهَا يُقَالُ لَهُ زَيْدٌ يَنْظُرُ لَهَا الشَّمْسُ، فَإِذَا أَخْبَرَهَا أَنَّهَا تَذَلَّتْ لِلْغُرُوبِ أَقْبَلْتُ عَلَى الدَّعَاءِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ» قال الحافظ: وفي إسناده اختلاف على زيد بن علي، وفي بعض رواته من لا يعرف حاله. وأخرجه أيضًا إسحاق بن راهويه ولم يذكر مرجانة. الثالث والأربعون: أنها وقت قراءة الإمام الفاتحة في الجمعة إلى أن يقول: آمين، قاله الجزري في كتابه المستمى الحصن الحصين في الأدعية ورجحه، وفيه أنه يفوت على الداعي الإنصات لقراءة الإمام كما قال الحافظ. قال: وهذه الأقوال ليست كلها متغايرة من كل وجه، بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره. قال المحب الطبري: أصح الأحاديث في تعيين الساعة حديث أبي موسى وسياتي، وقد صرح مسلمٌ بمثل ذلك. وقال بذلك البيهقي وابن العربي وجماعة والقرطبي والنووي. وذهب آخرون إلى ترجيح حديث عبد الله بن سلام، حكى ذلك الترمذي عن أحمد أنه قال: أكثر الأحاديث على ذلك. وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء في هذا الباب. ويؤيده ما سيأتي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن من أن أناسًا من الصحابة أجمعوا على ذلك. ورجحه أحمد وإسحاق وجماعة من المتأخرين. والحاصل أن حديث أبي هريرة المتقدم ظاهره يخالف الأحاديث الواردة في كونها بعد العصر، لأن الصلاة بعد العصر منهي عنها، وقد ذكر فيه: «لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَامَ يَصَلِّي» وقد أجاب عنه عبد الله بن سلام بأن منتظر الصلاة في صلاة، وروي ذلك عن النبي ﷺ كما سيأتي، ولكنه يشكل على ذلك قوله: «قائم» وقد أجاب عنه القاضي عياض بأنه ليس المراد القياس الحقيقي، وإنما المراد به الاهتمام بالأمر، كقولهم: فلان قام في الأمر الفلاني، ومنه قوله تعالى: «إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا»، وليس بين حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى الاتي تعارض ولا اختلاف، وإنما الاختلاف بين حديث أبي موسى وبين الأحاديث الواردة في كونها بعد العصر أو آخر ساعة من اليوم وسياتي. فأما الجمع فإنما يمكن بأن يصار إلى القول بأنها تنتقل فيحمل حديث أبي موسى على أنه أخبر فيه عن جمعة خاصة، وتحمل الأحاديث الأخر على جمعة أخرى. فإن قيل ينتقلها فذاك، وإن قيل بأنها في وقت واحد، لا تنتقل، فيصار حينئذٍ إلى الترجيح، ولا شك أن الأحاديث الواردة

في كونها بعد العصر أرجح لكثرتها واتصالها بالسماع، وأنه لم يختلف في رفعها والاعتضاد بكونه قول أكثر الصحابة، ففيها أربعة مرجحات. وفي حديث أبي موسى مرجح واحد وهو كونه في أحد الصحيحين دون بقية الأحاديث، ولكن عارض كونه في أحد الصحيحين أمران وسيأتي ذكرهما في شرحه. وسلك صاحب المهدي مسلكًا آخر، واختار أن ساعة الإجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين وأن أحدهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون ﷺ دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر، وهذا كقول ابن عبد البر: إنه ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين، وسبق إلى تجويز ذلك الإمام أحمد. قال ابن المنير: إذا علم أن فائدة الإبهام لهذه الساعة ولليلة القدر بعث الدواعي على الإكثار من الصلاة والدعاء، ولو وقع البيان لها لأنكل الناس على ذلك وتركوا ما عداها، فالعجب بعد ذلك ممن يتكل في طلب تحديدها. وقال في موضع آخر: يحسن جمع الأقوال فتكون ساعة الإجابة واحدة منها لا بعينها، فيصادفها من اجتهد في الدعاء في جميعها.

١١٩٩ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي سَاعَةِ الْجُمُعَةِ: هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ، يُغْنِي عَلَى الْجَيْتْرِ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٤٩).

١٢٠٠ - وعن عمرو بن حوف المزني رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ إِيَّاهُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَّةُ سَاعَةٍ هِيَ؟ قَالَ: حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى الْانْصِرَافِ مِنْهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١١٣٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٩٠).

الحديث الأول مع كونه في صحيح مسلم قد أعلل بالانقطاع والاضطراب. أما الانقطاع فلأن غمرة بن بكير رواه عن أبيه بكير بن عبد الله بن الأشج وهو لم يسمع من أبيه، قاله أحمد عن حماد بن خالد عن غمرة نفسه. وقال سعيد بن أبي مريم: سمعت خالي موسى بن سلمة قال: أتيت غمرة بن بكير فسألته أن يحدثني عن أبيه فقال: ما سمعت من أبي شيئا إنما هذه كتب وجدناها عندنا عنه ما أدركت أبي إلا وأنا غلام. وفي لفظ: لم أسمع من أبي وهذه كتبه وقال علي بن المديني: سمعت معنًا يقول: غمرة سمع من أبيه، قال: ولم أجد أحدا بالمدينة يخبر عن غمرة أنه كان يقول في شيء: سمعت أبي، قال علي: وغمرة ثقة. وقال ابن معين: يخبر عن غمرة: غمرة ضعيف الحديث ليس حديثه بشيء.

قال في الفتح: ولا يقال: مسلمٌ يكتفي في المنعمن بإمكان اللقاء مع المعاصرة، وهو كذلك هنا لأننا نقول: وجود التصريح من غمرة بأنه لم يسمع من أبيه كافٍ في دعوى الانقطاع انتهى.

وَأَمَّا الاضطراب فقال العراقي: إن أكثر الرواة جعلوه من قول أبي بردة مقطوعاً، وأنه لم يرفعه غير غمرة عن أبيه، وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال: لم يسنده غير غمرة عن أبيه عن أبي بردة قال: ورواه حماد عن أبي بردة من قوله، ومنهم من بلغ به أبا موسى ولم يرفعه. قال: والصواب أنه من قول أبي بردة كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، وتابعه واصل الأحمد وبجالد، ورواه عن أبي بردة من قوله.

وقال: النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه موقوف، ولا يثبت قوله عن أبيه. انتهى.

كلام الدارقطني وأجاب النووي في شرح مسلم عن ذلك بقوله: وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة، ولأكثر الحديثين أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال حكموا بالوقف والإرسال وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة.

قال: والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء البخاري ومسلم ومحققي الحديثين أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة انتهى.

والحديث الثاني المذكور في الباب حسنه الترمذي، وفي إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف. وقد اتفق أئمة الجرح والتعديل على ضعفه، والترمذي قد شرط في حد الحسن أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، وكثير هذا قال الشافعي فيه وأبو داود: إنه ركن من أركان الكذب، وقد حسن له الترمذي مع هذا عدة أحاديث وصحح له حديث: «الصلح جائز بين المسلمين» قال الذهبي في الميزان: فلهاذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي قال العراقي: لا يقبل هذا الطعن منه في حق الترمذي، وإنما جهل الترمذي من لا يعرفه كابن حزم وإلا فهو إمام معتمد عليه، ولا يمتنع أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره في بعض الرجال، وكأنه رأى ما رآه البخاري، فإنه روي عنه أنه قال في حديث كثير عن أبيه عن جدّه في تكبير العيدين: إنه حديث حسن، ولعله إنما حكم عليه بالحسن باعتبار الشواهد، فإنه بمعنى حديث أبي موسى المذكور في الباب، فارتفع بوجود حديث شاهد له إلى درجة الحسن وقد رواه البيهقي، ورواه أيضاً ابن أبي شيبة من طريق مغيرة عن واصل الأحمد عن أبي بردة من قوله، وإسناده قوي. والحديثان يدلان على أن ساعة الإجابة هي وقت

صلاة الجمعة من عند صعود الإمام المنبر أو من عند الإقامة إلى الانصراف منها، وقد تقدّم أن الأحاديث المصرحة بأنها بعد العصر أرجح وسيأتي ذكرها.

١٢٠١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قُلْتُ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُؤَاقِفُهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا قَضَى لَهُ حَاجَتَهُ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَأَشَارَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ، فَقُلْتُ: صَدَقْتَ أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ، قُلْتُ: أَيُّ سَاعَةٍ هِيَ؟ قَالَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ، قُلْتُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ سَاعَةً صَلَاةً؟ قَالَ: بَلَى إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا صَلَّى ثُمَّ جَلَسَ لَا يُجِلِّسُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١١٣٩).

١٢٠٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُؤَاقِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَهِيَ بَعْدُ الْعَصْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٥/٣).

١٢٠٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً، مِنْهَا سَاعَةٌ لَا يُؤْخَذُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ إِيَّاهُ، وَتَلَوْنَهَا آخِرَ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٩٩/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٤٨).

١٢٠٤ - وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن رضي الله عنه: «إن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا فذكروا الساعة التي في يوم الجمعة ففترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة رواه سعيد في سننه.

وقال أحمد بن حنبل: أكثر الأحاديث في الساعة التي يُرجى فيها إجابة الدعاء أنها بعد صلاة العصر، ويُرجى بعد زوال الشمس.

الحديث الأول رفعه ابن ماجه كما ذكر المصنف، وهو من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال: «قُلْتُ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ...» الحديث.

ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام من قوله. والحديث الثاني رواه أيضاً البراء عنهما بإسناد قال العراقي: صحيح. وقال في مجمع الزوائد: ورجاهما رجال الصحيح والحديث الثالث أخرجه الحاكم في مستدركه وقال: صحيح على شرط مسلم، وحسن الحافظ في الفتح إسناده. والأثر

الَّذِي رَوَاهُ أَبُو سُلَيْمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، قَالَ
الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ
التِّرْمِذِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّيَسُّو السَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ
الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غَيْبَةِ الشَّمْسِ» وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي
حَمِيدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ تَابَعَهُ ابْنُ لُحَيْعَةَ كَمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي
الْأَوْسَطِ وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ.

وَعَنْ أَبِي ذُرٍّ عِنْدَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ وَابْنِ الْمُنْذِرِ. وَعَنْ
سُلَيْمَانَ إِشَارًا إِلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ. وَالْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَابِ تَدُلُّ
عَلَى أَنَّ السَّاعَةَ الَّتِي تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي تَعْيِينِهَا هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ
يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ وَبَيَانُ الْجَمْعِ بَيْنَ
بَعْضِ الْأَحَادِيثِ وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ بَعْضِ آخَرِ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا آخِرُ
سَاعَةٍ مِنَ الْيَوْمِ هُوَ أَرْجَحُ الْأَقْوَالِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةِ، وَلَا يَعَارِضُ ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ
بِأَنَّهَا بَعْدَ الْعَصْرِ بِدُونِ تَعْيِينِ آخِرِ سَاعَةٍ، لِأَنَّهَا تَحْمِلُ عَلَى
الْأَحَادِيثِ الْمُقَيَّدَةِ بِأَنَّهَا آخِرُ سَاعَةٍ، وَحَمْلُ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ مُتَعَيِّنٌ
كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ. وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمَصْرُوحَةُ بِأَنَّهَا وَقْتُ الصَّلَاةِ
فَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّهَا مَرْجُوحَةٌ، وَيُقْبَلُ الْكَلَامُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
الَّذِي أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ بِلَفْظِهِ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
عَنْهَا فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُهَا ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا كَمَا أَنْسَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ» قَالَ
الْعِرَاقِيُّ: وَرَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ. وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْسِيَهُ ﷺ لَهَا
لَا يَقْدَحُ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْوَارِدَةِ بِتَعْيِينِهَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ
سَمِعَ مِنْهُ ﷺ التَّعْيِينَ قَبْلَ النِّسْيَانِ كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، وَقَدْ بَلَّغْنَا ﷺ
تَعْيِينَ وَقْتِهَا، فَلَا يَكُونُ إِسْنَائُهُ نَاسِخًا لِلتَّعْيِينِ الْمَتَقَدِّمِ.

١٢٠٥ - وَعَنْ أَوْسٍ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ: فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ

قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ، وَفِيهِ الصُّعْقَةُ، فَأَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ
فَإِنْ صَلَّاتُكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ تُغْرَضُ
عَلَيْكَ صَلَاتُنَا وَقَدْ أَرْمَتْ؟ يَغْنِي وَقَدْ بَلَّيْتُ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ
وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ
إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٨/٤) (د: ١٠٤٧) (ن: ٣/٣/٩١-٩٢) (هـ: ١٠٨٥).

١٢٠٦ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ مَشْهُودٌ تَشْهَدُهُ
الْمَلَائِكَةُ، وَإِنْ أَخَذْنَا لَنْ يُصَلِّيَ عَلَيَّ إِلَّا غَرَضَتْ عَلَيَّ صَلَاتُهُ حَتَّى
يَفْرُغَ مِنْهَا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٣٧).

١٢٠٧ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ

الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: أَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ
فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يَخْرُجْ.
وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ، وَحَكَى عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ حَدِيثُ مُنْكَرٍ،
لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.
وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ أَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمٍ. وَقَالَ
ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَثْبُتْ وَالْحَدِيثُ الثَّانِي، قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي
شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ فِيهِ انْقِطَاعًا لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ زَيْدَ
بْنِ أَمْنٍ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ نَسِيٍّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: زَيْدُ
بْنِ أَمْنٍ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ نَسِيٍّ مُرْسَلٌ. وَالْحَدِيثُ الثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ
مُرْسَلَانِ كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ، لِأَنَّ خَالِدَ بْنَ مَعْدَانَ وَصَفْوَانَ بْنَ
سَلِيمٍ لَمْ يَدْرِكَا النَّبِيَّ ﷺ. وَفِي الْبَابِ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ عِنْدَ ابْنِ
مَاجَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ
الْجُمُعَةِ» يَنْحُو حَدِيثُ أَوْسٍ بْنِ أَوْسٍ، هَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ
فِي الصَّلَاةِ وَوَقَعَ عِنْدَهُ فِي الْجَنَازَةِ أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ وَهُوَ الصَّوَابُ.
وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي كِتَابِ: حَيَاةِ الْأَنْبِيَاءِ
فِي قُبُورِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِي يَوْمِ
الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يُصَلِّيَ عَلَيَّ أَحَدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا غَرَضْتُ عَلَيَّ
صَلَاتَهُ» قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، يَعْنِي الْحَاكِمَ: أَبُو رَافِعٍ
هَذَا، يَعْنِي الْمَذْكُورَ فِي السَّنَدِ، هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ:
وَقَدْ بَلَغْنَا الْبُخَارِيُّ وَضَعَفَهُ النَّسَائِيُّ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا فِي شُعْبِ
الْإِيمَانِ وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ
أَيْضًا حَدِيثًا آخَرَ بِلَفْظِهِ: «أَكْثَرُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةَ
الْجُمُعَةِ، فَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا».

قوله: (وَقَدْ أَرْمَتْ) بِهَمْزٍ مُفْتُوحَةٍ وَرَاءَ مَكْسُورَةٍ وَمِيمٍ سَاكِنَةٍ
بَعْدَهَا تَاءُ الْمُخَاطَبِ الْمُفْتُوحَةِ. وَالْأَحَادِيثُ فِيهَا مَشْرُوعِيَّةُ الْإِكْتِسَارِ
مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَنَّهَا تَعْرِضُ عَلَيْهِ ﷺ وَأَنَّهُ
حَيٌّ فِي قَبْرِهِ. وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِأَبِي
الدَّرْدَاءِ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ
الْأَنْبِيَاءِ» وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ «لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّيَ عَلَيَّ إِلَّا بَلَّغَنِي
صَلَاتَهُ، فَلَنَأْتِيَنَّ وَتَبَعْتُ وَتَابَتِي؟ قَالَ: وَتَبَعْتُ وَتَابَتِي، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ

١٢٠٦ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ مَشْهُودٌ تَشْهَدُهُ
الْمَلَائِكَةُ، وَإِنْ أَخَذْنَا لَنْ يُصَلِّيَ عَلَيَّ إِلَّا غَرَضَتْ عَلَيَّ صَلَاتُهُ حَتَّى
يَفْرُغَ مِنْهَا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٣٧).

١٢٠٧ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ

ثُمَّ يَخَالِفُ إِلَى مَقْعَدِهِ فَيَقْعُدُ فِيهِ» وقد بَوَّبَ لذلك البخاري فقال: باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه. وذكر يوم الجمعة في حديث جابر من باب التَّصْيِصِ على بعض أفراد العام لا من باب التَّقْيِيدِ للأحاديث المطلقة، ولا من باب التَّخْصِصِ للعمومات، فمن سبق إلى موضع مباح سواء كان مسجدًا أو غيره في يوم جمعة أو غيرها للصلاة أو لغيرها من الطَّاعات فهو أحقُّ به، ويحرم على غيره إقامته منه والقعود فيه، إلا أنه يستثنى من ذلك: الموضع الذي قد سبق لغيره فيه حقٌّ، كان يقعد رجلٌ في موضع ثم يقوم منه لقضاء حاجةٍ من الحاجات ثم يعود إليه، فإنه أحقُّ به ممن قعد فيه بعد قيامه لحديث أبي هريرة وحديث وهب بن حذيفة المذكورين في الباب، وظهرهما عدم الفرق بين المسجد وغيره، ويجوز له إقامة من قعد فيه. وقد ذهب إلى ذلك الشافعية والمالكية. ومثل ذلك الأماكن التي يقعد الناس فيها لتجارة أو نحوها، فإن المعتاد للقعود في مكان يكون أحقُّ به من غيره إلا إذا طالت مفارقتها له بحيث ينقطع معاملوه، ذكره النووي في شرح مسلم. وقال في الغيث: يكون أحقُّ به إلى العشي. وقال الغزالي: يكون أحقُّ به ما لم يضرب. وقال أصحاب الشافعية: إن ذلك على وجه التَّدْبِ لا على وجه الوجوب، وإليه ذهب مالك. قال أصحاب الشافعية: ولا فرق في المسجد بين من قام وترك له سجادة فيه ونحوها، وبين من لم يترك. قالوا: وإنما يكون أحقُّ به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها وظهر الحادي عشر عدم الفرق، وظهر حديث جابر وحديث ابن عمر أنه يجوز للرجل أن يقعد في مكان غيره إذا أقعده برضاه. ولعلَّ امتناع ابن عمر عن الجلوس في مجلس من قام له برضاه كان تورعًا منه لأنه ربما استحيا منه إنسان فقام له بدون طيبة من نفسه، ولكن الظاهر أن من فعل ذلك قد أسقط حقَّ نفسه، وتجوز عدم طيبة نفسه بذلك خلاف الظاهر. ويكره الإيثار بمحلِّ الفضيلة كالقيام من الصَّفِّ الأوَّل إلى الثاني، لأنَّ الإيثار وسلوك طرائق الآداب لا يليق أن يكون في العبادات والفضائل، بل المجهود أنَّه في حظوظ النفس وأمور الدنيا، فمن أثار بحظِّه في أمر من أمور الآخرة فهو من الزَّاهدين في الثَّواب.

١٢١٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَنْتَحِلْ إِلَى غَيْرِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٢٦)، وَصَحَّحَهُ. الحديث أخرجه أيضًا أبو داود عن هنادٍ عن عبدة بن سليمان، وفي إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس، وقد عنعن. وقد

حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ» وقد ذهب جماعة من المحققين إلى أنَّ رسولَ الله ﷺ حيٌّ بعد وفاته، وأنه يسرُّ بطاعات أمتِه، وأنَّ الأنبياء لا يبلون، مع أنَّ مطلق الإدراك كالعالم والسماع ثابت لسائر الموتى. وقد صحَّ عن ابن عباسٍ مرفوعًا: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُعْرِى عَلَى قَبْرِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «يُقْبِرُ الرَّجُلُ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا فَيَسْلَمُ عَلَيْهِ إِلَّا عَرَفَهُ وَرَدَّ عَلَيْهِ» وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: «إِذَا مَرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ يَعْرِفُهُ فَيَسْلَمُ عَلَيْهِ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَعَرَفَهُ، وَإِذَا مَرَّ بِقَبْرِ لَا يَعْرِفُهُ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ» وَصَحَّ أَنَّهُ كَانَ ﷺ يَخْرُجُ إِلَى الْبَقِيعِ لِبِزَارَةِ الْمُوتَى وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ» وَوَرَدَ النَّصُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي حَقِّ الشُّهَدَاءِ أَنَّهُمْ أَحْيَاءُ يَرْزُقُونَ وَأَنَّ الْحَيَاةَ فِيهِمْ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْجَسَدِ فَكَيْفَ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ. وقد ثبت في الحديث «أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ» رواه المنذري وصحَّحه البيهقي. وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ قال: «مَرَزَتْ لَيْلَةٌ أُسْرِي بِهَا بِمُوسَى عِنْدَ الْكُتَيْبِ الْأَخْمَرِ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ».

بَابُ الرَّجُلِ أَحَقُّ بِمَجْلِسِهِ وَأَدَابُ الْمَجْلُوسِ

النَّهْيُ عَنِ التَّخَطُّي إِلَّا لِحَاجَةٍ

١٢٠٩ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُقِيمُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يَخَالِفُهُ إِلَى مَقْعَدِهِ، وَلَكِنْ لِيَقْلُ أَسْتَوْحُوا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٥/٣) وَمُسْلِمٌ (٢١٧٨).

١٢١٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى: أَنْ يُقَامَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ، وَلَكِنْ نَفَسُوا وَتَوَسَّعُوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٧/٢) (خ: ٦٢٧٠) (م: ٢١٧٧).

١٢١١ - وَلِأَحْمَدَ (٨٥/٢) وَمُسْلِمٌ (٢٩٧/٢٩٧): كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا قَامَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ مَجْلِسِهِ لَمْ يَجْلِسْ فِيهِ.

١٢١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٣/٢) وَمُسْلِمٌ (٢١٧٩).

١٢١٣ - وَعَنْ وَهْبِ بْنِ حَذِيفَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِمَجْلِسِهِ، وَإِنْ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ عَادَ فَهُوَ أَحَقُّ بِمَجْلِسِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٢/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٥١) وَصَحَّحَهُ.

قوله: (لا يقيم) بصيغة الخبر، والمراد النهي. وفي لفظ لمسلم: «لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ» بصيغة النهي المؤكَّد.

قوله: (يوم الجمعة) فيه التَّقْيِيدُ بيوم الجمعة. وفي لفظ من طريق أبي الزبير عن جابر: «لَا يُقِيمَنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

يَخْطُبُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١١).

حديث معاذ بن أنس هو من رواية ابنه سهل بن معاذ، وقد ضعفه يحيى بن معين وتكلم فيه غير واحد، وفي إسناده أيضاً أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون مولى بني ليث، ضعفه ابن معين وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِحْتِيَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَعْنِي وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ»، وفي إسناده بقية بن الوليد وهو مدلس، وقد رواه بالنعنة عن شيخه، عن عبد الله بن واقد، قال العراقي: لعله من شيوخه المجهولين. وعن جابر عند ابن عدي في الكامل: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَيَوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ» وفي إسناده عبد الله بن ميمون القداح، وهو ذاهب الحديث كما قال البخاري والأثر الذي رواه يعلى بن شداد عن الصحابة سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان، وفيه لين، وقد وثقه ابن حبان. قال أبو داود: وكان ابن عمر يمتحن الإمام بخطب وأنس بن مالك وشريح وصعصعة بن صوحان وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي ومكحول وإسماعيل بن محمد بن سعد ونعيم بن سلامة قال: لا بأس بها قال أبو داود: لم يبلغني أنَّ أحداً كرها إلا عبادة بن نسي.

قوله: (عَنِ الْحَيَوَةِ) هي أن يقيم الجالس ركبته ويقوم رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشد عليهما ويكون الثياب على الأرض وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب. يقال: احتبى يحتبى احتباءً والاسم الحبو بالضم والكسر معاً، والجمع حبى وحبى بالضم والكسر. قال الخطابي: وإنما نهى عن الاحتباء في ذلك الوقت لأنه يجلب النوم ويعرض طهارته للانتقاض. وقد ورد النهي عن الاحتباء مطلقاً غير مقيد بحال الخطبة ولا بيوم الجمعة، لأنه مظنة انكشاف عورة من كان عليه ثوب واحد. وقد اختلف العلماء في كراهية الاحتباء يوم الجمعة، فقال بالكراهة قوم من أهل العلم كما قال الترمذي، منهم عبادة بن نسي المتقدم. قال العراقي: ورد عن مكحول وعطاء والحسن أنهم كانوا يكرهون أن يحتبوا والإمام يخطب يوم الجمعة. رواه ابن أبي شيبة في المصنف. قال: ولكنه قد اختلف عن الثلاثة فنقل عنهم القول بالكراهة ونقل عنهم عدمها. واستدلوا بحديث الباب وما ذكرناه في معناه وهي تقوى بعضها بعضاً. وذهب أكثر أهل العلم كما قال العراقي إلى عدم الكراهة منهم من تقدم ذكره في رواية أبي داود. ورواه ابن أبي شيبة عن سالم بن عبد الله

أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه معنعناً. وأما ابن العربي فمال إلى ضعف الحديث لذلك. وفي الباب عن سمرة عند الزبارة والطبراني في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَحَوَّلْ إِلَى مَكَانٍ صَاحِيهِ وَيَتَحَوَّلْ صَاحِيَهُ إِلَى مَكَانِهِ» وهو من رواية إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة قال الزبارة: إسماعيل لا يتابع على حديثه انتهى.

وفي سماع الحسن من سمرة خلاف قد تقدم ذكره. وللحديث طريق أخرى عند الزبارة وفيها خالد بن يوسف السلمي وهو ضعيف. وفيها أيضاً أبو يوسف بن خالد، وهو هالك، وبقية السند مجهولون كما قال ابن القطان قال الذهبي في الميزان: وبكل حال هذا إسناد مظلم.

قوله: (إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) لم يرد بذلك جميع اليوم، بل المراد به إذا كان في المسجد ينتظر صلاة الجمعة كما في رواية أحمد في مسنده بلفظ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» وسواء فيه حال الخطبة أو قبلها، لكن حال الخطبة أكثر. قوله: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْأَغْلَبِ لَطُولَ مَكَثِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ لِلتَّبَكُّيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَاسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ انْتِظَارَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ لِحَدِيثِ الْبَابِ بِلَفْظٍ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَتَحَوَّلْ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ» فيكون ذكر يوم الجمعة من التخصيص على بعض أفراد العام. ويحتمل أن المراد يوم الجمعة فقط للاعتناء بسماع الخطبة فيه. والحكمة في الأمر بالتحوّل: أَنَّ الْحَرَكَةَ تَذْهَبُ النَّعَاسَ. ويحتمل أن الحكمة فيه انتقاله من المكان الذي أصابته فيه الغفلة بنومه وإن كان النائم لا خرج عليه، فقد أمر النبي ﷺ في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادي بالانتقال منه كما تقدم. وأيضاً من جلس ينتظر الصلاة فهو في صلاة، والنعاس في الصلاة من الشيطان، فربما كان الأمر بالتحوّل لإذهاب ما هو منسوب إلى الشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر، أو سماع الخطبة أو ما فيه منفعة.

١٢١٥ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَيَوَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٩/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١١٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥١٤) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٢١٦ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ شَدَّادٍ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ مُعَاوِيَةَ فَتُحْتُ بَيْتَ الْمُقَدِّسِ، فَجَمَعْتُ بَيْنَا، فَإِذَا جَلَسَ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَأَيْتُهُمْ مُخْبِشِينَ وَالْإِمَامَ

والقاسم بن محمد وعطاء وابن سيرين والحسن وعمرو بن دينار وأبي الزبير وعكرمة بن خالد المخزومي. ورواه الترمذي عن ابن عمر وغيره. قال: وبه يقول أحد وإسحاق. وأجابوا عن أحاديث الباب أنها كلها ضعيفة وإن كان الترمذي قد حسن حديث معاذ بن أنس وسكت عنه أبو داود فإن فيه من تقدم ذكره.

١٢١٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَجْلِسْ فَقَدْ أَذَيْتَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١٨) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٣/٣) وَأَحْمَدُ (١٩٠/٤)، وَآلَيْتَ.

١٢١٨ - وَعَنْ أَرْقَمَ بْنِ أَبِي الْأَرْقَمِ الْمُخَزُومِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَفْرُقُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ بَعْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ، كَالْجَارِ نُصَبَهُ فِي النَّارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٧/٣).

١٢١٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ رَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ، ثُمَّ قَامَ مُسْرِعًا فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَفَزِعَ النَّاسُ مِنْ سُرْعَتِهِ فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَرَأَى أَنَّهُمْ قَدْ عَجَبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ، فَقَالَ: ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ يَنْبَغِ كَانَ عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٥١) وَالنَّسَائِيُّ (٨٤/٣).

حديث عبد الله بن بسر سكت عنه أبو داود والمنذري، وصححه ابن خزيمة وغيره، وهو من رواية أبي الزاهرية وقد أخرج له مسلم. وحديث أرقم أخرجه أيضًا الطبراني في الكبير، وفي إسناده هشام بن زياد، ضعفه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم. وقد اضطرب فيه، فرواه مرة عن عثمان بن الأرقم عن أبيه، ومرة عن عمار بن سعد عن عثمان بن الأرقم كما سيأتي وفي الباب عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جَسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ» وهو من رواية سهل بن معاذ عن أبيه. وقد تقدم الكلام على سهل في شرح الحديث الذي قبل هذه الأحاديث. وفيه أيضًا رشدين بن سعد وفيه مقال وعن جابر عند ابن ماجه: «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَجَعَلَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَجْلِسْ فَقَدْ أَذَيْتَ وَآلَيْتَ» وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف، وقد رواه باطل من هذا ابن أبي شيبة في المصنف.

وعن أبي الدرداء عند الطبراني في الأوسط قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» قال الطبراني: تفرد به أرطاة انتهى، وفي إسناده أيضًا عبد الله بن زريق، قال الأزدي: لم يصح حديثه. وعن أنس عند الطبراني في الصغير والأوسط: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: قَدْ رَأَيْتُكَ تَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ وَتُؤْذِيهِمْ، مَنْ أَذَى مُسْلِمًا فَقَدْ أَذَانِي، وَمَنْ أَذَانِي فَقَدْ أَذَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ» وفي إسناده موسى بن خلف العجلي والقاسم بن مطيب العجلي ضعفهما ابن حبان. واختلف قول ابن معين في موسى، فقال مرة: ضعيف، ومرة: ليس به بأس. وفي الباب أحاديث غير هذه قد تقدم بعضها في باب التنظيف.

قوله: (يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ) قد فرق النووي بين التخطي والتفريق بين الاثنين، وجعل ابن قدامة في المغني التخطي هو التفريق قال العراقي: والظاهر الأول، لأن التفريق يحصل بالجلوس بينهما وإن لم يتخط.

قوله: (وَأَلَيْتَ) بهزة ممدودة: أي أبطأت وتأخرت.

قوله: (نُصَبَهُ فِي النَّارِ) بضم القاف وسكون الصاد المهملة واحد الأقصاب وهي الملعقة كما في القاموس وغيره.

قوله: (فَفَزِعَ النَّاسُ) أي خافوا وكانت تلك عادتهم إذا رأوا منه ما لا يمهدون خشية أن ينزل فيهم شيء يسوؤهم.

قوله: (مِنْ يَنْبَغِ) بكسر التاء المثناة وسكون الموحدة: الذهب الذي لم يصف ولم يضرب.

قوله: (فَكَرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي) أي يشغلني التفكير فيه عن التوجه والإقبال على الله تعالى، كذا قال الحافظ، وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه: إن المعنى أن تأخير الصدقة يحبس صاحبها يوم القيامة.

قوله: (فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ) في رواية «فَقَسَّمْتُهُ» وأحاديث الباب تدل على كراهة التخطي يوم الجمعة، وظاهر التقييد بيوم الجمعة أن الكراهة مختصة به. ويحتمل أن يكون التقييد خرج مخرج الغالب لاختصاص الجمعة بكثرة الناس، بخلاف سائر الصلوات فلا يختص ذلك بالجمعة، بل يكون حكم سائر الصلوات حكمها، ويؤيد ذلك التعليل بالأذية، وظاهر هذا التعليل أن ذلك يجري في مجالس العلم وغيرها، ويؤيده أيضًا ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَخَطَّى حَلَقَ قَوْمٍ بغير إذْنِهِمْ فَهُوَ عَاصٍ» ولكن في إسناده جعفر بن الزبير، وقد كذبه شعبة وتركه الناس. وقد اختلف أهل العلم في حكم التخطي يوم الجمعة، فقال الترمذي حاكمًا عن أهل

والقاسم بن محمد وعطاء وابن سيرين والحسن وعمرو بن دينار وأبي الزبير وعكرمة بن خالد المخزومي. ورواه الترمذي عن ابن عمر وغيره. قال: وبه يقول أحد وإسحاق. وأجابوا عن أحاديث الباب أنها كلها ضعيفة وإن كان الترمذي قد حسن حديث معاذ بن أنس وسكت عنه أبو داود فإن فيه من تقدم ذكره.

١٢١٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَجْلِسْ فَقَدْ أَذَيْتَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١٨) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٣/٣) وَأَحْمَدُ (١٩٠/٤)، وَآلَيْتَ.

١٢١٨ - وَعَنْ أَرْقَمَ بْنِ أَبِي الْأَرْقَمِ الْمُخَزُومِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَفْرُقُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ بَعْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ، كَالْجَارِ نُصَبَهُ فِي النَّارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٧/٣).

١٢١٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ رَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرَ، ثُمَّ قَامَ مُسْرِعًا فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَى بَعْضِ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَفَزِعَ النَّاسُ مِنْ سُرْعَتِهِ فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَرَأَى أَنَّهُمْ قَدْ عَجَبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ، فَقَالَ: ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ يَنْبَغِ كَانَ عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٥١) وَالنَّسَائِيُّ (٨٤/٣).

حديث عبد الله بن بسر سكت عنه أبو داود والمنذري، وصححه ابن خزيمة وغيره، وهو من رواية أبي الزاهرية وقد أخرج له مسلم. وحديث أرقم أخرجه أيضًا الطبراني في الكبير، وفي إسناده هشام بن زياد، ضعفه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم. وقد اضطرب فيه، فرواه مرة عن عثمان بن الأرقم عن أبيه، ومرة عن عمار بن سعد عن عثمان بن الأرقم كما سيأتي وفي الباب عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جَسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ» وهو من رواية سهل بن معاذ عن أبيه. وقد تقدم الكلام على سهل في شرح الحديث الذي قبل هذه الأحاديث. وفيه أيضًا رشدين بن سعد وفيه مقال وعن جابر عند ابن ماجه: «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَجَعَلَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَجْلِسْ فَقَدْ أَذَيْتَ وَآلَيْتَ» وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف، وقد رواه باطل من هذا ابن أبي شيبة في المصنف.

وعن عثمان بن الأرقم عند الطبراني في الكبير بنحو حديث أرقم المذكور في الباب، وفي إسناده هشام بن زياد وقد تقدم أنه ضعيف

العلم إنهم كرهوا تخطي الرقاب يوم الجمعة وشددوا في ذلك. وحكى أبو حامد في تعليقه عن الشافعي التصريح بالتحريم. وقال النووي في زوائد الروضة: إن المختار تحريمه للأحاديث الصحيحة. واقتصر أصحاب أحمد على الكراهة فقط. وروى العراقي عن كعب الأحبار أنه قال: لأن أدع الجمعة أحب إلي من أن أخطئ الرقاب. وقال ابن المسيب: لأن أصلي الجمعة بالحرة أحب إلي من التخطي. وروى عن أبي هريرة نحوه، ولا يصح عنه لأنه من رواية صالح مولى التوأمة عنه. قال العراقي: وقد استثنى من التحريم أو الكراهة الإمام أو من كان بين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي، وهكذا أطلق النووي في الروضة، وقيد ذلك في شرح المهذب فقال: إذا لم يجد طريقاً إلى المنبر أو المحراب إلا بالتخطي لم يكره لأنه ضرورة. وروى نحوه ذلك عن الشافعي، وحديث عقبة بن الحارث المذكور في الباب يدل على جواز التخطي للحاجة في غير الجمعة، فمن خصص الكراهة بصلاة الجمعة فلا معارضة بينه وبين أحاديث الباب عنده، ومن عمم الكراهة لوجود العلة المذكورة سابقاً في الجمعة وغيرها فهو محتاج إلى الاعتذار عنه، وقد خصص الكراهة بعضهم بغير من يشترك الناس بمروءته، ويسرهم ذلك ولا يتأذون لزوال علة الكراهة التي هي التأذي.

بَابُ التَّنْفُلِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ مَا لَمْ يَخْرُجِ الْإِمَامُ وَأَنْ انْقِطَاعَهُ بِخُرُوجِهِ إِلَّا تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ

١٢٢٠ - عَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُؤْذِي أَحَدًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْإِمَامَ خَرَجَ صَلَّى مَا يَدْرَاهُ، وَإِنْ وَجَدَ الْإِمَامَ قَدْ خَرَجَ جَلَسَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ حَتَّى يَقْضِيَ الْإِمَامُ جُمُعَتَهُ وَكَلَامَهُ، إِنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ تِلْكَ ذُنُوبُهُ كُلُّهَا أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةً لِلْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٧٥).

الحديث في إسناده عطاة الخراساني وفيه مقال، وقد وثقه الجمهور ولكنه قيل: إنه لم يسمع من نبیشه. وفيه مشروعية الغسل في يوم الجمعة وترك الأذية، وقد تقدم الكلام على ذلك. وفيه أيضاً مشروعية الاستماع والإنصات وسيأتي البحث عنهما. وفيه مشروعية الصلاة قبل خروج الإمام والكف عنها بعد خروجه.

وقد اختلف العلماء هل للجمعة سنة قبلها أو لا؟ فأكثر جماعة أن لها سنة قبلها وبالفعل في ذلك، قالوا: لأن النبي ﷺ لم يكن يؤذن للجمعة إلا بين يديه ولم يكن يصليها، وكذلك

١٢٢١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ «كَانَ يُطِيلُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَيُصَلِّي بِذَنَّا رَكَعَتَيْنِ، وَيَحْدِثُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُفْعَلُ ذَلِكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٣٠).

١٢٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَقْرَأَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفُضِّلَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥٧).

حديث ابن عمر قال العراقي: إسناده صحيح، وأخرجه النسائي بدون قوله: يطيل الصلاة قبل الجمعة قال المنذري: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من وجه آخر

بمعناه انتهى.

عليه.

وفي الباب عن سهل بن سعد عند ابن أبي حاتم في العلل، وأشار إليه الترمذي بنحو حديث أبي سعيد. وعن أبي قتادة الأئمة الستة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ» وقد تقدم. وعن أنس عند الدارقطني قال: «جَاءَ رَجُلٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: قُمْ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، وَأَمْسِكْ عَنِ الْخُطْبَةِ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ» قال الدارقطني: أسنده عبيد بن محمد العبدى عن معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس، ووهم فيه، والصواب: عن معتمر عن طريق أحمد مرسلاً. وعبيد بن محمد هذا روى عنه أبو حاتم، وإنما حكم عليه الدارقطني بالوهم لمخالفته من هو أحفظ منه أحمد بن حنبل وغيره، وهذا الحديث هو الذي أشار إليه المصنف وفي الباب أيضاً عن سليك عند أحمد قال: قال النبي ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ» ورواه أيضاً ابن عدي في الكامل.

قوله: (أَنْ رَجُلًا) وكذلك قوله: «دَخَلَ رَجُلٌ» هو سليك، بمهملية مصغراً، ابن هديّة، وقيل: ابن عمرو الغطفاني، وقع مسمًى في هذه القصة عند مسلم وأبي داود والدارقطني، وقيل: هو الثمان بن قوقل، كذا وقع عند الطبراني من رواية منصور بن أبي الأسود عن الأعمش. قال أبو حاتم الرازي: وهم فيه منصور. ووقع عند الطبراني أيضاً من طريق أبي صالح عن أبي ذر «أَنَّ أَنَّى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ لَسْتُ صَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ..» الحديث، وفي إسناده ابن هبة قال الحافظ: المشهور عن أبي ذر أنه جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس في المسجد، كذا عند ابن حبان وغيره. وعند الدارقطني «جَاءَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسِ الْمَسْجِدِ» فذكر نحو قصة سليك. قال الحافظ: لا يخالف كونه سليكا، فإن غطفان من قيس.

قوله: (صَلَّيْتُ) قال الحافظ: كذا للأكثر بحذف همزة الاستفهام، وثبت في رواية الأصيلي. والأحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعيتها تحية المسجد حال الخطبة، وإلى ذلك ذهب الحسن وابن عيينة والشافعي وأحمد وإسحاق ومكحول وأبو ثور وابن المنذر، وحكاه النووي عن فقهاء الحديثين. وحكى ابن العربي أن محمد بن الحسن حكاه عن مالك. وذهب الثوري وأهل الكوفة إلى أنه يجلس ولا يصلّيهما حال الخطبة، حكى ذلك الترمذي، وحكاه القاضي عياض عن مالك والليث وأبي حنيفة

والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة قبل الجمعة، ولم يتسك المانع من ذلك إلا بحديث النهي عن الصلاة وقت الزوال، وهو مع كون عمومه مخصصاً بيوم الجمعة كما تقدم ليس فيه ما يدل على المنع من الصلاة قبل الجمعة على الإطلاق، وغاية ما فيه المنع في وقت الزوال وهو غير محل النزاع. والحاصل أن الصلاة قبل الجمعة مرغّب فيها عمومًا وخصوصًا، فالدليل على مدعي الكراهة على الإطلاق.

قوله: (فَصَلَّى مَا قَدَّرَ لَهُ) فيه أن الصلاة قبل الجمعة لا حد لها.

قوله: (ثُمَّ أَنْصَتَ) في رواية (ثُمَّ انْتَصَتْ) بزيادة تاء فوقية قال القاضي عياض: وهو وهم. قال النووي: ليس هو وهماً بل هي لغة صحيحة.

قوله: (حَتَّى يَفْرَغَ الْإِمَامُ) قال النووي: هو في الأصول بدون ذكر الإمام وعاد الضمير إليه للعلم به وإن لم يكن مذكوراً.

قوله: (وَفَضَّلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) هو بنصب فضل على الظرف كما قال النووي قال: قال العلماء: معنى المغفرة له ما بين الجمعيتين وثلاثة أيام: أن الحسنة بعشر أمثالها، وصار يوم الجمعة الذي فعل فيه هذه الأفعال الجميلة في معنى الحسنة التي تجعل بعشر أمثالها. قال بعض العلماء: والمراد بما بين الجمعيتين: من صلاة الجمعة وخطبتها إلى مثل ذلك الوقت حتى يكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان، ويضم إليها ثلاثة فتصير عشرة.

١٢٢٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، رَوَاهُ الْخُمَسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٢٥/٣) (ت: ٥١١) (ن: ١٠٦/٣) (هـ: ١١١٣)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَفَّظَهُ: «أَنْ رَجُلًا جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي هَيْئَةٍ بَذُوِ النَّبِيِّ ﷺ يَخْطُبُ، فَأَمَرَهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ». قُلْتُ: وَهَذَا يُصْرَحُ بِضَعْفِهِ مَا رَوَى أَنَّهُ أَمْسَكَ عَنْ خُطْبَتِهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ.

١٢٢٤ - وَحَنَّ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: صَلَّيْتُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٩٧/٣) (خ: ٩٣٠) (م: ٨٧٥) (د: ١١١٥) (ت: ٥١٠/٢) (هـ: ١١١٢). وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَلْيَتَجَرَّزَ فِيهِمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَسَلِيمٌ وَأَبُو دَاوُدَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، مَتَّفَقٌ

التَّحِيَّةَ يجوز أن يطلق عليه أَنَّهُ مَنْصَتٌ لحديث أبي هريرة المتقدم أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ سَكُونْتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ فِيهِ؟» فأطلق على القول سرًّا السكوت. وأما أمره ﷺ لم يدخل يتخطى الرقاب بالجلوس فذلك واقعة عين ولا عموم لها، فيحتمل أن يكون أمره بالجلوس قبل مشروعيَّتها، أو أمره بالجلوس بشرطه وهو فعل التَّحِيَّةِ وقد عرفه قبل ذلك، أو ترك أمره بالتَّحِيَّةِ لبيان الجواز، أو لكون دخوله وقع في آخر الخطبة وقد ضاق الوقت عن التَّحِيَّةِ وأما حديث ابن عمر فهو ضعيف لأنَّ في إسناده أيوب بن نهيك قال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث، والأحاديث الصَّحِيحة لا تعارض بمثلها. وقد أجاب المانعون عن أحاديث الباب بأجوبة غير ما تقدّم، وهي زيادة على عشرة أودها الحافظ في الفتح، بعضها ساقط لا ينبغي الاشتغال بذكره، وبعضها لا ينبغي إهماله. فمن البعض الَّذي لا ينبغي إهماله قوله: «إِنَّهُ ﷺ سَكَتَ عَنْ خُطْبَتِهِ حَتَّى فَرَغَ سَلْيُكَ مِنْ صَلَاتِهِ» قالوا: ويدلُّ على ذلك حديث أنس المتقدم ومجاوب عن ذلك بآن الدارقطني وهو الَّذي أخرجه قال: إِنَّهُ مَرْسَلٌ أو معضل. وأيضًا يعارضه اللَّفْظ الَّذي أورده المصنّف عن الترمذي على أَنَّهُ لو تَمَّ لهم الاعتذار عن حديث سليك بمثل هذا لما تَمَّ لهم الاعتذار بمثله عن بقية أحاديث الباب المصَّرحَة بأمر كلِّ أحد إذا دخل المسجد والإمام يخُطِب أن يوقِف الصلاة، حال الخطبة. ومنها أَنَّهُ لما تشاغل ﷺ بمخاطبة سليك سقط فرض الاستماع، إذ لم يكن منه ﷺ خطبة في تلك الحال. وقد ادَّعى ابن العربي أَن هذا أقوى الأجوبة. قال الحافظ: وهو أضعفها لأنَّ المخاطبة لما انقضت رجع رسول الله ﷺ إلى خطبته وتشاغل سليك بامتثال ما أمره به من الصلاة، فصيح أَنَّهُ صَلَّى حال الخطبة. ومنها أَنَّهُم اتَّفَقُوا على أَنَّ الإمام تسقط عنه التَّحِيَّة مع أَنَّهُ لم يكن قد شرع في الخطبة، فسقوطها عن المأموم بطريق الأولى. وتعقَّب أَنَّهُ قياس في مقابلة النَّصِّ وهو فاسد الاعتبار. ومنها عمل أهل المدينة خلفًا عن سلفٍ من لدن الصَّحابة إلى عهد مالك أَن التَّنْفُل في حال الخطبة ممنوعٌ مطلقًا. قال الحافظ: وتعقَّب يمنع اتِّفاق أهل المدينة، فقد ثبت فعل التَّحِيَّة عن أبي سعيد، روى ذلك عنه الترمذي وابن خزيمة وصحَّحاه وهو من فقهاء الصَّحابة من أهل المدينة، وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة، ولم يثبت عن أحد من الصَّحابة صريحًا ما يخالف ذلك. وأما ما نقله ابن بطَّال عن عمر وعثمان وغير واحدٍ من الصَّحابة من المنع مطلقًا، فاعتماده في ذلك على رواياتٍ عنهم فيها احتمالان، على أَنَّهُ لا حجة في فعل أهل المدينة

وجمهور السَّلف من الصَّحابة والتَّابعين. وحكاه العراقي عن عمِّد بن سيرين وشريح القاضي والتَّخمي وقتادة والزَّهري ورواه ابن أبي شيبَة عن عليّ وابن عمر وابن عباس وابن السَّيِّب ومجاهد وعطاء بن أبي رباح وعروة بن الزَّبير، ورواه النَّووي عن عثمان، وإلى ذلك ذهب المادوية. وأجابوا عن أمره ﷺ لسليك بآن ذلك واقعة عين لا عموم لها، فيحتمل اختصاصها بسليك. قالوا: ويدلُّ على ذلك ما وقع في حديث أبي سعيد «أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ فِي هَيْئَةٍ بَذُو، فَقَالَ لَهُ: أَصَلَّيْتَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: صَلِّ الرَّكَعَتَيْنِ، وَخَضِ النَّاسَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَهُوَ قَائِمٌ فَيُصَدِّقُونَ عَلَيْهِ». ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ دَخَلَ فِي هَيْئَةٍ بَذُو، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ يَقْطِنَ لَهُ رَجُلٌ فَيُصَدِّقُ عَلَيْهِ» ويؤيده أيضًا قوله ﷺ لسليك في آخر الحديث: «لَا تُعَوِّذْ لِشَيْءٍ هَذَا» أخرجه ابن حبان. وردَّ هذا الجواب بآن الأصل عدم الخصوصية، والتعليل بكونه ﷺ قصد التَّصَدِّق عليه لا يمنع القول بجواز التَّحِيَّة، فإنَّ المانعين لا يجوزون الصلاة في هذا الوقت لعلَّة التَّصَدِّق، ولو ساغ هذا لساغ مثله في سائر الأوقات المكروهة ولا قائل به، كذا قال ابن المنير. ومما يردُّ هذا التأويل ما في الباب من قوله ﷺ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.. إلخ» فإنَّ هذا نصٌّ لا يتطرق إليه التأويل قال النَّووي: لا أظنَّ عالمًا يبلغه هذا اللَّفْظ صحيحًا فيخالفه انتهى.

قال الحافظ: والحامل للمانعين على التأويل المذكور أَنَّهُم زعموا أَن ظاهره معارضٌ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾، وقوله ﷺ: «إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ: أَصَلَّيْتَ، وَالْإِمَامُ يَخُطِّبُ فَقَدْ لَفُوتُ» متَّفَق عليه. قالوا: فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر اللاغي بالإنصات فمنع التَّشاغل بالتَّحِيَّة مع طول زمنها أولى. وعارضوا أيضًا بقوله ﷺ للَّذي دخل يتخطى رقاب النَّاس وهو يخُطِب: «فَدَأَيْتُ» وقد تقدّم. قالوا: فأمره بالجلوس ولم يأمره بالتَّحِيَّة. وبما أخرجه الطَّبْراني من حديث ابن عمر رفعه «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ عَلَى النَّبْرِ فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ» ومجاوب عن ذلك كَلَمَةً بإمكان الجمع وهو مقدَّم على المعارضة المؤدية إلى إسقاط أحد الدليلين: أمَّا في الآية فليست الخطبة قرآنًا، وما فيها من القرآن الأمر بالإنصات حال قراءته عامٌ مخصَّصٌ بأحاديث الباب. وأما حديث «إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ أَصَلَّيْتَ» فهو واردٌ في المنع من المكالمة للغير، ولا مكالمة في الصلاة، ولو سلَّم أَنَّهُ يتناول كلَّ كلامٍ حتَّى الكلام في الصلاة لكان عمومًا مخصَّصًا بأحاديث الباب قال الحافظ: وأيضًا فمصلِّي

الْفَيْءُ، أَخْرَجَاهُ (خ: ٤١٦٨) (م: ٨٦٠).

١٢٢٩ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَفَعَّدُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَزَادَ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ: فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ (حم: ٣٣٦/٥) (خ: ٩٣٩) (م: ٨٥٩) (د: ١٠٨٦) (ت: ٥٢٥) (هـ: ١٠٩٩).

١٢٣٠ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَذَّهَبَ إِلَى جَمَاعَةٍ فَنَزَلُوا حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، يَغْنِي النَّوَاضِحُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٣١) وَمُسْلِمٌ (٨٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣/ ١٠٠).

١٢٣١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْدَانَ السَّلْمِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُمَرَ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَيَّ أَنْ أَقُولَ: اتَّصَفَ النَّهَارُ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُثْمَانَ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَيَّ أَنْ أَقُولَ: زَالَ النَّهَارُ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ وَلَا أَنْكَرَهُ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧/٢) وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ وَاحْتِجَّ بِهِ وَقَالَ: وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَسَعِيدٍ وَمُعَاوِيَةَ: أَنَّهُمْ صَلَّوْهَا قَبْلَ الزَّوَالِ.

أثر عبد الله بن سيدان السلمي فيه مقال، لأن البخاري قال: لا يتابع على حديثه وحكى في الميزان عن بعض العلماء أنه قال: هو مجهول لا حجة فيه.

قوله: (حين تَمِيلُ الشَّمْسُ) فيه إشعارٌ بمواظبته ﷺ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس.

قوله: «كُنَّا نُصَلِّي الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى الْقَائِلَةِ فَتَقِيلُ» وفي لفظ للبخاري: «كُنَّا نَبْكُرُ بِالْجُمُعَةِ وَنَقِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ» وفي لفظ له أيضاً: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَكُونُ الْقَائِلَةَ» وظاهر ذلك أنهم كانوا يصلون الجمعة باكر النهار. قال الحافظ: لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض، وقد تقرر أن التبكير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا. والمعنى: أنهم كانوا يبدؤون بالصلاة قبل القيلولة، بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر، فإنهم كانوا يقولون ثم يصلون لمشروعية الإبراد انتهى.

والمراد بالقائلة المذكورة في الحديث: نوم نصف النهار.

قوله: (إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ) أي صلاها في أول وقتها.

قوله: (وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ) يعني الجمعة) يحتمل أن يكون قوله: «يعني الجمعة» من كلام التابعي أو من دونه، أخذه قائله عما فهمه من التسوية بين الجمعة والظهر عند أنس، ويؤيده

ولا في إجماعهم على فرض ثبوته، كما تقرر في الأصول قوله في حديث الباب (وَلْيَنْتَجِزْ فِيهِمَا) فيه مشروعية التخفيف لتلك الصلاة لينتفخ لسماع الخطبة، ولا خلاف في ذلك بين القائلين بأنها تشرع صلاة التحية حال الخطبة.

قوله: (فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ) فيه أن داخل المسجد حال الخطبة يقتصر على ركعتين. قال المصنف رحمه الله تعالى: ومفهومه يمنع من تجاوز الركعتين بمجرد خروج الإمام وإن لم يتكلم. وفي رواية عن أبي هريرة وجابر قال: «جَاءَ سُلَيْكُ الْغَطَفَانِيُّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ: أَصَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ؟ قَالَ لَا، قَالَ: فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجُوزْ فِيهِمَا» رواه ابن ماجه ورجال إسناده ثقات. وقوله: «قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ» يدل على أن هاتين الركعتين سنة للجمعة قبلها وليستا تحية للمسجد انتهى.

حديث ابن ماجه هذا هو كما قال المصنف وصححه العراقي، وقد أخرجه أيضاً أبو داود من حديث أبي هريرة والبخاري ومسلم من حديث جابر. وقد ذهب إلى مثل ما قال المصنف الأوزاعي فقال: إن كان صلى في البيت قبل أن يجيء فلا يصلي إذا دخل المسجد. وتعقب بأن المانع من صلاة التحية لا يميز التفل حال الخطبة مطلقاً. قال في الفتح: ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجيء: أي إلى الموضع الذي أنت فيه. وفائدة الاستفهام احتمال أن يكون صلاها في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة كما تقدم في قصة الذي تخطى، ويؤيده أن في رواية لمسلم: «أَصَلَّيْتَ الرَّكْعَتَيْنِ» بالالف واللام وهو للعهد، ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّجْمِيعِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ

١٢٢٥ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢١٩) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩٠٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٨٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٠٣).

١٢٢٦ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَرْجِعُ إِلَى الْقَائِلَةِ فَتَقِيلُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٣٧) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٢٠٨).

١٢٢٧ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ، يَعْنِي الْجُمُعَةَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ هَكَذَا (٩٠٦).

١٢٢٨ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نُجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ

ما عند الإسماعيلي عن أنسٍ من طريقٍ أخرى وليس فيه قوله: «يَغْنِي الْجُمُعَةُ».

قوله: (نَجَمْتُ) هو بتشديد الميم المكسورة.

قوله: (تَتَّبَعَ الْفَتَى) فيه تصريح بأنه قد وجد في ذلك الوقت فيءٌ يسير. قال النووي: إنما كان ذلك لشدة التَّكْبِير وقصر حيطانهم. وفي روايةٍ للبخاري: «ثُمَّ تَصْرَفُ وَلَيْسَ لِلْجِبَّانِ ظِلٌّ نَسْتَقِلُّ بِهِ» وفي روايةٍ لمسلم: «وَمَا نَجِدُ فَيْئًا نَسْتَقِلُّ بِهِ» والمراد نفي الظل الذي يستظل به، لا نفي أصل الظل كما هو الأكثر الأغلب من توجه الفتى إلى القيود الزائدة. ويدل على ذلك قوله: «ثُمَّ نَرْجِعُ تَتَّبِعُ الْفَتَى» قيل: وإنما كان كذلك لأنَّ الجدران كانت في ذلك العصر قصيرة لا يستظل بظللها إلا بعد توسط الوقت، فلا دلالة في ذلك على أنهم كانوا يصلون قبل الزوال.

قوله: (مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ) فيه دليل لمن قال بجواز صلاة الجمعة قبل الزوال، وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل. واختلف أصحابه في الوقت الذي تصح فيه قبل الزوال هل هو الساعة السادسة أو الخامسة أو وقت دخول وقت صلاة العيد. ووجه الاستدلال به أنَّ الغداء والقبول على مذهب قبل الزوال. وحكوا عن ابن قتيبة أنه قال: لا يسمى غداءً ولا قائلًا بعد الزوال، وأيضًا قد ثبت أنَّ النبي ﷺ كان يخطب خطبتين ويجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس كما في مسلم من حديث أم هشام بنت حارثة أخت عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت: «مَا حَقَّقْتُ: ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾ إِلَّا مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْرَأُهَا عَلَى الْمِنْبَرِ كُلَّ جُمُعَةٍ». وعند ابن ماجه من حديث أبي بن كعب: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَبَارَكَ وَهُوَ قَائِمٌ يَذْكُرُ بِأَيَّامِ اللَّهِ، وَكَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ» كما ثبت ذلك عند مسلم من حديث علي وأبي هريرة وابن عباس، ولو كانت خطبته وصلاته بعد الزوال لما انصرف منها إلا وقد صار للحيطان ظل يستظل به وقد خرج وقت الغداء والقائلة. وأصرح من هذا حديث جابر المذكور في الباب، فإنه صرح بأنَّ النبي ﷺ كان يصلِّي الجمعة ثم يذهبون إلى جامهم فيريحونها عند الزوال، ولا ملجئ إلى التأويلات المتعسفة التي ارتكبتها الجمهور، واستدلواهم بالأحاديث القاضية بأنه ﷺ صلى الجمعة بعد الزوال لا ينفي الجواز قبله. وقد أغرب ابن العربي فنقل الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس، إلا ما نقل عن أحمد وهو مردود فإنه قد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف مثل قول أحمد. وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن سلمة أنه قال:

صلى بنا عبد الله بن مسعود الجمعة ضحى وقال: خشيت عليكم الحر. وأخرج من طريق سعيد بن سويد قال: صلى بنا معاوية الجمعة ضحى. وكذلك روي عن جابر وسعيد بن زيد كما في رواية أحمد التي ذكرها المصنف وروى مثل ذلك ابن أبي شيبة في المصنف عن سعد بن أبي وقاص.

قوله: (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِيدَانِ السَّلَمِيِّ) أخرج هذا الأثر أيضًا أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وابن أبي شيبة، قال الحافظ: ورجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان فإنه تابعي كبير إلا أنه غير معروف العدالة قال ابن عدي: يشبه المجهول وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، وقد عارضه ما هو أقوى منه. وروى ابن أبي شيبة عن طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين تزول الشمس، وإسناده قوي.

بَابُ تَسْلِيمِ الْإِمَامِ إِذَا رَفَى الْمِنْبَرَ وَالتَّأْيِينَ إِذَا جَلَسَ عَلَيْهِ وَاسْتِقْبَالَ الْمُؤْمِنِينَ لَهُ

١٢٣٢ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ سَلَّمَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١١٠٩)، وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لُحَيْعَةَ وَهُوَ لِأَثَرِهِمْ فِي سَنَةِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. الحديث أخرجه الأثرم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن مجالد عن الشعبي قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسلًا، وإسناده ابن ماجه فيه ابن لحيعة كما قال المصنف وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر عند ابن عدي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَا مِنَ الْمِنْبَرِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمِنْبَرِ ثُمَّ صَعِدَ، فَإِذَا اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بَوَّجَهُ سَلَّمَ ثُمَّ قَعَدَ» وأخرجه أيضًا الطبراني والبيهقي، وفي إسناده عيسى بن عبد الله الأنصاري، وقد ضعفه ابن عدي وابن حبان. وفي الباب أيضًا عن عطاء مرسلًا، كذا قال الحافظ في التلخيص وقال الشافعي: بلغنا عن سلمة بن الأكوع أنه قال: «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَتَيْنِ وَجَلَسَ جَلْسَتَيْنِ» وحكى الذي حدثني قال: «اسْتَوَى ﷺ عَلَى الذَّرَجَةِ الَّتِي تَلِي الْمُسْتَرَاخَ قَائِمًا، ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ عَلَى الْمُسْتَرَاخِ حَتَّى فَرَغَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْأَذَانِ، ثُمَّ قَامَ فَخُطِبَ ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ قَامَ فَخُطِبَ الثَّانِيَةَ». والحديث يدل على مشروعية التسليم من الخطيب على الناس بعد أن يرقى المنبر وقبل أن يؤذن المؤذن. وقال في الانتصار بعد فراغ المؤذن. وقال أبو حنيفة ومالك: إنه مكروه قالوا: لأنَّ سلامه عند دخول المسجد مغن عن

الإعادة.

لمطلق الإعلام لا لخصوص الإنصات، نعم لما زيد الأذان الأول

كان للإعلام، وكان الذي بين يدي الخطيب للإنصات.

قوله: (فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ) أي خليفة.

قوله: (وَكَثُرَ النَّاسُ) أي بالمدينة كما هو مصرح به في رواية، وكان أمره بذلك بعد مضي مدة من خلافته كما عند أبي نعيم في المستخرج.

قوله: (زَادَ النِّدَاءَ الثَّالِثَ) في رواية: (فَأَمَرَ عُثْمَانُ بِالنِّدَاءِ الْأَوَّلِ) وفي رواية: (الثَّانِيَنِ الثَّانِي أَمَرَ بِهِ عُثْمَانُ) ولا منافاة لأنه سمي ثالث باعتبار كونه مزيداً، وأولاً باعتبار كون فعله مقدماً على الأذان والإقامة، وثانياً باعتبار الأذان الحقيقي لا الإقامة.

قوله: (عَلَى الزُّوَرَاءِ) بفتح الزَّاي وسكون الواو بعدها راء ممدودة. قال البخاري: هي موضع يسوق المدينة قال الحافظ: وهو المعتمد. وقال ابن بطال: هو حجر كبير عند باب المسجد. ورد بما

عند ابن خزيمة وابن ماجه عن الزهري أنها دار بالسوق يقال لها الزوراء وعند الطبراني (فَأَمَرَ بِالنِّدَاءِ الْأَوَّلِ عَلَى ذَارٍ يُقَالُ لَهَا الزُّوَرَاءُ فَكَانَ يُؤَذِّنُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ أَدْنَى مُؤَذِّنُهُ الْأَوَّلِ، فَلَمَّا نَزَلَ أَقَامَ الصَّلَاةَ) قال في الفتح: والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد إذ ذاك لكونه خليفة مطاع الأمر، لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد قال الحافظ: وبلغني أن أهل الغرب الأدنى الآن لا تاذين عندهم سوى مرة. وروى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال: الأذان الأول يوم الجمعة بدعة، فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار، ويحتمل أن يريد أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ، وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة، وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات، وأحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب. وأما ما أحدث الناس قبل الجمعة من الدعاء إليها بالذكر والصلاة على النبي ﷺ فهو في بعض البلاد دون بعض، وأتباع السلف الصالح أول، كذا في الفتح وقد روي عن معاذ أن عمر هو الذي أحدث ذلك وإسناده منقطع، ومعاذ أيضاً خرج من المدينة إلى الشام في أول غزو الشام، واستمر في الشام إلى أن مات في طاعون عمواس.

قوله: (غَيْرَ مُؤَذِّنٍ وَاحِدٍ) فيه أنه قد اشتهر أنه كان للنبي ﷺ جماعة من المؤذنين منهم بلال وابن أم مكتوم وسعد القرظ وأبو عذورة. وأجيب بأنه أراد في الجمعة وفي مسجد المدينة، ولم ينقل أن ابن أم مكتوم كان يؤذن يوم الجمعة، بل الذي ورد عنه التأذين

١٢٣٣ (عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النِّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النِّدَاءَ الثَّالِثَ عَلَى الزُّوَرَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُؤَذِّنٌ غَيْرُ وَاحِدٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩١٢) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٠/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٨٧) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمْ: فَلَمَّا كَانَتْ خِلَافَةُ عُثْمَانَ وَكَثُرُوا، أَمَرَ عُثْمَانُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْأَذَانِ الثَّالِثِ فَأَذَّنَ بِهِ عَلَى الزُّوَرَاءِ، فَتَبَتِ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، وَلِأَحْمَدَ (٤٤٩/٣) وَالنَّسَائِيُّ (١١٣٦): «كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ إِذَا جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَيُقِيمُ إِذَا نَزَلَ»

١٢٣٤ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلَهُ أَصْحَابُهُ بِوُجُوهِهِمْ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١١٣٦)

حديث عدي بن ثابت قال ابن ماجه أرجو أن يكون متصلًا، قال: ووالد عدي لا صحبة له إلا أن يراد بأبيه جده أبو أبيه فله صحبة على رأي بعض الحفاظ من المتأخرين، وأخرج نحوه الترمذي عن ابن مسعود بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا» وفي إسناده محمد بن الفضل بن عطية وهو ضعيف. قال الترمذي: ذاهب الحديث، قال: ولا يصح في هذا الباب شيء قال الحافظ في بلوغ المرام: وله شاهد من حديث البراء عند ابن خزيمة انتهى.

وفي الباب عن أبي سميعة عند البخاري ومسلم والنسائي، قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ يَوْمًا عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ» بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ بِابِ اسْتِقْبَالِ النَّاسِ الْإِمَامَ إِذَا خُطِبَ. وفي الباب أيضاً عن مطيع أبي يحيى عن أبيه عن جده قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ اسْتَقْبَلْنَاهُ بِوُجُوهِنَا» ومطيع هذا مجهول، وقد تقدم في حديث ابن عمر «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوُجُوهِهِ».

قوله: (كَانَ النِّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) في رواية لابن خزيمة كان ابتداء النداء الذي ذكره الله تعالى في القرآن يوم الجمعة وله في رواية: «كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ أَذَانَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» وفسر الأذنانين بالأذان والإقامة، يعني تغليبا.

قوله: (إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ) قال المهلب: الحكمة في جعل الأذان في هذا المثل ليعرف الناس جلوس الإمام على المنبر فينصتون له إذا خطب قال الحافظ: وفيه نظر لما عند الطبراني وغيره في هذا الحديث «أَنَّ بِلَالاً كَانَ يُؤَذِّنُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ» فالظاهر أنه كان

قوله: (أَجْزَمُ) روي بالحاء المهملة وبالجيم المعجمة ثم بالذال المعجمة، والأوّل: من الحزم وهو القطع، والثاني: المراد به الذاء المعروف شبه الكلام الذي لا يتبدأ فيه بحمد الله تعالى بإنسان مجدوم تنفيراً عنه وإرشاداً إلى استفتاح الكلام بالحمد.

قوله: (لَيْسَ فِيهَا شَهَادَةٌ) أي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. وقد استدلل المصنّف بالحديث على مشروعية الحمد لله في الخطبة، لأنها في الرواية الأولى داخلة تحت عموم الكلام، وسيأتي الخلاف في ذلك وبيان ما هو الحق.

١٢٣٦ - عَنْ ابْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، مَنْ يَطِيعِ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا» (د: ١٠٩٧).

١٢٣٧ - عَنْ ابْنِ شَيْهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَشَهُّدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ: وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى. رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (١٠٩٨).

الحديث الأوّل في إسناده عمران بن ذاور أبو العوام البصري. قال عفان: كان ثقةً واستشهد به البخاري. وقال يحيى بن معين والنسائي: ضعيف الحديث.

وقال مرة: ليس بشيء. وقال يزيد بن زريع: كان عمران حرورياً، وكان يرى السيف على أهل القبلة، وقد صحّ إسناده هذا الحديث الثوري في شرح مسلم والحديث الثاني مرسل. قوله: (فَقَدْ رَشَدَ) بكسر الشين المعجمة وفتحها.

قوله: (وَمَنْ يَعْصِهِمَا) فيه جواز التشريك بين ضمير الله تعالى ورسوله، ويؤيد ذلك ما ثبت في الصحيحين عنه ﷺ بلفظ: «أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» وما ثبت أيضاً: «أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَمَرَ مُنَادِيًا يَنَادِي يَوْمَ خَيْرٍ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَهْتَابُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ». وأما ما في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث عدي بن حاتم: «أَنْ خَطِيئَاتِي خَطْبٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى» فمحمول على ما قاله النووي من أنّ سبب الإنكار عليه أنّ الخطبة شأنها البسط والإيضاح واجتناب الإشارات والرموز. قال: ولهذا ثبت أنّ

يوم الجمعة بلال، وأبو محذورة جعله ﷺ مؤذناً بمكة، وسعد جعله بقباء.

قوله: (اسْتَقْبَلَهُ أَصْحَابُهُ بِوُجُوهِهِمْ) فيه مشروعية استقبال الناس للخطيب حال الخطبة.

وأحاديث الباب وإن كانت غير بالغة إلى درجة الاعتبار فقد شدّ عضدها عمل السلف والخلف على ذلك قال ابن المنذر: وهذا للإجماع. وقال الترمذي: العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يستحبون استقبال الإمام إذا خطب، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق قال العراقي: وغيرهم عطاء بن أبي رباح وشريح ومالك والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وابن جابر وي زيد بن أبي مريم وأصحاب الرأي. وروي عن ابن المسيّب والحسن أنهما كانا لا ينحرفان إليه، وهل المراد باستقبال السامعين للخطيب أن يستقبله من يواجهه أو جميع أهل المسجد، حتّى أنّ من كان في الصّف الأوّل والثاني وإن طالت الصّفوف ينحرفون بأبدانهم أو بوجوههم لسماع الخطبة. قال العراقي: والظاهر أنّ المراد بذلك من يسمع الخطبة دون من بعد فلم يسمع، فاستقبال القبلة أولى به من توجيهه لجهة الخطبة. وروي عن الإمام شرف الدين أنّه يجب على العدد الذين تنعقد بهم الجمعة المواجهة دون غيرهم، وأوجب الاستقبال المذكور أبو الطيّب الطبريّ، صرح بذلك في تعليقه

بَابُ اسْتِثْمَالِ الْخُطْبَةِ عَلَى حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَالثَّنَاءِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَالْمَوْعِظَةِ وَالْقِرَاءَةِ

١٢٣٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْزَمُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٤١) وَأَحْمَدُ بِمَعْنَاهُ (٣٠٢/٢). وَفِي رِوَايَةٍ: «الْخُطْبَةُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَهَادَةٌ كَأَنَّكَ الْجَدَاءُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٠٦) وَقَالَ: «تَشَهُّدٌ بِذَلِكَ شَهَادَةٌ».

الحديث أخرجه أيضاً باللفظ الأوّل النسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي واختلف في وصله وإرساله، فرجح النسائي والدارقطني الإرسال، واللفظ الآخر من حديث الباب حسنه الترمذي. وأخرج ابن حبان والعسكري وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ أَقْطَعُ». وفي الباب عن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير والرازي مرفوعاً: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ».

«وَجَعَلْتُ أَمَّاكَ لَا تَجُوزُ لَهُمْ خُطْبَةٌ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّكَ عَبْدِي وَرَسُولِي» فوهم، لأن غاية الأول عدم قبول الخطبة التي لا حمد فيها، وغاية الثاني عدم جواز خطبة لا شهادة فيها بأنه ﷺ عبد الله ورسوله، والقبول والجواز وعدمهما لا ملازمة بينهما وبين الوجوب قطعاً.

١٢٣٨ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَيَقْرَأُ آيَاتٍ وَيَذْكُرُ النَّاسَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حم: ٩٢/٥) (م: ٨٦٢) (د: ١٠٩٤) (ن: ١٠٩/٣) (هـ: ١١٠٤). قوله: (يَخْطُبُ قَائِمًا) فيه أن القيام حال الخطبة مشروع، وسيأتي الخلاف في حكمه.

قوله: (وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ) فيه مشروعية الجلوس بين الخطبتين. واختلف في وجوبه فذهب الشافعي والإمام يحيى إلى وجوبه، وذهب الجمهور إلى أنه غير واجب واستدل من أوجب ذلك بفعله ﷺ، وقوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وقد قدمنا الجواب عن مثل هذا الاستدلال، وأنه غير صالح لإثبات الوجوب.

قوله: (بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ) فيه أن المشروع خطبتان، وقد ذهب إلى وجوبهما العترة والشافعي. وحكى العراقي في شرح الترمذي عن مالك وأبي حنيفة والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وابن المنذر وأحمد بن حنبل في رواية: أن الواجب خطبة واحدة. قال: وإليه ذهب جمهور العلماء، ولم يستدل من قال بالوجوب إلا بمجرد الفعل مع قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» الحديث. وقد عرفت أن ذلك لا يتهض لإثبات الوجوب.

قوله: (وَيَقْرَأُ آيَاتٍ وَيَذْكُرُ النَّاسَ) استدلل به على مشروعية القراءة والوعظ في الخطبة، وقد ذهب الشافعي إلى وجوب الوعظ وقراءة آية، وإلى ذلك ذهب الإمام يحيى ولكنه قال: تجب قراءة سورة. وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب وهو الحق.

١٢٣٩ - وَعَنْهُ أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يُطِيلُ الْمَوْعِظَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِنَّمَا هِيَ كَلِمَاتٌ يَسِيرَاتٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٠٧).

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وهو من رواية شيبان بن عبد الرحمن التَّحَوِّيَّ عن سمالك، ورجال إسناده ثقات، وفيه أن الوعظ في الخطبة مشروع، وأن إقصار الخطبة أولى من إطالتها، وسيأتي الكلام على ذلك.

١٢٤٠ - وَعَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ خَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ قَالَ: «إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا لَتَفْهَمَ عَنْهُ قَالَ: وَإِنَّمَا نَتَى الضَّمِيرَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ، «أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» لِأَنَّهُ لَيْسَ خُطْبَةٌ وَعِظٌ وَإِنَّمَا هُوَ تَعْلِيمٌ حَكَمٌ، فَكُلَّ مَا قُلَّ لَفْظُهُ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى حِفْظِهِ، بِخِلَافِ خُطْبَةِ الْوَعِظِ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ حِفْظُهَا وَإِنَّمَا يَرَادُ الْإِتِمَاعُ بِهَا، وَلَكِنَّهُ يَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّمِيرَيْنِ مِنْهُ ﷺ فِي حَدِيثِ الْبَابِ، وَهُوَ وَارِدٌ فِي الْخُطْبَةِ لَا فِي تَعْلِيمِ الْأَحْكَامِ. وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَى الْخُطِيبِ تَشْرِيكَهُ فِي الضَّمِيرِ الْمُقْتَضِي لِلتَّسْوِيَةِ وَأَمَرَهُ بِالْعِظِّ تَعْظِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى بِتَقْدِيمِ اسْمِهِ كَمَا قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ مَا شَاءَ فُلَانٌ» وَيَرَدُّ عَلَى هَذَا مَا قَدَّمْنَا مِنْ جَمْعِهِ ﷺ بَيْنَ ضَمِيرِ اللَّهِ وَضَمِيرِهِ. وَمَكُنَ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَى ذَلِكَ الْخُطِيبِ التَّشْرِيكَ لِأَنَّهُ فَهَمٌ مِنْهُ اعْتِقَادُ التَّسْوِيَةِ فَبَيْنَهُ عَلَى خِلَافٍ مُعْتَقَدِهِ، وَأَمَرَهُ بِتَقْدِيمِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى اسْمِ رَسُولِهِ لِيَعْلَمَ بِذَلِكَ فَساد ما اعتقده.

قوله: (فَقَدْ فَوَى) بفتح الواو وكسرهما، والصواب الفتح كما في شرح مسلم وهو من الغي، وهو الانهماك في الشر.

وقد اختلف أهل العلم في حكم خطبة الجمعة فذهب العترة والشافعي وأبو حنيفة ومالك إلى الوجوب، ونسب القاضي عياض إلى عامة العلماء. واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه ﷺ بالأحاديث الصحيحة ثبوتاً مستمراً، أنه كان يخطب في كل جمعة، وقد عرفت غير مرّة أن مجرد الفعل لا يفيد الوجوب. واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وهو مع كونه غير صالح للاستدلال به على الوجوب لما قدمنا في أبواب صفة الصلاة ليس فيه إلا الأمر بإيقاع الصلاة على الصفة التي كان يوقعها عليها، والخطبة ليست بصلاة واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾، وفعله الخطبة بيان للمجمل، وبيان المجمل الواجب واجب ورّد بأن الواجب بالأمر هو السعي فقط وتعقب بأن السعي ليس مأموراً به لذاته بل لمتعلقه وهو الذكر. وتعقب هذا التعقب بأن الذكر المأمور بالسعي إليه هو الصلاة، غاية الأمر أنه متردّد بينها وبين الخطبة، وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة والزراع في وجوب الخطبة فلا يتهض هذا الدليل للوجوب، فالظاهر ما ذهب إليه الحسن البصري وداود الظاهري والجبيني من أن الخطبة مندوبة فقط. وأما الاستدلال للوجوب بحديث أبي هريرة المذكور في أول الباب، ومجديشه أيضاً عند البيهقي في دلائل النبوة مرفوعاً حكاية عن الله تعالى بلفظ:

عنها قالت: «مَا أَخَذْتُ ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيد﴾ إِلَّا عَنْ لِسَان رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خُطِبَ النَّاسُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٦٣/٦) وَمُسْلِمٌ (٨٧٣) وَالتَّسَنُّي (١٠٣/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٠٢)

وفي الباب عن يعلى بن أمية عند البخاري ومسلم وأبي داود والتسائي قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ﴾».

وعن أبي هريرة عند البزار قال: «خُطِبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَذَكَرَ سُورَةَ» وله حديث آخر عند ابن عدي في الكامل قال: «خُطِبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقْرَأُ آيَاتٍ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ» وعن أبي بن كعب عن ابن ماجه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَبَارَكَ وَهُوَ قَائِمٌ يَذْكُرُ بِآيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى» وهو من رواية عطاء بن يسار عن أبي لم يدره وعن جابر بن عبد الله عند الطبراني في الأوسط: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خُطِبَ فَقَرَأَ فِي خُطْبَتِهِ آخِرَ الزَّيْرِ، فَتَحَرَّكَ الْمِنْبَرُ مَرَّتَيْنِ» وفي إسناده أبو بحر البكري، واسمه عبد الرحمن بن عثمان بن أمية، وقد طرح الناس حديثه. وقال أبو داود: صالح، وفي إسناده أيضاً عباد بن مسرة المنقري، ضعفه أحمد ويحيى وعن ابن عمر عند ابن عدي في الكامل بلفظ حديث جابر بن عبد الله، وفي إسناده عباد بن مسرة وهو ضعيف كما تقدم، وله حديث آخر عند ابن عدي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾» الآية.

وفي إسناده المنكدر بن حماد، وقد ضعفه التسائي، وعن علي بن أبي طالب، سلام الله عليه، عند الطبراني في الأوسط: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾»، وقيل: «هُوَ اللَّهُ أَخَذَ»، وفي إسناده هارون بن عثرة قال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به، منكر الحديث، ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. وقال الذارقطي: يحتج به وعن أبي الدرداء عند الطبراني أيضاً بنحو حديث أبي هريرة المتقدم. وعن أبي ذر عند الطبراني أيضاً بنحو حديث أبي هريرة أيضاً وعن أبي سعيد عند أبي داود قال: «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: ص، فَلَمَّا بَلَغَ السُّجْدَةَ نَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ» قال العراقي: وإسناده صحيح. وقد استدل بحديث الباب وما ذكرناه من الأحاديث على مشروعية قراءة شيء من القرآن في الخطبة، ولا خلاف في الاستحباب، وإنما الخلاف في الوجوب كما تقدم. وقد اختلف في محل القراءة على أربعة أقوال: الأول: في إحداهما لا بعينها، وإليه ذهب الشافعي وهو ظاهر إطلاق الأحاديث. والثاني: في

الأول وإلى ذلك ذهب الهادوية وبعض أصحاب الشافعي. واستدلوا بما رواه ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسلاً قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَيَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى وَيُسَبِّحُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ سُورَةَ ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ ثُمَّ يَنْزِلُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَقْعَلَانِهِ». والقول الثالث أن القراءة مشروعة فيهما جميعاً، وإلى ذلك ذهب العراقيون من أصحاب الشافعي قال العراقي: وهو الذي اختاره القاضي من الحنابلة. والرابع: في الخطبة الثانية دون الأولى، حكاه العمراني، ويدل له ما رواه التسائي عن جابر عن سمرة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ وَيَقْرَأُ آيَاتٍ وَيَذْكُرُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ» قال العراقي: وإسناده صحيح. واجيب عنه بأن قوله: «يَقْرَأُ» معطوف على قوله: «يَخْطُبُ» لا على قوله: «يَقُومُ» والظاهر من أحاديث الباب أن النبي ﷺ كان لا يلزم قراءة سورة أو آية خصوصاً في الخطبة، بل كان يقرأ مرة هذه السورة ومرة هذه، ومرة هذه الآية ومرة هذه

بَابُ هَيَاتِ الْخُطْبَتَيْنِ وَأَذَاهُمَا

١٢٤١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ كَمَا يَقْعَلُونَ الْيَوْمَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٥/٢) (خ: ٩٢٨) (م: ٨٦١) (د: ١٠٩٢) (ت: ٥٠٦) (ن: ١٠٩/٣) (هـ: ١١٠٣).

١٢٤٢ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ، فَقَدْ وَاللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ الثَّلَاثِ صَلَاةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩١/٥) وَمُسْلِمٌ (٨٦٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٠١). قوله: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا» فيه أن القيام حال الخطبة مشروغ. قال ابن المنذر: هو الذي عليه عمل أهل العلم من علماء الأمصار انتهى.

واختلف في وجوبه، فذهب الجمهور إلى الوجوب. ونقل عن أبي حنيفة أن القيام سنة وليس بواجب وإلى ذلك ذهب الهادوية. واستدل الجمهور على الوجوب بحديثي الباب وبغيرهما من الأحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي شيبة عن طاووس قال: «خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَمَامَانِ، وَأَوَّلُ مَنْ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ مُعَاوِيَةُ». وروى ابن أبي شيبة أيضاً عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه، ولا شك أن الثابت عنه ﷺ وعن الخلفاء الراشدين هو القيام حال الخطبة،

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَقَصَرَ خُطْبَتَهُ مِثْنَةً مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٣/٤) وَمُسْلِمٌ (٨٦٩) وَالنَّيْئَةُ الْعَلَامَةُ وَالْمَنْطَنَةُ.

١٢٤٥ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْدًا، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (ح: ٩٣/٥) (م: ٨٦٦) (ت: ٥٠٧) (ن: ١١٠٦/٣).

١٢٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطِيلُ الصَّلَاةَ، وَيَقْصُرُ الْخُطْبَةَ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٠٩/٣).

حديث ابن أبي أوفى قال العراقي في شرح الترمذي: إسناده صحيح. وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند البزار أن النبي ﷺ قال: «إِنْ قَصَرَ الْخُطْبَةَ وَطَوَّلَ الصَّلَاةَ مِثْنَةً مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ، فطَوَّلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصَرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنْ مِنَ الْبَيِّنَاتِ لِسِحْرًا، وَإِنَّهُ سَيَأْتِي بَعْدَكُمْ قَوْمٌ يُطِيلُونَ الْخُطْبَ وَيَقْصِرُونَ الصَّلَاةَ» وقد رواه الطبراني في الكبير موقوفًا على عبد الله قال العراقي: وهو أولى بالصواب لاتفاق سفيان وزائدة على ذلك وانفراد قيس برفعه. وعن أبي أمامة عند الطبراني في الكبير: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا قَالَ: أَقْصِرْ الْخُطْبَةَ وَأَقْلِلْ الْكَلَامَ، فَإِنَّ مِنَ الْكَلَامِ سِحْرًا» وفي إسناده جميع بالفتح، ويقال بالضم مصفراً ابن ثوب بضم المثلثة وفتح الواو بعدها. قال البخاري والذارقطني: إنه منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث قوله. (مِثْنَةً) قال النووي: بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة: أي علامة. قال: وقال الأزهري والأكثر: الميم فيها زائدة وهي مفعلة. قال الهروي: قال الأزهري: غلط أبو عبيد في جعل الميم أصلية، وردة الخطابي وقال: إنما هي فعيلة. وقال القاضي عياض: قال شيخنا ابن سراج: هي أصلية انتهى.

وإنما كان إقصار الخطبة علامة من فقه الرجل، لأن الفقيه هو المطلع على جوامع الألفاظ، فيتمكن بذلك من التبشير باللفظ المختصر عن المعاني الكثيرة قوله: «فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ» قال النووي: همزة في أقصر همزة وصل. وظاهر الأمر بإطالة الصلاة في هذا الحديث المخالفة لقوله في حديث جابر بن سمرة: «كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْدًا وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا» وقال النووي: لا مخالفة لأن المراد بالإطالة الصلاة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤمنين. قال العراقي: أو حيث احتيج إلى التطويل لإدراك بعض من تحلف. قال: وعلى

ولكن الفعل بمجرد لا يفيد الوجوب كما عرفت غير مرة. قوله: (ثُمَّ يُجْلِسُ) فيه مشروعية الجلوس بين الخطبتين وقد تقدم الخلاف في حكمه.

قوله: (فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ يَخْطُبُ) رواية أبي داود: «فَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ». ورواية مسلم: «فَمَنْ بَيَّنَّكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ». قوله: (أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ) قال النووي المراد: الصلوات الخمس لا الجمعة انتهى.

ولا بد من هذا لأن الجمع ألبي صلاحها ﷺ من عند افتراض صلاة الجمعة إلى عند موته لا تبلغ ذلك المقدار ولا نصفه.

١٢٤٣ - عَنْ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ الْكَلْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَدِمْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَابِعَ سَبْعَةٍ أَوْ تَامِعَ سَبْعَةٍ، فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ أَيَّامًا شَهْدْنَا فِيهَا الْجُمُعَةَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَتَوَكِّئًا عَلَى قَوْسٍ، أَوْ قَالَ عَلَى عَصَا، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ طَيِّبَاتٍ مُبَارَكَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تُطِيقُوا كُلَّ مَا أَمَرْتُمْ وَلَكِنْ سَدَّدُوا وَأَبْشِرُوا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٢/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٩٦).

الحديث في إسناده شهاب بن خراش أبو الصلت، وقد اختلف فيه، فقال ابن المبارك: ثقة. وقال أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم: لا بأس به.

وقال ابن حبان: كان رجلاً صالحاً وكان ممن يخطئ كثيراً حتى خرج عن الاعتدال به، قال الحافظ: والأكثر وثقه.

وقد صحح الحديث ابن خزيمة، وابن السكن، وحسن إسناده الحافظ، قال: وله شاهد من حديث البراء بن عازب عند أبي داود «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغْطَى يَوْمَ الْيَوْمِ قَوْسًا فَخَطَبَ عَلَيْهِ» وطوله أحمد والطبراني وصححه ابن السكن. وفي الباب عن ابن عباس وابن الزبير عند أبي الشيخ ابن حبان في كتاب أخلاق النبي ﷺ وفي الباب أيضاً عن عطاء مرسلاً: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ يَتَعَمَّدُ عَلَى عَزَازَةٍ اعْتِمَادًا» أخرجه الشافعي وفي إسناده ليس بن أبي سليم وهو ضعيف. والحديث فيه مشروعية الاعتماد على سيف أو عصا حال الخطبة. قيل: والحكمة في ذلك الاشتغال عن اللعب، وقيل: إنه أربط للجاش. وفيه أيضاً مشروعية اشتغال الخطبة على الحمد لله والوعظ وقد تقدم الخلاف في الوعظ وأما الحمد لله، فذهب الجمهور إلى أنه واجب في الخطبة، وكذلك الصلاة على النبي ﷺ. وحكي في البحر عن الإمام يحيى أنه لا بد في الخطبتين من الحمد والصلاة على النبي ﷺ وعلى آله إجماعاً.

١٢٤٤ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ

في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق القرشي ويقال له عباد بن إسحاق وفيه مقال، كذا قال المنذري. وفي الباب عن غضيف بن الحارث الثمالي عند أحمد والبرار قال: «بَعَثَ إِلَيَّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَلِيمَانَ إِنَّا قَدْ جَمَعْنَا النَّاسَ عَلَى امْرَأَتَيْنِ، فَقَالَ: وَمَا هُمَا؟ فَقَالَ: رَفَعَ الْأَيْدِي عَلَى الْمَنَابِرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْقَصَصِ بَعْدَ الصَّبْحِ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُمَا أَمْثَلُ بِذَعَبِكُم عُنْدِي وَلَسْتُ بِمُجِيبِكُمْ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا، قَالَ لِمَ؟ قَالَ: لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَخَذَتْ قَوْمٌ بَذْعَةٍ إِلَّا رَفِعَ مِثْلَهَا مِنَ السَّيِّئَةِ، فَتَمَسَّكَ بِسُنَّةٍ خَيْرٍ مِنْ إِحْدَاثِ بَذْعَةٍ» وفي إسناده ابن أبي مريم وهو ضعيف، وبقية وهو مدلس.

قوله: (فَقَالَ عُمَارَةُ يَعْزِي) لفظ يعني ليس في مسلم ولا في سنن أبي داود ولا الترمذي.

قوله: (فَبَيَّحَ اللَّهُ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ) زاد الترمذي: «الْقَصِيرَتَيْنِ». والحديثان المذكوران في الباب يدلان على كراهة رفع الأيدي على المنبر حال الدعاء وأنه بدعة. وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْأَسْتِسْقَاءِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى يَبَاضَ إِبْطَيْهِ» وظهر أنه لم يرفع يديه في غير الاستسقاء. قال النووي: وليس الأمر كذلك، بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن وهي أكثر من أن تحصى. قال: وقد جمعت منها نحوًا من ثلاثين حديثًا من الصحيحين انتهى.

وظاهر حديثي الباب أنها تجوز الإشارة بالأصبع في خطبة الجمعة.

بَابُ الْمَنْعِ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِمَامِ يَخْطُبُ وَالرَّخْصَةَ فِي تَكْلِيمِهِ وَتَكْلِيمِهِ لِمَصْلَحَةٍ وَفِي الْكَلَامِ قَبْلَ أَخْذِهِ فِي الْخُطْبَةِ وَبَعْدَ إِنْمَائِمَا

١٢٥٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَقِيتَهُ». وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٣٩٣/٢) (خ: ٣٩٤) (م: ٨٥١) (د: ١١١٢) (ت: ٥١٢) (ن: ١٠٤/٣).

١٢٥١ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي حَدِيثٍ لَهُ قَالَ: «مَنْ دَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَلَمَّا وَلَمْ يَسْتَمِعْ وَلَمْ يُنْصِتْ كَسَانَ عَلَيْهِ كِفْلٌ مِنَ الْوِزْرِ، وَمَنْ قَالَ: صَبْرٌ، فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٣/١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٥١).

تقدير تعذر الجمع بين الحديثين يكون. الأخذ في حقنا بقوله لأنه أدل، لا بفعله لاحتمال التخصيص انتهى.

وقد ذكرنا غير مرّة أَنَّ فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالامة مع عدم وجدان دليل يدل على التماسي في ذلك الفعل بخصوصه وهذا منه.

قوله: (فَصَدًّا). القصد في الشيء هو الاقتصاد فيه وترك التطويل. وإنما كانت صلاته ﷺ وخطبته كذلك لئلا يمل الناس. وأحاديث السباب فيها مشروعية إقصار الخطبة ولا خلاف في ذلك، واختلف في أقل ما يجزئ على أقوال مبسوط في كتب الفقه.

١٢٤٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَتْ عَيْنَاهُ وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرٌ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبِّحَكُمْ وَمَسَاكُم» وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٦٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٥).

الحديث تمامه في صحيح مسلم ويقول: «أَمَا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ الْخَبَرِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بَذْعٍ ضَلَالَةٌ».

قوله: (إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَتْ عَيْنَاهُ) فيه أنه يستحب للخطيب أن يفتح أمر الخطبة ويرفع صوته ويجزل كلامه ويظهر غاية الغضب والفرع، لأن تلك الأوصاف إنما تكون عند اشتدادهما. قوله: (يَقُولُ) أي منذر الجيش.

قوله: (صَبِّحَكُمْ) فاعله ضمير يعود إلى العدو المنذر منه، ومفعوله يعود إلى المنذرين، وكذلك قوله: «وَمَسَاكُم» أي أناكم العدو وقت الصباح أو وقت المساء.

١٢٤٨ - وَعَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ إِلَى جَنْبِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ، وَيَشْرُ بْنُ مَرْوَانَ يَخْطُبُنَا، فَلَمَّا دَعَا رَفَعَ يَدَيْهِ، فَقَالَ عُمَارَةُ: يَمْنِي قَبْحَ اللَّهِ هَاتَيْنِ الْيَدَيْنِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْغَسْبِ يَخْطُبُ إِذَا دَعَا يَقُولُ هَكَذَا، فَرَفَعَ السَّابَةَ وَحَذَاهَا، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٦/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ بِمَعْنَاهُ وَصَحَّحَهُ (٥١٥).

١٢٤٩ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاهِرًا يَدَيْهِ قَطُّ يَدْعُو عَلَى مَنِيْرٍ وَلَا غَيْرِهِ، مَا كَانَ يَدْعُو إِلَّا يَضَعُ يَدَهُ حَذْوَ مَنْكِبِهِ وَيَشِيرُ بِأَصْبَعِهِ إِشَارَةً» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٧/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٠٥) وَقَالَ فِيهِ: لَكِنْ رَأَيْتُهُ يَقُولُ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِالسَّابَةِ وَعَقَدَ الْوُسْطَى بِالْإِنْهَامِ.

الحديث الأول أخرجه أيضًا مسلمٌ والنسائي، والحديث الثاني

وَأَنْتَ تَخْطُبُ، قَالَ: صَدَقَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَرَوَاهُ
أَيْضًا أَبُو يَعْلَى وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَفِي إِسْنَادِهِ جَالِدُ بْنُ سَعْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ
عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَحْضُرُ الْجُمُعَةُ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ: فَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَلْعُو
فَهُوَ حَظٌّ مِنْهَا، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَدْعُو فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ إِنْ شَاءَ
أَعْطَاهُ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا بِإِنْصَاتٍ وَسُكُوتٍ وَلَمْ
يَتَخَطَّ رَقَبَةً مُسْلِمٍ وَلَمْ يُوْذَ أَحَدًا فَهِيَ كَفَّارَةٌ إِلَى الْجُمُعَةِ النَّبِيَّ
تَلِيهَا وَزِيَادَةٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ. وَعَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ وَالطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ قَالَ:
«كَفَى لَعْنًا إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمُنْبِرُ أَنْ تَقُولَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ»
قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ مَحْتَجٌّ بِهِمْ فِي الصَّحِيحِ. قَالَ: وَهُوَ
وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا فَمَثَلُهُ لَا يَقَالُ مِنْ قِبَلِ الرَّأْيِ فَحُكْمُهُ الرَّفْعُ.

قوله: (أَنْصِتْ) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: يَقَالُ أَنْصِتْ وَنَصِتْ وَانْتَصِتْ.
قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: وَالْمُرَادُ بِالْإِنْصَاتِ: السُّكُوتُ عَنْ مَكَالَةِ النَّاسِ
دُونَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعَقُّبُ بَأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرُ
حَالِ الْخُطْبَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ السُّكُوتَ مُطْلَقًا، قَالَهُ فِي الْفَتْحِ،
وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ، فَلَا يَجُوزُ مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا مَا خَصَّهِ دَلِيلٌ
كَصَلَاةِ التَّحِيَّةِ، نَعَمْ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِهِ يَعْنِي
جَمِيعَ الْأَوْقَاتِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْكَلَامِ حَالِ الْخُطْبَةِ يَعْنِي كُلَّ كَلَامٍ،
فَيَتَعَارَضُ الْعُمُومَانِ وَلَكِنَّهُ يَرْجَحُ مَشْرُوعِيَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
عِنْدَ ذِكْرِهِ حَالِ الْخُطْبَةِ مَا سَيَأْتِي فِي تَفْسِيرِ اللَّفْظِ مِنْ اخْتِصَاصِهِ
بِالْكَلَامِ الْبَاطِلِ الَّذِي لَا أَصْلَ لَهُ، لَوْلَا مَا سَيَأْتِي مِنَ الْأَدَلَّةِ
الْقَاضِيَةِ بِالْتَّمَعِيمِ.

قوله: (وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِ النَّهْيِ بِحَالِ
الْخُطْبَةِ، وَرَدُّهُ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ الْإِنْصَاتَ مِنْ خُرُوجِ الْإِمَامِ.
وَكَذَلِكَ.

قوله: (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِنْصَاتَ فِي خُطْبَةِ غَيْرِ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ لَا يَجِبُ.

قوله: (فَقَدْ لَعْنَتْ) قَالَ فِي الْفَتْحِ: قَالَ الْأَخْفَشُ: اللَّغْوُ:
الْكَلَامُ الَّذِي لَا أَصْلَ لَهُ مِنَ الْبَاطِلِ وَشِبْهِهِ. وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ:
اللَّغْوُ: السَّقَطُ مِنَ الْقَوْلِ، وَقِيلَ: الْمِيلُ عَنِ الصَّوَابِ. وَقِيلَ: اللَّغْوُ:
الْإِثْمُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَرَّوْا بِاللَّغْوِ مَرَّوْا كِرَامًا﴾. وَقَالَ الزَّيْنُ
بِالنَّبَرِ: اتَّفَقَتْ أَقْوَالُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ اللَّغْوَ مَا لَا يَحْسَنُ مِنْ
الْكَلَامِ. وَأَغْرَبُ أَبُو عُبَيْدٍ الْمَرْوِيُّ فِي الْغَرِيبِ فَقَالَ: مَعْنَى لَعْنَا:
تَكَلَّمَ، وَالصَّوَابُ: التَّقِيدُ وَقَالَ النَّصْرُ بْنُ شَمِيلٍ: مَعْنَى لَعْنَتْ:
خَبِتَ مِنَ الْأَجْرِ. وَقِيلَ: بَطَلَتْ فَضِيلَةُ جَمْعَتِكَ. وَقِيلَ: صَارَتْ

١٢٥٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْجِمَارِ
يَحْمِلُ أَشْفَارًا، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ، لَيْسَ لَهُ جُمُعَةٌ» رَوَاهُ
أَحْمَدُ (١/٢٣٠).

١٢٥٣ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ
يَوْمًا عَلَى الْمُنْبَرِ فَخَطَبَ النَّاسَ وَتَلَا آيَةً، وَإِلَى جَنْبِهِ أَبِي بَرْزٍ
كُتُبٌ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِي مَتَى أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ؟ فَأَبَى أَنْ يَكَلِّمَنِي،
ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَبَى أَنْ يَكَلِّمَنِي، حَتَّى نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ أَبِي:
مَا لَكَ مِنْ جُمُعَتِكَ إِلَّا مَا لَعْنْتَ فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
جِئْتُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: صَدَقَ أَبِي، فَإِذَا سَمِعْتَ إِمَامَكَ يَتَكَلَّمُ
فَأَنْصِتْ حَتَّى يَفْرُغَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/١٩٨).

حديث عليّ في إسناده رجل مجهول، لأنّ عطاء الخراسانيّ
رواه عن مولى امراته أم عثمان قال: «سَمِعْتُ عَلِيًّا» الحديث.
وعطاء الخراسانيّ وثقه يحيى بن معينٍ واثني عليه، وتكلم فيه ابن
حبّان، وكذّبه سعيد بن المسيّب.

وحديث ابن عباسٍ أخرجه أيضًا ابن أبي شيبة في المصنّف
والبزار في مسنده والطبرانيّ في الكبير، وفي إسناده مجاهد بن
سعيد، وقد ضعّفه الجمهور وقال الحافظ في بلوغ المرام: لا بأس
بإسناده. وحديث أبي الدرداء أخرجه أيضًا الطبرانيّ من رواية
شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن أبي
الدرداء. وروي أيضًا من رواية عبد الله بن سعدٍ عن حرب بن
قيس عن أبي الدرداء قال في مجمع الزوائد: ورجال أحمد ثقات.
ويشهد له ما أخرجه أبو يعلى والطبرانيّ عن جابر قال: «دَخَلَ
ابْنُ سَعْدٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ أَبِي» فَذَكَرَ نَحْوَهُ
حديث أبي الدرداء قال العراقيّ: ورجاله ثقات. ويشهد له أيضًا
ما رواه الطبرانيّ عن أبي ذر بنحو حديث أبي الدرداء المذكور في
الباب. وعن ابن أبي أوفى عن ابن أبي شيبة في المصنّف قال:
«ثَلَاثٌ مَنْ سَلِمَ مِنْهُنَّ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى: مَنْ
أَنْ يُخْبِثَ خَدًّا، يَغْنِي أَذَى، أَوْ أَنْ يَتَكَلَّمَ، أَوْ أَنْ يَقُولَ: صَبْرٌ» قَالَ
العراقيّ: ورجاله ثقات. وقال: وهذا وإن كان موقوفًا فمثله لا
يقال من قبل الرأْيِ فحكمه الرّفْعُ كما قاله ابن عبد البر وغيره
فيما كان من هذا القليل. ولا بن أبي أوفى حديث آخر مرفوعٌ
عند النسائيّ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ الذِّكْرَ وَيُقِلُّ اللَّغْوَ
وَيُطِيلُ الصَّلَاةَ وَيَقْصُرُ الْخُطْبَةَ». وعن جابر عن ابن أبي شيبة
أيضًا في المصنّف قال: «قَالَ سَعْدُ بْنُ رَجُلٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: لَا جُمُعَةَ
لَكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: لِمَ يَا سَعْدُ؟ قَالَ: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ

جملتكم ظهرًا. قلت: أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى انتهى.

كلام الفتح. وفي القاموس: اللغو: السقط وما لا يعتد به من كلام أو غيره انتهى.

ويؤيد قول من قال: إن اللغو صيرورة الجمعة ظهرًا، ما عند أبي داود وابن خزيمة من حديث ابن عمرو بن العاص مرفوعًا بلفظ: «مَنْ لَغَا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ كَانَتْ لَهُ ظُهُرًا».

قوله: (فَلَا جُمُعَةٌ لَّهُ) قال العلماء: معناه: لا جمعة له كاملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه قوله: «كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَشْفَارًا» شبه من لم يمسك عن الكلام بالجمار الحامل للأسفار بجامع عدم الانتفاع. وظاهر قوله «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، المنع من جميع أنواع الكلام من غير فرق بين ما لا فائدة فيه وغيره. ومثله حديث جابر الذي تقدم، وكذلك حديث أبي لإطلاق الكلام فيها. ويؤيده أنه إذا جعل قوله: «أَنْصَبْتُ» مع كونه أمرًا معروفًا لغوًا، فغيره من الكلام أولى بأن يسمى لغوًا.

وقد وقع عند أحمد بعد قوله: «فَقَدْ لَقَوْتُ عَلَيْكَ بِتَفْسِيكٍ» ويؤيد ذلك أيضًا ما تقدم من تسمية السؤال عن نزول الآية لغوًا. وقد ذهب إلى تحريم كل كلام حال الخطبة الجمهور ولكن قيد ذلك بعضهم بالسامع للخطبة، والأكثر لم يقيدوا. قالوا: وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة. قال الحافظ: وأغرب ابن عبد البر، فنقل الإجماع على وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها إلا عن قليل من التابعين منهم الشعبي. وتعبه بأن للشافعي قولين، وكذلك لأحمد. وروي عنهما أيضًا التفرقة بين من سمع الخطبة، ومن لم يسمعها، ولبعض الشافعية التفرقة بين من تنعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الإنصات، وبين من زاد عليهم فلا يجب.

وقد حكى المهدي في البحر عن القاسم وابنه محمد بن القاسم والمرتضى ومحمد بن الحسن أنه يجوز الكلام الخفيف حال الخطبة، واستدلوا على ذلك بتقرير النبي ﷺ لمن سأل عن الساعة، ولمن سأل في الاستسقاء، ورد بأن الدليل أحص من الدعوى، وغاية ما فيه أن يكون عموم الأمر بالإنصات مخصصًا بالسؤال. ونقل صاحب المغني الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتحذير الضريح من البر ونحوه. وخصص بعضهم رد السلام وهو أعم من أحاديث الباب من وجوه، وأخص من وجوه، فتخصيص أحدهما بالآخر تحكّم، ومثله تسميت العاطس. وقد حكى الترمذي عن أحمد وإسحاق الترخيص في رد السلام وتسميت العاطس وحكى عن الشافعي خلاف ذلك. وحكى ابن العربي عن الشافعي موافقة أحمد وإسحاق. قال العراقي:

وهو أولى مما نقله عنه الترمذي. وقد صرح الشافعي في مختصر البويطي بالجواز فقال: ولو عطس رجل يوم الجمعة فشتمه رجل رجوت أن يسمعه، لأن التسميت سنة، ولو سلم رجل على رجل كرهت ذلك له ورأيت أن يرد عليه السلام، لأن السلام سنة ورده فرض، هذا لفظه. وقال النووي في شرح المهذب: إنّه الأصح. قال في الفتح: وقد استثنى من الإنصات في الخطبة ما إذا انتهى.

الخطيب إلى كلام لم يشرع في الخطبة مثل الدعاء للسلطان مثلاً بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه. وقال النووي: محله إذا جاوز، وإلا فالدعاء لولاة الأمر مطلوب. قال الحافظ: وعمل الترك إذا لم يخف الضرر، وإلا فيباح للخطيب إذا خشى على نفسه.

قوله: (إِلَّا مَا لَغَيْتُ) بفتح اللام وكسر الغين المعجمة لغة في لغوت.

١٢٥٤ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُنَا، فَجَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَمْشِيَانِ وَيَعْتَرِزانِ، فَزَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَنِيرِ، فَحَمَلَهُمَا فَوَضَعَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾، نَظَرْتُ إِلَى هَذَيْنِ الصَّبِيَّيْنِ يَمْشِيَانِ وَيَعْتَرِزانِ فَلَمْ أَصْبِرْ حَتَّى قَطَعْتُ حَدِيثِي وَرَفَعْتُهُمَا، رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٣٥٤/٥) (د: ١١٠٩) (ت: ٣٧٧٤) (ن: ١٠٨/٣) (هـ: ٣٦٠٠).

١٢٥٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ مِنَ الْمَنِيرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيَكَلِّمُهُ الرَّجُلُ فِي الْحَاجَةِ وَيَكَلِّمُهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ إِلَى مُصَلٍّ قِيصَلِيٍّ رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ١٢٧/٣) (د: ١١٢٠) (ت: ٥١٧) (ن: ١١٠/٣) (هـ: ١١١٧).

١٢٥٦ - وَعَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَحُمْرُ جَالِسٍ عَلَى الْمَنِيرِ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ قَامَ عُمَرُ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ حَتَّى يَقْضِيَ الْخُطْبَتَيْنِ كِلَيْهِمَا، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ وَزَلَّ عُمَرُ تَكَلَّمُوا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١/١٣٩)، وَسَدَّكَرُ سَوَالِ الْأَعْرَابِيِّ النَّبِيِّ ﷺ الْاسْتِسْقَاءَ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.

حديث بريدة قال الترمذي: حسن غريب إنما نعرفه من حديث الحسين بن واقد انتهى. والحسين المذكور هو أبو علي قاضي مرو، احتج به مسلم في صحيحه. وقال المنذري: ثقة. وحديث أنس قال الترمذي: هذا حديث لا يعرف إلا من حديث جرير بن حازم وسمعت محمدًا، يعني البخاري يقول:

بإسناد قال العراقي: صحيح، أن عثمان بن عفان كان وهو على المنبر والمؤذن يقيم يستنبر الناس عن أخبارهم وأسعارهم. قوله: (وَسَنَذَكُرُ سُؤَالَ الْأَعْرَابِيِّ... إلخ) سيذكره المصنف في كتاب الاستسقاء.

بَابُ مَا يُقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَفِي صُبْحِ يَوْمِهَا

١٢٥٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «اسْتَخْلَفَ مُرْوَانُ ابْنُ مُرْزِيَّةَ عَلَى الْمَدِينَةِ وَخَرَجَ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى لَنَا أَبُو مُرْزِيَّةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَرَأَ بَعْدَ سُورَةِ الْجُمُعَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾، فَقُلْتُ لَهُ حِينَ انْصَرَفَ: إِنَّكَ قَرَأْتَ سُورَتَيْنِ كَانَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي الْكُوفَةِ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي الْجُمُعَةِ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (حم: ٤٣٠ / ٢) (م: ٨٧٧) (د: ١١٢٤) (ت: ٥١٩) (هـ: ١١١٨).

١٢٥٨ - عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَسَأَلَهُ الضَّحَّاكُ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى أَثَرِ سُورَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: كَانَ يَقْرَأُ: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حم: ٤ / ٢٧٠) (م: ٨٧٨) (د: ١١٢٣) (ن: ١١٢ / ٣) (هـ: ١١١٩).

١٢٥٩ - عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ: بِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ يَقْرَأُ بِهِمَا فِي الصَّلَاتَيْنِ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (حم: ٤ / ٢٧١) (م: ٨٧٨) (د: ١١٢٢) (ت: ٥١٩) (ن: ١١٢ / ٣).

١٢٦٠ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ: بِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧ / ٥) وَالنَّسَائِيُّ (١١٢٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٢ / ٣).

حَدِيثُ سَمُرَةَ قَالَ الْعِرَاقِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْخَوْلَانِيِّ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ بِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾»، وَفِي إِسْنَادِهِ سَعِيدُ بْنُ سَنَانٍ، ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَيَّانٍ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَقْرَأَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ،

وَهُمْ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَخَذَ رَجُلٌ بِيَدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا زَالَ يَكَلِّمُهُ حَتَّى نَعَسَ بَعْضُ الْقَوْمِ» قَالَ عُمَدَةُ: وَالحديث هو هذا، وجريير بن حازم ربما بهم في الشيء وهو صدوق، انتهى.

كلام الترمذي. وقال أبو داود: الحديث ليس بمعروف وهو مما تفرد به جريير بن حازم. وقال الدارقطني: تفرد به جريير بن حازم عن ثابت قال العراقي: ما أعل به البخاري وأبو داود الحديث من أن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في صحة حديث جريير بن حازم، بل الجمع بينهما ممكن بأن يكون المراد بعد إقامة صلاة الجمعة بعد نزوله من المنبر، فليس الجمع بينهما متعذرًا كيف؟ وجريير بن حازم أحد الثقات المخرج لهم في الصحيح فلا تضر زيادته في كلام الرجل له أنه كان بعد نزوله عن المنبر.

قوله: (فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِيهِ جَوَازُ الْكَلَامِ فِي الْخُطْبَةِ لِلأمر يحدث. وقال بعض الفقهاء: إذا تكلم أعاد الخطبة، قال الخطابي: والسنة أولى ما أتبع.

قوله: (فَيَكَلِّمُهُ الرَّجُلُ فِي الْحَاجَةِ وَيَكَلِّمُهُ) فِيهِ أَنَّهُ لَا بَاسَ بِالْكَلامِ بَعْدَ فِرَاقِ الْخُطْبِ مِنَ الْخُطْبَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْرَمُ وَلَا يَكْرَهُ، وَنَقَلَ ابْنُ قَدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُوسٍ وَالزَّهْرِيِّ وَبَكْرِ بْنِ الْمُرَزِيِّ وَالتَّخَمِيِّ وَمَالِكٍ وَالثَّوَالِي وَاسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَمُحَمَّدَ قَالَ: وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنْتَهَى.

وَالِى ذَلِكَ ذَهَبُ الْمَهِدَوِيَّةِ. وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَكْرَهُ الْكَلَامَ بَعْدَ الْخُطْبَةِ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَالْأَصَحُّ عِنْدِي أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ بَعْدَ الْخُطْبَةِ، لِأَنَّهُ مُسَلِّمًا قَدْ رَوَى أَنَّ السَّاعَةَ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنبَرِ إِلَى أَنْ تَقَامَ الصَّلَاةُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَجَرَّدَ لِلذِّكْرِ وَالتَّضَرُّعِ. وَالَّذِي فِي مُسْلِمٍ إِنَّهَا مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ، وَمِمَّا يَرْجِعُ تَرْكُ الْكَلَامِ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي الْإِنْصَاتِ حَتَّى تَقْضَى الصَّلَاةُ كَمَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ بَلْفُظٍ: «فَيُنْصِتُ حَتَّى يَقْضِيَ صَلَاتَهُ» وَاحِدٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ نَبِيْشَةَ بَلْفُظٍ: «فَاسْتَمِعْ وَأَنْصِتْ حَتَّى يَقْضِيَ الْإِمَامُ جُمُعَتَهُ وَكَلَامَهُ» وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّ الْكَلَامَ الْجَائِزَ بَعْدَ الْخُطْبَةِ هُوَ كَلَامُ الْإِمَامِ لِحَاجَةٍ، أَوْ كَلَامُ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ لِحَاجَةٍ.

قوله: (وَعُمَرُ جَالِسٌ عَلَى الْمِنْبَرِ) فِيهِ جَوَازُ الْكَلَامِ حَالِ قَعْدِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنبَرِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْخُطْبَةِ، لِأَنَّهُ ظَهَرَ ذَلِكَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنْ دُونِ نَكِيرٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ لَهُمْ. وَرَوَى أَحْمَدُ

وفي الثانية بالمنافقين، أو في الأولى بـ: «سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وفي الثانية بـ: «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ». أو في الأولى بالجمعة وفي الثانية بـ: «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ». قال العراقي: والأفضل من هذه الكيفيات قراءة الجمعة في الأولى، ثم المنافقين في الثانية، كما نصَّ عليه الشافعي فيما رواه عنه الربيع، وقد ثبت الأوجه الثلاثة التي قدَّمناها فلا وجه لتفضيل بعضها على بعض، إلا أنَّ الأحاديث التي فيها لفظ: «كَانَ» مشعرة بأنه فعل ذلك في أيام متعدِّدة كما تقرر في الأصول، وقال مالك: إنَّه أدرك الناس يقرءون في الأولى بالجمعة والثانية بسبَّح، ولم يثبت ذلك في الأحاديث. وقال الهادي والقاسم والنَّاصر: إنَّه يندب أن يقرأ في الجمعة مع الفاتحة سورة الجمعة في الأولى والمنافقين في الثانية، أو سَبَّحَ والغاشية. وقال زيد بن علي: في الأولى السَّجدة وفي الثانية الذَّهر. وقال أبو حنيفة وأصحابه: ورواه ابن أبي شيبة في المصنَّف عن الحسن البصري إنَّه يقرأ الإمام بما شاء. وقال ابن عينة: إنَّه يكره أن يتعمَّد القراءة في الجمعة بما جاء عن النَّبي ﷺ لثلاث يعمل ذلك من سنتها وليس منها. قال ابن العربي: وهو مذهب ابن مسعود وقد قرأ فيها أبو بكر الصَّديق بالبصرة. وحكى ابن عبد البر في الاستذكار عن أبي إسحاق المروزي مثل قول ابن عينة، وحكى عن ابن أبي هريرة مثله، وخالفهم جمهور العلماء، وتَمَنَّ خلفهم من الصحابة: عليّ وأبو هريرة. قال العراقي: وهو قول مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي ثور. والحكمة في القراءة في الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمَّا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِالْجُمُعَةِ فَيُخْرِصُ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِسُورَةِ الْمُنافِقِينَ فَيُفْرِغُ الْمُنافِقِينَ» قال العراقي: وفي إسناده من يحتاج إلى الكشف عنه. قال الطبراني: لم يروه عن أبي جعفر إلا منصور تفرَّد به عنه عمرو بن أبي قيس. وقد اختلف فيه على منصور فرفعه عنه عمرو بن أبي قيس، وخالفه في إسناده جرير بن حازم، وأعضله فرواه عن منصور عن إبراهيم عن الحكم عن أناس من أهل المدينة.

١٢٦١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ: «الْم تَنْزِيلُ»، وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ»، وَفِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ وَالْمُنافِقِينَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٦/١) وَمُسْلِمٌ (٨٧٩) وَابْنُ دَاوُدَ (١٠٧٤) وَالتَّيَمِّسِيُّ (١١١/٣)

١٢٦٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ

الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: «الْم تَنْزِيلُ»، وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (حم: ٢/٤٣٠) (خ: ٨٩١) (م: ٨٨٠) (ن: ١٥٩/٢) (هـ: ٨٢٣)، لَكِنَّهُ لَهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عن ابن ماجه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: «الْم تَنْزِيلُ»، وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ»، وَأُورِدَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، وَفِي إِسْنَادِهِ الْحَارِثُ بْنُ شَهَابٍ وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ. وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ مَاجَةَ أَيْضًا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: «الْم تَنْزِيلُ»، وَ«هَلْ أَتَى»، وَقَدْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي مَعْجَمِهِ الصَّغِيرِ وَالْأَوْسَطِ بِنَحْوِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْغَضَارِيُّ ضَعُفَهُ الْجُمْهُورُ. وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِيهَا مَشْرُوعِيَّةٌ قِرَاءَةُ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ»، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَمَنْ كَانَ يَفْعَلُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ. وَمِنَ التَّابِعِينَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَآخَرُونَ. قَالَ التَّوَوِيُّ: وَهُمْ مَعْجُوجُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ الْمَرْوِيَّةِ مِنْ طَرَفٍ. وَاعْتَدَرَ مَالِكٌ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ طَرَفِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ مُرَدُّودٌ. أَمَّا أَوَّلًا: فَإِنَّ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ قَدْ اتَّفَقَ الْأئِمَّةُ عَلَى تَوْثِيْقِهِ. قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَلَمْ أَرْ مِنْ نَقْلِ عَنْ مَالِكٍ تَضْعِيفَهُ غَيْرَ ابْنِ الْعَرَبِيِّ، وَلَعَلَّ الَّذِي أَوْقَعَهُ فِي ذَلِكَ هُوَ أَنَّ مَالِكًا لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَأَمَّا امْتِنَاعُ مَالِكٍ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْ سَعْدٍ فَلِكُونِهِ طَعْنٌ فِي نَسَبِ مَالِكٍ. وَأَمَّا ثَانِيًا: فَغَايَةُ هَذَا الْاعْتِدَارِ سَقُوطُ الِاسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ دُونَ بَقِيَّةِ أَحَادِيثِ الْبَابِ. قَالَ الْحَافِظُ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ ﷺ سَجَدَ لَمَّا قَرَأَ سُورَةَ تَنْزِيلٍ فِي هَذَا الْحُلِّ إِلَّا فِي كِتَابِ الشَّرِيعَةِ لِابْنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرَفِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «عَدَّوْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَرَأَ سُورَةَ فِيهَا سَجْدَةٌ فَسَجَدَ» الْحَدِيثُ. وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ يَنْظُرُ فِي حَالِهِ وَلِلطَّبْرَانِيِّ فِي الصَّغِيرِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ» لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ انْتَهَى.

قال العراقي: قد فعله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن الزبير، وهو قول الشافعي وأحمد، وقد كرهه في الفريضة من التابعين أبو مجلز، وهو قول مالك وأبي

الأوسط. وفي مرسل قتادة عند الطبراني وغيره، وعلى هذا فقله «نُصَلِّي» أي ننظر الصلاة، وكذا يحمل.

قوله: «بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ» كما وقع في مستخرج أبي نعيم على أن المراد بقوله: في الصلاة: أي في الخطبة، وهو من تسمية الشيء باسم ما يقارنه. وبهذا يجمع بين الروايات ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح، وكذلك استدلال كعب بن عجرة كما في صحيح مسلم على ذلك.

قوله: «فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ» العير بكسر العين: الإبل التي تحمل التجارة طعامًا كانت أو غيره، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ولابن مردويه عن ابن عباس «جاءت عيرٌ لعبدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ». ووقع عند الطبراني عن أبي مالك أن الذي قدم بها من الشام دحية بن خليفة الكلبي، وكذلك في حديث ابن عباس عند البزار وجمع بين الروايتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن وكان دحية السقي فيها، أو كان مقارضًا. ووقع في رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لوبرة الكلبي، ويجمع بأنه كان رفيق دحية.

قوله: «فَانْفَقَلَ النَّاسُ إِلَيْهَا» وفي الرواية الأخرى «فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَيْهَا» وهو موافق للفظ القرآن. وفي رواية للبخاري: «فَالْتَقَتْهَا إِلَيْهَا» والمراد بالانفصال والانفلات: الانصراف، يدل على ذلك رواية «فَانْفَضَّ» وفيه رد على من حمل الانفلات على ظاهره. وقال: لا يفهم منه الانصراف عن الصلاة وقطعها، وإنما يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم. وأيضًا لو كان الانفلات على ظاهره لما وقع الإنكار الشديد لأنه لا ينافي الاستماع للخطبة.

قوله: «إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» قال الكرماني: ليس هذا الاستثناء مفرغًا فيجب رفعه، بل هو من ضمير «لَمْ يَبْقَ» المُعَادَى إِلَى النَّاسِ فيجوز فيه الرفع والنصب. قال: وثبت الرفع في بعض الروايات. ووقع عند الطبراني «إِلَّا أَرْبَعِينَ رَجُلًا». وقال: تفرد به علي بن عاصم، وهو ضعيف الحفظ، وخالفه أصحاب حصين كلهم. ووقع عند ابن مردويه من رواية ابن عباس «وَسَبْعٌ يَسُوهُ» بعد قوله: «إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا». وفي تفسير إسماعيل بن زياد الشامي «وَأَمْرَانِ» وقد سمي من الجماعة الذين لم ينفضوا أبو بكر وعمر عند مسلم. وفي رواية له أن جابرًا قال: أنا فيهم. وفي تفسير الشامي أن سالمًا مولى أبي حذيفة منهم وروى العقيلي عن ابن عباس أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأناسًا من الأنصار. وروى السهيلي بسند منقطع: إن الاثنين عشر هم العشرة

حنيفة وبعض الحنابلة، ومنعته الهادوية. وقد قدمنا بعض حجج الفريقين في أبواب سجود التلاوة. وقد اختلف القائلون باستحباب قراءة: «الْمِ تَنْزِيلِ» السجدة في يوم الجمعة هل للإمام أن يقرأ بدلها سورة أخرى فيها سجدة فيسجد فيها أو يمتنع ذلك؟ فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن إبراهيم النخعي قال: كان يستحب أن يقرأ يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وروى أيضًا عن ابن عباس وقال ابن سيرين: لا أعلم به بأسًا. قال النووي في الروضة من زوائده: لو أراد أن يقرأ آية أو آيتين فيهما سجدة لغرض السجود فقط لم أر فيه كلامًا لأصحابنا. قال: وفي كراهته خلاف للسلف. وأفتى الشيخ ابن عبد السلام بالمتنع من ذلك وبطلان الصلاة به. وروى ابن أبي شيبة عن أبي العالية والشعبي كراهة اختصار السجود، زاد الشعبي: وكانوا يكرهون إذا أتوا على السجدة أن يجاوزوها حتى يسجدوا، وكره اختصار السجود ابن سيرين. وعن إبراهيم النخعي: أنهم كانوا يكرهون أن تختصر السجدة. وعن الحسن: أنه كره ذلك. وروى عن سعيد بن المسيب وشهر بن حوشب: أن اختصار السجود مما أحدث الناس وهو أن يجمع الآيات التي فيها السجود، فيقرأها ويسجد فيها. وقيل: اختصار السجود أن يقرأ القرآن إلا آيات السجود، فيحذفها، وكلاهما مكروه، لأنه لم يرد عن السلف.

بَابُ انْفِضَاضِ الْعَدُوِّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ أَوْ الْخُطْبَةِ

١٢٦٣ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ، فَانْفَقَلَ النَّاسُ إِلَيْهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَانْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْجُمُعَةِ «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٧٠) وَمُسْلِمٌ (٨٦٣) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٧٠). وَفِي رِوَايَةٍ: «أَقْبَلَتْ عِيرٌ وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَانْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٦٤).

قوله: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا» ظاهره أن الانفضاض وقع حال الخطبة، وظاهر قوله في الرواية الأخرى «وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ» أن الانفضاض وقع بعد دخولهم في الصلاة. ويؤيد الرواية الأولى ما عند أبي عوانة من طريق عباد بن العوام. وعند ابن حبان من طريق سليمان بن كثير، كلاهما عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بلفظ: «يَخْطُبُ» وكذا وقع في حديث ابن عباس عند البزار. وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في

المبشرون بالجنة وبلال وابن مسعود. قال: وفي رواية: عمارٌ بدل ابن مسعود. قال في الفتح: ورواية العقيلي أقوى وأشبه.

قوله: (فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ) ظاهرٌ في أنها نزلت بسبب قدوم العير المذكورة. والمراد باللّهو على هذا ما ينشأ من رؤية القادمين وما معهم. ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه مرسلًا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَكَانَ لَهُمْ سُوقٌ كَانَتْ يَتَوَسَّلُونَ إِلَيْهِ الْخَيْلَ وَالْإِبِلَ وَالسَّمْنَ، فَقَدِمُوا فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّاسُ وَتَرَكَوهُ قَائِمًا وَكَانَ لَهُمْ لَهْوٌ يَضْرِبُونَهُ فَنَزَلَتْ»، ووصله أبو عوانة في صحيحه.

قوله: (انْفَضُّوا إِلَيْهَا) قيل النكته في عود الضمير إلى التجارة دون اللّهو أن اللّهو لم يكن مقصودًا، وإنما كان تبعًا للتجارة. وقيل: حذف ضمير أحدهما لدلالة الآخر عليه. وقال الزجاج: أعيد الضمير إلى المعنى: أي انفضوا إلى الرؤية. والحديث استدل به من قال: إن عدد الجمعة اثنا عشر رجلاً وقد تقدم بسط الكلام في ذلك.. وقد استشكل الأصيلي حديث الباب فقال: إن الله تعالى قد وصف أصحاب محمد ﷺ بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية. قال الحافظ: وهذا الذي يتعين المصير إليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهي عن ذلك، فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذم ذلك اجتنبوه، فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور.

بَابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ

١٢٦٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَصِلْ بَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٤٩٩/٢) (م: ٨٨١) (د: ١١٣١) (ت: ٥٢٢) (ن: ١١٣/٣) (هـ: ١١٣٢).

١٢٦٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٦٣/٢) (خ: ٩٣٧) (م: ٨٨٢) (د: ١١٣٢) (ت: ٥٢٣) (ن: ١١٣/٣) (هـ: ١١٣٠).

١٢٦٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ فَصَلَّى الْجُمُعَةَ تَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْعَلُ ذَلِكَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٣٠).

حديث ابن عمر الآخر سكت عنه أبو داود والمنذري، وقال العراقي: إسناده صحيح.

وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا» وفي إسناده مبشر بن عبيد وهو ضعيف جدًا وفي السند ضعفاء غيره عن ابن مسعود عند الترمذي موقوفًا عليه: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا». قوله: (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَصِلْ بَعْدَهَا... إلخ).

لفظ أبي داود والترمذي وهو أحد ألفاظ مسلم: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيَصِلْ أَرْبَعًا» قال النووي في شرح مسلم: أنه يقول: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا» على أنها سنة ليست بواجبة، وذكر الأربع لفضلها، وفعل الرَكَعَتَيْنِ في أوقات بيانا لأن أقلها ركعتان. قال: ومعلوم أنه ﷺ كان يصلي في أكثر الأوقات أربعًا لأنه أمرنا بهن وحثنا عليهن. قال العراقي: وما ادعى من أنه معلوم فيه نظر، بل ليس ذلك بمعلوم ولا مظنون، لأن الذي صح عنه صلاة ركعتين في بيته، ولا يلزم من كونه أمر به أن يفعله، «وَكُنْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَانَ يُصَلِّي بِمَكَّةَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَرْبَعًا، وَإِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ صَلَّى بَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْعَلُ ذَلِكَ» فليس في ذلك علم ولا ظن أنه ﷺ كان يفعل بمكة ذلك، وإنما أراد رفع فعله بالمدينة فحسب، لأنه لم يصح أنه صلى الجمعة بمكة، وعلى تقدير وقوعه بمكة منه فليس ذلك في أكثر الأوقات بل نادرًا، وربما كانت الخصائص في حقّه بالتخفيف في بعض الأوقات: «فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ اخْرَجَتْ عَيْنَاهُ وَعَلَا صَوْتُهُ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ كَأَنَّهُ مُنْذِرٌ جَيْشٍ» الحديث. فربما لحقه تعب من ذلك فاقصر على الركعتين في بيته وكان يطيلهما كما ثبت في رواية النسائي: «وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقُتُوبِ» أي القيام، فلعلها كانت أطول من أربع ركعات خفاف أو متوسطات انتهى.

والحاصل أن النبي ﷺ أمر الأمة أمرًا مختصًا بهم بصلاة أربع ركعات بعد الجمعة، وأطلق ذلك ولم يقيده بكونها في البيت، واقتصره ﷺ على ركعتين كما في حديث ابن عمر لا ينافي مشروعية الأربع لما تقرر في الأصول من عدم المعارضة بين قوله الخاص بالأمة وفعله الذي لم يقرن بدليل خاص يدل على التآسي به فيه، وذلك لأن تخصيصه للأمة بالأمر يكون مخصصًا لأدلة التآسي العامة.

قوله: (رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ) استدلل به على أن سنة الجمعة ركعتان. وتَمَن فعل ذلك عمران بن حصين، وقد حكاه الترمذي

الْجُمُعَةِ وَإِنَّا مُجْتَمِعُونَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٣١١).

١٢٦٩ - وَعَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «اجْتَمَعَ عِيْدَانِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزَّيْبِرِ، فَأَخَّرَ الْخُرُوجَ حَتَّى تَغَالَى النَّهَارُ، ثُمَّ خَرَجَ فَنُخِطَ، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ لِلنَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَصَابَ السَّنَةَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٩٤/٣) وَأَبُو دَاوُدَ بِخَبَرِهِ (١٠٧١)، لَكِنْ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ وَابْنِ دَاوُدَ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: اجْتَمَعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزَّيْبِرِ فَقَالَ: عِيْدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَجَمَعَهُمَا جَمِيعًا فَصَلَّاهُمَا رَكَعَتَيْنِ بَكْرَةً لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِمَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ.

حديث زيد بن أرقم أخرجه أيضاً النسائي والحاكم وصححه علي بن المديني، وفي إسناده إياس بن أبي رملة وهو مجهول.

وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الحاكم، وفي إسناده بقیة بن الوليد، وقد صحح أحمد بن حنبل والدارقطني إرساله، ورواه البيهقي موصولاً مقيداً بأهل العوالي وإسناده ضعيف، وفعل ابن الزبير وقول ابن عباس: أصاب السنة رجاله رجال الصحيح. وحديث عطاء رجاله رجال الصحيح. وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه قال الحافظ: وهو وهم منه نبه عليه هو. وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضاً وإسناده ضعيف ورواه الطبراني من وجوه آخر عن ابن عمر، ورواه البخاري من قول ابن عثمان ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال الحافظ.

قوله: (ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ... إلخ) فيه أن صلاة الجمعة في يوم العيد يجوز تركها. وظاهر الحديثين عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل، وبين الإمام وغيره، لأن قوله: «لِمَنْ شَاءَ» يدل على أن الرخصة تعم كل أحد. وقد ذهب الهادي والناصر والأخوان إلى أن صلاة الجمعة تكون رخصة لغير الإمام وثلاثة. واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة: «وَإِنَّا مُجْتَمِعُونَ» وفيه أن مجرد هذا الإخبار لا يصلح للاستدلال به على المدعى، أعني الوجوب. ويدل على عدم الوجوب وأن الترخيص عام لكل أحد ترك ابن الزبير للجمعة وهو الإمام إذ ذاك. وقول ابن عباس: أصاب السنة، رجاله رجال الصحيح، وعدم الإنكار عليه من أحد من الصحابة. وأيضاً لو كانت الجمعة واجبة على البعض لكانت فرض كفاية وهو خلاف معنى الرخصة. وحكي في البحر عن الشافعي في أحد قوليهِ وأكثر الفقهاء أنه لا ترخيص، لأن دليل وجوبها لم يفصل، وأحاديث الباب ترد عليهم. وحكي عن الشافعي أيضاً أن الترخيص يختص بمن كان خارج المصر.

عن الشافعي وأحمد. قال العراقي: لم يرد الشافعي واحد بذلك إلا بيان أقل ما يستحب، وإلا فقد استحب أكثر من ذلك، فنص الشافعي في الأم على أنه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات، ذكره في باب صلاة الجمعة والعديد. ونقل ابن قدامة عن أحمد أنه قال: إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين، وإن شاء صلى أربعاً وفي رواية عنه: وإن شاء ستاً. وكان ابن مسعود والنخعي وأصحاب الرأي يرون أن يصلي بعدها أربعاً لحديث أبي هريرة. وعن علي رضي الله عنه وأبي موسى وعطاء ومجاهد وحيد بن عبد الرحمن والثوري: أنه يصلي ستاً، لحديث ابن عمر المذكور في الباب. وقد اختلف في الأربع الركعات هل تكون متصلة بتسليم في آخرها أو يفصل بين كل ركعتين بتسليم؟ فذهب إلى الأول: أهل الرأي وإسحاق بن راهويه وهو ظاهر حديث أبي هريرة. وذهب إلى الثاني الشافعي والجمهور كما قال العراقي، واستدلوا بقوله ﷺ: «صَلَاةُ النَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه وقد تقدم. والظاهر القول الأول لأن دليله خاص، ودليل القول الآخر عام، وبناء العام على الخاص واجب. قال أبو عبد الله المازري وابن العربي: إن أمره ﷺ لمن يصلي بعد الجمعة بأربع لئلا يخطر على بال جاهل أنه صلى ركعتين لتكملة الجمعة، أو لئلا ينظر أهل البدع إلى صلاتها ظهراً أربعاً. واختلف أيضاً: هل الأفضل فعل سنة الجمعة في البيت أو في المسجد؟ فذهب إلى الأول الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم، واستدلوا بقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْفَرَسِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» وأما صلاة ابن عمر في مسجد مكة فقليل: لعله كان يريد التأخر في مسجد مكة للطواف بالبيت فيكره أن يفوته بمضيه إلى منزله لصلاة سنة الجمعة، أو أنه يشق عليه الذهاب إلى منزله ثم الرجوع إلى المسجد للطواف، أو أنه كان يرى التوافل تضاعف بمسجد مكة دون بقية مكة، أو كان له أمر متعلق به.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اجْتِمَاعِ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ

١٢٦٧ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَأَلَهُ مُعَاوِيَةُ: هَلْ شَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا؟ قَالَ نَعَمْ، صَلَّى الْعِيدَ أَوَّلَ النَّهَارِ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْمَعَ فَلْيَجْمَعْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٢/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٧٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١٣١٠).

١٢٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنْ

واستدلّ له بقول عثمان: من أراد من أهل العوالي أن يصلي معنا الجمعة فليصل، ومن أراد أن يتصرف فليفعل وردّه بأنّ قول عثمان لا يختصّ قوله ﷺ.

قوله: (لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِمَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ) ظاهره أنّه لم يصل الظهر، وفيه أنّ الجمعة إذا سقطت بوجوه من الوجوه المسوّغة لم يجب على من سقطت عنه أن يصلي الظهر، وإليه ذهب عطاء، حكى ذلك عنه في البحر. والظاهر أنّه يقول بذلك القائلون بأنّ الجمعة الأصل. وأنت خيرٌ بأنّ الذي افترضه الله تعالى على عباده في يوم الجمعة هو صلاة الجمعة فإيجاب صلاة الظهر على من تركها لعذرٍ أو لغیر عذرٍ محتاجٌ إلى دليل، ولا دليل يصلح للتمسك به على ذلك فيما أعلم. قال المصنّف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الرواية المتقدمة عن ابن الزبير: قلت إنّما وجه هذا أنّه رأى تقدمة الجمعة قبل الزوال فقدمها واجتزا بها عن العيد انتهى.

لا يخفى ما في هذا الوجه من التعسف.

العيدين وفي الجمعة.

قوله: (مَنْ اسْتَبْرَقَ) في رواية للبخاري: «رَأَى حُلَّةَ سَيِّرَاءَ»
والاستبرق: ما غلظ من الذبيح، والسيراء قد تقدّم الكلام عليه
في اللباس.

قوله: (ابْتِغْ هَلْوَ فَتَجَمَّلْ) في رواية للبخاري: «ابْتِغْ هَلْوَ
تَجَمَّلْ بِهَا» وفي رواية: «ابْتِغْ هَلْوَ وَتَجَمَّلْ».

قوله: (لِلْعِيدِ وَالْوَفْدِ) في لفظ للبخاري: «لِلْجُمُعَةِ» مكان
العيد قال الحافظ: وكلاهما صحيح، وكان ابن عمر ذكرهما معاً
فاقتصر كل راوٍ على أحدهما.

قوله: (إِنَّمَا هَلْوَ لِيَأْسَ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ) الخلاق: النسيب،
وفيه دليل على تحريم لبس الحرير، وقد تقدّم بسط الكلام على
ذلك في اللباس. ووجه الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية
التجمل للعيد تقريره ﷺ لعمر على أصل التجمل للعيد، وقصر
الإنكار على من لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريراً وقال
الذاودي: ليس في الحديث دلالة على ذلك. وأجاب ابن بطال
بأنه كان معهوداً عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة،
وتبعه ابن التين، والاستدلال بالتقرير أولى كما تقدّم.

قوله: (بُرْدٌ جَبْرَوٌ) كعنية: ضرب من برود اليمن كما في
القاموس.

قوله: (أَخْمَصُ قَدِيمٍ) الأخمص بإسكان الخاء المعجمة وفتح
الميم بعدها صاء مهملة: باطن القدم وما رق من أسفلها. وقيل:
هو ما لا تصيبه الأرض عند المشي من باطنها.

قوله: (بِالرَّكَابِ أَيُّ وَهْمٍ فِي رَاحِلَتَيْهِ).
قوله: (فَنَزَعْتَهَا) ذكر الضمير مؤنثاً مع أنه أعاده على السنان
وهو مذكّر؛ لأنه أراد الخديعة، ويحتمل أنه أراد القدم.

قوله: (فَبَلَغَ الْحَجَّاجَ) أي ابن يوسف الثقفي وكان إذا ذاك
أميراً على الحجاز، وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير سنة ثلاث
وسبعين.

قوله: (فَبَجَاءَ يَعُودُهُ) في رواية للبخاري: «فَجَعَلَ يَعُودُهُ» وفي
رواية الإسماعيلي «فَأَنَاءَهُ».

قوله: (لَوْ نَعْلَمُ) لو للتمني، ويحتمل أن تكون شرطية،
والجواب محذوف لدلالة السياق عليه، ويرجح ذلك ما أخرجه
ابن سعد بلفظ: «لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ عَاقِبَتَاهُ»، وله من وجوه آخر:
«لَوْ أَعْلَمُ اللَّيْ أَصَابَكَ لَفَضَرْتُ عَنْقَهُ».

قوله: (أَنْتَ أَصْبَتَنِي) نسبة الفعل إلى الحاجج لكونه سبباً فيه.
وحكى الزبير في الأنساب أن عبد الملك لما كتب إلى الحاجج أن لا

كِتَابُ الْعِيدَيْنِ

العيد مشتق من العود، فكل عيد يعود بالسرور، وإنما جمع
على أعياد بالياء للفرق بينه وبين أعواد الخشب، وقيل غير ذلك.
وقيل: أصله عود بكسر العين وسكون الواو فقلبت الواو ياءً
لانكسار ما قبلها مثل ميعاد وميقات وميزان. قال الخليل: وكل
يوم جمع كأنهم عادوا إليه. وقال ابن الأنباري: يسمى عيداً
للعود في الفرح والمرح، وقيل: سمي عيداً لأن كل إنسان يعود فيه
إلى قدر منزلته، فهذا يضيف وهذا يضاف، وهذا يرحم وهذا
يرحم وقيل: سمي عيداً لشرفه من العيد، وهو محل كريم مشهور
في العرب تنسب إليه الإبل العيدية.

بَابُ التَّجَمُّلِ لِلْعِيدِ وَكَرَاهَةُ حَمْلِ السِّلَاحِ فِيهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ
١٢٧٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: «وَجَدَ عُمَرُ حُلَّةً
مِنْ اسْتَبْرَقٍ بُتِغَ فِي السُّوقِ، فَأَخَذَهَا فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتِغْ هَلْوَ فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوَفْدِ، فَقَالَ:
إِنَّمَا هَلْوَ لِيَأْسَ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/ ٢٠) (خ:
٣٠٥٤) (م: ٢٠٦٨).

١٢٧١ - وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله
تعالى عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَ جَبْرَوٍ فِي كُلِّ عِيدٍ»
رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ١٥٢).

١٢٧٢ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رضي الله عنه قال: كُنْتُ مَعَ
ابْنِ عُمَرَ حِينَ أَصَابَهُ مَيْتَانِ الرَّمْحِ فِي أَخْمَصِ قَدِيمِهِ، فَلَزَقْتُ قَدِيمَهُ
بِالرَّكَابِ، فَتَزَلَّتْ فَتَزَعَّتْهَا وَذَلِكَ بَيْنِي، فَبَلَغَ الْحَجَّاجَ فَبَجَاءَ يَعُودُهُ،
فَقَالَ الْحَجَّاجُ: لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنْتَ
أَصْبَتَنِي، قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: حَمَلْتُ السِّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ
يُحْمَلُ فِيهِ، وَأَدْخَلْتُ السِّلَاحَ الْحَرَمَ، وَلَمْ يَكُنْ السِّلَاحُ يَدْخُلُ
الْحَرَمَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩٦٦) وَقَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: نَهَوْا أَنْ
يَحْمِلُوا السِّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا.

حديث جعفر بن محمد رواه الشافعي عن شيخه إبراهيم بن
محمد عن جعفر، وإبراهيم بن محمد المذكور لا يمتنع بما تفرّد به،
ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن
جدّه عن ابن عباس به، كذا أخرجه الطبراني. قال الحافظ: فظهر
أن إبراهيم لم يفرّد به، وأن رواية إبراهيم مرسلّة. وفي الباب عن
جابر عند ابن خزيمة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَهُ الْأَخْمَرَ فِي

(١١٣٦) (ت: ٥٣٩) (ن: ١٨٠ / ٣) (هـ: ١٣٠٨).

١٢٧٥ - عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ إِذَا غَدَا إِلَى الْمُصَلَّى كَبَّرَ فَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ يُغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَيَكْبُرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى، ثُمَّ يَكْبُرُ بِالْمُصَلَّى حَتَّى إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ تَرَكَ التَّكْبِيرَ رَوَاهُمَا الشَّافِعِيُّ (١/١٥٣).

حديث عليٍّ أخرجه أيضاً ابن ماجه، وفي إسناده الحارث الأعور، وقد اتفقوا على أنه كذاب، كما قال النووي في الخلاصة. ودعوى الاتفاق غير صحيحة، فقد روى عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة. وقال النسائي مرة: ليس به بأس، ومرة: ليس بالقوي. وروى عباس الدوري عن ابن معين أنه قال: لا بأس به وقال أبو بكر بن أبي داود: كان أفضه الناس وأفرض الناس وأحسب الناس، تعلم الفرائض من عليٍّ. نعم كذبه الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وعلي بن المديني. وقال أبو زرعة: لا يحتج به. وقال ابن حبان: كان غالباً في التشيع وأهبا في الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف، وضرب يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على حديثه قال في الميزان: والجمهور على توهم أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب. قال: وحديثه في السنن الأربع، والنسائي مع تعلقه في الجراح قد احتج به وقوى أمره. قال: وكان من أوعية العلم. وفي الباب عن ابن عمر عند ابن ماجه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ إِلَى الْعِيدِ مَاثِيًا وَيَرْجِعُ مَاثِيًا» وفي إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري كذبه أحمد وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: مثروك. وقال البخاري: ليس تَمَن يروى عنه. وعن سعد القرظ عند ابن ماجه أيضاً بنحو حديث ابن عمر، وفي إسناده أيضاً عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ عن أبيه عن جده، وقد ضعفه ابن معين وأبوه سعد بن عمار قال في الميزان: لا يكاد يعرف، وجده عمار بن سعد قال فيه البخاري: لا يتابع على حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات. وعن أبي رافع عند ابن ماجه أيضاً: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي الْعِيدَ مَاثِيًا» وفي إسناده مندل بن عليٍّ ومحمد بن عبد الله بن أبي رافع، ومندل متكلم فيه وقد ضعفه أحمد. وقال ابن معين: لا بأس به. ومحمد قال البخاري: منكر الحديث وقال ابن معين: ليس بشيء. وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار في مسنده: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ إِلَى الْعِيدِ مَاثِيًا وَيَرْجِعُ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ» وفي إسناده خالد بن إلياس ليس بالقوي، كذا قال البزار. وقال ابن معين

يخالف ابن عمر شقَّ عليه، وأمر رجلاً معه حرية يقال إنها كانت مسمومة، فلصق ذلك الرجل به، فأمر الحربة على قدمه فمرض منها أياماً ثم مات، وذلك في سنة أربع وسبعين، وقد ساق هذه القصة في الفتح ولم يتعقبها، وصدور مثلها غير بعيد من الحجاج فإنه صاحب الأفاعيل التي تبكي لها عيون الإسلام وأهله. قوله: (حَمَلْتُ السِّلَاحَ) أي فتبعك أصحابك في حمله.

قوله: (فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ) هذا محل الدليل على كراهة حمل السلاح يوم العيد، وهو مبني على أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء للمجهول له حكم الرفع، وفيه خلاف معروف في الأصول.

قوله: (قَالَ الْحَسَنُ نَهَوْا أَنْ يُحْمِلُوا السِّلَاحَ) قال الحافظ: لم أقف عليه موصولاً، إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن، وفيه تقييد لإطلاق قول ابن عمر إنه لا يحمل، وقد ورد مثله مرفوعاً مقيداً وغير مقيد، فروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَجَ بِالسِّلَاحِ يَوْمَ الْعِيدِ» وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُخْرَجَ بِالسِّلَاحِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ فِي الْعِيدَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ» وهذا كله في العيدين، فأما الحرم، فروى مسلم عن جابر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُحْمَلَ السِّلَاحُ بِمَكَّةَ» وسياقي الجمع بينه وبين أحاديث دخوله ﷺ مكة بالسلاح في باب: المحرم يتقلد بالسيف من كتاب الحج.

بَابُ الْخُرُوجِ إِلَى الْعِيدِ مَاثِيًا وَالتَّكْبِيرِ فِيهِ وَمَا جَاءَ فِي خُرُوجِ النَّسَاءِ

١٢٧٣ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «مِنْ السَّنَةِ أَنْ تُخْرَجَ إِلَى الْعِيدِ مَاثِيًا، وَأَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ (٥٣٠)

١٢٧٤ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى: الْغَوَائِقَ وَالْحَيْضَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ، وَفِي لَفْظٍ: الْمُصَلَّى، وَيَتَنَهَذْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ، قَالَ: لِيَلْبِسْهَا أُخْتَهَا مِنْ جِلْبَابِهَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَيْسَ لِلنَّسَاءِ فِيهِ أَمْرُ الْجِلْبَابِ. وَلِمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ: «وَالْحَيْضُ يَكُونُ خَلْفَ النَّاسِ يَكْبُرُونَ مَعَ النَّاسِ». وَلِلْبُخَارِيِّ: «قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ: كُنَّا نَوْمُزُ أَنْ نُخْرِجَ الْحَيْضَ فَيَكْبُرُونَ بِتَكْبِيرِهِمْ» (حـم: ٨٤ / ٥) (خ: ٩٧٤) (م: ١٢ / ٨٩٠) (د:

والبخاري: ليس بشيء. وقال أحمد والنسائي: متروكٌ وحديث أم عطية أخرجه من ذكر المصنف. وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه: «أن النبي ﷺ كان يخرجُ بناته ونساءه في العيدين» وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو مختلف فيه. وقد رواه الطبراني من وجه آخر. وعن جابر عند أحمد قال: «كان رسول الله ﷺ يخرجُ في العيدين ويخرجُ أهله» وفي إسناده الحجاج المذكور، وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للنساء نصيب في الخروج إلا مضطرةً ليس لهنَّ خادم، إلا في العيدين الأضحى والفطر» وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروكٌ. وعن ابن عمرو بن العاص عند الطبراني أيضاً: «أن النبي ﷺ أمر بإخراج العواتق والحِصص» وفي إسناده يزيد بن شداد وعتبة بن عبد الله وهما مجهولان قاله أبو حاتم الرازي. وعن عائشة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند أنها قالت: «قد كانت الكعاب تخرجُ لرسول الله ﷺ من خديها في الفطر والأضحى» قال العراقي: رجاله رجال الصحيح، ولكنه من رواية أبي قلابة عن عائشة. وقد قال ابن أبي حاتم: إنها مرسلّة. وفيه أن أبا قلابة أدرك علي بن أبي طالب وقد قال أبو حاتم: إن أبا قلابة لا يعرف له تدليس. ولعائشة حديث آخر عند الطبراني في الأوسط قالت: «سئل رسول الله ﷺ: هل تخرجُ النساء في العيدين؟ قال نعم، قيل: فإلّا؟ قال: نعم، قيل: لم يكن لهنَّ ثوبٌ تلبسُهُ فلتلبس ثوباً صاحيبها» وفي إسناده مطيع بن ميمون، قال ابن عدي: له حديثان غير محفوظين. قال العراقي: وله هذا الحديث فهو ثالث وقال فيه علي بن المديني: ذاك شيخٌ عندنا ثقة. وعن عمرة أخت عبد الله بن راحة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير أن النبي ﷺ قال: «وجب الخروجُ على كل ذاتِ بطن» زاد أبو يعلى «يعني في العيدين» وقال فيه: «سمعتُ رسول الله ﷺ» وهو من رواية امرأة من عبد القيس عنها والأثر الذي ذكره المصنف عن ابن عمر أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي مرفوعاً وموقوفاً وصحّح وقفه..

قوله: (من السنة أن يخرج ماشياً) فيه مشروعية الخروج إلى صلاة العيد والمشى إليها وترك الركوب، وقد روى الترمذي ذلك عن أكثر أهل العلم. وحديث الباب وإن كان ضعيفاً فما ذكرنا من الأحاديث الواردة بمعناه تقويه، وهذا حسنة الترمذي. وقد استدلل العراقي لاستحباب المشى في صلاة العيد بعموم حديث أبي هريرة المتفق عليه: أن النبي ﷺ قال: «إذا أتيتُم الصلاة فأتوها وأنتم تمشون» فهذا عامٌ في كل صلاة تشرع فيها الجماعة

قوله: (وأن يأكل) فيه استحباب الأكل قبل الخروج إلى الصلاة، وهذا مختصٌ بعيد الفطر. وأما عيد النحر فيؤخر الأكل حتى يأكل من أضحيته لما سيأتي في الباب الذي بعد هذا. قوله: (العواتق) جمع عاتق، وهي المرأة الشابة أول ما تدرك. وقيل: هي التي لم تن من والدتها ولم تزوج بعد إدراكها. وقال ابن دريد: هي التي قاربت البلوغ.

قوله: (وذوات الخدور) جمع خدر بكسر الخاء المعجمة: وهو ناحية في البيت يجعل عليها ستر فتكون فيه الجارية البكر، وهي المخدرة: أي خدّرت في الخدر. قوله: (لا يكون لهنَّ جلباب) الجلباب بكسر الجيم وبتكرار الموحدة وسكون اللام، قيل: هو الإزار والرداء. وقيل: الملحفة. وقيل الملحفة تغطي بها المرأة رأسها وظهرها. وقيل: هو الخمار والحديث وما في معناه من الأحاديث قاضية بمشروعية خروج النساء في العيدين إلى المصلى من غير فرق بين البكر والثيب والشابة والعجوز والحائض وغيرها ما لم تكن معتدة أو كان خروجها فتنة أو كان لها عذر. وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال: أحدها أن ذلك مستحب، وحملوا الأمر فيه على الندب ولم يفرقوا بين الشابة والعجوز، وهذا قول أبي حامد من الخنابلة والجرجاني من الشافعية، وهو ظاهر إطلاق الشافعي. القول الثاني: التفرقة بين الشابة والعجوز. قال العراقي: وهو الذي عليه جمهور الشافعية تبعاً لنص الشافعي في المختصر. والقول الثالث: أنه جائز غير مستحب لمن مطلقاً، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد فيما نقله عنه ابن قدامة. والرابع: أنه مكروه، وقد حكاه الترمذي عن الثوري وابن المبارك، وهو قول مالك وأبي يوسف، وحكاه ابن قدامة عن النخعي ويحيى بن سعيد الأنصاري. وروى ابن

يُرْجِعُ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٧٥٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٤٢) وَأَخْبَدُ (٣٥٢/٥)، وَزَادَ: فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَلِمَالِكٍ فِي الْمَوْطِلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ «أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُؤْمَرُونَ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الْغَدْوِ يَوْمَ الْفِطْرِ».

الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم. والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي الباب عن علي بن عبد الترمذي وابن ماجه وقد تقدم. وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير والدارقطني بلفظ: «مِنَ السَّنَةِ أَلَّا يُخْرَجَ حَتَّى يَطْعَمَ وَيُخْرِجَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ»، وفي إسناده الحجاج بن أرقطة وهو مختلف فيه وفي لفظ: «مِنَ السَّنَةِ أَلَّا يَطْعَمَ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ» رواه البزار. قال العراقي: وإسناده حسن. وفي لفظ أن ابن عباس قال: «إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا يَغْدُو أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ فَلْيَفْعَلْ» رواه الطبراني. وعن أبي سعيد عند أحمد والبزار وأبي يعلى والطبراني قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْفِرُ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْخُرُوجِ» قال العراقي: وإسناده جيد، زاد الطبراني من وجوه آخر «وَيَأْتُرُ النَّاسُ بِذَلِكَ» وعن جابر بن سمرة عند البزار. في مسنده قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْفِطْرِ أَكَلَ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ، وَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْأَضْحَى لَمْ يَطْعَمْ شَيْئاً» وفي إسناده ناصح أبو عبد الله وهو لئس الحديث، وقد ضعفه ابن معين والفلاس والبخاري وأبو داود وابن حبان. وعن سعيد بن المسيب مرسلًا عند مالك في الموطأ باللفظ الذي ذكره المصنف وعن صفوان بن سليم مرسلًا عند الشافعي «أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَطْعَمُ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى الْجَنَانَةِ وَيَأْتُرُ بِهِ» وعن السائب بن يزيد عند ابن أبي شيبة قال: «مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ نَأْكُلَ قَبْلَ أَنْ نَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ» وعن رجل من الصحابة عند ابن أبي شيبة أنه «كَانَ يُؤْمَرُ بِالْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ نَأْتِيَ الْمُصَلَّى» وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يُغْدِيَ أَصْحَابَهُ مِنْ صَدَقَةِ الْفِطْرِ».

قوله: (وَكَانَ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ) لفظ الإسماعيلي وابن حبان والحاكم: «مَا خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ وَتَرَاهُ» وهي أصرح في المداومة على ذلك. قال المهلب: الحكمة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظاناً لزوم الصوم حتى يصلي العيد، فكأنه أراد سد هذه الذريعة. وقال غيره: لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحبت تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر

أبي شيبة عن النخعي: أنه كره للشابة أن تخرج إلى العيد. القول الخامس: أنه حق على النساء الخروج إلى العيد، حكاه القاضي عياض عن أبي بكر وعلي وابن عمر. وقد روى ابن أبي شيبة عن أبي بكر وعلي أنهما قالا: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ ذَاتِ نِطَاقٍ الْخُرُوجُ إِلَى الْعِيدَيْنِ». انتهى.

والقول بكرهه الخروج على الإطلاق ردُّ للأحاديث الصحيحة بالأراء الفاسدة، وتخصيص الشباب بإياه صريح الحديث المتفق عليه وغيره.

قوله: (يُكَبِّرُ مَعَ النَّاسِ) وكذلك قوله: «يُشْهَدَانِ الْخَيْرَ وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ» يرد ما قاله الطحاوي: أن خروج النساء إلى العيد كان في صدر الإسلام لتكثير السواد ثم نسخ وأيضاً قد روى ابن عباس خروجهن بعد فتح مكة، وقد أفتت به أم عطية بعد موت النبي ﷺ بمدّة كما في البخاري.

قوله: (إِذَا غَدَا إِلَى الْمُصَلَّى كَبَّرَ) فيه إن صح رفعه دليل على مشروعية التكبير حال المشي إلى المصلى وقد روى أبو بكر النجاد عن الزهري أنه قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ فَيُكَبِّرُ مِنْ حِينَ يُخْرِجُ مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى» وهو عند ابن أبي شيبة عن الزهري مرسلًا بلفظ: «فَإِذَا قَسَى الصَّلَاةَ قَطَعَ التَّكْبِيرَ». وأخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً: «زَيَّنَا أَعْيَادَكُمْ بِالتَّكْبِيرِ» وإسناده غريب كما قال الحافظ. وقد روى البيهقي عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ حَالَ خُرُوجِهِ إِلَى الْعِيدِ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى» وقد أخرجه أيضاً الحاكم. قال البيهقي: وهو ضعيف. وأخرجه موقوفاً على ابن عمر، قال: وهذا الموقوف صحيح. قال الناصر: إن تكبير الفطر واجب لقوله تعالى: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ»، والأكثر على أنه سنة، وهو من خروج الإمام من بيته للصلاة إلى ابتداء الخطبة عند الأكثر، وسيأتي الكلام على تكبير التشريق.

بَابُ اسْتِحْبَابِ الْأَكْلِ قَبْلَ الْخُرُوجِ فِي الْفِطْرِ دُونَ الْأَضْحَى

١٢٧٦ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ، وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرَاهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٣٢) وَالبُخَارِيُّ (٩٥٣).

١٢٧٧ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ، وَلَا يَأْكُلُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى

المصنف إلى مسلم ولم نجد له موافقاً على ذلك ولا رأينا الحديث في صحيح مسلم. وقد رجّح البخاري في صحيحه حديث جابر المذكور في الباب على حديث أبي هريرة وقال: إنه أصح. وحديث ابن عمر رجال إسناده عند ابن ماجه ثقات، وكذلك عند أبي داود رجاله رجال الصحيح، وفيه عبد الله بن عمر العمري وفيه مقال وقد أخرج له مسلم، وقد رواه أيضاً الحاكم. وفي الباب عن أبي رافع عند ابن ماجه، وقد تقدّم في باب الخروج إلى العيد ماشياً. وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار في مسنده، وقد تقدّم أيضاً هناك. وعن بكر بن مبشر عند أبي داود قال: «كُنْتُ أَغْذُو مَعَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى فَتَسْلُكُ بَطْنَ بَطْحَانَ حَتَّى تَأْتِيَ الْمُصَلَّى فَتُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَرْجِعُ مِنْ بَطْنِ بَطْحَانَ إِلَى بُيُوتِنَا» قال ابن السكّن: وإسناده صالح وعن سعد القرظ وقد تقدّم في باب الخروج إلى العيد ماشياً أيضاً. وعن عبد الرحمن بن حاطب عند الطبراني في الكبير قال: قال «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِي الْعِيدَ يَذْهَبُ فِي طَرِيقِ وَيَرْجِعُ فِي آخَرِهِ» وفي إسناده خالد بن إلياس وهو ضعيف. وعن معاذ بن عبد الرحمن التميمي عن أبيه عن جده عند الشافعي أنه «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ مِنَ الْمُصَلَّى فِي يَوْمٍ عِيدٍ فَسَلَكَ عَلَى التَّجَارِينَ مِنْ أَسْفَلِ السُّوقِ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ مَسْجِدِ الْأَعْرَجِ الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ الْبُرْجَةِ الَّتِي بِالسُّوقِ قَامَ فَاسْتَقْبَلَ نَجْحَ اسْلَمَ، فَذَعَا ثُمَّ انْصَرَفَ» قال الشافعي: فأحب أن يصنع الإمام مثل هذا، وأن يقف في موضع فيدعو الله مستقبلاً القبلة وفي إسناده الحديث إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وثقه الشافعي وضمّنه الجمهور. وأحاديث الباب تدلّ على استحباب الذهاب إلى صلاة العيد في طريق الرجوع في طريق أخرى للإمام والمأموم، وبه قال أكثر أهل العلم كما في الفتح. وقد اختلف في الحكمة في مخالفة ﷺ الطريق في الذهاب والرجوع يوم العيد على أقوال كثيرة. قال الحافظ: اجتمع لي منها أكثر من عشرين قولاً. قال: قال القاضي عبد الوهاب المالكي: ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى.

قال في الفتح: فمن ذلك أنه فعل ذلك ليشهد له الطريقان، وقيل: سكتهما من الجن والإنس. وقيل: ليسوي بينهما في مزية الفضل بمروءه، أو في التبرك به، أو لتشتم رائحة المسك من الطريق التي يمر بها، لأنه كان معروفاً بذلك. وقيل: لأن طريقه إلى المصلى كانت على اليمين، فلو رجع منها لرجع إلى جهة الشمال فرجع من غيرها، وهذا يحتاج إلى دليل. وقيل: لإظهار شعار الإسلام

الله سبحانه، أشار إلى ذلك ابن أبي حمزة. وقال ابن قدامة: لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافًا، كذا في الفتح. قال الحافظ: وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التخيير فيه، وعن النخعي أيضاً مثله. قال: والحكمة في استحباب التمر فيه لما في الحلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم، ولأن الحلو مما يوافق الإيمان ويعبر به النام ويرق القلب وهو أسر من غيره، ومن ثم استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقاً كالعسل، رواه ابن أبي شيبة عن معاوية بن قرّة وابن سيرين وغيرهما. وقد أخرج الترمذي عن سلمان: «إِذَا أَفْطَرَ أَخَذَكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمَرٍ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ».

قوله: (وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرَا) هذه الزيادة أوردها البخاري تعليقاً ووصلها أحمد بن حنبل وغيره. والحكمة في جعلهنّ تراً الإشارة إلى الوحدة، وكذلك كان يفعل ﷺ في جميع أموره تبركاً بذلك، كذا في الفتح.

قوله: (وَلَا يَأْكُلُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ) في رواية للترمذي: «وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ» ورواه أبو بكر الأثرم بلفظ: «حَتَّى يُضْحِيَ» وقد خصص أحمد بن حنبل استحباب تأخير الأكل في عيد الأضحي بمن له ذبح. والحكمة في تأخير الفطر يوم الأضحي أنه يوم تشرع فيه الأضحية والأكل منها، فشرع أن يكون فطره على شيء منها، قاله ابن قدامة. قال الزين بن المنير: وقع أكله ﷺ في كل من العيدين في الوقت المشروع لإخراج صدقتهما الخاصة بهما، فإخراج صدقة الفطر قبل الغدو إلى المصلى، وإخراج صدقة الأضحية بعد ذبحها.

بَابُ مُخَالَفَةِ الطَّرِيقِ فِي الْعِيدِ وَالتَّعْيِيدِ فِي الْجَامِعِ لِلْعُدْرِ

١٢٧٨ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩٨٦).

١٢٧٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ يَرْجِعُ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٨/٢) وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٤١).

١٢٨٠ - عَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ ثُمَّ رَجَعَ فِي طَرِيقٍ آخَرَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٥٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٩٩).

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم، وقد عزاه

فروة الفروي المدني. قال فيه الذهبي في الميزان: لا يكاد يعرف، وقال: هذا حديث منكر. وقال ابن القطان: لا أعلم عيسى هذا مذكوراً في شيء من كتب الرجال ولا في غير هذا الإسناد. الحديث يدل على أن ترك الخروج إلى الجبانة وفعل الصلاة في المسجد عند عروض عذر المطر غير مكروه. وقد اختلف هل الأفضل فعل صلاة العيد في المسجد أو الجبانة؟ فذهبت العترة ومالك إلى أن الخروج إلى الجبانة أفضل. واستدلوا على ذلك بما ثبت من مواظبة ﷺ على الخروج إلى الصحراء وذهب الشافعي والإمام يحيى وغيرهما إلى أن المسجد أفضل. قال في الفتح: قال الشافعي في الأم: «بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ فِي يَوْمِ الْعِيدَيْنِ إِلَى الْمُصَلَّى بِالْمَدِينَةِ وَهَكَذَا مَنْ بَعْدَهُ إِلَّا مِنْ عَذْرِ أَوْ مَطَرٍ وَتَحْوِيٍّ، وَكَذَا عَامَّةُ أَهْلِ الْبُلْدَانِ إِلَّا أَهْلَ مَكَّةَ» ثُمَّ أَشار الشافعي إلى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة. قال: فلو عمر بلد وكان مسجد أهله يسعهم في الأعياد لم أر أن يخرجوا منه، فإن لم يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة. قال الحافظ: ومقتضى هذا أن العلة تدور على الضيق والسعة لا لذات الخروج إلى الصحراء، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع، فإذا حصل في المسجد مع أولوته كان أولى انتهى.

وفيه أن كون العلة الضيق والسعة مجرد تخمين لا يتنهض للاعتذار عن التماسي به ﷺ في الخروج إلى الجبانة بعد الاعتراف بمواظبة ﷺ على ذلك وأما الاستدلال على أن ذلك هو العلة بفعل الصلاة في مسجد مكة، فيجانب عنه باحتمال أن يكون ترك الخروج إلى الجبانة لضيق أطراف مكة لا للسعة في مسجدها.

بَابُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ

١٢٨٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّاسِ يَوْمَ عِيدِ فِطْرِ أَوْ أَضْحَى، فَأَنكَرَ إِنْطَاءَ الْإِمَامِ وَقَالَ: إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٣٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٣١٧).

١٢٨٣ - وَلِلشَّافِعِيِّ فِي حَدِيثِ مُرْسَلٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى عُمَرُو بْنِ خُزَيْمٍ وَهُوَ بَنُجْرَانُ: أَنْ عَجَلَ الْأَضْحَى وَآخِرَ الْفِطْرِ وَذَكَرَ النَّاسُ» (١٥٢/١).

الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده عن أبي داود ثقات والحديث الثاني رواه الشافعي عن شيخه إبراهيم بن محمد عن أبي الجويرث، وهو كما قال المصنف مرسل، وإبراهيم بن محمد ضعيف عند الجمهور كما تقدم. وقال

فيهما. وقيل: لإظهار ذكر الله تعالى. وقيل: ليغيظ المنافقين واليهود. وقيل: ليرهبهم بكثرة من معه، ورجحه ابن بطال. وقيل: حذراً من كيد الطائفتين أو إحداهما، وفيه نظر، لأنه لو كان كذلك لم يكرهه. قال ابن التين: وتعمّب أنه لا يلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين، لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسلًا: «أَنَّ ﷺ كَانَ يَخْدُو يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى الْمُصَلَّى مِنَ الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ وَيَرْجِعُ مِنَ الطَّرِيقِ الْآخَرِ» وهذا لو ثبت لقوي بحث ابن التين. وقيل: فعل ذلك ليعمّم بالسرور به والتبرك بمروءته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعليم أو الاقتداء أو الاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك. وقيل: ليزور أقاربه الأحياء والأموات. وقيل: ليصل رحمه. وقيل: للتفاؤل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا. وقيل: كان في ذهابه يتصدق، فإذا رجع لم يبق معه شيء فرجع من طريق آخر لئلا يرد من سأل، وهذا ضعيف جداً مع احتياجه إلى الدليل. وقيل: فعل ذلك لتخفيف الزحام، وهذا رجحه الشيخ أبو حامد وآيده المحب الطبري بما رواه البيهقي من حديث ابن عمر فقال فيه: «يَسْعُ النَّاسُ» وتعقب بأنه ضعيف وبأن قوله: «يَسْعُ النَّاسُ» يحتمل أن يفسر ببركته وفضله، وهو الذي رجحه ابن التين. وقيل: كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي يرجع فيها، فأراد تكثير الأجر بتكثير الخطأ في الذهاب. وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله وهذا اختيار الرافعي. وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل، وبأن أجر الخطأ يكتب في الرجوع أيضاً كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره، فلو عكس ما قال لكان له اتجاه، ويكون سلوك الطريق القريبة للمبادرة إلى فعل الطاعة وإدراك الفضيلة أول الوقت. وقيل: إن الملائكة تنقف في الطرقات فأراد أن يشهد له فريقان منهم. وقال ابن أبي حمزة: هو في معنى قول يعقوب لبنية: «لَا تَذْخُلُوا مِنْ بَابِ وَاحِدٍ»، وأشار إلى أنه فعل ذلك حذر إصابة العين. وأشار صاحب الهدي إلى أنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الأشياء المحتملة القريبة. انتهى كلام الفتح.

١٢٨١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمِ عِيدِ فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٦٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١٣١٣).

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذري. وقال في التلخيص: إسناده ضعيف انتهى. وفي إسناده رجل مجهول وهو عيسى بن عبد الأعلى بن أبي

النبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ. وَعَنْ جَنْدِبٍ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ خَطَبَ ثُمَّ ذَبَحَ». وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَامَ فَوَعَظَ النَّاسَ» الْحَدِيثُ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: إِنَّا نَخُطِّبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ مَرْسَلٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَرْسَلٌ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عِنْدَ أَحْمَدَ «أَنَّهُ قَالَ: حِينَ صَلَّيْتُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ قَامَ يَخُطِّبُ: أَيُّهَا النَّاسُ كُلُّ سَنَةِ لِلَّهِ وَسَنَةٌ رَسُولِهِ» قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ. وَأَحَادِيثُ الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ تَقْدِيمَ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: هَذَا هُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ وَائِمَّةِ الْفُتُوَى، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَئِمَّتِهِمْ فِيهِ وَهُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ، إِلَّا مَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ فِي شَطْرِ خِلَافَتِهِ الْآخِرَ قَدَّمَ الْخُطْبَةَ، لِأَنَّهُ رَأَى مِنَ النَّاسِ مَنْ تَفَوْتَهُ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ فَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ. وَقَالَ ابْنُ قِدَامَةَ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا عَنْ بَنِي أُمَيَّةَ قَالَ: وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا فَعَلَاهُ وَلَمْ يَصُحَّ عَنْهُمَا، قَالَ: وَلَا يَعْتَدُ بِخِلَافِ بَنِي أُمَيَّةَ، لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالْإِجْمَاعِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُمْ، وَخَالَفَ لِسَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّحِيحَةَ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ فَعْلَهُمْ وَعَدَّ بِدْعَةً وَخَالَفًا لِلْسَنَةِ. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: إِنَّ تَقْدِيمَ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً. وَقَالَ: إِنَّ مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَثْمَانَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ لَمْ يَصُحَّ عَنْهُمْ، أَمَّا رَوَايَةُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ فَرَوَاهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عُمَرُ وَكَثُرَ النَّاسُ فِي زَمَانِهِ، فَكَانَ إِذَا ذَهَبَ لِيَخْطُبَ ذَهَبَ أَكْثَرُ النَّاسِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ وَخَتَمَ بِالصَّلَاةِ، قَالَ: وَهَذَا الْأَثَرُ وَإِنْ كَانَ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ فَهُوَ شَاذٌ مُخَالَفٌ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ عُمَرَ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَايَتِهِمَا عَنْهُ أَوَّلَى قَالَ: وَأَمَّا رَوَايَةُ ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ فَلَمْ أَجِدْ لَهَا إِسْنَادًا. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: يَقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ قَدَّمَهَا عَثْمَانُ، وَهُوَ كَذِبٌ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ أَتَاهِي. وَيُرَدُّ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَثْمَانَ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: إِنَّهُ رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: أَوَّلَ مَنْ خَطَبَ النَّاسَ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَثْمَانُ. قَالَ الْحَافِظُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَثْمَانُ

الْبِيهَقِيُّ: لَمْ أَرَ لَهُ أَصْلًا فِي حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَنْدِبٍ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنِ الْبَنَاءِ فِي كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا يَوْمَ الْفِطْرِ، وَالشَّمْسُ عَلَى قَيْدِ رُمْحَيْنِ وَالْأَضْحَى عَلَى قَيْدِ رُمْحٍ» أَوْرَدَهُ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (حِينَ التَّسْبِيحِ) قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ: يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ حَذْفِ اسْمَيْنِ مَضَافَيْنِ، وَالتَّعْدِيرُ: وَذَلِكَ حِينَ وَقْتُ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِنَّا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ»، أَيْ فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْ أَعْمَالِ ذَوِي تَقْوَى الْقُلُوبِ، وَقَوْلُهُ: «فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ»؛ أَيْ مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فِرْسِ الرَّسُولِ، وَقَوْلُهُ: (حِينَ التَّسْبِيحِ) يَعْنِي ذَلِكَ الْحِينَ حِينَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِيدِ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ سَبِيحَةُ ذَلِكَ الْيَوْمِ انْتَهَى.

وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَسْرِ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّعْجِيلِ لَصَلَاةِ الْعِيدِ وَكَرَاهَةِ تَأْخِيرِهَا تَأْخِيرًا زَائِلًا عَلَى الْيَعَادِ. وَحَدِيثُ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ تَعْجِيلِ الْأَضْحَى وَتَأْخِيرِ الْفِطْرِ. وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اسْتِحْبَابِ الْإِسْمَاكِ فِي صَلَاةِ الْأَضْحَى حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ تَرَكَ التَّعْجِيلَ لَصَلَاةِ الْأَضْحَى تَمَّا يَتَأَذَّى بِهِ مَنَظَرُ الصَّلَاةِ لَذَلِكَ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْإِسْتِغْنَالِ بِالذَّبْحِ لِأَصْحِيَّتِهِ، بِخِلَافِ عِيدِ الْفِطْرِ فَإِنَّهُ لَا إِسْمَاكَ وَلَا ذَبِيحَةَ. وَأَحْسَنُ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي تَعْيِينِ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ حَدِيثُ جَنْدِبٍ الْمُتَقَدِّمِ. قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَهِيَ مِنْ بَعْدِ انْبِسَاطِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ، وَلَا أَعْرِفُ فِيهِ خِلَافًا. انْتَهَى.

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ وَمَا يُقْرَأُ فِيهَا

١٢٨٤ - عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (ح: ٣٨/٢) (خ: ٩٦٣) (م: ٨٨٨) (ت: ٥٣١) (ن: ١٣/٣) (ه: ١٢٧٦).

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ». وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ قَالَ: «شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَثْمَانُ، فَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ» وَفِي لَفْظٍ: «أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ». وَعَنْ أَنَسٍ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ خَطَبَ». وَعَنْ الْبَرَاءِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ قَالَ: «خَطَبَ

يَكُنْ يُؤَذِّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٠٧٥) (خ: ٩٦٠) (م: ٨٨٦). وَلِئْسَلِمَ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرٌ أَلَّا أَذَانَ لِصَلَاةِ يَوْمِ الْفِطْرِ حِينَ يَخْرُجُ الْإِسَاءُ، وَلَا يَعْدُ مَا يَخْرُجُ، وَلَا إِقَامَةً، وَلَا نِدَاءً، وَلَا شَيْءًا، لَا نِدَاءً يُؤَمِّلُ وَلَا إِقَامَةً

وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند البراء في مسنده: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، وَكَانَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ فَأَمَّا فَفَصَّلُ بَيْنَهُمَا بِجَلْسَةٍ». وعن البراء بن عازب عند الطبراني في الأوسط: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي يَوْمِ الْأَضْحَى بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ». وعن أبي رافع عند الطبراني في الكبير: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْدَلٌ وَفِيهِ مَقَالٌ قَدْ تَقَدَّمَ. واحديث الباب تدل على عدم شرعية الأذان والإقامة في صلاة العيدين. قال العراقي: وعليه عمل العلماء كافة. وقال ابن قدامة في المغني: ولا تعلم في هذا خلافاً ممن يعتد بخلافه، إلا أنه روي عن ابن الزبير: أنه أذن وأقام. قال: وقيل: إن أول من أذن في العيدين زياد انتهى.

وروى ابن أبي شيبة في المصنف بإسناد صحيح عن ابن المسيب قال: أول من أحدث الأذان في العيد معاوية، وقد زعم ابن العربي: أنه رواه عن معاوية من لا يوثق به.

قوله: (لا إقامة ولا نداء ولا شيء) فيه أنه لا يقال أمام صلاة العيد شيء من الكلام، لكن روى الشافعي عن الزهري قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ فِي الْعِيدَيْنِ فَيَقُولُ: الصَّلَاةُ جَائِعَةٌ، قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَهَذَا مَرْسَلٌ يَعْضُدُهُ الْقِيَاسُ عَلَى صَلَاةِ الْكُوفِ لثُبُوتِ ذَلِكَ فِيهَا أَنْتَهَى.

وأخرج هذا الحديث البيهقي من طريق الشافعي. ١٢٨٧ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ: بِ: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧/٥).

١٢٨٨ - وَلَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَدِيثِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يَنْقُلُهُ، وَقَدْ سَبَقَ حَدِيثُ الثَّعْمَانِ لِغَيْرِهِ فِي الْجُمُعَةِ، وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ وَسَأَلَهُ عُمَرُ: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِ: «ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ»، وَ«اقْرَأَتِ السَّاعَةُ»، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢١٧/٥) (م: ٨٩١) (د: ١١٥٤) (ت: ٥٣٤) (ن: ١٨٣/٣) (هـ: ١٢٨٢).

حديث سمرة أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف والطبراني في الكبير. والحديث عند أبي داود والنسائي إلا أنهم

فعل ذلك أحياناً، وقال بعد أن ساق الرواية المتقدمة عن عمر وعزاها إلى عبد الرزاق وابن أبي شيبة وصحح إسنادها: إنه يحمل على أن ذلك وقع منه نادراً. قال العراقي: وأما فعل ابن الزبير فرواه ابن أبي شيبة في المصنف، وإنما فعل ذلك لأمر وقع بينه وبين ابن عباس، ولعل ابن الزبير كان يرى ذلك جائزاً. وقد تقدم عن ابن الزبير أنه صلى قبل الخطبة. وثبت في صحيح مسلم عن عطاء أن ابن عباس أرسل إلى ابن الزبير أول ما بويح له أنه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفطر فلا تؤذن لها، قال: فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه، وأرسل إليه مع ذلك: إنما الخطبة بعد الصلاة، وإن ذلك قد كان يفعل، قال: فصلّى ابن الزبير قبل الخطبة. قال الترمذي: ويقال: إن أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم انتهى.

وقد ثبت في صحيح مسلم من رواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان. وقيل: أول من فعل ذلك معاوية، حكاه القاضي عياض وأخرجه الشافعي عن ابن عباس بلفظ: «حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ فَقَدَّمَ الْخُطْبَةَ» ورواه عبد الرزاق عن الزهري بلفظ: «أَوَّلُ مَنْ أَخَذَتْ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي الْعِيدِ مُعَاوِيَةُ». وقيل: أول من فعل ذلك زياد في البصرة في خلافة معاوية، حكاه القاضي عياض أيضاً. وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد بالبصرة قال: ولا خلافة بين هذين الأثرين وأثر مروان، لأن كلا من مروان وزياد كان عاملاً لمعاوية فيحمل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله. قال العراقي: الصواب أن أول من فعله مروان بالمدينة في خلافة معاوية كما ثبت ذلك في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري، قال: ولم يصح فعله عن أحد من الصحابة لا عمر ولا عثمان ولا معاوية ولا ابن الزبير انتهى.

وقد عرفت صحة بعض ذلك، فالمصير إلى الجمع أولى. وقد اختلف في صحة صلاة العيدين مع تقدم الخطبة، ففي مختصر المزني عن الشافعي ما يدل على عدم الاعتداد بها. وكذا قال النووي في شرح المهذب: إن ظاهر نص الشافعي أنه لا يعتد بها، قال: وهو الصواب.

١٢٨٥ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩١/٥) وَمُسْلِمٌ (٧٨٧) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٤٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٣٢).

١٢٨٦ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: «لَمْ

الجمعة والمنافقين. وأما سورة ق واقتربت، فنقل النووي في شرح مسلم عن العلماء أن ذلك لما اشتمنا عليه من الإخبار بالبعث والإخبار عن القرون الماضية وإهلاك المكذبين، وتشبيه بروز الناس في العيد ببروزهم في البعث وخروجهم من الأجداث كأنهم جرادٌ منتشرٌ. وقد استشكل بعضهم سؤال عمر لأبي واقد النبي عن قراءة النبي ﷺ في العيد مع ملازمة عمر له في الأعياد وغيرها، قال النووي: قالوا يحتمل أن عمر شك في ذلك فاستبته، أو أراد إعلام الناس بذلك أو نحو ذلك. قال العراقي: ويحتمل أن عمر كان غائبا في بعض الأعياد عن شهوده، وأن الذي شهد أبو واقد كان في عيد واحد أو أكثر، قال: ولا عجب أن يخفى على صاحب الملازم بعض ما وقع من مصحوبه كما في قصة الاستئذان ثلاثا. وقول عمر: خفي علي هذا من رسول الله ﷺ الهاني الصنف بالأسواق انتهى.

بَابُ عَدْوِ التَّكْبِيرَاتِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ وَمَحَلَّهَا

١٢٨٩ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي عِيدِ بَنِي عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً: سَبْعًا فِي الْأُولَى، وَخَمْسًا فِي الْآخِرَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَقَالَ أَحْمَدُ: أَنَا أَذْهَبُ إِلَى هَذَا. وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى، وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَةِ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلَيْتَهُمَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢/ ١٨٠) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (١٢٧٨).
١٢٩٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ: فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٣٦) وَقَالَ: هُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٢٧٩) وَلَمْ يَذْكُرِ الْقِرَاءَةَ، لَكِنَّهُ رَوَاهُ وَفِيهِ الْقِرَاءَةُ كَمَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ الْمُؤَدَّنِ.

حديث عمرو بن شعيب، قال العراقي: إسناده صالح، ونقل الترمذي في العلل المفردة عن البخاري أنه قال: إنه حديث صحيح. وحديث عمرو بن عوف أخرجه أيضا الدارقطني وابن عدي والبيهقي، وفي إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جدّه. قال الشافعي وأبو داود: إنه ركنٌ من أركان الكذب وقال ابن حبان: له نسخة موضوعة عن أبيه عن جدّه، وقد تقدّم الكلام عليه. قال الحافظ في التلخيص: وقد أنكر جماعة تحسبه على الترمذي. وأجاب النووي في الخلاصة عن الترمذي في تحسبه فقال: لعله اعتضد بشواهد وغيرها انتهى.

قالا: الجمعة بدل العيد. وحديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف لفظه كلفظ حديث سمرة، وفي إسناده موسى بن عبيدة الربدي وهو ضعيف ولا بن عباس حديث آخر عند الزوار في مسنده: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ بِ: «عَمَّ يَسْأَلُونَ»، وَ«بِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا»، وفي إسناده أيوب بن سيار، قال فيه ابن معين: ليس بشيء وقال ابن المديني والجوزجاني: ليس بثقة وقال النسائي: متروك. ولا بن عباس أيضا حديث ثالث عند أحمد قال: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَيْنِ رَكْعَتَيْنِ لَا يَقْرَأُ فِيهِمَا إِلَّا بِأَمِّ الْكِتَابِ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا شَيْئًا» وفي إسناده شهر بن حوشب وهو مختلف فيه. وحديث النعمان الذي أشار إليه المصنف أيضا في باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، وقد تقدّم حديث النعمان هذا لسمرة بن جندب في الجمعة في الباب المذكور بدون ذكر العيدين. وحديث أبي واقد أخرجه من ذكرهم المصنف. وفي الباب عن أنس عند ابن أبي شيبة في المصنف عن مولى، لأنس قد سناه قال: «انْتَهَيْتُ مَعَ أَنَسٍ يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى انْتَهَيْتَا إِلَى الزَّوَايَةِ، فَإِذَا مَوْلَى لَهُ يَقْرَأُ فِي الْعِيدِ بِ: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ»، فَقَالَ أَنَسٌ: إِنَّهُمَا لِلسُّورَتَيْنِ اللَّتَانِ قَرَأَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعَنْ عَائِشَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ وَالدَّارَقُطَنِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى فَكَبَّرَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سَبْعًا، وَقَرَأَ: «ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ»، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا، وَقَرَأَ: «افْتَرَسَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ»، وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لُحْيَةَ فِيهِ مَقَالٌ مشهور. وأكثر أحاديث الباب تدلّ على استحباب القراءة في العيدين ب «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» والغاشية، وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل وذهب الشافعي إلى استحباب القراءة فيهما ب ق واقتربت لحديث أبي واقد. واستحب ابن مسعود القراءة فيهما بأوساط المفصل من غير تقييد بسورتين معيتين. وقال أبو حنيفة والمداوية: ليس فيه شيء مؤثّر. وروى ابن أبي شيبة: أن أبا بكر قرأ في يوم عيد بالبقرة حتى رأيت الشيخ يميد من طول القيام وقد جمع النووي بين الأحاديث فقال: كان في وقت يقرأ ب ق واقتربت، وفي وقت ب سَبِّحْ وهل أتاك، وقد سبقه إلى مثل ذلك الشافعي. ووجه الحكمة في القراءة في العيدين بالسورة المذكورة أن في سورة سَبِّحِ الْحُثَّ عَلَى الصَّلَاةِ وَزَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى مَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى»، فَاخْتَصَّتِ الْفَضِيلَةُ بِهَا كَاخْتِصَاصِ الْجُمُعَةِ بِسُورَتِهَا. وَأَمَّا الْغَاشِيَةُ فَلِلْمَوَالَةِ بَيْنَ سَبِّحْ وَبَيْنَهَا كَمَا بَيَّنَّ

قال العراقيّ والتّرمذيّ: إنّما تبع في ذلك البخاريّ فقد قال في كتاب العلل المفردة: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى.

وحديث سعيد المؤدّن وهو سعد القرظ أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعيد مؤدّن رسول الله ﷺ عن أبيه عن جدّه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الْأَوَّلَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ» قال العراقيّ: وفي إسناده ضعف وفي الباب عن أبي موسى الأشعريّ وحذيفة عند أبي داود أنّ سعيد بن العاص سألهما «كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبُرُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: كَانَ يَكْبُرُ أَرْبَعًا، تَكْبِيرَةً عَلَى الْجَنَازَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: صَدَقَ». قال البيهقيّ: خولف راويه في موضعين: في رفعه، وفي جواب أبي موسى، والمشهور أنّهم أسندوه إلى ابن مسعود فافتاهم بذلك، ولم يسنده إلى النبيّ ﷺ. وعن عبد الرحمن بن عوفٍ عند البرّار في مسنده قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَخْرُجُ لَهُ الْعَنْزَةُ فِي الْعِيدَيْنِ حَتَّى يُصَلِّيَ إِلَيْهَا، فَكَانَ يَكْبُرُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَقْعَلَانِ ذَلِكَ» وفي إسناده الحسن الجبليّ وهو لَبَن الحديث، وقد صحّح الذّارقطني إرسال هذا الحديث. وعن ابن عباسٍ عند الطّبرانيّ في الكبير «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ فِي الْعِيدَيْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً: فِي الْأَوَّلَى سَبْعًا، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسًا» وفي إسناده سليمان بن أرقم وهو ضعيف.

وعن جابر عند البيهقيّ قال: «مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ يَكْبُرَ لِلصَّلَاةِ فِي الْعِيدَيْنِ سَبْعًا وَخَمْسًا». وعن ابن عمر عند البرّار والذّارقطنيّ قال: قال رسول الله ﷺ: «التَّكْبِيرُ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى سَبْعُ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الْآخِرَةِ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ» وفي إسناده فرج بن فضالة، وثقه أحمد وقال البخاريّ ومسلم: منكر الحديث. وعن عائشة عند أبي داود: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، فِي الْأَوَّلَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ» وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف. وذكر التّرمذيّ في كتاب العلل أنّ البخاريّ ضعف هذا الحديث. وزاد ابن وهبٍ في هذا الحديث «سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ الرَّكْعَةِ» وزاد إسحاق «سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ الْإِفْتِتَاحِ» ورواه الذّارقطنيّ أيضًا. وقد اختلف العلماء في عدد التّكبيرات في صلاة العيد في الرّكعتين وفي موضع التّكبير على عشرة أقوال: أحدها: أنّه يَكْبُرُ في الأولى سبْعًا قبل القراءة، وفي الثانية خمسًا قبل القراءة. قال العراقيّ: هو قول أكثر أهل العلم من الصّحابة والتّابعين والأئمّة. قال: وهو مرويّ عن عمر وعليّ

وأبي هريرة وأبي سعيدٍ وجابر وابن عمر وابن عباسٍ وأبي أيوب وزيد بن ثابتٍ وعائشة، وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة وعمر بن عبد العزيز والزّهريّ ومكحول، وبه يقول مالكٌ والأوزاعيّ والثّاقفيّ وأحمد وإسحاق. قال الثّاقفيّ والأوزاعيّ وإسحاق وأبو طالبٍ وأبو العباس: إنّ السّبع في الأولى بعد تكبيرة الإحرام. القول الثاني: أنّ تكبيرة الإحرام معدودة من السّبع في الأولى، وهو قول مالكٍ وأحمد والمزنيّ وهو قول المتخب. القول الثالث: أنّ التّكبير في الأولى سبعٌ وفي الثانية سبعٌ، روي ذلك عن أنس بن مالكٍ والمغيرة بن شعبة وابن عباسٍ وسعيد بن المسيّب والثّخميّ. القول الرابع: في الأولى ثلاث بعد تكبيرة الإحرام قبل القراءة، وفي الثانية ثلاث بعد القراءة، وهو مرويّ عن جماعة من الصّحابة ابن مسعود وأبي موسى وأبي مسعود الأنصاريّ، وهو قول الثّوريّ وأبي حنيفة. والقول الخامس: يَكْبُرُ في الأولى ستًا بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة، وفي الثانية خمسًا بعد القراءة، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبلٍ، ورواه صاحب البحر عن مالكٍ. القول السادس: يَكْبُرُ في الأولى أربعًا غير تكبيرة الإحرام، وفي الثانية أربعًا، وهو قول محمد بن سيرين، وروي عن الحسن ومسروق والأسود والشّعبيّ وأبي قلابه، وحكاه صاحب البحر عن ابن مسعود وحذيفة وسعيد بن العاص. القول السابع: كالقول الأوّل إلا أنّه يقرأ في الأولى بعد التّكبير، ويكْبُرُ في الثانية بعد القراءة، حكاه في البحر عن القاسم والنّاصر. القول الثامن: التّفرة بين عيد الفطر والأضحى، فيكْبُرُ في الفطر إحدى عشرة: ستًا في الأولى، وخمسًا في الثانية، وفي الأضحى: ثلاثًا في الأولى، واثنتين في الثانية، وهو مرويّ عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه كما في مصنّف ابن أبي شيبة، ولكنه من رواية الحارث الأعور عنه. القول التاسع: التّفرة بينهما على وجه آخر، وهو أن يَكْبُرُ في الفطر إحدى عشرة تكبيرة، وفي الأضحى تسعًا، وهو مرويّ عن يحيى بن يعمر. القول العاشر: كالقول الأوّل إلا أنّ عمل التّكبير بعد القراءة، وإليه ذهب الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب. احتج أهل القول الأوّل بما في الباب من الأحاديث المصرّحة بعدد التّكبير وكونه قبل القراءة. قال ابن عبد البرّ: وروي عن النبيّ ﷺ من طريق حسن أنّه كَبُرَ في العيدين سبْعًا في الأولى وخمسة في الثانية من حديث عبد الله بن عمر وابن عمرو وجابر وعائشة وأبي واقدٍ وعمرو بن عوفٍ المزنيّ، ولم يرو عنه من وجه قويّ ولا ضعيفٍ خلاف هذا، وهو أولى ما عمل به انتهى.

عدد التكبير وفي محل القراءة. وقد وقع الخلاف هل المشروع الموالاة بين تكبيرات صلاة العيد أو الفصل بينها بشيء من التعميد والتسبيح ونحو ذلك، فذهب مالك وأبو حنيفة والأوزاعي إلى أنه يسوإي بينها كالتسبيح في الركوع والسجود. قالوا: لأنه لو كان بينها ذكر مشروع لنقل كما نقل التكبير. وقال الشافعي: إنه يقف بين كل تكبيرتين، يهّلل ويمجد ويكبر. واختلف أصحابه فيما يقوله بين التكبيرتين، فقال الأكثرون: يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. وقال بعضهم: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد وهو على كل شيء قدير وقيل غير ذلك. وقال الهادي وبعض أصحاب الشافعي: إنه يفصل بينها يقول: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً. وقال الناصر والمؤيد بالله والإمام يحيى: إنه يقول لا إله إلا الله إلى آخر الدعاء الطويل الذي رواه الأمير الحسين. قال في الشفاء عن علي رضي الله عنه: وروي في البحر عن مالك أنه يفصل بالسكوت. وقد اختلف في حكم تكبير العيدين، فقالت الهادوية: إنه فرض، وذهب من عداهم إلى أنه سنة لا تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا سهواً. قال ابن قدامة: ولا أعلم فيه خلافاً، قالوا: وإن تركه لا يسجد للسهو. وروي عن أبي حنيفة ومالك أنه يسجد للسهو، والظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب إليه الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه.

بَابُ لَا صَلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهَا

١٢٩١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَزَادُوا إِلَّا التَّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ: «ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَبَلَائِلَ مَعَهُنَّ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُصَدِّقُ بِخُرْمِهَا وَسِيخَابِهَا» (حسم: ٣٥٥/١) (خ: ٩٨٩) (م: ٨٨٤) (د: ١١٥٩) (ت: ٥٣٧) (ن: ١٩٣/٣) (هـ: ١٢٩١).

١٢٩٢ - عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رضي الله عنهما: «أَنَّهُ خَرَجَ يَوْمَ عِيدِهِ فَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٧/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٥٣٨) وَابْنُ خَرَّازٍ (٤٧٦/٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ.

١٢٩٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئاً، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٢٩٣) وَأَحْمَدُ بِمَعْنَاهُ (٥٤/٣).

وقد تقدّم في حديث عائشة عند الدارقطني «سَوَى تَكْبِيرَتِي الرُّكُوعَ» وهو دليل لمن قال: إن السّجّ لا تعدّ فيها تكبيرة الافتتاح والركوع، والخمس لا تعدّ فيها تكبيرة الركوع، واحتج أهل القول الثاني بإطلاق الأحاديث المذكورة في الباب. وأجابوا عن حديث عائشة بأنه ضعيف كما تقدّم. وأما أهل القول الثالث فلم أقف لهم على حجة. قال العراقي: لعلمهم أرادوا بتكبيرة القيام من الركعة الأولى وتكبيرة الركوع في الثانية، وفيه بعد انتهى.

واحتج أهل القول الرابع بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدم وفتيا ابن عباس السابقة، قالوا: لأن الأربع المذكورة في الحديث جعلت تكبيرة الإحرام منها، وهذا التأويل لا يجري في الثانية، وقد تقدّم ما في حديث أبي موسى، وصرّح الخطابي بأنه ضعيف ولم يبين وجه الضعف، وضعفه البيهقي في المعرفة بعد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وقد ضعف ثابتاً يحيى بن معين، وضعفه غير واحد بأن راويه عن أبي موسى هو أبو عائشة ولا يعرف ولا نعرف اسمه ورواه البيهقي من رواية مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة عنهما. قال البيهقي: هذا الرسول مجهول، ولم يحتج أهل القول الخامس بما يصلح للاحتجاج. واحتج أهل القول السادس بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدم وقد تقدّم ما فيه واحتج أهل القول السابع بما روي عن ابن مسعود «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْيَ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ» ذكر هذا الحديث في الانتصار ولم أجده في شيء من كتب الحديث. واحتج أهل القول الثامن على التفرقة بين عيد الفطر والأضحى بما تقدّم من رواية ذلك عن علي، وهو مع كونه غير مرفوع في إسناده الحارث الأعور وهو ممن لا يحتج به. وأما القول التاسع فلم يأت القائل به بحجة، واحتج أهل القول العاشر بما ذكره في البحر من أن ذلك ثابت في رواية لابن عمر وثابت من فعل علي رضي الله عنه، ولا أدري ما هذه الرواية التي عن ابن عمر. وقد ذكر في الانتصار الدليل على هذا القول فقال: والحجة على هذا ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص «أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَبَّرَ سَبْعًا فِي الْأُولَى وَخَمْسًا فِي الثَّانِيَةِ الْقِرَاءَةُ قَبْلَهُمَا كِلَاهُمَا» وهو عكس الرواية التي ذكرها المصنف عنه وذكرها غيره، فينظر هل وافق صاحب الانتصار على ذلك أحد من أهل هذا الشأن، فإنني لم أقف على شيء من ذلك مع أن الثابت في أصل الانتصار لفظ بعدهما مكان: (قبلهما)، ولكنه وقع التضييب على الأصل في حاشية لفظ: (قبلهما)، فلا مخالفة حينئذ. وأرجح هذه الأقوال أولها في

الزهرى: لم أسمع أحداً من علمائنا يذكر أنّ أحداً من سلف هذه الأمة كان يصلي قبل تلك الصلاة ولا بعدها. قال ابن قدامة: وهو إجماع كما ذكرنا عن الزهرى وعن غيره انتهى.

وبرّد دعوى الإجماع ما حكاه الترمذى عن طائفة من أهل العلم من الصحابة وغيرهم: أنهم رأوا جواز الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها. وروى ذلك العراقي عن أنس بن مالك وبريدة بن الحصيب ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وأبي هريرة. قال: وبه قال من التابعين إبراهيم النخعي وسعيد بن جبيرة والأسود بن يزيد وجابر بن زيد والحسن البصري وأخوه سعيد بن أبي الحسن وسعيد بن المسيب وصفوان بن محرز وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعروة بن الزبير وعلقمة والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ومكحول وأبو بردة، ثم ذكر من روى ذلك عن الصحابة المذكورين من أئمة الحديث. قال: وأما أقوال التابعين فرواها ابن أبي شيبة وبعضها في المعرفة للبيهقي. انتهى. وتما يدل على فساد دعوى ذلك الإجماع ما رواه ابن المنذر عن أحمد أنه قال: الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها، والبصريون يصلون قبلها لا بعدها، والمدينيون لا قبلها ولا بعدها. قال في الفتح: وبالأول قال الأوزاعي والثوري والحنفية، والثاني قال الحسن البصري وجماعة، والثالث قال الزهرى وابن جريج وأحمد. وأما مالك فمنعه في المصلى، وعنه في المسجد روايتان انتهى.

وحمل الشافعي أحاديث الباب على الإمام قال: فلا يتنفل قبلها ولا بعدها. وأما المأموم فمخالف له في ذلك، نقل ذلك عنه البيهقي في المعرفة وهو نصه في الأم. وقال النووي في شرح مسلم: قال الشافعي وجماعة من السلف: لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها. قال الحافظ في الفتح: إن حمل كلامه على المأموم وإلا فهو مخالف لنص الشافعي. وقد أجاب القائلون بعدم كراهة الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها عن أحاديث الباب بأجوبة منها: جواب الشافعي المتقدم. ومنها: ما قاله العراقي في شرح الترمذى من أنه ليس فيها نهى عن الصلاة في هذه الأوقات، ولكن لما كان يتأخر في مجيئه إلى الوقت الذي يصلي بهم فيه ويرجع عقب الخطبة روى عنه من روى من أصحابه: أنه كان لا يصلي قبلها ولا بعدها، ولا يلزم من تركه لذلك لاشتغاله بما هو مشروع في حقه من التأخر إلى وقت الصلاة - أن غيره لا يشرع ذلك له ولا يستحب، فقد روى عنه غير واحد من الصحابة: «أنه ﷺ لم يكن يصلي الضحى» وصح ذلك عنهم، وكذلك لم ينقل عنه أنه ﷺ

حديث ابن عمر أخرجه أيضاً الحاكم وهو صحيح كما قال الترمذى، وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط، وفيها جابر الجعفي وهو متروك. وحديث أبي سعيد أخرجه أيضاً الحاكم وصححه، وحسنه الحافظ في الفتح، وفي إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابن ماجه بنحو حديث ابن عباس وعن علي بن عبد البر بن طريق الوليد بن سريح مؤلفي عمرو بن حرث قال: «خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في يوم عيد، فسأله قوم من أصحابه عن الصلاة قبل صلاة العيد وبغدها، فلم يرد عليهم شيئاً، ثم جاء قوم فسألوه فما رد عليهم شيئاً، فلما انتهينا إلى الصلاة فصلّى بالناس فكبر سبعا وخمسا ثم خطب الناس ثم نزل فركب، فقالوا: يا أمير المؤمنين هؤلاء قوم يصلون، قال: فما عسيت أن أصنع سألتهم عن السنة، إن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها، فمن شاء فعل ومن شاء ترك، أتروني أمنع قوماً يصلون فأكون بمنزلة من منع عبداً إذا صلى؟». قال العراقي: وفي إسناده إبراهيم بن محمد بن النعمان الجعفي لم أقف على حاله وباقي رجاله ثقات، وعن ابن مسعود عند الطبراني في الكبير قال: «ليس من السنة الصلاة قبل خروج الإمام يوم العيد» ورجاله ثقات. وعن كعب بن عجرة عند الطبراني في الكبير أيضاً من طريق عبد الملك بن كعب بن عجرة قال «خرجت مع كعب بن عجرة يوم العيد إلى المصلى، فجلس قيل أن يأتي الإمام ولم يصل حتى انصرف الإمام والناس ذاهبون كأنهم عتق نحو المسجد، فقلت: ألا ترى؟ فقال: هلهو بذعة وتركنا السنة وفي رواية له: أن كثيراً مما يرى جفاء وقلة جلس أن هاتين الركعتين سبحة هذا اليوم حتى تكون الصلاة قد غلقت وإسناده جيد كما قال العراقي وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير أيضاً أنه أخبر: «أن رسول الله ﷺ لم يصل قبل العيد ولا بعدها» وفي إسناده قائد أبي الوراق وهو متروك.

قوله: (لم يصل قبلها ولا بعدها) فيه وفي بقية أحاديث الباب دليل على كراهة الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها، وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل، قال ابن قدامة: وهو مذهب ابن عباس وابن عمر. قال: وروى ذلك عن علي وابن مسعود وحذيفة وبريدة وسلمة بن الأكوع وجابر وابن أبي أوفى وقال به شريح وعبد الله بن مغفل ومسروق والضحاك والقاسم وسالم ومعمّر وابن جريج والشعي ومالك. وروى عن مالك أنه قال: لا يتطوع في المصلى قبلها ولا بعدها، وله في المسجد روايتان. وقال

الفتح: بينه وبين باب المسجد ألف ذراع، قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة عن أبي غسان الكتاني صاحب مالئ.

قوله: (وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ) فيه أن السنة تقديم الصلاة على الخطبة، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا.

قوله: (ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ) في رواية ابن حبان «يَنْصَرِفُ إِلَى النَّاسِ قَائِمًا فِي مُصَلَاةٍ» ولا بن خزيمة في رواية مختصرة «خَطَبَ يَوْمَ عِيدٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ».

قوله: (فَيَبْطِئُهُمْ وَيُوصِيهِمْ) فيه استحباب الوعظ والتوصية في خطبة العيد.

قوله: (وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا) أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات وهذا الحديث يدل على أنه لم يكن في المصلّى في زمانه ﷺ منبرٌ. ويدل على ذلك ما عند البخاري وغيره في هذا الحديث أن أبا سعيد قال: «فَلَمَّ تَزَلَّ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجَتْ مَعَ مَرْوَانَ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرِ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمُصَلَّى إِذْ مَنِيرٌ بَنَاءٌ كَثِيرٌ بَيْنَ الصَّلَاتِ» الحديث.

١٢٩٥ - وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَخْرَجَ مَرْوَانَ الْمُنِيرَ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَبَدَأَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا مَرْوَانُ خَالَفْتَ السَّنَةَ أَخْرَجْتَ الْمُنِيرَ فِي يَوْمِ عِيدٍ وَلَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ فِيهِ، وَبَدَأْتَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ آذَى مَا عَلَيْهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَاسْتِطَاعَ أَنْ يَغْيِرَهُ فَلْيَغْيِرْهُ يَدِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَلْبِسْهُ، وَذَلِكَ أَهْنَفُ الْإِيمَانِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠/٣) وَمُسْلِمٌ (٤٩) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٤٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٧٥).

قوله: (أَخْرَجَ مَرْوَانَ الْمُنِيرَ... إلخ) هذا يؤيد ما مر من أن مروان أول من فعل ذلك ووقع في المدونة للملك. ورواه عمر بن شبة عن أبي غسان عنه. قال: أول من خطب الناس في المصلّى على منبر: عثمان بن عفان. قال الحافظ: يحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان.

قوله: (فَبَدَأَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ) قد قدمنا الكلام على هذا في باب صلاة العيد قبل الخطبة. وقد اعترض مروان عن فعله لما قال له أبو سعيد: غيّر والله، كما في البخاري بقوله: «إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَجَعَلْنَاهَا قَبْلَهَا» قال في الفتح: وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه. وقال في موضع آخر: لكن قيل: إنهم كانوا في زمن مروان يعتمدون ترك سماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والإفراط في مدح بعض الناس، فعلى هذا إنما راعى مصلحة نفسه.

صلى سنة الجمعة قبلها، لأنه إنما كان يؤذن للجمعة بين يديه وهو على المنبر. قال البيهقي: يوم العيد كسائر الأيام والصلاة مباحة إذا ارتفعت الشمس حيث كان المصلّى، ويدل على عدم الكراهة حديث أبي ذر قال: قال النبي ﷺ: «الصَّلَاةُ خَيْرُ مَوْضُوعٍ، فَمَنْ شَاءَ اسْتَكْتَرَ وَمَنْ شَاءَ اسْتَقَلَّ» رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في صحيحه. قال الحافظ في الفتح: والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافا لمن قاسها على الجمعة. وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص إلا إن كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الأيام انتهى. وكذلك قال العراقي في شرح الترمذي، وهو كلام صحيح جارٍ على مقتضى الأدلة فليس في الباب ما يدل على منع مطلق النفل ولا على منع ما ورد فيه دليل يخصه كتحية المسجد، إذا أقيمت صلاة العيد في المسجد، وقد قدمنا الإشارة إلى مثل هذا في باب تحية المسجد نعم في التلخيص ما لفظه: وروى أحمد من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «لَا صَلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا» فإن صح هذا كان دليلاً على المنع مطلقاً، لأنه نفى في قوة النهي، وقد سكّت عليه الحافظ فينظر فيه.

قوله: (فَجَعَلْتُ الْمَرْأَةَ) المراد بالمرأة جنس النساء.

قوله: (تَصَدَّقَ بِخُرُصِهَا) هو الحلقة الصغيرة من الحللي. وفي القاموس: الخرص بالضم ويكسر: حلقة الذهب والفضة أو حلقة القرط أو الحلقة الصغيرة من الحللي انتهى.

قوله: (وَيَسْبِغُهَا) بسين مهملة مكسورة بعدها خاء معجمة: وهو خيط تنظم فيه الخرزات. وفي القاموس: إن السخاب كتاب: قلادة من سك وقرنفل وعشب بلا جوهر انتهى. ولهذا الحديث الفاظ مختلفة، وفيه استحباب وعظ النساء وتعليمهن أحكام الإسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن، واستحباب حثهن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في مجلس منفرد.

بَابُ خُطْبَةِ الْعِيدِ وَأَحْكَامِهَا

١٢٩٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيَبْطِئُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ مُتَّقٍ عَلَيْهِ (حم) (٣٦/٣) (خ: ٩٥٦) (م: ٨٨٩).

قوله: (إِلَى الْمُصَلَّى) هو موضع بالمدينة معروف. وقال في

رواه ابن ماجه (١٢٧٧).

١٢٩٨ - وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: السَّنَةُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ فِي الْعِيدَيْنِ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١٥٨/١).

الحديث الأول هو من رواية عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ المؤذن عن أبيه عن جده، وعبد الرحمن ضعيف. وقد أخرج غوه البيهقي من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: «السَّنَةُ أَنْ تَفْتَحَ الْخُطْبَةَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ تَتْرَى، وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ تَتْرَى» وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيد الله، وعبيد الله المذكور أحد فقهاء التابعين وليس قول الشافعي: من السنة، ظاهراً في سنة النبي ﷺ وقد قال باستحباب التكبير على الصفة المذكورة في الخطبة كثير من أهل العلم. قال ابن القيم: وأما قول كثير من الفقهاء: إنه تفتتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار وخطبة العيدين بالتكبير فليس معهم فيها سنة عن النبي ﷺ البتة، والسنة تقتضي خلافه، وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد. والحديث الثاني يرجحه القياس على الجمعة. وعبيد الله بن عبد الله تابعي كما عرفت فلا يكون قوله: «من السنة» دليلاً على أنها سنة النبي ﷺ كما تقرر في الأصول. وقد ورد في الجلوس بين خطبتي العيد حديث مرفوع رواه ابن ماجه عن جابر، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف.

١٢٩٩ - وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْيَوْمَ الْيَوْمَ الْعِيدَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: إِنْ نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٨٥/١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٩٠) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٥٥).

الحديث قال أبو داود: هو مرسل. وقال النسائي: هذا خطأ، والصواب أنه مرسل. وفيه أن الجلوس لسماع خطبة العيد غير واجب. قال المصنف رحمه الله تعالى: وفيه بيان أن الخطبة سنة، إذ لو وجبت وجب الجلوس لها انتهى.

وفيه أن تخيير السامع لا يدل على عدم وجوب الخطبة بل على عدم وجوب سماعها، إلا أن يقال إنه يدل من باب الإشارة، لأنه إذا لم يجب سماعها لا يجب فعلها، وذلك، لأن الخطبة خطاب، ولا خطاب إلا لمخاطب، فإذا لم يجب السمع على المخاطب لم يجب الخطاب. وقد اتفق الموجبون لصلاة العيد وغيرهم على عدم وجوب خطبته ولا أعرف قائلًا بوجوبها.

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ) في المهمات: أنه عمارة بن روية. وقال في الفتح: يحتمل أن يكون هو أبا مسعود كما في رواية عبد الرزاق. وفي البخاري ومسلم أن أبا مسعود أنكر على مروان أيضاً، فيمكن أن يكون الإنكار من أبي سعيّد وقع في أول الأمر ثم تعقبه الإنكار من الرجل المذكور. ويؤيد ذلك ما عند البخاري في حديث أبي سعيّد بلفظ: «فَإِذَا مَرُوانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَفِعَ، يَغْنِي الْيَنْبَرُ، قُلْتُ: أَنْ يَصَلِّيَ فَجَبَذْتُ بِرُيُوبِهِ فَجَذَلَنِي، فَأَرْتَمْتُ فَخَطَبَ فَقُلْتُ لَهُ: غَيْرْتُمْ وَاللَّهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ، فَقُلْتُ: مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ، وَفِي مُسْلِمٍ «فَإِذَا مَرُوانُ يَنْزِعُنِي يَدُهُ كَأَنَّهُ يَجْرِي نَحْوَ الْجَنْبَرِ وَأَنَا أَجْرُهُ نَحْوَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ مِنْهُ قُلْتُ: أَيْنَ الْإِبْدَاءُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا يَا أَبَا سَعِيدٍ قَدْ تَرَكَ مَا تَعْلَمُ، فَقُلْتُ: كَلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَأْتُونَ بِخَيْرٍ مِمَّا أَعْلَمُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ انْصَرَفَ» والحديث فيه مشروعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد إن استطاع ذلك وإلا فباللسان وإلا فبالقلب، وليس وراء ذلك من الإيمان شيء.

١٢٩٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ، فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَحَثَّ عَلَى الطَّاعَةِ، وَوَعظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ، فَوَعظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٨٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٦/٣) وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: «فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ».

الحديث فيه تقديم صلاة العيد على الخطبة وترك الأذان والإقامة لصلاة العيد، وقد تقدّم بسط ذلك، وفيه استحباب الوعظ والتذكير في خطبة العيد، واستحباب وعظ النساء وتذكيرهنّ وحثهنّ على الصدقة إذا لم يترتب على ذلك مفسدة وخوف فتنة على الرعايا أو الموعوظ أو غيرهما. وفيه أيضاً تمييز مجلس النساء إذا حضرن مجامع الرجال، لأن الاختلاط ربما كان سبباً للفتنة الناشئة عن النظر أو غيره.

قوله: (فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ) قال القاضي عياض: هذا النزول كان في أثناء الخطبة. قال النووي: وليس كما قال إنما نزل إليهنّ بعد خطبة العيد وبعد انقضاء وعظ الرجال، وقد ذكره مسلم صريحاً في حديث جابر كما في اللفظ الذي أورده المصنف وهو صريح أنه أتاهنّ بعد فراغ خطبة الرجال. قال المصنف رحمه الله تعالى: وقوله «نَزَلَ» يدل على أن خطبته كانت على شيء عال انتهى.

١٢٩٧ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ الْمُؤَدَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْبُرُ بَيْنَ أَضْغَاثِ الْخُطْبَةِ، يَكْثُرُ التَّكْبِيرُ فِي خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ»

بَابُ اسْتِحْبَابِ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

١٣٠٠ - عَنْ الْمَرْثَمِ بْنِ زِيَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى نَاقَتِهِ الْمُغْتَبَاءِ يَوْمَ الْأَضْحَى بِمِثْنَى» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٥٤).

١٣٠١ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْنَى يَوْمَ النَّحْرِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٥٥).

١٣٠٢ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعَاذٍ النَّيْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خُطِبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِمِثْنَى، فَفُتِحَتْ أَسْمَاعُنَا حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ مَا يَقُولُ وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا، فَطَفِقَ يُلَمِّهُمُ مَنَاسِكُهُمْ حَتَّى بَلَغَ الْجَمَارَ، فَوَضَعَ أَصْبَعَهُ السَّبَّابِيْنَ ثُمَّ قَالَ: بِحَصَى الْخَذْفِ، ثُمَّ أَمَرَ الْمُهَاجِرِينَ فَزَلُّوا فِي مَقْدَمِ الْمَسْجِدِ، وَأَمَرَ الْأَنْصَارَ فَزَلُّوا مِنْ رِوَاءِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٥٧) وَالتَّسَائِي بِمَعْنَاهُ (٢٤٩/٥).

الأحاديث الثلاثة سكّتها عنها أبو داود والمنذري، ورجال إسناده الحديث الأول ثقات وكذلك رجال إسناده الحديث الثاني، وكذلك رجال إسناده الحديث الثالث. وفي الباب عن رافع بن عمرو المزني عن أبي داود والنسائي. وعن أبي سعيد عند النسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد. وعن ابن عباس عند البخاري، وله حديث آخر عند الطبراني. وعن أبي كاهل الأحمسي عند النسائي وابن ماجه وعن أبي بكره وسياتي. وعن ابن عمر عند البخاري. وعن ابن عمرو بن العاص عند البخاري أيضاً وغيره. وعن جابر عند أحمد. وعن أبي حرة الرقاشي عن عمه عند أحمد أيضاً. وعن كعب بن عاصم عند الدارقطني. وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في يوم النحر، وهي ترد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج، وأن المذكور في أحاديث الباب إنما هو من قبيل الوصايا العامة، لا أنه خطبة من شعار الحج. ووجه الرد أن الرواة سموها خطبة كما سموا التي وقعت بعرفات خطبة، وقد اتفق على مشروعية الخطبة بعرفات، ولا دليل على ذلك إلا ما روي عنه ﷺ أنه خطب بعرفات. والقائلون بعدم مشروعية الخطبة يوم النحر هم المالكية والحنفية، وقالوا: خطب الحجاج ثلاثاً: سابع ذي الحجة، ويوم عرفة، وثاني يوم النحر، ووافقهم الشافعي إلا أنه قال، بدل ثاني النحر: ثالثه، وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر، قال: وبالناس إليها حاجة ليعملوا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف، واستدل بأحاديث الباب. وتعقبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج، لأنه لم يذكر فيها شيئاً من

أعمال الحج، وإنما ذكر وصايا عامة كما تقدم. قال: ولم ينقل أحد أنه علمهم فيها شيئاً مما يتعلق بالحج يوم النحر فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج. وقال ابن القصار: إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصي الدنيا، فظن الذي رآه أنه خطب. قال: وأما ما ذكره الشافعي أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس بممتنعين، لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم إياها بمكة أو يوم عرفة انتهى.

واجب بأنه ﷺ نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم عشر ذي الحجة، وعلى تعظيم البلد الحرام. وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة كما تقدم فلا تلتفت إلى تأويل غيرهم. وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكر يوم عرفة يعكس عليه كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر، وكان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج، لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره، شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب. وقد بين الزهري - وهو عالم أهل زمانه - أن الخطبة ثاني يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر، وأن ذلك من عمل الأمراء يعني بني أمية، كما أخرج ذلك ابن أبي شيبة عنه، وهذا وإن كان مرسلاً لكنه معتضد بما سبق، وبأن به أن السنة الخطبة يوم النحر لا ثانيه. وأما قول الطحاوي: إنه لم يعلمهم شيئاً من أسباب التحلل، فبرده ما عند البخاري من حديث ابن عمرو بن العاص: «أنه شهد النبي ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ»، وذكر فيه السؤال عن تقديم بعض المناسك. وثبت أيضاً في بعض أحاديث الباب: «أن النبي ﷺ قَالَ: خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» فكانه وعظّم وأحال في تعليمهم على تلقي ذلك من أفعاله.

قوله: (وَنَحْنُ بِمِثْنَى) أيام منى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده. وأحاديث الباب مصرحة بيوم النحر فيحمل المطلق على المقيد ويتعين يوم النحر.

قوله: (ثُمَّ قَالَ بِحَصَى الْخَذْفِ) فيه استعارة القول للفعل، وهو كثير في السنة، والمراد أنه وضع إحدى السبابتين على الأخرى ليريهما أنه يريد حصى الخذف، والخذف بالخاء والذال المعجمتين، ويروى بالخاء المهملة والأول أصوب. قال الجوهر في فصل الخاء: حذفته بالعصا: أي رميته بها، وفي فصل الخاء المعجمة الخذف بالحصى: الرمي به بالأصابع. وسيأتي ذكر مقدار حصى الخذف في باب استحباب الخطبة يوم النحر من كتاب الحج؛ لأن المصنف رحمه الله سيكرر هذه الأحاديث المذكورة في هذا الباب جميعها هنالك. وسنشرح هنالك ما لم نعرض لشرحه

هنا من اللفاظ هذه الأحاديث.

١٣٠٣ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: أَتَذَرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بَغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بَغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بَغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَتِ الْبَلَدَةُ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، قُرْبَ مُبْلَغٍ أَوْضَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٩/٥) وَالْبُخَارِيُّ (١٧٤١).

قوله: (أَتَذَرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) في البخاري من حديث ابن عباس أنهم قالوا: يوم حرام، وقالوا عند سؤاله عن الشهر: شهر حرام، وعند سؤاله عن البلد: بلد حرام. وعند البخاري أيضاً من حديث ابن عمر بنحو حديث أبي بكر إلا أنه ليس فيه قوله: (فَسَكَتَ فِي الثَّلَاثَةِ مَوَاضِعَ). وقد جمع بين حديث ابن عباس وحديث الباب ونحوه بتعدد الواقعة. قال في الفتح: وليس بشيء، لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرع مرة واحدة، وقد قال في كل منهما: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ. وقيل في الجمع بينهما: إِنَّ بَعْضَهُمْ بَادِرُ بِالْجَوَابِ، وَبَعْضُهُمْ سَكَتَ. وقيل في الجمع إنهم فَوَضُوا الْأَمْرَ أَوَّلًا كُلَّهُمْ بِقَوْلِهِمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَلَمَّا سَكَتَ أَجَابَهُ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ. وقيل: وقع السَّوَالُ فِي الْوَقْتُ الْوَاحِدَ مَرَّتَيْنِ بِلَفْظَيْنِ، فَلَمَّا كَانَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ فَخَامَةً لَيْسَتْ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِقَوْلِهِ فِيهِ: «أَتَذَرُونَ؟» سَكَتُوا عَنِ الْجَوَابِ بِخِلَافِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِحُلُولِهِ عَنْ ذَلِكَ، أَشَارَ إِلَى هَذَا الْكِرْمَانِيِّ. وقيل: في حديث ابن عباس اختصاراً بيته رواية أبي بكر، فكانه أطلق قولهم قالوا: «يَوْمٌ حَرَامٌ» باعتبار أنهم قرروا ذلك حيث قالوا: بلى. قال الحافظ: وهذا جمع حسن. والحكمة في سؤاله ﷺ عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها ما قاله القرطبي من أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِاسْتِحْضَارِ فَهْمِهِمْ، وَلِقَبْلُولِهِ عَلَيْهِ بِكَلِمَتِهِمْ وَيَشْتَعُرُوا عَظَمَةَ مَا يَجْرِيهِمْ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْدَ هَذَا: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ... إلخ» مبالغة في بيان تحريم هذه الأشياء. انتهى.

ومناط التشبيه في قوله: «كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا» وما بعده ظهوره عند السامعين، لأن تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتاً في

نفوسهم مقرراً عندهم، بخلاف الأنفس والأموال والأعراض فكانوا يستيحيونها في الجاهلية، فطرا الشرع عليهم بأن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم، فلا يرد كون المشبه به أخفض رتبة من المشبه، لأن الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع.

قوله: (أَلَيْسَتِ الْبَلَدَةُ) كذا وقع بتأنيث البلدة وفي رواية للبخاري: «أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ؟» وفي أخرى له: «أَلَيْسَ بِالْبَلَدِ الْحَرَامِ؟» قال الخطابي: يقال: إِنَّ الْبَلَدَةَ اسْمٌ خَاصٌّ لِمَكَّةَ، وَهِيَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ «إِنَّمَا أَمِزْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ» وقال الطيبي: المطلق محمول على الكامل وهي الجامعة للخير المستحقة للكمال.

قوله: (فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ) هكذا ساقه البخاري في الحج، وذكره في كتاب العلم بزيادة: «وَأَعْرَاضُكُمْ» وكذا ذكر هذه الزيادة في الحج من حديث ابن عباس ومن حديث ابن عمر، وهو على حذف مضاف: أي سفك دماءكم وأخذ أموالكم وسلب أعراضكم. والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان سلفه أو نفسه.

قوله: (اللَّهُمَّ اشْهَدْ) إنما قال ذلك، لأنه كان فرضاً عليه أن يبلغ، فاشهد الله تعالى على أداء ما أوجبه عليه.

قوله: (قُرْبَ مُبْلَغٍ) بفتح اللام: أي رب شخص بلغه كلامي فكان أحفظ له وأفهم لعنايه من الذي نقله له. قال المصنف: فيه أنه يأتي في آخر الزمان من يكون له من الفهم والعلم ما ليس لمن تقدمه إلا أن ذلك يكون في الأقل، لأن رب موضوعاً للتقليل. قال الحافظ: هي في الأصل كذلك إلا أنها استعملت في التأكيد بحيث غلب على الاستعمال الأول. قال: لكن يؤيد أن التقليل هنا مراد أنه وقع في رواية للبخاري بلفظ: «عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْضَى لَهُ مِنْهُ» و.

قوله: (أَوْضَى مِنْ سَامِعٍ) نعت لمبلغ والذي يتعلق به رب محذوف، وتقديره يوجد أو يكون، ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ، وأوحى الخبر، فلا حذف ولا تقدير.

قوله: (فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) قال النووي في شرح مسلم: معناه سبعة أقوال: أحدها: أن ذلك كفر في حق المستحل بغير حق. والثاني: المراد كفر النعمة وحق الإسلام. والثالث: أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه. والرابع: أنه فعل كفعل الكفار. والخامس: المراد حقيقة الكفر، ومعناه لا

لتركب، لأنهم تركوا الصلاة في يوم العيد عمداً بعد رؤيتهم للهلال بالأمس، فأمر النبي ﷺ لهم كما في رواية أبي داود، يدل على عدم الفرق بين عذر اللبس وغيره كما ذهب إلى ذلك الباقر، فإنهم لا يفرقون بين اللبس وغيره من الأعذار إماماً لذلك وإماماً قياساً لها عليه. وظاهر الحديث أن الصلاة في اليوم الثاني أداء لا قضاء. وروى الخطابي عن الشافعي أنهم إن علموا بالعيد قبل الزوال صلوا، وإلا لم يصلوا يومهم ولا من الغد، لأنه عمل في وقت فلا يعمل في غيره، قال: وكذا قال مالك وأبو ثور. قال الخطابي: سنة النبي ﷺ أولى بالاتباع. وحديث أبي عمير صحيح فالمصير إليه واجب. انتهى.

وحكى في شرح القدوري عن الحنفية أنهم إذا لم يصلوها في اليوم الثاني حتى زالت الشمس صلوا في اليوم الثالث، فإن لم يصلوها فيه حتى زالت الشمس سقطت سواء كان لعذر أو لغيره. عذر. انتهى.

والحديث وارد في عيد الفطر، فمن قال بالقياس الحق به عيد الأضحى وقد استدلل بأمره ﷺ للركب أن يخرجوا إلى المصلى لصلاة العيد الهادي والقاسم وأبو حنيفة على أن صلاة العيد من فرائض الأعيان، وخالفهم في ذلك الشافعي ومجهر أصحابه. قال النووي: وجهاء العلماء، فقالوا: إنها سنة، وبه قال زيد بن علي والناصر والإمام يحيى. وقال أبو سعيد الإصطخري من الشافعية: إنها فرض كفاية، وحكاها المهدي في البحر عن الكرخي وأحمد بن حنبل وأبي طالب وأحمد بن حنبل الشافعي، واستدل القائلون بأنها سنة بمحدث: «هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع» وقد قدمنا في باب تحية المسجد عن هذا الاستدلال مبسوطاً فراجع. واستدل القائلون إنها فرض كفاية بأنها شعار كالغسل والذفن، وبالقياس على صلاة الجنائز بجامع التكبيرات، والظاهر ما قاله الأولون، لأنه قد انضم إلى ملازمته ﷺ لصلاة العيد على جهة الاستمرار وعدم إخلاله بها، الأمر بالخروج إليها، بل ثبت كما تقدم أمره ﷺ بالخروج للعواتق والحيض وذوات الخدور، وبالغ في ذلك حتى أمر من لها جلباب أن تلبس من لا جلباب لها، ولم يامر بذلك في الجمعة ولا في غيرها من الفرائض، بل ثبت الأمر بصلاة العيد في القرآن كما صرح بذلك أئمة التفسير في تفسير قول الله تعالى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنُحِرْ»، فقالوا: المراد صلاة العيد ونحر الأضحية. ومن مقويات القول بأنها فرض إسقاطها لصلاة الجمعة كما تقدم، والتوافل لا تسقط الفرائض في الغالب.

تكفروا بل دوموا مسلمين. والسادس: حكاها الخطابي وغيره أن المراد بالكفار: المتكفرون بالسلاح، يقال: تكفر الرجل بسلاحه إذا لبسه. قال الأزهري في كتاب تهذيب اللغة: يقال للابس السلاح: كافراً. والسابع معناه لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلوا قتال بعضكم بعضاً قاله الخطابي. قال النووي: وأظهر الأقوال الرابع وهو اختيار القاضي عياض. قال: والرواية يضرب برفع الباء هذا هو الصواب، وهكذا رواه المتقدمون والمتأخرون وبه يصح المقصود هنا. ونقل القاضي عياض أن بعض العلماء ضبطه بإسكان الباء والصواب الضم، وكذا قال أبو البقاء: إنه يجوز جزم الباء على تقدير شرط مضمير: أي أن ترجعوا يضرب. والمراد بقوله بعدي: أي بعد فراقي من موقعي هذا، كذا قال الطبري، أو يكون ﷺ تحقق أن هذا الأمر لا يكون في حياته، فنهاهم عنه بعد مماته. والحديث فيه استحباب الخطبة يوم النحر، وقد تقدم الكلام على ذلك. وفيه وجوب تبليغ العلم وتأكيد تحريم تلك الأمور وتغليظها بأبلغ ما يمكن، وفيه غير ذلك من الفوائد.

بَابُ حُكْمِ الْهَيْلَالِ إِذَا غَمَّ ثُمَّ عَلِمَ بِهِ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ

١٣٠٤ - عَنْ عُمَيْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا «غَمَّ عَلَيْنَا هَيْلَالٌ شَوَّالٍ فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا، فَجَاءَ رَكَبٌ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ فَشَهِدُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَفْطُرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ، وَأَنْ يَخْرُجُوا لِيُؤَيِّدَهُمْ مِنَ الْغَدِ» رَوَاهُ الْخُمَيْسِيُّ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٥٨/٥) (د: ١١٥٧) (ن: ٣/١٨٠) (هـ: ١٦٥٣).

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه، وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام، وعلق الشافعي القول به على صحته وقال ابن عبد البر: أبو عمير مجهول. قال الحافظ: كذا قال وقد عرفه من صححه له. انتهى.

وقول المصنف عن عمير لعلة من سقط القلم، وهو أبو عمير كما في سائر كتب هذا الفن. والحديث دليل لمن قال: إن صلاة العيد تصلى في اليوم الثاني إن لم يتبين العيد إلا بعد خروج وقت صلاته، وإلى ذلك ذهب الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وهو قول للشافعي: ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب وقيد ذلك أبو طالب بشرط أن يكون ترك الصلاة في اليوم الأول للبس كما في الحديث. ورد بأن كون الترك للبس إنما هو للنبي ﷺ ومن معه لا

بَابُ الْحَثِّ عَلَى الذِّكْرِ وَالطَّاعَةِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ

١٣٠٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ، يَغْنِي أَيَّامُ الْعَشْرِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَالتَّسَنُّي (حم: ١/ ٢٢٤) (خ: ٩٦٩) (د: ٢٤٣٨) (ت: ٧٥٧) (هـ: ١٧٢٧)

١٣٠٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَلَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ فِيهِمْ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ، فَأَكْثَرُوا فِيهِمْ مِنَ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّحْمِيدِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٣١).

١٣٠٩ - وَعَنْ ثُبَيْثَةَ الْهَذَلِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ، وَذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٧٥) وَمُسْلِمٌ (١١٤١) وَالتَّسَنُّي (٧/ ١٧٠).

قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامِ مَعْلُومَاتٍ»: أَيُّ الْعَشْرِ، وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ. قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ يَكْبِرَانِ وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ يَكْبِرُ فِي قُبَيْبِهِ بِعِنَى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيَكْبِرُونَ وَيَكْبِرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنْ تَكْبِيرِهِ.

حدث ابن عمر أخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير عن ابن عباس. قوله: (مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا) في لفظ للبخاري: (مَا الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِي أَيَّامٍ) وفي رواية كريمة عن الكشميهني: (مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ) قال في الفتح: وهذا يقتضي نفي أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذه الأيام إن فسرت بأنها أيام التشريق، وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري، وزعم أن البخاري فسر الأيام المهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق، وفسر العمل: بالتكبير، لكونه أورد الآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط. وقال ابن أبي حزمة: الحديث دالٌّ على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيرها. قال: ولا يعكّر على ذلك كونها أيام عيدٍ كما في حديث عائشة، ولا ما صحّ من قوله: «لِأَنَّهَا أَيَّامُ أَكَلٍ وَشُرْبٍ» كما في حديث الباب، لأن ذلك لا يمنع العمل فيها، بل قد شرع فيها أعلى

١٣٠٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسَ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يَضْحَى النَّاسَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٨٠٢).

١٣٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمٌ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمٌ تُفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ تُضَحُّونَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا (١٦٦٠)، وَهُوَ لِأَبِي دَاوُدَ (٢٣٢٤) وَابْنِ مَاجَةَ (٦٩٧) «إِلَّا فَضْلَ الصَّوْمِ».

الحديث الأول أخرجه أيضاً الدارقطني وقال: وقفه عليها هو الصواب. والحديث الثاني حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمندري ورجال إسناده ثقات. قال الترمذي: وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال: إنما معنى هذا: أن الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس. وقال الخطابي في معنى الحديث: إن الخطأ مرفوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد فلو أن قومًا اجتهدوا فلم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين فلم يفتروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعًا وعشرين فلان صومهم وفطرهم ماضٍ لا شيء عليهم من وزر أو عيب، وكذلك في الحج إذا أخطأوا يوم عرفة ليس عليهم إعادة. وقال غيره: فيه الإشارة إلى أن يوم الشك لا يصام احتياطًا، وإنما يصوم يوم يصوم الناس. وقيل: فيه الرد على من يقول إن من عرف طلوع القمر بتقدير حساب المنازل جاز له أن يصوم به ويفطر دون من لم يعلم. وقيل: إن الشاهد الواحد إذا رأى الهلال ولم يحكم القاضي بشهادته أنه لا يكون هذا صومًا له كما لم يكن للناس، ذكر هذه الأقوال المندري في مختصر السنن. وقد ذهب إلى الأخير محمد بن الحسن الشيباني قال: إنه يتعين على المنفرد بروية هلال الشهر حكم الناس في الصوم والحج وإن خالف ما يتقنه. وروي مثل ذلك عن عطاء والحسن، والخلاف في ذلك للجمهور فقالوا: يتعين عليه حكم نفسه فيما يتقنه، وفسروا الحديث بمثل ما ذكر الخطابي. وقيل: في معنى الحديث: إنه إخبار بأن الناس يتحزبون أحزابًا ويخالفون الهدى النبوي، فطائفة تعمل بالحساب وعليه أمة من الناس، وطائفة يقدمون الصوم والوقوف بعرفة وجعلوا ذلك شعارًا وهم الباطنية، وبقي الهدى النبوي الفرقة التي لا تزال ظاهرة على الحق، فهي المرادة بلفظ الناس في الحديث وهي السواد الأعظم ولو كانت قليلة العدد.

مِنْ ذَلِكَ بِشْيءٍ» قال: والحاصل أَنَّ نَفْسِي الرَّجُوعَ بِالشَّيْءِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِثْبَاتَ الرَّجُوعِ بِغَيْرِ شَيْءٍ، بَلْ هُوَ عَلَى الْإِحْتِمَالِ كَمَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنْتَهَى.

ومبنى هذا الاختلاف على توجيه النَّفْيِ المذكور إلى القيد فقط كما هو الغالب، فيكون هو المتنفي دون الرجوع الذي هو المقيد أو توجيهه إلى القيد والمقيد فيتفان معًا. ويدل على الثاني ما عند ابن أبي عوانة بلفظ: «إِلَّا مِنْ عَقَرٍ جَوَادَةٍ وَأَهْرَيقَ دُمُهُ» وفي رواية له: «إِلَّا مَنْ لَا يَرْجِعُ بِنَفْسِهِ وَلَا مَالِهِ» وفي حديث جابر: «إِلَّا مَنْ عَقَرَ وَجْهَهُ التَّرَابَ». والحديث فيه تفضيل أيام العشر على غيرها من السنة، وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر صيام أفضل الأيام. وقد تقدّم الجمع بين حديث أبي هريرة عند مسلم: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» وبين الأحاديث الدالة على أَنَّ غيره أفضل منه. والحكمة في تخصيص عشر ذي الحجة بهذه المزية إجماع أمهات العبادة فيها: الحج، والصدقة، والصيام، والصلاة، ولا يتأتى ذلك في غيرها، وعلى هذا هل يختص الفضل بالحاج أو يعم المقيم؟ فيه احتمال. وقال ابن بطّال: المراد بالعمل في أيام التشريق: التكبير فقط، لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وبعال. وثبت تحريم صومها، وورد فيها إباحة اللهو بالخراب ونحو ذلك، فدلّ على تفريعها لذلك مع الحصر على الذكر، والمشروع منه فيها التكبير فقط. وتعبق الزين بأن العمل إنما يفهم منه عند الإطلاق: العبادة، وهي لا تنافي استيفاء حظ النفس من الأكل وسائر ما ذكر، فإن ذلك لا يستغرق اليوم والليلة. وقال الكرمانى: الحث على العمل في أيام التشريق لا ينحصر في التكبير، بل التبادر إلى الذهن منه أنه المناسك من الرمي وغيره الذي يجتمع مع الأكل والشرب انتهى.

والذي يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة الزائدة على مفروضات اليوم والليلة هو الذكر المأمور به، وقد فسّر بالتكبير كما قال ابن بطّال. وأمّا المناسك فمختصة بالحاج. ويؤيد ذلك ما وقع في حديث ابن عمر المذكور في الباب من الأمر بالإكثار فيها من التهليل والتكبير وفي البيهقي من حديث ابن عباس: «فَاكْثِرُوا فِيهِمْ مِنَ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ» ووقع من الزيادة في حديث ابن عباس: «وَأَنَّ صِيَامَ يَوْمٍ مِنْهَا يُغْدِلُ صِيَامَ سَنَةٍ، وَالْعَمَلُ بِسَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٌ». وللمزمذني عن أبي هريرة: «يُغْدِلُ صِيَامَ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَصِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ فِيهَا بِصِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدَرِ» لكن إسناده ضعيف، وكذا إسناده حديث ابن عباس. قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) هذا الأثر وصله عبد بن حميد، وفيه:

العبادات وهو ذكر الله تعالى، ولم يمتنع فيها إلا الصوم. قال: وسرّ كون العبادات فيها أفضل من غيرها أَنَّ العبادة في أوقات الغفلة فاضلة على غيرها، وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب، فصار للعباد فيها مزيد فضل على العابد في غيرها. قال الحافظ: وهو توجيه حسن إلا أَنَّ المقول يعارضه، والسياق الذي وقع في رواية كريمة شاذّ مخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشيبي وهو شيخ كريمة بلفظ: «مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْعَشْرِ» وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالإسناد المذكور ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال: «فِي أَيَّامٍ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ» وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة. ووقع في رواية وكيع باللفظ الذي ذكره المصنف، وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش. ورواه الترمذي من رواية أبي معاوية وقال: من هذه الأيام العشر. وقد ظن بعض الناس أَنَّ قوله في حديث الباب: يعني أيام العشر، تفسير من بعض الرواة، لكن ما ذكرنا من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب بلفظ: «مَا مِنْ عَمَلٍ أَرْكَى عِنْدَ اللَّهِ وَلَا أَغْظَمَ أَجْرًا مِنْ خَيْرٍ يَعْمَلُهُ فِي عَشْرِ الْأَضْحَى» وفي حديث جابر في صحيح أبي عوانة وابن حبان: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ». ومن جملة الروايات المصرحة بالعشر حديث ابن عمر المذكور في الباب، فظهر أَنَّ المراد بالأيام في حديث الباب، عشر ذي الحجة.

قوله: (وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) يدلّ على تقرير أفضلية الجهاد عندهم، وكأنهم استفادوه من قوله ﷺ في جواب من سأل عن عمل يعدل الجهاد فقال: «لَا أَجِدُهُ» كما في البخاري من حديث أبي هريرة.

قوله: (إِلَّا رَجُلٌ) هو على حذف مضاف: أي إلا عمل رجل. قوله: (ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ) أي فيكون أفضل من العامل في أيام العشر أو مساويًا له. قال ابن بطّال: هذا اللفظ يحتمل أمرين: أن لا يرجع بشيء من ماله وإن رجع هو، وأن لا يرجع هو ولا ماله بأن رزقه الله الشهادة. وتعبق الزين بن المنير بأن قوله: «لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ» يستلزم أن يرجع بنفسه ولا بدّ انتهى.

قال الحافظ: وهو تعقيب مردود، فإنّ قوله: «لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ» نكرة في سياق النفي، فتعمّ ما ذكر. وقد وقع في رواية الطيالسي وغندر وغيرهما عن شعبة، وكذا في أكثر الروايات: «فَلَمْ يَرْجِعْ

رواه أبو عبيدٍ من مرسل الشَّعْبِيّ، ورجاله ثقات. وهذا كَلَهُ يَدُلُّ على أنَّ يوم العيد من أيام التَّشْرِيقِ.

قوله: (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ... إلخ) قال الحافظ: لم أراه موصولاً، وقد ذكره البيهقيّ معلقاً عنهما وكذا البغويّ.

قوله: (وَكَانَ عُمَرُ... إلخ) وصله سعيد بن منصور وأبو عبيد.

قوله: (تَرْتَجُ) بتثنية الجيم: أي تضطرب وتتحرك، وهي مبالغة في اجتماع رفع الأصوات. وقد ورد فعل تكبير التَّشْرِيقِ عن النَّبِيِّ ﷺ عند البيهقيّ والذَّارِقُطِيِّ: «أَنَّهُ ﷺ كَبَّرَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ عَرَفَةَ إِلَى الْعَصْرِ آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ». وفي إسناده عمرو بن بشر وهو متروك، عن جابر الجعفيّ وهو ضعيف، عن عبد الرَّحْمَنِ بن سابط. قال البيهقيّ: لا يحتج به عن جابر بن عبد الله وروي من طريق أخرى مختلفة أخرجها الذَّارِقُطِيُّ مدارها على عبد الرَّحْمَنِ المذكور. واختلف فيها في شيخ جابر الجعفيّ. رواه الحاكم من وجوه آخر عن فطر بن خليفة عن أبي الفضل عن عليّ وعمَّار قال: وهو صحيح وصح من فعل عمر وعليّ وابن عباس وابن مسعود. وأخرج الذَّارِقُطِيُّ عن عثمان: أنه كان يكبر من ظهر يوم النَّحْرِ إلى صبح يوم التَّالِث من أيام التَّشْرِيقِ وأخرج أيضاً هو والبيهقيّ عن ابن عمر وزيد بن ثابت: أنهما كانا يغلان ذلك. وجاء عن ابن عمر خلاف ذلك، رواه ابن أبي شيبه. وأخرج الذَّارِقُطِيُّ عن جابر وابن عباس: أنهما كانا يكبران ثلاثاً ثلاثاً، بسنتين ضعيفين. وقال ابن عبد البرّ في الاستذكار: صحّ عن عمر وعليّ وابن مسعود أنهم كانوا يكبرون ثلاثاً ثلاثاً: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر. وقد حكى في البحر الإجماع على مشروعية تكبير التَّشْرِيقِ إلا عن النُّخَعِيِّ، قال: ولا وجه له. وقد اختلف في محلّه فحكى في البحر عن عليّ وابن عمر والعترة والثوريّ وأحمد بن حنبلٍ وأبي يوسف ومحمد وأحد أقوال الشَّافِعِيِّ أَنَّ محلّه عقيب كلِّ صلاةٍ من فجر عرفة إلى آخر أيام التَّشْرِيقِ. وقال عثمان بن عفَّان وابن عباس وزيد بن عليّ ومالكُ والشَّافِعِيُّ في أحد أقواله: بل من ظهر النَّحْرِ إلى فجر الخامس. وقال الشَّافِعِيُّ في أحد أقواله: بل من مغرب يوم النَّحْرِ إلى فجر الخامس. وقال أبو حنيفة: من فجر عرفة إلى عصر النَّحْرِ. وقال داود والزَّهْرِيُّ وسعيد بن جبيرة: من ظهر النَّحْرِ إلى عصر الخامس. قال في الفتح: وفيه اختلاف بين العلماء في مواضع فمنهم من خصَّ التَّكْبِيرَ على أعقاب الصَّلوات ومنهم من خصَّ ذلك بالكتابات دون التَّوافل. ومنهم من خصَّه بالرجال دون

«الْأَيَّامِ الْمَعْدُودَاتِ»: أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَالْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ أَيَّامِ الْعَشْرِ، وروى ابن مردويه عن ابن عباس: أَنَّ الْأَيَّامَ الْمَعْلُومَاتِ هِيَ الَّتِي قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوَةِ وَيَوْمِ التَّرْوَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَالْمَعْدُودَاتِ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ. قال الحافظ: وإسناده صحيح، وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التَّشْرِيقِ. وقد روى ابن أبي شيبه عن ابن عباس أيضاً: أَنَّ الْمَعْلُومَاتِ يَوْمُ النَّحْرِ وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ، وَرَجَّحَ الطَّحَاوِيُّ هَذَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾، فَإِنَّهُ يَشْعُرُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَيَّامُ النَّحْرِ. قال في الفتح: وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات، ولا أيام التَّشْرِيقِ: معدودات، بل تسمية أيام التَّشْرِيقِ: معدودات، متفقٌ عليه، لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ الآية. وهكذا قال المهديّ في البحر: إِنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ هِيَ الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ إجمالاً. وقيل: إِنَّمَا سَمَّيَتْ مَعْدُودَاتٍ، لِأَنَّهَا إِذَا زِيدَ عَلَيْهَا شَيْءٌ عَدَّ ذَلِكَ حَصَرًا: أَيْ فِي حَكْمِ حَصْرِ الْعِدَّةِ. وقد وقع الخلاف في أيام التَّشْرِيقِ، فمقتضى كلام أهل اللغة والفقه أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ: ما بعد يوم النَّحْرِ، على اختلافهم: هل هي ثلاثة أو يومان، لكن ما ذكره من سبب تسميتها بذلك يقتضي دخول يوم العيد فيها. وقد حكى أبو عبيدٍ أَنَّ فِيهِ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْرِقُونَ فِيهَا لِحُومِ الْأَضْحَايِ يَقْدُونَهَا وَيَبْرَزُونَهَا لِلشَّمْسِ. ثانيهما: لِأَنَّهَا كُلُّهَا أَيَّامُ تَشْرِيقٍ لِصَلَاةِ يَوْمِ النَّحْرِ فَصَارَتْ تَبَيَّنًا لِيَوْمِ النَّحْرِ. قال: وهذا أعجب القولين إلى أن قال الحافظ: وأظنه أراد ما حكاه غيره أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ سَمَّيَتْ بِذَلِكَ، لِأَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ إِنَّمَا تَصَلَّى بَعْدَ أَنْ تَشْرُقَ الشَّمْسُ وَعَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ. قال: سَمَّيَتْ بِذَلِكَ، لِأَنَّ الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا لَا تَنْحَرُ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ. وعن يعقوب بن السَّكَيْتِ قال: هو من قول الجاهليَّة: أَشْرُقْ ثِيرٌ كَيْمَا نَفِيرٌ، أَيْ نَدْفَعُ لِلنَّحْرِ. قال الحافظ: وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها لشهرته بلبقٍ يَخْصُهُ وهو العيد، وإلا فهي في الحقيقة تبع له في التَّسْمِيَةِ كَمَا تَبَيَّنَ مِنْ كَلَامِهِمْ وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا جُمُعَةٌ وَلَا تَشْرِيقٌ إِلَّا فِي مِصْرَ جَامِعٍ» أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. إليه موقوفاً، ومعناه: لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد. قال: وكان أبو حنيفة يذهب بالتَّشْرِيقِ فِي هَذَا إِلَى التَّكْبِيرِ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ يَقُولُ: لَا تَكْبِيرَ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ. قال: وهذا لم نجد أحداً يعرفه، ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما.

ومن ذلك حديث: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ التَّشْرِيقِ فَلَيْدٌ» أَيْ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ.

النساء وبالجماعة دون المنفرد، وبالمؤداة دون المقضية، وبالمقيم دون المسافر، وساكن المصر دون القرية. قال: وللعلماء أيضاً اختلاف آخر في ابتدائه وانتهائه فقليل: من صبح يوم عرفة، وقيل: من ظهره، وقيل: من عصره، وقيل: من صبح يوم النحر، وقيل: من ظهره، وقيل: في الانتهاء إلى ظهر يوم النحر، وقيل: إلى عصره، وقيل: إلى ظهر ثانيه، وقيل: إلى صبح آخر أيام التشريق، وقيل: إلى ظهره، وقيل: إلى عصره. قال: حكى هذه الأقوال كلها النووي إلا الثاني من الانتهاء. وقد رواه البيهقي عن أصحاب ابن مسعود، ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث. وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول عليّ وابن مسعود: إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجهما ابن المنذر وغيره. وأما صفة التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال: «كَبَرُوا: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا». ونقل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى، أخرجه الفريابي في كتاب العيدين من طريق يزيد بن أبي الزناد عنهم وهو قول الشافعي وزاد: «وَلِلَّهِ الْحَمْدُ». وقيل: يكبر ثلاثاً ويزيد: لا إله إلا الله وحده لا شريك له... إلخ. وقيل: يكبر ثنتين بعدهما: لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد. جاء ذلك عن عمر وابن مسعود، وبه قال أحمد وإسحاق، وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لا أصل لها. انتهى كلام الفتح. وقد استحسّن البعض زياداته في تكبير التشريق لم ترد عن السلف، وقد استوفى ذلك الإمام المهدي في البحر. والظاهر أنّ تكبير التشريق لا يختص استحبابه بعقب الصلوات، بل هو مستحب في كل وقت من تلك الأيام كما يدلّ على ذلك الآثار المذكورة.

كِتَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

بَابُ الْأَنْوَاعِ الْمَرْوِيَةِ فِي صِفَتِهَا

١٣١٠ - عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ: «أَنَّ الطَّائِفَةَ صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِأَتَيْهِ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، فَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ فَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ فَسَلَّمَ بِهِمْ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْجَمَاعَةِ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِحُثْلٍ هَلَوِ الصَّفَةِ (حم: ٣٧/٥) (خ: ٤١٢٩) (م: ٨٤٢) (د: ١٢٣٨) (ت: ٥٦٧) (ن: ١٧١/٣).

قوله: (عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) قيل: هو سهل بن أبي حثمة كما وقع في الرواية الأخرى.

وقد أخرج البيهقي وابن منده في المعرفة الحديث عن صالح بن خوات عن أبيه عن النبي ﷺ فيمكن أن يكون هو المجه.

قوله: (يوم ذات الرقاع) هي غزوة نجد لقي بها النبي ﷺ جمعا من غطفان فتوقفوا ولم يكن بينهم قتال، وصلى النبي ﷺ بأصحابه صلاة الخوف، وسميت ذات الرقاع؛ لأنها نقبت أقدامهم فلقوا على أرجلهم الخرق. وقيل: إن ذلك الحبل الذي غزوا إليه حجارة مختلفة الألوان كالرقاع المختلفة. والحديث يدل على أن من صفات صلاة الخوف أن يصلي الإمام في الثانية بطائفة ركعة، ثم ينتظر حتى يتموا؛ لأنفسهم ركعة ويذهبوا فيقوموا وجاه العدو، ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلون معه الركعة الثانية، ثم ينتظر حتى يتموا؛ لأنفسهم ركعة ويسلم بهم. وقد حكى في البحر أن هذه الصلوة لصلاة الخوف قال بها علي وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت وأبو موسى وسهل بن أبي حثمة والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو العباس. قال النووي: وبها أخذ مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم انتهى. وقد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي ﷺ طائفة من أهل العلم كما سيأتي، والحق الذي لا محيص عنه أنها جائزة على كل نوع من الأنواع الثابتة. وقد قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثا إلا

صحيحًا، فلا وجه للأخذ ببعض ما صحّ دون بعض، إذ لا شك أن الأخذ بأحدها فقط تحكّم محض. وقد اختلف في عدد الأنواع الواردة في صلاة الخوف. فقال ابن القصار المالكي: إن النبي ﷺ صلاها في عشرة مواطن. وقال النووي: إنه يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف ستة عشر وجهاً كلّها جائزة. وقال الخطابي: صلاة الخوف أنواع صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة وأشكال متباينة يتحرى في كلّها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى. وسرد ابن المنذر في صفاتها ثمانية أوجوه. وكذا ابن حبان وزاد تاسعا. وقال ابن حزم: صحّ فيها أربعة عشر وجهاً وبيّنها في جزء مفرد. وقال ابن العربي: فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها، وقد بيّنها العراقي في شرح الترمذي وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً. وقال في الهدى: أصولها ست صفات، وأبلغها بعضهم أكثر. وهؤلاء كلّما راوا اختلاف الرواة في قصّة جعلوا ذلك وجهاً فصارت سبعة عشر، لكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي ﷺ، وإنما هو من اختلاف الرواة. قال الحافظ: وهذا هو المعتمد. وقال ابن العربي أيضاً: صلاها النبي ﷺ أربعاً وعشرين مرة. وقال أحمد: ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة، أيها فعل المرء جاز، ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حثمة، وكذا رجحه الشافعي ولم يخرّج إسحاق شيئاً على شيء، وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر. وقال النووي: ومذهب العلماء كافة أن صلاة الخوف مشروعة اليوم كما كانت، إلا أبا يوسف والمزني فقالا: لا تشرع بعد النبي ﷺ انتهى، وقال بقولهما الحسن بن زياد واللؤلؤي من أصحابه وإبراهيم بن عيسى كما في الفتح واستدلوا بمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾، وأجاب الجمهور عن ذلك بأن شرط كونه ﷺ فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوده. والتقدير: بين لهم بفعلك لكونه أوضح من القول كما قال ابن العربي وغيره. وقال ابن المنير: الشرط إذا خرج خرج التعليم لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾، وقال الطحاوي: كان أبو يوسف قد قال مرة: لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ، وزعم أن الناس إنما صلّوها معه ﷺ لفضل الصلاة معه. قال وهذا القول عندنا ليس بشيء. اهـ. وأيضاً الأصل تساوي الأمة في الأحكام المشروعة فلا يقبل التخصيص

وأشهب المالكي، وهو جازئ عند الشافعي. وقال في الفتح: وبهذه الكيفية أخذ الحنفية، وحكى هذه الكيفية في البحر عن محمد وإحدى الروایتين عن أبي يوسف. واستدل بقوله: طائفة، على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد، لكن لا بد أن تكون التي تحرس تحصل الثقة بها في ذلك. قال في الفتح: والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ويجرس واحد، ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة انتهى. وقد رجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد ولموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه.

نوع آخر

١٣١٢ - عن جابر رضي الله عنه قال: «شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف فصنعتا صفتين خلفه، والعدو بيننا وبين القيلة، فكبر النبي ﷺ فكبرنا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع وركعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه، وقام الصف الآخر في نحر العدو، فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا، ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المتقدم، ثم ركع النبي ﷺ وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع وركعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى النبي ﷺ السجود بالصف الذي يليه، انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا، ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً» رواه أحمد (٣/٣١٩) ومسلم (٨٤٠) وابن ماجه (١٢٦٠) والنسائي (١٧٥/٣).

١٣١٣ - ورؤي أخذ (٤/٥٩) وأبو داود (١٢٣٦) والنسائي (٣/١٧٨) هذو الصفة من حديث أبي عياش الزرقني وقال: «فصلاً رسول الله ﷺ مرتين مرة بعسفان، ومرة بأرض بني سليم».

الحديث الثاني رجال إسناده عند أبي داود والنسائي رجال الصحيح. وفي الحديثين أن صلاة الطائفتين مع الإمام جميعاً واشترآهم في الحراسة ومتابعته في جميع أركان الصلاة إلا السجود فتسجد معه طائفة وتنتظر الأخرى حتى تفرغ الطائفة

بقوم دون قوم إلا بدليل، واحتج عليهم الجمهور بإجماع الصحابة على فعل هذه الصلاة بعد موت النبي ﷺ ويقول النبي ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» وعموم منطوق هذا الحديث مقدم على ذلك المفهوم. وقد اختلف في صلاة الخوف في الحضر، فمنع من ذلك ابن الماجشون والهادوية وأجازوه الباقون احتج الأولون بقوله تعالى: «وَإِذَا هَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ»، ورد بما تقدم في أبواب صلاة المسافرين واحتجوا أيضاً بأن النبي ﷺ لم يفعلها إلا في سفر. ورد بأن اعتبار السفر وصف طردي ليس بشرط ولا سبب، وإلا لزم أن لا يصلي إلا عند الخوف من العدو الكافر. وأما الاحتجاج بأنه ﷺ لم يصلها يوم الخندق وفات عليه العصران وقضاهما بعد المغرب، ولو كانت جائزة في الحضر لفعلها. فيجاب عنه بأن ذلك كان قبل نزول صلاة الخوف كما رواه النسائي وابن حبان والشافعي وقد تقدم الكلام على هذا في باب الترتيب في قضاء الفوات.

نوع آخر

١٣١١ - عن ابن عمر رضي الله عنه قال: «صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف بإحدى الطائفتين ركعة، والطائفة الأخرى مواجهة للعدو، ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مغبلين على العدو وجاء أولئك، ثم صلى بهم النبي ﷺ ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة، وهؤلاء ركعة، متفق عليه (حم: ٣٥٧/١) (خ: ٤١٣٣) (م: ٨٣٩).

الحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن يصلي الإمام بطائفة من الجيش ركعة، والطائفة الأخرى قائمة تجاه العدو، ثم تنصرف الطائفة التي صلت معه الركعة وتقوم تجاه العدو، وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه ركعة، ثم تقضي كل طائفة لنفسها ركعة. قال في الفتح: وظاهر قوله: «ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة» أنهم أتموا في حالة واحدة. ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب، قال: وهو الأرجح من حيث المعنى، وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه: «ثم سلم وقام هؤلاء أي: الطائفة الثانية فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا»، قال: وظاهر أن الطائفة الثانية والتي بين ركعتيهما، ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها. قال النووي: وبهذا الحديث أخذ الأوزاعي

المهدي في البحر فقال: قلنا منسوخ أو في الحضر. انتهى.

والحامل له وللطحاوي على ذلك أنهما لا يقولان بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل، وقد قدمنا الاستدلال على صحة ذلك بما فيه كفاية.

قال أبو داود في السنن: وكذلك المغرب يكون للإمام ست ركعات وللقوم ثلاث انتهى.

وهو قياس صحيح.

نوع آخر

١٣١٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخُوفِ عَامَ غَزْوَةِ نَجْدٍ، فَقَامَ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ فَقَامَتْ مَعَهُ طَائِفَةٌ، وَطَائِفَةٌ أُخْرَى مُقَابِلَ الْعَدُوِّ وَظَهَرُوا لَهُمْ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَكَبَّرَ فَكَبَّرُوا جَمِيعًا الَّذِينَ مَعَهُ وَالَّذِينَ مُقَابِلَ الْعَدُوِّ، ثُمَّ رَكَعَ رَكْعَةً وَاحِدَةً وَرَكَعَتْ الطَّائِفَةُ الَّتِي مَعَهُ، ثُمَّ سَجَدَ فَسَجَدَتْ الطَّائِفَةُ الَّتِي تَلِيهِ وَالْآخَرُونَ قِيَامَ مُقَابِلِي الْعَدُوِّ، ثُمَّ قَامَ وَقَامَتْ الطَّائِفَةُ الَّتِي مَعَهُ، فَذَهَبُوا إِلَى الْعَدُوِّ فَقَابَلُوهُمْ وَأَقْبَلَتْ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ مُقَابِلَ الْعَدُوِّ، فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا هُوَ، ثُمَّ قَامُوا فَرَكَعَ رَكْعَةً أُخْرَى وَرَكَعُوا مَعَهُ وَسَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ الطَّائِفَةُ الَّتِي كَانَتْ مُقَابِلَ الْعَدُوِّ فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدٌ وَمَنْ مَعَهُ، ثُمَّ كَانَ السَّلَامُ فَسَلَّمَ وَسَلَّمُوا جَمِيعًا، فَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَانِ، وَلِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٢٠) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٤٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٣/٣).

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري، رجال إسناده ثقات عند أبي داود والتِّرْمِذِيِّ وساقه أبو داود أيضًا من طريق أخرى عن أبي هريرة، وفي إسنادهما محمد بن إسحاق وفيه مقال مشهور إذا لم يصرح بالتحديث وقد عنعن ههنا. والحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن تدخل الطائفتان مع الإمام في الصلاة جميعًا، ثم تقوم إحدى الطائفتين بإزاء العدو وتصلّي معه إحدى الطائفتين ركعة ثم يذهبون فيقومون وجاه العدو، ثم تأتي الطائفة الأخرى فتصلّي لنفسها ركعة والإمام قائم، ثم يصلّي بهم الركعة التي بقيت معه، ثم تأتي الطائفة القائمة في وجاه العدو فيصلّون؛ لأنفسهم ركعة والإمام قاعد، ثم يسلم الإمام ويسلمون جميعًا. وقد روى أبو داود في سننه عن عائشة في هذه القصة أنها قالت: «كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَبَّرَتِ الطَّائِفَةُ الَّذِينَ صَفُّوا مَعَهُ، ثُمَّ رَكَعَ

الْأُولَى ثُمَّ تَسَجَدَ، وَإِذَا فَرَّغُوا مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى تَقَدَّمَتِ الطَّائِفَةُ الْمَتَّخِرَةُ مَكَانَ الطَّائِفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَتَأَخَّرَتِ الْمُتَقَدِّمَةُ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَبِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَبُو يَوْسُفَ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ. قَالَ: وَيَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ تَقَدُّمُ الصَّفِّ الثَّانِي وَتَأَخُّرُ الْأَوَّلِ كَمَا فِي رِوَايَةِ جَابِرٍ، وَيَجُوزُ بَقَاؤُهُمَا عَلَى حَالِهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنْتَهَى.

قوله: (مرة بعسفان) أشار البخاري إلى أن صلاة جابر مع النبي ﷺ كانت بذات الرقاع كما سيأتي، ويجمع بتعداد الواقعة وحضور جابر في الجميع.

نوع آخر

١٣١٤- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذَاتِ الرِّقَاعِ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ تَأَخَّرُوا، وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُخْرَى رَكْعَتَيْنِ، فَكَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعٌ، وَلِلْقَوْمِ رَكْعَتَانِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٩٨/٣) (خ: ٤١٣٦) (م: ٨٤٣) وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّنْسَائِيُّ (٣/ ١٧٩). عَنْ الْحَسَنِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى بِآخَرِينَ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ».

١٣١٥- وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْخُوفِ، فَصَلَّى بِبَعْضِ أَصْحَابِهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ تَأَخَّرُوا وَجَاءَ الْآخَرُونَ فَكَانُوا فِي مَقَابِلِهِمْ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَصَارَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعٌ رَكْعَاتٍ، وَلِلْقَوْمِ رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٤٩) وَالتَّنْسَائِيُّ (٣/ ١٧٩) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٤٨) وَقَالَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَذَلِكَ قَالَ سُلَيْمَانُ الشُّكْرِيُّ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

رواية الحسن عن جابر أخرجه أيضًا ابن خزيمة. وروايته عن أبي بكرة أخرجه أيضًا ابن حبان والحاكم والدارقطني، وأعلها ابن القطان بأن أبا بكرة أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة. قال الحافظ: وهذه ليست بعلّة فإنه يكون مرسل صحابي وحديث جابر وأبي بكرة يدلان على أن من صفات صلاة الخوف أن يصلّي الإمام بكل طائفة ركعتين فيكون مفترضًا في ركعتين ومتنفلًا في ركعتين. قال النووي: وبهذا قال الشافعي وحكوه عن الحسن البصري، وأدعى الطحاوي أنه منسوخ، ولا تقبل دعواه إذ لا دليل لنسخه. اهـ. وهكذا ادعى نسخ هذه الكيفية الإمام

ثابت أخرجه أيضاً أبو داود وابن حبان ويشهد للجميع حديث ابن عباس المذكور. وفي الباب عن جابر عند النسائي. وعن ابن عمر عند البرار بإسناد ضعيف قال: قال ﷺ: «صلاة الخوف ركعة على أي وجه كان».

وأحاديث الباب تدل على أن من صفة صلاة الخوف الاقتصار على ركعة لكل طائفة. قال في الفتح: وبالاقتصار على ركعة واحدة في الخوف يقول الثوري وإسحاق ومن تبعهما، وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين. ومنهم من قيد بشدة الخوف، وقال الجمهور: قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد. وتأولوا هذه الأحاديث بأن المراد بها ركعة مع الإمام، وليس فيها نفي الثانية ويرد ذلك قوله في حديث ابن عباس: «لم يقضوا ركعة»، وكذا قوله في حديث حذيفة: «لم يقضوا» وكذا قوله في حديث ابن عباس الثاني: «وفي الخوف ركعة».

وأما تأويلهم قوله: «لم يقضوا» بأن المراد منه لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن فبعد جداً.

(فائدة) وقع الإجماع على أن صلاة المغرب لا يدخلها قصر، ووقع الخلاف هل الأولى أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى ثنتين والثانية واحدة أو العكس. فذهب إلى الأول أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوله والقاسمي. وإلى الثاني الناصر والشافعي في أحد قوله. قال في الفتح: لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب انتهى. وقد أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام صلى المغرب صلاة الخوف ليلة الحرير انتهى. وروي أنه صلى بالطائفة الأولى ركعة وبالثانية ركعتين. قال الشافعي: وحفظ عن علي أنه صلى صلاة الخوف ليلة الحرير كما روى صالح بن خوات عن النبي ﷺ. وقد تقدمت رواية صالح. وروي في البحر عن علي رضي الله عنه أنه صلى بالطائفة الأولى ركعتين، قال: وهو توقف. واحتج لأهل القول الثاني بفعل علي. وأجاب عنه بأن الرواية الأولى أرجح، وحكى عن الشافعي التخيير. قال: وفي الأفضل وجهان، أصحهما: ركعتان بالأولى، واستدل له بفعل النبي ﷺ، وليس للنبي ﷺ فعل في صلاة المغرب ولا قول كما عرفت.

فركعوا، ثم سجد فسجدوا، ثم رفع فرفعوا، ثم مكث رسول الله ﷺ جالساً، ثم سجدوا هم لأنفسهم الثانية، ثم قاموا فنكصوا على أعقابهم يمشون القهقري حتى قاموا من ورائهم، وجاءت الطائفة الأخرى فقاموا فكبروا، ثم ركعوا لأنفسهم، ثم سجد رسول الله ﷺ فسجدوا معه، ثم قام رسول الله ﷺ وسجدوا لأنفسهم الثانية ثم قامت الطائفتان جميعاً فصلوا مع رسول الله ﷺ فركع فركعوا، ثم سجد فسجدوا جميعاً، ثم عاد فسجد الثانية وسجدوا معه سريعاً كأسرع الإسراع، ثم سلم رسول الله ﷺ وسلموا، فقام رسول الله ﷺ وقد شاركه الناس في الصلاة كلها، وفي إسناده أيضاً عماد بن إسحاق ولكنه صرح بالتحديث، وهذه الصفة ينبغي أن تكون صفة ثانية من صفات صلاة الخوف غير الصفة التي في حديث أبي هريرة لمخالفتها لها في هيئات كثيرة.

نوع آخر

١٣١٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِلَوْي قَرَدٍ فَفَسَفَ النَّاسُ خَلْفَهُ صَتْنَيْنِ: صَتْنًا خَلْفَهُ، وَصَتْنًا مُوَازِيَّ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ خَلْفَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ انْصَرَفَ هَؤُلَاءِ إِلَى مَكَانٍ هَؤُلَاءِ، وَجَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، وَلَمْ يَقْضُوا رَكْعَةً». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٦٩/٣).

١٣١٨ - وَعَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ زُهْدَمٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ سَيِّدِ بْنِ الْعَاصِ بِطَبْرِسْتَانَ فَقَالَ: «إِيَّكُمْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ؟» فَقَالَ حَذِيفَةُ: «نَا، فَصَلَّى بِهِؤُلَاءِ رَكْعَةً وَبِهِؤُلَاءِ رَكْعَةً وَلَمْ يَقْضُوا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٤٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٦٨/٣). وَزَوَّى النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ صَلَاةِ حَذِيفَةَ، كَذَا قَالَ.

١٣١٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْخَضِرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٥/١) وَمُسْلِمٌ (٦٨٧) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٤٧) وَالنَّسَائِيُّ (١٦٩/٣).

حديث ابن عباس الأول ساقه النسائي بإسناد رجاله ثقات، وقد احتج به الحافظ في الفتح ولم يتكلم عليه. وقال الشافعي: لا يثبت، واعترض عليه الحافظ بأنه قد صححه ابن حبان وغيره. وحديث ثعلبة بن زهدم سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص، ورجال إسناده رجال الصحيح. وحديث زيد بن

بَابُ الصَّلَاةِ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ بِالْإِيمَاءِ وَهَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا أَمْ لَا

١٣٢٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ صَلَاةَ الْخَوْفِ وَقَالَ: فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ فَرَجُلًا وَرُكْبَانًا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٢٥٨).

١٣٢١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَالِدِ بْنِ سَفْيَانَ الْهُذَلِيِّ وَكَانَ نَحْوَ عَرَفَةَ وَعَرَفَاتٍ، فَقَالَ: أَذْهَبُ فَأَقْتُلُهُ، قَالَ: فَرَأَيْتَهُ وَقَدْ حَضَرَتْ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقُلْتُ: إِنِّي لَخَافُ أَنْ يَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ مَا يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ، فَأَنْطَلَقْتُ أَمْشِي وَأَنَا أَصْلَى أَوْمِئَ إِيمَاءٍ نَحْوَهُ، فَلَمَّا دَنَوْتُ مِنْهُ قَالَ لِي: مَنْ أَنْتَ؟ قُلْتُ: رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ بَلَغَنِي أَنَّكَ تَجْمَعُ لِهَذَا الرَّجُلِ فَمَجِئْتُكَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي لَمِئِي ذَلِكَ، فَمَشِيتُ مَعَهُ سَاعَةً، حَتَّى إِذَا أَمَكَنْتَنِي عَلَوْتُهُ بِسَيْفِي حَتَّى بَرَدَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٩٦/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٤٩).

حديث ابن عمر هو في البخاري في تفسير سورة البقرة بلفظ: «إِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا رَجُلًا قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ أَوْ رُكْبَانًا، مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةَ وَغَيْرِ مُسْتَقْبِلِيهَا».

قال مالك: قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحو ذلك ورواه ابن خزيمة من حديث مالك بلا شك. ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر جزماً. قال النووي في شرح المذهب: هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير للأية. وحديث عبد الله بن أنس سكت عنه أبو داود والمنذري وحسن إسناده الحافظ في الفتح. والحديثان استدلت بهما على جواز الصلاة عند شدة الخوف بالإيماء، ولكنه لا يتم الاستدلال على ذلك بحديث عبد الله بن أنس إلا على فرض أن النبي ﷺ قرره على ذلك، وإلا فهو فعل صحابي لا حجة فيه. قال ابن المنذر: كل من أحفظ عنه العلم يقول: إن المطلوب يصلي على دابته يومئ إيماء، وإن كان طالباً نزل فصلّى بالأرض، قال الشافعي: إلا أن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود المطلوب عليه فيجزئه ذلك، وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل، بخلاف المطلوب. ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقق السبب المقتضي لها، وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه، وإنما يخاف أن يفوته العدو. قال في الفتح: وما نقله ابن المنذر

متعقب بكلام الأوزاعي فإنه قيده بشدة الخوف، ولم يستثن طالباً من مطلوب، وبه قال ابن حبيب من المالكية. وذكر أبو إسحاق الفزاري في كتاب السنن له عن الأوزاعي أنه قال: إذا خاف الطالبون إن نزلوا الأرض فوث العدو صلُّوا حيث وجهوا على كل حال، والظاهر أن مرجع هذا الخلاف إلى الخوف المذكور في الآية، فمن قيده بالخوف على النفس والمال من العدو فرّق بين الطالب والمطلوب، ومن جعله أعم من ذلك لم يفرّق بينهما، وجوز الصلاة المذكورة للمراجل والراكب عند حصول أي خوف. ١٣٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَادَى بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَنْصَرَفَ عَنِ الْأَخْزَابِ أَنْ لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَيْتِي قُرَيْظَةَ، فَتَخَوَّفَ نَاسٌ قُوَّةَ الْوَقْتِ فَصَلُّوا دُونَ بَيْتِي قُرَيْظَةَ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ، فَمَا عَنَّفَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٧٠). وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَخْزَابِ قَالَ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَيْتِي قُرَيْظَةَ، فَأَذْكَاءُ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ مِنَّا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعَنَّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٩٤٦).

قوله: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ» في رواية لمسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخاري في هذا الحديث: الظاهر. وقد بين في الفتح في كتاب المغازي ما هو الصواب. قوله: (فما عَنَّفَ واحداً) فيه دليل على أن كل مجتهد مصيب. والحديث استدلت به البخاري وغيره على جواز الصلاة بالإيماء وحال الركوب. قال ابن بطال: لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلُّوا في الطريق صلُّوا ركباً لكان بيننا في الاستدلال، وإن لم يوجد ذلك فالاستدلال يكون بالقياس، يعني أنه كما ساغ لأولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطالب ترك إتمام الأركان والانتقال إلى الإيماء. قال ابن المنذر: والأبين عندي أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستعجال المأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلاً كما جرى لبعضهم، أو الصلاة على الدواب كما وقع لآخرين؛ لأن النزول بنا في مقصود الجد في الوصول، فالأولون بنوا على أن النزول معصية بمعارضته للأمر الخاص بالإسراع وكان تأخيرهم لها لوجود المعارض، والآخرين جمعوا بين دليلي وجوب الإسراع ووجوب الصلاة في

وقتها فصلوا ركبانا، فلو فرضنا أنهم نزلوا لكان ذلك مضادةً للأمر بالإسراع وهو لا يظن بهم لما فيه من المخالفة. وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطال بقوله: لو وجد في بعض طرق الحديث إلى آخره، فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال. وأما قوله: لا يظن بهم المخالفة فمعترضٌ بمثله بأن يقال: لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بغير توقيف. قال الحافظ: والأولى ما قال ابن المرباط ووافقه الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه بطريق الأولوية؛ لأن الذين أخرّوا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم فوتوا الوقت، وصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء أو كيفما يمكن أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها.

الأول، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يُخَفِّسَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ، مُتَّقِينَ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ (٣٥٨/١) (خ: ١٠٥٢) (١٠٧).

قوله: (لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ). الكسوف لغة: التَّغْيِيرُ إِلَى سَوَادٍ، وَمِنْهُ كَسَفَ فِي وَجْهِهِ، وَكَسَفَتِ الشَّمْسُ: اسْوَدَّتْ وَذَهَبَ شِعَاعُهَا. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَالْمَشْهُورُ فِي اسْتِعْمَالِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْكُسُوفَ لِلشَّمْسِ وَالْخُسُوفَ لِلْقَمَرِ، وَاخْتَارَهُ ثَعْلَبٌ، وَذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ: أَنَّهُ أَفْصَحُ، وَقِيلَ: يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ. وَحَكَى عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِهِمْ عَكْسَهُ وَغَلَطَهُ لثَبُوتِهِ بِالْخَاءِ فِي الْقَمَرِ فِي الْقُرْآنِ وَقِيلَ: يُقَالُ بَعْدَهُمَا فِي كُلِّ مَنَّهُمَا، وَبِهِ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ. قَالَ الْحَافِظُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ مَدْلُولَ الْكُسُوفِ لُغَةً غَيْرَ مَدْلُولِ الْخُسُوفِ؛ لِأَنَّ الْكُسُوفَ التَّغْيِيرَ إِلَى سَوَادٍ، وَالْخُسُوفَ النِّقْصَانَ أَوِ الدَّلَالَ. قَالَ: وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ. وَقِيلَ: بِالْكَافِ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَاءِ فِي الْإِنْتِهَاءِ. وَقِيلَ: بِالْكَافِ لِدُهَابِ جَمِيعِ الضُّوْءِ، وَبِالْخَاءِ لِبَعْضِهِ.

وقيل: بِالْخَاءِ لِدُهَابِ كُلِّ اللَّوْنِ، وَبِالْكَافِ لِتَغْيِيرِهِ انْتَهَى. وَقَدْ رَوَى عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَقُولُوا كَسَفَتِ الشَّمْسُ وَلَكِنْ قُولُوا: خَسَفَتْ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَهَذَا مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْهُ، لَكِنْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَابِ وَغَيْرَهَا تَرَدَّدَتْ ذَلِكَ.

قوله: (رَكَعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ) المراد بالسَّجْدَةِ هُنَا الرُّكْعَةُ بِتَمَامِهَا، وَبِالرُّكْعَتَيْنِ الرُّكُوعَانِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِرَوَايَةِ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قوله: (قَالَتْ عَائِشَةُ) الرَّوَايَةُ لِذَلِكَ عَنْهَا هُوَ أَبُو سَلَمَةَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو فَيَكُونُ مِنْ رِوَايَةِ صَحَابِيٍّ عَنْ صَحَابِيَّةٍ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَوَهْمٌ مِنْ زَعَمٍ أَنَّهُ مَعْلُقٌ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُمَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَفِيهِ قَوْلُ عَائِشَةَ هَذَا.

قوله: (مَا رَكَعَتْ..إِلَخ) ذَكَرَ الرُّكُوعَ لِمُسْلِمٍ، وَبِالْخَارِئِ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ السَّجُودِ، وَقَدْ ثَبَتَ طُولُ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ فِي الْكُسُوفِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَابِ وَمِنْهَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مِنْ وَجْهِ آخَرَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ. وَعَنْ أَبِي مُوسَى عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ. وَعَنْ سَمُرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَعَنْ جَابِرٍ وَعَنْ أَسْمَاءَ وَسَيِّاتِيَّانِ وَإِلَى مَشْرُوعِيَةِ الطَّوِيلِ فِي الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ كَمَا يَطُولُ الْقِيَامُ ذَهَبَ أَحْمَدُ

أَبْوَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

بَابُ النَّذَاءِ لَهَا وَصِفَتُهَا

١٣٢٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ نُودِيَ أَنْ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ، فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ عَنِ الشَّمْسِ قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَكَعْتَ رُكُوعًا قَطُّ وَلَا سَجَدْتَ سَجُودًا قَطُّ، كَانَ أَطْوَلَ مِنْهُ (حَم: ٩٨/٦) (خ: ١٠٥١) (م: ٩١٠).

١٣٢٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «خَسَفَتْ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثَبَتَتْ مُنَادِيًا: الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَقَامَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ» (حَم: ١٦٤/٦) (خ: ١٠٦٦) (م: ٩٠١).

١٣٢٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: «خَسَفَتْ الشَّمْسُ فِي حَيَاتِهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَامَ فَكَبَّرَ وَصَفَّ النَّاسَ وَرَأَاهُ، فَاقْرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا هُوَ أَذْنَى مِنْ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ قَامَ فَاقْرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَذْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا هُوَ أَذْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخَرَى فِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى اسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَانْجَلَّتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ، ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُخَفِّسَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ» (حَم: ٩٨/٦) (خ: ١٠٤٦) (م: ٩٠١/٣).

١٣٢٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَسَفَتْ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ

لله تعالى ليس لهما سلطانٌ في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما.

قوله: (ولا لحياته) استشكلت هذه الزيادة؛ لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكروا الحياة. قال في الفتح: والجواب أن فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول: لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقْد أن لا يكون سبباً للإيجاد، فعلم الشارع النفي لدفع هذا التوهم.

قوله: (فإذا رأيتموهما) أكثر الروايات بصيغة ضمير المؤنث، والمراد رأيتم كسوف كل واحدٍ في وقته لاستحالة اجتماعهما في وقت واحدٍ.

قوله: (فافزعوا) بفتح الزاي: أي التجثوا أو توجّهوا. وفيه إشارة إلى المبادرة وأنه لا وقت لصلاة الكسوف معين، لأن الصلاة علقت برؤية الشمس أو القمر، وهي ممكنة في كل وقت، وبهذا قال الشافعي ومن تبعه. واستثنت الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحمد، وعن المالكية: وقتها من وقت حلّ النافلة إلى الزوال. وفي رواية: إلى صلاة العصر. ورجح الأول بأن المقصود إيقاع هذه العبادة قبل الانجلاء، وقد اتفقوا على أنها لا تقضى بعده، فلو انحصر في وقت لا يمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود. قال في الفتح: ولم أقف على شيء من الطرق مع كثرتها أن النبي ﷺ صلاها إلا ضحى لكن ذلك وقع اتفاقاً فلا يدل على منع ما عداه، واتفقت الطرق على أنه بادر إليها انتهى.

قوله: (لحوا من سورة البقرة) فيه أن النبي ﷺ أسر بالقراءة. قوله: (وهو دون القيام الأول) فيه أن القيام الأول من الركعة الأولى أطول من القيام الثاني منها، وكذا الركوع الأول والثاني منها لقوله: 'وهو دون الركوع الأول'. قال النووي: اتفقوا على أن القيام الثاني وركوعه فيها أقصر من القيام الأول وركوعه فيها.

قوله: (ثم سجد) أي سجدتين.

قوله: (ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول) فيه دليل لمن قال: إن القيام الأول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الأولى. وقد قال ابن بطال: إنه لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها.

وإسحاق والشافعي في أحد قوليه، وبه جزم أهل العلم بالحديث من أصحابه، واختاره ابن سريج.

قوله: (خسفت الشمس) بالخاء المعجمة وقد تقدّم بيان معنى الخسوف.

قوله: (وصف الناس) برفع (الناس): أي اصطَفُوا، يقال صف القوم: إذ صاروا صفًا، ويجوز النصب، والفاعل ضمير يعود إلى النبي ﷺ.

قوله: (وانجلت الشمس قبل أن ينصرف) فيه أن الانجلاء وقع قبل انصراف النبي ﷺ من الصلاة.

قوله: (ثم قام فخطب الناس) فيه استحباب الخطبة بعد صلاة الكسوف. وقال صاحب الهداية من الحنفية: ليس في الكسوف خطبة؛ لأنه لم ينقل. وتعقب بأن الأحاديث وردت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ. والمشهور عند المالكية أنه لا خطبة في الكسوف مع أن مالكاً روى الحديث وفيه ذكر الخطبة. وأجاب بعضهم بأنه ﷺ لم يقصد لها الخطبة بخصوصها، وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس. وتعقب بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بها وحكاية شرائطها من الحمد والنشأ وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث، فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف، والأصل مشروعية الاتباع، والخصائص لا تثبت إلا بدليل. وقد ذهب إلى عدم استحباب الخطبة في الكسوف مع مالك أبو حنيفة والعترة.

قوله: (لا ينخسفان) في رواية: 'ينخسفان' بدون نونٍ كما سيأتي في حديث ابن عباس.

قوله: (لموت أحدٍ) إنما قال ﷺ كذلك؛ لأن ابنه إبراهيم مات، فقال الناس: إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم ولأحمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث النعمان بن بشير قال: 'كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فخرج فرعاً يمرُّ ثوبه حتى أتى المسجد، فلم يزل يصلّي حتى انجلت، فلما انجلت قال: إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظماء وليس كذلك' الحديث. وفي هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب. قال الخطابي: كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير الأرض من موت أو ضرر، فأعلم النبي ﷺ أنه اعتقاد باطل، وأن الشمس والقمر خلقان مسخران

بقوله: (ثم رفع فقام قيامًا طويلًا.. إلخ) فيه أنه يشرع تطويل

القيامين والركوعين في الركعة الأخيرة، وقد ورد تقدير القيام في الثانية بسورة آل عمران كما في سنن أبي داود. وفيه أيضًا أن القيام الثاني دون الأول كما في الركعة الأولى، وكذلك الركوع، وقد تقدمت حكاية النووي للاتفاق على ذلك. والأحاديث المذكورة في الباب تدل على أن المشروع في صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان. وقد اختلف العلماء في صفتها بعد الاتفاق على أنها سنة غير واجبة كما حكاه النووي في شرح مسلم والمهدي في البحر وغيرهما. فذهب مالك والثوري وأحمد والجمهور إلى أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان، وهي الصفة التي وردت بها الأحاديث الصحيحة المذكورة في الباب وغيرها.

وحكي في البحر عن العترة جميعًا أنها ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات. واستدلوا له بمحدث أبي بن كعب وسياتي. وقال أبو حنيفة والثوري والنخعي: إنها ركعتان كسائر النوافل في كل ركعة ركوع واحد، وحكاه النووي عن الكوفيين. واستدلوا بمحدث النعمان وسمرة الأتيني. وقال حذيفة: في كل ركعة ثلاثة ركوعات. واستدل بمحدث جابر وابن عباس وعائشة وستاتي.

قال النووي: وقد قال بكل نوع جماعة من الصحابة. وحكى النووي عن ابن عبد البر أنه قال: أصح ما في الباب ركوعان، وما خالف ذلك فمعلل أو ضعيف، وكذا قال البيهقي ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطًا من بعض الرواة؛ لأن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض. ويجمعها أن ذلك كان يوم موت إبراهيم، وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح، ولا شك أن أحاديث الركوعين أصح. قال في الفتح:

وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة، وأن الكسوف وقع مرارًا فيكون كل من هذه الأوجه جائزًا، وإلى ذلك ذهب إسحاق، لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربعة ركوعات. وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية: يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك، وهو من الاختلاف المباح، وقواه النووي في شرح مسلم، ويمثل ذلك قال الإمام يحيى. والحق إن صح تعدد الواقعة أن الأحاديث المشتملة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح يتعين الأخذ بها لعدم منافاتها للمزيد، وإن كانت الواقعة ليست إلا مرة واحدة فالصير إلى الترجيح أمر لا

١٣٢٧ - وَعَنْ أَسْنَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ، فَأَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرَّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرَّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السَّجْدَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرَّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرَّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ فَأَطَالَ السَّجْدَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السَّجْدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٣٥٠) وَابْنُ خَالٍ (٧٤٥) وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٦٥).

١٣٢٨ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى جَعَلُوا يَخْرُونَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ فَكَانَتْ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعُ سَجَدَاتٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٧٤) وَمُسْلِمٌ (٩٠٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٧٩).

ومن الأحاديث المصرحة بالركوعين حديث علي عند أحمد، وحديث أبي هريرة عند النسائي، وحديث ابن عمر عند البيهقي، وحديث أم سفيان عند الطبراني.

قوله: (ثم رفع ثم سجد) لم يذكر فيه تطويل الرفع الذي يتعقبه السجود ولا في غيره من الأحاديث المتقدمة. ووقع عند مسلم من حديث جابر بلفظ: «ثم رفع فاطال ثم سجد» قال النووي: هي رواية شاذة. وتعقب بما رواه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر وفيه: «ثم ركع فاطال حتى قيل: لا يرفع، ثم رفع فاطال حتى قيل: لا يسجد، ثم سجد فاطال حتى قيل: لا يرفع، ثم رفع فاطال حتى قيل: لا يسجد، ثم سجد فاطال حتى قيل: لا يسجد، ثم سجد» وصحح الحديث الحافظ، قال: لم أقف في شيء من الطرق على تطويل الجلوس بين السجدين إلا في هذا. وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك إطالته، فإن أراد الاتفاق المذهبي فلا كلام وإلا فهو عجوز بهذه الرواية، والكلام على الفاظ الحديثين قد سبق، وهما من حجج القائلين بأن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان.

بَابُ مِنْ أَجَازٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثَةُ رُكُوعَاتٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسَةٌ

١٣٢٩ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَسَفَتِ الشَّمْسُ

ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، وَالْأُخْرَى مِثْلَهَا، وَفِي لَفْظٍ: «صَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ». رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ (٢٢٥/١) وَمُسْلِمٌ (٩٠٨) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٩/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٨٣).

الحديث مع كونه في صحيح مسلم ومع تصحيح الترمذي له قد قال ابن حبان في صحيحه: إنه ليس بصحيح، قال: لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس، ولم يسمعه حبيب من طاوس، وحبيب معروف بالتدليس كما تقدم، ولم يصرح بالسماع من طاوس وقد خالفه سليمان الأحول فوقفه وروي عن حذيفة نحوه قاله البيهقي.

قوله: (ثَمَانِي رَكَعَاتٍ.. إلخ) أي ركع ثمان مرات كل أربع في ركعة، وسجد في كل ركعة سجدتين. والحديث يدل على أن من جملة صفات صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة أربعة ركوعات.

١٣٣٣ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَسَفَتْ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِهِمْ فَقَرَأَ بِسُورَةِ مِنَ الطُّوْلِ، وَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ فَقَرَأَ بِسُورَةٍ مِنَ الطُّوْلِ وَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ كَمَا هُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ يَدْعُو حَتَّى أَنْجَلَى كُوفُهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٨٢) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ (١٣٥/٥)، وَقَدْ رَوَى بِأَسَانِيدَ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ وَالتَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو «أَنَّ ﷺ صَلَّاهَا رَكَعَتَيْنِ كُلُّ رَكَعَةٍ بِرُكُوعٍ»

١٣٣٤ - وَفِي حَدِيثِ قَبِيصَةَ الْهَلَالِيِّ عَنْهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوْهُمَا كَأَحَدِ صَلَاةٍ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ وَالْأَخَاوِثِ بِذَلِكَ كُلُّهُ لَاخْمَدُ (٦٠/٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٤٤/٣)، وَالْأَخَاوِثِ الْمُتَقَدِّمَةُ بِتَكَرُّارِ الرُّكُوعِ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ».

أما حديث أبي بن كعب، فأخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وقال: هذا سند لم يحتج الشيخان بمثله، وهذا توهم منه للحديث بأن سنده مما لا يصلح للاحتجاج به عند الشيخين، لا أنه تقوية للحديث وتعظيم لشأنه كما فهمه بعض المتأخرين. وروي عن ابن السكّن تصحيح هذا الحديث. وقال الحاكم: رواه صادقون، وفي إسناده أبو جعفر عيسى بن عبد الله بن ماهان الرّازي. قال الفلاس: سَمِعَ الحَفْظَ. وقال ابن المديني: يَخْلُطُ عن المغيرة. وقال ابن معين: ثقة. وفي الباب عن عليّ عند البزار وهو معلول كما قال في الفتح، وقد احتج بهذا الحديث القائلون بأن صلاة

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى سِتَ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٨/٣) وَمُسْلِمٌ (١٠/٩٠٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٧٨). ١٣٣٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ فَقَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، وَالْأُخْرَى مِثْلَهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٥٦٠).

١٣٣١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى سِتَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٧/٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٠/٣).

حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي، وقال عن الشافعي: إنه غلط، وهذه الدعوى يردّها ثبوته في الصحيح، فإنه رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن نمير عن عبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ. وحديث ابن عباس رواه الترمذي عن عماد بن بشير عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس، عنه عن النبي ﷺ. وقد علل الحديث بأن حبيباً لم يسمع من طاوس قال البيهقي: حبيب وإن كان ثقة فإنه كان يدلّس ولم يبين سماعه من طاوس. وحديث عائشة هو أيضاً صحيح مسلم بهذا اللفظ الذي ذكره المصنّف ولعائشة أيضاً حديث آخر في صحيح مسلم ولفظه: «إِنَّ الشَّمْسَ انْكَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ قِيَامًا شَدِيدًا، يَقُولُ قَائِمًا ثُمَّ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُومُ ثُمَّ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَانْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتْ الشَّمْسُ، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ يَرْكَعُ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ، فَقَامَ فَحَمْدُ اللَّهِ وَائْتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ» الحديث. وهذه الأحاديث الصحيحة تردّ ما تقدم عن ابن عبد البر والبيهقي من أن ما خالف أحاديث الركوعين معلّل أو ضعيف، وما تقدّم عن الشافعي وأحمد والبخاري من عدّهم لما خالف أحاديث الركوعين غلطاً. وقد استدللّ بأحاديث الباب على أن المشروع في صلاة الكسوف في كل ركعة ثلاثة ركوعات، وقد تقدّم الخلاف في ذلك.

قوله: (سِتَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ) أي صلّى ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وسجدتان.

١٣٣٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفٍ، قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ،

لا راوي له إلا الأسود بن قيس كذا قال الحافظ. وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأبي يعلى والبيهقي قال: «كنت إلى جنب رسول الله ﷺ في صلاة الكسوف فما سمعت منه حرفاً من القرآن» وفي إسناده ابن لبيعة وللطبراني نحوه من وجه آخر، وقد وصله البيهقي من ثلاث طرق أسانيداً واهية ولابن عباس حديث آخر متفق عليه: «أن النبي ﷺ قام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة» وقد تقدم وهو يدل على أنه ﷺ لم يجهر قال البخاري: حديث عائشة في الجهر أصح من حديث سمرة. ورجع الشافعي رواية سمرة بأنها موافقة لرواية ابن عباس المتقدمة ولروايته الأخرى والزهرى قد انفرد بالجهر، وهو وإن كان حافظاً فالعدد أولى بالحفظ من واحد، قاله البيهقي. قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأنه مثبت وروايته مقدمة وجمع بين حديث سمرة وعائشة بأن سمرة كان في أخريات الناس، فلماذا لم يسمع صوته، ولكن قول ابن عباس كنت إلى جنبه يدفع ذلك. وجمع النووي بأن رواية الجهر في خسوف القمر، ورواية الإسرار في كسوف الشمس، وهو مردود بالرواية التي ذكرها المصنف في حديث عائشة منسوبة إلى أحمد وبما أخرجه ابن حبان من حديثها بلفظ: «كسفت الشمس والصواب أن يقال: إن كانت صلاة الكسوف لم تقع منه ﷺ إلا مرة واحدة» كما نص على ذلك جماعة من الحفاظ، فالصير إلى الترجيح متعين، وحديث عائشة أرجح لكونه في الصحيحين وكونه متضمناً للزيادة وكونه مثبتاً وكونه معتمداً بما أخرجه ابن خزيمة وغيره عن علي مرفوعاً من إثبات الجهر، وإن صح أن صلاة الكسوف وقعت أكثر من مرة كما ذهب إليه البعض. فالمتعين الجمع بين الأحاديث بتعدد الواقعة فلا معارضة بينها، إلا أن الجهر أولى من الإسرار؛ لأنه زيادة، وقد ذهب إلى ذلك أحمد وإسحاق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهما من محدثي الشافعية، وبه قال صاحب أبي حنيفة وابن العربي من المالكية. وحكى النووي عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجهور الفقهاء أنه يسر في كسوف الشمس، ويجهر في خسوف القمر، وإلى مثل ذلك ذهب الإمام يحيى. وقال الطبري: يخيّر بين الجهر والإسرار. وإلى مثل ذلك ذهب الهادي ورواه في البحر عن مالك، وهو خلاف ما حكاه غيره عنه. واعلم أنه لم يرد تعيين ما قرأ به ﷺ إلا في حديث لعائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي أنه ﷺ قرأ في الأولى

الكسوف ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات وقد تقدم ذكرهم. وأما حديث سمرة فأخرجه أيضاً مسلم وفيه: «قرأ بسورتين وصلى ركعتين» وأما حديث النعمان بن بشير فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر وهو عند بعض هؤلاء باللفظ الذي ذكره المصنف عن قبيصة، وأعله ابن أبي حاتم بالانقطاع، وأما حديث ابن عمر فأخرجه أيضاً أبو داود والترمذي ورجاله ثقات. وأما حديث قبيصة فأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم باللفظ الذي ذكره المصنف، وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجاله رجال الصحيح. وفي الباب عن أبي بكره عند النسائي: «أن النبي ﷺ صلى ركعتين مثل صلاتكم هذه». وقد احتج بهذه الأحاديث القائلون بأن صلاة الكسوف ركعتان بركوع واحد كسائر الصلوات، وقد تقدم ذكرهم، وقد رجحت أدلة هذا المذهب باشتغالها على القول كما في حديث قبيصة، والقول أرجح من الفعل. وأشار المصنف إلى ترجيح الأحاديث التي فيها تكرار الركوع، ولا شك أنها أرجح من وجوه كثيرة. منها كثرة طرقها وكونها في الصحيحين واشتمالها على الزيادة.

باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف

١٣٣٥ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، أَخْرَجَاهُ وَيُفِي لَفْظِهِ: «صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٥٦٣). وَفِي لَفْظِهِ قَالَ: «خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى الْمُصَلِّي فَكَبَّرَ فَكَبَّرَ النَّاسُ، ثُمَّ قَرَأَ فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ وَأَطَالَ الْقِيَامَ». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٥/١).

١٣٣٦ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُسُوفِ رَكْعَتَيْنِ لَا نَسْمَعُ لَهُ فِيهَا صَوْتًا». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ١٤٥/٣) (د: ١١٨٤) (ت: ٥٦٢) (١٩/٥) (هـ: ١٢٦٤)، وَهَذَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ لِيُعْلَمُوا لَأَنَّهُ فِي رِوَايَةٍ مَبْسُوطَةٌ لَهُ: أَتَيْنَا وَالْمَسْجِدَ قَدْ امْتَلَأَ.

حديث عائشة أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم، والرواية التي أخرجهما أحمد أخرجهما أيضاً أبو داود الطيالسي في مسنده. وأخرج نحوه ابن حبان. وحديث سمرة صححه أيضاً ابن حبان والحاكم، وأعله ابن حزم بجهالة ثعلبة بن عباد، رواه عن سمرة وقد قال ابن المديني: إنه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات مع أنه

الكسوف إلا مرة واحدة عند موت ولده إبراهيم. نعم أخرج الدارقطني من حديث عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَصَلِّي فِي خُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ» وأخرج أيضاً ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ» وذكر القمر في الأول مستغرب كما قال الحافظ. والثاني في إسناده نظراً لأنه من طريق جبيب عن طاوس ولم يسمع منه. وقد أخرج مسلمٌ بدون ذكر القمر. وإنما اقتصر المصنف في التَّبْوِيبِ على ذكر القمر؛ لأنَّ التَّجْمِيعَ في كُسُوفِ الشَّمْسِ معلومٌ من فعل رسول الله ﷺ كما ثبت في الأحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها. وقد ذهب مالكٌ والشافعي وأحمد وجمهور العلماء إلى أَنَّ صلاة الكسوف والخسوف تسنَّ الجماعة فيها. وقال أبو يوسف ومحمد: بل الجماعة شرطٌ فيها. وقال الإمام يحيى: إنها شرطٌ في الكسوف فقط وقال العراقيون: إنَّ صلاة الكسوف والخسوف فرادى. وحكى في البحر عن أبي حنيفة ومالك: أَنَّ الانفراد شرطٌ. وحكى النووي في شرح مسلم عن مالك: أَنَّهُ يَقُولُ بَأَنَّ الجماعة تسنَّ في الكسوف والخسوف كما تقدّم. وحكى في البحر عن العترة: أَنَّهُ يَصَحُّ الْأَمْرَانِ. احتجَّ الأولون بالأحاديث الصحيحة المتقدمة، وليس لمن ذهب إلى أَنَّ الانفراد شرطٌ أو أَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ التَّجْمِيعِ دليلٌ. وأما من جوز الأمرين فقال: لم يرد ما يقتضي اشتراط التَّجْمِيعِ؛ لأنَّ فعله ﷺ لا يدلُّ على الوجوب فضلاً عن الشرطية وهو صحيح، ولكنَّهُ لا ينفي أولوية التَّجْمِيعِ.

بَابُ الْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَالذِّكْرِ فِي الْكُسُوفِ وَخُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ بِالتَّجَلِّيِ

١٣٣٩ - عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: «لَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ» (حم: ٣٤٥/٦) (خ: ١٠٥٤) (د: ١١٩٢).

١٣٤٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يُخْسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَتَضَعُوا وُجُوهَكُمْ» (حم: ١٦٤/٦) (خ: ١٠٤٤) (م: ٩٠١).

١٣٤١ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَسَفَتْ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى وَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَادْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ» (خ: ١٠٥٩) (م: ٩١٢).

بالعكوب وفي الثانية بالرَّوم أو لقمان، ولقد ثبت الفصل بالقراءة بين كلِّ ركوعين كما تقدّم من حديث عائشة المتفق عليه، فتخيّر المصلي من القرآن ما شاء، ولا بدَّ من القراءة بالفاتحة في كلِّ ركعة لما تقدّم من الأدلة الدالة على أَنَّهُ لَا تَصَحُّ رَكْعَةٌ بِدُونِ فَاتِحَةٍ. قال النووي: وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ رَكْعَةٍ. واختلفوا في القيام الثاني، فمذهبنا ومذهب مالك وجمهور أصحابه أَنَّهُ لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِقِرَاءَتِهَا فِيهِ. وقال محمد بن مسلمة من المالكية: لَا تَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ فِي الْقِيَامِ الثَّانِي انْتَهَى؛ وَيَنْبَغِي الْاسْتِكْثَارُ مِنَ الدَّعَاءِ لِرُورْدِ الْأَمْرِ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ وَغَيْرِهِ.

بَابُ الصَّلَاةِ لِحُسُوفِ الْقَمَرِ فِي جَمَاعَةٍ مُكَرَّرَةً الرُّكُوعِ

١٣٣٧ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا لَا يُنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا كَذَلِكَ فَادْعُوا إِلَى الْمَسَاجِدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٨/٥).

١٣٣٨ - وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خُفِيَ الْقَمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَمِيرٌ عَلَى الْبَصْرَةِ، فَخَرَجَ فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَبَ وَقَالَ: إِنَّمَا صَلَّيْتُ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَوِيهِ (٣٥١).

حديث محمود بن لبيد أصله في الصحيحين بدون قوله: «فادعوا إلى المساجد» وقد أخرج هذه الزيادة أيضاً الحاكم وابن حبان. وحديث ابن عباس أخرجه الشافعي كما ذكر المصنف عن شيخه إبراهيم بن محمد وهو ضعيف لا يحتج بمثله. وقول الحسن: «صلى بنا» لا يصح، قال: الحسن لم يكن بالبصرة لما كان ابن عباس بها، وقيل: إنَّ هذا من تدليساته، وإنَّ المراد من قوله: «صلى بنا» أي صلى بأهل البصرة. والحديثان يدلان على مشروعية التَّجْمِيعِ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ. أمَّا الأولُ فللِقَوْلِ فِيهِ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا كَذَلِكَ»، إلخ، ولكنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ. وأما الحديث الثاني فيقول ابن عباس بعد أن صلى بهم جماعة في خسوف القمر: «إِنَّمَا صَلَّيْتُ كَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ يَصَلِّي» ولكنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَشَبَّهُ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ صِفَتُهَا مِنَ الْإِقْصَارِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ عَلَى رُكُوعَيْنِ وَغَوْ ذَلِكَ لَا أَنَّهَا مَفْعُولَةٌ فِي خُصُوصِ ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي فَعَلَهَا فِيهِ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ اتِّحَادِ الْقِصَّةِ وَأَنَّهُ يَصَلِّي

١٣٤٢ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَبِإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ تَعَالَى وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجِلِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (حم: ٢٤٥/٤) (خ: ١٠٦٠) (م: ٩١٥).

قوله: (العنافة) بفتح العين المهملة. وفي لفظ للبخاري في كتاب العتق من طريق غنام بن علي عن هشام: «كُنَّا نؤمر عند الكسوف بالعنافة» وفيه مشروعية الاعتاق عند الكسوف.

قوله: (فادعوا الله.. إلخ) فيه الحث على الدعاء والتكبير والتصدق والصلاة.

قوله: (فافزعوا إلى ذكر الله.. إلخ) فيه أيضاً الذنب إلى الدعاء والذكر والاستغفار عند الكسوف؛ لأنه مما يدفع الله تعالى به البلاء، ومنهم من حمل الذكر والدعاء على الصلاة لكونهما من أجزائها. وفيه نظراً؛ لأنه قد جمع بين الذكر والدعاء وبين الصلاة في حديث عائشة المذكور في الباب. وفي حديث أبي بكره عند البخاري وغيره ولفظه: «فصلُّوا وادعوا».

قوله: (يوم مات إبراهيم) يعني ابن النبي ﷺ. قال الحافظ: وقد ذكر جمهور أهل السير أنه مات في السنة العاشرة من الهجرة. قيل: في ربيع الأول. وقيل: في رمضان. وقيل: في ذي الحجة، والأكثر أنه في عاشر الشهر. وقيل: في رابعه. وقيل: في رابع عشره، ولا يصح شيء من هذا على قول ذي الحجة؛ لأن النبي ﷺ كان إذ ذاك بمكة في الحج، وقد ثبت أنه شهد وفاته وكانت بالمدينة بلا خلاف. نعم قيل: إنه مات سنة تسع فلان ثبت صح وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية. وقد استدلل بوقوع الكسوف عند موت إبراهيم على بطلان قول أهل الهيئة؛ لأنهم كانوا يزعمون أنه لا يقع في الأوقات المذكورة، وقد فرض الشافعي وقوع العيد والكسوف معاً واعترضه بعض من اعتمد على قول أهل الهيئة، وردَّ عليه أصحاب الشافعي.

قوله: (حتى ينجلي) فيه أن الصلاة والدعاء يشترعان إلى أن ينجلي الكسوف فلا يستحب ابتداء الصلاة بعده، وأما إذا حصل الانجلاء وقد فعل بعض الصلاة فقليل: يتمها. وقيل: يقتصر على ما قد فعل. وقيل: يتمها على هيئة النوافل وإذا وقع الانجلاء بعد الفراغ من صلاة الكسوف وقبل الخطبة فظاهر حديث عائشة

المتقدم بلفظ: «انجلت الشمس قبل أن ينصرف ثم قام فخطب الناس» إنها تشرع الخطبة بعد الانجلاء. وفي الحديث أنها تستحب ملازمة الصلاة والذكر إلى الانجلاء. وقال الطحاوي: إن قوله: «فصلُّوا وادعوا» يدل على أن من سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي، وقرره ابن دقيق العيد قال: لأنه جعل الغاية لمجموع الأمرين، ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل واحد منهما على انفراده، فجاز أن يكون الدعاء ممتداً إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة فيصير غايةً للمجموع، ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها، وأما ما وقع عند النسائي من حديث النعمان بن بشير قال: «كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت» فقال في الفتح: إن كان محفوفاً احتمل أن يكون معنى قوله: «ركعتين»: أي ركوعين، وقد وقع التعبير بالركوع عن الركعة في حديث الحسن المتقدم في الباب الذي قبل هذا. ويحتمل أن يكون السؤال بالإشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة أنه ﷺ كان كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت فتعين الاحتمال المذكور، وإن ثبت تعدد القصّة زال الإشكال.

كِتَابُ الاسْتِسْقَاءِ

١٣٤٣ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي حَدِيثٍ لَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَمْ يُنْقِصْ قَوْمُ الْمَكِّيَّانِ وَالْمِيزَانِ، إِلَّا أُخِذُوا بِالسَّيْنِ، وَشِدَّةُ الْمُتَوَنَّةِ، وَجَوْرُ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يَمَطُرُوا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٠١٩).

الحديث هذا ذكره ابن ماجه في كتاب الزهد مطولاً، وفي إسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك وهو ضعيف، وقد ذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه، وفي الباب عن بريدة عند الحاكم والبيهقي: «ما نقص قوم المهد إلا كان فيهم القتل، ولا منع الزكاة إلا حبس الله تعالى عنهم القطر» واختلف فيه على عبد الله بن بريدة ف قيل عنه هكذا وقيل: عن ابن عباس:.

قوله: (كتاب الاستسقاء). قال في الفتح: الاستسقاء لغة: طلب سقي الماء من الغير للنفس أو للغير وشرعاً طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص انتهى قال الرافعي: هو أنواع أدناها الدعاء المجرد وأوسطها الدعاء خلف الصلوات، وأفضلها الاستسقاء بركعتين وخطبتين، والأخبار وردت بجميع ذلك انتهى، وسيأتي ذكرها في هذا الكتاب.

قوله: (لم ينقص قوم المكيا والميزان.. إلخ) فيه أن نقص المكيا والميزان سبب للجذب وشدة المؤنة وجور السلاطين.

قوله: (ولم يمنعو زكاة أموالهم.. إلخ) فيه أن منع الزكاة من الأسباب الموجبة لمنع قطر السماء.

قوله: (ولولا البهائم.. إلخ) فيه أن نزول الغيث عند وقوع المعاصي إنما هو رحمة من الله تعالى للبهائم. وقد أخرج أبو يعلى والبراز من حديث أبي هريرة بلفظ: «مهلاً عن الله مهلاً فإنه لولا شباب خشع وبهائم رتع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صباً» وفي إسناده إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك وهو ضعيف وأخرجه أبو نعيم من طريق مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «لولا عباد لله رتع وصيبة رضع وبهائم رتع لصب العذاب صباً» وأخرجه أيضاً البيهقي وابن عدي ومالك بن عبيدة: قال أبو حاتم وابن

معين: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي: ليس له غير هذا الحديث، وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم أيضاً في معرفة الصحابة عن أبي الزاهرية أن النبي ﷺ قال: «ما من يوم إلا وينادي مناو: مهلاً أيها الناس مهلاً، فإن لله سطوات، ولولا رجال خشع وصبيان رضع ودواب رتع لصب عليكم العذاب صباً ثم رضضتم به رضاً». وأخرج الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة رفعه قال: «خرج نبي من الأنبياء يستسقي، فإذا هو بنملة رافعة بعض قوائمه إلى السماء، فقال: ارجعوا فقد استجب من أجل شأن النملة» وأخرج نحوه أحمد والطحاوي.

١٣٤٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ فَوُضِعَ لَهُ فِيهِ الْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ بِدَا حَاجِبِ الشَّمْسِ فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَكَبَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَذْبَ دِيَارِكُمْ وَاسْتِخَارَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَدْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغاً إِلَى حَيْثُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ فِي الرَّفْعِ حَتَّى بَدَأَ يَبَاضُ إِبْطِيهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلَبَ أَوْ حَوَّلَ رِدَاءَهُ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، وَنَزَلَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنشَأَ اللَّهُ تَعَالَى سَحَابَةً، فَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ، ثُمَّ امْطَرَتْ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يَأْتِ مَسْجِدَهُ حَتَّى سَأَلَتْ السَّيِّوَلُ فَلَمَّا رَأَى سُرْعَتَهُمْ إِلَى الْكَيْنِ هَضْبَكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِدُهُ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٧٣).

الحديث أخرجه أيضاً أبو عوانة وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن وقال أبو داود: هذا حديث غريب إسناده جيد.

قوله: (قحوط المطر) هو مصدر قحط.

قوله: (فأمر بمنبر.. إلخ) فيه استحباب الصعود على المنبر لخطبة الاستسقاء.

قوله: (ووعده الناس.. إلخ) فيه أنه يستحب للإمام أن يجمع الناس ويخرج بهم إلى خارج البلد.

قوله: (حين بدا حاجب الشمس) في القاموس: حاجب

الشمس: ضوءها أو ناحيتها انتهى وإنما سمي الضوء حاجباً؛ لأنه يججب جرمها عن الإدراك وفيه استحباب الخروج لصلاة الاستسقاء عند طلوع الشمس. وقد أخرج الحاكم وأصحاب السنن عن ابن عباس «أن النبي ﷺ صنع في الاستسقاء كما صنع في العيد» وسيأتي؛ وظاهره أنه صلاها وقت صلاة العيد كما قال الحافظ وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها، قال في الفتح: والراجح أنه لا وقت لها معين، وإن كان أكثر أحكامها كالعيد، لكنها مخالفة بأنها لا تختص بيوم معين ونقل ابن قدامة الإجماع على أنها لا تصلى في وقت الكراهة وأفاد ابن حبان بأن خروجه ﷺ للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة.

قوله: (عن إبان زمانه) بكسر الهمزة وبعدها باء موحدة مشددة قال في القاموس: إبان الشيء بالكسر: حينه أو أوله انتهى.

قوله: (وقد أمركم الله... إلخ) يريد قول الله تعالى: ﴿ادعوني استجب لكم﴾.

قوله: (لنا قوة وبلاغاً إلى حين) أي اجعله سبباً لقوتنا ومدة لنا مدداً طويلاً.

قوله: (ثم رفع يديه... إلخ). فيه استحباب المبالغة في رفع اليدين عند الاستسقاء، وسيأتي حديث أنس «أنه ﷺ كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا الاستسقاء».

قوله: (ثم حوّل إلى الناس ظهره) فيه استحباب استقبال الخطيب عند تحويل الرداء القبلة والحكمة في ذلك التناول بتحويله عن الحالة التي كان عليها وهي المواجهة للناس إلى الحالة الأخرى وهي استقبال القبلة واستدبارهم ليتحول عنهم الحال الذي هم فيه، وهو الجذب بحال آخر وهو الخصب.

قوله: (وقلب أو حوّل رداءه) سيأتي الكلام على تحويل الرداء في الباب الذي عقده المصنف لذلك.

قوله: (ونزل فصلين ركعتين) فيه استحباب الصلاة في الاستسقاء وسيأتي الكلام على ذلك.

قوله: (إلى الكن) بكسر الكاف وتشديد النون. قال في القاموس: الكن: وقاء كل شيء وسره، كالكنة والكنان بكسرهما والبيت، والجمع أكنان وأكنة انتهى.

قوله: (حتى بدت نواجذه) النواجد على ما ذكره صاحب القاموس أقصى الأضراس: وهي أربعة، أو هي الأنياب، أو التي

تلي الأنياب، أو هي الأضراس كلها جمع ناجز، والتجذ: شدة العض بها انتهى.

باب صفة صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة

١٣٤٥ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خرج نبي الله ﷺ يوماً يستسقي، فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة، ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعاً يديه، ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن». رواه أحمد (٣٢٦/٢). والمؤيد بالله أنه لا خطبة في الاستسقاء، واستدلاً لذلك بقول ابن عباس «الأي: ولم يخطب» وإبان حاجة (١٢٦٨).

١٣٤٦ - وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال: «خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة وبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة فدعا». رواه أحمد (٤١/٤).

١٣٤٧ - وعنه أيضاً قال: «رأيت النبي ﷺ يوم خرج يستسقي قال: فحوّل إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو، ثم حول رداءه، ثم صلى ركعتين جهراً فيهما بالقراءة». رواه أحمد (٤١/٤) والبخاري (١٠٢٥) وأبو داود (١١٦٢) والنسائي (١٥٧/٣) ورواه مسلم (٨٩٤/٤)، ولم يذكر جهراً بالقراءة.

الحديث الأول أخرجه أيضاً أبو عوانة والبيهقي، وقال: تفرد به النعمان بن راشد وقال في الخلافيات: رواه ثقات، والرواية الأولى من حديث عبد الله بن زيد، ذكرها الحافظ في التلخيص والفتح ولم يتكلم عليها مع معارضتها للرواية الأخرى المذكورة في الصحيحين وقد أخرج نحوها ابن قتيبة في الغريب من حديث أنس وقد اختلفت الأحاديث في تقديم الخطبة على الصلاة أو العكس ففي حديث أبي هريرة وحديث أنس وحديث عبد الله بن زيد عند أحمد أنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة وفي حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين وغيرهما: وكذا في حديث ابن عباس عند أبي داود، وحديث عائشة المتقدم أنه بدأ بالخطبة قبل الصلاة ولكنه لم يصرح في حديث عبد الله بن زيد الذي في الصحيحين أنه خطب، وإنما ذكر تحويل الظهر لمشابقتها للعيد. وكذا قال القرطبي: يعتد القول بتقديم الصلاة على الخطبة بمشابقتها للعيد وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة قال في الفتح: ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك أنه ﷺ بدأ

المрад كصلاة العيد في العدد والجهر بالقراءة وكونها قبل الخطبة. وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكبر فيها سبعاً وخمساً كالعيد، وأنه يقرأ فيها: بسبح، وهل أتاك وفي إسناده محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري وهو متروك وأحاديث الباب تدل على أنه يستحب للإمام أن يستقبل القبلة ويحول ظهره إلى الناس ويحول رداءه، وسيأتي الكلام على ذلك.

قوله: (جهر فيهما بالقراءة) قال النووي في شرح مسلم: أجمعوا على استحبابه، وكذلك نقل الإجماع على استحباب الجهر ابن بطال.

١٣٤٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَسُئِلَ عَنْ الصَّلَاةِ فِي الاسْتِسْقَاءِ فَقَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَاضِعًا مُتَبَذَلًا مُتَضَرِّعًا مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ لَمْ يُخْطَبْ خُطْبَتُكُمْ هَلْوَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٣٠) وَالنَّسَائِيُّ (٣/ ١٦٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢٦٦) وَفِي رِوَايَةٍ: «خَرَجَ مُتَبَذَلًا مُتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى فَرَفَعَ الْمُجْبِرَ وَلَمْ يُخْطَبْ خُطْبَتُكُمْ هَلْوَ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدَّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٦٥) وَكَذَلِكَ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٥٥٨)، لَكِنْ قَالَا: وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ رَفْعَ الْمُجْبِرِ).

الحديث أخرجه أيضاً أبو عوانة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي، وصححه أيضاً أبو عوانة وابن حبان. قوله: (متبذلاً) أي لابساً لثياب البذلة تاركاً لثياب الزينة تواضعاً لله تعالى.

قوله: (متضرعاً) أي مظهرًا للخشوع ليكون ذلك وسيلة إلى نيل ما عند الله عز وجل، وزاد في رواية: (مترسلاً) أي غير مستعجل في مشيه.

قوله: (متضرعاً) أي مظهرًا للضرعة وهي التذلل عند طلب الحاجة.

قوله: (فصلت رَكَعَتَيْنِ) فيه دليل على استحباب الصلاة وأنها قبل الخطبة، وقد تقدّم الكلام في ذلك.

قوله: (كما يصلي في العيد) تمسك به الشافعي ومن معه في مشروعية التكبير في صلاة الاستسقاء، وقد تقدّم الجواب عليه.

قوله: (ولم يخطب خطبتكم هذه) التفي متوجهة إلى القيد لا إلى المقيد كما يدل على ذلك الأحاديث المصرحة بالخطبة، ويدل عليه

بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب فاقصر بعض الرواة على شيء، وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة فلذلك وقع الاختلاف والمرجح عند الشافعية والمالكية الشروع بالصلاة. وعن أحمد رواية كذلك قال النووي: وبه قال الجماهير وقال الليث: بعد الخطبة وكان مالك يقول به ثم رجع إلى قول الجماهير قال: قال أصحابنا: ولو قدّم الخطبة على الصلاة صححتا، ولكن الأفضل تقديم الصلاة كصلاة العيد وخطبتها وجاء في الأحاديث ما يقتضي جواز التقديم والتأخير، واختلفت الرواية في ذلك عن الصحابة انتهى وجواز التقديم والتأخير بلا أولوية هو الحق وحكى المهدي في البحر عن الهادي كخطبتكم وهو غفلة عن أحاديث الباب، وابن عباس إنما نفى وقوع خطبة منه ﷺ مشابهة لخطبة المخاطبين، ولم ينف وقوع مطلق الخطبة منه ﷺ كما يدل على ذلك ما وقع في الرواية التي ستأتي من حديثه أنه ﷺ رقي المنبر. وقد دلت الأحاديث الكثيرة على مشروعية صلاة الاستسقاء، وبذلك قال جمهور العلماء من السلف والخلف، ولم يخالف في ذلك إلا أبو حنيفة مستدلاً بأحاديث الاستسقاء التي ليس فيها صلاة واحتج الجمهور بالأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله ﷺ صلى الاستسقاء ركعتين وهي مشتملة على الزيادة التي لم تقع منافية فلا معذرة عن قبولها، وقد وقع الإجماع من المثبتين للصلاة على أنها ركعتان كما حكى ذلك النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح للتصريح بذلك في أحاديث الباب وغيرها وقد قال الهادي: إنها أربع تسليمين واستدل له بأن النبي ﷺ استسقى في الجمعة وهي بالخطبة أربع، ونصب مثل هذا الكلام الذي هو عن الدلالة على مطلوب المستدل بمراحل في مقابلة الأدلة الصحيحة الصريحة من الغرائب التي يتعجب منها ووقع الاتفاق أيضاً بين القائلين بصلاة الاستسقاء على أنها سنة غير واجبة كما حكى ذلك النووي وغيره واختلف في صفة صلاة الاستسقاء فقال الشافعي وابن جرير. وروي عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز أنه يكبر فيها تكبير العيد، وبه قال زيد بن علي ومكحول، وهو مروي عن أبي يوسف ومحمد. وقال الجمهور: إنه لا تكبير فيها. واختلفت الرواية عن أحمد في ذلك. وقال داود: إنه غير بين التكبير وتركه. استدلل الأولون بحديث ابن عباس الآتي بلفظ «فصلت رَكَعَتَيْنِ كما يصلي في العيد» وتأولاه الجمهور على أن

يَسْتَسْقِي، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى الْاسْتِغْفَارِ، فَقَالُوا: مَا رَأَيْتَكَ اسْتَسْقَيْتَ، فَقَالَ: لَقَدْ طَلَبْتُ الْغَيْثَ بِمَجَادِيحِ السَّمَاءِ الَّذِي يُسْتَنْزَلُ بِهِ الْمَطَرُ، ثُمَّ قَرَأَ: «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا» وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوَبُّوا إِلَيْهِ الْآيَةُ رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ.

قوله: (فلم يزد على الاستغفار) فيه استعجاب الاستسقاء من الاستغفار؛ لأن منع القطر متسبب عن المعاصي والاستغفار يحوها فيزول بزوالها المانع من القطر.

قوله: (بمجاديح) بجيم ثم دال مهملة ثم حاء مهملة أيضاً جمع جحد كمنبر قال في القاموس: مجاديع السماء: أنواؤها انتهى. والمراد بالأنواء النجوم التي يحصل عندها المطر عادة، فشبه الاستغفار بها واستدل عمر بالآيتين على أن الاستغفار الذي ظن أن الاقتصار عليه لا يكون استسقاءً من أعظم الأسباب التي يحصل عندها المطر والخصب؛ لأن الله جلّ جلاله قد وعد عباده بذلك وهو لا يخلف الوعد، ولكن إذا كان الاستغفار واقعاً من صميم القلب وتطابق عليه الظاهر والباطن، وذلك مما يقل وقوعه

١٣٥١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِنْطِيبِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ» (حم: ٢٨٢/٣) (خ: ١٠٣١) (م: ٨٩٥).

قوله: (إلا في الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء، وهو معارض للأحاديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وهي كثيرة، وقد أفردنا البخاري بترجمة في آخر كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث، وصنف المنذري في ذلك جزءاً وقال النووي في شرح مسلم: هي أكثر من أن تحصر قال: وقد جمعت منها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما قال: وذكرتها في آخر باب صفة الصلاة في شرح المذهب انتهى. فذهب بعض أهل العلم إلى أن العمل بها أولى، وحمل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس المذكور لأجل الجمع بأن يحمل النفي على جهة خصوصية: إما على الرفع البالغ، ويدل عليه قوله: «حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِنْطِيبِهِ» ويؤيده أن غالب الأحاديث

أيضاً قوله في هذا الحديث «فرقى المنبر ولم يخبط خطبتكم هذه» فلا يصح التمسك به لعدم مشروعية الخطبة كما تقدم.

بَابُ الْاسْتِسْقَاءِ بِذَوِي الصَّلَاحِ وَكَثَارِ الْاسْتِغْفَارِ وَرَفْعِ الْأَيْدِي بِالْذَّعَاءِ وَذِكْرِ أَدْعِيَةِ مَأْتُورَةٍ فِي ذَلِكَ

١٣٤٩ - عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ «كَانَ إِذَا قَحَطُوا، اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ: االلَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّكَ فَاسْقِنَا، يَسْقُونَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠١٠).

قوله: (كان إذا قحطوا) قال في الفتح: قحطوا بضم القاف وكسر المهملة: أي أصابهم القحط قال: وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك فأخرج بإسناده: «أَنَّ الْعَبَّاسَ لَمَّا اسْتَسْقَى بِهِ عُمَرُ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا يَنْزِلُ بِلَاءٌ إِلَّا بِذَنْبٍ وَلَمْ يَكْشِفْ إِلَّا بِتَوْبَةٍ، وَقَدْ تَوَجَّهَ بِبِي الْقَوْمِ إِلَيْكَ لِمَكَانِي مِنْ نَبِيِّكَ وَهَذِهِ أَبْدِنَا إِلَيْكَ بِالذَّنْبِ، وَنَوَاصِينَا إِلَيْكَ بِالتَّوْبَةِ، فَاسْقِنَا الْغَيْثَ، فَأَرَخْتَ السَّمَاءَ مِثْلَ الْجِبَالِ حَتَّى اخْتَصَبَتِ الْأَرْضُ وَعَاشَ النَّاسُ». وأخرج أيضاً من طريق داود بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب وذكر الحديث، وفيه: «فخطب الناس عمر فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرَى لِلْعَبَّاسِ مَا يَرَى الْوَلَدُ لِلْوَالِدِ، فَاقْتَدُوا إِلَيْهَا النَّاسَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَمِّ الْعَبَّاسِ، وَاتَّخِذُوهُ سَبِيلَةً إِلَى اللَّهِ» وفيه: «فما برحوا حَتَّى اسْقَاهُمُ اللَّهُ». وأخرج البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل ابن عمر، فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان. وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة، وكان ابتداءه مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم، سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب فاجبرت الأرض جدلاً من عدم المطر، قال: ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة، وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه انتهى كلام الفتح وظاهر قوله: «كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ» أنه فعل ذلك مراراً كثيرة كما يدل عليه لفظ كان، فإن صح أنه لم يقع منه ذلك إلا مرة واحدة كانت (كان) مجردة عن معناها الذي هو الدلالة على الاستمرار ١٣٥٠ - وَعَنْ الشَّعْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ عُمَرُ

الكاف: وهي تطلق على الخيل وغيرها.

قوله: (وهلكت العيال وهلك الناس) هو من عطف العام على الخاص.

قوله: (رفع رسول الله ﷺ) زاد مسلم في رواية شريك: حذاء وجهه ولا بن خزيمه: حتى رايت بياض إبطيه وزاد البخاري في رواية ذكرها في الأدب فنظر إلى السماء والحديث سيأتي بطوله وإنما ذكره المصنف هنا للاستدلال به على مشروعية رفع اليدين عند الاستسقاء.

١٣٥٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ما قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم ما يترؤد لهم راع، ولا يخطر لهم فحل، فصعد النبي ﷺ المنبر فحمد الله ثم قال: اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً طبعاً غدقاً عاجلاً غير راجئ، ثم نزل فما يأتيه أحد من وجوه من الوجوه إلا قالوا: قد أحيينا. رواه ابن ماجه (١٢٧٠)

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا محمد بن أبي القاسم أبو الأحوص حدثنا الحسن بن الربيع، حدثنا الربيع، حدثنا عبد الله بن إدريس، حدثنا حصين عن جبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس فذكره، ورجاله ثقات، أخرجه أيضاً أبو عوانة وسكت عنه الحافظ في التلخيص وقد رويت بعض هذه الألفاظ وبعض معانيها عن جماعة من الصحابة مرفوعة منها عن أنس وسياتي وعن جابر عند أبي داود والحاكم وعن كعب بن مرة عند الحاكم في المستدرک وعن عبد الله بن جراد عند البيهقي وإسناده ضعيف جداً وعن عمرو بن شعيب وسياتي وعن المطلب بن حنطب وسياتي أيضاً وعن ابن عمر عند الشافعي وعن عائشة بنت الحكم عن أبيها عند أبي عوانة بسند واه وعن عامر بن خارجة بن سعيذ عن جده عند أبي عوانة أيضاً وعن سمرة عند أبي عوانة أيضاً وإسناده ضعيف وعن عمرو بن حريث عن أبيه عند أبي عوانة أيضاً وعن أبي امامة عند الطبراني وسنده ضعيف.

قوله: (ولا يخطر لهم فحل) بالخاء المعجمة ثم الطاء المهملة بعدها راء، قال في القاموس: خطر الفحل بذنبه يخطر خطراً وخطراً وخطيراً: ضرب به ميئاً وشمالاً انتهى وأراد بقوله لا يخطر لهم فحل أن مواشيهم قد بلغت لقلّة المرعى إلى حد من الضعف لا تقوى معه على تحريك أذنانها.

التي وردت في رفع اليدين في الدعاء. إنما المراد بها مدّ اليدين وبسطهما عند الدعاء، وكأنه عند الاستسقاء زاد على ذلك فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذاه وحيث يرى بياض إبطيه وإما على صفة رفع اليدين في ذلك كما في رواية مسلم المذكورة في الباب ولأبي داود من حديث أنس كان يستسقي هكذا ومدّ يديه وجعل بطونهما مما يلي الأرض حتى رايت بياض إبطيه. والظاهر أنه ينبغي البقاء على النفي المذكور عن أنس فلا ترفع اليد في شيء من الأدعية إلا في المواضع التي ورد فيها الرفع، ويعمل فيما سواها بمقتضى النفي وتكون الأحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء أرجح من النفي المذكور في حديث أنس إنما لأنها خاصة فينبى العام على الخاص، أو لأنها مثبتة وهي أولى من النفي. وغاية ما في حديث أنس أنه نفى الرفع فيما يعلمه، ومن علم حجة على من لم يعلم.

قوله: (فأشار بظهر كفه إلى السماء) قال في الفتح: قال العلماء: السنة في كل دعاء لرفع بلاء أن يرفع يديه جاعلاً ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا بمحصول شيء أو تحصيله أن يجعل بطن كفيه إلى السماء، وكذا قال النووي في شرح مسلم حاكياً لذلك عن جماعة من العلماء وقيل: الحكمة في الإشارة بظهر الكفين في الاستسقاء دون غيره التفاضل بتقلب الحال كما قيل في تحويل الرداء وقد أخرج أحمد من حديث السائب بن خلاد عن أبيه أن النبي ﷺ كان إذا سأل جعل باطن كفيه إليه، وإذا استعاذ جعل ظاهرهما إليه وفي إسناده ابن لمية وفيه مقال مشهور

١٣٥٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قال: «جاء أعرابي يوم الجمعة فقال: يا رسول الله هلكت الماشية، وهلكت العيال، وهلك الناس فرفع رسول الله ﷺ يده يذغو، ورفع الناس أيديهم معه يذغون قال: فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا» مختصر من البخاري (١٠٢٩)

قوله: (جاء أعرابي) لفظ البخاري: أتى رجل أعرابي من أهل البادية في لفظ له جاء رجل وفي لفظ: دخل رجل المسجد يوم جمعة وسياتي، قال في الفتح: لم أقف على تسمية هذا الرجل.

قوله: (هلكت الماشية) في الرواية الآتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الأموال وهي أعم من الماشية، ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخاري: هلكت الكراع بضم

قوله: (اللهم هوالينا) بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل او امطر، والمراد به صرف المطر عن الأبنية والدور.

قوله: (ولا علينا) فيه بيان للمراد بقوله "حوالينا" لأنه يشمل الطرق التي حولهم، فأراد إخراجها بقوله: "ولا علينا" قال الطيبي: في إدخال الواو هنا معنى لطيف، وذلك؛ لأنه لو أسقطها لكان مستقياً للآكام وما معها فقط ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر فليست الواو محصلة للعطف ولكنها للتعليل كقولهم: تجوع الحرة ولا تأكل بثديها، فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه، ولكن ليكون مانعاً من الرضاع بأجرة إذ كانوا يكرهون ذلك أنفاً. انتهى. والحديث الأول يدل على استحباب الدعاء بما اشتمل عليه عند الاستسقاء والحديث الثاني يدل على استحباب الدعاء بما فيه عند نزول المطر.

بَابُ تَحْوِيلِ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ أَرْوَئَهُمْ فِي الدَّعَاءِ وَصِفَتِهِ وَوَقْتِهِ

١٣٥٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَسْقَى لَنَا أَطَالَ الدَّعَاءَ وَأَكْثَرَ الْمَسْأَلَةَ قَالَ: ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَحَوَّلَ رِداءَهُ فَقَلْبُهُ ظَهَرَ لِيَطْنُ وَتَحَوَّلَ النَّاسُ مَعَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِي رِوَايَةٍ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا يَسْتَسْقِي فَحَوَّلَ رِداءَهُ وَجَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَجَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْسَرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى وَعَلَيْهِ خِمِيصَةٌ لَهُ سَوْدَاءُ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ اسْفَلَهَا فَيَجْعَلَهَا أَغْلَاهَا، فَتَقَلَّتْ عَلَيْهِ، فَقَلَّبَهَا الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١١٦٣).

حديث عبد الله بن زيد أصله في الصحيح وله الفاظ: منها هذه الروايات التي أوردها المصنف ومنها الفاظ آخر، وقد سبق بعضها في باب صفة صلاة الاستسقاء، ورجال أبي داود رجال الصحيح.

قوله: (ثم تحول إلى القبلة) في لفظ البخاري "ثم حول إلى الناس ظهره" فيه استحباب استقبال القبلة حال تحويل الرداء، وقد سبق بيان الحكمة في ذلك ومحل هذا التحويل بعد الفراغ من الخطبة وإرادة الدعاء كما في الفتح.

قوله: (وحول رداءه) ذكر الواقدي أن طول رداءه ﷺ كان

قوله: (غيتاً) الغيث: المطر، ويطلق على النبات تسمية له باسم سببه.

قوله: (مغيثاً) بضم الميم وكسر الغين المعجمة وسكون الياء التحتية بعدها ثاء مثناة وهو المنقذ من الشدة.

قوله: (مريئاً) بالهمزة هو المحمود العاقبة المنمي للحيوان.

قوله: (مريئاً) بضم الميم وفتحها وكسر الراء وسكون الياء التحتية بعدها عين مهمل: هو الذي يأتي بالريح وهو الزيادة، مأخوذ من المراجعة وهي الخصب ومن فتح الميم جعله اسم مفعول أصله مريويع كهميب، ومعناه غصّب. ويروى بضم الميم وسكون الراء بعدها موحدة مكسورة من قولهم: أربع يربع: إذا أكل الريع، ويروى بضم الميم والمثناة فوقية مكسورة من قولهم أربع المطر: إذا أنبت ما ترتع فيه الماشية.

قوله: (طبّقاً) هو المطر العام كما في القاموس.

قوله: (غدقاً) الغدق: هو الماء الكثير، وأغدق المطر وأغدودق: كبر قطره، وغدق: كثر بزاقه.

قوله: (غير رائث) الرّيث: الإبطاء، والرائث: المبطئ.

قوله: (قد أحيينا) أي مطرنا، لما كان المطر سبباً للحياة عبر عن نزوله بالإحياء.

١٣٥٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ وَأَخِي بَلَدَكَ الْمَيِّتَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٧٦).

١٣٥٥ - وَعَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ: «اللَّهُمَّ سَقِنَا رَحْمَةً، وَلَا سَقِنَا عَذَابًا، وَلَا بَلَاءً، وَلَا هَظْمًا، وَلَا غَرَقًا، اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ وَمَتَابِ الشَّجَرِ اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ وَهُوَ مُرْسَلٌ (١٧٣/١).

الحديث الأول أخرجه أبو داود متصلاً، ورواه مالك مرسلًا، ورجحه أبو حاتم. والحديث الثاني هو مرسل كما قال المصنف، وأكثر الفاظه في الصحيحين، وقد تقدّم ما في الباب من الأحاديث.

قوله: (على الظراب) بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر الراء وقد تسكن: قيل: هو الجبل المنبسط الذي ليس بالعالى وقال الجوهري: الرابية الصغيرة.

أنه يستحب ذلك للنساء وقال ابن الماجشون: لا يستحب حقهن.

قوله: (وعليه خميسة) قال في القاموس: الخميسة: كساء أسود مرتب له علمان انتهى.

بَابُ مَا يَقُولُ وَمَا يَصْنَعُ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ وَمَا يَقُولُ إِذَا كَثُرَ جَدًّا

١٣٥٧ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١/٦) وَابْنُ خَرَّازٍ (١٠٣٢) وَالسَّيِّئِيُّ (١٦٤/٣).

١٣٥٨ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَصَابَنَا وَتَحَنُّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسِرْتُ قُوَّتَهُ حَتَّى أَصَابَنِي مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: لِأَنَّهُ حَدِيثٌ عَهِدٌ بِرَبِّهِ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٣/٣) وَمسلم (٨٩٨) وأبو داود (٥١٠٠).

قوله: (صيبًا) بالصب بفعلٍ مقدّر: أي اجعله صيبًا نافعًا صفة للصيب ليخرج الضر منه، والصيب: المطر، قاله ابن عباسٍ وإليه ذهب الجمهور وقال بعضهم: الصيب: السحاب، ولعله أطلق ذلك مجازًا، وهو من صاب المطر يصوب إذا نزل فأصاب الأرض والحديث فيه استحباب الدعاء عند نزول المطر، وقد أخرج مسلمٌ من حديث عائشة قالت: «كان إذا كان يوم ربيع عرف ذلك في وجهه فيقول إذا رأى المطر: رحمة» وأخرجه أبو داود والسائي عنها بلفظ: «كان إذا رأى ناشئًا من أفق السماء ترك العمل، فإن كشف حمد الله فإن مطر قال: اللهم صيبًا نافعًا».

قوله: (حسر) أي كشف بعض ثوبه.

قوله: (؛ لأنه حديث عهدٍ برَبِّه) قال العلماء: أي بتكوين ربِّه إياه. قال النووي: ومعناه أن المطر رحمة، وهو قريب العهد بخلق الله تعالى لها فيتبرك بها وفي الحديث دليلٌ أنه يستحب عند أول المطر أن يكشف بدنه ليناله المطر لذلك.

١٣٥٩ - وَعَنْ شَرِيكٍ بْنِ أَبِي نَجْرٍ عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأُمُورُ وَأَنْقَطَعَتِ السَّبِيلُ فَادْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا قَالَ أَنَسٌ: وَلَا إِلَهَ مَّا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرْعَةٍ وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سُلْعٍ مِنْ يَنْتَبِ وَلَا دَارٍ، قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ زَوَائِدِ سَحَابَةٍ مِثْلُ

سِتَّةِ أَذْرَعٍ فِي عَرْضِ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ، وَطُولِ إِزَارِهِ أَرْبَعَةَ أَذْرَعٍ وَشِبْرٍ فِي ذِرَاعَيْنِ وَشِبْرٍ. وَانْتَهَى. وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ فِي بَعْضِهَا أَنَّهُ ﷺ حَوْلَ رِجْلَيْهِ، وَفِي بَعْضِهَا أَنَّهُ قَلْبُهُ، وَفَسَّرَ التَّحْوِيلُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِالْقَلْبِ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا مَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاخْتَلَفَ فِي حِكْمَةِ التَّحْوِيلِ؛ فَجَزَمَ الْمُهَلَّبُ أَنَّهُ لِلتَّفَاوُلِ بِتَحْوِيلِ الْحَالِ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ وَتَعَقُّبِهِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بَأَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الْفَالِ أَنْ لَا يَقْصِدَ إِلَيْهِ قَالَ: وَإِنَّمَا التَّحْوِيلُ أَمَارَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ قِيلَ لَهُ: حَوْلَ رِجْلَيْهِ لِحَوْلِ حَالِكَ قَالَ الْحَافِظُ: وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، وَالَّذِي رَدَّهُ وَرَدَّ فِيهِ حَدِيثُ رَجَالَةٍ ثِقَاتٍ، أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ، وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِرسَالَهُ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْقَوْلِ بِالظَّنِّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا حَوْلَ رِجْلَيْهِ لِيَكُونَ أَثْبَتٌ عَلَى عَاتِقِهِ عِنْدَ رَفْعِ يَدَيْهِ فِي الدَّعَاءِ فَلَا يَكُونُ سِنَّةٌ فِي كُلِّ حَالٍ، وَأَجِيبَ بِأَنَّ التَّحْوِيلَ مِنْ جِهَةٍ إِلَى جِهَةٍ لَا يَقْتَضِي الثَّبُوتَ عَلَى الْعَاتِقِ، فَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ أَوْلَى، فَإِنَّ الْإِتْيَاعَ أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ بَرْدَ احْتِمَالِ الْخُصُوصِ انْتَهَى وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي صِفَةِ التَّحْوِيلِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ: هُوَ جَمْلُ الْأَسْفَلِ أَعْلَى مَعَ التَّحْوِيلِ. وَرَوَى الْقُرْطُبِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ اخْتَارَ فِي الْجَدِيدِ تَنْكِيسَ الرِّدَاءِ لَا تَحْوِيلَهُ، وَالَّذِي فِي الْأَمِّ هُوَ الْأَوَّلُ وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى اسْتِحْبَابِ التَّحْوِيلِ فَقَطْ. وَاسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ بِهِمَا ﷺ بِقَلْبِ الْخَمِيصَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْعُ ذَلِكَ إِلَّا لثِقَلِهَا كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ الَّذِي اسْتَحَبَّهُ الشَّافِعِيُّ أَحْوْطُ انْتَهَى وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ الْجَمْعَ بَيْنَ التَّحْوِيلِ وَالتَّنْكِيسِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِذَا كَانَ مَذْهَبُهُ مَا رَوَاهُ عَنْهُ الْقُرْطُبِيُّ فَلَيْسَ بِأَحْوْطَ. وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ بِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ حَدِيثِ الْبَابِ: «فَجَعَلَ عَطَافَهُ الْأَيْمَنُ.. إلخ» وَبِقَوْلِهِ: «فَقَلْبُهَا الْأَيْمَنُ عَلَى الْأَيْسَرِ.. إلخ» قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي صِفَةِ التَّحْوِيلِ: أَوْ يَجْعَلُ الْبَاطِنَ ظَاهِرًا، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «فَقَلْبُهُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ» أَيْ جَعَلَ ظَاهِرَهُ بَاطِنًا وَبَاطِنَهُ ظَاهِرًا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: إِنَّهُ لَا يَسْتَحَبُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَخَالَفَهُمُ الْجُمْهُورُ.

قوله: (وتحوّل الناس معه) هكذا رواه المصنف رحمه الله تعالى، ورواه غيره بلفظ: «وحول» وفيه دليلٌ لما ذهب إليه الجمهور من استحباب تحويل الناس بتحويل الإمام. وقال الليث وأبو يوسف: يحول الإمام وحده، وظاهر قوله: «ويحول الناس»

والرفع على الاستسقاء: أي فهو يغيثنا قال في الفتح: وجائز أن يكون من الغوث أو من الغيث، والمعروف في كلام العرب غثا؛ لأنه من الغوث وقال ابن القطاع: غاث الله عباده غيثا وغياثا: سقاهم المطر، وأغاثهم: أجاب دعاءهم، ويقال: غاث وغاثا بمعنى قال ابن دريد: الأصل غاثه الله يغوثه غوثا واستعمل أغاثه، ومن فتح أوله فمن الغيث ويحتمل أن يكون معنى أغثنا أعطنا غوثا وغياثا.

قوله: (فرغ يديه) فيه استحباب رفع اليد عند دعاء الاستسقاء، وقد تقدّم الكلام عليه.

قوله: (من سحابي) أي مجتمع.

قوله: (ولا قرعة) بفتح القاف والزاي بعدها مهملة: أي سحاب متفرق وقال ابن سيده: القرع: قطع من السحاب رفاق قال أبو عبيدة: وأكثر ما يجيء في الخريف.

قوله: (وما بيننا وبين سلم) بفتح المهملة وسكون اللام: جبل معروف بالمدينة، وقد حكى أنه بفتح اللام.

قوله: (من بيت ولا دار) أي يحجبنا من رؤيته وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مفقودا لا مستترا ببيت ولا غيره.

قوله: (فطلعت) أي ظهرت من وراء سلم.

قوله: (مثل الترس) أي مستديرة ولم يرد أنها مثله في القدر وفي رواية: فنشأت سحابة مثل رجل الطائر.

قوله: (فلما توسطت السماء انتشرت) هذا يشعر بأنها استمرت مستديرة حتى انتهت إلى الأفق وانبسبت حيثلو، وكأن فائدته تعميم الأرض بالمطر.

قوله: (ما رأينا الشمس سبنا) هذا كناية عن استمرار الغيم الماطر وهو كذلك في الغالب وإلا فقد يستمر المطر والشمس بادية، وقد تحتجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك ما وقع في رواية أخرى للبخاري بلفظ: 'فمطرنا يومنا ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى' والمراد بقوله

سبنا: أي من السبب إلى السبب. قاله ابن المنير والطبري قال: وفيه تحوّل؛ لأن السبب لم يكن مبتدأ ولا الثاني منتهى، وإنما عبر أنس بذلك؛ لأنه كان من الأنصار، وقد كانوا جاوروا اليهود فآخذوا بكثير من اصطلاحهم، وإنما سموا الأسبوع سبنا؛ لأنه أعظم الأيام عند اليهود كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك وفي تعبيره عن الأسبوع بالسبب مجاز مرسل والعلاقة الجزئية والكليّة

الترس: فلما توسطت السماء انتشرت ثم انطمرت، قال: فلا والله ما رأينا الشمس سبنا قال: ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورَسُولُ الله ﷺ قايما يخطب. فاستقبله قايما فقال: يا رَسُولُ الله هلكت الأموال، وانقطعت السبل فادع الله يمسكها عنا قال: فرفع رَسُولُ الله ﷺ يديه ثم قال: اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الآكام والظراب ونطون الأودية ومنايب الشجر قال: فانقلعت وخرجنا نمشي في الشمس، قال شريك: فسألت أنسا أهو الرجل الأول؟ قال: لا أدري، متفق عليه (حم: ١٠٤/٣) (خ: ١٠١٤) (٨٩٧).

قوله: (أن رجلا) في مسند أحمد ما يدل على أن هذا المبهم كعب بن مرة. وفي البيهقي من طريق مرسل ما يدل على أنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، وزعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب قال في الفتح: وفيه نظر؛ لأنه جاء في واقعة أخرى وقال الحافظ: لم أقف على تسميته كما تقدّم.

قوله: (يوم جمعة) فيه دليل على أنه إذا اتفق وقوع الاستسقاء يوم جمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة. وقد بوب لذلك البخاري وذكر حديث الباب.

قوله: (من باب كان نحو دار القضاء) فسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمامة قال في الفتح: وليس كذلك، وإنما هي دار عمر بن الخطاب وسميت دار القضاء؛ لأنها بيعت في قضاء دينه، فكان يقال لها: دار قضاء دين عمر، ثم طال ذلك قليل لها: دار القضاء، ذكره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر وقد قيل في تفسيرها غير ذلك.

قوله: (ثم قال: يا رسول الله) هذا يدل على أن السائل كان مسلما، وبه يرد على من قال: إنه أبو سفيان؛ لأنه حين سؤاله لذلك لم يكن قد أسلم.

قوله: (هلكت الأموال) المراد بالأموال هنا: الماشية لا الصامتة.

قوله: (وانقطعت السبل) المراد بذلك أن الإبل ضعفت لقلة القوت عن السفر لكونها لا تجد في طريقها من الكلا ما يقيم أودها وقيل: المراد نفاد ما عند الناس من الطعام أو قلته فلا يجدون ما يجلبونه ويحملونه إلى الأسواق.

قوله: (فادع الله يغثنا) هكذا في رواية البخاري بالجزم، وفي رواية له 'يغثنا بالرفع، وفي رواية له: أن يغثنا' فالجزم ظاهر

وقال صاحب النهاية: أراد قطعة من الزمان، وكذا قال النووي ووقع في رواية ستاً أي ستة أيام، ووقع في رواية فمطرنا من جمعة إلى جمعة.

قوله: (ثم دخل رجل من ذلك الباب) ظاهره أنه غير الأول؛ لأن النكرة إذا تكررت دلّت على التعدّد، وقد قال شريك في آخر هذا الحديث: سألت أنساً هو الرجل الأول؟ فقال: لا أدري. وهذا يقتضي أنه لم يميز بالغاير. وفي رواية البخاري عن أنس: فقام ذلك الرجل أو غيره وفي رواية له عنه: فأتى الرجل فقال: يا رسول الله ومثلها لأبي عوانة، وهذا يقتضي الجزم بكونه واحداً، فلعل أنساً تذكره بعد أن نسيه ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عنه بلفظ: فقال الرجل يعني الذي سأله يستقي.

قوله: (هلكت الأموال وانقطعت السبل) أي بسبب غير السبب الأول، والمراد أن كثرة الماء انقطع المرعى بسببها فهلكت المواشي من عدم المرعى أو لعدم ما يمكنها من المطر ويدل على ذلك ما عند النسائي بلفظ: «من كثرة الماء». وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء وفي رواية عند ابن خزيمة: «واحتبس الركبان» وفي رواية البخاري تهذمت البيوت وفي رواية له هدم البناء وغرق المال.

قوله: (يمسكها) يجوز ضم الكاف وسكونها، والضمير يعود إلى الأمطار أو إلى السحاب أو إلى السماء.

قوله: (اللهم حوالينا ولا علينا) تقدّم الكلام عليه. قوله: (على الإكाम) بكسر الهمزة. وقد تفتح جمع أكمة، مفتوحة الحروف جميعاً: قيل: هي التراب المجتمع وقيل: هي الحجر الواحد، وبه قال الخليل وقال الخطابي: هي الهضبة الضخمة وقيل: الجبل الصغير وقيل: ما ارتفع من الأرض.

قوله: (والظراب) تقدّم تفسيره وضبطه. قوله: (وبطون الأودية) المراد بها ما يتحصّل فيه الماء ليتنفّع به.

قوله: (فانقلعت) أي السماء أو السحابة الماطرة، والمعنى أنها أمسكت عن المطر على المدينة وفي الحديث فوائد: منها جواز المكاملة من الخطيب حال الخطبة وتكرار الدعاء وإدخال الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر وترك تحويل الرداء والاستقبال والاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء كما تقدّم. وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله تعالى دعاء نبيه

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

كتاب الجنائز هي جمع جنازة بكسر الجيم وفتحها قال ابن قتيبة وجماعة: والكسر انصح وحكى صاحب المطالع أنه يقال بالفتح للميت وبالكسر للتعش عليه الميت، ويقال عكس ذلك. انتهى والجنازة مشتقة من جنز إذا ستر، قاله ابن فارس وغيره، والمضارع يجنز بكسر النون، قاله النووي والجنائز بفتح الجيم لا غير، قاله النووي والحافظ وغيرهما.

بَابُ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

١٣٦٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥٤٠/٢) (خ: ١٢٤٠) (م: ٢١٦٢).

١٣٦١ - وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ لَمْ يَزَلْ فِي مَخْرَفَةِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٧٩) وَمُسْلِمٌ (٢٥٦٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦٧).

قوله: (خمس) في رواية لمسلم "حق المسلم على المسلم ست" وزاد "وإذا استنصحك فانصح له" وفي رواية للبخاري من حديث البراء "أمرنا رسول الله ﷺ بسبع" وذكر الخمس المذكورة في حديث الباب وزاد: "ونصر المظلوم، وإبرار القسم" والمراد بقوله: (حق المسلم) أنه لا ينبغي تركه ويكون فعله إما واجباً أو مندوباً ندباً مؤكداً شبيهاً بالواجب الذي لا ينبغي تركه، ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنيه، فإن الحق يستعمل في معنى الواجب، كذا ذكره ابن الأعرابي، وكذا يستعمل في معنى الثابت ومعنى اللازم ومعنى الصدق وغير ذلك وقال ابن بطال: المراد بالحق هنا الحرمة والصحة. وقال الحافظ: الظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية.

قوله: (رد السلام) فيه دليل على مشروعية رد السلام ونقل ابن عبد البر الإجماع على أن ابتداء السلام سنة، وأن رده فرض وصفة الرد أن يقول: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وهذه الصفة أكمل وأفضل، فلو حذف الواو جاز، وكان تاركاً للأفضل، وكذا لو اقتصر على وعليكم السلام بالواو أو بدونها أجزأه، فلو اقتصر على عليكم لم يجزه بلا خلاف ولو قال:

وعليكم بالواو ففي إجزائه وجهان لأصحاب الشافعي وظاهر قوله: "حق المسلم" أنه لا يرد على الكافر وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم» وفي الصحيحين عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم» وأخرج البخاري نحوه من حديث ابن عمر، وقد قطع الأكثر بأنه لا يجوز ابتداءهم بالسلام وفي الصحيحين عن أسامة «أن رسول الله ﷺ مر على مجلس فيه أخلط من المسلمين والمشركون فسلم عليهم» وفي الصحيحين أيضاً «أن رسول الله ﷺ كتب إلى هرقل عظيم الروم: سلام على من اتبع الهدى».

قوله: (وعيادة المريض) وفيه دلالة على شرعية عيادة المريض وهي مشروعة بالإجماع. وجزم البخاري بوجوبها فقال: باب وجوب عيادة المريض قال ابن بطال: يحتمل أن يكون الوجوب للكفاية كإطعام الجائع وفك الأسير ويحتمل أن يكون الوارد فيها عمولاً على الندب، وجزم الداودي بالأول، وقال الجمهور بالنذب، وقد تصل إلى الوجوب في حق بعض دون بعض وعن الطبري تأكيد في حق من ترجى بركته، وتسئ فيمن يراعى حاله، وتباح فيما عدا ذلك وفي الكافر خلاف ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب. قال الحافظ: يعني على الأعيان وعامة في كل مرض.

قوله: (واتباع الجنائز) فيه أن اتباعها مشروع وهو سنة بالإجماع واختلف في وجوبه وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

قوله: (إجابة الدعوة) فيه مشروعية إجابة الدعوة، وهي أعم من الوليمة، وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الوليمة إن شاء الله تعالى.

قوله: (وتشमित العاطس) التشमित بالسین المهملة والمعجمة لغتان مشهورتان قال الأزهري: قال الليث: التشमित: ذكر الله تعالى على كل شيء ومنه قولك للعاطس: يرحمك الله وقال ثعلب: الأصل فيه المهملة فقلبت معجمة وقال صاحب الحكم: تشमित العاطس معناه الدعاء بالهداية إلى السمت الحسن. وفيه دليل على مشروعية تشमित العاطس وهو أن يقول له: يرحمك الله. وأخرج أبو داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال،

عطس وضع ثوبه أو يده على فيه وخفض أو غصّ بها صوته وحسنه الترمذي. ويكره رفع الصوت بالعطاس لما أخرجه ابن السني عن عبد الله بن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل يكره رفع الصوت بالتأثاب والعطاس» وأخرج أيضاً عن أم سلمة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «التأثاب الرفيع والعطسة الشديدة من الشيطان».

قوله: (لم يزل في خرفة الجنة) بالخاء المعجمة على زنة مرحلة وهي البستان، ويطلق على الطريق اللاحب: أي الواضح ولفظ الترمذي لم يزل في خرفة الجنة والخرف بالضم: المخترف والمجتنى، أفاده صاحب القاموس

١٣٦٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ - رضي الله عنه - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا عَاذَ الْمُسْلِمُ أَخَاهُ مَشَى فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَجْلِسَ، فَإِذَا جَلَسَ غَمَرَتْهُ الرَّحْمَةُ، فَإِنْ كَانَ حَذْوَةَ صَلَاسٍ عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُنْسِي، وَإِنْ كَانَ مَسَاءً صَلَاسٍ عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٨/١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٤٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦٩) وَأَبُو دَاوُدَ نَحْوَهُ (٣٠٩٨).

١٣٦٣ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغُودُ مَرِيضًا إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٣٧).

١٣٦٤ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: «عَازَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجَعٍ كَانَ يَعْثِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٥/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٠٢).

حديث علي. قال أبو داود: إنه أسند عن علي من غير وجوه صحيح وقال الترمذي: إنه حسن غريب وقال أبو بكر البزار: هذا الحديث رواه أبو معاوية عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ورواه شعبة عن الحكم عن عبد الله عن نافع، وهذا اللفظ لا يعلم له رواية إلا علي وقد روي عن علي من غير وجوه، وحديث أنس في إسناده مسلم بن علي وهو متروك وحديث زيد بن أرقم سكت عنه أبو داود والمنذري وأخرجه أيضاً البخاري في الأدب المفرد وصححه الحاكم. وفي الباب عن أبي موسى عند البخاري قال: قال رسول الله ﷺ: «عودوا المريض، وأطعموا الجائع، وفكوا العاني» وعن جابر عند البخاري وأبي داود قال: «كان النبي ﷺ يعودني ليس براكب بغل ولا برذون» وعن أنس غير حديث الباب عند أبي داود قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء، وعاد أخاه المسلم محسباً، بوعد من جهنم مسيرة سبعين خريفاً» وفي إسناده

وليل أخوه أو صاحبه يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم». وأخرج البخاري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله، وليقل أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، فإذا قال: يرحمك الله فليقل له: يهديكم الله ويصلح بالكم». وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر قال: «إذا عطس أحدكم فقل له: يرحمك الله، يقول يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا وإياكم» والتشميت سنة على الكفاية، ولو قال بعض الحاضرين أجزاءً عن الباقي، ولكن الأفضل أن يقول كل واحد لما في البخاري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقاً على كل مسلم سمعه أن يقول: يرحمك الله تعالى». وقال أهل الظاهر: إنه يلزم كل واحد، وبه قال ابن أبي مريم، واختاره ابن العربي والتشميت إنما يكون مشروفاً للعطاس إذا حمد الله كما في حديث أبي هريرة المذكور وفي الصحيحين عن أنس قال: «عطس رجلان عند النبي ﷺ، فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر، فقال الذي لم يشمت: فلان عطس فشمت، وعطست فلم تشمتني، فقال: هذا حمد الله وأنت لم تحمد الله». وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمتوه، فإن لم يحمد الله فلا تشمتوه» وإذا تكرّر العطاس فهل يشرع تكرير التشमित أو لا؟ فيه خلاف وقد أخرج ابن السني بإسناد فيه من لم يتحقق حاله عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا عطس أحدكم فليشمته جلسه. وإن زاد على ثلاث فهو مزكوم، ولا يشمت بعد ثلاث» وفي مسلم عن سلمة بن الأكوع: «أنه قال له النبي ﷺ في الثانية إنك مزكوم». وأخرج أبو داود والترمذي من حديث سلمة: «أنه قال له في الثالثة: يرحمك الله هذا رجل مزكوم». وأخرج أبو داود والترمذي أيضاً عن عبيد بن رفاع قال: قال رسول الله ﷺ: «تشميت العطاس ثلاثاً، فلو زاد فإن شمت شمت، وإن شمت فلا» ولكنه حديث ضعيف قال الترمذي: إسناده مجهول قال ابن العربي: ومعنى قوله: «إنك مزكوم» أي إنك لست بمن يشمت بعد هذا؛ لأن هذا الذي بك زكاً ومريض لا خفة العطاس، ولكنه يدعى له بدعاء المسلم للمسلم بالعافية والسلامة، ولا يكون من باب التشमित والسنة للعطاس أن يضع ثوبه أو يده على فيه عند العطاس لما أخرجه أبو داود والترمذي عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ إذا

واحدا، ومنها حديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أبي داود قال: قال النبي ﷺ: «إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ يَمُودُ مَرِيضًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ اشْفِ عَبْدَكَ يَنْكَأْ لَكَ عَدُوًّا أَوْ يَمْشِي لَكَ إِلَى جَنَازَةٍ».

بَابُ مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَتَلَقَّيْنِ الْمُحْتَضِرِ وَتَوَجَّهَ وَتَغْيِيضِ الْمَيِّتِ وَالْقِرَاءَةِ عِنْدَهُ

١٣٦٥ - عَنْ مُعَاذٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ آخِرَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٣/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١١٦).

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وفي إسناده صالح بن أبي عريب قال ابن القطان: لا يعرف وأعل الحديث به، وتعقب بأنه روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد عزا هذا الحديث ابن معين إلى الصحيحين فغلط فإنه ليس فيهما، والذي فيها لم يقيد بالموت، ولكنه روى مسلم من حديث عثمان: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة». وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة عند الطبراني بلفظ: «من قال عند موته لا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله لا تطعمه النار أبداً» وفي إسناده جابر بن يحيى الحضرمي. وأخرج النسائي نحوه عن أبي هريرة وحده وأخرج مسلم من حديث أبي ذر قال: قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». وأخرج الحاكم عن عمر مرفوعاً: «إِنِّي لَا عَلَمَ كَلِمَةً لَا يَقُولُهَا عَبْدٌ حَقًّا مِنْ قَلْبِهِ فَيَمُوتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا حُرِّمَ عَلَى النَّارِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وفي الباب أيضاً عن طلحة وعبادة وعمر عند أبي نعيم في الحلية وعن ابن مسعود عند الخطيب مثل حديث الباب وعن حذيفة عنده أيضاً بنحوه وعن جابر وابن عمر عند الدارقطني في العلل بنحوه أيضاً والحديث فيه دليل على نجاة من كان آخر قوله لا إله إلا الله من النار، واستحقاقه لدخول الجنة. وقد وردت أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أن مجرد قوله: لا إله إلا الله من موجبات دخول الجنة من غير تقييد بحال الموت، فبالأولى أن توجب ذلك إذا قالها في وقت لا تتعقبه معصية

١٣٦٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَقِئُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (ح: ٣/٣) (م: ٩١٦) (د: ٣١١٧) (ت: ٩٧٦) (ن: ٥/٤) (ه: ١٤٤٥). وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم بمثل حديث أبي سعيد،

الفضل بن دهم قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث وقال أحمد: لا يحفظ وقال مرة: ليس به بأس وقال ابن حبان: ممن يخطئ فلا يفحش خطؤه حتى يطل الاحتجاج به، ولا اقتضى أثر العدول، فسلك به سنتهم، فهو غير محتج به إذا انفرد وعن عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال: «مَا أَصِيبَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ضَرْبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ» وعن عائشة بنت سعد عن أبيها قال: «اشْتُكِتُ فَجَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهِي ثُمَّ مَسَحَ صَدْرِي وَبَطْنِي ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا وَأَتَمِّمْ لَهُ هَجْرَتَهُ» أخرجه البخاري وأبو داود. وعن البراء أشار إليه الترمذي وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه بلفظ: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: طِبْتُ وَطَابَ مِمَّاكَ وَتَبَوَّاتِ مِنَ الْجَنَّةِ مَنْزِلًا».

قوله: (في خرفة) بزنة كناسة: المخترق والمجتنى، كذا قال في القاموس. قال في الفتح: خرفة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء: هي الثمرة وقيل: المراد بها هنا: الطريق والمعنى أن العائد يمشي في طريق يؤديه إلى الجنة، والتفسير الأول أولى، فقد أخرجه البخاري في الأدب من هذا الوجه وفيه 'قلت لأبي قلابه ما خرفة الجنة؟ قال: جناها. وهو عند مسلم من جملة المرفوع.

قوله: (إلا بعد ثلاث) يدل على أن زيارة المريض إنما تشرع بعد مضي ثلاثة أيام من ابتداء مرضه فتقيد به مطلقات الأحاديث الواردة في الزيارة ولكنه غير صحيح ولا حسن كما عرفت فلا يصلح لذلك.

قوله: (من وجع كان بعيني) فيه أن وجع العين من الأمراض التي تشرع لها الزيارة، فبرء بالحديث على من لم يقل باستحباب الزيارة من كان مرضه الرمد ونحوه من الأمراض الخفيفة وأحاديث الباب تدل على تأكيد مشروعية زيارة المريض وقد تقدم الخلاف في حكمها ويستحب الدعاء للمريض وقد ورد في صفته أحاديث منها حديث عائشة بنت سعد المتقدم ومنها حديث ابن عباس عند أبي داود والنسائي والترمذي وحسنه عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَحْضُرْ أَجَلُهُ فَقَالَ عِنْدَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيكَ، إِلَّا عَافَاكَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ» وفي إسناده يزيد بن عبد الرحمن أبو خالدة المعروف بالذالاني وقد وثقه أبو حاتم وتكلم فيه غير

ورواه ابن حبان عنه. وزاد: «فإنه من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة يوماً من الدهر وإن أصابه ما أصابه قبل ذلك» وعنه أيضاً حديث آخر بلفظ: «إذا ثقلت مرضاكم فلا تملوهم قول لا إله إلا الله، ولكن لقنوههم فإنه لم ينجم به لمنافق قط» وفي إسناده محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك وعن عائشة عند النسائي بنحو حديث الباب وعن عبد الله بن جعفر عند ابن ماجه وزاد «الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين» وعن جابر عند الطبراني في الدعاء والعقيلي في الضعفاء. وفيه عبد الله بن مجاهد وهو متروك وعن عروة بن مسعود الثقفي عند العقيلي بإسناد ضعيف وعن حذيفة عند ابن أبي الدنيا وزاد: «فإنها تهدم ما قبلها من الخطايا» وعن ابن عباس عند الطبراني وعن ابن مسعود عنده أيضاً وعن عطاء بن السائب عن أبيه عن جدّه عنده أيضاً قال العقيلي: روي في الباب أحاديث صحاح عن غير واحد من الصحابة وروي فيه أيضاً عن عمر وعثمان وابن مسعود وأنس وغيرهم هكذا في التلخيص.

قوله: (لقنوا موتاكم) قال النووي: أي من الموت والمراد ذكره لا إله إلا الله لتكون آخر كلامه، كما في الحديث: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» والأمر بهذا التلقين أمر ندب وأجمع العلماء على هذا التلقين وكرهوا الإكثار عليه والموالة لئلا يضجره لضيق حاله وشدة كربه فيكره ذلك بقلبه أو يتكلم بكلام لا يليق، قالوا: وإذا قاله مرة لا يكرّر عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر فيعيد التعريض له به ليكون آخر كلامه ويتضمن الحديث الحضور عند المحتضر لتذكيره وتأييده وإغماض عينيه والقيام بحقوقه وهذا مجمع عليه اهـ كلام النووي. ولكنه ينبغي أن ينظر ما القرينة الصارفة للأمر عن الوجوب

١٣٦٧ - وَعَنْ عُثَيْبِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكَبَائِرُ؟ قَالَ: هِيَ سَبْعٌ، فَذَكَرَ مِنْهَا: وَاسْتِحْلَالَ النِّسَاءِ الْحَرَامِ قَبْلَئِكُمْ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٧٥).

الحديث، وفي الباب عن ابن عمر عند البغوي في الجعديات بنحو حديث الباب، ومداره على أيوب بن عقبة وهو ضعيف، وقد اختلف عليه فيه.

قوله: (قال هي سبع) بتقديم السين هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقفنا عليها، والصواب تسع بتقديم التاء

الفوقية والحديث استدلل به على مشروعية توجيه المحتضر إلى القبلة لقوله: «واستحلال البيت الحرام قبلكم أحياءً وأمواتاً» وفي الاستدلال به على ذلك نظر؛ لأن المراد بقوله أحياء عند الصلاة وأمواتاً في اللحد، والمحتضر حي غير مصل فلا يتناوله الحديث وإلا لزم وجوب التوجه إلى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الإجماع. والأولى الاستدلال لمشروعية التوجيه بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة أن البراء بن معمر أوصى أن يوجه للقبلة إذا احتضر، فقال رسول الله ﷺ: «أصاب الفطرة» وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه وقد اختلف في صفة التوجيه إلى القبلة؛ فقال الهادي والناصر والشافعي في أحد قوله: إنه يوجه مستقيماً ليستقبلها بكل وجهه، وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة والإمام يحيى والشافعي في أحد قوله: إنه يوجه على جنبه الأيمن. وروي عن الإمام يحيى أنه قال: الأمران جائزان، والأولى أن يوجه على جنبه الأيمن لما أخرجه ابن عدي في الكامل ولم يضعفه من حديث البراء بلفظ: «إذا أخذ أحدكم مضجعه فليتوسد يمينه» الحديث، وأخرجه البيهقي في الدعوات بإسناد قال الحافظ: حسن وأصل الحديث في الصحيحين بلفظ: «إذا أويت مضجعك فتوضاً وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل: اللهم إني أسلمت نفسي إليك وفي آخره فإن مت من ليلتك فانت على الفطرة». وفي الباب عن عبد الله بن زياد عند النسائي والترمذي وأحمد بلفظ: «كان إذا نام وضع يده اليمنى تحت خده» وعن ابن مسعود عند النسائي والترمذي وابن ماجه وعن حفصة عند أبي داود وعن سلمى أم أبي رافع عند أحمد في المسند بلفظ: «إن فاطمة بنت رسول الله ﷺ عند موتها استقبلت القبلة ثم توسدت يمينها». وعن حذيفة عند الترمذي وعن أبي قتادة عند الحاكم والبيهقي بلفظ: «كان إذا عرس وعليه ليل توسد يمينه» وأصله في مسلم.

وجه الاستدلال بأحاديث توسد اليمين عند النوم على استحباب أن يكون المحتضر عند الموت كذلك أن النوم مظنة للموت وللإشارة بقوله ﷺ: «فإن ميت من ليلتك فانت على الفطرة» بعد قوله: «ثم اضطجع على شقك الأيمن» فإنه يظهر منها أنه ينبغي أن يكون المحتضر على تلك الهيئة

١٣٦٨ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَضَرْتُمْ مَوْتَائِمَ فَأَغْبِضُوا الْبَصَرَ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ»

الحديث، وفي الباب عن ابن عمر عند البغوي في الجعديات بنحو حديث الباب، ومداره على أيوب بن عقبة وهو ضعيف، وقد اختلف عليه فيه.

قوله: (قال هي سبع) بتقديم السين هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقفنا عليها، والصواب تسع بتقديم التاء

وَقُولُوا خَيْرًا فَإِنَّهُ يُؤْمِنُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ الْمَيْتَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٥/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٥٥).

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والطبراني في الأوسط والبيزار، وفي إسناده قرعة بن سويد قال في التقريب: قرعة بفتح القاف والزاي والعين قال في الخلاصة: قال أبو حاتم: علمه الصدق، ليس بذاك القوي وفي الباب عن أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال: إنَّ الرُّوحَ إذا قبض تبعه البصر أخرجه مسلم.

قوله: (فإنَّ البصر يتبع الرُّوح) قال النووي: معناه إذا خرجت الرُّوح من الجسد تبعه البصر ناظراً إلى أين يذهب قال: وفي الرُّوح لغتان التذكير والتأنيث قال: وفيه دليل للذهب أصحابنا المتكلمين ومن وافقهم أنَّ الرُّوح أجسامٌ لطيفةٌ متخللةٌ في البدن، وتذهب الحياة عن الجسد بذهابها وليس عرضاً كما قاله آخرون، ولا دماً كما قاله آخرون، وفيها كلامٌ متشعبٌ للمتكلمين. اهـ.

قوله: (وقولوا خيراً.. إلخ) هذا في صحيح مسلم من حديث أم سلمة بلفظ «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإنَّ الملائكة يؤمنون على ما تقولون» والحديث فيه أنَّ السُّبَّ إلى قول الخير حينئذٍ من الدُّعاء والاستغفار له وطلب اللطف به والتخفيف عنه ونحوه وحضور الملائكة حينئذٍ وتأمينهم وفيه أنَّ تغميض الميت عند موته مشروع قال النووي: واجمع المسلمون على ذلك قالوا: والحكمة فيه أن لا يقبح منظره لو ترك إغماضه.

١٣٦٩ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْرُقُوا بَيْنَ عَلِيِّ مَوْتَانِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٢١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٤٨) وَأَحْمَدُ (٢٦/٥)، وَلَفْظُهُ: «بَيْنَ قُلُوبِ الْقُرْآنِ لَا يَفْرُقُهَا رَجُلٌ يُرِيدُ اللَّهَ وَالْذَّارَ الْآخِرَةَ إِلَّا غَفِرَ لَهُ وَأَفْرُقُوهَا عَلَى مَوْتَانِكُمْ». الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان وصححه وأعله ابن القطان بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه المذكورين في السُّنَد وقال الذَّارِقُطِيُّ: هذا حديثٌ ضعيف الإِسْنَاد مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديثٌ قال أحمد في مسنده: حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ قَالَ: كَانَتِ الْمَشِيخَةُ يَقُولُونَ: إِذَا فُرِثَ بَعْنِي يَسَ لِمَيْتٍ خَفَّفَ عَنْهُ بِهَا، وَاسْنَدُهُ صَاحِبُ مَسْنَدِ الْفَرْدُوسِ مِنْ طَرِيقِ مَرْوَانَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي ذَرٍّ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَيْتٍ يَمُوتُ فَيَقْرَأُ عَنْدهُ يَسَ إِلَّا هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ» وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي

ذَرٍّ وَحَدَّثَهُ أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي فَضْلِ الْقُرْآنِ، هَكَذَا فِي التَّلْخِصِ قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ قَوْلُهُ: «افْرُقُوا بَيْنَ عَلِيِّ مَوْتَانِكُمْ» أَرَادَ بِهِ مِنْ حَضْرَتِهِ الْمَيْتَةِ لَا أَنَّ الْمَيْتَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَقْنَا مَوْتَانِكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَرَدَّهُ الْحَبَّ الطَّبْرِيُّ فِي الْقِرَاءَةِ وَسَلَّمْ لَهُ فِي التَّلْفِينِ اهـ. وَاللَّفْظُ نَصٌّ فِي الْأَمْوَاتِ وَتَنَاوُلُهُ لِلْحَيِّ الْمُخْتَضِرِ بِجَارٍ فَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ.

بَابُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى تَجْهِيزِ الْمَيْتِ وَفَضَاءِ ذَنْبِهِ

١٣٧٠ - عَنْ الْحُصَيْنِ بْنِ وَحُوحٍ: «أَنَّ طَلْحَةَ بْنَ الْبَرَاءِ مَرِضٌ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُوذُهُ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَّثَ فِيهِ الْمَوْتُ فَكَأَنِّي بِيهِ وَعَجَّلُوا، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجَبِيْفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْسِنَ بَيْنَ ظَهْرِي أَهْلِيهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٥٩).

الحديث وسكت عنه أبو داود وقال المنذري: قال أبو القاسم البغوي: ولا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير سعيد بن عثمان البلوي، وهو غريب اهـ. وقد وثق سعيداً المذكور ابن حبان ولكن في إسناده هذا الحديث عروة بن سعيد الأنصاري، ويقال عزرة عن أبيه وهو وابوه مجهولان. وفي الباب عن عليٍّ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ثَلَاثٌ يَا عَلِيُّ لَا يُوْخَرْنَ: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدْتَ كَفْؤَهَا» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَهَذَا لَفْظُهُ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ وَلَكِنَّهُ قَالَ: «لَا تُؤْخَرُهَا» مَكَانَ قَوْلِهِ: «لَا يُوْخَرْنَ» وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَمَا أَرَى إِسْنَادَهُ بِمُتَّصِلٍ وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُمْ، وَإِعْلَالُ التِّرْمِذِيِّ لَهُ بِعَدَمِ الْإِتِّصَالِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قِيلَ: وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ وَقَدْ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: إِنَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فَاتَّصَلَ إِسْنَادُهُ، وَقَدْ أَعْلَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضاً بِجَهَالَةِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَهَنِّيِّ، وَلَكِنَّهُ عَدَّهُ ابْنَ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ.

قوله: (عن الحصين بن وحوح) هو أنصاري وله صحبة، ووحوح بفتح الواو وسكون الحاء المهملة وبعدها واو مفتوحة وحاءٌ مهملةٌ أيضاً وطلحة بن البراء أنصاري له صحبةٌ والحديث يدلُّ على مشروعية التعجيل بالميت والإسراع في تجهيزه، وتشهد له أحاديث الإسراع بالجنائز وسيأتي.

١٣٧١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُتَلَفَةٌ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٠٨/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤١٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٧٨ و ١٠٧٩) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الحديث رجال إسناده ثقاتٌ إلا عمر بن أبي سلمة بن عبد

الرحمن وهو صدوق يخطئ، فيه الحث للورثة على قضاء دين الميت، والإخبار لهم بأن نفسه معلقة بدينه حتى يقضى عنه، وهذا مقيد بمن له مال يقضى منه دينه وأما من لا مال له ومات عازماً على القضاء فقد ورد في الأحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضي عنه، بل ثبت أن مجرد محبة المديون عند موته للقضاء موجبة لتولي الله سبحانه لقضاء دينه وإن كان له مال ولم يقض منه الورثة. أخرج الطبراني عن أبي أمامة مرفوعاً «من دان بدين في نفسه وفاؤه ومات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء، ومن دان بدين وليس في نفسه وفاؤه ومات اقتصر الله لغريمه منه يوم القيامة» وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر «الذين دينان، فمن مات وهو ينوي قضاء فأنما وليه ومن مات ولا ينوي قضاءه فذلك الذي يؤخذ من حسناته ليس يومئذ دينار ولا درهم» وأخرج أيضاً من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر «يؤتى بصاحب الدين يوم القيامة فيقول الله: فيم أثقلت أموال الناس؟ فيقول: يا رب إنك تعلم أنه أتى عليّ إما حرق وإما غرق، فيقول: فلاني سأقضي عنك اليوم فيقضي عنه» وأخرج أحمد وأبو نعيم في الحلية والبرار والطبراني بلفظ: «يدعى بصاحب الدين يوم القيامة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول: يا ابن آدم فيم أخذت هذا الدين، وفيم ضيعت حقوق الناس؟ فيقول: يا رب إنك تعلم أنني أخذته فلم أكل ولم أشرب ولم أصنع، ولكن أتى على يدي إما حرق وإما سرق وإما ضيعة، فيقول الله: صدق عبدي وأنا أحق من قضى عنك، فيدعو الله بشيء يضعه في كفة ميزانه فترجح حسناته على سيئاته فيدخل الجنة بفضل رحمته». وأخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله». وأخرج ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة «ما من مسلم يدان ديناً يعلم الله أنه يريد أداءه إلا أدى الله عنه في الدنيا والآخرة» وأخرج الحاكم بلفظ: «من تداين بدين، في نفسه وفاؤه ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء» وقد ورد أيضاً ما يدل على أن من مات من المسلمين مديوناً فدينه على من إليه ولاية أمور المسلمين يقضيه عنه من بيت مالهم وإن كان له مال كان لورثته أخرج البخاري من حديث أبي هريرة: «ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة اقرءوا إن شئتم: «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم»

فأما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتي فأنما مولاه» وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي. وأخرج أحمد وأبو يعلى من حديث انس «من ترك مالا فلهله ومن ترك ديناً فعلى الله وعلى رسوله». وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة «من حل من أمي ديناً فجهد في قضاءه فمات قبل أن يقضيه فأنما وليه». وأخرج ابن سعد من حديث جابر يرفعه: «أحسن الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة، من مات فترك مالا فلهله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فلاني وعلي». وأخرج أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه في حديث آخر «من ترك مالا فلهله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فلاني وعلي وأنا أولى بالمؤمنين» وفي معنى ذلك عدة أحاديث ثبتت عنه ﷺ أنه قالها بعد أن كان يتمتع من الصلاة على المديون، فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الأموال صلى على من مات مديوناً وقضى عنه، وذلك مشعر بأن من مات مديوناً استحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين، وهو أحد المصارف الثمانية فلا يسقط حقه بالموت، ودعوى من ادعى اختصاصه ﷺ بذلك ساقطة، وقياس الدلالة ينفي هذه الدعوى في مثل قوله ﷺ «وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلْ عَنْهُ وَارِثُهُ» أخرجه أحمد وابن ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي، وهم لا يقولون إن ميراث من لا وارث له مختص برسول الله ﷺ وقد أخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على انتفاء هذه الخصوصية المدعاة، ولفظه: «من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً فعلي وعلى الولاية من بعدي من بيت المال».

بَابُ تَسْجِيَةِ الْمَيِّتِ وَالرَّخْصَةِ فِي تَقْيِيلِهِ.

١٣٧٢ - عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَبَنَ تَوَلَّى سُجَّيْ بَيْرُ جَبْرَةَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/١٥٣).

١٣٧٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ قَبْضُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُسَجًى بِبُرُودٍ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَكَسَبَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٧/٦) وَالبُخَارِيُّ (١٢٤١) وَالنَّسَائِيُّ (١١/٤).

١٣٧٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَبَلَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ. رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٥٧٠٩) وَالنَّسَائِيُّ (١١/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٥٧).

١٣٧٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ وَهُوَ مَيِّتٌ، حَتَّى رَأَيْتُ الدَّمَوعَ تُسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ». رَوَاهُ

عَلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلُوا قَبْرَهُ فَوَضَعُوهُ فِي قَبْرِهِ، وَوَضَعُوا عَلَيْهِ اللَّبَنَ، ثُمَّ خَرَجُوا مِنَ الْقَبْرِ، ثُمَّ خَنَوا عَلَيْهِ التُّرَابَ، ثُمَّ قَالُوا: يَا بَنِي آدَمَ هَذِهِ سُنَّتُكُمْ. رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ.

حديث عائشة الأول أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط، وفي إسناده جابر الجعفي وفيه كلام كثير. وحديث عائشة الثاني رجاله رجال الصحيح على كلام في سعد بن سعيد الأنصاري وحديث أبي بن كعب أخرجه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

قوله: (فَأَذَى فِيهِ الْأَمَانَةُ) ولم يفش عليه ما يكون منه عند ذلك المراد بتأدية الأمانة إما كتم ما يرى منه مما يكرهه الناس ويكون قوله: 'ولم يفش' عطفاً تفسيراً، أو يكون المراد بتأدية الأمانة أن يغسله الغسل الذي وردت به الشريعة؛ لأن العلم عند حامله أمانة، واستعماله في مواضعه من تأديتها.

قوله: (لَيْلَهُ أَقْرَبُكُمْ) فِيهِ أَنَّ الْأَحَقَّ بِغَسْلِ الْمَيِّتِ عَلَى النَّاسِ الْأَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ، وَقَدْ قَالَ بِتَقْدِيمِ الْقَرِيبِ عَلَى غَيْرِهِ الْإِمَامُ بِحْيَى.

قوله: (فَمَنْ تَرَوْنَ عَنْهُ حِفْظًا مِنْ وَرَعٍ وَأَمَانَةٍ) فِيهِ دَلِيلٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَادَوِيَّةُ مِنْ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي الْغَاسِلِ وَخَالِفِهِمُ الْجُمْهُورُ، فَإِنَّ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثَ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ عَدَمُ اخْتِصَاصِ هَذِهِ الْقَرِيبَةِ بِمَنْ لَيْسَ فَاسِقًا؛ لِأَنَّهُ مَكْتَلَفٌ بِالتَّكَايِفِ الشَّرْعِيَّةِ، وَغَسْلِ الْمَيِّتِ مِنْ جَمَلَتِهَا، وَإِلَّا لَزِمَ عَدَمُ صَحَّةِ كُلِّ تَكْلِيفٍ شَرْعِيٍّ مِنْهُ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَدَعْوَى صَحَّةِ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ بِغَيْرِ دَلِيلٍ تَحْكُمُ وَقَدْ حَكِيَ الْمُهَدِّي فِي الْبَحْرِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْمَيِّتِ وَاجِبٌ عَلَى الْكُفَايَةِ، وَكَذَلِكَ حَكِيَ الْإِجْمَاعُ النَّوَوِيُّ وَنَاقَشَ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ صَاحِبُ ضَوْءِ النَّهَارِ مُنَاقَشَةً وَاهِيَةً. حَاصِلُهَا أَنَّهُ لَا مُسْتَدْلِلَ إِلَّا أَحَادِيثُ الْفَعْلِ وَهِيَ لَا تَفِيدُ الْوُجُوبَ. وَأَحَادِيثُ الْأَمْرِ بِغَسْلِ الَّذِي وَقَصَتْ نَاقَتَهُ، وَأَمْرُ بِغَسْلِ ابْنَتِهِ ﷺ وَالْأَمْرُ مُخْتَلَفٌ فِي كَوْنِهِ لِلْوُجُوبِ أَوْ لِلتَّنْبِيهِ، وَرَدَّ كَلَامُهُ بِأَنَّهُ إِنْ ثَبِتَ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْوُجُوبِ فَلَا يَضُرُّ جَهْلَ الْمُسْتَدْنِ. وَبِرَدِّ

أَيْضًا بِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي كَوْنِ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْاِخْتِلَافَ فِي كُلِّ مَأمُورٍ بِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا شَهِدَتْ لِبَعْضِ الْأَوَامِرِ قَرَانَتَيْنِ يَسْتَفَادُ مِنْهَا وَجُوبُهُ، وَهَذَا تَمَّا لَا يَخَالِفُ فِيهِ الْقَائِلُ بِأَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلْوُجُوبِ؛ لِأَنَّ حُلَّ الْخِلَافِ، الْأَمْرَ الْمَجْرَدَ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ نَعَمْ قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَقَدْ نَقَلَ النَّوَوِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْمَيِّتِ

أَحْمَدُ (٤٣/٦) وَأَبْنُ مَاجَةَ (١٤٥٦) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٩٨٩).

حديث عائشة الرابع في إسناده عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وهو ضعيف.

قوله: (سَجِّي) بِضَمِّ السَّيْنِ وَبَعْدَهَا جِيمٌ مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ: أَيْ غَطِّي.

قوله: (حَبْرَةٌ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا رَاءٌ مَهْمَلَةٌ. وَهِيَ ثُوبٌ فِيهِ أَعْلَامٌ، وَهِيَ ضَرْبٌ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ تَسْجِيَةِ الْمَيِّتِ قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ وَحُكْمَتُهُ صِيَانَتُهُ مِنَ الْاِنْكِشَافِ وَسِتْرُ عَوْرَتِهِ الْمُتَغَيَّرَةِ عَنِ الْأَعْيُنِ قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: وَيُلَفُّ طَرَفَ الثُّوبِ الْمَسْجِيُّ بِهِ تَحْتَ رَأْسِهِ، وَطَرَفُهُ الْآخَرُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ لِئَلَّا يَنْكَشِفَ مِنْهُ قَالَ: وَتَكُونُ التَّسْجِيَةُ بَعْدَ نَزْعِ ثِيَابِهِ الَّتِي تُوفِّي فِيهَا لِثَلَا يَتَغَيَّرَ بَدَنُهُ بِسَبَبِهَا.

قوله: (فَقَبَّلَهُ) فِيهِ جَوَازُ تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ تَعْظِيمًا وَتَبَرُّكًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ أَنْكَرَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فَكَانَ إِجْمَاعًا.

قوله: (قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَانَ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قوله: (حَتَّى رَأَيْتُ الدَّمْعَ.. إلخ) فِيهِ جَوَازُ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ وَسِيَّاتِي تَحْقِيقَهُ.

أَبْوَابُ غُسْلِ الْمَيِّتِ. بَابُ مَنْ يَلِيهِ وَرَفِيقُهُ بِهِ وَسَتْرُهُ عَلَيْهِ

١٣٧٦ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَأَذَى فِيهِ الْأَمَانَةَ وَلَمْ يُفَشِ عَلَيْهِ مَا يَكُونُ مِنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَقَالَ: لِيَلِيهِ أَقْرَبُكُمْ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ، فَمَنْ تَرَوْنَ عَنْهُ حِفْظًا مِنْ وَرَعٍ وَأَمَانَةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/٦).

١٣٧٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَسَرَ عَظْمَ الْمَيِّتِ بِمِثْلِ كَسْرِ عَظْمِهِ حَيًّا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٨/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٧) وَأَبْنُ مَاجَةَ (١٦١٦).

١٣٧٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٩١/٢) (خ: ٢٤٤٠) (م: ٢٥٨٠).

١٣٧٩ - وَعَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ: «أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبَضَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَغَسَلُوهُ وَكَفَّنُوهُ وَخَطَنُوهُ وَحَفَرُوا لَهُ وَالْحَسْبُ مَا وَصَلُوا

البيهقي قال الحافظ: ولم يتفرد به بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي وأما ابن الجوزي فقال: لم يقل غسلتك إلا ابن إسحاق وأصل الحديث عند البخاري بلفظ: «ذاك لو كان وأنا حي» فاستغفر لك وأدعو لك» وأثرها الثاني سكت عنه أبو داود والمندري ورجاله ثقات إلا ابن إسحاق وقد عنعن، وغسل أسماء لأبي بكر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الغسل من غسل الميت من أبواب الغسل وليس فيه أن ذلك كان بوصية من أبي بكر.

قوله: (فغسلتك) فيه دليل على أن المرأة يغسلها زوجها إذا ماتت وهي تغسله قياساً، وبغسل أسماء لأبي بكر كما تقدم، وعليها لفاطمة كما أخرجه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي بإسناد حسن، ولم يقع من سائر الصحابة إنكار على علي وأسماء فكان إجماعاً. وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعية والأوزاعي وإسحاق والجمهور وقال أحمد: لا تغسله لبطلان النكاح ويجوز العكس عنده كجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه والشعبي والثوري: لا يجوز أن يغسلها مثل ما ذكر أحمد ويجوز العكس عندهم كجمهور، قالوا: لأنه لا عدة عليه بخلافها ويجاب عن المذهبين الآخرين بأنه إذا سلم ارتفاع حل الاستمتاع بالموت وأنه العلة في جواز نظر الفرج فغايبته تحريم نظر الفرج فيجب ستره عند غسل أحدهما للآخر. وقد قيل: إن النظر إلى الفرج وغيره لازم من لوازم العقد فلا يرتفع بارتفاع جواز الاستمتاع المرتفع بالموت والأصل بقاء حل النظر على ما كان عليه قبل الموت.

قوله: (لو استقبلت من الأمر.. إلخ) قيل: فيه أيضاً متمسك المذهب الجمهور ولكنه لا يدل على عدم جواز غسل الجنس لجنسه مع وجود الزوجة، ولا على أنها أولى من الرجال؛ لأنه قول صحابي، ولا حجة فيه، وقد تولى غسله عليه السلام والفضل بن العباس وأسماء بن زيد يناوله الماء والعباس واقف قال ابن دحية: لم يختلف في أن الذين غسلوه علي والفضل واختلف في العباس وأسماء وقسم وشقرا انتهى. وقد استوفى صاحب التلخيص الطرق في ذلك، ولم ينقل إلينا أن أحداً من الصحابة أنكر ذلك فكان إجماعاً منهم وروى البزار من طريق يزيد بن بلال قال: قال علي «أوصى النبي ﷺ أن لا يغسله أحدٌ غيري» وروى ابن المنذر عن أبي بكر أنه أمرهم أن يغسل النبي ﷺ بنو

فرض كفاية وهو ذهون شديد، فإن الخلاف مشهور جداً عند المالكية على أن القرطبي رجح في شرح مسلم أنه سنة، ولكن الجمهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك وقال: قد توارد به القول والعمل. انتهى. وهكذا فليكن التعقب لدعوى الإجماع.

قوله: (إن كسر عظم الميت).. إلخ، فيه دليل على وجوب الرفق بالميت في غسله وتكفينه وحمله وغير ذلك؛ لأن تشبيه كسر عظمه بكسر عظم الحي إن كان في الإثم فلا شك في التحريم، وإن كان في التألم فكما يحرم تأليم الحي يحرم تأليم الميت، وقد زاد ابن ماجه من حديث أم سلمة لفظ: في الإثم، فيتعين الاحتمال الأول.

قوله: (من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة) فيه الترغيب في ستر عورات المسلم وظاهره عدم الفرق بين الحي والميت، فيدخل في عموم ستر ما يراه الغاسل ونحوه من الميت وكراهة إفشائه والتحدث به، وأيضاً قد صح أن الغيبة هي ذكرك لأخيك بما يكره ولا فرق بين الأخ الحي والميت، ولا شك أن الميت يكره أن يذكر بشيء من عيوبه التي تظهر حال موته، فيكون على هذا ذكرها محرماً، وسيأتي بقية الكلام على هذا في باب الكف عن ذكر مساوي الأموات.

قوله: (وعن أبي بن كعب أن آدم.. إلخ) سيأتي الكلام في تفاصيل ما اشتمل عليه حديث أبي بن كعب هذا في أبوابه من هذا الكتاب.

بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ

١٣٨٠ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَجَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَنَازَةٍ بِالْبَيْعِ وَأَنَا أَجِدُ صُدَاعًا فِي رَأْسِي وَأَقُولُ: وَارَأْسَاءُ، فَقَالَ: بَلْ أَنَا وَارَأْسَاءُ، مَا ضَرُّكَ لَوْ بَسَتْ قَبْلِي فغَسَلْتُكَ وَكَفَفْتُكَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ عَلَيْكَ وَدَفَنْتُكَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٨/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٦٤)

١٣٨١ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ الْأَمْرِ مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نِسَاؤُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٧/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٤١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٦٤)، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الصَّدِيقَ أَوْصَى أَسْمَاءَ زَوْجَتَهُ أَنْ تَغْسِلَهُ فغَسَلَتْهُ.

حديث عائشة الأول أخرجه أيضاً الدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي، وفي إسناده محمد بن إسحاق وبه أعلمه

أبيه وخرج من عندهم.

بَابُ تَرْكِ غَسْلِ الشَّهِيدِ وَمَا جَاءَ فِيهِ إِذَا كَانَ جَنْبًا

١٣٨٢ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي التُّوبِ الْوَاحِدِ ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُم أَكْثَرُ أَخَذًا لِلْقُرْآنِ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغْسَلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٥٤ و ١٣٤٧) وَالنَّسَائِيُّ (٦٢/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥١٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٠١٦). وَلَا حَمْدَ (٢٩٩/٣) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي قَتْلِ أَحَدٍ لَا تُسَلُّوهُمْ، فَإِنَّ كُلَّ جُرْحٍ أَوْ كُلِّ دَمٍ يُغَوِّحُ مَسْكَاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ».

قوله: (يجمع بين الرجلين... إلخ) فيه جواز جمع الرجلين في كفن واحد عند الحاجة إلى ذلك، والظاهر أنه كان يجمعهما في توب واحد وقيل: كان يقطع التوب بينهما نصفين وقيل: المراد بالتوب القبر مجازاً، ويردّه ما وقع في رواية عن جابر «فكفن أبى وعمي في عمرة واحدة» وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد، وأورده مختصراً بلفظ «كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد» وليس فيه تصريح بالدفن. قال ابن رشد: إنه جرى على عادته من الإشارة إلى ما ليس على شرطه أو اكتفى بالقياس، يعني على جمعهم في توب واحد اهـ. ولا يخفى أن قوله في هذا الحديث قدّمه في اللحد يدلّ على الجمع بين الرجلين فصاعداً في الدفن، وقد أورد الحديث البخاري باللفظ الذي ذكره المصنّف في باب الصلّة على الشهيد، فلعلّ البخاري أشار بما أورده مختصراً إلى هذا، لا إلى ما ليس على شرطه، ولا سيما مع اتصال باب دفن الرجلين والثلاثة بباب الصلّة على الشهيد بلا فاصل، وقد ثبت عند عبد الرزاق بلفظ: «وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد» وورد ذكر الثلاثة أيضاً في هذه القصة عند الترمذي وغيره. وروى أصحاب السنن من حديث هشام بن عامر الأنصاري «أنّ النبي ﷺ أمر الأنصار أن يجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر» وصحّحه الترمذي قال في الفتح: ويؤخذ من هذا جواز دفن المرائين في قبر واحد، وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وائلة بن الأسقع «أنه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد، فيقدّم الرجل ويجعل المرأة وراءه» وكأنّه كان يجعل بينهما حاجزاً لا سيما إذا كانا أجنبيّين.

قوله: (أيهم أكثر أخذاً للقرآن) فيه استحباب تقديم من كان أكثر قرآنًا، ومثله سائر أنواع الفضائل قياساً.

قوله: (ولم يغسلوا) فيه دليل على أنّ الشهيد لا يغسل، وبه قال الأكثر، وسيأتي الكلام في بيان ماهية الشهيد الذي وقع الخلاف في غسله في الصلّة على الشهيد وقال سعيد بن المسيّب والحسن البصريّ حكاه عنهما ابن المنذر وابن أبي شيبة أنّه يغسل، وبه قال ابن سريج من الشافعيّة، والحق ما قاله الأولون والاعتذار عن حديث الباب بأنّ الترك إنّما كان لكثرة القتل وضيق الحال مردوداً بعلّة التّرك المنصوصة كما في رواية أحمد المتقدّمة. وهي رواية لا مطعن فيها وفي الباب أحاديث منها عن أنس عند أحمد والحاكم وأبي داود والترمذي وقال: غريبٌ وغلط بعض المتأخّرين فقال: وحسنه «أنّ النبي ﷺ لم يصلّ على قتلى أحدٍ ولم يغسلهم». وعن جابر حديث آخر غير حديث الباب عند أبي داود قال: «رمي رجلٌ بسهمٍ في صدره أو في حلقه فمات، فأدرج في ثيابه كما هو وعهن مع رسول الله ﷺ» وإسناده على شرط مسلم. وعن ابن عباسٍ عند أبي داود وابن ماجه قال: «أمر النبي ﷺ بقتل أحدٍ أن يتزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم» وفي إسناده عليّ بن عاصم الواسطي، وقد تكلم فيه جماعة وعطاء بن السائب وفيه مقال وفي الباب أيضاً عن رجلٍ من الصحابة وسيأتي، وقد اختلف في الشهيد إذا كان جنباً أو حائضاً، وسيأتي الكلام على ذلك. وأما سائر من يطلق عليه اسم الشهيد كالطّعين والمبطون والنّساء ونحوهم فيغسلون إجماعاً كما في البحر.

قوله: (ولم يصلّ عليهم) قال في التلخيص: هو بفتح اللام وعليه المعنى قال التّوي: ويجوز أن يكون بكسرها ولا يفسد، لكنّه لا يبقى فيه دليل على ترك الصلّة عليهم مطلقاً؛ لأنّه لا يلزم من قوله: «لم يصلّ عليهم» أن لا يأمر غيره بالصلّة عليهم انتهى. وسيأتي الكلام في الصلّة على الشهيد.

١٣٨٣ - وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَغَازِي بِإِسْنَادٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مَخْضُومِ بْنِ لَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ صَاحِبِكُمْ لَتَغْسِلَهُ الْمَلَائِكَةُ، يَغْنِي حَنْظَلَةٌ، فَسَالُوا أَهْلَهُ: مَا شَأْنُهُ؟ فَسُئِلَتْ صَاحِبَتُهُ فَقَالَتْ: خَرَجَ وَهُوَ جُنْبٌ حِينَ سَمِعَ الْهَافِيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِذَلِكَ غَسَلَتْهُ الْمَلَائِكَةُ» الْحَدِيثُ. قال في الفتح: قصّته مشهورة رواها ابن إسحاق وغيره انتهى.

الكلام على ذلك.

قوله: (قال نعم.. إلخ) فيه أن من قتل نفسه خطأ شهيداً وقد أخرج مسلم والنسائي وأبو داود عن سلمة بن الأكوع قال: «لما كان يوم خيبر قاتل أخي قتالاً شديداً، فارتد عليه سيفه فقتله، فقال أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك وشكوا فيه، رجل مات بسلاحه، فقال رسول الله ﷺ: مات جاهداً مجاهداً، وفي رواية كذبوا، مات جاهداً مجاهداً أجره مرتين» هذا لفظ أبي داود.

بَابُ صِفَةِ الْغُسْلِ

١٣٨٥ - عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوُفِّيتْ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتَنَ فَأَذِنْتِي، فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ، فَأَعْطَانَا حَقْوَةً، فَقَالَ: أَشْعِرْنَاهَا لِيَاءَهُ، يَغْنِي إِزَارَهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٨٤/٥) (خ: ١٢٥٤) (م: ٣٩٩/٣٨-٣٩) (د: ٣١٤٣) (ت: ٩٩٠) (ن: ٣١/٤) (هـ: ١٤٥٨) وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمْ «إِذَا نَ بَيَّأْنَهَا وَمَوَاضِعَ الْوُضُوءِ مِنْهَا»، وَفِي لَفْظٍ «اغْسِلْنَهَا وَثَرًا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ» وَبَيَّهَ قَالَتْ: «فَصَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةً فُرُونًا فَالْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا» مَتَّفَقَ عَلَيْهِمَا لَكِنْ لَيْسَ لِمُسْلِمٍ فِيهِ «فَالْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا».

قوله: (حين توفيت ابنته) في رواية متفق عليها ونحن نغسل ابنته قال في الفتح: ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل، وابنته المذكورة هي زينب زوج أبي العاص بن الربيع كما في مسلم وقال الداودي: إنها أم كلثوم زوج عثمان ويدل عليه ما أخرجه ابن ماجه بإسناد على شرط الشيخين كما قال الحافظ، ولفظه: «دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم». وكذا وقع لابن بشكوال في المبهمات عن أم عطية والدولابي في الدرر الطاهرة قال في الفتح: فيمكن ترجيح أنها أم كلثوم بمجيئه من طرق متعددة ويمكن الجمع بأن تكون أم عطية حضرتهما جميعاً، فقد جزم ابن عبد البر في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات انتهى.

قوله: (اغسلنها) قال ابن بريدة: استدل به على وجوب غسل الميت قال ابن دقيق العيد: لكن قوله: ثلاثاً.. إلخ ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء، فيتوقف الاستدلال به على تجويز إرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد. لأن قوله ثلاثاً غير

وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي من حديث ابن الزبير والحاكم في الإكليل من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف، والسرقي في غريبه من طريق الزهري مراسلاً والحاكم أيضاً في المستدرک والطبراني والبيهقي عن ابن عباس أيضاً وفي إسناده الحاكم معلّى بن عبد الرحمن وهو متروك وفي إسناده الطبراني حجاج وهو مدلس وفي إسناده البيهقي أبو شيبه الواسطي وهو ضعيف جداً وفي الباب أيضاً عن ابن عباس عند الطبراني بإسناد قال الحافظ: لا بأس به عنه قال: «أصيب حمزة بن عبد المطلب وحظلة بن الزاهب وهو جنب، فقال رسول الله ﷺ: رأيت الملائكة تغسلهما» وهو غريب في ذكر حمزة كما قال في الفتح.

قوله: (الهائعة) هي الصّوت الشديد وقد استدلل بالحديث من قال إنه يغسل الشهيد إذا كان جنباً، وبه قال أبو حنيفة والمنصور بالله. وقال الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد وإليه ذهب الهادي والقاسم والمزيد بالله وأبو طالب: إنه لا يغسل لعموم الدليل وهو الحق، لأنه لو كان واجباً علينا ما اكتفى فيه بغسل الملائكة، وفعلهم ليس من تكليفنا ولا أمرنا بالاعتداء بهم.

١٣٨٤ - وَعَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْرَرْنَا عَلَى حَيٍّ مِنْ جُهَنَّةٍ، فَطَلَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا مِنْهُمْ فَضَرَبَهُ فَأَعْطَاهُ وَأَصَابَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْوَكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، فَاثْبُدُوا النَّاسَ فَوَجَدُوهُ قَدْ مَاتَ، فَلَقُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِبَيَّابِهِ وَوَمَائِهِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ وَذَفَنَهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْهِيْدٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَأَنَا لَهُ شَهِيدٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٣٩).

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده سلام بن أبي سلام وهو مجهول وقال أبو داود بعد إخراجه عن سلام المذكور: إنما هو عن زيد بن سلام عن جدّه أبي سلام انتهى وزيد ثقة.

قوله: (فلقه رسول الله ﷺ بشيابه ودماه) ظاهره أنه لم يغسله ولا أمر بغسله، فيكون من أدلة القائلين بأن الشهيد لا يغسل كما تقدّم، وهو يدل على أن من قتل نفسه في المعركة خطأ حكمه حكم من قتله غيره في ترك الغسل وأما من قتل نفسه عمداً فإنه لا يغسل عند العترة والأوزاعي لفسقه لا لكونه شهيداً.

قوله: (وصلّى عليه) فيه إثبات الصلوة على الشهيد، وسيأتي

وذلك وقت تحضر فيه الملائكة، وفيه أيضاً تبريد وقوة نفوذ، وخاصة في تصلب بدن الميت وطردها عنه وردع ما يتحلل من الفضلات، ومنع إسراع الفساد إليه، وإذا عدم قام غيره مقامه بما فيه هذه الخواص أو بعضها.

قوله: (فأذني) أي أعلمني.

قوله: (فأعطانا حقوه) قال: في الفتح: بفتح المهملة ويموز كسرهما، وهي لغة هذلي بعدها قاف ساكنة، والمراد هنا الإزار كما وقع مفسراً في آخر هذه الرواية والحقو في الأصل: معقد الإزار، وأطلق على الإزار مجازاً وفي رواية البخاري: فترج عن حقوه إزاره والحقو على هذا حقيقة.

قوله: (فقال أشعرنها إياه) أي ألفنها فيه؛ لأن الشعار ما يلي الجسد من الثياب، والمراد اجعلنه شعاراً لها قال في الفتح: قيل: الحكمة في تأخير الإزار معه إلى أن يفرغ من الغسل ولم يناولهن إياه أولاً ليكون قريب العهد من جسده حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل، وهو أصل في التبرك بآثار الصالحين وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك. قوله: «إبدان بيمينها ومواضع الوضوء منها» ليس بين الأمرين تناقض لإمكان البداء بمواضع الوضوء وباليمن معاً قال الزين بن المنير: قوله «إبدان بيمينها» أي في الغسلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها: أي في الغسلة المتصلة بالوضوء وفي هذا رد على من لم يقل باستحباب البداء باليمنى، وهم الحنفية، واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافاً للحنفية.

قوله: (اغسلنها وترًا ثلاثاً.. إلخ) استدلل به على أن أقل الوتر ثلاث قال الحافظ: ولا دلالة فيه؛ لأنه سبق مساق البيان للمراد، إذ لو أطلق لتناول الواحدة فما فوقها.

قوله: (فضفرنا شعرها ثلاثة قرون) هو بضاد وفاء خفيفة وفيه استحباب ضفر شعر المرأة وجعله ثلاثة قرون وهي ناصيتها وقرناها: أي جانباً رأسها كما وقع في رواية وكيع عن سفيان عند البخاري تعليقاً، ووصل ذلك الإسماعيلي، وتسمية الناصية قرناً تغليب وقال الأوزاعي والحنفية: إنه يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقاً قال القرطبي: وكان سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية هل استندت فيه إلى النبي ﷺ فيكون مرفوعاً، أو هو شيء رآه ففعلته استحباباً؟ كلا الأمرين محتمل، لكن

مستقل بنفسه، فلا بد أن يكون داخلًا تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الأمر الوجوب بالنسبة إلى أصل الغسل والتدب بالنسبة إلى الإيتار انتهى. فمن جوز ذلك جوز الاستدلال، بهذا الأمر على الوجوب، ومن لم يجوز حمل الأمر على التدب لهذه القرينة، واستدل على الوجوب بدليل آخر. وقد ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني إلى إيجاب الثلاث وروي ذلك عن الحسن وهو يرد ما حكاه في البحر من الإجماع على أن الواجب مرة فقط.

قوله: (من ذلك) بكسر الكاف؛ لأنه خطاب للمؤث قال في الفتح: ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله: «سبعاً» التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود وأما سواء فإمّا أو سبعاً، وإمّا أو أكثر من ذلك انتهى. وهو ذهول منه عما أخرجه البخاري في باب: يجعل الكافور فإنه روى حديث أم عطية هنالك بلفظ «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك» وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بأن الجمع بين التعبير بسبع وأكثر متفق عليه كما وقع في حديث الباب، لكن قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع، وصرح بأنها مكروهة أحمد والماوردي وابن المنذر.

قوله: (إن رأيت ذلك) فيه دليل على التفويض إلى اجتهاد الغاسل، ويكون ذلك بحسب الحاجة لا التشهي كما قال في الفتح قال ابن المنذر: إنما فوض الرأي إليهن بالشرط المذكور، وهو الإيتار.

قوله: (بماء وسدر) قال الزين بن المنير: ظاهره أن السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل؛ لأن قوله: «بماء وسدر» يتعلق بقوله «اغسلنها». قال: وهو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف - لا للتطهير؛ لأن الماء المضاف لا يتطهر به وتعقبه الحافظ بمنع لزوم مصير الماء مضافاً بذلك لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يعمك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فإن لفظ الخبر لا يلبى ذلك.

قوله: (واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور) هو شك من الراوي قال في الفتح: الأول محمول على الثاني؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه. وقد جزم البخاري في رواية باللفظ الأول، وظهر أنه يجعل الكافور في الماء، وبه قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون: إنما يجعل الكافور في الحنوط، والحكمة في الكافور، كونه طيب الرائحة

الحافظ: وهو مرسلٌ جيّد.

قوله: (السنة) بسينٍ مهملةٌ مكسورةٌ بعدها نونٌ وهي ما يتقدّم النّوم من الفتور الذي يسمّى النّعاس، قال عديّ بن الرّقاع العامليّ: وسنّانٌ أقصده النّعاس فرتقت في عينه سنةٌ وليس بنائم.

أَبْوَابُ الْكَفَنِ وَتَوَابِعِهِ بَابُ التَّكْفِينِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ

١٣٨٧ - عَنْ خَبَابِ بْنِ الْأَرْتِ «أَنَّ مُصَنَّبَ بْنَ عُمَيْرٍ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ وَلَمْ يَتَرَكَ إِلَّا نَمْرَةً، فَكُنَّا إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ، فَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ بِهَا رَأْسَهُ وَنَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْإِذْخِيرِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ١٠٩/٥) (ن: ٣٨/٤) (خ: ٤٠٤٧) (م: ٩٤٠) (د: ٣١٥٥) (ت: ٣٨٥٣)

١٣٨٨ - وَعَنْ خَبَابٍ أَيْضًا «أَنَّ حَمْزَةً لَمْ يَوْجَدْ لَهُ كَفَنٌ إِلَّا بُرْدَةٌ مُلْحَأَةٌ إِذَا جُعِلَتْ عَلَى قَدَمَيْهِ قَلَصَتْ عَنْ رَأْسِهِ حَتَّى مُدَّتْ عَلَى رَأْسِهِ وَجُعِلَ عَلَى قَدَمَيْهِ الْإِذْخِيرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١١/٥).

الحديث الثاني أخرجه أيضًا الحاكم عن أنسٍ.

قوله: (أن مصعب بن عمير قتل) في روايةٍ للبخاريّ أن عبد الرحمن بن عوفٍ قال: قتل مصعب بن عميرٍ وكان خيرًا مني فلم يوجد له ما يكفن فيه إلا بردةٌ، وقتل حمزة أو رجلٌ آخر فلم يوجد له ما يكفن فيه إلا بردةٌ. قال في الفتح: قوله: «أو رجلٌ آخر» لم أقف على اسمه، ولم يقع في أكثر الروايات إلا بلفظ حمزة ومصعبٍ فقط.

قوله: (إلا نمرّة) هي شملةٌ فيها خطوطٌ بيضٌ وسودٌ أو بردةٌ من صوفٍ يلبسها الأعراب كذا في القاموس:.

قوله: (فأمرنا رسول الله ﷺ أن نغطي بها رأسه) فيه دليلٌ على أنه إذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن ولم يوجد غيره جعل تمّا يلي الرأس وجعل النقص تمّا يلي الرّجلين. قال النووي: فإن ضاق عن ذلك سترت العورة فإن فضل شيءٌ جعل فوقها، وإن ضاق عن العورة سترت السّوأتان؛ لأنهما أهمُّ وهما الأصل في العورة قال: وقد يستدلّ بهذا الحديث على أن الواجب في الكفن ستر العورة فقط، ولا يجب استيعاب البدن عند التمكن فإن قيل: لم يكونوا متمكّنين من جميع البدن لقوله: لم يوجد له غيره، فجوابه أن معناه لم يوجد تمّا يملكه الميت إلا نمرّة، ولو كان ستر جميع البدن واجبًا لوجب على المسلمين الحاضرين تميمه إن لم يكن له قريبٌ يلزمه نفقته، فإن كان وجبت عليه فإن

الأصل أن لا يفعل في الميت شيءٌ من جنس القرب إلا بإذن الشرع ولم يرد ذلك مرفوعًا كذا قال وقال النووي: الظاهر عدم اطلاع النبي ﷺ وتقريره له، وتعقب ذلك الحافظ بأن سعيد بن منصورٍ روى عن أم عطية أنها قالت: قال لنا رسول الله ﷺ: «اغسلنها وترّا واجعلن شعرها ضفائر» وأخرج ابن حبان في صحيحه عن أم عطية مرفوعًا بلفظ: «واجعلن لها ثلاثة قرون».

قوله: (فالقيناها خلفها) فيه استحباب جعل ضفائر المرأة خلفها وقد زعم ابن دقيق العيد أن الوارد في ذلك حديثٌ غريبٌ قال في الفتح: وهو ممّا يتعجب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاريّ، وقد توبع روايتها عليها، وقد استوفى تلك المتابعات، وذكر للحديث فوائد غير ما تقدّم.

١٣٨٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَذَرِي كَيْفَ نَصْنَعُ، أَتَجَرُدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا تَجَرُدُ مَوْتَانَا، أَمْ نَتَسَلَّهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ؟ قَالَتْ: فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ السَّنَةَ، حَتَّى وَاللَّهِ مَا مِنْ الْقَوْمِ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا ذُقْتُهُ فِي صَدْرِهِ نَائِمًا، قَالَتْ: ثُمَّ كُلَّمَهُمْ مَكَلَمٌ مِنْ نَاحِيَةِ النَّبِيِّ لَا يَذَرُونَ مَنْ هُوَ فَقَالَ: اغْسِلُوا النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ، قَالَتْ: فَتَارُوا إِلَيْهِ فغسلوا رسول الله ﷺ وهو في قميصه يفاض عليه الماء والسدر ويذلك الرجال بالقميص». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ

الحديث أخرجه أيضًا ابن حبان والحاكم وفي روايةٍ لابن حبان فكان الذي أجلسه في حجره عليّ بن أبي طالبٍ وروى الحاكم عن عبد الله بن الحارث قال: «غسل النبي ﷺ عليّ وعليّ يده خرقةً، فغسله، فأدخل يده تحت القميص فغسله والقميص عليه» وفي الباب عن بريدة عند ابن ماجه والحاكم والبيهقيّ قال: «لَمَّا أَخَذُوا فِي غَسْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَادَاهُمْ مَنَادٌ مِنَ الدَّاخل: لَا تَزْعُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَمِيصَهُ» وعن ابن عباسٍ عند أحمد أن عليًا أسند رسول الله ﷺ إلى صدره وعليه قميصه، وفي إسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيفٌ وعن جعفر بن محمدٍ عن أبيه عند عبد الرزّاق وابن أبي شيبة والبيهقيّ والشافعيّ قال: «غسل النبي ﷺ ثلاثًا بسدرٍ، وغسل وعليه قميصٌ، وغسل من يثر يقال لها: الغرس بقاء كانت لسعد بن خيثمة وكان يشرب منها، وولي سفلته عليّ والفضل محتضنه والعبّاس يصب الماء، فجعل الفضل يقول: أرحني قطعت وتبيّني إني لأجد شيئًا يترطل عليّ» قال

يعمه كله.

قوله: (وزيدوا عليه ثوبين) في رواية 'جديدين'.

قوله: (فكفّنوني فيها) رواية أبي ذرّ فيها 'وفسر الحافظ ضمير المثني بالزيد والزيد عليه وفي رواية غير أبي ذرّ فيها 'كما وقع عند المصنف.

قوله: (خلق) بفتح المعجمة واللام: أي غير جديدي وفي رواية عن ابن سعد 'ألا تجعلها جدداً كلّها؟ قال: لا' وظاهره أنّ أبا بكرٍ كان يرى عدم المغالاة في الأكفان ويؤيده قوله 'إنما هو للمهلة'. وروى أبو داود من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً 'لا تغالوا في الكفن فإنّه يسلب سريعاً' ولا يعارضه حديث جابر في الأمر بتحسين الكفن كما تقدّم فإنّه يجمع بينهما بمحمل التحسين على الصفة وحمل المغالاة على الثمن وقيل: التحسين حقٌّ للميت، فإذا أوصى بتركه اتّبع كما فعل الصديق، ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لمعنى فيه من التبرّك لكونه صار إليه من النبي ﷺ أو لكونه قد كان جاهد فيه أو تعبد فيه ويؤيده ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكرٍ قال: قال أبو بكرٍ: 'كفّنوني في ثوبي اللذين كنت أصليّ فيهما.

قوله: (إنما هو أي: الكفن للمهلة) قال القاضي عياض: روي بضمّ الميم وفتحها وكسرهما، وبذلك جزم الخليل وقال ابن حبيب: هو بالكسر: الصديد، وبالفتح: التمهّل وبالضمّ: عكر الزيت، والمراد هنا الصديد ويحتمل أن يكون المراد بقوله: 'وإنما هو أي الجديد، وأن يكون المراد المهلة على هذا التمهّل: أي الجديد لمن يريد البقاء قال الحافظ: والأوّل أظهر وفي هذا الأثر استحباب التّكفين في ثلاثة أكفان، وجواز التّكفين في الثياب المغسولة وإثارة الحيّ بالجديد. ويدلّ على استحباب أن يكون الكفن جديداً ما أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد أنّه لما حضره الموت دعا بشيابه جدّ فلبسها ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: 'إنّ الميت يبعث في ثيابه التي مات فيها' ورواه ابن حبان بدون القصّة، وقال: أراد بذلك أعماله لقوله تعالى: «وَيَسْأَلُكَ فَطَهُرٌ» يريد وعملك فاصلحه. قال: والأخبار الصحيحة صريحة أنّ الناس يحشرون حفاة عراة وحكي الخطابي في الجمع بينهما أنّه يبعث في ثيابه ثم يحشر عرياناً.

بَابُ صِفَةِ الْكَفَنِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

١٣٩٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ 'أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ

قيل: كانوا عاجزين عن ذلك؛ لأنّ القضية جرت يوم أحدٍ وقد كثرت القتل من المسلمين واشتغلوا بهم وبالخوف من العدو عن ذلك. وجوابه أنّه يبعد من حال الحاضرين المتولين دفنه أن لا يكون مع واحد منهم قطعة من ثوبٍ ونحوها انتهى. وقد استدللّ بالحديثين على أنّ الكفن يكون من رأس المال؛ لأنّ النبي ﷺ أمر بالتّكفين في الثمرة ولا مال غيرها قال ابن المنذر: قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذّة عن خلاص بن عمرو وقال: الكفن من الثلث وعن طاوسٍ قال: من الثلث إن كان قليلاً وحكى في البحر عن الزهريّ وطاوسٍ أنّه من الثلث إن كان معسراً قد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث عليّ أنّ الكفن من جميع المال وإسناده ضعيفٌ وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل من حديث جابر، وحكى عن أبيه أنّه منكرٌ، وقد أخرجهما عبد الرزاق.

قوله: (وتجعل على رجله شيئاً من الإذخر) فيه أنّه يستحبّ إذا لم يوجد ساترٌ البتّة لبعض البدن أو لكّله أن يغطّى بالإذخر، فإن لم يوجد فما تيسر من نبات الأرض وقد كان الإذخر مستعملاً لذلك عند العرب كما يدلّ عليه قول العباس: إلا الإذخر فإنّه لبيوتنا وقبورنا.

بَابُ اسْتِحْبَابِ إِحْسَانِ الْكَفَنِ مِنْ غَيْرِ مَغَالَاةٍ

١٣٨٩ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُخْسِنْ كَفَنَهُ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٧٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٩٥).

١٣٩٠ - وَعَنْ جَابِرٍ 'أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِضَ فَكَفَّنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ، وَقَبِرَ لَيْلًا، فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقَبَّرَ الرَّجُلُ لَيْلًا حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: 'إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُخْسِنْ كَفَنَهُ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٥/٣) وَمُسْلِمٌ (٩٤٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٤٨).

١٣٩١ - وَغَنَّ عَائِشَةُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نَظَرَ إِلَى ثُوبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُعْرَضُ فِيهِ بِهِ رَدْعٌ مِنْ ذَعْرَانٍ، فَقَالَ: اغْسِلُوا ثُوبِي هَذَا، وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ فَكَفَّنُونِي فِيهَا، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خَلَقَ؟ قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَهْلَةِ. مُخْتَصَرٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ (١٣٨٧).

قوله: (به ردع) بسكون المهلة بعدها عينٌ مهملة: أي لطخ لم

أثواب: قميصه الذي مات فيه، وحلّة نجراية، الحلّة ثوبان.

رواه أحمد (٢٢٢/١) وأبو داود (٣١٥٣)

١٣٩٣ - وعن عائشة قالت: «كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة

أثواب بيض سحولية جذد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة

أذرج فيها إزراجا». رواه الجماعة (حم) ١١٨/٦ (خ: ١٢٧٣)

(م: ٩٤١) (د: ٣١٥١) (ت: ٩٩٦) (ن: ٣٥/٤) (هـ: ١٤٦٩).

ولهم إلا أحمد والبخاري ولفظه لمسلم: وأما الحلّة فإنما شبه

على الناس فيها إنما اشتريت ليكفن فيها فتركت الحلّة وكفن

في ثلاثة أثواب بيض سحولية. ولمسلم: قالت: «أذرج رسول

الله ﷺ في حلّة يمانية كانت لعبد الله بن أبي بكر ثم نزعته عنه

وكفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية يمانية ليس فيها عمامة ولا

قميص».

حديث ابن عباس في إسناده يزيد بن أبي زياد وقد تغير،

وهذا من أضعف حديثه. وقال النووي: إنه مجمع على ضعف

يزيد المذكور، وقد بين مسلم أنه ﷺ لم يكفن في الحلّة، وإنما شبه

على الناس كما ذكر المصنف وفي الباب عن جابر بن سمرة عند

البرار وابن عدي في الكامل «أنه كفن ﷺ في ثلاثة أثواب:

قميص، وإزار، ولغافة» وفي إسناده ناصح وهو ضعيف. وعن

ابن عباس غير حديث الباب عند ابن عدي قال: «كفن ﷺ في

قطيفة حراء» وفي إسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف. قال

الحافظ: وكأنه اشتبه عليه بمحدث «جعل في قبره قطيفة حراء»

فإنه يروى بالإسناد المذكور بعينه وعن علي بن عبد الله بن أبي شيبة

وأحمد والبرار قال: «كفن النبي ﷺ في سبعة أثواب» وفي إسناده

عبد الله بن محمد بن عقيل وهو سيئ الحفظ لا يصلح الاحتجاج

بحديثه إذا خالف الثقات كما هنا، وقد خالف هنا رواية نفسه،

فإنه روى عن جابر «أنه ﷺ كفن في ثوب ثمر». قال الحافظ:

وروى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد

رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي بمعنى أنه ﷺ كفن في

سبعة. وعن جابر عند أبي داود «أنه ﷺ كفن في ثوبين وبرد

حبرة» وفي رواية للنسائي فذكر لعائشة قولهم: «في ثوبين وبرد

حبرة، فقالت: قد أني بالبرد ولكنهم ردوه وأخرج مسلم

والترمذي عنها أنها قالت: «إنهم نزعوها عنه» وروى عبد الرزاق

عن معمر عن هشام بن عروة «أن النبي ﷺ لف في برد حبرة

جفف فيه ثم نزع عنه» قال الترمذي: تكفيه في ثلاثة أثواب

أصح ما ورد في كفته.

قوله: (قميصه الذي مات فيه) دليل لمن قال: باستحباب

القميص في الكفن وهم الحنفية ومالك، وزيد بن علي، والمؤيد

بالله. وذهب الجمهور إلى أنه غير مستحب. واستدلوا بقول

عائشة: «ليس فيها قميص ولا عمامة». وأجابوا عن حديث ابن

عباس بأنه ضعيف الإسناد كما تقدّم وأجاب القائلون

بالاستحباب أن قول عائشة: «ليس فيها قميص ولا عمامة»

يحتمل نفي وجودهما. ويحتمل أن يكون المراد نفسي المعداد: أي

الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة وهما زائدان وأن يكون

معناه ليس فيها قميص جديد، أو ليس فيها القميص الذي غسل

فيه أو ليس فيها قميص مكفوف الأطراف. ويجب بأن الاحتمال

الأول هو الظاهر، وما عداه متعسف فلا يصار إليه.

قوله: (جدي) هكذا وقع عند المصنف، وكذلك رواه البيهقي،

وليس في الصحيحين لفظ: «جدي» ووقع في رواية لما بدل «جدي

من كرسف» وهو القطن.

قوله: (بيض) فيه دليل على استحباب التكتفين في الأبيض.

قال النووي: وهو مجمع عليه.

قوله: (سحولية) بضم المهملة، ويروى بفتح أوله: نسبة إلى

سحول قرية باليمن. قال النووي: والفتح أشهر وهو رواية

الأكثرين. قال ابن الأعرابي وغيره: هي ثياب بيض نقيّة لا تكون

إلا من القطن. وقال ابن قتيبة: ثياب بيض ولم يخصها بالقطن.

وفي رواية للبخاري «سحول بدون نسبة» وهو جمع سحول،

والسحول: الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن كما

تقدّم. وقال الأزهري: بالفتح: المدينة، وبالسّم: الثياب. وقيل:

النسبة إلى القرية بالسّم، وأما بالفتح نسبة إلى القصار لأنه

يسحل الثياب: أي ينقيها كذا في الفتح.

قوله: (يمانية) بتخفيف الياء على اللّغة الفصحى المشهورة.

وحكى سيويه والجوهري وغيرهما لغة في تشديدها. ووجه

الأول أن الألف بدل من ياء النسبة فلا يجتمعان، فيقال: يمانية

بالتشديد أو يمانية بالتخفيف وكلاهما نسبة إلى اليمن.

قوله: (فإنما شبه على الناس) بضمّ الشين المعجمة وكسر

الباء المشددة، ومعناه اشتبه عليهم. وأعلم أنه قد اختلف في

أفضل الكفن بعد الاتفاق على أنه لا يجب أكثر من ثوب واحد

يستر جميع البدن. فذهب الجمهور إلى أن أفضلها ثلاثة أثواب

يكون في الأكفان ثوبٌ حبرة، واستدلوا بما سلف ومن أدلتهم حديث جابر عند أبي داود بإسنادٍ حسنٍ كما قال الحافظ بلفظ: «إذا توفي أحدكم فوجد شيئاً فليكن في ثوبٍ حبرة» والأمر باللبس والتكفين في الثياب البيض محمولٌ على الندب لما قدمنا في أبواب اللباس.

١٣٩٥ - وَعَنْ لَيْلَى بِنْتِ قَانِبِ الثَّقَفِيَّةِ قَالَتْ: «كُنْتُ فِيمَنْ غَسَلَ أُمَّ كُلْثُومَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ وَفَاتِهَا، وَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَقَّ، ثُمَّ الدَّنْءُ، ثُمَّ الْخِمَارُ ثُمَّ الْمِلْحَفَةُ ثُمَّ أَدْرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي التَّوْبِ الْآخِرِ. قَالَتْ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفَنُهَا، يَأْوِلُنَا تَوْبًا ثَوْبًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٣٨٠) وَابْنُ دَاوُدَ (٣٥١٧). قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ الْحَسَنُ: الْخِرْقَةُ الْخَامِيسَةُ يُشَدُّ بِهَا الْفَخْذَانِ وَالْوَرِكَانِ تَحْتَ الدَّنْءِ.

الحديث في إسناده ابن إسحاق ولكنه صرح بالتحديث، وفي إسناده أيضاً نوح بن حكيم قال ابن القطان: مجهول، ووثقه ابن حبان، وقال ابن إسحاق: كان قارئاً للقرآن. وفي إسناده أيضاً داود وجعل من بني عروة بن مسعود، فإن كان داود بن عاصم بن عروة بن مسعود فهو ثقة، وقد جزم بذلك ابن حبان وإن كان غيره فينظر فيه.

قوله: (ليلى بنت قانف) بالقاف بعد الألف نونٌ ثم فاءٌ.

قوله: (الحقا) بكسر المهملة وتخفيف القاف مقصورٌ قيل: هو لغة في الحق، وهو الإزار والحديث يدل على أن المشروع في كفن المرأة أن يكون إزاراً ودرعاً وخماراً وملحفةً ودرجاً، ولم يقع تسمية أم عطية في هذا الحديث فيمن حضر. قد وقع عند ابن ماجه أن أم عطية قالت: «دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته أم كلثوم» الحديث، ورواه مسلمٌ فقال: «زينب» ورواته أنقن وأثبت، وقد تقدم الكلام على هذا الاختلاف في باب صفة الغسل.

قوله: (قال البخاري: قال الحسن.. إلخ) وصله ابن أبي شيبة. قال في الفتح: وهذا يدل على أن أول الكلام أن المرأة تكفن في خمسة أثواب. وروى الخوارزمي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية أنها قالت: «وكفناها في خمسة أثواب، وخرناها كما نغمر الحي» قال الحافظ: وهذه الزيادة صحيحة الإسناد، وقول الحسن: إن الخرقه الخامسة يشدُّ بها الفخذان والوركين، قال به زفر. وقالت

بيض واستدلوا بحديث عائشة المذكور قال في الفتح: وتقرير الاستدلال به أن الله عز وجل لم يكن ليختار لنيه إلا الأفضل. وعن الحنفية أن المستحب أن يكون في أحدها ثوبٌ حبرة. وتمسكوا بحديث جابر المتقدم، وإسناده كما قال الحافظ: حسن، ولكنه معارضٌ بالتفق عليه من حديث عائشة، على أنها قد قدمنا عن عائشة أنهم نزعوا عنه ثوب الحبرة وبذلك يجمع بين الروايات. وقال الهادي: إن المشروع إلى سبعة ثياب واستدلوا بحديث علي المتقدم. وأجيب عنه بأنه لا يتنهض لمعارضة حديث عائشة الثابت في الصحيح وغيرهما. وقد قال الحاكم: إنها تواترت الأخبار عن علي وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن مغفل وعائشة في «تكفين النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميص ولا عمامة»، ولكنه لا يخفى أن إثبات ثلاثة ثياب لا ينفي الزيادة عليها، وقد تقرر أن ناقل الزيادة أولى بالقبول على أنه لو تعرض رواية الثلاثة لنفي ما زاد عليها لكان المثلث أولى من الثاني، نعم حديث علي في المقال المتقدم، فإن صلح الاحتجاج معه فالمصير إلى الجمع بما ذكرنا متعين، وإن لم يصلح فلا فائدة في الاشتغال به لا سيما وقد اقتصر على رواية الثلاثة جماعة من الصحابة ويبعد أن يخفى على جميعهم الزيادة عليها، وقد قال الإمام يحيى: إن السبعة غير مستحبة إجماعاً.

١٣٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبُسُوءُ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ». رَوَاهُ الْخُصْنَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حس: ١/ ٢٤٧) (د: ٣١٧٨) (ت: ٩٩٤) (هـ: ١٤٧٢).

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان. وأخرجه أيضاً الترمذي وصححه ابن ماجه والنسائي والحاكم من حديث سمرة، واختلف في وصله وإرساله، وقد تقدم في اللباس. وفي الباب عن عمران بن الحصين عند الطبراني. وعن أنس عند أبي حاتم في العلل والبزار في مسنده. وعن ابن عمر عند ابن عدي في الكامل. وعن أبي الدرداء عند ابن ماجه يرفعه «أحسن ما زرتم الله به في قبوركم ومساجدكم البياض» والحديث يدل على مشروعية لبس البياض، وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب اللباس وعلى مشروعية تكفين الموتى في الثياب البيض، وهو إجماعٌ كما تقدم في شرح الحديث الذي قبله، وقد تقدم أيضاً عن الحنفية أنهم يستحبون أن

(٣٢٣٨) (ت: ٩٥١) (ن: ١٩٥/٥) (هـ: ٣٠٨٤). والنَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوا الْمُحْرِمَ فِي ثَوْبَيْهِ اللَّذَيْنِ أَحْرَمَ فِيهِمَا وَاغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تُبَسِّوهُ بِطَبِيبٍ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُحْرِمًا». حديث جابر أخرجه أيضًا البيهقي والبرزاري، قيل: ورجاله رجال الصَّحِيح. وأخرج نحوه أحمد بن حنبل أيضًا عن جابر مرفوعًا بلفظ: «إذا أجمرت الميت فأتروا».

قوله: (إذا أجمرت الميت) أي بخرمونه، وفيه استحباب تبخير الميت ثلاثًا.

قوله: (بينما رجل) قال في الفتح: لم أقف في شيء من الطرق على تسمية المحرم المذكور، وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقد بن عبد الله، وعزاه إلى ابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي. وسبب الوهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده، ومنهم عبد الله بن عمر، ثم ذكر أولاد عبد الله فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن عمر، فقال: وقع عن بعيره وهو محرمٌ فهلك، فظنَّ هذا المتأخر أن لواقد بن عبد الله صحبةً وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي ﷺ وليس كما ظنَّ، فإنَّ واقدًا المذكور لا صحبة له، فإنَّ أمه صفية بنت أبي عبيدٍ، وإنما تزوجها أبوه في خلافة عمر، وفي الصحابة أيضًا واقد بن عبد الله آخر، ولكنه مات في خلافة عمر كما ذكر ابن سعد.

قوله: (فوقصته) بفتح الواو بعدها قافٌ ثم صاذٌ مهملة. وفي روايةٍ للبخاري 'فاقصعته' وفي أخرى له 'اقصعته' وفي له أيضًا 'أوقصته' والوقص: الكسر كما في القاموس، والقصع: الهشم، وقيل: هو خاصٌ بكسر العظم. قال الحافظ: ولو سلم فلا مانع أن يستعار لكسر الرقبة؛ والقصع: القتل في الحال، ومنه قعاص الغنم: وهو موتها كذا في الفتح.

قوله: (اغسلوه بماءٍ وسدرٍ) فيه دليل على وجوب الغسل بالماء والسدر، وقد تقدَّم الكلام على ذلك.

قوله: (وكفَّنوه في ثوبيه) فيه أنه يكفن المحرم في ثيابه التي مات فيها وقيل: إنما اقتصر على تكفينه في ثوبيه لكونه مات فيهما. وهو متلبسٌ بتلك العبادة الفاضلة. ويحتمل أنه لم يجد غيرهما. قوله: (ولا تخمطوه) هو من الخنوط بالمهمله وهو الطيب الذي يوضع للميت.

قوله: (ولا تخمروا رأسه) أي لا تغطوه وفيه دليل على بقاء

طائفة: تشد على صدرها ليضم أكفانها، ولا يكره القميص للمرأة على الرأجج عند الشافعية والحنابلة.

بَابُ وَجُوبِ تَكْفِينِ الشَّهِيدِ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا
١٣٩٦ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ بِالشَّهَدَاءِ أَنْ تُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ وَقَالَ: اذْفِنُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٧/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٣٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥١٥).

١٣٩٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ أُحُدٍ: «ذَمُّوهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ، وَجَعَلْ يَدْفِنُ فِي الْقَبْرِ الرَّهْطُ وَيَقُولُ: قَدْ مَاتُوا أَكْثَرَهُمْ قُرَأْنَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣١/٥).

الحديث الأول في إسناده عطاء بن السائب، وهو مما حدث به بعد الاختلاط، وحديث عبد الله بن ثعلبة أخرجه أيضًا أبو داود بإسناد رجاله رجال الصَّحِيح. وفي الباب أحاديث قد تقدَّم ذكرها في باب ترك غسل الشهيد. والحديثان المذكوران في الباب وما في معناهما فيها مشروعية دفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب ونزع الحديد والجلود عنه وكل ما هو آلة حرب. وقد روى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي أنه قال: 'ينزع من الشهيد الفرو والخف والقلنسوة والعمامة والمنطقة والسرَّاويل إلا أن يكون أصاب السرَّاويل دم' وفي إسناده أبو خالد الواسطي والكلام فيه معروف. وقد روى ذلك أحمد بن عيسى في أماليه من طريق الحسين بن علوان عن أبي خالد المذكور عن زيد بن علي، والحسين بن علوان متكلمٌ فيه أيضًا. والظاهر أن الأمر بدفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب.

قوله: (وجعل يدفن في القبر.. إلخ) قد تقدَّم الكلام على هذا في باب ترك غسل الشهيد

بَابُ تَطْيِيبِ بَدَنِ الْمَيِّتِ وَكَفْنِهِ إِلَّا الْمُحْرِمَ
١٣٩٨ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَجْمَرْتُمُ الْمَيِّتَ فَاجْزِئُوهُ ثَلَاثًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣١/٣).

١٣٩٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تُخَمِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبَسًا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢١٥/١) (خ: ٢١٦٦) (م: ٩٩/٢١٠٦) (د: ٩٩/٢١٠٦)

دعوا فقط ؟ وهل صلّوا فرادى أو جماعة ؟. واختلفوا فيمن أم بهم، فقيل: أبو بكر روي بإسناد. قال الحافظ: لا يصح وفيه حرام وهو ضعيف جداً قال ابن دحية: هو باطل ييقن لضعف رواته وانقطاعه. قال: والصحيح أن المسلمين صلّوا عليه أفراداً لا يؤمهم أحد، وبه جزم الشافعي قال: وذلك لعظم رسول الله ﷺ بأبي هو وأمي، وتنافسهم في أن يتولّى الإمامة عليه في الصلاة واحد. قال ابن دحية: كان المصلّون عليه ثلاثين ألفاً. قال المصنّف - رحمه الله تعالى - بعد أن ساق الحديث: وتمسك به من قدّم النساء على الصبيان في الصلاة على جنازتهم وحال دفنهم في القبر الواحد اهـ.

ترك الصلاة على الشهيد

١٤٠١ - (عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ شَهِدَاءَ أَحَدٍ لَمْ يُغْسَلُوا وَذُفِنُوا بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٩٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٣٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠١٦)، وَقَدْ اسْتَفَنَّا هَذَا الْمَعْنَى مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ، وَقَدْ رُوِيَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِأَسَانِيدٍ لَا تُثَبِّتُ).

أما حديث أنسٍ فأخرجه أيضاً الحاكم. وقال الترمذي: إنه حديث غريب لا نعرفه من حديث أنسٍ إلا من هذا الوجه. وأخرجه أبو داود في المراسيل والحاكم من حديثه قال: «مر النبي ﷺ على حمزة وقد مثل به، ولم يصل على أحد من الشهداء غيره» وأعله البخاري والترمذي والذارقطني بأنه غلط فيه أسامة بن زيد فرواه عن الزهري عن أنسٍ ورجّحوا رواية الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر وأما حديث جابر فقد تقدّم في باب ترك غسل الشهيد. وأما الأحاديث الواردة في الصلاة على شهداء أحد التي أشار إليها المصنّف وقال: إنها بأسانيد لا تثبت فستعرف الكلام عليها، وفي الصلاة على الشهيد أحاديث. منها ما أخرجه الحاكم من حديث جابر قال: «فقد رسول الله ﷺ حمزة حين جاء الناس من القتال، فقال رجل: رأيته عند تلك الشجيرات، فلما رآه ورأى ما مثل به شهق وبكى، فقام رجل من الأنصار فرمى عليه بثوب، ثم جسي بمحزمة فصلّى عليه» الحديث. وفي إسناده أبو حماد الحنفي وهو متروك وعن شدّاد بن الهاد عند النسائي بلفظ: «إن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ فآمن به وأتبعه» وفي الحديث «أنه استشهد فصلّى عليه ﷺ فحفظ من دعائه ﷺ له: اللهم إن هذا عبدك خرج مهاجراً في سبيلك فقتل في سبيلك» وحمل البيهقي هذا على أنه لم يمّت في المعركة. وعن أنسٍ عند أبي داود في

حكم الإحرام، وكذلك قوله: «ولا تختطروه» وأصرح من ذلك التعليل بقوله: «فإن الله يوم القيامة بيعته ملبياً» وقوله في الرواية الأخرى: «فإنه بيعث يوم القيامة محرماً» وخالف في ذلك المالكية والحنفية وقالوا: إن قصّة هذا الرجل واقعة عين لا عموم لها فتخصّص به. وأجيب بأن الحديث ظاهر في أن العلة هي كونه في النسك وهي عامّة في كل محرّم. والأصل أن كل ما ثبت لواحد في زمن النبي ﷺ ثبت لغیره حتى يثبت التخصيص وما أحسن ما اعتذر به الداودي عن مالك فقال: إنه لم يبلغه الحديث.

قوله: (ولا تمسّوه) بضمّ أوّله وكسر الميم من أمس. قال ابن المنذر: وفي الحديث إباحة غسل المحرم الحيّ بالسدر خلافاً لمن كرهه، وأنّ الورق في الكفن ليس بشرط، وأنّ الكفن من رأس المال لأمره ﷺ بتكفينه في ثوبيه، ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا ؟ وفيه استحباب تكفين المحرم في إحرامه، وأنّ إحرامه باقٍ، وأنه لا يكفن في المحنط كما تقدّم، وأنه يجوز التكفين في الثياب الملبوسة، وأنّ الإحرام يتعلّق بالرأس

أبواب الصلاة على الميت

باب من يصلّى عليه، ومن لا يصلّى عليه، الصلاة على الأنبياء

١٤٠٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «دَخَلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْسَالاً يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا فَرَّغُوا أَذْخَلُوا النِّسَاءَ، حَتَّى إِذَا فَرَّغُوا أَذْخَلُوا الصِّبْيَانَ، وَلَمْ يَزُمْ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٢٨).

الحديث أخرجه أيضاً البيهقي قال الحافظ: وإسناده ضعيف لأنه من حديث حسين بن عبد الله بن ضمرة في الباب عن أبي عسيب عند أحمد «أنه شهد الصلاة على رسول الله ﷺ فقال: كيف نصلي عليك ؟ قال: ادخلوا أرسالاً» كذا في التلخيص: وعن جابر وابن عباس أيضاً عند الطبراني، وفي إسناده عبد المنعم بن إدريس وهو كذاب، وقد قال البراء: إنه موضوع وعن ابن مسعود عند الحاكم بسندٍ وإهـ وعن نبيط بن شريط عند البيهقي، وذكره مالك بلاغاً وفي الحديث أن الصلاة كانت عليه ﷺ فرادى، الرجال ثم النساء ثم الصبيان قال ابن عبد البر: وصلاة الناس عليه أفراداً جمع عليه عند أهل السير، وجماعة أهل النقل لا يختلفون فيه. وتعبه ابن دحية بأن ابن القصار حكى الخلاف فيه هل صلّوا عليه الصلاة المعهودة أو

المدينين والشافعي وأحمد هـ. وبالأوّل قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والمزني والحسن البصري وابن المسيّب، وإليه ذهب العترة. واستدلوا بالأحاديث التي ذكرناها. وأجاب عنها القائلون بأنّه لا يصلّي على الشهيد، فقالوا: أمّا حديث جابر فيه متروك كما تقدّم وأمّا حديث شدّاد بن الهاد فهو مرسل؛ لأنّ شدّاداً تابعي. وقد أجيب عنه بما تقدّم عن البيهقي، وبأنّ المراد بالصلاة الدعاء. وأمّا حديث أنس فقد تقدّم أنّ البخاريّ والتّرمذي والدّارقطني قالوا: بأنّه غلط فيه أسامة، وقد قال البيهقيّ عن الدّارقطني أنّ قوله فيه: 'ولم يصلّ على أحدٍ من الشهداء غيره ليست بمحفوظة' على أنّه يقال: الحديث حجة عليهم لا لهم لأنّها لو كانت واجبة لما خصّ بها واحداً من سبعين وأمّا حديث عقبة فلينبأ بتقرير الاستدلال به ثمّ نذكر جوابه وتقريره ما قاله الطّحاوي: إنّ معنى صلاته ﷺ عليهم لا يخلو من ثلاثة معانٍ: إمّا أن يكون ناسخاً لما تقدّم من ترك الصّلاة عليهم، أو يكون من ستّمهم أن لا يصلّي عليهم إلا بعد هذه المدة، أو تكون الصّلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فإنّها واجبة، وآيها كان فقد ثبت بصلاته عليهم الصّلاة على الشهداء، ثمّ الكلام بين المختلفين في عصرنا إنّما هو في الصّلاة عليهم قبل دفنهم، وإذا ثبتت الصّلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن أولى هـ وأجيب بأنّ صلاته عليهم تختمل أموراً آخر: منها أن تكون من خصائصه، ومنها أن تكون بمعنى الدعاء، ثمّ هي واقعة عين لا عموم لها، فكيف يتنهض الاحتجاج بها لدفع حكم قد ثبت. وأيضاً لم يقل أحدٌ من العلماء بالاحتمال الثّاني الذي ذكره الطّحاويّ، كذا قال الحافظ. وأنت خيرٌ بأنّ دعوى الاختصاص خلاف الأصل، ودعوى أنّ الصّلاة بمعنى الدعاء يردها قوله في الحديث: 'صلاته على الميت' وأيضاً قد تقرّر في الأصول أنّ الحقائق الشرعيّة مقدّمة على اللّغويّة، فلو فرض عدم ورود هذه الزيادة لكان المتعين المصير إلى حمل الصّلاة على حقيقتها الشرعيّة وهي ذات الأذكار والأركان، ودعوى أنّها واقعة عين لا عموم لها يردها أنّ الأصل فيما ثبت لواحدٍ أو جماعةٍ في عصره ﷺ ثبوته للغير على أنّه يمكن معارضة هذه الدّعوى بمثلاً فيقال: ترك الصّلاة على الشهداء في يوم أحدٍ واقعة عين لا عموم لها، فلا تصلح للاستدلال بها على مطلق التّرك بعد ثبوت مطلق الصّلاة على الميت، ووقوع الصّلاة منه على خصوص الشهيد في غيرها كما في

المراسيل والحاكم وقد تقدّم لفظه. وعن عقبة بن عامرٍ في البخاريّ وغيره «أنّه ﷺ صلى على قتلى أحدٍ بعد ثمان سنين صلاته على ميتٍ كالمودّع للأحياء والأموات» وفي رواية ابن حبان «ثمّ دخل بيته ولم يخرج حتّى قبضه الله» وعن ابن عبّاسٍ عند ابن إسحاق قال: «أمر رسول الله ﷺ بحزمة فسجّي برده ثمّ صلى عليه وكبّر سبع تكبيرات، ثمّ أتني بالقتلى فيوضعون إلى حمزة فيصلّي عليهم وعليه معهم حتّى صلى عليه ثنتين وسبعين صلاة» وفي إسناده رجلٌ مبهم؛ لأنّ ابن إسحاق قال: حدثني من لا أنهم عن مقسمٍ مولى ابن عبّاسٍ عن ابن عبّاسٍ قال السّهلي: إن كان الذي أبهمة ابن إسحاق هو الحسن بن عماره فهو ضعيفٌ وإلا فهو مجهولٌ لا حجة فيه قال الحافظ: الحامل للسّهليّ على ذلك ما وقع في مقدّمة مسلم عن شعبة أنّ الحسن بن عماره حدّثه عن الحكم عن مقسمٍ عن ابن عبّاسٍ «أنّ النّبي ﷺ صلى على قتلى أحدٍ، فسألت الحكم فقال: لم يصلّ عليهم». اهـ لكنّ حديث ابن عبّاسٍ روي من طرقٍ أخرى منها ما أخرجه الحاكم وابن ماجه والطبرانيّ والبيهقيّ من طريق يزيد بن أبي زيادٍ عن مقسمٍ عن ابن عبّاسٍ مثله وأتمّ منه، ويزيد فيه ضعفٌ يسيرٌ. وفي الباب أيضاً عن أبي مالكٍ الغفاريّ عند أبي داود في المراسيل من طريقه وهو تابعيٌ اسمه غزوان، ولفظه: «أنّه ﷺ صلى على قتلى أحدٍ عشرة عشرة في كلّ عشرة حمزة حتّى صلى عليه سبعين صلاة» قال الحافظ: ورجاله ثقات. وقد أعلّه الشافعيّ بأنّه متدافع؛ لأنّ الشهداء كانوا سبعين فإذا أتى بهم عشرة عشرة يكون قد صلى سبع صلواتٍ فكيف تكون سبعين؟ قال: وإن أراد التّكبير فيكون ثمانية وعشرين تكبيرة. وأجيب بأنّ المراد صلى على سبعين نفساً وحمزة معهم كلّهم، فكأنّه صلى عليه سبعين صلاة. وعن ابن مسعودٍ عند أحمد بلفظ: «رفع الأنصاريّ وترك حمزة فصلّى عليه ثمّ جيء برجلٍ من الأنصار ووضعه إلى جنبه فصلّى عليه، فرفع الأنصاريّ وترك حمزة حتّى صلى عليه يومئذٍ سبعين صلاة». وفي الباب أيضاً حديث أبي سلامٍ عن رجلٍ من الصحابة عند أبي داود، وقد تقدّم في باب ترك غسل الشهيد، هذا جملة ما وقفنا عليه في هذا الباب من الأحاديث المتعارضة وقد اختلف أهل العلم في ذلك، قال التّرمذي: قال بعضهم: يصلّي على الشهيد وهو قول الكوفيّ وإسحاق. وقال بعضهم: لا يصلّي عليه وهو قول

حديث شداد بن الهاد وأبي سلام. وإنما حديث ابن عباس وما ورد في معناه من الصلاة على قتلى أحد قبل دفنهم. فأجاب عن ذلك الشافعي بأن الأخبار جاءت كأنها عيان من وجوه متواترة أن النبي ﷺ لم يصل على قتلى أحد. قال: وما روي أنه ﷺ صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح، وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث أن يستحي على نفسه. وأجيب أيضا بأن تلك الحالة الضيقة لا تنسج لسبعين صلاة وبأنها مضطربة، وبأن الأصل عدم الصلاة؛ ولا يخفى عليك أنها رويت من طرق يشد بعضها بعضا، وضيق تلك الحالة لا يمنع من إيقاع الصلاة، فإنها لو ضاقت عن الصلاة لكان ضيقها عن الدفن أولى ودعوى الاضطراب غير قاذحة؛ لأن جميع الطرق قد أثبتت الصلاة وهي محل النزاع، ودعوى أن الأصل عدم الصلاة مسلمة قبل ورود الشرع. وأما بعد وروده فالأصل الصلاة على مطلق الميت والتخصيص ممنوع. وأيضا أحاديث الصلاة قد شد من عضدها كونها مثبتة والإثبات مقدم على النفي، وهذا مرجح معتبر، والقدح في اعتباره في المقام يبعد غفلة الصحابة عن إيقاع الصلاة على أولئك الشهداء معارض بمثله وهو يبعد غفلة الصحابة عن الترك الواقع على خلاف ما كان ثابتا عنه ﷺ من الصلاة على الأموات، فكيف يرجع ناقله وهو أقل عددا من نقلة الإثبات الذي هو مظنة الغفول عنه لكونه واقعا على مقتضى عادته ﷺ من الصلاة على مطلق الميت، ومن مرجحات الإثبات الخاصة بهذا المقام أنه لم يرو النفي إلا أنس وجابر، وأنس عند تلك الواقعة من صغار الصبيان، وجابر قد روى أنه ﷺ صلى على حمزة، وكذلك أنس كما تقدم فقد وافقا غيرهما في وقوع مطلق الصلاة على الشهيد في تلك الواقعة ويعد كل البعد أن يخص النبي ﷺ بصلاته حمزة لمزية القرابة ويدع بقية الشهداء، ومع هذا فلو سلمنا أن النبي ﷺ لم يصل عليهم حال الواقعة، وتركتنا جميع هذه المرجحات لكانت صلاته عليهم بعد ذلك مفيدة للمطلوب؛ لأنها كالاستدراك لما فات مع اشتغالها على فائدة أخرى وهي أن الصلاة على الشهيد لا ينبغي أن ترك بحال وإن طالت المدة وتراخت إلى غاية بعيدة. وأما حديث أبي سلام فلم أقف للمناعين من الصلاة على جواب عليه، وهو من أدلة المتبئين؛ لأنه قتل في المعركة بين يدي رسول الله ﷺ وسماه شهيدا وصلى عليه، نعم لو كان النفي عاما غير مقيد بوقعة أحد

ولم يرد في الإثبات غير هذا الحديث لكان مختصا بمن قتل على مثل صفته واعلم أنه قد اختلف في الشهيد الذي وقع الخلاف في غسله والصلاة عليه، هل هو مختص بمن قتل في المعركة أو أعم من ذلك، فعند الشافعي أن المراد بالشهيد قتل المعركة في حرب الكفار، وخرج بقوله: في المعركة، من جرح في المعركة وعاش بعد ذلك حياة مستقرة وخرج بحرب الكفار من مات في قتال المسلمين كاهل البغي، وخرج بجميع ذلك من يسمى شهيدا بسبب غير السبب المذكور، ولا خلاف أن من جمع هذه القيود شهيد. وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد: أن من جرح في المعركة إن مات قبل الارتاث فشهيد، والارتاث: أن يحمل ويأكل أو يشرب أو يوصي أو يبقى في المعركة يوما وليلة حيا. وذهبت الهادوية إلى أن من جرح في المعركة يقال له: شهيد وإن مات بعد الارتاث. وأما من قتل مدافعا عن نفس أو مال أو في المصر ظلمًا فقال أبو حنيفة وأبو يوسف والهادوية: إنه شهيد وقال الإمام يحيى والشافعي: إنه وإن قيل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يغسلون. وذهبت العترة والحنفية والشافعي في قول له: إن قتل البغاة شهيد، قالوا: إذ لم يغسل علي أصحابه، وهو توقيف. فائدة: لم يرد في شيء من الأحاديث أنه ﷺ صلى على شهداء بدر ولا أنه لم يصل عليهم. وكذلك في شهداء سائر المشاهد النبوية إلا ما ذكرناه في هذا البحث فليعلم ذلك.

الصلاة على السقط والطفل

١٤٠٢ - عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي أَمَامَهَا قَرِيبًا مِنْهَا عَنْ يَمِينِهَا أَوْ عَنْ يَسَارِهَا وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُذْعَى لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٨٠)، وَقَالَ فِيهِ: «وَالْمَاشِي يُنْشِئُ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَيَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْهَا» وَفِي رِوَايَةٍ «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا وَالطِّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (حم: ٤/ ٢٤٠ و ٢٤٩) وَالنَّسَائِيُّ (٥٥/ ٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٠٣١).

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه الحاكم وقال: على شرط البخاري بلفظ: «السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة» وأخرجه بهذا اللفظ الترمذي وصححه، ولكن رواه الطبراني موقوفا على المغيرة، ورجح الدارقطني في العلل الموقوف وفي الباب عن علي عند ابن عدي، وفي إسناده عمرو

الخلاف فيمن سقط بعد أربعة أشهر ولم يستهل. وظاهر حديث الاستهلال أنه لا يصلى عليه وهو الحق؛ لأن الاستهلال يدل على وجود الحياة قبل خروج السقط كما يدل على وجودها بعده، فاعتبار الاستهلال من الشارع دليل على أن الحياة بعد الخروج من البطن معتبرة في مشروعيتها الصلاة على الطفل وأنه لا يكتفى بمجرد العلم بحياته في البطن فقط.

تَرْكُ الْإِمَامِ الصَّلَاةَ عَلَى الْغَالِ وَقَاتِلِ نَفْسِهِ

١٤٠٣ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَوَلَّى بِخَيْرٍ، وَأَنَّهُ ذُكِرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَتَغَيَّرَتْ وَجْوهُ الْقَوْمِ لِذَلِكَ فَلَمَّا رَأَى الَّذِي بِهِمْ قَالُوا: إِنَّ صَاحِبَكُمْ غَلٌّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَفَتَشْنَا مَنَاعَهُ فَوَجَدْنَا فِيهِ خَرَزًا مِنْ خَرَزِ الْيَهُودِ مَا يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ». رَوَاهُ الْخُمَسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ١١٤/٤) (د: ٢٧١٠) (ن: ٦٤/٤) (هـ: ٢٨٤٨).

١٤٠٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٨٧/٥) (م: ٩٧٨) (د: ٣١٨٥) (ت: ١٠٦٨) (ن: ٦٦/٤) (هـ: ١٥٢٦).

الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح.

قوله: (فقال: صلوا على صاحبكم) فيه جواز الصلاة على العصاة. وأما ترك النبي ﷺ للصلاة عليه فلعله للزجر عن الغلول كما امتنع من الصلاة على المديون وأمرهم بالصلاة عليه. قوله: (ففتشنا مناعه.. إلخ) فيه معجزة لرسول الله ﷺ لإخباره بذلك وانكشاف الأمر كما قال.

قوله: (ما يساوي درهمن) فيه دليل على تحريم الغلول وإن كان شيئاً حقيراً. وقد ورد في الوعيد عليه أحاديث كثيرة ليس هذا محل بسطها.

قوله: (بمشاقيص) جمع مشقص كمنبر: نصل عريض أو سهم فيه ذلك، والتصل الطويل أو سهم فيه ذلك يرمى به الوحش كذا في القاموس.

قوله: (فلم يصل عليه) فيه دليل لمن قال: إنه لا يصلى على الفاسق وهم العترة وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي، فقالوا: لا يصلى على الفاسق تصريحاً أو تأويلاً، ووافقهم أبو حنيفة وأصحابه في الباغي والمحارب، ووافقهم الشافعي في قول له في

بن خالد وهو متروك. وعن ابن عباس عنده أيضاً من رواية شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عنه، وقواه ابن طاهر في الذخيرة، وقد ذكره البخاري من قول الزهري تعليقاً ووصله ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة عند ابن ماجه يرفعه بلفظ: «صلوا على أطفالكم فإنهم من أفراطكم» وإسناده ضعيف.

قوله: (الراكب خلف الجنازة) أي يمشي، وسيأتي الكلام على المشي مع الجنازة.

قوله: (والسقط يصلى عليه) فيه دليل على مشروعيتها الصلاة على السقط، وإليه ذهب العترة والفقهاء، ولكنها إنما تشرع الصلاة عليه إذا كان قد استهل، والاستهلال: الصباح أو العطاس أو حركة يعلم بها حياة الطفل وقد أخرج البرز عن ابن عمر مرفوعاً «استهلال الصبي العطاس» قال الحافظ: وإسناده ضعيف. ويدل على اعتبار الاستهلال حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ: «إذا استهل السقط صلي عليه وورث». وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المكّي عن أبي الزبير عنه وهو ضعيف قال الترمذي: رواه أشعث بن سوار وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر. ورواه النسائي أيضاً وابن حبان في صحيحه والحاكم من طريق إسحاق الأزرق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر، وصححه الحاكم على شرط الشيخين قال الحافظ: وهم؛ لأن أبا الزبير ليس من شرط البخاري وقد عنعن فهو علة هذا الخبر إن كان محفوظاً عن سفيان قال: ورواه الحاكم أيضاً من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير مرفوعاً وقال: لا أعلم أحداً رفعه عن أبي الزبير غير المغيرة، وقد وقفه ابن جريج وغيره. وروي أيضاً من طريق بقة عن الأوزاعي عن أبي الزبير مرفوعاً. وقال الشافعي إنما يغسل لأربعة أشهر إذ يكتب في الأربعين الرابعة رزقه وأجله وإنما ذلك للحق وقد رجح المصنف رحمه الله تعالى هذا واستدل له فقال:

قلت وإنما يصلى عليه إذا نفخت فيه الروح، وهو أن يستكمل أربعة أشهر، فأما إن سقط لدونها فلا؛ لأنه ليس بميت إذ لم ينفخ فيه روح. وأصل ذلك حديث ابن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكًا بَارِعَ كَلِمَاتٍ يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجْلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ» متفق عليه هـ. ومحل

قاطع الطريق. وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة ومجهر العلماء إلى أنه يصلى على الفاسق. وأجابوا عن حديث جابر بأن النبي ﷺ إنما لم يصل عليه بنفسه زجراً للناس وصلى عليه الصحابة. ويؤيد ذلك ما عند النسائي بلفظ: "أما أنا فلا أصلي عليه" وأيضاً مجرد الترك لو فرض أنه لم يصل عليه هو ولا غيره لا يدل على الحرمة المدعاة. ويدل على الصلاة على الفاسق حديث «صلوا على من قال لا إله إلا الله» وقد تقدم الكلام عليه في باب ما جاء في إمامة الفاسق من أبواب الجماعة.

الصلاة على من قُتل في حد

١٤٠٥ - عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمٍ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْتَرَفَ بِالزَّنا فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: أَبْكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَحْصَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ بِالْمِصْلَى فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ قَرَأَ فَأَذْرَكَ فَرَجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا وَصَلَّى عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٦٨٢٠). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٠١) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٣٠) وَالنَّسَائِيُّ (٦٣/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٤٢٩) وَقَالُوا: وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَرَوَايَةُ الْإِبْرَاهِيمِ الْغَامِذِيِّ. وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّهُ صَلَّى عَلَى الْغَامِذِيِّ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مَا نَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى الْغَالِ وَقَاتِلِ نَفْسِهِ.

حديث جابر أخرجه البخاري باللفظ الذي ذكره المصنف عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أبي سلمة عنه، وقال: لم يقل يونس وابن جريج من الزهري وصلى عليه وعلم بعضهم هذه الزيادة، أعني قوله: "فصلى عليه" بأن محمد بن يحيى لم يذكرها، وهو اضطرب من محمود بن غيلان. قال: وتابع محمد بن يحيى نوح بن حبيب. وقال غيره: كذا روي عن عبد الرزاق والحسن بن علي ومحمد بن التوكل ولم يذكروا الزيادة. وقال: ما أرى مسلماً ترك حديث محمود بن غيلان إلا لمخالفته هؤلاء وقد خالف محموداً أيضاً إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه وحيد بن زنجويه وأحمد بن منصور الرمادي وإسحاق بن إبراهيم الديري، فهؤلاء ثمانية من أصحاب عبد الرزاق خالفوا محموداً، وفيهم هؤلاء الحفاظ إسحاق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلي وحيد بن زنجويه وقد أخرجه مسلم في صحيحه عن إسحاق عن عبد الرزاق، ولم يذكر لفظه غير أنه قال نحو رواية عقيل، وحديث عقيل الذي أشار إليه

ليس فيه ذكر الصلاة. وقال البيهقي: ورواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق إلا أنه قال: "فصلى عليه" وهو خطأ لإجماع أصحاب عبد الرزاق على خلافه، ثم إجماع أصحاب الزهري على خلافه انتهى. وعلى هذا تكون زيادة قوله: "وصلى عليه" شاذة، ولكنه قد تقرر في الأصول أن زيادة الثقة إذا وقعت غير منافية كانت مقبولة، وهي هنا كذلك باعتبار رواية الجماعة المذكورين لأصل الحديث، وأما باعتباره ما وقع عند أحمد وأهل السنن من أنه لم يصل عليه، فرواية الصلاة أرجح من جهات: الأولى: كونها في الصحيح. الثانية: كونها مثبتة الثالثة: كونها معتمدة بما أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عمران بن حصين: «أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ فقالت إنها قد زنت وهي حبل، فدعا النبي ﷺ وليها، فقال له رسول الله ﷺ: أحسن إليها فإذا وضعت فجنني بها، فلما وضعت جاء بها، فأمر بها النبي ﷺ فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت. ثم أمرهم فصلوا عليها» الحديث. وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة: «أن امرأة من غامد أتت النبي ﷺ فذكر نحو حديث عمران وقال: فأمر بها فصلى عليها» الحديث، وبما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكر «أن النبي ﷺ رجم امرأة وفيه فلماً طففت أخرجها فصلى عليها» وفي إسناده مجهول. ومن المرجحات أيضاً الإجماع على الصلاة على المرحوم قال النووي: قال القاضي مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقتل نفسه وولد الزنا هـ. ويتمتع بأن الزهري يقول: لا يصل على المرحوم وقتاده يقول: لا يصل على ولد الزنا. وأما قاتل نفسه فقد تقدم الخلاف فيه. ومن جملة المرجحات ما حكاه المصنف عن أحمد أنه قال: ما نعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد إلا الغال وقتل نفسه. وأما ما أخرجه أبو داود من حديث أبي برزة الأسلمي: «أن رسول الله ﷺ لم يصل على ماعز، ولم ينه عن الصلاة عليه» ففي إسناده مجاهيل، وبقية الكلام على حديث ماعز والغامدية يأتي إن شاء الله تعالى في الحدود، وهذا المقدار هو الذي تدعو إليه الحاجة في المقام.

الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر إلى شهر

١٤٠٦ - عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. وَفِي لَفْظٍ قَالَ: تُوْنِي الْيَوْمَ رَجُلٌ

صالح من الحبس فهلّموا فصلّوا عليه فصنّفنا خلفه، فصلّى رسول الله ﷺ ونَحْنُ صُفُوفٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣/ ٣٥٥) (خ: ١٢٤٥) (م: ٩٥٢).

١٤٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢/ ٢٨١) (ت: ٣/ ٣٥٧) (خ: ١٢٤٥) (م: ٩٥١) (د: ٣٢٠٤) (ن: ٧٠/ ٤) (هـ: ١٥٣٤). وَفِي لَفْظٍ: نَعَى النَّجَاشِيَّ لِأَصْحَابِهِ ثُمَّ قَالَ: اسْتَغْفِرُوا لَهُ، ثُمَّ خَرَجَ بِأَصْحَابِهِ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِهِمْ كَمَا يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

١٤٠٨ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَاكُمُ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ فَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ، قَالَ فَقُمْنَا فَصَنَّفْنَا عَلَيْهِ كَمَا يُصَنَّفُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَصَلَّيْنَا عَلَيْهِ كَمَا يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٤٣٩) وَالنَّسَائِيُّ (٤/ ٧٠) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٠٣٩).

قَوْلُهُ: (عَلَى أَصْحَمَةَ) قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَقَعَ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ الَّتِي اتَّصَلَتْ بِنَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ أَصْحَمَةُ بِمُهْمَلَتَيْنِ بَوْرَئِ أَفْعَلَةٍ مَفْتُوحِ الْغَيْنِ وَقَعَ فِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ صَحْمَةُ بِفَتْحِ الصَّادِ وَسُكُونِ الْحَاءِ وَحَكَى الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَنَّ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الصَّمَدِ أَصْحَمَةَ بِحَاءٍ مُعْجَمَةٍ وَإِثْبَاتِ السَّالِفِ. قَالَ: وَهُوَ غَلَطٌ وَحَكَى الْكُزَمَانِيُّ أَنَّ فِي بَعْضِ النُّسَخِ صَحْمَةُ بِالْمُوَحَّدَةِ بَدَلِ الْمِيمِ؛ وَهُوَ اسْمُ النَّجَاشِيِّ قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَغَيْرُهُ: وَمَعْنَاهُ بِالْعَرَبِيَّةِ عَطِيَّةُ وَالنَّجَاشِيُّ يَفْتَحُ النَّوْنُ وَتَخْفِيفُ الْجِيمِ وَتَعْدُ السَّالِفُ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ ثُمَّ يَاءٌ كَيَاءِ النَّسَبِ، وَقِيلَ: بِالتَّخْفِيفِ وَرَجَحَهُ الصَّنَاعَانِيُّ: لَقَبَ مَلِكِ الْحَبَشَةِ وَحَكَى الْمُطَرِّزِيُّ تَشْدِيدَ الْجِيمِ عَنْ بَعْضِهِمْ وَخَطَاهُ قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ وَابْنُ خَالَوَيْهِ وَآخَرُونَ: إِنَّ كُلَّ مَنْ مَلَكَ الْمُسْلِمِينَ يُقَالُ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ مَلَكَ الْحَبَشَةَ النَّجَاشِيُّ وَمَنْ مَلَكَ الرُّومَ الْقَيْصَرُ وَمَنْ مَلَكَ الْفُرْسَ كَيْسَرِي، وَمَنْ مَلَكَ التُّرُكَ خَاقَانٌ وَمَنْ مَلَكَ الْقَيْطَ فِرْعَوْنٌ، وَمَنْ مَلَكَ مِصْرَ الْعَرِيزُ وَمَنْ مَلَكَ الْيَمَنَ تَبَعٌ، وَمَنْ مَلَكَ حِمْيَرَ الْقَيْلُ بِفَتْحِ الْفَافِ وَقِيلَ: الْقَيْلُ أَقْلُ دَرَجَةٍ مِنَ الْمَلِكِ.

قوله: (تَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي تَكْبِيرِ الْجَنَازَةِ أَرْبَعٌ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

قوله: (خَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى) تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ قَالَ بِكَرَاهَةِ

صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِذِهِ الْقِصَّةُ الْقَائِلُونَ بِمَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَجَمْهُورُ السَّلَفِ حَتَّى قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: لَمْ يَأْتِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ دُعَاءٌ لَهُ فَكَيْفَ لَا يُدْعَى لَهُ وَهُوَ غَائِبٌ أَوْ فِي الْقَبْرِ. وَدَعَيْتِ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَحَكَاهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْعَبْرَةِ أَنَّهُ لَا تُشْرَعُ الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ مُطْلَقًا قَالَ الْحَافِظُ: وَعَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ أَوْ مَا قَرُبَ مِنْهُ لَا إِذَا طَالَتِ الْمُدَّةُ حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقَالَ ابْنُ حَيَّانٍ: إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ فِي جِهَةِ الْقَبِيلَةِ قَالَ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ: لَمْ أَرْ ذَلِكَ لِيُغَيِّرِهِ وَاعْتَذَرَ مَنْ لَمْ يُقَلِّ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ عَنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ بِإِعْذَارٍ مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ بِأَرْضٍ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ بِهَا أَحَدٌ وَمِنْهُمْ قَالَ الْخَطَّابِيُّ لَا يُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ إِلَّا إِذَا وَقَعَ مَوْتُهُ بِأَرْضٍ لَيْسَ فِيهَا مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ، وَاسْتَحْسَنَهُ الرُّوَايَةُ، وَتَرَجَّمَ بِذَلِكَ أَبُو ذَاوُدَ فِي السُّنَنِ فَقَالَ: بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُسْلِمِ يَلِيهِ أَهْلُ الشُّرْكِ فِي بَلَدٍ آخَرَ. قَالَ الْحَافِظُ: وَهَذَا مُحْتَمَلٌ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ أَحَدٌ أَنْتَهَى وَمِمَّنْ اخْتَارَ هَذَا التَّفْصِيلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ حَفِيدُ الْمُصَنَّفِ وَالْمُحَقِّقُ الْمُقْبِلِيُّ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِمَا أَخْرَجَهُ الْعَلَاءِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ قَانِعٍ وَالتَّبْرَانِيُّ وَالضَّيَّاءُ الْمُقْدِسِيُّ. وَعَنْ أَبِي الطُّغَيْلِ عَنْ خَدِيجَةَ بِنْتِ أَسِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَاكُمُ مَاتَ بِغَيْرِ أَرْضِكُمْ فَقُومُوا صَلُّوا عَلَيْهِ» وَمِنْ الْأَعْذَارِ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ كُشِفَ لَهُ ﷺ حَتَّى رَأَى: فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْحَاضِرِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ الَّذِي لَا يَرَاهُ الْمُؤْتَمِرُونَ وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ كَانَ كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ وَلَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ. وَتَعَقُّبُهُ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ بِأَنَّ الْإِحْتِمَالَ كَافٍ فِي مِثْلِ هَذَا مِنْ جِهَةِ الْمَنَاعِ. قَالَ الْحَافِظُ: وَكَأَنَّ مُسْتَدَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي أَسْبَابِ السُّزُولِ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُشِفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ سِرِّهِ النَّجَاشِيَّ حَتَّى رَأَى وَصَلَّى عَلَيْهِ» وَابْنُ حَيَّانٍ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «فَقَامُوا وَصَفُّوا خَلْفَهُ وَهُمْ لَا يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ جَنَازَتَهُ يَبْنَ يَدَيْهِ» وَلَا يَبِي عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ عَنْ يَحْيَى «فَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ وَنَحْنُ لَا نَرَى إِلَّا أَنَّ الْجَنَازَةَ قَدْ أَمْتَا» وَمِنْ الْأَعْذَارِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالنَّجَاشِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ غَائِبٍ

غَيْرِهِ. وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ اللَّيْثِيِّ وَهُوَ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ إِذْ ذَلِكَ يَبْكُوكَ ذِكْرَ ذَلِكَ فِي الاسْتِيعَابِ وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ مِثْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي حَقِّ مُعَاوِيَةَ بْنِ مُقَرِّنٍ، وَأَخْرَجَ مِثْلَهَا أَيْضًا عَنْ أَنَسٍ فِي تَرْجَمَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْمُرَزِيِّ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: أَسَانِيدُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَيْسَتْ بِالْقَوِيَّةِ، وَلَوْ أَنَّهَا فِي الْأَحْكَامِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهَا حُجَّةً. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ مُتَعَقِّبًا لَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَى غَيْرِ النَّجَاشِيِّ. قَالَ: وَكَأَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ عِنْدَهُ قِصَّةُ مُعَاوِيَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ اللَّيْثِيِّ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي تَرْجَمَتِهِ فِي الصَّحَابَةِ أَنَّ خَبْرَهُ قَوِيٌّ بِالنَّظَرِ إِلَى مُجْمُوعِ طُرُقِهِ أَنْتَهَى وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: لَا نَعْلَمُ فِي الصَّحَابَةِ مُعَاوِيَةَ بْنَ مُعَاوِيَةَ، وَكَذَلِكَ تَكَلَّمَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: لَا يَصِحُّ حَدِيثُ صَلاَتِهِ ﷺ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ؛

لأن في إسناده الغلاء بن يزيد. قال ابن المديني: كان يفتع الحديث. وقال الثوري مجيباً على من قال بأن ذلك خاص بالنجاشي: إنه لو فتح باب هذا الخصوص لانسد كثير من ظواهر الشرع مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرّت الدواعي إلى نقله. وقال ابن العربي: قال المالكية: ليس ذلك إلا لمحملاً، قلنا: وما عمل به محمدٌ فعمل به أمته، يعني: لأن الأصل عدم الخصوص، قالوا: طويت له الأرض وأخفرت الجنائز بين يديه. قلنا: إن ربنا عليه لقادر وإن نبينا لاهلٌ لذلك، ولكن لا تقولوا إلا ما رويتم، ولا تخرعوا حديثاً من عند أنفسكم، ولا

تخذلوا إلا بالثبوتات ودعوا الضعاف، فإنه سبيل إتلاف إلى ما ليس له تلافٍ وقال الكرماني: قولهم رفع الحجاب عنه منسوخ، ولئن سلمنا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلّوا عليه مع النبي ﷺ والحاصل أنه لم يأت المأمونون من الصلاة على الغائب بشيء يثبت به سبب الاختيار بأن ذلك مختص بمن كان في أرض لا يصلّى عليه فيها، وهو أيضاً جُمُودٌ على قصّة النجاشي يدفعه الناظر والنظر.

١٤٠٩ - وعن ابن عباس قال: «انتهى رسول الله ﷺ إلى قبر رطب فصلّى عليه وصقوا خلفه وكبر أرتباً» رواه البخاري (١٣٣٦) ومسلم (٩٥٤).

١٤١٠ - وعن أبي هريرة: «أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شاباً، ففقدتها رسول الله ﷺ فسأل عنها أو عنه، فقالوا: مات، قال: أفلا أذتموني؟ قال: فكانهم صغروا أمرها أو أمره، فقال: ذلوني على قبره فدلوه، فصلّى عليها ثم قال: إن

١٤١١ - وعن ابن عباس: «أن النبي ﷺ صَلَّى عَلَى مَيْتَةٍ عَلَى قَبْرِ ثَلَاثٍ، رَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ (٧٨/٢).

١٤١٣ - وعن سعيد بن المسيب: «أن أم سعدة ماتت والنبي ﷺ غائب، فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهره. رواه الترمذي (١٠٣٨).

حديث ابن عباس الآخر أخرج الدارقطني الرواية الأولى منه من طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس، وأخرجه أيضاً البيهقي وأخرج الثانية من طريق سفيان عن الشيباني به. ووقع في الأوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن إسماعيل بن زكريا عن الشيباني به أنه صلى بعد دفنه بليتين. وحديث سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي. قال الحافظ: وإسناده مرسل صحيح. وقد رواه البيهقي عن ابن عباس، وفي إسناده سويد بن سعيد. وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين بنحو حديث الباب وعن أنس عند الزبair نحوه. وعن أبي أمامة بن سهل عند مالك في الموطأ نحوه أيضاً. وعن زيد بن ثابت عند أحمد والنسائي نحوه أيضاً. وعن أبي سعيد عند ابن ماجه وفي إسناده ابن لهيعة. وعن عتبة بن عامر عند البخاري. وعن عمران بن حصين عند الطبراني في الأوسط. وعن ابن عمر عنده أيضاً. وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند النسائي. وعن أبي قتادة عند البيهقي «أنه ﷺ صلى على قبر البراء. وفي رواية بعد شهر» قال حرب الكرماني. وفي الباب أيضاً عن عامر بن ربيعة وعبادة وبريدة بن الحصيب.

قوله: (إلى قبر رطب) أي لم ييس ترابه لقرب وقت الدفن فيه.

قوله: (وكبر أربعاً) فيه أن المشروع في تكبير صلاة الجنائز أربع وسباني.

قوله: (أن امرأة سوداء) سماها البيهقي أم محجن، وذكر ابن

١٤١٠ - وعن أبي هريرة: «أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شاباً، ففقدتها رسول الله ﷺ فسأل عنها أو عنه، فقالوا: مات، قال: أفلا أذتموني؟ قال: فكانهم صغروا أمرها أو أمره، فقال: ذلوني على قبره فدلوه، فصلّى عليها ثم قال: إن

١٤١١ - وعن ابن عباس: «أن النبي ﷺ صَلَّى عَلَى مَيْتَةٍ عَلَى قَبْرِ ثَلَاثٍ، رَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ (٧٨/٢).

١٤١٣ - وعن سعيد بن المسيب: «أن أم سعدة ماتت والنبي ﷺ غائب، فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهره. رواه الترمذي (١٠٣٨).

حديث ابن عباس الآخر أخرج الدارقطني الرواية الأولى منه من طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس، وأخرجه أيضاً البيهقي وأخرج الثانية من طريق سفيان عن الشيباني به. ووقع في الأوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن إسماعيل بن زكريا عن الشيباني به أنه صلى بعد دفنه بليتين. وحديث سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي. قال الحافظ: وإسناده مرسل صحيح. وقد رواه البيهقي عن ابن عباس، وفي إسناده سويد بن سعيد. وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين بنحو حديث الباب وعن أنس عند الزبair نحوه. وعن أبي أمامة بن سهل عند مالك في الموطأ نحوه أيضاً. وعن زيد بن ثابت عند أحمد والنسائي نحوه أيضاً. وعن أبي سعيد عند ابن ماجه وفي إسناده ابن لهيعة. وعن عتبة بن عامر عند البخاري. وعن عمران بن حصين عند الطبراني في الأوسط. وعن ابن عمر عنده أيضاً. وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند النسائي. وعن أبي قتادة عند البيهقي «أنه ﷺ صلى على قبر البراء. وفي رواية بعد شهر» قال حرب الكرماني. وفي الباب أيضاً عن عامر بن ربيعة وعبادة وبريدة بن الحصيب.

قوله: (إلى قبر رطب) أي لم ييس ترابه لقرب وقت الدفن فيه.

قوله: (وكبر أربعاً) فيه أن المشروع في تكبير صلاة الجنائز أربع وسباني.

قوله: (أن امرأة سوداء) سماها البيهقي أم محجن، وذكر ابن

إمكان صلاة الأولى، وهذا تمحلّ لا ترد بمثله هذه السنة، لا سيما مع ما تقدّم من صلاته ﷺ على البراء بن معرور، مع أنّه مات والنبي ﷺ غائب في مكة قبل الهجرة، وكان ذلك بعد موته بشهر وعلى أمّ سعد وكان أيضاً عند موتها غائبا وعلى غيرهما.

بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَمَا يُرْجَى لَهُ بِكَثْرَةِ الْجَمْعِ

١٤١٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ، قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/٢٣٣) (خ: ١٣٢٥) (م: ٩٤٥). وَلَا حَمْدَ وَسُؤْلِمَ حَتَّى تَوْضَعَ فِي اللَّحْدِ ﴿بَدَلٌ﴾ تَدْفَنُ ﴿وَيَبِّهَ ذَلِيلٌ﴾ فَضِيلَةُ اللَّحْدِ عَلَى الشَّقِّ).

وفي الباب عن عائشة عند البخاري. وعن ثوبان عند مسلم. وعن عبد الله بن مغفل عند النسائي. وعن أبي سعيّد عند أحمد. وعن ابن مسعود عند أبي عوانة، قال الحافظ: وأسانيده هذه صحاح. وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه. وعن ابن مسعود عند البيهقي في الشعب وأبي عوانة. وعن أنس عند الطبراني في الأوسط وعن واثلة بن الأسقع عند ابن عدي. وعن حفصة عند حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال. قال الحافظ: وفي كلّ من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف.

قوله (من شهد) في رواية للبخاري: «من شيع» وفي أخرى له: «من تبع» وفي رواية لمسلم: «من خرج مع جنازة من بيته ثم تبعها حتى تدفن» فينبغي أن تكون هذه الرواية مقيدة ببقية الروايات، فالتشيع والشهادة والاتباع يعتبر في كونها محصلة للأجر المذكور في الحديث أن يكون ابتداء الحضور من بيت الميت ويدلّ على ذلك ما وقع في رواية لأبي هريرة عند البزار بلفظ: «من أهلها» وما عند أحمد من حديث أبي سعيّد الخدري بلفظ: «فمشى معها من أهلها» ومقتضاها أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة، وبذلك جزم الطبري. قال الحافظ: والذي يظهر لي أن القيراط يحصل لمن صلى فقط؛ لأنّ كلّ ما قبل الصلاة وسيلة إليها، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع وصلى. واستدلّ بما عند مسلم بلفظ: «من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط» وبما عند أحمد عن أبي هريرة «ومن صلى ولم يتبع فله قيراط» فدلّ على أن الصلاة تحصل القيراط

منده في الصحابة خرقاء: اسم امرأة سوداء كانت تقم المسجد، فيمكن أن يكون اسمها خرقاء وكنيتها أمّ محجن.

قوله: (أو شأبا) هكذا وقع الشك في الفاظ الحديث وفي حديث أبي هريرة الجزم بأنّ صاحبة القصة امرأة، وجزم بذلك ابن خزيمة في روايته لحديث أبي هريرة.

قوله: (كانت تقم) بضمّ القاف: أي تجمع القمامة وهي الكناسة.

قوله: (ثم قال: إن هذه القبور مملوءة ظلمة.. إلخ) احتج بهذه الرواية من قال بعدم مشروعية الصلاة على القبر وهو النخعي ومالك وأبو حنيفة والهادوية، قالوا: إن قوله ﷺ: «وإن الله يُؤَوِّهَ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ» يدلّ على أن ذلك من خصائصه. وتعب ذلك ابن حبان فقال في ترك إنكاره ﷺ على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره وأنه ليس من خصائصه. وتعب هذا التعقب بأنّ الذي يقع بالتبعية لا يتنهض دليلاً للأصالة. ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة أنها مدرجة في هذا الإسناد، وهي من مراسيل ثابتة بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد قال الحافظ: وقد أوضحت ذلك بدلالته في كتاب بيان المدرج. قال البيهقي: يغلب على الظنّ أن هذه الزيادة من مراسيل ثابتة كما قال أحمد انتهى. وقد عرفت غير مرّة أنّ الاختصاص لا يثبت إلا بدليل، ومجرد كون الله ينور القبور بصلاته ﷺ على أهلها لا ينفي مشروعية الصلاة على القبر لغيره، لا سيما بعد قوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» وهذا باعتبار من كان قد صلى عليه قبل الدفن. وأمّا من لم يصل عليه ففرض الصلاة عليه الثابت بالأدلة وإجماع الأمة باق، وجعل الدفن مسقطاً لهذا الفرض محتاج إلى دليل، وقد قال بمشروعية الصلاة على القبر الجمهور كما قال ابن المنذر، وبه قال الناصر من أهل البيت وقد استدللّ بحديث الباب على ردّ قول من فصل فقال: يصلى على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لا من كان قد صلى عليه؛ لأنّ القصة وردت فيمن قد صلى عليه، والمفصل هو بعض المانعين الذين تقدّم ذكرهم. واختلفوا في أمد ذلك، فقيده بعضهم إلى شهر. وقيل: ما لم يبل الجسد. وقيل: يجوز أبداً. وقيل: إلى اليوم الثالث. وقيل: إلى أن يترب. ومن جملة ما اعتذر به المانعون من الصلاة على القبر أنّ النبي ﷺ إنّما فعل ذلك حيث صلى من ليس بأولى بالصلاة مع

وعند ابن عدي: "أنقل من أحد" فأفادت هذه الرواية ببيان وجه التمثيل بجبل أحد، وأن المراد به زنة الثواب المترتب على ذلك. قوله: (حتى توضع في اللحد) استدلل به المصنف على أن اللحد أفضل، وسيأتي الكلام على ذلك.

١٤١٥ - وَعَنْ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَتْلُونَ أَنْ يَكُونُوا ثَلَاثَةً صُغُوفٍ إِلَّا غُفِرَ لَهُ فَكَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ يَتَحَرَّى إِذَا قُلَّ أَهْلُ الْجَنَازَةِ أَنْ يَجْعَلَهُمْ ثَلَاثَةً صُغُوفٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٧٩/٤) (د: ٣١٦٦) (ت: ١٠٢٨) (هـ: ١٤٩٠).
١٤١٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَتْلُونَ مِائَةَ كُلِّهِمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٧/١) وَمُسْلِمٌ (٩٤٧) وَالنَّسَائِيُّ (٧٥/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٠٢٩).

١٤١٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يَشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَعَهُمْ اللَّهُ فِيهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٧/١) وَمُسْلِمٌ (٩٤٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٧٠).
١٤١٨ - وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَشْهَدُ لَهُ أَرْبَعَةُ آيَاتٍ مِنْ جِوَارِيهِ الْأَذْنَيْنِ إِلَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ قُبِلَتْ عَلَيْهِمْ فِيهِ وَغُفِرَتْ لَهُ مَا لَا يَتْلُمُونَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٢/٣).

حديث مالك بن هبيرة في إسناده محمد بن إسحاق، رواه عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد عن مالك وفيه مقال معروف إذا عنعن. وقد حسن الحديث الترمذي. وقال: رواه غير واحد عن محمد بن إسحاق. وروى إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق هذا الحديث، وأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة رجلاً، ورواية هؤلاء أصح عندنا. قال: وفي الباب عن عائشة وأم حبيبة وأبي هريرة، ثم ذكر حديث عائشة بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف من طريق ابن أبي عمر عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب. وعن أحمد بن منيع وعلي بن حجر عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ثم قال: حسن صحيح، وقد وقفه بعضهم ولم يرفعه. قال النووي: من رفعه ثقة، وزيادة الثقة مقبولة وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن ماجه. وحديث أنس أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن

وإن لم يقع اتباع قال: ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة انتهى. وهكذا الخلاف في قيراط الدفن هل يحصل بمجرد الدفن من دون اتباع أو لا بد منه.

قوله: (حتى يصلّى عليها) قال في الفتح: اللام للأكثر مفتوحة. وفي بعض الروايات بكسرها، ورواية الفتح عمولة عليها، فإن حصول القيراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له انتهى. قال ابن المنبر: إن القيراط لا يحصل إلا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن، لا لمن اتبع مثلاً وشيع ثم انصرف بغير صلاة، وذلك؛ لأن الاتباع إنما هو وسيلة لأحد مقصودين: إما الصلاة، وإما الدفن، فإذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المترتب على المقصود، وإن كان أن يحصل لذلك فضل ما يحسب وقد روى سعيد بن منصور عن مجاهد أنه قال: اتباع الجنائز أفضل النوافل. وفي رواية عبد الرزاق عنه: اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع.

قوله: (فله قيراط) بكسر القاف. قال في الفتح: قال الجوهري: القيراط نصف داني، قال: والداني سدس الدرهم، فهو على هذا نصف سدس الدرهم كما قال ابن عقيل، وذكر القيراط تقريباً للفهم لما كان الإنسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلته، فضرب له المثل بما يعلم، ثم لما كان مقدار القيراط المتعارف حقيراً، نبه على عظم القيراط الحاصل لمن فعل ذلك فقال: "مثل أحد" كما في بعض الروايات، وفي أخرى: أصغرهما مثل أحد. وفي حديث الباب "مثل الجبلين العظيمين".

قوله: (ومن شهدا حتى تدفن) ظاهره أن حصول القيراط متوقف على فراغ الدفن وهو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم. وقبل يحصل بمجرد الوضع في اللحد وقبل عند انتهاء الدفن قبل إمالة التراب. وقد وردت الأخبار بكل ذلك، فعند مسلم: "حتى يفرغ منها" وعنده في أخرى: "حتى توضع في اللحد" وعنده أيضاً: "حتى توضع في القبر" وعند أحمد: "حتى يقضى قبضاها" وعند الترمذي: "حتى يقضى دفنها" وعند أبي عوانة: "حتى يسوى عليها" أي التراب. وقبل: يحصل القيراط بكل من ذلك ولكن يتفاوت. والظاهر أنها تحمل الروايات المطلقة عن الفراغ من الدفن وتسوية التراب بالمقيدة بهما.

قوله: (مثل الجبلين) في رواية "مثل أحد" وفي رواية للنسائي: كل واحد منهما أعظم من أحد. وعند مسلم: أصغرهما مثل أحد

سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً. ولأحمد من حديث أبي هريرة نحوه وقال: ثلاثة بدل أربعة. وفي إسناده رجل لم يسم. وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب، أخرجه أبو مسلم الكجّي.

قوله: (يلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف) فيه دليل على أن من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له، وأقل ما يسمى صفّاً رجلاً، ولا حدّ لأكثره.

قوله: (يلغون مائة) فيه استحباب تكثير جماعة الجنائزة ويطلب بلوغهم إلى هذا العدد الذي يكون من موجبات الغفر، وقد قيد ذلك بأمرين: الأول: أن يكونوا شافعين فيه: أي غلصين له الدعاء، سائلين له المغفرة. الثاني: أن يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشرك بالله شيئاً كما في حديث ابن عباس قال القاضي: قيل: هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوا على ذلك، فأجاب كل واحد عن سؤاله. قال النووي: ويحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر بقبول شفاعته مائة فأخبر به، ثم بقبول شفاعته أربعين فأخبر به، ثم ثلاثة صفوف وإن قلّ عددهم فأخبر به. قال: ويحتمل أيضاً أن يقال: هذا مفهوم عدو، ولا يحتاج به جماهير الأصوليين، فلا يلزم من الأخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك، وكذا في الأربعين ثلاثة صفوف، وحيث شئ كل الأحاديث معمول بها، وتحصل الشّفاعه بأقلّ الأمرين من ثلاثة صفوف وأربعين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهَةِ النَّعْيِ

١٤١٩ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَاكُمْ وَالنَّعْيِ، فَإِنَّ النَّعْيَ عَمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ كَذَلِكَ، وَرَوَاهُ مُؤْتَفَساً وَذَكَرَ أَنَّهُ أَصَحُّ (٩٨٤).

١٤٢٠ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا مِتَ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي أَحَدًا إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٦/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٧٦) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٩٨٦).

١٤٢١ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا بَأْسَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ أَنْ يُؤْذَنَ صَدِيقُهُ وَأَصْنَعَابُهُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُطَافَ فِي الْمَجَالِسِ فَيَقَالُ: أُنْعِمِ فَلَانًا، فَعَمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ». رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ.

١٤٢٢ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ - وَإِنَّ عَيْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَتَذَرِفَانِ - ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفُتِحَ لَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٣/٣) وَالتَّبَارِيُّ (١٢٤٦).

حديث ابن مسعود في إسناده أبو حمزة ميمون الأعور، وليس بالقوي عند أهل الحديث وقد اختلف في رفعه ووقفه، ورجح الترمذي وقفه كما قال المصنف وقال: إنه حديث غريب. وحديث حذيفة قال الحافظ في الفتح: إسناده حسن، وكلام إبراهيم الذي رواه سعيد بن منصور هو من طريق ابن عليّ عن

سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً. ولأحمد من حديث أبي هريرة نحوه وقال: ثلاثة بدل أربعة. وفي إسناده رجل لم يسم. وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب، أخرجه أبو مسلم الكجّي.

قوله: (يلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف) فيه دليل على أن من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له، وأقل ما يسمى صفّاً رجلاً، ولا حدّ لأكثره.

قوله: (يلغون مائة) فيه استحباب تكثير جماعة الجنائزة ويطلب بلوغهم إلى هذا العدد الذي يكون من موجبات الغفر، وقد قيد ذلك بأمرين: الأول: أن يكونوا شافعين فيه: أي غلصين له الدعاء، سائلين له المغفرة. الثاني: أن يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشرك بالله شيئاً كما في حديث ابن عباس قال القاضي: قيل: هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوا على ذلك، فأجاب كل واحد عن سؤاله. قال النووي: ويحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر بقبول شفاعته مائة فأخبر به، ثم بقبول شفاعته أربعين فأخبر به، ثم ثلاثة صفوف وإن قلّ عددهم فأخبر به. قال: ويحتمل أيضاً أن يقال: هذا مفهوم عدو، ولا يحتاج به جماهير الأصوليين، فلا يلزم من الأخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك، وكذا في الأربعين ثلاثة صفوف، وحيث شئ كل الأحاديث معمول بها، وتحصل الشّفاعه بأقلّ الأمرين من ثلاثة صفوف وأربعين.

قوله: (أربعة أبيات) ليس عند ابن حبان والحاكم لفظ أبيات. وفيه أن شهادة أربعة من جيران الميت من موجبات مغفرة الله تعالى له ويؤيد ذلك ما أخرجه البخاري وغيره عن عمر أن النبي ﷺ قال: «أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة، فقلنا: وثلاثة؟ قال: وثلاثة، فقلنا: واثنا؟ قال: واثنا، ثم لم نسأله عن الواحد» قال الزين بن المنير: إنما لم يسأله عمر عن الواحد استبعاداً منه أن يكتفى في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب. قال الداودي: المعتبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق لا الفسقة؛ لأنهم قد يتنون على من يكون مثلهم، ولا من بينه وبين الميت عداوة؛ لأنّ شهادة العدو لا تقبل. وقد أخرج الشيخان وغيرهما من حديث أنس قال: «مرّ بجنائزة فأنثوا عليها خيراً، فقال نبي الله ﷺ: وجبت ثم مرّ بأخرى فأنثوا عليها شراً، فقال نبي الله ﷺ: وجبت، فقال عمر: ما وجبت؟ قال رسول الله ﷺ: هذا أثبتتم عليه خيراً فوجبت له الجنة، وهذا أثبتتم عليه

انتهى. فالحاصل أنَّ الإعلام للنَّسْلِ والتَّكْفِينِ والصَّلَاةَ والحمل والدفن مخصوصٌ من عموم النَّهي؛ لأنَّ إعلام من لا تتمُّ هذه الأمور إلا به ممَّا وقع الإجماع على فعله في زمن النَّبوة وما بعده، وما جاوز هذا المقدار فهو داخلٌ تحت عموم النَّهي.

بَابُ عَدُوِّ تَكْبِيرِ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ قَدْ بَيَّنَّ الْأَرْبَعُ فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ.

١٤٢٣ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يَكْبِرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ خَمْسًا عَلَى جَنَازَةٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبِرُهَا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ (حـم: ٣٦٧/٤) (م: ٩٥٧) (د: ٣١٩٧) (ت: ١٠٢٣) (ن: ٧٢/٤) (هـ: ١٥٠٥).

حديث أبي هريرة وابن عباس وجابر تقدّم في الصَّلَاة على الغائب، ومَن روى الأربع كما قال البيهقيّ عقبة بن عامر والبراء وزيد بن ثابت وابن مسعود. وروى ابن عبد البرّ في الاستذكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة عن أبيه «كان النَّبيّ ﷺ يَكْبِرُ على الجنائز أربعمًا وخمسمًا وسبعمًا وثمانية حتّى جاء موت النَّجاشيّ فخرج فكبّر أربعمًا، ثمّ ثبت النَّبيّ ﷺ على أربع حتّى توفاه الله تعالى» وكذا قال القاضي عياض. أخرج الطَّبْرَانِيّ في الأوسط عن جابر مرفوعًا «صلّوا على موتاكم بالليل والنَّهار والصَّغِيرِ والكَبِيرِ والذَّيْنِ والأمير أربعمًا» وفي إسناده عمرو بن هشام البيرونيّ، تفرد به عن ابن لهيعة، وإلى مشروعية الأربع التَّكبيرات في الجنّازة ذهب الجمهور قال التَّرمذيّ: العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النَّبيّ ﷺ وغيرهم يرون التَّكبير على الجنّازة أربع تكبيرات، وهو قول سفيان الثَّوريّ ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعيّ وأحمد وإسحاق انتهى. وقال ابن المنذر: ذهب أكثر أهل العلم إلى أنَّ التَّكبير أربع انتهى وقد اختلف السَّلف في ذلك؛ فروى عن زيد بن أرقم أنّه كان يَكْبِرُ خمسًا كما في حديث الباب. وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنّه صلّى على جنازة رجلٍ من بني أسد فكبّر خمسًا، وروي أيضًا عن ابن مسعود عن عليّ أنّه كان يَكْبِرُ على أهل بدر ستًّا وعلى الصَّحابة خمسًا وعلى سائر النَّاس أربعمًا. وروى ذلك أيضًا ابن أبي شيبة والطَّحاويّ والذَّارقطنيّ عن عبد خيرٍ عنه وروى ابن المنذر أيضًا بإسنادٍ صحيحٍ عن ابن عباسٍ أنّه كَبَّرَ على جنازة ثلاثة: قال القاضي عياض: اختلف الصَّحابة في ذلك من ثلاث

ابن عون قال: قلت لابراهيم: هل كانوا يكرهون النَّعي؟ قال: نعم، ثمّ ذكره. وروى أيضًا سعيد بن منصور بهذا الإسناد إلى عمّاد بن سيرين أنّه قال: لا أعلم بأسًا أن يؤذَن الرَّجُلَ صديقه وحميمه.

قوله: (وإياكم والنَّعي) النَّعي: هو الإخبار بموت الميت كما في الصَّحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللُّغة. قال في القاموس: نعا له نعيًا ونعيًا ونعيانًا: أخبره بموته. وفي النهاية: نعى الميت نعيًا: إذا أذاع موته وأخبر به انتهى. فمدلول النَّعي لُغة هو هذا، وإليه يتوجّه النَّهي لوجوب حمل كلام الشَّارع على مقتضى اللُّغة العربيّة عند عدم وجود اصطلاح له يخالفه. وقال في الفتح: إنّما نهى عمّا كان أهل الجاهليّة يصنعونه، وكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدُّور والأسواق. وقال ابن المرباط: إنّ النَّعي الذي هو إعلام النَّاس بموت قريبهم مباحٌ وإن كان فيه إدخال الكرب والمصاب على أهله، لكن في تلك المفسدة مصالح جمة لما يترتّب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته ونهضة أمره والصَّلَاة عليه والدَّعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتّب على ذلك من الأحكام انتهى. ويستدلّ لجواز مجرد الإعلام بمحدث أنس المذكور في الباب، فإنَّ النَّبيّ ﷺ أخبر بقتل الثلاثة الأمراء المقتولين بموتهم، وقصتهم مشهورة، وهم زيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن رواحة ومحدث أبي هريرة: «أنَّ النَّبيّ ﷺ نعى للنَّاس النَّجاشيّ في اليوم الذي مات فيه» كما تقدّم. وقد بَوَّبَ عليه البخاريّ: باب الرَّجُلِ ينعى إلى أهل الميت بنفسه. ومحدث أبي هريرة وغيره: «أنَّ النَّبيّ ﷺ قال بعد أن أخبر بموت السَّوداء أو الشابِّ الذي كان يقيم المسجد: ألا أذنتموني؟» وقد تقدّم. وفي حديث ابن عباسٍ: «ما منعكم أن تعلموني» وقد بَوَّبَ عليه البخاريّ: باب الإذن بالجنّازة. ومحدث الحصين بن حوَّح، وقد تقدّم في باب المبادرة إلى تجهيز الميت، فهذه الأحاديث تدلّ على أنَّ مجرد الإعلام بالموت لا يكون نعيًا محرّمًا وإن كان باعتبار اللُّغة ممّا يصدق عليه اسم النَّعي كما تقدّم. ويؤيّد ذلك ما رواه سعيد بن منصور عن إبراهيم النَّخعيّ وابن سيرين كما سلف. وقال ابن العربيّ: يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات: الأولى: إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصَّلاح فهذا سنة. الثانية: الدَّعوة للمفاخرة بالكثرة فهذا مكروه. الثالثة: الإعلام بنوع آخر كالنِّبَاح ونحو ذلك فهذا محرّم.

آخر كلها ضعيفة وقال الأثرم: رواه محمد بن معاوية النيسابوري عن أبي المليح عن ميمون بن مهران عن ابن عباس. وقد سألت أحمد عنه فقال: محمد هذا راوي أحاديث موضوعة منها هذا واستعظمه. وقال: كان أبو المليح. اتقى لله وأصلح حديثاً من أن يروي مثل هذا. وقال حرب عن أحمد: هذا الحديث إنما رواه محمد بن زياد الطحان وكان يضع الحديث. وقال ابن القيم: قال أحمد: هذا كذب ليس له أصل. اهـ ورواه ابن الجوزي في التأسخ والنسوخ من طريق ابن شاهين عن ابن عمر، وفي إسناده زافر بن الحارث عن أبي العلاء عن ميمون بن مهران عنه قال ابن الجوزي: وخالفه غيره ولا يثبت فيه شيء. ورواه الحارث بن أبي أسامة عن جعفر بن حمزة عن فزارة بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر بنحوه. ويجاب عن الأول من هذه المرجحات والثاني منها بأنه إنما يرجح بهما عند التعارض، ولا تعارض بين الأربع والخمس؛ لأن الخمس مشتملة على زيادة غير معارضة. وعن الرابع بأنه لم يثبت، ولو ثبت لكان غير رافع للنزاع؛ لأن اقتضاه على الأربع لا ينفي مشروعية الخمس بعد ثبوته عنه، وغاية ما فيه جواز الأمرين، نعم المرجح الثالث، أعني إجماع الصحابة على الأربع هو الذي يعول عليه في مثل هذا المقام إن صح، وإلا كان الأخذ بالزيادة الخارجة من مخرج صحيح هو الأرجح وفي المسألة أقوال أخر: منها ما روي عن أحمد بن حنبل أنه لا ينقص عن أربع ولا يزداد على سبع. ومنها ما روي عن بكر بن عبد الله المزني أنه لا ينقص عن ثلاث ولا يزداد على سبع. ومنها ما روي عن ابن مسعود أنه قال: التكبير تسع وسبع وخمس وأربع وكبر ما كبر الإمام روى ذلك جميعه ابن المنذر ومنها ما روي عن أنس أن تكبير الجنائز ثلاث كما روى عنه ابن المنذر أنه قيل له: إن فلاناً كبر ثلاثاً فقال: وهل التكبير إلا ثلاث؟ وروى عنه ابن أبي شيبة أنه كبر ثلاثاً لم يزد عليها وروى عنه عبد الرزاق أنه كبر على جنازة ثلاثاً ثم انصرف ناسياً، فقالوا له: يا أبا حمزة إنك كبرت ثلاثاً، قال: فصفوا، فصفوا فكبر الرابعة. وروى عنه البخاري تعليقاً نحو ذلك. وجمع بين الروايات عنه الحافظ بأنه إما كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكمل منها، وإما بأن من أطلق عنه الثلاث لم يذكر الأولى؛ لأنها افتتاح الصلاة.

١٤٢٤ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ خَمْسًا،

تكبيراتٍ إلى تسع. قال ابن عبد البر: وانعقد الإجماع بعد ذلك على أربع، وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح، وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت عليه، وقال: لا نعلم أحداً من فقهاء الأمصار يخمس إلا ابن أبي ليلى وقال علي بن الجعد حدثنا شعبة عن عمر بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يقول: إن عمر قال: كل ذلك قد كان أربعاً وخمساً فاجتمعنا على أربع، رواه البيهقي. ورواه ابن عبد البر من وجه آخر عن شعبة. وروى البيهقي أيضاً عن أبي وائل قال: «كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً، فجمع عمر أصحاب رسول الله ﷺ فأخبر كل رجلٍ منهم بما رأى، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات» وروى أيضاً من طريق إبراهيم النخعي أنه قال: «اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ في بيت أبي مسعود، فاجتمعوا على أن التكبير على الجنائز أربع» وروى أيضاً بسنده إلى الشعبي قال: صلى ابن عمر على زيد بن عمر وأمه أم كلثوم بنت علي فكبر أربعاً وخالفه ابن عباس والحسين بن علي وابن الحنفية.

قوله: (كان رسول الله ﷺ يكبرها) استدلل به من قال: إن تكبير الجنائز خمس، وقد حكاه في البحر عن العترة جميعاً وأبي ذر وزيد بن أرقم وحذيفة وابن عباس ومحمد بن الحنفية وابن أبي ليلى، وحكاه في المسوط عن أبي يوسف وفي دعوى إجماع العترة نظراً؛ لأن صاحب الكافي حكى عن زيد بن علي القول بالأربع. واستدلوا أيضاً بحديث حذيفة الآتي وبما تقدم عن جماعة من الصحابة قالوا: والخمس زيادة يتحتم قبولها لعدم منافاتها. وأورد عليهم أنه كان يلزمكم الأخذ بأكثر من خمس؛ لأنها زيادة وقد وردت كما أخرجه البيهقي عن أبي وائل، وقد تقدم. ورجح الجمهور ما ذهبوا إليه من مشروعية الأربع بمرجحات أربعة: الأول: أنها ثبتت من طريق جماعة من الصحابة أكثر عدداً ممن روى منهم الخمس. الثاني: أنها في الصحيحين. الثالث: أنه أجمع على العمل بها الصحابة كما تقدم الرابع: أنها آخر ما وقع منه ﷺ كما أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ: «آخر ما كبر رسول الله ﷺ على الجنائز أربع» وفي إسناده الفرات بن سلمان. وقال الحاكم بعد ذكر الحديث: ليس من شرط الكتاب. ورواه أيضاً البيهقي بإسناد فيه التضرع بن عبد الرحمن وهو ضعيف، وقد تفرد به كما قال البيهقي. قال الحافظ وروي هذا اللفظ من وجوه

(٤/١/١٢٥).

حديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم. وحديث أبي أمامة بن سهل في إسناده مطرّف، ولكنه قد قرأه البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق عبد الله بن أبي زياد الرصافي عن الزهري بمعناه. وأخرج نحوه الحاكم من وجوه آخر، وأخرجه أيضاً النسائي وعبد الرزاق. قال في الفتح: وإسناده صحيح وليس فيه قوله: 'بعد التكبيرة' ولا قوله: 'ثم يسلم سرّاً في نفسه' ولكنه أخرج الحاكم نحوه. وفي الباب عن ابن عباس حديث آخر عند الترمذي وابن ماجه 'أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ' وفي إسناده إبراهيم بن عثمان أبو شيبه الواسطي وهو ضعيف جداً وقال الترمذي: لا يصح هذا عن ابن عباس والصحيح عنه قوله: 'من السنة' وعن أم شريك عند ابن ماجه قالت: 'أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب' وفي إسناده ضعف يسير كما قال الحافظ وعن ابن عباس حديث آخر أيضاً عند الحاكم 'أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ بِالْأَبْوَاءِ فَكَبَّرَ ثُمَّ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ رَافِعًا صَوْتَهُ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ أَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ، فَانْتَ غِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ، إِنْ كَانَ زَاكِيًا فَزَكِّهِ، وَإِنْ كَانَ خَطِيئًا فَاعْفُ رَحْمَةً، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَضِلَّنَا بَعْدَهُ، ثُمَّ كَبَّرَ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي لَمْ أَقْرَأْ عَلَيْهَا: أَيُّ جَهْرًا إِلَّا لِتَعْلَمُوا أَنَّهُ سَنَةٌ' وفي إسناده شرحبيل بن سعد وهو مختلف في توثيقه وعن جابر عند النسائي في المجتبى والحاكم والشافعي وأبي يعلى (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ) وفي إسناده الشافعي والحاكم إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عجيل. وعن محمد بن مسلمة عند ابن أبي حاتم في العلل أنه قال: السنة على الجنائز أن يكبر الإمام ثم يقرأ أم القرآن في نفسه ثم يدعو ويخلص الدعاء للميت ثم يكبر ثلاثاً ثم يسلم وينصرف ويفعل من وراء ذلك، وقال: سألت أبي عنه فقال: هذا خطأ إنما هو حبيب بن مسلمة. قال الحافظ: حديث حبيب في المستدرک من طريق الزهري عن أبي أمامة بن سهل باللفظ السابق.

قوله: (لتعلموا أنه من السنة) فيه وفي بقية أحاديث الباب دليل على مشروعية قراءة فاتحة الكتاب في صلاة الجنائز وقد حكى ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن مخرمة، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق، وبه قال

ثُمَّ التَفَتَ فَقَالَ مَا نَسِيتُ وَلَا وَهَمْتُ، وَلَكِنْ كَبُرْتُ كَمَا كَبُرَ النَّبِيُّ ﷺ، صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ خَمْسًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٦/٥).

١٢٥٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ سِتًّا وَقَالَ: إِنَّهُ شَهِدَ بَذْرًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠٤).

١٢٦٦ - وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ خَمْسًا وَسِتًّا. رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي مُنْبَاهِهِ.

حديث حذيفة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه، وفي إسناده يحيى بن عبد الله الجابري وهو متكلم عليه والأثر المذكور عن علي هو في البخاري بلفظ: 'أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ' زاد البرقاني في مستخرجه ستاً وكذا ذكره البخاري في تاريخه وسعيد بن منصور. ورواه ابن أبي خيثمة من وجوه آخر عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن مغفل فقال خمساً. وروى البيهقي عنه أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى أَبِي قَتَادَةَ سَبْعًا، وَقَالَ: إِنَّهُ غَلَطَ؛ لِأَنَّ أَبَا قَتَادَةَ عَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ. قَالَ الْحَافِظُ: وَهَذِهِ عِلَّةٌ غَيْرُ قَادِحَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ أَبَا قَتَادَةَ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ أَهْدُ وَقَوْلُ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَوْرَدَهُ الْحَافِظُ فِي التَّخْلِيفِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي عِدَدِ التَّكْبِيرِ وَمَا هُوَ الرَّاجِحُ. وَفِي فِعْلِ عَلِيٍّ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَخْصِيفِ مَنْ لَهُ فَضِيلَةٌ بِإِكْثَارِ التَّكْبِيرِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ فِي رَوَايَةِ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنِ السَّلَفِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ بِصَلَاتِهِ عَلَى حَزْمَةٍ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

بَابُ الْقِرَاءَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا

١٢٧٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَقَالَ: لِتَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ السَّنَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٣٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٩٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٢٧) وَصَحَّحَهُ وَالنَّسَائِيُّ (٧٥/٤) وَقَالَ فِيهِ: فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ وَجْهَرًا فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: سَنَةٌ وَحَقٌّ.

١٢٧٨ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ السَّنَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبَّرَ الْإِمَامُ ثُمَّ يَفْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيُخْلِصَ الدَّعَاءَ لِلْجَنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ، وَلَا يَقْرَأَ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ، ثُمَّ يَسْلِمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٣٥٩).

١٢٧٩ - وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: قَرَأَ الَّذِي صَلَّى عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ

رسول الله ﷺ يفعلهن تركهن الناس، إحداهن التسليم على الجنائز مثل التسليم في الصلاة وله أيضاً نحوه عن عبد الله بن أبي أوفى. فحصل من الأحاديث المذكورة في الباب أن المشروع في صلاة الجنائز قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى وقراءة سورة، وتكون أيضاً بعد التكبيرة الأولى مع الفاتحة لقوله في حديث أبي أمامة بن سهل: ويخلص الدعاء للميت في التكبيرات، ولا يقرأ في شيء منهن، ثم يصلي على النبي ﷺ ولم يرد ما يدل على تعيين موضعها، والظاهر أنها تفعل بعد القراءة، ثم يكبر بقية التكبيرات ويستكثر من الدعاء بينهن للميت مخلصاً له، ولا يشتغل بشيء من الاستحسانات التي وقعت في كتب الفقه فإنه لا مستند لها إلا التخيلات، ثم بعد فراغه من التكبير والدعاء المأثور يسلم وقد اختلف في مشروعيتها الرفع عند كل تكبيرة؛ فذهب الشافعي إلى أنه يشرع مع كل تكبيرة. وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله وقيس بن أبي حازم والزهرى والأوزاعي وأحمد وإسحاق واختاره ابن المنذر. وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحاب الراي: إنه لا يرفع عند سائر التكبيرات بل عند الأولى فقط. وعن مالك ثلاث روايات: الرفع في الجميع، وفي الأولى فقط، وعدمه في كلها. وقالت العترة بمنعه في كلها احتج الأولون بما أخرجه البيهقي عن ابن عمر، قال الحافظ بسند صحيح. وعلقه البخاري ووصله في جزء رفع اليدين: «أنه كان يرفع يديه في جميع تكبيرات الجنائز». ورواه الطبراني في الأوسط ترجمة موسى بن عيسى مرفوعاً وقال: لم يروه عن نافع إلا عبد الله بن عمر، تفرد به عباد بن صهيب، قال في التلخيص: وهما ضعيفان ورواه الدارقطني من طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن نافع عن عمار مرفوعاً، لكن قال في العلل: تفرد برفعه عمر بن شبة عن يزيد بن هارون. ورواه الجماعة عن يزيد موقوفاً وهو الصواب. وروى الشافعي عن سمع سلمة بن وردان يذكر عن أنس أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنائز وروى أيضاً الشافعي عن عروة وابن المسيب مثل ذلك. قال: وعلى ذلك أدركنا أهل العلم ببلدنا. واحتج القائلون بأنه لا يرفع يديه إلا عند تكبيرة الافتتاح بما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس وأبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا صلى على الجنائز رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود قال الحافظ: ولا يصح فيه شيء. وقد صح عن ابن عباس أنه كان يرفع يديه في

الهادي والقاسم والمؤيد بالله. ونقل ابن المنذر أيضاً عن أبي هريرة وابن عمر أنه ليس فيها قراءة، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه وسائر الكوفيين، وإليه ذهب زيد بن علي والناصر، وأحاديث الباب ترد عليهم. واختلف الأولون هل قراءة الفاتحة واجبة أم لا؟ فذهب إلى الأول الشافعي وأحمد وغيرهما. واستدلوا بحديث أم شريك المتقدم وبالأحاديث المتقدمة في كتاب الصلاة كحديث: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ونحوه؛ وصلاة الجنائز صلاة وهو الحق.

قوله: (وسورة) فيه مشروعيتها قراءة سورة مع الفاتحة في صلاة الجنائز، ولا يحصى عن المصير إلى ذلك؛ لأنها زيادة خارجة من مخرج صحيح ويؤيد وجوب قراءة السورة في صلاة الجنائز الأحاديث المتقدمة في باب وجوب قراءة الفاتحة من كتاب الصلاة فإنها ظاهرة في كل صلاة.

قوله: (وجهر) فيه دليل على الجهر في قراءة صلاة الجنائز. وقال بعض أصحاب الشافعي: إنه يجهر بالليل كالليلية. وذهب الجمهور إلى أنه لا يستحب الجهر في صلاة الجنائز. وتمسكوا بقول ابن عباس المتقدم: لم أقرأ: أي جهراً إلا لتعلموا أنه سنة ويقول في حديث أبي أمامة: سراً في نفسه.

قوله: (بعد التكبيرة الأولى) فيه بيان محل قراءة الفاتحة، وقد أخرج الشافعي والحاكم عن جابر مرفوعاً بلفظ: «وقرأ بآم القرآن بعد التكبيرة الأولى» وفي إسناده إبراهيم بن محمد وهو ضعيف جداً وقد صرح العراقي في شرح الترمذي بأن إسناده حديث جابر ضعيف.

قوله: (ثم يصلي على النبي) فيه مشروعيتها الصلاة على النبي ﷺ في صلاة الجنائز، ويؤيد ذلك الأحاديث المتقدمة في الصلاة كحديث: لا صلاة لمن لم يصل عليّ ونحوه. وروى إسماعيل القاضي في كتاب الصلاة على النبي ﷺ عن أبي أمامة أنه قال: «إن السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلي على النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ إلا مرة ثم يسلم» وأخرجه ابن الجارود في المنتقى. قال الحافظ: ورجاله مخرج لهم في الصحيحين.

قوله: (ثم يسلم سراً في نفسه) فيه دليل على مشروعيتها السلام في صلاة الجنائز والإسراع به وهو مجمع عليه، حكى ذلك في البحر. وأخرج البيهقي عن ابن مسعود قال: «ثلاث كان

يحیی بن أبی کثیر عن أبی إبراهیم الأشهلّی عن أبیه، وسألته عن اسم أبی إبراهیم فلم يعرفه. وقال أبو حاتم: أبو إبراهیم مجهولٌ هـ ولكن جهالة الصحابي غير قادحة. وقد أخرجه الترمذی والحاکم عن یحیی بن أبی کثیر عن أبی سلمة عن عائشة، ولكن في إسناده هذه الطريق عكرمة بن عمار كما تقدّم. وأخرجه أيضاً الترمذی عن یحیی بن أبی کثیر عن عبد الله بن أبی قتادة عن أبیه عن النبی ﷺ، وقد توهم بعض الناس أن أبا إبراهیم الأشهلّی هو عبد الله بن أبی قتادة. قال الحافظ وهو غلط؛ لأن أبا إبراهیم من بني عبد الأشهل وأبو قتادة من بني سلمة. وفي الباب عن أبی هريرة حديث آخر عند أبی داود والنسائي أنه سمع رسول الله ﷺ في صلاته على الجنائز يقول: اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرّها وعلايتها جئنا شفعا فاعفُ لها وعن عوف بن مالك والائلة وسيايان.

قوله: (فأخلصوا له الدعاء) فيه دليل على أنه لا يتعين دعاء مخصوص من هذه الأدعية الواردة، وأنه ينبغي للمصلّي على الميت أن يخلص الدعاء له، سواء كان محسناً أو مسيئاً، فإن ملابس المعاصي أوجب الناس إلى دعاء إخوانه المسلمين وأقربهم إلى شفاعتهم ولذلك قدّموه بين أيديهم، وجاءوا به إليهم، لا كما قال بعضهم: إن المصلّي يلعن الفاسق ويقتصر في الملتبس على قوله: اللهم إن كان محسناً فزده إحساناً، وإن كان مسيئاً فانت أولى بالعفو عنه فإن الأول من إخلاص السب لا من إخلاص الدعاء، والثاني من باب التفويض باعتبار المسيء لا من باب الشفاعة والسؤال وهو تحصيل للحاصل، والميت غني عن ذلك. قوله: (فأحيه على الإسلام) هذا اللفظ هو الثابت عند الأكثر، وفي سنن أبی داود فأحيه على الإيمان وتوفّه على الإسلام وأعلم أنه قد وقع في كتب الفقه ذكر أدعية غير الماثورة عنه ﷺ والتمسك بالثابت عنه أولى، واختلاف الأحاديث في ذلك محمول على أنه كان يدعو لميت بدعاء وآخر بآخر، والذي أمر به ﷺ إخلاص الدعاء. فائدة: إذا كان المصلّي عليه طفلاً استحَبَّ أن يقول المصلّي اللهم اجعله لنا سلفاً ورفيقاً وأجرراً روي ذلك عن البيهقي من حديث أبی هريرة، وروي مثله سفيان في جامعه عن الحسن.

١٤٣٢ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ

تكبيرات الجنائز» رواه سعيد بن منصور هـ واحتجوا أيضاً بما أخرجه الترمذی عن أبی هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ فَرَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ وَوَضَعَ الْيَمْنَى عَلَى الْبَسْرَى» وقال: غريب، وفي إسناده يزيد بن سنان الرهاوي وهو ضعيف عند أهل الحديث والحاصل أنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي ﷺ وأفعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيها، فينبغي أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الإحرام؛ لأنه لم يشرع في غيرها إلا عند الانتقال من ركن إلى ركن كما في سائر الصلوات، ولا انتقال في صلاة الجنائز.

بَابُ الدَّعَاءِ لِلْمَيِّتِ وَمَا وَرَدَ فِيهِ

١٤٣٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدَّعَاءَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٩٩) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٩٧).

١٤٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَيْنِنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكْرِنَا وَأُنْثَانَا اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَنَا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَنَا مِنْهُ تَوَفَّاهُ عَلَى الْإِيمَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٨/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٢٤)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٩٨)، وَرَوَاهُ اللَّهُمَّ لَا تُخْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُفْلِتْنَا بَعْدَهُ».

الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والبيهقي وفي إسناده ابن إسحاق وقد عنعن ولكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصرحاً بالسمع. والحديث الثاني أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاکم وقال: وله شاهد صحيح من حديث عائشة لمحوه. وأخرج هذا الشاهد الترمذی وأعله بعكرمة بن عمار، وفي إسناده حديث الباب يحيى بن أبی کثیر عن أبی سلمة عن أبی هريرة. قال أبو حاتم: الحفاظ لا يذكرون أبا هريرة إنما يقولون أبو سلمة عن النبي ﷺ مرسلأ، ولا يوصله بذكر أبی هريرة إلا غير متقن، والصحيح أنه مرسل وقال الترمذی: روى هذا الحديث هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبی کثیر عن أبی سلمة عن النبي ﷺ مرسلأ هـ. وقد رواه يحيى بن أبی کثیر من حديث أبی إبراهیم الأشهلّی عن أبیه عن النبي ﷺ مثل حديث أبی هريرة، أخرجه من هذا الوجه أحمد والنسائي والترمذی وقال: حسن صحيح، وقال: أصح الروايات في هذا

وَعَافِهِ وَأَكْرَمَ نُزُلَهُ، وَوَسَعَ مُدْخَلَهُ، وَاعْمَلَهُ بِمَاءٍ وَتَلَجَ وَبَرَدٍ، وَتَقَبَّ مِنْ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدَلَهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ قَالَ عَوْفٌ: قَعَمَيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتَ لِدَعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِدَلِيلِكَ الْمَيِّتِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٦٣) وَالنَّسَائِيُّ (٧٣/٤).

١٤٣٣ - وَعَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ فَلَانُ ابْنُ فَلَانٍ فِي ذِمَّتِكَ وَحَبْلِ جِوَارِكَ، فَبِقَبْرِ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَأَنْتَ أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَمْدِ، اللَّهُمَّ فَاعْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٢).

الحديث الأول أخرجه أيضًا الترمذي مختصرًا. والحديث الثاني أخرجه أيضًا ابن ماجه، وسكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده مروان بن جناح وفيه مقال.

قوله: (سمعت النبي ﷺ) وكذلك قوله: 'فسمعت' وفي رواية: لسلم من حديث عوفٍ 'فحفظت من دعائه' جميع ذلك يدل على أن النبي ﷺ جهر بالدعاء، وهو خلاف ما صرح به جماعة من استحباب الإسرار بالدعاء، وقد قيل: إن جهره ﷺ بالدعاء لقصد تعليمهم. وأخرج أحمد عن جابر قال 'ما أباح لنا في دعاء الجنائز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر' وفسر أباح بمعنى قدر. قال الحافظ: والذي وقفت عليه باح بمعنى جهر، والظاهر أن الجهر والإسرار بالدعاء جائزان.

قوله: (واغسله بماء وتلج.. إلخ) هذه الألفاظ قد تقدم شرحها في الصلاة. واعلم أنه لم يرد تعيين موضع هذه الأدعية، فإن شاء المصلي جاء بما يختار منها دفعةً، إمَّا بعد فراغه من التكبير، أو بعد التكبير الأولى أو الثانية أو الثالثة، أو يفرقه بين كل تكبيرتين، أو يدعو بين كل تكبيرتين بواحد من هذه الأدعية ليكون مؤدبًا لجميع ما روي عنه ﷺ وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى الآتي فليس فيه أنه لم يدع إلا بعد التكبير الرابعة إنما فيه أنه دعا بعدها، وذلك لا يدل على أن الدعاء مختص بذلك الموضع.

قوله: (إن فلان ابن فلان) فيه دليل على استحباب تسمية الميت باسمه واسم أبيه، وهذا إن كان معروفًا، وإلا جعل مكان ذلك: اللهم إن عبدك هذا أو نحو، والظاهر أنه يدعو بهذه

١٤٣٥ - عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ وَسَطَّهَا. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٤/٥) (خ: ١٣٣١) (م: ٩٦٤) (د: ٣١٩٥) (ت: ١٠٣٥) (ن: ٧٢/٤) (هـ: ١٤٩٣).

١٤٣٦ - وَعَنْ أَبِي غَالِبٍ الْخَنَاطِيُّ قَالَ: «شَهِدْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَلَمَّا رَفَعْتُ أَيْمِي بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ فَصَلَّى عَلَيْهَا فَقَامَ وَسَطَّهَا، وَفِينَا الْعَلَاءُ بْنُ زَيْدٍ

العلويّ فلَمَّا رَأَى اخْتِلَافَ قِيَامِهِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ قَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ حَيْثُ قُمْتَ، وَمِنَ الْمَرْأَةِ حَيْثُ قُمْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (حم: ٢٠٤/٣) وابن ماجه (١٤٩٤) والترمذي (١٠٣٤) وأبو داود (٣١٩٤)، وفي لفظه: فَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ كَصَلَاتِكَ يَكْبُرُ عَلَيْهَا أَرْبَعًا وَيَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ، وَعَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

الحديث الثاني حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص، ورجال إسناده ثقات.

قوله: (وسطها) بسكون السين، وفيه دليل على أن المصلّي على المرأة الميتة يستقبل وسطها. ولا منافاة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث انس: "وعجيزة المرأة؛ لأن العجيزة يقال لها: وسطاً، وأما الرجل فالمشروع أن يقف الإمام حذاء راسه لحديث انس المذكور، ولم يصب من استدلّ بحديث سمرة على أنه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة وقال: إنه نص في المرأة، ويقاس عليها الرجل؛ لأن هذا قياس مصادم للنص وهو فاسد الاعتبار، ولا سيما مع تصريح من سأل أنساً بالفرق بين الرجل والمرأة، وجوابه عليه بقوله: نعم، وإلى ما يقتضيه هذان الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب الشافعي وهو الحق. وقال أبو حنيفة: حذاء صدرهما، وفي رواية: "حذاء وسطهما" وقال مالك: حذاء الرأس منهما. وقال الهادي: حذاء رأس الرجل وندي المرأة واستدلّ بفعل علي رضي الله عنه. قال أبو طالب: وهو رأي أهل البيت ولا يختلفون فيه. وحكي في البحر عن القاسم أنه يستقبل صدر المرأة وبينه وبين السرة من الرجل. قال في البحر بعد حكاية الخلاف مؤيداً لما ذهب إليه الهادي: لأن إجماع العترة أولى من استحسانهم انتهى وقد عرفت أن الأدلة دلّت على ما ذهب إليه الشافعي، وأن ما عده لا مستند له من المرفوع إلا مجرد الخطأ في الاستدلال أو التحويل على محض الرأي أو ترجيح ما فعله الصحابي على ما فعله النبي ﷺ، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل. نعم لا يتنهض مجرد الفعل دليلاً للوجوب، ولكن النزاع فيما هو الأولى والأحسن، ولا أولى ولا أحسن من الكيفية التي فعلها المصطفى ﷺ.

قوله: (العلاء بن زياد العلوي) الذي في غير هذا الكتاب كجامع الأصول والكاشف وغيرهما العدوي وهو الصواب.

١٤٣٧ - وَعَنْ عَمَارٍ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ قَالَ: «حَضَرْتُ جَنَازَةَ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ، فَقَدِمَ الصَّبِيُّ بِمَا يَلِي الْقَوْمَ، وَوُضِعَتِ الْمَرْأَةُ وَرَأَةٌ، فَصَلَّى عَلَيْهِمَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو قَتَادَةَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا: السُّنَّةُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٧١/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٩٣).

١٤٣٨ - وَعَنْ عَمَارٍ أَيْضًا «أَنَّهُ كَلِّمُوا بِنْتَ عَلِيٍّ وَابْنَهَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍ أَوْ أَخْرَجَتْ جَنَازَتَاهُمَا، فَصَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَجَعَلَ الْمَرْأَةَ بَيْنَ يَدَيِ الرَّجُلِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُؤَمِّلُونَ كَثِيرًا، وَتَمَّتِ الْحُسْنُ وَالْحُسَيْنُ».

١٤٣٩ - وَعَنْ الشَّعْبِيِّ «أَنَّهُ كَلِّمُوا بِنْتَ عَلِيٍّ وَابْنَهَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍ تَوَفَّيَا جَمِيعًا فَأَخْرَجَتْ جَنَازَتَاهُمَا فَصَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فَسَوَّى بَيْنَ رُؤُوسِهِمَا وَأَرْجُلَيْهِمَا حِينَ صَلَّى عَلَيْهِمَا: رَوَاهُمَا سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ».

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده ثقات، وأخرجه أيضاً البيهقي. وقال: وفي القوم الحسن والحسين وابن عمر وأبو هريرة ونحو من ثمانين نفساً من أصحاب النبي ﷺ. وفي رواية البيهقي أن الإمام في هذه القصة ابن عمر. وفي أخرى له. وللذارقطني. والنسائي في المجتبى من رواية نافع عن ابن عمر أنه صلى على سبع جنائز رجال ونساء، فجعل الرجال تما يلي الإمام، وجعل النساء تما يلي القبلة وصفهم صفّاً واحداً، ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأة عمر وابن لها يقال له: زيد والإمام يومئذ سعيد بن العاص، وفي الناس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد وأبو قتادة، فوضع الغلام تما يلي الإمام، فقلت: ما هذا؟ قالوا: السُّنَّةُ. وكذلك رواه ابن الجارود في المتقى. قال الحافظ: وإسناده صحيح.

قوله: (أمير المدينة) هو سعيد بن العاص كما وقع مبيناً في سائر الروايات. ويجمع بينه وبين ما وقع فيه أن الإمام كان ابن عمر بأن ابن عمر أم بهم بإذنه قال الحافظ: ويحتمل قوله: إن الإمام يومئذ سعيد بن العاص، يعني الأمير لا أنه كان إماماً في الصلاة، ويردّه قوله في حديث الباب: "فصلّى عليهما أمير المدينة" قال الحافظ: أو يحمل على أن نسبة ذلك إلى ابن عمر لكونه أشار بترتيب وضع تلك الجنائز. والحديث يدلّ على أن السُّنَّةُ إذا اجتمعت جنائز أن يصلّي عليه صلاة واحدة وقد تقدّم في كيفية صلاته ﷺ على قتلى أحد أن النبي ﷺ صلى على كل واحد

منهم صلاة حمزة مع كل واحد وأنه كان يصلي على كل عشرة صلاة وأخرج ابن شاهين أن عبد الله بن معقل بن مقرن أني بجنابة رجل وامرأة فصلّى على الرجل ثم صلى على المرأة، وفيه انقطاع. وفي الحديث أيضاً أن الصبي إذا صلى عليه مع امرأة كان الصبي ما يلي الإمام والمرأة مما يلي القبلة، وكذلك إذا اجتمع رجل وامرأة أو أكثر من ذلك كما تقدّم عن ابن عمر. وقد ذهب إلى ذلك الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب والشافعية والحنفية. وقال القاسم بن محمد بن أبي بكر والحسن البصريّ وسالم بن عبد الله: بل الأولى العكس، ليلي القبلة الأفضل. وفيه أيضاً دليل على أن الأولى بالتقدم للصلاة على الجنابة ذو الولاية ونائبه. ويؤيده قوله ﷺ: «لَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ» وقد تقدّم في الصلاة. وقد وقع الخلاف إذا اجتمع الإمام والوليّ أيهما أولى، فعند أكثر العترة وأبي حنيفة وأصحابه أن الإمام واليه أولى، وعند الشافعيّ والمؤيد بالله والناصر في رواية عنه أن الوليّ أولى.

بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ

١٤٤٠ - عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ «لَمَّا تَوَفَّيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ: أَذْخَلُونِي الْمَسْجِدَ حَتَّى أَصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَأَنْكَرُوا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنَتِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ: سَهْلٌ وَأَخِيهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَهْلِ بْنِ الْبَيْضَاءِ إِلَّا فِي جَوْفِ الْمَسْجِدِ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٧٩/٦) (م: ٩٧٣) (د: ٣١٨٩) (ت: ١٠٣٣) (ن: ٦٨/٤) (ه: ١٥١٨).

١٤٤١ - وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: صَلَّى عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ. ١٤٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: صَلَّى عَلَى عُمرَ فِي الْمَسْجِدِ رَوَاهُمَا سَعِيدٌ، وَرَوَى الثَّانِي مَالِكٌ (١/ ٢٣٠).

قال النسوي: قال العلماء: بنو بيزاء ثلاثة إخوة سهل وسهيل وصفوان، وأتهم البيضاء اسمها دعد، والبيضاء وصف، وأبوهم وهب بن ربيعة القرشيّ الفهريّ والحديث يدلّ على جواز إدخال الميت إلى المسجد والصلاة عليه فيه، وبه قال الشافعيّ وأحمد وإسحاق والجمهور. قال ابن عبد البر: ورواه المدنيون في رواية عن مالك، وبه قال ابن حبيب المالكيّ، وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة ومالك في المشهور عنه والهادوية وكلّ من قال بنجاسة الميت. وأجابوا عن حديث الباب بأنّه محمول على أن الصلاة على ابني بيزاء وهما كانا خارج المسجد

أَبْوَابُ حَمْلِ الْجَنَازَةِ وَالسَّيرِ بِهَا

١٤٤٣ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةً فَلْيَحْمِلْ بِجَوَابِ السَّرِيرِ كُلَّهَا فَإِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ فَلْيَنْطَلِقْ، وَإِنْ شَاءَ فَلْيَدْعُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٧٨).

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود الطيالسيّ والبيهقيّ من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه. قال الدارقطنيّ في العلل: اختلف في إسناده على منصور بن المعتمر. وفي الباب عن أبي الدرداء عند ابن أبي شيبة في مصنفه، وعن ثوبان عند ابن الجوزي في العلل وإسناده ضعيف. وعن أنسٍ عنده أيضاً فيها وإسناده ضعيف. وأخرجه الطبرانيّ في الأوسط مرفوعاً بلفظ: «من حمل جوانب السرير الأربع كفر الله عنه أربعين كبيرة» وعن

بن أصبغ، وفي إسناده ضعفٌ كما قال الحافظ. وأخرج البيهقي عن أبي موسى من قوله: "إذا انطلقتم بمنزاتي فأسرعوا في المشي" قال: وهذا يدلُّ على أنَّ المراد كراهة شدَّة الإسراع. وحديث أبي بكرة أخرجه أيضاً أبو داود والحاكم. وفي الباب عن ابن مسعود عند الترمذي وأبي داود قال: «سألنا رسول الله ﷺ عن المشي خلف الجنائز فقال: ما دون الخشب، فإن كان خيراً عجلتموه، وإن كان شراً فلا يبعد إلا أهل النار» وقد ضعف هذا الحديث البخاري والترمذي وابن عدي والنسائي والبيهقي وغيرهم؛ لأنَّ في إسناده أبا ماجدة قال الدارقطني: مجهول. وقال يحيى الرَّايزي وابن عدي: منكر الحديث، والرَّاوي عنه يحيى الجابر بالجيم والباء الموحدة. قال البيهقي وغيره: إنه ضعيف.

قوله: (أسرعوا) قال ابن قدامة: هذا أمرٌ للاستحباب بلا خلافٍ بين العلماء. وشذَّ ابن حزم فقال: بوجوبه، والمراد بالإسراع شدَّة المشي، وعلى ذلك حمله بعض السلف وهو قول الحنفية قال صاحب الهداية: ويمشون بها مسرعين دون الخشب. وفي المبسوط ليس فيه شيءٌ مؤقَّتٌ غير أنَّ المجلة أحبُّ إلى أبي حنيفة. وعن الجمهور المراد بالإسراع ما فوق سجيَّة المشي المعتاد. قال في الفتح: والحاصل أنه يستحبُّ الإسراع بها لكن بحيث لا ينتهي إلى شدَّةٍ يخاف معها حدوث مفسدة الميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لئلا يتنافى المقصود من النظافة وإدخال المشقة على المسلم. قال القرطبي: مقصود الحديث أن لا يتباطأ باليت عن الدفن؛ لأنَّ التباطؤ ربما أدَّى إلى التَّباهي والاختيال اهـ وحديث أبي بكرة وحديث محمود بن لبيد يدلان على أنَّ المراد بالسرعة المأمور بها في حديث أبي هريرة هي السرعة الشديدة المقاربة للزَّمَل وحديث ابن مسعود يدلُّ على أنَّ المراد بالسرعة ما دون الخشب، والخشب على ما في القاموس هو ضربٌ من العدو أو كالزَّمَل أو السرعة، فيكون المراد بالخشب في الحديث ما هو كالزَّمَل بقرينة الأحاديث المتقدمة لا مجرد السرعة. وحديث أبي موسى يدلُّ على أنَّ المشي المشروع بالجنائز هو القصد والقصد ضد الإفراط كما في القاموس، فلا منافاة بينه وبين الإسراع ما لم يبلغ إلى حد الإفراط، ويدلُّ على ذلك ما رواه البيهقي من قول أبي موسى كما تقدَّم.

قوله: (بالجنائز) أي يحملها إلى قبرها وقيل: المعنى الإسراع بتجهيزها فهو أعمُّ من الأوَّل. قال القرطبي: والأوَّل أظهر. وقال

بعض الصحابة عند الشافعي "أنَّ النَّبيَّ ﷺ حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين" ورواه أيضاً ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي حبيبة عن شيوخ من بني عبد الأشهل وروي حمل الجنائز عن جماعة من الصحابة والتابعين؛ فأخرج الشافعي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جدِّه قال: رأيت سعد بن أبي وقاصٍ في جنازة عبد الرحمن بن عوفٍ قائماً بين العمودين المقدَّمين واضعاً للسَّير على كاهله. ورواه الشافعي أيضاً بأسانيد من فعل عثمان وأبي هريرة وابن الزبير وابن عمر أخرجهما كلّها البيهقي، وروى ذلك البيهقي أيضاً من فعل المطلب بن عبد الله بن حنطب وغيره. وفي البخاري أنَّ ابن عمر حمل ابناً لسعيد بن زيد. وروى ابن سعد ذلك عن عثمان وأبي هريرة ومروان وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق عليٍّ الأزدي قال: رأيت ابن عمر في جنازة يحمل جوانب السَّير الأربع. وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة أنه قال: "من حمل الجنائز بمجوانبها الأربع فقد قضى الذي عليه". وأخرج الترمذي عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من تبع الجنائز وحملها ثلاث مرارٍ فقد قضى ما عليه من حقِّها" قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ. ورواه بعضهم بهذا الإسناد ولم يرفعه. والحديث يدلُّ على مشروعية الحمل للميت، وأنَّ السنة أن يكون بجميع جوانب السَّير.

بَابُ الإسْرَاعِ بِهَا مِنْ غَيْرِ زَمَلٍ

١٤٤٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَائِزِ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَرَّبْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَشَرَّ تَضَعُونَهَا عَنْ رِقَابِكُمْ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢/٢٤٠) (خ: ١٣/٥) (م: ٩٤٤) (د: ٣١٨١) (ت: ١٠١٥) (هـ: ١٤٧٧).

١٤٤٥ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «مَرَّتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَنَازَةٌ تَمُخْضُ مَخْضَ الزَّقِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيْكُمْ الْقَصْدُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤٠٦).

١٤٤٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّا لَنُكَادُ نَزْمُلُ بِالْجَنَائِزِ وَزَمَلًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٣٦) وَالنَّسَائِيُّ (٤٣/٤).

١٤٤٧ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَافِعٍ قَالَ: «أَسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى تَقْطَعَتْ نَعَالُنَا يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (٤/١٠٢٠٢).
حديث أبي موسى أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي وقاسم

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ فِعْلِ ابْنِ عَمْرِو أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ. قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَكَذَلِكَ السَّنَةُ. قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ فَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَيْنَةَ، وَصَحَّحَ الذَّارِقُطِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ أَنَّهُ فِعْلُ ابْنِ عَمْرِو وَرَجَّحَ الْبَيْهَقِيُّ الْمَوْصُولَ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَيْنَةَ ثَقَّةٌ حَافِظٌ، وَقَدْ أَتَى بِزِيَادَةٍ عَلَى مَنْ أُرْسِلَ، وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ وَقَدْ قَالَ لَمَّا قَالَ لَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: إِنَّهُ قَدْ خَالَفَهُ النَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ الزَّهْرِيَّ حَدَّثَهُ بِهِ مَرَارًا عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ الْحَافِظُ: وَهَذَا لَا يَنْفِي الْوَهْمَ؛ لِأَنَّهُ ضَبِطَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِدْرَاجًا، وَقَدْ جُزِمَ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ ابْنِ الْمُنْذَرِ وَابْنِ حَزْمٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ مِثْلُهُ، وَقَالَ: سَأَلْتُ عَنْهُ الْبَخَارِيُّ فَقَالَ: هَذَا خَطَأٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ. وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ هَلِ الْأَفْضَلُ لِمَتَّبِعِ الْجَنَازَةَ أَمْ يَمْشِي خَلْفَهَا أَوْ أَمَامَهَا؟ فَقَالَ الزَّهْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَالْجُمْهُورُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَابْنُ عَمْرِو وَأَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ الْمَشِيَّ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ. وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَحَكَاةُ التِّرْمِذِيِّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ وَحَكَاةُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْعُرَّةِ: إِنَّ الْمَشِيَّ خَلْفَهَا أَفْضَلُ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ قَالَ: «سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْمَشِيِّ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، فَقَالَ: مَا دُونَ الْخَبِيبِ» فَقَرَّرَ قَوْلُهُمْ: خَلْفَ الْجَنَازَةَ وَلَمْ يَنْكُرْهُ. وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِمَا رَوَى عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ إِلَّا خَلْفَ الْجَنَازَةِ» وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ مَرْسَلًا لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ. وَرَوَى فِي الْبَحْرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: الْمَشِيَّ خَلْفَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ. وَحَكَاهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الرَّاكِبُ يَمْشِي خَلْفَهَا وَالْمَاشِي أَمَامَهَا. وَيَدُلُّ لَمَّا قَالَهُ: حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي أَمَامَهَا قَرِيبًا مِنْهَا عَنْ يَمِينِهَا أَوْ عَنْ يَسَارِهَا» أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ. وَهَذَا مَذْهَبٌ قَوِيٌّ لَوْلَا مَا سَيَأْتِي مِنَ الْأَدَلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى كَرَاهَةِ الرُّكُوبِ لِمَتَّبِعِ الْجَنَازَةَ وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: إِنَّهُ يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ شِمَالِهَا، رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ عَنْهُ تَعْلِيْقًا وَوَصَلَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ فِي كِتَابِ الْجَنَازَةِ، وَوَصَلَهُ أَيْضًا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ.

١٤٤٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّبَعَ جَنَازَةَ ابْنِ

النُّوَيِّ: الثَّانِي بَاطِلٌ مُرَدُّهُ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» وَقَدْ قَوَّى الْحَافِظُ الثَّانِي بِمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَجْسُوهُ وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ». وَبِمَا أَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الْحَصِينِ بْنِ وَحُوحٍ مَرْفُوعًا «لَا يَنْفِي لَجِيْفَةً مَسْلَمٌ أَنْ تَبْقَى بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلَهُ» الْحَدِيثُ تَقَدَّمَ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً) أَيِ الْجَنَّةِ الْمَحْمُولَةِ.

قَوْلُهُ: (تَضَعُونَهُ) اسْتِدْلَالٌ بِهِ عَلَى أَنَّ الْجَنَازَةَ يَخْتَصُّ بِالرِّجَالِ لِلِاتِّبَاعِ فِيهِ بِضَمِيرِ الْمَذْكُورِ وَلَا يَنْفِي مَا فِيهِ قَالَ الْحَافِظُ: وَالْحَدِيثُ فِيهِ اسْتِحْبَابُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى دَفْنِ الْمَيِّتِ لَكِنْ بَعْدَ أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ مَاتَ أَمَّا مِثْلُ الطَّعْمُونَ وَالْمَقْلُوجُ وَالْمَسْبُوتُ فَيَنْفِي عَنْهُ أَنْ لَا يَسْرِعَ فِي تَجْهِيْزِهِمْ حَتَّى يَمْضِيَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِيَتَحَقَّقَ مَوْتُهُمْ ثُمَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ بَرِيقَةَ. وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ تَرْكُ صَحْبَةِ أَهْلِ الْبَطَالَةِ وَغَيْرِ الصَّالِحِينَ هـ.

بَابُ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَمَا جَاءَ فِي الرُّكُوبِ مَعَهَا قَدْ سَبَقَ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ.

١٤٤٨ - (وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ (حَم): ١٢٢/٢ (د: ٣١٧٩) (ت: ١٠٠٧) (ن: ٥٦/٤) (هـ: —) (١٤٨٢).

حديث المغيرة تقدم في الصلاة على السقف، وحديث ابن عمر أخرجه أيضًا الذارقطني وابن حبان وصححه، والبيهقي من حديث ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه، به قال أحمد: إنما هو عن الزهري مرسل. وحديث سالم فعل ابن عمر. وحديث ابن عينة وهم. قال الترمذي: أهل الحديث يرون المرسل أصح قاله ابن المبارك قال: وروى معمر ويونس ومالك عن الزهري «أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنائز» قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباه كان يمشي أمام الجنائز. قال الترمذي: ورواه ابن جريج عن الزهري مثل ابن عينة، ثم روى عن ابن المبارك أنه قال: أرى أن ابن جريج أخذه عن ابن عينة وقال النسائي: وصله خطأ والصواب مرسل. وقال أحمد: حدثنا حجاج قرأت على ابن جريج، حدثنا زياد بن سعد أن ابن شهاب أخبره، حدثني سالم عن ابن عمر «أنه كان يمشي بين يدي الجنائز» وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمامها

« لا يدلّ على عدم الكراهة، وإنّما يدلّ على الجواز، فيكون الركوب جائزاً مع الكراهة، أو بأنّ إنكاره ﷺ على من ركب وتركه للركوب إنّما كان لأجل مشي الملائكة، ومشيه مع الجنّاة التي مشى معها رسول الله ﷺ لا يستلزم مشيه مع كلّ جنازة لإمكان أن يكون ذلك منهم تبرّكاً به ﷺ فيكون الركوب على هذا جائزاً غير مكروه، والله تعالى أعلم.

بَابُ مَا يُكْرَهُ مَعَ الْجَنَازَةِ مِنْ يَبَاحَةِ أَوْ نَارِ

١٤٥٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَنْبَحَ جَنَازَةٌ مَعَهَا رَأْتُهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٢/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٨٣).
١٤٥٣ - وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: «أَوْصَى أَبُو مُوسَى جِبْنَ حَضْرَةَ الْمَوْتِ فَقَالَ: لَا تَتَّبِعُونِي بِجَمْرٍ، قَالُوا: أَوْ سَمِعْتَ فِيهِ شَيْئاً؟ قَالَ: نَعَمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٨٧).

الحديث الأول إسناده عند ابن ماجه هكذا: «حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا عبيد الله، أخبرنا إسرائيل عن أبي يعبي عن مجاهد عن ابن عمر وأبو يعبي هذا القات وفيه مقال، وبقيّة رجاله ثقات. والحديث الثاني في إسناده أبو حريز مولى معاوية. قال في التّريب: شامي مجهول. وقال في الخلاصة: مجهول.

قوله: (معها رائة) هي بالراء المهملة وبعد الألف نونٌ مشددة: أي مصوّنة. قال في القاموس: رَئَ يَرُؤُ رِئَاءً: صاح اهـ. وفيه دليلٌ على تحريم اتباع الجنّاة التي معها النّائحة وعلى تحريم التّرح وسياثي الكلام عليه.

قوله: (بمجمر) المجرم كمنبر الذي يوضع فيه الجمر. وفيه دليلٌ على أنّه لا يجوز اتباع الجنّاة بالمجامر وما يشابهها؛ لأنّ ذلك من فعل الجاهليّة، وقد هدم النبي ﷺ ذلك وزجر عنه.

بَابُ مَنْ اتَّبَعَ الْجَنَازَةَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوْضَعَ

١٤٥٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوْضَعَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٤١/٣) (خ: ١٣١٠) (م: ٧٧ و ٩٥٩) (د: ٣١٧٣) (ت: ١٠٤٢) (ن: ٤٤/٤)، لكنّ إنّما لأبي داود منه «إِذَا اتَّبَعْتُمُ الْجَنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تَوْضَعَ». وَقَالَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الثَّوْرِيُّ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ فِيهِ «حَتَّى تَوْضَعَ فِي الْأَرْضِ» وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ سُهَيْلٍ «حَتَّى تَوْضَعَ فِي اللَّحْدِ» وَسَفْيَانُ أَحْفَظُ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

الذّخْدَاحَ مَاشِيًا، وَزَجَعَ عَلَى فَرَسٍ». رَوَاهُ الثَّرَمِذِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَبَى بِفَرَسٍ مَغْرُورٍ، فَرَكِبَهُ حِينَ أَنْصَرَفْنَا مِنْ جَنَازَةِ ابْنِ الذّخْدَاحِ وَتَخُنَ نَمِشِي حَوْلَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٨/٥) وَمُسْلِمٌ (٩٦٥) وَالنَّسَائِيُّ (٨٥/٤).

١٤٥٥ - وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ فَرَأَى نَاسًا رُكِبْنَا فَقَالَ: أَلَا تَسْتَحْيُونَ إِنْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ عَلَى أَفْدَانِهِمْ وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الذُّوَابِ؟». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٤٨٠) وَالثَّرَمِذِيُّ (١٥١٢).

١٤٥٦ - وَعَنْ ثَوْبَانَ أَيْضًا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِدَابَّةٍ وَهُوَ مَعَ جَنَازَةٍ فَأَبَى أَنْ يَرْكِبَهَا فَلَمَّا أَنْصَرَفَ أَتَى بِدَابَّةٍ فَرَكِبَ قَبِيلَ لَهْ، فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ تَمْشِي فَلَمْ أَكُنْ لِأَرْكَبْ وَهُمْ يَمْشُونَ، فَلَمَّا ذَهَبُوا رَكِبْتُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٧٧).

حديث جابر بن سمرة قال الترمذي: حسن صحيح، وفي لفظ له «وهو على فرسٍ له يسمى ونحن حوله وهو يتوقّص به» وحديث ثوبان الأول قال الترمذي: قد روي عنه مرفوعاً ولم يتكلّم عليه بحسن ولا ضعف، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف. وحديث ثوبان الثاني سكت عنه أبو داود والمذري، ورجال إسناده رجال الصّحيح.

قوله: (ابن الذّخداح) بدالين مهملتين وحامين مهملتين، ويقال أبو الذّخداح، ويقال أبو الذّحاحة. قال ابن عبد البر: لا يعرف اسمه.

قوله: (ورجع على فرسٍ) فيه أنّه لا بأس بالركوب عند الرجوع من دفن الميت.

قوله: (معروور) بضم الميم وفتح الراء. قال أهل اللغة: اعروريت الفرس إذا ركبته عرياناً فهو معروور. قال النووي: ولم يأت افعلول معدّي إلا قولهم اعروريت الفرس واحلّوليت الشيء اهـ.

قوله: (و نحن نمشي حوله) فيه جواز مشي الجماعة مع كبيرهم الرّاكب، وأنّه لا كراهة فيه، في حقّه ولا في حقهم إذا لم يكن فيه مفسدة وإنّما يكره ذلك إذا حصل فيه انتهاكٌ للتّابعين أو خيف إعجاب أو نحو ذلك من المفاسد.

قوله: (ألا تستحيون) فيه كراهة الركوب لمن كان متبّعاً للجنّاة، ويعارضه حديث المغيرة المتقدّم من إذنه للرّاكب أن يمشي خلف الجنّاة، ويمكن الجمع بأنّ قوله ﷺ «الرّاكب خلفها

الأفضل أن لا يقعد حتى يهال عليها التراب انتهى. وإذا قعد الماشي مع الجنازة قبل أن توضع فهل يسقط القيام أو يقوم؟ الظاهر الثاني؛ لأن أصل مشروعية القيام تعظيم أمر الموت وهو لا يفوت بذلك. وقد روى البخاري في صحيحه أن أبا هريرة ومروان كانا مع جنازة فقعدا قبل أن توضع، فجاء أبو سعيد فأخذ بيد مروان فأقامه وذكر أن النبي ﷺ نهى عن ذلك، فقال أبو هريرة: صدق، ورواه الحاكم بنحو ذلك، وزاد أن مروان لما قال له أبو سعيد: قم قام ثم قال له: لم أقمتني؟ فذكر له الحديث، فقال لأبي هريرة: فما منعك أن تحبرني؟ فقال: كنت إماماً فجلست. وقد استدلل المهلب بقعود أبي هريرة ومروان على أن القيام ليس بواجب وأنه ليس عليه العمل. قال الحافظ: إن أراد أنه ليس بواجب عندهما فظاهراً، وإن أراد في نفس الأمر فلا دلالة فيه على ذلك.

قوله: (وعن علي رضي الله عنه.. إلخ) ذكر المصنف هذا الحديث للاستدلال به على نسخ مشروعية القيام لمن تبع الجنازة حتى توضع لقوله فيه: 'حتى توضع' فإنه يدل على أن المراد به قيام التابع للجنازة لا قيام من مرّت به؛ لأنه لا يشرع حتى توضع بل حتى تخلفه كما سيأتي، ولكنه سيأتي في باب القيام للجنازة من حديث عامر بن ربيعة عند الجماعة بلفظ: 'حتى تخلفكم أو توضع' فذكر الوضع في حديث علي رضي الله عنه لا يكون نصاً على أن المراد قيام التابع. وقد استدلل به الترمذي على نسخ قيام من رأى الجنازة، فقال بعد إخراجها له: وهذا ناسخ لأول إذا رأيتم الجنازة فقوموا^١ هـ. ولو سلم أن المراد بالقيام المذكور في حديث علي هو قيام التابع للجنازة فلا يكون تركه ﷺ ناسخاً مع عدم ما يشعر بالتأسي به في هذا الفعل بخصوصه لما تقرر في الأصول من أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة ولا ينسخه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ إِذَا مَرَّتْ

١٤٥٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ رِبِيعَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تَخْلُفَكُمْ أَوْ تَوَضَّعَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤٤٥/٣) (خ: ١٣٠٧) (م: ٩٥٨) (د: ٣١٧٢) (ت: ١٠٤٢) (ن: ٤٤/٤) (هـ: ١٥٤٢). وَلَا حَمْدَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا رَأَى جَنَازَةً قَامَ حَتَّى تَجَاوِزَهُ. وَلَهُ أَيْضًا عَنْهُ: أَنَّهُ رَبَّمَا تَقَدَّمَ الْجَنَازَةَ فَقَعَدَ حَتَّى إِذَا رَأَاهَا قَدْ أَشْرَفَتْ قَامَ حَتَّى تَوَضَّعَ.

١٤٥٥ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ ذَكَرَ الْقِيَامَ فِي الْجَنَازَةِ حَتَّى تَوَضَّعَ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨٧/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٠٤٤)، وَلِمُسْلِمٍ مَعْنَاهُ (٩٦٢).

ولفظ مسلم من حديث علي رضي الله عنه «قام النبي ﷺ، يعني في الجنازة ثم قعد».

قوله: (إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها) فيه مشروعية القيام للجنازة إذا مرّت لمن كان قاعداً، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا.

قوله: (فمن اتبعها فلا يجلس) فيه النهي عن جلوس الماشي مع الجنازة قبل أن توضع على الأرض، فقال الأوزاعي وإسحاق وأحمد ومحمد بن الحسن: إنه مستحب، حكى ذلك عنهم النووي والحافظ في الفتح، ونقله ابن المنذر عن أكثر الصحابة والتابعين. قالوا: والنسخ إنما هو في قيام من مرّت به لا في قيام من شيعها. وحكى في الفتح عن الشعبي والنخعي أنه يكره القعود قبل أن توضع. قال: وقال بعض السلف: يجب القيام، واحتج له برواية النسائي عن أبي سعيد وأبي هريرة أنهما قالاً: «ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع» انتهى. ولا يخفى أن مجرد الفعل لا ينتهض دليلاً للوجوب فالأولى الاستدلال به بحديث الباب فإن فيه النهي عن القعود قبل وضعها، وهو حقيقة للتحريم وترك الحرام واجب. ومثل ذلك حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً «من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه، فإن مشى معها فلا يقعد حتى توضع» وروى الحافظ عن الشعبي والنخعي أن القعود مكروه قبل أن توضع. ومما يدل على الاستحباب ما رواه البيهقي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل، يعني في الأجر.

قوله: (حتى توضع في الأرض) قد ذكر المصنف كلام أبي داود في ترجيح هذه الرواية على الرواية الأخرى، أعني قوله: حتى توضع في اللحد، وكذلك أشار البخاري إلى ترجيحها بقوله: باب من شهد جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال. وأخرج أبو نعيم عن سهيل قال: رأيت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال وهذا يدل على أن الرواية الأولى أرجح؛ لأن أبا صالح روى الحديث وهو أعرف بالمراد منه، وقد تمسك بالرواية الثانية صاحب المحيط من الحنفية فقال:

١٤٥٧ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «مَرَّ بِنَا جَنَازَةٌ، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَتَوَضَّعَ مَعَهَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيَّةٌ، فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا» (حم: ٣/٣٥٤) (خ: ١٣١١) (م: ٩٦٠).

١٤٥٨ - وَعَنْ سَهْلٍ بْنِ حَنْتِفٍ وَتَيْسَرَ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُمَا كَانَا قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ فَقَامَا، فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ: أَيْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، فَقَالَا: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيَّةٌ، فَقَالَ: أَلَيْسَتْ نَفْسًا، تَفْتَقِرُ عَلَيْهِمَا» (حم: ٦/٦) (خ: ١٣١٢) (م: ٩٦١).

وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ وَتَيْسَرُ يَقُومَانِ لِلْجَنَازَةِ.

ولفظ مسلم من حديث علي رضي الله عنه «قام النبي ﷺ، يعني في الجنائز ثم قعد».

قوله: (إذا رأيتم الجنائز قوموا لها) فيه مشروعية القيام للجنائز إذا مرت لمن كان قاعداً، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا.

قوله: (فمن أتبعها فلا يجلس) فيه النهي عن جلوس الماشي مع الجنائز قبل أن توضع على الأرض، فقال الأوزاعي وإسحاق وأحمد ومحمد بن الحسن: إنه مستحب، حكى ذلك عنهم النووي والحافظ في الفتح، ونقله ابن المنذر عن أكثر الصحابة والتابعين.

قالوا: والنسخ إنما هو في قيام من مرت به لا في قيام من شيعها. وحكى في الفتح عن الشعبي والنخعي أنه يكره القعود قبل أن توضع. قال: وقال بعض السلف: يجب القيام، واحتج له برواية النسائي عن أبي سعيبل وأبي هريرة أنهما قالَا: «ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع» انتهى. ولا يخفى أن مجرد الفعل لا ينتهز دليلاً للوجوب فالأولى الاستدلال له بحديث الباب فإن فيه النهي عن القعود قبل وضعها، وهو حقيقة للتحريم وترك الحرام واجب. ومثل ذلك حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً «من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه، فإن مشى معها فلا يقعد حتى توضع» وروى الحافظ عن الشعبي والنخعي أن القعود مكروه قبل أن توضع. ومما يدل على الاستحباب ما رواه البيهقي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل، يعني في الأجر.

قوله: (وعن علي رضي الله عنه.. إلخ) ذكر المصنف هذا الحديث للاستدلال به على نسخ مشروعية القيام لمن تبع الجنائز حتى توضع لقوله فيه: «حتى توضع» فإنه يدل على أن المراد به قيام التابع للجنائز لا قيام من مرت به؛ لأنه لا يشرع حتى توضع بل حتى تخلفه كما سيأتي، ولكنه سيأتي في باب القيام للجنائز من حديث عامر بن ربيعة عند الجماعة بلفظ: «حتى تخلفكم أو توضع» فذكر الوضع في حديث علي رضي الله عنه لا يكون نصاً على أن المراد قيام التابع. وقد استدلل به الترمذي على نسخ قيام من رأى الجنائز، فقال بعد إخراجها له: وهذا ناسخ للأول «إذا رأيتم الجنائز قوموا» أ. هـ. ولو سلم أن المراد بالقيام المذكور في حديث علي هو قيام التابع للجنائز فلا يكون تركه نسخاً مع عدم ما يشعر بالتأسي به في هذا الفعل بخصوصه لما تقرر في الأصول من أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمّة ولا ينسخه.

ولفظ مسلم من حديث علي رضي الله عنه «قام النبي ﷺ، يعني في الجنائز ثم قعد».

قوله: (إذا رأيتم الجنائز قوموا لها) فيه مشروعية القيام للجنائز إذا مرت لمن كان قاعداً، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا.

قوله: (فمن أتبعها فلا يجلس) فيه النهي عن جلوس الماشي مع الجنائز قبل أن توضع على الأرض، فقال الأوزاعي وإسحاق وأحمد ومحمد بن الحسن: إنه مستحب، حكى ذلك عنهم النووي والحافظ في الفتح، ونقله ابن المنذر عن أكثر الصحابة والتابعين.

قالوا: والنسخ إنما هو في قيام من مرت به لا في قيام من شيعها. وحكى في الفتح عن الشعبي والنخعي أنه يكره القعود قبل أن توضع. قال: وقال بعض السلف: يجب القيام، واحتج له برواية النسائي عن أبي سعيبل وأبي هريرة أنهما قالَا: «ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع» انتهى. ولا يخفى أن مجرد الفعل لا ينتهز دليلاً للوجوب فالأولى الاستدلال له بحديث الباب فإن فيه النهي عن القعود قبل وضعها، وهو حقيقة للتحريم وترك الحرام واجب. ومثل ذلك حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً «من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه، فإن مشى معها فلا يقعد حتى توضع» وروى الحافظ عن الشعبي والنخعي أن القعود مكروه قبل أن توضع. ومما يدل على الاستحباب ما رواه البيهقي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل، يعني في الأجر.

قوله: (حتى توضع في الأرض) قد ذكر المصنف كلام أبي

الشارع بأن تلك السنة منسوخة بكذا، واقتصار جمهور المخرجين لحديث علي رضي الله عنه وحفاظهم على مجرد القعود بدون ذكر زيادة الأمر بالجلوس مما يوجب عدم الاطمئنان إليها والتمسك بها في النسخ لما هو من الصحة في الغاية، لا سيما بعد أن شد من عضدها عمل جماعة من الصحابة بها بعد كل البعد أن يخفى على مثلهم الناسخ ووقوع ذلك منهم بعد عصر النبوة. ويمكن أن يقال: إن الأمر بالجلوس لا يعارض بفعل بعض الصحابة بعد أيام النبوة، لأن من علم حجة على من لم يعلم. وحديث عبادة وإن كان ضعيفاً فهو لا يقصر عن كونه شاهداً لحديث الأمر بالجلوس.

أَبْوَابُ الدَّفْنِ وَأَحْكَامُ الْقُبُورِ

بَابُ تَعْيِينِ الْقَبْرِ وَاخْتِيَارِ اللَّحْدِ عَلَى الشَّقِّ

١٤٦١ - عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: «خَرَجْنَا فِي جَنَازَةٍ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى خَفِيرَةِ الْقَبْرِ فَجَعَلَ يُوصِي الْخَافِرَ وَيَقُولُ: أَوْسِعْ مِنْ قَبْرِ الرَّأْسِ، وَأَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلَيْنِ رَبُّ جَدِّي لَهُ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٨/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٣٢).

١٤٦٢ - وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «شَكَّوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحْوٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ احْفَرْ عَلَيْنَا لِكُلِّ إِنْسَانٍ شَدِيدٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: احْفَرُوا وَأَعْمِقُوا وَأَحْسِنُوا وَادْفِنُوا الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، فَقَالُوا: فَمَنْ نَقْدُمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: قَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا، وَكَانَ أَبِي ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨٠/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ بِخَوِّهِ وَصَحَّحَهُ (١٠٣٦).

الحديث الأول أخرجه أيضاً البيهقي. قال الحافظ: إسناده صحيح. والحديث الثاني أخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه. واختلف فيه على حميد بن هلال راويه عن هشام، فمنهم من أدخل بينه وبين سعد بن هشام ابنه، ومنهم من أدخل بينهما أبا الدِّهْمَاءَ ومنهم من لم يذكر بينهما أحداً.

قوله: (يوصي) بالواو والصاد من التَّوَصَّى، وذكر ابن المَوَاقِ أَن الصَّوَابَ يرمي بالرَّاءِ والميم وأطال في ذلك. وفيه مشروعية التَّوَصَّى من الحاضرين للدفن بتوسيع القبر وتفقد ما يحتاج إلى التفقد.

قوله: (رب عذق) العذق بفتح العين: النخلة والجمع أعذق وأعذاق، وبكر العين القنو منها والعنقود من العنب والجمع

١٤٥٩ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِالْقِيَامِ فِي الْجَنَازَةِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَمَرَنَا بِالْجُلُوسِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٢/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٧٥) وَابْنُ مَاجَةَ بِخَوِّهِ (١٥٤٤).

١٤٦٠ - وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ «أَنَّ جَنَازَةَ مَرَّتْ بِالْحَسَنِ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَقَامَ الْحَسَنُ وَلَمْ يَقُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ الْحَسَنُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: قَامَ وَقَعْدَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٧/١) وَالنَّسَائِيُّ (٤٧/٤).

الحديث الأول رجال إسناده ثقات عند أبي داود وابن ماجه، وقد أخرجه ابن حبان بهذا اللفظ، والبيهقي بلفظ: «ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقعود» وقد خرج حديث عليّ مسلمً باللفظ الذي تقدم في الباب الأول. والحديث الثاني رجال إسناده ثقات، وقد أشار إليه الترمذي أيضاً. وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والبخاري «أَنَّ يَهُودِيًّا قَالَ: لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُومُ لِلْجَنَازَةِ هَكَذَا يَفْعَلُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْلِسُوا وَخَالِفُوهُمْ» وفي إسناده بشر بن رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي. وقال البخاري: تفرد به بشر وهو ليس قال الترمذي: حديث عبادة غريب. وقال أبو بكر الهمداني: لو صح لكان صريحاً في النسخ، غير أن حديث أبي سعيد أصح وأثبت فلا يقاومه هذا الإسناد، وقد تمسك بهذه الأحاديث من قال إن القيام للجنائز منسوخ. وقد تقدم ذكرهم. قال القاضي عياض: ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث عليّ هذا. وتعبه النووي بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعدد الجمع وهو هنا ممكن. واعلم أن حديث عليّ باللفظ الذي سبق في الباب الأول لا يدل على النسخ لما عرفنا من أن فعله لا ينسخ القول الخاص بالأمّة وأما حديثه باللفظ الذي ذكره هنا فإن صح صلح النسخ لقوله فيه: «وأمرنا بالجلوس» ولكنه لم يخرج هذه الزيادة مسلم ولا الترمذي ولا أبو داود بل اقتصروا على قوله: «ثم قعد». وأما حديث ابن عباس فكذلك أيضاً لا يدل على النسخ لما عرفت. وأما حديث عبادة بن الصامت فهو صريح في النسخ لولا ضعف إسناده فلا ينبغي أن يستند في نسخ تلك السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة من طريق جماعة من الصحابة إلى مثله، بل المتحتم الأخذ بها، واعتقاد مشروعيّتها حتى يصح ناسخ صحيح ولا يكون إلا بأمر بالجلوس أو نهى عن القيام أو إخبار من

أعذاق وذوق.

الأول قال الحافظ: أيضًا في إسناده ضعف، وحديثه الثاني أخرجه من ذكره المصنف عن سعيد بن جبير عنه قال: قال النبي ﷺ وصححه ابن السكن وحسنه الترمذي كما وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة من جامعه وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف. وفي الباب عن جرير بن عبد الله عند أحمد والبرزاز وابن ماجه بنحو حديث ابن عباس الثاني وفيه عثمان بن عمير وهو ضعيف. وزاد أحمد بعد قوله لغيرنا: "أهل الكتاب". وعن ابن عمر عند أحمد وفيه عبد الله العمري بلفظ: "إنهم الحدوا للنبي ﷺ لحداً" وأخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ: "الحدوا للنبي ﷺ ولأبي بكر وعمر" وعن جابر عند ابن شاهين بنحو حديث سعد بن أبي وقاص وعن بريدة عند ابن عدي في الكامل وعن عائشة عند ابن ماجه بنحو حديث أنس وإسناده ضعيف. وله طريق أخرى عند ابن أبي حاتم في العلل قال: إنها خطأ والصواب المحفوظ مرسل، وكذا رجح الذارقطني المرسل.

قوله: (الحدوا) قال النووي في شرح مسلم: هو بوصل الهمة وفتح الحاء، ويجوز بقطع الهمة وكسر الحاء، يقال: لحد يلحد كذهب يذهب، والحد يلحد: إذا حفر القبر، واللحد بفتح اللام وضمتها معروف وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر انتهى. قال الفراء: الرباعي أجود. وقال غيره: الثلاثي أكثر ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي ﷺ "فأرسلوا إلى الشقاق واللاحد" وسمي اللحد لحداً لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه؛ والإلحاد في أصل اللغة: الميل والعدول. ومنه قيل للمائل عن الدين: ملحد.

قوله: (وانصبوا عليّ اللين نصيباً) فيه استحباب نصب اللين؛ لأنه الذي صنع برسول الله ﷺ باتفاق الصحابة. قال النووي: وقد نقلوا أن عدد لبناته ﷺ تسع.

قوله: (كان يضرخ) أي يشق في وسط القبر. قال الجوهرى: الضرخ: الشق. والأحاديث المذكورة في الباب تدل على استحباب اللحد وأنه أولى من الضرخ، وإلى ذلك ذهب الأكثر كما قال النووي. وحكي في شرح مسلم إجماع العلماء على جواز اللحد والشق انتهى. ووجه ذلك أن النبي ﷺ قرّر من كان يضرخ ولم يمنعه ولا يقدح في صحة حديث ابن عباس الثاني وما في معناه تحري الصحابة عند موته ﷺ هل يلحدون له أو يضرحون بأن يقال: لو كان عندهم علم بذلك لم يتحيروا؛ لأنه

قوله: (وأعمقوا وأحسنوا) فيه دليل على مشروعية إعماق القبر وإحسانه. وقد اختلف في حد الإعماق، فقال الشافعي: قامة. وقال عمر بن عبد العزيز إلى السرة. وقال الإمام يحيى: إلى الثدي، وأقله ما يوارى الميت ويمنع السبع. وقال مالك: لا حد لأعماقه. وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن عمر بن الخطاب أنه قال: "أعمقوا القبر إلى قدر قامة وبسطة".

قوله: (وادفناوا الاثنين.. إلخ) فيه جواز الجمع بين جماعة في قبر واحد، ولكن إذا دعت إلى ذلك حاجة كما في مثل هذه الواقعة وإلا كان مكروهاً كما ذهب إليه الهادي والقاسم وأبو حنيفة والشافعي. قال المهدي في البحر: أو تبركاً بقبر فاطمة في حصة، يعني فاطمة والحسن بن علي وعلي بن الحسين زين العابدين ومحمد بن علي الباقر وولده جعفر بن محمد الصادق وهذا من المجاورة لا من الجمع بين جماعة في قبر واحد الذي هو المذموم. وقد قدّمنا في باب ترك غسل الشهيد طرقاتاً من الكلام على دفن الجماعة في قبر.

قوله: (قدّموا أكثرهم قرآنًا) فيه دليل على أنه يقدم في اللحد من كان أكثرهم أخذًا للقرآن، ويلحق بذلك سائر المزايا الدينية لعدم الفارق.

١٤٦٣ - وعن عامر بن سعد قال: قال سعد: "الحدوا لي لحدًا، وانصبوا عليّ اللين نصيباً كما صنع برسول الله ﷺ". رواه أحمد (١/١٦٩) وتسلم (٩٦٦) والنسائي (٨٠/٤) وابن ماجه (١٥٥٦).

١٤٦٤ - وعن أنس قال: "لما توفي رسول الله ﷺ كان رجلاً يلحد، وآخر يضرخ، فقالوا: نستخير ربنا ونبتغي إلهنا، فأيهما سبق تركناه، فأرسل إلهنا فسبق صاحب اللحد فللحدوا". رواه أحمد (١/٨) وابن ماجه (١٥٥٧). ولابن ماجه هذا المعنى من حديث ابن عباس وفيه: إن أبا عبيدة بن الجراح كان يضرخ، وإن أبا طلحة كان يلحد.

١٤٦٥ - وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "اللحد لنا، والشق لغيرنا". رواه الخمسة (حم: ٤/٣٥٩) (د: ٣٢٠٨) (ت: ١٠٤٥) (ن: ٨٠/٤) (هـ: ١٥٥٤)، قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

حديث أنس قال الحافظ: إسناده حسن، وحديث ابن عباس

يمكن أن يكون من سمع منه ﷺ ذلك لم يحضر عند موته.

بَابُ مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ الْمَيِّتُ قَبْرَهُ، وَمَا يُقَالُ: عِنْدَ ذَلِكَ وَالْحَتَّى فِي الْقَبْرِ

١٤٦٦ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: «أَوْصَى الْخَارِثُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ مِنْ قِبَلِ رَجُلِي الْقَبْرِ وَقَالَ: هَذَا مِنْ السَّنَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢١١) وَسَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ وَزَادَ ثُمَّ قَالَ: أَنْشَبُوا الثُّوبَ فَإِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ.

١٤٦٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ إِذَا وَضِعَ الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَفِي لَفْظٍ: وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ. رَوَاهُ الْخُمَيْسِيُّ إِلَّا النَّسَائِيُّ (حم: ٤٠/٢) (د: ٣٢١٣) (ت: ١٠٤٦) (هـ: ١٥٥٠).

١٤٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ ثُمَّ أَتَى قَبْرَ الْمَيِّتِ: فَحَتَّى عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٦٥).

الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال إسناده رجال الصحيح. وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ سَلًّا» وعن ابن عمر عند أبي بكر النجاد مثله. وعن أبي رافع عند ابن ماجه قال «سَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَعْدَ بْنَ مَعَاذٍ سَلًّا وَرَشَّ عَلَى قَبْرِهِ الْمَاءَ» وأما الزيادة التي زادها سعيد فسيأتي الكلام فيها. والحديث الثاني أخرجه أيضًا ابن حبان والحاكم. وفي الباب عن ابن عمر عند النسائي والحاكم وغيرهما وفيه الأمر به وقد اختلف في رفعه ووقفه، ورجح الدارقطني والنسائي الوقف، ورجح غيرهما الرفع. وقد رواه ابن حبان من طريق سعيد عن قتادة مرفوعًا وروى البزار والطبراني عن ابن عمر نحوه وابن ماجه عنه مرفوعًا، وفي إسناده حماد بن عبد الرحمن الكلبي وهو مجهول. وعن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أبيه عند الطبراني قال: «قال لي اللجلاج: يا بني إذا أنا مت فآخذني، فإذا وضعتني في لحدي قل: بسم الله وعلى ملة رسول الله، ثم شنّ عليّ التراب شنًا، ثم اقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها فلنأتي سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك» واللجلاج بيمين وفتح اللام الأولى. وعن أبي حازم مولى الغفاري، حدثني البياضي وهو صحابي كما في الكاشف وغيره عند الحاكم يرفعه بلفظ: «الميت إذا وضع في قبره فليقل الذين يضعونه حين يوضع في اللحد:

بسم الله وبالله، وعلى ملة رسول الله ﷺ». وعن أبي امامة عند الحاكم والبيهقي بلفظ: «لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ في القبر قال رسول الله ﷺ: «منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى» بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ﷺ الحديث وسنده ضعيف كما قال الحافظ. والحديث الثالث قال أبو حاتم في العلل: هذا حديث باطل. وقال الحافظ: إسناده ظاهر الصحة. قال ابن ماجه: حدثنا العباس بن الوليد، حدثنا يحيى بن صالح، حدثنا سلمة بن كلسوم، حدثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكره ورجاله ثقات. وقد رواه ابن أبي داود من هذا الوجه وصححه. قال الحافظ: لكن أبو حاتم إمام لم يحكم عليه بالبطان إلا بعد أن تبين له، وأظن أن العلة فيه عننة الأوزاعي وعننة شيخه، وهذا كله إن كان يحيى بن صالح هو الواحظي شيخ البخاري. وفي الباب عن عامر بن ربيعة عند البزار والدارقطني قال: «رايت النبي ﷺ حين دفن عثمان بن مظعون صلى عليه وكبر عليه أربعًا وحشي على قبره بيديه ثلاث حثيات من التراب وهو قائم عند رأسه» وزاد البزار «فامر فرش عليه الماء» قال البيهقي: وله شاهد من حديث جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً، رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن جعفر وعن أبي المنذر عند أبي داود في المراسيل «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى فِي قَبْرِ ثَلَاثًا» قال أبو حاتم في العلل: أبو المنذر مجهول. وعن أبي امامة عند البيهقي قال: «توفي رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حثاها على قبر فغفرت له ذنوبه» وعن أبي هريرة غير حديث الباب عند أبي الشيخ مرفوعًا «من حشى على مسلم احتسابًا كتب له بكل ثراوة حسنة» قال الحافظ: إسناده ضعيف.

قوله: (وقال هذا من السنة) فيه وفيما قدمنا دليل على أنه يستحب أن يدخل الميت من قبل رجلي القبر: أي موضع رجلي الميت منه عند وضعه فيه. وإلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد والهادي والناصر والمؤيد بالله.

وقال أبو حنيفة: أنه يدخل القبر من جهة القبلة معرضًا إذ هو أيسر، وأتباع السنة أولى من الرأي. وقد استدلل لأبي حنيفة بما رواه البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوا النبي ﷺ من جهة القبلة «ويجاب بأن البيهقي ضعفها. وقد روي عن الترمذي تحسين حديث ابن عباس منها وأنكر

الله وجهه أنه كان إذا حثى على ميت قال: «اللهم إيماناً بك وتصديقاً بركك وإيقاناً ببعثك، هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله ثم قال: من فعل ذلك كان له بكل ذرة حسنة»

بَابُ تَسْنِيمِ الْقَبْرِ وَرَشِّهِ بِالْمَاءِ وَتَعْلِيمِهِ لِيُعْرَفَ وَكَرَاهَةُ الْبِنَاءِ وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهِ

١٤٦٩ - عَنْ سُفْيَانَ الثَّمَارِ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١٣٩٠).

١٤٧٠ - وَعَنْ الْقَاسِمِ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: يَا أُمُّ بَالِغٍ أَكْتَفِي لِي عَنْ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ، فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ لَا مُشْرِقَةَ، وَلَا لَاطِئَةَ مَبْطُوحَةٍ يَبْطُحَاهُ الْعُرْصَةُ الْحَمْرَاءُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٢٠).

الرواية الأولى أخرجها أيضاً ابن أبي شيبة من طريق سفیان المذكور، وزاد: وقبر أبي بكر وقبر عمر كذلك. وكذلك أخرجه أبو نعيم، وذكر هذه الزيادة التي ذكرها ابن أبي شيبة. والرواية الثانية أخرجها أيضاً الحاكم من هذا الوجه، وزاد: ورأيت قبر رسول الله ﷺ مقدماً، وأبا بكر رأسه بين كتفي رسول الله ﷺ وعمر رأسه عند رجلي رسول الله ﷺ. وفي الباب عن صالح بن أبي صالح عن أبي داود في المراسيل قال: (رأيت قبر النبي ﷺ شبراً أو نحو شبر) وعن عثيم بن بسطام المديني عن أبي بكر الأجردي في كتاب صفة قبر النبي ﷺ قال: رأيت قبره ﷺ في إمارة عمر بن عبد العزيز ف رأيته مرتفعاً نحواً من أربع أصابع، ورأيت قبر أبي بكر وراء قبره ورأيت قبر عمر وراء قبر أبي بكر أسفل منه.

قوله: (مسنماً) أي مرتفعاً. قال في القاموس: التسنيم ضد التسطیح، وقال: سطحه كمنعه بسطه.

قوله: (ولا لاطئة) أي ولا لازقة بالأرض. وقد اختلف أهل العلم في الأفضل من التسنيم والتسطيح بعد الاتفاق على جواز الكل، فذهب الشافعي وبعض أصحابه والهادي والقاسم والمؤيد بالله إلى أن التسطیح أفضل. واستدلوا برواية القاسم بن محمد بن أبي بكر المذكورة وما وافقها قالوا: وقول سفیان الثمار لا حجة فيه، كما قال البيهقي، لاحتمال أن قبره ﷺ لم يكن في الأول مسنماً، بل كان في أول الأمر مسطحاً، ثم لما بني جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد

ذلك عليه لأن مداره على الحجاج بن أرطاة. قال في ضوء النهار: على أنه لا حاجة إلى التضعيف بذلك لأن قبر النبي ﷺ كان عن يمين الدآخل إلى البيت لاصفاً بالجدار، والجدار الذي ألد تحته هو القبلة فهو مانع من إدخال النبي ﷺ من جهة القبلة ضرورة انتهى قال في البدر المنير: بعد أن ذكر أنه أدخل ﷺ من جهة القبلة وهو غير ممكن كما ذكره الشافعي في الأم، وأظن في الشناعة على من يقول ذلك ونسبه إلى الجهالة ومكابرة الحس. انتهى.

قوله: (ثم قال: أنشطوا الثوب) بهمزة فنون فشين معجمة فطاء مهملة أي اختلسوه، ذكر معناه في القاموس. وقد أخرج نحو هذه الزيادة يوسف القاضي بإسناد له عن رجل عن علي أنه أتاهاهم وهم يدفنون قيساً وقد بسط الثوب على قبره فجذبه وقال: إنما يصنع هذا بالنساء والطبراني عن أبي إسحاق أيضاً أن عبد الله بن يزيد صلى على الحارث الأعور، وفيه ثم لم يدعهم يمدون ثوباً على القبر وقال: هكذا السنة. وقد رواه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن أبي إسحاق بلفظ: شهدت جنازة الحارث فمدوا على قبره ثوباً فجذبه عبد الله بن يزيد وقال: إنما هو رجل ورواه البيهقي بإسناد صحيح إلى أبي إسحاق السبيعي أنه حضر جنازة الحارث الأعور، فأمر عبد الله بن يزيد أن يسطوا عليه ثوباً قال الحافظ: لعل الحديث كان فيه: فأمر أن لا يسطوا، فسقطت لا، أو كان فيه: فأبى بدل فأمر. وروى البيهقي من حديث ابن عباس قال: (جلل رسول الله ﷺ قبر سعد بن بويه) قال البيهقي: لا أحفظه إلا من حديث يحيى بن عقبة بن أبي العيزار وهو ضعيف. وروى عبد الرزاق عن الشعبي عن رجل أن سعد بن مالك قال: «أمر رسول الله ﷺ فستر على القبر حتى دفن سعد بن معاذ فيه فكتت من أمسك الثوب» وهو إسناد هذا المبهم. وقد أوله القائلون باختصاص ذلك بالمرأة على أنه إنما فعل ﷺ ذلك بقبر سعد لأنه كان مجروحاً وكان جرحه قد تغير.

قوله: (قال: بسم الله.. إلخ) فيه استحباب هذا الذكر عند وضع الميت في قبره.

قوله: (من قبل رأسه) فيه دليل على أن المشروع أن يحثى على الميت من جهة رأسه. ويستحب أن يقول عند ذلك: «منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى» ذكره أصحاب الشافعي. وقال الهادي: بلغنا عن أمير المؤمنين علي كرم

من يغضب لله ويغار حمةً للدين الخفيف لا علماً ولا متعلماً ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً، وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشكّ معه أنّ كثيراً من هؤلاء المقبورين أو أكثرهم إذا توجهت عليه يمينٌ من جهة خصمه حلف بالله فاجراً، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتمدك الولي الفلاني تلثم وتلكأ وأبى واعترف بالحق. وهذا من أبين الأدلة الدالة على أنّ شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة، فبا

علماء الدين ويا ملوك المسلمين، أي رزء للإسلام أشدّ من الكفر، وأي بلاء لهذا الدين أضّر عليه من عبادة غير الله؟ وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة؟ وأي منكر يجب إنكاره إن لم يكن إنكار هذا الشرك البين واجباً؟ لقد أسمعت لواء نادت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي ولو ناراً نفخت بها أضواء ولكن أنت تنفخ في رماد.

١٤٧٢ - وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَشَّ عَلَى قَبْرِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ وَوَضَعَ عَلَيْهِ حَصْبَاءً». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣١١/١).

١٤٧٣ - وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغْلَمَ قَبْرَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ بِصَخْرَةٍ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٦١).

الحديث الأول مرسل، وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور والبيهقي من هذا الوجه مرسلًا بهذا اللفظ وزاد «أو رفع قبره قدر شبر». وفي الباب عن جابر عند البيهقي قال: «رَشَّ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ بالماء رشاً؛ فكان الذي رَشَّ على قبره بلال بن رباح بدأ من قبل رأسه من شقه الأيمن حتى انتهى إلى رجله» وفي إسناده الواقدي والكلام فيه معروف. وفي الباب عن عامر بن ربيعة تقدّم في الباب الأول وروى سعيد بن منصور أنّ الرّشّ على القبر كان على عهد رسول الله ﷺ؛ وإلى مشروعية الرّشّ على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة والقاسميّة. والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن عديّ قال أبو زرعة. هذا خطأ والصواب رواية من روى عن المطّلب بن حنطير وسيأتي. وقد رواه الطبراني في الأوسط من حديث أنس بإسناد آخر وفيه ضعف. ورواه الحاكم في المستدرک في ترجمة عثمان بن مظعون بإسناد آخر فيه الواقدي من حديث أبي رافع فذكر معناه. وروى أبو داود من حديث المطّلب بن عبد الله بن حنطير قال: «لما مات عثمان بن مظعون خرج بمنزله فدفن، فأمر النبي ﷺ رجلاً أن يأتي بحجر، فلم

الملك صيورها مرتفعة. وبهذا يجمع بين الروايات. ويرجّح السطح ما سيأتي من أمره ﷺ عليّ أن لا يدع قبراً مشرفاً إلا سواء ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعيّة، وأدعى القاضي حسين اتفاق أصحاب الشافعيّ عليه، ونقله القاضي عياض عن أكثر العلماء أنّ التّسليم أفضل، وتمسكوا بقول سفيان الثّمّار والأرجح أنّ الأفضل السطح لما سلف.

١٤٧١ - وَعَنْ أَبِي الْهَيْتَاجِ الْأَسَدِيِّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «أَبْعَثْنَا عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَدْعُ تَمْثَالاً إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مَشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ (حـم: ١٢٩/١) (م: ٩٦٩) (د: ٣٢١٨) (ت: ١٠٤٩) (ن: ٨٨/٤).

قوله: (عن أبي الهيثاج) هو بفتح الهاء وتشديد الباء، واسمه حيّان بن حصين.

قوله: (لا تدع تمثالاً إلا طمسته) فيه الأمر بتغيير صور ذوات الأرواح.

قوله: (ولا قبراً مشرفاً إلا سويته) فيه أنّ السنة أنّ القبر لا يرفع رفعاً كثيراً من غير فرق بين من كان فاضلاً ومن كان غير فاضل. والظاهر أنّ رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرّم، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك، والقول بأنّه غير محظور لوقوعه من السلف والخلف بلا نكير كما قال الإمام يحيى والمهدي في الغيث لا يصح؛ لأن غاية ما فيه أنهم سكتوا عن ذلك، والسكوت لا يكون دليلاً إذا كان في الأمور الظنيّة، وتحريم رفع القبور ظنيّ، ومن رفع القبور الدّاخل تحت الحديث دخولاً أوّلياً القبر والمشاهد المعمورة على القبور، وأيضاً هو من اتّخاذ القبور مساجد، وقد لعن النبي ﷺ فاعل ذلك كما سيأتي، وكما قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفساد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجلهة لها كاعتقاد الكفار للأصنام؛ وعظم ذلك فظنّوا أنّها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج وملجأ لنجاح المطالب وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم، وشدّوا إليها الرّحال وتمسّحوا بها واستغاثوا وبالجملة إنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهليّة تفعله بالأصنام إلا فعلوه، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون. ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا تجد

القبر، وإليه ذهب الجمهور. وقال مالك في الموطأ: المراد بالقيود الحدّث قال الثوري: وهذا تأويل ضعيف أو باطل، والصواب أنّ المراد بالقيود الجلوس، وتما يوضحه الرواية الواردة بلفظ: (لا تجلسوا على القبور) كما سيأتي.

قوله: (وأن يبنى عليه) فيه دليل على تحريم البناء على القبر. وفصل الشافعي وأصحابه فقالوا: إن كان البناء في ملك الباني فمكروه، وإن كان في مقبرة مسبلة فحرام، ولا دليل على هذا التفصيل. وقد قال الشافعي: رأيت الأئمة بمكة يأمرّون بهدم ما يبنى، ويدلّ على الهدم حديث عليّ المتقدم.

قوله: (وأن يكتب عليها) فيه تحريم الكتابة على القبور، وظهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيرها. وقد استنتجت المداوية رسم الاسم فجوزوه لا على وجه الزخرفة قياساً على وضعه عليه الحجر على قبر عثمان كما تقدّم وهو من التخصيص بالقياس، وقد قال به الجمهور، لا أنّه قياس في مقابلة النصّ كما قال في ضوء النهار، ولكنّ الشأن في صحة هذا القياس.

قوله: (وأن توطأ) فيه دليل على تحريم وطء القبر، والكلام فيه كالكلام في القيود عليه، ولعلّ مالكاً لا يخالف هنا. قوله: (أو يزداد عليه) بوبّ على هذه الزيادة البيهقي: باب لا يزداد على القبر أكثر من ترابه لئلا يرتفع. وظاهره أنّ المراد بالزيادة عليه الزيادة على ترابه وقيل المراد بالزيادة عليه أن يقبر ميتّ على قبر ميتّ آخر.

باب مَنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْفَنَ الْمَرْأَةُ

١٤٧٥ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «شَهِدْتُ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُذْفَنُ وَهِيَ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْمَعَانِ، فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُقَارَفِ اللَّيْلَةَ؟ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: فَانْزِلِي فِي قَبْرِهَا، فَنَزَلْتُ فِي قَبْرِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٦/٣) وَابْنُ خَرَّازٍ (١٢٨٥) وَأَخْبَدَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَقِيَّةً لَمَّا مَاتَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْقَبْرَ رَجُلٌ قَارَفَ اللَّيْلَةَ أَهْلَهُ، فَلَمْ يَدْخُلْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْقَبْرَ».

قوله: (بنت رسول الله ﷺ) هي أمّ كلثوم زوج عثمان، رواه الواقدي عن طليح بن سليمان، وبهذا الإسناد أخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أمّ كلثوم، وكذا الدّولابي في الذّرية الطّاهرة، والطّبري والطّحاوي من هذا الوجه. ورواه حماد بن

يسطع حمله، فقام إليه رسول الله ﷺ وحسر عن ذراعيه، قال المطلب: قال الذي أخبرني: كأنّي أنظر إلى بياض ذراعي رسول الله ﷺ حين حسر عنهما. ثمّ حمله فوضعه عند رأسه وقال: أعلم بها قبر أخي وأدفن إليه من مات من أهلي قال الحافظ: وإسناده حسن ليس فيه إلا كثير بن زيد رواية عن المطلب وهو صدوق انتهى والمطلب ليس صحابياً ولكنه بين أنّ خبراً أخبره ولم يسمّه، وإبهام الصحابي لا يضّر. وفيه دليل على جواز جعل علامة على قبر الميت كصب حجر أو نحوه. قال الإمام يحيى: فأما نصب حجرين على المرأة وواحدة على الرجل فبدعة. قال في البحر: قلت: لا بأس به لقصد التّمييز لنصبه على قبر ابن مظلوم.

١٤٧٤ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٢/٣) وَمُسْلِمٌ (٩٧٠) وَالتَّسَائِي (٨٧/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٢٥) وَالسُّرَّمِيُّ (١٠٥٢) وَصَحَّحَهُ وَلَفَّظَهُ: نَهَى أَنْ تُجَصَّصَ الْقُبُورُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوطَأَ. وَفِي لَفْظِ التَّسَائِي: نَهَى أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ أَوْ يُجَصَّصَ أَوْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ).

الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن حبان والحاكم. وقال الحاكم: «الكتابة» وإن لم يذكرها مسلم فهي على شرطه وهي صحيحة غريبة وقال أهل العلم من أئمة المسلمين: من المشرق إلى المغرب على خلاف ذلك. وفي الباب عن ابن مسعود ذكره صاحب مسند الفردوس عن الحاكم مرفوعاً لا يزال الميت يسمع الأذان ما لم يطين عليه قال الحافظ: وإسناده باطل، فإنّه من رواية عمّد بن القاسم الطّائفي وقد رموه بالوضع.

قوله: (أن يجصص القبر) في رواية لمسلم عن تقيصيص القبور والتقيصيص بالقالف وصادين مهملتين هو التّجصيص. والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة: هي الجص، وفيه تحريم تجصيص القبور وأما التّطين فقال الترمذي: وقد رخص قوم من أهل العلم في تطين القبور منهم الحسن البصري والشافعي. وقد روى أبو بكر النّجاد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه «أنّ النبي ﷺ رفع قبره من الأرض شبراً وطين بطينٍ أحمر من العرصة.» وحكي في البحر عن الهادي والقاسم أنّه لا بأس بالتّطين لئلا ينطمس. وقال الإمام يحيى وأبو حنيفة: يكره.

قوله: (وأن يقعد عليه) فيه دليل على تحريم القيود على

بَابُ آدَابِ الْجُلُوسِ فِي الْمَقْبَرَةِ وَالْمَشْيِ فِيهَا

١٤٧٦ - عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَتَيْنَاهَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمْ يَلْحَظْ بَعْدُ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلِ وَجَلَسْنَا مَعَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢١٢)

١٤٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْلِسُ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرُقَ ثِيَابُهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حم: ٣١١/٢) (م: ٩٧١) (د: ٣٢٢٨) (ن: ٩٥/٤) (هـ: ١٥٦٦).

١٤٧٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُتَكِنًا عَلَى قَبْرِ فَقَالَ: لَا تُؤْوِذُ صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ، أَوْ لَا تُؤْوِذُهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي أَطْرَافِ الْمُسْنَدِ (٦٧٩٠).

١٤٧٩ - وَعَنْ بَشِيرِ ابْنِ الْخَصَّاصِيَّةِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَنْشِي فِي ثَعْلَيْنِ بَيْنَ الْقُبُورِ فَقَالَ: يَا صَاحِبَ السَّيِّئَتَيْنِ أَلْقِيَهُمَا. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٨٣/٥) (د: ٣٢٣٠) (ن: ٩٦/٤) (هـ: ١٥٦٨).

حديث البراء سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح على كلام في المنهال بن عمرو وشيخه زاذان. وقد أخرجه من هذه الطريق النسائي وابن ماجه وحديث عمرو بن حزم قال الحافظ في الفتح: إسناده صحيح، وحديث بشير سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده ثقات إلا خالد بن نمير فإنه بهم وأخرجه أيضًا الحاكم وصححه.

قوله: (مستقبل القبلة) فيه دليل على استحباب الاستقبال في الجلوس لمن كان منتظرًا دفن الجنائز.

قوله: (لأن يجلس أحدكم.. إلخ) فيه دليل على أنه لا يجوز الجلوس على القبر وقد تقدم النهي عن ذلك وذهب الجمهور إلى التحريم، والمراد بالجلوس القعود. وروى الطحاوي من حديث محمد بن كعب قال: إنما قال أبو هريرة: «من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جمرة» قال في الفتح: لكن إسناده ضعيف. وقال نافع: كان ابن عمر يجلس على القبور ومخالفة الصحابي لما روى لا تعارض المروي.

قوله: (لا تؤذ صاحب القبر) هذا دليل لما ذهب إليه الجمهور من أن المراد بالجلوس القعود، وفيه بيان علة المنع من الجلوس:

سلمة عن ثابت عن أنس فسماها رقية كما ذكره المصنف عن أحمد، وكذلك أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرك قال البخاري: ما أدري ما هذا ؟ فإن رقية ماتت والنبي ﷺ يبدر لم يشهدها قال الحافظ: وهم حماد في تسميتها فقط ويؤيد أنها أم كلثوم ما رواه ابن سعد أيضًا في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت: نزل في حفرتها أبو طلحة وأغرب الخطابي فقال: هذه البنت كانت لبعض بنات النبي ﷺ فنسبت إليه.

قوله: (لم يقارف) بقاف وفاء، زاد ابن المبارك عن فليح 'أراه' يعني الذنب ذكره البخاري في باب من يدخل قبر المرأة تعلقًا، ووصله الإسماعيلي، وكذا قال شريح بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه وقيل معناه: لم يجامع تلك الليلة، وبه جزم ابن حزم قال: معاذ الله أن يتجح أبو طلحة عند رسول الله ﷺ بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى. ويقويه أن في رواية ثابت المذكور بلفظ: «لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة» فتتحى عثمان. وقد استبعد أن يكون عثمان جامع تلك الليلة التي حدث فيها موت زوجته لحرصه على مراعاة الخاطر الشريف وأجيب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان إلى الوقاع ولم يكن يظن موتها تلك الليلة، وليس في الخبر ما يقتضي أنه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والحديث يدل على أنه يجوز أن يدخل المرأة في قبرها الرجال دون النساء لكونهم أقوى على ذلك، وأنه يقدم الرجال الأجانب الذين بعد عهدهم بالملاذ في المواراة على الأقارب الذين قرب عهدهم بذلك كالأب والزوج. وعلل بعضهم تقدم من لم يقارف بأنه حينئذ يامن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة. وحكي عن ابن حبيب أن السر في إثارة أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواربه في تلك الليلة فتلطّف ﷺ في منعه من النزول قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر وفي الحديث أيضًا جواز الجلوس على شفير القبر وجواز البكاء بعد الموت وحكى ابن قدامة عن الشافعي أنه يكره لخبر «فإذا وجب فلا تبكين باكية» يعني إذا مات، وهو محمول على الأولوية. والمراد أنها لا ترفع صوتها بالبكاء، ويمكن الفرق بين النساء والرجال في ذلك؛ لأن بكاء النساء قد يفضي إلى ما لا يحل من النوح لقلة صبرهن.

أعني النَّادِي.

مقال وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس نحوه، ولفظه «أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فأسرج فأخذه من قبل القبلة وقال: رحل الله إن كنت لا وآها تلاء للقرآن» قال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن.

قوله: (صوت المساحي) هي جمع مسحاة، والمسحاة: آلة من حديد يجرف بها الطين مشتقة من السحو وهو كشف وجه الأرض والميم فيها زائدة.

قوله: (المرو) جمع مرّ بفتح الميم بعدها راء مهملة وهو المسحاة على ما في القاموس وقيل: صوت المسحاة على الأرض والأحاديث المذكورة في الباب تدلّ على جواز الدفن بالليل وبه قال الجمهور، وكرهه الحسن البصري واستدلّ بحديث أبي قتادة المتقدم في باب استحباب إحسان الكفن، وفيه «أن النبي ﷺ زجر أن يقر الرجل ليلاً حتى يصلّي عليه» وأجيب عنه أن الزجر منه ﷺ إنما كان لترك الصلاة لا للدفن بالليل، أو لأجل أنهم كانوا يدفنون بالليل لرداء الكفن، فالزجر إنما هو لما كان الدفن بالليل مظنة إساءة الكفن كما تقدّم. فإذا لم يقع تقصير في الصلاة على الميت وتكفينه فلا بأس بالدفن ليلاً وقد قيل في تعليل كراهة الدفن بالليل: أن ملائكة النهار أراف من ملائكة الليل، ولم يصح ما يدلّ على ذلك

باب الدعاء للميت بعد دفنه

١٤٨٣ - عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّيِّبَاتِ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٢١)

١٤٨٤ - وَعَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ وَضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ وَحَكِيمِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالُوا: إِذَا سَوَّيْنَا عَلَى الْمَيِّتِ قَبْرَهُ وَانْصَرَفَ النَّاسُ عَنْهُ كَانُوا يَسْتَحْيُونَ أَنْ يُقَالَ لِلْمَيِّتِ عِنْدَ قَبْرِهِ: يَا فُلَانُ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَا فُلَانُ قُلْ: رَبِّي اللَّهُ، وَيُؤَيِّنُ الْإِسْلَامَ وَيُبَيِّسُ مُحَمَّدٌ ﷺ ثُمَّ يَنْصَرِفُ رَوَاهُ سَعِيدُ فِي سُنَنِهِ. ذكره الحافظ في التلخيص (١٣٦/٢)

الحديث الأول أخرجه أيضاً الحاكم وصحّحه والبيهقي وقال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. والأثر المروي عن راشد وضمرة وحكيم ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه، وراشد المذكور شهد صفين مع معاوية، ضعفه ابن حزم، وقال الذارقطي: يعتبر به والثلاثة كلهم من قدماء التابعين حصيون

قوله: (السبتين) قد تقدّم تفسير ذلك في باب تغيير الشيب. والمراد بها جلود البقر وكلّ جلد مدبوغ، وإنما قيل لها السبتية أخذاً من السبت وهو الحلق؛ لأنّ شعرها قد حلق عنها وفي ذلك دليل على أنّه لا يجوز المشي بين القبور بالتعلين ولا يختصّ عدم الجواز بكون التعلين سبتيين لعدم الفارق بينها وبين غيرها وقال ابن حزم: يجوز وطء القبور بالتعال التي ليست سبتيّة حديث «إنّ الميت يسمع خفق نعالهم» وخصّ المنع بالسبتيّة وجعل هذا جمعا بين الحديثين وهو وهم؛ لأنّ سماع الميت لخفق النعال لا يستلزم أن يكون المشي على قبر أو بين القبور فلا معارضة وقال الخطابي: إنّ النهي عن السبتية لما فيها من الخيلاء، وردّ بأنّ النبي ﷺ كان يلبسها

باب الدفن ليلاً

١٤٨٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغُودُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ فَذَفَنُوهُ لَيْلًا فَلَمَّا أَصْبَحَ اخْبِرُوهُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تَعْلَمُونِي؟ قَالُوا: كَانَ اللَّيْلُ فَكْرَهْنَا، وَكَانَتْ ظُلُمَةٌ أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٠) وابن ماجه (١٥٣٠). قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَذُفِنَ أَبُو بَكْرٍ لَيْلًا.

١٤٨١ - (وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا عَلِمْنَا بِدَفْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَسَاحِي مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ» قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: وَالْمَسَاحِي: الْمُرُورُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٢٧٤).

١٤٨٢ - (وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «رَأَى نَاسٌ نَارًا فِي الْمَقْبَرَةِ فَأَتَوْهَا، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْقَبْرِ يَقُولُ: نَاوِلُونِي صَاحِبِيكُمْ، وَإِذَا هُوَ الَّذِي كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالذِّكْرِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٦٤).

حديث ابن عباس أخرجه أيضاً مسلم، وقد روي نحوه عن جماعة من الصحابة قدّمنا ذكرهم في باب الصلاة على الغائب، وقدّمنا شرح هذا الحديث، والاختلاف في اسم هذا الإنسان المبهم هنالك ودفن أبو بكر بالليل ذكره البخاري تعليقا في باب الدفن بالليل، ووصله في آخر كتاب الجنائز في باب موت يوم الاثنين من حديث عائشة ولابن أبي شيبة من حديث القاسم بن محمد قال: دفن أبو بكر ليلاً ومن حديث عبيد بن السباق أنّ عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الأخيرة: قال الحافظ في الفتح: وصحّ أنّ عليّاً دفن فاطمة ليلاً وحديث جابر سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده ثقات إلا محمد بن مسلم الطائفي ففيه

حكيم بن عمير وكلّ الثلاثة من حصص.

قوله: (كانوا يستحبّون) ظاهره أنّ المستحبّ لذلك الصحابة الذين أدركوهم، وقد ذهب إلى استحباب ذلك أصحاب الشافعيّ باب التّهيّ عن اتّخاذ المساجد والسّرج في المقبرة

١٤٨٥ - عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود اتّخذوا قبور أنبيائهم مساجد» متفق عليه (حم: ٢١٣/٢) (خ: ٤٣٧) (م: ٥٣٠).

١٤٨٦ - وعن ابن عباس قال: «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والتّخذين عليها المساجد والسّرج». رواه الخشن إلا ابن ماجه (حم: ٢٢٩/١) (د: ٣٢٣٦) (ت: ٣٢٠) (ن: ٩٥/٤).

الحديث الثّاني حسنه الترمذي، وفي إسناده أبو صالح باذام ويقال: باذان مولى أمّ هانئ بنت أبي طالب وهو صاحب الكلبي، وقد قيل: إنه لم يسمع من ابن عباس، وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة، قال ابن عدي: ولا أعلم أحدا من المتقدّمين رضيه. وقد روي عن يحيى بن سعيد أنّه كان يحسن أمره قوله: «قاتل الله اليهود» زاد مسلمٌ «والتّصاري» معنى قاتل: قتل. وقيل: لعن فإنّه قد ورد بلفظ اللّعن.

قوله: (اتّخذوا) جملة مستأنفة على سبيل البيان لموجب المقاتلة كأنّه قيل: ما سبب مقاتلتهم؟ فأجيب بقوله: اتّخذوا.

قوله: (مساجد) ظاهره أنّهم كانوا يجعلونه مساجد يصلّون فيها، وقيل: هو أعمّ من الصّلاة عليها وفيها وقد أخرج مسلمٌ «لا تجلسوا على القبور ولا تصلّوا إليها أو عليها» وروى مسلمٌ أيضاً أنّ النبي ﷺ قال ذلك في مرضه الذي مات منه قبل موته بخميس، وزاد فيه «فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» وفيه دليلٌ على تحريم اتّخاذ القبور مساجد، وقد زعم بعضهم أنّ ذلك إنّما كان في ذلك الزّمان لقرب العهد بعبادة الأوثان، وردّه ابن دقيق العيد قوله: «لعن الله زائرات القبور» فيه تحريم زيارة القبور للنساء، وسيأتي الكلام على ذلك.

قوله: (والسّرج) فيه دليلٌ على تحريم اتّخاذ السّرج على المقابر لما يفرض إليه ذلك من الاعتقادات الفاسدة كما عرفت ممّا تقدّم.

وقد روي نحوه مرفوعاً من حديث أبي أمامة عند الطبرانيّ وعبد العزيز الحنبليّ في الثّاني أنّه قال: «إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله ﷺ أن نصنع بموتانا، أمرنا رسول الله ﷺ فقال: «إذا مات أحد من إخوانكم فسوّم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثمّ ليقل: يا فلان ابن فلانة فإنّه يسمعه ولا يجيب، ثمّ يقول: يا فلان ابن فلانة فإنّه يستوي قاعداً، ثمّ يقول: يا فلان ابن فلانة فإنّه يقول: أرشدنا يرحمك الله ولكن لا تشعرون، فليقل: اذكر ما خرجت عليه من الدّنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأنك رضيت بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً ومحمداً نبياً، وبالقرآن إماماً، فإنّ منكراً ونكيراً يأخذ كلّ واحد بيد صاحبه ويقول: انطلق بنا ما يقعدنا عند من لقن حجّته، فقال رجل: يا رسول الله فإن لم يعرف أمّه؟ قال: ينسب إلى أمّه حواء يا فلان ابن حواء» قال الحافظ في التلخيص: وإسناده صالح وقد قوّاه الضياء في أحكامه. وفي إسناده سعيد الأزدّي بيّض له أبو حاتم وقال الهيثميّ بعد أن ساقه: في إسناده جماعة لم أعرفهم انتهى وفي إسناده أيضاً عاصم بن عبد الله وهو ضعيف قال الأثرم: قلت لأحمد: هذا الذي يصنعونه إذا دفن الميت: يقف الرّجل ويقول يا فلان ابن فلانة، قال: ما رأيت أحداً يفعله إلا أهل الشّام حين مات أبو المغيرة يروي فيه عن أبي بكر بن أبي مريم عن أشياخهم أنّهم كانوا يفعلونه، وكان إسماعيل بن عياش يرويّه يشير إلى حديث أبي أمامة انتهى وقد استشهد في التلخيص لحديث أبي أمامة بالأثر الذي رواه سعيد بن منصور وذكر له شواهد آخر خارجة عن البحث لا حاجة إلى ذكرها.

قوله: (إذا فرغ من دفن الميت)..
الخ فيه مشروعية الاستغفار للميت عند الفراغ من دفنه وسؤال التّثبيت له؛ لأنّه يسأل في تلك الحال وفيه دليلٌ على ثبوت حياة القبر وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة بلغت حدّ التواتر وفيه أيضاً دليلٌ على أنّ الميت يسأل في قبره، وقد وردت به أيضاً أحاديث صحيحة في الصّحيحين وغيرهما، وورد أيضاً ما يدلّ على أنّ السّؤال في القبر مختصّ بهذه الأمة كما في حديث زيد بن ثابت عن مسلم «إنّ هذه الأمة تتلى في قبورها» وبذلك جزم الحكيّم الترمذي. وقال ابن القيم: السّؤال عامٌ للأمة وغيرها وليس في الأحاديث ما يدلّ على الاختصاص.

قوله: (وعن راشد وضمرة) هما تابعيان قديمان. وكذلك

بَابُ وُصُولِ ثَوَابِ الْقُرْبِ الْمُهَذَّاءِ إِلَى الْمَوْتَى

١٤٨٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو «أَنَّ الْعَاصِيَّ بْنَ أَبِي نَضْرَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَنْحَرَ مِائَةَ بَذَنَةٍ، وَأَنْ هِشَامُ بْنُ الْعَاصِيِّ نَحَرَ حِصْنَةَ خَمْسِينَ، وَأَنْ عَمْرًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: أَمَا أَبُوكَ فَلَسَوْا أَقْرَبَ بِالْتَّوْحِيدِ فَصُنَّتْ وَتَصَدَّقَتْ عَنْهُ نَفْعُهُ ذَلِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٢/٢)

١٤٨٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يُوصِ، أَتُبْتَغُهُ أَنْ تُصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧١/٢) وَمُسْلِمٌ (١٦٣٠) وَالتَّيْمِيُّ (٢٥٢/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧١٦)

١٤٨٩ - (وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أُمِّي أَقْلَبَتْ نَفْسَهَا، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقْتَ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتَ عَنْهَا؟ قَالَ نَعَمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (ح: ٥١/٦) (خ: ٢٩٦٠) (م: ١٠٠٤).

١٤٩٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أُمِّي تَوَفَّيْتُ، أَتُبْتَغُهَا إِنْ تَصَدَّقْتَ عَنْهَا؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ: فَإِنْ لِي مَخْرُفًا، فَأَنَا أَشْهَدُكَ أَنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَنْهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٧٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٦٩) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٨٨٢) وَالتَّيْمِيُّ (٢٥٣/٦)

١٤٩١ - وَعَنْ الْحَسَنِ «عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي مَاتَتْ أَفَأُصَدِّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْتُ: فَإِذَا الصَّدَقَةُ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَقَى الْمَاءَ قَالَ الْحَسَنُ: فَبَلَكَ سِقَايَةَ آلِ سَعْدِ بْنِ الْمَدِينَةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٥/٥) وَالتَّيْمِيُّ (٢٥٥/٦)

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي غَيْرِ الصَّدَقَةِ مِنْ أَعْمَالِ الْبَرِّ هَلْ يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ؟ فَلَمْ يَبْتَغِ الْمَغْتَزِلُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَاسْتَدَلُّوا بِعُمُومِ الْآيَةِ وَقَالَ فِي شَرْحِ الْكَثَرِ: إِنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ صَلَاةً كَانَ أَوْ صَوْمًا أَوْ حَجًّا أَوْ صَدَقَةً أَوْ قِرَاءَةً الْقُرْآنِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ أَثْوَابِ الْبَرِّ، وَيَصِلُ ذَلِكَ إِلَى الْمَيِّتِ وَيَنْفَعُهُ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ أَنْتَهَى وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ ثَوَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّهُ يَصِلُ، كَذَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ وَفِي شَرْحِ الْمُنَهَّاجِ لِابْنِ النَّحْوِيِّ: لَا يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ عِنْدَنَا ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ

عَلَى الْمَشْهُورِ، وَالْمُخْتَارُ الْوُصُولُ إِذَا سَأَلَ اللَّهُ إِيصَالَ ثَوَابِ قِرَائَتِهِ، وَيَنْبَغِي الْجَزْمُ بِهِ لِأَنَّهُ ذَعَاهُ، فَإِذَا جَازَ الدَّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بِمَا لَيْسَ لِلدَّاعِي، فَلَا يَجُوزُ بِمَا هُوَ لَهُ أَوَّلَى، وَيَنْبَغِي الْأَمْرُ فِيهِ مَوْفُوقًا عَلَى اسْتِجَابَةِ الدَّعَاءِ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَخْتَصُّ بِالْقِرَاءَةِ بَلْ يَجْرِي فِي سَائِرِ الْأَعْمَالِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الدَّعَاءَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْفَعُ الْمَيِّتَ وَالْحَيَّ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ بِوَصِيَّةٍ وَغَيْرِهَا وَعَلَى ذَلِكَ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ، بَلْ كَانَ أَفْضَلُ الدَّعَاءِ أَنْ يَذْعُرَ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ أَنْتَهَى وَقَدْ حَكَى النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَصُولِ الدَّعَاءِ إِلَى الْمَيِّتِ، وَكَذَا حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ عَنِ الْمَيِّتِ وَصِلَةُ ثَوَابِهَا وَلَمْ يَقْعِدْ ذَلِكَ بِالْوَلَدِ. وَحَكَى أَيْضًا الْإِجْمَاعَ عَلَى لِحُوقِ قَضَاءِ الَّذِينَ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَخْصُصُ عُمُومُ الْآيَةِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الْوَلَدِ كَمَا فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ، وَبِالْحُجِّ مِنَ الْوَلَدِ كَمَا فِي خَبَرِ الْخُفْعِيَّةِ، وَمِنْ غَيْرِ الْوَلَدِ أَيْضًا كَمَا فِي حَدِيثِ الْمُحَرَّمِ عَنْ أَخِيهِ شَبْرَمَةَ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْهُ ﷺ هَلْ أَوْصَى شَبْرَمَةُ أَمْ لَا؟ وَبِالْحُجِّ مِنَ الْوَلَدِ كَمَا وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ فِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ خِلَافٍ لِلْمَالِكِيَّةِ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ، وَبِالصَّلَاةِ مِنَ الْوَلَدِ أَيْضًا مَا رَوَى الدَّارَقُطَنِيُّ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ أَبْرَهُمَا فِي خَالِ حَيَاتِهِمَا، فَكَيْفَ لِي بِيَرِهِمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ فَقَالَ ﷺ: «إِنْ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ، وَأَنْ تَصُومَ لَهُمَا مَعَ صِيَامِكَ، وَبِالْحِصَامِ مِنَ الْوَلَدِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ «إِنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرْتُ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَمْلِكِ ذَنْبٌ فَفَضَّلْتَهُ أَكَانَ يُؤْذِي ذَلِكَ عَنْهَا؟ قَالَتْ نَعَمْ، قَالَ: فَصُومِي عَنْ أَمْلِكِ، وَأَخْرِجِ مُسْلِمٌ وَابْنُ دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ بَرْزَنْدَةَ «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: إِنَّهُ كَانَ عَلَى أُمِّي صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: صُومِي عَنْهَا، وَمِنْ غَيْرِ الْوَلَدِ أَيْضًا لِحَدِيثِ «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيِّهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَبِقِرَاءَةِ (يَس) مِنَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ لِحَدِيثِ «اقْرَءُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَسَ» وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَبِالدَّعَاءِ مِنَ الْوَلَدِ لِحَدِيثِ «أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ، وَمِنْ غَيْرِهِ لِحَدِيثِ «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّيْبَتِ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسَالُ» وَقَدْ تَقَدَّمَ وَلِحَدِيثِ: «فَضَّلِ الدَّعَاءَ لِلْأَخِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِأَخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ»، وَلَمَّا بُتِ مِنْ

حزم فساقه، وهؤلاء كلهم ثقات إلا قيساً أبا عمارة ففيه لين، وقد ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث ابن مسعود أخرجه أيضاً الحاكم، وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن عاصم. ورواه بعضهم عن محمد بن سقوة بهذا الإسناد مثله موقوفاً ولم يرفعه، ويقال: أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم هذا الحديث تقوموه عليه اهـ قال البيهقي: تفرد به علي بن عاصم وقال ابن عدي: قد رواه مع علي بن عاصم محمد بن الفضل بن عطية وعبد الرحمن بن مالك بن مغول وروى عن إسرائيل وقيس بن الربيع والثوري وغيرهم. وروى ابن الجوزي في الموضوعات من طريق نصر بن حماد عن شعبة نحوه وقال الخطيب: رواه عبد الحكم بن منصور والحارث بن عمران الجعفري وجماعة مع علي بن عاصم وليس شيء منها ثابتاً ويعكى عن أبي داود قال: عاتب يحيى بن سعيد القطان علي بن عاصم في وصل هذا الحديث، وإنما هو عندهم منقطع، وقال: إن أصحابك الذين سمعوه معك لا يسندونه فأبى أن يرجع قال الحافظ: ورواية الثوري مدارها على حماد بن الوليد وهو ضعيف جداً، وكل المتابعين لعلي بن عاصم أضعف منه بكثير، وليس فيها رواية يمكن التعلق بها إلا طريق إسرائيل، فقد ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه، ولم أقف على إسنادها بعد قال في التلخيص: وله شاهد أضعف منه من طريق محمد بن عبد الله العرزمي عن أبي الزبير عن جابر، ساقه ابن الجوزي في الموضوعات وله أيضاً شاهد آخر من حديث أبي برزة مرفوعاً من عزى ثكلى كسي برداً في الجنة. قال الترمذي: غريب ومن شواهد حديث عمرو بن حزم الذي قبله قال السيوطي في التعقبات: وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن هارون الفافاء وكان ثقة صدوقاً قال: رأيت في المنام النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله حديث علي بن عاصم الذي يرويه عن ابن سقوة من عزى مصاباً هو عنك؟ قال: نعم، فكان محمد بن هارون كلما حدث بهذا الحديث بكى وقال الذمهي: أبلغ ما شنع به علي بن عاصم هذا الحديث وهو مع ضعفه صدوق في نفسه وله صورة كبيرة في زمانه، وقد وثقه جماعة. قال يعقوب بن شيبة: كان من أهل الدين والصلاح والخير والتأريخ وكان شديد التوقي، أنكر عليه كثرة الغلط مع تماديه على ذلك وقال وكيع: ما زلنا نعرفه بالخير، فخذوا الصّحاح من حديثه ودعوا الغلط

الدعاء للميت عند الزيارة كحديث بريدة عند مسلم وأحمد وابن ماجه قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا قائلهم: السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية» ويجميع ما يفعله الولد لوالديه من أعمال البر لحديث «ولّد الإنسان من سغبه» وكما تخصص هذه الأحاديث الآية المتقدمة كذلك يخص حديث أبي هريرة عند مسلم وأهل السنن قال: قال رسول الله ﷺ «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو عمل ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له، فإنه ظاهره أنه ينقطع عنه ما عدا هذه الثلاثة كائناً ما كان وقد قيل إنه يقاس على هذه المواضع التي وردت بها الآية غيرها فيلحق الميت كل شيء فعله غيره وقال في شرح الكنز: إن الآية منسوخة بقوله تعالى: «والذين آمنوا واتبعنهم ذرّيتهم»، وقيل الإنسان أريد به الكافر، وأما المؤمن فله ما سعى إخوانه، وقيل ليس له من طريق العدل وهو له من طريق الفضل، وقيل اللام بمعنى على كما في قوله تعالى: «ولهم اللعنة» أي وعليهم انتهى

باب تعزية المصاب وتواب صبره وأمره به وما يقول لذلك

١٤٩٢ - عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ قال: «ما من مؤمن يعزّي أخاه بمصيبة إلا كساه الله عزّ وجلّ من حلل الكرامة يوم القيامة». رواه ابن ماجه (١٦٠١).

١٤٩٣ - وعن الأسود عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «من عزى مصاباً فله مثل أجره». رواه ابن ماجه (١٦٠٢) والترمذي (١٠٧٣).

١٤٩٤ - وعن الحسين بن علي عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم ولا مسلمة مصاب بمصيبة فذكرها وإن قدم عهداً فيحدث بذلك استرجاعاً إلا جدّد الله تبارك وتعالى له عند ذلك فأعطاه مثل أجرها يوم أصيب». رواه أحمد (٢٠١/١) وابن ماجه (١٦٠٠).

حديث عمرو بن حزم رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، حدثنا خالد بن مخلد، حدثني قيس أبو عمارة مولى الأنصار قال: سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن

مَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: ثُمَّ عَزَمَ اللَّهُ لِي فَقُلْتُهَا، اللَّهُمَّ أَجْزَنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا، قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٩/٦) وَمُسْلِمٌ (٩١٨) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٩٨).

وحدث جعفر بن عماد في إسناده القاسم بن عبد الله بن عمر وهو متروك، وقد كذبه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال أحمد أيضاً: كان يضع الحديث، ورواه الحاكم عن أنس في مستدركه وصححه، وفي إسناده عباد بن عبد الصمد وهو ضعيف جداً، وزاد فقال أبو بكر وعمر: هذا الخضر قوله: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» في رواية للبخاري عند أول صدمة ونحوها لمسلم والمعنى إذا وقع الثبات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب عليه الأجر، وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمثله، فاستعير للصبر الواردة على القلب وقال الخطابي: المعنى أن الصبر الذي يحمده عليه صاحبه ما كان عند مفاجأة المصيبة بخلاف ما بعد ذلك وقال غيره: إن المراد، لا يؤجر على المصيبة؛ لأنها ليست من صنعه، وإنما يؤجر على حسن تثبته وجميل صبره وأول الحديث «أن النبي ﷺ مر بامرأة تكي عند قبر، فقال: اتقي الله واصبري، فقالت: إليك عني فإني لم تنصب بمصيبي ولم تعرفه، فقل لها: إنه النبي ﷺ، فأتت باب النبي ﷺ فلم تجد عنده بوابين، فقالت: لم أعرفك يا رسول الله، فقال: إنما الصبر عند الصدمة الأولى» قوله: «إن في الله عزاء من كل مصيبة».. إلخ فيه دليل على أنه تستحب التعزية لأهل الميت بتعزية الخضر عليه السلام وأصل العزاء في اللغة: الصبر الحسن، والتعزية: التصبر، وعزاه: صبره، فكل ما يجلب للمصاب صبراً يقال له تعزية بأي لفظ كان، ويحصل به للمعزي الأجر المذكور في الأحاديث السابقة وأحسن ما يعزى به ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أسامة بن زيد قال: «كنا عند النبي ﷺ، فأرسلت إليه إحدى بناته تدعوه ونحوه، فأتى صبيها أو ابناً لها في الموت، فقال للرسل: ارجع إليها وأخبرها أن لله ما أخذ ولله ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى فمرها فتصبر ولتحتسب»، الحديث سيأتي، وهذا لا يختص بالصغير باعتبار السبب؛ لأن كل شخص يصلح أن يقال له وفيه ذلك ولو سلم أن أول الحديث يختص بمن مات له صغير كان الأمر بالصبر والاحتساب المذكور

وقال أحمد: أما أنا فأحدث عنه كان فيه لجأج ولم يكن منهما وقال الفلاس: صدوق وحدث الحسين في إسناده هشام بن زياد وفيه ضعف عن أمه وهي لا تعرف. وقوله: (من عزى مصاباً) فيه دليل على أن تعزية المصاب من موجبات الكسوة من الله تعالى لمن فعل ذلك من حلل كرامته.

قوله: (فله مثل أجره) فيه دليل على أنه يحصل للمعزي بمجرد التعزية مثل أجر المصاب وقد يستشكل ذلك باعتبار أن المشقة مختلفة ويجب عنه بجوابات ليس هذا محل بسطها وثمرة التعزية الحث على الرجوع إلى الله تعالى ليحصل الأجر قال في البحر: والمشروع مرة واحدة لقوله ﷺ: «التعزية مرة» انتهى قال الهادي والقاسم والشافعي: وهي بعد الدفن أفضل لمعظم المصاب بالمفارقة. وقال أبو حنيفة والثوري: إنما هي قبله لقوله ﷺ: «فإذا وجب فلا تبيكين بأكية» أخرجه مالك والشافعي وأبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم، والمراد بالوجوب دخول القبر كما وقع في رواية لأحمد؛ ولأن وقت الموت حال الصدمة الأولى كما سيأتي، والتعزية تسلية فينبغي أن يكون وقت الصدمة التي يشرع الصبر عندها.

قوله: (فأعطاء مثل أجرها يوم أصيب) فيه دليل على أن استرجاع المصاب عند ذكر المصيبة يكون سبباً لاستحقاقه لثلث الأجر الذي كتبه الله له في الوقت الذي أصيب فيه بتلك المصيبة وإن تقادم عهدها ومضت عليها أيام طويلة، والاسترجاع هو قول القائل: «إنا لله وإنا إليه راجعون».

١٤٩٥ - وعن أنس أن النبي ﷺ قال: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/ ١٣٠) (خ: ١٣٠٢) (م: ٩٢٦) (د: ٣١٢٤) (ت: ٩٨٨) (ن: ٤/ ٢٢).

١٤٩٦ - وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه قال: «لما توفي رسول الله ﷺ وجاءت التعزية سمعوا قائلًا يقولون: إن في الله عزاء من كل مصيبة، وخلفاً من كل هالك، ودرَكًا من كل فائت، فبأله فيقولوا وإياه فارحوا، فإن المصاب من حرم الثواب». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/ ٣١٧).

١٤٩٧ - وعن أم سلمة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد مصيبة مصيبة فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجزي في مصيبتك وأخلف لي خيراً منها إلا أجزه الله في مصيبتك وأخلف له خيراً منها، قالت: فلما توفي أبو سلمة قالت:

آخر الحديث غير مختص به.

قول الشافعي انتهى.

قوله: (كُنَّا نَعُدُّ الاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ... إلخ) يعني أنهم كانوا يعدّون الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه، وأكل الطعام عندهم نوعاً من النجاسة لما في ذلك من التثقيب عليهم وشغلهم مع ما هم فيه من شغلة الحاضر بموت الميت وما فيه من مخالفة السنّة؛ لأنهم مأمورون بأن يصنعوا لأهل الميت طعاماً فخالقوا ذلك وكلفوهم صنعة الطعام لغيرهم قوله: «لا عقر في الإسلام» فيه دليل على عدم جواز العقر في الإسلام كما كان في الجاهلية قال الخطابي: كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد يقولون: نجازه على فعله؛ لأنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الأضياف، فنحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعماً بعد مماته كما كان مطعماً في حياته قال: ومنهم من كان يذهب في ذلك إلى أنه إذا عقرت راحلته عند قبره حشر في القيامة راكباً، ومن لم يعقر عنده حشر راجلاً انتهى. وهذا إنما يتم على فرض أنهم كانوا يعقرون الإبل فقط لا على ما نقله أبو داود عن عبد الرزاق أنهم كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ وَبَيَانِ الْمَكْرُوهِ مِنْهُ

١٥٠١ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَصِيبَ أَبِي يَوْمَ أُحُدٍ فَجَعَلْتُ أَبْكِي، فَجَعَلُوا يَنْهَوْنِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْهَانِي، فَجَعَلْتُ عَمْتِي فَاطِمَةُ تَبْكِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ مَا زَالَتْ الْمَلَائِكَةُ تَنْظُرُ بِأَجْنَحَيْهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم): ٢٩٨/٣ (خ: ١٢٩٣) (م: ٢٤٧١ و١٣٠).»

١٥٠٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَاتَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَكَتِ النِّسَاءُ فَجَعَلَ عَمْرُؤُ يَضْرِبُهُنَّ بِسَوْطِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي وَقَالَ: مَهْلًا يَا عَمْرُؤُ، ثُمَّ قَالَ: إِيَّاكُنَّ وَتَعْيِيقَ الشَّيْطَانِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُمَا كَانَا مِنَ الْعَيْنِ وَالْقَلْبِ فَمِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمِنْ الرَّحْمَةِ، وَمَا كَانَ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ فَمِنْ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٨/١).

حديث ابن عباس فيه علي بن زيد وفيه كلام، وهو ثقة وقد أشار إلى الحديث الحافظ في التلخيص وسكت عنه. قوله: (فجعلت أبكي) في لفظ للبخاري 'فجعلت أكشف الثوب عن وجهه أبكي' وفي لفظ آخر له: «فذهبت أريد أن أكشف عنه فنهاني قومي، ثم ذهبت أكشف عنه فنهاني قومي».

قوله: (اللهم أجرني) قال القاضي: يقال: أجرني بالقصر والمدّ حكاهما صاحب الأفعال قال الأصمعي وأكثر أهل اللغة: قالوا: هو مقصور لا يمدّ، ومعنى أجره الله: أعطاه أجره وجزاه صبره وهمّة في مصيبته.

قوله: (وأخلف لي) قال النووي: هو بقطع الهمزة وكسر اللام قال أهل اللغة: يقال لمن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك: أي ردّ عليك مثله فإن ذهب ما لا يتوقع مثله بأن ذهب والد أو عم قيل له: خلف الله عليك بغير الف: أي كان الله خليفةً منه عليك.

قوله: (إلا أجره الله) قال النووي: هو بقصر الهمزة ومدّها، والقصر أفصح وأشهر كما سبق.

قوله: (ثم عزم الله لي فقلتها) أي خلق في عزمًا.

بَابُ صُنْعِ الطَّعَامِ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ وَكَرَاهِيَةِ مِنْهُمْ لِلنَّاسِ

١٤٩٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: «لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ حِينَ قُتِلَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اصْنَعُوا لَأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَنْشَغُلُهُمْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٢٠٥/١) (د: ٣١٣٢) (ت: ٩٩٨) (هـ: ١٦١٠).

١٤٩٩ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ وَصُنْعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ دَفْنِهِ مِنَ النَّجَاحَةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٠٤).

١٥٠٠ - وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٩٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٢٢) وَقَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَانُوا يَعْقِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَقْرَةً أَوْ شَاةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

حديث عبد الله بن جعفر أخرجه أيضاً الشافعي وصحّحه ابن السكن وحسنه الترمذي وأخرجه أيضاً أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث أسماء بنت عميس وهي والدة عبد الله بن جعفر وحديث جرير أخرجه أيضاً ابن ماجه وإسناده صحيح. وحديث أنس سكت عنه أبو داود والمندري ورجال إسناده رجال الصحيح.

قوله: (اصنعوا لآل جعفر) في مشروعية القيام بمؤنة أهل الميت مما يحتاجون إليه من الطعام لاشتغالهم عن أنفسهم بما دهمهم من المصيبة قال الترمذي: وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجّه إلى أهل الميت بشيء لشغلهم بالمصيبة وهو

قوله: (ينهنري) في رواية للبخاري: «وينهنري».

قوله: (ورسول الله ﷺ لا ينهاني) فيه دليل على جواز البكاء الذي لا صوت معه، وسيأتي تحقيق ذلك قوله: (فجعلت عمّي فاطمة تبكي) قال في الفتح: هي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو. وفي لفظ للبخاري: «فسمع صوت صائحة فقال: من هذه؟ فقالوا: بنت عمرو أو أخت عمرو» والشك من سفیان، والصواب بنت عمرو ووقع في الإكليل للحاكم تسميتها هند بنت عمرو، فلعل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعاً حاضرتين.

قوله: (تبكين أو لا تبكين) قيل: هذا شك من الراوي هل استفهم أو نهى، والظاهر أنه ليس بشك، وإنما المراد به التخيير. والمعنى أنه مكرّم بصنيع الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم بروحه، ومن كان بهذه المثابة تظله الملائكة بأجنحتهما لا ينبغي أن يبكي عليه بل يفرح له بما صار إليه وفيه إذن بالبكاء المجرد مع الإرشاد إلى أولوية الترك لمن كان بهذه منزلة قوله: «إياكن» ونعني الشيطان» هو النوح والصراخ المنهي عنه بالأحاديث الآتية.

قوله: (إنه مهما كان من العين والقلب.. إلخ) فيه دليل على جواز البكاء المجرد عما لا يجوز من فعل اليد كشق الجيب واللطم، ومن فعل اللسان كالصراخ ودعوى الويل والتبور ونحو ذلك.

١٥٠٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «اشْتَكَيْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ، فَأَنَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَشِيَةٍ، فَقَالَ: قَدْ قَضَى فَقَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ يَبْكَاءُ بَكَوا قَالَ: أَلَا تَسْمَعُونَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا، وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ أَوْ يَرْحَمُ» (حم: ٢٥١/٥) (خ: ١٣٠٤) (م: ٩٢٤).

١٥٠٤ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ إِحْدَى بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ وَتُخْبِرُهُ أَنَّ صَبِيًّا لَهَا فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ، وَكُلَّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى، فَمَرَمَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ، فَعَادَ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّهَا أَقْسَمَتْ لَأَتِيَنَهَا، قَالَ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُمْ،

فَرَفِعَ إِلَيْهِ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَقَعَّقُ كَأَنَّهُا فِي شَيْءٍ فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢٥٤/٥) (خ: ١٢٨٤) (م: ٩٢٣).

قوله: (اشتكى) أي ضعف وشكوى بغير تنوين.

قوله: (فلما دخل عليه) زاد مسلم «فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله ﷺ وأصحابه الذين معه».

قوله: (وجده في غشية) قال النووي: يفتح الغين وكسر الشين المعجمتين وتشديد الياء قال القاضي: هكذا رواية الأكثرين قال: وضبطه بعضهم بإسكان الشين وتخفيف الياء وفي رواية البخاري: في غاشية وكله صحيح، وفي قولان: أحدهما من ينشأ من أهله والثاني ما ينشأ من كرب الموت.

قوله: (فلما رأى القوم بكاءه بكوا) هذا فيه إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة إبراهيم ابن النبي ﷺ؛ لأن عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه، ولم يعترض بمثل ما اعترض به هناك، فدل على أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر.

قوله: (ألا تسمعون) لا يحتاج إلى مفعول؛ لأنه جعل كالفعل اللازم: أي لا توجدون السماع وفيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار فيبين لهم الفرق بين الحالتين.

قوله: (إن الله) بكسر الهمزة؛ لأنه ابتداء كلام وفيه دليل على جواز البكاء والحزن للذين لا قدرة للمصاب على دفعهما.

قوله: (ولكن يعذب بهذا) أي إن قال سوءاً أو يرحم إن قال خيراً ويحتمل أن يكون معنى قوله (أو يرحم): أي إن لم ينفذ الوعيد.

قوله: (إحدى بناته) هي زينب كما وقع عند ابن أبي شيبه.

قوله: (أن صبيها) قيل: هو علي بن أبي العاص بن الربيع وهو من زينب وفيه نظر؛ لأن الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالأخبار ذكروا أن علياً المذكور عاش حتى ناهز الحلم، وأن النبي ﷺ أرفده على راحلته يوم فتح مكة، وهذا لا يقال في حقه صبياً عرفاً وإن جاز من حيث اللغة وفي الأنساب للبلاذري أن عبد الله بن عثمان بن عفان من رقية بنت رسول الله ﷺ لما مات وضعه النبي ﷺ في حجره وقال: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء» وفي مسند البزار من حديث أبي هريرة قال: «نقل ابن

بخلاف من فيه أدنى رحمة، لكن ثبت عند أبي داود. وغيره من حديث عبد الله بن عمرو «الراحمون يرحمهم الرحمن» والراحمون جمع راحم فيدخل فيه من فيه أدنى رحمة و«من» في قوله «من عباده» بيانية، وهي حال من المفعول قدمت ليكون أوقع.

١٥٠٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ لَمَّا مَاتَ حَضَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، قَالَتْ: قَوْلَ الَّذِي نَفْسِي بِسَدْوِ، إِنِّي لَا أَعْرِفُ بَكَاءَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ بَكَاءِ عُمَرَ وَأَنَا فِي حُجْرَتِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٢/٦).

١٥٠٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مِنْ أَخْبَرِ سَمِعَ نِسَاءً مِنْ عِبْدِ الْأَشْهَلِ يَبْكِينَ عَلَى هَلَاكِهِنَّ، فَقَالَ: لَكِنْ حَزَنَةٌ لَا بَوَاكِي لَهَا، فَجَنَّتْ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ فَبَكَيْنَ عَلَى حَزَنَةِ عِنْدَهُ، فَاسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا وَيْحَهُنَّ أَتِنَّ هَاهُنَا تَبْكِينَ حَتَّى الْآنَ، مُرُوهُنَّ فَلْيُرْجِعْنِ وَلَا يَبْكِينَ عَلَى هَالِكٍ بَعْدَ الْيَوْمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٢/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٩١).

١٥٠٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ أَنَّ «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ يُعْزِدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَابِتٍ فَوْجِدَةً قَدْ غَلِبَ، فَصَاحَ بِهِ فَلَمْ يَجِبْهُ، فَاسْتَرْجَعَ وَقَالَ: غَلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ، فَصَاحَ الشُّوْةُ وَبَكَيْنَ، فَجَعَلَ ابْنُ عَتِيكَ يُسَكِّنُهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دُخْنُ فَلِذَا وَجِبَ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً قَالُوا: وَمَا الْوُجُوبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ: الْمَوْتُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١١١) وَالنَّسَائِيُّ (١٣/٤).

حديث عائشة وابن عمر أشار إليها الحافظ في التلخيص وسكت عنهما، ورجال إسناده حديث ابن عمر ثقات إلا أسامة بن زيد الليثي فيه يقال وقد أخرج له مسلم وحديث جابر بن عتيك أخرجه أيضاً أحمد وابن حبان والحاكم.

قوله: (وأبو بكر وعمر) .. إلخ، محل الحجة من هذا الحديث تقرير النبي ﷺ لهما على البكاء وعدم إنكاره عليهما مع أنه قد حصل منهما زيادة على مجرد دمع العين، ولهذا فرقت عائشة وهي في حجرتها بين بكاء أبي بكر وعمر، ولعل الواقع منهما مما لا يمكن دفعه ولا يقدر على كتمه، ولم يبلغ إلى الحد المنهي عنه.

قوله: (ولكن حمزة لا بواكي له) هذه المقالة منه ﷺ مع عدم إنكاره للبكاء الواقع من نساء عبد الأشهل هلكاهن يدل على جواز مجرد البكاء وقوله: «ولا يبكين على هالك بعد اليوم» ظاهره المنع من مطلق البكاء، وكذلك قوله في حديث جابر بن عتيك: «فلذا وجب فلا تبكين باكية» وذلك يعارض ما في

لفاطمة، فبعثت إلى النبي ﷺ فذكر نحو حديث الباب وفيه مراجعة سعد بن عبادة في البكاء، فعلى هذا الابن المذكور محسن بن علي. وقد اتفق أهل العلم بالأخبار أنه مات صغيراً في حياة النبي ﷺ فهذا أولى إن ثبت أن القصة كانت لصبي ولم يثبت أن الرسالة زينب، لكن الصواب في حديث الباب أن الرسالة زينب كما قال الحافظ وأن الولد صبيته كما في مسند أحمد، وكذا أخرجه أبو سعيد بن الأعرابي في معجمه ويدل على ذلك ما عند أبي داود بلفظ: «إِنَّ ابْنِي أَوْ ابْنِي» وفي رواية: «إِنَّ ابْنِي قَدْ حَضَرَ».

قوله: (إِنَّ لَهُ مَا أَخَذَ) قَدْ ذَكَرَ الْأَخْذَ عَلَى الْإِعْطَاءِ وَإِنْ كَانَ مَتَأَخَّرًا فِي الْوَاقِعِ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ هُوَ الَّذِي كَانَ عَاطِئًا، فَإِنْ أَخَذَهُ أَخَذَ مَا هُوَ لَهُ فَلَا يَنْبَغِي الْجَزَعُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْدِعُ الْأَمَانَةِ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَجْزَعَ إِذَا اسْتَعِيدَتْ مِنْهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْإِعْطَاءِ إِعْطَاءَ الْحَيَاةِ لِمَنْ بَقِيَ بَعْدَ الْمَوْتِ أَوْ ثَوَابِهِمْ عَلَى الْمَصِيبَةِ أَوْ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُصَدِّقَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةٌ وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ.

قوله: (وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى) أَي كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ أَوْ مِنَ الْإِنْفُسِ أَوْ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ وَهِيَ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ وَيَجُوزُ فِي كُلِّ النَّصْبِ عَطْفًا عَلَى اسْمٍ إِنَّ فَيَنْسَحِبُ التَّأَكِيدَ عَلَيْهِ، وَمَعْنَى الْعِنْدِيَّةِ الْعِلْمُ فَهُوَ مِنْ جِمَارِ الْمُلَازِمَةِ، وَالْأَجَلُ يُطْلَقُ عَلَى الْحَدِّ الْأَخِيرِ وَعَلَى مُطْلَقِ الْعَمْرِ.

قوله: (مُسَمًّى) أَي مَعْلُومٌ أَوْ مَقْدَرٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

قوله: (وَلِتَحْتَسِبَ) أَي تَتَوَقَّعْ بِصَبْرٍهَا طَلَبَ الثَّوَابِ مِنْ رَبِّهَا.

قوله: (وَنَفْسُهُ تَقْعَقِعُ) بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْقَافَيْنِ، وَالْقَعْقَعَةُ: حِكَايَةُ صَوْتِ الشَّنِّ الْيَابِسِ إِذَا حَرَّكَ.

قوله: (كَأَنَّهُمَا فِي شَنْءٍ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ: الْقُرْبَةُ الْخُلُقَةُ الْيَابِسَةُ، شَبَّ الْبَدَنُ بِالْجُلْدِ الْيَابِسِ وَحَرَكَةُ الرُّوحِ فِيهِ مِمَّا يَطْرَحُ فِي الْجُلْدِ مِنْ حَصَاةٍ وَنَحْوِهَا.

قوله: (فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ) أَي النَّبِيُّ ﷺ. وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ.

قوله: (هَذِهِ رَحْمَةٌ) أَي الدَّمْعَةُ أَثَرُ رَحْمَةٍ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمُنْهَى عَنْهُ الْجَزَعُ وَعَدَمُ الصَّبْرِ. قَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عَابَدَهُ الرَّحْمَاءُ» الرَّحْمَاءُ: جَمْعُ رَحِيمٍ وَهُوَ مِنْ صَيْغِ الْمِبَالِغَةِ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَخْتَصُّ بِمَنْ اتَّصَفَ بِالرَّحْمَةِ وَتَحَقَّقَ بِهَا،

رواة الحديث قالوا: الوجوب إذا دخل قبره، والتفسير المرفوع أصح وأرجح

بَابُ النَّهْيِ عَنِ النَّيَاحَةِ وَالنَّدْبِ وَخَمْسُ الْوُجُوهِ
وَتَشْرِيعُ الشَّعْرِ وَنَحْوِهِ الرَّخْصَةُ فِي يَسِيرِ الْكَلَامِ مِنْ
صِفَةِ الْمَيِّتِ

١٥٠٨ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ
ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَةِ الْجَاهِلِيَّةِ» (حم: ٣٨٦/١ (خ: ١٢٩٨) (م: ١٠٣).

١٥٠٩ - وَعَنْ أَبِي بُرْزَةَ قَالَ: «وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا فُتْشِي
عَلَيْهِ وَرَأَسُهُ فِي حِجْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَصَاحَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِهِ
فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ
بَرِيءٌ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ
وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ» (حم: ٣٩٧/٤ (خ: ١٢٩٦) (م: ١٠٤).

١٥١٠ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «إِنَّهُ مَنْ نَيْحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نَيْحَ عَلَيْهِ» (حم: ٢٥٢/٤ (خ: ١٢٩١) (م: ٩٣٣).

١٥١١ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ
بِكَيِّهِ النَّحْيِ وَفِي رِوَايَةٍ يَنْقُصُ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» (حم: ٤٧/١ (خ: ١٢٩٠) (م: ٩٢٧).

١٥١٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ
بِكَيِّهِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» (حم: ٣٨/٢ (خ: ١٢٨٦) (م: ٩٢٧ و١٦).

١٥١٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ
لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِكَيِّهِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ
(خ: ١٢٨٨) (م: ٩٢٩) وَلَا حَمْدَ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَيْحَ عَلَيْهِ» (حم: ٥٠/١ (م: ٩٢٨).

قوله: (ليس منا) أي من أهل سنتنا وطريقتنا، وليس المراد به
إخراجه من الدين، وفائدة إيراد هذا اللفظ المبالغة في الردع عن
الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معاتبته: لست
منك ولست مني: أي ما أنت على طريقي وحكي عن سفيان أنه
كان يكره الخوض في تأويل هذه اللفظة ويقول: ينبغي أن نمسك
عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر وقيل: المعنى
ليس على ديننا الكامل: أي أنه خرج من فرع من فروع الدين،
وإن كان معه أصله حكاه ابن العربي قال الحافظ: ويظهر لي أن

الأحاديث المذكورة في الباب من الإذن بمطلق البكاء بعد الموت،
ويعارض أيضاً سائر الأحاديث الواردة في الإذن بمطلق البكاء مما
لم يذكره المصنف كحديث عائشة في قصة عثمان بن مظعون عند
أبي داود والترمذي. وحديث أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه
وابن حبان بلفظ: «مر على النبي ﷺ بمنازة فانتهره من عمر، فقال
النبي ﷺ: «دَعُوهُ يَا ابْنَ الْخَطَابِ فَإِنَّ النَّفْسَ مُصَابَةً وَالْعَيْنَ
دَائِمَةٌ وَالْعَهْدَ قَرِيبٌ» وحديث بريدة عند مسلم في زيارته ﷺ قبر
أمه وسياها وحديث أنس عند الشيخين: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَرَفَتْ
عَيْنَاهُ لَمَّا جَعَلَ ابْنَهُ إِبْرَاهِيمَ فِي حَجَرِهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَقِيلَ لَهُ فِي
ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّهَا رَحْمَةٌ، ثُمَّ قَالَ: الْعَيْنُ تَدْمَعُ وَالْقَلْبُ يَحْزَنُ وَلَا
نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبَّنَا. وهو عند الترمذي من حديث جابر
بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ يَدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى
ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ فَوَجَدَهُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعَهُ فِي
حَجَرِهِ فَبَكَى، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَتَبْكِي، أَوْ لَمْ تَكُنْ نَهَيْتَ عَنْ
الْبَكَاءِ؟ فَقَالَ: لَا وَلَكِنْ نَهَيْتَ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجْرَيْنِ:
صَوْتٍ عِنْدَ مَصِيئَةٍ خَشِشَ وَجُودٌ وَشَقَّ جُيُوبٌ، وَرَنَّةُ شَيْطَانٍ»
الحديث قال الترمذي: حسن فيجمع بين الأحاديث بمحمل النهي
عن البكاء مطلقاً ومقيداً بعد الموت على البكاء المفضي إلى ما لا
يجوز من النوح والصراخ وغير ذلك، والإذن به على مجرد البكاء
الذي هو دمع العين وما لا يمكن دفعه من الصوت. وقد أشار إلى
هذا الجمع قوله: «ولكن نهيت عن صوتين.. إلخ» قوله في حديث
ابن عباس المتقدم «إنه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز
وجل ومن الرحمة» وقوله في حديث ابن عمر السابق «إن الله لا
يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب» فيكون معنى قوله «لا يبيكين
على هالك بعد اليوم» قوله «فإذا وجب لا تبكين» بأكية «النهي عن
البكاء الذي يصحبه شيء مما حرّمه الشارع وقيل: إنه يجمع بأن
الإذن بالبكاء قبل الموت والنهي عنه بعده، ويردّ بحديث أبي
هريرة المذكور قريباً، ومحدث عائشة الذي ذكره المصنف،
ومحدث بريدة في قصة زيارته ﷺ لأمه ومحدث جابر وابن
عباس المذكورين في أول الباب وقيل: إنه يجمع بمحمل أحاديث
النهي عن البكاء بعد الموت على الكراهة، وقد تمسك بذلك
الشافعي فحكي عنه كراهة البكاء بعد الموت، والجمع الذي
ذكرناه أولاً هو الأرجح.

قوله: (قالوا وما الوجوب).. إلخ في رواية لأحمد أن بعض

عليه، ليعذبَ هذا الشهيد بذنب هذه السفهية، وإلى هذا جنح جماعة من الشافعية منهم الشيخ أبو حامد وغيره. وذهب جمهور العلماء إلى تأويل هذه الأحاديث لمخالفتها للعمومات القرآنية وإثباتها لتعذيب من لا ذنب له واختلفوا في التأويل فذهب جمهورهم كما قال النووي إلى تأويلها بمن أوصى بأن يئس عليه؛ لأنه بسببه ومنسوب إليه، قالوا: وقد كان ذلك من عادة العرب كما قال طرفة بن العبد: إذا مت فابكيني بما أنا أهله وشقي عليّ الجيب يا أمّ معبد قال في الفتح: واعترض بأن التعذيب بسبب الوصية يستحق بمجرّد صدور الوصية والحديث دالّ على أنه إنما يقع عند الامتثال والجواب أنه ليس في السياق حصراً فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال أن لا يقع إذا لم يمتثلوا مثلاً انتهى. ومن التأويلات ما حكاه الخطابي أن المراد أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه، وذلك أن شدة بكائهم غالباً إنما تقع عند دفنه، وفي تلك الحال يسأل ويستدل به عذاب القبر، فيكون معنى الحديث على هذا أن الميت يعذب حال بكاء أهله عليه، ولا يلزم من ذلك أن يكون بكائهم سبباً لتعذيبه قال الحافظ: ولا يخفى ما فيه من التكلف، ولعلّ قائله أخذه من قول عائشة: إنما قال رسول الله ﷺ: «إنه ليعذب بمعصيته أو بذنبه، وإن أهله ليبكون عليه الآن» أخرجه مسلمٌ ومنها ما جزم به القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره أن الراوي سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه، وأن اللام في الميت لمعهود معين واحتجوا بما أخرجه مسلمٌ من حديث عائشة أنها قالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما إنه لم يكذب ولكن نسي أو أخطأ، إنما مرّ رسول الله ﷺ على يهودية فذكرت الحديث وأخرج البخاري نحوه عنها ومنها أن ذلك يختص بالكافر دون المؤمن واستدلّ لذلك بحديث عائشة المذكور في الباب قال في الفتح: وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة وفيها إشعار بأنها لم تردّ الحديث بمجدي آخر، بل بما استشعرت من معارضة القرآن وقال القرطبي: إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوي بالتخطئة والنسيان، أو على أنه سمع بعضاً أو لم يسمع بعضاً بعيداً؛ لأن الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون، فلا وجه للنفي مع إمكان حمله على محمل صحيح ومنها أن ذلك يقع لمن أهمل نهي أهله عن ذلك وهو قول داود وطائفة قال ابن المراتب: إذا علم المرء ما جاء في النهي عن النوح وعرف أن أهله من شأنهم أن يفعلوا ذلك ولم يعلمهم بتحريمه

هذا النفي يفسره التبرؤ الذي في حديث أبي موسى، وأصل البراءة الانفصال من الشيء، وكأنه توعدّه بأن لا يدخله في شفاعته مثلاً.

قوله: (من ضرب الخدود) خصّ الخدّ بذلك لكونه الغالب وإلا فضرب بقية الوجه مثله.

قوله: (وشقّ الجيوب) جمع جيبٍ بالجيم وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس، والمراد بشقه إكمال فتحه إلى آخره، وهو من علامات السخط.

قوله: (ودعا بدعوة الجاهلية) أي من النياحة ومحوها، وكذا الندبة كقولهم واجبله، وكذا الذعاء بالويل والثبور كما سيأتي.

قوله: (وجع) بكسر الجيم.

قوله: (في حجر امرأة من أهله... إلخ) في رواية لمسلم: «أغمي على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة». ولأبي نعيم في المستخرج على مسلم: «أغمي على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة» وذلك يدلّ على أن الصائحة أم عبد الله بنت أبي دومة واسمها صفية، قاله عمر بن شبة في تاريخ البصرة.

قوله: (أنا بريء) قال المهلب: أي ممن فعل ذلك الفعل ولم يرد فيه عن الإسلام والبراءة: الانفصال كما تقدّم.

قوله: (الصائقة) بالصّاد المهملة والقاف: أي التي ترفع صوتها بالبكاء ويقال فيه بالسّين بدل الصّاد ومنه قوله تعالى: «سَلِّقُواكُمْ بِاللَّيْنَةِ جِدَادٍ» وعن ابن الأعرابي: الصّلق: ضرب الوجه والأول أشهر.

قوله: (والخالقة) وهي التي تخلق شعرها عند المصيبة.

قوله: (والشّاقة) هي التي تشقّ ثوبها، ولفظ مسلم: «أنا بريء ممن حلق وصلق وخرق» أي حلق شعره وصلق صوته: أي رفعه وخرق ثوبه. والحدّيان يدلان على تحريم هذه الأفعال؛ لأنها مشعرة بعدم الرضا بالقضاء قوله: «من نيح عليه يعذب بما نيح عليه» ظاهره وظاهر حديث عمر وابنه المذكورين بعده أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر هذه الأحاديث جماعة من السلف منهم عمر وابنه وروى عن أبي هريرة أنه ردّ هذه الأحاديث وعارضها بقوله: «ولا تزر وازرة وزر أخرى»، وروى عنه أبو يعلى أنه قال: «تالله لئن انطلق رجلٌ مجاهدٌ في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سفهاً وجهلاً فبكت

بالغ فأوصاهم بذلك عذب بصنيعه، ومن كان ظالماً فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به، ومن كان يعرف من أهله النياحة وأهمل نهيهم عنها فإن كان راضياً بذلك التحق بالأول، وإن كان غير راضٍ عذب بالتوبيخ كيف أهمل النهي، ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهى أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألمه بما يراه منه من مخالفة أمره وإقدامهم على معصية ربهم عز وجل قال: وحكى الكرمانى تفصيلاً آخر وحسنه، وهو التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة، فيحمل قوله: «ولا تزر وازرة وزر أخرى»، على يوم القيامة، وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ انتهى. وأنت خيرٌ بأن الآية عامة؛ لأن الوزر المذكور فيها واقعٌ في سياق النَّفْسِ، والأحاديث المذكورة في الباب مشتملة على وزرٍ خاص، وتخصيص العمومات القرآنية بالأحاديث الأحادية هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور، فلا وجه لما وقع من رد الأحاديث بهذا العموم ولا ملجأ إلى تجنُّس المضايق لطلب التأويلات المستبعدة باعتبار الآية وأما ما روته عائشة عن النبي ﷺ أنه قال ذلك في الكافر أو في يهودية معينة فهو غير منافٍ لرواية غيرها من الصحابة؛ لأن روايتهم مشتملة على زيادة، والتخصيص على بعض أفراد العام لا يوجب نفي الحكم عن بقية الأفراد لما تقرَّر في الأصول من عدم صحة التخصيص بموافق العام، والأحاديث التي ذكر فيها تعذيب مختص بالبرزخ أو بالتألم أو بالاستعبار كما في حديث قيلة لا تدل على اختصاص التعذيب المطلق في الأحاديث بنوع منها؛ لأن التخصيص على ثبوت الحكم لشيء بدون مشعر بالاختصاص به لا ينافي ثبوته لغيره فلا إشكال من هذه الحيثية، وإنما الإشكال في التعذيب بلا ذنب، وهو مخالفٌ لعدل الله وحكمته على فرض عدم حصول سببٍ من الأسباب التي يحسن عندها في مقتضى الحكمة كالوصية من الميت بالنوح وإهمال نهيهم عنه والرضا به، وهذا يشول إلى مسألة التحسين والتقيح والخلاف فيها بين طوائف المتكلمين معروف، ونقل: ثبت عن رسول الله ﷺ أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه فسمعنا وأطعنا ولا نزيد على هذا واعلم أن النووي حكى إجماع العلماء على اختلاف مذاهبهم أن المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت ونيابة لا بمجرد دمع العين.

١٥١٤ - وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ارْبَعُ

ولا زجرهم عن تعاطيه، فإذا عذب على ذلك عذب بفعل نفسه لا بفعل غيره بمجرد ومنها أنه يعذب بسبب الأمور التي يبيكه أهله بها ويندبونه لها، فهم يمدحونه بها وهو يعذب بصنيعه، وذلك كالشجاعة فيما لا يحل، والرياسة المحرمة، وهذا اختيار ابن حزم وطائفة. واستدل بحديث ابن عمر المتقدم بلفظ: «ولكن يعذب بهذا» وأشار إلى لسانه وقد رجح هذا الإسماعيلي وقال: قد كثر كلام العلماء في هذه المسألة وقال كلٌ فيها باجتهاده على حسب ما قدر له ومن أحسن ما حضرني وجهٌ لم أرهم ذكره، وهو أنهم كانوا في الجاهلية يغزون ويسبون ويقتلون، وكان أحدهم إذا مات بكتة بأكيته بتلك الأفعال المحرمة فمعنى الخبر أن الميت يعذب بذلك الذي يبيكه عليه أهله به؛ لأن الميت يندب بأحسن أفعاله، وكانت محاسن أفعاله ما ذكر وهي زيادة ذنبٍ في ذنوبه يستحق عليها العقاب ومنها أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله، ويدل على ذلك حديث أبي موسى وحديث النعمان بن بشير الأتيان ومنها أن معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها، وهذا اختيار أبي جعفر الطبري، ورجحه ابن المرباط وعياضٌ ومن تبعه، ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين واستدلوا لذلك بما أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم من حديث قيلة بفتح القاف وسكون الياء التحتية وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «فوالذي نفس محمد بيده إن أحدكم ليبيكي فيستعير إليه صويجه، فيأبى عباد الله لا تعذبوا موتاكم» قال الحافظ: وهو حسن الإسناد وأخرج أبو داود والترمذي أطرافاً منه قال الطبري: ويؤيد ما قال أبو هريرة إن أعمال العباد تعرض على أقربائهم من موتاهم، ثم ساقه بإسناد صحيح وقد وهم المغربي في شرح بلوغ المرام فجعل قول أبي هريرة هذا حديثاً وصحَّف الطبري بالطبراني ومن أدلة هذا التأويل حديث النعمان بن بشير الآتي، وكذلك حديث أبي موسى لما فيهما من أن ذلك يبلغ الميت قال ابن المرباط: حديث قيلة نص في المسألة فلا يعدل عنه. واعترضه ابن رشيد فقال: ليس نصاً وإنما هو محتمل فإن قوله: يستعير إليه صويجه ليس نصاً في أن المراد به الميت، بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحي، وأن الميت حينئذ يعذب ببكاء الجماعة عليه قال في الفتح: ويحتمل أن يجمع بين هذه التأويلات فينزل على اختلاف الأشخاص؛ بأن يقال مثلاً: من كان طريقته النوح فمضى أهله على طريقته أو

في أنها المؤثرة في نزول المطر فهو كفر وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: يقول الله: «أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ، فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمنٌ بي كافرٌ بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا فذلك كافرٌ بي مؤمنٌ بالكوكب» وإخبار النبي ﷺ بأن هذه الأربع لا تركها أمته من علامات نبوته، فإنها باقية فيهم على تعاقب العصور وكرور الدهور لا يتركها من الناس إلا النادر القليل قوله: «الميت يعذب ببكاء الحي» قد تقدم الكلام عليه. قوله: (واعضداه).. إلخ أي أنه كان لها كالعضد وكان لها ناصرًا وكاسيًا وكان لها كاجل تاوي إليه عند طروق الحوادث فتعصم به ومستندًا تستند إليه في أمورها.

قوله: (يلهزانه) أي يلكرانه وهذه الأحاديث تدل على تحريم النياحة وهو مذهب العلماء كافة كما قال النووي إلا ما يروى عن بعض المالكية فإنه قال: النياحة ليست بحرام، واستدل بما أخرجه مسلم عن «أم عطية قالت: لما نزلت هذه الآية: «يُسَاءِلُنكَ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا» - إلى - «وَلَا يُغْنِيَنَّكَ مَعْرُوفٌ»، قالت كان منه النياحة، قالت: فقلت: يا رسول الله: إلا آل فلان فإنهم كانوا أسعدوني في الجاهلية، فلا بد لي من أن أسعدهم، فقال رسول الله ﷺ: «إلا آل فلان وغاية ما فيه الترخيص لأم عطية في آل فلان خاصة»، فما الدليل على حل ذلك لغيرها في غير آل فلان؟ وللشارع أن يخص من العموم ما شاء وقد استشكل القاضي عياض هذا الحديث ولا مقتضى لذلك فإن للشارع أن يخص من شاء بما شاء وقد ورد لعن النائحة والمستمعة من حديث أبي سعيد عند أحمد ومن حديث ابن عمر عن الطبراني والبيهقي ومن حديث أبي هريرة عند ابن عدي قال الحافظ في التلخيص: وكلها ضعيفة وأخرج مسلم من حديث أم عطية أيضًا قالت: «أخذ علينا رسول الله ﷺ مع البيعة أن لا ننوح، فما رقت منا امرأة إلا خسن، فذكرت منهن أم سليم وأم العلاء وابنة أبي سبرة وامرأة معاذ» وثبت عنه ﷺ أنه أمر رجلاً أن ينهى نساء جعفر عن البكاء كما في البخاري ومسلم، والمراد بالبكاء هنا النوح كما تقدم.

١٥١٨ - وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَقَاتِهِ فَوَضَعَ قَدَمَيْ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى صَدْرِهِ وَقَالَ: وَأَنْبِيَاءُ وَأَخْلِيَاءُ وَأَصْقِيَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١/٦) وَ(٢٢٠).

في أمته من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب، والطمع في الأنساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة وقال: «النياحة إذا لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرج من جرب». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٤/٥) وَمُسْلِمٌ (٩٣٤).

١٥١٥ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ إِذَا قَالَتْ النَّائِحَةُ: وَاعْضُدَاهُ وَأَنَاصِرَاهُ وَأَكَايَاهُ، جُذُ الْمَيِّتِ وَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ عَضُدُهُ أَنْتَ نَاصِرُهُ أَنْتَ كَاسِيهَا ٢». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٤/٤) وَفِي لَفْظٍ «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ بِأَكْيِهِ فَيَقُولُ: وَاجْتَلَاهُ وَاسْتَدَاهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ إِلَّا وَكَّلَ بِهِ مَلَكًا يَلْهَزَانِي أَهَكَذَا كُنْتُ؟» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٠٣).

١٥١٦ - وَعَنْ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: أَغْمِيَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ عَمْرَةَ تَبْكِي: وَاجْتَلَاهُ وَأَكْدَاهُ وَأَكْدَاهُ تُعَدُّ عَلَيْهِ، فَقَالَ حِينَ أَفَاقَ: مَا قُلْتَ شَيْئًا إِلَّا قِيلَ لِي أَنْتَ كَذَلِكَ فَلَمَّا مَاتَ لَمْ تَبْكْ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٦٧ وَ ٤٢٦٨)

١٥١٧ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَمَّا قُتِلَ النَّبِيُّ ﷺ جَعَلَ يَتَغَشَّاهُ الْكَرْبُ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: وَاتَّكَبَ ابْنَاهُ، فَقَالَ: لَيْسَ عَلَى أَبِيكَ كَرْبٌ بَعْدَ الْيَوْمِ فَلَمَّا مَاتَ قَالَتْ: يَا ابْنَاهُ أَجَابَ رَبًّا دَعَاهُ، يَا ابْنَاهُ جَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ مَاوَاهُ، يَا ابْنَاهُ إِلَى جِبْرِيلَ نَعَاهُ فَلَمَّا دُفِنَ قَالَتْ فَاطِمَةُ: أَطَابَتْ أَنْفُسُكُمْ أَنْ تَخْشَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التَّراب». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٦٢).

حديث أبي موسى رواه أيضًا الحاكم وصححه وحسنه الترمذي. وحديث التعمان أخرجه البخاري في المغازي من صحيحه وأخرجه أيضًا مسلم.

قوله: (والطمع في الأنساب) هو من المعاصي التي يتساهل فيها العصاة وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطمع في النسب، والنياحة على الميت» وقد اختلف في توجيه إطلاق الكفر على من فعل هاتين الخصلتين قال النووي: فيه أقوال أصحها أن معناه هما من أعمال الكفار وأخلاق الجاهلية والثاني أنه يؤدي إلى الكفر والثالث كفر النعمة والإحسان والرابع أن ذلك في المستحل انتهى.

قوله: (والاستسقاء بالنجوم) هو قول القائل: مطرنا بنوء كذا، أو سؤال المطر من الأنواء فإن كان ذلك على جهة اعتقاد

قوله: (في حديث أنسٍ الأول: واكرب أبناءه) قال في الفتح: في هذا نظر، وقد رواه مبارك بن فضالة عن ثابتٍ بلفظ: «واكرباه».

قوله: (اطابت أنفسكم) قال في الفتح: ولسان حال أنسٍ لم تطب أنفسنا لكن قهرناها امتثالاً لأمره وقد قال أبو سعيد: ما نفضنا أيدينا من دفنه حتى أنكرنا قلوبنا. ومثله عن أنسٍ يريد أن تغيّرت عمّا عهدنا من الألفة والصفاء والرقة لفقدان ما كان يمدّهم به من التعليم. ويؤخذ من قول فاطمة.. إلخ جواز ذكر الميت بما هو متّصف به إن كان معلوماً قال الكرمانى: ليس هذا من نوح الجاهلية من الكذب ورفع الصوت وغيره إنما هو ندبة مباحة انتهت. وعلى فرض صدق اسم النوح في لسان الشارع على مثل هذا فليس في فعل فاطمة وأبي بكرٍ دليلٌ على جواز ذلك؛ لأن فعل الصحابي لا يصلح للحجّة كما تقرّر في الأصول ويحمل ما وقع عنهما على أنهما لم يبلغهما أحاديث النّهي عن ذلك الفعل، ولم ينقل أن ذلك وقع منهما بمحض جميع الصحابة حتى يكون كالإجماع منهم على الجواز لسكوتهما على الإنكار والأصل أيضاً عدم ذلك.

بَابُ الْكَفِّ عَنِ ذِكْرِ مَسَائِدِ الْأَمْوَاتِ

١٥١٩ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْبُوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٠/٦) وَالتَّبَخَارِيُّ (١٣٩٣) وَالنَّسَائِيُّ (٥٣/٤)

١٥٢٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْبُوا أَمْوَاتَنَا فَتُذَوِّا أَحْيَاءَنَا». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٠/١) وَالنَّسَائِيُّ (٣٣/٨).

حديث ابن عباسٍ أخرجه بمعناه الطبراني في الأوسط بإسنادٍ فيه صالح بن نهان وهو ضعيفٌ وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والأوسط من حديث سهل بن سعدٍ والغيره.

قوله: (لا تسبوا الأموات) ظاهره النّهي عن سبِّ الأموات على العموم، وقد خصّص هذا العموم بما تقدّم في حديث أنسٍ وغيره أنه قال ﷺ عند ثنائهم بالخير والشر: وَجَبَتْ أَنْتُمْ شَهَادَةَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ» ولم ينكر عليهم. وقيل: إن اللام في الأموات عهدية والمراد بهم المسلمون؛ لأن الكفار بما يتقرّب إلى الله عزّ وجلّ بسبّهم. ويدلّ على ذلك قوله في حديث ابن عباسٍ المذكور: «لا تسبوا أَمْوَاتَنَا» وقال القرطبي في الكلام على حديث وجبت: إنه يحتمل أجوبة الأول أن الذي كان يحدث عنه بالشر

قوله: (فإنهم قد أفضوا إلى ما قدّموا) أي وصلوا إلى ما عملوا من خيرٍ وشرٍّ، والربط بهذه العلة من مقتضيات الحمل على

كان مستظهراً به فيكون من باب «الاية لفاستق» أو كان منافقاً، أو يجعل النّهي على ما بعد الدّفن، والجواز على ما قبله ليتعظ به من يسمعه، أو يكون هذا النّهي العام متأخراً فيكون ناسخاً قال الحافظ: وهذا ضعيفٌ وقال ابن رشيّد ما يحصله إن السّب يكون في حقّ الكافر وفي حقّ المسلم أمّا في حقّ الكافر فيمتنع إذا تآذى به الحيّ المسلم وأمّا المسلم فحيث تدعو الضرورة إلى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة عليه، وقد يجب في بعض المواضع، وقد تكون مصلحة للميت كمن علم أنه أخذ ملاً بشهادة زور ومات الشاهد فإن ذكر ذلك ينفع الميت إن علم أن من بيده المال يردّه إلى صاحبه والثّناء على الميت بالخير والشر من باب الشهادة لا من باب السّب انتهى. والوجه تبقى الحديث على عمومه إلا ما خصّه دليلٌ كالثناء على الميت بالشرّ وجرح المجرّحين من الرواة أحياءً وأمواتاً لإجماع العلماء على جواز ذلك وذكر مساوئ الكفار والفاسقٍ للتحذير منهم والتّفخيم عنهم قال ابن بطّال: سبّ الأموات يجري مجرى الغيبة، فإن كان أغلب أحوال المرء الخير وقد تكون منه الفتنة فالإغتيال له ممنوعٌ، وإن كان فاسقاً معلناً فلا غيبة له، وكذلك الميت انتهى. ويتعقّب بأن ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون لقصد زجره وردعه عن المعصية أو لقصد تحذير الناس منه وتفخيمهم وبعد موته قد أفضى إلى ما قدّم فلا سواء، وقد عملت عائشة رواية هذا الحديث بذلك في حقّ من استحقّ عندها اللعن فكانت تلعه وهو حيٌّ، فلمّا مات تركت ذلك ونهت عن لعنه، كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة ورواه ابن حبان من وجوه آخر وصحّحه، والتحريّ لدينه في اشتغاله بعبود نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الأموات وسبّ من لا يدري كيف حاله عند بارئ البريات، ولا ريب أن تمزيق عرض من قدّم على ما قدّم وجنا بين يدي من هو بما تكنه الضمائر أعلم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أحرقة لا تقع لتيقظ ولا يصاب بمثلها متدينٌ بمذهبٍ، ونسال الله السّلامة بالحسنات ويتضاعف عند ويبل عقابها الحشرات، اللهم اغفر لنا تفلّات اللسان والقلم في هذه الشّعاب والهضاب، وجنّبنا عن سلوك هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك ذوي الألباب.

العموم.

لأن ابن أبي شيبة وغيره رووا عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي أنهم كرهوا ذلك مطلقاً حتى قال الشعبي: لولا نهي النبي ﷺ لزرت قبر ابنتي فلعل من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء، وكان هؤلاء لم يبلغهم النسخ، والله أعلم وذهب ابن حزم إلى أن زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لورود الأمر بها، وهذا يتنزل على الخلاف في الأمر بعد النهي هل يفيد الوجوب أو مجرد الإباحة فقط، والكلام في ذلك مستوفى في الأصول.

قوله: (فقد أذن لمحمد... إلخ) فيه دليل على جواز زيارة قبر القريب الذي لم يدرك الإسلام قال القاضي عياض: سبب زيارته ﷺ قبرها أنه قصد قوة الموعظة والذكرى بمشاهدة قبرها، ويؤيده قوله ﷺ في آخر الحديث: «فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تَذَكِّرُكُمُ الْمَوْتَ».

قوله: (فلم يؤذن لي) فيه دليل على عدم جواز الاستغفار لمن مات على غير ملة الإسلام.

١٥٢٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٧/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٧٦) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٠٥٦).

١٥٢٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: «أَنَّ عَائِشَةَ أَقْبَلَتْ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْمَقَابِرِ فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتِ؟ قَالَتْ: مِنْ قَبْرِ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَلَيْسَ كَانَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، كَانَ نَهَى عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، ثُمَّ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا». رَوَاهُ الْأَثَرِيُّ فِي سُنَنِهِ.

الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحديث الثاني أخرجه أيضاً الحاكم وأخرجه ابن ماجه عن عائشة مختصراً أن النبي ﷺ رخص في زيارة القبور وفي الباب عن حسان عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن والبرار وابن حبان والحاكم، وفي إسناده أبو صالح مولى أم هانئ وهو ضعيف وفي الباب أيضاً أحاديث تدل على تحريم اتباع الجنائز للنساء، فتحريم زيارة القبور تؤخذ منها بفحوى الخطاب منها عن ابن عمر وعند أبي داود والحاكم «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فَاطِمَةَ ابْنَتَهُ فَقَالَ: مَا أَخْرَجَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟ فَقَالَتْ: أَتَيْتُ أَهْلَ هَذَا الْمَيْتِ فَرَحِمْتُ مَيْتَهُمْ فَقَالَ لَهَا: فَلَعَلَّكَ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى، قَالَتْ: مَعَاذَ اللَّهِ وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَذْكُرُ فِيهَا مَا تَذْكُرُ»، فقال: لو

قوله: (فَتَزُودُوا الْأَحْيَاءَ) أي فيستبب عن سبهم أذية الأحياء من قرباتهم، ولا يدل هذا على جواز سب الأموات عند عدم تأذي الأحياء كمن لا قرابة له أو كانوا ولكن لا يبلغهم ذلك؛ لأن سب الأموات منهي عنه للعلة المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الأحاديث بتحريمها، فإن كان سباً لأذية الأحياء فيكون محرماً من جهتين وإلا كان محرماً من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «اذْكُرُوا مُحَاسِنَ أَمْوَاتِكُمْ وَكُفُّوا عَنْ مُسَاوِيِهِمْ» وفي إسناده عمران بن أنس المكسي وهو منكر الحديث كما قال البخاري: وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه وقال الكرايسي: حديثه ليس بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ لَا تَقْعُوا فِيهِ» وقد سكت أبو داود والمنذري عن الكلام على هذا الحديث.

بَابُ اسْتِحْبَابِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِهَا

١٥٢١ - عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَقَدْ أَذِنَ لِمُحَمَّدٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تَذَكِّرُ الْآخِرَةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٠٥٤).

١٥٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتِ رَبِّي أَنْ اسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُهُ لِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تَذَكِّرُ الْمَوْتَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حس: ٤٤/٢) (م: ٩٧٦) (د: ٣٢٣٤) (ن: ٩٠/٤) (هـ: ١٥٧٢).

الحديث الأول أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود وابن حبان والحاكم والحديث الثاني عزاه المصنف إلى جماعة بدون استثناء ولم أجده في البخاري ولا عزاه غيره إليه فينظر وقد أخرجه أيضاً الحاكم وفي الباب عن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وفي إسناده أيوب بن هانئ مختلف فيه وعن أبي سعيد الخدري عند الشافعي وأحمد والحاكم وعن أبي ذر عند الحاكم وسنده ضعيف وعن علي بن أبي طالب عند أحمد وعن عائشة عند ابن ماجه وهذه الأحاديث فيها مشروعية زيارة القبور ونسخ النهي عن الزيارة وقد حكى الحازمي والعبدي والنووي اتفاق أهل العلم أن زيارة القبور للرجال جائزة قال الحافظ: كذا أطلقوه وفيه نظر؛

١٥٢٦ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٣/٥) وَمُسْلِمٌ (٩٧٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٤٧).

حديث عائشة أخرجه أيضاً مسلمٌ بلفظ: «قولي السَّلَام على أهل الدِّيَار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ» وأخرج أيضاً عنها أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ كلما كان ليلتها منه يخرج إلى البقيع من آخر الليل، فيقول: السَّلَام عليكم دار قوم مؤمنين وأتاكم ما توعدون، غداً موجدون وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد».

قوله: (السَّلَام عليكم دار قوم مؤمنين) دار قوم منصوب على النداء: أي يا أهل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقيل: منصوبٌ على الاختصاص قال صاحب المطالع: ويموز جره على البدل من الضمير في عليكم قال الخطابي: إِنَّ اسم الدَّار يقع على المقابر، قال وهو صحيح، فَإِنَّ الدَّارَ في اللغة تقع على الرَّبْع المسكون وعلى الخراب غير الماهول.

قوله: (وإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ) التَّقِيدُ بالمشيئة على سبيل التَّبَرُّكِ وامتنال قول الله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ» وقيل: المشيئة عائدة إلى الكون معهم في تلك التربة، وقيل غير ذلك والأحاديث فيها دليل على استحباب التسليم على أهل القبور والذعاء لهم بالعافية قال الخطابي وغيره: إِنَّ السَّلَام على الأموات والأحياء سواء في تقديم السلام على عليكم بخلاف ما كانت الجاهلية عليه كقولهم: عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترحمًا.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَيِّتِ يُنْقَلُ أَوْ يُنْبَسُ لِغَرَضِ صَحِيحٍ ١٥٢٧ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَةَ مَا دُفِنَ فَأَخْرَجَهُ فَفَتَتْ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ وَالْبَسَةَ قَمِيصَهُ» وَفِي رِوَايَةٍ «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَةَ مَا أُذْخِلَ خَفَرَتَهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَأَخْرَجَ، فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَفَتَتْ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ وَالْبَسَةَ قَمِيصَهُ»، فَ اللَّهُ أَكْثَمُ وَكَانَ كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا قَالَ سَفِيَانُ: فَيَزُونُ النَّبِيَّ ﷺ النَّبَسَ عَبْدُ اللَّهِ قَمِيصَهُ مَكَافَأَةً بِمَا صَنَعَ رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ.

١٥٢٨ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَخِي أَن

بلغت معهم الكدى فذكر تشديداً في ذلك، فسألت ربيعة ما الكدى ؟ فقال: القبور فيما أحسب وفي رواية لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة حتى يراها جد أبيك» قال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط الشيخ ولم يخبره قال ابن دقيق العيد: وفيما قاله الحاكم عندي نظراً، فَإِنَّ رِوَايَةَ رِبْعَةَ بْنِ سَيْفٍ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ الشَّيْخَانِ فِي الصَّحِيحِ شَيْئاً فِيمَا أَعْلَمُ، وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ قَالَتْ: «نَهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَازِ وَلَمْ يَعْزِمْ عَلَيْنَا» وَعنها أيضاً عند الطَّبْرَانِيِّ وفيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَاَهُمْ أَنْ يَخْرُجْنَ فِي جَنَازَةٍ» وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى كِرَاهَةِ الزَّيَارَةِ لِلنِّسَاءِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَتَمَسَّكُوا بِأَحَادِيثِ الْبَابِ وَاخْتَلَفُوا فِي الْكِرَاهَةِ هَلْ هِيَ كِرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ أَوْ تَنْزِيهُ وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى الْجَوَازِ إِذَا أَمِنَتِ الْفِتْنَةُ وَاسْتَدَلُّوا بِأَدَلِّهِ مِنْهَا دُخُولُهَا تَحْتَ الْإِذْنِ الْعَامِّ بِالزَّيَارَةِ وَيَجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْإِذْنَ الْعَامَّ مَخْصَصٌ بِهَذَا النَّهْيِ الْخَاصِّ الْمُسْتَفَادِ مِنَ اللَّعْنِ أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ فَمِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ تَقَدُّمِ الْعَامِّ وَتَأَخُّرِهِ وَمُقَارَنْتِهِ وَهُوَ الْحَقُّ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْبَعْضِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْعَامَّ الْمَتَأَخِّرَ نَاسِخٌ فَلَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ تَأَخُّرِهِ وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا زَرْتُ الْقُبُورَ ؟ قَالَ قُولِي السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» الْحَدِيثُ. وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِأَمْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ: أَتَقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي، قَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي» الْحَدِيثُ، وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهَا الزَّيَارَةَ وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ: «أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ تَزُورُ قَبْرَ عَمَّتِهَا حِزَةَ كُلِّ جُمُعَةٍ فَتُصَلِّيُ وَتَبْكِي عِنْدَهُ» قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: اللَّعْنُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَكْشُورَاتِ مِنَ الزَّيَارَةِ لِمَا يَقْتَضِيهِ الصَّيْغَةُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ، وَلَعَلَّ السَّبَبَ مَا يَقْتَضِي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ تَضْيِيعِ حَقِّ الزَّوْجِ وَالتَّبَرُّجِ، وَمَا يَنْشَأُ مِنَ الصَّبَاحِ وَلِغَوْ ذَلِكَ وَقَدْ يُقَالُ إِذَا أَمِنَ جَمِيعُ ذَلِكَ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ، الْإِذْنُ لَهْنٌ؛ لِأَنَّ تَذَكُّرَ الْمَوْتِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ انْتَهَى وَهَذَا الْكَلَامُ هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ أَحَادِيثِ الْبَابِ الْمُتَعَارِضَةِ فِي الظَّاهِرِ.

١٥٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٠/٢) وَمُسْلِمٌ (٢٤٩) وَالنَّسَائِيُّ وَالْأَخْمَدِيُّ حَدِيثُ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ وَرَوَاهُ «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ وَلَا تُفْتِنَا بَعْدَهُمْ».

معه، وقد بين جابر ذلك بقوله: 'فلم تطب نفسي' ولكن هذا إن ثبت أن النبي ﷺ أذن له بذلك أو قرره عليه وإلا فلا حجة في فعل الصحابي، والرجل الذي دفن معه هو عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام الأنصاري وكان صديق والد جابر وزوج أخت هند بنت عمرو.

روى ابن إسحاق في المغازي أن النبي ﷺ قال: «اجتمعوا بينهما فإنهما كانا متصادقين في الدنيا».

قوله: (حتى أخرجه) في لفظ للبخاري: 'فاستخرجه بعد ستة أشهر فإذا هو كيوم وضعته غير هيئة في أذنه' وظاهر هذا يخالف ما في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو يعني والد جابر الأنصاري كانا قد حفر السيل قبرهما وكانا في قبر واحد فحضر عنهما فوجدا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس، وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهما ست وأربعون سنة وقد جمع ابن عبد البر بينهما بتعدد القصة قال في الفتح: وفيه نظر؛ لأن الذي في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر. وفي حديث الموطأ أنهما وجدا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة، فلما أن يكون المراد بكونهما في قبر واحد قرب المجاورة، أو أن السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد وقد أخرج نحو ما ذكره في الموطأ ابن إسحاق في المغازي وابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر بإسناد صحيح ومعنى قوله هيئة: أي شيئاً يسيراً وهي بنون بعدها تحتانية مصغراً وهو تصغير هنة.

قوله: (فحملنا إلى المدينة) فيه جواز نقل الميت من الموطن الذي مات فيه إلى موطن آخر يدفن فيه، والأصل الجواز فلا يمنع من ذلك إلا للدليل.

قوله: (فامرهم أن يخرجوه.. إلخ) فيه أنه يجوز نبش الميت لغسله وتكفينه والصلاة عليه، وهذا وإن كان قول صحابي ولا حجة فيه ولكن جعل الدفن مسقطاً لما علم من وجوب غسل الميت أو تكفينه أو الصلاة عليه محتاج إلى دليل ولا دليل.

يُزْدُوا إِلَى مَصَارِعِهِمْ وَكَانُوا يُقَلُّوْا إِلَى الْمَدِينَةِ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ السَّرْمَلِيُّ (حم: ٣/٣٠٨) (د: ٣١٦٥) (ت: ١٠٣٦) (ن: ٧٩/٤) (هـ: ١٥١٦)

١٥٢٩ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٍ، فَلَمْ يَقْبَلْ نَفْسِي حَتَّى أُخْرِجْتُهُ فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلِيٍّ جَدِّهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٥٢) وَالتَّنَائِي (٨٤/٤) وَلَمَّا كَانَ فِي الْمَوَاطِ (١/٢٣٢).

ولمَّا كَانَ فِي الْمَوَاطِ أَنَّهُ سَمِعَ غَيْرَ وَاحِدٍ يَقُولُ: إِنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَسَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ مَاتَا بِالْعَقِيقِ فَحَمَلْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ وَدَفَنَّا بِهِمَا وَلَسَعِيدٌ فِي سَنَةِ عَنْ شَرِيحِ بْنِ عُبَيْدٍ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّ رَجُلًا قَبَرُوا صَاحِبًا لَهُمْ لَمْ يَغْسِلُوهُ وَلَمْ يَجِدُوا لَهُ كَفَنًا ثُمَّ لَقُوا مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ فَأَخْبَرُوهُ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرِجُوهُ، فَأَخْرَجُوهُ مِنْ قَبْرِهِ ثُمَّ غَسَّلَ وَكَفَّنَ وَحُطَّ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ

قوله: (عبد الله بن أبي) يعني ابن سلول وهو رأس المنافقين ورئيسهم.

قوله: (بعد ما دفن) كان أهل عبد الله بن أبي يبادروا إلى تجهيزه قبل وصول النبي ﷺ، فلما وصل وجدهم قد دلّوه في حفرته فأمر بإخراجه وفيه دليل على جواز إخراج الميت من قبره إذا كان في ذلك مصلحة له من زيادة البركة عليه ونحوها.

قوله: (فالله أعلم) لفظ البخاري 'والله أعلم' بالواو، وكان جابرًا التبت عليه الحكمة في صنعه ﷺ بعد الله ذلك بعد ما تبين نفاقه قوله: 'وكان كسا عباساً يعني ابن عبد المطلب عم النبي ﷺ وذلك يوم بدر لما أتني بالأسارى وأتني بالعباس ولم يكن عليه ثوب، فوجدوا قميص عبد الله بن أبي فكساه النبي ﷺ إياه، فلذلك ألبسه النبي ﷺ قميصه،' هكذا ساقه البخاري في الجهاد، فيمكن أن يكون هذا هو السبب في إلباسه ﷺ قميصه ويمكن أن يكون السبب ما أخرجه البخاري أيضاً في الجنائز أن عبد الله المذكور قال: 'يا رسول الله ألبس أبي قميصك الذي يلي جلدك' وفي رواية أنه قال: 'أعطيني قميصك أكفنه فيه' ويمكن أن يكون السبب هو المجموع: السؤال والمكافاة ولا مانع من ذلك.

قوله: (وكانوا نقلوا إلى المدينة) فيه جواز إرجاع الشهيد إلى الموضع الذي أصيب فيه بعد نقله منه، وليس في هذا أنهم كانوا دفنوا في المدينة ثم أخرجوا من القبور ونقلوا.

قوله: (فلم تطب نفسي) فيه دليل على أنه يجوز نبش الميت لأمرٍ يتعلق بالحياة؛ لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر

قوله: (لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا) كان بعثه سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره البخاري في أواخر المغازي وقيل: كان ذلك في سنة تسع عند منصرفه من تبوك، رواه الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات عنه، ثم حكى ابن سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر وقيل: بعثه عام الفتح سنة ثمان وأنفقوا على أنه لم يزل باليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها واختلف هل كان واليًا أو قاضيًا؟ فجزم ابن عبد البر بالتأني والغسانی بالأول قوله: (ثاني قومًا من أهل الكتاب) هذا كالتوطئة للتوصية لتستجمع همته عليها لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة فلا يكون في مخاطبتهم كمخاطبة الجهال من عبدة الأوثان قوله: (فادعهم... إلخ) إنما وقعت البداية بالشهادتين لأنهما أصل الدين الذي لا يصح بشيء غيرهما، فمن كان منهم غير موحد فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين، ومن كان موحدًا فالمطالبة له بالجمع بينهما قوله: (فإن هم أطاعوك)... إلخ استدلت به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط، ثم دعوا إلى العمل، ورتب ذلك عليه بالفاء وتعقب بأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به، وبأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب، كما أن الصلاة والزكاة لا ترتيب بينهما في الوجوب، وقد قدمت إحداهما على الأخرى في هذا الحديث ورتبت الأخرى عليها بالفاء قوله: (خمس صلوات) استدلت به على أن الوتر ليس بفرض، وكذلك تحية المسجد وصلاة العيد، وقد تقدم البحث عن ذلك قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك) قال ابن دقيق العيد: يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون المراد إن هم أطاعوك بالإقرار بوجوبها عليهم والتزامهم بها، والثاني أن يكون المراد الطاعة بالفعل وقد رجح الأول بأن المذكور هو الإخبار بالفريضة فتعود الإشارة إليها ويرجع الثاني أنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامتثال بالفعل لكفى، ولم يشترط التلطف، بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الإنكار، والإذعان للوجوب وقال الحافظ: المراد القدر المشترك بين الأمرين، فمن امتثل بالإقرار أو بالفعل كفا، أو بهما فأولى وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة: فلماذا صلوا؟ وبعد ذكر الزكاة: فإذا أقروا بذلك فخذ منهم قوله: 'صدقة' زاد البخاري في رواية 'في أموالهم' وفي رواية له أخرى 'افترض

كِتَابُ الزَّكَاةِ

الزَّكَاةُ فِي اللُّغَةِ: النَّمَاءُ، يُقَالُ زَكَ الزَّرْعُ: إِذَا نَمَا وَتَرَدَّ أَيْضًا بِمَعْنَى التَّطَهُّرِ وَتَرَدَّ شَرْعًا بِالاعتبارين معًا، أَمَّا بِالْأَوَّلِ فَلَأَن إِخْرَاجَهَا سَبَبٌ لِلنَّمَاءِ فِي الْمَالِ، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّ الْأَجْرَ يَكْثُرُ بِسَبَبِهَا، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّ تَعَلُّقَهَا بِالأَمْوَالِ ذَاتُ النَّمَاءِ كَالتِّجَارَةِ وَالزَّرَاعَةِ وَدَلِيلُ الْأَوَّلِ «مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ» لَأَنَّهَا يَضَاعَفُ ثَوَابُهَا كَمَا جَاءَ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُزِيهِ الصَّدَقَةَ» وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلنَّفْسِ مِنْ رَذِيلَةِ الْبَخْلِ وَطَهْرَةٌ مِنَ الذَّنُوبِ قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَهِيَ الرِّكَنُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَرْكَانِ الَّتِي بَنَى الْإِسْلَامَ عَلَيْهَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: تُطْلَقُ الزَّكَاةُ عَلَى الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُنَدُوبَةِ وَالنَّفَقَةِ وَالْعَفْوِ وَالْحَقِّ، وَتَعْرِيفُهَا فِي الشَّرْعِ إِعْطَاءُ جِزَاءٍ مِنَ النَّصَابِ إِلَى فَقِيرٍ وَنَحْوِهِ غَيْرَ مُتَصِفٍ بِمَنْعٍ شَرْعِيٍّ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَيْهِ وَوُجُوبُ الزَّكَاةِ أَمْرٌ مُقَطَّوعٌ بِهِ فِي الشَّرْعِ يَسْتَفْنِي عَنْ تَكْلُفِ الْإِحْتِجَاجِ لَهُ وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي بَعْضِ فُرُوعِهَا فَيُكْفَرُ جَاحِدُهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي فُرِضَتْ فِيهِ، فَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: إِنَّهَا فُرِضَتْ قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَاخْتَلَفَ الْأَوَّلُونَ فَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: فِي الثَّاسِعَةِ، قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَفِيهِ نَظَرٌ لَأَنَّهَا ذَكَرَتْ فِي حَدِيثِ ضَمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، وَفِي حَدِيثِ وَفَدِ عَبْدِ الْقَيْسِ وَفِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ، وَكَذَا فِي مَخَاطِبَةِ أَبِي سَفْيَانَ مَعَ هِرْقَلٍ وَكَانَتْ فِي أَوَّلِ السَّابِعَةِ، وَقَالَ فِيهَا: يَا مَرْنَا بِالزَّكَاةِ، وَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامَ الْحَافِظُ عَلَى هَذَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ الزَّكَاةِ مِنَ الْفَتْحِ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ

بَابُ الْحَثِّ عَلَيْهَا وَالتَّشْدِيدِ فِي مَنَعِهَا

١٥٣٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمْنَاهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمْنَاهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ تَرْدَةً عَلَى فَقَرَائِهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَآتِهِمْ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حسم: ١/ ٢٣٣) (خ: ١٣٩٥) (م: ١٩) (د: ١٥٨٤) (ت: ٦٢٥) (ن: ٥/ ٢٣٧) (هـ: ٨٣/ ١٧).

عليهم زكاة في أموالهم قوله: (تؤخذ من أغنيائهم) استدلل به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه وإما بنائبه، فمن امتنع منهم أخذت منه قهراً قوله: (على فقرائهم) استدلل به لقول مالك وغيره: إنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد فيه بحث كما قال ابن دقيق العيد: لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك: وللمطابقة بينهم وبين الأغنياء قال الخطابي: وقد يستدل به من لا يرى على المديون زكاة إذا لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لأنه ليس بغني إذ إخراج ماله مستحق لغرمائه قوله: (فإياك وكرائم أموالهم) كرائم منصوب بفعل مضمير لا يجوز إظهاره، والكرائم جمع كريمة: أي نفيسة.

وفيه دليل على أنه لا يجوز للمصدق أخذ خيار المال لأن الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الإجحاف بالمالك إلا برضائه قوله: (وأتى دعوة المظلوم) فيه تبيين على المنع من جميع أنواع الظلم والنكته في ذكره عقب المنع من أخذ كرائم الأموال الإشارة إلى أن أخذها ظلم قوله: (حجاب) أي ليس لها صارت يصرفها ولا مانع، والمراد أنها مقبولة وإن كان عاصياً كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً: «دعوة المظلوم مستجابة، وإن كان فاجراً ففجراً على نفسه» قال الحافظ: وإسناده حسن وليس المراد أن لله تعالى حجاباً ينجيه عن الناس قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: وقد احتج به على وجوب صرف الزكاة في بلدها، واشترط إسلام الفقير، وأنها تجب في مال الطفل الغني عملاً بعمومه كما تصرف فيه مع الفقر انتهى.

وفيه أيضاً دليل على بعث السعاة وتوصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وقبول خبر الواحد ووجوب العمل به وإيجاب الزكاة في مال المجنون للعموم أيضاً، وأن من ملك نصاباً لا يعطى من الزكاة من حيث إنه جعل أن المأخوذ منه غني وقابله بالفقر، وأن المال إذا تلف قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة لإضافة الصدقة إلى المال وقد استشكل عدم ذكر الصوم والحج في الحديث مع أن بعث معاذ كان آخر الأمر كما تقدم وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة وتعقب بأنه يفضي إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان.

وأجاب الكرمانى بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر

ولهذا كرر في القرآن، فمن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الإسلام وقيل: إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء كحديث «بني الإسلام على خمس» فإذا كان الدعاء إلى الإسلام اكتفى بالأركان الثلاثة: الشهادة والصلاة والزكاة، ولو كان بعد وجود فرض الحج والصوم لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج.

١٥٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا مِنْ صَاحِبٍ كَثُرَ لَا يُؤْذِي زَكَاتَهُ إِلَّا أَحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيَجْعَلُ صَفَاتِهِ تَتَكَوَّى بِهَا جَنَّتُهُ وَجَهَنَّتُهُ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ إِلَّا لَا يُؤْذِي زَكَاتَهَا، إِلَّا يُطِيعُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ كَأَوْفَرِ مَا كَانَتْ تَسْتَنْ عَلَيْهِ، كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أَخْرَاهَا رَذَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، وَمَا مِنْ صَاحِبٍ غَنِمَ لَا يُؤْذِي زَكَاتَهَا إِلَّا يُطِيعُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ كَأَوْفَرِ مَا كَانَتْ تَقْطُوهُ بِأُظْلَانِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جَلْعَاءٌ، كُلَّمَا مَضَى عَلَيْهِ أَخْرَاهَا رَذَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَ عِبَادِهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، يَمَّا تَعْدُونَ، ثُمَّ يُرَى سَبِيلُهُ، إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ قَالُوا: فَالْخَيْلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا أَوْ قَالَ: الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: هِيَ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَلِرَجُلٍ وَرْزٌ فَأَمَّا الَّتِي هِيَ لَهُ أَجْرٌ، فَالرَّجُلُ يَتَّخِذُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُعِدُّهَا لَهُ فَلَا تَغِيبُ شَيْئاً فِي بَطُونِهَا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْراً، وَلَوْ رَعَاهَا فِي مَرْجٍ فَمَا أَكَلَتْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا أَجْراً، وَلَوْ سَفَاهَا مِنْ نَهْرٍ كَانَ لَهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ تَغِيَّبُهَا فِي بَطُونِهَا أَجْرٌ حَتَّى ذَكَرَ الْآخِرُ فِي أَبْوَالِهَا وَأَزْوَائِهَا، وَلَوْ اسْتَنْتَ شَرْقاً أَوْ شَرْقَيْنِ كَيْبَ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ تَخْطُوهَا أَجْرٌ.

وأما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكزماً وتجبلاً ولا ينسى حق ظهورها ويطونها في عسرها ويسرها وأما التي هي عليه ورز، فالذي يتخذها اشترًا ويطرها ويتخذها ورياء الناس، فذلك الذي هي عليه ورز قالوا: فالحمر يا رسول الله؟ قال: ما أنزل الله علي فيها شيئاً إلا هلهو الأكمة الجابغة الفأدة: «فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره» رواه أحمد

(٢/ ٣٨٣) وَمُسْلِمٌ (٩٨٧).

مهملة ثم ألف ممدودة والجلحاء بجمع مفتوحة ثم لام ساكنة ثم حاء مهملة: التي لا قرن لها قوله: (تنطحه) بكسر الطاء وفتحها لغتان حكاهما الجوهري وغيره والكسر أفصح وهو المعروف في الرواية قوله: «الخیل في نواصيها الخير» جاء في تفسير الحديث الآخر في الصحيح بأنه الأجر والمغنم وفيه دليل على بقاء الإسلام والجهاد إلى يوم القيامة، والمراد قبيل القيامة بيسير وهو وقت إتيان الريح الطيبة من قبل اليمن التي تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح قوله: (فأما التي هي له أجر) هكذا في أكثر نسخ مسلم، وفي بعضها «فأما الذي هي له أجر» وهي أوضح وأظهر قوله: (في مرج) بجمع مفتوحة وراء ساكنة ثم جيم وهو الموضع الذي ترعى فيه الدواب. قوله: (ولو استنت شرقاً أو شرفين) أي جرت، والشرف بفتح الشين المعجمة والراء: وهو العالي من الأرض وقيل: المراد طلقاً أو طلقين قوله: (أشراً ويطراً وبذخاً) قال أهل اللغة: الأشر بفتح الهمزة والشين المعجمة: المرح واللجاج والبطر بفتح الباء الموحدة من أسفل والطاء المهملة ثم راء: هو الطغيان عند الحق والبذخ بفتح الباء الموحدة والدال المعجمة بعدها خاء معجمة: هو بمعنى الأشر والبطر قوله: (إلا هذه الآية الفاذة الجامعة) المراد بالفاذة: القليلة الظنير، وهي بالدال المعجمة المشددة والجامعة: العامة المتناولة لكل خير معروف ومعنى ذلك أنه لم ينزل عليّ فيها نصّ بعينها، ولكن نزلت هذه الآية العامة قد محتج بهذا من قال: لا يجوز الاجتهاد للنبي ﷺ ويجب بأنه لم يظهر له فيها شيء، ومحل ذلك الأصول، والحديث يدل على وجوب الزكاة في الذهب والفضة والإبل والغنم وقد زاد مسلم في هذا الحديث: ولا صاحب بقر... إلخ قال النووي: وهو أصح حديث ورد في زكاة البقر وقد استدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل لما وقع في رواية لمسلم «عند ذكر الخيل ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها» وتاول الجمهور هذا الحديث على أن المراد يجاهد بها وقيل: المراد بالحق في رقابها: الإحسان إليها والقيام بعقلها وسائر مؤنّها، والمراد بظهورها إطراق فحلها إذا طلبت عاريتها وقيل: المراد حق الله مما يكسبه من مال العدو على ظهورها وهو خمس الغنمة، وسيأتي الكلام على هذه الأطراف التي دل الحديث عليها

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَيَقِيهِ دَلِيلٌ أَنْ تَارِكَ الزَّكَاةَ لَا

قوله: (ما من صاحب كنز) قال الإمام أبو جعفر الطبراني: الكثر كل شيء بجموع بعضه على بعض سواء كان في بطن الأرض أو في ظهرها قال صاحب العين وغيره: وكان مخزوناً قال القاضي عياض: اختلف السلف في المراد بالكثرة المذكور في القرآن وفي الحديث، فقال أكثرهم: هو كل مال وجبت فيه صدقة الزكاة فلم تؤدّ فأما مال أخرجت زكاته فليس بكنز وقيل: الكثر هو المذكور عن أهل اللغة، ولكن الآية منسوخة بوجوب الزكاة وقيل: المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك وقيل: كل ما زاد على أربعة آلاف فهو كنز وإن أدت زكاته وقيل: هو ما فضل عن الحاجة، ولعل هذا كان في أول الإسلام وضيق الحال واتفق أئمة الفتوى على القول الأول لقوله ﷺ: «لا تؤدّي زكاته وفي صحيح مسلم «من كان عنده مال لم يؤدّ زكاته مثل له شجاعاً أقرع وفي آخره يقول أنا كنزك». ولفظ لمسلم يدل قوله: «ما من صاحب كنز لا يؤدّي زكاته» ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدّي منهما حقهما» قوله: (ثم يرى سبيله) قال النووي: هو بضم الباء التحتية من يرى وفتحها ويرفع لام سبيله ونصبها. قوله: (إلا بطح لها بقاع قرقر) القاع: المستوي الواسع في سوى الأرض، قال الهروي: وجمعه قيعاء وقيعان مثل جبار وجيرة وجيران والقرقر بقافين مفتوحتين ورايين أولاهما ساكنة: المستوي أيضاً من الأرض الواسع والبطح قال جماعة من أهل اللغة: معناه الإلقاء على الوجه قال القاضي عياض: وقد جاء في رواية للبخاري تحيط وجهه بأخفافها» قال: وهذا يقتضي أنه ليس من شرط البطح أن يكون على الوجه، وإنما هو في اللغة بمعنى البسط والمدّ فقد يكون على وجهه وقد يكون على ظهره، ومنه سميت بطحاء مكة لانبساطها قوله: (كأوفر ما كانت) يعني لا يفقد منها شيء وفي رواية لمسلم «أعظم ما كانت» قوله: (تستّ عليه) أي تجري عليه وهو بفتح الفوقية وسكون السين المهملة بعدها فوقية مفتوحة ثم نون مشددة قوله: (كلما مضى عليه أخرها ردت عليه أولها) وقع في رواية لمسلم «كلما مرّ عليه أولها ردت عليه أخرها» قال القاضي عياض: وهو تغيير وتصحيف، وصوابه الرواية الأخرى، يعني المذكورة في الكتاب قوله: (ليس فيها عقضاء... إلخ) قال أهل اللغة: العقضاء: ملتوية القرنين، وهي بفتح العين المهملة وسكون القاف بعدها صاّد

يُفْعَلُ لَهُ بِالْأَرْزَاقِ وَآخِرُهُ دَلِيلٌ فِي إِبْطَاتِ الْعُمُومِ انْتَهَى.

١٥٣٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمَّا تَوَقَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَفَرُ مِنْ كَفَرِ مِنَ الْعَرَبِ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَمِيزَتْ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلُنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِيهَا، قَالَ عُمَرُ: فَرَأَى اللَّهُ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْفِئَالِ فَعَرَفَتْ أَنَّهُ الْحَقُّ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، لَكِنْ فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ: «لَوْ مَنَعُونِي عَقَالاً كَانُوا يُؤَدُّونَهُ بَدَلِ الْخَنَاقِ، حِم: ٥٨/٢ (خ: ١٣٩٩ و ١٤٠٠) (م: ٢٠) (د: ١٥٥٦) (ت: ٢٦٠٦) (ن: ١٥/٥).

قوله: (وكفر من كفر من العرب) قال الخطابي: أهل الردة كانوا صنفين: صنف ارتدوا عن الدين ونبذوا الملة وعدلوا إلى الكفر وهم الذين عناهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان: إحداهما أصحاب مسيلمة الكذاب من بني حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة، وأصحاب الأسود العنسي ومن استجاب له من أهل اليمن، وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبوة نبينا عملاً ﷺ مدعية النبوة لغيره، فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلمة باليمامة والعنسي بصنعاء وانفضت جموعهم وهلك أكثرهم. والطائفة الأخرى ارتدوا عن الدين فأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرهما من أمور الدين وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهلية، فلم يكن يسجد لله في الأرض إلا في ثلاثة مساجد: مسجد مكة، ومسجد المدينة، ومسجد عبد القيس قال: والصنف الآخر هم الذين فرقوا بين الصلاة وبين الزكاة فأنكروا وجوبها ووجب أدائها إلى الإمام، وهؤلاء على الحقيقة أهل البغي، وإنما لم يدعوا بهذا الاسم في ذلك الزمان خصوصاً لدخولهم في غمار أهل الردة، وأضيف الاسم في الجملة إلى أهل الردة إذ كانت أعظم الأمور وأهمهما، وأرخ مبتداً قتال أهل البغي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام، إذ كانوا منفردين في زمانه لم يغلطوا بأهل الشرك، وقد كان في ضمن هؤلاء المانعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولم يمنعها إلا أن رؤساءهم صدقهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك كيني يربوع فإنهم قد

كانوا جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها إلى أبي بكر، فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرتها فيهم، وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعمر بن الخطاب، فراجع أبو بكر وناظره واحتج عليه بقول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس الحديث، وكان هذا من عمر تعلقاً بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه، فقال له أبو بكر: إن الزكاة حق المال يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال متعلقة بأطراف شرائطها، والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم، ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة إليها، فكان في ذلك من قوله دليل على أن قتال المتنع من الصلاة كان إجماعاً من الصحابة، ولذلك رد المختلف فيه إلى المتفق عليه وقد اجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر بالعموم، ومن أبي بكر بالقياس، ودل على ذلك أن العموم يخص بالقياس وأن جميع ما تضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه ومعتبر صحته، فلما استقر عند عمر صحة رأي أبي بكر وبأن له صوابه تابعه على قتال القوم، وهو معنى قوله: «عرفت أنه الحق» يشير إلى انشراح صدره بالحجة التي أحل بها والبرهان الذي أقامه نصاً ودلالة وقد زعم زاعمون من الرافضة أن أبا بكر أول من سبى المسلمين، وأن القوم كانوا متأولين في منع الصدقة، وكانوا يزعمون أن الخطاب في قوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» خطاب خاص في مواجهة النبي ﷺ دون غيره، وأنه مقيد بشرائط لا توجد فيمن سواه، وذلك أنه ليس لأحد من التطهير والتزكية والصلاة على المتصدق ما كان للنبي ﷺ، ومثل هذه الشبهة إذا وجدت كان ذلك مما يعذر فيه أمثالهم ويرفع به السيف عنهم، وزعموا أن قتالهم كان عسفاً، وهؤلاء قوم لا خلاق لهم في الدين، وإنما رأس ما لهم البهت والتكذيب والوقعية في السلف، وقد بينا أن أهل الردة كانوا أصنافاً: منهم من ارتد عن الملة ودعا إلى نبوة مسيلمة وغيره ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر الشرائع كلها، وهؤلاء هم الذين سماهم الصحابة كفاراً ولذلك رأى أبو بكر سبي ذراريهم، وساعده على ذلك أكثر الصحابة واستولد علي بن أبي طالب جارية من سبي بني حنيفة فولدت له عمدة بن الحنفية، ثم لم ينقض عصر الصحابة حتى أجمعوا على أن المرتد لا يسبى فأما مانعو الزكاة منهم المقيمون على أصل

الذين فإنهم أهل بغي، ولم يسموا على الانفراد كفاراً، وإن كانت الرّدة قد أضيف إليهم لمشاركتهم المرتدين في منع بعض ما منعه من حقوق الدين، وذلك أنّ الرّدة اسم لغوي، فكل من انصرف عن أمر كان مقبلاً عليه فقد ارتد عنه، وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة ومنع الحق، وانقطع عنهم اسم النّشاء والمدح وعلق بهم الاسم القبيح لمشاركتهم القوم الذين كان ارتدادهم حقاً وأما قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وما ادّعوه من كون الخطاب خاصاً برسول الله ﷺ، فإنّ خطاب كتاب الله على ثلاثة أوجه: خطاب عام كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية ونحوها وخطاب خاص برسول الله ﷺ لا يشركه فيه غيره وهو ما أبين به عن غيره بسمه التخصيص وقطع التشريك كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾، وكقوله: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنَ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وخطاب مواجهة للنبي ﷺ، وهو جميع أمته في المراد به سواء كقوله تعالى: ﴿أَنِيمِ الصَّلَاةَ لِلذَّلُوكِ الشُّنُفِ﴾، وكقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾، نحو ذلك ومنه قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وهذا غير مختص به بل يشاركه فيه الأمة، والفائدة في مواجهة النبي ﷺ بالخطاب أنّه هو الداعي إلى الله والمبين عنه معنى ما أراد فقدّم اسمه ليكون سلوك الأمة في شرائع الدين على حسب ما ينهجه لهم وأما التطهير والتزكية والدّعاء منه ﷺ لصاحب الصدقة، فإنّ الفاعل لها قد ينال ذلك كله بطاعة الله وطاعة رسوله فيها، وكلّ ثواب موعود على عمل برّ كان في زمنه ﷺ فإنه باقٍ غير منقطع قوله: (حتى يقولوا لا إله إلا الله... إلخ) المراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب لأنهم يقولون لا إله إلا الله، ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيوف قوله: (لاقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة) قال النووي: ضبطناه بوجهين: فرق وفرق بتشديد الراء وتخفيفها، ومعناه من أطاع في الصلاة وجحد في الزكاة أو منعها قوله: (عناقاً) بفتح العين وبعدها نون: وهو الأنثى من أولاد المعز وفي الرواية الأخرى عقلاً وقد اختلف في تفسيره، فذهب جماعة إلى أنّ المراد بالعقال: زكاة عام قال النووي: وهو معروف في اللغة كذلك، وهذا قول الكسائي والنضر بن شميل وأبي عبيد والمبرد وغيرهم من أهل اللغة، وهو قول جماعة من الفقهاء. قال: والعقال الذي هو الحبل الذي يعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة فلا يجوز

القتال عليه فلا يصحّ حل الحديث على هذا وذهب كثير من المحققين إلى أنّ المراد بالعقال: الحبل الذي يعقل به البعير، وهذا القول يحكى عن مالك وإبن أبي ذئب وغيرهما، وهو اختيار صاحب التحرير وجماعة من حدّاق المتأخرين قال صاحب التحرير: قول من قال: المراد صدقة عام تعسّف وذهاب من طريقة العرب لأنّ الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد والمبالغة فيقتضي قلّة ما علّق به العقال وحقارته، وإذا حل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى قال النووي: وهذا الذي اختاره هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره وكذلك أقول أنا، ثم اختلفوا المراد بقوله "منعوني عقلاً" قيل: قدر قيمته في زكاة الذهب والفضة والمعشرات والمعدن والركاز والفطرة والمواشي في بعض أحوالها، وهو حيث يجوز دفع القيمة وقيل: زكاة عقال إذا كان من عروض التجارة، وقيل: المراد المبالغة ولا يمكن تصويره ويردّ ما تقدّم وقيل: إنّ العقال الذي يؤخذ مع الفريضة لأنّ على صاحبها تسليمها برابطها وأعلم أنّها قد وردت أحاديث صحيحة قاضية بأنّ مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها، ولعلّها لتبلف الصديق ولا الفاروق ولو بلغتها لما خالف عمر ولا احتج أبو بكر بتلك الحجة التي هي القياس فمنها ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وإلا بحق الإسلام وحسابهم على الله». وأخرج البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله». وأخرج مسلم والنسائي من حديث جابر بن عبد الله نحوه وفي الباب أحاديث

١٥٣٣ - وَعَنْ يَهُزَّ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ إِبْنَةً لَبُونٌ لَا تَفْرُقُ إِبِلٌ عَنْ جَسَدِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا أَخَذُوهَا، وَشَطَرُ إِبِلِهِ عَزَمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَجِلُّ لَالٍ مُحْمَدٍ مِنْهَا شَيْءٌ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٥/٥) وَابْنُ دَاوُدَ (١٥٧٥) وَقَالَ: ﴿وَشَطَرُ مَالِهِ﴾ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي اخْتِلَافِهَا مِنْ الْمُتَمَتِّعِ وَزَوْجِهَا مُوَقَّعِيهَا.

بالتأريخ وقد نقل الطحاوي والغزالي الإجماع على نسخ العقوبة بالمال وحكى صاحب ضوء النهار عن النووي أنه نقل الإجماع مثلهما وهو يخالف ما قدّمنا عنه فينظر وزعم الشافعي أن الناسخ حديث ناقة البراء لأنه ﷺ حكم عليه بضمّان ما أفسدت، ولم ينقل أنه ﷺ في تلك القضية أضعف الغرامة ولا يخفى أن تركه ﷺ للمعاقبة بأخذ المال في هذه القضية لا يستلزم الترك مطلقاً ولا يصلح للتمسك به على عدم الجواز وجعله ناسخاً البتة وقد ذهب إلى جواز المعاقبة بالمال الإمام يحيى والمادوية وقال في الغيث: لا أعلم في جواز ذلك خلافاً بين أهل البيت واستدلوا بحديث بهز هذا بهم النبي ﷺ بتحريق بيوت المتخلفين عن الجماعة، وقد تقدّم في الجماعة ومحدث عمر عند أبي داود قال: قال النبي ﷺ: «إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَسَلَ فَأَحْرِقُوا مَنَاعَهُ» وفي إسناده صالح بن محمد بن زائدة المدني قال البخاري: عامة أصحابنا يحتجون به وهو باطل وقال الدارقطني: أنكروه على صالح ولا أصل له، والمحفوظ أن سالماً أمر بذلك في رجل غلّ في غزاة مع الوليد بن هشام قال أبو داود: وهذا أصحّ ومحدث ابن عمرو بن العاص عند أبي داود والحاكم والبيهقي «أن النبي ﷺ وأبنا بكر وعمر أحرقوا مَنَاعَ الْغُلَّاءِ وَضَرَبُوهُ». وفي إسناده زهير بن محمد، قيل: هو الخراساني، وقيل غيره، وهو مجهول وسيأتي الكلام على هذا الحديث في كتاب الجهاد وله شاهد مذكور هنالك ومحدث أن سعد بن أبي وقاص سلب عبداً وجده يصيد في حرم المدينة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من وجدتموه يصيد فيه فخذوا سلبه» أخرجه مسلم، ومحدث تغريم كاتم الضالة أن يردّها ومثلها وحديث تضمين من أخرج غير ما يأكل من الثمر المعلق مثليه، كما أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذر يمين حديث عبد الله بن عمرو «أن النبي ﷺ سئل عن الثمر المعلق فقال: من أصاب فيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن الجن فعليه القطع، ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة» وأخرج نحوه النسائي والحاكم وصححه، وسيأتي في كتاب السرقة ومن الأدلة قضية المدي الذي أغلظ لأجله الكلام عوف بن مالك «عن خالد بن الوليد لما أخذ سلبه فقال النبي ﷺ: لا تردّ عليه» أخرجه مسلم، وإحراق علي بن أبي طالب عليه السلام لطعام المحتكرين

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي. وقال يحيى بن معين: إسناده صحيح إذا كان من دون بهز ثقة وقد اختلف في بهز فقال أبو حاتم: لا يحتج به وروى الحاكم عن الشافعي أنه قال: ليس بهز حجة، وهذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث، ولو ثبت لقلنا به، وكان قال به في القديم ثم رجع وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال: ما أدري وجهه، وسئل عن إسناده فقال: صالح الإسناد وقال ابن حبان: لولا هذا الحديث لادخلت بهزاً في الثقات وقال ابن حزم: إنه غير مشهور العدالة وقال ابن الطلاع: إنه مجهول وتعقبنا بأنه قد وثقه جماعة من الأئمة وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً وقال الذهبي: ما تركه عالم قط، وقد تكلم فيه أنه كان يلعب بالشطرنج قال ابن القطان: وليس ذلك بضائر له، فإن استباحته مسألة فقهية مشتهرة قال الحافظ: وقد استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب وقال البخاري: بهز بن حكيم يختلفون فيه وقال ابن كثير: الأكثر لا يحتجون به وقال الحاكم: حديثه صحيح وقد حسن له الترمذي عدة أحاديث ووثقه واحتج به أحمد وإسحاق والبخاري خارج الصحيح، وعلّق له فيه، وروى عن أبي داود أنه حجة عنده قوله: «في كل إبل سائمة» يدل على أنه لا زكاة في المملوغة قوله: «في كل أربعين... إلخ» سيأتي تفصيل الكلام في ذلك قوله: «لا تفرق إبل عن حسابها» أي لا يفرق أحد الخليطين ملكه عن ملك صاحبه، وسيأتي أيضاً تحقيقه قوله: «(موجراً) أي: طالباً للأجر قوله: (فإنّا آخذوها) استدلل به على أنه

قال المصنف رحمه الله تعالى: وفيه دليل أن تارك الزكاة لا يقطع له بالنار وآخره دليل في إثبات العموم انتهى.

يجوز للإمام أن يأخذ الزكاة قهراً إذا لم يرض رب المال، وعلى أنه يكتفي بنية الإمام كما ذهب إلى ذلك الشافعي والمادوية، وعلى أن ولاية قبض الزكاة إلى الإمام وإلى ذلك ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي في أحد قوله: (وشطر ماله) أي بعضه وقد استدلل به على أنه يجوز للإمام أن يعاقب بأخذ المال، وإلى ذلك ذهب الشافعي في القديم من قوله ثم رجع عنه وقال: إنه منسوخ، وهكذا قال البيهقي وأكثر الشافعية قال في التلخيص: وتعقبه النووي فقال: الذي ادّعوه من كون العقوبة كانت بالأموال في أول الإسلام ليس بشاتٍ ولا معروف، ودعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل

المروي عن عمر من ذلك فيجاب عنه بعد ثبوته بأنه أيضاً قول صحابي لا يتنهض للاحتجاج به ولا يقوى على تخصيص عمومات الكتاب والسنة، وكذلك المروي عن ابن عباس قوله: (عزمة من عزومات ربنا) قال في البدر المنير: عزمة خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك عزمة وضبطه صاحب إرشاد الفقه بالنصب على المصدر، وكلا الوجهين جاز من حيث العربية ومعنى العزمة في اللغة: الجد في الأمر وفيه دليل على أن أخذ ذلك واجب مفروض من الأحكام، والعزائم: الفرائض كما في كتب اللغة

بَابُ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي

١٥٣٤ - عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُمْ: إِنْ هَلَوُا فَرَأَيْضُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَرَسُولُهُ، فَمَنْ سَئَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سَئَلَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلَا يُعْطِ بِمَا دُونَ خُمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالنَّعَمِ فِي كُلِّ خُمْسٍ ذَوْ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسًا وَعِشْرِينَ فَيُفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ابْنَةُ مَخَاضٍ فَأَبْنَى لَبُونٍ ذَكَرٌ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَيُفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ إِلَى خُمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَيُفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةٌ الْفَحْلُ إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ فَيُفِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خُمْسٍ وَسِتِّينَ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسِتِّينَ فَيُفِيهَا بَنَاتُ لَبُونٍ إِلَى ثِنْتَيْنِ فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ فَيُفِيهَا حَقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ إِلَى عِشْرِينَ وَبِئَاتٍ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَبِئَاتٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خُمُسَيْنِ حِقَّةٌ فَإِذَا تَبَايَنَ أَسْنَانُ الْإِبِلِ فِي فَرَائِضِ الصَّدَقَاتِ، فَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ أَوْ عِشْرَيْنِ دِرْهَمًا وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا جَذَعَةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ أَوْ عِشْرَيْنِ دِرْهَمًا وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ أَوْ عِشْرَيْنِ دِرْهَمًا وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ

ودور قوم يبيعون الخمر، وهدمه دار جرير بن عبد الله، ومشاطرة عمر لسعد بن أبي وقاص في ماله الذي جاء به من العمل الذي بعثه إليه، وتضمنه لحاطب بن أبي بلتعة مثلي قيمة الناقة التي غضبها عبده وانتحروها، وتغليظه. هو وابن عباس الدية على من قتل في الشهر الحرام في البلد الحرام وقد أجيب عن هذه الأدلة بأجوبة. أما عن حديث بهز فيما فيه من المقال وبما رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد والحافظ في التلخيص عن إبراهيم الحربي أنه قال: في سياق هذا المتن لفظة وهم فيها الراوي، وإنما هو: «فإننا أخذوها من شطر ماله أي يجعل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة، فأما ما لا يلزمه فلا، وبما قال بعضهم: إن لفظة: «وشطر ماله» بضم الشين المعجمة وكسر الطاء المهمل فعل مبني للمجهول، ومعناه: جعل ماله شطرين يأخذ المصدق الصدقة من أي شطرين أراد ويجاب عن القدح بما في الحديث من المقال بأنه مما لا يقدر بمثله وعن كلام الحربي وما بعده بأن الأخذ من خير الشطرين صادق عليه اسم العقوبة بالمال لأنه زائد على الواجب وأما حديث هم النبي ﷺ بالإحراق فأجيب عنه بأن السنة أقوال وأفعال وتقريرات وهم ليس من الثلاثة. ويرد بأنه ﷺ لا يهم إلا بالجائز وأما حديث عمر فيما فيه من المقال المتقدم وكذلك أجيب عن حديث ابن عمرو وأما حديث سعد بن أبي وقاص فيأنه من باب الفدية كما يجب على من يصيد صيد مكة، وإنما عين ﷺ نوع الفدية هنا بأنها سلب العاضد فيقتصر على السبب لقصور العلة التي هي هتك الحرمية عن التعدية وأما حديث تغريم كاتم الضالة والمخرج غير ما يأكل من الثمر، وقضية المدي في واردة على سبب خاص فلا يجاوز بها إلى غيره لأنها مسائر أحاديث الباب مما ورد على خلاف القياس لسورود الأدلة كتابًا وسنة بتحريم مال الغير، قال الله تعالى: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة»، «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام»، وقال ﷺ في خطبة حجة الوداع: «إنما دماؤكم وأموالكم وأعراضكم» الحديث قد تقدم، وقال: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه من نفسه» وأما تحريق علي طعام المحتكر ودور القوم وهدمه دار جرير فبعد تسليم صحة الإسناد إليه، وانتهاض فعله للاحتجاج به يجاب عنه بأن ذلك من قطع ذرائع الفساد كهدم مسجد الضرار وتكسير المزامير وأما

المعمل به، وهذا يؤيد قول الجمهور إنَّ الفرض مرادفٌ للوجوب وتفرق الحنفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لا مشاحة فيه، وإنما النزاع في حل ما ورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لأنَّ اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث انتهى. قوله: (ورسوله) في نسخة: 'رسوله' بدون واو وهو الصواب كما في البخاري وغيره قوله: (ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه) أي من سئل زائداً على ذلك في سنٍّ أو عددٍ فله المنع ونقل الرافعي الاتفاق على ترجيحه وقيل معناه: فليمنع الساعي وليتولَّ إخراجه بنفسه أو يدفعها إلى ساعٍ آخر، فإنَّ الساعي الذي طلب الزيادة يكون بذلك متعدداً شرطه، وإن يكون أميناً قال الحافظ: لكنَّ محلَّ هذا إذا طلب الزيادة بغير تأويلٍ انتهى. ولعله يشير بهذا إلى الجمع بين هذا الحديث وحديث: «أرضوا مصدقيكم» عند مسلم والنسائي من حديث جرير. وحديث «سيأتيكم ركبٌ مبغضون فإذا أتوكم فرحبوا بهم وغلَّوا بينهم وبين ما يرغبون، فإن عدلوا فلا تنفسم، وإن ظلموا فعليها، وأرضوهم فإنَّ تمام زكاتكم رضاهم» أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عتيك وفي لفظٍ للطبراني من حديث سعد بن أبي وقاصٍ «ادفعوا إليهم ما صلَّوا الخمس» فتكون هذه الأحاديث محمولةً على أنَّ للعامل تأويلاً في طلب الزائد على الواجب قوله: (الغنم) هو مبتدأ وما قبله خبره، وهو يدلُّ على أنَّ إخراج الغنم فيما دون خمسٍ وعشرين من الإبل متعيَّن، وإليه ذهب مالكٌ وأحمد فلا يجزي عندهما إخراج بعيرٍ عن أربعٍ وعشرين وقال الشافعي والجمهور: يجزي لأنَّه إذا أجزأ في خمسٍ وعشرين فأجزأه فيما دونها بالأولى قال في الفتح: ولأنَّ الأصل أن يجب في جنس المال، وإنما عدل عنه رفقاً بالمالك، فإذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه، فإن كانت قيمة البعير مثلاً دون قيمة أربعٍ شياؤه ففيه خلافٌ عند الشافعية وغيرهم والأقيس أنَّه لا يجزي انتهى. قوله: «في كلِّ خمسٍ ذودٌ شاةٌ» الذود بفتح الدال المعجمة وسكون الواو بعدها دالٌ مهملة، قال الأكثر: وهو من الثلاثة إلى العشرة، لا واحد له من لفظه وقال أبو عبيدة: من الاثنين إلى العشرة قال: وهو مختصٌّ بالإناث وقال سيبيو: تقول: ثلاث ذودٍ لأنَّ الذود مؤنَّث وليس باسم كسرٍ عليه مذكَّرٌ وقال القرطبي: أصله ذاد يذود إذا دفع شيئاً فهو مصدرٌ، وكان من كان عنده دفع عن نفسه معرفة الفقر وشدة الفاقة والحاجة وقال ابن قتيبة: إنَّه

شيءٌ ومن لم يكن معه إلا أربعٌ من الإبل فليس فيها شيءٌ إلا أن يشاء ربُّها وفي صدقة الغنم في سائيتها إذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت ففيها شاتان إلى مائتين، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياؤه إلى ثلاثمائة، فإذا زادت ففي كلِّ مائة شاة ولا يؤخذ في الصدقة هريمٌ ولا ذات عوارٍ ولا نيسٍ إلا أن يشاء المصدق، ولا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمعٍ خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنَّهما يتراجعان بينهما بالسوية وإذا كان سائمة الرجل ناقصةً من أربعين شاةً شاةً واحدةً فليس فيها شيءٌ إلا أن يشاء ربُّها وفي الرقة ربع العشر، فإذا لم يكن المال إلا تسعين ومائة فليس فيها شيءٌ إلا أن يشاء ربُّها رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١١١) والنسائي (٨/٥) وأبو داود (١٥٦٧) والبخاري (١٤٥٥ و١٤٥٣) وقطعة في غزوة مواضعٍ ورواه الدارقطني كذلك، وله فيه في روايةٍ «في صدقة الإبل: فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففي كلِّ أربعين بنتٌ لبون، وفي كلِّ خمسين حقة» قال الدارقطني: هذا إسنادٌ صحيحٌ ورواؤه كلُّهم ثقات.

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي والحاكم قال ابن حزم: هذا كتابٌ في نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحدٌ وصححه ابن حبان أيضاً وغيره قوله: (أنَّ أبا بكرٍ كتب لهم) في لفظٍ للبخاري «إنَّ أبا بكرٍ كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله» قوله: (التي فرض رسول الله). معنى فرض هنا: أوجب أو شرع، يعني بأمر الله تعالى وقيل: معناه قدر لأنَّ إيجابها ثابت بالكتاب فيكون المعنى أن رسول الله ﷺ بين ذلك قال

في الفتح: وقد يرد الفرض بمعنى البيان كقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً أَيْمَانَكُمْ﴾، وبمعنى الإنزال كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾، وبمعنى الحل كقوله: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾، وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير ووقع استعمال الفرض بمعنى لزوم حتى يكاد يغلب عليه وهو لا يخرج عن معنى التقدير وقد قال الراغب: كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الإلزام، وكل شيء ورد فرض له فهو بمعنى لم يجرمه عليه وذكر أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾، أي أوجب عليك

ب الله وأبي العباس أن الفريضة تستأنف بعد المائة والعشرين، فيجب في الخمس شاة ثم كذلك واحتج لهم بقوله ﷺ: 'وما زاد على ذلك استؤنفت الفريضة' وهذا إن صح كان محمولاً على الاستئناف المذكور في الحديث: أعني إيجاب بنت اللبون في كل أربعين، والحقة في كل خمسين جمعاً بين الأحاديث لا يقال: إنه لا يرجع حديث الاستئناف بمعنى الرجوع إلى إيجاب شاة في كل خمس وعشرين على حسب التفصيل المتقدم بأنه متضمن للإيجاب، يعني إيجاب شاة مثلاً في الخمس الزائدة على مائة وعشرين، وحديث الباب وما في معناه متضمن للإسقاط لأننا نقول هو وهم ناشئ من قوله: 'وإذا زدت ففي كل أربعين' فظن أن معناه في كل أربعين من الزيادة فقط وليس كذلك، بل معناه في كل أربعين من الزيادة والمزيد وحكي في الفتح عن أبي حنيفة مثل قول علي وابن مسعود ومن معهما وقيد في البحر بأنه يقول بذلك إلى مائة وخمس وأربعين، ثم له فيما زاد روايتان كالمذهب الأول وكالمذهب الثاني. قوله: (ويجعل معها شاتين... إلخ) فيه دليل على أنه يجب على المصدق قبول ما هو أدون، وبإخذ التفاوت من جنس غير جنس الواجب وكذا العكس وذهبت المأدوية إلى أن الواجب إنما هو زيادة فضل القيمة من المصدق أو رب المال، ويرجع في ذلك إلى التقويم، لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك لم ينظر إلى ما بين السنين في القيمة، وكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأمكنة والأزمنة، فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في الأصل في مثل ذلك، ولولا تقدير الشارع بذلك لتعنت بنت المخاض مثلاً، ولم يجوز إن تبدل ابن لبون مع التفاوت وذهب أبو حنيفة إلى أنه يرجع إلى القيمة فقط عند التعذر وذهب زيد بن علي إلى أن الفضل بين كل سنتين شاة أو عشرة دراهم قوله: (إلا أن يشاء ربها) أي إلا أن يتطوع متبرعاً. قوله: (فإذا زادت ففيها شاتان) قد ورد ما يدل على تعيين أقل المراد من هذه الزيادة المطلقة ففي كتاب عمرو بن حزم: 'فإذا كانت إحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان' وقد تقدم خلاف الإصطخري في ذلك. قوله: (ففي مائة شاة) مقتضاه أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى توفي أربع مائة شاة، وهو مذهب الجمهور وعن بعض الكوفيين والحسن بن صالح ورواية عن أحمد: إذا زادت على الثلاثمائة واحدة وجبت الأربع. قوله:

يقع على الواحد فقط، وأنكر أن يراد بالذود الجمع قال: ولا يصح أن يقال خمس ذود، كما لا يصح أن يقال خمس ثوب، وغلطه بعض العلماء في ذلك. وقال أبو حاتم السجستاني: تركوا القياس في الجمع فقالوا: خمس ذود خمس من الإبل كما قالوا ثلاثمائة على غير قياس قال القرطبي: وهذا صريح في أن الذود واحد في لفظه قال الحافظ: والأشهر ما قاله المتقدمون أنه لا يطلق على الواحد قوله: 'فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها ابنة مخاض' بنت المخاض بفتح الميم بعدها خاء معجمة خفيفة وآخره ضاد معجمة: هي التي أتى عليها حول ودخلت في الثاني وحملت أمها، والمخاض: الحامل والمراد أنه قد دخل وقت حملها وإن لم تحمل، وهذا يدل على أنه يجب في الخمس والعشرين إلى الخمس والثلاثين بنت مخاض، وإليه ذهب الجمهور وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي رضي الله عنه 'أن في الخمس والعشرين خمس شيا، فإذا صارت ستاً وعشرين كان فيها بنت مخاض' وقد روي عنه هذا مرفوعاً وموقوفاً قال الحافظ: وإسناد المرفوع ضعيف قوله: (فابن لبون ذكر) هو الذي دخل في السنة الثالثة، وصارت أمه لبونا بوضع الحمل وقوله ذكر تأكيد لقوله ابن لبون. وفيه دليل على جواز العدول إلى ابن اللبون عند عدم بنت المخاض قوله: (ابنة لبون) زاد البخاري 'أنثى' قوله: (حقة) الحقة بكسر المهملة وتشديد القاف، والجمع حقائق بالكسر، وطروقة الفحل بفتح أوله: أي مطروقة كحلوبة بمعنى مخلوبة، والمراد أنها بلغت أن يطرقها الفحل، وفي التي أنت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة قوله: (ففيها جذعة) الجذعة بفتح الجيم والذال المعجمة وهي التي أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة. قوله: (ففي كل أربعين بنت لبون) المراد أنه يجب بعد مجاوزة المائة والعشرين بواحدة في كل أربعين بنت لبون، فيكون الواجب في مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون، وإلى هذا ذهب الجمهور، ولا اعتبار بالمجاوزة بدون واحدة كنصف أو ثلث أو ربع خلافاً للإصطخري فقال: يجب ثلاث بنات لبون بزيادة بعض واحدة ويرد عليه ما عند الدارقطني في آخر هذا الحديث وما في كتاب عمر الآتي بلفظ: 'فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة' ومثله في كتاب عمرو بن حزم، وإلى ما قاله الجمهور ذهب الناصر والمهدي في الأحكام حكى ذلك عنهما المهدي في البحر، وحكى في البحر أيضاً عن علي وابن مسعود والنخعي وحماد والمهدي وأبي طالب والمؤيد

صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة واستدل به أيضاً على إبطال الحيلة والعمل على المقاصد المدلول عليها بالقرائن قوله: (وما كان من خليط فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية) قال في الفتح: اختلف في المراد بالخليطين فعند أبي حنيفة إنهما الشريكان، قال: ولا يجب على أحد منهما فيما لا يملك إلا مثل الذي كان يجب عليهما لو لم يكن خلط وتعقبه ابن جرير بأنه لو كان تفريقها مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث، وإنما نهى عن أمر لو فعله كان فيه فائدة، ولو كان كما قال لم يكن لتراجع الخليطين بينهم بالسوية معنى ومثل تفسير أبي حنيفة روى البخاري عن سفيان، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأصحاب الحديث إذا بلغت ماشيتهما النصاب زكياً، والخلط عندهم أن يجتمع في المشرح والمبيت والحوض والفحل، والشركة أخص منها ومثل ذلك روى سفيان في جامعه عن عمر، والمصير إلى هذا التفسير متعين ومما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكاً قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِنْ الْخُلَطَاءِ﴾، وقد بينه قبل ذلك بقوله: ﴿إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً﴾، واعتذر بعضهم عن الحنفية بأن الحديث لم يبلغهم أو أرادوا أن الأصل ليس فيما دون خمس ذود صدقة، وحكم الخليط يخالفه يردّه بأن ذلك مع الانفراد وعدم الخلطة، لا إذا انضم ما دون الخمس إلى عدد الخليط يكون به الجميع نصاباً فإنه يجب تزكية الجميع لهذا الحديث وما ورد معناه، ولا بد من الجمع بهذا ومعنى التراجع قال الخطابي أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهما عشرون قد عرف منهما عين ماله، فيأخذ المصدق شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة وهي تسمى خلط الجوار. قوله: (وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة) لفظ الشاة الأول منصوب على أنه يميز عدد أربعين، ولفظ الشاة الثاني منصوب أيضاً على أنه يميز نسبة ناقصة إلى السائمة قوله: (وفي الرقة) بكسر الراء وتخفيف القاف: هي الفضة الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة قال الحافظ: قيل: أصلها الورق فحذفت. السوا وعوضت الهاء، وقيل: تطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق، وعلى هذا قيل: إن الأصل في زكاة التقيدين نصاب الفضة، فإذا بلغ الذهب ما قيمته مائتا درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهي ربع العشر. وهذا قول الزهري، وخالفه الجمهور وسيأتي البحث عن

(هرمة) بفتح الهاء وكسر الراء: الكبيرة التي سقطت أسنانها قوله: (ولا ذات عوار) بفتح العين المهملة وضمها، وقيل: بالفتح فقط: أي معيبة، وقيل: بالفتح العيب، وبالضم: العور. واختلف في مقدار ذلك، فالأكثر على أنه ما ثبت به الرد في البيع، وقيل: ما يمنع الإجزاء في الأضحية، ويدخل في العيب المريض والذكر بالنسبة إلى الأنثى والصغير بالنسبة إلى سن أكبر منه قوله: (ولا تيس) بناء فوقية مفتوحة وياء تحتيه ساكنة ثم سين مهملة: وهو فعل الغنم. قوله: (إلا أن يشاء المصدق) قال في الفتح: اختلف في ضبطه، يعني المصدق، فالأكثر على أنه بالتشديد، والمراد المالك وهو اختيار أبي عبيد وتقدير الحديث: لا هرمة ولا ذات عيب أصلاً، ولا يأخذ التيس إلا برضا المالك لكونه محتاجاً إليه، ففي أخذه بغير اختياره إضرار به، وعلى هذا فالاستثناء مختص بالثالث ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي، وكأنه يشير بذلك إلى التفويض إليه في اجتهاده لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيتقيد بما تقتضيه القواعد، وهذا قول الشافعي انتهى. قوله: (ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة) قال في الفتح: قال مالك في الموطأ: معنى هذا أن يكون نفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا يجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياؤ، فيفترقونها حتى لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة وقال الشافعي: هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة، فأمر كل منهما أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة، فرب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل، والساعي أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر، فمعنى قوله: 'خشية الصدقة' أي خشية أن تكثر أو تقل فلما كان احتمالاً للأمرين لم يكن الحمل على أحدهما أولى من الآخر، فحمل عليهما معاً، لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلاً أنه لا يجب ضم بعضه إلى بعض حتى يصير نصاباً كاملاً فيجب عليه فيه الزكاة، خلافاً لمن قال بالضم كالمالكية والهادوية والحنفية واستدل به أحمد على أن من كان له ماشية ببلد لا تبلغ النصاب وله ببلد آخر ما يوفيه منها أنها لا تضم، قال ابن المنذر وخالفه الجمهور: فقالوا تجمع على

ذلك في باب زكاة الذهب والفضة.

١٥٣٥ - وَعَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَتَبَ الصَّدَقَةَ وَلَمْ يُخْرِجْهَا إِلَى عَمَالِهِ حَتَّى تَوَفِّيَ، قَالَ: فَأَخْرَجَهَا أَبُو بَكْرٍ مِنْ بَعْدِهِ فَعَمِلَ بِهَا حَتَّى تَوَفِّيَ ثُمَّ أَخْرَجَهَا عُمَرُ مِنْ بَعْدِهِ فَعَمِلَ بِهَا، قَالَ: فَلَقَدْ هَلَكَ عُمَرُ يَوْمَ هَلَكَ وَإِنْ ذَلِكَ لَمَعْرُوفٌ بِوَصِيَّتِهِ، قَالَ: فَكَانَ فِيهَا فِي الْإِبِلِ فِي خُمْسٍ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ إِلَى خُمْسٍ وَعِشْرِينَ فَبِهَا بَنْتٌ مَخَاضٍ إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَنْتٌ مَخَاضٍ فَاثْنِئْتَيْنِ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَبِهَا بَنْتٌ لَبُونٍ إِلَى خُمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَبِهَا حَقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ فَإِذَا زَادَتْ فَبِهَا جَذَعَةٌ إِلَى خُمْسٍ وَسِتِّينَ فَإِذَا زَادَتْ فَبِهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ فَإِذَا زَادَتْ فَبِهَا حَقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَإِذَا كَثُرَتْ الْإِبِلُ فَبِهَا كُلُّ خُمُسَيْنِ حَقَّةٌ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ وَفِي الْغَنَمِ مِنْ أَرْبَعِينَ شاةً شاةً إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ. فَإِذَا زَادَتْ شاةً فَبِهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ فَبِهَا ثَلَاثُ شِئَاءٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ بَعْدَ ثَلَاثِينَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِمِائَةٍ، فَإِذَا كَثُرَتْ الْغَنَمُ فَبِهَا كُلُّ مِائَةٍ شاةً، وَكَذَلِكَ لَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْرَقٍ مَخَافَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَهَمَا يَتَرَاغَبَانِ بِالسَّوِيَّةِ لَا تُوَاحِدُ هَرْمَةً وَلَا ذَاتَ عَيْبٍ مِنَ الْغَنَمِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٦٨ و ١٥٧٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٢١) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي هَذَا الْخَبَرِ مِنْ رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ مُرْسَلًا: «إِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فَبِهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ سِتْمًا وَعِشْرِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً فَبِهَا بَنْتَا لَبُونٍ وَحَقَّةٌ حَتَّى تَبْلُغَ سِتْمًا وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً. فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً فَبِهَا حَقَّتَانِ وَبَنْتُ لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ سِتْمًا وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا بَلَغَتْ خُمُسَيْنِ وَمِائَةً فَبِهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ حَتَّى تَبْلُغَ سِتْمًا وَخُمُسَيْنِ وَمِائَةً فَإِذَا كَانَتْ سِتِّينَ وَمِائَةً فَبِهَا أَرْبَعُ بَنَاتٍ لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ سِتْمًا وَسِتِّينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَبْعِينَ وَمِائَةً فَبِهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَحَقَّةٌ حَتَّى تَبْلُغَ سِتْمًا وَسِتِّينَ وَمِائَةً، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَمَانِينَ وَمِائَةً فَبِهَا حَقَّتَانِ وَابْنَتَا لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ سِتْمًا وَثَمَانِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ تِسْعِينَ وَمِائَةً فَبِهَا ثَلَاثُ حَقَاقٍ وَابْنَةُ لَبُونٍ حَتَّى تَبْلُغَ سِتْمًا وَتِسْعِينَ وَمِائَةً، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْنِ فَبِهَا أَرْبَعُ حَقَاقٍ أَوْ خُمْسُ بَنَاتٍ لَبُونٍ أَوْ السِّتِينَ وَجِدَتْ أَحَدَتَهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) الْحَدِيثُ أَخْرَجَ الْمَرْفُوعُ مِنْهُ أَيْضًا الدَّارَقُطِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ،

ويقال: تفرد بوصله سفيان بن حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة، والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصلونه رواه أبو داود والدارقطني والحاكم عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب في الصدقة وعند آل عمر قال ابن شهاب: أقرانها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر فذكر الحديث. وقال البيهقي: تابع سفيان بن حسين على وصله سليمان بن كثير وأخرجه أيضًا ابن عدي من طريقه، ولكنه كما قال الحافظ: ليس في الزهري وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث سليمان بن كثير والاحتجاج به وأخرج مسلم حديث سفيان بن حسين واستشهد به البخاري قال الترمذي في كتاب العلل: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: أرجو أن يكون محفوظًا وسفيان بن حسين صدوق انتهى. وضعف ابن معين هذا الحديث وقال: تفرد به سفيان بن حسين، ولم يتابع سفيان أحد عليه، وسفيان ثقة دخل مع يزيد بن المهلب خراسان وأخذوا عنه. وفي رواية للدارقطني في هذا الحديث: إن في خمس وعشرين خمس شياؤ وضعفها لأنها من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري وهو ضعيف واعلم أن المرفوع من هذا الحديث هو من بعض حديث أنس السابق وقد تقدم شرحه. قوله: (فبها بنتا لبون وحقة) الحققة عن الخمسين وبنات اللبون عن ثمانين، وكذلك إذا بلغت مائة وأربعين فبها حقتان عن مائة وبنات لبون عن أربعين وإذا بلغت مائة وخمسين فبها ثلاث حقايق عن خمسين حقة، وإذا بلغت مائة وستين فبها أربع بنات لبون عن أربعين واحدة، وإذا بلغت مائة وسبعين فبها ثلاث بنات لبون عن مائة وعشرين، وحقة عن خمسين وإذا بلغت مائة وثمانين فبها حقتان عن مائة وبنات لبون عن ثمانين. وإذا بلغت مائة وتسعين فبها ثلاث حقايق عن مائة وخمسين وبنات لبون عن أربعين، وإذا بلغت مائتين فبها أربع حقايق عن كل خمسين حقة أو خمس بنات لبون عن كل أربعين واحدة وهذا لا يخالف ما تقدم في حديث أنس لأن قوله فيه: «ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة» معناه مثل هذا لا فرق بينه وبينه إلا أنه مجمل وهذا مفصل، وزاد أبو داود في هذا الحديث بعد قوله: «ولا ذات عيب» فقال: وقال الزهري: إذا جاء المصدق قسمت الشياء اثلاثًا: ثلثا شرارًا، وثلثا

خياراً، وثلاثاً ووسطاً، فيأخذ من الوسط.

١٥٣٦ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ وَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ مَعَاوِرَ رِزَاءِ الْخُمْسَةِ وَلَيْسَ لِابْنٍ مَاجَةٍ فِيهِ حَكْمُ الْحَالِمِ (حم: ٥/ ٢٣٠) (د: ١٥٧٦) (ت: ٦٢٣) (ن: ٥/ ٢٥-٢٦) (هـ: ١٨٠٣).

١٥٣٧ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَكَمِ «أَنْ مُعَاذًا قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْدَقُ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، فَعَرَضُوا عَلَيَّ أَنْ أَخْذَ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ وَالْخُمْسِينَ، وَمَا بَيْنَ السَّتِينَ وَالسَّبْعِينَ. وَمَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَالْتِسْعِينَ، فَقَدِمْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ لَا أَخْذَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ، وَزَعَمَ أَنَّ الْأَوْقَاصَ لَا فَرِيضَةَ فِيهَا» رِزَاءُ أَحْمَدُ (٥/ ٢٤٠).

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه الدارقطني والحاكم وصححه أيضاً من رواية أبي وائل عن مسروق عن معاذ ورواه أبو داود والنسائي من رواية أبي وائل عن معاذ، ورجح الترمذي والدارقطني الرواية المرسلة، ويقال: إنه مسروقاً لم يسمع من معاذ، وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك وقال ابن القطان: هو على الاحتمال، وينبغي أن يحكم لحديثه بالاتصال على رأي الجمهور. وقال ابن عبد البر في التمهيد: إسناده متصل صحيح ثابت. وهو عبد الحق فنقل عنه أنه قال: مسروق لم يلق معاذاً وتعقبه ابن القطان بأن أبا عمر إنما قال ذلك رواية مالك عن حميد بن قيس عن طاووس عن معاذ، وقد قال الشافعي: طاووس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه لكثرة من لقيه ممن أدرك معاذاً، وهذا مما لا أعلم من أحد فيه خلافاً انتهى. قال الحافظ في التلخيص: ورواه البزار والدارقطني من طريق ابن عباس بلفظ: «لما بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبعة جذعاً أو جذعة» الحديث لكنه من طريق بقية عن المسعودي وهو ضعيف والرواية الثانية المذكورة عن معاذ أخرجه أيضاً البزار، وفي إسناده الحسن بن عمار وهو ضعيف، وبدل على ضعفه ذكره فيها لقدم معاذ على النبي ﷺ ولم يقدم إلا بعد موته وقد أخرج نحو هذه الرواية مالك في الموطأ من طريق طاووس عن معاذ، وليس عنده أن معاذاً قدم قبل موت النبي ﷺ بل صرح فيها أن النبي ﷺ مات قبل قدومه

وحكى الحافظ عن عبد الحق أنه قال: ليس في زكاة البقر حديث متفق على صحته: يعني في النصب وحكى أيضاً عن ابن جرير الطبري أنه قال: صح الإجماع المتيقن المقطوع به الذي لا اختلاف فيه أن في كل خمسين بقرة بقرة فوجب الأخذ بهذا. وما دون ذلك مختلف فيه ولا نص في إيجابه وتعقبه صاحب الإمام بحديث عمرو بن حزم الطويل في الذيات وغيرها، فإن فيه في كل ثلاثين باقورة تبيعاً جذعاً أو جذعة، وفي كل أربعين باقورة بقرة وحكى أيضاً عن ابن عبد البر أنه قال في الاستذكار: لا خلاف بين العلماء أن السنة في البقر على ما في حديث معاذ، وأنه النصاب المجمع عليه فيه انتهى. قوله: (من كل ثلاثين من البقر) فيه دليل على أن الزكاة لا تجب فيما دون الثلاثين، وإليه ذهب العترة والفقهاء وحكى في البحر عن سعيد بن المسيب والزهرى أنها تجب في خمس وعشرين منها كالإبل، وردّه بأن النصب لا تثبت بالقياس وإن سلم فالنص مانع قوله: (تبيعاً أو تبعة) التبع على ما في القاموس والنهاية: ما كان في أول سنة، وفي حديث عمرو بن حزم 'جذع' أو جذعة' قوله: (مسنة) حكى في النهاية عن الأزهرى أن البقرة والشاة يقع عليهما اسم المسن إذا كان في السنة الثانية، والاقصا على المسنة في الحديث يدل على أنه لا يجوز المسن، ولكنه أخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً: «وفي كل أربعين مسنة أو مسن» قوله: «ومن كل حالم دينار» فسره أبو داود بالمختم. والمراد به أخذ الجزية ممن لم يسلم قوله: (معافر) بالعين المهملة: حي من همدان لا ينصرف لما فيه من صيغة منتهى الجموع، وإليهم تنسب الثياب المعافرة، والمراد هنا: الثياب المعافرة، كما فسره بذلك أبو داود قوله: (إن الأوقاص... إلخ) جمع وقص بفتح الواو والقاف، ويجوز إسكانها وإبدال الصاد سيناً: وهو ما بين الغرضين عند الجمهور، واستعمله الشافعي فيما دون النصاب الأول وقد وقع الاتفاق على أنه لا يجب فيها شيء في البقر إلا في رواية عن أبي حنيفة، فإنه أوجب فيما بين الأربعين والستين ربع مسنوة، وروي عنه وهو المصتح له أنه يجب قطعه من المسنة.

١٥٣٨ - وَعَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: سِغَرٌ عَنْ مُصَدَّقِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَا: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَأْخُذَ شَافِعًا، وَالشَّافِعُ الَّذِي فِي بَطْنِهَا وَلَكُهَا» (حم: ٣/ ٤١٤) (د: ١٥٨١ و ١٥٨٢) (ن: ٣٢/٥).

١٥٣٩ - وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ قَالَ: «أَنَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ فِي عَهْدِي أَنَا لَا نَأْخُذُ مِنْ رَاضِعٍ لَبَنٍ، وَلَا نَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا نَجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ، وَأَنَا وَرَجُلٌ بِنَاقَةٍ كَوْمَاءُ فَأَيُّ أَنْ يَأْخُذَهَا، رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣١٥/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٧٨) وَالتَّسَائِفِيُّ (٢٩/٥).

الحديث الأول أخرجه أيضاً الطبراني وسكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال إسناده ثقات. والحديث الثاني أخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي، وفي إسناده هلال بن خباب، وقد وثقه غير واحد، وتكلم فيه بعضهم قوله: (يقال له سحرًا) بكسر السين المهملة وسكون العين المهملة وآخره راء كذا في جامع الأصول ومختصر المنذري وفي كتاب ابن عبد البر بفتح السين المهملة وهو ابن ديسم بفتح الدال المهملة وسكون الياء التحتية وفتح السين المهملة الكنانى الديلي، روى عنه ابنه جابر هذا الحديث. وذكر الدارقطني وغيره أن له صحبة، وقيل: كان في زمن النبي ﷺ على ما جاء في هذا الحديث. قوله: (من راضع لبن) فيه دليل على أنها لا تؤخذ الزكاة من الصغار التي ترضع اللبن، وظاهره سواء كانت منفردة أو منضمة إلى الكبار، ومن أوجبها فيها عارض هذا بما أخرجه مالك في الموطأ والشافعي وابن حزم أن عمر قال لساعية سفيان بن عبد الله الثقفي: اعتد عليهم بالسخلة التي يروح بها الراعي على يده ولا تأخذها كما سيأتي، وهو مبني على جواز التخصيص بمذهب الصحابي، والحق خلافه قوله: (كوماء) بفتح الكاف وسكون الواو: هي الناقة العظيمة السنم والحديثان يدلان على أنه لا يجوز للمصدق أن يأخذ من خيار الماشية وقد أخرج الشيخان من حديث ابن عباس «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: إِنَّا كَرَاهِمُ أُمُومَهُمْ» وقد تقدم الكلام على قوله «ولا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين مفترق».

١٥٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْغَضَائِرِيِّ مِنْ غَضَاوَةِ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ طَعِمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ: مَنْ عَبْدَ اللَّهِ وَحَدَّهُ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَبِيبَةً بِهَا نَفْسُهُ رَافِدَةً عَلَيْهِ كُلَّ عَامٍ، وَلَا يُعْطِي الْهَرَمَةَ وَلَا التَّرَبَّةَ وَلَا الْبَرِيضَةَ وَلَا الشَّرْطَ اللَّثِيمَةَ، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ، فَإِنْ أَلَّاهُ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَةً. وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرٍّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٨٢).

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني وجوّد إسناده، وسياقه أمّ سنداً ومثلاً وذكره أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة مستنداً، وعبد الله هذا له صحبة وهو معدود في أهل حمص، قيل: إنه لم يرو عن النبي ﷺ إلا حديثاً واحداً والغاضري بالغين والضاد المعجمتين قوله: (رافدة) الرافدة: المعينة والمعطية. والمراد هنا المعنى الأول: أي معينة له على أداء الزكاة قوله: (ولا التربة) بفتح الدال المهملة مشددة بعدها راء مكسورة ثم نون وهي الجرباء، قال الخطابي وأصل الدرن: الوسخ كما في القاموس وغيره قوله: (ولا الشرط اللثيمة) الشرط بفتح الشين المعجمة والراء، قال أبو عبيد: هي صغار المال وشراره واللثيمة: البخيلة باللين قوله: (ولكن من وسط أموالكم... إلخ) فيه دليل على أنه ينبغي أن يخرج الزكاة من أوساط المال لا من شراره ولا من خياره.

١٥٤١ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَنْسَبٍ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقًا، فَعَزَزْتُ بِرَجُلٍ فَلَمْ أَجِدْ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِلَّا ابْنَةً مُخَاضَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا حَدِيقَتُهُ، فَقَالَ: ذَلِكَ مَا لَا لَبَنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ وَمَا كُنْتُ لِأَقْرَضُ اللَّهَ مَا لَا لَبَنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ، وَلَكِنْ هَذِهِ نَاقَةٌ سَمِيَةٌ فَخُذْهَا فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِأَجِدُ مَا لَمْ أَوْمَرْ بِهِ، فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ قَرِيبٌ فَخَرَجَ مَعِيَ وَخَرَجَ بِالنَّاقَةِ حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ السَّيِّئُ عَلَيْكَ، وَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ قَبْلَنَاءُ مِنْكَ، وَأَجَزَلَ اللَّهُ فِيهِ، قَالَ: فَخُذْهَا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبَعْضِهَا وَدَعَا لَهُ بِالزَّكَاةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٢/٥).

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود بأمّ ثنا هنا وصححه الحاكم. وفي إسناده محمد بن إسحاق وخلاف الأئمة في حديثه مشهور إذا عنمن، وهو هنا قد صرح بالتحديث. قوله: (ولا ظهر) يعني أن بنت المخاض ليست ذات لبن ولا صالحة للركوب عليها. قوله: (ولكن هذه ناقة سميّة) لفظ أبي داود: «ولكن هذه ناقة نبيّة عظيمة سميّة» قوله: (منك قريب) زاد أبو داود «فإن أحببت أن تأتيه فتعرض عليه ما عرضت عليّ فافعل فإن قبله منك قبلته، وإن رده عليك رددته، قال: فإني فاعل، فخرج معي بالناقة التي عرضت عليّ... إلخ قوله: (فأخبره الخبر) لفظ أبي داود «فقال له: يا نبي الله أتاني رسولك ليأخذ مني صدقة مالي، وإيم الله ما قام في مالي رسول الله ﷺ ولا رسوله قط قبله، فجمعت مالي فزعم أن ما عليّ فيه إلا ابنة مخاض» ثم ذكر نحو ما تقدم

(هـ: ١٨١٢).

١٥٤٤ - وَعَنْ عُمَرَ وَجَاءَهُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ فَقَالُوا: إِنَّا قَدْ أَصَبْنَا أَمْوَالًا خَيْلًا وَرَقِيقًا نَحِبُ أَنْ يَكُونَ لَنَا فِيهَا زَكَاةٌ وَطَهُورٌ، قَالَ: مَا فَعَلْتُ صَاحِبَانِي قَبْلِي فَأَفْعَلُهُ، وَاسْتَشَارَ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَفِيهِمْ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: هُوَ حَسَنٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ جَزِيَّةً رَابِئَةً يُوْخَدُونَ بِهَا مِنْ بَعْدِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤/١).

١٥٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحِمِيرِ فِيهَا زَكَاةٌ؟» فَقَالَ مَا جَاءَنِي فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاعِذَةُ: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤٢٣)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مَعْنَاهُ (خ: ١٤٠٢) (م: ٩٨٧).

الأثر المروي عن عمر قال في جمع الزوائد: رجاله ثقات قوله: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ» قال ابن رشيدي: أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد، إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب، ولا خلاف أيضاً أنها لا تؤخذ من الرقاب، وإنما قال بعض الكوفيين: تؤخذ منها بالقيمة وقال أبو حنيفة: إنها تجب في الخيل إذا كانت ذكراً وإناثاً نظراً إلى النسل. وله في المفردة روايتان، ولا يرد عليه أنه يلزم مثل هذا في سائر السوائم إذا انفردت لعدم التناسل لأنه يقول: إنه إذا عدم التناسل حصل فيها النمو للأكل والخيل لا تؤكل عنده قال الحافظ: ثم عنده أن المالك يتخير بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوم ويخرج ربع العشر، وهذا الحديث يرد عليه. وأجيب من جهة يحمل النفي فيه على الرقبة لا على القيمة وهو خلاف الظاهر ومن جملة ما يرد به عليه حديث علي عن أبي داود بإسناد حسن مرفوعاً «قَدْ غَفَوْتُ عَنْ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرَّقِيقِ» وسيأتي واستدل على الوجوب بما وقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال في الخيل: «ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي ظُهُورِهَا» وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث أبي هريرة ومن جملة ما استدلل به ما أخرجه الدارقطني والبيهقي والخطيب من حديث جابر عنه ﷺ: «فِي كُلِّ فَرَسٍ سِتَامَةٌ دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ» وهذا الحديث مما لا تقوم به حجة لأنه قد ضعفه الدارقطني والبيهقي، فلا يقوى على معارضة حديث الباب الصحيح، ونعتمد أيضاً بما روي عن عمر أنه أمر عامله بأخذ الصدقة من الخيل، وقد تقرر أن أفعال

والحديث يدل على جواز أخذ سنّ أفضل من السنّ التي تجب على المالك إذا رضي بذلك، وهو مما لا أعلم فيه خلافاً ١٥٤٢ - وعن سفيان بن عبد الله الثقفي أن عمر بن الخطاب قال: تعدّ عليهم بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها الأكلة ولا الرّبي ولا الماخض ولا فحل الغنم، وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غذاء المال وخياره رواه مالك في الموطأ الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن حزم. وأغرب ابن أبي شيبة فرواه مرفوعاً قال: حدثنا أبو أسامة عن الثّمالس بن قهم عن الحسن بن مسلم قال: «بعث رسول الله ﷺ سفيان بن عبد الله على الصدقة» الحديث ورواه أيضاً أبو عبيد في الأموال من طريق الأوزاعي عن سالم بن عبد الله الحاربي أن عمر بعث مصدقاً فذكر نحوه قوله: (تعدّ عليهم بالسخلة) استدلل به على وجوب الزكاة في الصغار وقد تقدّم في المرفوع من حديث سويد بن غفلة ما يخالفه قوله: (الأكلة) يفتح الهمة وضّم الكاف: العاقر من الشياه، والشاة تعزل للأكل هكذا في القاموس وأما الأكلة بضم الهمة والكاف فهي قبيحة الماكول وليست مرادة هنا لأن السياق في تعداد الخيار قوله: (ولا الرّبي) بضم الرّاء وتشديد الباء الموحدة: الشاة التي تربى في البيت للبنها قوله: (ولا فحل الغنم) إنما منعه من أخذه مع كونه لا يعدّ من الخيار لأن المالك يحتاج إليه لينزو على الغنم قوله: (وتأخذ الجذعة والثنية) المراد الجذعة من الضأن والثنية من المعز ويدل على ذلك ما في بعض روايات حديث سويد بن غفلة المتقدم أن المصدق قال: «إنما حقنا في الجذعة من الضأن والثنية من المعز». قوله: (بين غذاء المال) الغذاء بالغين المعجمة المكسورة بعدها ذالّ معجمة جمع غذى كغنى السخال وقد استدلل بهذا الأثر على أن الماشية التي تؤخذ في الصدقة هي المتوسطة بين الخيار والشرار وفي المرفوع النهي عن كرائم الأموال كما تقدّم من حديث معاذ، وعن المعيب كما تقدّم في حديث أنس وعمر، والأمر بأخذ الوسط تقدّم في حديث الغاضري.

بَابُ لَا زَكَاةَ فِي الرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ وَالْحُمُرِ

١٥٤٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَالْإِسْبَاقُ دَاوُدُ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةَ الْفُطْرِ. وَلَا أُخْمَدُ وَمُسْلِمٌ «لَيْسَ لِلْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفُطْرِ» (حم: ٢/٢٤٩) (خ: ١٤٦٤) (م: ٩٨٢) (د: ١٥٩٥) (ت: ٦٢٨) (ن: ٣٥/٥)

الفضة وهو جمع على ذلك ويدل أيضاً على أن زكاتها ربع العشر ولا أعلم في ذلك خلافاً ويدل أيضاً على اعتبار النصاب في زكاة الفضة، وهو إجماع أيضاً وعلى أنه مائتا درهم قال الحافظ: ولم يخالف في أن نصاب الفضة مائتا درهم إلا ابن حبيب الأندلسي فإنه قال: إن أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلدان، قيل: وبعضهم اعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن وهو خارق للإجماع، وهذا البعض الذي أشار إليه وهو الريسي، وبه قال المغربي من الظاهرية كما في البحر، وقد قوى كلام هذا المغربي الظاهري الصنعاني في شرح بلوغ المرام وقال: إنه الظاهر إن لم يمنع منه إجماع وحكي في البحر عن مالك أنه يغتفر نقص الحبة والخميتين، ولا بد أن يكون النصاب خالصاً عن الغش كما ذهب إليه الجمهور وقال المؤيد ب الله والإمام يحيى: إنه يغتفر السير، وقدره الإمام يحيى بالعشر فما دون وحكي في البحر عن أبي حنيفة أنه يغتفر ما دون النصف، وسيأتي تحقيق مقدار الدرهم وفي الحديث أيضاً دليل على أنه لا زكاة في الخيل والرقيق، وقد تقدم الكلام على ذلك.

١٥٤٧ - وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، رواه أحمد (٢٩٦/٣) ومسلم (٩٨٠) وهو لأحمد والبخاري (١٤٠٥) من حديث أبي سعيد.

١٥٤٨ - وعن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال: «إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يغي في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار» رواه أبو داود (١٥٧٣).

حديث أبي سعيد المشار إليه هو متفق عليه ولفظه في البخاري «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة» وحديث علي هو من حديث أبي إسحاق عن الحارث الأعور وعاصم بن ضمرة عنه، وقد تقدم أن البخاري قال: كلاهما عنده صحيح، وقد حسنه الحافظ، والحارث ضعيف وقد كذبه ابن المديني وغيره، وروي عن ابن

الصحابه وأقوالهم لا حجة فيها لا سيما بعد إقرار عمر بأن النبي ﷺ وأبا بكر لم يأخذوا الصدقة من الخيل كما في الرواية المذكورة في الباب وقد احتج بظاهر حديث الباب الظاهرية فقالوا: لا تجب الزكاة في الخيل والرقيق لا لتجارة ولا لغيرها وأجيب عنهم بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث ولا يخفى أن الإجماع على وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها في كل نوع من أنواع المال لأن مخالفة الظاهرية في وجوبها في الخيل والرقيق الذي هو محل النزاع مما يطل الاحتجاج عليهم بالإجماع على وجوبها فيهما بالظاهر ما ذهب إليه أهله قوله: (إن لم تكن جزية... إلخ) ظاهر هذا أن علياً لا يقول بجواز أخذ الزكاة من هذين النوعين، وإنما حسن الأخذ من الجماعة المذكورين لكونهم قد طلبوا من عمر ذلك. وحديث أبي هريرة المذكور في الباب هو طرف من حديثه المتقدم في أول الكتاب، وقد شرحناه هناك، وقد استدلت به على عدم وجوب الزكاة في الحمر لأن النبي ﷺ سئل عن زكاتها فلم يذكر أن فيها الزكاة، والبراءة الأصلية مستصعبة، والأحكام التكاليفية لا تثبت بدون دليل، ولا أعر قائلًا من أهل العلم يقول بوجوب الزكاة في الحمير لغير تجارة واستغلال.

باب زكاة الذهب والفضة

١٥٤٦ - عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق، فهاثوا صدقة الرقة عن كل أربعين درهماً درهمًا، وليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم» رواه أحمد (١٢/١) وأبو داود (١٥٧٤) والترمذي (٦٢٠) وفي لفظ: «قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق وليس فيما دون المائتين زكاة» رواه أحمد والنسائي (٣٧/٥).

الحديث روي من طريق عاصم بن ضمرة عن علي ومن طريق الحارث الأعور عن علي أيضاً قال الترمذي: روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهما عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي. وروى سفيان الثوري وابن عينة وغير واحد عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وسألت عمداً: يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: كلاهما عندي صحيح انتهى. وقد حسن هذا الحديث الحافظ وقال الدارقطني: الصواب وقفه على علي. الحديث يدل على وجوب الزكاة في

عبّاس وابن مسعود والصّادق والباقر والنّاصر وداود إلى أنّه يجب على المالك إذا استفاد نصاباً أن يزكّيه في الحال تمسكاً بقوله: «في الرّقة ربع العشر» وهو مطلقٌ مقيدٌ بهذا الحديث، فاعتبار الحول لا بدّ منه، والضعف الَّذي في حديث الباب منجبرٌ بما عند ابن ماجه والدّارقطنيّ والبيهقيّ والعقيليّ من حديث عائشة من اعتبار الحول وفي إسناده حارثة بن أبي الرّجال وهو ضعيفٌ، وبما عند الدّارقطنيّ والبيهقيّ من حديث ابن عمر مثله، وفيه إسماعيل بن عيّاش وحديثه عن غير أهل الثّام ضعيفٌ، وبما عند الدّارقطنيّ من حديث أنس، وفيه حسنٌ بن سيّاه وهو ضعيفٌ.

قوله: (ففيها نصف دينار) فيه دليلٌ على أنّ زكاة الذهب ربع العشر، ولا أعلم فيه خلافاً.

بَابُ زَكَاةِ الزَّرْعِ وَالشَّارِ

١٥٤٩ - عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيْمَا سَقَتْ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْغُثُورَ، وَفِيْمَا سَقَى بِالسَّائِيَةِ نِصْفُ الْغُثُورِ، زَوَاهُ أَحْصَدُ (٣/ ٣٤١) وَمُسْلِمٌ (٩٨١) وَالنَّسَائِيُّ (١٤/ ٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٩٧) وَقَالَ: «الْأَنْهَارُ وَالْغُثُورُ».

١٥٥٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِيْمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْغُثُورُ أَوْ كَانَ غَثَرِيًّا الْغُثُورُ، وَفِيْمَا سَقَى بِالْفَضْحِ نِصْفُ الْغُثُورِ، زَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا، لَكِنْ لَفْظُ النَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَأَبْنِ مَاجَةَ «بَعْلًا» بِذَلِكَ «غَثَرِيًّا» (خ: ١٤٨٣) (د: ١٥٩٦) (ت: ٦٤) (ن: ٥/ ١٤) (هـ: ١٨١٧).

قوله: (والغيم) بفتح الغين المعجمة: وهو المطر، وجاء في رواية الغيل باللام قال أبو عبيد: هو ما جرى من المياه في الأنهار، وهو سيلٌ دون السيل الكبير وقال ابن السكيت: هو الماء الجاري على الأرض قوله (الغثور) قال النووي: ضبطناه بضمّ العين جمع عشرٍ وقال القاضي عياض: ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين وقال: وهو اسمٌ للمخرج من ذلك وقال صاحب المطالع: أكثر الشيوخ يقولونه بالضمّ وصوابه الفتح قال النووي: وهذا الَّذي ادّعه من الصّواب ليس بصحيح، وقد اعترف بأنّ أكثر الرّواة رووه بالضمّ وهو الصّواب جمع عشرٍ، وقد اتفقوا على قولهم: عشور أهل الذّمّة بالضمّ، ولا فرق بين اللَّفْظَيْنِ قوله: (بالسّانية) هي البعير الَّذي يستقى به الماء من البئر ويقال له: النّاضح، يقال منه: سنا يسنو: إذا استقى به قوله: (ففيما سقت السّماء) المراد بذلك المطر أو الثلج أو البرد أو الطّل، والمراد

معين توثيقه وعاصم وثقه ابن المدينيّ، وقال النّسائيّ: ليس به بأسٌ قوله: (خمس أواق) بالتّوين وبإثبات التّحتيّة مشدّداً وخفّفاً جمع أوقية بضمّ الهمزة وتشديد التّحتانيّة وحكى اللّحيانيّ وقيةً مجذوف الألف وفتح الواو قال في الفتح: ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً بالاتّفاق، والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروبٍ قال عياض: قال أبو عبيد: إنّ الدرهم لم يكن معلوم القدر حتّى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجعلوا كلّ عشرة دراهم سبعة مثاقيل قيل: قال: وهذا يلزم منه أن يكون ﷺ أحال نصاب الزّكاة على أمرٍ مجهولٍ وهو مشكّلٌ والصّواب أنّ معنى ما نقل من ذلك أنّه لم يكن شيءٌ منها من ضرب الإسلام وكانت مختلفةً في الوزن، فعشرة مثلاً وزن عشرة، وعشرة وزن ثمانية، فاتفق الرّأي على أن تنقش بالكتابة العربيّة ويصير وزنها وزناً واحداً وقال غيره: لم يتغيّر المثقال في جاهليّة ولا إسلامٍ وأمّا الدرهم فاجمعوا على أنّ كلّ سبعة مثاقيل عشرة دراهم انتهى. قوله: (من الورق) قد تقدّم الكلام عليه وكذا تقدّم الكلام على قوله: خمس ذودٍ قوله: (خمس أوسق) جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حينئذٍ أوساقٌ كحملٍ وأحمالٍ وهو ستون صاعاً بالاتّفاق، وقد وقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البختريّ عن أبي سعيدٍ نحو هذا الحديث، وفيه «الْوَسْقُ سِتُونُ صَاعًا» وأخرجها أبو داود أيضاً لكن قال: ستون مخمومتاً وللدّارقطنيّ من طريق عائشة: الوسق ستون صاعاً وفيه دليلٌ على أنّ الزّكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسقٍ، وسيأتي البحث عن ذلك قوله: (عشرون ديناراً) الدّينار مثقالٌ، والمثقال درهمٌ وثلاثة أسباع الدرهم، والدرهم ستة دوانيق، والدانق قيراطان، والقيراط طسوجان، والطسوج حبتان، والحبة سدس ثمن درهم، وهو جزءٌ من ثمانية وأربعين جزءاً من درهمٍ كذا في القاموس في فصل الميم من حرف الكاف وفيه دليلٌ على أنّ نصاب الذهب عشرون ديناراً، وإلى ذلك ذهب الأكثر وروي عن الحسن البصريّ أنّ نصابه أربعون، وروي عنه مثل قول الأكثر: نصابه معتبرٌ في نفسه. وقال طاووس: أنّه يعتبر في نصابه التّقويم بالفضّة، فما بلغ منه ما يقوم بمائتي درهمٍ وجبت فيه الزّكاة ويردّه الحديث قوله: (وحال عليها الحول) فيه دليلٌ على اعتبار الحول في زكاة الذهب ومثله الفضة وإلى ذلك ذهب الأكثر وذهب ابن

(حـم: ٨٦/٣) (خ: ١٤٨٤) (م: ٥/٩٧٩١) (د: ١٥٥٨) (ت: ٦٢٦) (ن: ١٧/٥) (هـ: ١٧٩٣).

١٥٥٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «الْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٦/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٩٣) وَالْأَحْمَدُ وَأَبِي دَاوُدَ (١٥٥٩) «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسَاقٍ زَكَاةٌ، وَالْوَسْقُ سِتُونَ مَخْتُومًا»

قوله: (ليس فيما دون خمسة أوسق) قد تقدم تفسير الوسق والأواقي والدُّود قوله: «الوسق ستون صاعًا» هذا الحديث أخرجه أيضًا الذَّارِقُطِيُّ وابن حَبَّانَ من طريق عمرو بن أبي يحيى عن أبيه عن أبي سعيد، وأخرجه أيضًا النَّسَائِيُّ وأبو داود وابن ماجه من طريق أبي البخري عن أبي سعيد قال أبو داود: وهو منقطع لم يسمع أبو البخري عن أبي سعيد وقال أبو حاتم: لم يدركه وأخرج البيهقي نحوه من حديث ابن عمر وابن ماجه من حديث جابر وإسناده ضعيف قال الحافظ: وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب وحديث «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» مختص لمعوم حديث جابر المتقدم في أول الباب والحديث ابن عمر المذكور بعده لأتهما يشملان الخمسة الأوسق وما دونها، وحديث أبي سعيد هذا خاص بقدر الخمسة الأوسق فلا تجب الزكاة فيما دونها وإلى هذا ذهب الجمهور وذهب ابن عباس وزيد بن علي والنخعي وأبو حنيفة إلى العمل بالعام، فقالوا: تجب الزكاة في القليل والكثير ولا يعتبر النصاب وأجابوا عن حديث الأوساق بأنه لا يتنهض لتخصيص حديث العموم لأنه مشهور وله حكم المعلوم، وهذا إنما يتم على مذهب الحنفية القائلين بأن دلالة العموم قطعية، وأن العمومات القطعية لا تخص بالظنيات، ولكن ذلك لا يجزي فيما نحن بصدد، فإن العام والخاص ظنيان كلاهما، والخاص أرجح دلالة وإسنادًا فيقدم على العام تقدم أو تأخر أو قارن على ما هو الحق من أنه يبنى العام على الخاص مطلقًا وهكذا يجب البناء إذا جهل التاريخ، وقد قيل: إن ذلك إجماع، والظاهر أن مقام النزاع من هذا القبيل وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض، إلا أن أبا حنيفة قال: تجب في جميع ما يقصد بزراعته غناء الأرض إلا الحطب والقضب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى.

وحكى عياض عن داود أن كل ما يدخله الكيل يراعى فيه

بالعين: الأنهار الجارية التي يستقى منها دون اغترافٍ بأكلة بل تساح إساحة. قوله: (أو كان عثريًا). هو بفتح العين المهملة وفتح الثاء المثناة وكسر الراء وتشديد التثانية. وحكى عن ابن الأعرابي تشديد المثناة وردّه ثعلب قال الخطابي: هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي، زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى: وهو المستنقع في بركة وغوها يصب إليه ماء المطر في سواق تسقى إليه قال: واشتقاقه من العاثور، وهي الساقية التي يجري فيها الماء لأن الماشي يتعثر فيها. قال: ومثله الذي يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كأن يغرس في أرض يكون الماء قريبًا من وجهها فنصل إليه عروق الشجر فيستقي عن السقي قال الحافظ: وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي عبيد أن العثري ما سقته السماء لأن سياق الحديث يدل على المغيرة، وكذا قول من فسر العثري بأنه الذي لا حمل له لأنه لا زكاة فيه. قال ابن قدامة لا نعلم في هذه التفرقة التي ذكرها خلافًا. قوله: (بالنضح) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة بعدها حاء مهمل: أي بالسانية قوله (بعلاً) بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة، ويروى بضمها قال في القاموس: البعل: الأرض المرتفعة تمطر في السنة مرة وكل نخل وزرع لا يسقى، أو ما سقته السماء اهـ وقيل: هو الأشجار التي تشرب بعروقها من الأرض. والحديثان يدلان على أنه يجب العشر فيما سقي بماء السماء والأنهار وغوها مما ليس فيه مؤنة كثيرة، ونصف العشر فيما سقي بالنواضح، وغوها مما فيه مؤنة كثيرة قال النووي: وهذا متفق عليه وإن وجد مما يسقى بالنضح تارة وبالمطر أخرى، فإن كان ذلك على جهة الاستواء وجب ثلاثة أرباع العشر، وهو قول أهل العلم قال ابن قدامة: لا نعلم فيه خلافاً وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر عند أحمد والثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي وقيل: يؤخذ بالتسوية قال الحافظ: ويحتمل أن يقال: إن أمكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه وعن ابن القاسم صاحب مالك: العبرة بما تم به الزرع ولو كان أقل.

١٥٥١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خُمُسِ أَرْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خُمُسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ ثَمَرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ، وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ «مِنْ ثَمَرٍ» بِالنَّاءِ ذَاتِ النُّقْطِ الثَّلَاثِ

النصاب، وما لا يدخل فيه الكيل ففيله وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع وقال ابن العربي: أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم انتهى. وههنا مذهب ثالث حكاه صاحب البحر عن الباقر والصادق أنه يعتبر النصاب في التمر والزبيب والبر والشعير إذ هي المعتادة فانصرف إليها، وهو قصر للعام على بعض ما يتناول به بلا دليل.

١٥٥٣ - وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: «أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَرْضِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ مِنَ الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةً، فَقَالَ لَهُ مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ: لَيْسَ لَكَ ذَلِكَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ فِي ذَلِكَ صَدَقَةٌ، رَوَاهُ الْأَثَرُ فِي سُنَنِهِ، هُوَ مِنْ أَقْوَى الْمَرَاثِيلِ لِحَاجَتِجَاجٍ مَنْ أُرْسِلَتْ بِهِ».

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم من حديث إسحاق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بلفظه وأما القنات والبطيخ والرمان والقضب فعموم، عفا عنه رسول الله ﷺ قال الحافظ: وفيه ضعف انقطاع. وروى الترمذي بعضه من حديث عيسى بن طلحة عن معاذ وهو ضعيف وقال الترمذي: ليس يصح عن النبي ﷺ شيء، يعني في الخضراوات، إنما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسلًا وذكره الدارقطني في العلل وقال: الصواب مرسلٌ وروى البيهقي بعضه من حديث موسى بن طلحة قال: عندنا كتاب معاذ ورواه الحاكم وقال: موسى تابعي كبير لا ينكر أنه لقي معاذًا وقال ابن عبد البر: لم يلق معاذًا ولا أدركه. وكذلك قال أبو زرعة وروى البزار والدارقطني من طريق الحارث بن نبهان عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعًا «ليس في الخضراوات صدقة» قال البزار: لا نعلم أحدًا قال فيه عن أبيه إلا الحارث بن نبهان وقد حكى ابن عدي تضعيفه عن جماعة، والمشهور عن موسى مرسلٌ ورواه الدارقطني من طريق مروان بن محمد السنجاري عن جرير عن عطاء بن السائب فقال عن أنس بدل قوله: عن أبيه، ولعله تصحيف منه، ومروان مع ذلك ضعيف جدًا وروى الدارقطني من حديث عليّ مثله، وفيه الصقر بن حبيب وهو ضعيف جدًا وفي الباب عن محمد بن جحش عند الدارقطني، وفي إسناده عبد الله بن شبيب. قيل عنه: إنه يسرق الحديث وعن عائشة عند الدارقطني أيضًا، وفيه صالح بن موسى وفيه ضعف وعن عليّ مرفوعًا عند البيهقي وعن عمر كذلك

عنده والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضراوات، وإلى ذلك ذهب مالك والثوري وقالوا: إنما تجب الزكاة فيما يكال ويدخر للاقتيات وعن أحمد أنها تخرج مما يكال ويدخر ولو كان لا يقتات به. وقال أبو يوسف ومحمد: وأوجبها في الخضراوات الهادي والقاسم إلا الحشيش والخطب لحديث: «الناس شركاء في ثلاث» ووافقهما أبو حنيفة إلا أنه استثنى السعف والتين واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضراوات بعموم قوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»، وقوله: «وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ»، وقوله: «وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»، وبعموم حديث «فيما سقت السماء العشر» ونحوه قالوا: وحديث الباب ضعيف لا يصلح لتخصيص هذه العمومات وأوجب بأن طرقه يقوي بعضها بعضًا، فيتنبه لتخصيص هذه العمومات ويقوي ذلك ما أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث «أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي ﷺ إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال: لا تأخذا الصدقة إلا من هذه الأربعة: الشعير والحنطة والزبيب والتمر» قال البيهقي: رواه ثقات وهو متصل. وما أخرجه الطبراني عن عمر قال: «إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة» فذكرها. وهو من رواية موسى بن طلحة عن عمر قال أبو زرعة: موسى عن عمر مرسلٌ وما أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: «إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب» زاد ابن ماجه والذرة وفي إسناده محمد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك وما أخرجه البيهقي من طريق مجاهد قال: «لم تكن الصدقة في عهد النبي ﷺ إلا في خمسة» فذكرها وأخرج أيضًا من طريق الحسن فقال: «لم يفرض الصدقة النبي ﷺ إلا في عشرة فذكر الخمسة المذكورة والإبل والبقر والغنم والذهب والفضة» وحكي أيضًا عن الشعبي أنه قال: «كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن: إنما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب» قال البيهقي: هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكد بعضها بعضًا، ومعها حديث أبي موسى، ومعها قول عمر وعليّ وعائشة: «ليس في الخضراوات زكاة» انتهى. فلا أقل من انتهاز هذه الأحاديث لتخصيص تلك العمومات التي قد دخلها التخصيص بالأوساق والبقر والعوامل وغيرهما، فيكون الحق ما ذهب إليه الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي

الزهرى وحديث سهل بن أبي حنيفة أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححه، وفي إسناده عبد الرحمن بن مسعود بن نيار الراوي عن ابن أبي حنيفة وقد قال البزار: إنه انفرد به وقال ابن القطان: لا يعرف حاله قال الحاكم: وله شاهد بإسناده متفق على صحته أن عمر بن الخطاب أمر به ومن شواهد ما رواه ابن عبد البر عن جابر مرفوعاً «خففوا في الخرص» الحديث وفي إسناده ابن لهيعة والأحاديث المذكورة تدل على مشروعية الخرص في العنب والنخل وقد قال الشافعي في أحد قوله بوجوبه مستدلاً بما في حديث عتاب من «أن النبي ﷺ أمر بذلك». وذهبت العترة

ومالك وروى الشافعي إلى أنه جائز فقط وذهبت المادوية وروى عن الشافعي أيضاً إلى أنه مندوب وقال أبو حنيفة: لا يجوز لأنه رجم بالغيب والأحاديث المذكورة ترد عليه وقد قصر جواز الخرص على مورد النص بعض أهل الظاهر فقال: لا يجوز إلا في النخل والعنب، ووافقه على ذلك شريح وأبو جعفر وابن أبي الفوارس، وقيل: يقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه بالخرص

واختلف في خرص الزرع فأجازه للمصلحة الإمام يحيى ومنعته المادوية والشافعية قوله: (ودعوا الثلث) قال ابن حبان: له معنيان: أحدهما أن يترك الثلث أو الربع من العشر. وثانيهما أن يترك ذلك من نفس الثمرة قبل أن تعشر وقال الشافعي أن يدع

ثلث الزكاة أو ربعها ليفرقها هو بنفسه وقيل: يدع له ولأهله قدر ما يأكلون ولا يخرص وأخرج أبو نعيم في الصحابة من طريق الصلت بن زبيد بن الصلت عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ استعمله على الخرص فقال: أثبت لنا النصف وبق لهم النصف فإنهم يسرقون ولا تصل إليهم»

١٥٥٨ - وعن الزهرى عن أبي أمامة بن سهل بن أبي حنيفة قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الجفور ولون الخبيث أن يؤخذ» في الصدقة قال الزهرى: تمرين من تمر المدينة رواه أبو داود (١٦٠٧).

١٥٥٩ - وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله عز وجل: «وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنَفُّونَ»، قال: هو الجفور ولون الخبيث، فنهى رسول الله ﷺ أن يؤخذ في الصدقة الروالة، رواه النسائي (٤٣/٥).

الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده رجال الصحيح والحديث الثاني في إسناده عبد الجليل بن حبيب

من أن الزكاة لا تجب إلا في البر والشعر والتمر والزبيب لا فيما عدا هذه الأربعة مما أخرجت الأرض. وأما زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت أن في إسناده متروكاً ولكنها متعصدة بمرسل مجاهد والحسن.

١٥٥٤ - وعن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة فيخرس النخل حين يعطي قبل أن يؤكل منه ثم يخبر بهود يأخذونه بذلك الخرص أو يدفعونه إليهم بذلك الخرص لكي يخصي الزكاة قبل أن تؤكل التمار وتفرق» رواه أحمد (٦/١٦٣) وأبو داود (١٦١٦).

١٥٥٥ - وعن عتاب بن أسيد «أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم» رواه الترمذي (٦٤٤) وابن ماجه (١٨١٩).

١٥٥٦ - وعنه أيضاً قال: «أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب كما يخرص النخل، فتؤخذ زكاته زيباً كما تؤخذ صدقة النخل تمرًا» رواه أبو داود (١٦٠٣) والترمذي (٦٤٤).

١٥٥٧ - وعن سهل بن أبي حنيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع» رواه الخمسة إلا ابن ماجه (حم: ٤/٣٠٢) (د: ١٦٥٥) (ت: ٦٤٣) (ن: ٤٢/٥).

حديث عائشة فيه واسطة بين ابن جريج والزهرى ولم يعرف وقد رواه عبد الرزاق والدارقطني بدون الواسطة المذكورة، وابن جريج مدلس فعله تركها تدليسا وذكر الدارقطني الاختلاف فيه فقال: رواه صالح عن أبي الأخضر عن الزهرى عن ابن المسيب

عن أبي هريرة، وأرسله معمر ومالك وعقيل ولم يذكروا أبا هريرة. وحديث عتاب بن أسيد أخرجه أيضاً باللفظ الأول أبو داود وابن حبان، وباللفظ الثاني النسائي وابن حبان والدارقطني، ومداره على سعيد بن المسيب عن عتاب، وقد قال أبو داود: لم

يسمع منه، وقال ابن قانع: لم يدركه وقال المنذري: انقطاعه ظاهراً لأن مولد سعيد في خلافة عمر، ومات عتاب يوم مات أبو بكر، وسبقه إلى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السكن: لم يرو عن رسول الله ﷺ من وجوه غير هذا، وقد رواه الدارقطني بسند فيه الواقدي

فقال: عن سعيد بن المسيب عن المسور بن غرمة عن عتاب بن أسيد. وقال أبو حاتم: الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر عتاباً مرسلًا وهذه رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن

عبد الله بن مسعود عن أبي هريرة عن عبد الرحمن بن إسحاق عن

يُؤَدِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَشُورٍ نَخْلِهِ فَأَخِمَ لَهُ سَلْبَةً، وَلَا
فَأَنَّمَا هُوَ ذُبَابٌ غَيْسَتْ يَأْكُلُهُ مَنْ يَشَاءُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
(١٦٠١ و ١٦٠٢) وَالنَّسَائِيُّ (٤٦/٥) وَابْنُ دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ
بَنَحْوِهِ وَقَالَ: «مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرَبٍ قَرَبَةٌ»

حديث أبي سيارَةَ أَخْرَجَهُ ابْنُ دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ
مُتَقَطٌّ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي سِيَّارَةَ قَالَ
الْبُخَارِيُّ: لَمْ يَدْرِكْ سُلَيْمَانُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَيْسَ فِي زَكَاةِ
الْعَسَلِ شَيْءٌ يَصِحُّ قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يَقُومُ بِهَذَا حِجَّةٌ
وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ الدَّارَقُطَنِيُّ: يُرَوَّى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
بْنِ الْحَارِثِ وَابْنِ لُحَيْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مُسْنَدًا وَرَوَاهُ يَحْيَى
بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو مَرْسَلًا قَالَ
الْحَافِظُ: فَهَذِهِ عَلَنَتُهُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَابْنُ لُحَيْعَةَ لَيْسَا مِنْ أَهْلِ
الِإِتِّقَانِ، لَكِنْ تَابَعَهُمَا عَمْرِو بْنُ الْحَارِثِ أَحَدُ الثَّقَاتِ، وَتَابَعَهُمَا
أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَغَيْرِهِ وَفِي
الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي
الْعَسَلِ فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَزْقَاقٍ زَكَاةٌ» وَفِي إِسْنَادِهِ صَدَقَةُ السَّمِينِ وَهُوَ
ضَعِيفُ الْحِفْظِ وَقَدْ خُولِفَ وَقَالَ النَّسَائِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ
وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ صَدَقَةُ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ تَابَعَهُ
طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، ذَكَرَهُ الْمُرُوزِيُّ وَنَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ
تَضَمُّنَهُ، وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّهُ سَأَلَ الْبُخَارِيَّ عَنْهُ فَقَالَ: هُوَ عَنْ نَافِعٍ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلٌ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ،
وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِمَهْمَلَاتٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَعَنْ سَعْدِ
بْنِ أَبِي ذُبَابٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى قَوْمِهِ وَأَنَّهُ
قَالَ لَهُمْ: «أَدُّوا الْعَشْرَ فِي الْعَسَلِ» وَفِي إِسْنَادِهِ مُنِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،
ضَعْفَهُ الْبُخَارِيُّ وَالْأَزْدِيُّ وَغَيْرُهُمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَسَعْدُ بْنُ أَبِي
ذُنَابٍ يَحْكِي مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ وَأَنَّهُ
شَيْءٌ هُوَ رَأَاهُ، فَيَتَطَوَّلُ لَهُ بِهِ قَوْمُهُ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَيْسَ فِي الْبَابِ
شَيْءٌ ثَابِتٌ قَوْلُهُ: (مَتَعَان) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمَثَنَاءِ بَعْدَهَا مَهْمَلَةٌ،
وَكَذَا التَّمِيمِيُّ قَوْلُهُ: (سَلْبَةً) بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَاللَّامِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ: هُوَ
وَإِلَيْنِي مَتَعَانٌ، قَالَ: الْبَكْرِيُّ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ وَقَدْ اسْتَدَلَّ
بِأَحَادِيثِ الْبَابِ عَلَى وَجُوبِ الْعَشْرِ فِي الْعَسَلِ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ
وَإِسْحَاقُ، وَحَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَحَكَاهُ فِي الْبَحْرِ
عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْهَادِي وَالْمُؤَدَّبُ
اللَّهُ وَاحِدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَقَدْ حَكَى الْبُخَارِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ

الْبَحْصِيُّ وَلَا بِأَسَاسٍ بِهِ وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ الصَّحِيحُ وَقَدْ أَخْرَجَ
نُحْوَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ، قَالَ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ»، نَزَلَتْ فِينَا
مَعَثَرُ الْأَنْصَارِ كُنَّا أَصْحَابَ لُحْلٍ، فَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي مِنْ لُحْلِهِ
عَلَى قَدَرِ كَثَرَتِهِ وَقَلَّتِهِ وَكَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي بِالْقَنُوِّ وَالْقَنْوَيْنِ فَيَعْلَقُهُ
فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ أَهْلُ الصَّفَةِ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ، فَكَانَ أَحَدُهُمْ إِذَا
جَاعَ أَتَى الْقَنُوَّ فَضَرَبَهُ بِعَصَاهُ فَسَقَطَ الْبَسْرُ وَالتَّمَرُ فَيَأْكُلُ، وَكَانَ
نَاسٌ مِمَّنْ لَا يَرِغَبُ فِي الْخَبْرِ يَأْتِي الرَّجُلُ بِالْقَنُوِّ فِيهِ الشَّنِيعُ
وَالْحُشْفُ وَالْقَنُوُّ قَدْ انْكَسَرَ فَيَعْلَقُهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ
الْأَرْضِ وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ إِلَّا أَنْ
تَغْمِضُوا فِيهِ»، قَالَ: لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَهْدَى إِلَيْهِ مِثْلَ مَا أُعْطِيَ لَمْ
يَأْخُذْهُ إِلَّا عَلَى إِغْمَاضٍ وَحِيَاءٍ قَالَ: فَكُنَّا بَعْدَ ذَلِكَ يَأْتِي أَحَدُنَا
بِصَالِحٍ مَا عِنْدَهُ قَوْلُهُ: (الْجَعْرُورُ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ
الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ بَعْدَهَا رَاءٌ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: هُوَ
تَمَرٌ رَدِيءٌ قَوْلُهُ: (وَلَوْنُ الْخَبِيثِ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ
الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ بَعْدَهَا قَافٌ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: حَبِيقٌ
كَزْبِيرٍ: تَمَرٌ دَقْلٌ قَوْلُهُ: (الرَّذَالَةُ) بِضَمِّ الرَّاءِ بَعْدَهَا ذَالٌ مُعْجَمَةٌ:
هِيَ مَا انْتَفَى جَيْدُهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ قَوْلُهُ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
... الْخ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَالِكِ أَنْ يُخْرِجَ الرَّدِيءَ
عَنِ الْجَيْدِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ نَصًّا فِي التَّمَرِ وَقِيَاسًا فِي سَائِرِ
الْأَجْنَاسِ الَّتِي تَحِبُّ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِلْمَصْدَقِ أَنْ
يَأْخُذَ ذَلِكَ

بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ

١٥٦٠ - عَنْ أَبِي سِيَّارَةَ التَّمِيمِيِّ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ
لِي نَخْلًا، قَالَ: فَادَّ الْعَشُورَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْمِلْ لِي
جَبَلَهَا، قَالَ: فَحَمَلْتُ لِي جَبَلَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٦/٤) وَابْنُ مَاجَةَ
(١٨٢٤).

١٥٦١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ أَنَّهُ «أَخَذَ مِنَ النَّخْلِ الْعَشْرَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٨٢٤) وَفِي
رِوَايَةٍ لَهُ: جَاءَ هِلَالٌ أَخَذَ بَنِي مُتَعَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَشُورٍ
نَخْلٍ لَهُ، وَكَانَ سَأَلَهُ أَنْ يَحْمِيَهُ وَادِيًا يُقَالُ لَهُ: سَلْبَةٌ، فَحَمَسَ لَهُ
ذَلِكَ الرَّوَادِي فَلَمَّا وَلَّى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَتَبَ سَفِيَّانُ بْنُ وَهْبٍ
إِلَى عَمْرٍو يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ عَمْرُ: إِنَّ أَدَى إِلَيْكَ مَا كَانَ

الرَّزَاقُ عن عمر بن عبد العزيز أنه لا يجب في العسل شيء من الزكاة وروى عنه عبد الرزاق أيضاً مثل ما روى عنه صاحب البحر، ولكنه بإسناد ضعيف كما قال الحافظ في الفتح وذهب الشافعي ومالك والثوري وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور إلى عدم وجوب الزكاة في العسل، وحكاه في البحر عن علي رضي الله عنه وأشار العراقي في شرح الترمذي إلى أن الذي نقله ابن المنذر عن الجمهور أولى من نقل الترمذي وأعلم أن حديث أبي سيار وحديث هلال إن كان غير أبي سيار لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لأنهما تطوعا بها وحسب لهما بدل ما أخذ، وعقل عمر العلة فأمر بمثل ذلك، ولو كان سبيله سبيل الصدقات لم يخير في ذلك وبقية أحاديث الباب لا تنهض للاحتجاج بها ويؤيد عدم الوجوب ما تقدم من الأحاديث القاضية بأن الصدقة إنما تجب في أربعة أجناس، ويؤيده أيضاً ما رواه الحميدي بإسناده إلى معاذ بن جبل أنه أتى بوقص البقر والعسل فقال معاذ: كلاهما لم يأمرني فيه ﷺ بشيء، قوله: (ولا فإنما هو ذباب غيث) أي وإن لم يؤدوا عشور النحل، فالعسل مأخوذ من ذباب النحل، وأضاف الذباب على الغيث لأن النحل يقصد مواضع القطر ما فيها من العشب والخشب قوله: (ياكله من يشاء) يعني العسل، فالضمير راجع إلى المقدّر المحذوف وفيه دليل على أن العسل الذي يوجد في الجبال يكون من سبق إليه أحق به

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّكَازِ وَالْمَعْدِنِ

١٥٦٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «الْجَمْعَاءُ جَرْخُهَا جَبَّارٌ، وَالْبَيْتُ جَبَّارٌ، وَالْمَعْدِنُ جَبَّارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حسم: ٢/٢٣٩) (خ: ٦٩١٢) (م: ١٧١٠) (د: ٣٠٨٥) (ت: ١٣٧٧) (ن: ٤٤/٥) (هـ: ٢٦٧٣).

١٥٦٣ - وَعَنْ رِيْعَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْلَعَ بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ الْمُزَنِّيَّ مَسَاوِدَ الْقَبْلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ فَتِلْكَ الْمَعْدُونُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ إِلَى الْيَوْمِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٦١) وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٢٤٨/١).

الحديث الأول له طرق والفاظ والحديث الثاني أخرجه أيضاً الطبراني والحاكم والبيهقي بدون قوله: وهي من ناحية الفرع... إلخ قال الشافعي بعد أن روى هذا الحديث: ليس هذا مما يثبت أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي ﷺ إلا إقطاعه

وأما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي ﷺ قال البيهقي: هو كما قال الشافعي، وقد روي هذا الحديث عن الدراوردي عن ربيعة المذكور موصولاً وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرک، وكذا ذكره ابن عبد البر ورواه أبو سيرة المديني عن مطرقة عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال موصولاً لكن لم يتابع عليه ورواه أبو أويس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس هكذا قال البيهقي، وأخرجه من الوجهين الآخرين أبو داود، وسيأتي حديث ابن عباس المشار إليه في باب ما جاء في إقطاع المعادن من كتاب إحياء الموات قوله: (العجماء) سميت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم قوله: (جبار) أي هدر، وسيأتي الكلام على ذلك قوله: (وفي الرِّكَازِ الخمس) الرِّكَاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي مأخوذ من الرِّكَز بفتح الراء، يقال: ركزه يركزه: إذا دفعه فهو مركز وز هذا متفق عليه قال مالك والشافعي: الرِّكَاز: دفن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما: إن المعدن رِكَازٌ، واحتج لهم بقول العرب: أركز الرجل: إذا أصاب رِكَازاً، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا: لا يقال للمعدن: رِكَازٌ، واحتجوا بما وقع في حديث الباب من التفرقة بينهما بالعطف، فدل ذلك على المغايرة، وخص الشافعي الرِّكَاز بالذهب والفضة وقال الجمهور: لا يختص واختاره ابن المنذر قوله: (القبليّة) منسوبة إلى قبل بفتح القاف والباء: وهي ناحية من ساحل البحر، بينها وبين المدينة خمسة أيام والفرع: موضع بين نخلة والمدينة والحديث الأول يدل على أن زكاة الرِّكَاز الخمس على الخلاف السابق في تفسيره قال ابن دقيق العيد: ومن قال من الفقهاء: إن في الرِّكَاز الخمس إنما مطلقاً أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث اه وظاهره سواء كان الواجد له مسلماً أو ذميّاً، وإلى ذلك ذهب الجمهور فيخرج الخمس، وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول، بل يجب إخراج الخمس في الحال، وإلى ذلك ذهب العترة قال في الفتح: وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشتراط، ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا كتب أصحابه، ومصرف هذا الخمس مصرف خمس الفاء عند مالك وأبي حنيفة والجمهور، وعند الشافعي مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان

يكون سبباً لهذه العقوبة، أعني هلاك المال، واحتجاج من احتج به على تعلق الزكاة بالعين صحيح لأنها لو كانت متعلقة بالذمة لم يستقم هذا الحديث لأنها لا تكون في جزء من أجزاء المال فلا يستقيم اختلاطها بغيرها ولا كونها سبباً لاهلاك ما خالطته باب ما جاء في تعجيلها.

١٥٦٦ - عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَجِلَ فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ، رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ١/ ١٠٤) (د: ١٦٢٣) (ت: ٦٧٨) (هـ: ١٧٩٥).

١٥٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جَبِيلٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسَ عَمَّ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا يَنْقِمُ ابْنَ جَبِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَطْلُبُونَ خَالِدًا، قَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا ثُمَّ قَالَ: يَا عُمَرُ أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صَبْرُ أَبِيهِ؟» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٢/ ٢) وَمُسْلِمٌ (٩٨٣) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٦٨) وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ عُمَرَ، وَلَا مَا قِيلَ لَهُ فِي الْعَبَّاسِ، وَقَالَ فِيهِ ﷺ هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا ﷺ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: أَرَى - وَاللَّهِ أَظْلَمُ - أَنَّهُ أَخَّرَ عَنْهُ الصَّدَقَةَ عَامَيْنِ لِحَاجَةِ عَرَضَتْ لِلْعَبَّاسِ وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُؤَخَّرَ عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ، وَمَنْ رَوَى فِيهِ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا، فَيَقَالُ: كَانَ تَسَلَّفَ مِنْهُ صَدَقَةٌ عَامَيْنِ، ذَلِكَ الْعَامُ وَالسَّنَى قَبْلَهُ

حديث عليٍّ أخرجه أيضاً الحاكم والذارقطني والبيهقي، فيه اختلاف ذكره الذارقطني ورجح إرساله، وكذا رجحه أبو داود وقال الشافعي: لا أدري أثبت أم لا، يعني هذا الحديث ويشهد له ما أخرجه البيهقي عن عليٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّا كُنَّا نَحْتَجُّهَا، فَاسْلَفْنَا الْعَبَّاسَ صَدَقَةَ عَامَيْنِ» رجاله ثقات إلا أَنَّ فِيهِ انقطاعاً، ويعضده أيضاً حديث أبي هريرة المذكور بعده قوله: (ينقم) بكسر القاف وفتحها والكسر أفصح وابن جليل هذا قال ابن الأثير: لا يعرف اسمه، لكن وقع في تعليق القاضي حسين الشافعي وتبعه الروياني أَنَّ اسمه عبد الله، وذكر الشيخ سراج الدين بن الملقن أَنَّ بعضهم سمَّاهُ حميداً ووقع في رواية ابن جريج أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جليل وهو خطأ لإطباق الجميع على ابن جليل وقول الأكثر: إِنَّهُ كَانَ أَنْصَارِيًّا، وَأَمَّا أَبُو جَهْمُ بْنُ حَذِيفَةَ

وظاهر الحديث عدم اعتبار النَّصَابِ، وإلى ذلك ذهب الحنفية والعترة وقال مالكٌ وأحمد وإسحاق: يعتبر لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» وقد تقدّم وأجيب بأنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الصَّدَقَةِ الزَّكَاةِ فَلَا تَتَنَاوَلُ الْخُمْسَ فِيهِ نَظَرٌ قَوْلُهُ: (فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُوْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ) فِيهِ دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ الْوَاجِبَ فِي الْمَعَادِنِ الزَّكَاةُ وَهِيَ رُبْعُ الْعَشْرِ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَمَنْ أَدْلَتْهُمْ أَيْضًا قَوْلُهُ ﷺ: «فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ» وَيُقَاسُ بِغَيْرِهَا عَلَيْهَا وَذَهَبَتِ الْعَتَرَةُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَالزَّهْرِيُّ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ الرِّكَازِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.

أَبْوَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ بَابُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى إِخْرَاجِهَا

١٥٦٨ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَصْرَ فَأَسْرَعَ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَلَيْتْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ: أَوْ قِيلَ لَهُ: فَقَالَ كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ نِزْرًا مِنَ الصَّدَقَةِ فَكَرِهْتُ أَنْ أُبَيِّنَهُ فَنَسِيتُهُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٣٠).

١٥٦٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا خَالَطْتُ الصَّدَقَةَ مَالًا قَطُّ إِلَّا أَهْلَكْتُهُ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٩٩) وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١٨٠/ ١/ ١) وَالْحَمِيدِيُّ، وَزَادَ قَالَ: «يَكُونُ قَدْ وَجِبَ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ صَدَقَةٌ فَلَا تُخْرِجْهَا فَيَهْلِكُ الْخَزَامُ الْحَلَالُ» وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مَنْ يَرَى تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ

قوله: (تبرأ) بكسر المثناة وسكون الموحدة: الذَّهَبُ الَّذِي لَمْ يَصِفْ وَلَمْ يَضْرِبْ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: لَا يَقَالُ إِلَّا لِلذَّهَبِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي الْفَضَّةِ انْتَهَى. ، وَأَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى جَمِيعِ جَوَاهِرِ الْأَرْضِ قَبْلَ أَنْ تَصَاغَ وَتَضْرِبَ، حَكَاهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَنِ الْكِسَائِيِّ، كَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ دُرَيْدٍ قَوْلُهُ: (أَنَّ أَبَيْتَهُ) أَيِ أَتْرَكَهُ بَيْتٌ عِنْدِي قَوْلُهُ: (فَنَسِيتُهُ) فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فَامَرَتْ بِقِسْمَتِهِ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْمُبَادَرَةِ بِإِخْرَاجِ الصَّدَقَةِ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ أَنَّ الْخَيْرَ يَنْبَغِي أَنْ يَبَادَرَ بِهِ، فَإِنَّ الْأَفْئَاتَ تَعْمُرُ وَالْمَوَاتُ تَنْمُحُ، وَالْمَوْتُ لَا يُؤْمَنُ، وَالتَّسْوِيفُ غَيْرُ مَحْمُودٍ زَادَ غَيْرُهُ: وَهُوَ أَخْلَصُ لِلذَّمَّةِ وَأَنْفَى لِلْحَاجَةِ وَأَبْعَدُ مِنَ الطُّلِّ الْمَذْمُومِ وَأَرْضَى لِلرَّبِّ تَعَالَى وَاعْمَى لِلذَّنْبِ، وَالْحَدِيثُ الثَّانِي: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَجْرَدَ خَالَطَةِ الصَّدَقَةِ لَغَيْرِهَا مِنَ الْأَمْوَالِ سَبَبٌ لِإِهْلَاكِهَا وَظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الَّذِي خَالَطَهَا بِغَيْرِهَا مِنَ الْأَمْوَالِ عَازِمًا عَلَى إِخْرَاجِهَا بَعْدَ حِينٍ لِأَنَّ التَّرَاخِيَّ عَنِ الْإِخْرَاجِ لَمَّا لَا يَبْعُدُ أَنْ

أراد أن يتحمل ما عليه لأجل امتناعه لكفاه أن يتحمل مثلها من غير زيادة، وأيضاً الحمل على الامتناع فيه سوء ظنّ بالعبّاس والحديثان يدلان على أنّه يجوز تعجيل الزكاة قبل الحول ولو لعامين، وإلى ذلك ذهب الشافعي وأحمد وأبو حنيفة، وبه قال الهادي والقاسم قال المؤيد ب الله: وهو أفضل، وقال مالك وربيعة وسفيان والثوري وداود وأبو عبيد بن الحارث، ومن أهل البيت الناصر: إنه لا يجوز حتى يحول الحول، واستدلوا بالأحاديث التي فيها تعليق الوجوب بالحول وقد تقدّم وتسليم ذلك لا يضر من قال بصحة التعجيل لأنّ الوجوب متعلّق بالحول فلا نزاع وإنما النزاع في الإجزاء قبله

بَابُ تَفَرُّقِ الزَّكَاةِ فِي بِلَدِهَا وَمَرَاةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ لَا الْقِيَمَةِ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ دَفْعِهَا

١٥٦٨ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: «قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا فَجَعَلَهَا فِي فُقَرَانَا، فَكُنْتُ غُلَامًا يَتِيمًا فَأَعْطَانِي مِنْهَا قَلُوصًا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٤٩) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٥٦٩ - «وَعَنْ عُمَرَ بْنِ هُرَيْرٍ أَنَّهُ أَسْتَعْمَلَ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ: أَيْنَ الْمَالُ قَالَ: وَلِلْمَالِ أُرْسَلْتَنِي؟ أَخَذْنَاهُ مِنْ خَيْثُ كُنَّا نَأْخُذُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَوَضَعْنَاهُ خَيْثُ كُنَّا نَضَعُهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٢٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨١١).

١٥٧٠ - «وَعَنْ طَاوُوسٍ قَالَ: كَانَ فِي كِتَابِ مُعَاذٍ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مِخْلَافٍ إِلَى مِخْلَافٍ فَإِنَّ صَدَقَتَهُ وَعَشْرَتَهُ فِي مِخْلَافِ عَشِيرَتِهِ» رَوَاهُ الْأَنْزَرِيُّ فِي سُنَنِهِ.

الحديث الأول هو من رواية حفص بن غياث عن أشعث عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه، وهؤلاء ثقات إلا أشعث بن سوار فيه مقال، وقد أخرج مسلم له متابعاً قال الترمذي بعد ذكر الحديث: والباب عن ابن عباس والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده رجال الصحيح إلا إبراهيم بن عطاء وهو صدوق والحديث الثالث: أخرجه أيضاً سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى طاووس بلفظ: من انتقل من خلاف عشيرته فصدقته وعشره في خلاف عشيرته. وفي الباب عن معاذ عن الشيخين «أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال له: خذها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم» وقد استدلل بهذه الأحاديث على مشروعية صرف زكاة كل بلدة في فقراء أهله وكراهة صرفها في

فهو قرشي فافترقا قوله: (وأعتاده) جمع عتاد يفتح العين المهملة بعدها فوقية وبعد الألف دال مهملة، والأعتاد: آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها ويجمع أيضاً على أعتدة ومعنى ذلك أنهم طلبوا من خالده زكاة أعتاده ظناً منهم أنها للتجارة وأنّ الزكاة فيها واجبة، فقال لهم: لا زكاة فيها عليّ، فقالوا للنبي ﷺ: إن خالداً منع الزكاة فقال: إنكم تظلمونه لأنّه حبسها ووقفها في سبيل الله تعالى قبل الحول عليها فلا زكاة فيها، ويحتمل أن يكون المراد: لو وجبت عليه الزكاة لاعطاها ولم يشح بها لأنّه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعاً فكيف يشح بواجب عليه واستنبت بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة، وبه قال جمهور السلف والخلف خلافاً لداود وفيه دليل على صحة الوقف وصحة وقف المنقول وبه قالت الأمة بأسرها إلا أبا حنيفة وبعض الكوفيين وقال بعضهم: هذه الصدقة التي منعها ابن جهميل وخالده والعبّاس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع، حكاه القاضي عياض قال: ويؤيده أنّ عبد الرزاق روى هذا الحديث وذكر في روايته «أنّ النبي ﷺ ندب الناس إلى الصدقة» وذكر تمام الحديث قال ابن القصار من المالكية: وهذا التأويل البين بالقصة، ولا يظنّ بالصحابة منع الواجب، وعلى هذا فعذر خالده واضح لأنّه أخرج ماله في سبيل الله، فما بقي له مال يحتمل المواساة بصدقة التطوع، ويكون ابن جهميل شح بصدقة التطوع فعتب عليه وقال في العبّاس: هي عليّ ومثلها معها أي أنه لا يمتنع إذا طلبت منه، انتهى كلام ابن القصار قال القاضي عياض: ولكن ظاهر الأحاديث في الصحيحين أنها في الزكاة لقوله: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة وإنما كان يبعث في الفريضة، ورجّح هذا النووي قوله: (فهي عليّ ومثلها معها) بما يقرّى أنّ المراد بهذا أنّ النبي ﷺ أخبرهم أنّه تعجل من العبّاس صدقة عامين ما أخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع «أنّ النبي ﷺ قال لعمر: إنا كنا تعجلنا صدقة مال العبّاس عام الأول» وما أخرجه الطبراني والبرّار من حديث ابن مسعود «أنّه ﷺ تسلف من العبّاس صدقة عامين» وفي إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ورواه البرّار من حديث موسى بن طلحة عن أبيه نحوه، في إسناده الحسن بن عماره وهو متروك ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وفي إسناده مندل بن عليّ والعزمي وهما ضعيفان والصواب أنّه: مرسل وما يرجّح أنّ المراد ذلك أنّ النبي ﷺ لو

إلا لعذر. قوله: (والجيران) بضم الجيم جمع جيران: وهو ما يعبر به الشيء، وذلك نحو قوله في حديث أبي بكر السابق: ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهمًا فإن ذلك ونحوه يدل على أن الزكاة واجبة في العين، ولو كانت القيمة هي الواجبة لكان ذكر ذلك عبثًا لأنها تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، فتقدير الجيران بمقدار معلوم لا يناسب تعلق الوجوب بالقيمة، وقد تقدمت الإشارة إلى طرف من هذا.

١٥٧٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيتُمُ الزَّكَاةَ فَلَا تُنْسَوُا ثَوَابَهَا أَنْ تَقُولُوا: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٧٩٧).

١٥٧٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا آتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَةٍ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ، فَأَتَاهُ أَبِي أَبُو أَوْفَى بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٥٤/٤) (خ: ١٤٩٧) (م: ١٠٧٨).

الحديث الأول: إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا الوليد بن مسلم عن البخري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة فذكره والبخري بن عبيد الطائفي متروك. وسويد بن سعيد فيه مقال وفي الباب عن وائل بن حجر عند النسائي قال: «قال رسول الله ﷺ: في رجل بعث بناقة حسنة في الزكاة: اللهم بارك فيه وفي إبله» قوله: (فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا) كأنه جعل هذا القول نفس الثواب ما كان له دخل في زيادة الثواب قوله: (اللهم صل عليهم) في رواية: «على آل فلان» وفي أخرى: «على فلان» قوله: (على آل أبي أوفى) يريد أبا أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة «أبي موسى: لقد أوتي مزارًا من مزامير آل داود» وقيل: لا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر. واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي، شهد هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة. واستدل بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء، وكرهه مالك والجمهور. قال ابن التين: وهذا الحديث يعكز عليه. وقد قال جماعة من العلماء: يدعوا أخذ الصدقة للتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث وأجيب عنه بأن أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له، فصلاة النبي ﷺ على أمته دعاء لهم بالمغفرة، وصلاة أمته دعاء له بزيادة القربة والزلفى لذلك كانت لا تليق بغيره. وفيه دليل على أنه يستحب الدعاء

غيرهم وقد روي عن مالك والشافعي والثوري أنه لا يجوز صرفها في غير فقراء البلد وقال غيرهم: إنه يجوز مع كراهة لما علم بالضرورة أن النبي ﷺ كان يستدعي الصدقات من الأعراب إلى المدينة ويصرفها في فقراء المهاجرين والأنصار كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: كدت أن أقتل بعدك في عناق أو شاة من الصدقة، فقال ﷺ: لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين ما أخذتها» ولما أخرجه البيهقي وعلقه البخاري عن معاذ أنه قال لأهل اليمن: «اترني بكل خميس وليس أخذه منكم مكان الصدقة فإنه أرفق بكم وأنفع للمهاجرين والأنصار بالمدينة» وفيه انقطاع وقال الإسماعيلي: إنه مرسل فلا حجة فيه لا سيما مع معارضته لحديثه المتفق عليه الذي تقدم، وقد قال فيه بعض الرواة: من الجزية، بدل قوله: الصدقة، أو يحمل على أنه بعد كفاية من في اليمن، وإلا فما كان معاذ ليخالف رسول الله ﷺ قوله: (من خلاف... إلخ) فيه دليل على أن من انتقل من بلد إلى بلد كان زكاة ماله لأهل البلد الذي انتقل منه مهما أمكن إيصال ذلك إليهم.

١٥٧١ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ وَالْبُيْرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقْرَةَ مِنَ الْبَقَرِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٩٩) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨١٤) وَالْجَبْرِائِلُ الْمُقَدَّرَةُ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ تَذَلُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَمَةَ لَا تُشْرَعُ وَإِلَّا كَانَتْ تِلْكَ الْجَبْرِائِلُ عَثَاً

الحديث صححه الحاكم على شرطهما، وفي إسناده عطاء عن معاذ، ولم يسمع منه لأنه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته بسنة وقال البزار: لا نعلم أن عطاء سمع من معاذ وقد استدلل بهذا الحديث من قال: إنها تجب الزكاة من العين ولا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند عدمها وعدم الجنس، وبذلك قال الهادي والقاسم والشافعي والإمام يحيى وقال أبو حنيفة والمؤيد ب: الله: إنها تجزئ مطلقاً، وبه قال الناصر والمنصور ب: الله وأبو العباس وزيد بن علي، واستدلوا بقول معاذ: «اترني بكل خميس وليس فإن الخميس والليس ليس إلا قيمة عن الأعيان التي تجب فيها الزكاة، وهو مع كونه فعل صحابي لا حجة فيه، فيه انقطاع وإرسال كما قدمنا ذلك في الشرح للحديث الذي قبل هذا، فالحق أن الزكاة واجبة من العين لا يعدل عنها إلى القيمة

ورضي بقضاء الله فحمد الله سبحانه على تلك الحال لأنه المحمود على جميع الأحوال لا يحمده على المكروه سواء وقد ثبت «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى مَا لَا يَعْجِبُهُ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ» قوله: (فأني أقبل له) في رواية الطبراني «فساء ذلك فأني في منامه» وكذلك أخرجه أبو نعيم والإسماعيلي، وفيه تعيين أحد الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغير أحده. قال الكرماني:

قوله: «أني أي أري في المنام أو سمع هاتفا ملكا أو غيره، أو أخبره نبي، أو افتاه عالم». وقال غيره: أو أنساه ملك فكلّمه، فقد كانت الملائكة تكلم بعضهم كانت في بعض الأمور، وقد ظهر بما سلف أن الواقع هو الأول دون غيره. قوله: (أمّا صدقتك فقد قبلت) في رواية للطبراني «إِنَّ اللَّهَ قَدْ قَبِلَ صَدَقَتَكَ» في الحديث دلالة على أَنَّ الصَّدَقَةَ كانت عندهم مَخْصُصَةً بأهل الحاجة من أهل الخير ولهذا تعجّبوا. وفيه أَنَّ نِيَّةَ الْمُتَصَدِّقِ إِذَا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع واختلف الفقهاء في الإجزاء إذا كان ذلك في زكاة الفرض، ولا دلالة في الحديث على الإجزاء ولا المنع، ولهذا ترجم البخاري على هذا الحديث بلفظ الاستفهام فقال: باب إذا تصدّق على غني وهو لا يعلم ولم يجزم بالحكم قال في الصحيح: فإن قيل: إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية. فمن أين يقع تعميم الحكم؟ فالجواب: أَنَّ التخصيص في هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدالّ على تعدية الحكم، فيقتضي ارتباط القبول بهذه الأسباب انتهى

بَابُ بَرَاءَةِ رَبِّ الْمَالِ بِالْذَّخْرِ إِلَى السُّلْطَانِ مَعَ الْعَدْلِ وَالْجَوْرِ وَأَنَّهُ إِذَا ظَلَمَ بِزِيَادَةٍ لَمْ يُخْتَسَبْ بِهِ عَنْ شَيْءٍ
١٥٧٥ - عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُدْبِتَ الزَّكَاةُ إِلَى رَسُولِكَ فَقَدْ بُرِّتَ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا أُدْبِتَهَا إِلَى رَسُولٍ فَقَدْ بُرِّتَتْ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَنِكَ أَجْرُهَا وَإِنَّمَا عَلَى مَنْ بَدَّلَهَا مُخْتَصَرٌ لِأَخِي (١٣٦/٣). وَقَدْ اخْتَجَّ بِمُؤْمُوْمِهِ مَنْ يَرَى الْمُعْجَلَةَ إِلَى الْإِمَامِ إِذَا هَلَكَتْ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الْفُقَرَاءِ دُونَ الْمَلَائِكَةِ.

١٥٧٦ - (وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا سَتَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ وَأُمُورٌ تُتَكْرَرُ فِيهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٧٠٥٢) (م: ١٨٤٣).

عند أخذ الزكاة لمعطيا. وأوجه بعض أهل الظاهر وحكاها الحنطاي وجهًا لبعض الشافعية. وأجيب بأنه لو كان واجبًا لعلمه النبي ﷺ السعة ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الكفارات والذبيون وغيرها لا يجب عليه فيه الدعاء فكذلك الزكاة. وأمّا الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصًا به، لكون صلاته ﷺ سكنًا لهم بخلاف غيره

بَابُ مَنْ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا فَبَانَ غَنِيًّا
١٥٧٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَخَذَتُونَ تَصَدَّقَ عَلَى سَارِقٍ فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ فَأَصْبَحُوا يَتَخَذَتُونَ تَصَدَّقَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيِّ، فَأَصْبَحُوا يَتَخَذَتُونَ تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى سَارِقٍ وَعَلَى غَنِيٍّ، فَأَنِي قَبِيلٌ لَهُ: أَمَا صَدَقَتُكَ فَقَدْ قَبِلْتُ، أَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا تَسْتَعِفُّ بِهِ مِنْ زَنَاهَا، وَلَعَلَّ السَّارِقَ أَنْ يَسْتَعِفَّ بِهِ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَلَعَلَّ الْغَنِيَّ أَنْ يَغْتَبِرَ فَيُتَّقِيَ بِمَا آتَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٢٢/٢) (خ: ١٤٢١) (م: ١٠٥/٧٧).

قوله: (قال رجل) وقع عند أحمد من طريق ابن لمية عن الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل. قوله (لا تصدقن) زاد في رواية متفق عليها الليلة وهذا اللفظ من باب الالتزام كالنذر مثلاً، والقسم فيه كأنه قال: والله لا تصدقن. قوله: (في يد سارق) أي وهو لا يعلم أنه سارق وكذلك على زانية وكذلك على غني قوله: (تصدق) بضم أوله على البناء للمجهول. قوله: (لك الحمد) أي لا لي لأن صدقي وقعت في يد من لا يستحقها فلك الحمد حيث كان ذلك بإرادتك لا بإرادتي. قال الطيبي: لما عزم أن يتصدق على مستحق فوضعها بيد سارق حمد الله على أنه لم يقدر له أن يتصدق على من هو أسوأ حالاً، أو أجرى الحمد مجرى التسييح في استعماله عند مشاهدة ما يتعجب منه تعظيماً لله تعالى، فلما تعجّبوا من فعله تعجّب هو أيضاً فقال: «اللهم لك الحمد على سارق» أي تصدقت عليه فهو متعلقٌ بمحذوف. قال الحافظ: ولا يخفى بعد هذا الوجه. وأمّا الذي قبله فسابعد منه والذي يظهر الأول وأنه سلم وفوض

مطلوب الموزين لأنها في المصدق، والنزاع في السوالي وهو غفلة عن حديث ابن مسعود وحديث وائل بن حجر المذكورين في الباب. وقد حكى في التقرير عن أحمد بن عيسى والباقر مثل قول الجمهور، وكذلك عن المنصور وأبي مضر. وقد استدلل للمانعين أيضاً بما رواه ابن أبي شيبة عن خيثمة قال: سألت ابن عمر عن الزكاة فقال: ادفعها إليهم، ثم سألت بعد ذلك فقال: لا تدفعها إليه فإنهم قد أضاعوا الصلاة. وهذا مع كونه قول صحابي ولا حجة فيه ضعف الإسناد لأنه من رواية جابر الجعفي ومن جملة ما احتج به صاحب البحر للقائلين بالجواز: بأنها لم تنزل تؤخذ كذلك ولا تعاد، وبأن علياً لم يشن على من أعطى الخوارج، وأجاب عن الأول بأنه ليس بإجماع وعن الثاني بأن ذلك كان لعذر أو مصلحة إذ لا تصريح بالإجزاء، ولا يخفى ضعف هذا الجواب، والحق ما ذهب إليه الجمهور من الجواز والإجزاء.

١٥٧٨ - وَعَنْ بَشِيرِ بْنِ الْخَصَاصِيَةِ قَالَ: «قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ قَوْمًا مِنْ أَصْحَابِ الصَّدَقَةِ يَغْتَدُونَ عَلَيْنَا، أَنْتَكُمُ مِنْ أَمْوَالِنَا بِقَدَرٍ مَا يَغْتَدُونَ عَلَيْنَا؟» فَقَالَ: «لَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٨٦).

الحديث أخرجه أيضاً عبد الرزاق وسكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده ديسم السدوسي، ذكره ابن حبان في التقات. وقال في التريب: مقبول وفي الباب عن جرير بن عبد الله وأبي هريرة عند البيهقي. والحديث استدلل به على أنه لا يجوز كتم شيء عن المصدقين وإن ظلموا وتمتدوا. وقد عورض ذلك بقوله ﷺ: «من سئل فوق ذلك فلا يعطه» كما تقدم في حديث أنس الطويل الذي رواه عن كتاب أبي بكر عن النبي ﷺ. وتقدم الجمع بين هذا الحديث وبين ذلك هنالك. قال ابن رسلان: لعل المراد بالنك من الكتم أن ما أخذه الساعي ظمناً يكون في ذمته لرب المال، فإن قدر المالك على استرجاعه منه استرجعه وإلا استقر في ذمته

بَابُ أَمْرِ السَّاعِي أَنْ يُعِدَّ الْمَنَاشِيَةَ حَيْثُ تَرَدُّ الْمَاءُ وَلَا يَكْلَفُهُمْ حَشْدُهَا إِلَيْهِ

١٥٧٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٥/٢). وفي رواية لأحمد وأبي داود (١٥٩٥): «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ، وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دِيَارِهِمْ».

١٥٧٧ - وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ فَقَالَ: إِنْ كَانَ عَلَيْنَا أَمْرَاءُ يَنْتَعُونَ حَقَّنَا وَيَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ؟» فَقَالَ: اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨٤٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٩٩) وَصَحَّحَهُ.

الحديث الأول: أخرجه أيضاً الحارث بن وهب، وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه. وفي الباب عن جابر بن عتيك مرفوعاً عند أبي داود بلفظ: «سيأتيكم ركبٌ مبغضون، فإذا أتوكم فرحبوا بهم وخلصوا بينهم وبين ما يبتغون فإن عدلوا فلأنفسهم وإن ظلموا فعلوها، وأرضوهم فإن تمام زكائكم رضاهم»، وعن سعد بن أبي وقاصٍ عند الطبراني في الأوسط مرفوعاً «ادفعوا إليهم ما صلوا الخمس» وعن ابن عمر وسعد بن أبي وقاصٍ وأبي هريرة وأبي سعيد عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة: «أن رجلاً سألهم عن الدفع إلى السلطان، فقالوا: ادفعوا إلى السلطان» وفي رواية أنه قال لهم: هذا السلطان يفعل ما ترون. فادفع إليه زكاتي؟ قالوا: نعم «ورواه البيهقي عنهم وعن غيره أيضاً. وروى ابن أبي شيبة من طريق قزعة قال: قلت لابن عمر: إن لي مالا فإلى من أدفع زكاته؟ قال: ادفعها إلى هؤلاء القوم: يعني الأمراء، قلت: إذا يتخذون بها ثياباً وطيباً، قال: وإن «وفي رواية أنه قال: ادفعوا صدقة أموالكم إلى من ولاه الله أمركم، فمن بر فلنفسه ومن أثم فعليها» وفي الباب أيضاً عند البيهقي عن أبي بكر الصديق والمغيرة بن شعبة وعائشة وأخرج البيهقي أيضاً عن ابن عمر بإسناد صحيح أنه قال: «ادفعوها إليهم وإن شربوا الخمر» وأخرج أيضاً من حديث أبي هريرة: «إذا أتاك المصدق فاعطه صدقتك، فإن اعتدى عليك فوله ظهرك ولا تلعه وقل: اللهم إني أحسب عندك ما أخذ مني» قوله: (أثرة) بفتح الهمزة والثاء المثلثة: هي اسم لاستئثار الرجل على أصحابه والأحاديث المذكورة في الباب استدلل بها الجمهور على جواز دفع الزكاة إلى سلاطين الجور وإجزائها. وحكى المهدي في البحر عن العترة وأحد قولي الشافعي أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الظلمة ولا يجزئ، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، ويجاب بأن هذه الآية على تسليم صحة الاستدلال بها على محل النزاع عمومها تخصص بالأحاديث المذكورة في الباب. وقد زعم بعض المتأخرين أن الأدلة المذكورة لا تدل على

المثلة. وحديث الباب يخص هذا العموم فهو حجة عليه. وفي الحديث اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه وجواز تأخير القسمة لأنها لو عجلت لاستغني عن الموسم. قوله: (إن عليها ميسم الجزية... إلخ) فيه دليل على أن وسم إبل الجزية كان يفعل في أيام الصحابة كما كان يوسم إبل الصدقة.

أَبْوَابُ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ وَالْمَسْأَلَةِ وَالْغَنِيِّ

١٥٨٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الثَّمَرَةُ وَالشَّرْقَانِ وَلَا اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، إِنَّمَا الْمُسْكِينُ الَّذِي يَتَعَفَّفُ، أَفْرَعُوا إِنْ شِئْتُمْ: لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّاخَافًا وَفِي لَفْظٍ «لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ وَالشَّرْقَةُ وَالشَّرْقَانِ، وَلَكِنَّ الْمُسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يَغْنِيهِ، وَلَا يَفْطِنُ بِهِ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣٩٥/٢) (خ: ٤٥٣٩) (م: ١٠٣٩). قوله: (ولا اللقمة واللقماتان) في رواية للبخاري: «الأكلة والأكلتان».

قوله: (يغنيه) هذه صفة زائدة على الغنى المنهية إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغني به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر. وكان المعنى نفي اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار. وفي الحديث دليل على أن المسكين هو الجامع بين عدم الغنى وعدم تغطية الناس له ما يظن به لأجل تعففه وتظهره بصورة الغنى من عدم الحاجة، ومع هذا فهو المستغنى عن السؤال وقد استدلل به من يقول: إن الفقير أسوأ حالاً من المسكين، وإن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه، والفقير الذي لا شيء له، ويؤيده قوله تعالى: «أَمَّا السَّائِغَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ»، فسماهم مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها، وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور كما قال في الفتح. وذهب أبو حنيفة والعترة إلى أن المسكين دون الفقير، واستدلوا بقوله تعالى: «أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ»، قالوا: لأن المراد أنه يلقى التراب بالعرى. وقال ابن القاسم وأصحاب مالك: إنهما سواء. وروي عن أبي يوسف ورجحه الجلال قال: لأن المسكنة لازمة للفقير، إذ ليس معناها الذل والهوان، فإنه ربما كان يغني النفس أعز من الملوك الأكابر، بل معناها: العجز عن إدراك المطالب الذنوبية، والعاجز ساكن عن الانتهاض إلى مطالبه انتهى. وقيل:

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص، وفي إسناده محمد بن إسحاق وقد عنعن. وفي الباب عن عمران بن حصين عند أحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وابن حبان وصحاحه بمثل حديث الباب. وعن أنس عند أحمد والبخاري وابن حبان وعبد الرزاق وأخرجه النسائي عنه من وجه آخر قوله: (لا جلب) بفتح الجيم واللام (ولا جنب) بفتح الجيم والنون. قال ابن إسحاق: معنى لا جلب: أن تصدق الماشية في موضعها ولا تجلب إلى المصدق. ومعنى لا جنب: أن يكون المصدق بأقصى مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه، فهو عن ذلك. وفسر مالك الجلب: بأن تجلب الفرس في السباق فيحرك وراءه الشيء يستحث به فيسبق. والجنب: أن يجنب الفرس الذي سبق به فرساً آخر حتى إذا دنا تحول الركب عن الفرس المجنوب فسبق. قال ابن الأثير: له تفسيران فذكرهما، وتبعه المنذري في حاشيته. والحديث يدل على أن المصدق هو الذي يأتي للصدقات ويأخذها على مياه أهلها لأن ذلك أسهل لهم.

بَابُ سِمَةِ الْإِمَامِ الْمَوَاشِيِّ إِذَا تَنَوَّعَتْ عِنْدَهُ

١٥٨٠ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَغْتَبِدُو اللَّهَ بِنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُخَيَّرَكُمُ فَوَاقَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمِيسْمُ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ». أَخْرَجَاهُ (خ: ١٥٠٢) (م: ٢١١٩) وَلَأْخُذَ (٣/١٦٩) وَابْنُ مَاجَةَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ وَهُوَ يَسِمُ غَنَمًا فِي أَذَانِهَا.

١٥٨١ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ: إِنْ فِي الظَّهْرِ نَاقَةٌ عَنِيَاءُ، فَقَالَ: «أَمِنْ نَعْمِ الصَّدَقَةِ، أَوْ مِنْ نَعْمِ الْجَزْيَةِ؟» قَالَ أَسْلَمُ: «مِنْ نَعْمِ الْجَزْيَةِ، وَقَالَ: إِنْ عَلَيْهَا مِيسْمُ الْجَزْيَةِ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/٢٣٨).

قوله: (الميسم) بكسر الميم وسكون الياء التحتية وفتح السين المهمله وأصله موسم لأن فاءه واو، لكنها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء، وهي الحديد التي يوسم بها: أي يعلم بها وهو نظير الخاتم. وفيه دليل على جواز وسم إبل الصدقة، ويلحق بها غيرها من الأنعام، والحكمة في ذلك تمييزها، وليردّها من أخذها ومن التقطها وليعرفها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلاً لئلا يعود في صدقته. قال في الفتح ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً على ميسم النبي ﷺ إلا أن ابن الصبّاح من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب في ميسم الزكاة زكاة أو صدقة. قد كره بعض الحنفية الموسم بالميسم لدخوله في عموم النهي عن

وقال أبو داود: الأحاديث الأخر عن النبي ﷺ بعضها لذي مرّة سوي وبعضها لذي مرّة قوي. وحديث عبيد الله بن عدي بن الخيار أخرجه أيضاً الدارقطني. وروي عن أحمد أنه قال: ما أجوده من حديث. وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه المصنف أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم. وفي الباب عن طلحة عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن عدي. وعن حشيش بن جنادة عند الترمذي. وعن جابر عند الدارقطني. وعن أبي زميل عن رجل من بني هلال عند أحمد. وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عند الطبراني قوله: (مدقم) بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر القاف: وهو الفقر الشديد الملتصق صاحبه بالذمعة: وهي الأرض التي لا نبات بها قوله: (أو لذي غرم مفطع) الغرم بضم الغين المعجمة وسكون الراء: هو ما يلزم أداؤه تكلفاً لا في مقابلة عوضٍ والمفطع بضم الميم وسكون الفاء وكسر الطاء المعجمة وبالعين المهملة: وهو الشديد الشنيع الذي جاوز الحدّ قوله: (أو لذي دمٌ موجع) هو الذي يتحمل ديةً عن قريبه أو حميمه أو نسيه القاتل يدفعها إلى أولياء المقتول، وإن لم يدفعها قتل قريبه أو حميمه الذي يتوجع لقتله وإراقة دمه. والحديث يدل على جواز المسألة لهؤلاء الثلاثة قوله: «لا تحل الصدقة لغني» قد اختلفت المذاهب في المقدار الذي يصير به الرجل غنياً، فذهبت المهادية والحنفية إلى أن الغني من ملك النصاب فيحرم عليه أخذ الزكاة، واحتجوا بما تقدم في حديث معاذ من قوله ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم» قالوا: فوصف من تؤخذ منه الزكاة بالغني، وقد قال: «لا تحل الصدقة لغني» وقال بعضهم: هو من وجد ما يغديه ويعشيه، حكاه الخطابي. واستدل بما أخرجه أبو داود وابن حبان وصححه عن سهل بن الحنفلية قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار، قالوا: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: قدر ما يغديه ويعشيه» وسيأتي قال الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق وجماعة من أهل العلم: هو من كان عنده خمسون درهماً أو قيمتها. واستدلوا بحديث ابن مسعود عند الترمذي وغيره مرفوعاً: «من يسأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة مسألته في وجهه خوص، قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً أو حسابها من الذهب» وسيأتي. وقال الشافعي وجماعة: إذا كان عنده خمسون درهماً أو أكثر وهو محتاجٌ فله أن يأخذ من الزكاة. وروي عن الشافعي أن الرجل قد

الفقر الذي يسأل، والمسكين الذي لا يسأل، حكاه ابن بطال. وظاهره أيضاً أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الإلحاف في السؤال، لكن قال ابن بطال بمعناه: المسكين الكامل، وليس المراد نفي أصل المسكنة بل هو كقوله: «أندرون من المفلس» الحديث، وقوله تعالى: «لَيْسَ الْبِرُّ» الآية، وكذا قرره القرطبي وغير واحد. ومن جملة حجج القول الأول قوله ﷺ: «اللهم أحيني مسكيناً مع توءمه من الفقر والذي ينبغي أن يعول عليه أن يقال: المسكين من اجتمعت له الأوصاف المذكورة في الحديث، والفقر من كان ضد الغني كما في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة، وسيأتي تحقيق الغني فيقال لمن عدم الغني: فقير، ولمن عدمه مع التعفف عن السؤال وعدم تفتن الناس له: مسكين. وقيل: إن الفقير من يجد القوت، والمسكين من لا شيء له وقيل: الفقير: المحتاج، والمسكين: من أذله الفقر، حكى هذين صاحب القاموس.

١٥٨٣ - وعن أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «المسألة لا تحل إلا لثلاثة: لذي فقر مذق أو لذي غرم مفطع، أو لذي دم موجع» رواه أحمد (١٢٧/٣) وأبو داود (١٦٣٥) وفيه تنبيه على أن الغارم لا يأخذ مع الغني.

١٥٨٤ - وعن عبيد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرّة سوي» رواه الخمسة إلا ابن ماجه والنسائي، لكنه لهما من حديث أبي هريرة ولاحمد الحذيثان (حم: ١٩٢/٢) (د: ١٦٣٤) (ت: ٦٥٢).

١٥٨٥ - وعن عبيد الله بن عمرو بن عدي بن الخيار: «أن رجلين أخبراه أنهما أتيا النبي ﷺ يسألانه من الصدقة، فقلب فيهما البصر ورأهما جلدنين، فقال: إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيهما لغني ولا لذي مرّة مكتسب» رواه أحمد (٣٦٢/٥) وأبو داود (١٦٣٣) والنسائي (٩٩/٥). وقال أحمد: هذا أجودها إسناداً.

حديث أنس أخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذي وحسنه وقال: لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان انتهى والأخضر بن عجلان قال يحيى بن معين: صالح، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه وحديث عبد الله بن عمرو حسن الترمذي، وذكر أن شعبة لم يرفعه، وفي إسناده ريمان بن يزيد وثقه يحيى بن معين. وقال أبو حاتم الرازي: شيخ مجهول. وقال بعضهم: لم يصح إسناد هذا الحديث وإنما هو موقوف على عبد الله بن عمرو.

في وجهه قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا غَنَاهُ؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ جِصًّا مِنْ الذَّهَبِ، رَوَاهُ الْخُمَسَةُ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ، فَقَالَ رَجُلٌ لِسَفْيَانَ: إِنَّ شُعْبَةَ لَا يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَبْرِ، فَقَالَ سَفْيَانُ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ (حم: ١/ ٤٤١) (د: ١٦٣٩) (ت: ١٥٠) (ن: ١٠٠/ ٥) (هـ: ١٨٤٠).

أما حديث الحسن بن عليٍّ فالذي وقفنا عليه في النسخ الصحيحة من هذا. الكتاب أنَّ الراوي للحديث الحسن بن عليٍّ. وفي سنن أبي داود وغيرها أنَّ الراوي للحديث الحسين بن عليٍّ. وهذا الحديث في إسناده يعلى بن أبي يحيى، سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: مجهول. وقال أبو سعيد بن عثمان بن السكن: قد روي من وجوه صحاح حضور الحسين بن عليٍّ عند رسول الله ﷺ ولعبه بين يديه وتقبيله إياه فأما الرواية التي يرويه عن النبي ﷺ فكلها مراسيل. وقال أبو القاسم البغوي في معجمه نحوه من ذلك. وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء: سمع رسول الله ﷺ ورأه، ولم يكن بينه وبين أخيه الحسن بن عليٍّ إلا طهر واحد. وحديث أبي سعيد سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده ثقات، وعبد الرحمن بن محمد بن أبي الرجال المذكور في إسناده قد وثقه أحمد والدارقطني وابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ وحديث سهلٍ أخرجه ابن حبان وصححه. وحديث ابن مسعود حسنه الترمذي وقال: وقد تكلم شعبه في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث قوله: (وإن جاء علي فرس) فيه الأمر بحسن الظن بالمسلم الذي امتن نفسه بذلك السؤال فلا يقابله بسوء الظن به واحتقاره، بل يكرمه بإظهار السرور له، ويقدر أنَّ الفرس التي تحته عارية، أو أنه ممن يجوز له أخذ الزكاة مع الغنى كمن تحمل حمالة أو غرم غرماً لإصلاح ذات البين قوله: (وله قيمة أوقية) قال أبو داود: زاد هشام في روايته: وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهماً قوله: (فقد الحف) قال الواحدي: الإلحاف في اللغة: هو الإلحاح في المسألة. قال أبو الأسود الدؤلي: ليس للمسائل الملحف مثل الرد. قال الزجاج: معنى الحف: شمل بالمسألة والإلحاف في المسألة: هو أن يشتمل على وجوه الطلب بالمسألة كاشتغال اللحاف في التغطية. وقال غيره: معنى الإلحاف في المسألة مأخوذاً من قولهم: الحف الرجل: إذا مشى في لحف الجبل وهو أصله

يكون غنيّاً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله وقال أبو عبيد بن سلام: هو من وجد أربعين درهماً، واستدلّ بحديث أبي سعيد الآتي بلفظ "وله قيمة أوقية" لأن الأربعين الدرهم قيمة الأوقية. وقيل: هو من لا يكفيه غلة أرضه للسنة، حكاه في البحر عن أبي طالب والمرضى قوله: (ولا لذي مرّة سوي) المرّة بكسر الميم وتشديد الراء قال الجوهري: المرّة: القوة وشدة العقل، ورجلٌ مريءٌ: أي قويٌّ ذو مرّة. وقال غيره: المرّة: القوة على الكسب والعمل، وإطلاق المرّة هنا وهي القوة مقيدٌ بالحديث الذي بعده أعني قوله: "ولا لقويّ مكتسب" فيؤخذ من الحديثين أنَّ مجرد القوة لا يقتضي عدم الاستحقاق إلا إذا قرن بها الكسب. وقوله: "سوي" أي مستوي الخلق، قاله الجوهري، والمراد استواء الأعضاء وسلامتها قوله: (جلدين) بإسكان اللام: أي قوين شديدين. قال الجوهري: الجلد بفتح اللام: هو الصلابة والجلادة تقول منه: جلد الرجل بالضم فهو جلدٌ، يعني بإسكان اللام، وجليدٌ بين الجلد والجلادة قوله: (مكتسب) أي يكتسب قدر كفايته وفيه دليلٌ على أنه يستحب للإمام أو المالك الوعظ والتحذير وتعريف الناس بأن الصدقة لا تحلٌ لغني ولا ذي قوّة على الكسب كما فعل رسول الله ﷺ ويكون ذلك برفق

١٥٨٦ - وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢١٠) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٢٩)، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي قَبُولِ قَوْلِ السَّائِلِ مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلٍ وَإِحْسَانِ الظَّنِّ بِهِ.

١٥٨٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ قِيَمَةُ أَوْقِيَةٍ فَقَدْ لَحَفَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧/ ٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٢٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٨/ ٥).

١٥٨٨ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ وَغَدَاهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْبِرُ مِنْ جَمْرِ جَهَنَّمَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: مَا يُغْدِيهِ أَوْ يُعْشِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٠/ ٤) وَآخِذٌ بِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٢٩) وَقَالَ: «يُغْدِيهِ وَيُعْشِيهِ».

١٥٨٩ - (وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ جَبْرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَدُوشًا أَوْ كُدُوشًا

ومن ذلّ الرّد إذا لم يعط، وما يدخل على المسئول من الضيق في ماله إن أعطى كلّ سائلٍ وأمّا قوله: "خيرٌ" فليست بمعنى أعمل التفضيل، إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب والأصحّ عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرامٌ. ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسمية الذي يعطاه خيرٌ وهو في الحقيقة شرٌ قوله: (تكثرًا) فيه دليلٌ على أن سؤال التكثر محرّمٌ، وهو السؤال لقصد الجمع من غير حاجةٍ قوله: (فإنما يسأل جمراً... إلخ) قال القاضي عياضٌ: معناه: أنه يعاقب بالنار. قال: ويحتمل أن يكون على ظاهره، وإن الذي يأخذه يصير جمراً يكوى به كما ثبت في مانع الزكاة.

١٥٩٢ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «مَنْ بَلَغَهُ مَعْرُوفٌ عَنْ أَخِيهِ عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ فَلْيَقْبَلْهُ وَلَا يَرُدَّهُ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقَةِ اللَّهِ إِلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٢٠-٢٢١).

١٥٩٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ «عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيَنِ الْعَطَاءَ فَأَقُولُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ: خُذْهُ إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٧/١) (خ: ١٤٧٣) (م: ١٠٤٥).

حديث خالد بن عدي أخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الكبير. قال في مجمع الزوائد: ورجال أحمد رجال الصحيح قوله: (ولا إشراف نفس) الإشراف بالمعجمة: التعرّض للشيء والحرص عليه من قولهم: أشرف على كذا إذا تطاول له، وقيل: للمكان المرتفع مشرفٌ لذلك. قال أبو داود: سألت أحمد عن إشراف النفس فقال: بالقلب. وقال يعقوب بن حمّاد: سألت أحمد عنه فقال: هو أن يقول مع نفسه يعث إليّ فلانٌ بكذا وقال الأثرم: يضيّق عليه أن يرده إذا كان كذلك قوله: (بعطي) سيأتي ما يدلّ على أن عطية النبي ﷺ لعمر بسبب العمالة كما في حديث ابن السّعودي، ولهذا قال الطحاوي: ليس معنى هذا الحديث في الصدقات، وإنما هو الأموال، وليست هي من جهة الفقر، ولكن شيء من الحقوق، فلمّا قال عمر: أعطه من هو أفقر إليه مني لم يرض بذلك لأنّه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر. قال: ويؤيده قوله في رواية شعيبٍ "خذه فتموله" فدلّ على أنه ليس من الصدقات واختلف العلماء فيمن جاءه مالٌ هل يجب قبوله

كانه استعمل الخشونة في الطلب قوله: (فإنما يستكثر) أي يطلب الكثرة قوله: (ما يغذيه) بفتح الغين المعجمة وتشديد الدال المهملة: أي من الطعام بحيث يشبعه قوله: (ويعشيه) بفتح العين أيضاً. فعلى رواية التخيير يكون المعنى: أن الإنسان إذا حصل له أكلة في النهار غداءً أو عشاءً كفته واستغنى بها. وعلى رواية الجمع أن يكون المعنى: أنه إذا حصل له في يومه أكلتان كفته قوله: (خدوشًا) بضمّ الخاء المعجمة جمع خدش: وهو خمش الوجه بظفر أو حديدة أو نحوهما قوله: (أو كدوشًا) بضمّ الكاف والدال المهملة وبعد الواو شيئٌ معجمة جمع كدش وهو الخدش قوله: (أو حسابها من الذهب) هذه رواية أحمد، ورواية أبي داود "أو قيمتها من الذهب" وهذه الأحاديث الثلاثة قد استدللّ بكلّ واحدٍ منها طائفة المختلفين في حدّ الغنى، وقد تقدّم بيان ذلك، ويجمع بينها بأنّ القدر الذي يحرم السؤال عنده هو أكثرها، وهي الخمسون عملاً بالزيادة.

١٥٩٠ - وَعَنْ سَعْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَذٌّ يَكْذِبُ بِهَا الرَّجُلُ وَجَهَهُ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا أَوْ فِي أَمْرِ لَا بُدَّ مِنْهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٣٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٠/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٦٨١).

١٥٩١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَغْذُرُ أَحَدُكُمْ فَيُخْطَبُ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ، وَيَسْتَفْزِي بِهِ عَنِ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَغَنَى أَيْضًا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْفُرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْقِلْ أَوْ لْيَسْكُكِرْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٤٧٥) وَتُسَلِّمُ وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٣٨).

قوله: (كذّ) هذا لفظ الترمذي وابن حبان في صحيحه، ولفظ أبي داود "كدخ" وهي آثار الخמוש قوله: (إلا أن يسأل السلطان أو سلطاناً) فيه دليلٌ على جواز سؤال السلطان من الزكاة أو الخمس أو بيت المال أو نحو ذلك، يخصّ به عموم أدلة تحريم السؤال قوله: (أو في أمر لا بدّ منه) فيه دليلٌ على جواز المسألة عند الضرورة، والحاجة التي لا بدّ عندها من السؤال نسال الله السلامة. قوله: (وعن أبي هريرة... إلخ) فيه الحث على التعفّف عن المسألة والتّزّه عنها ولو امتنهن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك، ولولا قبح المسألة في نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها، وذلك لما يدخل على السائل من ذلّ السؤال

وَتَصَدَّقْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥٢/١) (خ: ٧١٦٤) (م: ١٠٤٥).

قوله: (أَنَّ ابْنَ السَّعْدِيِّ) هو أبو حمزة عبد الله بن وقدان بن عبد الله بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب. وإنما قيل له السَّعْدِيُّ لِأَنَّ أَبَاهُ اسْتَرَضَعَ فِي بَنِي سَعْدٍ بَنِي بَكْرِ بْنِ هَوَازِنَ، وَقَدْ صَحَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِيمًا وَقَالَ: «وَدِدْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ بَنِي سَعْدٍ بَنِي بَكْرِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمَالِكِيِّ نَسَبًا إِلَى مَالِكِ بْنِ حَنْبَلٍ» قوله: (بِعَمَالَةٍ) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْعَمَالَةُ بِالضَّمِّ: رَزَقَ الْعَامِلَ عَلَى عَمَلِهِ قَوْلُهُ: (فَعَمَلَنِي) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ: أَيِ اعْطَانِي أَجْرَةَ عَمَلٍ وَجَعَلَ لِي عَمَالَةً قَوْلُهُ: (مَنْ غَيْرُ أَنْ تَسْأَلَ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ أَكْلُ مَا حَصَلَ مِنَ الْمَالِ عَنْ مَسَالَةٍ. وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَمَلَ السَّاعِي سَبَبٌ لِاسْتِحْقَاقِهِ الْأَجْرَةَ كَمَا أَنَّ وَصْفَ الْفَقْرِ وَالْمَسْكِنَةِ هُوَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ الْعَمَلُ هُوَ السَّبَبُ اقْتَضَى قِيَاسَ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ أَنَّ الْمَأْخُوذَ فِي مُقَابَلَتِهِ أَجْرَةً، وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ تَبَعًا لَهُ: إِنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمَثَلِ وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ نَوَى التَّبَرُّعَ يَجُوزُ لَهُ اخْتِاخُذُ الْأَجْرَةِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَصِيبَ الْعَامِلِ يَطِيبُ لَهُ وَإِنْ نَوَى التَّبَرُّعَ أَوْ لَمْ يَكُنْ مُشْرُوعًا لَهُ.

١٥٩٥ - (وَعَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ وَالْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ انْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ اخْتِاخُذْنَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْنَاكَ لِتُؤَمِّرَنَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَصَيَّبَ مَا يُصَيَّبُ النَّاسُ مِنَ الْمَنْفَعَةِ، وَتُوذِي إِلَيْكَ مَا يُؤْذِي النَّاسَ، فَقَالَ: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تُتَبَّعِي لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، مُخْتَصَرٌ لِأَخْبَدَ ١٦٦/٤) وَمُسْلِمٌ (١٠٧٢). وَفِي لَفْظٍ لَهُمَا: «لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ».

قوله: (أَوْسَاخُ النَّاسِ) هَذَا بَيَانٌ لَعَلَّةَ التَّحْرِيمِ وَالْإِشْرَافِ إِلَى تَنْزِهِ الْأَكْلِ عَنْ أَكْلِ الْأَوْسَاخِ. وَإِنَّمَا سَمِيَتْ أَوْسَاخًا لِأَنَّهَا مَطَهَّرَةٌ لِأَمْوَالِ النَّاسِ وَنَفُوسِهِمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «تَطَهَّرْهُمْ وَتَزَكِّيهِمْ بِهَا»، فَذَلِكَ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْحَرَّمَ عَلَى الْأَلِ إِنَّمَا هُوَ الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا تَطْهِيرُ الْمَالِ. وَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ فَفَقْلُ الْخَطَائِيِّ وَغَيْرِهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالشَّافِعِيِّ قَوْلُهُ أَنَّهَا تَحِلُّ، وَتَحِلُّ لَلْأَلِ عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِ، وَالشَّافِعِيِّ قَوْلُهُ بِالتَّحْرِيمِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ

أَمْ يَنْدُبُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ حَكَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ مَنْدُوبٌ. قَالَ النَّوَوِيُّ: الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ فِي غَيْرِ عَطِيَّةِ السَّلْطَانِ، وَأَمَّا عَطِيَّةُ السَّلْطَانِ - يَعْنِي الْجَائِزَ - فَحَرَمَهَا قَوْمٌ وَأَبَاحَهَا آخَرُونَ وَكَرَهَهَا قَوْمٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ غَلَبَ الْحَرَامُ فَهُمَا فِي يَدِ السَّلْطَانِ حَرَمَتْ، وَكَذَا إِنْ أُعْطِيَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ، وَإِنْ لَمْ يَغْلِبِ الْحَرَامُ فَمُبَاحٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَلْبِ مَانِعٌ يَمْنَعُهُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْأَخْذِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْأَخْذُ وَاجِبٌ مِنَ السَّلْطَانِ وَغَيْرِهِ. وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ مَنْدُوبٌ فِي عَطِيَّةِ السَّلْطَانِ دُونَ غَيْرِهِ وَحَدِيثُ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ يَرُدُّهُ. قَالَ الْحَافِظُ: وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ سَمُرَةَ فِي السَّنَنِ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ ذَا سُلْطَانٍ. قَالَ: وَالتَّحْقِيقُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَنْ عَلِمَ كَوْنَ مَالِهِ حَلَالًا فَلَا تَرَدُّ عَطِيَّتُهُ، وَمَنْ عَلِمَ كَوْنَ مَالِهِ حَرَامًا فَتَحَرَّمَ عَطِيَّتُهُ، وَمَنْ شَكَّ فِيهِ فَلَا حَتِيَاظَ رَدُّهُ وَهُوَ الْوَرَعُ. وَمَنْ أَبَاحَهُ اخْتِاخُذَ بِالْأَصْلِ انْتَهَى. قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: وَاحْتِجٌّ مِنْ رَخَصَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْيَهُودِ: «سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ لِلْسَّحْتِ» وَقَدْ رَهَنَ الشَّارِعُ ﷺ دَرْعَهُ عِنْدَ يَهُودِيٍّ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ. وَكَذَا اخْتِاخُذُ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ أَكْثَرَ أَمْوَالِهِمْ مِنْ ثَمَنِ الْخَمْرِ وَالْخَزِيرِ وَالْمَعَامَلَاتِ الْفَاسِدَةِ. قَالَ الْحَافِظُ: وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضَ رَعِيَّتِهِ إِذَا رَأَى لِلذَّكَاءِ وَجْهًا وَإِنْ كَانَ غَيْرِهِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنْهُ، وَأَنَّ رَدَّ عَطِيَّةِ الْإِمَامِ لَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ وَلَا سِيَمًا مِنَ الرَّسُولِ ﷺ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ».

قوله: (مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي) ظَاهِرُهُ أَنَّ عَمْرًا لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا لِأَنَّ صِيغَةَ أَفْعَلَ تَدُلُّ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ الْإِفْتِقَارُ إِلَى الْمَالِ، وَلَكِنْ ظَاهِرُ أَمْرِهِ ﷺ لَهُ بِالْأَخْذِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَشْرَفًا وَلَا سَائِلًا لَهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا، وَهَكَذَا فِي قَبُولِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ السَّلْطَانِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ، وَسَيَكُونُ الْمُصَنِّفُ حَدِيثُ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ هَذَا فِي كِتَابِ الْهَبَةِ، وَنَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

بَابُ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَِا

١٥٩٤ - عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ ابْنَ السَّعْدِيِّ الْمَالِكِيَّ قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي عَمْرٌ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا فَرَغْتُ مِنْهَا وَأَذَيْتُهَا إِلَيْهِ أَمَرَ لِي بِعَمَالَةٍ، فَقُلْتُ: إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ، فَقَالَ: خُذْ مَا أُعْطَيْتُ، فَلَمَّا عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلَنِي، فَقُلْتُ: مِثْلُ قَوْلِكَ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيَتْ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ فَكُلْ

الضيفان.

١٥٩٧ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَ بَعْدَ فَهْوٍ غُلُولٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٤٣).

الحديث سكت عنه أبو داود والمندري ورجال إسناده ثقات. وفيه دليل على أنه لا يحل للعامل زيادة على ما فرض له من استعمله، وأن ما أخذه بعد ذلك فهو من الغلول، وذلك بناء على أنها إجارة ولكنها فاسدة يلزم فيها أجرة المثل، ولهذا ذهب البعض إلى أن الأجرة المفروضة من المستعمل للعامل تؤخذ على حسب العمل فلا يأخذ زيادة على ما يستحقه. وقيل: يأخذ ويكون من باب الصرف. وفي الحديث أيضًا دليل على أنه يجوز للعامل أن يأخذ حقه من تحت يده، ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى: وفيه تنبيه على جواز أن يأخذ العامل حقه من تحت يده، فيقبض من نفسه لنفسه انتهى

بَابُ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ

١٥٩٨ - عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُسْأَلُ شَيْئًا عَلَى الْإِسْلَامِ إِلَّا أَعْطَاهُ، قَالَ: فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ، فَأَمَرَ لَهُ بِشَاءٍ كَثِيرٍ بَيْنَ جَبَلَيْنِ مِنْ شَاءِ الصَّدَقَةِ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ: يَا قَوْمِ اسْلُمُوا فَإِنَّ مُحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءً مَنْ لَا يَخْشَى الْفَاقَةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

١٥٩٩ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ قَتْلِبٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَالٍ أَوْ سَبْعٍ فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى رَجُلًا وَتَرَكَ رَجُلًا، فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدَ فَوَ اللَّهِ إِنِّي لَا أُعْطِي الرَّجُلَ، وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، وَلَكِنِّي أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ، وَأَكِلَ أَقْوَامًا إِلَى مَا جِيلٌ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ مِنْهُمْ عَمَرُو بَنٍ قَتْلِبٍ، فَوَ اللَّهِ مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرُ النَّعَمِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٩/٥) وَالتَّبَخَارِيُّ (٩٢٣).

الحديثان يدلان على جواز التأليف لمن لم يرسخ إيمانه من مال الله - عز وجل - وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة: منها إعطاؤه ﷺ أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصين والأقرع بن حابس وعباس بن مرداس كل إنسان منهم مائة من الإبل. وروي أيضًا «أنه أعطى علقمة بن علاثة مائة، ثم قال للأنصار لما عتبا عليه ألا ترضون أن يذهب الناس بالشاء

الواجبة على بني هاشم، وظاهر هذا الحديث أنها لا تحل لهم ولو كان أخذهم لها من باب العمالة، وإليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة والناصر: العمالة معاوضة بمنفعة، والمنافع مال، فهي كما لو اشتراها بماله، وهذا قياس فاسد الاعتبار لمصادمته للنص. قال النووي: وهذا ضعيف أو باطل، وهذا الحد صريح في رده. قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق هذا الحديث ما لفظه: وهو يمنع جعل العامل من ذوي القربى انتهى. وتعقب بأن الحديث إنما يمنع دخول ذوي القربى في سهم العامل ولا يمنع من جعلهم عمالًا عليها ويعطون من غيرها فإنه جائز بالإجماع. وقد استعمل علي رضي الله عنه بني العباس رضي الله عنه

١٥٩٦ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ كَأَمِلًا مَوْقَرًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، حَتَّى يَذْفُقَهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٤٩/٤) (خ: ٢٢٦) (م: ١٠٢٣).

قوله: (طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ) هذه الأوصاف لا بد من اعتبارها في تحصيل أجرة الصدقة للخازن فإنه إذا لم يكن مسلمًا لم تصح منه نية التقرب، وإن لم يكن أمينًا كان عليه وزر الخيانة، فكيف يحصل له أجر الصدقة، وإن لم تكن نفسه بذلك طيبة لم يكن له نية فلا يوجر. قوله: (أحد المتصدقين) قال القرطبي: لم نروه إلا بالثنية ومعناه أن الخازن بما فعل متصدق وصاحب المال متصدق آخر فهما متصدقان قال: ويصح أن يقال على الجمع فتكسر القاف ويكون معناه أنه متصدق من جملة المتصدقين. والحديث يدل على أن المشاركة في الطاعة توجب المشاركة في الأجر، ومعنى المشاركة أن له أجرًا كما أن لصاحبه أجرًا، وليس معناه أنه يزاومه في أجره، بل المشاركة في الطاعة في أصل الثواب، فيكون لهذا ثواب ولهذا ثواب وإن كان أحدهما أكثر، ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه، فإذا أعطى المالك خازنه مائة درهم أو نحوها ليوصلها إلى مستحق للصدقة على باب داره فاجر المالك أكثر، وإن أعطاه رمانة أو رغيفًا أو نحوهما حيث له كثير قيمة ليذهب به إلى محتاج في مسافة بعيدة، بحيث يقابل ذهاب الماشي إليه الأكثر من الرمانة ونحوها فاجر الخازن أكثر. وقد يكون الذهاب مقدار الرمانة فيكون الأجر سواء قال ابن رسلان: يدخل في الخازن من يتخذ الرجل، على عياله من وكيل وعبد وامرأة و غلام، ومن يقوم على طعام

رقابٍ لتعتق، واحتجوا بأنها لو اختصت بالمكاتب لدخل في حكم الغارمين لأنه غارم، وبأن شراء الرقبة لتعتق أولى من إعانة المكاتب لأنه قد يعان ولا يعتق لأن المكاتب عبدٌ ما بقي عليه درهمٌ ولأن الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف الكتابة وقال الزهري: إنه يجمع بين الأمرين، وإليه أشار المصنف وهو الظاهر لأن الآية تحتل الأمرين، وحديث البراء المذكور فيه دليلٌ على أن فك الرقاب غير عتقها، وعلى أن العتق وإعانة المكاتبين على مال الكتابة من الأعمال القريبة من الجنة والمبعدة من النار. قوله: (حق على الله) فيه دليلٌ على أن الله يتولى إعانة هؤلاء الثلاثة ويتفضل عليهم بأن لا يواجههم لكن بشرط أن يكون الغازي غازياً في سبيل الله، والمكاتب مريدًا للاداء، والتأخير متعقفاً. وقد اختلف في المكاتب إذا كان فاسقاً هل يعان على الكتابة أم لا ؟ فذهبت الهاديّة إلى أنه لا يعان، قالوا: لأنه لا قرينة في إعانته وقال الشافعي والإمام يحيى والمؤيد بالله: يعان، وهو الظاهر

بَابُ الْغَارِمِينَ

١٦٠٣ - عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: لِذِي نَفَرٍ مُذْقِعٍ، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُقْطِعٍ، أَوْ لِذِي دِمٍّ مُوجِعٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٧/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٣٥).

١٦٠٤ - وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مَخَارِقِ الْهَلَالِيِّ قَالَ: «تَحْتَلُّنُ حِمَالَةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: أَقِمِ حَتَّى تَأْتِيَا الصَّدَقَةَ فَتَأْتِرَ لَكَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا قَبِيصَةُ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٍ تَحْمِلُ حِمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يَصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ. وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِعَةٌ اجْتَاَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يَصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْجَبَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يَصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ فَمَا سِوَاهُنْ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ فَسُحَّتْ بِأَكْلِهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٠/٥) وَتُسَلِّمُ (١٠٤٤) وَالنَّسَائِيُّ (٨٩/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٤٠).

حديث أنس تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسألة، وتقدم الكلام عليه هنالك. قوله: (حمالة) بفتح الهاء المهملة وهو ما يتحمّله الإنسان ويلتزمه في ذمته بالاستدانة ليدفعه في إصلاح ذات البين، وإنما تحل له المسألة بسببه ويعطى من الزكاة بشرط أن يستدين لغير معصية، وإلى هذا ذهب الحسن

والإبل وتذهبون برسول الله ﷺ إلى رجالكم ؟ ثم قال لما بلغه أنهم قالوا: يعطي صناديد نجد ويدعنا: إنما فعلت ذلك لأنائهم، كما في صحيح مسلم. وقد ذهب إلى جواز التأليف العترة والجبائي والبلخي وابن مبشر. وقال الشافعي: لا تتألف كافراً، فأما الفاسق فيعطى من سهم التأليف. وقال أبو حنيفة وأصحابه: قد سقط بانتشار الإسلام وغلته واستدلوا على ذلك بامتناع أبي بكر من إعطاء أبي سفيان وعيينة والأقرع وعباس بن مرداس، والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه، فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته بالقسر والغلب فله أن يتألفهم ولا يكون لفسوق الإسلام تأثير لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزي أسماء المؤلفة قلوبهم في جزء مفرد فبلغوا نحو الخمسين نفساً

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي الرِّقَابِ

١٦٠٠ - وَهُوَ يَشْمَلُ بِعُمُومِهِ الْمَكَاتِبَ وَغَيْرَهَا وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَعْتِقَ مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ ذَكَرَهُ عَنْهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ (٣/٣٣١).

١٦٠١ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ذُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَقْرُبُنِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَيُبْعِدُنِي مِنَ النَّارِ، فَقَالَ: أَهْتِفِ السَّمَةَ، وَفَكَ الرَّقَبَةَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوَلَيْسَا وَاحِدًا قَالَ: لَا عَتَقَ السَّمَةَ أَنْ تَفْرُدَ بِعَتِقِهَا، وَفَكَ الرَّقَبَةَ أَنْ تُعَيِّنَ فِي ثَمَنِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٩/٤) وَالذَّهْرِيُّ (١٣٥/٢).

١٦٠٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُ: الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمَكَاتِبُ الَّتِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّاسِجُ الْمُتَعَفِّفُ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٢٧٧/٢) (ت: ١٦٥٥) (ن: ١٦١/٦) (هـ: ٢٥١٨).

حديث البراء بن عازب قال في جمع الزوائد: رجاله ثقات، وحديث أبي هريرة قال الترمذي: حسن صحيح قوله: (المكاتب وغيره) قد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، فروي عن علي بن أبي طالب وسعيد بن جبيرة والليث والثوري والعترة والحنفية والشافعية وأكثر أهل العلم أن المراد به المكاتبون يعانون من الزكاة على الكتابة وروي عن ابن عباس والحسن البصري ومالك وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد، وإليه مال البخاري وابن المنذر أن المراد بذلك أنها تشتري

البصري والباقر والهادي وأبو العباس وأبو طالب وروي عن الفقهاء الأربعة والمؤيد ب الله أنه يعان لأن الآية لم تفصل، وشرط بعضهم أن الحماله لا بد أن تكون لتسكين فتنه، وقد كانت العرب إذا وقعت بينهم فتنه اقتضت غرامة في دية أو غيرها قام أحدهم فترع بالتزام ذلك والقيام به حتى ترتفع تلك الفتنه الثائرة، ولا شك أن هذا من مكارم الأخلاق، وكانوا إذا علموا أن أحدهم تحمّل حاله بادروا إلى معونته أو أعطوه ما تبرأ به ذمته، وإذا سأل لذلك لم يعد نقصاً في قدره بل فخراً. قوله: (فنامر لك) بنصب الرأه. قوله: (لرجل) يجوز فيه الجر على البدل والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف قوله: (جائحة) هي ما اجتاحت المال وأتلفه إتلافاً ظاهراً كالسبل والحريق. قوله: (قواماً) بكسر القاف: وهو ما تقوم به حاجته ويستغني به وهو يفتح القاف: الاعتدال. قوله: (سداذاً) هو بكسر السين: ما تسدّ به الحاجة والخلل. وأما السداد بالفتح فقال الأزهري: هو الإصابة في النطق والتدبير والرأي، ومنه سداد من عوز. قوله: (من ذوي الحجا) بكسر الحاء المهملة مقصور العقل، وإنما جعل العقل معتبراً لأن من لا عقل له لا تحصل الثقة بقوله وإنما قال: من قومه لأنهم أخبر بحاله وأعلم بباطن امره، والمال مما يخفى في العادة ولا يعلمه إلا من كان خبيراً بحاله، وظاهره اعتبار شهادة ثلاثة على الإعسار وقد ذهب إلى ذلك ابن خزيمة وبعض أصحاب الشافعي. وقال الجمهور: تقبل شهادة عدلين كسائر الشهادات غير الزنا، وحلوا الحديث على الاستحباب. قوله: (فاقة) قال الجوهري: الفاقة: الفقر والحاجة. قوله: (فسحت) بضم السين وسكون الحاء المهملتين، وروي بضم الحاء: وهو الحرام، وسمي سحتاً لأنه يسحت: أي يمحى. وهذا الحديث مخصص بما في حديث سمرة من جواز سؤال الرجل للسلطان وفي الأمر الذي لا بد منه فيزدادن على هذه الثلاثة ويكون الجميع خمسة.

باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل

١٦٠٥ - عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا في سبيل الله، أو ابن السبيل، أو جار فقير يُصدق عليه فيهدي لك أو يدعوك» رواه أبو داود. وفي لفظ لا تحل الصدقة إلا بخمسة: لسايل عليهما، أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غار في سبيل الله، أو مسكين يُصدق عليه بها

فأهذى منها لغني، رواه أبو داود (١٦٣٧) وابن ماجه (١٨٤١). الحديث أيضاً أخرجه أحمد ومالك في الموطأ والبخاري وعبد بن حميد وأبو يعلى والبيهقي والحاكم وصححه، وقد أعل بالإرسال لأنه رواه بعضهم عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ، ولكنه رواه الأكثر عنه عن أبي سعيد، والرفع زيادة يتعين الأخذ بها. قوله: (لغني) قد قدمنا الكلام عليه في باب ما جاء في الفقير والمسكين. قوله: (إلا في سبيل الله) أي للغازي في سبيل الله كما في الرواية الآخرة قوله: (أو ابن السبيل) قال المفسرون: هو المسافر المنقطع يأخذ من الصدقة وإن كان غنياً في بلده. وقال مجاهد: هو الذي قطع عليه الطريق. وقال الشافعي: ابن السبيل المستحق للصدقة هو الذي يريد السفر في غير معصية فيعجز عن بلوغ مقصده إلا بمعونة. قوله: (لعمال عليها) قال ابن عباس: ويدخل في العامل: الساعي والكاتب والقاسم والحاشر الذي يجمع الأموال وحافظ المال والعريف وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم عمال، لكن أشهرهم الساعي والباقي أعوان له، وظاهر هذا أنه يجوز الصرف من الزكاة إلى العامل عليها، سواء كان هاشمياً أو غير هاشمي، ولكن هذا مخصص بحديث المطلب بن ربيعة المتقدم، فإنه يدل على تحريم الصدقة على العامل الهاشمي، ويؤيده حديث أبي رافع الآتي في باب تحريم الصدقة على بني هاشم، فإن النبي ﷺ لم يجوز له أن يصحب من بعثه رسول الله ﷺ على الصدقة لكونه من موالى بني هاشم قوله: (أو رجل اشتراها بماله) فيه أنه يجوز لغني دفع الزكاة شراؤها ويجوز لأخذها بيعها ولا كراهة في ذلك. وفيه دليل على أن الزكاة والصدقة إذا ملكها الأخذ تغيرت صفتها وزال عنها اسم الزكاة وتغيرت الأحكام المتعلقة بها. قوله: (أو غارم) وهو من غرم لا لنفسه بل لغيره كإصلاح ذات البين بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين أو قبيلتين فيستدين من يطلب صلاح الحال بينهما ماله لتسكين الثائرة فيجوز له أو يقضي ذلك من الزكاة وإن كان غنياً قال المصنف رحمه الله تعالى: ويحمل هذا الغارم على من تحمّل حاله لإصلاح ذات البين كما في حديث قبيصة لا لمصلحة نفسه لقوله في حديث أنس أو ذي غرم مفضل انتهى قوله: (فأهذى منها لغني) فيه جواز إهداء الفقير الذي صرفت إليه الزكاة بعضاً منها إلى الأغنياء لأن صفة الزكاة قد زالت عنها. وفيه دليل أيضاً على جواز قبول هدية الفقير للغني. وفي هذا الحديث دليل على أنها لا تحل الصدقة

من سبيل الله، وأن من جعل شيئاً من ماله في سبيل الله جاز له صرفه في تجهيز الحجاج والمعتمرين، وإذا كان شيئاً مركوباً جاز حمل الحاج والمعتمر عليه. وتدل أيضاً على أنه يجوز صرف شيء من سهم سبيل الله من الزكاة إلى قاصدين الحج والعمرة.

بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي اسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ

١٦٠٩ - عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِقِيِّ قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتُهُ، فَأَتَى رَجُلٌ فَقَالَ: أُعْطِيَنِي مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ يَئِزِّ الْأَجْزَاءِ أُعْطَيْتُكَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٣٠). وَيُرْوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِسَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ: اذْهَبْ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي دُرَيْقٍ فَقُلْ لَهُ فِيهَا فَلْيَدْفَعْنَهَا إِلَيْكَ»

حديث زياد بن الحارث الصَّدَائِقِيِّ في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وقد تكلم فيه غير واحد، وحديث سلمة بن صخر له طرق وروايات يأتي ذكر بعضها في الصيام وهذه إحداها. وقد أخرجها بهذا اللفظ أحمد في مسنده بإسناد فيه محمد بن إسحاق ولم يصرح بالتحديث، ومع هذا فهذه الرواية تعارض ما سيأتي من الروايات الصحيحة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أعانه بمسرق من حجرٍ من طريق جماعة من الصحابة وإنما أورد المصنف هذه الرواية هنا للاستدلال بها على أَنَّ الصَّرف في من لزمته كفارة من الزكاة جائز. قوله: (فجزأها) بتشديد الزاي، وهذا الحديث مع الآية يرّد على المنزني وأبي حفص بن الوكيل من أصحاب الشافعي حيث قالوا: إنه لا يصرف خمس الزكاة إلى من يصرف إليه خمس الفيء والغنيمة ويرد أيضاً على أبي حنيفة والثوري والحسن البصري حيث قالوا: يجوز صرفها إلى بعض الأصناف الثمانية حتى قال أبو حنيفة: يجوز صرفها إلى الواحد. وعلى مالك حيث قال: يدفعها إلى أكثرهم حاجة: أي لأن كل الأصناف يدفع إليهم للحاجة فوجب اعتبار أمستهم حاجة.

بَابُ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ دُونَ مَوَالِي أَزْوَاجِهِمْ

١٦١٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ فَجَعَلَهَا فِي يَدَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: كَسَخْ كَسَخْ أَنَا عَلِمْتُ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِمٍ «إِنَّا لَا نَجِلُّ

لغير هؤلاء الخمسة من الأغنياء، وما ورد بدليل خاص كان مختصاً لهذا العموم كحديث عمر المتقدم في باب: ما جاء في الفقير والمسكين.

١٦٠٦ - وَعَنْ ابْنِ لَاسٍ الْخُرَازِمِيِّ قَالَ: «حَمَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِبِلٍ مِنَ الصَّدَقَةِ إِلَى الْحَجِّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢١/٤) وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَمْلِيْقًا (٣/٣٣١).

١٦٠٧ - وَعَنْ أُمِّ مَعْقِلٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّ زَوْجَهَا جَعَلَ بَكْرًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنَّهُ ارَادَتْ الْعُمْرَةَ، فَسَأَلَتْ زَوْجَهَا الْبَكْرَ فَأَبَى، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ، فَامْرَأَةٌ أَنْ يُعْطِيَهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٥٠/٦).

١٦٠٨ - وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ مَعْقِلٍ قَالَتْ: «لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَاصْبَانًا مَرَضٌ وَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ جَسَّهُ، فَقَالَ: يَا أُمِّ مَعْقِلٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي؟ قَالَتْ: لَقَدْ تَهَيَّأْنَا فَهَلْكَ أَبُو مَعْقِلٍ وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ اللَّبِي تَحُجُّ عَلَيْهِ فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَهَلَّا خَرَجْتِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٨٩).

حديث ابن لاسٍ سيأتي الكلام عليه وحديث أم معقل أخرجه بنحوه - الرواية الأولى - أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه، وفي إسناده رجل مجهول. وفي إسناده أيضاً إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد. وقد اختلف على أبي بكر بن عبد الرحمن فيه، فروي عنه عن رسول مروان الذي أرسله إلى أم معقل عنها. وروي عنه عن أم معقل بغير واسطه. وروي عنه عن أبي معقل. والرواية الثانية التي أخرجها أبو داود في إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال معروف. قوله: (ابن لاسٍ) هكذا في نسخ الكتاب الصحيحة بلفظ ابن، والذي في البخاري أبي لاسٍ، وكذا في التقريب من ترجمة عبد الله بن عتبة، ولأسٍ بسين مهمله: خراعي اختلف في اسمه فقيل: زياد وقيل: عبد الله بن عتبة بمهمله ونون مفتوحين، وقيل غير ذلك، له صحبة وحديثان هذا أحدهما، وقد وصله مع أحد ابن خزيمة والحاكم وغيرهما من طريقه. قال الحافظ: رجاله ثقات إلا أن فيه عن عبد الله بن إسحاق ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته وأحاديث الباب تدل على أَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ

لَنَا الصَّدَقَةُ (حم: ٢/٤٠٩) (خ: ١٤٩١) (م: ١٠٦٩).

قوله: (فجعلها في فيه) زاد في رواية «فلم يقطع له النبي ﷺ حتى قام ولعابه يسيل، فضرب النبي ﷺ شديقه» قوله: (كخ كخ) بفتح الكاف وكسرهما وسكون المعجمة مثقلاً ومخففاً ويكسرهما منونةً وغير منونة، فيخرج ذلك ست لغات، والثانية تأكيداً للاولى وكلمة تقال لرعد الصبي عند تناوله ما يستقدر، قيل إنها عربية، وقيل أعجمية، وزعم الداودي أنها معربة وقد أورد البخاري في باب: من تكلم بالفارسية قوله: (ارم بها) في رواية لأحمد «الها يا بني» وكأنه كلمه أولاً بهذا فلما تداى قال له: كخ كخ إشارة إلى استقذار ذلك، ويحتمل العكس قوله: (لا تحل لنا الصدقة) وفي رواية «لا تحل لآل محمد الصدقة»، وكذا عند أحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي نفسه. قال الحافظ: وإسناده قوي وللطبراني والطحاوي من حديث أبي ليلى الأنصاري نحوه. والحديث يدل على تحريم الصدقة عليه. واختلف ما المراد بالآل هنا، فقال الشافعي وجماعة من العلماء إنهم بنو هاشم وبنو عبد المطلب. واستدل الشافعي على ذلك بأن النبي ﷺ أشرك بني عبد المطلب مع بني هاشم في سهم ذوي القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم، وتلك العطية عوض عوضوه بدلاً عما حرموه من الصدقة، كما أخرج البخاري من حديث «جبر بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي ﷺ فقلنا: يا رسول الله أعطيت بني عبد المطلب من خمس خير وتركنا ونحن وهم بمنزلة واحدة» فقال رسول الله ﷺ: إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد، وأجيب عن ذلك بأنه إنما أعطاهم ذلك لمولاتهم لا عوضاً عن الصدقة. وقال أبو حنيفة ومالك والهادوية: هم بنو هاشم فقط وعن أحمد في بني عبد المطلب روايتان. وعن المالكية فيما بين هاشم وغالب بن فهر قولان: فعن أصبغ منهم هم بنو قصي، وعن غيره بنو غالب بن فهر كذا في الفتح. والمراد ببني هاشم آل علي وآل عقیل وآل جعفر وآل العباس وآل الحارث، ولم يدخل في ذلك آل أبي لهب لما قيل: من أنه لم يسلم أحد منهم في حياته ﷺ، ويرد ما في جامع الأصول أنه أسلم عتبة، ومعتب ابنا أبي لهب عام الفتح وسر ﷺ بإسلامهما ودعا لهما، وشهدا معه حيناً والطائف، ولهما عقب عند أهل النسب. قال ابن قدامة: لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المقرضة، وكذا قال أبو طالب من أهل

البيت، حكى ذلك عنه في البحر، وكذا حكى الإجماع ابن رسلان. وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة، وقيل: عنه: تجوز لهم إذا حرموا سهم ذوي القربى، حكاه الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم. قال في الفتح: وهو وجه لبعض الشافعية. وحكى فيه أيضاً عن أبي يوسف أنها تحل من بعضهم لبعض لا من غيرهم، وحكاه في البحر عن زيد بن علي المرتضى وأبي العباس والإمامية. وحكاه في الشفاء عن ابني الهادي والقاسم العياني. قال الحافظ: وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة: الجواز، المنع، وجواز التطوع دون الفرض، عكسه. والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع. وقد قيل: إنها متواترة نواتراً معنوياً، ويؤيد ذلك قوله تعالى: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ بَيْنَ الْقُرَى»، وقوله: «قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ»، ولو أحلها لآله أو شك أن يطعنوا فيه، ولقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»، وثبت عنه ﷺ: «أَنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» كما رواه مسلم.

وأما ما استدلل به القائلون بحلها للهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحاكم في السماع والتلحين من علوم الحديث بإسناده كله من بني هاشم «أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ حَرَمْتَ عَلَيْنَا صَدَقَاتِ النَّاسِ، هَلْ تَحِلُّ لَنَا صَدَقَاتُ بَعْضِنَا لِبَعْضٍ؟ قَالَ: نَعَمْ» فهذا الحديث قد أتهم به بعض رواة، وقد أطال صاحب الميزان الكلام على ذلك فليس بصالح لتخصيص تلك العمومات الصحيحة. وأما قول العلامة محمد بن إبراهيم الوزير بعد أن ساق الحديث ما لفظه: وأحسب له متابعا لشهرة القول به. قال: والقول به قول جماعة وافرة من أئمة العترة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم أنه إجماعهم، ولعل توارث هذا بينهم يقوي الحديث انتهى. فكلام ليس على قانون الاستدلال لأن مجرد الحسبان أن له متابعا، وذهاب جماعة من أهل البيت إليه لا تدل على صحته. وأما دعوى أنهم أجمعوا عليه فباطل باطل، ومطولات مؤلفاتهم ومختصراتها شاهدة لذلك. وأما قول الأمير في المنحة: إنها سكنت نفسه إلى هذا الحديث بعد وجدان سنده، وما عضده من دعوى الإجماع فقد عرفت بطلان دعوى الإجماع، وكيف يصح إجماع لأهل البيت والقاسم والهادي والناصر والمؤيد

الباب عن ابن عباس عند الطبراني قوله: (من أنفسهم) بضم الفاء، ولفظ الترمذي "مولى القوم منهم" أي حكمه كحكمهم. الحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي ﷺ وتحريمها على آله، وقد تقدم الكلام على ذلك. ويدل على تحريمها على موالى آل بني هاشم، ولو كان الأخذ على جهة العمالة وقد سلف ما فيه. قال الشافعي: حرم على مواليه من الصدقة ما حرم على نفسه، وبه قال أبو حنيفة وهو مروى أيضاً عن الناصر والشافعي وأصحابه، وإليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب، وهو مروى عن الناصر وابن الماجشون. وقال مالك ويحيى وهو مروى أيضاً عن الناصر والشافعي في قول له إنها محل لهم. قال في البحر: لأن علّة التحريم مفقودة وهي الشرف. قلنا: جزم الخبر يدفع ذلك انتهى. ونصب هذه العلّة في مقابل هذا الدليل الصحيح من الغرائب التي يعتبر بها التيقظ.

١٦١٢ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: «بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاوٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَبَعَثْتُ إِلَى عَائِشَةَ مِنْهَا بِشْيَهٍ فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: لَا إِلَّا أَنْ نُسَيِّئَةَ بَعَثْتُ إِلَيْنَا مِنَ الشَّائِءِ الَّتِي بَعَثْتُمْ بِهَا إِلَيْهَا، فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٠٨/٦) (خ: ١٤٩٤) (م: ١٠٧٦).

١٦١٣ - وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ: هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟ فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ مَا عِنْدَنَا طَعَامٌ إِلَّا عَظْمٌ مِنْ شَاةٍ أَطْعَمْتُهَا مَوْلَانِي مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: فَذَيِّبْهَا فَقَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٠/٦) وَمُسْلِمٌ (١٠٧٣).

قوله: (هل عندكم من شيء) أي من الطعام. قوله: (نسيية) قال في الفتح: بالنون والمهملة والموحدة مصغراً: اسم أم عطية انتهى. وأما نسيية بفتح النون وكسر السين فهي أم عمارة قوله: (بلغت محلها) أي إنها لما تصرف فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فحلت محل الهدية وكانت محل لرسول الله ﷺ بخلاف الصدقة كما تقدم كذا قال ابن بطال. قال في الفتح: وضبطه بعضهم بكسرهما من الحلول: أي بلغت مستقرها، والأوّل أولى انتهى. والحديث يدل على أن موالى أزواج بني هاشم ليس حكمهم كحكم موالى بني هاشم فتحل لهم الصدقة. وقد نقل ابن بطال اتفاق الفقهاء على عدم دخول الزوجات في ذلك وفيه نظر لأن ابن قدامة ذكر أن الخلال أخرج من طريق ابن

ب الله وجماعة من أكابرهم بل جمهورهم خارجون عنه. وأما مجرد وجدان السند للحديث بدون كشف عنه فليس بما يوجب سكون النفس. والحاصل أن تحريم الزكاة على بني هاشم معلوم من غير فرق أن يكون المزكي هاشمياً أو غيره، فلا يتفق من المعاذير عن هذا المحرم المعلوم إلا ما صح عن الشارع لا ما لفته الواقعون في هذه الورطة من الأعذار الواهية التي لا تخلص ولا ما يصح من الأحاديث المروية في التخصيص، ولكثرة أكلة الزكاة من آل هاشم في بلاد اليمن خصوصاً أرباب الرئاسة، قام بعض العلماء منهم في الذب عنهم وتحليل ما حرم الله عليهم مقاماً لا يرضاه الله ولا نقاد العلماء، فألف في ذلك رسالة هي في الحقيقة كالسرّاب الذي يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاء لم يجد شيئاً وصار يتسلى بها في أرباب التباعة منهم. وقد يتعلل بعضهم بما قاله البعض منهم: إن أرض اليمن خراجية، وهو لا يشعر أن هذه المقالة مع كونها من أبطال الباطلات ليست مما يجوز التقليد فيه على مقتضى أصولهم - ف الله المستعان - ما أسرع الناس إلى متابعة الهوى وإن خالف ما هو معلوم من الشريعة المطهرة. واعلم أن ظاهر قوله: «لا تحلل لنا الصدقة» عدم حل صدقة الفرض والتطوع، وقد نقل جماعة منهم الخطابي الإجماع على تحريمها عليه ﷺ. وتعقب بأنه قد حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً. وكذا في رواية أحمد. وقال ابن قدامة: ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة. وأما آل النبي ﷺ فقال أكثر الحنفية وهو المصحح عن الشافعية والحنابلة وكثير من الزيدية: إنها تجوز لهم صدقة التطوع دون الفرض، قالوا: لأن المحرم عليهم إنما هو من أوساخ الناس وذلك هو الزكاة لا صدقة التطوع. وقال في البحر: إنه خصص صدقة التطوع بالقياس على الهبة والهدية والوقف. وقال أبو يوسف وأبو العباس: إنها تحرم عليهم كصدقة الفرض لأن الدليل لم يفصل.

١٦١١ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَبْنِي كَيْمَا تُصِيبَ مِنْهَا، قَالَ: لَا، حَتَّى آتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ، وَأَنْطَلَقَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا، وَإِنَّ مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٨/٦) (د: ١٦٥٠) (ت: ٦٥٧) (ن: ١٠٧/٥).

الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وصحّاه. وفي

أبي مليكة عن عائشة أنها قالت: «إنا آل محمد لا نحلّ لنا الصدقة» قال: وهذا يدلّ على تحريمها. قال الحافظ: وإسناده إلى عائشة حسن وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً وهذا لا يقدح فيما نقله ابن بطال، وذكر ابن المنير أنها لا تحرم الصدقة على الأزواج قولاً واحداً. ولا يقال إنّ قول البعض بدخولهنّ في الآل يستلزم تحريم الصدقة عليهنّ، فإنّ ذلك غير لازم. وفي الحديثين أيضاً دليل على أنه يجوز لمن تحرم عليه الصدقة الأكل منها بعد مصيرها إلى المصرف وانتقالها عنه بهبة أو هدية أو نحوها. وفي الباب عن عائشة عند البخاري وغيره: «أنّ النبي أتني بلحم، فقالت له: هذا ما تصدّق به على بريرة، فقال: هو لها صدقة ولنا هدية»

باب نهى المتصدّق أن يشتري ما تصدّق به

١٦١٤ - عَنْ «عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ» قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرَخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: لَا تَشْتَرِهِ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّ الْعَابِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَابِدِ فِي قَبِيضِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٥/١) (خ: ٢٦٢٣) (م: ١٦٢٠).

١٦١٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي لَفْظٍ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ رَأَاهُ تَبَاغٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ يَا عُمَرُ، وَرَأَاهُ الْجَمَاعَةُ. زَادَ الْبُخَارِيُّ: فَبَذَلَكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَتْرُكُ أَنْ يَتَبَاغَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً (حم: ٧/٢) (خ: ١٤٨٩) (م: ١٦٢١) (د: ١٥٩٣) (ت: ٦٦٨) (ن: ١٠٩/٥) (هـ: ٢٣٩٢).

قوله: (عن عمر) هذا يقتضي أنّ الحديث من مسند عمر، والرواية الأخرى تقتضي أنه من مسند ابن عمر. ورجّح الذارقطي الثاني قوله: (حملت على فرس) المراد أنه ملكه إياه ولذلك ساغ له بيعه. ومنهم من قال عمر قد حبسه، وإنما ساغ للرجل بيعه لأنّه حصل فيه هزالٌ عجز بسببه عن اللحاق بالخليل وضعف عن ذلك وانتهى إلى حالة ذلك عدم الانتفاع به ويرجح الأول قوله: «لا تعد في صدقتك» ولو كان حبساً لعلله به. قوله: (فأضاعه) أي لم يحسن القيام عليه وقصّر في مؤنته وخدمته. وقيل: لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته، وقيل معناه: استعمله في غير ما جعل له، والأوّل أظهر قوله: (وإن أعطاكه بدرهم) هو مبالغته في تنقيصه وهو الحامل له على شرائه قوله: (لا تعد) إنما سمى شرائه برخصٍ عوداً في الصدقة من حيث إنّ

الغرض منها ثواب الآخرة، فإذا اشترها برخصٍ فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سومع فيه. قوله: (كالعائد في قبته) استدّل به على تحريم ذلك لأنّ القيء حرامٌ قال القرطبي: وهذا هو الظاهر من سياق الحديث. ويحتمل أن يكون التشبيه للتفريق خاصة لكون القيء ممّا يستقذر وهو قول الأكثر. ويلحق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرهما من القربات. قوله: (لا يترك أن يتباع... إلخ) أي كان إذا اتفق له أن يشتري ممّا تصدّق به لا يتركه في ملكه حتّى يتصدّق به، فكأنه فهم أنّ النهي عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها لا لمن يردها صدقة. والحديث يدلّ على كراهة الرجوع عن الصدقة وأنّ شراءها برخصٍ نوعٌ من الرجوع فيكون مكروهاً وقد قيل: إنه يعارض هذا الحديث المتقدم من أبي سعيد في حلّ الصدقة لرجل اشتراها بماله وجمع بينهما يحمل هذا على كراهة التنزيه، ولهذا قال المصنّف رحمه الله تعالى: وحمل قومٌ هذا على التنزيه واحتجوا بموم قوله: «أو رجل اشتراها بماله» في خبر أبي سعيد، ويدلّ عليه ابتياع ابن عمر وهو راوي الخبر، ولو فهم منه التحريم لما فعله وتقرّب بصدقة تستند إليه انتهى والظاهر أنه لا معارضة بين هذا وبين حديث أبي سعيد المتقدم لأنّ هذا في صدقة التطوّع وذاك في صدقة الفريضة، فيكون الشراء جائزاً في صدقة الفريضة لأنّه لا يتصور الرجوع فيها حتّى يكون الشراء مشبّهاً له بخلاف صدقة التطوّع فإنه يتصور الرجوع فيها ففكره ما يشبهه وهو الشراء، نعم يعارض حديث الباب في الظاهر ما أخرجه مسلمٌ وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه: «أنّ امرأةً أتت رسول الله ﷺ فقالت: كنت تصدّقت على أمتي بوليدة وإنها ماتت وتركت تلك الوليدة، قال: وجب أجرك ورجعت إليك في الميراث» ويجمع بجواز تملك الشيء المتصدّق به بالميراث لأنّ ذلك ليس مشبّهاً بالرجوع عن الصدقة دون سائر المعاضات.

باب فضل الصدقة على الزوج والأقارب

١٦١٦ - عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقْنَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ وَلَوْ مِنْ خَلِيكُنَّ، قَالَتْ: فَرَجَعْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ: إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفُ ذَاتِ الْيَدِ، وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرْنَا بِالْصَّدَقَةِ فَأَيُّهُ فَاسَأَلُهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُجْزِي عَنِّي وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمْ» قَالَتْ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: بَلْ

نفقته، والام لا يلزمها نفقة ابنها مع وجود أبيه. قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث: وهذا عند أكثر أهل العلم في صدقة التطوع انتهى. والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى زوجها، وأما أولاً فلعدم المانع من ذلك، ومن قال إنه لا يجوز فعليه الدليل. وأما ثانياً فلأن ترك استقصائه ﷺ لها ينزل منزلة العموم، فلما لم يستفصلها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب ؟ فكانه قال: يجوز له أن يدفع زكاته إلى زوجته ؟ فقال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة شيئاً لأن نفقتها واجبة عليه، ويمكن أن يقال إن التعليل بالوجوب على الزوج لا يوجب امتناع الصرف إليها لأن نفقتها واجبة عليه غنية كانت أو فقيرة فالصرف إليها لا يسقط عنه شيئاً. وأما الصدقة على الأصول والفصول وبقية القرابة فسيأتي الكلام عليها.

١٦١٧ - وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّجْمِ نِثَانٌ، صَدَقَةٌ وَصِيْلَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٤٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٥٨).

١٦١٨ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَفْضَلَ الصَّدَقَةُ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّجْمِ الْكَاشِحِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَلَهُ مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ (٤١٦/٥).

١٦١٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا كَانَ ذَوْرًا قَرَابَةً لَا تَقُولُهُمْ فَأَعْطَاهُمْ مِنْ زَكَاةٍ مَالِكٍ، وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُهُمْ فَلَا تُعْطِيَهُمْ وَلَا تَجْعَلُهَا لِمَنْ يَقُولُ. رَوَاهُ الْأَثَرِيُّ فِي مَنِيهِ.

حديث سلمان أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم وحسنه الترمذي. قال الحافظ: وفي الباب عن أبي طلحة وأبي أمامة عند الطبراني. قوله: (الكاشح) هو المضمر للعداوة. وقد استدلل بالحديثين على جواز صرف الزكاة إلى الأقارب سواء كانوا ممن تلزم لهم النفقة أم لا لأن الصدقة المذكورة فيهما لم تقيد بصدقة التطوع ولكنه قد تقدم عن ابن المنذر وصاحب البحر أنهما حكيا الإجماع على عدم جواز صرف الزكاة إلى الأولاد، وكذا سائر الأصول والفصول كما في البحر فإنه قال: (مسألة) ولا تجزئ في أصوله وفصوله مطلقاً إجماعاً. وقال صاحب ضوء النهار: إن دعوى الإجماع وهم، قال: وكيف ومحمد بن الحسن ورواية عن العباس أنها تجزئ في الآباء والأمهات ثم قال: قلت:

أنتيه أنت، قالت: فانتقلت فإذا امرأة من الأنصار يسألك رسول الله ﷺ حاجتي حاجتها، قالت: وكان رسول الله ﷺ قد أقيمت عليه المهابة، قالت: فخرج علينا بلال فقلنا له: أنت رسول الله ﷺ فأخبره أن امرأتين بالباب يسألانك: أتجزئ الصدقة عنهما على أزواجهما، وعلى أيتام في حُجُورهما، ولا نخبر من نخبر، قالت: فدخل بلال فسأله، قال له: من هما ؟ فقال: امرأة من الأنصار وزينب، فقال: أي الزينبي ؟ فقال امرأة عبد الله، فقال: لهما أجزان: أجر القرابة وأجر الصدقة، متفق عليه. ولفظ البخاري: «أجزئ عني أن أفق على زوجي، وعلى أيتام في حُجُوري» (حم: ٦/٣٦٣) (خ: ١٤٦٦) (م: ١٠٠٠).

قوله: (إنك رجل خفيف ذات اليد) هذا كناية عن الفقر. وفي لفظ للبخاري: «إن زينب كانت تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها، فقالت لعبد الله: سل رسول الله ﷺ أجزئ عني أن أفق عليك وعلى أيتام في حجري من الصدقة ؟ إلهديث. قوله: (فإذا امرأة من الأنصار) زاد النسائي والطيالسي 'يقال لها زينب' وفي رواية للنسائي: 'انطلقت امرأة عبد الله، يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود، يعني عقبة بن عمرو الأنصاري' استدلل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة أن تدفع زكاتها إلى زوجها، وبه قال الثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن مالك. وعن أحمد وإليه ذهب المهدي والناصر والمؤيد ب الله وهذا إنما يتم دليلاً بعد تسليم أن هذه الصدقة صدقة واجبة، وبذلك جزم المازري. ويؤيد ذلك قولها: 'أجزئ عني' وتعقبه عياض بأن قوله: 'ولو من حليكن' وكون صدقتها كانت من صنعها يدلان على التطوع، وبه جزم النووي وتأولوا قولها: 'أجزئ عني' أي في الوقاية من النار كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا يحصل لها المقصود، وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوي لقول أبي حنيفة: إنها لا تجزئ. زكاة المرأة في زوجها فأخرج من طريق رائدة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صنعاء الديدن، فكانت تنفق عليه وعلى ولده، فهذا يدل على أنها صدقة تطوع. واحتجوا أيضاً على أنها صدقة تطوع بما في البخاري من حديث أبي سعيد: أن النبي ﷺ قال لها: 'زوجك وللدك أحق من تصدقت عليهم' قالوا: لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر والمهدي في البحر وغيرهما. وتعقب هذا بأن الذي ينتج إعطاؤه من الصدقة الواجبة من تلزم المعطي

الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، فَلَمْ نَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ الْخُدَيْبِيُّ، فَقَالَ: إِنِّي لَأَرَى مُدَيْنٍ مِنْ سَفَرَاءِ الشَّامِ يُغْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حـم: ٩٨/٣) (خ: ١٥٠٨) (م: ٩٨٥ و١٨٠) (د: ١٦١٦) (ت: ٦٧٣) (ن: ٥١/٥) (هـ: ١٨٢٩)، لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ قَالَ: أَبُو سَعِيدٍ فَلَا أَزَالُ... إلخ. وَأَبْنُ مَاجَةَ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَةً أَوْ ضَمْنِي مِنْهُ. وَلِلنَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي أَنْ الْأَقِطُ أَصْلٌ. وَلِلدَّارِقُطِيِّ عَنْ أَبِي عَيْنَةَ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «مَا أَخْرَجْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ سَلْتٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، فَقَالَ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ لِسَفِيَّانٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنْ أَحَدًا لَا يَذْكُرُ فِي هَذَا الدَّقِيقِ، فَقَالَ: بَلَى هُوَ فِيهِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٢/١٤٦) وَاحْتِجَ بِهِ أَحْمَدُ عَلَى إِجْزَاءِ الدَّقِيقِ.

قوله: (فرض) فيه دليلٌ على أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنَ الْفَرَائِضِ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْخَفِيَّةَ يَقُولُونَ بِالْوُجُوبِ دُونَ الْفَرْضِيَّةِ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ، قَالُوا: إِذْ لَا دَلِيلَ قَاطِعٍ ثَبَتَ بِهِ الْفَرْضِيَّةَ. قَالَ الْحَافِظُ: فِي نَقْلِ الْإِجْمَاعِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَلِيَّةَ وَأَبَا بَكْرٍ بَنَ كَيْسَانَ الْأَصَمَّ قَالَا: إِنَّ وَجُوبَهَا نَسَخٌ. وَاسْتَدَلَّ لَهَا بِمَا رَوَى النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ بَنِ عِبَادَةَ قَالَ «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الزَّكَاةُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا وَنَحْنُ نَفْعَلُهُ» قَالَ: وَتَعَقَّبَ بَأَنِّ فِي إِسْنَادِهِ رَاوِيًا مُجْهُولًا، وَعَلَى تَقْدِيرِ الصَّحَّةِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى النَّسْخِ لِاحْتِمَالِ الْإِكْتِفَاءِ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ نَزُولَ الْفَرْضِ لَا يَرْجِبُ سَقُوطَ فَرْضٍ آخَرَ، وَنَقَلَ الْمَالِكِيَّةُ عَنْ أَشْهَبِ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَابْنِ اللَّبَّانِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. قَالُوا: وَمَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ "فَرْضٌ" أَيِ قَدَرٍ وَهُوَ أَصْلُهُ فِي اللَّغَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، لَكِنْ نَقَلَ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ إِلَى الْوُجُوبِ فَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوَّلَى وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى» نَزَلَتْ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ كَمَا رَوَى

والمسألة في البحر لم تنسب إلى قائلٍ فضلاً عن الإجماع، وهذا وهمٌ منه - رحمه الله تعالى - فَإِنَّ صَاحِبَ الْبَحْرِ صَرَّحَ بِنِسْبَتِهَا إِلَى الْإِجْمَاعِ كَمَا حَكِيهَ سَالِفًا فَقَدْ نُسِبَتْ إِلَى قَائِلٍ وَهُمْ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ إِلَّا أَنَّهُ يَدُلُّ لَمَّا رَوَى عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ مَا فِي الْبُخَارِيِّ وَاحِدٌ عَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: «أَخْرَجَ أَبِي دَنَانِيرٍ يَتَصَدَّقُ بِهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِلَيْكَ أَرَدْتُ فَجِئْتُ فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ». وَسَيَأْتِي هَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْوَكَالَةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَلَكِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الصَّدَقَةُ صَدَقَةً تَطَوُّعٍ بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجُوزُ الصَّرْفُ فِي بَنِي الْبَيْنِ وَفِيمَا فَوْقَ الْجَدِّ وَالْجَدَّةِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْأَصُولِ وَالْفُصُولِ مِنَ الْقِرَابَةِ الَّذِينَ تَلْزِمُ نَفَقَتَهُمْ فَهَذَا الْمَاهِدي وَالْقَاسِمُ وَالنَّاصِرُ وَالْمُوَيْدُ بَ اللَّهُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُزِّي الصَّرْفَ إِلَيْهِمْ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالْإِمَامُ بِحْيَى: يَجُوزُ وَيَجُزِّي إِذْ لَمْ يَفْصَلِ الدَّلِيلُ لِعُمُومِ الْأَدَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ. وَقَالَ الْأَوَّلُونَ: إِنَّهَا مَخْصُصَةٌ بِالْقِيَاسِ وَلَا أَصْلَ لَهُ وَأَمَّا الْأَثَرُ الْمُرَوِّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَكَلَامُ صَحَابِيٍّ وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ لِأَنَّ لِلْاجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ مَسْرَحًا وَيُؤَيِّدُ الْجَوَازَ وَالْإِجْزَاءَ الْحَدِيثُ الَّذِي تَقَدَّمَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِلَفْظِ: «زَوْجَكَ وَوَلَدَكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ عَلَيْهِمْ» وَتَرَكَ الِاسْتِفْصَالَ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ كَمَا سَلَفَ ثُمَّ الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَنَاعِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقِرَابَةَ أَوْ وَجُوبَ النِّفَقَةِ مَنَاعَانِ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ وَلَا دَلِيلَ.

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

١٦٢٠ - عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حـم: ٦٣/٢) (خ: ١٥٠٣) (م: ٩٨٤) (د: ١٦١١) (ت: ٦٧٦) (ن: ٥١/٥) (هـ: ١٨٢٦). وَلَا خُصْمَ وَالْبُخَارِيُّ وَأَبِي دَاوُدَ وَكَانَ ابْنُ عُمرَ يُعْطِي التَّمْرَ إِلَّا عَامًا وَاحِدًا وَأَعُوَزَ التَّمْرَ فَأَعْطَى الشَّعِيرَ. وَلِلْبُخَارِيِّ وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمُ أَنْ يَوْمَيْنِ.

١٦٢١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ». أَخْرَجَاهُ وَفِي رِوَايَةٍ «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ

ضعيف. وأخرجه أيضاً عند الدارقطني. قوله: (الصغير والكبير) وجوب فطرة الصغير في ماله، والمخاطب بإخراجها وليه إن كان للصغير مال، وإلا وجبت على من تلزمه النفقة وإلى هذا ذهب الجمهور. وقال محمد بن الحسن: هي على الأب مطلقاً، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه. وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري: لا تجب إلا على من صام. واستدلّ لما يحدث ابن عباس الآتي بلفظ «صدقة الفطر طهرة للصائم» قال في الفتح: وأجيب بأن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب كما أنها تجب على من لا يذنب كمتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة، قال فيه: ونقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا تجب على الجنين، وكان أحمد يستحبّه ولا يوجبه. قوله: (من المسلمين) فيه دليل على اشتراط الإسلام في وجوب الفطرة فلا تجب على الكافر. قال الحافظ: وهو أمر متفق عليه وهل يخرجها عن غيره كمتولدته المسلمة، نقل ابن المنذر فيه الإجماع على عدم الوجوب، لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد، وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر؟ قال الجمهور: لا، خلافاً لعطاء والنخعي والثوري والحنفية وإسحاق. واستدلوا بقوله: «ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر» وأجاب الجمهور بأنه ينسب عموم قوله: «في عبده» على خصوص قوله: «من المسلمين» في حديث الباب، ولا يخفى أن قوله: «من المسلمين» أعم من قوله: «في عبده» من وجوه، وأخص من وجوه، فتخصيص أحدهما بالآخر تحكّم، ولكنه يؤيد اعتبار الإسلام ما عند مسلم بلفظ: «على كلّ نفس من المسلمين حرّاً أو عبداً». واحتج بعضهم على وجوب إخراجها عن العبد بأن ابن عمر راوي الحديث كان يخرج عن عبده الكافر وهو أعراف بمراد الحديث. وتعبه بأنه لو صح حمل على أنه كان يخرج عنهم تطوعاً ولا مانع فيه. وظاهر الأحاديث عدم الفرق بين أهل البادية وغيرهم، وإليه ذهب الجمهور وقال الزهري وربيعة والليث: إن زكاة الفطر تختص بالخاصة ولا تجب على أهل البادية قوله: (اعوز التمر) بالمهمله والزاي: أي احتاج، يقال: أعوزني الشيء: إذا احتجت إليه فلم أقدر عليه. وفيه دليل على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر قوله: (يوم أو يومين) فيه دليل على جواز تعجيل الفطرة قبل يوم الفطر. وقد جوزه الشافعي من أول رمضان، وجوزه الهادي والقاسم وأبو حنيفة وأبو العباس وأبو طالب ولو إلى

ذلك ابن خزيمة قوله: (زكاة الفطر) أضيفت الزكاة إلى الفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان كذا قال في الفتح. وقال ابن قتيبة: والمراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة. قال الحافظ: والأول أظهر ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث: «زكاة الفطر في رمضان» وقد استدللّ بقوله «زكاة الفطر» على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لأنه وقت الفطر من رمضان. وقيل: وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد؛ لأنّ الليل ليس عملاً للصوم، وإنما يتبين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر، والأول قول الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي في الجديد وإحدى الروايتين عن مالك. والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم. والرواية الثانية عن مالك وبه قال الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله ويقويه قوله في حديث ابن عمر الآتي: «أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة» ولكنها لم تقيد القبليّة بكونها في يوم الفطر. قال ابن دقيق العيد: الاستدلال بقوله: «زكاة الفطر» على الوقت ضعيف، لأنّ الإضافة إلى الفطر لا تدلّ على وقت الوجوب بل تقتضي إضافة هذه الزكاة إلى الفطر من رمضان. وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر. قوله: (صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير) قال في الفتح: انتصب صاعاً على التمييز أو أنه مفعول ثان. قوله: (على العبد والحر) ظاهره يدلّ على أن العبد يخرج من نفسه ولم يقل به إلا داود فقال: يجب على السيد أن يمكن عبده من الاكتساب لها، ويدلّ على ما ذهب إليه الجمهور من كون الوجوب على السيد حديث: «ليس على المرء في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر» ولفظ مسلم: «ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر» قوله: (الذكر والأنثى) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان زوج أو لا، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر، وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحاق: تجب على زوجها تبعاً للنفقة. قال الحافظ: وفيه نظر لأنهم قالوا: إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا. واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزمه، وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسلاً: «أدوا صدقة الفطر عمن تمونون» وأخرجه البيهقي من هذا الوجه، فزاد في إسناده ذكر علي وهو منقطع. وأخرجه من حديث ابن عمر وإسناده

لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ يعتمد عليه، ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه، فلما كثر زمن الصحابة رأوا أنّ نصف صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير وهم الأئمة، فغير جائز أن يعدل عن قومه إلا إلى قول مثلهم، ثم أسند عن عثمان وعليّ وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد. قال الحافظ: صحيحة أنهم رأوا أنّ في زكاة الفطر نصف صاع قمح انتهى. وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية، لكنّ حديث أبي سعيد دالٌّ على أنّه لم يوافق على ذلك، وكذلك ابن عمر فلا إجماع في المسألة قوله: (لم يذكر لفظة أو) يعني لم يذكر حرف التخيير في شيء من طرق الحديث قوله: (أو صاعاً من أقط) بفتح الهمة وكسر القاف وهو لبن يابس غير متزوع الزبد. وقال الزهري: يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يتصل وقد اختلف في إجزائه على قولين: أحدهما أنّه لا يجزئ لأنّه غير مقتات، وبه قال أبو حنيفة إلا أنّه أجاز إخراجه بدلاً عن القيمة على قاعدته. والقول الثاني أنّه يجزئ، وبه قال مالك وأحمد وهو الأرجح لهذا الحديث الصحيح من غير معارض. وروي عن أحمد أنّه يجزئ مع عدم وجدان غيره. وزعم الماوردي أنّه يجزئ عن أهل البادية دون أهل الحاضرة فلا يجزئ عنهم بلا خلاف. وتعبه النووي فقال: قطع الجمهور بأنّ الخلاف في الجميع، قوله: (إلا صاعاً من دقيق) ذكر الدقيق ثابت في سنن أبي داود من حديث أبي سعيد أيضاً، ولكنّه قال أبو داود: إنّ ذكر الدقيق وهمّ من ابن عينة، وقد روى ذلك ابن خزيمة من حديث ابن عباس قال: «أمر رسول الله ﷺ أن تؤدى زكاة رمضان صاعاً من طعام عن الصنبر والكبير والحرم والمملوك، من أدّى سلّنا قبل منه، وأحسبه قال: من أدّى دقيقاً قبل منه، ومن أدّى سويقاً قبل منه» ورواه الدارقطني ولكن قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذا الحديث فقال: منكر لأنّ ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس وقد استدللّ بذلك على جواز إخراج الدقيق كما يجوز إخراج السويق، وبه قال أحمد وأبو القاسم الأنطاقي: لأنّه ممّا يكال ويتنفع به الفقير، وقد كفى فيه الفقير مؤنة الطحن. وقال الشافعي ومالك: أنّه لا يجزئ إخراجه لحديث ابن عمر المتقدم: ولأنّ منافعه قد نقصت، والنصّ ورد في الحبّ وهو يصلح لما لا يصلح له الدقيق والسويق، قوله: (من سلّنا) بضمّ السين المهملة وسكون اللام بعدها مثناة فوقية:

عامين عن البدن الموجود وقال الكرخي وأحمد بن حنبل: لا تقدّم على وقت وجوبها إلا ما يغتفر كيوم أو يومين. وقال مالك والناصر والحسن بن زياد: لا يجوز التعجيل مطلقاً كالصلاة قبل الوقت. وأجاب عنهم في البحر بأنّ ردّها إلى الزكاة أقرب. وحكى الإمام يحيى إجماع السلف على جواز التعجيل قوله: (صاعاً من طعام... إلخ) ظاهره المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده. وقد حكى الخطابي أنّ المراد بالطعام هنا الحنطة، وأنّه اسم خاص له، قال هو وغيره: قد كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتّى إذا قيل: اذهب إلى سوق الطعام، فهم منه سوق القمح، وإذا عقب العرف نزل اللفظ عليه؛ لأنّه لما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أغلب. قال في الفتح وقد ردّ ذلك ابن المنذر وقال: ظنّ بعض أصحابنا أنّ قوله في حديث أبي سعيد: «صاعاً من طعام» حجة لمن قال: صاع من حنطة، وهذا غلط منه، وذلك أنّ أبا سعيد أجمل الطعام ثمّ فسره، ثمّ أورد طريق حفص بن مسيرة عند البخاري وغيره أنّ أبا سعيد قال: «كنّا نخرج في عهد النبي ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام» قال أبو سعيد: وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر، وهي ظاهرة فيما قال: وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى. وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما أنّ أبا سعيد قال لما ذكروا عنده صدقة رمضان: «لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط، فقال له رجل من القوم: أو مدين من قمح؟ فقال: لا، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها» قال ابن خزيمة: ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد هذا غير محفوظ ولا أدري بمن الوهم؟ ويدلّ على أنّه خطأ. قوله: (فقال رجل... إلخ) إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنّهم كانوا يخرجون منها صاعاً لما قال الرجل أو مدين من قمح. وقد أشار أيضاً أبو داود إلى أنّ ذكر الحنطة فيه غير محفوظ. قوله: (حتّى قدم معاوية) زاد مسلم (حاجاً أو معتمراً وكلم الناس على المنبر) وزاد ابن خزيمة وهو يومئذ خليفة. قوله: (سمراء الشام) بفتح السين المهملة وإسكان الميم، وبالذّهي القمح الشامي. قال النووي: تمسك بقول معاوية من قال بالدين من الحنطة، وفيه نظر لأنّه فعل صحابي قد خالف فيه أبو سعيد وغيره بمن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي ﷺ، وقد صرح بأنّه رأي رآه لا أنّه سمعه من النبي ﷺ قال ابن المنذر:

نوع من الشعير وهو كالخنطة في ملاسته وكالشعير في برودته وطبعه. والروايات المذكورة في الباب تدلّ على أنّ الواجب من هذه الأجناس المنصوصة في الفطرة صاعٌ ولا خلاف في ذلك إلا في البرّ والزبيب. وقد ذهب أبو سعيد وأبو العالية وأبو الشعثاء والحسن البصريّ وجابر بن زيد والشافعيّ ومالك وأحمد وإسحاق والمهادي والقاسم والنّاصر والمؤيد بالله إلى أنّ البرّ والزبيب كذلك يجب من كلّ واحدٍ منهما صاعٌ. وقال من تقدّم ذكره من الصحابة في كلام ابن المنذر وزاد في البحر أبا بكرٍ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن عليّ والإمام يحيى أنّ الواجب نصف صاعٍ منهما والقول الأوّل أرجح، لأنّ النبيّ ﷺ فرض صدقة الفطر صاعاً من طعام، والبرّ ممّا يطلق عليه اسم الطعام إن لم يكن معهوداً عندهم غالبه فيه كما تقدّم، وتفسيره بغير البرّ إنّما هو لما تقدّم من أنّه لم يكن معهوداً عندهم فلا يبيح دون الصّاع منه. ويمكن أن يقال: إنّ البرّ على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام مخصّص بما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباسٍ مرفوعاً بلفظ: «صدقة الفطر مدّان من قمح» وأخرج نحوه الترمذيّ من حديث عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدّه مرفوعاً أيضاً. وأخرج نحوه الدارقطنيّ من حديث عصمة بن مالك وفي إسناده الفضل بن المختار وهو ضعيفٌ. وأخرج أبو داود والنسائيّ عن الحسن مرسلأ بلفظ: «فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة صاعاً من تمرٍ أو من شعيرٍ أو نصف صاعٍ من قمح» وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعبٍ بلفظ: قال رسول الله ﷺ «صدقة الفطر صاعٌ من برٍّ أو قمحٍ عن كلّ اثنين» وأخرج سفيان الثوريّ في جامعه عن عليّ موقوفاً بلفظ: «نصف صاعٍ برٍّ وهذه تتهض بمجموعها للتخصيص. وحديث أبي سعيد الذي فيه تصريح بالخنطة قد تقدّم ما فيه على أنّه لم يذكر اطلاع النبيّ ﷺ على ذلك.

١٦٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَذَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٩) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٢٧).

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطنيّ والحاكم وصحّحه قوله: (طهرة) أي تطهيراً لنفس من صام رمضان من اللغو والرّفث هنا: يعتقد عليه القلب من القول والرّفث. قال ابن الأثير: الرّفث هنا: هو الفحش من الكلام قوله (وطعمة) بضمّ الطاء وهو الطعام الذي يؤكل، وفيه دليل على أنّ الفطرة تصرف في المساكين دون غيرهم من مصارف الزكاة كما ذهب إليه الهادي والقاسم وأبو طالب. وقال المنصور بالله: هي كالزكاة فتصرف في مصارفها، وقوّاه المهديّ، قوله: (فمن أذاه قبل الصلاة) أي قبل صلاة العيد، قوله: (فهى زكاة مقبولة) المراد بالزكاة صدقة الفطر قوله: (فهى صدقة من الصدقات) يعني التي يتصدّق بها في سائر الأوقات، وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى والظاهر أنّ من أخرج الفطرة بعد صلاة العيد كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكهما في ترك هذه الصدقة الواجبة. وقد ذهب الجمهور إلى أنّ إخراجها قبل صلاة العيد إنّما هو مستحبٌ فقط، وجزموا بأنّها تجزئ إلى آخر يوم الفطر، والحديث يردّ عليهم. وأمّا تأخيرها عن يوم العيد فقال ابن رسلان: إنّهُ حرامٌ بالاتفاق لأنّها زكاةٌ واجبةٌ فوجب أن يكون في تأخيرها إثمٌ كما في إخراج الصلاة عن وقتها. وحكي في البحر عن المنصور بالله

نوع من الشعير وهو كالخنطة في ملاسته وكالشعير في برودته وطبعه. والروايات المذكورة في الباب تدلّ على أنّ الواجب من هذه الأجناس المنصوصة في الفطرة صاعٌ ولا خلاف في ذلك إلا في البرّ والزبيب. وقد ذهب أبو سعيد وأبو العالية وأبو الشعثاء والحسن البصريّ وجابر بن زيد والشافعيّ ومالك وأحمد وإسحاق والمهادي والقاسم والنّاصر والمؤيد بالله إلى أنّ البرّ والزبيب كذلك يجب من كلّ واحدٍ منهما صاعٌ. وقال من تقدّم ذكره من الصحابة في كلام ابن المنذر وزاد في البحر أبا بكرٍ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن عليّ والإمام يحيى أنّ الواجب نصف صاعٍ منهما والقول الأوّل أرجح، لأنّ النبيّ ﷺ فرض صدقة الفطر صاعاً من طعام، والبرّ ممّا يطلق عليه اسم الطعام إن لم يكن معهوداً عندهم غالبه فيه كما تقدّم، وتفسيره بغير البرّ إنّما هو لما تقدّم من أنّه لم يكن معهوداً عندهم فلا يبيح دون الصّاع منه. ويمكن أن يقال: إنّ البرّ على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام مخصّص بما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباسٍ مرفوعاً بلفظ: «صدقة الفطر مدّان من قمح» وأخرج نحوه الترمذيّ من حديث عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدّه مرفوعاً أيضاً. وأخرج نحوه الدارقطنيّ من حديث عصمة بن مالك وفي إسناده الفضل بن المختار وهو ضعيفٌ. وأخرج أبو داود والنسائيّ عن الحسن مرسلأ بلفظ: «فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة صاعاً من تمرٍ أو من شعيرٍ أو نصف صاعٍ من قمح» وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعبٍ بلفظ: قال رسول الله ﷺ «صدقة الفطر صاعٌ من برٍّ أو قمحٍ عن كلّ اثنين» وأخرج سفيان الثوريّ في جامعه عن عليّ موقوفاً بلفظ: «نصف صاعٍ برٍّ وهذه تتهض بمجموعها للتخصيص. وحديث أبي سعيد الذي فيه تصريح بالخنطة قد تقدّم ما فيه على أنّه لم يذكر اطلاع النبيّ ﷺ على ذلك.

١٦٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٥/٢) (خ: ١٥١١) (م: ٩٨٤ و١٤) (د: ١٦١٣) (ت: ٦٧٥).

قوله: (قبل خروج الناس إلى الصلاة) قال ابن التّين: أي قبل خروج الناس إلى صلاة العيد وبعد صلاة الفجر. قال ابن عيينة في تفسيره عن عمرو بن دينارٍ عن عكرمة قال: يقَدّم الرجل

أن وقتها إلى آخر اليوم الثالث من شهر شوال.

١٦٢٤ - وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّازِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ كَمْ قَدَرُ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: خُمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ بِالْعِرَاقِيِّ أَنَا حَزْرَتُهُ قُلْتُ: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ خَالَفْتَ شَيْخَ الْقَوْمِ، قَالَ: مَنْ هُوَ؟ قُلْتُ أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ، فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا ثُمَّ قَالَ لِيَجْلَسَانِيَا يَا فُلَانُ هَاتِ صَاعَ جَدِّكَ، يَا فُلَانُ هَاتِ صَاعَ عَمِّكَ، يَا فُلَانُ هَاتِ صَاعَ جَدِّكَ قَالَ إِسْحَاقُ: فَاجْتَمَعَتْ أَصْعُ، فَقَالَ: مَا تَحْفَظُونَ فِي هَذَا؟ فَقَالَ هَذَا: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُؤْذِي بِهَذَا الصَّاعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ هَذَا: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَخِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُؤْذِي بِهَذَا الصَّاعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ الْآخَرُ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا أَذَتْ بِهَذَا الصَّاعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ مَالِكٌ: أَنَا حَزْرَتُ هَذِهِ فَوَجَدْتُهُمَا خُمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثَلَاثًا. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٥١/٢).

هذه القصة مشهورة أخرجه أيضاً البيهقي بإسناد جيد. وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم من طريق عروة عن أسماء بنت أبي بكر «أنهم كانوا يخرجون زكاة الفطر في عهد رسول الله ﷺ بالمدة الذي يقتات به أهل المدينة» وللبخاري عن مالك عن نافع عن ابن عمر «أنه كان يعطي زكاة رمضان عند النبي ﷺ بالمدة الأولى» ولم يختلف أهل المدينة في الصاع وقدره من لدن الصحابة إلى يومنا هذا أنه كما قال أهل الحجاز: خمسة أرتال وثلاث بالعراقي. وقال العراقيون منهم أبو حنيفة: إنه ثمانية أرتال، وهو قول مردود، وتدفعه هذه القصة المسندة إلى صعيان الصحابة التي قررها النبي ﷺ. وقد رجح أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة بعد هذه الواقعة إلى قول مالك وترك قول أبي حنيفة، قوله: (أنا حزرته) بإخاء المهمل المفتوحة بعدها زاي مفتوحة ثم راء ساكنة: أي قدرته قوله: (أصع) جمع صاع قال في البحر: والصاع أربعة أمداؤ إجماعاً (فائدة) قد اختلف في القدر الذي يعتبر ملكه لمن تلزمه الفطرة، فقال الهادي والقاسم وأحد قولي المؤيد بالله أن يعتبر أن يملك قوت عشرة أيام فاضلاً عما استثنى للفقير، وغير الفطرة لما أخرجه أبو داود في حديث ابن أبي صغير عن أبيه في رواية بزيادة «غني» أو فقير بعد حر أو عبد. ويجب عن هذا الدليل بأنه وإن أفاد عدم اعتبار الغنى الشرعي فلا يفيد اعتبار ملك قوت عشر. وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه: إنه يعتبر أن يكون المخرج غنياً غنى شرعياً واستدل

لهم في البحر بقوله ﷺ: «إنما الصدقة ما كانت عن ظهر غنى» وبالقياص على زكاة المال. ويجب بأن الحديث لا يفيد المطلوب لأنه بلفظ «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» كما أخرجه أبو داود، ومعارض أيضاً بما أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أفضل الصدقة جهد المقل». وما أخرجه الطبراني من حديث أبي أمامة مرفوعاً «أفضل الصدقة سر» إلى فقير وجهه من مقل» وفسره في النهاية بقدر ما يحتمل حال قليل المال. وما أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ له والحاكم وقال: على شرط مسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «سبق درهم مائة ألف درهم، فقال رجل: وكيف ذاك يا رسول الله؟ قال: رجل له مائة ألف درهم، أخذ من عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها، ورجل ليس له إلا درهمان فاخذ أحدهما فتصدق به، فهذا تصدق بنصف ماله» الحديث. وأما الاستدلال بالقياص فغير صحيح؛ لأنه قياس مع الفارق، إذ وجوب الفطرة متعلق بالأبدان، والزكاة بالأموال. وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل وإسحاق والمؤيد بالله في أحد قوليه: إنه يعتبر أن يكون خرج الفطرة مالاً لقوت يوم وليلة لما تقدم من أنها طهرة للصائم ولا فرق بين الغني والفقير في ذلك. ويؤيد ذلك ما تقدم من تفسيره ﷺ من لا يحمل له السؤال بمن يملك ما يغذيه ويمشي به وهذا هو الحق؛ لأن النصوص أطلقت ولم تخص غنياً ولا فقيراً، ولا مجال للاجتهاد في تعيين المقدار الذي يعتبر أن يكون خرج الفطرة مالاً له، لا سيما العلة التي شرعت لها الفطرة موجودة في الغني والفقير، وهي التطهرة من اللغو والرفث، واعتبار كونه واجداً لقوت يوم وليلة أمر لا بد منه؛ لأنه المقصود من شرع الفطرة إغناء الفقراء في ذلك اليوم كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر وقال: اغنهم في هذا اليوم» وفي رواية للبيهقي «اغنهم عن طواف هذا اليوم» وأخرجه أيضاً ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد، فلو لم يعتبر في حق المخرج ذلك لكان تمن أمرنا بإغنائه في ذلك اليوم لا من المأمورين بإخراج الفطرة وإغناء غيره، وبهذا يندفع ما اعترض به صاحب البحر عن أهل هذه المقالة من أنه يلزمهم إيجاب الفطرة على من لم يملك إلا دون قوت اليوم ولا قاتل به.

ابن المبارك وأحمد بن حنبلٍ والشافعيّ في أحد قوليه. قال النووي: وهو الأصحّ، وبه قال المؤيد بالله. وقال مالكٌ والليث والأوزاعي والثوريّ والشافعيّ في أحد قوليه والهادوية: إنّه لا يقبل الواحد بل يعتبر اثنان. واستدلّوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الآتي، وفيه «فإن شهد شاهدان مسلمان فصوموا وأفطروا» وبحديث أمير مَكّة الآتي، وفيه «فإن لم نره وشهد شاهداً عدلٌ وظاهرهما اعتبار شاهدَيْن. وتأوّلوا الحديثين المتقدمين باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي ﷺ غيرهما. وأجاب الأولون بأنّ التصريح بالاثنتين غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالمفهوم. وحديثا الباب يدلان على قبوله بالمنطوق، ودلالة المنطوق أرجح. وأمّا التأوّل بالاحتمال المذكور فتعسّف وتجويزٌ لو صحّ اعتبار مثله لكان مفضيًّا إلى طرح أكثر الشريعة. وحكي في البحر عن الصادق وأبي حنيفة وأحد قولي المؤيد بالله أنّه يقبل الواحد في الغنم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره لا الصّحر فلا يقبل إلا جماعةً لبعده خفائه. واختلف أيضاً في شهادة خروج رمضان، فحكي في البحر عن العترة جميعاً والفقهاء أنّه لا يكفي الواحد في هلال شوال. وحكي عن أبي ثور أنّه يقبل. قال النوويّ في شرح مسلم: لا تجوز شهادة عدلٍ واحدٍ على هلال شوالٍ عند جميع العلماء إلا أبا ثور فجوّزه بعدلٍ انتهى. واستدلّ الجمهور بحديث ابن عمر وابن عباسٍ المتقدم، وهو ممّا لا تقوم به حجةٌ لما تقدّم من ضعف من تفرد به. وأمّا حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وحديث أمير مَكّة الآتيان فهما واردان في شهادة دخول رمضان. أمّا حديث أمير مَكّة فظاهرٌ لقوله فيه «نسكننا بشهادتهما». وأمّا حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ففي بعض ألفاظه «إلا أن يشهد شاهداً عدلٍ» وهو مستثنى من قوله: «فاكملوا عدّة شعبان» فالكلام في شهادة دخول رمضان. وأمّا اللفظ الذي سيذكره المصنّف، أعني قوله: «فإن شهد مسلمان فصوموا وأفطروا» فمع كون مفهوم الشرط قد وقع الخلاف في العمل به هو أيضاً معارضٌ بما تقدّم من قبوله ﷺ لخبر الواحد في أوّل الشهر، وبالقياص عليه في آخره لعدم الفارق فلا يتنهض مثل هذا المفهوم لاثبات هذا الحكم به، وإذا لم يرد ما يدلّ على اعتبار الاثنين في شهادة الإفطار من الأدلّة الصحيحة فالظاهر أنّه يكفي فيه واحداً قياماً على الاكتفاء به في الصّوم. وأيضاً التّعبد بقبول خبر الواحد يدلّ على قبوله في كلّ موضع إلا ما ورد الدليل

كِتَابُ الصِّيَامِ

قال النوويّ في شرح مسلم والحافظ في الفتح: الصّيام في اللغة: الإمساك وفي الشرع: إمساكٌ مخصوصٌ بشرائطٍ مخصوصةٍ انتهى.

وكان فرض صوم شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة.

بَابُ مَا يَثْبُتُ بِهِ الصَّوْمُ وَالْفِطْرُ مِنَ الشُّهُودِ

١٦٢٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «تَرَأَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ فَأَخْبِرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٤٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٥٦/٢) وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ وَهُوَ يَقْتَضِي.

١٦٢٦ - وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَ أَغْرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ: بِعَنِي رَمَضَانَ فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: يَا بِلَالُ أَذْنُ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ (د: ٢٣٤٠) (ت: ٦٩١) (ن: ١٣٢/٢) (هـ: ١٦٥٢) وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٤١) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مِمَّاكَ عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا بِمَعْنَاهُ وَقَالَ: «فَأَمَرَ بِبِلَالٍ فَتَأَذَى فِي النَّاسِ أَنْ يَقُومُوا وَأَنْ يَصُومُوا».

الحديث الأول أخرجه أيضاً الدارمي وابن حبان والحاكم وصحّاه والبيهقي وصحّحه ابن حزم كلّهم من طريق أبي بكر بن نافع عن نافع عنه. والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم قال الترمذي: روى مرسلًا وقال النسائي: إنّه أولى بالصواب وسماك بن حرب إذا تفرد بأصل لم يكن حجةً وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر أيضاً عند الدارقطني والطبراني في الأوسط من طريق طاووس قال: شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فجاء رجلٌ إلى عليهما وشهد عنده علي رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمراه أن يجيزه وقالوا: «إنّ رسول الله ﷺ أجاز شهادة واحدٍ على رؤية هلال رمضان، وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين» قال الدارقطني: تفرد به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف. والحديثان المذكوران في الباب يدلان على أنّها تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان، وإلى ذلك ذهب

١٦٢٨ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ خَطَبَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي شَكَ فِيهِ فَقَالَ: أَلَا إِنِّي جَالَسْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَأَلْتُهُمْ، وَأَنْهُمْ حَدَّثُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَسْكُوا لَهَا، فَإِنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَأَتَمُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا، فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ مُسْلِمَانِ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢١/٤)، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٣٢/٤) وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ مُسْلِمَانِ.

١٦٢٩ - وَعَنْ أَمِيرِ مَكَّةَ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ قَالَ: «عَهِدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْكَكُ لِلرُّؤْيَى، فَإِنْ لَمْ نَرَهُ وَشَهِدَ شَاهِدًا عَدِلَ نَسْكَكْنَا بِشَهَادَتَيْهِمَا.» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٣٨) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٦٧/٢) وَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ صَحِيحٌ.

الحديث الأول ذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكر فيه قدحاً، وإسناده لا بأس به على اختلاف فيه. والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجاله رجال الصحيح إلا الحسين بن الحارث الجدي وهو صدوق. وصححه الدارقطني كما ذكر المصنف والحارث بن حاطب المذكور له صحة، خرج مع أبيه مهاجراً إلى أرض الحبشة وهو صغير. وقيل: ولد بأرض الحبشة هو وأخوه محمد بن حاطب، واستعمل على مكة سنة ست وستين قوله: (وانسكوا لها) وهو أعم من قوله: «صوموا لرؤيته» لأن النسك في اللغة: العبادة وكل حق لله تعالى كذا في القاموس قوله: (فاتموا ثلاثين يوماً) فيه الأمر بإتمام العدة، وسيأتي الكلام على ذلك قوله: (مسلمان) فيه دليل على أنها لا تقبل شهادة الكافر في الصيام والإفطار. وقد استدلل بالحديثين على اشتراط العدد في شهادة الصوم والإفطار. وقد تقدم الجواب عن ذلك الاستدلال، قوله: (شاهدا عدل) فيه دليل على اعتبار العدالة في شهادة الصوم، وعارض ذلك من لم يشترط العدالة بحديث الأعرابي المتقدم، فإن النبي ﷺ لم يختبره بل اكتفى بمجرد تكلمه بالشهادتين، وأجيب بأنه أسلم في ذلك الوقت، والإسلام يجب ما قبله، فهو عدل بمجرد تكلمه بكلمة الإسلام وإن لم ينضم إليها عمل في تلك الحال.

بَابُ مَا جَاءَ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ وَالشُّكِّ

١٦٣٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا فَإِنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ، أَخْرَجَاهُ هُمَا وَالنَّسَائِيُّ (١٣٤/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٥٤) وَفِي لَفْظِ

بتخصيصه بعدم التعبد فيه بخبر الواحد كالشهادة على الأموال ونحوها فالظاهر ما قاله أبو ثور ويمكن أن يقال: إن مفهوم حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قد عورض في أول الشهر بما تقدم. وأما في آخر الشهر فلا يتنهض ذلك القياس لمعارضته لا سيما مع تأييده بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدم وهو إن كان ضعيفاً فذلك غير مانع من صلاحيته للتأييد فيصالح ذلك المفهوم المعتضد بذلك الحديث لتخصيص ما ورد من التعبد بأخبار الأحاد والمقام بعد محل نظر وما يؤيد القول بقبول الواحد مطلقاً أن قوله في أول رمضان يستلزم الإفطار عند كمال العدة استناداً إلى قوله وأجيب عن ذلك بأنه يجوز الإفطار بقول الواحد ضمناً لا صريحاً وفيه نظر.

١٦٢٧ - وَعَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَقَدِمَ أَعْرَابِيَانِ فَشَهِدَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِأَلَّهُ لَاهِلُ الْهَلَالِ أَمْسَ غَيْثَةً فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ أَنْ يَفْطِرُوا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٢/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٣٩) وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: «وَلَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصْلَاهُمْ». الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري ورجاله رجال الصحيح وجهالة الصحابي غير قاذحة. وفي الباب عن عبيد الله أبي عمير بن أنس بن مالك عن عمومة له «أن ركباً جاءوا إلى النبي ﷺ فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم أن يفطروا وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه. وصححه ابن المنذر وابن السككن وابن حزم ورواه ابن حبان في صحيحه عن أنس أن عمومة له وهو وهم كما قال أبو حاتم في العلل والحديث يدل على قبول شهادة الأعراب وأنه يكتفى بظاهر الإسلام كما تقدم في حديث الأعرابي في أول الباب أن النبي ﷺ قال له: «أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم قال أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم» الحديث وقد استدلل بحديث الباب على اعتبار شهادة الاثنين في الإفطار، وغير خاف أن مجرد قبول شهادة الاثنين في واقعة لا يدل على عدم قبول الواحد. قوله: (فأمر الناس أن يفطروا) فيه رد على من زعم أن أمره ﷺ بالإفطار خاص بالركب كما فعل الجلال في رسالته له وقد نهىنا على ذلك في الاعتراضات التي كتبناها عليها وسميتها: اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال.

يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا ولا كما نقله ابن العربي عن ابن شريح أن قوله فاقدروا له خطاب لمن خصه الله بهذا العلم. وقوله: فأكملوا العدة خطاباً للعامة؛ لأنه كما قال ابن العربي أيضاً: يستلزم اختلاف وجوب رمضان، فيجب على قوم بحساب الشمس والقمر، وعلى آخرين بحساب العدد، قال: وهذا بعيد عن النبلاء. قوله: (الشهر تسع وعشرون) ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين. والمعنى أن الشهر يكون تسعة وعشرين، أو اللام للمعهد والمراد شهر بعينه. ويؤيد الأول ما وقع في رواية لأم سلمة من حديث الباب بلفظ «الشهر يكون تسعة وعشرين». ويؤيد الثاني قول ابن مسعود «صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين» أخرجه أبو داود والترمذي، ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد. قوله: (فلا تصوموا حتى تروه) ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في كل أحد، بل المراد بذلك رؤية البعض، إما واحداً على رأي الجمهور أو اثنان على رأي غيرهم وقد تقدم الكلام على ذلك، وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب إلى إلزام أهل البلد برؤية أهل بلده غيرها، وسيأتي تحقيقه. قوله: (الشهر هكذا وهكذا...) (الخ) قال النووي: حاصله أن الاعتبار بالهلال، لأن الشهر قد يكون ثماناً ثلاثين، وقد يكون ناقصاً تسعة وعشرين، وقد لا يرى الهلال فيجب إكمال العدة ثلاثين، قالوا: وقد يقع النقص متواليًا في شهرين وثلاثة وأربعة، ولا يقع أكثر من أربعة. وفي هذا الحديث جواز اعتماد إشارة. قوله: (قتر) بفتح القاف والتاء فوقية وبعد ما رأه: هو الغبرة على ما في القاموس. قوله: (أصبح صائماً) فيه دليل على أن ابن عمر كان يقول بصوم الشك، وسيأتي بسط الكلام في ذلك.

١٦٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَبِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَبْتَانِ ثَلَاثِينَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَقَالَ: «إِذَا غَبِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» وَفِي لَفْظٍ «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَفِي لَفْظٍ «إِذَا رَأَيْتُمْ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٧/٢) وَمُسْلِمٌ (١٠٨١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٥٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٤/٤). وَفِي لَفْظٍ «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غَمَّ

«الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٠٧ و ١٩٠٠) وَفِي لَفْظٍ أَنَّهُ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَفَسَّرَ بِدَيْهِ فَقَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا ثُمَّ عَقَدَ إِبَاهِمَهُ فِي الثَّالِثَةِ: صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا ثَلَاثِينَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٠ و ٨١) وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ وَلَا تَفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ (٥/٢). وَإِذَا قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا مَضَى مِنْ شَعْبَانَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ يَوْمًا يَنْتَعِشُ مَنْ يَنْظُرُ فَإِنْ رَأَى قَدْ ذَاكَ وَإِنْ لَمْ يَرَ وَلَمْ يَجَلْ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ وَلَا قَتَرٌ أَصْبَحَ مَقْطِرًا وَإِنْ خَالَ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ أَوْ قَتَرٌ أَصْبَحَ صَائِمًا).

قوله: (إذا رأيتموه) أي الهلال هو عند الإسماعيلي بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول لهلال رمضان: إذا رأيتموه فصوموا وكذا أخرجه عبد الرزاق وظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً أو نهاراً لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغم وغيرها. ولو وقع الاختصار على هذه الجملة لكفى ذلك لمن تمسك به لكن اللفظ الذي رواه أكثر الرواة أوقع للمخالف شبهة وهو قوله: «فإن غم عليكم فاقدروا له» فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين الصحو والغيم فيكون التعليق على الرؤية متعلقاً بالصحو، وأما الغيم فله حكم آخر ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثاني مؤكداً للأول وإلى الأول ذهب أكثر الحنابلة وإلى الثاني ذهب الجمهور فقالوا: المراد بقوله: «فاقدروا له» أي قدروا أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجح هذه الروايات المصرحة بإكمال العدة ثلاثين. قوله: (فإن غم) بضم المعجمة وتشديد الميم: أي حال بينه وبينكم سحاب أو نحوه. قوله: (فاقدروا له) قال أهل اللغة: يقال: قدرت الشيء أقدره، وأقدره بكسر الدال وضمها وقدرته وأقدرته كلها بمعنى واحد وهي من التقدير كما قال الخطابي ومعناه عند الشافعية والحنفية وجمهور السلف والخلف: فاقدروا له تمام الثلاثين يوماً لا كما قال أحمد بن حنبل وغيره إن معناه قدره تحت السحاب فإنه يكفي في رد ذلك الروايات المصرحة بالثلاثين كما تقدم ولا كما قال جماعة منهم: ابن شريح ومطرف بن عبد الله وابن قتيبة أن معناه قدره بحساب المنازل قال في الفتح قال ابن عبد البر لا

١٦٣٥ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ مُحَمَّدًا ﷺ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ وَصَحَّحَهُ السَّرْمِذِيُّ (د: ٢٣٣٤) (ت: ٦٨٦) (ن: ١٥٣/٤) (هـ: ١٦٤٥) وَهُوَ لِلْبُخَارِيِّ تَغْلِيْقًا (١١٩/٤).

حديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وهو من صحيح حديث سماك بن حرب لم يدلس فيه ولم يلقن أيضاً فإنه من رواية شعبة عنه وكان شعبة لا يأخذه عن شيوخه ما دلسوا فيه ولا ما لقنوا. وحديث عائشة صححه أيضاً الحافظ. وحديث حذيفة أخرجه أيضاً ابن حبان من طريق جابر عن منصور عن ربيع بن حذيفة. وحديث عمار أخرجه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة وصحَّاه والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث صلة بن زفر قال: «كنا عند عمار فذكره، وعلقه البخاري في صحيحه عن صلة وليس هو عند مسلم. وقد وهم من عزاه إليه. قال ابن عبد البر: هذا مسندٌ عندهم مرفوعٌ لا يختلفون في ذلك، وزعم أبو القاسم الجوهري أنه موقوفٌ وردَّ عليه. ورواه إسحاق بن راهويه عن وكيع عن سفيان عن سماك عن عكرمة. ورواه الخطيب وزاد فيه ابن عباس. وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن عدي في ترجمة علي القرشي وهو ضعيف. وعنه أيضاً حديث آخر عند النسائي بلفظ: «ولا تستقبلوا الشهر بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق ذلك صياماً كان يصومه أحدكم» وعنه أيضاً حديث آخر عند البيهقي بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن صيام ستة أيام أحدها اليوم الذي يشك فيه» وفي إسناده عبد الله بن سعيد المقبري عن جده وهو ضعيف. وأخرجه أيضاً الدارقطني وفي إسناده الواقدي وأخرجه أيضاً البيهقي وفي إسناده عبادة وهو عبد الله بن سعيد المقبري المتقدم وهو منكر الحديث

كما قال أحمد بن حنبل. وقد استدلل بهذه الأحاديث على المنع من صوم يوم الشك. قال النووي: وبه قال مالك والشافعي والجمهور. وحكى الحافظ في الفتح عن مالك وأبي حنيفة: أنه لا يجوز صومه عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك. قال ابن الجوزي في التحقيق لأحمد في هذه المسألة وهي إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو غيره ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال: أحدها يجب صومه على أنه من رمضان. وثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً، بل قضاءً وكفارةً ونذرًا ونفلاً يوافق عادة. ثالثها المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر. وذهب جماعة من

عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٨٤) وَصَحَّحَهُ).

قوله: «صوموا لرؤيته» اللام للتأنيث لا للتعليل، وسيأتي الكلام على ذلك في باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين قوله: «فإن غيى» بفتح الغين المعجمة وكسر الباء الموحدة مخففة، وهي بمعنى غم مأخوذة من الغباوة وهي عدم الفطنة استعار ذلك لخباء الهلال قوله: «فإن غيى عليكم» بضم الغين المعجمة وتشديد الميم وتخفيفها فهو منغوم وهو بمعنى غم. ونقل ابن العربي أنه روي عني بالعين المهملة من العمى وهو بمعناه؛ لأنه ذهب البصر عن المشاهدات أو البصيرة عن المعقولات. والحديث يدل على أنه يجب على من لم يشاهد الهلال ولا أخبره من شاهده أن يكمل عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم يصوم، ولا يجوز له أن يصوم يوم الثلاثين من شعبان خلافاً لمن قال بصوم يوم الشك، وسيأتي ذكرهم ويكمل عدة رمضان ثلاثين يوماً ثم يفطر ولا خلاف في ذلك.

١٦٣٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ فَكُمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٦/١) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٦/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٨٨) بِمَعْنَاهُ وَصَحَّحَهُ. وَفِيهِ فِي لَفْظِ لِلنَّسَائِيِّ «فَاكْمَلُوا الْعِدَّةَ عِدَّةَ شُعْبَانَ» رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي يُونُسَ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْهُ. وَفِي لَفْظِ «لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ بِصِيَامٍ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»، وَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَمَامَةٌ فَأَتِمُّوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطِرُوا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٧).

١٦٣٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ هِلَالِ شُعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ، يَصُومُ لِرُؤْيَيْهِ رَمَضَانَ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِ عِدَّةٌ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٩/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٥) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٥٦/٢) وَقَالَ: إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٦٣٤ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تَكْمَلُوا الْعِدَّةَ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تَكْمَلُوا الْعِدَّةَ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٥/٤).

الشارع وقد عرفته وقد استوفيت الكلام على هذه المسألة في الأبحاث التي كتبتها على رسالة الجلال وسيأتي الكلام على استقبال رمضان بيوم أو يومين في آخر الكتاب - إن شاء الله تعالى -.

بَابُ الْهِلَالِ إِذَا رَأَاهُ أَهْلُ بَلَدَةٍ هَلْ يَلْزَمُ بَقِيَّةَ الْبِلَادِ الصَّوْمَ

١٦٣٦ - «عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ فَقَالَ: فَقَدِيتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا وَاسْتَهْلَ عَلَيَّ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ فَرَأَيْتُ الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ ذَكَرَ الْهِلَالَ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْتُهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَى النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمِلَ ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتُ: أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَابْنُ مَاجَةَ (حم: ٣٠٦/١) (م: ١٠٨٧) (د: ٢٣٣٢) (ت: ٦٩٣) (ن: ١٣١/٤).

قوله: (واستهل علي رمضان) هو بضم التاء من استهل، قاله النووي قوله: (أفلا تكتفي) شك أحد رواة هل هو بالخطاب لابن عباس أو بنون الجمع للمتكلم. وقد تمسك بحديث كريب هذا من قال: إنه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها. وقد اختلفوا في ذلك على مذاهب ذكرها صاحب الفتح: أحدها أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية غيرهم حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم بن محمد وسالم وإسحاق، وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه، وحكاه المسوردي وجهًا للشافعية. وثانيها: أنه لا يلزم أهل بلد رؤية غيرهم إلا أن يثبت ذلك عند الإمام الأعظم فيلزم كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد إذ حكمه نافذ في الجميع، قاله ابن الماجشون. وثالثها: أنها إن تقاربت البلاد كان الحكم واحدًا وإن تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر، قاله بعض الشافعية. واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب، وحكاه البغوي عن الشافعية. وفي ضبط البعد أوجه: أحدها: اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني. وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب. ثانيها: مسافة القصر قطعه البغوي، وصححه الرافعي والنووي. ثالثها: باختلاف الأقاليم، حكاه في الفتح. رابعها: أنه يلزم أهل كل بلد

الصحابة إلى صومه، منهم علي وعائشة وعمر وابن عمر وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر وأبو هريرة ومعاوية وعمرو بن العاص وغيرهم وجماعة من التابعين، منهم مجاهد وطاوس وسالم بن عبد الله وميمون بن مهران ومطرف بن الشخير وبكر بن عبد الله المزني وأبو عثمان النهدي. وقال جماعة من أهل البيت باستحبابه، وقد ادعى المؤيد ب الله أنه أجمع على استحباب صومه أهل البيت، وهكذا قال الأمير الحسين في الشفاء والمهدي في البحر وقد أسند لابن القيم في الهدى الرواية عن الصحابة المتقدم ذكرهم القائلين بصومه وحكى القوم بصومه عن جميع من ذكرنا منهم ومن التابعين وقال: وهو مذهب إمام أهل الحديث والسنة أحمد بن حنبل واستدل المجوزون لصومه بأدلة: منها ما أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي عن أم سلمة «أن النبي ﷺ كان يصومه» وأجيب عنه بأن مرادها أنه كان يصوم شعبان كله لما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثها قالت «ما رأيته يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان» وهو غير محل النزاع لأن ذلك جائز عند المانعين من صوم يوم الشك لما في الحديث الصحيح المتفق عليه من قوله ﷺ: «إلا رجل كان يصوم صومًا فليصمه». وأيضًا قد تقرر في الأصول أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة ولا العام له ولهم لأنه يكون فعله مخصصًا له من العموم ومنها ما أخرجه الشافعي عن علي رضي الله عنه قال: «لأن أصوم يومًا من شعبان أحب إلي من أن أفطر يومًا من رمضان» وأجيب بأن ذلك من رواية فاطمة بنت الحسين عن علي وهي لم تدركه فالرواية المنقطعة ولو سلم الاتصال فليس بنافع لأن لفظ الرواية أن رجلًا شهد عند علي على رؤية الهلال فصام وأمر الناس أن يصوموا ثم قال: لأن أصوم... إلخ فالصوم لقيام شهادة واحدة عنده لا لكونه يوم شك وأيضًا الاحتجاج بذلك على فرض أنه عليه السلام استحباب صوم يوم الشك من غير نظر إلى شهادة الشاهد إنما يكون حجة على من قال بأن قوله حجة على أنه قد روي عنه القول بكرهه صومه حكى ذلك عنه صاحب الهدى قال ابن عبد البر: ومن روي عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعمر بن مسعود وحذيفة وابن عباس وأبو هريرة وأنس بن مالك، والحاصل أن الصحابة يختلفون في ذلك وليس قول بعضهم بحجة على أحد والحجة ما جاءنا عن

لذلك العموم فينبغي الاختصار على المفهوم من ذلك الوارد على خلاف القياس وعدم الإلحاق به فلا يجب على أهل المدينة العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون ذلك في حكمية لا نعلقها ولو نسلّم صحة الإلحاق، وتخصيص العموم به فغايتها أن يكون في المحلات التي بينها من البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر، وأما في أقل من ذلك فلا وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما دليل من ذهب إلى اعتبار البريد أو الناحية أو البلد في المنع من العمل بالرؤية والذي ينبغي اعتماده هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية. واختاره المهدي منهم وحكاه القرطبي عن شيوخه أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع قال لأنهم قد اجتمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلدان كخراسان والأندلس وذلك لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة.

بَابُ وَجُوبِ النِّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ فِي الْفَرَضِ دُونَ النَّفْلِ

١٦٣٧ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٢٨٧: ٦: د: ٢٤٥٤) (ت: ٧٣٠) (ن: ١٩٧/٤) (هـ: ١٧٠٠).

الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وصحّاه مرفوعاً. وأخرجه أيضاً الدارقطني قال في التلخيص: واختلف الأئمة في رفعه ووقفه، فقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا أدري أيهما أصح، يعني رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم أو رواية إسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم بن غير واسطة الزهري، لكن الوقف أشبه. وقال أبو داود: لا يصح رفعه. وقال الترمذي: الموقوف أصح. ونقل في العلل عن البخاري أنه قال: هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب. والصحيح عن ابن عمر موقوف. وقال النسائي: الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه. وقال أحمد: ما له عندي ذلك الإسناد. وقال الحاكم في الأربعين: صحيح على شرط الشيخين. وقال في المستدرک: صحيح على شرط البخاري. وقال البيهقي: رواه ثقات إلا أنه روي موقوفاً. وقال الخطابي: أسنده عبد الله بن أبي بكر، والزيادة من الثقة مقبولة. وقال ابن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة. وقال الدارقطني: كلهم ثقات انتهى كلام

لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارضٍ دون غيرهم، حكاه السرخسي. خامساً: مثل قول ابن الماجشون المتقدم. سادساً: أنه لا يلزم إذا اختلفت الجهتان ارتفاعاً وانحداراً كأن يكون أحدهما سهلاً والآخر جبلاً أو كان كل بلد في إقليم، حكاه المهدي في البحر عن الإمام يحيى والمادوية. وحجة أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا. ووجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث: هكذا أمرنا رسول الله ﷺ، فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله ﷺ أنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر. واعلم أن الحجة إنما هي في المرفوع من رواية ابن عباس لا في اجتهاده الذي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله: "هكذا أمرنا رسول الله ﷺ" هو قوله: فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين، والأمر الكائن من رسول الله ﷺ هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما بلفظ: "لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين" وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم ولو سلم توجه الإشارة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد لأهل بلد آخر لكان عدم اللزوم مقيداً بدليل العقل وهو أن يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع، وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف في عمل بالاجتهاد وليس بحجج ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل فلا يشك عالم أن الأدلة قاضية بأن أهل الأقطار يعمل بعضهم بخبر بعض وشهادته في جميع الأحكام الشرعية والرؤية من جملتها وسواء كان بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع أم لا فلا يقبل التخصيص إلا بدليل ولو سلم صلاحية حديث كريب. هذا للتخصيص فينبغي أن يقتصر فيه على محل النص إن كان النص معلوماً أو على المفهوم منه إن لم يكن معلوماً لوروده على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس بلفظ النبي ﷺ ولا بمعنى لفظه حتى ينظر في عمومه وخصوصه إنما جاءنا بصيغة مجملة أشار بها إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام على تسليم أن ذلك المراد ولم تفهم منه زيادة على ذلك حتى نجعله مخصصاً

أيضاً يردّ على الزهريّ وعطاء وزفر لأنهم لم يوجبوا النية في صوم رمضان. وهو يدلّ على الوجوب. وإيضاً يدلّ على الوجوب حديث: «إنما الأعمال بالنيات» والظاهر وجوب تجديدها لكلّ يوم لأنّه عبادة مستقلة مسقطه لفرض وقتها. وقد وهم من قاس أيام رمضان على أعمال الحجّ باعتبار التعدّد للأفعال لأنّ الحجّ عمل واحد ولا يتمّ إلا بفعل ما اعتبره الشارع من المناسك، والإخلال بواحد من أركانه يستلزم عدم إجزائه. قوله: (يجمع) أي يعزم، يقال: أجمعت على الأمر: أي عزمت عليه. قال المنذريّ: يجمع بضمّ الياء آخر الحروف وسكون الجيم من الإجماع وهو إحكام النية والعزيمة، يقال: أجمعت الرأي وأزمت: بمعنى واحد.

١٦٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقُلْنَا: لَا، فَقَالَ: فَإِنِّي إِذْ صَائِمٌ، ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْدِي لَنَا حَيْسًا، فَقَالَ: أَرَيْتِهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَأَكَلْتُ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢٠٧/٦) (م: ١١٥٤ و ١٧٠) (د: ٢٤٥٥) (ت: ٧٣٤) (ن: ١٩٥/٤) (هـ: ١٧٠١)، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا مِثْلُ صَوْمِ الْمُتَطَوِّعِ مِثْلُ الرَّجُلِ يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ الصَّدَقَةَ، فَإِنْ شَاءَ أَنْضَاهَا، وَإِنْ شَاءَ حَسَبَهَا» وَفِي لَفْظٍ لَهُ أَيْضًا قَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّمَا مِثْلُ مَنْ صَامَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ أَوْ فِي التَّطَوُّعِ بِمِثْلِ رَجُلٍ أَخْرَجَ صَدَقَةَ مَالِهِ فَجَادَ بِهَا شَاءَ فَأَنْضَاهَا، وَبِخْلِ بِهَا بِمَا شَاءَ فَأَنْسَكَهُ» قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ: كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: «عِنْدَكُمْ طَعَامٌ، فَإِنْ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ يَوْمِي هَذَا. قَالَ: وَقَعَلَهُ أَبُو طَلْحَةَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبْنُ عَبَّاسٍ وَخُذِيفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ».

الرواية الأولى أخرجهما أيضاً الدارقطنيّ والبيهقيّ. وفي لفظ لمسلم «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ غَدَاءٍ فَإِنْ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ» وله اللفظ عنده.

ورواه أبو داود وابن حبان والدارقطنيّ بلفظ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِينَا فَيَقُولُ: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ غَدَاءٍ؟ فَإِنْ قُلْنَا: نَعَمْ، تَغْدَى، وَإِنْ قُلْنَا: لَا، قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، وَإِنَّهُ أَتَانَا ذَاتَ يَوْمٍ وَقَدْ أَهْدَى لَنَا حَيْسًا» الحديث قوله: (حيس) بفتح الحاء المهملة وسكون المشاة التحتية بعدها سين مهملة: هو طعام يتخذ من التمر والأقط والسمن وقد يجعل عوض الأقط الدقيق والفتيت، قاله في النهاية.

التلخيص، وقد تقرّر في الأصول وعلم الاصطلاح أنّ الرّفْع من النّقة زيادة مقبولة. وإنّما قال ابن حزم: إنّ الاختلاف يزيد الخبر قوّة لأنّ من رواه مرفوعاً فقد رواه موقوفاً باعتبار الطّرق وفي الباب عن عائشة عند الدّارقطنيّ وفيه عبد الله بن عبّاد وهو مجهول. وقد ذكره ابن حبان في الضّعفاء، وعن ميمونة بنت سعد عند الدّارقطنيّ أيضاً بلفظ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أجمع الصّيام من اللّيل فليصم، ومن أصبح ولم يجمعه فلا يصم» وفي إسناده الواقديّ. والحديث فيه دليل على وجوب تبييت النّية وإيقاعها في جزء من أجزاء اللّيل، وقد ذهب إلى ذلك ابن عمر وجابر بن يزيد من الصحابة والنّاصر والمؤيد ب الله ومالك والليث وابن أبي ذئب، ولم يفرّقوا بين الفرض والنفل. وقال أبو طلحة وأبو حنيفة والشّافعيّ وأحمد بن حنبل والمهادي والقاسم: إنّ لا يجب التّبييت في التطوّع. ويروى عن عائشة أنّها تصحّ النّية بعد الزّوال. وروي عن علي رضي الله عنه والنّاصر وأبي حنيفة وأحمد قولي الشّافعيّ أنّها لا تصحّ النّية بعد الزّوال. وقالت المادوية: وروي عن عليّ وابن مسعود والنخعيّ أنّه لا يجب التّبييت إلا في صوم القضاء والنذر المطلق والكفّارات، وإنّ وقت النّية في غير هذه من غروب شمس اليوم الأوّل إلى بقيّة من نهار اليوم الذي صامه. وقد استدللّ القائلون بأنّه لا يجب التّبييت بحديث سلمة بن الأكوع والربيع عند الشّيخين «أنّ رسول الله ﷺ أمر رجلاً من أسلم أن أذن في النّاس إذ فرض صوم عاشوراء: ألا كلّ من أكل فليمسك، ومن لم ياكل فليصم» واجيب بأنّ خبر حفصة متأخّر فهو ناسخ لجوازها في النّهار، ولو سلم عدم النّسخ فالنية إنّما صحّت في نهار عاشوراء لكنّ الرجوع إلى اللّيل غير مقدور، والنّزاع فيما كان مقدوراً فيخصّ الجواز بمثل هذه الصّورة، أعني من ظهر له وجوب الصّيام عليه من النّهار كالجنون يفيق، والصّبيّ يحتمل، والكافر يسلم، وكمن انكشف له في النّهار أنّ ذلك اليوم من رمضان. واستدلّوا أيضاً بحديث عائشة الآتي وسيأتي الجواب عنه. والحاصل أنّ قوله لا صيام نكرة في سياق النّفي فيعمّ كلّ صيام، ولا يخرج عنه إلا ما قام الدّليل أنّه لا يشترط فيه التّبييت، والظاهر أنّ النّفي متوجّه إلى الصّحّة لأنها أقرب المجازين إلى الدّئات، أو متوجّه إلى نفي الدّئات الشرعيّة فيصلح الحديث للاستدلال به على عدم صحّة صوم من لا يبيّت النّية إلا ما خصّ كالصّورة المتقدّمة. والحديث

يكون عند الإفطار) وقع في مسلم أعطيناه إياه عند الإفطار وهو مشكل. ورواية البخاري توضح أنه سقط منه شيء. وقد رواه مسلم أيضاً من وجه آخر فقال فيه: فإذا سالونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتموا صومهم قوله: (لنشوان) هو بفتح النون وسكون المعجمة كسكران وزناً ومعنى، وجمعه نشاوى كسكاري. قال ابن خالويه: سكر الرجل فانتشى وثلج بمعنى. وقال صاحب المحكم: نشا الرجل وانتشى وتنتشى: كلّه بمعنى سكر. وقال ابن التين: النشوان: السكران سكرًا خفيفًا. وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور والبغوي في الجعديات بلفظ: إن عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان، فلما دنا منه جعل يقول للمنخرين والفم وفي رواية البغوي: فلما رفع إليه عمر، فقال عمر: على وجهك ويحك وصيبتنا صيام، ثم أمر به فضرب ثمانين سوطاً ثم سيّره إلى الشام. الحديث استدّل به على أن عاشوراء كان فرضاً قبل أن يفرض رمضان، وعلى أنه يستحب أمر الصّيان بالصوم للتمرين عليه إذا أطاقوه وقد قال باستحباب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزّهري والثّافعي وغيرهم. واختلف أصحاب الثّافعي في تحديد السنّ التي يؤمر الصّبيّ عندها بالصّيام، فقل: سبع سنين، وقيل: عشر، وبه قال أحمد. وقيل: اثنا عشرة سنة، وبه قال إسحاق. وقال الأوزاعي: إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعاً لا يضعف فيهنّ حمل على الصّوم، والمشهور عن المالكية أن الصّوم لا يشرع في حقّ الصّبيان. والحديث يردّ عليهم لأنّه يبعد كلّ البعد أن لا يطلع النبيّ ﷺ على ذلك. وأخرج ابن خزيمة من حديث رزينة بفتح الرّاء وكسر الزّاي «أنّ النبيّ ﷺ كان يأمر برضاعته ورضعاه فاطمة فيتغلّ في أفواههم ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن إلى اللّيل» وقد توقف ابن خزيمة في صحّته. قال الحافظ: وإسناده لا بأس به وهو يردّ على القرطبيّ قوله: لعلّ النبيّ ﷺ لم يعلم بذلك ويعبد أن يكون أمر بذلك لأنّه تعذيب صغير بعبادة شاقّة غير متكرّرة في السنّة انتهى. مع أنّ الصّحيح عند أهل الأصول والحديث أنّ الصّحابيّ إذا قال: فعلنا كذا في عهد رسول الله ﷺ كان حكمه الرّفق لأنّ الظّاهر اطلاعهم عليه مع توفّر دواعيهم إلى سؤالهم إياه عن الأحكام مع أنّ هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه لأنّه إبلاّم لغير مكلفٍ إلاّ بدليلٍ ومذهب الجمهور أنّه لا يجب الصّوم على من دون البلوغ، وذكر الهادي في الأحكام أنّه يجب على الصّبيّ

وقد استدللّ بحديث عائشة من قال: إنّه لا يجب تبييت النّية في صوم التّطوّع وهم الجمهور كما قال النووي. واجيب عنه بأنّه ﷺ قد كان نوى الصّوم من اللّيل، وإنّما أراد الفطر لما ضعف عن الصّوم وهو محتمل لا سيّما على رواية: «فلقد أصبحت صائماً ولو سلم عدم الاحتمال كان غايته تخصيص صوم التّطوّع من عموم قوله: «فلا صيام له» قوله: (إنّما مثل صوم المتطوّع... إلخ) فيه دليل على أنّه يجوز للمتطوّع بالصّوم أن يفطر ولا يلزمه الاستمرار على الصّوم وإن كان أفضل بالإجماع. وظاهره أنّ من أفطر في التّطوّع لم يجب عليه القضاء وإليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة ومالك والحسن البصريّ ومكحول والنّخعي: إنّه لا يجوز للمتطوّع الإفطار ويلزمه القضاء إذا فعل. واستدلّوا على وجوب القضاء بما وقع في رواية للذّارقطنيّ والبيهقيّ من حديث عائشة بلفظ: «وأقضي يوماً مكانه» ولكنهما قالا: هذه الزّيادة غير محفوظة. قوله: (كان أبو الدرداء) هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة وعبد الرّزّاق قوله: (وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عبّاس وحذيفة). وأمّا أثر أبي طلحة فوصله عبد الرّزّاق وابن أبي شيبة. وأمّا أثر أبي هريرة فوصله البيهقيّ عند عبد الرّزّاق. وأمّا ابن عبّاس فوصله الطّحاويّ. وأمّا أثر حذيفة فوصله عبد الرّزّاق وابن أبي شيبة أيضاً.

بَابُ الصَّيِّ إِذَا أَطَاقَ وَحَكَّمَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ أَوْ الْيَوْمِ

١٦٣٩ - عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مَعْوَدٍ قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ: مَنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِماً فَلَيْتِمَ صَوْمَهُ، وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مُفْطِراً فَلَيْتِمَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ. فَكُنَّا بَعْدَ ذَلِكَ نَصُومُهُ وَنُصَوِّمُ صَبِيَّائِنَا الصَّغَارَ مِنْهُمْ وَنَذْهَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَتُجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةُ مِنَ الْعِهْنِ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ مِنَ الطَّعَامِ أُعْطِينَاهَا إِيَّاهُ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ. أَخْرَجَاهُ (خ: ١٩٦٠) (م: ١١٣٦). قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ عُمَرُ لِنَشْوَانٍ فِي رَمَضَانَ: وَتِلْكَ وَصِيَّتَانَا صِيَّامَ وَضَرْبَةٍ.

قوله: (الرّبيع) بتشديد الياء مصغراً، ومعوّد بكسر الواو المشدّدة: وهو ابن عون، ويعرف بابن عفراء قوله: (اللّعبة) بضمّ اللام المشدّدة بعدها عين مهملّة ساكنة ثمّ باء موحّدة ثمّ تاء تأنيث: وهي الشّيء الذي يلعب به الصّبيان قوله: (من العهن) أي الصّوف، قيل: هو المصبوغ منه قوله: (أعطيناه إياه حتى

إمساكه وقضاؤه، ولا حجة فيه على سقوط تبييت النية لأن صومه إنما لزمهم في أثناء اليوم انتهى. وقد قدمنا الكلام على جميع هذه الأطراف.

أَبْوَابُ مَا يُبْطِلُ الصَّوْمَ وَمَا يُكْرَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ

١٦٤٢ - عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَفْطَرُ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٧٤). وَأَلْحَمَدُ (٣/٤٦٥) وَأَبِي دَاوُدَ (٢٣٦٧) وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٧٩) مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ وَحَدِيثِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ مِثْلَهُ. وَأَلْحَمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ. وَأَلْحَمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَحَدِيثِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ مِثْلَهُ.

١٦٤٣ - وَعَنْ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَى رَجُلٍ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ فَقَالَ: «أَفْطَرُ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ».

١٦٤٤ - وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ سَيَانَ الْأَشْجَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَرَّ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُحْتَجِمُ فِي ثَمَانِ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ: «أَفْطَرُ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/٤٧٤)، وَهُمَا ذِيلٌ عَلَى أَنْ مَنْ قَعَلَ مَا يَفْطُرُ جَاهِلًا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِخِلَافِ النَّاسِ. قَالَ أَحْمَدُ: أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ثَوْبَانَ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ.

حديث رافع أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه. قال الترمذي: ذكر عن أحمد أنه قال: هذا أصح شيء في هذا الباب، وبالحق أبو حاتم فقال: وعندي من طريق رافع باطل. ونقل عن يحيى بن معين أنه قال: هو أضعف أحاديث الباب. وحديث ثوبان أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم. وروي عن أحمد أنه قال: هو أصح ما روي في الباب. وكذا قال الترمذي عن البخاري وصححه البخاري تبعاً لعلي بن المديني، نقله الترمذي في العلل. وحديث شداد بن أوس أخرجه أيضاً النسائي وابن خزيمة وابن حبان وصححه، وصححه أيضاً أحمد والبخاري وعلي بن المديني. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً النسائي من طريق عبيد الله بن بشير عن الأعمش عن أبي صالح عنه، وله طريق أخرى عن شقيق بن ثور عن أبيه عنه. وحديث عائشة أخرجه أيضاً النسائي، وفيه لثب بن أبي سليم وهو ضعيف. وحديث أسامة أخرجه أيضاً النسائي وفيه اختلاف. وحديث

الصوم بالإطاعة لصيام ثلاثة أيام. واحتج على ذلك بما رواه عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أطاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام الشهر كله» وهذا الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير، وقال: أخرجه المهرقي عن ابن عباس، ولفظه «عجب الصلاة على الغلام إذا عقل، والصوم إذا أطاق، والحدود والشهادة إذا احتلم» وقد حمل المرتضى كلام الهادي على لزوم التأديب، وحمله السادة المارونيون على أنه يؤمر بذلك تعويذاً وعمرناً.

١٦٤٥ - وَعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَيْمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَفَدْنَا الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِسْلَامٍ ثَقِيفٍ، قَالَ: وَقَدِمُوا عَلَيَّ فِي رَمَضَانَ، وَهَزَبَ عَلَيْهِمْ قَبَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا صَامُوا مَا بَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّهْرِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٧٦٠).

١٦٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْلَمَةَ عَنْ عَمِّهِ «أَنْ أَسْلَمَ أَتَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: صُمْتُمْ يَوْمَكُمْ هَذَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَابْتِمُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَأَفْضُوا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٤٧).

الحديث الأول إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا أحمد بن خالد الوهبي، حدثنا محمد بن إسحاق عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن عطية بن سفیان بن عبد الله فذكره، ورجال إسناده فيهم الثقة والصدوق ومن لا بأس به، وفيه عننة محمد بن إسحاق، وهذا الحديث هو طرف من حديث قدوم ثقيف على النبي ﷺ وإنزاله لهم في المسجد. والحديث الثاني أخرجه الترمذي أيضاً من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن مسلمة عن عَمِّهِ فذكره. الحديث الأول: يدل على وجوب الصيام على من أسلم في رمضان ولا أعلم فيه خلافاً. والحديث الثاني: فيه دليل على أنه يجب الإمساك على من أسلم في نهار رمضان، ويلحق به من تكلف أو أفاق من الجنون أو زال عنه عذره المانع من الصوم، وأنه يجب عليه القضاء لذلك اليوم وإن لم يكن مخاطباً بالصوم في أوله. قال في الفتح: وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين القضاء لأن من لم يدرك اليوم بكماله لا يلزمه القضاء، كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار. قال المصنف - رحمه الله تعالى - بعد أن ساق حديث الربيع وما بعده ما لفظه: وهذا حجة في أن صوم عاشوراء كان واجباً، وإن الكافر إذا أسلم أو بلغ الصبي في أثناء نومه لزمه

قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: جَاءَ بَعْضُهُمْ بِأَعْجُوبَةٍ، فَرَزَعُ مَا أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» لِأَنَّهُمَا كَانَا يَغْتَابَانِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: فَالْغَيْبَةُ تَفْطُرُ الصَّائِمَ؟ قَالَ: لَا، فَعَلَى هَذَا لَا يَخْرُجُ مَنْ خَالَفَ الْحَدِيثَ بِلَا شَبِيهِهِ. وَأَجَابُوا أَيْضًا بِأَنِّ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» أَنَّهُمَا سَيَفْطُرَانِ بِاعْتِبَارِ مَا يَتَوَلَّى الْأَمْرَ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَرَأَيْتُمُ اللَّحْمَ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾، قَالَ الْحَافِظُ: وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُ هَذَا التَّأْوِيلِ. وَقَالَ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَةِ: مَعْنَى «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» أَيِ تَعَرَّضَا لِلْإِفْطَارِ، أَمَّا الْحَاجِمُ فَلِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ وَصُولَ شَيْءٍ مِنَ الدَّمِ إِلَى جَوْفِهِ عِنْدَ الْمَصِّ، وَإِنَّمَا الْمَحْجُومُ فَلِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مِنْ ضَعْفِ قُوَّتِهِ بِمَخْرُوجِ الدَّمِ، فَيَتَوَلَّى أَمْرَهُ إِلَى أَنْ يَفْطُرَ، وَهَذَا أَيْضًا جَوَابٌ مُتَكَلِّفٌ وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِمَا هُوَ الْحَقُّ.

١٦٤٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٨/١) وَالتَّبَخَارِيُّ (١٩٣٨). وَفِي لَفْظٍ: «احْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ صَائِمٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٤٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٦٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٨٣٩).

١٦٤٦ - وَعَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَأَنْسَ بَيْنَ مَالِكٍ: أَكْتَسَمَ تَكْرَهُونَ الْجِمَامَةَ لِلصَّائِمِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ» رَوَاهُ التَّبَخَارِيُّ (١٩٤٠).

١٦٤٧ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ نَعْرِضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْوَصَالِ فِي الصَّيَامِ وَالْجِمَامَةِ لِلصَّائِمِ إِنْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ وَلَمْ يُحَرِّمْهُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٤/٤) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٣٧٤).

١٦٤٨ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَوَّلُ مَا كَرِهَتْ الْجِمَامَةُ لِلصَّائِمِ أَنْ جَعَلَ بَيْنَ أَبِي طَالِبٍ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَفْطَرَ هَذَانِ، ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ فِي الْجِمَامَةِ لِلصَّائِمِ. وَكَانَ أَنَسٌ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٨٢/٢) وَقَالَ: كُلُّهُمْ يَفَاتُ وَلَا أَغْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ.

حديث ابن عباس ورد على أربعة أوجه كما حكاه في التلخيص عن بعض الحفاظ. الأول: «احتجم وهو حرّم». الثاني: «احتجم وهو صائم». الثالث: كالرواية الأولى التي ذكرها المصنف. الرابع: كالرواية الثانية التي ذكرها المصنف. وقد أخرج اللفظ الأول من الأربعة الشيخان من حديث عبد الله ابن بجينة، وله طرق شتى عند النسائي وغيره من حديث أنس وجابر. والثاني رواه أصحاب السنن من طريق الحكم عن مقسم عن ابن

ثوبان الآخر أخرجه أيضاً النسائي وهو أحد ألفاظ حديثه المشار إليه أولاً. وحديث معقل بن سنان في إسناده عطاء بن السائب. وقد اختلط ورواه الطبراني في الكبير، وأخرجه أيضاً النسائي وذكر الاختلاف فيه. وفي الباب عن أبي موسى عند النسائي والحاكم وصححه علي بن المديني. وقال النسائي: رفعه خطأ والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعلقه البخاري ووصله أيضاً بدون ذكر: «أفطر الحاجم والمحجوم له» وعن بلال عند النسائي. وعن علي بن المديني أيضاً. قال علي بن المديني: اختلف فيه على الحسن. وعن أنس وجابر وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبي يزيد الأنصاري وابن مسعود عند ابن عدي في الكامل والبرز وغيرهما. وقد استدلل بأحاديث الباب القائلون بفطر الحاجم والمحجوم له ويجب عليهما القضاء وهم: علي وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري وابن حبان، حكاه عن هؤلاء الجماعة صاحب الفتح، وصرح بأنهم يقولون: إنه يفطر الحاجم والمحجوم له، وهو يرد ما قاله المهدي في البحر، وتبعه المغربي في شرح بلوغ المرام وصاحب ضوء النهار من أنه لم يقل أحد من العلماء بأن الحاجم يفطر. ومن القائلين بأنه يفطر الحاجم والمحجوم له أبو هريرة وعائشة. قال الزعفراني: إن الشافعي علق القول به على صحة الحديث، وبذلك قال الداودي من المالكية. وذهب الجمهور إلى أن الحجامة لا تنفس الصوم، وحكاه في البحر عن جماعة من الصحابة منهم علي وابنه الحسن وأنس وأبو سعيد الخدري وزيد بن أرقم، وعن العترة وأكثر الفقهاء والحسن البصري وعطاء والصادق. قال الحازمي: ممن روي عنه ذلك من الصحابة سعد بن أبي وقاص والحسن بن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سلمة، ومن التابعين والعلماء الشعبي وعروة والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبو العالية وإبراهيم وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر. وأجابوا عن الأحاديث المذكورة بأنها منسوخة بالأحاديث التي ستأتي. وأجيب عن ذلك بما سنذكره في شرحها، وأجابوا أيضاً بما أخرجه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة عن ثوبان أنه ﷺ إِنَّمَا قَالَ «أَفْطَرَ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ» لِأَنَّهُمَا كَانَا يَغْتَابَانِ، وَرَدَّ بِأَنِّ فِي إِسْنَادِهِ يَزِيدُ بْنُ رَيْبَةَ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَحَكَمَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

عباس، لكن أعلّ بأنه ليس من مسموع الحكم عن مقسم، وله طرق أخرى. والثالث: أخرجه من ذكر المصنّف وكذلك الرابع، وأعله أحمد وعليّ بن المدينيّ وغيرهما، فقال أحمد: ليس فيه صائم إنما هو محرّم عند أصحاب ابن عباس. وقال أبو حاتم: هذا خطأ أخطأ فيه شريك. وقال الحميدي: إنه صحيح لم يكن محرّمًا صائمًا لأنّه خرج في رمضان في غزاة الفتح ولم يكن محرّمًا انتهى. وإذا صحّ فينبغي أن يجعل على أنّ كلّ واحدٍ من الصّوم والإحرام وقع في حالة مستقلّة، وهذا لا مانع منه، وقد صحّ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صام في رمضان وهو مسافر. وزاد الشافعيّ وابن عبد البرّ وغير واحدٍ أنّ ذلك في حجة الوداع. قال الحافظ: وفيه نظر لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان مفطرًا كما صحّ أنّ أم الفضل أرسلت إليه بقدرح لبن فشربه وهو واقفٌ بعرفة وعلى تقدير وقوع ذلك قد قال ابن خزيمة: هذا الخبر لا يدلّ على أنّ الحجامة لا تفسد الصائم لأنّه إنّما احتجم وهو صائم محرّم في سفرٍ لا في حضرٍ لأنّه لم يكن قطّ محرّمًا مقيمًا ببلد. قال: وللمسافر أن يفطر ولو نوى الصّوم ومضى عليه بعض النهار، خلافاً لمن أبى ذلك ثمّ احتجّ له، لكن تعقّب عليه الخطائيّ بأنّ قوله: وهو صائم دالّ على بقاء الصّوم. قال الحافظ: قلت: ولا مانع من إطلاق ذلك باعتبار ما كان عليه حالة الاحتجام لأنّه على هذا التأويل إنّما أفطر بالاحتجام انتهى. وحديث أنسٍ الأوّل اعترض البخاريّ فيه بأنّه سقط من إسناده حميدٌ ما بين شعبة وثابت البنانيّ. وقال الحافظ: إنّ الخلل وقع فيه من غير البخاريّ وبين وجه ذلك. وحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه أيضاً عبد الرزّاق. قال في الفتح: وإسناده صحيح، والجهالة بالصحابيّ لا تضرّ. وقوله: إبقاء على أصحابه متعلّق بقوله: نهى. وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوريّ بإسناده هذا، ولفظه عن أصحاب حميدٍ صلى الله عليه وآله قالوا: إنّما نهى النبيّ صلى الله عليه وآله عن الحجامة للصائم وكرها للضعيف، أي لثلا يضعف وحديث أنسٍ الآخر قال في الفتح: رواه كلّهم من رجال البخاريّ. وفي الباب عن أبي سعيدٍ الخدريّ قال: «رخص النبيّ صلى الله عليه وآله في الحجامة» أخرجه النسائيّ وابن خزيمة والدارقطنيّ، قال الحافظ: إسناده صحيحٌ ورجاله ثقات، لكن اختلف في رفعه ووقفه، واستشهد له بحديث أنسٍ المذكور. وله حديث آخر عند الترمذيّ والبيهقيّ أنّه صلى الله عليه وآله قال: «ثلاث لا يفطرن: القيء، والحجامة، والاحتلام» وفي إسناده عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم

وهو ضعيف. وقال الترمذيّ: هذا الحديث غير محفوظ. وقد رواه الدراورديّ وغير واحدٍ عن زيد بن أسلم مرسلًا، ورواه أبو داود عن زيد بن أسلم عن رجلٍ من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله، ورجّحه أبو حاتم وأبو زرعة وقال: إنه أصحّ وأشبه بالصواب، وتبعهما البيهقيّ. وقال الدارقطنيّ: رواه كامل بن طلحة عن مالكٍ عن زيدٍ موصولاً ثمّ رجع عنه، وليس هو من حديث مالكٍ قال: ورواه هشام بن سعدٍ عن زيدٍ موصولاً ولا يصحّ، وأخرجه في السنن. وفي الباب عن ابن عباسٍ عند البرّار وهو معلول، وعن ثوبان عند الطبرانيّ وسنده ضعيف. وقد استدللّ الجمهور بالأحاديث المذكورة على أنّ الحجامة لا تفسد، ولكنّ حديث ابن عباسٍ لا يصلح لنسخ الأحاديث السابقة أمّا أولاً فلأنّه لم يعلم تأخّره لما عرفت من عدم انتهاض تلك الزيادة، أعني قوله في حجة الوداع. وإنّما ثانياً فغاية فعل النبيّ صلى الله عليه وآله الواقع بعد عموم يشملُه أن يكون مخصّصاً له من العموم لا رافعاً لحكم العام، نعم حديث ابن أبي ليلى وأنسٍ وأبي سعيدٍ يدلّ على أنّ الحجامة غير محرّمة ولا موجبة لإفطار الحاجم ولا المحجوم، فيجمع بين الأحاديث بأنّ الحجامة مكروهة في حقّ من كان يضعف بها وتزداد الكراهة إذا كان الضعف يبلغ إلى حدّ يكون سبباً للإفطار، ولا تكره في حقّ من كان لا يضعف بها، وعلى كلّ حال تجنب الحجامة للصائم أولى، فيتعيّن حمل قوله: «أفطر الحاجم والمحجوم» على المجاز لهذه الأدلّة الصارفة له عن معناه الحقيقيّ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَيْءِ وَالْإِكْتِحَالِ

١٦٤٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَالَ: «مَنْ ذُرَّعَ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٤٩٨/٢) (د: ٢٣٨٠) (ت: ٧٢٠) (هـ: ١٦٧٦). الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطنيّ والحاكم وله الفاظ. قال النسائيّ: وقفه عطاءٌ على أبي هريرة. وقال الترمذيّ: لا نعرفه إلا من حديث هشام عن محمدٍ عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس. وقال البخاريّ: لا أراه محفوظاً، وقد روي من غير وجه ولا يصحّ إسناده. وقال أبو داود وبعض الحفاظ: لا نراه محفوظاً. قال الحافظ: وأنكره أحمد وقال في روايته: ليس من ذا شيء، يعني أنّه غير محفوظ كما قال الخطابيّ. وصحّحه الحاكم على شرطهما. وفي الباب عن ابن عمر موقوفاً عند مالكٍ في الموطأ والشافعيّ بلفظ: «من استقاء وهو صائم فعليه القضاء،

روي عن سعيد بن إسحاق قلب اسمه أولاً فقال: عن إسحاق بن سعيد بن كعب، ثم غلط في الحديث فقال: عن أبيه عن جده، ثم التعمان بن معبد غير معروف. وقد استدلل بهذا الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا: إن الكحل يفسد الصوم، وخالفهم العترة والفقهاء فقالوا: إن الكحل لا يفسد الصوم. وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف لا ينتهض للاحتجاج به. واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخاري تعليقا، ووصله البيهقي والدارقطني وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس بلفظ: «الفطر مما دخل والوضوء مما خرج». قال: وإذا وجد طعمه فقد دخل. ويجب بأن في إسناده الفضل بن غنار وهو ضعيف جداً. وفيه أيضاً شعبة مولى ابن عباس وهو ضعيف. وقال ابن عدي: الأصل في هذا الحديث أنه موقوف. وقال البيهقي: لا يثبت مرفوعاً، ورواه سعيد بن منصور موقوفاً من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عنه. ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة. قال الحافظ: وإسناده أضعف من الأول. ومن حديث ابن عباس مرفوعاً. واحتج الجمهور على أن الكحل لا يفسد الصوم بما أخرجه ابن ماجه عن عائشة: «أن النبي ﷺ اکتحل في رمضان وهو صائم». وفي إسناده بقية عن الزبيدي عن هشام عن عروة، والزبيدي المذكور اسمه سعيد بن أبي سعيد، ذكره ابن عدي وأورد هذا الحديث في ترجمته، وكذا قال البيهقي وصرح به في روايته، وزاد أنه مجهول. وقال النووي في شرح المهذب: رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف من رواية بقية عن سعيد بن أبي سعيد وهو ضعيف. قال: وقد اتفق الحفاظ على أن رواية بقية عن الجمهورين مردودة انتهى. قال الحافظ: وليس سعيد بن أبي سعيد بمجهول بل هو ضعيف واسم أبيه عبد الجبار على الصحيح. وفرق ابن عدي بين سعيد بن أبي سعيد الزبيدي فقال: هو مجهول، وسعيد بن عبد الجبار فقال: هو ضعيف، وهما واحد. ورواه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ كان يكتحل وهو صائم» قال ابن أبي حاتم عن أبيه: هذا حديث منكر، وقال محمد: إنه منكر الحديث، وكذا قال البخاري. ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر، قال في التلخيص: وسنده مقارب. ورواه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له من حديث ابن عمر أيضاً بلفظ: «خرج علينا رسول الله ﷺ وعينا مملوءتان من الإثم ذلك في رمضان وهو صائم»

ومن ذرعه القيء فليس عليه القضاء». قوله: (من ذرعه) قال في التلخيص: هو يفتح الذال المعجمة: أي غلبه قوله: (من استقاء عمداً) أي استدعى القيء وطلب خروجه تعمداً. والحديث يدل على أنه لا يبطل صوم من غلبه القيء ولا يجب عليه القضاء. ويبطل صوم من تعمّد إخراجة ولم يغلبه ويجب عليه القضاء. وقد ذهب إلى هذا عليّ وابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن عليّ والشافعي والناصر والإمام يحيى حكى ذلك عنهم في البحر. وحكى ابن المنذر الإجماع على أن تعمّد القيء يفسد الصيام. وقال ابن مسعود وعكرمة وربيعة والهادي والقاسم: إنه لا يفسد الصوم سواء كان غالباً أو مستخرجاً ما لم يرجع منه شيء باختیار. واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم في الباب الذي قبل هذا بلفظ: «ثلاث لا يفطرن: القيء، والحجامة، والاحتلام» وأجيب بأنه فيه المقال المتقدم فلا ينتهض معه للاستدلال. ولو سلم صلاحيته لذلك فهو محمول كما قال البيهقي على من ذرعه القيء وهذا لا بد منه لأن ظاهر حديث أبي سعيد أن القيء لا يفطر مطلقاً، وظاهر حديث أبي هريرة أنه يفطر نوعاً من خاص، فبنى العام على الخاص، ويؤيد حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم، ومن حديث أبي الدرداء: «أن رسول الله ﷺ جاء فأفطر» قال معاذ بن أبي طلحة الراوي له عن أبي الدرداء: «فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له: إن أبا الدرداء أخبرني، فذكره، فقال: صدق أنا صبيت عليه وضوء» قال ابن المنذر: إسناده صحيح متصل، وتركه الشيخان لاختلافه في إسناده. قال الترمذي: جوده حسين المعلم وهو أصح شيء في هذا الباب. وكذلك قال أحمد: قال البيهقي: هذا حديث مختلف في إسناده، فإن صح فهو محمول على القيء عامداً، وكأنه كان ﷺ صائماً تطوعاً، وقال في موضع آخر إسناده مضطرب ولا تقوم به حجة.

١٦٥٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ التَّعْمَانِ بْنِ مَعْبُدِ بْنِ هُوْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ أَمَرَ بِالْإِفْطَارِ الْمُرُوحِ عَنْ النَّوْمِ، وَقَالَ: لِيَتَقَبَّ الصَّائِمُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٧٧) وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١١٣٢)، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ قَرِيبٌ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا ضَعِيفٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: هُوَ صَدُوقٌ. الْحَدِيثُ قَالَ ابْنُ الْمَعِينِ أَيْضًا: هُوَ مُنْكَرٌ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: إِنَّهُ

ورواه الترمذي من حديث أنس في الإذن فيه لمن اشتكت عينه وقال: إسناده ليس بالقوي، ولا يصح عن النبي في هذا الباب شيء. ورواه أبو داود من فعل أنس، قال الحافظ: ولا بأس بإسناده. قال: وفي الباب عن بريرة مولاة عائشة في الطبراني. وعن ابن عباس في شعب الإيمان للبيهقي. والظاهر ما ذهب إليه الجمهور لأن البراءة الأصلية لا تنتقل عنها إلا بدليل، وليس في الباب ما يصلح للنقل لا سيما بعد أن شد هذا الحديث من عضدها، وهي على فرض صلاحية حديث الفطر تما دخل للاحتجاج به يكون استحالة النبي مخصصاً للكحل، وكذلك على فرض صلاحية حديث الباب يكون محمولاً على الأمر باجتناب الكحل المطيب لأن المروج هو المطيب فلا يتناول ما لا طيب فيه. ويمكن أن يقال: حديث الاحتحال صارفٌ للأمر عن حقيقته، أعني الوجوب، فيكون الاحتحال مكروهاً، ولكنه يبعد أن يفعل ﷺ ما هو مكروه. قوله: (بالإئتمد) بكسر الهمزة: وهو حجرٌ للكحل كما في القاموس.

بَابُ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا

١٦٥١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا اللَّهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ رَوَاهُ الْجَنَازَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حسم: ٢/ ٤٦٥) (خ: ١٩٢٣) (م: ١١٥٥) (د: ٢٣٩٨) (ت: ٧٢١) (هـ: ١٦٧٣). وَفِي لَفْظٍ «إِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ نَاسِيًا، أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا، فَإِنَّمَا هُوَ رَزَقَ سَاقَةَ اللَّهِ إِلَيْهِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧٨/٢) وَقَالَ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَفِي لَفْظٍ «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ» قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ مَرْزُوقٍ وَهُوَ ثِقَةٌ عَنْ الْأَنْصَارِيِّ).

في الصَّيَام، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ولرد من شاء ما شاء. وأجاب بعضهم أيضاً بحمل الحديث على التطوع، حكاه ابن التين عن ابن شعبان، وكذا قاله ابن القصار واعتذر بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو محل غير صحيح واعتذر فاسد يرد ما وقع في حديث الباب من التصريح بالقضاء. ومن الغرائب تمسك بعض المتأخرين في فساد الصوم ووجوب القضاء بما وقع في حديث المجامع بلفظ: «واقض يوماً مكانه» قال: ولم يسأله هل جامع عامداً أو ناسياً؟ وهذا يرد ما وقع في أول الحديث، فإنه عند سعيد بن منصور بلفظ: فقال رسول الله ﷺ: «تب إلى الله واستغفره وتصدق واقض يوماً مكانه» والتوبة والاستغفار إنما يكونان عن العمد لا عن الخطأ، وأيضاً بعد تسليم تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم يكون حديث الباب مخصصاً له فلم يبق ما يوجب ترك العمل بالحديث. وأما اعتذار ابن دقيق العيد عن الحديث بأن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات، والقاعدة أن النسيان لا يؤثر في المأمورات، فيجانب عنه بأن غاية هذه القاعدة المدعاة أن تكون بمنزلة الدليل فيكون حديث الباب مخصصاً لها. قوله: (فإنما الله أطعمه وسقاه) هو كناية عن عدم الإثم لأن الفعل إذا كان من الله كان الإثم متفياً. قوله: (من)

لفظ الدارقطني الأول أخرجه من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين عنه وقال بعد قوله: إسناده صحيح إن رواه كلهم ثقات. واللفظ الثاني أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. قال الحافظ في بلوغ المرام: وهو صحيح وقد تعقب قول الدارقطني أنه تفرّد به محمد بن مرزوق عن الأنصاري بأن ابن خزيمة أيضاً أخرجه عن إبراهيم بن محمد الباهلي عن الأنصاري بأن الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي عن الأنصاري أيضاً، فالأنصاري هو المتفرد به كما قال البيهقي وهو ثقة. قال في الفتح: والمراد أنه انفرد بذكر

كما يقال: عالج الأمر وعاناه. قال في الفتح: وأبعد من حمله على ظاهره فقال: المراد إذا بدرت من الصائم مقابلة الشتم بستم على مقتضى الطبع فليتزجر عن ذلك. ومما يبعد ذلك ما وقع في رواية: "فإن شتمه أحد". قوله: (وإن امرؤ صائم) في رواية لابن خزيمة بزيادة: "وإن كنت قائماً فاجلس" ومن الرواة من ذكر قوله "إن امرؤ صائم مرتين" واختلف في المراد بقوله "إن صائم" هل يخاطب بها الذي يشتمه ويقال له أو يقولها في نفسه، وبالثاني جزم المتولي ونقله الرافعي عن الأئمة، ورجح النووي في الأذكار الأول. وقال في شرح المهذب: كل منهما حسن، والقول باللسان أقوى، ولو جمعها لكان حسناً. وقال الروياني: إن كان رمضان فليقل بلسانه، وإن كان غيره فليقله في نفسه. وأدعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع، وأما في الفرض فليقله بلسانه قطعاً. قوله: (والذي نفس محمد بيده) هذا القسم لقصد التأكيد. قوله: (لخلوف) بضم المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء. قال عياض: هذه الرواية الصحيحة وبعض الشيوخ يقول بفتح الحاء. قال الخطابي: وهو خطأ، وحكي عن القاسبي الوجهين، وبالغ النووي في شرح المهذب فقال: لا يجوز فتح الحاء. واحتج غيره لذلك بأن المصادر التي جاءت على فعول بفتح أوله قليلة، ذكرها سيبويه وغيره. وليس هذا منها، والخلوف: تغير رائحة الفم قوله: (أطيب عند الله من ريح المسك) اختلف في معناه فقال المازري: هو مجاز لأنها جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منا، فاستعير ذلك لتقريب الصائم من الله، فالمعنى أنه أطيب عند الله من ريح المسك عندهم: أي يقرب إليه أكثر من تقرب المسك إليكم، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر، وإنما جعل من باب المجاز لأن الله - تعالى - منزلة عن استطابة الروائح، لأن ذلك من صفات الحيوان، والله يعلم الأشياء على ما هي عليه. وقيل المعنى: إن حكم الخلوف والمسك عند الله على خلاف ما عندكم. وقيل: المراد أن الله يجازيه في الآخرة فتكون نكهته أطيب من ريح المسك كما يأتي المكلوم وريح جرحه يفوح مسكاً. قاله القاضي عياض، والمراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك، حكاه القاضي عياض أيضاً. وقال الداودي من المغاربة: إن الخلوف أكثر ثواباً من المسك حيث ندب إليه في الجمع والأعياد ومجالس الذكر، ورجحه النووي. وقد اختلف هل ذلك في الدنيا أو في الآخرة، فقال بالأول ابن

أفطر يوماً من رمضان) ظاهره يشمل الجماع. وقد اختلف في بعضهم لم ينظر إلى هذا العموم وقال: إنه ملحق بمن أكل أو شرب، وبعضهم منع من الإلحاق لقصور حالة الجماع عن حالة الأكل والشرب. وفرق بعضهم بين الأكل والشرب القليل والكثير، وظاهر الحديث عدم الفرق. ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أم إسحاق أنها كانت عند النبي ﷺ، فأتي بقصعة من ثريد فأكلت معه، ثم تذكرت أنها صائمة، فقال لها ذو اليمين: الآن بعد ما شبع؟ فقال لها النبي ﷺ: أمتي صومك فإنما هو رزق ساقه الله إليك.

بَابُ التَّحَفُّظِ مِنَ الْغِيَةِ وَاللَّغْوِ وَمَا يَقُولُ إِذَا شَتِمَ

١٦٥٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْثُ يَوْمَيْهِ وَلَا يَصْحَبُ، فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفٌ مِمَّ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ، وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا: إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٩٥/٢) (خ: ١٨٩٤) (م: ١١٥١ و ١٦٣).

١٦٥٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَذْغْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَذْغَ طَعَامَهُ وَثَوْبَهُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَالنَّسَائِيَّ.

قوله: (فلا يرفث) بضم الفاء وكسرهما، ويجوز في ماضيه التثنية، والمراد به هنا الكلام الفاحش وهو بهذا المعنى بفتح الراء والفاء وقد يطلق على الجماع وعلى مقدماته، وعلى ذكر ذلك مع النساء أو مطلقاً. قال في الفتح: ويحتمل أن يكون النهي لما هو أعم منها. وفيه رواية ولا يجهل أي لا يفعل شيئاً من أفعال الجهل كالصياح والسقعة ونحو ذلك. قوله: (ولا يصخب) الصخب: هو الرجة واضطراب الأصوات للخصام. قال القرطبي: لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر، وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم. قوله: (أو قاتله) يمكن حمله على ظاهره، ويمكن أن يراد بالقتل اللعن، فيرجع إلى معنى الشتم، ولا يمكن حمل قاتله وشاتمه على المفاعلة لأن الصائم مأمور بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك، وإنما المعنى إذا جاء متعرضاً لمقاتلته أو مشاتمته كان يدها بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليها، فالمراد بالمفاعلة إرادة غير الصائم ذلك من الصائم، وقد تطلق المفاعلة على وقوع الفعل من واحد

فَأَنبِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ صَنَعْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا عَظِيمًا، قُبِلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ مَاءً وَأَنْتَ صَائِمٌ؟ قُلْتُ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: فَيَسِمُ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٨٥).

١٦٥٥ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْحَرِّ وَهُوَ صَائِمٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٦٥).
الحديث الأول أخرجه أيضًا النسائي وقال: إنه منكر. وقال أبو بكر البزار: لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. والحديث الثاني أخرجه النسائي ورجال إسناده رجال الصحيح. قوله: (هششت) بشيئين معجمتين أي نشطت وارتفعت، والهشاش في الأصل: الارتياح والخفة والنشاط، كذا في القاموس. قوله: (أرايت لـ) تمضمضت... (الخ) فيه إشارة إلى فقو بدعي وهو أن المضمضة لا تنقص الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه، فكذلك القبلة لا تنقصه وهي من دواعي الجماع وأوائله التي تكون مفتاحًا له، والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع، فكما ثبت عن عمر أن أوائل الشرب لا تفسد الصيام كذلك أوائل الجماع لا تفسده، وسباني الخلاف في التقبيل. قوله: (يصب الماء على رأسه... الخ) فيه دليل على أنه يجوز للصائم أن يكرس الحر بصب الماء على بعض بدنه أو كله، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور، ولم يفرقوا بين الأغسال الواجبة والمستنونة والمباحة. وقالت الحنفية: إنه يكره الاغتسال للصائم، واستدلوا بما أخرجه عبد الرزاق عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام، ومع كونه أخص من محل النزاع في إسناده ضعف كما قال الحافظ. وأعلم أنه يكره للصائم المبالغة في المضمضة والاستنشاق لحديث الأمر بالمبالغة في ذلك إلا أن يكون صائمًا وقد تقدم. واختلف إذا دخل من ماء المضمضة والاستنشاق إلى جوفه خطأ، فقالت الحنفية والقاسمية ومالك والثافعي في أحد قوليه والمزني: إنه يفسد الصوم. وقال أحمد بن حنبل وإسحاق والأوزاعي والناصر والإمام مجيى وأصحاب الثافعي: إنه لا يفسد الصوم كالثافعي. وقال زيد بن علي: يفسد الصوم بعد الثلاث المرات. وقال الصادق: يفسد إذا كان التمضمض لغير قربة. وقال الحسن البصري والثافعي: إنه يفسد إن لم يكن لفريضة.

الصَّلَاحُ، وبالثاني ابن عبد السلام. واحتج ابن الصَّلَاح بما أخرجه ابن حبان بلفظ: «فم الصائم حين يخلف من الطعام وكذا أخرجه أحمد، وبما أخرجه أيضًا الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بلفظ: «فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك» قال المنذري: إسناده مقارب. واحتج ابن الصَّلَاح أيضًا بأن ما قاله هو ما ذهب إليه الجمهور. واحتج ابن عبد السلام على ما قاله بما في مسلم وأحمد والنسائي: «أطيب عند الله يوم القيامة» وأخرج أحمد هذه الزيادة من وجه آخر، ويرتب على هذا الخلاف القول بكراهة السواك للصائم، وقد تقدم البحث عنه في موضعه. قوله: «لصائم فرحان إذا أفطر»... (الخ قال القرطبي: معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أبيع له الفطر وهذا الفرح طبعي، وهو السابق إلى الفهم. وقيل: إن فرحه لفطره إنما هو من حيث إنه تمام صومه وخاتمة عبادته. قال في الفتح: ولا مانع من الحمل على ما هو أعم مما ذكر ففرح كل أحد بحبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك، فمنهم من يكون فرحه مباحًا وهو الطبيعي ومنهم من يكون مستحبًا وهو أن يكون لتمام العباداة بالفرح والمراد بالفرح إذا لقي ربه أنه يفرح بما يحصل له من الجزاء والثواب. قوله: (الزور والعمل) زاد البخاري في رواية: «والجهل» وأخرج الطبراني من حديث أنس: «من لم يدع الحنى والكذب» قال الحافظ: ورجاله ثقات، والمراد بالزور: الكذب. قوله: (فليس لله حاجة)... (الخ قال ابن بطال: ليس معناه أنه يؤمر بأن يدع صيامه، وإنما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه، قال في الفتح: ولا مفهوم لذلك، فإن الله لا يحتاج إلى شيء وإنما معناه فليس لله إرادة في صيامه، فوضع الحاجة موضع الإرادة. وقال ابن المنير في حاشيته على البخاري: بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد عليه شيئًا طلبه منه فلم يقم به لا حاجة لي في كذا. وقال ابن العربي: مقتضى هذا الحديث أنه لا يثاب على صيامه، ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة بإثم الزور وما ذكر معه. واستدل بهذا الحديث على أن هذه الأفعال تنقص ثواب الصوم، وتعقب بأنها صغائر تكفر باجتناب الكبائر.

بَابُ الصَّائِمِ يَتَمَضَّمُضُ أَوْ يَغْتَسِلُ مِنَ الْحَرِّ

١٦٥٤ - عَنْ عُمَرَ قَالَ: «هَشَشْتُ يَوْمًا فَقُبِلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ،

بَابُ الرَّخْصَةِ فِي الْقَبْلَةِ لِلصَّائِمِ إِلَّا لِمَنْ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ

١٦٥٦ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣١٩/٦) (خ: ١٩٢٩) (م: ١١٠٨).

١٦٥٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَيَتَأْتِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لَارِبِهِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ١٣٠/٦) (خ: ١٩٢٧) (م: ١١٠٦) (د: ٢٣٨٢) (ت: ٧٢٩) (هـ: ١٦٨٤). وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ يَقْبَلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَتُسَلِّمُ.

وعن عمر بن أبي سلمة: أنه «سال رسول الله ﷺ: أيقبل الصائم؟ فقال له: سل هذه لأم سلمة، فأخبرته أن رسول الله ﷺ يفعل ذلك، فقال: يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال له: أما والله إنني لاتصاكم لله وأخشاكم له، رواه مسلم، وفيه أن أفعاله حجة».

١٦٥٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ، فَرَخَّصَ لَهُ، وَأَتَاهُ آخَرُ فَنَهَا عَنْهَا، فَبَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخٌ، وَإِذَا الَّذِي نَهَا عَنْهَا شَابٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٨٧).

حديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص، وفي إسناده أبو العنيس الحارث بن عبيد سكتوا عنه. وقال في التقريب: مقبول، وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ولم يصرح برفعه، والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً. وأخرج نحوه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو. قوله: (كان يقبلها) فيه دليل على أنه يجوز التقييل للصائم ولا يفسد به الصوم. قال النووي: ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا إن أنزل بها ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بإفطار من قبل. ونقله الطحاوي عن قوم ولم يسمهم، وقد قال بكراهة التقييل والمباشرة على الإطلاق قوم وهو المشهور عند المالكية. وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكره القبلة والمباشرة. ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمهما، وإباح القبلة مطلقاً قوم. قال في الفتح وهو المنقول صحيحاً عن أبي هريرة قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة وبالغ بعض الظاهرية فقال: إنها مستحبة. وفرق آخرون بين الشاب والشيخ، فأباحوها للشيخ دون الشاب تمسكاً بحديث أبي هريرة المذكور في الباب وما ورد في معناه، وبه قال ابن عباس وأخرجه مالك وسعيد بن منصور

وغيرهما، وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك. واستدلوا بحديث عائشة المذكور في الباب وبه قال سفيان والشافعي، ولكنه ليس إلا قول لعائشة، نعم نهيه ﷺ للشاب وإذنه للشيخ يدل على أنه لا يجوز التقييل لمن خشي أن تغلب الشهوة وظن أنه لا يملك نفسه عند التقييل، ولذلك ذهب قوم إلى تحريم التقييل على من كان تتحرك به شهوته، والشاب مظنة لذلك. ويعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه النسائي عن عائشة قالت: «أهوى النبي ﷺ ليقبلي، فقلت: إني صائمة، فقال: وأنا صائم فقبلي» وعائشة كانت شابة حينئذ، إلا أن يكون حديث أبي هريرة مختصاً بالرجال ولكنه بعيد لأن الرجال والنساء سواء في هذا الحكم. ويمكن أن يقال: إن النبي ﷺ علم من حال عائشة أنها لا تتحرك شهوتها بالتقييل. وقد أخرج ابن حبان في صحيحه «أنه ﷺ كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة» فدل على أنه كان يجنبها ذلك إذا صامت تنزيهاً منه لها عن تحرك الشهوة لكونها ليست بمثلة. وقد دل حديث عمرو بن أبي سلمة المذكور على جواز التقييل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره. وحديث أبي هريرة أخص منه فينبى العام على الخاص. واحتج من قال بتحريم التقييل والمباشرة مطلقاً بقوله تعالى: «فَالْأَن بَاشِرُوهُمْ» قالوا: فمنع من المباشرة في هذه الآية نهاراً. وأجيب عن ذلك بأن النبي ﷺ هو المبين عن الله تعالى، وقد أباح المباشرة نهاراً فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية: الجماع لا ما دونه من قبله ونحوها، وغاية ما في الآية أن تكون عامة في كل مباشرة مخصوصة بما وقع منه ﷺ وما أذن به، والمراد بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقييل ما لم يبلغ إلى حد الجماع فيكون قوله: «كان يقبل ويباشر» من ذكر العام بعد الخاص، لأن المباشرة في الأصل التقاء البشريتين. ووقع الخلاف فيما إذا باشر الصائم أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى، فقال الكوفيون والشافعي: يقضي إذا أنزل في غير النظر، ولا قضاء في الإمضاء. وقال مالك: وإسحاق: يقضي في كل ذلك ويكفر إلا في الإمضاء فيقضي فقط، واحتج له بأن الإنزال أقصى ما يطلب في الجماع من الالتذاذ في كل ذلك. وتعقب بأن الأحكام علفت بالجماع فقط. وروى ابن القاسم عن مالك أنه يجب القضاء على من باشر أو قبل فأنعظ، أنزل أو لم ينزل، أمذى أم لم يمد، وأنكره غيره عن مالك. وروى عبد الرزاق عن حذيفة أن من تأمل خلق امرأة وهو صائم بطل

صومه. قال في الفتح: وإسناده ضعيف. قال: وقال ابن قدامة، إن قَبْلَ فأنزل أنظر بلا خلاف، كذا قال وفيه نظر، فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل وقَوِيَ ذلك وذهب إليه. قوله: (لأربه) يفتح الهمزة والراء وبالموحدة: أي حاجته، ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء: أي عضوه. قال في الفتح: والأوّل أشهر، وإلى ترجيحه أشار البخاري بما أورده من التفسير انتهى. وفي الباب عن عائشة عند أبي داود «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَيَصُّصُ لِسَانَهَا» قال الحافظ: وإسناده ضعيف، ولو صحّ فهو محمولٌ على أنه لم يتلّع ريقه الذي خالطه ريقها. وعن رجلٍ من الأنصار عند عبد الرزّاق بإسنادٍ صحيحٍ «أَنَّهُ قَبِلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَمَرَ امْرَأَتَهُ فَسَالَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ، فَقَالَ زَوْجُهَا: رَخَّصَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ أَشْيَاءَ، فَرَجَعْتُ فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِمَحْدُودِ اللَّهِ وَاتِّقَاكُمْ، وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ لَكِنَّهُ أَرْسَلَهُ.

بَابُ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا وَهُوَ صَائِمٌ

١٦٦٠ - عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُذَرِكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَأَنَا تُذَرِكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ. فَقَالَ: لَسْتُ بِمُتْلَأٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمُكُمْ بِمَا أَنْقِي، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٧/٦) وَمُسْلِمٌ (١١٠٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٨٩).

١٦٦١ - (وَعَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ اخْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُ فِي رَمَضَانَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٩٣٦) (م: ١١٠٩ و ٧٧).

١٦٦٢ - (وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ لَا حُلْمَ لَهُمْ لَمْ يَفْطُرْ وَلَا يُقْضِي». أَخْرَجَاهُ).

هذه الأحاديث استدلل بها من قال: إن من أصبح جنباً فصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق أن تكون الجنابة عن جماع أو غيره، وإليه ذهب الجمهور، وجزم النووي بأنه استقر الإجماع على ذلك. وقال ابن دقيق العيد: إنه صار ذلك إجماعاً أو كالإجماع. وقد ثبت من حديث أبي هريرة ما يخالف أحاديث الباب، فأخرج الشيخان عنه أنه ﷺ قال: «من أصبح جنباً فلا صوم له» وقد بقي على العمل بمحدث أبي هريرة هذا بعض التابعين كما نقله الترمذي. ورواه عبد الرزّاق عن عروة بن الزبير، وحكاه ابن المنذر عن طاووس. قال ابن بطّال: وهو أحد

قولي أبي هريرة. قال الحافظ: ولم يصح عنه لأن ابن المنذر رواه عنه من طريق أبي المهزم وهو ضعيف. وحكى ابن المنذر أيضاً عن الحسن البصريّ وسالم بن عبد الله بن عمر أنه يتم صومه ثم يقضيه. وروى عبد الرزّاق عن عطاءٍ مثل قولهما. قال في الفتح: ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حيّ إيجاب القضاء، والذي نقله عنه الطحاويّ استحبابه. ونقل ابن عبد البر عنه. وعن النخعيّ إيجاب القضاء في الفرض دون التطوع. ونقل الماورديّ أن هذا الاختلاف كله إنما هو في حقّ الجنب، وأمّا المحتلم فأجمعوا على أنه يجزئه. وتعبه الحافظ بما أخرجه النسائيّ بإسنادٍ صحيحٍ عن أبي هريرة أنه أفتى من أصبح جنباً من احتلام أن يفطر. وفي روايةٍ أخرى عنه عند النسائيّ أيضاً «من احتلم من الليل أو وقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم» وأجاب القائلون بأن من أصبح جنباً يفطر عن أحاديث الباب بأجوبة منها أن ذلك من خصائصه ﷺ. ورد الجمهور بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل، وبأن حديث عائشة المذكور في أوّل الباب يقتضي عدم اختصاصه ﷺ بذلك. وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة أمر إرشاد إلى الأفضل، فلأن الأفضل أن يغتسل قبل الفجر، فلو خالف جاز، ويحمل حديث عائشة على بيان الجواز. وقد نقل النوويّ هذا الجمع عن أصحاب الشافعيّ. وتعبه الحافظ بأن الذي نقله البيهقيّ وغيره عن أصحاب الشافعيّ هو سلوك طريق الترجيح. وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ وبالنسخ قال الخطابيّ. وقواه ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾، يقتضي إباحة الوطء في ليلة الصّوم ومن جملتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم إباحة الجماع فيه، ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك جنباً ولا يفسد صومه. ويقوّي ذلك أن قول الرجل للنبيّ ﷺ: «قد غفر الله لك ما تقدّم من ذنبك وما تأخّر» يدلّ على أن ذلك بعد نزول الآية وهي إنما نزلت عام الحديبية سنة ست، وابتداء فرض الصّيام كان في السنة الثانية، ويؤيد دعوى النسخ رجوع أبي هريرة عن الفتوى بذلك كما في روايةٍ للبخاريّ «أنه لما أخبر بما قالت أم سلمة وعائشة فقال: هما أعلم برسول الله ﷺ» وفي رواية ابن جريج فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك، وكذا وقع عند النسائيّ أنه رجع، وكذا عند ابن أبي شيبة. وفي روايةٍ للنسائيّ أن أبا هريرة أحال بذلك على

ذكره المصنف قال الخطابي: إنه تفرد به معلّى بن منصور عن ابن عيينة، وذكر البيهقي أن الحاكم نظر في كتاب معلّى بن منصور فلم يجد هذه اللفظة، يعني 'هلكت وأهلك' وأخرجها من رواية الأوزاعي وذكر أنها أدخلت على بعض الرواة في حديثه وأن أصحابه لم يذكروها. قال الحافظ: وقد رواه الدارقطني من رواية سلامة بن روح عن عقيل عن ابن شهاب قوله: (جاء رجل) قال عبد الغني في المبهات: إن اسمه سلمان أو سلمة بن صخر البياضي. ويؤيده ما وقع عند ابن أبي شيبة عن سلمة بن صخر أنه ظاهر من امرأته. وأخرج ابن عبد البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب أنه: سلمان بن صخر. قوله: (هلكت) استدل به على أنه كان عامداً لأن الهلاك مجازاً عن عصيان المؤدي إلى ذلك، فكانه جعل المتوقع كالواقع مجازاً، فلا يكون في الحديث حجة على وجوب الكفارة على الناسي وبه قال الجمهور. وقال أحمد وبعض المالكية: إنها تجب على الناسي، واستدلوا بتركه ﷺ للاستفصال وهو ينزل منزلة العموم. قال في الفتح: والجواب أنه قد تبين حاله بقوله: 'هلكت واحترقت' وأيضاً وقوع النسيان في الجماع في نهار رمضان في غاية البعد. قوله: (وقعت على امرأتي) في رواية: 'أن رجلاً أفطر في رمضان وبهذا استدلت المالكية على وجوب الكفارة على من أفطر في رمضان بجماع أو غيره، والجمهور حلوا المطلق على المقيّد وقالوا: لا كفارة إلا في الجماع. قوله: (رقبة) استدلت الحنفية بإطلاق الرقبة على جواز إخراج الرقبة الكافرة. وأجيب عن ذلك بأنه يحمل المطلق على المقيّد في كفارة القتل، وبه قال الجمهور، والخلاف في المسألة مبسوط في الأصول. قوله: (ستين مسكيناً) قال ابن دقيق العيد: أضاف الإطعام الذي هو مصدر أطعم إلى ستين فلا يكون ذلك موجوداً في حق من أطعم ستّة مساكين عشرة أيام مثلاً، وبه قال الجمهور. وقالت الحنفية: إنه لو أطعم الجميع مسكيناً واحداً في ستين يوماً كفى، ويدل على قولهم. قوله: 'فأطعمه أهلك' وفي ذلك دليل على أن الكفارة تجب بالجماع خلافاً لمن شدّ فقال: لا تجب، مستنداً إلى أنها لو كانت واجبة لما سقطت بالإعسار. وتعقب بمنع السقوط كما سيأتي، وفيه أيضاً دليل على أنه يجزئ التكفير بكل واحدة من الثلاث الخصال. وروي عن مالك أنه لا يجزئ إلا الإطعام والحديث يردّ عليه، وظاهر الحديث أنه لا يجزئ التكفير بغير هذه الثلاث. وروي عن سعيد بن المسيب أنه

الفضل بن عباس وقع نحو ذلك في البخاري وقال: إنه حدثه بذلك الفضل. وفي رواية أنه قال: حدثني بذلك أسامة. وأما ما أخرجه ابن عبد البر عن أبي هريرة أنه قال: 'كنت حدثتكم من أصبح جنباً فقد أفطر، وأن ذلك من كيس أبي هريرة' فقال الحافظ: لا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر بن قيس وهو متروك. ومن حجج من سلك طريق الترجيح ما قاله ابن عبد البر: إنه صحّ وتواتر حديث عائشة وأم سلمة. وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يفتي بذلك، وأيضاً رواية اثنين مقدمة على رواية واحدة، ولا سيما وهما زوجتان للنبي ﷺ، والزوجات أعلم بأحوال الأزواج، وأيضاً روايتهما موافقة للمنعول، وهو ما تقدّم من مدلول الآية وللمنعول، وهو أن الغسل شيء وجب بالإنزال وليس في فعله شيء يحرم على الصائم، فإن الصائم قد يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يفسد صومه بل يتمه إجماعاً قوله: (ولا يقضي) عزاه المصنف إلى البخاري ومسلم ولم نجده في البخاري، بل هو مما انفرد به مسلم فينظر ذلك.

بَابُ كَفَّارَةِ مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَ رَمَضَانَ بِالْجِمَاعِ

١٦٦٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: 'جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِينَ مَسْكِينًا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهَذَا، قَالَ: فَهَلْ عَلَى أَفْطَرٍ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لَابِتَيْهَا أَهْلٌ يَسْتُ أَخْرُجَ إِلَيْهِ مِنَّا، فَصَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، وَقَالَ: أَذْهَبَ فَاطْعِمُهُ أَهْلَكَ؟ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢/٢٤١) (خ: ١٩٣٦) (م: ١١١١) (د: ٢٣٩٠ و ٢٣٩٣) (ت: ٧٢٤) (ن: ٣١١٥) (هـ: ١٦٧١) وَفِي لَفْظِ ابْنِ مَاجَةَ قَالَ: 'أَعْتِقْ رَقَبَةً، قَالَ: لَا أَجِدُهَا، قَالَ: صُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، قَالَ: لَا أَطِيقُ، قَالَ: أَطْعِمِ سِتِينَ مَسْكِينًا وَذَكَرَهُ. وَفِيهِ ذَلَالَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى التَّرْتِيبِ. وَلَابِنِ مَاجَةَ وَأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ: ﴿ وَصُمْ يَوْمًا مَكَانَهُ ﴾ وَفِي لَفْظِ لِلدَّارِقُطِيِّ (٢/ ١٩٠) فِيهِ 'فَقَالَ: هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ، فَقَالَ: مَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي. وَذَكَرَهُ، وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهَا كَانَتْ مَكْرَهَةً.

في الباب عن عائشة عند الشيخين، ولفظ الدارقطني الذي

يجزئ إهداء البدنة كما في الموطأ عنه مرسلًا. وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب أنه كذب من نقل عنه ذلك. وظاهر الحديث أيضًا أن الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب. قال ابن العربي: لأن النبي ﷺ نقله من أمر بعد عدمه إلى أمر آخر، وليس هذا شأن التخيير، ونزاع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك، فقال: إن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرره ابن المنير. وقال البيضاوي: إن ترتيب الثاني على الأول والثالث على الثاني بالفاء يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فتزله منزلة الشرط، وإلى القول بالترتيب ذهب الجمهور. وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير والذين رَوَوْا الترتيب أكثر ومعهم الزيادة. وجمع المهلب والقرطبي بين الروايات بتعدد الواقعة. قال الحافظ: وهو بعيد لأن القصة واحدة والمخرج متحد، والأصل عدم التعدد وجمع بعضهم بحمل الترتيب على الأولوية والتخيير على الجواز وعكسه بعضهم. قوله: (فأني النبي ﷺ) بضم الهمزة للأكثر على البناء للمجهول والرجل الأنبي لم يسم. ووقع في رواية للبخاري: 'فجاء رجل من الأنصار' وفي أخرى للدارقطني: 'رجل' من تغيير قوله: (بقر فيه تمر) بفتح المهملة والراء بعدها قاف، وفي رواية القاسبي بإسكان الراء، وقد أنكر ذلك عليه والصواب الفتح كما قال عياض. وقال الحافظ: الإسكان ليس بمنكر وهو الزنيل، والزنيل هو الممثل. قال في الصحاح: الممثل يشبه الزنيل يسع خمسة عشر صاعًا. ووقع عند الطبراني في الأوسط: أنه 'أني بممثل فيه عشرون صاعًا' فقال: تصدق بهذا وفي إسناده ليث بن أبي سليم، ووقع مثل ذلك عند ابن خزيمة من حديث عائشة، وفي مسلم عنها 'فجاء عرقان فيهما طعام' قال في الفتح: ووجهه أن التمر كان في عرق لكنه كان في عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون أسهل، فيحتمل أن النبي به لما وصل أفرغ أحدهما في الآخر، فمن قال عرقان أراد ابتداء الحال، ومن قال عرق أراد ما آل عليه. وقد ورد في تقدير الإطعام حديث عليّ عند الدارقطني بلفظ 'يطعم ستين مسكينًا لكل مسكين مد' وفيه 'فأني بخمسة عشر صاعًا' فقال: أطعمه ستين مسكينًا وكذا عند الدارقطني من حديث أبي هريرة، قال الحافظ: من قال عشرون أراد أصل ما كان عليه، ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما يقع به الكفارة. قوله: (تصدق بهذا) استدلل به

وبما قبله من قال: إن الكفارة تجب على الرجل فقط، وبه قال الأوزاعي وهو الأصح من قول الشافعي. وقال الجمهور: تجب على المرأة على اختلاف بينهم في الحرّة والأمة والمطاوعة والمكرهة، وهل هي عليها أو على الرجل؟ واستدل الشافعي بسكوته عن إعلام المرأة في وقت الحاجة وتأخير البيان عنها لا يجوز، وردّ بأنها لم تعترف ولم تسأل فلا حاجة، ولا سيما مع احتمال أن تكون مكرهة كما يرشد إلى ذلك قوله: في رواية الدارقطني 'هلكت وأهلك'. قوله: (فهل على أفقر منا) هذا يدل على أنه فهم من الأمر له بالتصدق أن يكون المصدق عليه فقيرًا قوله: (فما بين لابتها) بالتخفيف تنبيه لابة، وهي الحرّة، والحرّة الأرض التي فيها حجارة سود، يقال: لابة ولوبة ونوبة بالنون، حكاية الجوهري وجماعة من أهل اللغة، والضمر عائذ إلى المدينة: أي ما بين حرتي المدينة قوله: (فضحك النبي ﷺ). قيل: سبب ضحك ما شاهده من حال الرجل حيث جاء خائفًا على نفسه راغبًا في فدائها مهما أمكنه، فلمّا وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه في الكفارة وقيل: ضحك من بيان الرجل في مقاطع كلامه وحسن بيانه وتوسّله إلى مقصوده. وظاهر هذا أنه وقع منه ضحك يزيد على التبسّم فيحمل ما ورد في صفته ﷺ أن ضحكه كان التبسّم على غالب أحواله. قوله: (فأطعمه أهلك) استدلل به على سقوط الكفارة بالإعسار لما تقرر من أنها لا تصرف في النفس والعيال، ولم يبين له ﷺ استقرارها في ذمته إلى حين يساره، وهو أحد قول الشافعي، وجزم به عيسى بن دينار من المالكية. وقال الجمهور: لا تسقط بالإعسار، قالوا: وليس في الخبر ما يدل على سقوطها عن المعسر، بل فيه ما يدل على استقرارها عليه، قالوا: أيضًا: والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة، وقيل: المراد بالأهل المذكورين من لا تلزمه نفقتهم، وبه قال بعض الشافعية، وردّ بما وقع من التصريح في رواية: بالعيال، وفي أخرى: من الإذن له بالأكل، وقيل: لما كان عاجزًا عن نفقة أهله جاز له أن يفرق الكفارة فيهم. وقيل غير ذلك، وقد طول الكلام عليه في الفتح. قوله: (وصم يومًا مكانه) يعني مكان اليوم الذي جامع فيه. قال الحافظ: وقد ورد الأمر بالقضاء في رواية أبي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعيد كلّهم عن الزهري. وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعيد عن الليث عن الزهري. وحديث إبراهيم بن سعيد في الصحيح

صيامه. وتعبه ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلاً، وبأن قوله: "أظلل" يدل على وقوع ذلك في النهار. وأجيب بأن الرأجح من الروايات بلفظ "أبيت" دون "أظلل"، وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على الجواز بأولى من حمل لفظ ظل على الجواز وعلى التنازل فلا يضر شيء من ذلك، لأن ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه أحكام المكلفين. وقال الزين بن المنير: هو محمول على أن أكله وشربه في تلك الحال كحالة النائم الذي يحصل له الشبع والري بالآكل والشرب، ويستمر له ذلك حتى يستيقظ فلا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص من أجره. وقال الجمهور: هو مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة، فكأنه قال: يعطيني قوة الأكل والشرب، وهذا هو الظاهر. قوله: (إنماكم والوصال) وقع في رواية لأحمد مرتين، وفي رواية لما لك ثلاث مرآت وإسنادهما صحيح. قوله: (فاكلوا) بسكون الكاف وبضم اللام: أي احملا من المشقة في ذلك ما تطيقون. وحكى عياض عن بعضهم أنه قال: هو بهمة قطع ولا يصح لغة. قوله: (رحمة لهم) استدلل به من قال: إن الوصال مكروه غير محرّم وذهب الأكثر إلى تحريم الوصال. وعن الشافعية وجهان: التحريم، والكراهة، وأحاديث الباب تدل على ما ذهب إليه الجمهور، وأجابوا بأن قوله: "رحمة" لا يمنع التحريم، فإن من رحمته لهم أن حرّم عليهم. ومن أدلة القائلين بعدم التحريم ما ثبت عنه ﷺ "أنه واصل بأصحابه لما أبوا أن ينتهوا عن الوصال فواصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال: لو تأخر لزدتكم كالتنكيل لهم حين أبوا أن ينتهوا" هكذا في البخاري وغيره. وأجاب الجمهور عن ذلك بأن مواصلته ﷺ بهم بعد نهيه لهم فلم يكن تقريراً بل تقريباً وتنكيلاً. واحتمل ذلك منهم لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم لأنهم إذا باشروا ظهرت لهم حكمة النهي، وكان ذلك ادعى إلى قبولهم لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك. ومن الأدلة على أن الوصال غير محرّم حديث الرجل من الصحابة الذي قدمنا ذكره، فإنه صرح بأن النبي ﷺ لم يحرم الوصال. ومنها ما رواه البرار والطبراني من حديث سمرة قال: "نهى النبي ﷺ عن الوصال وليس بالعزيمة" ومنها إقدام الصحابة على الوصال بعد النهي فإن ذلك يدل على

عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة. وحديث الليث عن الزهري في الصحيح بدونها، ووقعت الزيادة أيضاً في مرسل سعيد بن المسيّب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب. وبمجموع هذه الطرق الأربع يعرف أن هذه الزيادة أصلاً. وقد حكى عن الشافعي أنه لا يجب عليه القضاء، واستدل له بأنه لم يقع التصريح في الصحيحين بالقضاء، ويجب بأن عدم الذكر له في الصحيحين لا يستلزم عدم، وقد ثبت عند غيرهما كما تقدم. وظاهر إطلاق اليوم عدم اشتراط الفورية.

باب كراهية الوصال

١٦٦٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوُصَالِ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَفْعَلُهُ، فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنِّي أَظْلَلُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي».

١٦٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَاكَ وَالْوُصَالُ، فَقِيلَ إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي، فَاکْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ» (حم: ٤٩٦/٢) (خ: ١٩٦٦) (م: ١١٠٣ و٥٨).

١٦٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «نَهَاَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوُصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ، فَقَالَ إِنَّكَ تُوَاصِلُ، فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمْ (حم: ٢٤٢/٦) (خ: ١٩٦٤) (م: ١١٠٥).

١٦٦٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُوَاصِلُوا فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ، قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي أَبَيْتُ لِي مَطْعِمٌ يُطْعِمُنِي وَسَاقٍ يَسْقِينِي» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٦٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٦١).

وفي الباب عن أنس عند الشيخين. وعن بشير ابن الخصاصية عند أحمد. بلفظ «إن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال وقال: إنما بفعل ذلك النصاري» وأخرجه أيضاً الطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد. قال في الفتح: إسناده صحيح. وعن أبي ذر عند الطبراني في الأوسط. وعن رجل من الصحابة عند أبي داود وغيره، قال في الفتح: وإسناده صحيح بلفظ: «نهى النبي ﷺ عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما» وقد تقدم. قوله: (يطعمني ربي ويسقيني) قال في الفتح: اختلف في معناه هو على حقيقته وأنه ﷺ كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي

أنهم فهموا أنَّ النهي للتنزيه لا للتحريم كما قال الحافظ. وقد ذهب إلى جوازه مع عدم المشقة عبد الله بن الزبير. وروى ابن أبي شيبه عنه بإسناد صحيح أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً، وذهب إليه من الصحابة أخت أبي سعيد، ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعيم وعامر بن عبد الله بن الزبير وإبراهيم بن يزيد التيمي وأبو الجوزاء كما في الفتح وهو ظاهر، فلا أقل من أن تكون هذه الأدلة التي ذكروها صارفة للنهي عن الوصال عن حقيقته، وذهبت الهادوية إلى كراهة الوصال مع عدم النية وحرمة مع النية. وذهب أحمد وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى السحر لحديث أبي سعيد المذكور في الباب. ومثله ما أخرجه الطبراني من حديث جابر «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يواصل من سحرٍ إلى سحرٍ» وأخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي، فإن كان اسم الوصال إنما يصدق على إمساك جميع الليل فلا معارضة بين الأحاديث، وإن كان يصدق على أعم من ذلك فيبنى العام على الخاص ويكون المحرم ما زاد على الإمساك إلى ذلك الوقت.

بَابُ آذَابِ الْإِفْطَارِ وَالسَّحُورِ

١٦٦٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَذْبَرِ النَّهَارَ وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ» (حم: ٤٨/١) (خ: ١٩٥٤) (م: ١١٠٠).

١٦٦٩ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣٣١/٥) (خ: ١٩٥٧) (م: ١٠٩٨).

١٦٧٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنْ أَحَبَّ عِبَادِي إِلَيَّ أَجْعَلُهُمْ فِطْرًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٩/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٠٠).

حديث أبي هريرة قال الترمذي: حديث حسن غريب. وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وصححه إنها «سئلت عن رجلين من أصحاب النبي ﷺ أحدهما يعجل الإفطار ويعجل الصلاة، والآخر يؤخر الإفطار ويؤخر الصلاة، فقالت: أيهما يعجل الإفطار ويعجل الصلاة؟ فقيل لها: عبد الله بن مسعود، قالت: هكذا صنع رسول الله ﷺ» والآخر أبو موسى. وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ قال: قال النبي ﷺ: «لا يزال الدين ظاهراً ما عجل الناس الفطر لأنَّ

١٦٧١ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى

اليهود والنصارى يؤخرون». وعن سهل بن سعيد حديث آخر عند ابن حبان والحاكم بلفظ: «لا تزال أمي على سني ما لم تنتظر بفطرها النجوم». وعن أبي ذر عند أحمد وسياثي. وعن ابن عباس وأنس أشار إليهما الترمذي. قال ابن عبد البر: أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة. وأخرج عبد الرزاق وغيره بإسناد قال الحافظ: صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال: «كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً» قوله: (إذا أقبل الليل) زاد البخاري في رواية من هاهنا، وأشار بأصبعه قبل المشرق والمراد وجود الظلمة. قوله: (وأدبر النهار) زاد البخاري في رواية: «من هاهنا يعني من جهة المغرب. قوله: (وغابت الشمس) في رواية: «بلل بخاري» وغربت الشمس ذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور وهي وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة، فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون قبالة حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك إدبار النهار، فمن شئ قيد بغروب الشمس قوله: (فقد أفر الصائم) أي دخل في وقت الفطر كما يقال الحمد: إذا أقام بنجد، وأنهم: إذا أقام بتهامة. ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطراً في الحكم لكون الليل ليس طروقاً للصيام الشرعي. وقال ابن خزيمة: هو لفظ خبر ومعناه الأمر: أي ليفطر، ويرجع الأول ما وقع في رواية عند البخاري: «فقد حل الإفطار». قوله: (ما عجلوا الفطر) زاد أبو ذر في حديثه «وأخروا السحور» أخرجه أحمد وسياثي. وما ظرفية: أي مدة فعلهم ذلك امتثالاً للسنّة ووقوفاً عند حدّها. قال المهلب: والحكمة في ذلك أن لا يزداد في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة اهـ. وأيضاً في تأخيره تشبه باليهود فإنهم يفطرون عند ظهور النجوم، وقد كان الشارع يأمر بمخالفتهم في أفعالهم وأقوالهم، وأتفق العلماء على أنَّ محل ذلك إذا تحقّق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين أو عدل، وقد صرح الحديث القدسي بأنَّ معجل الإفطار أحبّ عباد الله إليه، فلا يرغب عن الاتصاف بهذه الصفة إلا من كان حظّه من الدين قليلاً كما تفعله الرافضة، ولا يجب تعجيل الإفطار لما تقدّم في الباب الأوّل من إذن النبي ﷺ بالموافقة إلى السحر كما في حديث أبي سعيد.

الزبيرقان وهو متروك. ولابن ماجه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «إِنَّ لِلصَّائِمِ دَعْوَةً لَا تَرُدُّ» وكان ابن عمر إذا أفطر يقول: اللهم إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِي وَسَّعَتْ كُلَّ شَيْءٍ أَنْ تَغْفِرَ لِي

ذنوبي. وحديث أنس وسليمان يدلان على مشروعية الإفطار بالتمر، فإن عدم قبالة ولكن حديث أنس فيه دليل على أن الرطب من التمر أولى من اليابس فيقدم عليه إن وجد، وإنما شرع الإفطار بالتمر لأنه حلوى، وكل حلوى يقوي البصر الذي يضعف بالصوم، وهذا أحسن ما قيل في المناسبة وبيان وجه الحكمة. وقيل: لأن الحلوى لا يوافق الإيمان ويرق القلب، وإذا كانت العلة كونه حلوى، والحلوى له ذلك التأثير فيلحق به الحلويات كلها، أما ما كان أشد منه حلاوة فيجوز الخطأ، وما كان مساوياً له فيلحقه. وحديث معاذ بن زهرة فيه دليل على أنه يشرع للصائم أن يدعو عند إفطاره بما اشتمل عليه من الدعاء، وكذلك سائر ما ذكرناه في الباب قوله: (حسا حسوات) أي شرب شربات، والحسوة: المرة الواحدة

١٦٧٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ «لَا تَزَالُ أُنْتَبِئُ بِخَيْرٍ مَا أَخْرَجُوا السَّحُورَ وَعَجَّلُوا الْفِطْرَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٧/٥).
١٦٧٥ - وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٩٩/٣) (خ: ١٦٢٣) (م: ١٠٩٥) (ت: ٧٠٨) (ن: ٤٤١/٤ هـ: ١٦٩٢).

١٦٧٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ فُضِّلَ مَا بَيْنَ صِيَامِي وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكَلْتُ السَّحَرِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ (حم: ١٦٧/٤) (م: ١٠٩٦) (د: ٢٣٤٣) (ت: ٧٠٩) (ن: ٤٤٦/٤).

حديث أبي ذرٍّ في إسناده سليمان بن أبي عثمان، قال أبو حاتم: مجهول. وفي الباب عن أبي ليلى الأنصاري عند النسائي وأبي عوانة في صحيحه بنحو حديث أنس. وعن ابن مسعود عند النسائي والبخاري بنحوه أيضاً. وعن أبي هريرة عند النسائي بنحوه أيضاً. وعن قرة بن إياس المزني عند البخاري بنحوه أيضاً. وعن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم بلفظ: «استعِينُوا بِطَعَامِ السَّحَرِ عَلَى صِيَامِ النَّهَارِ، وَيَقِيلُوا النَّهَارَ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ» وله شاهد في علل ابن أبي حاتم عنه، وتشهد له رواية لابن داسة في سنن أبي داود. وأخرجه ابن حبان بلفظ: «نعم سحور المؤمن من التمر» وعن ابن عمر عند ابن حبان بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ

رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبًا قَتَمَرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمْرًا حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٤/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٩٦).

١٦٧٧ - وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ». رَوَاهُ الْحُسَيْنِيُّ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ١٧/٤) (د: ١٣٥٥) (ت: ٦٩٥) (د: ١٦٩٩).

١٦٧٨ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ زُهْرَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ صُنْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٨).

حديث أنس حسنه الترمذي. وقال أبو بكر البزار: لا يعلم رواية عن ثابت عن أنس إلا جعفر بن سليمان، وقال أيضاً: رواه النشيطي فانكروا عليه وضعفه حديثه. وقال ابن عدي: تفرد به جعفر عن ثابت. والحديث مشهور بعد الرزاق، تابعه عمار بن هارون وسعيد بن سليمان النشيطي. قال الحافظ: وأخرج أبو يعلى عن إبراهيم بن الحجاج عن عبد الواحد بن ثابت عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ يحب أن يفطر على ثلاث تمرات أو شيء لم تصبه النار» وعبد الواحد قال البخاري: منكر الحديث. وروى الطبراني في الأوسط من طريق يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس: «كان رسول الله ﷺ إذا كان صائماً لم يصل حتى يأتيه برطب وماء فيأكل ويشرب، وإذا لم يكن رطباً لم يصل حتى يأتيه بتمر وماء» وقال: تفرد به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب وعنه زكريا بن عمر. وأخرج أيضاً الترمذي والحاكم وصححه عن أنس مرفوعاً: «من وجد التمر فليفطر عليه، ومن لم يجد التمر فليفطر على الماء فإنه طهور» وحديث سليمان بن عامر أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححه، وصححه أبو حاتم الرازي. وروى ابن عدي عن عمران بن حصين بمعناه، وإسناده ضعيف. وحديث معاذ مرسل لأنه لم يدرك النبي ﷺ وقد رواه الطبراني في الكبير والدارقطني من حديث ابن عباس بسند ضعيف. ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني والحاكم وغيرهم من حديث ابن عمر، وزاد: «ذهب الظم وأبتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله» قال الدارقطني: إسناده حسن. وعند الطبراني عن أنس قال: «كان النبي ﷺ إذا أفطر قال: بسم الله اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت» وإسناده ضعيف لأنه فيه داود بن

(١٩٤٦) (م: ١١١٥).

١٦٨٠ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَعْيَبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ» (خ: ١٩٤٧) (م: ١١١٨).

١٦٨١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ عَشْرَةُ آلَافٍ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِ سِنِينَ وَيَصْفِرُ مِنْ مَقْدِيمِ الْمَدِينَةِ، فَسَارَ بِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَكَّةَ يَصُومُ وَيَصُومُونَ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الْكَذْبِي، وَهُوَ مَاءُ بَيْنَ عُسْفَانَ وَقُدَيْدٍ، أَفْطَرُوا وَأَفْطَرُوا، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ». مُتَّفَقٌ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِلَّا أَنَّ مُسْلِمًا لَهُ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عَشْرَةِ آلَافٍ وَلَا تَارِيخِ الْخُرُوجِ (حم: ١/٣٢٥) (خ: ٤٢٧٦) (م: ١١١٣).

١٦٨٢ - وَعَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «بَا رَسُولُ اللَّهِ أَجِدُ مِنِّي قُوَّةَ عَلَى الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ فَعَلَّ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ: هِيَ رِخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنَ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٢١) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٧/٤) وَهُوَ قَوِيٌّ الدَّلَالَةُ عَلَى فَضِيلَةِ الْفِطْرِ.

١٦٨٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ قَالَا: «سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ الصَّائِمُ وَيُفْطِرُ الْمُفْطِرُ فَلَا يَعْيِبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

١٦٨٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ وَنَحْنُ صِيَامٌ، قَالَ: فَتَزَلْنَا مَنَزَلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكُمْ قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَذَابِكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ، فَكَانَتْ رِخْصَةً، فَبَيْنَا مَنْ صَامَ وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ، ثُمَّ نَزَلْنَا مَنَزَلًا آخَرَ فَقَالَ: إِنَّكُمْ مُصِيبُو عَذَابِكُمْ وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَأَفْطَرُوا، فَكَانَتْ عَزْمَةً فَأَفْطَرْنَا، ثُمَّ لَقَدْ رَأَيْتُنَا نَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٥) وَمُسْلِمٌ (١١٢٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٠٦).

قوله: (الصوم) قال ابن دقيق العيد: ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صوم رمضان في السفر. قال الحافظ: هو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب، لكن في رواية لسلّم أنه أجابه بقوله: «هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة لأن الرخصة إنما تطلق في

على المتسخرين» وفي رواية له عنه: «تسحروا ولو بجرعة من ماء» وعن زيد بن ثابت عند الشيخين: «إنه كان بين تسحره ﷺ ودخوله في الصلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية» وعن أنس عند البخاري بنحوه. وعن أبي سعيد عند أحمد بلفظ: «السحور بركة فلا تدعوه، ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء، فإِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ» ولسعید بن منصور من طريق أخرى «تسحروا ولو بقلعة» قوله: (ما آخروا السحور) أي مدة تأخيرهم. وفيه دليل على مشروعية تأخير السحور. وقد تقدم قول ابن عبد البر أن أحاديث تأخير السحور صحاح متواترة قوله: (فإن في السحور بركة) بفتح السين وضمها. قال في الفتح: لأن المراد بالبركة الأجر والثواب فيناسب الضم لأنه مصدر، أو البركة كونه يقوى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لأنه اسم لما يتسحر به. وفيه دليل على مشروعية التسحر، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ندية السحور انتهى. وليس بواجب لما ثبت عنه ﷺ وعن أصحابه أنهم واصلوا، ومن مقويات مشروعية السحور ما فيه من المخالفة لاهل الكتاب فإنهم لا يتسحرون كما صرح بذلك حديث عمرو بن العاص، وأقل ما يحصل به التسحر ما يتناوله المؤمن من مأكول أو مشروب ولو جرعة من ماء كما تقدم في الأحاديث.

أَبْوَابُ مَا يَبِيحُ الْفِطْرُ وَأَحْكَامُ الْقَضَاءِ بِأَبِ الْفِطْرِ وَالصَّوْمِ فِي السَّفَرِ

١٦٧٧ - عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ وَكَانَ يُخَيِّرُ الصَّيَّامَ، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٩٣/٦) (خ: ١٩٤٣) (م: ١١٢١) (د: ٢٤٠٢) (ت: ٧١١) (ن: ١٨٧/٤) (هـ: ١٦٦٢).

١٦٧٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ» (حم: ١٩٤/٥) (خ: ١٩٤٥) (م: ١١٢٢).

١٦٧٩ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَرَأَى رَحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: صَائِمٌ. فَقَالَ: لَيْسَ مِنَ السَّبْرِ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ» (حم: ٣/٣١٧) (خ: ١٩٤٥).

أخر الأمرين، وأنَّ الصَّحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله، فزعموا أنَّ صومه ﷺ في السَّفر منسوخ. وأجاب الجمهور عن ذلك بأنَّ هذه الزَّيادة مدرجة من قول الزَّهري كما جزم بذلك البخاري في الجهاد، وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة، وبأنَّ النَّبي ﷺ صام بعد هذه القصة كما في حديث أبي سعيد المذكور في آخر الباب بلفظ: "ثمَّ لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السَّفر". واحتجوا أيضًا بما أخرجه مسلم عن جابر: "أنَّ النَّبي ﷺ خرج عام الفتح في رمضان فصام حتَّى بلغ كراع الغميم وصام النَّاس، ثمَّ دعا بقدر من ماء فرفعه حتَّى نظر النَّاس ثمَّ شرب، فقيل له بعد ذلك: إنَّ بعض النَّاس قد صام، فقال: أولئك العصاة". وفي رواية له: "إنَّ النَّاس قد شقَّ عليهم الصَّيام وإنَّما ينظرون فيما فعلت، فدعا بقدر من ماء بعد العصر الحديث. وسأيت. وأجاب عنه الجمهور بأنَّه إنما نسبهم إلى العصيان لأنَّه عزم عليهم فخالقوا. واحتجوا أيضًا بما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله: ﷺ "ليس من البرِّ الصَّوم في السَّفر". وأجاب عنه الجمهور بأنَّه ﷺ إنما قال ذلك في حقِّ من شقَّ عليه الصَّوم كما سبق بيانه في الفطر، ولا شك أنَّ الإفطار مع المشقة الزائدة أفضل، وفيه نظر لأنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السَّبب، ولكن قيل: إنَّ السَّياق والقرائن. تدلُّ على التخصيص قال ابن دقيق العيد: وينبغي أن يتبَّه للفرق بين دلالة السَّبب والسَّياق والقرائن على تخصيص العام، وعلى مراد المتكلِّم وبين مجرد ورود العام على سبب، فإنَّ بين المقامين فرقًا واضحًا، ومن أجراهما مجرًى واحدًا لم يصب، فإنَّ مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كنزول آية السَّرقة في قصة رداء صفوان وأمَّا السَّياق والقرائن الدَّالة على مراد المتكلِّم فهي المرشدة إلى بيان الجملة كما في حديث الباب. وأيضًا نفى البرِّ لا يستلزم عدم صحَّة الصَّوم. وقد قال الشَّافعي: "يحتمل أن يكون المراد ليس من البرِّ المفروض الذي من خالفه أثم. وقال الطَّحاوي: المراد بالبرِّ هنا البرِّ الكامل الذي هو أعلى المراتب، وليس المراد به إخراج الصَّوم في السَّفر عن أن يكون برًّا لأنَّ الإفطار قد يكون أبرَّ من الصَّوم إذا كان للتَّقوي على لقاء العدو. وقال الشَّافعي: نفى البرِّ المذكور في الحديث محمول على من أبى قبول الرِّخصة. وقد روى الحديث النَّسائي بلفظ: "ليس من البرِّ أن تصوموا في السَّفر وعليكم برخصة الله لكم فاقبلوا" قال ابن

مقابل ما هو واجب. وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عنه أنَّه قال: "يا رسول الله إنَّني صاحب ظهرٍ أعالجه أسافر عليه وأكرهه، ربَّما صادفني هذا الشَّهر يعني رمضان وأنا أجد القوَّة وأجد لي أنَّ الصَّوم أهون عليَّ من أن أؤخِّره فيكون دينًا، فقال: أيُّ ذلك شئت". وفي هذا الحديث دلالة استواء الصَّوم والإفطار في السَّفر قوله: (في شهر رمضان) هذا لفظ مسلم. وفي البخاري "خرجنا مع النَّبي ﷺ في بعض أسفاره" وبرواية مسلم يتمُّ المراد من الاستدلال، ويتوجَّه بها الردُّ على ابن حزم حيث زعم أنَّ حديث أبي الدرداء هذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصَّوم تطوعًا، وقد قيل: إنَّ هذا السَّفر هو غزوة الفتح وهو وهم لأنَّ أبا الدرداء ذكر أنَّ عبد الله بن رواحة كان صائمًا في هذا السَّفر، وهو استشهد بمؤنة قبل غزوة الفتح بلا خلاف. وإن كانتا جميعًا في سنَّة واحدة. وأيضًا الذين صاموا في غزوة الفتح جماعة من الصَّحابة، ولم يستثن أبو الدرداء في هذه الرواية مع النَّبي ﷺ إلا عبد الله بن رواحة. وفي هذا الحديث دليل على أنَّه لا يكره الصَّوم لمن قوي عليه قوله: (في سفر) في رواية للبخاري وابن خزيمة أنَّها غزوة الفتح قوله: (ورجلًا قد ظلَّ عليه) زعم مغلطي أنَّه أبو إسرائيل وعزا ذلك إلى مبهمات الخطيب ولم يقل ذلك في هذه القصة، وإنَّما قاله في قصة الذي نذر أن يصوم ويقوم في السَّمس، وكان ذلك يوم الجمعة والنَّبي ﷺ بخطب قال الحافظ: لم نقف على اسم هذا الرَّجل قوله: (ليس من البرِّ... إلخ) قد أشار البخاري إلى أنَّ السَّبب في قوله ﷺ هذه المقالة هو ما ذكر من المشقة التي حصلت لسُرَّجَل الذي ظلَّ عليه. وفي ذلك دليل على أنَّ الصَّيام في السَّفر لمن كان يشقَّ عليه ليس بفضيلة. وقد اختلف السَّلف في هذه المسألة، أعني صوم رمضان في السَّفر، فقالت طائفة: لا يميز الصَّوم عن الفرض، بل من صام في السَّفر وجب عليه قضاؤه في الحضر، وهو قول بعض الظَّاهريَّة، وحكاه في البحر عن أبي هريرة وداود والإمامية. قال في الفتح: وحكي عن عمر وابن عمر وأبي هريرة والزَّهري وإبراهيم النخعي وغيرهم انتهى. واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ قالوا: لأنَّ ظاهر قوله فعِدَّةٌ أي فالواجب عليه عدَّة، وتأوَّلَه الجمهور بأنَّ التَّقدير فافطر فعِدَّةً واحتجوا أيضًا بما في حديث ابن عباس المذكور في الباب أنَّ النَّبي ﷺ أفطر في السَّفر، وكان ذلك

القَطَان: إسناده حسنٌ متصلٌ يعني الزيادة، ورواه الشافعي ورجح ابن خزيمة الأول. واحتجوا أيضاً بما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوفٍ مرفوعاً «الصائم في السفر كالْمَطْر في الحضر». ويجاب عنه بأن في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف. ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعاً. قال الحافظ: والمخفوظ عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً، كذا أخرجه النسائي وابن المنذر، ورجح وقفه ابن أبي حاتم والبيهقي والدارقطني ومع وقفه فهو منقطع لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه، وعلى تقدير صحته فهو عمومٌ على الحالة التي يكون الفطر فيها أولى من الصوم حالة المشقة جمعاً بين الأدلة. واحتجوا أيضاً بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه عن أنس بن مالك الكعبي بلفظ: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة» ويجاب عنه بأنه مختلفٌ فيه كما قال ابن أبي حاتم، وعلى تسليم صحته فالوضع لا يستلزم عدم صحة الصوم في السفر وهو محل النزاع. وذهب الجمهور منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوي عليه ولم يشق به، وبه قالت العترة. وروي عن أنس وعثمان بن أبي العاص. وقال الأوزاعي وأحمد وإسحاق إن الفطر أفضل عملاً بالرخصة وروي عن ابن عباس وابن عمر، وقال عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر: أفضلهما أسرها فمن يسهل عليه حيث يشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل. وقال آخرون: وهو غير مطلقاً، والأولى أن يقال: من كان يشق عليه الصوم ويضره وكذلك من كان معرضاً عن قبول الرخصة فالفطر أفضل. أما الطرف الأول فلما قدمنا من الأدلة في حجج القائلين بالمنع من الصوم. وأما الطرف الثاني فلحديث «إن الله يحب أن تؤتى رخصه» وقد تقدم. ولحديث: «من رغب عن سنتي فليس مني» وكذلك يكون الفطر أفضل في حق من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر. وقد روى الطبراني عن ابن عمر أنه قال: «إذا سافرت فلا تصم، فإنك إن تصم قال أصحابك: اكفوا الصيام ادفعوا للصائم وقاموا بأمرك وقالوا: فلا صائم، فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك» وأخرج نحوه أيضاً من طريق أبي ذر. ومثل ذلك ما أخرجه البخاري في الجهاد. عن أنس مرفوعاً إن النبي ﷺ قال للمفطرين لما خدموا الصائمين: ذهب المفطرون اليوم بالاجر وما كان من الصيام خالياً عن هذه الأمور فهو أفضل من

الإفطار. ومن أحب الوقوف على حقيقة المسألة فليراجع قبول الشرى في تيسير اليسرى للعلامة محمد بن إبراهيم قوله: (الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهمله قوله: (وقديد) بضم القاف مصغراً، وبين الكديد ومكة مرحلتان. قال عياض: اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر فيه النبي ﷺ والكل في قضية واحدة وكلها مقاربة والجميع من عمل عسفان قوله: (أجد مني قوة) ظاهره أن الصوم لا يشق عليه ولا يفوت به حق وفي رواية لمسلم «إنني رجل أسرد الصوم» وقد جعل المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث قوياً للدلالة على فضيلة الفطر لقوله ﷺ: «فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح» فثبت للأخذ بالرخصة الحسن، وهو أرفع من رفع الجناح. وأجاب الجمهور بأن هذا فيمن يخاف ضرراً أو يجد مشقة كما هو صريح في الأحاديث، وقد أسلفنا تحقيق ذلك قوله: (إنكم قد دونتم من عدوكم والفطر أقوى لكم) فيه دليل على أن الفطر لمن وصل في سفره إلى موضع قريب من العدو أولى لأنه ربما وصل إليهم العدو إلى ذلك الموضع الذي هو مظنة ملاقات العدو، ولهذا كان الإفطار أولى ولم يتحتم. وأما إذا كان لقاء العدو متحققاً فالإفطار عزمة لأن الصائم يضعف عن منزلة الأقران ولا سيما عند غليان مراحل الضراب والطعان، ولا يخفى ما في ذلك من الإهانة لجند المحققين وإدخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين. فائدة: المسافة التي يباح الإفطار فيها هي المسافة التي يباح القصر فيها، والخلاف هنا كاخلاف هناك، وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب القصر فليرجع إليه.

بَابُ مَنْ شَرَعَ فِي الصَّوْمِ ثُمَّ أَفْطَرَ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ

١٦٨٥ - عن جابر «أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام الناس معه، فقيل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام، وإن الناس ينظرون فيما فعلت، فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس ينظرون إليه، فأفطر بعضهم وصام بعضهم، فبلغه أن ناساً صاموا فقال: أولئك العصاة» رواه مسلم (١١١٤) والنسائي (١٧٧/٤) والترمذي وصححه (٧١٠).

١٦٨٦ - وعن أبي سعيد قال: «أتى رسول الله ﷺ على نهر من ماء السماء والناس صيام في يوم صائف مشاة ونبي الله ﷺ على بغلة له، فقال: اشربوا أيها الناس، قال: فأبوا، قال: إني

بمن أجهده الصَّوم أو خشي العجب والرياء أو ظنَّ به الرَّغبة عن الرِّخصة بل يلتحق بذلك من يقتدى به لاتباعه من وقع له شيء من هذه الأمور الثلاثة، ويكون الفطر في تلك الحال في حقّه أفضل لفضيلة البيان.

ويدلّ على هذا قوله في حديث أبي سعيد: "وما كان يريد أن يشرب" قوله: (أولئك العصاة) استدلّ به من قال بأنَّ الفطر في السَّفر متحتّم ومن قال بأنّه أفضل، وقد تقدّم الجواب عن ذلك قوله: (في يوم صافٍ) فيه أنّ الإفطار عند اشتداد الحرِّ كما يكون في أيام الصَّيف أفضل لأنّه مظنة المشقة وأنّه يشرع لمن مع المسافرين من إمام أو عالم أو عالم أن يفطر ليقنّدي به النَّاس وإن لم يكن محتاجاً إلى الإفطار لما تقدّم قوله: (إني أيسركم إني راكبٌ) يعني إني أيسركم مشقة ثمّ يبيّن ذلك بقوله: "إني راكبٌ" قوله: (في نحر الظهيرة) أي في أوّل الظهيرة. قال في القاموس: نحر النّهار والشّهر أوّلّه، الجمع غور انتهى قوله: (تتوق أنفسهم) أي اشتاق انتهى. قوله: (فأمسكه على يده) في رواية للبخاريّ "رفعه إلى يده" قال الحافظ: وهذه الرواية مشكّلة لأنّ الرّفع إنّما يكون باليد. وأجاب الكرمانيّ بأنّ المعنى يمتثل أن يكون رفعه إلى أقصى طول يده: أي انتهى الرّفع إلى أقصى غايته. وفي رواية لأبي داود "رفعه إلى فيه" قوله: (حتّى رآه النَّاس) في رواية للبخاريّ "ليراه النَّاس" وفيه رواية للمستملّي "ليريه بضمّ أوّلّه وكسر الرّاء وفتح التّحتانيّة، والنّاس بالنّصب على المفعوليّة.

بَابُ مَنْ سَافَرَ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ هَلْ يُفْطِرُ فِيهِ، وَمَتَى يُفْطِرُ؟

١٦٨٨ - (عن ابن عبّاسٍ قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ إِلَى حَتِّينَ وَالنَّاسِ مُخْتَلِفُونَ فَصَائِمٌ وَمُفْطِرٌ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ أَوْ مَاءٍ، فَوَضَعَهُ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَوْ رَاحِيَتِهِ ثُمَّ نَظَرَ النَّاسَ الْمُفْطِرُونَ لِلصَّوْمِ أَفْطَرُوا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٧٧).

هذا أحد ألفاظ حديث ابن عبّاس، وقد ورد بألفاظ مختلفة في البخاري وغيره، وقد تقدّم ذكر بعضها، وذكره المصنّف هنا للاستدلال به على أنّه يجوز للمسافر الإفطار عند ابتداء السّفر لقوله فيه: "فلما استوى على راحلته... إلخ" وقال الشافعي: من أصبح في حضر مسافراً فليس له أن يفطر إلا أن يثبت حديث

لَسْتُ بِمِثْلِكُمْ إِنِّي أَيْسَرُكُمْ، إِنِّي رَاكِبٌ، فَأَبَوْا، فَتَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخِذَةً فَتَزَلَّ فَشَرِبَ وَشَرِبَ النَّاسُ، وَمَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَشْرَبَ» (حم: ٣/٣٦٦).

١٦٨٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى مَرَّ بِغَدِيرِ فِي الطَّرِيقِ وَذَلِكَ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ، قَالَ: فَطَعِشَ النَّاسُ، فَجَعَلُوا يَمْدُدُونَ أَغْصَانَهُمْ وَتَتَوَقَّ أَنْفُسُهُمْ إِلَيْهِ، قَالَ: فَذَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَأَمْسَكَهُ عَلَى يَدِهِ حَتَّى رَأَاهُ النَّاسُ، ثُمَّ شَرِبَ فَشَرِبَ النَّاسُ». رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (١/٣٦٦).

حديث ابن عبّاسٍ أخرج نحوه البخاريّ في المغازي من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عبّاسٍ قال: «خرج النّبيّ ﷺ في رمضان والنّاس صائمٌ ومفطرٌ فلما استوى على راحلته دعا بإناء من لبن وماء فوضعه على راحلته ثمّ نظر النَّاس» وسيأتي وزاد في رواية أخرى من طريق طاووس عن ابن عبّاسٍ "ثمّ دعا بماء فشرب نهاراً". وأخرجه من طريق أبي الأسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد، ولفظه: «فلما بلغ الكديد بلغه أنّ النَّاس شقّ عليهم الصَّيام، فدعا بقدح من لبن فأمسكه بيده حتّى رآه النَّاس وهو على راحلته، ثمّ شرب فافطر فنالوه رجلاً إلى جنبه فشرب» والأحاديث في هذا المعنى يشهد بعضها لبعض قوله: (كراع الغميم) هو بضمّ الكاف، والغميم بفتح الغين المعجمة وهو اسم وادٍ أمام عسفان وهو من أموال أعالي المدينة. وفيه دليل على أنّه يجوز للمسافر أن يفطر بعد أن نوى الصَّيام من اللّيل وهو قول الجمهور. قال في الفتح: وهذا كلّ فيما لو نوى الصَّوم في السّفر، فأمّا لو نوى الصَّوم وهو مقيم ثمّ سافر في أثناء النّهار فهل له أن يفطر في ذلك النّهار؟ منعه الجمهور. وقال أحمد وإسحاق بالجواز، واختاره المزنيّ وهذا هو الحقّ لحديث جابر المذكور في الباب لما تقدّم من أنّ كراع الغميم من أموال أعالي المدينة، ولحديث ابن عبّاسٍ الذي سيأتي في الباب بعد هذا أنّه ﷺ أفطر حين استوى على راحلته. وهذا الحديث أيضاً يردّ ما روي عن بعض السّلف أنّ من استهلّ رمضان في الحضر ثمّ سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر. وقد روي عن علي رضي الله عنه - نحو ذلك بإسنادٍ ضعيفٍ، والجمهور على الجواز وهو الحقّ. واستدلّ المانع من الإفطار بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ قوله: (فشرب... إلخ) فيه دليل على أنّ فضيلة الفطر لا تختصّ

لصحة الحديث ولقول أحمد: عذر يبيح الإفطار فطر بأنه على الصّوم يبيح الفطر كالمرض، وفرق بأن المرض لا يمكن دفعه بخلاف السفر. قال ابن العربي: وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر، ثم ذكر أن قوله من السنة لا بد من أن يرجع إلى التوقيف، والخلاف في ذلك معروف في الأصول. والحق أن قول الصحابي من السنة ينصرف إلى سنة الرسول ﷺ وقد صرح هذان الصحابيَّان بأن الإفطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة.

بَابُ جَوَازِ الْفِطْرِ لِلْمُسَافِرِ إِذَا دَخَلَ بَلَدًا وَلَمْ يُجْمِعْ إِقَامَةً

١٦٩١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَزَا غَزْوَةَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ وَصَامَ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ الْكَذْبِيدَ الْمَاءَ الَّذِي بَيْنَ قُنْدَبٍ وَعُسْفَانَ، فَلَمْ يَزَلْ مُفْطِرًا حَتَّى أُنْسِلَخَ الشَّهْرُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَوَجْهُ الْحُجَّةِ مِنْهُ أَنَّ الْفَتْحَ كَانَ لِعِشْرِ بَقِيْنٍ مِنْ رَمَضَانَ، هَكَذَا جَاءَ فِي حَلِوَيْهِ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ (حم: ١/ ٢٦١) (م: ١١١٣/ ٨٨).

الكديد وقديد قد تقدّم ضبطهما وتفسيرهما. والحديث يدل على أن المسافر إذا أقام ببلد مترددًا جاز له أن يفطر مدة تلك الإقامة كما يجوز له أن يقصر، وقد عرفناك في باب قصر الصلاة أن من حطّ رحله في بلدٍ وأقام به يتمّ صلاته لأنّ مشقة السفر قد زالت عنه ولا يقصر إلا إلى مقدار المدة التي قصر فيها ﷺ مع إقامته، ولا شك أن قصره ﷺ في تلك المدة لا ينفي القصر فيما زاد عليها، ولكن ملاحظة الأصل منعت من مجاوزتها لأنّ القصر للمقيم لم يشرعه الشارع فلا يثبت له إلا بدليل، وقد دلّ الدليل على أنه يقصر في مثل المدة التي أقام فيها ﷺ، وقد تقدّم الخلاف في مقدارها فيقتصر على ذلك. وهكذا يقال في الإفطار: الأصل في المقيم أن لا يفطر لزوال مشقة السفر عنه إلا بدليل يدلّ على جوازه له، وقد دلّ الدليل على أن من كان مقيمًا ببلدٍ وفي عزمه السفر يفطر مثل المدة التي أفطرها ﷺ بمكة وهي عشرة أيام أو أحد عشر على اختلاف الروايات، فيقتصر على ذلك ولا يجوز الزيادة عليه إلا بدليل. فإن قيل: الاعتبار بإطلاق اسم المسافر على المقيم المتردد، وقد أطلقه عليه ﷺ فقال: «إِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ» كما تقدّم في القصر لا بالمشقة، وعدم انضباطها. قلنا: قد تقدّم الجواب عن ذلك في القصر فليرجع إليه.

النبي ﷺ أنه أفطر يوم الكديد انتهى. والحديث المذكور قد ثبت كما تقدّم ولكنها لا تقوم به الحجة على إفطار من أصبح في حضرٍ مسافرًا لأنّ بين الكديد والمدينة ثمانية أيام، بل هو حجة على أنه يجوز لمن صام أيامًا في سفره أن يفطر، وقد ترجم عليه باب إذا صام أيامًا من رمضان ثم سافر، والذي تقوم به الحجة على جواز إفطار من أصبح في حضرٍ مسافرًا هو حديث الباب. وكذلك حديث جابر المتقدم في الباب الأول كما تقدّم تحقيق ذلك. قال المصنّف رحمه الله بعد أن ساق الحديث: قال شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر: صوابه خير أو مكة لأنه قصدتهما في هذا الشهر، فأما حينئذ فكانت بعد الفتح بأربعين ليلةً انتهى. والفتح كان لعشر بقين من رمضان، وقيل: تسع عشرة ليلةً خلت منه. قال في الفتح: وهو الذي اتفق عليه أهل السير، وكان خروجه ﷺ من المدينة في عاشر شهر رمضان، فإذا كانت حينئذٍ بعده بأربعين ليلةً لم يستقم أن يكون السفر إليها في رمضان.

١٦٨٩ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ سَفَرًا وَقَدْ رَحَلَتْ لَهُ رَاحِلَتُهُ وَلَيْسَ يُثَابِ السَّفَرُ فِدَا بِطَعَامٍ فَكُلْتُ، فَقُلْتُ لَهُ: سَنَةُ؟ فَقَالَ: سَنَةٌ ثُمَّ رَجِبَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٩٩).

١٦٩٠ - وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: «رَكِبْتُ مَعَ أَبِي بُصْرَةَ الْغِفَارِيِّ فِي سَفِينَةٍ مِنَ الْفُسْطَاطِ فِي رَمَضَانَ فَذُقْتُ، ثُمَّ قَرَبَ غَدَاةً ثُمَّ قَالَ: اقْتَرِبْ فَقُلْتُ: أَلَسْتُ بَيْنَ الْيُيُوتِ؟ فَقَالَ أَبُو بُصْرَةَ: أَرَضَيْتَ عَنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٨/ ٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤١٢).

الحديث الأول ذكره الحافظ وسكت عنه، وفي إسناده عبد بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف. والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال إسناده ثقات. وأخرج البيهقي عن أبي إسحاق عن أبي مبصرة عمرو بن شرحبيل أنه كان يسافر وهو صائم فيفطر من يومه قوله: (من الفسطة) هو اسم علم لمصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص. والحديثان يدلان على أنه يجوز للمسافر أن يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه. قال ابن العربي في العارضة: هذا صحيح، ولم يقل به إلا أحمد، أما علمائنا فمتنعوا منه، لكن اختلفوا إذا أكل هل عليه كفارة؟ فقال مالك: لا، وقال أشهب: هو متأول. وقال غيرهما: يكفر، ونحو أن لا يكفر

١٦٩٤ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ بَنَحُو حَدِيثَ سَلَمَةَ وَيَّهِ: ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» فَأَثَبَتْ اللَّهُ صِيَامَهُ عَلَى الْمُقِيمِ الصَّحِيحِ، وَرَخَّصَ فِيهِ لِلْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ، وَثَبَّتَ الْإِطْعَامَ لِلْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الصِّيَامَ. مُخْتَصَرٌ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ.

١٦٩٥ - وَعَنْ عَطَاءِ سَمِعَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامٍ مِسْكِينٍ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا فَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

١٦٩٦ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: أَثَبَّتْ لِلْحَبْلَى وَالْمُرْضِعِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

حديث معاذ قد اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً قوله: (الآية التي بعدها) هي الآية المذكورة في حديث معاذ الذي بعده قوله: (فنسخها) قد روي عن ابن عمر كما روي عن سلمة من النسخ ذكر البخاري عنه معلقاً وموصلاً. وقد أخرج أبو نعيم في المستخرج والبيهقي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَلَا عَهْدَ لَهُمْ بِالصَّيَامِ، فَكَانُوا يَصُومُونَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ حَتَّى نَزَلَ رَمَضَانَ فَاسْتَكْتَرُوا ذَلِكَ وَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مَنْ يَطْعَمُ مِسْكِينًا كُلَّ يَوْمٍ تَرَكَ الصَّيَامَ مِمَّنْ يَطْبِقُهُ رَخْصٌ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ نَسَخَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، فَأَمَرُوا بِالصَّيَامِ». وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَالْمَسْعُودِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ مَطْوَلًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِفْطَارَ وَالْإِطْعَامَ كَانَ رَخْصَةً ثُمَّ نَسَخَ لَزِمَ أَنْ يَصِيرَ الصَّيَامُ حَتْمًا وَاجِبًا فَكَيْفَ يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» وَالْخَيْرِيَّةُ لَا تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: خَيْرٌ لَكُمْ عَلَى الْمَشَارَكَةِ فِي أَصْلِ الْخَيْرِ. وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ الْكُرْمَانِيُّ جَوَابًا مُتَكَلِّفًا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الصَّوْمَ خَيْرٌ مِنَ التَّطَوُّعِ بِالْفِدْيَةِ وَالتَّطَوُّعِ بِهَا كَانَ سَنَةً وَالْخَيْرُ مِنَ السَّنَةِ لَا يَكُونُ وَاجِبًا: أَيُّ لَا يَكُونُ شَيْءٌ خَيْرًا مِنَ السَّنَةِ إِلَّا الْوَاجِبُ، كَذَا قَالَ، وَلَا يَجْفَى بَعْدَهُ وَتَكَلَّفَهُ، فَالْأَوَّلَى مَا رَوَى عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّاسَ نَسَخَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» وَإِلَى النَّسْخِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْكَبِيرِ مِمَّنْ يَطْبِقُ الصَّيَامَ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، قَالُوا: وَحُكْمُ الْإِطْعَامِ بَاقٍ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَطْعَمْ الصَّيَامَ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ أَنَّ جَمِيعَ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَرِيضِ وَالشَّيْخِ وَالْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ

١٦٩٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْكُفَيْيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَنَطَرَ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْحَبْلَى وَالْمُرْضِعِ الصَّوْمَ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ. وَفِي لَفْظٍ بَعْضُهُمْ «وَعَنِ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ» (ح: ٣٤٧/٤) (ت: ٧١٥) (ن: ١٨٠/٤) (ه: ١٦٦٧).

الحديث حسنه الترمذي وقال: ولا يعرف لابن مالك هذا عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد انتهى. وقال ابن أبي حاتم في علله: سألت أبي عنه، يعني الحديث فقال: اختلف فيه، والصحيح عن أنس بن مالك القشيري انتهى. قال المنذري: ومن يسمى بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة: صحابيَّان هذا وأبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله ﷺ، وأنس بن مالك والد الإمام مالك بن أنس روي عنه حديث في إسناده نظر، والرابع شيخ حمصي حدث، والخامس كوفي حدث عن حماد بن أبي سليمان والأعمش وغيرهما انتهى. وينبغي أن يكون أنس بن مالك القشيري الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسًا إن لم يكن هو الكعبي. الحديث يدل على أن المسافر لا صوم عليه، وقد تقدّم البحث عن ذلك وأنه يصلي قصرًا وقد تقدّم تحقيقه، وأنه يجوز للحبلَى والمرضع الإفطار، وقد ذهب إلى ذلك العترة والفقهاء إذا خافت المرضعة على الرضيع، والحامل على الجنين وقالوا: إنها تطهر حتمًا. قال أبو طالب: ولا خلاف في الجواز. وقال الترمذي: العمل على هذا عند أهل العلم. وقال بعض أهل العلم: الحامل والمرضع يفطران ويقضيان ويطعمان، وبه يقول سفيان ومالك والشافعي وأحمد. وقال بعضهم: يفطران ويطعمان ولا قضاء عليهما، وإن شاءتا قضا ولا طعام عليهما، وبه يقول إسحاق أ. هـ. وقد قال بعدم وجوب الكفارة مع القضاء الأوزاعي والزهري والشافعي في أحد أقواله. وقال مالك والشافعي في أحد أقواله: إنها تلزم المرضع لا الحامل إذ هي كالمريض.

١٦٩٣ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامٍ مِسْكِينٍ» كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَقْتَدِيَ حَتَّى أَنْزَلْتُ الْآيَةَ الَّتِي بَعْدَهَا فَنَسَخْتُهَا. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَحْمَدَ.

شَاءَ فَرَّقَ، وَإِنْ شَاءَ تَابِعَ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٩٢/٢). قَالَ
الْبُخَارِيُّ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَفْرُقَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى
«فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»

١٦٩٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَزَلَتْ «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»
مُتَابِعَاتٍ، فَسَقَطَتْ مُتَابِعَاتٍ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ: إِسْنَادُ
صَحِيحٌ (١٩٢/٢).

حديث ابن عمر في إسناده سفيان بن بشر وقد تفرد بوصله.
قال الدارقطني: ورواه عطاء عن عبيد بن عمير مرسلًا. قال
الحافظ: وفي إسناده ضعف أيضًا. وقد صحح الحديث ابن
الجوزي وقال: ما علمنا أحدًا طعن في سفيان بن بشر. ورواه
الدارقطني أيضًا من حديث عبد الله بن عمر، وفي إسناده الواقدي
وابن لهيعة. ورواه من حديث محمد بن المنكدر قال: بلغني «أَنَّ
رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء شهر رمضان فقال: ذاك
إليك، أرايت لو كان على أحدكم دينٌ ففُضِيَ الدرهم
والدرهمين ألم يكن قضاءً؟» والله أحق أن يعفو» وقال: هذا
إسناد حسن لكنه مرسل. وقد روي موصولاً ولا يثبت. وفي
الباب عن أبي عبيدة ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة ورافع بن
خديج أخرجهما البيهقي، وهذه الطرق وإن كانت كل واحدة منها
لا تخلو عن مقال في بعضها يقوياً بعضها فتصلح للاحتجاج بها
على جواز التفريق وهو قول الجمهور، وحكاها في البحر عن علي
رضي الله عنه وأبي هريرة وأنس ومعاذ، ونقل ابن المنذر عن
علي وعائشة وجوب التتابع قال في الفتح: وهو قول بعض أهل
الظاهر. وروى عبد الرزاق بإسناده عن ابن عمر أنه قال: يقضيه
تتابعاً، وحكاها في البحر عن النخعي والناصر وأحمد قولي
الشافعي، ومسكوا بالقراءة المذكورة، أعني قوله «متتابعات». قال
في الموطأ: هي قراءة أبي بن كعب، وأجيب عن ذلك بما تقدم عن
عائشة أنها سقطت، على أنه قد اختلف في الاحتجاج بقراءة
الأحاديث كما تقرر في الأصول، وإذا سلم أنها لم تسقط فهي منزلة
عند من قال بالاحتجاج بها منزلة أخبار الأحاديث، وقد عارضها ما
في الباب من الأحاديث. وقال القاسم بن إبراهيم: إن فرق أساء
وأجزأ. وحكى في البحر عن داود أن القاضي يطابق وقت
الفوات من أول الشهر وآخره ووسطه، وما احتج به للتتابع ما
أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: «من كان عليه
صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه» لكنه قال البيهقي: لا

الإطعام منسوخ، وليس على الكبير إذا لم يطق طعاماً. وقال قتادة:
كانت الرخصة لكبير يقدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فيمن
لا يطق. وقال ابن عباس: إنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ
الكبير كما وقع في الباب عنه. وقال زيد بن أسلم والزهرري
ومالك: هي محكمة نزلت في المريض يفطر ثم يبرأ فلا يقضي
حتى يدخل رمضان آخر فليلزمه صومه ثم يقضي بعده ويطعم
عن كل يوم مذكاً من حنطة، فإن اتصل مرضه بربضان ثان فليس
عليه إطعام، بل عليه القضاء فقط. وقال الحسن البصري وغيره:
الضمير في «يطيقونه» عائذ على الإطعام لا على الصوم ثم نسخ
بعد ذلك قوله: (سمع ابن عباس يقرأ «وعلى الذين يطيقونه»)
هكذا في هذا الكتاب، وهو لا يناسب قوله آخر الكلام: هي
للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوماً إلا أن يكون
مراد ابن عباس أن ذلك من مجاز الحذف كما روي عن بعض
العلماء والأصل وعلى الذين لا يطيقونه، وقد روي عن ابن
عباس أنه كان يقرأ «وعلى الذين يطوقونه» أي يكلفونه ولا
يطيقونه وهو المناسب لآخر الكلام، وقد روي عن ابن عباس أنه
قال: رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم كل يوم مسكيناً ولا
قضاء عليه رواه الدارقطني والحاكم وصحاحه، وفيه مع ما في
الباب عنه وعن معاذ دليل على أنه يجوز للشيخ الكبير العاجز
عن الصوم أن يفطر ويكفر وقد اختلف في قدر طعام المسكين،
ف قيل: نصف صاع عن كل يوم من أي قوت، وبه قال أبو طالب
وأبو العباس وغيرهما من المحدثين، وقيل: صاع من غير البر
ونصف صاع منه، وبه قال أبو حنيفة والمؤيد ب الله. وقيل: مذ
من بر أو نصف صاع من غيره، وبه قال الشافعي وغيره، وليس
في المرفوع ما يدل على التقدير. قوله: (أثبت للحلي والمرضع)
لفظ أبي داود أن ابن عباس قال في قوله تعالى «وعلى الذين
يطيقونه» قال: كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما
يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً، والحلي
والمرضع إذا خافتا يعني على أولادهما أفطرتا وأطعمتا، وأخرجه
البرزاز كذلك، وزاد في آخره: وكان ابن عباس يقول لأم ولديه
حلي: أنت بمنزلة الذي لا يطيقه فعليك الفداء ولا قضاء عليك،
وصحح الدارقطني إسناده.

بَابُ قَضَاءِ رَمَضَانَ مُتَابِعًا وَمُتَفَرِّقًا وَتَأْخِيرِهِ إِلَى شُعْبَانِ
١٦٩٧ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قَضَاءُ رَمَضَانَ إِنْ

ذلك. وأثر ابن عباسٍ صحَّحه الحافظ وأخرجه الدارقطني وسعيد بن منصور والبيهقي وعبد الرزاق موصولاً، وعلَّقه البخاري. قال عبد الحق في أحكامه: لا يصح في الإطعام شيء، يعني مرفوعاً، وكذا قال في الفتح قوله: (فما أستطيع أن أقضي إلا في شعبان) استدلل بهذا على أنَّ عائشة كانت لا تتطوع بشيء من الصَّيام ولا في عشر ذي الحجة ولا عاشوراء ولا غير ذلك، وهذا الاستدلال إنما يتم بعد تسليم أنها كانت ترى أنه لا يجوز صيام التطوع لمن عليه دين من رمضان، ومن أين لقائله ذلك قوله: (وذلك لمكان رسول الله ﷺ) هذا لفظ مسلم. وفي لفظ البخاري 'الشغل بالنبي ﷺ' وفيه رواية للترمذي وابن خزيمة أنها قالت: 'ما قضيت شيئاً مما يكون علي من رمضان إلا في شعبان حتى قبض رسول الله ﷺ'. وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقاً، سواء كان لعذر أو لغير عذر لأن الزيادة، أعني قوله: 'وذلك لمكان رسول الله ﷺ' قد جزم بأنها مدرجة جماعة من الحفاظ كما في الفتح، ولكن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك لا سيما مع توفر دواعي أزواجه إلى سؤاله عن الأحكام الشرعية، فيكون ذلك، أعني جواز التأخير مقيداً بالعذر المسوغ بذلك قوله: (ويطعم كل يوم مسكيناً) استدلل به وبما ورد في معناه من قال: بأنها تلزم الفدية من لم يصم ما فات عليه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجمهور، وروي عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة. وقال الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال: وجدته عن سبعة من الصحابة لا أعلم لهم مخالفاً. وقال النخعي وأبو حنيفة وأصحابه: إنها لا تجب الفدية لقوله تعالى 'فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ' ولم يذكرها. وأجيب بأنها قد ذكرت في الحديث كما تقدّم، ويدل على ثبوتها قوله تعالى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ» قال في البحر: ونسخ التخيير لا ينسخ وجوبها على من أفرط مطلقاً إلا ما خصه الإجماع. وقال أبو العباس: إن ترك الأداء لغير عذر وجبت وإلا فلا، وحكي في البحر عن الشافعي أنه إن ترك القضاء حتى حال لغير عذر لزمه وإلا فلا. وأجيب عن هذين القولين بأن الحديث لم يفرق، وقد بينا أنه لم يثبت في ذلك عن النبي ﷺ شيء، وأقوال الصحابة لا حجة فيها، وذهب الجمهور إلى قول لا يدل على أنه الحق، والبراء الأصلية قاضية بعدم وجوب الاشتغال بالأحكام التكليفية حتى يقوم الدليل الناقل عنها ولا دليل ههنا، فالظاهر

يصح. وفي إسناده عبد الرحمن بن إبراهيم القاضي وهو مختلف فيه. قال الدارقطني: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي روى حديثاً منكراً. قال عبد الحق: يعني هذا، وتعقبه ابن القطان بأنه لم ينص عليه فعله غيره، قال: ولم يأت من ضعفه بحجة، والحديث حسن. قال الحافظ: قد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه بأنه أنكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن قوله: (قال ابن عباس) وصله عبد الرزاق وأخرجه الدارقطني عنه من وجه آخر.

١٦٩٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِي إِلَّا فِي شَعْبَانَ، وَذَلِكَ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٣١/٦) (خ: ١٩٥) (م: ١١٤٦) (د: ٢٣٩٩) (ت: ٧٨٣) (ن: ١٩١/٤) (هـ: ١٦٦٩)، وَرَوَى بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «فِي رَجُلٍ مَرِضٍ فِي رَمَضَانَ فَأَفْطَرَ، ثُمَّ صَحَّ وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى أَذْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرَ، فَقَالَ: يَصُومُ الَّذِي أَذْرَكَهُ، ثُمَّ يَصُومُ الشَّهْرَ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ، وَيُطْعِمُ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ مُتَوَفٍّ (١٩٧/٢).

١٧٠٠ - وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَلْيُطْعِمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٍ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مُتَوَفٍّ (٧١٨).

١٧٠١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا مَرِضَ الرَّجُلُ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَصُمْ أَطْعِمْ عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَإِنْ نَلَزَ قَضَى عَنْهُ وَلِيَّةٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٠١).

حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني، وفي إسناده عمر بن موسى بن وجيه وهو ضعيف جداً، والراوي عنه إبراهيم بن نافع وهو أيضاً ضعيف، وروي عنه موقوفاً وصحَّحه الدارقطني كما ذكر المصنف وغيره. وحديث ابن عمر أخرجه الترمذي عن قتيبة عن عبيد بن القاسم عن أشعث عن محمد بن نافع عن ابن عمر مرفوعاً وقال: غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، والصحيح أنه موقوف على ابن عمر، قال: وأشعث هو ابن سوار، ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى. قال الحافظ رواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد الرحمن وهو وهم منه أو من شيوخه. وقال الدارقطني: المحفوظ وقفه على ابن عمر، وتابعه البيهقي على

قال في الفتح: وقد ادعى بعضهم أن هذا اضطراب من الرواة، والذي يظهر تعدد الواقعة، وأما الاختلاف في كون السائل رجلاً أو امرأة والمستول عنه أختاً أو أمّاً فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث قوله: (أرأيت)... إلخ فيه مشروعية القياس وضرب الأمثال ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه، وفيه أنه يستحب للمفتي التنبيه على وجه الدليل إذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لإذعانه، وسيأتي مثل هذا في الحج إن شاء الله تعالى قوله: (فجاءت قرابة لها) هذه الرواية مطلقاً فينبغي أن تحمل على الرواية المقيّدة بذكر البنت قوله: (من مات وعليه صيام) هذه الصيغة عامة لكلّ مكلف، وقوله: صام عنه وليه خبرٌ بمعنى الأمر تقديره فليصم. وفيه دليل على أنه يصوم الولي عن الميت إذا مات وعليه صوم أي صوم كان. وبه قال أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبو ثور. ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علّق القول به على صحة الحديث. وقد صحّ، وبه قال الصادق والناصر والمؤيد بالله والأوزاعي وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه. قال البيهقي في الخلافيات: هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها، والجمهور على أن صوم الولي عن الميت ليس بواجب، وبالح إمام الحرمين ومن تبعه فادّعوا الإجماع على ذلك. وتعقب بأن بعض أهل الظاهر يقول بوجوبه وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجديد إلى أنه لا يصام عن الميت مطلقاً، وبه قال زيد بن عليّ والهادي والقاسم. وقال الليث وأحمد وإسحاق وأبو عبيد: إنه لا يصام عنه إلا النذر. وتمسك المانعون مطلقاً بما روي عن ابن عباس أنه قال: لا يصلّ أحدٌ عن أحدٍ ولا يصم أحدٌ عن أحدٍ أخرجه النسائي بإسناد صحيح من قوله. وروى مثله عبد الرزاق عن ابن عمر من قوله، وبما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة أنها قالت: لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم قالوا: فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دلّ ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه. قال في الفتح: وهذه قاعدة لهم معروفة، إلا أن الآثار عن عائشة وابن عباس فيها مقالٌ وليس فيها ما يمنع من الصيام إلا الأثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جداً انتهى، وهذا بناء من صاحب الفتح، على أن لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هنالك

عدم الوجوب. وقد اختلف القائلون بوجوب الفدية هل يسقط بها أم لا، فذهب الأكثر منهم إلى أنه لا يسقط. وقال ابن عباس وابن عمر وقتادة وسعيد بن المسيّب: إنه يسقط. والخلاف في مقدار الفدية ههنا كالخلاف في مقدارها في حق الشيخ العاجز عن الصوم وقد تقدّم بيانه قوله: (إذا مرض الرجل في رمضان... إلخ) استدلل به على وجوب الإطعام من تركه من مات في رمضان بعد أن فات عليه بعضه، وفيه خلاف، والظاهر عدم الوجوب لأن قول الصحابة لا حجة فيه، ووقع التردد فيمن مات آخر شعبان، وقد رجّح في البحر عدم الوجوب لأن الأصل البراءة قوله: (وإن نذر قضى عنه وليه) سيأتي البحث عن هذا قريباً.

بَابُ صَوْمِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ

١٧٠٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرَ فاصُومُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ فَقَضَيْتَهُ أَكَانَ يُؤْذِي ذَلِكَ عَنْهَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ، أَخْرَجَاهُ (خ: ١٩٥٣) (م: ١١٤٨ و ١٥٦).

وفي رواية: «أن امرأة ركب البحر فنذرت إن الله نجّاهما أن تصوم شهراً، فأنجّاهما الله فلم تصم حتى ماتت، فجاءت قرابة لها إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك، فقال: صومي عنها» أخرجه أحمد والنسائي وأبو داود.

١٧٠٣ - وعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه، متفق عليه (حم: ٦٠٩/٦) (خ: ١٩٥٢) (م: ١١٤٧).

١٧٠٤ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّهَا مَاتَتْ فَقَالَ: وَجِبَ أَجْرُكِ وَزِدْهَا عَلَيْكَ الْوِثَاقَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: صُومِي عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحْجُ قَطُّ أَفَأَحْجُ عَنْهَا؟ قَالَ: حُجِّبِي عَنْهَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٣٥٩) وَمُسْلِمٌ (١١٤٩) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦٥٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٦٧) وَصَحَّحَهُ. وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: صَوْمٌ شَهْرَيْنِ. قَوْلُهُ: (إِنَّ امْرَأَةً) هِيَ مِنْ جِهِنَّ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَلَهُ:

(وعليها نذر صوم) في رواية للبخاري وعليها صوم شهر وفي أخرى له أنه أتى رجلٌ فسأل وفيه رواية له أيضاً وعليها خمسة عشر يوماً وفي رواية له أيضاً وعليها صوم شهرين متتابعين.

حكم الصوم كحكمه في جميع الأمور قوله: (وردها عليك الميراث) فيه دليل على أنه يجوز لمن ملك قريباً له عينا من الأعيان ثم مات القريب بعد ذلك وورثه أن يتملك تلك العين، وقد سبق الكلام على هذا في كتاب الزكاة قوله: (قال حجي عنها) فيه دليل على أنه يجوز للابن أن يحج عن أمه أو أبيه وإن لم يوص، وسيأتي الكلام على ذلك في الحج إن شاء الله تعالى.

أَبْوَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ بَابُ صَوْمِ سِتٍّ مِنْ شَوَالٍ

١٧٠٥ - عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ فَذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَالنَّسَائِيَّ (حم: ٤١٧) (م: ١٦٤) (د: ٢٤٣٣) (ت: ٧٥٩) (هـ: ١٧١٦)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

١٧٠٦ - وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ كَانَ تَمَامَ السَّنَةِ» مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَشْهُالٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٧١٥).

حديث ثوبان أخرجه أيضاً النسائي وأحمد والدارمي والبيهقي. وفي الباب عن جابر عند أحمد وعبد بن حميد والبخاري وهو الذي أشار إليه المصنف، وفي إسناده عمرو بن جابر وهو ضعيف، كذا في مجمع الزوائد. وعن أبي هريرة عند البخاري وأبي نعيم والطبراني، وعن ابن عباس عند الطبراني في الأوسط. وعن البراء بن عازب عند الدارقطني. وقد استدلل بأحاديث الباب على استحباب صوم ستة أيام من شوال، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وداود وغيرهم، وبه قالت العترة. وقال أبو حنيفة ومالك: يكره صومها، واستدلا على ذلك بأنه ربما ظن وجوبها وهو باطل لا يليق بعقل فضلاً عن عالم نصب مثله في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة، وأيضاً يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيها ولا قائل به. واستدل مالك على الكراهة بما قال في الموطأ من أنه ما رأى أحداً من أهل العلم يصومها، ولا يخفى أن الناس إذا تركوا العمل بسنة لم يكن تركهم دليلاً ترد به السنة. قال النووي في شرح مسلم: قال أصحابنا: والأفضل أن تصام الست متوالية عقب يوم الفطر، قال: فإن فرقها أو أخرها عن أوائل شوال إلى آخره حصلت فضيلة المتابعة لأنه يصدق أنه أتبعه ستاً من شوال. قال: قال العلماء: وإنما كان ذلك كصيام الدهر لأن الحسنة بعشر أمثالها ف رمضان بعشرة أشهر، والسنة بشهرين، وقد جاء هذا في حديث مرفوع في كتاب النسائي قوله: (ستاً من

وهو أنه قال: كان لا يصوم أحد عن أحد، ولكنه ذكره في التلخيص باللفظ الذي ذكرناه سابقاً. والحق أن الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رآه، والكلام في هذا مبسوط في الأصول. والذي روي مرفوعاً صريح في الرد على المانعين، وقد اعتدوا بأن المراد بقوله: «صام عنه ولية» أي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام، وهذا عذر بارد لا يتمسك به منصف في مقابلة الأحاديث الصحيحة، ومن جملة أعاذهم أن عمل أهل المدينة على خلاف ذلك، وهو عذر أبرد من الأول. ومن أعاذهم أن الحديث مضطرب، وهذا إن تم لهم في حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة، فإنه لا اضطراب فيه بلا ريب وتمسك القائلون بأنه يجوز في النذر دون غيره بأن حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيحمل عليه، ويكون المراد بالصيام صيام النذر. قال في الفتح: وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما، فحديث ابن عباس صورة مستقلة يسأل عنها من وقعت له. وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة، وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا العموم حيث قال في آخره: «فدين الله أحق أن يقضى انتهى». وإنما قال: إن حديث ابن عباس صورة مستقلة، يعني أنه من التنصيص على بعض أفراد العام فلا يصلح لتخصيصه ولا لتقييده كما تقرر في الأصول قوله: (صام عنه ولية) لفظ البزار فليصم عنه ولية إن شاء قال في مجمع الزوائد: وإسناده حسن. قال في الفتح: اختلف المجيزون في المراد بقوله «وليه» فقيل كل قريب، وقيل: الوارث خاصة. قيل: عصبته والأول أرجح، والثاني قريب، ويرد الثالث قصّة المرأة التي سألت عن نذر أمها. قال: واختلفوا هل يختص ذلك بالولي لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ولأنها عبادة لا يدخلها النيابة في الحياة، فكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل، فيقتصر على ما ورد ويبقى الباقي على الأصل وهذا هو الأرجح. وقيل: لا يختص بالولي، فلو أمر اجتناباً بأن يصوم عنه أجزاء، وقيل: يصح استقلال الأجني بذلك وذكر الولي لكونه الغالب. وظاهر صنع البخاري اختيار هذا الأخير، وبه جزم أبو الطيب الطبري، وقواه بتشبيهه ﷺ ذلك بالدين، والدين لا يختص بال قريب انتهى. وظاهر الأحاديث أنه يصوم عنه ولية، وإن لم يوص بذلك، وأن من صدق عليه اسم الولي لغة أو شرعاً أو عرفاً صام عنه ولا يصوم عنه من ليس بولي، ومجرد التمثيل بالدين لا يدل على أن

بعض أزواج النبي ﷺ، ولفظه: قالت: «كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس» وقد اختلف فيه على هيدة بن خالد فرواه عن امرائه عن بعض أزواج النبي ﷺ. وروي عنه عن حفصة. وروي عنه عن أم سلمة، وقد تقدم في كتاب العيدين أحاديث تدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة على العموم، والصوم مندرج تحتها. وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها قالت: «ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً في العشر قط» وفي رواية: «لم يصم العشر قط» فقال العلماء: المراد أنه لم يصمها لعارض مرض أو سفر أو غيرهما، أو أن عدم رؤيتها له صائماً لا يستلزم عدمه، على أنه قد ثبت من قوله ما يدل على مشروعية صومها كما في حديث الباب فلا يقدح في ذلك عدم الفعل. وحديث أبي قتادة روي من طريق جماعة من الصحابة منهم زيد بن أرقم وسهل بن سعد وقائدة بن التعمان وابن عمر عند الطبراني. ومن حديث عائشة عند أحمد. وفي الباب عن أنس وغيره. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي وصححه ابن خزيمة والحاكم، وفي إسناده مهدي الهجري وهو مجهول. ورواه العقيلي في الضعفاء من طريقه وقال: لا يتابع عليه. قال: وقد روي عن النبي ﷺ بأسانيد جياد أنه لم يصم يوم عرفة بها، ولا يصح عنه النهي عن صيامه. وحديث أم الفضل أخرجه نحوه الشيخان من حديث ميمونة. وأخرجه النسائي والترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بلفظ: «حججت مع رسول الله ﷺ فلم يصم ومع أبي بكر كذلك ومع عثمان فلم يصم، وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا أنهى عنه» وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس وحديث عقبة في معناه أحاديث يأتي ذكر بعضها في باب النهي عن صوم العيدين وآيام التشريق قوله: (صيام عاشوراء) سيأتي البحث عنه، وكذلك يأتي الكلام على قوله: «ثلاثة أيام من كل شهر» قوله: (والعشر) فيه دليل على استحباب صوم عشر ذي الحجة، وعلى أن النبي ﷺ كان يصوم يوم عرفة. ورواية أبي داود التي قدمنا بلفظ: «تسع ذي الحجة» قوله: (صوم يوم عرفة يكفر ستين... إلخ) في بعض ألفاظ الحديث، احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده، وقد استشكل تكفيره السنة الآتية لأن التكفير: التغطية، ولا تكون إلا لشيء قد وقع. وأجيب بأن المراد يكفره بعد

شوال) على صيغة المؤنث، ولو قال سته بالماء لكان صحيحاً لأن المعدود المحيّر إذا كان غير مذكور لفظاً جاز تذكير محيّر وتأنينه، يقال صمنا ستاً وستة وخمساً وخمسة، وإنما يلزم إثبات الماه مع المذكر إذا كان مذكوراً لفظاً، وحذفها مع المؤنث إذا كان كذلك، وهذه قاعدة مسلوكة صرح بها أهل اللغة وأئمة الإعراب قوله: (بعد الفطر) أي بعد اليوم الذي يفطر فيه وهو يوم عيد الإفطار فيحمل المطلق على المقيد، ويكون المراد بالسنة ثاني الفطر إلى آخر سابعه، ولكنه يبقى النظر في البعدية المذكورة هل يلزم أن تكون متصلة بيوم الفطر بلا فاصل، أو يجوز إطلاقها على كل يوم من أيام شوال لكونها بعد يوم الفطر وهكذا يقال في قوله: «ثم اتبعه ستاً» لأن الاتباع يحتمل أن يكون بلا فاصل بين التابع والمتبوع إلا بما لا يصلح للصوم وهو يوم الفطر، ويحتمل أن يجوز إطلاقه مع الفاصل وإن كثر مهما كان التابع في شوال.

بَابُ صَوْمِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَتَأْكِيدِ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ

١٧٠٧ - عَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: «رَأَيْتُ لَمْ يَكُنْ يَذْعُرُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صِيَامَ عَاشُورَاءَ، وَالْعَشْرِ، وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٧/٦) وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٠/٤).

١٧٠٨ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يَكْفِرُ سِتِّينَ مَاضِيَةً وَمُسْتَقْبَلَةً، وَصَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ يَكْفِرُ سَنَةً مَاضِيَةً». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حم): (٣١١/٥) (م): (١١٦٢) (د): (٢٤٢٥) (ن): (٢٨٠١) (هـ): (١٧٣٠).

١٧٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٦/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٣٢).

١٧١٠ - وَعَنْ أُمِّ الْفَضْلِ: «أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بَلْبَنٍ فَضَرَبَ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِعَرَفَةَ. فَتَفَقَّ عَلَيْهِ (حم): (٣٤٠/٦) (خ): (١٩٨٨) (م): (١١٢٣).

١٧١١ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم): (١٥٢/٤) (د): (٢٤١٩) (ت): (٧٧٣) (ن): (٢٥٢/٥).

حديث حفصة أخرجه أبو داود ولكنه لم يسمها بل قال عن

١٧١٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «سُئِلَ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ يَوْمًا يَطْلُبُ فَضْلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، وَلَا شَهْرًا إِلَّا هَذَا الشَّهْرَ، يَغْنِي رَمَضَانُ» (حم: ٣٦٧/١) (خ: ٢٠٠٦) (م: ١١٣٢).

١٧١٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ قَالَ: مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ» (حم: ٥٠/٦) (خ: ٢٠٠٢) (م: ١١٢٥).

١٧١٥ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ قَالَ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ أَنْ أَذِّنَ فِي النَّاسِ أَنْ مَنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِي، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ» (حم: ٥٠/٤) (خ: ٢٠٠٧) (م: ١١٣٥).

١٧١٦ - وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَطْعَمُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ يُصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرَكَ فَإِنْ كُنْتُ مُفْطِرًا فَاطْعَمُ» (حم: ٤٢٤/١) (خ: ٤٥٠٣) (م: ١١٢٧ و ١٢٤١).

١٧١٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ «أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَهُ وَالْمُسْلِمُونَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَكَانَ ابْنُ عُمرَ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ» (حم: ١٤٣/٢) (خ: ٤٥٠/١) (م: ١١٢٦).

١٧١٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تُعْظَمُهُ الْيَهُودُ وَتَتَخَذُهُ عِيدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صُومُوهُ أَنْتُمْ» (حم: ٤٠٩/٤) (خ: ٢٠٠٥) (م: ١١٣١).

١٧١٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: يَوْمٌ صَالِحٌ نَجَّى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَبَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ غَدُوهِمْ فَصَامَهُ مُوسَى، فَقَالَ: أَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ، فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ» (حم: ٢٩١/١) (خ: ٢٠٠٤) (م: ١١٣٠).

١٧٢٠ - (وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكْتُبْ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ

وقوعه، أو المراد أنه يلطف به فلا يأتي بذنبٍ فيها بسبب صيامه ذلك اليوم. وقد قيد ذلك جماعة من المعتزلة وغيرهم بالصغائر. قال النووي: فإن لم تكن صغائر كفر من الكبائر، وإن لم تكن كبائر كان زيادةً في رفع الدرجات. والحديث يدل على استحباب صوم يوم عرفة، وكذلك الأحاديث الواردة في معناه التي قدّمتنا الإشارة إليها، وإلى ذلك ذهب عمر وعائشة وابن الزبير وأسامة بن زيد وعثمان بن أبي العاص والعتر، وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان. قال قتادة: إنه لا بأس به إذ لم يضعف عن الدعاء، ونقله البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم، واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية، وحكي في الفتح عن الجمهور أنه يستحب إفطاره، حتى قال عطاء: من أفطره ليتقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم. وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: إنه يجب فطر يوم عرفة للحاج. واعلم أن ظاهر حديث أبي قتادة المذكور في الباب أنه يستحب صوم يوم عرفة مطلقاً وظاهر حديث عقبة بن عامر المذكور في الباب أيضاً أنه يكره صومه مطلقاً لجعله قريباً في الذكر ليوم النحر وإيام التشريق، وتعليل ذلك بأنها عيدٌ وأنها أيام أكلٍ وشربٍ. وظاهر حديث أبي هريرة أنه لا يجوز صومه بعرفات فيجمع بين الأحاديث بأن صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد، مكروه لمن كان بعرفات حاجاً. والحكمة في ذلك أنه ربما كان مؤدياً إلى ضعفٍ عن الدعاء والذكر يوم عرفة هنالك والقيام بأعمال الحج، وقيل: الحكمة أنه يوم عيدٍ لأهل الموقف لاجتماعهم فيه، ويؤيده حديث أبي قتادة. وقيل: إن النبي ﷺ إنما أفطر فيه لموافقته يوم الجمعة وقد نهى عن إفراذه بالصوم كما سيأتي، ويرد على هذا حديث أبي هريرة المصرح بالنهي عن صومه مطلقاً قوله: (فشرب وهو يخطب) فيه دليل على جواز الأكل والشرب في المحافل من غير كراهة. وفي رواية للبخاري من حديث ميمونة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ» قوله: (عيدنا أهل الإسلام) فيه دليل على أن يوم عرفة وبقيّة أيام التشريق التي بعد يوم النحر أيام عيدٍ.

بَابُ صَوْمِ الْمُحَرَّمِ وَتَأْكِيدِ عَاشُورَاءَ

١٧١٢ - قَدْ سَبَقَ «أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ أَيَّ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ» (حم: ٣٤٢/٢) (م: ١١٦٣ و ٢٠٢).

النير: الأكثر على أن عاشور هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية. وقيل: هو اليوم التاسع فعلى الأول اليوم مضاف لليلة الماضية، وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية. وقيل إنما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذًا من أوراد الإبل كانوا إذا رعدوا الإبل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا: وردنا عسرًا بكسر العين وروى مسلم من حديث الحكم بن الأعرج: «انتهيت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه، فقلت أخبرني عن يوم عاشوراء، قال: إذا رأيت هلال المحرم فاعدد وأصبح يوم التاسع صائمًا، فقلت: أهكذا كان النبي ﷺ يصوم؟ قال: نعم» وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو التاسع انتهى كلام الفتح. وقد تأول قول ابن عباس هذا الزين بن المنير بأن معناه أنه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة للتاسع، وقواه الحافظ بحديث ابن عباس الآتي: أنه ﷺ قال: «إذا كان المقلب إن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي»، قال: فإنه ظاهر في أنه ﷺ كان يصوم العاشر وهم يصوم التاسع فمات قبل ذلك. وأقول: الأولى أن يقال: إن ابن عباس أرشد السائل له إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما لا يسأل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة، فابن عباس لما فهم من السائل أنه مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب عليه بأنه التاسع. وقوله: «نعم» بعد قول السائل: «أهكذا كان النبي ﷺ يصوم؟» بمعنى نعم هكذا كان يصوم لو بقي لأنه قد أخبرنا بذلك ولا بد من هذا لأنه ﷺ مات قبل صوم التاسع. وتأويل ابن المنير في غاية البعد لأن قوله: «أصبح يوم التاسع صائمًا لا يحتمله» وسيأتي لكلام ابن عباس تأويل آخر قوله: «ما علمت... إلخ» هذا يقتضي أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للصيام بعد رمضان، ولكن ابن عباس أسند ذلك إلى علمه فليس فيه ما يرد علم غيره، وقد تقدم أن أفضل الصوم بعد رمضان على الإطلاق صوم المحرم، وتقدم أيضًا في الباب الذي قبل هذا أن صوم يوم عرفة يكفر ستين، وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة، وظهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء قوله: «فلمّا قدم المدينة صامه» فيه تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء، وهو أول قدومه المدينة، ولا شك بأن قدومه كان في ربيع الأول، وحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر

ولنا صائم فمن شاء صام، ومن شاء فليطير» متفق على هذه الأحاديث كلها، وأكثرها يدل على أن صومه وجب ثم نسيخ، ونقَالَ: لم يجب بحال بدليل خبر معاوية، وإنما نسيخ تأكيد استحبابه (حم: ٩٧/٤) (خ: ٢٠٠٣) (م: ١١٢٩).

قوله: (قد سبق أنه ﷺ سئل... إلخ) هذا الحديث ذكره المصنف رحمه الله تعالى في باب ما جاء في قيام الليل من أبواب صلاة التطوع وهو للجماعة إلا البخاري عن أبي هريرة. وفيه دليل على أن أفضل صيام التطوع صوم شهر المحرم، ولا يعارضه حديث أنس عند الترمذي قال: «سئل رسول الله ﷺ أي الصوم أفضل بعد رمضان؟ قال: شعبان لتعظيم رمضان» لأن في إسناده صدقة بن موسى وليس بالقوي. ومما يدل على فضيلة الصيام في المحرم ما أخرجه الترمذي عن علي رضي الله عنه، وحسنه أنه «سمع رجلاً يسأل رسول الله ﷺ وهو قاعد فقال: يا رسول الله أي شهر تأمرني أن أصوم بعد شهر رمضان؟ فقال: إن كنت صائمًا بعد شهر رمضان فصم المحرم فإنه شهر الله، فيه يوم تاب فيه على قوم ويتوب فيه على قوم» وقد استشكل قوم إكثار النبي ﷺ من صوم شعبان دون المحرم مع كون الصيام فيه أفضل من غيره. وأجيب عن ذلك بجوابين: الأول: أنه ﷺ إنما علم فضل المحرم في آخر حياته والثاني: لعله كان يعرض له فيه سفر أو مرض أو غيرهما. قوله: (عن صوم عاشوراء) قال في الفتح: هو بالمد على المشهور، وحكي فيه القصر، وزعم ابن دريد أنه اسم إسلامي وأنه لا يعرف في الجاهلية، ورد ذلك ابن دحية بأن ابن الأعرابي حكى أنه سمع في كلامهم خابوراء، كذا في الفتح. وبحديث عائشة المذكور في الباب: «إن الجاهلية كانوا يصومونه» ولكن صومهم له لا يستلزم أن يكون مسمى عندهم بذلك الاسم قال في الفتح أيضًا: واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر: هو اليوم العاشر قال القرطبي: عاشوراء معدول عن عاشره للمبالغة والتعظيم، وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد، واليوم مضاف إليها، فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل: يوم الليلة العاشرة، إلا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسم فامتنعوا عن الموصوف فحذفوا الليلة، فصار هذا اللفظ علمًا على اليوم العاشر. وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع قاعولاء إلا هذا، وضاروراء وساروراء وذالولاء من الضار والسر والذال. قال الزين بن

إلخ) هذا كله من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي. واستدل به على أنه لم يكن فرضاً قط كما قال المصنف. قال الحافظ: ولا دلالة فيه لاحتمال أن يريد: ولم يكتب عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان، وغايته أنه عامٌ خصّ بالأدلة الدالة على تقدّم وجوبه. ويؤيد ذلك أن معاوية إنما صحب النبي ﷺ من سنة الفتح، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهدوه في السنة الأولى أول العام الثاني، ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجباً لثبوت الأمر بصومه، ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنداء العام، ثم زيادته بأمر من أكل بالإمسك، ثم زيادته بأمر الأتھات أن لا يرضعن فيه الأطفال. ومقول ابن مسعود الثابت في مسلم: لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو باق، فدلّ على أن المتروك وجوبه. وأما قول بعضهم: المتروك تأكيد استحبابه والباقي مطلق الاستحباب فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باقٍ ولا سيما مع استمرار الاهتمام، حتى في عام وفاته ﷺ حيث قال: «ولئن بقيت لأصومن التاسع» كما سيأتي، ولترغيبه فيه وإخباره بأنه يكفر سنة، فاي تأكيد أبلغ من هذا؟.

١٧٢١ - وعن ابن عباس قال: «لما صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا: يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال: إذا كان عام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع قال: فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ رواه مسلم (١١٣٤) وأبو داود (٢٤٤٥). وفي لفظ: قال رسول الله ﷺ: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع»، يعني يوم عاشوراء. رواه أحمد ومسلم. وفي رواية: قال رسول الله ﷺ: «صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود، صوموا قبله يوماً وتعدّه يوماً» رواه أحمد (١/٢٤٤٤).

رواية أحمد هذه ضعيفة منكّرة من طريق داود بن علي عن أبيه عن جدّه، رواها عنه ابن أبي ليلى قوله: (تعظمه اليهود والنصارى) استشكل هذا بأنّ التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون مما يدلّ على اختصاص ذلك بموسى واليهود. وأجيب باحتمال أن يكون سبب تعظيم النصارى أن عيسى كان يصومه، وهو ما لم ينسخ من شريعة موسى لأن كثيراً منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي الْحُرْمِ عَلَيْكُمْ﴾ وأكثر الأحكام إنما يتلقاها النصارى من التوراة. وقد أخرج أحمد

رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصوم عاشوراء إلا في سنة واحدة، ثم فوّض الأمر في صومه إلى المتطوع قوله: (من شاء صامه ومن شاء تركه) هذا يرّد على من قال ببقاء فرضية صوم عاشوراء، كما نقله القاضي عياض عن بعض السلف. ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه ليس الآن بفرض، والإجماع على أنه مستحب. وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم، ثم انعقد الإجماع بعده على الاستحباب. قوله: (وعن سلمة بن الأكوع) قد تقدّم شرح الحديث في باب الصّي يصوم إذا أطاق قوله: (إن أهل الجاهلية كانوا يصومون... إلخ) في حديث عائشة إنها كانت تصومه قريش. قال في الفتح: وأما صيام قريش لعاشوراء فلعلهم تلقوه من الشرع السالف كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة وغير ذلك. قال الحافظ: ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال: أذنبت قريش ذنباً في الجاهلية فعظم في صدورهم، فقبل لهم: صوموا عاشوراء يكفر ذلك انتهى قوله: (فرأى اليهود تصوم عاشوراء) في رواية لمسلم: «فوجد اليهود صياماً» وقد استشكل ظاهر هذا الخبر لاقتضائه أنه ﷺ حين قدومه المدينة وجد اليهود صياماً يوم عاشوراء. وإنما قدم المدينة في ربيع الأول. وأجيب بأنّ المراد أن أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد أن قدم المدينة أو يكون في الكلام حذف وتقديره: قدم النبي ﷺ المدينة فأقام إلى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً. ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحسب السنين الشمسية، فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه النبي ﷺ إلى المدينة قوله: (فصامه وأمر بصيامه) قد استشكل رجوعه ﷺ إلى اليهود في ذلك. وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوحى إليه بصدقهم أو تواتر عنده الخبر بذلك، أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام، ثم قال: ليس في الخبر أنه ابتداء الأمر بصيامه، بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك، فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود تجديد حكم، ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة أن أهل الجاهلية كانوا يصومون كما تقدّم، إذ لا مانع من توارد الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك. قال القرطبي: وعلى كلّ حال فلم يصمه اقتداءً بهم، فإنه كان يصومه قبل ذلك، وكان ذلك في الوقت الذي يحبّ موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه قوله: (ولم يكتب عليكم صيامه...)

شَهْرٌ قَطَ إِلَّا شَهْرُ رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ. مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ (حم: ١٢٨/٦) (خ: ١٩٧٠) (م: ١١٥٦ و ١٧٦).

حديث أم سلمة حسنة الترمذي قوله: (شهرًا تامًا إلا شعبان) وكذا قول عائشة "فإنه كان يصومه كله". وقولها: "بل كان يصومه كله" ظاهره يخالف قول عائشة "كان يصومه إلا قليلًا" وقد جمع بين هذه الروايات بأن المراد بالكل والتام الأكثر. وقد نقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال: جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقال: صام الشهر كله، ويقال: قام فلان ليلته أجمع، ولعله قد تعشى واشتغل ببعض أمره. قال الترمذي: كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك. وحاصله أن رواية الكل والتام مفسرة برواية الأكثر ومخصصة بها، وأن المراد بالكل الأكثر، وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعده الطيبي قال: لأن لفظ كل تأكيد لارادة الشمول ورفع التجوز، فتفسيره ببعض منافو له، قال: فيحمل على. أنه كان يصوم شعبان كله تارة، ويصوم معظمه أخرى لثلاث يتوهم أنه واجب كله كرمضان، وقيل المراد بقولها: "كله" أنه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى، ومن اثنتاه طورًا فلا يغلي شيئًا منه من صيام ولا يخص بعضًا منه بصيام دون بعض. وقال الزين بن المنير: إما أن يحمل قول عائشة على المبالغة، والمراد الأكثر، وإما أن يجمع بأن قولها: "إنه كان يصومه كله" متاخر عن قولها: "إنه كان يصوم أكثره" وأنها أخبرت عن أول الأمر ثم أخبرت عن آخره، ويؤيد الأول قولها: «ولا صام شهرًا كاملاً قط منذ قدم المدينة غير رمضان» أخرجه مسلم والنسائي. واختلف في الحكمة في إكثاره ﷺ من صوم شعبان فقيل: كان يشتغل عن صيام الثلاثة الأيام من كل شهر لسفر أو غيره فتجتمع فيقضيهما في شعبان، أشار إلى ذلك ابن بطال. ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فربما آخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان»، ولكن في إسناده ابن أبي ليلى وهو ضعيف. وقيل: كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان، ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن أنس قال: «سئل رسول الله ﷺ: أي الصوم أفضل بعد رمضان؟ فقال: شعبان لتعظيم رمضان» ولكن إسناده ضعيف لأن فيه صدقة بن موسى وليس بالقوي. وقيل: الحكمة في ذلك أن نساء كن يقضين ما عليهن

عن ابن عباس أن السفينة استوت على الجودي فيه، فصامه نوح وموسى شكرًا لله تعالى، وكان ذكر موسى دون غيره لمشاركته له في الفرج باعتبار نجاتها وغرق أعدائهما قوله: (صمنا اليوم التاسع) يحتمل أن يكون المراد أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه إلى اليوم العاشر، إما احتياطًا له وإما مخالفة لليهود والنصارى. ويحتمل أن المراد أنه يقتصر على صومه، ولكنه ليس في اللفظ ما يدل على ذلك. ويؤيد الاحتمال الأول قوله في آخر الحديث: «صوموا قبله يومًا وبعده يومًا» فإنه صريح في مشروعية ضم اليومين إلى يوم عاشوراء. وقد أخرج الحديث المذكور بمثل اللفظ الذي رواه أحمد والبيهقي وذكره في التلخيص وسكت عنه، وقال بعض أهل العلم: إن قوله: «صمنا التاسع» يحتمل أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع، وأنه أراد أن يضيفه إليه في الصوم فلما توفي قبل ذلك كان الاحتياط صوم اليومين انتهى. والظاهر أن الأحوط صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادي عشر، فيكون صوم عاشوراء على ثلاث مراتب: الأولى صوم العاشر وحده. والثانية صوم التاسع معه. والثالثة صوم الحادي عشر معهما، وقد ذكر معنى هذا الكلام صاحب الفتح قوله: (يعني يوم عاشوراء) قد تقدم تأويل كلام ابن عباس بأن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع، وتأوله النووي بأنه مأخوذ من إظماء الإبل، فإن العرب تسمي اليوم الخامس من أيامه رباعيًا، وكذا باقي الأيام، وعلى هذه النسبة فيكون التاسع عاشورًا. قال: وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم ممن قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وأحمد وإسحاق وخلائق. قال: وهذا ظاهر الأحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير أخذه من الإظماء فبعد انتهى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ شَعْبَانَ وَالْأَشْهُرِ الْحُرُمِ

١٧٢٢ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَصُومُ مِنْ السَّنَةِ شَهْرًا تَامًا إِلَّا شَعْبَانَ يَصِلُ بِهِ رَمَضَانَ». رَوَاهُ الْخُصَمَةُ وَلَفْظُ ابْنِ مَاجَةَ: «كَانَ يَصُومُ شَهْرَيْنِ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ» (حم: ٣١١/٦) (د: ٢٣٣٦) (ت: ٧٣٦) (ن: ٢٠٠/٤).

١٧٢٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ». وَفِي لَفْظٍ «مَا كَانَ يَصُومُ فِي شَهْرٍ، مَا كَانَ يَصُومُ فِي شَعْبَانَ، كَانَ يَصُومُهُ إِلَّا قَلِيلًا، بَلْ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ». وَفِي لَفْظٍ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ

يومًا من رجبٍ عدل صيام شهرٍ» وذكر نحو حديث سعيد بن أبي راشد. وأخرج نحوه أبو نعيم وابن عساكر من حديث ابن عمر مرفوعًا. وأخرج أيضًا نحوه البيهقي في شعب الإيمان عن أنسٍ مرفوعًا. وأخرج الحلال عن أبي سعيدٍ مرفوعًا «رجبٌ من شهور الحرم، وآيامه مكتوبةٌ على أبواب السماء السادسة فإذا صام الرجل منه يومًا وجدَّ صومه بتقوى الله نطق الباب ونطق اليوم وقالوا: يا رب اغفر له، وإذا لم يتم صومه بتقوى الله لم يستغفر له، وقيل: خدعتك نفسك» وأخرج أبو الفتوح بن أبي الفوارس في أماليه عن الحسنٍ مرسلًا أنه قال ﷺ: «رجبٌ شهر الله، وشعبان شهري، ورمضان شهر أمتي». وحكى ابن السبكي عن محمد بن منصور السمعاني أنه قال: لم يرد في استحباب صوم رجبٍ على الخصوص سنة ثابتة، والأحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم. وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه أن عمر كان يضرب أكف الناس في رجبٍ حتى يضعوها في الجفان ويقول: كلوا فإنما هو شهرٌ كان تعظمه الجاهلية. وأخرج أيضًا من حديث زيد بن أسلم قال: «سئل رسول الله ﷺ عن صوم رجبٍ فقال: أين أنتم من شعبان؟». وأخرج عن ابن عمر ما يدل على أنه كان يكره صوم رجبٍ. ولا يخفك أن الخصوصات إذا لم تنتهض للدلالة على استحباب صومها انتهضت العمومات، ولم يرد ما يدل على الكراهة حتى يكون مخصصًا لها. وأما حديث ابن عباسٍ عند ابن ماجه بلفظ: إن النبي ﷺ «نهى عن صيام رجبٍ» فقيه ضعيفان: زيد بن عبد الحميد، وداود بن عطاء.

١٧٢٤ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ بَاهِلَةَ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا الرَّجُلُ الَّذِي أَتَيْتُكَ حَامَ الْأَوَّلِ، فَقَالَ: فَمَا لِي أَرَى جَسْمَكَ نَاجِلًا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَكَلْتُ طَعَامًا بِالنَّهَارِ، مَا أَكَلْتُهُ إِلَّا بِاللَّيْلِ، قَالَ: مَنْ أَمَرَكَ أَنْ تُعَذِّبَ نَفْسَكَ؟ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَقْوَى، قَالَ: صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ وَيَوْمًا بَعْدَهُ، قُلْتُ: إِنِّي أَقْوَى، قَالَ: صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ وَيَوْمَيْنِ بَعْدَهُ، قُلْتُ: إِنِّي أَقْوَى، قَالَ: صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ، وَصُمْ أَشْهُرَ الْحَرَمِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢٨) وَابْنُ مَاجَةَ وَهَذَا لَفْظُهُ (١٧٤١).

الحديث أخرجه أيضًا النسائي، وقد اختلف في اسم الرجل الذي من باهلة، فقال أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة: إن

من رمضان في شعبان، فكان يصوم معهن. وقيل: الحكمة أنه يتعقبه رمضان وصومه مفترض، فكان يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يصوم شهرين غيره لما يفوته من التطوع الذي يعتاده بسبب صوم رمضان. والأولى أن الحكمة في ذلك غفلة الناس عنه لما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث أسامة قال: «قلت: يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان، قال: ذلك شهرٌ يغفل الناس عنه بين رجبٍ ورمضان، وهو شهرٌ ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم» ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى، ولا تعارض بينه وبين ما روي عنه ﷺ من صوم شعبان أو أكثره ووصله برمضان وبين أحاديث النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين، وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام يعتاده، وقد تقدم تقييد أحاديث النهي عن التقدم بقوله ﷺ «إلا أن يكون شيئًا يصومه أحدكم». فائدة: ظاهر قوله في حديث أسامة: «إن شعبان شهرٌ يغفل عنه الناس بين رجبٍ ورمضان أنه يستحب صوم رجبٍ لأن الظاهر أن المراد أنهم يغفلون عن تعظيم شعبان بالصوم كما يعظمون رمضان ورجبًا به. ويحتمل أن المراد غفلتهم عن تعظيم شعبان بصومه كما يعظمون رجبًا بنحر التحاثر فيه، فإنه كان يعظم ذلك عند الجاهلية وينحرون فيه العترة كما ثبت في الحديث، والظاهر الأول. المراد بالناس: الصحابة، فإن الشارع قد كان إذ ذاك محاذر الجاهلية، ولكن غاية التقرير لهم على صومه، وهو لا يفيد زيادة على الجواز. وقد ورد ما يدل على مشروعية صومه على العموم والخصوص. أما العموم فالأحاديث الواردة في الترغيب في صوم الأشهر الحرم وهو منها بالإجماع. وكذلك الأحاديث الواردة في مشروعية مطلق الصوم. وأما على الخصوص فما أخرجه الطبراني عن سعيد بن أبي راشد مرفوعًا بلفظ: «من صام يومًا من رجبٍ فكأنما صام سنة، ومن صام منه سبعة أيام غفلت عنه أبواب جهنم، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة، ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئًا إلا أعطاه، ومن صام منه خمسة عشر يومًا نادى مناد من السماء قد غفر لك ما مضى فاستأنف العمل، ومن زاد زاده الله» ثم ساق حديثًا طويلًا في فضله. وأخرج الخطيب عن أبي ذر «من صام

احديث عائشة أخرجه أيضًا ابن حبان وصححه، وأعله ابن القطان بالراوي عنها وهو ربيعة الجرشي وإنه مجهول. قال الحافظ: وأخطأ في ذلك فهو صحابي. قال الترمذي: حديث عائشة هذا حسن صحيح. وحديث أسامة أخرجه أيضًا النسائي وفي إسناده رجل مجهول ولكنه صحح الحديث ابن خزيمة. وحديث أبي هريرة قال الترمذي: حديث غريب، وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه. وحديث أبي قتادة أخرجه من ذكر المصنف. وفي الباب عن حفصة عند أبي داود. وأحاديث الباب تدل على استحباب صوم، يوم الاثنين والخميس لأنهما يومان تعرض فيهما الأعمال قوله: (فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه) الولادة والإنزال إنما كانا في يوم الاثنين كما جاء في الأحاديث.

بَابُ كَرَاهَةِ إِفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ

١٧٢٨ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا: «أَنْهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٩٨/٥) (خ: ١٩٨٤) (م: ١١٤٣). وَلِلْبُخَارِيِّ فِي رِوَايَةٍ أَنْ يُفْرَدَ بِصَوْمٍ.

١٧٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَبْلَهُ يَوْمًا، أَوْ بَعْدَهُ يَوْمًا، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ» (حم: ٤٥٨/٢) (خ: ١٩٨٥) (م: ١١٤٤) (د: ٢٤٢) (ت: ٧٤٣) (هـ: ١٧٢٣). وَلِلْمُسْلِمِ: «وَلَا تَخْتَصِمُوا لِيلَةَ الْجُمُعَةِ بَقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْتَصِمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُوهُ أَحَدُكُمْ، وَلَا حَمْدُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ».

١٧٣٠ - وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ: أَصُمْتُ أَمْسِ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: تَصُومِينَ غَدًا؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: فَأَنْطَرِي، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٤/٦) وَالْبُخَارِيُّ (١٩٨٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢٢) وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنْ التَّطَوُّعَ لَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ.

١٧٣١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَخَدَّ».

١٧٣٢ - وَعَنْ جَدَّةِ الْأَزْدِيِّ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَزْدِ إِنَّا نَاثَا مِنْهُمْ وَهُوَ يَنْغَدِي،

اسمه عبد الله بن الحارث، وقال: سكن البصرة وروى عن النَّبِيِّ ﷺ حديثًا ولم يسمه، وذكر في موضع آخر هذا الحديث، وكذلك قال ابن قانع في معجم الصحابة: إن اسمه عبد الله بن الحارث، والراوي عنه مجيبة الباهلية بضم الميم وكسر الجيم وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باءٌ مؤخدةٌ مفتوحةٌ وتاءٌ تانيئةٌ، ففي رواية أبي داود عن أبيها أو عمها: يعني هذا الرجل، وهكذا قال أبو القاسم البغوي أنها قالت: حدثني أبي أو عمي. وفي رواية النسائي مجيبة الباهلي عن عمه، وقد ضعف هذا الحديث بعضهم لهذا الاختلاف. قال المنذري: وهو متوجهٌ وفيه نظرٌ لأنَّ مثل هذا الاختلاف لا ينبغي أن يعدَّ قاضيًا في الحديث قوله: (صم شهر الصبر) يعني رمضان، قوله: (ويومًا بعده) إلى قوله: «ثلاثة أيام بعده» فيه دليلٌ على استحباب صوم يومٍ أو يومين أو ثلاثة بعد شهر رمضان، وقد تقدَّم أنَّه يستحبُّ صيام ستة أيام فلا منافاة لأنَّ الزيادة مقبولة. قوله: (وصم أشهر الحرم) هي شهر القعدة والحجة وعمرٌ ورجب. وفيه دليلٌ على مشروعية صومها. أمَّا شهر محرم ورجب فقد قدَّما ما ورد فيهما على الخصوص، وكذلك العشر الأول من شهر ذي الحجة. وأمَّا شهر ذي القعدة وبقية شهر ذي الحجة فلهذا العموم، ولكنه ينبغي أن لا يستكمل صوم شهر منها ولا صوم جميعها، ويدلُّ على ذلك ما عند أبي داود من الحديث بلفظ: «صم من الحرم واترك، صم من الحرم واترك، صم من الحرم واترك».

بَابُ الْحَثِّ عَلَى صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ

١٧٢٥ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْرُ صِيَامَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ، لَكِنَّهُ لَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ (حم: ٨٩/٦) (ت: ٧٤٥) (ن: ٢٠٢/٤) (هـ: ١٧٣٩).

١٧٢٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تُمْرَضُ الْأَعْمَالُ كُلُّ اِثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ فَاجِبٌ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٨/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٤٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٤٠) مِنْغَاهُ. وَلَا حَمْدُ وَالنَّسَائِيُّ (٢٠١/٤) هَذَا الْمَعْنَى مِنْ حَدِيثِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

١٧٢٧ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سِئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ فَقَالَ: ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ، وَأَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٩/٥) وَمُسْلِمٌ (١١٦٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢٧).

فَقَالَ: هَلُمُّوا إِلَى الْغَدَاءِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّا صِيَامٌ، فَقَالَ: أَصُمْتُمْ أَمْسَ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: أَتَقْصُمُونَ غَدًا؟ قُلْنَا لَا، قَالَ: فَأَنْطَرُوا، فَأَكَلْنَا مَعَهُ فَلَمَّا خَرَجَ وَجَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَشَرِبَ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ يُرِيدُهُمْ أَنَّهُ لَا يَصُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. وَرَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٢/٤٣٨).

حديث ابن عباسٍ هو مثل حديث أبي هريرة المتقدم، وفي إسناده الحسين بن عبد الله بن عبيد الله. وثقه ابن معين وضعفه الأئمة. وحديث جنادة الأزدي هو مثل حديث جويرية وأخرجه أيضًا الحاكم وأخرجه أيضًا النسائي بإسناد رجاله رجال الصحيح إلا حذيفة البارقى وهو مقبول. قوله: (قال: نعم) زاد مسلم وأحمد وغيرهما قالوا: نعم ورب هذا البيت - وفي رواية النسائي: 'ورب الكعبة' وهم صاحب العمدة فعزاها إلى مسلم قوله: (أن) يفرد بصوم) فيه دليل على أن النهي المطلق في الرواية الأولى مقيّد بالإفراد لا إذا لم يفرد الجمعة بالصوم كما يأتي في بقية الروايات قوله: (إلا وقبله يوم أو بعده يوم) أي إلا أن تصوموا قبله يومًا أو تصوموا بعده يومًا، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي فقال: (إلا أن تصوموا قبله أو بعده يومًا) وفي رواية لمسلم (إلا أن تصوموا قبله يومًا أو بعده يومًا) وهذه الروايات تغيد مطلق النهي أيضًا. قوله: (ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي) فيه دليل على عدم جواز تخصيص ليلة الجمعة بقيام أو صلاة من بين الليالي. قال النووي في شرح مسلم: وهذا متفق على كراهته. قال: واحتج به العلماء على كراهة هذه الصلاة المبتدعة التي تسمى الزغائب قاتل الله واضعها ومخترعها، فإنها بدعة منكرة من البدع التي هي ضلالة وجهالة وفيها منكرات ظاهرة. وقد صنّف جماعة من الأئمة مصنفات نفيسة في تقييحها وتضليل مصليها ومبتدعها ودلائل قبحها وطلانها وتضليل فاعلها أكثر من أن تحصر، والله أعلم انتهى. واستدل بأحاديث الباب على منع إفراد يوم الجمعة بالصيام. وقد حكاه ابن المنذر وابن حزم عن عليّ وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر. قال ابن حزم: ولا نعلم لهم مخالفاً في الصحابة، ونقله أبو الطيّب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية. وقال ابن المنذر: ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد، وهذا يشعر بأنه يرى تحرّمه. وقال أبو جعفر الطبري: يفرّق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحرّم صوم يوم العيد، ولو صام قبله أو

بعده، وذهب الجمهور إلى النهي فيه للتّزيرة. وقال مالك وأبو حنيفة: لا يكره، واستدلا بحديث ابن مسعود الآتي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قُلَ مَا كَانَ يَفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ فَطَرَهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي كَانَ يَصُومُهَا، وَلَا يَضَادُّ ذَلِكَ كِرَاهَةُ إِفْرَادِهِ بِالصَّوْمِ جَعًا بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ. قَالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهُ مِنَ الْخِصَائِصِ وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّهُ لَا تَبَيُّنَ بِالْإِحْتِمَالِ انْتَهَى. وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: بَلْ دَعَوَى اخْتِصَاصَ صَوْمِهِ بِهٖ جَيِّدَةٌ لَمَّا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ لَمَّا نَهَى عَنْهُ نَهْيًا يَشْمَلُهُ يَكُونُ مَخْصَصًا لَهُ وَحْدَهُ مِنَ الْعُمُومِ، وَنَهْيًا يَخْتَصُّ بِالْأُمَّةِ لَا يَكُونُ فِعْلُهُ مَعَارِضًا لَهُ، إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى التَّاسِّي بِهِ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ لِمَخْصُوصِهِ لَا مَجْرَدَ أدَلَّةِ التَّاسِّي الْعَامَّةِ فَإِنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِالنَّهْيِ لِلْأُمَّةِ لِأَنَّهُ اخْتَصَّ مِنْهَا مُطْلَقًا. وَمِنْ غَرَائِبِ الْمَقَامِ مَا احتجَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى عَدَمِ كِرَاهَةِ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: يَوْمٌ لَا يَكْرَهُ صَوْمُهُ مَعَ غَيْرِهِ فَلَا يَكْرَهُ وَحْدَهُ، وَهَذَا قِيَاسٌ فَاسِدٌ لِإِعْتِبَارِ لَأَنَّهُ مُنْصَوِّبٌ فِي مُقَابَلَةِ النَّصُوصِ الصَّحِيحَةِ، وَأَغْرَبَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَمَنْ يَقْتَدِي بِهِ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَصِيَامِهِ حَسَنٌ، وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَصُومُهُ وَارَاهُ كَانَ يَتَحَرَّاهُ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالسَّنَّةُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى مَا رَأَوْهُ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّهْيَ صَوْمِ الْجُمُعَةِ فَيَنْتَعِنُ الْقَوْلُ بِهِ، وَمَالِكٌ مَعْدُورٌ فَإِنَّهُ لَمْ يَلْفِغْ قَالَ الدَّوَادِي مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: لَمْ يَلْفِغْ مَالِكًا هَذَا الْحَدِيثَ وَلَوْ بَلَّغَهُ لَمْ يَخَالَفْهُ. وَقَدْ اختلف في سبب كراهة إفراد يوم الجمعة بالصيام على أقوال ذكرها صاحب الفتح: منها لكونه عيدًا، ويدل على ذلك رواية أحمد المذكورة في الباب، واستشكل التعليل بذلك بوقوع الإذن من الشارع بصومه مع غيره. وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم الاستواء من كلّ وجه، ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التّحرّي بالصوم. ومنها لثلا يضعف عن العبادة، ورجحه النووي، قال في الفتح: وتعقب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه. وأجاب النووي بأنه يحصل بفضيلة الصوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل به يوم صومه من تنوير أو تقصير. قال الحافظ: وفيه نظر، فإن الجبر لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الجبر فيلزم منه جواز إفراده لمن عمل فيه خيرًا كثيرًا يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق ربةً فيه مثلاً ولا قاتل بذلك، وأيضًا فكان النهي يختص بمن يخشى عليه

الضعف لا من يتحقق منه القوة. ويمكن الجواب عن هذا بأن المظنة أقيمت مقام المثنة كما في جواز الفطر في السفر لمن لم يشق عليه. ومنها خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود بالسبت. قال في الفتح: وهو متقضى بثبوت تعظيمه بغير الصيام وخوف اعتقاد وجوبه. قال في الفتح أيضاً: وهو متقضى بصوم الاثنين والخميس. ومنها خشية أن يفرض عليهم كما خشي ﷺ من قيام الليل ذلك، قاله المهلب. قال في الفتح: وهو متقضى بإجازة صومه مع غيره، وبأنه لو كان السبب ذلك لجاز صومه بعده ﷺ لارتفاع الخشية. ومنها مخالفة النصارى لأنه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم، قال في الفتح: وهو ضعيف. وأقوى الأقوال وأولاه بالصواب الأول ما تقدم من حديث أبي هريرة، وقد أخرجه الحاكم أيضاً، ولما أخرجه ابن أبي شبة بإسناد حسن عن علي رضي الله عنه قال: "من كان منك من متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر".

١٧٣٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَسْرِ عَنْ أَخِيهِ وَأَسْمَاءَ الصَّمَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا يَمَّا أَفْتَرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا عَوْدَ عَنَبٍ أَوْ لِحَاءَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْنُفْضُهُ، زَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٣٦٨/٦) (د: ٢٤٢١) (ت: ٧٤٤) (هـ: ١٧٢٦).

١٧٣٤ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلِمَا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ وَيَحْمَلُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَصُومُهُ مَعَ غَيْرِهِ (حم: ٤٠٦/١) (ت: ٧٤٢) (ن: ٢٠٤/٤) (هـ: ١٧٢٥).

الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والطبراني والبيهقي وصححه ابن السكن قال أبو داود في السنن: قال مالك: هذا الحديث كذب، وقد أعل بالاضطراب كما قال النسائي لأنه روي كما ذكر المصنف. وروي عن عبد الله بن بسر وليس فيه عن أخته كما وقع لابن حبان قال الحافظ: وهذه ليست بعلّة قاذحة فإنه أيضاً صحابي، وقيل: عنه عن أبيه بسر. وقيل عنه عن أخته الصماء عن عائشة قال الحافظ: ويحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخته، وعند أخته بواسطة قال: ولكن هذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتخاذ المخرج يوهن الرواية وينبئ عن قلة ضبطه إلا أن يكون من

الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلة ضبطه وليس الأمر هنا كذا بل اختلف فيه أيضاً على الراوي عبد الله بن بسر وقد ادعى أبو داود أن هذا الحديث منسوخ قال في التلخيص ولا يبين وجه النسخ فيه ثم قال: يمكن أن يكون أخذه من كون النبي ﷺ كان يحب موافقة أهل الكتاب في أول الأمر ثم في آخر الأمر قال: خالفهم والنهي عن صوم يوم السبت يوافق الحالة الأولى وصيامه إياه يوافق الحالة الثانية وهذه صورة النسخ والله أعلم انتهى. وقد أخرج النسائي والبيهقي وابن حبان والحاكم عن كريب: «أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ بعثوه إلى أم سلمة يسألها عن الأيام التي كان رسول الله ﷺ أكثرها صياماً فقالت يوم السبت والأحد فرجعت إليهم فكأنهم أنكروا ذلك فقاموا بأجمعهم إليها فسألوها فقالت: صدق وكان يقول: إنهما يوماً عيد للمشركين فانا أريد أن أخالفهم - وصحح الحاكم إسناده وصححه أيضاً ابن خزيمة. وروى الترمذي من حديث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس. » وسياقي. وقد جمع صاحب البدر المنير بين هذه الأحاديث فقال: النهي متوجه إلى الأفراد والصوم باعتبار انضمام ما قبله أو بعده إليه. ويؤيد هذا ما تقدم من إذنه ﷺ لمن صام الجمعة أن يصوم السبت بعدها والجمع مهما أمكن أولى من النسخ. والحديث الثاني حسنه الترمذي. وقال ابن عبد البر: هو صحيح، ولا مخالفة بينه وبين الأحاديث السابقة وأنه محمول على أنه كان يصله يوم الخميس. وروي بسنده إلى أبي هريرة أنه قال: «من صام الجمعة كتب له عشرة أيام من أيام الآخرة لا يشاكلهن أيام الدنيا» وروى ابن أبي شبة عن ابن عباس قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ مفطراً يوم الجمعة قط» وقد تقدم الكلام على صوم يوم الجمعة قوله: (أو لحاء شجرة) اللحاء بكسر اللام بعدها حاء مهملة: قشر الشجر.

بَابُ صَوْمِ أَيَّامِ الْبَيْضِ وَصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَإِنْ كَانَتْ سُبُوحًا

١٧٣٥ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخُمْسَ عَشْرَةٍ زَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/١٦٢) وَالنَّسَائِيُّ (٤/٢٠٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٦١).

تكون الثلاث المذكورة في وسط الشهر كما حكاه النووي واختلّفوا في تعيينها، فذهب الجمهور إلى أنها ثالث عشر ورابع عشر، وخامس عشر. وقيل: هي الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر. وحديث أبي ذر المذكور في الباب وما ذكرناه من الأحاديث الواردة في معناه يردّ ذلك قوله: (ثلاث منكل شهر... إلخ) اختلّفوا في تعيين هذه الثلاثة الأيام المستحبة من كل شهر، ففسّرها عمر بن الخطّاب وابن مسعود وأبو ذر وغيرهم من الصحابة وجماعة من التابعين وأصحاب الشافعيّ بأيام البيض. ويشكل على هذا قول عائشة المتقدّم: «لا يبالي من أي الشهر صام». واجيب عن ذلك بأنّ النبي ﷺ لعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك، أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكلّ ذلك في حقّ أفضل والذي أمر به قد أخبر به أمته ووصّاهم به وعيّنه له، فيحمل مطلق الثلاث على الثلاث المقيّدة بالأيام الميّنة. واختار النخعي وآخرون أنها آخر الشهر واختار الحسن البصري وجماعة أنها من أوّل. واختارت عائشة وآخرون صيام السّبت والأحد والاثنين من عدّة شهر، ثمّ الثلاثاء والأربعاء والخميس من الشهر الذي بعده للحديث المذكور في الباب عنها. وقال البيهقي: «كان النبي ﷺ يصوم من كلّ شهر ثلاثة أيام لا يبالي من أي الشهر صام» كما في حديث عائشة، قال: فكلّ من رآه فعل نوعاً ذكره، وعائشة رأت جميع ذلك فأطلقت. وقال الروياني: صيام ثلاثة أيام من كلّ شهر مستحب، فإن اتّفتت أيام البيض كان أحبّ. وفي حديث رفعه ابن عمر: «أول اثنين في الشهر وخيسان بعده» وروي عن مالك أنّه يكره تعيين الثلاث قال في الفتح: وفي كلام غير واحد من العلماء: إنّ استحباب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كلّ شهر انتهى. وهذا هو الحقّ لأنّ حمل المطلق على المقيّد هنا متعذّر. وكذلك استحباب السّبت والأحد والاثنين من شهر، والثلاثاء والأربعاء والخميس من شهر غير استحباب ثلاثة أيام من كلّ شهر. وقد حكى الحافظ في الفتح في تعيين الثلاثة الأيام المطلقة عشرة أقوال، وقد ذكرنا أكثرها، والحقّ أنها تبقى على إطلاقها فيكون الصّائم مخيّرًا، وفي أيّ وقت صامها فقد فعل المشروع لكن لا يفعلها في أيام البيض. فالحاصل من أحاديث الباب استحباب صيام تسعة أيام من كلّ شهر: ثلاثة مطلقة، وأيام البيض، والسّبت والأحد والاثنين في شهر، والثلاثاء والأربعاء والخميس

١٧٣٦ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ رَمَضَانٌ إِلَى رَمَضَانَ فَهَذَا صِيَامُ الذَّهْرِ كُلِّهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/٥) وَمُسْلِمٌ (١١٦٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢٥).

١٧٣٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ مِنْ الشَّهْرِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ، وَمِنْ الشَّهْرِ الْآخِرِ الثَّلَاثَاءُ وَالْأَرْبَعَاءُ وَالْخَمِيسَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٤٦) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

١٧٣٨ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَذَلِكَ صِيَامُ الذَّهْرِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا» الْيَوْمَ بِعَشْرَةِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٧١٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٦٢).

حديث أبي ذرّ الأول أخرجه أيضًا ابن حبان وصحّحه. ولفظه عند النسائيّ والتّرمذيّ قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة» - وأخرجه أيضًا النسائيّ وابن حبان وصحّحه من حديث أبي هريرة، ورواه النسائيّ من حديث جرير مرفوعًا، قال الحافظ: وإسناده صحيح، ورواه ابن أبي حاتم في العلل عن جرير مرفوعًا، وصحّحه عن أبي زرعة وقفه، وأخرجه أبو داود والنسائيّ من طريق ابن ملحان القيسيّ عن أبيه. وأخرجه الجزار من طريق ابن البيهقيّ عن أبيه عن ابن عمر. وحديث عائشة روي موقوفًا، قال في الفتح: وهو أشبه. وحديث أبي ذرّ الآخر حسنه التّرمذيّ. وفي الباب عن ابن مسعود عند أصحاب السنن وصحّحه ابن خزيمة «أنّ النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كلّ شهر». وعن حفصة عند أبي داود والنسائيّ «كان رسول الله ﷺ يصوم من كلّ شهر ثلاثة أيام: الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الأخرى». وعن عائشة غير حديث الباب عند مسلم قالت: «كان ﷺ يصوم من كلّ شهر ثلاثة أيام لا يبالي أي الشهر صام» وعن أبي هريرة غير حديثه الأوّل عند الشّيخين بلفظ: «أوصاني خليلي بصيام ثلاثة أيام» وعن ابن عباس عند النسائيّ بلفظ: «كان رسول الله ﷺ لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر» وسيأتي. وعن قرّة بن إياس المزنيّ وأبي عروب وعثمان بن أبي العاص أشار إلى ذلك التّرمذيّ قوله: (فصم ثلاث عشرة...) إلخ فيه دليل على استحباب صوم أيام البيض وهي الثلاثة الميّنة في الحديث، وقد وقع الاتفاق بين العلماء على أنّه يستحبّ أن

يفطر لأنه أمسك وإلى كراهة صوم الدهر مطلقاً ذهب إسحاق وأهل الظاهر وهو رواية عن أحمد. وقال ابن حزم: يحرم، ويدلّ للتحريم حديث أبي موسى المذكور في الباب لما فيه من الوعيد الشديد. وذهب الجمهور كما في الفتح إلى استحباب صومه. وأجابوا عن حديث ابن عمرو وحديث قتادة بأنه على من كان يدخل على نفسه مشقة أو يفوت حقاً، قالوا: ولذلك لم ينه عليه السلام حمزة بن عمرو الأسلمي، وقد قال له: 'يا رسول الله إنني أسرد الصوم' ويجاب عن هذا بأن سرد الصوم لا يستلزم صوم الدهر، بل المراد أنه كان كثير الصوم كما وقع في رواية الجماعة المتقدمة في باب الفطر والصوم في السفر. ويؤيد عدم الاستلزام ما أخرجه أحمد من حديث أسامة: 'أن النبي ﷺ كان يسرد الصوم مع ما ثبت أنه لم يصم شهراً كاملاً إلا رمضان'. وأجابوا عن حديث أبي موسى بحمله على من صامه. جميعاً ولم يفطر الأيام المنهي عنها كالعيدين وآيام التشريق، وهذا هو اختيار ابن المنذر وطائفة. وأجيب عنه بأن قول النبي ﷺ: 'لا صام ولا أفطر لمن سأل عن صوم الدهر أن معناه: أنه لا أجر له ولا إثم عليه ومن صام الأيام المحرمة لا يقال فيه ذلك لأنه أثم بصومها بالإجماع. وحكى الأثر عن مسدد أنه قال: معنى حديث أبي موسى: ضيقت عليه جهنم فلا يدخلها' وحكى مثله ابن خزيمة عن الزنبي ورجحه الغزالي والملجى إلى هذا التأويل أن من ازداد لله عملاً صالحاً ازداد عنده رفعة وكرامة قال في الفتح: تعقب بأن ليس كل عمل صالح إذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقريباً، بل رب عمل صالح إذا ازداد منه ازداد بعداً كالصلاة في الأوقات المكروهة انتهى. وأيضاً لو كان المراد ما ذكره لقال: ضيقت عنه واستدلوا على الاستحباب بما وقع في بعض طرق حديث عبد الله بن عمر بلفظ: 'فإن الحسنة بعشرة أمثالها' وذلك مثل صيام الدهر، وما تقدم في حديث 'من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر' وما تقدم في صيام أيام البيض أنه مثل صوم الدهر. قالوا: والمشبّه به أفضل من المشبّه، فكان صيام الدهر أفضل منهذه المشبهات فيكون مستحباً وهو المطلوب قال الحافظ: وتعقب بأن التشبيه في الأمر المقدّر لا يقتضي جواز المشبّه به فضلاً عن استحبابه وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوماً ومن المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبّه

في شهر قوله: (فذلك صيام الدهر) وذلك لأن الحسنة بعشرة أمثالها، فيعدل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله، فيكون كمن صام الدهر

بَابُ صِيَامِ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ وَكَرَاهَةُ صَوْمِ الدَّهْرِ

١٧٣٩ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: 'صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قُلْتُ: إِنِّي أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَزَلْ يَرْفَعُنِي حَتَّى قَالَ: صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الصِّيَامِ، وَهُوَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ' (حم: ١٨٨/٢) (خ: ١٩٧٩) (م: ١١٥٩).

١٧٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْأَبَدِ مَتَّقَ عَلَيْهِمَا' (حم: ١٦٤/٢) (خ: ١٩٧٧) (م: ١١٥٩).

١٧٤١ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: 'قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَمُنُّ صَامُ الدَّهْرِ؟ قَالَ: لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ، أَوْ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطِرْ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ' (حم: ٢٩٧/٥) (م: ١١٦٢) (د: ٢٤٢٥) (ت: ٧٦٧) (ن: ٢٠٩/٤).

١٧٤٢ - (وَعَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: 'مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيَّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ هَكَذَا وَتَبَسَّضَ كَفَّةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٤٤) وَيُحْتَمَلُ هَذَا عَلَى مَنْ صَامَ الْأَيَّامَ الْمُنْهِي عَنْهَا).

حديث أبي موسى أخرجه أيضاً ابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة، ولفظ ابن حبان: 'ضيقت عليه جهنم هكذا، وعقد تسعين' وأخرجه أيضاً البزار والطبراني. قال في مجمع الزوائد: ورجاله رجال الصحيح. وفي الباب عن عبد الله بن الشخير عن أحمد وابن حبان بلفظ: 'من صام الأبد فلا صام ولا أفطر'. وعن عمران بن حصين أشار إليه الترمذي قوله: (فإنه أفضل الصيام) مقتضاه أن الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة، وسيأتي البحث عن ذلك. قوله: (لا صام من صام الأبد) استدلل به على كراهية صوم الدهر. قال ابن التين: استدلل على الكراهية من وجوه: نهي ﷺ عن الزيادة، وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله: 'لا أفضل من ذلك' ودعاؤه على من صام الأبد وقيل معنى قوله: 'لا صام' النفي: أي ما صام كقوله تعالى 'فلا صدق ولا صلى' ويدل على ذلك ما عند مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ: 'ما صام وما أفطر' وما عند الترمذي بلفظ: 'لم يصم ولم يفطر' قال في الفتح أي لم يحصل أجر الصوم لمخالفته ولم

ذِي حَقِّ حَقَّةً فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَلَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ سَلْمَانُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٦٨) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٤١٣).

قوله: (مبتدلة) بفتح المثناة الفوقية والموحدة بعدها وتشديد الذال المعجمة المكسورة: أي لابساً ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذال وهي المهنة وزناً ومعنى، والمراد أنها تاركة للباس ثياب الزينة. وفي رواية للكشميهني "مبتدلة" بتقديم الموحدة وتخفيف الذال المعجمة والمعنى واحد قوله: (ليست له حاجة في الدنيا) زاد ابن خزيمة 'يصوم النهار ويقوم الليل' قوله: (فقال: كل) القائل أبو الدرداء على ظاهر هذه الرواية وهي لفظ الترمذي، ولفظ البخاري 'فقال: كل قال: إنني صائم' فيكون القائل سلمان قوله: (فقال: ما أنا بأكل حتى تأكل) في رواية للبخاري: 'فقال: أقسمت عليك لتفطرن' وكذا رواه ابن خزيمة والدارقطني والطبراني وابن حبان. قوله: (فلما كان من آخر الليل) في رواية ابن خزيمة 'فلما كان عند السحر' وعند الترمذي 'فلما كان عند الصبح' وللدارقطني 'فلما كان وجه الصبح' قوله: (ولأهلك عليك حقاً) زاد الترمذي وابن خزيمة 'ولضيفك عليك حقاً' وزاد الدارقطني 'فصم وأفطر وصل' وم وات أهلك'. قوله: (صدق سلمان) فيه دليل على مشروعية النصح للمسلم وتنبيه من غفل، وفضل قيام آخر الليل، وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة، وجواز عن المستحبات إذا خشي أن ذلك يفضي إلى السامة والملل وتغويت الحقوق المطلوبة، وكرهية الجهل على النفس في العبادة، وجواز الفطر من صوم التطوع، وسيأتي الكلام عليه.

١٧٤٦ - وَعَنْ أُمِّ هَانِيَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَذَعَا بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاولَهَا فَشَرِبَتْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ، إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٣٢). وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ شَرَابًا، فَتَاولَهَا لِتَشْرَبَ، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَرُدَّ سَوْزَكَ، فَقَالَ: يَغْنِي إِنْ كَانَ فِضَاءً مِنْ رَضْصَانٍ فَأَفْضَى يَوْمًا مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، فَإِنْ شِئْتَ فَأَفْضَى، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَقْضِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٣-٣٤٤) وَأَبُو دَاوُدَ بِعُتْنَاهُ (٢٤٥٦).

١٧٤٧ - (وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَهْدَيْتُ لِحَفْصَةَ طَعَامًا وَكُنَّا

به من كل وجه واختلف المجوزون لصيام الدهر هل هو أفضل، أو صيام يوم وإفطار يوم؟ فذهب جماعة منهم إلى أن صوم الدهر أفضل واستدلوا على ذلك بأنه أكثر عملاً فيكون أكثر أجراً وتعقبه ابن دقيق العيد بأن زيادة الأجر بزيادة العمل ههنا معارضة باقتضاء العادة التقصير في حقوق أخرى، فالأولى التفويض إلى حكم الشارع وقد حكم بأن صوم يوم وإفطار يوم أفضل الصيام هذا معنى كلامه وتما يرشد إلى أن صوم الدهر من جملة الصيام المفضل عليه صوم يوم وإفطار يوم أن ابن عمر طلب أن يصوم زيادة على ذلك المقدار فأخبره النبي ﷺ بأنه أفضل الصيام.

بَابُ تَطَوُّعِ الْمُسَافِرِ وَالْعَازِي بِالصَّوْمِ

١٧٤٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَفْطِرُ أَيَّامَ الْبَيْضِ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٩٨/٤).
١٧٤٤ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حسم: ٢٦/٣) (خ: ٢٨٤) (م: ٤٤٥٣) (ت: ١٦٢٢) (ن: ١٧٢/٤) (هـ: ١٧١٧).

الحديث الأول في إسناده يعقوب بن عبد الله القمي وجعفر بن أبي المغيرة القمي وفيهما مقال. وفيه دليل استحباب صيام أيام البيض في السفر، ويلحق بها صوم سائر التطوعات المرغب فيها. والحديث الثاني يدل على استحباب صوم المجاهد لأن المراد بقوله في سبيل الله: الجهاد قال النووي: وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يفوت به حقاً ولا يختل قتاله ولا غيره من مهمات غزوه. ومعناه المباحة عن النار والمعافاة منها مسيرة سبعين سنة.

بَابُ فِي أَنْ صَوْمَ التَّطَوُّعِ لَا يُلْزَمُ بِالشَّرْعِ

١٧٤٥ - عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ قَالَ: «أَخَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْنُ سَلْمَانُ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَرَوَاهُ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَدِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ فَإِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِأَكْلٍ حَتَّى تَأْكُلَ فَآكَلْ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمَ فَنَامَ ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ، فَقَالَ نَمَ فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ سَلْمَانُ: ثُمَّ الْآنَ فَصَلِّيَا، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنْ لَرَيْتَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلَنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَغْطِ كُلَّ

صَائِمَتَيْنِ فَأَفْطَرْنَا ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً وَاسْتَهْنَيْنَاهَا فَأَفْطَرْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا عَلَيْكُمَا صَوْمًا مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٥٧) وَهَذَا أَمْرٌ نَذِبُ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿ لَا عَلَيْكُمَا ﴾.

حديث أم هانئ أخرجه أيضاً الدارقطني والطبراني والبيهقي، وفي إسناده سماعٌ وقد اختلف عليه فيه. وقال النسائي: سماعٌ ليس يعتمد عليه إذا انفرد. وقال البيهقي: في إسناده مقال، وكذلك قال الترمذي. وفي إسناده أيضاً هارون ابن أم هانئ. قال ابن القطان: لا يعرف. وفي إسناده أيضاً يزيد بن أبي زياد الهاشمي. قال ابن عدي: يكتب حديثه. وقال الذهبي: صدوق رديء الحفظ، وقد غلط سماعٌ في هذا الحديث فقال في بعض الروايات: إن ذلك كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني، ويوم الفتح كان في رمضان فكيف يتصور أن تكون صائمة قضاءً أو تطوعاً. وحديث عائشة أخرجه أيضاً النسائي، وفي إسناده زميلٌ. قال النسائي: ليس بالمشهور. وقال الخطابي: لا يعرف لزميلٍ سماعٌ من عروة ولا ليزيد، يعني يزيد بن الهاد سماعٌ من زميلٍ ولا تقوم به الحجة. وقال الخطابي: إسناده ضعيفٌ وزميلٌ مجهولٌ. وأخرج الحديث الترمذي بلفظ: "أقضيا يوماً آخر مكانه" وقال: رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا يعني مرفوعاً ورواه مالك بن أنس ومعمّر وعبيد الله بن عمر وزيد بن سعد وغير واحدٍ من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلاً، ولم يذكروا فيه عروة وهذا أصحُّ لأنه روي عن ابن جريج قال: سألت الزهري قلت له: أحدثك عروة عن عائشة؟ قال: لم أسمع من عروة في هذا شيئاً، ولكنني سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من أناسٍ عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث فذكره، ثم أسنده كذلك. وقال النسائي: هذا خطأ. وقال ابن عيينة في روايته: سئل الزهري عنه أهو عن عروة؟ فقال: لا. وقال الخلال: اتفق الثقات على إرساله، وتوارد الحفاظ على الحكم بضعفه، وضمّنه أحمد والبخاري والنسائي بجهالة زميل. وفي الباب عن عائشة غير الحديث المذكور في الباب «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَدِمْتُ لَهُ حَيْسًا، فَقَالَ: لَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَأَكَلَ مِنْهُ» وقد تقدّم في باب وجوب النية وزاد النسائي: "فأكَل" وقال: أصوم يوماً مكانه قال والنسائي: هي

خطأ: يعني الزيادة، ونسب الدارقطني الوهم فيها إلى محمد بن عمرو الباهلي، ولكن رواها النسائي من غير طريقه وكذا الشافعي. وفي الباب أيضاً عن أبي سعيد عند البيهقي بإسنادٍ قال الحافظ: حسنٌ قال: «صنعت للنبي ﷺ طعاماً، فلمّا وضع قال رجلٌ: أنا صائمٌ، فقال رسول الله ﷺ: دعاك أخوك وتكلّف لك، أظفر فصم مكانه إن شئت» والأحاديث المذكورة في الباب تدلّ على أنه يجوز لمن صام تطوعاً أن يفطر لا سيما إذا كان في دعوة إلى طعام أحدٍ من المسلمين. ويدلّ على أنه يستحب للمتطوع القضاء لذلك اليوم. وقد ذهب إلى ذلك الجمهور من أهل العلم وحكى الترمذي عن قومٍ من أصحاب النبي ﷺ أنهم رأوا عليه القضاء إذا أفطر، قال: وهو قول مالك بن أنس، واستدلوا بحديث عائشة المذكور، وبحديث أبي سعيد في الباب وأجيب عن ذلك بما في حديث أم هانئ من التخيير، فيجمع بينه وبين حديث عائشة، وأبي سعيد يجعل القضاء على النّدب. ويدلّ على جواز الإفطار وعدم وجوب القضاء حديث أبي جحيفة المتقدم لأن النبي ﷺ قرّر ذلك ولم يبيّن لأبي الذرداء وجوب القضاء عليه. وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز. قال ابن المنير: ليس في تحريم الأكل في صوم النفل من غير عذرٍ إلا الأدلة العامة كقوله تعالى: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» إلا أن الخاصّ يقسّم على العامّ كحديث سلمان، وقال ابن عبد البر: من احتجّ في هذا بقوله تعالى: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» فهو جاهلٌ بأقوال أهل العلم، فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه قال: لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل اخلصوها لله. وقال آخرون: لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر، ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يفرض الله عليه، ولا أوجب على نفسه بنذر أو غيره لامتنع عليه الإفطار إلا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى ولا يخفى أن الآية عامّة الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرّر في الأصول، فالصواب ما قال ابن المنير قوله: (لا عليكما) فيه دليلٌ على أنه يجوز لمن كان صائماً عن قضاء أن يفطر ولا إثم عليه لأنه ﷺ لم يستفصل هل الصوم قضاءً أو تطوعاً؟ ويؤيد ذلك قوله في حديث أم هانئ: "إن كان قضاءً من رمضان فاقض يوماً مكانه" قوله: (يعني) هذه اللفظة ليست في متن الحديث.

الصَّيَّامُ بعد رمضان شعبان» لكنَّ إسناده ضعيفٌ كما تقدَّم، واستظهر أيضًا بحديث عمران بن حصين المذكور في الباب لقوله فيه: «من سرَّ شعبان والسَّرَّ بفتح السين المهملة ويجوز كسرهما وضَمُّها، ويقال أيضًا سرًّا بفتح أوله وكسره، ورجَّح الفراء الفتح وهو من الاستسرار. قال أبو عبيدة والجمهور. والمراد بالسَّرَّ هنا آخر الشهر، سمَّيت بذلك لاستسرار القمر فيها وهي ليلة ثمانٍ وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين. ونقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أنَّ سرَّه أوله. ونقل الخطَّابي عن الأوزاعي كالجمهور. وقيل: السَّرَّ وسط الشهر حكاه. أبو داود أيضًا ورجَّحه بعضهم. ووجهه بأنَّ السَّرَّ جمع سرٍّ، وسرَّة الشيء: وسطه. ويؤيِّده النَّدْب إلى صيام البيض وهي وسط، وإن لم يرد في صيام آخر الشهر ندب بل ورد فيه نهْيٌ خاصٌّ بآخر شعبان لمن صامه لأجل رمضان. ورجَّحه النووي بأنَّ مسلماً أفرد الرواية التي فيها سرَّة هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحَضُّ على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدَّم. وقد قال الخطَّابي: إنَّ بعض أهل العلم قال: إنَّ رسول الله ﷺ إنَّ سؤاله عن ذلك سؤال زجر وإنكار لأنَّه قد نهى أن يستقبل الشهر بيومٍ أو يومين. وتعقَّب بأنَّه لو أنكر ذلك لم يأمُرهُ بقضائه. وأجاب الخطَّابي باحتمال أن يكون الرَّجُل أوجبها على نفسه، فلذلك أمره بالوفاء وأن يقضي ذلك في شوال. وقال آخرون: فيه دليلٌ على أنَّ النَّهي عن تقدُّم رمضان بيومٍ أو يومين إنما هو لمن يقصد به التحريَّ لأجل رمضان. وأمَّا من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النَّهي وهو خلاف ظاهر حديث النَّهي لأنَّه لم يستثن منه إلا من كانت له عادة. وقال القرطبي: الجمع بين الحديثين ممكِنٌ بحمل النَّهي على من ليست له عادةً بذلك، وحمل الأمر على من له عادةً، وهذا هو الظَّاهر، وقد استثنى من له عادةً في حديث النَّهي بقوله: «إلا أن يكون رجُلٌ كان يصوم صومًا فليصمه» فلا يجوز صوم النَّفل المطلق الذي لم تجر به عادةً، وكذلك يحمل حديث معاوية المذكور في الباب بعد ثبوته على من كان معتادًا للصَّوم في ذلك الوقت. وأمَّا قول المصنِّف: إنَّه يحمل على المتقدِّم بأكثر من يومين فغير ظاهر لأنَّ حديث العلاء بن عبد الرحمن المتقدِّم يدلُّ على المنع من صوم النَّصف الآخر من شعبان. وقد جمع الطَّحاوي بين حديث النَّهي وحديث العلاء بأنَّ حديث العلاء محمولٌ على من يضعفه الصَّوم وحديث الباب

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِقْبَالِ رَمَضَانَ بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

١٧٤٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيُصِمْهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٥٢١/٢) (خ: ١٩١٤) (م: ١٠٨٢) (د: ٢٣٢٧) (ت: ٦٨٤) (ن: ٦٨٤/٣) (هـ: ١٦٥).

١٧٤٩ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمُنْبِرِ قَبْلَ شَهْرِ رَمَضَانَ: الصَّيَّامُ يَوْمٌ كَذَا وَكَذَا وَنَحْنُ مُتَقَدِّمُونَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَتَقَدَّمْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَتَأَخَّرْ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٤٧)، وَيُحْمَلُ هَذَا عَلَى التَّقَدُّمِ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمَيْنِ.

١٧٥٠ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: هَلْ صُمْتَ مِنْ سَرَرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِذَا أَفْطَرْتَ رَمَضَانَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٢٨/٤) (خ: ١٩٨٣) (م: ١١٦١ و٢٠٠). وفي روايةٍ لَهُمْ ﷺ مِنْ سَرَرِ شُعْبَانَ ﷻ وَيُحْمَلُ هَذَا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ كَانَتْ لَهُ عَادَةٌ بِصِيَامِ سَرَرِ الشَّهْرِ أَوْ قَدْ نَذَرَهُ.

حديث معاوية في إسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن مولى بني أمية وفيه مقال، والهيثم بن حديد وفيه أيضًا مقالٌ قوله: (لا يتقدَّمَنَّ أحدكم... إلخ) قال العلماء: معنى الحديث: لا تستقبلوا رمضان بصيامٍ على نيَّة الاحتياط لرمضان قال الترمذي: لما أخرج هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتعجل الرَّجُل بصيامٍ قبل دخول رمضان بمعنى رمضان انتهى. وإنما اقتصر على يومٍ أو يومين لأنَّه الغالب فيمن يقصد ذلك. وقد قطع كثيرٌ من الشافعية بأنَّ ابتداء المنع من أوَّل السادس عشر من شعبان. واستدلوا بحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا» أخرجه أصحاب السنن وصحَّحه ابن حبان وغيره وقال الروياني من الشافعية. يحرم التقدُّم بيومٍ أو يومين لحديث الباب، ويكره التقدُّم من نصف شعبان للحديث الآخر. وقال جمهور العلماء: يجوز الصَّوم تطوعًا بعد النَّصف من شعبان، وضعفوا الحديث الوارد في النَّهي عنه. وقد قال أحمد وابن معين: إنَّه منكر. وقد استدللَّ البيهقي على ضعفه بحديث الباب، وكذا صنع قبله الطَّحاوي واستظهر بحديث أنس مرفوعًا «أفضل

مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان. قال في الفتح: وهو جمع حسن وقد اختلف في الحكمة في النهي عن تقدّم رمضان بصوم يوم أو يومين، فقيل هي التقرّي بالفطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط، وفيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدّمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة جاز. وقيل: الحكمة خشية اختلاط النفل بالفرض وفيه نظر لأنه يجوز لمن له عادة كما تقدّم. وقيل: لأن الحكم معلق بالرؤية، فمن تقدّمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم. قال في الفتح: وهذا هو المعتمد، ولا يرد عليه صوم من اعتاد ذلك لأنه قد أذن له فيه، وليس من الاستقبال في شيء، ويلحق به القضاء والنذر لوجوبهما قال بعض العلماء: يستثنى القضاء والنذر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا يبطل القطعي بالظني. وفي حديث أبي هريرة بيان معنى قوله ﷺ في الحديث الماضي 'صوموا لرؤيته' فإن اللام فيه للتأقبت لا للتعليل. قال ابن دقيق العيد: ومع كونها عمولة على التأقبت فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية وهي الليل لا يكون محل الصوم، وتعبه الفاكهي بأن المراد بقوله: 'صوموا' انصروا الصيام والليل كله ظرف للنية. قال الحافظ: فوقع في المجاز الذي فر منه لأن النواي ليس صائماً حقيقةً بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية إلى أن يطلع الفجر.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ

١٧٥٢ - وَعَنْ كَتَّابِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ وَأَوْسَ بْنَ الْأَعْدَنِّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ فَأَذَابَا لَهُ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامٌ مَنَى أَيَّامَ أَكْلٍ وَشُرْبٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٤٦٠) وَمُسْلِمٌ (١١٤٢).

١٧٥٣ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَتَادِيَ أَيَّامَ مَنَى إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَلَا صَوْمَ فِيهَا، يَغْنِي أَيَّامَ التَّشْرِيقِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٦٩).

١٧٥٤ - وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ خَمْسَةِ أَيَّامٍ فِي السَّنَةِ: يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ النَّحْرِ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/٢١٢). وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصُمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٩٧ و ١٩٩٨). وَلَهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: الصِّيَامُ لِمَنْ تَمَتَّعَ بِالْمُزْمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا وَلَمْ يُصُمْ صَامَ أَيَّامَ مَنَى).

حديث سعد بن أبي وقاصٍ أخرجه أيضاً البزار. قال في مجمع الزوائد: ورجلها يعني أحمد والبزار رجال الصحيح. وحديث أنس في إسناده محمد بن خالد الطحّان وهو ضعيف. وفي الباب عن عبد الله بن حذافة السهمي عند الدارقطني بلفظ: «لا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبعالٍ يعني أيام منى»، وفي إسناده الواقدي وعن أبي هريرة عند الدارقطني، وفي إسناده سعد بن سلام وهو قريب من الواقدي. وفيه أن المنادي بديل بن ورقاء. وأخرجه أيضاً ابن ماجه من وجه آخر وابن حبان. وعن ابن عباس عند الطبراني بنحو حديث عبد الله بن حذافة، وفيه 'والبعال وقاع النساء' وفي إسناده إسماعيل بن أبي حبيب وهو ضعيف. وعن عمر بن خلدة عن أبيه عند أبي يعلى وعبد بن حميد وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه بنحوه، وفي

نحوه بمن يحتاط بزعمه لرمضان. قال في الفتح: وهو جمع حسن وقد اختلف في الحكمة في النهي عن تقدّم رمضان بصوم يوم أو يومين، فقيل هي التقرّي بالفطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط، وفيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدّمه بصوم ثلاثة أيام أو أربعة جاز. وقيل: الحكمة خشية اختلاط النفل بالفرض وفيه نظر لأنه يجوز لمن له عادة كما تقدّم. وقيل: لأن الحكم معلق بالرؤية، فمن تقدّمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم. قال في الفتح: وهذا هو المعتمد، ولا يرد عليه صوم من اعتاد ذلك لأنه قد أذن له فيه، وليس من الاستقبال في شيء، ويلحق به القضاء والنذر لوجوبهما قال بعض العلماء: يستثنى القضاء والنذر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا يبطل القطعي بالظني. وفي حديث أبي هريرة بيان معنى قوله ﷺ في الحديث الماضي 'صوموا لرؤيته' فإن اللام فيه للتأقبت لا للتعليل. قال ابن دقيق العيد: ومع كونها عمولة على التأقبت فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية وهي الليل لا يكون محل الصوم، وتعبه الفاكهي بأن المراد بقوله: 'صوموا' انصروا الصيام والليل كله ظرف للنية. قال الحافظ: فوقع في المجاز الذي فر منه لأن النواي ليس صائماً حقيقةً بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية إلى أن يطلع الفجر.

١٧٥١ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٩٩١) (م: ٨٢٧ و ١٤١). وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ (٣/٧١) وَالْبُخَارِيِّ «لَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ» وَلِمُسْلِمٍ «لَا يَصِحُّ الصِّيَامُ فِي يَوْمَيْنِ».

وفي الباب عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عمر بنحو حديث الباب وهي في صحيح البخاري ومسلم، وتفرّد به مسلم من حديث عائشة. قال النووي في شرح صحيح مسلم: وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال، سواء صامهما عن نذر؟ أو تطوّر أو كفارة أو غير ذلك، ولو نذر صومهما متعمداً لعينهما. قال الشافعي والجمهور لا يتعدّد نذره ولا يلزمه قضاؤهما. وقال أبو حنيفة: يتعدّد ويلزمه قضاؤهما، قال: فإن صامهما أجزاء، وخالف الناس كلهم في ذلك انتهى. بمثل قول أبي حنيفة قال المؤيد ب الله والإمام يحيى. وقال زيد بن علي والهادوية: يصحّ النذر بصيامهما ويصوم في غيرهما، ولا

وقيل: التَّشْرِيقُ: التَّكْبِيرُ دبر كلِّ صلاةٍ انتهى. وحديث أنسٍ المذكور في الباب يدلُّ على أنها ثلاثة أيام بعد يوم النَّحر.

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

١٧٥٥ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» (حم: ٢٣٢/٦) (خ: ٢٠٢٦) (م: ١١٧٢و٥).

١٧٥٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ١٣٣/٢) (خ: ٢٠٢٥) (م: ١١٧١و٢) وَلِمُسْلِمٍ: قَالَ قَاتِبٌ: وَقَدْ أَرَانِي عَبْدَ اللَّهِ الْمَكِّيَّ الَّذِي كَانَ يَنْتَكِفُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١٧٥٧ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَنْتَكِفْ عَامًا، فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُتَقْبِلِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٠٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٠٣) وَصَحَّحَهُ وَلَا أَحْمَدُ (٥/١٤١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٦٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٧٠) هَذَا الْمَعْنَى مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ.

هذه الأحاديث فيها دليلٌ على مشروعية الاعتكاف، وهو مُتَّفَقٌ عليها كما قال النووي وغيره. قال مالك: فَكَثُرَتْ فِي الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتِّباعهم للأثر فوقع في نفسي أنه كالوصال، وأراهم تركوه لشدة، ولم يبلغني عن أحدٍ من السلف أنه اعتكف إلا عن أبي بكر بن عبد الرحمن انتهى. ومن كلام مالك هذا أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز، وأنكر ذلك عليهم ابن العربي وقال: إنه سنة مؤكدة. وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي ﷺ ما يدلُّ على تأكده. وقال أبو داود عن أحمد: لا أعلم عن أحدٍ من العلماء خلافاً أنه مسنون، وتعقب الحافظ في الفتح قول مالك: إنه لم يعتكف من السلف إلا أبو بكر بن عبد الرحمن وقال: لعله أراد صفةً مخصوصةً وإلا فقد حكى عن غير واحدٍ من الصحابة أنه اعتكف. وأعلم أنه لا خلاف في عدم وجوب الاعتكاف إلا إذا نذر به قوله: (يعتكف) الاعتكاف في اللغة: هو الحبس والسُّزوم والمكث والاستقامة والاستدارة. قال العجاج: فَنَنْتَكِفُ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا وَالنَّبِيطُ: قَوْمٌ مِنَ الْعَجَم، وَالْفَنَزَجُ بِالْفَاءِ وَالنُّونِ وَالزَّايِ وَالْجِيمِ: لَعِبَةٌ لِلْعَجَمِ يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِيَدِ صَاحِبِهِ وَيَسْتَدِيرُونَ رَاقِصِينَ قَوْلُهُ: (حجاً) أي أقام بالمكان. وفي الشرع: المكث في المسجد من شخصٍ مخصوصٍ بصفةٍ مخصوصةٍ قوله:

إسناده موسى بن عبيدة الرَّابِذِيُّ وهو ضعيف. وعن ابن مسعود بن الحكم عن أمه عند النَّسَائِيِّ «أَنَّهَا رَأَتْ وَهِيَ بَمَنَى فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْبًا بِصِيحٍ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهَا أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرْبٍ وَنِسَاءٍ وَبَعَالٍ وَذَكَرَ اللَّهُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَكِنْ قَالَ: إِنَّ جَدَّتَهُ حَدَّثَتْهُ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ يُونُسَ فِي تَارِيخِ مِصْرَ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمٍ الزُّرْقِيُّ عَنْ أُمِّهِ قَالَ يَزِيدُ: فَسَأَلْتُ عَنْهَا، فَقِيلَ: إِنَّهَا جَدَّتُهُ. وَعَنْ نَيْشَةَ الْهَلْبَلِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ بِلَفْظٍ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرْابٍ» وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَنَحْوِهِ. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ بَشْرِ بْنِ سَحِيمٍ بَنَحْوِهِ. وَعَنْ عَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ عِنْدَ أَصْحَابِ السَّنَنِ وَابْنِ حَبَّانَ وَالْحَاكِمِ وَالْبَزَّازِ بِلَفْظٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشَرْبٍ وَصَلَاةٍ فَلَا يَصُومُهَا أَحَدٌ» وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِإِفْطَارِهَا وَيُنْهَى عَنْ صِيَامِهَا». وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فَمِنْ بَعْدِهِمْ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَأَبِي طَلْحَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ الْجَوَازَ مُطْلَقًا. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ الْمَنْعَ مُطْلَقًا، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الشَّافِعِيِّ. وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَعَبِيدَ بْنَ عَمْرٍِو وَآخَرِينَ مَنْعَهُ إِلَّا لِلْمَتَمَتِّعِ الَّذِي لَا يَجِدُ الْهَدْيَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ. وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ أَيْضًا يَصُومُهَا الْمُحَصِّرُ وَالْقَارَنُ أَنْتَهَى. وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا بِأَحَادِيثِ الْبَابِ الَّتِي لَمْ تَقْدِرْ بِالْجَوَازِ لِلْمَتَمَتِّعِ. وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِالْجَوَازِ لِلْمَتَمَتِّعِ بِمَحْدِثِ عَائِشَةَ وَابْنِ عَمْرِو الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، وَهَذِهِ الصِّيغَةُ لَهَا حُكْمُ الرَّفْعِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطَنِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ بِلَفْظٍ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ» وَفِي إِسْنَادِهِ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِي، وَلَكِنَّهُ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ عُمُومُ الْآيَةِ. قَالُوا: وَحَمَلُ الْمَطْلُوعِ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَاجِبٌ، وَكَذَلِكَ بِنَاءُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ وَهَذَا أَقْوَى الْمَذَاهِبِ. وَأَمَّا الْقَائِلُ بِالْجَوَازِ مُطْلَقًا فَأَحَادِيثُ الْبَابِ جَمِيعًا تَرُدُّ عَلَيْهِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي كَوْنِهَا، يَعْنِي أَيَّامُ التَّشْرِيقِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً. قَالَ: وَسَمَّيْتُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ لِأَنَّ لَحُومَ الْأَصْحَاحِ تَشْرِقُ فِيهَا: أَيِ تَنْشُرُ فِي الشَّمْسِ. وَقِيلَ: لِأَنَّ الْهَدْيَ لَا يَنْحَرُ حَتَّى تَشْرِقَ الشَّمْسُ. وَقِيلَ: لِأَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تَقَعُ عِنْدَ شُرُوقِ الشَّمْسِ،

على ذلك أن يكون باعتبار اجتماع النسوة عنده يصير كالجالس في بيته، وربما يشغله ذلك عن التخلي لما قصد من العبادة فيفوت مقصوده بالاعتكاف قوله: (في العشر الأواخر من شوال) في رواية في البخاري: "حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ" ويجمع بينه وبين الرواية الأولى بأن المراد بقوله: في العشر الأواخر من شوال انتهاء اعتكافه قال الإسماعيلي: فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال هو يوم فطر وصومه حرام، وسيأتي الكلام عليه. وقال غيره: في اعتكافه في شوال دليل على أن التوافل المعتادة إذا فانت تقضى. قال المصنف رحمه الله تعالى: وفيه أن السدر لا يلزم بمجرد النية، وأن السن تقضى، وأن للمعتكف أن يلزم من المسجد مكاناً بعينه، وأن من السترم اعتكاف أيام معينة لم يلزمه أول ليلة لها انتهى. واستدل به أيضاً على جواز الخروج من العبادة بعد الدخول فيها. وأجيب عن ذلك بأنه ﷺ لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فيكون دليلاً على جواز ترك العبادة إذا لم يحصل إلا مجرد النية كما قال المصنف.

١٧٥٩ - وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ طَرِحَ لَهُ فِرَاشَهُ أَوْ يَوْضَعَ لَهُ سَرِيرَهُ وَرَأَى أَسْطُوَانَةَ التَّوْبَةِ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

الحديث رجال إسناده في سنن ابن ماجه ثقات. وقد ذكره الحافظ في الفتح عن نافع "أن ابن عمر كان إذا اعتكف... إلخ" ولم يذكر أنه مرفوع. وفي صحيح مسلم عن نافع أنه قال: وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله ﷺ يعتكف فيه من المسجد. وفيه دليل على جواز طرح الفراش ووضع السرير للمعتكف في المسجد، وعلى جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف، فيكون مخصصاً للنهي عن إبطان المكان في المسجد، يعني ملازمته، وقد تقدم الحديث في الصلاة.

١٧٦٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ خَائِضٌ وَهُوَ مُتَعَكِّفٌ فِي الْمَسْجِدِ وَفِي حُجْرَتِهَا يَنَاقِلُهَا رَأْسَهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ مُتَعَكِّفًا (حم: ١٠٤/٦) (خ: ٢٠٤٦) (م: ٢٩٧).

١٧٦١ - وَعَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَادْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَةٌ (حم: ٨١/٦) (خ: ٢٠٤٦) (م: ٢٩٧).

(العشر الأواخر من رمضان) فيه دليل على استحباب مداومة الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان لتخصيصه ﷺ ذلك الوقت بالمداومة على اعتكافه قوله: (اعتكف عشرين) فيه دليل على أن من اعتاد اعتكاف أيام ثم لم يمكنه أن يعتكفها أنه يستحب له قضاؤها، وسيأتي أن النبي ﷺ اعتكف لما لم يعتكف العشر الأواخر من رمضان العشر الأواخر من شوال.

١٧٥٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَكَّفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُتَعَكِّفًا، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِخِيَاءٍ فَضُرِبَ لَنَا أَرَادَ الْاعْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَمَرَتْ زَيْنَبُ بِخِيَاءِهَا فَضُرِبَ وَأَمَرَتْ غَيْرُهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِخِيَاءِهَا فَضُرِبَ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ نَظَرُ، فَلِذَا الْأَخْيَةُ، فَقَالَتْ: أَلَيْبُ يُرِدْنَ؟ فَأَمَرَ بِخِيَاءِهِ فَقَوَّضَ وَتَرَكَ الْاعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ شَوَّالٍ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢٢٦/٦) (خ: ٢٠٢٣) (م: ١١٧٢) (د: ٢٤٦٤) (ن: ٤٥٤٤/٢) (هـ: ١٧٧١) لَكِنْ لَهُ مِنْهُ: كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَكَّفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُتَعَكِّفًا.

قوله: (صلى الفجر ثم دخل معتكف) استدلل به على أن أول وقت الاعتكاف من أول النهار، وبه قال الأوزاعي والليث والثوري. وقال الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبيل غروب الشمس، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل، ولكن إنما يخلو بنفسه في المكان الذي أعدّه للاعتكاف بعد صلاة الصبح قوله: (بجاء) بجاء معجمة ثم ياء موحدة قوله: (وأمرت غيرها... إلخ) هذا يقتضي تعميم الأزواج وليس كذلك، وقد فسر قوله: "من أزواج النبي" بعائشة وحفصة وزينب فقط، ويؤيد ذلك ما وقع في رواية للبخاري بلفظ: "أربع قباير" وفيه رواية للنسائي: "فلما صلى الصبح إذا هو بأربعة أبنية، قال: لمن هذه؟ قالوا: لعائشة وحفصة وزينب" الحديث، والرابع خباؤه ﷺ قوله: (أكبر) بهزة استفهام محذوفة وبغير مدّ وينصب الرأه قوله: (يردن) بضم أوله وكسر الرأه وسكون الدال ثم نون النسوة. وفي رواية البخاري: "أنزعوها فلا أراها" قوله (فقوَّض) بضم القاف وتشديد الواو المكسورة بعدها ضاد معجمة: أي نقض قوله: (وترك الاعتكاف) كان الحامل له ﷺ على ذلك خشية أن يكون الحامل للزوجات المباهاة والتنافس الناشئ عن الغيرة حرصاً على القرب منه خاصة، فيخرج الاعتكاف عن موضوعه، أو الحامل له

١٧٦٢ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَمِيٍّ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعْتَكِفًا، فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلًا، فَمَحَذْتُهُ ثُمَّ قُمْتُ لِأَنْقَلِبَ، فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي، وَكَانَ مَسْكَنُهَا فِي دَارِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَ (حم): ٣٣٧/٦ (خ: ٢٠٣٥) (م: ٢١٧٥).

قوله: (تَرَجَّلَ) التَّرجيل بالجيم: المشط والدَّهن. فيه دليل على أنه يجوز للمعتكف التَّنظيف والطَّيب والغسل والخلق والتَّزِين إلخًا قًا بالتَّرجيل. والجمهور على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد. وعن مالك: يكره الصَّنائع والحرف حتَّى طلب العلم. وفيه دليل على أنَّ من أخرج بعض بدنه من المسجد لم يكن ذلك قاذحًا في صحَّة الاعتكاف قوله: (إلا حاجة الإنسان) فسرها الزَّهري بالبول والغائط، وقد وقَّع الإجماع على استنائهما، واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالأكل والشَّرب، ويلحق بالبول والغائط: القيء والفسد والحجامة لمن احتاج إلى ذلك، وسيأتي الكلام على الخروج للحاجات ولغيرها قوله: (فما أسأل عنه) سيأتي الكلام على الخروج لزيارة المريض قوله: (ثمَّ قمت لأنقلب) أي ترجع إلى بيتها قوله: (ليقلبي) بفتح أوَّله وسكون القاف: أي يردُّها إلى منزلها وفيه دليل على جواز خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لتشيع الزَّائر قوله: (في دار أسامة بن زيد) أي التي صارت له بعد ذلك لأنَّ أسامة إذ ذاك ليس له دارٌ مستقلةٌ بحيث يسكن فيها صفيَّة، وكانت بيوت أزواج النِّبي ﷺ حوالي أبواب المسجد.

١٧٦٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصِرُّ بِالْمَرِيضِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَيَمُرُّ كَمَا هُوَ وَلَا يُعْرَجُ يَسْأَلُ عَنْهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٧٢).

١٧٦٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «السَّنةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَمُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً وَلَا يَبَاشِرَهَا، وَلَا يُخْرَجُ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا اغْتِكَافٌ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اغْتِكَافٌ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٧٣).

الحديث الأوَّل في إسناده ليث بن أبي سليم وفيه مقال. قال الحافظ: والصَّحيح عن عائشة من فعلها أخرجه مسلمٌ وغيره، وقال: صحَّ ذلك عن علي رضي الله عنه والحديث الثَّاني أخرجه أيضًا النَّسائيٌ وليس فيه «قالت السَّنة» وأخرجه أيضًا من حديث مالكٍ وليس فيه ذلك. قال أبو داود: غير عبد الرَّحمن بن إسحاق لا يقول فيه «قالت السَّنة». وجزم الدَّارقطني بأنَّ القدر الَّذي من

حديث عائشة قولها: لا يخرج، وما عداه ممَّن دونها انتهى، وكذلك رجَّح ذلك البيهقي، ذكره ابن كثيرٍ في الإرشاد. وعبد الرَّحمن بن إسحاق هذا هو القرشيُّ المدنيُّ يقال له: عبَّادٌ، وقد أخرج له مسلمٌ في صحيحه ووثقه يحيى بن معينٍ وأثنى عليه غيره وتكلَّم فيه بعضهم. الحدِيثان استدلَّ بهما على أنه لا يجوز للمعتكف أن يخرج من معتكفه لعيادة المريض ولا لما يماثلها من القرب كشيع الجنازة وصلاة الجمعة. قال في الفتح: وروينا عن علي رضي الله عنه والنَّخعيِّ والحسن البصريِّ: إن شهد المعتكف جنازةً أو عاد مريضًا أو خرج للجمعة بطل اعتكافه، وبه قال الكوفيُّون وابن المنذر في الجمعة. وقال الثَّوريُّ والشَّافعيُّ وإسحاق: إن شرط شيئًا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بفعله وهو روايةٌ عن أحمد انتهى. وعن الهادويَّة أنه يجوز الخروج لتلك الأمور ونحوها ولكن في وسط النَّهار قياسًا على الحاجة المذكورة في حديث عائشة. المتقدِّم وهو فاسد الاعتبار لأنَّه في مقابلة النَّصِّ قوله: (ولا يمسَّ امرأةً ولا يباشرها) المراد بالباشرة هنا الجماع بقرينة ذكر المسِّ قبلها. وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك، ويؤيِّده ما روى الطَّبَّريُّ وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية، يعني قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ أنهم كانوا إذا اعتكفوا فخرج رجلٌ لحاجته فلقى امرأته جامعها إن شاء فنزلت. قوله: (ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بدَّ منه) فيه دليلٌ على المنع من الخروج لكلِّ حاجةٍ من غير فرقٍ بين ما كان مباحًا أو قربةً أو غيرهما، إلا الَّذي لا بدَّ منه كالخروج لقضاء الحاجة وما في حكمها قوله: (ولا اعتكاف إلا بصوم) فيه دليلٌ على أنه لا يصحَّ الاعتكاف إلا بصوم، وأنَّه شرط، حكاة في البحر عن العترة جميعًا، وابن عباسٍ وابن عمر ومالكٍ والأوزاعيِّ والثَّوريِّ وأبي حنيفةٍ وحكي في البحر أيضًا عن ابن مسعودٍ والحسن البصريِّ والشَّافعيِّ وأحمد وإسحاق أنه ليس بشرط، قالوا: يصحَّ اعتكافه ساعةً واحدةً ولحظةً واحدةً. واستدلُّوا بما تقدَّم من أنه ﷺ اعتكف العشر الأوَّل من شوالٍ ومن جلَّتها يوم الفطرٍ ومجديث عمر الآتي. وأجابوا عن حديث عائشة المذكور في الباب بما تقدَّم من الكلام عليه وهذا هو الحقُّ لا كما قال ابن القيم: إنَّ الرَّاجح الَّذي عليه جمهور السَّلف أنَّ الصَّوم شرطٌ في الاعتكاف. وقد روي عن عليٍّ وابن مسعودٍ أنه ليس على المعتكف صومٌ إلا أن

يوجهه على نفسه. ويدل على ذلك حديث ابن عباس الآتي ويؤيد قول من قال يجوز الاعتكاف ساعة أو لحظة حديث من اعتكف فواق ناقه فكانما اعتق نسمة» رواه العجلي في الضعفاء من حديث عائشة وأنس. قال في البدر المنير: هذا حديث غريب لا أعرفه بعد البحث الشديد عنه. وقال الحافظ: هو منكر ولكنه أخرجه الطبراني في الأوسط قال الحافظ: لم أر في إسناده ضعفاً إلا أن فيه وجادة في المتن ونكارة شديدة وذبيت العترة وأبو حنيفة إلى أن أقل مدة الاعتكاف يوم قوله: (ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع) فيه دليل على أن المسجد شرط للاعتكاف. قال في الفتح: وافق العلماء على مشروطية المسجد للاعتكاف إلا عمدة بن عمر بن لبابة المالكي، فاجازه في كل مكان، وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة. وفيه قول للشافعي قديم. وفي وجوه لأصحابه وللمالكية: يجوز للرجال والنساء لأن التطوع في البيوت أفضل. وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات. وخصه أبو يوسف بالواجب منه، وأما النفل ففي كل مسجد. وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد انتهى كلام الفتح وسيأتي قول من قال: إنه يختص بالمساجد الثلاثة.

١٧٦٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ لَنَذْرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ، مَتَّقْ عِلِّيَّ. وَزَادَ الْبُخَارِيُّ «فَاعْتَكِفْ لَيْلَةً» (حم: ١٠/٢) (خ: ٢٠٤٢) (م: ١٦٥٦).

١٧٦٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُتَعَكِّفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ عَلَى نَفْسِهِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٩٩/٢) وَقَالَ: رَفَعَهُ أَبُو بَكْرِ السُّوسِيُّ وَغَيْرُهُ لَا يَرْفَعُهُ.

الحديث الثاني رجحه الدارقطني، والبيهقي وقفه. وأخرجه الحاكم مرفوعاً وقال: صحيح الإسناد قوله: (إن عمر سأله) لم يذكر مكان السؤال. وفي رواية للبخاري أن ذلك كان بالجرمارة لما رجعوا من حنين. ويستفاد منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك قوله: (نذرت في الجاهلية) زاد مسلم فلما أسلمت سألت وفي ذلك رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وإنه إنما نذر في الإسلام. وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني بلفظ: «نذر أن يعتكف في الشرك» قوله: (أن اعتكف

ليلة) استدلل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس بوقت صوم، وقد أمره ﷺ أن يفي بنذره على الصفة التي أوجبها. وتعقب بأن في رواية لمسلم «يوماً بدل ليلة» وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة، فمن أطلق ليلة أراد بيومها، ومن أطلق يوماً أراد بليلته. وقد ورد الأمر بالصوم في رواية أبي داود والنسائي بلفظ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: اعْتَكِفْ وَصُمْ» أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل ولكنه ضعيف، وقد ذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار. قال في الفتح: ورواية من روى يوماً شاذة، وقد وقع في رواية سليمان بن بلال عند البخاري «فاعتكف ليلة» فدل على أنه لم يزد على نذره شيئاً، وأن الاعتكاف لا صوم فيه، وأنه لا يشترط له حد معين قوله: (ليس على المعتكف صيام) استدلل به. القائلون أنه لا يشترط الصوم في الاعتكاف وقد تقدم ذكرهم. وقد استدلل بعض القائلين بأن الصوم شرط في الاعتكاف بقوله تعالى: «ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ» قال: فذكر الاعتكاف عقب الصوم. وتعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما، وإلا لزم أن لا صوم إلا بالاعتكاف ولا قائل به. وفي حديث عمر المذكور في الباب رد على من قال: إن أقل الاعتكاف عشرة آيام. وفيه أيضاً دليل على أن النذر من الكافر لا يسقط عنه بالإسلام وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام على ذلك.

١٧٦٧ - وَعَنْ حَدِيثَةٍ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ» أَوْ قَالَ - فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ.

١٧٦٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَخَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ، فَرُبَّمَا وَصَعَتْ الطُّشْتَ تَحْتَهَا مِنْ الدَّمِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ: «اعْتَكَفَ مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَزْوَاجِهِ وَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصَّفْرَةَ وَالطُّشْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣١/٦) وَالْبُخَارِيُّ (٢٠٣٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٧٦).

الحديث الأول أخرجه ابن أبي شيبة ولكن لم يذكر المرفوع منه، واقتصر على المراجعة التي فيه بين حذيفة وابن مسعود ولفظه: «إن حذيفة جاء إلى عبد الله فقال: ألا أعجبك من قوم عكوف بين دارك ودار الأشعري، يعني المسجد، قال عبد الله: فلعلمهم أصابوا وأخطأت» فهذا يدل على أنه لم يستدل على ذلك

في العَشرِ الأَخيرِ مَا لَا يَجْتَنِدُ فِي غَيْرِهَا).

قوله: (أحيا اللَّيْلَ) فيه استعارة الإحياء للاستيقاظ: أي سهره فأحياه بالطاعة وأحيا نفسه بسهره فيه لأنَّ النَّوْمَ أخو الموت. قوله: (وأيقظ أهله) أي للصلاة. وفي الترمذي عن أم سلمة: «لم يكن ﷺ إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحداً من أهله يطيل القيام إلا أقامه» قوله: (وشدَّ المئزر) أي اعتزل النساء كما رواه عبد الرَّزَّاق عن الثوري وابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عَياش. وحكي في الفتح عن الخطابي أنه يحتمل أن يراد به الجدُّ في العبادة كما يقال: شددت لهذا الأمر مئزري: أي شمَّرت له، ويحتمل أن يراد التَّشْمِيرُ والاعتزال معاً. ويحتمل أن يراد حقيقته، والجواز كمن يقول: طویل النَّجاد لطویل القامة، وهو طویل النَّجاد حقيقة، يعني شدَّ مئزره حقيقة واعتزل النساءَ وشمَّرَ للعبادة، يعني فيكون كنايةً وهو يجوز فيها إرادة اللازم والمألوم. وقد وقع في رواية: «شدَّ مئزره واعتزل النساءَ» فالعطف بالواو يقوِّي الاحتمال الأوَّل كما قال الحافظ. والحديث فيه دليلٌ على مشروعِة الحرص على مداومة القيام في العشر الأواخر من رمضان وإحيائها بالعبادة واعتزال النساء، وأمر الأهل بالاستكثار من الطاعة فيها.

١٧٧٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٢/ ٢٤١) (خ: ٢٠١٤) (م: ٧٦٠) (د: ١٣٧٢) (ت: ٦٧٣) (ن: ١٥٧/٤).

١٧٧١ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيَّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تَجِبُ الْعَفْوُ فَأَعْفُ عَنِّي» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٥١٣)، وَأَحْمَدُ (١٧١/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٨٥٠) وَقَالَ فِيهِ: أَرَأَيْتَ إِنْ وَأَقَعْتَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ.

الحديث الأوَّل قد تقدَّم مع شرحه في باب صلاة التَّراويح، وأورده المصنَّف ههنا للاستدلال به على مشروعِة قيام ليلة القدر. والحديث الثاني صحَّحه الترمذي كما ذكر المصنَّف. وفيه دليلٌ على إمكان معرفة ليلة القدر وبقائها، وسيأتي الكلام على ذلك قوله: (ليلة القدر) اختلف في المراد بالقدر الذي أضيفت إليه اللَّيْلَةُ فقيل هو التَّعْظِيم لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، والمعنى أنها ذات قدرٍ لتزول القرآن فيها، أو لما يقع فيها

بحديث عن النَّبِيِّ ﷺ وعلى أنَّ عبد الله يخالفه ويجوز الاعتكاف في كلِّ مسجد، ولو كان ثمَّ حديثٌ عن النَّبِيِّ ﷺ ما خالفه، وأيضاً الشكُّ الواقع في الحديث كما يضعف الاحتجاج أحد شقيه. وقد استشهد لحديث حذيفة بحديث أبي سعيدٍ وأبي هريرة وغيرهما مرفوعاً بلفظ «لا تشدَّ الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى» وهو متفقٌ عليه، ولكن ليس فيه ما يشهد لحديث حذيفة لأنَّ أفضليَّة المساجد واختصاصها بشدِّ الرِّحال إليها لا تستلزم اختصاصها بالاعتكاف وقد حكي في الفتح عن حذيفة أنَّ الاعتكاف يختصُّ بالمساجد الثلاثة، ولم يذكر هذا الحديث. وحكي عن عطاء أنه يختصُّ بمسجد مكَّة، وعن ابن المسيَّب بمسجد المدينة، وقوله: (أو قال: في مسجد جماعة) قيل: فيه دليلٌ لذهب أبي حنيفة وأحمد المتقدم قوله: (بعض نسائه) قال ابن الجوزي: ما عرفنا من أزواج النَّبِيِّ ﷺ من كانت مستحاضة. قال: والظاهر أنَّ عائشة أشارت بقولها من نسائه: أي من النساء المتعلقات به، وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب، ولكنَّه يردُّ عليه ما وقع في البخاري في كتاب الاعتكاف بلفظ: «امرأة مستحاضة من أزواجه» ووقع في رواية سعيد بن منصور عن عكرمة أنَّ أم سلمة كانت عاكفةً وهي مستحاضة، وهذه الرواية تفيد تعيينها. وقد حكى ابن عبد البر أنَّ بنات جحش الثلاث كنَّ مستحاضات: زينب وحمنة وأم حبيبة. ويدلُّ على ذلك ما وقع عند أبي داود عن عائشة أنها قالت: «استحيضت زينب بنت جحش» وقد عدَّ مغلطاي في المستحاضات: سودة بنت زمعة، وقد روى ذلك أبو داود تعليقاً، وذكر البيهقي أنَّ ابن خزيمة أخرجه موصولاً، فهذه ثلاث مستحاضات من أزواج النَّبِيِّ ﷺ قوله: (من الدَّم) أي لأجل الدَّم والحديث يدلُّ على جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويث، ويلحق بها دائم الحدث ومن به جرح سليل، وقد تقدَّم البحث عن ذلك

بَابُ الْاجْتِهَادِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وَفَضْلِ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا يُدْعَى بِهِ فِيهَا وَأَيُّ لَيْلَةٍ هِيَ؟

١٧٦٩ - عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ الْأَوَاخِرَ أَحْيَا اللَّيْلَ وَأَبْقَى أَهْلَهُ وَشَدَّ الْمِئْزَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٤١/٦) (م: ١١٧٤). وَأَحْمَدُ (٤١/٦) وَمُسْلِمٌ: «كَانَ يَجْتَنِدُ

(١٣٧٨) وَالتَّوْبِيذِي وَصَحَّحَهُ (٣٣٥١).

حديث ابن عباسٍ أخرجه أيضاً الطَّبْرَانِيُّ في الكبير. قال في مجمع الزوائد: ورجال أحمد رجال الصحيح. وقد أخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر مرفوعاً، والمراد بالسابعة إما لسبع بقين أو لسبع ماضين بعد العشرين. وحديث معاوية سكت عنه أبو داود والمنذري. ورجال إسناده رجال الصحيح. وفي الباب عن جابر بن سمرة عند الطَّبْرَانِيِّ في الأوسط بنحو حديث ابن عمر وعن ابن مسعود عند الطَّبْرَانِيِّ قال: «سئل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال: أيكم يذكر ليلة الصَّهَاء قلت: أنا، وذلك ليلة سبع وعشرين» ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحذيفة وناسٍ من الصحابة. . وروى عبد الرزاق عن ابن عباسٍ قال: «دعا عمر أصحاب رسول الله ﷺ وسألمهم عن ليلة القدر، فأجمعوا على أنها في العشر الأواخر قال ابن عباسٍ: فقلت لعمر: إني لأعلم أو أظن أي ليلة هي قال عمر: أي ليلة هي؟ فقلت: سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشر الأواخر، فقال: من أين علمت ذلك؟ فقلت: خلق الله سبع سماواتٍ وسبع أرضين وسبعة أيام، والذَّهر يدور في سبع، والإنسان خلق من سبع ويأكل من سبع ويسجد على سبع، والطَّواف والجمار وأشياء ذكرها، فقال عمر: لقد فطنت لأمرٍ ما فطنا له. . وقد أخرج نحوه هذه القصة الحاكم، وإلى أن ليلة القدر ليلة السابع والعشرين ذهب جماعة من أهل العلم، وقد حكاه صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء. وقد اختلف العلماء فيها على أقوال كثيرة ذكر منها في فتح الباري ما لم يذكره غيره، وسنذكر ذلك على طريق الاختصار فنقول: القول الأول: أنها رفعت، حكاه المتولي عن الروافض، والفاكهاني عن الحنفية الثاني: أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه ﷺ، حكاه الفاكهاني. الثالث: أنها خاصة بهذه الأمة، جزم به جماعة من المالكية، ونقله صاحب العمدة عن الجمهور من الشافعية واعترض بحديث أبي ذرٍ عند النسائي قال: «قلت يا رسول الله أتكون مع الأنبياء فإذا ماتوا رفعت؟ فقال: بل هي باقية» واحتجوا بما ذكره مالك في الموطأ بلاغاً: «أن رسول الله ﷺ تقال أعمار أمته عن أعمار الأمم الماضية، فأعطاه الله ليلة القدر» قال الحافظ: وهذا محتمل التأويل، فلا يدع التصريح في حديث أبي ذرٍ والرابع: أنها ممكنة في جميع السنة، وهو المشهور عن الحنفية وحكي عن جماعة من السلف، وهو

من نزول الملائكة، أو ما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة، أو أن الذي يجيئها يصير ذا قدر. وقيل القدر هنا: التضييق لقوله تعالى: «وَمَنْ قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقَهُ» ومعنى التضييق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها وقيل: القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال: الذي هو مواخي القضاء. والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى: «فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ» وبه صدر التنوي كلامه فقال: قال العلماء: سميت ليلة القدر لما يكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى: «فِيهَا يُفْرَقُ» الآية.

ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهدٍ وعكرمة وقتادة وغيرهم.

وقال التوربشتي: إنما جاء القدر بسكون الدال، وإن كان الشائع في القدر الذي يواخي القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديد في تلك السنة لتحصيل ما يلقي إليهم فيها مقداراً بمقدار.

قوله: (إنك عفو) بفتح العين وضم الفاء وتشديد الواو صيغة مبالغة وفيه دليل على استحباب الدعاء في هذه الليلة بهذه الكلمات.

١٧٧٢ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مُتَحَرِّمًا فَلْيَتَحَرَّهَا لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، أَوْ قَالَ: تَحَرَّوْهَا لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ يُمِضِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (٢٧/٢).

١٧٧٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي سَتَيْتُ كَبِيرَ عَلِيلٍ يَشُقُّ عَلَيَّ الْغِيَامَ، فَأَمَرْنِي بِلَيْلَةٍ لَعَلَّ اللَّهَ يُؤْتِقَنِي فِيهَا لِلْبَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالسَّابِعَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٠/١).

١٧٧٤ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ «عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ قَالَ: لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٨٦).

١٧٧٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ حَبِشٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي بِنَ كَعْبٍ يَقُولُ وَيَقِيلُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: «مَنْ قَامَ السَّنةَ أَصَابَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَقَالَ أَبِي: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنَّهَا لَنَبِيٍّ رَمَضَانَ يَخْلِفُ مَا يَسْتَتِي وَيُؤَدِّي اللَّهُ إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَيَّ لَيْلَةٍ هِيَ، هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا، هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، وَأَمَرَتْهَا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِهَا يَبْقَاءُ لَا شُعَاعَ لَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٠-١٣١) وَمُسْلِمٌ (٧٦٢) وَأَبُو دَاوُدَ

وهو قول لم أره صريحاً إلا أنّ عياضاً قال ما من ليلة من ليالي العشر الأخيرة إلا وقد قيل فيها: إنها ليلة القدر الحادي والعشرون: ليلة سبع وعشرين وقد تقدّم دليله ومن قال به الثاني والعشرون: ليلة الثامن والعشرين وهذا لم يذكره صاحب الفتح ولكنّ ظاهر قول عياض المتقدّم أنّه قد قيل: إنها ليلة القدر قد أسقط في الفتح القول الثاني والعشرين وذكر الثالث والعشرين بعد الحادي والعشرين فلعلّه سقط عليه حكاية هذا القول وقد ثبت في بعض النسخ الثالث والعشرون أنها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي الرابع والعشرون: أنها ليلة الثلاثين حكاه عياض ورواه محمد بن نصر عن معاوية وأحمد عن أبي هريرة. الخامس والعشرون: أنها في أوتار العشر الأخيرة ودليله حديث عائشة الآتي في آخر الباب وكذلك حديث ابن عمر قال في الفتح: وهو أرجح الأقوال وصار إليه أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب انتهى القول السادس والعشرون: مثله بزيادة الليلة الأخيرة، ويدلّ عليه حديث أبي بكرة الآتي، وقد أخرج أحمد من حديث عباد بن الصّامت ما يدلّ على ذلك. السابع والعشرون: تنتقل في العشر الأواخر كلّها، قاله أبو قلابة، ونصّ عليه مالك والثوري وأحمد وإسحاق، وزعم الماوردي أنّه متفق عليه، ويدلّ عليه حديث أبي سعيد الآتي. الثامن والعشرون: مثله إلا أنّ بعض ليالي العشر أرجى من بعض قال الشافعي: أرجاها ليلة إحدى وعشرين. التاسع والعشرون: مثل السابع والعشرين إلا أنّ أرجاها ليلة ثلاث وعشرين، ولم يذكر في الفتح قائله. الثلاثون: كذلك، إلا أنّ أرجاها ليلة سبع وعشرين، ولم يحك صاحب الفتح من قاله الحادي والثلاثون: أنها تنتقل في جميع السبع الأواخر، ويدلّ عليه حديث ابن عمر الآتي، وقد اختلف أهل هذا القول هل المراد السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة تعدّ من الشهر؟ قال في الفتح: ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون، والثالث والثلاثون أنها تنتقل في النصف الأخير، ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد، وحكاه إمام الحرمين عن صاحب التّقرير. الرابع والثلاثون: ليلة ستّ عشرة أو سبع عشرة، رواه الحارث بن أبي أسامة من حديث عبد الله بن الزبير. الخامس والثلاثون: ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين، رواه سعيد بن منصور من حديث أنس بإسناد ضعيف. السادس والثلاثون: أول

مردود بكثير من أحاديث الباب المصرحة باختصاصها برمضان الخامس: أنها مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه. وروي عن ابن عمر وأبي حنيفة، وبه قال ابن المنذر وبعض الشافعية ورجحه السبكي. السادس: أنها في ليلة معينة مبهمّة، قاله النسفي في منظومته. السابع: أنها أول ليلة من رمضان، حكى عن أبي رزين العقيلي الصحابي وروى ابن أبي عاصم من حديث أنس قال: "ليلة القدر أول ليلة من رمضان" قال ابن أبي عاصم: لا نعلم أحداً قال ذلك غيره الثامن: أنها ليلة النصف من رمضان حكاه ابن الملقن في شرح العمدة التاسع: أنها ليلة النصف من شعبان حكاه القرطبي في المفهم وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز العاشر: أنها ليلة سبع عشر من رمضان ودليله ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال: بلا شك ولا امتراء: "إنها ليلة سبع عشر من رمضان ليلة أنزل القرآن" وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود الحادي عشر: أنها مبهمّة في العشر الوسط حكاه النووي وعزاه الطبري إلى عثمان بن أبي العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية الثاني عشر: أنها ليلة ثمان عشرة ذكره ابن الجوزي في مشكله الثالث عشر: ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن عليّ وعزاه الطبري إلى زيد بن ثابت ووصله الطحاوي عن ابن مسعود الرابع عشر: أول ليلة من العشر الأخيرة وإليه مال الشافعي وجزم به جماعة من أصحابه الخامس عشر مثل الذي قبله إن كان الشهر تاماً وإن كان ناقصاً فليلة إحدى وعشرين وهكذا في جميع العشر وبه جزم ابن حزم ودليله حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنس وأبي بكرة وسيأتي السادس عشر: ليلة اثنين وعشرين ودليله ما أخرجه أحمد من حديث عبد الله بن أنس: "أنّه سأل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر وذلك صبيحة إحدى وعشرين، فقال: كم الليلة؟ قلت: ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو القابلة" السابع عشر ليلة ثلاث وعشرين ودليله حديث عبد الله بن أنس الآتي وقد ذهب إلى هذا جماعة من الصحابة والتابعين الثامن عشر: أنها ليلة الرابع والعشرين ودليله ما رواه الطيالسي عن أبي سعيد مرفوعاً: "ليلة القدر ليلة أربع وعشرين" وما رواه أحمد من حديث بلال بنحوه وفيه ابن لهيعة وروي ذلك عن ابن مسعود والشعبي والحسن وقناة التاسع عشر: ليلة خمس وعشرين حكاه ابن الجوزي في المشكل عن أبي بكرة العشرون ليلة ستّ وعشرين قال الحافظ

السنة فلا ينبغي أن يجعل قولاً خارجاً عن هذه الأقوال لأنه عين القول الرابع منها. وأرجح هذه الأقوال هو القول الخامس والعشرون، أعني أنها في أوتار العشر الأواخر. قال الحافظ: وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين.

قوله: (وَأَمَّا رُتْهَا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِهَا بَيْضَاءَ لَا شُعَاعَ لَهَا) قد ورد لليلة القدر علامات أكثر، لا تظهر إلا بعد أن تمضي منها: طلوع الشمس على هذه الصفة وروى ابن خزيمة من حديث ابن عباس مرفوعاً: « لَيْلَةُ الْقَدْرِ طُلُوعٌ لَا حَارَّةٌ وَلَا بَارِدَةٌ، تُصْبِحُ الشَّمْسُ يَوْمَهَا حُمْرَاءَ ضَعِيفَةً ». ولأحمد من حديث عبادة: « لَا حَرَّ فِيهَا وَلَا بَرْدَ، وَإِنَّهَا سَاكِنَةٌ صَاحِيَةٌ وَقَمَرُهَا سَاطِعٌ » وفي علامتها أحاديث: منها عن جابر بن سمرة عند ابن أبي شيبة وعن جابر بن عبد الله عند ابن خزيمة. وعن أبي هريرة عنده. وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة وعن غيرهم.

١٧٧٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ فِي قُبَّةِ تَرْكِبَةٍ عَلَى سِدَّتِهَا حَصِيرٌ، فَأَخَذَ الْحَصِيرَ يَدِيهِ فَفَتَحَاهَا فِي نَاحِيَةِ الْقُبَّةِ، ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ فَكَلَّمَ النَّاسَ فَذَنُّوا مِنْهُ فَقَالَ: إِنِّي اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ أَلْتَمِسُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ، ثُمَّ أَتَيْتُ فَقِيلَ لِي إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَعْتَكِفَ فَلْيَعْتَكِفْ، فَأَعْتَكَفَ النَّاسُ مَعَهُ، قَالَ: وَإِنِّي أُرَيْتُهَا لَيْلَةً وَتَرَوْنِي أَسْجُدُ فِي صَبِيحَتِهَا فِي طِبْنٍ وَمَاءٍ فَأَصْبَحُ مِنْ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَقَدْ قَامَ إِلَى الصُّبْحِ فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ فَوَكَفَ الْمَسْجِدَ فَأَبْصَرْتُ الطَّيْنَ وَالْمَاءَ، فَخَرَجَ حِينَ فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَجَبِينَهُ وَرَزَوْتُهُ أَنَّهُ فِيهَا الطَّيْنُ وَالْمَاءُ، وَإِذْ هِيَ لَيْلَةٌ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، فَتَفَقَّ عَلَيْهِ، لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْبُخَارِيِّ: اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ (حم: ٣/ ٦٠) (خ: ٦٦٩) (م: ١١٦٧) (٢١٦).

قوله: (العشر الأوسط) هكذا في أكثر الروايات، والمراد به العشر الليالي، وكان القياس أن يوصف بلفظ التثنية لأن مرجعها مؤنث، لكن وصف بالمذكر على إرادة الوقت أو الزمان، والتقدير الثلث كأنه قال: الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر. ووقع في الموطأ العشر الأوسط بضم الواو والسین جمع وسط، ويروى بفتح السین مثل كبير وكبر. ورواه الباجي في

ليلة من رمضان أو آخر ليلة منه، رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس بإسناد ضعيف السابغ والثلاثون: ليلة تاسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بإسناد فيه مقال، وعبد الرزاق من حديث علي بن مسعود منقطع، وسعيد بن منصور من حديث عائشة بسند منقطع أيضاً. الثامن والثلاثون: أول ليلة أو تاسع ليلة أو سابغ عشرة أو إحدى وعشرين أو آخر ليلة، رواه ابن مردويه في تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف. التاسع والثلاثون: ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين، ودليله حديث ابن عباس الآتي، ولأحمد نحوه من حديث النعمان بن بشير. القول الأربعون: ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين، ويدل عليه حديث ابن عباس الآتي، وأخرج البخاري نحوه من حديث عبادة بن الصامت. الحادي والأربعون: أنها منحصرة في السبع الأواخر، ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي، وفي الفرق بينه وبين القول الحادي والثلاثين خفاءً. الثاني والأربعون: ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين، ويدل عليه حديث عبد الله بن أنس عند أحمد. الثالث والأربعون: أنها في اشفاق العشر الوسط والعشر الأواخر. قال الحافظ: قرأته بخط مغلطاي. الرابع والأربعون: أنها الليلة الثالثة من العشر الأواخر أو الخامسة منه، رواه أحمد من حديث معاذ قال في الفتح: والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثالثة تحتمل ليلة ثلاث وعشرين وتحتمل ليلة سبع وعشرين الخامس والأربعون: أنها في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني، رواه الطحاوي من حديث عبد الله بن أنس، هذا جملة ما ذكره الحافظ في الفتح أوردناه مختصراً مع زوائد مفيدة. وما ينبغي أن يعد قولاً خارجاً عن هذه الأقوال قول الهادي: إنها في تسع عشرة، وفي الأفراد بعد العشرين من رمضان. واستدلوا على أنها في الأفراد بعد العشرين بها استدلل به أهل القول الخامس والعشرين على أنها قد تكون في ليلة تسع عشرة بما أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «التمسوا ليلة القدر في سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين» قال الهيثمي بعد أن ساقه في مجمع الزوائد: فيه أبو الهزم وهو ضعيف، فيكون هذا القول هو السادس والأربعون، وينبغي أن يجعل ما اشتمل عليه هذا الحديث القول السابع والأربعين. وأما كونها مبهمه في جميع

رَمَضَانَ صَلَاتَهُ فِي سَائِرِ السَّنَةِ، فَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ اجْتَنَهْذَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٧٩٤).

وفي الباب عن عبادة بن الصامت عند أحمد والحديث يدل على أن ليلة القدر ترجى مصادفتها لتسع ليالٍ بقين من الشهر أو سبع أو خمس أو ثلاث أو آخر ليلة، وهو أحد الأقوال المتقدمة. قال الترمذي في جامعه: وروي «عن النبي ﷺ في ليلة القدر أنها ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين وخمس وعشرين وسبع وعشرين وتسع وعشرين وآخر ليلة من رمضان» قال الشافعي: كان هذا عندي والله أعلم أن النبي ﷺ كان يجب على نحو ما يسأل عنه، يقال له: نلتسها في ليلة كذا؟ فيقول: التمسوها في ليلة كذا. قال الشافعي: وأقوى الروايات عندي فيها ليلة إحدى وعشرين انتهى.

١٧٧٩ - وَعَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فِي حَدِيثِهِ لَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهَا كَانَتْ أَيْبَنَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِهَا، فَجَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَفِقَانِ مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ فَتَسَبَّحَتْهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، التَّمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالْخَامِسَةِ وَالسَّابِعَةِ. قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ إِنَّكُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدْوِ مِنَّا، فَقَالَ: أَجَلٌ، نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ، قَالَ: قُلْتُ: مَا التَّاسِعَةُ وَالْخَامِسَةُ وَالسَّابِعَةُ؟ قَالَ: إِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ فَآلَيْتِ تَلِيهَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ فَهِيَ التَّاسِعَةُ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ فَآلَيْتِ تَلِيهَا السَّابِعَةَ، فَإِذَا مَضَتْ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَآلَيْتِ تَلِيهَا الْخَامِسَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠/٣) وَمُسْلِمٌ (١١٦٧) (٢١٧).

قوله: (يَحْتَفِقَانِ) بالخاء المهملة وبعدها مثناة فوقية ثم قاف مشددة، ومعناها يطلب كل واحد منهما حقاً ويدعي أنه الحق، وفيه أن المخاصمة والمنازعة مذمومة وأنها سبب للعقوبة المعنوية قوله: (إِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ فَآلَيْتِ تَلِيهَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ) هكذا في بعض نسخ مسلم، وفي أكثرها: «ثنتين وعشرين» بالياء. قال النووي: وهو أصوب، والنصب بفعل محذوف تقديره: أعني ثنتين وعشرين انتهى. وجعل النصب على الاختصاص أصوب من الرفع بتقدير مبتدأ لأجل قوله بعد ذلك فهي التاسعة لأنه يصير تقدير الكلام فآلتي تليها هي اثنان وعشرون فهي التاسعة، ولا يخفى أنها عبارة ثانية بخلاف النصب على الاختصاص فإنه يصير التقدير: فآلتي تليها أعني ثنتين وعشرين فهي التاسعة فإنها عبارة خالية عن ذلك. والحديث يدل على أن ليلة القدر يرجى

الموطأ بإسكانها على أنه جمع واسطٍ كبازل وبزل، وهذا يوافق رواية الأوسط قوله: (فِي قَبَةِ تَرْكِيَّةٍ) أي قَبَةِ صَغِيرَةٍ مِنْ لِبُودٍ قَوْلُهُ: (فَأَصْبَحَ مِنْ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ) فِي رِوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ فَخَرَجَ فِي صَبِيحَةِ عِشْرِينَ وَظَاهَرَهَا يَخَالِفُ رِوَايَةَ الْبَابِ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: فَأَصْبَحَ مِنْ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ: أَيِ مِنَ الصَّبْحِ الَّذِي قَبْلَهَا وَهُوَ تَسَفُّتٌ، وَقَدْ وَقَعَ فِي الْبَخَارِيِّ مَا هُوَ أَوْضَحُ مِنْ ذَلِكَ بَلْفُظٍ «فَإِذَا كَانَ حِينَ يَمْسِي مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً تَمْضِي وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ رَجَعَ إِلَى مَسْكَنِهِ» قَوْلُهُ: (وَرُوثَةُ أَنْفِهِ) بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ وَهِيَ طَرَفُهُ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا أَرْنَبَةُ الْأَنْفِ كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ.

١٧٧٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، وَأَرَانِي أَسْجُدُ صَبِيحَتَهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ، قَالَ: فَمَطَرْنَا فِي لَيْلَةٍ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَانْصَرَفَ وَإِنْ أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٩٥/٣) وَمُسْلِمٌ (١١٦٨)، وَزَادَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ: ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ).

وفي الباب عن رجلٍ من بني بياضة له صحبة مرفوعاً عند إسحاق في مسنده قال: «قلت: يا رسول الله إن لي بادية أكون فيها، فمرني بليلة القدر، فقال: انزل ليلة ثلاث وعشرين» وعن ابن عمر مرفوعاً: «من كان متحرِّها فليتحرها ليلة سابعة» قال: فكان أيوب يقتل ليلة ثلاث وعشرين ويمس الطيب. وعن ابن جريج عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس أنه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن المسيب يقول: استقام كلام القوم على أنها ليلة ثلاث وعشرين. وروي نحو ذلك من طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة ومن طريق مكحول أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين، كذا قال في الفتح وقد استدلل بحديث الباب من قال: إنها ليلة ثلاث وعشرين كما تقدم قوله: (ويقول ثلاث وعشرين) هكذا في معظم النسخ من صحيح مسلم وفي بعضها ثلاث وعشرون. قال النووي: وهذا ظاهر والأول جائز على لغة شاذة أنه يجوز حذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجزواً: أي ليلة ثلاث وعشرين.

١٧٧٨ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّمِسُوهَا فِي تِسْعٍ بَقِيْنَ أَوْ سِتٍّ بَقِيْنَ أَوْ خَمْسٍ بَقِيْنَ أَوْ ثَلَاثٍ بَقِيْنَ أَوْ آخِرَ لَيْلَةٍ». قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ يُصَلِّي فِي الْعِشْرِينَ مِنْ

وجودها في تلك الثلاث الليالي.

١٧٨٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي تَامِسَةٍ تَبْقَى، فِي سَابِعَةِ تَبْقَى، فِي خَامِسَةِ تَبْقَى، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٣١) وَالْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٨١). وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ فِي الْعَشْرِ فِي سَبْعٍ مَعْصُومِينَ أَوْ فِي سَبْعٍ يَبْقَيْنَ»، يَعْنِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٢١).

قوله: (في تاسعة تبقى) يعني ليلة اثنين وعشرين قوله: (في خامسة تبقى) يعني ليلة ست وعشرين قوله: (في سبع مَعْصُومِينَ أَوْ فِي سَبْعٍ يَبْقَيْنَ) هكذا رواية المصنف رحمه الله بتقديم السنين في الأول والثاني في الثانية قال في الفتح: الأكثر بتقديم السنين في الثاني وتأخيرها في الأول، وبلغظ المضي في الأول والبقاء في الثاني، وللكشميهي بلغظ المضي فيهما وفي رواية الأسماعيلي بتقديم السنين في الموضعين انتهى. والمراد في سبع ليالٍ تمضي من العشر الأواخر، أو في سبع ليالٍ تبقى منها، فتكون في ليلة سبع وعشرين أو ليلة اثنين وعشرين، وقد تقدم الخلاف في ذلك

١٧٨١ - وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَرَادَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَّخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ قَوَّطَاطُ فِي السَّبْعِ الْأَوَّخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّخِرِ. أَخْرَجَاهُ (خ: ٢٠١٥) (م: ١١٦٥) (٢٠٦ و ٢٠٥) وَلَمْ يُسَلِّمْ قَالَ: «أَرَى رَجُلًا أَنْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ فَاطْلُبُوهَا فِي الْوَتْرِ مِنْهَا».

١٧٨٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٦٩) وَالْبُخَارِيُّ (٢٠٢٠)، وَقَالَ: «فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ».

قوله: (أروا ليلة القدر) أروا بضم أوله على البناء للمجهول: أي قبل لهم في المنام: إنها في السبع الأواخر. قال في الفتح: والظاهر أن المراد به أواخر الشهر. وقيل: المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين، فعلى الأول لا تدخل له إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين، وعلى الثاني تدخلان فتدفع ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين ويدل على الأول ما في البخاري في كتاب التعبير من صحيحه «أن ناسًا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر، وأن ناسًا أروا أنها في العشر الأواخر، فقال النبي ﷺ: التمسوها في السبع الأواخر» وكأنه ﷺ

نظر إلى المتفق عليه من الروايتين فأمر به. وقد رواه أحمد عن ابن عيينة عن الزهري بلغظ رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا، فقال النبي ﷺ: «التمسوها في العشر الباقية منها في الوتر» ورواه أحمد من حديث علي مرفوعًا «إن غلبتم فلا تغلبوا في التسع الباقية» قوله: (أرى) بفتحين أي أعلم قوله: (رؤياكم) قال عياض: كذا جاء بإفراد الرؤيا والمراد مراتكم لأنها لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس قال ابن التين: كذا روي بتوحيد الرؤيا وهو جائز لأنها مصدر قوله: (تواطت) بالهمزة: أي توافقت وزنًا ومعنى. وقال ابن التين: بغير همز، والصواب بالهمز وأصله أن يطأ الرجل برجله مكان وطء صاحبه.

وفي الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية، هكذا في الفتح قوله: (تحرروا ليلة القدر) في رواية للبخاري «التمسوا» وفي حديث عائشة دليل على أن ليلة القدر في أواخر العشر الأواخر.

وقد تقدم أنه القول الأرجح.

فائدة: قال الطبري: في إخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للعيون ما لا يظهر في سائر السنة، إذ لو كان حقًا لم يخف على كل من قام ليالي السنة فضلًا عن ليالي رمضان. وتعبه ابن المنير بأنه لا ينبغي إطلاق القول بالكذب لذلك، بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص بها قوم دون قوم، والنبي ﷺ لم يحصر العلامة ولم يخف الكرامة قال: ومع ذلك فلا يعتقد أن ليلة القدر لا ينالها إلا من رأى الخوارق، بل فضل الله تعالى واسع، ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها إلا على العبادة من غير رؤية خارق، وآخر رأى الخوارق من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل، والعبرة إنما هي بالاستقامة بخلاف الخارقة وقد يقع كرامة وقد يقع فتنة. وقيل: إن المطلع على ليلة القدر يرى كل شيء ساجدًا، وقيل: يرى الأنوار ساطعة في كل مكان حتى في المواضع المظلمة. وقيل: يسمع سلامًا أو خطابًا من الملائكة، وقيل: من علاماتها استجابة دعاء من وفق لها.

كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

بَابُ وَجُوبِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَتَوَاتُؤِهِمَا

١٧٨٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوْا، فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٠/٥) وَمُسْلِمٌ (١٣٣٧) وَالنَّسَائِيُّ (٥٠٨/٥). فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ.

١٧٨٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ، فَقَامَ الْأَفْرُخُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَيُّ كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: لَوْ قُلْتَهَا لَوَجِبَتْ، وَلَوْ وَجِبَتْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهَا وَلَمْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْمَلُوا بِهَا، الْحَجُّ مَرَّةٌ لِمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٥/١) وَالنَّسَائِيُّ (١١١/٥) بِمَعْنَاهُ.

الحديث الأول تمامه ثم قال: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ» وفي لفظ: «لَوْ وَجِبَتْ مَا قُتِمَ بِهَا».

والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال: صحيح على شرطهما. - وفي الباب عن انس عند ابن ماجه قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي كُلِّ عَامٍ؟ فَقَالَ: لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ، وَلَوْ وَجِبَتْ لَمْ تَقُومُوا بِهَا، وَلَوْ لَمْ تَقُومُوا بِهَا عَذَّبْتُمْ» قال الحافظ: ورجاله ثقات.

وعن علي رضي الله عنه عند الترمذي والحاكم وسنده منقطع.

قوله: (بَابُ وَجُوبِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ). - الحج بفتح الحاء وهو المصدر، وبالفتح والكسر هو الاسم منه، وأصله القصد ويطلق على العمل أيضا، وعلى الإتيان مرة بعد أخرى، وأصل العمره: الزيارة. - وقال الخليل: الحج كثرة القصد إلى معظّم. ووجوب الحج معلوم بالضرورة الدنيئة. - واختلّف في العمره، فقيل واجبة، وقيل: مستحبة، وللشافعي قولان أصحهما وجوبها، وسيأتي تفصيل ذلك قريبا: «وَالْأَحَادِيثُ» المذكورة في الباب تدلّ على أنّ الحج لا يجب إلا مرة واحدة وهو مجمع عليه، كما قال النووي والحافظ وغيرهما، وكذلك العمره عند من قال بوجوبها لا يجب إلا مرة إلا أن ينذر بالحج أو العمره وجب

الوفاء بالنذر بشرطه.

وقد اختلف هل الحج على الفور أو التراخي، وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى.

واختلف أيضا في وقت ابتداء افتراض الحج، فقيل: قبل الهجرة، قال في الفتح: وهو شاذ وقيل بعدها ثم اختلف في سته، فالجمهور على أنها سنة ست لأنه نزل فيها قوله تعالى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» قال في الفتح: وهذا يبني على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض، ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بلفظ: «وَأَتِمُّوا» أخرجه الطبراني بإسناد صحيح عنهم.

وقيل: المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع، وهذا يقتضي تقدّم فرضه قبل ذلك. وقد وقع في قصّة ضمام ذكر الأمر بالحج، وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس وهذا يدلّ إن ثبت عنه تقدّمه على سنة خمس أو وقوعه فيها، وقيل: سنة تسع، حكاه النووي في الروضة والماوردي في الأحكام السلطانية، ورجّح صاحب المدي أن افتراض الحج كان في سنة تسع أو عشر. واستدلّ على ذلك بأدلة فلتؤخذ منه.

قوله: (لَوْ قُلْتَهَا لَوَجِبَتْ) استدلّ به على أن النبي ﷺ مفروض في شرع الأحكام، وفي ذلك خلاف مبسوط في الأصول

١٧٨٥ - وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعَقِيلِيِّ أَنَّهُ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظُّعْنَ، فَقَالَ: حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَأَعْتَمِرْ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (ح: ١٠/٤) (د: ١٨١٠٠) (ت: ٩٣٠) (ن: ١١١/٥) (هـ: ٣٩٠٦).

الحديث يدلّ على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشي، وسيأتي الكلام عليه في باب وجوب الحج على المعصوب، وذكره المصنّف رحمه الله تعالى في هذا الباب للاستدلال به على وجوب الحج والعمره قال الإمام أحمد: لا أعلم في إيجاب العمره حديثا أجود من هذا ولا أصح منه انتهى.

وقد جزم بوجوب العمره جماعة من أهل الحديث وهو المشهور عن الشافعي وأحمد، وبه قال إسحاق والثوري والمزني والناصر والمشهور عن المالكية أن العمره ليست بواجبة، وهو قول الحنفية وزيد بن علي والمهادية ولا خلاف في المشروعية وقد روي في الجامع الكافي القول بوجوب العمره عن علي وابن

وَتَعْتَمِرُ» أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم عن عائشة عند أحمد وابن ماجه قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيَّ النَّسَاءُ جِهَادٌ؟ قَالَ: عَلَيْنَهُنَّ جِهَادٌ لَا يَتَّالَ فِيهِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ وَسَيَاتِي. وَالْحَقُّ عَدَمُ وَجوب العمرة لأن البراءة الأصلية لا ينتقل عنها إلا بدليل يثبت به التكليف، ولا دليل يصلح لذلك لا سيما مع اعتضاها بما تقدم من الأحاديث القاضية بعدم الوجوب. ويؤيد ذلك اقتصاره ﷺ على الحج في حديث بني الإسلام على خمس واقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ وقد استدلل على الوجوب بحديث عمر الآتي قريبا وسياتي الجواب عنه. وأما قوله تعالى ﴿وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ فلفظ الشتام مشعر بأنه إنما يجب بعد الإحرام لا قبله.

ويدل على ذلك ما أخرجه الشيخان وأهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهَا خَلْقُوقٌ فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعُ فِي عُمْرَتِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» الآية.

فهذا السبب في نزول الآية، والسائل قد كان أحرم وإنما سأل كيف يصنع.

١٧٨٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَيَّ النَّسَاءُ مِنْ جِهَادٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَلَيْنَهُنَّ جِهَادٌ لَا يَتَّالَ فِيهِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/١٦٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٠١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

الحديث فيه دليل على أن الجهاد غير واجب على النساء، وسياتي إن شاء الله تعالى الكلام على ذلك، وفيه إشارة إلى وجوب العمرة وقد تقدم البحث عن ذلك.

١٧٨٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/٢٦٨) (خ: ١٥١٩) (م: ٨٣)، وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ فَضَّلَ نَفْلَ الْحَجِّ عَلَى نَفْلِ الصَّدَقَةِ».

١٧٨٨ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ جِئَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ تُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ، وَأَنْ

عَبَّاسَ وَابْنَ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَزَيْنَ الْعَابِدِينَ وَطَاوُوسَ وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ وَابْنَ سِيرِينَ وَسَعِيدَ بْنَ جَبْرِ وَمَجَاهِدَ وَعَطَاءَ».

واستدل القائلون بعدم الوجوب بما أخرجه الترمذي وصححه أحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن جابر: «أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ الْعُمْرَةِ أَوَاجِبَةٌ هِيَ فَقَالَ: لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ» وفي رواية: «أَوَّلَى لَكَ».

وأجيب عن الحديث بأن في إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف وتصحيح الترمذي له فيه نظر، لأن الأكثر على تضعيف الحجاج واتفقا على أنه مدلس قال النووي: ينبغي أن لا يغتر بالترمذي في تصحيحه، فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه انتهى. على أن تصحيح الترمذي له إنما ثبت في رواية الكروخي فقط، وقد ثبت صاحب الإمام على أنه لم يرد على قوله حسن في جميع الروايات عنه إلا في رواية الكروخي. وقد قال ابن حزم: إنه مكذوب باطل، وهو إفراط لأن الحجاج وإن كان ضعيفا فليس مثهما بالوضع. وقد رواه البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر بنحوه. ورواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر، ورواه ابن عدي من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن أبي صالح وأبو عصمة قد كذبوه وفي الباب عن أبي هريرة عند الدارقطني وابن حزم والبيهقي (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْحَجُّ جِهَادٌ وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ) - وإسناده ضعيف، كما قال الحافظ. وعن طلحة عند ابن ماجه بإسناد ضعيف. وعن ابن عباس عند البيهقي قال الحافظ: ولا يصح من ذلك شيء، وبهذا تعرف أن الحديث من قسم الحسن لغيره، وهو محتج به عند الجمهور ويؤيد ما عند الطبراني عن أبي امامة مرفوعا: «مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَجَرَهُ كَحُجَّةٍ، وَمَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ فَأَجَرَهُ كَعُمْرَةٍ» واستدل القائلون بوجوب العمرة بما أخرجه الدارقطني من حديث زيد بن ثابت بلفظ: «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ لَا يَفْرُكُ بَيْنَهُمَا بَدَأَتْ» وأجيب عنه بأن في إسناده إسماعيل بن مسلم المكشي وهو ضعيف، وفي الحديث أيضا انقطاع ورواه البيهقي موقوفا على زيد قال الحافظ: وإسناده أصح، وصححه الحاكم ورواه ابن عدي عن جابر، وفي إسناده ابن لهيعة.

وفي الباب عن عمر في سؤال جبريل، وفيه: «وَأَنْ تُحُجَّ

فلان قيل: إن وقوع العمرة في جواب من سأل عن الإسلام يدل على الوجوب، فيقال: ليس كل أمر من الإسلام واجبا، والدليل على ذلك حديث شعب الإسلام والإيمان، فإنه اشتمل على أمور ليست بواجبة بالإجماع.

قوله: (كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا) أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر.

قال: وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى أن المراد تعميم ذلك ثم بالغ في الإنكار عليه. - وقد تقدّم البحث عن مثل هذا في مواضع من هذا الشرح. - وقد استشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر الصغائر، فماذا تكفر العمرة؟ وأجيب بأن تكفير العمرة مقيد بزمنها، وتكفير الاجتناب للكبائر عام لجميع عمر العبد فتايرا من هذه الحيثية، وقد جعل البخاري هذا الحديث المذكور من جملة أدلة وجوب العمرة وفضلها وهو لا يصلح للاستدلال به على الوجوب، وقد قيل: إنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّ الْمَتَابَعَةَ بَيْنَهُمَا تَنْفِي الذُّنُوبَ وَالْفَقْرَ كَمَا يَنْفِي الْكِبَرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّةِ الْمَبْرُورَةِ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» فإن ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة، ولكن الحق ما أسلفناه، لأن هذا استدلال بمجرد الاقتران وقد تقدّم ما فيه، وأما الأمر بالمتابعة فهو مصروف عن معناه الحقيقي بما سلف.

وفي الحديث: دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتماد خلافا لقول من قال: يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة كالملكبة ولمن قال يكره أكثر من مرة في الشهر من غيرهم، واستدل للملكبة بأن النبي ﷺ لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة وأفعاله على الوجوب أو الذب وتعقب بأن المندوب لا ينحصر في أفعاله ﷺ فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته، وقد ندب إلى العمرة بلفظه، فثبت الاستحباب من غير تقييد وأنفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبسا بالحج إلا ما نقل عن الحنفية أنها تكره في يوم عرفة ويسوم النحر وأيام التشريق. - وعن الهادي أنها تكره في أيام التشريق فقط، وعن الهادوية أنها تكره في أشهر الحج لغير التمتع والقارن إذ يشتغل بها عن الحج، ويحباب بأن النبي ﷺ اعتمر في عمره ثلاث عمر مفردة كلها في أشهر الحج، وسيأتي لهذا مزيد بيان في

تَقِيمُ الصَّلَاةِ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ وَتَعْتَمِرَ، وَتَغْتَسِلَ مِنْ الْجَنَابَةِ، وَيَتِمُّ الْوُضُوءَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ قَالَ: «هَذَا جَبْرِيلُ أَنَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (٢/ ٢٨٢) وَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ قَابِلٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الْجَوَزِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمَخْرُجُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ. ١٧٨٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٢/ ٢٤٦) (ت: ٨١٠ م: ١٣٤٩) (خ: ١٧٧٣) (ن: ١١٢/٥) (هـ: ٢٨٨٨).

قوله: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ» إلخ فيه دليل على أن الإيمان بالله ورسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور. وقد اختلفت الأحاديث المشتملة على بيان فاضل الأعمال من مفضولها، فتارة تجعل الأفضل الجهاد وتارة الإيمان وتارة الصلاة وتارة غير ذلك، وأحق ما قيل في الجمع بينهما: إن بيان الفضيلة يختلف باختلاف المخاطب، فإذا كان المخاطب ممن له تأثير في القتال وقوة على مقارعة الأبطال قيل له: أفضل الأعمال الجهاد، وإذا كان كثير المال قيل له: أفضل الأعمال الصدقة، ثم كذلك يكون الاختلاف على حسب اختلاف المخاطبين.

قوله: (مَبْرُورٌ) قال ابن خالويه: المبرور: المقبول. وقال غيره: الذي لا يخالطه شيء من الإثم. - ورجحه النووي. - وقيل غير ذلك.

وقال القرطبي: الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى، وهي أنه الحج الذي وقبت أحكامه فوقع موقعا لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل ولأحمد والحاكم من حديث جابر: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَرُّ الْحَجِّ؟ قَالَ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ، وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ» قال في الفتح: وفي إسناده ضعف ولو ثبت كان هو المتعين دون غيره.

قوله: (مَا الْإِسْلَامُ) إلى.

قوله: (وَتَحُجُّ الْبَيْتَ)، قد تقدّم الكلام على هذه الكلمات في أوائل كتاب الصلاة.

قوله: (وَتَعْتَمِرَ) فيه متمسك لمن قال بوجوب العمرة، ولكنه لا يكون مجرد اقتران العمرة بهذه الأمور الواجبة دليلا على الوجوب لما تقرر في الأصول من ضعف دلالة الاقتران لا سيما وقد عارضها ما سلف من الأدلة القاضية بعدم الوجوب.

باب جواز العمرة في جميع السنة

بَابُ وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْفُورِ

١٧٩٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ، يَعْنِي الْفَرِيضَةَ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَذَرِي مَا يَغْرِضُ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣١٤).

١٧٩١- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ أَوْ أَخَذَهُمَا عَنِ الْآخَرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ وَتَفْضِلُ الرَّاحِلَةُ وَتَغْرِضُ الْحَاجَّةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢١٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٨٣). وَسَيَأْتِي قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ».

١٧٩٢- وَعَنْ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُبْعَثَ رِجَالًا إِلَى هَذِهِ الْأَمْصَارِ فَيَنْظُرُوا كُلَّ مَنْ كَانَ لَهُ جَدَّةٌ وَلَمْ يَحْجْ فَيَضْرِبُوا عَلَيْهِمُ الْجَزْيَةَ مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ، مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فِي: «مُسْنَدِهِ».

حديث ابن عباس الآخر في إسناده إسماعيل بن خليفة العباسي أبو إسرائيل، وهو صدوق ضعيف الحفظ. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف فيه الثقات وحديث: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ» يأتي إن شاء الله تعالى في باب الفوات والإحصار، وأثر عمر أخرجه أيضا البيهقي.

وفي الباب عن أبي أمانة مرفوعا عند سعيد بن منصور في سننه وأحمد وأبي يعلى والبيهقي بلفظ: «مَنْ لَمْ يَحِجْ مَرَضًا أَوْ حَاجَةً ظَاهِرَةً أَوْ مَشَقَّةً ظَاهِرَةً أَوْ سُلْطَانًا جَائِرًا فَلَمْ يَحْجْ فَلْيَبْتَئِثْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا» ولفظ أحمد: «مَنْ كَانَ ذَا بَسَارٍ فَمَاتَ وَلَمْ يَحْجْ» ثم ذكره كما سلف، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، وشريك وهو سيئ الحفظ، وقد خالفه سفيان الثوري فإرساله رواه أحمد عن ابن سابط عن النبي ﷺ. وكذا رواه ابن أبي شيبة مرسلًا، وله طريق أخرى عن علي مرفوعا عند الترمذي بلفظ: «مَنْ مَلَكَ ذَاذًا وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحْجْ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قال الترمذي: غريب في إسناده مقال والحارث يضعف، وهلال بن عبد الله الراوي له عن أبي إسحاق مجهول.

وقال العجلي: لا يتابع عليه، وقد روي عن علي موقوفًا ولم

يرو مرفوعًا من طريق أحسن من هذا. وقال المنذري: طريق أبي أمانة على ما فيها أصح من هذه، وقد روي من طريق ثالثة عن أبي هريرة رفعه عند ابن عدي بلفظ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحْجْ حَجَّةً إِلَّا سَلَامًا فِي غَيْرِ وَجَعٍ خَاسٍ أَوْ حَاجَةً ظَاهِرَةً أَوْ سُلْطَانًا جَائِرًا، فَلْيَبْتَئِثْ أَيُّ الْبَيْتَيْنِ شَاءَ إِمَّا يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا» هذه الطرق يقوي بعضها بعضًا، وبذلك يتبين مجازفة ابن الجوزي في عده لهذا الحديث من الموضوعات، فإن مجموع تلك الطرق لا يقصر عن كون الحديث حسنًا لغيره وهو محتج به عند الجمهور، ولا يقدح في ذلك قول العجلي والدارقطني: لا يصح في الباب شيء لأن نفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن، وقد شد من عضد هذا الحديث الموقوف الأحاديث المذكورة في الباب، قال الحافظ: وإذا انضم هذا الموقوف إلى مرسل ابن سابط علم أن لهذا الحديث أصلًا، وعمله على من استحل الترك، ويتبين بذلك خطأ من ادعى أنه موضوع انتهى وقد استدلل المصنف بما ذكره في الباب على أن الحج واجب على الفور. ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الأول والثاني ظاهرة ووجهها من حديث من: «كَسِرَ أَوْ عَرَجَ».

قوله: «وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ» ولو كان على التراخي لم يعين العام القابل، ووجهها - من أثر عمرو من الأحاديث التي ذكرناها - ظاهر، وإلى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي، ومن أهل البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر.

وقال الشافعي والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد ومن أهل البيت القاسم بن إبراهيم وأبو طالب: إنه على التراخي، واحتجوا بأنه ﷺ حج سنة عشر وفرض الحج كان سنة ست أو خمس. وأجيب بأنه قد اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج. ومن جملة الأقوال أنه فرض في سنة عشر فلا تأخير، ولو سلم أنه فرض قبل العاشر فتراخيه ﷺ إنما كان لكرهه الاختلاط في الحج بأهل الشرك لأنهم كانوا يجحون ويطوفون بالبيت عراة، فلما طهر الله البيت الحرام منهم حج ﷺ، فتراخيه لعذر، وعمل النزاع التراخي مع عدمه.

بَابُ وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَغْضُوبِ إِذَا أُمْكَنَتْهُ الاسْتِنَابَةُ وَعَنِ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَ قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ

١٧٩٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمَ قَالَتْ: يَا

يستحب التني على وجه الدليل لمصلحة.

وأحاديث الباب تدل على أنه يجوز الحج من الولد عن والده إذا كان غير قادر على الحج، وقد ادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة بالحنمية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير، حكاه ابن عبد البر. وتعقب بأن الأصل عدم الخصوص وأما ما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب: «الواضحة» بإسنادين مرسلين في هذا الحديث فزاد: «حج عنه» وليس لأحد بعده، فلا حجة في ذلك لضعف إسنادهما مع الإرسال.

والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن، وقد ادعى جماعة من أهل العلم أنه خاص به.

قال في الفتح: ولا يخفى أنه جرد وقال القرطبي: رأى مالك أن ظاهر حديث الحنمية مخالف للقرآن فيرجع ظاهر القرآن، ولا شك في ترجحه من جهة تواتره انتهى. ولكنه يقال: هو عموم مخصوص بأحاديث الباب، ولا تعارض بين عام وخاص، وهذه الأحاديث ترد على محمد بن الحسن حيث قال: إن الحج يقع عن المباشر وللمحجوج عنه أجر النفقة، وقد اختلفوا فيما إذا عوفي المعضوب، فقال الجمهور: لا يجزئه لأنه تبين أنه لم يكن مايوسا عنه. وقال أحمد وإسحاق: لا تلزمه الإعادة لثلاث نفسي إلى إيجاب حجتين. وأجيب بأن العبرة بالانتهاء، وقد انكشف أن الحجة الأولى غير مجزئة.

١٧٩٦- وعن ابن عباس: «أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج، فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: نعم حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك ذنب أكننت فأهينته؟ أفضوا الله، قاله أخى بالوفاء» رواه البخاري (١٨٥٢) والنسائي بمغناه (١١٦/٥). وفي رواية لأحمد (٣٢٩/١) والبخاري بنحو ذلك، وفيها قال: «جاء رجل فقال: إن أخي نذرت أن تحج». وهو يدل على صحة الحج عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يستفصله أوارث هو أم لا، وشبهة بالذنين.

١٧٩٧- وعن ابن عباس قال: أتى النبي ﷺ رجل فقال: إن أبي مات وعليه حجة الإسلام أفأحج عنه؟ قال: «أرأيت لو أن أباك ترك ذنبا عليه أفضيته عنه؟» قال: نعم، قال: «فأحج عن أبيك» رواه الدارقطني (٢/٢٦٠).

حديث ابن عباس الآخر أخرجه النسائي والشافعي وابن

رسول الله إن أبي أذركته فريضة الله في الحج شنيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره، قال: فحجني عنه» رواه الجماعة (حم: ٢١٣/١) (خ: ١٥١٣) (م: ١٣٣٥) (د: ١٨٠٩) (ت: ٨٨٥) (ن: ١١٨/٥) (هـ: ٢٩٠٧).

١٧٩٨- وعن علي رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ جاءته امرأة شائبة من خثعم فقالت: إن أبي كبير، وقد أفتد وأذركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع أداءها، فيجزي عنه أن أؤذيها عنه؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم» رواه أحمد (٧٦/١) والترمذي وصححه (٨٨٥).

١٧٩٥- وعن عبد الله بن الزبير قال: «جاء رجل من خثعم إلى رسول الله ﷺ فقال: إن أبي أذركه الإسلام وهو شنيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل، والحج مكتوب عليه أفأحج عنه؟ قال: «أنت أكبر ولدو؟» قال: نعم، قال: «أرأيت لو كان على أبيك ذنب، ففضيته عنه أكان يجزي ذلك عنه؟» قال: نعم، قال: «فأحج عنه» رواه أحمد (٥/٤) والنسائي بمغناه (١١٨/٥).

حديث علي أخرجه أيضا البيهقي وحديث ابن الزبير قال الحافظ: إن إسناده صالح.

قوله: «إن أبي أذركته فريضة الله في الحج» قد اختلف هل المسؤول عنه رجل أو امرأة، كما وقع الاختلاف في الروايات في السائل، ففي بعض الروايات أنه امرأة، وفي بعضها أنه رجل، وقد بسط ذلك في الفتح.

قوله: (شنيخا) قال الطيبي: هو حال، والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة.

قوله: (قال: فحجني عنه) في رواية للبخاري: «قال: نعم».

قوله: (وقد أفتد) بهمة مفتوحة ثم فاء ساكنة بعدها نون مفتوحة ثم دال مهملة. قال في القاموس: الفند بالتحريك: الخرف وإنكار العقل لهرم أو مرض والخطأ في القول والرائي، والكذب كالإفناد، ولا تقل عجزز مفندة لأنها لم تكن ذات رأي أبدا، وفندة تفنيدا: أكذبه وعجزه وخطأ رايه كافتده انتهى.

قوله: (أنت أكبر ولدو) فيه دليل على أن المشروع أن يتولى الحج عن الأب العاجز أكبر أولاده.

قوله: (أرأيت). إلخ فيه مشروعية القياس وضرب المثال ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه، وفيه تشبيه ما اختلف فيه، وأشكل بما اتفق عليه، وفيه أنه

ماجه.

تقرر في الأصول. - واستئذول) بأحاديث الباب على أنه يصح ممن لم يحج أن يحج نيابة عن غيره لعدم استقصائه ﷺ لمن سأل عنه ذلك، وبه قال الكوفيون وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه، واستئذولوا بحديث ابن عباس الآتي في باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه، وسيأتي الكلام فيه.

قوله: (إن أبي مات وعليه حجة الإسلام). إلخ فيه دليل على أنه يجوز للابن أن يحج عن أبيه حجة الإسلام بعد موته وإن لم يقع منه وصية ولا نذر، ويدل على الجواز من غير الولد حديث الذي سمعه النبي ﷺ يقول: لبيك عن شبرمة، وسيأتي

باب اعتبار الزاد والراحلة

١٧٩٨- عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/٢١٨).

١٧٩٩- وَهَذَا مِنْ عِبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» يَغْنِي.

قوله: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٨٩٧). الحديث الأول أخرجه أيضا الحاكم وقال: صحيح على شرطهما والبيهقي، كلهم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعا. قال البيهقي: الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلا. قال الحافظ: وسنده صحيح إلى الحسن، ولا أرى الموصول إلا وهما، وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا، إلا أن الراوي عن حماد هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني، وهو منكر الحديث كما قال أبو حاتم، ولكنه قد وثقه أحمد. والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني، قال الحافظ: وسنده ضعيف. ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس.

وفي الباب عن ابن عمر عند الشافعي والترمذي وحسنه ابن ماجه والدارقطني، وفي إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزي، بخاء معجمة مضمومة ثم واو ثم زاي معجمة، وقد قال فيه أحمد والنسائي: متروك الحديث. وعن جابر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر. وعند الدارقطني من طرق قال الحافظ: كلها ضعيفة. وقد قال عبد الحق: إن طرق الحديث كلها ضعيفة. وقال أبو بكر بن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مسندا، والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة، ولا يخفى

قوله: «إِنْ أُمِّي نَذَرَتْ»... إلخ قيل: إن هذا الحديث مضطرب لأنه قد روي أن هذه المرأة قالت: «إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرًا» كما تقدم في الصيام.

واجب بأنه محمول على أن المرأة سألت عن كل من: الصوم والحج، ويؤيد ذلك ما عند مسلم عن بريدة: «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: إِنَّ أُمِّي». وفيه: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرًا أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: صُومِي عَنْهَا» قَالَتْ: «إِنَّهَا لَمْ تَحُجْ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: حُجِّي عَنْهَا».

قوله: (قَالَ نَعَمْ) فيه دليل على صحة النذر بالحج ممن لم يحج، فإذا حج أجزاء من حجة الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقيل يجزئ عن النذر ثم يحج عن حجة الإسلام. وقيل: يجزئ عنهما.

وفيه دليل أيضا على إجزاء الحج عن الميت من الولد وكذلك من غيره، ويدل على ذلك.

قوله: «أَفْضَلُوا اللَّهَ، فَالَلَهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ».

وروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح أنه: لا يحج أحد عن أحد، ونحوه عن مالك والليث. وعن مالك: إن أوصى بذلك فليحج عنه وإلا فلا.

قوله: (أَكْتَسَرَ قَاضِيَةً) فيه دليل على أن من مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من رأس ماله كما أن عليه قضاء دينه. وقد أجمعوا على أن دين آدمي من رأس المال، كذلك ما شبه به في القضاء، ويلحق بالحج حق ثبت في ذمته من نذر أو كفارة أو زكاة أو غير ذلك.

قوله: (فَالَلَهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ) فيه دليل على أن حق الله مقدم على حق آدمي، وهو أحد أقوال الشافعي، وقيل بالعكس، وقيل سواء.

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي). إلخ. لا منافاة بين هذه الرواية والأولى، لأنه يحتمل أن تكون القصة متعددة وأن تكون متحدة ولكن النذر وقع من الأخت والأم، فسأل الأخ عن نذر اخته والبتت عن نذر الأم.

وقد استدلل المصنف بهذه الرواية على صحة الحج من غير الوارث لعدم استقصائه ﷺ للأخ هل هو وارث أو لا؟ وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما

على السطح أو نحوه، ورواية أبي داود: «لَيْسَ لَهُ جَبَارَةٌ» كما تقدم.

قال المنذري: هكذا وقع في روايتنا حجار براء مهملة بعد الألف، ويدل عليه تبويب أبي داود على هذا الحديث كما تقدم، فإنه قال: على سطح غير محجر، والحجار جمع حجر بكسر الحاء أي ليس عليه شيء يستره ويمنعه من السقوط، ويقال احتجرت الأرض: إذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك أو يكون من الحجر وهي حظيرة الإبل وحجرة الدار، وهو راجع إلى المنع أيضا. ورواه الخطابي بالياء: «جَجِي» وذكر أنه يروى بكسر الحاء وفتحها، قال غيره: فمن كسر شبهه بالحجى الذي هو العقل لأن الستر يمنع من الفساد ومن فتحه، قال: الحجى مقصور الطرف والناحية، وجمعه أحجاء. قال المنذري: وقد روي أيضا حجاب بالياء.

قوله: (عِنْدَ ارْتِجَاجِهِ) الارتجاج: الاضطراب.

والحديث الأول يدل على عدم جواز ركوب البحر لكل أحد إلا للحاج والمعتمر والغازي. ويعارضه حديث أبي هريرة المتقدم في أول هذا الكتاب، لأن النبي ﷺ لم ينكر على الصيادين لما قالوا له: «إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ» وروى الطبراني في الأوسط من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة قال: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَجَرَّوْنَ فِي الْبَحْرِ» وفي سماع الحسن من سمرة مقال معروف، وغاية ما في ذلك أن يكون ركوب البحر للصياد والتجارة مما خصص به عموم مفهوم حديث الباب على فرض صلاحيته للاحتجاج.

والحديث الثاني: يدل على عدم جواز المبيت على السطوح التي ليس لها حائط، وعلى عدم جواز ركوب البحر في أوقات اضطرابه.

بَابُ النُّهْيِ عَنْ سَفَرِ الْمَرْأَةِ لِلْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا بِمَحْرَمٍ
١٨٠٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «فَانْظُرِي فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ» (حم: ١/٢٢٢) (خ: ٣٠٠٦) (م: ١٣٤١).

١٨٠٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا» (حم: ١٣/٢)

أن هذه الطرق يقوَّى بعضها بعضا فتصلح للاحتجاج بها، وبذلك استدل من قال: إن الاستطاعة المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة. وقد حكى في البحر عن الأكثر أن الزاد شرط وجوب، وهو أن يجد ما يكفيه ويكفي من يعمل حتى يرجع. وحكى أيضا عن ابن عباس وابن عمر والثوري والهادوية وأكثر الفقهاء أن الراحلة شرط وجوب.

وقال ابن الزبير وعطاء وعكرمة ومالك: إن الاستطاعة: الصنعة لا غير. وقال مالك والنَّاصِر والمرتضى، وهو روى عن القاسم إن من قدر على المشي لزمه إن لم يجد الراحلة لقوله تعالى: «يَأْتُوكَ رِجَالًا». قال مالك: ومن عادته السؤال لزمه وإن لم يجد الزاد، وفي كتب الفقه تفاصيل في قدر الاستطاعة ليس هذا محل بسطها، والذي دل عليه الدليل هو اعتبار الزاد والراحلة.

بَابُ رُكُوبِ الْبَحْرِ لِلْحَاجِّ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ الْهَلَاكُ

١٨٠٠- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنْ نَحْتَ الْبَحْرَ نَارًا، وَنَحْتَ النَّارَ بَحْرًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٩٠) وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهَا.

١٨٠١- وَعَنْ أَبِي حَمْرَانَ الْجَوْنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: وَغَزَوْنَا نَحْوَ فَارِسَ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَنْ بَاتَ فَوْقَ بَيْتٍ لَيْسَ لَهُ إِبْرَاقٌ فَمَاتَ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذُّمَّةُ، وَمَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ عِنْدَ ارْتِجَاجِهِ فَمَاتَ بَرِئَتْ مِنْهُ الذُّمَّةُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٩/٥).

الحديث الأول أخرجه أيضا البيهقي، قال أبو داود: رواه مجهولون. وقال الخطابي: ضعفوا إسناده. وقال البخاري: ليس هذا الحديث بصحيح. ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا. وفي إسناده ليث بن أبي سليم. والحديث الثاني في إسناده زهير بن عبد الله. قال الذَّهَبِيُّ: هو مجهول لا يعرف. وأخرج الحديث أبو داود عن عبد الله بن علي، يعني شيان قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَاتَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَيْسَ لَهُ جَبَارَةٌ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذُّمَّةُ، وَيُؤَبِّ عَلَيْهِ: بَابُ النَّوْمِ عَلَى سَطْحٍ غَيْرِ مُحَجَّرٍ، وَسَكَتَ عَنْهُ هُوَ وَالْمَنْذَرِيُّ.

قوله: (لَيْسَ لَهُ إِبْرَاقٌ) الإبراق بهمزة مكسورة بعدها جيم مشددة وآخره راء مهملة: هو ما يرد الساقط من البناء من حائط

(خ: ١٠٨٦) (م: ١٣٣٨) (٤١٣).

في محرّم، وهذا هو الظاهر: أعني الأخذ بأقل ما ورد لأن ما فوّقه منهى عنه بالأولى، والتّصبيص على ما فوّقه كالتّصبيص على الثلاث واليوم والليلة واليومين لا ينافيه لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر، وغاية الأمر أن النهي عن الأكثر يدلّ بمفهومه على أن ما دونه غير منهى عنه، والنهي عن الأقل منطوق وهو أرجح من المفهوم وقالت الحنفية: إن المنع مقيد بالثلاث لأنه متحقّق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقّن. ونوقض بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الأخذ بها وطرح ما سواها فإنه مشكوك فيه، والأولى أن يقال: إن الرواية المطلقة مقيدة بأقل ما ورد وهي رواية الثلاثة الأميال إن صحّت، وإلا فرواية البرد. وقال سفيان: يعتبر المحرم في المسافة البعيدة لا القريبة. وقال أحمد: لا يجب الحجّ على المرأة إذا لم تجد حرماً. وإلى كون المحرم شرطاً في الحجّ ذهب العترة وأبو حنيفة والنخعي وإسحاق والشافعي في أحد قوليه على خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرط وجوب. وقال مالك وهو مروى عن أحمد: إنه لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة.

وروي عن الشافعي وجعلوه مخصوصاً من عموم الأحاديث بالإجماع. ومن جملة سفر الفريضة سفر الحجّ. وأجيب بأن الجمع عليه إنما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار، كذا قال صاحب المغني، وأيضاً قد وقع عند الدارقطني بلفظ: «لا تحجّ امرأة إلا ومعها زوج» وصحّحه أبو عوانة. وفي رواية للدارقطني أيضاً عن أبي أمامة مرفوعاً: «لا تسافر المرأة سفر ثلاث أيام أو تحجّ إلا ومعها زوجها» فكيف يخصّ سفر الحجّ من بقية الأسفار وقد قيل: إن اعتبار المحرم إنما هو في حق من كانت شابة لا في حق العجوز لأنها لا تستهي. وقيل: لا فرق لأن لكل ساقط لاقطاً وهو مراعاة للأمر السادر. وقد احتجّ أيضاً من لم يعتبر المحرم في سفر الحجّ بما في البخاري من حديث عدي بن حاتم مرفوعاً بلفظ: «يوشك أن تخرج الطّغينة من الجيرة تؤمّ البيت لا جواز معها» وتعقّب بأنه يدلّ على وجود ذلك لا على جوازه. وأجيب عن هذا بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الإسلام فيحمل على الجواز، والأولى حمله على ما قال المتعقّب جمعا بينه وبين أحاديث الباب.

قوله: (إلا مع ذي محرّم) يعني فيحلّ لها السفر. قال في الفتح: وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على

١٨٠٤ - وعن أبي سعيد: «أن النبي ﷺ نهى أن تسافر المرأة مسيرة يومين أو ليلتين إلا ومعها زوجها أو ذو محرّم». متفق عليه وفي لفظ قال: «لا يحلّ لامرأة تؤمّ باللو واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرّم منها» رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي (ح: ٧/٣) (خ: ١٩٩٥) (م: ٨٢٧) (د: ١٧٢٦) (ت: ١١٦٩) (ه: ٢٨٩٨).

١٨٠٥ - وعن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يحلّ لامرأة تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرّم عليها» متفق عليه. وفي رواية: «مسيرة يوم»، وفي رواية: «مسيرة ليلة» وفي رواية: «لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرّم» رواه أحمد (٣٠٤/٢) ومسلم (١٣٣٩) (٤٢١). وفي رواية لأبي داود (١٧٢٧): «بريداً».

قوله: (لا يخلون رجل بامرأة). إلخ فيه منع الخلوة بالأجنبية وهو إجماع كما قال في الفتح، وتجوز الخلوة مع وجود المحرم. واختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالتسوة الثقات؟ فقيل: يجوز لضعف التهمة.

وقيل: لا يجوز بل بد من المحرم وهو ظاهر الحديث. قوله: (ولا تسافر المرأة) أطلق السفر ههنا وقيدته في الأحاديث المذكورة بعده. قال في الفتح: وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالطلاق لاختلاف التقديرات. قال النووي: ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفراً، فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرّم، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه. وقال ابن التين: وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين. وقال المنذري: يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليلة، يعني فمن أطلق يوماً أراد بليته أو ليلة أراد بيومها.

قال: ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلاً لأوائل الأعداد، فالיום أوّل العدد، والاثنتان أوّل الكثير، والثلاث أوّل الجمع. ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بأقل ما ورد من ذلك، وأقله الرواية التي فيها ذكر البرد كما في رواية أبي هريرة المذكورة في الباب، وقد أخرجها الحاكم والبيهقي. وقد ورد في حديث ابن عباس عند الطبراني ما يدلّ على اعتبار المحرم فيما دون البرد، ولفظ: «لا تسافر المرأة ثلاثة أميال إلا مع زوج أو

ووجب الحج على الجميع. وقوله ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ مُحَرَّمٍ» عامٌ في كل سفر فيدخل فيه الحج، فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية، ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج إلى الترجيح من خارج انتهى. ويمكن أن يقال: إن أحاديث الباب لا تعارض الآية لأنها تضمنت أن المحرم في حق المرأة من جملة الاستطاعة على السفر التي أطلقها القرآن وليس فيها إثبات أمر غير الاستطاعة المشروطة حتى تكون من تعارض العمومين.

لا يقال: الاستطاعة المذكورة قد بينت بالزاد والراحلة كما تقدم لأننا نقول: قد تضمنت أحاديث الباب زيادة على ذلك البيان باعتبار النساء غير منافية فيتعين قبولها، على أن التصريح باشتراط المحرم في سفر الحج بخصوصه كما في الرواية التي تقدمت مبطل لدعوى التعارض

بَابُ مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ

١٨٠٦ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عَنْ شَبْرَمَةَ، قَالَ: «مَنْ شَبْرَمَةُ؟»، قَالَ: أَخِي أَوْ قَرِيبِي، قَالَ: «حَبَّبْتُ عَنْ نَفْسِكَ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ: «حَجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حَجَّ عَنْ شَبْرَمَةَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨١١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٠٣). وَقَالَ: «فَأَجْعَلْ هَلْوَ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ أُحْجِجْ عَنْ شَبْرَمَةَ» وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٢/ ٢٧٠). وَيُؤَيِّدُ قَالَ: «هَلْوَ عَنْكَ وَحَجَّ عَنْ شَبْرَمَةَ».

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه البيهقي وقال: إسناده صحيح، وليس في هذا الباب أصح منه، وقد روي موقوفاً والرفع زيادة يتعين قبولها إذا جاءت من طريق ثقة، وهي هنا كذلك، لأن الذي رفعه عبدة بن سليمان، قال الحافظ: وهو ثقة محتج به في الصحيحين، وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد ابن عبد الله الأنصاري، وكذا رجح عبد الحق وابن القطان رفعه، ورجح الطحاوي أنه موقوف وقال: أحمد رفعه خطأ. وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه، وقد أطال الكلام صاحب التلخيص ومال إلى صحته.

قوله: (سَمِعَ رَجُلًا) زعم ابن باطيش أن اسم الملبى نبيشة، قال الحافظ: وهو وهم منه فإنه اسم الملبى عنه فيما زعم الحسن بن عمار، وخالفه الناس فيه فقالوا: إنه شبرمة، وقد قيل: إن الحسن بن عمار رجع عن ذلك، وقد بينه الدارقطني في السنن،

التأييد بسبب مباح لحرمتها، فخرج بالتأييد زوج الأخت والعمّة، وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبتنها وبجرمتها الملاعة.

واستثنى أحمد الأب الكافر فقال: لا يكون محرماً لبنته المسلمة لأنه لا يؤمن أن يفتنها عن دينها، ومقتضاه إلحاق سائر القرابة بالأب لوجود العلة وروي عن البعض أن العبد كالمحرّم وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً: «سَفَرُ الْمَرْأَةِ مَعَ عَبْدِهَا ضَبْعَةٌ» قال الحافظ: لكن في إسناده ضعف.

قال: وينبغي لمن قال بذلك أن يقيده بما إذا كانا في قافلة بخلاف ما إذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث.

قوله: (فَحَجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ) فيه دليل على أن الزوج داخل في معنى المحرم أو قائم مقامه. قال في الفتح: وقد أخذ بظاهر الحديث بعض أهل العلم، فأوجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره. وبه قال أحمد وهو وجه للشافعي، والمشهور أنه لا يلزمه كالوفاي في الحج عن المريض، فلو امتنع إلا بأجرة لزمته لأنه من سبيلها، فصار في حقها كالثقاة. واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية، والأصح عندهم أن له منعها لكون الحج على التراخي.

وقد روى الدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها. وأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع جمعاً بين الحديثين. ونقل ابن المنذر الإجماع على أن للرجل منع زوجته عن الخروج في الأسفار كلها، وإنما اختلفوا فيما إذا كان واجباً.

وقد استدل ابن حزم بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة السفر بغير زوج ولا محرم لكونه ﷺ لم يعب عليها ذلك السفر بعد أن أخبره زوجها. وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً ما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو الذي كتب فيه.

قوله: (إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوْهَا). إلخ وقع في هذه الرواية بيان بعض المحارم وقوله: (أَوْ ذُو مُحَرَّمٍ مِنْهَا) من عطف العام على الخاص: «وَأَحَادِيثُ» الباب تدل على أنه لا يجب الحج على المرأة إلا إذا كان لها محرم.

قال ابن دقيق العيد: هذه المسألة تتعلق بالعائنين إذا تعارضوا، فإن قوله تعالى «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» الآية، عامٌ في الرجال والنساء، فمقتضاه أن الاستطاعة على السفر إذا وجدت

بن سؤار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه بلفظ آخر قال: «كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكُنَّا نَلْبِسُ عَنِ النِّسَاءِ وَتَرْمِي عَنِ الصَّبْيَانِ» قال ابن القطان: ولفظ ابن أبي شيبة أشبه بالصواب، فإن المرأة لا يلبس عنها غيرها، أجمع على ذلك أهل العلم. وأخرج الترمذي أيضا من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستغربه وحديث محمد بن كعب أخرجه أيضا أبو داود في المراسيل، وفيه راو مبهم.

وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري: «أَنَّهُ بَعَثَ ﷺ فِي الثَّقَلِ يَفْتَحُ الثَّلَاثَةَ وَالْقَافَ، وَيَجُوزُ إِسْكَانَهَا: أَيِ الْأُمْتَعَةِ. وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ دُونَ الْبُلُوغِ.

استدل على أحاديث الباب من قال: إنه يصح حج الصبي. قال ابن بطال: أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ إلا أنه إذا حج كان له تطوعا عند الجمهور. وقال أبو حنيفة: لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء من محظورات الإحرام، وإنما يحج به على جهة التدریب، وشذ بعضهم فقال: إذا حج الصبي أجزا ذلك عن حجة الإسلام لظاهر قوله ﷺ: «نَعَمْ» في جواب قولها لهذا حج؟ وإلى مثل ما ذهب إليه أبو حنيفة ذهب الهاديون. وقال الطحاوي: لا حجة في قوله ﷺ نعم، على أنه يجوز عن حجة الإسلام، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له، قال: لأن ابن عباس راوي الحديث قال: أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى، ثم ساقه بإسناد صحيح وقد أخرج هذا الحديث مرفوعا للحاكم وقال: على شرطهما، والبيهقي وابن حزم وصححه. وقال ابن خزيمة: الصحيح موقوف وأخرجه كذلك. قال البيهقي: تفرد برفعه محمد بن المنهال، ورواه الثوري عن شعبة موقوفا، ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على رفعه الحارث بن شريح، أخرجه كذلك الإسماعيلي والخطيب، ويؤيد صحة رفعه ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال: أحفظوا عني ولا تقولوا قال ابن عباس فذكره، وهو ظاهر في الرقع وقد أخرج ابن عدي من حديث جابر بلفظ: «لَوْ حَجَّ صَغِيرٌ حَجًّا لَكَانَ عَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى» ومثل هذا حديث محمد بن كعب المذكور في الباب، فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث أنه يصح حج الصبي ولا يجوز عنه عن حجة الإسلام إذا بلغ، وهذا هو الحق فيعتين المصير إليه جمعا بين الأدلة قال القاضي عياض: أجمعوا على أنه لا يجوز عنه إذا بلغ عن فريضة

وظاهر الحديث أنه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره، وسواء كان مستطيعا أو غير مستطيع، لأن النبي ﷺ لم يستفصل هذا الرجل الذي سمعه يلبس عن شبرمة وهو ينزل منزلة العموم، وإلى ذلك ذهب الشافعي والناصري. وقال الثوري والهادي والقاسم: إنه يجوز حج من لم يحج عن نفسه ما لم يتضيّق عليه.

واستدل لهم في البحر بقوله ﷺ: «هَذِهِ عَنْ نَبِيَّةٍ وَحَجَّ عَنْ نَفْسِكَ» فكانهم جمعوا بين هذا وبين حديث الباب يحمل حديث الباب على من كان مستطيعا، ولكن الحديث الذي استدل لهم به صاحب البحر لا أدري من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة، فينبغي الاعتماد على حديث الباب، ومن زعم أن في السنة ما يعارضه فليطلب منه التصحيح للذهاب. وقد روى الذارقطي حديث نبیة موافقا لحديث شبرمة لا مخالفا له كما زعم صاحب البحر، وتقدم قول من قال: إن اسم شبرمة نبیة.

بَابُ صِحَّةِ حَجِّ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ لَهُ عَلَيْهِمَا

١٨٠٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَجُلًا بِالرُّوحَاءِ فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: «مَنْ أَنْتَ؟» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرَفَعْتُ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًّا، فَقَالَتْ: إِنْ هَذَا حَجَّ؟» قَالَ: «نَعَمْ وَلَكِنْ أَجْرٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٩/١) وَمُسْلِمٌ (١٣٣٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٣٦) وَالتَّيْمِيُّ (١٢١/٥).

١٨٠٨- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «حَجَّ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَنَا ابْنُ سَنَعٍ سَيْنٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٩/٣) وَالبُخَارِيُّ (١٨٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٢٥) وَصَحَّحَهُ.

١٨٠٩- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَنَا النِّسَاءُ وَالصَّبْيَانُ، فَلَكِنَّا عَنْ الصَّبْيَانِ رَمَيْنَا عَنْهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٤/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٣٨).

١٨١٠- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَبِيٌّ حَجَّ بِهٖ أَهْلُهُ فَمَاتَ أَجْزَاتُ عَنْهُ، فَإِنْ أَدْرَكَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، وَإِذَا رَجَلَ مَمْلُوكٌ حَجَّ بِهٖ أَهْلُهُ فَمَاتَ أَجْزَاتُ عَنْهُ، فَإِنْ أُغْنِيَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ هَكَذَا مُرْسَلًا.

حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة، وفي إسناده أشعث

والتعيين، وعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت، وقد يكون وقت بمعنى أوجب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾.

قوله: (لَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيقَةِ) بالحاء المهملة والفاء مصغراً.

قال في الفتح: مكان معروف: بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين، قاله ابن حزم.

وقال غيره: بينهما عشر مراحل. قال النووي: بينها وبين المدينة ستة أميال، وهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصبَّاح، وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب، وفيها بئر يقال لها: بئر علي. انتهى.

قوله: (الْجُحْفَةُ) بضم الجيم وسكون المهملة. قال في الفتح وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة. وفي قول النووي في شرح المهذب ثلاث مراحل نظر. وقال في القاموس: هي على اثنين وثمانين ميلاً من مكة، وبها غدير خم كما قال صاحب النهاية.

قوله: (قُرْنُ النَّازِلِ) بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون، وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطه صاحب القاموس، وحكى النووي الاتفاق على تحطته، وقيل: إنه بالسكون: الجبل، وبالفتح: الطريق، حكاه عياض عن القاسبي. قال في الفتح والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة الشرق مرحلتان.

قوله: (يَلْمَلُمُ) بفتح التثنية واللام وسكون الميم وبعدها لام مفتوحة ثم ميم. قال في القاموس: ميقات أهل اليمن على مرحلتين من مكة.

وقال في الفتح كذلك، وزاد بينهما ثلاثون ميلاً.

قوله: (فَهْرٌ) أي المواقيت المذكورة وهي ضمير جماعة المؤنث، وأصله لما يعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة كذا في الفتح.

قوله: (لَهْنٌ) أي للجماعات المذكورة.

ويدل عليه ما وقع في رواية في الصحيحين بلفظ: «هَنْ لَهْنٌ» أو «لَاهِلَهْنٌ» على حذف المضاف كما وقع في رواية للبخاري بلفظ: «هَنْ لَاهِلَهْنٌ».

قوله: (وَلَمَنْ آتَى عَلَيْهِنَ) أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة، فإذا أراد الشامي الحج فدخل المدينة فمبقاته ذو

الإسلام إلا فرقة شذت فقالت: يجزئه لقوله: نعم. وظاهره استقامة كون حج الصبي حجاً مطلقاً. والحج إذا أطلق تبادر منه إسقاط الواجب، ولكن العلماء ذهبوا إلى خلافه، لعل مستندهم حديث ابن عباس، يعني المتقدم. قال: وقد ذهب طائفة من أهل البدع إلى منع الصغير من الحج.

قال النووي: وهو مردود لا يلتفت إليه لفعل النبي ﷺ وأصحابه وإجماع الأمة على خلافه انتهى. وقد احتج أصحاب الشافعي بحديث ابن عباس الذي ذكره المصنف رحمه الله على أن الأم تحرم عن الصبي. وقال ابن الصَّبَّاح: ليس في الحديث دلالة على ذلك.

أَبْوَابُ مَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ وَأَحْكَامِهِ

بَابُ الْمَوَاقِيتِ الْمَكَايِبِ، وَجَوَازِ التَّقْدُمِ عَلَيْهَا

١٨١١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيقَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ، قَالَ: فَهَنْ لَهُنَّ وَلَمَنْ آتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لَمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمَهَلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا» (حم: ٢٣٨/١) (خ: ١٥٢٤) (م: ١١٨١).

١٨١٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيقَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَذَكَرَ لِي وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ بِنِ يَلْمَلُمُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا. زَادَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ وَقَاسَ النَّاسَ ذَاتَ عِرْقٍ بِقَرْنٍ» (حم: ١٥١/٢) (خ: ١٥٢٥) (م: ١١٨٢).

قوله: (وَقَتَّ) المراد بالتوقيت هنا التحديد، ويحتمل أن يكون يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشروط المعبر. وقال القاضي عياض: وقت: أي حدد قال الحافظ: وأصل التوقيت أن يجعل للشيء وقتاً يختص به، وهو بيان مقدار المدة ثم أتسع فيه فأطلق على المكان أيضاً. قال ابن الأثير: التأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة، يقال: وقت الشيء بالتشديد يؤقته ووقته بالتخفيف يفته: إذا بين مدته، ثم أتسع فيه فقيل: للموضع ميقات. وقال ابن دقيق العيد: إن التأقيت في اللغة: تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد

ذَاتِ عِرْقٍ، وَمَهْلٌ أَهْلٌ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمَهْلٌ أَهْلٌ الْيَمَنِ مِنْ يَلْعَلُمْ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَرَفَعَاهُ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ.

حديث عائشة سكت عنه أبو داود والمنذري وقال في التلخيص: هو من رواية القاسم عنها، تفرد به المعافي بن عمران عن أفلح عنه، والمعافي ثقة. وحديث جابر أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما قال المصنف. وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه كذلك، وجزم برفعه أحمد وابن ماجه كما ذكر المصنف ولكن في إسناده أحمد بن لبيعة وهو ضعيف، وفي إسناده ابن ماجه إبراهيم بن يزيد الحوزي وهو غير محتج به.

وفي الباب عن الحارث بن عمرو السهمي عند أبي داود. عن أنس عند الطحاوي.

وعن ابن عباس عند ابن عبد البر. وعن عبد الله بن عمر. وعند أحمد وفي إسناده الحجاج بن أرطاة. وهذه الطرق يقوي بعضها بعضا، وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال في ذات عرق: أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث، وعلى ابن المنذر حيث يقول: لم نجد في ذات عرق حديثا يثبت قال في الفتح: لعل من قال: إنه غير منصوص لم يلفه، أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا يخلو عن مقال. قال: لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى. وممن قال بأنه غير منصوص وإنما أجمع عليه الناس طاوس، وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم، وكذا وقع في المدونة لمالك. ولمن قال بأنه منصوص عليه الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المهذب، وقد أعله بعضهم بأن العراق لم تكن تفتح حينئذ. قال ابن عبد البر: هي غفلة لأن النبي ﷺ وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتح لكونه علم أنها ستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق، وبهذا أجاب الماوردي وآخرون، وقد ورد ما يعارض أحاديث الباب، فأخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ وَحَسَنَهُ التَّرْمِذِيُّ وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ. قَالَ النَّوَوِيُّ: ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَدِيثَيْنِ. قَالَ الْحَافِظُ: فِي نَقْلِ الْإِتِّفَاقِ نَظَرٌ يَعْرِفُ مِنْ تَرْجُمَتِهِ انْتَهَى وَيَزِيدُ الْمَذْكُورُ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ أَهْلُ السُّنَنِ الْأَرْبَعِ وَمُسْلِمٌ مَقْرُونًا بِأَخَرٍ قَالَ شُعْبَةُ: لَا أَبَالِي إِذَا كَتَبْتَ عَنْ يَزِيدَ أَنْ لَا أَكْتُبَ عَنْ أَحَدٍ وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الشُّعْبَةِ

الخليفة لاجتيازه عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجحفة التي هي ميقاته الأصلي، فإن أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور وأدعى النووي الإجماع على ذلك وتعقب بأن المالكية يقولون: يجوز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه، وبه قالت الحنفية وأبو شور وابن المنذر من الشافعية، وهكذا ما كان من البلدان خارجا عن البلدان المذكورة، فإن ميقات أهلها الميقات الذي يأتون عليه.

قوله: (فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ) أي بين الميقات ومكة. قوله: (فَمَهْلٌ مِنْ أَهْلِهِ) أي فميقاته من محل أهله وفي رواية للبخاري: (فَمَنْ كَانَ دُونُ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أُنْشِئَ) أي من حيث أنشأ الإحرام إذا سافر من مكانه إلى مكة.

قال في الفتح: وهذا متفق عليه إلا ما روي عن مجاهد أنه قال: ميقات هؤلاء نفس مكة، ويدخل في ذلك من سافر غير قاصد للنسك فجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك النسك فإنه يحرم من حيث تمجده له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات.

قوله: (يَهْلُونَ مِنْهَا) الإهلال رفع الصوت، لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الإحرام، ثم اطلق نفس الإحرام اتساعا، والمراد بقوله يهلون منها أي من مكة ولا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للإحرام منه وهذا في الحج، وأما في العمرة فيجب الخروج إلى أدنى الحل كما سيأتي.

قال المحب الطبري: لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة. واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة. وقال ابن الماجشون: يتعين عليه الخروج إلى أدنى الحل.

قوله: (وَقَاسَ النَّاسُ ذَاتَ عِرْقٍ بِقَرْنٍ) سيأتي الكلام عليه. ١٨١٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَمَّا فَتِحَ هَذَانِ الْبَصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ لَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنًا وَإِنَّهُ جَوَزَ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَأْتِيَ قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا، قَالَ: فَانْظُرُوا حَذْوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ، قَالَ: فَحَدَّثَ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٣١).

١٨١٤ - وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٣٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٣/٥).

١٨١٥ - وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: «أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا سَلَّ عَنْ مَهْلٍ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَحْسَبَهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَهْلٌ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقِ الْآخَرِ الْجَحْفَةِ، وَمَهْلٌ أَهْلُ الْعِرَاقِ

مَاجَةٍ (٣٠٠٢) وَذَكَرَ فِيهِ الْعُمْرَةُ ذُونَ الْحَجَّةِ.

حديث أم سلمة في إسناده علي بن يحيى بن أبي سفيان الأحنسي قال أبو حاتم الرازي: شيخ من شيوخ المدينة ليس بالمشهور، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن كثير في حديث أم سلمة: هذا اضطراب.

قوله: (أَرْبَعُ عُمَرَاءَ) ثبت مثل هذا من حديث عائشة وابن عمر عند البخاري وغيره. وأخرج البخاري من حديث البراء: «أَنَّهُ ﷺ اعْتَمَرَ مَرَّتَيْنِ» والجمع بينه وبين أحاديثهم بأن البراء لم يعد عمرته التي مع حجته لأن حديثه مقيد بكونه ذلك في ذي القعدة والتي في حجته كانت في ذي الحجة، وكأنه أيضا لم يعد التي صد عنها وإن كانت وقعت في ذي القعدة أو عدها، ولم يعد الجعرانة لحفائنها عليه كما خفيت على غيره.

وفي الباب عن أبي هريرة عند عبد الرزاق قال: «اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَ عُمَرَاءَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ» وعن عائشة عند سعيد بن منصور: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرَاءَ مَرَّتَيْنِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَعُمَرَةً فِي شَوَّالٍ» قال في الفتح وإسناده قوي، وقولها: «فِي شَوَّالٍ» مغاير لقول غيرها. ويجمع بينهما بأن ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن عائشة بلفظ: «لَمْ يَغْتَمِرْ ﷺ إِلَّا فِي ذِي الْقَعْدَةِ» وفي البخاري عن عائشة: «أَنَّهَا لَمَّا سَمِعَتْ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرَاءَ إِحْدَاهُمَا فِي رَجَبٍ، قَالَتْ: يَرْحُمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا اعْتَمَرَ عُمَرَةً إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ» وروى الدارقطني عن عائشة أنها قالت: «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عُمَرَةٍ فِي رَمَضَانَ فَأَفْطَرُ وَصُمْتُ، وَقَصَرَ وَأَتَمَمْتُ» الحديث. وقد قدّمنا الكلام عليه في قصر الصلاة.

قال ابن القيم في المهدى: «مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ قَطُّ»، وقال: لا خلاف أن عمره ﷺ لم تزد على أربع، فلو كان اعتمر في رجب لكانت خمساً، ولو كان قد اعتمر في رمضان لكانت ستاً إلا أن يقال: بعضهن في رجب وبعضهن في رمضان وبعضهن في ذي القعدة وهذا لم يقع، وإنما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال أنس وابن عباس وعائشة.

قوله: (مِنَ الْجِعْرَانَةِ) قال في القاموس: الجعرانة وقد تكسر العين وتشدد الراء. وقال الشافعي: التشديد خطأ: موضع بين مكة والطائف سمي بربطة بنت سعد، وكانت تلقب بالجعرانة

وعلمائها، ووصفه في الميزان بسوء الحفظ. وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله بأوجه منها أن ذات عرق ميقات الوجوب، والعقيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق.

ومنها أن العقيق ميقات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن، والآخر ميقات لأهل البصرة، ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني وإسناده ضعيف. ومنها أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق الآن ثُمَّ حَوَّلَتْ وَقُرِّبَتْ إِلَى مَكَّةَ، فعلى هذا فذات عرق والعقيق شيء واحد، حكى هذه الأوجه صاحب الفتح.

قوله: (لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمَصْرَانِ) بالبناء للمجهول. وفي رواية للكشميهني: «لَمَّا فُتِحَ هَذَيْنِ الْمَصْرَيْنِ» بالبناء للمعلوم، والمصران تشنية مصر، والمراد بهما البصرة والكوفة.

قوله: (وَأَنَّهُ جَوَزَ) بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء: أي ميل، والجور: الميل عن القصد، ومنه قوله تعالى «وَمِنْهَا جَائِرٌ».

قوله: (فَانْظُرُوا حَذْرَهَا) أي: اعتبروا ما يقابل الميقات من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوه ميقاتاً.

وظاهره أن عمر حذ لهم ذات عرق باجتهاد. ولهذا قال المصنف رحمه الله: والنص بتوقيت ذات عرق ليس في القوة كغيره فإن ثبت فليس يبدع وقوع اجتهاد عمر على وقفه فإنه كان موثقاً للصواب انتهى

١٨١٦- وعن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاءَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي اعْتَمَرَ مَعَ حَجَّتِهِ، عُمَرَتُهُ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَبَيْنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، وَبَيْنَ الْجِعْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَاتِمُ حَتِّينَ، وَعُمَرَتُهُ مَعَ حَجَّتِهِ» (حم: ٣/ ١٣٤) (خ: ١٧٧٨) (م: ١٢٥٣).

١٨١٧- وعن عائشة قالت: «نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَصَّبُ فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: أَخْرِجْ بِأَخِيكَ مِنَ الْحَرَمِ فَتَهْلُ بِعُمَرَةٍ ثُمَّ لِنُطْفِ بِالنَّبِيِّ فَإِنَّمَا أَنْتَظِرُ كَمَا هَاهُنَا، قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فَأَهْلَلْتُ ثُمَّ طُفْتُ بِالنَّبِيِّ وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: هَلْ فَرَعْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ، فَخَرَجَ فَمَرَّ بِالنَّبِيِّ فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٦/ ٢٤٥) (خ: ١٥٦٠) (م: ١٢١١) (١٢٣).

١٨١٨- وعن أم سلمة قالت: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَهْلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِعُمَرَةٍ أَوْ بِحَجَّةٍ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٢٩٩) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٤١) بِنَحْوِهِ وَابْنُ

بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ يُعَذَّرُ

انتهى.

١٨١٩- عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٥٨) وَالتَّسَنُّيُّ (٢٠١/٥).

١٨٢٠- وَعَنْ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ خَطْلِي مُتَعَلِّقٌ بِشَارِئِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: أَقْلُوهُ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْمِنُ بِمُخْرَمٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٩/٣) وَالتَّبَخَارِيُّ (١٨٤٦).

قوله: (عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ) فيه جواز لبس السواد وإن كان البياض أفضل منه لما سلف في اللباس والجنائز.

قوله: (وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ) زاد أبو عبيد القاسم بن سلام في روايته: «مِنْ حَدِيدٍ» وكذا رواه عشرة من أصحاب مالك خارج الموطأ.

قال القاضي عياض: وجه الجمع بينه وبين.

قوله: (وَعَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ) أنَّ أَوَّلَ دخوله كان وعلى رأسه المغفر، ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بدليل قوله في بعض الروايات: فخطب الناس وعليه عمامة سوداء.

قوله: فقال ابن خطل. إلخ إنما قتله ﷺ لأنه كان ارتد عن الإسلام وقتل مسلما كان يخدمه، وكان يهجو النبي ﷺ ويسبّه، وكان له قيتان تغنيان بهجاء المسلمين. واسم ابن خطل: عبد العزى وقال محمد بن إسحاق: اسمه عبد الله. وقال ابن الكلبي: اسمه غالب. وخطل بخاء معجمة وطاء مهملة مفتوحتين.

والحديثان يدلان على جواز دخول مكة للحرب بغير إحرام، وقد اعترض عليه بأن القتال في مكة خاص بالنبي ﷺ لما ثبت في الصحيح: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فَإِنْ تَرَخَّصَ أَحَدٌ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَذُنُ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذُنْ لَكُمْ» فدلَّ على عدم جواز قياس غيره عليه. ويجاب بأن غاية ما في هذا الحديث اختصاص القتال به ﷺ وأما جواز المجاوزة فلا، وأمنه أسوته في أفعاله. وقد اختلف في جواز المجاوزة لغير عذر فمنعه الجمهور وقالوا: لا يجوز إلا بإحرام من غير فرق بين من دخل لأحد النسيك أو لغيرهما، ومن فعل أثم ولزمه دم وروي عن ابن عمر والنَّاصِر وهو الأخير من قولي الشافعي وأحد قولي أبي العباس أنه لا يجب الإحرام إلا على من دخل لأحد النسيك لا

قوله: (الْمُخَصَّصُ) هو على ما في القاموس: الشعب الذي خرج إلى الأبطح وموضع رمي الجمار بمنى.

قوله: (أَخْرَجَ بِأَخِيكَ مِنَ الْحَرَمِ) لفظ البخاري: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرَدَّفَ عَائِشَةُ وَيُعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ» وقد وقع الخلاف هل يتعين التعميم لمن اعتمر من مكة؟ قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التعميم، ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج، وخالفهم آخرون فقالوا: ميقات العمرة الحل، وإنما أمر عائشة بالإحرام من التعميم لأنه كان أقرب الحل إلى مكة. ثم روي عن عائشة أنها في حديثها قالت: «فَكَانَتْ أَذُنَانَا مِنَ الْحَرَمِ التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرَتْ مِنْهُ» قال: فثبت بذلك أنَّ التعميم وغيره سواء في ذلك وقال صاحب الهدي: ولم ينقل أنَّ النبي ﷺ اعتمر مَدَّةَ إقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلا إلى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفصل الناس اليوم، ولا ثبت عند أحد من الصحابة فصل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها. قال في الفتح: وبعد أن فعلته عائشة بأمره دلَّ على مشروعيتها. انتهى. ولكنه إنما يدل على المشروعية إذا لم يكن أمره ﷺ بذلك لأجل تطيب قلبها كما قيل:.

قوله: (مِنْ التَّنَجِيدِ الْأَصْحَى) فيه دليل على جواز تقديم الإحرام على الميقات. ويؤيد ذلك ما أخرجه الشافعي في الأم عن عمر والحاكم في المستدرک بإسناد قوي عن علي رضي الله عنه: «أَنَّهُمَا قَالَا إِنَّمَا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ بِأَنْ تُحْرِمَ لَهُمَا مِنْ ذَوْبَةِ أَهْلِكُمْ» بل قد ثبت مرفوعا من حديث أبي هريرة. قال في الدرر المنثور: وأخرج ابن عدي والبيهقي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. قال: إن من تمام الحج أن تحرم من ذوبرة أهلك

وأما من قول صاحب المنار: إنه لو كان أفضل لما تركه جميع الصحابة فكلهم على غير قانون الاستدلال. وقد حكى في التلخيص أنه فسره ابن عيينة فيما حكاه عنه أحمد بأن ينشئ لهما سفرا من أهله ولكن لا يناسب لفظ الإهلال الواقع في حديث الباب، ولفظ الإحرام الواقع في حديث أبي هريرة وفي تفسير علي وعمر. وقد قدمنا في بحث حكم العمرة تفسيرا آخر للآية

على من أراد مجرد الدُّخُول.

استدل الأولون بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾
واجب بأنه تعالى قدّم تحريم الصيد عليهم وهم محرمون في قوله
تعالى: ﴿إِلَّا مَا يَنْتَلِي عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾، وقد
علم أنه لا إحرام إلا عن أحد التَّسْكِين، ثم أخبرهم بإباحة
الصيد لهم إذا حلُّوا فليس في الآية ما يدلُّ على المطلوب.
واستدلوا ثانياً بحديث ابن عباس عند البيهقي بلفظ: «لا يَدْخُلُ
أَحَدٌ مَكَّةَ إِلَّا مُحَرَّمًا» قال الحافظ: وإسناده جيّد. ورواه ابن عدي
مرفوعاً من وجهين ضعيفين وأخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ:
«لا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ إِلَّا الْحَطَّائِينَ وَالْمُتَسَالِينَ
وَأَصْحَابَ مَنَافِعِهَا»، وفي إسناده طلحة بن عمرو، وفيه ضعف.
وروى الشافعي عنه أيضاً أنه كان يردُّ من جاوز الميقات غير
محرم. وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا بأنه
موقوف على ابن عباس من تلك الطُّرق التي ذكرها البيهقي، ولا
حجّة فيما عداها، ثمّ عارض ما ظنّه موقوفاً بما أخرجه مسالك في
الموطأ أنّ ابن عمر جاوز الميقات غير محرم، فإن صحَّ ما ادّعاء من
الوقف فليس في إيجاب الإحرام على من أراد المجاوزة لغير
التَّسْكِين دليل، وقد كان المسلمون في عصره ﷺ يختلفون إلى مَكَّةَ
لحوائجهم، ولم ينقل أنه أمر أحداً منهم بإحرام كقصّة الحجاج بن
علاء، وكذلك قصّة أبي قتادة لما عقر حمار الوحش داخل
الميقات وهو حلال، وقد كان أرسله لغرض قبل الحجّ فجاوز
الميقات لا بنية الحجّ ولا العمرة، ففرّقه ﷺ لا سيّما مع ما يقضي
بعدم الوجوب من استصحاب البراءة الأصليّة إلى أن يقوم دليل
ينقل عنها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَكَرَاهَةِ الْإِحْرَامِ بِهِ قَبْلَهَا

١٨٢١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ
إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤١٩/٣)، وَلَهُ عَنْ ابْنِ
عَمْرٍو قَالَ: «أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي
الْحِجَّةِ، وَلِلدَّارِقُطِيِّ (٢٢٦/٢) مِثْلُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ
عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ.

١٨٢٢- وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِيمَنْ
يُؤَدُّنَ يَوْمَ النَّحْرِ يَبْنَى: لَا يُحْجُّ بَعْدَ الْغَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطُوفُ
بِالنَّبِيِّ عَرِيَّانَ، وَيَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمَ النَّحْرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
(١٦٢٢).

١٨٢٣- وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ
الْجَمْرَاتِ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ، فَقَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ فَقَالُوا: يَوْمُ
النَّحْرِ، قَالَ: هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٤٢) وَابْنُ
دَاوُدَ (١٩٤٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٥٨).

قوله: «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ» علقه البخاري ووصله ابن خزيمة
والحاكم. والدارقطني من طريق الحكم عن مقسم عنه بلفظ: «لَا
يُحْرَمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنْ مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُحْرَمَ
بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ» ورواه ابن خزيمة من وجه آخر عنه بلفظ: «لَا
يُصَلِّحُ أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ أَحَدٌ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ».

قوله: (وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو) علقه البخاري ووصله الطبري
والدارقطني من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار.
قوله: (وَيَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمَ النَّحْرِ) إِنَّمَا سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ
تَمَّ أَعْمَالُ الْحَجِّ يَكُونُ فِيهِ، أَوْ إِشَارَةً بِالْأَكْبَرِ إِلَى الْأَصْغَرِ، أَعْنَى
الْعَمَرَةِ.

وقد استدلل المصنّف بهذه الآثار على كراهة الإحرام بالحجّ
قبل أشهر الحجّ. وقد روي مثل ذلك عن عثمان. وقال ابن عمر
وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين: أنه لا يصحّ
الإحرام بالحجّ إلا فيها وهو قول الشافعي، وقد تقرّر في الأصول
أن قول الصحابي ليس بحجّة وليس في الباب إلا أقوال صحابة
إلا أن يصحّ ما ذكرنا عن ابن عباس من.

قوله: «إِنْ مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ» إلخ فإنّ هذه الصّيغة لها حكم الرُّفْعِ
وقد قدّمنا في آخر باب المواقيت ما يدلُّ على استحباب الإحرام
من ديرة الأهل، وظاهره عدم الفرق بين من يفارق ديرة أهله
قبل دخول أشهر الحجّ أو بعد دخولها، إلا أنه يقوّي المنع من
الإحرام قبل أشهر الحجّ أن الله سبحانه ضرب لأعمال الحجّ
أشهرًا معلومة، والإحرام عمل من أعمال الحجّ، فمن ادّعى أنه
يصحّ قبلها فعليه الدليل.

وقد أجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحجّ ثلاثة أوّلها شَوَّالٌ
لكن اختلفوا هل هي بكاملها أو شهران وبعض الثالث؟ فذهب
إلى الأوّل مالك وهو قول للشافعي، وذهب غيرهما من العلماء
إلى الثاني، ثمّ اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزُّبَيْرِ
وآخرون: عشر ليالٍ من ذِي الْحِجَّةِ، وهل يدخل يوم النَّحْرِ أو
لا؟ فقال أحمد وأبو حنيفة: نعم وقال الشافعي في المشهور
المصنّح عنه: لا وقال بعض أتباعه: تسع من ذِي الْحِجَّةِ ولا

فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها وقال ابن الجوزي: فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القلب وخصوص المقصد.

قوله: (اعْتَمَرَ أَرْبَعًا) قد تقدم الكلام في عدد عمره ﷺ والاختلاف في ذلك، وقد وقع خلاف، هل الأفضل العمرة في رمضان لهذا الحديث أو في شهر الحج؟ لأن النبي ﷺ لم يعتمر إلا فيها، فقيل: إن العمرة في رمضان لغیر النبي أفضل، وأما في حقه فما صنعه فهو أفضل لأنه فعله للرد على أهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتمار في أشهر الحج. وأحاديث الباب وما ورد في معناها مما تقدم تدل على مشروعية العمرة في أشهر الحج، وإليه ذهب الجمهور وذهب لها دويّة إلى أن العمرة في أشهر الحج مكروهة، وعلموا ذلك بأنها تشغل عن الحج في وقته، وهذا من الغرائب التي يتعجب الناظر منها، فإن الشارع ﷺ إنما جعل عمره كلها في أشهر الحج لإبطال ما كانت عليه الجاهلية من منع الاعتمار فيها كما عرفت، فما الذي سوغ مخالفة هذه الأدلة الصحيحة والبراهين الصريحة، وأجأ إلى مخالفة الشارع وموافقة ما كانت عليه الجاهلية ومجرد كونها تشغل عن أعمال الحج لا يصلح مانعا ولا يحسن نصبه في مقابلة الأدلة الصحيحة، وكيف يجعل مانعا وقد اشتغل بها المصطفى في أيام الحج وأمر غيره بالاستغفار بها فيها، ثم أي شغل لمن لم يرد الحج أو أراده وقدم مكة من أول شوال، لا جرم من لم يشتغل بعلم السنة المطهرة حق الاشتغال يقع في مثل هذه المضايق التي هي السُّمُّ القَتال والذَّاء العضال. وحكي في البحر عن الهادي أنه تكره في أيام التشريق.

قال أبو يوسف: ويوم النحر، قال أبو حنيفة: ويوم عرفة

بَابُ مَا يَصْنَعُ مَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْغُسْلِ وَالتَّطَيُّبِ وَنَزْعِ الْمَخِيطِ وَغَيْرِهِ.

١٨٢٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ النِّسَاءَ وَالْحَائِضَ تَغْتَسِلُ وَتُحْرِمُ وَتَقْضِي الْمَنَامِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٤٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٤٥).

١٨٢٩- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ إِخْرَاجِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَحْبَدُ وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ تَطَيَّبَ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ ثُمَّ أَرَى وَيَبِصُّ الدُّهْنُ فِي رَأْسِهِ وَلِيَحْيِيَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَخْرَجَاهُمَا» (خ: ١٥٣٨) (م: ١١٨٩) (٣٢).

يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ، ويرد على من أخرج يوم النحر من أشهر الحج قوله ﷺ في يوم النحر: «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ» كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب.

بَابُ جَوَازِ الْعُمْرَةِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ

١٨٢٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عُمْرَةُ رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةَ رَوَاءِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ لَكِنَّهُ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ مَعْقِلٍ (حم: ١١/٢) (خ: ١٧٨٢) (م: ١٢٥٦) (د: ١٩٩٠) (ن: ١٣١/٤) (هـ: ٢٩٩٣).

١٨٢٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعًا إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٩٩١).

١٨٢٦- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ عُمْرَتَيْنِ: عُمْرَةَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةَ فِي شَوَّالٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٩١).

١٨٢٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فِي كُلِّ شَهْرٍ عُمْرَةٌ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١/٣٧٩).

حديث أم معقل أخرجه أيضا النسائي من طريق معمر عن الزُّهْرِيِّ عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد يقال لها: أم معقل: قالت: «أَرَدْتُ الْحَجَّ فَأَعْتَلْتُ بَعِيرِي، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: اعْتَمِرِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِنَّ عُمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً» وقد اختلف في إسناده، فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ» فذكره مرسلا. ورواه النسائي أيضا من طريق عمارة بن عمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل. ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل. ويجمع بين الروایتين بتعدد الواقعة.

وأما حديث ابن عباس فقد قدمنا في باب المواقيت ما يخالفه. وحديث عائشة سكوت عنه أبو داود، ورجال إسناده رجال الصحيح. وحديث علي أخرجه البيهقي من طريق الشافعي بإسناد صحيح.

قوله: (تَعْدِلُ حَجَّةً) فيه دليل على أن العمرة في رمضان تعدل حجة في الثواب لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض للإجماع، على أن الاعتمار لا يجزئ عن حج الفرض ونقل الترمذي عن إسحاق بن راهويه أن معنى هذا الحديث نظير ما جاء: «أَنْ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» تَعْدِلُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ» وقال ابن العربي: حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة،

والزُّعفران كما سيأتي في أبواب ما يتجنبه المحرم.

واجب بأن تحريم الطيب على من قد صار محرماً يجمع عليه، والنزاع إنما هو في التطيب عند إرادة الإحرام واستمرار أثره لا ابتدائه. ومنها أمره ﷺ للأعرابي بتزج المنطقة وغسلها عن الخلق وهو متفق عليه. ويجب عنه يمثل الجواب عن الذي قبله، ولا يخفى أن غاية هذين الحديثين تحريم لبس ما منه الطيب.

ومحل النزاع تطيب البدن، ولكنه سيأتي في باب ما يصنع من احرم في قميص أمره ﷺ لمن سأله بأنه يغسل الخلق عن بدنه وسيأتي الجواب عنه.

وقد أجاب عن حديث الباب المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية بأن ذلك من خصائصه ويردّه ما أخرجه أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة قالت: «كُنَّا نَنْضَحُ وَجُوهَنَا بِالْمِسْكِ الطَّيِّبِ قَبْلَ أَنْ نُحْرِمَ ثُمَّ نُحْرِمُ فَتَغْرَقُ وَيَسِيلُ عَلَى وَجُوهِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَنْهَانَا» وهو صريح في بقاء عين الطيب وفي عدم اختصاصه بالنبي ﷺ. وسيأتي الحديث في باب منع المحرم من ابتداء الطيب. قال في الفتح: ولا يقال: إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن النساء والرجال سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين.

وقال بعضهم: كان ذلك طيباً لا راحة له لما وقع في رواية عن عائشة: «بَطِيبٌ لَا يُشْبِهُ طَيْبَكُمْ» قال بعض رواة: يعني لا بقاء له، أخرجه النسائي. ويردّه ما تقدّم في الذي قبله، وأيضاً المراد بقولها: «لَا يُشْبِهُ طَيْبَكُمْ» أي أطيب منه كما يدل على ذلك ما عند مسلم عنها بلفظ: «بَطِيبٌ فِيهِ مِسْكٌ» وفي أخرى عنها له: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيِصِّ الْمِسْكِ» وأوضح من ذلك قولها في حديث الباب: «بِأَطْيَبِ مَا نَجِدُ» ولهم جوابات أخر غير ناهضة فتركها أولى والحق أن المحرم من الطيب على المحرم هو ما تطيب به ابتداء بعد إحرامه لا ما فعله عند إرادة الإحرام وبقي أثره لونا وريحاً.

ولا يصح أن يقال: لا يجوز استدامة الطيب قياساً على عدم جواز استدامة اللباس، لأن استدامة اللبس ليس بخلاف استدامة الطيب فليست بطيب سلماً استواءهما، فهذا قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار.

١٨٣٠ - وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ فِي حَدِيثٍ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَلْيُحْرِمِ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَتَغْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَغْلَيْنِ

حديث ابن عباس في إسناده خفيف بن عبد الرحمن الخُراني، كنيته: أبو عون. قال المنذري: وقد ضعفه غير واحد. وقال في التقريب: صدوق سعي الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء. وقد استدلل المصنف بهذا الحديث على أنه يشرع للمحرم الاغتسال عند ابتداء الإحرام وهو محتمل لإمكان أن يكون الغسل لأجل قدر الحيض، ولكن في الباب أحاديث تدل على مشروعية الغسل للإحرام. وقد تقدّمت في أبواب الغسل فليرجع إليها.

قوله: (عِنْدَ إِخْرَافِهِ) أي في وقت إحرامه. وللنسائي حين أراد أن يحرم. وفي البخاري لإحرامه ولحلّه.

قوله: (وَيَبِصَ) بالموحدة المكسورة وبعدها تحته ساكنة وآخره صاد مهملة وهو البريق. وقال الإسماعيلي: إن اليبص: زيادة على البريق، وأن المراد به التلألؤ، وأنه يدل على وجود عين قائمة لا الريح. واستدل بالحديث على استحباب التطيب عند إرادة الإحرام ولو بقيت رائحته عند الإحرام، وعلى أنه لا يضر بقاء رائحته ولونه، وإنما المحرم ابتداءه بعد الإحرام. قال في الفتح: وهو قول الجمهور.

وذهب ابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والزُّهري وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناسر والمؤيد بالله وأبو طالب إلى أنه لا يجوز التطيب عند الإحرام. واختلفوا هل هو محرم أو مكروه؟ وهل تلزم الغدبة أو لا؟ واستدلوا على عدم الجواز بأدلة منها ما وقع عند البخاري وغيره بلفظ: «ثُمَّ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا» والطواف: الجماع ومن لازمه الغسل بعده، فهذا يدل أنه ﷺ اغتسل بعد أن تطيب. واجيب عن هذا بما في البخاري أيضاً بلفظ: «ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا يَنْضَحُ طَيْبًا» وهو ظاهر في أن نضح الطيب وظهور رائحته كان في حال إحرامه، ودعوى بعضهم أن فيه تقدماً وتأخيراً، والتقدير: طاف على نسائه ينضح طيباً ثم أصبح محرماً خلاف الظاهر، ويردّه قول عائشة المذكور: «ثُمَّ أَرَى وَيِصَّ الدُّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلَحْيَتَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ» وفي رواية لها: «ثُمَّ أَرَاهُ فِي رَأْسِهِ وَلَحْيَتَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ» وفي رواية للنسائي وابن حبان: «رَأَيْتُ الطَّيِّبَ فِي مَفْرَقِهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ» وفي رواية متفق عليها: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيِصِّ الطَّيِّبِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَيَّامٍ» ولمسلم: «وَيِصِّ الْمِسْكِ» وسيأتي ذلك في باب منع المحرم من ابتداء الطيب ومن أدلتهم نهيه ﷺ عن الثوب الذي منه الورد

١٨٣٣- وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٥١٥ و ١٥١٦)، وَقَالَ: رَوَاهُ أَنَسُ وَابْنُ عَبَّاسٍ

١٨٣٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: عَجَبًا لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِهْلَالِهِ فَقَالَ: إِنِّي لَا عَلِّمُ النَّاسَ بِذَلِكَ، إِنَّمَا كَانَتْ مِنْهُ حُجَّةٌ وَاحِدَةٌ، فَمِنْ هُنَاكَ اخْتَلَفُوا، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْهِ أَوْجَبَ فِي مَجْلِسِهِ، فَأَهْلُ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَغَ مِنْ رَكَعَتَيْهِ، فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفِظُوا عَنْهُ، ثُمَّ رَكِبَ، فَلَمَّا اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ أَهْلُ فَأَذْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفِظُوا عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالًا فَسَمِعُوهُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ يَهْلُ، فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتُهُ، ثُمَّ مَضَى، فَلَمَّا عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ أَهْلُ، فَأَذْرَكَ ذَلِكَ أَقْوَامٌ، فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ عَلَا عَلَى شَرَفِ الْبَيْدَاءِ، وَأَيُّمَ اللَّهِ لَقَدْ أَوْجَبَ فِي مَصَلَاةٍ وَأَهْلُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ وَأَهْلُ حِينَ عَلَا شَرَفَ الْبَيْدَاءِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٠/١) وَابْنُ دَاوُدَ (١٧٧٠)، وَبُيْهَقِيُّ الْخُمْسَةِ مِنْهُ مُخْتَصَرًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلُ فِي ذُبْرِ الصَّلَاةِ

حديث أنس الذي عزا المصنف إلى أبي داود أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح إلا أشعث بن عبد الملك الحمراني وهو ثقة. وحديث ابن عباس الذي رواه عنه سعيد بن جبير في إسناده خفيف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف ومحمد بن إسحاق ولكنه صرح بالتحديث. وقد أخرجه الحاكم من طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس. وأخرج أيضا ما أخرجه الخمسة من حديثه مختصرا.

قوله: (بَيِّدَاؤُكُمْ) البيداء هذه فوق علمي ذي الحليفة لمن صعد من الوادي، قاله أبو عبيد البكري وغيره. وكان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء أنكر ذلك وقال: «الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَعْنِي بِقَوْلِكُمْ إِنَّهُ أَهْلُ مِنْهَا، وَإِنَّمَا أَهْلُ مِنْ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ» وهو يشير إلى قول ابن عباس عند البخاري أنه ﷺ ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهْلُ، وإلى حديث أنس المذكور في الباب، والتكذيب المذكور المراد به الإخبار عن الشيء على خلاف الواقع وإن لم يقع على وجه العمد.

فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤/٢).

هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر. قال الحافظ: كأنه أخذه من كلام ابن المنذر فإنه ذكره كذلك بغير إسناد، وقد يفيض له المنذري والنووي في الكلام على المذهب، وهم من عزاه إلى الترمذي، وقد عزا المصنف إلى أحمد، قال في مجمع الزوائد: أخرجه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن، وهو ببعض الفاظه للجماعة كلهم كما سيأتي في باب: ما يتجنبه المحرم من اللباس، وهو أيضا متفق على بعض ما فيه من حديث ابن عباس.

وفيه دليل على أنه يجوز للمحرم لبس الإزار والسرءاء والنملين. وفي البخاري من حديث ابن عباس قال: «انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَأَذْهَنَ وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرَدَّاهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فَلَمْ يَنْتَ عَنْ شَيْءٍ، مِنَ الْأَرْوِيَةِ وَالْأُرْرِ تَلْبَسُ إِلَّا الْمَرْغَرَاتِ الَّتِي تُرْدَعُ عَلَى الْجُلْدِ».

قوله: (وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) الكعبان: هما العظمان الثانتان عند مفصل الساق والقدم، وهذا هو المعروف عند أهل اللغة واستدل به على اشتراط القطع خلافا للشهور عن أحمد فإنه أجاز لبس الخفين من غير قطع، واستدل على ذلك بمحدث ابن عباس الآتي في باب ما يتجنبه المحرم من اللباس بلفظ: «وَمَنْ لَمْ يَجِدْ تَعْلِينَ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ» ويجاب عنه بأن حمل المطلق على المقيد لازم وهو من جملة القائلين به.

وأجاب الحنابلة بجوابات آخر لعله يأتي ذكر بعضها عند ذكر حديث ابن عباس.

١٨٣١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «بَيِّدَاؤُكُمْ هَلْوَ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا مَا أَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ جَنْبِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٨/٢) (خ: ١٥٤١) (م: ١٢٦١). وَفِي لَفْظٍ: «مَا أَهْلُ إِلَّا مِنْ جَنْبِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ». أَخْرَجَاهُ. وَلِابْنِ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَذْهَنَ بِذَهْنٍ لَيْسَ لَهُ رَاحَتَةٌ طَبِيبٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيَصَلِّي، ثُمَّ يَرْكَبُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً أَحْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ».

١٨٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ أَهْلُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٧٤).

أَجْذِبْنِي إِلَّا وَجْعَةً، فَقَالَ لَهَا: حُجِّي وَاسْتَرْطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي، وَكَأَنَّكَ تَحْتَ الْمَقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٠٢/٦) (خ: ٥٠٨٩) (م: ١٢٠٧).

١٨٣٧- وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْرِجِي وَقُولِي: إِنْ مَجَّلَنِي حَيْثُ تَحَبَّسْتَنِي، فَإِنْ حَبَسْتَنِي أَوْ مَرَّهْتَنِي فَقَدْ خَلَلْتَ مِنْ ذَلِكَ بِشَرِّكَ عَلَى رَبِّكَ عَزَّ وَجَلَّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٤٢٠).

حديث عكرمة أخرجه أيضا ابن خزيمة. وفي الباب عن أنس عند البيهقي. وعن جابر عنده. وعن ابن مسعود وأم سليم عنده أيضا. وعن أم سلمة عند أحمد والطبراني في الكبير وفي إسناده ابن إسحاق ولكنه صرح بالتحديث، وبقيته رجاله رجال الصحيح وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير، وفيه علي بن عاصم وهو ضعيف.

قال العقيلي: روى عن ابن عباس قصة ضباعة بأسانيد ثابتة جواد انتهى. وقد غلط الأصيلي غلطا فاحشا فقال: إنه لا يثبت في الاشتراط حديث، وكأنه ذهل عما في الصحيحين.

وقال الشافعي: لو ثبت حديث عائشة في الاستثناء لم أعده إلى غيره لأنه لا يجل عند خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ قال البيهقي: فقد ثبت هذا الحديث من أوجه.

قوله: (ضُبَاعَةَ) بضم المعجمة بعدها موخدة. قال الشافعي: كنيها أم حكيم وهي بنت عم النبي ﷺ أبوها الزبير بن عبد المطلب بن هاشم، وهم الغزالي فقال: الأسلمية. وتعقبه النووي وقال: صوابه الهاشمية.

قوله: (مَجْلِي) بفتح الميم وكسر المهملة: أي مكان إحلائي. وأحاديث الباب تدل على أن من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يجسه عن الحج جاز له التحلل، وأنه لا يجوز التحلل مع عدم الاشتراط، وبه قال جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وعمر وجماعة من التابعين، وإليه ذهب أحمد وإسحاق وأبو ثور وهو المصحح للشافعي، كما قال النووي. وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين وإليه ذهب الهادي: إنه لا يصح الاشتراط وهو مروى عن ابن عمر.

قال البيهقي: لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة لقال به ولم ينكر الاشتراط كما لم ينكره أبوه انتهى.

وقد اعتذروا عن هذه الأحاديث بأنها قصة عين وأنها

قوله: (أَذْهَنَ بِذَهْنٍ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ) فيه جواز الأذهان بالأذهان التي ليست لها رائحة طيبة.

وقد ثبت من حديث ابن عباس عند البخاري: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْهَنَ وَلَمْ يَنْهَ عَنِ الدُّهْنِ» قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن للمحرم أن يأكل الزيت والشحم وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه رأسه ولحيته. وأجمعوا على أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه، وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا، فقياس كون المحرم ممنوعا من استعمال الطيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه، وقد تقدم الكلام في الطيب.

قوله: (عَلَى حَبْلِ الْبَيْدَاءِ) بالحاء المهملة: هو الرُّمْلُ المستطيل وهو المراد بقوله في الرواية الأخرى: «عَلَى شَرْفِ الْبَيْدَاءِ» والشرف: المكان العالي.

قوله: (فَمِنْ هُنَاكَ اخْتَلَفُوا) إلخ هذا الحديث يزول به الإشكال. ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه، فيكون شروعه ﷺ في الإهلال بعد الفراغ من صلاته بمسجد ذي الحليفة في مجلسه قبل أن يركب، فنقل عنه من سمعه يهل هناك أنه أهل بذلك المكان، ثم أهل لما استقلت به راحلته، فظن من سمع إهلاله عن ذلك أنه شرع فيه في ذلك الوقت لأنه لم يسمع إهلاله بالمسجد فقال: إنما أهل حين استقلت به راحلته، ثم روى كذلك من سمعه يهل على شرف البداء وهذا يدل على أن الأفضل لمن كان ميقاته ذا الحليفة أن يهل في مسجدها بعد فراغه من الصلاة. ويكرر الإهلال عند أن يركب على راحلته، وعند أن يمر بشرف البداء.

قال في الفتح: وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك، وإنما الخلاف في الأفضل

بَابُ الْأَشْتِرَاطِ فِي الْإِحْرَامِ

١٨٣٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَمْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي أَهْلُ؟ فَقَالَ: أَهْلِي وَاسْتَرْطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي، قَالَ: فَأَذْرَكْتُ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٣٣٧/١) (م: ١٢٠٨) (د: ١٧٧٦) (ن: ٥/١٦٧)، وَلِلنَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةٍ قَالَ: «فَإِنْ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَنْتَيْتَ».

١٨٣٦- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ لَهَا: لَمَلَّكَ أَرَدْتَ الْحَجَّ؟» قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا

متفق على جوازه أو الإهلال بالعمرة، ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه. والتمتع هو الاعتمار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة، ويطلق التمتع في عرف السلف على القران. قال ابن عبد البر: ومن التمتع أيضا القران، ومن التمتع أيضا فسح الحج إلى العمرة انتهى.

وقد حكى النووي في شرح مسلم الإجماع على جواز الأنواع الثلاثة، وتناول ما ورد من النهي عن التمتع عن بعض الصحابة. قوله: (وَأَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ) احتج به من قال: كان حجه مفردا. وأجيب بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة وأعلم أنه قد اختلف في حجه ﷺ هل كان قرانا أو تمتعا أو إفرادا، وقد اختلفت الأحاديث في ذلك، فروي أنه حج قرانا من جهة جماعة من الصحابة: منهم ابن عمر عند الشيخين. وعنه عند مسلم وعائشة عندهما أيضا. وعنها عند أبي داود. وعنها عند مالك في الموطأ وجابر عند الترمذي وابن عباس عند أبي داود وعمر بن الخطاب عند البخاري وسياتي والبراء بن عازب عند أبي داود وسياتي، وعليه عند النسائي وعنه عند الشيخين وسياتي وعمران بن حصين عند مسلم وأبو قتادة عند الدارقطني.

قال ابن القيم: وله طرق صحيحة. وسراقة بن مالك عند أحمد وسياتي، ورجال إسناده ثقات، وأبو طلحة الأنصاري عند أحمد وابن ماجه، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة والمهراس بن زياد الباهلي عند أحمد أيضا وابن أبي أوفى عند البراء بإسناد صحيح. وأبو سعيد عند البراء. وجابر بن عبد الله عند أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة. وأم سلمة عند أحمد أيضا. وحفصة عند الشيخين. وسعد بن أبي وقاص عند النسائي والترمذي وصححه وأنس عند الشيخين وسياتي. وأما حجه تمتعا فروي عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسياتي، وعليه وعثمان عند مسلم وأحمد كما في الباب.

وابن عباس عند أحمد والترمذي كما في الباب أيضا وسعد بن أبي وقاص كما سياتي. وأما حجه إفرادا فروي عن عائشة كما في حديث الباب. وعنها عند البخاري كما سياتي.

وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كما سياتي أيضا وابن عباس عند مسلم. وجابر عند ابن ماجه، وعنه عند مسلم. وقد اختلفت

خصوصة بضباعة وهو يتنزل على الخلاف المشهور في الأصول في خطابه ﷺ لواحد هل يكون غيره فيه مثله أم لا؟ وأدعى بعضهم أن الاشتراط منسوخ، روي ذلك عن ابن عباس لكن بإسناد فيه الحسن بن عماره وهو متروك. وأدعى بعض أنه لم يثبت وقد تقدم الجواب عليه

بَابُ التَّخْيِيرِ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ وَبَيَانِ أَفْضَلِهَا

١٨٣٨ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَهْلُ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلُ، قَالَتْ: وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ وَأَهْلَ مَعَهُ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ، وَأَهْلَ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٤٣/٦) (خ: ١٦٣٨) (م: ١٢١١) (١١٤).

١٨٣٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَمَتُّعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْزِلْ قِرَانٌ يَحْرُمُهُ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ.» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٠٥/٣) (خ: ٤٥١٨) (م: ١٢٢٦) (١٧٢). وَلَا حَمْدَ وَمُسْلِمٍ: «وَنَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَمَتُّعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، يَغْنِي مُتَمَتُّعُ الْحَجِّ، وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ آيَةَ مُتَمَتُّعِ الْحَجِّ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ.»

١٨٤٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ: «أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَأْمُرُ بِالْمُتَمَتُّعِ وَعُثْمَانُ يَنْهَى عَنْهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ كَلِمَةً، قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَسَاءَ مُتَمَتُّعًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ عُثْمَانُ: أَجَلٌ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَافِيَيْنَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦١/١) وَمُسْلِمٌ (١٢٢٣).

١٨٤١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَهْلَ النَّبِيُّ ﷺ بِعُمْرَةٍ وَأَهْلَ أَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ فَلَمْ يَجْعَلِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا مَنْ سَاقَ الْهَدْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ وَحَلَّ بِقِيَّتِهِمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ (١٢٣٩). وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ، وَأَوَّلُ مَنْ نَهَى عَنْهَا مَعَاوِيَةُ.» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٢/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٢٢).

الرواية الأخرى حسنها الترمذي. قوله: (فَقَالَ مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ) إلخ فيه الإذن منه ﷺ بالحج إفرادا وقرانا و تمتعا. والإفراد: هو الإهلال بالحج وحده والاعتمار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء، ولا خلاف في جوازه. والقران: هو الإهلال بالحج والعمرة معا، وهو أيضا

أنه ﷺ حجّ قرانا، وهو بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا، فذهب جمع من الصحابة والتابعين وأبو حنيفة وإسحاق ورجحه جماعة من الشافعية منهم النووي والزنبي وابن المنذر وأبو إسحاق المروزي وتقي الدين السبكي إلى أن القرآن أفضل. وذهب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد والباقر والصادق والنّاصر وأحمد بن عيسى وإسماعيل بن جعفر الصادق وأخيه موسى والإمامية إلى أن التمتع أفضل. وذهب جماعة من الصحابة وجماعة ممن بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم، ومن أهل البيت الهادي والقاسم والإمام يحيى وغيرهم من متأخريهم إلى أن الأفراد أفضل. وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء أن الأنواع الثلاثة في الفضل سواء. قال في الفتح: وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه. وقال أبو يوسف: القرآن والتمتع في الفضل سواء، وهما أفضل من الأفراد. وعن أحمد: من ساق الهدي فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي ﷺ، ومن لم يسق الهدي فالتمتع أفضل له ليوافق ما تنهأ وأمر به أصحابه، زاد بعض أتباعه: ومن أراد أن ينشئ لعمرته من بلد سفره فالأفراد أفضل له. قال: وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة، ولكن المشهور عن أحمد أن التمتع أفضل مطلقا. وقد احتج القائلون بأن القرآن أفضل بحجج: منها أن الله اختاره لنبيه. ومنها أن قوله ﷺ: «ذَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» يقتضي أنها قد صارت جزءا منه أو كالجزء الدّاخل فيه بحيث لا يفصل بينها وبينه ولا يكون ذلك إلا مع القرآن. ومنها أن النسك الذي اشتمل على سوق الهدي أفضل. واستدل من قال: بأن التمتع أفضل بما أئتم على من حديث جابر وغيره أن النبي ﷺ قال: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقْتُ الْهَدْيَ وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً» قالوا: ورسول الله ﷺ لا يتمنى إلا الأفضل، واستمراره في القرآن إنما كان لاضطرار السوق إليه وهذا هو الحق فإنه لا يظن أن نسكا أفضل من نسك اختاره ﷺ لأفضل الخلق وخير القرون. وأما ما قيل من أنه ﷺ قال ذلك تطييبا لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقته ففاسد، لأن المقام مقام تشريع للعباد، وهو لا يجوز عليه ﷺ أن يخبر بما يدل على أن ما فعلوه من التمتع أفضل مما استمر عليه من القرآن والأمر على خلاف ذلك، وهل هذا إلا تغيير يتعالى عنه مقام النبوة وبالجملة لم يوجد في شيء من الأحاديث ما

الأنظار واضطربت الأقوال لاختلاف هذه الأحاديث، فمن أهل العلم من جمع بين الروايات كالحطّابيّ فقال: إن كلا أضاف إلى النبي ﷺ ما أمر بهاتسعا، ثم رجع أنه ﷺ أفرد الحج، وكذا قال عياض وزاد فقال: وأما إحرامه فقد تظافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مفردا. وأما روايات من روى التمتع فمعناه أنه أمر به لأنه صرح بقوله: «وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَذَخَلْتُ» فصح أنه لم يتحلل. وأما رواية من روى القرآن فهو إخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي، وقيل: قل عمرة في حجة. قال الحافظ: وهذا الجمع هو المعتمد، وقد سبق إليه قديما ابن المنذر، ويئنه ابن حزم في حجة الوداع بيانا شافيا، ومهده الحب الطبريّ تمهيدا بالغيا يطول ذكره. ومحصّله أن كل من روى عنه الأفراد حل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه الأمر، وجمع شيخ الإسلام ابن تيمية جمعا حسنا فقال ما حاصله: إن التمتع عند الصحابة يتناول القرآن فتحمل عليه رواية من روى أنه حجّ تمتعا وكل من روى الأفراد قد روى أنه حجّ ﷺ تمتعا وقرانا، فيتعين الحمل على القرآن وأنه أفرد أعمال الحج ثم فرغ منها وأتى بالعمرة. ومن أهل العلم من صار إلى التّعارض فرجّع نوعا وأجاب عن الأحاديث القاضية بما يخالفه، وهي جوابات طويلة أكثرها متعسفة، وأورد كل منهم لما اختاره مرجحات أقواها وأولاها مرجحات القرآن فإنه لا يقاومها شيء من مرجحات غيره. منها أن أحاديثه مشتملة على زيادة على من روى الأفراد وغيره، والزيادة مقبولة إذا خرجت من مخرج صحيح فكيف إذا ثبتت من طرق كثيرة عن جمع من الصحابة. ومنها أن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك لأنهم جميعا روي عنهم أنه ﷺ حجّ قرانا. ومنها أن روايات القرآن لا تحمل التأويل بخلاف روايات الأفراد والتمتع فإنها تحتمله كما تقدّم. ومنها أن رواية القرآن أكثر كما تقدّم. ومنها أن فيهم من أخبر عن سماعه لفظا صريحا، وفيهم من أخبر عن إخباره ﷺ بأنه فعل ذلك، وفيهم من أخبر عن أمر ربّه بذلك ومنها أنه النسك الذي أمر به كل من ساق الهدي، فلم يكن ليأمرهم به إذا ساقوا الهدي، ثم يسوق هو الهدي ويخالفه.

وقد ذكر صاحب الهدي مرجحات غير هذه ولكنها مرجحات باعتبار أفضلية القرآن على التمتع والأفراد، لا باعتبار

يدلُّ على أنَّ بعض الأنواع أفضل من بعض غير هذا الحديث، فالتمسك به متعين، ولا ينبغي أن يلتفت إلى غيره من المرجحات فإنها في مقابلته ضائعة.

واحتج من قال بأن الأفراد أفضل أنَّ الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أفردوا الحجَّ وواظبوا على إفراده، فلو لم يكن أفضل لم يواظبوا عليه، وبأن الأفراد لا يجب فيه دم.

قال النووي بالإجماع وذلك لكمالهِ، ويجب الذم في التمتع والقران، وهو دم جبران لفوات الميقات وغيره فكان ما لا يحتاج إلى جبران أفضل ومنها أنَّ الأمة أجمعت على جواز الإفراد من غير كراهة، وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم القران.

ويجاب عن هذا كله بأن الأفراد لو كان أفضل لفعله النبي ﷺ أو تمنى فعله بعد أن صار ممنوعا بالسوق والكل ممنوع، والسند ما سلف من أنه ﷺ حجَّ قرانا وأظهر أنه كان يودُّ أن يكون حجُّه تمتعا، وهذان البحثان: أعني تعيين ما حجُّه ﷺ من الأنواع، وبيان ما هو الأفضل منها من المضايق والمواطن البسط، وفيما حررناه مع كونه في غاية الإيجاز ما يغني اللبيب.

١٨٤٢- وَعَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ خَلُّوا وَلَمْ تَحِلِّ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي قُلْتُ هُنْدِي، وَلَبَّدْتُ رَأْسِي، فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أُحِلَّ مِنَ الْحَجِّ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢٨٣/٦) (خ: ١٥٦٦) (م: ١٢٢٩) (١٧٩) (١٨٠٦) (د: ١٣٦/٥) (هـ: ٣٠٤٦).

١٨٤٣- وَعَنْ غُثَيْمِ بْنِ قَيْسٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ التَّمَتُّعِ فِي الْحَجِّ، فَقَالَ: «فَعَلْنَاهَا وَهَذَا يَوْمَئِذٍ كَافِرٌ بِالْعَرُوشِ، يَغْنِي يَبُوتُ مَكَّةَ، يَغْنِي مَعَاوِيَةَ.» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٨١) وَمُسْلِمٌ (١٢٢٥).

١٨٤٤- وَعَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى فَلْيُطِفِّئْ بِالنِّبْتِ وَالصَّغَا وَالْمَرْوَةَ، وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحِلِّ ثُمَّ لْيَهْلِ بِالْحَجِّ وَلْيَهْدِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذَا فَعِيَّامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَنْبَغِي

الْحَجَّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنَ السَّبْعِ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ رَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافًا بِالنِّبْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ، فَأَتَى الصَّغَا فَطَافَ بِالصَّغَا وَالْمَرْوَةَ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَتَحَلَّلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ وَتَحَرَّ هَذِيحَ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَفَاضَ فَطَافَ بِالنِّبْتِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، وَفَعَلَ بِمِثْلِ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ». وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٣٩/٢) (خ: ١٦٩١) (م: ١٢٢٧).

قوله: (وَلَمْ تَحِلِّ) في رواية للبخاري: «وَلَمْ تَحْلِلْ» بلامين وهو إظهار شاذ وفيه لغة معروفة.

قوله: (لَبَّدْتُ) بتشديد الموحدة: أي شعر رأسي، وهو أن يجعل فيه شيء ملتصق ويؤخذ منه استحباب ذلك للمحرم. قوله: (فَلَا أُحِلُّ مِنَ الْحَجِّ) يعني حتى يبلغ الهدي محله واستدل به على أنَّ من اعتمر فساق هدبا لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر.

قوله: (بِالْعَرُوشِ) جمع عرش يقال لكئة وبيوتها كما قال في القاموس.

قوله: (تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) إلخ) قال المهلب: معناه أمره بذلك لأنه كان ينكر على أنس قوله إنه قرن، ويقول إنه كان مفردا.

قوله: (فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ) قال المهلب: معناه أمرهم بالتمتع وهو أن يهلوا بالعمرة أولا ويقدموها قبل الحج.

قال: ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر وقال ابن المنير: إن حمل قوله تمتع على معنى (أمر) من أبعد التأويلات، والاستشهاد عليه بقوله رجم، وإنما أمر بالرجم من أوهن الاستشهادات، لأنَّ الرجم وظيفة الإمام، والذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه. وأما أعمال الحج من إفراد وقران وتمتع فإنه وظيفة كل أحد عن نفسه ثم أورد تأويلا آخر وهو أنَّ الراوي عهد أنَّ الناس لا يفعلون إلا كفعله لا سيما مع.

قوله: (خَلُّوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ) فلما تحقق أنَّ الناس تمتعوا ظنَّ أنه ﷺ تمتع فاطلق ذلك قال الحافظ: ولا يتعين هذا أيضا، بل يحتمل أن يكون معنى قوله تمتع محمولا على مدلوله اللغوي.

وهو الانتفاع بإسقاط عمل العمرة والخروج إلى ميقاتها وغيره.
قال النووي: إن هذا هو المتعين.

قوله: (بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ) قال المهلب أيضا: أي أدخل العمرة على الحج.

قوله: (فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ) تقدم بيانه.
قوله: (وَلْيَقْصِرْ) قال النووي: معناه أنه بفعل الطواف والسعي والتقصير يصير حلالا، وهذا دليل على أن الحلق والتقصير نسك وهو الصحيح، وقيل استباحة محظور، قال: وإنما أمره بالتقصير دون الحلق أفضل ليلقى له شعر يحلقه في الحج.

قوله: (وَلْيُحِلِّ) هو أمر معناه الخبر: أي قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الإحرام، ويحتمل أن يكون أمرا على الإباحة لفعل ما كان عليه حراما قبل الإحرام.

قوله: (ثُمَّ لِيَهْلُ بِالحَجِّ) أي يحرم وقت خروجه إلى عرفة، ولهذا أتى بـ (ثُمَّ) الدالة على التراخي، فلم يرد أنه يهل بالحج عقب إحلاله من العمرة.

قوله: (وليهد) أي هدي التمتع.
قوله: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ) (الخ) أي لم يجد الهدي بذلك المكان أو لم يجد ثمنه أو كان يجد هديا ولكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يبيعه لغلاء، فينتقل إلى الصَّوم كما هو نص القرآن، والمراد بقوله تعالى: ﴿فِي الْحَجِّ﴾ أي بعد الإحرام به قال النووي: هذا هو الأفضل.

وإن صامها قبل الإهلال بالحج أجزاء على الصحيح. وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح. وجوزة الثوري وأهل الرأي.

قوله: (ثُمَّ خَبَّ) سيأتي الكلام عليه في الطواف، ويأتي الكلام أيضا على صلاة الركعتين والسعي بين الصفا والمروة ونحر الهدي والإفاضة وسوق الهدي. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى أَنَّ حَجَّهُ عَلَيْهِ كَانَتْ تَمْتَعًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

قوله: (مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ) الموصول فاعل.
قوله: فعل: أي فعل من أهدى فساق الهدي مثل ما فعل رسول الله ﷺ وأغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوي الخبر، وفصل في رواية أبي الوقت بين.
قوله: فعل وبين.

قوله: من أهدى بلفظ (باب) قال في الفتح: وهذا خطأ شنيع.
وقال أبو الوليد: أمرنا أبو ذر أن نضرب على هذه الترجمة، يعني.

قوله: من أهدى وساق الهدي وذلك لظنه بأنها ترجمة من البخاري فحكم عليها بالوهم.

١٨٤٥- وَعَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ١٠٤/٦) (م: ١٢١١) (١٢٢) (د: ١٧٧٧) (ت: ٨٢٠) (١٤٥/٥) (هـ: ٢٩٦٤).

١٨٤٦- وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٧/٢) وَمُسْلِمٌ (١٢٣١). وَلِلسُّنَنِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلُ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا».

١٨٤٧- وَعَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُكَلِّمُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا يَقُولُ: لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٨٢/٣) (م: ١٢٥١).

١٨٤٨- وَعَنْ أَنَسٍ أَيْضًا قَالَ: «خَرَجْنَا نَصْرُخُ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً وَقَالَ: لَوْ اسْتَفْجَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَجْعَلْتُهَا عُمْرَةً، وَلَكِنْ سَفَتُ الْهَدْيَ وَقَرَنْتُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٨/٣).

١٨٤٩- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِوَادِي الْعُقَيْقِ يَقُولُ: إِنِّي أَنَا لَأُلَيْكَةَ أَتَى مِنْ رَبِّي فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤/١) وَالْبُخَارِيُّ (١٥٣٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٧٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٠٠). وفي رواية للبخاري: «وَقُلْ عُمْرَةً وَحَجَّةً».

قوله: (أَفْرَدَ الْحَجَّ) قد تقدم أن رواية الأفراد غير منافية لرواية القران، لأن من روى القران ناقل للزيادة، وغاية الأمر أنه يجمع بأنه ﷺ أهل بالحج مفردا ثم أضاف إليه العمرة.

وأما قول ابن عمر: «أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا» فليس فيه ما ينافي قول من قال: إن حجه ﷺ كان قرانا أو تمتعا، لأنه أخبر عن إهلالهم مع رسول الله ﷺ ولم ينجر عن إهلاله ﷺ.

قوله: (يَقُولُ لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا) هو من أدلة القائلين بأن حجه ﷺ كان قرانا، وقد رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم: الحسن البصري وأبو قلابة وحيد بن هلال وحيد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري وثابت البناني ويكر بن

عمر بن الخطاب فآخبرته، فأقبل عليهما فلا منهما وأقبل علي، فقال: هذيت لسنة نبيك محمد ﷺ. رواه أحمد (٢٥/١) وابن ماجه (٢٩٧٠) والسنائي (١٤٧/٥).

الحديث أخرج نحوه أبو داود وسكت عنه هو والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح.

قوله: (وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا) يحتمل أن يكون الواو عاطفة فيكون نهى عن التمتع والقران معا، ويحتمل أن يكون عطفا تفسيرا وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمتعا فيكون المراد أن يجمع بينهما قرانا أو إيقاعا لهما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج. وقد زاد مسلم: «أَنْ عُثْمَانُ قَالَ لِعَلِي: دَعَا عَنْكَ، فَقَالَ عَلِي: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ» وقد تقدم في أول الباب أن عثمان قال: «أَجَلْ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ».

قوله: (عَنِ الصَّبِيِّ) هو بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة بعدها تحته. قال في التقریب: صبي بالتصغير: ابن معبد التغلبي بالثناة والمعجمة وكسر اللام: ثقة خضرم، نزل الكوفة من الثانية. قوله: (زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ) بضم الصاد المهملة بعدها واء ساكنة ثم معجمة مخففة.

قوله: (فَكَانَما حُجِّلَ عَلِي بِكَلِمَتَيْهِمَا جَبَلٌ) يعني أنه نقل عليه ما سمعه منهما من ذلك اللفظ الغليظ.

قوله: (هَذِيَّتْ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ) هو من أدلة القائلين بتفضيل القران، ولا يخفى أنه لا يصلح للاستدلال به على الأفضلية لأنه لا خلاف أن الثلاثة الأنواع ثابتة من سنته ﷺ إما بالقول أو بالفعل، ومجرد نسبة بعضها إلى السنة لا يدل على أنه أفضل من غيره مع كونها مشتركة في ذلك.

١٨٥٢ - وَعَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ: وَقَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ» رواه أحمد (١٧٥/٤).

١٨٥٣ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي سَرْجٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَجَدْتُ فَاطِمَةَ قَدْ لَبَسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا وَقَدْ نَضَحَتْ الثِّيَابَ بِصُوحٍ، فَقَالَتْ: مَا لَكَ؟ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فَحَلُّوا، قَالَ: قُلْتُ لَهَا: إِنِّي أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: كَيْفَ صَنَعْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنِّي قَدْ سَفَتُ الْهِنْدِيَّ وَقَرَنْتُ، فَقَالَ لِي: انْحَزْ مِنَ الْيَدَنِ سَبْعًا وَسِتِّينَ أَوْ سِتًّا وَسِتِّينَ، وَأَنْسُكْ

عبد الله المزني وعبد العزيز بن صهيب وسليمان ويحيى بن أبي إسحاق وزيد بن أسلم ومصعب بن سليم وأبو قدامة عاصم بن حسين وسويد بن حجير الباهلي.

قوله: (خَرَجْنَا نَصْرُخُ بِالْحَجِّ) فيه حجة للجمهور القائلين أنه يستحب رفع الصوت بالتلبية. وقد أخرج مالك في الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعا: «جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ» وروى ابن القاسم عن مالك أنه لا يرفع الصوت بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى.

قوله: (لَوْ اسْتَقْبَلْتُ) إلخ) هو متفق على مثل معناه من حديث جابر، وبه استدلل من قال بأن التمتع أفضل أنواع الحج، وقد تقدم البحث عن ذلك.

قوله: (أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ) هو جبريل كما في الفتح. قوله: (فَقَالَ: ﷺ فِي هَذَا الْوَادِي الْمَبَارَكِ) هو وادي العقيق وهو بقرب العقيق بينه وبين المدينة أربعة أميال. وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن ثبما لما انحدر في مكان عند رجوعه من المدينة قال: هذا عقيق الأرض فسمي العقيق.

قوله: (وَقُلْتُ عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ) برفع عمره، في أكثر الروايات وبنسبها في بعضها بإضمار فعل: أي جعلتها عمره، وهو دليل على أن حجه ﷺ كان قرانا. وأبعد من قال: إن معناه أنه يعتمر في تلك السنة بعد فراغ حجه. وظاهر حديث عمر هذا أن حجه ﷺ القران كان بأمر من الله، فكيف يقول ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً» فينظر في هذا، فإن أجب بأنه إنما قال ذلك تطييبا لحواطر أصحابه فقد تقدم أنه تغرير لا يليق نسبة مثله إلى الشارع.

١٨٥٠ - وَعَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: «شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَعُثْمَانَ يَنْهَى عَنِ التَّمَتُّعِ وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا رَأَى عَلِيُّ ذَلِكَ أَهْلًا بِهِمَا لَيْلِكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ. وَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَذْعَ سَنَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلٍ أَحَدٍ. رواه البخاري (١٥٦٣) والسنائي (١٤٨/٥).

١٨٥١ - وَعَنِ الصَّبِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: «كُنْتُ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا فَاسْلَمْتُ فَأَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، قَالَ: فَسَمِعَنِي زَيْدُ بْنُ صُوحَانَ، وَسَلَّمَنِي بِنِ رِبْعَةٍ وَأَنَا أَهْلٌ بِهِمَا، فَقَالَ: لِهَذَا أَهْلُ مِنْ بَعِيرِ أَهْلِهِ، فَكَانَما حُجِّلَ عَلِي بِكَلِمَتَيْهِمَا جَبَلٌ، فَقَدِمْتُ عَلَى

وقد تقدم الكلام على ذلك، واستدل بحديث علي على صحة الإحرام معلقاً، وعلى جواز الاشتراك في الهدى وسياتي الكلام على ذلك.

بَابُ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ

١٨٥٤- عَنْ نَافِعٍ قَالَ: «أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ عَامَ حُجَّةِ الْخُرُوبَةِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَنَهَمُونَ قِتَالًا فَتَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةً». إِذْ أَنْشَأَ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ جَمَعْتُ حُجَّةً مَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى هَذَيْنِ مُتَعَلِّدًا بِقَدِيدٍ، وَأَنْطَلَقَ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَالصُّفَا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَخْلُلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ حَتَّى يَوْمِ النَّحْرِ فَحَلَّقَ وَنَحَرَ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٦٤) (م: ١٢٣٠) (١٨٢).

قوله: (حُجَّةُ الْخُرُوبَةِ) هم الخوارج، ولكنهم حجوا في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة، ونزل الحجاج بابن الزبير في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير، فلما أن يحمل على أن الراوي أطلق على الحجاج وأتباعه خروية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق، ولما أن يحمل على تعدد القصة، وأن الخروية حجت سنة أخرى، ولكنه يؤيد الأول ما في بعض طرق البخاري من طريق الليث عن نافع بلفظ: «حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ» وكان لمسلم من رواية يحيى القطان قوله: (كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) في رواية للبخاري: «كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قوله: (أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً) يعني من أجل أن النبي ﷺ كان أهل بعمرة عام الحديبية.

قال الثوري: معناه إن صددت عن البيت أو حصرت تحللت من العمرة كما تحلل النبي ﷺ من العمرة. وقال عياض: يحتمل أن المراد أنه أوجب عمرة كما أوجب النبي ﷺ ويحتمل أنه أراد الأمرين من الإيجاب والإحلال. قال الحافظ: وهذا هو الأظهر.

قوله: (مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ) يعني فيما يتعلق بالإحصار والإحلال.

لِنَفْسِكَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، وَأَمْسِكْ لِي مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ مِنْهَا بَضْعَةً، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٩٧).

حديث سراقه في إسناده داود بن يزيد الأودي وهو ضعيف. وقد أخرج نحوه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس وسياتي في باب فسخ الحج وحديث البراء أخرجه أيضا النسائي، وفي إسناده يونس بن إسحاق السبيعي، وقد احتج به مسلم وأخرج له جماعة. وقال الإمام أحمد: حديثه فيه زيادة على حديث الناس. وقال البيهقي وكذا في هذه الرواية: «وَقَرَنْتُ» وليس ذلك في حديث جابر حين وصف قدوم علي وإهلاله.

وحديث جابر أصبح سندا وأحسن سياقة، ومع حديث جابر حديث أنس، يريد أن حديث أنس ذكر فيه قدوم علي وذكر إهلاله وليس فيه قرنت، هو في الصحيحين.

قوله: (دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ) قد تقدم أنه يدل على أفضلية القرآن لمصير العمرة جزءا من الحج أو كالجزم.

قوله: (صَيِّغًا) فعل هاهنا بمعنى مفعول: أي مصبوغات.

قوله: (وَقَدْ نَصَحْتُ) بفتح النون والضاد المعجمة والحاء المهملة.

قوله: (بِنُصُوحٍ) بفتح النون وضم الضاد المعجمة بعد الواو حاء مهملة: وهي ضرب من الطيب.

قوله: (فَقَالَتْ) ههنا كلام محذوف تقديره: «فَأَنْكَرَ عَلَيْهَا صَنِيعَ ثِيَابِهَا وَنَفْثَ بَيْنَهَا بِالطَّيِّبِ»، فقالت: إلخ.

قوله: (قَدْ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فَحَلُّوا) في رواية مسلم: «فَوَجَدَ فَاطِمَةُ مِنْ حَلَّتْ وَلَبَسَتْ ثِيَابًا صَيِّغًا وَاتَّخَذَتْ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، قَالَتْ: أَمَرَنِي أَبِي بِهَذَا».

قوله: (أَوْ سِتًّا وَسِتِّينَ) هكذا في سنن أبي داود، وكان جملة الهدى الذي قدم به علي من اليمن والذي أتى به رسول الله ﷺ مائة كما في صحيح مسلم.

وفي لفظ لمسلم: «فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ يَدِيوَهُنَّ ثُمَّ أَغْطَى عَلَيْهَا فَتَحَرَ مَا غَبَرَ». قال النووي والقرطبي: ونقله القاضي عن جميع الرواة: إن هذا هو الصواب لا ما وقع في رواية أبي داود.

قوله: (بَضْعَةً) بفتح الباء الموحدة: وهي القطعة من اللحم. وفي صحيح مسلم: «ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بَضْعَةً فَجَعَلَتْ فِي قَدْرِ وَطْبِخَتْ، فَأَكَلَ هُوَ وَعَلِيٌّ مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا» واستدل بحديث سراقه والبراء من قال: إن حجه ﷺ كان قرانا.

قوله: (وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ) هذا يقتضي أنه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الإفاضة وهو مشكل. وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عليه. وفي الحديث فوائد منها ما بسبب له المصنف من جواز إدخال الحج على العمرة، وإليه ذهب الجمهور لكن بشرط أن يكون الإدخال قبل الشروع في طواف العمرة، وقيل: إن كان قبل مضي أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية، وقيل: ولو بعد تمام الطواف وهو قول المالكية. ونقل ابن عبد البر أن أبا ثور شد فمنع إدخال الحج على العمرة قياسا على منع إدخال العمرة على الحج. ومنها أن القارن يقتصر على طواف واحد ومنها أن القارن يهدي، وشد ابن حزم فقال: لا هدي على القارن. ومنها جواز الخروج إلى النسك في الطريق المظنون خوفه إذا رجا السلامة، قاله ابن عبد البر. ومنها أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويمتحنون به.

١٨٥٥ - وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَقْبَلْنَا مُهْلِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ، وَأَقْبَلْتُ عَائِشَةُ بِعُمْرَةٍ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسِرْفِ عَرَكَتِ حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا مَكَّةَ طُفْنَا بِالْكَعْبَةِ وَالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحِلَّ بِنَاءً مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، قَالَ: فَقُلْنَا: حِلٌّ مَاذَا؟ قَالَ الْحِلُّ كُلُّهُ، فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ وَتَغَيَّيْنَا بِالطَّيْبِ، وَلَبَسْنَا ثِيَابَنَا، وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ، ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ فَوَجَدَهَا تَكْبِي، فَقَالَ: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: شَأْنِي أَنِّي قَدْ حُضْتُ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَحِلِّ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى نِسَاءِ آدَمَ فَأَغْتَسِلِي، ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ قَالَ: قَدْ حَلَلْتُ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ حِينَ حَجَجْتُ، قَالَ: فَادْهَبِي بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْمِيمِ، وَذَلِكَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/ ٢٧٣) (خ: ١٥٦١) (م: ١٢١٣).

قوله: (بِحَجٍّ مُفْرَدٍ) استدلل به من قال: إن حجته ﷺ كان مفردا وليس فيه ما يدل على ذلك، لأن غاية ما فيه أنهم أفردوا الحج مع النبي ﷺ وليس فيه أن النبي ﷺ أفرد الحج، ولو سلم أنه يدل على ذلك فهو مؤول بما سلف.

قوله: (عَرَكَتْ) بفتح العين المهملة والراء: أي: حاضت،

يقال: عركت عروكا كقعدت تقعد قعودا. قوله: (حِلٌّ مَاذَا) بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام، وحذف التنوين للإضافة، وما استفهامية: أي الحل من أي شيء ذا، وهذا السؤال من جهة من جوز أنه حل من بعض الأشياء دون بعض. قوله: (الْحِلُّ كُلُّهُ) أي: الحل الذي لا يبقى معه شيء من منوعات الإحرام بعد التحلل المأمور به.

قوله: (ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ) هو اليوم الثامن من ذي الحجة. قوله: (أَمَرُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى نِسَاءِ آدَمَ فَأَغْتَسِلِي). إلخ، هذا الغسل قيل: هو الغسل للإحرام، ويمتثل أن يكون الغسل من الحيض.

قوله: (حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ) بفتح الهاء وضمها والفتح أفصح. قوله: (مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ) هذا تصريح بأن عمرتها لم تبطل ولم تخرج منها، وأن ما وقع في بعض الروايات من: قوله: (أَرَفَعِي عُمْرَتَكَ) وفي بعضها: (ذَهَبِي عُمْرَتَكَ) متأول. قال النووي: إن.

قوله: (حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ وَالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ حَلَلْتُ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ) يستنبط منه ثلاث مسائل حسنة. إحداها: أن عائشة كانت قارئة ولم تبطل عمرتها، وأن الرِّفْض المذكور متأول. الثانية: أن القارن يكفي طواف واحد، وهو مذهب الشافعي والجمهور. وقال أبو حنيفة وطائفة: يلزمه طوافان وسعيان. الثالثة: أن السَّحْي بين الصُّفَا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح. وموضع الدلالة أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت، ولم تسع كما لم تطف، فلو لم يكن السَّحْي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته.

قال: واعلم أن طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع، وكان ابتداء حيضها هذا يوم السبت أيضا لثلاث خلون من ذي الحجة سنة إحدى عشرة، ذكر أبو محمد بن حزم في كتابه حجة الوداع.

قوله: (فَادْهَبِي بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ. إلخ) قد تقدم شرح هذا في أول كتاب الحج، والحديث ساقه المصنف رحمه الله للاستدلال به على جواز إدخال الحج على العمرة، وقد تقدم ما فيه من الخلاف والاشتراط، وللحديث فوائد يأتي ذكرها في مواضعها.

بَابُ مَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا أَوْ قَالَ: أَحْرَمْتُ بِمَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانْ

١٨٥٦- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: بِمِ
أَهَلَّكَ يَا عَلِيُّ؟ فَقَالَ: أَهَلَّكَ بِإِهْلَالِ كِلَاهِلِ النَّبِيِّ، قَالَ: لَوْلَا
أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَهَلَّكَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٨٥/٣) (خ:
١٥٥٨) (م: ١٢٥٠). وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٥٤/٥) مِنْ حَدِيثِ
جَابِرٍ وَقَالَ: فَقَالَ لِعَلِيِّ: «بِمِ أَهَلَّكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلُ
بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١٨٥٧- وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ
مُنِخٌ بِالْبَطْحَاءِ فَقَالَ: بِمِ أَهَلَّكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَهَلَّكَ بِإِهْلَالِ
كِلاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَقَتْ مِنْ هَدْيٍ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: قَطُفُ
بِالنِّبْتِ وَبِالصَّنَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ جُلْ، قَالَ: قَطُفْتُ بِالنِّبْتِ وَبِالصَّنَا
وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَخَسَطْتَنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي،
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٩٥/٤) (خ: ١٧٩٥) (م: ١٢٢١) (١٥٤).
وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «كَيْفَ قُلْتَ حِينَ أَحْرَمْتُ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَيْتَكَ
بِإِهْلَالِ كِلَاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرَهُ، أَخْرَجَاهُ.

قوله: (في حديث علي: «لَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَهَلَّكَ») قال
البخاري: زاد محمد بن بكر عن ابن جريج قال له النبي ﷺ: «بِمِ
أَهَلَّكَ يَا عَلِيُّ؟ قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: فَاهْدُ وَأَمْكُثْ
خَرَامًا كَمَا أَنْتَ».

قوله: (ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي) في رواية للبخاري: «امْرَأَةً
مِنْ قَيْسٍ» والمتبادر من هذا الإطلاق أنها من قيس عيلان وليس
بينهم وبين الأشعري نسبة. وفي رواية: «مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ». قال
الحافظ: فظهر لي من ذلك أن المراد بقيس أبوه قيس بن سليم
والد أبي موسى الأشعري وأن المرأة زوج بعض إخوته فقد كان
لأبي موسى من الإخوة أبو رهم وأبو بردة قيل: وعمد.
والحديثان يدلان على جواز الإحرام كل إحرام شخص يعرفه من
أراد ذلك، وأما مطلق الإحرام على الإبهام فهو جائز ثم يصرفه
الحرم إلى ما شاء لكونه ﷺ لم ينه عن ذلك وإلى ذلك ذهب
الجمهور. وعن المالكية لا يصح الإحرام على الإبهام وهو قول
الكوفيين. قال ابن المنبر: وكأنه مذهب البخاري لأنه أشار في
صحيحه عند الترجمة لهذين الحديثين إلى أن ذلك خاص بذلك
الزمن، وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب الإحرام
فلا يصح ذلك. وهذا الخلاف يرجع إلى قاعدة أصولية وهي هل

يكون خطابه ﷺ لواحد أو لجماعة مخصوصة في حكم الخطاب
العامة للأمة أو لا؟، فمن ذهب إلى الأول جعل حديث علي وأبي
موسى شرعا عامًا ولم يقبل دعوى الخصوصية إلا بدليل، ومن
ذهب إلى الثاني قال: إن هذا الحكم مختص بهما، والظاهر الأول

بَابُ التَّلْبِيَةِ وَصِفَتِهَا وَأَحْكَامُهَا

١٨٥٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ
رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَنْسَجِدٍ ذِي الْحَلِيفَةِ أَهَلَّ فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَيْتَكَ
لَيْتَكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ، وَالْمُلْكُ لَكَ
لَا شَرِيكَ لَكَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُزِيدُ مَعَ هَذَا: لَيْتَكَ لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ
وَالْخَيْرُ يَبْدِيكَ، وَالرُّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/٢)
(خ: ٥٩١٥) (م: ١١٨٤) (١٩).

١٨٥٩- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ التَّلْبِيَةَ
مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ ذَا الْمَسَارِجِ وَنَحْوَهُ
مِنْ الْكَلَامِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ فَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ
(٣/٣) (٣٤١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٠٥) وَمُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ (١٢١٨).

١٨٦٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي تَلْبِيهِ:
«لَيْتَكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَيْتَكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢) (٣٤١) وَابْنُ مَاجَةَ
(٢٩٢٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٦١/٥).

حديث أبي هريرة صححه ابن حبان والحاكم.
قوله: (فَقَالَ: لَيْتَكَ) قال في الفتح: هو لفظ مثني عند سيبويه
ومن تبعه، وقال يونس: هو اسم مفرد وألفه إنما انقلبت ياء
لاتصالها بالضمير كلدي وعلي. ورد بأنها قلبت ياء مع المظهر.
وعن الفراء: هو منصوب على المصدر وأصله لبًا لك، فثني على
التأكيد: أي إلبابا بعد إلباب، وهذه التثنية ليست حقيقة بل هي
للتكثير والمبالغة، ومعناه (إِجَابَةً بَعْدَ إِجَابَةٍ)، أو إجابة لازمة،
وقيل معناه غير ذلك. قال ابن عبد البر: قال جماعة من أهل
العلم: معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس
بالحج، وهذا قد أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم
باسانيدهم في تفسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة
وقتادة في غير واحد. قال الحافظ: والأسانيد إليهم قوية، وهذا مما
ليس للاجتهاد فيه مسرح فيكون له حكم الرُّفْعِ.

قوله: (إِنَّ الْحَمْدَ) بكسر الهمزة على الاستئناف وافتتحها
على التعليل. قال في التعليل: والكسر أجود عند الجمهور. قال
ثعلب: لأن من كسر جعل معناه أن الحمد لك على كل حال،

فَرَّغَ مِنْ تَلْبِيَةِ سَائِلِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣٠٧/١) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٢٣٨/٢).

١٨٦٣- وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَ يُسْتَحَبُّ لِلرُّجُلِ إِذَا فَرَّغَ مِنْ تَلْبِيَةِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٢٣٨/٢).

١٨٦٤- وَعَنِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ قَالَ: «كُنْتُ رُوَيْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَنَعٍ إِلَى مِثْنَى، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي خَشْيَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١/ ٢١٠) (خ: ٨٢١) (م: ٢٢٨٠) (٢٦٧) (د: ١٨١٥) (ت: ٩١٨) (ن: ٢٧٦/٥) (هـ: ٣٠٤). وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: يَرْفَعُ الْحَدِيثُ: «إِنَّهُ كَانَ يُنْسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْجَمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. ١٨٦٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُلَبِّي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨١٧).

حديث السائب بن خلاد أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي عنه وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححوه. وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا. وأحد من حديث ابن عباس. وأخرج ابن أبي شيبة عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: «كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ حَتَّى تَبْحُ أَصْوَاتُهُمْ» وأخرج الترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي بكر الصديق: «أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجَّ وَالنَّجَّ» واستغربه الترمذي وحكى الدارقطني الاختلاف فيه، وأشار الترمذي إلى نحوه من حديث جابر. ووصله أبو القاسم في التريغيب والترهيب، وراويه متروك وهو إسحاق بن أبي فروة. وروى ابن المقرئ في مسند أبي حنيفة عن ابن مسعود نحوه. وأخرجه أبو يعلى. وحديث خزيمة في إسناده صالح بن محمد بن أبي زائدة وهو مدني ضعيف وفيه أيضا إبراهيم بن أبي يحيى، ولكنه قد تابعه عليه عبد الله بن عبيد الله الأموي. وأخرجه البيهقي والدارقطني. وحديث ابن عباس الأول في إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وفيه مقال. وحديثه الثاني قال المنذري: أخرجه الترمذي وقال: صحيح، وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. وقد تكلم فيه جماعة من الأئمة، انتهى كلام المنذري. وليس في الترمذي إلا الحديث الأول الذي عزاه إليه المصنف، وهو والذي بعده حديث واحد، ولكنه لما اختلف لفظهما جعلهما المصنف

ومن فتح قال معناه ليك هذا السبب الخاص، ومثله قال ابن دقيق العيد. وقال ابن عبد البر: معناه واحد وتعقب. ونقل الزنجشيري أن الشافعي اختار الفتح وأبا حنيفة اختار الكسر.

قوله: (وَالنُّعْمَةُ لَكَ) المشهور فيه النصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا، قاله ابن الأنباري وكذلك الملك المشهور فيه النصب ويجوز الرفع.

قوله: (وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ. إلخ) أخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن غرمة قال: «كَانَتْ تَلْبِيَةُ عُمَرَ» فذكر مثل المرفوع، وزاد: «لَيْتَكَ مَرْغُوبًا وَمَرْهُوبًا لَيْتَكَ ذَا النُّعْمَةِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنِ» قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معد يكرب: أجمع المسلمون جميعا على ذلك غير أن قوما قالوا: لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله تعالى ما أحب، وهو قول محمد والثوري والأوزاعي. واحتجوا بما في الباب من حديث أبي هريرة وجابر وبالأثار المذكورة. وخالفهم آخرون فقالوا: لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله ﷺ الناس، ويجوز الزيادة قال الجمهور. وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة وهو أحد قولي الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأحمد: إنها سنة. وقال ابن أبي هريرة: واجبة. وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة. واختلف هؤلاء في وجوب الدم لتركها. وقال ابن شاس من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية: إنها واجبة يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه على الطريق. وحكى ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية والزبير من الشافعية وأهل الظاهر: إنها ركن في الإحرام لا ينعقد بدونها. وأخرج ابن سعد عن عطاء بإسناد صحيح أنها فرض، وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة.

١٨٦١- وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ خَلَادٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ وَالتَّلْبِيَةِ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٥٥/٤) (د: ١٨١٤) (ت: ٨٢٩) (ن: ٦٢/٥) (هـ: ٢٩٢٢). فِي رِوَايَةٍ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «كُنْ عَجَاجًا نَجَاجًا». وَالتَّلْبِيَةُ، وَالتَّلْبِيَةُ: نَحْرُ الْبُذْنِ رَوَاهُ أَحْمَدُ. ١٨٦٢- وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ قَابِتٍ: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا

حنيفة والثافعي في الجديد، وقال في القديم: يلبي ولكنه يخفض صوته وهو قول ابن عباس وأحمد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ

١٨٦٦- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَكَبَّرُ ذَلِكَ عَلَيْنَا وَضَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَجْلُوا فَلَوْلَا الْهَدْيُ مَعِيَ قَعَلْتُ كَمَا قَعَلْتُمْ، قَالَ: فَأَهْلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النَّسَاءَ وَقَعَلْنَا كَمَا يَفْعَلُ الْحَلَالُ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/ ٣٠٢) (خ: ١٦٥١) (م: ١٢١٦) (١٤٢). وَفِي رِوَايَةٍ: «أَهْلَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَجِّ خَالِصًا لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ، فَقَدِمْنَا مَكَّةَ لَارْتِعَ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَطُفْنَا وَسَعَيْنَا، ثُمَّ أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَحِلَّ وَقَالَ: لَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ، ثُمَّ قَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مُتَعَتْنَا هَلْوَ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبْدِ؟ فَقَالَ: بَلْ هِيَ لِلْأَبْدِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٩٢) وَمُسْلِمٌ مُعْنَاهُ.

١٨٦٧- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صَرَاحًا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ وَرَحْنَا إِلَى مَنَى أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٤٧).

١٨٦٨- وَعَنْ: «أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: خَرَجْنَا مُخْرِبِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَقِمْ عَلَى إِخْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلِّ، فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ هَدْيٌ فَحَلَلْتُ، وَكَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ هَدْيٌ فَلَسِمَ يَحِلُّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٨٣). وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ

قوله: (وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ) أي جعلناها وراءنا، وذلك عند إرادتهم الذهاب إلى منى.

قوله: (لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ) يعني من العمرة ولا القران ولا غيرها.

قوله: (مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) بكسر الحاء على الأفصح (قَوْلُهُ أَرَأَيْتَ مُتَعَتْنَا هَلْوَ) أي: أخبرني عن فسخنا الحج إلى عمرتنا هذه التي تمتعنا فيها بالجماع والطيب واللُبس.

قوله: (لِعَامِنَا هَذَا) أي: مخصوصة به لا تجوز في غيره أم للأبد: أي جميع الأعصار. وقد استدلل بهذه الأحاديث وبما يأتي

حديثين.

قوله: (أَنْ أَمَرَ أَصْحَابِي. إلخ) استدلل به على استحباب رفع الصوت للرجل بالتلبية بحيث لا يضر نفسه، وبه قال ابن رسلان. وخرج بقوله: «أَصْحَابِي» النساء فإن المرأة لا تجهر بها بل تقتصر على إسماع نفسها. قال الروياني: فإن رفعت صوتها لم يحرم لأنه ليس بمعورة على المصحح بل يكون مكروها، وكذا قال أبو الطيب وابن الرقعة. وذهب داود إلى أن رفع الصوت واجب وهو ظاهر.

قوله: «فَأَمَرَنِي أَنْ أَمَرَ أَصْحَابِي» لا سيما وأفعال الحج وأقواله بيان لجمل واجب هو قول الله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ»، وقوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

قوله: (حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ) فيه دليل على أن التلبية تستمر إلى رمي جمرة العقبة، وإليه ذهب الجمهور. وقالت طائفة: يقطع الحرم التلبية إذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر، لكن يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة وقالت طائفة: يقطعها إذا راح إلى الموقف، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي، وبه قال مالك، وقيد بزوال الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث. وعن الحسن البصري مثله لكن قال: «إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ» واختلف الأولون هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي؟ فذهب جمهورهم إلى الأول وإلى الثاني أحمد وبعض أصحاب الثافعي ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال: «أَفَضْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ مَعَ آخِرِ حَصَاةٍ» قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى وأن المراد حتى رمى جمرة العقبة: أي أتم رميها انتهى. والأمر كما قال ابن خزيمة، فإن هذه زيادة مقبولة خارجة من مخرج صحيح غير متافية للمزيد وقبولها متفق عليه كما تقرّر في الأصول.

قوله: (حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ) ظاهره أنه يلبي في حال دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستلام ويستثنى منه الأوقات التي فيها دعاء مخصّص. وقد ذهب إلى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند الشروع في الاستلام أبو

بِقَوْلِهِ: لِلْأَيْدِ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ مُتَعْتِهِمْ تِلْكَ بِخُصُوصِهَا مُشِيرًا إِلَيْهَا
بِقَوْلِهِ: «مَتَعْتَا هَذِهِ فَلَيْسَ فِي الْمَقَامِ تَمَسُّكَ بِيَدِ الْمَانِعِينَ يَتَعَدُّ بِهِ
وَيَصْلَحُ لِنَصْبِهِ فِي مَقَابِلَةِ هَذِهِ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ. وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَارِثِ
بِنِ بِلَالٍ عَنْ أَبِيهِ فَيَسَاءَتِي أَنَّهُ غَيْرُ صَالِحٍ لِلتَّمَسُّكِ بِهِ عَلَى فَرْضِ
انْفِرَادِهِ، فَكَيْفَ إِذَا وَقَعَ مُعَارَضًا لِأَحَادِيثِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ صَحَابِيًّا
كُلُّهَا صَحِيحَةٌ، وَقَدْ أَبْعَدَ مِنْ قَالٍ: إِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ لِأَنَّ دَعْوَى
النَّسْخِ تَحْتَاجُ إِلَى نَصُوصٍ صَحِيحَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ عَنْ هَذِهِ النَّصُوصِ،
وَأَمَّا بَجَرْدِ الدَّعْوَى فَأَمْرٌ لَا يَعْجِزُ عَنْ أَحَدٍ. وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْبِرَّازُ
عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحَلَّ لَنَا الْمَتْعَةَ ثُمَّ حَرَّمَهَا
عَلَيْنَا» فَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا سَنَدَ لَهُ وَلَا مَتْنٌ. أَمَّا
سَنَدُهُ فَمَا لَا تَقْرُمُ بِهِ حُجَّةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَأَمَّا مَتْنُهُ فَإِنَّ الْمُرَادَ
بِالْمَتْعَةِ فِيهِ مَتْعَةُ النِّسَاءِ. ثُمَّ اسْتَدْلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ
عَلَى أَنَّ مَتْعَةَ الْحَجِّ غَيْرُ مَحْرُومَةٍ وَيَقُولُ عُمَرُ: لَوْ حُجِّجَتْ لَمَتَّعَتْ
كَمَا ذَكَرَهُ الْأَثَرُ فِي سُنَنِهِ. وَيَقُولُ عُمَرُ لَمَّا سَتَلَ: «هَلْ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ
الْحَجِّ؟» فَقَالَ: لَا، أَتَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ؟ أَخْرَجَهُ عَنْهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ،
وَيَقُولُهُ ﷺ: «بَلَى لِلْأَيْدِ» فَإِنَّهُ قَطَعَ لَتَوَهُمٍ وَرُودِ النَّسْخِ عَلَيْهَا.
وَاسْتَدْلَّ عَلَى النَّسْخِ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ ﷺ أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَشَهِدَ عِنْدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فِي مَرْفَعِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ يَنْهَى عَنْ الْمَتْعَةِ قَبْلَ الْحَجِّ» وَهُوَ
مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ
عُمَرَ وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: فِي إِسْتِثْنَاءِ هَذَا الْحَدِيثِ مَقَالٌ، وَقَدْ
اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ وَجُوزَ ذَلِكَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَمْ
يَذْكُرْ فِيهِ خِلَافًا انْتَهَى. إِذَا تَقَرَّرَ لَكَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذِهِ السُّنَّةَ
عَامَّةٌ لِكُلِّ الْأُمَّةِ، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ بَقِيَّةُ تَمَسُّكَاتِ
الطَّائِفَتَيْنِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ هَلْ الْفَسْخُ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ أَوْ
الْجَوَازِ؟ فَمَالُ بَعْضُ إِلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ. قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ بَعْدَ
أَن ذَكَرَ حَدِيثَ الْبَرَاءِ الْأَمِّيِّ وَغَضِبَهُ ﷺ لَمَّا لَمْ يَفْعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ بِهِ
مِنَ الْفَسْخِ وَلَحْنُ نَشْهَدِ اللَّهُ عَلَيْنَا أَوْ لَوْ أَحْرَمْنَا بِحُجٍّ لَرَأَيْنَا فُرْضًا
عَلَيْنَا فَسَخَهُ إِلَى عَمْرَةَ تَفَادِيًا مِنْ غَضَبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاتِّبَاعًا
لَأَمْرِهِ. فَوَاللَّهِ مَا نَسَخَ هَذَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا بَعْدَهُ وَلَا صَحَّ حَرْفٌ
وَاحِدٌ يَمَارِضُهُ وَلَا خَصٌّ بِهِ أَصْحَابُهُ دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ، بَلْ أَجْرَى
اللَّهُ عَلَى لِسَانِ سَرَّاقَةٍ أَن سَأَلَهُ هَلْ ذَلِكَ مَخْتَصٌّ لَهُمْ؟ فَاجَابَهُ بِأَنَّ
ذَلِكَ كَاتِنٌ لِأَبَدِ الْأَبَدِ، فَمَا نَدْرِي مَا يَقْدُمُ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ
وَهَذَا الْأَمْرَ الْمُؤَكَّدَ الَّذِي غَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ

بَعْدَهَا ثَمَّ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ قَالٍ: إِنَّهُ يَجُوزُ فَسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعَمْرَةِ
لِكُلِّ أَحَدٍ. وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ. وَقَالَ مَالِكُ
وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ. قَالَ التَّوَيْيُّ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ
وَالْخَلَفِ: إِنَّ فَسْخَ الْحَجِّ إِلَى الْعَمْرَةِ هُوَ مَخْتَصٌّ بِالصُّحَابَةِ فِي تِلْكَ
السُّنَّةِ لَا يَجُوزُ بَعْدَهَا، قَالُوا: وَإِنَّمَا أَمَرُوا بِهِ فِي تِلْكَ السُّنَّةِ
لِيُخَالَفُوا مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَاهِلِيَّةُ مِنْ تَحْرِيمِ الْعَمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ
وَاسْتَدْلُّوا بِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَحَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ عَنْ أَبِيهِ
وَسَيَّائِيَانِ وَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْهُمَا. قَالُوا: وَمَعْنَى.

قَوْلُهُ: «لِلْأَيْدِ» جَوَازُ الِاعْتِمَارِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ الْقِرَانِ فَهُمَا
جَائِزَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَأَمَّا فَسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعَمْرَةِ فَمَخْتَصٌّ
بِتِلْكَ السُّنَّةِ، وَقَدْ عَارِضَ الْمُجَوِّزُونَ لِلْفَسْخِ مَا احْتَجَّ بِهِ الْمَانِعُونَ
بِأَحَادِيثٍ كَثِيرَةٍ عَنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ مِنَ الصُّحَابَةِ قَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي
هَذَا الْبَابِ مِنْهَا أَحَادِيثُ عَشْرَةٍ مِنْهُمْ وَهُمْ جَابِرٌ وَسَرَّاقَةُ بْنُ مَالِكٍ
وَأَبُو سَعِيدٍ وَأَسْمَاءُ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنْسُ وَابْنُ عُمَرَ وَالزُّبَيْرُ
بْنُ سُبْرَةَ وَالْبَرَاءُ وَأَرْبَعَةٌ يَذْكُرُ أَحَادِيثَهُمْ وَهُمْ حَفْصَةُ وَعَلِيٌّ
وَفَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو مُوسَى. قَالَ فِي الْهَدْيِ: رَوَى
ذَلِكَ عَنْ هَؤُلَاءِ الصُّحَابَةِ طَوَائِفٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، حَتَّى صَارَ
مَنْقُولًا عَنْهُمْ نَقْلًا يَرْفَعُ الشَّكَّ وَيُوجِبُ الْيَقِينَ وَلَا يُمْكِنُ أَحَدًا أَنْ
يَنْكَرَهُ أَوْ يَقُولَ لَمْ يَقَعْ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
وَمَذْهَبُ حَبَرِ الْأُمَّةِ وَمَجْرَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَصْحَابُهُ وَمَذْهَبُ أَبِي
مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمَذْهَبُ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ أَحْمَدُ بْنُ
حَنْبَلٍ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ مَعَهُ وَمَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ
قَاضِي الْبَصْرَةِ وَمَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ انْتَهَى. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ
الْأَحَادِيثَ قَاضِيَةٌ بِجَوَازِ الْفَسْخِ، وَقَوْلُ أَبِي ذَرٍّ لَا يَصْلَحُ
لِلْإِحْتِجَاجِ بِهِ عَلَى أَنَّهَا مَخْتَصَّةٌ بِتِلْكَ السُّنَّةِ وَبِذَلِكَ الرُّكْبِ، وَغَايَةُ
مَا فِيهِ أَنَّهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ فِيمَا هُوَ مَسْرُوحٌ لِلْاجْتِهَادِ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً
عَلَى أَحَدٍ عَلَى فَرْضِ أَنَّهُ لَمْ يَمَارِضْ غَيْرَهُ فَكَيْفَ إِذَا عَارِضَهُ رَأْيُ
غَيْرِهِ مِنَ الصُّحَابَةِ كَابْنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ عَنْهُ مُسَلِّمٌ أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ: «لَا يَطُوفُ بِالنِّبْتِ حَاجٌ إِلَّا حَلٌّ» وَأَخْرَجَ عَنْهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَاءَ مَهْلًا بِالْحَجِّ فَإِنَّ الطَّوْفَ بِالنِّبْتِ يُصَيِّرُهُ إِلَى
عَمْرَةٍ شَاءَ أَمْ أَبَى، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ يَنْكُرُونَ ذَلِكَ عَلَيْكَ، فَقَالَ:
هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّهِمْ وَإِنْ زَعَمُوا، وَكَأَيُّ مُوسَى فَإِنَّهُ كَانَ يُفْعَلُ بِجَوَازِ
الْفَسْخِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، عَلَى أَنَّ قَوْلَ
أَبِي ذَرٍّ مُعَارِضٌ بِصَرِيحِ السُّنَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي جَوَابِهِ ﷺ لِسَرَّاقَةٍ

ما كانوا يعتادونه من ترك الاعتمار في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتمار في أشهر الحج.

قوله: (وَسَأَوْهُ لَمْ يَسْفَرْ) أي: الهدى.

قوله: (وَذَكَرَتْ قِصَّتَهَا) وهي كما في البخاري وغيره: «فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَرْجِعُ النَّاسُ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَرْجِعُ أَنَا بِحُجَّةٍ؟ قَالَ: وَمَا طُفْتُ لَيْلَالِي قَدِيمًا مَكَّةَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَأَذْهَبِي مَعَ أَخِيكِ إِلَى التَّنِيمِ فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ ثُمَّ مَوْعِدُكِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَهُمْ، قَالَ: عَقَرِي خَلْقِي، أَوْ مَا طُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْفَرِي، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَقِينِي النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبَةٌ عَلَيْهَا أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبٌ مِنْهَا».

قوله: (مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ) هذا من أباطيلهم المستندة إلى غير أصل كسائر أخواتها.

قوله: (وَيَجْعَلُونَ الْمُحْرَمَ صَفَرًا) قال في الفتح: كذا هو في جميع الأصول من الصحيحين. قال النووي: كان ينبغي أن يكتب بالآلف ولكن على تقدير حذفها لا بد من قراءته منصوباً لأنه مصروف بلا خلاف، يعني والمشهور في اللغة الربيعية كتابة المنصوب بغير الآلف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالآلف، وسبقه عياض إلى نفي الخلاف فيه، ولكن في الحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه، ف قيل: لا يمنع الصرف حتى يجتمع علتان فما هما؟ قال: المعرفة والساعة، وفسره المظفرى بأن مراده بالساعة الزمان، والأزمة ساعات، والساعات مؤنثة انتهى. وإنما جعلوا المحرم صفراً لما كانوا عليه من النسب في الجاهلية، فكانوا يسمون المحرم صفراً ويمحلونه، ويؤخرون تحريم المحرم لئلا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما يعتادون من المقاتلة والغارة والنهب، فضللهم الله عز وجل في ذلك فقال: «إِنَّمَا النَّسَبُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا».

قوله: (إِذَا بَرَأَ الدَّبِيرَ) بفتح الدال المهملة والموحدة: أي ما كان يحصل بظهور الإبل من الحمل عليها ومشقة السفر فإنه كان يبرأ عند انصرافهم من الحج.

قوله: (وَعَفَا الْأَثَرَ) أي اندرس أثر الإبل وغيرها في سيرها ويمحتمل أثر الدبر المذكور، وهذه الألفاظ تقرأ ساكنة السواء لإرادة السجع. ووجه تعليق جواز الاعتمار بانسلاخ صفر مع كونه

انتهى. والظاهر أن الوجوب رأي ابن عباس لقوله فيما تقدم: إن الطواف بالبيت يصيره إلى عمرة شاء أم أبى.

١٨٦٩- وَعَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحُجُّ: فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَذْيِ أَنْ يَجُلَ فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ وَسَأَوْهُ لَمْ يَسْفَرْ فَأَحْلَلْنَ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحِجْتُ فَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ، وَذَكَرَتْ قِصَّتَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٢٢/٦) (خ: ١٥٦) (م: ١٢١١) (١٢٨).

١٨٧٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانُوا يَرْوُونَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ وَيَجْعَلُونَ الْمُحْرَمَ صَفَرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبِيرَ، وَعَفَا الْأَثَرَ، وَأَنْسَلَخَ صَفَرًا، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَنَاطَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْجُلِّ؟ قَالَ: جُلُّ كُلِّهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٥٢/١) (خ: ١٥٦٤) (م: ١٢٤٠).

١٨٧١- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلِوْ عُمْرَةً اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ هَذْيٌ فَلْيَحْلِلِ الْجِلُّ كُلَّهُ، فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤/١) وَمُسْلِمٌ (١٢٤١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٩٠) وَالتَّسَائِيُ (١٨١/٥).

١٨٧٢- وَعَنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَنَعَةِ الْحَجِّ، فَقَالَ: «أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَأَهْلَانَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قُلِدَ الْهَذْيُ، فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَقَالَ: مَنْ قُلِدَ الْهَذْيُ فَإِنَّهُ لَا يَجُلُ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيُ مَجْلَهُ، ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَةَ التَّوْبَةِ أَنْ تَهْلُ بِالْحَجِّ وَإِذَا فَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جِئْنَا طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ تَمَّ حُجُّنَا وَعَلَيْنَا الْهَذْيُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَذْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيًّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ» إِلَى أَنْصَارِكُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٧٢).

قوله: (وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحُجُّ) في لفظ لمسلم: «وَلَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحُجَّ، وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ عَائِشَةَ مَعَ غَيْرِهَا مِنَ الصَّحَابَةِ كَانُوا عَمَرِينَ بِالْحَجِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهَا: «فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ» فَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا ذَكَرَتْ

قوله: (بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ) فيه استحباب المبيت بميقات الإحرام.

قوله: (وَأَهْلُ النَّاسِ بِهِمَا) فيه استحباب. أن تكون تلبية الناس بعد تلبية كبير القوم، ولفظ أبي داود: «ثُمَّ أَهْلُ النَّاسِ بِهِمَا». قوله: (فَحَلُّوا) أي أمر من فسخ الحج إلى العمرة ممن كان معه أن يحل من عمرته.

قوله: (يَوْمَ التَّرْوِيَةِ) هو اليوم الثامن من ذي الحجة كما تقدم.

قوله: (قِيَامًا) فيه استحباب نحر الإبل قائمة.

قوله: (وَذَبْحَ بِالْمُدْيَةِ كَبْشَيْنِ) فيه مشروعية الأضحية، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى ويأتي إن شاء الله تعالى تفسير الأملح.

قوله: (وَذَكْرَةَ يَقَطُرُ مَيْتًا) فيه إشارة إلى قرب العهد بوطء النساء. وفيه دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة.

قوله: (وَسَطَعَتِ الْمَجَابِرُ) في رواية لابن أبي شيبة عن أسماء بنت أبي بكر ما لفظه: «جِئْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا فَجَعَلَنَاهَا عُمْرَةً، فَحَلَلْنَا الْإِحْلَالَ كُلَّهُ حَتَّى سَطَعَتِ الْمَجَابِرُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ» والمراد أنهم تبخروا، والبخور نوع من أنواع الطيب.

١٨٧٥- وَعَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَيِّدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بِسُفْيَانَ قَالَ لَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ الْمُدَلِّجِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْضَى لَنَا قَضَاءَ قَوْمٍ كَانُوا وَلِدُوا الْيَوْمَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْخَلَ عَلَيْكُمْ فِي حَجِّكُمْ عُمْرَةً، فَبِذَا قَدِمْتُمْ فَمَنْ تَطَوَّفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ حَلَّ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٠١).

١٨٧٦- وَعَنْ الثَّوْرِيِّ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، قَالَ: فَأَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ اجْعَلُوا حَجَّكُمْ عُمْرَةً قَالَ: فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ كَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً؟ قَالَ: أَنْظَرُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأَفْعَلُوا فَرَدُّوا عَلَيْهِ الْقَوْلَ فَغَضِبَ ثُمَّ انْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهُوَ غَضَبَانُ فَرَأَتْ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَقَالَتْ: مَنْ أَغْضَبَكَ أَغْضَبَهُ اللَّهُ؟ قَالَ: وَمَا لِي لَا أَغْضَبُ وَأَنَا أَمَرْتُ بِالْأَمْرِ فَلَا أَتَّبِعُ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٦/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٨٢).

الحديث الأول سكت عنه أبو داود ورجاله رجال الصحيح والندري.

ليس من أشهر الحج أنها لما جعلوا الحرم صفرا وكانوا لا يستقرون ببلادهم في الغالب ويبرأ دبر إيلهم إلا عند انسلخه الحقره بأشهر الحج على طريق التبعية، وجعلوا أول أشهر الاعتمار شهر الحرم الذي هو في الأصل صفر، والعمرة عندهم في غير أشهر الحج.

قوله: (قَالَ حُلُّ كُلُّهُ) أي الحل الذي يجوز معه كل محظورات الإحرام حتى الوطء للنساء.

قوله: (هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا) هذا من متمسكات من قال: إن حجه ﷺ كان تمتعا وتأوله من ذهب إلى خلافه بأنه أراد به من تمتع من أصحابه كما يقول الرجل الرئيس في قومه: فعلنا كذا وهو لم يباشر ذلك، وقد تقدم الكلام على حجه ﷺ.

قوله: (فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) قيل: معناه سقط فعلها بالدخول في الحج، وهو على قول من لا يرى العمرة واجبة. وأما من يرى أنها واجبة فقال النووي: قال أصحابنا وغيرهم: فيه تفسيران: أحدهما معناه دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إذا جمع بينهما بالقران. والثاني: معناه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج قال الترمذي: هكذا قال الشافعي وأحمد وإسحاق، وهذه الأحاديث من أدلة القائلين بالفسخ، وقد تقدم البحث في ذلك.

١٨٧٣- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ أَهْلُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةً وَأَهْلُ النَّاسِ بِهِمَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ فَحَلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحَجِّ، قَالَ: وَتَحَرَّ النَّبِيُّ ﷺ سَبْعَ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا وَذَبَحَ بِالْمُدْيَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَجَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٠/٣) وَابْنُ خَرَّازٍ (١٥٥١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٩٣ وَ ٢٧٩٤).

١٨٧٤- وَعَنْ ابْنِ عُسَمَةَ قَالَ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ وَأَصْحَابُهُ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَها عُمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَذِي، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُرْوَحُ أَحَدُنَا إِلَى مَيْمَنَةٍ وَذَكْرَةَ يَقَطُرُ مَيْتًا؟ قَالَ: نَعَمْ وَسَطَعَتِ الْمَجَابِرُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/٢).

حديث ابن عمر هذا قال في جمع الزوائد: رجال أحمد رجال الصحيح وهو في الصحيح باختصار، وهو من أحاديث الفسخ التي قال ابن القيم كلها صحاح، وهو أحد الأحاديث التي قال أحمد بن حنبل: إن عنده في الفسخ أحد عشر حديثا صحاحا.

الفسخ، أين يقع الحارث بن بلال منهم؟ وقال في رواية أبي داود: ليس يصح حديث في أن الفسخ كان لهم خاصة، وهذا أبو موسى الأشعري يفتي به في خلافة أبي بكر ونسطراً من خلافة عمر، قلت: ويتشهد لما قاله قوله في حديث جابر: بل هي للآل، وحديث أبي ذر مؤقوف، وقد خالفه أبو موسى وابن عباس وغيرهما.

أما حديث بلال بن الحارث فيه ما نقله المصنف عن أحمد. وقال المنذري: إن الحارث يشبه المجهول. وقال الحافظ: الحارث بن بلال من ثقات التابعين. وقال ابن القيم: نحن نشهد بالله أن حديث بلال بن الحارث هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ وهو غلط عليه، قال: ثم كيف يكون هذا ثابتاً عن رسول الله ﷺ وابن عباس يفتي بخلافه وينظر عليه طول عمره بمشهد من الخاص والعام وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون ولا يقول له رجل واحد منهم: هذا كان مختصاً بنا ليس لغيرنا انتهى. وقد روى عثمان مثل قول أبي ذر في اختصاص ذلك بالصحاب ولكنهما جميعاً مخالفان للمروي عن النبي ﷺ أن ذلك للأبد بمحض الرأي، قد حل ما قاله على محامل: أحدها أنهما أرادا اختصاص وجوب ذلك بالصحابة وهو قول ابن تيمية حفيد المصنف، لا مجرد الجواز والاستحباب فهو للأمة إلى يوم القيامة. وثانيها أنه ليس لأحد بعد الصحابة أن يتدعى حجاً قارناً أو مفرداً بلا هدي يحتاج معه إلى الفسخ، ولكن فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبي ﷺ وهو التمتع لمن لم يسق الهدي والقران لمن ساقه، وليس لأحد بعدهم أن يحرم بمجة مفردة ثم يفسخها ويجعلها متعة، وإنما ذلك خاص بالصحابة، وهذان الحملان يعارضان ما حل المانعون كلامهما عليه من أن المراد أن الجواز غنص بالصحابة إذا لم يكن منهما مراداً لهم وهما راجحان عليه، وأقل الأحوال أن يكونا مساويين له فيسقط معارضة الأحاديث الصحيحة به وأما ما في صحيح مسلم عن أبي ذر من أن المتعة في الحج كانت لهم خاصة فبرده إجماع المسلمين على جوازها إلى يوم القيامة، فإن أراد بذلك متعة الفسخ ففيه تلك الاحتمالات. ومن جملة ما احتج به المانعون من الفسخ أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر لا يقال بالرأي. ويجب بأن هذا من مواطن الاجتهاد، ومما للرأي فيه مدخل، على أنه قد ثبت في الصحيحين عن عمران بن حصين أنه قال: «تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ فَقَالَ

والحديث الثاني أخرجه أيضاً أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح، كما قال في مجمع الزوائد، وهو من الأحاديث في الفسخ التي صححها أحمد وابن القيم.

قوله: (بُسْفَان) قرية بين مكة والمدينة على نحو مرحلتين من مكة.

قال في الموطأ: بين مكة وعسفان أربع برد.

قوله: (أَفْضَلُ لَنَا قَضَاءُ قَوْمٍ كَانُوا وَلِدُوا الْيَوْمَ) أي: أعلمنا علم قوم كأنما وجدوا الآن، وفي رواية لأبي داود: «كَانُوا وَقَدُوا الْيَوْمَ أَي كَانُوا وَزَدُوا عَلَيْكَ الْآنَ».

قوله: (إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ هَذِي) يعني فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدي محله.

قوله: (فَغَضِبَ) استدلل به من قال بوجوب الفسخ لأن الأمر لو كان أمر نذب لكان المأمور بخيرا بين فعله وتركه، ولما كان بغضب رسول الله ﷺ عند مخالفته لأنه لا بغضب إلا لانتهاك حرمة من حرمت الدين لا لمجرد مخالفة ما أرشد إليه على جهة النذب، ولا سيما وقد قالوا له: «قَدْ أَخْرَجْنَا بِالْحَجِّ كَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً؟ فَقَالَ لَهُمْ: أَنْظِرُوا مَا أَمَرُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا» فإن ظاهر هذا أن ذلك أمر حتم، لأن النبي ﷺ لو كان أمره ذلك لبيان الأفضل أو لقصد الترخيص لهم لأبان لهم بعد هذه المراجعة أن ما أمرتكم به هو الأفضل، أو قال لهم: إني أردت الترخيص لكم والتخفيف عليكم.

١٨٧٧- وَعَنْ رَيْبَعَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَخَ الْحَجُّ لَنَا خَاصَةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَّةٍ؟ قَالَ: بَلَى لَنَا خَاصَةً وَرَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَهُوَ بِبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ».

١٨٧٨- وَعَنْ سُلَيْمِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ كَانَ يَقُولُ فِيمَنْ حَجَّ ثُمَّ فَسَخَهَا بِعُمْرَةٍ: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لِلرَّكْبِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧١٠٧). وَلِمُسْلِمٍ (١٢٢٤) وَالنَّسَائِي (١٨٠/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٨٥) عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَةً. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدِيثُ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ عِنْدِي لَيْسَ يَنْبُتُ، وَلَا أَقُولُ بِهِ، وَلَا يَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلُ يَغْنِي الْحَارِثُ بْنُ بِلَالٍ، وَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ عَرَفَ الْحَارِثُ بْنُ بِلَالٍ إِلَّا أَنْ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَزُونَ مَا يَزُونَ مِنْ

للحديثين المذكورين عن عائشة أن تخرج روايتهما على أن المراد بقولها: إن الذين أهلوا بحج أو بعمرة لم يحلوا، إنها عنت بذلك من كان معه الهدي لأن الزهري قد خالفهما وهو أحفظ منهما، وكذلك خالفه غيره ممن له مزيد اختصاص بعائشة ثم إن حديثهما موقوفان غير مستدين، لأنهما إنما ذكر عنها فعل من فعل ما ذكرت دون أن تذكر أن النبي ﷺ أمرهم أن لا يحلوا ولا حجة في أحد دون النبي ﷺ فلو صح ما ذكرناه، وقد صح أمر النبي ﷺ من لا هدي معه بالفسخ، فتمادى المأمرون بذلك ولم يحلوا لكانوا عصاة لله، وقد أعادهم الله من ذلك وبرأهم منه، قال: فثبت يقينا أن حديث أبي الأسود ويحيى إنما عنى فيه من كان معه هدي، وهكذا جاءت الأحاديث الصريحة بأنه ﷺ أمر من معه الهدي بأنه يجمع حجاً مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً ومن جملة ما تمسك به المانعون من الفسخ أنه إذا اختلف الصحابة ومن بعدهم في جواز الفسخ فالاحتياط يقتضي المنع منه صيانة للعبادة. وأجيب بأن الاحتياط إنما يشرع إذا لم تتبين السنة، فإذا تبينت فالاحتياط هو اتباعها وترك ما خالفها، فإن الاحتياط نوعان: احتياط للخروج من خلاف العلماء، واحتياط للخروج من خلاف السنة. ولا يخفى رجحان الثاني على الأول. قال في الهدي: وأيضاً فإن الاحتياط ممتنع، فإن للناس في الفسخ ثلاثة أقوال على ثلاثة أنواع: أحدها - أنه محرم. الثاني: أنه واجب وهو قول جماعة من السلف والخلف. الثالث: أنه مستحب فليس الاحتياط بالخروج من خلاف من حرّمه أولى بالاحتياط من الخروج من خلاف من أوجبه، وإذا تعذر الاحتياط بالخروج من الخلاف تعين الاحتياط بالخروج من خلاف السنة انتهى. ومن متمسكاتهم أن النبي ﷺ أمرهم بالفسخ ليبين لهم جواز العمرة في أشهر الحج لمخالفته الجاهلية. وأجيب بأن النبي ﷺ قد اعتمر قبل ذلك ثلاث عمر في أشهر الحج كما سلف، وبأن النبي ﷺ قد بين لهم جواز الاعتمار عند الميقات فقال: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَهْلُ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ» الحديث في الصحيحين، فقد علموا جوازها بهذا القول قبل الأمر بالفسخ، ولو سلم أن الأمر بالفسخ لتلك العلة لكان أفضل لأجلها فيحصل المطلوب، لأن ما فعله ﷺ في المناسك لمخالفة أهل الشرك مشروع إلى يوم القيامة، ولا سيما وقد قال ﷺ: «إِنَّ عُمْرَةَ الْفَسْخِ لِلْأَبْدِ» كما تقدّم. وقد اطال ابن القيم في الهدي الكلام

رجل برأيه ما شاء، فهذا تصريح من عمران أن المنع من التمتع بالعمرة إلى الحج من بعض الصحابة إنما هو محض من الرأي، فكما أن المنع من التمتع على العموم من قبيل الرأي كذلك دعوى اختصاص التمتع الخاص أعني به الفسخ بجماعة مخصوصة. ومن جملة ما تمسك به المانعون من الفسخ حديث عائشة المتقدم حيث قالت: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يَهْدِ فَلْيُحِلِّ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرُ هَذِي، وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ» وهذا لفظ مسلم وظاهره أنه لم يأمر من حج مفرداً بالفسخ بل أمره بإتمام حجه. وأجيب عن ذلك بأن هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وأبوه شعيب أو جده الليث أو شيخه عقيل، فإن الحديث رواه مالك ومعمر والناس عن الزهري عنها، ويثبوا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ وَسَعَى أَنْ يَحِلَّ» وقد خالف عبد الملك جماعة من الحفاظ فرووه على خلاف ما رواه. قال في الهدي بعد أن ساق الروايات المخالفة لرواية عبد الملك: فإن كان محفوظاً، يعني حديث عبد الملك فيتعين أن يكون قبل الأمر بالإحلال وجعله عمرة، ويكون هذا أمراً زائداً قد طرأ على الأمر بإتمام كما طرأ على التخيير بين الأفراد والتمتع والقران ويتعين هذا ولا بد، وإذا كان هذا ناسخاً للأمر بالفسخ، والأمر بالفسخ ناسخاً للإذن في الأفراد فهذا محال قطعاً فإنه بعد أن أمرهم بالحل لم يأمرهم بنقضه والبقاء على الإحرام الأول وهذا باطل قطعاً فيتعين أن كان محفوظاً أن يكون قبل الأمر لهم بالفسخ، لا يجوز غير هذا البتة انتهى ومن متمسكاتهم ما في لفظ مسلم من حديث عائشة أنها قالت: «فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ الْحَجَّ أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ». وأجيب بأن هذا من حديث أبي الأسود عن عروة عنها وقد أنكره عليه الحفاظ. قال أحمد بن حنبل بعد أن ساقه: أيش في هذا الحديث من العجب؟ هذا خطأ، فقلت له: الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه، قال: نعم وهشام بن عروة، وقد أنكره ابن حزم، وأنكر حديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة بنحوه عند مسلم وقال: لا خفاء في نكرة حديث أبي الأسود ووهنه وبطلانه. والعجب كيف جاز على من رواه. قال: وأسلم الوجوه

أبو عوانة قال في الفتح وهي شاذة وأخرج أحمد وأبو عوانة وابن حبان في صحيحهما بلفظ: (: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟» وأخرجه أيضا أحمد بلفظ: ما يترك وقد أجمعوا على أَنَّ هذا غُصَصٌ بِالرَّجُلِ فلا يلحق به المرأة. قال ابن المنذر: أجمعوا على أَنَّ للمرأة لبس جميع ذلك وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذي مسَّهُ الزعفران، أو السورس وسيأتي الكلام على ذلك وقوله لا يلبس بالرفع على الخبر الذي في معنى النهي. وروي بالجزم على النهي قال عياض: أجمع المسلمون على أَنَّ ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وقد نُسِه بالقميص على كل غيظ وبالعمامة والبرانس على غيره وبالحفاف على كل ساتر.

قوله: (وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ) الورس بفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة نبت أصفر طيب الرائحة يصيب به. قال ابن العربي: ليس الورس من الطيب ولكنه نُسِه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملانسه الثَّم، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب، وظاهر.

قوله: «مَسَّهُ»، تحريم ما صيب كله أو بعضه ولكنه لا بد عند الجمهور من أن يكون للمصبوغ رائحة فإن ذهب جاز لبسه خلافا للمالك.

قوله: (إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ) في لفظ للبخاري زيادة حسنة بها يرتبط ذكر النعلين بما قبلهما وهي: «وَلْيُحْرَمَ أَخَذُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ» وفيه دليل على أَنَّ واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازه، والمراد بالوجدان القدرة على التحصيل.

قوله: (فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) هما العظمان التأتان عند مفصل الساق والقدم وقد تقدّم الخلاف في ذلك وظاهر الحديث أَنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين. وعن الحنفية تحجب، وتعقب بأنها لو كانت واجبة لبيها النبي ﷺ لأنه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز واستدل به على أَنَّ القطع شرط لجواز لبس الخفين خلافا للجمهور عن أحمد فإنه أجاز لبسهما من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس الآتي، وأجاب عنه الجمهور بأن حل المطلق على المقيّد واجب

على الفسخ، ورجّح وجوبه وبين بطلان ما احتجّ به المانعون منه، فمن أحب الوقوف على جميع ذبيل هذه المسألة فليراجعه، وإذا كان الموقع في مثل هذا المضيق هو إفراد الحجّ فالحازم التحري لدينه الواقف عند مشتبهات الشريعة ينبغي له أن يجعل حجّه من الابتداء تمعًا أو قرانا فرارا مما هو مظنة البأس إلى ما لا بأس به، فإن وقع في ذلك فالسنة أحقّ بالاتباع وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

ابواب ما يتجنبه المحرم وما يباح له

بَابُ مَا يَجْتَنِبُهُ مِنَ اللَّبَاسِ

١٨٧٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْجِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا السَّرَايِلَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ، وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَلَا الْخُفَيْنِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (ح: ٤/٢) (خ: ١٥٤٢) (م: ١١٧٧) (د: ١٨٢٤) (ت: ٣٨٣٣) (ن: ١٢٩/٥) (ه: ٢٩٢٩)، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى هَذَا النِّعْبِ وَذَكَرَ مَعْنَاهُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلدَّارِقُطَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا نَادَى فِي الْمَسْجِدِ مَاذَا يَتْرُكُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟

قوله: (مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ لَا يَلْبَسُ). إلخ قال النووي: قال العلماء هذا الجواب من بديع الكلام، لأن ما لا يلبس منحصر فحصل التصريح به، وأما اللبوس الجائر فغير منحصر فقال: لا يلبس كذا أي ويلبس ما سواه قال البيضاوي: سئل عما يلبس فاجاب بما ليس يلبس ليدل بالإلزام من طريق المفهوم على ما يجوز وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصر وفيه إشارة إلى أَنَّ حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم المعارض في الإحرام المحتاج إلى بيانه، إذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب وكان اللائق السؤال عما لا يلبس، وقال غيره: هذا شبه الأسلوب الحكيم ويقرب من قوله تعالى: «يَسْتَلُونَكَ مَاذَا يُغْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ» إلخ. فعدل عن جنس المنفق وهو المسؤول عنه إلى جنس المنفق عليه لأنه الأهم. قال ابن دقيق العيد: يستفاد منه أَنَّ المعتبر في الجواب ما يحصل به المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا يشترط المطابقة انتهى. وهذا كله مبني على الرواية التي فيها السؤال عن اللبس وأما على رواية الدارقطني المذكورة فليس من الأسلوب الحكيم وقد رواها كذلك

وهو من القائلين به وقد تقدّم التنبيه على هذا في باب منع ما يصنع من أراد الإحرام ويأتي تمام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس

١٨٨٠- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ الْمُخْرِمَةَ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/٢) وَابْنُ خَبَرٍ (١٨٣٨) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٥/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٣٣) وَصَحَّحَهُ وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى النِّسَاءَ فِي الإِحْرَامِ عَنِ الْقَفَازِينَ وَالتَّقَابِ، وَمَا مَسَّ الْوَرَسَ وَالزُّعْفَرَانَ مِنَ الثِّيَابِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَزَادَ: «وَلْتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ الْوَلَانِ الثِّيَابِ مُعَصْفَرًا، أَوْ خَزًّا، أَوْ خِلْيًا، أَوْ سَرَائِلَ، أَوْ قَيْصَانًا».

الزيادة التي ذكرها أبو داود أخرجها أيضا الحاكم والبيهقي قوله: (لَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ) نقل البيهقي عن الحاكم عن أبي علي الحافظ أن قوله لا تتقّب من قول ابن عمر أدرج في الخبر، وقال صاحب الإمام: هذا يحتاج إلى دليل وقد حكى ابن المنذر الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر موقوفا وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة، والانتقاب لبس غطاء للوجه فيه ثقبان على العينين تنظر المرأة منهما وقال في الفتح: الثّياب: الخمار الذي يشدّ على الأنف أو تحت الحاجر.

قوله: (وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ) بضمّ القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي ما تلبسه المرأة في يديها فيغطي أصابعها وكفها عند معاناة الشيء كغزل ونحوه وهو لليد كالحفّ للرّجل.

قوله: (وَمَا مَسَّ الْوَرَسَ) إلخ تقدّم الكلام عليه في شرح الحديث الذي قبله.

قوله: (وَلْتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ). إلخ ظاهره جواز لبس ما عدا ما اشتمل عليه الحديث من غير فرق بين المخيط وغيره والمصبوغ وغيره وقد خالف مالك في المعصفر فقال بكراهته ومنع منه أبو حنيفة ومحمد وشبهاه بالورس والمزعرفر والحديث يردّ ذلك واختلف أيضا العلماء في لبس الثّياب فمنعه الجمهور وأجازته الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية وهو مردود بنصّ الحديث قال في الفتح: ولم يختلفوا في منعها من ستر وجهها وكفها بما سوى الثّياب والقفازين.

قوله: (أَوْ خِلْيًا) بفتح الحاء وإسكان اللام وبضمّ الحاء مع

كسر اللام وتشديد الياء لغتان قرئ بهما في السبع وهو ما تتحلّى به المرأة من جلجل وسوار، وتزّين به من ذهب أو فضة أو غير ذلك.

١٨٨١- وَعَنِ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَائِلَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٣/٣) وَمُسْلِمٌ (١١٧٩).

١٨٨٢- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَائِلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢١٥/١) (خ: ٥٨٠٤) (م: ١١٧٨)، وَفِي رِوَايَةٍ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ أَبَا الشَّعْثَاءَ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا وَوَجَدَ سَرَائِلَ فَلْيَلْبَسْهَا وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ وَوَجَدَ خُفَيْنِ فَلْيَلْبَسْهُمَا قُلْتُ: وَلَمْ يَقُلْ: لِيَقْطَعْهُمَا؟ قَالَ: لَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَهَذَا بظاهريه ناسخ لحديث ابن عمر يقطع الخُفَيْنِ لَأَنَّهُ قَالَ بِعَرَفَاتٍ فِي وَقْتِ الْحَاجَّةِ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ كَانَ بِالْمَدِينَةِ كَمَا سَقَى فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالدَّارَقُطْنِي.

قوله: (فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ) تمسك بهذا الإطلاق أحمد فاجاز للمحرم لبس الخفّ والسراويل للذي لا يجد النعلين والإزار على حالهما واشترط الجمهور قطع الخفّ وفقّ السراويل ويلزمه الفدية عندهم إذا لبس شيئا منهما على حاله لقوله في حديث ابن عمر المتقدم: «فَلْيَقْطَعْهُمَا» فيحمل المطلق على المقيّد ويلحق النظر بالنظر.

قال ابن قدامة: الأولى قطعهما عملا بالحديث الصحيح وخروجا من الخلاف.

قال في الفتح: والأصحّ عند الشافعية، والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد واشترط الفتق محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة. وعن أبي حنيفة منع السراويل للمحرم مطلقا ومثله عن مالك والحديثان المذكوران في الباب يردّان عليهما، ومن أجاز لبس السراويل على حاله قيده بأن لا يكون على حالة لو فتقه لكان إزارا لأنّه في تلك الحال يكون واجدا للإزار كما قال الحافظ وقد أجاب الحنابلة على الحديث الذي احتجّ به الجمهور على وجوب القطع بأجوبة منها دعوى النسخ كما ذكر المصنّف، لأنّ حديث ابن عمر كان بالمدينة قبل الإحرام وحديث ابن عباس كان بعرفات كما حكى ذلك الدارقطني عن

الحديث الأول أخرجه ابن خزيمة وقال: في القلب من يزيد بن أبي زياد ولكن ورد من وجه آخر ثم أخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر وهي جذتها نحوه وصححه الحاكم. قال المنذري: قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث وذكر الخطابي أن الشافعي علّق القول فيه يعني على صحته ويزيد بن أبي زياد المذكور قد أخرج له مسلم في الخلاصة عن الذهبي أنه صدوق وقد أعلّ الحديث أيضا بأنه من رواية مجاهد عن عائشة وقد ذكر يحيى بن سعيد القطان وابن معين أنه لم يسمع منها.

وقال أبو حاتم الرازي: مجاهد عن عائشة مرسّل وقد احتج البخاري ومسلم في صحيحهما بأحاديث من رواية مجاهد عن عائشة والحديث الثاني في إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال مشهور قد قدّمنا ذكره في أول هذا الشرح ولكنه لم يعن.

قوله: (فَإِذَا حَازُوا بَنَاتًا) في نسخ المصنف هكذا فإذا حاذوا بنا ولفظ أبي داود فإذا حازوا بنا بالزاي مكان الدال.

وفي التلخيص وغيره فإذا حاذونا.

قوله: (جَلَبَتْهَا) أي: ملحفتها.

قوله: (مِنْ رَأْسِهَا) تمسك به أحد فقال إنما لها أن تسدل على وجهها من فوق رأسها واستدل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة إذا احتاجت إلى ستر وجهها لمرور الرجال قريبا منها فإنها تسدل الثوب من فوق رأسها على وجهها لأن المرأة تحتاج إلى ستر وجهها فلم يحرم عليها ستره مطلقا كالعورة لكن إذا سدلت يكون الثوب متجافيا عن وجهها بحيث لا يصيب البشرة هكذا قال أصحاب الشافعي وغيرهم، وظاهر الحديث خلافه لأن الثوب المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة فلو كان التجافي شرطا لبينه ﷺ.

قوله: (كَانَ يَقَطُّعُ الْخُفَيْنِ لِلْمَرْأَةِ) لمعوم حديث ابن عمر المتقدم فإن ظاهره شمول الرجل والمرأة لولا هذا الحديث والإجماع المتقدم.

قوله: (فَتَرَكَ ذَلِكَ) يعني: رجع عن فتواه وفيه دليل على أنه يجوز للمرأة أن تلبس الخفين بغير قطع.

بَابُ مَا يَصْنَعُ مَنْ أَحْرَمَ فِي قَمِيصٍ

١٨٨٥ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَرْثُومَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ مُتَضَمِّحٌ بِطَبِيبٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ

أبي بكر النيسابوري وأجاب الشافعي في الأم عن هذا فقال: كلاهما صادق حافظ، وزيادة ابن عمر لا تحالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه أو شك فيها أو قالها فلم يقلها عنه بعض رواته انتهى. وسلك بعضهم طريقة الترجيح بين الحديثين، قال ابن الجوزي: حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفع، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه ورد بأنه لم يختلف على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة وعورض بأنه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفا قال الحافظ: ولا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس، لأن حديث ابن عمر جاء بإسناد وصف بكونه أصح الأسانيد وأتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصيلي: إنه شيخ مصري لا يعرف، كذا قال، وهو شيخ معروف موصوف بالفقه عند الأئمة واستدل بعضهم بقياس الحنف على السراويل في ترك القطع ورد بأنه مصادم للنص فهو فاسد الاعتبار واحتج بعضهم بقول عطاء: إن القطع فساد، والله لا يحب الفساد، ورد بأن الفساد إنما يكون فيما نهى عنه الشارع لا فيما أذن فيه بل أوجه. وقال ابن الجوزي: يحمل الأمر بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملا بالحديثين، ولا ينفى أنه متكلف، والحق أنه لا تعارض بين مطلق ومقيد لإمكان الجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد والجمع ما أمكن هو الواجب فلا يصار إلى الترجيح ولو جاز المصير إلى الترجيح لأمكن ترجيح المطلق بأنه ثابت من حديث ابن عباس وجابر كما في الباب، ورواية الاثنين أرجح من رواية واحد.

١٨٨٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمَاتٌ، فَإِذَا حَازُوا بَنَاتًا سَدَلَتْ إِحْدَانَا جَلَبَتَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزْنَا كَشَفْنَاهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٣٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٣٥).

١٨٨٤ - وَعَنْ سَالِمٍ: «أَنَّ عَيْدَ اللَّهِ يَنْهَى: ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقَطُّعُ الْخُفَيْنِ لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرِمَةِ، ثُمَّ حَدَّثَنِي حَدِيثَ صَيْبَةَ بِنْتِ أَبِي عَيْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ قَدْ رَحِمَنَ لِلنِّسَاءِ فِي الْخُفَيْنِ فَتَرَكَ ذَلِكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٣١).

الثوب وإنما فيه أن الرجل كان متضمخا، وقوله: اغسل الطيب الذي بك يوضح أن الطيب لم يكن على ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزعه كفاية من جهة الإحرام. واستدل بحديث الباب على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب الجمهور عنه بأن قصة يعلى كانت بالجرعانة وهي في سنة ثمان بلا خلاف، وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ بيدها عند إحرامهما وكان ذلك في حجة الوداع وهي سنة عشر بلا خلاف، وإنما يؤخذ بالأمر الآخر فالآخر وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب فلعل علّة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران. وقد ثبت النهي عن زعفران الرجل مطلقا محرما وغير محرّم وقد أجاب المصنف بهذا كما سيأتي وقد تقدّم الكلام على ما يجوز من الطيب للمحرّم وما لا يجوز في باب ما يصنع من أراد الإحرام، وقد استدل بهذا الحديث على أن المحرم ينزع ما عليه من المخطط من قميص أو غيره ولا يلزمه عند الجمهور تمزيقه ولا شقه وقال النخعي والشعبي: لا ينزعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطيا لرأسه.

أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وعن عليّ ونحوه، وكذا عن الحسن وأبي قلابة ورواية أبي داود المذكورة في الباب تردّ عليهم واستدل بالحديث أيضا على أن من أصاب طيبا في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه، ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى: وظاهره أن اللبس جهلا لا يوجب الفدية وقد احتج من منع من استدامة الطيب وإنما وجهه أنه أمره بغسله لكرهية التزعفر للرجل لا لكونه محرما متطيبا انتهى، وقال مالك: إن طال ذلك عليه لزمه دم وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية: يجب مطلقا.

باب تَقْلِيلِ الْمُحْرَمِ مِنَ الْحَرِّ أَوْ غَيْرِهِ وَالنَّهْيِ عَنْ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ

١٨٨٦- عَنْ أُمِّ الْخَضِرِ قَالَتْ: «حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِجَّةَ الْوَدَاعِ فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالًا وَأَحَدَهُمَا أَخَذَ بِحِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْآخَرُ رَافِعٌ قُوْتَهُ يَسْتَوِي مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَفِي رِوَايَةٍ: «حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حِجَّةَ الْوَدَاعِ فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَأَنْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ أَخَذَهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتَهُ وَالْآخَرُ رَافِعٌ قُوْتَهُ عَلَى رَأْسِ

فِي جَبِّ بَعْدَ مَا تَضَمَّنَحَ بِطَيْبٍ؟ فَظَنَرُ إِلَيْهِ سَاعَةً فَجَاءَهُ الْوَحْيُ ثُمَّ سَرِي عَنَّهُ، فَقَالَ: «أَيُّنَ الَّذِي سَأَلْتَنِي عَنِ الْعُمَرَةِ أَيْضًا، فَاتْلِسْ الرَّجُلُ فَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ: أَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي بِكَ فَأَغْبِئْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الْجَبَّةُ فَانْزِعْهَا ثُمَّ اصْنَعْ فِي الْعُمَرَةِ كُلَّ مَا تَصْنَعُ فِي حَبْلِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمْ: «وَهُوَ مُتَضَمَّنَحٌ بِالْخَلْقِ (حم): ٢٢٢/٤ (خ: ١٥٣٦) (م: ١٨٠) (٨)، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «اخْلَعْ جَبَّتَكَ فَخَلَعَهَا مِنْ رَأْسِهِ».

قوله: (جَاءَهُ رَجُلٌ) ذكر ابن قتيون عن تفسير الطرطوسي أن اسمه عطاء بن منية فيكون أبا يعلى بن منية لأنه يقال له يعلى بن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتية وهي أمه وقيل: جدته، وقال ابن الملقن: يجوز أن يكون هذا الرجل عمرو بن سواد وذكر الطحاوي أن الرجل هو يعلى بن أمية الراوي.

قوله: (ثُمَّ سَرِي عَنَّهُ) بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أي: كشف عنه.

قوله: (الَّذِي بِكَ) هو أعم من أن يكون بثوبه أو ببذنه ولكن ظاهر قوله وأما الجبة. إلخ أنه أراد الطيب الكائن في البدن.

قوله: (ثُمَّ اصْنَعْ فِي الْعُمَرَةِ كُلَّ مَا تَصْنَعُ فِي حَبْلِكَ) فيه دليل على أنهم كانوا يعرفون أعمال الحج. قال ابن العربي: كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويمتنعون الطيب في الإحرام إذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فآخبره النبي ﷺ أن مجراما واحدا، وقال ابن المنير:

قوله: (وَاصْنَعْ) معناه اترك، لأن المراد بيان ما يجنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن الترك فعل. وأما قول ابن بطال: أراد الأدعية وغيرها لما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر، لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده.

قال النووي كما قال ابن بطال وزاد: ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج.

وقال الباجي: المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق، لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا الفدية كذا قال ولا وجه لهذا الحصر، لأنه قد ثبت عند مسلم والنسائي في هذا الحديث بلفظ: «مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَبْلِكَ؟ فَقَالَ أَنْزِعْ عَنِّي هَذِهِ الثِّيَابَ، وَأَغْسِلْ عَنِّي هَذَا الْخَلْقَ، فَقَالَ مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَبْلِكَ فَأَصْنَعُ فِي عُمَرَتِكَ» قال الإسماعيلي: ليس في حديث الباب أن الخلق كان على

واحد وإسحاق وموافقيهم وكذلك لا يجوز أن يلبس المخيط لظاهر.

قوله: فإنه بيعت ملياً وخالف في ذلك مالك والأوزاعي وأبو حنيفة فقالوا: يجوز تغطية رأسه وإلباسه المخيط، والحديث يرد عليهم وأما تغطية وجه من مات محرماً فيجوز عند من قال بتحریم تغطية رأسه وتأولوا هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهاً وإنما ذلك صيانة للرأس فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه وهذا تاويل لا يلجئ إليه ملجئ والكلام على بقية أطراف الحديث قد تقدم في الجناز.

بَابُ الْمُحْرَمِ يَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ لِلْحَاجَةِ

١٨٨٨ - عَنْ الزَّهْرَاءِ قَالَتْ: «اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، فَأَتَى أَهْلَ مَكَّةَ أَنْ يَذْعُوهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ حَتَّى قَاضَاهُمْ لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحًا إِلَّا فِي الْقِرَابِ» (حم: ٢٩٨/٤) (خ: ١٨٤٤).

١٨٨٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُعْتَمِرًا، فَعَالَ كَفَّارَ فُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْيَنْبُسِ، فَتَحَرَ هَذِيئَهُ، وَخَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحَدَنِيَّةِ وَقَاضَاهُمْ عَلَى أَنْ يَعْتَمِرَ الْعَامَ الْمُقْبِلَ وَلَا يَخْمِلَ سِلَاحًا عَلَيْهِمْ إِلَّا سِوْفًا، وَلَا يَقِيمَ إِلَّا مَا أَحْبَبُوا فَأَعْتَمَرَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فَدَخَلَهَا كَمَا كَانَ صَالِحُهُمْ فَلَمَّا أَنْ أَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَمَرُوهُ أَنْ يَخْرُجَ فَخَرَجَ». رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣٦/١) وَابْنُ خَرَّازٍ (٢٧٠١) وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْمُحَصِّرِ نَحْرَ هَذِيئِهِ حَيْثُ أَحْصَرَ.

قوله: (إلا في القرباب) بكسر القاف وهو وعاء يجعل فيه راكب البعير سيفه مغمدا ويطرح فيه الرماح سوطه وأداته ويعلقه في الرحل وإنما وقعت المقاضاة بينه ﷺ وبينهم على أن يكون سلاح النبي ﷺ ومن معه في القرباب لوجهين ذكرهما أهل العلم الأول: أن لا يظهر منه حال دخوله دخول المغالين القاهرين لهم.

والثاني: أنها إذا عرضت فتنة أو غيرها يكون في الاستعداد للقتال بالسلاح صعوبة، قاله أبو إسحاق السبيعي وفي الحديث دليل على جواز حمل السلاح بمكة للمعذر والضرورة لكن بشرط أن يكون في القرباب كما فعله ﷺ فيخصص بهذين الحديثين عموم حديث جابر عند مسلم قال: قال ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَخْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلاحَ» فيكون هذا النهي فيما عدا من حمله للضرورة والحاجة والضرورة وإلى هذا ذهب الجماهير من أهل العلم على حمل السلاح لغیر ضرورة ولا حاجة فإن كانت حاجة جاز قال:

النَّبِيُّ ﷺ يَطْلُغُهُ مِنَ الشَّمْسِ. رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٤٠٢/٦) وَمُسْلِمٌ (٣١٢).

١٨٨٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٥/١) وَمُسْلِمٌ (١٢٠٦) وَالتَّسَائِيُّ (١٦٩/٥) (٩٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٨٤). قوله: (يَسْتَوْهُ مِنَ الْحَرِّ) وكذا.

قوله: (يَطْلُغُهُ مِنَ الشَّمْسِ) فيه جواز تظليل المحرم على رأسه بثوب وغيره من محمل وغيره وإلى ذلك ذهب الجمهور، وقال مالك وأحمد: لا يجوز والحديث يرد عليهما وأجاب عنه بعض أصحاب مالك بأن هذا المقدار لا يكاد يدوم فهو كما أجاز مالك للمحرم أن يستظل بيده فإن فعل لزمته القدية عند مالك وأحمد واجمعا على أنه لو قعد تحت خيمة أو سقف جاز وقد احتج مالك وأحمد على منع التظليل بما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه أبصر رجلا على بعيره وهو محرم وقد استظل بينه وبين الشمس فقال: أضح لمن أحرمت له وما أخرجه البيهقي أيضا بإسناد ضعيف عن جابر مرفوعا: «مَا مِنْ مُحْرَمٍ يَضْحَى لِلشَّمْسِ حَتَّى تَغْرُبَ إِلَّا غَرَبَتْ بِذُنُوبِهِ حَتَّى يَعُودَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» وقوله: أضح بالضاد المعجمة وكذا يضحى والمراد: ابرز للضحى قال الله تعالى: «وَأَنْتَ لَا تَقْلَمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى» ويحجب بأن قول ابن عمر لا حجة فيه وبأن حديث جابر مع كونه ضعيفا لا يدل على المطلوب، وهو المنع من التظليل ووجوب الكشف، لأن غاية ما فيه أنه أفضل على أنه يبعد منه ﷺ أن يفعل المفضل ويدع الأفضل في مقام التبليغ.

قوله: (اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ) قد تقدم الكلام على هذا في كتاب الجنائز وساقه المصنف هاهنا للاستدلال به على أنه لا يجوز للمحرم تغطية رأسه ووجهه، لأن التعليل بقوله: «فَإِنَّهُ يَبْعَثُ مُلَبَّيًّا» يدل على أن العلة: الإحرام قال النووي: أما تخمير الرأس في حق المحرم الحي فمجمع على تحريمه، وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة: هو كراهة.

وقال الشافعي والجمهور: لا إحرام في وجهه وله تغطيته وإنما يجب كشف الوجه في حق المرأة، والحديث حجة عليهم وهكذا الكلام في المحرم الميت لا يجوز تغطية رأسه عند الشافعي

الأمر فيما يروي، وحديث ابن عمر في إسناده المقال الذي أشار إليه الترمذي ومن عدا فرقدا فيهم ثقات.

قوله: (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيْبِ) قد تقدّم الكلام على هذا تفسيراً وحكماً في باب ما يصنع من أراد الإحرام وجزماً هنالك بأن الحق أنه يحرم على المحرم ابتداء الطيب لا استمراره.

قوله: (فَنَضْمُذُ) بفتح الضاد المعجمة وتشديد الميم المكسورة أي: نلطخ.

قوله: (بِالسُّكِّ) بضم السين المهملة وتشديد الكاف وهو نوع من الطيب معروف.

قوله: (فَإِذَا عَرَقْتَ) بكسر الراء.

قوله: (وَلَا يَنْهَانَا) سكوته ﷺ يدل على الجواز، لأنه لا يسكت على باطل.

قوله: (غَيْرِ مُقْتَتٍ) قال في القاموس: زيت مقتت طبخ فيه الرياحين أو خلط بأدهان طيبة وفيه دليل على جواز الأدهان بالزيت الذي لم يخلط بشيء من الطيب وقد قال ابن المنذر: إنه أجمع العلماء على أنه يجوز للمحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشرج، وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته قال: وأجمعوا على أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا وقد تقدّم مثل هذا النقل. عن ابن المنذر والكلام على هذا الباب قد مر فلا نعيده

بَابُ النَّهْيِ عَنْ اخْتِلَافِ الشَّعْرِ إِلَّا لِعَذْرِ وَبَيَانِ فَيْدِيهِ

١٨٩٤ - عَنْ كُتَيْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: كَانَ يَمِي أَدَى مِنْ رَأْسِي فَحُمِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَنْتَابِرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ قَدْ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى، أَلَمْ تَشَأْ؟ قُلْتُ: لَا، فَتَزَلْتُ الْآيَةَ: «فَيْدِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسُكٌ». قَالَ: هُوَ صَوْمٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ يَصِفُ صَاعٌ، يَصِفُ صَاعٌ طَعَامًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٤٢/٤) (خ: ٧٨١٦) (م: ١٢٠١) (٨٠). وَفِي رِوَايَةٍ: «أَتَى عَلِيٌّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْخَدَنِيَّةِ، فَقَالَ: كَأَنَّ هَوَامَّ رَأْسِكَ تُؤْذِيكَ؟ فَقُلْتُ: أَجَلْ، قَالَ: فَاحْلِقْهُ وَادْفَعْ شَأْءَهُ أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعَ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٦٠). وَأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ: «فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: اخْلِقْ رَأْسَكَ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ اطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقَا مِنْ زَيْبٍ أَوْ أَنْسَكَ شَاءَ فَحَلَقْتُ رَأْسِي ثُمَّ نَسَكْتُ».

وهذا مذهب الشافعي ومالك وعطاء قال: وكرهه الحسن البصري تمسكاً بهذا الحديث يعني: حديث النهي.

قال: وشذ عكرمة فقال: إذا احتاج إليه حمله وعليه الفدية ولعله أراد إذا كان محرمًا ولبس المغفر أو الدرع ونحوهما فلا يكون مخالفاً للجماعة انتهى والحق ما ذهب إليه الجمهور، لأن في الجمع بين الأحاديث، وهكذا يختص بحديثي الباب عموم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العيد: وأدخلت السلاح المحرم ولم يكن يدخل السلاح الحرم فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم لغیر حاجة إلا للحاجة فإنه قد دخل به ﷺ غير مرة كما في دخوله يوم الفتح هو وأصحابه ودخوله ﷺ للعمرة كما في حديثي الباب اللذين أحدهما من رواية ابن عمر.

بَابُ مَنْعِ الْمُحْرَمِ مِنْ ابْتِدَاءِ الطَّيْبِ دُونَ اسْتِئْذَانِهِ

١٨٩٠ - فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «وَلَا تُوبِ مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَقَالَ فِي الْمُحْرَمِ الَّذِي مَاتَ: لَا تُحْتَطَوُ» (حم: ٤/٢) (خ: ١٥٤٢) (م: ١١٧٧).

١٨٩١ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيْبِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَيَّامٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٢٤/٦) (خ: ١٥٣٨) (م: ١١٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٤٠/٥) وَأَبِي دَاوُدَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الْمِسْكِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

١٨٩٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَنَضْمُذُ جِبَاهَنَا بِالسُّكِّ الْمُطَيَّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا عَرَقْتَ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا فَيَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا يَنْهَانَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٣٠).

١٨٩٣ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْهَنَ بَزَيْتٍ غَيْرِ مُقْتَتٍ وَهُوَ مُحْرَمٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٨٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦٢) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فَرْقَدِ السَّنْجِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَقَدْ تَكَلَّمُ بِحَتَّى بَنَ سَعِيدٍ فِي فَرْقَدٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ.

حديث ابن عمر تقدم في باب ما يجتنبه المحرم من اللباس وقوله: لَا تُحْتَطَوُ تقدم في باب تطيب بدن الميت من كتاب الجنائز وحديث عائشة الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري وإسناده رواه ثقات إلا الحسين بن الجنيد شيخ أبي داود وقد قال النسائي: لا بأس به. وقال ابن حبان في الثقات: مستقيم

المذكور في الآية هو شاة لكنه يعكّر عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب: «أنه أصابته أذى فخلق رأسه فأمره النبي ﷺ أن يهدي بقرته» وفي رواية للطبراني: «فأمره النبي ﷺ أن يقتدي فأقتدى بقرته» وكذا لعبد بن حميد وسعيد بن منصور قال الحافظ: وقد عارض هذه الروايات ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وفعله في النسك إنما هو شاة.

وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن أبي هريرة: «أن كعباً ذبح شاة لأذى كان أصابته» وهذا أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار قال: أخذ كعب بأرفع الكفارات ولم يخالف النبي ﷺ فيما أمر به من ذبح الشاة بل وافق وزاد، وتعقبه الحافظ بأن الحديث الدال على الزيادة لم يثبت.

باب ما جاء في الحِجَامَةِ وَغَسْلِ الرَّأْسِ لِلْمُحْرِمِ

١٨٩٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: «اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِلُحْيٍ جَمَلٍ مِنْ طَرِيقٍ مَكَّةَ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٨٣٦) (م: ١٢٠٣).

١٨٩٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢١٥/١) (م: ١٢٠٢) وَلِلْبُخَارِيِّ (١٨٣٥): «اخْتَجَمَ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ لُحْيُ الْجَمَلِ».

١٨٩٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوِّزَ بْنَ مَخْرَمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمُسَوِّزُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ قَالَ: فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ، وَهُوَ يَسْتُرُ بِثَوْبٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، قَالَ: فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَنَظَّاهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ: أَصْتَبْ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ يَبْدِيهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٤١٨/٥) (خ: ١٨٤٠) (م: ١٢٠٥) (د: ١٨٤٠) (ن: ١٢٨/٥) (هـ: ٢٩٣٤).

قوله: (وهو مُحْرِمٌ) زاد في رواية للبخاري بعد.

قوله: محرم لفظ صائم.

قوله: (مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ) بضمّ الهمزة أي: اظن، والجهد بالفتح: المشقة قال النووي: والضمّ لغة في المشقة أيضا وكذا حكاه القاضي عياض عن ابن دريد وقال صاحب المغني: بالضمّ الطّاقة وبالفتح الكلفة فيتعين الفتح هنا. قوله: قد بلغ منك ما أرى يفتح الهمزة من الرؤية.

قوله: نصف صاع في رواية عن شعبة نصف صاع طعام وفي أخرى عن أبي ليلى نصف صاع من زبيب وفي رواية أيضا عن شعبة نصف صاع حنطة قال ابن حزم: لا بدّ من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها قصّة واحدة في مقام واحد في حقّ رجل واحد قال: قال في الفتح: المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث نصف صاع من طعام، والاختلاف عليه في كونه تمرًا أو حنطة لعلمه من تصرّف الرواة.

وأما الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي إسناده محمد بن إسحاق وهو حجة في المغازي لا في الأحكام إذا خالف والمحفوظ رواية التمر وقد وقع الجزم بما عند مسلم وغيره من طريق أبي قلابة كما وقع في الباب حيث قال: «أَوْ تَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ مِنْ تَمَرٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ» ولم يختلف على أبي قلابة.

وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن كعب واحد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الأصبهاني ومن طريق شعبة وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول من قال: لا فرق في ذلك بين التمرة والحنطة وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع.

قوله: (وَهَوَامُ رَأْسِكَ) الهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الأحناش والمراد بها ما يلازم جسد الإنسان غالبًا إذا طال عهده بالتنظيف وقد وقع في كثير من الروايات أنها القمل.

قوله: (فَرَقًا) الفرق ثلاثة أصع كما وقع عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه: قال سفيان: والفرق ثلاثة أصع وفيه إشعار بأن تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الآخر كما في رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصبهاني عند أحمد بلفظ: «لِكُلِّ مَسْكِينٍ يَصِفُ صَاعٌ» وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا: «أَوْ أُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مِثْلَيْنِ».

قوله: (أو انسك شاة) لا خلاف بين العلماء أن النسك

الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو حرم إلا من الاحتلام وروي عن مالك أنه كره للمحرم أن يغطي رأسه في الماء وللحديث فوائد ليس هذا موضع ذكرها

بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْمُحْرِمِ وَحُكْمِ وَطْئِهِ

١٨٩٨- عَنْ عُفَّانَ بْنِ عُفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَلَيْسَ لِلتِّرْمِذِيِّ فِيهِ: وَلَا يَخْطُبُ حَم: (٦٩/١) (م): ١٤٠٩ (د): ١٨٤٢ (ت): ٨٤٠ (ن): ١٩٢/٥ (هـ): ١٩٦٦.

١٨٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ سِيلَ عَنْ امْرَأَةٍ أَرَادَتْ أَنْ تَزُوجَهَا رَجُلًا وَهُوَ خَارِجٌ مِنْ مَكَّةَ فَأَرَادَ أَنْ يَنْتَحِرَ أَوْ يَنْحُجَّ، فَقَالَ: لَا تَزُوجَهَا وَأَنْتَ مُحْرِمٌ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٥/٢).

١٩٠٠- وَعَنْ أَبِي غُفَّانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ فُرِقَ بَيْنَهُمَا يَغْنِي: رَجُلًا تَزُوجُ وَهُوَ مُحْرِمٌ. رَوَاهُ مَالِكُ (٣٤٩/١) فِيهِ الْمُوطَأُ وَالذَّارِقُطْنِيُّ.

١٩٠١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَالْبُخَارِيُّ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ» (حم: ٢٤٥/١) (خ): ٤٢٥٨ (م): ١٤١٠ (٤٦٧ و ٤٧٠) (د): ١٨٤٤ (ت): ٨٤٢ و ٨٤٣ (ن): ١٩١/٥ (هـ): ١٩٦٥.

١٩٠٢- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا وَبَنَى بِهَا حَلَالًا وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ فَذَنَّبَهَا فِي الظُّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٣/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤٥)، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤١٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٦٤) وَلَفْظُهُمَا: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبُو دَاوُدَ وَلَفْظُهُ قَالَتْ: تَزَوَّجْنِي وَنَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرَفٍ.

١٩٠٣- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا وَبَنَى بِهَا حَلَالًا وَكَتَبَتْ الرُّسُولُ بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٣/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٤١) وَرَوَاهُ صَاحِبُ الْقِصَّةِ وَالسَّغِيرُ فِيهَا أَوَّلِي، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ وَأَعْرَفَ بِهَا وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٨٤٥) أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيهِ.

قوله: تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

حديث ابن عمر في إسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد وثق وحديث أبي رافع قال الترمذي: حديث حسن ولا نعلم

قوله: بلحي جمل بفتح اللام، وحكي كسرهما وسكون المهملة وفتح الجيم والميم موضع بطريق بمكة كما وقع مبنيًا في الرواية الثانية، وذكر البكري في معجمه أنه الموضع الذي يقال له بشر جمل، وقال غيره: هو عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقياء، ووهم من ظن أن المراد به لحي الجمل، الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجم وجزم الحازمي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع.

قوله: (في وسط) بفتح المهملة أي: متوسطه وهو ما فوق البافوخ فيما بين أعلى القرنين قال الليث: كانت هذه الحجامة في فأس الرأس قال النووي: إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فلان تَضَمَّتْ قطع شعر فهي حرام، وإن لم تَضَمَّه جازت عند الجمهور وكرهها مالك وعن الحسن فيها الفدية وإن لم يقطع شعرا فإن كان لضرورة جاز قطع الشعر وتجب الفدية وخصر أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس وقال الداودي: إذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يميز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز النقص وربط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداعي إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى المحرم عنه من تناول الطيب وقطع الشعر ولا فدية عليه في شيء في ذلك.

قوله: (بالأبواء) أي: وهما نازلان بها، وفي رواية بالعرج بفتح أوله وإسكان ثانيه قرية جامعة قريبة من الأبواء.

قوله: (بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ) أي قرني البشر.

قوله: (أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، إلخ) قال ابن عبد البر: الظاهر أن ابن عباس كان عنده في ذلك نص من النبي ﷺ أخذه عن أبي أيوب أو عن غيره ولهذا قال عبد الله بن حنين لأبي أيوب: يسألك كيف كان يغسل رأسه ولم يقل: هل كان يغسل رأسه أو لا على حسب ما وقع فيه اختلاف المسور وابن عباس.

قوله: (فَطَأًا) أي: أزاله عن رأسه. وفي رواية للبخاري جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه.

قوله: (لِإِنْسَانٍ) قال الحافظ: لم أقف على اسمه.

قوله: (فَقَالَ هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ) زاد في رواية البخاري فرجعت إليهما فآخبرتهما فقال المسور لابن عباس: لا أماريك أبدا أي: لا أجادلك والحديث يدل على جواز الاعتسال للمحرم وتغطية الرأس باليد قال ابن المنذر: أجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة، واختلفوا فيما عدا ذلك وروى مالك في

مقابلة النُّصِّ وهو فاسد الاعتبار، وظاهر النُّهي عدم الفرق بين من يزوّج غيره بالولاية الخاصّة أو العامّة كالسلطان والقاضي، وقال بعض الشافعية والإمام يحيى: إنه يجوز أن يزوّج المحرم بالولاية العامّة وهو تخصيص لعدم النُّصِّ بلا خصّص.

قوله: (بِسْرِفٍ) بفتح المهملة وكسر الرّاء موضع معروف.
قوله: (فِي الظِّلَّةِ) بضمّ الظّاء وتشديد اللام كلُّ ما أظلم من الشمس.

قوله: (الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا) أي: الَّتِي زُفَّتْ إِلَيْهِ فِيهَا.
قوله: (وَهُم ابْنُ عَبَّاسٍ) هذا هو أحد الأجوبة الَّتِي أجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس.

١٩٠٤ - وَعَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمْ سَأَلُوا عَنْ رَجُلٍ أَصَابَ أَهْلَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالْحَجِّ، فَقَالُوا: يَنْفَذَانِ لِوَجْهِمَا حَتَّى يَقْفِيَا حَجَّتَهُمَا، ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَابِلٌ وَالْهَدْيُ، قَالَ عَلِيُّ: فَإِذَا أَهْلًا بِالْحَجِّ عَنْ عَامٍ قَابِلٍ تَفَرَّقَا حَتَّى يَقْفِيَا حَجَّتَهُمَا (مالك: ١/٣٨١).

١٩٠٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِأَهْلِهِ وَهُوَ بِحَيْثُ قَبِلَ أَنْ يَفِيضَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْحَرَّ بَدَنَةً، وَالْجَمِيعُ لِمَالِكٍ فِي الْمَوْطِ (١/٣٨٤).

أثر عمر وعليّ وأبي هريرة هو في الموطأ كما قال المصنف ولكنه ذكره بلاغا عنهم وأسند البيهقي من حديث عطاء عن عمر وفيه إرسال ورواه سعيد بن منصور عن مجاهد عن عمر وهو منقطع وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عنه.

وعن عليّ وهو منقطع أيضا بين الحكم وبينه وأثر ابن عباس رواه البيهقي من طريق أبي بشر عن رجل من بني عبد الدار عنه وفيه أن أبا بشر قال: لقيت سعيد بن جبير فذكرت ذلك له فقال: هكذا كان ابن عباس يقول وفي الباب عن ابن عمر عند أحمد أنه سئل عن رجل وامرأة حاجّين وقع عليهما قبل الإفاسة فقال:

ليحجّا قايلا وعن ابن عمرو بن العاص عند الدارقطني والحاكم والبيهقي نحو قول ابن عمر وقد روي نحو هذه الآثار مرفوعا عند أبي داود في المراسيل من طريق يزيد بن نعيم: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ جَذَامٍ جَامَعَ امْرَأَتَهُ وَهُمَا مُحْرِمَانِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَقْفِيَا نُسْكًا وَاهْدِيَا هَدْيًا» قال الحافظ: رجاله ثقات مع إرساله ورواه ابن وهب في موطئه من طريق سعيد بن المسيّب مرسلًا وأثر عليّ المذكور في الباب في التفرّق. أخرج نحوه البيهقي عن ابن عباس

أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر السورّاق عن ربيعة قال: وروى مالك بن أنس عن ربيعة عن سليمان بن يسار: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ».

رواه مالك مرسلًا وقول سعيد بن المسيّب أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمندريّ وفي إسناده رجل مجهول.

قوله: (لا ينكح المحرم ولا ينكح): الأوّل بفتح الياء وكسر الكاف أي: لا يتزوّد لنفسه، والثاني بضمّ الياء وكسر الكاف أي: لا يزوّج امرأة بولاية ولا وكالة في هذه الإحرام قال العسكري: ومن فتح الكاف من الثاني فقد صحّف.

قوله: (وَلَا يَخْطُبُ) أي: لا يخطب المرأة وهو طلب زواجها وقيل: لا يكون خطيبا في النكاح بين يدي العقد والظاهر الأوّل.

قوله: (تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ) أجيب عن هذا بأنّه مخالف لرواية أكثر الصحابة ولم يروه كذلك إلا ابن عباس كما قال عياض ولكنه متعقب بأنّه قد صحّ من رواية عائشة وأبي هريرة نحوه كما صرح بذلك في الفتح وأجيب ثانيا بأنّه تزوّجها في أرض الحرم وهو حلال فأطلق ابن عباس على من في الحرم أنّه محرم وهو بعيد.

وأجيب ثالثا بالمعارضة برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة، وكذلك برواية أبي رافع وهو السقير وهما أخبر بذلك كما قال المصنف وغيره ولكنه يعارض هذا المرجح أن ابن عباس روايته مثبتة وهي أولى من الثانية ويجاب بأنّ رواية ميمونة وأبي رافع أيضا مثبتة لوقوع عقد النكاح والنبي ﷺ حلال.

وأجيب رابعا بأنّ غاية حديث ابن عباس أنّه حكاية فعل وهي لا تعارض صريح القول أعني: النّهي عن أن ينكح المحرم أو ينكح ولكنّ هذا إنّما يصار إليه عند تعذّر الجمع وهو ممكن ههنا على فرض أن رواية ابن عباس أرجح من رواية غيره وذلك بأن يجعل فعله ﷺ مخصّصا له من عموم ذلك القول كما تقرّر في الأصول إذا فرض تأخّر الفعل عن القول، فإن فرض تقدّمه فيه الخلاف المشهور في الأصول في جواز تخصيص العام المتأخّر بالخاصّ المتقدم كما هو المذهب الحقّ أو جعل العام المتأخّر ناسخا كما ذهب إليه البعض إذا تقرّر هذا فالحقّ أنّه يحرم أن يتزوّد المحرم أو يزوّج غيره كما ذهب إليه الجمهور.

وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة: يجوز للمحرم أن يتزوّد كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء وتعقب بأنّه قياس في

موقوفا وروى ابن وهب في موطنه عن سعيد بن المسيب مرفوعا
مرسلا نحوه وفيه ابن لهيعة وهو عند أبي داود في المراسيل بسند
معضل.
قوله: (حَتَّى يَقْضِيَا حَاجَتَهُمَا) استدل به من قال إنه يجب
المضي في فاسد الحج وهم الأكثر.
وقال داود: لا يجب كالصلاة.

قوله: (ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَابِلٌ) استدل به من قال إنه يجب
قضاء الحج الذي فسد وهم الجمهور.
قوله: (وَالْهَذِي) تمسك به من قال إن كثرة الوطء شاة، لأنها
أقل ما يصدق عليه الهدي وهو مروى عن أبي حنيفة والناسر
ويدل على ما قاله قوله ﷺ: (واهديا هديا) كما في مرسل أبي
داود المذكور، وذهب الجمهور إلى أنها تجب بدنة على الزوج
وبدنة على الزوجة وتجب بدنة الزوجة على الزوج إذا كانت
مكرهة لا مطاوعة، وقال أبو حنيفة ومحمد: على الزوج مطلقا،
وقال الشافعي في أحد قوليه: عليهما هدي واحد لظاهر الخبر
والأثر وقال الإمام يحيى: بدنة المرأة عليها إذ لم يفصل الدليل.

قوله: (تَقْرَأُ حَتَّى يَقْضِيَا حَاجَتَهُمَا) فيه دليل على مشروعية
التفرق وقد حكى ذلك في البحر عن علي وابن عباس وعثمان
والعروة وأكثر الفقهاء واختلفوا هل هو واجب أم لا؟ فذهب
أكثر العروة وعطاء ومالك والشافعي في أحد قوليه إلى الوجوب
وذهب الإمام يحيى والشافعي في أحد قوليه إلى الندب. وقال أبو
حنيفة: لا يجب ولا يندب واعلم أنه ليس في الباب من المرفوع ما
تقوم به الحجة والموقوف ليس بحجة فمن لم يقبل المرسل ولا رأى
حجة أقوال الصحابة فهو في سعة عن التزام هذه الأحكام وله
في ذلك سلف صالح كداود الظاهري.

قوله: (حَتَّى يَقْضِيَا حَاجَتَهُمَا) استدل به من قال إنه يجب
المضي في فاسد الحج وهم الأكثر.
وقال داود: لا يجب كالصلاة.

قوله: (ثُمَّ عَلَيْهِمَا حَجٌّ قَابِلٌ) استدل به من قال إنه يجب
قضاء الحج الذي فسد وهم الجمهور.

قوله: (وَالْهَذِي) تمسك به من قال إن كثرة الوطء شاة، لأنها
أقل ما يصدق عليه الهدي وهو مروى عن أبي حنيفة والناسر
ويدل على ما قاله قوله ﷺ: (واهديا هديا) كما في مرسل أبي
داود المذكور، وذهب الجمهور إلى أنها تجب بدنة على الزوج
وبدنة على الزوجة وتجب بدنة الزوجة على الزوج إذا كانت
مكرهة لا مطاوعة، وقال أبو حنيفة ومحمد: على الزوج مطلقا،
وقال الشافعي في أحد قوليه: عليهما هدي واحد لظاهر الخبر
والأثر وقال الإمام يحيى: بدنة المرأة عليها إذ لم يفصل الدليل.

قوله: (تَقْرَأُ حَتَّى يَقْضِيَا حَاجَتَهُمَا) فيه دليل على مشروعية
التفرق وقد حكى ذلك في البحر عن علي وابن عباس وعثمان
والعروة وأكثر الفقهاء واختلفوا هل هو واجب أم لا؟ فذهب
أكثر العروة وعطاء ومالك والشافعي في أحد قوليه إلى الوجوب
وذهب الإمام يحيى والشافعي في أحد قوليه إلى الندب. وقال أبو
حنيفة: لا يجب ولا يندب واعلم أنه ليس في الباب من المرفوع ما
تقوم به الحجة والموقوف ليس بحجة فمن لم يقبل المرسل ولا رأى
حجة أقوال الصحابة فهو في سعة عن التزام هذه الأحكام وله
في ذلك سلف صالح كداود الظاهري.

بَابُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الصَّيْدِ وَضَمَانِهِ بِتَطْيِيرِهِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا
عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ الآية

١٩٠٦- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّيِّعِ
يُصَيِّئِ الْمُحْرِمِ كَيْثًا وَجَعَلَهُ مِنَ الصَّيْدِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٠١)
وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٨٥).

الحديث أخرجه أيضا بقية أهل السنن وابن حبان وأحمد
والحاكم في المستدرک قال الترمذي: سألت عنه البخاري فصحه
وكذا صححه عبد الحق وقد أعل بالوقوف، وقال البيهقي: هو

١٩٠٨- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ عُمَرَ قَضَى فِي الصَّيِّعِ بِكَبْشٍ، وَفِي
الْغَزَالِ بِعُتْرٍ، وَفِي الْأَرَنْبِ بِعُنَاقٍ، وَفِي الْبَرَبُوعِ بِجَفْرَةٍ. رَوَاهُ
مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٤١٤/١).

١٩٠٩- وَعَنِ الْأَجْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي الصَّيِّعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ كَبْشٌ، وَفِي
الطَّيْرِ شَاةٌ، وَفِي الْأَرَنْبِ عُنَاقٌ، وَفِي الْبَرَبُوعِ جَفْرَةٌ، قَالَ:
وَالْجَفْرَةُ الَّتِي قَدْ ارْتَمَتْ. رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (٢/٢٤٥) قَالَ ابْنُ
مَعِينٍ: الْأَجْلَحُ ثِقَّةٌ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: صَدُوقٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا
يُخْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

١٨٢٥)، ولأحمد (٣٧/٤) ومُسْلِم (١١٩٣) (٥٠): «لَحْمُ جِمَارٍ وَخَشٍ».

١٩١١- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَذْكِرُهُ: «كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ؟ فَقَالَ: أَهْدَى لَهُ عَصُوٌّ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَدَّهُ وَقَالَ إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ إِنَّا حُرْمٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٧/٤) وَمُسْلِمٌ (١١٩٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٥٠) وَالتَّيَمِيمِيُّ (١٨٤/٥).

قوله: (جِمَارًا وَخَشِيًّا) هكذا رواية مالك ولم تختلف عنه الرواية في ذلك وتابعه على ذلك عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة فقال: لحم حمار وحش كما وقع في الرواية الأخيرة وبين الحميدي أنه كان يقول حمار وحش ثم صار يقول لحم حمار وحش فدل على اضطرابه فيه. قال في الفتح: وقد توبع على قوله لحم حمار وحش من أوجه فيها مقال ثم ساقها ولكنه يقوئ ما رواه ابن عيينة حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن ابن عباس أن الذي أهده الصعْب بن جثامة لحم حمار وأخرجه مسلم أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد فقال تارة حمار وحش وتارة شق حمار.

قوله: (بِالْأَبْوَاءِ) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالمد جيل من أعمال الفرع بضم الفاء والراء بعدها مهملة قيل: سمي بالأبواء لوبائه، وقيل: لأن السيول تنبؤه أي: تحله.

قوله: (أَوْ بَوْدَانٌ) شك من الراوي وهو بفتح السواو وتشديد الدال آخره نون موضع بقر الجحفة.

قوله: (فَرَدَّهُ) اتَّفَقَتِ الرُّوَايَاتُ كُلُّهَا عَلَى أَنَّهُ رَدَّهُ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ إِلَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ: «أَنَّ الصَّعْبَ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ عَجَزَ جِمَارٍ وَخَشٍ وَهُوَ بِالْجُحْفَةِ فَأَكَلَ مِنْهُ وَأَكَلَ الْقَوْمُ» قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: إِنْ كَانَ هَذَا مُحْفُوظًا حَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ رَدُّ الْحَيِّ وَقَبْلَ اللَّحْمِ قَالَ الْحَافِظُ: وَفِي هَذَا الْجَمْعِ نَظَرٌ فَإِنَّ الطَّرْقَ كُلَّهَا مُحْفُوظَةٌ فَلَعَلَّهُ رَدُّهُ حَيًّا لِكُونِهِ صَيْدًا لِأَجَلِهِ وَرَدُّ اللَّحْمِ تَارَةً لِدَلَالَتِهِ وَقَبْلَهُ أُخْرَى حَيْثُ لَمْ يَصِدْ لِأَجَلِهِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ إِنْ كَانَ الصَّعْبُ أَهْدَى لَهُ حَمَارًا حَيًّا فَلَيْسَ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَذْبَحَ حَمَارًا وَخَشًا حَيًّا، وَإِنْ كَانَ أَهْدَى لَهُ لَحْمًا فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ صَيْدٌ لَهُ أَنْتَهَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ

الآخر الأول رواه مالك في الموطأ عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين وعبد الملك بن قريش هو الأصمعي وهو ثقة، والآخر الثاني لم يذكر مالك في الموطأ قوله عن جابر بل رواه عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع. إلخ.

وأخرجه أيضا الشافعي بسند صحيح عن عمر وأخرج البيهقي عن ابن عباس أنه قضى في الأرنب بعناق وروى عنه الشافعي من طريق الضحاك أنه قضى في الأرنب بشاة وأخرج البيهقي عن ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بجفرة ورواه الشافعي عنه من طريق مجاهد وروى أبو يعلى عن عمر وقال: لا أراه إلا رفعه، أنه حكم في الضبع بشاة وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع جفرة وفي الظبي كبش وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر أنه قضى في الأرنب ببقرة وروى إبراهيم الحربي في الغريب عن ابن عباس أنه قضى في اليربوع بجمل، والحمل: ولد الضأن الذكر وحديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وأبو يعلى وقالوا عن جابر عن عمر رفعه. وأما الدارقطني فرواه من طريق إبراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر يرفعه وكذلك الحاكم.

ورواه الشافعي عن مالك عن أبي الزبير موقوفًا على جابر وصححه وقفه الدارقطني من هذا الوجه كما سلف في أول الباب. قوله: (فَحَكَمَا عَلَيْهِ بِعَنْزٍ) قد وافقهما على ذلك علي وعثمان وابن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير وكذلك وافقوا عمر في إيجاب عناق في الأرنب، وجفرة في اليربوع كما حكى ذلك المهدي في البحر عنهم وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع المذكور في الباب إلا في الظبي فإنه أوجب فيه شاة ولكنها قد تطلق الشاة على المعز قال في القاموس: الشاة: الواحدة من الغنم للذكر والأنثى أو يكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحر الوحش انتهى.

قوله: جفرة الجفرة بفتح الجيم هي الأنثى من ولد الضأن التي بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والعنز بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي: الأنثى من المعز الجمع أعنز وعوز وعناز

بَابُ مَنْعِ الْمُحْرَمِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُصَدَّ لِأَجَلِهِ وَلَا أَعَانَ عَلَيْهِ

١٩١٠- عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ: «أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَخَشِيًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بَوْدَانٍ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ):

عن تبين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ويؤيد هذا الجمع حديث جابر الآتي.

١٩١٢- وَعَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ بَيْضُ النَّعَامِ فَقَالَ: إِنَّا قَوْمٌ حُرْمُ أَطْعَمُوهُ أَهْلُ الْجِلْدِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٠٤).

١٩١٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّبِيِّ وَهُوَ ابْنُ أَخِي طَلْحَةَ قَالَ: «كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ وَنَحْنُ حُرْمٌ فَأَهْدَيْتُنَا طَيْرٌ وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ فَلَمْ يَأْكُلْ فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَّ مِنْ أَكْلِهِ، وَقَالَ: أَكَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٦١) وَمُسْلِمٌ (١١٩٧) وَالنَّسَائِيُّ (٥/١٨٢).

حديث عليٍّ أخرجه أيضا البزار وفي إسناده عليٌّ بن زيد وفيه كلام وقد وثق، وبقيته رجاله رجال الصحيح، وهو حديث طويل هذا طرف منه.

قوله: (أَطْعَمُوهُ أَهْلُ الْجِلْدِ) لا بد من تقييد هذا الإطلاق بما سلف من اعتبار القصد بأن ذلك للمحرم فيحمل هذا على أنه أخذ البيض قاصداً بأن ذلك لأجل المحرمين جمعاً بين الأدلة، وكذلك لا بد من تقييد حديث طلحة بأن لا يكون من أهدي لهم الطير صاده لأجلهم وقد اختلف فيما يلزم المحرم إذا أصاب بيضة نعم فقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي: إنه يجب فيها القيمة، وقال مالك: في رواية عنه: قيمة عشر بدنة وقال الشافعي في رواية عنه: قيمة عشر النعامة وقال الهادي: يجب فيها صرم يوم واستدل من قال بأن الواجب القيمة بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن عجرة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي بَيْضِ نَعَامَةٍ أَصَابَهُ مُحْرِمٌ بِبَيْضِهِ»، وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وشيخه حسين بن عبد الله وهما ضعيفان وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث أبي المهزوم وهو أضعف منهما واستدل الهادي بما أخرجه الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي. وحديث عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَكَمَ فِي بَيْضِ النَّعَامِ فِي كُلِّ بَيْضَةٍ صِيَامٌ يَوْمٌ» قال عبد الحق: لا يسند من وجه صحيح وفي إسناده أبي داود رجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي هريرة وهو من طريق ابن جريج عن أبي الزناد ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم والدارقطني.

قوله: ابن عبد الله التيمي كذا في نسخ المتنق والصواب ابن عبيد الله مصغراً.

قوله: وفق من أكله أي صوبه كذا في شرح مسلم ويحتمل أن

في وقت آخر وهو وقت رجوعه ﷺ من مكة إلى المدينة قال القرطبي: يحتمل أن يكون الصئب أحضر الحمار مذبحاً ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي ﷺ فقدمه له فمن قال: أهدي حماراً أراد بتمامه مذبحاً لا حياً، ومن قال: لحم حمار أراد ما قدمه للنبي ﷺ ويحتمل أن يكون من قال: حماراً أطلق وأراد بعضه مجازاً، ويحتمل أنه أهده له حياً فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضو منه ظاناً أنه إنما رده عليه لمعنى يختص بجملة فاعلمه بامتناعه أن يحكم الجزء من الصئد حكم الكل، والجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات.

قوله: (إِنَّا لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكَ): قال في الفتح القاضي عياض: ضبطناه في الروايات بفتح الدال وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا: الصواب أنه بضم الدال، لأن المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها ضمة الهاء بعدها قال وليس الفتح بخلط بل ذكره ثعلب في الفصيح نعم تعقبوه عليه بأنه ضعيف وأجازوا فيه الكسر وهو أضعف الأوجه وهي لغة حكاهما الأخفش عن بني عقيل وإذا وليه ضمير المؤنث نحو ردها فالفتح لازم اتفاقاً كذا قال النووي ووقع في رواية الكشميهني لم نرده بفك الإدغام وضم الأولى وسكون الثانية، ولا إشكال فيه.

قوله: (إِلَّا أَنَا حُرْمٌ) زاد النسائي لا ناكل الصئد وفي حديث ابن عباس: «إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ إِنَّا حُرْمٌ» وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِذَا مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ الْأَكْلِ مِنْ لَحْمِ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرِمِ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ فِي التَّغْلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ مُحْرِمًا فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ سَبَبُ الْإِئْتِنَاعِ خَاصَّةً وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَاللَّيْثِ وَالثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ وَالْهَادِثِيَّ وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِمُتَوَمُّمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ» وَلَكِنَّهُ يَمَارِضُ ذَلِكَ حَدِيثَ طَلْحَةَ وَحَدِيثَ الْبَهْزِيِّ وَحَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ وَسَنَاتِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَطَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ إِنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَكْلَ لَحْمِ الصَّيْدِ مُطْلَقًا وَتَمَسَّكُوا بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي سَنَاتِي وَكُلَّ الْمَذْهَبِينَ يَسْتَلْزِمُ إِطْرَاحَ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِلَا مُوجِبٍ، وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلَفَةِ فَقَالُوا: أَحَادِيثُ الْقَبُولِ عَمُومَةٌ عَلَى مَا يَصِيدُهُ الْحَلَالُ لِنَفْسِهِ ثُمَّ يَهْدِي مِنْهُ لِلْحَرَمِ وَأَحَادِيثُ الرَّدِّ عَمُومَةٌ عَلَى مَا صَادَهُ الْحَلَالُ لِأَجْلِ الْحَرَمِ قَالُوا: وَالسَّبَبُ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْإِحْرَامِ عِنْدَ الْاِعْتِذَارِ لِلصَّيْدِ أَنَّ الصَّيْدَ لَا يَحْرَمُ عَلَى الْمَرْءِ إِذَا صِيدَ لَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُحْرِمًا فَاقْتَصَرَ

يكون معناه دعا له بالتوفيق.

١٩١٤- وَعَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ الضُّمَيْرِيِّ عَنْ: «رَجُلٍ مِنْ بَهْزٍ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كَانُوا فِي بَعْضِ وَادِي الرُّوحَاءِ وَجَدَ النَّاسَ حِمَارًا وَخَشٍ عَقِيرًا فَذَكَرُوهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَقْرُوهُ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهُ، فَأَتَى الْبَهْزِيُّ وَكَانَ صَاحِبُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ شَأْنُكُمْ هَذَا الْحِمَارُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ فَقَسَّمَهُ فِي الرِّفَاقِ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، قَالَ: ثُمَّ مَرَرْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْأَثَايَةِ إِذَا نَحْنُ بِطَبْئِي حَاقِقٍ فِي ظِلِّ فِيهِ سَهْمٌ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا أَنْ يَقِفَ عِنْدَهُ حَتَّى يُخْبِرَ النَّاسَ عَنْهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٥٢/٣) وَالتَّسَنُّيُّ (١٨٣/٥) وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٣٥١/١).

الحديث صححه ابن خزيمة وغيره كما قال في الفتح.

قوله: (أَقْرُوهُ) أي: اتركوه.

قوله: (فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، إلخ) ينبغي أن يقيّد هذا الإطلاق بأن النبي ﷺ علم أن البهزي لم يصدده لأجلهم بقرينة حال أو مقال للجمع بين الأدلة كما تقدّم.

قوله: (فِي الرِّفَاقِ) جمع رفقة.

قوله: (بِالْأَثَايَةِ) بضمّ الهمة وكسرها بعدها ثاء مثناة وبعد الألف تحتيّة: موضع بين الحرمين فيه مسجد نبوي أو بئر دون العرج قال في القاموس: هو بضمّ الهمة ويثلث.

قوله: (حَاقِقٍ) قال في القاموس: الحاقف: الرابض في حقف من الرمل، أو يكون منظوبا كالحقف وقد انحس وتثنى في نومه وهو بين الحقف انتهى.

قوله: (فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، إلخ، إنما لم ياذن لمن معه بأكله لأمرين: أحدهما: أنه حي وهو لا يجوز للمحرم ذبح الصيد الحي. الثاني: أن صاحبه الذي رماه قد صار أحقّ به فلا يجوز أكله إلا بإذنه ولهذا: «قَالَ ﷺ فِي حِمَارِ الْبَهْزِيِّ أَقْرُوهُ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهُ» وفيه دليل على أنه يشرع للرئيس إذا رأى صيدا لا يقدر على حفظ نفسه بالهرب إمّا لضعف فيه أو لجناية أصابته أن يأمر من يحفظه من أصحابه.

١٩١٥- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: «كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنَزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَانًا وَالْقَوْمُ مُحْرِمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَخَشِيًا وَأَنَا مُشْغُولٌ أَخْصِفُ نَفْلِي فَلَمْ يُؤْذِنُونِي، وَأَحْبَبُوا لِي أَنِّي أَبْصُرْتُهُ، فَالْتَمَسْتُ فَأَبْصُرْتُهُ فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَاسْرَجْتُهُ ثُمَّ

رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمَحَ فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمَحَ، قَالُوا وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ، فَغَضِبْتُ فَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا، ثُمَّ رَكِبْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَعُوا فِيهِ بِأَكْلُونَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ مُحْرِمٌ، فَرَحْنَا وَخَبَّاتُ الْعَصَدِ مَعِي، فَأَذَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ فَقُلْتُ نَعَمْ، فَتَاولْتُهُ الْعَصَدَ فَأَكَلْنَاهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٠١/٥) (بخ: ١٨٢٤) (م: ١١٩٦) (٥٩٦٠)، وَلَفْظُهُ لِلْبُخَارِيِّ، وَلَهُمْ فِي رِوَايَةٍ: «هُوَ حَلَالٌ فَكُلُوهُ، وَلِمُسْلِمٍ: «هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ أَوْ أَمْرَةٌ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكُلُوهُ وَلِلْبُخَارِيِّ: قَالَ: مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمْرَةٌ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا. قوله: (أَمَانًا) بفتح الهمة.

قوله: (عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ) هذا هو الصواب ووقع في رواية للبخاري أن النبي ﷺ خرج حاجبا وهو غلط كما قال الإسماعيلي فإن القصة كانت في العمرة وقال الحافظ: لا غلط في ذلك بل هو من المجاز الشائع وأيضا فالج في الأصل: القصد للبيت فكأنه قال: خرج قاصدا للبيت ولهذا يقال للعمرة: الحج الأصغر.

قوله: (وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ) زاد أبو عوانة إنا محرمون وفيه دليل على أنهم قد كانوا علموا أنه يحرم على المحرم الإعانة على قتل الصيد.

قوله: (وَخَبَّاتُ) في رواية للبخاري فحملنا ما بقي من لحم الأتان.

قوله: (فَكُلُّوهُ) صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب، لأنها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب فوقعت على مقتضى السؤال.

قوله: (قَالَ مِنْكُمْ أَحَدٌ). إلخ في رواية للبخاري قال: أمنتكم بزيادة الهمة ولفظ مسلم هل منكم أحد أمره فيه دليل على أن مجرد الأمر من المحرم للصائد بأن يحمل على الصيد والإشارة منه مما يوجب عدم الحل لمشاركته للصائد.

قوله: (أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا) الضمير راجع إلى الأتان، لأنه لا يطلق إلا على الأنثى وهي المذكورة في رواية البخاري ولفظه: «فَرَأَيْنَا حُمُرَ وَخَشٍ فَحَمَلُ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ فَغَفَرَ مِنْهَا أَنَا مَا قَرَرْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا ثُمَّ قُلْنَا أَنَاكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ

يقول بأنه يحل صيد الحلال للمحرم مطلقا وهو أحد الأقوال السابقة.

وقال ابن عبد البر: كان اصطياد أبي قتادة الحمار لنفسه لا لأصحابه وكان رسول الله ﷺ وجهه أبا قتادة على طريق البحر مخافة العدو فلذلك لم يكن محرما عند اجتماعه بأصحابه، لأن خروجه لم يكن واحدا قال الأثرم: كنت أسمع أصحاب الحديث يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لأبي قتادة مجاوزة الميقات بلا إحرام؟ ولا يدرون ما وجهه حتى رأته مفسرا في حديث عياض عن أبي سعيد قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجْنَا فَلَمَّا كَانَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا إِذَا نَحْنُ بِأَبِي قَتَادَةَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَعَثَ فِي شَيْءٍ قَدْ سَمَاءُ فَذَكَرَ حَدِيثَ الْحِمَارِ الْوُخْشِيِّ» انتهى. والحديث من جملة أدلة الجمهور القائلين بأنه يحرم صيد الحلال على المحرم إذا صاده لأجله ويحل له إذا لم يصده لأجله ولهذا لما أخبر النبي ﷺ بأنه صاده لأجله لم يأكل منه وأمر أصحابه بالأكل.

١٩١٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ خِلَالِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٣/ ٣٦٢) (د: ١٨٥١) (ت: ٨٤٦) (ن: ١٨٧/٥)، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا أَحْسَنُ حَدِيثٍ رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَقْبَسُ.

الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذَّارِقُطِيُّ والبيهقي وهو من رواية عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولاة المطلب عن جابر وعمرو يختلف فيه مع كونه من رجال الصحيحين ومولاه. قال الترمذي: لا يعرف له سماع من جابر وقال في موضع آخر: قال عماد: لا أعرف له سماعة من أحد من الصحابة إلا قوله حدثني من شهد خطبة رسول الله ﷺ وقد رواه الشافعي عن عمرو عن رجل من الأنصار عن جابر ورواه الطبراني عن عمرو عن المطلب عن أبي موسى وفي إسناده يوسف بن خالد السعدي وهو متروك ورواه الخطيب عن مالك عن نافع عن ابن عمرو في إسناده عثمان بن خالد المخزومي وهو ضعيف جدا هَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ أَنْ يَصِيدَ الْحَرَمُ أَوْ يَصِيدَهُ غَيْرُهُ لَهُ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَصِيدَ الْحَرَمُ وَلَا يَصَادَ لَهُ بَلْ يَصِيدَهُ الْحَلَالُ لِنَفْسِهِ وَيُطْعَمَهُ الْحَرَمُ وَمَقِيدٌ لِبَقِيَّةِ الْأَحَادِيثِ الْمَطْلُوقَةِ كَحَدِيثِ الصُّعْبِ وَطَلْحَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ وَغَضَّصَ لِعُمُومِ الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

مُخْرِمُونَ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا قَالَ: مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ. إلخ والروايات متفقة على إفراد الحمار بالرؤية وأفادت هذه الرواية أن الحمار من جملة حر وأن المقتول كان أتاناً أي: أنشئ لقلوه: ففقر منها أتاناً، والحديث فيه فوائد منها أنه يحل للمحرم لحم ما يصيده الحلال إذا لم يكن صاده لأجله ولم يقع منه إعانة له وقد تقدم الخلاف في ذلك ومنها أن مجرد محبة الحرم أن يقع من الحلال الصيد فيأكل منه غير قاذحة في إحرامه ولا في حل الأكل منه. ومنها أن عقر الصيد ذكاته وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ وبالقراب منه.

١٩١٦- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فَأَحْرَمَ أَصْحَابِي وَلَمْ أَحْرَمْ، فَرَأَيْتُ حِمَارًا فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ فَاصْطَلَدْتُهُ، فَذَكَرْتُ ثَنَاءً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَحْرَمْتُ وَأَنِّي إِنَّمَا اصْطَلَدْتُهُ لَكَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ فَأَكَلُوا وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتُهُ أَنِّي اصْطَلَدْتُهُ لَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٣٠٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٩٣) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، قَالَ أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ:.

قوله: إِنِّي اصْطَلَدْتُهُ لَكَ وَأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرَ مَعْمَرٍ.

الحديث أخرجه أيضا الذَّارِقُطِيُّ والبيهقي وابن خزيمة وقد قال بمثل مقالة النيسابوري التي ذكرها المصنف ابن خزيمة والذَّارِقُطِيُّ والجوزقي قال ابن خزيمة: إن كانت هذه الزيادة محفوفة احتمل أن يكون أكل من لحم ذلك الحمار من قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله فلما علم امتنع وفيه نظر، لأنه لو كان حراما عليه ﷺ ما أقره الله تعالى على الأكل حتى يعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز وإن الذي يحرم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله. وأما إذا أتى بلحم لا يدري لحم صيد أم لا وهل صيد لأجله أم لا، فحلّه على أصل الإباحة فلا يكون حراما عليه عند الأكل، ولكنه يبعد هذا ما تقدم من أنه لم يبق إلا العضد.

وقال البيهقي: هذه الزيادة غريبة يعني: قوله إِنِّي اصْطَلَدْتُهُ لَكَ قَالَ: وَالَّذِي فِي الصَّحِيحِينَ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَرَى لِأَبِي قَتَادَةَ فِي تِلْكَ السَّفَرَةِ قَصْصَانِ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا يَشْكُ أَحَدُ بَأْ أبا قتادة لم يصد الحمار إلا لنفسه ولأصحابه وهم عمرون فلم يمنعهم النبي ﷺ من أكله وكأنه

بَابُ صَيْدِ الْحَرَمِ وَشَجَرِهِ

١٩١٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ لَا يُغْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهُ، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهُ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهُ إِلَّا لِمُعَرَّفٍ فَقَالَ الْعَبَّاسُ إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ لِلْفُقَيَّونَ وَالْبَيَّوتِ، فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ (حم): ٢٥٩/١ (خ: ١٥٨٧) (م: ١٣٥٣).

١٩١٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ قَالَ: لَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تُحْلَلُ سَاقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرَّفٍ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَيَبُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٢٤٣٤) (م: ١٣٥٥)، وَفِي لَفْظٍ لَهُمْ: لَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا، بَدَلٌ. قوله: لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا.

قوله: (لَا يُغْضَدُ شَوْكُهُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ أَيْ: لَا يَقْطَعُ فِي رِوَايَةِ اللَّيْثِيِّ وَلَا يُغْضَدُ بِهَا شَجَرَةٌ.

قال القرطبي: خصَّ الفقهاء الشجر المنهي عنه بما ينبت الله تعالى من غير صنيع آدمي فأما ما نبئت بمعالجة آدمي فاختلف فيه فالجمهور على الجواز، وقال الشافعي: في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الأول فقال مالك: لا جزاء فيه بل يائمه وقال عطاء: يستغفر. وقال أبو حنيفة: يؤخذ بقيمته هدي وقال الشافعي: في العظيمة بقرة وفيما دونها شاة قال ابن العربي: اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم إلا أن الشافعي أجاز قطع السواك من فروع الشجرة كذا نقله أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والتمر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها، وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فأشبه الفواسق ومنعه الجمهور لنهي ﷺ عن ذلك كما في حديثي الباب والقياس مصادم لهذا النص فهو فاسد الاعتبار وهو أيضا قياس غير صحيح لقيام الفارق فإن الفواسق المذكورة تقصد بالأذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة: ولا بأس بالانتفاع بما انكسر من الأغصان وانقطع من الشجر من غير صنيع آدمي، ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحمد ولا نعلم فيه خلافا انتهى.

قوله: (وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهُ) الخلاء بالخاء المعجمة مقصور وذَكَسَر ابن التين أنه وقع في رواية القاسبي بالذَّ وهو الرطب من النِّبَاتِ

واختلاؤه: قطعه واحتشاشه واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري وتخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي اليابس وجواز اختلاؤه وهو أصح الوجهين للشافعية لأن اليابس كالصَّيد الميت قال ابن قدامة: لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم اليابس، ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يتحش حشيشها قال وأجمعوا على إباحة أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشموم فلا بأس برعيه واختلاؤه.

قوله: (وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ الْمُفْتُوحَةِ قِيلَ: هُوَ كِتَابَةُ عَنِ الْأَصْطِيَادِ وَقِيلَ: عَلَى ظَاهِرِهِ قَالَ الشَّوَيْ: يَجْرِمُ التَّنْفِيرُ وَهُوَ الْإِزْعَاجُ عَنْ مَوْضِعِهِ، فَإِنْ نَقَرَهُ عَصَى تَلَفَ أَوْ لَا، وَإِنْ تَلَفَ فِي نَفَارِهِ قَبْلَ سَكُونِهِ ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا، قَالَ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَسْتَفَادُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ التَّنْفِيرِ تَحْرِيمُ الْإِتْلَافِ بِالْأَوَّلِ. قوله: (وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهُ إِلَّا لِمُعَرَّفٍ) وكذلك قوله في الحديث الثاني: وَلَا تُحْلَلُ سَاقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرَّفٍ يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي اللَّقْطَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (إِلَّا الْإِذْخِرَ) بِكسْرِ الهمزة وسُكُونِ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ وكسر الحاء المعجمة أيضا قال في الفتح: ثبت معروف عند أهل مَكَّةَ طَيْبُ الرِّيحِ لَهُ أَصْلٌ مُنْدَفِنٌ وَقَضْبَانٌ دَقَاقٌ يَنْبِتُ فِي السَّهْلِ وَالْحَزْنِ وَأَهْلُ مَكَّةَ يَسْقِفُونَ بِهِ الْبُيُوتَ بَيْنَ الْحَشَبِ وَيَسْدُونَ بِهِ الْخَلَلَ بَيْنَ اللَّبَنَاتِ فِي الْقُبُورِ وَيَجُوزُ فِي.

قوله: (إِلَّا الْإِذْخِرَ) الرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ ثَمَّ قَبْلَهُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ وَاسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْاجْتِهَادِ مِنْهُ ﷺ وَعَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُسْتَنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَالْكَلامُ فِي ذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي الْأَصُولِ، وَاسْتَدْلُّ بِهِ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ قَبْلَ الْفَعْلِ وَهُوَ لَيْسَ بِوَاضِحٍ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ.

قوله: (فَإِنَّهُ لِلْفُقَيَّونَ) جَمْعُ قَيْنٍ وَهُوَ الْحَذَّادُ. قوله: (لِقُبُورِنَا وَيَبُوتِنَا) قَدْ سَلَفَ بَيَانُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْقُبُورِ وَالْبُيُوتِ.

١٩٢٠- وَعَنْ عَطَاءٍ أَنَّ غُلَامًا مِنْ قُرَيْشٍ قَتَلَ حَمَامَةً مِنْ حَمَامِ مَكَّةَ، فَأَمَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ يُسَلِّيَ عَنْهُ بِشَاوِ رِوَاةِ الشَّافِعِيِّ (١/٣٣٤).

الأثر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي من طرق وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم علي عند الشافعي وابن عمر

عند ابن أبي شيبة وعن عمر وعثمان عند الشافعي وابن أبي شيبة فهؤلاء قضى كل واحد منهم بشاة في الحمامة وقد روي مثل ذلك عن جماعة من التابعين كعاصم بن عمر رواه عنه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب رواه عنه البيهقي وعن نافع بن عبد الحارث رواه عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال: في حمام الحرم الجزاء، وفي حمام الحل القيمة.

بَابُ مَا يُقْتَلُ مِنَ الدُّوَابِّ فِي الْحَرَمِ وَالْأَحْرَامِ

١٩٢١- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقٍ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ: الْغُرَابَ وَالْجِدَاةَ وَالْعُقْرَبَ، وَالْفَأْرَةَ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٩٨/٦) (خ: ١٨٢٩) (م: ١١٩٨) (٦٦).

قوله: (خَمْسٌ فَوَاسِقٌ) قال النووي هو بإضافة خمس لا تنوينه وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني قال النووي: تسميته هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية وفق البلغة فإن أصل الفسق لغة: الخروج ومنه فسقت الرطوبة إذا خرجت عن قشرها فوصفت بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريم قتله أو حل أكله أو خروجها بالإيذاء والإفساد.

قوله: (فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ): ورد في لفظ عند مسلم أمر وعند أبي عوانة ليقول الحرم وظاهر الأمر الوجوب ويحتمل الندب والإباحة وقد روى البزار من حديث أبي رافع أن النبي ﷺ أمر بقتل العقرب والفأرة والحية والجداء وهذا الأمر ورد بعد نهى الحرم عن القتل، وفي الأمر الوارد بعد النهي خلاف معروف في الأصول: هل يفيد الوجوب أو لا؟ وفي لفظ لمسلم أذن.

وفي لفظ لأبي داود قتلهن حلال للمحرم.

قوله: (الْغُرَابُ) هذا الإطلاق مقيد بما عند مسلم من حديث عائشة بلفظ الأبقع وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض ولا عذر لمن قال يحمل المطلق على المقيد من هذا وقد اعتذر ابن بطال وابن عبد البر عن قبول هذه الزيادة بأنها لا تصح، لأنها من رواية قتادة وهو مدلس، وتعقب ذلك الحافظ بأن شعبة لا يروي عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم وهذه الزيادة من رواية شعبة بل صرح النسائي بسماع قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الزيادة بأن الروايات المطلقة أصح وهو اعتذار فاسد، لأن الترجيح فرع التعارض ولا تعارض بين مطلق ومقيد ولا بين

عند ابن أبي شيبة وعن عمر وعثمان عند الشافعي وابن أبي شيبة فهؤلاء قضى كل واحد منهم بشاة في الحمامة وقد روي مثل ذلك عن جماعة من التابعين كعاصم بن عمر رواه عنه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب رواه عنه البيهقي وعن نافع بن عبد الحارث رواه عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال: في حمام الحرم الجزاء، وفي حمام الحل القيمة.

بَابُ مَا يُقْتَلُ مِنَ الدُّوَابِّ فِي الْحَرَمِ وَالْأَحْرَامِ

١٩٢١- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقٍ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ: الْغُرَابَ وَالْجِدَاةَ وَالْعُقْرَبَ، وَالْفَأْرَةَ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٩٨/٦) (خ: ١٨٢٩) (م: ١١٩٨) (٦٦).

١٩٢٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ وَالْجِدَاةُ، وَالْعُقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حـم: ٣/٢) (خ: ١٨٢٨) (م: ١١٩٩) (د: ١٨٤٦) (ن: ١٨٩/٥) (هـ: ٣٠٨٨) وفي لفظ: «خَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْأَحْرَامِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعُقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ.

١٩٢٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مُحْرِمًا بِقَتْلِ حَيَّةٍ بِمِثْنَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٢٣٥).

١٩٢٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «وَسُئِلَ: مَا يُقْتَلُ مِنَ الدُّوَابِّ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْفَأْرَةِ، وَالْعُقْرَبِ، وَالْجِدَاةِ، وَالْغُرَابِ، وَالْحَيَّةِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٠٠) (٧٩).

١٩٢٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «قَالَ: خَمْسٌ كُلُّهُنَّ قَاسِقَةٌ يُقْتَلُهُنَّ الْمُحْرِمُ وَيُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعُقْرَبُ، وَالْحَيَّةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٧/١).

حديث ابن عباس أورده في التلخيص وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في الكبير والأوسط وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس.

قوله: (خَمْسٌ) ذكر الخمس يفيد مفهومه نفي هذا الحكم عن غيرها ولكنه ليس بحجة عند الأكثر وعلى تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله ﷺ أولاً ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس تشترك معها في ذلك الحكم فقد ورد زيادة الحية وهي سادسة كما في

بالكلب العقور بجامع العقر صحيح وأما أنه داخل تحت لفظ الكلب فلا.

قوله: (من الدواب) بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهي ما دب من الحيوان من غير فرق بين الطير وغيره ومن أخرج الطير من الدواب فهذا الحديث من جملة ما يرد به عليه.

قوله: (والخذيا) بضم أوله وتشديد الياء التحتانية مقصورا وهي لغة حجازية قال قاسم بن ثابت الوجه الهمة وكأنه سهل ثم أدم.

قوله: (والحيّة) قال نافع لما قيل له فالحيّة؟ قال: لا يختلف فيها. وفي رواية: ومن يشك فيها؟ وتمتبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحكم وحماد أنهما قالا: لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب، والأحاديث تردّ عليهما، وعند المالكية خلاف في قتل صغار الحيات والعقارب التي لا تؤذي.

بَابُ تَفْضِيلِ مَكَّةَ عَلَى سَائِرِ الْبِلَادِ

١٩٢٦- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ ابْنِ الْحَمْرَاءِ أَنَّهُ: «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ واقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ فِي سَوَاقِ مَكَّةَ: وَاللَّهِ إِنْكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٥/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٠٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩٢٥) وَصَحَّحَهُ.

١٩٢٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَكَّةَ: مَا أَطْيَبَكَ مِنْ بِلَدٍ لِي وَلَوْلَا أَنْ قَوْمِي أُخْرِجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ حَيْرَكِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٩٢٦).

قوله: (بالحزورة) بفتح الحاء المهملة والزاي وفتح الواو المشددة بعدها راء ثم هاء هي الرأية الصغيرة وفي القاموس: الحزورة كفسورة: الناقة المقتلة المذلة والرأية الصغيرة انتهى.

قوله: (إنك لخير أرض الله) فيه دليل على أن مكة خير أرض الله على الإطلاق وأحبها إلى رسول الله ﷺ وبذلك استدلل من قال: إنها أفضل من المدينة قال القاضي عياض: إن موضع قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض وإن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض واختلفوا في ما عدا موضع قبره ﷺ فقال أهل مكة والكوفة والشافعي وابن وهب وابن حبيب المالكيان: إن مكة أفضل، وإليه مال الجمهور وذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين إلى أن المدينة أفضل واستدل الأولون بحديث عبد الله بن عدي المذكور في الباب وقد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن

مزيد وزيادة غير منافية قال في الفتح: وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له: غراب الزرع، وأفتوا بجواز أكله فبقي ما عداه من الغربان ملحقا بالأبقع انتهى.

قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الإحرام إلا عطاء قال الخطابي: لم يتابع أحد عطاء على هذا.

قوله: (والجدأة) بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة بغير مد على وزن عنبه وحكى صاحب المحكم فيه المذ.

قوله: (والعقرب) قال في الفتح: هذا اللفظ للذكر والأنثى وقد يقال: عقربة وعقرباء وليس منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم قال ابن المنذر: لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب.

قوله: (والفأرة) بهمزة ساكنة ويموز فيها التسهيل قال في الفتح: ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فإنه قال: فيها جزاء إذا قتلها المحرم، أخرجه عنه ابن المنذر وقال: هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم.

قوله: (والكلب العقور) اختلف في المراد بالكلب العقور فروى سعيد بن منصور عن أبي هريرة بإسناد حسن كما قال الحافظ: إنه الأسد. وعن زيد بن أسلم أنه قال: وأي كلب أعقر من الحية وقال زفر: المراد به هنا الذئب خاصة. وقال في الموطأ: كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والثمر والفهد والذئب فهو عقور. وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور، وقال أبو حنيفة: المراد به هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب احتج الجمهور بقوله تعالى: «وَمَا عَلَّمْنَاهُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ» فاشتقها من اسم الكلب ويقول ﷺ: «اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ فَتَقْتُلْهُ» الأسد أخرجه الحاكم بإسناد حسن وغاية ما في ذلك جواز الإطلاق لا أن اسم الكلب هنا متناول لكل ما يجوز إطلاقه عليه وهو محل النزاع فإن قيل: اللام في الكلب تنيد العموم قلنا: بعد تسليم ذلك لا يتم إلا إذا كان إطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة وهو ممنوع والسند أنه لا يتبادر عند إطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف، والتبادر علامة الحقيقة وعدمه علامة المجاز، والجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز، نعم إلحاق ما عقر من السباع

به حديث: «اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ أَخْرَجُونِي مِنْ أَحَبِّ الْبِلَادِ إِلَيَّ فَأَسْكِنِي فِي أَحَبِّ الْبِلَادِ إِلَيْكَ» أخرجه الحاكم في المستدرک ويجاب بأن التّزاع في الأفضل لا فيما هو أحبّ والحجّة لا تستلزم الأفضليّة والاستنباط لا يقاوم النّص، واعلم أنّ الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضعين الشّريفيّن كالاشتغال ببيان الأفضل من القرآن والنّبي ﷺ والكلّ من فضول الكلام الّتي لا تتعلّق به فائدة غير الجدال والخصام وقد أفضى التّزاع في ذلك وأشباهه إلى فتن، وتلفيق حجج واهية كاستدلال المهلب على أفضليّة المدينة بأنّها هي الّتي أدخلت مكّة وغيرها من القرى في الإسلام فصار الجميع في صحائف أهلها، وبأنّها تنفي الحبث كما ثبت في الحديث الصّحيح واجيب عن الأوّل بأنّ أهل المدينة الّذين فتحوا مكّة معظمهم من أهل مكّة فالفضل ثابت للفرقيّين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البقعتين، وعن الثّاني بأنّ ذلك إنّما هو في خاصّ من النّاس ومن الزّمان بدليل قوله تعالى: «وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّقَاقِ» والناق خبيث بلا شك، وقد خرج من المدينة بعد النّبي ﷺ معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثمّ عليّ وطلحة والزّبير وعمّار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدلّ على أنّ المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت على أنّه إنّما يدلّ ذلك على أنّها فضيلة لا أنّها فاضلة

بَابُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَتَحْرِيمِ صَيْدِهِ وَشَجَرِهِ

١٩٢٨- عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثِ مُتَّقٍ عَلَيْهِ (حم: ١/١٢٦) (خ: ٣١٧٩) (م: ٤٦٧).

١٩٢٩- وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَدِينَةِ: «لَا يُخْتَلَى خِلَافًا، وَلَا يُقَرَّ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْقَطُ لِقَطْعَتِهَا إِلَّا لِمَنْ أَشَادَ بِهَا، وَلَا يَصْلَحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَخْبِلَ فِيهَا السَّلَاحَ لِقِتَالٍ وَلَا يَصْلَحُ أَنْ تَقَطَعَ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا أَنْ يَغْلِفَ رَجُلٌ بِعَبْرَةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٥).

١٩٣٠- وَعَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لَهَا وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٠/٤) (خ: ٢١٢٩) (م: ١٣٦٠) (٤٥٤).

١٩٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ وَجَعَلُ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا حَوْلَ الْمَدِينَةِ جَمْسِي» مُتَّفَقٌ

حَبَّانٌ وَغَيْرُهُمْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا نَصٌّ فِي عَمَلِ الْخِلَافِ فَلَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنْهُ وَقَدْ ادَّعَى الْقَاضِي عِيَاضُ الْإِتِّفَاقِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْبَقْعَةِ الَّتِي قَبْرُ فِيهَا ﷺ وَعَلَى أَنَّهَا أَفْضَلُ الْبَقَاعِ.

قيل، لأنّه قد روي أنّ المرء يدفن في البقعة الّتي أخذ منها ترابه عندما يخلق كما روى ذلك ابن عبد البرّ في تمهيد من طريق عطاء الخراسانيّ موقوفاً ويجاب عن هذا بأنّ أفضليّة البقعة الّتي خلق منها ﷺ إنّما كان بطريق الاستنباط، ونصبه في مقابلة النّصّ الصّريح غير لائق على أنّه معارض بما رواه الزّبير بن بكار أنّ جبريل أخذ التّراب الّذي منه خلق ﷺ من تراب الكعبة فالبقعة الّتي خلق منها من بقاع مكّة وهذا لا يقصر عن الصّلاحية لمعارضة ذلك الموقوف لا سيّما وفي إسناده عطاء الخراسانيّ، نعم إن صَحَّ الْإِتِّفَاقُ الَّذِي حَكَاهُ عِيَاضُ كَانَ هُوَ الْحُجَّةُ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِأَفْضَلِيَّةِ الْمَدِينَةِ بِأَدْلَةٍ مِنْهَا حَدِيثٌ: «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَيْتَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» كما في البخاريّ وغيره مع قوله ﷺ: «مَوْضِعٌ سَوَّطٌ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» وهذا أيضاً مع كونه لا يتنهض لمعارضة ذلك الحديث المصريح بالأفضليّة هو أخصّ من الدّعوى، لأنّ غاية ما فيه أنّ ذلك الموضع مخصوصه من المدينة فاضل وأنّه غير محلّ التّزاع. وقد أجاب ابن حزم عن هذا الحديث بأنّ:

قوله: إنّها من الجنّة، مجاز إذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنّة: «إِنْ لَكَ إِلَّا تَجَوَّعٌ فِيهَا وَلَا تَعْرَى»، وإنّما المراد أنّ الصّلاة فيها تؤدّي إلى الجنّة كما يقال في اليوم الطّيب: هذا من أيّام الجنّة وكما قال ﷺ: «الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» قال: ثمّ لو ثبت أنّه على الحقيقة ما كان الفضل إلّا لتلك البقعة خاصّة فإن قيل: إنّ ما قرب منها أفضل ممّا بعد لزعمهم أن يقولوا: إنّ الجحفة أفضل من مكّة ولا قائل له.

ومن جملة أدلّة القائلين بأفضليّة مكّة على المدينة حديث ابن الزّبير عند أحمد وأحمد بن حنبل وابن زنجويه وابن خزيمة والطّحاويّ والطّبرانيّ والبيهقيّ وابن حبان وصحّحه قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي بِبَاقَةِ صَلَاةٍ» وقد روي من طريق خمسة عشر من الصّحابة ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنّ أفضليّة المسجد لأفضليّة المحلّ الّذي هو فيه، ومن جملة ما استدّلوا

عَلَيْهِ (٢١٢٩) (خ: ١٨٧٣) (م: ١٣٧٢).

١٩٣٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْمَدِينَةِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّمُ شَجَرَهَا أَنْ يُخْبَطَ أَوْ يُغْضَدَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٦/٢).

١٩٣٣- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَدِينِهِمْ وَصَاعِيهِمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٥٩/٣) وَابْنُ خَبَرٍ (٦٣٦٣) عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» وَلِمُسْلِمٍ (١٣٦٥) عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ قَالَ: «سَأَلْتُ أَنَسًا أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ هِيَ حَرَامٌ وَلَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

١٩٣٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا بَيْنَ مَا زِمْنَهَا أَنْ لَا يَهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ وَلَا يُحْمَلَ فِيهَا سِلَاحٌ وَلَا يُخْبَطَ فِيهَا شَجَرٌ إِلَّا لِعَلْفٍ» (م: ١٣٧٤).

١٩٣٥- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَاتِيَّهَا لَا يُقَطَّعُ عِصَاهُهَا وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا» رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ (١٣٦٢).

١٩٣٦- وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَدِينَةِ حَرَامٌ مَا بَيْنَ حَرَّتَيْهَا وَجَمَاعَا كُلِّهَا لَا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا إِلَّا أَنْ يُلْفَ مِنْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٦/٣).

حديث عليّ الثّاني رجاله رجال الصحيح وأصله في الصحيحين وحديث جابر الآخر في إسناده ابن لمية وحديث حسن وفيه كلام معروف.

قوله: (مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى قَوْزٍ): أمّا غير فهو بفتح العين المهملة وإسكان التّحتية وأمّا ثور فهو بفتح المثلثة وسكون الواو بعدها راء ومن الرواة من كنى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بياضا، لأنهم اعتقدوا أنّ ذكره هنا خطأ قال المازري: قال بعض العلماء: ثور هنا وهم من الرواة وإنما ثور بمكة قال: والصحيح إلى أحد قال القاضي كذا قال أبو عبيد: أصل الحديث من غير إلى أحد انتهى.

قال النووي: وكذا قال أبو بكر الحازمي الحافظ وغيره من الأئمة أنّ أصله من غير إلى أحد قال: قلت: ويحتمل أنّ ثورا كان

اسما لجبل هناك إمّا أحد وإمّا غيره فخفي اسمه، وقال مصعب الزّبيري ليس بالمدينة غير ولا ثور قال عياض لا معنى لإنكار غير بالمدينة فإنّه معروف. وكذا قال جماعة من أهل اللّغة قال ابن قدامة: يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين عور وثور لا أنهما بعينهما في المدينة أو سمى النبي ﷺ الجبلين اللّذين بطرفي المدينة عبرا وثورا وارجحنا وسبقه إلى الأوّل أبو عبيد على ما حكاه ابن الأثير عنه وقال المحب الطّبري في الأحكام: قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أنّ حذاء أحد عن يساره جانحا إلى ورائه جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنّه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال فكلّ أخبر أنّ ذلك الجبل اسمه ثور وتواردوا على ذلك، قال فعلما أنّ ذكر ثور المذكور في الحديث الصحيح صحيح وأنّ عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه فائدة جليّة انتهت، وقد ذكر مثل هذا الكلام في القاموس وقال أبو بكر بن حسين المراغي نزيل المدينة في مختصره لأخبار المدينة: إنّ خلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم أنّ خلف أحد من جهة الشّمال جبلا صغيرا إلى الحمرة بتدوير يسمى ثورا.

قال: وقد تحقّقته بالمشاهدة.

قوله: (لَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا وَلَا يُفَرَّ صَيْدُهَا وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا) قد تقدّم تفسير هذه الألفاظ والكلام عليها في باب صيد الحرم وشجره.

قوله: (إِلَّا لِمَنْ أَشَادَ بِهَا): أي: رفع صوته بتعريفها أبدا لا سنة كما في غيرها ولعلّه يأتي في اللّغة بسط الكلام على لقطة مكة والمدينة وغيرهما.

قوله: (وَلَا يُصْلَحُ لِزَجَلٍ أَنْ يَحْمَلَ فِيهَا السِّلَاحَ لِغَيْتَالٍ): قال ابن رسلان: هذا محمول عند أهل العلم على حمل السِّلَاحَ لغير ضرورة ولا حاجة فإن كانت حاجة جاز.

قوله: (وَلَا يُصْلَحُ أَنْ يُقَطَّعَ فِيهَا شَجَرَةٌ) استدلّ بهذا وما في الأحاديث المذكورة في الباب من تحريم شجرها وخطبه وعضده وتحريم صيدها وتغفيره الشّافعي ومالك وأحمد والهادي وجمهور أهل العلم على أنّ للمدينة حرما كحرم مكة يحرم صيده وشجره قال الشّافعي ومالك: فإن قتل صيدا أو قطع شجرا فلا ضمان، لأنّه ليس بمحلّ للنسك فأشبهه الحمى، وقال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلى: يجب فيه الجزاء كحرم مكة وبه قال بعض المالكيّة.

وهو ظاهر.

قوله: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مُدَّهِمْ وَصَاعِهِمْ».

قال عياض: البركة هنا بمعنى الثماء والزيادة. وقال النووي: الظاهر أن المراد البركة في نفس الكيل من المدينة بحيث يكفي المد فيها ما لا يكفيه في غيرها.

قوله: من كذا إلى كذا جاء هكذا مبهما في روايات البخاري كلها فقيل: إن البخاري أبهمه عمدا لما وقع عنده أنه وهم ووقع عند مسلم إلى ثور، فالمراد بهذا المبهم من غير إلى ثور، وقد تقدم الكلام على ذلك.

قوله: (مَنْ أَحَدَّثَ فِيهَا حَدَّثًا) أي: عمل بخلاف السنة كمن ابتدع بها بدعة، زاد مسلم وأبو داود في هذا الحديث أو أوى محدثا.

قوله: «فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ». إلخ أي اللعنة المستقرة من الله على الكفار، وأضيف إلى الله على سبيل التخصيص والمراد بلعنة الملائكة والناس المبالغة في الإبعاد عن رحمة الله وقيل: إن المراد باللعن هنا: العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر وليس هو كل من الكافر واستدل بهذا على أن الحدث في المدينة من الكبار.

قوله: (مَا يَنْبَغُ مَأْزِمَتُهَا): قال النووي: المأزم بهمزة بعد الميم وكسر الزاي وهو الجبل وقيل: المضيق بين جبلين ونحوه والأول هو الصواب هنا ومعناه ما بين جبلها انتهى.

قوله: (أَنْ لَا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ) فيه دليل على تحريم إراقة الدماء بالمدينة لغير ضرورة.

قوله: (إِلَّا لِعَلْفٍ) هو بإسكان اللام مصدر علفت. وأما العلف بفتح اللام فهو اسم للحشيش والتبن والشعير ونحوها وفيه جواز أخذ أوراق الشجر للعلف لا خبط الأغصان وقطعها فإنه حرام.

قوله: (عِضَاهُهَا) العضاه بالقصر وكسر العين المهملة وتخفيف الضاد المعجمة: كل شجر فيه شوك واحدها عضاهة وعضة.

قوله: وَجَمَاعًا كُلُّهَا فيه دليل على أن حكم حمى المدينة حكمها في تحريم صيده وشجره وقد تقدم بيان مقدار الحمى أنه من كل ناحية من نواحي المدينة يريد.

١٩٣٧ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنِّي أَحْرَمُ مَا يَنْبَغُ لَابِتِي الْمَدِينَةِ أَنْ يَقْطَعَ عِضَاهُهَا أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا» (حم: ١/ ١٨١) (م: ١٣٦٣).

قوله: كما حرّم إبراهيم مكة وذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناصر إلى أن حرم المدينة ليس بحرم على الحقيقة ولا ثبت له الأحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر، والأحاديث ترد عليهم، واستدلوا بحديث أبي عمير ما فعل التغير. وأجيب عنه بأن ذلك كان قبل تحريم المدينة أو أنه من صيد الحلال.

قوله: إِلَّا أَنْ يَغْلِفَ رَجُلٌ بَيْرَةً فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اخْذِ الْأَشْجَارِ لِلْعَلْفِ لَا لغيره فإنه لا يحل كما سلف.

قوله: (مَا يَنْبَغُ لَابِتِي الْمَدِينَةِ) قال أهل اللغة: اللابتان: الحرثتان واحدهما: لابة بتخفيف الموحدة وهي: الحرّة، والحرّة: الحجارة السود وللمدينة لابتان شرقيّة وغربيّة وهي بينهما.

قوله: (وَجَعَلَ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا). إلخ، لفظ مسلم عن أبي هريرة قال: «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْبَغُ لَابِتِي الْمَدِينَةِ» قال أبو هريرة: فلو وجدت الظباء ما بين لابتيها ما ذعرتها وجعل اثني عشر ميلا حول المدينة حتى انتهى. والضمير في قوله جعل راجع إلى النبي ﷺ كما يدل على ذلك اللفظ الذي ذكره المصنف ويدل عليه أيضا ما عند أبي داود من حديث عدي بن زيد الجذامي قال: «جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلَّ نَاحِيَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ بَرِيدًا بَرِيدًا» فهذا مثل ما في الصحيحين، لأن البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال وهذان الحديثان فيها التصريح بمقدار حرم المدينة قوله أن يخطب أو يعضد الحبط ضرب الشجر ليسقط ورقه والعضد القطع كما تقدم زاد أبو داود في هذا الحديث إلا ما يساق به الجمل قوله ما بين جبلها قد ادعى بعض الخنفية أن الحديث مضطرب، لأنه وقع التحديد في بعض الروايات بالحرثتين وفي بعضها باللابتين وفي بعضها بالجبلين وفي بعضها بعير وثور كما تقدم.

وفي بعضها بالمأزمين كما سيأتي قال في الفتوح: وتعقب بأن الجمع بينها واضح، ويمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة، فإلّا الجمع لو تعذر أمكن الترجيح، ولا شك أن ما بين لابتيها أرجح لتوارد الرواة عليها، ورواية جبلها لا تنافها، فيكون عند كل لابة جبل، أو لابتيها من جهة الجنوب والشمال، وجبلها من جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تضرب، والمأزم قد يطلق على الجبل نفسه كما سيأتي.

الشافعي في قوله القديم، وقد اختلف في السلب فقيل: إنه لمن سلبه وقيل: لساكين المدينة وقيل: لبيت المال وظاهر الأدلة أنه للسالب وأنه طعمة لكل من وجد فيه أحدا يصيد أو يأخذ من شجره.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ وَجْ

١٩٤٠- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ غُرُوذِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ صَيْدَ وَجٍ وَعِضَاهُ حَرَمٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٦٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٢) وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١/١٤٠)، وَلَفْظُهُ: «إِنَّ صَيْدَ وَجٍ حَرَامٌ قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَلَا يَتَّبِعُ عَلَيْهِ».

الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وسكت عنه عبد الحق أيضا وتعقب بما نقل عن البخاري أنه لم يصح وكذا قال الأزدي وذكر الذهبي أن الشافعي صححه وذكر أن أحمد ضعفه وقال ابن حبان: محمد بن عبد الله المذكور كان بخطي، ومقتضاه تضعيف الحديث فإنه ليس له غيره، فإن كان خطأ فيه فهو ضعيف، وقال العقيلي: لا يتابع إلا من جهة تقاربه في الضعف، وقال النووي في شرح المهذب: إسناده ضعيف. قال: وقال البخاري: لا يصح، وذكر الخلا في العلل أن أحمد ضعفه.

قوله: (ابن شيبان) هكذا في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب والصواب ابن إنسان كما في سنن أبي داود وتاريخ البخاري وكذا قال ابن حبان والذهبي والخزرجي في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيبان: هذا صوابه ابن إنسان وقال في ترجمة عبد الله بن إنسان: له حديث في صيد وج قال: ولم يرو عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث.

قوله: (وج) بفتح الواو وتشديد الجيم قال ابن رسلان: هو أرض بالطائف عند أهل اللغة وقال أصحابنا: هو واد بالطائف وقيل: كل الطائف انتهى. وقال الحازمي في المؤلف والمختلف في الأماكن: وج اسم لحصون الطائف وقيل: لواحد منها وإنما اشتبه وج بوح بالحاء المهملة وهي ناحية نعمان.

قوله: (وعِضَاهُ) بكسر العين كما سلف قال الجوهري: العضاء كل شجر يعظم وله شوك.

قوله: (حرَمٌ) بفتح الحاء والراء الحرام كفوفهم: زمن وزمان. قوله: (مُحَرَّمٌ لِلَّهِ تَعَالَى) تأكيد للحرمة، والحديث يدل على تحريم صيد وج وشجره وقد ذهب إلى كراهته الشافعي والإمام

١٩٣٨- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيصِ فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْطِطُ فَسَلَبَهُ فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ أَوْ عَلَيْهِمْ مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا تَقْلِيْبُهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (١/١٦٨) وَمُسْلِمٌ (١٣٦٤).

١٩٣٩- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ أَخَذَ رَجُلًا يَصِيدُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ الَّذِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَبَهُ ثِيَابَهُ فَجَاءَ مَوَالِيَهُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ هَذَا الْحَرَمَ وَقَالَ مَنْ رَأَيْتُمُوهُ يَصِيدُ فِيهِ شَيْئًا فَلَكُمْ سَلَبُهُ فَلَا أَرُدُّ عَلَيْكُمْ طَعْمَةً أَطْعَمْتِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنْ إِنْ شِئْتُمْ أَغْطِيكُمْ ثَمَنَهُ أَغْطِيكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٧٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٣٨) وَقَالَ فِيهِ: مَنْ أَخَذَ أَحَدًا يَصِيدُ فِيهِ فَلْيَسْلُبْهُ ثِيَابَهُ.

الحديث الأول قد تقدّم الكلام عليه، والحديث الثالث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي إسناده سليمان بن أبي عبد الله المذكور قال أبو حاتم: ليس بمشهور ولكن يعتبر بحديثه قال الذهبي: تابعي وثق وقد وهم البراء فقال: لا يعلم أحد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ إلا سعد ولا عنه إلا عامر وهذا يرد عليه وقد أخرجه أيضا أبو داود عن مولى لسعد عنه وهم أيضا الحاكم فقال في حديث سعد: إن الشيخين لم يخرجاه وهو في مسلم كما عرفت.

قوله: فَسَلَبَهُ أَي: أخذ ما عليه من الثياب.

قوله: (تَقْلِيْبُهُ) أَي: أعطانيه قال في القاموس: نقله النفل وأنفله أعطاه إيّاه وقال أيضا: والنفل محرّكة: الغنيمة والهبة.

قوله: (طَعْمَةً) بضم الطاء وكسرها ومعنى الطعمة الأكلة وأما الكسر فجهة الكسب وهيته قوله فليسلبه ثيابه هذا ظاهر في أنه تؤخذ ثيابه جميعها وقال الماوردي: يبق له ما يستر عورته، وصححه النووي واختاره جماعة من أصحاب الشافعي وبقصة سعد هذه احتج من قال: إن من صاد من حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه وهو قول الشافعي في القديم قال النووي: وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة انتهى. وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في إحدى الروايتين القول به قال وروي ذلك عن ابن أبي ذئب وابن المنذر انتهى، وهذا يرد على القاضي عياض حيث قال: ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا

الْعُمْرَةُ مِنْ كُدَى.

قوله: (مِنْ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا): الثَّنِيَّةُ كُلُّ عَقْبَةٍ فِي طَرِيقِ أَوْ جَبَلٍ فَلَهَا تَسْمَى ثَنِيَّةٌ وَهَذِهِ الثَّنِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ بِالثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا هِيَ الَّتِي يَزِلُّ مِنْهَا إِلَى بَابِ الْمَعْلَى مَقْبَرَةُ أَهْلِ مَكَّةَ وَهِيَ الَّتِي يُقَالُ لَهَا الْحُجُونَ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَضَمُّ الْجِيمِ وَكَانَتْ صَعْبَةً الْمَرْتَقَى فَسَهَّلَهَا مَعَاوِيَةُ ثُمَّ عَبْدَ الْمَلِكُ ثُمَّ الْمُهَدِيُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَزْرَقِيُّ ثُمَّ سَهَّلَهَا كُلُّهَا سُلْطَانُ مِصْرَ الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ.

قوله: (مِنْ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى) هِيَ عِنْدَ بَابِ الشَّيْبَةِ بِقَرَبِ شَعْبِ الشَّامِيِّينَ مِنْ نَاحِيَةِ قَيْقَعَانَ وَعَلَيْهَا بَابُ بَنِي فِي الْقُرْنِ السَّابِعِ. قوله: (مِنْ كَدَاءَ) بَفَتْحِ الْكَافِ وَالْمَدِّ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ لَا تَصْرَفُ وَهِيَ الثَّنِيَّةُ الْعُلْيَا الْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَهَا.

قوله: (وَدَخَلَ فِي الْعُمْرَةِ مِنْ كُدَى) بِضَمِّ الْكَافِ وَالْقَصْرِ وَهِيَ الثَّنِيَّةُ السُّفْلَى الْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَهَا قَالَ عِيَاضُ وَالْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُمَا: اخْتَلَفَ فِي ضَبْطِ كَدَاءَ وَكُدَى فَلَاكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْعُلْيَا بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ وَالسُّفْلَى بِالْقَصْرِ وَالضَّمِّ وَقِيلَ: الْعَكْسُ قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ غُلْطٌ قَالُوا: وَاخْتَلَفَ فِي الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ خَالَفَ ﷺ بَيْنَ طَرِيقَيْهِ فَقِيلَ: لِيَتَبَرَّكَ بِهِ وَذَكَرُوا شَيْئًا ثَمًّا تَقَدَّمَ فِي الْعِيدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بِسَطِّهِ هُنَالِكَ وَبَعْضُهُ لَا يَتَأْتِي اعْتِبَارُهُ هُنَا وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ الْمُنَاسِبَةُ بِجَهَةِ الْعُلُوِّ عِنْدَ الدُّخُولِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ الْمَكَانِ وَعَكْسُهُ الْإِشَارَةُ إِلَى فِرَاقِهِ. وَقِيلَ: لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْهَا وَقِيلَ: لِأَنَّهُ ﷺ خَرَجَ مِنْهَا مُخْتَفِيًا فِي الْهَجْرَةِ، فَأَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا ظَافِرًا غَالِبًا وَقِيلَ: لِأَنَّ مِنْ جَاءَ مِنْ تِلْكَ الْجَهَةِ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لِلْبَيْتِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ دَخَلَ مِنْهَا يَوْمَ الْفَتْحِ فَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ

بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ

١٩٤٣- عَنْ جَابِرٍ وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَرَى الْبَيْتَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فَقَالَ: قَدْ حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٧٠) وَالتَّيَمِيُّ (٨٥٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٢/٥).

١٩٤٤- وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَرَفَعُ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ، وَعَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَعَشِيَّةَ عَرَفَةَ، وَبِجَمْعٍ، وَعِنْدَ الْجُمُعَتَيْنِ، وَعَلَى النَّبْتِ».

١٩٤٥- وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَكَرَمِهِ وَمِنْ حُجَّتِهِ وَاعْتَمَرَةٍ تَشْرِيفًا

يَحْيَى قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْإِمْلَاءِ: أَكْرَهُ صَيْدَ وَجٍّ قَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ: إِنَّ صَحَّ فَالْقِيَاسُ التَّحْرِيمُ لَكِنْ مَنَعَ مِنْهُ الْإِجْمَاعُ انْتَهَى.

وَفِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ نَظَرٌ فَلِأَنَّهُ قَدْ جَزَمَ جُمْهُورُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ بِالتَّحْرِيمِ وَقَالُوا: إِنَّ مَرَادَ الشَّافِعِيِّ بِالْكَرَاهَةِ كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ فِي الْإِمْلَاءِ: وَلِلْأَصْحَابِ فِيهِ طَرِيقَانِ: أَحْصَاهُمَا: وَهُوَ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْجُمْهُورُ الْقَطْعَ بِتَحْرِيمِهِ قَالُوا: وَمَرَادُ الشَّافِعِيِّ بِالْكَرَاهَةِ كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ ثُمَّ قَالَ: وَفِيهِ طَرِيقَانِ: أَحْصَاهُمَا وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ يَعْنِي: مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَأْتِمُ فَيُؤَدِّبُهُ الْحَاكِمُ عَلَى فَعْلِهِ وَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ إِلَّا فِيمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ وَلَمْ يَرِدْ فِي هَذَا شَيْءٌ، وَالطَّرِيقُ الثَّانِي حُكْمُهُ فِي الضَّمَانِ حُكْمُ الْمَدِينَةِ وَشَجَرِهَا وَفِي وَجُوبِ الضَّمَانِ فِيهِ خِلَافٌ انْتَهَى.

وَقَدْ قَدَّمْنَا الْخِلَافَ فِي ضَمَانِ صَيْدِ الْمَدِينَةِ وَشَجَرِهَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَلَسْتُ أَعْلَمُ لِتَحْرِيمِهِ مَعْنَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِمَى لِنَوْعِ مِنْ مَنَافِعِ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ ذَلِكَ التَّحْرِيمُ إِنَّمَا كَانَ فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ إِلَى مَدَّةٍ مَحْصُورَةٍ ثُمَّ نَسَخَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ: وَكَانَ ذَلِكَ يَعْنِي تَحْرِيمَ وَجٍّ قَبْلَ نَزُولِهِ ﷺ الطَّائِفَ وَحَصَارَهُ ثَقِيفًا انْتَهَى.

وَالظَّاهِرُ مِنَ الْحَدِيثِ تَأْيِيدُ التَّحْرِيمِ، وَمَنْ أَدْعَى النُّسْخَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَأَمَّا ضَمَانُ صَيْدِهِ وَشَجَرِهِ عَلَى حَدِّ ضَمَانِ صَيْدِ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ فَمَوْقُوفٌ عَلَى وَرُودِ دَلِيلٍ لِيَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذَّمِّ وَلَا مِلَازِمَةَ بَيْنَ التَّحْرِيمِ وَالضَّمَانِ.

أَبْوَابُ دُخُولِ مَكَّةَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

بَابُ مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ إِلَيْهَا

١٩٤١- عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالطُّحَاءِ، وَإِذَا خَرَجَ خَرَجَ مِنْ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حَسَمَ: ٢١/٢) (خ: ١٥٧٥) (م: ١٢٥٧) (د: ١٨٦٦) (ن: ٢٠٠/٥) (ه: ٢٩٤٠).

١٩٤٢- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا وَفِي رِوَايَةٍ: دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حَسَمَ: ٥٨/٦) (خ: ١٥٧٧) (م: ١٢٥٨) وَرَوَى الثَّانِي أَبُو دَاوُدَ (٥٨٦٨)، وَزَادَ: وَدَخَلَ فِيهَا

وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَبِرًّا. رَوَاهُمَا الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١/٣٣٩).

حديث جابر قال الترمذي إنما نعرفه من حديث شعبة وذكر الخطابي أن سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ضعفوا حديث جابر هذا، لأن في إسناده مهاجر بن عكرمة المكي وهو مجهول عندهم.

وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد الشامي عن مكحول به مرسل وأبو سعيد هذا هو المصلوب وهو كذاب ورواه الأزرق في تاريخ مكة من حديث مكحول أيضا بزيادة: مهابة وبراً في الموضعين، وكذا ذكره في الوسيط وتعقبه الرافعي بأن البر لا يتصور من البيت.

وأجاب النووي بأن معناه أكثر بر زائره ورواه سعيد بن منصور في السنن له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قسامة يقول: إذا رأيت البيت فقل: اللهم زد ذكره مثله ورواه الطبراني في مسند حذيفة بن أسيد مرفوعاً وفي إسناده عاصم الكوري وهو كذاب.

وحديث ابن جريج هو معضل فيما بين ابن جريج والنبي ﷺ وفي إسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال قال الشافعي بعد أن أورده ليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء فلا أكرهه ولا أستحبه. قال البيهقي: فكأنه لم يعتمد على الحديث لانقطاعه، والحاصل أنه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية البيت وهو حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل.

وأما الدعاء عند رؤية البيت فقد رويت فيه أخبار وآثار منها ما في الباب ومنها ما أخرجه ابن المغلس أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال: اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ورواه سعيد بن منصور في السنن عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكر عمر ورواه الحاكم عن عمر أيضا وكذلك رواه البيهقي عنه.

بَابُ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالرَّمْلِ وَالْاضْطِبَاجِ فِيهِ

١٩٤٦- عَنْ ابْنِ عَمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْنُو بِطَلْحٍ السَّيْلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَبْرِ إِلَى الْجَبْرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا وَفِي رِوَايَةٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْنُو ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالنَّبِيِّ وَمَشَى أَرْبَعَةَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَ

(حم: ٩٨/٢) (خ: ١٦٤٤) (م: ١٢٦١).

قوله: (الطَّوَّافُ الْأَوَّلُ): فيه دليل على أن الرَّمْلَ إنما يشرع في طواف القدوم، لأنه الطَّوَّافُ الْأَوَّلُ، قال أصحاب الشافعي: ولا يستحبُّ الرَّمْلَ إلا في طواف واحد في حجٍّ أو عمرة أمَّا إذا طاف في غير حجٍّ أو عمرة فلا رمل، قال النووي: بلا خلاف، ولا يشرع أيضا في كلِّ طوافات الحجِّ بل إنما يشرع في واحد منها، وفيه قولان مشهوران للشافعي أصحُّهما: طواف يعقبه سعي ويتصور ذلك في طواف القدوم، وفي طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع والقول الثاني: أنه لا يشرع إلا في طواف القدوم، وسواء أراد السعي بعده أم لا، ويشرع في طواف العمرة إذ ليس فيها إلا طواف واحد.

قوله: (خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا) الخب بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى هو إسراع المشي مع تقارب الخطا وهو كالرَّمْلَ وفيه دليل على مشروعية الرَّمْلَ في الطَّوَّافِ الْأَوَّلِ وهو الذي عليه الجمهور، قالوا: هو سنة، وقال ابن عباس: ليس هو سنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل، وفيه أيضا دليل على أن السنة أن يرمل في الثلاثة الأولى ويمشي على عادته في الأربعة الباقية.

قوله: (وَكَانَ يَسْنُو). إلخ. سيأتي الكلام على السعي. قوله: (مِنَ الْجَبْرِ إِلَى الْجَبْرِ) فيه دليل على أنه يرمل في ثلاثة أشواط كاملة، قال في الفتح: ولا يشرع تدارك الرَّمْلَ فلو تركه في الثلاثة لم يقضه في الأربعة، لأن هيتها السكنية ولا تتغير وكذا قالت المأدوية قال: ويختصُّ بالرجال فلا رمل على النساء ويختصُّ بطواف يعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب ولا دم بتركه عند الجمهور، واختلف في ذلك المالكية. وقد روي عن مالك أن عليه دما ولا دليل على ذلك واعلم أنه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهبت العترة ومالك وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه فرض لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، ولفعله ﷺ وقوله: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وقال أبو حنيفة: إنه سنة، وقال الشافعي: هو كتحية المسجد، قال: لأنه ليس فيه إلا فعله ﷺ وهو لا يدلُّ على الوجوب. وأما الاستدلال على الوجوب بالأية فقال شارح البحر: إنها لا تدلُّ على طواف القدوم، لأنها في طواف الزيارة إجماعا والحق الوجوب، لأن فعله ﷺ مبين لمجمل واجب هو قوله

حُمِي يَثْرِبَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَزْمَلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَزْمَلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِقْبَاءَ عَلَيْهِمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ٢٩٠) (خ: ١٦٠٢) (م: ١٢٦٦) (٢٤٠).

١٩٥٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّهِ وَفِي عَمْرِهِ كُلَّهَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَالْخُلَفَاءُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٢٥).

١٩٥١- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «فِيمَا الرَّمْلَانِ الْآنَ وَالْكَشْفُ عَنْ الْمَنَاجِبِ وَقَدْ أَطَى اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَتَقَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٤٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٨٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٥٢).

١٩٥٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزْمَلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَقَاضَ فِيهِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٠١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٦٠).

حديث ابن عباس الثاني أخرجه أحمد من طريق أبي معاوية، عن ابن جريج، عن عطاء، عنه، وذكره في التلخيص، وسكت عنه وأثر عمر أخرجه أيضا البزار والحاكم والبيهقي وأصله في البخاري بلفظ: «مَا لَنَا وَلِلرَّمْلِ إِنَّمَا كُنَّا رَأَيْنَا الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ قَالَ: شَيْءٌ صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَتَرَكَهُ» وعزاه البيهقي إليه ومراده أصله وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا النسائي والحاكم.

قوله: (يَقْدَمُ) بفتح الدال وأما بضم الدال فمعناه يتقدم.
قوله: (وَهَتَّتَهُمْ) بتخفيف الهاء وقد يستعمل رابعيا قال الفراء: يقال: وهته الله وأوهته ومعنى وهتهم: أضعتهم.
قوله: (حُمِي يَثْرِبَ) هو اسم المدينة في الجاهلية وسميت في الإسلام المدينة وطية وطابة.

قوله: (الْأَشْوَاطُ) بفتح الهمزة وسكون المعجمة جمع شوط وهو الجري مرة إلى الغاية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وهذا دليل على جواز تسمية الطواف شوطا وقال مجاهد والشَّعْبِيُّ: إِنَّهُ يَكْرَهُ تَسْمِيَةَ شَوْطًا، والحديث يردُّ عليهما.

قوله: (إِلَّا الْإِقْبَاءَ) بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف: الرِّفْقُ والشَّقَّةُ وهو بالرفع على أنه فاعل لم يمنعه ويمجوز النصب، وفي الحديث جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار إرهابا لهم ولا يعد ذلك من الرياء المذموم وفيه جواز المعارض بالفعل كما تجوز بالقول قال في الفتح: وربما كانت بالفعل أولى.

تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» وَقَوْلُهُ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وقوله: «خُجُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَحُجُّ» وهذا الدليل يستلزم وجوب كل فعل فعله النبي ﷺ في حجه إلا ما خصه دليل فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك، وهذه كلية فعليك بملاحظتها في جميع الأبحاث التي ستمرُّ بك.

١٩٤٧- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا وَعَلَيْهِ بُرْدٌ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٥٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٥٩) وَصَحَّحَهُ وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٨٣) وَقَالَ: يَبْرُدُ لَهُ أَخْضَرٌ وَأَحْمَدُ وَلَفْظُهُ: لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ طَافَ بِالنِّبْتِ وَهُوَ مُضْطَبِعٌ يَبْرُدُ لَهُ حَضْرَمِيٌّ.

١٩٤٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنْ جَعْرَانَةَ فَرَمَلُوا بِالنِّبْتِ وَجَعَلُوا أَرْوِثَهُمْ تَحْتَ أَبَابِهِمْ، ثُمَّ قَذَفُوها عَلَى عَوَاقِبِهِمُ الْيَسْرَى رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٦/١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٩٠).

حديث يعلى بن أمية الترمذي كما ذكره المصنف، وسكت عنه أبو داود والمنذري وحديث ابن عباس أخرجه نحوه الطبراني، وسكت عنه أيضا أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجاله رجال الصحيح. وقد صحح حديث الاضطباع النووي في شرح مسلم.

قوله: (مُضْطَبِعًا): هو افتعال من الضَّيْع بإسكان الباء الموحدة وهو العصد وهو أن يدخل إزاره تحت يبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر ويكون منكبه الأيمن مكشوفًا كذا في شرح مسلم للنووي وشرح البخاري للحافظ وهذه الهيئة هي المذكورة في حديث ابن عباس المذكور والحكمة في فعله أنه يعين على إسراع المشي وقد ذهب إلى استحبابه الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر قال أصحاب الشافعي: وَإِنَّمَا يَسْتَحَبُّ الاضْطِبَاعُ فِي طَوَافِ يَسْنٍ فِيهِ الرَّمْلُ.

قوله: (يَبْرُدُ لَهُ حَضْرَمِيٌّ) لفظ أبي داود يبرد أخضر.
قوله: (تَحْتَ أَبَابِهِمْ) قال ابن رسلان: المراد أن يجعله تحت عاتقه الأيمن.

قوله: (ثُمَّ قَذَفُوها) أي: طرحوا طرفيها.
قوله: (عَلَى عَوَاقِبِهِمْ)، العاتق: المنكب.

١٩٤٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَّتَهُمْ

سعيد: «أَنْ عَمَرَ لَمَّا قَالَ هَذَا قَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّهُ يَضُرُّ وَيَنْفَعُ وَذَكَرَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَخَذَ الْمَوَاقِيقَ عَلَى وَلَدِ آدَمَ كَتَبَ ذَلِكَ فِي رَقٍّ وَالْقَمَّةُ الْحَجَرُ وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ لِسَانٌ ذَلْقِي يَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِالتَّوْحِيدِ» وفي إسناده أبو هارون العبدِيُّ وهو ضعيف جدًّا، ولكنه يشدُّ عضده حديث ابن عباس المتقدم، قال الطَّبْرِيُّ: إِنَّمَا قَالَ عَمَرَ ذَلِكَ، لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدَ بَعَادَةِ الْأَصْنَامِ فَخَشِيَ أَنْ يَظُنُّ الْجُهَالُ أَنَّ اسْتِلَامَ الْحَجَرِ مِنْ بَابِ تَعْظِيمِ الْأَحْجَارِ كَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّ اسْتِلَامَهُ اتِّبَاعَ لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا، لِأَنَّ الْحَجَرَ يَضُرُّ وَيَنْفَعُ بِذَاتِهِ كَمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَعْتَقِدُهُ فِي الْأَوْتَانِ.

قوله: (وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، إلخ، فيه استحباب تقبيل الحجر الأسود وإليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وسائر العلماء، وحكى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وطاوس والثَّافِعِيُّ وأحمد أنه يستحبُّ بعد تقبيل الحجر السُّجود عليه بالجهة وبه قال الجمهور. وروي عن مالك أنه بدعة واعترض القاضي عياض بشذوذ مالك في ذلك وقد أخرج الثَّافِعِيُّ والبيهقيُّ عن ابن عباس موقوفًا: أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ وَرواه الحاكم والبيهقيُّ من حديث مرفوعا ورواه أبو داود الطَّيَالِسِيُّ والدَّارِمِيُّ وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو علي بن السُّكْنِ والبيهقيُّ من حديث جعفر بن عبد الله الحميدي وقيل: المخزومي بإسناد متصل بابن عباس أنه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا، وهذا لفظ الحاكم قال الحافظ: قال العقيليُّ: في حديثه هذا يعني: جعفر بن عبد الله وهم واضطراب.

قوله: (يَسْتَلِمُهُ وَيُقْبَلُهُ): فيه دليل على أنه يستحبُّ الجمع بين استلام الحجر وتقبيله والاستلام: المسح باليد والتقبيل لها كما في حديث ابن عمر الآخر والتقبيل يكون بالفم فقط.

١٩٥٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعْضِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ». فَتَّفَقَ عَلَيْهِ (حم: ٣٠٥/١) (خ: ١٦٠٧) (م: ١٢٧٢)، وفي لفظ: «طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعْضٍ كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ.

١٩٥٨- وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ

قوله: (وَفِي عَمَرِهِ كُلُّهَا) فيه دليل على مشروعية الرَّمْلِ في طواف العمرة.

قوله: (فِيمَا الرَّمْلَانِ) بإثبات ألف ما الاستفهامية وهي لغة والأكثر يحدفونها والرَّمْلَانِ مصدر رمل.

قوله: (وَالْكَشْفُ عَنِ الْمَنَاجِبِ) هو الاضطباع.

قوله: (أَطَى) أصله وطى فأبدلت الواو همزة كما في وقت وأقت ومعناه مهَّد وثبَّت.

قوله: (وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) زاد الإسماعيليُّ في آخره: ثُمَّ رَمَلَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ عَمَرَ كَانَ قَدْ هَمَّ بِتَرْكِ الرَّمْلِ فِي الطَّوَافِ، لِأَنَّهُ عَرَفَ سَبَبَهُ وَقَدْ انْقَضَى فَهَمُّ أَنْ يَتْرَكَ لِفَقْدِ سَبَبِهِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حِكْمَةٌ مَا أَطْلَعَ عَلَيْهَا فَرَأَى أَنَّ الْإِتِّبَاعَ أَوْلَى وَيُؤَيِّدُ مَشْرُوعِيَّةَ الرَّمْلِ عَلَى الْإِطْلَاقِ مَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمْ رَمَلُوا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ نَفَى اللَّهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ عَنْ مَكَّةَ وَالرَّمْلَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ثَابِتٌ أَيْضًا فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَتَقْبِيلِهِ، وَمَا يُقَالُ حِينَئِذٍ

١٩٥٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يَبْصُرُ بِهِمَا، وَلِسَانٌ يُنْطِقُ بِهِ، وَيَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٧/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٤٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦١).

١٩٥٤- وَعَنْ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي لَا عِلْمَ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٧/١) (خ: ١٥٩٧) (م: ١٢٧٠) (د: ١٨٧٣) (ت: ٨٦٠) (ن: ٢٢٧) (هـ: ٢٩٤٣).

١٩٥٥- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ: «وَسُئِلَ عَنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ ثُمَّ يَقْبَلُهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٦١١).

١٩٥٦- وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: «رَأَيْتُ ابْنَ عَمَرَ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، فَتَّفَقَ عَلَيْهِ (خ: ١٦٠٦) (م: ١٢٦٨) (٢٤٦).

حديث ابن عباس صحَّحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم.

قوله: «لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ» أخرجه الحاكم من حديث أبي

والتكبير مستقبلا له وقد روى الفاكهي من طرق عن ابن عباس كراهة المزاحمة، وقال: لا يؤذي ولا يؤذى.

بَابُ اسْتِئْثَامِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مَعَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ دُونَ الْآخَرَيْنِ

١٩٦٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ مَسَحَ الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ وَالرُّكْنُ الْأَسْوَدُ بِحُطِّ الْخَطَايَا حَطًّا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٩/٢) وَالنَّسَائِيُّ (٣٩٣).

١٩٦١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَمَسُّ مِنْ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَّ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ لَكِنْ لَهُ مَعْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ (حم: ١٧١٨/٢) (خ: ١٦٦) (م: ١١٨٧) (د: ١٧٧٢) (ن: ٨٠٨١/١) (هـ: ٣٦٢٦).

١٩٦٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَذْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فِي كُلِّ طَوَافٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٧٦).

١٩٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَيَضَعُ خَدَّهُ عَلَيْهِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢/٢٩٠).

١٩٦٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ قَبْلَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١/١/٢٩٠).

حديث ابن عمر الأول في إسناده عطاء بن السائب وهو ثقة ولكنه اختلط.

وحديثه الثالث في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال، قال يحيى بن سليم الطائفي كان يرى الإرجاء، وقال يحيى القطان: هو ثقة لا يترك لرأي أخطأ فيه، وقال ابن المبارك: كان يتكلم ودموعه تسيل، وثقة ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدي: في أحاديثه ما لا يتابع عليه وحديث ابن عباس الذي فيه أنه: «كَانَ ﷺ يَقْبَلُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَيَضَعُ خَدَّهُ عَلَيْهِ». رواه أبو يعلى وفي إسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف.

قوله: (إلا اليمانيين) بتخفيف الياء على المشهور، لأن الألف عوض عن ياء النسبة فلو شددت كان جمعا بين العوض والمعوّض وجوزّه سيبويه، وإنما اقتصر ﷺ على استلام اليمانيين لما ثبت في الصحيحين من قول ابن عمر إنهما على قواعد إبراهيم دون الشاميين ولهذا كان ابن الزبير بعد عمارته للكعبة على قواعد إبراهيم يستلم الأركان كلها كما روى ذلك عنه الأزرق في كتاب مكة فعلى هذا يكون للركن الأول من الأركان

اللَّهُ ﷺ يُطَوَّفُ بِالنَّبِيِّتِ وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمُحَجِّنٍ مَعَهُ وَيَقْبَلُ الْيَمَانِيَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٧٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٧٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٤٩).

١٩٥٩- وَعَنْ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ لَا تَزَاجِمُ عَلَى الْحَجَرِ قِتْلَ ذِي الضَّعِيفِ إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمْهُ وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلْهُ وَهَلَّلْ وَكَبِّرْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/١).

حديث عمر في إسناده راو لم يسم.

قوله: (بِمُحَجِّنٍ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نون هو عصا محنية الرأس والحجن: الاعوجاج وبذلك سمي الحجون، والاستلام افتعال من السلام بالفتح أي: التحية قاله الأزهرى وقيل: من السلام بالكسر أي الحجارة والمعنى أنه يومي بعصاه إلى الركن حتى يصيبه.

قوله: (وَكَبِّرْ) فيه دليل على استحباب التكبير حال استلام الركن.

قوله: (وَيَقْبَلُ الْيَمَانِيَّ) في رواية ابن عمر المتقدمة أنه استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله ولسميد بن منصور من طريق عطاء قال: رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا إذا استلموا الحجر قبلوا أيديهم قيل: وابن عباس؟ قال: وابن عباس، أحسبه قال كثيرا، قال في الفتح: ولهذا قال الجمهور: إِنَّ السُّنَّةَ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ وَيَقْبَلُ يده فإن لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشيء فإن لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك، وعن مالك في رواية: لا يقبل يده، وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبيل، وقد استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر، وكذلك تقبيل الحجن جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره، وقد نقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي ﷺ وتقبيل قبره فلم يصر به بأسا واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك، ونقل عن ابن أبي الصيف اليماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين كذا في الفتح.

قوله: قَالَ لَهُ يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ. إلخ، فيه دليل على أنه لا يجوز لمن كان له فضل قوة أن يضايق الناس إذا اجتمعوا على الحجر لما يتسبب عن ذلك من أذية الضعفاء والإضرار بهم، ولكنه يستلمه خاليا إن غمكس وإلا اكتفى بالإشارة والتهيل

(١٥٨٦) (م: ١٣٣٣) (٤٠٥) (ت: ٨٧٥) (ن: ٢١٦/٥) (هـ: ٢٩٥٥). وَيَبِي إِثْبَاتِ التَّغْلِي فِي الْكُتُبَةِ.

قوله: (أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ). إلخ، فيه دليل على أنه يستحب أن يكون ابتداء الطواف من الحجر الأسود بعد استلامه وحكى في البحر عن الشافعي والإمام يحيى أن ابتداء الطواف من الحجر الأسود فرض.

قوله: (ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ) استدل به على مشروعية مشي الطائف بعد استلام الحجر على يمينه جاعلا البيت عن يساره وقد ذهب إلى أن هذه الكيفية شرط لصحة الطواف الأكثر قالوا: فلو عكس لم يجره قال في البحر: ولا خلاف إلا عن محمد بن داود الأصفهاني وأنكر عليه وهما بقتله انتهى، ولا يخفك أن الحكم على بعض أفعاله ﷺ في الحج بالوجوب، لأنها بيان لمجمل واجب وعلى بعضها بعدمه تحكّم محض لفقد دليل يدل على الفرق بينها.

قوله: (أَمِنَ النَّبِيُّ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ) هذا ظاهر بأن الحجر كله من البيت ويدل على ذلك أيضا قوله في الرواية الثانية: فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّبِيِّ وبذلك كان يفني ابن عباس.

فأخرج عبد الرزاق عنه أنه قال: لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ولكن ما ورد من الروايات القاضية بأنه كله من البيت مقيد بروايات صحيحة منها عند مسلم من حديث عائشة بلفظ حتى أزيد فيه من الحجر وله من وجه آخر عنها مرفوعا بلفظ: فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدي فهل لي لأريك ما تركوا منه فأراها قريبا من سبعة أذرع وله أيضا عنها مرفوعا بلفظ: وزدت فيها من الحجر سبعة أذرع وفي رواية للبخاري عن عروة: أن ذلك مقدار ستة أذرع ولسفيان بن عيينة في جامعه أن ابن الزبير زاد ستة أذرع وله أيضا عنه أنه زاد ستة أذرع وشبرا، وهذا ذكره الشافعي في عدد من لقيهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه، وقد اجتمع من الروايات ما يدل على أن الزيادة فوق ستة أذرع ودون سبعة. ما رواه مسلم عن عطاء عن عائشة مرفوعا بلفظ: لكنك أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع فقال في الفتح: هي شاة والروايات السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ. قال الحافظ: ثم ظهر لي لرواية عطاء وجه وهو أنه أريد بها ما عدا الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات

الأربعة فضيلتان كونه الحجر الأسود وكونه على قواعد إبراهيم، وللثاني الثانية فقط، وليس للآخرين أعني الشافيين شيء منهما فلذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخران ولا يستلمان على رأي الجمهور، وروى ابن المنذر وغيره استلام الأركان جميعا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين، وقد أخرج البخاري ومسلم أن عبيد بن جريح قال لابن عمر: رأيتك تصنع أربعة لم أر أحدا من أصحابك يصنعها فذكر منها: ورأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين وفيه دليل على أن الذين رآهم عبيد كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنين اليمانيين.

قوله: (وَيَضَعُ خَذَهُ عَلَيْهِ) فيه مشروعية وضع الخد على الركن اليماني وتقبيله وقد ذهب إلى استحباب تقبيل الركن اليماني بعض أهل العلم كما قال صاحب الفتح تمسكا بما ذكره المصنف من حديث ابن عباس عند البخاري في التاريخ والذارقطي ولكن الثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ كان يستلمه فقط نعم ليس في اقتصار ابن عمر على التسليم ما ينفي التقبيل فإن صح ما روي عن ابن عباس تعين العمل به.

بَابُ الطَّائِفِ يَجْعَلُ النَّبِيَّ عَنْ يَسَارِهِ وَيَخْرُجُ فِي طَوَافِهِ عَنِ الْحَجَرِ.

١٩٦٥- عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ ثَلَاثًا فَرَمَلَ وَمَشَى أَرْبَعًا. رَوَاهُ سُليْمٌ (١٢١٨) وَالنَّسَائِيُّ (٥/٢٢٨).

١٩٦٦- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ أَمِنَ النَّبِيُّ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا لَهُمْ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي النَّبِيِّ؟ قَالَ: إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ، قَالَتْ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ: فَعَلَّ ذَلِكَ قَوْمُكَ يُدْخِلُوا مَنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاءُوا، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تَنْكَرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أُدْخِلَ الْحَجَرَ فِي النَّبِيِّ، وَأَنْ أَلْمَسَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: «كَانَتْ أُجِبُ أَنْ أُدْخِلَ النَّبِيَّ أَصْلَِّي فِيهِ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي الْحَجَرَ فَقَالَ لِي: صَلِّي فِي الْحَجَرِ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ النَّبِيِّ فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّبِيِّ وَلَكِنْ قَوْمُكَ اسْتَقْصَرُوا حِينَ بَنَوْا الْكُعْبَةَ فَأَخْرَجُوهُ مِنَ النَّبِيِّ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢٣٩/٦) (خ:

الأخرى، فإن الذي عدا الفرجة أربعة أذرع وشيء ولهذا وقع عند الفاكهي من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحمراء أن النبي ﷺ قال لعائشة في هذه القصة: ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع فيحمل هذا على إلغاء الكسر ورواية عطاء على جبره وتحصيل الجمع بين الروايات كلها بذلك.

قوله: (إن قومك) أي: قريشا.

قوله: (فَصُرْتُ بِهِمُ النَّفَقَةَ) بتشديد الصاد أي: النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرق وغيره، ويوضحه ما ذكره ابن إسحاق في السيرة عن أبي وهب المخزومي أنه قال لقريش: لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا طيبا ولا تدخلوا فيه مهر بنغي ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس.

قوله: (لِيَدْخُلُوا مِنْ شَأْوَا) زاد مسلم فكان الرجل إذا أراد أن يدخلها يدعونه ليرتقي حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط.

قوله: (حَدِيثُ هَؤُلَاءِ) في لفظ للبخاري حديث عهدهم بتتوين حديث.

قوله: (بِالْجَاهِلِيَّةِ) في رواية للبخاري بجاهلية وفي أخرى له بكسر. ولأبي عوانة بشرك.

قوله: (فَأَخَافُ أَنْ تَنْكَرَ قُلُوبُهُمْ) في رواية للبخاري تنفر ونقل ابن بطال عن بعض علمائهم أن النفرة التي خشياها ﷺ أن ينسبوه إلى الفخر دونهم وجواب لولا محذوف وقد رواه مسلم بلفظ: فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل الحجر ورواه الإسماعيلي بلفظ: «لَنْظَرْتُ فَأَدْخَلْتُ»، وفيه دليل على أنه يجوز للعالم ترك التعريف ببعض أمور الشريعة إذا خشى نفرة قلوب العامة عن ذلك.

بَابُ الطَّهَّارَةِ وَالسُّرَّةِ لِلطَّوَافِ

١٩٦٧- في حديث أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ قال: «لا يطوف بالبيت غريانا» (حم: ٣/١) (خ: ١٦٢٢) (م: ١٣٤٧).

١٩٦٨- وعن عائشة: «إن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ١٦١٤ و ١٦١٥) (م: ١٣٣٥).

١٩٦٩- وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: «الْحَائِضُ يُقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، إِلَّا الطَّوَافَ» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٧/٦) وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السَّعْيِ مَعَ الْحَدَثِ.

١٩٧٠- وعن عائشة أنها قالت: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ حَتَّى جِئْنَا سِرَفَ فَطَعِثْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: مَا لَكَ لَعَلَّكَ نَفِسْتَ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٧٣/٦) (خ: ٣٠٥) (م: ١٢١١) (١٢٠) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي.

حديث عائشة الثاني أخرجه باللفظ المذكور ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من حديث ابن عمر وأخرج نحوه الطبراني عنه بإسناد فيه متروك وقد تقدّم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يصنع من أراد الإحرام.

قوله: (لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ غَرِيَانًا) فيه دليل على أنه يجب ستر العورة في حال الطواف وقد اختلف هل الستر شرط لصحة الطواف أو لا؟ ذهب الجمهور إلى أنه شرط وذهبت الحنفية والهادوية إلى أنه ليس بشرط فمن طاف غريانا عند الحنفية أعاد ما دام بمكة فإن خرج لزمه دم وذكر ابن إسحاق في سبب طواف الجاهلية كذلك أن قريشا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم فإن لم يجد طاف غريانا فإن خالف فطاف بثيابه القاهها إذا فرغ ثم لم يتنع بها فجاء الإسلام بهدم ذلك.

قوله: (تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ) لما كان هذا الفعل بيانا لقوله ﷺ: «دَخَلُوا حَتَّى مَنَابِكُكُمْ» صلح للاستدلال به على الوجوب، والخلاف في كون الطهارة شرطا أو غير شرط كالخلاف في الستر. قوله: تقضي المناسك كلها أي: تفعل المناسك كلها وفيه دليل على أن الحائض تسعى، ويؤيده قوله في حديث عائشة المذكور في الباب: افعلي ما يفعل الحاج. إلخ، ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي أشرنا إليه بعد.

قوله: (إِلَّا الطَّوَافَ مَا لَفْظُهُ: وَبَيْنَ الصَّنَا وَالْمَسْرُودِ) وكذلك زاد هذه الزيادة الطبراني من حديثه وقد قال الحافظ: «إن إسناد ابن أبي شيبة صحيح وقد ذهب الجمهور إلى أن الطهارة غير واجبة ولا شرط في السعي ولم يحك ابن المنذر القول بالوجوب إلا عن الحسن البصري قال في الفتح: وقد حكى ابن تيمية من الحنابلة يعني المصنف رواية عندهم مثله.

قوله: (نَفِسْتَ) بفتح النون وكسر الفاء: الحيض، وبضم النون وفتحها: الولادة، والطمث: الحيض أيضا.

إسناده ضعيف وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود. وذكر المنذري أن الترمذي قال: إنه حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْغُو بِهَذَا الدُّعَاءِ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ: اللَّهُمَّ قَنَعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي وَتَبَارَكْ لِي فِيهِ وَأَخْلَفْ عَلَيَّ كُلَّ غَائِبَةٍ لِي بِخَيْرٍ» وعن أبي هريرة عند البراء غير ما ذكره المصنف: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الشُّكِّ وَالشَّرِّ وَالنَّفَاقِ وَالشَّقَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ».

وعن عبد الله بن السائب حديث آخر عند ابن عساكر من طريق ابن ناجية بسند له ضعيف: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ابْتِدَاءِ طَوَافِهِ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ» قال الحافظ: لم أجده هكذا وقد ذكره صاحب المذهب من حديث جابر وقد بيّض له المنذري والثوري ورواه الشافعي عن ابن أبي نجيح قال: أخبرت: «أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَقُولُ إِذَا اسْتَلَمْنَا قَالَ: قُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا لِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ».

قال في التلخيص: وهو في الأمّ عن سعيد بن سالم عن ابن جريج وفي الباب أيضا عن ابن عمر من حديثه: كان إذا استلم الحجر قال: بسم الله والله أكبر وسنده صحيح وروى العقيلي أيضا من حديثه كان إذا أراد أن يستلم يقول: اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَسْتَلِمُهُ وَرَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ فِي الْمَغَازِي مَرْفُوعًا. وعن عليّ عند البيهقي والطبراني من طريق الحارث الأعور أنه كان إذا مرّ بالحجر الأسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال: اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ وعن عمر عند أحمد وقد تقدّم في باب ما جاء في استلام الحجر.

وأحاديث الباب تدلّ على مشروعية الدعاء بما اشتملت عليه في الطواف وقد حكى في البحر عن الأكثر أنه لا دم على من ترك مسنونا، وعن الحسن البصري والثوري وابن الماجشون أنه يلزم.

بَابُ الطَّوَّافِ رَاكِبًا لِعُدْرِ

١٩٧٥- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّهَا قَدِمَتْ وَهِيَ مَرِيضَةٌ فَلَذَكَّرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: طُوفِي مِنْ رِوَاةِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٦/ ٢٩٠) (خ: ١٦١٦) (م: ١٢٧٦)

قوله: حتّى تطهري بفتح التاء والطاء المهملة وتشديد الهاء أيضا، وهو على حذف أحد التاءين وأصله تطهري، والمراد بالطهارة الغسل كما وقع في رواية مسلم المذكورة في الباب والحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف حتّى يقطع دمها، وتغتسل والنهي يقتضي الفساد المراد للبطلان فيكون طواف الحائض باطلا وهو قول الجمهور وذبح جمع من الكوفيين إلى أن الطهارة غير شرط وروي عن عطاء إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعدا ثم حاضت أجزأ عنها.

بَابُ ذِكْرِ اللَّهِ فِي الطَّوَّافِ

١٩٧١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: سَمِعْتُ: «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ اليماني والحجر: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٦/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٩٢) وَقَالَ: بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ.

١٩٧٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَكُلُّ بِهِ يَغْنِيهِ: الرُّكْنُ اليماني سَبْعُونَ مَلَكًا، فَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ قَالُوا: آمِينَ» (هـ: ٢٩٥٧).

١٩٧٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدَ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، مُحِيطٌ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَكُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَرُفِعَ بِهَا عَشْرُ دَرَجَاتٍ» رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٥٧).

١٩٧٤- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمَى الْجِمَارِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٤/ ٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٨٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٠٢) وَصَحَّحَهُ وَنَفَضَهُ: إِنَّمَا جُعِلَ رَمَى الْجِمَارِ وَالسَّغْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

حديث عبد الله بن السائب أخرجه أيضا النسائي وصحّحه ابن حبان والحاكم.

وحديث أبي هريرة الأول في إسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال، وفي إسناده أيضا هشام بن عمار وهو ثقة تغير بآخرة والحديث قد ذكره الحافظ في التلخيص وحديثه الثاني ساقه ابن ماجه هو وحديثه الأول المذكور هنا بإسناد واحد ففيه إسماعيل بن عياش، وهشام بن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضا وقال:

(د: ١٨٨٢) (ن: ٢٢٣/٥) (هـ: ٢٩٦١).

١٩٧٦- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّبِيِّ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمِخْجَبِهِ لِأَن يَرَاهُ النَّاسُ وَيَشْرِفُوا وَيَسْأَلُوهُ فَإِنَّ النَّاسَ عَشْرَةٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٧/٣) وَمُسْلِمٌ (١٢٧٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٨٠) وَالتَّسَانِي (٢٤١/٥).

١٩٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ النَّاسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٧٤) (٢٥٦).

١٩٧٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَشْتَكِي فَطَافَ عَلَى رَاحِلَتِهِ كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمِخْجَبٍ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَنَاخَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٤/١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٨١).

١٩٧٩- وَعَنْ أَبِي الطُّغَيْلِ قَالَ: «قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبِرْنِي عَنْ الطَّوَافِ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا أَسَنَّةٌ هُوَ فَإِنْ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ؟ قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا، قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ يَقُولُونَ هَذَا مُحَمَّدٌ، هَذَا مُحَمَّدٌ حَتَّى خَرَجَ الْعَوَائِقُ مِنَ الثُّيُوبِ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَضْرِبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَمَّا كَثُرُوا عَلَيْهِ رَكِبَ، وَالْمَشْيُ وَالسَّغْيُ أَفْضَلُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ (١٣٦٤) (٢٣٧).

حديث ابن عباس الأول في إسناده يزيد بن أبي زياد ولا ينجح به وقال البيهقي: في حديث يزيد بن أبي زياد لفظه لم يوافق عليها وهي.

قوله: وهو يشتكي وقد أنكره الشافعي وقال: لا أعلمه اشتكى في تلك الحجة.

قوله: (طوفي من وراء الناس): هذا يقتضي منع طواف الرَّاكِبِ في المطاف قال في الفتح: لا دليل في طوافه ﷺ رَاكِبًا عَلَى جَوَازِ الطَّوَافِ رَاكِبًا بِغَيْرِ عَدْرِ وَكَلَامِ الْفَقْهَاءِ يَقْتَضِي الْجَوَازَ إِلَّا أَنَّ الْمَشْيَ أَوَّلَ وَالرُّكُوبَ مَكْرُوهٌ تَنْزِيهًا قَالَ: وَالَّذِي يَسْتَرْجِعُ الْمَنْعَ لِأَنَّ طَوَافَهُ ﷺ وَكَذَا أُمُّ سَلَمَةَ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَحُوطَ الْمَسْجِدَ فَيُذَا حَوْطَ امْتَنَعَ دَاخِلَهُ إِذْ لَا يُؤْمَنُ التَّلَوِثُ فَلَا يَجُوزُ بَعْدَ التَّحْوِيطِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَحْرَمُ التَّلَوِثُ كَمَا فِي السَّعْيِ.

قوله: (لأن يراه الناس). إلخ، فيه بيان العلة التي لأجلها

طاف ﷺ رَاكِبًا وكذلك قول عائشة: كراهية أن يصرف الناس عنه. وفي رواية لمسلم: كراهية أن يضرب بالباء الموحدة قال النووي: وكلاهما صحيح وكذلك قول ابن عباس: وهو يشتكي، وقد ترجم عليه البخاري فقال: باب المريض يطوف رَاكِبًا وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَكَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثِهِ الْآخَرِ: فَلَمَّا كَثُرُوا عَلَيْهِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ كُلُّهَا مُصَرِّحَةٌ بِأَنَّ طَوَافَهُ ﷺ كَانَ لَعْدَرٍ فَلَا يَلْحَقُ بِهِ مِنْ لَا عَدْرَ لَهُ وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَصْحَابُ مَالِكٍ وَاحِدٌ بِطَوَافِهِ ﷺ رَاكِبًا عَلَى طَهَارَةِ بَوْلٍ مَا يُوَكِّلُ لَحْمَهُ وَرَوْثَهُ قَالُوا: لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ ذَلِكَ عَلَى الْبَعِيرِ وَلَوْ كَانَ نَجَسًا لَمَا عَرَضَ الْمَسْجِدَ لَهُ وَيُرَدُّ ذَلِكَ بِوَجْوهٍ أَمَّا أَوَّلًا فَلَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ قَدْ حَوَّطَ الْمَسْجِدَ كَمَا تَقَدَّمَ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَازِمِ الطَّوَافِ عَلَى الْبَعِيرِ أَنْ يَبُولَ وَأَمَّا ثَالِثًا فَلَأَنَّهُ يَطْهَرُ مِنَ الْمَسْجِدِ كَمَا أَنَّهُ ﷺ أَقَرَّ إِدْخَالَ الصَّبْيَانِ الْأَطْفَالَ الْمَسْجِدَ مَعَ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ بَوْلُهُمْ وَأَمَّا رَابِعًا فَلَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ رَاكِتُهُ عَصَمَتْ مِنَ التَّلَوِثِ حِينَئِذٍ كَرَامَةً لَهُ.

قوله: (صَدَقُوا وَكَذَّبُوا). إلخ، لفظ أبي داود: قال: صدقوا وكذبوا قلت: ما صدقوا وكذبوا؟ قال: صدقوا قد طاف رسول الله ﷺ بين الصفا والمروة على بعير، وكذبوا ليست بسنة وحديث ابن عباس هذا يدل على جواز الطواف بين الصفا والمروة للراكب لعذر قال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر حديث ابن عباس هذا ما لفظه: وهذا الذي قاله ابن عباس مجمع عليه انتهى يعني: نفي كون الطواف بصفة الركوب سنة بل الطواف من الماشي أفضل

بَابُ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ وَالْقِرَاءَةِ فِيهِمَا وَاسْتِغْلَامِ الرُّكْنَيْنِ بَعْدَهُمَا

رَوَاهُمَا ابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عَبَّاسٍ وَقَدْ سَبَقَ.

١٩٨٠- وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَاهُ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ قَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَرَأَ: فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وَقُلَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصُّفَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ (١٢١٨) (١٤٧) وَالتَّسَانِي (٢٣٦/٥) وَهَذَا لَفْظُهُ، وَقِيلَ لِلزُّهْرِيِّ: إِنَّ عَطَاءً يَقُولُ: تُجْزَى الْمَكْتُوبَةُ مِنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ، فَقَالَ: السَّنَةُ أَفْضَلُ لَمْ يَطْفِئِ النَّبِيُّ ﷺ أَسْبُوعًا إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ أُخْرَجَتْهُ الْبُخَارِيُّ (٤٨٤/٣).

بَابُ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

١٩٨١- عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَالنَّاسُ يَنْتَنِيهِ وَهُوَ وَرَاءَهُمْ وَهُوَ يَسْعَى حَتَّى أَرَى رُكْبَتَيْهِ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ تَدُورُ بِهِ إِذَا زَارَهُ وَهُوَ يَقُولُ: اسْعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ» (٤٢١/٦).

١٩٨٢- وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ أَنَّ امْرَأَةً أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا: سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَقُولُ: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيُ فَاسْعَوْا» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٤٣٧/٦).

الحديث الأول أخرجه الشافعي أيضا وغيره من حديث صفية بنت شيبة عن حبيبة فلعل المرأة المبهمة في حديث صفية هي حبيبة وفي إسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس قال في الفتح: وإذا انضمت إلى الأولى قويت قال: واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابيَّة التي أخبرتها به ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الذارقطي عنها: أخبرني نسوة من بني عبد الدار فلا يضره الاختلاف وحديث صفية بنت شيبة قال في مجمع الزوائد: في إسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف والعمدة في الوجوب قوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

قوله: (تَجْرَةَ) قال في الفتح: بكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف ساكنة ثم هاء وهي إحدى نساء بني عبد الدار.

قوله: (تَدُورُ بِهِ إِذَا زَارَهُ) في لفظ آخر وإن مزره ليدور من شدة السعي والضمير في.

قوله: به، يرجع إلى الركبتين أي: تدور إزاره بركبتيه.

قوله: فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ استدل به من قال بأن السعي فرض وهم الجمهور وعند الحنفية أنه واجب يجبر بالذم وحكاة في البحر عن العترة وبه قال الثوري في الناسي خلاف العامد، وبه قال عطاء وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء وبه قال أنس فيما نقله عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد كهذه الأقوال الثلاثة وقد أغرب الطحاوي فقال: قد أجمع العلماء على أنه لو حج ولم يطف بالصفا والمروة أن حجته قد تم وعليه دم، والذي حكاة صاحب الفتح وغيره عن الجمهور أنه ركن لا يجبر بالذم ولا يتم الحج بدونه وأغرب ابن العربي فحكى أن السعي ركن في العمرة بالإجماع وإنما الخلاف في الحج وأغرب أيضا المهدي

حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف تقدم في باب استلام الركن اليماني وكذلك تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار إليه تقدم في مواضع منها باب استلام الحجر وكذلك باب استلام الركن اليماني وفي باب الطواف راكبا.

قوله: (وَأَتَّخِذُوا) في الروايات بكسر الحاء على الأمر وهي إحدى القراءتين والأخرى بالفتح على الخبر، والأمر دال على الوجوب.

قال في الفتح: لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود الآن وقال مجاهد: المراد بمقام إبراهيم الحرم كله والأول أصح.

قوله: (فَقَرَأَ فَأَمَحَ الْكِتَابَ). إلخ، فيه استحباب القراءة بهاتين السورتين مع فاتحة الكتاب واستلام الركن بعد الفراغ وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب أبو حنيفة وهو مروى عن الشافعي في أحد قوله: إلى أنهما واجبتان وبه قال الهادي والقاسم واستدلوا بالآية المذكورة، وأجيب عن ذلك بأن الأمر فيها إنما هو باتخاذ المصلّي لا بالصلاة.

وقد قال الحسن البصري وغيره: إن.

قوله: مصلّي أي: قبله وقال مجاهد: أي: مدعى يدعى عنده قال الحافظ: ولا يصح حمله على مكان الصلاة، لأنه لا يصلّي فيه بل عنده قال: ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي واستدلوا ثانيا بالأحاديث التي فيها أن النبي ﷺ صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولازم ذلك من جملة ما ذكره المصنف في الباب قالوا: وهي بيان مجمل واجب فيكون ما اشتملت عليه واجبا وقال مالك والشافعي في أحد قوليه والناسر: إنهما سنة لما تقدم في الصلاة من حديث ضمام بن ثعلبة لما: «قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَهُ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعٌ» وقد أسلفنا في الصلاة الجواب عن هذا الدليل.

قوله: (لَا صَلَاتِي رُكْعَتَيْنِ) استدل به من قال إنها لا تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف وتعب بأن قوله ﷺ (لَا صَلَاتِي رُكْعَتَيْنِ) أعم من أن يكون ذلك نفلا أو فرضا، لأن الصبح ركعتان.

إحدى القراءتين.

قوله: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ قال الجوهري: الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله.

قوله: ﴿فَابْذُرُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ﴾ بصيغة الأمر في رواية النسائي وصححه ابن حزم والنسائي في شرح مسلم وله طرق عند الدارقطني ورواه مسلم بلفظ أبدا بصيغة الخبر كما في الرواية المذكورة في الباب ورواه أحمد ومالك وابن الجارود وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والنسائي أيضا نبدا بالنون.

قال أبو الفتح القشيري: خرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك وسفيان ويحيى بن سعيد القطان على رواية نبدا بالنون التي للجمع قال الحافظ: وهم أحفظ من الباقيين وقد ذهب الجمهور إلى أن البداءة بالصفا والحتم بالمروة شرط.

وقال عطاء: يجوز الجاهل العكس وذهب الأكثر إلى أن من الصفا إلى المروة شوط ومنها إليه شوط آخر وقال الصيرفي وابن خيران وابن جرير: بل من الصفا إلى الصفا شوط وبدل على الأول ما في حديث جابر: «أَنَّ اللَّهَ فَرَعَ مِنْ آخِرِ سَعْيِهِ بِالْمَرْوَةِ».

قوله: لَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: الخ، فيه دليل على أنها تستحب قراءة هذه الآية عند الدنو من الصفا وأنه يستحب صعود الصفا واستقبال القبلة والتوحيد والتكبير والتلهيل وتكرير الدعاء والذكر بين ذلك ثلاث مرات، وقال جماعة من أصحاب الشافعي: يكرر الذكر ثلاثا والدعاء مرتين فقط قال النووي والصواب الأول.

قوله: (وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحَذَهُ) معناه هزمهم بغير قتال من الأذميين ولا سبب من جهتهم والمراد بالأحزاب الذين تحزبوا على رسول الله ﷺ يوم الخندق وكان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة. وقيل: ستة خمس.

قوله: حَتَّى انصَبْتُ قَدَمَاهُ فِي بطن الوادي هكذا في جميع نسخ مسلم كما نقله القاضي قال: وفي إسقاط لفظة لا بد منها وهي حَتَّى انصَبْتُ قَدَمَاهُ فِي بطن الوادي فسقطت لفظة رمل ولا بد منها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حَتَّى انصَبْتُ قَدَمَاهُ فِي بطن الوادي سعى حَتَّى خرج منه، وهو بمعنى رمل قال النووي: وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حَتَّى إذا انصَبْتُ قَدَمَاهُ فِي بطن الوادي سعى كما وقع في الموطأ وغيره وفي هذا

في البحر فحكى الإجماع على الوجوب. قال ابن المنذر: إن ثبت يعني: حديث حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح: العمدة في الوجوب.

قوله ﷺ: (خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ) قلت: وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم: «مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَغْلُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

١٩٨٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَعَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَى الصَّفَا فَعَلَا عَلَيْهِ حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَذْعُو مَا شَاءَ أَنْ يَذْعُو». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٨٠) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٧٢).

١٩٨٤- وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ وَسَعَى، رَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، فَصَلَّى سَجْدَتَيْنِ، وَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، فَابْذُرُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، أَبْدَأَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأَ بِالصَّفَا فَرَفَى عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ فَقَالَ يَفْلُ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى انصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي حَتَّى إِذَا صَنِدْنَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٢١٨) وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ بِمَعْنَاهُ (٢٢٨/٥).

قوله: (فَعَلَا عَلَيْهِ) استدلل به من قال بأن صعود الصفا واجب وهو أبو حفص بن الوكيل من أصحاب الشافعي وخالفه غيره من الشافعية وغيرهم فقالوا: هو سنة وقد تقدم أن فعله ﷺ بيان لجمل واجب.

قوله: (فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَذْعُو مَا شَاءَ) فيه استحباب الحمد والدعاء على الصفا.

قوله: (طَافَ وَسَعَى رَمَلَ ثَلَاثًا) فيه دليل على أنه يستحب أن يرمل في ثلاثة أسواط ويمشي في الباقي.

قوله: (وَاتَّخَذُوا الْآيَةَ،) وقد تقدم أن الروايات بكسر الحاء وهي

قوله: فَأَحْلُوا حِينَ طَافُوا بِالْبَيْتِ فِيهِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْمُعْتَمِرَ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ اثْنَتَيْهِ الْفَتْوَى أَنَّ الْمُعْتَمِرَ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى إِلَّا مَا شَذَّ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: يَحِلُّ مِنَ الْعِمْرَةِ بِالطَّوْفِ وَوَافَقَهُ ابْنُ رَاهَوِيَةَ. وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَمِرَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ حَلٌّ وَإِنْ لَمْ يَطُفْ وَلَمْ يَسَعْ وَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ كُلُّ مَا حَرَّمَ عَلَى الْحَرَمِ وَيَكُونُ الطَّوْفُ وَالسَّعْيُ فِي حَقِّهِ كَالرُّمِيِّ وَالْمَيْبِتِ فِي حَقِّ الْحَاجِّ وَهَذَا مِنْ شَذُوثِ الْمَذَاهِبِ وَغَرِيبِهَا وَغُفِلَ الْقُطْبُ الْحَلْبِيُّ فَقَالَ: فِيمَنْ اسْتَلِمَ الرُّكْنَ فِي ابْتِدَاءِ الطَّوْفِ وَأَحْلُ حِينَئِذٍ لَا أَنْ يَحْصُلَ لَهُ التَّحَلُّلُ بِالْإِجْمَاعِ.

قوله: (أَحْلُوا مِنْ إِخْرَامِكُمْ) أَي: اجْعَلُوا حَجَّكُمْ عِمْرَةً وَتَحَلَّلُوا مِنْهَا بِالطَّوْفِ وَالسَّعْيِ.

قوله: (وَقَصِّرُوا) أَمَرَهُمْ بِالتَّقْصِيرِ، لِأَنَّهُمْ يَهْلُونَ بَعْدَ قَلِيلٍ بِالْحَجِّ فَآخِرُ الْخَلْقِ، لِأَنَّ بَيْنَ دُخُولِهِمْ وَبَيْنَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ فَقَطْ.

قوله: (مُتَعَةً) أَي: اجْعَلُوا الْحِجَّةَ الْمَفْرُودَةَ الَّتِي أَهْلَمْتُمْ بِهَا عِمْرَةً تَحَلَّلُوا مِنْهَا فَتَصِيرُوا مُتَمَتِّعِينَ فَاطْلُقْ عَلَى الْعِمْرَةِ أَنَّهَا مُتَعَةٌ بِجَازَا وَالْعَلَّاقَةُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرَةٌ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «فَقُلْنَا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ، وَتَجَعَّلَهَا عِمْرَةً» وَنَحْوُهُ فِي رِوَايَةِ الْبَاقِرِ عَنْ جَابِرٍ. وَفِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

قوله: (افْعَلُوا مَا أَمَرْتُمْكُمْ) فِيهِ بَيَانٌ مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنْ لَطْفِهِ بِأَصْحَابِهِ وَحِلْمِهِ عَنْهُمْ.

قوله: (لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ) بِكسر الحاء مِنْ يَحِلُّ، وَالْمَعْنَى لَا يَحِلُّ مَا حَرَّمَ عَلَيَّ. وَوَقَعَ فِي مُسْلِمٍ: «لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ» بِالنُّصْبِ عَلَى الْمُقْعُولَةِ، وَعَلَى هَذَا فَيَقْرَأُ: «يَحِلُّ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَالْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَا يَحِلُّ طَوْلُ الْكَثِّ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنِّي شَيْئًا حَرَامًا: «حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيُ مَجْلِسَهُ» أَي: إِذَا نَحَرْتَهُ يَوْمَ مِنِّي وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مِنْ اعْتَمَرِ فَسَاقَ هَدْيًا لَا يَتَحَلَّلُ مِنْ عِمْرَتِهِ حَتَّى يَنْحَرُ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَمِثْلُهُ مَا فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بَلَفْظًا: «مَنْ أَخْرَمَ بِعِمْرَةٍ فَاهْدَى فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ» وَتَأَوَّلَ ذَلِكَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ: وَمَنْ أَحْرَمَ بِعِمْرَةٍ فَاهْدَى فَاهِلٌ بِالْحَجِّ فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرُ هَدْيَهُ وَلَا يَنْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّعَسُّفِ.

قوله: (أَنْ نَحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنًى) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ

الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ السَّعْيِ فِي بَطْنِ الْوَادِي حَتَّى يَصْعَدَ ثُمَّ يَسْعَى بِاقْبَى الْمَسَافَةِ إِلَى الْمَرْوَةِ عَلَى عَادَةِ مَشْيِهِ، وَهَذَا السَّعْيُ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنَ الْمَرَّاتِ السَّبْعِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَالْمَشْيُ مُسْتَحَبٌّ فِيمَا قَبْلَ الْوَادِي وَبَعْدَهُ وَلَوْ مَشَى فِي الْجَمِيعِ أَوْ سَعَى فِي الْجَمِيعِ أَجْزَاءَهُ وَفَاتَهُ الْفَضِيلَةُ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ وَقَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ تَرَكَ السَّعْيَ الشَّدِيدَ فِي مَوْضِعِهِ: تَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَلَهُ رِوَايَةٌ أُخْرَى مُوَافِقَةٌ لِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

قوله: إِذَا صَعَدْنَا بِكسر العين.

قوله: (فَفَعَلْ عَلَى الْمَرْوَةِ) كَمَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ عَلَيْهَا مَا يَسْتَحَبُّ عَلَى الصُّفَا مِنَ الذِّكْرِ وَاللُّدْعَاءِ وَالصُّعُودِ

بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّحَلُّلِ بَعْدَ السَّعْيِ إِلَّا لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَسْقُ هَذْيًا وَبَيَّانٌ مَتَى يَتَوَجَّهَ الْمُتَمَتِّعُ إِلَى مِنًى، وَمَتَى يُحْرَمُ بِالْحَجِّ

١٩٨٥- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ فَأَحْلُوا حِينَ طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، أَوْ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحِلُّوا إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ» (حَم: ٣٦٦/٦) (خ: ١٥٦٢) (م: ١٢١١) (١١٨).

١٩٨٦- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ: «حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ وَقَدْ أَهَلُوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ لَهُمْ: أَجْلُوا مِنْ إِخْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصِّرُوا، ثُمَّ أَقِيمُوا حِلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَعَةً فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ، فَقَالَ: افْعَلُوا مَا أَمَرْتُمْكُمْ وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيُ مَجْلِسَهُ فَفَعَلُوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْفَسْخِ وَعَلَى وَجُوبِ السَّعْيِ وَأَخَذَ الشُّعْرَ لِلتَّحَلُّلِ فِي الْعُمْرَةِ» (حَم: ٣٦٦/٣) (خ: ١٥٦٨) (م: ١٢١٦) (١٤٣).

١٩٨٧- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَخْلَلْنَا أَنْ نَحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِنًى فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢١٤) (١٣٩).

قوله: وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَقَدَّمَ اسْتِدْلَالُ مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ حَجَّهُ ﷺ كَانَ إِفْرَادًا، وَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ.

حل من إحرامه يحرم بالحج إذا توجه إلى منى.

١٩٨٨- وَعَنْ: «مَعَاوِيَةَ قَالَ: قَصَّرْتُ مِنْ رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِشْقَصٍ مُتَّقٍ عَلَيْهِ (ح: ٩٢/٤) (خ: ١٧٣) (م: ١٢٤٦) (٢٠٩). وَلَفْظُ أَحْمَدَ: «أَخَذْتُ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ بِمِشْقَصٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

قوله: (قَصَّرْتُ) أي: أخذت من شعر راسه وهو يشعر بأن ذلك كان في نسك إما في حج أو عمرة، وقد ثبت أنه حلق في حجته فتعين أن يكون في عمرة ولا سيما وقد روى مسلم: «أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْمَرْوَةِ»، وهذا يحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجعرانة ولكن قوله في الرواية الأخرى: في أيام العشر يدل على أن ذلك كان في حجة الوداع، لأنه لم ينج غيرهما وفيه نظر، لأن النبي ﷺ لم يحل حتى بلغ الهدي عليه كما تقدم في الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرها. وقد بالغ النووي في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال: هذا الحديث عمول على أن معاوية قصر عن رسول الله ﷺ في عمرة الجعرانة، لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قارنا وثبت أنه حلق بمنى وفرق أبو طلحة شعره بين الناس فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع، ولا يصح حمله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع، لأن معاوية لم يكن حينئذ مسلما إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع، وزعم أن النبي ﷺ كان متمعا، لأن هذا غلط فاحش فقد تظافرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي ﷺ قيل له: «مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ تَحِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ فَقَالَ: إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقُلْتُ هَذِهِ فَلَا أَجِلَ حَتَّى أَنْحَرَ».

قال الحافظ متعبا لقوله: (لا يصح حمله على عُمُرَةِ الْقَضَاءِ). ما لفظه. قلت: يمكن الجمع بينهما بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح.

وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية تصريحاً بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفا من أبويه. ولا يعارضه قول سعد المتقدم: فعلناها- يعني: العمرة- وهذا- يعني: معاوية- كافر بالعروش، لأنه أخبر بما استصعبه من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان يخفيه. ولا ينافيه أيضا ما رواه الحاكم في الإكليل: أن الذي حلق رأس النبي ﷺ في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بني بياضة،

لأنه يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق، لأنه أفضل ففعل ولا يعكس على كون ذلك في عمرة الجعرانة إلا رواية أحمد المذكورة في الباب: «أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ» إلا أنها كما قال ابن القيم: معلولة أو وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد: راويها عن عطاء عن ابن عباس عنه، والناس ينكرون هذا على معاوية. قال ابن القيم: وصدق قيس فنحن نخلف بالله أن هذا ما كان في العشر قط. وقال في الفتح: إنها شاذة قال: وأظن بعض روايتها حدث بها بالمعنى فوقع له ذلك. انتهى.

وأياضا قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانيد رواية أحمد هذه وقد ذكر أنه لم يترك فيه من مسند أحمد إلا ما لم يصح. وقال بعضهم: يحتمل أن يكون في قول معاوية قصرت عن رسول الله ﷺ حذف تقديره: قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله ﷺ. وتعقب بأنه يرد ذلك قوله- في رواية أحمد: «قَصَّرْتُ عَنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ» وقال ابن حزم: يحتمل أن يكون معاوية قصر عن رسول الله ﷺ بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر. وتعقبه صاحب الهدي بأن الحلاق لا يقي شعرا يقصر منه ولا سيما وقد قسم النبي ﷺ شعره بين أصحابه الشعرة والشعرتين. وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة الجعرانة المحب الطبري وابن القيم. قال الحافظ: وفيه نظر، لأنه جاء أنه حلق في الجعرانة. ويجاب عنه بأن الجمع ممكن- كما سلف.

قوله: (بِمِشْقَصٍ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مهملة قال القرطبي: هو نصل عريض يرمى به الوحش. وقال صاحب المحكم: هو الطويل من النصال وليس بعريض، وكذا قال أبو عبيد.

١٩٨٩- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ: «كَانَ يُحِبُّ إِذَا اسْتَطَاعَ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ يَبْنِي مِنَ يَوْمِ التَّوْبَةِ وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ يَبْنِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٢٩).

١٩٩٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ وَالْفَجْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ يَبْنِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٥٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩١١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٠٤)، وَلَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَبْنِي خَمْسَ صَلَوَاتٍ».

التَّروِيَةُ حَتَّى دَخَلَ اللَّيْلُ وَذَقِبَ ثَلَاثُهُ، قَالَ أَيْضًا: والخروج إلى منى في كل وقت مباح إلا أن الحسن وعطاء قالا: لا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التَّروية يوم أو يومين وكرهه مالك وكره الإقامة بمكة يوم التَّروية حتى يمسي إلا أن أدركه وقت الجمعة فعليه أن يصلّيها قبل أن يخرج. وفي الحديث الآخر أيضا متابعة أولي الأمر والاحتراز عن مخالفة الجماعة.

١٩٩٢- وفي حديث جابر قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى فَأَهْلَوْا بِالْحَجِّ وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَأَمَرَ بِقَبَّةٍ مِنْ شَعْرِ تَضْرِبُ لَهُ بَنِمْرَةَ فَنَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ وَاقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَوَجَدَ الْقَبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بَنِمْرَةَ فَتَوَلَّى بِهَا حَتَّى إِذَا رَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرَجَلَتْ لَهُ فَاتَى بَطْنَ الْوَادِي فَخَطَبَ النَّاسَ، وَقَالَ: إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا» مختصر من مسلم (١٢١٣) (١٣٦).

قوله: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ. إلخ)، قد تقدّم الكلام على هذا. قوله: (وَرَكِبَ). إلخ قال النووي: فيه بيان سنن أحدها: أن الركوب في تلك المواضع أفضل من المشي، كما أنه في حلة الطريق أفضل من المشي هذا هو الصحيح في الصورتين أن الركوب أفضل وللشافعي قول آخر ضعيف أن المشي أفضل وقال بعض أصحاب الشافعي: الأفضل في جملة الحج الركوب إلا في مواطن المناسك وهي مكة ومنى ومزدلفة وعرفات والتَّروء بينها.

السنة الثانية: أن يصلّي بمنى هذه الصلوات الخمس. السنة الثالثة: أن يبيت بمنى هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع انتهى.

قوله: (ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا. إلخ) فيه دليل على أن السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه.

قوله: (وَأَمَرَ بِقَبَّةٍ) فيه استحباب التَّروء بنمرة إذا ذهبوا من منى، لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظُّهر والعصر جميعا فإذا زالت الشمس سار بهم

١٩٩١- وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا فَقُلْتُ: «أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ؟ قَالَ: بِمِنَى قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٠٠/٣) (خ: ١٦٥٣) (م: ١٣٠٩) (٣٣٦).

حديث ابن عمر أخرجه أيضا في الموطأ لكن موقوفا على ابن عمر. وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي والحاكم.

وأخرجه ابن خزيمة والحاكم عن ابن الزبير: «قَالَ: مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ الظُّهْرَ وَمَا بَعْدَهَا وَالْفَجْرَ بِمِنَى ثُمَّ يَخْدُونَ إِلَى عَرَفَةَ».

قوله: «مِنْ يَوْمِ التَّروِيَةِ» بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التحتانية، وإنما سمي بذلك لأنهم كانوا يسيرون إلهم فيه ويتروء من الماء، لأن تلك الأماكن لم يكن فيها إذ ذاك آبار ولا عيون، وأما الآن فقد كثرت جدًّا واستغنوا عن حمل الماء.

قوله: (يَوْمَ النَّفَرِ) بفتح النون وسكون الفاء. والأبطح البطحاء التي بين مكة ومنى وهي ما انبطح من الوادي واتسع وهي التي يقال لها المحصب والمعرس. وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة.

قوله: (أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ) لَمَّا بَيَّنَّ لَهُ الْمَكَانَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ خشي عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فأمره بأن يفعل كما يفعل أَمْرَاؤُهُ إِذْ كَانُوا لَا يَؤَاطِبُونَ عَلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ ذَلِكَ الْيَوْمَ بِمَكَانٍ مُعَيَّنٍ فَأَشَارَ إِلَى أَنْ الَّذِي يَفْعَلُونَهُ جَائِزٌ، وَأَنَّ الْأَتْبَاعَ أَفْضَلُ، وَأَحَادِيثُ الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يُصَلِّيَ الْحَاجُّ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ بِمِنَى وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَرَوَى الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ بِمِنَى، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَرَوَى الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّروِيَةِ بِمَكَّةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْهُ أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِمِنَى فَلَعَلَّهُ صَلَّى بِمَكَّةَ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لِبَيَانِ الْجَوَازِ.

وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال: «إِذَا رَاغَتِ الشَّمْسُ فَلْيَخْرُجْ إِلَى مِنَى» قال ابن المنذر أيضا بعد أن ذكر حديث ابن الزبير السابق قال به علماء الأمصار: قال: ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روى عن عائشة: «أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ

الإمام إلى مسجد إبراهيم وخطب بهم خطبتين خفيفتين وتخفف الثانية جداً فإذا فرغ منهما صلى بهم الظهر والعصر جامعا فإذا فرغوا من الصلاة ساروا إلى الموقف.

قوله: (بَنِمْرَة) بفتح النون وكسر الميم ويموز إسكان الميم وهي موضع يجنب عرفات وليست من عرفات.

قوله: (وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ). إلخ يعني: أن قريشا كانت تقف في الجاهلية بالمسعر الحرام وهو جبل المزدلفة يقال له قزح فظنوا أن النبي ﷺ سيوافقهم.

قوله: (فَأَجَازَ أَي: جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه إلى عرفات) قوله: (أَمَرَ بِالْقَصْوَا) بفتح القاف والقصر ويموز المدأ قال ابن الأعرابي: القصوا التي قطع أذننها والجعد أكبر منه وقال أبو عبيد: القصواء المقطوعة الأذن عرضا وهو اسم لناقته ﷺ.

قوله: (فَرُجِلَتْ) بتخفيف الحاء المهملة أي: جعل عليها الرجل.

قوله: (بَطْنُ الْوَادِي) هو وادي عرنة بضم العين وفتح الراء بعدها نون.

قوله: (فَخُطِبَ). إلخ فيه استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع، وهو سنة باتفاق جماهير العلماء، وخالف في ذلك المالكية.

قوله: (إِنْ دِمَاءَكُمْ). إلخ قد تقدم شرح هذا في باب استحباب الخطبة يوم النحر من أبواب العيد.

باب الْمَسِيرِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ وَالْوُقُوفِ بِهَا وَأَحْكَامِهِ ١٩٩٣- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَوْفٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا وَتَحَنُّنَ غَاوِيَانَ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ عَنْ التَّلْبِيَةِ كَيْفَ كُتِمَ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: كَانَ يَلْمِي التَّلْبِيَةَ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبَّرُ الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٦٥٩) (م: ١٢١١) (١٢٨).

١٩٩٤- وَحَنَّ ابْنُ عَمْرٍو قَالَ: «عَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ حَتَّى آتَى عَرَفَةَ فَتَزَلَّ بِنَمْرَةٍ وَهِيَ مَنَزِلُ الْإِمَامِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِ بِعَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُهْجَرًا فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ ثُمَّ رَاحَ فَوَقَّفَ عَلَى الْمَوْقِفِ مِنْ عَرَفَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٩/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٥).

١٩٩٥- وَحَنَّ عُرْوَةُ بْنُ مَضْرُوسٍ بْنِ أَوْسٍ بْنِ خَارِثَةَ بْنِ لَامٍ

الطائي قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمُزْدَلِفَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طَيْسٍ أَكَلْتُ رَاحِلَتِي وَأَتَمَّتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ شَهِدَ صَلَاتِنَا هَذِهِ وَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْسَ أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَنَفْسُهُ تَقَبَّحَ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي أَنَّ نَهَارَ عَرَفَةَ كُلُّهُ وَقْتُ لِلْوُقُوفِ (حم: ٢٦١/٤) (د: ١٩٥٠) (ت: ٨٩١) (ن: ٢٦٢/٥) (هـ: ٣٠١٦).

حديث ابن عمر في إسناد محمد بن إسحاق وفيه كلام معروف قد تقدم، ولكنه قد صرح هنا بالتحديث وبقية رجال إسنادته ثقات. وحديث عروة بن مضرس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه الحاكم والدارقطني والقاضي أبو بكر بن العربي على شرطهما.

قوله: (وَتَحَنُّنَ غَاوِيَانَ) أي: ذاهبان غدوة. قوله: (كَيْفَ كُتِمَ تَصْنَعُونَ) أي: من الذكر وفي رواية لمسلم: «مَا يَقُولُ فِي التَّلْبِيَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ».

قوله: فلا ينكر عليه بضم أوله على البناء للمجهول وفي رواية للبخاري: «لَا يَجِبُ أَخَذُنَا عَلَى صَاحِبِهِ» والحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية لتقريره ﷺ لهم على ذلك.

قوله: (غَدَاً) بالغين المعجمة أي: سار غدوة. قوله: (حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ) ظاهره أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها ولكن قد تقدم في حديث جابر المذكور في الباب الذي قبل هذا أنه كان بعد طلوع الشمس.

قوله: (وَهُوَ مَنَزِلُ الْإِمَامِ). إلخ قال ابن الحجاج المالكي وهذا الموضع يقال له: الأراك قال الماوردي: يستحب أن ينزل بنمرة حيث نزل رسول الله ﷺ وهو عند الصخرة الساقطة بأصل الجبل على يمين الدّاهب إلى عرفات.

قوله: (رَاحَ) أي: بعد زوال الشمس.

قوله: (مُهْجَرًا) بتشديد الجيم المكسورة قال الجوهرى: التهجير والتهجر: السير في الهجرة، والهجرة: نصف النهار، وعند اشتداد الحر، والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم سنة لما يلزم من تعجيل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخاري إلى هذا الحديث في صحيحه فقال: باب التهجير بالرواح يوم عرفة أي: من غرة.

قوله: (فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى مع الإمام وذكر أصحاب الشافعي أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخا إلحاقا له بالقصر قال: وليس بصحيح فإن النبي ﷺ جمع فجمع معه من حضره من المكئين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال: اتُّمُوا فإنا سفر ولو حرم الجمع لئنه لم يجرؤوا على تأخير البيان عن وقت الحاجة قال: ولم يلفنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره.

قوله: (ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ) فيه دليل على أنه ﷺ خطب بعد الصلاة.

قوله: (إِنَّ مَضْرُوسَ) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة ثم سين مهملة.

قوله: (ابن لأم) هو بوزن حام.

قوله: من جبلي طيئ هما جبل سلمى.

وجبل اجاء، قاله المنذري وطيئ يفتح الطاء وتشديد الياء بعدها همزة.

قوله: (أَكَلْتُ) أي: أعييت.

قوله: (مِنْ حَبْلِ) يفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة أحد جبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع قاله الجوهري.

قوله: (صَلَاتَانِ هَذِي) يعني: صلاة الفجر.

قوله: (لَيْلَا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ) تحسبك بهذا أحد بن حنبل فقال: وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد، لأن لفظ الليل والنهار مطلقان. وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بالنهار ما بعد الزوال بدليل أنه ﷺ والخلفاء الراشدين بعده لم يقفوا إلا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد أنه وقف قبله فكأنهم جعلوا هذا الفعل مقيدا لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه.

حديث عبد الرحمن بن يعمر أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والذارقطني والبيهقي.

قوله: (فَسَأَلُوهُ) أي: قالوا: كيف حج من لم يدرك يوم عرفة كما بوب عليه البخاري.

قوله: (الْحَجُّ عَرَفَةُ) أي: الحج الصحيح حج من أدرك يوم عرفة. قال الترمذي: قال سفيان الثوري: والعمل على حديث عبد الرحمن بن يعمر عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن من لم يقف بعرفات قبل الفجر فقد فاته الحج، ولا يجزئ عنه إن جاء بعد طلوع الفجر ويجعلها عمرة وعليه الحج من قابل، وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما.

قوله: (مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ) أي: ليلة المبيت بالمزدلفة، وظاهره أنه يكفي الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة لطيفة في هذا الوقت، وبه قال الجمهور: وحكى النووي قولاً أنه لا يكفي الوقوف ليلا، ومن اقتصر عليه فقد فاته الحج، والأحاديث الصحيحة تردّه.

قوله: (أَيَّامٌ مِّنْ) مرفوع على الابتداء وخبره.

قوله: (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) وهي الأيام المعدودات وأيام التشريق وأيام رمي الجمار وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر، وليس يوم النحر منها لإجماع الناس على أنه لا يجوز النحر يوم ثاني النحر، ولو كان يوم النحر من الثلاث لجاز أن ينفر من شاء في ثانيه.

قوله: (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ) أي: من أيام التشريق فنفر في اليوم الثاني منها فلا إثم عليه في تعجيله، ومن تأخر عن النحر في اليوم الثاني من أيام التشريق إلى اليوم الثالث فلا إثم عليه في

قوله: (فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى مع الإمام وذكر أصحاب الشافعي أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخا إلحاقا له بالقصر قال: وليس بصحيح فإن النبي ﷺ جمع فجمع معه من حضره من المكئين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال: اتُّمُوا فإنا سفر ولو حرم الجمع لئنه لم يجرؤوا على تأخير البيان عن وقت الحاجة قال: ولم يلفنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره.

قوله: (ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ) فيه دليل على أنه ﷺ خطب بعد الصلاة.

قوله: (إِنَّ مَضْرُوسَ) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة ثم سين مهملة.

قوله: (ابن لأم) هو بوزن حام.

قوله: من جبلي طيئ هما جبل سلمى.

وجبل اجاء، قاله المنذري وطيئ يفتح الطاء وتشديد الياء بعدها همزة.

قوله: (أَكَلْتُ) أي: أعييت.

قوله: (مِنْ حَبْلِ) يفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة أحد جبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع قاله الجوهري.

قوله: (صَلَاتَانِ هَذِي) يعني: صلاة الفجر.

قوله: (لَيْلَا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ) تحسبك بهذا أحد بن حنبل فقال: وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد، لأن لفظ الليل والنهار مطلقان. وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بالنهار ما بعد الزوال بدليل أنه ﷺ والخلفاء الراشدين بعده لم يقفوا إلا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد أنه وقف قبله فكأنهم جعلوا هذا الفعل مقيدا لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه.

قوله: (فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الإمام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى مع الإمام وذكر أصحاب الشافعي أنه لا يجوز الجمع إلا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخا إلحاقا له بالقصر قال: وليس بصحيح فإن النبي ﷺ جمع فجمع معه من حضره من المكئين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال: اتُّمُوا فإنا سفر ولو حرم الجمع لئنه لم يجرؤوا على تأخير البيان عن وقت الحاجة قال: ولم يلفنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزدلفة بل وافق عليه من لا يرى الجمع في غيره.

قوله: (ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ) فيه دليل على أنه ﷺ خطب بعد الصلاة.

قوله: (إِنَّ مَضْرُوسَ) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة ثم سين مهملة.

قوله: (ابن لأم) هو بوزن حام.

قوله: من جبلي طيئ هما جبل سلمى.

وجبل اجاء، قاله المنذري وطيئ يفتح الطاء وتشديد الياء بعدها همزة.

قوله: (أَكَلْتُ) أي: أعييت.

قوله: (مِنْ حَبْلِ) يفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة أحد جبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع قاله الجوهري.

قوله: (صَلَاتَانِ هَذِي) يعني: صلاة الفجر.

قوله: (لَيْلَا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ) تحسبك بهذا أحد بن حنبل فقال: وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد، لأن لفظ الليل والنهار مطلقان. وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بالنهار ما بعد الزوال بدليل أنه ﷺ والخلفاء الراشدين بعده لم يقفوا إلا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد أنه وقف قبله فكأنهم جعلوا هذا الفعل مقيدا لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه.

قوله: (وَقَضَى نَفْسَهُ) قيل: المراد به أنه أتى بما عليه من المناسك. والمشهور أن النفس ما يصنعه المحرم عند حلّه من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة وتنف الإبط وغيره من خصال الفطرة، ويدخل في ضمن ذلك نحر البدن وقضاء جميع المناسك، لأنه لا يقضي النفس إلا بعد ذلك، وأصل النفس: الوسخ والقذر

١٩٩٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرٍ أَنَّ: «نَاسًا مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ

(٢٥٤/٥).

١٩٩٩- وَغَنَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يَدُوبُ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢١٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٨٥)، وَلَفْظُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

حديث أسامة إسناده في سنن النسائي هكذا: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم عن هشيم حدثنا عبد الملك عن عطاء قال: قال أسامة: فذكره وهؤلاء كلهم رجال الصحيح وعبد الملك هو ابن عبد العزيز المعروف بابن جريج. وحديث عمرو بن شعيب في إسناده حماد بن أبي حميد وهو ضعيف، وفي الباب عن ابن عمر بنحوه عند العقيلي في الضعفاء، وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف وقال البخاري: منكر الحديث وعن علي رضي الله عنه عند الطبراني في المناسك بنحوه وفي إسناده قيس بن الربيع، وأخرجه البيهقي عنه بزيادة: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، اللَّهُمَّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَتَسِّرْ لِي أَمْرِي» وفي إسناده موسى بن عبيدة الرُّبَيعِيّ وهو ضعيف، وتفرد به عن أخيه عبد الله عن علي رضي الله عنه قال البيهقي: ولم يدرك عبد الله عليًا وعن طلحة بن عبد الله بن كريب بفتح الكاف وآخره زاي عند مالك في الموطأ مرسلًا ورواه البيهقي عن مالك موصولًا وضعفه، وكذا ابن عبد البر في التمهيد.

قوله: (فَرَفَعَ يَدَيْهِ) فيه دليل على أن عرفة من المواطن التي يشرع فيها رفع اليدين عند الدعاء فيخصص به عموم حديث أنس المتقدم في صلاة الاستسقاء.

قوله: وهو رافع يده الأخرى فيه دليل على أن رفع إحدى اليدين عند الدعاء إذا منع من رفع الأخرى عذر لا بأس به.

قوله: (دُعَاءُ يَوْمَ عَرَفَةَ) رجح المزيّ جرح دعاء ليكون. قوله: لا إله إلا الله خبرا لخبر الدعاء ولخبر ما قلت أنا والنبيون ويؤيده ما وقع في الموطأ من حديث طلحة بلفظ: «أَفْضَلُ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَمَا وَقَعَ عِنْدَ الْعُقَيْلِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُسَرَ بِلَفْظٍ: «أَفْضَلُ دُعَائِي وَدُعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي عَشِيَّةَ عَرَفَةَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»

تأخيره وقيل: المعنى: ومن تأخر عن الثالث إلى الرابع ولم ينفر مع العامة فلا إثم عليه، والتأخير هنا وقع بين الفاضل والأفضل، لأن المتأخر أفضل فإن قيل: إنما يخاف الإثم المتعجل فما بال المتأخر الذي أتى بالأفضل الحق به؟ فالجواب: أن المراد من عمل بالرخصة وتعجل فلا إثم عليه في العمل بالرخصة. ومن ترك الرخصة وتأخر فلا إثم عليه في ترك الرخصة وذهب بعضهم إلى أن المراد وضع الإثم عن المتعجل دون المتأخر، ولكن ذكرنا معا والمراد أحدهما.

قوله: (يُنَادِي بِهِنَّ) أي: بهذه الكلمات.

قوله: نَحَرْتُ هَاهُنَا وَمَنْى كُلُّهَا منحَر يعني: كل بقعة منها يصح النحر فيها، وهو متفق عليه، لكن الأفضل النحر في المكان الذي نحر فيه ﷺ كذا قال الشافعي ومنحر النبي ﷺ هو عند الجمرة الأولى التي تلي مسجد منى، كذا قال ابن التين. وحديث منى من وادي عسّر إلى العقبة.

قوله: (فِي رِحَالِكُمْ) المراد بالرحال المنازل قال أهل اللغة: رحل الرجل: منزله، سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر. قوله: (وَوَقَفْتُ هَاهُنَا) يعني: عند الصُّخْرَاتِ، وعرفة كُلُّهَا موقف يصح الوقوف فيها وقد أجمع العلماء على أن من وقف في أي جزء كان من عرفات صحّ وقوفه ولها أربعة حدود: حد إلى جادة طريق المشرق، والثاني إلى حافات الجبل الذي وراء أرضها، والثالث إلى البساتين التي تلي قرنيها على يسار مستقبل الكعبة والرابع وادي عرنة بضم العين وبالتون وليست هي ثمة ولا من عرفات ولا من الحرم.

قوله: (وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفًا) جمع بإسكان الميم: هي المزدلفة كما تقدم وفيه دليل على أنها كلها موقف كما أن عرفات كلها موقف.

قوله: (وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقُ) الفجاج بكسر الفاء: جمع فج، وهو الطريق الواسعة، والمراد أنها طريق من سائر الجهات والأفطار التي يقصدها الناس للزيارة والإتيان إليها من كل طريق واسع، وهذا متفق عليه ولكن الأفضل الدُّخُولُ إليها من الثنية العليا التي دخل منها النبي ﷺ كما تقدم، وهذه الزيادة رواها أبو داود كما رواها أحمد وابن ماجه.

١٩٩٨- وَغَنَ أَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: «كَنتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُو، فَمَالَتْ بِهِ نَاقَتُهُ فَسَقَطَ خَطَامُهَا، فَتَنَاولَ الْخِطَامَ بِإِخْدَى يَدَيْهِ وَهُوَ رَافِعٌ يَدَهُ الْأُخْرَى» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ

(حم: ٢١٠/٥) (خ: ١٦٦٦) (م: ١٢٨٦) (٢٨٤).

٢٠٠٣- وَعَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ وَكَانَ زَوْفَ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ جِئْ دَفْعُوا: عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، وَهُوَ كَأَنَّ نَاقَتَهُ حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا وَهُوَ مِنْ مَنَى وَقَالَ: عَلَيْكُمُ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجُمُرَةُ.»
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٠/١) وَمُسْلِمٌ (١٢٨٢) (٢٦٨).

٢٠٠٤- وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اعْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّى الْفَجْرَ جِئْ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَجِبَ الْقُصُوفَا حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَا اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى اسْتَفْرَجَ جِدًّا فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ فَحَرَّكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوَسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجُمُرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ يَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا حَصَى الْخَذْفِ حَتَّى رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْفَصَرَ إِلَى الْمُنَحَرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨) (١٤٧).

قوله: (الْعَتَقُ) بفتح المهملة والنون وهو السير الذي بين الإبطاء والإسراع وفي المشارق أنه سير سهل في سرعة وقال القزاز: هو سير سريع وفي القاموس هو الخطو الفسيح، وانتصب العتق على المصدر المؤكد للفظ الفعل.

قوله: (فَجَوَّةٌ) بفتح الفاء وسكون الجيم: المكان المتسع.

قوله: (نَهَضَ) بفتح النون وتشديد النون: أي: أسرع قال ابن عبد البر: في الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة، لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الزحمة، ومن الإسراع عند عدم الزحام.

قوله: (وَهُوَ كَأَنَّ نَاقَتَهُ). إلخ هذا محمول على حال الزحام دون غيره بدليل حديث أسامة المتقدم، وكذلك يحمل حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَهُ جِئْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ وَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمُ بِالسَّكِينَةِ إِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيحَافِ، قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ نَاقَتَهُ رَافِعَةً يَدَهَا حَتَّى أَتَى جَمْعًا» وقد حمله على مثل ما ذكر ابن خزيمة.

قوله: (الْخَذْفُ) بجاء معجمة مفتوحة وذال معجمة ساكنة ثم

وأحاديث الباب تدل على مشروعية الاستكثار من هذا الدعاء يوم عرفة وأنه خير ما يقال في ذلك اليوم.

٢٠٠٠- وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ جَاءَ إِلَى الْحِجَابِ بْنِ يُوسُفَ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَأَنَا مَعَهُ، فَقَالَ: الرُّوَاحُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ، فَقَالَ: هَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ سَالِمٌ: فَقُلْتُ لِلْحِجَابِ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ تَصِيبَ السُّنَّةِ فَاقْصُرْ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: صَدَقَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٦٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٣/٥).

٢٠٠١- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ إِلَى الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ فَخَطَبَ النَّاسَ الْخُطْبَةَ الْأُولَى، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ، ثُمَّ أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ، فَفَرَّغَ مِنَ الْخُطْبَةِ وَبَلَّغَ مِنَ الْأَذَانِ، ثُمَّ أَقَامَ بِلَالٌ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ.

حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وقال: تفرد به إبراهيم بن أبي يحيى وفي حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم ما يدل على أنه ﷺ خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أخذ النبي ﷺ في الخطبة الثانية وهو أصح، ويرجح بامر معقول هو أن المؤذن قد أمر بالإحصاء للخطبة فكيف يؤذن ولا يستمع الخطبة قال المحب الطبري: وذكر الملا في سيرته أن النبي ﷺ لما فرغ من خطبته أذن بلال وسكت رسول الله ﷺ فلما فرغ بلال من الأذان تكلم بكلمات ثم أتاه راحلته وأقام بلال الصلاة وهذا أولى مما ذكره الشافعي إذ لا يفوت به سماع الخطبة من المؤذن.

قوله: (فَاقْصُرْ الْخُطْبَةَ). إلخ قال ابن عبد البر: هذا الحديث يدخل عندهم في المستند، لأن المراد بالسنة سنة رسول الله ﷺ إذا أطلقت ما لم تضاف إلى صاحبها كسنة العمرين انتهى.

والكلام على ذلك مستوفى في الأصول وقد تقدم حديث ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُرْوَحُ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ» وقد مر أن ظاهره يخالف حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه ﷺ من ثمرة كان حين زاعت الشمس والمصنف رحمه الله تعالى اختصر هذه القصة الواقعة بين ابن عمر والحجاج وهي في البخاري أطول من هذا المقدار وكذلك في سنن النسائي.

باب الدفع إلى مزدلفة ثم منها إلى منى وما يتعلق بذلك

٢٠٠٢- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ كَانَ يُسِيرُ الْعَتَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجَوَّةً نَهَضَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

فأه قال العلماء: حصى الخذف كقدر حبة الباقلاء.

قوله: فصلى بها المغرب والعشاء استدلت به على جمع التأخير بمزدلفة قال في الفتح: وهو إجماع لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر انتهى وقد قدمنا الجواب عن هذا.

قوله: (وَلَمْ يَسْبَحْ بَيْنَهُمَا) أي: لم يتنفل وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة قال:، لأنهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع انتهى ويشكل على ذلك ما في البخاري عن ابن مسعود أنه صلى بعد المغرب ركعتين ثم دعا بعشائه فتعشى ثم صلى العشاء.

قوله: (القصواء) قد تقدم ضبطها.

قوله: فاستقبل القبلة. إلخ، فيه استحباب استقبال القبلة بالمسح الحرام والدعاء والتكبير والتهليل والتوحيد والوقوف به إلى الإسفار والدفع منه قبل طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من أهل العلم منهم مجاهد وقسادة والزهرى والثوري إلى أن من لم يقف بالمسح قد ضيع نسكا وعليه دم، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وأبي ثور وروي عن عطاء والأوزاعي أنه لا دم عليه، وإنما هو منزل من شاء نزل به، ومن شاء لم ينزل به وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف به ركن لا يتم الحج إلا به، وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه، وروي عن علقمة والنخعي واحتج الطحاوي بأن الله عز وجل لم يذكر الوقوف وإنما قال: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾، وقد اجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجته تام، فإذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من تمام الحج فالوطن الذي يكون فيه الذكر أخرى أن لا يكون فرضا.

قوله: (حتى أسفر جدا) بكسر الجيم: أي إسفارا بليغا وهذا يراد على ما ذهب إليه مالك من أن الدفع قبل الإسفار.

قوله: (مخسر). إلخ بكسر السين المهمله قبلها حاء مهمله وليس هو من مزدلفة ولا منى بل هو سيل بينهما وقيل: إنه من منى وفيه دليل على أنه يستحب لمن بلغ وادي عسر إن كان راكبا أن يحرك دابته وإن كان ماشيا أسرع في مشيه.

قوله: (فرماها). إلخ سياطي الكلام على الرمي.

٢٠٠٥- وعن عمر قال: «كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون: أشرق قير، فحالفهم النبي

ﷺ فأفاض قير طلوع الشمس، رآه الجماعة إلا مسلما (حم: ٤٢/١) (خ: ١٦٨٤) (ت: ٨٩٦) (د: ١٩٣٨) (ن: ٢٦٥/٥) (هـ: ٣٠٢٢)، لكن في رواية أحمد وابن ماجه: أشرق قير كيما تغير.

قوله: (لا يفيضون) بضم أوله أي: من المزدلفة.

قوله: (أشرق) بفتح الهزلة فعل أمر من الإشراق: أي: ادخل في الشروق وظن بعضهم أنه ثلاثي فضبطه بكسر الهزلة من شرق وليس بواضح والمعنى لتطلع عليك الشمس.

قوله: (قير) بفتح المثناة وكسر الموحدة وسكون التحتية بعدها راء مهمله وهو جبل معروف بمكة وهو أعظم جبالها.

قوله: (فأفاض قير طلوع الشمس) الإفاضة الدفعة كما قال الأصمعي ولفظ أبي داود: فدفع قبل طلوع الشمس.

قوله: (كيما تغير) قال الطبري: معناه كيما ندفع وهو من قولهم: أغار الفرس إذا أسرع والحديث فيه مشروعية الدفع من الموقف بالمزدلفة قبل طلوع الشمس عند الإسفار وقد نقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فاته الوقوف قال ابن المنذر: وكان الشافعي وجهور أهل العلم يقولون بظاهر هذا الحديث وما ورد في معناه وكان مالك يرى أن يدفع قبل الإسفار وهو مردود بالنصوص.

٢٠٠٦- وعن عائشة قالت: «كانت سودة امرأة ضحكة بطة، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع بليل، فأذن لها، فتفق عليه (حم: ١٣٣/٩٤)».

٢٠٠٧- وعن ابن عباس قال: «أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضحكة أهله، رآه الجماعة (حم: ٢٢١/١) (خ: ١٦٧٨) (م: ١٢٩٣) (٣٠١) (د: ١٩٣٩) (ت: ٨٩٢) (ن: ٢٦١/٥) (هـ: ٣٠٢٥)».

٢٠٠٨- وعن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ أذن لضحكة الناس من المزدلفة بليل، رآه أحمد (٣٣/٢)».

٢٠٠٩- وعن جابر: «أن النبي ﷺ أوضع في وادي محسر وأمرهم أن يرموا ببئيل حصى الخذف، رآه الخمسة وصححه الترمذي (حم: ٣/٣٩١) (د: ١٩٤٤) (ت: ٨٩٧) (ن: ٥/٢٦٨) (هـ: ٣٠٢٨)».

قوله: (بطة) بفتح المثناة وكسر الموحدة بعدها مهمله خفيفة أي: بطينة الحركة لعظم جسمها.

العقبة إلا بعد طلوع الشمس، ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز، وإن رماها قبل الفجر أعاد. وحكى المهدي في البحر عن العترة والشافعي أن وقت الرمي من ضحى يوم النحر واستدل القائلون بأن وقت الرمي من وقت الضحى بحديث الباب ومحدث ابن عباس الآتي: قالوا: وإذا كان من رخص له النبي ﷺ منعه أن يرمي قبل طلوع الشمس، فمن لم يرخّص له أولى، واحتج المجوزون للرمي قبل الفجر بحديث أسماء الآتي ولكنه مختص بالنساء كما سيأتي، ولا حاجة إلى الجمع بينه وبين حديث ابن عباس يحمل حديث ابن عباس على التذب كما ذكره صاحب الفتح قال ابن المنذر: السنة أن لا يرمي إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي ﷺ ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر، لأن فاعله مخالف للسنة، ومن رماها حيثشذ فلا إعادة عليه إذ لا أعلم أحدا قال: لا يجزئه انتهى.

والأدلة تدل على أن وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لا رخصة له ومن كان له رخصة كالنساء وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك، ولكنه لا يجزئ في أول ليلة النحر إجماعا وسيأتي بقیة الكلام على هذا واعلم أنه قد قيل: إن الرمي واجب بالإجماع كما حكى ذلك في البحر واقتصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور وقال: إنه عند المالكية سنة وحكى عنهم أن رمي جرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه، وحكى ابن جرير عن عائشة وغيرها أن الرمي إنما شرع حفظا للتكبير فإن تركه وكبر أجزاءه والحق أنه واجب لما قدمنا من أن أفعاله ﷺ بيان لمجل واجب وهو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ﴾ النبي ﷺ وقوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

قوله: (عَلَى رَجُلَيْنِ) استدله به على أن رمي الركاب لجمرة العقبة أفضل من رمي الراجل، وبه قالت الشافعية والحنفية والناصر والإمام يحيى وقال الهادي والقاسم: إن رمي الراجل أفضل وأجابوا عن الحديث بأنه ﷺ كان راكبا لعذر الزحام.

قوله: (لِتَأْخُذُوا) بكسر اللام قال النووي: هي لام الأمر ومعناه خذوا مناسككم قال: وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقدير الحديث أن هذه الأمور التي أثبت بها في حجتي من الأقوال والأفعال والهيئات هي أمور الحج وصفته والمعنى: اقبلوها واحفظوها واعملوا بها وعلموها الناس قال النووي وغيره: هذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله

قوله: (فِي ضَعْفَةِ أَهْلِ) الضعفة بفتح الضاد المعجمة والعين المهملة جمع ضعيف، وهم النساء والصبيان والخدم.

قوله: (أَوْضَعَ) أي: أسرع بالسير يبله يقال: وضع البعير وأوضعه راكبه أي: أسرع به السير.

قوله: (بِبَثْلِ حَصَى الْخَذْفِ) تقدّم ضبطه وتفسيره وأحاديث عائشة وابن عباس وابن عمر فيها دليل على جواز الإفاضة قبل طلوع الشمس وفي بقية جزء من الليل لمن كان من الضعفة وحديث جابر يدل على أنه يشرع الإسراع بالمشي في وادي محسر قال الأزرقي: وهو خمسمئة ذراع وخمسة وأربعون ذراعا وإنما شرع الإسراع فيه، لأن العرب كانوا يقفون فيه ويذكرون مفاخر آبائهم فاستحب الشارع مخالفتهم، وحكى الرافعي وجها ضعيفا أنه لا يستحب الإسراع للماشي.

بَابُ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَحْكَامِهِ

٢٠١٠- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَمَى النَّبِيُّ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضَعْفَى وَأَمَّا بَعْدُ فَإِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسَ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/٣١٣) (خ: ٣/١٣٤) (م: ١٢٩٩) (٣١٤) (د: ١٩٧١) (ن: ٥/٢٧٠) (هـ: ٣٠٥٣).

٢٠١١- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ عَلَى رَجُلَيْنِ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَقُولُ: لِنَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ فَلَمَّا لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَلَوُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣١٨) وَمُسْلِمٌ (١٢٩٧) (٣١٠) وَالنَّسَائِيُّ (٥/٣٧٠).

٢٠١٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَمْنَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَرَمَى بِسَنٍّ وَقَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/٤٢٧) (خ: ١٧٤٨) (م: ١٢٩٦) (٣٠٥)، وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَنٍّ حَصِيَّاتٍ وَهُوَ رَاكِبٌ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا وَذَنْبًا مَغْفُورًا ثُمَّ قَالَ: هَاهُنَا كَانَ يَقُومُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ».

قوله: (الْجَمْرَةُ) يعني: جرة العقبة.

قوله: (يَوْمَ النَّحْرِ ضَعْفَى) لا خلاف أن هذا الوقت هو الأحسن لرميها واختلف فيمن رماها قبل الفجر، فقال الشافعي: يجوز تقديمه من نصف الليل وبه قال عطاء وطاوس والشمسي وقال الحنفية وأحمد وإسحاق والجمهور: إنه لا يرمي جرة

التدارك يجبره بدم، وعن الشافعية في ترك حصاة مد، وفي ترك حصاتين مدان، وفي ثلاثة فأكثر دم وعن الحنفية إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع وإلا فدم.

قوله: (سُورَةُ الْبَقَرَةِ) خصها بالذكر، لأن معظم أحكام الحج فيها.

قوله: (يَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ) فيه استحباب التكبير مع كل حصاة. وقد استدلل بهذا على اشتراط رمي الجمرات بواحدة بعد واحدة من الحصى، لأن التكبير مع كل حصاة يدل على ذلك وروي عن عطاء أنه يجزئ ويكبر لكل حصاة تكبيرة وقال الأصم: يجزئ مطلقا، وقال الحسن البصري: يجزئ الجاهل فقط وقال الناصر والحنفية والشافعية: يجزئ عن واحدة مطلقا.

وقالت المادوية: لا يجزئ بل يستأنف.

قوله: (وَقَالَ اللَّهُمَّ). إلخ فيه استحباب هذا مع التكبير قال في الفتح: وأجمعوا على أن من لم يكبر لا شيء عليه انتهى.

٢٠١٣- وعن ابن عباس قال: «قَدَّمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلِيَّةً بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى خُمَرَاتٍ لَنَا مِنْ جَنْحٍ، فَجَعَلَ يُلَطِّحُ أَفْخَاذَهَا وَيَقُولُ: أَيُّنِي لَا تَرْمُوا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، زَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٢٣٤/١) (د: ١٩٤٠) (ت: ٨٩٣) (ن: ٢٧١/٥) (هـ: ٣٠٢٥) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَفَّظَهُ: «قَدَّمَ صَتَفَةَ أَهْلِيهِ وَقَالَ: لَا تَرْمُوا الْجِمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

٢٠١٤- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ الْجِمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَلْفَاظَتْ، وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغِي: عِنْدَهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٢).

٢٠١٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا: «نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمُزْدَلِيَّةِ، فَقَامَتْ تُصَلِّي فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِي هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِي هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا، فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِي هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَارْتَحِلُوا فَارْتَحَلْنَا وَمَضَيْنَا حَتَّى رَمَتْ الْجِمْرَةَ، ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتْ الصُّبْحَ فِي مَرْتِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: يَا هَتَاهَا مَا أَرَأَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا، قَالَتْ: يَا بَنِي إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُذِنَ لِلطُّعْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٤٧) (خ: ١٦٧٩) (م: ١٢٩١) (٢٩٧).

٢٠١٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِهِ مَعَ أَهْلِهِ إِلَى

ﷺ فِي الصَّلَاةِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَالْحُجِّ الْوُجُوبُ إِلَّا مَا خَرَجَ بِدَلِيلٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَحَكَمِي عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنْتَهَى وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي الصَّلَاةِ أَنَّ مَرْجِعَ وَاجِبَاتِهَا إِلَى حَدِيثِ الْمَسِيِّ فَلَا يَجِبُ غَيْرُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَخْصُهُ وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ أَعْمَالَ الْحُجِّ وَأَقْوَالَهُ، الظَّاهِرُ فِيهَا الْوُجُوبُ إِلَّا مَا خَرَجَ بِدَلِيلٍ كَمَا قَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ، وَهُوَ الْحَقُّ.

قال القرطبي: روايتنا لهذا الحديث بلام الجر المفتوحة والنون التي هي مع الألف ضمير أي: يقول لنا: «خذوا مناسككم»، فيكون قوله لنا صلة للقول، قال: وهو الأفصح، وقد روي: «لتأخذوا مناسككم» بكسر اللام للأمر وبالنسبة المنشأة من فوق وهي لغة شاذة: «قَرَأَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَذَلِكِ فَلْتَفَرِّحُوا﴾» انتهى.

والأولى أن يقال: إنها قليلة لا شاذة، لورودها في كتاب الله تعالى وفي كلام نبيه ﷺ وفي كلام فصحاء العرب وقد قرأ بها عثمان بن عفان وأبي وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد والعباس بن الفضل الأنصاري قال صاحب اللوامع: وقد جاء عن يعقوب كذلك، قال ابن عطية: وقرأ بها ابن القعقاع وابن عامر وهي قراءة جماعة من المسلمين كثيرة وما نقله ابن عطية عن ابن عامر هو خلاف قراءته المشهورة.

قوله: (لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ) فيه إشارة إلى توديعهم، وإعلامهم بقرب وفاته ﷺ ولهذا سُمِّيَتْ حُجَّةُ الْوَدَاعِ. قوله: (إِلَى الْجِمْرَةِ الْكُبْرَى) هي جرة العقبة.

قوله: (فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ يَسَارِهِ) فيه أنه يستحب أن وقف عند الجمرة أن يجعل مكته عن يساره.

قوله: (وَيَمْنَى عَنْ يَمِينِهِ) فيه أنه يستحب أن يجعل منى على جهة يمينه ويستقبل الجمرة بوجهه.

قوله: (وَرَمَى بِسَبْعٍ) فيه دليل على أن رمي الجمرة يكون بسبع حصيات، وهو يرد قول ابن عمر: ما أبالي رميت الجمرة بست أو بسبع، وسيأتي في باب المبيت بمنى متمسك لقوله وروي عن مجاهد أنه لا شيء على من رمى بست وعن طاووس يتصدق بشيء، وعن مالك والأوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته

قوله: (يَا هَتَاهُ) يفتح الهاء والنون وقد تسكن النون بعدها مشاة فوقية وآخرها هاء ساكنة هذا اللفظ كناية عن شيء لا تذكره باسمه وهو بمعنى يا هذه.

قوله: (ما أَرَانَا) بضم الهزة بمعنى الظن، وفي رواية مسلم: «لَقَدْ عَلَّسْنَا» بالجزم. وفي رواية الموطأ: «لَقَدْ جِئْنَا بِغَلَسٍ». وفي رواية أبي داود: «إِنَّا رَمَيْنَا الْجَمْرَةَ بِلَيْلٍ وَعَلَّسْنَا».

قوله: (أَوْنٌ لِلظُّعُنِ) بضم الظاء المعجمة جمع طعينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقا وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز للنساء الرمي لجمرة العقبة في النصف الأخير من الليل وقد تقدم الخلاف في ذلك. واستدل به على إسقاط المرور بالمشعر عن الطعينة ولا دلالة فيه على ذلك، لأن غاية ما فيه السكوت عن المرور بالمشعر وقد ثبت في البخاري وغيره عن ابن عمر أنه كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليل ثم يقدمون منى لصلاة الفجر ويرمون.

قوله: (مَعَ الْفَجْرِ) فيه دليل على أنه يجوز للنساء ومن معهن من الضعفة الرمي وقت الفجر كما تقدم.

بَابُ النَّحْرِ وَالْحِلَاقِ وَالْتَقْصِيرِ وَمَا يَبَاحُ عِنْدَهُمَا

٢٠١٧- عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَنِي فَاتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا ثُمَّ أَتَى مَنَزِلَهُ بَعْنَى وَنَحَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْحِلَاقِ: خُذْ وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ ثُمَّ جَعَلَ يُغَطِّيهِ النَّاسَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١١/٣) وَمُسْلِمٌ (١٣٠٥) (٣١٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٨١).

٢٠١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِلْمَقْصُرِينَ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِلْمَقْصُرِينَ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِلْمَقْصُرِينَ، قَالَ: وَلِلْمَقْصُرِينَ.» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٥١/٢) (خ: ١٧٢٨) (م: ١٣٠٢) (٣٢٠).

قوله: (إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ) فيه استحباب البداءة في حلق الرأس بالشق الأيمن من رأس المحلق وهو مذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة: يبدأ بجانبه الأيسر، لأنه على يمين الخالق والحديث يرد عليه والظاهر أن هذا الخلاف يأتي في قصر الشارب.

قوله: (ثُمَّ جَعَلَ يُغَطِّيهِ النَّاسَ) فيه مشروعية التبرك بشعر أهل الفضل ونحوه وفيه دليل على طهارة شعر آدمي وبه قال الجمهور وقد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الطهارة.

مِنَى يَوْمَ النَّحْرِ فَرَمَوْا الْجَمْرَةَ مَعَ الْفَجْرِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٥٢).
حديث ابن عباس الأول أخرجه أيضا الطحاوي وابن حبان وصححه، وحسنه الحافظ في الفتح وله طرق.

وحديث عائشة أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورجاله رجال الصحيح. وحديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضا النسائي والطحاوي ولفظه: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ وَأَمَرَنِي أَنْ أَرْمِيَ مَعَ الْفَجْرِ» وهو في الصحيحين بلفظ: «كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مَنَى».

قوله: (أَغْلِمَةً) منصوب على الاختصاص أو على البذل. قال في النهاية: تصغير أغلمة بسكون وكسر اللام جمع غلام وهو جائر في القياس ولم يرد في جمع الغلام أغلمة، وإنما ورد غلمة بكسر الغين والمراد بالأغليلة الصبيان ولذلك صغروهم.

قوله: (عَلَى حُمُرَاتٍ) بضم الحاء المهملة والميم جمع حمر، وحمر جمع حمار.

قوله: (فَجَعَلَ يَلْطَحُ) يفتح الباء التحتية والطاء المهملة وبعدها حاء مهملة قال الجوهري: اللطح الضرب اللين على الظهر يطن الكف انتهى وإنما فعل ذلك ملاطفة لهم.

قوله: (أَبْنَى) بضم الهزة وفتح الباء الموحدة وسكون ياء التصغير وبعدها نون مكسورة ثم ياء النسب المشددة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن وقال في النهاية: الأبيني بوزن الأعمي تصغير الأبناء بوزن الأعمى وهو جمع ابن.

قوله: حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ استدل بهذا من قال: إن وقت رمي جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس. وقد تقدم الكلام على ذلك، وأما وقت رمي غيرها فسيأتي في باب المبيت بمنى.

قوله: (قَبِلَ الْفَجْرَ) هذا مختص بالنساء كما أسلفنا فلا يصلح للتمسك به على جواز الرمي لغيرهن من هذا الوقت لسورود الأدلة القاضية بخلاف ذلك كما تقدم، ولكنه يجوز لمن بعث معهن من الضعفة كالعبيد والصبيان أن يرمي في وقت رميهم كما في حديث أسماء وحديث ابن عباس الآخر.

قوله: (فَقَافَاضَتْ) أي: ذهبت لطواف الإفاضة ثم رجعت إلى منى.

قوله: (يَغْنِي:) هو من تفسير أبي داود.

قوله: (عِنْدَهَا) يعني: عند أم سلمة أي: في نوبتها من القسم.

قوله: (فَارْتَجَلُوا) في رواية مسلم: «فَارْتَحَلْ بِهِي».

٢٠٢٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٨٥) وَالذَّارِقُطْنِيُّ (١٧١/٢).

حديث ابن عمر هو في البخاري عنه عن حفصة ولكن ليس فيه وأحلق رأسي.

وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني وقد قوى إسناده البخاري في التاريخ وأبو حاتم في العلل وحسنه الحافظ وأعله ابن القطان ورد عليه ابن المواق فأصاب، وقد استدلل بحديث ابن عمر على أنه يتعين الحلق على من لبّد رأسه وبه قال الجمهور كما نقله ابن بطال وقالت الحنفية: لا يتعين بل إن شاء قصر قال في الفتح: وهذا قول الشافعي في الجديد قال: وليس للأول دليل صريح انتهى، ولا يخفى أن الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح، ويؤيده أن الحلق معه معلوم من حاله ﷺ في حجّه كما في صحيح البخاري عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَقَ فِيهِ حَجَّتَيْهِ».

قوله: (لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ). إلخ، فيه دليل على أن المشروع في حقهنّ التقصير وقد حكى الحافظ الإجماع على ذلك قال جمهور الشافعية: فإن حلقن أجزاءها قال القاضي أبو الطيب والقاضي حسين: لا يجوز وقد أخرج الترمذي من حديث علي رضي الله عنه: «نَهَى أَنْ تَحْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا».

٢٠٢١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ» فَقَالَ رَجُلٌ: وَالطَّيْبُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُضَمِّخُ رَأْسَهُ بِالْمِسْكِ أَطْيَبَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٤/١).

٢٠٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ، وَيَوْمَ النُّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبِيِّ بِطَيْبٍ فِيهِ مِسْكٌ، فَتَقَى عَلَيْهِ (حم: ١٨٦/٦) (خ: ١٥٣٩) (م: ١١٩١) (٤٦) وَلِلنَّسَائِيِّ (١٣٨/٥): «طِيبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَرْبِهِ جَيْنَ أَحْرَمَ وَلِحُلِّهِ بَعْدَمَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبِيِّ».

حديث ابن عباس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث الحسن العربي عنه قال في البدر المنير: إسناده حسن كما قاله المنذري إلا أن يحيى بن معين وغيره قالوا: يقال: إن الحسن العربي لم يسمع من ابن عباس، وفي الباب عن عائشة غير

قوله: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُخَلَّفِينَ) لفظ أبي داود: أرحم كذا في رواية البخاري وفيه دليل على الترحم على الحي وعدم اختصاصه باليتيم.

قوله: (وَلِلْمَقْصُرِينَ) هو عطف على محذوف تقديره قل: وللمقصرين ويسمى عطف التلقين، والحديث يدل على أن الحلق أفضل من التقصير لتكريره ﷺ الدعاء للمحلقين وترك الدعاء للمقصرين في المرة الأولى والثانية مع سؤاها له ذلك وظاهر صيغة المحلقين أنه يشرع حلق جميع الرأس، لأنه الذي تقتضيه الصيغة إذ لا يقال لمن حلق بعض رأسه: إنه حلقه إلا مجازا.

وقد قال بوجوب حلق الجميع أحمد ومالك واستحبّه الكوفيون والشافعي ويجزئ البعض عندهم. واختلفوا في مقداره، فمن الحنفية الربع، إلا أن أبا يوسف قال: النصف. وعن الشافعي أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات. وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة.

وهكذا الخلاف في التقصير وقد اختلف أهل العلم في الحلق هل هو نسك أو تحليل محظور فذهب إلى الأول الجمهور وإلى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية والشافعي في رواية عنه ضعيفة، وأخرجه أبو طالب للهادي والقاسم وقد اختلف أيضا في الوقت الذي قال فيه رسول الله ﷺ هذا القول ف قيل: إنه كان يوم الحديبية وقيل: في حجة الوداع وقد دلت على الأول أحاديث، وعلى الثاني أحاديث أخرى. وقيل: إنه كان في الموضعين أشار إلى ذلك النووي وبه قال ابن دقيق العيد قال الحافظ: وهو المتعين لتطافر الروايات بذلك في الموضعين وهذا هو الأرجح، لأن الروايات القاضية بأن ذلك كان في الحديبية لا تنافي الروايات القاضية بأن ذلك كان في حجة الوداع وكذلك العكس فيتوجه العمل بها في جميعها، والجزم بما دلت عليه وقد أطال صاحب الفتح الكلام في تعيين وقت هذا القول فمن أحب الإحاطة بجميع ذبيل هذا البحث فليرجع إليه.

٢٠١٩- وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّدَ رَأْسَهُ وَأَهْدَى فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَمَرَ نِسَاءَهُ أَنْ يَحْلُقْنَ، فَلَنْ: مَا لَكَ أَنْتَ لَمْ تَحْلُ؟ قَالَ: إِنِّي قُلْتُ هَذَيْنِ وَلَبَّدْتُ رَأْسِي فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَجِلَّ مِنْ حَجَّتَيْ، وَأَخْلَقَ رَأْسِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٤/٢) وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْحَلْقِ.

حديث الباب عند أحمد وأبي داود والدارقطني والبيهقي مرفوعاً بلفظ: «إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَالثِّيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ» وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف وعن أم سلمة عند أبي داود والحاكم والبيهقي بنحوه وفي إسناده عمدة بن إسحاق ولكنه صرح بالتحديث.

قوله: فقد حلَّ لكم كلُّ شيءٍ إلا النساء استدلَّت به العترة والخبيثة والشافعية على أنه يحلُّ بالرَّمْيِ لجمرة العقبة كلُّ محظور من محظورات الإحرام إلا الوطء للنساء فإنه لا يحلُّ به بالإجماع قال مالك: والطيب، وروي نحوه عن عمر وابن عمر وغيرهما وقال الليث: إلا النساء والصيد وأحاديث الباب تردُّ عليهم، وقد استدلَّ المانعون من الطيب بعد الرمي بما أخرجه الحاكم عن ابن الزبير أنه قال: إذا رمى الجمرة الكبرى حلَّ له كلُّ شيءٍ حرَّم عليه إلا النساء والطيب حتى يزور البيت وقال: إن ذلك من سنة الحج.

وبما أخرجه النسائي عن ابن عمر أنه قال: إذا رمى وحلق حلَّ له كلُّ شيءٍ إلا النساء والطيب.

ولا يخفى أنَّ هذين الأثرين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الباب وعلى فرض أنَّ الأول منهما مرفوع فهو أيضاً لا يعتدُّ به بجنب الأحاديث المذكورة ولا سيما وهي مثبتة لحلِّ الطيب.

قوله: (أَطْيَبُ ذَلِكَ أَمْ لَا) هذا استفهام تقرير، لأنَّ السامع لا بدَّ أن يقول: نعم وقد ثبت أنَّ المسك أطيب الطيب كما سلف.

قوله: (قِيلَ أَنْ يُحْرِمَ) قد تقدَّم الكلام على هذا مبسوطاً.

قوله: ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت أي: لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف الإفاضة وذلك بعد أن رمى جمرة العقبة كما وقع في الرواية الأخرى

العلماء على أنَّ هذا الطَّوُاف وهو طواف الإفاضة ركن من أركان الحج لا يصحُّ الحجُّ إلا به وأنفقوا على أنه يستحبُّ فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق فإنَّ آخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزاء ولا دم عليه بالإجماع فإنَّ آخره إلى بعد أيام التشريق وأتى به بعدها أجزاء ولا شيء عليه عند الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك: إذا تطاول لزم معه دم انتهى، وكذا حكى الإجماع على فرضية طواف الزيارة وإنه لا يجره الدم وأنَّ وقته من يوم النحر الإمام المهدي في البحر، وطواف الإفاضة وهو المأمور به في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ وهو الذي يقال له: طواف الزيارة.

قوله: فصلَّى الظهر بمنى وقوله في الحديث الآخر: فصلَّى بمكة الظهر ظاهر هذا التثاني وقد جمع النووي بأنه ﷺ أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أوَّل النهار ثم رجع إلى منى وصلى بها الظهر مرة أخرى إماماً بأصحابه كما صلى بهم في بطن نخل مرَّتين مرة بطائفة ومرة بأخرى فروى ابن عمر صلَّاته بمنى وجابر صلَّاته بمكة وهما صادقان. وذكر ابن المنذر نحوه ويمكن الجمع بأن يقال: إنه صلى بمكة ثم رجع إلى منى فوجد أصحابه يصلُّون الظهر فدخل معهم متفلاً لأمره ﷺ بذلك لمن وجد جماعة يصلُّون وقد صلى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ النَّحْرِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالْإِفَاضَةِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ

٢٠٢٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ وَاقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: أَرَمَ وَلَا خَرَجَ، وَأَتَاهُ آخَرُ، فَقَالَ: إِنِّي ذُبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: أَرَمَ وَلَا خَرَجَ، وَأَتَى آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ فَقَالَ: أَرَمَ وَلَا خَرَجَ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: افْعَلْ وَلَا خَرَجَ لَهُنَّ كُلُّهُنَّ فَمَا سِئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: افْعَلْ وَلَا خَرَجَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ١٧٢٢) (م: ١٣٠٦) (٣٣٣). وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: «فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ مِمَّا يَنْسِي الْفَرَأَ أَوْ يَجْهَلُ مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ وَأَشْبَاهِهَا، إِلَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

٢٠٢٣- عَنْ ابْنِ عَمْرٍو: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنًى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٤ / ٢) (م: ١٣٠٨) (٣٣٥).

بَابُ الْإِفَاضَةِ مِنْ مَنَى لِلطَّوُافِ يَوْمَ النَّحْرِ

٢٠٢٤- وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْصَرَفَ إِلَى النَّحْرِ فَتَحَرَ، ثُمَّ رَكِبَ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ. مُخْتَصَرٌ مِنْ مُسْلِمٍ (١٢١٨) (١٤٧).

قوله: (أَفَاضَ) أي طاف بالبيت وفيه دليل على أنه يستحبُّ فعل طواف الإفاضة يوم النحر أوَّل النهار قال النووي: وقد اجمع

﴿فَعَلُوا وَلَا حَرْجَ﴾.

الجمرة والرَّجُل المذكور في هذه الأحاديث قال الحافظ في الفتح: لم نقف بعد البحث الشديد على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة.

قوله: (حَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) في هذه الرواية قدَّم السؤال عن الحلق قبل الرمي، وفي الرواية الثانية قدَّم السؤال عن الإفاضة قبل الحلق، وفي الرواية الثالثة منه قدَّم الذَّبْح قبل الرمي وفي رواية ابن عباس قدَّم الحلق قبل الذَّبْح وفي الرواية الأخرى منه قدَّم الزَّيَّارة قبل الرمي والأحاديث المذكورة في الباب تدلُّ على جواز تقديم بعض الأمور المذكورة فيها على بعض وهي الرمي والحلق والتقصير والنحر وطواف الإفاضة وهو إجماع كما قال ابن قدامة في المغني قال في الفتح: إلا أنهم اختلفوا في وجوب الذم في بعض المواضع قال القرطبي: روي عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدَّم شيئاً على شيء فعليه دم، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي.

وتعقبه الحافظ بأن نسبة ذلك إلى النخعي وأصحاب الرأي فيها نظر وقال: إنهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع وإنما أوجبوا الذم، لأن العلماء قد اجمعوا على أنها مرتبة أوها: رمي جمرة العقبة، ثم نحر الهدي أو ذبحه، ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الإفاضة ولم يخالف في ذلك أحد إلا ابن جهم المالكي استثنى القارن فقال: لا يملق حتى يطوف، وردَّ عليه النووي بالإجماع فالمراد بإيجابهم الذم على من قدَّم شيئاً على شيء يعنون من الأشياء المذكورة في هذا الترتيب المجمع عليه بأن فعل ما يخالفه. وقد روي إيجاب الذم عن الهادي والقاسم وذهب جمهور العلماء من الفقهاء وأصحاب الحديث إلى الجواز وعدم وجوب الذم قالوا، لأن قوله ﴿وَلَا حَرْجَ﴾ يقتضي رفع الإثم والفدية معاً، لأن المراد بنفي الحرج نفي الضيق، وإيجاب أحدهما فيه ضيق وأيضاً لو كان الذم واجبا لبنيته، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وبهذا يندفع ما قاله الطحاوي من أن الرخصة مختصة بمن كان جاهلاً أو ناسياً لا من كان عامداً فعليه الفدية. قال الطبري: لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل إذ لو لم يجزئ لأمره بالإعادة، لأن الجهل والنسيان لا يضيعان غير إثم الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه فإنه لا يأنم بتركه ناسياً أو جاهلاً لكن يجب عليه الإعادة. قال: والعجب ممن يحمل قوله ولا حرج على نفي الإثم فقط

٢٠٢٦- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ؟ قَالَ: أَنْحَرُوا وَلَا حَرْجَ ثُمَّ أَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي أَنْفَضْتُ قَبْلَ أَنْ أَحْلِقَ قَالَ: أَحْلِقْ أَوْ قَصِّرْ وَلَا حَرْجَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٧٦) وَفِي لَفْظٍ: قَالَ: «إِنِّي أَنْفَضْتُ قَبْلَ أَنْ أَحْلِقَ قَالَ: أَحْلِقْ أَوْ قَصِّرْ وَلَا حَرْجَ» قَالَ: وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: ارْمِ وَلَا حَرْجَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٨٨٥).

٢٠٢٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالتَّقْصِيرِ وَالتَّائِخِيرِ: فَقَالَ: لَا حَرْجَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (م: ١٣٠٧) (٣٣٤)، وَفِي رِوَايَةٍ: «سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: حَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ: أَذْبَحْ وَلَا حَرْجَ» وَقَالَ: رَمَيْتَ بَعْدَمَا أَمْسَيْتَ؟ فَقَالَ: أَفْعَلُ وَلَا حَرْجَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٣٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠١٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٥١) وَالنَّسَائِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «قَالَ: رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: لَا حَرْجَ» قَالَ: حَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ قَالَ: لَا حَرْجَ، قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: لَا حَرْجَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

قوله: (يَوْمَ النَّحْرِ) في رواية للبخاري أن ذلك كان في حجة الوداع وفي أخرى له بخط يوم النحر كما في الباب وفي أخرى له أيضاً على راحلته. قال القاضي عياض: جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد على أن معنى خطب أنه علم الناس لا أنها خطبة من خطب الحج المشروعة. قال: ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين: أحدهما: على راحلته عند الجمرة ولم يقل في هذا خطب، والثاني: يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقي عليهم من مناسكهم وصوب النووي هذا الاحتمال الثاني فإن قيل: لا منافاة بين هذا الذي صوّبه وبين ما قبله فإنه ليس في شيء من طرق الأحاديث بيان الوقت الذي خطب فيه الناس.

فيجاب بأن في رواية حديث ابن عباس التي ذكرها المصنف رميت بعدما أمسيت وهي تدلُّ على أن هذه القصة كانت بعد الزوال، لأن المساء إنما يطلق على ما بعد الزوال وكان السائل علم أن السنة للحاج أن يرمي الجمرة أول ما يقدم ضحى فلما أخرها إلى بعد الزوال سأل عن ذلك. والحاصل أنه قد اجتمع من الروايات أن ذلك كان في حجة الوداع يوم النحر بعد الزوال عند

التعويل في التخصيص على وصف عدم الشعور المذكور في سؤال بعض السائلين غير مفيد للمطلوب نعم إخبار ابن عمرو عن أعم العام وهو .

قوله: «فَمَا سِئِلَ يُؤْمِلُ عَنْ شَيْءٍ» خصص بإخباره مرة أخرى عن إخص منه مطلقا وهو .

قوله: فما سمعته يومئذ يسأل عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل ولكن عند من جَوَزَ التخصيص يمثل هذا المفهوم .

قوله: (رَمِيتَ بَعْدَمَا أُمْسِنْتَ) فيه دليل على أن من رمى بعد دخول وقت المساء وهو الزوال صح رميه ولا حرج عليه في ذلك .

بَابُ اسْتِحْبَابِ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

٢٠٢٨- عَنِ الْهَرَمِيِّ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُخْطِبُ عَلَى نَاقَتِهِ الْعَصْبَاءِ يَوْمَ الْأَضْحَى بِبَنِي رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٥٤) .

٢٠٢٩- وَعَنْ أَبِي أَمَانَةَ قَالَ: «سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِبَنِي يَوْمَ النَّحْرِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٥٥) .

٢٠٣٠- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذٍ التَّيْسِيِّ قَالَ: «خُطِبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِبَنِي فَتُخِثُ أَسْمَاعُنَا حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ مَا يَقُولُ وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا ، فَطَفِقَ يَعْلَمُهُمْ مَنَاسِكَهُمْ حَتَّى بَلَغَ الْجَمَارَ ، فَوَضَعَ أَصْبَغِيهِ السَّابِتَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ: بِحَصَى الْخَذْفِ ثُمَّ أَمَرَ الْمُهَاجِرِينَ فَتَزَلُّوا فِي مَقْدَمِ الْمَسْجِدِ ، وَأَمَرَ الْأَنْصَارَ فَتَزَلُّوا مِنْ رَوَاهُ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٥٧) وَالنَّسَائِيُّ بِمَعْنَاهُ (٢٤٩/٥) .

٢٠٣١- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: «خُطِبْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بَغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ: أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى ، قَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بَغَيْرِ اسْمِهِ ، فَقَالَ: أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى ، قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بَغَيْرِ اسْمِهِ ، قَالَ: أَلَيْسَتْ الْبَلَدُ؟ قُلْنَا: بَلَى ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، قُرْبَ مَبْلُغِ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ

ثُمَّ يَخْصُ ذَلِكَ بَعْضُ الْأُمُورِ دُونَ بَعْضٍ فَإِنْ كَانَ التَّرْتِيبُ وَاجِبًا يَجِبُ بتركه دم فليكن في الجميع وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض من تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج انتهى، وذهب بعضهم إلى تخصيص الرخصة بالناسي والجاهل دون العامد واستدل على ذلك بقوله في حديث ابن عمرو: فما سمعته يومئذ يسأل عن أمر ينسى أو يجهل . إلخ ويقول في رواية للشيخين من حديثه: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ ﷺ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ فَقَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ» .

وذهب أحمد إلى التخصيص المذكور كما حكى ذلك عنه الأثرم وقد قوى ذلك ابن دقيق العيد فقال: ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول ﷺ في الحج بقوله: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل: لم أشعر فيختص هذا الحكم بهذه الحالة وتبقى صورة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج .

وأيضا الحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يجوز إطراحه ولا شك أن عدم الشعور مناسب لعدم المواخلة وقد علّق به الحكم فلا يجوز إطراحه بإلحاق العمد به إذ لا يساويه .

وأما التمسك بقول الراوي: فما سئل عن شيء . إلخ لإشعاره بأن الترتيب مطلقا غير مراعى فجوابه أن هذا الإخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبقى حجة في حال العمد كذا في الفتح . ولا يخفك أن السؤال له ﷺ وقع من جماعة كما في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه ولطف حديثه عند أبي داود: قال: «خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَاجًّا فَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ فَمِنْ قَائِلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ: سَعَيْتُ قَبْلَ أَنْ أَلُوفَ أَوْ قَدَمْتُ شَيْئًا فَكَانَ يَقُولُ: لَا خَرَجَ لَا خَرَجَ» . ويدل على تعدد السائل قول ابن عمرو في حديثه المذكور في الباب: وأناه آخر فقال: إني أفضت . إلخ .

وقول علي رضي الله عنه في حديثه المذكور: وأناه آخر كذلك .

قوله: (وَجَاءَ آخَرُ) وتعليق سؤال بعضهم بعدم الشعور لا يستلزم سؤال غيره به حتى يقال: إنه يختص الحكم بحالة عدم الشعور ولا يجوز إطراحها بإلحاق العمد بها، ولهذا يعلم أن

بغضه رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٦/٢) وَابْنُ خَرِيٍّ (١٧٤١).

حَتَّى بَلَغَ الْجَمَارَ.

قوله: (ثُمَّ قَالَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَوْلِ الْقَوْلُ النَّفْسِيُّ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا النِّيَّةُ لِلرَّمْيِ.

قَالَ أَبُو حَبَّانَ: وَتَرَكَيبُ الْقَوْلِ السُّتُّ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْخَفَةِ وَالسَّرْعَةِ فَلِهَذَا عَبَّرَ هُنَا بِالْقَوْلِ.

قوله: (بِحَصَى الْخَذْفِ) قَدْ قَدَّمْنَا فِي كِتَابِ الْعِيدِينَ أَنَّهُ بِالْخَاءِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَتَيْنِ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: حَصَى الْخَذْفِ صَغَارٌ مِثْلُ النَّوَى يَرْمِي بِهَا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: حَصَى الْخَذْفِ أَصْغَرُ مِنَ الْأَمْلَةِ طَوَلًا وَعَرْضًا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِقَدْرِ الْبَقْلَا.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: بِقَدْرِ النَّوَاةِ وَكُلُّ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ مُتَقَارِبَةٌ، لِأَنَّ الْخَذْفَ بِالْمَعْجَمَتَيْنِ

لَا يَكُونُ إِلَّا بِالصَّغِيرِ.

قوله: (فِي مَقْدَمِ الْمَسْجِدِ) أَيِ: مَسْجِدِ الْخَيْفِ الَّذِي بَيْنَ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْمَقْدَمِ الْجِهَةَ.

قوله: (ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ) بَرَفَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، وَفِي نَسَخَةٍ مِنْ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ بِتَشْدِيدِ الرَّيِّ وَنَصَبِ النَّاسِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا شَرْحَ أَحَادِيثِ أَبِي بَكْرَةَ فِي كِتَابِ الْعِيدِينَ مُسْتَكْمَلًا

بَابُ اكْتِفَاءِ الْقَارِنِ لِنُسْكَيْهِ بِطَوَافٍ وَاحِدٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ

٢٠٣٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ أَجْزَأَهُ لِمَا طَوَّافٌ وَاحِدٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٦/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٧٥) وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَأَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٤٨) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ السَّعْيِ وَوُقُوفِ التَّحْلُلِ عَلَيْهِ.

٢٠٣٣- وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَّاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيُجِلَّ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ لَا يَجِلَّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا، فَقَدِشْتُ وَأَنَا حَائِضٌ وَلَمْ أَطْفَأِ بِالنِّبْتِ وَلَا يَتْنِ الصُّفَا وَالْعُمُرَةُ، فَتَكُونُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَقْضِي رَأْسَكَ وَتَنْشِيطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ، قَالَتْ فَقَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّعْنِيمِ فَأَعْتَمَرْتُ،

الْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْبَابِ قَدْ قَدَّمَهَا الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الْعِيدِينَ بِالْفَاظِ الْمَذْكُورِ هَاهُنَا مِنْ دُونِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ وَلَمْ تَجْرَ لَهُ عَادَةٌ بِمِثْلِ هَذَا وَقَدْ شَرَحْنَاهَا هُنَاكَ وَذَكَرْنَا مَا فِي الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْهَا وَسَنَذْكُرْ هُنَا فَوَائِدَ لَمْ نَتَعَرَّضْ لَذِكْرِهَا هُنَاكَ تَتَعَلَّقُ بِالْفَاظِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فَقَوْلُهُ: الْعُضْبَاءُ هِيَ مَقْطُوعَةُ الْأُذُنِ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: كُلُّ قِطْعٍ فِي الْأُذُنِ جَدْعٌ فَإِنْ جَاوَزَ الرَّيْعَ فِيهَا عُضْبَاءٌ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: إِنَّ الْعُضْبَاءَ الَّتِي قُطِعَ نِصْفُ أُذُنِهَا فَمَا فَوْقَ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: هِيَ مَشْقُوقَةُ الْأُذُنِ.

قَالَ الْحَرَبِيُّ: الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعُضْبَاءَ اسْمٌ لَهَا وَإِنْ كَانَتْ عُضْبَاءَ الْأُذُنِ فَقَدْ جُعِلَ اسْمُهَا هَذَا.

قوله: (يَوْمَ الْأَضْحَى بِحَيْثُ) وَهَذِهِ هِيَ الْخُطْبَةُ الثَّلَاثَةُ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فَعَلَهَا لِيَعْلَمَ النَّاسُ بِهَا الْمَبِيتَ وَالرَّمْيَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا بَيَّنَّ أَيْدِيَهُمْ.

قوله: (فَفَتِيحَتْ) بِفَتْحِ الْفَاءِ الْأَوَّلَى وَكسرِ الْفَتْحَةِ بَعْدَهَا أَيِ: اتَّسَعَ سَمْعُ أَسْمَاعِنَا وَقَوِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ قَارُورَةٌ فَتَحَ بَضْمُ الْفَاءِ وَالتَّاءِ أَيِ: وَاسِعَةُ الرُّؤُوسِ قَالَ الْكِسَائِيُّ: لَيْسَ لَهَا صَمَامٌ وَلَا غُلَافٌ وَهَكَذَا صَارَتْ أَسْمَاعُهُمْ لَمَّا سَمِعُوا صَوْتَ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا مِنْ بَرَكَاتِ صَوْتِهِ إِذَا سَمِعَهُ الْمُؤْمِنُ قَوِيَ سَمْعُهُ وَاتَّسَعَ مَسَلْكُهُ حَتَّى صَارَ يَسْمَعُ الصَّوْتِ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْبَعِيدَةِ وَيَسْمَعُ الْأَصْوَاتِ الْخَفِيَّةَ.

قوله: (وَنَحْنُ فِي مَنَازِلِنَا) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَذْهَبُوا لِسَمَاعِ الْخُطْبَةِ بَلْ وَقَفُوا فِي رِحَالِهِمْ وَهُمْ يَسْمَعُونَهَا، وَلَعَلَّ هَذَا كَانَ فِيمَنْ لَهُ عَذْرٌ مَنَعَهُ عَنِ الْحُضُورِ لِاسْتِمَاعِهَا وَهُوَ اللَّاتِقُ بِجَمَالِ الصُّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قوله: (فَلَفَّقُوا بِمَلْمُومٍ) هَذَا انْتِقَالٌ مِنَ التَّكَلُّمِ إِلَى الْغَيْبَةِ وَهُوَ أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ الْبَلَاغَةِ مُسْتَحْسَنٌ.

قوله: (حَتَّى بَلَغَ الْجِمَارَ) يَعْنِي: الْمَكَانَ الَّذِي تَرْمِي فِيهِ الْجَمَارَ وَالْجَمَارُ هِيَ الْحَصَى الصَّغِيرُ الَّتِي يَرْمِي بِهَا الْجَمْرَاتُ.

قوله: (فَوَضَعَ أَصْبَعِي السَّبَّابَتَيْنِ) زَادَ فِي نَسَخَةِ لَأَبِي دَاوُدَ فِي أَذْنِيهِ وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِيَكُونَ أَجْمَعَ لَصُوتِهِ فِي إِسْمَاعِ خُطْبَتِهِ وَهَذَا كَانَ بِلَالٍ يَضَعُ أَصْبَعِي فِي صَمَاحِ أَذْنِيهِ فِي الْأَذَانِ وَعَلَى هَذَا فَسَيُ كَلَامُ تَقْدِيمٍ وَتَاخِيرٍ، وَتَقْدِيرُهُ فَوَضَعَ أَصْبَعِي السَّبَّابَتَيْنِ فِي أَذْنِيهِ

مالك والثاقفي وإسحاق وداود وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة، كذا قال النووي، وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والمهدي والناصر.

قال النووي: وهو محكي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن مسعود والشعبي والنخعي أنه يلزم القارن طوافان وسعيان وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة متعسفة: منها ما سلف عن الطحاوي على حديث ابن عمر، ومنها جوابه عن حديث عائشة بأنها أرادت بقولها: جمعوا بين الحج والعمرة جمع متعة لا جمع قران، وهذا مما يتعجب منه، فإن حديث عائشة مصرح بفصل من تمتع ثمن قرن، وما يفعله كل واحد منهما كما في حديث الباب المذكور، فإنها قالت: فطاف الذين كانوا أهلوا

بالعمرة ثم قالت: وأما الذين جمعوا. إلخ واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما عن علي رضي الله عنه: «أنه جمع بين الحج والعمرة وطاف لهما طوافين وسعى لهما سعتين ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ» قال

الحافظ: وطرقه ضعيفة، وكذا روي نحوه من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر بإسناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك قال ابن حزم لا يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلا. وتعمبه في الفتح بأنه قد روى الطحاوي وغيره مرفوعا عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها انتهى. فينبغي أن يصار إلى الجمع كما قال البيهقي: إن ثبتت الرواية أنه طاف طوافين فيحمل على طواف القدم وطواف الإفاضة. وأما السعي مرتين فلم يثبت انتهى. على أنه يضعف ما روي عن علي رضي الله عنه ما في الفتح من أنه قد

روى آل بيته عنه مثل الجماعة. قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه: إنه كان يحفظ عن علي للقارن طوافا واحدا، خلاف ما يقول أهل العراق ومما يضعف ما روى عنه من تكرار الطواف أن أمثل طرقه عنه رواية عبد الرحمن بن أذينة عنه، وقد ذكر فيها أنه يمنع من ابتداء الإهلال بالحج بأن يدخل عليه عمرة، وأن القارن بطواف طوافين ويسعى سعين، والذين احتجوا بحديثه لا يقولون بامتناع إدخال العمرة على الحج، فإن كان الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دلّت عليه وإلا فلا حجة فيها ويضعف أيضا ما روي عن ابن عمر من تكرار الطواف أنه قد ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد.

فقال: هذو مكان عمرتك قالت: فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا، متفق عليه (حم: ٦/٢١٧٧) (خ: ١٥٥٦) (م: ١١٢٣) (١١١).

٢٠٣٤- وعن طاووس عن عائشة: «أنها أهلت بالعمرة فقديمت ولم تطف بالبيت حين نسكت المناسك كلها وقد أهلت بالحج، فقال لها النبي ﷺ يوم النحر: يسئلك طوافك لحجك وعمرك، فأبت، فبعت بها مع عبد الرحمن إلى التميم فاعتمرت بعد الحج، رواه أحمد (٦/١٢٤) ومسلم (١١٣٣) (١٣٢).

٢٠٣٥- وعن مجاهد عن عائشة أنها خاصت بسرف، فتطهرت برفة، فقال لها رسول الله ﷺ: «يجزي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرك»، رواه مسلم (١١٣٤) (١٣٣)، وفيه تنبيه على وجوب السعي.

حديث ابن عمر أخرجه أيضا سعيد بن منصور مرفوعا بلفظ: «من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعي واحد» وأعله الطحاوي بأن الدراوردي أخطأ فيه، وأن الصواب أنه موقوف، ومثلك في تحطته بما رواه أيوب والليث وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال: إن النبي ﷺ فعل ذلك، لا أنه روى هذا اللفظ عن النبي ﷺ قال في الفتح: وهو تعليل مردود، فالدراوردي صدوق، وليس ما رواه غلظا لما رواه غيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين.

وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود بلفظ: «لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا» وأخرج عبد الرزاق عن طاووس بإسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحجته وعمرة إلا طوافا واحدا وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف لحجته وعمرة طوافا واحدا بعد أن قال: إنه سيفعل كما فعل رسول الله ﷺ وأخرج عنه من وجه آخر أنه: «رأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول، يعني: الذي طاف يوم النحر للإفاضة، وقال: كذلك فعل رسول الله ﷺ» وبهذه الأدلة تمسك من قال: إنه يكفي القارن لحجته وعمرة طواف واحد وسعي واحد وهو

وَمِمَّنْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٤٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٧٢).

٢٠٤٠- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ مَشَى إِلَيْهَا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٠٠) وَصَحَّحَهُ وَفِي لَفْظِ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجُمُرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا وَسَائِرَ ذَلِكَ مَاشِيًا وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٤/٢).

حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي وأخرج نحوه مسلم في صحيحه من حديث جابر ويؤيده حديث ابن عمر المذكور في الباب عند البخاري وحديث ابن عمر الثاني باللفظ الآخر أخرج نحوه أبو داود عنه بلفظ: «أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْجِمَارَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ مَاشِيًا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا وَيُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ». وقد أخرج الترمذي نحوه عن ابن عباس عن النبي ﷺ بلفظ: «أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي إِلَى الْجِمَارِ».

قوله: (فَمَكَثَ بِهَا لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) هذا من جملة ما استدل به الجمهور على أن المبيت بمنى واجب وأنه من جملة مناسك الحج.

ومن أدلتهم على ذلك حديث ابن عباس المذكور في إذنه ﷺ للعباس ومعها ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن عاصم بن عدي: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِلرُّعَاءِ أَنْ يَتْرَكُوا الْمَيْتَ بِعَيْنِي» وسيأتي والتعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة وأن الإذن وقع للعلّة المذكورة وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل وقد اختلف في وجوب الدّم لتركه فقيل: يجب عن كل ليلة دم، روي ذلك عن المالكية وقيل: صدقة بدرهم، وقيل: إطعام، وعن الثلاث دم، هكذا روي عن الشافعي، وهو رواية عن أحمد، والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه.

قوله: يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ حَكَمِي الْمَاورِدِي عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّ صَفَتَهُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

قوله: وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى. إلخ فيه استحباب الوقوف عند الجمرة الأولى والثانية وهي الوسطى والتضرع عندها وترك القيام عند الثالثة وهي جرة العقبة.

قوله: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ. إلخ قيل: لأن جواز ترك المبيت يختص بالعباس وقيل: يدخل معه بنو هاشم وقيل: كل من احتاج إلى

وقد احتج أبو ثور على الاكتفاء بطواف واحد للقران بحجة نظريته فقال: قد أجزنا جميعا للحج والعمرة معا سفرا واحدا وإحراما واحدا، وتلبية واحدة فكذلك يجزي عنهما طواف واحد وسعي واحد، حكى هذا عنه ابن المنذر. ومن جملة ما يحتاج به على أنه يكفي لهما طواف واحد حديث: «دَخَلْتُ الْمُعْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وهو صحيح وقد تقدّم وذلك، لأنها بعد دخولها فيه لا تحتاج إلى عمل آخر غير عمله، والسنة الصحيحة الصريحة أحقّ بالاتباع فلا يلتفت إلى ما خالفها.

قوله: (وَأَمْتَشِطِي) فيه دليل على أنه لا يكره الامتشاط للمحرم، وقيل: إنه مكروه. قال النووي: وقد تأول العلماء فعل عائشة هذا على أنها كانت معذورة بأن كان برأسها أذى فأباح لها الامتشاط كما أباح لكعب بن عجرة الحلق للأذى. وقيل: ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بالمشط بل تسريح الشعر بالأصابع عند الغسل للإحرام بالحج لا سيما إن كانت لبثت رأسها كما هو السنة وكما فعله النبي ﷺ فلا يصح غسلها إلا بإيصال الماء إلى جميع شعرها ويلزم من هذا نقضه.

قوله: (يَسْتَكِلُّ). إلخ المراد بالوسع هنا الإجزاء كما في الرواية الأخرى.

بَابُ الْمَيْتِ بِعَيْنِي لَيَالِي مَنَى وَرَمَى الْجِمَارِ فِي أَيَّامِهَا

٢٠٣٦- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنَى فَمَكَثَ بِهَا لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَرْمِي الْجُمُرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ كُلَّ جُمُرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى، وَعِنْدَ الثَّانِيَةِ فَيَطِيلُ الْقِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ وَيَرْمِي الثَّانِيَةَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٠/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٧٣).

٢٠٣٧- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: «اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سِبْغَاتِهِ فَأَذِنَ لَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلَهُمْ بَقْلَةٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ (حم: ٢٢/٢) (خ: ١٦٣٤) (م: ١٣١٥) (٣٤٦).

٢٠٣٨- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجِمَارَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٨/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٥٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٩٨).

٢٠٣٩- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كُنَّا نَتَحَنَّنُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ

«رَخِصَ لِلرُّعَاءِ أَنْ يَزِمُوا يَوْمًا وَيَدْعُوا يَوْمًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٢٠٤٣- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «رَجَعْنَا فِي الْحَجَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعَضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَبَعَضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ بِسِتٍّ حَصِيَّاتٍ، وَلَمْ يَعْجَبْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٦٨) وَالنَّسَائِيُّ (٥/٢٧٥).

حديث عاصم بن عدي أخرجه أيضا مالك والشافعي وابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمرو بن العاص عند الدارقطني بإسناد ضعيف ولفظه: «رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلرُّعَاءِ أَنْ يَزِمُوا بِاللَّيْلِ وَأَيَّةَ سَاعَةٍ شَاءُوا مِنَ النَّهَارِ» وعن ابن عمر عند البرار والحاكم والبيهقي بإسناد حسن. وحديث سعد بن مالك سياقه في سنن النسائي هكذا أخبرني يحيى بن موسى البلخي، حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال مجاهد: قال سعد: فذكره ورجاله رجال الصحيح وقد أخرج نحوه النسائي من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس أنه: «سُئِلَ عَنْ أَمْرِ الْجِمَارِ فَقَالَ: مَا أَذْرِي رَمَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِتٍّ أَوْ سَبْعٍ».

قوله: الجمرة الدنيا بضم الدال ويكسرهما أي: القرية إلى جهة مسجد الخيف وهي أولى الجمرات التي ترمى ثاني يوم النحر. قوله: فيسهل بضم الفتحية وسكون المهملة أي: يقصد السهل من الأرض وهو المكان المستوي الذي لا ارتفاع فيه.

قوله: ويرفع يديه فيه استحباب رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة وروي عن مالك أنه مكروه قال ابن المنذر: لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة إلا ما حكى عن مالك. قوله: ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال أي: يمشي إلى جهة الشمال وفي رواية للبخاري ثم ينحدر ذات الشمال ثم يلي الوادي.

قوله: ويقوم طويلا فيه مشروعية القيام عند الجمرتين وتركه عند جرة العقبة ومشروعية الدعاء عندهما قال ابن قدامة: لا نعلم لما تضمنته حديث ابن عمر هذا مخالفا إلا ما روي عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء.

قوله: ويدعوا يوما أي: يجوز لهم أن يرموا اليوم الأول من أيام التشريق ويذهبوا إلى إبلهم فيبيتوا عندها ويدعوا يوم النفر الأول ثم يأتوا في اليوم الثالث، فيرموا ما فاتهم في اليوم الثاني مع رمي اليوم الثالث، وفيه تفسير ثان وهو أنهم يرمون جرة

السقاية وهو جمود يردّه حديث عاصم بن عدي الآتي وقيل: يجوز الترك لكل من له عذر يشابه الأعذار التي رخص لأهلها رسول الله ﷺ وهو قول الجمهور. وقيل: يخصص بأهل السقاية ورعاة الإبل وبه قال أحمد واختاره ابن المنذر.

قوله: حين زالت الشمس وكذا قوله في حديث عائشة: إذا زالت الشمس وقوله في حديث ابن عمر: فإذا زالت الشمس رمينا هذه الروايات تدل على أنه لا يجزئ رمي الجمار في غير يوم الأضحي قبل زوال الشمس بل وقته بعد زوالها كما في البخاري وغيره من حديث جابر: «أَنَّ ﷺ زَمَى يَوْمَ النَّحْرِ ضَحَى وَزَمَى بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ الزُّوَالِ».

ولل هذا ذهب الجمهور وخالف في ذلك عطاء وطاوس فقالا: يجوز الرمي قبل الزوال مطلقا ورخص الحنفية في الرمي يوم النحر قبل الزوال وقال إسحاق: إن رمى قبل الزوال أعاد إلا في اليوم الثالث فيجزئه، والأحاديث المذكورة ترد على الجميع. قوله: (تَتَحَيَّنُ) تتفعل من الحين وهو الزمان أي: تراقب الوقت المطلوب.

قوله: (مَشَى إِلَيْهَا) أجمعوا على أن إتيان الجمار ماشيا وراكبا جائز لكن اختلفوا في الأفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك في رمي جرة العقبة وفي غيرها قال الجمهور: المستحب المشي وذهب البعض إلى استحباب الركوب يوم النحر، والمشي في غيره والذي ثبت عنه ﷺ الركوب لرمي جرة العقبة يوم النحر والمشي بعد ذلك مطلقا.

٢٠٤١- وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ: «كَانَ يَزِمِي الْجُمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَسْهَلُ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقَيْلَةِ طَوِيلًا وَيَذْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَزِمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيَسْهَلُ فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقَيْلَةِ، ثُمَّ يَذْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَزِمِي الْجُمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٥٢) وَالْبُخَارِيُّ (١٧٥١).

٢٠٤٢- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخِصَ لِرُعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنَى يَزِمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَزِمُونَ الْغَدَاةَ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدَاةِ لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَزِمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (ح-م: ٤٥٠/٥) (د: ١٩٧٥/٢) (ت: ٩٥٥) (ن: ٢٧٣/٥) (هـ: ٣٠٣٧) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ:

القصر بنت نيهان الغنوية صحابية لها حديث واحد قاله صاحب التّقرير.

قوله: (يَوْمَ الرُّؤُوسِ) بضمّ الرّاء والمهمزة بعدها وهو اليوم الثاني من التشريق سميّ بذلك لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤوس الأضاحي.

قوله: (أَيُّ يَوْمٍ هَذَا) سأل عنه وهو عالم به لتكون الخطبة أوقع في قلوبهم وأثبت.

قوله: (اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ) هذا من حسن الأدب في الجواب للأكابر والاعتراف بالجهل، ولعلهم قالوا ذلك، لأنهم ظنّوا أنه سيسميّه بغير اسمه كما وقع في حديث أبي بكر المتقدم.

قوله: (عَمَّ أَبِي حُرَّةٍ) بضمّ الحاء المهملة وتشديد الرّاء واسم أبي حُرّة حنيفة وقيل: حكيم، وقيل: أحذيم، والرّقاشي يفتح الرّاء وتخفيف القاف وبعد الألف شين معجمة.

قوله: (أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) هو اليوم الثاني من أيام التشريق. قوله: (أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ). إلخ.

هذه مقدّمة لنفي فضل البعض على البعض بالحسب والنسب كما كان في زمن الجاهليّة لأنّه إذا كان الرّبُّ واحدا وأبو الكلّ واحدا لم يبق لدعوى الفضل بغير التقوى موجب وفي هذا الحديث حصر الفضل في التقوى ونفيه عن غيرها وأنّه لا فضل لعربيّ على عجميٍّ ولا لأسود على أحرّ إلا بها ولكنه قد ثبت في الصحيح أنّ: «النَّاسُ مَعَاوِدُ كَمَعَاوِدِ الذَّهَبِ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فُقِهُوا»، ففيه إثبات الخيار في الجاهليّة ولا تقوى هناك وجعلهم الخيار في الإسلام بشرط الفقه في الدّين وليس مجرد الفقه في الدّين سببا لكونهم خيارا في الإسلام وإلا لما كان لاعتبار كونهم خيارا في الجاهليّة معنى ولكان كلّ فقيه في الدّين من الخيار وإن لم يكن من الخيار في الجاهليّة وليس أيضا سبب كونهم خيار في الإسلام مجرد التقوى وإلا لما كان لذكر كونهم خيارا في الجاهليّة معنى ولكان كلّ منق من الخيار من غير نظر إلى كونه من خيار الجاهليّة فلا شك أنّ هذا الحديث يدلّ على أنّ لشرافة الأنساب وكرم النّجار مدخلا في كون أهلها خيارا وخيار القوم: أفاضلهم وإن لم يكن لذلك مدخل باعتبار أمر الدّين والجزاء الأخرويّ فينبغي أن يجعل حديث الباب على الفضل الأخرويّ وأحاديث الباب تدلّ على مشروعيّة الخطبة في أواسط أيام التشريق.

العقبة ويدعون رمي ذلك اليوم ويذهبون ثمّ يأتون في اليوم الثاني من التشريق فيرمون ما فاتهم ثمّ يرمون عن ذلك اليوم كما تقدّم وكلاهما جائز وإنما رخص للرّعاء، لأنّ عليهم رعي الإبل وحفظها لتشغل النّاس بنسكهم عنها، ولا يمكنهم الجمع بين رعيها وبين الرّمي، والمبيت فيجوز لهم ترك المبيت للعذر والرّمي على الصّفة المذكورة. وقد تقدّم الخلاف في إلحاق بقيّة المعذورين بهم في أوّل الباب.

قوله: ولم يجب بعضهم على بعض استدلال به من قال: إنّه يجوز الاقتصاد على أقلّ من سبع حصيات وقد تقدّم ذكر القائلين بذلك في باب رمي جرة العقبة، ولكنّ هذا الحديث لا يكون دليلا بمجرد ترك إنكار الصحابة على بعضهم بعضا إلا أن يثبت أنّ النّبي ﷺ أطّل على شيء من ذلك وقرّره.

بَابُ الْخُطْبَةِ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

٢٠٤٤- عَنْ سَرَاءَ بِنْتِ نَيْهَانَ قَالَتْ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرُّؤُوسِ، فَقَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْبَرُ، قَالَ: أَلَيْسَ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٥٣)، وَقَالَ: وَكَذَلِكَ قَالَ عَمُّ أَبِي حُرَّةٍ الرَّقَاشِيُّ: إِنَّهُ خَطَبَ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

٢٠٤٥- وَعَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرِ قَالَ: «رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَتْنِ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَنَحْنُ عِنْدَ رَاحِلَتِهِ وَهِيَ خُطْبَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي خُطِبَ بِهِنَّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٥٢).

٢٠٤٦- وَعَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: «حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لَأَحْمَرٍ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا لَأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى أُبَلِّغْتُ؟ قَالُوا: بَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١١/٥).

حديث سراء بنت نيهان سكت عنه أبو داود والمنذري وقال في جمع الزوائد: رجاله ثقات وحديث الرجلين من بني بكر سكت عنه أيضا أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجاله رجال الصحيح. وحديث أبي نضرة قال في جمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح.

قوله: (سَرَاءَ) بفتح السين المهملة وتشديد الرّاء والمدّ وقيل:

اللَّهُ ﷺ أَنْ أُنْزِلَ الْأَنْطَحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَنَى، وَلَكِنْ جِئْتُ
فَقَرَّبْتُ قَبْلَهُ فَجَاءَ قُرْآنٌ، أَتَهَى وَلَا شَكَّ أَنَّ النُّزُولَ مُسْتَحَبُّ
لِقَرِيرِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَفَعَلَهُ وَقَدْ فَعَلَهُ الْخَلْفَاءُ بَعْدَهُ كَمَا رَوَاهُ
مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَنَحْنُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّحْصِيبِ مَا
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ
حَدِيثِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ نَازِلُونَ بِخَيْفِ بَنِي
كِنَانَةَ حَيْثُ قَامَتْ قُرَيْشًا عَلَى الْكُفْرِ» يَعْنِي: الْحَصْبَ وَذَلِكَ أَنَّ
بَنِي كِنَانَةَ حَالَفَتْ قُرَيْشًا عَلَى بَنِي هَاشِمٍ أَنْ لَا يَتَاكُحُوهُمْ وَلَا
يُزَوِّوهُمْ وَلَا يَبَايَعُوهُمْ.

قال الزُّهْرِيُّ: والخيف الوادي وأخرج البخاري ومسلم وأبو
داود والنسائي من حديث أبي هريرة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ حِينَ
أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَنَى: نَحْنُ نَازِلُونَ هَذَا» فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَحَكَى
التَّوْبِيُّ عَنْ الْقَاضِي عِيَّاضٍ أَنَّهُ مُسْتَحَبُّ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ.
قال في الفتح: والحاصل أَنَّ مَنْ نَفَى أَنَّهُ سَنَةٌ كَمَا نَشَأَ وَابْنُ
عَبَّاسٍ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَنَاسِكِ فَلَا يَلْزَمُ بَرَكَةُ شَيْءٍ وَمَنْ أَتَيْتَهُ
كَابِنَ عُمَرَ أَرَادَ دُخُولَهُ فِي عَمُومِ النَّاسِ بِأَفْعَالِهِ ﷺ لَا الْإِلْزَامَ
بِذَلِكَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَصَلِّيَ بِهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ
وَيَبِيتَ بِهِ بَعْضَ اللَّيْلِ كَمَا دُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْكَعْبَةِ وَالتَّبَرُّكِ بِهَا

٢٠٥٢- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عُسْطُي
وَهُوَ قَرِيرُ الْعَيْنِ طَيِّبُ النَّفْسِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ وَهُوَ خَرِينٌ، فَقُلْتُ
لَهُ؟ فَقَالَ: إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ قُلْتُ: إِنِّي
أَخَافُ أَنْ أَكُونَ أَتَيْتُ أُمِّي مِنْ بَغْدَى» رَوَاهُ الْخُمَيْسِيُّ إِلَّا النَّسَائِيُّ
وَصَحِيحَةُ التِّرْمِذِيِّ (ح: ١٣٧/٦) (د: ٢٠٢٩) (ت: ٨٧٣) (ه: ٣٠٦٤).

٢٠٥٣- وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
الْبَيْتَ فَجَلَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى
مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْبَيْتِ، فَوَضَعَ صَدْرَهُ عَلَيْهِ وَخَذَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ هَلَّلَ
وَكَبَّرَ وَدَعَا، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ بِالْأَرْكَانِ كُلِّهَا، ثُمَّ خَرَجَ فَأَقْبَلَ عَلَى
الْقِبْلَةِ وَهُوَ عَلَى الْبَابِ، فَقَالَ: هَذِهِ الْقِبْلَةُ، هَذِهِ الْقِبْلَةُ مَرَّتَيْنِ أَوْ
ثَلَاثَةً» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٩/٥) وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٠/٥).

٢٠٥٤- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ انْطَلَقْتُ فَوَافَقْتُهُ فَذَخَّرْتُ مِنْ الْكَعْبَةِ وَأَصْحَابِهَا قَدْ
اسْتَلَمُوا الْبَيْتَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الْحَطِيمِ، وَقَدْ وَضَعُوا خُدُودَهُمْ

وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي كِتَابِ الْعِيدِينَ أَنَّهَا مِنَ الْخُطْبِ الْمُسْتَحَبَّةِ فِي الْحُجِّ
وَيُسَبِّحُهَا كَمَا يُسَبِّحُ مِنَ الْخُطْبِ فِي الْحُجِّ

بَابُ نَزُولِ الْمُحْصَبِ إِذَا نَفَرَ مِنْ مَنَى

٢٠٤٧- عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ
وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى
الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٥٦).

٢٠٤٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ
وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْبَطْحَاءِ، ثُمَّ هَجَعَ هَجْعَةً، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ
وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٢) وَأَبُو دَاوُدَ
(٢٠١٣) وَالْبُخَارِيُّ بِمَنْعَةٍ (١٧١٨).

٢٠٤٩- وَعَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ
كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَنْطَحَ قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: «عَنْ عَائِشَةَ
أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ وَقَالَتْ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُ
كَانَ مَنَزِلًا أَسْمَحَ لِيَخْرُجَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣١١) (٣٤٠).

٢٠٥٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَزُولُ الْأَنْطَحِ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِنَّمَا
نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِيَخْرُجَ إِذَا خَرَجَ (ح: ٢٢٥/٦)
(خ: ١٧٦٥) (م: ١٣١١) (٣٣٩).

٢٠٥١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: التَّحْصِيبُ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِنَّمَا
هُوَ مَنَزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ١٧٦٦) (م: ١٣١٢)
(٣٤١).

قوله: (بِالْمُحْصَبِ) بِمَهْلَتَيْنِ وَمَوْحِدَةٍ عَلَى وَزْنِ عَمْدٍ وَهُوَ
اسْمُ لَكَانٍ مُتَّعٍ بَيْنَ جَبَلَيْنِ وَهُوَ إِلَى مَنَى أَقْرَبُ مِنْ مَكَّةَ سَمِي
بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَا بِهِ مِنَ الْحَصَا مِنْ جَرِّ السُّيُولِ وَيُسَمَّى بِالْأَنْطَحِ
وَخِيفِ بَنِي كِنَانَةَ.

قوله: (ثُمَّ هَجَعَ هَجْعَةً) أَيِ اضْطَجَعَ وَنَامَ سِيرًا.

قوله: (أَسْمَحَ لِيَخْرُجَ) أَيِ: أَسْهَلَ لَتَوَجُّهِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ
لِيسْتَوِي الْبَطِيءَ وَالْمَقْتَدِرَ، وَيَكُونُ مِيتَهُمْ وَقِيَامُهُمْ فِي السَّحَرِ
وَرَحِيلِهِمْ بِأَجْمَعِهِمْ إِلَى الْمَدِينَةِ.

قوله: (لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ) أَيِ: مِنَ الْمَنَاسِكِ الَّتِي يَلْزَمُ
فَعْلَهَا.

وقد نقل ابن المنذر الخلاف في استحباب نزول المحصب مع
الاتفاق أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَنَاسِكِ. وقد روى أحمد عن عائشة أَنَّهَا
قَالَتْ: «وَاللَّهِ مَا نَزَلْنَاهَا بِخَيْفٍ: الْحَصْبَةِ إِلَّا مِنْ أَجْلِي» وَرَوَى
مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: «لَمْ يَأْمُرْنِي رَسُولُ

عن ابن عباس مرفوعاً، ورواه عبد الرزاق بإسناد يصح عنه موقوفاً وسُمي بذلك، لأن الناس يلتزمونه.

قوله: (ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ بِالْأَرْكَانِ كُلِّهَا) فيه دليل على مشروعية وضع الصدر والخذ على جميع الأركان مع التهليل والتكبير والدعاء.

قوله: (مِنْ الْبَابِ إِلَى الْخَطِيمِ) هذا تفسير للمكان الذي استلموه من البيت والخطيم ما بين الركن والباب كما ذكره محب الدين الطبري وغيره وقال مالك في المدونة: الخطيم ما بين الباب إلى المقام.

وقال ابن حبيب: هو ما بين الحجر الأسود إلى الباب إلى المقام. وقيل: هو الشاذروان وقيل: هو الحجر الأسود كما يشعر به سياق هذا الحديث، وسُمي خطيماً، لأن الناس كانوا يحيطون هنالك بالأيمان ويستجاب فيه الدعاء للمظلوم على الظالم وقل من حلف هناك كاذباً إلا عجلت له العقوبة. وفي كتب الحنفية أن الخطيم هو: الموضع الذي فيه الميزاب.

قوله: (وَسَطَهُمْ) قال الجوهري: تقول جلست وسط القوم بالتسكين لأنه ظرف، وجلست وسط الدار بالفتح، لأنه اسم قال: وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالإسكان وإن لم يصلح بين فهو وسط بالفتح قال الأزهرى كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والسبحة وحلقة الناس فهو بالإسكان، وما كان منضماً لا يبين بعضه من بعض كالساحة والدار والرحبة فهو وسط بالفتح قال: وقد أجازوا في المفتوح الإسكان ولم يميزوا في الساكن الفتح.

قوله: (أَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمرَيْهِ) بهمة الاستفهام قال النووي: قال العلماء: سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصُور ولم يكن المشركون يلتزمونه ليغيرها فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصُور، ثم دخلها يعني كما ثبت في حديث ابن عباس عند البخاري وغيره. ويحتمل أن يكون دخوله البيت لم يقع في الشرط فلو أراد دخوله لمنعه كما منعه من الإقامة بمكة فوق ثلاث

بَابُ مَا جَاءَ فِي مَاءِ زَمْزَمَ

٢٠٥٦- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٥٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٦٢).

٢٠٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ

عَلَى الْبَيْتِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطَهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٤٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٨٩٨).

٢٠٥٥- وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: «قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمرَيْهِ؟ قَالَ: لَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٥٥/٤) (غ: ١٦٠٠) (م: ١٣٣٢) (٣٩٧).

حديث عائشة أخرجه أيضاً وصححه ابن خزيمة والحاكم. وحديث أسامة رجاله رجال الصحيح وأصله في صحيح مسلم بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصَلْ فِي الْبَيْتِ وَلَكِنَّهُ كَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ» وحديث عبد الرحمن بن صفوان في إسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتج بحديثه وقد ذكر الدارقطني أن يزيد بن أبي زياد تفرد به عن مجاهد ولكنه ذكر الذهبي أنه صدوق من ذوي الحفظ وذكر في الخلاصة أنه كان من الأئمة الكبار. وقد تقدم الكلام فيه في غير موضع.

قوله: (وَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُ) فيه دليل على أن النبي ﷺ دخل الكعبة في غير عام الفتح، لأن عائشة لم تكن معه فيه إنما كانت معه في غيره. وقد جزم جمع من أهل العلم أنه لم يدخل إلا في عام الفتح وهذا الحديث يرد عليهم.

وقد تقرر أن النبي ﷺ لم يدخل البيت في عمرته كما في حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فتعين أن يكون دخله في حجته وبذلك جزم البيهقي.

وقد أجاب البعض عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون ﷺ قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح. وهو بعيد جداً. وفيه أيضاً دليل على أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وحكى القرطبي عن بعض العلماء أن دخولها من المناسك. وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن دخولها مستحب ويدل عليه ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس: «مَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ دَخَلَ فِي جَنَّةٍ وَخَرَجَ مَغْفُوراً لَهُ» وفي إسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استحبابه ما لم يؤذ أحداً بدخوله ويدل على الاستحباب أيضاً حديث أسامة وعبد الرحمن بن صفوان المذكوران في الباب.

قوله: (وَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُ) فيه استحباب وضع الخد والصدر على البيت وهو ما بين الركن والباب، ويقال له: الملتزم كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: الملتزم ما بين الركن والباب. وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من طريق أبي الزبير

الذارقطيّ على ما ذكره المصنّف وإن شربته مستعيذا أعاذك الله قال: فكان ابن عباس إذا شرب ماء زمزم قال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ علما نافعا وريزا واسعا وشفاء من كل داء وهذا الحديث هو من طريق محمد بن سعيد الجاروديّ عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال في التلخيص: والجاروديّ صدوق إلا أن روايته شاذة فقد رواه حفاظ أصحاب ابن عيينة كالحميديّ وابن أبي عمر وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد من قول ابن عباس ومما يقوّي الرّفع ما أخرجه الدينوريّ في المجالسة قال: كُنا عند ابن عيينة فجاء رجل فقال: يا أبا محمد الحديث الذي حدثتنا به عن ماء زمزم صحيح قال: نعم قال: فإني شربته الآن لتحذّثني مئة حديث قال: اجلس فحدثه مائة حديث وفي الباب عن أبي ذر مرفوعا عند أبي داود الطيالسيّ في مسنده قال: «زَمَزَمُ مُبَارَكَةٌ إِنَّهَا طَعَامٌ طَعْمٌ وَشِفَاءٌ سَقَمٌ» وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم وعن جابر غير حديث الباب عند مسلم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْهُ».

قوله: (مَاءٌ زَمَزَمٌ لِمَا شَرِبَ لَهُ) فيه دليل على أن ماء زمزم ينفع الشارب لأيّ أمر شربه لأجله سواء كان من أمور الدنيا أو الآخرة لأن ما في.

قوله: لما شرب له من صبح العموم.

قوله: (كَأَن يَحْمِلُهُ) فيه دليل على أنه لا بأس بحمل ماء زمزم إلى المواطن الخارجة عن مكة.

قوله: (لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا) وذلك بأن يظنّ الناس أن التّرع سنة فيترع كل رجل لنفسه فيغلب أهل السّقاية عليها وفي هذا الحديث استحباب الشرب من ماء زمزم وما قيل من أن الشرب جبليّ فلا يدلّ على الاستحباب إذ لا تأسيّ في الجبليّ مدفوع بأنّ القصد إلى ذلك المحلّ والأمر بالتّرع وإعطاء أسامة الفضلة ليشربها من غير أن يستدعي الماء كما في صحيح مسلم ثمّا يدلّ على أن الشرب للفضيلة لا للحاجة.

قوله: (لَا يَتَضَلُّونَ) أي: لا يروون من ماء زمزم قال في القاموس: وتضلّع امتلا شبعاً أو رُبّاً حتّى بلغ الماء أضلاعه انتهى.

قوله: (هَزَمَةٌ) بالزّاي أي: حفرة جبريل لأنّه ضربها برجله فنبع الماء قال في القاموس: هزمه يهزمه: غمزّه بيده فصارت فيه حفرة ثمّ قال: والهزائم: البيار الكبيرة الغزر الماء.

وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٦٣) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٠٥٨- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْبَّاسُ: يَا فَضْلُ اذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ فَأْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ حِنْدِهَا، فَقَالَ: اسْتَفْنِي، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ، قَالَ: اسْتَفْنِي فَشَرِبْتُ ثُمَّ أَتَى زَمَزَمَ وَهُمْ يَسْتَقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: اغْمَلُوا فَبِإِنِّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَّ الْحَبْلَ بَيْنِي: عَلَى عَاتِقِي، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٣٥).

٢٠٥٩- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ آيَةَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ مَاءِ زَمَزَمَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٦١).

٢٠٦٠- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاءٌ زَمَزَمٌ لِمَا شَرِبَ لَهُ، إِنْ شَرِبْتَهُ تَسْتَشْفِي بِهِ شَقَاكَ اللَّهُ، وَإِنْ شَرِبْتَهُ يُشَبِّكَ أَشْبَعَكَ اللَّهُ بِهِ، وَإِنْ شَرِبْتَهُ لَقَطَعَ ظِمِّكَ طَعْمَةَ اللَّهِ وَهِيَ هَزَمَةُ جَبْرِيلَ وَسُقْيَا إِسْمَاعِيلَ» رَوَاهُ الذَّارِقُطِيُّ (٢/٢٨٩).

حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقيّ والذارقطيّ والحاكم وصحّحه المنذريّ والذّماطيّ وحسنه الحافظ وفي إسناده عبد الله بن المؤمل وقد تفرّد به كما قال البيهقيّ، وهو ضعيف وأعله ابن القطان به وقد رواه البيهقيّ من طريق أخرى عن جابر وفيها سويد بن سعيد وهو ضعيف جدّا وإن كان مسلم قد أخرج له فإنما أخرج له في المتابعات قال الحافظ: وأيضا فكان أخذه عنه قبل أن يعمى ويفسد حديثه وكذلك أمر أحمد بن حنبل ابنه بالأخذ عنه كان قبل عمه، ولما عمى صار يلقن فيلقن. وقال يحيى بن معين: لو كان لي فرس ورمح لغزوت سويدا، من شدة ما كان يذكر له عنه من المناكير وأخرجه الطبرانيّ من طريق ثالثة وحديث عائشة أخرجه البيهقيّ والحاكم وصحّحه وحديث ابن عباس الأول أخرجه أيضا الذارقطيّ والحاكم من طريق ابن أبي مليكة قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: من أين جئت قال: شربت من ماء زمزم قال ابن عباس أشربت منها كما ينبغي قال: وكيف ذاك يا ابن عباس قال: إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثا وتضلعّ منها فإذا فرغت فاحمد الله فإن رسول الله ﷺ قال: «آيَةُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ زَمَزَمَ» وحديثه الثاني أخرجه أيضا الحاكم وزاد

قوله: (وَسَقِيَا إِسْمَاعِيلَ) أي: أظهره الله ليسقي به إسماعيل في أول الأمر.

بَابُ طَوَافِ الْوَدَاعِ

٢٠٦١- (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ النَّاسُ يُنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْفِرُ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/١) وَمُسْلِمٌ (١٣٢٧) (٣٧٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٠٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٠٧٠) وَفِي رِوَايَةٍ: «أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٢٠٦٢- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَصْدُرَ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ إِذَا كَانَتْ قَدْ طَافَتْ فِي الْإِفَاضَةِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٠/١).

٢٠٦٣- وَعَنِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَاضَتْ صَفِيَّةُ بَنْتُ حَمِيٍّ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَحَابَسْتُنَا هِيَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ ثُمَّ خَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، قَالَ: فَلْتَنْفِرْ إِذْنًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حَم): (٣٨/٦) (خ: ١٧٥٧) (م: ١٢١١) (٣٨٢).

قوله: (لَا يَنْفِرُ أَحَدٌ). إلخ، فيه دليل على وجوب طواف الوداع قال النووي: وهو قول أكثر العلماء ويلزم بتركه دم وقال مالك وداود وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه قال الحافظ: والذي رأيته لابن المنذر في الأوسط أنه واجب للأمر به إلا أنه لا يجب بتركه شيء انتهى وقد اجتمع في طواف الوداع أمره ﷺ به ونهيه عن تركه وفعله الذي هو بيان للمجمل الواجب ولا شك أن ذلك يفيد الوجوب.

قوله: (أَمَرَ النَّاسَ) بالبناء على ما لم يسم فاعله وكذا.

قوله: خَفَّفَ.

قوله: (إِذَا كَانَتْ قَدْ طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ) قال ابن المنذر: قال عامة الفقهاء بالمصار: ليس على الحائض التي أفاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام إذا كانت حائضا لطواف الوداع فكانهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الإفاضة إذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها قال: وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك وبقي عمر فخالفناه لثبوت حديث عائشة وروى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد كان الصحابة يقولون إذا

أفاضت قبل أن تحيض فقد فرغت، إلا عمر وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي عن عمر أنه قال: ليكن آخر عهدها بالبيت وفي رواية كذلك حدثني رسول الله ﷺ واستدل الطحاوي بحديث عائشة على نسخ حديث عمر في حق الحائض. وكذلك استدلل على نسخه بحديث أم سليم عند أبي داود الطيالسي أنها قالت: «جِئْتُ بَعْدَ مَا طُفْتُ بِالْبَيْتِ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْفِرَ» وَخَاضَتْ صَفِيَّةُ فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: حَبَسْنَا فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْفِرَ» ورواه سعيد بن منصور في كتاب المناسك وإسحاق في مسنده والطحاوي وأصله في البخاري ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه الحاكم عن ابن عمر قال: «مَنْ حَجَّ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ إِلَّا الْحَائِضُ رَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قوله: (فَلْتَنْفِرْ إِذْنًا) أي: فلا حبس علينا حينئذ لأنها قد أفاضت فلا مانع من التوجه والذي يجب عليها قد فعلته وفي رواية للبخاري: «فَلَا بِأَسْ أَنْفِرِي» وفي رواية له إخراجي وفي رواية فلتنفر ومعانيها متقاربة والمراد بها الرحيل من منى إلى جهة المدينة واستدل بقوله: (أَحَابَسْتُنَا) على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض ممن لم تطف للإفاضة وتعقب باحتمال أن يكون ﷺ أراد بتأخير الرحيل إكرام صفة كما احتبس بالناس على عقد عائشة وأما ما أخرجه البزار من حديث جابر والثقيفي في فوائده من حديث أبي هريرة مرفوعا: «أَمِيرَانِ وَلَيْسَا بِأَمِيرَيْنِ مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ حَتَّى تُذْفَنَ أَوْ يَأْذَنَ أَهْلُهَا، وَالْمَرْأَةُ تَحُجُّ أَوْ تَعْتَمِرُ مَعَ قَوْمٍ فَتَحِيضُ قَبْلَ طَوَافِ الرُّكْنِ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْصَرِفُوا حَتَّى تَطْهَرُ أَوْ تَأْذَنَ لَهُمْ» ففي إسناده كل واحد منها ضعيف شديد الضعف كما قال الحافظ.

بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا قَدِمَ مِنْ حَجٍّ أَوْ غَيْرِهِ

٢٠٦٤- عَنْ ابْنِ عَمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ غَيْرِهِ يُكَبِّرُ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْخِزْيَانَةُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَيْسُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَغَدَا، وَتَصَرَّ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَدَعَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حَم): (٥/٢) (خ: ١٧٩٧) (م: ١٣٤٤) (٤٢٨).

قوله: (شَرْفٍ) هو المكان العالي كما في القاموس وغيره وفي

رواية لمسلم: «كَانَ إِذَا أَوْتَى عَلَى نَيْبَةٍ أَوْ فَذَقَ كَبْرًا».

قوله: (آيُونَ) أي: راجعون وهو وما بعده إخبار لمبتدا مقدر
أي: نحن آيُونَ. إلخ.

قوله: (صَدَّقَ اللَّهُ وَعْدَهُ) أي: في إظهار الدين وكون العاقبة
للمتقين وغير ذلك مما وعد به سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ
الْعَهْدَ﴾.

قوله: وهزم الأحزاب وحده أي: من غير قتال من الأدميين
والمراد بالأحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق وتحزبوا على رسول
الله ﷺ كما تقدم فأرسل الله عليهم ريحا وجنودا، وهذا هو
المشهور أن المراد بالأحزاب أحزاب يوم الخندق قال القاضي
عياض: ويحتمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن.
والحديث فيه استحباب التكبير والتهليل والدعاء المذكور عند كل
شرف من الأرض يعلوه الراجح إلى وطنه من حج أو عمرة أو
غزو

بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

٢٠٦٥- عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ
أُخْرَى قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَا: صَدَقَ،
رَوَاهُ الْخُمَيْسِيُّ (حم: ٣/ ٤٥٠) (د: ١٨٦٢) (ت: ٩٤٠) (ن: ١٩٩/ ٥)
(هـ: ٣٠٧٧)، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ: مَنْ
عَرَجَ أَوْ كَسِرَ أَوْ مَرَضَ فَذَكَرَ مَعْنَاهُ وَفِي رِوَايَةٍ ذَكَرَهَا أَحْمَدُ فِي
رِوَايَةِ الْمَرْزُوقِيِّ مِنْ حُسَيْنٍ بَكْسَرٍ أَوْ مَرَضٍ»

٢٠٦٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنِّي خَسِبْتُكُمْ سَنَةً
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْ حُسِنَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالنَّيْتِ
وَبِالصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَخُجَّ عَامًا قَابِلًا
فَيَهْدِي أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَذَيْنِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٨١٠)
وَالنَّسَائِيُّ (١٦٩/ ٥).

٢٠٦٧- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَمَرَ أَبَا أَيُّوبَ صَاحِبَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَيْبَارَ بْنَ الْأَسَدِ حِينَ فَاتَهُمَا الْحَجُّ فَأَتَا يَوْمَ
النَّحْرِ أَنْ يَحِلَّ بِعُمَرَةَ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا ثُمَّ يَخُجَّ عَامًا قَابِلًا
وَيَهْدِيَا فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ
إِلَى أَهْلِهِ (مالك: ١/ ٣٦٢).

٢٠٦٨- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ ابْنَ حَزَابَةَ الْمُخَزُومِيَّ
صَرَعَ بِنَعِصٍ طَرِيقَ مَكَّةَ وَهُوَ مُخْرِمٌ بِالْحَجِّ فَسَأَلَ عَلَى النَّاءِ

الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، فَوَجَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ
وَمَرْزُوقَ بْنَ الْحَكَمِ فَذَكَرَ لَهُمُ الَّذِي عَرَضَ لَهُ وَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ
يَتَذَارَى بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَيَتَّقِدِي، فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ فَحَلَّ مِنْ إِخْرَاجِهِ
ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَخُجَّ قَابِلًا وَيَهْدِي (مالك: ١/ ٣٦٢).

٢٠٦٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حُسِنَ دُونَ النَّيْتِ
بِمَرَضٍ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالنَّيْتِ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِمَالِكٍ فِي
الْمَوْطِئِ (١/ ٣٦١).

٢٠٧٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ.
رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١/ ٣٨١).

حديث الحجَّاج بن عمرو سكت عنه أبو داود والمنذري
وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم والبيهقي وأثر
عمر بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرج عن عمر أنه أمر
من فاته الحج أن يهل بعمره وعليه الحج من قابل وأخرج أيضا
عن زيد بن ثابت مثله. وأخرج نحوه عن عمر من طريق أخرى
والأثر الذي رواه سليمان بن يسار رواه مالك عن يحيى بن سعيد
عنه ولكن سليمان بن يسار لم يدرك القصة وأثر ابن عمر رواه
مالك في الموطأ من طريق ابن شهاب عن سالم عنه وأثر ابن
عباس صحح الحافظ إسناده.

قوله: (مَنْ كَسِرَ) بضم الكاف وكسر السين.

قوله: (أَوْ عَرَجَ) بفتح المهملة والراء: أي: أصابه شيء في
رجله وليس بخلقة، فإذا كان خلقة قيل: عرج بكسر الراء.

قوله: (فَقَدْ حَلَّ) تمسك بظاهر هذا أبو ثور وداود فقالا: إنه
يحل في مكانه بنفس الكسر والعرج واجمع بقية العلماء على أنه
يحل من كسر أو عرج، ولكن اختلفوا فيما به يحل وعلام يحمل
هذا الحديث، فقال أصحاب الشافعي: إنه يحمل على ما إذا شرط
التحلل به، فإذا وجد الشرط صار حلالا ولا يلزم الدم وقال
مالك وغيره: يحل بالطواف بالبيت لا يحله غيره، ومن خالفه من
الكوفيين يقول: يحل بالنية والذبح والحلق، وسيأتي الكلام على
ذلك.

قوله: (أَوْ مَرَضَ) الإحصار لا يختص بالأعداء المذكورة بل
كل عذر حكمه حكمهما كإعواز النفقة والضلال في الطريق وبقاء
السفينة في البحر وبهذا قال كثير من الصحابة: قال النخعي
والكوفيون: الحصر بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم
مالك والشافعي وأحمد: لا حصر إلا بالعدو، وتمسكوا بقول ابن

عباس المذكور في الباب وحكى ابن جرير قولاً أنه لا حصر بعد النبي ﷺ والسبب في هذا الاختلاف أنهم اختلفوا في تفسير الإحصار، فالشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الأخفش والكسائي والفراء وأبو عبيد وأبو عبيدة وابن السكيت وتعلب وابن قتيبة وغيرهم أن الإحصار إنما يكون بالمرض وأما بالعدو فهو الحصر وقال بعضهم: إن أحصر وحصر بمعنى واحد.

قوله: (سنة نبيكم) قال عياض: ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص وعلى إضمار فعل: أي: تمسكوا وشبهه وخبر حسبكم طاف بالبيت ويصح الرفع على أن سنة خبر حسبكم أو الفاعل وحسبكم بمعنى الفعل ويكون ما بعدهما تفسيرا للسنة وقال السهيلي: من نصب سنة فهو بإضمار الأمر كأنه قال: الزموا سنة نبيكم.

قوله: (طاف بالبيت) أي: إذا أمكنه ذلك، ووقع في رواية عبد الرزاق: إن حبس أحدا منكم حابس عن البيت فإذا وصل طاف. قوله: (حتى يخرج عاماً قابلاً) استدل به على وجوب الحج من القابل على من أحصر وسيأتي الخلاف فيه.

قوله: (فيهدي) فيه دليل على وجوب الهدى على المحصر ولكن الإحصار الذي وقع في عهد النبي ﷺ إنما وقع في العمرة فقام العلماء الحج على ذلك وهو من الإلحاق بنفي الفارق، وإلى وجوب الهدى ذهب الجمهور، وهو ظاهر الأحاديث الثابتة عنه ﷺ أنه فعل ذلك في الحديبية ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ وذكر الشافعي أنه لا خلاف في ذلك في تفسير الآية، وخالف في ذلك مالك فقال: إنه لا يجب الهدى على المحصر، وعول على قياس الإحصار على الخروج من الصوم للعدو، والتمسك بمثل هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب التي يتعجب من وقوع مثلها من أكابر العلماء.

قوله: (ابن حُرَابَة) بضم الحاء المهملة وبعدها زاي ثم بعد الألف موخدة. قوله: (فَسَأَلَ عَلَى الْمَاءِ) هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي بعضها: عن الماء، وفي نسخة صحيحة من الموطأ: على الماء، ونسخة بـ (عن).

قوله: (فَوَجَدَ) هذه اللفظة ثابتة في نسخة من هذا الكتاب وهي ثابتة في الموطأ وقد استدل بالأثار المذكورة في الباب على

وجوب الهدى، وأن الإحصار لا يكون إلا بالخوف من العدو، وقد تقدم البحث عن ذلك، وعلى وجوب القضاء وسيأتي.

بابُ تَحْلُلِ الْمُحْصَرِّ عَنِ الْعُمْرَةِ بِالنَّحْرِ ثُمَّ الْحَلْقِ حَيْثُ أَحْصَرَ مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ وَأَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ٢٠٧١- عَنْ الْمِسْوَرِ وَمَرْوَانَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ الْخُدَيْيَةِ وَالصَّلْحِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قُضِيَةِ الْكِتَابِ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: قُومُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ اخْلُقُوا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٤/٤) وَابْنُ خَرَّازٍ (٢٧٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٦٥) وَابْنُ خَرَّازٍ عَنْ الْمِسْوَرِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ».

٢٠٧٢- وَعَنِ الْمِسْوَرِ وَمَرْوَانَ قَالَا: «قُلْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْهَدْيُ وَأَشْعَرَةُ بِلَدِي الْخُلَيْفَةِ، وَأَحْرَمَ مِنْهَا بِالْعُمْرَةِ، وَخَلَقَ بِالْحُدَيْبِيَةِ فِي عُمْرَتِهِ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ، وَنَحَرَ بِالْحُدَيْبِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٧/٤).

٢٠٧٣- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ حَجَّهُ بِاللَّدُو، قَائِمًا مِنْ حَبْسَةٍ عَدُوٍّ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجِلُّ وَلَا يَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَهُوَ مُحْصَرٌ نَحَرَهُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْتَغِي بِهِ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْتَغِي بِهِ لَمْ يَجِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: يَنْحَرُ هَدْيَهُ وَيَخْلُقُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِالْحُدَيْبِيَةِ نَحَرُوا وَخَلَقُوا وَخَلَوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَذْكُرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلَا يَعْوَدُوا لَهُ، وَالْحُدَيْبِيَةُ خَارِجُ الْحَرَمِ كُلِّ هَذَا كَلَامُ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ (١٠/٤).

قوله: (فانحروا ثم اخلقوا) فيه دليل على أن المحصر يقدم النحر على الحلق، ولا يعارض هذا ما وقع في رواية للبخاري: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَلَقَ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ وَنَحَرَ هَدْيَهُ»، لأن العطف بالواو إنما هو لطلق الجمع ولا يدل على الترتيب، فإن قدم الحلق على النحر فرؤى ابن أبي شيبة عن علقمة أن عليه دما وعن ابن عباس مثله، والظاهر عدم وجوب الدّم لعدم الدليل.

قوله: (إنما البدل). إلخ بفتح الباء الموحدة والمهملة: أي: القضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة، وهذا قول الجمهور كما في الفتح، وقال في البحر: إن على المحصر القضاء إجماعاً في الفرض العترة وأبو حنيفة وأصحابه وكذا في النفل انتهى وعن أحد روايتان واحتج الموجبون للقضاء بحديث الحجاج بن عمرو

ذُرَّ في صحيح البخاري، ورواه الأكثر بضم العين وسكون الذال المعجمة والراء مكان الواو المحصر.

قوله: (نَحْرُهُ) قد وقع الخلاف بين الصحابة فمن بعدهم في محل نحر الهدي للمحصر فقال الجمهور: يذبح المحصر الهدي حيث يحل سواء كان في الحل أو الحرم وقال أبو حنيفة: لا يذبحه إلا في الحرم وبه قال جماعة من أهل البيت منهم الهادي وفصل آخرون كما قال ابن عباس: قال في الفتح: وهو المعتمد قال: وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم هل نحر النبي ﷺ في الحديبية في الحل أو في الحرم، وكان عطاء يقول: لم ينحر يوم الحديبية إلا في الحرم، ووافقه ابن إسحاق وقال غيره من أهل المغازي: إنما نحر في الحل.

فائدة: لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا زيارة قبر النبي ﷺ وكان الموطن الذي يحسن ذكرها فيه كتاب الجنائز، ولكنها لما كانت تفعل في سفر الحج في الغالب ذكرها جماعة من أهل العلم في كتاب الحج فأحبينا ذكرها هاهنا تكميلاً للفائدة وقد اختلفت فيها أقوال أهل العلم، فذهب الجمهور إلى أنها مندوبة، وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية إلى أنها واجبة وقالت الحنفية: إنها قريبة من الواجبات وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيد المصنف المعروف بشيخ الإسلام إلى أنها غير مشروعة، وتبعه على ذلك بعض الحنابلة وروي ذلك عن مالك والجويني والقاضي عياض كما سيأتي احتج القائلون بأنها مندوبة بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ الآية، ووجه الاستدلال بها أنه ﷺ حي في قبره بعد موته كما في حديث: «الأنبياء أحياء في قبورهم» وقد صححه البيهقي وألف في ذلك جزءاً قال الأستاذ أبو منصور البغدادي: قال المتكلمون المحققون من أصحابنا: إن نبينا ﷺ حي بعد وفاته انتهى ويؤيد ذلك ما ثبت أن الشهداء أحياء يرزقون في قبورهم والنبي ﷺ منهم، وإذا ثبت أنه حي في قبره كان المجيء إليه بعد الموت كالجاء إليه قبله، ولكنه قد ورد أن الأنبياء لا يتركون قبورهم فوق ثلاث. وروي فوق أربعين، فإن صح ذلك قبح في الاستدلال بالآية ويعارض القول بدوام حياتهم في قبورهم ما سيأتي من أنه ﷺ ترد إليه روحه عند التسليم عليه، نعم حديث: «مَنْ زَارَنِي بَعْدَ مَوْتِي فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي» الذي سيأتي إن شاء الله تعالى إن صح فهو الحجبة في المقام

السائل وهو نص في محل النزاع، ومحدث ابن عمر المتقدم لقوله فيه: حتى يحج عاماً قابلاً فيهدي بعد.

قوله: حسبكم سنة رسول الله ﷺ وبما تقدم من الآثار وقال الذين لم يوجبوا القضاء: لم يذكر الله تعالى القضاء، ولو كان واجبا لذكره، وهذا ضعيف، لأن عدم الذكر لا يستلزم العدم قالوا: ثانياً قول ابن عباس: يدل على عدم الوجوب. ويجب بأن قول الصحابي ليس بحجة إذا انفرد فكيف إذا عارض المرفوع؟ قالوا: ثالثاً لم يأمر النبي ﷺ أحداً ممن أحضر معه في الحديبية بأن يقضي ولو لزمهم القضاء لأمرهم قال الشافعي: إنما سئيت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش، لا على أنه أوجب عليهم قضاء تلك العمرة وهذا الدليل الذي ينبغي التوكل عليه، ولكنه يعارضه ما رواه الواقدي في المغازي من طريق الزهري، وعن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا: «أمر النبي ﷺ أصحابه أن يعتصموا فلم يختلف منهم إلا من قُتل بختيار أو مات وَخَرَجَ جَمَاعَةٌ مَعَهُ مُعْتَصِمِينَ مِنْ لَمْ يَشْهَدِ الْحُدُوبِيَّةَ فَكَانَتْ عِدَّتُهُمْ أَلْفَيْنِ» قال في الفتح: ويمكن الجمع بين هذا إن صح وبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الاستحباب، لأن الشافعي جازم بأن جماعة تخلفوا لغبر عذر وقد روى الواقدي أيضاً من حديث ابن عمر قال: لم تكن هذه العمرة قضاء، ولكن كان شرطاً على قريش أن يعتصم المسلمون من قابل في الشهر الذي صدمهم المشركون فيه انتهى ويمكن أن يقال: إن ترك أمره ﷺ لا ينتهض لمعارضة ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء، لأن ترك الأمر ربما كان لعلمهم بوجوب القضاء على من أحضر بدليل آخر كحديث الحجاج بن عمرو، لأن حكم الحج والعمرة واحد بقي هاهنا شيء هو أن.

قوله: (وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ). وقوله: (وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى) يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المفروض أو ما كان يريد أدائه في عام الإحصار لا أنه القضاء المصطلح عليه، لأنه لم يسبق ما يوجب، بل غاية ما هناك أنه منعه عن تأدية ما أراد فعله مانع فعلي فعله، ولا يسقط بمجرد عروض المانع وتعيين العام القابل يدل على أن ذلك على الفور.

قوله: (بِالتَّلَذُّدِ) بمعجمتين وهو الجماع. قوله: (فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عَدُوٌّ هَكَذَا فِي نَسْخِ الْكِتَابِ عَدُوٌّ يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ وَضَمُّ الدَّالِ الْمَهْمَلَةُ أَيْضاً وَالْوَاوُ، وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي

والدَّارِقُطِيُّ: الطَّعْنُ في هذا الحديث على ابن النُّعْمَانِ لا عليه ورواه أيضاً البَرْزَاءُ وفي إسناده إبراهيم الغفاري وهو ضعيف ورواه البيهقي عن عمر قال: وإسناده مجهول وعن أنس عند ابن أبي الدنيا بلفظ: «مَنْ زَارَنِي بِالْمَلْيَسَةِ مُحْتَسِبًا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا وَشَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وفي إسناده سليمان بن زيد الكعبي ضعفه ابن حبان والدَّارِقُطِيُّ وذكره ابن حبان في الثَّقَاتِ وعن عمر عند أبي داود الطَّيَالِسِيُّ بنحوه، وفي إسناده مجهول وعن عبد الله بن مسعود عن أبي الفتح الأزدي بلفظ: «مَنْ حَجَّ جَبَّةَ الْإِسْلَامِ وَزَارَ قَبْرِي وَغَزَا غَزْوَةً وَصَلَّى فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ فِيمَا أَمْتَرَضَ عَلَيْهِ» وعن أبي هريرة بنحو حديث حاطب المتقدم وعن ابن عباس عند العقيلي بنحوه وعنه في مسند الفردوس بلفظ: «مَنْ حَجَّ إِلَى مَكَّةَ ثُمَّ قَصَدَنِي فِي مَسْجِدِي كُنْتُ لَهُ حِجَّتَانِ مَزُورَتَانِ».

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند ابن عساكر من زار قبر رسول الله ﷺ كان في جواره وفي إسناده عبد الملك بن هارون بن عتبة وفيه مقال.

قال الحافظ: وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَسْلُمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ».

وبهذا الحديث صدر البيهقي الباب، ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره، بل ظاهره أعم من ذلك وقال الحافظ أيضاً: أكثر متنون هذه الأحاديث موضوعة وقد رويت زيارته ﷺ عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساكر بسند جيد، وابن عمر عند مالك في الموطأ، وأبو أيوب عند أحمد، وأنس ذكره عياض في الشفاء، وعمر عند البرزاء، وعلي رضي الله عنه عند الدارقطني وغير هؤلاء، ولكنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شذ الرحل لذلك إلا عن بلال، لأنه روي عنه أنه رأى النبي ﷺ وهو بدارياً يقول له: «مَا هَلْوَ الْجَفْوَةَ يَا بِلَالُ أَمَا أَنَّ لَكَ أَنْ تَزُورَنِي» روى ذلك ابن عساكر واستدل القائلون بالوجوب بحديث: «مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَّائِي» وقد تقدم قالوا: والجفاء للنبي ﷺ محرم، فتجب الزيارة لئلا يقع في المحرم وأجاب عن ذلك الجمهور بأن الجفاء يقال على ترك المندوب كما في ترك البر والصلة وعلى غلط الطبع كما في حديث: «مَنْ بَدَأَ فَقَدْ جَفَّأَ» وأيضاً الحديث على انفراده مما لا تقوم به الحجة لما

واستدلوا ثانياً بقوله تعالى: «وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» الآية، والهجرة إليه في حياته الوصول إلى حضرته كذلك الوصول بعد موته، ولكنه لا يخفى أن الوصول إلى حضرته في حياته فيه فوائد لا توجد في الوصول إلى حضرته بعد موته منها النظر إلى ذاته الشريفة وتعلم أحكام الشريعة منه والجهاد بين يديه وغير ذلك.

واستدلوا ثالثاً بالأحاديث الواردة في ذلك منها الأحاديث الواردة في مشروعيتها زيارة القبور على العموم والنبي ﷺ داخل في ذلك دخولاً أولياً وقد تقدم ذكرها في الجنائز وكذلك الأحاديث الثابتة من فعله ﷺ في زيارتها ومنها أحاديث خاصة بزيارة قبره الشريف أخرج الدارقطني عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال: قال ﷺ: «مَنْ زَارَنِي يَغْدُو مُوتِي فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي» وفي إسناده الرجل المجهول وعن ابن عمر عند الدارقطني أيضاً قال: فذكر نحوه ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدي في كامله وفي إسناده حفص بن أبي داود وهو ضعيف الحديث وقال أحمد فيه: إنه صالح وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط عن النبي ﷺ مثله قال الحافظ: وفي طريقه من لا يعرف وعن ابن عباس عند العقيلي مثله وفي إسناده فضالة بن سعد المازني وهو ضعيف وعن ابن عمر حديث آخر عند الدارقطني بلفظ: «مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي» وفي إسناده موسى بن هلال العبدي قال أبو حاتم: مجهول: أي: العدالة ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه وقال: إن صح الخبر فإن في القلب من إسناده، وأخرجه أيضاً البيهقي وقال العقيلي: لا يصح حديث موسى ولا يتابع عليه ولا يصح في هذا الباب شيء وقال أحمد: لا بأس به وأيضاً قد تابعه عليه مسلمة بن سالم كما رواه الطبراني من طريقه وموسى بن هلال المذكور رواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع وهو ثقة من رجال الصحيح وجزم الضياء المقدسي والبيهقي وابن عدي وابن عساكر بأن موسى رواه عن عبيد الله بن عمر الأكبر وهو ضعيف ولكنه قد وثقه ابن عدي وقال ابن معين: لا بأس به وروى له مسلم مقروناً بآخر وقد صحح هذا الحديث ابن السكن وعبد الحق وتقي الدين السبكي وعن ابن عمر عند ابن عدي والدَّارِقُطِيِّ وابن حبان في ترجمة النُّعْمَانِ بلفظ: «مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَّائِي» وفي إسناده النُّعْمَانِ بن شبل وهو ضعيف جداً ووثقه عمران بن موسى وقال

أَبْوَابُ الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا

بَابُ فِي إِشْعَارِ الْبُذْنِ وَتَقْلِيدِ الْهَدْيِ كُلِّهِ

٢٠٧٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظَّهْرُ بِذِي الْحَلِيفَةِ ثُمَّ دَعَا نَاقَتَهُ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةٍ سَنَابِهَا الْأَيْمَنِ وَسَلَّتِ الدَّمَ عَنْهَا وَقَلَّدَهَا تَعْلِينَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْتِ أَهَلَ بِالْحَجِّ. «رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٦/١) وَمُسْلِمٌ (١٢٤٣) (٢٠٥) وَابُو دَاوُدَ (١٧٥٢) وَالتَّيْسَانِيُّ (١٧٥/٥)».

٢٠٧٥- وَعَنْ الْمُسَوِّبِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ قَالَا: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ عَشْرَةِ يَأْتِي مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحَلِيفَةِ قَلَّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٣/٤) وَالتَّبَارِيُّ (١٦٩٤) وَابُو دَاوُدَ (١٧٥٤)».

٢٠٧٦- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قُلْتُ فَلَا يَذْنُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَّدَهَا ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ جَلَاءٌ مُنْفَقَ عَلَيْهِ (حم: ٧٨/٦) (خ: ١٦٩٩) (م: ٣٢١) (٣٦٢)».

٢٠٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مَرَّةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ غَنَمًا فَقَلَّدَهَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤٢/٦) (خ: ١٧١٠) (م: ١٣٢١) (٣٦٧) (م: ٣٢١) (٣٦٢) (د: ١٧٥٥) (ت: ٩٠٩) (ن: ٣٧٦٦/٢) (هـ: ٣٠٩٦)».

قوله: «فَأَشْعَرَهَا» الإشعار هو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمه، فيكون ذلك علامة على كونها هديا، ويكون ذلك في صفحة سنامها الأيمن.

وقد ذهب إلى مشروعيتها الجمهور من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته والأحاديث ترد عليه وقد خالف الناس في ذلك حتى خالفه صاحباه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلة وأجاب الخطابي بمنع كونه منها، بل هو باب آخر كالكي وشق أذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوسم والختان والحجامة انتهى على أنه لو كان من المثلة لكان ما فيه من الأحاديث مخصصا له من عموم النهي عنها وقد روى الترمذي عن النخعي أنه قال بكرهه الإشعار وبهذا يتعقب على الخطابي وابن حزم في جزمهما بأنه لم يقل بالكراهة أحد غير أبي حنيفة.

قوله: «وَقَلَّدَهَا تَعْلِينَ» فيه دليل على مشروعيتها تقليد الهدي،

سلف واحتج من قال بأنها غير مشروعة بحديث: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» وهو في الصحيح وقد تقدم وحديث: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيْدًا» رواه عبد الرزاق قال النووي في شرح مسلم: اختلف العلماء في شد الرحل لغير الثلاثة كالذهاب إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة، فذهب الشيخ أبو محمد الجويني إلى حرمة، وأشار عياض إلى اختياره، والصحيح عند أصحابنا أنه لا يجرم ولا يكره قالوا: والمراد أن الفضيلة الثابتة إنما هي شد الرحل إلى هذه الثلاثة خاصة انتهى.

وقد أجاب الجمهور عن حديث شد الرحل بأن القصر فيه إضافي باعتبار المساجد لا حقيقي قالوا: والدليل على ذلك أنه قد ثبت بإسناد حسن في بعض الفاظ الحديث: «لَا يَنْبَغِي لِلْمَطْعِيِّ أَنْ يُشَدَّ رِجَالُهَا إِلَى مَسْجِدٍ يُتَقَفَى فِيهِ الصَّلَاةُ غَيْرَ مَسْجِدِي هَذَا وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» فالزيارة وغيرها خارجة عن النهي وأجابوا ثانيا بالإجماع على جواز شد الرحل للتجارة وسائر مطالب الدنيا. وعلى وجوبه إلى عرفة للوقوف وإلى منى للمناسك التي فيها، وإلى مزدلفة، وإلى الجهاد، والهجرة من دار الكفر، وعلى استحبابه لطلب العلم وأجابوا عن حديث: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيْدًا» بأنه يدل على الحث على كثرة الزيارة لا على منعها، وأنه لا يهمل حتى لا يزار إلا في بعض الأوقات كالعيدين

ويؤيده: قوله: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا» أي: لا تتركوا الصلاة فيها كذا قال الحافظ المنذري وقال السبكي: معناه أنه لا تتخذوها وقتا ونحوصا لا تكون الزيارة إلا فيه، أو لا تتخذوه كالعيد في المكوف عليه وإظهار الزينة والاجتماع للهو وغيره كما يفعل في الأعياد بل لا يؤتى إلا للزيارة والدعاء والسلام والصلاة ثم يتصرف عنه وأجيب عما روي عن مالك من القول بكرهه زيارة قبره ﷺ بأنه إنما قال بكرهه زيارة قبره ﷺ قطعاً للذريعة وقيل: إنما كره إطلاق لفظ الزيارة، لأن الزيارة من شاء فعلها ومن شاء تركها، وزيارة قبره ﷺ من السنن الواجبة، كذا قال عبد الحق واحتج أيضا من قال بالمشروعية بأنه لم يزل دأب المسلمين القاصدين للحج في جميع الأزمان على تباين الديار واختلاف المذاهب الوصول إلى المدينة المشرفة لقصد زيارته، ويعتدون ذلك من أفضل الأعمال ولم ينقل أن أحدا أنكر ذلك عليهم فكان إجماعا.

وبه قال الجمهور.

قال ابن المنذر: أنكر مالك وأصحاب الرأي التقليد للغنم، زاد غيره وكأنه لم يبلنهم الحديث انتهى. واحتجوا على عدم المشروعية بأنها تضعف عن التقليد وهي حجة أو هي من بيوت العنكبوت فإن مجرد تعليق القلادة مما لا يضعف به الهدى وأيضا إن فرض ضعفها عن بعض القلائد قلدت بما لا يضعفها وأيضا قد وردت السنة بالإشعار وهو لا يترك لكونه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمظنة لذلك مع ورود السنة به، قيل: الحكمة في تقليد الهدى النعل أن فيه إشارة إلى السفر والجد فيه وقال ابن المنير: الحكمة فيه أن العرب تعد النعل مركوبة لكونها تقى صاحبها وتحمل عنه وعر الطريق، فكان الذي أهدى خرج عن مركوبه لله تعالى حيوانا وغيره كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ومن ثم استحبت تقليد نعلين لا واحدة وقد اشترط الثوري ذلك وقال غيره: تجزئ الواحدة وقال آخرون: لا تتعين النعل بل كل ما قام مقامها أجزا.

قوله: (فَتَلَّتْ فَلَانِدَ بُذْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) زاد البخاري في رواية من عهن كان عندي وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض وهو منقول عن ربيعة ومالك وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب القلائد من العهن وهو الصوف.

قوله: (ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ) المهدي له حالان إما أن يقصد النسك ويسوق الهدى معه فيكون التقليد والإشعار عند الإحرام، وإما أن يبعث بها ويقيم فيكونان عند البعث بها من المكان الذي هو مقيم به كما في هذا الحديث ولا يحرم عليه بعد البعث بها ما يحرم على المحرم لقولها: فما حرم عليه شيء كان له حلا.

قوله: (عَتَمًا فَقَلَّدَهَا) فيه دليل على جواز أن يكون الهدى من الغنم وهو يراد على الحنفية ومن وافقهم أن الهدى لا يجزئ من الغنم ويراد على مالك ومن وافقه حيث قال: لا إن الغنم لا تقلد.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ إِبْدَالِ الْهَدْيِ الْمَعِينِ

٢٠٧٨ - عن ابن عمر قال: «أَهْدَى عُمَرُ نَجِيًّا فَأَعْطَانِي بِهَا ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَهْدَيْتُ نَجِيًّا فَأَعْطَيْتَ بِهَا ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ فَأَبْعَيْتُهَا وَأَشْتَرَيْتُ بِهَا بُذْنًا، قَالَ: لَا أَنْزَعَهَا إِلَيْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٥/٢) وَابْنُ دَاوُدَ (١٧٥٦)

وَالْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١/٢/٢٣٠).

الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما. قوله: (نَجِيًّا) النجيب والنجية الناقة والجمع نجائب. وفي النهاية: النجيب: الفاضل من كل حيوان. والحديث يدل على أنه لا يجوز بيع الهدى لإبدال مثله أو أفضل ثم قال: وقد تكرر في الحديث ذكر النجيب من الإبل مفردا ومجموعا وهو القوي منها الخفيف السريع انتهى.

وقد جاوزت المادونة ذلك وأجاب صاحب البحر على حديث الباب بأنه حكاية فعل لا يعلم وجهها فيحتمل أنه رأى نجيبه أفضل ولا يخفى أن رد السنن الفعلية يمثل هذا يستلزم رد أكثر أفعاله ويستلزم رد ما لا يعلم وجهه من أقواله، فيفضي ذلك إلى رد أكثر السنة، وذلك باطل مخالف للآيات القرآنية القاضية باتباع الرسول والتأسي به والأخذ بما أتى به، لأنها لم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فمن ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل.

على أن هذه المقالة قد صارت عصا يتوكأ بها من رام صيانة مذهبه إذا خالف الثابت من فعله ﷺ وإن كان له وجه أوضح من الشمس، ثم إنهم يحتجون بأفعاله إذا وافقت المذاهب ولا يقيدون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما أكثر هذا الصنع في تصرفاتهم لمن تتبع فليأخذ المصنف من ذلك حذره فإن المَعْدَرَةَ الباردة في طرح سنة صحيحة مما لا ينفق عند الله، ولا سيما إذا كان ذلك القصد الذب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على الجواز بإشراكه ﷺ عليا رضي الله عنه في هديه وتصرفه عن العمرة إلى الإحصار فخارج عن محل النزاع، لأن ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا يطل به الحق الذي قد تعلق بها للمصرف وأيضا صحة الاحتجاج بالإشراك متوقفة على معرفة ﷺ أنه ساق جميع الهدى الذي أشرك عليا فيه عن نفسه وهو ممنوع والسند أنه لم يقلد ويشعر من ذلك الهدى الذي وقع فيه الإشراك إلا ناقة واحدة وأيضا ثبت أنه كان يسوق عن أهله جميعا وعلي رضي الله عنه منهم، نعم إن صح ما ادعاه صاحب ضوء النهار من الإجماع على جواز إبدال الأودن بأفضل كان حجة عند من يرى حجية الإجماع على جواز مجرد الإبدال بالأفضل ولكنه ينبغي أن يبحث عن صحة ذلك فإن الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف

قوله: (سَبْعُ شَيَاءٍ) وكذا.

قوله: كلُّ سبعةٍ منَّا في بدنةٍ استدُلَّ به من قال: عدل البدنة سبعَ شياءٍ، وهو قول الجمهور وأدعى الطحاوي وابن رشد أنه إجماع ويجب عنهما بأن الخلاف في ذلك مشهور، حكاه الترمذي في سننه عن إسحاق بن راهويه وكذا في الفتح وقال: هو إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب وإليه ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواه. واحتج له ابن حزم بحديث رافع المتقدم وحكاه في البحر عن العترة وزفر. واحتجوا بحديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب. ويجب عنه بأنه خارج عن محل النزاع، لأنه في الأضحى. فإن قالوا: يقاس الهدي عليها.

قلنا: هو قياس فاسد الاعتبار لمصادمته النصوص. واحتجوا أيضا بحديث رافع ويجب عنه أيضا بمثل هذا الجواب، لأن ذلك التعديل كان في القسمة وهي غير محل النزاع ويؤيد كون البدنة عن سبعة فقط أمره ﷺ لأن لم يجد البدنة أن يشتري سبعة فقط ولو كانت تعدل عشرا لأمره بإخراج عشرا، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراك في الهدي وهو قول الجمهور من غير فرق بين أن يكون المشتركون مفترضين أو متطوعين أو بعضهم مفترضا وبعضهم متفقا أو مريدا للحم.

وقال أبو حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين ومثله عن زفر بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة وعن الهادوية بشرط أن يكونوا مفترضين وعن داود وبعض المالكية يجوز في هدي التطوع دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا وروي عن ابن عمر نحو ذلك، ولكنه روى عنه أحمد ما يدل على الرجوع.

قوله: (مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبُذْنِ) يعني: البقرة.

فيه دليل على أنه يطلق على البقر أنها من البدن وفي النهاية البدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة وهي بالإبل أشبه. وفي القاموس والبدنة محرمة من الإبل والبقر. وفي الفتح: إن أصل البدن من الإبل والحقت بها البقر شرعا وحكى في البحر عن الهادي والشافعي والمؤيد بالله أن البدنة تختص بالإبل.

وعن أبي حنيفة وأصحابه والناسر أنها تطلق على البقر، وعن بعض أصحاب الشافعي أنها تطلق على الشاة قال: ولا وجه له وحكي فيه أيضا أن البقرة عن سبعة والشاة عن واحد إجماعا.

قوله: (وَالْبَعِيرُ عَنْ عَشْرَةٍ) فيه دليل على أن البدنة تجزئ في الأضحى عن عشرة. وسيأتي الكلام على ذلك.

ولو كان للإبدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة النجبية أظهر في تعظيم الشعائر من غيرها وإن كان كثيرا فممنوع والسند ظاهر.

بَابُ أَنَّ الْبَدَنَةَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ عَنْ سَبْعِ شَيَاءٍ وَبِالْعَكْسِ

٢٠٧٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ عَلَيَّ بَدَنَةً وَأَنَا مُوسِرٌ وَلَا أَجِدُهَا فَأَسْتَرْفِيهَا، فَأَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَتَنَاقَ سَبْعَ شَيَاءٍ فَيَذْبَحَهُنَّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣١١ و٣١٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٣٦).

٢٠٨٠- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلِّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٩٢/٣) (خ: ٢٥٠٥) (م: ١٣١٨) (٣٥١) وَفِي لَفْظٍ: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْتَرِكُوا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلِّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ، رَوَاهُ الْبُرْقَانِيُّ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحَيْنِ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «اشْتَرَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كُلِّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ لَجَابِرٍ: أَشْتَرِكُ فِي الْبَقَرِ مَا يَشْتَرِكُ فِي الْجَزُورِ؟ فَقَالَ: مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبُذْنِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٠٨١- وَعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: شَرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي: «حِجَّتِهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْبَقَرَةِ عَنْ سَبْعَةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤٠٦).

٢٠٨٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَخَضَرَ الْأَضْحَى فَذَبَحْنَا الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَعِيرَ عَنْ عَشْرَةٍ» رَوَاهُ الْخُمْسِيُّ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٢٧٥/١) (ت: ٩٠٥) (ن: ٢٢٢/٧) (هـ: ٣١٣١).

حديث ابن عباس الأول سياق إسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن معمر حدثنا محمد بن بكر البرساني قال: أخبرنا ابن جريج قال: قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكره ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد لصحته ما في صحيح مسلم من حديث جابر قال: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْخُدَيْيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ» وهو يشهد أيضا لحديث حذيفة المذكور وقد أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد: رواه أحمد ورجاله ثقات وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج: «أَنَّ ﷺ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِعِيرٍ».

بَابُ رُكُوبِ الْهَدْيِ

٢٠٨٣- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ: ارْكَبْهَا فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: ارْكَبْهَا قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: «ارْكَبْهَا» ثَلَاثًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُهُ (حم: ٩٩/٣) (خ: ١٧٠٦) (م: ١٣٢٣) (٣٧٣).

٢٠٨٤- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً قَدْ أَجْهَدَهُ الْمَشْيُ، فَقَالَ: ارْكَبْهَا، قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: ارْكَبْهَا وَإِنْ كَانَتْ بَدَنَةً، رَوَاهُ أَحَدُ (١٠٧/٣) وَالنَّسَائِيُّ (١٧٦/٥).

٢٠٨٥- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أَلَجْتَ إِلَيْهَا، حَتَّى تَجِدَ ظَهْرَهَا، رَوَاهُ أَحَدُ (٣١٧/٣) وَمُسْلِمٌ (١٣٢٤) (٣٧٦) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٦١) وَالنَّسَائِيُّ (١٧٧/٥).

٢٠٨٦- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ سُئِلَ: يَرْكَبُ الرَّجُلُ هَدْيَةً فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ قَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي بِالرُّجَالِ يَمْشُونَ فَيَأْمُرُهُمْ بِرُكُوبِ هَدْيِهِ، قَالَ: لَا تَتَّبِعُونَ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّكُمْ ﷺ» رَوَاهُ أَحَدُ (١٢١/١).

حديث أنس الثاني أخرجه أيضًا الجوزقي من طريق حميد عن ثابت عن أنس وأبو يعلى من طريق الحسن عن أنس وزاد «حافيا» وهو عند النسائي من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضعف هذه الطرق الحافظ في الفتح. وحديث علي رضي الله عنه قال في الفتح أيضًا: إسناده صالح وقال في جمع الزوائد: في إسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان وضعفه جماعة. وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه المصنف لفظه لفظ حديث أنس ولكنه زاد في آخره «ارْكَبْهَا وَبَلَّغْهَا».

قوله: (رَأَى رَجُلًا) قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد طول البحث.

قوله: (يَسُوقُ بَدَنَةً) في رواية لمسلم: «مَقْلَدَةٌ»، وكذا في رواية للبخاري وله أيضًا من طريق أبي هريرة: «فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ رَاكِبًا يَسِيرُ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّعْلُ فِي حَقِّهَا».

قوله: (إِنَّهَا بَدَنَةٌ) أراد أنها بدنة مهداة إلى البيت الحرام ولو كان مراده الإخبار عن كونها بدنة لم يكن الجواب مفيداً لأن كونها من الإبل معلوم فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي على النبي ﷺ كونها هدياً فقال: إِنَّهَا بَدَنَةٌ قال في الفتح: والحسن أنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة ولهذا قال ما زاد في

مراجعته: ويترك أحاديث الباب تدل على جواز ركوب الهدى من غير فرق بين ما كان منه واجباً أو تطوعاً لتركه ﷺ للاستفصال وبه قال عروة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر إلى أحمد وإسحاق، وبه قال أهل الظاهر، وجزم به النووي وجماعة من أصحاب الشافعي كالقفال والماوردي وحكى ابن عبد البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء كراهة ركوبه لغير حاجة، وحكاها الترمذي أيضاً عن أحمد وإسحاق والشافعي، وقيد الجواز بعض الحنفية بالاضطرار، ونقله ابن أبي شيبة عن الشعبي. وحكى ابن المنذر عن الشافعي أنه يركب إذا اضطر ركوباً غير فادح وحكى ابن العربي عن مالك أنه يركب للضرورة فإذا استراح نزل يعني: إذا انتهت ضرورته. والدليل على اعتبار الضرورة ما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله ﷺ: ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أَلَجْتَ إِلَيْهَا ونقل ابن العربي عن أبي حنيفة أنه لا يجوز ركوب الهدى مطلقاً وكذا نقله المهدي في البحر عنه ولكن نقل عنه الطحاوي الجواز مع الحاجة ويضمن ما نقص منها بالركوب والطحاوي أقعد بمعرفة مذهب إمامه وقد وافق أبا حنيفة الشافعي على ضمان النقص في الهدى الواجب. ونقل ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر وجوب الركوب تمسكاً بظاهر الأمر ولمخالفة ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة وردّه بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي ﷺ كانوا كثيراً ولم يأمر أحداً منهم بذلك انتهى. وتعقبه الحافظ بحديث علي رضي الله عنه المذكور في الباب قال: وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناده صحيح رواه أبو داود في المراسيل عن عطاء قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْهَدْيَةِ إِذَا احتاجَ إِلَيْهَا سَيِّدُهَا أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ يَرْكَبَهَا غَيْرَ مِنْهَا» واختلف من أجاز الركوب هل يجوز أن يجعل عليها متاعاً؟ فمنعه مالك وأجازة الجمهور وهل يحمل عليها غيره؟ أجازة الجمهور أيضاً على التفصيل المتقدم ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها واختلفوا أيضاً في اللبن إذا احتلب منه شيئاً فعند العترة والشافعية والحنفية يتصدق به فإن أكله تصدق بتمنه وقال مالك: لا يشرب من لبنه فإن شرب لم يغرّم.

بَابُ الْهَدْيِ يَمْطَبُّ قَبْلَ الْمَحَلِّ

٢٠٨٧- عَنْ أَبِي قَبِيصَةَ ذُو يَبِ بْنِ خَلْحَلَةَ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْيَدَنِ ثَمَّ يَقُولُ: إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتُ

غره والتخلى بينه وبين الناس يأكلونه غير الرقعة قطعاً للذريعة وهي أن يتوصل بعضهم إلى غره قبل أوانه. والظاهر عدم الفرق بين هدي التطوع والفرض وخصصه من تقدم بهدي التطوع ولعل الوجه في ذلك أن الهدى الذي هو السبب هو هدي النبي ﷺ الذي بعث به وهو هدي تطوع قال النووي: ولا يجوز للأغنياء الأكل منه مطلقاً، لأن الهدى مستحق للمساكين فلا يجوز لغيرهم انتهى. وقد اختلفت الروايات في مقدار البدن التي بعث بها رسول الله ﷺ ففي رواية من حديث ابن عباس عند مسلم أنها ست عشرة بدنة وفي رواية أخرى أنها ثمان عشرة ويمكن الجمع بتعدد القصة أو يصار إلى ترجيح الرواية المشتملة على الزيادة إن كانت القصة واحدة.

باب الأكل من دم التمتع والقران والتطوع

٢٠٩٠- في حصة حديث جابر: «حج النبي ﷺ قال: ثم انصرف إلى المنحر فتخبر ثلاثاً وستين بدنة يديه، ثم أعطى علياً رضي الله عنه فتخبر ما غبر وأشركه في هديه ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجمعت في قدر فطبخت فأكلوا من لحمها وشربوا من مرقها، رواه أحمد (٣/ ٣٢٠) ومسلم (١٢١٨) (١٤٧).

٢٠٩١- وعن جابر: «أن النبي ﷺ حج ثلاث حجج جنتين قبل أن يهاجر وحجة بعد ما هاجر ومعها عمره، فساق ثلاثاً وثلاثين بدنة، وجاء علي رضي الله عنه من اليمن ببقيتها فيها جمل لأبي لهب في أنفه برة من فضة فتخبرها، وأمر رسول الله ﷺ من كل بدنة ببضعة فطبخت وشرب من مرقها، رواه الترمذي (٨١٥) وابن ماجه (٣٠٧٦)، وقال: فيه جمل لأبي جهل).

٢٠٩٢- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمسة بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا الحج فلما دنونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي إذا طاف وسعى بين الصفا والمروة أن يحل، قالت: فدخل علينا يوم النحر يلحم بقر، فقلت ما هذا؟ فقيل: نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه متفق عليه (حم: ٦/ ٢٧٣) (خ: ١٧٠٩) (م: ١٢١١) (١٢٥). وهو دليل على الأكل من دم القران، لأن عائشة كانت قارئة).

حديث جابر الثاني رواه الترمذي من طريق عبد الله بن أبي زياد الكوفي عن زيد بن حبان عن سفيان عن جعفر بن محمد عن

عليها موتاً فأحمرها ثم اغمس نعلها في دميها ثم اضرب به صفحتها، ولا تطعمها أنت، ولا أحد من أهل رقتك، رواه أحمد (٢٢٥/ ٤) ومسلم (١٣٢٦) وابن ماجه (٢١٠٥).

٢٠٨٨- وعن ناجية الخزاعي وكان صاحب بدن رسول الله ﷺ قال: «قلت: كيف أصنع بما عطيت من البدن؟ قال: أحمره وأغمس نعله في دمي وأضرب صفحته وخل بين الناس وتينه فليأكلوه، رواه الحمصه إلا النسائي (حم: ٤/ ٣٣٤) (د: ١٧٦٢) (ت: ٩١٠) (هـ: ٣١٠٦).

٢٠٨٩- وعن هشام بن عروة عن أبيه: «أن صاحب هدي رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله كيف أصنع بما عطيت من الهدى؟ فقال: كل بدنة عطيت من الهدى فأحمرها ثم ألي فلا يدها في دميها ثم خل بين الناس وتينها يأكلوها، رواه مالك في الموطأ عنه (١/ ١٤٨).

حديث ناجية قال الترمذي: حسن صحيح قال: والعمل على هذا عند أهل العلم في هدي التطوع إذا عطى لا يأكل هو ولا أحد من أهل رفته ويخل بينه وبين الناس يأكلونه وقد أجزأ عنه وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقالوا: إن أكل منه شيئاً غرم بقدر ما أكل منه انتهى.

قوله: (ثم اغمس نعلها. إلخ) إنما يفعل ذلك لأجل أن يعلم من مر به بأنه هدي فيأكله.

قوله: (بين أهل رقتك) قال النووي: وفي المراد بالرقعة وجهان لأصحابنا أحدهما: أنهم الذين يخاطبون المهدي في الأكل وغيره دون باقي القافلة والثاني: وهو الأصح الذي يقتضيه ظاهر نص الشافعي. وجمهور أصحابه أن المراد بالرقعة جميع القافلة، لأن السبب الذي منعت به الرقعة هو خوف تعطيهم إياه وهذا موجود في جميع القافلة فإن قيل: إذا لم تجوزوا لأهل القافلة أكله وقتلتم بتركه في البرية كان طعمة للسباع وهذا إضاعة مال قلنا: ليس فيه إضاعة بل العادة الغالبة أن سكان البوادي يتبعون منازل الحجاج للتلطظ ساقطة ونحو ذلك وقد تأتي قافلة في إثر قافلة والرقعة بضم الراء وكسرهما لغتان مشهورتان.

قوله: (وخل بين الناس وتينه) هذا مقيد بمن عدا المالك والرقعة كما في الحديث الأول.

قوله: (إن صاحب هدي رسول الله ﷺ) هو ناجية الخزاعي المذكور سابقاً. وظاهر أحاديث الباب أن الهدى إذا عطى جاز

أبيه عن جابر، وقال: هذا حديث غريب من حديث سفيان لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حبان.

ورأيت عبد الله بن عبد الرحمن روى هذا الحديث في كتبه عن عبد الله بن أبي زياد قال: وسألت محمداً عن هذا فلم يعرفه من حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي ﷺ رأيته لا يعد هذا الحديث محفوظاً. وقال: إنما يروى عن الثوري عن أبي إسحاق عن مجاهد مرسل، ثم قال: حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا حبان بن هلال، حدثنا همام، حدثنا قتادة قال: قلت لأنس: «كم حج النبي ﷺ؟» قال: «حجّة واحدة واعتَمَرَ أربع عُمَر» ثم قال: هذا حديث حسن صحيح وحبان بن هلال هو أبو حبيب البصري، وثقه يحيى بن سعيد القطان.

قوله: (فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَذْنَةً يَلِدُو) في مسند أحمد وسنن أبي داود «أنه ﷺ نَحَرَ ثَلَاثَيْنِ يَلِدُو وَأَمَرَ عَلِيًّا فَنَحَرَ سَائِرَهَا» وقد قَدَّمْنَا التَّرْجِيحَ بَيْنَ الرَّوَايَيْنِ.

قوله: (وَأَشْرَكَ) ظاهره أنه أشركه في نفس الهدى قال القاضي عياض: وعندي أنه لم يكن شريكاً حقيقة بل أعطاه قدراً يذبحه قال: والظاهر أن النبي ﷺ نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثاً وستين كما جاء في رواية الترمذي «وَأُعْطِيَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّتِي جَاءَتْ مَعَهُ مِنَ الْيَمَنِ وَهِيَ تَمَامُ الْمِائَةِ».

قوله: (بِضْعَةٍ) بفتح الباء لا غير وهي القطعة من اللحم.

قوله: (بُرَّةٌ) بضم الباء وفتح الزاء غُفَّةٌ وهي حلقة تجعل في أنف البعير.

قوله: (وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ) بضم النون أي نظن.

قوله: (بِلَحْمٍ بَقَرٍ) قد استدلل بهذه الأحاديث على أنه يجوز الأكل للمهدي من الهدى الذي يسوقه قال النووي: وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع وأضحيت سنة انتهى. والظاهر أنه يجوز الأكل من الهدى من غير فرق بين ما كان منه تطوعاً وما كان فرضاً لعموم قوله تعالى «فَكُلُوا مِنْهَا» ولم يفصل والتمسك بالقياس على الزكاة في عدم جواز الأكل من الهدى الواجب لا يتنهض لتخصيص هذا العموم، لأن شرع الزكاة لمواساة الفقراء فصرها إلى المالك إخراجاً لها عن موضوعها، وليس شرع الدماء كذلك، لأنها إما لجبر نقص أو لجبر التبرع فلا قياس مع الفارق فلا تخصيص.

قوله: (لأن عائشة كانت قارئة)

باب أن من بعث بهدي لم يحرم عليه شيء بذلك

٢٠٩٣- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ قَاتِلَ فَلَانَةٍ هَدِيَهُ ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئاً مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٦/٦) (خ: ١٦٩٨) (م: ١٢٧٧) (٣٥٩) (د: ١٧٥٨) (ت: ٩٠٩) (ن: ١٧٥/٥) (هـ: ٣٠٩٤)، وفي رواية «أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيّاً حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدِيَّةً، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَا قُلْتُ فَلَانِدٌ هَدِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْدِي ثُمَّ قَلَدَهَا يَلِدُو ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ» (أخرجه)

قوله: (أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ) وقع التحديث بهذا في زمن بني أمية، وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد ابن أبيه. وقبل

ﷺ فَقَدْ قَمِيسَةً مِنْ جَبِيهِ حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنْ رَجْلَيْهِ. وَقَالَ: إِنِّي أَمَرْتُ بِبِدْنِي الَّتِي بَعَثْتُ بِهَا أَنْ تُقْلَدَ الْيَوْمَ وَتُسَعَّرَ عَلَى مَكَانٍ كَذَا فَلَيْسَتْ قَمِيسِي وَنَسِيتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَخْرِجَ قَمِيسِي مِنْ رَأْسِي، قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَهَذَا لَا حِجَّةَ فِيهِ لَضَعْفِ إِسْنَادِهِ. وَجِبَابُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي جَمْعِ الرُّوَاثِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ: رَجَالُ أَحْمَدِ ثَقَاتٌ وَذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى. وَقَالَ: رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ وَإِنَّمَا قَالَ هَكَذَا: لِأَنَّ أَحْمَدَ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنِي جَابِرٍ يُحَدِّثَانِ عَنْ أَبِيهِمَا فَذَكَرَهُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَثَقَّهُ النَّسَائِيُّ وَقَوَّاهُ أَبُو حَاتِمٍ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ وَبِهَذَا يَرُدُّ عَلَى الْمُقْبَلِيِّ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ ابْنُ النَّجَّارِ وَغَالِبُ أَحَادِيثِهِ الضَّعْفُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا أَصْلَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَتَمَّ. وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا كَانُوا حَاضِرِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ بَعَثَ الْهَدْيَ فَمَنْ شَاءَ أَحْرَمَ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ هَكَذَا فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»، وَبِهِ يَحْصُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ.

بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْأَصْحِيَّةِ

٢٠٩٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هِرَاقَةٍ دَمَ وَإِنَّهُ لَتَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَغْلَافِهَا وَأَسْعَارِهَا وَأَنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنْ اللَّهِ عَرْزًا وَجَلَّ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ فَطَبِخُوا بِهَا نَفْسًا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣١٢٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٩٣) وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٠٩٥ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: «قُلْتُ: أَوْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذِهِ الْأَهْصَاحِي؟ قَالَ: سَنَةُ إِبْرَاهِيمَ، قَالُوا: مَا لَنَا مِنْهَا؟ قَالَ: بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٍ، قَالُوا: فَالْصُّوْفُ؟ قَالَ: بِكُلِّ شَعْرَةٍ مِنَ الصُّوْفِ حَسَنَةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٨/٤) وَابْنُ مَاجَهَ (٣١٢٧).

٢٠٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يَضَحْ فَلَا يَقرَّبَنَّ مُصَلَّائَنَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢١/٢) وَابْنُ مَاجَهَ (٣١٢٣).

٢٠٩٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَنْفَقَتِ الْوَرَقُ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ نَجِيرَةٍ فِي يَوْمِ عِيدِهِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٨٢/٤).

حَدِيثُ عَائِشَةَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مُسْلِمٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَدَّاءِ الْمَدِينِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ الصَّنَائِعِ عَنْ ابْنِ الْمُثَنَّى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا.

استلحاق معاوية له كان يقال له: زياد بن عبيد وكانت أمه سمينة مولاة الحارث بن كلدة الثقفي وهي تحت عبيد المذکور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب إليه فلماً كان في أيام معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زياداً ولده فاستلحقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح «أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» وذلك لغرض دينوي. وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قبلت فيها الأشعار، منها قول القائل:

الْأَبْلَغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ مَغْلُغَةً مِنَ الرَّجُلِ الْيَمَانِيِّ
اتَّغَضَبَ أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ عَفٌّ وَتَرْضَى أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ زَانٍ

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته إلى أبي سفيان وما وقع من أهل العلم في زمان بني أمية فإنما هو تقيّة وذكر أهل الأئمة نسبته إلى أبي سفيان في كتبهم مع كونهم لم يؤلفوها إلا بعد انقراض عصر بني أمية محافظةً منهم على الألفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو ذابهم. وقد وقع في صحيح مسلم ابن زياد مكان زياد وهو وهم بثه عليه النسائي ومن تبعه والصواب زياد. وكذا قال الثوري: وجميع من تكلم على صحيح مسلم.

قوله: (يَبْدِي) فِيهِ دَفْعُ التَّجَوُّزِ بَأَن يَظُنَّ أَنَّ الْقَتْلَ وَقَعَ بِإِذْنِهَا لَوْ قَالَتْ قَتَلْتُ فَقَطْ.

قوله: (مَعَ أَبِي) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكسرِ الْمُوحَّدَةِ الْخَفِيفَةِ يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ الصُّدُوقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاسْتَفِيدَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ وَقْتُ الْبِعْثِ كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ عَامِ حِجَّةِ أَبِي بَكْرٍ بِالنَّاسِ وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرَمُ عَلَى مَنْ بَعَثَ بِهَدْيٍ شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: خَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي هَذَا جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ وَتَعَقَّبَ أَنَّهُ قَدْ قَالَ بِمَقَالَتِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَابْنِ عَمْرِو رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ رَوَاهُ عَنْهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ أَيْضًا وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ عَنْهُمَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُنْذَرِ أَيْضًا. وَمِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ النَّخَعِيُّ وَعَطَاءُ وَابْنُ سَرِينٍ وَآخَرُونَ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَنَقَلَ عَنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَهُوَ خَطَأٌ عَنْهُمْ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ: وَإِلَى مِثْلِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ذَهَبَتِ الْمَادَوِيَّةُ وَلَيْسَ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَلَا قَوْلُ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ حِجَّةٌ: وَلَا سِيَّماً إِذَا عَارَضَ الثَّابِتُ عَنْهُ ﷺ نَعَمْ احْتَجُّوا بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّحَاوِيُّ وَابْنُ زُبَيْرٍ قَالَ: «كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ

القيامه على الصفة التي ذمجت عليها ويقع معها بمكان من القبول قبل أن يقع على الأرض وأنها سنة إبراهيم لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَنَاهُ بِلُحْيِهِ عَظِيمًا﴾ وإن للمضحي بكل شعرة من شعرات أضحيته حسنة وأنه يكره لمن كان ذا سعة تركها وإن الدراهم لم تنفق في عمل صالح أفضل من الأضحية ولكن إذا وقعت لقصد التسنن وتجردت عن المقاصد الفاسدة وكانت على الوجه المطابق للحكمة في شرعها وسيأتي إن شاء الله تعالى.

بَابُ مَا أَحْتَجُّ بِهِ فِي عَدَمِ وَجُوبِهَا بِتَضْحِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ أُمِّهِ ٢٠٩٨ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَ الْأَضْحَى، فَلَمَّا انصَرَفَ أَنِّي بِكَبْشٍ فَلَذَبْتُهُ، فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٦٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨١٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٢١).

٢٠٩٩ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي زَائِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا ضَحَّى اشْتَرَى كَبْشَيْنِ سَمَيْنَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَإِذَا صَلَّى وَخَطَبَ النَّاسَ أَنِّي بِأَحَدِهِمَا وَهُوَ قَائِمٌ فِي مَصَلَاةٍ فَلَذَبْتُهُ بِنَفْسِي بِالْيَدِ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ أُمَّتِي جَمِيعًا مَنْ شَهِدَ لَكَ بِالتَّوْحِيدِ وَشَهِدَ لِي بِالْبَلَاغِ ثُمَّ يُؤْتِي بِالْآخِرِ فَلَذَبْتُهُ بِنَفْسِهِ وَيَقُولُ: هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ فَيَطْلَعُهُمَا جَمِيعًا الْمَسَاكِينَ وَيَأْكُلُ هُوَ وَأَهْلُهُ مِنْهُمَا فَمَكَّنَا سِنِينَ لَيْسَ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ يُضَحِّي قَدْ كَفَاهُ اللَّهُ الْمَوْتَةَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْغَرَمَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٣٩١).

الحديث الأول قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه وقال: المطلب بن عبد الله بن حنطب، يقال: إنه لم يسمع من جابر. وقال أبو حاتم الرازي: يشبه أن يكون أدركه. والحديث الثاني سكت عنه الحافظ في التلخيص. وأخرجه أيضًا الطبراني في الكبير والبراز. قال في مجمع الزوائد: وإسناده أحمد والبراز حسن.

وأخرج نحوه أحمد أيضًا وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسيأتي في باب التضحية بالخصي.

قوله: (أَمْلَحَيْنِ) الأملح هو الأبيض الخالص قاله ابن الأعرابي. وقال الأصمعي: هو الأبيض المشوب بشيء من السواد وقال أبو حاتم: هو الذي يخالط بياضه حمرة وقيل: هو الأسود الذي يعلوه حمرة. وقال الكسائي: هو الذي فيه بياض وسواد واليباض أكثر. وقال الخطابي: هو الأبيض الذي في خلل

وقال بعد أن ذكر أن هذا الحديث حسن غريب: إنه لا يعرف من حديث هشام بن عروة إلا من هذا الوجه.

وحديث زيد بن أرقم أخرجه أيضًا الترمذي فقال: ويروى عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَضْحِيَةِ لِصَاحِبِهَا بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٌ وَيُرَوَّى بِقُرُونِهَا» انتهى.

وحديث أبي هريرة صححه الحاكم. قال الحافظ في بلوغ المرام: لكن رجح الأئمة غيره وقفه. وقال في الفتح: رجاله ثقات، لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب.

قاله الطحاوي وغيره وفي الباب عن أبي سعيد عند الحاكم «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قُومِي إِلَى ضَحِيَّتِكَ فَاشْهَدِيهَا فَإِنَّهُ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْهَا يَغْفَرُ لَكَ مَا سَلَفَ مِنْ ذُنُوبِكَ» وفي إسناده عطية. وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: إنه حديث منكر وعن عمران بن حصين عند الترمذي أيضًا مثل حديث أبي سعيد وفي إسناده أبو حزة الثمالي وهو ضعيف جدًا. وعن علي رضي الله عنه عند الحاكم أيضًا والبيهقي مثله وفي إسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو متروك.

وعن علي أيضًا من طريق أبي داود النخعي عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جدّه عند الطبراني بلفظ: «مَنْ ضَحَّى طَيِّبَةً بِهَا نَفْسَهُ مُحْتَبِيًا بِأَضْحِيَّتِهِ كَانَتْ لَهُ جَبَابًا مِنَ النَّارِ» وأبو داود النخعي كذاب قال أحمد: كان يضع الحديث.

قوله: (مَا هَلَاوُ الْأَصَاحِي) هي جمع أضحية قال الجوهري. قال الأصمعي: فيه أربع لغات أضحية، وإضحية بضم الهزة وكسرهما وجمعها أصاحي بتشديد الياء وتخفيفها واللغة الثالثة ضحية وجمعها أصاحي والرابعة أضحية بفتح الهزة والجمع أضحي كإراطه وأرطى وبها سمي يوم الأضحية.

قال القاضي: وقيل: سميت بذلك، لأنها تفعل في الضحى وهو ارتفاع النهار.

قال النووي: وفي الأضحية لغتان التذكير لغة قيس والتأنيث لغة تميم.

قوله: (فَلَا يَقْرَبَنَّ مَصَلَاتَنَا) هذا الحديث من جملة ما استدل به القائلون بوجوب التضحية وسيأتي الكلام على ذلك، وأحاديث الباب تدل على مشروعية الضحية ولا خلاف في ذلك كما في البحر وأنها أحب الأعمال إلى الله يوم النحر وأنها تأتي يوم

صوفه طبقات سود.

قوله: (أقرنين) قال النووي: أي: لكل واحد منهما قرنان حسان وفيه دليل على استحباب التضحية بالأملح الأقرن.

قال النووي: وأجمع العلماء على جواز التضحية بالأجم وهو الذي لم يخلق الله له قرنين وأما المكسور فسيأتي الكلام فيه، والحديثان يدلان على أنه يجوز للرجل أن يضحي عنه وعن أتباعه وأهله ويشركهم معه في الثواب وبه قال الجمهور.

وكرهه الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحديثان يردان عليهما. وقد أخرج مسلم من حديث أنس «أن النبي ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَعَنْ أُمَّةٍ مُّحَمَّدٍ» وسيأتي في باب الذبح بالمصلّى. وأخرج أيضاً ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث أبي أيوب «أن الرجلَ كَانَ يُضْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ» وسيأتي في باب الاجتزاء بالشاة، وقد تمسك بحديثي الباب وما ورد في معناه من قال: إن الأضحية غير واجبة بل سنة وهم الجمهور قال النووي: وتمن قال بهذا أبو بكر وأبو عمر وبلال وأبو مسعود البصري وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور والمزني وابن المنذر ودาวود وغيرهم انتهى.

وحكاة في البحر أيضاً عثمان ذكر من الصحابة وعن ابن مسعود وابن عباس وحكاة أيضاً عن العترة والشافعي وأبي يوسف ومحمد، وقال ربيعة والأوزاعي وأبو حنيفة والليث وبعض المالكية: إنها واجبة على الموسر وحكاة في البحر عن مالك وقال النخعي: واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى وقال محمد بن الحسن: واجبة على المقيم بالمصارع والمشهور عن أبي حنيفة أنه قال: إنما نوجبها على مقيم يملك نصيباً كذا قال النووي، قال ابن حزم: لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ووجه دلالة الحديثين وما في معناه على عدم الوجوب أن الظاهر أن تضحيته ﷺ عن أمته وعن أهله تجزئ كل من لم يضح سواء كان متمكناً من الأضحية أو غير متمكن ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن حديث «على أهل كل بيت أضحية» وسيأتي في باب ما جاء في الفرع والعتيرة ما يدل على وجوبها على أهل كل بيت ويجدونها فيكون قرينة على أن تضحية رسول الله ﷺ عن غير الواجدين من أمته ولو سلم الظهور

المذمى فلا دلالة له على عدم الوجوب، لأن محل النزاع من لم يضح عن نفسه ولا ضحى عنه غيره فلا يكون عدم وجوبها على من كان في عصره من الأمة مستلزماً لعدم وجوبها على من كان في غير عصره منهم فإن قيل هذا يستلزم أن الشاة الواحدة عن جميع الأمة قلنا: هذه مسألة أخرى خارجة عن محل النزاع سيأتي بيانها ومن أدلة القائلين بعدم الوجوب ما أخرجه أحمد عن ابن عباس مرفوعاً «أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمروا بها وأمرت بالأضحية ولم تكتب عليكم».

وأخرجه أيضاً البزار وابن عدي والحاكم عنه بلفظ: «ثلاث هن عليّ قرأين ولكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحى» وأخرجه أيضاً أبو يعلى عنه بلفظ: «كتب عليّ النحر ولم يكتب عليكم وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها» ويجاب عنه بأن في إسناده أحمد وأبو يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جداً وفي إسناده البزار وابن عدي والحاكم بن جناد الكلبي. وقد صرح الحافظ بأن الحديث ضعيف من جميع طرقه.

وقد أخرجه الدارقطني بلفظ: «ثلاث هن عليّ فريضة وهن لكم تطوع: الوتر، وركعتا الفجر، وركعتا الضحى» وأخرجه البزار بلفظ: «أمرت بركعتي الفجر والوتر وليس عليكم».

ورواه الدارقطني أيضاً وابن شاهين في ناسخه عن أنس مرفوعاً «أمرت بالوتر والأضحية ولم يؤمر عليّ» وفي إسناده عبد الله بن عمر وهو متروك واستدلوا أيضاً بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمر أنهما كانا لا يضحيان كراهة أن يظن من رآهما أنها واجبة.

وكذلك أخرج عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا حجة في شيء من ذلك واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ»، والأمر للوجوب.

وأجيب بأن المراد تخصيص الرب بالنحر له لا للأضنام فالأمر متوجه إلى ذلك، لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام، ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على أنه قد روي أن المراد بالنحر وضع اليدين حال الصلاة على الصدر كما سلف في الصلاة واستدلوا أيضاً بحديث: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يُضَحْ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا» وقد تقدم.

ووجه الاستدلال به أنه لما نهى من كان ذا سعة عن قربان المصلّى إذا لم يضح دلّ على أنه قد ترك واجباً، فكأنه لا فائدة في

التقرب مع ترك هذا الواجب.

قال في الفتح: وليس صريحاً في الإيجاب.

واستدلوا أيضاً بحديث مخفف بن سليم أنه ﷺ قال بعرفات: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ أَضْحِيَّةٌ فِي كُلِّ عَامٍ وَغَيْرَةٍ» أخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه، وسيأتي ما عليه من الكلام.

وأجيب عنه بأنه منسوخ لقوله ﷺ: «لَا فَرَعٌ وَلَا غَيْرَةٌ» ولا يخفى أن نسخ العترة على فرض صحته لا يستلزم نسخ الأضحية. واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ».

وهو متفق عليه من حديث جندب بن سفيان البجلي. وبما روي من حديث جابر أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ» وسيأتي هو وحديث جندب في باب وقت الذبيح، والأمر ظاهر في الوجوب، ولم يأت من قال بعدم الوجوب بما يصلح للصرف كما عرفت. نعم حديث أم سلمة الآتي قريباً ربما كان صالحاً للصرف لقوله: «وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحِيَ» لأن التفويض إلى الإرادة يشعر بعدم الوجوب.

بَابُ مَا يَجْتَنِيهِ فِي الْعَشْرِ مَنْ أَرَادَ التَّضَحِّيَّةَ

٢١٠٠- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا زَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحِيَ فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢٨٩/٦) (م: ١٩٧٧) (٤١-٤٢) (د: ٢٧٩١) (ت: ١٥٢٣) (ن: ٢١١/٧) (هـ: ٣١٥). وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ لِمُسْلِمٍ وَالشَّافِعِيُّ أَيْضًا: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ، فَإِذَا أَهْلُ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يَضْحِيَ».

قوله: (ذبيح) بكسر الدال أي: حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى مفعول كحمل بمعنى محمول.

ومنه قوله تعالى: «وَلَذَيْنَاهُ يَذْبَحُ عَظِيمٌ» الحديث استدلل به على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة لمن أراد أن يضحي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحاق وداود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية وقال الشافعي وأصحابه: هو مكروه (٤).

كراهة تنزيه وليس بحرام.

وحكى الإمام المهدي في البحر عن الإمام يحيى والمادونية والشافعي أن ترك الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة: لا يكره، والحديث يرد عليه، وقال مالك في رواية: لا يكره، وفي رواية: يكره، وفي رواية: يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من قال بالتحريم بحديث الباب، لأن النهي ظاهر في ذلك.

واحتج الشافعي بحديث عائشة المتقدم أن النبي ﷺ: «كَانَ يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى يَنْحَرُ هَدْيَهُ» فجعل هذا الحديث مقتضياً لحمل حديث الباب على كراهة التنزيه ولا يخفى أن حديث الباب أخص منه مطلقاً فينبى العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتحريم ولكن على من أراد التضحية قال أصحاب الشافعي: والمراد بالنهي عن أخذ الظفر والشعر النهي عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو تنفیر أو إحراق أو أخذه بنورة أو غير ذلك من شعور بدنه قال إبراهيم المروزي وغيره من أصحاب الشافعي: حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر. ودليله ما ثبت في رواية لمسلم «فَلَا يَمَسُّنَ مِنْ شَعْرِهِ وَتَبَشِّرُو شَيْئًا»، والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء للعتق من النار.

وقيل: للشبهة بالحرم، حكى هذين الوجهين النسوي وحكى عن أصحاب الشافعي أن الوجه الثاني غلط، لأنه لا يعتزل النساء ولا يترك الطيب واللباس وغير ذلك مما يتركه المحرم.

بَابُ السَّنِّ الَّذِي يُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ وَمَا لَا يُجْزَى

٢١٠١- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مِسْنَةً إِلَّا أَنْ يَمَسَّ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً بَيْنَ الضَّانِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (حم: ٣٢٢/٣) (م: ١٩٦٣) (١٣) (د: ٢٧٩٧) (ن: ٢١٨/٤) (هـ: ٣١٤١).

٢١٠٢- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ «ضَحَى خَالٌ لِي يُقَالُ لَهُ أَبُو بَرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَاكَ شَاءَ لَحْمٍ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمَعَزِ، قَالَ: إِذْبَحْهَا وَلَا تَصْلَحْ لِغَيْرِكَ ثُمَّ قَالَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَنِمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٦٤/٣) (خ: ٥٥٥٧) (م: ١٩٦١) (٤).

٢١٠٤- وَعَنْ أُمِّ بِلَالٍ بِنْتِ هِلَالٍ عَنْ أَبِيهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَجُوزُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ أَضْحِيَّةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٨/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٣٩).

٢١٠٥- وَعَنْ مُجَاشِعِ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْجَذَعَ يُؤْفِي بِمَا تُؤْفِي مِنْهُ الثَّيْبَةُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٩٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٤٠).

٢١٠٦- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «صَحَّحْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّانِّ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢١٩/٧).

٢١٠٧- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ضَحَايَا فَصَارَتْ لِعُقْبَةَ جَذَعَةٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَنِي جَذَعٌ؟ فَقَالَ: ضَحَّ بِه. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْجَمَاعَةِ إِلَّا أَنَّ دَاوُدَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَسْبِغُهَا عَلَى ضَحَايَاهُ ضَحَايَا، فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ضَحَّ بِه أَنْتَ، قُلْتُ: وَالْعَتُودُ مِنْ وَلَدِ الْمَرْءِ مَا رَضَى وَقَوِي وَأَتَى عَلَيْهِ حَوْلَ (حَم: ١٥٦/٤) (خ: ٥٥٤٧ و ٥٥٥٥) (م: ١٩٦٥) (١٦ و ١٥) (ت: ١٥٠٠) (ن: ٢١٨/٧) (هـ: ٣١٣٨).

حديث أبي هريرة رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَوْسُفَ بْنِ عِيسَى عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ وَقْدٍ عَنْ كِدَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي كَبَاشٍ قَالَ: «جَلَبْتُ غَنَمًا جَذَعَانَا إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَسَدَتْ عَلَيَّ فَلَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثَ. وَقَالَ: غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَى مَوْقُوفًا وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى هَذَا وَيَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «خَيْرُ الضَّحِيَّةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ» وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ وَزَادَ «وَأَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ» وَأَخْرَجَهُ بِنَحْوِ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ أَيْضًا ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ وَفِي إِسْنَادِهِ غَفِيرُ بْنُ مَعْدَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ بِلَالٍ بِنْتِ هِلَالٍ عَنْ أَبِيهَا وَجَابِرِ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْتَهَى.

وحديث أم بلال أخرجه أيضًا ابن جرير الطبري والبيهقي وأشار إليه التِّرْمِذِيُّ كما سلف ورجال إسناده كلهم بعضهم ثقة وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول.

وحديث مجاشع بن سليم في إسناده عاصم بن كليبي قال ابن المديني: لا يحتج به إذا انفرد.

وقال الإمام أحمد: لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي: صالح.

قوله: (إِلَّا مُسِنَّةً) قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُسِنَّةُ هِيَ الثَّيْبَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فَمَا فَوْقَهَا وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَذَعُ وَلَا يَجْزِي إِلَّا إِذَا عَسِرَ عَلَى الْمُضْحِيِّ وَجُودُ الْمُسِنَّةِ.

وقد قال ابن عمر والزُّهْرِيُّ: إِنَّهُ لَا يَجْزِي الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ مُطْلَقًا.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً أَنَّهُ يَجْزِي سِوَاهُ وَجَدَ غَيْرَهُ أَمْ لَا وَحَلَمُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَالْأَفْضَلُ، تَقْدِيرُهُ: يَسْتَحَبُّ لَكُمْ أَنْ لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً فَلَمَّا عَجَزْتُمْ فَجَذَعَةَ ضَانٍّ وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِمَنْعِ جَذَعَةِ الضَّانِّ وَأَنَّهَا لَا تَجْزِي بِحَالٍ. وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، لِأَنَّ الْجُمْهُورَ يَجُوزُونَ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ وَابْنُ عُمَرَ وَالزُّهْرِيُّ يَمْنَعَانِهِ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ فَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ كَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا تَذْبَحُوا» نَهْيٌ عَنِ التَّضَحِّيَةِ بِمَا عَدَا الْمُسِنَّةَ ثَمَّ دُونَهَا وَذَبْحِ الْجَذَعَةِ مُقْتَدِرٌ بِتَعَسُّرِ الْمُسِنَّةِ فَلَا يَجْزِي مَعَ عَدَمِهِ وَلَا بَدْءٌ مِنْ مَقْتَضِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ تَصْلُحُ لَجَعْلِهَا قَرِينَةً مُقْتَضِيَةً لِلتَّأْوِيلِ فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ لِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (جَذَعَةٌ مِنَ الضَّانِّ) الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ مَا لَهُ سِنَّةٌ تَامَةٌ هَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ. وَقِيلَ: مَا لَهُ سِنَّةٌ أَشْهُرٌ. وَقِيلَ: سَبْعَةٌ. وَقِيلَ: ثَمَانِيَةٌ. وَقِيلَ: عَشْرَةٌ. وَقِيلَ: إِنْ كَانَ مَوْلِدًا بَيْنَ شَاتَيْنِ فَسِنَّةٌ أَشْهُرٌ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ هَرَمَيْنِ فَثَمَانِيَةٌ.

قَوْلُهُ: (شَاتًا شَاءَ لَحْمٍ) أَي: لَيْسَتْ أَضْحِيَّةً لَا ثَوَابَ فِيهَا بَلْ هُوَ لَحْمٌ لَكَ تَتَنَفَّعُ بِهِ.

قَوْلُهُ: (إِنَّ عِنْدِي دَاجِيًا، أَلْخَ) الدَّاجِنُ مَا يَلْعَفُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْغَنَمِ وَالْمَرْءِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِسُلَيْمٍ «إِنَّ عِنْدِي جَذَعًا» وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جَذَعَةَ الْمَرْءِ لَا تَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ) يَأْتِي شَرْحُ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي بَابِ بَيَانِ وَقْتِ الذَّبْحِ

٢١٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَعِمٌ - أَوْ نَعِمْتَ - الْأَضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤٤٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٩٩).

وأخرج له مسلم.
وحديث عقبة الأول أخرجه أيضاً ابن وهب وذكره الحافظ

في التلخيص وسكت عنه ورجال إسناده ثقات.
قوله: نعمت الأضحى الجذع من الضأن فيه دليل على أن

التضحية بالضأن أفضل وبه قال مالك، وعلى ذلك بأنها أطيب

لحماً. وذهب الجمهور إلى أن أفضل الأنواع للمنفرد البدنة ثم

البقرة ثم الضأن ثم المعز.
واحتجوا بأن البدنة تحزى عن سبعة أو عشرة على الخلاف

والبقرة تحزى عن سبعة. وأما الشاة فلا تحزى إلا عن واحد

بالاتفاق وما كان يحزى عن الجماعة إذا ضحى به الواحد كان

أفضل مما يحزى عن الواحد فقط، هكذا حكى النووي الاتفاق

على أن الشاة لا تحزى إلا عن واحد. وحكى المهدي في البحر

عن الهادي والقاسم أنها تحزى عن ثلاثة. واحتج لهما بتضحيته

بالشاة عن محمد وآل محمد وأورد عليه أنه يلزم أن تحزى عن

أكثر من ثلاثة. وأجاب بأنه منع من ذلك الإجماع وحكى

الترمذي في سننه عن بعض أهل العلم أنها تحزى الشاة عن أهل

البيت وقال: وهو قول أحمد وإسحاق، واختلف أصحاب مالك

فيما بعد الغنم فقول: الإبل أفضل وقيل: البقر وهو الأشهر

عندهم.
قوله: (يوفي. إلخ) أي: يحزى كما تحزى الشاة.

قوله: (عُتُوْدٌ) بفتح المهملة وضمة الفوقية وسكون الواو وقد

فسره أهل اللغة بما فسره به المصنف كما نقله النووي عنهم. قال

الجوهرى: وخبره ما بلغ سنة وجمعه أعتدة وعدنان بإدغام التاء في

قال البيهقي وغيره من أصحاب الشافعي وغيرهم: كانت

هذه رخصة لعقبة بن عامر كما كان مثلها رخصة لأبي بردة بن

نيار في الحديث المتقدم ثم روي ذلك بإسناد صحيح عن عقبة

قال: «أعطاني رسول الله ﷺ غنماً أقيمها ضحاً بين أصحابي

فبقي عُتُوْدٌ منها فقال: ضح بها أنت ولا رخصة لأحد فيها

بعدك» قال: وعلى هذا يحمل أيضاً ما رويناه عن زيد بن خالد

قال: «قسم رسول الله ﷺ في أصحابه غنماً فأعطاني عُتُوْدًا

جذعاً فقال: ضح به، قلت: إنه جذع من المعز أضحي به؟ قال:

«نعم ضح به» فضحيت به، وقد أخرج هذا الحديث أيضاً أبو

داود بإسناد حسن وليس فيه: «من المعز»، والتأويل الذي قاله

حديث علي رضي الله عنه صححه الترمذي كما ذكر

المصنف، وسكت عنه أبو داود والمنذري وحديث البراء أخرجه

البيهقي وغيره من أصحاب الشافعي وغيرهم: كانت

هذه رخصة لعقبة بن عامر كما كان مثلها رخصة لأبي بردة بن

نيار في الحديث المتقدم ثم روي ذلك بإسناد صحيح عن عقبة

قال: «أعطاني رسول الله ﷺ غنماً أقيمها ضحاً بين أصحابي

فبقي عُتُوْدٌ منها فقال: ضح بها أنت ولا رخصة لأحد فيها

بعدك» قال: وعلى هذا يحمل أيضاً ما رويناه عن زيد بن خالد

قال: «قسم رسول الله ﷺ في أصحابه غنماً فأعطاني عُتُوْدًا

قوله: (أَرَيْتَ لَا تَجُوزُ). إلخ فيه دليل على أن متبينة العور والعرج والمرض لا يجوز التضحية بها إلا ما كان ذلك يسيراً غير بين، وكذلك الكسير التي لا تنقي بضمّ الثاء الفوقية وإسكان النون وكسر القاف أي: التي لا تنقي لها بكسر النون وإسكان القاف وهو المخ وفي رواية الترمذي والنسائي: «والعجفاء» بدل الكسير.

قال النووي: وأجمعوا على أن العيوب الأربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والعجف والعور والعرج البيئات لا تجزئ التضحية بها وكذا ما كان في معناها أو أقبح منها كالعمى وقطع الرجل وشبهه انتهى.

قوله: (عَنِ الْمَصْفُورَةِ) بضم الميم وإسكان الصاد المهملة وفتح الفاء وقد تقدم تفسيرها.

قوله: (وَالْبَهْقَاءُ) بفتح المخوذة وسكون الخاء المعجمة بعدها قاف قال في النهاية البخق أن يذهب البصر وتبقى العين قائمة وفي القاموس البخق محركة: أقبح العور وأكثره غمصاً أو أن لا يلتقي شفر عينه على حدقته بخق كفح وكنصر، والعين البهقاء والباهقة والبخيق والبخقة: العوراء، ورجلٌ بخيقٌ كأميرٍ وباخق العين ومبخوقها: البخق، وبخق عينه كمنع وأبغقها: فقها، والعين ندرت انتهى.

قوله: (وَالْمُشْتَمَةِ) قال في القاموس: «وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُشْتَمَةِ فِي الْأَصْحَابِ بِالْفَتْحِ أَي: الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَشْفِيهَا أَيْ يَبْرِئُهَا مِنَ الْغَنَمِ لضعفها، وبالكسر وهي التي تشيع الغنم أي: تتبعها لعجزها انتهى. وهذه الأحاديث تدل على أنه لا يجوز في الأضحية ما كان فيه أحد العيوب المذكورة ومن ادعى أنه يجوز مطلقاً أو يجوز مع الكراهة احتج إلى إقامة دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم المستلزم لعدم الإجزاء ولا سيما بعد التصريح في حديث البراء بعدم الجواز.

٢١١١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «اشْتَرَيْتُ كَبْشًا أَضَحَيْتُ بِهِ فَقَدْ أَدْبُتُ فَأَخَذَ الْآلِيَةَ قَالَ: فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَيْبَ الْحَادِثَ بَعْدَ التَّيْنِ لَا يَضُرُّ.

٢١١٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذْنَ وَأَنْ لَا نَضْحِي بِمَقَابِلَةٍ وَلَا مَذَابِرَةٍ وَلَا شَرْقَاءَ وَلَا غَرْقَاءَ». رَوَاهُ الْحَمَّسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٩٥/١) (د: ٢٨٠٤) (ت: ١٤٩٨) (ن: ٢١٧/٧) (هـ: —)

أيضاً ابن حبان والحاكم والبيهقي، وصححه النووي وأدعى الحاكم في كتاب الضحايا أن مسلماً أخرجه وأنه لما أخذ عليه، لأنه من رواية سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز، وقد اختلف الناقلون عنه فيه انتهى.

وهذا خطأ منه فإن مسلماً لم يخرج في صحيحه وقد ذكره على الصواب في أواخر كتاب الحج فقال: صحيح ولم يخرجاه. وحديث عتبة بن عبد السلمي أخرجه أيضاً الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذري.

قوله: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَضْحَى بِأَعْضَابِ الْقَرْنِ). إلخ فيه دليل على أنها لا تجزئ التضحية بأعصاب القرن والأذن وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه.

وذهب أبو حنيفة والثافعي والجمهور إلى أنها تجزئ التضحية بمكسور القرن مطلقاً، وكرهه مالك إذا كان يدمي وجعله عيباً، وقال في البحر: إن أعصب القرن النهي عنه هو الذي كسر قرنه أو عصب من أصله حتى يرى الدماغ لا دون ذلك فيكره فقط ولا يعتبر الثلث فيه بخلاف الأذن. وفي القاموس أن العصابة: الشاة المكسورة القرن الداخل، فالظاهر أن مكسورة القرن لا تجوز التضحية بها إلا أن يكون الذأهب من القرن مقداراً يسيراً بحيث لا يقال لها: عصابة لأجله، أو يكون دون النصف إن صح التقدير بالنصف المروي عن سعيد بن مسيد بن المسيب لغوي أو شرعي ولا يلزم تقييد هذا الحديث بما في حديث عتبة من النهي عن المستأصلة وهي ذابة القرن من أصله، لأن المستأصلة عصابة وزيادة، وكذلك لا تجزئ التضحية بأعصاب الأذن وهو ما صدق عليه اسم العصب لغة أو شرعاً ولكن تفسير المصفرة المذكورة في حديث عتبة بالتي تستأصل أذنهما كما ذكره المصنف ومثله ذكر صاحب النهاية يدل على أن عصب الأذن المانع من الإجزاء هو ذلك لا دونه وهذا بعد ثبوت اتحاد مدلول عصابة الأذن والمصفرة والظاهر أنهما مختلفان فلا تجزئ عصابة الأذن وهي ذابة نصف الأذن أو مشقوقتها أو التي جاوز القطع ربعها على حسب الخلاف فيها بين أهل اللغة، ولا المصفرة وهي ذابة جميع الأذن، لأنها عصابة وزيادة وقد قيل: إن المصفرة هي المهزولة، حكى ذلك صاحب النهاية واقتصر عليه صاحب التلخيص.

ووجه التفسير الأول أن صماخها صار صفراً من الأذن. ووجه الثاني أنها صارت صفراً من السمن أي: خالية منه.

والإمام يحيى: إن ذهاب الألية عيبٌ، وتَسْكُوا بالقياس على ذهاب الأذن والقرن وهو فاسد الاعتبار.

قوله: (أَنْ نُسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأَذْنَ) أي: نشرف عليهما وتناشلهما كي لا يقع فيهما نقصٌ وعيبٌ. وقيل: إن ذلك مأخوذٌ من الشرف بضم الشين وهو خيار المال أي: أمرنا أن نتخيرهما. وقال الشافعيُّ معناه أن نضحِّي بوسع العينين طويل الأذنين.

قوله: (بِمُقَابَلَةٍ) بفتح الموحدة قال في القاموس: هي شاةٌ قطعت أذنها من قدام وتركت معلقةً، ومثله في النهاية إلا أنه لم يقيد بقدام.

قوله: (وَلَا مُدَابَرَةً) بفتح الموحدة أيضاً هي التي قطعت أذنها من جانبٍ وفي القاموس ما لفظه وهو مقابلٌ ومدابرٌ محضٌ من أبويه وأصله من الإقبالة والإدبارة وهو شقٌّ في الأذن ثم يفتل ذلك فإن أقبل به فهو إقبالة، وإن أدبر به فهو إدبارة، والجلدة المعلقة من الأذن هي الإقبالة والإدبارة كأنها زعجةٌ، والشاة مدابرةٌ ومقابلةٌ، وقد دابرها وقابلها انتهى.

قوله: (وَلَا شَرْقَاءَ) هي مشقوقة الأذن طولاً كما في القاموس.

قوله: (وَلَا خَرْقَاءَ) قال في النهاية الخرقاء التي في أذنها خرقٌ مستديرٌ.

قوله: (كُنَّا نُسَمِّنُ). إلخ فيه استحباب تسمين الأضحية، لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك وحكى القاضي عياضٌ عن بعض أصحاب مالكٍ كراهة ذلك لثلاث يشبهه باليهود قال النووي: وهذا قولٌ باطلٌ.

قوله: (ذَمُّ عَقْرَاءَ). إلخ، فيه استحباب التضحية بالأعفر من الأنعام، وأنه أحبُّ إلى الله من أسودين والعفراء على ما في القاموس البيضاء قال أيضاً: والأعفر من الظباء ما يعلو بياضه حمرةً وأقرانه بيضٌ والأبيض ليس بالشديد البياض انتهى.

وحكى في البحر عن الإمام يحيى أنه قال: الأفضل الأبيض ثم الأعفر ثم الأملح والأسمن الأطيب إجماعاً لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ وما غلا لنفاسته أفضلٌ مما رخص انتهى.

قوله: (بِكَبْشٍ أَقْرَنَ) قد تقدم الكلام على ذلك.

قوله: (فَحِيلَ) فيه أن النبي ﷺ ضحَّى بالفحيل كما ضحَّى بالخصي.

٣١٤٣ و ٣١٤٢).

٢١١٣- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ قَالَ: «كُنَّا نُسَمِّنُ الْأَضْحِيَّةَ بِالْمَدْيُونَةِ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يَسْمُونُوهَا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩/١٠).

٢١١٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ذَمُّ عَقْرَاءَ، أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذَمِّ سَوْدَاوَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٧/٢)، وَالْعَقْرَاءُ الَّتِي يَتَّضِعُهَا لَيْسَ بِنَاصِغٍ.

٢١١٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ وَيَحْشِي فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ». رَوَاهُ الْخَمِيسُ إِلَّا أَحْمَدَ وَصَحَّحَهُ السَّرْمَلِيُّ (د: ٢٧٩٢) (ت: ١٤٩٦) (ن: ٧/٢٢١) (هـ: ٣١٢٨).

حديث أبي سعيد الأول أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي، وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيفٌ جداً، وفيه أيضاً عماد بن قرظة بفتح القاف والراء.

قال في التلخيص: غير معروفٍ وقال في التقریب: مجهولٌ وقد قيل: إنه وثقه ابن حبان ويقال: إنه لم يسمع من أبي سعيد قال البيهقي: ورواه حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَاةٍ قُطِعَ ذَنْبُهَا يُضْحِي بِهَا قَالَ: ضَحَّ بِهَا» والحجاج ضعيفٌ. حديث عليٍّ أخرجه أيضاً البيهقي وابن حبان والحاكم والبيهقي، وأعله الدارقطني. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي، ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباسٍ بلفظ: «ذَمُّ الشَّاةِ الْبَيْضَاءِ جَنَدُ اللَّهِ أَزْكَى مِنْ ذَمِّ السَّوْدَاوَيْنِ» وفيه حزمة التصبي قد اتهم بوضع الحديث ورواه الطبراني أيضاً وأبو نعيم من حديث كبيرة بنت سفيان نحو الأول. ورواه البيهقي موقوفاً على أبي هريرة ونقل عن البخاري أن رفعه لا يصح. وحديث أبي سعيد الثاني صححه ابن حبان أيضاً وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح. وأخرج مسلمٌ من حديث عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنٍ يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَيَعْبُرُ فِي سَوَادٍ فَأَتَاهُ بِهِ لِيُضْحِيَ بِهِ، فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ هَلُمِّي الْمَدْيَةَ، ثُمَّ قَالَ: اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ، فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ ثُمَّ ذَبَحَهُ» الحديث.

قوله: (فَقَالَ ضَحَّ بِهِ) فيه دليلٌ على أن ذهاب الألية ليس عيباً في الضحية من غير فرق بين أن يكون ذلك بعد التعمين أو قبله كما يدلُّ على ذلك رواية البيهقي التي ذكرناها، وقالت المادوية

لأنه قد ثبت عنه ﷺ التضيحية بالفحيل كما مر في حديث أبي سعيد فيكون الكل سواء. واستدل بحديث أبي هريرة على أنها تجزئ الشاة عن العدد الكثير وسيأتي الخلاف في ذلك.

باب الأجزاء بالشاة لأهل البيت الواحد

٢١١٩- عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: «سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ: كَيْفَ كَانَتْ الضَّحَايَا فِيكُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَطْعَمُونَ حَتَّى تَبْهَى النَّاسُ فَصَارَ كَمَا تَرَى، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٥٠٥) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣١٤٧).

٢١٢٠- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ قَالَ: حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَمَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ يُضَحُّونَ بِالشَّاةِ وَالثَّانِي وَالْآنَ يُخَلَّنَا جِيرَانُنَا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣١٤٨).

الحديث الأول أخرجه أيضاً مالك في الموطأ. وأخرجه الترمذي من طريق يحيى بن موسى عن أبي بكر الحنفي عن الضحاك بن عثمان عن عمارة بن عبد الله قال: سمعت عطاء بن يسار يقول: سألت أبا أيوب فذكره وقال: هذا حديث حسن صحيح وعمارة بن عبد الله هو مدني وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق واحتجاً بحديث «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشٍ فَقَالَ هَذَا عَنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي» وقال بعض أهل العلم: لا تجزئ الشاة إلا عن نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى. وحديث أبي سريجة إسناده في سنن ابن ماجه إسناده صحيح.

قوله: (يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ) فيه دليل على أَنَّ الشاة تجزئ عن أهل البيت، لأنَّ الصحابة كانوا يفعلون ذلك في عهده ﷺ والظاهر اطلاعه فلا ينكر عليهم ويدل على ذلك أيضاً حديث «عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحِيَّةٌ» وسيأتي في باب ما جاء في الفرع والعبرة به قال من تقدم ذكره. وقال الهادي والقاسم: تجزئ الشاة عن ثلاثة وقيل: تجزئ عن واحد فقط، وبه قال من سلف. وقد زعم النووي أنه متفق عليه وهو غلط. وقد وافقه على دعوى الإجماع ابن رشد، وكذلك زعم المهدي في البحر أنه لا قائل بأن الشاة تجزئ عن أكثر من ثلاثة وهو أيضاً غلط والحق أنها تجزئ عن أهل البيت وإن كانوا مائة نفس أو أكثر كما قضت بذلك السنة، ولعل متمسكاً من قال: إنها تجزئ

قوله: (يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ). إلخ معناه أَنَّ قَمَهُ إِسْوَدَ وقوائمه وحول عينيه وفيه دليل على أنها تستحب التضحية بما كان على هذه الصفة.

باب التضحية بالحصى

٢١١٦- عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ خَصِيَيْنِ» (حم: ٨/٦).

٢١١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ سَمِينَيْنِ عَظِيمَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ». وَهَذَا أَحَدُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٢٠/٦).

٢١١٨- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ اشْتَرَى كَبْشَيْنِ عَظِيمَيْنِ سَمِينَيْنِ أَقْ

رَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ فَذَبَحَ أَخَذَهُمَا عَنْ أُمْتِهِ لِمَنْ شَهِدَ بِالتَّوْحِيدِ، وَشَهِدَ لَهُ بِالْبَلَاغِ، وَذَبَحَ الْآخَرَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣١٢٢).

حديث أبي رافع أخرجه أيضاً الحاكم قال في مجمع الزوائد وإسناده حسن.

وحديث عائشة أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي والحاكم من حديثها وحديث أبي هريرة ومدار طرقه كلها على عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي إسناده حديث أبي هريرة وعائشة عيسى بن عبد الرحمن بن فروة وهو ضعيف، وفي الباب عن جابر عند الحاكم من طريق ابن عقيل، وله شاهد من حديث جابر أيضاً من طريق أخرى عند أبي داود والبيهقي وعن أبي السرداء عند أحمد والطبراني.

قوله: (أَمْلَحَيْنِ) قد تقدم تفسير الأملح والأقرن، والموجوع منزوع الأنثيين كما ذكره الجوهري وغيره وقيل: هو المشقوق عرق الأنثيين والخصيتان مجاهما.

قوله: (سَمِينَيْنِ) فيه استحباب التضحية بالسمين، واستدل بأحاديث الباب على استحباب التضحية بالأقرن الأملح. وقد حكى النووي الاتفاق على ذلك وتقدم حديث «ذَمُّ عَقْرَاءَ أَحَبُّ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ ذَمِّ سَوَادَيْنِ» وتقدم أَنَّ الأملح خالص البياض أو المشوب بجمرة والأعقر كذلك. وتقدم أَنَّ مسلوب القرن لا تجوز التضحية به، واستدل بأحاديث الباب على استحباب التضحية بالموجوع وبه قالت المادوية، والظاهر أنه لا مقتضى للاستحباب،

حديث جابر أخرجه أيضاً أبو داود والبيهقي وفي إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال تقدم، وفي إسناده أيضاً أبو عبيد الله قال في التلخيص: لا يعرف.

قوله: (كَانَ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالصَّلَاحِ) فيه استحباب أن يكون الذَّبح والنحر بالصَّلَاح وهو الجبانة والحكمة في ذلك أن يكون برأى من الفقراء فيصيبون من لحم الأضحية.

قوله: (يَطْلَأُ فِي سَوَادٍ) إلخ أي: بطنه وقوائمه وما حول عينيه سوداً كما تقدم.

قوله: (هَلُمِّي الْمَدْيَةَ) أي: هاتينها والمديّة بضم الميم وكسرهما وفتحها وهي السكّين.

قوله: (اشْحَلِيهَا) بالشّين المعجمة والحاء المهملة المفتوحة وبالذال المعجمة أي: حدّديها.

وفيه استحباب إحسان الذَّبح وكراهة التَّعذيب، كان يذبح بما في حذّه ضعف.

قوله: (وَأَخَذَ الْكَبْشَ) إلخ هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وتقديره: فأضجعه ثم أخذ في ذبحه قائلاً: بسم الله إلخ، مضحياً به وفيه استحباب إضجاع الغنم في الذَّبح، وأنها لا تذبح قائمة ولا بركة بل مضجعة، لأنه أرفق بها، وبهذا جاءت الأحاديث وأجمع عليه المسلمون كما قال النووي، وأتفق العلماء على أن إضجاعها يكون على جانبها الأيسر حكى ذلك النووي أيضاً لأنه أسهل على الذَّابح في أخذ السكّين باليمين وإمساك رأسها باليسار.

وفيه استحباب قول المضحّي: بسم الله وكذلك تستحب التسمية في سائر الذبائح وهو مجمع عليه ولكن وقع الخلاف في وجوبها.

قوله: (وَيُكَبِّرُ) فيه دليل على استحباب التكبير مع التسمية فيقول، بسم الله والله أكبر.

والصفحة جانب العنق وإنما فعل ذلك ليكون أثبت له وأمكن لئلا تضطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذَّبح أو تؤذيه. قال النووي: وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالنهي عن ذلك.

قوله: (فَلَذِبْهُمَا بِسَيْدِهِ) فيه استحباب تولّي الإنسان ذبح أضحيته بنفسه فإن استتاب قال النووي: جاز بلا خلاف وإن استتاب كاتباً كره كراهة تنزيه وأجزأه ووقعت التضحية عن

عن واحد فقط القياس على الهدي وهو فاسد الاعتبار. وأما من قال: إنها تجزئ عن ثلاثة فقط فقد استدللّ لهم صاحب البحر بقوله ﷺ عن محمد وآل محمد ثم قال: ولا قائل بأكثر من الثلاثة فاتقص عليهم انتهى. ولا يخفك أن الحديث حجة عليه لا له وأن نفي القائل بأكثر من الثلاثة ممنوع والسند ما سلف وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية، والحنفية، والجمهور: إنها تجزئ عن سبعة وقالت العترة وإسحاق بن راهويه وابن خزيمة: إنها تجزئ عن عشرة وهذا هو الحق هنا لحديث ابن عباس المتقدم في باب: إن البدنة من الإبل والبقرة عن سبع شيا والأول هو الحق في الهدي للأحاديث المتقدمة هنالك. وأما البقرة فتجزئ عن سبعة فقط اتفاقاً في الهدي والأضحية.

قوله: (فَصَارَ كَمَا تَرَى) في نسخة من هذا الكتاب فصاروا كما ترى ولفظ الترمذي: فصارت كما ترى

بَابُ الذَّيْبِ بِالصَّلَاحِ وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ عَلَى الذَّيْبِ وَالْمَبَازَرَةِ
٢١٢١- عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالصَّلَاحِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٥٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢١٣/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٦١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨١١).

٢١٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِكَبْرِ أَقْرَبَ يَطْلَأُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ فَأَتَى بِهِ لِيُضْحِيَ بِهِ فَقَالَ لَهَا يَا عَائِشَةُ هَلُمِّي الْمَدْيَةَ ثُمَّ قَالَ: اشْحَلِيهَا عَلَى حَجَرٍ فَقَعَلَتْ ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ ثُمَّ ذَبَحَهُ ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحْمَدٍ وَآلِ مُحْمَدٍ وَمِنْ أُمَّةٍ مُحْمَدٍ ثُمَّ ضَحَّى رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٨/٦) وَمُسْلِمٌ (١٩٦٧) (١٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٩٢).

٢١٢٣- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ فَرَأَيْتُهُ وَأُصِمَا قَدَمَيْهِ عَلَى صِفَاحِهِمَا يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ فَلَذِبَهُمَا بِيَدَيْهِ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٧٩/٣) (خ: ٥٥٦٥) (م: ١٩٦٦) (١٨) (د: ٢٧٩٤) (ت: ١٤٩٤) (ن: ٢٢٠/٧) (هـ: ٣١٢٠).

٢١٢٤- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عِيدِ بَكْبَيْنِ فَقَالَ حِينَ وَجَّهَهُمَا وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمَشْرُوكِينَ إِنَّ صَلَاتِي وَتُسْكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَيَذَلِكَ أَمِرت وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ عَنْ مُحْمَدٍ وَأَتْبَعِهِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣١٢١).

قوله: (سُنَّةُ مُحَمَّدٍ) بنصب سُنَّةٍ بِعَامِلٍ مضمِرٍ كالاختصاص، أو التقدير: متبعا سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ويموز الرُّفْعُ وفي رواية الحرابي: «فإنه سُنَّةُ مُحَمَّدٍ».

وفي هذا الحديث والذي بعده استحباب نحر الإبل على الصَّفة المذكورة.

وعن الحنفية يستوي نحرها قائمة وباركة في الفضيلة.

وفي الباب عن أنسٍ عند البخاري: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ بِيَدِهِ سَبْعَ بَدَنٍ قِيَامًا»

بَابُ بَيَانِ وَقْتِ الذَّبْحِ

٢١٢٧- عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سَفْيَانَ الْبَجَلِيِّ «أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَصْحَى قَالَ فَانصَرَفَ فَإِذَا هُوَ بِاللَّحْمِ وَذَبَائِحِ الْأَصْحَى تُعْرَفُ فَعَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا ذُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَقَالَ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣١٢/٤) (خ: ٥٥٦٢) (م: ١٩٦٠) (١).

٢١٢٨- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَدِينَةِ فَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ فَنَحَرُوا وَظَنُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ فَأَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ مَنْ كَانَ نَحَرَ قَبْلَهُ أَنْ يُعِيدَ بِنَحْرِ آخَرَ وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرَ النَّبِيُّ ﷺ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٩٤) وَمُسْلِمٌ (١٩٦٤) (١٤).

٢١٢٩- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَوْمَ النَّحْرِ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِيدْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١١٣/٣) (خ: ٥٥٤٦ و ٥٥٦١) (م: ١٩٦٢) (١٠) وَلِلْبُخَارِيِّ «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَلْبِغُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ».

وفي الباب عن البراء عند الجماعة كلها بلفظ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَ لَهُمْ لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ» وقد تقدم بنحو هذا اللفظ

قوله: (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ تُصَلِّيَ) في مسلم قبل أن يصلي أو نصلي الأولى بالياء التحتية الثانية بالنون وهو شك من الراوي. ورواية النون موافقة لقوله في أول الحديث إنها ذبحت قبل أن يصلي، فإن المراد صلاة النبي ﷺ وموافقة أيضا لقوله في آخر الحديث: «ومن لم يكن ذبح حتى صلينا»، وهذا يدل على أن وقت الأضحية بعد صلاة الإمام لا بعد صلاة غيره فيكون المراد

الموكل، هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة إلا مالكا في إحدى الروايتين عنه فإنه لم يجوزها ويجوز أن يستتيب صبيا وامرأة حائضا لكن يكره توكيل الصبي وفي كراهة توكيل الحائض وجهان انتهى.

ومذهب الهادوية اشتراط أن يكون الذابح مسلما فلا تحل عندهم ذبيحة الكافر، ولا يجوز توكيله بالذبح.

قوله: (فَقَالَ حِينَ وَجَّهَهُمَا وَجَّهَتْ). إلخ فيه استحباب تلاوة هذه الآية. عند توجيه الذبيحة للذبح. وقد تقدم ذكرها في دعاء الاستفتاح في الصلاة.

بَابُ نَحْرِ الْإِبِلِ قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى

٢١٢٥- قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾، قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: صَوَافٌ: قِيَامًا. وَعَنْ ابْنِ عُمرَ «أَنَّهُ أتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ يَذْبَحُ يَنْحَرُهَا، فَقَالَ: ابْتِغِهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سُنَّةَ مُحَمَّدٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٣٩/٢) (خ: ١٧١٣) (م: ١٣٢) (٣٥٨).

٢١٢٦- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً الْيُسْرَى قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ مُرْسَلٌ (١٧٦٧).

حديث عبد الرحمن بن سابط هو في سنن أبي داود من حديث جابر بن عبد الله فلا إرسال وهكذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر وعزاه إلى أبي داود.

وقد سكت عنه هو والمنذري، ورجاله رجال الصحيح وتفسير ابن عباس الذي ذكره البخاري معلقا قد وصله سعيد بن منصور وعبد بن حميد.

قوله: (صَوَافٍ) بالتشديد جمع صافية أي مصطفة في قيامها. ووقع في مستدرک الحاكم من وجوه آخر عن ابن عباس في قوله: ﴿صَوَافٍ﴾ صواف أي قياما على ثلاث قوائم معقولة، وهي قراءة ابن مسعود والصواف جمع صافية وهي التي رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب.

قوله: (ابْتِغِهَا) أي: ائرها، يقال: بعث الناقة أي: ائرتها.

قوله: (قِيَامًا) مصدر بمعنى قائمة، ووقع في رواية الإسماعيلي نحرها قائمة.

قوله: (مُقَيَّدَةً) أي: معقولة الرجل قائمة على ما بقي من قوائمها كما في الحديث الآخر.

المضحي نفسه، لكنها لما كانت تقع صلاتهم مع النبي ﷺ غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته ﷺ بخلاف العصر الذي بعد عصره فإنها تصلّي صلاة العيد في المصر الواحد جماعات متعدّدة ولا يخفى بعد هذا فإنه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم كانوا لا يصلّون العيد إلا مع النبي ﷺ ولا يصلح للتمسك لمن جوّز الذبح من طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ما ورد من أن يوم النحر يوم ذبح، لأنه كالعام. وأحاديث الباب خاصة فينبى العام على الخاص.

قوله: (فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ) الجار والمجرور متعلّق بمحذوف أي: قائلاً باسم الله.

٢١٣٠ - وَعَنْ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ». رَوَاهُ أَحَدُ (٨٢/٤) وَهُوَ لِلدَّارِ قُطَيْبٍ (٢٨٤/٤) مِنْ حَدِيثِ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَعَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ جُبَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان في صحيحه والبيهقي، وذكر الاختلاف في إسناده، ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة، وفي إسناده معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف، وذكره ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد، وذكر عن أبيه أنه موضوع.

قال ابن القيم في الهدي: إن حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصله. ويحاج عنه بأن ابن حبان وصله، وذكره في صحيحه كما سلف

وقد استدلل بالحديث على أن أيام التشريق كلها أيام ذبح، وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده. وقد تقدّم الخلاف فيها في كتاب العيدين، وكذلك روي في الهدي عن علي رضي الله عنه أنه قال: أيام النحر يوم الأضحي وثلاثة أيام بعده وكذا حكاه النووي عنه في شرح مسلم وحكاه أيضاً عن جبير بن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى الأسدي ففيه أهل الشام ومكحول والشافعي وداود الظاهري وحكاه صاحب الهدي عن عطاء والأوزاعي وابن المنذر، ثم قال: وروي من وجهين مختلفين يشد أحدهما الآخر عن النبي ﷺ أنه قال: «كُلُّ يَمًى مَنَحَرٌ، وَكُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ» وروي من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع. ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن جابر قال يعقوب بن سفيان: أسامة

بقوله في حديث أنس: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ الصَّلَاةَ المعبودة وهي صلاة النبي ﷺ وصلاة الأئمة بعد انقضاء عصر النبوة ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي من حديث جابر وصححه ابن حبان «أَنْ رَجُلًا ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَهَى أَنْ يَذْبَحَ أَخَذَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وظاهر قوله في حديث جابر: فتحروا وظنوا أن النبي ﷺ قد غر. إلخ أن الاعتبار بنحر الإمام وأنه لا يدخل وقت التضحية إلا بعد نحره، ومن فعل قبل ذلك أعاد كما هو صريح الحديث. ويجمع بين الحدين بأن وقت النحر يكون لجمع صلاة الإمام وخطبته وذبحه. وقد ذهب إلى هذا مالك فقال: لا يجوز ذبحها قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه. وقال أحمد: لا يجوز قبل صلاة الإمام ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام: وسواء عنده أهل القرى والأمصار ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق. وقال الثوري: يجوز بعد صلاة الإمام قبل خطبته، وفي أثنائها وقال الشافعي وداود وآخرون: إن وقت التضحية من طلوع الشمس فإذا طلعت ومضى قدر صلاة العيد وخطبته أجزأ الذبح بعد ذلك سواء صلى الإمام أم لا، وسواء صلى المضحي أم لا وسواء كان من أهل القرى والبوادي، أو من أهل الأمصار أو من المسافرين. وقال أبو حنيفة: يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي إذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل الأمصار حتى يصلّي الإمام ويخطب، فإذا ذبح قبل ذلك لم يجزه. وقالت الهاديّة: إن وقتها يدخل بعد صلاة المضحي سواء صلى الإمام أم لا، فإذا لم يصلّ المضحي وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال، وإن كانت الصلاة غير واجبة عليه لعذر من الأعذار أو كان من لا تلزمه صلاة العيد، فوقتها من فجر النحر ولا يخفى أن مذهب مالك هو الموافق لأحاديث الباب، وبقيّة هذه المذاهب بعضها مردود بجميع أحاديث الباب، وبعضها يردّ عليه بعضها. قال ابن المنذر: واجمعوا على أنها لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر وأما إذا لم يكن ثمّ إمام فالظاهر أنه يعتبر لكلّ مضحّ بصلاته وقال ربيعة فيمن لا إمام له: إن ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها تجزئه وأما آخر وقت التضحية فسيأتي بيانه. وقد تأول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة الإمام وذبحه بأن المراد بها الزجر عن التعجيل الذي يؤدي إلى فعلها قبل وقتها وبأنه لم يكن في عصره ﷺ من يصلّي قبل صلاته، فالتعليق بصلاته في هذه الأحاديث ليس المراد به إلا التعليق بصلاة

وفيه مبشّر بن عبيد وهو أيضاً متروك، وفي البيهقي عن الحسن نهي عن جذاذ الليل وحصاده والأضحى بالليل، وهو وإن كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسل.

بَابُ الْأَكْلِ وَالْإِطْعَامِ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ وَجَوَازِ ادْخَارِ لَحْيِهَا وَنَسْخِ النَّهْيِ عَنْهُ

٢١٣١- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «ذَفَّ أَهْلُ أُيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَصْرَةَ الْأَضْحَى زَمَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ادْخِرُوا ثَلَاثًا ثُمَّ نَصَدُّوا بِمَا بَقِيَ فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ النَّاسَ يَتَخَذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَائِنَاهُمْ، وَيَجْعَلُونَ فِيهَا الْوَدَّكَ، فَقَالَ: وَمَا ذَٰلِكَ؟ قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لَحُومُ الْأَضْحَاكِ بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَنَصَدُّوا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥١/٦) (خ: ٥٥٧٠) (م: ١٩٧١) (٢٨).

٢١٣٢- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحُومِ بُدْنِنَا فَرَقَ ثَلَاثَ مِثْقَالٍ فَرَخَصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ كُلُوا وَتَزَوَّدُوا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣١٧/٣) (خ: ٥٥٦٧) (م: ١٩٧٢) وَفِي لَفْظٍ: «كُنَّا نَتَزَوَّدُ لَحُومَ الْأَضْحَاكِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ أَخْرَجَاهُ، وَفِي لَفْظٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الضَّحَائِنِ بَعْدَ ثَلَاثٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كُلِّهَا وَتَزَوَّدُوا وَادْخِرُوا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ (٧/٢٣٣).

٢١٣٣- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ وَفِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْقَبِيلِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا فِي الْعَامِ الْمَاضِي؟ قَالَ كُلُّوا وَأَطْعِمُوا وَادْخِرُوا فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ فَأَرَدْتُ أَنْ تَعِينُوا فِيهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٥٦٩) (م: ١٩٧٤) (٣٤).

٢١٣٤- وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: «ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَضْحِيَّةً ثُمَّ قَالَ: يَا ثَوْبَانُ أَصْلَحَ لِي لَحْمٌ هَذِهِ فَلَمْ أَزَلْ أَطْعِمُهُ مِنْهُ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٧٧) وَمُسْلِمٌ (١٩٧٥) (٣٥).

٢١٣٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَا تَأْكُلُوا لَحُومَ الْأَضْحَاكِ فَرَقَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَشَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَهُمْ عِيَالًا وَحَشَمًا فَقَالَ كُلُوا وَاحْبِسُوا وَادْخِرُوا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٧٣) (٣٣).

٢١٣٦- وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ

بَنَ زَيْدٍ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ثَقَّةً مَأْمُونًا أَنْتَهَى. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ: إِنَّ وَقْتَ الذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَرَوَى هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ عُمَرَ وَأَنْسَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَحَكَى ابْنُ الْقَيْمِ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَوَاهُ الْأَثَرَمُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكَذَا حَكَاهُ عَنْهُ فِي الْبَحْرِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَادَوِيَّةُ وَالنَّاصِرُ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِنَّ وَقْتَ يَوْمِ النَّحْرِ خَاصَّةٌ. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: إِنَّ وَقْتَ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَطْ لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ لِأَهْلِ الْقُرَى. وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ وَقْتَهِ فِي جَمِيعِ ذِي الْحِجَّةِ، فَهَذِهِ خَمْسَةُ مَذَاهِبٍ أَرْجَحُهَا الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ لِلْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ وَهِيَ يَقْوَى بِبَعْضِهَا بَعْضًا. وَقَدْ أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ صَاحِبُ الْبَحْرِ بِجَوَابٍ فِي غَايَةِ السَّقُوطِ فَقَالَ: قُلْنَا: لَمْ يَجْعَلْ بِهِ، يَعْنِي: حَدِيثُ جَبْرِ، أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، عَلَى أَنَّ جَبْرَ تَرَكَ الصَّحَابَةَ مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ مِنْهُمْ بِعَدَمِ الْجَوَازِ لَا يَعُدُّ قَادِحًا وَاشْتَفَّ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ مَنَعَ مِنَ الذَّبْحِ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ الْحَدِيثُ الْآتِي فِي النَّهْيِ عَنْ ادْخَارِ لَحُومِ الْأَضْحَاكِ فَوْقَ ثَلَاثٍ، قَالُوا: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَيَّامَ الذَّبْحِ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الذَّبْحُ فِي وَقْتٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَكْلُ، وَنَسَخَ تَحْرِيمُ الْأَكْلِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَسْخَ وَقْتِ الذَّبْحِ، وَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ ابْنُ الْقَيْمِ بِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَيَّامَ الذَّبْحِ ثَلَاثَةٌ فَقَطْ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلٌ عَلَى نَهْيِ الذَّبْحِ أَنْ يُؤَخَّرَ شَيْئًا فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ يَوْمِ ذَبْحِهِ، فَلَوْ أَخَّرَ الذَّبْحُ إِلَى الْيَوْمِ الثَّلَاثِ لَجَازَ لَهُ الْادْخَارُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَسَيَانِي بِقِيَّةِ الْكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِي جِسْوَارِ التَّضْحِيَةِ فِي لَيَالِي أَيَّامِ الذَّبْحِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوَالِغِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَالْجَمْهُورُ: إِنَّهُ يَجُوزُ مَعَ كَرَاهَةٍ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ: إِنَّهُ لَا يَجُزَّى بَلْ يَكُونُ شَاءَ لَحْمٍ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ وَبِالْكَرَاهَةِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَجَرَّدَ ذِكْرُ الْأَيَّامِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَإِنْ دُلَّ عَلَى إِخْرَاجِ اللَّيَالِي بِمَفْهُومِ اللَّقْبِ لَكِنَّ التَّعْيِيرَ بِالْأَيَّامِ عَنْ جَمْعِ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي، وَالْعَكْسُ مَشْهُورٌ مُتَدَاوِلٌ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ لَا يَكْدَارُ يَتَبَادَرُ غَيْرُهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ الذَّبْحِ لَيْلًا» فَقَدْ اسْتَدَاهُ سَلِيمَانُ بْنُ سَلَمَةَ الْخَبْرَانِيُّ وَهُوَ مَتْرُوكٌ وَذَكَرَهُ عَبْدُ الْحَقِّ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَرْسَلًا

عن بعض السلف وأبي الطيب بن سلمة من أصحاب الشافعي ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾، وحمل الجمهور هذه الأوامر على الشدب والإباحة لورودها بعد الحظر وهو عند جماعة للإباحة وحكى النووي عن الجمهور أنه للجواب، والكلام في ذلك مبسوط في الأصول.

قوله: (وأطعموا) وفي حديث عائشة «وتصدقوا» فيه دليل على وجوب التصدق من الأضحية وبه قالت الشافعية: إذا كانت أضحية تطوع قالوا: والواجب ما يقع عليه اسم الإطعام والصدقة ويستحب أن يكون بمعظمها. قالوا: وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث وفي قول لهم: يأكل النصف ويتصدق بالنصف ولهم وجه أنه لا يجب التصدق بشيء. وقال القاسم بن إبراهيم: إنه يتصدق بالبعض غير مقدّر. قال في البحر: وفي جواز أكلها جميعها وجهان عن الإمام يحيى أصحهما: لا يجوز إذ يبطل به القرية وهي المقصود وقيل: يجوز والقرية تعلقت بإهراق الدّم فإن فعل لم يضمن شيئاً عند الجميع إذ لا دليل. قلت: وفي كلام الإمام يحيى نظر مع القول بأنها سنة انتهى.

قوله: (فأردت أن تميّنوا فيها) بالعين المهملة من الإعانة هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم: «أن يفتشوا فيهم» بالفاء والشين المعجمة أي: يشيع لحم الأضاحي في الناس ويتنفع به المحتاجون. قال القاضي عياض في شرح مسلم: الذي في مسلم أشبه وقال في المشارق: كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه. والجهد هنا بفتح الجيم وهو المشقة والفاقة.

قوله: (أصليح لي لحم هذو). إلخ، فيه تصريح بجواز ادّخار لحم الأضحية فوق ثلاث وجواز التزوّد منه، وأنّ التزوّد منه في الأسفار لا يقدح في التوكّل ولا يخرج المتزوّد عنه وأنّ الأضحية مشروعة للمسافر كما تشرع للمقيم وبه قال الجمهور. وقال النخعي وأبو حنيفة: لا ضحية على المسافر. قال النووي: وروي هذا عن علي رضي الله عنه.

وقال مالك وجماعة: لا تشرع للمسافر بمئى ومكّة، والحديث يردّ عليهم.

قوله: (خشعاً) قال أهل اللغة: الخشم بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة هم اللاتذون بالإنسان يخدمونه ويقومون بأموره. وقال الجوهري: هم خدم الرجل ومن يغضب له سئوا بذلك،

عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة ليشتيع ذؤو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وادّخروا. رواه أحمد (٧٦/٥) ومسلم (١٩٧٧) (٣٧) والترمذي (١٥١٠) وصححه وفي الباب عن نيشة الهذلي عند أحمد وأبي داود وزاد بعد.

قوله: (وادّخروا) واتجروا أي: اطلبوا الأجر بالصدقة قوله: (ذف) بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء أي: جاء قال أهل اللغة: الذافة بتشديد الفاء قوم يسرون جميعاً سيراً خفياً ودافّة الأعراب من يريد منهم المصر، والمراد هنا من ورد من ضعفاء الأعراب للمواساة.

قوله: (حضره) بفتح الحاء وضمتها وكسرها والضاد ساكنة فيها كلّها وحكى فتحها وهو ضعيف، وإنما تفتح إذا حذف الهاء يقال: محضر فلان، كذا قال النووي.

قوله: (ويجملون) بفتح الياء وسكون الجيم مع كسر الميم وضمتها ويقال بضم الياء مع كسر الميم يقال: جملت الدهن أجمله بكسر الميم وأجمله بضمها جلاً، وأجملته أجمله إجمالاً أي: أذنبه.

قوله: (بعد ثلاث) قال القاضي عياض: يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وإن ذبحت بعد يوم النحر ويحتمل أن يكون من يوم النحر وإن تأخر الذبح عنه قال: وهذا أظهر ورجح ابن القيم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة عند من قال بالنسخ إلا باعتبار ما سلف من الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح.

قوله: (إنما نهيتكم من أجل الذافة فكلوا). إلخ، هذا وما بعده تصريح بالنسخ لتحريم أكل لحوم الأضاحي بعد الثلاث وادّخارها وإليه ذهب الجماهير من علماء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وحكى النووي عن علي رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنهم أنهما قالاً: يحرم الإساك للحوم الأضاحي بعد ثلاث وأنّ حكم التحريم باقي، وحكاها الحازمي في الاعتبار عن علي رضي الله عنه أيضاً والزبير وعبد الله بن واقد وعبد الله بن عمر ولعلهم لم يعلموا بالنسخ ومن علم حجة على من لم يعلم، وقد أجمع على جواز الأكل والادّخار بعد الثلاث من بعد عصر المخالفين في ذلك ولا أعلم أحداً بعدهم ذهب إلى ما ذهبوا إليه.

قوله: (كلوا) استدلل بهذا الأمر ونحوه من الأوامر المذكورة في الباب من قال بوجوب الأكل من الأضحية وقد حكاها النووي

نَحَرَ ثَلَاثِينَ بَدْنَةً كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَثَلَاثًا وَسِتِّينَ كَمَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَهِيَ الْأَصَحُّ.

قوله: (وَأَجْلِيَّهَا) جمع جلالٍ بضم الجيم وتخفيف اللام وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساءٍ ونحوه، ويجمع أيضًا على جلالٍ بكسر الجيم.

قوله: (وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا) فيه دليلٌ على أنه لا يعطي الجازر شيئًا البتة وليس ذلك المراد بل المراد أنه لا يعطي لأجل الجزارة لا لغير ذلك، وقد بينَّ النَّسَائِيُّ ذلك في روايته من طريق شعيب بن إسحاق عن ابن جريج قال ابن خزيمة: والمراد أنه يقسمها على المساكين إلا ما أمره به من أن يأخذه من كلِّ بدنة بضعة كما في حديث جابر الطويل عند مسلم. والحديث كله يدلُّ على أنه لا يجوز إعطاء الجازر من لحم الهدى الذي نحره على وجه الأجرة قال القرطبي: ولم يرخَّص في إعطاء الجازر منها لأجل أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير انتهى. وقد روي عن ابن خزيمة والبخاري أنه يجوز إعطاؤه منها إذا كان فقيرًا بعد توفير أجرته من غيرها: وقال غيرهما إن القياس ذلك لولا إطلاق الشارع المنع وظاهره عدم جواز الصدقة والهدية كما لا تجوز الأجرة وذلك، لأنها قد تقع مسامحة من الجازر في الأجرة لأجل ما يعطاه من اللحم على وجه الصدقة أو الهدية.

وقد استدللَّ به على منع بيع الجلد والجلال، قال القرطبي: فيه دليلٌ على أن جلود الهدى وجلالها لا تباع لعطفهما على اللحم وإعطائهما حكمه وقد اتفقوا على أن لحماها لا يباع فكذا الجلود والجلال. وأجازه الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية قالوا: ويصرف ثمنه مصرف الأضحية.

قوله: «ما شتم» فيه إطلاق المقدار الذي يأكله المضحي من أضحيته وتفويضه إلى مشيئته.

قوله: (وَلَا تَبِيعُوا لَحُومَ الْأَضَاحِيِّ) فيه دليلٌ على منع بيع لحوم الأضاحي وظاهره التحريم.

وقد بينَّ الشارع وجوه الانتفاع في الأضحية من الأكل والتصدق والأدخار والاتجار.

قوله: (وَأَسْتَمْتِمُوا بِجُلُودِهَا وَلَا تَبِيعُوهَا) فيه ردٌّ على الأوزاعي ومن معه وفيه أيضًا الإذن بالانتفاع بها بغير البيع.

وقد روي عن محمد بن الحسن أن له أن يشتري بمسكها

لأنهم يفضون له والحشمة الغضب ويطلق على الاستحياء ومنه قولهم: فلان لا يَحْتَشِمُ أي: لا يستحي ويقال: حشمته وأحشمته إذا أغضبه وإذا أخجلته فاستحي لجله. قال النووي: وكان الحشم أعم من الخدم فلهذا جمع بينهما في هذا الحديث، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام وفي القاموس الحشمة بالكسر: الحياء والانتقباض احتشم منه وعنه وحشمه وأحشمه أخجله وأن يجلس إليك الرُّجُل فتؤذيه فتسمعه ما يكره ويضُم حشمه يَحْشِمُه ويَحْشِمُه وأحشمه وكفرح غضب وكسمعه أغضبه كاحشمه وحشمه. وحشمة الرُّجُل وحشمه محركتين وأحشامه خاصته الذين يفضون له من أهلٍ وعبيدٍ أو جيرةٍ والحشم محركةٌ للواحد والجمع، وهو العيال والقرابة أيضًا انتهى.

قوله: (فَكُلُّوا مَا بَدَا لَكُمْ) فيه دليلٌ على عدم تقدير الأكل بمقدار، وأن للرجل أن يأكل من أضحيته ما شاء وإن كثر ما لم يستغرق، بقرينة قوله: «وَأَطِيعُوا».

بَابُ الصَّدَقَةِ بِالْجُلُودِ وَالْجَلَالِ وَالنَّهْيِ عَنْ بَيْعِهَا

٢١٣٧- عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ عَلَى بُدْنِهِ وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجْلِيَّهَا وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِدَّتِنَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ١٢٣) (خ: ١٧١٦) (م: ١٣١٧) (٣٤٨).

٢١٣٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ النُّعْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَسْتَعْمِلُكُمْ وَإِنِّي أَجِلُّ لَكُمْ فَكُلُّوا مَا شِئْتُمْ وَلَا تَبِيعُوا لَحْمَ الْهُدْيِ وَالْأَضَاحِيِّ وَكُلُّوا وَتَصَدَّقُوا وَاسْتَمْتِمُوا بِجُلُودِهَا. وَلَا تَبِيعُوهَا وَإِنْ أَطْعَمْتُمْ مِنْ لَحْمِهَا شَيْئًا فَكُلُّوا أُنْشِئْتُمْ، رَوَاهُ أَحَدُ (١٥/٤).

حديث قتادة ذكره صاحب الفتح ولم يتعقبه مع جري عاداته بتعقب ما فيه ضعف. وقال في مجمع الزوائد: إنه مرسل صحيح الإسناد انتهى.

قوله: (أَنْ أَقُولَ عَلَى بُدْنِهِ) أي: عند نحرها للاحتفاظ بها ويمتثل أن يريد ما هو أعم من ذلك أي: على مصالحها في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك.

ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره أنها مائة بدنة وقد تقدّم ما روي من «أنه ﷺ

فرغوا من طواف الإفاضة والنحر فاستراحوا ومعنى قرؤا: استقروا ويسمى يوم النفر الأول ويوم الأكارع.

قوله: (يُزْدَلِفْنَ) أي: يقتربن، وأصل الدال تاء ثم أبدلت منها ومنه المزدلفة لاقتها إلى عرفات، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزَلَّتْ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾، وفي هذه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ حيث تسارع إليه الذواب التي لا تعقل لإراقة دمها تبركاً به فيا لله العجب من هذا النوع الإنساني، كيف يكون هذا النوع البهيمي أهدى من أكثره وأعرف؟ تقرب هذه العجم إليه لإزهاق أرواحها وفري أوداجها وتتنافس في ذلك وتتسابق إليه مع كونها لا ترجو جنة ولا تخاف نارا، ويبعد ذلك الناطق العاقل عنه مع كونه ينال بالقرب منه النعيم الآجل والعاجل ولا يصيبه ضرر في نفس ولا مال حتى قال القاتل مظهرًا لشدة حرصه على قتل المصطفى ﷺ أين عمد لا نجوت إن لحا، وأراق الآخر دمه وكسر ثنيته فانظر إلى هذا التفاوت الذي يضحك منه إبليس، ولأمر ما كان الكافر شر الذواب عند الله.

قوله: (فَلَمَّا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا) أي: سقطت إلى الأرض جنوبها والوجوب: السقوط.

قوله: (مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ) أي: من شاء أن يقطع منها فليقطع، هذا محل الحجة على جواز انتهاب الهدى والأضحية. واستدل به على جواز انتهاب نثار العروس كما ذكره المصنف. ومن جملة من استدل به البغوي.

ووجه الدلالة قياس انتهاب النثار على انتهاب الأضحية. وقد رويت في النثار وانتهابه أحاديث لا يصح منها شيء وليس هذا محل ذكرها وقد ذهب بعض أهل العلم إلى كراهة انتهاب النثار وروي ذلك عن ابن مسعود وإبراهيم النخعي وعكرمة، وتمسكوا بما ورد في النهي عن النهي وهو يعلم كل ما صدق عليه أنه انتهاب ولا يخرج منه إلا ما خص بمخصص صالح.

غريباً أو غيرها من آلة البيت لا شيئاً من المأكول. وقال الثوري: لا يبيعه ولكن يجعله سقاءً وشناً في البيت وهو ظاهر الحديث.

قوله: (وَإِنْ أَعْطَمْتُمْ). إلخ، فيه دليل على أنه يجوز لمن أطعمه غيره من لحم الأضحية أن يأكل كيف شاء وإن كان غنياً.

بَابُ مَنْ أَذِنَ فِي انْتِهَابِ أَضْحِيَّتِهِ

٢١٣٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرْطُبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْظَمُ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمُ النُّحْرِ ثُمَّ يَوْمُ الْقَرَىٰ» وَقُرْبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسَ بَدَنَاتٍ أَوْ سِتٍّ يَنْحَرُهُنَّ فَتَقْفِقْنَ يَزْدَلِفْنَ إِلَيْهِ أَتَيْتُهُنَّ يَدًا بِهَا فَلَمَّا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا قَالَ كَلِمَةً خَفِيَّةً لَمْ أَفْهَمْهَا فَسَأَلْتُ بَعْضَ مَنْ يَلِسِي مَا قَالَنَ قَالُوا: «مَنْ شَاءَ اقْتَطَعَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٥٠) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٦٥) وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مَنْ رَخَّصَ فِي نَثَارِ الْعُرُوسِ وَنَحْوِهِ.

الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان في صحيحه وسكت عنه أبو داود والمنذري.

قوله: (ابن قُرْطُ) بضم القاف وآخره طاء مهملة.

قوله: (يَوْمُ النُّحْرِ) هو يوم الحج الأكبر على الصحيح عند الشافعية ومالك وأحمد لما في البخاري أنه ﷺ وقف يوم النحر بين الجمرات. وقال: «هذا يوم الحج الأكبر»، وفي الحديث دلالة على أنه أفضل أيام السنة ولكنه يعارضه حديث «غَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ». وقد تقدّم في أبواب الجمعة وتقدّم الجمع ويعارضه أيضاً ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ يَنْزِلُ اللَّهُ تَعَالَىٰ إِلَىٰ سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَبَاهِي بِأَهْلِ الْأَرْضِ أَهْلَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَزَلْ يَوْمَ أَكْثَرُ عِتْقًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ» وقد ذهب الشافعية إلى أنه أفضل من يوم النحر ولا يخفى أن حديث الباب ليس فيه إلا أن يوم النحر أعظم وكونه أعظم وإن كان مستلزماً لكونه أفضل لكنه ليس كالنصريح بالأفضلية كما في حديث جابر إذ لا شك أن الدلالة المطابقة أقوى من الالتزامية فإن أمكن الجمع يحمل أعظمية يوم النحر على غير الأفضلية فذاك وإلا يمكن فدلالة حديث جابر على أفضلية يوم عرفة أقوى من دلالة حديث عبد الله بن قُرْطُ على أفضلية يوم النحر.

قوله: (يَوْمُ الْقَرَىٰ) بفتح القاف وتشديد الراء وهو اليوم الذي يلي يوم النحر سمي بذلك، لأن الناس يقرؤون فيه بمى. وقد

وذهب الجمهور من العترة وغيرهم إلى أنها سنة وذهب أبو حنيفة إلى أنها ليست فرضاً ولا سنة.

وقيل: إنها عنده تطوع احتج الجمهور بقوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُنْسَكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ» وسيأتي وذلك يقتضي عدم الوجوب لتفويضه إلى الاختيار. فيكون قرينة صارفة للأوامر ونحوها عن الوجوب إلى الندب وبهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنية ولكنه لا يخفى أنه لا منافاة بين التفويض إلى الاختيار وبين كون الفعل الذي وقع فيه التفويض سنة وذهب محمد بن الحسن إلى أن العقيدة كانت في الجاهلية وصدر الإسلام فنسخت بالأضحية وتمسك بما سيأتي ويأتي الجواب عنه وحكى صاحب البحر عن أبي حنيفة أن العقيدة جاهلية محامها الإسلام وهذا إن صح عنه حمل على أنها لم تبلغه الأحاديث الواردة في ذلك.

قوله: (وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى) المراد احلقوا منه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده.

ووقع عند أبي داود عن ابن سيرين أنه قال: إن لم يكن الأذى حلق الرأس وإلا فلا أدري ما هو.

وأخرج الطحاوي عنه أيضاً قال: لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن الحسن كذلك.

ووقع في حديث عائشة عند الحاكم بلفظ: «وَأَمَرَ أَنْ يُعَاطَ عَنْ رُؤُوسِهِمَا الْأَذَى» قال في الفتح: ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس فالأولى حمل الأذى على ما هو أعم من حلق الرأس. ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب: «ومعاط عنه أقداره». رواه أبو الشيخ.

قوله: (كُلُّ غُلَامٍ رَهِيْنَةٌ بِعَقِيْقَتِهِ) قال الخطابي: اختلف الناس في معنى هذا فذهب أحمد بن حنبل إلى أن معناه أنه إذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لأبويه وقيل: المعنى: أن العقيدة لازمة لا بد منها فشبه لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في يد المرتهن. وقيل إنه مرهون بالعقيقة بمعنى أنه لا يسمى ولا يخلق شره إلا بعد ذبحها وبه صرح صاحب المشرق والنهاية.

قوله: (يُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ) بضم الياء من قوله: يذبح وبناء الفعل للمجهول. وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه القريب عن قريبه والشخص عن

كِتَابُ الْعَقِيْقَةِ وَسُنَّةُ الْوِلَادَةِ

٢١٤٠ - عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيْقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا (حم: ١٢/٥) (د: ٢٨٣٧) (ت: ١٥٢٢) (ن: ١٦٦/٧) (هـ: ٣١٦٥).

٢١٤١ - وَعَنْ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِيْنَةٌ بِعَقِيْقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُسَمَّى فِيهِ وَيُحَلَّقُ رَأْسُهُ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ ((حم: ١٢/٥) (د: ٢٨٣٧) (ت: ١٥٢٢) (ن: ١٦٦/٧) (هـ: ٣١٦٥).

٢١٤٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥١٣) وَصَحَّحَهُ وَفِي لَفْظٍ: «أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعْقُ عَنْ الْجَارِيَةِ شَاةً وَعَنْ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٢/٦) وَابْنُ مَاجَه (٣١٦٣).

٢١٤٣ - وَعَنْ أُمِّ كُرَيْزٍ الْكَعْبِيَّةِ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْعَقِيْقَةِ فَقَالَ: «نَعَمْ عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنْ الْأُنْثَى وَاحِدَةٌ لَا يَضُرُّكُمْ ذِكْرَانَا كُنَّ أَوْ إِنَاثَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٢/٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥١٦) وَصَحَّحَهُ

حديث سمرة أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه عبد الحق، وهو من رواية الحسن عن سمرة والحسن مدلس لكنه روى البخاري في صحيحه من طريق الحسن أنه سمع حديث العقيدة من سمرة قال الحافظ: كأنه عنى هذا.

وقد تقدم قول من قال: إنه لم يسمع منه غيره. وحديث عائشة أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وحديث أم كرز أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم والذارقطي.

قال في التلخيص: وله طرق عند الأربعة والبيهقي.

قوله: (مَعَ الْغُلَامِ عَقِيْقَةٌ) العقيدة الذبيحة التي تذبح للمولود والعق في الأصل: الشق والقطع وسبب تسميتها بذلك أنه يشق حلقها بالذبح وقد يطلق اسم العقيدة على شعر المولود وجعله الرخشري الأصل، والشاة مشتقة منه.

قوله: (فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا) تمسك بهذا وبيقة الأحاديث القائلون بأنها واجبة وهم الظاهرية والحسن البصري.

نفسه. وفيه أيضاً دليلٌ على أن وقت العقيدة سابع الولادة، وأنها نفوت بعده وتسقط إن مات قبله. وبذلك قال مالك: وحكى عنه ابن وهب أنه قال: إن فات السَّابع الأولُ فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح العقيدة في السَّابع فإن لم يمكن ففي الرَّابع عشر فإن لم يمكن فيوم أحد وعشرين. وتعقبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله صالح بن أحمد عن أبيه. ويدلُّ على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «العَقِيْقَةُ تُذْبَحُ لِسَبْعٍ وَلَارْبَعٍ عَشْرَةٍ وَلِأَحَدَى وَعِشْرِينَ» وعند الخنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات. وعند الشافعية أن ذكر السَّابع للاختيار لا للتعيين. ونقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة وقال الشافعي: إن معناه أنها لا تؤخر عن السَّابع اختياراً فإن تأخرت إلى البلوغ سقطت عمّن كان يريد أن يعق عنه لكن إن أراد هو أن يعق عن نفسه فغسل. ونقل صاحب البحر عن الإمام يحيى أنها لا تجزئ قبل السَّابع ولا بعده إجماعاً ودعوى الإجماع مجازفة ما عرفت من الخلاف المذكور.

قوله: (وَيُسَمَّى فِيهِ) في رواية يدمى وقال أبو داود: إنها وهم من همام. وقال ابن عبد البر: هذا الذي تفرد به همام إن كان حفظه فهو منسوخ. وقد سئل قتادة عن معنى قوله: يدمى فقال: إذا ذبحت العقيدة أخذت منها صوفةً واستقبلت بها أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعلق ثم يغسل رأسه بعد ويحلق. وقد كره الجمهور التسمية واستدلوا على ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت: «كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا عَقَوْا عَنِ الصَّبِيِّ خَضَبُوا بَطْنَهُ بِدَمِ الْعَقِيْقَةِ فَإِذَا خَلَقُوا رَأْسَ الْمَوْلُودِ وَخَضَبُوهُ عَلَى رَأْسِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اجْعَلُوا مَكَانَ الدَّمِ خَلْقُوهَا» زاد أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس المولود بدم. وأخرج ابن ماجه عن يزيد بن عبد الله المزني: أن النبي ﷺ قال: «يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ وَلَا يُمَسُّ رَأْسُهُ بِدَمٍ» وهذا مرسل، لأن يزيد لا صحبة له وقد وصله البرار من هذه الطريق وقال: عن أبيه، ومع هذا فقد قيل: إنه عن أبيه مرسل وسيأتي حديث بريدة الأسلمي. ونقل ابن حزم عن ابن عمر وعطاء استحباب التسمية، وحكاها في «البحر» عن الحسن البصري وفتاده.

وفي قوله: ويسمى دليلٌ على استحباب التسمية في اليوم

السَّابع وحمل ذلك بعضهم على التسمية عند الذبح واستدلُّ لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق همام عن قتادة قال: يسمى على المولود كما يسمى على الأضحية بسم الله عقيدة فلان. ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ عَقِيْقَةُ فَلَانٍ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» ولا يخفى بعده، لأن قوله: ويسمى فيه مشعرٌ بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض لقال: ويسمى عليها.

قوله: (مُكَابَّاتَانِ) قال النووي: بكسر الفاء بعدها همزة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح الفاء قال أبو داود في سننه: أي: مستويتان أو متقاربتان. وكذا قال أحمد قال الخطابي: والمراد التكافؤ في السن فلا تكون إحداها مسنةً والأخرى غير مسنة. وقيل: معناه أن يذبح إحداها مقابلةً للآخرى وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع وسيأتي دليلٌ على أن المشروع في العقيدة شاتان عن الذكر وبه قال الشافعي، وأحمد وأبو ثور وداود والإمام يحيى وحكاها للمذهب. وحكاها في الفتح عن الجمهور. وقال مالك: إنها شاةٌ عن الذكر والأنثى قال في البحر: وهو المذهب. واستدلُّ على ذلك بحديث بريدة الآتي بلفظ: «كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً». إلخ وبحديث ابن عباس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَبْشًا كَبْشًا». ويجب أن ذلك بأن أحاديث الشاتين مشتملة على الزيادة فهي من هذه الحيشة أولى بالقبول. وأما حديث ابن عباس فسيأتي أيضاً في روايةٍ منه أنه عَقَّ عن كل واحد بكبشين. وأيضاً القول أرجح من الفعل وقيل: إن في اقتصاره ﷺ على شاةٍ دليلاً على أن الشاتين مستحبةٌ فقط وليست بمعتبةٍ والشاة جائزةٌ غير مستحبة. وقيل: إنه لم يبيسر إلا شاة.

وأما الأنثى فالمشروع عنها في العقيدة شاةٌ واحدةٌ إجماعاً كما في البحر.

قوله: (وَلَا يَضْرُكُمُ ذُكْرَانَا كُنْ أَوْ إِنَانَا) فيه دليلٌ على أنه لا فرق بين ذكور الغنم وإناثها.

٢١٤٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيْقَةِ، فَقَالَ: لَا أَحِبُّ الْعَقُوقَ وَكَأَنَّهُ كَرَّةُ الْأَسْمِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا نَسْأَلُكَ عَنْ أَحَدِنَا يُولَدُ لَهُ، قَالَ: مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ عَنِ الْغُلَامِ

بذلك لبيان الجواز، وهو لا ينافي الكراهة التي أشعر بها.
قوله: (لا أحبُّ العقوق).

قوله: (مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ) قد قَدَّمْنَا أَنْ التَّغْيِيزُ إِلَى الْحُبِّ يَقْتَضِي رَفْعَ الْوَجوبِ وَصَرَفَ مَا أَشْعَرَهُ إِلَى النَّدْبِ.
قوله: (مُكَافَأَاتَانِ) قد تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ وَتَفْسِيرُهُ.

قوله: (أَمَرَ بِتَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ). إلخ فيه مشروعية التسمية في اليوم السابع والرُّدُّ عَلَى مَنْ حَمَلَ التَّسْمِيَةَ فِي حَدِيثِ سَمَةِ السَّابِقِ عَلَى التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ. وفيه أيضًا مشروعية وضع الأذى وذبح العقيدة في ذلك اليوم.

قوله: (فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ). إلخ، فيه دليلٌ عَلَى أَنْ تَلْطِخَ رَأْسَ الْمَوْلُودِ بِالْذَّمِّ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَنَّهُ مَنْسُوخٌ كَمَا تَقَدَّمَ، مِنْهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النُّسخِ حَدِيثُ عَائِشَةَ عِنْدَ ابْنِ حُبَّانٍ وَابْنِ السَّكَنِ وَصَحَّاحُهُ كَمَا تَقَدَّمَ بِلَفْظٍ: «فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْعَلُوا مَكَانَ الذَّمِّ خُلُوفًا».

قوله: (وَلَطَّخَهُ بِزَعْفَرَانٍ) فيه دليلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَلْطِخِ رَأْسِ الصَّبِيِّ بِالزَّعْفَرَانِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْخُلُوقِ كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ.

قوله: (عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ) فيه دليلٌ عَلَى أَنَّهُ تَصَحُّ الْعَقِيدَةِ مِنْ غَيْرِ الْأَبِّ مَعَ وَجُودِهِ وَعَدَمِ امْتِنَاعِهِ، وَهُوَ يَرُدُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَنَابِلَةُ مِنْ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْأَبُّ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَمْتَنِعَ. وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْعَقِيدَةَ تَلْزَمُ مِنْ تَلْزِمَةِ النُّفْسَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْقُ الْإِنْسَانُ عَنْ نَفْسِهِ إِنْ صَحَّ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ الْبَعْثَةِ» وَلَكِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ مُنْكَرٌ، وَفِيهِ عِبْدُ اللَّهِ بْنُ حَرْبٍ بِمَهْمَلَاتٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا كَمَا قَالَ الْحَافِظُ: وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: إِنَّمَا تَكَلَّمُوا فِيهِ لِأَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَوَى مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ. وَأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ أَهْمَنٍ فِي مُصَنَّفِهِ، وَالْحَلَالُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ بِهِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الطَّبْرِيُّ وَالضَّيَّاءُ مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا ضَعْفٌ. وَقَدْ احْتَجَّ بِمَحْدِثِ أَنَسٍ هَذَا مِنْ قَالَ: إِنَّهَا تَجُوزُ الْعَقِيدَةَ عَنِ الْكَبِيرِ. وَقَدْ حَكَاهُ ابْنُ رَشْدٍ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢١٤٨- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ: «أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا وَلِدَ أَرَادَتْ أُمُّهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ تَعُقَّ عَنْهُ بِكَبْشَيْنِ،

شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَافَةً. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٢/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٤٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢٦٢/٧).

٢١٤٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِتَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ وَوَضَعَ الْأَذَى عَنْهُ وَالْعَقَّ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٣٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢١٤٦- وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وَلِدَ لَأَخِي غُلَامًا ذُبِحَ شَاةٌ وَلَطَّخَ رَأْسَهُ بِذِمِّهَا، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ وَنَلَطَّخُهُ بِزَعْفَرَانٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٤٣).

٢١٤٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٤١) وَالنَّسَائِيُّ (١٦٦/٧) وَقَالَ: «بِكَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ».

حديث عمرو بن شعيب الأول سكت عنه أبو داود. وقال المنذري: في إسناده عمرو بن شعيب وفيه مقال، يعني: في روايته عن أبيه عن جده، وقد سلف بيان ذلك. وحديثه الثاني أخرجه الحاكم. وحديث بريدة أخرجه أيضًا أحمد والنسائي. قال في التلخيص: وإسناده صحيح انتهى، وفيه نظر، لأن في إسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال. وقد أخرج نحو حديث بريدة هذا ابن حبان وصححه، وابن السكك وصححه من حديث عائشة، والطبراني في الصغير من حديث أنس والبيهقي من حديث فاطمة، والترمذي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبيهقي من حديث علي وحديث ابن عباس صححه عبد الحق وابن دقيق العيد. وأخرج نحوه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عائشة بزيادة يوم السابع وسماهها وأمر أن يماط عن رءوسهما الأذى.

قوله: (وَكَأَنَّهُ كَرِهَ الْأَسْمَ) وذلك، لأنَّ الْعَقِيدَةَ الَّتِي هِيَ الذَّبِيحَةُ وَالْعُقُوقُ لِلْأَهْمَاتِ مُشْتَقَاتٌ مِنَ الْعُقِّ الَّذِي هُوَ الشَّقُّ وَالْقَطْعُ، فَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ» بَعْدَ سُؤَالِهِ عَنِ الْعَقِيدَةِ لِلإِشَارَةِ إِلَى كَرَاهَةِ اسْمِ الْعَقِيدَةِ لِمَا كَانَتْ هِيَ وَالْعُقُوقُ يَرْجِعَانِ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْسَكَ» إِرْشَادًا مِنْهُ إِلَى مَشْرُوعِيَّةِ تَحْوِيلِ الْعَقِيدَةِ إِلَى التَّسْيِكةِ وَمَا وَقَعَ مِنْهُ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَتَهُ، وَكُلُّ غُلَامٍ مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ، وَرَهْنَةُ بِعَقِيقَتِهِ فَمَنْ الْبَيَانُ لِلْمُخَاطَبِينَ بِمَا يَعْرِفُونَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ اللَّفْظَ هُوَ الْمَعَارِفُ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّهُ ﷺ تَكَلَّمَ

من حديثه يُلَفِّظُ: «أُذُنٌ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» ومداره على عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف. قال البخاري: منكر الحديث. وأخرج ابن السني من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما مرفوعاً يُلَفِّظُ: «مَنْ وَلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأُذُنٌ فِي أُذُنِهِ الْيَمْنَى وَأَقَامَ فِي الْيَسْرَى لَمْ تَضُرَّهُ أُمُّ الصَّبِيَّانِ وَأُمُّ الصَّبِيَّانِ هِيَ الْتَابِعَةُ مِنَ الْجِسْنِ»، هكذا أورد الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه

قوله: (لا تَعْقِي عَنْهُ) قيل: يحمل هذا على أنه قد كان ﷺ عنّ عنه، وهذا متعين لما قدّمنا في رواية الترمذي والحاكم عن علي رضي الله عنه.

قوله: (من الورق) قال في التلخيص: الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس في شيء منها ذكر الذهب. وقال الرافعي: إنه يتصدق بوزن شعره ذهباً وإن لم يفعل فضةً وقال المهدي في البحر: إنه يتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضةً. ويدلّ على ذلك ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس قال: سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويختن ويماط عنه الأذى وتقب أذنه عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقبيه ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضةً وفي إسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف، وبقيّة رجاله ثقات، وفي لفظه ما ينكر وهو ثقب الأذن والتلطّيح بدم العقيدة.

قوله: (أُذُنٌ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فيه استحباب التأذين في أذن الصبي عند ولادته. وحكى في البحر استحباب ذلك عن الحسن البصري، واحتج على الإقامة في اليسرى بفعل عمر بن عبد العزيز. قال: وهو توقيف، وقد روى ذلك ابن المنذر عنه أنه كان إذا ولد له ولدٌ أُذُنٌ في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى. قال الحافظ: لم أره عنه مسنداً انتهى. وقد قدّمنا نحو هذا مرفوعاً.

قوله: (فَمَضَنَهَا) أي: لأكها في فيه.

قوله: (وَحَنَكُهُ) بفتح المهملة بعدها نونٌ مشددةً والتحنيك: أن يمسح الخنك الثمر أو نحوه حتى يصير مائلاً بحيث يتلغ ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها في جوفه. قال النووي: اتفق العلماء على استحباب تحنك المولود عند ولادته بتمر، فإن تعذر فما في معناه أو قريب منه من الحلوى. قال: ويستحب أن يكون من الصالحين وممن يتبرك به رجلاً كان أو

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَعْقِي عَنْهُ وَلَكِنْ احْلِقِي شَعْرَ رَأْسِهِ فَتَصَدَّقِي بِوِزْنِهِ مِنَ الْوَرَقِ ثُمَّ وَلِدَ حُسَيْنٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَنَعَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ. رَوَاهُ أَحَدُ (٢٩٢/٦).

٢١٤٩- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُذُنٌ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ. رَوَاهُ أَحَدُ (٣٩١/٦) وَكَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ (٥١٠٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥١٤) وَصَحَّحَهُ وَقَالَ: الْحَسَنُ.

٢١٥٠- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنْ أُمَّ سَلَمٍ وَلَدَتْ غُلَامًا، قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: احْفَظْهُ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأَتَاهُ بِهِ وَأَرْسَلَتْ مَعَهُ بَنَاتٍ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَمَضَنَهَا، ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْ فِيهِ فَجَعَلَهَا فِي فِي الصَّبِيِّ وَحَنَكَهُ بِهِ وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ» (حم: ٣٩٩/٤) (خ: ٥٤٧) (م: ٢١٤٤) (٢٢).

٢١٥١- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «أَتَيْتُ بِالْمُنْذِرِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَلِدَ فَوَضَعَهُ عَلَى فُجُولِهِ وَأَبُو أُسَيْدٍ جَالِسٌ فَلَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَمَرَ أَبُو أُسَيْدٍ بِابْنِهِ فَاحْتَمَلَ مِنْ فُجُولِهِ فَاسْتَفَاقَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَيْسَنَ الصَّبِيُّ؟ فَقَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: قَلْبَنَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: مَا اسْمُهُ؟ قَالَ: فَلَانٌ قَالَ: وَلَكِنْ اسْمُهُ الْمُنْذِرُ فَسَمَّاهُ يَوْمَئِذٍ الْمُنْذِرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (خ: ٦١٩١) (م: ٢١٤٩) (٢٩).

حديث أبي رافع الأول أخرجه أيضاً البيهقي، وفي إسناده ابن عقيل وفيه مقال وقال البيهقي: إنه تفرد به، ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل، والبيهقي من حديث جعفر بن محمد، زاد البيهقي عن أبيه عن جده أن فاطمة رضي الله عنها وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم رضي الله عنهم فتصدقت بوزنه فضةً وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رضي الله عنهم قال: «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَسَنِ شَاءَ وَقَالَ: يَا فَاطِمَةُ احْلِقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِوِزْنِهِ شَعْرَهُ فِضَّةً، فَوَزَنَاهُ فَكَانَ وَزْنُهُ دِرْهَمًا أَوْ بَعْضُ دِرْهَمٍ» وروى الحاكم من حديث علي رضي الله عنه قال: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ فَقَالَ: زِينِي شَعْرَ الْحُسَيْنِ وَتَصَدَّقِي بِوِزْنِهِ فِضَّةً، وَأَعْطَى الْقَابِلَةَ رَجُلَ الْعَقِيقَةِ» ورواه أبو داود في سننه من طريق حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً وحديث أبي رافع الثاني أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي، ورواه أبو نعيم والطبراني

مقتضى هذا القياس أن تثبت أحكام الأضحية في كل دم متقرب به، ودماء الولائم كلها مندوبة عند المستدل بذلك القياس، والمندوب متقرب به، فيلزم أن يعتبر فيها أحكام الأضحية. بل روي عن الشافعي في أحد قوله أن وليمة العرس واجبة. وذهب أهل الظاهر إلى وجوب كثير من الولائم، ولا أعرف قائلاً يقول: بأنه يشترط في ذبائح شيء من هذه الولائم ما يشترط في الأضحية، فقد استلزم هذا القياس ما لم يقل به أحد، وما استلزم الباطل باطل. الثالث: في مبدأ وقت ذبح العقيدة. وقد اختلف أصحاب مالك في ذلك فقيل: وقتها وقت الضحايا وقد تقدم الخلاف فيه هل هو من بعد الفجر أو من طلوع الشمس أو من وقت الضحى أو غير ذلك؟ وقيل: إنها تجزئ في الليل. وقيل: لا على حسب الخلاف السابق في الأضحية. وقيل: تجزئ في كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل، على أنه يعتبر فيها ما يعتبر في الأضحية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَرَسِ وَالْغَيْرَةِ وَنَسَخَهُمَا

٢١٥٢- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمٍ قَالَ: «كُنَّا وَفُوقًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى كُلِّ أَمَلٍ نَبِيٌّ فِي كُلِّ عَامٍ أَضْحِيَّةٌ وَغَيْرَةٌ هَلْ تَدْرُونَ مَا الْغَيْرَةُ؟ هِيَ الَّتِي تَسْمُونَهَا الرَّجْجِيَّةُ، رَوَاهُ أَحَدُ (٢١٥/٤) وَابْنُ مَاجَهَ (٣١٢٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥١٨) وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢١٥٣- وَعَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعَقِيلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كُنَّا نَذْبَحُ فِي رَجَبٍ ذَبَائِحَ فَنَأْكُلُ مِنْهَا وَنُعَلِّمُ مَنْ جَاءَنَا فَقَالَ لَهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ (حم: ١٢/٤ و ١٣) (ن: ٧/١٧١).

٢١٥٤- وَعَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْفَرَاحُ وَالْعَتَائِرُ فَقَالَ مَنْ شَاءَ فَرَحَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَفْرَحْ وَمَنْ شَاءَ عَزَّ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَعْزِ فِي الْغَنَمِ أَضْحِيَّةٌ وَرَأَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/٤٨٥) وَالنَّسَائِيُّ (٧/١٦٨ و ١٦٩).

٢١٥٥- وَعَنْ نُبَيْشَةَ الْمَذَلِيِّ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كُنَّا نَعْبُرُ غَيْرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ فَمَا تَأْمُرُنَا قَالَ: اذْبَحُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ وَبَرُّوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَطِيعُوا قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ آخَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ كُنَّا نَفْرَعُ فَرَعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَمَا تَأْمُرُنَا، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُلِّ سَابِغَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَرَعٌ تَقْلُدُوهُ غَنَمُكَ حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ ذَبَحْتَهُ فَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ عَلَى ابْنِ

امرأة، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا عِنْدَ الْمَوْلُودِ حَمَلٌ إِلَيْهِ. وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَةِ بِعَبْدِ اللَّهِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَإِبْرَاهِيمُ وَسَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَاسْتِحْبَابُ تَفْوِيضِ التَّسْمِيَةِ إِلَى أَهْلِ الصَّلَاحِ.

قوله: (أَسِيدُ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَحَكَى عِيَاضٌ عَنْ أَحْمَدِ الضَّمُّ، وَكَذَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَوَكَيْعٍ.

قوله: (فَلَهِي) رَوَى بِفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ الْيَاءِ وَالْأَوَّلَى لُغَةً طَبِيعِيَّةً، وَالثَّانِيَةَ لُغَةً الْأَكْثَرِينَ وَمَعْنَاهُ اسْتِغْلَالُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، قَالَه أَهْلُ الْغَرِيبِ وَالشَّرَاحِ.

قوله: (فَاسْتَفَاقَ) أَي: فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ الْاسْتِغْلَالِ.

قوله: (فَلَبَّيْنَا) أَي: رَدَدْنَاهُ وَصَرَفْنَاهُ. وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَةِ بِالْمَلَكِ.

فَالْأَمْرُ: قَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي أَمَّا حَتَّى تَعْلُقَ بِالْعَقِيدَةِ.

الأول: هل يجزئ منها غير الغنم أم لا؟ فقيل: لا يجزئ.

وقد نقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه وقال البوشنجي: لا نص للشافعي في ذلك، وعندني لا يجزئ غيرها انتهى. ولعل وجه ذلك ذكرها في الأحاديث دون غيرها، ولا يخفى أن مجرد ذكرها لا ينفي إجزاء غيرها.

واختلف قول مالك في الإجزاء.

وأما الأفضل عنده فالكبش مثل الأضحية كما تقدم، والجمهور على إجزاء البقر والغنم.

ويدل عليه ما عند الطبراني وأبي الشيخ من حديث أنس مرفوعاً بلفظ: «يُعَقُّ عَنْهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ» ونص أحمد على أنها تشترط بدنة أو بقرة كاملة.

وذكر الرافعي أنه يجوز اشتراك سبعة في الإبل والبقر كما في الأضحية، ولعل من جوز اشتراك عشرة هناك يجوز هنا. الثاني: هل يشترط فيها ما يشترط في الأضحية، وفيه وجهان للشافعية.

وقد استدلل بإطلاق الشاتين على عدم الاشتراط وهو الحق، لكن لا لهذا الإطلاق، بل لعدم ورود ما يدل هاهنا على تلك الشروط والعيوب المذكورة في الأضحية، وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل. وقال المهدي في البحر: مسألة الإمام يحيى: ويجزئ عنها ما يجزئ أضحية بدنة أو بقرة أو شاة، وسنها وصفتها، والجامع التقرب بإراقة الدماء انتهى. ولا يخفى أنه يلزم على

السَّبِيلَ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ خَيْرٌ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٧٦/٥) (د: ٢٨٣٠) (ن: ١٧١/٧) (هـ: ٣١٦٧).

حديث مخنف أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي، وفي إسناده أبو رملة واسمه عامر قال الخطابي: هو مجهول والحديث ضعيف المخرج. وقال أبو بكر المعافري: حديث مخنف بن سليم ضعيف لا يثبت به. وحديث أبي رزين العقيلي أخرجه أيضاً البيهقي وأبو داود وصححه ابن حبان بلفظ: «أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَذْبَحُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ذَبَائِعَ فِي رَجَبٍ، فَتَأْكُلُ مِنْهَا وَنُطْعِمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ» وحديث الحارث بن عمرو أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححاه. وحديث نيشة صححه ابن المنذر. وقال النووي: أسانيد صحيحة وفي الباب عن عائشة عند أبي داود والحاكم والبيهقي. قال النووي: بإسناد صحيح قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْفَرَعَةِ مِنْ كُلِّ خَمْسِينَ وَاحِدَةً وَفِي رِوَايَةٍ مِنْ كُلِّ خَمْسِينَ ثَلَاثَةً» وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود قال: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفَرَعِ فَقَالَ: الْفَرَعُ حَقٌّ، وَأَنْ تَرَكُوهُ حَتَّى يَكُونَ بَكَرًا أَوْ ابْنُ مَخَاضٍ أَوْ ابْنُ لَبُونٍ، فَمُطْعِمُهُ أَرْمَلَةٌ أَوْ تَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذْبَحَهُ فَيَلْزَقَ لَحْمُهُ بِوَبَرٍ وَتَكْفَأَ إِنْشَاءً وَتَوَلَّيْ نَاقَتَكَ» يعني: أن ذبحه يذهب لين الناقة ويفجعها.

قوله: (في كل عام أضحية) هذا من جملة الأدلة التي تمسك بها من قال بوجوب الأضحية. وقد تقدّم الكلام على ذلك.

قوله: (وعتيرة) يفتح العين المهملة وكسر الفوقية وسكون التحتية بعدها راء، وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب ويسمونها الرجبية كما وقع في الحديث المذكور. وقال النووي: اتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا. قوله: (الفرائع) جمع فرع يفتح الفاء والراء ثم عين مهملة، ويقال: فيه الفرعة بالهاء. هو أول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجاء البركة في الأم وكثرة نسلها، هكذا فسره أهل اللغة وجماعة من أهل العلم منهم الشافعي وأصحابه. وقيل: هو أول النتاج للابل، وهكذا جاء تفسيره في البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي، وقالوا: كانوا يذبحونه لأهلهم، فالقول الأول: باعتبار أول نتاج الذئبة على انفرادها. والثاني: باعتبار نتاج الجميع وإن لم يكن أول ما تنتجه أمه. وقيل: هو أول النتاج لمن بلغت إبله مائة يذبحونه. قال شمر: قال أبو مالك: كان الرجل إذا بلغت إبله

قوله: (لا فرع ولا عتيرة) وفي نسخة: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٢٩ و ٢٧٩ و ٤٠٩ و ٤٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (٧/ ١٦٧).

٢١٥٧ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

حديث ابن عمر رضي الله عنه متن حديث أبي هريرة المتفق عليه فهو شاهد لصحته ولم يذكره في مجمع الزوائد، بل ذكر حديث ابن عمر الآخر أن النبي ﷺ قال في العتيرة: هي حق وفي بعض نسخ المتن: رواه ابن ماجه مكان قوله: رواه أحمد.

قوله: (لا فرع ولا عتيرة) قد تقرر أن النكرة الواقعة في سياق النفي تعم فيشعر ذلك بنفي كل فرع وكل عتيرة، والخبر محذوف. وقد تقرر في الأصول أن المقتضي لا عموم له فيقدر واحد وهو

الصقها بالمقام وقد تقدّم أن المحذوف هو لفظ واجب وواجبة، ولكن إنما حسن المصير إلى أن المحذوف هو ذلك الحرص على الجمع بين الأحاديث، ولولا ذلك لكان المناسب تقدير «ثابت في الإسلام» أو «مشروع» أو «حلال» كما يرشد إلى ذلك التصريح بالنهي في الرواية الأخرى. وقد استدلّ بحديثي الباب من قال بأن الفرع والعترة منسوخان، وهم من تقدّم ذكره. وقد عرفت أن النسخ لا يتم إلا بعد معرفة تأخر تاريخ ما قيل: إنه ناسخ، فأعدل الأقوال الجمع بين الأحاديث بما سلف. ولا يعكّر على ذلك رواية النهي، لأن معنى النهي الحقيقي وإن كان هو التحريم لكن إذا وجدت قرينة أخرجه عن ذلك. ويمكن أن يجعل النهي موجهًا إلى ما كانوا يذبحونه لأصنامهم فيكون على حقيقته ويكون غير متناول لما ذبح من الفرع والعترة لغير ذلك مما فيه وجه قرينة. وقد قيل إن المراد بالنفي المذكور نفي مساواتهما للأضحية في الثواب أو تأكيد الاستحباب وقد استدلّ الشافعي بما روي عنه عليه السلام: «أنه قال: اذبحوا لله في أي شهر كان» كما تقدّم في حديث نبیة على مشروعية الذبح في كل شهر إن أمكن. قال في سنن حرمله: إنها إن تيسرت كل شهر كان حسنًا.

واختلف في علة ذلك، فقيل: لنجاستها وقيل: لأنه ليس للمسلم فيها منفعة مباحة مقصودة. وقيل: للمبالغة في التفتير عنها. وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فمبني على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع.

كِتَابُ الْبَيْعِ

أَبْوَابُ مَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ

قوله: (وَالْمَيْتَةُ) بفتح الميم: وهي ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية. ونقل ابن المنذر أيضاً الإجماع على تحريم بيع الميتة، والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع أجزائها. قيل: ويستثنى من ذلك السمك والجراد وما لا تحلّه الحياة.

قوله: (وَالْخَنْزِيرُ) فيه دليل على تحريم بيعه بجميع أجزائه. وقد حكى صاحب الفتح الإجماع على ذلك. وحكى ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في القليل من شعره. والعلّة في تحريم بيعه وبيع الميتة هي النجاسة عند جمهور العلماء فيتعدى ذلك إلى كل نجاسة، ولكن المشهور عن مالك طهارة الخنزير.

قوله: (وَالْأَصْنَامُ) جمع صنم، قال الجوهري: هو الوثن. وقال غيره: الوثن ما له جثة، والصنم: ما كان مصوراً، فبينهما على هذا عمومٌ وخصوصٌ من وجوه. ومادة اجتماعهما إذا كان الوثن مصوراً، والعلّة في تحريم بيعها عدم المنفعة المباحة، فإن كان ينتفع بها بعد الكسر. جاز عند البعض ومنعه الأكثر.

قوله: (أُرَابَتْ شُحُومُ الْمَيْتَةِ) إلخ أي: فهل بيعها لما ذكر من المنافع فإنها مقتضية لصحة البيع، كذا في الفتح. قوله: (وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ) الاستصباح: استفعالٌ من المصباح: وهو السراج الذي يشتعل منه الضوء.

قوله: (لَا هُوَ حَرَامٌ) الأكثر على أن الضمير راجع إلى البيع، وجعله بعض العلماء راجعاً إلى الانتفاع، فقال: يحرم الانتفاع به وهو قول أكثر العلماء فلا ينتفع من الميتة إلا ما خصه دليل كالجلد المدبوغ، والظاهر أن مرجع الضمير البيع، لأنه المذكور صريحاً والكلام فيه. ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث: «فباعوها» وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث «لَا تَتَفَيْعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ» وقد تقدّم، والمعنى لا تظنوا أن هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فلا يبيعها حراماً.

قوله: (جَمَلُوهَا) بفتح الجيم والميم: أي: أذابوه، يقال: جملة إذا أذابه، والجميل: الشحم المذاب. وفي رواية للبخاري «جَمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوهَا». وحديث ابن عباس فيه دليل على إبطال الحيل

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ النِّجَاسَةِ وَالْأَلَةِ الْمُعَصِيَةِ وَمَا نَفَعَ فِيهِ ٢١٥٨ - عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَسُ بِهَا السُّنَنُ وَيُدَهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «فَاتَّقِ اللَّهَ يَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوهَا فَكُلُوا لَمَنَّهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/ ٣٢٤) (خ: ٢٢٣٦) (م: ١٥٨١) (٧١) (د: ٣٤٨٦) (ت: ١٢٩٧) (ن: ٣٠٩/٧) (هـ: ١٦٧).

٢١٥٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا أَمَانَهَا، وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ لَمَنَّهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٤٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٨٨) وَهُوَ حُجَّةٌ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ الدَّهْنِ النِّجِسِ.

حديث ابن عباس سكت عنه أبو داود، والمنذري، ورجال إسناده ثقات. فأما أبو داود رواه عنه عن مسدد عن بشر بن المفضل، وخالد الطحان عن خالد الحذاء، ورواه خالد الطحان أيضاً عن بركة أبي الوليد الجاشي، ثم اتفقا عن ابن عباس فذكره. وكلهم أئمة ثقات، وبركة ثقة أيضاً.

قوله: (البيوع) جمع بيع. قال في الفتح: جمع لاختلاف أنواعه، وهو في اللغة: نقل ملك إلى الغير بثمن. والشراء: قبوله. وفي الشرع: كذلك مع قيد التراضي. وقد قيل في حده شرعاً غير ذلك، وكل ذلك، وكل واحد من البيع والشراء يطلق على الآخر. صرح بذلك جماعة من أئمة اللغة منهم: الأزهري، وابن قتيبة. والحكمة في مشروعية البيع والشراء: أن حوائج كل فرد من النوع الإنساني في الغالب متعلقة بما في يد الفرد الآخر منه؛ فكان في شرعهما وسيلة إلى بلوغ الغرض من ذلك بغير حرج. وقد أجمع المسلمون على جوازهما.

قوله: (بيع الخمر) فيه دليل على تحريم بيع الخمر، وقد نقل ابن المنذر وغيره: الإجماع على ذلك. قال في الفتح: وشذ من قال: يجوز بيعها، أو يجوز بيع العقود المستحيل باطنه خراً،

انتهى. ولم يخرج مسلم من طريق عمر بن زيد المذكور، بل رواه من حديث معقل بن عبد الله الجزري عن أبي الزبير قال: سألت جابراً. وقد أخرج الحديث أيضاً أبو داود والترمذي من طريق أخرى ليس فيها عمر بن زيد الصنعاني باللفظ الذي ذكره المصنف، ولكن في إسناده اضطراب كما قال الترمذي.

قوله: (حَرَّمَ ثَمَنَ الدَّمِ) اختلف في المراد به فقيل: أجرة الحجامه فيكون دليلاً لمن قال: بأنّها غير حلال، وسيأتي الكلام على ذلك في باب: ما جاء في كسب الحجام من أبواب الإجارة. وقيل: المراد به ثمن الدّم نفسه، فيدلّ على تحريم بيعه، وهو حرام إجماعاً كما في الفتح.

قوله: (وَتَمَنَّى الْكَلْبُ) فيه دليل على تحريم بيع الكلب، وظاهره عدم الفرق بين المعلن وغيره، سواء كان ثماً يجوز اقتناؤه أو ثماً لا يجوز، وإليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة: يجوز وقال عطاء والنخعي: يجوز بيع كلب الصيد دون غيره. ويدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث (جابر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ»). قال في الفتح: ورجال إسناده ثقات، إلا أنه طعن في صحته. وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة، لكن من رواية أبي المهزم وهو ضعيف، فينبغي حمل المطلق على المقيّد، ويكون المحرّم بيع ما عدا كلب الصيد إن صلح هذا المقيّد للاحتجاج به. وقد اختلفوا أيضاً هل تجب القيمة على متلفه فمن قال بتحريم بيعه قال بعدم الوجوب، ومن قال: بجوازه قال بالوجوب، ومن فصل في البيع فصل في لزوم القيمة. وروي عن مالك أنه لا يجوز بيعه وتجب القيمة. وروي عنه أن بيعه مكروه فقط. قوله: وكسب البغي في الرواية الثانية: «ومهر البغي»، والمراد ما تأخذه الزّانية على الزّنا وهو جمع على تحرّمه. والبغي بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التّحتانيّة وأصل البغي: الطّلب غير أنّه أكثر ما يستعمل في الفساد. واستدل به على أن الأمة إذا أكرهت على الزّنا فلا مهر لها. وفي وجوب للشّافعيّة: يجب للسّيّد الحكم.

قوله: (وَلَعَنَ الْوَائِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ) سيأتي الكلام على هذا في باب: ما يكره من تزني النساء من كتاب الوليمة إن شاء الله. قوله: (وَأَكَلَ الرَّبَا وَمُوكَلَّةٌ) يأتي إن شاء الله الكلام على هذا في باب التشديد في الربا من أبواب الربا. قوله: (وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ) فيه أن التصوير أشدّ المحرمات، لأنّ

والوسائل إلى المحرّم، وأن كلّ ما حرّمه الله على العباد بيعه حرامٌ لتحريم ثمنه، فلا يخرج من هذه الكليّة إلا ما خصّه دليل، والتّخصيص على تحريم بيع الميتة في حديث الباب مخصّصٌ لعموم مفهوم قوله ﷺ: «إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا» وقد تقدّم، وقوله: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ» زاد في سنن أبي داود: ثلاثاً.

٢١٦٠ - وَعَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ «أَنَّهُ اشْتَرَى حِمَامًا فَأَمَرَ فَكُسِرَتْ مَحَاجِمُهُ وَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ ثَمَنَ الدَّمِ وَتَمَنَّى الْكَلْبُ وَكَسَبَ الْبَغْيُ وَلَعَنَ الْوَائِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَأَكَلَ الرَّبَا وَمُوكَلَّةٌ وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٠٨/٤) (خ: ٢٢٣٨).

٢١٦١ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُبَيْةَ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغْيِ وَخُلُوكِ الْكَاهِنِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١١٨/٤) (خ: ٢٢٣٧) (م: ١٥٦٧) (٣٩) (د: ٣٤٨١) (ت: ١٢٧٦) (ن: ٣٠٩/٧) (هـ: ٢١٥٩).

٢١٦٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَقَالَ: إِنْ جَاءَ يَطْلُبُ ثَمَنَ الْكَلْبِ فَلَا تَكْفُهُ تَرْابًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٩/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٨٢).

٢١٦٣ - وَعَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّنُورِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٩/٣) وَمُسْلِمٌ (١٥٦٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٧٩).

حديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجاله ثقات، لأنّ أبا داود رواه عن طريق عبيد الله بن عمرو الرقي وهو من رجال الجماعة عن عبد الكريم بن مالك الجزري، وهو كذلك عن قيس بن حبر بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة وفتح الفوقية، وهو من ثقات التابعين كما قال ابن حبان. وحديث جابر هو في مسلم بلفظ: «سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّنُورِ فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ» وقد أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْهَرِّ» وقال الترمذي: غريب. وقال النسائي: هذا حديث منكر. انتهى.

وفي إسناده عمر بن زيد الصنعاني. قال ابن حبان: يتفرد بالناكير عن المشاهير حتى خرج عن حدّ الاحتجاج به. وقال الخطابي: قد تكلم بعض العلماء في إسناده هذا الحديث، وزعم أنه غير ثابت عن النبي ﷺ وقال ابن عبد البر: حديث بيع السُّنُور لا يثبت رفعه. وقال النووي: الحديث صحيح رواه مسلم وغيره

مباحة أو في أرض مملوكة، وسواء كان للشرب أو لغيره، وسواء كان لحاجة الماشية أو الزرع، وسواء كان في فلاة أو في غيرها. وقال القرطبي: ظاهر هذا اللفظ النهي عن نفس بيع الماء الفاضل الذي يشرب فإنه السابق إلى الفهم. وقال النووي حاكياً عن أصحاب الشافعي: إنه يجب بذلك الماء في الفلاة بشروط: أحدها: أن لا يكون ماءً آخر يستغني به. الثاني: أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقي الزرع. الثالث: أن لا يكون مالكة محتاجاً إليه. ويؤكد ما ذكرنا من دلالة الحديثين على المنع من بيع الماء على العموم حديث أبي هريرة عند الشيخين مرفوعاً بلفظ: «لا يمنع فضل الماء ليعمنع به فضل الكلاء»، وذكر صاحب جامع الأصول بلفظ: «لا يَبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ» وهو لفظ مسلم.

وسياتي هذا الحديث وما في معناه في باب النهي عن منع فضل الماء من كتاب إحياء الموات. ويؤكد المنع من البيع أيضاً أحاديث: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ فِي الْمَاءِ وَالْكَلاَّ وَالنَّارِ» وستأتي في باب: الناس شركاء في ثلاث من كتاب إحياء الموات أيضاً. وقد حمل الماء المذكور في حديثي الباب على ماء الفحل، وهو مع كونه خلاف الظاهر مردوداً بما في حديث جابر الذي أشار إليه المصنف، فإنه في صحيح مسلم بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ، وَعَنْ مَنَعَ فِرَاقِ الْفَحْلِ» وقد خصص من عموم حديثي المنع من البيع للماء ما كان منه في الآنية، فإنه يجوز بيعه قياساً على جواز بيع الحطب إذا أحرزه الحاطب لحديث الذي أمره ﷺ بالاحتطاب ليستغني به عن المسألة. وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة، وقد تقدّم في الزكاة. وهذا القياس بعد تسليم صحته إنما يصح على مذهب من جاوز التخصيص بالقياس، والخلاف في ذلك معروف في الأصول ولكنه بشكل على النهي عن بيع الماء على الإطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من: «أَنَّ عُمَانَ اشْتَرَى نِصْفَ بَئْرِ رُومَةَ مِنَ الْيَهُودِيِّ وَسَبَّلَهَا لِلْمُسْلِمِينَ بَعْدَ أَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ يَشْتَرِي بَئْرَ رُومَةَ فَيُوسِّعُ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَهُ الْجَنَّةُ؟ وَكَانَ الْيَهُودِيُّ يَبِيعُ مَاءَهَا». الحديث، فإنه كما يدل على جواز بيع البئر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها، يدل على جواز بيع الماء لتقريره ﷺ لليهودي على البيع. ويجاب بأن هذا كان في صدر الإسلام، وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قويةً والنبي ﷺ صالحهم في مبادئ الأمر على ما كانوا عليه، ثم استقرت

اللعن لا يكون إلا على ما هو كذلك، وقد تقدّم ما يحرم من التصوير وما لا يحرم في أبواب اللباس.

قوله: (وَحُلُوانُ الْكَاهِنِ) الحلوان بضم الحاء المهملة مصدر حلوته إذا أعطيته. قال في الفتح: وأصله من الحلوة شبه بالشئ الحلو من حيث أنه يؤخذ سهلاً بلا كلفة ولا مشقة. والحلوان أيضاً: الرثوة. والحلوان أيضاً: ما يأخذه الرجل من مهر ابنته لنفسه. والكاهن، قال الخطابي: هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن. قال في الفتح: حلوان الكاهن حرام بالإجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل، وفي معناه التنجيم والضرب بالخصى وغير ذلك مما يتعناه العرافون من استطلاع الغيب. قوله فاملاً كنه ترايباً كناية عن منعه من الثمن كما يقال للطالب الخائب: لم يحصل في كنه غير التراب. وقيل: المراد التراب خاصة حملاً للحديث على ظاهره، وهذا جرم لا ينبغي التعميل عليه، ومثله حمل من حمل حديث «أَحْفُوا التُّرَابَ فِي وُجُوهِ الْمَذَاحِينَ» على معناه الحقيقي.

قوله: (وَالسُّتُورُ) بكسر السين المهملة وفتح السون المشددة وسكون الواو بعدها راء، وهو الهر وفيه دليل على تحريم بيع الهر، وبه قال أبو هريرة ومجاهد وجابر بن زيد، حكى ذلك عنه ابن المنذر، وحكاه المنذري أيضاً عن طاووس، وذهب الجمهور إلى جواز بيعه. وأجابوا عن هذا الحديث بما تقدّم من تضعيفه، وقد عرفت دفع ذلك. وقيل: إنه يحمل النهي على كراهة التنزيه، وأن بيعه ليس من مكارم الأخلاق والمروءات، ولا ينفى أن هذا إخراج النهي عن معناه الحقيقي بلا مقتضى.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ

٢١٦٤ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ، رَوَاهُ الْحَمَّصُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم): ٤١٧/٣ (د): ٣٤٧٨ (ن): ٣٠٧/٧ (ت): ١٢٧١).

٢١٦٥ - وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٥٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٧٧).

حديث إياس قال القشيري هو على شرط الشيخين وحديث جابر هو في صحيح مسلم ولفظه لفظ حديث إياس وكذا أخرجه النسائي

والحديثان يدلان على تحريم بيع فضل الماء وهو الفاضل عن كفاية صاحبه. والظاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض

الأحكام وشرع لأمنه تحريم بيع الماء فلا يعارضه ذلك التقرير. فَرَسًا.

وأيضاً الماء هنا دخل تبعاً لبيع البئر، ولا نزاع في جواز ذلك.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ ثَمَنِ عَسْبِ الْفَحْلِ

٢١٦٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ عَسْبِ الْفَحْلِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤/٢) وَابْنُ خَالٍ (٢٢٨٤) وَالتَّنَائِي (٣١٠/٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٢٩).

٢١٦٧- وَعَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ فِهْرَابِ الْفَحْلِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٦٥) (٣٥) وَالتَّنَائِي (٣١٠/٧).

٢١٦٨- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ فَتَنَاهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَتُكْرَمُ فَرُخْصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٧٤) وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

في الباب عن أنسٍ غير حديث الباب عند الشافعي وعن علي رضي الله عنه عند الحاكم في علوم الحديث، وابن حبان والبراء، وعن البراء عند الطبراني، وعن ابن عباسٍ عنده أيضاً قوله: (عَسْبُ الْفَحْلِ) يفتح العين المهملة وإسكان السين المهملة أيضاً وفي آخره موحدة ويقال له: العسيب أيضاً، والفحل: الذكر من كل حيوان فرساً كان أو جلاً أو تيساً أو غير ذلك. وقد روى التَّنَائِي من حديث أبي هريرة «نَهَى عَنْ عَسْبِ التَّيْسِ»، واختلف فيه فقيل: هو ماء الفحل. وقيل: أجرة الجماع، ويؤيد الأول حديث جابر المذكور في الباب. وأحاديث الباب تدل على أن بيع ماء الفحل وإجارته حرام، لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه، وإليه ذهب الجمهور.

وفي وجوهٍ للشافعية والحنابلة، وبه قال الحسن وابن سيرين وهو مروي عن مالكٍ أنها تجوز إجارة الفحل للضراب مدة معلومة. وأحاديث الباب ترد عليهم، لأنها صادقة على الإجارة. قال صاحب الأفعال: أعسب الرجل عسباً: أكثرى منه فحلاً يتزبه ولا يصح القياس على تلقيح النخل، لأن ماء الفحل صاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيح. قال في الفتح: وأما عاريته ذلك فلا خلاف في جوازه.

قوله: (فَرُخْصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ) فيه دليل على أن المعبر إذا أهدى إليه المستعبر هديةً بغير شرط حلت له. وقد ورد الترغيب في إطراق الفحل. أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعاً «مَنْ أَطْرَقَ فَرَسًا فَأَعْقَبَ كَانَ لَهُ كَأَجْرِ سَبْعِينَ

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ

٢١٦٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ» وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ (حم: ٣٧٦/٢) (م: ١٥١٣) (د: ٣٣٧٦) (ت: ١٢٣٠) (ن: ٢٦٢/٧) (هـ: ٢١٩٤).

٢١٧٠- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ غَرَرٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٨/١).

٢١٧١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٠/٢) وَمُسْلِمٌ (م: ١٥١٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢٩). وفي روايةٍ «نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ أَنْ تَتَبَّجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ تَحْمِلَ الْتِي تَتَجَّتْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وفي لفظ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَاوَنُونَ لَحُومَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ أَنْ تَتَبَّجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ تَحْمِلَ الْتِي تَتَبَّجَتْ، فَتَنَاهُمْ ﷺ عَنْ ذَلِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وفي لفظ: «كَانُوا يَتَاوَنُونَ الْجَزُورَ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ فَتَنَاهُمْ ﷺ عَنْهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٤٢ و ٢٢٥٦).

حديث ابن مسعود في إسناده يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي: فيه إرسال بين المسيب وعبد الله والصحيح وقفه. وقال الدارقطني في العلل: اختلف فيه والموقوف أصح، وكذلك قال الخطيب وابن الجوزي. وقد روى أبو بكر بن أبي عاصم عن عمران بن حصين حديثاً مرفوعاً. وفيه النهي عن بيع السمك في الماء فهو شاهد لهذا.

قوله: (نَهَى عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ) اختلف في تفسيره فقيل: هو أن يقول: بعثك من هذه الأنواب ما وقعت عليه هذه الخصة ويرمي الخصة، أو من هذه الأرض ما انتهت إليه في الرمي وقيل: هو أن يشترط الخيار إلى أن يرمي الخصة. وقيل: هو أن يجعل نفس الرمي بيعاً. ويؤيده ما أخرجه البراء من طريق حفص بن عاصم عنه أنه قال: يعني: إذا قذف الخصة فقد وجب البيع.

قوله: (وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ) يفتح المعجمة وبراءين مهملتين. وقد ثبت النهي عنه في أحاديث منها المذكور في الباب.

ومنها عن ابن عمر عند أحمد وابن حبان.

ومنها عن ابن عباسٍ عند ابن ماجه.

ومنها عن سهل بن سعدٍ عند الطبراني. ومن جملة بيع الغرر بيع السمك في الماء كما في حديث ابن مسعود، ومن جملة بيع

الناقة، قال في الفتح: وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى المفعول.

قوله: (الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي وهو البعير ذكراً كان أو أنثى.

٢١٧٢- وَعَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بَطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ وَعَنْ يَبِيعِ مَا فِي ضُرُوعِهَا إِلَّا بِكَيْلٍ وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ أَبَقٌ وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢/٣) وَابْنُ مَاجَهَ (٢١٩٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٦٣) مِنْهُ: شِرَاءُ الْمَغَانِمِ وَقَالَ: غَرِيبٌ.

٢١٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ يَبِيعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسَمَ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٠١/٧).

٢١٧٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِئِلَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٢/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٦٩).

٢١٧٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسَاعَ قَسْرٌ حَتَّى يُطْعَمَ أَوْ صَوْفٌ عَلَى ظَهْرٍ أَوْ لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ أَوْ سَمَنٌ فِي لَبَنٍ». رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (١٤/٣).

حديث أبي سعيد أخرجه أيضاً البراء والدارقطني. وقد ضعف الحافظ إسناده، وشهر بن حوشب فيه مقال تقدم. وقد حسن الترمذي ما أخرجه منه.

ويشهد لأكثر الأطراف التي اشتمل عليها أحاديث آخر منها أحاديث النهي عن بيع الغرر، وما ورد في النهي عن بيع الملائق والمضامين، وما ورد في حبل الحبله على أحد التفسيرين. وحديث أبي هريرة في إسناده أبي داود رجل مجهول. وحديث ابن عباس الآتي أخرجه أيضاً البيهقي وفي إسناده عمر بن فروخ قال البيهقي: «نَفَرْتُ بِهِ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ أَنْتَهَى، وَلَكِنَّهُ قَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ. وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ وَكَيْعٍ مَرْسُلاً أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُفِهِ. قَالَ: وَوَقَّعَهُ غَيْرُهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَكْرَمَةَ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ الْمَذْكُورِ وَقَالَ: لَا يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ مَرْفُوعاً عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ بَلَفْظاً: «نَهَى عَنْ يَبِيعِ مَا فِي ضُرُوعِ الْمَاشِيَةِ قَبْلَ أَنْ تُحْلَبَ، وَعَنْ الْجَنِينِ فِي بَطُونِ الْأَنْعَامِ، وَعَنْ يَبِيعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ، وَعَنْ

الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ وَهُوَ مَجْمَعٌ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمَعْدُومِ وَالْمَجْهُولِ وَالْأَبَقِ وَكُلُّ مَا فِيهِ الْغَرَرُ مِنَ الْوُجُوهِ. قَالَ التَّوَوِيُّ: النَّهْيُ عَنْ يَبِيعِ الْغَرَرِ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الشَّرْعِ يَدْخُلُ تَحْتَهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ جَدًّا وَيَسْتَنِي مِنْ يَبِيعِ الْغَرَرِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ تَبَعًا بِحَيْثُ لَوْ أَفْرَدَهُ لَمْ يَصِحَّ بَيْعُهُ. وَالثَّانِي: مَا يَتَسَامَحُ بِمِثْلِهِ، إِمَّا لِحَقَارَتِهِ أَوْ لِلْمَشَقَّةِ فِي تَمْيِيزِهِ أَوْ تَمْيِينِهِ. وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ بَيْعُ أَاسَاسِ الْبِنَاءِ وَاللَّيْنِ فِي ضَرْعِ الدَّائِبَةِ وَالْحَمْلِ فِي بَطْنِهَا وَالْقَطَنِ الْحَشْوِ فِي الْجِلَّةِ.

قوله: (حَبْلُ الْحَبْلَةِ) الحبل بفتح الحاء المهملة والباء، وغلط عياض من سكن الباء وهو مصدر حبلت. تحبل، والحبله بفتحها أيضاً جمع حابل مثل ظلمة وظالم وكتبة وكتّاب والماء فيه للمبالغة. وقيل: هو مصدر سمي به الحيوان، والأحاديث المذكورة في الباب تقضي ببطان البيع، لأن النهي يستلزم ذلك كما تقرر في الأصول. واختلف في تفسير حبل الحبله، فمنهم من فسره بما وقع في الرواية من تفسير ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر. وقال الإسماعيلي والخطيب: هو من كلام نافع، ولا منافاة بين الروایتين، ومن جملة الداهيين إلى هذا التفسير مالك والشافعي وغيرهما، وهو أن يبيع لحم الجزور بشمن مؤجل إلى أن يلد ولد الناقة. وقيل: إلى أن يحمل ولد الناقة ولا يشترط وضع الحمل، وبه جزم أبو إسحاق في التنبية، وتمسك بالتفسيرين المذكورين في الباب فإنه ليس فيهما ذكر أن يلد الولد، ولكنه وقع في رواية متفق عليها بلفظ: «كَانَ الرَّجُلُ يَبِيعُ إِلَى أَنْ تُتَجَّ النَّاقَةُ ثُمَّ تُتَجَّ الَّتِي فِي بَطْنِهَا» وهو صريح في اعتبار أن يلد الولد ومشتمل على زيادة فيترجح. وقال أحمد وإسحاق وابن حبيب المالكي والترمذي وأكثر أهل اللغة منهم أبو عبيدة وأبو عبيد: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، فتكون علّة النهي على القول الأول جهالة الأجل، وعلى القول الثاني: بيع الغرر لكونه معدوماً ومجهولاً وغير مقدور على تسليمه. ويرجح الأول قوله في حديث الباب: لحوم الجزور، وكذلك قوله: يتساعون الجزور قال ابن التين: محصل الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين، وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أم ولادة ولدها؟ وعلى الثاني: هل المراد بيع الجنين الأول أو جنين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال، كذا في الفتح.

قوله: (أَنْ تُتَجَّ) بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، والفاعل

المضامين، والملاقيح وحبل الحبلة، وعن بيع الغرر.

قوله: (عن شيراء ما في بطون الأنعام) فيه دليل على أنه لا يصح شراء الحمل وهو مجمع عليه والعلّة الغرر وعدم القدرة على التسليم.

قوله: (وعن بيع ما في ضرورجها) هو أيضاً على عدم صحة بيعه. قبل انفصاله لما فيه من الغرر والجهالة، إلا أن يبيعه منه كيلاً، نحو أن يقول: بعت منك صاعاً من حليب بقرتي، فإن الحديث يدل على جوازه لارتفاع الغرر والجهالة.

قوله: (وعن شيراء العبد الأبق) فيه دليل على أنه لا يصح بيعه. وقد ذهب إلى ذلك الهادي والشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه والمؤيد بالله وأبو طالبي: إنه يصح موقوفاً على التسليم. واستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾، وهو من التمسك بالعام في مقابلة ما هو اختصاصه مطلقاً، وعلّة النهي عدم القدرة على التسليم إن كانت عين العبد الأبق معلومة، وإلا فمجموع الجهالة والغرر وعدم القدرة على التسليم.

قوله: (وشيراء المغانيم) مقتضى النهي عدم صحة بيعها قبل القسمة، لأنه لا ملك على ما هو الأظهر من قول الشافعي وغيره لأحد من الغانمين قبلها فيكون ذلك من أكل أموال الناس بالباطل.

قوله: (وعن شيراء الصدقات) فيه دليل على أنه لا يجوز عليه بيع الصدقة قبل قبضها، لأنه لا يملكها إلا به، وقد خصص من هذا العموم المصدق، فقيل: يجوز له بيع الصدقات قبل قبضها، وهو غير مقبول إلا بدليل يخص هذا العموم، وجعل التخلية إليه بمنزلة القبض دعوى مجردة، على تسليم قيامها مقام القبض فلا فرق بينه وبين غيره.

قوله: (وعن ضريرة الغائص) المراد بذلك أنه يقول من يعتاد الغوص في البحر لغیره: ما أخرجته في هذه الغوصة فهو لك بكذا من الثمن، فإن هذا لا يصح لما فيه من الغرر والجهالة. قوله: «نهى النبي ﷺ أن يباع تمر حنسي يطعم» سيأتي الكلام على هذا في باب النهي عن التمر قبل بدو صلاحه.

قوله: (أو صوف على ظهر) فيه دليل على عدم صحة بيع الصوف ما دام على ظهر الحيوان، وإلى ذلك ذهب العترة والفقهاء، والعلّة الجهالة والتأدية إلى الشجار في موضع القطع. قوله: (أو سمن في لبن) يعني: لما فيه من الجهالة والغرر.

٢١٧٦- وعن أبي سعيد قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمنازمة في البيع واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه ولا يناديه أن ينبد الرجل إلى الرجل بقويه وينبد الآخر بقويه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراخي». متفق عليه (حس: ٩٥/٣) (خ: ٢١٤٤) (م: ١٥١٢) (٣).

٢١٧٧- وعن أنس قال: «نهى النبي ﷺ عن المحافضة والمخاضرة والمنازمة واللامسة والمزانية». رواه البخاري (٢٢٠٧). قوله: (عن الملامسة والمنازمة) هما مفسران بما ذكر في الحديث، ذكر البخاري ذلك في اللباس عن الزهري، وقد فسرا بأن الملامسة: أن يمس الثوب ولا ينظر إليه والمنازمة أن يطرح الرجل ثوبه بالبيع إلى الرجل قبل أن يقلبه وينظر إليه، وهو كالتفسير الأول.

قال في الفتح: ولأبي عروانة عن يونس: أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها، أو يتبايع القوم السلع كذلك، فهذا من أبواب القمار. وفي رواية لابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري: المنازمة: أن يقول: ألق إلي ما معك وألقي إليك ما معي. وللنسائي من حديث أبي هريرة: الملامسة: أن يقول الرجل للرجل: أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر أحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يلمسه لمساً. والمنازمة: أن يقول: أنبذ ما معي وتنبذ ما معك، فيشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كم مع الآخر. وروى أحمد عن معمر أنه فسر المنازمة بأن يقول: إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع. واللامسة: أن يلمس بيده ولا ينشره ولا يقلبه إذا مسه وجب البيع. ولمسلم عن أبي هريرة: الملامسة: أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. والمنازمة: أن ينبد كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه. قال الحافظ: وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة بلفظ الملامسة والمنازمة لأنها مفاعلة فتستدعي وجود الفعل من الجانبين. قال: واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور، هي أوجه للشافعية. أصحها أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول له: صاحب الثوب: بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته، وهذا موافق للتفسير الذي في الأحاديث. الثاني: أن يجعل نفس اللبس بيعاً بغير صيغة زائدة. الثالث: أن يجعل

بَابُ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ

٢١٧٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرَّبَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِي لَفْظٍ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٦/٧) وَالنَّسَائِيُّ (٤٣٢/٢) وَابْنُ مَاجٍ (٥٠٣) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٢٣١).
٢١٨٠- وَعَنْ سَمَاءَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَفَقَتَيْنِ فِي صَفَقَةٍ» قَالَ سَمَاءُ: هُوَ الرَّجُلُ يَبِيعُ الْبَيْعَ فَيَقُولُ: هُوَ بَيْسًا بَكْدًا وَهُوَ يَبْقَى بَكْدًا وَكَدًّا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٨/١).

حدث أبي هريرة باللفظ الأول في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم فيه غير واحد قال المنذري والمشهور عنه من رواية الدراوردي ومحمد بن عبد الله الأنصاري «أنه ﷺ نهى عن بيعتين في بيعَةٍ» انتهى، وباللفظ الثاني عند من ذكره المصنف وأخرجه أيضاً الشافعي ومالك في بلاغاته وحديث ابن مسعود أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه، وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات، وأخرجه أيضاً البزار والطبراني في الكبير والأوسط.

وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني وابن عبد البر.
قوله: (من باع بيعتين) فسرهما بما رواه المصنف عن أحمد عنه، وقد وافقه على مثل ذلك الشافعي فقال: بأن يقول: بعتك بالفِ نفقاً أو الفين إلى ستة، فخذ أيهما شئت أنت وشئت أنا. ونقل ابن الرقعة عن القاضي أن المسألة مفروضة على أنه قبل على الإبهام. أمّا لو قال: قبلت بالفِ نفقاً وبالفين بالنسيئة صح ذلك. وقد فسر ذلك الشافعي بتفسير آخر فقال: هو أن يقول: بعتك ذا العبد بالفِ على أن تبعني دارك بكذا: أي: إذا وجب لك عندي وجب لي عندك، وهذا يصلح تفسيراً للرواية الأخرى من حديث أبي هريرة لا للأولى، فإن.

قوله: (فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا) يدلُّ على أنه باع الشيء الواحد بيعتين، بيعَةً بأقلِّ وبيعَةً بأكثر. وقيل في تفسير ذلك: هو أن يسلقه ديناراً في قفيز حنطة إلى شهر فلماً حلَّ الأجل وطالبه بالحنطة قال: بعني القفيز الذي لك علي، إلى شهرين بقفيزين، فصار ذلك بيعتين في بيعَةٍ، لأن البيع الثاني قد دخل على الأول فبرُدَّ إليه أوكسهما وهو الأول كذا في شرح السنن لابن رسلان.

قوله: (فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا) أي: أنقصهما. قال الخطابي: لا أعلم

اللمس شرطاً في قطع خيار المجلس، والبيع على التأويلات كلها باطل. ثم قال: واختلفوا في المنابذة على ثلاثة أقوال، وهي ثلاثة أوجه للشافعية، أصحُّها أن يجعل نفس النَبْذَ بيعاً كما تقدّم في الملامسة وهو الموافق للتفسير المذكور في الأحاديث. والثاني: أن يجعل النَبْذَ سريعاً بغير صيغة. والثالث: أن يجعل النَبْذَ قاطعاً للخيار هكذا في الفتح. والعلّة في النهي عن الملامسة والمنابذة الغرر والجهالة وإبطال خيار المجلس، وحديث أنس يأتني الكلام على ما اشتمل عليه من المحاقلة والمزابنة في باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه. وأمّا المخاضرة المذكورة فيه فهي بالخاء والضاد المعجمتين، وهي بيع الثمرة خضراء قبل صلاحها وسيأتي الخلاف في ذلك.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ اسْتِثْنَاءِ فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا

٢١٧٨- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى عَنِ الْمَحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالنِّيَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٩٦/٧) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٢٩٠).

الحديث أخرجه مسلم بلفظ نهى عن النيا وأخرجه أيضاً بزيادة «إلا أن تعلم» النسائي وابن حبان في صحيحه. وغلط ابن الجوزي فزعم أن هذا الحديث متفق عليه، وليس الأمر كذلك، فإن البخاري لم يذكر في كتابه النيا، وهو يدلُّ على تحريم المحاقلة والمزابنة، وسيأتي الكلام عليهما. والنيا - بضم الناء وسكون النون - المراد بها الاستثناء في البيع نحو أن يبيع الرجل شيئاً ويستني بعضه، فإن كان الذي استثناء معلوماً نحو أن يستني واحدة من الأشجار أو منزلاً من المنازل أو موضعاً معلوماً من الأرض صح بالاتفاق، وإن كان مجهولاً نحو أن يستني شيئاً غير معلوم لم يصح البيع. وقد قيل: إنه يجوز أن يستني مجهول العين إذا ضرب لاختياره مدة معلومة، لأنه بذلك صار كالمعلوم، وبه قالت الهادوية. وقال الشافعي: لا يصح لما في الجهالة حال البيع من الغرر وهو الظاهر، لدخول هذه الصورة تحت عموم الحديث، وإخراجها يحتاج إلى دليل، وبجرّد كون مدة الاختيار معلومة وإن صار به على بصيرة في التبيين بعد ذلك، لكنه لم يصر به على بصيرة حال العقد وهو المعتبر. والحكمة في النهي عن استثناء المجهول ما يتضمّنه من الغرر مع الجهالة.

الحديث منقطع، لأنه من رواية مالك أنه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يدركه، فبينهما راو لم يسم، وسماء ابن ماجه فقال: عن مالك عن عبد الله بن عامر الأسلمي وعبد الله لا يحتج بحديثه، وفي إسناد ابن ماجه هذا أيضاً حبيب كاتب الإمام مالك وهو ضعيف لا يحتج به. وقد قيل: إن الرجل الذي لم يسم هو ابن لهيعة، ذكر ذلك ابن عدي وهو أيضاً ضعيف. ورواه الدارقطني والخطيب عن مالك عن عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب وفي إسنادهما الهيثم بن اليمان، وقد ضعفه الأزدي. وقال أبو حاتم: صدوق، ورواه البيهقي موصولاً من غير طريق مالك. وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم «أنه سئل رسول الله ﷺ عن العربان في البيع فأحلله». وهو مرسل، وفي إسناد إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف. قوله: (العربان) بضم العين المهملة وإسكان الراء ثم موحدة مخففة، ويقال فيه عربون بضم العين والباء، ويقال: بالهمز مكان العين. قال أبو داود: قال مالك: وذلك فيما نرى والله أعلم أن يشتري الرجل العبد أو يتكاري الدابة ثم يقول: أعطيتك ديناراً على أنني إن تركت السلعة أو الكراء فما أعطيتك لك انتهى. ويمثل ذلك فسره عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه إذا لم يتخر السلعة أو اكترى الدابة كان الدينار أو نحوه للمالك بغير شيء وإن اختارهما أعطاه بقيته القيمة أو الكراء وحديث الباب يدل على تحريم البيع مع العربان وبه قال الجمهور، وخالف في ذلك أحمد فأجازه وروي نحوه عن عمر وابنه. ويدل على ذلك حديث زيد بن أسلم المتقدم وفيه المقال المذكور والأولى ما ذهب إليه الجمهور، لأن حديث عمرو بن شعيب قد ورد من طرق يقوي بعضها بعضاً ولأنه يتضمن الحظر وهو أرجح من الإباحة كما تقرر في الأصول، والعلّة في النهي عنه اشتماله على شرطين فاسدين: أحدهما: شرط كون ما دفعه إليه يكون مجاناً إن اختار ترك السلعة، والثاني: شرط الردّ على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع.

بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْعَصِيرِ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمَرًا وَكُلَّ
بَيْعِ أَعَانٍ عَلَى مَعْصِيَةٍ

٢١٨٢- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةً: عَاصِرَهَا، وَمُعَصِّرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَاطِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا، وَتَابِعَهَا، وَآكَلَ ثَمَرَهَا، وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا، وَالْمُشْتَرَاةَ لَهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٩٥) وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٨١).

أحداً قال بظاهر الحديث وصحّح البيوع بأوكس الثمنين إلا ما حكى عن الأوزاعي وهو مذهب فاسد انتهى. ولا يخفى أن ما قاله هو ظاهر الحديث، لأن الحكم له بالأوكس يستلزم صحة البيع به.

قوله: (أو الربا) يعني: أو يكون قد دخل هو وصاحبه في الربا المحرم إذا لم يأخذ الأوكس بل أخذ الأكثر، وذلك ظاهر في التفسير الذي ذكره ابن رسلان. وأما التفسير الذي ذكره أحمد عن سمالك وذكره الشافعي ففيه متمسك لمن قال: يحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء. وقد ذهب إلى ذلك زين العابدين علي بن الحسين والناصر والمنصور بالله والمادوية والإمام يحيى. وقالت الشافعية والخنفية وزيد بن علي والمؤيد بالله والجمهور: إنه يجوز لعموم الأدلة القاضية بمجوازه وهو الظاهر، لأن ذلك المتمسك هو الرواية الأولى من حديث أبي هريرة، وقد عرفت ما في راويها من المقال، ومع ذلك فالجمهور عنه اللفظ الذي رواه غيره وهو النهي عن بيعتين في بيعة، ولا حجة فيه على المطلوب، ولو سلمنا أن تلك الرواية التي تفرّد بها ذلك الراوي صالحة للاحتجاج لكان احتمالها لتفسير خارج عن محل النزاع كما سلف عن ابن رسلان قادحاً في الاستدلال بها على المتنازع فيه، على أن غاية ما فيها الدلالة على المنع من البيع إذا وقع على هذه الصورة، وهي أن يقول: نقذاً بكذا، ونسيئةً بكذا، لا إذا قال: من أول الأمر: نسيئةً بكذا فقط وكان أكثر من سعر يومه، مع أن المتمسكين بهذه الرواية يعمون من هذه الصورة، ولا يدل الحديث على ذلك، فالدليل أخص من الدعوى. وقد جمعنا رسالة في هذه المسألة وسميناها [شفاء الغليل في حكم زيادة الثمن لمجرّد الأجل] وحققناها تحقيقاً لم نسبق إليه. والعلّة في تحريم بيعتين في بيعة عدم استقرار الثمن في صورة بيع الشيء الواحد بثمنين والتعليل بالشرط المستقبل في صورة بيع هذا على أن يبيع منه ذلك، ولزوم الربا في صورة القفيز الخطئة.

قوله: (أو صفتقتين في صفة) أي بيعتين في بيعة.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْعُرْبُونِ

٢١٨١- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٣/٢) وَالتَّنْسَائِيُّ (٣٤٢/٦) وَابْنُ دَاوُدَ (٣٥٠٢) وَهُوَ لِمَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ (٦٠٩/٢)

الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنِ الْبَيْعِ لَيْسَ عِنْدِي مَا أُبِيعُهُ مِنْهُ، ثُمَّ ابْتَاغَهُ مِنْ السُّوقِ فَقَالَ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (حم: ٤٠٢/٣) (د: ٣٥٠٣) (ت: ١٢٣٢) (ن: ٢٨٩/٧) (هـ: ٢١٨٧).

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه، وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ، وقد روي من غير وجهٍ عن حكيمٍ انتهى، وفي بعض طرقه عبد الله بن عصمة، زعم عبد الحق أنه ضعيفٌ جداً، ولم يتقبَّه ابن القطان، بل نقل عن ابن حزم أنه مجهولٌ. قال الحافظ: وهو جرحٌ مردودٌ، فقد روى عنه ذلك ثلاثة، كما في التلخيص، وقد احتجَّ به النسائي. وفي الباب عن عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جده عن أبي داود والترمذي - وصحَّحه - والنسائي وابن ماجه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ سُلْفُ وَتَبِيعٍ، وَلَا شَرْطَانٍ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

قوله: (مَا لَيْسَ عِنْدَكَ) أي: ما ليس في ملكك وقد ترك، والظاهر أنه يصدق على العبد المغمور الذي لا يقدر على انتزاعه ممن هو في يده، وعلى الأبق الذي لا يعرف مكانه، والطير المنفلت الذي لا يعتاد رجوعه. ويدلُّ على ذلك معنى «عِنْدَكَ» لغةً. قال الرضي: إنها تستعمل في الحاضر القريب وما هو في حوزتك وإن كان بعيداً انتهى، فيخرج عن هذا ما كان غائباً خارجاً عن الملك أو داخله فيه خارجاً عن الحوزة، وظاهره أنه يقال ما كان حاضراً وإن كان خارجاً عن الملك. فمعنى قوله ﷺ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» أي: ما ليس حاضراً عندك ولا غائباً في ملكك وتحت حوزتك. قال البغوي: النهي في هذا الحديث عن بيع الأعيان التي لا يملكها. أمَّا بيع موصوفٍ في ذمته فيجوز فيه السلم بشروطه، فلو باع شيئاً موصوفاً في ذمته عامٌ الوجود عند الحلِّ المشروط في البيع جاز، وإن لم يكن المبيع موجوداً في ملكه حالة العقد كالسلم.

قال: وفي معنى بيع ما ليس عنده في الفساد بيع الطير المنفلت الذي لا يعتاد رجوعه إلى محله، فإن اعتاد الطائر أن يعود ليلاً لم يصحَّ عند الأكثر إلا النحل فإنَّ الأصحَّ فيه الصَّحَّة كما قاله النووي في زيادات الروضة، وظاهر النهي تحريم ما لم يكن في ملك الإنسان ولا داخل تحت مقدرة، وقد استثنى من ذلك السلم فتكون أدلة جوازه خصصةً لهذا العموم، وكذلك إذا كان

٢١٨٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لُعِنَتِ الْحُمْرَةُ عَلَى عَشْرَةِ وَجُوهِ، لُعِنَتِ الْحُمْرَةُ بِعَيْبِهَا، وَشَارِبِهَا، وَسَاقِيهَا، وَتَابِعِيهَا، وَمُتَابِعِيهَا، وَعَاصِرِهَا، وَمُعْتَصِرِهَا، وَحَامِلِهَا، وَالْمَحْمُولَةِ إِلَيْهَا، وَآكِلِ ثَمَنِهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧١/٢) وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٨٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٧٤) بِنَحْوِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ «وَأَكِلِ ثَمَنِهَا»، وَلَمْ يَقُلْ: «عَشْرَةَ». الحديث الأول قال الحافظ في التلخيص: ورواته ثقات. والحديث الثاني في إسناده عبد الرحمن بن عبد الله العنفاقي أمير الأندلس، قال يحيى: لا أعرفه، وقال قومٌ: هو معروفٌ وصحَّحه ابن السكّن، وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود، وعن ابن عباسٍ عند ابن حبان، وعن ابن مسعودٍ عند الحاكم، وعن بريدة عند الطبراني في الأوسط من طريق عماد بن أحمد بن أبي خيثمة بلفظ: «مَنْ حَسَسَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مِنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ» حسنه الحافظ في «بلوغ المرام».

وأخرجه البيهقي بزيادة «أَوْ مِنْ يَعْلَمُ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَمْرًا» وقد استدللَّ المصنّف رحمه الله بحديثي الباب على تحريم بيع العصور ممن يتخذ خمرًا، وتحريم كلِّ بيع أعان على معصيةٍ قياساً على ذلك، وليس في حديثي الباب تعرضٌ لتحريم بيع العنب ونحوه ممن يتخذ خمرًا، لأنَّ المراد بلمن بائعها وأكل ثمنها بائع الخمر وأكل ثمن الخمر، وكذلك بقية الضمائر المذكورة هي للخمر ولو مجازاً كما في عاصرها ومعتصرها، فإنه يثول المصور إلى الخمر، والذي يدلُّ على مراد المصنّف حديث بريدة الذي ذكرناه لترتيب الوعيد الشديد على من باع العنب إلى من يتخذ خمرًا، ولكنَّ قوله «حَسَسَ» وقوله «أَوْ مِنْ يَعْلَمُ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَمْرًا» يدلان على اعتبار القصد والتعمد للبيع إلى من يتخذ خمرًا، ولا خلاف في التحريم مع ذلك. وأمَّا مع عدمه فذهب جماعةٌ من أهل العلم إلى جوازه منهم المأدوية مع الكراهة ما لم يعلم أنه يتخذ لذلك، ولكنَّ الظاهر أنَّ البيع من اليهوديِّ والنصرانيِّ لا يجوز لأنَّه مظنةٌ لجعل العنب خمرًا، ويؤيد المنع من البيع مع ظنِّ استعمال المبيع في معصية ما أخرجه الترمذي، وقال: غريبٌ من حديث أبي أمامة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ الْمُغْنِيَاتِ وَلَا تَشْرُوهُنَّ، وَلَا خَبَرَ فِي يَخَازِرَ فِيهِنَّ، وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ».

بَابُ النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ مَا لَا يَمْلِكُهُ لِمُضَيِّ فَيْشَرِيَّةٍ وَيُسَلِّمُهُ ٢١٨٤- عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَأْتِينِي

المبيع في ذمة المشتري إذ هو كالحاضر المقبوض.

بَابُ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ مِنْ آخَرَ

٢١٨٥- عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا امْرَأُؤُ زَوْجَتُهَا وَلَيَّانُ فَوَيْهِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَاجَهَ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ فَصْلَ النِّكَاحِ، وَهُوَ يَذَلُّ بِمَعْنَاهِ عَلَى فَسَادِ بَيْعِ الْبَائِعِ الْمُبِيعِ وَإِنْ كَانَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ (حَم: ٨/٥) (د: ٢٠٨٨) (ت: ١١١٠) (ن: ٣١٤/٧) (هـ: ٢١٩٠).

الحديث هو من رواية الحسن عن سمرة، وفي سماعه منه خلاف قد تقدم وقد حسنه الترمذي وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم. قال الحافظ: وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة، ورجاله ثقات، ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر. قال الترمذي: الحسن عن سمرة في هذا أصح.

قوله: (فَوَيْهِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا) فيه دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لزوجين كانت لمن عقد له أول الزوجين من الزوجين، وبه قال الجمهور، وسواء كان قد دخل بها الثاني أم لا. وخالف في ذلك مالك وطاووس والزهرى، وروى عن عمر، فقالوا: إنها تكون للثاني إذا كان قد دخل بها، لأن الدخول أقوى، والخلاف في تفاصيل هذه المسألة بين الفرعين طويل.

قوله: (وَإِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ) إلخ فيه دليل على أن من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الآخر حكم، بل هو باطل، لأنه باع غير ما يملك، إذ قد صار في ملك المشتري الأول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار، أو بعد انقراضها، لأن المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الدِّينِ بِالْذِّينِ وَجَوَازِهِ بِالْعَيْنِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ

٢١٨٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِ بِالْكَالِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/ ٧٢).

٢١٨٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالذَّنَابِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمَ وَأَبِيعُ بِالذَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الذَّنَابِيرِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَ بِسَعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَقْتَرِفَا وَيَبِيعَ شَيْءٌ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ وَفِي لَفْظِ بَعْضِهِمْ: أَبِيعُ بِالذَّنَابِيرِ

وَأَخْذُ مَكَانَهَا الْوَرَقَ وَأَبِيعُ بِالْوَرَقِ وَأَخْذُ مَكَانَهَا الذَّنَابِيرَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِي الثَّمَنِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَإِنْ كَانَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ وَعَلَى أَنْ خِيَارَ الشَّرْطِ لَا يَدْخُلُ الصَّرْفُ (حَم: ٨٣/٢) (د: ٢٣٥٤) (ت: ١٢٤٢) (ن: ٢٨١/٧) (هـ: ٢٢٦٢).

الحديث الأول صححه الحاكم على شرط مسلم، وتعقب بأنه تفرد به موسى بن عبيدة الرُّبَيْدِيُّ كما قال الدَّارَقُطْنِيُّ وابن عدي، وقد قال فيه أحمد: لا تحل الرواية عنه عندي ولا أعرف هذا الحديث عن غيره، وقال: ليس في هذا أيضاً حديث يصح، ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين، وقال الشافعي: أهل الحديث يوهنون هذا الحديث. انتهى.

ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ كَالٍ بِكَالٍ بِكَالٍ ذَيْنَ بِذَيْنَ» ولكن في إسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهداً، والحديث الثاني صححه الحاكم وأخرجه ابن حبان والبيهقي، وقال الترمذي: لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب، وذكر أنه روي عن ابن عمر موقوفاً، وأخرجه النسائي موقوفاً عليه أيضاً. قال البيهقي: والحديث تفرد برفعه سماك بن حرب وقال شعبة: رفعه لنا وأنا أفرقه. قوله: (الْكَالِ بِالْكَالِ) هو مهموز. قال الحاكم: عن أبي الوليد حسان هو يبيع النسيئة بالنسيئة، كذا نقله أبو عبيد في الغريب، وكذا نقله الدارقطني عن أهل اللغة، وروى البيهقي عن نافع قال: هو بيع الدين بالدين، وفيه دليل على عدم جواز بيع الدين بالدين، وهو إجماع كما حكاه أحمد في كلامه السابق، وكذا لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم. قوله: (بِالْبَقِيعِ) قال الحافظ: بالباء الموحدة كما وقع عند البيهقي في بقیع الفرقد. قال النووي: ولم يكن إذ ذاك قد كثرت فيه القبور، وقال ابن بطيш: لم أر من ضبطه والظاهر أنه بالتون، حكى ذلك عنه في التلخيص وابن رسلان في شرح السنن.

قوله: (لَا بَأْسَ). إلخ فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذي في الذمة بغيره، وظاهره أنهما غير حاضرين جميعاً، بل الحاضر أحدهما وهو غير اللازم، فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر.

قوله: (مَا لَمْ تَقْتَرِفَا، وَيَبِيعَ شَيْءٌ) فيه دليل على أن جواز الاستبدال مقيد بالتفاضل في المجلس، لأن الذهب والفضة مالان ربويان، فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر إلا بشرط وقوع التفاضل

فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَفِي لَفْظٍ: «فِي الصَّحِيحَيْنِ: مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ» (حم: ١/٣٨٦) (خ: ٢١٣٥) (م: ١٥٢٥) (٢٩ و ٣١) (د: ٣٤٩٧) (ن: ٧/٢٨٦) (هـ: —: ٢٢٢٧).

حديث حكيم بن حزام أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير، وفي إسناده العلاء بن خالو الواسطي، وثقه ابن حبان وضعفه موسى بن إسماعيل، وقد أخرج النسائي بعضه وهو طرف من حديث المتقدم في باب النهي عن بيع ما لا يملكه وحديث زيد بن ثابت أخرجه أيضاً الحاكم وصححه وابن حبان وصححه أيضاً.

قوله: «إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا» وكذا قوله في الحديث الثاني نهى رسول الله ﷺ. إلخ وكذا قوله: من اشترى طعاماً وكذلك بقيته ما فيه التصريح بمطلق الطعام في حديث الباب في جميعها دليل على أنه لا يجوز لمن اشترى طعاماً أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره، وإلى هذا ذهب الجمهور، وروي عن عثمان البتي أنه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه، والأحاديث ترد عليه فإن النهي يقتضي التحريم بحقيقته، ويدل على الفساد المرادف للبطلان كما تقرر في الأصول، وحكى في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره، فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه، وبه قال الأوزاعي وإسحاق واحتجوا بأن الجزاف يرى فيكفي فيه التخلية، والاستبقاء إنما يكون في مكبل أو موزون وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ» ورواه أبو داود والنسائي بلفظ: نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بكيل حتى يستوفيه كما ذكره المصنف، وللدارقطني من حديث جابر: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ: صَاعُ الْبَائِغِ، وَصَاعُ الْمُشْتَرِي» ونحوه للزائر من حديث أبي هريرة. قال في الفتح: بإسناد حسن قالوا: وفي ذلك دليل على أن القبض إنما يكون شرطاً في المكيل والموزون دون الجزاف، واستدل الجمهور بإطلاق أحاديث الباب ونص حديث ابن عمر فإنه صرح فيه بأنهم كانوا يبتاعون جزافاً الحديث، ويدل لما قالوا: حديث حكيم بن حزام المذكور، لأنه يعلم كل مبيع، ويحاج عن حديث ابن عمر وجابر اللذين احتج بهما مالك ومن معه بأن التخصيص على كون الطعام المنهي عن بيعه مكبلاً أو موزوناً لا يستلزم عدم

في المجلس، وهو محكي عن عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما والحسن والحكم وطاوس والزهرى ومالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد وغيرهم، وروي عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب، وهو أحد قول الشافعي أنه مكروه أي: الاستبدال المذكور، والحديث يرد عليهم واختلف الأولون، فمنهم من قال: يشترط أن يكون بسعر يومها كما وقع في الحديث وهو مذهب أحمد وقال أبو حنيفة والشافعي: إنه يجوز بسعر يومها وأهلي وأرخص، وهو خلاف ما في الحديث من قوله: «بِيعَرِ يَوْمَهَا» وهو أخص من حديث «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا يَدُ» فينى العام على الخاص.

بَابُ نَهْيِ الْمُشْتَرِي عَنْ بَيْعِ مَا اشْتَرَاهُ قَبْلَ قَبْضِهِ

٢١٨٨- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا فَلَا تَبِيعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٢٧) وَمُسْلِمٌ (١٥٢٩) (٤١).

٢١٨٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُشْتَرَى الطَّعَامُ ثُمَّ يُبَاعَ حَتَّى يَسْتَوْفَى». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٢٩) وَمُسْلِمٌ (١٥٢٨) (٣٩)، وَلَمْ يَلْمِزْهُ أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ».

٢١٩٠- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اشْتَرَيْتُ يَوْمًا فَمَا يَجِلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ عَلَيَّ؟ قَالَ: «إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِيعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٤٠٢).

٢١٩١- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبَاعَ حَتَّى يَحْوَظَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِجَالِهِمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٩٩) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣/١٣).

٢١٩٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ جَزَافًا بِأَعْلَى السُّوقِ فَتَهَانَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (حم: ١٥/٢) (خ: ٢١٣٧) (ن: ٧/٢٨٧) (م: ١٥٢٦) (د: ٣٤٩٤)، وَفِي لَفْظٍ: «فِي الصَّحِيحَيْنِ: حَتَّى يَحْوَظُوهُ، وَلِلْجَمَاعَةِ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ: مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَلَا أَحَدٌ: مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». وَلَا يَبِيعُ دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ: «نَهَى أَنْ يَبِيعَ أَحَدٌ طَعَامًا اشْتَرَاهُ بِكَيْلٍ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

٢١٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا

ثبوت الحكم في غيره، نعم لو لم يوجد في الباب إلا الأحاديث التي فيها إطلاق لفظ الطعام لأمكن أن يقال: إنه يحمل المطلق على المقيد بالكيل والوزن. وأما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجزاف قبل قبضه كما في حديث ابن عمر فيحتمل المصير إلى أن حكم الطعام متخذ من غير فرق بين الجزاف وغيره، ورجح صاحب ضوء النهار أن هذا الحكم - أعني تحريم بيع الشيء قبل قبضه - يختص بالجزاف دون المكيل والموزون وسائر المبيعات من غير الطعام. وحكي هذا عن مالك ويحاج عنه بما تقدم من إطلاق الطعام والتصريح بما هو أعم منه كما في حديث حكيم، والتخصيص على تحريم بيع المكيل من الطعام والموزون كما في حديث ابن عمر وجابر، وما حكاه عن مالك خلاف ما حكاه عنه غيره، فإن صاحب الفتح حكى عنه ما تقدم، وهو مقابل لما حكاه عنه وكذلك روى عن مالك ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن رشد في بداية المجتهد وغيرهم وقد سبق صاحب ضوء النهار إلى هذا المذهب ابن المنذر، ولكنه لم يخص بعض الطعام دون بعض، بل سوى بين الجزاف وغيره، ونفى اعتبار القبض عن غير الطعام، وقد حكى ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب مالك قول ابن المنذر، ويكفي في رد هذا المذهب حديث حكيم فإنه يشمل بعمومه غير الطعام، وحديث زيد بن ثابت فإنه مصرح بالنهي في السلع. وقد استدلل من خصص هذا الحكم بالطعام بما في البخاري من حديث ابن عمر «أن النبي ﷺ اشترى من عمر بكرًا كان ابنه رقيقًا عليه، ثم وهبه لابنه قبل قبضه» ويحاج عن هذا بأنه خارج عن محل النزاع، لأن البيع معاوضة بعوض، وكذلك الهبة إذا كانت بعوض وهذه الهبة الواقعة من النبي ﷺ ليست على عوض، وغاية ما في الحديث جواز التصرف في المبيع قبل قبضه بالهبة بغير عوض، ولا يصح الإلحاق للبيع وسائر التصرفات بذلك، لأنه مع كونه فاسد الاعتبار قياس مع الفارق، وأيضًا قد تقرر في الأصول أن النبي ﷺ إذا أمر الأمة أو نهاها أمرًا أو نهيا خاصًا بها ثم فعل ما يخالف ذلك ولم يقم دليل يدل على التأسّي في ذلك الفعل بخصوصه كان مختصًا به، لأن هذا الأمر أو النهي الخاصين بالأمة في مسألة مخصوصة هما أخص من أدلة التأسّي العامة مطلقًا، فينبى العام على الخاص. وذهب بعض المتأخرين إلى تخصيص التصرف الذي نهى عنه قبل القبض بالبيع دون غيره قال: فلا

يحل البيع ويحل غيره من التصرفات وأراد بذلك الجمع بين أحاديث الباب، وحديث شرائه ﷺ للبكر، ولكنه يعكّر عليه أن ذلك يستلزم إلحاق جميع التصرفات التي بعوض وبغير عوض كالهبة بغير عوض وهو إلحاق مع الفارق، وأيضًا إلحاقها بالهبة المذكورة دون البيع الذي وردت بمنعه الأحاديث تحكم، والأولى الجمع بإلحاق التصرفات بعوض بالبيع، فيكون فعلها قبل القبض غير جائز، وإلحاق التصرفات التي لا عوض فيها بالهبة المذكورة وهذا هو الأرجح. ولا يشكل عليه ما قدمنا من أن ذلك الفعل يختص بالنبي ﷺ، لأن ذلك إنما هو على طريق التناول مع ذلك القائل بعد فرض أن فعله ﷺ يخالف ما دلّت عليه أحاديث الباب، وقد عرفت أنه لا مخالفة فلا اختصاص ويشهد لما ذهبنا إليه إجماعهم على صحة الوقف والعق قبل القبض. ويشهد له أيضًا ما علل به النهي، فإنه أخرج البخاري عن طاووس قال: قلت لابن عباس: كيف ذاك؟ قال: دراهم بدراهم، والطعام مرجأ، استفهمه عن سبب النهي فأجاب بأنه إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكأنه باع دراهم بدراهم، ويبيّن ذلك ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال لما سأله طاووس: ألا تراهم يتساعون بالذهب والطعام مرجأ؟ وذلك لأنه إذا اشترى طعامًا بمائة دينار ودفعها للبائع، ولم يقبض منه الطعام، ثم باع الطعام إلى آخر بمائة وعشرين مثلاً، فكأنه اشترى بذهبه ذهبًا أكثر منه، ولا يخفى أن مثل هذه العلّة لا ينطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض، وهذا التعليل أجود ما علل به النهي، لأن الصحابة أعراف بمقاصد الرسول ﷺ ولا شك أن المنع من كل تصرف قبل القبض من غير فرق بين ما كان بعوض وما لا عوض فيه لا دليل عليه إلا الإلحاق لسائر التصرفات بالبيع، وقد عرفت بطلان إلحاق ما لا عوض فيه بما فيه عوض، وعجّود صدق اسم التصرف على الجميع لا يجعله موسوعًا لقياس عارف بعلم الأصول.

قوله: (حتى يحوزها التجار إلى رحالهم) فيه دليل على أنه لا يكفي مجرد القبض بل لا بد من تحويله إلى المنزل الذي يسكن فيه المشتري أو يضع فيه بضاعته، وكذلك يدل على هذا قوله في الرواية الأخرى: حتى يحولوه وكذلك ما وقع في بعض طرق مسلم عن ابن عمر بلفظ: «كُنّا نبتاع الطعام، فبعث علينا رسول الله ﷺ من يأمرنا بأن نقبله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان

ثم باعه إلى غيره لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيه على من اشتراه ثانياً، وإليه ذهب الجمهور كما حكاه في الفتح عنهم قال، وقال عطاء: يجوز بيعه بالكيل الأول مطلقاً، وقيل: إن باعه بنقيد جاز بالكيل الأول، وإن باعه بنسيئة لم يجز بالأولى، والظاهر ما ذهب إليه الجمهور من غير فرق بين بيع وبيع للأحاديث المذكورة في الباب التي تفيد بمجموعها ثبوت الحجّة، وهذا إنما هو إذا كان الشراء مكايلة، وأما إذا كان جزاءً فلا يعتبر الكيل المذكور عند أن يبيعه المشتري

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ ذَوِي الْمَحَارِمِ

٢١٩٦- عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَيْهِ وَلَوْلَا فَرَقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٤/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٨٣).

٢١٩٧- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبِيعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُهُمَا وَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أَدْرِكُهُمَا فَأَرْجِعَهُمَا وَلَا تَبِعَهُمَا إِلَّا جَمِيعًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٧/١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَحَسْبُ لِي النَّبِيِّ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا فَقَالَ لِي يَا عَلِيُّ مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: رُدَّهُ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٨٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٤٩).

٢١٩٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ وَلَوْلَا وَبَيْنَ الْأَخِ وَأَخِيهِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٥٠) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٦٧/٣).

٢١٩٩- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ وَلَوْلَا فَتَنَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَرَدَّ الْبَيْعَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٩٦) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٦٦/٣).

حديث أبي أيوب أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم، وصححه وحسنه الترمذي، وفي إسناده حي بن عبد الله المعافري وهو مختلف فيه وله طريق أخرى عند البيهقي، وفيها انقطاع لأنها من رواية العلاء بن كثير الإسكندراني عن أبي أيوب ولم يدره، وله طريق أخرى عند الدارمي. وحديث أبي موسى إسناده لا بأس به، فإن محمد بن عمر بن الهيثج صدوق، وطليق بن عمران مقبول. وحديث علي الأول رجال إسناده ثقات كما قال الحافظ، وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان، وحديثه الثاني هو من رواية ميمون بن أبي شبيب عنه، وقد أعله أبو داود بالانقطاع وأخرجه

سواه قبل أن يبيعه، وقد قال صاحب الفتح: إنه لا يعتبر الإيواء إلى الرّحال، لأن الأمر به خرج مخرج الغالب، ولا يخفى أن هذه دعوى تحتاج إلى برهان، لأنه مخالفة لما هو الظاهر، ولا عذر لمن قال: إنه يحمل المطلق على المقيد من المصير إلى ما دلّت عليه هذه الروايات.

قوله: (جزاءً) بتثنية الجيم والكسر أفصح من غيره: وهو ما لم يعلم قدره على التفصيل قال ابن قدامة: يجوز بيع الصبرة جزاءً لا نعلم فيه خلافاً إذا جهل البائع والمشتري قدرها.

قوله: (ولا أحسب كل شيء إلا مثلاً) استعمل ابن عباس القياس، ولعله لم يبلغه النص المتعاضد لكون سائر الأشياء كالطعام كما سلف.

قوله: (حتى يكتال) قيل: المراد بالاكتيال القبض والاستيفاء كما في سائر الروايات، ولكنه لما كان الأغلب في الطعام ذلك صرح بلفظ الكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت، والظاهر أن من اشترى شيئاً مكايلة أو موازنة فلا يكون قبضه إلا بالكيل أو الوزن، فإن قبضه جزاءً كان فاسداً، وبهذا قال الجمهور كما حكاه الحافظ عنهم في الفتح ويدل عليه حديث اختلاف الصاعين.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ

٢١٩٤- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ صَاعَ الْبَائِعِ، وَصَاعَ الْمُشْتَرِي» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٢٨) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٨/٣).

٢١٩٥- وَعَنْ عُثْمَانَ قَالَ: «كُنْتُ أَبْتَاعُ التَّمْرَ مِنْ بَطْنِ مِثْلٍ يَهُودِيٍّ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو قَيْنَقَ وَأَبِيعُهُ بِرَبِيعٍ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا عُثْمَانُ إِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ وَإِذَا بَعْتَ فَكَيْلْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٢/١) وَابْنُ خَبَرٍ (٣٤٤/٤) مِنْهُ بَغْيٌ إسناده كلام النبي ﷺ.

حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي، وفي إسناده ابن أبي ليلى، قال البيهقي: وقد روي من وجه آخر. وفي الباب عن أبي هريرة عند الزوار بإسناد حسن وعن أنس وابن عباس عند ابن عدي بإسنادين ضعيفين جداً كما قال الحافظ، وحديث عثمان أخرجه عبد الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً قال البيهقي: روي موصولاً من أوجه إذا ضم بعضها إلى بعض قوي، وقال في مجمع الزوائد: إسناده حسن واستدل بهذه الأحاديث على أن من اشترى شيئاً مكايلة وقبضه

بَكَرِ ابْتَنَاهَا، فَلَمْ أَكْشِفْ لَهَا ثَوْبًا حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ثُمَّ بَتُّ فَلَمْ أَكْشِفْ لَهَا ثَوْبًا فَلَقِيَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ: يَا سَلَمَةُ هَبْ لِي الْمَرْأَةَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ أَعْجَبَنِي وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَسَكَتَ وَتَرَكَنِي حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ لَقِيَنِي فِي السُّوقِ، فَقَالَ: يَا سَلَمَةُ هَبْ لِي الْمَرْأَةَ لِلَّهِ أَبُوكَ فَقُلْتُ: هِيَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: قَبِضْتُ بِهَا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَفِي أَيْدِيهِمْ أَسَارَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَدَاهُمْ بِبَيْتِكَ الْمَرْأَةُ زَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٦/٤) وَمُسْلِمٌ (١٧٥٥) (٤٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٩٧).

قوله: (فَعَرَسْنَا) التَّعْرِيسُ: التَّزْوِيلُ آخِرُ اللَّيْلِ لِلِاسْتِرَاحَةِ.

قوله: (شَتْنَا الْغَارَةَ) شَتُّ الْغَارَةِ: شُنُّ الْغَارَةِ: هُوَ إِيْتَانُ الْعَدُوِّ مِنْ جِهَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ شُنُّ الْغَارَةِ عَلَيْهِمْ: صَبَّهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَاشْنَاهَا. قوله: (عُنِّي) أَي: جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْعُنَى بِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ وَكَامِرٍ وَصَرْدٍ: الْجِدِيدُ وَيُؤْنَتُ، الْجَمْعُ أَعْنَاقُ، وَالْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ وَالرُّؤَسَاءُ.

قوله: (قَشَعٌ مِنْ أَدَمَ) أَي نَطَعٌ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْقَشْعُ بِالْفَتْحِ: الْفُرُوعُ الْخُلُقُ، ثُمَّ قَالَ: وَيَثَلُثُ هُوَ النُّطْعُ أَوْ قِطْعَةً مِنْ نَطْعٍ. قوله: (فَلَمْ أَكْشِفْ لَهَا ثَوْبًا) كِتَابِيَّةٌ عَنْ عَدَمِ الْجَمَاعِ وَقَدْ اسْتَدْلُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ التَّفْرِيقِ، وَيُؤَبِّ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ بِذَلِكَ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبَيْتَ قَدْ كَانَتْ بَلَّغَتْ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهُوَ حُجَّةٌ فِي جَوَازِ التَّفْرِيقِ بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَجَوَازِ تَقْدِيمِ الْقَبُولِ بِصِيغَةِ الطَّلَبِ عَلَى الْإِجْبَابِ فِي الْهَبَةِ وَنَحْوِهَا وَفِيهِ أَنَّ مَا مَلَكَهُ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الرِّقَاقِ يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى الْكُفَّارِ فِي الْفِدَاءِ انْتَهَى، وَقَدْ حَكَى فِي الْغَيْثِ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِ التَّفْرِيقِ بَعْدَ الْبُلُوغِ، فَإِنَّ صَحَّ فَهُوَ الْمُسْتَدَلُّ لَا هَذَا الْحَدِيثَ، لِأَنَّ كَوْنَ بُلُوغِهَا هُوَ الظَّاهِرُ غَيْرُ مُسَلَّمٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدْلَةِ وَقَدْ رَوَى عَنِ الْمَنْصُورِ بِاللَّهِ وَالنَّاصِرِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ أَنَّ حَدَّ

تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ إِلَى سَبْعٍ وَقَدْ اسْتَدْلُ عَلَى جَوَازِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْبَالِغِينَ بِمَا أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ بَلْفُظًا: «لَا يُفْرَقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا»، قِيلَ: إِلَى مَتَى؟ قَالَ: «حَتَّى يُلْغِ الْغُلَامُ وَتَحْيِضَ الْجَارِيَةُ»، وَهَذَا نَصٌّ عَلَى الْمَطْلُوبِ صَرِيحٌ لَوْلَا أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْوَاقِفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَقَدْ رَمَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ بِالْكَذِبِ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَيْرِهِ وَقَدْ اسْتَشْهَدَ لَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِحَدِيثِ سَلَمَةَ الْمَذْكُورِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَجْمُوعَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِجْمَاعِ وَحَدِيثِ

الْحَاكِمِ وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ، وَرَجَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ لِشَوَاهِدِهِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ بَلْفُظًا: «لَا يُولَهُنَّ وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ»، وَفِي إِسْنَادِهِ مَبْشُرُ بْنُ عُبَيْدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى فِيهَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي غَيْرِ الثَّامِنِينَ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ بَلْفُظًا: «لَا تُولَهُ وَالِدَةٌ بَوْلَدِهَا» وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ مَرْسَلًا. وَالْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَابِ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَالْوَلَدِ، وَبَيْنَ الْأَخْوَيْنِ. أَمَّا بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَوْلَدِهَا فَقَدْ حَكَى فِي الْبَحْرِ عَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ حَتَّى يَسْتَفْنِيَ الْوَلَدَ بِنَفْسِهِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي انْعِقَادِ الْبَيْعِ، فَذَهَبَ الثَّانِفِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلٌ لِلثَّانِفِيِّ: إِنَّهُ يَنْعَقِدُ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْرِمُ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْأَبِ وَالْإِبْنِ، وَأَجَابَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ بِأَنَّهُ مُقَيَّنٌ عَلَى الْأُمِّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ يَشْمَلُ الْأَبَ فَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهِ إِنْ صَحَّ أَوَّلَى مِنَ التَّعْوِيلِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَمَّا بِقِيَّةِ الْقِرَابَةِ فَذَهَبَ الْمَادَوِيُّ وَالْحَنْفِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَحْرِمُ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمْ قِيَاسًا، وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى وَالثَّانِفِيُّ: لَا يَحْرِمُ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ النَّصُّ هُوَ تَحْرِيمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْإِخْوَةِ، وَأَمَّا بَيْنَ مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْأَرْحَامِ فَلِإِحْلَاقِهِ بِالْقِيَاسِ فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَا تَحْصُلُ مِنْهُمْ بِالْمُفَارَقَةِ مَشَقَّةٌ كَمَا تَحْصُلُ بِالْمُفَارَقَةِ بَيْنَ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَبَيْنَ الْأَخِ وَأَخِيهِ، فَلَا إِحْلَاقَ لَوْجُودِ الْفَارَقِ، فَيَنْبَغِي الْوُقُوفُ عَلَى مَا تَنَاطَلَهُ النَّصُّ، وَظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ يَحْرِمُ التَّفْرِيقَ سِوَاءَ كَانَ بِالْبَيْعِ أَوْ بِغَيْرِهِ ثَمًّا فِيهِ مَشَقَّةٌ تَسَاوَى مَشَقَّةُ التَّفْرِيقِ بِالْبَيْعِ إِلَّا التَّفْرِيقَ الَّذِي لَا اخْتِيَارَ فِيهِ لِلْمُفْرَقِ كَالْقِسْمَةِ، وَالظَّاهِرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَنْ ذَكَرَ لَا قَبْلَ الْبُلُوغِ وَلَا بَعْدَهُ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ مَا اسْتَدْلُ بِهِ عَلَى جَوَازِهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ.

٢٢٠٠- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ «خَرَجْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ أَمْرَةً عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَزَرْنَا فَزَارَةً، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْمَاءِ أَمَرْنَا أَبُو بَكْرٍ فَعَرَسْنَا، فَلَمَّا صَلَّيْنَا الصُّبْحَ أَمَرْنَا أَبُو بَكْرٍ فَشَتْنَا الْغَارَةَ فَقَتَلْنَا عَلَى الْمَاءِ مَنْ قَتَلْنَا، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى عُنْتِي مِنَ النَّاسِ فِيهِ الدَّرِيَّةُ وَالنِّسَاءُ نَحْوُ الْجَبَلِ وَأَنَا أَعْدُو فِي إِثْرِهِمْ، فَخَشِيتُ أَنْ يَسْبِقُونِي إِلَى الْجَبَلِ فَرَمَيْتُ بِهِمْ قَوْعَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْجَبَلِ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِمْ أَسْوَفُهُمْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ فَزَارَةٍ عَلَيْهَا قَشْعٌ مِنْ أَدَمَ وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ وَأَجْمَلِهِ فَقَتَلْنِي أَبُو

وسواء كان في زمن الغلاء أو لا، وسواء كان يحتاج إليه أهل البلد أم لا، وسواء باعه له على التدرج أم دفعة واحدة وقالت الخنفية: إنه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج إليه أهل المصر. وقالت الشافعية والحنابلة: إن المنوع إنما هو أن يبيع أهل البلد بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال، فيأتيه الحاضر فيقول: ضعه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى من هذا السعر قال في الفتح: فاجعلوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شاركه في معناه، قالوا: وإنما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب، فالحق به من شاركه في عدم معرفة السعر من الحاضرين، وجعلت المالكية البداءة قيداً، وعن مالك: لا يلتحق بالبدوي في ذلك إلا من كان يشبهه. فأما أهل القرى الذين يعرفون ائتمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك، وحكى ابن المنذر عن الجمهور أن النهي للتحريم إذا كان البائع عالماً والمبتاع ثما تعم الحاجة إليه ولم يعرضه البدوي على الحضري، ولا يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الأمور من التخصيص بمجرد الاستنباط وقد ذكر ابن دقيق العيد فيه تفصيلاً حاصله أنه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى، لا حيث يكون خفياً، فاتباع اللفظ أولى، ولكنه لا يطمئن الخاطر إلى التخصيص به مطلقاً، فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأولى، فيكون بيع الحاضر للبادي محرماً على العموم، وسواء كان باجراً أم لا؟ وروي عن البخاري أنه حل النهي على البيع باجراً لا بنير أجراً فإنه من باب النصيحة وروي عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة أنه يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً، وتمسكوا بأحاديث النصيحة وروي مثل ذلك عن المسادي، وقالوا: إن أحاديث الباب منسوخة، واستظهروا على الجواز بالقياس على توكيل البادي للحاضر فإنه جائز، ويجاب عن تمسكهم بأحاديث النصيحة بأنها عامة مخصصة بأحاديث الباب. فإن قيل: إن أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينها عموم وخصوص من وجوه، لأن بيع الحاضر للبادي قد يكون على غير وجه النصيحة، فيحتاج حينئذ إلى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العموميين المتعارضين، فيقال: المراد بيع الحاضر للبادي الذي جعلناه أخص مطلقاً هو البيع الشرعي، بيع المسلم للمسلم الذي بينه الشارع للأمة، وليس بيع الغش والخداع داخلاً في مسمى هذا البيع الشرعي، كما أنه لا يدخل فيه بيع الربا وغيره ثماً لا يحل شرعاً، فلا يكون البيع

سلمة وهذا الحديث منهض للاستدلال به على التفرقة بين الكبير والصغير.

باب النهي أن يبيع حاضر لباد

٢٢٠١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ لِبَادٍ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٥٩) وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٧/٧).

٢٢٠٢- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حسم: ٣/٣٠٧) (م: ١٥٢٢) (٢٠) (د: ٣٤٤٢) (ت: ١٢٢٣) (ن: ٧/٢٥٦) (هـ: ٢١٧٦).

٢٢٠٣- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «نَهَيْنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لَا يَبِيعُ وَأَمْسُوهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢١٦١) (م: ١٥٢٣) (٢١ و ٢٢)، وَلَا يَبِيعُ دَاوُدُ (٣٤٤٠) وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٦/٧) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَإِنْ كَانَ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ».

٢٢٠٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ قَلِيلٌ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حسم: ١/٣٦٨) (خ: ٢١٥٨) (م: ١٥٢١) (١٩) (د: ٣٤٣٩) (ن: ٧/٢٥٧) (هـ: ٢١٧٧).

قوله: (حاضر لباد) الحاضر: ساكن الحضر، والبادي: ساكن البادية. قال في القاموس: الحضر، والحاضرة والحضارة وتفتح خلاف البادية، والحضارة: الإقامة في الحضر، ثم قال: والحاضر خلاف البادي، وقال البدر: والبادية والبادات والبداءة خلاف الحضر، وتبدى: أقام بها، وتبادى: تشبهاً بأهلها، والنسبة بدوي وبديوي وبدا القوم: خرجوا إلى البادية انتهى.

قوله: (دعوا الناس) إلخ، في مسند أحمد من طريق عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه، حدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ: «دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فَلِذَا اسْتَنْصَحَ الرَّجُلُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ» ورواه البيهقي من حديث جابر مثله.

قوله: (لا تلقوا الركبان) سيأتي الكلام عليه.

قوله: (سيمساراً) بسينين مهملتين. قال في الفتح: وهو في الأصل القيم بالأمر والحافظ، ثم استعمل في متوكل البيع والشراء لغیره، وأحاديث الباب تدل على أنه لا يجوز للحاضر أن يبيع للبادي من غير فرق بين أن يكون البادي قريباً له أو اجنبياً،

للصائد: ناجش، لأنه يختل الصيد ويختال له. قال الشافعي: النجش: أن تحضر السلعة تباع فيعطي بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقندي به السؤام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن الناجش عاصي بفعله واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع إذا وقع على ذلك، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان بمواطاة البائع أو صنعة والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار، وهو وجه للشافعية قياساً على المصراة. والأصح عندهم صحة البيع مع الإنم وهو قول الحنفية والمادوية، وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن حزم وابن العربي التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل، ووافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية، وهو تقييد للنص بغير مقتض للتبديد وقد ورد ما يدل على جواز لعن الناجش فأخرج الطبراني عن ابن أبي أوفى مرفوعاً «الناجش أكيل الربا خائن ملعون» وأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور موقوفاً مقتصرين على قول «أكيل الربا خائن».

بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَلْقَى الرِّمَكِانِ

٢٢٠٧- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَلْقَى الْبَيْعِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ٤٣٠) (خ: ٢١٤٩) (م: ١٥١٨) (١٥).

٢٢٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ فَإِنْ تَلَّاهُ إِنْسَانٌ فَأَبْتَاعَهُ فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِذَا وَزَّ السُّوقَ زَوَّاهُ الْجَمَاعَةَ إِلَّا الْبَغَارِيَّ». وَفِيهِ ذَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ (حم: ٢/ ٤٠٣) (م: ١٥١٩) (١٧) (د: ٣٤٣٧) (ت: ١٢٢١) (ن: ٧/ ٢٥٧) (ه: ٢١٧٨).

في الباب عن ابن عمر عن الشخين، وعن ابن عباس عندهما أيضاً. قوله: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَلْقَى الْبَيْعِ» فيه دليل على أن التلقي محرّم، وقد اختلف في هذا النهي هل يقتضي الفساد أم لا؟ فقيل: يقتضي الفساد، وقيل: لا، وهو الظاهر، لأن النهي هاهنا لأمر خارج وهو لا يقتضيه كما تقرر في الأصول، وقد قال بالفساد المراد للبطلان بعض المالكية وبعض الحنابلة وقال غيرهم بعدم الفساد لما سلف، ولقوله ﷺ: «فَصَاحِبُ

باعتبار ما ليس بيعاً شرعياً أعم من وجه حتى يحتاج إلى طلب مرجح بين العمومين، لأن ذلك ليس هو البيع الشرعي ويحجب عن دعوى النسخ بأنها إنما تصح عند العلم بتأخر النسخ ولم ينقل ذلك، وعن القياس بأنه فاسد الاعتبار لمصادمته النص، على أن أحاديث الباب أخص من الأدلة القاضية بجواز التوكيل مطلقاً، فينبى العام على الخاص وأعلم أنه كما لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادي، كذلك لا يجوز أن يشتري له، وبه قال ابن سيرين والنخعي، وعن مالك روايتان، ويدل لذلك ما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالك أنه قال: كان يقال: «لا يبيع حاضر لباد». وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يبتاع له شيئاً، ولكن في إسناده أبو هلال محمد بن سليم الراسبي، وقد تكلم فيه غير واحد، وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن سيرين قال: لقيت أنس بن مالك فقلت: لا يبيع حاضر لباد، انهمم أن تبعوا أو تبتاعوا لهم؟ قال: نعم، قال محمد: صدق أنها كلمة جامعة، ويقوي ذلك العلة التي نبه عليها ﷺ بقوله: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ» فإن ذلك يحصل بشراء من لا خبرة له بالأمان كما يحصل ببيعه، وعلى فرض عدم ورود نص يقضي بأن الشراء حكمه حكم البيع، فقد تقرر أن لفظ البيع يطلق على الشراء وأنه مشترك بينهما، كما أن لفظ الشراء يطلق على البيع لكونه مشتركاً بينهما، والخلاف في جواز استعمال المشترك في معنييه أو معانيه معروف في الأصول، والحق الجواز إن لم يتناقضا.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ النَّجْشِ

٢٢٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَأَنْ يَتَنَاجَشُوا» (حم: ٢/ ٢٧٤) (خ: ٢١٦٠) (م: ١٥١٥) (٢١).

٢٢٠٦- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّجْشِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢/ ١٠٨) (٢١٤٢) (م: ١٥١٦) (١٣).

قوله: (النجش) يفتح النون وسكون الجيم بعدها معجمة. قال في الفتح: وهو في اللغة تفسير الصيد واستثارته من مكان لبيصاد، يقال: نجشت الصيد انجش بالضم نجشاً وفي الشرع: الزيادة في السلعة، ويقع ذلك بمواطاة البائع فيشتركان في الإنم، ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وقد يختص به البائع كمن يجبر بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به ليغر غيره بذلك، وقال ابن قتيبة: النجش: الختل والخديعة، ومنه قيل

عند الشافعي، وشرط الجويني في النهي أن يكذب المتلقي في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل، وشرط المتولي من أصحاب الشافعي أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول، وشرط أبو إسحاق الشيرازي أن يخبرهم بكساد ما معهم والكل من هذه الشروط لا دليل عليه، والظاهر من النهي أيضاً أنه يتناول المسافة القصيرة والطويلة، وهو ظاهر إطلاق الشافعية، وقال بعض المالكية: ميل، وقال بعضهم أيضاً: فرسخان، وقال بعضهم: يومان، وقال بعضهم: مسافة قصر، وبه قال الثوري، وأما ابتداء التلقي، فقيل: الخروج من السوق وإن كان في البلد، وقيل: الخروج من البلد وهو قول الشافعية، وبالأول قال أحمد وإسحاق والليث والمالكية.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَسَوْمِهِ إِلَّا فِي الْمَزَايِدَةِ

٢٢٠٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٢/٢)، وَلِلنَّسَائِيِّ (٢٥٨/٧): «لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ حَتَّى يَتَأَخَّرَ» وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْبَيْعِ الشِّرَاءَ.

٢٢١٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِهِ» وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥٠٨/٢) (خ: ٢١٤٠) (م: ١٤٠٨) (٣٨).

٢٢١١- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ قَدْخًا وَجَلَسَا يَمِينُ يَزِيدُهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢١٨).

حديث ابن عمر أخرجه أيضاً باللفظ الأول مسلم، وأخرجه أيضاً البخاري في النكاح بلفظ: «نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه، وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يتركه الخطيب قبله أو يأذن له الخطيب» وأخرج نحو الرواية الثانية من حديث ابن خزيمة وابن الجارود والذارقطني، وزادوا: «إلا الغنائم والمواشي». وحديث أنس أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وحسنه الترمذي وقال: لا نعرفه إلا من حديث الأخصر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عنه، وأعله ابن القطان مجهول حال أبي بكر الحنفي ونقل عن البخاري أنه قال: لم يصح حديثه. ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَادَى عَلَى قَدْخٍ، وَجَلَسَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ رَجُلٌ: هُمَا عَلَيَّ بِدَرَاهِمٍ، ثُمَّ

السَّلْعَةُ فِيهَا بِالْخِيَارِ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى انْتِقَادِ الْبَيْعِ، وَلَوْ كَانَ فَاسِداً لَمْ يَنْعَقِدْ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْأَخْذِ بِظَاهَرِ الْحَدِيثِ الْجُمْهُورُ، فَقَالُوا: لَا يَجُوزُ تَلْقَى الرُّكْبَانِ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ عَرْمٌ أَوْ مَكْرُوهٌ فَقَطْ، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ أَجَازَ التَّلْقَى، وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ بِأَنَّ الَّذِي فِي كِتَابِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ التَّلْقَى فِي حَالَتَيْنِ: أَنْ يَضُرَّ بِأَهْلِ الْبَلَدِ، وَأَنْ يَبْلِسَ السَّعْرُ عَلَى الْوَارِدِينَ أَنْتَهَى. وَالتَّصْيِصُ عَلَى الرُّكْبَانِ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ خَرَجَ خَرَجَ الْغَالِبِ فِي أَنَّ مِنْ يَجْلِبُ الطَّعَامُ يَكُونُ فِي الْغَالِبِ رَاكِبًا، وَحُكْمُ الْجَالِبِ الْمَاشِي حُكْمُ الرَّاكِبِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ، فَإِنَّ فِيهِ النَّهْيَ عَنِ تَلْقَى الْجَلْبِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَذْكُورِ فَإِنَّ فِيهِ النَّهْيَ عَنِ تَلْقَى الْبَيْعِ.

قوله: (الجلب) بفتح اللام مصدرٌ بمعنى اسم المفعول المجلوب يقال: جلب الشيء جاء به من بلدٍ إلى بلدٍ للتجارة.

قوله: (بالخيار) اختلفوا هل يثبت له الخيار مطلقاً، أو بشرط أن يقع له في البيع غبن؟ ذهبت الخبائلة إلى الأول وهو الأصح عند الشافعية وهو الظاهر، وظاهره أن النهي لأجل صناعة البائع وإزالة الضرر عنه، وصيافته ممن يخدعه. قال ابن المنذر: وحله مالكٌ على نفع أهل السوق لا على نفع ربِّ السَّلْعَةِ، وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي قال: والحديث حجةٌ للشافعي لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق. انتهى.

وقد احتج مالكٌ ومن معه بما وقع في رواية من النهي عن تلقي السَّلْعِ حَتَّى تَهْبَطَ الْأَسْوَاقُ، وهذا لا يكون دليلاً لمُدْعَاهِمَ، لأنه يمكن أن يكون ذلك رعايةً لمنفعة البائع، لأنها إذا هبطت الأسواق عرف مقدار السَّعْرِ فلا يتجدد، ولا مانع من أن يقال: العلة في النهي مراعاة نفع البائع ونفع أهل السوق واعلم أنه لا يجوز تلقّيهم للبيع منهم، كما لا يجوز للشراء منهم، لأن العلة التي هي مراعاة نفع الجالب أو أهل السوق أو الجميع حاصلة في ذلك ويدل على ذلك ما في رواية للبخاري بلفظ: «لا يبيع» فإنه يتناول البيع لهم والبيع منهم، وظاهر النهي المذكور في الباب عدم الفرق بين أن يتدنى المتلقي الجالب بطلب الشراء أو البيع أو العكس. وشرط بعض الشافعية في النهي أن يكون المتلقي هو الطالب، وبعضهم اشترط أن يكون المتلقي قاصداً لذلك، فلو خرج للسلام على الجالب أو للفرجة أو لحاجة أخرى فوجدهم فباعهم لم يتناوله النهي ومن نظر إلى المعنى لم يفرق وهو الأصح

فساده في إحدى الروايتين عنهم، وبه جزم ابن حزم والخلاف يرجع إلى ما تقرّر في الأصول من أنّ النهي المقتضي للفساد هو النهي عن الشيء لذاته ولو صفوا ملازم لا لخارج قوله: (وَجَلَسَا) بكسر الحاء المهملة وسكون اللام كساء رقيق يكون تحت برذعة البعير قاله الجوهري والجلس: البساط أيضاً، ومنه حديث «كُنْ جَلْسَ بَيْتِكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ يَدُ خَاطِطَةٍ» أو مِثَّةٌ قَاضِيَةٌ كَذَا فِي النِّهَايَةِ قوله فيمن يزيد فيه دليل على جواز بيع المزايدة وهو البيع على الصفة التي فعلها النبي ﷺ كما سلف وحكى البخاري عن عطاء أنه قال: أدركت الناس لا يرون بأساً في بيع المغام فيمن يزيد، ووصله ابن أبي شيبة عن عطاء ومجاهد. وروى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال: لا بأس ببيع من يزيد، وكذلك كانت تباع الأخماس. وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأساً ببيع من يزيد في الغنائم والمواثيق قال ابن العربي: لا معنى لاختصاص الجواز بالغنمة والميراث فإن الباب واحد والمعنى مشترك. انتهى.

ولعلمهم جعلوا تلك الزيادة التي زادها ابن خزيمة وابن الجارود والذارقطني قيدا لحديث أنس المذكور ولكن لم ينقل أنّ الرجل الذي باع عنه ﷺ القدر والجلس كانا معه من ميراث أو غنمة فالظاهر الجواز مطلقاً إمّا لذلك وإمّا لإلحاق غيرهما بهما ويكون ذكرهما خارجاً مخرج الغالب، لأنهما الغالب على ما كانوا يتعادون البيع فيه مزايدة وممن قال باختصاص الجواز بهما الأوزاعي وإسحاق وروي عن النخعي أنه كره بيع المزايدة واحتج بحديث جابر الثابت في الصحيح أنه ﷺ قال في مدبر من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بشمانمائة درهم واعترضه الإسماعيلي فقال: ليس في قصّة المدبر بيع المزايدة فإن بيع المزايدة أن يعطي به واحد ثمنًا، ثم يعطي به غيره زيادة عليه، نعم يمكن الاستدلال له بما أخرجه البراء من حديث سفيان بن وهب قال سمعت النبي ﷺ: «يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ»، ولكن في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف.

بَابُ الْبَيْعِ بِغَيْرِ إِشْهَادٍ

٢٢١٢- عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ أَنَّ عَمَّهُ حَدَّثَهُ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيٍّ فَاسْتَبْتَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِقَضِيئِهِ ثُمَّ فَرَسِهِ فَأَسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَشْيَ وَأَبْطَأَ الْأَعْرَابِيُّ، فَطَفِقَ رِجَالٌ يَعْتَرِضُونَ الْأَعْرَابِيَّ فَيَسْأَلُونَهُ بِالْفَرَسِ لَا يَشْعُرُونَ

قَالَ آخَرُ: هُمَا عَلَيَّ بِدِرْهَمَيْنِ» وفيه «أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً» وقد تقدّم، وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين، وعن عقبة بن عامر عند مسلم.

قوله: (لَا يَبِيعُ) الأكثر بإثبات الياء على أنّ «لَا» نافية، ويحتمل أن تكون ناهية وأشبعت الكسرة كقراءة من قرأ «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ» وهكذا ثبتت الياء في بقية ألفاظ الباب.

قوله: (إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ) يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين، ويحتمل أن يختص بالأخير، والخلاف في ذلك وبيان الرّاجح مستوفى في الأصول. ويدل على الثاني في خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها.

قوله: (لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ، إلخ) سيأتي الكلام على الخطبة في النكاح إن شاء الله.

قوله: (وَلَا يَسْوَمُ) صورته أن يأخذ شيئاً ليشتريه فيقول المالك: رده لأبيك خيراً منه بثمنه، أو مثله بأرخص، أو يقول للمالك: استرده لأشتريه منك بأكثر من ذلك، وإنما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهما إلى الآخر، فإن كان ذلك تصريحاً فقال في الفتح: لا خلاف في التحريم، وإن كان ظاهراً ففيه وجهان للشافعية وقال ابن حزم: إنّ لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون، وتعقب بأنه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم، لأن السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقاً كما حكاه في الفتح عن ابن عبد البر، فتعين أنّ السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك.

وأما صورة البيع على البيع والشراء على الشراء، فهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار: افسخ لأبيك بأنقص، أو يقول للبائع: افسخ لأشتري منك بأزيد.

قال في الفتح: وهذا مجمع عليه، وقد اشترط بعض الشافعية في التحريم أن لا يكون المشتري مغبواً غبناً فاحشاً، وإلا جاز البيع على البيع والسوم على السوم لحديث «الَّذِينَ التَّصْبِيحَةُ» وأجيب عن ذلك بأن التصبيحة لا تنحصر في البيع على البيع

والسوم على السوم، لأنه يمكن أن يعرفه أنّ قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصلحتين، كذا في الفتح، وقد عرفت أنّ أحاديث التصبيحة أعمّ مطلقاً من الأحاديث القاضية بتحريم أنواع من البيع فينبى العام على الخاص واختلفوا في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور إلى صحته مع الإثم وذهبت الحنابلة والمالكية إلى

ولهم.

قوله: (هَلُمُّ) هَلُمُّ بضم اللام وبناء الآخر على الفتح لأنه اسم فعل، وشهيداً منصوب به وهو فعيل بمعنى فاعل: أي: هَلُمُّ شاهدًا، زاد النسائي فقال النبي ﷺ: «قَدْ ابْتَعْتَهُ مِنْكَ فَطَفِقَ النَّاسُ يَلُودُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَالْأَعْرَابِيِّ وَهُمَا يَتَرَا جَعَسَانِ وَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ: هَلُمُّ شَاهِدًا إِنِّي قَدْ بَعْتُكَ».

قوله: (بِمَ تَشْهَدُ) أي: بأي شيء تشهد على ذلك ولم تك حاضراً عند وقوعه؟ وفي رواية للطبراني: «بِمَ تَشْهَدُ وَلَمْ تَكُن حَاضِرًا؟»، والحديث استدل به المصنف على جواز البيع بغير إ شاهد قال الشافعي: لو كان الإ شاهد حتماً لم يبايع رسول الله ﷺ يعني: الأعرابي من غير حضور شهادة، ومراده أن الأمر في قوله تعالى: «وَأَشْهَدُوا إِذَا بَيَّعْتُمْ» ليس على الوجوب، بل هو على الندب، لأن فعل النبي ﷺ قرينة صارقة للأمر من الوجوب إلى الندب وقيل: هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: «فَإِنْ آمَنَ بِعَمَلِكُمْ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ» وقيل: محكمة، والأمر على الوجوب، قال ذلك أبو موسى الأشعري وابن عمر والضحاك وابن المسيب وجابر بن زيد ومجاهد وعطاء والنخعي وداود بن علي وابنه أبو بكر والطبري قال الضحاك: هي عزيمة من الله ولو على باقة بقل قال الطبري: لا يحمل لمسلم إذا باع أو اشترى أن يترك الإ شاهد وإلا كان مخالفاً لكتاب الله قال ابن العربي: وقول العلماء كافة: إنه على الندب وهو الظاهر وقد ترجم أبو داود على هذا الحديث باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد. الواحد يجوز له أن يحكم به، وبه يقول شريح وفي البخاري أن مروان قضى بشهادة ابن عمر وحده، وأجاب عنه الجمهور بأن شهادة ابن عمر كانت على جهة الإخبار وبما يجب أيضاً عن شهادة خزيمه بأن النبي ﷺ قد جعلها بمثابة شهادة رجلين، فلا يصح الاستدلال بها على قبول شهادة الواحد، وذكر ابن التين أنه ﷺ قال لخزيمة لما جعل شهادته بشهادتين: «لَا تَعُدْ» أي تشهد على ما لم تشاهده، وقد أجيب عن ذلك الاستدلال بأن النبي ﷺ إنما حكم على الأعرابي بعلمه وجرت شهادة خزيمه في ذلك مجرى التوكيد. وقد تمسك بهذا الحديث جماعة من أهل البدع فاستحلوا الشهادة لمن كان معروفاً بالصدق على كل شيء ادّعاء، وهو تمسك باطل، لأن النبي ﷺ بمنزلة لا يجوز أن يحكم لغيره بمقاربتها فضلاً عن مساواتها حتى يصح الإلحاق.

أَنْ النَّبِيَّ ﷺ ابْتَاغَهُ فَسَادَى الْأَعْرَابِيُّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ مُبَاغَاً هَذَا الْفَرَسَ فَابْتَعَهُ وَإِلَّا بَعْتُهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ سَمِعَ بَدَاءَ الْأَعْرَابِيِّ: أَوْلَيْسَ قَدْ ابْتَعْتَهُ مِنْكَ قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَا وَاللَّهِ مَا بَعْتُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَلَى قَدْ ابْتَعْتَهُ فَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ: هَلُمُّ شَهِيدًا، قَالَ خُزَيْمَةُ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ ابْتَعْتَهُ، فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خُزَيْمَةَ فَقَالَ: بِمَ تَشْهَدُ؟ فَقَالَ: بِتَصَدِيقِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَجَعَلَ شَهَادَةً خُزَيْمَةَ شَهَادَةً رَجُلَيْنِ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٦/٥) وَالنَّسَائِيُّ (٣٠١/٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٧).

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده عند أبي داود ثقات، وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک.

قوله: (ابْتَاغَ فَرَسًا) قيل: هذا الفرس هو المرمز المذكور في أفراس رسول الله ﷺ سمي بذلك لحسن صهيله كأنه بصهيله ينشد رجز الشعر الذي هو أطيبه، وكان أبيض، وقيل: هو الطرف بكسر الطاء، وقيل: هو النجيب.

قوله: (مِنْ أَهْرَابِي) قيل: هو سواء بن الحارث، وقال الذهبي: هو سواء بن قيس المحاربي.

قوله: (فَاسْتَبَعَتْ) السَّيْنُ لِلطَّلَبِ: أي: أمره أن يتبعه إلى مكانه كاستخدامه إذا أمره أن يجده فيه شراء السلعة وإن لم يكن الثمن حاضراً، وجواز تأجيل البائع بالثمن إلى أن يأتي إلى منزله. قوله: (فَطَفِقَ) بكسر الفاء على اللغة المشهورة، وبفتحها على اللغة القليلة.

قوله: (بِالْفَرَسِ) الباء زائدة في المفعول، لأن المساومة تتعدى بنفسها، تقول: سمت الشيء قوله: (لَا يَشْعُرُونَ) ... إلخ، أي: لم يقع من الصحابة السوم المنهي عنه بعد استقرار البيع، والنهي إنما يتعلق لمن علم، لأن العلم شرط التكليف.

قوله: (لَا وَاللَّهِ مَا بَعْتُكَ) قيل: إنما أنكر هذا الصحابي البيع وحلف على ذلك، لأن بعض المنافقين كان حاضراً، فأمره بذلك وأعلمه أن البيع لم يقع صحيحاً، وأنه لا إثم عليه في الحلف على أنه ما باعه فاعتقد صحة كلامه، لأنه لم يظهر له نفاقه، ولو علمه لما اغتر به، وهذا وإن كان هو اللاتق بحال من كان صحابياً، ولكن لا مانع من أن يقع مثل ذلك من الذين لم يدخل حسب الإيمان في قلوبهم، وغير مستنكر أن يوجد في ذلك الزمان من يؤثر العاجلة، فإنه قد كان بهذه المثابة جماعة منهم كما قال تعالى: «مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»، والله يغفر لنا

أَبْوَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالْتِمَارِ

بَابُ مَنْ بَاعَ تَخْلًا مُؤَبَّرًا

٢٢١٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ يُؤَبَّرَ فَعَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٨٢/٢) (خ: ٢٣٧٩) (م: ١٥٤٣) (أ: ٨٠) (ت: ١٢٤٤) (هـ: ٢٢١١).

٢٢١٤- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَفَسَى أَنْ ثَمَرَةَ النَّخْلِ لِمَنْ أَبْرَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ وَقَفَسَى أَنْ مَالُ الْمَمْلُوكِ لِمَنْ بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٢٦/٥) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٣٢٦/٥).

حديث عبادة في إسناداه انقطاع، لأنه من رواية إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصَّامِتِ عن عبادة ولم يدره.

قوله: (تخلًا) اسم جنس يذكّر ويؤنث والجمع نخيل.

قوله: (بعد أن يؤبر) التأبير: التشقيق والتلقيح، ومعناه: شقّ طلع النخلة الأتني ليدُر فيها شيء من طلع النخلة الذكر.

وفيه دليل على أن من باع تخلًا وعليها ثمرة مؤبّرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع، ويدل بمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤبّرة تدخل في البيع وتكون للمشتري، وبذلك قال جمهور العلماء، وخالفهم الأوزاعي وأبو حنيفة فقالا: تكون للبائع قبل التأبير وبعده وقال ابن أبي ليلى: تكون للمشتري مطلقًا، وكلا الإطلاقين مخالف لحديثي الباب الصحيحين، وهذا إذا لم يقع شرط من المشتري بأنه اشترى الثمرة، ولا من البائع بأنه استثنى لنفسه الثمرة، فإن وقع ذلك كانت الثمرة للشارط من غير فرق بين أن تكون مؤبّرة أو غير مؤبّرة. قال في الفتح: لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد بل، لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به.

قوله: (إلا أن يشترط المبتاع) أي: المشتري بقرينة الإِسْهَارَةِ إلى البائع بقوله: «مَنْ بَاعَ» وظاهره أنه يجوز له أن يشترط بعضها أو كلها، وقال ابن القاسم: لا يجوز اشتراط بعضها.

ووقع الخلاف فيما إذا باع تخلًا بعضه قد أبر وبعضه لم يؤبر، فقال الشافعي: الجميع للبائع، وقال أحمد: الذي قد أبر للبائع والذي لم يؤبر للمشتري وهو الصواب.

قوله: (ومَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا). إلخ، فيه دليل على أن العبد إذا ملكه

سيّده مالا ملكه، وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد أبو حنيفة والهادوية إن العبد لا يملك شيئًا أصلًا، والظاهر الأول، لأن نسبة المال إلى المملوك تقتضي أنه يملك وتأويله بأن المراد أن يكون شيء في يد العبد من مال سيّده وأضيف إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك كما يقال: الجبل للفرس، خلاف الظاهر. واستدل بالحدِيثين على أن مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحلقة التي في أذنه والخاتم الذي في أصبعه والنعل التي في رجله والياب التي على بدنه، وقد اختلف في الثياب على ثلاثة أقوال: الأول: أنه لا يدخل شيء منها، وهو الذي نسب الماوردي إلى جميع الفقهاء وصححه النووي قال الماوردي: لكن العادة جارية بالعموم فيها بين التجار.

الثاني: أنها تدخل في مطلق البيع للعادة وبه قال: أبو حنيفة وكذلك قالت الهاديّة في ثياب البذلة.

الثالث: يدخل قدر ما يستر العورة، والمذهب الأول هو الأولي، والتخصيص بالعادة مذهب مرجوح.

قوله: (إن مال المملوك) فيه التسوية بين العبد والأمة واعلم أن ظاهر حديثي الباب بخالف الأحاديث التي ستأتي في النهي عن بيع الثمرة قبل صلاحها، لأنه يقضي بجواز بيع الثمرة قبل التأبير، وبعده. قال في الفتح: والجمع بين حديث التأبير، وحديث النهي عن بيع الثمرة قبل بدو الصلاح سهل وهو أن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل، وفي حديث النهي مستقلة، وهذا واضح جدًا انتهى.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ قَبْلَ بَدْوِ صَلَاحِهِ

٢٢١٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٣/٣٧ و٤٦) (خ: ٢١٩٤) (م: ١٥٣٤) (أ: ٤٩) (د: ٣٣٦٧) (ن: ٧/٢٦٢) (هـ: ٢٢١٤)، وَفِي لَفْظٍ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ» وَعَنْ بَيْعِ السُّبُلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاقَةُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

٢٢١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢/٢) وَمُسْلِمٌ (١٥٣٨) وَالنَّسَائِيُّ (٧/٢٦٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢١٥).

٢٢١٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ» رَوَاهُ الْحَمَسِيُّ إِلَّا النَّسَائِيُّ (حم:

٣/ ٢٢١١ و ٢٥٠ (د: ٣٣٧١) (ت: ١٢٢٨) (هـ: ٢٢١٧).

٢٢١٨- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُرْهَى، قَالُوا: وَمَا تُرْهَى؟ قَالَ: تُحْمَرُ، وَقَالَ: إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فَبِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ». أَخْرَجَاهُ (خ: ٢٢٠٨) (م: ١٥٥٥) (١٦ و ١٥).

حديث أنس الأول أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححه.

قوله: (يَبْدُو) بغير همزة أي: يظهر، والثمار بالثلاثة جمع ثمرة بالتحريك، وهي أعم من الرطب وغيره.

قوله: (صَلَاحُهَا) أي حرمتها وصرفتها. وفي رواية لمسلم ما صلاحه؟ قال: تذهب عاهته واختلَفَ السَّلَفُ هل يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان في البلد مثلاً جاز بيع جميع البساتين، أو لا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة، أو في كل شجرة على حدة؟ على أقوال: والأوّل قول اللّيث وهو قول المالكية بشرط أن يكون متلاحقاً، والثاني: قول أحمد.

والثالث: قول الشافعية، والرابع: رواية عن أحمد.

قوله: (نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ) أمّا البائع فلتلا يأكل مال أخيه بالباطل وأمّا المشتري فلتلا يضيّع ماله ويساعد البائع على الباطل.

قوله: (تَرَهُوْ) يقال: زها النخل يزهو: إذا ظهرت ثمرته وأزهى يزهي إذا احمرّ أو اصفرّ، هكذا في الفتح، وقال الخطّابي: إنه لا يقال في النخل: تزهو إنما يقال: تزهي لا غير، وهذه الرواية تردّ عليه.

قوله: (عَنْ بَيْعِ السُّبُلِ حَتَّى يَبْيَضُ) بضم السين وسكون النون وضمّ الباء الموحدة سنابل الزرع.

قال النووي: معناه يشتد حبّه وذلك بدو صلاحه.

قوله: (وَيَأْمَنُ الْعَاهَةُ) هي الآفة تصيبه فيفسد، لأنه إذا أصيب بها كان أخذ ثمنه من أكل أموال الناس بالباطل، وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا طَلَعَ النَّجْمُ صَبَاحًا رُفِعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ كُلِّ بَلَدَةٍ» وفي رواية: «رُفِعَتِ الْعَاهَةُ عَنْ الثَّمَرِ» والنجم: هو الثريا، وطلوعها صباحاً يقع في أوّل فصل الصيف، وذلك عند اشتداد الحرّ في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار

وأخرج أحمد من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى تَذَهَبَ الْعَاهَةُ، قُلْتُ: وَمَتَى ذَلِكَ؟ قَالَ: حَتَّى تَطْلُعَ الثَّرِيَاءُ». قوله: (حَتَّى يَسُوذَ) زاد مالك في الموطأ: «فَإِنَّهُ إِذَا اسْوَذَ يَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ وَالْآفَةِ» واشتداد الحبّ قوته وصلابته.

قوله: (إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ). إلخ، صرّح الدارقطني بأن هذا مدرج من قول أنس وقال: رفعه خطأ، ولكنه قد ثبت مرفوعاً من حديث جابر عند مسلم بلفظ: «إِنْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِسْمِ تَأْخُذَ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» وسيأتي، وفيه دليل على وضع الجوانح، لأن معناه أن الثمر إذا تلف كان الثمن المدفوع بلا عوض فكيف يأكله البائع بغير عوض؟ وسيأتي الكلام على وضع الجوانح والأحاديث المذكورة في الباب تدلّ على أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحها وقد اختلف في ذلك على أقوال: الأوّل: أنه باطل مطلقاً، وهو قول ابن أبي ليلى والثوري وهو ظاهر كلام الهادي والقاسم. قال في الفتح: وهم من نقل الإجماع فيه، والثاني: أنه إذا شرط القطع لم تبطل وإلا بطل، وهو قول للشافعية وأحمد ورواية عن مالك، ونسبه الحافظ إلى الجمهور، وحكا في البحر عن المؤيد بالله. الثالث: أنه يصحّ إن لم يشترط التيقن، وهو قول أكثر الحنفية. قالوا: والنهي محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلاً، وقد حكى صاحب البحر الإجماع على عدم جواز بيع الثمر قبل خروجه، وحكى أيضاً الاتفاق على عدم جواز بيعه قبل صلاحه بشرط البقاء، وحكى أيضاً عن الإمام يحيى أنه خصّ جواز البيع بشرط القطع الإجماع، وحكى عنه أيضاً أنه يصحّ البيع بشرط القطع إجماعاً، ولا يخفى ما في دعوى بعض هذه الجماعات من المجازفة وحكي في البحر أيضاً عن زيد بن عليّ والمؤيد بالله والإمام يحيى وأبي حنيفة والشافعية أنه يصحّ بيع الثمر قبل الصلاح تمسكاً بمعوم قوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ»، قال أبو حنيفة: ويؤمر بالقطع، والمشهور من مذهب الشافعية هو ما قدّمنا فأمّا البيع بعد الصلاح فيصحّ مع شرط القطع إجماعاً ويفسد مع شرط البقاء إجماعاً إن جهلت المدة، كذا في البحر.

قال الإمام يحيى: فإن علمت صحّ عند القاسمية إذ لا غرر. وقال المؤيد بالله: لا يصحّ للنهي عن بيع وشرط، واعلم أن

الزُّرْع قد سنبل أو ظهر فيه الحبُّ كان يبعه قبل اشتداد حُبِّه غير جائز، وأما قبل أن يظهر فيه الحبُّ والسَّابِل فإن صدق على يبعه حيثنَّزَّ أنه مخاضرةٌ كما قال البعض: إذا بيع الزُّرْع قبل أن يشتدَّ لم يصحَّ يبعه لورود النَّهي عن المخاضرة كما تقدَّم في باب النَّهي عن بيع الغرر، لأنَّ التفسير المذكور صادقٌ على الزُّرْع الأخضر قبل أن يظهر فيه الحبُّ والسَّابِل، وهو الَّذي يقال له: القصيل، ولكنَّ الَّذي في القاموس أنَّ المخاضرة بيع الثَّمار قبل بدو صلاحها، وكذا في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزُّرْع، لأنَّ الثَّمار حمل الشَّجر كما في «القاموس». وسيأتي في تفسير الحاقلة عند البعض ما يرشد إلى أنَّها بيع الزُّرْع قبل أن تغلظ سوقه، فإنَّ صحَّ فذاك، وإلا كان الظَّاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقاً.

٢٢١٩- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمَعَامَةِ وَالْمَخَابِرَةِ» وَفِي لَفْظٍ: «بَذَلَ الْمَعَامَةَ» وَعَنْ يَسَعَ السَّيِّئِ (حم: ٣/ ٣٩٢) (خ: ٢٢٠٧) (م: ١٥٣٦) (٨٥).
٢٢٢٠- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ» وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يَطْيِبَ» وَفِي رِوَايَةٍ: «حَتَّى يُطْعَمَ» (حم: ٣/ ٣٧٢) (خ: ٢١٨٩) (م: ١٥٣٦) (٨٦).

٢٢٢١- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ عَطَاءَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمَخَابِرَةِ وَأَنْ يَشْتَرِيَ النَّخْلَ حَتَّى يَشْفِقَ، وَالْإِشْقَافُ أَنْ يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمَحَاقِلَةُ أَنْ يَبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمَزَابِنَةُ أَنْ يَبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ، وَالْمَخَابِرَةُ الثَّلَثُ وَالرَّبِيعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ، قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءَ: أَسَمِعْتَ جَابِرًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَعَمْ، مُتَّفَقٌ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا الْآخِرَ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَأَحَدٍ (خ: ٢١٩٦) (م: ١٥٣٦) (٨٣).

قوله: (المحاقلة) قد اختلف في تفسيرها، فمنهم من فسرها بما في الحديث فقال: هي بيع الحقل بكيلٍ من الطعام معلوم، وقال أبو عبيد: هي بيع الطعام في سنبله والحقل الحارث وموضع الزُّرْع وقال الليث: الحقل: الزُّرْع إذا تشعب من قبل أن تغلظ سوقه، وأخرج الشافعي في المختصر عن جابر أنَّ المحاقلة: أن يبيع الرَّجُل الرَّجُلَ الزُّرْع بمائة فرق من الحنطة. قال الشافعي: وتفسير المحاقلة والمزابنة في الأحاديث يحتمل أن يكون عن النَّبِيِّ ﷺ أن يكون من رواية من رواه وفي النَّسائي عن رافع بن خديج

ظاهر أحاديث الباب وغيرها المنع من بيع الثمرة قبل الصلاح، وإن وقع في تلك الحالة باطلٌ كما هو مقتضى النَّهي، ومن ادَّعى أنَّ مجرد شرط القطع يصحُّ البيع قبل الصلاح فهو محتاجٌ إلى دليل يصلح لتقييد أحاديث النَّهي، ودعوى الإجماع على ذلك لا صحة لها لما عرفت من أنَّ أهل القول الأوَّل يقولون بالبطلان مطلقاً، وقد عول المجوزون مع شرط القطع في الجواز على عللٍ مستنبطة فجعلوها مقيدةً للنَّهي، وذلك مما لا يفيد من لم يسمح بمفارقة النصوص لمجرد خيالاتٍ عارضةٍ وشبهٍ واهيةٍ تهاجر بأيسر تشكيكٍ، فالحقُّ ما قاله الأوَّلون من عدم الجواز مطلقاً.

وظاهر النصوص أيضاً أنَّ البيع بعد ظهور الصلاح صحيحٌ، سواء شرط البقاء أم لم يشرط، لأنَّ الشارع قد جعل النَّهي امتداداً إلى غاية بدو الصلاح، وما بعد الغاية مخالفٌ لما قبلها، ومن ادَّعى أنَّ شرط البقاء مفسدٌ فعليه الدليل، ولا ينفعه في المقام ما ورد من النَّهي عن بيع وشرط، لأنَّه يلزمه في تجويزه للبيع قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيعٌ وشرطٌ، وأيضاً ليس كلُّ شرط في البيع منهياً عنه، فإنَّ اشتراط جابرٍ بعد يبعه للجعل أن يكون له ظهوره إلى المدينة قد صحَّحه الشارع كما سيأتي، وهو شبيهٌ بالشرط الَّذي نحن بصدد.

وتقدَّم أيضاً جواز البيع مع الشرط في النخل والعبد لقوله: «إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»، وأما دعوى الإجماع على الفساد بشرط البقاء كما سلف فدعوى فاسدة، فإنه قد حكى صاحب الفتح عن الجمهور أنه يجوز البيع بعد الصلاح بشرط البقاء ولم يحك الخلاف في ذلك إلا عن أبي حنيفة وأما بيع الزُّرْع أخضر وهو الَّذي يقال له: القصيل، فقال ابن رسلان في شرح السنن: اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصيل بشرط القطع. سفيان الثوري وابن أبي ليلى قالوا لا يصحُّ يبعه بشرط القطع. وقد اتفق الكلُّ على أنه لا يصحُّ بيع القصيل من غير شرط القطع، وخالف ابن حزم الظاهري فجاز بيعه بغير شرط تمسكاً بأنَّ النَّهي إنما ورد عن السَّابِل.

قال: ولم يأت في منع بيع الزُّرْع مذ نسبت إلى أن يسنبل نصٌّ أصلاً، وروي عن أبي إسحاق الشيباني قال: سألت عكرمة عن بيع القصيل فقال: لا بأس، فقلت: إنَّه يسنبل فكرهه انتهى.

كلام ابن رسلان والحاصل أنَّ الَّذي في الأحاديث النَّهي عن بيع الحبِّ حتَّى يشتدَّ، وعن بيع السَّابِل حتَّى يبيض، فما كان من

من جنسه، أو هي بيع المغالبة في الجنس الذي لا يجوز فيه الغين انتهى.

قوله: (وَالْمَعَاوَةِ) هي بيع الشجر أعواماً كثيرة، وهي مشتقة من العام كالشاهرة من الشهر، وقيل: هي اكتراء الأرض سنين وكذلك بيع السنين: هو أن يبيع ثمر النخلة لأكثر من سنة في عقد واحد، وذلك لأنه يبيع غرر لكونه يبيع ما لم يوجد. وذكر الرافعي وغيره لذلك تفسيراً آخر، وهو أن يقول: بعثك هذا سنة، على أنه إذا انقضت السنة فلا يبيع بيننا وأردنا أنا الثمن وترد أنت المبيع.

قوله: (وَالْمَخَابِرَةُ) سيأتي تفسيرها والكلام عليها في كتاب المساقاة والمزارعة.

قوله: (حَتَّى يَغِيْبَ) هذه الرواية وما بعدها من.

قوله: (حَتَّى يُطْعَمَ) ينبغي أن يقيد بهما سائر الروايات المذكورة.

قوله: (حَتَّى يُشَقَّ) بضم أوله ثم شين معجمة ثم قاف وفي رواية للبخاري: «يشقق»، وهي الأصل والهاء بدل من الحاء، وإشقاق النخل احمراره واصفراره كما في الحديث، والاسم الشُّقعة بضم الشين المعجمة وسكون القاف بعدها مهملة وقد استدلل بأحاديث الباب ونحوها على تحريم المحاقلة والمزابنة وما شاركهما في العلة قياساً وهي إما مظنة الربا لعدم علم التساوي أو الغرر، وعلى تحريم بيع السنين وعلى تحريم بيع الثمر قبل صلاحه وقد تقدم الكلام عليه وقد وقع الاتفاق على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العرايا وعلى تحريم بيع الحنطة في سنابلها بالحنطة منسلةً على تحريم بيع العنب بالزبيب ولا فرق عند جمهور أهل العلم بين الرطب والعنب على الشجر وبين ما كان مقطوعاً منهما وجوز أبو حنيفة بيع الرطب المقطوع بخرصه من اليابس.

بَابُ الثَّمَرَةِ الْمُشْتَرَاةِ يَلْحَقُهَا جَائِحةٌ

٢٢٢٢- عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ الْجَوَائِجَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٩/٣) وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَفِي لَفْظِهِ: «لِلْمُسْلِمِ: «أَمْرٌ يَوْضَعُ الْجَوَائِجَ» وَفِي لَفْظِهِ: «قَالَ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهَا جَائِحةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَا لَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٧٠) وَالنَّسَائِيُّ (٢٦٥/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢١٩).

وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ الْحَاقِلَةَ مَأْخُذَةٌ مِنَ الْحَقْلِ جَمْعُ حَقْلَةٍ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَهِيَ السَّاحَاتُ جَمْعُ سَاحَةٍ، وَفِي الْقَامُوسِ: الْحَقْلُ قَرَأَ طَبَّبَ يَزْرَعُ فِيهِ كَالْحَقْلَةِ، وَمِنْهُ: لَا يَنْبِتُ الْبَقْلَةُ إِلَّا الْحَقْلَةُ وَالزَّرْعُ قَدْ تَشَعَّبَ وَرَقُهُ وَظَهَرَ وَكَثُرَ، أَوْ إِذَا اسْتَجْمَعَ خُرُوجُ نَبَاتِهِ، أَوْ مَا دَامَ أَخْضَرَ وَقَدْ أَحْقَلَ فِي الْكُلِّ، وَالْحَاقِلُ الْمَزَارِعُ، وَالْحَاقِلَةُ: بَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهِ، أَوْ بَيْعِهِ فِي سَنَبِلِهِ بِالْحَنْطَةِ، أَوْ الْمَزَارَعَةِ بِالثَّلَثِ أَوْ الرَّبْعِ، أَوْ أَقَلِّ أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ اكْتِرَاءُ الْأَرْضِ بِالْحَنْطَةِ انْتَهَى.

وقال مالك: المحاقلة: أن تكرر الأرض ببعض ما ينبت منها وهي المخابرة ولكن يبعد هذا عطف المخابرة عليها في الأحاديث قوله: (والمزابنة) بالزاي والموحدة والنون.

قال في الفتح: هي مفاعلة من الزين بفتح الزاي وسكون الموحدة: وهو الدفع الشديد، ومنه سميت الحرب: الزبون، لشدة الدفع فيها وقيل: للبيع المخصوص مزابنةً كأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه، أو، لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع لفسخه، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع. انتهى.

وقد فسرت بما في الحديث، أعني: بيع النخل بأوساق من الثمر، وفسرت بهذا، وبيع العنب بالزبيب كما في الصحيحين، وهذا أصل المزابنة والحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول أو معلوم من جنس يجري الربا في نقده، وبذلك قال الجمهور، ووقع في البخاري عن ابن عمر أن المزابنة أن يبيع الثمر بكيل إن زاد فلي، وإن نقص. فعلي وفي مسلم عن نافع: المزابنة: بيع ثمر النخل بالتمر كيلاً، وبيع العنب بالزبيب كيلاً، وبيع الزرع بالحنطة كيلاً، وكذا في البخاري، وقال مالك: إنها بيع كل شيء من الجزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده، إذا بيع بشيء سمي من الكيل وغيره سواء كان يجري فيه الربا أم لا.

قال ابن عبد البر: نظر مالك إلى معنى المزابنة لغة: وهي المدافعة قال في الفتح: وفسر بعضهم المزابنة بأنها بيع الثمر قبل بدو صلاحه، وهو خطأ. قال: والذي تدل عليه الأحاديث في تفسيرها أولى، وقيل: إن المزابنة: المزارعة.

وفي القاموس: الزين: يبيع كل تمر على شجره بتمر كيلاً قال: والمزابنة: بيع الرطب في رهوس النخل بالتمر، وعن مالك: كل جزاف لا يعلم كيله ولا عدده ولا وزنه، أو بيع مجهول بمجهول

يجاب عنه بأن التخصيص على الوضع مع البيع قبل الصلاح لا ينافي الوضع مع البيع بعده ولا يصلح مثله لتخصيص ما دل على وضع الجوائح ولا لتقييده وأما ما احتج به الطحاوي فغير صالح للاستدلال به على محل النزاع، لأنه لا تصريح فيه بأن ذهاب ثمرة ذلك الرجل كان بعاهات سماوية، وأيضاً عدم نقل تضمين بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به، لأنه قد نقل ما يشعر بالتضمن على العموم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة وسيأتي حديث أبي سعيد في كتاب التأسيس ويأتي في شرحه بقية الكلام على الوضع

أبواب الشروط في البيع

باب اشتراط منفعة المبيع ومآ في معناها

٢٢٢٣- عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَحْيَا فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّئَهُ قَالَ: وَلَجَعَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا لِي وَهَرَبَهُ فَسَارَ سِرّاً لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ فَقَالَ: بَعِيهِ فَقُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: بَعِيهِ فَبَعْتُهُ وَأَسْتَنْبْتُ حِمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣/ ٣١٤) (خ: ٢٧١٨) (م: ٧١٥) (١٠٩). وَفِي لَفْظٍ: «لَا أَحَدَ وَالْبَحَارِيَّ» وَشَرَطْتُ طَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ

قوله: (أحيا) الإحياء التعب والعجز عن السير.

قوله: (بعينه) زاد في رواية متفق عليها (بوقيّة) وفي أخرى بخمس أواق وفي أخرى أيضاً بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفي بعضها بأربعة دنانير، وفي بعضها بشماعة درهم، وفي بعضها بعشرين ديناراً، وقد جمع بين هذه الروايات بما لا يخلو عن تكلف، واستدل بهذا على جواز طلب البيع من المالك قبل عرض المبيع للبيع.

قوله: (حملان) بضم الحاء المهملة والمراد: الحمل عليه، وقام الحديث في الصحيحين «فَلَمَّا بَلَغَتْ أَثْنَيْ جَمَلٍ فَقَدَنِي ثَمَنَهُ ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي إِثْرِي فَقَالَ: أَتُرَانِي مَا كَسَبْتُكَ لِأَخِي جَمَلِكَ خَذْ جَمَلَكَ وَذَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ» وللحديث الفاظ فيها اختلاف كثير وفي بعضها طول، وهو يدل على جواز البيع مع استثناء الركوب، وبه قال الجمهور وجوز به مالك إذا كانت مسافة السفر قريبة وحذوها بثلاثة أيام، وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك سواء قلّت المسافة أو كثرت، واحتجوا بحديث النهي عن بيع وشروط وحديث النهي عن الثنيا، وأجابوا عن حديث

وفي الباب عن عائشة عند البيهقي بنحوه وفي إسناده حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف ولكنه في الصحيحين عنها مختصراً، وعن أنس وقد تقدّم في باب بيع الثمرة قبل بدو صلاحها.

قوله: (الجوائح) جمع جائحة وهي الآفة التي تصيب الثمار فتهلكها يقال: جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء فيهما إذا أصابهم بمكروه عظيم، ولا خلاف أن البرد والقحط والعطش جائحة وكذلك كل ما كان آفة سماوية وأما ما كان من آدميين كالسرقة ففيه خلاف، منهم من لم يره جائحة لقوله في الحديث السابق عن أنس إذا منع الله الثمرة ومنهم من قال: إنه جائحة تشبهاً بالآفة السماوية وقد اختلف أهل العلم في وضع الجوائح إذا بيعت الثمرة بعد بدو صلاحها وسلمها البائع للمشتري بالتخلى ثم تلفت بالجائحة قبل أوان الجذاذ، فقال الشافعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين والليث: لا يرجع المشتري على البائع بشيء قالوا: وإنما ورد وضع الجوائح فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع، فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قيد به في حديث أنس المتقدم.

واستدل الطحاوي على ذلك بحديث أبي سعيد: «أَصِيبَ رَجُلٌ فِي يَمَارٍ ابْتَاغَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ»، فَلَمْ يَلْغُ ذَلِكَ وَقَاءَ دَيْنِهِ فَقَالَ: خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال: فلما لم يعطل دين الغرماء بذهاب الثمار بالعاهات ولم يأخذ النبي ﷺ الثمن ممن باعها منه دل على أن وضع الجوائح ليس على عمومه، وقال الشافعي في القديم: هي من ضمان البائع فيرجع المشتري عليه بما دفعه من الثمن وبه قال أحمد وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم. قال القرطبي: وفي الأحاديث دليل واضح على وجوب إسقاط ما احتج من الثمرة عن المشتري ولا يلتفت إلى قول من قال: إن ذلك لم يثبت مرفوعاً إلى النبي ﷺ، لأنه من قول أنس، بل الصحيح رفع ذلك من حديث جابر وأنس، وقال مالك: إن أذهبت الجائحة دون الثلث لم يجب الوضع، وإن كان الثلث فأكثر وجب، لقوله ﷺ: «الْثُلُثُ وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ» قال أبو داود: لم يصح في الثلث شيء عن النبي وهو رأي أهل المدينة، والراجح الوضع مطلقاً من غير فرق بين القليل والكثير، وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده وما احتج به الأولون من حديث أنس المتقدم

قوله: (وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ) قال البغوي: هو أن يقول: بعتك هذا العبد بالفَرِ نقدًا أو بالفَرِ نسيئةً فهذا بيعٌ تضمّن شرطين يختلف المقصود فيه باختلافهما ولا فرق بين شرطين وشروط، وهذا التفسير مروى عن زيد بن عليّ وأبي حنيفة، وقيل: معناه أن يقول: بعتك ثوبي بكذا وعليّ قصارته وخياطته فهذا فاسدٌ عند أكثر العلماء وقال أحمد: إنّه صحيحٌ، وقد أخذ بظاهر الحديث بعض أهل العلم فقال: إن شرط في البيع شرطاً واحداً صحّ وإن شرط شرطين أو أكثر لم يصحّ فيصحّ مثلاً أن يقول: بعتك ثوبي على أن أخطئه، ولا يصحّ أن يقول: على أن أقصره وأخطئه، ومذهب الأكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين. واتفقوا على عدم صحّة ما فيه شرطان.

قوله: (وَلَا رِبْحٌ مَّا لَمْ يُضْمَنْ) يعني: لا يجوز أن يأخذ ربح سلعة لم يضمّن مثل أن يشتري متاعاً ويبيعه إلى آخر قبل قبضه من البائع فهذا البيع باطلٌ، ورجحه لا يجوز، لأن المبيع في ضمان البائع الأوّل وليس في ضمان المشتري منه لعدم القبض. قوله: (وَلَا بَيْعٌ مَّا لَيْسَ عِنْدَكَ) قد قدّمنا الكلام عليه في باب النهي عن بيع ما لا يملكه.

بَابُ مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطٍ أَنْ يُعْتِقَهُ

٢٢٢٥- عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتِيقِ فَاشْتَرَطُوا وَلَآءَهَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرَيْهَا وَأَعْتِقْهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ لَفْظَهُ: «أَعْتِقْهَا» (حم: ٤٢/٦) (خ: ٢٥٣٦) (م: ١٥٠٤) (١٢).

قوله: (بَرِيرَةَ) هي بفتح الباء الموحدة وبراءين. بينهما تحتية بوزن فعيلة مشتقة من البرير وهو ثمر الأراك، وقيل: إنها فعيلة من البر بمعنى مفعولة: أي مبرورة، أو بمعنى فاعلة: كرحيمة أي: بارّة، وكانت لناسٍ من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم، وقيل: لناسٍ من بني هلال، قاله ابن عبد البر وقد ذكر المصنف رحمه الله هاهنا هذا الطّرف من الحديث للاستدلال به على جواز البيع بشرط العتق. وسيأتي الحديث بكماله قريباً.

قال النووي: قال العلماء: الشرط في البيع أقسام: أحدها: يقتضيه إطلاق العقد كشرط تسليمه.

الثاني: شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقاً.

الثالث: اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور لهذا الحديث.

الباب بأنّه قصّة عين تدخلها الاحتمالات ويجاب بأن حديث النّهي عن بيع وشرط مع ما فيه من المقال هو أعمُّ من حديث الباب مطلقاً فيبيّن العامُّ على الخاصِّ. وأما حديث النّهي عن الثّنيا فقد تقدّم تقييده بقوله: «إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ»، وللحديث فوائد مبسوطة في مطولات شروح الحديث.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ جَمْعِ شَرْطَيْنِ مِنْ ذَلِكَ

٢٢٢٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُلُ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَّا لَمْ يُضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَّا لَيْسَ عِنْدَكَ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ (حم: ١٧٥/٢) (د: ٣٥٠٤) (ت: ١٢٣٤) (ن: ٢٩٥/٧) (هـ: ٢١٨٩) فَإِنَّ لَهُ مِنْهُ: «رِبْحٌ مَّا لَمْ يُضْمَنْ، بَيْعٌ مَّا لَيْسَ عِنْدَكَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

الحديث صحّحه أيضاً ابن خزيمة والحاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضاً بلفظ: «لَا يَجُلُ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ»، وهو عند هؤلاء كلّهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ووجد في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب عن عبد الله بن عمر بدون واو والصواب إثباتها، وأخرجه ابن حزم في المحلى والخطابي في المعالم والطبراني في الأوسط والحاكم في علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: «نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ» وقد استغربه النووي وابن أبي الفوارس. قوله: (لَا يَجُلُ سَلْفٌ وَبَيْعٌ) قال البغوي: المراد بالسلف هنا القرض.

قال أحمد: هو أن يقرضه قرضاً ثم يبايعه عليه بيماً يزداد عليه وهو فاسدٌ، لأنّه إنّما يقرضه على أن يجابه في الثمن وقد يكون السلف بمعنى السلم، وذلك مثل أن يقول: أبيعك عبدي هذا بالفَرِ على أن تسلفني مائة في كذا وكذا أو يسلم إليه في شيء ويقول: إن لم يتهبّا المسلم فيه عندك فهو بيعٌ لك وفي كتاب جماعة من أهل البيت رضي الله عنهم أنّ السلف والبيع صورته أن يريد الشخص أن يشتري السلعة بأكثر من ثمنها لأجل النساء، وعنده أنّ ذلك لا يجوز فيحتال فنستقرضه الثمن من البائع ليعجله إليه حيلة والأولى تفسير الحديث بما تقتضيه الحقيقة الشرعية أو اللغوية أو العرفية أو المجاز عند تعذر الحمل على الحقيقة لا بما هو معروف في بعض المذاهب، غير معروف في غيره، وقد عرفت الكلام في جواز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء.

المسلمين.

قوله: (وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ شَرْطٍ) قَالَ النَّوَوِيُّ: أَي: لو شرطوا مائة مَرَّةً توكيداً فالشرط باطلٌ وإنما حل ذلك على التوكيد لأن الدليل قد دلَّ على بطلان جميع الشروط التي ليست في كتاب الله فلا حاجة إلى تقييدها بالمائة، فإنها لو زادت عليها كان الحكم كذلك.

قوله: (وَاشْتَرَطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ) استشكل صدور الإذن منه ﷺ بشرط فاسدٍ في البيع، واختلف العلماء في ذلك فمنهم من أنكر الشرط في الحديث فروى الخطابي في المعالم بسنده إلى يحيى بن أكثم أنه أنكر ذلك. وعن الشافعي في الأم الإشارة إلى تضعيف هذه الرواية التي فيها الإذن بالاشتراط لكونه انفرد بها هشام بن عروة دون أصحاب أبيه وأشار غيره إلى أنه روي بالمعنى الذي وقع وليس كما ظن وأثبت الرواية آخرون، وقالوا هشام ثقة حافظ، والحديث متفق على صحته، فلا وجه لردّه ثم اختلفوا في توجيه ذلك فقال الطحاوي: إن اللام في قوله: لهم، بمعنى على كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾، وقد أسند هذا البيهقي في المعرفة عن الشافعي، وجزم به الخطابي عنه وهو مشهور عن المزني وقال النووي: إن هذا تأويل ضعيف، وكذلك قال ابن دقيق العيد: وقال آخرون: الأمر في قوله: «اشترطي» للإباحة أي: اشترطي لهم أو لا فإن ذلك لا ينفعهم، ويقول هذا قوله: «وَيَشْتَرِطُوا مَا شَاءُوا»، وقيل: إن النبي ﷺ قد كان أعلم الناس أن اشتراط الولاء باطل، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة، فلما أرادوا أن يشتروا ما تقدم لهم العلم ببطلانه أطلق الأمر مريداً به التهديد كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾؛ فكانه قال: اشترطي لهم الولاء فسيعلمون أن ذلك لا ينفعهم. ويؤيد هذا ما قاله ﷺ بعد ذلك: «مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا. إِنْخَ فَوْيْخُهُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ: مشيراً إلى أنه قد تقدم منه بيان إبطاله، إذ لو لم يتقدم منه ذلك لبداً ببيان الحكم لا بالتوبيخ بعدم مقتضي له إذ هم يتمسكون بالبراء الأصلية وقال الشافعي: إنه أذن في ذلك لقصد أن يعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك، ويرتدع به غيرهم وكان ذلك من باب الأدب، وقيل: معنى اشترطي اتركني مخالفتهم فيما يشترطونه ولا تظهرني نزاعهم فيما دعوا إليه مراعاةً لتنجيز العتق لتشوف الشرع إليه، وقال النووي: أقوى الأجوبة أن هذا الحكم خاصٌ بعائشة في هذه القصة وأن سببه

الرابع: ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستثناء منفعته فهو باطلٌ.

بَابُ أَنْ مَنْ شَرَطَ الْوَلَاءَ أَوْ شَرَطًا فَاسِدًا لَعَنَّا وَصَحَّ الْعَقْدُ

٢٢٢٦- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ وَهِيَ مُكَاتِبَةٌ فَقَالَتْ: اشْتَرَيْتَنِي فَأَعْتِقْنِي، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا وَلَايَتِي، قُلْتُ: لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَلَّغَهُ، فَقَالَ: مَا شَأْنُ بَرِيرَةَ؟ فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ مَا قَالَتْ، فَقَالَ: اشْتَرَيْتَهَا فَأَعْتِقْتُهَا وَتَشْتَرِطُوا مَا شَاءُوا قَالَتْ: فَاشْتَرَيْتَهَا فَأَعْتَقْتُهَا، وَاشْتَرِطَ أَهْلُهَا وَلَايَتَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقَّ وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ شَرْطٍ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٦٨) وَابْنُ مَسْلُومٍ (١٥٠٤) مَعْنَاهُ، وَلِلْبُخَارِيِّ فِي لَفْظٍ: «آخَرُ:» خَلِيلُهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقَّ».

٢٢٢٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أَزَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: يَبِيعُكِهَا عَلَى أَنْ وَلَايَتُهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَحَقَّ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٦٢) وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٦/٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩١٥) وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ (١٥٠٤)، لَكِنْ قَالَ فِيهِ: عَنْ عَائِشَةَ جَعَلَهُ مِنْ مُسْتَنْهَاهَا.

٢٢٢٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَزَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَحَقَّ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٠٥) (١٥).

قوله: (اشتريتها) في ذلك دليلٌ على جواز بيع المكاتب إذا رضي ولو لم يعجز نفسه وبه قال أحمد وربيعة والأوزاعي والليث وأبو ثور ومالك والشافعي في أحد قوليه واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على تفاصيلٍ لهم في ذلك، كذا في الفتح وإلى مثل ذلك ذهب الهادي وأتباعه، وقال أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين عنه وبعض المالكية: إنه لا يجوز بيعه مطلقاً، ويرى عن ابن مسعود. وأجابوا عن حديث الباب بأن بريرة عجزت نفسها بدليل استعانتها لعائشة كما في كثير من الروايات، ويجب أن يفسر في استعانتها لعائشة ما يستلزم العجز.

قوله: (وَيَشْتَرِطُوا مَا شَاءُوا) فيه دليلٌ على أن شرط البائع للبعد أن يكون الولاء له لا يصح، بل الولاء لمن أعتق بإجماع

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَايَعَ وَقُلَّ لَا خِيَلَةَ، ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَسَمِعْتُهُ يُبَايِعُ وَيَقُولُ: لَا خِيَلَةَ لَا خِيَلَةَ، رَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٦٦٢)، فَقَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فَلَذَكَرَهُ.

٢٢٣٢- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: هُوَ جَدِّي مُنْقِذُ ابْنِ عُمَرَ وَكَانَ رَجُلًا قَدْ أَصَابَتْهُ أُمَةٌ فِي رَأْسِهِ فَكَسَرَتْ لِسَانَهُ، وَكَانَ لَا يَدْعُ عَلَى ذَلِكَ التَّجَارَةَ، فَكَانَ لَا يَزَالُ يُغَيِّرُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَلَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِذَا أَنْتَ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِيَلَةَ، ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، إِنْ رَضِيتَ فَأَسْكِبْ وَإِنْ سَخِطْتَ فَأَرُدْهَا عَلَى صَاحِبِهَا، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١٧/٢/٤) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٣٥٥) وَالدَّارَقُطَنِيُّ.

حديث أنسٍ أخرجه أيضًا الحاكم. وحديث ابن عمر الشامي أخرجه أيضًا البخاري في تاريخه والحاكم في مستدركه، وفي إسناده محمد بن إسحاق، وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند الشافعي وابن الجارود والحاكم والدارقطني، وفيه أن الرجل اسمه حَبَانُ بن منقذٍ وأخرجه أيضًا عنه الدارقطني والطبراني في الأوسط، وقيل: إن القصة لمنقذٍ والد حَبَانُ كما في حديث الباب. قال النووي: وهو الصحيح وبه جزم عبد الحق وجزم ابن الطلاع بأنه حَبَانُ بن منقذٍ، وتردّد الخطيب في البيهقات وابن الجوزي في التفتيح قال ابن الصلاح: وأما رواية الاشتراط فمذكورة لا أصل لها.

قوله: (لَا خِيَلَةَ) بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي: لا خديعة قال العلماء: لقنه النبي ﷺ هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة، ويرى له ما يرى لنفسه، والمراد أنه إذا ظهر غبن ردّ الثمن واستردّ المبيع واختلف العلماء في هذا الشرط هل كان خاصًا بهذا الرجل أم يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط فعند أحمد ومالك في رواية عنه والمنصور بالله والإمام يحيى أنه يثبت الردّ لكل من شرط هذا الشرط، ويثبتون الردّ بالغبن لمن لم يعرف قيمة السلع، وقبّده بعضهم يكون الغبن فاحشًا وهو ثلث القيمة عنده، قالوا: يجمع الخدع الذي لأجله أثبت النبي ﷺ لذلك الرجل الخيار. وأجيب بأن النبي ﷺ إنما جعل لهذا الرجل الخيار للضعف الذي كان في عقله كما في حديث أنس المذكور فلا يلحق به إلا من كان مثله في ذلك بشرط أن يقول هذه المقالة،

المبالغة في الزجر عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع وهو كفسخ الحج إلى العمرة كان خاصًا بتلك الحجة مبالغة في إزالة ما كانوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج، ويستفاد منه ارتكاب أخفّ المفسدين إذا استلزم إزالة أشدهما، وتعقب بأنه استدلالٌ بمختلفٍ فيه على مختلفٍ فيه، وتعقب ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت إلا بدليل، وقال ابن الجوزي: ليس في الحديث أن اشتراط الولاء والعقّ كان مقارنًا للعقد، فيحمل على أنه كان سابقًا للعقد، فيكون الأمر بقوله: اشترطي مجرد وعدٍ ولا يجب الوفاء به. وتعقب باستبعاد أن يامر النبي ﷺ شخصًا أن يعد مع علمه بأنه لا يفي بذلك الوعد. وقال ابن حزم: كان الحكم ثابتًا لجواز اشتراط الولاء لغیر المعقّ فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان ذلك جائزًا فيه ثم نسخ بخطبه ﷺ وهو بعيد.

قوله: (فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَهَقْتُ) فيه إثبات الولاء للمعقّ ونفيه عنه عداه كما تقتضيه «إنما» الحصريّة، واستدلّ بذلك على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه رجلٌ أو وقع بينه وبين رجلٍ مخالفة. ولا للملقط، وسيأتي الكلام على بقية هذا الحديث في كتاب العقق إن شاء الله تعالى.

بَابُ شَرْطِ السَّلَامَةِ مِنَ الْغَبَنِ

٢٢٢٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ: مَنْ بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِيَلَةَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦١/٢) (خ: ٢١١٧) (م: ١٥٣٣) (٤٨).

٢٢٣٠- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْتَاعُ وَكَانَ فِي عَقْدَيْهِ، يَعْنِي: فِي عَقْلِهِ، ضَعَفَ فَأَتَى أَهْلَهُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَحْبَسْ عَلَى فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَبْتَاعُ، وَيَبِي عَقْدَيْهِ ضَعَفَ، فَذَعَاهُ وَنَهَاهُ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي لَا أَصْبِرُ عَنْ الْبَيْعِ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ غَيْرَ تَارِكٍ لِلْبَيْعِ فَقُلْ: هَا وَهَا وَلَا خِيَلَةَ، رَوَاهُ الْحَمْدِيُّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢١٧/٣) (د: ٣٥٠١) (ت: ١٢٥٠) (ن: ٢٥٢/٧) (هـ: ٢٣٥٤).

وفيه صحة الحجر على السفية، لأنهم سألوه إياه وطلبوه منه وأقرهم عليه، ولو لم يكن معروفًا عندهم لما طلبوه ولا أنكر عليهم.

٢٢٣١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ مُنْقِذًا سَمِعَ فِي رَأْسِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ نَامُومَةً فَخَبَلَتْ لِسَانَهُ، فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ لَهُ

بَابُ إِثْبَاتِ خِيَارِ الْمُجْلِسِ

٢٢٣٣- عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا فَلَمَّا صَدَقَا وَبَيَّنَّا بِوَرَكٍ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِجَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا» (خ: ٢١١٠) (م: ١٥٣٢) (٤٧).

٢٢٣٤- وَعن ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَبَايَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: اخْشَرْ وَرُبَّمَا قَالَ: أَوْ يَكُونُ بَيْعُ الْخِيَارِ» وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخْشَرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَلَمَّا خِشِرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَيَّعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ» مُتَّفَقٌ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ، وَفِي لَفْظٍ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا وَفِي لَفْظٍ: «الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ» وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايَعَانِ بِالْبَيْعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونُ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ فَقَدْ وَجِبَ» قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا بَاعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ لَا يُقْبِلَهُ قَامَ فَمَنْعَى هُنَا ثُمَّ رَجَعَ أَخْرَجَاهُمَا (حم: ١١٩/٢ ٥٢ و ١٣٥) (خ: ٢١٠٩ و ٢١١٢ و ٢١١٣) (م: ١٥٣١ و ٤٥٤٤ و ٤٦).

قوله: (الْبَيْعَانِ) بتشديد التحتانية، يعني: البائع والمشتري والبَّيع هو البائع أطلق على المشتري على سبيل التغليب، أو، لأنَّ كلَّ واحدٍ من اللَّفْظَيْنِ يطلق على الآخر كما سلف.

قوله: (بِالْخِيَارِ) بكسر الحاء المعجمة اسمٌ من الاختيار أو التَّخْيِير، وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه والمراد بالخيار هنا: خيار المجلس.

قوله: (مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا) قد اختلف هل المتبر التفرُّق بالأبدان، أو بالأقوال؟ فابن عمر حملة على التفرُّق بالأبدان كما في الرواية المذكورة عنه في الباب، وكذلك حملة أبو بركة الأسلمي، حكى ذلك عنه أبو داود. قال صاحب الفتح: ولا يعلم لهما مخالف من الصحابة قال أيضًا: ونقل ثعلبٌ عن الفضل بن سلمة أنه يقال: افرقا بالكلام وتفرقا بالأبدان، ورده ابن العربي بقوله: «وَمَا تَفَرَّقَ اللَّذَيْنِ أَوْتُوا الْكِتَابَ؟ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي التَّفَرُّقِ بِالْكَلَامِ، لِأَنَّهُ بِالْإِعْتِقَادِ.

ولهذا روي أنه كان إذا غبن يشهد رجلٌ من الصحابة أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثًا فيرجع في ذلك، وبهذا يبيِّن أنه لا يصحُّ الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكلِّ مغبون وإن كان صحيح العقل، ولا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل إذا غبن ولم يقل هذه المقالة، وهذا مذهب الجمهور وهو الحقُّ واستدلَّ بهذه القصة على ثبوت الخيار لمن قال: لا خلافة سِوَا غبن أم لا، وسِوَا وجد غشًا أو عيبًا أم لا، ويؤيده حديث ابن عمر الآخر، والظاهر أنه لا يثبت الخيار إلا إذا وجدت خلافة، لا إذا لم توجد، لأنَّ السَّبب الَّذِي ثبت الخيار لأجله هو وجود ما نفاه منها، فإذا لم يوجد فلا خيار. واستدلَّ بذلك أيضًا على جواز الحجر للسَّفه كما أشار إليه المصنَّف وغيره وهو استدلالٌ صحيح لكن بشرط أن يطلب ذلك من الإمام أو الحاكم قرابة من تصرفه سفة كما في حديث أنس.

قوله: (فِي عَقْدَيْهِ) العقدة العقل كما يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث، وفي التلخيص: العقدة: الرأْي، وقيل: هي العقدة في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر أنها خبلت لسانه، وكذلك قوله: فكسرت لسانه وعدم إفصاحه بلفظ الخلافة حتَّى كان يقول: لا خلافة، بإبدال اللام ذالًا معجمةً، وفي رواية لمسلم أنه كان يقول: لا خنابة بإبدال اللام نونًا، ويدلُّ على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَأَحْلَلْ عَقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾، ولم يذكر في القاموس إلا عقدة اللسان.

قوله: (سُتِفَ) بالسَّيْنِ المهملة ثمَّ الفاء ثمَّ العين المهملة أي: ضرب، والمأومة التي بلغت أمَّ الرُّؤس وهي الدِّماغ أو الجُلدة الرُّفِيقَةُ التي عليه.

قوله: (ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا) استدلَّ به على أنَّ مدَّةَ هذا الخيار ثلاثة أيَّام من دون زيادة قال في الفتح: لأنَّه حكمٌ ورد على خلاف الأصل الثَّلاث فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصراة ثلاثة أيَّام في غير موضعٍ وأغرب بعض المالكية فقال: إنَّما قصره على ثلاثٍ، لأنَّ معظم بيعه كان في الرُّفِيقِ، وهذا يحتاج إلى دليلٍ ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال انتهى.

قوله: (وَعَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ) بفتح الحاء المهملة وهو غير صاحب الصحيح المعروف بابن حَبَّان بكسر الحاء.

والصحيح عنه القول به، ومن أهل البيت الباقر والصّادق وزين العابدين وأحمد بن عيسى والنّاصر والإمام يحيى، نقل ذلك عنهم صاحب البحر. وحكاه أيضاً عن الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وذهبت المالكية إلا ابن حبيب والخنفية كلّهم وإبراهيم النخعي إلى أنّها إذا وجبت الصنفة فلا خيار، وحكاه صاحب البحر عن الثوري والليث والإمامية وزيد بن علي والقاسمية والعنبري. قال ابن حزم: لا نعلم سلفاً إلا إبراهيم وحده وهذا الخلاف إنّما هو بعد التفرق بالأقوال.

وأما قبله فالخيار ثابت إجماعاً كما في البحر ولأهل القول الآخر أجوبة عن الأحاديث القاضية بثبوت خيار المجلس، فمنهم من رده لكونه معارضاً لما هو أقوى منه نحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾، قالوا: ولو ثبت خيار المجلس لكانت الآية غير مفيدة، لأنّ الإشهاد إنّ وقع قبل التفرق لم يطابق الأمر، وإن وقع بعد التفرق لم يصادف محلاً، وقوله تعالى: ﴿تَبَايَعْتُمْ عَنْ تَرَاضٍ﴾، فإنّها تدلّ على أنّه بمجرد الرضا يتمّ البيع، وقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾، لأنّ الرّاجع عن موجب العقد قبل التفرق لم يف به، ومن ذلك قوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم» والخيار بعد العقد يفسد الشرط. ومنه حديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لاقتضائه الحاجة إلى اليمين، وذلك يستلزم لزوم العقد، ولو ثبت خيار المجلس لكان كافياً في رفع العقد ولا يخفى أنّ هذه الأدلة على فرض شمولها لحلّ النزاع أعمّ مطلقاً، فينبى العام على الخاصّ والمصير إلى الترجيح مع إمكان الجمع غير جائز كما تقرّر في موضعه، ومن أهل القول الثاني من أجاب عن أحاديث خيار المجلس بأنّها منسوخة بهذه الأدلة.

قال في الفتح: ولا حاجة في شيء من ذلك، لأنّ النسخ لا يثبت بالاحتمال، والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير تشبّه ولا تكلف انتهى، وأجاب بعضهم بأنّ إثبات خيار المجلس مخالف للقياس الجليّ في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده، وهو قياس فاسد الاعتبار لمصادمته النصّ، وأجاب بعضهم بأنّ التفرق بالأبدان محمول على الاستحباب تحسناً للمعاملة مع المسلم ويجاب عنه بأنّه خلاف الظاهر فلا يصار إليه إلا لدليل، وهكذا يجاب عن قول من قال: إنّ محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف، وقيل: إنّ يحمل التفرق المذكور في الباب على التفرق في الأقوال

وأجيب بأنّه من لازمه في الغالب، لأنّه من خالف آخر في عقيدته كان مستعداً لمفارقة إياه ببذنه، ولا يخفى ضعف هذا الجواب، والحقّ حمل كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة، وإنّما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعاً انتهى.

ويؤيد حمل التفرق على تفرق الأبدان ما رواه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: «حتى يتفرقا من مكانهما»، وروايات حديث الباب بعضها بلفظ التفرق، وبعضها بلفظ الافتراق كما عرفت، فإذا كانت حقيقة كلّ واحد منهما مخالفة لحقيقة الآخر كما سلف فينبغي أن يحمل أحدهما على المجاز توسعاً، وقد دلّ الدليل على إرادة حقيقة التفرق بالأبدان فيحمل ما دلّ على التفرق بالأقوال على معناه المجازي، ومن الأدلة الدالة على إرادة التفرق بالأبدان قوله في حديث ابن عمر المذكور: «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا»، وكذلك قوله وإن تفرقا بعد أن تبايعا ولم يترك واحد منهما البيع، فقد وجب البيع فإنّ فيه البيان الواضح أنّ التفرق بالبدن.

قال الخطأبي: وعلى هذا وجدنا أمر الناس في عرف اللغة، وظاهر الكلام، فإذا قيل: تفرق الناس كان المفهوم منه التمييز بالأبدان قال: ولو كان المراد تفرق الأقوال كما يقول أهل الرائي خلا الحديث عن الفائدة وسقط معناه وذلك أنّ العلم محيط بأنّ المشتري ما لم يوجد منه قبول المبيع فهو بالخيار.

وكذلك البائع خياره في ملكه ثابت قبل أن يعقد البيع، وهذا من العلم العامّ الذي استقرّ بيانه قال: وثبت أنّ المتبايعين هما المتعاقدان، والبيع من الأسماء المشتقة من أفعال الفاعلين، ولا يقع حقيقة إلا بعد حصول الفعل منهم كقوله: زان وسارق، وإذا كان كذلك فقد صحّ أنّ المتبايعين هما المتعاقدان وليس بعد العقد تفرق إلا التمييز بالأبدان انتهى. فتقرّر أنّ المراد بالتفرق المذكور في الباب تفرق الأبدان، وبهذا تمسك من أثبت خيار المجلس وهم جماعة من الصحابة منهم علي، وأبو برزة الأسلمي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم، ومن التابعين شريح والشعبي وطاووس وعطاء وابن أبي مليكة، نقل ذلك عنهم البخاري ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيّب والزهرري وابن أبي ذئب من أهل المدينة، وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم، وبالغ ابن حزم فقال: لا يعرف لهم مخالف من التابعين إلا النخعي وحده، ورواية مكذوبة عن شريح،

أحدهما الآخر أي: فيشترط الخيار مدّة معيّنة فلا ينقضي الخيار بالتفرّق، بل يبقى حتى تمضي المدّة.

حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور، ورجّح الأول بأنّه أقبل في الإضمار، ولا يخفى أنّ قوله في هذا الحديث: «فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع» معيّن للاحتمال الأول، وكذلك قوله في الرواية الأخرى، فإذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب وفي رواية للنسائي إلا أن يكون البيع كان عن خيار.

فإن كان البيع عن خيار وجب البيع، وقيل: هو استثناء من إثبات خيار المجلس، والمعنى: أو خير أحدهما الآخر فيختار عدم ثبوت خيار المجلس فيتبني الخيار.

قال في الفتح: وهذا أضعف هذه الاحتمالات وقيل: المراد بذلك أنّهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيروا ولو قبل التفرّق، وإلا أن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرّق.

قال في الفتح: وهو قول يجمع التأويلين الأولين، ويؤيده ما وقع رواية للبخاري بلفظ: «إلا بيع الخيار»، أو يقول لصاحبه: اختر إن حملت «أو» على التقسيم لا على الشك.

قوله: (أو يُخَيَّر) بإسكان الراء عطفاً على قوله ما لم يتفرقا ويحتمل نصب الراء على أنّ «أو» بمعنى: إلا أن، كما قيل: إنّها كذلك في قوله أو يقول أحدهما لصاحبه: اختر.

قوله: (قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) هو موصول بإسناد الحديث، ورواه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في أنّ ابن عمر كان يذهب إلى أنّ التفرّق المذكور بالأبدان كما تقدّم.

٢٢٣٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعُ وَالْمُبَايَعَةُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارًا، وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَفِيلَهُ، رَوَاهُ الْحَمَّصِيُّ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حسم: ١٨٣/٢) (د: ٣٤٥٦) (ت: ١٢٤٧) (ن: ٢٥١/٧ و٢٥٢)، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٦/٣) وَفِي لَفْظٍ: «حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا».

٢٢٣٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «بِعْتُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ مَالًا بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا تَبَايَعْنَا رَجَعْتُ عَلَى عَقِيْبِي حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشْيَةً أَنْ يُرَادِّيَ الْبَيْعَ، وَكَانَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْمُبَايَعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١١٦) وَفِيهِ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرُّوْيَةَ حَالَةَ الْعَقْدِ لَا تَشْتَرِطُ، بَلْ تَكْفِي الصَّفَقَةُ أَوْ الرُّوْيَةُ

كما في عقد النكاح، والإجارة قال في الفتح: وتعبّ بأنّه قياس مع ظهور الفارق، لأنّ البيع ينقل ملك رقبه البيع ومنفعته بخلاف ما ذكر. وقيل: المراد بالتبايعين المتساومان قيل في الفتح: وردّ بأنّه مجاز فالحمل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى، وقد احتج الطحاوي على ذلك بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز، وتعبّ بأنّه لا يلزم من استعمال المجاز في مواضع استعماله في كلّ موضع، قال البيضاوي: ومن نفى خيار المجلس ارتكب مجازين لحمله التفرّق على الأقوال وحمله للتبايعين على المتساومين، وإيضاً فكلّام الشارع يسان عن الحمل عليه لأنّه يصير تقديره أنّ المتساومين إن شاء عقدا البيع، وإن شاء لم يعقدها، وهو تحصيل حاصل، لأنّ كلّ واحدٍ يعرف ذلك.

ولأهل القول الآخر أجوبة غير هذه فمنها ما سيأتي في آخر الباب، ومنها غيره وقد بسطها صاحب الفتح، وأجاب عن كلّ واحدٍ منها، وقد ذكرنا هنا ما كان يحتاج منها إلى الجواب، وتركنا ما كان ساقطاً فمن أحب الاستيفاء فليرجع إلى المطولات.

وقد اختلف القائلون بأنّ المراد بالتفرّق تفرّق الأبدان هل له حدّ ينتهي إليه أم لا؟ والمشهور الرّاجح من مذاهب العلماء على ما ذكره الحافظ أنّ ذلك موكول إلى العرف فكلّ ما عدّ في العرف تفرّقاً حكم به وما لا فلا.

قوله: (فَإِنْ صَدَقًا وَتَبَيَّنَا) أي: صدق البائع في إخبار المشتري ويبيّن العيب إن كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن ويبيّن العيب إن كان في الثمن، ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد، وذكر أحدهما تأكيداً للآخر.

قوله: (مُحِقَّتْ بَرَكَةً بَيْعَهُمَا) يحتمل أن يكون على ظاهره، وأنّ شوم التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فمحق بركته. وإن كان الصادق مأجوراً والكاذب مأزوراً، ويحتمل أن يكون ذلك مختصاً بمن وقع منه التدليس بالعيب دون الآخر ورجّحه ابن أبي حمزة.

قوله: (أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَر) وربّما قال: أو يكون بيع الخيار، قد اختلف العلماء في المراد بقوله إلا بيع الخيار فقال الجمهور: هو استثناء من امتداد الخيار إلى التفرّق، والمراد: أنّهما إن اختارا إمضاء البيع قبل التفرّق فقد لزم البيع حيثش وبطل اعتبار التفرّق، فالتقدير: إلا البيع الذي جرى فيه التخايّر، وقيل: هي استثناء من انقطاع الخيار بالتفرّق، والمراد بقوله أو يخير

الْمُقَدِّمَةُ.

بلغه ولكنه عرف أنه لا يدلُّ على التحريم كما تقدّم، والمراد

بقوله: بالوادي وادي القرى.

قوله: (أَنْ يُرَادَّنِي) بتشديد الدال وأصله يرادني أي: يطلب مني استرداده.

قوله: (وَكَاثَتِ السُّنَّةُ). إلخ، يعني: أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وأنه فعل ليجب البيع ولا يبقى لعثمان خيارٌ في فسحه.

أَبْوَابُ الرُّبَا

قال الزُّعْمَرِيُّ في الكشاف: كتبت بالوادي على لغة من يفخّم كما كتبت الصلاة والزكاة وزيدت الألف بعدها تشبيهاً بواو الجمع. وقال في الفتح: الربا مقصورٌ، وحكي مذه وهو شاذٌ وهو من ربا يربو فيكتب بالألف ولكن وقع في خط المصاحف بالوادي انتهى.

قال الفراء: إنما كتبوه بالوادي، لأن أهل الحجاز تعلّموا الخط من أهل الحيرة، ولغتهم الرُّبُو فعلموهم الخط على صورة لغتهم قال: وكذا قرأه أبو سماك العدوي بالوادي، وقرأه حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الواو، وقرأه الباقون بالتفخيم لفتح الباء قال: ويجوز كته بالألف والواو والياء. انتهى.

وتثنيته ربوان، وأجاز الكوفيون كتابة تثنيته بالباء بسبب الكسر في أوّله وغلطهم البصريون.

قال في الفتح: وأصل الزيادة إمّا في نفس الشيء كقوله تعالى: ﴿اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ﴾، وإمّا في مقابله كدرهم بدرهمين فقيل: هو حقيقةٌ فيهما، وقيل: حقيقةٌ في الأوّل مجازٌ في الثاني زاد ابن سريج: إنه في الثاني حقيقةٌ شرعيّةٌ، ويطلق الربا على كلّ مبيع محرّم انتهى، ولا خلاف بين المسلمين في تحريم الربا وإن اختلفوا في تفاصيله.

بَابُ التَّشْدِيدِ فِيهِ

٢٢٣٧- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «لَعَنَ أَكِيلَ الرُّبَا وَمُؤَكِّلَهُ وَشَاهِدَيْهِ وَكَاتِبَهُ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٨٧/١) (د: ٣٣٣٣) (ت: ١٢٠٦) (ن: ١٤٧/٨) (هـ: ٢٢٧٧) غَيْرَ أَنَّ لَفْظَ النَّسَائِيِّ: «أَكِيلَ الرُّبَا وَمُؤَكِّلَهُ وَشَاهِدَيْهِ وَكَاتِبَهُ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٢٢٣٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ غَسِيلِ الْمَلَايِكَةِ قَالَ: قَالَ

حديث عمرو بن شعيبٍ أخرجه أيضاً البيهقي وحسنه الترمذي، وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود وابن ماجه بإسناد رجاله ثقات «أَنَّ رَجُلًا بَاعَ فَرَسًا بِغُلَامٍ ثُمَّ أَقَامَ بَيْعَهُ يَوْمَهُمَا وَلَيْتَهُمَا، يَعْنِي: الْبَائِعَ وَالْمُسْتَرِيَّ، فَلَمَّا أَصْبَحَا مِنَ الْغَدِ حَضَرَ الرَّجُلُ فَقَامَ الرَّجُلُ إِلَى فَرَسِهِ يُسْرِجُهُ فَتَدَمَّ فَاتَى الرَّجُلُ وَأَخَذَهُ بِالْبَيْعِ، فَأَبَى الرَّجُلُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَبُو بَرَّةٌ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى أَبَا بَرَّةٍ، فَقَالَ: أَتَرْضَيَانِ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا» زاد في رواية أنه قال: «مَا أَرَاكُمَا افْتَرَقْتُمَا». وفي الباب أيضاً عن سمرة عند النسائي، وعن ابن عباس عند ابن حبان والحاكم والبيهقي، وعن جابر عند البيزار والحاكم وصححه.

قوله: (صَفَقَةُ خِيَارٍ) بالرفع على أن «كان» تامة، وصفقة فاعلها، والتقدير: إلا أن توجد أو تحدث صفقة خيار، والنصب على أن كان ناقصةً واسمها مضمّرٌ. وصفقة خبرٌ، والتقدير: إلا أن تكون الصفقة صفقة خيار والمراد أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه: اختر إمضاء البيع أو فسحه، فاختر أحدهما، ثم البيع وإن لم يفترقا كما تقدّم.

قوله: (خَشْيَةُ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ) بالنصب على أنه مفعولٌ له واستدل بهذا القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس وقد تقدّم ذكرهم، قالوا: لأن في هذا الحديث دليلاً على أن صاحبه لا يملك الفسخ إلا من جهة الاستقالة، وأجب بأن الحديث حجةٌ عليهم لا لهم، ومعناه لا يجلُّ له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع فالمراد بالاستقالة فسخ التادم منهما للبيع، وعلى هذا حمله الترمذي وغيره من العلماء قالوا: ولو كانت الفرقة بالكلام لم يكن له خيارٌ بعد البيع، ولو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تمنعه من المفارقة، لأنها لا تختص بمجلس العقد. وقد أثبت في أوّل الحديث الخيار ومذهبه إلى غاية التفرُّق ومن المعلوم أن من الخيار له لا يحتاج إلى الاستقالة، فتعين حملها على الفسخ وحلوا نفي الحل على الكراهة، لأنه لا يليق بالمروءة وحسن معاشرته المسلم، لا أن اختيار الفسخ حرام.

قوله: (رَجَعْتُ عَلَى غَيْبِي). إلخ، قيل: لعله لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو بن شعيب المذکور في الباب ويمكن أن يقال: إنه

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِرْهَمٌ رَبًّا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَشَدُّ مِنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ زَنْيًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٢٥).

حديث ابن مسعود، أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححه وأخرجه مسلم عن حديث جابر بلفظ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَنْ أَكَلَ الرَّبَّا وَمَوْكَلَهُ وَشَاهَدِيهِمْ سَوَاءً»، وفي الباب عن علي رضي الله عنه عند النسائي وعن أبي جحيفة تقدم في أول البيع.

وحديث عبد الله بن حنظلة وأخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط والكبير، قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح، ويشهد له حديث البراء عند ابن جرير بلفظ: «الرَّبَّا اثْنَانِ وَسِتُّونَ بَابًا أَدْنَاهَا مِثْلُ إِيْثَانِ الرَّجُلِ أُمُّهُ». وحديث أبي هريرة عند البيهقي بلفظ: «الرَّبَّا سَبْعُونَ بَابًا أَدْنَاهَا الَّذِي يَقَعُ عَلَى أُمِّهِ» وأخرجه ابن جرير عن نحوه وكذلك أخرجه عنه نحوه ابن أبي الدنيا. وحديث عبد الله بن مسعود عند الحاكم وصححه بلفظ: «الرَّبَّا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنْ أَرَى الرَّبَّا عَرَضَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ».

قوله: (أَكَلَ الرَّبَّا) بمذ الحمة. (وَمَوْكَلَهُ) بسكون الحمة بعد الميم ويموز إبدالها واواً أي ولعن مطعمه غيره، وسُمِّيَ أَخَذَ الْمَالَ أَكَلًا ودافعه موكلاً، لأن المقصود منه الأكل وهو أعظم منافعه وسببه إتلاف أكثر الأشياء.

قوله: (وشاهديهم) رواية أبي داود بالإفراد والبيهقي وشاهده أو شاهده.

قوله: (وكأني) فيه دليل على تحريم كتابة الربا إذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه الشهادة إلا مع العلم، فأنما من كتب أو شهد غير عالم فلا يدخل في الوعيد، ومن جملة ما يدل على تحريم كتابة الربا وشهادته وتحليل الشهادة والكتابة في غيره قوله تعالى: «إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ»، وقوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ» فأمر بالكتابة والإشهاد فيما أحله وفهم منه تحريمهما فيما حرّمه.

قوله: (أشد من سِتٍّ وثلاثين). إلخ يدل على أن معصية الربا من أشد المعاصي، لأن المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الفظاعة والشناعة بمقدار العدد المذكور بل أشد منها، لا شك أنها قد تجاوزت الحد في القبح وأقبح منها استطالة الرجل في عرض أخيه المسلم، ولهذا جعلها الشارع أربى الربا، وبعد

قوله: (أشد من سِتٍّ وثلاثين). إلخ يدل على أن معصية الربا من أشد المعاصي، لأن المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الفظاعة والشناعة بمقدار العدد المذكور بل أشد منها، لا شك أنها قد تجاوزت الحد في القبح وأقبح منها استطالة الرجل في عرض أخيه المسلم، ولهذا جعلها الشارع أربى الربا، وبعد

قوله: (أشد من سِتٍّ وثلاثين). إلخ يدل على أن معصية الربا من أشد المعاصي، لأن المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الفظاعة والشناعة بمقدار العدد المذكور بل أشد منها، لا شك أنها قد تجاوزت الحد في القبح وأقبح منها استطالة الرجل في عرض أخيه المسلم، ولهذا جعلها الشارع أربى الربا، وبعد

بَابُ مَا يَجْرِي فِيهِ الرَّبَّا

٢٢٣٩- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهُمَا غَائِبًا بِشَاجِرٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظٍ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالنَّمْرُ بِالنَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَى، الْأَجْدُ وَالْمَعْطِيُّ فِيهِ سَوَاءٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ (٢١٧٥/٢١٧٧)، وَفِي لَفْظٍ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ سَوَاءً» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٢/٢) وَ(١٠/٣) وَ(٩٩/٦٦) وَ(٤/٩) وَمُسْلِمٌ (١٥٨٤/٧٦٥٧).

٢٢٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٢/٢) وَمُسْلِمٌ (١٥٨٨/٨٤) وَالنَّسَائِيُّ (٢٧٣/٧).

٢٢٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «النَّمْرُ بِالنَّمْرِ، وَالْخِنْطَةُ بِالْخِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَى إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٨٨/٨٣).

٢٢٤٢- وَعَنْ فَصَّالَةَ بِنْتِ عُبَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٩١/٩١) وَالنَّسَائِيُّ (٢٧٩/٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٥٣).

قوله: (الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ) يدخل في الذهب جميع أنواعه من مشروب ومقشوش وجيد وودي وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص ومغشوش، وقد نقل النووي وغيره الإجماع على ذلك.

قوله: (إلا مِثْلًا بِمِثْلٍ) هو مصدر في موضع الحال أي: الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون أو مصدر مؤكد أي: يوزن وزناً بوزن، وقد جمع بين المثل والوزن في رواية مسلم المذكورة.

قوله: (وَلَا تُشِفُوا) بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء رباعي من اشف، والشف بالكسر الزيادة، ويطلق على

النقص، والمراد هنا لا تفضّلوا.

قوله: (بِتَاجِرٍ) بالتَّجَرِ والجيم والزَّي أي: لا تبعوا مؤجلاً بحال، ويحتمل أن يراد بالغائب أعمُّ من المؤجل كالفائب عن المجلس مطلقاً، مؤجلاً كان أو حالاً، والتَّاجِر الحاضر.

قوله: (وَالْفُضَّةُ بِالْفُضَّةِ) يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة كما سلف في الذهب.

قوله: (وَالرِّبَا بِالرِّبَا) بضم الباء وهو الخنطة والشعير بفتح أوله، ويجوز الكسر وهو معروف، وفيه ردٌّ على من قال: إن الخنطة والشعير صنفٌ واحدٌ وهو مالكٌ والليث والأوزاعيٌّ وعمسكوا بقوله ﷺ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ» كما سيأتي، ويأتي الكلام على ذلك.

قوله: (فَمَنْ زَادَ). إلخ، فيه التصريح بتحريم ربا الفضل وهو مذهب الجمهور للأحاديث الكثيرة المذكورة في الباب وغيرها فلأنها قاضيةٌ بتحريم بيع هذه الأجناس بعضها ببعض متفاضلاً وروي عن ابن عمر أنه يجوز ربا الفضل ثم رجع عن ذلك، وكذلك روي عن ابن عباسٍ واختلف في رجوعه فروى الحاكم أنه رجع عن ذلك لما ذكر له أبو سعيدٍ حديثه الذي في الباب واستغفر الله وكان ينهى عنه أشدَّ النهي، وروي مثل قولهما عن أسامة بن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير واستدلوا على جواز ربا الفضل بحديث أسامة عند الشيخين وغيرهما بلفظ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ» زاد مسلمٌ في روايةٍ عن ابن عباسٍ «لَا رِبَا يَمَّا كَانَ يَدَا يَسِيدٍ» وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي المهال قال: سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصَّرف قالوا: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ ذَيْنَا»، وأخرج مسلمٌ عن أبي نضرة قال: سألت ابن عباسٍ عن الصَّرف فقال: «إِلَّا يَدَا يَبِيٍّ، قلت: نعم، قال: فلا بأس، فأخبرت أبا سعيدٍ فقال: أوقال ذلك؟ إنا سنكتب إليه فلا يفتكموه»، وله من وجوهٍ آخر عن أبي نضرة: سألت ابن عمر وابن عباسٍ عن الصَّرف فلم يريا به بأساً وأني لقاعدٌ عند أبي سعيدٍ، فسألته عن الصَّرف. فقال: ما زاد فهو ربا، فأنكرت ذلك لقولهما، فذكرت الحديث، قال: فحدثني أبو الصَّهباء أنه سأل ابن عباسٍ عنه فكرهه قال في الفتح: واتفق العلماء على صحة حديث أسامة، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيدٍ. فقيل: إن حديث أسامة منسوخٌ لكنَّ النسخ لا يثبت

بالاحتمال، وقيل: المعنى في قوله: (لَا رِبَا) الرِّبَا الأغلظ الشديد التحريم المتوعدُّ عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب: لا عالم في البلد إلا زيدٌ مع أن فيها علماء غيره. وإنما القصد نفى الأكمل لا نفى الأصل، وأيضاً نفى تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيدٍ، لأن دلالة المنطوق، ويحمل حديث أسامة على الرِّبَا الأكبر انتهى. ويمكن الجمع أيضاً بأن يقال: مفهوم حديث أسامة عامٌ، لأنه يدلُّ على نفى ربا الفضل عن كلِّ شيءٍ سواء كان من الأجناس المذكورة في أحاديث الباب أم لا فهو أعمُّ منها مطلقاً فيخصص هذا المفهوم بمنطوقها. وأما ما أخرجه مسلمٌ عن ابن عباسٍ أنه لا ربا فيما كان يداً بيدي كما تقدم فليس ذلك مروياً عن رسول الله ﷺ حتى تكون دلالة على نفى ربا الفضل منطوقة، ولو كان مرفوعاً لما رجع ابن عباسٍ واستغفر لما حدثه أبو سعيدٍ بذلك كما تقدم.

وقد روى الحازمي رجوع ابن عباسٍ واستغفاره عندما سمع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله ﷺ بما يدلُّ على تحريم ربا الفضل وقال: حفظتما من رسول الله ﷺ ما لم أحفظ وروى عنه الحازمي أيضاً أنه قال: كان ذلك برأيي وهذا أبو سعيدٍ الخدريُّ يحدثني عن رسول الله ﷺ فتركت رأيي إلى حديث رسول الله ﷺ وعلى تسليم أن ذلك الذي قاله ابن عباسٍ مرفوعٌ، فهو عامٌ مخصصٌ بأحاديث الباب، لأنها أخصُّ منه مطلقاً.

وأيضاً الأحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتةٌ عن جماعةٍ من الصحابة في الصحيحين وغيرهما قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيدٍ: وفي الباب عن أبي بكرٍ وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء وزيد بن أرقم وفصالة بن عبيدٍ وأبي بكرٍ وابن عمر وأبي الذرِّاء وبلال انتهى.

وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا، وخرج الحافظ في التلخيص بعضها، فلو فرض معارضة حديث أسامة لها من جميع الوجوه وعدم إمكان الجمع أو الترجيح بما سلف لكان الثابت عن الجماعة أرجح من الثابت عن الواحد.

قوله: (وَلَا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ) بفتح الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحها، كذا في الفتح وهو الفضة، وقيل: بكسر الواو: المضروبة، وبفتحها المال. والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة.

قوله: (إِلا وَزَنًا يَوْزَنُ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ) الجمع بين هذه

الألفاظ لقصد التأكيد أو للمبالغة.

قوله: (إِلا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ) المراد أنهما اختلفا في اللون

اختلفا يصير به كل واحد منهما جنسا غير جنس مقابله، فمعناه معنى ما سيأتي من قوله ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْجِزُوا كَيْفَ شِئْتُمْ» وسنذكر إن شاء الله ما يستفاد منه.

٢٢٤٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا» أَخْرَجَاهُ، وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ مُجَازَةً (خ: ٢١٨٢) (م: ١٥٩٠) (٨٨).

٢٢٤٤- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٤/١) (خ: ٢١٣٤) (م: ١٥٨٦) (٧٩).

٢٢٤٥- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ يَدًا يَدًا فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعْجِزُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا يَدًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٠/٥) وَتُسَلِّمُ (١٥٨٧)، وَلِلنَّسَائِيِّ (٢٧٤/٧) وَابْنُ مَاجَةَ وَأَبِي دَاوُدَ (٣٣٥٠) نَحْوَهُ وَفِي آخِرِهِ: «وَأَمَرْنَا أَنْ نَبِيعَ الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرَ بِالْبُرِّ يَدًا يَدًا كَيْفَ شِئْنَا»، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي كَوْنِ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ جَنْسَيْنِ.

٢٢٤٦- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كُنْتُ أَسْمَعُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَكَانَ طَعَامًا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٠/٦) وَتُسَلِّمُ (١٥٩٢) (٩٣).

٢٢٤٧- وَعَنْ الْحَسَنِ عَنِ عُبَادَةَ وَأَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا وَزَنَ مِثْلٌ بِمِثْلٍ إِذَا كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا، وَمَا كَيْلُ فَيْسَلُ ذَلِكَ فَإِذَا اخْتَلَفَ النَّوعَانِ فَلَا بَأْسَ بِهِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٨/٣).

حديث أنسٍ وعبادة أشار إليه في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي إسناده الرُّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ وثقه أبو زرعة وغيره وضعفه جماعة، وقد أخرج هذا الحديث البرزاري أيضًا وشهد لصحته حديث عبادة

المذكور أولاً وغيره من الأحاديث.

قوله: (كَيْفَ شِئْنَا) هذا الإطلاق مقيّد بما في حديث عبادة

من.

قوله: (إِذَا كَانَ يَدًا يَدًا) فلا بدّ في بيع بعض الرُّبُوبَاتِ مِنَ التَّقَابُضِ وَلَا سِيَّما فِي الصَّرْفِ وَهُوَ بَيْعُ الدَّرَاهِمِ بِالذَّهَبِ وَعَكْسُهُ فَإِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى اشْتِرَاطِهِ وَظَاهِرُ هَذَا الْإِطْلَاقِ وَالتَّفْوِضِ إِلَى الْمِشْتَبَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ، وَالْعَكْسِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَجْنَاسِ الرُّبُوبَةِ إِذَا بَاعَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِصِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ غَيْرِ صِفَةِ الْقَبْضِ وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ بَيْعُ الْجِزَافِ وَغَيْرِهِ.

قوله: (إِلا هَاءُ وَهَاءُ) بالمدّ فيهما وفتح الهزّة وقيل: بالكسر وقيل: بالسُّكُونِ، وَحَكِي الْقَصْرُ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَخَطَأُهَا الْخَطَّابِيُّ وَرَدُّ عَلَيْهِ التَّوَوُّيُّ وَقَالَ: هِيَ صَحِيحَةٌ لَكِنْ قَلِيلَةٌ وَالْمَعْنَى خَذَ وَهَاتَ وَحَكِي بِزِيَادَةِ كَافٍ مَكْسُورَةٍ وَيُقَالُ: هَاءُ بِكسر الهَمْزَةِ بِمَعْنَى هَاتَ وَيَفْتَحُهَا بِمَعْنَى خَذَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هَاءُ وَهَاءُ أَنْ يَقُولَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَيْعِينَ هَاءَ فَيُعْطِيهِ مَا فِي يَدِهِ وَقِيلَ: مَعْنَاهُمَا خَذَ وَأَعْطَى قَالَ: وَغَيْرُ الْخَطَّابِيِّ يُمَيِّزُ فِيهِ السُّكُونُ. وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: هَاءُ اسْمُ فَعْلٍ بِمَعْنَى خَذَ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: هَاءُ كَلِمَةٌ تَسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْمُتَاوَلَةِ وَالْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: هَاءُ وَهَاءُ أَنْ يَقُولَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ لَصَاحِبِهِ: هَاءَ فَيَتَقَابُضَانِ فِي الْجُلُوسِ قَالَ: فَالتَّقْدِيرُ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مَقُولًا بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ هَاءَ وَهَاءَ.

قوله: (فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ) إلخ ظاهر هذا أنه لا يجوز بيع جنسٍ ربويٍّ بجنسٍ آخرٍ إلا مع القبض، ولا يجوز موجلاً ولو اختلفا في الجنس والتقدير كالحنطة والشعير بالذهب والفضة، وقيل: يجوز مع الاختلاف المذكور إنما يشترط التقابض في الشئتين المختلفتين جنساً المتفقين تقديراً كالفضة بالذهب والبر بالشعير، إذ لا يعقل التفاضل والاستواء إلا فيما كان كذلك ويجب أن مثل هذا لا يصلح لتخصيص النصوص وتقييدها.

وكون التفاضل والاستواء لا يعقل في المختلفين جنساً وتقديراً منوعٍ والسند أن التفاضل معقول لو كان الطعام يوزن أو التقود تكال ولو في بعض الأزمان والبلدان، ثم إنه قد يبلغ ثمن الطعام إلى مقدار من الدراهم كثير عند شدة الغلاء بحيث يعقل أن يقال: الطعام أكثر من الدراهم وما المانع من ذلك ؟.

وأما الاستدلال على جواز ذلك بمحدث عائشة عند البخاري ومسلم وغيرهما قالت: «اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ

أحدهما على الآخر كما في غيره من أحاديث الباب ثَمَّا لا يبقى معه ارتيابٌ في أنهما جنسان، واعلم أنه قد اختلف هل يلحق بهذه الأجناس المذكورة في الأحاديث غيرها.

فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل بين النساء مع الاتفاق في الجنس، وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرية: إنه لا يلحق بها غيرها في ذلك.

وذهب من عداهم من العلماء إلى أنه يلحق بما يشاركها في العلة، ثم اختلفوا في العلة ما هي؟ فقال الشافعي: هي الاتفاق في الجنس والطعم فيما عدا التقيدين.

وأما هما فلا يلحق بهما غيرهما من الموزونات واستدل على اعتبار الطعام بقوله ﷺ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ» وقال مالك في التقيدين كقول الشافعي، وفي غيرهما العلة الجنس والتقدير والاعتبات وقال ربيعة: بل اتفاق الجنس ووجوب الزكاة وقالت العترة جيمعاً: بل العلة في جميعها اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن، واستدلوا على ذلك بذكره ﷺ للكيل والوزن في أحاديث الباب. ويدل على ذلك أيضاً حديث أنس المذكور فإنه حكم فيه على كلٍّ موزون مع اتحاد نوعه وعلى كلٍّ مكيل كذلك بأنه مثلٌ بمثلٍ فاشترى بآن الاتفاق في أحدهما مع اتحاد النوع موجبٌ لتحريم التفاضل بعموم النص لا بالقياس وبه يرد على الظاهرية، لأنهم إنما منعوا من الإلحاق لنفيهم للقياس، وثمَّ يؤيد ذلك ما سيأتي في حديث أبي سعيد وأبي هريرة أن النبي ﷺ قال في الميزان مثل ما قال في المكيل على ما سيبيته المصنف إن شاء الله تعالى، وإلى مثل ما ذهبت إليه العترة ذهب أبو حنيفة وأصحابه كما حكى ذلك عنه المهدي في البحر، وحكى عنه أن يقول: العلة في الذهب الوزن، وفي الأربعة الباقية كونها مطعومة موزونة أو مكيلة.

والحاصل أنه قد وقع الاتفاق بين من عدا الظاهرية بأن جزء العلة الاتفاق في الجنس واختلفوا في تعيين الجزء الآخر على تلك الأقوال ولم يعتبر أحدٌ منهم العدد جزءاً من العلة مع اعتبار الشارع له كما في رواية من حديث أبي سعيد «ولا يهرمَيْنِ بدينارٍ» وفي حديث عثمان عند مسلم «ولا تبيحوا الدينارَ بالدينارين».

٢٢٤٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ وَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ زَهْنًا فَلَا يَنْفَى أَنْ غَايَةَ مَا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَخْصَصًا لِلنَّصْرِ الْمَذْكُورِ لَصُورَةِ الزَّهْنِ، فَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا فِي غَيْرِهَا لِعَدَمِ صَحَّةِ الْإِحْقَاقِ مَا لَا عَوْضَ فِيهِ عَنْ الثَّمَنِ بِمَا فِيهِ عَوْضٌ عَنْهُ وَهُوَ الزَّهْنُ نَعَمْ إِنْ صَحَّ الْإِجْمَاعُ الَّذِي حَكَاهُ الْمَغْرِبِيُّ فِي شَرْحِ بَلَوِّغِ الْمَرَامِ فَإِنَّهُ قَالَ: وَاجْمَعِ الْعُلَمَاءَ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الرُّبُوبِيِّ بِرُبُوبِيٍّ لَا يَشَارِكُهُ فِي الْعِلَّةِ مَتَفَاضِلًا أَوْ مُوْجَلًا كَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالخُطَّةِ وَبَيْعِ الْفِضَّةِ بِالشَّعِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَكِيلِ. انتهى.

كان ذلك هو الدليل على الجواز عند من كان يرى حجية الإجماع.

وأما إذا كان الربوي يشاركه في العلة، فإن كان يبيع الذهب بالفضة أو العكس فقد تقدم أنه يشترط التفاضل إجماعاً، وإن كان في غير ذلك من الأجناس كبيع البر بالشعير أو بالتمر أو العكس.

فظاهر الحديث عدم الجواز وإليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن علية: لا يشترط الحديث يرد عليه، وقد تمسك مالك بقوله: «إِلَّا يَدَا يَدَيْهِ» ويقول: «الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» على أنه يشترط القبض في الصَّرف عند الإيجاب بالكلام ولا يجوز التراخي ولو كانا في المجلس.

وقال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: إن المعتبر التفاضل في المجلس وإن تراخى عن الإيجاب، والظاهر الأول ولكنه أخرج عبد الرزاق وأحمد وابن ماجه عن ابن عمر أنه سأل النبي ﷺ فقال: «اشْتَرِ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ، فَإِذَا أَخَذْتَ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَلَا تَفَارِقْ صَاحِبَيْكَ وَتَبَيَّنْ كَمَا لَيْسَ» فيمكن أن يقال: إن هذه الرواية تدل على اعتبار المجلس.

قوله: (أَنْ يَبِيعَ الْبُرُّ بِالشَّعِيرِ). إلخ، فيه كما قال المصنف تصريح بأن البر والشعير جنسان وهو مذهب الجمهور وحكي عن مالك والليث والأوزاعي كما تقدم أنهما جنسٌ واحدٌ وبه قال معظم علماء المدينة وهو محكي عن عمر وسعد وغيرهما من السلف، وتمعنوا بقوله ﷺ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ» كما في حديث معمر بن عبد الله المذكور.

ويجاء عنه بما في آخر الحديث من قوله: «وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمِيذٍ الشَّعِيرَ» فإنه في حكم التقييد لهذا المطلق، وأيضاً التصريح بجواز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً كما في حديث عبادة وكذلك عطف

الموزون ولا نفص الميزان ليست من أموال الربا انتهى.

بَابُ فِي أَنَّ الْجَهْلَ بِالتَّسَاوِي كَالْعِلْمِ بِالتَّفَاضُلِ

٢٢٤٩- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يَعْلَمُ كَيْلَهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٥٠) (٤٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢٦٩/٧) وَهُوَ يَذُلُّ بِمَقْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ بَاعَهَا بِجِنْسٍ غَيْرِ التَّمْرِ لَجَازَ.

قوله: (الصُّبْرَةُ) قال في القاموس: والصُّبْرَةُ بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن انتهى.

قوله: (لَا يَعْلَمُ كَيْلَهَا) صفة كاشفة للصُّبْرَةِ، لأنه لا يقال لها صبرة إلا إذا كانت مجهولة الكيل.

والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز أن يباع جنسٌ بجنسه، وأحدهما مجهول المقدار، لأن العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس شرط لا يجوز البيع بدونه ولا شك أن الجهل بكلا البديلين أو بأحدهما فقط مظنة للزيادة والنقصان وما كان مظنة للحرام وجب تجنبه وتجنب هذه المظنة إنما يكون بكيل المكيل ووزن الموزون من كل واحدٍ من البديلين.

بَابُ مَنْ بَاعَ ذَهَبًا وَغَيْرَهُ بِذَهَبٍ

٢٢٥٠- عَنْ فَصَّالَةَ بِنْتِ عُبَيْدٍ قَالَ: «اشْتَرَيْتُ قِلَادَةً يَوْمَ خَيْبَرَ بِاثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَضَّلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لَا يَبَاعُ حَتَّى يُفْصَلَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٩١) (٨٩) وَالنَّسَائِيُّ (٢٧٩/٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٥٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٥٥) وَصَحَّحَهُ، وَبَيَّنَّا لَفْظًا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَتْهُ بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ ابْتِاعَهَا رَجُلٌ بِسَبْعَةِ دَنَانِيرٍ أَوْ سَبْعَةِ دَنَانِيرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ الْحِجَارَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا، قَالَ: فَرَدَّهَ حَتَّى مَيَّزَ بَيْنَهُمَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

الحديث قال في التلخيص له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جدًا في بعضها «قِلَادَةً فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ» وفي بعضها ذهبٌ وجوهرٌ، وفي بعضها خَرَزٌ وَذَهَبٌ وفي بعضها خَرَزٌ معلقٌ بذهبٍ وفي بعضها باثني عشر دينارًا، وفي بعضها بتسعة دنانير، وفي أخرى سبعة دنانير. وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بأنها كانت يباعها شهداء فضالة. قال الحافظ: والجواب المسدّد عندي أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفًا بل المقصود من الاستدلال

«اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُمْ بِتَمْرِ جَنِيْبٍ فَقَالَ: أَكُلْ تَمْرٍ خَيْرَ هَكَذَا؟ قَالَ: إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّبَاحَ مِنْ هَذَا بِالصَّبَاحِينَ وَالصَّاعِينَ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: لَا تَفْعَلْ، يَعْ الْجَمْعُ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتِغَ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا، وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٠١ و ٢٢٠٢) الحديث أخرجه أيضًا مسلمٌ.

قوله: (رَجُلًا) صرح أبو عوانة والذارقطني أن اسمه سواد بن غزينة بمعجمة فزاي فباء مشددة كعطيّة.

قوله: (جَنِيْبٍ) بفتح الجيم وكسر النون وسكون التَّحْنِية وآخره موخدة اختلف في تفسيره ف قيل: هو الطَّيْب، وقيل: الصُّلب، وقيل: ما أخرج منه حشفه وورديه، وقيل: ما لا يختلط بغيره، وقال في القاموس: إن الجنب تمرٌ جيّد.

قوله: (يَعْ الْجَمْعُ) بفتح الجيم وسكون الميم قال في الفتح: هو التمر المختلط بغيره، وقال في القاموس: هو الدُّقْلُ أو صنفٌ من التمر. والحديث يدل على أنه لا يجوز بيع رديء الجنس بجيده متفاضلاً وهذا أمرٌ جمعٌ عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه وأما سكوت الرواة عن فسح المذكور فلا يدل على عدم الوقوع إما ذهولاً وإما اكتفاءً بأن ذلك معلومٌ، وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي ﷺ قال: «هَذَا هُوَ الرِّبَا» فردّه كما نبّه على ذلك في الفتح وقد استدلل أيضاً بهذا الحديث على جواز بيع العينة، لأن النبي ﷺ أمره أن يشتري بضمن الجمع جنبيّاً، ويمكن أن يكون بائع الجنب منه هو الذي اشترى منه الجمع، فيكون قد عادت إليه الدراهم التي هي عين ماله، لأن النبي ﷺ لم يأمره بأن يشتري الجنب من غير من باع منه الجمع، وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم.

قال في الفتح: وتعبّ بأنه مطلق والمطلق لا يشمل، فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به في غيرها فلا يصح الاستدلال به على جواز الشراء ممن باع منه تلك السلعة بعينها انتهى.

وسياتي الكلام على بيع العينة.

قوله: (وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ) أي: مثل ما قال في المكيل من أنه لا يجوز بيع بعض الجنس منه ببعضه متفاضلاً، وإن اختلفا في الجودة والرّداء بل يباع رديئه بالدراهم ثم يشتري بهذا الجيّد والمراد بالميزان هنا الموزون. وقال المصنّف رحمه الله: وهو حجةٌ في جريان الربا في الموزونات كلّها، لأن قوله: (فِي الْمِيزَانِ) أي: في

قادح ولا تردُّ الأحاديث الصحيحة بمثل ذلك انتهى. وقد عرفت
ثُمَّ تقدّم أنّه لا اضطراب في محلّ الحجّة، والاضطراب في غيره لا
يقدر فيه. وبهذا يجاب أيضاً على ما قاله مالك. وأمّا ما ذهب
إليه حماد بن أبي سليمان فمردودٌ بالحديث على جميع التقادير
ولعله يعتذر عنه بمثل ما قال الخطّابي أو لم يبلغه.

قوله: (خَتَى تَمَيَّزَ) بضمّ تاء المخاطب في أوّلِهِ وتشديد الباء
المكسورة بعد الميم.

قوله: (أَمَّا أَرَدْتُ الْحِجَارَةَ) يعني: الخرز الَّذي في القلادة ولم
أرد الذهب.

بَابُ مَرَدِّ الْكِيلِ وَالْوَزْنِ

٢٢٥١- عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمِكْيَالُ بِمِثَالِ
أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٤٠)
وَالنَّسَائِيُّ (٧/ ٢٨٤).

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وأخرجه أيضاً البيهقي،
وصحّحه ابن حبان والدارقطني وفي رواية لأبي داود عن ابن
عبّاس، مكان ابن عمر

قوله: (الْمِكْيَالُ بِمِثَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ). إلخ، فيه دليلٌ على أنّه
يرجع عند الاختلاف في الكيل إلى مكيال المدينة وعند الاختلاف
في الوزن إلى ميزان مَكَّةَ.

أمّا مقدار ميزان مَكَّةَ فقال ابن حزم: بحث غاية البحث عن
كلِّ من وثقت بتمييزه فوجدت كلّ يقول: إنَّ دينار الذهب بمَكَّةَ
وزنه اثنتان وثمانون حبةً وثلاثة أعشار حبةٍ بالحَبِّ من الشعير،
والدَّرْهَمُ سبعة أعشار المثقال، فوزن الدَّرْهَمُ سبعٌ وخمسون حبةً
وسنةً أعشار حبةٍ وعشر عشر الحبة، فالرُّطْلُ مائةٌ وثمانيةٌ
وعشرون درهماً بالدَّرْهَمِ المذكور وأمّا مكيال المدينة فقد قدّمنا
تحقيقه في الفطرة.

ووقع في رواية لأبي داود من طريق الوليد بن مسلم عن
حنظلة بن أبي سفيان الجمحي قال: «وَزْنُ الْمَدِينَةِ وَمِثَالُ مَكَّةَ»
والرواية المذكورة في الباب من طريق سفيان الثوري عن حنظلة
عن طاووس عن ابن عمر وهي أصحُّ، وأمّا الرواية التي ذكرها
أبو داود عن ابن عباس فرواها أيضاً الدارقطني من طريق أبي
أحمد الزُّبيري عن سفيان عن حنظلة عن طاووس، عن ابن عباس
ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حنظلة عن سالم بدل
طاووس عن ابن عباس قال الدارقطني: أخطأ أبو أحمد فيه

محفوظ لا اختلاف فيه وهو النهي عن بيع ما لم يفصل وأما
جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلّق به في هذه الحال ما يوجب الحكم
بالاضطراب وحينئذٍ ينبغي التّرجيح بين روايتها وإن كان الجميع
نقاتٍ فيحكم بصحّة رواية أحفظهم وأضبطهم فيكون رواية
الباقيين بالنسبة إليه شاذّةً انتهى. وبعض هذه الروايات التي ذكرها
الطبراني في صحيح مسلم وسنن أبي داود.

قوله: (فَقَصَلْتُهَا) بتشديد الصاد الحديث استدلّ به على أنّه لا
يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتّى يفصل من ذلك الغير
ويُمَيَّز عنه ليعرف مقدار الذهب المتصل بغيره ومثله الفضّة مع
غيرها بفضّة وكذلك سائر الأجناس الرُّبُويّة لآحادها في العلة
وهي تحريم بيع الجنس بجنسه متفاضلاً. ومما يرشد إلى استواء
الأجناس الرُّبُويّة في هذا ما تقدّم من النهي عن بيع الصُّبْرَةِ من
الثمر بالكيل المسمّى من الثمر، وكذلك نهيه عن بيع الثمر
بالرُّطْبِ خرساً لعدم التمكن من معرفة التساوي على التحقيق.
وكذلك في مثل مسألة القلادة يعتذر الوقوف على التساوي من
دون فصل، ولا يكفي مجرد الفصل بل لا بدّ من معرفة مقدار
المفصول والمقابل له من جنسه وإلى العمل بظاهر الحديث ذهب
عمر بن الخطّاب وجماعة من السلف والشافعي وأحمد وإسحاق
ومحمد بن الحكم المالكي وقالت الحنفية والثوري والحسن بن
صالح والعترة: إنّه يجوز إذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذي في
القلادة ونحوها لا مثله ولا دونه وقال مالك: يجوز إذا كان
الذهب تابعاً لغيره بأن يكون الثلث فما دون، وقال حماد بن أبي
سليمان: إنّه يجوز بيع الذهب مع غيره بالذهب مطلقاً سواء كان
المنفصل مثل المتصل أو أقلّ أو أكثر، واعتذرت الحنفية ومن قال
بقولهم عن الحديث بأنّ الذهب كان أكثر من المنفصل، واستدلوا
بقوله: فقصّلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، والثمن
إمّا سبعة أو تسعة وأكثر ما روي عنه أنّه اثنا عشر وأجيب عن
ذلك بما تقدّم عن البيهقي من أنّ القصّة التي شهدها فضالة كانت
متعدّدة فلا يصحّ الثمنسك بما وقع في بعضها وإهدار البعض
الآخر وأجيب أيضاً بأنّ العلة هي عدم الفصل وظاهر ذلك عدم
الفرق بين المساوي والأقلّ والأكثر والغنيمة وغيرها وبهذا يجاب
عن الخطّابي حيث قال: إنّ سبب النهي كون تلك القلادة كانت
من الغنائم مخافة أن يقع المسلمون في بيعها. وقد أجاب الطحاوي
عن الحديث بأنّه مضطرب. قال السبكي: وليس ذلك باضطراب

قماراً أن لا تسمى مزابنة. قال: ومن صور المزابنة بيع الزرع بالحنطة بما أخرجه مسلم في تفسير المزابنة عن نافع بلفظ: «المزَابَنَةُ يَبِيعُ تَعْمَرَ النُّخْلَ بِالتَّمْرِ كَيْلًا وَيَبِيعُ الْعِنَبَ بِالزَّيْبِيبِ كَيْلًا وَيَبِيعُ الزَّرْعَ بِالْحِنْطَةِ كَيْلًا» وقد أخرج هذا الحديث البخاري كما ذكره المصنف هاهنا ولم ينفرد به مسلم. وقد قدمنا مثل هذا في باب النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحه. وقدّمنا أيضاً ما فسر به مالك المزابنة.

قوله: (أَيْتَفَضُّ) الاستفهام هاهنا ليس المراد حقيقته أعني: طلب الفهم، لأنّه ﷺ كان عالماً بأنّه يتقصّ إذا بيس، بل المراد تنبيه السامع بأنّ هذا الوصف الذي وقع عنه الاستفهام هو علّة النهي، ومن المشعرات بذلك الفاء في قوله فنهى عن ذلك، ويستفاد من هذا عدم جواز بيع الرطب، بالرطب، لأنّ نقص كلّ واحدٍ منهما لا يحصل بالعلم بأنّه مثل نقص الآخر، وما كان كذلك فهو مظنةً للربا، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وجهور أصحابه وعبد الملك بن الماجشون وأبو حفص العكبري من الحنابلة وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه والمزني والرويانى من أصحاب الشافعي إلى أنّه يجوز.

قال ابن المنذر: إنّ العلماء اتفقوا على جواز ذلك إلا الشافعي ويدلّ على عدم الجواز أنّ الإسماعيلي في مستخرجه على البخاري روى حديث ابن عمر بلفظ: «نهى ﷺ عن بيع التمرة بالتمر» وذلك يشمل بيع الرطب بالرطب.

بَابُ الرُّخْصَةِ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا

٢٢٥٥- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ وَسَهْلِ بْنِ حُثَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنِ الْمَزَابَنَةِ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا فَإِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُمْ» وَزَادَ أَحْمَدُ (١٤٠/٤) وَالْبُخَارِيُّ (٢٣٨٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٠٣)، وَزَادَ فِيهِ: وَعَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّيْبِيبِ، وَعَنْ كُلِّ تَعْمَرَ بِخَرْصِهِ.

٢٢٥٦- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ يَشْتَرِيَ بِخَرْصِهَا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي لَفْظٍ: «عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ: ذَلِكَ الرُّبَا تِلْكَ الْمَزَابَنَةُ إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَبِيَّةِ النُّخْلَةِ وَالتَّخْلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمَرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/٤) (خ: ٢١٩١) (م: ١٥٤٠) (٦٧).

٢٢٥٧- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ

بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ كُلِّ رُطْبٍ مِنْ حَبٍّ أَوْ تَعْمَرَ بِبَابِهِ ٢٢٥٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابَنَةِ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ تَعْمَرَ حَاطِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِتَمْرِ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبِيبٍ كَيْلًا وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ» نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥/٢) (خ: ٢١٨٥) (م: ١٥٤٢) (٧٦).

٢٢٥٣- وَلِمُسْلِمٍ (١٥٤٢) (٧٤) فِي رِوَايَةٍ: «وَعَنْ كُلِّ تَعْمَرَ بِخَرْصِهِ».

٢٢٥٤- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ فَقَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ: أَيْتَفَضُّ الرُّطْبُ إِذَا بَيْسَ؟ قَالُوا: نَعَمْ فَتَنَهَى عَنْ ذَلِكَ» رَوَاهُ الْحَمَسِيُّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ١/١٧٥ و ١٧٩) (د: ٣٣٥٩) (ت: ١٢٢٥) (ن: ٢٦٩/٧) (هـ: ٢٢٦٤).

حديث سعد أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وصحّحوه وصحّحه أيضاً ابن المديني وأخرجه الدارقطني والبيهقي. وقد أعلّ جماعة منهم الطحاوي والطبري وابن حزم وعبد الحق بأنّ في إسناده زياداً أبا عياش وهو مجهول.

قال في التلخيص: والجواب أنّ الدارقطني قال: إنّ ثقة ثبت، وقال المنذري: وقد روى عنه ثقات واعتمده مالك مع شدة نقده وقال الحاكم: لا أعلم أحداً طعن فيه.

قوله: (عَنِ الْمَزَابَنَةِ) قد تقدّم ضبطها في باب النهي عن بيع التمر قبل بدو صلاحه.

قوله: (تَعْمَرَ حَاطِطُهُ) بالثالثة وفتح الميم قال في الفتح: والمراد به الرطب خاصة.

قوله: (بَتَمْرِ كَيْلًا) بالثنية من فوق وسكون الميم، والمراد بالكرم العنب. قال في الفتح: وهذا أصل المزابنة، والحق الجمهور بذلك كلّ بيع مجهولٍ بمجهولٍ أو بمعلومٍ من جنسٍ يجري فيه الربا.

قال: فأمّا من قال: أضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعاً مثلاً فما زاد فلي وما نقص فعلي فهو من القمار وليس من المزابنة.

وتعقّب الحافظ بأنّه قد ثبت في البخاري عن ابن عمر تفسير المزابنة ببيع التمر بكيلٍ إن زاد فلي وإن نقص فعلي قال: ثبت أنّ من صور المزابنة هذه الصورة من القمار، ولا يلزم من كونها

الحال، واشترط مالك أن يكون الثمر مؤجلاً، وقال ابن إسحاق في حديثه عن ابن عمر عند أبي داود والبخاري تعليقاً أن يعري الرجل الرجل أي: يهب له في ماله النخلة والنخلتين، فيشق عليه أن يقوم عليها فيبيعها، بمثل خرصها وأخرج الإمام أحمد عن سفيان بن حسين أن العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من الثمر، وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: العريئة أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها ثمراً قال القرطبي: كأن الشافعي اعتمد في تفسير العريئة على قول يحيى بن سعيد وأخرج أبو داود عن عبد ربه بن سعيد الأنصاري وهو أخو يحيى المذكور أنه قال: العريئة الرجل يعري الرجل النخلة أو الرجل يستني من ماله النخلة يأكلها فيبيعها ثمراً وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع قال: سمعنا في تفسير العريئة أنها: النخلة يعريها الرجل للرجل ويشتريها في بستان الرجل، وقال في القاموس: وأعرأه النخلة وهبه ثمرة عامها والعريئة النخلة المرأة، والتي أكل ما عليها.

قال الجوهري: هي النخلة التي يعريها صاحبها رجلاً محتاجاً بأن يجعل له ثمرها عاماً من عرأه إذا قصده قال في الفتح: صور العريئة كثيرة: منها: أن يقول الرجل لصاحب النخل يعني ثمر نخلات باعياها بخرصها من الثمر فيخرصها ويبيعها ويقبض منه الثمر ويسلم له النخلات بالتخلية فيفتق برطبها، ومنها: أن يهب صاحب الحائط لرجل نخلات أو ثمر نخلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري رطبها بقدر خرصه بثمر معجل، ومنها أن يهبه إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب ثمراً ولا يحب أكلها رطباً لاحتياجه إلى الثمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بثمر يأخذه معجلاً. ومنها أن يبيع الرجل ثمر حائطه بعد بدو صلاحه ويستني منه نخلات معلومة يقيها لنفسه أو لعياله وهي التي عفي له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا، لأنها أعريت عن أن تخرص في الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من ثمر قوتهم أن يتاعوا بذلك الثمر من رطب تلك النخلات بخرصها، وثما يطلق عليه اسم العريئة أن يعري رجلاً ثمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها وهذه هبة محضة، ومنها: أن يعري عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه

حينئذ لأهل العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول: الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة رزاه أحمد (٣/ ٣٦٠).

٢٢٥٨- وعن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ: «رخص في بيع العرايا أن تباع بخرصها كيلاً رزاه أحمد والبخاري، وفي لفظ: «رخص في العريئة يأخذها أهل البيت بخرصها ثمراً يأكلونها رطباً» متفق عليه (حس: ١٨١/٥ و١٨٨) (خ: ٢١٩٢) (م: ١٥٣٩) (٦١ و٥٩)، وفي لفظ: «آخر: «رخص في بيع العريئة بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك» أخرجه، وفي لفظ: «بالتمر وبالرطب» رزاه أبو داود (٣٣٦٢).

حديث جابر أخرجه أيضاً الشافعي، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين: «أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق».

قوله: (بيع الثمر بالتمر) الأول بالثلاثة وفتح الميم، والثاني بالثلاثة الفوقية وسكون الميم والمراد بالأول ثمر النخلة، وقد صرح بذلك مسلم في رواية فقال ثمر النخلة وليس المراد الثمر من غير النخل، لأنه يجوز بيعه بالتمر بالثلاثة وسكون الميم.

قوله: (إلا أصحاب العرايا) جمع عريئة قال في الفتح: وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب تتطوع بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنيحة وهي عطية اللبن دون الرقبة، ويقال: عريت النخلة بفتح العين وكسر الراء تعرى إذا أفردت عن حكم أخواتها بأن أعطاهما المالك فقيراً قال مالك: العريئة أن يعري الرجل الرجل النخلة أي: يهبها له أو يهب له ثمرها ثم يتأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له للواهب أن يشتري رطبها منه بتمر يابس هكذا علقه البخاري عن مالك، ووصله ابن عبد البر من رواية ابن وهب. وروى الطحاوي عن مالك أن العريئة النخلة للرجل في حائط غيره فبكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول أنا أعطيتك بخرص نخلك ثمراً فرخص له في ذلك فشرط العريئة عند مالك أن يكون لأجل الضرر من المالك بدخول غيره إلى حائطه، أو لدفع الضرر عن الآخر لقيام صاحب النخل بما يحتاج إليه.

وقال الشافعي في الأم وحكاه عنه البيهقي إن العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة بخرصه من الثمر بشرط التقاض في

بعض الصور لا ينافي ما ثبت في غيره.

قوله: (بخرصه) بفتح الحاء المعجمة، وأشار ابن التين إلى جواز كسرها وجزم ابن العربي بالكسر، وأنكر الفتح وجوزهما النووي وقال: الفتح أشهر قال: ومعناه بقدر ما فيه إذا صار تمراً، فمن فتح قال: هو اسم الفعل ومن كسر قال: هو اسم للشئ المخروص قال في الفتح: والخرص هو التخمين والحدس.

قوله: (يَقُولُ الْوَسْقُ وَالْوَسْقَيْنِ الْخ) استدل بهذا من قال: إنه لا يجوز في بيع العرايا إلا دون خمسة أوسق، وهم الشافعية والخنابلة وأهل الظاهر قالوا: لأن الأصل التحريم، وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ بما يتحقق فيه الجواز ويلقى ما وقع فيه الشك، ولكن مقتضى الاستدلال بهذا الحديث أن لا يجوز مجاوزة الأربعة الأوسق، مع أنهم يجوزونها إلى دون الخمسة بمقدار يسير، والذي يدل على ما ذهبوا إليه حديث أبي هريرة الذي ذكرناه لقوله فيه «فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ» أو: «فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ» فيلقى الشك وهو الخمسة ويعمل بالمتيقن وهو ما دونها وقد حكى هذا القول صاحب البحر عن أبي حنيفة ومالك والقاسم وأبي العباس وقد عرفت ما سلف من تحقيق مذهب أبي حنيفة في العرايا.

وحكى في الفتح أن الرأاجع عند المالكية الجواز في الخمسة عملاً برواية الشك، واحتج لهم بقول سهل بن أبي حنمة: إن العريئة ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة، قال في الفتح: ولا حجة فيه، لأنه موقوف وحكى الماوردي عن ابن المنذر أنه ذهب إلى تحديد ذلك بالأربعة الأوسق، وتعقبه الحافظ بأن ذلك لم يوجد في شيء من كتب ابن المنذر، وقد حكى هذا المذهب ابن عبد البر عن قوم، وهو ذهاب إلى ما فيه حديث جابر من الاقتصار على الأربعة، وقد ترجم عليه ابن حبان: الاحتياط لا يزيد على أربعة أوسق. قال الحافظ: وهذا الذي قاله يتعين المصير إليه، وأما جعله حداً لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح انتهى، وذلك، لأن دون الخمسة المذكورة في حديث أبي هريرة تقتضي بجواز الزيادة على الأربعة إلا أن يجعل الدون مجعلاً مبيهاً بالأربعة كان واضحاً، ولكنه لا يخفى أنه لا إجمال في قوله «دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»، لأنها تتناول ما صدق عليه الدون لغة، وما كان كذلك لا يقال له مجعلاً، ومفهوم العدد في الأربعة لا يعارض المنطوق الدال على جواز الزيادة عليها.

غلات معلومة بخرصها في الصدقة وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيهما، وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور وقصر مالك العريئة في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وأراد به: رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشترونها لتجارة ولا ادخار، ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العريئة على الهبة وهي أن يعري الرجل الرجل ثمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك ثم يبدو له أن يجمع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمراً.

وحمله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالثمر، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في الأحاديث.

قال ابن المنذر: الذي رخص في العريئة هو الذي نهى عن بيع الثمر بالثمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة.

قال: ونظير ذلك الإذن في السلم مع قوله ﷺ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ جَنْدَكَ» قال: ولو كان المراد الهبة ما استثنيت العريئة من البيع، ولأنه عبر بالرخصة، والرخصة لا تكون إلا في شيء ممنوع، والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وبأنها قيدت بخمسة أوسق والهبة لا تتقيد، وقد احتج أصحاب أبي حنيفة لمذهبه بأشياء تدل على أن العريئة العطية ولا حجة في شيء منه، لأنه لا يلزم من كون أصل العريئة العطية أن لا تطلق شرعاً على صور أخرى. وقالت المادوية وهو وجه في مذهب الشافعي أن رخصة العرايا مختصة بالمحاريج الذين لا يجدون رطباً فيجوز لهم أن يشتروا منه بخرصه تمراً، واستدلوا بما أخرجه الشافعي في «تخلف الحديث» عن زيد بن ثابت أنه سمي رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله ﷺ ولا نقد في أيديهم يتاعون به رطباً ويأكلون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من الثمر، فرخص لهم أن يتاعوا العرايا بخرصها من الثمر، ويجاب عن دعوى اختصاص العرايا بهذه الصورة، أما أولاً فبالقدح في هذا الحديث فإنه أنكره عمدة بن داود الظاهري على الشافعي وقال ابن حزم: لم يذكر الشافعي له إسناداً فبطل، وأما ثانياً: فعلى تسليم صحته لا منافاة بينه وبين الأحاديث الدالة على أن العريئة أعم من الصورة التي اشتمل عليها، والحاويل أن كل صورة من صور العرايا ورد بها حديث صحيح أو ثبتت عن أهل الشرع أو أهل اللغة فهي جائزة لدخولها تحت مطلق الإذن، والتنصيص في بعض الأحاديث على

قوله: (وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ) فيه دليل على أنه لا يجوز شراء الرطب على رهوس النخل بغير الثمر والرطب، وفيه أيضاً دليل على جواز الرطب المخروص على رهوس النخل بالرطب المخروص على الأرض، وهو رأي بعض الشافعية منهم ابن خيران وقيل: لا يجوز وهو رأي الإصطخري منهم وصححه جماعة.

وقيل: إن كانا نوعاً واحداً لم يجر إذا لا حاجة إليه، وإن كانا نوعين جاز وهو رأي أبي إسحاق، وصححه ابن أبي عصرون، وهذا كله فيما إذا كان أحدهما على النخل والآخر على الأرض، وأما في غير ذلك فقد قدمنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا.

بابُ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ

٢٢٥٩- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ»، رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (٦٥٥/٢).

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي مسلماً من حديث سعيد وأبي داود وفي المراسيل، ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسلة المذكورة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند البزار وفي إسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف، وأخرجه أيضاً من رواية أبي أمية بن بعلى عن نافع أيضاً، وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي وابن خزيمة.

وقد اختلف في صحة سماعه منه، وروى الشافعي عن ابن عباس أن جزوراً نحرث على عهد أبي بكر فجاه رجل بعناق فقال: أعطوني منها، فقال أبو بكر: لا يصلح هذا، وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ولا يخفى أن الحديث لا يتنهد للاحتجاج بمجموع طرقه فيدل على عدم جواز بيع اللحم بالحيوان وإلى ذلك ذهب العترة والشافعي إذا كان الحيوان مأكولاً، وإن كان غير مأكول جاز عند العترة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه لاختلاف الجنس، وقال الشافعي في أحد قوليه: لا يجوز لعموم النهي، وقال أبو حنيفة: يجوز مطلقاً، واستدل على ذلك بعموم قوله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ»، وقال محمد بن الحسن الشيباني: إن غلب اللحم جاز ليقابل الزائد منه الجلد.

بابُ جَوَازِ التَّفَاضُلِ وَالتَّسْيِيقِ فِي غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ

٢٢٦٠- عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى عَبْدًا بِعَبْدَيْنِ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَلِمُسْلِمٍ مَعْنَاهُ (حم: ٣/ ٣٤٩) (م: ١٦٠٢) (د: ٣٣٥٨) (ت: ١٢٣٩) (ن: ٧/ ٢٩٢) (هـ: ٢٨٦٩).

٢٢٦١- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «اشْتَرَى صَفِيَّةً بِسَبْعَةِ أَرُوسٍ مِنْ حِجَةِ الْكَلْبِيِّ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٣/ ٣) وَمُسْلِمٌ (١٣٦٥) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٧٢).

قوله: (وَلِمُسْلِمٍ مَعْنَاهُ) ولفظه عن جابر قال: «جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْجَمْرَةِ وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: بَعْنِيهِ وَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَبَايِعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَ عَبْدَهُ هُوَ؟».

وفي الحديثين دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً إذا كان يداً بيد وهذا مما لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً وسيأتي، وقصة صفيّة أشار إليها البخاري في البيع وذكرها في غزوة خيبر. ٢٢٦٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبْعَثَ جَيْشًا عَلَى إِبِلٍ كَانَتْ عِنْدِي قَالَ: فَحَمَلْتُ النَّاسَ عَلَيْهَا حَتَّى نَفَذْتُ الْإِبِلَ وَبَقِيَتْ بَقِيَّةٌ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْإِبِلُ قَدْ نَفَذَتْ وَقَدْ بَقِيَتْ بَقِيَّةٌ مِنَ النَّاسِ لَا ظَهَرَ لَهُمْ، فَقَالَ لِي: ابْتَغِ عَلَيْنَا إِبِلًا بِقَلَابَصٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ إِلَى مَحَلِّهَا حَتَّى تَنْفُذَ هَذَا الْبَعْثَ، قَالَ: وَكُنْتُ أَبْتَاعُ الْبَعِيرَ بِقَلَوَصَيْنِ وَثَلَاثَ قَلَابَصٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ إِلَى مَحَلِّهَا حَتَّى نَفَذْتُ ذَلِكَ الْبَعْثَ، فَلَمَّا جَاءَتْ إِبِلُ الصَّدَقَةِ أَذَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِمَعْنَاهُ.

٢٢٦٣- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَاعَ جَمَلًا يُدْعَى غَضَبِيئًا بِعَشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَالشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ. ٢٢٦٤- وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ مِثْلَهُ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. حديث ابن عمرو في إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال معروف، وقوى الحافظ في الفتح إسناده وقال الخطابي: في إسناده مقال، ولعله يعني: من أجل محمد بن إسحاق، ولكن قد رواه البيهقي في سننه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأثر علي رضي الله عنه هو من طريق الحسن بن محمد بن علي عن علي رضي الله عنه وفيه انقطاع بين

الحسن وعليّ وقد روي عنه ما يعارض هذا فأخرج عبد الرزّاق من طريق ابن المسيّب عنه أنّه كره بيعاً بيعين نسيئةً، وروى ابن أبي شيبة عنه نحوه، وحديث سمرة صحّحه ابن الجارود ورجاله ثقات كما قال في الفتح، إلا أنّه اختلف في سماع الحسن من سمرة وقال الشافعيّ: هو غير ثابتٍ عن النبيّ ﷺ وحديث جابر بن سمرة عزاه صاحب الفتح إلى زيادات المسند لعبد الله بن أحمد كما فعل المصنّف وسكت عنه، وفي الباب عن ابن عباسٍ عند البزار والطحاويّ وابن حبان والدارقطنيّ بنحو حديث سمرة قال في الفتح: ورجاله ثقات، إلا أنّه اختلف في وصله وإرساله، فرجّح البخاريّ وغير واحد إرساله. انتهى.

قال البخاريّ: حديث النّهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً من طريق عكرمة عن ابن عباسٍ، رواه الثّقات عن ابن عباسٍ موقوفاً، وعن عكرمة عن النبيّ ﷺ مرسلًا، وفي الباب أيضاً عن ابن عمر عند الطحاويّ والطبرانيّ، وعنه أيضاً عند مالكٍ في الموطأ والشافعيّ أنّه اشترى راحلةً بأربعة أبعرة يوفيهما صاحبها بالرّبذة وذكره البخاريّ تعليقاً، وعنه أيضاً عند عبد الرزّاق وابن أبي شيبة أنّه سئل عن بيعٍ بيعين فكرهه، وروى البخاريّ تعليقاً عن ابن عباسٍ، ووصله الشافعيّ أنّه قال: قد يكون البيع خيراً من البعيرين، وروى البخاريّ تعليقاً أيضاً عن رافع بن خديج، ووصله عبد الرزّاق، أنّه اشترى بيعاً بيعين فاعطاه أحدهما وقال: آتيك بالآخر غداً، وروى البخاريّ أيضاً ومالكٌ وابن أبي شيبة عن ابن المسيّب أنّه قال: لا ربا في الحيوان، وروى البخاريّ أيضاً وعبد الرزّاق عن ابن سيرين أنّه قال: لا بأس ببيعٍ بيعين.

قوله: (حَتَّى نَفَّذْتُ الْإِبِلَ) بفتح النون وكسر الفاء وفتح الدال المهملة وآخره تاء التانيث.

قوله: (بِقِلَاصٍ) قال ابن رسلان: جمع قلوصٍ وهي الناقة الثابتة.

قوله: (حَتَّى نَفَّذْتُ ذَلِكَ الْبَعَثَ) بفتح النون وتشديد الفاء بعدها ذالٌ معجمة ثم تاء المتكلم أي: حتّى تمهّز ذلك الجيش وذهب إلى مقصده، والأحاديث والآثار المذكورة في الباب متعارضة كما ترى فذهب الجمهور إلى جواز بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً متفاضلاً مطلقاً وشرط مالكٌ أن يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقاً مع النسيئة أحمد بن حنبلٍ وأبو حنيفة وغيره

من الكوفيين والمادوية، وتمسك الأولون بحديث ابن عمر وما ورد في معناه من الآثار. وأجابوا عن حديث سمرة بما فيه من المقال، وقال الشافعيّ: المراد به النسيئة من الطرفين، لأنّ اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمل النسيئة من طرفٍ وإذا كانت النسيئة من طرفين فهي من بيع الكالئ بالكالئ وهو لا يصحّ عند الجميع، واحتجّ المانعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة وابن عباسٍ وما في معناها من الآثار، وأجابوا عن حديث ابن عمر أنّه منسوخٌ، ولا يخفى أنّ النسخ لا يثبت إلا بعد تقرر تأخر النسخ ولم ينقل ذلك، فلم يبق هاهنا إلا الطلب لطريق الجمع إن أمكن ذلك أو المصير إلى التعارض قيل: وقد أمكن الجمع بما سلف عن الشافعيّ، ولكنه متوقّف على صحة إطلاق النسيئة على بيع المعلوم بالمعلوم، فإن ثبت ذلك في لغة العرب، أو في اصطلاح الشرع فذاك، وإلا فلا شكّ أنّ أحاديث النّهي، وإن كان كل واحدٍ منها لا يخلو عن مقالٍ لكنّها ثبتت من طريق ثلاثة من الصحابة سمرة وجابر بن سمرة وابن عباسٍ، وبعضها يقوّي بعضاً فهي أرجح من حديثٍ واحدٍ غير خالٍ عن المقال وهو حديث عبد الله بن عمرو، ولا سيما وقد صحّح الترمذيّ وابن الجارود حديث سمرة، فإنّ ذلك مرجّحٌ آخر، وأيضاً قد تقرر في الأصول أنّ دليل التّحريم أرجح من دليل الإباحة، وهذا أيضاً مرجّحٌ ثالث، وأما الآثار الواردة عن الصحابة فلا حجة فيها، وعلى فرض ذلك فهي مختلفة كما عرفت.

قوله: (حَتَّى نَفَّذْتُ الْإِبِلَ) بفتح النون وكسر الفاء وفتح الدال المهملة وآخره تاء التانيث.

قوله: (بِقِلَاصٍ) قال ابن رسلان: جمع قلوصٍ وهي الناقة الثابتة.

قوله: (حَتَّى نَفَّذْتُ ذَلِكَ الْبَعَثَ) بفتح النون وتشديد الفاء بعدها ذالٌ معجمة ثم تاء المتكلم أي: حتّى تمهّز ذلك الجيش وذهب إلى مقصده، والأحاديث والآثار المذكورة في الباب متعارضة كما ترى فذهب الجمهور إلى جواز بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً متفاضلاً مطلقاً وشرط مالكٌ أن يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقاً مع النسيئة أحمد بن حنبلٍ وأبو حنيفة وغيره

قوله: (حَتَّى نَفَّذْتُ ذَلِكَ الْبَعَثَ) بفتح النون وتشديد الفاء بعدها ذالٌ معجمة ثم تاء المتكلم أي: حتّى تمهّز ذلك الجيش وذهب إلى مقصده، والأحاديث والآثار المذكورة في الباب متعارضة كما ترى فذهب الجمهور إلى جواز بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً متفاضلاً مطلقاً وشرط مالكٌ أن يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقاً مع النسيئة أحمد بن حنبلٍ وأبو حنيفة وغيره

بَابُ مَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِنَسِيئَةٍ لَا يَشْتَرِيهَا بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَهَا.

٢٢٦٥- عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ السَّيِّمِيِّ عَنْ أَمْرِئِيسٍ «أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فَذَخَلَتْ مَعَهَا أُمُّ وَلَدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، فَقَالَتْ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي بَيْعْتُ غُلَامًا مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ بِسِتَانِيَّةٍ دَرَاهِمَ نَسِيئَةً وَإِنِّي ابْتَعْتُهُ مِنْهُ بِسِتَانِيَّةٍ نَقْدًا فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: بَيْسَ مَا اشْتَرَيْتَ وَبَيْسَ مَا شَرَيْتَ، إِنَّ جِهَادَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ بَطُلَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٥٢).

الحديث في إسناده الغالية بنت أبينع، وقد روي عن الشافعيّ أنّه لا يصحّ وقرّر كلامه ابن كثيرٍ في إرشاده وفيه دليلٌ على أنّه لا يجوز لمن باع شيئاً بشئٍ نسيئةً أن يشتريه من المشتري بدون ذلك الثمن نقداً قبل قبض الثمن الأول أمّا إذا كان المقصود التحيل لأخذ النقْد في الحال وردّ أكثر منه بعد أيام فلا شكّ أنّ ذلك من الرّبا المحرم الذي لا ينفع في تحليله الحيل الباطلة وسيأتي الخلاف

كثير: روي من وجهٍ ضعيفٍ أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً ويعضده حديث عائشة يعني: المتقدم في الباب الذي قبل هذا وهذه الطرق يشد بعضها بعضاً.

قوله: (بالعينة) بكسر العين المهملة ثم ياء تحتيّة ساكنة ثم نون.

قال الجوهري: العينة بالكسر السلف وقال في القاموس: وعين أخذ بالعينة بالكسر أي: السلف، أو أعطى بها قال: والتاجر باع سلعته بثمنٍ إلى أجلٍ ثم اشتراها منه بأقلٍ من ذلك الثمن. انتهى.

قال الرافعي: وبيع العينة هو أن يبيع شيئاً من غيره بثمنٍ مؤجلٍ ويسلمه إلى المشتري ثم يشتره قبل قبض الثمن بثمنٍ نقدٍ أقلٍ من ذلك القدر انتهى.

قال ابن رسلان في شرح السُّنن: وسُميت هذه المبيعة عينةً لحصول النقد لصاحب العينة، لأن العين هو المال الحاضر، والمشتري إنما يشتريها ليبيعها بعينٍ حاضرةٍ تصل إليه من فوره ليصل به إلى مقصوده انتهى، وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالكٌ وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وجوز ذلك الشافعي وأصحابه مستدلّين على الجواز بما وقع من ألفاظ البيع التي لا يراد بها حصول مضمونه، وطرحوا الأحاديث المذكورة في الباب.

واستدلّ ابن القيم على عدم جواز العينة بما روي عن الأوزاعي عن النبي ﷺ أنه قال: «يأتي على الناس زمانٌ يستجلون الربا بالبيع» قال: وهذا الحديث وإن كان مرسلًا فإنه صالحٌ للاعتداد به بالاتفاق وله من المستندات ما يشهد له، وهي الأحاديث الدالة على تحريم العينة، فإنه من المعلوم أن العينة عند من يستعملها إنما يسميها بيعاً وقد اتفقا على حقيقة الربا الصريح قبل العقد ثم غير اسمها إلى المعاملة وصورتها إلى التبائع الذي لا قصد لهما فيه البتة، وإنما هو حيلة ومكر وخديعة لله تعالى، فمن أسهل الحيل على من أراد فعله أن يعطيه مثلاً ألفاً إلا درهماً باسم القرض ويبيعه خرقاً تساوي درهماً بخمسمائة درهم، وقوله ﷺ:

«إنما الأعمال بالنيات» أصلٌ في إبطال الحيل فإن من أراد أن يعامله معاملةً يعطيه فيها ألفاً بالرب وخمسمائة إنما نوى بالاقراض تحصيل الربح الزائد الذي أظهر أنه ثمن الثوب فهو في الحقيقة أعطاه ألفاً حالةً بالرب وخمسمائة مؤجلةً، وجعل صورة القرض وصورة البيع عللاً لهذا المحرم ومعلوم أن هذا لا يرفع

في بيع العينة في الباب الذي بعد هذا. والصورة المذكورة هي صورة بيع العينة وليس في حديث الباب ما يدل على أن النبي ﷺ نهى عن هذا البيع ولكن تصريح عائشة بأن مثل هذا الفعل موجبٌ لبطلان الجهاد مع رسول الله ﷺ يدل على أنها قد علمت تحريم ذلك بنصٍ من الشارع، إنا على جهة العموم كالأحاديث القاضية بتحريم الربا الشامل لمثل هذه الصورة، أو على جهة الخصوص كحديث العينة الآتي، ولا ينبغي أن يظن بها أنها قالت هذه المقالة من دون أن تعلم بدليل يدل على التحريم، لأن مخالفة الصحابي لراي صحابي آخر لا يكون من الموجبات للإحباط.

باب ما جاء في بيع العينة

٢٢٦٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالذِّينَارِ وَالدرهمِ، وَتَبَايَعُوا بِالْعَيْنَةِ، وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَتَرَكَوا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمْ بَلَاءً، فَلَا يَرْفَعُهُ حَتَّى يَرْاجِعُوا فِيهِمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٢)، وَلَفْظُهُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكَتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ».

الحديث أخرجه أيضاً الطبراني وابن القطان وصححه.

قال الحافظ في بلوغ المرام: ورجاله ثقات، وقال في التلخيص: وعندي أن إسناده الحديث الذي صححه ابن القطان معلون، لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً، لأن الأعمش مدلسٌ ولم يذكر سماعة من عطاء وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس النسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر انتهى، وإنما قال هكذا، لأن الحديث رواه أحمد والطبراني من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن عطاء عن ابن عمر ورواه أحمد وأبو داود من طريق عطاء الخراساني عن نافع عن ابن عمر، وقال المنذري في مختصر السنن ما لفظه: في إسناده إسحاق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخراساني نزول مصر لا يحتاج مجديته، وفيه أيضاً عطاء الخراساني، وفيه مقال انتهى.

قال الذهبي في الميزان: هذا الحديث من مناكيره، وقد ورد النهي عن العينة من طرقٍ عقد لها البيهقي في سننه باباً ساق فيه جميع ما ورد في ذلك وذكره، وقال: روي حديث العينة من وجهين ضعيفين عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال: وروي عن ابن عمر موقوفاً أنه كره ذلك قال ابن

التحريم ولا يرفع المفسدة التي حرّم الربا لأجلها بل يزيدها قوةً وتأكيذاً من وجوه عديدة: منها: أنه يقدم على مطالبة الغريم المحتاج من جهة السلطان والحكام إقداماً لا يفعله الربوي، لأنه واثق بصورة العقد الذي تحيل به.

هذا معنى كلام ابن القيم.

قوله: (وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبَقَرِ) المراد الاشتغال بالحرث، وفي الرواية الأخرى «وَأَخَذَتْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيَتْ بِالزَّرْعِ» وقد حمل هذا على الاشتغال بالزَّرْع في زمن يتعين فيه الجهاد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّبُهَاتِ

٢٢٦٧- عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ نَشِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَمَنْ تَرَكَ مَا يَنْسَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَثَرُكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ أَوْشَكَ أَنْ يَوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ، وَالْمَعَاصِي جَمْعُ اللَّهِ، مَنْ يَرْتَعَ حَوْلَ الْجَمْعِ، يُوْشِكُ أَنْ يَوَاقِعَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢١٨/٤) (خ: ٢٠٥١) (م: ١٥٩٩) (١٠٧).

قوله: (الْحَلَالُ بَيْنَ) إلخ، فيه تقسيم للأحكام إلى ثلاثة أشياء وهو تقسيم صحيح، لأن الشيء إما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعيد على تركه، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله أو لا ينص على واحد منهما، فالأول: الحلال البين والثاني: الحرام البين، والثالث: المشتبه لخفائه فلا يدرى أحلال هو أم حرام؟ وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه، لأنه إن كان في نفس الأمر حراماً فقد برئ من التبعة، وإن كان حلالاً فقد استحق الأجر على الترك لهذا القصد، لأن الأصل مختلف فيه حظر أو إباحة وهذا التقسيم قد وافق قول من قال ثمن سيأتي إن المباح والمكروه من المشتبهات ولكنه يشكل عليه المندوب، فإنه لا يدخل في قسم الحلال البين على ما زعمه صاحب هذا التقسيم، والمراد بكون كل واحد من القسمين الأولين بيناً أنه ثمة لا يحتاج إلى بيان أو ثمة يشترك في معرفته كل أحد وقد يردان جميعاً أي: ما يدل على الحل والحرم، فإن علم التأخر منهما فذاك، وإلا كان ما وردا فيه من القسم الثالث.

قوله: (أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ) أي: شُبُهت بغيرها ثمة لم يتبين حكمه على التعيين زاد في رواية للبخاري «لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» أي: لا يعلم حكمها وجاء واضحاً في رواية للترمذي ولفظه: «لَا يَدْرِي كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنْ الْحَلَالِ هِيَ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ؟» ومفهوم قوله: كثير أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون، فالشبهات على هذا في حق غيرهم، وقد تقع لهم

التحريم ولا يرفع المفسدة التي حرّم الربا لأجلها بل يزيدها قوةً وتأكيذاً من وجوه عديدة: منها: أنه يقدم على مطالبة الغريم المحتاج من جهة السلطان والحكام إقداماً لا يفعله الربوي، لأنه واثق بصورة العقد الذي تحيل به.

هذا معنى كلام ابن القيم.

قوله: (وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبَقَرِ) المراد الاشتغال بالحرث، وفي الرواية الأخرى «وَأَخَذَتْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيَتْ بِالزَّرْعِ» وقد حمل هذا على الاشتغال بالزَّرْع في زمن يتعين فيه الجهاد.

قوله: (وَتَرَكَوا الْجِهَادَ) أي: المتعين فعله، وقد روى الترمذي بإسناد صحيح عن ابن عمر قال: «كُنَّا بِمَدِينَةِ الرُّومِ، فَأَخْرَجُوا إِلَيْنَا صَفًّا عَظِيمًا مِنَ الرُّومِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِثْلُهُمْ أَوْ أَكْثَرُ، وَعَلَى أَهْلِ مِصْرَ عَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ، وَعَلَى الْجَمَاعَةِ فَضَالَةُ بْنُ عَيْبِ، فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ بَيْنَهُمْ، فَصَاحَ الْمُسْلِمُونَ وَقَالُوا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَلْقَى بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ؟ فَقَامَ أَبُو أَيُّوبَ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ لَتَوُكِّلُونَ هَذَا التَّائِيلَ، وَإِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لَمَّا أَعَزَّ اللَّهُ الْإِسْلَامَ وَكَثَرَ نَاصِرُوهُ، فَقَالَ بَعْضُنَا.

لبعض سرا: إن أموالنا قد ضاعت وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه فلو أقمنا في أموالنا وأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل الله على نبيه ما يرد علينا فقال: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» فانت التهلكة: الأموال وإصلاحها وترك الغزو.

قوله: (ذُلًّا) بضم الذال المعجمة وكسرهما أي: صغاراً ومسكنة، ومن أنواع الذل: الخراج الذي يسلمونه كل سنة لملاك الأرض.

وسبب هذا الذل والله أعلم أنهم لما تركوا الجهاد في سبيل الله الذي فيه عز الإسلام وإظهاره على كل دين عاملهم الله بنقيضه، وهو إنزال الذلة فصاروا يمشون خلف أذناب البقر بعد أن كانوا يركبون على ظهور الخيل التي هي أعز مكان.

قوله: (حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ) فيه زجر بليغ، لأنه نزل الوقوع في هذه الأمور منزلة الخروج من الدين وبذلك تمسك من قال بتحريم العينة، وقيل: إن دلالة الحديث على التحريم غير واضحة، لأنه قرن العينة بالأخذ بأذناب البقر والاشتغال بالزَّرْع - وذلك غير محرّم - وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم ولكنه لا يخفى ما في دلالة الاقتران من الضعف، ولا

حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين.

قوله: (وَالْمَعَاصِي حَتَّى اللَّهُ) في روايةٍ للبخاري وغيره: «إِنَّ حَتَّى اللَّهُ تَعَالَى فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ» والمراد بالحرام والمعاصي: فعل المنهي المحرم، أو ترك المأمور الواجب، والحمى: الحمى أطلق المصدر على المفعول وفي اختصاص التمثيل بالحمى نكتة، وهي أن ملوك العرب كانوا يحمون لمراعي مواشيهم أماكن خصبة يتوعدون من رعى فيها بغير إذنهم بالعقوبة الشديدة، فمثّل لهم النبي ﷺ بما هو مشهور عندهم، فالخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خشية أن تقع مواشيه في شيء منه فبعده أسلم له، وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يأمن أن يقع فيه بعض مواشيه بغير اختياره، وربما أجذب المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحمى فلا يملك نفسه أن يقع فيه، فالله سبحانه هو الملك حقاً وحام محارمه، وقد اختلف في حكم الشبهات فقيل: التحريم وهو مردود، وقيل: الكراهة وقيل: الوقف وهو كالخلاف فيما قبل الشرع واختلف العلماء أيضاً في تفسير الشبهات فمنهم من قال: إنها ما تعارضت فيه الأدلة ومنهم من قال: إنها ما اختلف فيه العلماء وهو منتزع من التفسير الأول ومنهم من قال: إن المراد بها قسم المكروه، لأنه يجتذبه جانب الفعل والترك، ومنهم من قال: هي المباح ونقل ابن المنير عن بعض مشايخه أنه كان يقول: المكروه عقبة بين العبد والحرام، فمن استكثر من المكروه تطرّق إلى الحرام، والمباح عقبة بينه وبين المكروه، فمن استكثر منه تطرّق إلى المكروه ويؤيد هذا ما وقع في رواية لابن حبان من الزيادة بلفظ: «اجْعَلُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْحَرَامِ سُرَّةً مِنَ الْحَلَالِ، مَنْ قَعَلَ ذَلِكَ اسْتَبْرَأَ لِعِرْضِهِ وَدِينِهِ» قال في الفتح بعد أن ذكر التفسير للمشتبهات التي قد سماها ما لفظه: والذي يظهر لي رجحان الوجه الأول، قال: ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً، ويختلف ذلك باختلاف الناس، فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا في الاستكثار من المباح أو المكروه، ومن دونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال ولا يخفى أن المستكثر من المكروه، تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهي في الجملة أو يجعله اعتياده لارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم، أو يكون ذلك لسرّ فيه، وهو أن من تعاطى ما نهى عنه بصير مظلم القلب لفقدان نور الورع فبقع في الحرام ولو لم

يختر الوقوع فيه، ولهذا قال ﷺ: «فَمَنْ تَرَكَ مَا يَشْتَبِهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِيمِ» إلخ، واعلم أن العلماء قد عظموا أمر هذا الحديث فعُدّه رابع أربعة تدور عليها الأحكام كما نقل عن ابن أبي داود وغيره، وقد جمعها من قال:

عمدة الدّين عندنا كلماتٌ مستنداتٌ من قول خير البرية
اترك الشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعملنْ بنيتُ
والإشارة بقوله: ازهد إلى حديث «ازهد فيما في أيدي
الناس»، أخرجه ابن ماجه وحسن إسناده الحافظ وصححه الحاكم عن سهل بن سعد مرفوعاً بلفظ: «ازهد في الدنيا يُحِبَّكَ اللَّهُ»، وازهد فيما عند الناس يُحِبَّكَ النَّاسُ» وله شاهد عند أبي نعيم من حديث أنسٍ ورجاله ثقات والمشهور عند أبي داود عدّه حديث ما «نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ» مكان حديث «ازهد» المذكور وعدّه حديث الباب بعضهم ثالث ثلاثه وحذف الثاني وأشار ابن العربي أنه يمكن أن يتزعم منه وحده جميع الأحكام قال القرطبي: لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب، فمن هناك يمكن أن تردّ جميع الأحكام إليه وقد ادّعى أبو عمرو الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ غير الثعمان بن بشير فإن أراد من وجوه صحيح فمسلم، وإن أراد على الإطلاق فردود، فإنه في الأوسط للطبراني من حديث ابن عمر وعمار، وفي الكبير له من حديث ابن عباس، وفي التّرجيب للأصبهاني، من حديث واثلة، وفي أسانيدهما مقال كما قال الحافظ

٢٢٦٨- وَعَنْ غَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٥١).

٢٢٦٩- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيُصِيبُ الثَّمَرَةَ يَقُولُ: لَوْلَا أَنِّي أَخْشَى أَنَّهُ مِنَ الصَّدَقَةِ أَكَلْتُهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم): ١١٩/٣ (خ: ٢٤٣١) (م: ١٠٧١).

٢٢٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَاطْعَمَهُ طَعَامًا فَلْيَأْكُلْ مِنْ طَعَامِهِ، وَلَا يَسْأَلْهُ عَنْهُ، وَإِنْ سَقَاهُ شَرَّابًا مِنْ شَرَّابِهِ فَلْيَشْرَبْ مِنْ شَرَّابِهِ وَلَا يَسْأَلْهُ عَنْهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٨٩).

٢٢٧١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُسْلِمٍ لَا يَتَّقُ فُكِّلْ مِنْ طَعَامِهِ وَاشْرَبْ مِنْ شَرَّابِهِ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي

صحيحه (٩/ ٥٨٣).

ترك ما يسقط الشهادة أي: أعم من أن يكون ذلك المتروك حراماً أم لا. انتهى.

وقد أشار البخاري إلى أن الوسواس ونحوها ليست من الشبهات.

فقال: باب من لم ير الوسواس ونحوها من المشبهات قال في الفتح: هذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التطلع في الورع

أَبْوَابُ أَحْكَامِ الْعُيُوبِ

بَابُ وَجُوبِ تَبْيِينِ الْعَيْبِ

٢٢٧٢- عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاغٍ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا وَفِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهُ لَهُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٢٤٦).

٢٢٧٣- وَعَنْ وَائِلَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِأَخٍ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا إِلَّا بَيَّنَّ مَا فِيهِ، وَلَا يَجِلُّ لِأَخٍ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ إِلَّا بَيَّنَّهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٩١).

٢٢٧٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ فَإِذَا هُوَ مَبْلُولٌ فَقَالَ: «مَنْ عَشْنَا فَلَيْسَ مِنَّا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (حم: ٢/ ٢٤٢) (م: ١٠٢) (١٦٤) (د: ٣٤٥٢) (ت: ١٣١٥) (هـ: ٢٢٢٤).

٢٢٧٥- وَعَنْ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ هُوْدَةَ قَالَ «كَتَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا: هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدٍ مِنْ هُوْدَةَ بْنِ مُحْمَدٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا - أَوْ أَمَةً - لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خِيْفَةَ يَبِيعُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٢٥١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢١٦).

حديث عقبة أخرجه أيضاً أحمد والدارقطني والحاكم والطبراني من حديث أبي شماس عنه ومداره على يحيى بن أثوب، وتابعه ابن لهيعة قال في الفتح: وإسناده حسنٌ وحديث وائلة أخرجه أيضاً ابن ماجه والحاكم في المستدرک وفي إسناده أحمد أبو جعفر الرازي وأبو سباع الأول مختلف فيه، والثاني قيل: إنه مجهولٌ وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الحاكم وفيه قصة، وأدعى أن مسلماً لم يخرجها فلم يصب وقد أخرج نحوه أحمد والدارمي من حديث ابن عمر وابن ماجه من حديث أبي الحمراء والطبراني وابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وأحمد من حديث أبي بردة بن نيار والحاكم من حديث عمير بن

حديث عطية السعدي حسنه الترمذي وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء نحوه، ولفظه: «تَمَامُ التَّقْوَى أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهُ حَتَّى يَتَرَكَ مَا يَرَى أَنَّهُ حَلَالٌ خَشِيَةً أَنْ يَكُونَ حَرَامًا» وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط، وفي إسناده مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الجمهور وقد وثق، قال في مجمع الزوائد: وبقي رجال أحمد رجال الصحيح هذه الأحاديث ذكرها المصنف رحمه الله للإشارة إلى ما فيه شبهة كحديث أنس وإلى ما لا شبهة فيه كحديث أبي هريرة وقد ذكر البخاري في تفسير الشبهات حديث عقبة بن الحارث في الرضاع لقوله ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ» وحديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة لقوله ﷺ: «وَاحْتَجِجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ» فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمُقَارَقَةِ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَالِاحْتِجَابِ فِي الثَّانِي لِأَجْلِ الْإِحْطَاءِ وَتَوْقِي الشُّبُهَاتِ، وَفِي ذَلِكَ نِزَاعٌ يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَا شَكَكْتُ فِيهِ فَالْوَرَعُ اجْتِنَابُهُ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: وَاجِبٍ، وَمُسْتَحَبٍّ، وَمَكْرُوهٍ فَالْوَجَابُ: اجْتِنَابُ مَا يَسْتَلْزِمُ ارْتِكَابَ الْحَرَمِ وَالْمَنْدُوبِ اجْتِنَابُ مَعَامَلَةٍ مِنْ أَكْثَرِ مَالِهِ حَرَامًا، وَالْمَكْرُوهُ: اجْتِنَابُ الرُّخْصِ الْمَشْرُوعَةِ. انتهى.

وقد أرشد الشارع إلى اجتناب ما لا يتيقن المرء حله بقوله: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما وفي الباب عن أنس عند أحمد وعن ابن عمر عند الطبراني وعن أبي هريرة وائلة بن الأسقع ومن قول ابن عمر وابن مسعود وغيرهما وروى البخاري وأحمد وأبو نعيم عن حسان بن أبي سنان البصري أحد العباد في زمن التابعين أنه قال: إذا شككت في شيء فاتركه ولا يبي نعيم من وجه آخر أنه اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال يونس: ما عاجلت شيئاً أشد علي من الورع، فقال حسان: ما عاجلت شيئاً أهون علي منه قال كيف؟ قال حسان: تركت ما يرييني إلى ما لا يرييني فاسترحت قال الغزالي: الورع أقسامٌ: ورع الصديقين: وهو ترك ما لم يكن عليه بينة واضحة وورع المتقين: وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام، وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فلان لم يكن فهو ورع الموسمين قال: ووراء ذلك ورع الشهود وهو

سعيد عن عمه وحديث العذاء أخرجه أيضاً النسائي وابن الجارود وعلقه البخاري.

قوله: (لا يَجِلُّ لِإِسْلِمٍ) إلخ) وكذلك.

قوله: (لا يَجِلُّ لِأَحَدٍ) إلخ) فيهما دليل على تحريم كتم العيب ووجوب تبينه للمشتري.

قوله: (فَلَيْسَ مِنَّا) لفظ مسلم: «فليس مني» قال النووي: كذا في الأصول، ومعناه ليس ممن اهتدى بهديي واقتدى بعلمي وعملي وحسن طريقي كما يقول الرجل لولده إذا لم يرض فعله: لست مني، وهكذا في نظائره مثل قوله «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» وكان سفيان بن عيينة يكره تفسير مثل هذا ويقول بشئ مثل القول، بل يمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر. انتهى.

وهو يدل على تحريم الغش وهو مجمع على ذلك.

قوله: (العذاء) بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضاً وآخره همزة بوزن الفعل وهوذة هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر أبو صعصعة والعذاء صحابي قليل الحديث أسلم بعد حين.

قوله: (لا داء) قال المطرزي: المراد به الباطل سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال وقال ابن المنير: لا داء أي: يكتمه البائع، وإلا فلو كان بالعبد داء وبينه البائع كان من بيع المسلم للمسلم، وعصته أنه لم يرد بقوله: «لا داء» نفي الداء مطلقاً بل نفي داء مخصوص، وهو ما لم يطلع عليه.

قوله: (وَلَا غَائِلَةٌ) قيل: المراد بها الإباق.

وقال ابن بطال: هو من قولهم: اغتالي فلان: إذا احتال بحيلة سلب بها مالي.

قوله: (وَلَا خِيَنَةٌ) بكسر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة وبعدها مثناة قيل: المراد: الأخلاق الخيئة كالإباق.

وقال صاحب العين: هي الذئبة وقيل: المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب وقيل: الداء ما كان في الخلق بفتح الخاء والخينة ما كان في الخلق بضمها والغائلة: سكوت البائع عن بيان ما يعلم من مكروه في المبيع، قاله ابن العربي.

بَابُ أَنَّ الْكَسْبَ الْحَادِثَ لَا يَمْنَعُ الرَّؤْيُ بِالْعَيْبِ

٢٢٧٦ - عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى: أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ (ت: ١٢٨٥) (ن: ٢٥٤/٧)، وَفِي

رواية: «أَنَّ رَجُلًا ابْتَاغَ غُلَامًا فَاسْتَعْلَهُ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَرَدَّهُ بِالْعَيْبِ، فَقَالَ الْبَائِعُ: غُلَّةٌ عَبْدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْغُلَّةُ بِالضَّمَانِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٩/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٨) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٢٤٣)، وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَرَى تَلَفَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَى قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي

الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وأبو داود الطيالسي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان: ومن جملة من صححه ابن خزيمة كما حكى ذلك عنه في بلوغ المرام وحكى عنه في التلخيص أنه قال: لا يصح وضقه البخاري، ولهذا الحديث في سنن أبي داود ثلاث طرق: اثنتان رجالهما رجال الصحيح، والثالثة قال أبو داود: إسناده ليس بذلك ولعل سبب ذلك أن فيه مسلم بن خالو الزنجي شيخ الشافعي وقد وثقه يحيى بن معين، وتابعه عمر بن علي المقدمي وهو متفق على الاحتجاج به.

قوله: (إِنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ) الخراج: هو الدخل والمنفعة أي: يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان الأصل الذي عليه: أي: بسببه فالباء للشيئية، فإذا اشترى الرجل أرضاً فاستغلها أو دابةً فركبها أو عبداً فاستخدمه ثم وجد به عيباً قديماً فله الرد ويستحق الغلّة في مقابلة الضمان للمبيع الذي كان عليه، وظاهر الحديث عدم الفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية، وإلى ذلك ذهب الشافعي وفصل مالك فقال: يستحق المشتري الصوف والشعر دون الولد وفرق أهل الرأي والهادوية بين الفوائد الفرعية والأصلية فقالوا: يستحق المشتري الفرعية كالكراء دون الأصلية كالولد والثمر، وهذا الخلاف إنما هو مع انفصال الفوائد عن المبيع، وأما إذا كانت متصلة وقت الرد وجب ردّها بالإجماع قيل: إن هذا الحكم مختص بمن له ملك في العين التي انتفع بخراجها كالمشتري الذي هو سبب ورود الحديث، وإلى ذلك مال الجمهور وقالت الحنفية: إن الغاصب كالمشتري قياساً، ولا يخفى ما في هذا القياس، لأن الملك فارق بمنع الإلحاق، والأولى أن يقال: إن الغاصب داخل تحت عموم اللفظ، ولا عبرة بخصوص السبب كما تقرر في الأصول.

قوله: (فَاسْتَعْلَهُ) بالغين المعجمة وتشديد اللام أي: أخذ غلته.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصْرَاءِ

٢٢٧٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاغَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِلْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مَصْرَاءً فَاحْتَلَبَهَا فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَبِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنْ الصَّاعُ مِنَ التَّمْرِ فِي مَقَابِلَةِ اللَّبَنِ وَأَنَّهُ أَخَذَ قِسْطًا مِنَ التَّمْرِ وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا مَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ لِقَعَةً مَصْرَاءً أَوْ شَاءَ مَصْرَاءً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا إِمَّا هِيَ وَإِلَّا فَلْيَرُدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُمْسِكُ بِغَيْرِ أَرْضٍ، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ اشْتَرَى مَصْرَاءً فَهُوَ مِنْهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا سَمْرَاءَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢/٢٧٣) (خ: ٢١٤٨ و ٢١٥١) (٢٨ و ٢٦) (د: ٣٤٤٥) (ت: ١٢٥١ و ١٢٥٢) (ن: ٧/٢٥٣) (هـ: ٢٢٣٩)

٢٢٧٨- وَعَنْ أَبِي عُمَانَ التَّهْدِي قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «مَنْ اشْتَرَى مُخَفَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٤٩ و ٢١٦٤) وَالْبَرْقَانِيُّ عَلَى شَرْطِهِ وَزَادَ: مِنْ تَمْرٍ.

قوله: (لَا تُصَرُّوا) بضم أوله وفتح الصاد المهملة وضم الراء المشددة من صرئت اللبن في الضرع إذا جمعه، وظن بعضهم أنه من صررت، فقيده بفتح أوله وضم ثانيه قال في الفتح: والأوّل أصحُّ قال: لأنه لو كان من صررت لقل: مصرورة أو مصروّة لا مصرأة، على أنه قد سمع الأمران في كلام العرب ثم استدل على ذلك بشاهدين عربيين ثم قال: وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه بغير واو على البناء للمجهول، والمشهور الأوّل. انتهى.

قال الشافعي: التصرية هي ربط أخلاف الشاة أو الناقة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عاداتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها.

وأصل التصرية حبس الماء يقال منه: صرئت الماء، إذا حبسته. قال أبو عبيدة وأكثر أهل اللغة: التصرية: حبس اللبن في الضرع حتى يجتمع وإنما اقتصر على ذكر الإبل والغنم دون البقر، لأن غالب مواشيهما كانت من الإبل والغنم والحكم واحدٌ خلافاً لداود.

قوله: (فَمَنْ ابْتَاغَهَا بَعْدَ ذَلِكَ) أي: اشتراها بعد التصرية.

قوله: (بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا) ظاهره أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب والجمهور على أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار على الفور ولو لم يحلب لكن لما كانت التصرية لا يعرف غالبها إلا بعد الحلب جعل قيداً في ثبوت الخيار.

قوله: (إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا) استدل بهذا على صحة بيع المصراة مع ثبوت الخيار.

قوله: (وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ) الواو عاطفة على الضمير في ردها، ولكنه يعكّر عليه أن الصاع مدفوع ابتداءً لا مردوداً ويمكن أن يقال إنه مجاز عن فعل يشمل الأمرين نحو سلمها أو ادفعها كما في قول الشاعر: علفتها تبناً وماءً بارداً أي: ناولتها ويمكن أن يقدر فعل آخر يناسب المعطوف أي: ردها وسلم، أو أعط صاعاً من تمرٍ كما قيل: إن التقدير في قول الشاعر المذكور: وسقيتها ماءً بارداً وقيل: يجوز أن تكون الواو بمعنى مع، ولكنه يعكّر عليه قول جمهور النحاة: إن شرط المفعول معه أن يكون فاعلاً في المعنى نحو جئت أنا وزيداً وقمت أنا وزيداً، نعم جعله مفعولاً معه صحيحٌ عند من قال يجوز مباحثته للمفعول به وهم القليل، وقد استدل بالتنصيص على الصاع من التمر على أنه لا يجوز ردّ اللبن ولو كان باقياً على صفته لم يتغير ولا يلزم البائع قبوله لذهاب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المشتري.

قوله: (لِقَعَةً) هي الناقة الحلوب أو التي نتجت. قوله: (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) فيه دليل على امتداد الخيار هذا المقدار، فتتقيد بهذه الرواية الروايات القاضية بأن الخيار بعد الحلب على الفور كما في.

قوله: (بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا) وإلى هذا ذهب الشافعي والهادي والناصر وذهب بعض الشافعية إلى أن الخيار على الفور وحلوا رواية الثلاث على ما إذا لم يعلم أنها مصراة قبل الثلاث قالوا: وإنما وقع التنصيص عليها، لأن الغالب أنه لا يعلم بالتصرية فيما دونها واختلفوا في ابتداء الثلاث فقليل: من وقت بيان التصرية، وإليه ذهب الحنابلة وقيل: من حين العقد، وبه قال الشافعي وقيل: من وقت التفريق قال في الفتح: ويلزم عليه أن يكون الفور أوسع من الثلاث في بعض الصور، وهو ما إذا تأخر ظهور التصريح إلى آخر الثلاث، ويلزم عليه أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ، وأن يفوت المقصود من التوسيع بالمدة انتهى.

قوله: (مِنْ تَمْرٍ لَا سَمْرَاءَ) لفظ مسلم وأبي داود: «مِنْ طَعَامٍ

بيلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر إليه وبالثاني قالت الخنابلة. انتهى.

كلام الفتح والهادوية يقولون: إن الواجب ردُّ اللِّين إن كان باقياً وإن كان تالفاً فمثله وإن لم يوجد المثل فالقيمة وقد اعتذر الحنفية عن حديث المصراة بأعذار بسطها صاحب فتح الباري وسنشير إلى ما ذكره باختصارٍ ونزيد عليه ما لا يخلو عن فائدة العذر: الأول: الطعن في الحديث بكون راويه أبا هريرة قالوا: ولم يكن كابين مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما يرويه إذا كان مخالفاً للقياس الجلي، وبطلان هذا العذر أوضح من أن يشغل ببيان وجهه فإن أبا هريرة رضي الله عنه من أحفظ الصحابة وأكثرهم حديثاً عن رسول الله ﷺ إن لم يكن أحفظهم على الإطلاق وأوسعهم روايةً لا اختصاصه بدعاء رسول الله ﷺ له بالحفظ كما ثبت في الصحيحين وغيرهما في قصته بسطه لردائه بين يدي رسول الله ﷺ ومن كان بهذه المنزلة لا ينكر عليه تفرد به شيء من الأحكام الشرعية وقد اعتذر رضي الله عنه عن تفرد به بكثير مما لا يشاركه فيه غيره بما ثبت عنه في الصحيح من قوله: إن أصحابي من المهاجرين كان يشغلهم الصنق بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا وأيضاً لو سلم ما ادَّعوه من أنه ليس بكفيرة في الفقه لم يكن ذلك قادحاً في الذي يتفرد به، لأن كثيراً من الشريعة بسل أكثرها وارداً من غير طريق المشهورين بالفقه من الصحابة فطرح حديث أبي هريرة يستلزم طرح شطر الدين، على أن أبا هريرة لا يفرد برواية هذا الحكم عن رسول الله ﷺ بل رواه معه ابن عمر كما أخرج ذلك من حديثه أبو داود والطبراني وأنس، كما أخرج ذلك من حديثه أبو يعلى وعمرو بن عوف المزني، كما أخرج ذلك عنه البيهقي ورجل من الصحابة لم يسم، كما أخرجه أحمد بإسناد صحيح وابن مسعود كما أخرجه الإسماعيلي وإن كان قد خالفه الأكثر، ورواه موقوفاً عليه كما فعله البخاري وغيره وتبعهم المصنف، ولكن مخالفة ابن مسعود للقياس الجلي مشعرة بثبوت حديث أبي هريرة قال ابن عبد البر ونعم ما قال: إن هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل، واعتل من لم يأخذ به بأشياء لا حقيقة لها.

العذر الثاني من أعذار الحنفية الاضطراب في متن الحديث قالوا: لذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى واللبن أخرى، واعتبار

لا سمرأة، وينبغي أن يحمل الطعام على التمر المذكور في هذه الرواية وفي غيرها من الروايات ثم لما كان المتبادر من لفظ الطعام: القمح، نفاه بقوله: (لا سمرأة) ويشكل على هذا الجمع ما في رواية للبراء بلفظ: «صاع من بر لا سمرأة» وأجيب عن ذلك بأنه يحتمل أن يكون على وجه الرواية بالمعنى لما ظن الراوي أن الطعام مساوٍ للبر عبر عنه بالبر، لأن المتبادر من الطعام البر كما سلف في الفطرة ويشكل على ذلك الجمع أيضاً ما في مسند أحمد بإسناد صحيح كما قال الحافظ عن رجل من الصحابة بلفظ: «صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر» فإن التخيير يقتضي المغايرة وأجاب عنه في الفتح باحتمال أن يكون شكاً من الراوي والاحتمال قاذح في الاستدلال، فينبغي الرجوع إلى الروايات التي لم تختلف ويشكل أيضاً ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ: «رُدَّهَا وَرُدَّ مَعَهَا مِثْلُ أَوْ مِثْلِي لَبَّيْهَا قَمَحاً» وأجاب عن ذلك الحافظ بأن إسناد الحديث ضعيف قال: وقال ابن قدامة: إنه متروك الظاهر بالاتفاق.

قوله: (مُحَقَّلَةٌ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة والفاء المشددة من التحفيل وهو التجميع قال أبو عبيدة: سميت بذلك لكون اللبن يكثر في ضرعها، وكل شيء كثرت فقد حقلت.

تقول: ضرع حافل: أي: عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمعهم، ومنه سمي الحفل.

وقد أخذ بظاهر الحديث الجمهور قال في الفتح: وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهما في الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللين الذي احتلب قليلاً كان أو كثيراً، ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون أمّا الحنفية فقالوا: لا يردُّ بعيب التصرية ولا يجب ردُّ الصاع من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور، إلا أنه قال: يخير بين صاع من التمر أو نصف صاع من بر. وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنهما قالاً: لا يتعين صاع التمر بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك، ولكن قالوا: يتعين قوت البلد قياساً على زكاة الفطر وحكى البيهقي أنه لا خلاف في مذهب الشافعية أنها لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كفى وأثبت ابن كعب الخلاف في ذلك وحكى الماوردي وجهين فيما إذا عجز عن التمر هل يلزمه قيمته

خصوصةً بحديث المصرة وقد قدّمنا البحث في الشايب بالمال مسوِّطاً في كتاب الزكاة وقال بعضهم: ناسخه حديث «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» وقد تقدّم، وبذلك أجاب محمد بن شجاع وجه الدلالة أن الفرقة قاطعة للخيار من غير فرق بين المصرة وغيرها وأجيب بأن الحنفية لا يثبتون خيار المجلس كما سلف فكيف يحتجون بالحديث المتيّن له وأيضاً بعد تسليم صحة احتجاجهم به هو مخصّصٌ بحديث الباب، وأيضاً قد أثبتوا خيار العيب بعد التفرُّق وما هو جوابهم فهو جوابنا.

العدر الخامس: أن الخبر من الأحاد وهي لا تفيد إلا الظن وهو لا يعمل به إذا خالف قياس الأصول، وقد تقرر أن المثليّ يضمن بمثله، والقيميّ بقيمته من أحد التّدين، فكيف يضمن بالتّم على الخصوص؟ وأجيب بأن التّوقّف في خبر الواحد إنما هو إذا كان مخالفاً للأصول لا لقياس الأصول، والأصول: الكتاب والسنة، والإجماع والقياس، والأولان هما الأصل، والآخران مردودان إليهما، فكيف يرُدُّ الأصل بالفرع؟ ولو سلّم أن الأحاديّ يتوقّف فيه على الوجه الذي زعموا فلا أقلّ لهذا الحديث الصحيح من صلاحيته تخصّيص ذلك القياس المدّعى وقد أجيب عن هذا العذر بأجوبة غير ما ذكر، ولكن أمثلها ما ذكرناه ومن جملة ما خالف فيه هذا الحديث القياس عندهم أن الأصول تقتضي أن يكون الضمان بقدر التالف وهو مختلف وقد قدر هاهنا بمقدار معيّن وهو الصّاع وأجيب بمنع التعميم في جميع المضمونات فإنّ الموضحة أرشها مقدّر مع اختلافها بالكبر والصغر، وكذلك كثير من الجنايات والغرة مقدّرة في الجنين مع اختلافه والحكمة في تقدير الضمان هاهنا بمقدار واحد لقطع التشاجر لما كان قد اختلط اللّين الحادث بعد العقد باللّين الموجود قبله، فلا يعرف مقداره حتّى يسلم المشتري نظيره والحكمة في التقدير بالتّم أنّه أقرب الأشياء إلى اللّين، لأنّه كان قوتهم إذ ذاك كالتمر ومن جملة ما خالف به الحديث القياس عندهم أنّه جعل الخيار فيه ثلاثاً، مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث، وكذلك خيار الرؤية والمجلس وأجيب بأنّه حكم المصرة انفراداً بأصله عن مائله فلا يستغرب أن يفرد بوصفٍ يخالف غيره، وذلك لأنّ هذه المدة هي التي يتيّن بها لّين الغرر، بخلاف خيار الرؤية والعيب والمجلس فلا يحتاج إلى مدّة ومن جملة ما خالف به القياس عندهم أنّه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعوّض فيما إذا كان

الصّاع تارةً والمثل أو المثليّن أخرى وأجيب بأن الطّرق الصحيحة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح.

العدر الثالث: أنّه معارضٌ لمعوم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾، وأجيب بأنّه من ضمان المتلفات لا العقوبات، ولو سلم دخوله تحت العموم، فالصّاع مثل، لأنّه عوض المتلف وجعله مخصوصاً بالتّم دفعاً للتشجار، ولو سلّم عدم صدق المثل عليه فمعوم الآية مخصّصٌ بهذا الحديث أمّا على مذهب الجمهور فظاهرٌ وأمّا على مذهب غيرهم فلا أنّه مشهور، وهو صالحٌ لتخصيص العمومات القرآنيّة.

العدر الرابع: أن الحديث منسوخٌ وأجيب بأنّ النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال، ولو كفى ذلك لرُدّ من شاء ما شاء واختلفوا في تعيين النسخ فقال بعضهم: هو حديث ابن عمر عند ابن ماجه في النّهي عن بيع الدّين باللّدين، وذلك، لأنّ لّين المصرة قد صار ديناً في ذمّة المشتري، فإذا ألزم بصاع من تمرٍ صار ديناً بدينٍ كذا قال الطّحاويّ وتعبّ بأنّ الحديث ضعيفٌ باتّفاق المحدثين ولو سلمت صلاحيته فكون ما نحن فيه من بيع الدّين باللّدين ممنوعٌ، لأنّه يرد الصّاع مع المصرة حاضراً إلا نسيته من غير فرق بين أن يكون اللّين موجوداً أو غير موجود، ولو سلم أنّه من بيع الدّين باللّدين فحديث الباب مخصّصٌ لمعوم ذلك النّهي، لأنّه أخصّ منه مطلقاً وقال بعضهم: إن ناسخه حديث: «الخراج بالضمان» وقد تقدّم وذلك، لأنّ اللّين فضلةٌ من فضلات الثّاء ولو تلفت لكانت من ضمان المشتري فتكون فضلاتها له وأجيب بأنّ المفروم هو ما كان فيها قبل البيع لا الحادث وأيضاً حديث الخراج بالضمان بعد تسليم شموله لحلّ النزاع عامٌ مخصوصٌ بحديث الباب فكيف يكون ناسخاً؟ وأيضاً لم ينقل تأخّره والنسخ لا يتمّ بدون ذلك، ثمّ لو سلّمنا مع عدم العلم بالتأريخ جواز المصير إلى التعارض، وعدم لزوم بناء العام على الخاص لكان حديث الباب أرجح لكونه في الصحيحين وغيرهما ولتأنيده بما ورد في معناه عن غير واحدٍ من الصحابة.

وقال بعضهم: ناسخه الأحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال هكذا قال عيسى بن أبان وتعبّه الطّحاويّ بأنّ التّصريح إنّما وجدت من البائع، فلو كان ذلك من الباب لكانت العقوبة له، والعقوبة في حديث المصرة للمشتري فافتراقاً، وأيضاً عموم الأحاديث القاضية بمنع العقوبة بالمال على فرض ثبوتها

لو تصرّت بنفسها أو صرّأها المالك لنفسه ثم بدا له فباعها، فهل يثبت ذلك الحكم؟ فيه خلاف، فمن نظر إلى المعنى أثبتته، لأن العيب يثبت الخيار ولا يشترط فيه تدليس، ومن نظر إلى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصّه بمورده وهو حالة العمد، فإنّ النهي إنّما يتناولها فقط ومنها لو كان الضرع مملوءاً لحماً فظنه المشتري لبناً فاشترأها على ذلك ثم ظهر له أنه لحم هل يثبت له الخيار؟ فيه وجهان حكاهما بعض المالكية ومنها لو اشترى غير مصرأة ثم أطلع على عيب بها بعد حلبها، فقد نصّ الشافعي على جواز الرّدّ جئاناً، لأنّه قليل غير معتنى بجمعه وقيل: يرّد بدل اللبن كالمصرأة وقال البغوي: يرّد صاعاً من تمر. انتهى.

والظاهر عدم ثبوت الخيار مع علم المشتري بالتصرية لانتفاء الغرر الذي هو السبب للخيار وأما كون سبب الغرر حاصلاً من جهة البائع فيمكن أن يكون معتبراً لأنّ حكمه بشبه بثبوت الخيار بعد النهي عن التصرية مشعرٌ بذلك وأيضاُ المصرأة المذكورة في الحديث اسم مفعول، وهو يدلّ على أن التصرية وقعت عليها من جهة الغير، لأنّ اسم المفعول هو لمن وقع عليه فعل الفاعل، ويمكن أن لا يكون معتبراً، لأنّ تصرّي الدّابة من غير قصد، وكون ضرعها ممتلئاً لحماً يحصل به من الغرر ما يحصل بالتصرية عن قصد فينظر قال ابن عبد البر: هذا الحديث أصل في النهي عن الغش وأصل في ثبوت الخيار لمن دلّس عليه بعيب وأصل في أنّه لا يفسد أصل البيع وأصل في أن مدّة الخيار ثلاثة أيّام وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار بها.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّسْعِيرِ

٢٢٧٩- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ سَعَرْتُ؟ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ، وَإِنِّي لَارْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يُطْلِبَنِي أَحَدٌ بِظُلْمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِلَّا فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ، زَوْأُ الْخَمْسَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حس: ٢٨٦/٣) (د: ٣٤٥١) (ت: ١٣١٤) (هـ: ٢٢٠٠).

الحديث أخرجه أيضاً الدارمي والبرّار وأبو يعلى قال الحافظ: وإسناده على شرط مسلم وصحّحه أيضاً ابن حبان وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وأبي داود قال: «جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعُرَ. فَقَالَ: «بَلْ أَدْعُوا اللَّهَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعُرَ. فَقَالَ: «بَلْ اللَّهَ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ» قال الحافظ:

قيمة الشاة صاعاً من تمر فإنّها ترجع إليه مع الصّاع الذي هو مقدار ثمنها وأجيب بأنّ التمر عوض اللبن لا عوض الشاة فلا يلزم ما ذكر ومن جملة ما خالف به القياس عندهم أنّه إذا استردّ مع الشاة صاعاً، وكان ثمن الشاة صاعاً كان قد باع شاةً وصاعاً بصاعٍ فيلزم الرّبا وأجيب بأنّ الرّبا إنّما يعتبر في العقود لا في الفسوخ، بدليل أنّهما لو تبايعا ذهباً بفضّة لم يحز أن يتفرقا قبل القبض ولو تقايلا في هذا العقد بعينه جاز التفرّق قبل القبض ومن جملة المخالفة أنّه يلزم من الأخذ به ضمان الأعيان مع بقائها فيما إذا كان اللّبن موجوداً وأجيب بأنّه تعذّر رده لاختلاطه باللّبن الحادث وتعذّر تمييزه فأشبهه الأبق بعد الغصب فإنّه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذّر رده ومنها أنّه يلزم من الأخذ به إثبات الرّدّ بغير عيب ولا شرط وأجيب بأنّ أسباب الرّدّ لا تنحصر في الأمرين المذكورين بل له أسباب كثيرة، منها الرّدّ بالتدليس، وقد أثبت به الشارع الرّدّ في الرّكبان إذا تلقّفوا كما سلف ولا يخفى على منصف أن هذه القواعد التي جعلوها هذا الحديث مخالفاً لها لو سلّم أنّها قد قامت عليها الأدلّة لم يقصر الحديث عن الصّلاحية لتخصيصها، فإيا لله العجب من قوم يبالغون في الحماة عن مذاهب أسلافهم وإثارةها على السّنة الطّهرة الصّريحة الصّحيحة إلى هذا الحدّ الذي يسرّ به إبليس وينفق في حصول مثل هذه القضية - التي قلّ طمعه في مثلها لا سيّما من علماء الإسلام - النفس والنّفس، وهكذا فلتكن ثمرات التّمذّهبات تقليد الرّجال في مسائل الحرام والحلال العذر السّادس: أنّ الحديث محمولٌ على صورةٍ مخصوصةٍ وهي ما إذا اشترى شاةً بشرط أنّها تحلب مثلاً خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسدٌ، فإن اتّفقا على إسقاطه في مدّة الخيار صحّ العقد، وإن لم يتّفقا بطل، ووجب ردّ الصّاع من التمر، لأنّه كان قيمة اللّبن يومئذٍ وأجيب بأنّ الحديث معلقٌ بالتصرية، وما ذكره يقتضي تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت تصرية أم لا فهو تأويل متعسفٌ وأيضاُ لو سلّم أنّ ما ذكره من جملة صور الحديث، فالقصر على صورةٍ معيّنة هي فردٌ من أفراد الدّليل لا بدّ من إقامة دليلٍ عليه قال في الفتح: واختلف القائلون بالحديث في أشياء منها لو كان عالماً بالتصرية هل يثبت له الخيار؟ فيه وجهٌ للشافعية قال: ومنها لو صار لبن المصرأة عادةً واستمرّ على كثرتة هل له الرّدّ؟ فيه وجهٌ لهم أيضاً خلافاً للحنابلة في المسألتين ومنها

٢٢٨١- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْغَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ كَانَ خَطَاً عَلَى اللَّهِ أَنْ يَقْعِدَهُ بِعَظَمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (حم: ٢٧/٥).

٢٢٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ حِكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُغْلِيَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ خَاطِئٌ، رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٢/٣٥١).

٢٢٨٣- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ حُرَّتَهُ اللَّهُ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٥٥).

حديث معمر أخرجه أيضاً الترمذي وغيره. وحديث معقل أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط، وفي إسناده زيد بن مرة أبو المعلى قال في مجمع الزوائد: ولم أجده من ترجمه، وبقيته رجاله رجال الصحيح، وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الحاكم وزاد «وَقَدْ بَرَّئْتُ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ»، وفي إسناده حديث أبي هريرة أبو معشر وهو ضعيف وقد وثق وحديث عمر في إسناده الميثم بن رافع قال أبو داود: روى حديثاً منكراً قال الذهبي: هو الذي أخرجه ابن ماجه، يعني: هذا، وفي إسناده أيضاً أبو يحيى المكِّي وهو مجهول ولبقية أحاديث الباب شواهد: منها حديث ابن عمر عند ابن ماجه والحاكم وإسحاق بن راهويه والدارمي وأبي يعلى والعقيلي في الضعفاء بلفظ: «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مُلْعُونٌ» وضعف الحافظ إسناده ومنها حديث آخر عند ابن عمر أيضاً عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبرزاري وأبي يعلى بلفظ: «مَنْ احْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرَّئَ مِنَ اللَّهِ وَبَرَّئَ اللَّهُ مِنْهُ» زَادَ الْحَاكِمُ «وَأَيُّهَا أَهْلُ عَرَصَةٍ أَصْبَحَ فِيهِمْ امْرُؤٌ جَائِعٌ فَقَدْ بَرَّئْتُ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ» وفي إسناده أصح بن زيد وكثير بن مرة والأول مختلف فيه والثاني قال ابن حزم: إنه مجهول وقال غيره: معروف، وثقة ابن سعد وروى عنه جماعة واحتج به النسائي قال الحافظ: وهم ابن الجوزي فأخرج هذا الحديث في الموضوعات وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكراً ولا شك أن أحاديث الباب تنتهض بمجموعها للاستدلال على عدم جواز الاحتكار ولو فرض عدم ثبوت شيء منها في الصحيح، فكيف وحديث معمر المذكور في صحيح مسلم والتصريح بأن المحتكر خاطئ كافٍ في إفادة عدم الجواز، لأن الخاطئ: المذهب العاصي وهو اسم فاعلٍ من خطئ بكسر العين وهمز اللام خطأ بفتح العين، وكسر الفاء

وإسناده حسن وعن أبي سعيد عند ابن ماجه والبرزاري والطبراني نحو حديث أنس ورجاله رجال الصحيح، وحسنه الحافظ وعن علي رضي الله عنه عند البرزاري نحوه، وعن ابن عباس عند الطبراني في الصغير وعن أبي جحيفة عنده في الكبير.

قوله: (لَوْ سَعَرْتُ) التسمير: هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمراً أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة.

قوله: (الْمُسْعَرُ) فيه دليل على أن المسعر من أسماء الله تعالى، وأنها لا تنحصر في التسعة والتسعين المعروفة وقد استدل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسمير وأنه مظلمة ووجهه أن الناس مسيطرون على أموالهم، والتسمير حجرٌ عليهم، والإمام مأمورٌ برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، والإزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به منافٍ لقوله تعالى: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ» وإلى هذا ذهب جمهور العلماء وروي عن مالك أنه يجوز للإمام التسمير وأحاديث الباب تردُّ عليه وظاهر الأحاديث أنه لا فرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص، ولا فرق بين المجلوب وغيره، وإلى ذلك مال الجمهور وفي وجهٍ للشافعية جواز التسمير في حالة الغلاء وهو مردودٌ وظاهر الأحاديث عدم الفرق بين ما كان قوتاً للآدمي ولغيره من الحيوانات وبين ما كان من غير ذلك من الإدامات وسائر الأمتعة وجوز جماعة من متأخري أئمة الزيدية جواز التسمير فيما عدا قوت الآدمي والبهيمة كما حكى ذلك عنهم صاحب الغيث وقال شارح الأئصار: إن التسمير في غير القوتين لعله اتفاق، والتخصيص يحتاج إلى دليل، والمناسب الملغى لا يتنهض لتخصيص صرائح الأدلة، بل لا يجوز العمل به على فرض عدم وجود دليل كما تقرّر في الأصول.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْاِحْتِكَارِ

٢٢٨٠- عَنْ سَيِّدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ»، وَكَانَ سَيِّدُ يَحْتَكِرُ الزَّيْتَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٤٠٠) وَمُسْلِمٌ (١٦٠٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٤٧).

يحتاجون إليه ليحتكره قال السُّبْكِيُّ: الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ مَنَعَ غَيْرَهُ مِنَ الشَّرَاءِ وَحَصَلَ بِهِ ضَيْقٌ حَرَمٌ وَإِنْ كَانَتْ الْأَسْعارُ رَخِيصَةً وَكَانَ الْقَدْرُ الَّذِي يَشْتَرِيهِ لَا حَاجَةَ بِالنَّاسِ إِلَيْهِ فَلَيْسَ لِمَنَعِهِ مِنْ شِرَائِهِ وَأَذْخَارِهِ إِلَى وَقْتِ حَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهِ مَعْنَى قَالَ الْقَاضِي حَسِينٌ وَالرُّوْيَانِيُّ: وَرُبَّمَا يَكُونُ هَذَا حَسَنَةً، لَأَنَّهُ يَنْفَعُ بِهِ النَّاسُ وَقَطَعَ الْحَامِلِيُّ فِي الْمَقْنَعِ بِاسْتِحْبَابِهِ قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: الْأَوَّلَى بَيْعُ الْفَاضِلِ عَنِ الْكَفَايَةِ قَالَ السُّبْكِيُّ: أَمَّا إِسْكَاهُ حَالَةَ اسْتِفْنَاءِ أَهْلِ الْبَلَدِ عَنْهُ رَغْبَةً فِي أَنْ يَبِيعَهُ إِلَيْهِمْ وَقْتَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكْرَهُ بَلْ يَسْتَحَبُّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْإِضْرَارُ بِالْمُسْلِمِينَ لَمْ يَجْرِمِ الْاِحْتِكَارُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ يَضُرُّ بِهِمْ.

وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْقُوتُ وَغَيْرُهُ، لِأَنَّهُمْ يَضُرُّوْنَ بِالْجَمِيعِ قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ: مَا لَيْسَ بِقُوتٍ وَلَا مَعِينٌ عَلَيْهِ فَلَا يَتَعَدَّى النُّهْيُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مَطْعُومًا وَمَا يَعْينُ عَلَى الْقُوتِ كَاللُّحْمِ وَالْفَوَاكِهَ وَمَا يَسُدُّ مَسَدَ شَيْءٍ مِنَ الْقُوتِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ الدَّوامَةُ عَلَيْهِ فَهُوَ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ فَمَنْ الْعُلَمَاءُ مِنْ طَرَدِ التَّحْرِيمِ فِي السَّمَنِ وَالْعَسَلِ وَالشُّبْرِجِ وَالْجَنْبَنِ وَالزَّيْتِ وَمَا يَجْرِي بِجِوَارِهِ وَقَالَ السُّبْكِيُّ: إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ قَحْطٍ كَانَ فِي أَذْخَارِ الْعَسَلِ وَالسَّمَنِ وَالشُّبْرِجِ وَأَمَّا هَلَا إِضْرَارًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْضَى بِتَحْرِيمِهِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِضْرَارًا فَلَا يَخْلُو اِحْتِكَارُ الْأَقْوَاتِ عَنْ كِرَاهَةٍ.

وَقَالَ الْقَاضِي حَسِينٌ: إِذَا كَانَ النَّاسُ يَحْتَاجُونَ الثِّيَابَ وَنَحْوَهَا لَشِدَّةِ الْبَرْدِ أَوْ لَسَرِ الْعُورَةِ فَيَكْرَهُ لِمَنْ عِنْدَهُ ذَلِكَ إِسْكَاهُ. قَالَ السُّبْكِيُّ: إِنْ أَرَادَ كِرَاهَةَ تَحْرِيمِ فَظَاهَرُ.

وَإِنْ أَرَادَ كِرَاهَةَ تَنْزِيهِ فَبَعِيدٌ. وَحَكَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي الثَّمَرَةِ حِكْرَةٌ. وَحَكَى أَيْضًا عَنْ سَفْيَانَ أَنَّهُ سَلَّ عَنْ كَيْسٍ الْقَتْلَ فَقَالَ: كَانُوا يَكْرَهُونَ الْحِكْرَةَ وَالْكَبْسَ بَفَتْحِ الْكَافِ وَإِسْكَانِ الْمُوَحَّدَةِ، وَالْقَتْلَ بَفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ التَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَهُوَ الْيَابِسُ مِنَ الْقَضْبِ قَالَ الطَّبَّيُّ: إِنَّ التَّقْيِيدَ بِالْأَرْبَعِينَ الْيَوْمَ غَيْرُ مَرَادٍ بِهِ التَّحْدِيدُ انْتَهَى، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْعَدَدِ.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ كَسْرِ سِكَّةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مِنْ بَأْسٍ
٢٢٨٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْمَازِنِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَكْسَرَ سِكَّةَ الْمُسْلِمِينَ الْجَائِزَةَ بَيْنَهُمْ إِلَّا مِنْ بَأْسٍ» رَوَاهُ

وَسَكُونِ الْعَيْنِ إِذَا أَثِمَ فِي فِعْلِهِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَقَالَ: سَمِعْتُ الْأَزْهَرِيَّ يَقُولُ: خَطِيءٌ إِذَا تَعَمَّدَ، وَآخِطًا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدَ.

قَوْلُهُ: (بِغْطَمٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونِ الطَّاءِ الْمَعْجَمَةِ: أَيُّ بِمَكَانٍ عَظِيمٍ مِنَ النَّارِ.

قَوْلُهُ: (حَكْرَةٌ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونِ الْكَافِ وَهِيَ حَبْسُ السَّلْعِ عَنِ الْبَيْعِ وَظَاهَرُ أَحَادِيثِ الْبَابِ أَنَّ الْاِحْتِكَارَ مُحَرَّمٌ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ قُوتِ الْآدَمِيِّ وَالذُّوَابِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

وَالْتَصْرِيحُ بِلَفْظِ: «الطَّعَامُ» فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ لَا يَصْلَحُ لَتَقْيِيدِ بَقِيَّةِ الرُّوَايَاتِ الْمَطْلُوقَةِ، بَلْ هُوَ مِنَ التَّصْيِصِ عَلَى فَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا الْمَطْلُوقُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ نَفْيُ الْحُكْمِ عَنْ غَيْرِ الطَّعَامِ أَمَّا هُوَ لِمَقْهُومِ اللَّقَبِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَصْلَحُ لِلتَّقْيِيدِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ وَذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْمُحَرَّمَ أَمَّا هُوَ اِحْتِكَارُ الْأَقْوَاتِ خَاصَّةً لَا غَيْرِهَا وَلَا مَقْدَارُ الْكَفَايَةِ مِنْهَا، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَتِ الْمَاجِدِيَّةُ قَالَ ابْنُ رَسْلَانَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ: وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ مَا يَذْخَرُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ قُوتٍ وَمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ سَمَنِ وَعَسَلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ. انْتَهَى.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا ثَبَتَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْطِي كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ زُوجَاتِهِ يَافَةً وَسَقِيٍّ مِنْ خَيْبَرٍ» قَالَ ابْنُ رَسْلَانَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ: وَقَدْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْخِرُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَنَتِهِمْ مِنْ تَمْرٍ وَغَيْرِهِ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قِيلَ لَسَمْعِيذٍ يَعْنِي: ابْنَ الْمَسِيَّبِ فَلَمَّا كُنْتُ تَحْتَكَرُ قَالَ وَمَعْمَرٌ كَانَ يَحْتَكَرُ.

وَكَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَآخَرُونَ: أَمَّا كَانَا يَحْتَكَرَانِ الزَّيْتِ، وَحَمَلَا الْحَدِيثَ عَلَى اِحْتِكَارِ الْقُوتِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ حَمَلَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ وَيَدُلُّ عَلَى اِعْتِبَارِ الْحَاجَةِ وَقَصْدِ إِغْلَاءِ السَّعْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ مَعْقِلٍ «مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِيَهُ عَلَيْهِمْ»، وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «يُرِيدُ أَنْ يُغْلِيَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ مَا الْحِكْرَةُ؟ قَالَ: مَا فِيهِ عَيْشُ النَّاسِ: أَيُّ حَيَاتِهِمْ وَقُوتِهِمْ، وَقَالَ الْأَثَرِمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَسْأَلُ عَنْ أَيِّ شَيْءٍ الْاِحْتِكَارُ؟ فَقَالَ: إِذَا كَانَ مِنْ قُوتِ النَّاسِ فَهُوَ الَّذِي يَكْرَهُ وَهَذَا قَوْلُ بَنِي عَمْرِو قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: الْمُحْتَكَرُ مَنْ يَعْتَرِضُ الشُّوقَ أَيُّ: يَنْصَبُ نَفْسَهُ لِلتَّرَدُّدِ إِلَى الْأَسْوَاقِ لِيَشْتَرِيَ مِنْهَا الطَّعَامَ الَّذِي

انتهى

بَابُ مَا جَاءَ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَبَايعِينَ

٢٢٨٥- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَرَادَانِ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٦٦/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥١١) وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٢/٧) وَزَادَ فِيهِ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٨٦) (٣/٢١): «وَالْبَيْعُ قَائِمٌ بَعِيْهِ» وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ «وَالسَّلْعَةُ كَمَا هِيَ» وَلِلدَّارِقُطِيِّ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَالْبَيْعُ مُسْتَهْلِكٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَايِعِ» وَزَعَى الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَآخِذَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ: «وَأَنَاءُ رَجُلَانِ تَبَايَعَا سِلْعَةً» فَقَالَ هَذَا: أَخَذْتُ بِكَذَا وَكَذَا» وَقَالَ هَذَا: بَعْتُ بِكَذَا وَكَذَا» فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ فِي مِثْلِ هَذَا فَقَالَ: خَضَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مِثْلِ هَذَا، فَأَمَرَ بِالْبَايِعِ أَنْ يُسْحَلَخَفَ، ثُمَّ يُخَيَّرَ الْمُبْتَاعُ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

الحديث روي عن عبد الله بن مسعود من طرق بالفاظ ذكر المصنف رحمه الله بعضها، وقد أخرجه أيضاً الشافعي من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج عن إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عمير عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود وقد اختلف فيه على إسماعيل بن أمية ثم على ابن جريج وقد اختلف في صحة سماع أبي عبيدة من أبيه ورواه من طريق أبي عبيدة أحمد والنسائي والدارقطني وقد صححه الحاكم وابن السكن ورواه أيضاً الشافعي من طريق سفيان بن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود وفيه أيضاً انقطاع، لأن عوناً لم يدرك ابن مسعود. ورواه الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده، وفيه إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ورواه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن مسعود وأخرجه أيضاً من طريق محمد بن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود، ومحمد بن أبي ليلى لا يحتاج به وعبد الرحمن لم يسمع عن أبيه ورواه ابن ماجه والترمذي من طريق عون بن عبد الله أيضاً عن ابن مسعود، وقد سبق أنه منقطع. قال البيهقي: وأصح إسناد روي في هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن

أحمد (٤١٩/٣) وأبو داود (٣٤٤٩) وابن ماجه (٢٢٦٣).

الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک، وزاد «نهى أن تكسر الدراهم فتجعل فضة، وتكسر الدنانير فتجعل ذهباً»، وضعفه ابن حبان، ولعل وجه الضعف كونه في إسناده محمد بن فضال - يفتح الفاء والصاد المعجمة - الأزدي الحمصي البصري المعبر للرؤيا، قال المنذري: لا يحتاج بحديثه.

قوله: (سبكة) بكسر السين المهملة: أي: الدراهم المضروبة على السكة الحديد المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير. قوله: (الجايزة) يعني: النافقة في معاملتهم.

قوله: (إلا من يأس) كان تكون زيوفاً، وفي معنى كسر الدراهم كسر الدنانير والفولس التي عليها سكة الإمام، لا سيما إذا كان التعامل بذلك جاريًا بين المسلمين كثيراً (والحكمة) في النهي ما في الكسر من الضرر بإضاعة المال لما يحصل من نقصان في الدراهم ونحوها إذا كسرت وأبطلت المعاملة بها قال ابن رسلان: ولو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان الذي قبله وأخرج غيرها جاز كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسبكها لإخراج الفضة التي فيها، وقد يحصل في سبكها وكسرها ربح كثير لفاعله انتهى. ولا يخفى أن الشارع لم يباذن في الكسر إلا إذا كان بها بأس، ومجرد الإبدال لنفع البعض ربما أفضى إلى الضرر بالكثير من الناس، فالجزم بالجواز من غير تقييد بانتفاء الضرر لا ينبغي قال أبو العباس بن سريج: إنهم كانوا يقرضون أطراف الدراهم والدنانير بالمقراض ويخرجونها عن السمر الذي يأخذونها به، ويجمعون من تلك القراض شيئاً كثيراً بالسبك كما هو معهود في المملكة الشامية وغيرها، وهذه الفعل هي التي نهى الله عنها قوم شعيب بقوله: «وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ»، فقالوا: «أَتَنَاهَا أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا» يعني الدراهم والدنانير «مَا نَشَاءُ» من القرض ولم يتهوا عن ذلك «فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ».

(فائدة) قال في البحر: مسألة الإمام يحيى: لو باع بنقل ثم حرّم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجهان: يلزم ذلك النقد إذ عقد عليه الثاني: يلزم قيمته إذ صار لكساده كالعرض، انتهى. قال في المنار: وكذلك لو صار كذلك - يعني: النقد - لعارض آخر، وكثيراً ما وقع هذا في زمننا لفساد الضربة لإهمال الولاة النظر في المصالح، والأظهر أن اللازم: القيمة لما ذكره المصنف،

قوله: (الْبَيْعَانُ) أي: البائع والمشتري كما تقدّم في الخيار، ولم يذكر الأمر الذي فيه الاختلاف، وحذف المتعلق مشعرًا بالتعميم في مثل هذا المقام على ما تقرّر في علم المعاني فيعمُّ الاختلاف في المبيع والثمن وفي كلِّ أمرٍ يرجع إليهما وفي سائر الشروط المعترّة، والتّصريح بالاختلاف في الثمن في بعض الروايات كما وقع في الباب لا ينافي هذا العموم المستفاد من الحذف.

قوله: (صَاحِبُ السَّلْعَةِ) هو البائع كما وقع في التّصريح به في سائر الروايات فلا وجه لما روي عن البعض أنّ ربَّ السَّلْعَةِ في الحال هو المشتري وقد استدلّ بالحديث من قال: إنّ القول قول البائع إذا وقع الاختلاف بينه وبين المشتري في أمرٍ من الأمور المتعلقة بالعقد ولكن مع يمينه كما وقع في الرواية الأخيرة. وهذا إذا لم يقع التّراضي بينهما على التّراذُّ، فإن تراضيا على ذلك جاز بلا خلافٍ، فلا يكون لهما خلاصٌ عن التّزاع إلا التّفاسخ أو حلف البائع، والتّظاهر عدم الفرق بين بقاء المبيع وتلفه لما عرفت من عدم انتهاض الرواية المصرّح فيها باشتراط بقاء المبيع للاحتجاج، والتّردّد مع التّلف ممكنٌ بأن يرجع كلُّ واحدٍ منهما بمثل المثلي وقيمة القيمي إذا تقرّر لك ما يدلُّ عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرقٍ، فاعلم أنّه لم يذهب إلى العمل به في جميع صور الاختلاف أحدٌ فيما أعلم، بل اختلفوا في ذلك اختلافًا طويلاً على حسب ما هو مبسوطٌ في الفروع، ووقع الاتفاق في بعض الصّور والاختلاف في بعض وسبب الاختلاف في ذلك ما سيأتي من قوله ﷺ: «الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»، لأنّه يدلُّ بعمومه على أنّ اليمين على المدّعى عليه والبيّنة على المدّعى من غير فرقٍ بين أن يكون أحدهما باتّماً والآخر مشترياً أو لا وحديث الباب يدلُّ على أنّ القول قول البائع مع يمينه. والبيّنة على المشتري من غير فرقٍ بين أن يكون البائع مدّعيّاً أو مدّعى عليه فبين الحديثين عمومٌ وخصوصٌ من وجوه فيتمارضان باعتبار ماذه الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدّعيّاً فينبغي أن يرجع في التّرجيح إلى الأمور الخارجيّة، وحديث «إِنَّ الْبَيْتَيْنِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» عزاه المصنّف في كتاب الأقضية إلى أحمد ومسلم، وهو أيضاً في صحيح البخاريّ في الرهن، وفي باب اليمين على المدّعى عليه، وفي تفسير آل عمران وأخرجه الطّبرانيّ بلفظ: «الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» وأخرجه الإسماعيليّ بلفظ: «وَلَكِنْ الْبَيْتَةُ عَلَى الطّالِبِ، وَالْيَمِينُ عَلَى

جَدِّهِ وَرَوَاهُ أَيْضاً الدَّارَقُطْنِيّ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ الْحَافِظُ: وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اخْتَلَفَ فِي سَمَاعِهِ مِنْ أَبِيهِ وَرَوَايَةُ التِّرَاذُ رَوَاهَا أَيْضاً مَالِكٌ بَلَاغاً، وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ مُتَقَطِّعٍ وَرَوَاهُ أَيْضاً الطَّبْرَانِيُّ بَلَفْظٍ: «الْبَيْعَانُ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْبَيْعِ تَرَاذُّا» قَالَ الْحَافِظُ: رَوَاتُهُ ثِقَاتٌ: لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَالِحٍ، يَعْنِي: الرَّوَيَ لَهُ عَنْ فَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: وَمَا أَظُنُّهُ حَفِظَهُ، فَقَدْ جَزَمَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ طَرِيقَ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مُوصُولٌ وَرَوَاهُ أَيْضاً النَّسَائِيُّ وَابِيهَقِيّ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَيْسٍ بِالإِسْنَادِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ كَمَا سَلَفَ، وَصَحَّحَهُ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الْحَاكِمُ وَحَسَنَهُ الْبَيْهَقِيُّ. وَرَوَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَدِّهِ بَلَفْظٍ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ وَلَا بَيْتَةٌ لِأَحَدِهِمَا تَحَالُفًا» رَوَاهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ الطَّبْرَانِيُّ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَدْ انْفَرَدَ بِقَوْلِهِ «وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ» عُمَدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ كَمَا عَرَفْتَ لِسوءِ حِفْظِهِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ، يَعْنِي: «وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ» لَا تَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ النُّقْلِ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهَا مِنَ التَّغْلِبِ، لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْزُضُ التَّزَاعُ حَالِ قِيَامِ السَّلْعَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فِيهِ حُجُورٌ كُمْ»، وَلَمْ يَفْرُقْ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدَةِ بَيْنَ الْقَائِمِ وَالتَّالِفِ. انْتَهَى.

وأبو وائل الراوي لقوله: «وَالْبَيْعُ مُسْتَهْلَكٌ» كما في حديث الباب هو عبد الله بن مجير شيخ عبد الرزاق الصنعمانيّ القاصص، وثقه ابن معين وقال ابن حبان: يروي العجائب التي كأنها معمولّة لا يحتجُّ به، وليس هذا المذكور عبد الله بن مجير بن ريشان فإنه ثقة، وعلى هذا فلا يقل ما نفرد به أبو وائل المذكور. وأما قوله فيه: «تَحَالُفًا» فقال الحافظ: لم يقع عند أحدٍ منهم، وإنما عندهم «وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ أَوْ يَتَرَاذَانِ الْبَيْعُ» انتهى. قال ابن عبد البر: إنّ هذا الحديث منقطع إلا أنّه مشهور الأصل عند جماعة تلقّوه بالقبول وبنوا عليه كثيراً من فروعه، وأعله ابن حزم بالانقطاع وتابعه عبد الحق، وأعله هو وابن القطان بالجهالة في عبد الرحمن وأبيه وجده، وقال الخطّابي: هذا حديثٌ قد اصطلاح عليه الفقهاء على قبوله وذلك يدلُّ على أنّه أصلاً وإن كان في إسناده مقال كما اصطالحوا على قبول «لَا وَصِيَّةَ لِبَوَارِثٍ» وإسناده فيه ما فيه انتهى.

المطلوب» وأخرجه البيهقي بلفظ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ
لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ، وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي،
وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» وهذه الألفاظ كلها في حديث ابن عباس
فمن رام الترجيح بين الحديثين لم يصعب عليه ذلك بعد هذا
البيان، ومن أمكنه الجمع بوجه مقبول فهو المتعين.

فجوازه حالاً أولاً، وليس ذكر الأجل في الحديث لأجل الاشتراط بل معناه إن كان لأجل فليكن معلوماً وتعقب بالكتابة فإن التأجيل شرط فيها وأجيب بالفرق، لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالباً، واستدل الجمهور على اعتبار التأجيل بما أخرجه الشافعي والحاكم وصححه عن ابن عباس أنه قال: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه، ثم قرأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذِينِ الْإِيمَانِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾، ويجب بأن هذا يدل على جواز السلم إلى أجل، ولا يدل على أنه لا يجوز إلا مؤجلاً وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه قال: «لا تسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلاً» ويجب بأن هذا ليس بحجة، لأنه موقوف عليه وكذلك يجب عن قول أبي سعيد الذي علقه البخاري ووصله عبد الرزاق بلفظ: السلم بما يقوم به السعر رباً، ولكن السلف في كيل معلوم إلى أجل وقد اختلف الجمهور في مقدار الأجل، فقال أبو حنيفة: لا فرق بين الأجل القريب والبعيد وقال أصحاب مالك: لا بد من أجل تتغير فيه الأسواق، وأقله عندهم ثلاثة أيام، وكذا عند الحادوية وعند ابن قاسم خمسة عشر يوماً وأجاز مالك السلم إلى العطاء والحصاد ومقدم الحاج، ووافقه أبو ثور، واختار ابن خزيمة تأقيته إلى الميسرة واحتج بحديث عائشة: «أن النبي ﷺ بعث إلى يهودي: ابعت إني يتوبين إلى الميسرة» وأخرجه النسائي، وطعن ابن المنذر في صحته، وليس في ذلك دليل على المطلوب، لأن التخصيص على نوع من أنواع الأجل لا ينفي غيره وقال المنصور بالله: أقله أربعون يوماً، وقال الناصر: أقله ساعة والحق ما ذهب إليه الشافعية من عدم اعتبار الأجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التثبت بحكم بدون دليل، وأما ما يقال من أنه يلزم مع عدم الأجل أن يكون بيعاً للمعدوم، ولم يرخص فيه إلا في السلم، ولا فارق بينه وبين البيع إلا الأجل فيجيب عنه بأن الصيغة فارقة وذلك كافٍ.

واعلم أن للسلم شروطاً غير ما اشتمل عليه الحديث مبسوطه في كتب الفقه، ولا حاجة لنا في التعرض لما لا دليل عليه إلا أنه وقع الإجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه على وجوه يتميز بتلك المعرفة عن غيره.

٢٢٨٧- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْسَى قَالَا: «كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاءُ مِنْ

كِتَابُ السَّلْمِ

٢٢٨٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتِينَ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٥٨/١) (خ: ٢٢٣٩) (هـ: ٢٢٨) (م: ١٦٠٤) (١٢٧) (د: ٣٤٦٣) (ت: ١٣١١) (ن: ٢٩٠/٧) وَهُوَ حُجَّةٌ فِي السَّلْمِ فِي مُنْقَطِعِ الْجَنْسِ حَالَةَ الْعَقْلِ

قوله: (كِتَابُ السَّلْمِ) هو بفتح السين المهملة واللام كالسلف وزناً ومعنى. وحكي في الفتح عن الماوردي أن السلف لغة أهل العراق، والسلم لغة أهل الحجاز وقيل: السلف تقديم رأس المال، والسلم تسليمه في المجلس، فالسلف أعم قال في الفتح: والسلم شرعاً: بيع موصوف في الذمة، وزيد في الحد يدل يعطى عاجلاً، وفيه نظر لأنه ليس داخلياً في حقيقته قال: واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكي عن ابن المسيب، واختلفوا في بعض شروطه، واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع، وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا هل هو عقد غرر جوازاً للحاجة أم لا انتهى.

قوله: (يُسَلِّفُونَ) بضم أوّله.

قوله: (السَّنَةُ وَالسَّتِينَ) في رواية للبخاري «عامين أو ثلاثة» والسنة بالنصب على الظرفية أو على المصدر، وكذلك لفظ ستين وعامين.

قوله: (فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ) احتز بالكيل عن السلم في الأعيان، ويقول: «معلوم» عن المجهول من الكيل والموزون، وقد كانوا في المدينة حين قدم النبي ﷺ يُسَلِّمُونَ فِي ثَمَارٍ نَحِيلٍ بِأَعْيَانِهَا، فَتَهَاكُم عَنْ ذَلِكَ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ، إِذْ قَدْ تَصَابَ تِلْكَ التَّخِيلُ بِعَاهِدٍ فَلَا تَتَمَرُّ شَيْئًا قَالَ الْحَافِظُ: واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من الكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكايل إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فإنه ينصرف إليه عند الإطلاق.

قوله: (إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) فيه دليل على اعتبار الأجل في السلم، وإليه ذهب الجمهور، وقالوا: لا يجوز السلم حالاً، وقالت الشافعية: يجوز، قالوا: لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر

المسلم إليه وهو موجودٌ عند غيره فلا خلاف في جوازه.

قوله: (وَمَا نَرَاهُ عَنْهُمْ) لفظ أبي داود «إلى قوم ما هو عندهم» أي: ليس عندهم أصلٌ من أصول الخنطة والشعير والتمر والزبيب وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بموجودٍ في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول الأجل فذهب إلى جوازه الجمهور، قالوا: ولا يضرُّ انقطاعه قبل الحلول وقال أبو حنيفة: لا يصحُّ فيما ينقطع قبله، بل لا بدُّ أن يكون موجودًا من العقد إلى المحلِّ، ووافقه الثوري والأوزاعي، فلو أسلم في شيءٍ فانقطع في محله لم يفسخ عند الجمهور وفي وجوه للشافعية يفسخ واستدلُّ أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود

عن ابن عمر «أن رجلاً أسلف رجلاً في نخلٍ، فلم يخرج تلك السنة شيئاً، فاختصمنا إلى النبي ﷺ فقال: بِمَ تَسْجُلُ مَالَهُ، أَرَدَدَ عَلَيْهِ مَالَهُ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُسْلِفُوا فِي النُّخْلِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ، وهذا نصٌّ في التمر، وغيره قياسٌ عليه، ولو صحَّ هذا الحديث لكان المصير إليه أولى، لأنَّه صريحٌ في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبي أوفى فليس فيه إلا مظنةُ التقرير منه ﷺ مع ملاحظة تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم، ولكنَّ حديث ابن عمر هذا في إسناده رجلٌ مجهولٌ، فإنَّ أبا داود رواه عن محمد بن كثير عن سفيان عن أبي إسحاق عن رجلٍ نحروني عن ابن عمر، ومثل هذا لا تقوم به حجةٌ قال القائلون بالجواز: ولو صحَّ هذا الحديث لحمل على بيع الأعيان أو على السلم الحالِّ عند من يقول به، أو على ما قرب أجله قالوا: ومَّا يدلُّ على الجواز ما تقدَّم من أنَّهم كانوا يسلفون في الثمار السنتين والثلاث، ومن المعلوم أنَّ الثمار لا تبقى هذه المدة، ولو اشترط الوجود لم يصحَّ السلم في الرطب إلى هذه المدة، وهذا أولى ما يتمسك به في الجواز

قوله: (فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ) الظاهر أنَّ الضمير راجعٌ إلى المسلم فيه لا إلى ثمنه الذي هو رأس المال والمعنى أنَّه لا يحلُّ جعل المسلم فيه ثمنًا لشيءٍ قبل قبضه، ولا يجوز بيعه قبل القبض: أي: لا يصرفه إلى شيءٍ غير عقد السلم وقيل: الضمير راجعٌ إلى رأس مال السلم وعلى ذلك حمله ابن رسلان في شرح السنن وغيره: أي: ليس له صرف رأس المال في عوضٍ آخر كان يجعله ثمنًا لشيءٍ آخر، فلا يجوز له ذلك حتَّى يقبضه، وإلى ذلك ذهب مالكٌ وأبو حنيفة والهادي والمؤيد بالله، وقال الشافعي

أبناط الشام فتسلفهم في الخنطة والشعير والزيت إلى أجلٍ مُسمًى، قيل: أَكَّانَ لَهُمْ زَرْعٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ: «كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ وَالتَّمْرِ وَمَا نَرَاهُ عَنْهُمْ» رَوَاهُ الْحَمَّسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٤/ ٣٨٠) (هـ: ٢٢٨٢) (خ: ٢٢٤٤ و ٢٢٤٥) (د: ٣٤٦٤ و ٣٤٦٦) (ن: ٧/ ٢٨٩ و ٢٩٠).

٢٢٨٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤١٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٨٣).

٢٢٨٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ شَيْئًا فَلَا يَشْرطُ عَلَى صَاحِبِهِ غَيْرَ قَضَائِهِ» وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَسْلَفَ فِيهِ أَوْ رَأْسَ مَالِهِ» رَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ (٤٦/ ٣) وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ ذَلِيلُ امْتِنَاعِ الرَّهْنِ وَالضَّمِيمِينَ فِيهِ، وَالثَّانِي يَمْنَعُ الْإِقَالَةَ فِي الْبَعْضِ

حديث أبي سعيدٍ في إسنادهِ عطيةُ بن سعدٍ العوفيُّ قال المنذري: لا يحتجُّ بحديثه.

قوله: (ابن أبزى) بالموحدة والزَّاي على وزن أعلى، وهو الخزاعيُّ أحد صغار الصحابة، ولأبيه أبزى صحبةٌ.

قوله: (أبناط) جمع نبطٍ: وهم قومٌ معروفون كانوا ينزلون بالبطائح بين العراقيين قاله الجوهريُّ، وأصلهم قومٌ من العرب دخلوا في المعجم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم، ويقال لهم: النُّبَطُ بفتحين، والنبيط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانيته، وإنَّما سمُّوا بذلك لمعرفتهم بإبناط الماء: أي: استخراجهِ لكثرة معالجتهم الفلاحة وقيل: هم نصارى الشام، وهم عربٌ دخلوا في الروم ونزلوا بوادي الشام ويدلُّ على هذا.

قوله: (من أبناط الشام) وقيل: هم طائفتان: طائفةٌ اختلطت بالمعجم ونزلوا البطائح وطائفةٌ اختلطت بالروم ونزلوا الشام. قوله: (فتسلفهم) بضمِّ التَّوْنِ وإسكان السَّيْنِ المهملة وتخفيف اللام من الإسلاف، وقد تشدَّد اللام مع فتح السَّيْنِ من التسليف.

قوله: (مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ) فيه دليلٌ على أنَّه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم إليه، وذلك مستفادٌ من تقريره ﷺ لهم مع ترك الاستفصال قال ابن رسلان: وأمَّا المعدم عند

وزفر: يجوز ذلك، لأنه عوضٌ عن مستقرٍّ في الذمّة، فجاز، كما لو كان قرضاً ولأنه مالٌ عادٍ إليه بفسخ العقد على فرض تعذُّر المسلم فيه فجاز أخذ العوض عنه كالثمن في المبيع إذا فسخ العقد.

قوله: (فَلَا يَشْرَطُ عَلَى صَاحِبِهِ غَيْرَ قَضَائِهِ) فيه دليلٌ على أنه لا يجوز شيءٌ من الشروط في عقد السلم غير القضاء واستدلَّ به المصنّف على امتناع الرهن وقد روي عن سعيد بن جبير أنّ الرهن في السلم هو الرّبأ المضمون وقد روي نحوه ذلك عن ابن عمر والأوزاعي والحسن، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، ورخص فيه الباقر واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اشترى طعاماً من يهودي نسيئةً وزهنته درعاً من حديدٍ وقد ترجم عليه البخاري: باب الرهن في السلم، وترجم عليه أيضاً في كتاب السلم: باب الكفيل في السلم واعترض عليه الإسماعيليُّ بأنه ليس في الحديث ما ترجم به، ولعله أراد إلحاق الكفيل بالرهن، لأنه حقُّ ثبت الرهن به فجاز أخذ الكفيل به، والخلاف في الكفيل كالخلاف في الرهن.

قوله: (فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَسْلَفَ فِيهِ. إلخ) فيه دليلٌ لمن قال: إنه لا يجوز صرف رأس المال إلى شيءٍ آخر، وقد تقدّم الخلاف في ذلك.

(هـ: ٢٢٨٥).

٢٢٩٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَتَقاضاهُ دَيْنًا كَانَ عَلَيْهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى خَوْلَةٍ بِنْتِ قَيْسٍ فَقَالَ لَهَا: إِنْ كَانَ عِنْدَكَ ثَمَرٌ فَأَقْرِضِينَا حَتَّى يَأْتِيَنَا ثَمَرُ ثَقَفِيكَ»، مُخْتَصِرٌ لِأَبْنِ مَاجَهَ (٢٤٢٦).

حديث أبي هريرة هو في الصحيحين بلفظ: «كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ فَأَغْلَطَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: دَعُوهُ فَلِنْ لِمَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا، فَقَالَ لَهُمْ: اشْتَرَوْا لَهُ سِنًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنِيهِ، قَالَ: فَاشْتَرَوْهُ وَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَلِنْ مِنْ خَيْرِكُمْ، أَوْ أَخْيَرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً». وسيأتي.

وفي الباب عن العرياض بن سارية عند النسائي والبرار قال: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا وَأَتَيْتُهُ أَتْقاضاهُ، فَقُلْتُ: اقْضِ ثَمَنَ بَكْرِي، فَقَالَ: لَا أَقْضِيكَ إِلَّا نَجِيَّةً، فَدَعَانِي فَأَحْسَنَ قَضَائِي، ثُمَّ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: اقْضِ بَكْرِي، فَقَضَاهُ بَعِيرًا» وحديث أبي سعيد في إسناده عند ابن ماجه ابن أبي عبيدة عن أبيه وهما ثقتان، وبقية إسناده ثقات.

قوله: «أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً» جمع أحسن ورواية الصحيحين: «أَحْسَنَكُمْ» كما سلف وهو الفصحى ووقع في رواية لأبي داود «مَحْسَنَكُمْ» بالميم كمطلع ومطالع.

قوله: (بَكْرًا) بفتح الباء الموحدة: وهو الفتي من الإبل. قال الخطابي: هو في الإبل بمنزلة الغلام من الذكور، والقلوص بمنزلة الجارية من الإناث.

قوله: (رَبَاعِيًّا) بفتح الراء وتخفيف الموحدة: وهو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة، وفي الحديثين دليل على جواز الزيادة على مقدار القرض من المستقرض، وسيأتي الكلام على ذلك قال الخطابي: وفي حديث أبي رافع من الفقه جواز تقديم الصدقة قبل محلها، وذلك، لأن النبي ﷺ لا تحل له الصدقة فلا يجوز أن يقضي من إبل الصدقة شيئًا كان استسلفه لنفسه، فدل على أنه استسلفه لأهل الصدقة من أرباب المال وهذا استدلال الشافعي وقد اختلف العلماء في جواز تقديم الصدقة عن محل وقتها، فأجازه الأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وابن حنبل وابن راهويه وقال الشافعي: يجوز أن يجعل الصدقة سنة واحدة وقال الشافعي: لا يجوز أن يخرجها قبل حلول الحول

كِتَابُ الْقَرْضِ

بَابُ فَضِيلَتِهِ

٢٢٩٠- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً»، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٤٣٠).

الحديث في إسناده سليمان بن بشير وهو متروك قال الدارقطني: والصواب أنه موقوف على ابن مسعود وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه مرفوعاً: «الْصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِمِائَتَةِ عَشْرٍ» وفي إسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الشامي، قال النسائي: ليس بثقة وعن أبي هريرة عند مسلم مرفوعاً: «مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مُسِيرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

وفي فضيلة القرض أحاديث وعمومات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له، ولا خلاف بين المسلمين في مشروعيته قال ابن رسلان: ولا خلاف في جواز سؤاله عند الحاجة ولا نقص على طالبه، ولو كان فيه شيء من ذلك لما استسلف النبي ﷺ قال في البحر: وموقعه أعظم من الصدقة، إذ لا يقترض إلا محتاج. انتهى.

ويدل على هذا حديث أنس المذكور وفي حديث الباب دليل على أن قرض الشيء مرتين يقوم مقام التصديق به مرة

بَابُ اسْتِقْرَاضِ الْحَيَوَانِ وَالْقَضَاءِ مِنَ الْجِنْسِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ

٢٢٩١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَى سِنًا خَيْرًا مِنْ سِنِيهِ، وَقَالَ: خَيَّرَكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً»، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٣/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٣١٦).

٢٢٩٢- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: «اسْتَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا، فَجَاءَتْهُ إِبِلُ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ فَقُلْتُ: إِنِّي لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَيْرًا رَبَاعِيًّا، فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَلِنْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً»، وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٣٩٠/٦) (م: ١٦٠٠) (د: ٣٣٤٦) (ت: ١٣١٨) (ن: ٢٩١/٧)

هَدِيَّةٌ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (٢/٤٠٣١).

٢٢٩٨- وَعَنْ أَبِي بُرْذَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَقَالَ لِي: إِنَّكَ بَارِضٌ فِيهَا الرَّبَا فَاشْ، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَأَهْدِي إِلَيْكَ حِمْلَ تَيْنٍ أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ أَوْ حِمْلَ قَتٍّ فَلَا تَأْخُذْهُ فَإِنَّهُ رَبَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٣٨١٤).

حديث أنس في إسناده يحيى بن أبي إسحاق الهنائي وهو مجهول، وفي إسناده أيضاً عتبة بن حيد الضبي وقد ضعفه أحمد، والراوي عنه إسماعيل بن عياش وهو ضعيف.

قوله: (سين) أي: حبل له سنٌ معين وفي حديث أبي هريرة دليلٌ على جواز المطالبة بالدين إذا حلَّ أجله وفيه أيضاً دليلٌ على حسن خلق النبي ﷺ وتواضعه وإنصافه وقد وقع في بعض ألفاظ الصحيح «أَنَّ الرَّجُلَ أَغْلَظَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً» كما تقدم، وفيه دليلٌ على جواز قرض الحيوان، وقد تقدم الخلاف في ذلك وفيه جواز ردِّ ما هو أفضل من المثل المقرض إذا لم تقع شرطية ذلك في العقد، وبه قال الجمهور وعن المالكية إن كانت الزيادة بالعدد لم يجوز، وإن كانت بالوصف جازت، ويردُّ عليهم حديث جابر المذكور في الباب، فإنه صرح بأن النبي ﷺ زاده، والظاهر أن الزيادة كانت في العدد وقد ثبت في رواية للبخاري أن الزيادة كانت قيراطاً وأما إذا كانت الزيادة مشروطة في العقد فتحرم اتفاقاً، ولا يلزم من جواز الزيادة في القضاء على مقدار الدين جواز الهدية ونحوها قبل القضاء، لأنها بمنزلة الرشوة فلا تحلُّ كما يدلُّ على ذلك حديث أنس المذكوران في الباب وأثر عبد الله بن سلام والحاصل أن الهدية والعارضة ونحوهما إذا كانت لأجل التفتيس في أجل الدين، أو لأجل رشوة صاحب الدين، أو لأجل أن يكون لصاحب الدين منفعة في مقابل دينه فذلك محرَّم، لأنه نوعٌ من الربا أو رشوة وإن كان ذلك لأجل عادة جارية بين المقرض والمستقرض قبل التداين فلا بأس، وإن لم يكن ذلك لغرض أصلاً فالظاهر المنع لإطلاق النبي ﷺ عن ذلك وأما الزيادة على مقدار الدين عند القضاء بغير شرط ولا إضمار فالظاهر الجواز من غير فرق بين الزيادة في الصفة والمقدار والقليل والكثير لحديث أبي هريرة وأبي رافع والعرباض وجابر، بل هو مستحبٌّ قال المحاملي وغيره من الشافعية: يستحبُّ للمستقرض أن يردَّ

وكرهه سفيان الثوري وقد تقدم في الزكاة ذكر ما يدلُّ على الجواز وفي الحديثين أيضاً جواز قرض الحيوان، وهو مذهب الجمهور، ومنع من ذلك الكوفيون والمادوية، قالوا: لأنه نوعٌ من البيع مخصوصٌ وقد نهى ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانَ بِالْحَيَوَانِ، كما سلف، ويجاب بأن الأحاديث متعارضة في المنع من بيع الحيوان بالحيوان كما سلف ويجاب بأن الأحاديث متعارضة في المنع من بيع الحيوان بالحيوان والجواز، وعلى تسليم أن المنع هو الرجح فحديث أبي هريرة وأبي رافع والعرباض بن سارية خصصةٌ لعموم النهي (وأما الاستدلال) على المنع بأن الحيوان مما يعظم فيه التفاوت ممنوعٌ وقد استثنى مالكٌ والشافعي وجماعة من العلماء قرض الولائد، فقالوا: لا يجوز، لأنه يؤدي إلى عارئة الفرج وأجاز ذلك مطلقاً داود والطبري والمزني ومحمد بن داود وبعض الخراسانيين، وأجازه بعض المالكية بشرط أن يردَّ غير ما استقرضه، وأجازه بعض أصحاب الشافعي وبعض المالكية فيمن يحرم وطؤه على المستقرض وقد حكى إمام الحرمين عن السلف والغزالي عن الصحابة النهي عن قرض الولائد وقال ابن حزم: ما نعلم في هذا أصلاً من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا إجماع ولا قياس انتهى، وحديث أبي سعيد المذكور فيه دليلٌ على أنه يجوز لمن عليه دينٌ أن يقضيه بدين آخر، ولا خلاف في جواز ذلك فيما أعلم.

بَابُ جَوَازِ الزَّيَادَةِ عِنْدَ الْوَفَاءِ وَالنَّهْيِ عَنْهَا قَبْلَهُ

٢٢٩٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَجَاءَ بِقَاضَاءٍ، فَقَالَ: أَعْطُوهُ، فَطَلَبُوا مِنْهُ فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا مِئَةً فَوْقَهَا، فَقَالَ: أَعْطُوهُ، فَقَالَ: أَوْفَيْتَنِي أَوْفَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ خَبِرْتُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً، (حم: ٢/٣٩٣) (خ: ٢٣٩٢) (م: ١٦٠١).

٢٢٩٥- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣/٣٠٢) (خ: ٢٣٩٤) (م: ٧١٥) (٧١).

٢٢٩٦- وَعَنْ أَنَسٍ وَسُئِلَ: الرَّجُلُ مِمَّا يَقْرَضُ أَخَاهُ الْمَالَ فَيَهْدِي إِلَيْهِ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدِي إِلَيْهِ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ فَلَا يَرْكَبْهَا وَلَا يَقْبَلْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٤٣٢).

٢٢٩٧- وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَقْرَضَ فَلَا يَأْخُذْ

أجود مما أخذ للحديث الصحيح في ذلك، يعني: قوله: «إن خيركم أحسنكم قضاء» ومما يدل على عدم حل القرض الذي يجر إلى المقرض نفعاً ما أخرجه البيهقي في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفاً بلفظ: «كل قرض جر منفعة فهو ربا» وجوهر الربا.

ورواه في «السنن الكبرى»، عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفاً عليهم ورواه الحارث بن أبي أسامة من حديث علي رضي الله عنه بلفظ: «إن النبي ﷺ نهى عن قرض جر منفعة» وفي رواية: «كل قرض جر منفعة فهو ربا» وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك قال عمر بن زيد في المغني: لم يصح فيه شيء ورواه الإمام الحرمين والغزالي فقالا: إنه صح، ولا خيرة لهما بهذا الفن، وأما إذا قضى المقرض القرض دون حقه وحلله من البقية كان ذلك جائزاً وقد استدلل البخاري على جواز ذلك بحديث جابر في دين أبيه، وفيه: «فسألتهم أن يقبلوا ثمرة حاطبي ويحللوا أبي» وفي رواية للبخاري أيضاً أن النبي ﷺ سأل له غريمه في ذلك قال ابن بطال: لا يجوز أن يقضي دون الحق بغير محالة، ولو حلله من جميع الدين جاز عند العلماء، فكذا إذا حلله من بعضه انتهى.

قوله: (أو جمل قس) بفتح القاف وتشديد التاء المثناة وهو الجاف من النبات المعروف بالفصصة بكسر الفاءين وإهمال الصادين، فما دام رطباً فهو الفصصة، فإذا جف فهو القس، والفصصة: هي القضب المعروف، وسمي بذلك، لأنه يجر ويقطع، والقس كلمة فارسية عربية، فإذا قطعت الفصصة كبست وضم بعضها إلى بعض إلى أن تجف وتباع لعلف الدواب كما في بلاد مصر ونواحيها.

كِتَابُ الرُّهْنِ

٢٢٩٩- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «رَهَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِرْعًا جَنْدَ يَهُودِيٍّ بِالْمَدِينَةِ وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لَأَهْلِيهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٣/٣) وَالْبُخَارِيُّ (٢٥٠٨) وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٨/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٣٧).

٢٣٠٠- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ وَرَهَنَهُ دِرْعًا مِنْ خَلِيدٍ، وَفِي لَفْظٍ: «تَوَلَّيْتُ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ جَنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَخْرَجَاهُمَا (خ: ٢٥١٣) (م: ١٦٠٣). وَلَا أَحَدَ (٣٦١/٣) وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٣/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٣٩) مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِيهِ مِنَ الْفِقْهِ جَوَازُ الرُّهْنِ فِي الْحَضَرِ وَمُعَامَلَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ

حديث ابن عباس أخرجه أيضاً الترمذي وصححه وقال صاحب الاقتراح: هو على شرط البخاري.

قوله: (رَهَنَ) الرُّهْنُ بفتح أوّله وسكون الهاء في اللُّغة: الاحتباس من قولهم رهن الشيء: إذا دام وثبت، ومنه: «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» وفي الشرع: جعل مالٍ وثيقةً على دينٍ، ويطلق على العين المرهونة تسميةً للمفعول به باسم المصدر، وأما الرُّهْنُ بضمّين فالجمع، ويجمع أيضاً على رَهَانٍ بكسر الراء ككتب وكتائب، وقرئ بهما.

قوله: (جَنْدَ يَهُودِيٍّ) هو أبو الشحم كما بيّنه الشافعي والبيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَهَنَ دِرْعًا لَهُ جَنْدَ أَبِي الشَّحْمِ الْيَهُودِيَّ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ظَفَرٍ فِي شَعِيرٍ، انتهى.

وأبو الشحم بفتح المعجمة وسكون المهملة كنيته، وظفر بفتح الظاء والفاء: بطنٌ من الأوس وكان حليفاً لهم، وضبطه بعض المتأخرين بهجمةً معدودةً وموحدةً مكسورةً اسم فاعلٍ من الإباء، وكأنه التيس عليه بأبي اللحم الصحابي.

قوله: (بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) في رواية الترمذي والنسائي من هذا الوجه بعشرين ولعله ﷺ رهنه أوّل الأمر في عشرين ثم استزاده عشرةً، فرواه الراوي تارةً على ما كان الرُّهْنُ عليه أولاً، وتارةً على ما كان عليه آخرًا وقال في الفتح: لعله كان دون الثلاثين فجبر الكسر تارةً، والغني الجبر أخرى ووقع لابن حبان عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً، وزاد أحمد في رواية «فَمَا وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ مَا يَفْتَكُهَا بِهِ حَتَّى مَاتَ».

والأحاديث المذكورة فيها دليلٌ على مشروعية الرُّهْنِ وهو مجموعٌ على جوازه وفيها أيضاً دليلٌ على صحّة الرُّهْنِ في الحضر وهو قول الجمهور، والتقييد بالسفر في الآية خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له لدلالة الأحاديث على مشروعيتها في الحضر، وأيضاً السفر مظنة فقد الكاتب فلا يحتاج إلى الرُّهْنِ غالباً إلا فيه وخالف مجاهدٌ والضحاك فقالا: لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر، والأحاديث تردُّ عليهم وقال ابن حزم: إن شرط المرتهن الرُّهْنُ في الحضر لم يكن له ذلك، وإن تبرّع به الرُّاهن جاز، وحمل أحاديث الباب على ذلك وفيها أيضاً دليلٌ على جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم العين المتعامل فيها وجواز رهن السلاح عند أهل الذمة لا عند أهل الحرب بالاتفاق وجواز الشراء بالثمن المؤجل وقد تقدّم تحقيق ذلك قال العلماء: والحكمة في عدوله ﷺ عن معاملة ميسير الصحابة إلى معاملة اليهود إمّا بيان الجواز، أو، لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعامٌ فاضلٌ عن حاجتهم أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمنًا أو عوضاً فلم يرد التضييق عليهم.

٢٣٠١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الظُّهْرُ يُرَكَّبُ بِتَفْقِيَةٍ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِتَفْقِيَةٍ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرَكَّبُ وَيَشْرَبُ النَّفْقَةُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَالنَّسَائِيُّ (حم: ٤٧٢/٢) (خ: ٢٥١٢) (د: ٣٥٢٦) (ت: ١٢٥٤) (هـ: ٢٤٤٠) وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا كَانَتْ الدَّائِبَةُ مَرْهُونَةً، فَعَلَى الْمُرْتَهِنِ عَقْلُهَا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ، وَعَلَى الَّذِي يَشْرَبُ نَفْقَتُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ

الحديث له الفاظ: منها ما ذكره المصنف، ومنها بلفظ: «الرُّهْنُ مُرَكَّبٌ وَمَحْلُوبٌ» رواه الدارقطني والحاكم، وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً قال الحاكم: لم يخرجاه، لأن سفيان وغيره وقفوه على الأعمش، وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الأعمش وغيره، ورجّح الموقوف، وبه جزم الترمذي وقال ابن أبي حاتم: قال: أبي رفعه، يعني: أبا معاوية مرةً ثم ترك الرفع بعد ورجّح البيهقي أيضاً الوقف.

قوله: (الظُّهْرُ) أي: ظهر الدائبة.

قوله: (يُرَكَّبُ) بضمّ أوّله على البناء للمجهول لجميع السرواة كما قال الحافظ وكذلك يشرب وهو خبرٌ في معنى الأمر كقوله

داود والبرار والدارقطني وابن القطان إرساله عن سعيد بن المسيّب بدون ذكر أبي هريرة: قال في التلخيص: وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة وقال في بلوغ المرام: إن رجاله ثقات، إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله. انتهى.

وساقه ابن حزم من طريق قاسم بن أصبغ قال: حدثنا محمد بن إبراهيم، حدثنا يحيى بن أبي طالب الأنطاكي وغيره من أهل الثقات، حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي حدثنا شبابة عن ورقاء عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيّب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، الرَّهْنُ لِمَنْ رَهَنَهُ لَهُ غَنَمُهُ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» قال ابن حزم: هذا إسناد حسن وتعبه الحافظ بأن قوله: نصر بن عاصم تصحيف، وإنما هو عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي، وله أحاديث متكررة، وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور، وصححه هذه الطريق عبد الحق، وصححه أيضاً وصله ابن عبد البر، وقال: هذه اللفظة، يعني: «لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» اختلف الرواة في رفعها ووقفها، فرفعها ابن أبي ذئب ومعه غيرهما ووقفها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده ويين أن هذه اللفظة من قول سعيد بن المسيّب وقال أبو داود في المراسيل: قوله: «لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» من كلام سعيد بن المسيّب نقله عنه الزهري.

قوله: (لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ) يحتمل أن تكون لا نافية، ويحتمل أن تكون ناهية قال في «القاموس»: غلق الرهن كضرح: استحقه الرهن، وذلك إذا لم يفتكه في الوقت المشروط. انتهى.

وقال الأزهري: الغلق في الرهن ضد الفك، فإذا فك الرهن الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتبه وروى عبد الرزاق عن معمر أنه فسر غلاق الرهن بما إذا قال الرجل: إن لم آتلك بمالك فالرهن لك، قال: ثم بلغني عنه أنه قال: إن هلك لم يذهب حق هذا، إنما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه وقد روي أن الرهن في الجاهلية كان يتملك الرهن إذا لم يؤد الرهن إليه ما يستحقه في الوقت المضروب فباطله الشارع.

قوله: (لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ) فيه دليل لمذهب الجمهور المتقدم، لأن الشارع قد جعل الغنم والغرم للرهن، ولكنه قد اختلف في وصله وإرساله ورفع ووقفه، وذلك بما يوجب عدم انتهازه لمعارضة ما في صحيح البخاري وغيره كما سلف.

تعالى: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ» وقد قيل إن فاعل الركوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجملًا وأجيب بأنه لا إجمال، بل المراد الرهن بقرينة أن انتفاع الرهن بالعين المرهونة لأجل كونه مالكا والمراد هنا الانتفاع في مقابلة الثقة، وذلك يختص بالرهن كما وقع التصريح بذلك في الرواية الأخرى ويؤيده ما وقع عند حماد بن سلمة في جامعه بلفظ: «إِذَا ارْتَهَنَ شَاةً شَرِبَ الْمُرْتَهَنُ مِنْ لَبَنِهَا بِقَدَرِ غَلْفِهَا، فَإِنْ اسْتَفْضَلَ مِنَ اللَّبَنِ بَعْدَ ثَمَنِ الْغَلْفِ فَهُوَ رِبَا» فيه دليل على أنه يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بما يحتاج إليه ولو لم يأذن المالك، وبه قال أحمد وإسحاق والليث والحسن وغيرهم وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وجمهور العلماء: لا يتفع المرتهن من الرهن بشيء، بل الفوائد للرهن والمون عليه قالوا: والحديث ورد على خلاف القياس من وجهين: أحدهما التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه، والثاني تضمينه ذلك بالثقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجمع عليها وأثار ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على نسخه حديث ابن عمر عند البخاري وغيره بلفظ: «لا تُحْلَبُ مَائِيَّةُ امْرِئٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ» ويحجب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بمعارض أرجح منها بعد تعذر الجمع وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص، فيبنى العام على الخاص، والنسخ لا يثبت إلا بدليل يقضي بآخر النسخ على وجوه يتعذر معه الجمع لا بمجرد الاحتمال مع الإمكان وقال الأوزاعي والليث وأبو ثور: إنه يتعين حمل الحديث على ما إذا امتنع الرهن من الإنفاق على الرهن، فيباح حينئذ للمرتهن، وأجود ما يحتاج به للجمهور حديث أبي هريرة الآتي، وستعرف الكلام عليه.

قوله: (الذّر) بفتح الدال المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى الذارة: أي: لبن الذابة ذات الضرع وقيل: هو هاهنا من إضافة الشيء إلى نفسه كقوله تعالى: «حَبِّ الْحَصِيدِ».

٢٣٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١٦٤/٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣٣/٣) وَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ مُتَّصِلٌ. الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه، وأخرجه أيضاً ابن ماجه من طريق أخرى، وصححه أبو

فاعله عند الجميع وأما فليتبّع فالأثر على التّخفيف، وقيد بعضهم بالتّشديد والأول أجود وتعقّب الحافظ ما ادّعاء من الاتّفاق بقول الخطّابي: إنّ أكثر الحديثين يقولونه، يعني: أتبع بتشديد التّاء والصّواب التّخفيف والمعنى: إذا أحيل فليحتل كما وقع في الرواية الأخرى.

قوله: (على مليء) قيل: هو بالهمز، وقيل: بغير همز، ويدلّ على ذلك قول الكرماني: الملي، كالغني لفظاً ومعنى وقال الخطّابي: إنّ في الأصل بالهمز، ومن رواه بتركها فقد سهّل.

قوله: (فأتبّع) قال في الفتح: هذا بتشديد التّاء بلا خلافٍ والحديثان يدلان على أنّه يجب على من أحيل بحقه على مليء أن يحتال، وإلى ذلك ذهب أهل الظّاهر وأكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير، وحمله الجمهور على الاستحباب قال الحافظ: وهم من نقل فيه الإجماع وقد اختلف هل المطل مع الغنى كبيرة أم لا؟ وقد ذهب الجمهور إلى أنّه موجبٌ للفسق واختلفوا هل يفسق بمرة أو يشترط التّكرار؟ وهل يعتبر الطّلب من المستحقّ أم لا؟ قال في الفتح: وهل يتّصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضراً عنده لكنّه قادرٌ على تحصيله بالتّكسّب مثلاً؟ أطلق أكثر الشّافعية عدم الوجوب، وصرّح بعضهم بالوجوب مطلقاً، وفصل آخرون بأن يكون الذين وجب بسببهم بعضي به فيجب وإلا فلا. انتهى.

والظّاهر الأوّل، لأنّ القادر على التّكسّب ليس بمليءٍ والوجوب إنّما هو عليه فقط، لأنّ تعليق الحكم بالوصف مشعّر بالعلّة.

بَابُ ضَمَانِ ذَيْنِ الْمَيْتِ الْمَقْلُوبِ

٢٣٠٥- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَيْتُ بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: هَلْ تَرَكَ شَيْئاً؟ قَالُوا: لَا، فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ ذَيْنَ؟ قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَابِيرٍ، قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى ذَيْنِهِ فَصَلَّيْتُ عَلَيْهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤٧ و ٥٠) وَابْنُ خَرِيزٍ (٢٢٨٩) وَالنَّسَائِيُّ (٤/٦٥) وَزَوَى الْخُمْسَةَ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (ح: ٥/٢٩٧) (ت: ١٠٦٩) (ن: ٤/٦٥) (ه: ٢٤٠٧) هَذِهِ الْقِصَّةُ مِنْ حَلِيسِ أَبِي قَتَادَةَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ فِيهِ النَّسَائِيُّ وَإِنَّ مَاجَةَ فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: أَنَا أَتَكْفُلُ بِهِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْإِنْشَاءِ لَا يَخْتَبِلُ الْإِخْبَارُ بِمَا مَضَى.

كِتَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ

بَابُ وَجُوبِ قَبُولِ الْحَوَالَةِ عَلَى الْمَلِيءِ

٢٣٠٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُهُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتَّبِعْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (ح: ٢/٢٤٥) (خ: ٢٤٠٠) (م: ١٥٦٤) (د: ٣٣٤٥) (ت: ٣١٦/٧) (ه: ٢٤٠٣) وَيَقِي لَفْظُ: «لَاخْمَدُ» وَمَنْ أَحِيلَ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَحْتَلْ.

٢٣٠٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أَجْلَسْتَ عَلَى مَلِيءٍ فَأَتْبِعْهُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٠٤).

حديث ابن عمر إسناداه في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا إسماعيل بن ثوبة، حدثنا هشيم عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر فذكره وإسماعيل بن ثوبة قال ابن أبي حاتم: صدوق، وبقيته رجاله رجال الصحيح، وقد أخرجه أيضاً الترمذي وأحمد.

قوله: (الحوالة)، هي بفتح الحاء المهملة وقد تكسر، قال في الفتح: مشتقة من التحويل أو من الحول، يقال حال عن العهد: إذا انتقل عنه حولاً، وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمّة إلى ذمّة واختلفوا هل هي في بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء؟ وقيل هي عقد إرفاق مستقبل ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلافٍ والمحتال عند الأكثر والمحال عليه عند بعض، ويشترط أيضاً تماثل التقدين في الصفات، وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصّها بالتقدين ومنعها في الطعام، لأنها بيع طعام قبل أن يستوفى انتهى.

قوله: (مطل الغني) من إضافة المصدر إلى الفاعل عند الجمهور، والمعنى أنّه يحرم على الغنيّ القادر أن يطل صاحب الدين بخلاف العاجز، وقيل: هو من إضافة المصدر إلى المفعول: أي يجب على المستدين أن يوفّي صاحب الدين ولو كان المستحقّ للدين غنياً فإنّ مطله ظلم فكيف إذا كان فقيراً فإنّه يكون ظلماً بالأولى، ولا يخفى بعد هذا كما قال الحافظ، والمطل في الأصل: المدّ، وقال الأزهري: المدافعة قال في الفتح: والمراد هنا تأخير ما استحقّ أدائه بغير عذر.

قوله: (وإذا أتبع) بإسكان التّاء المثناة الفوقية على البناء للمجهول قال النووي: هذا هو المشهور في الرواية واللغة وقال القرطبي: أما أتبع، فبضمّ الهززة وسكون التّاء، مبنياً لما لم يسمّ

الفتح ولا يخفى ما في ذلك من التعسف، والأولى الجمع بين الروايات كلها بتعدد القصة وأحاديث الباب تدل على أنها تصح الضمانة عن الميت ويلزم الضمين ما ضمن به، وسواء كان الميت غنياً أو فقيراً، وإلى ذلك ذهب الجمهور وأجاز مالكاً للضمان الرجوع على مال الميت إذا كان له مال وقال أبو حنيفة: لا تصح الضمانة إلا بشرط أن يترك الميت وفاء دينه وإلا لم يصح والحكمة في ترك النبي ﷺ الصلاة على من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل إلى البراءة لئلا تفوتهم صلاة النبي ﷺ قال في الفتح: وهل كانت صلاته ﷺ على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة؟ وجهان قال النووي: الصواب الجزم بجوازه مع وجود الضامن كما في حديث مسلم وحكى القرطبي أنه ربما كان يتمتع من الصلاة على من أذن ديناً غير جائز وإنما من استدان لأمر هو جائز فما كان يتمتع، وفيه نظر، لأن في حديث أبي هريرة ما يدل على التعميم حيث قال في رواية البخاري «مَنْ تَوَفَّى وَعَلَيْهِ دَيْنٌ» ولو كان الحال مختلفاً لبيته النبي ﷺ نعم جاء في حديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا امْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ جَاءَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّمَا الظَّالِمُ فِي الدُّيُونِ النَّبِيُّ حُمِلَتْ فِيهِ الْبَغْيُ وَالْإِسْرَافُ، فَأَمَّا الْمُتَعَمِّقُ وَذُو الْعِيَالِ فَأَمَّا ضَامِنٌ لَهُ أَوْ ذِي عَنْهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَالَ: مَنْ تَرَكَ ضَمَانًا الْحَدِيثُ قَالَ الْحَافِظُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَالَ الْحَازِمِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ: لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْمَبَايِعَاتِ،

وليس فيه أن التفضيل المذكور كان مستمراً، وإنما فيه أنه طرأ بعد ذلك، وأنه السبب في قوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيْ» وفي صلاته ﷺ على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه إشعاراً بأنه كان يقضيه من مال المصالح وقيل: بل كان يقضيه من خالص ملكه وهل كان القضاء واجباً عليه أم لا؟ فيه وجهان قال ابن بطال: وهكذا يلزم المتوَلَّى لأمر المسلمين أن يفعل بهن مات وعليه دين، فإن لم يفعل فالإثم عليه إن كان حق الميت في بيت المال ففيه بقدر ما عليه وإلا فيقسطه.

قوله: (فَعَلَيْ) قال ابن بطال: هذا ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين وقد حكى الحازمي إجماع الأمة على ذلك

بَابُ فِي أَنْ الْمَضْمُونُ عَنْهُ إِنَّمَا يَبْرَأُ بِأَذَاهِ الضَّامِنِ لَا بِمَجْرَدِ ضَمَانِهِ

٢٣٠٧- عَنْ جَابِرٍ قَالَ «تَوَفَّى رَجُلٌ فَسَلَّمْنَاهُ وَحَطَّطْنَاهُ وَكَفَّتْنَا،

٢٣٠٦- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي عَلَى رَجُلٍ مَاتَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَأَنَّى يَمِيتُ، فَسَأَلَ: عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، دِينَارَانِ، قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: هُمَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَصَلَّى عَلَيْهِ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، فَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيْ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٨٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٤٣) وَالتَّسَائِيُّ (٤/ ٦٦٥).

حديث أبي قتادة أخرجه أيضاً ابن حبان، وحديث جابر أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم وفي الباب عن أبي سعيد عند الدارقطني والبيهقي بإسناد قال الحافظ: ضعيف بلفظ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَلَمَّا وَضِعَتْ قَالَ ﷺ: هَلْ عَلَى صَاحِبِكُمْ مِنْ دَيْنٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ دِرْهَمَانِ، قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُمَا عَلَيَّ وَأَنَا لَهُمَا ضَامِنٌ فَقَامَ يُصَلِّي ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا وَقَدْ رَهَانَكَ كَمَا فَكَّكَتَ رَهَانِ أَخِيكَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ فَكَّ رَهَانِ أَخِيهِ إِلَّا فَكَّ اللَّهُ رَهَانَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَاصَّةً أَمْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً؟ فَقَالَ: بَلَى لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً.

وعن أبي هريرة عند الشيخين وغيرهما أنه ﷺ قال في خطبته: «مَنْ خَلَّفَ مَالًا أَوْ حَقًّا فَلْيُورَثْهُ، وَمَنْ خَلَّفَ كَلًّا أَوْ دَيْنًا فَكُلَّهُ إِلَيَّ وَذَنْبُهُ عَلَيَّ» وعن سلمان عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة، وزاد «وَعَلَى الْوَلَاةِ مِنْ بَعْدِي بَيْنَ يَسْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ» وفي إسناده عبد الله بن سعيد الأنصاري متروك ومثمه، وعن أبي أمامة عند ابن حبان في ثقافته قوله: «ثَلَاثَةٌ ذُنَائِرٌ» في الرواية الأخرى «دِينَارَانِ» وفي رواية لابن ماجه واحمد وابن حبان من حديث أبي قتادة: «سَبْعَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا» وفي رواية لابن حبان من حديثه «ثَمَانِيَةَ عَشَرَ» وهذا دون دينارين وفي رواية لابن حبان أيضاً من حديثه «دِينَارَانِ» وفي رواية له أيضاً من حديث أبي أمامة نحو ذلك وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري أن الذين كان درهمين ويجمع بين رواية الدينارين والثلاثة بأن الدين كان دينارين وشطراً فمن قال ثلاثة جبر الكسر، ومن قال: ديناران الغاء، أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران فمن قال: ثلاثة فباختار الأصل، ومن قال: ديناران فباختار ما بقي من الدين، والأول اليق كذا في

قوله: (مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ) يعني المغصوب أو المسروق عند رجلٍ أو امرأةٍ فهو أحقُّ به من كلِّ أحدٍ إذا ثبت أنه ملكه بالبيئة، أو صدقه من في يده العين، ثم إن كانت العين مجوزه فله مع أخذ العين المطالبة بمغفعتها مدة بقائها في يده، سواء انتفع بها من كانت في يده أم لا، وإذا كانت العين قد نقصت بغير استعمالٍ كتعشُّث الثوب وعمى العبد وسقوط يده بأفةٍ، فقيس: يجب أخذ الأرض مع أجرته سليماً لما قبل النقص وناقصاً لما بعده، وكذلك لو كان النقص بالاستعمال.

قوله: (الْبَيْعُ) بتشديد التثنية مكسورة وهو المشتري: أي: يرجع على من باع تلك العين منه ولا يرجع عند الهادوية إلا إذا كان تسليم المبيع إلى مستحقه بإذن البائع أو بحكم الحاكم بالبيئة أو بعلمه، لا إذا كان الحكم مستنداً إلى إقرار المشتري أو نكوله فلا يرجع على البائع، ثم إن كان المشتري علم بأن تلك العين مغصوبة فيتوجه عليه من المطالبة كلُّ ما يتوجه على الغاصب من الأجرة والأرض وإن جهل الغصب ونحوه كانت يده عليها يد أمانة كالوديعة، وقيل: يد ضمانية، ولكن يرجع بما غرم على البائع.

قوله: (بِالْثَمَنِ) يعني: الذي دفعه إلى البائع

ثم أتينا به النبي ﷺ فقلنا: تُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَخَطَا خُطْوَةً ثُمَّ قَالَ: عَلَيْهِ ذِينَ؟ قلنا: دِينَارَانِ، فَأَنْصَرَفَ فَتَحَمَلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدِّينَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ أَوْفَى اللَّهُ حَقَّ الْغَرِيمِ وَبَرَّيْ مِنْهُ الْمَيْتَ، قَالَ: نَعَمْ، فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ: مَا فَعَلَ الدِّينَارَانِ؟ قَالَ: إِنَّمَا مَاتَ أَمْسٍ، قَالَ: فَعَادَ إِلَيْهِ مِنْ الْغَدِ، فَقَالَ: قَدْ فَضَيْتُهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدُهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «وَالْمَيْتَ مِنْهُمَا بَرِيءٌ» دُخُولَهُ فِي الضَّمَانِ مُتَبَرِّعاً لَا يَنْبُوِي بِهِ رَجُوعاً بِحَالٍ

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والدارقطني وصححه ابن حبان والحاكم.

قوله: (أَتَيْنَا بِهِ النَّبِيَّ ﷺ) زاد الحاكم «وَوَضَعَاهُ حَيْثُ تَوَضَّعَ الْجَنَائِزُ عِنْدَ مَقَامِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

قوله: (فَأَنْصَرَفَ) لفظ البخاري في حديث أبي هريرة: فقال النبي ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» وتقدم نحوه في حديث سلمة.

قوله: (الآن بَرَدَتْ عَلَيْهِ) فيه دليل على أن خلوص الميت من ورطة الدين وبراءة ذمته على الحقيقة، ورفع العذاب عنه إنما يكون بالقضاء عنه لا بمجرد التحمل بالدين بلفظ الضمانة، ولهذا سارع النبي ﷺ إلى سؤال أبي قتادة في اليوم الثاني عن القضاء وفيه دليل على أنه يستحب للإمام أن يحض من تحمل عن ميتٍ على الإسراع بالقضاء، وكذلك يستحب لسائر المسلمين، لأنه من المعاونة على الخير وفيه أيضاً دليل على صحة التبرُّع بالضمانة عن الميت وقد تقدم الكلام على ذلك.

بَابُ فِي أَنْ ضَمَانَ ذَرَكِ الْمَبِيعَ عَلَى الْبَائِعِ إِذَا خَرَجَ مُسْتَحَقًّا

٢٣٠٨- عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَنْبَغُ الْبَيْعُ مَنْ بَاعَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠/٥) (١٣/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥١٩) وَالنَّسَائِيُّ (٣١١/٧) وَفِي لَفْظِهِ: «إِذَا سُرِقَ مِنَ الرَّجُلِ مَتَاعٌ أَوْ ضَاعَ مِنْهُ فَوَجَدَهُ بِيَدِ رَجُلٍ بَعِيَتْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالْثَمَنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٣١).

سماع الحسن من سمرة فيه خلاف قد ذكرناه، وبقية الإسناد رجاله ثقات، لأن أبا داود رواه عن عمرو بن عوف الواسطي الحافظ شيخ البخاري عن هشيم عن موسى بن السائب، وثقه أحمد عن قتادة عن الحسن.

كِتَابُ التَّفْلِيسِ

بَابُ مَلَاذِمَةِ الْمَلِكِ وَإِطْلَاقِ الْمُعْصِرِ

٢٣٠٩- عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْ الْوَاجِدِ ظَلَمٌ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٤/٣٨٨) (د: ٣٦٢٨) (ن: ٣١٦٧ و ٣١٧) (هـ: ٢٤٢٧) قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ وَكِيعٌ «عِرْضُهُ» شِكَايَتُهُ «وَعُقُوبَتُهُ» حَبْسُهُ.

الحديث أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وابن حبان، وصححه وعلقه البخاري قال الطبراني في الأوسط: لا يروى عن الشريد إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن أبي ليلى قال في الفتح: وإسناده حسن.

قوله: (التفليس) هو مصدر فُلِسْتِ: أي: نسبت إلى الإفلاس، والمفلس شرعاً من يزيد دينه على موجوده، سُمِّيَ مفلساً، لأنه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم ودنانير، إشارة إلى أنه صار لا يملك إلا أدنى الأموال وهي الفلوس، أو سُمِّيَ بذلك، لأنه يمنح التصرف إلا في الشيء الثاقف كالفلوس، لأنهم كانوا يتعاملون بها في الأشياء الخطيرة، أو أنه صار إلى حالة لا يملك فيها. فلماً فعلى هذا فاهمة في أفلس للتلب.

قوله: (لَيْ الْوَاجِدِ) اللَّيُّ بِالْفَتْحِ وتشديد الياء: المطل، والواجد بالجيم: الغني من الوجد بالضم معنى القدرة.

قوله: (يُجِلُّ) بضم أوله: أي يجوز وصفه بكونه ظالماً وروى البخاري والبيهقي عن سفيان مثل التفسير الذي رواه المصنف عن أحمد عن وكيع واستدل بالحديث على جواز حبس من عليه الدين حتى يقضيه إذا كان قادراً على القضاء تأدياً له وتشديداً عليه لا إذا لم يكن قادراً لقوله: «الوَاجِدُ» فإنه يدل على أن المعسر لا يجمل عرضه ولا عقوبته، وإلى جواز الحبس للواجد ذهب الحنفية وزيد بن علي وقال الجمهور: يبيع عليه الحاكم ما سيأتي من حديث معاذ وأما غير الواجد فقال الجمهور: لا يجبس، لكن قال أبو حنيفة: يلازمه من له الدين وقال شريح: يجبس والظاهر قول الجمهور ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَنَظَرْنَا إِلَىٰ مِيسْرَةٍ﴾، وقد اختلف هل يفسق الماطل أم لا؟ واختلف أيضاً في تقدير ما يفسق به، والكلام في ذلك مبسوط في كتب الفقه

٢٣١٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «أَصِيبَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَمَارٍ ابْتَاعَهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ: تَصَدَّقُوا عَلَيَّ، فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءً دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِفَرَمَاتِهِ: خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٣/٣٦) (م: ١٥٥٦) (د: ٣٤٦٩) (ت: ٦٥٥) (ن: ٦١٢١) (هـ: ٢٣٥٦).

قوله: (فِي يَمَارٍ ابْتَاعَهَا) هذا يدل على أن الثمار إذا أصيبت مضمونة على المشتري، وقد تقدم في باب وضع الجوائح ما يدل على أنه يجب على البائع أن يضع عن المشتري بقدر ما أصابته الجائحة، وقد جمع بينهما بأن وضع الجوائح محمول على الاستحباب، وقيل: إنه خاص بما يبيع من الثمار قبل بدو صلاحه وقيل: إنه يؤول حديث أبي سعيد هذا بأن التصديق على الغريم من باب الاستحباب وكذلك قضاءه دين غرمائه من باب التعرض لمكارم الأخلاق، وليس التصديق على جهة العزم ولا القضاء للغرماء على جهة الحتم، وهذا هو الظاهر، ويدل عليه قوله في حديث وضع الجوائح: «لَا يُجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً، بِمِ تَأْخُذَ مَالِ أَخِيكَ؟» فإنه صريح في وجوب الوضع لا في استحبابه وكذلك قوله في هذا الحديث: «وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» فإنه يدل على أن الدين غير لازم، ولو كان لازماً لما سقط الدين بمجرد الإعسار، بل كان اللازم الإنظار إلى ميسرة وقد قدمنا في باب وضع الجوائح عدم صلاحية حديث أبي سعيد هذا للاستدلال به على عدم وضع الجوائح لوجهين ذكرناهما هناك وقد استدلل بالحديث على أن المفلس إذا كان له من المال دون ما عليه من الدين كان الواجب عليه لغرمائه تسليم المال، ولا يجب عليه لهم شيء غير ذلك، وظاهره أن الزيادة ساقطة عنه، ولو أيسر بعد ذلك لم يطالب بها.

بَابُ مَنْ وَجَدَ سِلْعَةً بَاعَهَا مِنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ وَقَدْ أَفْلَسَ

٢٣١١- عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠/٥).

٢٣١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَفْلَسَ، أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢/٢٢٨) (٢/٥٢٥) (خ: ٢٤٠٢) (م: ١٥٥٩) (٢٢/٢٣) (د: ٣٥١٩) (ت: ١٢٦٢) (ن: ٣١١ و ٣١٢) (هـ: ٢٣٥٨) وفي لفظ: «وَقَالَ فِي الرَّجُلِ الَّذِي

هريرة بنحو لفظ الشيخين.

قوله: (بَعْيِيَّة) فيه دليل على أن شرط الاستحقاق أن يكون المال باقياً بعينه لم يتغير ولم يتبدل، فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلاً أو في صفة من صفاتها فهي أسوة الغرماء، ويؤيد ذلك قوله في الرواية الثانية: «وَلَمْ يُفَرِّقْهُ» وذهب الشافعي والهادوية إلى أن البائع أولى بالعين بعد التغير والنقص.

قوله: (فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ) أي: من غيره كأننا من كان، وأرنا أو غرمنا وبهذا قال الجمهور وخالف الحنفية في ذلك فقالوا: لا يكون البائع أحق بالعين المبيعة التي في يد المفلس، وتأولوا الحديث بأنه خبر واحد مخالف للأصول، لأن السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري، ومن ضمانه، واستحقاق البائع أخذها منه نقضاً للملك، وحلوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو لقطة وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالإفلاس ولا جعل أحق بها لما تقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك، وأيضاً يرد ما ذهبوا إليه في قوله في حديث أبي بكر: «إِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعًا» فإن فيه التصريح بالبيع، وهو نص في محل النزاع وقد أخرجه أيضاً سفيان في جامعه وابن حبان وابن خزيمة عن أبي بكر عن أبي هريرة بلفظ: «إِذَا ابْتَاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً ثُمَّ أَفْلَسَ وَهِيَ عِنْدَهُ بِعْيِيَّتُهَا» وفي لفظ لابن حبان: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ الْبَائِعُ سِلْعَتَهُ» وفي لفظ لمسلم والشافعي: «أَنَّهُ لِيَصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ» كما ذكره المصنف، وعند عبد الرزاق بلفظ: «مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ» قال الحافظ: فظهر بهذا أن الحديث وارد في صورة البيع، ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر يعني: من العارية الوديعة بالأولى، والاعتذار بأن الحديث خبر واحد مردود بأنه مشهور من غير وجه من ذلك ما تقدم عن سمرة وأبي هريرة وأبي بكر بن عبد الرحمن ومن ذلك ما أخرجه ابن حبان بإسناد صحيح عن ابن عمر مرفوعاً بنحو أحاديث الباب، وقد قضى به عثمان كما رواه البخاري والبيهقي عنه حتى قال ابن المنذر: لا نعرف لعثمان مخالفاً في الصحابة، والاعتذار بأنه مخالف للأصول اعتذار فاسد لما عرفناك من أن السنة الصحيحة هي من جملة الأصول فلا يترك العمل بها إلا لما هو أنهض منها، ولم يرد في المقام ما هو كذلك، وعلى تسليم أنه ورد ما يدل على أن السلعة تصير بالبيع ملكاً للمشتري فما ورد في الباب أخص مطلقاً، فينبى العام على الخاص وحمل بعض الحنفية الحديث على ما إذا أفلس المشتري

يغلب: «إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعَ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ إِنَّهُ لِيَصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ» وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالشَّافِعِيُّ وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّمَا رَجُلٌ أَفْلَسَ فَوَجَدَ رَجُلٌ عِنْدَهُ مَالَهُ وَلَمْ يَكُنْ أَقْتَضَى مِنْ مَالِهِ شَيْئاً فَهُوَ لَهُ» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٣١٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعْيِيَّةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ» وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (٢/٦٧٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٢٠)، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَقَدْ أَسْنَدَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ

حديث سمرة أخرجه أيضاً أبو داود، قال في الفتح: وإسناده حسن، وهو من رواية الحسن البصري عنه، وفي سماعه منه خلافة معروف قد قدّمنا الكلام فيه ولكنه يشهد لصحته حديث أبي هريرة المذكور بعده، ويشهد لصحته أيضاً ما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه والحاكم، وصححه عن أبي هريرة «أَنَّهُ قَالَ فِي مِثْلَيْ أَتَوْهُ بِهِ: لَا فَيُصَرِّحُ فِيكُمْ بِقَفَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَتَاعَهُ بِعْيِيَّةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» وفي إسناده أبو المعتمر قال أبو داود والطحاوي وابن المنذر: هو مجهول، ولم يذكر له ابن أبي حاتم إلا راوياً واحداً، وذكره ابن حبان في الثقات وهو للدارقطني والبيهقي من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن هو مرسل كما ذكره المصنف، لأن أبا بكر تابعي لم يدرك النبي ﷺ ووصله أبو داود من طريق أخرى فقال عن أبي بكر المذكور عن أبي هريرة وهي ضعيفة كما قال المصنف وذلك لأن فيه إسماعيل بن عياض وهو ضعيف إذا روى عن غير أهل الشام ولكنه هاهنا روى عن الحارث الزبيدي وهو شامي قال الحافظ: وقد اختلف على إسماعيل فأخرجه ابن الجارود من وجوه عن موسى بن عقبة عن الزهري موصولاً وقال الشافعي حديث أبي المعتمر أولى من هذا وهذا منقطع وقال البيهقي: لا يصح وصله، ووصله عبد الرزاق في مصنفه وذكر ابن حزم أن عراك بن مالك رواه أيضاً عن أبي هريرة في غرائب مالك وفي التمهيد أن بعض أصحاب مالك وصله قال أبو داود: والمرسل أصح وقد روى المرسل الشيخان بلفظ: «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعْيِيَّةً عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ أَوْ إِنْسَانٌ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ» ووصله ابن حبان والدارقطني وغيرهما من طريق الثوري عن أبي بكر عن أبي

قبل أن يقبض السلعة وتعقب بقوله في حديث سمرة «عند مفلس» وبقوله في حديث أبي هريرة «عند رجل» وفي لفظ لابن حبان «ثم أفلس وهي عنده» ولليهيقي «إذا أفلس الرجل وعنده متاع» وقال الجماعة: إن هذا الحكم، أعني كون البائع أولى بالسلعة التي بقيت في يد المفلس مختصً بالبيع دون القرض وذهب الشافعي وآخرون إلى أن المقرض أولى من غيره واحتج الأولون بالروايات المتقدمة المصراحة بالبيع، قالوا: فتحمل الروايات المطلقة عليها ولكنه لا يخفى أن التصريح بالبيع لا يصلح لتقييد الروايات المطلقة، لأنه إنما يدل على أن غير البيع بخلافه مفهوم اللقب، وما كان كذلك لا يصلح للتقييد إلا على قول أبي ثور كما تقرر في الأصول وربما يقال إن المصرح به هنا هو الوصف فلا يكون من مفهوم اللقب قوله: «ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً» فيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من أن المشتري إذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى بما لم يسلم المشتري ثمنه من المبيع بل يكون أسوة الغرماء وقال الشافعي والهادوية: إن البائع أولى به، والحديث يرد عليهم.

قوله: «وإن مات المشتري... إلخ» فيه دليل على أن المشتري إذا مات والسلعة التي لم يسلم المشتري ثمنها باقية لا يكون البائع أولى بها، بل يكون أسوة الغرماء، وإلى ذلك ذهب مالك وأحمد وقال الشافعي: البائع أولى بها واحتج بقوله في حديث أبي هريرة الذي ذكرناه: «من أفلس أو مات» إلخ» ورجحه الشافعي على المرسل المذكور في الباب قال: ويحتمل أن يكون آخره من رأي أبي بكر بن عبد الرحمن، لأن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت، وكذلك الذين روه عن أبي هريرة غيره لم يذكروا ذلك، بل صرح بعضهم عن أبي هريرة بالنسوية بين الإفلاس والموت كما ذكرنا قال في الفتح: فتعين المصير إليه، لأنها زيادة مقبولة من ثقة قال: وجزم ابن العربي بأن الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي وجمع الشافعي أيضاً بين الحديثين بحمل مرسل أبي بكر على ما إذا مات مليئاً، وحل حديث أبي هريرة على ما إذا مات مفلساً.

وقد استدلل بقوله في حديث أبي هريرة «أو مات» على أن صاحب السلعة أولى بها ولو أراد الورثة أن يعطوه ثمنها لم يكن لهم ذلك ولا يلزمه القبول وبه قال الشافعي وأحمد وقال مالك: يلزمه القبول وقالت الهادوية: إن الميت إذا خلف الوفاء لم يكن

واستدل بأحاديث الباب على حلول الدين المؤجل بالإفلاس قال في الفتح: من حيث إن صاحب الدين أدرك متاعه بعينه فيكون أحق به، ومن لوازم ذلك أنها تجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور، لكن الرأجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك، لأن الأجل حق مقصود له فلا يفوت وهو قول الهادوية وقد استدلل أيضاً بأحاديث الباب على أن لصاحب المتاع أن يأخذه من غير حكم حاكم قال في الفتح: وهو الأصح من قول العلماء وقيل: يتوقف على الحكم.

باب الحَجَرِ عَلَى الْمَدِينِ وَيَبِيعُ مَالَهُ فِي قَضَاءِ ذَيْنِهِ
٢٣١٤- عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَتَبَاعَهُ فِي ذَيْنِ كَانَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٣١/٤).
٢٣١٥- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ شَابًا سَخِيًّا، وَكَانَ لَا يُمْسِكُ شَيْئًا، فَلَمَّ يَزَلْ يَدَانِ حَتَّى أَفْرَقَ مَالَهُ كُلَّهُ فِي الدِّينِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَكَلَّمَهُ لِكَلْمِ غُرَمَاءَهُ، فَلَوْ تَرَكَوْا لِأَخِي لَتَرَكَوْا لِمُعَاذٍ لِأَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ مَالَهُ حَتَّى قَامَ مُعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ» رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ هَكَذَا مُرْسَلًا (٢٣١/١).

حديث كعب أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه، ومرسل عبد الرحمن بن كعب أخرجه أيضاً أبو داود وعبد الرزاق قال عبد الحق: المرسل أصح وقال ابن الطَّلَّاح في الأحكام: هو حديث ثابت، وقد أخرج الحديث الطبراني، ويشهد له ما عند مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال: «أصيب رجلٌ على عهد رسول الله ﷺ» وقد تقدم وقد استدلل بحججه ﷺ على معاذ أنه يجوز الحجر على كل مدين، وعلى أنه يجوز للحاكم بيع مال المدين لقضاء دينه من غير فرق بين ما كان ماله مستغرقاً بالدين ومن لم يكن ماله كذلك وقد حكى صاحب البحر هذا عن العترة والشافعي ومالك وأبي يوسف ومحمد، وقيدوا الجواب بطلب أهل الدين للحجر من الحاكم وروي عن الشافعي أنه يجوز قبل الطلب للمصلحة وحكى في البحر أيضاً عن زيد بن علي والناصر وأبي حنيفة أنه لا يجوز الحجر على المدين ولا بيع ماله بل يجسه الحاكم حتى يقضي واستدل لهم بقوله ﷺ: «لا يحل»

وروى القصة ابن حزم فقال: بستين ألفاً وقد استدللّ بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سيئ التصرف وبه قال علي رضي الله عنه وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر وشريح وعطاء والشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد، هكذا في «البحر».

قال في الفتح: والجمهور على جواز الحجر على الكبير وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية، ووافق أبو يوسف ومحمد قال الطحاوي: ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ولا عن التابعين إلا عن إبراهيم وابن سيرين، ثم حكى صاحب البحر عن العترة أنه لا يجوز مطلقاً وعن أبي حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم إليه ماله بعد خمس وعشرين سنة، ولهم أن يجيئوا عن هذه القصة بأنها وقعت عن بعض من الصحابة والحجة إنما هو إجماعهم، والأصل جواز التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع التصرفات فلا يمنع منها إلا ما قام الدليل على منعه، ولكن الظاهر أن الحجر على من كان في تصرفه سفة كان أمراً معروفاً عند الصحابة مألوفاً بينهم، ولو كان غير جائز لأنكره بعض من اطلع على هذه القصة ولكن الجواب من عثمان رضي الله عنه عن علي رضي الله عنه بأن هذا غير جائز، وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائز، لكان لهما عن تلك الشربة مندوحة والعجب من ذهاب

العترة إلى عدم الجواز مطلقاً، وهذا إمامهم وسيدهم أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه يقول بالجواز مع كون أكثرهم يجعل قوله حجة متبعة يجب المصير إليها وتصلح لمعارضة المرفوع وأما اعتذار صاحب البحر عن ذلك بأن علياً رضي الله عنه لم يفعل ذلك ففي غايه من السقوط، فإن الحجر لو كان غير جائز لما ذهب إلى عثمان وسأل منه ذلك وأما اعتذاره أيضاً بأن ذلك اجتهد فمخالفة لما تمشى عليه في كثير من الأبحاث من الجزم بأن قول علي حجة من غير فرق بين ما كان للاجتهاد فيه مسرح وما ليس كذلك، على أن ما لا مجال للاجتهاد فيه لا فرق فيه بين قول علي رضي الله عنه وغيره من الصحابة أن له حكم الرفع، وإنما محل النزاع بين أهل البيت رضي الله عنهم وغيرهم فيما كان من مواطن الاجتهاد، وكثيراً ما ترى جماعة من الزيدية في مؤلفاتهم يجزمون بحجة قول علي رضي الله عنه إن وافق ما يذهبون إليه ويعتدرون عنه إن خالف بأنه اجتهد لا حجة فيه

مأل امرئ مسلم الحديث وهو مخصص بحديث معاذ المذكور. وأما ما أذاعه إمام الحرمين حاكياً لذلك عن العلماء وتبعه الغزالي أن حجر معاذ لم يكن من جهة استدعاء غرمائه بل الأشبه أنه جرى باستدعائه، فقال الحافظ: إنه خلاف ما صرح من الروايات المشهورة ففي المراسيل لأبي داود التصريح بأن الغرماء التمسوا ذلك قال: وأما ما رواه الدارقطني «أن معاذاً أتى رسول الله ﷺ فكلّمه ليكلّم غُرماءه» فلا حجة فيه أن ذلك لالتماس الحجر، وإنما فيه طلب معاذ الرّفق منهم، وبهذا تجتمع الروايات. انتهى. وقد روي الحجر على المديون وإعطاء الغرماء ماله من فعل عمر كما في الموطأ والدارقطني وابن أبي شيبة والبيهقي وعبد الرزاق، ولم ينقل أنه أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة.

بَابُ الْحَجْرِ عَلَى الْمُبْدِرِ

٢٣١٦- عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: ابْتِاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ يَتِيماً فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَبْنِ عُثْمَانَ فَلَا حَجَرَكَ هَلَيْكَ، فَأَعْلَمَ ذَلِكَ ابْنُ جَعْفَرٍ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: أَنَا شَرَيْتُكَ فِي يَتِيمَتِكَ، فَأَتَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَعَالَ أَحْجُرْ عَلَى هَذَا، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا شَرَيْتُكَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: أَحْجُرْ عَلَى رَجُلٍ شَرَيْتُكَ الزُّبَيْرُ؟ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٢/١٦٠).

هذه القصة رواها الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عروة عن أبيه، وأخرجها أيضاً البيهقي وقال: يقال إن أبا يوسف تفرد به وليس كذلك، ثم أخرجها من طريق الزهري المدني القاضي عن هشام نحوه ورواها أبو عبيد في كتاب الأموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زياد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: قال عثمان لعلي رضي الله عنه: ألا تأخذ على يد ابن أخيك، يعني: عبد الله بن جعفر وتحجر عليه؟ اشترى سبعة بستين ألف درهم ما يسرني أنهما لي ببغلي، وقد ساق القصة البيهقي فقال: اشترى عبد الله بن جعفر أرضاً فبلغ ذلك علياً رضي الله عنه فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر إلى الزبير فذكر ذلك له فقال الزبير: أنا شريكك فلماً سأل علي عثمان الحجر على عبد الله بن جعفر قال: كيف أحجر علي من شريكه الزبير؟ وفي رواية للبيهقي أن الثمن ستمائة ألف وقال الرافعي: الثمن ثلاثون ألفاً قال الحافظ: لعلمه من غلط النسخ والصواب بستين، يعني: ألفاً انتهى.

أشار إلى ذلك البخاري وترجم عليه: باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل، وإن لم يكن حجر عليه الإمام ومن جملة ما استدلل به على الجواز قول ابن عباس وقد سئل: متى ينقضي يتم اليتيم؟ فقال: لعمري إن الرجل لتنتب لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم حكاة في الفتح والحكمة في الحجر على السفيه أن حفظ الأموال حكمة، لأنها مخلوقة للانتفاع بها بلا تبذير ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾.

قال في البحر: فصل: والسفه المقتضي للحجر عند من أثبتته هو صرف المال في الفسق أو فيما لا مصلحة فيه، ولا غرض ديني ولا دنيوي، كشراء ما يساوي درهماً بمائة، لا صرفه في أكل طيب ولا لبس نفيس وفاخر المشوم لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ الآية، وكذا لو أنفق في القرب انتهى.

باب علامات البلوغ

٢٣١٧- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: حَقِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتِمُّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ، وَلَا صُنَاتٍ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٣).

٢٣١٨- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ فَأَجَازَنِي، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٧/٢) (خ: ٢٦٦٤) (م: ١٨٦٨) (د: ٤٤٠٦) (١٧١١) (ن: ١٥٥/٦) (هـ: ٢٥٤٣).

٢٣١٩- وَعَنْ عَطِيَّةٍ قَالَ: «عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَثْبَتَ قِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَثْبِتْ خُلِيَ سَبِيلَهُ، وَكُنْتُ مِنْ لَمْ يَثْبِتْ فَخُلِيَ سَبِيلِي، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٣١٠/٤) (٣٨٣) (د: ٤٤٠٤) (ت: ١٥٧٤) (ن: ١٥٥/٦) (هـ: ٢٥٤١) وفي لفظ: «فَمَنْ كَانَ مُحْتَلِمًا أَوْ ثَبِتَ عَاتِقَهُ قِيلَ، وَمَنْ لَا ثَرَكَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ.

٢٣٢٠- وَعَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقْتُلُوا شُبُوحَ الْمُشْرِكِينَ، وَاسْتَحْيُوا شُرَحَّهُمْ، وَالشَّرْحُ الْغُلْمَانُ الَّذِينَ لَمْ يَنْبَسُوا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٥٨٣).

حديث علي رضي الله عنه في إسناده يحيى بن محمدر المدني الجاري منسوب إلى الجار بالجيم والراء المهملة: بلدة على الساحل بالقرب من مدينة الرسول ﷺ قال البخاري: يتكلمون

كما يقع منهم ومن غيرهم إذا وافق قول أحد من الصحابة ما يذهبون إليه، فإنهم يقولون: لا يخالف له من الصحابة فكان إجماعاً.

ويقولون: إن خالف ما يذهبون إليه قول صحابي لا حجة فيه، وهكذا يجتنبون بأفعاله ﷺ إن كانت موافقة للمذهب، ويعتدرون عنها إن خالفت بأنها غير معلومة الوجه الذي لأجله وقعت فلا تصلح للحجة، هذا منك على ذكر، فإنه من الزالقي التي يتبين عندها الإنصاف والاعتساف وقد قدمنا التنبيه على مثل هذا وكررناه لما فيه من التحذير عن الاعتراض بذلك ومن الأدلة الدالة على جواز الحجر على من كان بعد البلوغ سعي التصرف قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾.

قال في الكشف: السفهاء المبدرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يد لهم بإصلاحها وتبويرها والتصرف فيها، والخطاب للأولياء، وأضاف الأموال إليهم، لأنها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ «فيمّا ملكت أيمانكم من قتياتكم المؤمنات» والدليل على أنه خطاب للأولياء في أموال اليتامى قوله: ﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾، ثم قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾، واجعلوها مكاناً لرزقهم أن تجروا فيها وترتجوا حتى تكون نفقتهم من الأرباح لا من صلب المال فلا يأكلها الإنفاق وقيل: هو أمر لكل أحد أن لا يخرج ماله إلى أحد من السفهاء قريب أو أجنبي رجل أو امرأة يعلم أنه يضيعه فيما لا ينبغي ويفسده، انتهى.

وقد عرفت بهذا عدم اختصاص السفهاء المذكورين بالصبيان كما قال في البحر فإنه تخصيص لما تدل عليه الصيغة بلا تخصيص، ومما يؤيد ذلك نهيه ﷺ عن الإسراف بالماء ولو على نهر جار ومن المؤيدات عدم إنكاره ﷺ على قرابة حبان لما سألوه أن يحجر عليه إن صحّ بروت ذلك وقد تقدم الحديث بجميع طرقه في البيع وقد استدلل على جواز الحجر على السفيه أيضاً «بردو» صدقة الرجل الذي تصدق بأحد قوتيه» كما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث أبي سعيد وأخرجه الدارقطني من حديث جابر، وما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر أيضاً «أن رسول الله ﷺ ردّ النبيضة على من تصدق بها ولا مال له غيرها، وبردو» عتق من أعتق عبداً له عن ذبّر ولا مال له غيره» كما

فيه وقال ابن حبان: يجب التَّنَكُّبُ عَمَّا انفرد به من الروايات وقال العقيلي: لا يتابع يحيى المذكور على هذا الحديث وفي الخلاصة أنه وثقه العجلي وابن عدي قال المنذري: وقد روي هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وليس فيها شيء ثبت وقد أعل هذا الحديث أيضاً عبد الحق وابن القطن وغيرهما، وحسنه النووي متمسكاً بسكوت أبي داود عليه، ورواه الطبراني في الصغير بسند آخر عن علي رضي الله عنه ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه الطبراني في الكبير عن حفظة بن حذيفة عن جده.

وإسناده لا بأس به وأخرج نحوه أيضاً ابن عدي عن جابر وحديث ابن عمر زاد فيه البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله: «لَمْ يُجْزِئْنِي وَلَمْ يَزَيِّنِي بَلَّغْتُ» وقد صحَّح هذه الزيادة أيضاً ابن خزيمة وحديث عطية القرظي صحَّحه أيضاً ابن حبان والحاكم وقال: على شرط الصحيحين قال الحافظ: وهو كما قال إلا أنهما لم يخرجا لعطية وما له إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرج نحوه حديث عطية الشبخان من حديث أبي سعيد بلفظ: «فَكَانَ يُكْشَفُ عَنْ مَوْزَرِ الْمُرَاهِقِينَ، فَمَنْ أَثْبَتَ مِنْهُمْ قِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَثْبُتْ جُعِلَ فِي الدَّرَارِيِّ» وأخرج البزار من حديث سعد بن أبي وقاص «حَكِمَ عَلَى بَنِي قُرَيْظَةَ أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ كُلُّ مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي» وأخرج الطبراني من حديث أسلم بن بحير الأنصاري قال: «جَعَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَسَارَى قُرَيْظَةَ فَكُنْتُ أَنْظُرُ فِي فَرْجِ الْغُلَامِ فَإِنْ رَأَيْتُهُ قَدْ أَثْبَتَ ضَرَبْتُ خُفَّهُ، وَإِنْ لَمْ أَرَهُ قَدْ أَثْبَتَ جَعَلْتُهُ فِي مَغَائِمِ الْمُسْلِمِينَ» قال الطبراني: لا يروى عن أسلم إلا بهذا الإسناد.

قال الحافظ: وهو ضعيف وحديث سمرة أخرجه أيضاً أبو داود وهو من رواية الحسن عن سمرة، وفي سماعه منه مقال قد تقدم وفي الباب عن أنس عند البيهقي بلفظ: «إِذَا اسْتَكْمَلَ الْمَوْلُودُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً كُتِبَ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ وَأُثْبِتَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ» قال في التلخيص: وسنده ضعيف وعن عائشة عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم بلفظ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةِ: عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَتَلَعَّ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَبْشُرَ» وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وأحمد والذارقطي والحاكم وابن حبان وابن خزيمة عن علي رضي الله عنه من طرق، وفيه قصة جرت له مع عمر علقها

وفي إسناده برد بن سنان وهو مختلف فيه قال الحافظ: وفي إسناده مقال في اتصاله ورواه الطبراني أيضاً من طريق مجاهد عن ابن عباس وإسناده ضعيف كما قال الحافظ.

قوله: (لَا يُمْ بَعْدَ اخْتِلَامٍ) استدل به على أن الاحتلام من علامات البلوغ وتعمق بأنه بيان لغاية مدة اليتيم وارتفاع اليتيم لا يستلزم البلوغ الذي هو مناسط التكليف، لأن اليتيم يرتفع عند إدراك الصبي لمصالح دنياه، والتكليف إنما يكون عند إدراكه لمصالح آخرته والأولى الاستدلال بما وقع في رواية لأحمد وأبي داود والحاكم من حديث علي رضي الله عنه بلفظ: «وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ» ويؤيد ذلك قوله في حديث عطية «فَمَنْ كَانَ مُحْتَلِمًا» وقد حكى صاحب البحر الإجماع على أن الاحتلام مع الإنزال من علامات البلوغ في الذكر.

ولم يجعله المنصور بالله علامة في الأنتى قوله: «وَلَا صُمَاتُ: الْخُصْمَاتُ: السُّكُوتُ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: وَمَا ذُكِرَ صُمَاتًا كَصَحَابٍ شَيْئًا، وَلَا صَمِتَ يَوْمًا أَوْ يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ،

أي: لا يصمت يوم تام انتهى.

مطلق الشعر فإنه موجود في الأطفال.

قوله: «فَلَمْ يُجِزْنِي» وقوله «فَأَجَازَنِي» المراد بالإجازة: الإذن بالخروج للقتال، من أجازته: إذا أمضاه وأذن له، لا من الجائزة التي هي العطية كما فهمه صاحب ضوء النهار، وقد استدلل بحديث ابن عمر هذا من قال: إن مضي خمس عشرة سنة من الولادة يكون بلوغاً في الذكر والأنثى وإليه ذهب الجمهور وتعقب ذلك الطحاوي وابن القصار وغيرهما بأنه لا دلالة في الحديث على البلوغ، لأنه ﷺ لم يتعرض لسنة، وإن فرض خطوط ذلك بهال ابن عمر، ويرد هذا التعقيب ما ذكرنا من الزيادة في الحديث أعني قوله: «وَلَمْ يُزَيِّنِي بَلَّغَتْ» وقوله «وَرَأَيْتِي بَلَّغَتْ» والظاهر أن ابن عمر لا يقول هذا بمجرد الظن من دون أن يصدر منه ﷺ ما يدل على ذلك وقال أبو حنيفة: بل مضي ثمان عشرة سنة للذكر وسبع عشرة سنة للأنثى.

قوله: «فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ.. إلخ» استدلل به من قال: إن الإنبات من علامات البلوغ، وإليه ذهب المهادوي.

وقيدوا ذلك أن يكون الإنبات بعد التسع وتعقب بأن قتل من أنبت ليس من أجل التكليف بل لرفع ضرره لكونه مظنة للضرر كقتل الحية ونحوها ورد هذا التعقب بأن القتل لمن كان كذلك ليس لأجل الكفر لا لدفع الضرر لحديث: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وطلب الإيمان وإزالة المانع منه فرع التكليف ويؤيد هذا أن النبي ﷺ كان يغزو إلى البلاد البعيدة كتبوك ويأمر بغزو أهل الأقطار الثانية مع كون الضرر ممن كان كذلك مأموناً، وكون قتال الكفار لكفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى إلى أن قتالهم لدفع الضرر، والقول بهذه المقالة هو منشأ ذلك التعقب ومن القائلين بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية حفيد المصنف وله في ذلك رسالة.

قوله: «غُرُخُهُمْ» بفتح الشين المعجمة وسكون الراء المهملة بعدها خاء معجمة.

قال في القاموس: هو أول الشباب انتهى، وقيل: هم الغلمان الذين لم يبلغوا، وحمله المصنف على من لم ينبت من الغلمان ولا بد من ذلك للجمع بين الأحاديث، وإن كان أول الشباب يطلق على من كان في أول الإنبات، والمراد بالإنبات المذكور في الحديث هو إنبات الشعر الأسود المتجدد في العانة، لا إنبات

بَابُ مَا يَحِلُّ لَوْلِيِ الْيَتِيمِ مِنْ مَالِهِ بِشَرْطِ الْعَمَلِ وَالْحَاجَةِ

٢٣٢١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ»: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي وَلِيِّ يَتِيمٍ إِذَا كَانَ فَقِيرًا أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ مَكَانَ قِيَامِهِ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ وَفِي لَفْظٍ: أَنْزَلَتْ فِي وَلِيِّ يَتِيمٍ الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهِ وَيُصْلِحُ مَالَهُ إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ أَخْرَجَاهَا (م: ٣٠١٩) (خ: ٢٢١٢ و ٤٥٧٥).

٢٣٢٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ لَيْسَ لِي شَيْءٌ وَلِي يَتِيمٌ، فَقَالَ: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ وَلَا مُتَأَثِّرٍ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (ح: ١٨٦/٢) (د: ٢٨٧٢) (ن: ٢٥٦/٦) (ه: ٢٧١٨) وَلِلْأَوَّلِ فِي سَنَنِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُزَكِّي مَالَ يَتِيمٍ وَيَسْتَفْرِضُ مِنْهُ وَيَذْفَعُهُ مُضَارَبَةً.

حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود، وأشار المنذري إلى أن في إسناده عمرو بن شعيب، وفي سماع أبيه عن جده مقال قد تقدم التنبيه عليه وقال في الفتح: إسناده قوي والآية المذكورة تدل على جواز أكل ولي اليتيم من ماله بالمعروف إذا كان فقيراً ووجوب الاستعفاف إذا كان غنياً، وهذا إن كان المراد بالغني والفقر في الآية: ولي اليتيم على ما هو المشهور وقيل: المعنى في الآية اليتيم: أي إن كان غنياً فلا يسرف في الإنفاق عليه، وإن كان فقيراً فليطعمه من ماله بالمعروف، فلا يكون على هذا في الآية دلالة على الأكل من مال اليتيم أصلاً، وهذا التفسير رواه ابن التين عن ربيعة، ولكن المتعين المصير إلى الأول لقول عائشة المذكور وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فروي عن عائشة أنه يجوز للولي أن يأخذ من مال اليتيم قدر عمالته، وبه قال عكرمة والحسن وغيرهم وقيل: لا يأكل منه إلا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد: إذا أكل ثم أيسر قضى وقيل: لا يجب القضاء وقيل: إن كان ذهاباً أو فضة لم يجوز له أن يأخذ منه شيئاً إلا على سبيل القرض، وإن كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة، وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس، وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما، أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال: هو بوجوب القضاء مطلقاً وانتصر له وقال

تفسيره عن سعيد بن جبير مرسلًا أيضًا قال في الفتح: وهذا هو المحفوظ مع إرساله وروى عبد بن حميد عن طريق السُدِّي عن حدثه عن ابن عباس قال: المخالطة أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتأكل من قصعته ويأكل من قصعتك والله يعلم المفسد من المصلح، من يتعمد أكل مال اليتيم ومن يتجنبه وقال أبو عبيد: المراد بالمخالطة أن يكون اليتيم بين عيال الوالي عليه فيسحق عليه إفراز طعامه، فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتحري فيخلطه بنفقة عياله، ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا منه فوسّع الله لهم، وقد ورد التنفير عن أكل أموال اليتامى والتشديد فيه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾، وثبت في الصحيح أن أكل مال اليتيم أحد السبع الموبقات، فالواجب على من ابتلي ببيتيم أن يقف على الحد الذي أباحه له الشارع في الأكل من ماله ومخالطته، لأن الزيادة عليه ظلم يصل إلى فاعله سعيرًا ويكون من الموبقين نسال الله السلامة.

الشافعي: يأخذ أقلّ الأمرين من أجرته ونفقتة، ولا يجب الرّد على الصحيح عنده والظاهر من الآية والحديث جواز الأكل مع الفقر بقدر الحاجة من غير إسرافٍ ولا تبذيرٍ ولا تأثّلٍ، والإذن بالأكل يدلّ إطلاقه على عدم وجوب الرّد عند التمكن، ومن ادّعى الوجوب فعليه الدليل.

قوله: (غَيْرِ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ) هذا مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾ أي: مسرفين ومبادرين كبر الأيتام أو لإسرافكم ومبادرتكم كبرهم يفرطون في إنفاقها ويقولون: تنفق ما نشتهي قبل أن يكبر اليتامى فيتزعوها من أيدينا ولفظ أبي داود «غَيْرِ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ».

قوله: (وَلَا مُتَأَثِّلٍ) قال في القاموس: أثّل ماله تأثلاً: زكاه، وأصله، وملكه عظمه، والأهل كساهم أفصل كسوة وأحسن إليهم، والرجل كثر ماله انتهى.

والمراد هنا أنه لا يدخر من مال اليتيم لنفسه ما يزيد على قدر ما يأكله. قال في الفتح: المتأثّل بمشاة ثم مثلة مشددة بينهما همزة: هو المتخذ، والتأثّل: أخذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم، وأثلة كل شيء: أصله.

قوله: (إِنَّهُ كَانَ يُزَكِّي مَالَ الْيَتِيمِ.. إلخ) فيه أن ولي اليتيم يزكي ماله ويعامله بالقرض والمضاربة وما شابه ذلك

بَابُ مُخَالَطَةِ الْوَلِيِّ الْيَتِيمِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ

٢٣٢٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ «وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» عَزَلُوا أَمْوَالَ الْيَتَامَى حَتَّى جَعَلَ الطَّعَامُ يَفْسَدُ، وَاللَّحْمُ يَبْتِنُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَنَزَلَتْ «وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمَصْلِحِ» قَالَ: فَخَالِطُوهُمْ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٢٥) وَالنَّسَائِيُّ (٦/٢٥٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٧١).

الحديث أخرجه أيضًا الحاكم وصححه، وفي إسناده عطاء بن السائب وقد تفرّد بوصله وفيه مقال وقد أخرج له البخاريّ مقروناً وقال أيوب: ثقة، وتكلم فيه غير واحد وقال الإمام أحمد: من سمع منه قديمًا فهو صحيح، ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء، ووافقه على ذلك يحيى بن معين، وهذا الحديث من رواية جرير بن عبد الحميد عنه، وهو ممن سمع منه حديثًا ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء موصولًا، وزاد فيه «وَأَحَلَّ لَهُمْ خُلُطُهُمْ» ورواه عبد بن حميد عن قتادة مرسلًا، ورواه الثوري في

وأصل اللحن: الميل عن جهة الاستقامة، يقال لحن فلانٌ في كلامه: إذا مال عن صحيح النطق ويقال لحنن فلان: إذا قلت له قولاً يفهمه ويغنى على غيره، لأنه بالتورية ميل كلامه عن الواضح المفهوم.

قوله: (وَإِنَّمَا أَقْضِي الْخُ) فيه دليلٌ على أن الحاكم إنما يحكم بظاهر ما يسمع من الألفاظ مع جواز كون الباطن خلافًا ولم يتعبد بالبحث عن البواطن باستعمال الأشياء التي تفضي في بعض الأحوال إلى ذلك كأنواع السيامة والمداهة.

قوله: (فَلَا يَأْخُذُ) فيه أن حكم الحاكم لا يملُ به الحرام كما زعم بعض أهل العلم.

قوله: (بَطْعَةً) بكسر القاف: أي طائفة.

قوله: (أَسْطَاطًا) بضم الهزرة وسكون السين المهملة قال في القاموس: السطام بالكسر: المسعر لحديدة مبطوحة تحرك بها النار، ثم قال: والإسطام: المسطر انتهى. والمراد هنا الحديدة التي تسحر بها النار: أي: يأتي يوم القيامة حاملاً لها مع ائقاله.

قوله: (حَقِّي لِأَخِي) فيه دليلٌ على صحة هبة المجهول وهبة المدعى قبل ثبوته وهبة الشريك لشريكه.

قوله: (أَمَّا إِذْ قُلْتُمَا) لفظ أبي داود: «إِذْ قُلْتُمَا مَا فَعَلْتُمَا فَاقْتَسِمَا» قال في شرح السنن: أما بتخفيف الميم يحتمل أن يكون بمعنى حقًا وإذ للتعليل.

قوله: (فَاقْتَسِمَا) فيه دليلٌ على أن الهبة إنما تملك بالقبول، لأن النبي ﷺ أمرهما بالاققسام بعد أن وهب كل واحد نصيبه من الآخر.

قوله: (ثُمَّ تَوَخَّيَا) بفتح الواو والهاء المعجمة قال في النهاية: أي: اقصدوا الحق فيما تصنعان من القسمة، يقال تَوَخَّيْتُ الشَّيْءَ اتَوَخَّاهُ تَوَخُّيًا: إذا قصدت إليه وتعمدت فعله.

قوله: (ثُمَّ اسْتَهْمَا) أي: ليأخذ كل واحدٍ منكما ما تخرجه القرعة من القسمة ليمتيز سهم كل واحدٍ منكما عن الآخر وفي الأمر بالقرعة عند المساواة أو المشاحة وقد وردت القرعة في كتاب الله في موضعين: أحدهما قوله تعالى: «إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ»، والثاني قوله تعالى: «فَسَاءَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ»، وجاءت في خمسة أحاديث من السنة: الأول هذا الحديث، الثاني: حديث: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ السَّرَّ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ»، الثالث: «أَنَّهُ ﷺ أَقْرَعَ فِي سِتَّةٍ مَمْلُوكِينَ».

كِتَابُ الصَّلْحِ وَأَحْكَامِ الْجَوَارِ

بَابُ جَوَازِ الصَّلْحِ عَنِ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ وَالتَّحْلِيلِ مِنْهُمَا

٢٣٢٤- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَوَارِيثَ بَيْنَهُمَا قَدْ دَرَسَتْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ الْحَنَ يَحْجِبُهُ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ يَأْتِي بِهَا اسْطِطَامًا فِي عَقْبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَبَكَى الرَّجُلَانِ وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: حَقِّي لِأَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذْ قُلْتُمَا فَاذْهَبَا فَاقْتَسِمَا ثُمَّ تَوَخَّيَا الْحَقَّ ثُمَّ اسْتَهْمَا، ثُمَّ لِيُحْلِلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٣٢٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٣-٣٥٨٥) وَبِهِ رِوَايَةٌ لِأَبِي دَاوُدَ: «إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِرَأْيِي فِيمَا لَمْ يَنْزَلْ عَلَيَّ فِيهِ».

الحديث أخرجه أيضًا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده أسامة بن زيد بن أسلم المدني مولى عمر، قال النسائي وغيره: ليس بالقوي، وأصل هذا الحديث في الصحيحين، وسيأتي في باب أن حكم الحاكم ينفذ ظاهرًا لا باطنًا من كتاب الأفضية.

قوله: (إِنْكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يعني: في الأحكام.

قوله: (وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) البشر يطلق على الواحد كما في هذا الحديث، وعلى الجمع نحو قوله تعالى: «نَذِيرًا لِلْبَشَرِ».

والمراد إنما أنا مشارك لغيري في البشرية وإن كان ﷺ زائدًا عليهم بما أعطاه الله تعالى من المعجزات الظاهرة والاطلاع على بعض الغيوب والحصر هاهنا مجازي: أي: باعتبار علم الباطن وقد حققه علماء المعاني وأشرنا إلى طرفٍ من تحقيقه في كتاب الصلاة.

قوله: (الْحَنَ) أي: أفطن وأعرف، ويجوز أن يكون معناه أفصح تعبيرًا عنها وأظهر احتجاجًا، فربما جاء بعبارة تحيل إلى السامع أنه حق وهو في الحقيقة مبطل، والأظهر أن يكون معناه أبلغ كما في رواية في الصحيحين: أي: أحسن إيرادًا للكلام،

رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة، قال الحاكم: على شرطهما، وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي وأخرجه أيضاً الحاكم من حديث أنس وأخرجه أيضاً من حديث عائشة وكذلك الدارقطني وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسلاً وأخرج البيهقي موقوفاً على عمر كُتِبَ إلى أبي موسى وقد صرح الحافظ بأن إسناده حديث أنس وإسناده حديث عائشة وإيمان وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة، وكذلك ضعفه عبد الحق وقد روي من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي وهو ثقة، وكثير بن زيد المذكور، قال أبو زرعة: صدوق، وثقه ابن معين، والوليد بن رباح: صدوق أيضاً ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسناً.

قوله: (الصلح جائز) ظاهر هذه العبارة العموم، فيشمل كل صلح إلا ما استثنى، ومن ادعى عدم جواز صلح زائد على ما استثناه الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل وإلى العموم ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور وحكى في البحر عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه لا يصح الصلح عن إنكار، وقد استدللهم بقوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبته من نفسه» ويقول تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»، ويحاج بأن الرضا بالصلح مشعر بطيبة النفس، فلا يكون أكل المال به من أكل أموال الناس بالباطل واحتج لهم في البحر بأن الصلح معاوضة، فلا يصح مع الإنكار كالبيع وأجيب بأنه لا معنى للإنكار في البيع لعدم ثبوت حق لأحدهما على الآخر يتعلّق به الإنكار قبل صدور البيع فلا يصح القياس.

قوله: (بين المسلمين) هذا خرج خرج الغالب، لأن الصلح جائز بين الكفار وبين المسلم والكافر ووجه التخصيص أن المخاطب بالأحكام في الغالب هم المسلمون، لأنهم هم المتقادون لها.

قوله: (إلا صلحاً) بالنصب على الاستثناء، وفي رواية لأبي داود والترمذي بالرفع والصلح الذي يحرم الحلال كمصالحة الزوجة للزوج على أن لا يطلقها أو لا يتزوج عليها أو لا يبيت عند ضرمتها، والذي يحل الحرام كان يصلحه على وطء أمه لا

الرابع: قوله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفْءِ الْأَوَّلِ لَاسْتَهْمُوا عَلَيْهِ».

الخامس حديث الزبير: «إِنْ صَفِيَّةُ جَاءَتْ بِثَوْبَيْنِ لِنُكُفِّرَنَّ فِيهِمَا حِمْرَةً، فَوَجَدْنَا إِلَى جَنْبِ قَبِيلَا، فَقُلْنَا: لِحِمْرَةِ ثَوْبٍ وَلِلْأَنْصَارِيِّ ثَوْبٍ، فَوَجَدْنَا أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ أَوْسَعَ مِنَ الْآخَرِ، فَأَقْرَعْنَا عَلَيْهِمَا ثُمَّ كَفْنَا كُلَّ وَاحِدٍ فِي الثَّوْبِ الَّذِي خَرَجَ لَهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَعَ عَلَى هَذَا وَقَرَّرَهُ، لِأَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا هُنَاكَ، وَيَعْدُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي حَقِّ حِمْرَةٍ، وَقَدْ كَانَتِ الصَّحَابَةُ تَعْتَمِدُ الْقِرْعَةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ كَمَا رَوَى: «أَنَّهُ تَنَاحَ النَّاسُ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ فِي الْأَذَانِ فَأَقْرَعُ بَيْنَهُمْ سَعْدًا».

قوله: (ثم ليحلل). إلخ أي: ليسال كل واحد منكما صاحبه أن يجعله في حل من قبله بإبراء ذمته وفيه دليل على أنه يصح الإبراء من المجهول، لأن الذي في ذمة كل واحد هاهنا غير معلوم وفيه أيضاً صحة الصلح بمعلوم عن مجهول، ولكن لا بد مع ذلك من التحليل وحكي في البحر عن الناصر والشافعي أنه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول.

قوله: (برأيه) هذا مما استدلل به أهل الأصول على جواز العمل بالقياس وأنه حجة، وكذا استدللوا بحديث بعث معاذ المعروف.

٢٣٢٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صَلَاحًا حَرَمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٤) وَإِسْنٌ مَاجَهَ (٢٣٥٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥٢)، وَزَادَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن حبان، وفي إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه وهو ضعيف جداً قال فيه الشافعي وأبو داود: هو ركن من أركان الكذب وقال النسائي: ليس بثقة وقال ابن حبان: له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، وتركه أحمد وقد نوقش الترمذي في تصحيح حديثه قال الذهبي: أما الترمذي فروى من حديثه «الصلح جائز بين المسلمين» وصححه، لهذا لا يعتمد العلماء على تصحيحه وقال ابن كثير في إرشاده: قد نوقش أبو عيسى، يعني: الترمذي في تصحيحه هذا الحديث وما شاكله. انتهى.

واعترض له الحافظ فقال: وكأنه اعتبر بكثرة طرقه، وذلك لأنه

وهكذا قال الذمياطي وتعبهها ابن المنير فقال: بيع المعلوم بالمجهول مزبنة، فإن كان تمراً نحوه فمزبنة ورباً، لكن اغتفر ذلك في الوفاء وتبعه الحافظ على ذلك فقال: إنه يغتفر في القضاء من المعاوضة ما لا يغتفر ابتداءً، لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العرايا، ويجوز في المعاوضة عند الوفاء، قال وذلك بين في حديث الباب انتهى.

والحاصل أن هذا الحديث غصص للعمومات المتقدمة في البيع القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من البديلين المتساويين جنساً وتقديرًا فيجوز القضاء مع الجهالة إذا وقع الرضا ويؤيد هذا حديث أم سلمة السالف، فإنها وقعت فيه المصالحة بمعلوم عن مجهول والموايرث الدارسة تطلق على الأجناس الربوية وغيرها، فهو يقضي بعمومه أنها تجوز المصالحة مع جهالة أحد العوضين وإن كان المصالح به والمصالح عنه ربويين، ولكن لا بد من وقوع التحليل كما هو مصرح به في الحديثين وقد استدلل المقلبي في الأبحاث بهذا الحديث على جواز صرف الفضة بالفضة مع التصريح بتطيين الزائد، وأنه لا يلزم من ذلك إبطال المقصد الشرعي في الرضا، لأن كل حيلة توصّل بها إلى السلامة من الإثم فهي جائزة وإنما المحرم الحيلة التي توصّل بها إلى إبطال مقصد شرعي، قال: فعلى هذا يجوز الصرف للقروش بالخلقة وهما ضربتان كبيرة وصغيرة ونحو ذلك مما دعت الضرورة إليه قال: ونحو ذلك رخص في بيع العريّة، وإلا فكان يمكن بيع التمر بالدرهم ثم شراء رطب بالدرهم، أمّا لو كان الغرض طلب التجارة والأرباح كالصياغة فلا يجوز إلى آخر كلامه وصرح أيضًا بأنه لا حاجة في الصرف إلى تكلف شراء سلعة ثم بيعها كما في حديث تمر الجمع والجنيب السالف، قال: لأن ذلك يلحق بالمتنع للضرورة إليه في أكثر الأحوال وغالبها ففيه غاية المشقة وأنت خير بآن الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الأصول فلا يجوز أن يجاوز به موده وهو صورة القضاء فلا يصح القياس وهذا على فرض عدم صحة الإجماع على خلاف ما يقتضيه الحديث فإن صح فالعمل به في تلك الصورة المخصوصة لا يجوز، فكيف يصح إلحاق غيرها بها؟ وأيضًا خبر القلادة السالف مشعر بعدم جواز بيع الفضة بالفضة، وإن وقعت المراضاة والمباراة، فهذا القياس الذي عول عليه فاسد الاعتبار، فإن قال: إن صرف الدرهم بالقروش يحتاج إليه كل أحد وتدعو

يجلّ له وطؤها، أو أكل مال لا يجلّ له أكله أو نحو ذلك قوله: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» أي: ثابتون عليها لا يرجعون عنها قال المنذري: وهذا في الشروط الجائزة دون الفاسدة، ويدل على هذا قوله: «إِلَّا شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا. إلخ»، ويؤيد ما ثبت في حديث بريرة من قوله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»، وحديث: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ»، والشرط الذي يجلّ الحرام كان يشترط نصرة الظالم والباسي أو غزو المسلمين، والذي يحرم الحلال كان يشترط عليه ألا يبطأ أمته أو زوجته أو نحو ذلك

٢٣٥٦- وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا وَعَلَيْهِ ذَنْبٌ، فَأَشْتَدَّ الْغُرَمَاءُ فِي حَقِّهِمْ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا تَمْرَةَ خَاطِئِي وَيَحْلُلُوا أَبِي، فَأَبَوْا، فَلَمْ يَعْطِيَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ خَاطِئِي وَقَالَ: سَتَعْدُو عَلَيَّ، فَغَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي تَمَرِهَا بِالْبَرَكَةِ، فَجَدَّذْنَهَا فَقَضَيْتُهُمْ وَبَقِيَ لَنَا مِنْ تَمَرِهَا، وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ أَبَاهُ تَوَفَّى وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقًا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَاسْتَظَرَّهُ جَابِرٌ فَأَبَى أَنْ يَنْظُرَهُ، فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيَشْفَعَ لَهُ إِلَيْهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ لِيَأْخُذَ ثَمْرَةَ لَحْلِهِ بِالَّذِي لَهُ فَأَبَى، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ النَّخْلَ فَمَشَى فِيهَا نَسْمٌ قَالَ لَجَابِرٍ: «جِدْ لَهُ فَأَوْزِ لَهُ الَّذِي لَهُ»، فَجَدَّهُ بَعْدَمَا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَوْفَاهُ ثَلَاثِينَ وَسَقًا وَفَضَلَتْ سَبْعَةُ عَشَرَ وَسَقًا رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ (٢٣٩٥ ٢٣٩٦).

قوله: (فَجَدَّذْنَهَا) بالجيم ودالين مهملتين، والجداد: صرام النخل والحديث فيه دليل على جواز المصالحة بالمجهول عن المعلوم، وذلك، لأن النبي ﷺ سأل الغريم أن يأخذ ثمر الحائط وهو مجهول القدر في الأوساق التي له وهي معلومة، ولكنه ادعى في البحر الإجماع على عدم الجواز فقال ما لفظه: مسألة: ويصح معلوم عن معلوم إجماعاً، ولا يصح بمجهول إجماعاً ولو عن معلوم، كان يصالح بشيء عن شيء، أو عن ألف بما يكسبه هذا العام. انتهى.

فينبغي أن ينظر في صحة هذا الإجماع، فإن الحديث مصرح بالجواز وقال المهلب: لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمر تمراً مجازفةً بدينه لما فيه من الجهل والغرر، وإنما يجوز أن يأخذ مجازفةً في حقه أقل من دينه إذا علم.

الآخذ ذلك ورضي. انتهى.

صحة الإبراء من المجهول لإطلاقه وزعم ابن بطال أن في هذا الحديث دليلاً على اشتراط التعيين، لأن قوله: مظلمة يقتضي أن تكون معلومة القدر مشاراً إليها قال الحافظ: ولا يخفى ما فيه قال ابن المنير إنما وقع في الحديث التقدير حيث يقتصر المظلوم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه، وهذا متفق عليه والخلاف إنما هو فيما إذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا؟ وقد أطلق ذلك في الحديث، نعم قام الإجماع على صحة التحليل من المعين المعلوم، فإن كانت العين موجودة صحت هبتها دون الإبراء منها وفي الحديث أيضاً دليل على أن من حلل خصمه من مظلمة لا رجوع له في ذلك أما المعلوم فلا خلاف فيه وأما المجهول فعند من يبيزه قال في الفتح: وهو فيما مضى باتفاق وأما فيما سيأتي ففيه الخلاف.

بَابُ الصُّلْحِ عَنِ دَمِ الْعَمْدِ بِأَكْثَرِ مِنَ الذِّبْيَةِ وَأَقْلُ

٢٣٢٨ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دَفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الذِّبْيَةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً، وَذَلِكَ عَقْلُ الْعَمْدِ، وَمَا صَلَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ وَذَلِكَ تَشْدِيدُ الْمُقْتُلِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٨/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٦٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٨٧).

الحديث حسنه الترمذي، وفي إسناده أحمد علي بن زيد بن جدعان وفيه مقال عن يعقوب الدوسي، ويقال فيه عقبه بن أوس عن ابن عمرو، وروى البيهقي بإسناده إلى ابن خزيمة قال: حضرت مجلس المزني يوماً وسأله سائل من العراقيين عن شبه العمد، فقال السائل: إن الله وصف القتل في كتابه صنفين عمداً وخطأً، فلم قلت إن على ثلاثة أصناف؟ فاحتج المزني بحديث ابن عمرو فقال له ينظره: احتج بعلي بن زيد بن جدعان؟ فسكت المزني، فقلت لمناظره: قد روي هذا الحديث عن غير علي بن زيد، فقال: من رواه غيره؟ فقلت: أيوب السخيتاني وجابر الحذاء، قال لي: فمن عقبه بن أوس؟ قلت: رجل من أهل البصرة روى عنه ابن سيرين على جلالة، فقال للمزني: أنت تناظر أم هذا؟ فقال: إذا جاء الحديث فهو يناظر، لأنه أعلم به مني. انتهى.

فدل كلام ابن خزيمة هذا على أن علي بن زيد قد توبع، وأيضاً الترمذي رواه عن أحمد بن سعيد الدارمي عن حبان بن

الضرورة إليه، بخلاف بيع الفضة التي ليست بمضروبة يمثلها، فنقول: هذا تخصيص بمجرد الحاجة والمشقة، ومثل ذلك لا يتهض بتخصيص النصوص، ولا سيما مع إمكان التخلص من تلك الورطة بأن يشتري بأحد البدلين عيناً وبيعها بالنقد الآخر كما أرشد إليه الشارع في قضية ثمر الجمع والجنب، فإن بهذه الوسيلة تنتفي الضرورة الحاملة على ارتكاب ما لا يجل، ولو كان مجرد حصول المشقة مجزئاً لمخالفة الدليل ومسوغاً للمحرّم لكان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات، لأن كثيراً منها مصحوب بالمشقة كالخج والجهاد وغوهما.

٢٣٢٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٤٩) وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ (٥٠٦/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٤١٩)، وَقَالَ فِيهِ مَظْلَمَةٌ مِنْ مَالٍ أَوْ عَرَضٍ.

قوله: (مظلمة) بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن التين والجوهري فتحها وأنكره ابن القطيعة، وحكى القزاز الضم.

قوله: (أو شيء) هو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والجراحات حتى اللطمة ونحوها.

قوله: (قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) أي: يوم القيامة كما ثبت في رواية الإسماعيلي.

قوله: (أخذ من سيئات صاحبه) أي: صاحب المظلمة (فحمّل عليه) أي: على الظالم وفي رواية مالك: «فطرحته عليه» وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وهو أوضح سياقاً من هذا، ولغظه: «المفلس من أيّس من يأتي يوم القيامة بصلاً وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا وسفك دمه هذا وأكل ماله هذا، فيطلى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن قيست حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحته عليه وطرح في النار»، ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرَوْا وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾، لأنه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه، ولم يعاقب بغير جنابة منه بل بجنايته، فقبولت الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته وفي الحديث دليل على

ابن ماجه والبيهقي وسكت عنه الحافظ في التلخيص وعكرمة بن سلمة بن ربيعة المذكور مجهول.

قوله: (لا يَمْنَعُ) بالجزم على النهي وفي رواية لأحمد «لا يَمْنَعُنْ» وفي لفظ للبخاري بالرفع على الخبرية وهي في معنى النهي.

قوله: (خَشَبَةُ) قال القاضي عياض: رويناه في مسلم وغيره من الأصول بصيغة الجمع والافراد، ثم قال: وقال عبد الغني بن سعيد: كلُّ الناس يقول بالجمع إلا الطحاوي فإنه قال عن روح بن الفرج: سألت أبا زيد والحارث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه، فقالوا كلهم: خشبة بالتثنية، ورواية مجمع تشهد لمن رواه بلفظ الجمع، ويؤيدها أيضاً ما رواه البيهقي من طريق شريك عن سمائل عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ: «إِذَا سَأَلَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَدْعُمَ جُدُوعَهُ عَلَى حَائِطِهِ فَلَا يَمْنَعُهُ» قال القرطبي: وإنما اعتنى هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية في هذا الحرف، لأن أمر الخشبة الواحدة يخف على الجار المسامحة به بخلاف الأخشاب الكثيرة.

والأحاديث تدل على أنه لا يحل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب في جداره ويحجره الحاكم إذا امتنع، وبه قال أحمد وإسحاق وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم وأهل الحديث وقالت الحنفية والهادوية ومالك والشافعية في أحد قوليه والجمهور: إنه يشترط إذن المالك ولا يجبر صاحب الجدار إذا امتنع، وحملوا النهي على التنزيه جمعاً بينه وبين الأدلة القاضية بأنه: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه» وتعقب بأن هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً فينبى العام على الخاص قال البيهقي: لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عموماً لا يستنكر أن يخصها، وحمل بعضهم الحديث على ما إذا تقدم استئذان الجار كما وقع في رواية لأبي داود بلفظ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ» وفي رواية لأحمد «مَنْ سَأَلَهُ جَارُهُ» وكذا في رواية لابن حبان، فإذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع إلا إذا لم يتقدم.

قوله: (في جِدَارِهِ): الظاهر عود الضمير إلى المالك: أي في جدار نفسه وقيل: الضمير يعود على الجار الذي يريد الغرز: أي لا يمنعه من وضع خشبه على جدار نفسه وإن تضرر به من جهة منع الضوء مثلاً ووقع لأبي عوانة من طريق زياد بن سعد

هلال عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب.

قوله: (خَلِيفَةً) أي: حاملة ووقع في رواية «أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا» واستشكل ذلك، لأن الخليفة هي التي في بطنها ولدها وأجيب بأن هذا تفسير لا تقييد، وقيل: تأكيد وإيضاح، وقيل غير ذلك، والحديث يأتي الكلام على ما اشتمل عليه في أبواب الديات، وإنما ساقه المصنف هاهنا للاستدلال بقوله فيه: «وَمَا صَلَّحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ» فإنه يدل على جواز الصلح في الدماء بأكثر من الدية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ وَإِنْ كَرِهَ ٢٣٢٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ جَارَ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ، وَاللَّهُ لَا زَيْنَ بَيْنَ أَكْثَابِكُمْ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حس: ٢٤٠ / ٢) (خ: ٢٤٦٣) (م: ١٦٠٩) (د: ٣٦٣٤) (ت: ١٣٥٣) (هـ: ٢٣٣٥).

٢٣٣٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشَبَهُ فِي حَائِطِ جَارِهِ، وَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ».

٢٣٣١- وَعَنْ عِكْرَمَةَ بِنِ سَلَمَةَ بِنِ رَبِيعَةَ أَنَّ أَخَوَيْنِ مِنْ بَنِي الْمُغِيرَةِ اخْتَفَقَا أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَغْرِزَ خَشَبًا فِي جِدَارِهِ، فَلَقِيَا مُجَمَّعَ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ وَرَجُلًا كَثِيرًا، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَمْنَعُ جَارَ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبًا فِي جِدَارِهِ، فَقَالَ الْخَالِفُ: أَيُّ أَحَبِّي قَدْ عَلِمْتَ أَنَّكَ مُضَيٌّ لَكَ عَلَيَّ، وَقَدْ خَلَفْتَ فَاجْعَلْ أَسْطُوَانًا دُونَ جِدَارِي، فَفَعَلَ الْآخَرُ فَغَرَزَ فِي الْأَسْطُوَانِ خَشَبَةً، رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/ ٤٨٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٣٦).

أما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير: أما حديث: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» فرواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت وروي من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وهو حديث مشهور. انتهى.

وهو أيضاً عند ابن ماجه والذارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي سعيد، وعند البيهقي أيضاً من حديث عبادة وعند الطبراني في الكبير وأبي نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظي وما فيه من جعل الطريق سبعة أذرع ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة كما سيأتي وأما حديث مجمع فأخرجه أيضاً

الواحد، والضُّرار: فعل الاثنين فصاعداً، وقيل: الضُّرار: أن تضره بغير أن تنتفع، والضُّر: أن تضره وتنتفع أنت به وقيل: الضُّرار: الجزاء على الضُّر، والضُّر: الابتداء وقيل: هما بمعنى. قوله: «وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي حَائِطِ جَارِهِ» فيه دليل على جواز وضع الخشبة في جدار الجار، وإذا جاز الغرز جاز الوضع بالأولى، لأنه أخف منه.

قوله: «فَاجْعَلُوا سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» هذا محمولٌ على الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين بأحاطهم ومواشيهم، فإذا تشاجر من له أرض يتصل بها مع من له فيها حق جعل عرضها سبعة أذرع بالذراع المتعارف في ذلك البلد بخلاف بنيات الطريق، فإن الرجل إذا جعل في بعض أرضه طريقاً مسبلةً للمارين كان تقديرها إلى جبرته والأفضل توسيعها، وليس هذه الصورة مراد الحديث، لأن المفروض أن هذه لا مدافعة فيها ولا اختلاف، وسيأتي تمام الكلام على الطريق في الباب الذي بعد هذا.

قوله: «أَحْتَقَّ أَحَدُهُمَا» أي: حلف بالعتق.

بَابُ فِي الطَّرِيقِ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيهِ كَمْ تُجْعَلُ

٢٣٣٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوا سَبْعَةَ أَذْرُعٍ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم): ٢٢٨/٢ ٤٢٩ ٤٩٥ (خ: ٢٤٧٣) (م: ١٦١٣) (د: ٣٦٣٣) (ت: ١٣٥٦) (هـ: ٢٣٣٨) وَفِي لَفْظٍ: «لَا حَمْدَ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ رُفِعَ مِنْ بَيْنِهِمْ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ».

٢٣٣٣- وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الرَّحْبَةِ تَكُونُ فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا الْبُنْيَانِ فِيهَا، فَقَضَى أَنْ يَنْزِلَ لِلطَّرِيقِ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ، وَكَانَتْ تِلْكَ الطَّرِيقُ تُسَمَّى الْيَتَاءَ، رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِ أَبِيهِ (٣٢٧/٥).

حديث عبادة أخرجه أيضاً الطبراني بلفظ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّرِيقِ الْيَتَاءَ» الحديث والراوي له عن عبادة إسحاق بن يحيى ولم يدركه، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي ﷺ بلفظ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ الْيَتَاءَ فَاجْعَلُوهَا سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» وما أخرجه ابن عدي من حديث أنس بلفظ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّرِيقِ الْيَتَاءَ النَّبِيُّ ﷺ تَوْتَى مِنْ كُلِّ مَكَانٍ» فذكر الحديث قال في الفتح: وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال انتهى، ولكن يقوي بعضها بعضاً فتصلح للاحتجاج بها كما لا يخفى.

عن الزُّهري أنه يضع جذعه على جدار نفسه ولو تضرر به جاره، والظاهر الأول ويؤيده قوله في حديث ابن عباس «فِي حَائِطِ جَارِهِ» وكذلك قوله في الحديث الآخر «فَاجْعَلْ أَسْطُوَانًا ذَوْنِ جِدَارِي» قيل: وهذا الحكم مشروطٌ عند القائلين بأنه يجب ذلك على الجار بحاجة من يريد الغرز إليه وعدم تضرر المالك، فإن تضرر لم يقدم حاجة جاره على حاجته ولكنه لا يخفى أن إطلاق الأحاديث قاضي بعدم اعتبار عدم تضرر المالك، ولكنه يجب على من يريد الغرز أن يتوقى الضرر بما أمكن، فإن لم يمكن إلا بالضرر وجب على الغارز إصلاحه، وذلك كما يقع عند فتح الجدار لغرز الجدوع وأما اعتبار حاجة الغارز إلى الغرز فأمر لا بد منه.

قوله: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ» أي: عن هذه المقالة التي جاءت بها السنة أو عن هذه الوصية أو الموعظة قوله: «وَأَلَّلُو لَارِئِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْثَافِكُمْ» بالتاء الوقفية: أي: لأقرعنكم بها كما يضرب الإنسان بالشئ. بين كفيه ليستيقظ من غفلته قال القاضي عياض وابن عبد البر: وقد رواه بعض رواة الموطأ «أَكْثَافِكُمْ» بالسُّنُون، والكنف: الجانب ونونه مفتوحة، والمعنى لأصرخن بها بين جماعتكم ولا اكتمها أبداً وقال الخطابي: معناه إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجعلنها: أي: الخشبة على رقابكم كارهين، أراد بذلك المبالغة وفي تعليق القاضي حسين أن أبا هريرة قال ذلك حين كان متولياً بمكة أو المدينة، وكأنه قاله لما رآهم توقفوا عن قبول هذا الحكم كما وقع في رواية لأبي داود أنهم نكسوا رؤوسهم لما سمعوا ذلك.

قوله: «لَا حَزَرَ وَلَا حَيْرَازَ» هذا فيه دليل على تحريم الضُّرار على أي صفة كان من غير فرق بين الجار وغيره، فلا يجوز في صورة من الصور إلا بدليل يخص به هذا العموم، فعليك بمطالبة من جاوز المضاربة في بعض الصور بالدليل، فإن جاء به قبلته وإلا ضربت بهذا الحديث وجهه، فإنه قاعدة من قواعد الدين تشهد له كليات وجزيئات وقد ورد الوعيد لمن ضار غيره، فأنخرج أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي صرمة بكسر الصاد المهملة مالك بن قيس الأنصاري، وهو ممن شهد بداراً وما بعدها من المشاهد قال ابن عبد البر بلا خلاف قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ضَارَّ أَضَرَ اللَّهُ بِهِ وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ» واختلَفوا في الفرق بين الضُّر والضُّرار، فقيل: إن الضُّر: فعل

الحديث لم يذكر المصنف من خرجه كما في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب، وفي نسخة أنه أخرجه أحمد، وهو في مستد أحمد بلفظ: «كَانَ لِلْعَبَّاسِ مِيزَابٌ عَلَى طَرِيقِ عُمَرَ فَلَبَسَ ثِيَابَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَصَابَهُ مِنْهُ مَاءٌ بِدَمٍ، فَأَتَاهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَلْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَغْرِمَ عَلَيْكَ لَمَّا صَعِدْتَ عَلَى ظَهْرِي حَتَّى تَضَعَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عنه فقال: هو خطأ ورواه البيهقي من أوجه أخر ضعيفة أو منقطعة، ولفظ أحدها: «وَاللَّهِ مَا وَضَعَهُ حَيْثُ كَانَ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدُوهُ»، وأورده الحاكم في المستدرک، وفي إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف قال الحاكم: ولم يحتج الشيخان بعبد الرحمن ورواه أبو داود في المراسيل من حديث أبي هارون المدني قال: كان في دار العباس ميزاب فذكره والحديث فيه دليل على جواز إخراج الميازيب إلى الطرق لكن بشرط أن لا تكون محدثة تضر بالمسلمين، فإن كانت كذلك منعت لأحاديث المنع من الضرار قال في البحر: مسألة العترة: ومنع في الطريق الغرس والبناء والحفر ومرور أحمال الشوك ووضع الخطب والذبح فيها وطرح القمامة والرّماد وقشر الموز وإحداث السواحل والميازيب وربط الكلاب الضارية لما فيها من الأذى. انتهى.

ثم حكي في البحر أيضاً عن أبي حنيفة والهادوية أنها لا تضيّق قرار السكك النافذة ولا هواؤها بشيء وإن اتسعت، إذ الهواء تابع للقرار في كونه حقاً كتبعيته هواء الملك لقراره وعن الشافعي والمؤيد بالله في أحد قولي: إنما حق المار في القرار لا الهواء فيجوز الرؤشن والسبابات حيث لا ضرر، وكذلك الميازيب قال المؤيد بالله: ويجوز تضييق النافذة المسبلة بما لا ضرر فيه لمصلحة عامة بإذن الإمام وكذلك يجوز تضييق هوائها بالأولى وإلى مثل ما ذهب إليه المؤيد ذهب الهادوية، وقالوا: يجوز أيضاً التضييق لمصلحة خاصة في الطرق المشروعة بين الأملاك

قوله: (إِذَا اخْتَلَفْتُمْ) في لفظ للبخاري «إِذَا تَشَاجَرُوا» وللإسماعيلي: «إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الطَّرِيقِ» وزاد المستملي بعد ذكر الطريق فقال: «الْمِيتَاءُ» قال الحافظ: ولم يتابع عليه وليست محفوظة في حديث أبي هريرة، وإنما ذكرها البخاري في الترجمة مشيراً بها إلى الأحاديث التي ذكرناها كما جرت بذلك قاعدته.

قوله: (سَبْعَةُ أَذْرُعٍ) قال في الفتح: الذي يظهر أن المراد بالذراع ذراع آدمي فيعتبر ذلك بالمعتدل وقيل: المراد ذراع البنیان المتعارف، ولكن هذا المقدار إنما هو في الطريق التي هي مجرى عاشة المسلمين للجمال وسائر المواشي كما أسلفنا لا الطريق المشروعة بين الأملاك والطرق التي يمر بها بنو آدم فقط ويدل على ذلك التقييد بالميتاء كما في الأحاديث المذكورة، والميتاء ميم مكسورة وتحتايتي ساكنة وبعدها فوقايتي ومد بوزن مفعال من الإتيان والميم زائدة قال أبو عمرو الشيباني: الميتاء: أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس فيها وقال غيره: هي الطرق الواسعة وقيل العامرة وحكى في البحر عن الهادي أنه إذا التبس عرض الطريق بين الأملاك أو كان حوالها أرض موات بقي لما تحتازه العماريات اثنا عشر ذراعاً ولدونه سبعة، وفي النسدة مثل عرض باب فيها. انتهى.

وبهذا التفصيل قالت الهادوية والحكمة في ورود الشرع بتقدير الطريق سبعة أذرع هي أن تسلكها الأحمال والانتقال دخولاً وخروجاً وتسع ما لا بد منه كما يطرح عند الأبواب.

قوله: (الرَّحْبَةُ) بفتح الحاء المهملة وتسكن على ما في القاموس: وهي المكان ناحية ومُسَعِه، ومن الوادي مسيل مائه من جانبيه والمراد هنا المكان بجانب الطريق كما في الحديث.

بَابُ إِخْرَاجِ مِيزَابِ الْمَطَرِ إِلَى الشَّارِعِ

٢٣٣٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ لِلْعَبَّاسِ مِيزَابٌ عَلَى طَرِيقِ عُمَرَ فَلَبَسَ ثِيَابَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَدْ كَانَ ذُبِجَ لِلْعَبَّاسِ: فَرُخَانٌ فَلَمَّا وَافَى الْمِيزَابَ صَبَّ مَاءٌ بِدَمٍ الْفَرَخَيْنِ، فَأَمَرَ عُمَرُ بِقَلْعِهِ ثُمَّ رَجَعَ فَطَرَحَ ثِيَابَهُ وَلَبَسَ ثِيَابًا غَيْرَ ثِيَابِهِ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَلْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ لِلْعَبَّاسِ: وَأَنَا أَغْرِمُ عَلَيْكَ لَمَّا صَعِدْتَ عَلَى ظَهْرِي حَتَّى تَضَعَهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَعَلَ ذَلِكَ الْعَبَّاسُ».

كِتَابُ الشَّرِكَةِ وَالْمُضَارَبَةِ

٢٣٣٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَلِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٨٣).

الحديث صححه الحاكم وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن جُبَّان، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأعله أيضاً ابن القطان بالإرسال فلم يذكر فيه أبا هريرة وقال: إنه الضَّوَاب، ولم يسنده غير أبي هشام محمد بن الزُّبَيْرَان وسكت أبو داود والمنذري عن هذا الحديث وأخرج نحوه أبو القاسم الأصبهاني في التَّزْيِيب والتَّرهيب عن حكيم بن حزام.

قوله: (كِتَابُ الشَّرِكَةِ) بكسر الشين وسكون الراء، وحكى ابن باطيش فتح الشين وكسر الراء، وذكر صاحب الفتح فيها أربع لغات: فتح الشين وكسر الراء، وكسر الشين وسكون الراء، وقد تحذف الهاء، وقد يفتح أوله مع ذلك.

قوله: (وَالْمُضَارَبَةُ) هي مأخوذة من الضرب في الأرض: وهو السَّقَرُ والمشي، والعامل: مضاربٌ بكسر الراء قال الرَّافِعِيُّ: ولم يشق للمالك منه اسم فاعل، لأن العامل يختص بالضرب في الأرض، فعلى هذا تكون المضاربة من المفاعلة التي تكون من واحدٍ مثل: عاقبت اللَّصْر.

قوله: (أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ) المراد أن الله جلَّ جلاله يضع، البركة للشريكين في مالهما مع عدم الخيانة ومدهما بالرعاية والمعونة، ويتولى الحفظ لهما.

قوله: (خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا) أي: نزعَت البركة من المال، زاد رزيق (وَجَاءَ الشُّطَّانُ) ورواية الدارقطني (فَلِذَا خَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ رَفَعَهَا عَنْهُمَا) يعني: البركة.

٢٣٣٦- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ أَبِي السَّائِبِ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «كُنْتُ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكُنْتُ خَيْرَ شَرِيكِ لَا تُدَارِيَنِي وَلَا تُمَارِيَنِي» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٨٧) وَلَفْظُهُ: «كُنْتُ شَرِيكِي وَيَعْنِي الشَّرِيكَ، كُنْتُ لَا تُدَارِي وَلَا تُمَارِي».

الحديث أخرجه أيضاً النسائي والحاكم وصححه وفي لفظ لأبي داود وابن ماجه «أَنَّ السَّائِبَ الْمَخْزُومِيَّ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبُعْثَةِ، فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي لَا

تُدَارِي وَلَا تُمَارِي» وفي لفظ: «أَنَّ السَّائِبَ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَجَعَلُوا يَتَشَوَّنَ عَلَيَّ وَيَذْكُرُونَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِهِ، فَقُلْتُ: صَدَقْتَ يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي كُنْتُ شَرِيكِي فَيَعْنِي الشَّرِيكَ لَا تُدَارِي وَلَا تُمَارِي» ورواه أبو نعيم في المعرفة، والطبراني في الكبير من طريق قيس بن السائب وروي أيضاً عن عبد الله بن السائب قال أبو حاتم في العلل: وعبد الله ليس بالقوي وقد اختلف: هل كان الشريك للنبي ﷺ السائب المذكور أو ابنه عبد الله؟ واختلف أيضاً في إسلام السائب وصحبته قال ابن عبد البر: هو من المؤلفة قلوبهم وممن حسن إسلامه وعاش إلى زمن معاوية.

وروى ابن هشام عن ابن عباس أنه سئل عن هاجر مع النبي ﷺ وأعطاه يوم الجعرانة من غنائم حنين وقال ابن إسحاق: إنه قتل يوم بدر كافراً وقيل: إن اسمه السائب بن يزيد وهو وهم، ويقال: السائب بن غيلة قوله: «لَا تُدَارِيَنِي وَلَا تُمَارِيَنِي»: أي: لا تمنعني ولا تحاورني وفي الحديث بيان ما كان عليه النبي ﷺ من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبعدها وفيه جواز السكوت من المدح عند سماع من يمدحه بالحق.

٢٣٣٧- وَعَنْ أَبِي الْيَنْهَالِ «أَنَّ زَيْدَ بْنِ أَرْقَمَ وَالْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ كَانَا شَرِيكَيْنِ فَأَشْرَبَا فِصَّةً يَنْقُدُ وَتَسْبِيغَةً، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَهُمَا أَنْ مَا كَانَ يَنْقُدُ فَأَجِزُوهُ، وَمَا كَانَ يَسْبِيغُهُ فَرُدُّوهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧١/٤) وَالْبُخَارِيُّ (٢٤٩٧ و٢٤٩٨) بِمَنْهَاهُ.

لفظ البخاري «مَا كَانَ يَذَا يَبِي فَخَذُوهُ، وَمَا كَانَ نَسِيغَةً فَرُدُّوهُ» والحديث استدل به على جواز تفريق الصنفين فيصح الصحيح منها ويبطل ما لا يصح وتعتب باحتمال أن يكونا عقدا عقدين مختلفين، ويؤيده ما في البخاري في باب الهجرة إلى المدينة عن أبي المنهال المذكور فذكر هذا الحديث، وفيه «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَتَّبَاعُ هَذَا النَّبِيِّ فَقَالَ: مَا كَانَ يَذَا يَبِي فَلَيْسَ بِهِ بِأَسْ، وَمَا كَانَ نَسِيغَةً فَلَا يَصْلُحُ» فمعنى قوله: «مَا كَانَ يَذَا يَبِي فَخَذُوهُ، أي: ما وقع لكم فيه التفاضل في المجلس فهو صحيح فامضوه، وما لم يقع لكم فيه التفاضل فليس بصحيح فاتركوه، ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعاً في عقد واحد واستدل بهذا الحديث أيضاً على جواز الشركة في الدراهم والذنانير، وهو إجماع كما قال ابن بطال، لكن لا بد أن يكون نقد كل واحد منهما مثل نقد صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعاً، إلا أن يقيم كل

عنه في قدر معلوم مما استوَجِر عليه ويعينان الصُّنعة وقد ذهب إلى صحتها مالكٌ بشرط اتِّحاد الصُّنعة، وإلى صحتها ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي: شركة الأبدان كلها باطلة، لأن كل واحدٍ منهما متميِّز بيده ومنافعه فيختص بفوائده، وهذا كما لو اشتركا في ماشيتهما وهي متميِّزة ليكون الذرُّ والنَّسل بينهما فلا يصحُّ وأجاب الشافعية عن هذا الحديث بأن غنائم بدرٍ كانت لرسول الله ﷺ يدفعها لمن يشاء وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره ممن قال: إن الوكالة في المباحات لا تصحُّ والحديث الثاني يدلُّ على جواز دفع أحد الرُّجلين إلى الآخر راحلته في الجهاد على أن تكون الغنيمة بينهما، والاحتجاج بهذين الحديثين إنما هو على فرض أن النبي ﷺ أطلع وقرَّر، وعلى فرض عدم الإطلاع والتقرير لا حجة في أفعال الصحابة وأقوالهم إلا أن يصحَّ إجماعهم على أمرٍ.

٢٣٤٠ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَّامٍ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً يَضْرِبُ لَهُ بِهِ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدٍ رَطْبَةٍ، وَلَا تَحْمِلُهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلَ بِهِ بَطْنٌ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَالِي رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٦٣/٣).

الأثر أخرجه أيضاً البيهقي وقرى الخافظ إسناده) وفي تجويز المضاربة آثار عن جماعة من الصحابة: منها عن علي رضي الله عنه عند عبد الرزاق أنه قال في المضاربة: الوضعية على المال والربح على ما اصطلاحوا عليه وعن ابن مسعود عند الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين أنه أعطى زيد بن جليلة مالا مقارضة، وأخرجه عنه أيضاً البيهقي وعن ابن عباس عن أبيه العباس أنه كان إذا دفع مالا مضاربة فذكر قصته، وفيها «أنه رفع الشرط إلى النبي ﷺ فَأَجَازَهُ» أخرجه البيهقي بإسناد ضعيف والطبراني، وقال: تفرد به محمد بن عتبة عن يونس بن أرقم عن أبي الجارود وعن جابر عند البيهقي أنه سئل عن ذلك، فقال: لا بأس به وفي إسناده ابن لهيعة وعن عمر عند الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين أنه أعطى مال يتيم مضاربة وأخرجه أيضاً البيهقي وابن أبي شيبة.

وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر «أَنَّهُمَا لَقِيَا أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ بِالْبَصْرَةِ مُنْصَرِفًا مِنْ غَزْوَةٍ نَهَارَوْنَهُ، فَتَسَلَّفَا مِنْهُ مَالًا وَابْتَاعَا مِنْهُ مَتَاعًا وَقَدِّمَا بِهِ الْمَدِينَةَ قِبَاعَهُ وَرَبَّحَا فِيهِ، وَأَرَادَ عَمَرُ

واحدٍ منهما الآخر مقام نفسه وقد حكى أيضاً ابن بطال أن هذا الشرط مجمع عليه واختلفوا: إذا كانت الذنائب من أحدهما والذراهم من الآخر فمنعه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون إلا الثوري، واختلفوا أيضاً هل تصح الشركة في غير التمدين؟ فذهب الجمهور إلى الصحة في كل ما يملك، وقيل: يختص بالنقد المضروب، والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل وحديث اشترك الصحابة في أزوادهم في غزوة الساحل كما في حديث جابر عند البخاري وغيره يردُّ على من قال باختصاص الشركة بالنقد، لأن النبي ﷺ قرَّره على ذلك وكذلك حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره «أَنَّهُمْ جَمَعُوا أَزْوَادَهُمْ وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ فِيهَا بِالْبَرَكَةِ» ويردُّ على الشافعية حديث أبي عبيدة الآتي، وحديث رويغ والحاصل أن الأصل الجواز في جميع أنواع الأموال، فمن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو بأنواع مخصوصة ونفى جواز ما عداها فعليه الدليل، وهكذا الأصل جواز جميع أنواع الشرك المفصلة في كتب الفقه فلا تقبل دعوى الاختصاص ببعض إلا بدليل.

٢٣٣٨ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعُمَارُ وَسَعْدٌ فِيمَا نَصِيبُ يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ: فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ أَنَا وَعُمَارُ بِشَيْءٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٨) وَالنَّسَائِيُّ (٣١٩/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٨٨)، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي شَرَكَةِ الْأَبْدَانِ وَتَمَلُّكِ الْمَبَاحَاتِ.

٢٣٣٩ - وَعَنْ رُوَيْغٍ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَأْخُذُ بِضَمٍّ أَخِيهِ عَلَى أَنْ لَهُ النِّصْفُ مِمَّا يَفْتَنُمُ وَلَنَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَطِيرُ لَهُ النِّصْلُ وَالرَّيْشُ وَلِلْآخَرِ الْقِدْحُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٨/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦).

الحديث الأول منقطع، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود والحديث الثاني في إسناده أبو داود شيان بن أمية القتباني وهو مجهول، وبقي رجاله ثقات وقد أخرجه النسائي من غير طريق هذا المجهول بإسناد رجاله كلهم ثقات.

قوله: (النضو) هو المهزول من الإبل والنصل: حديدة السهم والرَّيش: هو الذي يكون على السهم والقِدْح بكسر القاف: السهم قبل أن يراش وينصل استدلل بحديث أبي عبيدة على جواز شركة الأبدان كما ذكره المصنف، وهي أن يشترك العاملان فيما يعملانه فيوكل كل واحدٍ منهما صاحبه أن يتقبل ويعمل

أَخَذَ رَأْسَ الْمَالِ وَالرَّيْبُ كُلَّهُ فَقَالَ: لَوْ كَانَ تَلِفَ كَانَ ضَمَانُهُ عَلَيْنَا فَكَيْفَ لَا يَكُونُ رَيْبُهُ لَنَا؟ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا، فَقَالَ: قَدْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا وَأَخَذَ مِنْهُمَا نِصْفَ الرَّيْبِ، أَخْرَجَهُ مَالَكَ فِي الْمَوْطِ وَالشَّافِعِيُّ وَالذَّارِقُطِيُّ.

قال الحافظ: إسناده صحيح قال الطحاوي: يحتمل أن يكون عمر شاطرها فيه كما شاطر عماله أموالهم وقال البيهقي: تأول الترمذي هذه القصة بأنه سألها لبره الواجب عليهما أن يجعلاه كله للمسلمين فلم يجيباه، فلما طلب النصف أجاباه عن طيب أنفسهما وعن عثمان عند البيهقي «أَنْ عُثْمَانُ أَغْطَى مَالاً مُضَارَبَةً» فهذه الآثار تدل على أن المضاربة كان الصحابة يتعاملون بها من غير تكبر، فكان ذلك إجماعاً منهم على الجواز، وليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ إلا ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبُرْكَهُ: التَّبِعْ إِلَى أَجَلٍ وَالْمُقَارَضَةُ، وَإِخْلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلتَّبِيعِ لَا لِلتَّبِيعِ» لكن في إسناده نصر بن قاسم عن عبد الرحيم بن داود وهما مجهولان وقد بوب أبو داود في سننه للمضاربة وذكر حديث عروة البارقي الذي سيأتي، ولا دلالة فيه على جوازها، لأن القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة كما ستعرف ذلك قريباً قال ابن حزم في مراتب الإجماع: كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فما وجدنا له أصلاً فيهما البتة، ولكنه إجماع صحيح مجرد، والذي يقطع به أنه كان في عصر النبي ﷺ فعلم به واقره، ولولا ذلك لما جاز. انتهى.

وقال في البحر: إنها كانت قبل الإسلام فأقرها. انتهى.

وأحكام المضاربة مبسطة في كتب الفقه فلا نشغل بالتطويل بها، لأن موضوع هذا الشرح الكلام على ما يتعلق بالحديث.

قوله: (أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدٍ رَطْبَةٍ) أي: لا تشتري به الحيوانات، وإنما نهى عن ذلك، لأن ما كان له روح عرضة للهلاك بطرو الموت عليه.

آخر كتاب الهبة والعطية وذكر حديث الخازن هاهنا للاستدلال به على جواز التوكيل في الصدقة لقوله فيه «الَّذِي يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ كَامِلًا» وقوله: «أَعْدُ يَا أَنْتَسُ» سيأتي في كتاب الحدود وفيه دليل على أنه يجوز للإمام توكيل من يقيم الحد على من وجب عليه وحديث علي رضي الله عنه تقدم في باب الصدقة بالجلود من أبواب الضحايا والهدايا وفيه دليل على جواز توكيل صاحب الهدي لرجل أن يقسم جلودها وجلالها وحديث أبي هريرة هو في صحيح البخاري وغيره، وقد أورده في كتاب الوكالة وبوب عليه: باب إذا وكل رجل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فجازاه الموكَّل فهو جائز وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز، وذكر فيه جميع السارق إلى أبي هريرة وأنه شكاً إليه الحاجة فتركه يأخذ فكأنه أسلفه إلى أجل وهو وقت إخراج زكاة الفطر وحديث عقبة بن عامر تقدم في باب السن الذي يجزئ في الأضحية وفيه دليل على جواز التوكيل في قسمة الضحايا.

(وَهَلْهُ الْأَحَادِيثُ) تدل على صحة الوكالة، وهي بفتح الواو وقد تكسر: التفويض والحفظ، تقول وكلت فلاناً: إذا استحفظته ووكلت الأمر إليه بالتخفيف: إذا فوضته إليه وهي في الشرع: إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً أو مقيداً، وقد استدلل على جواز الوكالة من القرآن بقوله تعالى: ﴿فَابْتَئُوا أَخَذَكُمْ بِوَرِقِكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾، وقد دل على جوازها أحاديث كثيرة منها ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أورد البخاري في كتاب الوكالة ستة وعشرين حديثاً ستة معلقة والباقية موصولة، وقد حكى صاحب البحر الإجماع على كونها مشروعة، وفي كونها نيابة أو ولاية وجهان: فقيل: نيابة لتحريم المخالفة، وقيل: ولاية لجواز المخالفة إلى الأصلح كالبيع بمعجل وقد أمر بمعجل.

٢٣٤٧ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَرَزَّاهُ مِثْمُونَ بَنَتَ الْحَارِثِ»، وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (١/٦٩)، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَزْوِجَهُ بِهَا قَدْ سَبَقَ إِحْرَامُهُ وَأَنَّهُ خَفِيَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

٢٣٤٨ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا، فَإِنْ ابْتَنَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرَفْوَسِهِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٣٢)

كِتَابُ الْوَكَالَةِ

بَابُ مَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِيهِ مِنَ الْعُقُودِ وَإِلْفَاءِ الْحَقُوقِ وَإِخْرَاجِ الزُّكُوتِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

٢٣٤١ - قَالَ أَبُو رَافِعٍ: «اسْتَسْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا فَجَاءَتْ إِبِلُ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَفْضِيَ الرَّجُلَ بِكَرٍّ» (حم: ٦/٣٩٠) (م: ١٦٠٠) (د: ٣٣٤٦) (ت: ١٣١٨) (ن: ٧/٢٩١) (هـ: ٢٢٨٥).

٢٣٤٢ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِصَدَقَةِ مَالٍ أَبِي، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» (حم: ٤/٣٥٥) (م: ١٠٧٨) (د: ١٥٩٠) (هـ: ١٧٩٦).

٢٣٤٣ - وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْخَازِنَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ كَامِلًا مُؤْتَرًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ حَتَّى يَدْفَعَهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ» (حم: ٤/٣٩٤) (خ: ٢٢٦٠) (م: ١٠٢٣) (ن: ٧٩/٥).

٢٣٤٤ - وَقَالَ: «وَاعْدُ يَا أَنْتَسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا» (حم: ٦٨٢٧) (م: ١٦٩٧ و ١٦٩٨) (د: ٤٤٤٥) (ت: ١٤٣٣).

٢٣٤٥ - وَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: «أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقْرُمَ عَلَى بُذْبِذٍ، وَأَقْسِمَ جُلُودَهَا وَجِلَالُهَا» (حم: ١/١٢٣) (خ: ١٧١٦) (د: ١٧٦٧) (هـ: ٣٠٩٩).

٢٣٤٦ - وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَكَلَّنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حِفْظِ زَكَاةِ رَمْضَانَ» (خ: ٢٣١١)، وَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ عُبَيْدَةَ بْنَ عَامِرٍ عَنَّا يَفْقِسُهَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ» (حم: ٤/١٥٦) (خ: ٥٥٤٧) (م: ١٩٦٥) (ن: ١٦١٥).

هذه الأحاديث لم يذكر المصنف في هذا الموضع من خرجها وحديث أبي رافع قد تقدم في باب استقراض الحيوان من كتاب القرض، وأورده هاهنا للاستدلال به على جواز التوكيل في قضاء القرض وحديث ابن أبي أوفى تقدم في باب نفقة الزكاة في بلدها من كتاب الزكاة، وذكره المصنف هاهنا للاستدلال به على جواز توكيل صاحب الصدقة من يوصلها إلى الإمام وحديث الخازن ذكره المصنف في باب العاملين على الصدقة من كتاب الزكاة، وسيذكر الأحاديث الواردة في تصرف المرأة في مال زوجها والعبد في مال سيده، والخازن في مال من جعله خازناً في

وَالدَّارَقُطَنِيُّ (١٥٥/٤).

٢٣٤٩- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَيْتَ رُسُلِي فَأَعْظِمِهِمْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا، فَقَالَ لَهُ: الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٦٦) وَقَالَ فِيهِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ، أَوْ عَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ؟ قَالَ: بَلَى مُؤَدَّاةٌ.

الحديث الأول أخرجه أيضًا الشافعي وأحمد والترمذي والنسائي وابن حبان، وقد أعله ابن عبد البر بالانقطاع بين سليمان بن يسار وأبي رافع، لأنه لم يسمع منه وتعقب بأنه قد وقع التصريح بسماعه في تاريخ ابن أبي خيثمة في حديث نزول الأبطح، ورجح ابن القطان اتصاله، ورجح أن مولد سليمان سنة سبع وعشرين، ووفاته أبي رافع سنة ست وثلاثين فيكون سنه عند موت أبي رافع ثمان سنين، وقد تقدم الكلام على زواجه ﷺ بميمونة، واختلاف الأحاديث في ذلك في كتاب الحج في باب ما جاء في نكاح المحرم وفيه دليل على جواز التوكيل في عقد النكاح من الزوج والحديث الثاني علق البخاري طرفه منه في الخمس، وحسن الحافظ في التلخيص إسناده، ولكنه من حديث محمد بن إسحاق.

قوله: (فَإِنْ أَتَيْتَ مِنْكَ آيَةٌ) أي: علامة.

قوله: (تَرْقُوتِهِ) بفتح المثناة من فوقٍ وضَمُّ القاف وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق، وهما ترقوتان من الجانبيين وفي الحديث دليل على صحة الوكالة، وأن الإمام له أن يوكل ويقيم عاملاً على الصدقة في قبضها وفي دفعها إلى مستحقها وإلى من يرسله إليه بأمانة وفيه أيضًا دليل على جواز العمل بالأمانة: أي العلامة وقبول قول الرسول إذا عسرف المرسل إليه صدقه، وهل يجب الدفع إليه؟ قيل لا يجب لأن الدفع إليه غير مبرر لاحتمال أن يتكر الموكل أو المرسل إليه، وبه قال الهادي وأتباعه، وقيل: يجب مع التصديق بأمانة أو نحوها، لكن له الامتناع من الدفع إليه حتى يشهد عليه بالقبض، وبه قال أبو حنيفة ومحمد وفي الحديث أيضًا دليل على استحباب اتخاذ علامة بين الوكيل وموكله لا يطلع عليها غيرها لم يعتمد الوكيل عليها في الدفع، لأنها أسهل من الكتابة فقد لا يكون أحدهما ممن يحسنها ولأن الخط يشبه.

والحديث الثالث أخرجه أيضًا النسائي، وسكت عنه أبو داود

والمندري والحافظ في التلخيص وقال ابن حزم: إنه أحسن ما ورد في هذا الباب وقد ورد في معناه أحاديث يأتي ذكرها في العارية عند الكلام على حديث صفوان إن شاء الله وفيه دليل على جواز التوكيل من المستعير لقبض العارية.

قوله: (الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ) سيأتي الكلام على هذا في العارية إن شاء الله تعالى.

بَابُ مَنْ وَكَّلَ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ فَاشْتَرَى بِالشَّيْءِ أَكْثَرَ مِنْهُ وَتَصَرَّفَ فِي الزِّيَادَةِ

٢٣٥٠- عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ بِهِ لَهُ شَاةً فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكََةِ فِي يَتِيمِهِ، وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى التَّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٥٧) وَابْنُ خَبَرٍ (٣٦٤٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٤).

٢٣٥١- وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ أَضْحِيَّةً بِدِينَارٍ، فَاشْتَرَى أَضْحِيَّةً فَأَرْبَحَ فِيهَا دِينَارًا، فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا، فَجَاءَ بِالْأَضْحِيَّةِ وَالْدِينَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ضَحَّ بِالْشَاةِ وَتَصَدَّقْ بِالْدِينَارِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٥٧) وَقَالَ: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدِي مِنْ حَكِيمٍ وَلَا بِي دَاوُدَ (٣٣٨٦) نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَصِينٍ عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْ (حَكِيمٍ).

الحديث الأول أخرجه أيضًا الترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي إسناده من عدا البخاري سعيد بن زيد أخو حماد، وهو مختلف فيه عن أبي ليلى لمازاة بن زيار وقد قيل: إنه مجهول، لكنه قال الحافظ: إنه وثقه ابن سعد وقال حرب: سمعت أحمد يشي عليه، وقال في التقريب: إنه ناصي جلد قال المندري والنسوي: إسناده صحيح لجهته من وجهين وقد رواه البخاري من طريق ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة: سمعت الحسي يحدثون عن عروة، ورواه الشافعي عن ابن عيينة وقال: إن صح قلت به ونقل المزني عنه أنه ليس بثابت عنده قال البيهقي: إنما ضعفه، لأن الحسي غير معروفين وقال في موضع آخر: هو مرسل قال الحافظ: الصواب أنه متصل في إسناده مبهم والحديث الثاني منقطع في الطريق الأولى لعدم سماع حبيب من حكيم وفي الطريق الثانية في إسناده مجهول قال الخطابي: إن الخبرين معًا غير متصلين، لأن في

يَتَصَدَّقُ بِهَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَجُنْتُ فَأَخَذْتُهَا فَاتَّيْتُ بِهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِلَيْكَ أَرَدْتَ بِهَا، فَخَاصَمْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا بَرِيدُ، وَلَكَ يَا مَعْنُ مَا أَخَذْتَ، زَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٠/٣) وَالْبُخَارِيُّ (١٤٢٢).

قوله: (عِنْدَ رَجُلٍ) قال في الفتح: لم أقف على اسمه.
قوله: (فَاتَّيْتُ بِهَا) أي: أتيت أبي بالذنانير المذكورة.
قوله: (وَاللَّهِ مَا إِلَيْكَ أَرَدْتَ) يعني: لو أردت أنك تأخذها لأعطيتك إياها من غير توكيل، وكأنه كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزئ أو تجزئ ولكن الصدقة على الأجنبي أفضل.

قوله: (لَكَ مَا نَوَيْتَ) أي: إنك نويت أن تتصدق بها على من يحتاج إليها وابنك محتاج فقد وقعت موقعها وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها، ولا بنك ما أخذ، لأنه أخذها محتاجاً إليها واستدل بالحديث على جواز دفع الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو كان ممن تلزمه نفقته قال في الفتح: ولا حجة فيها، لأنها واقعة حال، فاحتمل أن يكون معن كان مستقلاً لا يلزم إياه نفقته، والمراد بهذه الصدقة صدقة التطوع لا صدقة الفرض فإنه قد وقع الإجماع على أنها لا تجزئ في الولد كما تقدم في الزكاة وفي الحديث جواز التوكيل في صرف الصدقة، ولهذا الحكم ذكر المصنف هذا الحديث هاهنا.

أحدهما وهو خبر حكيم رجلاً مجهولاً لا ندرى من هو، وفي خبر عروة أن الحمي حدثوه، ومن كان هذا سبيله من الرواية لم تقم به الحجة، وقال البيهقي: ضعف حديث حكيم من أجل هذا الشيخ وفي الحديثين دليل على أنه يجوز للتوكيل إذا قال له المالك: اشتر بهذا الدينار شاةً ووصفها أن يشتري به شاتين بالصفة المذكورة، لأن مقصود الموكل قد حصل وزاد الوكيل خيراً، ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاةً بدرهم فباعها بدرهمين، أو بأن يشتريها بدرهم فاشترى بها نصف درهم، وهو الصحيح عند الشافعية كما نقله النووي في زيادات الروضة.

قوله: (فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ) فيه دليل على صحة بيع الفضولي، وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعي في القديم وقواه النووي في الروضة، وهو مروي عن جماعة من السلف منهم علي رضي الله عنه وابن عباس وابن مسعود وابن عمر، وإليه ذهب المهادوني، وقال الشافعي في الجديد وأصحابه والناصر: إن البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان للحديث المتقدم في البيع أن النبي ﷺ قال: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» وأجابوا عن حديثي الباب بما فيهما من المقال، وعلى تقدير الصحة فيمكن أن كان وكيلاً بالبيع بقرينة فهمها منه ﷺ وقال أبو حنيفة: إنه يكون البيع الموقوف صحيحاً دون شراء والوجه أن الإخراج عن ملك المالك مفتقر إلى إذنه بخلاف الإدخال ويجاب بأن الإدخال للبيع في الملك يستلزم الإخراج من الملك للثمن وروي عن مالك العكس من قول أبي حنيفة، فإن صح فهو قوي، لأن فيه جمعاً بين الأحاديث.

قوله: (فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا) فيه دليل على أن الأضحية لا تصير أضحية بمجرد الشراء، وأنه يجوز البيع لإبدال مثل أو أفضل.

قوله: (وَتَصَدَّقَ بِالدِّينَارِ) جعل جماعة من أهل العلم هذا أصلاً، فقالوا: من وصل إليه مال من شبهة وهو لا يعرف له مستحقاً فإنه يتصدق به ووجه شبهة هاهنا أنه لم ياذن لعروة في بيع الأضحية ويحتمل أن يتصدق به، لأنه قد خرج عنه للقرينة لله تعالى في الأضحية فكره أكل ثمنها.

بَابُ مَنْ وَكَّلَ فِي التَّصَدَّقِ بِمَالِهِ فَدَفَعَهُ
إِلَى وَلَدِ الْمُوَكَّلِ

فَلَهُ الشُّطْرُ، وَإِنْ جَاءُوا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا.

حديث ابن عباسٍ رواه ابن ماجه من طريق إسماعيل بن ثوبه وهو صدوق، وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث معاذٍ رجال إسناده رجال الصحيح، ولكن طاووسٌ لم يسمع من معاذٍ وفيه نكارة، لأن معاذًا مات في خلافة عمر ولم يدرك أيام عثمان.

قوله: (كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ) المساقاة: ما كان في النخل والكرم وجميع الشجر الذي يثمر بجزء معلوم من الثمرة للأجير، وإليه ذهب الجمهور وخصها الشافعي في قوله الجديد بالنخل والكرم وخصها داود بالنخل وقال مالك: تجوز في الزرع والشجر ولا تجوز في البقول عند الجميع وروي عن ابن دينار أنه أجازها فيها والحاصل أن من قال: إنها واردة على خلاف القياس قصرها على مورد النص ومن قال إنها واردة على القياس الحق بالمنصوص غيره والمزارعة مفاعلة من الزراعة قاله المطرزي وقال صاحب الإقليد: من الزرع والمخابرة مشتقة من الخبير على وزن العليم: وهو الأكار بهزمة مفتوحة وكاف مشددة وراء مهمل: وهو الزراع، والفلاح: الحراث، وإلى هذا الاشتقاق ذهب أبو عبيد والأكثر من أهل اللغة والفقهاء، وقال آخرون: هي مشتقة من الخبار بفتح الخاء المعجمة وتخفيف الباء الموحدة: وهي الأرض الرخوة وقيل: من الخبر بضم الخاء: وهو النصب من سمل أو لحم، وقال ابن الأعرابي: هي مشتقة من خبير لأن أول هذه المعاملة فيها وفسر أصحاب الشافعي المخابرة بأنها العمل على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل وقيل: إن المساقاة والمزارعة والمخابرة بمعنى واحد، وإلى ذلك يشير كلام الشافعي فإنه في الأم في باب المزارعة: وإذا دفع رجل إلى رجل أرضاً بيضاء على أن يزرعها المدفوع إليه فما خرج منها من شيء فله منه جزء من الأجزاء، فهذه المحاقلة والمخابرة التي ينهى عنها رسول الله ﷺ انتهى، وإلى نحو ذلك يشير كلام البخاري وهو وجه للشافعية. وقال في القاموس: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكها وقال: المخابرة أن يزرع على النصف ونحوه. انتهى.

قوله: (بِشْطَرٍ مَا يَخْرُجُ) فيه جواز بالجزء المعلوم من نصف أو ربع أو ثمن أو نحوها، والشطر هنا بمعنى النصف، وقد يأتي بمعنى النحو والقصد ومنه قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أي: نحوه.

كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ

٢٣٥٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشْطَرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْ قَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٧/٢) (١٤٩) (خ: ٢٣٢٩ و ٢٣٣١) (م: ١٥٥١) (٦٢١) (د: ٣٤٠٨) (٣٤٠٩) (ت: ١٣٨٣) ن: ٥٣/٧ (هـ: ٢٤٦٧). وَغُنَى أَيْضًا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ سَأَلَتْهُ الْيَهُودُ أَنْ يَقْرَأَهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوهُ عَمَلُهَا وَلَهُمْ يَصْنَعُ الثَّمَرَةَ، فَقَالَ لَهُمْ: نَقْرَأُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْتُمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهُوَ حُجَّةٌ فِي أَنَّهَا عَقْدٌ جَائِزٌ وَلِلْبُخَارِيِّ: «أَعْطَى يَهُودَ خَيْبَرَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا» وَلِمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِي: «دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرَ ثَمَرِهَا» قُلْتُ: وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْبَذْرَ مِنْهُمْ وَأَنَّ تَسْمِيَةَ تَصِيبِ الْعَامِلِ تَغْنِي عَنْ تَسْمِيَةِ تَصِيبِ رَبِّ الْمَالِ وَيَكُونُ الْبَاقِي لَهُ.

٢٣٥٤- وَعَنْ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَنْ تُخْرِجَهُمْ مَتَى شِئْنَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥/١) وَالْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ (٢٧٣٠).

٢٣٥٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «دَفَعَ خَيْبَرَ أَرْضَهَا وَتَخَلَّاهَا مُقَاسَمَةً عَلَى النِّصْفِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٠/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٦٨).

٢٣٥٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَتْ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَقْسِمُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النُّخْلَ، قَالَ: لَا، فَقَالُوا: نَكْفُوْنَا الْعَمَلَ وَنُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ، فَقَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧١٩).

٢٣٥٧- وَعَنْ طَاوُوسٍ «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَكْرَى الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ عَلَى الثَّلَثِ وَالرُّبْعِ فَهُوَ يَعْمَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِكَ هَذَا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٦٣) قَالَ الْبُخَارِيُّ (١٠/٥)، وَقَالَ قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلٌ نَيْتَ هِجْرَةَ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثَّلَثِ وَالرُّبْعِ، وَزَادَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ وَعُرْوَةُ وَكَأَنَّ أَبِي بَكْرٍ، وَكَأَنَّ عَلِيَّ، وَكَأَنَّ عُمَرَ قَالَ: وَعَامَلَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى: إِنْ جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ مِنْ غَنَدِيهِ

قوله: (تُقْرَكُم بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا) المراد أَنَا نَمَكِّنْكُمْ من المقام إلى أن نشاء إخراجكم، لَأَنَّهُ ﷺ كان عازِماً على إخراجهم من جزيرة العرب كما أمر بذلك عند موته. واستدل به على جواز المساقاة مدّة مجهولة، وبه قال أهل الظاهر وخالفهم الجمهور، وتأولوا الحديث بأن المراد مدّة العهد وأن لنا إخراجكم بعد انقضائها ولا يخفى بعده وقيل: إن ذلك كان في أوّل الأمر خاصّةً للنبي ﷺ، وهذا يحتاج إلى دليل.

قوله: (مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلٌ يَنْتَهِجُ جُزْءَ الْخَلْعِ) هذا الأثر أورده البخاري ووصله عبد الرزاق.

قوله: (وَرَأَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَلْعَ) أَمَا أَثَرُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوصله ابن أبي شيبة وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك فوصلهما ابن أبي شيبة أَمَا أَثَرُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فوصله ابن أبي شيبة أيضاً، وأما أثر القاسم وهو مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فوصله عبد الرزاق وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة وأما أثر أبي بكرٍ وآل عليٍّ وآل عمر فوصله ابن أبي شيبة أيضاً وعبد الرزاق وأما أثر عمر في معاملة الناس فوصله ابن أبي شيبة أيضاً والبيهقي وقد ساق البخاري في صحيحه عن السلف غير هذه الآثار، ولعله أراد بذكرها الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة وقد تمسك بالأحاديث المذكورة في الباب جماعة من السلف قال الحازمي: روي عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعيد بن المسيّب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري، ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن، فقالوا: تجوز المزارعة والمساقاة بجزء من الثمر أو الزرع، قالوا: ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة مجتمعتين، فتساقيه على النخل، وتزاعره على الأرض كما جرى في خير، ويجوز العقد على كل واحدٍ منهما منفردةً وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالنهي عن المزارعة بأنها محمولة على التنزيه وقيل: إنها محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحيةً منها معيّنة وقال طاووس وطائفة قليلة: لا يجوز كراء الأرض مطلقاً لا بجزء من الثمر والطعام ولا بذهب ولا بفضة ولا بغير ذلك، وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك وستأتي وقال الشافعي وأبو حنيفة والعترة وكثيرون: إنه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون

ثمناً في المبيعات من الذهب والفضة والعروض وبالطعام سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره لا بجزء من الخارج منها وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة، ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه، وتمسكوا بما سيأتي من النهي عن المزارعة بجزء من الخارج، وأجابوا عن أحاديث الباب بأن خير فتحت عنوة، فكان أهلها عبيداً له ﷺ، فما أخذه من الخارج منها فهو له وما تركه فهو له وروى الحازمي هذا المذهب عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ورافع بن خديج وأسيد بن حضير وأبي هريرة ونافع، قال: وإليه ذهب مالك والشافعي، ومن الكوفيين أبو حنيفة. انتهى.

وقال مالك: إنه يجوز كراء الأرض بغير الطعام والتمر لا بهما لتلا يصير من بيع الطعام بالطعام، وحمل النبي على ذلك، هكذا حكى عنه صاحب الفتح قال ابن المنذر: ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكري به من الطعام جزءاً مما يخرج منها فأما إذا أكرهاها بطعام معلوم في ذمة المكثري أو بطعام حاضر يقضيه المالك فلا مانع من الجواز وقال أحمد بن حنبل: يجوز إجارة الأرض بجزء من الخارج منها إذا كان البذر من رب الأرض، حكى ذلك عنه الحازمي وأعلم أنه قد وقع لجماعة لا سيما من المتأخرين اختباط في نقل المذاهب في هذه المسألة حتى أفشى ذلك أن بعضهم يروي عن العالم الواحد الأمرين المتناقضين، وبعضهم يروي قولاً لعالم، وآخر يروي عنه نقيضه، ولا جرم فالمسألة باعتبار اختلاف المذاهب فيها وتعيين راجحها من مرجوحها من العضلات وقد جمعت فيها رسالة مستقلة وسيأتي تحقيق ما هو الحق وتفصيل بعض المذاهب والإشارة إلى حجة كل طائفة ودفعها

بَابُ فَسَادِ الْعَقْدِ إِذَا شَرَطَ أَحَدُهُمَا لِنَفْسِهِ التَّنَبُّهُ أَوْ بَقْعَةً بَعْينَهَا وَنَحْوَهُ

٢٣٥٨- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: «كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكُنَّا نَكْرِى الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ فَأَمَّا الْوَرَقُ فَلَمْ يَنْهِنَا، أَخْرَجَاهُ وَفِي لَفْظٍ: «كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْأَرْضِ مُزْدَرَعًا، كُنَّا نَكْرِى الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا تَسْمَى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَرُبَّمَا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ، وَرُبَّمَا تُصَابُ الْأَرْضُ وَيَسْلَمُ ذَلِكَ، فَتُهْنِئَا

قوله: (تُقْرَكُم بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا) المراد أَنَا نَمَكِّنْكُمْ من المقام إلى أن نشاء إخراجكم، لَأَنَّهُ ﷺ كان عازِماً على إخراجهم من جزيرة العرب كما أمر بذلك عند موته. واستدل به على جواز المساقاة مدّة مجهولة، وبه قال أهل الظاهر وخالفهم الجمهور، وتأولوا الحديث بأن المراد مدّة العهد وأن لنا إخراجكم بعد انقضائها ولا يخفى بعده وقيل: إن ذلك كان في أوّل الأمر خاصّةً للنبي ﷺ، وهذا يحتاج إلى دليل.

قوله: (مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلٌ يَنْتَهِجُ جُزْءَ الْخَلْعِ) هذا الأثر أورده البخاري ووصله عبد الرزاق.

قوله: (وَرَأَى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَلْعَ) أَمَا أَثَرُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوصله ابن أبي شيبة وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك فوصلهما ابن أبي شيبة أَمَا أَثَرُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فوصله ابن أبي شيبة أيضاً، وأما أثر القاسم وهو مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فوصله عبد الرزاق وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة وأما أثر أبي بكرٍ وآل عليٍّ وآل عمر فوصله ابن أبي شيبة أيضاً وعبد الرزاق وأما أثر عمر في معاملة الناس فوصله ابن أبي شيبة أيضاً والبيهقي وقد ساق البخاري في صحيحه عن السلف غير هذه الآثار، ولعله أراد بذكرها الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة وقد تمسك بالأحاديث المذكورة في الباب جماعة من السلف قال الحازمي: روي عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعيد بن المسيّب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري، ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن، فقالوا: تجوز المزارعة والمساقاة بجزء من الثمر أو الزرع، قالوا: ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة مجتمعتين، فتساقيه على النخل، وتزاعره على الأرض كما جرى في خير، ويجوز العقد على كل واحدٍ منهما منفردةً وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالنهي عن المزارعة بأنها محمولة على التنزيه وقيل: إنها محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحيةً منها معيّنة وقال طاووس وطائفة قليلة: لا يجوز كراء الأرض مطلقاً لا بجزء من الثمر والطعام ولا بذهب ولا بفضة ولا بغير ذلك، وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك وستأتي وقال الشافعي وأبو حنيفة والعترة وكثيرون: إنه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون

بما إذا كان بشيء مجهول ونحو ذلك، فاستنبط من ذلك جواز الكري بالذهب والفضة، ويرجح كونه مرفوعاً بما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المخافلة والمزابنة وقال: إنما يزرع ثلاثة: رجل له أرض، ورجل منح أرضاً، ورجل اكترى أرضاً بذهب أو فضة» لكن بين النسائي من وجو آخر أن المرفوع منه النهي عن المخافلة والمزابنة، وأن بقية مدرج من كلام سعيد بن المسيب وقد أخرج أبو داود والنسائي ما هو أظهر في الدلالة على الرفع من هذا وهو حديث سعد بن أبي وقاص الآتي.

قوله: (بما على المأذونات) بذال معجمة مكسورة ثم مشأة تحية ثم الف ثم نون ثم الف ثم مشأة فوقية هذا هو المشهور وحكى القاضي عياض عن بعض الرواة فتح الذال في غير صحيح مسلم، وهي ما بنيت على حافة النهر ومسائل الماء، وليست عربية ولكنها سوادية، وهي في الأصل مسائل المياه، فتسمية الثابت عليها باسمها كما وقع في بعض الروايات بلفظ يؤاجرون على المأذونات مجاز مرسل، والعلاقة المجاورة أو الحائية والمحيية.

قوله: (وأقبل الجداول) بفتح الهمزة وسكون القاف وتخفيف الموحدة: أي: أوائل الجداول: السواقي جمع جدول: وهو النهر الصغير.

قوله: (وأشياء من الزرع) يعني: مجهول المقدار، ويدل على ذلك قوله في آخر الحديث: (فأما شيء معلوم مضنون فلا بأس به).

قوله: (فهللك) بكسر اللام: أي فريماً يهلك. قوله: (زجر عنه) على البناء للمجهول: أي نهى عنه، وذلك لما فيه من الفرر المؤدي إلى التشاجر وأكل أموال الناس بالباطل. قوله: (على الأربعاء) جمع ربيع: وهو النهر الصغير كني وأنبياء، ويجمع أيضاً على ربعان كصبي وصبيان.

قوله: (يستثني) من الاستثناء كأنه يشير إلى استثناء الثلث والربيع، كذا قال في الفتح واستدل على أن هذا هو المراد برواية أخرى ذكرها البخاري، ولكنه ينافي هذا التفسير قوله في الرواية الأولى «فأما شيء معلوم مضنون فلا بأس به» وهذا الحديث يدل على تحريم المزارعة على ما يفرضي إلى الفرر والجهالة ويوجب المشاجرة، وعليه تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن

فأما الذهب والورق فلم يكن يؤخذ» ورواه البخاري وفي لفظ: «قال: إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ بما على المأذونات وأقبل الجداول وأشياء من الزرع فهلك هذا وتسلم هذا، وتسلم هذا وهلك هذا، ولم يكن للناس كراء إلا هذا، فذلك زجر عنه فأما شيء معلوم مضنون فلا بأس به» ورواه مسلم (١٥٤٧) (١١٧) وأبو داود (٣٣٩٢) والنسائي وفي رواية عن رافع قال: «حدثني عمائي أنهم كانوا يكرؤون الأرض على عهد رسول الله ﷺ بما ينبت على الأربعاء وبشيء يستثني صاحب الأرض، قال: فنهى النبي ﷺ عن ذلك، ورواه أحمد والبخاري (٢٧٢٢) والنسائي (٤٩/٧) وفي رواية عن رافع «أن الناس كانوا يكرؤون المزارع في زمان النبي ﷺ بالمأذونات وما ينقي الربيع وشيء من الثبن، فكره رسول الله ﷺ كرى المزارع بهذا ونهى عنها» ورواه أحمد (٤٦٥ و ٤٦٣/٣).

قوله: (حقلاً) أي: أهل مزارعة، قال في القاموس: المحافل: المزارع، والمخافلة: بيع الزرع قبل بدو صلاحه أو بيعه في سنبله بالخطئة، أو بالثلث أو الربع أو أقل أو أكثر، أو إكراء الأرض بالخطئة. انتهى.

قوله: (فنهانا عن ذلك) أي: عن كرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه، فيصلح التمسك بهذا المذهب لمن قال: إن النهي عنه إنما هو هذا النوع ونحوه من المزارعة وقد حكى في الفتح عن الجمهور أن النهي محمول على الوجه المفضي إلى الفرر والجهالة، لا عن إكرائها مطلقاً حتى بالذهب والفضة قال: ثم اختلف الجمهور في جواز إكرائها بجزء مما يخرج منها، فمن قال بالجواز حمل أحاديث النهي على التنزيه قال: ومن لم يميز إكرائها بجزء مما يخرج قال: النهي عن كرائها محمول على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها، أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الفرر والجهالة. انتهى.

قوله: (فأما الورق فلم ينهنا) لا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية، أعني قوله فأما الذهب والورق فلم يكن يؤخذ، لأن عدم النهي عن الورق لا يستلزم وجوده ولا وجود المعاملة به وفي رواية عن رافع عند البخاري «أنه قال: ليس بها بأس بالدينار والدرهم» قال في الفتح: يحتمل أن يكون رافع قال ذلك باجتهاده، ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التخصيص على جوازه، أو علم أن النهي عن كرى الأرض ليس على إطلاقه، بل

يُبعد أن يعامل النبي ﷺ المعاملة المكروهة ويموت عليها، ولكنه أجنأنا إلى القول بذلك الجمع بين الأحاديث وهذا ما نرجحه في هذه المسألة ولا يصح الاعتذار عن الأحاديث القاضية بالجواز بأنها مختصة به ﷺ لما تقرر أنه ﷺ إذا نهى عن شيء نهياً مختصاً بالأمة وفعل ما يخالفه كان ذلك الفعل مختصاً به، لأننا نقول: أولاً: النهي غير مختص بالأمة، وثانياً: أنه ﷺ قرر جماعة من الصحابة على مثل معاملته في خير إلى عند موته، وثالثاً: أنه قد استمر على ذلك بعد موته ﷺ جماعة من أجلاء الصحابة، ويبعد كل البعد أن يخفى عليهم مثل هذا ومن أوضح ما استدلل به على كراهة المزارعة بجزء معلوم حديث ابن عباس الآتي.

٣٢٥٩- وَعَنْ أُسَيْدِ بْنِ ظَهْرٍ قَالَ: كَانَ أَخَذْنَا إِذَا اسْتَفْتَى عَنْ أَرْضِهِ أَوْ انْفَقَرَ إِلَيْهَا أَخْطَاهَا بِالنَّصْفِ وَالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ، وَتَشْتَرِطُ ثَلَاثَ جَدَاوِلَ وَالْقَصَارَةَ وَمَا يَسْقِي الرُّبْعِ، وَكَانَ يُعْمَلُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا وَيُصِيبُ مِنْهَا مَنَفَعَةٌ، فَأَتَانَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَكُمْ نَافِعًا، وَطَاعَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ لَكُمْ، نَهَاكُمْ عَنِ الْحَقْلِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٦٤/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٦٠) وَالْقَصَارَةَ بَيْتَةَ الْحَبِّ فِي السُّبُلِ بَعْدَ مَا يَذْأَسُ.

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي بدون كلام أسيد بن ظهير، ورجال إسناده الحديث رجال الصحيح.

قوله: (وَالْقَصَارَةُ) قال في القاموس: والقصار بالضم، والقصرى بالكسر والقصر، والقصرة معركتين، والقصرى كالبشرى: ما يبقى في المنخل بعد الانتخال، أو ما يخرج من الفت بعد الدوسة الأولى، والقشرة العليا من الحبة. انتهى.

قوله: (عَنِ الْحَقْلِ) بفتح الحاء المهملة وإسكان القاف، أصله كما قال الجوهري: الحقل: الزرع إذا تشعب ورقه قبل أن تغلظ سوقه، والحقل: القراح الطيب يعني: من الأرض الصالحة للزراعة، والمحافل: مواضع المزارعة كما أن المزارع مواضعها، وقد بين البخاري المحافل التي نهى عنها ﷺ من رواية رافع قال فيه «مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَافِلِكُمْ؟» قَالُوا: نَوَاجِرُهَا عَلَى الرُّبْعِ وَعَلَى الْأَوْسُقِ مِنَ الثَّمَرِ وَالشَّعِيرِ، قَالَ: لَا تَفْعَلُوا، والحديث يدل على عدم جواز مطلق المزارعة، ولكنه ينبغي أن يقيد بما في أوله من كلام أسيد من ضم الاشتراط المقتضي للفساد وعلى فرض عدم تقييده بذلك فيحمل على كراهة التنزيه لما أسلفنا.

٢٣٦٠- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الحياة كما هو شأن حمل المطلق على المقيد ولا يصح حملها على المخابرة التي فعلها النبي ﷺ في خير لما ثبت من أنه ﷺ استمر عليها إلى موته، واستمر على مثل ذلك جماعة من الصحابة.

ويؤيد هذا تصريح رافع في هذا الحديث بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون، ولا يشكل على جواز المزارعة بجزء معلوم حديث أسيد بن ظهير الآتي، فإن النهي فيه ليس بمتوجه إلى المزارعة بالنصف والثلث والرُّبع فقط، بل إلى ذلك مع اشتراط ثلاث جداول والقصار وما يسقي الرُّبْع، ولا شك أن مجموع ذلك غير المخابرة التي أجازها ﷺ وفعلها في خير، نعم حديث رافع عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَزْرِعْهَا وَلَا يَكْرِهَا بِثَلَاثَ وَلَا رُبْعٍ وَلَا بِطَعَامٍ مُسَمًّى» وكذلك حديثه أيضاً عند أبي داود بإسناده فيه يكره بن عامر البجلي الكوفي وهو متكلم فيه قال: «إِنَّهُ زَرَعَ أَرْضًا فَمَرُّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَسْتِئْذِنُهَا، فَسَأَلَ: لِمَنِ الزَّرْعُ وَلِمَنِ الْأَرْضُ؟ فَقَالَ: زَرْعِي بِذُرِّي وَعَمَلِي وَلِي الشَّطْرُ وَلِيْنِي فَلَانَ الشَّطْرُ، فَقَالَ: أَرَيْتِمَا فَرَدَّ الْأَرْضَ عَلَى أَهْلِهَا وَخَذَ ثَقَّتَكَ، ومثله حديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَابَرَةِ، قُلْتُ: وَمَا الْمُخَابَرَةُ؟ قَالَ: أَنْ يَأْخُذَ الْأَرْضَ بِنَصْفٍ أَوْ ثُلُثٍ أَوْ رُبْعٍ» فيها دليل على المنع من المخابرة بجزء معلوم ومثل هذه الأحاديث حديث أسيد الآتي على فرض أنه نهى عن المزارعة بجزء معلوم وعدم تقييده بما فيه من كلام أسيد كما سيأتي، ولكنه لا سبيل إلى جعلها ناسخة لما فعله ﷺ في خير لموته وهو مستمر على ذلك وتقريره لجماعة من الصحابة عليه، ولا سبيل إلى جعل هذه الأحاديث المشتملة على النهي منسوخة بفعله ﷺ وتقريره لصدور النهي عنه في أثناء مدة معاملته، ورجوع جماعة من الصحابة إلى رواية من روى النهي، والجمع ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا بحمل النهي على معناه المجازي وهو الكراهة، ولا يشكل على هذا قوله ﷺ: «أَرَيْتِمَا؟» في حديث رافع المذكور، وذلك بأن يقال: قد وصف النبي ﷺ هذه المعاملة بأنها رباً، والرباً حرام بالإجماع فلا يمكن الجمع بالكراهة، لأننا نقول: الحديث لا يتنهض للاحتجاج به للمقال الذي فيه، ولا سيما مع معارضته للأحاديث الصحيحة الثابتة من طرق متعددة الواردة بجواز المعاملة بجزء معلوم، وكيف يصح أن يكون ذلك رباً وقد مات رسول الله ﷺ ومات عليه جماعة من أجلاء الصحابة، بل

٢٣٦١- وَحَن سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ «أَنَّ أَصْحَابَ الْمَزَارِعِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَكْرَهُونَ مَزَارِعَهُمْ بِمَا يَكُونُ عَلَى السَّوَاقِي، وَمَا سَعِدَ بِالْمَاءِ مِثْلَ حَوْلِ النَّبِيِّ، فَجَاءُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَصَمُوا فِي بَعْضِ ذَلِكَ فَتَهَاكَمُ أَنْ يَكْرَهُوا بِذَلِكَ وَقَالَ: أَكْرُوا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَمَا وَدَّ مِنْ النَّهْيِ الْمُطْلَقِ عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمَزَارَعَةِ يُحْمَلُ عَلَى مَا فِيهِ مُتَّفَعَةٌ كَمَا يَبْتَنِي هَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى اجْتِنَابِهَا نَدْبًا وَاسْتِحْبَابًا، فَقَدْ جَاءَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَرَوَى عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: قُلْتُ لِبَاوُوسٍ: لَوْ تَرَكْتُ الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا، فَقَالَ: إِنْ أَعْلَمْتُهُمْ، يَعْني: ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَنِي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَقَالَ: لَا يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خِرَاجًا مَغْلُوسًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٧٨ و ٢٨١) وَابْنُ خَرَّازٍ

قوله: (وَالْإِجْمَاعُ تَجَوُّزُ الْإِجَارَةِ. إلخ) استدلل المصنف رحمه الله بهذا على ما ذكره من التنب، لأن العارئة إذا لم تكن واجبة بالإجماع من غير فرق بين المزارعة وغيرها لم يجب على الإنسان أن يزرع أرضه بنفسه أو يعيرها أو يعطّلها، بل يجوز له أمر رابع وهو الإجارة، لأنها جائزة بالإجماع، والعارئة لا تجب بالإجماع فلا تجب عليه، وإذا انتفى الوجوب بقي التنب.

قوله: (وَمَا وَدَّ مِنَ النَّهْيِ) إلخ) مثل حديث جابر عند أبي داود بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ لَمْ يَذَرْ الْمُخَابَرَةَ فَلْيَأْذَنْ بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» وحديث زيد بن ثابتٍ عند أبي داود قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَابَرَةِ» وقد تقدّم ومثل حديث جابرٍ أيضًا عند مسلم وأبي داود وابن ماجه بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاكَلَةِ وَالْمُزَانَةِ وَالْمُخَابَرَةِ» الحديث، ومثل حديث ثابت بن الضحّاك عند مسلم «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَارَعَةِ» وحديث رافعٍ عند أبي داود أنَّ النبي ﷺ: «نَهَى عَنِ كِبَرَاءِ الْأَرْضِ» وأصله في الصحيحين نحو هذه الأحاديث الواردة بالنهي على الإطلاق، وقد ذكر المصنّف في هذا الباب طرقًا منها، وأوردنا بعضًا من ذلك فيما سلف، وكلام المصنّف هذا كلامٌ حسنٌ، ولا بدّ من المصير إليه للجمع بين الأحاديث المختلفة، وهو الَّذي رجّحناه فيما سلف.

قوله: (لَمْ يَنْهَ عَنْهَا) هذا لا ينافي رواية من روى النهي عنه ﷺ، لأن المثبت مقدم على الثاني، ومن علم حجة على من لم يعلم، ولكن قوله: (لَا يَمْنَعُ أَخَذَكُمْ أَخَاءَ خَيْرَ لَهُ، إلخ) يصلح جعله قرينة لصرف النهي عن التحريم إلى الكراهة بما سلف، وقوله: (يَمْنَعُ) بفتح التحتية وسكون الميم وفتح النون بعدها حاء مهملة، ويموز كسر النون، والمراد يجعلها منيحة: أي: عطية وعارية كما تقدم، وهكذا يدل على أن النهي ليس على حقيقته لما في الرواية الثانية عن ابن عباس من أن النبي ﷺ لم يحرم المزارعة، ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض.

قوله: (فَلْيَزَعُهَا أَوْ يُحْرِقْهَا) قد تقدّم الكلام على هذا.

قوله: (فَلْيَمْسِكْ أَزْوَاجَهُ) قد قدّمنا أنّ بعض العلماء كره تعطيل الأرض عن الزّراعة لما ورد من النّهي عن إضاعة المال وهذه الرواية والتي سلفت في حديث جابر يدلان على جواز ترك الأرض بغير زراعة، وقد جمع بين الرواية القاضية بالنّهي عن ذلك وبين ما هنا يحمل النّهي عن الإضاعة على إضاعة عين المال أو المنفعة التي لا يخلفها منفعة، والأرض إذا تركت بغير زرع لم تتعطل منفعتها، فإنّها قد تنبت من الحطب والحشيش وسائر الكلا ما ينفع في الرّعي وغيره، وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك، فقد يكون التأخير للزّرع عن الأرض إصلاحاً لها فتخلف في

(٢٢٦٢) وَأَبْنُ مَاجَةَ (٢١٤٩) وَقَالَ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: يَغْنِي: كُلُّ

شَاةٍ بِقَرَارِيطٍ وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَزِينِيُّ: قَرَارِيطُ: اسْمٌ مُوَضِعٌ.

قوله: (عَلَى قَرَارِيطٍ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ «كَتَبْتُ أَرْعَاهَا لِأَهْلِ

مَكَّةَ بِالْقَرَارِيطِ» وَكَذَا رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَقَدْ صَوَّبَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ

وَابْنُ نَاصِرٍ التَّفْسِيرَ الَّذِي ذَكَرَهُ إِبْرَاهِيمُ الْحَزِينِيُّ لَكِنْ رَجَّحَ تَفْسِيرَ

سُوَيْدٍ بِأَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَا يَعْرِفُونَ بِهَا مَكَانًا يُقَالُ لَهُ قَرَارِيطُ وَقَدْ

رَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ نَصْرِ بْنِ حِزْنٍ يَفْتَحُ الْمَهْمَلَةَ وَسُكُونَ

الرَّيِّ بَعْدَهَا نُونًا قَالَ: افْتَحَرَ أَهْلُ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «بُعِثَ مُوسَى وَهُوَ رَاعِي غَنَمٍ، وَبُعِثَ دَاوُدُ وَهُوَ رَاعِي غَنَمٍ،

وَبُعِثَ أَيُّوبُ وَهُوَ رَاعِي غَنَمٍ أَهْلِي بِجَنَادٍ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِي هَذِهِ

الرِّوَايَةِ رَدًّا لِتَأْوِيلِ سُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ لِأَنَّهُ مَا كَانَ يَرْعَى بِالْأَجَرَةِ

لِأَهْلِهِ فَيُعْتَبَرُ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَكَانَ، فَعَبَّرَ تَارَةً بِجَنَادٍ وَتَارَةً بِقَرَارِيطِ

وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ الْجَمْعِ وَأَنَّهُ كَانَ يَرْعَى لِأَهْلِهِ بِغَيْرِ أَجَرَةٍ

وَلِغَيْرِهِمْ بِأَجَرَةٍ، وَهِيَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ أَهْلُ مَكَّةَ وَيُؤَيَّدُ تَفْسِيرَ سُوَيْدٍ

قَوْلُهُ: «عَلَى قَرَارِيطٍ» فَإِنَّ الْجَمْعَ يَبْلُغُ يَدْلُ عَلَى مَا قَالَهُ، وَلَا يَنَافِي

ذَلِكَ جَعْلُهَا بِمَعْنَى الْبَاءِ أَلْفِي لِلنَّبِيَّةِ، وَأَمَّا جَعْلُهَا بِمَعْنَى الْبَاءِ أَلْفِي

لِلطَّرِيقَةِ فَبِعِيدُ قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي إِهَامِ رَعِي الْغَنَمِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ

أَنْ يَحْصِلَ لَهُمُ التَّمَرُّنُ بِرَعِيهَا عَلَى مَا سَيَكْلَفُونَهُ مِنَ الْقِيَامِ بِأَمْرِ

أَمْتِهِمْ، لِأَنَّ فِي مَخَالِطِهَا مَا يَحْصُلُ الْحِلْمَ وَالشَّفَقَةَ، لِأَنَّهُمْ إِذَا

صَبَرُوا عَلَى رَعِيهَا وَجَمَعَهَا بَعْدَ تَفْرِيقِهَا فِي الرُّعْيِ وَنَقَلَهَا مِنْ

مَسَرَحٍ إِلَى مَسَرَحٍ وَدَفَعَ عَدُوَّهَا مِنْ سَبْعٍ وَغَيْرِهِ كَالسَّارِقِ، وَعَلِمُوا

اِخْتِلَافَ طَبَاعِهَا وَشِدَّةَ تَفَرُّقِهَا مَعَ ضَعْفِهَا وَاحْتِيَاجِهَا إِلَى الْمَعَاوِدَةِ،

أَلْفُوا مِنْ ذَلِكَ الصَّبْرَ عَلَى الْأَمَةِ، وَعَرَفُوا اِخْتِلَافَ طَبَاعِهَا

وَتَفَاوَتَ عَقُولِهَا فَجَبَرُوا كِسْرَهَا وَرَفَقُوا بِضَعْفِهَا وَأَحْسَنُوا

التَّعَاهُدَ لَهَا، فَيَكُونُ تَحْمِلُهُمْ لِمَشَقَّةِ ذَلِكَ أَسْهَلًا لَوْ كَلَّفُوا الْقِيَامَ

بِهِ مِنْ أَوَّلِ هَوَلَةٍ لَمَا يَحْصِلُ لَهُمْ مِنَ التَّدْرُجِ بِذَلِكَ، وَخَصَّتْ الْغَنَمَ

بِذَلِكَ لِكُونِهَا أَوْفَعُ مِنْ غَيْرِهَا، وَلِأَنَّ تَفَرُّقَهَا أَكْثَرَ مِنْ تَفَرُّقِ

الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ لِأَمَّا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ فَخَبِيثٌ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ بِالرِّبْطِ دُونَهَا وَفِي

الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِجَارَةِ عَلَى رَعِي الْغَنَمِ، وَيَلْحَقُ بِهَا فِي

الْجَوَازِ غَيْرُهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ.

٢٢٦٦- وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: «جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَمَةُ

الْعَبْدِيُّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ فَأَتَيْنَا بِهِ مَكَّةَ، فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْنِي،

فَسَاوَمَنَا سَرَاوِيلُ فَبَعَيْنَا، وَتَمَّ رَجُلٌ يَزِنُ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ لَهُ: زِنْ

وَأَرْجِعْ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (ح: ٣٥٢/٤) (د: ٣٥٢/٤)

أَبْوَابُ الْإِجَارَةِ

بَابُ مَا يَجُوزُ الْأَسْتِجَارُ عَلَيْهِ مِنَ النَّفْعِ الْمُبَاحِ

٢٣٦٤- عَنْ عَائِشَةَ فِي حَدِيثِ الْهَجْرَةِ قَالَتْ: «وَأَسْتَأْجِرُ

النَّبِيَّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا خَرِيْشًا، وَالْخَرِيْشُ

الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ، وَهُوَ عَلَى بَيْنِ كَفَّارٍ قُرَيْشِيٍّ وَأَمْنَاءَ، فَذَقْنَا إِلَيْهِ

رَاحِلَتَيْهِمَا وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا

صَبِيحَةَ ثَلَاثِ ثَلَاثٍ فَارْتَحَلَا، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٨/٦) وَالتَّبَخَارِيُّ

(٢٢٦٤ و ٣٩٠٥).

قوله: (وَأَسْتَأْجِرُ) الْوَاوُ ثَابِتَةٌ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ، لِأَنَّ

هَذِهِ الْقِصَّةَ مَعْلُومَةً عَلَى قِصَّةٍ قَبْلَهَا، وَقَدْ سَاقَهَا الْبُخَارِيُّ

مُسْتَوْفَاةً فِي الْهَجْرَةِ.

قوله: (الدَّيْلُ) بِالْكَسْرِ لِلدَّالِ: حَيٌّ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ ذَكَرَهُ

صَاحِبُ الْقَامُوسِ فِي مَادَّةِ «د ل» وَذَكَرَ فِي مَادَّةِ «د أ ل» أَنَّهُ

يُطْلَقُ عَلَى قِبَائِلٍ وَأَنَّهُ يَأْتِي يَفْتَحُ الدَّالَ وَيَضْمُهُ وَكَعْنَبٍ.

قوله: (خَرِيْشًا) بِكَسْرِ الْمَجْمَعَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ بَعْدَهَا تَحْتَايَةً

سَاكِنَةً ثُمَّ مَثَنَاءَ فَوْقَايَةً، وَقَوْلُهُ: الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ، مَدْرُجٌ مِنْ قَوْلِ

الزَّهْرِيِّ.

قوله: (وَأَمْنَاءَ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَ الْمِيمِ الْمُخَفَّفَةَ: ضِدُّ الْخِيَانَةِ.

قوله: (غَارَ ثَوْرٍ) هُوَ الْغَارُ الْمَذْكُورُ فِي التَّنْزِيلِ، وَثَوْرٌ جَبَلٌ بِمَكَّةَ

وَلَيْسَ هُوَ الْجَبَلُ الَّذِي فِي الْمَدِينَةِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «إِنَّ

الْمَدِينَةَ حَرَامٌ مَا بَيْنَ حَبْرٍ إِلَى ثَوْرٍ» وَقَدْ سَبَقَ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ فِي

كِتَابِ الْحُجِّ وَالْحَدِيثِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِجَارِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ

عَلَى هِدَايَةِ الطَّرِيقِ إِذَا أَمِنَ إِلَيْهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ

فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ: بَابُ اسْتِجَارِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ

الضَّرُورَةِ وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَ هَذَا

وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «أَنَا لَا أَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ

السُّنَنِ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: الْفُقَهَاءُ يَجِيزُونَ اسْتِجَارَهُمْ، يَعْنِي: الْمُشْرِكِينَ

عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَغَيْرِهَا لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الذَّلَّةِ لَهُمْ، وَإِنَّمَا الْمُنْتَعَنُ أَنْ

يُؤْجَرَ الْمُسْلِمُ نَفْسَهُ مِنَ الْمُشْرِكِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِذْلَالِ انْتَهَى.

٢٣٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ

نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ كُنْتُ أَرْعَاهَا

عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٦/٣) وَالتَّبَخَارِيُّ

(٣٣٣٦) (ت: ١٣٠٥) (ن: ٢٨٤/٧) (هـ: ٢٢٢٠).

وفيه دليل على أن من وكل رجلاً في إعطائه شيء لا خير ولم يقدر جاز ويحصل على ما يتعارفه الناس في مثله ويشهد لذلك حديث جابر في بيعه جملة أن النبي ﷺ قال: «يا بلال أفضيه ورده، فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطاً، رواه البخاري (٢٣٠٩) ومسلم (٧١٥) (١١١).

٢٣٦٧- وعن رافع بن رفاع قال: «نهانا النبي ﷺ عن كسب الأمة إلا ما عملت يديها، وقال هكذا بأصابعه نحو الخبز والغزل والنفس» رواه أحمد (٣/٣٤١) وأبو داود (٣٤٢٦).

حديث سويد بن قيس سكت عنه أبو داود والمذري، وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي صفوان بن عمير وقد تقدم في كتاب اللباس، وحديث رافع بن رفاع إسناده ثقات، ولكنه قال أبو القاسم الدمشقي والحافظ في الإشراف عقب هذا الحديث: رافع هذا غير معروف وقال غيره: هو مجهول، وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة لكن بدون قوله: «إلا ما عملت يديها. إلخ».

قوله: (ومخرمة) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء، وهو حليف بني عبد شمس.

قوله: (بزاً) بفتح الباء الموحدة بعدها زاي مشددة، وهو الثياب، وهجر بفتح الهاء والجيم: وهي مدينة قرب البحرين بينها وبينها عشر مراحل.

قوله: (سراويل) معرب جاء على لفظ الجمع وهو واحد أشبه ما لا ينصرف.

قوله: (بالأجر) أي: بالأجرة وفيه دليل على جواز الاستئجار على الوزن، لأن النبي ﷺ أمر الوران أن يزن ثمن السراويل قال أصحاب الشافعي: وأجرة وزان الثمن على المشتري كما أن أجرة وزان السلعة إذا احتيج إليه على البائع.

قوله: (وأرجع) بفتح المهملة وكسر الجيم: أي: أعطه راجحاً وفيه وفي حديث جابر الذي بعده دليل على استحباب ترجيح المشتري في وزن الثمن، ويقاس عليه ترجيح البائع في وزن المبيع أو كيله وفيهما أيضاً دليل على جواز هبة المشاع، وذلك، لأن مقدار الرجحان هبة منه للبائع وهو غير متميز من الثمن، وفيهما أيضاً جواز التوكيل في الهبة المجهولة، ويحمل على ما يتعارفه الناس كما قال المصنف، وقد ذكر هاهنا طرفاً من حديث جابر،

وقد تقدم طرف منه في البيع.

قوله: (عن كسب الأمة) الكسب في الأصل مصدر، تقول كسبت المال أكسبه كسباً، والمراد به هنا المكسوب وفي الموطأ عن عثمان أنه خطب فقال: «لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة، فإنكم متى كلفتموها ذلك كسبت بفرجها، ولا تكلفوا الصغير الكسب، فإنه إذا لم يجد سرق» وفي حديث: «أنه ﷺ نهى عن كسب الأمة مخافة أن تبغي» وقد كانت الجاهلية تجعل عليهم ضرائب فيوقعون ذلك في الزنا وربما أكرهوهن عليه، فلما جاء الإسلام نهى عن ذلك ونزل قول الله تعالى: «ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء» الآية.

قوله: (وقال هكذا بأصابعه) يعني: الثلاث، والخبز بفتح الخاء وسكون الباء بعدها زاي، يعني: عجن العجين وخبزه، والغزل: غزل الصوف والقطن والكثان والشعر وقد روى الطبراني في الأوسط عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تنزلوهن الغرل ولا تعلموهن الكتابة، وعلموهن الغزل وسورة النور» وفي إسناده محمد بن إبراهيم الشامي، قال الذارقطني: كذاب، وأخرج الطبراني أيضاً عن هند بنت المهلب بن أبي صفرة وهي امرأة الحجاج بن يوسف أن زياد بن عبد الله القرشي دخل عليها ويدها مغزول تغزل به، فقال لها: تغزلين وأنت امرأة أمير؟ فقالت: سمعت أمي تحدث عن جدّي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أطولكن طاقة أعظمكن أجراً» والمراد بالطاقة: طاقة الغزل من الكثان أو القطن، وفي إسناده يزيد بن مروان، قال ابن معين: كذاب.

قوله: (والنفس) بفتح النون وسكون الفاء بعدها شين معجمة، والمراد به نفس الصوف والشعر وندف القطن والصوف ونحو ذلك وفي رواية «النفس» بالقاف: وهو التطريز

باب ما جاء في كسب الحجاج

٢٣٦٨- عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ نهى عن كسب الحجاج، ومهر البغي، وممن الكلب» رواه أحمد (٢/٢٩٩).

٢٣٦٩- وعن رافع بن خديج: «أن النبي ﷺ قال: «كسب الحجاج خبيث، ومهر البغي خبيث، وممن الكلب خبيث» رواه أحمد (٣/٤٦٤) وأبو داود (٣٤٢١) والترمذي (١٢٧٥) وصححه والنسائي (٧/١٩٠) وللفظه: «نهر المكاسب: ممن الكلب، وكسب الحجاج، ومهر البغي».

٢٣٧٠- وَعَنْ مُحِبِّصَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ كَانَ لَهُ غُلَامٌ حَجَّامٌ، فَوَجَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِهِ، فَقَالَ: أَلَا أُطْعِمُهُ أَتَيْنَا لِي؟ قَالَ لَا، قَالَ: أَفَلَا أَصَدِّقُ بِهِ؟ قَالَ: لَا، فَرُخِّصَ لَهُ أَنْ يَتَلَفَّ نَاصِيحَتَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَبِهِ لَفْظٌ: أَنَّهُ «اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ فَنَهَاهُ عَنْهَا، وَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ فِيهَا حَتَّى قَالَ: أَطْلِفُهُ نَاصِيحَتَكَ أَوْ أَطْعِمُهُ رَقِيقَكَ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٦/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٢٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٧٧) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

حديث أبي هريرة قال في جمع الزوائد: رجال أحمد رجال الصحيح، وأخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط: وأخرجه أيضاً الحازمي في الناسخ والمنسوخ بلفظ قال رسول الله ﷺ: «مَنْ السُّحْتُ مَهْرُ النَّبِيِّ وَأَجْرَةُ الْحَجَّامِ» ويشهد له ما أخرجه الحازمي أيضاً عن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ» وحديث رافع أخرجه أيضاً مسلم، وحديث محبصة أخرجه أيضاً مالك وإسناده ما جده قال في الفتح: ورجاله ثقات، وأخرج أحمد نحوه في مسنده من حديث جابر، ولفظه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَّلَ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ: أُطْعِمُهُ نَاصِيحَتَكَ» وقال في جمع الزوائد: إنه أخرج حديث محبصة المذكور أهل السنن الثلاث باختصار والطبراني في الأوسط قال في جمع الزوائد أيضاً: ورجال أحمد رجال الصحيح وقال في حديث جابر الذي ذكرناه إن رجاله رجال الصحيح.

قوله: (النَّبِيُّ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد الياء بمعنى فاعلة أو مفعولة وهي الزانية ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قِيَابَتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ﴾؛ أي: على الزنا، وأصل البغي الطَّلَب، غير أنه أكثر ما يستعمل في طلب الفساد والزنا، والمراد ما تكتسبه الأمة بالفجور لا بالصنائع الجائزة، وقد قدمنا في أول كتاب البيع أنه يجمع على تحريم مهر البغي.

قوله: (وَتَمْنِ الْكَلْبِ) قد تقدم الكلام عليه في أول البيع، وقد استدلل بأحاديث الباب من قال بتحريم كسب الحجَّام وهو بعض أصحاب الحديث كما في البحر، لأن النهي حقيقة في التحريم، والخبيث حرام، ويؤيد هذا تسمية ذلك سحتاً كما في حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وذهب الجمهور من العترة وغيرهم إلى أنه حلال، واحتجوا بحديث أنس وابن عباس الآتين وحملوا النهي على التنزيه، لأن في كسب الحجَّام دناءة والله يحب معالي الأمور، ولأن الحجامة من الأشياء التي تحب للمسلم على المسلم للإعانة

له عند الاحتياج إليها ويؤيد هذا إذنه ﷺ لما سألته عن أجره الحجامة أن يطعم منها ناضحه ورقيقه ولو كانت حراماً لما جاز الانتفاع بها بحال ومن أهل هذا القول من زعم أن النهي منسوخ، وجنح إلى ذلك الطحاوي، وقد عرفت أن صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر النسخ وعدم إمكان الجمع بوجوه، والأول غير ممكن هنا، والثاني ممكن بحمل النهي على كراهة التنزيه بقرينة إذنه ﷺ بالانتفاع بها في بعض المنافع، وبإعطائه ﷺ الأجر لمن حجَّمه، ولو كان حراماً لما مكَّنه منه ويمكن أن يحمل النهي عن كسب الحجَّام على ما يكتسبه من بيع الدم، فقد كانوا في الجاهلية يأكلونه ولا يبعد أن يشتروه للأكل فيكون ثمنه حراماً، ولكن الجمع بهذا الوجه بعيد، فيتعين المصير إلى الجمع بالوجه الأول، ويبقى الإشكال في صحة إطلاق اسم الخبيث والسحت على.

المكروه تنزيهاً قال في القاموس: الخبيث: ضد الطيب، وقال: السحت بالضم وبضمتين: الحرام، أو ما خبت من المكاسب فلزم عنه العار انتهى. ويدل على جواز إطلاق اسم الخبيث والسحت على المكاسب الدنيئة وإن لم تكن محرمة، والحجامة كذلك فيزول الإشكال وجمع ابن العربي بين الأحاديث بأن محل الجواز إذا كانت الأجرة على عمل معلوم، ومحل الزجر على ما إذا كانت على عمل مجهول وحكى صاحب الفتح عن أحمد وجماعة الفرق بين الحر والعبد، فكروها للحر الاحتراف بالحجامة وقالوا: يحرم عليه الإنفاق على نفسه منها، ويموز له الإنفاق على الرقيق والدواب منها، وأباحوها للعبد مطلقاً، وعمدتهم حديث محبصة، لأنه أذن له ﷺ أن يعلف منه ناضحه والناضح: اسم للبعير والبقرة التي ينضج عليها من البئر أو النهر ورواية الموطأ «وَأَطْعِمُهُ نَاصِيحَتَكَ» بضم النون وتشديد الصاد جمع ناضح قال ابن حبيب: النضاح: الذين يسقون النخيل، واحده ناضح من الغلمان ومن الإبل، وإنما يفترون في الجمع، فجمع الإبل نواضح، والغلمان نضاح.

٢٣٧١- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّفُوا عَنْهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حس: ٢٨/٣ و٢٨) (خ: ٢١٠٢ و٢٢٧٧ و٢٢٨١) (م: ١٥٧٧) (٦٢)، وَبِهِ لَفْظٌ: «دَعَا غُلَامًا مِنَّا حَجَمَهُ فَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ صَاعًا أَوْ صَاعَيْنِ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ ضَرَبَاتِهِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ.

فَأَهْدَى لِي قَوْسًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْسًا مِنْ نَارٍ فَرَدَدْتُهَا، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٥٨) وَابْنُ دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٥٧) نَحْوُ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ.

٢٣٧٦- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: لَا تَتَّخِذْ مُؤَدَّنًا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا (هـ: ٧١٤) (د: ٥٣١).

أما حديث عبد الرحمن بن شبل فقال في مجمع الزوائد: رجال أحمد ثقات وأخرجه أيضاً البراء ويشهد له أحاديث: منها حديث عمران بن حصين وأبي بن كعب المذكوران في الباب ومنها حديث جابر عند أبي داود قَالَ «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَحَنَّنَ نَقْرًا الْقُرْآنَ وَفِينَا الْأَعْرَابِيُّ وَالْعَجَمِيُّ، فَقَالَ: أَفَرَوْا فَكُلُوا حَسَنًا، وَسَيِّئِيهِمْ أَقْوَامٌ يَقِيمُونَهُ كَمَا يَقَامُ الْقِدْحُ يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ» ومنها حديث سهل بن سعدٍ عند أبي داود أيضاً، فيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفَرَوْا قَبْلَ أَنْ يَفْرَأَ قَوْمٌ يَقِيمُونَهُ كَمَا يَقَوْمُ السَّهْمُ يَتَعَجَّلُ أَجْرُهُ وَلَا يَتَأَجَّلُهُ» وأما حديث عمران بن حصين فقال الترمذي بعد إخرجه: هذا حديث حسن ليس إسناده بذلك وأما حديث أبي بن كعب فأخرجه أيضاً البيهقي والرويان في مسنده قال البيهقي وابن عبد البر: هو منقطع، يعني: بين عطية الكلاعي وأبي بن كعب. وكذلك قال المزي وتعبه الحافظ بأن عطية ولد في زمن النبي ﷺ وأعله ابن القطان بالجهل بحال عبد الرحمن بن سلم الراوي عن عطية وله طرق عن أبي، قال ابن القطان: لا يثبت منها شيء، قال الحافظ: وفيما قال نظروا وذكر المزي في الأطراف له طرقاً: منها أَنَّ الَّذِي أَقْرَأَهُ أَبِي هُوَ الطُّفِيلُ بْنُ عَمْرٍو، ويشهد له ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن الطُّفِيلِ بْنِ عَمْرٍو الدُّوسِيُّ قَالَ: «أَقْرَأَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ الْقُرْآنَ فَأَهْدَيْتُ إِلَيْهِ قَوْسًا، فَنَدَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ تَقَلَّدَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تَقَلَّدَهَا مِنْ جَهَنَّمَ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّا رُبَّمَا خَضَرْنَا طَعَامَهُمْ فَأَكَلْنَا، فَقَالَ: أَمَا مَا عَمِلَ لَكَ فَإِنَّمَا تَأْكُلُهُ بِخَلَائِكَ، وَأَمَا مَا عَمِلَ لِغَيْرِكَ فَخَضَرْتَهُ فَأَكَلْتَ مِنْهُ فَلَا بَأْسَ» وما أخرجه الأثرم في سننه عن أبي قال: «كُنْتُ أَتَخَلَّفُ إِلَى رَجُلٍ مُسِينٍ قَدْ أَصَابَتْهُ عِلَّةٌ قَدْ أَحْبَسَ فِي بَيْتِهِ أَقْرَبَهُ الْقُرْآنَ، فَيُؤْتَى بِطَعَامٍ لَا أَكُلُ مِثْلَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَحَاكَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ الطَّعَامُ طَعَامَهُ وَطَعَامُ أَهْلِهِ فَكُلْ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ بِحَقِّكَ فَلَا تَأْكُلَهُ» وأما حديث عبادة الذي أشار إليه المصنف فلفظه قال:

٢٣٧٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَغَطَى الْحَبَامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُغَطِّهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٣/١) وَالتَّبَخَارِيُّ (٢١٠٣) وَمُسْلِمٌ (١٢٠٢)، وَلَفْظُهُ: «حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْلَى بِيَاهُةً، فَأَغَطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرَبَتَيْهِ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُغَطِّهِ النَّبِيُّ ﷺ».

قوله: (أبو طيبة) بفتح الطاء المهملة وسكون التحتية بعدها موحدة واسمه نافع.

قوله: (وأغطاه صاعين من طعام) في الرواية الأخرى «صاعاً أو صاعين» وفي رواية أبي داود «فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ» وفي رواية لمسلم «فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ مَدٍّ أَوْ مَدَيْنٍ» على الشك قوله: «وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ» في رواية أبي داود «فَأَمَرَ أَهْلَهُ» والمراد مواليه ساداته وجمع لكونه كان مملوكاً لجماعة كما يدل على ذلك رواية مسلم «حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْلَى بِيَاهُةً».

قوله: (فخففوا عنه) في الكلام حذف والتقدير كلم مواليه أن يخففوا عنه فخففوا عنه كما في الرواية الأخرى ولفظ أبي داود «فَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ» وفيه جواز الشفاعة للعبد إلى مواليه في تخفيف الخراج عنه.

قوله: (ولو كان سُحْتًا) قد تقدم ضبطه وتفسير معناه في شرح الأحاديث التي قبل هذا وفي رواية للتَّبَخَارِيِّ «وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهَةً لَمْ يُغَطِّهِ» يعني: كراهة تحريم وفي رواية له أيضاً «وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُغَطِّهِ» وذلك ظاهر في الجواز.

قوله: (من ضربتيه) الضربة تطلق على أمور منها غلة العبد كما في «القاموس»، وهي بفتح المعجمة فعيلة بمعنى مفعولة وجمعها ضربائب، ويقال لها خراج وغلة وأجر والحديثان يدلان على أَنَّ أَجْرَهُ الْحِجَامَةُ حلالٌ، وقد قدمنا الخلاف في ذلك وما هو الحق.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَجْرَةِ عَلَى الْقُرْبِ

٢٣٧٣- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفَرَوْا الْقُرْآنَ وَلَا تَغْلُوا فِيهِ وَلَا تَجْشُرُوا عَنْهُ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ وَلَا تَسْتَكْبِرُوا بِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٨/٣).

٢٣٧٤- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفَرَوْا الْقُرْآنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ بِهِ، فَإِنْ مِنْ بَعْلُوكُمْ قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٥/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩١٧).

٢٣٧٥- وَعَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ قَالَ: «عَلِمْتُ رَجُلًا الْقُرْآنَ

بالقرآن لا يستلزم المنع من قبول ما دفعه المتعلم بطيبة من نفسه وأما حديث عثمان بن أبي العاص فالتقياس للتعليم عليه فاسد الاعتبار لما سيأتي، هذا غاية ما يمكن أن يجاب به عن أحاديث الباب.

ولكنه لا يخفى أن ملاحظة مجموع ما تقضي به يفيد ظن عدم الجواز، ويتنهض للاستدلال به على المطلوب وإن كان في كل طريق من طرق هذه الأحاديث مقال، فبعضها يقوي بعضها.

ويؤيد ذلك أن الراجحات إنما تفعل لوجوبها، والحرمات إنما تترك لتحریمها، فمن أخذ على شيء من ذلك أجراً فهو من الأكليين لأموال الغير بالباطل، لأن الإخلاص شرط، ومن أخذ الأجرة غير مخلص، والتبليغ للأحكام الشرعية واجب على كل فرد من الأفراد قبل قيام غيره به ومن جملة ما أجاب به المجوزون دعوى النسخ بحديث ابن عباس الآتي، وسيأتي الجواب عن ذلك واستدلوا على الجواز أيضاً بما أخرجه الشيخان وغيرهما عن سهل بن سعد «أن النبي ﷺ جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله إني قد وهبت نفسي لك، فقامت قياماً طويلاً، فقام رجل فقال: يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال ﷺ: هل عندك من شيء تصديقها إياه؟ فقال: ما عندي إلا إزار ي، فقال النبي ﷺ: إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك فالتمس شيئاً، فقال: ما أجد شيئاً، فقال: التمس ولو خاتماً من حديد، فالتمس فلم يجد شيئاً، فقال له النبي ﷺ: هل معك من القرآن شيء؟ فقال: نعم سورة كذا وسورة كذا يسميها، فقال النبي ﷺ: قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي رواية قد ملكتكها بما معك من القرآن، ولمسلم «زوجتكها تعلمها من القرآن».

وفي رواية لأبي داود «علمها عشرين آية وهي امرأتك» ولأحمد «قد أنكحكها على ما معك من القرآن» وقد أجاب المانعون من الجواز عن هذا الحديث بأجوبة منها: أنه زوجها به بغير صداق إكراماً له لحفظه ذلك المقدار من القرآن ولم يجعل التعليم صداقاً، وهذا مردود برواية مسلم وأبي داود المذكورة ومنها أن هذا مختص بتلك المرأة وذلك الرجل ولا يجوز لغيره، ويدل على ذلك ما أخرجه سعيد بن منصور عن أبي النعمان الأزدي «أن النبي ﷺ زوج امرأة على سورة من القرآن ثم قال: لا يكون لأحد بعدك مهراً» ومنها أنه ﷺ لم يسم لها مهراً ولم

«علمت ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن، فأهدى إلي رجل منهم قوساً. فقلت: ليست بمال وأرمني عليها في سبيل الله عز وجل، لاثنين رسول الله ﷺ فلا سالته، فأنشئه فقلت: يا رسول الله إنه رجل أهدى إلي قوساً معن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال وأرمني عليها في سبيل الله، فقال: إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها» وفي إسناده المغيرة بن زياد أبو هاشم الموصلي.

وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وتكلم فيه جماعة.

وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير، وكل حديث رفعه فهو منكرو وقال أبو زرعة الرازي: لا يحتج بحديثه، ولكنه قد روي عن عبادة من طريق أخرى عند أبي داود بلفظ: «فقلت: ما ترى فيها يا رسول الله؟ فقال: جمرة بين كتيك تقلدتها أو تعلقتها» وفي هذه الطريق بقية بن الوليد وقد تكلم فيه جماعة ووثقه الجمهور إذ روى عن الثقات، وقد أورد الحافظ حديث عبادة هكذا في كتاب الثقات من التلخيص وتكلم عليه فليراجع وفي الباب عن معاذ عند الحاكم والبرار بنحو حديث أبي وعن أبي الشرداء عند الدارمي بإسناد على شرط مسلم بنحوه أيضاً وأما حديث عثمان بن أبي العاص فقد تقدم الكلام عليه في الأذان وقد استدرك بأحاديث الباب من قال: إنها لا تحمل الأجرة على تعليم القرآن وهو أحمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة والهادوية، وبه قال عطاء والضحاك بن قيس والزهري وإسحاق وعبد الله بن شقيق.

وظاهره عدم الفرق بين أخذها على تعليم من كان صغيراً أو كبيراً وقالت الهادوية: إنما يحرم أخذها على تعليم الكبير لأجل وجوب تعليمه القدر الواجب وهو غير متعين.

ولا يحرم على تعليم الصغير لعدم الوجوب عليه وذهب الجمهور إلى أنها تحمل الأجرة على تعليم القرآن وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة: منها أن حديثاً أبي وعبادة قضيتان في عين، فيحتمل أن النبي ﷺ علم أنهما فعلا ذلك خالصاً لله فكره أخذ العوض عنه وأما من علم القرآن على أنه لله وأن يأخذ من المتعلم ما دفعه إليه بغير سؤال ولا استشراف نفس فلا بأس به وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه إلا تحريم السؤال بالقرآن وهو غير اتخاذ الأجر على تعليمه وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو أخص من محل النزاع، لأن المنع من التاكل

يعطها صداقاً وأوصى لها بذلك عند موته.

ويؤيده ما أخرجه أبو داود من حديث عقة بن عامر: «أنه ﷺ زوج رجلاً امرأة ولم يفرض لها مهرًا ولم يعطيها شيئاً فأوصى لها عند موته بسهمه من خير قباة بياقة ألف» ومنها أنها قضية فعل لا ظاهر لها ومن جملة ما احتجوا به على الجواز حديث عمر بن الخطاب المتقدم في الزكاة «أن النبي ﷺ قال له: ما أتاك من هذا المال من غير مسألة ولا إشراف نفس فخذ» الحديث ويجاب عنه بأنه عموم يخص بأحاديث الباب.

٢٣٧٧ - وعن ابن عباس: «أن نقرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لديغ أو سليم، ففرض لهم رجل من أهل الماء فقال: هل فيكم من راق، فإن في الماء رجلاً لذيغاً أو سليماً، فأنطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شيء، فجاء بالشاء إلى أصحابه ففكروا ذلك وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، حتى قدموا المدينة فقالوا: يا رسول الله أأخذ على كتاب الله أجراً، فقال رسول الله ﷺ: إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله» رواه البخاري (٥٧٣٧).

٢٣٧٨ - وعن أبي سعيد قال: «انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من أحياء العرب. فاستضافوهم فأتوا أن يضيئوهم، فليغ سيد ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعلهم أن يكون عندهم بعض شيء، فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط إن سيدنا لديغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ قال بعضهم: إنني والله لا رقي ولكن والله لقد استصفناكم فلم تضيئونا، فما أنا براق لكم حتى نجعلوا لنا جعلاً، فصالحوهم على قطع من غنم، فأنطلق ينفل عليه ويقرأ: الحمد لله رب العالمين، فكانما نبط من عيال، فأنطلق ينشي وما به قلبه، قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقتسموا، فقال: الذي رقي، لا تفعلوا حتى تأتي النبي ﷺ فذكر له الذي كان فتظنر الذي يأمرنا، فقدموا على النبي ﷺ فذكروا له ذلك، فقال: وما يذريك أنها رقية، ثم قال: قد أصبتم اقتسموا واضربوا لي معكم سهماً، وضحك النبي ﷺ رواه الجماعة إلا النسائي وهذا لفظ البخاري وهو أنهم (ح: ٤٤/٣) (خ: ٥٧٣٦) (م: ٢٢٠١) (د: ٣٤١٨) (ت: ٢٠٦٤) (ه: ٢١٥٦).

قوله: (فيهم لديغ) اللديغ بالذال المهملة والغين المعجمة: هو اللسيع وزناً ومعنى، واللديغ: اللسع، وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة: فهو الإحراق الخفيف، واللدغ المذكور في الحديث: هو ضرب ذات الحمة من حية أو عقرب أو غيرهما. وأكثر ما يستعمل في العقرب، وقد صرح الأعمش في روايته بالعقرب.

قوله: (أو سليم) هو اللديغ أيضاً.

قوله: (إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله) استدل به الجمهور على جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وأجيب عن ذلك بأن المراد بالأجر هنا الثواب، ويرد بأن سياق القصة يأبى ذلك، وادعى بعضهم نسخه بالأحاديث السابقة وتعقب بأن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال، وبأن الأحاديث القاضية بالمنع وقائع أعيان محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب، وبأنها مما لا تقوم به الحجة فلا تقوى على معارضة ما في الصحيح، وقد عرفت مما سلف أنها تنتهض للاحتجاج بها على المطلوب، والجمع ممكن إما بحمل الأجر المذكور هاهنا على الثواب كما سلف وفيه ما تقدم، أو المراد أخذ الأجرة على الرقية فقط كما يشعر به السياق فيكون مخصصاً للأحاديث القاضية بالمنع أو بحمل الأجر هنا على عمومها، فيشمل الأجر على الرقية والتلاوة والتعليم، ويخص أخذها على التعليم بالأحاديث المتقدمة ويموز ما عداها، وهذا أظهر وجوه الجمع فينبغي المصير إليه.

قوله: (فاستضافوهم أي: طلبوا منهم الضيافة وفي رواية للترمذي: «أنهم ثلاثون رجلاً» قوله: «فلم يضيئوهم» بالتشديد للاكثر وبكسر الضاد المعجمة خففاً. قوله: «فسعوا له بكل شيء» أي: مما جرت العادة أن يتداوى به من اللدغة.

قوله: (وإنني والله لا رقي) ضبطه صاحب الفتح بكسر القاف والرؤية كلام يستشفى به من كل عارض. قال في القاموس: والرؤية بالضم: العودة، الجمع رقى، ورقاه رقياً ورقياً ورؤية: نفث في عودته.

قوله: (جعلاً) بضم الجيم وسكون المهملة: ما يعطى على عمل.

قوله: (على قطع) قال ابن التين: هو الطائفة من الغنم وتعقب بأن القطع هو الشيء المنقطع من غنم كان أو من غيرها

وكانه ﷺ أراد المبالغة في تأنيسهم كما وقع في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك وفي الحديثين دليل على جواز الرقية بكتاب الله تعالى ويلتحق به ما كان بالذكر والدعاء الماثور وكذا غير الماثور مما لا يخالف ما في الماثور وأما الرقي بغير ذلك فليس في الأحاديث ما يثبت ولا ما ينفيه إلا ما سيأتي في حديث خارجة. وفي حديث أبي سعيد مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء وفي مقابلة من امتنع من المكرمة بنظر صنعه، وفي الاشتراك في العطية وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك وإجابته إليه

٢٣٧٩- وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ الصَّلْتِ عَنْ عَمِّهِ: «أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ أَقْبَلَ رَاجِعًا مِنْ عَيْنِهِ، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ عَنْدهُمْ رَجُلٌ مَجْنُونٌ مُوثِقٌ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ أَهْلُهُ: إِنَّا قَدْ حَدَّثْنَا أَنَّ صَاحِبَكُمْ هَذَا قَدْ جَاءَ بِخَيْرٍ، فَهَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ تَذَاوِبُهُ؟ قَالَ: فَرَقِيتهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ فَبَرَأَ، فَأَعْطَوْنِي بِمَاتِي شَاةً، فَأَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: خُذْهَا فَلْعَمْرِي مَنْ أَكَلَ بِرُقِيَةٍ بِأَاطِلٍ فَقَدْ أَكَلَتْ بِرُقِيَةٍ حَقًّا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢١٠-٢١١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٢٠ و ٣٩٠١) وَقَدْ صَحَّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ امْرَأَةً رَجُلًا عَلَى أَنْ يُعَلِّمَهَا سُورًا مِنَ الْقُرْآنِ» وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الرُّخْصَةِ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ حَمَلَ حَدِيثَ أَبِي وَعَبَادَةَ عَلَى أَنَّ التَّعْلِيمَ كَانَ قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِمَا وَحَمَلَ فِيمَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى النَّدْبِ وَالْكَرَاهَةِ.

حديث خارجة أخرجه أيضًا التَّسَانِي. وسكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح إلا خارجة المذكور وقد وثقه ابن حبان وأخرجه أيضًا ابن حبان والحاكم وصحاحه وحديث تزويج المرأة قد ذكرناه في أول الباب.

قوله: (عَنْ عَمِّهِ) هو علاقة بن صحار بضم الصاد وتخفيف الحاء المهملة، التميمي الصحابي وقال خليفة: هو عبد الله بن عثير بكسر العين المهملة وسكون المثناة بعدها مثناة تحتية مفتوحة ثم راء مهملة وقيل: اسمه علانة، ويقال سحر بالسَّين، والأول أكثر.

قوله: (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) لفظ أبي داود (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ غُدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ كُلَّمَا خَتَمَهَا جَمَعَ بَرَاةً ثُمَّ تَفَلَ).

قوله: (فَلْعَمْرِي) أقسم بحياة نفسه كما أقسم الله بحياته،

قال بعضهم: الغالب استعماله فيما بين العشرة والأربعين وفي رواية للبخاري: «إِنَّا نَغْطِيكُمْ ثَلَاثِينَ شَاةً» وهو مناسب لعدد الرُّهْط المذكور سابقاً، فكانهم جعلوا لكل رجل شاة.

قوله: (يَتَفَلُّ) بضم الفاء وكسرهما: وهو نفخ معه قليل بزاق: وقد سبق تحقيقه في الصلاة قال ابن أبي جمرة: محل التفل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الرقي.

قوله: (وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) في رواية: «أَنَّهُ قَرَأَهَا سِتِّينَ مَرَّاتٍ» وفي أخرى (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) والزَّيَادَةُ أَرْجَحُ.

قوله: (نَشِطٌ) بضم النون وكسر المعجمة من الثلاثي كذا لجميع الرواة قال الخطابي: وهو لغة، والمشهور نشط: إذا عقد، وأنشط: إذا حل، وأصله الأنشوطه بضم الهزلة والمعجمة بينهما نون ساكنة: وهي الحبل، والعقال بكسر المهملة بعدها قاف: هو الحبل الذي يشد به ذراع البهيمة.

قوله: (وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ) بفتح القاف واللام: أي: علّة، وسُمِّيَتِ الْعَلَّةُ قَلْبَةً، لِأَنَّ الَّذِي تَصِيهِ يَقْلِبُ مِنْ جَنْبٍ إِلَى جَنْبٍ لِيَعْلَمَ مَوْضِعَ الدَّاءِ، قَالَه ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ. ومنه قول الشاعر: وقد برئت فما بالصدر من قلبٍ وحكي عن ابن الأعرابي أن القلب: داء مأخوذ من القلب يأخذ البعير فيؤله قلبه فيموت من يومه.

قوله: (فَقَالَ الَّذِي رَقَى) بفتح القاف.

قوله: (وَمَا يُذْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ) قال الدَّوْدِيُّ: معناه وما أدراك. وقد روي كذلك ولعله هو المحفوظ، لأن ابن عيينة قال: إذا قال:

وما يدريك فلم يعلم، وإذا قال: وما أدراك فقد علم. وتعبه ابن التين بأن ابن عيينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن وإلا فلا فرق بينهما في اللغة في نفي الدُّرَايَةِ، وهي كلمة تقال عند التَّعَجُّبِ مِنَ الشَّيْءِ، وَتَسْتَعْمَلُ فِي تَعْظِيمِ الشَّيْءِ أَيْضًا، وَهُوَ لَا تَقْ هُنَا كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي رِوَايَةٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَمَا يُذْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ؟ قُلْتُ: شَيْءٌ أَلْفِي فِي رُوعِي» وَلِلدَّارِقَطِيِّ «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ شَيْءٌ أَلْفِي فِي رُوعِي وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ جِلْمٌ مُتَقَدِّمٌ بِمَشْرُوعِيَةِ الرُّقِيِّ بِالْفَاتِحَةِ».

قوله: (ثُمَّ قَالَ قَدْ أَصْبَحْتُمْ) يحتمل أن يكون صوب فعلهم في الرقية، ويحتمل أن يكون ذلك في توقُّفهم عن التَّصَرُّفِ فِي الْجَعْلِ حَتَّى اسْتَأْذَنُوهُ، وَيَحْتَمِلُ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ.

قوله: (وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا) أي: اجعلوا لي منه نصيبًا،

وأخرجه أيضاً البيهقي وعبد الرزاق وإسحاق في مسنده وأبو داود في المراسيل والنسائي في الزراعة غير مرفوع. ولفظ بعضهم «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلَيْسَ لَهُ أَجْرَتُهُ».

وحديثه الثاني أخرجه أيضاً البيهقي وفي إسناده هشام أبو كليب قال ابن القطان: لا يعرف وكذا قال الذهبي، وزاد وحديثه منكرو وقال مغلطاي: هو ثقة وأورده ابن حبان في الثقات وحديث عتبة بن النضر بضم النون وتشديد المهملة في إسناده مسلمة بن علي الحسني وهو متروك، وقيل: اسمه مسلم والأول أصح.

قوله: (حَتَّى يَبَيَّنَ لَهُ أَجْرُهُ) فيه دليل لمن قال: إنه يجب تعيين قدر الأجرة وهم العترة والشافعي وأبو يوسف وعنده وقال مالك واحد بن حنبل وابن شبرمة: لا يجب للمعرف واستحسان المسلمين قال في البحر: قلنا لا نسلم بل الإجماع على خلافه. انتهى.

ويؤيد القول الأول القياس على ثمن المبيع.

قوله: (وَعَنِ النَّجْشِ إِلَى آخِرِ الْحَلِيقِ) قد تقدم الكلام على ذلك في البيع والقاء الحجر هو بيع الحصة الذي تقدم تفسيره، وإذا أخذ النهي عن النجش على عمومه صح الاستدلال به على عدم جواز الاستتجار عليه، ولكنه يبعد ذلك عطف اللبس والقاء الحجر عليه.

قوله: (نَهَى عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ) قد سبق ضبطه وتفسيره في البيع، والمراد به الكراء كما قال الجوهري، يقال: عسب الرجل: أي: أعطيته الكراء وقيل: ماء الفحل نفسه، لقول زهير:

ولولا عسبه لتركتموه وشره منيحة فحل معار
وقد ذهب الشافعي والحنفي والعترة إلى أنه لا يجوز تأجير الفحل للضراب وقال مالك وابن أبي هريرة: يصح كالإعارة، وهو قياس فاسد الاعتبار.

قوله: (وَعَنِ قَفِيزِ الطُّحَّانِ) حكى الحافظ في التلخيص عن ابن المبارك أحد رواة الحديث بأن صورته أن يقال للطحان: اطحن بكذا وكذا وزيادة قفيز من نفس الطحين وقد استدلل بهذا الحديث أبو حنيفة والشافعي ومالك والليث والناصر على أنه لا يجوز أن تكون الأجرة بعض المعمول بعد العمل وقالت الهاديونية والإمام يحيى والمزني: إنه يصح بمقدار منه معلوم وأجابوا عن الحديث بأن مقدار القفيز مجهول، أو أنه كان الاستتجار على

والعمر والعمر بفتح العين وضمتها واحداً، إلا أنهم خصوا القسم بالمتفوح لإيثار الأخف. وذلك لأن الحلف كثير الدور على الاستهم ولذلك حذفوا الخبر وتقديره لعمرك مما أقسم، كما حذفوا الفعل في قولك بالله.

قوله: (بِرُقْيَةٍ بَاطِلٍ) أي: برقية كلام باطل، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والرُقْي الباطلة المذمومة هي التي كلامها كفر أو ألقي لا يعرف معناها كالتلاسم المجهولة المعنى.

قوله: (عَلَى أَنْ يَعْلَمَهَا سُورًا مِنَ الْقُرْآنِ) قد تقدم الجواب عن الاستدلال بهذا الحديث وتحقيق ما هو الحق، والأحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على أنه يجوز للإنسان أن يسترقى، ويعمل الحديث الوارد في الذين يدخلون الجنة بغير حساب وهم الذين لا يرقون ولا يسترقون على بيان الأفضلية واستحباب التوكل والإذن لبيان الجواز، ويمكن أن يجمع بحمل الأحاديث الدالة على ترك الرقية على قوم كانوا يعتقدون نفعها وتأثيرها بطبعها كما كانت الجاهلية يزعمون في أشياء كثيرة.

بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ النِّفْعُ وَالْأَجْرُ مَجْهُولًا وَجَوَازِ اسْتِئْجَارِ الْأَجِيرِ بِطَعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ

٢٣٨٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِئْجَارِ الْأَجِيرِ حَتَّى يَبَيَّنَ لَهُ أَجْرُهُ، وَعَنِ النَّجْشِ وَاللُّبْسِ وَالْقَاءِ الْحَجَرِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٩/٣).

٢٣٨١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا قَالَ: «نَهَى عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ وَعَنِ قَفِيزِ الطُّحَّانِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤٧/٣)، وَفَسَّرَ قَوْمٌ قَفِيزَ الطُّحَّانِ: بِطَحْنِ الطَّعَامِ بِجُزْءٍ مِنْهُ مَطْحُونًا، لِأَنَّهُ مِنْ اسْتِخْفَاقِ طَحْنِ قَدْرِ الْأَجْرَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ، وَذَلِكَ مَتَّاقِضٌ، وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ، وَإِنَّمَا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ طَحْنُ الصَّبْرَةِ لَا يُعْلَمُ كَيْلُهَا بِقَفِيزٍ مِنْهَا وَإِنْ شَرَطَ خَبًا، لِأَنَّ مَا عَدَاهُ مَجْهُولٌ فَهُوَ كَثِيرٌ إِلَّا قَفِيزًا مِنْهَا.

٢٣٨٢- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ النُّدْرِ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ: «طَسَمَ» حَتَّى بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: إِنَّ مُوسَى أَجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِ سِنِينَ أَوْ عَشْرَ سِنِينَ، عَلَى عِفَّةٍ فَرَجِحِهِ وَطَعَامٍ بَطْنِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٤٤).

حديث أبي سعيد الأول قال في مجمع الزوائد: رجال أحمد رجال الصحيح، إلا أن إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسب. انتهى.

طحن صبرة بقفيز منها بعد طحنها، وهو فاسدٌ عندهم.
قوله: (وَلَطْعَامٌ بَلْعِيْهُ) فيه متمسكٌ لمن قال بمجواز الاستجار بالنفقة ومثلها الكسوة، وهو أبو حنيفة والإمام يحيى وقال الشافعي وأبو يوسف وعمرُ والهادوية والمصور بالله: لا يصحُّ للجهالة.

بَابُ الْأَسْتِجَارِ عَلَى الْعَمَلِ مِثْلَ مِثْلِهِ أَوْ مُشَاهِرَةِ أَوْ مُعَاوَمَةٍ أَوْ مُعَادَدَةٍ

٢٣٨٣- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَعَلْتُ مَرَّةً جُوعًا شَدِيدًا، فَخَرَجْتُ لِطَلْبِ الْعَمَلِ فِي حَوَالِي الْمَدِينَةِ، فَإِذَا أَنَا بِامْرَأَةٍ قَدْ جَمَعَتْ مَذْرَأًا فَظَنَنْتُهَا تُرِيدُ بَلَاءً، فَقَاطَعْتُهَا كُلَّ ذَنْبٍ عَلَى تَمَرٍّ، فَمَدَدْتُ سِتَّةَ عَشَرَ ذَنْبًا حَتَّى مَجَلَّتْ يَدَايَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا فَعَلَّتْ لِي سِتَّةَ عَشَرَ تَمَرَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَأَكَلْتُ مَعِي مِنْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٣٥).

٢٣٨٤- وَعَنْ أَنَسٍ: «لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ قَلَمُوا وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، فَكَانَتْ الْأَنْصَارُ أَهْلُ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ أَطْعَمُوهُمْ بِنِصْفِ إِمَارِ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلُ وَالْمَوْتُونَ أَخْرَجَاهُ (م: ١٧٧١) (٧٠) (خ: ٢٦٣١/٤٠/٤٦٢) قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ ابْنُ عَسَمَرٍ: أَطْعَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَبِيرٌ بِالشُّطْرِ، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ جَدَّاهُ الْإِجَارَةَ بَعْدَ مَا قَبِضَ النَّبِيُّ ﷺ.

حديث علي رضي الله عنه جود الحافظ إسناده، وأخرجه ابن ماجه بسند صحيحه ابن السكن، وأخرج البيهقي وابن ماجه من حديث ابن عباس بلفظ: «إِنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجَرَ نَفْسَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ يَسْتَقِي لَهُ كُلَّ ذَلْوٍ بِتَمَرَةٍ، وَجَدَهُمْ أَنْ عَدَدَ الثَّمَرِ سَبْعَةَ عَشَرَ» وفي إسناده حسنٌ رواه عن عكرمة وهو ضعيف.

قوله: (ذَنْبًا) هو الذلُّ مطلقاً أو ألتي فيها ماءٌ أو الممتلئة أو ألتي هي غير ممتلئة، أفاد معنى ذلك في القاموس وقد قدّمنا تحقيقه في أول هذا الشرح قوله: (مَجَلَّتْ) بكسر الجيم: أي غلظت وتنفطت، وفتح الجيم: غلظت فقط قال في القاموس: مجلت يده كنصر وفرح مجلاً ومجولاً نفطت من العمل فمرنت كاجملت وقد أجعلها العمل، أو المجل أن يكون بين الجلد واللحم ماءً، أو المجلّة: جلدة رقيقة يجتمع فيها ماءٌ من أثر العمل وحديث علي رضي الله عنه فيه بيان ما كانت الصحابة عليه من الحاجة وشدة الفاقة

بَابُ الْأَجِيرِ عَلَى عَمَلٍ مَتَى يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ وَحُكْمُ سِرَايَةِ عَمَلِهِ

٢٣٨٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصَمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كُنْتُ خَصَمَهُ خَصَمْتُهُ: رَجُلٌ أَطْعَمَ بِي لَمْ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا وَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُؤَفِّهِ أَجْرَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٥٨) وَالْبُخَارِيُّ (٢٢٢٧).

٢٣٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِهِ لَهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ يُغْفَرُ لِأُمَّتِهِ فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدَرِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يُؤَفِّى أَجْرَهُ إِذَا قَضَى عَمَلَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٩٢).

٢٣٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَعَلَبَ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ فَهُوَ ضَالٌّ» رَوَاهُ أَبُو

على نفسه بأنه عبدٌ فهو عبدٌ، وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة: «أَنَّ رَجُلًا بَاعَ نَفْسَهُ فَقَضَى عَمْرٌأَهُ عَبْدٌ وَجَعَلَ ثَمَنَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» من طريق زرارة بن أوفى أحد التابعين أنه باع حرًا في دينٍ ونقل ابن حزم أنَّ الحرَّ كان يباع في الدين حتى نزلت: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾، ونقل عن الشافعي مثل ذلك، ولا يثبت أكثر أصحابه، وقد استقرَّ الإجماع على المنع.

قوله: (وَلَمْ يُؤَوِّهِ أَجْرُهُ) هو في معنى من باع حرًا وأكل ثمنه، لأنَّه استوفى منفعة بغير عوضٍ فكانه أكلها، ولأنَّه استخدمه بغير أجرٍ فكانه استعبده.

قوله: (إِنَّمَا يُؤَوِّى أَجْرَهُ إِذَا قَضَى عَمَلَهُ) فيه دليلٌ على أنَّ الأجرة تستحقُّ بالعمل، وأمَّا الملك فعند العترة وأبي حنيفة وأصحابه أنَّها تملك بالعقد فتبطل أحكام الملك وعند الشافعي وأصحابه أنَّها تستحقُّ بالعقد وهذا في الصحيحة وأمَّا الفاسدة فقال في البحر: لا تجب بالعقد إجماعًا، وتجب بالاستيفاء إجماعًا.

قوله: (فَهَرَّ ضَامِنٌ) فيه دليلٌ على أنَّ متعاطي الطبِّ يضمن ما حصل من الجنابة بسبب علاجه وأمَّا من علم منه أنه طبيبٌ فلا ضمان عليه وهو من يعرف العلَّة ودواءها وله مشايخ في هذه الصناعة شهدوا له بالخذق فيها وأجازوا له المباشرة.

داود (٤٥٨٦) والنسائي (٥٣٥٢/٨) وابنُ ماجَّة (٣٤٦٦).

حديث أبي هريرة الثَّانِي أخرجه أيضًا البزار، وفي إسناده هشام بن زياد أبو المقدام وهو ضعيفٌ وحديث عمرو بن شعيب قال أبو داود بعد إخراجِه: هذا لم يروه إلا الوليد بن مسلم لا يدرى هو صحيحٌ أم لا؟ وأخرجه النسائي مستندًا ومنقطعًا وفي الباب عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال: حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا طَبِيبٌ تَطْلُبُ عَلَى قَوْمٍ لَا يُعْرِفُ لَهُ تَطْلُبُ بَلَّ ذَلِكَ فَأَخَذَتْ فَهَرَّ ضَامِنٌ» أخرجه أبو داود، وفي إسناده مجهولٌ لا يعلم هل له صحةٌ أم لا؟

قوله: (ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ) قال ابن التَّين: هو سبحانه وتعالى خصمٌ لجميع الظَّالِمِينَ، إلا أنه أراد التشديد على هؤلاء بالتصريح، والخصم يطلق على الواحد والاثنين وعلى أكثر من ذلك وقال الهروي: الواحد بكسر أوَّله قال الفراء: الأوَّل قول الفصحاء، ويجوز في الاثنتين خصمان، وفي الثلاثة خصومٌ، وقوله: (وَمَنْ كُنْتُ خَصْمُهُ خَصْمَتُهُ) هذه الزيادة ليست في صحيح البخاري ولكنَّه أخرجه أحمد وإبْنُ حُبَّان وإبْنُ خزيمة والإسماعيلي.

قوله: (أَعْطَى بِي ثُمَّ عَذَرَ) المفعول محذوفٌ والتقدير أعطى يمينه بي: أي عاهد وحلف بالله ثُمَّ لم يف.

قوله: (بَاعَ حُرًّا وَأَكَلَ ثَمَنَهُ) خصَّ الأكل لأنَّه أعظم مقصود وفي رواية لأبي داود «وَرَجُلٌ اغْتَبَدَ مُحَرَّرُهُ» وهو أعمُّ من الأوَّل في الفعل وأخصُّ منه في المفعول قال الخطَّابي: اعتباد الحرُّ يقع بأمرين: أن يعتقه ثُمَّ يكتم ذلك أو يبيعه، والثَّانِي أن يستخدمه كرهًا بعد العتق، والأوَّل أشدُّهما قال في الفتح: والأوَّل أشدُّ، لأنَّ فيه مع كتم الفعل أو جحده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثَّمَنِ فمن ثُمَّ كان الوعيد عليه أشدُّ قال المهلب: وإنَّما كان إثمه شديدًا، لأنَّ المسلمين أكفَاءٌ بالحرِّية، فمن باع حرًّا فقد منعه التصرُّف فيما أباح الله له وألزمه الَّذِي أنقذه الله منه وقال ابن الجوزي: الحرُّ عبد الله فمن جنى عليه فخصمه سيِّده قال ابن المنذر: لم يختلفوا في أنَّ من باع حرًّا أنه لا قطع عليه، يعني: إذا لم يسرقه من حرز مثله، إلا ما يروى عن علي رضي الله عنه أنه تقطع يد من باع حرًّا قال: وكان في جواز بيع الحرِّ خلافٌ قديمٌ ثُمَّ ارتفع فروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: من أقرَّ

كِتَابُ الْوُدِيْعَةِ وَالْعَارِيَةِ

٢٣٨٩- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا ضَمَانَ عَلَى مُؤْتَمَنٍ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤١/٣).

الحديث قال الحافظ: في إسناده ضعف، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عنه بلفظ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمُغْلُ» ضَمَانَ، وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ غَيْرَ الْمُغْلُ ضَمَانَ، وقال: إِنَّمَا نَرَوِي هَذَا عَنْ شَرِيحٍ غَيْرِ مَرْفُوعٍ قَالَ الْحَافِظُ: وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعِيفَان.

قوله: (الْوُدِيْعَةُ) هي في اللُّغَةِ مَاخُوذَةٌ مِنَ السُّكُونِ، يُقَالُ: وَدَعَ الشَّيْءُ يَدَعُ: إِذَا سَكَنَ، فَكَأَنَّهُمَا سَاكِنَةٌ عِنْدَ الْمَوْدَعِ، وَقِيلَ: مَاخُوذَةٌ مِنَ الدَّعَةِ وَهِيَ خَفَضُ الْعِيْشِ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مُبْتَدَلَةٍ بِالِانْتِفَاعِ وَفِي الشَّرْعِ: الْعَيْنُ الَّتِي يَضَعُهَا مَالِكُهَا عِنْدَ آخِرِ لِحْفِظِهَا وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ إِجْمَاعًا وَالْعَارِيَةُ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ، قَالَ فِي النِّهَايَةِ: كَأَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْعَارِ، لِأَنَّ طَلِبَهَا عَارٌ، وَيَجْمَعُ عَلَى عَوَارِيٍّ مُشَدَّدًا وَفِي الشَّرْعِ إِبَاحَةُ مَنَافِعِ الْعَيْنِ بِغَيْرِ عَوْضٍ وَهِيَ أَيْضًا مَشْرُوعَةٌ إِجْمَاعًا. قوله: (لَا ضَمَانَ عَلَى مُؤْتَمَنٍ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا ضَمَانَ

عَلَى مَنْ كَانَ أَمِينًا عَلَى عَيْنٍ مِنَ الْأَعْيَانِ كَالْوَدِيْعِ وَالْمُسْتَعِيرِ أَمَّا الْوَدِيْعُ فَلَا يَضْمَنُ قِيلَ: إِجْمَاعًا إِلَّا لَجَنَابَةٍ مِنْهُ عَلَى الْعَيْنِ وَقَدْ حَكِيَ فِي الْبَحْرِ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، وَتَأَوَّلَ مَا حَكِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ الْوَدِيْعَ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِشَرَطِ الضَّمَانِ بِأَنَّ ذَلِكَ عَمَلٌ عَلَى ضَمَانِ التَّفْرِيطِ لَا الْجَنَابَةِ الْمُتَعَمِّدَةِ، وَالْوَجْهُ فِي تَضْمِينِهِ الْجَنَابَةُ أَنَّهُ صَارَ بِهَا خَائِنًا، وَالْخَائِنُ ضَامِنٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ غَيْرِ الْمُغْلُ ضَمَانَ»، وَالْمُغْلُ: هُوَ الْخَائِنُ، وَهَكَذَا يَضْمَنُ الْوَدِيْعُ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ تَعَدٍّ فِي حِفْظِ الْعَيْنِ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْخِيَانَةِ وَأَمَّا الْعَارِيَةُ فَذَهَبَ الْعَتَرَةُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ تَعَدُّ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعَطَاءُ وَالشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَعِزَّاهُ صَاحِبُ الْفَتْحِ إِلَى الْجُمْهُورِ: إِنَّهَا إِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ ضَمْنُهَا إِلَّا فِيمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَآذُونِ فِيهِ وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَشَرِيحِ وَالْحَنْفِيَّةِ أَنَّهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ وَإِنْ شَرَطَ الضَّمَانُ وَعِنْدَ الْعَتَرَةِ وَقَتَادَةَ وَالْعَنْبَرِيِّ: أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ الضَّمَانُ كَانَتْ مَضْمُونَةً وَحَكِيَ فِي الْبَحْرِ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ أَبِي نَجْرٍ أَنَّ غَيْرَ الْحَيَوَانَ مَضْمُونٌ، وَالْحَيَوَانَ غَيْرُ مَضْمُونٍ وَاسْتَدْلُّ مِنْ قَالَ إِنَّهُ لَا ضَمَانَ

عَلَى غَيْرِ الْمُتَعَدِّيِّ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرِ الْمُغْلُ ضَمَانَ» وَقَوْلُهُ «لَا ضَمَانَ عَلَى مُؤْتَمَنٍ» وَبِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بِلَفْظٍ: «مَنْ أُوْدِعَ وَدِيْعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ» وَفِي إِسْنَادِهِ الْمُتَنَّبِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَتَابِعَهُ ابْنُ لُحْيَةٍ فِيمَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَبِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَحُسْنُهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِمَامَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ: «الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاةٌ وَالزُّعِيمُ غَارِمٌ» وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ التَّصْرِيحَ بِضَمَانِ الزُّعِيمِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ضَمَانِ الْمُسْتَعِيرِ وَاسْتَدْلُّ مِنْ قَالَ بِالضَّمَانِ بِحَدِيثِ سَمُرَةَ الْآتِي وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَمْرَ بِتَأْدِيَةِ الْأَمَانَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ ضَمَانَهَا إِذَا تَلَفَتْ وَاسْتَدْلُّ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ الْحَيَوَانَ وَغَيْرِهِ بِحَدِيثِ صَفْوَانَ الْآتِي، وَلَا يَخْفَى أَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْحَيَوَانَ مَضْمُونٌ لَا يَسْتَفَادُ مِنْهَا أَنَّ حَكْمَ الْحَيَوَانَ بِخِلَافِهِ

٢٣٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا الْأَمَانَةُ إِلَى مَنْ اقْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٣٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٦٤) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الحديث أخرجه أيضًا الحاكم وصححه، وفي إسناده طلق بن غنم عن شريك، واستشهد له الحاكم بحديث أبي النجاشي عن أنس وفي إسناده أيوب بن سويد مختلف فيه، وقد تفرد به كما قال الطبراني وقد استكرر حديث الباب أبو حاتم الرازي وأخرجه أيضًا البيهقي ومالك وفي الباب عن أبي بن كعب عند ابن الجوزي في العلل المتناهية، وفي إسناده من لا يعرف، وأخرجه أيضًا الدارقطني وعن أبي إمامة عند البيهقي والطبراني بسند ضعيف وعن أنس عند الدارقطني والطبراني والبيهقي وأبي نعيم وعن رجل من الصحابة عند أحمد وأبي داود والبيهقي وفي إسناده مجهول آخر غير الصحابي، لأن يوسف بن ماهر رواه عن فلان عن آخر، وقد صححه ابن السكن وعن الحسن مرسلاً عند البيهقي قال الشافعي: هذا حديث ليس بشأنه وقال ابن الجوزي: لا يصح من جميع طرقه وقال أحمد: هذا حديث باطل لا يعرفه من وجه يصح، ولا يخفى أن وروده بهذه الطرق المتعددة مع تصحيح إمامين من الأئمة المعترين لبعضها وتحسين إمام ثالث منهم مما يصير به الحديث متهمًا للاحتجاج.

قوله: (وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَكَافَاةُ الْخَائِنِ بِمِثْلِ فِعْلِهِ فَيَكُونُ مَخْصُصًا لِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ

وقال المقبل في المنار: يحتجّون بهذا الحديث في مواضع على التّضمين ولا أراه صريحاً، لأن اليد الأمانة أيضاً عليها ما أخذت حتى تردّ، وإلا فليست بأمانة:

ومستخبر عن سرّ ليلسى تركته بعمياء من ليلسى بغير يقين يقولون خبرنا فأنّت أمينها وما أنا إن خبرتهم بأمين

إنما كلامنا هل يضمنها لو تلفت بغير جنائية؟ وليس الفرق بين المضمون وغير المضمون إلا هذا وأما الحفظ فمشارك وهو الذي تفيد على، فعلى هذا لم ينس الحسن كما زعم قتادة حين قال: «هو أمينك لا ضمانك عليه» بعد رواية الحديث. انتهى.

ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من قلّة الجدوى وعدم الفائدة وبيان ذلك أن قوله: لأن اليد الأمانة عليها ما أخذت حتى تردّ وإلا فليست بأمانة يقتضي الملازمة بين عدم الردّ وعدم الأمانة، فيكون تلف الوديعه والعاريه بأي وجه من الوجوه قبل الردّ مقتضياً لخروج الأمين عن كونه أميناً وهو ممنوع، فإنّ مقتضى لذلك إنّما هو التلف بخيانة أو جنائية، ولا نزاع في أنّ ذلك موجب للضمان، إنّما النزاع في تلف لا يصير به الأمين خارجاً عن كونه أميناً كالتلف بأمر لا يطاق دفعه أو بسبب سهو أو نسيان أو باقاة سماوية أو سرقة أو ضياع بلا تفریط فإنه يوجد التلف في هذه الأمور مع بقاء الأمانة.

وظاهر الحديث يقتضي الضمان وقد عارضه ما أسلفنا وقال في ضوء النهار: إنّ الحديث إنّما يدلّ على وجوب تأدية غير التآلف والضمان عبارة عن غرامة التآلف. انتهى.

ولا يخفى أنّ قوله في الحديث «على اليد ما أخذت» من المقتضى الذي يتوقّف فهم المراد منه على مقدّر وهو إمّا الضمان أو الحفظ أو التأدية، فيكون معنى الحديث على اليد ضمان ما أخذت أو حفظ ما أخذت أو تأدية ما أخذت، ولا يصحّ هاهنا تقدير التأدية، لأنّه قد جعل قوله: «حتى تؤدّيه» غاية لها، والشئ لا يكون غاية لنفسه وأما الضمان والحفظ فكل واحد منهما صالح للتقدير، ولا يقدران معاً لما تقرّر من أنّ المقتضى لا عموم له، فمن قدر الضمان أوجبه على الوديع والمستعير، ومن قدر الحفظ أوجبه عليهما ولم يوجب الضمان إذا وقع التلف مع الحفظ المعتبر وبهذا تعرف أنّ قوله إنّما يدلّ الحديث على وجوب التأدية لغير التآلف ليس على ما ينبغي، وأما مخالفة رأي الحسن لروايته فقد تقرّر في الأصول أنّ العمل بالرواية لا بالرأي.

سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»، وقوله تعالى: «وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ»، وقوله تعالى: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ»، والحاصل أنّ الأدلة القاضية بتحريم مال الأدميّ ودمه وعرضه عمومها مخصّص بهذه الثلاث الآيات وحديث الباب مخصّص لهذه الآيات، فيحرم من مال الأدميّ وعرضه ودمه ما لم يكن على طريق المجازاة فإنّها حلال إلا الحيانة فإنّها لا تحلّ، ولكنّ الحيانة إنّما تكون في الأمانة كما يشعر بذلك كلام القاموس فلا يصحّ الاستدلال بهذا الحديث، على أنّه لا يجوز لمن تعذّر عليه استيفاء حقّه حبس حقّ خصمه على العموم كما فعله صاحب البحر وغيره، إنّما يصحّ الاستدلال به على أنّه لا يجوز للإنسان إذا تعذّر عليه استيفاء حقّه أن يجبس عنده وديعة لخصمه أو عاريته، مع أنّ الحيانة إنّما تكون على جهة الخديعة والخفية، وليس محلّ النزاع من ذلك، ومّا يؤيّد الجواز إذنه ﷺ لامرأة أبي سفيان أن تأخذ لها ولولدها من مال زوجها ما يكفيها كما في الحديث الصحيح وقد اختلف في مسألة الحبس المذكورة، فذهب الهادي إلى أنّه لا يجوز مطلقاً من الجنس ولا من غيره قال المؤيد بالله: إنّ قول الهادي مسبوق بالإجماع وقال الشافعي والمنصور بالله: يجوز من الجنس وغيره وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله: يجوز من الجنس فقط، وقال الإمام يحيى: يجوز من الجنس ثم من غيره لتعذّره ديناً قال في البحر بعد حكاية الخلاف: قلت: الأقرب اشتراط الحاكم حيث يمكن للخبر، يعني: حديث الباب، فإن تعذّر جاز الحبس وغيره لكلا تضعيح الحقوق وظواهر الآي.

٢٣٩١- وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» رَوَاهُ الْخُمَسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٨/٥) (د: ٣٥٦١) (ت: ١٢٦٦) (هـ: ٢٤٠٠)، زَادَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ: قَالَ قَتَادَةُ: ثُمَّ نَسِيَ الْحَسَنُ فَقَالَ: «هُوَ أَمِينُكَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ»، يَنْهِي: الْعَارِيَةَ.

الحديث صحّحه الحاكم، وسماع الحسن من سمرة فيه خلاف مشهور قد تقدّم وفيه دليل على أنّه يجب على الإنسان ردّ ما أخذته يده من مال غيره بإعارة أو إجارة أو غيرها حتى يرده إلى مالكه، وبه استدلّ من قال بأنّ الوديع والمستعير ضامنان وقد تقدّم الخلاف في ذلك وهو صالح للاحتجاج به على التّضمين، لأنّ المأخوذ إذا كان على اليد الأخذ حتى تردّه، فالمراد أنّه في ضمانها كما يشعر لفظ على من غير فرق بين مأخوذ ومأخوذ

مذهب الكوفيين وعند البصريين أن إن خففة من الثقيلة واللام زائدة. قال الأصمعي: يقال للفارس بحر إذا كان واسع الجري أو، لأن جريه لا ينفذ كما لا ينفذ البحر، ويؤيده ما وقع في رواية للبخاري بلفظ: «كَانَ يَنْفُذُ ذَلِكَ لَا يُجَارَى».

٢٣٩٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كُنَّا نَعُدُّ الْمَاعُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَارِيَةً الدَّلْوِ وَالْقِدْرَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٥٧).

الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وروى عن ابن مسعود وابن عباس أنهما فسرا قوله تعالى: ﴿وَيَتَنَعَّوْنَ الْمَاعُونَ﴾ أنه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس بينهم من الفاس والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك وعن عائشة: الماعون: الماء والنار والملح، وقيل الماعون: الزكاة قال الشاعر:

قَوْمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ لَمْ يَمْنَعُوا مَاعُونَهُمْ وَيَضْعِفُوا تَهْلِيلَا

قال في الكشف: وقد يكون منع هذه الأشياء محظوراً في الشريعة إذا استعيرت عن اضطراب، وقيحاً في المروءة في غير حال الضرورة وأخرج أبو داود والنسائي عن بهيسة بضم الموحدة وفتح المهاء وسكون الباء التحتية بعدها سين مهملة الفزارة عن أبيها قالت «اسْتَأْذَنَ أَبِي النَّبِيَّ ﷺ فَدَخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَمِيصِهِ، فَجَعَلَ يَقْبَلُهُ وَيَلْتَزِمُ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَجِلُّ مِنْهُ؟ قَالَ: الْمَاءُ، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَجِلُّ مِنْهُ؟ قَالَ: الْجِلْعُ، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَجِلُّ مِنْهُ؟ قَالَ: إِنْ تَفَعَّلَ الْخَيْرَ خَيْرَ لَكَ» وسياقي حديث بهيسة هذا في باب إقطاع المعادن من كتاب إحياء الموات وروى ابن أبي حاتم عن قره بن دعويس الثميري: «أَنْتُمْ وَقَدْؤُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَعْمَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: لَا تَمْنَعُوا الْمَاعُونَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْمَاعُونَ؟ قَالَ: فِي الْحَجَرِ وَالْحَدِيدِ وَفِي الْمَاءِ، قَالُوا: فَأَيُّ الْحَدِيدِ؟ قَالَ: قُدُورُكُمْ النُّحَاسُ وَحَدِيدُ الْقَاسِ الَّذِي تَمْتَنُّونَ بِهِ، قَالُوا: وَمَا الْحَجَرُ؟ قَالَ: قُدُورُكُمْ الْحِجَارَةُ» وهذا حديث غريب وروى عن عكرمة «أَنَّ رَأْسَ الْمَاعُونِ زَكَاةُ الْمَالِ، وَأَذَنَاهُ الْمُنْخَلُ وَالْأُذُنُ».

وروى ابن أبي حاتم أن الماعون: العواري وأصل الماعون من المن: وهو الشيء القليل، فسميت الزكاة ماعوناً، لأنها قليل من كثير، وكذلك الصدقة وغيرها، وهذه التفسير ترجع كلها إلى شيء واحد وهو المعاونة بمال أو منفعة، ولهذا قال محمد بن كعب: الماعون: المعروف وفي الحديث «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

٢٣٩٢- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ يَوْمَ حَتِّينَ أَذْرَعًا، فَقَالَ: أَغْصَبًا يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ، قَالَ: فَصَاعٌ بَغْضُهَا، فَعَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَضْمَنَهَا لَهُ، فَقَالَ: أَنَا الْيَوْمَ فِي الْإِسْلَامِ أَرْغَبُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠١/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٦٢).

٢٣٩٣- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ فَرْعٌ بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ الْمُسْدُوبُ فَرَسِيَّةٌ فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ شَيْءٍ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٨٠/٣) (خ: ٢٦٢٧) (م: ٢٣٠٧) (د: ٤٩٨٨) (ت: ١٦٨٥) (ن: ٨٨٢١) (هـ: ٢٧٧٢).

حديث صفوان أخرجه أيضاً النسائي والحاكم، وأورد له شاهداً من حديث ابن عباس ولفظه: «بَلْ عَارِيَةٌ مُسْدُوبَةٌ» وفي رواية لأبي داود «إِنَّ الْأَذْرَاعَ كَانَتْ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ» ورواه البيهقي عن أمية بن صفوان مرسلأ، ويثبت أن الأذراع كانت ثمانين ورواه الحاكم من حديث جابر وذكر أنها مائة درع، وأعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث قال ابن حزم: أحسن ما فيها حديث يعلى بن أمية وقد تقدم في كتاب الوكالة.

قوله: (أَغْصَبًا) معمول لفعلٍ مقدّر هو مدخول الممزة: أي: أتاخذها غصباً لا تردّها عليّ؟ فأجاب ﷺ بقوله: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ» فمن استدلل بهذا الحديث على أن العارية مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة كاشفة لحقيقة العارية، أي: أن شأن العارية الضمان ومن قال إن العارية غير مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة خصصة، أي: استعيرها منك عارية متضمنة بأنها مضمونة لا عارية مطلقة عن الضمان.

قوله: (فَعَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَضْمَنَهَا) فيه دليل على أن الضمان من أسباب الضمان، لا على أن مطلق الضمان تقييد وأنه يوجب الضمان على كل حال لاحتمال أن يكون تلف ذلك البعض وقع فيه تقييد.

قوله: (فَرْعٌ) أي: خوف من عدو وأبو طلحة المذكور هو زيد بن سهل زوج أم أنس.

قوله: (يُقَالُ لَهُ الْمُسْدُوبُ) قيل سمي بذلك من الشدب وهو الرهن عند السباق وقيل لندب كان في جسمه وهو اثر الجرح.

قوله: (وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا) قال الخطابي: إن هي النافية واللام بمعنى إلا: أي: ما وجدناه إلا بحراً قال ابن التين: هذا

قوله: (وَإِعَارَةُ دَلْوَيْهَا) أي: من حقوق الماشية أن يعير صاحبها الدلو الذي يسقيها به إذا طلبه منه من يحتاج إليه.

قوله: (وَمِنْحَتُهَا) بالنون والمهملة، والمنحة في الأصل: العطية قال أبو عبيدة: المنحة عند العرب على وجهين: أحدهما أن يعطي الرجل صاحبه فيكون له والآخر أن يعطيه ناقة أو شاة يتنفع بحلبها ووبرها زماناً ثم يردّها، والمراد بها هنا عارية ذوات الألبان ليؤخذ لبنها ثم تردّ لصاحبها قال القزّاز: قيل: لا تكون المنيحة إلا ناقة أو شاة والأول أعرف.

قوله: (وَحَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ) بالحاء المهملة في جميع الروايات وأشار الداودي إلى أنه روي بالجيم، وقال: أراد أنها تساق إلى موضع سقيها، وتعقب بأنه لو كان كذلك لقال: وجلبها إلى الماء لا على الماء، وإنما المراد حلبها هناك لنفع من يحضر من المساكين.

قوله: (حَمَلُ عَلَيْهَا الْخُ) أي: من حقّها أن يبذلها المالك لمن أراد أن يستعيرها ليتنفع بها في الغزو.

٢٣٩٥- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ وَعَلَيْهَا دِرْعٌ قَطِرٌ ثَمَنُ خُمْسَةِ دَرَاهِمٍ كَانَ لِي مِنْهُمْ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا كَانَتْ امْرَأَةٌ تَقِينُ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا أَرْسَلَتْ إِلَيَّ تَسْتَعِيرُهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ (٢٦٢٨).

قوله: (دِرْعٌ) الدرع قميص المرأة وهو مذكّر قال الجوهري: ودرع الحديد مؤنثة، وحكى أبو عبيدة أنه أيضاً يذكر ويؤنث.

قوله: (قَطِرٌ) بكسر القاف وسكون المهملة بعدها راء وفي رواية المستملي والسرخسي بضمّ القاف وسكون المهملة وآخره نون، والقطري نسبة إلى القطر: وهي ثياب من غليظ القطن وغيره وقيل: من القطن خاصة تعرف بالقطرية فيها حرّة قال الأزهرى: الثياب القطرية منسوبة إلى قطر، قرية من البحرين، فكسروا القاف للنسبة وخففوا.

قوله: (ثَمَنُ خُمْسَةِ دَرَاهِمٍ) بنصب ثمن بتقدير فعل وخمسة بالخفض على الإضافة أو برفع ثمن وخمسة على حذف الضمير، والتقدير ثمنه خمسة، وروي بضمّ أوّله وتشديد الميم على لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الخافض: أي: قوّم بخمسة دراهم. قوله: (تَقِينُ) بالقاف والتحتائية المشددة: أي: تزين، من الشيء قبانة: أي: أصلحه، والقينة يقال للماشطة وللمغنية، وحكى ابن التّين أنه روى تفنّن بالفاء: أي: تعرض وتجلس على زوجها قال في الفتح: ولم يضبط ما بعد الفاء قال: ورايته بخط بعض الحفاظ بمشاة فوقائية قال ابن الجوزي: أرادت عائشة أنهم كانوا أوّلاً في حال ضيق فكان الشيء المحترق عندهم إذ ذاك عظيم القدر، وفي الحديث أن عارية الثياب للعرس امرء معمول به مرغّب فيه وأنه لا يعدّ من التشيع.

٢٣٩٦- وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤْذِي حَقَّهَا إِلَّا أَقْبَعَتْ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٌ قَرَقَرٌ نَطْرُهُ ذَاتُ الظِّلْفِ بِظِلْفِهَا، وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقَرْنِ لَيْسَ فِيهَا يَوْمِيْلٌ جَمَاءٌ، وَلَا مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «إِطْرَاقُ فَحْلَيْهَا، وَإِعَارَةُ دَلْوَيْهَا، وَمِنْحَتُهَا، وَحَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَحَمَلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٢١) وَمُسْلِمٌ (٩٨٨) (٢٨).

الحديث قد سبق شرح بعض الفاظه في أوّل كتاب الزكاة. قوله: (إِطْرَاقُ فَحْلَيْهَا) أي عاريّة الفحل لمن أراد أن يستعيره من ماله ليطلق به على ماشيته.

أحاديث الباب، وبه قال الجمهور وظاهر الأحاديث المذكورة أنه يجوز الإحياء سواء كان بإذن الإمام أو بغير إذنه وقال أبو حنيفة: لا بد من إذن الإمام وعن مالك: يحتاج إلى إذن الإمام فيما قرب مما لأهل القرية إليه حاجة من مرعى ونحوه، وبمثلها قالت الهاديّة.

قوله: (مَنْ أَحَاطَ حَاطِطًا) فيه أن التحويط على الأرض من جملة ما يستحق به ملكها، والمقدار المعبر ما يسمى حائطاً في اللغة.

قوله: (وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ) قال في الفتح: رواية الأكثر بتووين «عرق»، و«ظالم» نعت له، وهو راجع إلى صاحب العرق: أي: ليس لذي عرق ظالم أو إلى العرق: أي: ليس لعرق ذي ظالم ويرى بالإضافة ويكون الظالم صاحب العرق، ويكون المراد بالعرق الأرض، وبالأول جزم مالك والشافعي والأزهري وابن فارس وغيرهم، وبالغ الخطأ في فعل رواية الإضافة.

وقال ربيعة: العرق الظالم يكون ظاهراً ويكون باطناً فالباطن ما احتفزه الرجل من الآبار أو استخرجه من المعادن، والظاهر ما بناه أو غرسه وقال غيره: العرق الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض بغير حق ولا شبهة.

قوله: (مَنْ عَمَرَ أَرْضًا) بفتح العين وتخفيف الميم، ووقع في البخاري (مَنْ أَهْمَرَ) بزيادة الهمزة في أوله وخطئ راويها وقال ابن بطال: يمكن أن يكون اعتمر فسقطت التاء من النسخة، وقال غيره: قد سمع فيه الرباعي، يقال: أكرم الله بك منزلتك، ووقع في رواية أبي ذر من أكرم بضمة الهمزة: أي: أكرمه غيره قال الحافظ: وكان المراد بالغير الإمام.

قوله: (يَتَعَادَوْنَ يَتَخَاطَوْنَ) المعادة: الإسراع بالسير، والمراد بقوله يتخاطون: يعملون على الأرض علامات بالخطوط وهي تسمى الخطط واحدها خطة بكسر الخاء، وأصل الفعل يتخاطون فادغمت الطاء في الطاء، والتقييد بالمسلم في حديث أسمر يشعر بأن المراد بقوله في حديث عائشة: «لَيْسَتْ لِأَحَدٍ» أي: من المسلمين فلا حكم لتقدم الكافر، أمّا إذا كان حريياً فظاهر، وأمّا الذمي ففيه خلاف معروف.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ مَنَعِ فَضْلِ الْمَاءِ

٢٤٠١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِمَنْ تَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/ ٢٧٣) (خ: ٢٣٥٣)

كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

٢٣٩٧- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٧٩) وَصَحَّحَهُ وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ أَحَاطَ حَاطِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٨١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٧)، وَلَأَحْمَدُ بِفُلْهُ مِنْ رِوَايَةِ سَمُرَةَ.

٢٣٩٨- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٣٢٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٧٨).

٢٣٩٩- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ١٢٠) وَالبُخَارِيُّ (٢٣٣٥).

٢٤٠٠- وَعَنْ أَسْمَرَ بْنِ مُضَرَّسٍ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَايَعْتُهُ، فَقَالَ: مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ لَهُ قَالَ: فَخَرَجَ النَّاسُ يَتَعَادَوْنَ يَتَخَاطَوْنَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٧١).

حديث جابر أخرجه بنحوه النسائي وابن حبان وحديث سمرة أخرجه أيضاً أبو داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الجارود، وهو من رواية الحسن عنه، وفي سماعه منه خلاف ولفظه «مَنْ أَحَاطَ حَاطِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ» وحديث سعيد أخرجه أيضاً النسائي وحسنه الترمذي وأعله بالإرسال فقال: وروي مرسلًا، ورجح الدارقطني إرساله أيضاً وقد اختلف مع ترجيح الإرسال من هو الصحابي الذي روي من طريقه؟ فقيل: جابر، وقيل: عائشة، وقيل: عبد الله بن عمر، ورجح الحافظ الأول، وقد اختلف فيه على هشام بن عروة اختلافاً كثيراً ورواه أبو داود الطيالسي من حديث عائشة، وفي إسناده زمعة وهو ضعيف ورواه ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في مسندهما من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وعلقه البخاري وحديث أسمر بن مضرّس صححه الضياء في المختارة وقال البغوي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث.

قوله: (مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً) الأرض الميتة: هي التي لم تعمّر، شبهت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت، والإحياء أن يعمد شخص إلى أرض لم يتقدم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء فتصير بذلك ملكه كما يدل عليه

وقالوا في البئر التي لا تملك: لا يجب عليه بذل فضلها وأما الماء الحرز في الإناء فلا يجب بذل فضله لغیر المضطر على الصحيح. انتهى.

قال في «البحر»: والماء على ضرب: حق إجماعاً كالأنهار غير المستخرجة والسبيل وملك إجماعاً يحرز في الجرار ونحوها ويختلف فيه كماء الآبار والعيون والقناة المحتفزة في الملك. انتهى.

والقناة: هي بفتح القاف الكلمة التي تحت الأرض، وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك قال ابن بطال: لا خلاف بين العلماء أن صاحب الحق أحق بمائه حتى يروي قال الحفاظ: وما نفاه من الخلاف هو على القول بأن الماء ملك، فكان الذين يذهبون إلى أنه ملك وهم الجمهور هم الذين لا خلاف عندهم في ذلك وقد استدلل بتوجه النهي إلى الفضل على جواز بيع الماء الذي لا فضل فيه، وقد تقدم الكلام على ذلك في البيع.

قوله: (يُمنع به الكلا) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة: وهو الثبات رطبه ويابس، والمعنى أن يكون حول البئر كلاً ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا مكثوا من سقي بهائمهم من تلك البئر لئلا يتضرروا بالعطش بعد الرعي فيستلزم منهم من الماء منعمهم من الرعي، وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور، وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ويلحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب، لأنه إذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعي هناك، ويحتمل أن يقال: يمكنهم حمل الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم، والصحيح الأول، ويلحق بذلك الزرع عند مالك والصحيح عند الشافعية وبه قالت الحنفية، الاختصاص بالماشية، وفرق الشافعي فيما حكاه المزي عن بين المواشي والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع، وبهذا أجاب النووي وغيره واستدل مالك بمحدث جابر المتقدم لإطلاقه وعدم تقيده وتعقب بأنه يحمل على المقيّد، وعلى هذا لو لم يكن هناك كلاً يرضى فلا مانع من المنع لانتفاء العلة قال الخطابي: والنهي عند الجمهور للتنزيه وهو محتاج إلى دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم قال في الفتح: وظاهر الحديث وجوب بذله مجاناً، وبه قال الجمهور وقيل: لصاحبه طلب القيمة من المحتاج إليه كما في طعام المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز البيع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد بمنع الملازمة فيجوز أن يقال:

(٢٣٥٤) (م: ١٥٦٦) (٣٧ و ٣٨) ولمسلم «لا يباع فضل الماء ليبيع به الكلا» وللبخاري: «لا تمنعوا فضل الماء لئلا تمنعوا به فضل الكلا».

٢٤٠٢- وعن عائشة قالت: «نهى رسول الله ﷺ أن يمنع نفع البئر» رواه أحمد (١٣٩/٦) وابن ماجه (٢٤٧٩).

٢٤٠٣- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «من منع فضل مائه أو فضل كلبه منعة الله عز وجل فضله يوم القيامة» رواه أحمد (٢٢١/٢).

٢٤٠٤- وعن عبادة بن الصامت: أن رسول الله ﷺ: «قضى بين أهل المدينة في النخل أن لا يمنع نفع بئر، وقضى بين أهل البادية أن لا يمنع فضل ماء لئلا يمنع به الكلا» رواه عبد الله بن أحمد في المستدر (٣٢٧/٥).

حديث عمرو بن شعيب في إسناده محمد بن راشد الخزاعي وهو ثقة وقد ضعفه بعضهم، لكن حديث أبي هريرة يشهد لصحة الأحاديث المذكورة بعده، ومما يشهد لصحتها حديث جابر عند مسلم: أن رسول الله ﷺ: «نهى عن بيع فضل الماء» وحديث إياس بن عبد الله عند أهل السنن بنحوه وصححه الترمذي، وقال أبو الفتح القشيري: هو على شرطهما، ولكن حديث عمرو بن شعيب في إسناده ليث بن أبي سليم، وقد رواه الطبراني في الصغير من حديث الأعمش عن عمرو بن شعيب، ورواه في الكبير من حديث واثلة بلفظ: وإسناده ضعيف.

وحديث عائشة رواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن إسماعيل وهو ابن أبي خالد الكوفي، قال أبو حاتم: مجهول، وكذا قال في التقریب.

قوله: (فضل الماء) المراد به ما زاد على الحاجة، ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ: «ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه» قال في الفتح: وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة في الأرض المملوكة وكذلك في الموات إذا كان لقصد التملك والصحيح عند الشافعية ونص عليه في القديم وحرمة، أن الحافر يملك ماءها وأما البئر المحفورة في الموات لقصد الارتفاق لا التملك، فإن الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به إلى أن يرحل وفي صورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته، والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعه وماشيته، هذا هو الصحيح عند الشافعية، وخص المالكية هذا الحكم بالموات،

قوله: (الْمَاءُ) فيه دليلٌ على أنَّ النَّاسَ شركةٌ في جميع أنواع الماء من غير فرق بين المحرز وغيره، وقد تقدّم في الباب الأول أنَّ الماء المحرز في الجرار ونحوها ملكٌ لإجماعاً، ومن لازم الملك الاختصاص وعدم الاشتراك بين غير منحصرين كما يقضي به الحديث، فإن صحَّ هذا الإجماع كان مخصصاً لأحاديث الباب وأما ماء الأنهار فقد تقدّم أنه حقٌّ بالإجماع واختلف في ماء الآبار والعيون والكنائس، فعند الشافعية والحنفية وأبي العباس وأبي طالب: أنه حقٌّ لا ملكٌ واستدلوا بأحاديث الباب وقال الإمام يحيى والمؤيد بالله في أحد قوليه وبعض أصحاب الشافعي: إنه ملكٌ، وقاسوه على الماء المحرز في الجرار ونحوها وردُّه بأنه بالسَّيُول أشبه منه بماء الجزرة ونحوها قال في البحر: فصل: ومن احتضر بشراً أو نهراً فهو أحقُّ بمائه إجماعاً وإن بعدت منه أرضه وتوسط غيرها. انتهى.

واختلف في ماء البرك، فقيل: حقٌّ، وقيل: ملكٌ.

قوله: (وَالنَّارُ) قيل: المراد بها الشجر الذي يحترق به النَّاسُ، وقيل: المراد بها الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها وقيل: المراد بها الحجارة التي توري النار إذا كانت في موات الأرض، وإذا كان المراد بها الضَّوء فلا خلاف أنه لا يختصُّ به صاحبه وكذلك إذا كان المراد بها الحجارة المذكورة وإن كان المراد بها الشجر فالخلاف فيه كالحلاف في الحطب وسيأتي قوله: (وَالْكَلَا) قد تقدّم تفسيره في الباب الذي قبل هذا وهو أعمُّ من الخلا والحشيش، لأنَّ الخلا يختصُّ بالرُّطب من الثَّبات والحشيش يختصُّ باليابس والكلا يعمُّهما، قيل: المراد بالكلا هنا هو الذي يكون في المواضع المباحة كالأودية والجبال والأراضي التي لا مالك لها وأما ما كان قد أحرز بعد قطعه فلا شركة فيه بالإجماع كما قيل وأما الثَّابت في الأرض المملوكة والمتحرَّجة ففيه خلافٌ، فقيل: مباحٌ مطلقاً، وإليه ذهب الهادوية وقيل: تابعٌ للأرض فيكون حكمه حكمها، وإليه ذهب المؤيد بالله واعلم أنَّ أحاديث الباب تنهض بمجموعها فتدلُّ على الاشتراك في الأمور الثلاثة مطلقاً ولا يخرج شيءٌ من ذلك إلا بدليل يخصُّ به عمومها لا بما هو أعمُّ منها مطلقاً كالأحاديث الماضية بأنَّه لا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه، لأنها مع كونها أعمُّ إنما تصلح للاحتجاج بها بعد ثبوت الملك وثبوته في الأمور الثلاثة محلُّ النزاع.

يجب عليه البذل وتثبت له القيمة في ذمَّة المبذول له، فيكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ولكنه لا يخفى أنَّ رواية «لا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ» ورواية «النَّهْيُ عَنْ تَبِيعِ فَضْلِ الْمَاءِ» يدلان على تحريم البيع، ولو جاز له أخذ العوض لجاز له البيع.

قوله: (تَقَعُ الْمِيزَةُ) أي: الماء الفاضل فيها عن حاجة صاحبها وفيه دليلٌ على أنه لا يجوز منع فضل الماء الكائن في البئر كما لا يجوز منع فضل ماء النَّهر وأنه لا فرق بينهما، والتَّعَقُّ بفتح النُّون وسكون القاف بعدها عينٌ مهملةٌ.

بَابُ النَّاسِ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ وَشَرَبِ الْأَرْضِ الْعُلْيَا قَبْلَ السُّفْلَى إِذَا قُلَّ الْمَاءُ أَوْ اخْتَلَفُوا فِيهِ

٢٤٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ الْمَاءُ وَالنَّارُ وَالْكَلَا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٧٣).

٢٤٠٦- وَعَنْ أَبِي خِرَاشٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَلَا وَالنَّارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٤/٥) وَابْنُ دَاوُدَ (٣٤٧٧)، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٧٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَادَ فِيهِ «وَمَنْعُهُ حَرَامٌ».

حديث أبي هريرة قال الحافظ: إسناده صحيحٌ وحديث بعض الصحابة رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي خراش ولم يذكر الرجل وقد سنل أبو حاتم عنه فقال: أبو خراش لم يدرك النبي ﷺ قال الحافظ: وهو كما قال فقد سَمَّاهُ أبو داود في روايته حَبَّانَ بن زَيْدٍ وهو الشَّرْعِيُّ تابعيٌ معروفٌ قال الحافظ في بلوغ المرام: ورجاله ثقاتٌ وحديث ابن عباسٍ فيه عبد الله بن خراشٍ وهو متروكٌ وقد صحَّحه ابن السَّكَنِ وفي الباب عن ابن عمر عند الخطيب وزاد: (وَالْمِيزَةُ) وفيه عبد الحكم بن ميسرة ورواه الطبراني بسننٍ حسنٍ عن زيد بن جبير عن ابن عمر، وله عنده طرق أخرى وعن بهيسة عن أبيها عند أبي داود، وقد تقدّم لفظه في شرح حديث ابن مسعودٍ من كتاب الودعة والعارية وسيأتي في باب إقطاع المعادن وعن عائشة عند ابن ماجه «أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَحِلُّ مِنْهُ؟» قَالَ: «الْمِيزَةُ وَالْمَاءُ وَالنَّارُ» الحديث وإسناده ضعيفٌ كما قال الحافظ وعن أنسٍ عند الطبراني في الصغير بلفظ: «خَصْلَتَانِ لَا يَحِلُّ مِنْهُمَا: الْمَاءُ وَالنَّارُ» قال أبو حاتم في العلل: هذا حديثٌ منكرو عن عبد الله بن سرجس عند المعلي في الضعفاء نحو حديث بهيسة.

«اسقِ أَرْضَكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَذَرُ» فقيل: عقوبة لخصمه وقيل: بل هو المستحق، وكان امره ﷺ بالتفضل، فإن كانت الأرض بعضها مطمئن فلا يبلغ بعضها الكعبين إلا وهو في المطمئن أو الرُكبتين، قدم المطمئن إلى الكعبين ثم حسبه وسقى باقيها قال أبو طالب: العبرة بالكفاية للأعلى انتهى، وهو المختار عند الهادوية قال ابن التين: الجمهور على أن الحكم أن يمسك إلى الكعبين، وخصه ابن كنانة بالنخل والشجر، قال: وأما الزرع فإلى الشراك وقال الطبري: الأراضي مختلفة فيمسك لكل أرض ما يكفيها، وسيأتي بقبية الكلام على هذه المسألة في شرح حديث الزبير إن شاء الله تعالى وقد أورده المصنف رحمه الله تعالى في باب النهي عن الحكم في حال الغضب من كتاب الأقضية.

بَابُ الْجَمْعِ لِدَوَابِّ بَيْتِ الْمَالِ

٢٤٠٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ لِلخَيْلِ خَيْلِ الْمُسْلِمِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٥/٢) وَالنَّقِيعُ بِالتَّوْنِ: مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ.

٢٤١٠- وَعَنْ الصُّنْبُغِيِّ بْنِ جُنَّامَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ، وَقَالَ: لَا جَمْعَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧١/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٨٤) وَالتَّبَخَارِيُّ (٢٣٧٠) مِنْهُ: «لَا جَمْعَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَقَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ»، وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى سَرِفَ وَالرَّبْدَةَ.

٢٤١١- وَعَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُدْعَى هُبَيْلاً عَلَى الْجَمْعِ، فَقَالَ: يَا هُبَيْي أَضْمَمَ جَنَاحَكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَأَتَيْتُ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَلِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخَلَ رَبُّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبُّ الْغَنَمَةِ، وَإِيَّايَ، وَنَعَمَ ابْنُ عَوْفٍ وَنَعَمَ ابْنُ عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكَا مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَرَبُّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبُّ الْغَنَمَةِ إِنْ تَهْلِكَا مَاشِيَتُهُمَا يَأْتِي بَيْتِي يَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: أَفْتَارَهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ، قَالَهُمَا وَالْكَلَّا أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الدَّهْبِ وَالْوَرِقِ، وَيَأْتِي اللَّهُ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ إِنَّهَا لِبِلَادُهُمْ قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي تَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي أَحْبَبْتُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئاً رَوَاهُ التَّبَخَارِيُّ (٣٠٥٩).

حديث ابن عمر أخرجه أيضاً ابن حبان، وحديث الصُّنْبُغِيِّ أخرجه أيضاً الحاكم قال البيهقي: إن قوله: «جَمَى النَّقِيعَ» من

٢٤٠٧- وَعَنْ عُبَادَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي شَرْبِ النَّخْلِ مِنَ السَّبِيلِ أَنْ الْأَعْلَى يَشْرَبُ قَبْلَ الْأَسْفَلِ، وَيُتْرَكُ الْمَاءُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَاءُ إِلَى الْأَسْفَلِ الَّذِي يَلِيهِ وَكَذَلِكَ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْخَوَائِطُ أَوْ يَفْتَى الْمَاءُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٨٣) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (٣٢٧/٥).

٢٤٠٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي سَبِيلٍ مَهْزُورٍ أَنْ يُمَسَّكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٣٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٨٢).

حديث عبادة أخرجه أيضاً البيهقي والطبراني وفيه انقطاع وحديث عمرو بن شعيب في إسناد عبد الرحمن بن الحارث المخزومي المدني تكلم فيه الإمام أحمد وقال الحافظ في الفتح: إن إسناد هذا الحديث حسن، ورواه الحاكم في المستدرک من حديث عائشة «أَنَّهُ قَضَى ﷺ فِي سَبِيلٍ مَهْزُورٍ أَنْ الْأَعْلَى يُرْسَلُ إِلَى الْأَسْفَلِ وَيَحْسَبُ قَدْزُ الْكَعْبَيْنِ» وأعله الدارقطني بالوقف وصححه الحاكم ورواه ابن ماجه وأبو داود من حديث ثعلبة بن أبي مالك ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده «أَنَّهُ سَمِعَ كِبْرَاءَهُمْ يَذْكُرُونَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ كَانَ لَهُ سَهْمٌ فِي بَيْتِ قُرَيْظَةَ، فَخَاصَمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَهْزُورِ السَّبِيلِ الَّذِي يُقْسِمُونَ مَاءَهُ، فَقَضَى بَيْنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمَاءَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ لَا يَحْسَبُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ».

قوله: (مَهْزُورٌ) يفتح الميم وسكون الهاء بعدها زاي مضمومة ثم واو ساكنة ثم راء: وهو وادي بني قريظة بالحجاز قال البكري في المعجم: هو وادٍ من أودية المدينة، وقيل: موضع سوق المدينة وكان قد تصدق به رسول الله ﷺ على المسلمين فأقطعه عثمان بن الحارث بن الحكم أخا مروان، وأقطع مروان ذلك وقال ابن الأثير والمنذري: أما مهروز بتقديم الراء على الزاي: فموضع سوق المدينة، وأحاديث الباب تدل على أن الأعلى تستحق أرضه الشرب بالسبيل والغيل وماء البئر قبل الأرض التي تحتها، وأن الأعلى يمسك الماء حتى يبلغ إلى الكعبين: أي: كمبي رجل الإنسان الكائنين عند مفصل الساق والقدم ثم يرسله بعد ذلك وقال في البحر: إن الماء إذا كان قليلاً فحده أن يعم أرض الأعلى إلى الكعبين في النخل وإلى الشراك في الزرع لقضائه ﷺ بذلك في خبر عبادة يعني: المذكور في الباب قال: وأما قوله ﷺ للزبير

يجوز للإمام على فرض إلحاقه بالنبي ﷺ أن يحمي لنفسه، وإلى ذلك ذهب مالك والشافعية والحنفية والمادوية، قالوا: بل يحمي لخير المسلمين وسائر أئمتهم، ولا سيما أئمتهم من ضعف منهم عن الانتجاع كما فعله عمر في الأثر المذكور وقد ظن بعضهم أن بين الأحاديث القاضية بالمنع من الحمى، والأحاديث القاضية بجواز الإحياء معارضة، ومنشأ هذا الظن عدم الفرق بينهما وهو فاسد، فإن الحمى أحص من الإحياء مطلقاً.

قال ابن الجوزي: ليس بين الحديثين معارضة، فالحمى المنهي عنه ما يحمي من الموات الكثيرة العشب لنفسه خاصة كفعل الجاهلية والإحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا قال: وإنما تعد أرض الحمى مواتاً لكونها لم يتقدم فيها ملك لأحد، لكنها تشبه العامرة لما فيها من المنفعة العامة.

قوله: (وَأَنْ عَمَرَ حَمَى شَرْفٍ) لفظ البخاري «الشرف» بالتعريف قال في الفتح: والشرف بفتح المعجمة والراء بعدها فاء في المشهور، وذكر عياض أنه عند البخاري بفتح المهملة وكسر الراء وقال في موطن ابن وهب: بفتح المهملة والراء، قال: وكذا رواه بعض رواة البخاري أو أصلحه وهو الصواب. وأما شرف: فهو موضع بقرب مكة ولا يدخله الألف واللام.

قوله: (وَالرَّيْثَةُ) بفتح الراء والموحدة بعدها ذال معجمة: موضع معروف بين مكة والمدينة وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح أن عمر حصى الريثة لنعم الصدقة. قوله: (هُنَا) بضم الهاء وفتح النون وتشديد التحتية.

قوله: (الصَّرِيْمَةُ) تصغير صرمة وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين من الإبل، أو من العشر إلى الأربعين منها.

بَاب مَا جَاءَ فِي إِقْطَاعِ الْمَعَادِنِ

٢٤١٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَطْلَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ الْمُزَنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ جَلَسِيهَا وَغَوْرِيهَا وَحَيْثُ يَنْصَلِحُ الزُّرْعُ مِنْ قُدْسٍ، وَلَمْ يَغْلِبْهُ حَقٌّ مُسْلِمٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٦/١) وَابْنُ دَاوُدَ (٣٠٦٢)، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ».

٢٤١٣- وَعَنْ أَبِيصَ بْنِ حَمَّالٍ: «أَنَّهُ وَقَدْ أَلَى النَّبِيُّ ﷺ اسْتَقْلَعَهُ الْمَلِجَ، فَقَطَعَ لَهُ قَلَمًا أَنْ وَلَّى قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ: أَتَذَرِي مَا أَقْطَعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا أَقْطَعْتَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ، قَالَ: فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ».

قول الزُّهْرِيِّ وروى الحديث النسائي فذكر الموصول فقط، أعني قوله: «لَا جَمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ» ويؤيد ما قاله البيهقي إن أبا داود أخرجه من حديث ابن وهب عن يونس عن الزُّهْرِيِّ فذكره، وقال في آخره: قال ابن شهاب: وبلغني أن النبي ﷺ حصى النقيع وقد وهم الحاكم فزعم أن حديث «لَا جَمَى إِلَّا لِلَّهِ» متفق عليه وهو من أفراد البخاري، وتبع الحاكم في وهمه أبو الفتح القشيري في الإلمام وابن الرُّقعة في المطلب وائر عمر أخرجه أيضاً الشافعي عن الدَّارَوْدِيِّ عن زيد بن أسلم عن أبيه مثله وأخرجه عبد الرُّزَّاق عن معمر عن الزُّهْرِيِّ مرسلًا.

قوله: (جَمَى النَّقِيعِ) أصل الحمى عند العرب أن الرئيس منهم كان إذا نزل منزلاً مخصصاً استعوى كلباً على مكان عال، فإلى حيث. انتهى.

صوته حماه من كل جانب، فلا يرعى فيه غيره ويرعى هو مع غيره فيما سواه، والحمى: هو المكان المحمي، وهو خلاف المباح، ومعناه أن يمنع من الإحياء في ذلك الموات ليتوفر فيه الكلا، وترعاه مواشٍ مخصوصةً ويمنع غيرها والنقيع هو بالنون كما ذكر المصنف، وحكى الخطابي أن بعضهم صفحه فقال بالموحدة، وهو على عشرين فرسخاً من المدينة، وقدره ميل في ثمانية أميال، ذكر ذلك ابن وهب في موطنه، وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء، وهذا النقيع المذكور في هذا الحديث غير نقيع الخضعات الذي جمع فيه أسعد بن زرارَةَ بالمدينة على المشهور كما قال الحافظ وقال ابن الجوزي: إن بعضهم قال: إنهما واحد، قال، والأول أصح.

قوله: (لَا جَمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ) قال الشافعي: يحتمل معنى الحديث شيئين: أحدهم ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي ﷺ والآخر معناه: إلا على مثل ما حماه عليه النبي ﷺ فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة خاصة قال في الفتح: وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن له في المسألة قولين، والراجع عندهم الثاني، والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ. انتهى.

ومن أصحاب الشافعي من الحق بالخليفة ولاية الأقاليم قال الحافظ: وعمل الجواز مطلقاً أن لا يضر بكافة المسلمين. انتهى. وظاهر قوله في الحديث الأول للخليل «خَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ» أنه لا

الرأء نسبة إلى غور قال في القاموس: إن الغور يطلق على ما بين ذات عرق إلى البحر وكل ما انحدر مغرباً عن تهامة، وموضع منخفض بين القدس وحوران مسيرة ثلاثة أيام في عرض فرسخين، وموضع في ديار بني سليم، وماء لبني العدوية. انتهى.

والمراد هاهنا المواضع المرتفعة والمنخفضة من معادن القبليّة. قوله: (من قُدس) بضم القاف وسكون الدال المهملة بعدها سين مهملة: وهو جبل عظيم بنجد كما في القاموس وقيل الموضع المرتفع الذي يصلح للزرع كما في النهاية.

قوله: (الجد) بكسر العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضاً قال في القاموس: الماء الذي له مادة لا تنقطع كماء العين. انتهى.

وجمع أعداد، وقيل العد: ما يجمع ويعد، ورده الأزهرى ورجع الأول وأحاديث الباب تدل على أنه يجوز للشيء وللنفس بعده من الأئمة إقطاع المعادن، والمراد بالإقطاع: جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص سواء كان ذلك معدناً أو أرضاً لما سيأتي فيصير ذلك البعض أولى به من غيره، ولكن بشرط أن يكون من الموات التي لا يختص بها أحد، وهذا أمر متفق عليه وقال في الفتح: حكى عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك، وأكثر ما يستعمل في الأرض، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يجوز، إما بأن يملكه إياه فيعمره، وإما بأن يجعل له غلته مدة قال السبكي: والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعاً، ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره، وتخريجه على طريق فقهي مشكل قال: والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ولكنه لا يملك الرقبة بذلك، وبهذا جزم الطبري وأدعى الأذري نفي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرضه إذا كان مستحقاً لذلك، هكذا في الفتح وحكى صاحب الفتح أيضاً عن ابن التين أنه إنما يسمى إقطاعاً إذا كان من أرض أو عقار، وإنما يقطع من النية ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال: وقد يكون الإقطاع تمليكاً وغير تمليك، وعلى الثاني يحمل إقطاعه الدور بالمدينة قال الحافظ: كأنه يشير إلى ما أخرجه الشافعي رسلاً، ووصله الطبري وأن النبي ﷺ لما قديم المدينة أنقطع الدور، يعني: أنزل المهاجرين في دور الأنصار برضاهم.

قوله: (قال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ... إلخ) ذكر الخطابي فقال:

إنما يحكى من الأراك ما بعد عن حضرة العمارة فلا تبلغه الإبل

قال: وسأله عما يخفى من الأراك، فقال: ما لم تَلَهُ خفاف الإبل، رواه الترمذي (١٣٨٠) وأبو داود (٣٠٦٤) وفي رواية له «أخفاف الإبل» قال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَخْزُومِيُّ: يعني: أن الإبل تأكل منتهى رؤوسها ويخفى ما فوقه.

٢٤١٤- وعن بهيسة قالت: «استأذن أبي النبي ﷺ فَجَعَلَ يَذْنُو مِنْهُ وَيَلْتَزِمُهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَجِلُّ مِنْهُ؟ قَالَ: الْمَاءُ، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَجِلُّ مِنْهُ؟ قَالَ: الْمِلْحُ، قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَجِلُّ مِنْهُ؟ قَالَ: أَنْ تَقْعَلَ الْخَيْرَ خَيْرَ لَكَ» رواه أحمد (٤٨١/٣) وأبو داود (٣٤٧٦).

حديث ابن عباس في إسناده أبو أويس عبد الله بن عبد الله أخرج له مسلم في الشواهد وضعفه غير واحد قال أبو عمر: هو غريب من حديث ابن عباس ليس يرويه عن أبي أويس غير ثور وحديث عمرو بن عوف الذي أشار إليه المصنف في إسناده ابن ابنه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وقد تقدم أنه لا يحتج بحديثه. وحديث أبيض بن حمال أخرجه أيضاً ابن ماجه والنسائي وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطان، ولعل وجه التضعيف كونه في إسناده السبكي الماربي قال ابن عدي: أحاديثه مظلمة منكورة.

وحديث بهيسة أعله عبد الحق وابن القطان بأنها لا تعرف وتعقب بأنه ذكرها ابن حبان وغيره في الصحابة، ولحديثها شواهد قد تقدمت في كتاب الوديعة والعارضة عند الكلام على حديث ابن مسعود في الماعون.

قوله: (القبليّة) منسوبة إلى قبل بفتح القاف والموحدة: وهي ناحية من ساحل البحر بينها وبين المدينة خمسة أيام وفي رواية لأبي داود معادن القبليّة وهي من ناحية الفرج، وقد تقدم مثل هذا التفسير في باب ما جاء في الزرع والمعدن من كتاب الزكاة، لأن حديث إقطاع بلال تقدم هنالك بلفظ غير ما هنا وقال في القاموس: والقبل محرّكة نشر من الأرض يستقبلك، أو رأس كل أكمة أو جبل أو مجتمع رمل، والحجة: الواضحة انتهى.

قوله: (جلسيها) بفتح الجيم وسكون اللام وكسر السين المهملة بعدها ياء النسب، والجلس: كل مرتفع من الأرض، ويطلق على أرض نجد كما في القاموس.

قوله: (وغوريتها) بفتح الغين المعجمة وسكون الواو وكسر

الرائحة إذا أرسلت في الرعي. انتهى.

وحديث بهيسة يدل على أنه لا يجل منع الماء والملح، وقد تقدم الكلام في الماء، وأما الملح فظاهر الحديث عدم الفرق بين ما كان في معدنه أو قد انفصل عنه، ولا فرق بين جميع أنواعه الصالحة للانتفاع بها.

باب إقطاع الأراضي

٢٤١٥- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ فِي حَدِيثٍ ذَكَرْتُهُ قَالَتْ: «كَنتُ أَتَقُلُّ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي وَهُوَ مِنِّي عَلَى ثَلَاثِي فَرَسَخٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٤٧/٦) (خ: ٥٢٢٤) (م: ٢١٨٢) (٣٤) وَهُوَ حُجَّةٌ فِي سَفَرِ الْمَرْأَةِ الَّتِي يَغْتَبِرُ مَخْرَمٌ.

٢٤١٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ الزُّبَيْرَ خُضْرَ قَرْسِيٍّ، وَأَجَزَى الْقَرْسَ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ: أَقْطَعُوه حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٦/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٢).

٢٤١٧- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: «خَطَّ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَارًا بِالْمَدِينَةِ بِقَوْسٍ وَقَالَ: أَزِيدُكَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٦٠).

٢٤١٨- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِخَضِرْمَوْتٍ، وَبَعَثَ مُعَاوِيَةَ لِيَقْطَعَهَا إِيَّاهُ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٨١) وَصَحَّحَهُ.

٢٤١٩- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ «أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ قَالَ: أَقْطَعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابُ أَرْضَ كَذَا وَكَذَا فَلَحَبَ الزُّبَيْرُ إِلَى آلِ عُمَرَ فَاشْتَرَى نَفْسِيهِ مِنْهُمْ، فَأَتَى عُمَرَانِ بْنَ عُمَرَ فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ زَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَرْضَ كَذَا وَكَذَا، وَإِنِّي اشْتَرَيْتُ نَفْسِي آلِ عُمَرَ، فَقَالَ عُمَرَانُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ جَائِزُ الشَّهَادَةِ لَهُ وَعَلَيْهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٢/١).

٢٤٢٠- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارُ لِيَقْطَعَ لَهُمُ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَتَلْتَ فَكَاتِبٌ لَأَخَوَانِنَا مِنْ قُرَيْشٍ يَبِئْسَ لَهَا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَغْدِي أَثَرَهُ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٧/٣) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣١٦٣).

حديث ابن عمر في إسناده عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب وفيه مقال، وهو أخو عبيد الله بن عمر العمري وحديث عمرو بن حريث سكت عنه أبو داود

والمنزدي، وحسن إسناده الحافظ، ولفظ أبي داود «أزيدك أزيدك» مرتين وحديث وائل بن حجر أخرجه أيضًا أبو داود والبيهقي وابن حبان والطبراني.

وحديث عروة بن الزبير لم أجده لغير أحمد، ولم أجده في باب الإقطاع من مجمع الزوائد مع أنه يذكر كل حديث لأحمد خارج عن الأمهات الست.

قوله: (مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الْخُ) يمكن أن تكون هذه الأرض هي المذكورة في حديث ابن عمر المذكور بعده، وفي البخاري في آخر كتاب الخمس من حديث أسماء «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ أَرْضًا مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النُّضَيْرِ» وفي سنن أبي داود عن أسماء أن رسول الله ﷺ: «أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ نَخْلًا».

قوله: (خُضْرَ قَرْسِيٍّ) يضم الحاء المهملة وإسكان الضاد المعجمة: وهو العدر.

قوله: (وَبَعَثَ مُعَاوِيَةَ) أي: النبي ﷺ.

قوله: (لِيَقْطَعَ لَهُمُ الْبَحْرَيْنِ) قال الخطَّابي: يحتمل أنه أراد الموات منها لئتملكوه بالإحياء، ويحتمل أنه أراد العامر منها لكن في حق من الخمس، لأنه كان ترك أرضها فلم يقسمها وتعقب بأنها فتحت صلحًا وضربت على أهلها الجزية، فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصهم بتناول جزيتها، وبه جزم إسماعيل القاضي وجهه ابن بطال بأن أرض الصلح لا تقسم فلا تملك قال في الفتح: والذي يظهر لي أنه ﷺ أراد أن يخص الأنصار بما يحصل من البحرين، أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية، لأنهم كانوا صالحوا عليها وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج الأرض أيضًا، وقد وقع منه ﷺ ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها منها إقطاعه تيممًا الدَّارِيَّ بيت إبراهيم، فلما فتحت في عهد عمر نجز ذلك لتيسير، واستمر في أيدي ذريته من ابنته رقية ويدهم كتاب من النبي ﷺ بذلك وقصته مشهورة، ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الأموال وغيرهما.

قوله: (فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ذَلِكَ) يعني: بسبب قلة الفتوح، وأغرب ابن بطال فقال: معناه أنه لم يرد فعل ذلك، لأنه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير.

قوله: (أَثَرُهُ) بفتح الهمزة والمثلثة على المشهور، وأشار ﷺ بذلك إلى ما وقع من استئثار الملوك من قريش على الأنصار

بالأموال، والتفضيل بالمطاء وغير ذلك فهو من اعلام نبوته، وفيه ما كانت فيه الانتصار من الإيثار على أنفسهم كما وصفهم بذلك فقال: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ»، وأحاديث الباب فيها دليل على أنه يجوز للنبي ﷺ ومن بعده من الأئمة إقطاع الأراضي وتخصيص بعض دون بعض بذلك إذا كان فيه مصلحة، وقد ثبت عنه ﷺ في الإقطاع غير أحاديث هذا الباب والباب الذي قبله منها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ صَخْرَ بْنَ أَبِي الْعَيْلَةِ النَّبْجِيِّ الْأَخْمَسِيَّ مَاءَ لَبْنِي سَلِيمٍ لَمَّا هَرَبُوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَتَرَكُوا ذَلِكَ الْمَاءَ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» ومنها ما أخرجه أبو داود عن سيرة بسن معبد الجهمي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ تَحْتَ دَوْمَةٍ، فَأَقَامَ ثَلَاثًا ثُمَّ خَرَجَ إِلَىٰ نَبُوكَ، وَأَنَّ جُهَيْنَةَ لَحِقُوهُ بِالرَّجَبَةِ، فَقَالَ لَهُمْ: مَنْ أَهْلُ ذِي الْمَرْوَةِ، فَقَالُوا: بَنُو رِفَاعَةَ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَقَالَ: قَدْ أَقْطَعْتُهَا لِبَنِي رِفَاعَةَ، فَأَقْتَسَمُوهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ بَاعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَمْسَكَ فَعَمِلَ» ومنها عند أبي داود عن قيلة بنت خزيمة قالت: «قَدِمْنَا عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقَدَّمَ صَاحِبِي، يَغْنِي: حُرَيْثُ بْنُ حَسَّانَ وَأَفْذُ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، فَتَابَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ وَعَلَى قَوْمِهِ ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَنِي قَيْسٍ بِالذَّهْنَاءِ أَنْ لَا يَجَاوِزَهَا إِلَيْنَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا مُسَافِرٌ أَوْ مُجَاوِرٌ، فَقَالَ: أَكْتُبْ لَهُ يَا غُلَامُ بِالذَّهْنَاءِ، فَلَمَّا رَأَيْتَهُ قَدْ أَمَرَ لَهُ بِهَا شَخِصَ بَنِي وَهَبٍ وَطَنِي وَذَارِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَمْ يَسْأَلْكَ السُّوْيَةَ مِنَ الْأَرْضِ إِذْ سَأَلَكَ، إِنَّمَا هَذِهِ الذَّهْنَاءُ عِنْدَكَ مَقِيدُ الْجَمَلِ وَمَرْعَى الْغَنَمِ وَنِسَاءُ بَنِي تَيْمٍ وَأَبْنَاؤُهَا وَرَاءَ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَمْسِكْ يَا غُلَامُ صَدَقْتَ الْمِسْكِينَةَ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ يَسْعُهُمَا الْمَاءُ وَالشَّجَرُ وَيَتَعَاوَنَانِ عَلَى الْفَتَانِ» يعني: الشيطان وأخرجه أيضا الترمذي مختصرا ومنها ما أخرجه البيهقي والطبراني «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ الدُّورَ وَأَقْطَعَ ابْنَ مَسْعُودٍ فِيمَنْ أَقْطَعَ» وإسناده قوي.

باب الْجُلُوسِ فِي الطَّرَقَاتِ الْمُسَيَّعَةِ لِلْبَيْعِ وَغَيْرِهِ

٢٤٢١- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرَقَاتِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بِدُ تَتَحَدَّثُ فِيهَا، فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا، قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(حم: ٣/ ٣٦) (خ: ٦٢٢٩) (م: ٢١٢١).
٢٤٢٢- وَعَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخُولُ أَحَدُكُمْ حَيْلًا فَيَخْطِيبُ، ثُمَّ يَجِيءُ فَيَضَعُ فِي السُّوقِ قَبِيْعَةً، ثُمَّ يَسْتَفْنِي بِهَا فَيَبْفِقُ عَلَى نَفْسِهِ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطُوهُ أَوْ مَنَعُوهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ١٦٤ ١٦٧).

حديث الزُّبَيْرِ أخرجه البخاري أيضا بنحو ما هنا، وقد اتفق الشيخان على مثل معناه من حديث أبي هريرة، وقد تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسألة من أبواب الزكاة.
قوله: (إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ) بالنصب على التحذير.

قوله: (مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بِدُ) فيه دليل على أن التحذير للإرشاد لا للوجوب، إذ لو كان للوجوب لم يراجعوه كما قال القاضي عياض وفيه متمسك لمن يقول: إن سُدَّ الذَّرَاعِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى لَا عَلَى الْحَتْمِ، لِأَنَّهُ نَهَى أَوَّلًا عَنِ الْجُلُوسِ حَسَمًا لِلْمَادَّةِ، فَلَمَّا قَالُوا: (مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بِدُ) ذَكَرَ لَهُمُ الْمَقَاصِدَ الْأَصْلِيَّةَ لِلْمَنَعِ، فَعَرَفَ أَنَّ النَّهْيَ الْأَوَّلَ لِلإِشْرَادِ إِلَى الْأَصْلَحِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ دَفْعَ الْمَقْسَدَةِ أَوَّلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصْلَحَةِ لِنَدْبِهِ أَوَّلًا إِلَى تَرْكِ الْجُلُوسِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ لِمَنْ عَمِلَ بِحَقِّ الطَّرِيقِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِي طَلَبِ السَّلَامَةِ أَكْثَرُ مِنَ الطَّمَعِ فِي الزِّيَادَةِ قَالَ الْحَافِظُ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ رَجَعُوا وَقَوِيَ النُّسخُ تَخْفِيفًا لِمَا شَكُوا مِنْ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، يَعْنِي: فَلَا يَكُونُ قَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ التَّحْذِيرَ الَّذِي فِي قُوَّةِ الْأَمْرِ لِلإِشْرَادِ قَالَ: وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي مَرْسَلٍ يَمِينِ بْنِ يَعْمَرٍ، وَظَنُّ الْقَوْمِ أَنَّهَا عَزِيمَةٌ.

قوله: (إِذَا أَتَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ) في رواية للبخاري «فَإِذَا أَتَيْتُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ».

قوله: (غَضُّ الْبَصَرِ) (الخ) زاد أبو داود في حديث أبي هريرة «وَلَا يَشَاءُ السَّبِيلَ، وَتَشْيِيتُ الْعَاطِسِ إِذَا حَمِدَ» وزاد الطبراني من حديث عُمَرَ «وَأَغَاثَةُ الْمَلْهُوفِ» وزاد البزار من حديث ابن عباس «وَأَعْيُنُوا عَلَى الْحُمُولَةِ» وزاد الطبراني من حديث سهل بن حنيف «وَوَكَّرَ اللَّهُ كَيْسِرًا» وزاد الطبراني أيضا من حديث وحشي بن حرب «وَأَهْذُوا الْأَغْنِيَاءَ، وَأَعْيُنُوا الْمَظْلُومَ» وجاء في حديث أبي طلحة من الزيادة «وَحَسَنُ الْكَلَامِ» وقد نظم الحافظ هذه الآداب فقال:

جمعت آداب من رام الجلوس على ريق من قول خير الخلق
أفش السلام وأحسن في الكلام ست عاطسا وسلاما رد

إرساله فيه عبيد الله بن حميد المذكور.

قوله: (فَسَيِّئُهَا) وكذلك قوله: «مَنْ تَرَكَ ذَائِبَةً» يؤخذ من الإطلاق أنه يجوز لملك الذائبة التسيب في الصحراء إذا عجز عن القيام بها وقد ذهب العترة والشافعي وأصحابه إلى أنه يجب على مالك الذائبة أن يعلفها أو يبيعها أو يسيبها في مرتع، فإن غرد أجبر وقال أبو حنيفة وأصحابه: بل يؤمر استصلاحاً لا حتماً كالشجر وأجيب بأن ذات الروح تفارق الشجر والأولى إذا كانت الذائبة مما يؤكل لحمه أن يذبحها مالكها ويطعمها المحتاجين قال ابن رسلان: وأما الذائبة التي عجزت عن الاستعمال لزمانة ونحوها فلا يجوز لصاحبها تسيبها بل يجب عليه نفقتها.

قوله: (فَأَحْيَاهَا) يعني: بسقيها وعلفها وخدمتها، وهو من باب المجاز كقوله تعالى: «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا».

قوله: (فَهِيَ لَهُ) أخذ بظاهره أحمد والليث والحسن وإسحاق، فقالوا: من ترك ذائبةً بمهلكةٍ فأخذها إنسانٌ فاطعمها وسقاها وخدمها إلى أن قويت على المشي والحمل على الركوب ملكها إلا أن يكون مالكها تركها لا لرغبةٍ عنها بل ليرجع إليها أو ضلّت عنه، وإلى مثل ذلك ذهب الهاديّة وقال مالك: هي للمالك الأول، ويغرم ما أنفق عليها الأخذ وقال الشافعي وغيره: إن ملك صاحبها لم يزل عنها بالعجز، وسيلها سبيل اللقطة، فإذا جاء ربها وجب على واجدها ردها عليه ولا يضمن ما أنفق عليها، لأنه لم ياذن فيه.

قوله: (بِمَهْلِكَةٍ) بضم الميم، وفتح اللام اسمٌ لمكان الإهلاك وهي قراءة الجمهور في قوله تعالى: «مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ»، وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام.

في الحمل عاون ومظلوماً أعن لفان واحد سبيلاً واحد بالعرف مر وانه عن نكير وكف وغض طرفاً وأكثر ذكر والعلة في التحذير من الجلوس على الطرق ما فيه من التعرض للفتنة بالنظر إلى من يحرم النظر إليه، ولحقوق الله والمسلمين التي لا تلزم غير الجالس في ذلك المحل وقد أشار في حديث الباب بغض النظر إلى السلامة من التعرض للفتنة بمن ير من النساء وغيرهن وبكف الأذى إلى السلامة من الاحتقار والغيبة وبرء السلام إلى إكرام المار، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع وعلى هذا النمط بقية الآداب التي أشرنا إليها، ولكل منها شاهد صحيح أو حسن وقد استوفى ذلك الحافظ في الفتح في كتاب الاستئذان وحديث الزبير قد سبق شرح ما اشتمل عليه في كتاب الزكاة، وذكره المصنف هاهنا لقوله فيه «فَيَضَعُهُ فِي السُّوقِ فَيَبِيعُهُ» فإن فيه دليلاً على جواز الجلوس في السوق للبيع، ولا يخلو غالب الأسواق من كثرة الطرق فيه.

بَابُ مَنْ وَجَدَ ذَائِبَةً قَدْ سَيَّيَهَا أَهْلُهَا رَغْبَةً عَنْهَا

٢٤٢٣- عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيِّ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ ذَائِبَةً قَدْ عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا أَنْ يَعلِفَهَا فَيَسَيِّئَهَا فَأَخَذَهَا فَأَحْيَاهَا فَهِيَ لَهُ»، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ لَهُ: عَمَّنْ هَذَا؟ فَقَالَ: عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٢٤) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٦٨/٣).

٢٤٢٤- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ ذَائِبَةً بِمَهْلِكَةٍ فَأَحْيَاهَا رَجُلٌ فَهِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٢٥).

الحديث الأول في إسناده عبيد الله بن حميد وقد وثق وحكى ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين أنه سئل عنه، فقال: لا أعرفه، يعني: لا أعرف تحقيق أمره وأما جهالة الصحابة الذين أبهمهم الشعبي فغير قاذحة في الحديث، لأن مجهولهم مقبول على ما هو الحق، وقد حققنا ذلك في رسالته مستقلةً والشعبي قد لقي جماعة من الصحابة حكى الذهبي أنه سمع من ثمانية وأربعين من أصحاب رسول الله ﷺ وحكى منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي أنه قال: «أَذْرَكْتُ خَمْسِمِائَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: عَلَيَّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ» والحديث الثاني مع

الإنسان على جهة المزح والهزل.

قوله: (لا يَجِلُ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، إلخ) هذا أمرٌ مصرّحٌ به في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾، ولا شك أن من أكل مال مسلم بغير طيبة نفسه أكل له بالباطل، ومصرّحٌ به في عدة أحاديث: منها حديث «إنما أَمْوَالُكُمْ وَبِمَاؤُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»، وقد تقدّم عليه عند كافة المسلمين ومتوافقٌ على معناه العقل والشرع، وقد خصّص هذا العموم بأشياء منها الزكاة كرهاً والشُّفعة وإطعام المَظْطَرَّ والقريب والمعسر والزوجة وقضاء الدين وكثيرٌ من الحقوق المَالِيَّة.

قوله: (لا يَجِلُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَرْوَعَ مُسْلِمًا) فيه دليلٌ على أنه لا يجوز ترويع المسلم ولو بما صورته صورة المزح.

بَابُ إِفْتَاتِ غَضَبِ الْعَقَارِ

٢٤٢٨- عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنْ الْأَرْضِ طَوْفَهُ اللَّهُ مِنْ سِتِّعِ أَرْضَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٥٩/٦) (خ: ٣١٩٥) (م: ١٦١٢).

٢٤٢٩- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سِتِّعِ أَرْضَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/١٨٨) (خ: ٣١٩٥) (م: ١٦١٠) (١٣٨) وفي لفظ: «لَا أُخَذَ» (مَنْ سَرَقَ).

٢٤٣٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقٍّ طَوْفَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سِتِّعِ أَرْضَيْنِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤٣٢).

٢٤٣١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقٍّ خَسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سِتِّعِ أَرْضَيْنِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٩٩) وَالتَّبَخَارِيُّ (٣١٩٦).

حديث أبي هريرة هو في صحيح مسلم وفي الباب عن يعلى بن مرة عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي شيبة في مسنده وأبي يعلى وعن المسور بن خزيمة عند العقيلي في تاريخ الضعفاء، وعن شداد بن أوس عند الطبراني في الكبير، وعن سعد بن أبي وقاص عند الترمذي وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة بإسناد حسن، وعن الحكم بن الحارث السلمي عند الطبراني وأبي يعلى وعن أبي شريح الخزاعي عند الطبراني أيضاً وعن ابن مسعود عنه أيضاً وأحمد وابن عسّاس عند الطبراني

كِتَابُ الْغُصْبِ وَالضَّمَانَاتِ

بَابُ النَّهْيِ عَنْ جِدِّهِ وَهَزْلِهِ

٢٤٢٥- عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُنْ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ جَادًا وَلَا لَاعِيًا، وَإِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ فَلْيَرُدَّهُمَا عَلَيْهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢٢١) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٠٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٦٠).

٢٤٢٦- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبٍ نَفْسِهِ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٢٦)، وَعُمُومُهُ حُجَّةٌ فِي السَّاحَةِ الْغُصْبِ بَيْنَى عَلَيْهِمَا، وَالْعَيْنُ تَتَغَيَّرُ صِفَتَهَا أَنَّهُ لَا تَمْلُكُ.

٢٤٢٧- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «حَدَّثَنَا أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَمِيرُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَنَامَ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَانْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلِ مَعَةٍ، فَأَخَذَهُ قَسْرَعٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَجِلُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَرْوَعَ مُسْلِمًا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٠٤).

حديث السائب حسنه الترمذي وقال: غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ذئب. انتهى.

وقد سكت عنه أبو داود والمنذري وأخرجه أيضاً البيهقي وقال: إسناده حسنٌ وحديث أنس في إسناده الحارث بن عمير الفهري وهو مجهول وله طريق أخرى عند الدارقطني أيضاً عن حميد عن أنس، وفي إسناده داود بن الزبرقان وهو متروكٌ ورواه أحمد والدارقطني من حديث أبي حنيفة الرقاشي عن عمه، وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعفٌ وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباسٍ من طريق عكرمة، وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباسٍ أيضاً من طريق مقسم وفي إسناده العزمي وهو ضعيفٌ ورواه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحيهما من حديث أبي حميد الساعدي بلفظ: «لَا يَجِلُ لِامْرِئٍ أَنْ يَأْخُذَ مَتَاعَ أَخِيهِ بِغَيْرِ طَيْبٍ نَفْسٍ مِنْهُ» قال البيهقي: وحديث أبي حميد أصحُّ ما في الباب وحديث ابن أبي ليلى سكت عنه أبو داود والمنذري وإسناده لا بأس به.

قوله: (مَتَاعُ أَخِيهِ) المتاع على ما في القاموس: المنفعة والسَّلعة وما غنمت به من الخواص الجملع أمتعة.

قوله: (وَلَا لَاعِيًا) فيه دليلٌ على عدم جواز أخذ متاع

أيضاً.

الأرض، وله أن يمنع من حفر تحتها سرّاً أو بترّاً بغير رضاه، وأن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك، وأن له أن ينزل بالخرق ما شاء ما لم يضر بمن يجاوره، وفيه أن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض، لأنها لو فتقت لآكتفى في حقّ هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عمّا تحتها، أشار إلى ذلك الدرّاوردي، وفيه أن الأرضين السبع أطباق كالسموات، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ يَنْهَلْنَ﴾ خلافاً لمن قال: إن المراد بقوله: «سبع أرضين» سبعة أقاليم، لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبراً من إقليم آخر، قاله ابن التين، وهو والذي قبله مني على أن العقوبة متعلّقة بما كان سببها وإلا فمع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكره انتهى.

٢٤٣٢ - وَعَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِنْدَةَ وَرَجُلًا مِنْ حَضْرَمَوْتَ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي أَرْضٍ بَالِيَيْنِ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْضِي اغْتَصَبَهَا هَذَا وَأَبُوهُ، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْضِي وَرَثَتَهَا مِنْ أَبِي، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَخْلَفَهُ إِنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا أَرْضِي وَأَرْضُ الْإِدْيِ اغْتَصَبَهَا أَبُوهُ، فَتَهَيَّأَ الْكِنْدِيُّ لِلْيَمِينِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ لَا يَقْتَضِي عَيْدٌ أَنْ رَجُلٌ يَمِينُهُ مَا لَا لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ يَلْقَاهُ وَهُوَ أَجْذَمٌ، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضُهُ وَأَرْضُ الْإِدْيِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢١٣).

الحديث رواه أيضاً الطبراني في الأوسط، وفي إسناده محمد بن سلام المسبحي له غرائب وبقيّة رجاله رجال الصحيح وللأشعث أيضاً حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط وإسناده ضعيف وقصّة الحضرمي والكندي سيأتي ذكرها في باب استحلاف المنكر من كتاب الأقضية من حديث وائل بن حجر عند مسلم في صحيحه والترمذي وصححه بنحو ما هنا، ولعله يأتي الكلام عليه هنالك إن شاء الله قال في التلخيص: والحضرمي هو وائل بن حجر، والكندي هو امرؤ القيس بن عابس واسمه ربيعة انتهى، وفيه نظر فإنه سيأتي عن وائل بن حجر في كتاب الأقضية بلفظ: «جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي ﷺ الخ» وهذا يشعر بأن الحضرمي غير وائل وأيضاً قال في البدر المنير: اسم الحضرمي ربيعة بن عبدان، وكذا جاء مبيّناً في إحدى روايتي صحيح مسلم، وعبدان بكسر المهملة وبعدها موخدة والحديث فيه دليل على أنها إذا طلبت بين العلم

قوله: (مَنْ ظَلَمَ شَيْئاً) في رواية للبخاري «قيد شبر» بكسر القاف وسكون التحتانية: أي: قدر شبر، وكأنه ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد، كذا في الفتح.

قوله: (يَطْوِقُهُ) بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) بفتح الراء ويجوز إسكانها قال الخطّابي: له وجهان: أحدهما أن معناه أن يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى الحشر، ويكون كالطوق في عنقه لا أنه طوق حقيقة.

الثاني أن معناه أنه يعاقب بالغصب إلى سبع أرضين أي: فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه. انتهى.

ويؤيد الوجه الثاني حديث ابن عمر المذكور وقيل: معناه كالأول لكن بعد أن ينقل جميعه يجعل كله في عنقه طوقاً ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك ويؤيد حديث يعلى بن مرة المشار إليه سابقاً بلفظ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ظَلَمَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ كُلُّهُ اللَّهُ أَنْ يَحْفِرَهُ حَتَّى يَنْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ ثُمَّ يَطْوِقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَقْفَى بَيْنَ النَّاسِ» وحديث الحكم السلمي المشار إليه أيضاً قال الحافظ: وإسناده حسن، ولفظه «مَنْ أَخَذَ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» قال في الفتح: ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «يَطْوِقُهُ» يكلف أن يجعله طوقاً ولا يستطيع ذلك فيعذب به كما جاء في حقّ «مَنْ كَذَبَ فِي مَنَابِهِ كُلُّهُ أَنْ يَقْعِدَ شَعِيرَةً» ويحتمل أن يكون التطويق تطويق الإثم، والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الإثم ومنه قوله تعالى: ﴿الْزُّنَاهُ طَائِفَةٌ فِي غُيُوبِهِ»، ويحتمل أن تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه المعصية أو تنقسم بين من تلبس بها، فيكون بعضهم معذباً ببعض، وبعضهم بالبعض الآخر بحسب قوة المفسدة وضعفها، هذا جملة ما ذكر من الوجوه في تفسير الحديث.

قوله: (مَنْ اقْتَطَعَ) فيه استعارة شبه من أخذ ملك غيره ووصله إلى ملك نفسه بمن اقتطع قطعة من شيء يجري فيه القطع الحقيقي وأحاديث الباب تدلّ على تغليب عقوبة الظلم والغصب وأن ذلك من الكبائر، وتدلّ على أن تخوم الأرض تملك، فيكون للمالك منع من رام أن يحفر تحتها حفرة قال في الفتح: إن الحديث يدلّ على أن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى منتهى

قَالَ: وَكَانَ سَمْرَةَ يَدْخُلُ إِلَى نَخْلِهِ فَيَتَأَدَّى بِهِ الرَّجُلُ وَيَشُقُّ عَلَيْهِ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ فَأَبَى، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ فَأَبَى قَالَ: فَهَبْ لِي وَلَكَ كَذَا وَكَذَا أَمْرًا رَغْبَةً فِيهِ، فَأَبَى، فَقَالَ: أَنْتَ مُضَارٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَنْصَارِيِّ: اذْهَبْ فَأَقْلَعْ نَخْلَهُ، وَفِي سَمَاعِ الْبَاقِرِ مِنْ سَمْرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ نَقْلًا، فَقَدْ نَقَلَ مِنْ مَوْلَدِهِ وَوَفَاةِ سَمْرَةَ مَا يَتَعَدَّرُ مَعَهُ سَمَاعُهُ.

قوله: (فَلَيْسَ لَهُ مِنْ الزَّرْعِ شَيْءٌ) فيه دليل على أن من غصب أرضًا وزرعها كان الزرع للمالك للأرض، وللغاصب ما غرمه في الزرع يسلمه له مالك الأرض قال الترمذي: والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق قال ابن رسلان: وقد استدلل به كما قال الترمذي وأحمد على أن من زرع بذرا في أرض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو إمامًا أن يسترجعها مالكةا ويأخذها بعد حصاد الزرع أو يسترجعها والزرع قائم قبل أن يحصد، فإن أخذها مستحقها بعد حصاد الزرع فإن الزرع للغاصب الأرض لا يعلم فيه خلافاً، وذلك لأنه نماء ماله، وعليه أجرة الأرض إلى وقت التسليم وضمان نقص الأرض وتسوية حفرها وإن أخذ الأرض صاحبها من الغاصب والزرع فيها قائم لم يملك إجبار الغاصب على قلعه، وخير المالك بين أن يدفع إليه نفقته ويكون الزرع له، أو يترك الزرع للغاصب وبهذا قال أبو عبيد وقال الشافعي وأكثر الفقهاء: إن صاحب الأرض يملك إجبار الغاصب على قلعه واستدلووا بقوله ﷺ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» ويكون الزرع للمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراء الأرض ومن جملة ما استدلل به الأولون ما أخرجه أحمد وأبو داود والطبراني وغيرهم «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى زَرْعًا فِي أَرْضٍ ظَهَرَ فَأَعْجَبَهُ، فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ زَرْعَ ظَهَرَ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ لَظَهَرَ وَلكِنَّهُ لِفُلَانٍ، قَالَ: فَخُذُوا زَرْعَكُمْ وَزِدُوا عَلَيْهِ نَفَقَتَهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الزَّرْعَ تَابِعٌ لِلأَرْضِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَخْصَرُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» مطلقاً فينبى العام على الخاص، وهذا على فرض أن قوله «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» يدل على أن الزرع لرب البذر فيكون الراجح ما ذهب إليه أهل القول الأول من أن الزرع لصاحب الأرض إذا استرجع أرضه والزرع فيها وأمّا إذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث أنه أيضاً لرب الأرض، ولكنه إذا

وجبت، وعلى أنه يستحب للقاضي أن يعظ من رام الحلف. قوله: (إِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عِنْدَ الْخُ) لفظ الصحيحين من حديث الأشعث: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَنْقَطِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَيْمَى اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ» وسياقي في كتاب الأفضية.

بَابُ تَمْلُكِ زَرْعِ الْغَالِبِ بِنَفَقَتِهِ وَقَلْعِ غَرَمِهِ

٢٤٣٣- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ (حم): ٤١/٤ (د: ٣٤٠٣) (ت: ١٣٦٦) (هـ: ٢٤٦٦).

٢٤٣٤- وَعَنْ غُرُوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْتَا أَرْضًا فِيهَا لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»، قَالَ: وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي الَّذِي حَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَرَمَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضِ الْآخَرِ فَقَضَى لِبِصَاجِهِ الْأَرْضَ بِأَرْضِهِ، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا، قَالَ: رَأَيْتُهَا وَإِنَّمَا لَتَضْرِبُ أَصُولُهَا بِالْفُؤُوسِ وَإِنَّمَا لَتَنْخُلَ عُمُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٤) وَاللَّذَارِقُطْنِي (٣/٣٥).

حديث رافع ضعه الخطابي، ونقل عن البخاري تضعيفه، وهو خلاف ما نقله الترمذي عن البخاري من تحسينه وضعفه أيضاً البيهقي وهو من طريق عطاء بن أبي رباح عن رافع، قال أبو زرعة: لم يسمع عطاء من رافع، وكان موسى بن هارون يضعف هذا الحديث ويقول: لم يروه غير شريك، ولا رواه عن عطاء غير أبي إسحاق، ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو سفي الحفظ وقد أخرج هذا الحديث أيضاً البيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطيالسي وابن ماجه وأبو يعلى وحكى ابن المنذر عن أحمد بن حنبل أنه قال: إن أبا إسحاق زاد في هذا الحديث «زَرْعٌ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ» وليس غيره يذكر هذا الحرف وحديث عروة سكت عنه أبو داود والمنذري، وحسن الحافظ في بلوغ المرام إسناده وفي رواية لأبي داود: «فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: فَأَنَا رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَضْرِبُ فِي أَصُولِ النَّخْلِ» وأول حديث عروة هذا قد تقدم في كتاب الإحياء من حديث سعيد بن زيد وأخرج أبو داود من حديث جعفر بن محمد بن علي عن أبيه الباقر عن سمرة بن جندب «أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ عُصْدٌ مِنْ نَخْلٍ فِي حَائِطِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: وَسِعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ،

فَارْسَلْتُ إِلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَطْعِمِيهِ الْأَسَارَى، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٣/٥-٢٩٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٣٢) وَالدَّارِقُطْنِي (٢٨٥-٢٨٦) وَفِي لَفْظٍ: «لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأَجِدُ لَحْمَ شَاةٍ ذُبَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخِي، وَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ خَيْرًا مِنْهَا لَمْ يُغَيَّرْ عَلَيَّ، وَعَلَيَّ أَنْ أَرْضِيَهُ بِأَفْضَلِ مِنْهَا، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا وَأَمَرَ بِالطَّعَامِ لِلْأَسَارَى».

الحديث في إسناده عاصم بن كليب، قال علي بن المديني: لا يحتج به إذا انفرد وقال الإمام أحمد: لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي: صالح وقد أخرج له مسلم وأما جهالة الرجل الصحابي فغير قاذحة لما قررناه غير مرة من أن مجهول الصحابة مقبول، لأن عموم الأدلة القاضية بأنهم خير الخليقة من جميع الوجوه أقل أحوالها أن تثبت لهم بها هذه المزية، أعني قبول مجاهيلهم لاندراجهم تحت عمومها ومن تولى الله ورسوله تعديله فالواجب حمله على العدالة حتى ينكشف خلافها ولا انكشاف في المجهول.

قوله: (يَلُوكُ) قال في القاموس: اللوك: أهون المضغ، أو مضغ صلب.

قوله: (لُقْمَةً) بضم اللام وسكون القاف ويجوز فتح اللام قال في القاموس: اللقمة وتفتح: ما يهيا للضم.

قوله: (فَلَمْ يُوجِدْ) بضم أوله وسكون الواو وكسر الجيم: أي: لم يعطني ما طلبته وفي القاموس: أوجده: أغناه، وفلاناً مطلوبه: أظفروه به والحديث فيه دليل على مشروعية إجابة الداعي وإن كان امرأة والمدعو رجلاً أجنبياً إذا لم يعارض ذلك مفسدة مساوية أو راجحة، وفي معجزة لرسول الله ﷺ ظاهرة لعدم إساغته لذلك اللحم وإخباره بما هو الواقع من أخذه بغير إذن أهلها وفيه تحجب ما كان من المأكولات حراماً أو مشتبهاً، وعدم الائتكال على تجويز إذن مالكه بعد أكله وفيه أيضاً أنه يجوز صرف ما كان كذلك إلى من يأكله كالأسارى ومن كان على صفتهم وقد أورد المصنف هذا الحديث للاستدلال به على حكم من غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها كما وقع في الترجمة وقد اختلف العلماء في ذلك، فحكى في البحر عن القاسمية وأبي حنيفة أن المالك مخير بين طلب القيمة وبين أخذ العين كما هي وعدم لزوم الأرض، لأن الغاصب لم يستهلك ما ينفرد بالتقويم وحكي عن المؤيد بالله والناصر والشافعي ومالك أنه يأخذ العين

صح الإجماع على أنه للغاصب كان خصصاً هذه الصورة وقد روي عن مالك وأكثر علماء المدينة مثل ما قاله الأوّلون، في البحر أن مالكاً والقاسم يقولان: الزرع لرب الأرض واحتج لما ذهب إليه الجمهور من أن الزرع للغاصب بقوله ﷺ: «الزرع للزرايع وإن كان غاصباً» ولم أقف على هذا الحديث فينظر فيه وقال ابن رسلان: إن حديث «لَيْسَ لِمِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» ورد في الغرس الذي له عرق مستطيل في الأرض، وحديث رافع ورد في الزرع فيجمع بين الحدين ويعمل بكل واحد منهما في موضعه، ولكن ما ذكرناه من الجمع أرجح، لأن بناء العام على الخاص أولى من المصير إلى قصر العام على السبب من غير ضرورة والمراد بقوله: «وَلَهُ نَفَقَتُهُ» ما أنفقه الغاصب على الزرع من المؤونة في الحرث والسقي وقيمة البذر وغير ذلك وقيل: المراد بالنفقة قيمة الزرع، فتقدر قيمته ويسلمها المالك، والظاهر الأوّل. قوله: (وَلَيْسَ لِمِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ) قد تقدّم ضبطه وتفسيره في أول كتاب الإحياء.

قوله: (وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ) إلخ) فيه دليل على أنه يجوز الحكم على من غرس في أرض غيره غروساً بغير إذنه بقطعها قال ابن رشد في النهاية: أجمع العلماء على أن من غرس نخلاً أو ثمرًا وبالجملته نباتاً في غير أرضه أنه يؤمر بالقطع، ثم قال: إلا ما روي عن مالك في المشهور أن من زرع فله زرعوه وكان على الزارع كراه الأرض وقد روي عنه ما يشبه قول الجمهور، ثم قال: وفرق قوم بين الزرع والثمار إلى آخر كلامه.

قوله: (عُمَ) بضم المهملة وتشديد الميم جمع عيمة: وهي الطويلة، وفي القاموس ما يدل على أنه يجوز فتح أوله، لأنه قال بعد تفسيره بالنخل الطويل: ويضم.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ غَصَبَ شَاةً فَلَذَبَحَهَا وَشَوَاهَا أَوْ طَبَخَهَا

٢٤٣٥- عَنْ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَخْبَرَهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا رَجَعْنَا اسْتَعْبَلَهُ دَاعِي امْرَأَةٍ، فَجَاءَ وَجِيءٌ بِالطَّعَامِ فَوَضَعَ يَدَهُ، ثُمَّ وَضَعَ الْقَوْمُ فَأَكَلُوا، فَظَنَرُ أَبَاؤُنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلُوكُ لُقْمَةً فِي فَمِهِ ثُمَّ قَالَ: أَجِدُ لَحْمَ شَاةٍ أُخِذَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَرْسَلْتُ إِلَى الْبَقِيعِ يَشْتَرِي لِي شَاةً فَلَمْ أَجِدْ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى جَارِ لِي فَذْ اشْتَرَى شَاةً أَنْ أَرْسِلَ بِهَا إِلَيَّ بِشْتَيْنِهَا فَلَمْ يُوجِدْ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى امْرَأَتِي،

مع الأرض كما لو قطع الأذن ونحوها وعن محمد أنه يخبر بين القيمة أو العين مع الأرض

باب ما جاء في ضمان المتلف بجنسه

٢٤٣٦- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَهْدَتْ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ طَعَامًا فِي قَصْعَةٍ، فَضَرَبَتْ عَائِشَةُ الْقَصْعَةَ بِيَدِهَا فَأَلْقَتْ مَا فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ لِسَائِرِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا مُسْلِمًا (حم: ٢٦٣/٣) (ت: ١٣٥٩) (خ: ٥٢٢٥) (د: ٣٥٦٧) (ن: ٧٠/٧) (هـ: ٢٣٣٤).

٢٤٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ صَانِعَةً طَعَامًا مِثْلَ صَنِيعَةٍ، أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِنَاءً مِنْ طَعَامٍ، فَمَا مَلَكْتُ نَفْسِي أَنْ كَسَرْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَفَّارَتُهُ؟ قَالَ: إِنَاءٌ كِإِنَاءِ وَطَعَامٌ كَطَعَامٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٨/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٦٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٧١/٧).

الحديث الأول لفظه في البخاري «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى امْتِهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ يَدِهَا فَكَسَرَتْ الْقَصْعَةَ، فَضَرَبَتْهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامُ وَقَالَ: كُلُوا: وَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ، هَذَا أَحَدُ الْفَافِ الْبَخَارِيِّ، وَلَهُ الْفَافُ آخَرُ، وَلَيْسَ فِيهِ تَسْمِيَةُ الضَّارِبَةِ وَهِيَ عَائِشَةُ كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ وَالْحَدِيثُ الثَّانِي فِي إِسْنَادِهِ أَفْلَسَ بَنَ خَلِيفَةُ أَبُو حَسَّانٍ وَيُقَالُ فَلَيْتَ الْعَامِرِيُّ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مَا أَرَى بِهِ بَاسًا وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: شَيْخٌ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ مَقَالٌ وَقَالَ فِي الْفَتْحِ: إِنَّ إِسْنَادَهُ حَسَنٌ.

قوله: (بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ) هِيَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّي عَنْ أَنَسٍ، وَوَقَعَ قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ مَعَ أُمِّ سَلَمَةَ، كَمَا رَوَى النَّسَائِيُّ عَنْهَا «أَنَّهَا أَتَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِطَعَامٍ فِي صَحْفَةٍ فَبَاحَاتُ عَائِشَةَ مُتَزَرَّةٌ بِكِسَامٍ وَمَعَهَا فِهْرٌ، فَقُلْتُ بِهِ الصَّحْفَةَ» الْحَدِيثُ وَالرَّوَايَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ تَشْمُرُ بِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ لَهَا مِثْلُ ذَلِكَ مَعَ صَفِيَّةٍ وَقَدْ رَوَى الذَّارِقُطِيُّ عَنْ أَنَسٍ مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ بْنِ خَالِدٍ نَحْوَ ذَلِكَ قَالَ عِمْرَانُ أَكْثَرَ ظَنِّي أَنَّهَا حَفْصَةُ، يَعْنِي: الَّتِي كَسَرَتْ عَائِشَةُ صَحْفَتَهَا قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَلَمْ يَصُبْ عِمْرَانُ فِي ظَنِّهِ أَنَّهَا حَفْصَةُ بَلْ هِيَ أُمُّ سَلَمَةَ، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ: وَقَعَتِ الْقِصَّةُ لِحَفْصَةَ أَيْضًا، وَذَلِكَ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُوَادَةَ غَيْرِ مَسْمُومٍ عَنْ عَائِشَةَ

قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَصْحَابِهِ، فَصَنَعَتْ لَهُ طَعَامًا وَصَنَعَتْ حَفْصَةُ لَهُ طَعَامًا فَسَبَقْتَنِي، فَقُلْتُ لِلْجَارِيَةِ: انْطَلِقِي فَأَكْفَنِي قَصْعَتَهَا، فَأَكْفَانَهَا فَانْكَسَرَتْ وَانْتَشَرَ الطَّعَامُ، فَجَمَعْتُهُ عَلَى النَّطْعِ فَأَكَلُوهُ، ثُمَّ بَعَثَ بِقَصْعَتِي إِلَى حَفْصَةَ فَقَالَ: خَلَدُوا ظَرْفًا مَكَانَ ظَرْفِكُمْ» وَبَقِيَ رَجَالَهُ نَقَاتٌ قَالَ الْحَافِظُ: وَتَحَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ أَبْهَمٍ فِي حَدِيثِ الْبَابِ هِيَ زَيْنَبُ لِحِجْيَةِ الْحَدِيثِ مِنْ مَخْرَجِهِ وَهُوَ حَمِيدٌ عَنْ أَنَسٍ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَقَصَصُ آخَرَى لَا تَتَلَقَّى بِمَنْ تَحَقَّقُ أَنْ يَقُولَ فِي مِثْلِ هَذَا قِيلَ: الْمُرْسَلَةُ فَلَانَةَ وَقِيلَ: فَلَانَةَ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيرٍ.

قوله: (إِنَاءٌ بِإِنَاءٍ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِيَمِيَّ يَضْمَنُ بِمِثْلِهِ وَلَا يَضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمِثْلِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ الْمُتَقَدِّمَةِ بِلَفْظٍ وَدَفَعَ الْقِصَّةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ وَبِهِ احْتِجُّ الشَّافِعِيُّ وَالْكُوفِيُّونَ وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّ الْقِيَمِيَّ يَقِيمَتُهُ مُطْلَقًا، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ كَالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ آخَرَى: مَا صَنَعَهُ الْآدَمِيُّ فَاثِلٌ وَأَمَّا الْحَيَوَانُ فَالْقِيَمَةُ عَنْهُ أَيْضًا: مَا كَانَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا فَالْقِيَمَةُ وَإِلَّا فَاثِلٌ، قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْدهُمْ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى مَا قَالَهُ مَالِكٌ مِنْ ضِمَانِ الْقِيَمِيَّ يَقِيمَتُهُ مُطْلَقًا جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْهَادُوَّةُ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْمِثْلِيَّ بِمِثْلِهِ وَأَجَابَ الْقَائِلُونَ بِالْقَوْلِ الثَّانِي عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِمَا حَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ أَنَّ الْقِصْعَتَيْنِ كَانَتَا لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِي زَوْجَتِهِ فَعَاقَبَ الْكَاسِرَةَ بِجَعْلِ الْقِصْعَةِ الْمَكْسُورَةِ فِي بَيْتِهَا وَجَعَلَ الصَّحِيحَةَ فِي بَيْتِ صَاحِبَتِهَا وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَضْمِينٌ وَتَعَقُّبٌ بِمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ لَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ بِلَفْظٍ: «مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ وَعَلَيْهِ بِمِثْلِهِ» وَبِهَذَا يُرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا وَقَعَةُ عَيْنٍ لَا عُمُومَ فِيهَا وَمِنْ جُمْلَةِ مَا أَجَابُوا بِهِ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ كَانَتِ الْعُقُوبَةُ فِيهِ بِالْمَالِ، فَعَاقَبَ الْكَاسِرَةَ بِإِعْطَاءِ قِصْعَتِهَا لِلْآخَرَى وَتَعَقُّبَ بِأَنَّ التَّصْرِيحَ بِقَوْلِهِ: «إِنَاءٌ بِإِنَاءٍ» يَبْعِدُ ذَلِكَ.

قوله: (طَعَامٌ بِطَعَامٍ) قِيلَ: إِنَّ الْحُكْمَ بِذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمَعُونَةِ وَالْإِصْلَاحِ دُونَ بَتِّ الْحُكْمِ بِوَجُوبِ الْمِثْلِ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ مَعْلُومٌ قَالَ الْحَافِظُ: فِي طَرِيقِ الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّعَامِينَ كَانَا مُخْتَلِفِينَ.

قوله: (فَمَا مَلَكْتُ نَفْسِي أَنْ كَسَرْتُهُ) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ «فَأَخَذَنِي أَفْكُلُ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْكَافِ ثُمَّ لَا مَوْزُونَهُ

أفعل، والمعنى أخذتني رعدة.

الأفكل: وهي الرعدة من برد أو خوفٍ والمراد هنا أنها لما رأت حسن الطعام غارت وأخذتها مثل الرعدة

بَابُ جَنَائَةِ الْبَيْمَةِ

٢٤٣٨- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ» (حم: ٢٨٨/٢) (خ: ١٤٩٩) (م: ١٧١٠) (٤٥) (د: ٤٥٩٣) (ت: ٦٤٢) (ن: ٤٥/٥) (هـ: ٢٦٧٣).

٢٤٣٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّجُلُ جَبَّارٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٢). ٢٤٤٠- وَعَنْ حَرَامِ بْنِ مُحَيْصَةَ «أَنَّ نَاقَةَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطًا فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ، وَأَنْ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٥/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٦٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٣٢).

٢٤٤١- وَعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَوْقَفَ ذَاتَهُ فِي سَبِيلٍ مِنْ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي سَوْقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، فَأَوْطَأَتْ يَدُ أَوْ رَجُلٍ فَهُوَ ضَامِنٌ» رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (١٧٩/٣)، وَهَذَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ يَمَّا إِذَا وَقَفَهَا فِي طَرِيقٍ ضَيِّقٍ أَوْ حَيْثُ تَقَصَّرَ الْمَارُ.

حديث «الْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ» أخرجه الجماعة من حديث أبي هريرة، وقد تقدم في باب ما جاء في الرُكَّاز والمعدن من كتاب الزكاة وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً النسائي وقال الدارقطني: لم يروه غير سفيان بن حسين، وخالفه الحفاظ عن الزُّهري، منهم مالك وابن عيينة ويونس ومعمّر وابن جريج وعقيل وليث بن سعد وغيرهم، كلهم روه عن الزُّهري فقالوا: «الْعَجْمَاءُ وَالْبُيُوتُ جَبَّارٌ، وَالْمَعْدُونُ جَبَّارٌ» ولم يذكروا الرجل وهو الصواب وقال الخطابي: قد تكلم الناس في هذا الحديث وقيل: إنه غير محفوظ، وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ.

وقد روى آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «الرَّجُلُ جَبَّارٌ» قال الدارقطني: تفرد به آدم بن أبي إياس عن شعبة، وسفيان بن حسين المذكور قد استشهد به البخاري، وأخرج له مسلم في المقدمة ولم يحتج به واحد منهما وتكلم فيه غير واحد وحديث حرام بن محيصة أخرجه أيضاً مالك في الموطأ والشافعي والنسائي والدارقطني وابن حبان وصححه الحاكم والبيهقي قال الشافعي: أخذنا به

لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله قال الحافظ: ومداره على الزُّهري واختلف عليه فقيل: عن الزُّهري عن ابن محيصة ورواه ابن عيسى عن مالك فزاد فيه: عن جده محيصة ورواه عن الزُّهري عن حرام عن أبيه ولم يتابع عليه ورواه الأوزاعي وإسماعيل بن أمية وعبد الله بن عيسى كلهم عن الزُّهري عن حرام عن البراء قال عبد الحق: وحرام لم يسمع من البراء، وسبقه إلى ذلك ابن حزم ورواه النسائي من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزُّهري عن سعيد بن المسيب عن البراء ورواه ابن عيينة عن الزُّهري عن حرام وسعيد بن المسيب عن البراء ورواه ابن جريج عن الزُّهري أخبرني أبو أسامة بن سهل «أَنَّ نَاقَةَ الْبَرَاءِ» ورواه ابن أبي ذئب عن الزُّهري قال «بَلَّغَنِي أَنَّ نَاقَةَ الْبَرَاءِ» وحديث النعمان قال في جمع الجامع الكبير: رواه البيهقي وضعفه.

قوله: (جَبَّارٌ) بضم الجيم، أي: هدر.

قال في القاموس: هو الهدر والباطل، وظاهره أن جنائفة البهائم غير مضمونة، ولكن المراد إذا فعلت ذلك بنفسها ولم تكن عقوراً ولا فرط مالكةا في حفظها حيث يجب عليه الحفظ وذلك في الليل، كما يدل عليه حديث حرام بن محيصة، وكذلك في أسواق المسلمين وطرقهم ومجامعهم كما يدل عليه حديث النعمان بن بشير.

قوله: (الرَّجُلُ) بكسر الراء وسكون الجيم، يعني: أنه لا ضمان فيما جتته الدابة برجلها، ولكن بشرط أن لا يكون ذلك بسبب من مالكةا كتوقيفها في الأسواق والطرق والجامع وطردها في تلك الأمكنة كما يدل على ذلك حديث النعمان، وبشرط أن لا يكون ذلك في الأوقات التي يجب على المالك حفظها فيها كالليل وهذا الحديث وإن كان فيه المقال المتقدم ولكنه يشهد له ما في الحديث المتفق عليه من قوله ﷺ: «جَرَحُهَا جَبَّارٌ» فإن عمومها يقتضي عدم الفرق بين جنائتها برجلها أو غيرها، والكلام في ذلك مبسوط في الكتب الفقهية.

قوله: (ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا) أي: مضمونٌ على أهلها وفي حديث البراء «وَأَنْ حِفْظَ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنْ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَصَابَتْ مَاشِيَتُهُمْ بِاللَّيْلِ» وقد استدل بذلك من قال: إنه لا يضمن مالك البهيمة ما جتته بالنهار ويضمن ما جتته بالليل، وهو مالك والشافعي والهادوية وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقاً واحتجوا به

بقوله ﷺ: «جَزَحُهَا جَبَارٌ» ولا شك أنه عمومٌ مخصوصٌ بحديث حرام بن محبصة والنعمان بن بشير قال الطحاوي: إلا أن تحقيق مذهب أبي حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظٍ، وأما إذا أرسلها من دون حافظٍ ضمن انتهى، ولا دليل على هذا التفصيل وذهب اللَّيْث وبعض المالكية إلى أنه يضمن مالها ما جتته ليلاً أو نهاراً، وهو إهدارٌ للدليل العام والحاصلُ وروى عن عمر أنه لا يضمن ما أتلفته ثَمًّا لا يقدر على حفظه، ويضمن ما أمكنه حفظه، وهو أيضاً تفصيلٌ لا دليل عليه، ولا يشكل على المذهب الأول قول الله تعالى: «إِذْ نَفَسْتُمْ فِيهِ غَمَمُ الْقَوْمِ» في قصة داود وسليمان على القول بأن شرع من قبلنا يلزمنا، لأن النفس إنما يكون بالدليل كما جزم بذلك الشعبي وشريح ومسروق، روى ذلك البيهقي عنهم.

بَابُ دَفْعِ الصَّائِلِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ وَأَنْ الْمَصُولَ عَلَيْهِ يُقْتَلُ شَهِيداً

٢٤٤٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي، قَالَ: فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: فَأَنْتَ شَهِيدٌ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ؟ قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٠) وَأَحْمَدُ (٢/ ٣٦٠)، وَفِي لَفْظِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ عَدَا عَلَى مَالِي؟ قَالَ: «أَنْشِدِ اللَّهَ»، قَالَ: فَإِنْ أَبَوْا عَلَيَّ؟ قَالَ: «أَنْشِدِ اللَّهَ»، قَالَ: فَإِنْ أَبَوْا عَلَيَّ؟ قَالَ: «فَقَاتِلْ، فَإِنْ قُتِلْتَ فَبِي الْجَنَّةِ وَإِنْ قَتَلْتَ فَبِي النَّارِ» فَيَسِّرُ مِنَ الْفَقْرِ أَنْ يَدْفَعَ بِالْأَسْهَلِ فَلَا أَسْهَلَ.

٢٤٤٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي لَفْظٍ «مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَقَاتِلْ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٧١) وَالنَّسَائِيُّ (١١٦/ ٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٢٠) وَصَحَّحَهُ.

٢٤٤٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٧٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٢١) وَصَحَّحَهُ.

حديث سعيد بن زيد أخرجه أيضاً بقية أهل السنن وابن حبان والحاكم وقد أخرج أحمد والنسائي وأبو داود والبيهقي وابن حبان من حديث أبي هريرة من رواية قتادة عن النضر بن

أبي هريرة من الأمر بالمقاتلة والنهي عن تسليم المال إلى من رام غصبه وأما القاتل بعدم الجواز في الشيء الخفيف، فعمومٌ أحاديث الباب يردُّ عليه، ولكنه ينبغي تقديم الأخفِّ فالأخفِّ، فلا يعدل المدافع إلى القتل مع إمكان الدفع بدونه، ويدلُّ على ذلك أمره ﷺ بإنشاد الله قبل المقاتلة، وكما تدلُّ الأحاديث المذكورة على جواز المقاتلة لمن أراد أخذ المال تدلُّ على جواز المقاتلة لمن أراد إراقة الدَّمِ والفتنة في الدين والأهل وحكى ابن المنذر عن الشافعي أنه قال: من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله المقاتلة، وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة قال ابن المنذر: والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عمداً ذكر إذا أريد ظمناً بغير تفصيل، إلا أن كلَّ من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للأثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه. انتهى.

ويدلُّ على عدم لزوم القود والدية في قتل من كان على الصفة المذكورة ما ذكرنا من حديث أبي هريرة وحمل الأوزاعي أحاديث الباب على الحالة التي للناس فيها إماماً وأما حالة الفرقة والاختلاف فليست سلم المبغي على نفسه أو ماله ولا يقاتل أحداً قال في الفتح: ويردُّ عليه حديث أبي هريرة عند مسلم، يعني: حديث الباب، وأحاديث الباب مصرحة بأن المقتول دون ماله ونفسه وأهله ودينه شهيدٌ، ومقاتله إذا قتل في النار، لأن الأول حق والثاني مبطل.

قوله: (دُونُ مَالِهِ) قال القرطبي: دون في أصلها ظرف مكان

بمعنى تحت، وتستعمل للخلفيّة على المجاز ووجهه أنّ الذي يقاتل عن ماله غالباً إنّما يجعله خلفه أو تحته ثمّ يقاتل عليه انتهى، ولكنه يشكّل على هذا قوله في حديث سعيد بن زيد «دُونِ دِينِهِ دُونُ دِينِهِ».

بَابُ فِي أَنْ الدَّفْعَ لَا يُلْزِمُ الْمَصُولَ عَلَيْهِ وَيُلْزِمُ الْغَيْرَ مَعَ الْقُدْرَةِ

٢٤٤٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْتَعِ أَحَدُكُمْ إِذَا جَاءَ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ ابْنِ آدَمَ الْقَاتِلِ فِي النَّارِ وَالْمَقْتُولِ فِي الْجَنَّةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٢).

٢٤٤٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْفِتْنَةِ كَسَرُوا فِيهَا سَيْبَكُمْ وَقَطَعُوا أَوْتَارَكُمْ وَاهْرَبُوا بِسُيُوفِكُمْ الْحِجَارَةَ، فَإِنْ دَخِلَ عَلَى أَحَدِكُمْ يَنْتَه فَلْيَكُنْ كَخَيْرِ ابْنِ آدَمَ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ ((حم: ٤١٦/٤) (د: ٤٢٥٩) (ت: ٢٢٠٤) (هـ: ٣٩٦١).

٢٤٤٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي فَبَسَطَ يَدَهُ إِلَيَّ لِيَقْتُلَنِي؟ قَالَ: كُنْ كَابْنِ آدَمَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٥/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٩٤).

٢٤٤٨- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدُلَّ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَنْصُرَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨٧/٣).

حديث ابن عمر أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وأخرج نحوه أبو داود من حديثه بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ مَضَى إِلَى رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي لِيَقْتُلَهُ فَلْيَقْتُلْ هَكَذَا: أَيُّ: فَلْيَمْدُ رَقَبَتَهُ، فَالْقَاتِلُ فِي النَّارِ وَالْمَقْتُولُ فِي الْجَنَّةِ».

وحديث أبي موسى أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه القشيري في «الاقتراح» على شرط الشيخين وقال الترمذي: حسن غريب. انتهى.

وفي إسناده عبد الرحمن بن ثروان، تكلم فيه بعضهم ووثقه يحيى بن معين واحتج به البخاري وحديث سعد بن أبي وقاص حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص، ورجال إسناده ثقات إلا حسين بن عبد الرحمن الأشجعي وقد وثقه ابن حبان وحديث سهل بن حنيف أخرجه

أيضاً الطبراني، وفي إسناده ابن لهيعة وبقية رجاله ثقات، يشهد لصحته حديث البراء بن عازب عند البخاري وغيره وفيه الأمر بسبع والنهي عن سبع، ومن السبع المأمور بها نصر المظلوم وحديث أبي موسى عند البخاري وغيره بلفظ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَيْتَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وحديث «أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» أخرجه البخاري وغيره وفي الباب عن أبي بكر بنحو حديث سعد بن أبي داود وعن أبي هريرة بنحوه أيضاً عند البخاري ومسلم وعن ابن مسعود بنحوه عند أبي داود وعن خريم بن فاتك بنحوه أيضاً عند أبي داود وعن أبي ذر عند أبي داود والترمذي بلفظ قال لي رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ قُلْتُ: لَيْتَكَ وَسَعْدِيكَ، قَالَ: كَيْفَ أَنتَ إِذَا رَأَيْتَ أَخْبَارَ الزُّيْنِ قَدْ غَرِقَتْ بِالْأَدَمِ؟ قُلْتُ: مَا خَارَ اللَّهُ لِي وَرَسُولُهُ، قَالَ: عَلَيْكَ بِمَنْ أَنتَ مِنْهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَخَذْتُ سَيْفِي فَأَضَعُهُ عَلَى عَاتِقِي؟ قَالَ: فَارَكْتُ الْقَوْمَ إِذْنُ، قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: تَلْزِمُ بَيْتَكَ، قُلْتُ: فَإِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي؟ قَالَ: فَإِنْ خَشِيتَ أَنْ يَهْرَكَ شُعَاعُ السَّيْفِ فَاتْلُ ثَوْبَكَ عَلَى وَجْهِكَ يَوْمَ يَأْتِيكَ وَإِلَيْهِ» وعن المقداد بن الأسود عند أبي داود قال «إِنَّمِ اللَّهُ لَقَدْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ثَلَاثًا: إِنَّ السَّيِّدَ لَمَنْ جُنِبَ الْفِتْنُ وَلَمَنْ أَهْلِي فَصَبِّرْ قَوَاهَا» معنى قوله «قَوَاهَا» التلطف وعن أبي بكر غير الحديث الأول عند الشيخين وأبي داود والنسائي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا تَوَاجَعَا الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ» وعن خالد بن عرفطة عند أحمد والحاكم والطبراني وابن قانع بلفظ: «سَتَكُونُ بَعْدِي فِتْنَةٌ وَاخْتِلَافٌ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولِ لَا الْقَاتِلِ فَافْعَلْ» وفي إسناده علي بن زيد بن جعدان وهو ضعيف وقد أخرجه الطبراني من حديث حذيفة ومن حديث خباب وعن أبي واقد وخرشة أشار إلى ذلك الترمذي.

قوله: «كَسَرُوا فِيهَا قَسِيمَكُمْ» قبل المراد الكسر حقيقة ليسد عن نفسه باب هذا القتال، وقيل هو مجاز، والمراد ترك القتال ويؤيد الأول «وَاهْرَبُوا بِسُيُوفِكُمُ الْحِجَارَةَ» قال النووي: والأول أصح. قوله: «الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، إلخ» معناه بيان خطر الفتنة والحث على تجنبها والهرب منها ومن التسبب في شيء من أسبابها، فإن شرها وقتنتها يكون على حسب التعلق بها.

تلك أيام المرح وهو حيث لا يأمن الرجل جليسه، ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾، ونحو ذلك من الآيات والأحاديث، ويؤيده أيضاً الآيات والأحاديث الواردة في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسيأتي للمقام زيادة تحقيق في باب ما جاء في توبة القاتل من كتاب القصاص وحديث سهل بن حنيف وما ورد في معناه يدل على أنه يجب نصر المظلوم ودفع من أراد إذلاله بوجه من الوجوه، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً، وهو مندرج تحت أدلة النهي عن المنكر.

باب ما جاء في كسر أواني الخمر

٢٤٤٩- عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لَا يَتَامُ فِي جَبْرِي، فَقَالَ: أَهْرِقِ الْخَمْرَ وَكَثِّرِ الدَّنَانِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٩٣) وَالذَّارِقُطِيُّ (٤/٢٦٥).

٢٤٥٠- وَعَنْ «ابْنِ عُمَرَ» قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ آتِيَهُ بِمُدِّيَةِ وَهِيَ الشُّفْرَةُ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَرْسَلَ بِهَا فَأَرْهَفَتْ، ثُمَّ أُعْطِيَتْهَا وَقَالَ: أَغْدُ عَلَيَّ بِهَا، فَفَعَلْتُ، فَخَرَجَ بِأَصْحَابِهِ إِلَى أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ وَفِيهَا رِقَاقُ الْخَمْرِ قَدْ جَلَّيْتُ مِنَ الشَّامِ، فَأَخَذَ الْمُدِّيَةَ مِنِّي فَشَقَّ مَا كَانَ مِنْ تِلْكَ الرِّقَاقِ بِحَضْرَتِهِ ثُمَّ أُعْطِيَتْهَا، وَأَمَرَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ أَنْ يَمْضُوا مَعِي وَيُعَاوَنُونِي، وَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ الْأَسْوَاقُ كُلُّهَا فَلَا أَجِدُ فِيهَا رِقَاقَ خَمْرٍ إِلَّا شَقَقْتُهُ، فَفَعَلْتُ، فَلَمْ أَتْرُكْ فِي أَسْوَاقِهَا رِقَاقًا إِلَّا شَقَقْتُهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٣٢).

٢٤٥١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْهَدَيْلِ قَالَ: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُخَلِّفُ بِاللَّهِ إِنْ أَتَى أَمْرٌ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ خُرِمَتْ الْخَمْرُ أَنْ تُكْسَرَ دَنَانُهُ وَأَنْ تُكْفَأَ لِمَنْ الشُّمْرِ وَالزُّبَيْبِ، رَوَاهُ الذَّارِقُطِيُّ (٤/٢٥٣).

حديث أنس عن أبي طلحة رجال إسناده ثقات وأصله في صحيح مسلم وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث أنس، قال الترمذي: وهو أصح وحديث ابن عمر أشار إليه الترمذي وذكره الحافظ في الفتح، وعزاه إلى أحمد كما فعل المصنف ولم يتكلم عليه وقال في جمع الزوائد: إنه رواه أحمد بإسنادين في أحدهما أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلط، وفي الآخر أبو طعمة وقد وثقه محمد بن عبد الله بن عثمان الموصلي وبقية رجاله ثقات، وحديث عبد الله رواه الذارقطي من طريق

قوله: (كُنْ كَابَنِ آدَمَ) يعني: الذي قال لأخيه لما أراد قتله: ﴿لَئِنْ بَسَطْتُ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِمٍ بِيَدَيْ إِلَيْكَ لَا تَقْتُلْ﴾؛ كما حكى الله ذلك في كتابه والأحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعيتها ترك المقاتلة وعدم وجوب المدافعة عن النفس والمال وقد اختلف العلماء في ذلك، فقالت طائفة: لا يقاتل في فتن المسلمين وإن دخلوا عليه بيته وطلبوا قتله، ولا تجوز له المدافعة عن نفسه، لأن الطالب متأول، وهذا مذهب أبي بكرة الصحابي وغيره وقال ابن عمر وعمران بن حصين وغيرهما: لا يدخل فيها لكن إن قصد دفع عن نفسه قال النووي: فهذان المذهبان متفقان على ترك الدُخُول في جميع فتن المسلمين قال القرطبي: اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله ابن عمر وعمر بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة فمنهم من قال: يجب عليه أن يلزم بيته وقالت طائفة: يجب عليه التحول عن بلد الفتنة أصلاً ومنهم من قال: يترك المقاتلة حتى لو أراد قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من قال: يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله، وهو معذور إن قتل أو قتل وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين، وكذا قال النووي وزاد أنه مذهب عامة علماء الإسلام واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيءٍ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾.

قال النووي: وهذا هو الصحيح، وتتأول الأحاديث على من لم يظهر له الحق، أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما قال: ولو كان كما قال الأولون لظهر الفساد واستطال أهل البغي والميطلون. انتهى.

وقال بعضهم بالتفصيل، وهو أنه إذا كان القتال بين طائفتين لا إمام لهما فالقتال ممنوع، وتنزل الأحاديث على هذا وهو قول الأوزاعي كما تقدم وقال الطبري: إنكار المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المخطئ أخطأ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها وذهب البعض إلى أن الأحاديث وردت في حق ناس مخصوصين، وأن النهي مخصوص بمن خوطب بذلك وقيل: إن النهي إنما هو في آخر الزمان حيث يحصل التحقق أن المقاتلة إنما هي في طلب الملك، وقد أتى هذا في حديث ابن مسعود، فأخرج أبو داود عنه أنه قال له وابصة بن معبد: ومتى ذلك يا ابن مسعود؟ فقال:

شيخه العباس بن العباس بن المغيرة الجوهري بإسناد رجاله ثقات وقد أشار إليه الترمذي أيضاً وفي الباب عن جابر وعائشة وأبي سعيد وأحاديث الباب تدل على جواز إهراق الخمر وكسر دنانها وشق زقاقها وإن كان مالکها غير مكلف وقد ترجم البخاري في صحيحه لهذا فقال: باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر أو تحرق الزقاق؟ قال في الفتح: لم يثبت الحكم، لأن المعتمد فيه التفصيل، فإن كان الأوعية بحيث يراق ما فيها فإذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يجز إتلافها وإلا جاز، ثم ذكر أنه أشار البخاري بالترجمة إلى حديث أبي طلحة وابن عمر وقال: إن الحديثين إن ثبتا فأنما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لأصحابها، وإلا فالانتفاع بها بعد تطهيرها ممكن كما دل عليه حديث سلمة المذكور في البخاري وغيره في غسل القدور التي طبخت فيها الخمر وإذنه ﷺ بذلك بعد أمره بكسرها قال ابن الجوزي: أراد التغليظ عليهم في طبخهم ما نهى عن أكله، فلما رأى إزعاجهم اقتصر على غسل الأواني وفيه رد على من زعم أن دنان الخمر لا سبيل إلى تطهيرها لما يداخلها من الخمر، فإن الذي دخل القدور من الماء الذي طبخت به الخمر نظيره وقد أذن ﷺ في غسلها، فدل على إمكان تطهيرها.

بكسر المهملة: وهو الخالص من كل شيء، سمي بذلك، لأنه صرف عنه الخلط، فعلى هذا صرف تخفيف الرءاء وعلى الأول: أي التصريف والتصرف مشدّد.

قوله: (فلا شفعة) استدلّ به من قال: إن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة لا بالجوار وقد حكى في البحر هذا القول عن عليّ وعمر وعثمان وسعيد بن المسيّب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعه ومالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق وعبيد الله بن الحسن والإمامية وحكى في البحر أيضاً عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين ثبوت الشفعة بالجوار وأجابوا عن حديث جابر بما قاله أبو حاتم إن قوله (إذا وقعت الحدود) إلخ مدرج من قوله، وردّ ذلك بأن الأصل أن كل ما ذكره في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل، وورود ذلك في حديث غيره مشعر بعدم الإدراج كما في حديث أبي هريرة المذكور في الباب واستدلّ في ضوء النهار على الإدراج بعدم إخراج مسلم لتلك الزيادة ويجاب عنه بأنه قد يقتصر بعض الأئمة على ذكر بعض الحديث، والحكم للزيادة لا سيما وقد أخرجها مثل البخاري، على أن معنى هذه الزيادة التي ادّعى أهل القول الثاني إدراجها هو معنى قوله: «في كل ما لم يقسم»، ولا تفاوت إلا بكون دلالة أحدهما على هذا المعنى بالمنطوق والآخر بالمفهوم واحتجّ أهل القول الثاني بالأحاديث الواردة في إثبات الشفعة بالجوار كحديث سمرة والثريد بن سويد وأبي رافع وجابر وستاتي وأما الأحاديث القاضية بثبوت الشفعة لطلق الشريك كما في حديث جابر المذكور من قوله: «في كل شريك»، وكما في حديث عباد بن الصّامت الآتي فلا تصلح للاحتجاج بها على ثبوت الشفعة للجوار إذ لا شركة بعد القسمة وقد أجاب أهل القول الأول عن الأحاديث القاضية بثبوت الشفعة للجوار بأن المراد بها الجار الأخص وهو الشريك المخالط، لأن كل شيء قارب شيئاً يقال له جار، كما قيل لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المخالطة، وبهذا يندفع ما قيل إنه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارة قال ابن المنير: ظاهر حديث أبي رافع الآتي أنه كان يملك بيتين من جملة دار سعة لا شقصاً شائعاً من منزل سعة ويدلّ على ذلك ما ذكره عمر بن شبة أن سعداً كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع، وكانت التي عن يمين المسجد منهما لأبي رافع فاشترها سعد منه ثم ساق الحديث

كتاب الشفعة

٢٤٥٢- عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَفْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شَفْعَةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبَخَارِيُّ وَفِي لَفْظِهِ: «إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشَّفْعَةَ الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٩٦ ٢٩٩)، وَالتَّبَخَارِيُّ (٢٢٧٣) (٢٢٥٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥١٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٩٩)، وَفِي لَفْظِهِ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شَفْعَةَ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٣٧٠).

٢٤٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قُضِيَ الدَّارُ وَخُدَّتْ فَلَا شَفْعَةَ فِيهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥١٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٩٧) بِمِثْلِهِ.

٢٤٥٤- وَعَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ لَمْ تَفْسَمْ: رُبْعَةً أَوْ خَالِطَةً لَا يَجُزُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهَ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِنْ بَاعَهُ وَلَمْ يُؤْذِنْهُ فَهُوَ أَخْطَأُ بِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٠٨) (١٣٣) وَالتَّبَخَارِيُّ (٣٢٠/٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥١٣).

حديث أبي هريرة رجال إسناده ثقات.

قوله: (قضى بالشفعة) قال في الفتح الشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من حرّكها وهي مأخوذة لغة من الشفع: وهو الزوج، وقيل: من الزيادة، وقيل: من الإعانة وفي الشرع: انتقال حصّة شريكك إلى شريكك كانت انتقلت إلى أجنبيّ بمثل العوض المسمّى، ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الأصم من إنكارها انتهى.

قوله: (في كل ما لم يفسم) ظاهر هذا العموم ثبوت الشفعة في جميع الأشياء، وأنه لا فرق بين الحيوان والجماد المنقول وغيره وقد ذهب إلى ذلك العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه، وسيأتي تفصيل الخلاف في ذلك

قوله: (فإذا وقعت الحدود) أي: حصلت قسمة الحدود في البيع واتضح بالقسمة مواضعها.

قوله: (وصرفت) بضم الصاد وتخفيف الرءاء المكسورة، وقيل: بتشديدها: أي: بيئت مصارفها وكأنه من التصريف أو التصرف قال ابن مالك: معناه خلصت وبانت وهو مشتق من الصرف

كحجب الشمس والاطلاع على العورات ونحوهما من الروائح الكريهة التي يتأذى بها ورفع الأصوات وسماع بعض المنكرات، ولا قائل بثبوت الشفعة لمن كان كذلك، والضّرر النادر غير معتبر، لأن الشارع علّق الأحكام بالأموال الغالبة، فعلى فرض أن الجار لغة لا يطلق إلا على من كان ملاصقاً غير مشاركٍ ينبغي تقييد الجوار باتّحاد الطريق، ومقتضاه: أن لا تثبت الشفعة بمجرد الجوار وهو الحق وقد زعم صاحب المنار أن الأحاديث تقتضي ثبوت الشفعة للجار والشريك ولا منافاة بينهما ووجه حديث جابر بتوجيه بارد، والصواب ما حرّره.

قوله: (في كل شركة) في مسلم وسنن أبي داود (في كل شرك) وهو بكسر الشين المعجمة وإسكان الراء من أشركته في البيع إذا جعلته لك شريكاً، ثم خُفّف المصدر بكسر الأوّل وسكون الثاني، فيقال: شرك وشركة كما يقال كلم وكلمة.

قوله: (زبنة) بفتح الراء وسكون الموحدة تأنيث ربيع وهو المنزل الذي يرتبعمون فيه في الربيع ثم سمي به الدار والمسكن قوله: لا يحلّ له أن يبيع... إلخ ظاهره أنه يجب على الشريك إذا أراد البيع أن يؤذن شريكه وقد حكى مثل ذلك القرطبي عن بعض مشايخه وقال في شرح الإرشاد: الحديث يقتضي أنه يحرم البيع قبل العرض على الشريك قال ابن الرقعة: ولم اظفر به عن أحد من أصحابنا ولا حميد عنه وقد قال الشافعي: إذا صحّ الحديث فاضربوا بقولي عرض الحافظ وقال الزركشي: إنه صرح به الفارقي قال الأذرع: إنه الذي يقتضيه نص الشافعي، وحمله الجمهور من الشافعية وغيرهم على التبدد وكراهة ترك الإعلام، قالوا: لأنه يصدق على المكروه أنه ليس بحلال، وهذا إنما يتم إذا كان اسم الحلال مختصاً بما كان مباحاً أو مندوباً أو واجباً وهو ممنوع، فإن المكروه من أقسام الحلال كما تقرّر في الأصول.

قوله: (فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحقّ به) فيه دليل على ثبوت الشفعة للشريك الذي لم يؤذنه شريكه بالبيع، وأما إذا علمه الشريك بالبيع فاذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذه بالشفعة، فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة والمهاذبة وابن أبي ليلى والبتّي وجمهور أهل العلم: إن له أن يأخذه بالشفعة ولا يكون مجرد الإذن مطلقاً وقال الثوري والحكم وأبو عبيدة وطائفة من أهل الحديث: ليس له أن يأخذه بالشفعة بعد وقوع الإذن منه بالبيع وعن أحمد روايتان كالمذهبين ودليل الآخرين مفهوم الشرط فإنه

الآتي، فاقضى كلامه أن سعداً كان جاراً لأبي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكاً، كذا قال الحافظ وقال أيضاً: إنه ذكر بعض الحنفية أنه يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ومجازة أن يقولوا بشفعة الجار، لأن الجار حقيقة في المجاور مجاز في الشريك وأوجب بأن محل ذلك عند التجرد، وقد قامت القرينة هنا على المجاز فاعتبر الجمع بين حديثي جابر وأبي رافع، فحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك، وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقاً، لأنه يقتضي أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك، والذين قالوا بشفعة الجوار قدّموا الشريك مطلقاً، ثم المشارك في الشرب، ثم المشارك في الطريق، ثم الجار على من ليس بمجاور وأوجب بأن المفضل عليه مقدّم: أي الجار أحق من المشتري الذي لا جوار له قال في «القاموس»: الجار المجاور والذي أجرته من أن يظلم والمجير والمستجير والشريك في التجارة وزوج المرأة وما قرب من المنازل والحليف والناصر. انتهى.

والحاصل أن الجار المذكور في الأحاديث الآتية إن كان يطلق على الشريك في الشيء والمجاور له بغير شركة كانت مقتضية بعمومها لثبوت الشفعة لهما جميعاً وحديث جابر وأبي هريرة المذكوران يدلان على عدم ثبوت الشفعة للجار الذي لا شركة له فيخصّصان عموم أحاديث الجار، ولكنه يشكل على هذا حديث الشريد بن سويد، فإن قوله: (ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار) مشعر بثبوت الشفعة لمجرد الجوار، وكذلك حديث سمرة لقوله فيه: «جار الدار أحقّ بالدار» فإن ظاهره أن الجوار المذكور جوار لا شركة فيه ويوجب بأن هذين الحديثين لا يصلحان لمعارضة ما في الصحيح، على أنه يمكن الجمع بما في حديث جابر الآتي بلفظ: «إذا كان طرفيها واحداً» فإنه يدل على أن الجوار لا يكون مقتضياً للشفعة إلا مع اتحاد الطريق لا بمجرد ولا عذر لمن قال بحمل المطلق على المقيّد من هذا إن قال بصحة هذا الحديث وقد قال بهذا، أعني: ثبوت الشفعة للجار مع اتحاد الطريق، بعض الشافعية، ويؤيده أن شرعية الشفعة إنما هي لدفع الضرر، وهو إنما يحصل في الأغلب مع المخالطة في الشيء المملوك أو في طريقه، ولا ضرر على جار لم يشارك في أصل ولا طريق إلا نادراً، واعتبار هذا النادر يستلزم ثبوت الشفعة للجار مع عدم الملاصقة، لأن حصول الضرر له قد يقع في نادر الحالات

والدارقطني والبيهقي قال في المعالم: إن حديث «الجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ» لم يروه أحدٌ غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر، وتكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث، قال: وقد تكلم الناس في إسناد هذا الحديث واضطراب الرواة فيه فقال بعضهم: عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع، وقال بعضهم: عن أبيه عن أبي رافع، وأرسله بعضهم والأحاديث التي جاءت في نقضه أسانيداً جيداً ليس في شيء منها اضطراب.

قوله: (جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ) قال في «شرح السنة»: هذه اللفظة تستعمل فيمن لا يكون غيره أَحَقُّ منه، والشريك بهذه الصفة أَحَقُّ من غيره وليس غيره أَحَقُّ منه وقد استدلل بهذا القائلون بثبوت الشفعة للجار وأجاب المانعون بأنه محمولٌ على تعهده بالإحسان والبر بسبب قرب داره، كذا قال الشافعي، ولا يخفى بعده، ولكنه ينبغي أن يقيّد بما سيأتي من اتحاد الطريق ومقتضاه عدم ثبوت الشفعة بمجرد الجوار.

قوله: (أَحَقُّ بِسَقْبِهِ) بفتح السين المهملة والقاف بعدها باءٌ موخدة، ويقال بالصاد المهملة بدل السين المهملة، ويجوز فتح القاف وإسكانها وهو القرب والمجاورة وقد استدلل بهذا الحديث القائلون بثبوت شفعة الجار وأجاب المانعون بما سلف قال البغوي: ليس في هذا الحديث ذكر الشفعة فيحتمل أن يكون المراد به الشفعة، ويحتمل أن يكون أَحَقُّ بالبر والمعونة انتهى.

ولا يخفى بعد هذا الحمل لا سيما بعد قوله: «لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكٌ» والأولى الجواب بحمل هذا المطلق على المقيد الآتي من حديث جابر لا يقال: إن نفي الشراك فيها يدل على عدم اتحاد الطريق فلا يصح تقييده بحديث جابر الآتي، لأننا نقول: إنما نفى الشراك عن الأرض لا عن طريقها، ولو سلم عدم صحة التقييد باتحاد الطريق فأحاديث إثبات الشفعة بالجوار مخصصة بما سلف، ولو فرض عدم صحة التخصيص للتصريح بنفي الشركة فهي مع ما فيها من القال لا تنتهض لمعارضة الأحاديث القاضية بنفي شفعة الجار الذي ليس بمشارك كما تقدم.

٢٤٥٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فَجَاءَ الْمَسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ ثُمَّ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا سَعْدُ ابْنِعْ مِنِّي دَارَكَ، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ مَا أَبْتَاعُهَا، فَقَالَ الْمَسُورُ: وَاللَّهِ لَتَبْتَاعَهَا، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ مَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنْجَمَةً أَوْ مُقْطَعَةً، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَقَدْ

يقضي عدم ثبوت الشفعة مع الإيدان من البائع ودليل الأولين الأحاديث الواردة في شفعة الشريك والجار من غير تقييد وهي منطوقات لا يقاومها ذلك المفهوم ويحاجب بأن المفهوم المذكور صالح لتقييد تلك المطلقات عند من عمل بمفهوم الشرط من أهل العلم، والترجيح إنما يصار إليه عند تعدد الجمع، وقد أمكن هاهنا بحمل المطلق على المقيد.

٢٤٥٥- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالشُّفْعَةِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فِي الْأَرْضَيْنِ وَالْأُورُ» رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ (٣٢٦/٥)، وَيَحْتَجُّ بِعُمُومِهِ مَنْ أَثْبَتَهَا لِلشَّرِيكِ يَمَّا قَضَاهُ الْقِسْمَةَ.

٢٤٥٦- وَعَنْ سَمُرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ مِنْ غَيْرِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥١٧) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٣٦٨).

٢٤٥٧- وَعَنْ الشَّرِيدِ بْنِ مُؤَيَّدٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْضٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكٌ وَلَا قَسَمٌ إِلَّا الْجَوَارُ؟» قَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ مَا كَانَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٩/٤) وَالتَّنَائِي (٣٢٠/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٩٦)، وَلِابْنِ مَاجَةَ مُخْتَصَرٌ: «الشَّرِيكَ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ مَا كَانَ».

حديث عبادة أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير، وهو من رواية إسحاق عن عبادة ولم يدركه، وتشهد لصحته الأحاديث الواردة في ثبوت الشفعة فيما هو أعم من الأرض والدار كحديث جابر المتقدم، وكحديث ابن عباس عند البيهقي مرفوعاً بلفظ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ» ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالإرسال وأخرج الطحاوي له شاهداً من حديث جابر بإسناد لا بأس برواته كما قال الحافظ، ويشهد لحديث عبادة أيضاً الأحاديث الواردة بثبوت الشفعة في خصوص الأرض كحديث شريد بن سويد المذكور وفي خصوص الدار كحديث سمرة المذكور أيضاً وهكذا تشهد له الأحاديث القاضية بثبوت الشفعة للجار على العموم وحديث سمرة أخرجه أيضاً البيهقي والطبراني والضياء، وفي سماع الحسن عن سمرة مقال معروف قد تقدم التنبه عليه، ولكنه أخرج هذا الحديث أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخه والطحاوي وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والضياء عن أنس وأخرجه ابن سعد عن الشريد بن سويد بلفظ حديث سمرة المذكور، وحديث الشريد بن سويد أخرجه أيضاً عبد السرازق والطيالسي

وقال أحمد: هذا الحديث منكرو وقال ابن معين: لم يروه غير عبد الملك، وقد أنكروه عليه قلت: ويقوي ضعفه رواية جابر الصريحة المشهورة المذكورة في أول الباب. انتهى.

ولا يخفى أنه لم يكن في شيء من كلام هؤلاء الحفاظ ما يقدح بمثله وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك بن أبي سليمان، وأخرج له أحاديث، واستشهد به البخاري ولم يخرج له هذا الحديث.

قوله: (يَنْتَظَرُ بِهَا) مبني للمفعول قال ابن رسلان: يحتمل انتظار الصبي بالشفعة حتى يبلغ وقد أخرج الطبراني في الصغير والأوسط عن جابر أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «الصبي على شفيعه حتى يترك فإذا أذرك فإن شاء أخذ وإن شاء ترك» وفي إسناده عبد الله بن بزيع.

قوله: (وَإِنْ كَانَ غَائِبًا) فيه دليل على أن شفعة الغائب لا تبطل وإن تراخى، وظاهره أنه لا يجب عليه السير متى بلغه الطلب أو البعث برسول كما قال مالك، وعند الهادوية أنه يجب عليه ذلك إذا كان مسافة غيبته ثلاثة أيام فما دونها، وإن كانت المسافة فوق ذلك لم يجب.

قوله: (إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا) فيه دليل على أن الجوار بمجرد لا تثبت به الشفعة، بل لا بد معه من اتحاد الطريق، ويؤيد هذا الاعتبار قوله في حديث جابر وأبي هريرة المتقدمين «فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصَرِقَتِ الطُّرُقُ فَلَا شَفْعَةَ» وقد أسلفنا الكلام على الشفعة بمجرد الجوار فائدة: من الأحاديث الواردة في الشفعة حديث ابن عمر عند ابن ماجه والبرزاني بلفظ: «لَا شَفْعَةَ لِغَائِبٍ وَلَا لِصَغِيرٍ، وَالشَّفْعَةُ كَحَلِّ عِقَالٍ» وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني وله مناكير كثيرة وقال الحفاظ: إن إسناده ضعيف جداً، وضعفه ابن عدي وقال ابن حبان: لا أصل له وقال أبو زرعة: منكرو وقال البيهقي: ليس بشاهد وروى هذا الحديث ابن حزم عن ابن عمر أيضاً بلفظ: «الشَّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ، فَإِنْ قَبِلَهَا مَكَانَهُ بَتَّ حَقُّهُ وَإِلَّا فَالْقَوْلُ عَلَيْهِ» وذكره عبد الحق في الأحكام عنه وتعقبه ابن القطان بأنه لم يروه في الحلى ولعله في غير الحلى وأخرج عبد الرزاق من قول شريح: إنما الشفعة لمن وثاها، وذكره قاسم بن ثابت في دلائله ورواه القاضي أبو الطيب وابن الصبان والماوردي بلا إسناد بلفظ: «الشَّفْعَةُ لِمَنْ وَاثَّهَا» أي: بادر إليها ويروى «الشَّفْعَةُ كَنَشْطِ عِقَالٍ».

أُغْطِيَتْ بِهَا خُمْسِيَّةٌ دِينَارٍ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ» مَا أُعْطِيْتُكُمَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ وَأَنَا أُعْطِي بِهَا خُمْسِيَّةٌ دِينَارٍ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ رِوَاةُ الْبُخَارِيِّ (٢٢٥٨).

قوله: (إِنِّعَ مِنِّي يَنْتَسِي) بلفظ التثنية أي البيتين الكائنين في دارك.

قوله: (فَقَالَ الْمُسَوِّرُ) في رواية أن أبا رافع سأل المسور أن يساعده على ذلك.

قوله: (مَنْجُمَةٌ أَوْ مَقْطَعَةٌ) شك من الراوي، والمراد موجلة على أقساط معلومة.

قوله: (أَرْبَعَةُ آلَافٍ) في رواية للبخاري في كتاب ترك الحيل من صحيحه «أَرْبَعِيَّةٌ مِقَالٍ» وهو يدل على أن المiscal إذ ذاك كان بعشرة دراهم والحديث فيه مشروعية العرض على الشريك، وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضاً ثبوت الشفعة بالجوار، وقد سلف بيانه قال المصنف رحمه الله: ومعنى الخبر والله أعلم إنما هو الحسب على عرض المبيع قبل البيع على الجار وتقديمه على غيره من الزبائن كما فهمه الراوي فإنه أعرف بما سمع انتهى.

الزُّبَيْن: الذئع، ويطلق على بيع المزانية وقد تقدم، وعلى بيع الجوهول بالمجهول من جنسه، وعلى بيع المغالبة في الجنس الذي لا يجوز فيه الغبن، أفاد معنى ذلك في القاموس.

٢٤٥٩- وَحَنَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَةِ جَارِهِ يَنْتَظَرُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِي (حم: ٣/٣٠٣) (د: ٣٥١٨) (ت: ١٣٦٩) (هـ: ٢٤٩٤).

الحديث حسنه الترمذي، قال: ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر، وقد تكلم شعبه في عبد الملك من أجل هذا الحديث، وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث. انتهى.

وقال الشافعي: يخاف أن لا يكون محفوظاً وقال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: لا أعلم أحداً رواه عن عطاء غير عبد الملك فترد به ويروى عن جابر خلاف هذا. انتهى.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وعبد الملك هذا ثقة مأمون، ولكن قد أنكر عليه هذا الحديث قال شعبه: سها فيه عبد الملك فإن روى حديثاً مثله طرحت حديثه ثم ترك شعبه التحديث عنه

كِتَابُ اللَّقْطَةِ

٢٤٦٠- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «رَخِّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسُّوْطِ وَالْحَبْلِ وَأَثْبَاهِهِ فَلْيَقِطْهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعَ بِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (١٧١٧).

٢٤٦١- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِنَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنْ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا» أَخْرَجَاهُ (خ: ٢٤٣١) (م: ١٠٧١) (١٦٥) وَيَبْهِي إِثَابَةَ الْمُحَقَّرَاتِ فِي الْحَالِ.

حديث جابر في إسناده المغيرة بن زياد، قال المنذري: تكلم فيه غير واحد، وفي التقریب: صدوق له أوهام وفي الخلاصة: وثقه وكيع وابن معين وابن عدي وغيرهم وقال أبو حاتم: شيخ لا يحتج به.

قوله: (اللُّقْطَةُ) بضم اللام وفتح القاف على المشهور لا يعرف المحدثون غيره كما قال الأزهرى وقال عياض: لا يجوز غيره وقال الخليل: هي بسكون القاف وأما بالفتح فهو كثير الانقطاع قال الأزهرى: هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال الزُّعْمَرِيُّ في الفائق بفتح القاف والعامَّة تسكنها قال في الفتح: وفيها لثتان أيضاً، لقطة بضم اللام ولقطة بفتحهما.

قوله: (وَأَثْبَاهِهِ) يعني: كل شيء يسير.

قوله: (يَنْتَفِعُ بِهِ) فيه دليل على جواز الانتفاع بما يوجد في الطُّرُقَاتِ من المحقَّرات ولا يحتاج إلى تعريف وقيل: إنه يجب التعريف بها ثلاثة أيام لما أخرجه أحمد والطبراني والبيهقي والجوزجاني واللفظ لأحد من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً «مِنْ اللَّقْطَةِ لِقْطَةً يَسِيرَةً خَيْلًا أَوْ دِرْهَمًا أَوْ شِبْهَ ذَلِكَ فَلْيَعْرِفْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلْيَعْرِفْهُ سِتَّةَ أَيَّامٍ» زاد الطبراني «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَلْيَتَصَدَّقْ بِهَا» وفي إسناده عمر بن عبد الله بن يعلى، وقد صرح جماعة بضعفه، ولكنه قد أخرج له ابن خزيمة متابعه، وروى عنه جماعات وزعم ابن حزم أنه مجهول، وزعم هو وابن القطان أن يعلى وحكيمة التي روت هذا الحديث عن يعلى مجهولان، قال الحافظ: وهو عجبٌ منهما، لأن يعلى صحابيٌ معروف الصُّحْبَةُ قال ابن رسلان: ينبغي أن يكون هذا الحديث

معمولاً به، لأن رجال إسناده ثقات، وليس فيه معارضة للأحاديث الصحيحة بتعريف سنة، لأن التعريف سنة هو الأصل المحكوم به عزيمة، وتعريف الثلاث رخصة تيسيراً للملتقط، لأن الملتقط اليسير يشق عليه التعريف سنة مشقة عظيمة بحيث يؤدي إلى أن أحداً لا يلتقط اليسير، والرخصة لا تعارض العزيمة، بل لا تكون إلا مع بقاء حكم الأصل كما هو مقرر في الأصول، ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد «أَنَّ عَلِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِدِينَارٍ وَجَدَهُ فِي السُّوقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَرَفْتُهُ ثَلَاثًا، فَفَعَلَ فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا يَعْرِفُهُ، فَقَالَ: كُلُّهُ. انتهى.

وينبغي أيضاً أن يقيد مطلق الانتفاع المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكور، فلا يجوز للملتقط أن ينتفع بالحقير إلا بعد التعريف به ثلاثاً حملاً للمطلق على المقيد، وهذا إذا لم يكن ذلك الشيء الحقير مأكولاً، فإن كان مأكولاً جاز أكله ولم يجب التعريف به أصلاً كالثمرة ونحوها لحديث أنس المذكور، لأن النبي ﷺ قد بين أنه لم يمنعه من أكل الثمرة إلا خشية أن تكون من الصدقة، ولولا ذلك لأكلها وقد روى ابن أبي شبة عن ميمونة زوج النبي ﷺ أنها وجدت ثمرة فأكلتها وقالت: لا يحب الله الفساد قال في الفتح: يعني: أنها لو تركتها فلم تؤخذ فتوكل لفسدت قال: وجواز الأكل هو المجزوم به عند الأكثر. انتهى.

ويمكن أن يقال: إنه يقيد حديث الثمرة بحديث التعريف ثلاثاً كما قيد به حديث الانتفاع ولكنها لم تجر للمسلمين عادة بمثل ذلك، وأيضاً الظاهر من قوله ﷺ: «لَا كَلْتَهَا» أي: في الحال ويعد كل البعد أن يريد ﷺ لأكلتها بعد التعريف بها ثلاثاً وقد اختلف أهل العلم في مقدار التعريف بالحقير، فحكى في البحر عن زيد بن علي والنَّاصِر والقاسميَّة والثَّافِعِي أنه يعرف به سنة كالكثير وحكى عن المؤيد بالله والإمام يحيى وأصحاب أبي حنيفة أنه يعرف به ثلاثة أيام واحتج الأولون بقوله ﷺ: «عَرَفْتُهَا سَنَةً» قالوا: ولم يفضل واحتج الآخرون بحديث يعلى بن مرة وحديث علي وجعلوهما مخصصين لعموم حديث التعريف سنة، وهو الصواب لما سلف قال الإمام المهدي: قلت: الأقوى تخصيصه بما مرَّ للحرج انتهى، يعني: تخصيص حديث السنة بحديث التعريف ثلاثاً.

٢٤٦٢- وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ جِمَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لِقْطَةً فَلْيَشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، أَوْ لِيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا»

ولكن يذكر بعضها قال النووي: وهو الأصح والثاني من قولي الشافعي أنه لا يجب الإشهاد، وبه قال مالك وأحمد وغيرهما، قالوا: وإنما يستحب احتياطاً، لأن النبي ﷺ لم يأمر به في حديث زيد بن خالد، ولو كان واجباً لبيته.

قوله: (عِصَاصَهَا) بكسر العين المهملة وتخفيف الفاء وبعد الألف صاء مهملة: وهو الوعاء الذي تكون فيه النُفقة جلداً كان أو غيره، وقيل له: العفاس أخذاً من العفص: وهو الشبي، لأن الوعاء يشي على ما فيه وقد وقع في زوائد المسند لعبد الله بن أحمد في حديث أبي «وَحَرَقَتْهَا» بدل عفاصها، والعفاس أيضاً: الجلد الذي يكون على رأس القارورة، وأما الذي يدخل فم القارورة من جلده أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد المهملة، فحيث يذكر العفاس مع الوعاء فالمراد الثاني، وحيث يذكر العفاس مع الوكاء، فالمراد به الأول كذا في الفتح، والوكاء بكسر الواو والمذ: الحيط الذي يشد به الوعاء الذي تكون فيه النُفقة، يقال: أوكيته إيكاء فهو موكى، ومن قال الوكا بالقصر فهو وهم. قوله: (فَلَا يَكْتُمُ) أي: لا يجوز كتم اللقطة إذا جاء لها صاحبها وذكر من أوصافها ما يوجب الظن بصدقها.

قوله: (يُؤَيِّيه مَنْ يَشَاءُ) استدل به من قال: إن الملتقط يملك اللقطة بعد أن يعرف بها حوالاً وهو أبو حنيفة لكن بشرط أن يكون فقيراً، وبه قالت المادوية، واستدلوا على اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث «فَهُوَ مَالُ اللَّهِ» قالوا: وما يضاف إلى الله إنما يملكه من يستحق الصدقة، وذهب الجمهور إلى أنه يجوز له أن يصرفها في نفسه بعد التعريف سواء كان غنياً أو فقيراً لإطلاق الأدلة الشاملة للغي والفقر كقوله: «فَاسْتَنْفَعَهَا» وفي لفظ: «فَهِيَ لَكَ»، وأجابوا عن دعوى أن الإضافة تدل على الصرف إلى الفقير بأن ذلك لا دليل عليه، فإن الأشياء كلها تضاف إلى الله، قال الله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾.

قوله: (لَا يَأْوِي الضَّالَّةَ إِلَّا خ) في نسخة: «يُؤَيِّيه» وهو مضارع آوى بالمد، والمراد بالضال من ليس بمهتد، لأن حق الضالة أن يعرف بها، فإذا أخذها من دون تعريف كان ضالاً، وسيأتي بقية الكلام على هذا في آخر الباب.

قوله: (أَعْرِفْ عِصَاصَهَا وَكَأَمَهَا) الغرض من هذه المعرفة معرفة الآلات التي تحفظ فيها اللقطة، ويلتحق بما ذكر حفظ

فإن جاء صاحبها فلا يكتُم فهو أحقُّ بها، وإن لم يجس صاحبها فهو مال الله يؤتيه من يشاء، رواه أحمد (١٦٢/٤) وابن ماجه (٢٥٥٥).

٢٤٦٣- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْوِي الضَّالَّةَ إِلَّا هَئِلٌ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا» رواه أحمد (١١٧/٤) ومسلم (١٧٢٥).

٢٤٦٤- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّفْطَةِ: الدُّهْبُ وَالْوَرِقُ، فَقَالَ: اخْرِفْ وَكَأَمَهَا وَعِصَاصَهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفَعَهَا وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدُّهْرِ، فَأَدَّهَا إِلَيْهِ وَسَأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الْإِبِلِ فَقَالَ: مَالِكَ وَلَهَا دُخَانٌ فَإِنْ مَعَهَا جِذَاءٌ وَسِقَاءٌ، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رُفْهَا وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ فَقَالَ: خَلِّهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّكْبِ، مَنُصَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١١٦/٤ و ١١٧) (م: ١٧٢٢) (ه: ٦٥) (خ: ٢٤٢٩) وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ أَحَدٌ الدُّهْبُ أَوْ الْوَرِقُ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي التَّقَاطُفِ النَّعْمِ فِي رَوَايَةٍ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِصَاصَهَا وَعَدَّهَا وَوَكَّأَهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ.

٢٤٦٥- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ فِي حَدِيثِ اللَّفْطَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَرَفْتُهَا فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يَخْبِرُكَ بِعِدَّتِهَا وَوَعَائِهَا وَوَكَائِهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ وَإِلَّا فَاسْتَنْفَعْ بِهَا» مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثِ أَحْمَدَ (١٢٦/٥) وَمُسْلِمٍ (١٧٢٣) (١٠) وَالتِّرْمِذِيِّ (١٣٧٤) وَهُوَ ذَلِيلٌ وَجُوبِ الدُّفْعِ بِالصُّفَةِ.

حديث عياض بن حمار أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن حبان، ولفظه «ثُمَّ لَا تَكْتُمُ وَلَا تُنَيِّبُ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» وفي لفظ للبيهقي «ثُمَّ لَا يَكْتُمُ وَلا يَعْرِفُ» ورواه الطبراني وله طرق وفي الباب عن مالك بن عمير عن أبيه أخرجه أبو موسى المديني في الدليل.

قوله: (فَلْيُشْهَدْ) ظاهر الأمر يدل على وجوب الإشهاد، وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال أبو حنيفة، وفي كيفية الإشهاد قولان: أحدهما يشهد أنه وجد لقطة ولا يعلم بالعفاس ولا غيره لتلا يتوصل بذلك الكاذب إلى أخذها والثاني يشهد على صفاتها كلها حتى إذا مات لم يتصرف فيها الوارث، وأشار بعض الشافعية إلى التوسط بين الوجهين، فقال: لا يستوعب الصفات

ثَانِيًا فَقَالَ: عَرَفَهَا حَوْلًا، فَلَمْ أَجِدْ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَالِثًا فَقَالَ: احْفَظْ وَعَاءَهَا وَعَدَّهَا وَوَكَّاءَهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا، فَاسْتَمْتَعْتُ، فَلَقَيْتُهُ بَعْدَ بَمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَذْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا» هكذا في البخاري، وذكر البخاري الحديث في موضع آخر من صحيحه فزاد: «ثُمَّ أَتَيْتُهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: اعْرِفْ وَعَاءَهَا، الْخ» قال في الفتح: القائل: «فَلَقَيْتُهُ بَعْدَ بَمَكَّةَ» هو شعبة، والذي قال «لَا أَذْرِي» هو شيخه سلمة بن كهيل وهو الراوي لهذا الحديث عن سويد عن أبي بن كعب قال شعبة: فسمعت بعد عشر سنين يقول: عَرَفَهَا عَامًا وَاحِدًا وَقَدْ بَيَّنَّ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مَسْنَدِهِ الْقَائِلَ «فَلَقَيْتُهُ» وَالْقَائِلَ «لَا أَذْرِي»، فَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: قَالَ شعبة: فَلَقَيْتُ سلمة بعد ذلك فقال: «لَا أَذْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا» وبهذا تبيَّن بطلان ما قاله ابن بَطَّالِ إِنَّ الَّذِي شَكَّ هُوَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ، وَالْقَائِلُ هُوَ سُوَيْدٌ بْنُ غَفَلَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه ثلاثة أحوال، إِلَّا حَادِثَ بَنِ سلمة فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ عَامِينَ أَوْ ثَلَاثَةً وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ حَدِيثِ أَبِي هَذَا، وَحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْمَذْكُورِ فِيهِ سَنَةٌ فَقَطْ، بَأَنَّ حَدِيثَ أَبِي حَمُولٍ عَلَى مَزِيدِ الْوَرَعِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي اللَّقْطَةِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي التَّعَقُّفِ عَنْهَا، وَحَدِيثِ زَيْدٍ عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَجَزَمَ ابْنُ حَزْمٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ بِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي غَلْطَةَ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ سلمة أَخْطَأَ فِيهَا ثُمَّ ثَبِتَ وَاسْتَمَرَّ عَلَى عَامٍ وَاحِدٍ وَلَا يُوْخَذُ إِلَّا بِمَا لَمْ يَشْكُ فِيهِ لَا بِمَا يَشْكُ فِيهِ رَاوِيهِ وَقَالَ أَيْضًا: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ عَرَفَ أَنْ تَعْرِيفَهَا لَمْ يَقَعْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي فَأَمَرَ ثَانِيًا بِإِعَادَةِ التَّعْرِيفِ كَمَا قَالَ لِلْمَسِيءِ صَلَاتِهِ: «ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» قَالَ الْخَافِظُ: وَلَا يَجْنِي بَعْدَ هَذَا عَلَى مِثْلِ أَبِي مَعَ كَوْنِهِ مِنْ فَقْهَاءِ الصُّحَابَةِ وَفَضْلَانِهِمْ قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أئِمَّةِ الْفَتَاوَى أَنَّ اللَّقْطَةَ تَعْرِفُ ثَلَاثَةَ أَعْوَامٍ إِلَّا شَرِيحٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ قُحَاكٍ الْمَوَارِدِيِّ عَنْ شَوَّاذٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَحَكَّى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَمْرِو أَبِيهِ أَسْوَاقٍ يَعْرِفُ بِهَا ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، عَامًا وَاحِدًا، ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَزَادَ ابْنُ حَزْمٍ عَنْ عَمْرِو قَوْلًا خَامِسًا وَهُوَ: أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ عَلَى عَظَمِ اللَّقْطَةِ وَحَقَارَتِهَا.

قوله: (فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْقِفْهَا، الْخ) قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ: لَا أَذْرِي هَذَا فِي الْحَدِيثِ أَمْ هُوَ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِ يَزِيدِ مَوْلَى الْمُنْبَغِ؟ بَعْنِي: الرَّاوي عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ كَمَا حَكَى ذَلِكَ

الجنس والصِّمَّةُ والقدر، وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والذُّرْعُ فيما يذرع وقد اختلفت الروايات، فبعضها: معرفة العفاص والوكاء قبل التعريف كما في الرواية المذكورة في الباب وفي بعضها: التعريف مقدم على معرفة ذلك كما في رواية للبخاري بلفظ: «عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَّاءَهَا» قال النووي: يجمع بين الروایتين بأن يكون مأمورًا بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات وقت الالتقاط حتى يعلم صدق واصفها إذا وصفها ثم يعرفها مرة أخرى بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يملكها ليعلم قدرها وصفها إذا جاء صاحبها بعد ذلك فردّها إليه قال الحفاظ: ويحتمل أن تكون ثم في الروایتين بمعنى الواو فلا تقتضي ترتيبًا فلا تقتضي تخالفًا يحتاج إلى الجمع، ويقويه كون المخرج واحدًا والقصة واحدة، وإنما يحسن الجمع بما تقدّم لو كان المخرج مختلفًا، أو تعددت القصّة، وليس الغرض إلا أن يقع التعرّف والتعريف مع قطع النظر عن أيّهما يسبق قال: واختلف العلماء في هذه المعرفة على قولين أظهرهما الوجوب لظاهر الأمر، وقيل: يستحبُّ وقال بعضهم: يجب عند الالتقاط ويستحبُّ بعده.

قوله: (ثُمَّ عَرَفَهَا) بتشديد الرّاء وكسرهما: أي: اذكرها للناس قال في الفتح: قال العلماء: محلُّ ذلك المحافل كأبواب المساجد والأسواق ونحو ذلك يقول: من ضاعت له نفقة ونحو ذلك من العبارات ولا يذكر شيئًا من الصفات.

قوله: (سَنَةً) الظاهر أن تكون متوالية، ولكن على وجه لا يكون على جهة الاستيعاب فلا يلزمه التعريف بالليل ولا استيعاب الأيام، بل على المعتاد فيعرف في الابتداء كل يوم مرتين في طرفي النهار، ثم في كل يوم مرة، ثم في كل أسبوع مرة، ثم في كل شهر، ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز له توكيل غيره ويعرفها في مكان وجودها وفي غيره، كذا قال العلماء وظاهره أيضًا وجوب التعريف، لأن الأمر يقتضي الوجوب ولا سيما وقد سُمِّيَ ﷺ من لم يعرفها ضالًّا كما تقدّم وفي وجوب المبادرة إلى التعريف خلاف مبناه: هل الأمر يقتضي الفور أم لا؟ وظاهره أيضًا أنه لا يجب التعريف بعد السنة، وبه قال الجمهور، وأدعى في البحر الإجماع على ذلك ووقع في رواية من حديث أبي عند البخاري وغيره بلفظ: «وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: عَرَفَهَا حَوْلًا، فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ

البخاري عن يحيى قال في الفتح: شك يحيى بن سعيد هل قوله: «وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ» مرفوع أم لا؟ وهو القدر المشار إليه بهذا دون ما قبله لثبوت ما قبله في أكثر الروايات وخلوها عن ذكر الوديعه وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى كما في صحيح مسلم بلفظ: «فَاسْتَنْفَقَهَا وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ» وكذلك جزم برفعهما خالد بن مخلد عن سليمان عن ربيعة عن مسلم وقد أشار البخاري إلى رجحان رفعها، فترجم باب إذا جاء صاحب اللقطة ردها عليه، لأنها وديعه عنده والمراد بكونها وديعه أنه يجب ردها، فتجاوز بذكر الوديعه عن وجوب رد بدلها بعد الاستفراق، لا أنها وديعه حقيقة يجب أن تبقى عندها، لأن المأذون في استفراقه لا يبقى عنه، كذا قال ابن دقيق العيد قال: ويحتمل أن تكون السوا في قوله: ولتكن وديعه بمعنى أو، أي: إما أن تستنفقها وتغرم بدلها، وإما أن تتركها عندك على سبيل الوديعه حتى يمي صاحبها فتعطيها إياه.

ويستفاد من تسميتها وديعه أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها قال في الفتح: وهو اختيار البخاري تبعا لجماعة من السلف.

قوله: «فَإِنْ مَنَعَهَا جِلْدًا مَاءً وَسِقَاءً» الحذاء بكسر الميملة بعدها ذال معجمة مع اللد: أي: خفها، والمراد بالسقاء: جوفها وقيل: عنقها، وأشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب في طباعها من الجلادة على العطش وتناول المأكول بغير تعب لطول عنقها فلا تحتاج إلى ملتقط.

قوله: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ» فيه إشارة إلى جواز أخذها كأنه قال: هي ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك، مترددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك قال الحافظ: والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو ملتقط آخر والمراد بالذَّب: جنس ما يأكل الشاة من السباع، وفيه حث على أخذها، لأنه إذا علم أنها إذا لم تؤخذ بقيت للذَّب كان ذلك ادعى له إلى أخذها، وفيه رد على ما روي عن أحمد في رواية «أَنَّ الشَّاةَ لَا تَلْتَقُطُ» وتسمك به مالك في أنه يملكها بالأخذ ولا تلزمه غرامة ولو جاء صاحبها واحتج على ذلك بأن النبي ﷺ سوى بين الذَّب والملتقط، والذَّب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط وأجيب بأن السلام ليست للتمليك، لأن الذَّب لا يملك.

وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط

كان له أخذها، فدل على أنها باقية على ملك صاحبها، ولا فرق بين قوله في اللقطة: «شَأْنُكَ بِهَا أَوْ خُذْهَا»، وبين قوله: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ» بل الأول أشبه بالتمليك، لأنه لم يشرك معه ذنبًا ولا غيره.

قوله: «فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ» إلخ. فيه دليل على أنه يجوز للملتقط أن يرُدَّ اللقطة إلى من وصفها بالعلامات المذكورة من دون إقامة البيّنة، وبه قال المؤيد بالله والإمام يحيى وبعض أصحاب الشافعي وأبو بكر الرازي الحنفي، قالوا: لأنه يجوز العمل بالظن لاعتماده في أكثر الشريعة، لا إذ تفيد البيّنة إلا الظن، وبه قال مالك وأحمد وحكى في البحر عن القاسمية والحنفية والشافعية: أن اللقطة لا تردُّ للواصف وإن ظن الملتقط صدقه إذ هو مدّعي فلا تقبل وحكي في الفتح عن أبي حنيفة والشافعي: أنه يجوز له الردُّ إلى الواصف إن وقع في نفسه صدقه ولا يجبر على ذلك إلا بالبيّنة قال الخطابي: إن صحت هذه اللقطة، يعني: قوله «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا يُخْبِرُكَ... إلخ» لم يميز مخالفتها وهي فائدة قوله: «اعْرِفْ عِفَاقَهَا» إلى آخره، وإلا فلا احتياط مع من لم ير الرد إلا بالبيّنة قال: ويتأولون قوله: «اعْرِفْ عِفَاقَهَا» على أنه أمره بذلك لئلا تختلط بماله، أو لتكون الدُّعوى فيها معلومة وذكر غيره من فوائد ذلك أيضًا أن يعرف صدق المدّعي من كذبه، وأن فيها تنبيهًا على حفظ المال وغيره وهو الوعاء، لأن العادة جرت بإلقائه إذا أخذت النفقة، وأنه إذا نبّه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ النفقة من باب الأولى قال الحافظ: قد صحت هذه الزيادة فتعين المصير إليها انتهى، وهذا هو الحق فتردُّ اللقطة لمن وصفها بالصفات التي اعتبرها الشارع.

وأما إذا ذكر صاحب اللقطة بعض الأوصاف دون بعض كان يذكر العفاص دون الوكاء، أو العفاص دون العدد، فقد اختلف في ذلك، فقيل: لا شيء له إلا بمعرفة جميع الأوصاف المذكورة وقيل: تدفع إليه إذا جاء ببعضها وهو ظاهر الحديث الأول، وظاهره أيضًا أن مجرد الوصف يكفي ولا يحتاج إلى البمين، وهذا إذا كانت اللقطة لها عفاص وكاء وعدد فإن كان لها البعض من ذلك فالظاهر أنه يكفي ذكره، وإن لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد من ذكر أوصافٍ خصّصت بها تقوم مقام وصفها بالأموال التي اعتبرها الشارع.

قوله: (وَلَا فَاسْتَنْجِ بِهَا) الأمر فيه للإباحة، وكذا في قوله (فَاسْتَنْجِ بِهَا).

وقد اختلف العلماء فيما إذا تصرف الملتقط في اللقطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمنها له أم لا؟ فذهب الجمهور إلى وجوب الرّد إن كانت العين موجودة أو البذل إن كانت استهلك وخالف في ذلك الكرابيسي صاحب الشافعي، ووافقه صاحبه البخاري وداود بن علي إمام الظاهرية، لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة ومن أدلة قول الجمهور ما تقدم بلفظ: «وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا. إلخ» وكذلك قوله: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَلَا تَكْتُمُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. إلخ» وفي رواية للبخاري من حديث زيد بن خالد: «فَاعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاةَهَا ثُمَّ كُلْهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ» أي: بدلها، لأن العين لا تبقى بعد أكلها وفي رواية لأبي داود «فَلَنْ جَاءَ بَاطِلُهَا بِهَاغِيهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ وَلَا فَاغْرِفْ عِفَاصَهَا وَوَكَاةَهَا ثُمَّ كُلْهَا، فَإِنْ جَاءَ بَاطِلُهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ» فأمر بآدائها إليه قبل الإذن في أكلها وبعده وفي رواية لأبي داود أيضاً «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا دَفَعْتُهَا إِلَيْهِ وَلَا عَرَفْتُ وَكَاةَهَا وَعِفَاصَهَا ثُمَّ أَقْبَضْتُهَا فِي مَالِكَ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدَّهَا إِلَيْهِ» والمراد بقوله: «أَقْبَضْتُهَا فِي مَالِكَ» أجعلها من جملة مالك وهو بالقاف وكسر الباء من الإقباض قال ابن رشد: اتفق فقهاء الأمصار ومالك والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة والشافعي أن له أن يتصرف فيها، ثم قال مالك والشافعي: له أن يملكها وقال أبو حنيفة: ليس له إلا أن يتصدق بها وروي مثل قوله عن علي وابن عباس وجماعة من التابعين وقال الأوزاعي: إن كان مالاً كثيراً جعله في بيت المال وروي مثل قول مالك والشافعي عن عمر وابن مسعود وابن عمر وكلهم متفق على أنه إن أكلها ضمنها لصاحبها إلا أهل الظاهر انتهى.

قال في «البحر»: مسألة: ولا يضمن الملتقط إجماعاً إلا لتفريط أو جنابة إذ هو أمين حيث لم يأخذ لغرض نفسه، فإن جنس أو فرط فالأكثر الخبر، ولم يذكر وجوب البذل قلنا أمر علياً رضي الله عنه بغرامة الدينار في الخبر المشهور وخبركم محمول على من أيس من معرفة صاحبها. انتهى.

وحديث علي الذي أشار إليه أخرجه أبو داود عن بلال بن يحيى بن العباس عنه أنه «التَقَطَ دِينَارًا فَاسْتَنْجَى بِهِ دَقِيقًا فَعَرَفَهُ صَاحِبُ الدَّقِيقِ فَرَدَّ عَلَيْهِ الدِّينَارَ، فَأَخَذَهُ عَلِيٌّ فَقَطَعَ مِنْهُ قِيرَاطَيْنِ

فَاسْتَنْجَى بِهِ لَحْمًا» قال المنذري: في سماع بلال بن يحيى من علي نظر وقال الخافظ: إسناده حسن ورواه أيضاً أبو داود عن أبي سعيد الخدري «أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَجَدَ دِينَارًا فَأَتَى بِهِ فَاطِمَةَ، فَسَأَلَتْ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هُوَ رِزْقُ اللَّهِ، فَأَكَلَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلَ عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَنْشُدُ الدِّينَارَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَلِيُّ أَذْ الدِّينَارُ» وفي إسناده رجل مجهول وأخرجه أيضاً أبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد وذكره مطولاً، وفي إسناده موسى بن يعقوب الرّمعي، وثقه ابن معين وقال ابن عدي: لا بأس به وقال النسائي: ليس بالقوي وروى هذا الحديث الشافعي عن الدراوردي عن شريك بن أبي نمر عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد، وزاد «أَنَّ امْرَأَةً يُعْرِفُهَا» ورواه عبد الرزاق من هذا الوجه وزاد «فَجَعَلَ أَجَلَ الدِّينَارِ وَفِيهِهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ» وفي إسناده هذه الزيادة أبو بكر بن أبي سبرة وهو ضعيف جداً وقد أعل البيهقي هذه الروايات لاضطرابها ولعارضتها لأحاديث اشتراط السنة في التعريف قال: ويحتمل أن يكون إنما أباح له الأكل قبل التعريف بالاضطرار.

وعن عبد الرحمن بن عثمان قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ» رواه أحمد ومسلم، وقد سبق قوله في بلد مكة «وَلَا تَحِلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُعْرِفٍ» واحتج بهما من قال: لا تملك لقطة الحرم محال بل تعرف أبداً الحديث الثاني قد سبق في باب صيد الحرم وشجره من كتاب الحج.

قوله: (نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ) هذا النهي تأوله الجمهور بأن المراد به النهي عن التقاط ذلك للملك، وأما للإشكال بأن المعنى أن لقطة الحاج لا تحل على ذلك قوله في الحديث الآخر «وَلَا تَحِلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُعْرِفٍ» وفي لفظ آخر «وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُسْتَدِيرٍ».

قوله: (إِلَّا لِمُعْرِفٍ) قد استشكل تخصيص لقطة الحاج بمثل هذا مع أن التعريف لا بد منه في كل لقطة من غير فرق بين لقطة الحاج وغيره وأجيب عن هذا الإشكال بأن المعنى أن لقطة الحاج لا تحل إلا لمن يريد التعريف فقط من دون تملكها فأمّا من أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا وقد ذهب الجمهور إلى أن لقطة مكة لا تلتقط للتملك بل للتعريف خاصة قال في الفتح: وإنما اختصت بذلك عندهم لإمكان إيصالها إلى أربابها، لأنها إن كانت للمكي فظاهر، وإن كانت للفاقي فلا يخلو أفت غالباً من وارده إليها، فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قال

ابن بطال: وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية: هي كفرها من البلاد، وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف، لأن الحجاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود، فاحتاج الملتقط لها إلى المبالغة في التعريف واحتج ابن المنير مذهبه بظاهر الاستثناء، لأنه نفى الحل واستثنى المنشد فدل على أن الحل ثابت للمنشد، لأن الاستثناء من النفي إثبات، قال: ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء، والسياق يقتضي تخصيصها قال الحافظ: والجواب أن التخصيص إذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم، والغالب أن لقطة مكة لا يأس ملتقطها من صاحبها، وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق في الآفاق البعيدة فرمما داخل الملتقط الطمع في تملكها من أول وهلة ولا يعرفها فهي الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها إلا من عرفها وقال إسحاق بن راهويه: معنى قوله في الحديث «لا يُشْتَبَلُ» أي: من سمع ناشداً يقول: من رأى كذا فحيثما يجوز لواجد اللقطة أن يرفعها ليردّها على صاحبها، وهو أضيّق من قول الجمهور، لأنه قيده بحالة المعرف دون حالة، ويردّ عليه قوله: «لا يُعرَفُ» والحديث يفسر بعضه بعضاً، وقد حكى في البحر عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه وأحد قولي الشافعي أنه لا فرق بين لقطة الحرم وغيره واحتجّ لهم بأن الأدلة لم تفصل.

قوله: (لا يَأْوِي الضَّالَّةُ إِلَّا خ) قد تقدّم ضبطه وتفسيره، والمراد بالضالّة هنا ما يحمي نفسه من الإبل والبقر ويقدر على الإبعاد والماء بخلاف الغنم، فالحيوان الممتنع من ضغار السباع لا يجوز التقاطه، سواء كان لكبر جثته كالإبل والخليل والبقر، أو يمنع نفسه بطيرانه كالطيور المملوكة، أو بناه كالفهود، ولا يجوز لغير الإمام ونائبه أخذها، ويمكن أن يقيد مطلق هذا الحديث بما تقدّم في حديث زيد بن خالد لقوله فيه «مَا لَمْ يُعْرَفْهَا» ويكون وصف الذي يأوي الضالّة بالضلال مقيداً بعدم التعريف وأما التقاط الإبل ونحوها فقد استفيد المنع منه من قوله ﷺ: «مَا لَكَ وَلَهَا دُغَهَا».

قوله: (مُؤَبِّلَةٌ) كمعظمة: أي: كثيرة متخذة للقبية وفي هذا الأثر جواز التقاط الإبل للإمام وجواز بيعها وإذا جاء مالکها دفع إليه الإمام ثمنها.

٢٤٦٦- وعن مُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي جَرِيرٍ بِالْبَوَازِيجِ فِي السَّوَادِ فَرَأَيْتُ الْبَقْرَ، فَرَأَى بَقْرَةً أَنْكَرَهَا، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الْبَقْرَةُ؟ قَالُوا بَقْرَةٌ لَحِقَتْ بِالْبَقْرِ، فَأَمَرَ بِهَا فَطُرِدَتْ حَتَّى تَوَارَتْ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَأْوِي الضَّالَّةُ إِلَّا ضَالٌّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٦٠) وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٢٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٠٣) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: كَانَتْ ضَرَالٌ الْإِبِلُ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِبِلًا مُؤَبِّلَةً تَتَنَاجَى لَا يُمَسِّكُهَا أَحَدٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ عَثْمَانُ أَمَرَ بِمَعْرِفَتِهَا، ثُمَّ تَبَاعَ فَلِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا أُعْطِيَ ثَمَنَهَا.

حديث منذر أخرجه أيضاً النسائي وأبو يعلى والطبراني في الكبير والضياء في المختارة، ويشهد له ما في صحيح مسلم من حديث زيد بن خالد بلفظ: «لَا يَأْوِي الضَّالَّةُ إِلَّا ضَالٌّ» وقد تقدّم.

قوله: (عَنْ مُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ) يعني: ابن عبد الله البجلي وقد أخرج لمنذر مسلم في الزكاة والعلم من صحيحه.

قوله: (بِالْبَوَازِيجِ) بفتح الباء الموحدة وبعد الألف زاي

وكون أحدهما أحقر من الآخر لا يقدح في ذلك، ومحبته ﷺ للذراع لا تستلزم أن تكون في نفسها خطيرة، ولا سيما في خصوص هذا المقام، ولو كان ذلك مراداً له ﷺ لقابل الكراع الذي هو أحقر ما يهدى ويدعى إليه بأخطر ما يهدى ويدعى إليه كالشاة وما فوقها، ولا شك أن مراده ﷺ الترغيب في إجابة الدعوة وقبول الهدية وإن كانت إلى أمرٍ حقير وفي شيء يسير وقد ترجم البخاري لهذا الحديث فقال: باب القليل من الهدية وفي الحديثين المذكورين دليل على اعتبار القبول لقوله ﷺ: «لَقَبِلْتُ» وسيأتي الخلاف في ذلك.

٢٤٦٩- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ وَلَا مَسْأَلَةٍ فَلْيَقْبَلْهُ وَلَا يَرُدَّهُ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَى اللَّهُ إِلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢١/٤).
٢٤٧٠- (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ: «كَانَتْ أُخْتِي رُبَّمَا تَبْعُثُنِي بِالشَّيْءِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تُطْرِفُهُ إِيَّاهُ فَيَقْبَلُهُ مِنِّي وَيَسِرُّ لَفْظِ كَانَتْ تَبْعُثُنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْهَدِيَّةِ فَيَقْبَلُهَا» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٤/١٨٨ و١٨٩) وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ الْهَدِيَّةِ بِرِسَالَةِ الصَّبِيِّ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بُسْرٍ كَانَ كَذَلِكَ مُدَّةَ حَيَاتِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ).

٢٤٧١- (وَعَنْ «أَمَّ كُلثُومَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَ لَهَا: إِنِّي قَدْ أَهْدَيْتُ إِلَيْكَ التَّجَانِشِيَّ حُلَّةً وَأَوَاقِيَّ مِنْ مِسْكِ، وَلَا أَرَى التَّجَانِشِيَّ إِلَّا قَدْ مَاتَ، وَلَا أَرَى هَدِيَّتِي إِلَّا مَرْدُودَةً، فَإِنْ رُدَّتْ عَلَيَّ فَهِيَ لَكَ، قَالَتْ: وَكَانَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرُدَّتْ عَلَيْهِ هَدِيَّتِي فَأَعْطَى كُلَّ امْرَأَةٍ مِنْ بَنَاتِهِ أَوْقِيَّةً مِنْ مِسْكِ، وَأَعْطَى أُمَّ سَلَمَةَ بَقِيَّةَ الْمِسْكِ وَالْحُلَّةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٤/٦).

حديث خالد بن عدي قد تقدّم في باب ما جاء في الفقير والمسكين من كتاب الزكاة، وأعادته المصنف هاهنا للاستدلال به على أن الهدية تفتقر إلى القبول لقوله فيه «فَلْيَقْبَلْهُ» وحديث عبد الله بن بسرٍ أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير قال في جمع الزوائد: ورجلها يعني: أحمد والطبراني رجال الصحيح وله حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير، وفي إسناده الحكم بن الوليد، وذكره ابن عدي في الكامل، وذكر له هذا الحديث وقال: لا أعرف هذا عن عبد الله بن بسرٍ إلا عن الحكم هكذا، هذا معنى كلامه قال في جمع الزوائد: وبقيّة رجاله ثقات. وحديث أمّ كلثوم أخرجه أيضاً الطبراني وفي إسناده مسلم

كِتَابُ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ

بَابُ افْتِقَارِهَا إِلَى الْقَبُولِ وَالْقَبْضِ وَأَنَّهُ عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ

٢٤٦٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيتَ إِلَى كُرَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ لَاجَبْتَ، وَلَوْ أَهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٨).

٢٤٦٨- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ، وَلَوْ دُعِيتَ عَلَيْهِ لَاجَبْتَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٠٩) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٣٣٨).

في الباب عن أمّ حكيم الخزاعية عند الطبراني قالت: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَكْرَهُ رَدَّ اللَّطْفِ قَالَ: مَا أَفْبَحَ لَوْ أَهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ» قال في القاموس: اللطف بالتحريك: السير من الطعام. قوله: (كِتَابُ الْهَبَةِ) بكسر الهاء وتخفيف الباء الموحدة.

قال في الفتح: تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الإبراء وهو هبة الذين ممن هو عليه، والصدقة وهي هبة ما يتمخض به طلب ثواب الآخرة، والهدية: وهي ما يلزم له الموهوب له عوضه، ومن خصّها بالحياة أخرج الرصية، وهي تكون أيضاً بالأنواع الثلاثة، وتطلق الهبة بالمعنى الأخص على ما لا يقصد له بدل، وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها تملك بلا عوض انتهى.

قوله: (وَالْهَدِيَّةُ) بفتح الهاء وكسر الدال المهملة بعدها ياء مشددة ثم تاء تانيث.

قال في القاموس: الهدية كغنيّة: ما تحف به.

قوله: (إِلَى كُرَاعٍ) هو ما دون الكعب من الدابة، وقيل: اسم مكان، قال الحافظ: ولا يثبت ويردّه حديث أنس وحديث أمّ حكيم المذكوران، وخصّ الكراع والذراع بالذكر ليجمع بين الحقير والخطير، لأنّ الذراع كانت أحبّ إليه من غيرها، والكراع لا قيمة له وفي المثل: أعط العبد كراعاً يطلب ذراعاً هكذا في الفتح والظاهر أن مراده ﷺ الحض على إجابة الدعوة ولو كانت إلى شيءٍ حقير كالكراع والذراع، وعلى قبول الهدية ولو كانت شيئاً حقيراً من كراعٍ أو ذراعٍ وليس المراد الجمع بين حقير وخطير، فإنّ الذراع لا يعدّ على الانفراد خطيراً ولم تجر عادة بالدعوة إليه ولا بإهدائه، فالكلام من باب الجمع بين حقيرين،

الزعزعة، وقال: لا يجوز الاحتجاج به، وقال فيه البخاري: منكر الحديث وروى أبو موسى المدني في الذيل في ترجمة زعبل بالزاي والعين المهمله والباء الموحدة يرفعه «تَزَاوَرُوا وَتَهَادُوا، فَإِنَّ الزَّيَارَةَ تُثَبِّتُ الْوُدَّ وَالْهَدِيَّةُ تُذْهِبُ السَّخِيمَةَ» قال الحافظ: وهو مرسل وليس لزعبل صحة قوله: «فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقَةِ اللَّهِ إِلَيْهِ» فيه دليل على أَنَّ الأشياء الواصلة إلى العباد على أيدي بعضهم هي من الأرزاق الإلهية لمن وصلت إليه، وإنما جعلها الله جارية على أيدي العباد لإثابة من جعلها على يده فالحمود على جميع ما كان من هذا القبيل هو الله تعالى.

قوله: (تَطْرُقُهُ إِثَاءً) بالطاء المهمله والراء بعدها فاء قال في القاموس: الطرفة بالضم الاسم من الطريف والطراف والمطرف للمال المستحدث قال: والغريب من الثمر وغيره.

قوله: (فَيَقْبَلُهَا) فيه دليل على اعتبار القبول ولأجل ذلك ذكره المصنف.

وكذلك حديث أم كلثوم فيه دليل أيضاً على اعتبار القبول، لأنَّ النبي ﷺ لما قبض الهدية التي بعث بها إلى النجاشي بعد رجوعها دل ذلك على أَنَّ الهدية لا تملك بمجرد الإهداء، بل لا بد من القبول، ولو كانت تملك بمجرد ذلك لما قبضها ﷺ، لأنها قد صارت ملكاً للنجاشي عند بعثه ﷺ بها، فإذا مات بعد ذلك وقبل وصولها إليه صارت لورثته وإلى اعتبار القبول في الهبة ذهب الشافعي ومالك والناصر والمادوية والمؤيد بالله في أحد قوله وذهب بعض الحنفية والمؤيد بالله في أحد قوله إلى أَنَّ الإيجاب كافٍ. وقد تمسك بمحدث أم كلثوم أحمد وإسحاق فقالا في الهدية التي مات من أهديت إليه قبل وصولها إن كان حاملها رسول المهدي رجعت إليه.

وإن كان حاملها رسول المهدي إليه فهي لورثته وذهب الجمهور إلى أَنَّ الهدية لا تنتقل إلى المهدي إليه إلا بأن يقبضها هو أو وكيله وقال الحسن: أيهما مات فهي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول قال ابن بطال: وقول مالك كقول الحسن وروى البخاري عن أبي عبيدة تفصيلاً بين أن تكون الهدية قد انفصلت أم لا مصيراً منه إلى أَنَّ قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي إليه وحديث أم كلثوم هذا أخرجه أيضاً الطبراني والحاكم، وحسن صاحب الفتح إسناده.

قوله: (وَلَا أَرَى النَّجَاشِيَّ إِلَّا قَدْ مَاتَ) قد سبق في صلاة

بن خالد الزنجي، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه جماعة وفي إسناده أيضاً أم موسى بنت عقبة، قال في مجمع الزوائد: لا عرفها، وبقيته رجاله رجال الصحيح.

قوله في حديث خالد: (فَلْيَقْبَلْهُ) فيه الأمر بقبول الهدية والهبة ونحوهما من الأخ في الدين لأخيه، والنهي عن الرد لما في ذلك من جلب الوحشة وتنافر الخواطر، فلأنَّ التهادي من الأسباب المورثة للمحبة لما أخرجه البخاري في الأدب المفرد والبيهقي وابن طاهر في مسند الشهاب من حديث محمد بن بكر عن ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة عنه ﷺ «تَهَادُوا تَحَابُّوا» قال الحافظ: وإسناده حسن، وقد اختلف فيه على ضمام فقيل: عنه عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمر، أورده ابن طاهر ورواه في مسند الشهاب من حديث عائشة بلفظ: «تَهَادُوا تَزَادُوا حُبًّا» وفي إسناده محمد بن سليمان.

قال ابن طاهر: لا أعرفه، وأورده أيضاً من وجه آخر عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية وقال: إسناده غريب وليس بحجة وروى مالك في الموطأ عن عطاء الخراساني رفعه «تَصَافَحُوا يَذْهَبُ الْغُلُّ، وَتَهَادُوا تَحَابُّوا وَتَذْهَبُ الشُّحْنَاءُ» وفي الأوسط للطبراني من حديث عائشة «تَهَادُوا تَحَابُّوا، وَهَاجَرُوا تَوَزَّعُوا أَوْلَادَكُمْ مَجْدًا، وَأَقْبَلُوا الْكِرَامَ عَثَرَاتِهِمْ» قال الحافظ: وفي إسناده نظر وأخرج في الشهاب عن عائشة «تَهَادُوا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ الضُّغَائِنَ» ومداره على محمد بن عبد النور عن أبي يوسف الأعشى عن هشام عن أبيه عنها، والراوي له عن محمد هو أحمد بن الحسن المقرئ قال الذارقطي: ليس بثقة وقال ابن طاهر: لا أصل له عن هشام ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق بكر بن بكار عن عائذ بن شريح عن أنس بلفظ: «تَهَادُوا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ تُذْهِبُ السَّخِيمَةَ» وضعفه بعائذ قال ابن طاهر تفرد به عائذ.

وقد رواه عنه جماعة قال: ورواه كوثر بن حكيم عن مكحول عن النبي ﷺ مرسلًا، وكوثر متروك وروى الترمذي من حديث أبي هريرة «تَهَادُوا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَحَرَ الصَّدْرِ» وفي إسناده أبو معشر المدني تفرد به وهو ضعيف ورواه ابن طاهر في أحاديث الشهاب من طريق عصمة بن مالك بلفظ: «الْهَدِيَّةُ تُذْهِبُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ» ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر بلفظ: «تَهَادُوا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ الْغُلَّ» رواه محمد بن

فلعله كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث «جابر أن النبي ﷺ قال: لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَغْنَيْتُكَ» وفيه «فَلَمْ يَغْدَمْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ» الحديث، فهو صحيح، والمراد به أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي ﷺ، لأنه كان مال خراج أو جزية، فكان يقدم في كل سنة.

قوله: (أَثَرُوهُ) أي: صَبَّوهُ.

قوله: (وَقَادَيْتَ عَقِيلًا) أي ابن أبي طالب وكان أسر مع عمه العباس في غزوة بدر، ويقال إنه أسر معهما الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب وأن العباس افتداه أيضًا، وقد ذكر ابن إسحاق كيفية ذلك.

قوله: (فَحَسَى) مهملة ثم مثناة مفتوحة، والضمير في نوبه يعود على العباس.

قوله: (يُقْبَلُ) بضم أوله من الإقلال: وهو الرِّفْع والحمل.

قوله: (مُرُّ بَعْضِهِمْ) بضم الميم وسكون الراء، وفي رواية «أَوْمُرُ» بالهمز.

قوله: (يُرْفَعُ) بالجزم، لأنه جواب الأمر ويجوز الرِّفْع: أي فهو يرفعه، والكاهل بين الكتفين.

قوله: (يُتْبَعُ) بضم أوله من الاتباع.

قوله: (وَلَمْ مِنْهَا دِرْهَمٌ) بفتح المثناة: أي: هناك وفي هذا الحديث بيان كرم النبي ﷺ وعدم التفاته إلى المال قل أو كثر، وأن الإمام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها، وأنه يجوز للإمام أن يضع في المسجد ما يشترك فيه المسلمون من صدقة ونحوها واستدل به ابن بطال على جواز إعطاء بعض الأصناف من الزكاة قال الحافظ: ولا دلالة فيه، لأن المال لم يكن من الزكاة، وعلى تقدير كونه منها فالعباس ليس من أهل الزكاة فإن قيل: إنما أعطاه من سهم الغارمين كما أشار إليه الكرمانى فقد تعقب، ولكن الحق أن المال المذكور كان من الخراج أو الجزية وهما من مال المصالح انتهى.

قوله: (لَمْ يَغْنَيْكَ عَلَيْهِ) يريد أن العباس وعقيلًا قد كانا غنهما النبي ﷺ والمسلمون وهما رحمان للنبي ﷺ ولعلي رضي الله عنه ولم يتقيا، وسيأتي ما يدل على أن هذا مراد المصنف رحمه الله في كتاب العتق في باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم، ولا يظهر لذكر هذا الحديث في هذا الموضع وجهة مناسبة، فإن المصنف ترجم لافتقار الهبة إلى القبول والقبض وأنه على ما

الجنابة ما يدل على أن النبي ﷺ أعلم أصحابه بموت النجاشي على جهة الجزم، وصلى هو وهم عليه، وتقدم أنه رفع له نعشه حتى شاهده، وكل ذلك يخالف ما وقع من تظنته ﷺ في هذه الرواية.

٢٤٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالَ: أَتَثْرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ أَكْثَرَ مَالٍ أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِيَنِي فَإِنِّي قَادَيْتَ نَفْسِي وَعَقِيلًا، قَالَ: خُذْ، فَحَسَا فِي نَوْبِهِ ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ: مُرُّ بَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ؟ قَالَ لَا، قَالَ: ارْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ؟ قَالَ لَا: فَتَثَّرَ مِنْهُ ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلُ فَلَمْ يَرْفَعُهُ، قَالَ: مُرُّ بَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ؟ قَالَ لَا، قَالَ: ارْفَعُهُ عَلَيَّ أَنْتَ، قَالَ لَا، فَتَثَّرَ مِنْهُ ثُمَّ احْتَمَلَهُ عَلَى كَاهِلِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ، فَمَا زَالَ النَّبِيُّ ﷺ يُبْعِثُهُ بَصَرَهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا عَجَابًا مِنْ جِرْصِهِ، فَمَا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَتَمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢١)، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّفْصِيلِ فِي ذَوِي الْقُرْبَى وَغَيْرِهِمْ وَتَرَكَ تَخْمِيسَ الْفَيْءِ، وَأَنَّهُ مَتَى كَانَ فِي الْغَنِيمَةِ دُوْرَجَمٍ لِبَعْضِ الْغَانِمِينَ لَمْ يَغْنَيْكَ عَلَيْهِ.

٢٤٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ كَانَ نَحَلَهَا جَدَاً عِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِهِ بِالْغَايَةِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: يَا بُنَيَّةُ إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَدَاً عِشْرِينَ وَسَقًا، وَلَوْ كُنْتُ جَدِّدْتُهُ وَاحْتَرَنْتُهُ كَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ فَاقْتَسِمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ» رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٧٥٢/٢).

حديث عائشة رواه مالك من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة وروى البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب وعن حنظلة بن أبي سفيان عن القاسم بن محمد نحوه.

قوله: (بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ) روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسلًا أنه كان مائة ألف، وأنه أرسل به العلاء الحضرمي من خراج البحرين، قال: وهو أول خراج حل إلى النبي ﷺ وروى البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ أَهْلَ الْبَحْرَيْنِ وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضْرَمِيِّ، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَيْهِمْ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِمَالٍ فَسَمِعَتْ الْأَنْصَارُ بِقُدُومِهِ» الحديث.

فيستفاد منه تعيين الآتي بالمال، لكن في كتاب الردة للواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي،

صَدَقَهُ؟ فَإِنْ كَانَتْ هَدِيَّةً فَإِنَّمَا يَنْتَعِي بِهَا وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَضَاءَ الْحَاجَةِ، وَإِنْ كَانَتْ صَدَقَةً فَإِنَّمَا يَنْتَعِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، قَالُوا: لَا، بَلْ هَدِيَّةٌ، فَقَبِلَهَا مِنْهُمْ.

وعن انسٍ عند الشيخين: «أَنَّ أَكْبَدَرَ دَوْمَةَ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَبَّةَ سُنْدُسٍ» ولأبي داود: «أَنَّ مَلِكَ الرُّومِ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَقَّةَ سُنْدُسٍ فَلَبِسَهَا» الحديث والمستقة بضم الفوقانية وفتحها: الفروة الطويلة الكمين وجمعها مساتق وعن انسٍ أيضاً عند أبي داود: «أَنَّ مَلِكَ ذِي يَزْنَ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَلْعَةً أَخْلَاهَا بِلَالَةٌ وَثَلَاثِينَ بَعِيراً فَقَبِلَهَا» وعن عليٍّ أيضاً عند الشيخين: «أَنَّ أَكْبَدَرَ دَوْمَةَ الْجَنْدَلِ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبَ خَرِيرٍ فَأَعْطَاهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: شَقَقَهُ خُمْساً بَيْنَ الْفَوَاطِمِ» وعن أبي حميد السَّاعِدِيِّ عند البخاري قال: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَبُوكَ، وَأَهْدَى ابْنُ الْعُلَمَاءِ لِلنَّبِيِّ ﷺ بُرْدًا، وَكُتِبَ لَهُ بِخَرِيمٍ، وَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَسُولٌ صَاحِبُ أَيْلَةٍ بِكِتَابٍ، وَأَهْدَى إِلَيْهِ بَغْلَةً بَيْضَاءً» الحديث وفي مسلم: «أَهْدَى فِرْوَةَ الْجُدَامِيِّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ رَكِبَهَا يَوْمَ حُتَيْنَ» وعن بريدة عند إبراهيم الحربي وابن خزيمة وابن أبي عاصم: «أَنَّ أَمِيرَ الْغَيْطِ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَارِيَتَيْنِ وَبَغْلَةً، فَكَانَ يَرْكَبُ الْبَغْلَةَ بِالْمَدِينَةِ، وَأَخَذَ أَحَدَى الْجَارِيَتَيْنِ لِنَفْسِهِ فَوَلَدَتْ لَهُ إِبْرَاهِيمَ وَوَهَبَ الْأُخْرَى لِحَسَّانَ» وفي كتاب الهدايا لإبراهيم الحربي: «أَهْدَى يُوْحَنَّا بْنُ رُوَيْتَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ» وعن انسٍ أيضاً عند البخاري وغيره: «أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِشَاةٍ مُسْنُومَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا» الحديث والأحاديث المذكورة في الباب تدلُّ على جواز قبول الهدية من الكافر، ويعارضها حديث عياض بن حمار الآتي، وسيأتي الجمع بينها وبينه.

٢٤٧٦- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: «أَتَنِي أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَصْلَحَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حسم: ٣٤٤/٦) (خ: ٣١٨٣) (م: ١٠٠٣) (٤٩) رَأَى الْبُخَارِيُّ قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: قَالَتْ زَيْنَةُ فِيهَا: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَمَعْنَى رَاغِبَةً: أَيُّ طَائِفَةٍ نَسْأَلُنِي شَيْئًا.

٢٤٧٧- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْتَرِ قَالَ: «قَدِمَتْ قَتِيلَةُ ابْنَةِ عَبْدِ الْعَزَى بْنِ سَعْدٍ عَلَى ابْنَتَيْهَا أَسْمَاءَ بِهَذَا بِأَسْمَاءٍ وَاقِطٍ وَسَمَنٍ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فَأَبَتْ أَسْمَاءُ أَنْ تَقْبَلَ هَدِيَّتَهَا وَتَدْخُلَهَا بَيْنَهَا،

يَتعارفه النَّاسُ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَقْبِضَ الْعَبَّاسُ قَامَ مَقَامَ الْقَبُولِ فَغَيْرِ ظَاهِرٍ، لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ سَوْأَلُهُ يَقُومُ مَقَامَهُ عَلَى أَنَّ الْمَالَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ لَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَتَّى يَكُونَ الدَّقْعُ مِنْهُ إِلَى الْعَبَّاسِ وَإِلَى غَيْرِهِ مِنْ بَابِ الْهَبَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ مَالِ الْخِرَاجِ أَوْ الْحِزْبَةِ كَمَا عَرَفْتُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا تَوَلَّى قِسْمَتَهُ بَيْنَ مَصَارِفِهِ.

قوله: (جَادَ عَشْرِينَ وَسَقًا) بِجِمْ وَيَعْدُ الْأَلْفُ دَالٌ مَهْمَلَةٌ مُشَدَّدَةٌ، أَي: أَعْطَاهَا مَالًا يَجِدُ عَشْرِينَ وَسَقًا، وَالْمِرَادُ أَنَّهُ يَحْصِلُ مِنْ ثَمَرَتِهِ ذَلِكَ، وَالْجَدُّ: صِرَامُ النَّخْلِ وَهَذَا الْأَثَرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَبَةَ إِنَّمَا تَمْلِكُ بِالْقَبْضِ لِقَوْلِهِ: «لَوْ كُنْتُ جَدَّدْتُهُ وَاخْتَرْتُهُ كَانَ لَكَ»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَبْضُ الثَّمَرَةِ يَكُونُ بِالْجَذَاذِ وَقَبْضُ الْإِرَاثِ بِالْحَرْثِ وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْقَبْضَ فِي الْهَبَةِ هُوَ غَايَةُ الْقَبُولِ قَالَ الْحَافِظُ: وَغُفِلَ عَنِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّ الشَّافِعِيَّةَ يَشْتَرِطُونَ الْقَبُولَ فِي الْهَبَةِ دُونَ الْهَدِيَّةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبُولِ هَذَا الْكُفَّارِ وَالْإِهْدَاءِ لَهُمْ

٢٤٧٤- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَهْدَى كِسْرَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَ مِنْهُ وَأَهْدَى لَهُ قَيْصَرَ فَقَبِلَ، وَأَهْدَتْ لَهُ الْمُلُوكُ فَقَبِلَ مِنْهَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٦/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٧٦).

٢٤٧٥- وَفِي حَدِيثٍ عَنْ بِلَالٍ الْمُؤَدَّنِ قَالَ: «انْطَلَقْتُ حَتَّى أَتَيْتُهُ، يَخْنِي النَّبِيُّ ﷺ وَإِذَا ارْتَبَعَ رَكَابٌ مَنَاحَاتٍ عَلَيْهِنَ أَحْمَالُهُنَّ فَاسْتَأْذَنْتُ، فَقَالَ لِي: أَبَشِّرْ فَقَدْ جَاءَكَ اللَّهُ بِقَضَائِكَ، قَالَ: أَلَمْ تَرَ الرِّكَابَ الْمَنَاحَاتِ ارْتَبَعَ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ: إِنْ لَكَ رِقَابَتُهُنَّ وَمَا عَلَيْهِنَ فَإِنَّ عَلَيْهِنَ كِسْرَةً وَطَعَامًا أَهْدَاهُنَّ إِلَيَّ عَظِيمٌ فَذَلِكَ فَأَقْبَضَهُنَّ وَأَقْبَضَ ذَيْنَكَ، فَفَعَلْتُ» مُخْتَصَرٌ لِأَبِي دَاوُدَ (٣٠٥٥).

حديث عليٍّ أخرجه أيضاً البزار وأورده في التلخيص ولم يتكلم عليه، ولم يذكره صاحب مجمع الزوائد في باب هدايا الكفار، وقد حسنه الترمذي، وفي إسناده ثوير بن أبي فاختة وهو ضعيفٌ وحديث بلالٍ سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده ثقات، وهو حديثٌ طويلٌ أورده أبو داود في باب: الإمام يقبل هدايا المشركين، من كتاب الخراج، وفيه: «أَنَّ بِلَالًا كَانَ يَتَوَلَّى نَفَقَةَ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ إِذَا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ إِنْسَانٌ مُسْلِمًا عَارِيًا يَأْمُرُ بِلَالًا أَنْ يَسْتَفْرِضَ لَهُ الْبُرْدَ حَتَّى لَزِمَتْهُ ذُبُونٌ فَقَضَاهَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرْبَعِ الرِّكَابِ وَمَا عَلَيْهَا».

وفي الباب عن عبد الرحمن بن علقمة الثقفي عند النسائي قال: «لَمَّا قَدِمَ وَفَدُ قَيْصِرٌ قَدِمُوا بِهَدِيَّةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَهْدِيَةٌ أَمْ

المشركين حيث وجدوا.

قوله: (أَنَّ قُبَيْلَةَ) بِضَمِّ الْقَافِ وَفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَسُكُونِ النَّحْتِيَّةِ مَصْغَرًا وَوَقَعَ عِنْدَ الزَّيْرِ بْنِ بَكَّارٍ أَنَّ اسْمَهَا قَبِيلَةٌ بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ النَّحْتِيَّةِ، وَضَبُّهُ ابْنُ مَكُولٍ بِسُكُونِ الْفَوْقِيَّةِ.

قوله: (ضِيَابٌ وَأَقِطْرٌ) فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَحَدٍ «زَيْبٌ وَسَمْنٌ وَقَرْظٌ» وَوَقَعَ فِي نَسْخَةٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ قَرْظٌ مَكَانَ أَقِطْرٍ.

قوله: (فَأَمَرَهَا أَنْ تَقْبَلَ هَدِيَّتَهَا.. إلخ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قَبُولِ هَدِيَّةِ الْمُشْرِكِ كَمَا دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ السَّالِفَةُ، وَعَلَى جَوَازِ إِزَالَةِ مَنَازِلِ الْمُسْلِمِينَ.

٢٤٧٨- وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ جِمَارٍ أَنَّهُ «أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ هَدِيَّةً أَوْ نَاقَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَسْلَمْتُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: إِنِّي نَهَيْتُ عَنْ زَيْبِ الْمُشْرِكِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٦٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٥٧) وَالتِّرْمِذِيُّ صَحَّحَهُ (١٥٧٧).

الحديث صححه أيضاً ابن خزيمة.

وفي الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن موسى بن عقبة في المغازي «أَنَّ عَامِرَ بْنَ مَالِكٍ الَّذِي يُدْعَى مُلَاعِبَ الْأَسِنَّةِ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُشْرِكٌ، فَأَهْدَى لَهُ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ» الحديث قال في الفتح: رجاله ثقات إلا أنه مرسل، وقد وصله بعضهم ولا يصح.

قوله: (زَيْبُ الْمُشْرِكِينَ) بِفَتْحِ الزَّيِّ وَسُكُونِ الْوَاحِدَةِ بَعْدَهَا دَالٌ مَهْمَلَةٌ.

قال في الفتح: هو الرِّفْدُ انْتَهَى.

يقال: زَيْدٌ يَزِيدُ بِالْكَسْرِ، وَأَمَّا يَزِيدُهُ بِالضَّمِّ: فَهُوَ إِطْعَامُ الزَّيْدِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخًا لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ قَبِلَ هَدِيَّةَ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَقِيلَ: إِنَّمَا رَدَّهَا لِبَغِيظِهِ فَيَحْمِلُهُ ذَلِكَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَقِيلَ: رَدَّهَا لِأَنَّ لِلْهَدِيَّةِ مَوْضِعًا مِنَ الْقَلْبِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمِيلَ إِلَيْهِ بِقَبْلِهِ، فَزَدَهَا قَطْعًا لِسَبَبِ الْمِيلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُنَاقَضًا لِقَبُولِ هَدِيَّةِ النَّجَاشِيِّ وَكَأَيِّدِ دُومَةَ وَالْمُقَوْسِ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ، كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَجَمَعَ الطَّبْرِيُّ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ فَقَالَ: الْإِمْتِنَاعُ فِيمَا أَهْدَى لَهُ خَاصَّةً، وَالْقَبُولُ فِيمَا أَهْدَى لِلْمُسْلِمِينَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مِنْ جِلَّةِ أَدَلَّةِ الْجَوَازِ السَّابِقَةِ مَا وَقَعَتْ الْهَدِيَّةُ فِيهِ لَهُ ﷺ خَاصَّةً، وَجَمَعَ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ فِي حَقِّ مَنْ يَرِيدُ بِهَدِيَّتِهِ التَّوَدُّدَ وَالْمَوَالَاةَ، وَالْقَبُولُ فِي حَقِّ مَنْ يَرْجَى بِذَلِكَ تَأْيِيسَهُ وَتَأْلِيفَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَالَ الْحَافِظُ: وَهَذَا أَقْوَى مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ

فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَقْبَلَ هَدِيَّتَهَا وَأَنْ تُدْخِلَهَا يَتِّئَهَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤).

حديث عامر بن عبد الله بن الزبير ذكره المصنف هكذا مرسلًا ولم يقل عن أبيه وقد أخرجه ابن سعد وأبو داود الطيالسي والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير وأخرجه أيضًا الطبراني كاحمد، وفي إسنادهما مصعب بن ثابت ضعفه أحمد وغيره، وثقه ابن حبان.

قوله: (أَتْنَيْتُ أُمِّي) فِي رِوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ فِي الْأَدَبِ مَعَ ابْنِهَا، وَذَكَرَ الزَّيْرِ أَنَّ اسْمَ ابْنِهَا الْمَذْكُورِ الْحَارِثُ بْنُ مَدْرِكَ بْنِ عَيْدِ بْنِ عَمْرِ بْنِ غَرْوَمٍ.

قوله: (رَاغِبَةٌ) اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ، فَقِيلَ: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهَا رَاغِبَةٌ فِي شَيْءٍ تَأْخُذُهُ مِنْ بَيْتِهَا وَهِيَ عَلَى شَرِكْهَا وَقِيلَ: رَاغِبَةٌ فِي الْإِسْلَامِ وَتَعَقَّبَ أَنَّ الرَّغْبَةَ لَوْ كَانَتْ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ وَقِيلَ: مَعْنَاهُ رَاغِبَةٌ عَنْ دِينِي وَقِيلَ: رَاغِبَةٌ فِي الْقُرْبِ مِنِّي وَمَجَاورَتِي وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ «رَاغِبَةٌ» بِالْمِيمِ: أَيِ كَارِهَةٍ لِلْإِسْلَامِ، وَلَمْ تَقْدَمْ مَهَاجَرَةٌ.

قوله: (قَالَ: نَعَمْ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْهَدِيَّةِ لِلْقَرِيبِ الْكَافِرِ، وَالْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْهَدِيَّةِ لِلْكَافِرِ مُطْلَقًا مِنَ الْقَرِيبِ وَغَيْرِهِ وَلَا مُنَافَاةَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الْآيَةُ، فَإِنَّهَا عَامَّةٌ فِي حَقِّ مَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يِقَاتِلْ، وَالْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ خَاصَّةٌ بِمَنْ لَمْ يِقَاتِلْ، وَأَيْضًا الْبَرُّ وَالصَّلََّةُ وَالْإِحْسَانُ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّحَابَّ وَالتَّوَادُّ الْمُنْهِيَّ عَنْهُ وَمِنْ الْأَدَلَّةِ الْقَاضِيَةِ بِالْجَوَازِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبِهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ وَمِنْهَا أَيْضًا: حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو عَنِ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَسَا عَمَرَ حُلَّةً فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَى أَخِي لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ».

قوله: (قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ.. إلخ) لَا يَنَافِي هَذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ السَّدِّيِّ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي نَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا الْإِنِّ جَانِبًا لِلْمُسْلِمِينَ وَاحْسِنَ أَخْلَاقًا مِنْ سَائِرِ الْكُفَّارِ، لِأَنَّ السَّبَبَ خَاصٌّ وَاللَّفْظُ عَامٌّ، فَيَتَنَاوَلُ كُلُّ مَنْ كَانَ فِي مَعْنَى وَالِدَةِ أَسْمَاءَ، كَذَا قَالَ الْحَافِظُ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ لِأَنَّ حُلَّ الْخِلَافِ تَعْيِينَ سَبَبِ النَّزُولِ وَعُمُومُ اللَّفْظِ لَا يَرْفَعُهُ وَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ بِالْأَمْرِ بِقَتْلِ

أكثر مما أهدى فلا أقل أن يعوض بنظير هديته، وبه قال الشافعي في القديم والمأدوية ويجب بأن مجرد الفعل لا يبدل على الوجوب، ولو وقعت المواهبة كما تقرر في الأصول وذهبت الحنفية والشافعية في الجديد أن الهبة للثواب باطلة لا تنعقد لأنها بيع مجهول، ولأن موضع الهبة التبرع.

قوله: «(لا مِنْ قُرْشِيٍّ.. إلخ) لفظ أبي داود: «وَأَيْمُ اللَّهِ لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ بَعْدَ يَوْمِي هَذَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُهَاجِرًا أَوْ قُرَشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا أَوْ دَوْسِيًّا أَوْ ثَقَفِيًّا» وسبب همه ﷺ بذلك ما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة قال: «أَهْدَى رَجُلٌ مِنْ فَزَاةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ نَاقَةً مِنْ إِبِلِهِ فَوَعَضَهُ مِنْهَا بَعْضُ الْيَوْمِ فَتَسَخَطَ، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ يُهْدِي أَحَدَهُمُ الْهَدِيَّةَ فَأَعْرَضَهُ عَنْهَا بِقَدْرٍ مَا عِنْدِي فَيُظَلُّ يَسْخَطُ عَلَيَّ» الحديث وقد كان بعض أهل العلم والفضل يمتنع هو وأصحابه من قبول الهدية من أحد أصلاً، لا من صديق ولا من قريب ولا غيرهما، وذلك لفساد الثبات في هذا الزمان، حكى ذلك ابن رسلان

بَابُ التَّغْدِيلِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْعَطِيَّةِ وَالنَّهْيِ أَنْ يَرْجِعَ أَحَدٌ فِي عَطِيَّتِهِ إِلَّا الْوَالِدُ

٢٤٨١- عَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْدِلُوا بَيْنَ ابْنَيْكُمُ، اعْدِلُوا بَيْنَ ابْنَيْكُمُ، اعْدِلُوا بَيْنَ ابْنَيْكُمُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٥/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٤٤) وَالنَّسَائِيُّ (٢٦٢/٦).

٢٤٨٢- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قَالَتْ امْرَأَةٌ بِشِيرٍ: أَنْخَلُ ابْنِي غُلَامًا وَأُشْهِدُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَةَ فُلَانٍ سَأَلْتَنِي أَنْ أَنْخُلَ ابْنَهَا غُلَامِي، فَقَالَ: لَهُ إِخْوَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكُلُّهُمْ أَطْلُتْ بِمِثْلِ مَا أُعْطِيْتَهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَيْسَ بِصَلَحٍ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٦/٣) وَمُسْلِمٌ (٢٦٨/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٤٥) وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَقَالَ فِيهِ: «لَا تُشْهِدُنِي عَلَى جَوْرٍ، إِنْ لَبِيتُكَ عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تَغْدِلَ بَيْنَهُمْ».

٢٤٨٣- وَعَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: «أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَخَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلَّ وَلَدِكَ نَخَلْتَهُ بِمِثْلِ هَذَا؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: فَارْجِعْهُ، مَنَّكَ عَلَيْهِ (حم: ٢٦٩/٤) (خ: ٢٥٨٦ و ٢٥٨٧) (م: ١٦٢٣) (١٣) وَلَفْظُ مُسْلِمٍ قَالَ: «تَصَدَّقْ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَا لِي، فَقَالَتْ أُمِّي

وقبل: يمتنع ذلك لغيره من الأمراء، ويجوز له خاصة وقال بعضهم: إن أحاديث الجواز منسوخة بحديث الباب عكس ما تقدم عن الخطابي، ولا يخفى أن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال، وكذلك الاختصاص وقد أورد البخاري في صحيحه حديثاً استنبط منه جواز قبول هدية الوثني، ذكره في باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة والهدية قال الحافظ في الفتح: وفيه فساد قول من حل رد الهدية على الوثني دون الكتابي، وذلك لأن الواهب المذكور في ذلك الحديث وثني.

بَابُ الثَّوَابِ عَلَى الْهَدِيَّةِ وَالْهَبَةِ

٢٤٧٩- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٠/٦) وَالْبُخَارِيُّ (٢٥٨٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٥٣).

٢٤٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَهَبَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هِبَةً فَأَثَابَهُ عَلَيْهَا، قَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: لَا، فَرَادَهُ قَالَ: أَرْضِيتُ؟ قَالَ: لَا، فَرَادَهُ، قَالَ: أَرْضِيتُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَتَّهَبَ هِبَةً إِلَّا مِنْ قُرْشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٥/١).

حديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه وقال في مجمع الزوائد: رجال أحمد رجال الصحيح وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة بنحوه، وطوله الترمذي، ورواه من وجوه آخر ويسن أن الثواب كان ست بكرات، وكذا رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم.

قوله: (وَيُثِيبُ عَلَيْهَا) أي يعطي المهدي بدلها، والمراد بالثواب المجازاة، وأقله ما يساوي قيمة الهدية، ولفظ ابن أبي شيبة: «وَيُثِيبُ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا» وقد أعل حديث عائشة المذكور بالإرسال قال البخاري: لم يذكر وكيع ومعاشر عن هشام عن أبيه عن عائشة، وفيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام وقال الترمذي والبرار: لا نعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس وقال أبو داود: تفرد بوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل. انتهى.

وقد استدلل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب المكافأة على الهدية إذا أطلق المهدي، وكان تمن مثله يطلب الثواب كالفقير للغني بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى ووجه الدلالة منه مواظبه ﷺ، ومن حيث المعنى أن الذي أهدى قصد أن يعطى

فإنه يدل على تقدم وقوع القبض والذي تظافرت عليه الروايات أنه كان صغيراً وكان أبوه قابضاً له لصغره، فأمره برد العطية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض الرابع: أن قوله: «أرجعه» دليل الصحة، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع، وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لولده، وإن كان

الأفضل خلاف ذلك، لكن استحباب التسوية رجح على ذلك، فلذلك أمره به قال في الفتح: وفي الاحتجاج بذلك نظراً، والذي يظهر أن معنى قوله: «أرجعه» أي لا تمض الهبة المذكورة، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة. الخامس أن قوله «أشهد على هذا غيري» إذن بالإشهاد على ذلك، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام، وكأنه قال: لا أشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه أن يحكم، حكاه الطحاوي وارتضاه ابن القصار وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من ادائها إذا تعينت عليه، والإذن المذكور مراد به التوبيخ لما تدل عليه بقية ألفاظ الحديث: قال الحافظ: وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان: قوله «أشهد» صيغة أمر، والمراد به نفي الجواز، وهو كقوله لعائشة: «اشترطي لهم الولاء». انتهى.

ويؤيد هذا تسميته ﷺ لذلك جوراً كما في الرواية المذكورة في الباب. السادس: التمسك بقوله «ألا سويت بينهم؟» على أن المراد بالأمر الاستحباب والنهي التزيه قال الحافظ: وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة، ولا سيما رواية «سو بينهم». السابع: قالوا: المحفوظ في حديث النعمان «قاربوا بين أولادكم» لا سوا وتعقب بأنكم لا توجبون المقارنة كما لا توجبون التسوية الثامن: في التشبيه الواقع بينهم، في التسوية بينهم بالتسوية منهم في البر قرينة تدل على أن الأمر للندب ورد بأن إطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب فلا تصلح تلك القرينة لصرفهما وإن صلحت لصرف الأمر. التاسع: ما تقدم عن أبي بكر من غلته لعائشة وقوله لها: «فلو كنت اخترتيه» كما تقدم في أول كتاب الهبة، وكذلك ما رواه الطحاوي عن عمر: أنه نحل ابنه عاصماً دون سائر ولده، ولو كان التفضيل غير جائز لما وقع من الخليفين. قال في الفتح: وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بأن إخوتها كانوا راضين ويحب بمثل ذلك عن قصة عاصم. انتهى.

عمره بنت رزاة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ، فأنطلق أبي إليه يشهده على صدقتي، فقال رسول الله: أفعلت هذا بوليك كلهم؟ قال: لا، فقال: اتقوا الله وأعدوا في أولادكم، فرجع أبي في تلك الصدقة وللبخاري مثله لكن ذكره بلفظ العطية لا بلفظ الصدقة.

حديث النعمان بن بشير الأول سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده ثقات إلا المفضل بن المهلب بن أبي صفرة وهو صدوق وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور بلفظ: «سوا بين أولادكم في العطية، ولو كنت مفضلاً أخذت لفضلت النساء» وفي إسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف وذكر ابن عدي في الكامل أنه لم ير له أنكر من هذا، وقد حسن الحافظ في الفتح إسناده.

قوله: (أعدوا بين أولادكم) تمسك به من أوجب التسوية بين الأولاد في العطية، وبه صرح البخاري وهو قول طاووس والثوري وأحمد وإسحاق وبعض المالكية قال في الفتح: والمشهور عن هؤلاء أنها باطلة وعن أحمد تصح ويجب أن يرجع عنه ويجوز التفاضل إن كان له سبب كان يحتاج الولد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف: تحب التسوية إن قصد بالتفضيل الإضرار وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة، فإن فضل بعضاً صح وكره، وحمل الأمر على الندب، وكذلك حملوا النهي الثابت في رواية لمسلم بلفظ: «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟» قال: بلى، قال: فلا إذن على التزيه وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عشرة ذكرها في فتح الباري وسنورها هنا مختصرة مع زيادات مفيدة، فقال: أحدها: أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده، حكاه ابن عبد البر وتعقب بأن كثيراً من طرق الحديث مصرحة بالبعضية كما في حديث الباب «أن الموهوب كان غلاماً» وكما في لفظ مسلم المذكور قال: تصدق علي أبي ببعض ماله الجواب الثاني: أن العطية المذكورة لم تنجز، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك، فأشار عليه بأن لا يفعل فترك، حكاه الطبري ويجب عنه بأن أمره ﷺ له بالارتجاع يشعر بالتجيز وكذلك قول عمر: «لا أرضى حتى تشهد.. إلخ» الجواب الثالث: أن النعمان كان كبيراً ولم يكن قبض الموهوب فجاز لأبيه الرجوع، ذكره الطحاوي قال الحافظ: وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصاً قوله: «أرجعه»

الحكم وقال غيره: يحتمل أن يكون حمل الأمر الأول على كراهة التزيه، أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد، لأن ثمن الحديقة في الأغلب أكثر من ثمن العبد قال الحافظ: ثم ظهر وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخدش ولا يحتاج إلى جوابه، وهو أن عمرة لما امتنعت من تربيته إلا أن يهب له شيئاً يخصه به وهبه الحديقة المذكورة تطبيقاً لحاظها، ثم بدا له فارجعها، لأنه لم يقبضها منه غيره، فعادته عمرة في ذلك فمطلها سنة أو سنتين، ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاماً ورضيت عمرة بذلك إلا أنها خشيت أن يرجعها أيضاً، فقالت له: أشهد على ذلك رسول الله ﷺ، تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن رجوعه فيها ويكون مجته للإشهاد إلى النبي ﷺ مرة واحدة وهي الأخيرة، وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره، أو كان النعمان يقص بعض القصة تارة وبعضها أخرى، فسمع كل ما رواه فاقصر عليه انتهى. ولا يخفى ما في هذا الجمع من التكلف وقد وقع في رواية عند ابن حبان عن النعمان قال: سألت أُمِّي أبي بعض الموهبة لي من ماله، زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه: «فَالْتَوَى بِهَا سَنَةً» أي مطلقاً وفي رواية لابن حبان أيضاً: «بَعْدَ حَوْلَيْنِ» ويجمع بينهما بأن المدة كانت سنة وشيئاً فجزر الكسر تارة والغاء أخرى وفي رواية له قال: «فَأَخَذَ يَسْدِي وَأَنَا غَلَامٌ» ولمسلم: «انْفَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فمشى معه بعض الطريق وحمله في بعضها لصغر سنه.

قوله: (فَقَالَ: أَرْجِعْهُ) لفظ مسلم: «أَرُدُّهُ» وله أيضاً والنسائي: «فَرَجَعَ فَرْدَ عَطِيَّتِهِ» ولمسلم أيضاً: «فَرَدَ تِلْكَ الصَّدَقَةَ» زاد في رواية لابن حبان: «لَأَشْهَدَنِي عَلَى جَوْرِ» ومثله لمسلم وقد تقدم لابن حبان أيضاً والطبراني مثل ذلك، وذكر هذا اللفظ البخاري تعليقاً في الشهادات وفي رواية لابن حبان من طريق أخرى: «لَأَشْهَدَنِي إِذْنِ فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ» وله في طريق أخرى أيضاً: «فَأِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ» أشهد على هذا غيري» وله وللنسائي من طريق أخرى: «فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي» ولعبد الرزاق عن طاووس مراسلاً: «لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى الْحَقِّ» لَا أَشْهَدُ بِهِلَوْهَ» وللنسائي «فَكَرِهَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ» وفي رواية لمسلم: «اغْدُلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي التَّحْلِ كَمَا تُحْيُونَ أَنْ يَغْدُلُوا بَيْنَكُمْ فِي الْبِرِّ» ولأحمد: «أَيَسَّرَكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟ قَالَ بَلَى» قَالَ:

على أنه لا حجة في فعلهما لا سيما إذا عارض المرفوع. العاشر: أن الإجماع انعقد على جواز عطية الرَجُل ماله لغير ولده، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله لتمليك الغير جاز له أن يخرج بعض أولاده بالتمليك لبعضهم، ذكره ابن عبد البر قال الحافظ: ولا يخفى ضعفه، لأنه قياس مع وجود النص انتهى. فالحق أن التسوية واجبة وأن التفصيل محرّم واختلف الموجبون في كيفية التسوية، فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وبعض الشافعية والمالكية: العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث واحتجوا بأن ذلك حفظ من المال لو مات عند الواهب وقال غيرهم: لا فرق بين الذكر والأنثى، وظاهر الأمر بالتسوية، ويؤيده حديث ابن عباس المتقدم.

قوله: (وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ... إلخ) قد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبي داود وأبو الضمى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد وعون بن عبد الله عند أبي عوانة والشمعي عند الشيخين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم، وقد رواه النسائي من مسند بشير والد النعمان فشد بذلك.

قوله: (نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا) بفتح النون والحاء المهملة: أي أعطيت، والنحلة بكسر النون وسكون المهملة: العطية بغير عوض.

قوله: (غَلَامًا) في رواية لابن حبان والطبراني عن الشعبي: «أَنَّ النُّعْمَانَ خَطَبَ بِالْكُوفَةِ فَقَالَ: إِنَّ الْوَلَدَ بِشِيرِ بْنِ سَعْدٍ أَمَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ نَفِستْ بِغَلَامٍ وَإِنِّي سَمِعْتُهُ النُّعْمَانَ وَإِنِّي أَبْتُ أَنْ تُرَبِّيَهُ حَتَّى جَعَلْتُ لَهُ حَدِيقَةً مِنْ أَفْضَلِ مَالِ هَوْلِي، وَأَنَّهَا قَالَتْ: أَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِيهِ قَوْلُهُ: لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ» وجمع ابن حبان بين الروایتين بالحمل على واقعتين: إحداهما: عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة، والأخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبداً قال في الفتح: وهو جمع لا بأس به إلا أنه يعكر عليه أنه يبعد أن ينسى بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسألة حتى يعود إلى النبي ﷺ فيستشهد على العطية الثانية بعد أن قال له في الأولى: «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ» وجوز ابن حبان أن يكون بشير ظن نسخ

الفتح: وإلى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء إلا هبة الوالد لولده وستاتي وذهبت الحنفية والمهادية إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا إذا حصل مانع من الرجوع كالهبة لذي رحم ونحو ذلك مما هو مذكور في كتب الفقه من الموانع قال الطحاوي: إن قوله: «لا يحل» لا يستلزم التحريم، قال: وهو كقوله: «لا تجل الصدقة لغني» وإنما معناه لا يحل له من حيث يحل لغيره من ذوي الحاجة، وأراد بذلك التغليب في الكراهة قال الطبري: يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب، ومن كان والدًا والموهوب له ولده، والهبة لم تقبض والتي ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الإخبار باستثناء كل ذلك وأما ما عدا ذلك كالغني يثيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع قال: ومما لا رجوع فيه مطلقًا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة قال في الفتح: اتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض. انتهى.

وقد أخرج مالك عن عمر أنه قال: من وهب هبة يرجو ثوابها فهي رد على صاحبها ما لم يثب منها ورواه البيهقي عن ابن عمر مرفوعًا وصححه الحاكم قال الحافظ: والمحفوظ من رواية ابن عمر.

ورواه عبد الله بن موسى مرفوعًا قيل: وهو وهم قال الحافظ: صححه الحاكم وابن حزم ورواه ابن حزم أيضًا عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «الواهب أحق بهيئته مما لم يثب منها» وأخرجه أيضًا ابن ماجه والدارقطني ورواه الحاكم من حديث الحسن عن سمرة مرفوعًا بلفظ: «إذا كانت الهبة لذي رجم مخرج لم يرجع» ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس، قال الحافظ: وسنده ضعيف قال ابن الجوزي: أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وسمرة ضعيفة وليس منها ما يصح. وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعًا: «من وهب هبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها، فإن رجع في هيئته فهو كالذي بقي» وتأكل منه، فإن صحت هذه الأحاديث كانت مخصصة لعموم حديث الباب، فيجوز الرجوع في الهبة قبل الإثابة عليها ومفهوم حديث سمرة يدل على جواز الرجوع في الهبة لغير ذي الرحم.

قوله: «إلا الزائد فيما يغطي ولده» استدل به على أن للاب أن يرجع فيما وهب لابنه، وإليه ذهب الجمهور وقال أحمد: لا يحل للواهب أن يرجع في هبته مطلقًا، وحكاة في «البحر» عن أبي

فلا إذن» ولأبي داود: «إن لهم عليك من الحق أن تسدل بينهم كما لك عليهم من الحق أن يبروك» وللنسائي: «ألا سؤيت بينهم؟» وله وابن حبان: «سؤيتهم» قال الحافظ: واختلاف الألفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع إلى معنى واحد.

قوله: «أفعلت هذا بولدك كلهم؟» قال مسلم: أما معمر ويونس فقالا: «أكل نبيك» وأما الليث وابن عيينة فقالا: «أكل ولديك» قال الحافظ: ولا منافاة بينهما لأن لفظ الولد يشمل الذكور والإناث، وأما لفظ البنين فإن كانوا ذكورًا فظاهر، وإن كانوا إناثًا وذكورًا فعلى سبيل التغليب

٢٤٨٤- وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «العائد في هيبته كالكلب يعود في قيئه» متفق عليه (خ: ٢٥٨٩) (م: ١٦٢٢) (٧) وزاد أحمد والبخاري «ليس لنا مثل السوء» ولأحمد (١/ ٢١٧) في رواية: قال قتادة: «ولا أعلم القيء إلا حرامًا».

٢٤٨٥- وعن طاووس: أن ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى النبي ﷺ قال: «لا يحل للرجل أن يغطي العطية فيرجع فيها إلا الزائد فيما يغطي ولده» ومثل الرجل يغطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قاء ثم رجع في قيئه» رواه الخمسة وصححه الترمذي (حم: ٤٠/ ١) (د: ٣٥٣٩) (ت: ٢١٣٢) (ن: ٦/ ٢٦٥) (هـ: ٢٣٧٧).

حديث طاووس أخرجه أيضًا ابن حبان والحاكم وصححه. قوله: «العائد في هيبته.. إلخ» استدل بالحديث على تحريم الرجوع في الهبة، لأن القيء حرام فالشبه به مثله ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره «كالكلب يرجع في قيئه» وهي تدل على عدم التحريم، لأن الكلب غير متعبد، فالقيء ليس حرامًا عليه، وهكذا قوله في حديث طاووس المذكور: «كمثل الكلب».. إلخ وتعقب بأن ذلك للمبالغة في الزجر كقوله ﷺ «فيمن لمب بالترذشير: فكأنما غمس يده في لحم خنزير» وأيضا الرواية الدالة على التحريم غير منافية للرواية الدالة على الكراهة على تسليم دلالتها على الكراهة فقط، لأن الدال على التحريم قد دل على الكراهة وزيادة وقد قدما في باب نهى المتصدق أن يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة عن القرطبي أن التحريم هو الظاهر من سياق الحديث، وقدما أيضًا أن الأكثر حملوه على التنفير خاصة لكون القيء مما يستقذر، ويؤيد القول بالتحريم قوله «ليس لنا مثل السوء» وكذلك قوله «لا يحل للرجل» قال في

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٩١).

٢٤٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي يُرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ مَالِي، فَقَالَ: أَنْتَ وَمَالُكَ لِيُؤْثِرَكَ، إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنْ أَوْلَادُكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ فَكُلُوهُ هَنِيئًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢١٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٣٠)، وَقَالَ فِيهِ: «إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي مَالًا وَكَذَا، وَإِنَّ وَالِدِي» الْحَدِيثُ.

حديث عائشة أخرجه أيضًا ابن حبان في صحيحه والحاكم ولفظ أحمد أخرجه أيضًا الحاكم وصححه أبو حاتم وأبو زرعة، وأعله ابن القطان بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن أمه وكلتاها لا تعرفان وزعم الحاكم في موضع من مستدركه بعد أن أخرجه من طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بلفظ: «أَمْوَالُهُمْ لَكُمْ إِذَا اخْتَجْتُمْ إِلَيْهَا» أَنَّ الشَّيْخَيْنِ أَخْرَجَاهُ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ بِالْأَكْلِ مِنْ أَمْوَالِ الْوِلَدِ، وَوَهْمٌ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُمَا لَمْ يَخْرُجَاهُ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ زِيَادَةً: «إِذَا اخْتَجْتُمْ إِلَيْهَا» مُنْكَرَةً، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سَفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ حَمَادٌ وَوَهْمٌ فِيهِ وَحَدَّثَ جَابِرٌ قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ عِيسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَطَرِيقٌ أُخْرَى عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الصَّغِيرِ وَالْبَيْهَقِيِّ فِي الدَّلَائِلِ فِيهَا قِصَّةٌ مَطْوَلَةٌ وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَخْرَجَهُ أيضًا ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ عِنْدَ الزُّبَيْرِ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الزُّبَيْرِ أيضًا وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي يَعْلَى، وَمَجْمُوعُ هَذِهِ الطَّرِيقُ يَنْتَهِزُ لِلْإِحْتِجَاجِ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ مُشَارِكٌ لَوْلَدِهِ فِي مَالِهِ، فَيَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ سِوَاءَ أَذْنِ الْوَلَدِ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ، وَيجوزُ لَهُ أيضًا أَنْ يَتَصَرَّفَ بِهِ كَمَا يَتَصَرَّفُ بِمَالِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ السَّرَفِ وَالسَّفَهَةِ وَقَدْ حَكَى فِي «الْبَحْرِ» الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْوَلَدِ الْمَوْسِرِ مِثْلَةَ الْبُيُوتِ الْمَعْسُورِ.

قوله: (يُرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ) بِالْجِيمِ بَعْدَهَا فَوْقَةً وَبَعْدَ الْأَلْفِ حَاءٌ مَهْمَلَةٌ وَهُوَ الْاِسْتِصَالُ كَالْإِجَاحَةِ، وَمِنْهُ الْجَانِحَةُ لِلشَّدَةِ الْجُنَاحَةِ لِلْمَالِ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ.

قوله: (أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ) قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ: اللَّامُ لِلإِبَاحَةِ لَا لِلتَّمْلِيكِ، فَإِنَّ مَالَ الْوَلَدِ لَهُ وَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَوْرُوثٌ عَنْهُ.

حنيفة والنَّاصِرِ وَالْمُوَيْدِ بِاللَّهِ تَحْرِيجًا لَهُ وَحَكْمِي فِي الْفَتْحِ عَنْ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَبِ الرَّجُوعُ إِذَا كَانَ الْابْنُ الْمَوْهُوبُ لَهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا وَقَبْضُهَا، وَهَذَا التَّفْصِيلُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَاحْتِجَ الْمَانِعُونَ مطلقًا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِمُ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْمُقَرَّنِ بِمَخْصَصِهِ وَيُؤَيَّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ الْأَحَادِيثُ الْآتِيَةُ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا الْمَصْرُوحَةِ بِأَنَّ الْوَلَدَ وَمَا مَلَكَ لِأَبِيهِ، فَلَيْسَ رَجُوعُهُ فِي الْحَقِيقَةِ رَجُوعًا، وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ رَجُوعًا فَرَبَّمَا اقْتَضَتْهُ مَصْلَحَةُ التَّأْدِيبِ وَلَحُوْ ذَلِكَ وَاخْتَلَفَ فِي الْأَمِّ هَلْ حَكَمَهَا حُكْمُ الْأَبِّ فِي الرَّجُوعِ أَمْ لَا؟ فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ إِلَى الْأَوَّلِ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْفَتْحِ وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ لَفْظَ الْوَالِدِ يَشْمَلُهَا وَحَكْمِي فِي «الْبَحْرِ» عَنِ الْأَحْكَامِ وَالْمُوَيْدِ بِاللَّهِ وَأَبِي طَالِبٍ وَالْإِمَامِ يَحْيَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا الرَّجُوعُ إِذْ رَجُوعُ الْأَبِّ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ، وَالْمَالِكِيَّةُ فَرَّقُوا بَيْنَ الْأَبِّ وَالْأُمِّ فَقَالُوا: لِلْأُمِّ أَنْ تَرْجِعَ إِذَا كَانَ الْأَبُّ حَيًّا دُونَ مَا إِذَا مَاتَ، وَقَيَّدُوا رَجُوعَ الْأَبِّ بِمَا إِذَا كَانَ الْابْنُ الْمَوْهُوبُ لَهُ لَمْ يَسْتَحْدِثْ دَيْنًا أَوْ يَنْكَحْ، وَبِذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْأَبِّ الرَّجُوعُ فِي هَبَتِهِ لَوْلَدِهِ مطلقًا، وَكَذَلِكَ الْأُمُّ إِنْ صَحَّ أَنَّ لَفْظَ الْوَالِدِ يَشْمَلُهَا لَفْظًا أَوْ شَرْعًا لِأَنَّهُ خَاصٌّ، وَحَدِيثُ الْمَنْعِ مِنَ الرَّجُوعِ عَامٌّ فَيَنْبَغِي الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ. قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ: الْوَالِدُ: الْأَبُّ، وَجَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَالْوَالِدَةُ: الْأُمُّ، وَجَمْعُهَا بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ، وَالْوَالِدَانِ: الْأَبُّ وَالْأُمُّ لِلتَّغْلِيلِ. انْتَهَى.

وحديث سمرة المتقدم بلفظ: «إِذَا كَانَتْ الْهَبَةُ لِابْنِي رَجِمَ مَخْرُومٌ لَمْ يَرْجِعْ» خَصَّصَ بِحَدِيثِ الْبَابِ، لِأَنَّ الرَّحِمَ عَلَى فَرْضِ شُمُولِهِ لِلابْنِ أَعَمُّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مطلقًا وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الرَّحِمَ غَلَبَ عَلَى غَيْرِ الْوَلَدِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ عَرَفِيَّةٌ لِنُوعِيَّةٍ فِيمَا عَدَاهُ، فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَلَا تَعَارُضُ

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَخْلِ الْوَالِدِ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ

٢٤٨٦- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنْ أَوْلَادُكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ» رَوَاهُ الْخُفَّيَّةُ (ح: ١٢٦/٦) (د: ٣٥٢٨) (ت: ١٣٥٨) (ن: ٧/٢٤١) (ه: ٢١٣٧) (٢٢٩١) وَفِي لَفْظِهِ: «وَلَدُ الرَّجُلِ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِهِ، فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ هَنِيئًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ

٢٤٨٧- وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَالًا وَكَذَا، وَإِنَّ أَبِي يُرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ مَالِي، فَقَالَ: أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ»

بَابُ فِي الْعُمَرَى وَالرَّقْبَى

٢٤٨٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا، أَوْ قَالَ: جَائِزَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٦٨/٢) (خ: ٢٦٢٦) (م: ١٦٦٦).

٢٤٩٠- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فُهِمَ لِمَعْمَرِهِ مَحْيَاةٌ وَمَمَاتُهُ، لَا تَرَقُبُوا، مَنْ أَرَقَبَ شَيْئًا فَهُوَ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٩/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٥٩) وَالنَّسَائِيُّ (٦/ ٢٧٠-٢٧٢) وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرَّقْبَى جَائِزَةٌ» وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَفِي لَفْظٍ: «جَعَلَ الرَّقْبَى لِلَّذِي أَرَقَبَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَفِي لَفْظٍ: «جَعَلَ الرَّقْبَى لِلْوَارِثِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

٢٤٩١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِمَنْ أَعْمَرَهَا، وَالرَّقْبَى جَائِزَةٌ لِمَنْ أَرَقَبَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٥٠) وَالنَّسَائِيُّ (٦/ ٢٧٢).

٢٤٩٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُعْمِرُوا وَلَا تُرَقِبُوا، فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرَقَبَهُ فَهُوَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَمَاتُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٤) وَالنَّسَائِيُّ (٦/ ٢٧٣).

٢٤٩٣- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٦٢٥) (م: ١٦٢٥) وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «اسْكُبُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُقْسِدُوهَا، فَمَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فُهِمَ لِلَّذِي أَعْمَرَ حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِبِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٠٢ و ٣١٢ و ٣٦٠ و ٣٩٢ و ٣٩٧) وَمُسْلِمٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقًّا فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَعَقِبِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ (٦/ ٢٧٢-٢٧٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٨٠) وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَسَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٥٣ و ٣٥٥٥ و ٣٥٥٨)، وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥٠ و ١٣٥١) وَصَحَّحَهُ وَفِي لَفْظٍ عَنْ جَابِرٍ: «إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْعُمَرَى أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ وَلِعَقِبِهِ الْهَبَةَ وَيَسْتَنْتِي إِنْ حَدَّثَ بِكَ حَدَّثَ وَلِعَقِبِكَ فُهِمَ إِلَيَّ وَإِلَى عَقِبِي، إِنَّهَا لِمَنْ أَعْطَاهَا وَلِعَقِبِهِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٢٤٩٤- وَعَنْ جَابِرٍ أَيضًا: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أُعْطِيَ أُمَةً خَلِيفَةً مِنْ نَحِيلِ حَيَاتِهَا فَمَاتَتْ، فَجَاءَ إِخْوَتُهُ فَقَالُوا: نَحْنُ فِيهِ شَرَحٌ سَوَاءٌ، قَالَ: فَكَيْفِي، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَسَمَهَا بَيْنَهُمْ مِيرَاثًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٩٩).

حديث زيد بن ثابت أخرجه أيضًا ابن ماجه وابن حبان وحديث ابن عباس قال الحافظ في الفتح إسناده صحيح وحديث ابن عمر هو من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عنه، وقد اختلف في سماع حبيب من ابن عمر فصرح به النسائي ورجال إسناده ثقات وحديث جابر الآخر أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذري وقال ابن رسلان في شرح السنن ما لفظه: هذا الحديث رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. انتهى.

ويشهد لصحته أحاديث الباب المصروفة بأن العمر والميراث يكون أولى بالعين في حياته وورثته من بعده وفي الباب عن سمرة عند أحمد وأبي داود والترمذي، وهو من سماع الحسن عنه وفيه مقال كما تقدم.

قوله: (الْعُمَرَى) بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصر قال في الفتح: وحكي ضم الميم مع ضم أوله وحكي فتح أوله مع السكون، وهي مأخوذة من العمر وهو الحياة، سميت بذلك لأنهم كانوا في الجاهلية يعطي الرجل الرجل الدار ويقول له: أعمرتك إياها: أي أجمتها لك مدة عمرك وحياتك، فقبل لها عمري لذلك، والرقبي بوزن العمري مأخوذة من المراقبة، لأن كلا منهما يرقب الآخر متى يموت لترجع إليه، وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة قال في الفتح: ذهب الجمهور إلى أن العمري إذا وقعت كانت ملكاً للآخر ولا ترجع إلى الأول إلا إذا صرح باشتراط ذلك وإلى أنها صحيحة جائزة وحكى الطبري عن بعض الناس والماوردي عن داود وطائفة وصاحب البحر عن قوم من الفقهاء: أنها غير مشروعة ثم اختلف القائلون بصحتها إلى ما يتوجه التملك، فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان العمر عبداً فاعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل: يتوجه إلى المنفعة دون الرقبة، وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يسلك بها مسلك العارية أو الوقف؟ روايتان عند المالكية، وعند الحنفية التملك في العمري يتوجه إلى الرقبة، وفي الرقبة إلى المنفعة، وعندهم أنها باطلة وقد حصل من مجموع الروايات ثلاثة أحوال: الأول: أن يقول أعمرتكها

ويطلق، فهذا تصريح بأنها للموهوب له، وحكمها حكم المؤبدّة لا ترجع إلى الواهب، وبذلك قالت الهادويّة والحنفية والنّاصر ومالك، لأنّ المطلقة عندهم حكمها حكم المؤبدّة، وهو أحد قولي الشافعي والجمهور، وله قول آخر: إنها تكون عارية ترجع بعد الموت إلى المالك وقد قضى رسول الله ﷺ بأنّ المطلقة للمعمر ولورثته من بعده كما في أحاديث الباب الحال الثاني: أن يقول: هي لك ما عشت فإذا مت رجعت إليّ، فهذه عارية مؤقّدة ترجع إلى المعير عند موت المعمر، وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية، والأصحّ عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب واحتجوا بأنّه شرط فاسد فيلغى، واحتجوا بحديث جابر الأخير «فإن النبي ﷺ حكّم على الأنصاريّ الذي أعطى أمة الحديفة حيّاتها أن لا ترجع إليه بل تكون لورثتها» ويؤيد هذا الحديث الرواية التي قبله «أن النبي ﷺ قضى في العُمريّ مع الاستثناء بأنّها لمن أعطيتها» ويعارض ذلك ما في حديث جابر أيضاً

المذكور في الباب بلفظ: «فأما إذا قلت: هي لك ما عشت فإنّها ترجع إلى صاحبها» ولكنه قال معمر: كان الزهريّ يفتي به ولم يذكر التعليل، وبين من طريق ابن أبي ذئب عن الزهريّ أنّ التعليل من قول أبي سلمة قال الحافظ: وقد أوضحته في كتاب المدرج والحاصل أنّ الروايات المطلقة في أحاديث الباب تدلّ على أنّ العمريّ والرقيّ تكون للمعمر والمقبول ولعقبه، سواء كانت مقيدة بمدة العمر أو مطلقة أو مؤبدّة ويؤيد ذلك الروايتان المتقدمتان في دليل من قال: إنّ المقيدة بمدة الحياة لها حكم المؤبدّة، وهذه الرواية القاضية بالفرق بين التقييد بمدة الحياة وبين الإطلاق والتأييد معلولة بالإدراج فلا تنتهض لتقييد المطلقات ولا لمعارضة ما يخالفها. الحال الثالث: أن يقول: هي لك ولعقبك من بعدك أو يأتي بلفظ يشعر بالتأييد، فهذه حكمها حكم الهبة عند الجمهور وروي عن مالك: أنّه يكون حكمها حكم الوقف إذا انقرض المعمر وعقبه رجعت إلى الواهب وأحاديث الباب القاضية بأنها ملك للموهوب له ولعقبه تردّ عليه.

قوله: (فهي لمعمره) بضم الميم الأول وفتح الثانية اسم مفعول من أعرم.

قوله: (محيّاه وممّأته) بفتح الميمين: أي مدة حياته وبعد موته.

قوله: (لا تمزّوا... إلخ) قال القرطبي: لا يصح حمل هذا

النهي على التحريم لصحة الأحاديث المصرحة بالجواز وقيل: إنّ النهي يتوجّه إلى اللفظ الجاهليّ لأنّ الجاهلية كانت تستعملها كما تقدّم وقيل: النهي يتوجّه إلى الحكم ولا ينافي الصحة وفيه نظر لأنّ معنى النهي حقيقة التحريم المستلزم للفساد المراد للطلان إلا أن يحمل على الكراهة بقرينة قوله ﷺ: «العُمريّ جائزة». قوله: (فمن أعير) بضم الهمة، وكذا.

قوله: (أو أرقية).

قوله: (ولعقبه) بكسر القاف وسكونها للتخفيف، والمراد ورثته الذين يأتون بعده.

قوله: (حديفة) هي البستان يكون عليه الحائط، فعيلة بمعنى مفعولة، لأنّ الحائط أحرق بها: أي أحاط، ثمّ توسّعوا حتّى أطلقوا الحديقة على البستان وإن كان بغير حائط.

قوله: (شريح) بفتح الشين المعجمة والراء: أي سواء ذكر معنى ذلك في القاموس

باب ما جاء في تصريف المرأة في مالها ومال زوجها ٢٤٩٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ بَقِيَّةُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤٤/٦) (خ: ١٤٢٥) (م: ١٠٢٤) (أ: ٨٠) (د: ١٦٨٥) (ت: ٦٧١) (ن: ٦٥/٥) (هـ: ٢٢٩٤) (د: ١٦٨٧).

٢٤٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٣٤) (م: ١٠٢٦) وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَزَوْيٌّ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُوَفَّقًا فِي الْمَرْأَةِ تَصَدَّقَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ قُرْبَاهَا وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَجِلُّ لَهَا أَنْ تَصَدَّقَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ.

٢٤٩٧- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزَّيْبِرُ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَرْضِيحَ بِمَا يَدْخُلُ عَلَيَّ؟» فَقَالَ: «أَرْضِيخِي مَا اسْتَطَعْتِ وَلَا تُوعِي فَيُوعِي اللَّهَ عَلَيْكِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ١٤٣٤) (م: ١٠٢٩) وَفِي لَفْظٍ غَنَّا: «أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ: إِنْ الزَّيْبِرُ رَجُلٌ شَدِيدٌ وَسَائِغِي الْمِسْكِينِ فَاتَصَدَّقْ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْضِيخِي وَلَا تُوعِي فَيُوعِي اللَّهَ عَلَيْكِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٣/٦).

أثر أبي هريرة الموقوف عليه سكت عنه أبو داود والمنذري، وإسناده لا بأس به ومحمد بن سوار قد وثقه ابن حبان وقال: يغرب.

وفي الباب عن أبي أمامة عند الترمذي وحسنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُنْفِقُ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ» قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامُ؟ قَالَ: ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْرَالِنَا.

قوله: (إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ.. إلخ) قال ابن العربي: اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها، فمنهم من أجاز له في الشيء اليسير الذي لا يابسه له ولا يظهر به نقصان، ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال وهو اختيار البخاري، وأما التقييد بغير الإفساد فمتفق عليه ومنهم من قال: المراد بنفقة المرأة والعبد والحازن: النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه وليس ذلك بأن يتفقوا على الغريباء بغير إذن ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال: المرأة لها حق في مال الزوج والنظر في بيتها، فجاز لها أن تتصدق، بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه فيشترط الإذن فيه قال الحافظ: هو متعقب بأن المرأة إن استوفت حقها فتصدقت منه فقد تخصصت به، وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسألة كما كانت.

قوله: (وَالْحَازِنُ) في رواية للبخاري من حديث أبي موسى التقييد بكون الحازن مسلماً، فأخرج الكافر لكونه لا نية له وبكونه أميناً فأخرج الخائن لأنه مازور وتكون نفسه بذلك طيبة لئلا تعدم النية فيفقد الأجر وهي قبيحة لا بد منها.

قوله: (مِثْلُ ذَلِكَ) ظاهره يقتضي تساويهم في الأجر، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة، وإن كان أجر الكاسب أوفر، لكن قوله في حديث أبي هريرة: «فَلَمْ يَنْصَفْ أَجْرَهُ» يشعر بالتساوي.

قوله: (لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ.. إلخ) المراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً.

قوله: (عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ) ظاهر هذه الرواية أنه يجوز للمرأة أن تنفق من بيت زوجها بغير إذنه ويكون لها أو له نصف أجره على اختلاف النسختين كما سيأتي، وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكورة في حديث أسماء، ولكن ليس فيها تعرض لمقدار الأجر ويمكن أن يقال: يحمل المطلق على المقيّد، ولا يعارض ذلك قول أبي هريرة المذكور في الباب، لأن أقوال الصحابة ليست بحجة

قوله: (وَالْحَازِنُ) في رواية للبخاري من حديث أبي موسى التقييد بكون الحازن مسلماً، فأخرج الكافر لكونه لا نية له وبكونه أميناً فأخرج الخائن لأنه مازور وتكون نفسه بذلك طيبة لئلا تعدم النية فيفقد الأجر وهي قبيحة لا بد منها.

قوله: (مِثْلُ ذَلِكَ) ظاهره يقتضي تساويهم في الأجر، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة، وإن كان أجر الكاسب أوفر، لكن قوله في حديث أبي هريرة: «فَلَمْ يَنْصَفْ أَجْرَهُ» يشعر بالتساوي.

قوله: (لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ.. إلخ) المراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً.

قوله: (عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ) ظاهر هذه الرواية أنه يجوز للمرأة أن تنفق من بيت زوجها بغير إذنه ويكون لها أو له نصف أجره على اختلاف النسختين كما سيأتي، وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكورة في حديث أسماء، ولكن ليس فيها تعرض لمقدار الأجر ويمكن أن يقال: يحمل المطلق على المقيّد، ولا يعارض ذلك قول أبي هريرة المذكور في الباب، لأن أقوال الصحابة ليست بحجة

قوله: (وَالْحَازِنُ) في رواية للبخاري من حديث أبي موسى التقييد بكون الحازن مسلماً، فأخرج الكافر لكونه لا نية له وبكونه أميناً فأخرج الخائن لأنه مازور وتكون نفسه بذلك طيبة لئلا تعدم النية فيفقد الأجر وهي قبيحة لا بد منها.

قوله: (مِثْلُ ذَلِكَ) ظاهره يقتضي تساويهم في الأجر، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة، وإن كان أجر الكاسب أوفر، لكن قوله في حديث أبي هريرة: «فَلَمْ يَنْصَفْ أَجْرَهُ» يشعر بالتساوي.

قوله: (لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ.. إلخ) المراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً.

قوله: (عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ) ظاهر هذه الرواية أنه يجوز للمرأة أن تنفق من بيت زوجها بغير إذنه ويكون لها أو له نصف أجره على اختلاف النسختين كما سيأتي، وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكورة في حديث أسماء، ولكن ليس فيها تعرض لمقدار الأجر ويمكن أن يقال: يحمل المطلق على المقيّد، ولا يعارض ذلك قول أبي هريرة المذكور في الباب، لأن أقوال الصحابة ليست بحجة

تَصَدَّقْنَ فَإِنْ أَكْثَرْتُنَّ حَطَبُ جَهَنَّمَ، فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سَطَةِ النِّسَاءِ سَفْعَاءَ الْخُدَّيْنِ فَقَالَتْ: لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لِأَنَّكَ تَكْثِرِينَ الشُّكَاةَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، قَالَتْ: فَجَعَلْتَنِي تَصَدَّقْنَ مِنْ خَلِيَهِنَّ يُلْقِينَ فِي نُوبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرَاطِهِنَّ وَخَوَاتِمِهِنَّ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/ ٣٩٦) (خ: ٩٧٨) (م: ٨٨٥) (٤).

حديث سعد سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده رجال الصحيح إلا محمد بن سوار، وقد وثقه ابن حبان وقال: يغرب.

قوله: (قَالَ: الرُّطْبُ) بفتح الراء وسكون الطاء المهملة، والرُّطْبُ المذكور آخرًا بضم الراء وفتح الطاء.

قال في «القاموس»: الرُّطْبُ: ضد اليابس، ثم قال: ويضمُّ ويضمَّتَيْنِ: الرَّعْيُ الأخضر من البقل والشجر، قال: وثمر رطيبٌ مرطبٌ وأرطب النخل: حان أوان رطبه وفي الحديث دليلٌ على أنه يجوز للمرأة أن تاكل من مال ابنها وأبيها وزوجها بغير إذنهم وتهادي، ولكن ذلك غنصٌ بالأموال المأكولة التي لا تدخر فلا يجوز لها أن تهادي بالثياب والدراهم والذنانير والحبوب وغير ذلك، وقوله: (إِنَّا كُلُّ) بكسر الهمزة وتشديد النون، وكلٌ بفتح الكاف وتشديد اللام خبر إن: أي نحن عيالٌ عليهم ليس لنا من الأموال ما ننتفع به.

قوله: (فَقَامَتِ امْرَأَةٌ) قال الحافظ: لم أقف على تسمية هذه المرأة إلا أنه يختلج في خاطري أنها أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطية النساء، فإنها روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما بلفظ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى النِّسَاءِ وَأَنَا مَعَهُنَّ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ إِنِّي أَكْثَرُ حَطَبٍ جَهَنَّمَ، فَنَادَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكُنْتُ عَلَيْهِ جَرِيْفَةً، وَلَمْ يَأْ رَسُوْلُ اللَّهِ ﷺ قَالَ ﷺ: لِأَنَّكَ تَكْثِرِينَ اللَّغْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ» فلا يبعد أن تكون هي التي أجابته فإن القصة واحدة.

قوله: (مِنْ سَطَةِ النِّسَاءِ) أي من خيارهن، والسفعاء: التي في خدّها غبرة وسواد والعشير: المراد به هنا الزوج والحديث فيه فوائد: منها: ما ذكره المصنف ههنا لأجله، وهو جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقّف على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث، ووجه الدلالة من القصة ترك الاستفصال عن ذلك كله قال القرطبي: ولا يقال في هذا: إن أزواجهن كانوا حضوراً لأن ذلك لم ينقل، ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن

هنّ ذلك، فإن ثبت له حقٌّ فالأصل بقاؤه حتّى يصرح بإسقاطه، ولم ينقل أنّ القوم صرّحوا بذلك، وسيأتي الخلاف في ذلك قريباً. ومنها: أنّ الصدقة من دوافع العذاب لأنّه أمرهنّ بالصدقة ثم علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهنّ من كفران النعم وغير ذلك، ومنها: بذل النصيحة والإغلاط بها لمن احتيج إلى ذلك في حقّه، ومنها: جواز طلب الصدقة من الأغنياء للمحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ومنها: مشروعية وعظ النساء وتعليمهنّ أحكام الإسلام وتذكيرهنّ بما يجب عليهنّ وحثهنّ على الصدقة وتخصيصهنّ بذلك في مجلس منفرد، ومحلّ ذلك كله إذا أمنت الفتنة والمفسدة.

٢٥٠٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لَامْرَأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتُهَا» رَوَاهُ الْخُصَنَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢/ ١٨٤) (٢٢١) (د: ٣٥٤٧) (ن: ٥/ ٦٥-٦٦) (هـ: ٢٣٨٨).

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وقد أخرجه البيهقي والحاكم في المستدرک، وفي إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديثه من قسم الحسن وقد صحّح له الترمذي أحاديث، ومن دون عمرو بن شعيب هم رجال الصحيح عند أبي داود وفي الباب عن خيرة امرأة كعب بن مالك عن النبي ﷺ نحوه.

قوله: (أَمْرٌ) أي عطية من العطايا، ولعله عدل عن العطية إلى الأمر لما بين لفظ المرأة والأمر من الجناس الذي هو نوعٌ من أنواع البلاغة. وقد استدلل بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تعطي عطية من مالها بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة وقد اختلف في ذلك، فقال الليث: لا يجوز لها ذلك مطلقاً لا في الثلث ولا فيما دونه إلا في الشيء النافه، وقال طاووس ومالك: إنه يجوز لها أن تعطي مالها بغير إذن في الثلث لا فيما فوقه فلا يجوز إلا بإذنه وذهب الجمهور إلى أنه يجوز لها مطلقاً من غير إذن من الزوج إذا لم تكن سفیهة، فإن كانت سفیهة لم يميز قال في الفتح: وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة انتهت، وقد استدلل البخاري في صحيحه على جواز ذلك بأحاديث ذكرها في باب هبة المرأة لغير زوجها من كتاب الهبة ومن جملة أدلة الجمهور حديث جابر المذكور قبل هذا، وحملوا حديث الباب على ما إذا كانت سفیهة غير رشيدة. وحمل مالك أدلة الجمهور على الشيء

خادمه بالصدقة ولم يتناول نفسه وقال أبو موسى عن النبي ﷺ: «هُوَ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ» ثم أورد حديث عائشة قالت: قال النبي ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلَزَوَاجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ». قال ابن رشيد: نَبِهَ يعني البخاري بالتَّرْجَمَة على أَنَّ هذا الحديث مفسَّر لها لأنَّ كلاً من الخازن والخدام والمرأة أمين ليس له أن يتصرف إلا بإذن المالك نصاً أو عرفاً إجمالاً أو تفصيلاً. انتهى.

ولكن الرواية الأخرى من الحديث مشعرة بأن يكتب للعبد أجر الصدقة، وإن كان بغير إذن سيده، لأن النبي ﷺ حكم بأنَّ الأجر بينهما بعد أن قال له سيد العبد: «إِنَّهُ يُعْطِي طَعَامَهُ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ» قوله: (أَنْ أَقْبِرَ لَحْمًا) بفتح الهمزة وسكون القاف وكسر الدال المهملة: أي اجعله في القدر، والقدير والقادر: ما يطبخ في القدر، ويطلق أيضاً على القسمة. قال في القاموس: قدر الرزق: قسمه. وقال أيضاً: قدرته أقدره قدارة: هيأت ووقت، وآبي اللحم المذكور هو بالمد بزنة فاعلٍ من الإباء، وقد قدّمنا في هذا الشرح التنبيه على ذلك وإنما أعدناه ههنا لكثرة التباسه.

السير، وجعل حده الثلث فما دونه ومن جملة أدلة الجمهور الأحاديث المتقدمة في أول الباب القاضية بأنه يجوز لها التصدق من مال زوجها بغير إذنه، وإذا جاز لها ذلك في ماله بغير إذنه فبالأولى الجواز في مالها، والأولى أن يقال: يتعين الأخذ بعموم حديث عبد الله بن عمرو وما ورد من الواقعات المخالفة له تكون مقصورة على موارد أو مخصصة لمثل من وقعت له من هذا العموم وأما مجرد الاحتمالات فليست مما تقوم به الحجة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَبَرُّعِ الْعَبْدِ

٢٥٠١- عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أَبِي اللّٰحْمِ قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوْلَايَ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: نَعَمْ وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٢٥) (٨٢).

٢٥٠٢- وَعَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنِي مَوْلَايَ أَنْ أَقْبِرَ لَحْمًا، فَجَاءَنِي مِسْكِينٌ فَأَطْعَمْتُهُ مِنْهُ فَضَرَبَنِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَدَعَا فَقَالَ: لِمَ ضَرَبْتَهُ؟ فَقَالَ: يُعْطِي طَعَامِي مِنْ غَيْرِ أَنْ أَمُرَهُ، فَقَالَ: الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٣/٥) وَتُسَلِّمُ (١٠٢٥) (٨٣) وَالنَّسَائِيُّ (٦٣-٦٤).

٢٥٠٣- وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِطَعَامٍ وَأَنَا مَمْلُوكٌ، فَقُلْتُ: هَذِهِ صَدَقَةٌ، فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ فَأَكَلُوا وَلَمْ يَأْكُلْ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِطَعَامٍ، فَقُلْتُ: هَذِهِ هَدِيَّةٌ أَهْدَيْتُهَا لَكَ أَكْرَمَكَ بِهَا فَرَانِي رَأَيْتُكَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ فَأَكَلُوا وَأَكَلَ مَعَهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٩/٥).

٢٥٠٤- وَعَنْ سَلْمَانَ قَالَ: كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ مَوْلَايَ فِيهِ ذَلِكَ فَطَلَبَ لِي، فَاحْتَطَبْتُ حَطْبًا فَبَيْعْتُهُ فَأَشْتَرَيْتُ ذَلِكَ الطَّعَامَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٠/٥).

حديث سلمان الأول في إسناده ابن إسحاق، وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث سلمان الثاني في إسناده أبو مرة سلمة بن معاوية قال في مجمع الزوائد: ولم أجد من ترجمه انتهى.

ويشهد لصحة معناه ما في صحيح البخاري من حديث عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَانِي بِطَعَامٍ يَسْأَلُ: هَدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُّوْا، وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ ضَرَبَ بِيَدِهِ فَأَكَلَ مَعَهُمْ» والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

قوله: (قَالَ: نَعَمْ وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا) فيه دليل على أنه يجوز للعبد أن يتصدق من مال مولاه وأنه يكون شريكاً للمولى في الأجر وقد بَوَّبَ البخاري في صحيحه لذلك فقال: باب من أمر

بعد موت صاحبه، والستروج الذي هو سبب حدوث الأولاد وهذا الحديث قد قدّمنا الكلام عليه وعلى ما ورد موده في باب وصول ثواب القراءة المهداة إلى الموتى من كتاب الجنائز.

قوله: (أَرْضًا بِخَيْرٍ) هي المسألة بفتح كما في رواية للبخاري وأحمد، وفتح بفتح المثناة والميم، وقيل: بسكون الميم وبعدها غين معجمة.

قوله: (الْفَسْ مِنْهُ) النَّفْس: الجيد. قال الداودي: سمي نفيساً لأنه يأخذ بالنفس.

قوله: (وَتَصَدَّقَتْ بِهَا) أي بمنفعتها، وفي رواية للبخاري: «حَسَنَ أَصْلَهَا وَسَبَلَ ثَمَرَتَهَا» وفي أخرى له «تَصَدَّقَ بِثَمَرِهِ وَحَسَنَ أَصْلَهُ» (قوله ولا يورث) زاد الدارقطني: «حَسَنَ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» وفي رواية للبيهقي: «تَصَدَّقَ بِثَمَرِهِ وَحَسَنَ أَصْلَهُ لَا يَبَاقُ وَلَا يُوْرَثُ» قال الحافظ: وهذا ظاهر أن الشرط من كلام النبي ﷺ، بخلاف بقية الروايات فإن الشرط فيها ظاهر أنه من كلام عمر وفي البخاري بلفظ: فقال النبي ﷺ: «تَصَدَّقَ بِأَصْلِهِ لَا يَبَاقُ وَلَا يُوْهَبُ وَلَا يُوْرَثُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ» وفي البخاري أيضاً في المزارعة، قال النبي ﷺ لعمر: «تَصَدَّقَ بِأَصْلِهِ لَا يَبَاقُ وَلَا يُوْهَبُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ فَتَصَدَّقَ بِهِ» فهذا صريح أن الشرط من كلام النبي ﷺ، ولا منافاة لأنه يمكن الجمع بأن عمر شرط ذلك الشرط بعد أن أمره النبي ﷺ به، فمن الرواة من رفعه إلى النبي ﷺ، ومنهم من وقفه على عمر لوقوعه منه امتثالاً للأمر الواقع منه ﷺ به.

قوله: (وَدَوِي الْقُرْبَى) قال في الفتح: يحتمل أن يكون المراد من ذكر في الخمس ويحتمل أن المراد بهم قرى الواقف، وبهذا جزم القرطبي.

قوله: (وَالضَّيْفُ) هو من نزل بقوم يريد القرى.
قوله: (أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ) قيل: المعروف هنا هو ما ذكر في ولي البيت، وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب ما يحلّ لولي البيت من كتاب التفليس قال القرطبي: جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الواقف حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل لاستقبح ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة. وقيل: القدر الذي يدفع الشهوة. وقيل: المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والأول أولى كذا في الفتح.
قوله: (غَيْرَ مُمْتَوَّلٍ) أي غير متخذ منها مالاً: أي ملكاً قال

كِتَابُ الْوَقْفِ

٢٥٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ أَسْأَلُهُ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ (حم: ٣٧٢/٢) (م: ١٦٣١) (د: ٢٨٨٠) (ن: ٦/٢٥١).

٢٥٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنْ عُمَرَ أَصَابَ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ فَمَا تَأْمُرُنِي؟» فَقَالَ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ حَسَبْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا، فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ عَلَى أَنْ لَا يُبَاعَ وَلَا يُوهَبَ وَلَا تُورَثُ، فِي الْفُقَرَاءِ وَدَوِي الْقُرْبَى وَالرَّقَابِ وَالضَّيْفِ وَابْنِ السَّبِيلِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَيْهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُمْتَوَّلٍ، وَفِي لَفْظٍ: «غَيْرَ مُتَأَتِّلٍ مَالاً». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٣/٢) (خ: ٢٣١٣ و٢٣٣٧) (م: ١٦٣٢) (د: ٢٨٧٨) (ت: ١٣٧٥) (ن: ٦/٢٣٢) (هـ: ٢٧١٨).

وفي حديث عمرو بن دينار قال في صدقة عمر: «لَيْسَ عَلَى الْوَلِيِّ جُنَاحٌ أَنْ يَأْكُلَ وَيُؤْكَلَ صَدِيقًا لَهُ غَيْرَ مُتَأَتِّلٍ، قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ هُوَ يَلِي صَدَقَةَ عُمَرَ، وَيَهْدِي لِنَاسٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَأَن يُزَلَّ عَلَيْهِمْ» أخرجه البخاري.

وفيه من الفقه: أن من وقف شيئاً على صنف من الناس وولده منهم دخل فيه.

٢٥٠٧- وَعَنْ عُثْمَانَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ يُسْتَعْدَبُ غَيْرَ بئرِ رُومَةَ، فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي بئرَ رُومَةَ فَيَجْعَلَ فِيهَا ذُلُومَةً مَعَ وَلَا مِ الْمُسْلِمِينَ بِخَيْرٍ لَهُ مِنْهَا فِي الْجَنَّةِ؟ فَاشْتَرَتْهَا مِنْ صُلَيْبٍ مَالِي» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٦/٢٣٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٠٣) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ وَفِيهِ جَوَازُ انْتِفَاعِ الْوَاقِفِ بِوَقْفِهِ الْعَامِّ.

حديث عثمان أخرجه البخاري أيضاً تعليقاً.

قوله: (إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ أَسْأَلُهُ) فيه دليل على أن ثواب هذه الثلاثة لا ينقطع بالموت قال العلماء: معنى الحديث أن عمل الميت ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب له إلا في هذه الأشياء الثلاثة لكونه كاسبها، فإن الولد من كسبه، وكذا ما يخلفه من العلم كال تصنيف والتعليم، وكذا الصدقة الجارية وهي الوقف. وفيه الإرشاد إلى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذي يبقى

الحافظ: والمراد أنه لا يتملك شيئاً من رقباه.

قوله: (غَيْرُ مُتَأَلِّ) بِمَثْنَاءِ ثُمَّ ثَلَاثَةٌ بينهما همزة، وهو اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم، وأثلة كل شيء: أصله.

قوله: (قَالَ فِي صَدَقَةِ عُمَرَ) أي: في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزني في الأطراف ورواه الإسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر.

قوله: (وَكَاَنَّ ابْنَ عُمَرَ) هو موصول الإسناد كما في رواية الإسماعيلي.

قوله: (لِنَاسٍ) بَيْنَ الإِسْمَاعِيلِيِّ أَنَّهُمْ آلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، وَإِنَّمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَهْدِي مِنْهُ أَخْذًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ: وَيُوكَلُ صَدِيقًا لَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَطْعَمَهُمْ مِنْ نَصِيْبِهِ الَّذِي جَعَلَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، فَكَانَ يُؤَخِّرُهُ لِيَهْدِي لِأَصْحَابِهِ مِنْهُ قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَحَدِيثُ عُمَرَ هَذَا أَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَةِ الْوَقْفِ وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَوَّلُ صَدَقَةٍ - أَيْ مَوْقُوفَةٍ - كَانَتْ فِي الْإِسْلَامِ صَدَقَةُ عُمَرَ وَرَوَى عُمَرَ بْنُ شُبَّةٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ بْنِ مُعَاذٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَنْ أَوَّلِ حَبْسٍ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: صَدَقَةُ عُمَرَ، وَقَالَ الْأَنْصَارُ: صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي إِسْنَادِهِ الْوَاقِدِيُّ وَفِي مَغَازِي الْوَاقِدِيِّ أَنَّ أَوَّلَ صَدَقَةٍ مَوْقُوفَةٍ كَانَتْ فِي الْإِسْلَامِ أَرْضِي غَيْرِيٍّ بِالْمَعْجَمَةِ مَصْغَرًا أَلْتِي أَوْصِي بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوْقَهَا وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ الْوَقْفِ وَلِزُومِهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْلَمُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي جَوَازِ وَقْفِ الْأَرْضِينَ وَجَاءَ عَنْ شَرِيحٍ أَنَّهُ أَنْكَرَ الْحَبْسَ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُلْزَمُ وَخَالَفَهُ جَمِيعُ أَصْحَابِهِ إِلَّا زُفَرٌ وَقَدْ حَكَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ بَلَغَ أَبَا حَنِيفَةَ لِقَالُ بِهِ وَاحْتِجَّ الطَّحَاوِيُّ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ ﷺ «حَبْسٌ أَصْلُهَا» لَا يَسْتَلْزِمُ التَّائِيدَ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَدَّةَ اخْتِيَارِهِ قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَلَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ» إِلَّا التَّأْيِيدَ حَتَّى يَصْرَحَ بِالشَّرْطِ عِنْدَ مَنْ يَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي فِيهَا: «حَبْسٌ مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ» قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: رَأَى الْوَقْفَ مُخَالَفًا لِلْإِجْمَاعِ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ. انْتَهَى.

وَمَا يُؤَيِّدُ هُنَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ حَدِيثُ: «أَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ حَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، فَإِنَّ

قوله: «صَدَقَةُ جَارِيَةٍ» يَشْعُرُ بِأَنَّ الْوَقْفَ يُلْزَمُ وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ، وَلَوْ جَازَ النَّقْضُ لَكَانَ الْوَقْفُ صَدَقَةً مَنْقُوعَةً، وَقَدْ وَصَفَهُ فِي الْحَدِيثِ بِعَدَمِ الْإِنْقِطَاعِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُبْسَاعٌ وَلَا تُوْهَبٌ وَلَا تُورَثُ» كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّ هَذَا مِنْهُ ﷺ بَيَانٌ لِمَاهِيَةِ التَّحْبِيسِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا عُمَرُ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ لَزُومَ الْوَقْفِ وَعَدَمَ جَوَازِ نَقْضِهِ، وَإِلَّا لَمَا كَانَ تَحْبِيسًا، وَالْمَفْرُوضُ أَنَّهُ تَحْبِيسٌ، وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ حَبَانَ مَرْفُوعًا: «خَيْرُ مَا يُخْلَفُ الرَّجُلُ ثَلَاثٌ: وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ، وَصَدَقَةٌ تَجْرِي بِنَفْسِهِ أَجْرُهَا، وَعِلْمٌ يُعْمَلُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ» وَالْجَرِيُّ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ جَوَازِ النَّقْضِ مِنَ الْغَيْرِ، وَمِنْ ذَلِكَ وَقَفَ أَبِي طَلْحَةَ الْأَتَمِيُّ وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ: «أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ» وَمَا رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ الْجُمَاعَةِ: «أَنَّ حَسَانَ بَاغَ نَصِيبَهُ مِنْهُ» فَمَعَ كَوْنُ فَعْلِهِ لَيْسَ بِحَقِّهِ قَدْ رَوَى أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ وَمِنْ ذَلِكَ وَقَفَ جُمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ وَالزُّبَيْرُ وَسَعِيدٌ وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ وَحَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ وَأَنْسُ بْنُ وَزِيدٍ بَنِ ثَابِتٍ، رَوَى ذَلِكَ كُلُّهُ الْبَيْهَقِيُّ وَمِنْهُ أَيْضًا وَقَفَ عَثْمَانُ لِبَشْرِ رُومَةَ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَاحْتِجَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمِنْ مَعَهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَايِضِ: لَا حَبْسَ بَعْدَ سُورَةِ النَّسَاءِ» وَيَجِبُ عَنْهُ بِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ ابْنَ لُحْيَةَ وَلَا يَحْتِجُّ بِمِثْلِهِ وَيَجِبُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَبْسِ الْمَذْكُورِ: تَوْقِيفُ الْمَالِ عَنْ وَارِثِهِ وَعَدَمُ إِطْلَاقِهِ إِلَى يَدِهِ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي التَّهَانِيَةِ وَقَالَ فِي «الْبَحْرِ»: أَرَادَ حَبْسَ الْجَاهِلِيَّةِ لِلنَّسَابَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ سَلْمُنَا فُلَيْسَ فِي آيَةِ الْمِيرَاثِ مَنَعَ الْوَقْفَ لِأَفْتَرِاقِهِمَا. انْتَهَى.

وَأَيْضًا لَوْ فَرضَ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَحْدِثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَبْسَ الشَّامِلَ لِلْوَقْفِ لَكُونَهُ تَكْرَرًا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِكَانَ مَخْصَصًا بِالْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ وَاحْتِجَّ لَهُمْ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ لَزُومِ حَكْمِ الْوَقْفِ بِمَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ الزَّهْرِيِّ: (أَنَّ عُمَرَ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي ذَكَرْتُ صَدَقَتِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرَدَدْتُهَا) وَهُوَ يَشْعُرُ بِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَمْتَنِعُ الرَّجُوعُ عَنْهُ، وَأَنَّ الَّذِي مَنَعَ عُمَرَ مِنَ الرَّجُوعِ كَوْنُهُ ذِكْرُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَكَرِهَ أَنْ يَفَارِقَهُ عَلَى أَمْرٍ ثُمَّ يَخَالِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَيَجِبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا حِجَّةَ فِي أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَأَفْعَالِهِمْ إِلَّا إِذَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ مِنْهُمْ وَلَمْ يَقَعْ هُنَا أَيْضًا الْأَثَرُ مَنْقُوعٌ، لِأَنَّ الزَّهْرِيَّ لَمْ يَدْرِكْ عُمَرَ فَالْحَقُّ أَنَّ الْوَقْفَ مِنَ الْقُرْبَاتِ الَّتِي لَا يَجُوزُ نَقْضُهَا بَعْدَ

الفائدة، والفائدة في الوقف حاصلة لأن استحقاقه إياه ملكاً غير استحقاقه إياه وقفاً. انتهى.

ويؤيد صحة الوقف على النفس حديث «الرجل الذي قال للنبي ﷺ: عندي دينار، فقال: تصدق به على نفسك» أخرجه أبو داود والنسائي، وأيضاً المقصود من الوقف تحصيل القرية وهي حاصلة بالصرف إلى النفس

بَابُ وَقْفِ الْمُنْعِ وَالْمَنْقُولِ

٢٥٠٨- عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ الْمِائَةَ السَّهْمِ الَّتِي لِي بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَا لَا قَطْ أَجْزَبَ إِلَيَّ مِنْهَا قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَحْسِنِ أَصْلَهَا وَسَبِّلْ ثَمَرَتَهَا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٣٢/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٩٦).

٢٥٠٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْبَسَ قَرْصًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِمَانًا وَاحْتِسَابًا فَإِنَّ شِبَعَهُ وَزَوْفَهُ وَيَوْلَاهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَسَنَاتٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٤/٢) وَالبُخَارِيُّ (٨٢٥٣).

٢٥١٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ لِرِزْوَجِهَا: أَجِئْنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا عِنْدِي مَا أَجْعَلُكَ عَلَيْهِ، قَالَتْ: أَجِئْنِي عَلَى حَبْلِكَ فَلَنْ، قَالَ: ذَلِكَ خَيْرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَحْبَسْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥١١).

٢٥١١- وَقَدْ صَحَّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَقِّ خَالِدٍ: قَدْ أَحْبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

حديث ابن عمر أخرجه أيضاً الشافعي ورجال إسناده ثقات، وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة كما تقدم، وله طرق عند الشيخين وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه، وأخرجه أيضاً البخاري والنسائي مختصراً، وسكت عنه أبو داود والمذري ورجال إسناده ثقات وقد تقدم نحوه من حديث أم معقل الأسدي في باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل من كتاب الزكاة وحديث حميس خالداً لأدراعه وأعتاده قد تقدم أيضاً في باب ما جاء في تعجيل الزكاة من كتاب الزكاة.

قوله: (إِنَّ الْمِائَةَ السَّهْمِ.. إلخ) استدلل المصنف بهذا الحديث على صحة وقف المشاع وقد حكى صحة ذلك في «البحر» عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي وأبي يوسف ومالك واحتج لهم بأن عمر وقف مائة سهم بخير ولم تكن مقسومة وحكي في

فعلها لا للواقف ولا لغيره وقد حكى في «البحر» عن محمد وابن أبي ليلى أن الوقف لا ينفذ إلا بعد القبض، وإلا فللواقف الرجوع لأنه صدقة ومن شرطها القبض، ويجب بأنه بعد التحبيس قد تعدل الرجوع، وإلحاقه بالصدقة إلحاق مع الفارق.

قوله: (مَنْ يَشْتَرِي بِثَرٍّ رُومَةً) بضم الراء وسكون الواو وفي رواية للبغوي في الصحابة من طريق بشر بن بشير الأسلمي عن أبيه: «أَنَّهَا كَانَتْ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ عَيْنٌ يُقَالُ لَهَا: رُومَةٌ، وَكَانَ يَبِيعُ مِنْهَا الْقُرْبَةَ بِمُدٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: تَبِيعْنِيهَا بَعْتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي وَلَا لِعِيَالِي غَيْرُهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانَ، فَاشْتَرَاهَا بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَتَجْعَلُ لِي مَا جَعَلْتَ لَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَدْ جَعَلْتُهَا لِلْمُسْلِمِينَ وَلِلنَّسَائِي مِنْ طَرِيقِ الْأَحْنَفِ عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: «أَجْعَلْهَا سِقَاةً لِلْمُسْلِمِينَ وَأَجْزُهَا لَكَ» وزاد أيضاً في رواية من هذه الطريق أن عثمان قال ذلك وهو محصور وصدقه جماعة منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص.

قوله: (فَيَجْعَلُ فِيهَا دَلْوَهُ مَعَ دِلْوِ الْمُسْلِمِينَ) فيه دليل على أنه يجوز للواقف أن يجعل لنفسه نصيباً من الوقف ويؤيده جعل عمر لمن ولي وقفه أن يأكل منه بالمعروف، وظاهره عدم الفرق بين أن يكون هو الناظر أو غيره قال في الفتح: ويستنبط منه صحة الوقف على النفس، وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأرجح عنه، وقال به ابن شعبان من المالكية، وجهورهم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئاً يسيراً بحيث لا يتهم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جزءاً ضخماً واستدل له بقصة عمر هذه، وبقصة ركب البدنة، وبحديث انس في «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ جَنْفَهَا صَدَاقَهَا» ووجه الاستدلال به أنه أخرجها عن ملكه بالعتق وردّها إليه بالشرط. انتهى.

وقد حكى في «البحر» جواز الوقف على النفس عن العترة وابن شبرمة والزبيري وابن الصبّاح وعن الشافعي ومحمد والناصر أنه لا يصح الوقف على النفس، قالوا: لأنه تملك فلا يصح أن يملكه لنفسه من نفسه كالبيع والهبة، ولقوله ﷺ: «سَبِّلْ الثَّمَرَةَ» وتبيل الثمرة: تملكها للغير قال في الفتح: وتعقب بأن امتناع ذلك غير مستحيل، ومنعه تملكه لنفسه إنما هو لعدم

فَصَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ: بَخْ بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ مَرَّتَيْنِ وَقَدْ سَمِعْتُ، أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ﴾ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا فَأَتَاهُكَ أَنِّي جَعَلْتُ أَرْضِي بَيْرَحَاءَ لِي، فَقَالَ: اجْعَلَهَا فِي قَرَابَتِكَ، قَالَ فَجَعَلَهَا فِي حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٤١ و ١٧٤) وَتُسَلِّمُ (٩٩٨) (٤٣ و ٤٢) وَابْنُ خُبَّازٍ (٢٧٥٨) مَعْنَاهُ وَقَالَ فِيهِ: «اجْعَلَهَا لِقَرَابَتِكَ قَرَابَتِكَ» قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ: أَبُو طَلْحَةَ زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ الْأَسَدِ بْنِ حَرَامٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ مَتَّاهُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ بْنِ الْمُثَنِّ بْنِ حَرَامٍ، يَجْتَمِعَانِ إِلَى حَرَامٍ وَهُوَ الْأَبُ الثَّلَاثُ، وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ بْنُ قَيْسٍ بْنِ عَتِيكَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، فَعَمَرُوا يَجْمَعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِي، وَيَبْنِي أَبِي وَأَبِي طَلْحَةَ سِتَّةَ أَبَاءَ.

٢٥١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَيْشًا فَاجْتَمَعُوا فَعَمَّ وَخَصَّ، فَقَالَ: يَا بَنِي كَعْبٍ ابْنِ لُؤَيٍّ: أَنْذِرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي مُرَّةَ ابْنِ كَعْبٍ: أَنْذِرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَمْرِو بْنِ كَعْبٍ: أَنْذِرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي هَاشِمٍ: أَنْذِرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: أَنْذِرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا فَاطِمَةُ: أَنْذِرِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا غَيْرَ أَنْ لَكُمْ رَجِمًا سَابِلَهَا يَلَالِهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/ ٣٦٠) (خ: ٤٧٧١) (م: ٢٠٤)، وَلَفْظُهُ لِمُسْلِمٍ.

قوله: (بَيْرَحَاءَ) بفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الراء وبالمهمل والمد، وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال: ويروى بفتح الباء وكسرهما وفتح الراء وضمتها وبالمد والقصر، فهذه ثمان لغات وفي رواية حُذَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ «بَيْرِحَاءَ» بفتح أوله وكسر الراء وتقديهما على التحتانية وهي عند مسلم، ورجَّح هذه صاحب الفائق وقال: هي وزن فعيلة من البراح: وهي الأرض الظاهرة المنكشفة وعند أبي داود «بَارِحَاءُ» وهي بإشباع الموحدة والباقي مثله، ووهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهززة، فإنَّ أَرِيحًا من الأرض المقدسة قال الباجي: أنصَحَهَا بفتح الباء الموحدة وسكون الياء وفتح الراء مقصورًا، وكذا جزم

«البحر» أيضًا عن الإمام يحيى ومحمد: أنه لا يصح وقف المشاع لأن من شرطه التعين وحكي أيضًا عن المؤيد بالله أنه يصح فيما قسمته مهايأة لا في غيره لتأديته إلى منع القسمة أو بيع الوقف وعن أبي طالب يصح فيما قسمته إفرارًا كالأرض المستوية وإلا فلا وأوضح ما احتج به من منع من وقف المشاع أن كل جزء من المشترك محكوم عليه بالملوكة للشريكين، فيلزم مع وقف أحد الشريكين أن يحكم عليه بمحكمين مختلفين متضادين مثل صحة البيع بالنسبة إلى كونه مملوكًا، وعدم الصحة بالنسبة إلى كونه موقوفًا فيتصف كل جزء بالصحة وعدمها، ويتصف بذلك الجملة وأجاب صاحب المنار عن هذا بأنه نظير العتق المشاع، وقد صحَّ ذلك هناك كحديث الستة الأبعد كما صحَّ هنا، وإذا صحَّ من جهة الشارع بطل هذا الاستدلال وقد استدلل البخاري على صحة وقف المشاع بحديث أنس في قصة بناء المسجد، وأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «ثَامِنُونِي حَائِطُكُمْ»، فَقَالُوا: لَا نَطْلُبُ لَمَنَّا إِلَّا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وهذا ظاهر في جواز وقف المشاع، ولو كان غير جائز لأنكر عليهم النَّبِيَّ ﷺ قولهم هذا ويبيِّن لهم الحكم وحكى ابن المنبر عن مالك أنه لا يجوز وقف المشاع إذا كان الواقف واحدًا لأنه يدخل الضرر على شريكه.

قوله: (مَنْ أَحْبَبَسَ قَرَسًا.. إلخ) فيه دليل على أنه يجوز وقف الحيوان، وإليه ذهب العترة والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة: لا يصح لعدم دوامه وقال محمد: لا يصح في الخيل فقط إذ هي معروضة للتلف وحديث الباب يرد عليهما ويؤيد الصحة حديث عمر بن الخطاب المتقدم في باب نهي المتصدق أن يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة، فإنَّ فيه أنَّ عمر حمل على فرس في سبيل الله، واطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ على ذلك وقرره ونهاه عن شراؤه برخص، وقد ترجم عليه البخاري في كتاب الوقف: باب وقف الدواب والكراع والعروض والصَّامِت ومن أدلة الصحة حديث ابن عباس المذكور، وحديث نجيب خالِدٍ يَدُلُّ على جواز وقف المقنولات وقد تقدَّم الكلام عليه.

بَابُ مَنْ وَقَفَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَى أَقْرَبَائِهِ أَوْ أَوْصَى لَهُمْ مَنْ يَدْخُلُ فِيهِ

٢٥١٢ - عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وَإِنْ أَحَبَبْتُ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَحَاءَ، وَإِنَّمَا صَدَقَةٌ لِي أَرْجُو بِرَهَا وَذُخْرًا عِنْدَ اللَّهِ،

به الصَّغَانِيَّ وقال الباجي أيضًا: أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذرٌ يفتحون الرءاء في كلِّ حال قال الصَّوَرِيُّ: وكذا الباء الموحدة. قوله: (يُخْ بَخ) كلاهما بفتح الموحدة وسكون المعجمة، وقد يَنْوَن مع التثنية أو التخفيف بالكسر وبالرَّفْع لغاتٌ قال في الفتح: وإذا كَرَّرْتَ فالاختيار أن تنوِّن الأولى وتسكِّن الثانية وقد يسكِّنان جميعًا كما قال الشاعر: يَخْ بَخ لوالده وللمولود ومعناهما تفخيم الأمر والإعجاب به.

قوله: (زَابِج) شكُّ القعني هل هو بالتحانية أو بالموحدة ورواه البخاري عنه بالشك. قوله: (في الأفرين) اختلف العلماء في الأقارب، فقال أبو حنيفة القربة: كلُّ ذي رحمٍ محرمٍ من قبل الأب أو الأم ولكن يبدأ بقربة الأب قبل الأم وقال أبو يوسف ومحمدٌ من جمعهم أبٌ منذ الهجرة من قبل أبٍ أو أمٍّ من غير تفصيلٍ، زاد زفر: ويقدم من قرب وهو رواية عن أبي حنيفة، وأقلُّ من يدفع له ثلاثة. وعند محمدٍ اثنان. وعند أبي يوسف واحدٌ، ولا يصرف للأغنياء عندهم إلا إن شرط ذلك. وقالت الشافعية: القريب من اجتماع في النسب سواء قرب أم بعد، مسلمًا كان أو كافرًا، غنيًا أو فقيرًا، ذكرًا أو أنثى، وارثًا أو غير وارثٍ، محرَّمًا أو غير محرمٍ واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا: إن وجد جمعٌ محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقيل: يقتصر على ثلاثة، وإن كانوا غير محصورين فنقل الطحاوي الاتفاق على البطلان قال الحافظ: وفيه نظرٌ، لأنَّ عند الشافعية وجهًا بالجواز ويصرف منهم لثلاثة ولا يجب التسوية وقال أحمد في القربة كالشافعي إلا أنَّه أخرج الكافر وفي رواية عنه: القربة كلُّ من جمعه والموصي الأب الرابع إلى ما هو أسفل منه وقال مالك: يختص بالمعصبة سواء كان يرثه أو لا، ويبدأ بقرااتهم حتَّى يغنوا ثم يعطي الأغنياء، هكذا في الفتح. وحكي في «البحر» عن مالك أنَّ ذلك يختص بالوارث وعند المادوية أنَّ القربة والأقارب لمن ولده جدًا أبوي الواقف واحتجوا بأنَّ النبي ﷺ جعل سهم ذوي القربى لبني هاشم وهاشم جدَّ أبيه عبد الله، وهذا ظاهرٌ في جدَّ الأب، وأما جدَّ الأم فلا، بل هو يدلُّ على خلاف المدعى من هذه الحبيبة، إذ لم يصرف النبي ﷺ إلى من ينسب إلى جدَّ أمه وأجاب صاحب شرح الأثمار أنَّ خروج من ينسب إلى جدَّ الأم هنا مخصَّصٌ من عموم الآية، والعموم يصحُّ تخصيصه فلا يلزم إذا

خصَّصَ ههنا أن يخرجوا حيث لم يخصَّ وقد استدلَّ أيضًا على خروج من ينسب إلى جدَّ الأم بأنهم ليسوا بقراية، لأنَّ القراية: العشرة والعصبة، وليس من كان من قبل الأم بعصبة ولا عشيرة وإن كانوا أرحامًا وأصهارًا، ولهذا قال في «البحر»: وقرايتي وأقاربي أو ذؤو أرحامي لمن ولده جدُّ أبيه ما تناسلوا لصرفه ﷺ ذوي القربى في الهاشميين والمطلبين، وعُلِّل إعطاء المطلبين بعدم الفرق لا القرب، وهو الظاهر كما وقع منه ﷺ التصريح بذلك لما سأله بعض بني عبد شمسٍ عن تخصيص المطلبين بالعطاء دونهم، فقال: إنهم لم يفارقوني في جاهليَّة ولا إسلام، ولو كان الصِّرف إليهم للقربة فقط لكان حكمهم وحكم بني عبد شمسٍ واحدًا لأنهم متحدون في القرب إليه ﷺ.

قوله: (أَقْلَر) بضمَّ اللام على أنَّه قول أبي طلحة. قوله: (فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ) فيه تعيين أحد الاحتمالين في لفظ أفل، فإنه احتمل أن يكون فاعله أبو طلحة كما تقدَّم، واحتمل أن يكون صيغة أمرٍ، وانتهى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية وذكر ابن عبد البر أنَّ إسماعيل القاضي رواه عن القعني عن مالك فقال في روايته، «فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ» أي في أقارب أبي طلحة وبني عمِّه قال ابن عبد البر: إضافة القسم إلى النبي ﷺ وإن كان شائعًا في لسان العرب على معنى أنَّه الأمر به، لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك، والصواب رواية من قال: «فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ».

قوله: (في أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ) في الرواية الثانية «فَجَعَلَهَا فِي حَسَنَ بْنِ نَابِتٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ» وقد تمسَّك به من قال: أقلُّ من يعطى من الأقارب إذا لم يكونوا منحصرين: اثنان، وفيه نظرٌ، لأنَّه وقع في رواية للبخاري «فَجَعَلَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي ذَوِي رَجَبٍ وَكَانَ مِنْهُمْ حَسَنُ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ» فدلَّ ذلك على أنَّه أعطى غيرهما معها وفي مرسل أبي بكر بن حزم «فَرَدَّ عَلَى أَقَارِبِهِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَحَسَنَ بْنَ نَابِتٍ وَأَخِيهِ أَوْ ابْنَ أَخِيهِ شَدَادَ بْنَ أَوْسٍ وَنَيْبِ بْنِ جَابِرٍ فَقَاوَمُوهُ، فَبَاعَ حَسَنُ حِصْنَهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ بِعَاقَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ».

قوله: (ابن حَرَامٍ) بالمهملتين. قوله: (ابن زَيْد مَنَاءٌ) هو بالإضافة. قوله: (وَبَيْنَ أَبِي وَأَبِي طَلْحَةَ سِتَّةَ آبَاءٍ) قال في الفتح: هو ملبسٌ مشكَلٌ، وشرع الذمياطي في بيانه، ويغني عن ذلك ما وقع

وهم قريش وقد روى ابن مردويه من حديث عدي بن حاتم «أن النبي ﷺ ذكر قريشاً فقال «وأنذر عشيرتكم الأقرنين» يعني: قومه» وعلى هذا فيكون قد أمر بإنذار قومه فلا يختص بالأقرب منهم دون الأبعد فلا حجة فيه في مسألة الوقف، لأن صورتها ما إذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس إليه مثلاً، والآية تتعلق بإنذار العشيرة وقال ابن المنير: لعله كان هناك قرينة فهم بها التعميم الإنذار، ولذلك عمّم. انتهى.

ويحتمل أن يكون أولاً خصّ أتباعاً لظاهر القرابة ثم عمّ لما عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل إلى الناس كافةً.

قوله: (سَابِلَهَا يِلَالِهَا) بكسر الباء، قال في القاموس: بلّ رحمه بلاً وبلااً بالكسر: وصلها، وكقطام: اسمٌ لصلة الرحم انتهى.

بَابُ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْوَلَدِ يَدْخُلُ فِيهِ وَلَدُ الْوَلَدِ بِالْقَرِينَةِ لَا بِالْإِطْلَاقِ

٢٥١٤- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «بَلَغَ صَفِيَّةُ أَنَّ حَفْصَةَ قَالَتْ: بَنْتُ يَهُودِيٍّ، فَبَكَتْ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ تَبْكِي وَقَالَتْ: قَالَتْ لِي حَفْصَةُ: أَنْتِ ابْنَةُ يَهُودِيٍّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّكَ لَابْنَةُ نَبِيٍّ، وَإِنَّ عَمَلَكُمْ لَتَنِي، وَإِنَّكَ لَتَحْتِ نَبِيٍّ، فَبِمَ تَفْتَخِرُ عَلَيْنَا؟ ثُمَّ قَالَ: اتَّقِي اللَّهَ يَا حَفْصَةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٦/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٨٩٤).

٢٥١٥- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَقَالَ: إِنْ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ يُصْلِحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَغْنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨/٥) وَابْنُ خَرَّابٍ (٢٧٤٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٣٧٣).

٢٥١٦- وَفِي حَدِيثٍ عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَلْبِي: وَأَمَّا أَنْتِ يَا عَلِيٍّ فَخَتِّي وَأَبُو وَلَدِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٤/٥).

٢٥١٧- وَعَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ وَحَسَنٌ وَحُسَيْنٌ عَلَى وَرَكَيْهِ: هَذَا ابْنَايَ وَابْنَا ابْنَتِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا وَأَجِبْ مَنْ يُحِبُّهُمَا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٦٩) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٥١٨- وَقَالَ الْبَرَاءُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» وَهُوَ فِي حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ (حم: ٣٠٤/٤) (خ: ٢٨٦٤) (م: ١٧٧٦).

٢٥١٩- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي حَيْثُ قَالَ عَقِبَ ذَلِكَ: وَأَبِي بَنَ كَعْبٍ هُوَ ابْنُ قَيْسِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّجَّارِ، فَعَمْرُو بْنُ مَالِكٍ يَجْمَعُ حَسَّانَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيًّا. انْتَهَى.

وَفِي قِصَّةِ أَبِي طَلْحَةَ هَذِهِ فَوَائِدُ مِنْهَا: أَنَّ الْوَقْفَ لَا يَحْتَاجُ فِي انْعِقَادِهِ إِلَى قَبُولِ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ وَاسْتِدْلَالِهِ بِهِ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَوْصَى أَنْ يَفْرَقَ ثُلُثَ مَالِهِ حَيْثُ أَرَى اللَّهَ الْوَصِيَّ إِنَّهَا تَصَحُّ وَصِيَّتُهُ وَيَفْرَقُ الْوَصِيَّ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئاً وَلَا يُعْطِي مِنْهُ وَارثاً لِلْمَيِّتِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو ثَوْرٍ وَفِيهِ جَوَازُ التَّصَدُّقِ مِنَ الْحَيِّ فِي غَيْرِ مَرَضِ الْمَوْتِ بَأَكْثَرِ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَفْضِلْ أَبَا طَلْحَةَ عَنْ قَدَرِ مَا تَصَدَّقُ بِهِ وَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فِي مَرَضِهِ: «الثَّلَاثُ كَثِيرٌ» وَفِيهِ تَقْدِيمُ الْأَقْرَبِ مِنَ الْأَقَارِبِ عَلَى غَيْرِهِمْ وَفِيهِ جَوَازُ إِضَافَةِ حَسَبِ الْمَالِ إِلَى الرَّجُلِ الْفَاضِلِ الْعَالِمِ وَلَا نَقْصَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْإِنْسَانِ «وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ» وَالْخَيْرُ هُنَا الْمَالُ اتِّفَاقاً كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْفَتْحِ وَفِيهِ التَّمَسُّكُ بِالْعُمُومِ لِأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» تَنَاوَلَ ذَلِكَ لِجَمِيعِ أَفْرَادِهِ فَلَمْ يَقِفْ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ عَنْ شَيْءٍ يَعْنِيهِ، بَلْ بَادَرَ إِلَى انْفِاقِ مَا يَجِبُ، فَاقْرَأَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَفِيهِ جَوَازُ تَوَلِّيِ الْمُتَصَدِّقِ لِقِسْمِ صَدَقَتِهِ وَفِيهِ جَوَازُ اخْتِزَالِ الْغَنِيِّ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ إِذَا حَصَلَتْ لَهُ بِغَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَاسْتَدْلَالِهِ بِهِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْحَبْسِ وَالْوَقْفِ قَالَ الْخَافِظُ: وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ صَدَقَةُ أَبِي طَلْحَةَ صَدَقَةُ عَمَلِكٍ قَالَ: وَهُوَ ظَاهِرُ سِيَاقِ ابْنِ الْمَاجِشُونِ عَنْ إِسْحَاقَ، يَعْنِي فِي رَوَايَةِ الْبَخَّارِيِّ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الِاسْتِعَابُ لِأَنَّ بَنِي حَرَامٍ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ أَبُو طَلْحَةَ وَحَسَّانُ كَانُوا بِالْمَدِينَةِ كَثِيراً.

قَوْلُهُ: (فَعَمَّ وَخَصَّ) أَيِ جَاءَ بِالْعَامِّ أَوَّلًا فَنَادَى بَنِي كَعْبٍ، ثُمَّ خَصَّ بَعْضَ الْبَطُونِ فَنَادَى بَنِي مَرَّةَ بْنِ كَعْبٍ وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ بَنِي كَعْبٍ ثُمَّ كَذَلِكَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ مَنْ نَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ لَفْظُ الْأَقْرَبِينَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ مُتَشَابِهاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ»، وَاسْتَدْلَالُهُ بِهِ أَيْضًا عَلَى دُخُولِ النِّسَاءِ فِي الْأَقَارِبِ لِعُمُومِ اللَّفْظِ وَلِذِكْرِهِ ﷺ فَاطِمَةَ وَفِي رَوَايَةِ لِلْبَخَّارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا أَيْضًا أَنَّهُ ﷺ ذَكَرَ عَمَّتَهُ صَفِيَّةَ وَاسْتَدْلَلَّ بِهَا أَيْضًا عَلَى دُخُولِ الْفُرُوعِ وَعَلَى عَدَمِ التَّخْصِصِ مِنْ يَرِثُ وَلَا يَمُنْ كَانَ مُسْلِمًا قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْأَقْرَبِينَ صِفَةً لَازِمَةً لِلْعَشِيرَةِ، وَالْمُرَادُ بِعَشِيرَتِهِ قَوْمُهُ

عَاتِقِهِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ.

قوله: (إِنَّكَ لَابْنَةُ نَبِيٍّ) إِنَّمَا قَالَ لَهَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا مِنْ ذُرِّيَّةِ هَارُونَ وَعَمَّتْهُ مُوسَى، وَبَنُو قَرِظَةَ مِنْ ذُرِّيَّةِ هَارُونَ، فَسَمِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَارُونَ أَبَا هَا وَبَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَبَاءُ مُتَعَدِّدُونَ، وَكَذَلِكَ جَعَلَ الْحَسَنَ ابْنًا لَهُ وَهُوَ ابْنُ ابْنَتِهِ، وَكَذَلِكَ الْحُسَيْنَ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَحَادِيثِ، وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ ابْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَهُوَ جَدُّهُ، وَجَعَلَ لِأَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ وَابْنَائِهِمْ حُكْمَ الْأَنْصَارِ، وَكَذَلِكَ كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ أَوْلَادِ الْأَنْصَارِ حُكْمُ الْأَوْلَادِ، فَمَنْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ دَخَلَ فِي ذَلِكَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ مَا تَنَاسَلُوا، وَكَذَلِكَ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ وَمَا يُوَيِّدُ الْقَوْلَ بِدُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ: مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِبْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ» وَلِلْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ فَوَائِدُ خَارِجَةٌ عَنْ مَقْصُودِ الْمُصَنِّفِ مِنْ ذِكْرِهَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَالتَّعَرُّضُ لَذَلِكَ يَسْتَدْعِي بَسْطًا طَوِيلًا فَلَنَقْتَصِرَ عَلَى بَيَانِ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا ههنا

بَابُ مَا يُصْنَعُ بِفَاضِلِ مَالِ الْكَعْبَةِ

٢٥٢٠- عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى شَيْبَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ فَقَالَ: جَلَسَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي مَجْلِسِكَ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدْعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا يُبْضِئُ إِلَّا فَسَخْتُهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، قُلْتُ: مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ؟ قَالَ: لِمَ؟ قُلْتُ: لَمْ يَفْعَلْهُ صَاحِبُكَ، فَقَالَ: هُمَا الْمَرْءَانِ يَفْعَلَانِ بَيْنَهُمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٠/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٩٤).

٢٥٢١- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ خَدِثُوا عَهْدَ بِجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ: - بِكَفْرِ لَانْفَقَتْ كَثْرَةُ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَجَعَلْتُ بَابَهَا بِالْأَرْضِ وَلَا دَخَلَتْ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٣٣) (٤٠٠).

قوله: (جَلَسْتُ إِلَى شَيْبَةَ هُوَ ابْنُ عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُعْزَى بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُصَيٍّ الْعَبْدِيُّ الْحَجَبِيُّ) بفتح المهملة والجيم ثُمَّ مَوْحِدَةٌ: نِسْبَةٌ إِلَى حِجَابَةِ الْكَعْبَةِ.

قوله: (فِيهَا) أَيِ فِي الْكَعْبَةِ، وَالْمَرَادُ بِالصَّفْرَاءِ: الذَّهَبُ، وَالبَيْضَاءُ: الْفِضَّةُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: غُلَطٌ مِنْ ظَنِّ أَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ حَلِية الْكَعْبَةِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْكَتْرَ الَّذِي بِهَا وَهُوَ مَا كَانَ يَهْدَى إِلَيْهَا فَيَذَرُ مَا يَزِيدُ عَنْ الْحَاجَةِ، وَأَمَّا الْحَلِيُّ فَمَحْبُوسَةٌ عَلَيْهَا كَالْقَنَادِيلِ فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا فِي غَيْرِهَا وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَلَا بِنَاءَ الْأَنْصَارِ، وَلَا بِنَاءَ ابْنَاءِ الْأَنْصَارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٩/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٩٠٦) وَفِي لَفْظٍ «اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَلِلذُرِّيَّةِ الْأَنْصَارِ وَلِلذُرِّيَّةِ ذُرَارِيهِمْ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٣٩٠٢).

حديث أنسٍ أخرجه أيضًا النسائي وحديث أسامة بن زيد الأول قد ورد في معنى المقصود منه أحاديث: منها عن عمر بن الخطاب رفعه عند الطبراني بلفظ: «كُلُّ وَلَدٍ أُمٌّ فَإِنْ عَصَيْتَهُمْ لَا يَبِيهِمْ، مَا غَلَا وَلَدٌ فَاطِمَةٌ فَإِنِّي أَنَا أَبُوهُمْ وَعَصَيْتَهُمْ» وعن ابن عباسٍ عند الخطيب بنحوه وعن جابرٍ عند الطبراني في الكبير بنحوه أيضًا قال السَّخَاوِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الْمُسَوِّمَةِ بِالْإِسْعَافِ بِالْجَوَابِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْأَشْرَافِ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ حَدِيثَ جَابِرٍ بَلَفْظًا: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ ذُرِّيَّةَ كُلِّ نَبِيٍّ فِي صَلْبِهِ، وَإِنَّ اللَّهَ جَعَلَ ذُرِّيَّتِي فِي صَلْبِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ» مَا لَفْظُهُ: وَقَدْ كُنْتُ سَأَلْتُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ، وَبَيَّنْتُ أَنَّهُ صَالِحٌ لِلْحُجَّةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ. انتهى.

وفي الميزان في حرف العين منه في ترجمة عبد الرحمن بن محمد الحاسب ما لفظه: لَا يَدْرِي مَنْ ذَا وَخَبْرَهُ كَذِبٌ. وَرَوَى الْخَطِيبُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَزْمَةَ بْنِ حَازِمٍ، حَدَّثَنِي الْمَنْصُورُ يَعْنِي الدَّوَانِقِيَّ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «كُنْتُ أَنَا وَأَبُو الْعَبَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ دَخَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَلَّهِ أَشَدُّ حُبًّا لِهَذَا بَنِي، إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ ذُرِّيَّةَ كُلِّ نَبِيٍّ مِنْ صَلْبِهِ، وَجَعَلَ ذُرِّيَّتِي فِي صَلْبِ عَلِيٍّ». انتهى.

وذكر في الميزان أيضًا في ترجمة عثمان بن أبي شيبة أحاديث عنه من جلستها حديث: «لِكُلِّ نَبِيٍّ أَبٌ عَصِيَّةٌ يَتَّبِعُونَ إِلَيْهِ، إِلَّا وَلَدٌ فَاطِمَةٌ أَنَا عَصَيْتَهُمْ» ثُمَّ حَكَى عَنْ الْعِصْلِيِّ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ هَذَا الْحَدِيثَ وَغَيْرَهُ أَنَّهُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: أَنْكَرَ أَبِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، أَنْكَرَهَا جَدُّهُ، وَقَالَ: هَذِهِ مَوْضُوعَةٌ مَعَ أَحَادِيثَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ قَالَ الذَّهَبِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ: قُلْتُ: عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَتَابِعٍ، وَلَا يَنْكَرُ لَهُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَحَادِيثَ لِسَعَةٍ مَا رَوَى وَقَدْ يَغْلُطُ وَقَدْ اعْتَمَدَ الشَّيْخَانِ فِي صَحِيحِهِمَا. انتهى.

وحديث أسامة الآخر أخرجه نحوه الترمذي أيضًا من حديث البراء بدون قوله: «هَذَا ابْنُ نَسَائٍ» وَلَفْظُهُ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ حَسَنًا وَحُسَيْنًا فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا» وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِهِ بَلَفْظًا: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْحَسَنَ عَلَى

يهدون إلى الكعبة المال تعظيماً لها فيجتمع فيها.
قوله: (هُمَا الْمَرْءَانِ) تنبيه مرهٍ بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدها همزة: أي الرجلان.
قوله: (يُقْتَدَى بِهِمَا) في رواية للبخاري «أَقْتَدَى بِهِمَا» قال ابن بطال: أراد عمر ذلك لكثرة إنفاقه في منافع المسلمين، ثم لما ذكر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يتعرض له امسك، وإنما ترك ذلك لأنَّ ما جعل في الكعبة وسبيل لها يجري مجرى الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه، وفي ذلك تعظيم للإسلام وترهيب للعدو قال في الفتح: أمَّا التعليل الأوَّل فليس بظاهرٍ من الحديث، بل يحتمل أن يكون تركه ﷺ لذلك رعايةً لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم، ثمَّ أيد هذا الاحتمال بحديث عائشة المذكور في الباب، ثمَّ قال: فهذا هو التعليل المعتمد. انتهى.

والمصير إلى هذا الاحتمال لا بدَّ منه لنصه ﷺ عليه فلا يلتفت إلى الاحتمالات المخالفة له، وعلى هذا فإنفاقه جائزٌ كما جاز لابن الزبير بناء البيت على قواعد إبراهيم لزوال السبب الذي لأجله ترك بناءه ﷺ واستدلَّ النَّبِيُّ السَّبْكَِيَّ بحديث أبي وائلٍ هذا على جواز تحلية الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها فيها وفي مسجد المدينة، فقال: هذا الحديث عمدةٌ في مال الكعبة وهو ما يهدى إليها أو ينذر لها قال وأما قول الشافعي: لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها، ثمَّ حكى وجهين في ذلك: أحدهما: الجواز تعظيماً كما في المصحف، والآخر: المنع إذ لم يقل أحدٌ من السلف به فهذا مشكَّلٌ، لأنَّ للكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد، بدليل تجويز سترها بالحرير والديباغ.

وفي جواز ستر المساجد بذلك خلافٌ، ثمَّ تمسَّك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي، قال: ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته، ثمَّ استدلَّ للجواز بأنَّ تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلَّق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما قال: وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب شيءٌ من ذلك وبجواب عنه بأنَّ حديث أبي وائلٍ لا يصلح للاستدلال به على جواز تحلية الكعبة وتعليق القناديل من الذهب والفضة كما زعم، لأنَّه إنَّ أراد أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أطلع على ذلك وقرَّره فقد عرفت الحامل له ﷺ على ذلك، وإنَّ أراد وقوع الإجماع من الصحابة أو ممن

كِتَابُ الْوَصَايَا

بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْوَصِيَّةِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْحَيْفِ فِيهَا
وَفَضِيلَةُ التَّنْجِيزِ خَالَ الْحَيَاةِ

٢٥٢٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ امْرِئٌ مُسْلِمٌ بَيْتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ فِيهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٠/٢) (خ: ٢٧٣٨) (م: ١٦٢٧) (١) (د: ٢٨٦٢) (ت: ٩٧٤) (ن: ٢٣٨٩-٢٣٩٠) (هـ: ٢٦٩٩) وَاحْتِجَّ بِهِ مَنْ يَفْعَلُ بِالْخَطِّ إِذَا عُرِفَ

قوله: (كِتَابُ الْوَصَايَا) قال في الفتح: الوصايا جمع وصية كالهدايا، وتطلق على فعل الموصي، وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء، وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم.

وهي في الشرع عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت. قال الأزهري: الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أصبه إذا وصلته وسميت وصية لأن الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته، ويقال: وصية بالتشديد ووصاة بالتخفيف بغير همز.

وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات.

قوله: (مَا حَقَّ) ما نافية بمعنى ليس، والخبر ما بعد إلا. وروى الشافعي عن سفيان بلفظ: «مَا حَقَّ امْرِئٌ يُؤْمِنُ بِالْوَصِيَّةِ» الحديث أي يؤمن بأنها حق، كما حكاه ابن عبد البر عن ابن عيينة ورواه ابن عبد البر والطحاوي بلفظ: «لَا يَحِلُّ لَامْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ مَالٌ» وقال الشافعي: معنى الحديث: ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، وكذا قال الخطابي.

قوله: (مُسْلِمٌ) قال في الفتح: هذا الوصف خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، أو ذكر للتيسير لتقع المبادرة إلى الامتثال لما يشعر به من نهي الإسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة، وحكى ابن المنذر فيه الإجماع.

قوله: (بَيْتٌ) صفة لمسلم كما جزم به الطيبي.

قوله: (لَيْلَتَيْنِ) في رواية للبيهقي وأبي عوانة ليلة أو ليلتين ولمسلم والنسائي ثلاث ليالٍ قال الحافظ: وكان ذكر اللَّيْلَتَيْنِ

وَالثَّلَاثَ لرفع الحرج لتزاحم اشغال المرء التي يحتاج إلى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه. واختلاف الروايات فيه دالٌّ على أنه للتقريب لا للتحديد، والمعنى لا يمضي عليه زمان وإن كان قليلاً إلا ووصيته مكتوبة، وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير، وكان الثلاث غاية التأخير، ولذلك قال ابن عمر: لم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا ووصيتي عندي، قال الطيبي: في تخصيص اللَّيْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ بالذكر تسامح في إرادة المبالغة: أي لا ينبغي أن يبيت زمناً ما وقد ساءمناه في اللَّيْلَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك قال العلماء: لا يندب أن يكتب جميع الأشياء المحقرة، ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء به عن قرب وقد استدلل بهذا الحديث مع قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية على وجوب الوصية، وبه قال جماعة من السلف منهم عطاء والزهرري وأبو جليز وطلحة بن مصرف في آخرين، وحكاها البيهقي عن الشافعي في القديم، وبه قال إسحاق وداود وأبو عوانة الإسفراييني وابن جرير. قال في الفتح: وآخرون ذهب الجمهور إلى أنها مندوبة وليست بواجبة ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب إلى الإجماع وهي مجازفة لما عرفت وأجاب الجمهور عن الآية بأنها منسوخة كما في البخاري عن ابن عباس قال: «كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ فَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَالِدَيْنِ السَّدَسَ» وأجاب القائلون بالوجوب بأن الذي نسخ الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون وأما من لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله: «مَا حَقَّ» إلخ للجزم والاحتياط، لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية. وقيل: الحق لغة الشيء الثابت، ويطلق شرعاً على ما يثبت به الحكم، وهو أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً. وقد يطلق على المباح قليلاً، قاله القرطبي وأيضاً تفويض الأمر إلى إرادة الموصي يدل على عدم الوجوب ولكنه يبقى الإشكال في الرواية المتقدمة بلفظ: «لَا يَحِلُّ لَامْرِئٍ مُسْلِمٍ» وقد قيل: إنه يحتمل أن راويها ذكرها بالمعنى وأراد بنفسه الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمنسوب والمباح وقد اختلف القائلون بالوجوب، فقال أكثرهم: تجب الوصية في الجملة، وقال طاووس وقتادة وجابر بن زيد في آخرين: تجب

حديث عليّ عند أبي داود وابن ماجه ومن حديث أم سلمة عند النسائي بسند جيّد والأحاديث في هذا الباب كثيرة أورد منها صاحب الفتح في كتاب الوصايا شطراً صالحاً. وقد جمعت في ذلك رسالة مستقلة واستدلوا أيضاً على توجيه نفي من نفي الوصية مطلقاً إلى الخلافة بما في البخاري عن عمر قال: «مات رسول الله ﷺ ولم يستخلف» وما أخرجه أحمد والبيهقي عن علي: «أنه لما ظهر يوم الجمل قال: يا أيها الناس إن رسول الله ﷺ لم يعهذ إلينا في هذه الإمارة شيئاً» الحديث. قال القرطبي: كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي ﷺ أوصى بالخلافة لعلي، فرد ذلك جماعة من الصحابة، وكذا من بعدهم فمن ذلك ما استدلت به عائشة، يعني الحديث المتقدم ومن ذلك أن علياً لم يدع ذلك لنفسه ولا بعد أن ولي الخلافة ولا ذكره لأحد من الصحابة يوم السقيفة، وهؤلاء ينتقصون علياً من حيث قصدوا تعظيمه، لأنهم نسبوه مع شجاعته العظمى وصلابته إلى المداهنة والتقية والإعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك انتهى. ولا يخفى أن نفي عائشة للوصية حال الموت لا يستلزم نفيها في جميع الأوقات، فإذا أقام البرهان الصحيح من يدعي الوصاية في شيء معين قبل.

قوله: (مكتوبة عند رأيهم) استدلت بهذا على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولو لم يقرن ذلك بالشهادة، وخص محمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام قال الحافظ: وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهد به، قالوا: ومعنى قوله: «وصيته مكتوبة عنده» أي بشرطها وقال الحب الطبري: إضمار الإشهاد فيه بعد وأجيب بأنهم استدلوا على اشتراط الإشهاد بأمر خارج كقوله تعالى: «شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية» فإنه يدل على اعتبار الإشهاد في الوصية. وقال القرطبي: ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثق وإلا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبة. انتهى.

وقد استوفينا الأدلة على جواز العمل بالخط في الاعتراضات التي كتبناها على رسالة الجلال في الهلال فليراجع ذلك فإنه مفيد. ٢٥٢٣ - وعن أبي هريرة قال: «جاء رجل فقال: يا رسول الله أي الصدقة أفضل أو أعظم أجراً؟ قال: أما وأليك لثقتان أن تصدق وأنت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا

للقربة الذين لا يرثون خاصة وقال أبو ثور: وجوب الوصية في الآلة.

والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به كالوديعة والذين ونحوهما قال: ويدل على ذلك تقييده بقوله: «له شيء يريد أن يوصي فيه» قال في الفتح: وحاصله يرجع إلى قول الجمهور: إن الوصية غير واجبة بعينها، وإنما الواجب بعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كان بتجيز أو وصية ومحل وجوب الوصية إنما هو إذا كان عاجزاً عن تنجيزه ولم يعلم بذلك غيره فمن يثبت الحق بشهادته. فأمّا إذا كان قادراً أو علم بها غيره فلا وجوب قال: وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة. وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الأجر، ومكرهة في عكسه، ومباحة فيمن استوى الأمران فيه، ومحرمة فيما إذا كان فيها إضراراً كما ثبت عن ابن عباس «الإضرار في الوصية من الكبائر» رواه سعيد بن منصور موقوفاً بإسناد صحيح ورواه النسائي مرفوعاً ورجاله ثقات وقد استدلت من قال بعدم وجوب الوصية بما ثبت في البخاري وغيره عن عائشة «أنها أنكرت أن يكون رسول الله ﷺ أوصى وقالت: متى أوصى وقد مات بين سحري وتخري؟» وكذلك ما ثبت أيضاً في البخاري عن ابن أبي أوفى أنه قال: «إن النبي ﷺ لم يوص» وأخرج أحمد وابن ماجه، قال الحافظ: بسند قوي، عن ابن عباس في أثناء حديثه فيه «أمر النبي ﷺ أبا بكر أن يمسلي بالناس قال في آخره: مات رسول الله ﷺ ولم يوص.

قالوا: ولو كانت الوصية واجبة لما تركها رسول الله ﷺ وأجيب بأن المراد بنفي الوصية منه ﷺ نفي الوصية بالخلافة لا مطلقاً، بدليل أنه قد ثبت عنه ﷺ الوصية بعدة أمور، «كأمره ﷺ في مرضه لعائشة بإفناق الذهبية» كما ثبت من حديثها عند أحمد وابن سعد وابن خزيمة وفي المغازي لابن إسحاق عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال «لم يوص رسول الله ﷺ عند موته إلا بثلاث لكل من الدارين والآخرين والأشعرين بجاد مائة وسبي من خير، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان، وأن ينفذ بعث أسامة». وفي صحيح مسلم عن ابن عباس «وأوصي بثلاث: أن يجيزوا الوفاء بنحو ما كنت أجيزهم» الحديث. وأخرج أحمد والنسائي وابن سعد عن أنس: «كانت غاية وصية رسول الله ﷺ حين حضرته الموت: الصلاة وما ملكت إيمانكم» وله شاهد من

وبعضها إقراراً والحديث يدل أن تنجيز وفاء الدين والتصدق في حال الصحة أفضل منه حال المرض لأنه في حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَغْدِرُكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾، وفي معنى الحديث قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ الآية. وفي معناه أيضاً ما أخرجه الترمذي بإسناد حسن، وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً قال: «مَثَلُ الَّذِي يُعْطَى وَيَتَصَدَّقُ جَنْدٌ مَوْتُهُ مَثَلُ الَّذِي يُهْدَى إِذَا شَبِعَ» وأخرج أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعاً: «لَا يَتَصَدَّقُ الرَّجُلُ فِي حَيَاتِهِ وَصَحِيحُهُ بِيَدِهِمْ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ عِنْدَ مَوْتِهِ بِمِثْلِهِ».

٢٥٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ الرَّجُلُ لَيَفْعَلْ أَوْ الْمَرْأَةُ لَيَطَاعَةَ اللَّهَ سِتِينَ سَنَةً ثُمَّ يَحْضُرُهَا الْمَوْتُ فَيُضَارَّانَ فِي الْوَصِيَّةِ فَيَجِبُ لَهَا النَّارُ، ثُمَّ قَرَأَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَنْبٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَذَلِكَ الْقَوْلُ الْعَظِيمُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٦٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١١٧) وَالأَحْمَدُ (٢٧٨/٢) وَابْنُ مَاجَةَ مُعْنَاهُ (٢٧٠٤)، وَقَالَ فِيهِ: «سِتِينَ سَنَةً».

الحديث حسنه الترمذي، وفي إسناده شهر بن حوشب، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، ولفظ أحمد وابن ماجه الذي أشار إليه المصنف: «إِنْ الرَّجُلُ لَيَفْعَلْ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ سِتِينَ سَنَةً، فَإِذَا أَوْصَى خَافَ فِي وَصِيَّتِهِ فَيُخْتَمُ لَهُ بِشَرِّ عَمَلِهِ فَيَذْخُلُ النَّارَ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَفْعَلْ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّرِّ سِتِينَ سَنَةً فَيُعَذِّبُ فِي وَصِيَّتِهِ فَيَذْخُلُ الْجَنَّةَ» وفيه وعيد شديد وزجر بليغ وتهديد، لأن مجرد المضارة في الوصية إذا كانت من موجبات النار بعد العبادة الطويلة في السنين المتعددة فلا شك أنها من أشد الذنوب التي لا يقع في مضيقها إلا من سبق له الشقاوة، وقراءة أبي هريرة للآية لتأكيد معنى الحديث وتقويته، لأن الله سبحانه قد قيد ما شرعه من الوصية بعدم الضرر، فتكون الوصية المشتملة على الضرر مخالفة لما شرعه الله تعالى وما كان كذلك فهو معصية وقد تقدم قريباً عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً بإسناد صحيح أن وصية الضرر من الكبائر، وذلك مما يؤيد معنى الحديث، فما أحق وصية الضرر بالإبطال من غير فرق بين الثلث وما دونه وما فوقه وقد

تَمَهَّلَ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ قُلْتُ لِفُلَانٍ كَذَا وَلِفُلَانٍ كَذَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ، رَوَاهُ الْجَنَانَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (ح: ٤١٥/٢) (خ: ١٤١٩) (م: ١٠٣٢) (٩٣) (د: ٢٨٦٥) (ن: ٢٣٧/٦) (هـ: ٢٧٠٦).

قوله: (أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ أَوْ أَكْثَرُ) في رواية للبخاري: «أَفْضَلُ» وفي أخرى له «أَكْثَرُ».

قوله: (لِتَفْقَأَنَّ) بفتح اللام وضمة الفوقية وسكون الفاء وبعدها فوقية أيضاً ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة وهو من الفتيا، وفي نسخة «لِتَنْبَأَنَّ» بضم التاء وفتح النون بعدها باءً موحدة ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة من النبأ.

قوله: (أَنْ تَصَدَّقَ) بتخفيف الصاد على حذف إحدى التاءين وأصله أن تصدق والتشديد على الإدغام.

قوله: (شَحِيحٌ) قال صاحب المنتهى: الشح: بجل مع حرص. وقال صاحب المحكم: الشح مثلك الشين والضم أولى.

وقال صاحب الجامع: كأن الفتح في المصدر والضم في الاسم قال الخطابي: فيه أن المرض يقصر يد المسالك عن بعض ملكه، وأن سخاوته بالمال في مرضه لا تمحو عنه سمة البخل، فلذلك شرط صحة البدن في الشح بالمال لأنه في الحالتين يجد للمال وقفاً في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر قال ابن بطال وغيره: لما كان الشح غالباً في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأكظم للأجر بخلاف من يش من الحياة ورأى مصير المال لغيره.

قوله: (وَتَأْمَلُ) بضم الميم: أي تطمع.

قوله: (وَلَا تَمَهَّلْ) بالإسكان على أنه نهى وبالرفع على أنه نفى ويجوز النصب قوله: «حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ» أي قاربت بلوغه، إذ لو بلغته حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته، والحلقوم: مجرى النفس، قاله أبو عبيدة.

قوله: (قُلْتُ لِفُلَانٍ كَذَا... إلخ) قال في الفتح: الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال وقال الخطابي: فلان الأول والثاني الموصى له وفلان الأخير الوارث، لأنه إن شاء أبطله وإن شاء أجاز، وقال غيره: يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له، وإنما أدخل كان في الثالث إشارة إلى تقدير القدر له بذلك وقال الكرمانى: يحتمل أن يكون الأول الوارث والثاني الموروث والثالث الموصى له قال الحافظ: ويحتمل أن يكون بعضها وصية

جمعت في ذلك رسالة مشتملة على فوائد لا يستغنى عنها

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهَةِ مُجَاوَزَةِ الثَّلَثِ وَالْإِيصَاءِ لِلْوَارِثِ

٢٥٢٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثَّلَثِ إِلَى الرَّبْعِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الثَّلَثُ وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ١٣٠) (خ: ٢٧٤٣) (م: ١٦٢٩).

٢٥٢٦- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ قَالَ: «جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجْعِ اسْتِثْنَائِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ بَلَغْتُ بِي مِنَ الْوَجْعِ مَا تَرَى وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرْتَبِي إِلَّا ابْنَةُ لَبِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلَاثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَالثَّلَثُ؟ قَالَ: الثَّلَثُ وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذْهَبَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» وَرَأَاهُ الْجُمَاعَةُ (حم: ١/ ١٧١) (خ: ٢٧٤٤) (م: ١٦٢٨) (د: ٢٨٦٤) (ن: ٢٤١/ ٦) (هـ: ٢٧٠٨) وَفِي رِوَايَةٍ أَكْثَرُهُمْ: جَاءَنِي يَعْذُرُنِي فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ وَفِي لَفْظٍ: «عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِي فَقَالَ: أَوْصَيْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: بِكَمْ؟ قُلْتُ: بِمَالِي كُلِّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَمَا تَرَكْتَ لَوَلَدِكَ؟ قُلْتُ: هُمْ أَغْنِيَاءُ، قَالَ: أَوْصِ بِالْعَشْرِ، فَمَا زَالَ يَقُولُ وَأَقُولُ حَتَّى قَالَ: أَوْصِ بِالثَّلَثِ وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ» وَرَأَاهُ السَّنَائِي وَأَخَذَ بِمَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ جَعَلْتُ مَالِي كُلَّهُ فِي الْفُقَرَاءِ وَالسَّكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى نَسْخِ وَجُوبِ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقْرَبِينَ).

٢٥٢٧- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكَ بِثُلَاثِ أَمْوَالِكَمْ عِنْدَ وَفَائِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ لِيَجْمَعَنَّ لَكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ» وَرَأَاهُ الذَّارِقُطْنِي (٤/ ١٥٠).

حديث أبي الدرداء أخرجه أيضاً أحمد وأخرجه أيضاً البيهقي وابن ماجه والبرار من حديث أبي هريرة بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ مَوْتِكُمْ بِثُلَاثِ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ» قال الحافظ: وإسناده ضعيف، وأخرجه أيضاً الذارقطني والبيهقي من حديث أبي امامة بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلَاثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَائِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ لِيَجْمَعَنَّ لَكُمْ زَكَاةً فِي أَمْوَالِكُمْ» وفي إسناده إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان.

ورواه العجلي في «الضعفاء» عن أبي بكر الصديق، وفي إسناده حفص بن عمرو بن ميمون وهو متروك، وعن خالد بن عبد الله السلمي عند ابن أبي عاصم وابن السكن وابن قانع

وأبي نعيم والطبراني وهو مختلف في صحبته، رواه عنه ابنه الحارث وهو مجهول وقد ذكر الحافظ في التلخيص حديث أبي الدرداء ولم يتكلم عليه.

قوله: (غضوا) بمعجمتين: أي نقصوا، ولو للتمني فلا تحتاج إلى جواب، أو شرطية والجواب محذوف ووقع التصريح بالجواب في رواية ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان بلفظ: كان أحب إلي وأخرجه الإسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبدة عن سفيان وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلفظ: كان أحب إلي رسول الله ﷺ.

قوله: (إلى الربيع) زاده أحمد في الوصية، وكذا ذكر هذه الزيادة الحميدي.

قوله: (فإن رسول الله ﷺ) هو كالتعليل لما اختاره من النقصان عن الثلث، وكأنه أخذ ذلك من وصفه ﷺ للثلث بالكثرة.

قوله: (والثلث كثير) في رواية مسلم. «كثير أو كبير» بالشك هل هو بالموحدة أو بالثلاثة، والمراد أنه كثير بالنسبة إلى ما دونه وفيه دليل على جواز الوصية بالثلث، وعلى أن الأولى أن ينقص عنه ولا يزيد عليه قال الحافظ: وهو ما يتدره الفهم ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل: أي كثير أجره ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي: وهذا أولى معانيه، يعني أن الكثرة أمر نسبي، وعلى الأول عول ابن عباس كما تقدم، والمعروف من مذهب الشافعي استحباب النقص عن الثلث. وفي شرح مسلم للنووي: إن كان الورثة فقراء استحباب أن ينقص منه، وإن كانوا أغنياء فلا وقد استدلل بذلك على أنها لا تجوز الوصية بأزيد من الثلث قال في الفتح: واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث، لكن اختلف فيمن ليس له وارث خاص، فذهب الجمهور إلى منعه من الزيادة على الثلث، وجوز له الحنفية الزيادة وإسحاق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطلقة في الآية فقيدتها السنة بمن لا وارث له فبقي من لا وارث له على الإطلاق، وحكاها في «البحر» عن العترة.

قوله: (قَالَ الثَّلَثُ وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ) يعني بالثلاثة أو الموحدة، وهو شك من الراوي قال الحافظ: والمحفوظ في أكثر الروايات بالثلاثة.

قوله: التَّكْتُفُّونَ النَّاسَ) أي يسألونهم باكتفهم، يقال: تَكَفَّفَ النَّاسُ واستكفَّ إذا سبط كَفَّهُ للسَّوَالِ، أو سأل ما يَكْفُ عنه الجوع، أو سأل كفافاً من طعام قال ابن عبد البر: وفي هذا الحديث تنقيد مطلق القرآن بالسَّئَةِ، لأنَّه سبحانه قال: ﴿مِنْ يَغْدُو وَصِيَّةً يُوصِي بِهَا أَوْ ذِينٌ﴾، فاطلق وقيدت السَّئَةُ الوصية بالتَّكْتُفُّونَ قال في الفتح: وفيه أنَّ خطاب الشارع للواحد يعمُّ من كان بصفته من المكلفين لإطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد

قوله: التَّكْتُفُّونَ النَّاسَ) أي يسألونهم باكتفهم، يقال: تَكَفَّفَ النَّاسُ واستكفَّ إذا سبط كَفَّهُ للسَّوَالِ، أو سأل ما يَكْفُ عنه الجوع، أو سأل كفافاً من طعام قال ابن عبد البر: وفي هذا الحديث تنقيد مطلق القرآن بالسَّئَةِ، لأنَّه سبحانه قال: ﴿مِنْ يَغْدُو وَصِيَّةً يُوصِي بِهَا أَوْ ذِينٌ﴾، فاطلق وقيدت السَّئَةُ الوصية بالتَّكْتُفُّونَ قال في الفتح: وفيه أنَّ خطاب الشارع للواحد يعمُّ من كان بصفته من المكلفين لإطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد

قوله: (وَرَّثَكَ) قال ابن المنير: إنَّما عبَّرَ له ﷺ بلفظ الورثة ولم يقل: بنيك، مع أنَّه لم يكن له يومئذٍ إلا ابنةً واحدة، لكون الوارث حينئذٍ لم يتحقَّق، لأنَّ سعداً إنَّما قال ذلك بناءً على موته في ذلك المرض وبقيتها بعده حتَّى ترثه، وكان من الجائز أن تموت هي قبله، فأجابهُ ﷺ بكلامٍ كلِّهِ مطابقٍ لكلِّ حالةٍ وهو قوله: «وَرَّثَكَ» ولم يخصَّ بنتاً من غيرها.

وقال الفاكهي شارح العمدة: إنَّما عبَّرَ ﷺ بالورثة لأنَّه أطلَّع على أنَّ سعداً سيعيش ويحصل له أولاً غير البنت المذكورة، فإنَّه ولد له بعد ذلك أربعة بنين. انتهى.

وهم عامرٌ ومصعبٌ وعمدٌ وعمر، وزاد بعضهم: إبراهيم ويحيى وإسحاق، وزاد ابن سعد: عبد الله وعبد الرحمن وعمران وعمران وصالحاً وعثمان وإسحاق الأصغر وعمران الأصغر وعميراً مصغراً، وذكر له من البنات اثنتي عشرة بنتاً. قال الحافظ ما معناه: إنَّه قد كان لسعدٍ وقت الوصية ورثة غير ابنته وهم أولاد أخيه عتبة بن أبي وقاصٍ منهم هاشم بن عتبة وقد كان موجوداً إذ ذاك.

قوله: (عَالَةً) أي فقراء وهو جمع عائلٍ: وهو الفقير، والفعل منه عال يعيل: إذا افتقر.

قوله: (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) أي يسألونهم باكتفهم، يقال: تَكَفَّفَ النَّاسُ واستكفَّ إذا سبط كَفَّهُ للسَّوَالِ، أو سأل ما يَكْفُ عنه الجوع، أو سأل كفافاً من طعام قال ابن عبد البر: وفي هذا الحديث تنقيد مطلق القرآن بالسَّئَةِ، لأنَّه سبحانه قال: ﴿مِنْ يَغْدُو وَصِيَّةً يُوصِي بِهَا أَوْ ذِينٌ﴾، فاطلق وقيدت السَّئَةُ الوصية بالتَّكْتُفُّونَ قال في الفتح: وفيه أنَّ خطاب الشارع للواحد يعمُّ من كان بصفته من المكلفين لإطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد

٢٥٢٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خُطِبَ عَلَى نَاقَتِهِ وَأَنَا تَحْتَ جَرَانِهَا وَهِيَ تَقْصَعُ بِجَرَّتِهَا، وَإِنْ لَغَايَهَا يَسِيلُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَطْعَمَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِي وَارِثٍ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ١٨٦/٤) (ت: ٢١٢١) (ن: ٢٤٧/٦) (هـ: ٢٧١٢).

٢٥٢٩- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَطْعَمَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِي وَارِثٍ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ (حم: ٢٦٧/٥) (د: ٢٨٧٠) (ت: ٢٦٢٠) (هـ: ١٧١٣).

٢٥٣٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لِي وَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ» (الدارقطني: ٩٧/٤).

٢٥٣١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا وَصِيَّةَ لِي وَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرِثَةُ، رَوَاهُمَا الدَّارِقُطْنِيُّ (٩٨/٤).

حديث عمرو بن خارجه أخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي وحديث أبي أمامة حسنه الترمذي والحافظ، وفي إسناده إسماعيل بن عياش، وقد قوى حديثه إذ روى عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري، وهذا من روايته عن الشاميين لأنَّه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة، وصرَّح في روايته بالتحديث وحديث ابن عباس حسنه في التلخيص، وقال في الفتح: رجاله ثقات لكنَّه معلول، فقد قيل: إنَّ عطاءَ الَّذِي رَوَاهُ عن ابن عباس هو الخراساني وهو لم يسمع من ابن عباس وأخرج نحوه البخاري من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفاً قال الحافظ: إلا أنَّه في تفسير وإخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع وأخرجه أيضاً أبو داود في المراسيل عن مرسل عطاء الخراساني، ووصله يونس بن راشد عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال الحافظ: والمعروف المرسل وحديث عمرو بن شعيب قال في التلخيص:

إسناده وإِ في الباب عن أنسٍ عند ابن ماجه وعن جابرٍ عند الذارقطني وصوبُ إرساله، وعن عليٍّ عنده أيضاً وإسناده ضعيفٌ، وهو عند ابن أبي شيبة، وعن مجاهدٍ مرسلاً عند الشافعي قال في الفتح: ولا يخلو إسناده كلُّ منهما من مقال، لكن مجموعهما يقتضي أن للحديث أصلاً، بل جنح الشافعي في الأم إلى أن هذا المتن متواترٌ فقال: وجدنا أهل الفنيا ومن حفظنا من أهل العلم بالمغازي من قريشٍ وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح: «لا وصيةَ لوارثٍ» ويأثرونه عن حفظوه فيه ممن لقوه من أهل العلم، فكان نقل كافٍ عن كافٍ فهو أقوى من نقل واحدٍ وقد نازع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواتراً، قال: وعلى تقدير تسليم ذلك فالشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالسنة قال الحافظ: لكن الحجة في هذا إجماع العلماء على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره قال: والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم لزوم، لأن الأكثر على أنها موقوفة على إجازة الورثة وقيل: إنها لا تصح الوصية لوارث أصلاً وهو الظاهر، لأن النفي إما أن يتوجه إلى الذات، والمراد لا وصية شرعية، وإما إلى ما هو أقرب إلى الذات وهو الصحة، ولا يصح أن يتوجه هنا إلى الكمال الذي هو أبعد المجازين وحديث ابن عباس المذكور وإن دلَّ على صحة الوصية لبعض الورثة مع رضا البعض الآخر فهو لا يدلُّ على أن النفي غير متوجهٍ إلى الصحة بل هو متوجهٌ إليها، وإذا رضي الوارث كانت صحيحة كما هو شأن بناء العام على الخاص، وهكذا حديث عمرو بن شعيبٍ وحكي صاحب البحر عن الهادي والناصر وأبي طالب وأبي العباس أنها تجوز الوصية للوارث واستدلوا بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾، قالوا: ونسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز وأجاب الجمهور عن ذلك بأن الجواز أيضاً منسوخٌ، كما صرح بذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد اختلف في تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والأقربين، فقيل: آية الفرائض، وقيل: الأحاديث المذكورة في الباب وقيل: دلَّ الإجماع على ذلك وإن لم يتعين دليله، هكذا في الفتح وقد قيل: إن الآية خصوصاً لأن الأقربين أعم من أن يكونوا وارثين أم لا؟ فكانت الوصية واجبةً لجميعهم، وخص منها الوارث بآية الفرائض وبأحاديث الباب، وبقي حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على

حاله، قال طاروس وغيره.
قوله: (وَأَنَا تَحْتَ جَرَانِهَا) بكسر الجيم قال في القاموس: جران البعير بالكسر مقدّم عنقه من مذهب إلى منحره.
قوله: (وَهِيَ تَقْصَعُ بِجَرَانِهَا) الجرّة بكسر الجيم وتشديد الراء قال في القاموس: الجرّة بالكسر: هيئة الجرّ وما يفيض به البعير فيأكله ثانية، وقد اجترّ وأجرّ، واللّقة يتعلّل بها البعير إلى وقت علفه، والقصع: البلع قال في القاموس: قصع كمنع: ابتلع جرع الماء، والناقّة بجريتها: رذتها إلى جوفها أو مضغتها، أو هو بعد الدّسع وقبل المضغ، أو هو أن تملأ بها فاهها، أو شدة المضغ انتهى.

قوله: (وَإِنْ لَغَامَهَا) بضم اللام بعدها غيرٌ معجمة وبعد الألف ميمٌ: هو اللّعب. قال في القاموس: لغم الجمل كمنع رمى بلعابه لزيد. قال: والملاغم: ما حول الفم.
قوله: (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ) في ذلك ردٌّ على المزنيّ وداود والسبكي حيث قالوا: إنها لا تصح الوصية بما زاد على الثلث ولو أجاز الورثة واحتجوا بالأحاديث الآتية في الباب الذي بعد هذا ولكن في هذا الحديث وحديث عمرو بن شعيب المذكور بعده زيادةٌ يتعين القول بها قال الحافظ: إن صحّت هذه الزيادة فهي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع إنما كان في الأصل لحق الورثة فإذا أجازوه لم يمتنع واختلفوا بعد ذلك في وقت الإجازة، فالجمهور على أنهم إن أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاءوا، وإن أجازوا بعد نفذ وفصل المالكية في الحياة بين مرض الموت وغيره، فألحقوا مرض الموت بما بعده، واستثنى بعضهم ما إذا كان المميز في عائلة الموصي وخشي من امتناعه انقطاع معروفه عنه لو عاش فإن لمثل هذا الرجوع وقال الزهري وربيعة: ليس لهم الرجوع مطلقاً، وأنفقوا على اعتبار كون الموصي له وارثاً يوم الموت، حتى لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون للموصي ابنٌ ثم ولد له ابنٌ قبل موته صحّت الوصية للأخ المذكور، ولو أوصى لأخيه وله ابنٌ فمات الابن قبل موت الموصي فهي وصية لوارث

بَابُ فِي أَنْ تَبَرَّعَاتِ الْمَرِيضِ مِنَ الثَّلَاثِ

٢٥٣٢- عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ: «أَنَّ رَجُلًا أَغْنَى سِتَّةَ أَصْدِقَاءَ عِنْدَ مَوْتِهِ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَ أَرْبَعَةً، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤١/٥) وَأَبُو دَاوُدَ

(٣٩٦٠) بِمَعْنَاهُ وَقَالَ فِيهِ: «لَوْ شَهِدْتَهُ قَبْلَ أَنْ يَذْفَنَ لَمْ يَذْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ».

٢٥٣٣- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَغْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَذَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَزَّاهُمْ أَثْلًا ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَغْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٤٢٦/٤) (م: ١٦٦٨) (د: ٣٩٥٨) (ت: ١٣٦٤) (ن: ٩٤/٤) (هـ: ٢٣٤٥) وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّ رَجُلًا أَغْتَقَ عِنْدَ مَوْتِهِ سِتَّةَ رَجُلَةٍ لَهُ، فَجَاءَ وَرَثَتُهُ مِنَ الْأَغْرَابِ فَأَخْبَرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا صَنَعَ، قَالَ: أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَوْ عَلِمْنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ فَأَفْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَغْتَقَ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً رَوَاهُ أَحْمَدُ وَاحْتَجَّ بِعُمُومِهِ مِنْ سَوَى بَيْنِ مُتَقَدِّمِ الْعَطَايَا وَمُتَأَخِّرِهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ أَغْتَقَهُمْ بِكَلِمَةٍ أَوْ بِكَلِمَاتٍ».

حديث أبي زيد أخرجه أيضاً النسائي، وسكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح.

قوله: (أَغْتَقَ سِتَّةَ أَعْبَدَ عِنْدَ مَوْتِهِ) قال القرطبي: ظاهره أنه غمز عتقهم في مرضه.

قوله: (فَأَفْرَعَ بَيْنَهُمْ) هذا نص في اعتبار القرعة شرعاً، وهو حجة للمالك والشافعي وأحمد والجمهور على أبي حنيفة حيث يقول: القرعة من القمار وحكم الجاهلية، ويعتق من كل واحد من العبيد ثلثه ويستعي في باقيه ولا يقرع بينهم، وبمثل ذلك قالت المهادوية.

قوله: (فَأَغْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً) في هذا أيضاً حجة على أبي حنيفة ومن معه حيث يقولون: يعتقون جميعاً قال ابن عبد البر: في هذا القول ضروب من الخطأ والاضطراب قال ابن رسلان: وفيه ضرر كثير، لأن الورثة لا يحصل لهم شيء في الحال أصلاً، وقد لا يحصل من السعاية شيء أو يحصل في الشهر خمسة دراهم أو أقل، وفيه ضرر على العبيد لإلزامهم السعاية من غير اختيارهم.

قوله: (لَوْ شَهِدْتَهُ قَبْلَ أَنْ يَذْفَنَ.. إلخ) هذا تفسير للقول الشديد الذي أبهم في الرواية الأخرى، وفيه تغليظ شديد وذم متبالغ، وذلك لأن الله سبحانه لم ياذن للمريض بالتصرف إلا في الثلث، فإذا تصرف في أكثر منه كان مخالفاً لحكم الله تعالى ومشابهاً لمن وهب غير ماله.

قوله: (فَجَزَّاهُمْ) بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان مشهورتان: أي قسمهم وظاهره أنه اعتبر عدد أشخاصهم دون قيمتهم، وإنما فعل ذلك لتساويهم في القيمة والعدد قال ابن رسلان: فلو اختلفت قيمتهم لم يكن بد من تعديلهم بالقيمة مخافة أن يكون ثلثهم في العدد أكثر من ثلث الميت في القيمة.

قوله: (رَجُلَةٍ) بفتح الراء وسكون الجيم جمع رجل. قوله: (مَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ) هذا أيضاً من تفسير القول الشديد المبهم في الرواية المتقدمة والحديثان يدلان على أن تصرفات المريض إنما تنفذ من الثلث ولو كانت منجزة في الحال ولم تصف إلى ما بعد الموت، وقد قدمنا حكاية الإجماع على المنع من الوصية بازيد من الثلث لمن كان له وارث، والتنجيز حال المرض المخوف حكمه حكم الوصية واختلفوا هل يعتبر ثلث التركة حال الوصية أو حال الموت وهما وجهان للشافعية أصحهما الثاني، وبه قال أبو حنيفة وأحمد والمهادوية، وهو قول علي رضي الله عنه وجماعة من التابعين وقال بالأول مالك وأكثر العراقيين والنخعي وعمر بن عبد العزيز، وتمسكوا بأن الوصية عقد، والعقد معتبر بأولها، وبأنه لو نذر أن يتصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حال النذر اتفاقاً وأوجب بأن الوصية ليست عقداً من كل وجه، ولذلك لا يعتبر فيها الفورية ولا القبول بالفرق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع فيها والنذر يلزم، وثمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلفوا أيضاً هل يحسب الثلث من جميع المال أو يتقيد بما علمه الموصي دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به، وبالأول قال الجمهور، وبالثاني قال مالك وحجة الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر مقدار المال حال الوصية اتفاقاً، ولو كان عالماً بمنسه فلو كان العلم به شرطاً لما جاز ذلك

بَابُ وَصِيَّةِ الْحَرْبِيِّ إِذَا أَسْلَمَ وَرَثَتُهُ هَلْ يَجِبُ تَنْفِيذُهَا ٢٥٣٤- عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ الْعَاصِ بْنَ وَائِلٍ أَوْصَى أَنْ يَتَّقِيَ عَنْهُ مِائَةُ رَقَبَةٍ، فَأَغْتَقَ ابْنُهُ هِشَامُ خَمْسِينَ رَقَبَةً، فَأَرَادَ ابْنُهُ عُمَرُو أَنْ يَتَّقِيَ عَنْهُ الْخَمْسِينَ الْبَاقِيَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ أَبِي أَوْصَى بِعِتْقِ مِائَةِ رَقَبَةٍ، وَإِنْ هِشَامًا أَغْتَقَ عَنْهُ خَمْسِينَ رَقَبَةً وَبَقِيَتْ خَمْسُونَ رَقَبَةً، أَفَأَغْتَقُ عَنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كَانَ مُسْلِمًا فَأَغْتَقْتُمْ عَنْهُ أَوْ تَصَدَّقْتُمْ عَنْهُ أَوْ حَجَجْتُمْ عَنْهُ بَلَغَهُ ذَلِكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٨٣).

الحديث سكت عنه أبو داود، وأشار المنذري إلى الاختلاف في

حديث عمرو بن شعيب وقد قدّمنا غير مرّة أنّ حديثه عن أبيه عن جدّه من قسم الحسن وقد صحّح له الترمذيّ بهذا الإسناد عدة أحاديث والحديث يدلّ على أنّ الكافر إذا أوصى بقرية من القرب لم يلحقه ذلك لأنّ الكفر مانع، وهكذا لا يلحقه ما فعله قرايته المسلمون من القرب كالصدقة والحجّ والعنق من غير وصية منه، ولا فرق بين أن يكون الفاعل لذلك ولداً أو غيره، وليس في هذا الحديث ما يدلّ على عدم صحة وصية الكافر، إذ لا ملازمة بين عدم قبول ما أوصى به من القرب وعدم صحة الوصية مطلقاً نعم، فيه دليل أنّ لا يجب على قرب الكافر من المسلمين تنفيذ وصيته بالقرب قال في «البحر»: مسألة: ولا تصحّ يعني الوصية من كافر في معصية كالسلاح لأهل الحرب وبناء البيع في خطط المسلمين وتصحّ بالمباح إذ لا مانع انتهى

حديث عمرو بن شعيب وقد قدّمنا غير مرّة أنّ حديثه عن أبيه عن جدّه من قسم الحسن وقد صحّح له الترمذيّ بهذا الإسناد عدة أحاديث والحديث يدلّ على أنّ الكافر إذا أوصى بقرية من القرب لم يلحقه ذلك لأنّ الكفر مانع، وهكذا لا يلحقه ما فعله قرايته المسلمون من القرب كالصدقة والحجّ والعنق من غير وصية منه، ولا فرق بين أن يكون الفاعل لذلك ولداً أو غيره، وليس في هذا الحديث ما يدلّ على عدم صحة وصية الكافر، إذ لا ملازمة بين عدم قبول ما أوصى به من القرب وعدم صحة الوصية مطلقاً نعم، فيه دليل أنّ لا يجب على قرب الكافر من المسلمين تنفيذ وصيته بالقرب قال في «البحر»: مسألة: ولا تصحّ يعني الوصية من كافر في معصية كالسلاح لأهل الحرب وبناء البيع في خطط المسلمين وتصحّ بالمباح إذ لا مانع انتهى

بَابُ الإِيصَاءِ بِمَا يَدْخُلُهُ النَّبَاةُ مِنْ خِلَافَةِ وَعَقَاةٍ وَمُحَاكَمَةٍ فِي نَسَبٍ وَغَيْرِهِ

٢٥٣٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: خَضِرَتْ أَبِي حِينَ أُصِيبَ فَأَتَوْا عَلَيْهِ وَقَالُوا: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، قَالُوا: اسْتَخْلَفَ، فَقَالَ: أَتَحْمِلُ أَمْرَكُمْ حَيًّا وَمَيِّتًا لَوَدِدْتُ أَنْ حَظِي مِنْهَا الْكَفَافُ لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَإِنْ اسْتَخْلَفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، بِعَنِي، أَبَا بَكْرٍ، وَإِنْ أَرَكُمُ فَقَدْ تَرَكْتُكُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي بِعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مُسْتَخْلَفٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ١٣) (خ: ٧٢١٨) (م: ١٨٢٣) (١١).

٢٥٣٦- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي ابْنِ أُمِّ زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصَانِي أَخِي إِذَا قُلِمْتُ أَنْ أَنْظُرَ ابْنُ أُمِّ زَمْعَةَ فَأَقْبِضَهُ فَإِنَّهُ ابْنِي، وَقَالَ ابْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَإِنَّ أُمِّ أَبِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي، فَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ شَبَهَا بَيْنَهُ بِعُمْتِهِ، فَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَاحْتَجَّجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٨٢).

٢٥٣٧- وَعَنْ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ التَّمَقِّي: «أَنَّ أُمَّهُ أَوْصَتْ أَنْ يَغْتَنِّي عَنْهَا رَقَبَةٌ مُؤَمِّنَةٌ، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: عِنْدِي جَارِيَةٌ سَوَادَةٌ فَقَالَ: أَنْتِ بِهَا، فَدَعَا بِهَا فَجَاءَتْ، فَقَالَ لَهَا: مَنْ رَبُّكَ؟ قَالَتْ: اللَّهُ، قَالَ: مَنْ أَنَا قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: اغْنِيهَا فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/ ٤) وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٢/ ٦).

حديث الشريد رواه النسائي من طريق موسى بن سعيد وهو صدوق لا بأس به، وبقيّة رجاله ثقات وقد أخرجه أيضاً أبو داود وابن حبان.

قوله: (فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي) استدلّ بهذا المصنّف على جواز الوصية بالخلافة، وقد ذهب الأشعرية والمعتزلة إلى أنّ طريقها العقد والاختيار في جميع الأزمان وذهب العترة إلى أنّ طريقها الدعوة، وللکلام في هذا محلّ آخر.

قوله: (أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مُسْتَخْلَفٍ) يعني أنّه سيقتدي برسول الله ﷺ في ترك الاستخلاف ويدع الاقتداء بأبي بكر وإن كان الكلّ عنده جائز، ولكن الاقتداء برسول الله ﷺ في التّرك أولى من الاقتداء بأبي بكر في الفعل.

قوله: (وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ... إلخ) سيأتي الكلام على هذا الحديث في باب أنّ الولد للفراش إن شاء الله، لأنّ المصنّف رحمه الله سيذكره هنالك وهو الموضع الذي يليق به، وإنّما ذكره هنا للاستدلال به على جواز الإيصاء بالنبابة في دعوى النسب والمحكمة ووجه ذلك أنّ النبي ﷺ لم ينكر على سعد بن أبي وقاصّ دعواه بوصاية أخيه في ذلك، ولو كانت النبابة بالوصية في مثله غير جائزة لأنكر عليه.

قوله: (وَعَنْ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ... إلخ) استدلّ به المصنّف على جواز النبابة في العنق بالوصية ووجهه أنّه أخبر النبي ﷺ بتلك الوصية ولم يبين له أنّ مثل ذلك لا يجوز، ولو كان غير جائز لبينه لما تقرر من عدم جواز تأخر البيان عن وقت الحاجة.

قوله: (فَقَالَ لَهَا: مَنْ رَبُّكَ... إلخ) قد اكتفى النبي ﷺ بمعرفة الله والرّسول في كون تلك الرّقبة مؤمنة، وقد ثبت مثل ذلك في عدة أحاديث: منها حديث معاوية بن الحكم السلمي عند مسلم وغيره ومنها عن رجل من الأنصار عند أحمد ومنها عن أبي هريرة عند أبي داود وعن حاطب عند أبي أحمد الغسّال في كتاب السنّة وعن ابن عباس عند الطبراني وغير ذلك

بَابُ وَصِيَّةٍ مَنْ لَا يَعِيشُ مِثْلَهُ

٢٥٣٨- عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُصَابَ بِأَيَّامِ الْمَدِينَةِ وَقَفَ عَلَى خَدِيجَةَ بْنِ الْيَمَانِ وَعُثْمَانَ بْنِ حَفِيفٍ قَالَ: كَيْفَ فَعَلْتُمَا أَنْخَافَا أَنْ تَكُونَا قَدْ حَمَلْتُمَا الْأَرْضَ مَا لَا تَعْلَمَانِ؟ قَالَا: حَمَلْنَاهَا أَمْرًا هِيَ لَنَا مَطِيقَةٌ، وَمَا فِيهَا كَثِيرٌ فَضَلَّ، قَالَ: أَنْظَرَا أَنْ تَكُونَا حَمَلْتُمَا الْأَرْضَ مَا لَا

تطيق قال: قال: لا، فقال عمر: لئن سلمني الله لادعن أرايل أهل العراق لا ينجحني إلى رجل بعدي أبداً، قال: فما أنت عليه رابعة حتى أصيب، قال: إني لقاتم ما بيني وبينه إلا عبد الله بن عباس غداة أصيب، وكان إذا مر بين الصفتين. قال: استقوا، حتى إذا لم ير فيهن خللاً تقدم وكبر، وربما قرأ سورة يوسف أو النحل أو نحو ذلك في الركعة الأولى حتى يجمع الناس، فما هو إلا أن كبر فسمعه يقول: قتلني أو أكلني الكلب حين طعنته، فطار العليج بسكين ذات طرئين لا يمر على أحد يميناً ولا شمالاً إلا طعنته حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً مات منهم تسعة، فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا، فلما ظن العليج أنه مأخوذ تحر نفسه، وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقدمه، فمن يلي عمر فقد رأى الدين أرى، وأما نواحي المسجد فإنهم لا يدرون، غير أنهم قد قدوا صوت عمر وهم يقولون: سبحان الله، سبحان الله، فصلّى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة فلما انصرفوا قال: يا ابن عباس أنظر من قتلني، فجاء ساعة ثم جاء فقال: غلام الميصرية، فقال: الصنع؟ قال: نعم، قال: فأنله الله لقد أمتز به معروف، الحمد لله الذي لم يجعل مني يدي رجل يذبح الإسلام قد كنت أنت وأبوك ثحيان أن تكثر العلوج بالمدينة، وكان العباس أخزهم زيقاً، فقال: إن شئت فعلت: أي إن شئت قتلنا، قال: كذبت بعد ما تكلموا بلسانكم، وصلوا قبلتكم، وحجوا حجكم، فاحمِلْ إلى بيتي، فانطلقنا معه، وكان الناس لم تعينهم نصيبة قبل يومئذ، فقالوا: يقول: أخاف عليه، فأني ببيل فشرته فخرج من جوفه. ثم أتني بلبن فشرته فخرج من جرحه، فعلموا أنه ميت، فدخلنا عليه وجاء الناس يثنون عليه، وجاء رجل شاب، فقال: أبش يا أمير المؤمنين بشري الله لك من صحبة رسول الله ﷺ وقدم في الإسلام ما قد علمت، ثم وليت فعدلت، ثم شهادة فقال: وودت ذلك كفافاً لا علي ولا لي، فلما أدبر إذا إزاره يمس الأرض، فقال: ردوا علي الغلام، قال: يا ابن أخي ارفع ثوبك فإنه أبقي لثوبك وأنتي لثوبك، يا عبد الله بن عمر أنظر ما علي من الدين، فحسبه فوجدوه ميتة وثمانين ألفاً ونحوه، قال: إن وثي له ماله آل عمر فأدوا من أموالهم وإلا فسأل في بني عدي بن كعب، فإن لم تد أموالهم فسأل في قرشي ولا تعدهم إلى غيرهم، فاذ عني هذا المال، انطلق إلى عائشة أم المؤمنين قل: يقرأ عليكم عمر

السلام، ولا تقل أمير المؤمنين، فإنني لست اليوم للمؤمنين أميراً وقل: يستأذن عمر بن الخطاب أن يذفن مع صاحبيه، فسلم واستأذن، ثم دخل عليها فوجدها قاعدة تبكي فقال: يقرأ عمر بن الخطاب عليكم السلام ويستأذن أن يذفن مع صاحبيه، فقالت: كنت أريدك لنفسي، ولا ويرته به اليوم على نفسي، فلما أثبت قيل: هذا عبد الله بن عمر قد جاء، قال: ارفعوني، فاستند رجل إليه فقال: ما لديك؟ قال: الذي تحب يا أمير المؤمنين، أذنت. قال: الحمد لله ما كان شيء أهم إلي من ذلك، فإذا قبضت فاحملوني، ثم سلم فقل: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذنت لي فادخلوني، وإن رذنتني فردوني إلى مقابر المسلمين، وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء تسير تتبعها، فلما رأها فمنا، فولجت عليه فبكت عنده ساعة، واستأذن الرجال فولجت داخلهم، فسمعنا بكاءها من الداخل، فقالوا: أوص يا أمير المؤمنين، استخلف، فقال: ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء نفر أو الزهط الذين توفى رسول الله ﷺ عنهم وهو عنهم راض فسمي علياً وعثمان والزبير وطلحة وسعدا وعبد الرحمن وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر وليس له من الأمر شيء، كهنية التعزية له، فإن أصابت المرأة سعداً فهو ذاك. وإلا فليستعين به أيكم ما أتم، فإنني لم أعزله من عجز ولا خيانة. وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين أن يعرف لهم حقهم، ويحفظ لهم حرمتهم وأوصيه بالأنصار خير الذين تروا الدار والإيمان من قبلهم أن يقبل من محبيهم، وأن يغفو عن مسيئتهم وأوصيه بأهل الأنصار خيراً، فهم ردة الإسلام، وجبة المال، وقبض العدو، وأن لا يؤخذ منهم إلا فضلهم عن رضاءهم وأوصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن يؤخذ من خواشي أموالهم، وترد في فقرائهم وأوصيه بدمية الله ودمية رسوله أن يؤتي لهم بعهدهم وأن يقابل من وراءهم، ولا يكلفوا إلا طاقتهم. فلما قبض خرجنا به فانطلقنا نمشي، فسلم عبد الله بن عمر، فقال: يستأذن عمر بن الخطاب، قالت: ادخلوه، فادخل، فوضع هناك مع صاحبيه، فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الزهط، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال الزبير: قد جعلت أمري إلى علي، فقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان. وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف، فقال عبد الرحمن بن عوف: أيكما تبرا

له، فضرِب عليه المغيرة كلَّ شهرٍ مئةً، فشكا إلى عمر شدَّة الخراج، فقال له عمر: ما خراجك بكثيرٍ في جنب ما تعمل، فانصرف ساعطاً، فلبث عمر ليالي، فمرَّ به العبد فقال له: ألم أحتدَّ أنك تقول: لو أشاء لصنعت رَحاً تطحن بالريح، فالتفت إليه عابساً فقال له: لأصنعنَّ لك رَحاً يتحدث النَّاس بها، فأقبل عمر على من معه فقال: توعدني العبد، فلبث ليالي ثمَّ اشتعل على خنجرٍ ذي رأسين نصابه وسطه، فكمعن في زاوية من زوايا المسجد في الغلس حتَّى خرج عمر يوقظ النَّاس الصَّلَاة الصَّلَاة، وكان عمر يفعل ذلك، فلمَّا دنا منه عمر وثب عليه فطعنه ثلاث طعناتٍ إحداهنَّ تحت السَّرة قد خرقت الصَّماق وهي التي قتله.

قوله: (حتَّى طَعَنَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا) في رواية ابن إسحاق «أَتَيْتُ عَشَرَ رَجُلًا مَعَهُ وَهُوَ ثَالِثُ عَشَرَ» وزاد ابن إسحاق من رواية إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون وعلى عمر إزاراً أصفر قد رفعه على صدره، فلمَّا طعن قال: «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا».

قوله: (مَاتَ مِنْهُمْ تِسْعَةٌ) أي وعاش الباقر قال الحافظ: وقفت من أسمائهم على كليب بن بكير الليثي.

قوله: (فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ طَرَحَ عَلَيْهِ بُرْتُسًا) وقع في ذيل الاستيعاب لابن فتحون من طريق سعيد بن يحيى الأموي قال: حدثنا أبي، حدثني من سمع حصين بن عبد الرحمن في هذه القصة قال: «فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ يُقَالُ لَهُ: خَطَّابُ التَّيْمِيِّ التَّيْمِيُّ»، فذكر الحديث وروى ابن سعد بإسنادٍ ضعيفٍ منقطع قال: «فَأَخَذَ أَبَا لَوْلُؤَةَ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْفٍ وَهَاشِمُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ الزُّهْرِيَّانِ وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ، وَطَرَحَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْفٍ خَيْصَةً كَانَتْ عَلَيْهِ» قال الحافظ: (فَإِنَّ بُتَ هَذَا حَبْلٌ عَلَى أَنَّ الْكُلَّ اشْتَرَكُوا فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ فَقَدَمَهُ) أي للصَّلَاة بالنَّاس.

قوله: (فَصَلَّى بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَلَاةً خَفِيفَةً) في رواية ابن إسحاق: «بِأَفْضَرِ سُورَتَيْنِ فِي الْقُرْآنِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، وَ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾»، زاد في رواية ابن شهاب: «ثُمَّ غَلَبَ عَلَى عُمَرَ الزَّرْفُ فَغَشِيَ عَلَيْهِ، فَأَحْتَمَلْتُهُ فِي رَهْطٍ حَتَّى ادْخَلْتُهُ بَيْتَهُ، فَلَمْ يَزَلْ فِي غَشِيَتِهِ حَتَّى أَسْفَرَ، فَتَنَظَّرَ فِي وَجْهِهَا فَقَالَ: النَّاسُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَا إِسْلَامَ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى» وفي رواية ابن سعدٍ من طريق ابن عمر قال:

مِنْ هَذَا الْأَمْرِ فَتَجَعَّلَ إِلَيْهِ وَاللهَ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامَ لِيَنْظُرَنَ أَفْضَلَهُمْ فِي نَفْسِهِ، فَاسْكَبَتْ الشَّيْخَانُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَتَجَعَّلُونَهُ إِلَيَّ، وَاللهَ عَلَيَّ أَنْ لَا أَلُو عَنْ أَفْضَلِكُمْ، قَالَا: نَعَمْ، فَأَخَذَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا فَقَالَ: لَكَ مِنْ قَرَابَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتُ، فَاللهَ عَلَيْكَ لَيْسَ أَمْرُكَ لَتُعْدِلَنَ، وَلَيْسَ أَمْرُ عُمَرَ لَتَسْمَعَنَ وَتَلْطِيعَنَ، ثُمَّ خَلَا بِالْآخِرِ فَقَالَ لَهُ يُمْلُ ذَلِكَ، فَلَمَّا أَخَذَ الصِّمَاقَ قَالَ: ارْفَعْ يَدَكَ يَا عُمَرُ، فَبَايَعَهُ وَبَايَعَهُ عَلَيَّ، وَوَلَّجَ أَهْلَ الدَّارِ فَبَايَعُوهُ، وَرَأَى الْبُخَارِيُّ (٣٧٠)، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ رَأَى لِلْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَا.

قوله: (عَنْ عُمَرُو بْنِ مَيْمُونٍ هُوَ الْأُرْدِيُّ)، وهذا الحديث بطوله رواه عن عمرو بن ميمون جماعة.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يُصَابَ بِأَيَّامٍ) أي أربعة كما بين فيما بعد قوله: (بِالْمَدِينَةِ) أي بعد أن صدر من الحج.

قوله: (أَنْ تَكُونَا حَمَلَتَا الْأَرْضَ مَا لَا تُطَيَّقُ) الأرض المشار إليها هي أرض السَّود وكان عمر بعثهما يضربان عليها الخراج وعلى أهلها الجزية كما بين ذلك أبو عبيد في كتاب الأموال من رواية عمرو بن ميمون المذكور، والمراد بقوله: «أَنْظُرَا» أي في التحميل أو هو كثاية عن الخلد لأنه يستلزم النظر.

قوله: (قَالَا حَمَلَتَاهَا أَمْرًا هِيَ لَهُ مُطِيقَةٌ) في رواية ابن أبي شيبه عن محمد بن فضيل عن حصين بهذا الإسناد، فقال حذيفة: لو شئت لأضعفت أرضي: أي جعلت خراجها ضعفين وقال عثمان بن حنيف: لقد حملت أرضي أمرًا هي له مطيقة، وفي رواية له «إِنَّ عُمَرَ قَالَ لِعُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: لَيْسَ زِدْتُ عَلَى كُلِّ رَأْسٍ دِرْهَمَيْنِ وَعَلَى كُلِّ جَرِيْبٍ دِرْهَمًا وَقَفِيرًا مِنْ طَعَامٍ لَا طَاقُوا ذَلِكَ؟ قَالَ نَعَمْ».

قوله: (إِنِّي لَقَائِمٌ) أي في الصَّفِّ ننتظر صلاة الصَّبح. قوله: (فَقُلْتُ أَوْ أَكَلْنِي الْكَلْبُ حِينَ طَعَنَهُ) في رواية أخرى: «فَعَرَضَ لَهُ أَبُو لَوْلُؤَةَ غُلَامٌ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَتَاجَى عُمَرَ غَيْرَ بَيِّدٍ ثُمَّ طَعَنَهُ ثَلَاثَ طَعَنَاتٍ، فَرَأَيْتُ عُمَرَ قَابِلًا بِيَدِهِ هَكَذَا يَقُولُ: دُونَكُمْ الْكَلْبُ فَقَدْ قَتَلَنِي» واسم أبي لؤلؤة فيروز وروى ابن سعد بإسنادٍ صحيحٍ إلى الزُّهري قال: كان عمر لا ياذن لسبي قد احتلم في دخول المدينة حتَّى كتب المغيرة بن شعبه وهو على الكوفة يذكر له غلامًا عنده صنعًا، ويستأذنه أن يدخله المدينة ويقول: إِنَّ عِنْدَهُ أَعْمَالًا تَنْفَعُ النَّاسَ، إِنَّهُ حَدَاذٌ نَفَاشٌ نَجَارٌ، فَاذَنْ

بذلك، وأهل الحجاز يقولون: كذبت في موضع أخطات، ولعل ابن عباس إنما أراد قتل من لم يسلم منهم.

قوله: (فَأَتَيْتُ بَنِيَّ قُشَيْرَةَ) زاد في حديث أبي رافع (لِيَنْظُرَ مَا قَدَرُ جُرْجِهِ).

قوله: (فَخَرَجَ مِنْ جُرْجِهِ) هذه رواية الكشميهني وهي الصواب ورواية غيره: «فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ» وفي رواية أبي رافع «فَخَرَجَ النَّيْدُ فَلَمْ يَذَرْ أَنْيْدَ هُوَ أَمْ دَمٌ» وفي روايته أيضاً: «فَقَالَ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ: إِنْ يَكُنِ الْقَتْلُ بَأْسًا فَقَدْ قُتِلْتُ» والمراد بالنبيذ المذكور ثمرات نبذ في ماء: أي نعتت فيه كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء، وسيأتي الكلام عليه.

قوله: (وَجَاءَ رَجُلٌ شَابٌ) في رواية للبخاري في الجنازة: «وَوَلَّجَ عَلَيْهِ شَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ» وفي إنكار عمر على الشاب المذكور استرسال إزاره مع ما هو فيه من مكابدة الموت أعظم دليل على صلابته في الدين ومراعاته لمصالح المسلمين.

قوله: (وَقَدَّمَ) بفتح القاف وكسرهما، فالأول بمعنى الفضل، والثاني بمعنى السبق.

قوله: (ثُمَّ شَهَادَةٌ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى مَا قَدْ عَلِمْتَ لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ لَكَ الْمُتَقَدِّمُ، وَيَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى صَحْبَةٍ فَيَكُونُ مَجْرُورًا، وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِمُحَدِّثِهِ، وَفِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ: «ثُمَّ الشَّهَادَةُ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ».

قوله: (لَا عَلَيَّ وَلَا لِي) أي سواء بسواء.

قوله: (أَتَقَى لِزَوْجِكَ) بالنون ثم القاف للأكثر، وبالموحدة بدل النون للكشميهني.

قوله: (فَحَسِبُوهُ فَوْجَدُوهُ سِتَّةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا) ونحوه في حديث جابر «ثُمَّ قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَفَسَمِعْتَ عَلَيْكَ بِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ عُمَرَ إِذَا بَتَ فَدَقَّتْ نِيْلُ أَنْ لَا تَقْسِلَ رَأْسَكَ حَتَّى تَبِيعَ مِنْ رِبَاعِ آلِ عُمَرَ بِثَلَاثِينَ أَلْفًا فَتَضَعَهَا فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَأَلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَقَالَ: أَتَفَقَّهْتَ فِي حِجَجِ حَجَجَتِهَا وَفِي نَوَائِبِ كَانَتْ تُتَوَنَّبُ، وَعَرِفَ بِهَذَا جِهَةً ذِينَ عُمَرَ» ووقع في أخبار المدينة لحمد بن الحسن بن زبالة أن دين عمر كان ستة وعشرين ألفًا، وبه جزم عياض قال الحافظ والأول هو المعتمد.

قوله: (فَإِنْ وَفَى لَهُ مَالٌ آلِ عُمَرَ) كأنه يريد نفسه، ومثله يقع في كلامهم كثيرا، ويحتمل أن يريد رهنه.

قوله: (وَالَا فَسَلْ فِي بَيْتِي عَدُوِّي بَنِي كَعْبٍ) هو البطن الذي

«فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى الصُّبْحَ، فَفَرَّأَ فِي الْأُولَى: «وَالْعُمْرُ»، وَفِي الثَّانِيَةِ: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، قَالَ: وَتَسَانَدَ إِلَيَّ وَجَرَحَهُ يَتَغَبَّى دَمَا إِنِّي لَأَضَعُ إصْبِعِي الْوُسْطَى فَمَا تَسَدُّ الْفَتْقَ».

قوله: (فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَنْظِرْ مَنْ قَتَلْتَنِي) في رواية ابن إسحاق فقال عمر: يا عبد الله بن عباس أخرج فساد في الناس: أعن ملائمتكم كان هذا؟ فقالوا: معاذ الله ما علمنا ولا أطلعنا «وَوَدَّ مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ» فظن عمر أن له ذنبًا إلى الناس لا يعلمه، فدعا ابن عباس وكان يحبه ويدينه، فقال: أحب أن تعلم عن ملائمتهم كان هذا؟ فخرج لا يمر بملا من الناس إلا وهم يكونون، فكانما فقدوا أباكرا أولادهم قال ابن عباس: «فَرَأَيْتَ الْبَشَرَ فِي وَجْهِهِ».

قوله: (الصَّنْعُ) بفتح المهملة والنون وفي رواية ابن فضيل عن حصين عند ابن أبي شيبة وابن سعد الصنَّاع بتخفيف النون قال أهل اللغة: رجل صنَّع اليد واللسان وامرأة صنَّاعٌ وحكى أبو زيد: الصنَّاع والصنَّع يقعان معًا على الرجل والمرأة.

قوله: (لَمْ يَجْعَلْ يَمِينِي) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مثناة أي فوقية: أي قتلتني وفي رواية الكشميهني «مَيْمَنِي» بفتح الميم وكسر النون وتشديد التحتانية.

قوله: (رَجُلٌ يَدْعِي الْإِسْلَامَ) في رواية ابن شهاب: «فَقَالَ: الْخَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ قَاتِلِي يُحَاجِنِي عِنْدَ اللَّهِ السُّجْدَةَ سَجْدَةً لَهُ قَطُّ» وفي رواية مبارك بن فضالة: «يُحَاجِنِي بِقَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وفي حديث جابر: «فَقَالَ عُمَرُ: لَا تَعْبُدُوا عَلَى الَّذِي قَتَلْتَنِي، فَقِيلَ: إِنَّهُ قَدْ قَتَلَ نَفْسَهُ، فَاسْتَرْجَعَ عُمَرُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ أَبُو لَوْلُؤَةَ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ».

قوله: (قَدْ كُنْتُ أَنْتَ وَأَبُوكَ تُحَيَّانِ أَنْ تَكْثُرَ الْمُلُوجُ بِالْمَدِينَةِ) في رواية ابن سعد، فقال عمر: «هَذَا مِنْ عَمَلِ أَصْحَابِكَ، كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا جُلُجٌ مِنَ السَّيِّئِ فَلَقَبْتُهُمْ» وروى عمر بن شبة من طريق ابن سيرين قال: «بَلَّغَنِي أَنَّ الْعَبَّاسَ قَالَ لِعُمَرَ لِمَا قَالَ: لَا تَدْخُلُوا عَلَيْنَا مِنَ السَّيِّئِ إِلَّا الْوَصِيفُ: إِنْ عَمَلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ شَدِيدٌ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِالْمُلُوجِ».

قوله: (إِنْ شِئْتَ فَعَلْتُ.. إلخ) قال ابن التين: إنما قال له ذلك لعلمه بأن عمر لا يأمره بقتلهم.

قوله: (كَذَبْتُ.. إلخ) هو على ما ألف من شدة عمر في الدين لأنه فهم من ابن عباس أن مراده: إن شئت قتلناهم، فاجابه

هو منهم وقرش قبيلته.

قوله: (لَا تَعْدُهُمْ) بسكون العين: أي لا تتجاوزهم وقد أنكر نافع مولى ابن عمر أن يكون على عمر دين فروى عمر بن شبة في كتاب المدينة بإسناد صحيح أن نافعاً قال: من أين يكون على عمر دين؟ وقد باع رجل من ورثته ميراثه بمائة ألف؟ انتهى.

قال في الفتح: وهذا لا ينبغي أن يكون عند موته عليه دين، فقد يكون الشخص كثير المال ولا يستلزم نفي الدين عنه، فلعل نافعاً أنكر أن يكون دينه لم يقض.

قوله: (فَإِنِّي لَسْتُ الْيَوْمَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَمِيرًا) قال ابن التين: إنما قال ذلك عندما أيقن بالموت، أشار بذلك إلى عائشة حتى لا تخافه لكونه أمير المؤمنين وأشار ابن التين أيضاً إلى أنه أراد أن تعلم أن سؤالها بطريق الطلب لا بطريق الأمر.

قوله: (وَلَا وَثَرَةً) استدلل بذلك على أنها كانت تملك البيت وفيه نظراً بل الواقع أنها كانت تملك منفعة بالسكنى فيه والإسكان ولا يورث عنها، وحكم أزواج النبي ﷺ كالمعتدات لأنهن لا يتزوجن بعده ﷺ.

قوله: (ارْقُوعِي) أي من الأرض كأنه كان مضطجعا فامرهم أن يقدعوه.

قوله: (فَأَسْنَدَهُ رَجُلٌ إِلَيْهِ) قال الحافظ في الفتح: لم أقف على اسمه، ويحتمل أنه ابن عباس.

قوله: (فَإِنْ أَذْنْتُ لِي فَأَذْخُلُونِي) ذكر ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك أن عمر كان يخشى أن تكون أذنت في حياته حياة منه وأن ترجع عن ذلك بعد موته، فأراد أن لا يكرها على ذلك.

قوله: (فَوَلَجْتُ عَلَيْهِ) أي دخلت على عمر، في رواية الكشميهني «فَبَكْتُ» وفي رواية غيره: «فَمَكَّنْتُ» وذكر ابن سعد بإسناد صحيح عن المقدم بن معدي كرب أنها قالت: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ، يَا صَهِيرَ رَسُولِ اللَّهِ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا صَبْرَ لِي عَلَى مَا أَسْمَعُ أُخْرِجْ عَلَيَّ بِمَا لِي مِنَ الْحَقِّ عَلَيْكَ أَنْ تَنْذِبَنِي بَعْدَ مَجْلِسِكَ هَذَا، فَأَمَّا عَيْنَاكَ فَلَنْ أَمْلِكَهُمَا.

قوله: (فَوَلَجْتُ دَاخِلًا لَهُمْ) أي مدخلا كان في الدار. قوله: (أَوْصِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اسْتَخْلِفْ) في البخاري في كتاب الأحكام منه أن الذي قال ذلك هو عبد الله بن عمر. قوله: (مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ أَوْ الرَّهْطِ) شك من الراوي.

قوله: (فَسَمَى عَلِيًّا.. إلخ) قد استشكل اقتضاره على هؤلاء الستة من العشرة المبشرين بالجنة وأجيب بأنه أحدهم وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة وقد مات قبله، وأما سعيد بن زيد فلما كان ابن عمر لم يسمه فيهم مبالغة في التبري من الأمر وصرح المدائني بأسانيده أن عمر عد سعيد بن زيد فيمن توفي النبي ﷺ وهو عنهم راضٍ، إلا أنه استثناء من أهل الثوري لقرابته منه وقال: «لَا أَرَبَ لِي فِي أُمُورِكُمْ فَأَرْغَبُ فِيهَا لِأَخِي مِنْ أَهْلِي».

قوله: (يُشْهَدُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.. إلخ) في رواية للطبري: «فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: اسْتَخْلِفْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ اللَّهَ بِهَذَا» وأخرج نحوه ابن سعد بإسناد صحيح من مرسل التميمي، ولفظه: «فَقَالَ عُمَرُ: قَاتَلَكُمُ اللَّهُ، وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ اللَّهَ بِهَذَا اسْتَخْلِفَ مَنْ لَمْ يُحْسِنِ أَنْ يُطْلَقَ امْرَأَتُهُ».

قوله: (كهية التعزية له) أي لابن عمر لأنه لما أخرجه من أهل الثوري في الخلافة أراد جبر خاطره بأن جعله من أهل المشاورة وزعم الكرماني أن هذا من كلام السراوي لا من كلام عمر.

قوله: (الامرأة) بكسر الهمزة، وللكشميهني «الإمارة» زاد المدائني «وَمَا أَظُنُّ أَنْ يَلِيَّ هَذَا الْأَمْرَ إِلَّا عَلِيٌّ أَوْ عُثْمَانُ، فَإِنْ وَلِيَّ عُثْمَانُ فَرَجُلٌ فِيهِ لَيْثٌ، وَإِنْ وَلِيَّ عَلِيٌّ فَسَخْتَلَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ».

قوله: (بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ) هم من صلى للقبليتين وقيل: من شهد بيعة الرضوان.

قوله: (الَّذِينَ تَبَوَّؤُوا) أي سكنوا المدينة قبل الهجرة، وأدعى بعضهم أن الإيمان المذكور هنا من أسماء المدينة وهو بعيد قال الحافظ: والراجح أنه ضمن تبوؤوا هنا معنى لزموها، أو عامل نصبه محذوف تقديره واعتقدوا أو أن الإيمان لشدة ثبوته في قلوبهم كأنه أحاط بهم فكانهم نزلوه.

قوله: (فَهُمْ رِدَّةُ الْإِسْلَامِ) أي عون الإسلام الذي يدفع عنه وغيط العدو: أي يغيطون العدو بكثرتهم وقوتهم. قوله: (إِلَّا فَضْلَهُمْ) أي إلا ما فضل عنهم. قوله: (مِنْ حَوَاشِي أَمْوَالِهِمْ) أي ما ليس بخيار، والمراد بدنة الله أهل الذمة، والمراد بالقتال من ورائهم: أي إذا قصدتهم عدو. قوله: (فَأَنْطَلَقْنَا) في رواية الكشميهني «فَأَنْقَلَبْنَا» أي رجعنا. قوله: (فَوَضِعَ هُنَاكَ مَعَ صَاحِبِيهِ) قد اختلف في صفة القبور الثلاثة المكرمة، فالأكثر على أن قبر أبي بكر وراء قبر النبي ﷺ،

بَابُ أَنَّ وَلِيَّ الْمَيِّتِ يَقْضِي دَيْنَهُ إِذَا عَلِمَ صِحَّتَهُ

٢٥٣٩ - عَنْ سَعْدِ الْأَطُولِ: «أَنَّ أَخَاهُ مَاتَ وَتَرَكَ ثَلَاثَ بَائِسَةٍ وَرَهْمٍ وَتَرَكَ عِيَالًا، قَالَ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْفِقَهَا عَلَى عِيَالِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ أَخَاكَ مُحْتَسِبٌ بِدَيْنِهِ فَأَقْضِ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَذِنْتُ عَنْهُ إِلَّا دِينَارَيْنِ ادْعَنْتُهُمَا امْرَأَةً وَلَيْسَ لَهَا يَتِيمَةٌ، قَالَ: فَأَعْطِيهَا فَإِنَّهَا مُحِقَّةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٣٣).

الحديث إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ سَعْدِ الْأَطُولِ فَذَكَرَهُ وَعَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ وَلَا يَعْرِفُ اسْمَ أَبِيهِ وَقِيلَ: إِنَّهُ ابْنُ أَبِي نَضْرَةَ، وَقَدْ وَفَّقَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَمَنْ عَدَاهُ مِنْ رِجَالِ الْإِسْنَادِ فَهُمْ رِجَالُ الصَّحِيحِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا سَعْدُ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَابْنُ قَانِعٍ وَالْبَارُودِيُّ وَطَبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالضَّيِّعِ فِي الْمُحْتَارَةِ، وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فَإِنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ فَذَكَرَهُ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ إِخْرَاجِ الَّذِينَ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ نَفَقَةِ أَوْلَادِ الْمَيِّتِ وَنَحْوِهَا، وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا وَهَكَذَا يَقْدُمُ الَّذِينَ عَلَى الْوَصِيَّةِ قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ الَّذِينَ يَقْدُمُ عَلَى الْوَصِيَّةِ إِلَّا فِي صَوْرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ مَا لَوْ أَوْصَى لِشَخْصٍ بِالْفَرَسِ مَثَلًا وَصَدَقَهُ الْوَارِثُ، وَحُكِمَ بِهِ، ثُمَّ ادَّعَى آخَرَ أَنَّ لَهُ فِي دِمَةِ الْمَيِّتِ دَيْنًا يَسْتَفِرُقُ مَوْجُودَهُ وَصَدَقَهُ الْوَارِثُ، فَفِي وَجْهِهِ لِلشَّافِعِيَّةِ أَنَّهَا تَقْدُمُ الْوَصِيَّةَ عَلَى الَّذِينَ فِي هَذِهِ الصَّوْرَةِ الْخَاصَّةِ وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْوَصِيَّةِ عَلَى الَّذِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٌ﴾ فَقَدْ قِيلَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الْآيَةَ لَيْسَ فِيهَا صِيغَةُ تَرْتِيبٍ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْمَوَارِيثَ إِنَّمَا تَقَعُ بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ وَإِنْفَازِ الْوَصِيَّةِ، وَأَنَّى بَأُوْ لِلِإِبَاحَةِ، وَهِيَ كَقَوْلِكَ: جَالِسُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا: أَيُ لَكَ مَجَالِسَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اجْتَمَعَا أَوْ افْتَرَقَا وَإِنَّمَا قَدِّمْتُ لِمَعْنَى اقْتَضَى الْإِهْتِمَامُ بِتَقْدِيمِهَا وَخَتَلَفَ فِي تَعْيِينِ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ التَّقْدِيمِ سِتَّةُ أُمُورٍ: أَحَدُهَا: الْخَفَةُ وَالثَّقَلُ كَرِبِيعةٍ وَمَضَرٍ، فَمَضَرٌ أَشْرَفُ مِنْ رِبِيعةٍ، لَكِنْ لَفْظُ رِبِيعةٍ لَمَّا كَانَ أَخْفَ قَدَّمَ فِي الذِّكْرِ وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ ثَانِيًا: بِحَسَبِ الزَّمَانِ كَمَا دُوِّنَ ثَمُودَ ثَالِثًا: بِحَسَبِ الطَّبَعِ كَثَلَاثَ وَرِبَاعَ رَابِعًا: بِحَسَبِ الرَّتَبَةِ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ حَقُّ الْبَدَنِ، وَالزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، فَالْبَدَنُ مَقْدَمٌ عَلَى الْمَالِ خَامِسًا: تَقْدِيمُ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: عَزَّ

وَقَبْرُ عَمْرِو وَرَاءَ قَبْرِ أَبِي بَكْرٍ، وَقِيلَ: إِنَّ قَبْرَهُ ﷺ تَقَدَّمَ إِلَى الْقَبْلَةِ، وَقَبْرُ أَبِي بَكْرٍ حِذَاءَ مَكْنِيهِ، وَقَبْرُ عَمْرِو حِذَاءَ مَكْنِي أَبِي بَكْرٍ وَقِيلَ: قَبْرُ أَبِي بَكْرٍ عِنْدَ رَجُلِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَبْرُ عَمْرِو عِنْدَ رَجُلِي أَبِي بَكْرٍ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (اجْعَلُوا أَمْرَكُمْ إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْكُمْ) أَيُ فِي الْإِخْتِيَارِ لِقَلِّ الْإِخْتِلَافِ، كَذَا قَالَ ابْنُ التَّيْنِ، وَصَرَّحَ ابْنُ الْمَدَائِنِيِّ فِي رِوَايَتِهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامُ) بِالرَّفْعِ فِيهِمَا وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ: أَيُ عَلَيْهِ رَقِيبٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (أَنْفَعْلَهُمْ فِي نَفْسِهِ) أَيُ فِي مَعْتَقَدِهِ، زَادَ الْمَدَائِنِيُّ فِي رِوَايَةٍ: «فَقَالَ عُثْمَانُ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ رَضِيَ وَقَالَ عَلِيٌّ: أُعْطِيَ مَوْثِقًا لَتَوْثِيقِ الْحَقِّ وَلَا تَخْصَنُ ذَا رَحِمٍ، فَقَالَ: نَعَمْ».

قَوْلُهُ: (فَأَسْكَبْتُ) بِضَمِّ الْأَمْرِ وَكَسْرِ الْكَافِ كَانَ مَسْكَنًا أَسْكَبْتُهُمَا، وَيَجُوزُ فَتْحُ الْأَمْرِ وَالْكَافِ، وَهُوَ بِمَعْنَى سَكَبْتُ، وَالْمُرَادُ بِالشَّيْخَيْنِ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ.

قَوْلُهُ: (فَأَخَذَ بِيَدَيْ أَحَدِهِمَا) هُوَ عَلِيٌّ، وَالْمُرَادُ بِالْآخِرِ فِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ خَلَا بِالْآخَرِ» هُوَ عُثْمَانُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ سِيَاقُ الْكَلَامِ.

قَوْلُهُ: (وَالْقِدَمُ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِهَا كَمَا تَقَدَّمَ، زَادَ الْمَدَائِنِيُّ: «أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ قَالَ لِعَلِيٍّ: أَرَأَيْتَ لَوْ صَرَفْتُ هَذَا الْأَمْرَ عَنْكَ فَلَمْ تَخْضَرْ مِنْ كُنْتُ تَرَى أَحَقَّ بِهَا مِنْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ، قَالَ: عُثْمَانُ، ثُمَّ قَالَ لِعُثْمَانَ كَذَلِكَ، فَقَالَ: عَلِيٌّ: وَزَادَ أَيْضًا: «أَنَّ سَعْدًا أَشَارَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِعُثْمَانَ، وَأَنَّهُ ذَارَ بِكَ اللَّيَالِي كُلَّهَا عَلَى الصَّحَابَةِ، وَمَنْ وَافَى الْمَدِينَةَ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ، لَا يَخْلُو بِرَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَّا أَمَرَهُ بِعُثْمَانَ» وَفِي هَذَا الْأَثَرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ جَعْلُ أَمْرِ الْخِلَافَةِ شُورَى بَيْنَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ، كَمَا يَجُوزُ الْإِسْتِخْلَافُ وَعَقْدُ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدُ قَالَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ: أَجْمَعُوا عَلَى انْعِقَادِ الْخِلَافَةِ بِالْإِسْتِخْلَافِ، وَعَلَى انْعِقَادِهَا بِعَقْدِ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدُ لِلْإِنْسَانِ حَيْثُ لَا يَكُونُ هُنَاكَ إِسْتِخْلَافٌ غَيْرُهُ، وَعَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْخِلَافَةِ شُورَى بَيْنَ عَدَدٍ مَحْصُورٍ أَوْ غَيْرِهِ وَاجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ نَصَبُ خَلِيفَةٍ، وَعَلَى أَنَّ وَجُوبَهُ بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ كَالْأَصَمِّ وَبَعْضُ الْخَوَارِجِ فَقَالُوا: لَا يَجِبُ نَصَبُ الْخَلِيفَةِ وَخَالَفَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ فَقَالُوا: يَجِبُ بِالْعَقْلِ لَا بِالشَّرْعِ، وَهَذَا بِاطْلَانٍ، وَلِلْكَلامِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا.

فلَمَّا عَزَّ حَكْمُ، سَادَسُهَا: بِالشَّرَفِ وَالْفَضْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصَّنْدِيقِينَ﴾ وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَقَدْ ذَكَرَ السَّهْلِيُّ أَنَّ تَقْدِيمَ الوَصِيَّةِ فِي الذِّكْرِ عَلَى الدِّينِ لِأَنَّ الوَصِيَّةَ إِنَّمَا تَقَعُ عَلَى سَبِيلِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ بِخِلَافِ الدِّينِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ غَالِبًا بَعْدَ الْمَيِّتِ بِنَوْعِ تَفْرِيطِهِ، فَرَقَعَتِ الْبِدَاءُ بِالْوَصِيَّةِ لَكُونِهَا أَفْضَلَ وَقَالَ غَيْرُهُ: قَدِّمْتَ الوَصِيَّةَ لِأَنَّهَا شَيْءٌ يُوْخَذُ بِغَيْرِ عَوْضٍ، وَالدِّينُ يُوْخَذُ بِعَوْضٍ، فَكَانَ إِخْرَاجُ الوَصِيَّةِ أَشَقَّ عَلَى الْوَارِثِ مِنْ إِخْرَاجِ الدِّينِ وَكَانَ آدَاؤُهَا مِثْلَةً لِلتَّفْرِيطِ، بِخِلَافِ الدِّينِ فَإِنَّ الْوَارِثَ مُطْمَئِنٌّ بِإِخْرَاجِهِ، فَقَدِّمْتَ الوَصِيَّةَ لِذَلِكَ، وَأَيْضًا فَهِيَ حِظٌّ فَقِيرٍ وَمُسْكِينٍ غَالِبًا، وَالدِّينُ حِظٌّ غَرِيمٍ يَطْلُبُهُ بِقُوَّةٍ وَلَهُ مَقَالٌ، كَمَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الدِّينِ مَقَالًا»، وَأَيْضًا فَالْوَصِيَّةُ يَنْشِئُهَا الْمُوصِي مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ فَقَدِّمْتَ تَحْرِيفًا عَلَى الْعَمَلِ بِهَا خِلَافَ الدِّينِ قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: تَقْدِيمُ الوَصِيَّةِ فِي الذِّكْرِ عَلَى الدِّينِ لَا يَقْتَضِي تَقْدِيمَهَا فِي الْمَعْنَى لِأَنَّهُمَا مَعًا قَدْ ذَكَرَا فِي سِيَاقِ الْبَعْدِيَّةِ، لَكِنَّ الْمِيرَاثَ يَلِي الوَصِيَّةَ وَلَا يَلِي الدِّينَ فِي اللَّفْظِ، بَلْ هُوَ بَعْدُ بَعْدَهُ، فَيُلْزَمُ أَنَّ الدِّينَ يَقْدَمُ فِي الْأَدَاءِ بِاعْتِبَارِ الْقَبْلِيَّةِ فَيَقْدَمُ الدِّينُ عَلَى الوَصِيَّةِ، وَبِاعْتِبَارِ الْبَعْدِيَّةِ فَتَقْدَمُ الوَصِيَّةُ عَلَى الدِّينِ انْتَهَى.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ سَلَامُ اللَّهِ وَرِضْوَانُهُ قَالَ قَضَى مُحَمَّدٌ ﷺ «أَنَّ الدِّينَ قَبْلُ الوَصِيَّةِ»، وَأَنْتُمْ تَقْرَءُونَ الوَصِيَّةَ قَبْلَ الدِّينِ وَالْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُهُ ضَعِيفًا لَكِنَّهُ مَعْتَصَمٌ بِالْإِتِّفَاقِ الَّذِي سَلَفَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّ الْعَمَلَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَوْلُهُ: (قَدْ أَذِنْتُ عَنْهُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُوصِي أَنْ يَسْتَقِلَّ بِنَفْسِهِ فِي قِضَاءِ دِيُونِ الْمَيِّتِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ ذَلِكَ قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: مَسْأَلَةٌ: وَلِلْمُوصِي اسْتِيفَاءُ دِيُونِ الْمَيِّتِ وَإِيفَاؤُهَا إِجْمَاعًا لِنَبَاتِهِ عَنْهُ انْتَهَى.

قَوْلُهُ: (فَلِإِنَّهَا مُجَقَّةٌ) لَعَلَّهُ ﷺ حَكَمَ بِعِلْمِهِ أَوْ بَوَحْيٍ

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

٢٥٤٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا فَإِنَّهَا يَنْصِفُ الْعِلْمُ، وَهُوَ يُنْسَى، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٧١٩) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٦٧/٤).

٢٥٤١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَضْلٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٨٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٤).

٢٥٤٢- وَعَنْ الْأَخْوَصِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوا، فَإِنِّي أَمْرٌ مَقْبُوضٌ، وَالْعِلْمُ مَرْفُوعٌ، وَيُوشِكُ أَنْ يَخْتَلِفَ اثْنَانِ فِي الْفَرِيضَةِ وَالْمَسْأَلَةِ فَلَا يَجِدَانِ أَحَدًا يُخْبِرُهُمَا» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رَوَايَةٍ إِيَّاهُ عَبْدُ اللَّهِ.

٢٥٤٣- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْزَحِمْ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشْدِّهَا فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهَا حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَعْلَمُهَا بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَفْرَوُهَا لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَبِي، وَأَعْلَمُهَا بِالْفَرَائِضِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِيرٌ، وَأَمِيرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٤/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (٨٢٨٧).

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الحاكم، ومداحه على حفص بن عمر بن أبي العطف وهو متروك وحديث عبد الله بن عمرو في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وقد تكلم فيه غير واحد وفيه أيضاً عبد الرحمن بن رافع التوخمي قاضي إفريقية، وقد غمزه البخاري وابن أبي حاتم وحديث ابن مسعود أخرجه أيضاً النسائي والحاكم والدارقطني من رواية عوفٍ عن سليمان بن جابر عنه، وفيه انقطاع بين عوفٍ وسليمان، ورواه النضر بن شميل وشريك وغيرهما متصلاً وأخرجه الطبراني في الأوسط، وفي إسناده محمد بن عتبة السدوسي، وثقه ابن حبان وضفّه أبو حاتم وفيه أيضاً سعيد بن أبي بن كعب، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرجه أيضاً أبو يعلى والبرز، وفي إسنادهما من لا يعرف وأخرج نحوه الطبراني في الأوسط عن أبي بكرٍ الترمذي عن أبي هريرة وحديث أنسٍ

صححه الترمذي والحاكم وابن حبان، وقد أعلّ بالإرسال، وسماع أبي قلابة من أنسٍ صحيح، إلا أنه قيل: لم يسمع منه هذا وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على أبي قلابة في العلل ورجّح هو والبيهقي والخطيب في المدرج أنّ الموصول منه ذكر أبي عبيدة والباقي مرسلٌ ورجّح ابن المواق وغيره رواية الموصول وله طريقٌ أخرى عن أنسٍ أخرجه الترمذي وفي الباب عن جابرٍ عند الطبراني في الصغير بإسنادٍ ضعيفٍ وعن أبي سعيدٍ عند العقيلي في الضعفاء، وعن ابن عمر عند ابن عدي، وفي إسناده كثيرٌ وهو متروك.

قوله: (الفرائض) جمع فريضة كحداثك جمع حديثك، وهي مأخوذة من الفرض: وهو القطع، يقال: فرضت لفلان كذا: أي قطعت له شيئاً من المال وقيل: هي من فرض القوس، وهو الحز الذي في طرفه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول، كذا قال الخطابي وقيل: الثاني خاصٌ بفرائض الله تعالى، وهي ما ألزم به عباده لمناسبة اللزوم لما كان الوتر يلزم محله.

قوله: (فإنه ينصف العلم) قال ابن الصلاح: لفظ النصف هنا عبارة عن القسم الواحد وإن لم يتساويا.

وقال ابن عينة: إنما قيل له: نصف العلم لأنه يتلى به الناس كلهم، وفيه الترغيب في تعلّم الفرائض وتعليمها والتحريض على حفظها، لأنها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم، فإن الاعتناء بحفظها أهم ومعرفة ذلك أقوم.

قوله: (وما سِوَى ذَلِكَ فَضْلٌ) فيه دليل على أنّ العلم النافع الذي ينبغي تعلّمه وتعليمه هو الثلاثة المذكورة، وما عداها ففضل لا تمس حاجة إليه.

قوله: (فلا يجدان أحداً يخبرهما) فيه الترغيب في طلب العلم خصوصاً علم الفرائض لما سلف من أنه ينسى، وأول ما ينزع.

قوله: (وعن أنسٍ... إلخ) فيه دليل على فضيلة كل واحدٍ من الصحابة المذكورين، وإن زيد بن ثابت أعلمهم بالفرائض فيكون الرجوع إليه عند الاختلاف فيها أولى من الرجوع إلى غيره، ويكون قوله فيها مقدماً على أقوال سائر الصحابة، ولهذا اعتمده الشافعي في الفرائض.

بَابُ الْبُذَاءَةِ بِذَوِي الْفُرُوضِ وَإِعْطَاءِ الْعَصَبَةِ مَا بَقِيَ
٢٥٤٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحَقُّوْا

الأنثى تغليبا كما في حديث: «مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ رَجُلٍ وَحْدَيْهِ أَيْمَا رَجُلٍ تَرَكَ مَالاً» وقال السهيلي: إن ذكر صفة لقوله: «أولئ» لا لقوله «رجل» وأطال الكلام في تقوية ذلك وتضعيف ما عده، وتبعه الكرمانى.

وقيل غير ذلك والحديث يدل على أن الباقي بعد استيفاء أهل الفروض المقدرة لفروضهم يكون لأقرب العصبات من الرجال ولا يشاركه من هو أبعد منه وقد حكى النووي الإجماع على ذلك وقد استدلل به ابن عباس ومن وافقه على أن الميت إذا ترك بنتاً وأختاً وأخاً يكون للبنات النصف والباقي للأخ ولا شيء للأخت.

٢٥٤٥- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ سَعْدَ بْنَ الرَّبِيعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِابْنَيْهَا مِنْ سَعْدٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدَ بْنِ الرَّبِيعِ قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ فِي أَحَدٍ شَهِيدًا وَإِنْ عَمَهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا فَلَمْ يَدَعْ لَهُمَا مَالًا، وَلَا يُنْكَحَانِ إِلَّا بِمَالٍ، فَقَالَ: يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَهُمَا فَقَالَ: أَخْطِ ابْنَتَيْ سَعْدِ الثَّلَثَيْنِ وَأَمَهُمَا الثَّمَنَ وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ» وَرَأَى الْخَمْسَةَ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٣/٣٠٧) (د: ٢٨٩١) (ت: ٢٠٩٢) (هـ: ٢٧٢٠).

الحديث حسنه الترمذي وأخرجه أيضا الحاكم، وفي إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ولا يعرف إلا من حديثه كما قال الترمذي، وقد اختلف الأئمة فيه قال الترمذي: هو صدوق، سمعت محمدا يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يمتحنون مجديته وروى هذا الحديث أبو داود بلفظ: فقالت: «يا رسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد» قال أبو داود: أخطأ فيه بشر، وهما بنتا سعد بن الربيع، وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة.

قوله: «وَلَا يُنْكَحَانِ إِلَّا بِمَالٍ» يعني أن الأزواج لا يرغبون في نكاحهن إلا إذا كان معهن مال، وكان ذلك معروفا في العرب. قوله: «فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ» أي قوله تعالى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنْثَى» فإن كن نسأ فوق اثنتين» الآية الحديث فيه دليل على أن للبنتين الثلثين، وإليه ذهب الأكثر وقال ابن عباس: بل للثلاث فصاعدا لقوله تعالى: «فَوْقَ اثْنَتَيْنِ».

وحديث الباب نص في محل النزاع، ويؤيده أن الله سبحانه

الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر» متفق عليه (حم: ١/٣٢٥) (خ: ٦٧٣٢) (م: ١٦١٥) (١٢).

قوله: «الْجُفُورُ الْفَرَايِضُ بِأَهْلِهَا» الفرائض: الأنصاء المقدرة، وأهلها: المستحقون لها بالنص.

قوله: «فَمَا بَقِيَ» أي ما فضل بعد إعطاء ذوي الفروض المقدرة فروضهم.

وقوله: «لأولى» أفعل تفضيل من الولي بمعنى القرب: أي لأقرب رجل من الميت قال الخطابي: المعنى: أقرب رجل من العصبه وقال ابن بطال: المراد أن الرجال من العصبه بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد، فإن استواوا اشتركوا وقال ابن التين: المراد به العم مع العمّة، وابن الأخ مع بنت الأخت، وابن العم مع بنت العم، فإن الذكور يرثون دون الإناث، وخرج من ذلك الأخ مع الأخت لأبوين أو لأب فإنهم يشتركون بنص قوله تعالى: «وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى»، وكذلك الإخوة لأم فإنهم يشتركون هم والأخوات لأم لقوله تعالى: «فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ».

قوله: «رَجُلٍ ذَكَرٍ» هكذا في جميع الروايات، ووقع عند صاحب النهاية والغزالي وغيره من أهل الفقه: «فَلأولى عَصَبَةٍ ذَكَرٍ» واعترض ذلك ابن الجوزي والمنذري بأن لفظة العصبه ليست محفوفة وقال ابن الصلاح: فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلا عن الرواية، لأن العصبه في اللغة اسم للجمع لا للواحد وتعقب ذلك الحافظ فقال: إن العصبه اسم جنس يقع على الواحد فكثر، ووصف الرجل بأنه ذكر زيادة في البيان وقال ابن التين: إنه للتوكيد وتعقبه القرطبي بأن العرب تعتبر حصول فائدة في التأكيد ولا فائدة هنا، ويؤيد ذلك ما صرح به أئمة المعاني من أن التأكيد لا بد له من فائدة، وهي إما دفع توهم التجوز أو السهو أو عدم الشمول وقيل: إن الرجل قد يطلق على مجرد النجدة والقوة في الأمر فيحتاج إلى ذكر ذكر وقيل: قد يراد برجل معنى الشخص فيعم الذكر والأنثى وقال ابن العربي: فائدته هي أن الإحاطة بالميراث جميعه إنما تكون للذكر لا للأنثى وأما البنت المفردة فأخذها للمال جميعه بسببين: الفرض، والرد وقيل: احترز به عن الخشى وقيل: إنه قد يطلق الرجل على

جعل للأختين الثلثين والبتان أقرب إلى الميت منهما.

٢٥٤٦- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «أَنَّ سُبَيْلَ عَنْ زَوْجٍ وَأَخْتِ لَابَوَيْنِ، فَأَعْطَى الزَّوْجَ النِّصْفَ وَالْأَخْتَ النِّصْفَ، وَقَالَ: خَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِذَلِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٨/٥).

٢٥٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَقْرَبُهُمَا إِنْ شِئْتُمْ، «النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ شَيْئًا فَلْيَأْتِيهِ فَأَنَا مَوْلَاهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣١٨/٢) (خ: ٤٧٨١) (م: ١٦١٩) (١٥).

الحديث الأول في إسناده أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلط، وبقية رجاله رجال الصحيح وفيه دليل على أن الزوج يستحق النصف، والأخت النصف من مال الميت الذي لم يترك غيرهما، وذلك مصرح به في القرآن الكريم أمَّا الزوج فقال الله تعالى: «وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ» الآية وأمَّا الأخت فقال الله تعالى: «إِنْ امْرَأُ هَؤُلَاءِ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ».

قوله: (فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ) في لفظ للبخاري «فَلْيُورَثْهُ» وفي رواية لمسلم «فَهُوَ يُوَرَّثُ» وفي لفظ له «فَالْيُورَثُ عَصَبَتُهُ».

قوله: (وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ شَيْئًا) الضياع بفتح المعجمة بعدها تحتانية، قال الخطابي: هو وصف لمن خلفه الميت بلفظ المصدر: أي ترك ذوي ضياع: أي لا شيء لهم.

قوله: (فَلْيَأْتِيهِ) في لفظ آخر «فَعَلَيْهِ وَإِلَيْهِ» وقد اختلف: هل كان رسول الله ﷺ يقضي دين المدينين من مال المصالح أو من خالص مال نفسه؟ وقد تقدم في كتاب الحوالة حديث جابر بلفظ: فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فِي لَفْظٍ: فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الفتح وفي ذلك إشعار بأنه كان يقضي من مال المصالح واختلفوا هل كان القضاء واجبًا عليه ﷺ أم لا؟ وقد تقدم بقية الكلام على الحديث في كتاب الحوالة.

بَابُ مَقْطُوطِ وَلَدِ الْأَبِ بِالْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ

٢٥٤٨- عَنْ «عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنْكُمْ تَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ»، وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأَمِّ يَتَوَارَثُونَ بَنِي الْعَلَاتِ، الرَّجُلُ يَرِثُ إِخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، دُونَ إِخِيهِ لِأَبِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٩/١) والترمذي (٢٠٩٤) وابن ماجه (٢٧٣٩)

وَلِلْبَخَارِيِّ (٢٧٧/٥) مِنْهُ تَعْلِيلًا «قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ».

الحديث أخرجه أيضًا الحاكم، وفي إسناده الحارث الأعور وهو ضعيف وقد قال الترمذي: إنه لا يعرفه إلا من حديثه لكن العمل عليه وكان عالمًا بالفرائض وقد قال النسائي: لا بأس به. قوله: (قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ) قد تقدم الكلام على هذا في آخر كتاب الوصايا.

قوله: (وَإِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأُمِّ) الأعيان من الإخوة: هم الإخوة من أبي وأم قال في القاموس في مادة عين: وواحد الأعيان للإخوة من أبي وأم، وهذه الأخوة تسمى المعينة.

قوله: (دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ) هم أولاد الأمهات المتفرقة من أبي واحد قال في القاموس: والعلة: الضرة، وبنو العلات: بنو أمهات شتى من رجل. انتهى.

ويقال للإخوة لأُم فقط: أخياف بالخاء المعجمة والياء التحتية وبعد الألف فاء والحديث يدل على أنه تقدم الإخوة لأبي وأم على الإخوة لأبي، ولا أعلم في ذلك خلافاً.

بَابُ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ

٢٥٤٩- عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنِ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأَخْتِ، فَقَالَ: لِلابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ، وَأَمَّا ابْنُ مَسْعُودٍ، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ: «لِلْبَنَةِ النِّصْفُ، وَلِلابْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَالنَّسَائِي (حم: ٣٨٩/١) (خ: ٦٧٣٦) (د: ٢٨٩٠) (ت: ٢٠٩٣) (هـ: ٢٧٢١) وَزَادَ أَحْمَدُ وَالبخاري: فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْخَبَرُ يَكُمُ.

٢٥٥٠- وَعَنْ الْأَسْوَدِ: «أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَرَثَ أُخْتًا وَابْنَةً جَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا النِّصْفَ وَهُوَ بِالْيَمَنِ وَنَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ خِي» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٣) وَالبخاري (٦٧٣٤) بِمَعْنَاهُ.

قوله: (هُزَيْلٌ) قال النووي: هو بالزاي إجماعاً. انتهى. ووقع في كلام كثير من الفقهاء هذيل بالذال المعجمة، قاله الحافظ وهو تحريف.

قوله: (سُئِلَ أَبُو مُوسَى) هذا لفظ البخاري ولفظ غيره: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَسَلَّمَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، فَسَأَلَهُمَا عَنِ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأَخْتِ لَابٍ وَأُمٍّ، فَقَالَا: لِلابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ

قَالَ: ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عَمْرِ فَسَأَلَتْهُ مِيرَافَهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَلَمَّا اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيْكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا، رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حس: ٢٧/٥) (د: ٢٨٩٤) (ت: ٢١٠٠) (هـ: ٢٧٢٤).

٢٥٥٢- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى لِلْجَدَّتَيْنِ مِنَ الْمِيرَاثِ بِالسُّدُسِ بَيْنَهُمَا» رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ (٣٢٧/٥).

٢٥٥٣- وَعَنْ بَرْيَدَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذُوْنَهَا أُمٌّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٥).

٢٥٥٤- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ جَدَّاتِ السُّدُسِ: ثِنْتَيْنِ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ، وَوَاحِدَةً مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ هَكَذَا مُرْسَلًا (٩٠/٤).

٢٥٥٥- وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: «جَاءَتِ الْجَدَّتَانِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ السُّدُسَ لِلَّتِي مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَمَا إِنَّكَ تَتْرُكُ الَّتِي لَوْ مَاتَتْ وَهُوَ حَيٌّ كَانَ إِيَّاهَا يَرِثُ؟ فَجَعَلَ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطُوعِ (٥١٣/٢).

حديث قبيصة أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم، قال الحافظ: وإسناده صحيح لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل، فإن قبيصة لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهود القصة، قاله ابن عبد البر وقد اختلف في مولده، والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة، وقد أعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع وقال الدارقطني في العلل بعد أن ذكر الاختلاف فيه على الزهري: يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تابعه وحديث عبادة بن الصامت أخرجه أيضاً أبو القاسم بن منده في مستخرجه والطبراني في الكبير بإسناد منقطع، لأن إسحاق بن يحيى لم يسمع من عبادة وحديث بريدة أخرجه أيضاً النسائي، وفي إسناده عبيد الله العتكي وهو مختلف فيه، وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي وحديث عبد الرحمن بن يزيد هو مرسل كما ذكر المصنف ورواه أبو داود في المراسيل بسند آخر عن إبراهيم النخعي ورواه الدارقطني والبيهقي من مرسل الحسن أيضاً وأخرج نحوه الدارقطني من طريق أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه كان يورث ثلاث جدات إذا استوين،

لأب وأُم النصف، وَلَمْ يُورَثَا ابْنَةُ الْإِبْنِ شَيْئًا، وَبَقِيََ الْحَدِيثُ كَلَفْظِ الْبُخَارِيِّ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُخْتَ مَعَ الْبِنْتِ عَصَبَةٌ تَأْخُذُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ابْنَةُ ابْنِ كَمَا فِي حَدِيثٍ مَعَاذٍ، وَتَأْخُذُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِهَا وَفَرَضُ بِنْتِ الْإِبْنِ كَمَا فِي حَدِيثِ هَزِيلٍ، وَهَذَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ وَقَدْ رَجَعَ أَبُو مُوسَى إِلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ فِي أَيَّامِ عَثْمَانَ وَلَآنَ أَبَا مُوسَى كَانَ وَقْتُ السُّؤَالِ أَمِيرًا عَلَى الْكُوفَةِ وَسَلِمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ قَاضِيًا بِهَا، وَإِمَارَةُ أَبِي مُوسَى عَلَى الْكُوفَةِ كَانَتْ فِي وَلايَةِ عَثْمَانَ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: يُوْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ لِلْعَالَمِ أَنْ يَجْتَهِدَ إِذَا ظَنَّ أَنَّ لَا نَصْرَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَا يَتْرَكَ الْجَوَابَ إِلَى أَنْ يَبْحَثَ عَنْ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْحِجَةَ عِنْدَ التَّنَازُعِ هِيَ السُّنَّةُ فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا قَالَ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَخَالَفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَبُو مُوسَى وَسَلِمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ الْبَاهِلِيُّ وَقَدْ رَجَعَ أَبُو مُوسَى عَنْ ذَلِكَ، وَلَعَلَّ سَلِمَانَ أَيْضًا رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ كَأَبِي مُوسَى. انْتَهَى.

وقد اختلف في صحة سلمان المذكور.
قوله: (لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا) أي إذا وقعت مني المتابعة لهما وترك ما وردت به السنة.

قوله: (هَذَا الْخُبْرُ) بفتح المهمله وبكسرهما أيضاً وسكون الموحدة، ورجع الجوهرى الكسر للمهمله، وإنما سمي خبراً لتجبره الكلام وتحسينه، قاله أبو عبيد الهروي وقيل: سمي باسم الخبر الذي يكتب به قال في الفتح: وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين، وأكرر أبو الهيثم الكسر وقال الراغب: يسمى العالم خبراً لما يبقى من أثر علومه.

قوله: (وَنَبِيَّ اللَّهِ يُؤْمِلُوْهُ حَيٌّ) فيه إشارة إلى أن معاذاً لا يقضي بمثل هذا القضاء في حياته ﷺ إلا لدليل يعرفه، ولو لم يكن لديه دليل لم يعجل بالقضية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ وَالْجَدِّ

٢٥٥١- عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوْبَيْنَ قَالَ: «جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَسَأَلَتْهُ مِيرَافَهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: خَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدٌ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ لِمَلٍّ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ،

عشرين، وقيل: سنة أربع وعشرين وذكر أبو حاتم الرازي أنه لم يصح للحسن سماع من معقل بن يسار وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما حديث الحسن عن معقل وحديث عمران يدل على أن الجدة يستحق ما فرض له رسول الله ﷺ قال قتادة: لا ندري مع أي شيء ورثه قال: وأقل ما يرثه الجدة السدس قيل: وصورة هذه المسألة أنه ترك الميت بنتين وهذا السائل فللبنتين الثلثان والباقي ثلث دفع ﷺ منه إلى الجدة سدسًا بالفرض لكونه جدًا، ولم يدفع إليه السدس الآخر الذي يستحقه بالتعصيب لثلاث يظن أن فرضه الثلث وتركه حتى ولي: أي ذهب فدعاه وقال: لك سدس آخر، ثم أخبره أن هذا السدس طعمة: أي زائدة على السهم المفروض، وما زاد على المفروض فليس بلام كالغرض. وقد اختلف الصحابة في الجدة اختلافًا طويلاً ففي البخاري تعليقاً يروى عن علي وعمر وزيد بن ثابت وابن مسعود في الجدة قضايا مختلفة وقد ذكر البيهقي في ذلك آثاراً كثيرة وروى الخطابي في الغريب بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال: سألت عبيدة عن الجدة فقال: ما يصنع بالجدة لقد حفظت فيه عن عمر مائة قضية يخالف بعضها بعضاً ثم أنكر الخطابي هذا إنكاراً شديداً، وسبقه إلى ذلك ابن قتيبة قال الحافظ: وهو محمول على المبالغة كما حكى ذلك البزار وجعله ابن عباس كالأب كما رواه البيهقي عنه وعن غيره وروي أيضاً من طريق الشعبي قال: كان من رأي أبي بكر وعمر أن الجدة أولى من الأخ، وكان عمر يكره الكلام فيه وروى البيهقي أيضاً عن علي أنه شبه الجدة بالبحر والنهر الكبير والأب بالخليج المأخوذ منه والميت وإخوته كالساقيتين الممتدتين من الخليج، والساقية إلى الساقية أقرب منها إلى البحر، ألا ترى إذا سدت إحدهما أخذت الأخرى ماءها ولم يرجع إلى البحر وشبهه زيد بن ثابت الأنصاري بساق الشجرة وأصلها والأب كغصن منها والإخوة كغصنين تفرعا من ذلك الغصن، واحد الغصنين إلى الآخر أقرب منه إلى أصل الشجرة، ألا ترى أنه إذا قطع أحدهما امتص الآخر ما كان يمتص المقطوع ولا يرجع إلى الساق؟ هكذا رواه البيهقي ورواه الحاكم بغير هذا السياق، وأخرجه ابن حزم في الأحكام من طريق إسماعيل القاضي عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر قصة زيد بن ثابت قال في «البحر»: مسألة علي وابن مسعود وزيد بن ثابت والأكثر: ولا

ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم ورواه البيهقي من طريق عن زيد بن ثابت وروى الدارقطني من حديث قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بلفظ حديث عبد الرحمن المذكور، وحديث القاسم بن محمد رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وهو منقطع، لأن القاسم لم يدرك جدّه أباً بكر ورواه الدارقطني من طريق ابن عينة وفي الباب عن معقل بن يسار عند أبي القاسم بن منده وقد ذكر القاضي حسين أن الجدة التي جاءت إلى الصديق أم الأم وإن التي جاءت إلى عمر أم الأب وفي رواية ابن ماجه ما يدل له والأحاديث المذكورة في الباب تدل على أن فرض الجدة الواحدة السدس، وكذلك فرض الجدتين والثلث وقد نقل محمد بن نصر من أصحاب الشافعي اتفاق الصحابة والتابعين على ذلك، حكى ذلك عنه البيهقي قال في «البحر»: مسألة: فرضهن، يعني الجدات: السدس وإن كثرن إذا استوين، وتستوي أم الأم وأم الأب لا فضل بينهما، فإن اختلفن سقط الأبعد بالأقرب ولا يسقطهن إلا الأمهات، والأب يسقط الجدات من جهته، والأم من الطرفين، وكل جدّة أدرجت أباً بين أمين، وأمّا بين أبوين فهي ساقطة مثال الأول أم أب الأم فيبين الميت أب ومثال الثاني: أم أبي أم الأب. انتهى.

ولأهل الفرائض في الجدات كلام طویل ومسائل متعدّدة، فمن أحب الوقوف على تحقيق ذلك فليرجع إلى كتب الفن.

٢٥٥٦- وَعَنْ جَمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ قَالَ: لَكَ السُّدُسُ فَلَمَّا أَذْبَرَ دَعَاهُ قَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ، فَلَمَّا أَذْبَرَ دَعَاهُ فَقَالَ: إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طَعْمَةٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤٢٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٦) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٠٩٩).

٢٥٥٧- وَعَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ عَنْ فَرِيضَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَدَّةِ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ الْمُرْنَبِيُّ فَقَالَ: قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَاذَا؟ قَالَ: السُّدُسُ، قَالَ: مَعَ مَنْ؟ قَالَ: لَا أَذْري، قَالَ: لَا ذَرَيْتَ فَمَا تَقْضي إِذْنَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٧).

حديث عمران بن حصين هو من رواية الحسن البصري عنه، وقد قال علي بن المديني وأبو حاتم الرازي وغيرهما: إنه لم يسمع منه وحديث معقل بن يسار أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه ولكنه منقطع، لأن الحسن البصري لم يدرك السماع من عمر، فإنه ولد في سنة إحدى وعشرين، وقتل عمر في سنة ثلاث

أَحْمَدُ (٢٨/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٣٧) وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٢١٠٣) مِنْهُ الْمَرْفُوعُ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

حديث المقدم أخرجه أيضاً النسائي والحاكم وابن حبان وصحّاه، وحسنه أبو زرعة الرّازي، وأعله البيهقي بالاضطراب، ونقل عن يحيى بن معين أنه كان يقول: ليس فيه حديث قوي، وحديث عمر ذكره في التلخيص ولم يتكلم عليه، وقد حسنه الترمذي كما ذكره المصنف ورواه عن بندار عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: «كُتِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» فذكره وفي الباب عن عائشة عند الترمذي والنسائي والدارقطني من رواية طاووس عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «الْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ» قال الترمذي: حسن غريب، وأعله النسائي بالاضطراب، ورجّح الدارقطني والبيهقي وقفه قال الترمذي: وقد أرسله بعضهم ولم يذكر فيه عائشة قال الزّار: أحسن إسناد فيه حديث أبي أمامة بن سهل وأخرجه عبد الرزاق عن رجل من أهل المدينة والعقيلي وابن عساكر عن أبي الدرداء وابن النّجار عن أبي هريرة كلّها مرفوعة وقد استدلل بمحدثي الباب وما في معناها على أنّ الخال من جملة الورثة قال الترمذي: واختلف أصحاب النبي ﷺ فورث بعضهم الخال والحالة والعمة، وإلى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم في توريث ذوي الأرحام وأما زيد بن ثابت فلم يورثهم، وجعل الميراث في بيت المال انتهى.

وقد حكى صاحب البحر القول بتوريث ذوي الأرحام عن عليّ وابن مسعود وأبي الدرداء والشّميّ ومسروق ومحمد بن الحنفية والنّخعي والثوري والحسن بن صالح وأبي نعيم ويحيى بن آدم والقاسم بن سلام والعترة وأبي حنيفة وإسحاق والحسن بن زياد قالوا: إذا لم يكن معهم أحد من العصة وذوي السّهام، وإلى ذلك ذهب فقهاء العراق والكوفة والبصرة وغيرهم وحكي في «البحر» أيضاً عن زيد بن ثابت والزّهري ومكحول والقاسم بن إبراهيم والإمام يحيى ومالك والشّافعي أنه لا ميراث لهم، وبه قال فقهاء الحجاز احتجّ الأوّلون بالأحاديث المتقدمة ومحدث عائشة الآتي ويعموم قوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ» وقوله تعالى: «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ»، ولفظ

يسقط الإخوة الجدّ بل يقاسمهم بخلاف الأب وإن اختلفوا في كيفية المقاسمة أبو بكر وعائشة وابن الزبير ومعاذ والحسن البصريّ وبشر بن غياث، بل يسقط الإخوة كالأب إذ سمّاه الله أباً فقال: «بَلَّةُ أَيْبُكُمْ إِبْرَاهِيمُ» لنا قوله تعالى في الأخ: «وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ»، وهذا عام لا يخرج منه إلا ما خصّه دليل، ولولا الإجماع لما سقط مع الأب لهذه الآية، وإن الإخوة كالبنين بل دليل تعصيبهم أخواتهم، فوجب أن لا يسقطوا مع الجدّ. وأما تسمية الجدّ أباً فمجاز فلا يلزمنا قال: فرغ: اختلف في كيفية المقاسمة، فقال عليّ وابن أبي ليلى والحسن بن زياد والإمامية يقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة عن السّندس، فإن نقصته ردّ إلى السّندس وعن عليّ أنه يقاسم إلى التسع روثه الإمامية قلنا: روايتنا أشهر إذ راويها زيد بن عليّ عن أبيه عن جدّه وقال ابن مسعود وزيد بن عليّ والشّافعيّ وأبو يوسف ومحمد والنّاصر ومالك: بل يقاسمهم إلى الثلث، فإن نقصته المقاسمة عنه ردّ إليه ثم استدللّ لهم بمحدث عمران بن حصين المذكور وقال النّاصر: إنّ الجدّ يقاسم الإخوة أبداً وقد روى ابن حزم عن قوم من السّلف أنّ الإخوة يسقطون الجدّ وقد قيل: إنّ المثل الذي ذكره عليّ، والمثل الذي ذكره ابن مسعود يستلزمان أن يكون الإخوة أولى من الأب ولا قائل به وللاّخ مزايا منها النصّ على ميراثه في القرآن وتعصيبه لأخته وأجيب عن الأولى بأنّ الجدّ مثله فيها لأنّه أب وهو منصوب على ميراثه في القرآن، وردّ بأنّ ذلك مجاز لا حقيقة وأجيب بأنّ الأصل في الإطلاق الحقيقة وأيضاً للجدّ مزايا: منها أنّه يرث مع الأولاد ومنها أنّه يسقط الإخوة لأمر اتفاقاً.

بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ وَالْمَوْلَى مِنْ أَسْفَلٍ وَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدِ رَجُلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ

٢٥٥٨- عَنْ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلْيُورَثْهُ، وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَغْفِلُ عَنْهُ وَارِثُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْفِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣١/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٠١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٣٨).

٢٥٥٩- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ «أَنَّ رَجُلًا رَمَى رَجُلًا بِسَهْمٍ فَفَتَلَهُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا خَالٌ، فَكُتِبَ فِي ذَلِكَ أَبُو عَيْنَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ إِلَى عُمَرَ فَكُتِبَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، رَوَاهُ

الرجال والنساء والأقربين يشملهم، والدليل على مدعى التخصيص وأجاب الآخرون عن ذلك فقالوا: عمومات الكتاب محتمة وبعضها منسوخ، والأحاديث فيها ما تقدم من المقال ويحاج عن ذلك بأن دعوى الاحتمال إن كانت لأجل العموم فليس ذلك مما يقدح في الدليل وإلا استلزم إبطال الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل، وإن كانت لأمر آخر فما هو؟ وأما الاعتذار عن أحاديث الباب بما فيها من المقال فقد عرفت من صحتها من الأئمة ومن حسناتها، ولا شك في انتهاض مجموعها للاستدلال إن لم يتنهض الأفراد ومن جملة ما استدلوأ به على إبطال ميراث ذوي الأرحام حديث «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: سَأَلْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ مِيرَاثِ الْعَمَةِ وَالْخَالَةِ فَسَأَلَنِي أَنْ لَا مِيرَاثَ لِهَئِمَّا» أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من طريق الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلًا، وأخرجه النسائي من مرسل زيد بن أسلم ويحاج بأن المرسل لا تقوم به الحجة قالوا: وصله الحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد والطبراني ويحاج بأن إسناد الحاكم ضعيف، وإسناد الطبراني فيه محمد بن الحارث المخزومي قالوا: وصله أيضًا الطبراني من حديث أبي هريرة ويحاج بأنه ضعفه بمسعدة بن اليسع الباهلي قالوا: وصله الحاكم أيضًا من حديث ابن عمر وصححه ويحاج بأن في إسناده عبد الله بن جعفر المديني وهو ضعيف قالوا: روى له الحاكم شاهدًا من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن الحارث بن عبد مرفوعًا ويحاج بأن في إسناده سليمان بن داود الشاذكوني وهو متروك قالوا: أخرجه الدارقطني من وجه آخر عن شريك ويحاج بأنه مرسل وكل هذه الطرق لا تقوم بها حجة، وعلى فرض صلاحيتها للاحتجاج فهي واردة في الحالة والعمة، فغابتها أنه لا ميراث لهما، وذلك لا يستلزم إبطال ميراث ذوي الأرحام، على أنه قد قيل: إن المراد بقوله: لا ميراث لهما: أي مقدر ومما يؤيد ثبوت ميراث ذوي الأرحام ما سيأتي في باب ميراث ابن الملاعة من جعله ﷺ ميراثه لورثتها من بعدها وهم أرحام له لا غير ومن المؤيدات لميراث ذوي الأرحام ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى أنه ﷺ قال: «إِنَّ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ» وأخرجه النسائي من حديث أنس بلفظ: «مِنْ أَنْفُسِهِمْ» قال المنذري في مختصر السنن: وقد أخرج البخاري ومسلم والنسائي والترمذي قوله ﷺ: «إِنَّ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ»

٢٥٦٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَتْرُكْ وَارِثًا إِلَّا عَبْدًا هُوَ أَخْتَفَهُ فَأَعْطَاهُ مِيرَاثَهُ» (حم: ٢٢١/١) (د: ٢٩٠٥) (ت: ٢١٠٦) (هـ: ٢٧٤١).

٢٥٦١- وَعَنْ قَبِيصَةَ عَنْ تَيْمِيمِ الدَّارِيِّ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ يُسْلِمُ عَلَى يَدِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحْيَاةٍ وَمَمَاتِهِ، وَهُوَ مُرْسَلٌ قَبِيصَةُ لَمْ يَلْقَ تَيْمِيمًا الدَّارِيَّ» (حم: ١٠٣/٤) (د: ٢٩١٨) (ت: ٢١١٢) (هـ: ٢٧٥٢).

٢٥٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ مَوْلَى لِلنَّبِيِّ ﷺ خَرَّ مِنْ عَذْقٍ نَخْلَةٍ فَمَاتَ، فَأَتَنِي بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ نَسِيبٍ أَوْ رَحِمٍ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: أُعْطُوا مِيرَاثَهُ بَعْضُ أَهْلِ قُرَيْشٍ، وَوَأَهْنُ الْخُمُسَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ» (حم: ١٠١/٦) (د: ٢٩٠٢) (ت: ٢١٠٥) (هـ: ٢٧٣٣).

٢٥٦٣- وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: «تَوَفَّى رَجُلٌ مِنَ الْأَزْدِ فَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْفَعُوهُ إِلَى أَكْبَرِ خِرَازَعَةٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ» (٣٤٧/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٠٣).

٢٥٦٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آخَى بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَكَانُوا يَتَوَارَثُونَ بِذَلِكَ حَتَّى نَزَلَتْ: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» فَتَوَارَثُوا بِالنَّسَبِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٨٩/٤).

حديث ابن عباس الأول حسنه الترمذي وهو من رواية عوسجة عن ابن عباس قال البخاري عوسجة مولى ابن عباس الهاشمي روى عنه ابن دينار ولم يصح وقال أبو حاتم: ليس بالمشهور وقال النسائي: عوسجة ليس بالمشهور ولا نعلم أحدًا يروي عنه غير عمرو وقال أبو زرعة الرازي: ثقة وحديث تميم قال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن موهب، ويقال: ابن وهب عن تميم الداري، وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن موهب وقيم الداري قبصة بن ذؤيب، وهو عندي ليس

قوله: (فَأَعْطَاهُ مِيرَاثَهُ) قيل: إنَّ ذلك من باب الصَّرْف لا من باب التَّوْرِيث.

قوله: (هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَحَبَّاهُ وَمَمَاتِهِ) فيه دليلٌ على أنَّ من أسلم على يد رجلٍ من المسلمين ومات ولا وارث له غيره كان له ميراثه.

وقال النَّاصر والشَّافعي ومالك والأوزاعي: لا وارث له، بل يصرف الميراث إلى بيت المال دونه وقالت الحنفيَّة والقاسميَّة وزيد بن علي وإسحاق: إنَّه يرث، إلا أنَّ الحنفيَّة والمؤيد بالله بشرطون في إرثه المخالفة.

قوله: (هَلْ لَهُ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَجِمَ) فيه دليلٌ على توريث ذوي الأرحام، وقد تقدَّم الكلام على ذلك.

قوله: (أَعْطَاهُ مِيرَاثَهُ بَعْضُ أَهْلِ قَرْيَتِهِ) فيه دليلٌ على جواز صرف ميراث من لا وارث له معلومٌ إلى واحدٍ من أهل بلده وظاهر.

قوله: (ادْفَعُوا إِلَى أَكْبَرِ خُرَاعَةٍ) إنَّ ذلك من باب التَّوْرِيث لأنَّ الرَّجُل إذا كان يمتنع هو وقبيلته في جدٍّ معلوم ولم يعلم له وارثٌ منهم على التَّعيين فأكبرهم سنًا أقربهم إليه نسبًا، لأنَّ، كبر السنِّ لعلوِّ الدَّرجة.

قوله: (وَكَاثُرًا يَتَوَارَثُونَ بِذَلِكَ) قال في «البحر»: أراد بالآية أنَّ العصبات وذوي السَّهام أولى بالميراث من الخلفاء والمذَّعين قال أبو عبيد: نسخت ميراثهما قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ أي إلى حلفائكم وقال جابر بن زيد ومقاتل بن حماد وعطاء: بل إلى قرابتهم المشركين فأجازوا الوصية لهم للآية قال المهدي: وهو ظاهر البطлан لقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ فكيف سَمَّاهم أولياء المؤمنين انتهى.

بَابُ مِيرَاثِ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ وَالزَّانِيَةِ مِنْهُمَا وَمِيرَاثُهُمَا مِنْهُ وَأَنْفِطَاعُهُ مِنَ الْأَبِ

٢٥٦٥- في حديث المَلَاعِنِ الَّذِي يَرْوِيهِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: «وَكَاثُرًا حَامِلًا وَكَانَ ابْنُهَا يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ، فَجَزَتْ السَّنَةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثَ مِنْهُ مَا قَرَضَ اللَّهُ لَهَا، أَخْرَجَاهُ (خ: ٤٧٤٦) (م: ١٤٩٢).

٢٥٦٦- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ، مَنْ سَاعَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ أَلْحَقَتْهُ بِعَصِيَّتِهِ وَمَنْ ادَّعَى وَلَدًا مِنْ غَيْرِ رِشْدَةٍ فَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ

بِمُتَّصِلٍ انْتَهَى. وقال الشَّافعي في هذا الحديث: ليس بشابتٍ إنَّما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن وهبٍ عن تميم الدَّاري وابن وهبٍ ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه لقي تميمًا.

ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أَنَّهُ مجهولٌ ولا أعلمه مُتَّصِلًا وقال الخطَّابي: ضَعَفَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدِيثَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ هَذَا وَقَالَ: عَبْدُ الْعَزِيزِ رَاوِيهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْخِفْظِ وَالْإِتْقَانِ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ: وَخْتَلَفُوا فِي صَحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ وَقَالَ أَبُو مَسْرُورٍ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ وَقَدْ احْتَجَّ بِعَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَذْكُورِ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَأَخْرَجَ لَهُ هُوَ وَمُسْلِمٌ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثَقَّةٌ يُثِقُ لَيْسَ بَيْنَ النَّاسِ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ حَسَنٌ السَّرْمَذِيُّ، وَقَدْ عَزَا الْمُنْذَرِيُّ فِي مَخْتَصَرِ السَّنَنِ حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا وَالْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ إِلَى النَّسَائِيِّ فَيَنْظُرُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَحَدِيثَ بَرِيدَةَ أَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ مُسْنَدًا وَمَرْسَلًا وَقَالَ جَبْرِيلُ بْنُ أَحْمَرَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَالْحَدِيثُ مُنْكَرٌ انْتَهَى.

وقال الموصلي: فيه نظرٌ وقال أبو زرعة الرَّازِيُّ شَيْخٌ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: كُوفِي ثَقَّةٌ وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ عَنْ بَرِيدَةَ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي مِيرَاثَ رَجُلٍ مِنَ الْأَزْدِ وَلَسْتُ أَجِدُ أَزْدِيًّا أَدْفَعُهُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَادْفَعْ فَالْتَمِسْ أَزْدِيًّا، فَالْتَمَسَ أَزْدِيًّا حَوْلًا قَالَ: فَأَنَّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَجِدْ أَزْدِيًّا أَدْفَعُهُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَانْظُرْ أَوْلَى خُرَاعِي ثَلَاثًا فَادْفَعْهُ إِلَيْهِ فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: عَلَيَّ بِالرَّجُلِ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: أَنْظُرْ أَكْبَرَ خُرَاعَةٍ فَادْفَعْهُ إِلَيْهِ.

وفي لفظٍ له آخر قال: «مَاتَ رَجُلٌ مِنْ خُرَاعَةٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمِيرَاثِهِ، فَقَالَ: التَّمِسُوا لَهُ وَارِثًا أَوْ ذَا رَجِمٍ، فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ وَارِثًا، فَقَالَ: أَنْظُرُوا أَكْبَرَ رَجُلٍ مِنْ خُرَاعَةٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّانِي أَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ بِلَفْظٍ: «كَانَ الرَّجُلُ يُخَالِفُ الرَّجُلَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ، فَبَرِثَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ، فَتَسَخَّ ذَلِكَ الْأَنْفَالُ فَقَالَ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾، وَفِي إِسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ وَفِيهِ مَقَالٌ وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَفِيهِ: «فَصَارَتِ الْمَوَارِثُ بَعْدَ لِلْأَرْحَامِ وَالْقَرَابَةِ، وَانْفَطَعَتْ تِلْكَ الْمَوَارِثُ بِالْمَوَارَاةِ» ذَكَرَهُ الْأَسِيوطِيُّ فِي أَسْبَابِ النَّزُولِ وَمَعْنَاهُ فِي الدَّرِّ الْمَثُورِ.

(١/٣٦٢) وأبو داود (٢٢٦٤).

٢٥٦٧- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا رَجُلٌ غَاثَرٌ بِخَوْفٍ أَوْ أَمَةٍ فَالْوَلَدُ وَلَدُ زَنَاءٍ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١١٣).

٢٥٦٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «أَنَّهُ جَعَلَ مِيرَاثَ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ لَأُمِّهِ وَلَوَزْنَيْهَا مِنْ بَعْدِهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٠٧).

حديث ابن عباس في إسناده رجل مجهول في سنن أبي داود وأخرج أبو داود أيضاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنْ كُلُّ مُسْتَلْحَقٍ وَلَدُ زَنَاءٍ لَا هِلَ أُمُّهُ مَنْ كَانُوا حُرَّةً أَوْ أَمَةً وَذَلِكَ فِيمَا اسْتَلْحَقَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ» وفي إسناده محمد بن راشد المكي الشامي وفيه مقال، ووثقه أحمد وابن معين والنسائي، وقال دحيي: يذكر بالقدر وحديث عمرو بن شعيب الأول في إسناده أبو محمد عيسى بن موسى القرشي الدمشقي، قال البيهقي: ليس بمشهور وحديث عمرو بن شعيب الثاني في إسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف قال الترمذي: وروى يونس هذا الحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه وروى مالك عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مراسلاً وفي الباب عن وائلة بن الأسقع عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ تَحْرُرُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ: عَتِيقَهَا، وَلَقِيقَهَا وَلَدَهَا الَّذِي لَا عَتَّ عَنْهُ» قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن حبيب انتهى.

وفي إسناده عمر بن روية التعلبي قال البخاري: فيه نظر، وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: صالح الحديث قيل: تقوم به الحجة؟ فقال: لا، ولكن صالح، وقال الخطابي: هذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل وقال البيهقي: لم يثبت البخاري ولا مسلم هذا الحديث لجهالة بعض رواة. انتهى.

وقد صححه الحاكم، وأحاديث الباب تدل على أنه لا يرث ابن الملاعة من الملاحن له ولا من قرابته شيئاً، وكذلك لا يرثون منه، وكذلك ولد الزنا وهو مجمع على ذلك، ويكون ميراثه لأمه ولقرابته كما يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب المذكور وتكون عصبته عصبه أمه.

وقد روي نحو ذلك عن علي وابن عباس، فيكون للأمة سهمها ثم لعصبته على الترتيب، وهذا حيث لم يكن غير الأم وقرابته من ابن للميت أو زوجة، فإن كان له ابن أو زوجة أعطي كل واحد ما يستحقه كما في سائر الموارث.

قوله: (لا مساعاة في الإسلام) المساعاة: الزنا، وكان الأصمعي يجعلها في الإماء دون الحرار لأنهن كن يسعين لواليهن فيكتسبن لضراب كانت عليهن، يقال: ساءت الأمة: إذا فجرت، وساءها فلان: إذا فجر بها، كذا في النهاية.

بَابُ مِيرَاثِ الْحَمْلِ

٢٥٦٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٢٠).

٢٥٧٠- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَا: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَرِثُ الصَّبِيُّ حَتَّى يَسْتَهْلَ» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةِ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ.

حديث أبي هريرة في إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال معروف وقد روي عن ابن حبان تصحيح الحديث وحديث جابر أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلفظ: «إِذَا اسْتَهْلَ السَّقَطُ صَلَّيْ عَلَيْهِ وَوَرِثَ» وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي: وروي مرفوعاً والموقوف أصح وبه جزم النسائي، وقال الذارقطي في العلل: لا يصح رفعه.

قوله: (إذا استهل) قال ابن الأثير: استهل المولود إذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حياً، وإن لم يستهل بل وجدت منه أمانة تدل على حياته وقد تقدّم الكلام على الاستهلال في كتاب الجنائز والحدیثان يدلان على أن المولود إذا وقع منه الاستهلال أو ما يقوم مقامه ثم مات ورثه قرابته وورث هو منهم، وذلك مما لا خلاف فيه وقد اختلف في الأمر الذي تعلم به حياة المولود، فأهل الفرائض قالوا بالصوت أو الحركة، وهو قول الكرخي وروي عن علي وزفر والشافعي وروي عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وشريح والنخعي ومالك وأهل المدينة أنه لا يرث ما لم يستهل صارخاً وفي شرح الإبانة الاستهلال عند الهادي والفريقين الحركة أو الصوت، وعند الناصر ومالك ورواية عن أبي حنيفة وأبي طالب الصوت فقط، ويكفي عند الهادوية خبر عدلة بالاستهلال، وعند مالك والهادي لا بد من عدلتين، وعند الشافعي أربع.

باب الميراث بالولاء

٢٥٧١- صحَّحَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْثَقَ» وَابْنُ خَالٍ (٢٥٣٦) فِي رِوَايَةٍ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرِقَ، وَوَلَّى النِّعْمَةَ».

٢٥٧٢- وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَلْمَى بِنْتِ حَمْزَةَ: «أَنَّ مَوْلَاهَا مَاتَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ، فَوَرَّثَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ النَّصْفَ، وَوَرَّثَ يَغْلَى النَّصْفَ وَكَانَ ابْنُ سَلْمَى» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٥/٦).

٢٥٧٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ مَوْلَى لِحَمْزَةَ تَوَلَّى وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَابْنَتَ حَمْزَةَ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ النَّصْفَ وَابْنَتَ حَمْزَةَ النَّصْفَ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٨٤/٤) وَأَخْبَحَ أَحْمَدُ بِهَذَا الْخَبَرِ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَذَهَبَ إِلَيْهِ وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَيَحْيَى بْنِ آدَمَ وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيهِ أَنَّ الْعَمَلَى كَانَ لِحَمْزَةَ.

٢٥٧٤- وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ كَانَ لِبْنْتِ حَمْزَةَ، فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ عَنْ بِنْتِ حَمْزَةَ وَهِيَ أَخْتُ ابْنِ شَدَادٍ لَأُمِّهِ قَالَتْ: «مَاتَ مَوْلَايَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ، فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَالَهُ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنَتِي فَجَعَلَ لِي النَّصْفَ وَلَهَا النَّصْفَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٧٣٤) وَابْنُ أَبِي لَيْلَى فِيهِ ضَعْفٌ، فَإِنَّ صَحَّ هَذَا لَمْ يَقْدَحْ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى، فَإِنَّ مِنَ الْمُحْتَمَلِ تَعَدُّدُ الرِّوَايَةِ، وَمِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنَّهُ أَضَافَ مَوْلَى الْوَالِدِ إِلَى الْوَلَدِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بَانْتِقَالِهَا إِلَيْهِ أَوْ تَوْرِيثِهِ بِهِ.

الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله: «صحَّحَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» قد تقدَّم في باب من اشترى عبداً بشرط أن يعتقه من كتاب البيع وتقدَّم أيضاً في باب من شرط الولاء أو شرطاً فاسداً من كتاب البيع أيضاً، وسيأتي أيضاً في باب المكاتب وحديث قتادة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد: رجال أحمد ثقات إلا أنَّ قتادة لم يسمع من سلمى بنت حمزة قال: وأخرجه الطبراني بأسانيد رجال بعضها رجال الصحيح وحديث جابر بن زيد ذكره أيضاً في التلخيص وسكت عنه وحديث محمد بن عبد الرحمن رواه النسائي من حديث ابنة حمزة أيضاً، وفي إسناده ابن أبي ليلى المذكور وهو القاضي، وهو ضعيف كما قال المصنف وأعلَّ الحديث النسائي بالإرسال وصحَّح هو والدارقطني الطريق المرسلة، وأخرجه أيضاً الحاكم وصرَّح بأنَّ اسمها أمانة، وهو يخالف ما في حديث أحمد المذكور في الباب من

التصريح بأنَّ اسمها سلمى وفي مصنف ابن أبي شيبة أنها فاطمة قال البيهقي: اتَّفَقَ الرِّوَاةُ عَلَى أَنَّ ابْنَةَ حَمْزَةَ هِيَ الْمُعْتَقَةُ، وَقَالَ: إِنَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ مَوْلَى حَمْزَةَ غَلَطٌ، وَالْأَوَّلَى الْجَمْعُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ يُمَثِّلُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحَدِيثَ ابْنَةِ حَمْزَةَ فِيهِ عَلَى فَرْضِ أَنَّهَا هِيَ الْمُعْتَقَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَوْلَى الْأَسْفَلُ إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ أَحَدًا مِنْ ذَوِي سَهَامِهِ وَمُعْتَقَهُ كَانَ لَذَوِي السَّهَامِ مِنْ قَرَابَتِهِ مِقْدَارُ مِيرَاثِهِمُ الْمَفْرُوضِ وَالْبَاقِي لِلْمُعْتَقِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ عَمُومُ قَوْلِهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْثَقَ» وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرِقَ وَوَلَّى النِّعْمَةَ» وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِيمَنْ تَرَكَ ذَوِي أَرْحَامِهِ وَمُعْتَقَهُ، فَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ وَالنَّاصِرَ أَنَّ مَوْلَى الْعِتَاقِ لَا يَرِثُ إِلَّا بَعْدَ ذَوِي أَرْحَامِ الْمَيِّتِ، وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَقْدَمُ عَلَى ذَوِي أَرْحَامِ الْمَيِّتِ وَيَأْخُذُ الْبَاقِي بَعْدَ ذَوِي السَّهَامِ، وَيَسْقُطُ مَعَ الْعَصَبَاتِ وَالرِّوَايَةُ الْمَذْكُورَةُ عَنْ قَتَادَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِتَاقَ إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ ذَوِي سَهَامِهِ وَعَصْبَةَ مَوْلَاهُ كَانَ لَذَوِي السَّهَامِ فَرَضُهُمُ الْبَاقِي لِعَصْبَةِ الْمَوْلَى وَرَوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِتَاقَ إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ ذَوِي سَهَامِهِ وَذَوِي سَهَامِ مَوْلَاهُ كَانَ لَذَوِي سَهَامِهِ نَصِيهِمُ وَالْبَاقِي لَذَوِي سَهَامِ مَوْلَاهُ وَالَّذِي جُزِمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْفَرَائِضِ أَنَّ ذَوِي سَهَامِ الْمَيِّتِ يَسْقُطُونَ ذَوِي سَهَامِ الْمُعْتَقِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مِيرَاثُ الْوَلَاءِ لِلْأَكْبَرِ مِنَ الذَّكَورِ، وَلَا تَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا وَلَاءَ مَنْ أَعْثَقَ أَوْ أَعْثَقَهُ مَنْ أَعْثَقَ» وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ وَعُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَوَرِّثُونَ النِّسَاءَ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا وَلَاءَ مَنْ أَعْثَقَ.

باب النهي عن بيع الولاء وهبته وما جاء في السَّائِيَةِ

٢٥٧٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٩/٢) (خ: ٢٥٣٥) (م: ١٥٠٦) (د: ٢٩١٩) (ت: ٢١٢٦) (ن: ٣٠٦/٧) (هـ: ٢٧٤٧).

٢٥٧٦- وَعَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ» لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٨١/١) (خ: ٦٧٥٥) (م: ١٣٧٠) (٢٠) (و: ١٥٠٨) (١٨) (١٩)، وَلَيْسَ لِمُسْلِمٍ فِيهِ: «بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ» لَكِنْ لَهُ مِثْلُهُ بِهَذَا الزِّيَادَةِ مِنْ

حديث أبي هريرة.

وقد كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ثم هدمه الإسلام.

باب الولاء هل يورث أو يورث به

٢٥٧٨- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «تَوَرَّجَ

رِيَابُ بْنُ خُلَيْفَةَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَهْمٍ أُمِّ وَالِدِ بِنْتِ مَعْمَرِ الْجُمَحِيَّةِ، فَوَلَدَتْ لَهُ ثَلَاثَةً، فَتَوَقَّيْتُ أُمَّهُمْ، فَوَرَفَهَا بَنُوها رِبَاعَهَا وَوَلَاءَ مَوَالِيها، فَخَرَجَ بِهِمْ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ مَعَهُ إِلَى الشَّامِ، فَمَاتُوا فِي طَاعُونِ عَمَّوَّاسٍ، فَوَرَفَهُمْ عَمْرُو وَكَانَ عَصَبَتُهُمْ، فَلَمَّا رَجَعَ عَمْرُو وَجَاءَ بَنُو مَعْمَرٍ بْنُ خَبِيبٍ بِخَاصِمُونَةٍ فِي وِلَاءِ أَخِيهِمْ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصَبَتِهِ مَنْ كَانَ، فَقَضَى لَنَا بِهِ، وَكُتِبَ لَنَا كِتَابًا فِيهِ شَهَادَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَزَيْدِ بْنِ نَابِتٍ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٧٣٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩١٧) بِمَعْنَاهُ. وَالْأَخْمَدُ (٢٧/١) وَسَطَهُ مِنْ قَوْلِهِ: فَلَمَّا رَجَعَ عَمْرُو، وَجَاءَ بَنُو مَعْمَرٍ إِلَى قَوْلِهِ فَقَضَى لَنَا بِهِ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ: حَدِيثُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصَبَتِهِ مَنْ كَانَ» هَكَذَا يَرْوِيهِ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَزَيْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْوَلَاءُ لِلْكَبِيرِ فَهَذَا الَّذِي نُلْغِبُ إِلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ النَّاسِ فِيمَا بَلَّغْنَا.

الحديث أخرجه أيضاً النسائي مسنداً ومرسلاً، وصححه ابن المديني وابن عبد البر، وزاد أبو داود بعد قوله وزيد بن ثابت «وَرَجُلٌ آخَرُ، فَلَمَّا اسْتَخْلَفَ عَبْدُ الْمَلِكِ اخْتَصَمُوا إِلَى هِشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، أَوْ إِلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ هِشَامٍ، فَرَفَعَهُمْ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، فَقَالَ: هَذَا مِنَ الْقَضَاءِ الَّذِي مَا كُنْتُ أَرَاهُ، قَالَ: فَقَضَى لَنَا بِكِتَابِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَتَحَنَّنَ فِيهِ إِلَى السَّاعَةِ» وأثر عمر وعثمان وعليٍّ وزيد وابن مسعود أخرجه أيضاً عبد الرزاق والبيهقي وسعيد بن منصور.

قوله: (رياب) بكسر المهملة وبعدها ياء مشددة تحية وبعد الألف باء موحدة وذكره صاحب القاموس في مادة المهموز.

قوله: (عمواس) هي قرية بين الرملة وبيت المقدس.

قوله: (إنهم قالوا: الولاء للكبير.. إلخ) أراد أحمد بن حنبل أن مذهب الجمهور يقتضي أن ولاء عتقاء أم وأتل بنت معمر يكون لإخوتها دون بنيتها كما هو مذهب الجمهور، ذكر معنى ذلك في نهاية المجتهد وحديث عمر وفعله يقتضي تقديم البنين ثم رده إلى الإخوة بعدهم، وهو مذهب شريح وجاعة وحجته ظاهر خبر

٢٥٧٧- وَعَنْ هُرَيْثِ بْنِ شُرَحْبِيلَ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: إِنِّي اخْتَفْتُ عَبْدًا لِي وَجَعَلْتُهُ سَائِيَةً فَمَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يَذَعْ وَارثًا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيِّونَ، وَإِنَّمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُسَيِّونَ وَأَنْتَ وَلِيٌّ بِعَمِيهِ وَلَكَ مِيرَاثُهُ، وَإِنْ تَأْتَمَّتْ وَتَخَرَّجْتَ فِي شَيْءٍ فَتَحَنَّنْ نَفْسَهُ وَنَجْعَلْهُ فِي بَيْتِ الْمَسَالِ، رَوَاهُ الْبُزْجَانِيُّ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ وَاللُّبْخَارِيُّ (٦٧٥٣) مِنْهُ: إِنَّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ لَا يُسَيِّونَ، وَإِنْ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يُسَيِّونَ.

في الباب عن عبد الله بن عمر عند الحاكم وابن حبان وصححه والبيهقي وأعله قال: قال رسول الله ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحُكْمَةِ كُلِّ حُكْمَةٍ لَا يَبَاغُ وَلَا يُوهَبُ».

قوله: (نهي عن بيع الولاء وعن هيبه) فيه دليل على أنه لا يصح بيع الولاء ولا هيبه لأنه أمر معنوي كالنسب فلا يتأتى انتقاله قال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحويل النسب، وحكم الولاء حكمه لحديث: «الْوَلَاءُ لِحُكْمَةِ كُلِّ حُكْمَةٍ» والنسب، وحكي في «البحر» عن مالك أنه يجوز بيع الولاء وقال ابن بطال وغيره: جاء عن عثمان جواز بيع الولاء، وكذا عن عروة، وجاء عن ميمونة جواز هيبه قال الحافظ: قد انكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان، فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول: أبيع أحدكم نسبه؟ ومن طريق علي: «الْوَلَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ النَّسَبِ» ومن طريق جابر أنه انكر بيع الولاء وهيبه ومن طريق ابن عمر وابن عباس أنهما كان ينكران ذلك وسنده صحيح، ويغني عن ذلك كله حديث ابن عمر المذكور في الكتاب، وحديثه الثاني الذي ذكرناه فإنه حديث صحيح وقد جمع أبو نعيم طرقه فرواه عن نحو من خمسين رجلاً من أصحاب عبد الله بن دينار عنه ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه والطبراني في الكبير، وأبو نعيم أيضاً من حديث عبد الله بن أبي أوفى، فلا وجه لما قاله البيهقي من أنه يروى بأسانيد كلها ضعيفة.

قوله: (صترفاً ولا عدلاً) الصترف: التوبة وقيل: النافلة، والعدل: الفدية، وقيل: الفريضة والحديث يدل على أنه يحرم على المولى أن يوالي غير مواليه، لأن اللسان لمن فعل ذلك من الأدلة القاضية بأنه من الذنوب الشديدة.

قوله: (وجعلته سائية) قال في القاموس: السائبة: المهملة: والعبد يعتق على أن لا ولاء له. انتهى.

عن الجمهور وحكي في «البحر» عن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهرى والثوري والعترة وأبى حنيفة والشافعي ومالك: أن المكاتب لا يعتق حتى يوفى ولو سلم الأكثر واحتجوا بما أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «المُكَاتَبُ قِنْ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذَرْمُهُ» ورواه النسائي وابن حبان من وجه آخر من حديثه بلفظ: «وَمَنْ كَانَ مُكَاتَبًا عَلَى يَدَيْ دَرْمٍ فَقَضَاهَا إِلَّا أَرْقِيَةً فَهُوَ عَبْدٌ» وروى عن علي: «أن المُكَاتَبَ إِذَا أَدَّى الشَّطْرَ عَتَقَ وَيُطَالَبُ بِالْبَاقِي» وروى عنه أيضاً: «أَنَّهُ يَعْتَقُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى» وعن ابن مسعود: لو كاتبه على مائتين وقيمه مائة فأدَّى المائة عتق وعن عطاء: إذا أدَّى ثلاثة أرباع كتابته عتق.

وعن شريح: إذا أدَّى ثلثاً عتق وما بقي أذاه في الحرية وحدث الباب يدل على ما قاله المؤيد بالله وأبو طالب ويؤيده ما أخرجه النسائي عن عكرمة عن النبي ﷺ قال: «يُؤَدَّى الْمُكَاتَبُ بِجِهَةٍ مَا أَدَّى دِيَّةَ حُرٍّ وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ عَبْدٍ» قال البيهقي: قال أبو عيسى فيما بلغني عنه: سألت البخاري عن هذا الحديث فقال: روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي، قال البيهقي: فاختلف عن عكرمة فيه، وروى عنه مرسلاً ورواه حماد بن زيد وإسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً، وجعله إسماعيل من قول عكرمة وروى موقوفاً عن علي أخرجه البيهقي من طرق مرفوعاً وفي المسألة مذهب آخر، وهو أن المكاتب يعتق بنفس الكتابة ورجح هذا المذهب بأن حكم الكتابة حكم البيع، لأن المكاتب اشترى نفسه من السيد، ورجح مذهب الجمهور بأنه أحوط، لأن ملك السيد لا يزول إلا بعد تسليم ما قد رضي به من المال، وإذا لم يمكن الجمع بين الحديثين المذكورين فالحديث الذي تمسك به الجمهور أرجح من حديث الباب، وسيأتي حديث عمرو بن شعيب في باب المكاتب من كتاب العتق.

بَابُ امْتِنَاعِ الْإِرْثِ بِاخْتِلَافِ الدِّينِ وَحُكْمِ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ

٢٥٨٠- عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَالنَّسَائِيُّ (حسم: ٢٠٠ / ٥) (خ: ١٥٨٨) و(٦٧٦٤) (م: ١٦١٤)

عمر، لأن البين عصبتها، ولما كان عمرو بن العاص ليس بعصبة لها ردّ الولاء إلى إخوانها لأنهم عصبتها وفي ذلك دلالة على أن الولاء لا يورث وإلا لكان عمرو أحق به منهم قال في «البحر»: مسألة: الأكثر ولا يورث: يعني الولاء بل تختص العصابات للخبر العترة والفريقان، ولا يعصّب فيه ذكر أنثى فيختص به ذكور أولاد المعتق وإخوانه، إذ قد ثبت أن الأعمام لا يعصبون لضعفهم، والولاء ضعيف، فلم يقع فيه تعصّب بحال شريح وطاووس، بل يورث ويعصبون لقوله ﷺ: «كُلُّخَمَةِ النَّسَبِ» قلت: خصص بالقياس وقوله ﷺ: «لَا يُوْرَثُ» انتهى، ومراده بالقياس القياس على عدم تعصّب الأعمام لأخواتهم، ومعنى كون الولاء للكبر أنها لا تجري فيه قواعد الميراث، وإنما يختص بإرثه الكبر من أولاد المعتق أو غيرهم، فإذا خلف رجل ولدين وقد كان اعتق عبداً فمات أحد الولدين وخلف ولداً ثم مات العتق اختص بولائه ابن المعتق دون ابن ابنته، وكذلك لو اعتق رجل عبداً ثم مات وترك أخوين ثم مات أحدهما، وترك ابناً ثم مات المعتق فميراثه لأخي المعتق دون ابن أخيه ووجه الاستدلال بما روي عن هؤلاء الصحابة أنهم لا يخالفون التورث إلا توقيفاً.

بَابُ مِيرَاثِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ

٢٥٧٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُكَاتَبُ يَعْتَقُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى، وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ وَيُوْرَثُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٤٦/٨) وَكَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٥٩) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ وَلَفْظُهُمَا: «إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتَبُ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا وَرِثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ» وَالدَّارَقُطْنِيُّ مِثْلَهُمَا، وَزَادَ «وَأَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ» وَقَالَ أَحْمَدُ (٢٩٢/١) فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ: «إِذَا كَانَ الْعَبْدُ يَصْنَعُهُ حُرًّا وَيَصْنَعُهُ عَبْدًا وَرِثَ بِقَدْرِ الْحَرِّيَّةِ» كَذَلِكَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. الحديث رجال إسناده ثقات كما قال الحافظ في الفتح، لكنه اختلف في إرساله ووصله وقد اختلف في حكم المكاتب إذا أدّى بعض مال الكتابة، فذهب أبو طالب والمؤيد بالله إلى أنه إذا سلم شيئاً من مال الكتابة صار لقدره حكم الحرية فيما يتبع من الأحكام حياً وميتاً كالوصية والميراث والحّد والأرض، وفيما لا يتبع كالقود والرجم والوطء بالملك له حكم العبد وقال أبو حنيفة والشافعي: إنه لا يثبت له شيء من أحكام الأحرار، بل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحرية وحكاه الحافظ في الفتح

و(١٣٥١) (د: ٢٩٠٩) (ت: ٢١٠٧) (هـ: ٢٧٢٩). وفي رواية قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنْتَلِ غَدَا فِي ذَارِكِ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ شَيْئًا لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ أَخْرَجَاهُ.

٢٥٨١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْكُفْرَ يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَى» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩١١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٣١)، وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٢١٠٨) مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

٢٥٨٢- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ أَوْ أَمَتَهُ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٧٤-٧٥)، وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ مُوَفَّقًا عَلَى جَابِرٍ، وَقَالَ: مُوَفَّقٌ وَهُوَ مَحْفُوظٌ.

٢٥٨٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ قَسَمٍ قَسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى مَا قَسِمَ، وَكُلُّ قَسَمٍ أَذْرَكَهُ الْإِسْلَامُ فَإِنَّهُ عَلَى مَا قَسَمَ الْإِسْلَامُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩١٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٨٥).

حديث أسامة بن زيد هو باللفظ الأول في مسلم لا كما زعم المصنف قال الحافظ: وأغرب ابن تيمية في المتقى فادعى أن مسلماً لم يخرج، وكذا ابن الأثير في الجامع ادعى أن النسائي لم يخرج. انتهى.

وحديث عبد الله بن عمرو، وأخرجه أيضاً الدارقطني وابن السكن، وسند أبي داود فيه إلى عمرو بن شعيب صحيح وحديث جابر الأول استغربه الترمذي وفي إسناده ابن أبي ليلى، ولفظه: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ»، وحديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذري، وأخرجه أيضاً أبو يعلى والضياء في المختارة وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان بنحو حديث عمرو بن شعيب وعن أبي هريرة عند البزار بلفظ: «لَا تَرِثُ مِلَّةٌ مِنْ مِلَّةٍ» وفيه عمر بن راشد تفرد به وهو لئى الحديث.

وأحاديث الباب تدل على أنه لا يرث المسلم من الكافر، ولا الكافر من المسلم قال في «البحر» إجماعاً.

واختلف في ميراث المرتد، فقليل: يكون للمسلمين، قال في «البحر»: قيل: إجماعاً إذ هي كموته. الأكثر ولا يرث المسلم من الذمي، معاذ ومعاوية والناصر والإمامية: بل يرث، لنا: «لَا

٢٥٨٤- عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٤).

٢٥٨٥- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ لِقَاتِلِ مِيرَاثٍ» رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٨٦٧/٢) وَأَحْمَدُ (٧٩/١) وَابْنُ مَاجَةَ.

٢٥٨٦- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: «الذِّبَّةُ

تَوَارَثُ بَيْنَ أَهْلِ مِلَّتَيْنِ»، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يَغْلَى» قلنا: نقول بموجبه والإرث ممنوع بما رويناه.

قالوا: قال ﷺ: «نَرِثُهُمْ وَلَا يَرِثُونَا» قلنا: لعل الله أراد المرتدين جمعاً بين الأخبار، ثم قال: مسألة - الهادي وأبو يوسف ومحمد - : يرث المرتد ورثته المسلمون الشافعي: لا، بل لبيت المال أبو

حنيفة: ما كسبه قبل الردة فلورثته المسلمين وبعدها لبيت المال. لنا: قتل علي رضي الله عنه المستورد العجلي حين ارتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين ولم يفصل قالوا: لا يرث المسلم الكافر قلنا: مخصوص بعمل علي.

قالوا: غنم أموال أهل الردة قلنا: كان لهم متعة فصاروا حربيين. انتهى.

كلام البحر وقوله ﷺ: «الْإِسْلَامُ يَغْلُو» هو حديث أخرجه أبو داود والحاكم وصححه وأما قوله: نرث أهل الكتاب ولا يرثونا، فليس من قول النبي ﷺ كما زعم في «البحر»، بل هو من قول معاوية كما روى ذلك ابن أبي شيبة، وقد قال بقول معاوية ومن معه عبد الله بن مغفل ومسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي، ولكنه اجتهداً مصادماً لعموم قوله ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» وما في معناه ومصادم أيضاً لنص حديث جابر المذكور في الباب ولتقريره ﷺ لما فعله عقيلاً والحاصل أن أحاديث الباب قاضية بأنه لا يرث المسلم من الكافر من غير فرق بين أن يكون حربياً أو ذمياً أو مرتداً فلا يقبل التخصيص إلا بدليل وظاهر قوله: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ» أنه لا يرث أهل ملّة كفرنبة من أهل ملّة كفرنبة أخرى، وبه قال الأوزاعي ومالك وأحمد والهادوية وحمله الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر ولا يخفى بعد ذلك وفي ميراث المرتد أقوال أخر غير ما سلف، والظاهر ما قدّمنا.

بَابُ أَنَّ الْقَاتِلَ لَا يَرِثُ وَأَنَّ دِيَةَ الْمَقْتُولِ لِجَمِيعِ وَرَثَتِهِ مِنْ زَوْجَةٍ وَغَيْرِهَا

٢٥٨٤- عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٤).

٢٥٨٥- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ لِقَاتِلِ مِيرَاثٍ» رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٨٦٧/٢) وَأَحْمَدُ (٧٩/١) وَابْنُ مَاجَةَ.

٢٥٨٦- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: «الذِّبَّةُ

«مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا فَرَجَعَ عُمَرُ» وفي رواية: «وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَعْرَابِ» وحديث عمرو بن شعيب هو حديث طويل ساقه أبو داود بطوله في باب ديات الأعضاء، وفي إسناده عمَد بن راشد الدمشقي المكيولي وقد اختلف فيه، فتكلم فيه غير واحد، ووقفه غير واحد وحديث قرّة بن دعمص يشهد له حديث الضحّاك المذكور وحديث عمرو بن شعيب.

قوله: (لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا) استدَلَّ به من قال بأنَّ القاتل لا يرث سواء كان القتل عمدًا أو خطأ، وإليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر أهل العلم، قالوا: ولا يرث من المال ولا من الدِّية وقال مالكٌ والنخعي والهادوني: إنَّ قاتل الخطأ يرث من المال دون الدِّية، ولا يخفى أنَّ التخصيص لا يقبل إلا بدليل وحديث عمر بن شيبه بن أبي كثير الأشجعي نصُّ في محلِّ النزاع، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال له: «وَلَا تَرْتُهَا» وكذلك حديث عدي الجذامي الذي أشرنا إليه، ولفظه في سنن البيهقي: «إِنْ عَدِيَا كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ اقْتَتَلَتَا فَرَمَى إِحْدَاهُمَا فَمَاتَتْ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَاهُ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: أَغْلَقَهَا وَلَا تَرْتُهَا» وأخرج البيهقي أيضًا: «أَنَّ رَجُلًا رَمَى بِحَجَرٍ فَأَصَابَ امْرَأَةً فَمَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ، فَأَرَادَ نَصِيئَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا، فَقَالَ لَهُ إِخْوَتُهُ: لَا حَقَّ لَكَ، فَارْتَفَعُوا إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ: حَقَّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحَجَرُ، وَأَغْرَمَتِ الدِّيَّةُ وَلَمْ يُغْلَبْ مِنْ مِيرَاثِهَا شَيْئًا» وأخرج أيضًا عن جابر بن زيد أنه قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَا مِيرَاثَ لَهُ مِنْهُمَا، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ قَتَلَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَلَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهُمَا» وقال قضى بذلك عمر بن الخطاب وعليٌّ وشريحٌ وغيرهم من قضاة المسلمين وقد ساق البيهقي في الباب آثارًا عن عمر وابن عباس وغيرهما تفيد كلها أنه لا ميراث للقاتل مطلقًا. قوله: (أَشْتِمُ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح الياء المثناة من تحت.

قوله: (مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا) فيه دليل على أنَّ الزَّوْجَةَ تَرِثُ من دية زوجها كما تَرِثُ من ماله وكذلك يدلُّ على ذلك حديث عمرو بن شعيب المذكور لمعوم قوله فيه «بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ» والزَّوْجَةُ من جملتهم وكذلك قوله في حديث قرّة المذكور «هَلْ لَأُمِّي فِيهَا حَقٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ».

بَابُ فِي أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يُوْرَثُونَ

٢٥٨٩- عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا

لِلْعَاقِلَةِ، لَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا، حَتَّى أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سَفْيَانَ الْكَلَابِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَيَّ أَنْ أُوْرَثَ امْرَأَةً أَشْتِمُ الضَّبَّابِيَّ مِنْ دِيَّةِ زَوْجِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٥٢/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٢٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١١٠) وَصَحَّحَهُ، وَرَوَاهُ مَالِكٌ (٨٦٦/٢) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَرَ، وَزَادَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ قَتَلَهُمْ أَشْتِمُ خَطَأً.

٢٥٨٧- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الْعَقْلَ مِيرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَتِيلِ عَلَى قَرَابَتِهِمْ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا السَّرْمِذِيَّ (حم: ٤٥٢/٣) (د: ٢٩٢٧) (ن: ٤٣/٨) (هـ: ٢٦٤٧).

٢٥٨٨- وَعَنْ قُرَّةَ بِنْتِ دَعْمُوصٍ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَهَمِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَ هَذَا دِيَّةُ أَبِي فَمَرَّةٌ يُغْلِبُهَا، وَكَانَ قُتِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ: أَغْلِبْ دِيَّةَ أَبِي، فَقُلْتُ: هَلْ لَأُمِّي فِيهَا حَقٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَكَانَتْ دِيَّتُهُ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١٨٠/٤).

حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضًا النسائي وأعله الدارقطني وقواه ابن عبد البر وحديث عمر أخرجه أيضًا الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي وهو منقطع قال البيهقي: ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا قال الحافظ: وكذا أخرجه النسائي من وجوه آخر عن عمر وقال: إنه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجوه آخر عن عمر أيضًا.

وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني بلفظ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا» وفي إسناده كثير بن مسلم وهو ضعيف وعن ابن عباس أيضًا حديث آخر عند البيهقي بلفظ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ» وفي لفظ: «وَإِنْ كَانَ وَالِدُهُ أَوْ وَلَدُهُ» وفي إسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه بلفظ: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ» وفي إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة تركه أحمد وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال: إسحاق متروك وعن عمر بن شيبه بن أبي كثير الأشجعي عند الطبراني في قصته وأنه قتل امرأته خطأ فقال ﷺ: «أَغْلَقَهَا وَلَا تَرْتُهَا» وعن عدي الجذامي نحوه، أخرجه الخطابي، وحديث سعيد بن المسبب أخرجه أيضًا النسائي، وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ، زاد أبو داود بعد قوله:

لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مطابقاً لسؤالها.

قوله: (أَشَدُّكُمْ اللَّهُ) أي أسألكم رفعاً نشدني أي صوتي، وقد قدّمنا الكلام على هذا التركيب ومعناه.

قوله: (وَمُؤَوِّدٌ عَائِلِي) اختلف في المراد به، فقيل: هو الخليفة بعده. قال الحافظ: وهذا هو المعتمد وقيل: يريد بذلك العامل على النخل، وبه جزم الطبري وابن بطال وأبعد من قال: المراد

بعامله حافر قبره وقال ابن دحية في الخصائص: المراد بعامله: خادمه وقيل: العامل على الصدقة وقيل: العامل فيها كالأجير، ونبه بقوله: ديناراً بالأدنى على الأعلى وظاهر الأحاديث المذكورة في الباب أن الأنبياء لا يورثون، وأن جميع ما تركوه من الأموال صدقة، ولا يعارض ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾، فإن المراد بالوراثة المذكورة وراثة العلم لا المال كما صرح بذلك جماعة من أئمة التفسير.

وقد استشكل ما وقع في الباب «عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالزَّيْبِرِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي سُهَيْبٍ وَالْعَبَّاسِ: أَنْتُمْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا نُورِثُ مَا تَرَكْتُمْ صَدَقَةٌ فَقَالُوا: نَعَمْ» ووجه الاستشكل أن أصل القصة صريح في أن العباس وعلياً قد علما بالله ﷺ قال: «لا نورث» فإن كانا سمعا من النبي ﷺ فكيف يطلبانه من أبي بكر، وإن كانا إنما سمعا من أبي بكر أو في زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر. وأجيب بحمل ذلك على أنهما اعتقدا أن عموم «لا نورث» مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض، ولذلك نسب عمر إلى عليّ وعباس أنهما كانا يعتقدان ظلم من خالفهما كما وقع في صحيح البخاري وغيره وأما خاصتهما بعد ذلك عند عمر، فقال إسماعيل القاضي فيما رواه الدارقطني من طريقه: لم يكن في الميراث إنما تنازعا في ولاية الصدقة وفي صرفها كيف تصرف كذا قال، لكن في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق أبي البختري ما يدل على أنهما أرادا أن يقسم بينهما على سبيل الميراث، ولفظه في آخره: «ثُمَّ جِئْتُمَايَايَا الْآنَ تَخْتَصِمَانِي يَقُولُ هَذَا: أَرِيدُ نَصِيْبِي مِنْ ابْنِ أَخِي، وَيَقُولُ هَذَا: أَرِيدُ نَصِيْبِي مِنْ أَمْرَأَتِي، وَاللَّهِ لَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا إِلَّا بِذَلِكَ» أي إلا بما تقدم من تسليمهما لما على سبيل الولاية وكذا وقع عند النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن أوس، ونحوه في السنن لأبي داود وغيره أراد

نُورِثُ، مَا تَرَكْتُمْ صَدَقَةٌ (حم: ١/٦) (خ: ٦٧٢٦) (م: ١٧٥٩) (٥٤).

٢٥٩٠- وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزَّيْبِرِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي سُهَيْبٍ وَالْعَبَّاسِ: أَنْتُمْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَذِيْبُهُ تَقْوَمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَنْتُمْ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْتُمْ صَدَقَةٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ (حم: ١/٦٠) (خ: ٦٧٧٨) (م: ١٧٥٧) (٤٩).

٢٥٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُؤْتَى أَرْوَاحُ أَنْ يَنْتَ عُمَرَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلُهُ مِيرَاثَهُنَّ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَيْسَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْتُمْ صَدَقَةٌ» (٦/٢٦٢) (خ: ٦٧٣٠) (م: ١٧٥٨).

٢٥٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفْقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَائِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ مَتَّقُوا عَلَيْهِنَ وَفِي لَفْظٍ لَأَحْمَدَ «لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا» (٢/٢٤٢) (خ: ٦٧٢٩) (م: ١٧٦٠).

٢٥٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَا بِي بَكْرٍ: مَنْ يَرِثُكَ إِذَا مِتَ؟ قَالَ: وَلَدِي وَأَهْلِي، قَالَتْ: فَمَا لَنَا لَا نَرِثُ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: سَجَعْتُ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ لَا يُورِثُ وَلَكِنْ أَهْلُ مَنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ، وَأَنْفِقُوا عَلَى مَنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُنْفِقُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٠٨) وَصَحَّحَهُ.

قوله: (لا نورث) بالنون وهو الذي توارد عليه أهل الحديث في القديم والحديث كما قال الحافظ في الفتح: وما تركناه في موضع الرفع بالابتداء وصدقة خبره وقد زعم بعض الرافضة أن لا نورث بالياء التحتانية، وصدقة بالنصب على الحال، وما تركناه في محل رفع على النيابة والتقدير: لا يورث الذي تركناه حال كونه صدقة، وهذا خلاف ما جاءت به الرواية ونقله الحافظ، وما ذلك بأول تحريف من أهل تلك النحلة ويوضح بطلانه ما في حديث أبي هريرة المذكور في الباب بلفظ: «فَهُوَ صَدَقَةٌ» وقوله: «لَا تَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا» وقوله: «إِنَّ النَّبِيَّ لَا يُورِثُ» وما ينادي على بطلانه أيضاً أن أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة رضي الله عنهما فيما التمسته منه من الذي خلفه رسول الله ﷺ من الأراضي، وهما من أفصح الفصحاء وأعلمهم بمدلولات الألفاظ، فلو كان اللفظ كما تقرأه الروافض

أنَّ عمر يقسمها بينهما لينفرد كلُّ منهما بنظر ما يتولاه، فامتنع عمر من ذلك وأراد أن لا يقع عليهما اسم القسمة، ولذلك أقسم على ذلك، وعلى هذا اقتصر أكثر شراح الحديث واستحسنوه، وفيه من النظر ما تقدّم وأعجب من ذلك جزم ابن الجوزي ثمَّ الشيخ محيى الدّين بأنَّ عليّاً وعبّاساً لم يطلبوا من عمر إلا ذلك، مع أنَّ السّياق في صحيح البخاريّ صريحٌ في أنّهما جاءا مرّتين في طلب شيءٍ واحدٍ لكنّ العذر لابن الجوزيّ والنّوويّ أنّهما شرحا اللفظ الوارد في مسلم دون اللفظ الوارد في البخاريّ وأمّا ما ثبت في الصحيح من قول عمر: «جِئْتَنِي يَا عَبَّاسُ تَسْأَلُنِي نَصِيْبَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ» فإنّما عبّر بذلك لبيان قسمة الميراث كيف يقسم بينهم لو كان هناك ميراث، لا أنّه أراد الغضّ منهما بهذا الكلام وزاد الإماميّ عن ابن شهاب عند عمر بن شبة ما لفظه: «فَأَصْلِحَا أَمْرَكُمَا وَإِلَّا لَمْ يُرْجَعْ وَاللّهِ إِلَيْكُمَا».

قوله: (وَلَكِنْ أَقُولُ مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ.. إلخ) فيه دليلٌ على أنّه يتوجّه على الخليفة القائم بعد رسول الله ﷺ أن يقول من كان الرّسول صلوات الله عليه وآله وسلّم يقول، وينفق على ما كان الرّسول يتفق عليه.

من الصغائر كالمفاخذة لم يشكل عتقه من النار بالعتق وإلا فالزنا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة قال: فيحتمل أن يكون المراد: أن العتق يرجح عند الموازنة بحيث يكون مرجحاً لحسنات المعتق ترجيحاً يوازي سيئة الزنا انتهى.

قال الحافظ: ولا اختصاص لذلك بالفرج بل يأتي في غيره من الأعضاء كاليد في الغصب مثلاً.
قوله: (أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ) فيه دليل على أن هذا الأجر مختص بمن كان من المعتقين مسلماً، فلا أجر للكافر في عتقه إلا إذا انتهى أمره إلى الإسلام فسيأتي.

قوله: (فِكَائِكَ) بفتح الفاء وكسرهما لغة: أي كانتا خلاصة.
قوله: (يُجْزَى) بضم الياء وفتح الزاي غير مهموز وأحاديث الباب فيها دليل على أن العتق من القرب الموجبة للسلامة من النار، وأن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى وقد ذهب البعض إلى تفضيل عتق الأنثى على الذكر واستدل على ذلك بأن عتقها يستلزم حرية ولدها سواء تزوجها حر أو عبد، ومجرد هذه المناسبة لا يصلح لمعارضة ما وقع التصريح به في الأحاديث من فكك المعتق إما رجلاً أو امرأتين، وأيضاً عتق الأنثى ربما أفضى في الغالب إلى ضياعها لعدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكر قال في الفتح: وفي قوله: «اعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُوٍّ غُضُوًّا مِنْهُ» إشارة إلى أنه ينبغي أن لا يكون في الرقبة نقصان لتحقيق الاستيعاب وأشار الخطابي إلى أنه يغتفر البعض بمنفعته كالخصي مثلاً واستنكره النووي وغيره وقال: لا يشك في أن عتق الخصي وكل ناقص فضيلة، لكن الكامل أولى.

٢٥٩٦- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: قُلْتُ: أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَنْفُسُهُا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَكْثَرُهَا ثَمَنًا (حم: ٥٠/٥) (خ: ٢٥١٨) (م: ٨٤).

٢٥٩٧- وَعَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ: «أَنَّهَا اخْتَقَتْ وَلِيدَةً لَهَا وَلَمْ تَسْأَلِ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ، قَالَتْ: اسْتَعْرَزْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي اخْتَقْتُ وَلِيدَتِي؟ قَالَ: أَوْ فَعَلْتُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ أُعْطِيتَهَا أَخْوَالَكَ كَانَ أَكْثَرُ لَأَجْرِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣٣٢/٦) (خ: ١٥٩٢) (م: ٩٩٩) وفي الثاني دليل على جواز تبرع المرأة بدون إذن زوجها، وأن صيلة الزوج أفضل من العتق.

كِتَابُ الْعَتَقِ

بَابُ الْحَثِّ عَلَيْهِ

٢٥٩٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اخْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً اخْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنْهُ غُضُوًّا مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٤٧/٢).

٢٥٩٥- وَعَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، يُعْنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ اخْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمًا كَانَ فِكَائِكَ مِنَ النَّارِ، يَجْزَى كُلَّ غُضُوٍّ مِنْهُ غُضُوًّا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ اخْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتْ فِكَائِكَ مِنَ النَّارِ، يَجْزَى كُلَّ غُضُوٍّ مِنْهُمَا غُضُوًّا مِنْهُ، وَآءُ التَّرْمِذِيِّ (١٥٤٧) وَصَحَّحَهُ وَلاَحُضَدَ (٢٣٥/٤) وَأَبِي دَاوُدَ (٢٥١٨) مَعْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ كَعْبِ بْنِ مَرْثَدَةَ أَوْ مَرْثَدَةَ بْنِ كَعْبِ السَّلْمِيِّ، وَزَادَ فِيهِ: «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ اخْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً إِلَّا كَانَتْ فِكَائِكَ مِنَ النَّارِ، يَجْزَى بِكُلِّ غُضُوٍّ مِنْ أَغْضَائِهَا غُضُوًّا مِنْ أَغْضَائِهَا»

حديث كعب بن مرة أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وإسناده صحيح وفي الباب عن عمرو بن عبسة عند أبي داود والترمذي وعن أبي موسى عند أحمد والنسائي وعن عقبة بن عامر عند الحاكم وعن واثلة عند الحاكم أيضاً وعن مالك بن الحارث عنده أيضاً.

قوله: (كِتَابُ الْعَتَقِ) بكسر العين المهملة وسكون الفوقية، وهو زوال الملك وثبوت الحرية.

قال في الفتح: يقال: عتق يعتق عتقاً، بكسر أوله ويفتح، وعتاقاً وعتاقةً، قال الأزهري: وهو مشتق من قولهم: عتق الفرس: إذا سبق، وعتق الفرج: إذا طار، لأن الرقيق يخلص بالعتق ويذهب حيث شاء.

قوله: (مُسْلِمَةً) هذا مقيّد لباقي الروايات المطلقة فلا يستحق الثواب المذكور إلا من اعتق رقبة مسلمة ووقع في حديث عمرو بن عبسة: «مَنْ اخْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً» وهو أخص من قيد الإسلام، ولا خلاف أن معتق الرقبة الكافرة مثاب على العتق ولكنه ليس كتواب الرقبة المؤمنة.

قوله: (حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ) استشكله ابن العربي فقال: الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب النار إلا الزنا، فإن حمل على ما يتعاطاه

قوله: (أَشْعَرْتُ) بفتح الشين المعجمة والعين المهملة وهو من الشعور.

قوله: (وَفِي الثَّانِي ذَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَبَرُّعِ الْمَرْأَةِ.. إلخ) قد قَدَّمنا الكلام على ذلك في باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها من كتاب الهبة.

قوله: (أَسْلَمْتُ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ) فيه دليل على أن ما فعله الكافر حال كفره من القرب يكتب له إذا أسلم فيكون هذا الحديث غصصاً لحديث: «الإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ» وقد تقدّم في أوائل كتاب الصلوة، وجب ذنوب الكافر بالإسلام أيضاً مشروطاً بأن يحسن في الإسلام لما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود قال: «قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَوَاضَعُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: مَنْ أَحْسَنَ فِي الإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخَذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الإِسْلَامِ أُؤْخِذَ بِالأَوَّلِ والآخِرِ»، وحديث حكيم المذكور يدل على أنه يصح العتق من الكافر في حال كفره ويثاب عليه إذا أسلم بعد ذلك، وكذلك الصدقة وصلة الرحم.

بَابُ مَنْ أَغْتَقَ عَبْدًا وَشَرَطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً

٢٥٩٩- عَنْ سَقِينَةَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: «أَغْتَقَيْتِي أُمَ سَلَمَةَ وَشَرَطْتُ عَلَيَّ أَنْ أَخْدُمَ النَّبِيَّ ﷺ مِائَةَ عَاشِرٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢١/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٢٦) وَنِسِيُّ لَفْظٍ: كُنْتُ مَمْلُوكًا لَأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أَغْتَقِكَ وَاشْتَرَطْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتُ، فَقُلْتُ: لَوْ لَمْ تَشْتَرِطِي عَلَيَّ مَا فَارَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتُ، فَأَغْتَقَيْتِي وَاشْتَرَطْتُ عَلَيَّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٣٢).

الحديث أخرجه أيضاً النسائي وقال: لا بأس بإسناده وأخرجه أيضاً الحاكم وفي إسناده سعيد بن جهمان أبو حفص الأسلمي، وثقه يحيى بن معين وأبو داود السجستاني وقال أبو حاتم الرازي: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقد استدلل بهذا الحديث على صحة العتق المعلق على شرط قال ابن رشد: ولم يختلفوا أن العبد إذا أعتقه سيده على أن يخدمه سنين أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته قال ابن رسلان: وقد اختلفوا في هذا، فكان ابن سيرين يثبت الشرط في مثل هذا ومثل عنه أحمد فقال: يشترى هذه الخدمة من صاحبه الذي اشترط له، قيل له: يشترى بالدرهم؟ قال: نعم. انتهى.

وقال الخطابي: هذا وعدٌ عبّر عنه باسم الشرط ولا يلزم

٢٥٩٨- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ وَعَتَاقٍ وَصِلَةٍ رَجِمَ، هَلْ لِي فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ قَالَ: أَسْلَمْتُ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حس: ٤٠٢/٣) (خ: ١٤٣٦) (م: ١٢٣) (١٩٤) وَقَدْ أُخْتُجَ بِهِ عَلَى أَنَّ الْحَرْبِيَّ يَنْفُذُ عَقْدَهُ، وَمَتَى نَفَذَ فَلَهُ وَلَاؤُهُ بِالْخَيْرِ.

قوله: (الإِيمَانُ بِاللهِ وَالْجِهَادُ) قال النووي: ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان، ولم يذكر الحج وذكر العتق وفي حديث ابن مسعود بالصلوة ثم البر ثم الجهاد وفي حديث آخر ذكر السلامة من اليد واللسان قال العلماء: اختلاف الأجرية في ذلك باختلاف الأحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لا يعلمه السائل والسامعون وترك ما علموه قال في الفتح: ويمكن أن يقال: إن لفظة «من» مرادة، كما يقال: فلان أعقل الناس، والمراد من أعقلهم ومنه حديث: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ»، ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس انتهى.

قوله: (أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا) أي اغتباطهم بها أشد، فإن عتق مثل ذلك ما يقع غالباً إلا خالصاً، وهو كقوله تعالى: «لَنْ تَسْأَلُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ».

قوله: (وَأَكْثَرُهَا ثَمَنًا) في رواية للبخاري «أَعْلَاهَا ثَمَنًا» بالعين المهملة، وهي رواية النسائي أيضاً، وللكشيري بالعين المعجمة، وكذا النسفي قال ابن فرقول: معناه متقارب، ورواية مسلم كما هنا قال النووي: محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة، أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين، فالرقبتان أفضل قال: وهذا بخلاف الأضحية فإن الواحدة السميئة فيها أفضل، لأن المطلوب هنا فك الرقبة وهناك طيب اللحم قال الحافظ: والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق أضعاف ما يحصل من النفع لعتق أكثر عدداً منه ورب يحتاج إلى كثرة اللحم لتفرقة على المحاييج الذين يتنعمون به أكثر مما ينتفع به هو بطيب اللحم، فالضابط أن مهما كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو كثر واحتج به لمالك في أن عتق الرقبة الكافرة إذا كانت أعلى ثمناً من المسلمة أفضل، وخالفه أصبغ وغيره وقالوا: المراد بقوله: «أَعْلَى ثَمَنًا» من المسلمين وقد تقدم تقييده بذلك.

حديث منكر وقال البخاري: لا يصح وأثر عمر أخرجه أيضاً النسائي وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه فإن مولده بعد موت عمر بنيف وثلاثين سنة وفي الباب عن ابن عمر مرفوعاً عند النسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ» وهو من رواية ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه قال النسائي: حديث منكر ولا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير ضمرة وقال الترمذي: لم يتابع ضمرة بن ربيعة على هذا الحديث وهو خطأ عند أهل الحديث وقال البيهقي: إنه وهم فاحش وقال الطبراني: وهم فيه ضمرة، والحفوظ بهذا الإسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته وقد رد الحاكم هذا وقال: إنه روى من طريق ضمرة الحديثين بالإسناد الواحد، وضمرة هذا وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يخرج له الشيخان وقد صحح حديثه هذا ابن حزم وعبد الحق وابن القطان.

قوله: (لا يجزىء) بفتح أوله: أي لا يكافئه بما له من الحقوق عليه إلا بأن يشتريه فيعتقه، وظاهره أنه لا يعتق بمجرد الشراء بل لا بد من العتق، وبه قالت الظاهرية وخالفهم غيرهم فقالوا إنه يعتق بنفس الشراء.

قوله: (ذَا رَحِمٍ) بفتح الراء وكسر الحاء، وأصله موضع تكوين الولد ثم استعمل للقرابة فيقع على كل من بينك وبينه نسب يوجب تحريم النكاح.

قوله: (مَحْرَمٌ) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء المخففة، ويقال: محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة والمحرم من لا يحل نكاحه من الأقارب كالأب والأخ والعَمَ ومن في معناهم قال ابن الأثير: الذي ذهب إليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد أن من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ذكراً كان أو أنثى وذهب الشافعي وغيره من الأئمة والصحابة والتابعين إلى أنه يعتق عليه الأولاد والآباء والأمهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته وذهب مالك إلى أنه يعتق عليه الولد والوالد والإخوة ولا يعتق غيرهم قال البيهقي: وافقنا أبو حنيفة في بني الأعمام أنهم لا يعتقون بحق الملك واستدل الشافعي ومن وافقه بأن غير الوالدين والأولاد قرابة لا يتعلّق بها ردّ الشهادة ولا تحب بها الثقة مع اختلاف الدين، فأشبه قرابة ابن العم وبأنه لا يعصبه

الوفاء به وأكثر الفقهاء لا يصحّحون إيقاع الشرط بعد العتق، لأنه شرط لا يلاقي ملكاً، ومنافع الحر لا يملكها غيره إلا في إجارة أو ما في معناها قال في «البحر»: مسألة: ومن قال: اخدم أولادي في ضيعتهم عشر سنين فإذا مضت فانت حر عتيق باستكمال ذلك إجماعاً لحصول الشرط والوقت قال: قلت: ولو خدمهم في غير تلك الضيعة إذ قصد الخدمة لا مكانها، وكذلك لو فرق السنين عليهم لم يضرّ قال الإمام يحيى: وللسيد فيه قبل الوفاة كلّ تصرّف إجماعاً قال في «البحر»: في دعوى الإجماع نظّر قال الإمام يحيى: وتلزمه الخدمة إجماعاً إذ قد وهبها السيد لهم قال الهادي: ويعتق مضيّ المدة وإن لم يخدم إذا علّق بمضيها حيث قال: فإذا مضت قال: وإذا مات الأولاد قبل الخدمة ومضيّ السنين بطل العتق لبطان شرطه وقيل: إن كان لهم أولاد عتق بخدمتهم إذ يعتمهم اللفظ لا غيرهم من الورثة.

بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ

٢٦٠٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِيهِ وَلَدٌ عَنْ وَالِدِهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢/ ٢٣٠) (م: ١٥١٠) (د: ٥١٣٧) (ت: ١٩٠٦) (ن: ٤٨٩٦) (هـ: ٣٦٥٩).

٢٦٠١- وَحَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ١٥/٥) (د: ٣٩٤٩) (ت: ١٣٦٥) (هـ: ٢٥٢٤) وَيَسِي لَفْظُ لَاخْتَدَ: «فَهُوَ عَتِيقٌ»

٢٦٠٢- وَأَبِي دَاوُدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَوْفُوقًا بِثُلْثِ حَلِيبٍ سَمُرَةَ (د: ٣٩٥٠١).

٢٦٠٣- وَزَوَى أَنَسٌ: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لَنَا فَلْتَرْكُ لَابِنِ أَخِيْنَا عَبَاسٍ فِدَاءً»، فَقَالَ: لَا تَذْخُوا مِنْهُ ذَرْهَمًا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٣٧)، وَهُوَ يَذَلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْغَنِيمَةِ ذُو رَحِمٍ لِبَغْضِ الْغَانِمِينَ وَلَمْ يَتَّعِنْ لَهُ لَمْ يَغْنَقْ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْعَبَاسَ ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَيَسِي عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حديث سمرة قال أبو داود والترمذي: لم يروه إلا حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن ورواه شعبة عن قتادة عن الحسن مرسلًا، وشعبة أحفظ من حماد، ولكن الرفع من الثقة زيادة لولا ما في سماع الحسن من سمرة من المقال وقال علي بن المدني: هو

يَقْدَرُ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْهَبَ فَأَنْتَ خُرٌّ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥١٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨٠)، وَزَادَ قَالَ: «عَلَى مَنْ نَصَرَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: يَقُولُ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَرْقَيْتَنِي مُوَلَّيٌّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَوْ مُسْلِمٍ، وَرَوَيْ أَن رَجُلًا أَفْعَدَ أَمَةً لَهُ فِي مَقْلَى حَارٍّ فَأَخْرَقَ عَجْرَهَا، فَأَعْتَقَهَا عَمْرُ وَأَرْجَعَهُ ضَرْبًا. حَكَاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ، قَالَ: وَكَذَلِكَ أَقُولُ»

حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وقال المنذري: في إسناده عمرو بن شعيب وقد تقدم اختلاف الأئمة في حديثه، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ثقة ولكنه مدلسٌ وبقية رجال أحمد ثقات، وأخرجه أيضاً الطبراني وأثر عمر أخرجه مالك في الموطأ بلفظ: «إِنَّ وَلِيدَةً أَنْتَ عَمْرٌ وَقَدْ ضَرَبَهَا سَيِّدُهَا بِسَارٍ فَأَصَابَهَا بِهَا فَأَعْتَقَهَا عَلَيْهِ» وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَةً أَوْ ضَرَبَهَا فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَ» وعن سويد بن مقرن عند مسلم وأبي داود والترمذي قال: «كُنَّا بَنِي مُقْرِنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمَةٌ وَاحِدَةٌ فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَعْتِقُوهَا» وفي رواية: «أَنَّهُ قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُ لَا خَادِمَ لِيَنِي مُقْرِنَ غَيْرَهَا، قَالَ: فَلْيَسْتَخْلِفُوهَا فَإِذَا اسْتَغْنَوْا عَنْهَا فَلْيُخْلَوْا سَبِيلَهَا» وعن سمرة بن جندب وأبي هريرة ذكرهما ابن الأثير في الجامع ويبيض لهما وكلاهما بلفظ: «مَنْ مَثَلَ بِعَبْدٍ عَتَقَ عَلَيْهِ» وعن أبي مسعود البدري عند مسلم وغيره وفيه: «كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا بِالسَّوْطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَفْذَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ وَفِيهِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ خُرٌّ يُلْجِئُهُ اللَّهُ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلْفَخْخُكَ النَّارُ، أَوْ لَمَسْتَنُكَ النَّارُ» والأحاديث تدل على أَنَّ المثلة من أسباب العتق وقد اختلف: هل يقع العتق بمجردهما أم لا؟ فحكى في «البحر» عن عليٍّ والمهادي والمؤيد بالله والفريقين أَنَّهُ لَا يَتَعَقُّ بِمَجْرَدِهَا، بل يؤمر السيد بالعتق فإن تمرد فالحاكم وقال مالك والليث وداود والأوزاعي: بل يمتنع بمجردهما.

وحكى في «البحر» أيضاً عن الأكثر أَنَّ مَنْ مَثَلَ بِعَبْدٍ غَيْرِهِ لَمْ يَتَعَقَّ وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ يَتَعَقُّ وَيُضْمَنُ الْقِيَمَةَ لِلْمَالِكِ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثِ سُوَيْدِ بْنِ مِقْرِنٍ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّهُ أَجَمَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ ذَلِكَ الْعَتَقَ لَيْسَ وَاجِبًا، وَإِنَّمَا هُوَ

فَلَا يَتَعَقُّ عَلَيْهِ بِالْقِرَابَةِ كَابْنِ الْعَمِّ، وَيَأْتِي لَوْ اسْتَحَقَّ الْعَتَقَ عَلَيْهِ بِالْقِرَابَةِ لَمَنْعَ مَنْ يَبِيعُهُ إِذَا اشْتَرَاهُ، وَهُوَ مَكَاتِبُ كَالْوَالِدِ وَالْوَلَدِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ نَصَبَ مِثْلِ هَذِهِ الْأَقْبَسَةِ فِي مِقَابَلَةِ حَدِيثِ سَمُرَةَ وَحَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو تَمَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ مُنْصَفٌ، وَالْإِعْتِدَارُ عَنْهُمَا بِمَا فِيهِمَا مِنَ الْمَقَالِ الْمُتَقَدِّمِ سَاقِطٌ لِأَنَّهُمَا يَتَعَاضِدَانِ فَيُصْلِحَانِ لِلْإِحْتِجَاجِ وَحَكْيِ فِي الْفَتْحِ عَنْ دَاوُدِ الظَّاهِرِيِّ أَنَّهُ لَا يَتَعَقُّ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ.

قوله: (لَا بَيْنَ أُخْتَيْنَا) بِالْمَثْنَةِ مِنْ فَوْقِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ أَخْوَالُ أَبِيهِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، فَإِنَّ أُمَّ الْعَبَّاسِ هِيَ نَتِيلَةُ بَالْتُونِ وَالْفَرُوقِيَّةُ مُصْغَرًا بِنْتُ جَنَانَ بِالسَّاجِمِ وَالتُّونِ وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِذَلِكَ أَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمَطْلَبِ مِنْهُمْ لِأَنَّهَا سَلِمَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ أَحِيحَةَ بِمَهْمَلَتَيْنِ مُصْغَرًا وَهِيَ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ وَمِثْلُهُ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْهَجْرَةِ أَنَّهُ ﷺ: «نَزَلَ عَلَى أَخْوَالِهِ بَنِي النَّجَّارِ» وَأَخْوَالُهُ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هُمْ بَنُو زَهْرَةَ وَبَنُو النَّجَّارِ هُمُ أَخْوَالُ جَدِّهِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا مِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَتَعَقُّ ذُو الرَّحِمِ عَلَى رَحِمِهِ، وَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ فَقَالَ: بَابُ إِذَا أَسْرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمَّهُ هَلْ يَفَادِي؟ قَالَ فِي الْفَتْحِ: قِيلَ: إِنَّهُ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى تَضْعِيفِ مَا وَرَدَ فِيمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرُومٍ.

بَابُ أَنَّ مَنْ مَثَلَ بِعَبْدٍ عَتَقَ عَلَيْهِ

٢٦٠٤ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «أَنَّ زَيْنَاعًا أَبَا رُوْحٍ وَجَدَ غُلَامًا لَهُ مَعَ جَارِيَةٍ لَهُ، فَجَدَّ أَنْفَهُ وَجَبَّهَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ قَسَلَ هَذَا بِكَ؟ قَالَ: زَيْنَاعٌ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟ فَقَالَ: كَانَ مِنْ أَمْرِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْهَبَ فَأَنْتَ خُرٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَوْلَى مَنْ أَنَا؟ فَقَالَ: مَوْلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَأَوْصَى بِهِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَمَّا قُبِضَ جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: وَصِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: نَعَمْ، تُجْبِرِي عَلَيْكَ النَّفَقَةَ وَعَلَى عِيَالِكَ، فَاجْرَأَا عَلَيْهِ حَتَّى قُبِضَ فَلَمَّا اسْتَخْلَفَ عَمْرُ جَاءَهُ فَقَالَ: وَصِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَعَمْ، أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بِمِصْرَ، قَالَ: فَكُتِبَ عَمْرُ إِلَى صَاحِبِ مِصْرَ أَنْ يُعْطِيَهُ أَرْضًا يَأْكُلُهَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٢/٢) فِي رِوَايَةِ أَبِي حَنْزَلَةَ الصَّنِيعِيِّ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَارِخًا، فَقَالَ لَهُ: مَا لَكَ قَالَ: سَيِّدِي رَأَيْتِي أَقْبَلَ جَارِيَةً لَهُ فَجَبَّ مَذَاكِيرِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَيَّ بِالرَّجُلِ، فَطُلِبَ فَلَمْ

مندوب رجاء الكفارة وإزالة إثم اللطم وذكر من أدلتهم على عدم الوجوب إذنه ﷺ لهم بأن يستخدموها ورد بأن إذنه ﷺ لهم باستخدامها لا يدل على عدم الوجوب، بل الأمر قد أفاد الوجوب والإذن بالاستخدام دل على كونه وجوباً مترافياً إلى وقت الاستغناء عنها، ولذا أمرهم عند الاستغناء بالتخلى لها ونقل النووي أيضاً عن القاضي عياض أنه أجمع العلماء على أنه لا يجب إعتاق بشيء مما يفعله المولى من مثل هذا الأمر الخفيف، يعني اللطم المذكور في حديث سويد بن مقرن قال: واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مبرح لغير موجب أو تحريق بنار أو قطع عضو أو إفساده أو نحو ذلك، فذهب مالك والأوزاعي والليث إلى عتق العبد بذلك ويكون ولاؤه له ويعاقبه السلطان على فعله، وقال سائر العلماء: لا يعتق عليه انتهى.

وبهذا يتبين أن الإجماع الذي أطلقه النووي مقيد بمثل ما ذكره القاضي عياض وأعلم أن ظاهر حديث ابن عمر الذي ذكرناه يقتضي أن اللطم والضرب يقتضيان العتق من غير فرق بين القليل والكثير والمشروع وغيره، ولم يقل بذلك أحد من العلماء وقد دلت الأدلة على أنه يجوز للسيد أن يضرب عبده للثأب، ولكن لا يجاوز به عشرة أسواط ومن ذلك حديث: «إذا ضرب أحدكم خاومة فليجئ بوجهه» فأفاد أنه يباح ضربه في غيره ومن ذلك الإذن لسيد الأمة بمجدها، فلا بد من تقييد مطلق الضرب الوارد في حديث ابن عمر هذا بما ورد من الضرب المأذون به، فيكون الموجب للعتق هو ما عداه.

باب من أعتق شركاً له في عبد

٢٦٠٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَتْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدَلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَهَتَّقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَلَا فَقَدَ عَتَقَ عَلَيْهِ مَا عَتَّقَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١/٢٥٦/٣٤ و٥٣١٥) (خ: ٢٥٢١ و٢٥٢٢ و٢٥٢٣ و٢٥٢٤) (م: ١٥٠١) (١) (د: ٣٩٤٥) (ت: ١٣٤٦) (ن: ٣١٩/٧) (هـ: ٢٥٢٨) وَاللَّاحِقُ طَبْعِي (٤/١٢٤) وَرَأَى: «وَرَقَ مَا بَقِيَ» وَفِي رِوَايَةٍ مَفْقَرٌ عَلَيْهَا: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةُ عَدَلٍ لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِيراً» وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَإِنْ كَانَ مُوسِيراً قَوْمٌ عَلَيْهِ ثُمَّ يَعْتِقُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٤٠) وَالْبُخَارِيُّ (٢٥٢٢) وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ

فِي مَمْلُوكٍ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتِقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدَرُ ثَمَنِهِ يُقَامُ قِيمَةُ عَدَلٍ وَيُعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَيُخْلَى سَبِيلَ الْمُعْتَقِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٢٣) وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيباً لَهُ فِي مَمْلُوكٍ أَوْ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَتْلُغُ قِيمَتَهُ بِقِيمَةِ الْعَدَلِ فَهُوَ عَتِيقٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٥٥٣) وَالْبُخَارِيُّ (٢٥٢٤) وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَتْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٠١) (١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٤٥).

٢٦٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي فِي الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ، فَيَعْتِقُ أَحَدَهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ يَقُولُ: قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ الْمَالِ مَا يَتْلُغُ يَقَوْمُ مِنْ مَالِهِ قِيمَةُ الْعَدَلِ وَيَذْنَعُ إِلَى الشُّرَكَاءِ أَنْصِبَاءَهُمْ، وَيُخْلَى سَبِيلَ الْمُعْتَقِ، يُخْبِرُ بِذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٢٥).

٢٦٠٧- وَعَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِنَا أَعْتَقَ شَيْئاً لَهُ مِنْ مَمْلُوكِهِ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلَ خَلَاصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَقَالَ: لَيْسَ لَكَ عَزٌّ وَجَلٌّ شَرِيكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِي لَفْظٍ: «هُوَ خَرُّ كُلِّ لَيْسَ لَكَ شَرِيكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٥/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ مَعْنَاهُ (٣٩٣٣).

٢٦٠٨- وَعَنْ إسماعيل بن أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «كَانَ لَهُمْ غُلَامٌ يُقَالُ لَهُ: طَهْمَانٌ أَوْ ذُكْرَانٌ، فَأَعْتَقَ جَدَّهُ بَصْنَةً، فَجَاءَ الْعَبْدُ إِلَى النَّبِيِّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تُعْتَقُ فِي عِتْقِكَ، وَتُرَقَّ فِي رِقِّكَ، قَالَ: فَكَانَ يَخْدُمُ سَيِّدَهُ حَتَّى مَاتَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٢/٣).

٢٦٠٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَيْئاً لَهُ مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمُ الْمَمْلُوكِ قِيمَةُ عَدَلٍ، ثُمَّ أَسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يَعْتِقْ غَيْرَ مُشْتَرَقٍ عَلَيْهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِي (حم: ٤٧٢/٢) (خ: ٢٥٢٧) (م: ١٥٠٣) (٣) (د: ٣٩٣٨) (ت: ١٣٤٨) (هـ: ١٥٢٧).

حديث أبي المليلح أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وقال النسائي: أرسله سعيد بن أبي عروبة وساقه عنه مرسلأ وقال هشام: وسعيد أثبت من همام في قتادة وحديثهما أولى بالصواب، وأبو المليلح اسمه عامر ويقال: عمر ويقال: زيد، وهو ثقة محتج

المحدث في الصحيحين، وأبو أسامة بن عمير هذلي بصري له صحة، ولا يعلم أن أحداً روى عنه غير ابنه أبي المليلح، وقوى الحافظ في الفتح إسناده حديث أبي المليلح قال: وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة: «أن رجلاً اعتق شقصاً له في مملوك، فقال النبي ﷺ: هو حر كله وليس لله شريك».

وحديث إسماعيل بن أمية قال في جمع الزوائد: هو مرسل ورجاله ثقات وأخرجه الطبراني، ويشهد له ما في حديث ابن عمر المذكور بلفظ: «وإلا فقد عتق عليه ما عتق».

وما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد حسن عن ابن التلب بالناء الفوقانية عن أبيه: «أن رجلاً اعتق نعيماً له من مملوك فلم يضمنه النبي ﷺ» وحديث أبي هريرة قال أبو داود: ورواه روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية. انتهى.

ورواه يحيى بن سعيد وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر في السعاية ورواه يزيد بن زريع عن سعيد فذكر فيه السعاية وقال البخاري: رواه سعيد عن قتادة فلم يذكر فيه السعاية وقال الخطابي: اضطرب سعيد بن أبي عروبة في السعاية مرة يذكرها ومرة لا يذكرها، فدل على أنها ليست من متن الحديث عنده وإنما هي من كلام قتادة، وتفسيره على ما ذكره

همام ويثبه قال: ويدل على ذلك حديث ابن عمر، يعني الذي فيه: «وإلا فقد عتق عليه ما عتق» وقال الترمذي: روى شعبة هذا الحديث عن قتادة ولم يذكر فيه السعاية وقال النسائي: أثبت أصحاب قتادة شعبة وهمام على خلاف سعيد بن أبي عروبة وصوب روايتهما قال: وقد بلغني أن هماماً روى هذا الحديث عن قتادة، فجعل قوله: «وإن لم يكن ماله.. إلخ» من قول قتادة وقال عبد الرحمن بن مهدي: أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره لأنه كتبه إماماً قال أبو بكر النيسابوري: ما أحسن ما رواه همام وضبطه فصل قول قتادة.

وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكرها وقال أبو محمد الأصيلي وأبو الحسن بن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية أولى ممن ذكرها وقال البيهقي، قد اجتمع هنا شعبة مع فضل حفظه وعلمه بما سمع من قتادة وما لم يسمع وهشام مع فضل حفظه وهمام مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف سعيد بن أبي عروبة ومن تابعه في إدراج السعاية في الحديث وذكر أبو بكر الخطيب أن أبا عبد

الرحمن بن يزيد المقرئ قال: رواه همام وزاد فيه ذكر الاستسعاء وجعله من قول قتادة وميزه من كلام النبي ﷺ.

قال ابن العربي: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ وإنما هو من قول قتادة، وقد ضعف أحمد رواية سعيد بن أبي عروبة، ولكنه قد تابع سعيداً على ذكر الاستسعاء جماعة كما ذكر ذلك البخاري، ومنهم جرير بن حازم، ومنهم حجاج بن حجاج عن قتادة، ومنهم أحمد بن حفص أحد شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية ورواه عن قتادة أيضاً حجاج بن أرطاة كما رواه الطحاوي ورواه أيضاً عن قتادة إبان كما في سنن أبي داود ورواه أيضاً موسى بن خلف عن قتادة كما ذكر ذلك الخطيب ورواه أيضاً شعبة عن قتادة كما في صحيح مسلم والنسائي وقد رجح رواية سعيد للسعاية، ورفعها جماعة منهم ابن دقيق العيد، قالوا: لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بمحدث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه، وإن كان همام وهشام أحفظ منه، لكنه لم يناف ما رواه، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه، وليس المجلس متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد، ولهذا صحح صاحبنا الصحيحين كون الجميع مرفوعاً قال في الفتح: وأما ما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به فمردود لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة وآخرون معهم لا نطيل بذكرهم، وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل.

وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه، فإنه جملة واقعة عين، وهم جعلوه حكماً عاماً، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جعله من قول قتادة، ولم يطعن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر: «وإلا فقد عتق منه ما عتق» بكون أيوب جعله من قول نافع وميزه كما صنع همام سواء، فلم يجعلوه مدرجاً كما جعلوا حديث همام مدرجاً مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك، وهمام لم يوافقه أحد، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجاً محمد بن وضاح وآخرون والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لصاحبي الصحيح قال ابن المواق: والإنصاف أن لا يوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به، فليس بين تحديثه

محدثه في الصحيحين، وأبو أسامة بن عمير هذلي بصري له صحة، ولا يعلم أن أحداً روى عنه غير ابنه أبي المليلح، وقوى الحافظ في الفتح إسناده حديث أبي المليلح قال: وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة: «أن رجلاً اعتق شقصاً له في مملوك، فقال النبي ﷺ: هو حر كله وليس لله شريك».

وحديث إسماعيل بن أمية قال في جمع الزوائد: هو مرسل ورجاله ثقات وأخرجه الطبراني، ويشهد له ما في حديث ابن عمر المذكور بلفظ: «وإلا فقد عتق عليه ما عتق».

وما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد حسن عن ابن التلب بالناء الفوقانية عن أبيه: «أن رجلاً اعتق نعيماً له من مملوك فلم يضمنه النبي ﷺ» وحديث أبي هريرة قال أبو داود: ورواه روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية. انتهى.

ورواه يحيى بن سعيد وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر في السعاية ورواه يزيد بن زريع عن سعيد فذكر فيه السعاية وقال البخاري: رواه سعيد عن قتادة فلم يذكر فيه السعاية وقال الخطابي: اضطرب سعيد بن أبي عروبة في السعاية مرة يذكرها ومرة لا يذكرها، فدل على أنها ليست من متن الحديث عنده وإنما هي من كلام قتادة، وتفسيره على ما ذكره

همام ويثبه قال: ويدل على ذلك حديث ابن عمر، يعني الذي فيه: «وإلا فقد عتق عليه ما عتق» وقال الترمذي: روى شعبة هذا الحديث عن قتادة ولم يذكر فيه السعاية وقال النسائي: أثبت أصحاب قتادة شعبة وهمام على خلاف سعيد بن أبي عروبة وصوب روايتهما قال: وقد بلغني أن هماماً روى هذا الحديث عن قتادة، فجعل قوله: «وإن لم يكن ماله.. إلخ» من قول قتادة وقال عبد الرحمن بن مهدي: أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره لأنه كتبه إماماً قال أبو بكر النيسابوري: ما أحسن ما رواه همام وضبطه فصل قول قتادة.

وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكرها وقال أبو محمد الأصيلي وأبو الحسن بن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية أولى ممن ذكرها وقال البيهقي، قد اجتمع هنا شعبة مع فضل حفظه وعلمه بما سمع من قتادة وما لم يسمع وهشام مع فضل حفظه وهمام مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف سعيد بن أبي عروبة ومن تابعه في إدراج السعاية في الحديث وذكر أبو بكر الخطيب أن أبا عبد

الرحمن بن يزيد المقرئ قال: رواه همام وزاد فيه ذكر الاستسعاء وجعله من قول قتادة وميزه من كلام النبي ﷺ.

قال ابن العربي: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ وإنما هو من قول قتادة، وقد ضعف أحمد رواية سعيد بن أبي عروبة، ولكنه قد تابع سعيداً على ذكر الاستسعاء جماعة كما ذكر ذلك البخاري، ومنهم جرير بن حازم، ومنهم حجاج بن حجاج عن قتادة، ومنهم أحمد بن حفص أحد شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية ورواه عن قتادة أيضاً حجاج بن أرطاة كما رواه الطحاوي ورواه أيضاً عن قتادة إبان كما في سنن أبي داود ورواه أيضاً موسى بن خلف عن قتادة كما ذكر ذلك الخطيب ورواه أيضاً شعبة عن قتادة كما في صحيح مسلم والنسائي وقد رجح رواية سعيد للسعاية، ورفعها جماعة منهم ابن دقيق العيد، قالوا: لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بمحدث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه، وإن كان همام وهشام أحفظ منه، لكنه لم يناف ما رواه، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه، وليس المجلس متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد، ولهذا صحح صاحبنا الصحيحين كون الجميع مرفوعاً قال في الفتح: وأما ما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به فمردود لأنه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة وآخرون معهم لا نطيل بذكرهم، وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل.

وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه، فإنه جملة واقعة عين، وهم جعلوه حكماً عاماً، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جعله من قول قتادة، ولم يطعن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر: «وإلا فقد عتق منه ما عتق» بكون أيوب جعله من قول نافع وميزه كما صنع همام سواء، فلم يجعلوه مدرجاً كما جعلوا حديث همام مدرجاً مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك، وهمام لم يوافقه أحد، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجاً محمد بن وضاح وآخرون والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لصاحبي الصحيح قال ابن المواق: والإنصاف أن لا يوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به، فليس بين تحديثه

محدثه في الصحيحين، وأبو أسامة بن عمير هذلي بصري له صحة، ولا يعلم أن أحداً روى عنه غير ابنه أبي المليلح، وقوى الحافظ في الفتح إسناده حديث أبي المليلح قال: وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة: «أن رجلاً اعتق شقصاً له في مملوك، فقال النبي ﷺ: هو حر كله وليس لله شريك».

وحديث إسماعيل بن أمية قال في جمع الزوائد: هو مرسل ورجاله ثقات وأخرجه الطبراني، ويشهد له ما في حديث ابن عمر المذكور بلفظ: «وإلا فقد عتق عليه ما عتق».

وما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد حسن عن ابن التلب بالناء الفوقانية عن أبيه: «أن رجلاً اعتق نعيماً له من مملوك فلم يضمنه النبي ﷺ» وحديث أبي هريرة قال أبو داود: ورواه روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية. انتهى.

أبطل السّعاية بحديث «الرّجلُ الَّذي أعتقَ سيّئةَ مَماليكٍ عندَ مؤبّرِهِ ففَجَزَأَهُمْ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَى أَرْبَعَةً». وقد تقدّم في باب تبرّعات المريض من كتاب الوصايا وجه الدلالة منه أنّ الاستسعاء لو كان مشروعاً لتجزّ من كلّ واحدٍ منهم عتق ثلثه واستسعى في بقيّة قيمته لورثة الميت وأجاب من أثبت السّعاية بأنّها واقعة عين فيحتمل أن تكون قبل مشروعيّة السّعاية، ويحتمل أن تكون السّعاية مشروعة في غير هذه الصّورة وقد أخرج عبد الرزّاق بإسناد رجاله ثقات «أنّ رجلاً من بني عذرة أعتق مملوكاً له عند مؤبّرِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَأَعْتَقَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ وَأَمْرَهُ أَنْ يَسْعَى فِي الثَّلَاثِينَ» واحتجّوا أيضاً بما أخرجه النّسائي عن ابن عمر من حديث، وفيه: «وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ» واجيب بأنّ ذلك مخصّ بصورة اليسار لقوله في هذا الحديث: «وله وفاء» والسّعاية إنّما هي في صورة الإعسار وقد ذهب إلى الأخذ بالسّعاية إذا كان المعتق معسراً أبو حنيفة وصاحبه والأوزاعي والثوري وإسحاق وأحمد في رواية.

واليه ذهب المهاديّة وآخرون، ثمّ اختلفوا فقال الأكثر: يعتق جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك، وزاد ابن أبي ليلى فقال: ثمّ يرجع العبد على المعتق الأوّل بما دفعه إلى الشريك وقال أبو حنيفة وحده: يتخيّر بين السّعاية وبين عتق نصيبه، وهذا يدلّ على أنّه لا يعتق عنده ابتداءً إلاّ النصيب الأوّل فقط وعن عطاء: يتخيّر الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصّته في الرّق وخالف الجميع زفر فقال: يعتق كلّهُ، وتقوّم حصّة الشريك فتؤخذ إن كان المعتق موسراً وتبقى في ذمّته إن كان معسراً وقد حكى في «البحر» عن الفريقين من الحنفية والشافعية مثل قول زفر فيظفر في صحّة ذلك وحكى أيضاً عن الشافعي أنّه يبقى نصيب شريك المعسر رقيقاً وعن النّاصر أنّه يسعى العبد مطلقاً وعن أبي حنيفة يسعى عن المعسر ولا يرجع عليه، والموسر يخير شريكه بين تضمينه أو السّعاية أو إعتاق نصيبه كما مرّ وعن عثمان البتيّ أنّه لا شيء على المعتق إلاّ أن تكون جارية تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضّرر وعن ابن شبرمة أنّ القيمة في بيت المال وعن محمّد بن إسحاق أنّ هذا الحكم للعبيد دون الإماء.

قوله: (قيمةٌ عدلٌ) بفتح العين: أي لا زيادة فيه ولا نقص.

به مرّةً وفتياه أخرى منافاةً ويؤيّد أنّ البيهقي أخرج عن قتادة أنّه أفتى به ومّا يؤيّد الرّفْع في حديث ابن عمر أعني قوله: «ولا فقد عتق عليه ما عتق» إنّ الَّذي رفعه مالكٌ وهو أحفظ لحديث نافع من أيوب، وقد تابعه عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطّاب كما قال البيهقي، ولا شك أنّ الرّفْع زيادةٌ معتبرة لا يليق إهمالها كما تقرّر في الأصول وعلم الاصطلاح وما ذهب إليه بعض أهل الحديث من الإللال لطريق الرّفْع بالوقف في طريق أخرى لا ينبغي التعويل عليه، وليس له مستند ولا سيّما بعد الإجماع على قبول الزيادة الّتي لم تقع منافيةً مع تعدّد مجالس السّماع. فالواجب قبول الزيادتين المذكورتين في حديث ابن عمر وحديث أبي هريرة، وظاهرهما التعارض، والجمع ممكن لا كما قال الإسماعيلي وقد جمع البيهقي بين الحديثين بأنّ معناه أنّ المعسر إذا أعتق حصّته لم يسر العتق في حصّة شريكه، بل تبقى حصّة شريكه على حالها وهي الرّق، ثمّ يستسعى العبد في عتق بقيّته فيحصل ثمن الجزء لشريك سيّده ويدفعه إليه ويعتق وجعلوه في ذلك كالمكاتب. وهو الَّذي جزم به البخاري.

قال الحافظ: والَّذي يظهر أنّه في ذلك باختياره لقوله: (غَيْرُ مُشْتَقَوْقٍ) عليه فلو كان ذلك على سبيل اللّزوم بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتّى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهي لا تلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لأنّها غير واجبة فهذه مثلها قال البيهقي: لا يبقى بين الحديثين بعد هذا الجمع معارضةً أصلاً قال الحافظ: وهو كما قال إلاّ أنّه يلزم منه أن يبقى الرّق في حصّة الشريك إذا لم يختر العبد الاستسعاء فيعارضه حديث أبي المليح الَّذي ذكره المصنّف قال: ويمكن حمله على ما إذا كان المعتق غنياً أو على ما إذا كان جميعه له فأعتق بعضه واستدلّ على ذلك بحديث ابن التلبّ الَّذي تقدّم ثمّ قال: وهو محمولٌ على المعسر وإلاّ لتعارضاً وجمع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك: المراد بالاستسعاء أنّ العبد يستمرّ في حصّة الَّذي لم يعتق رقيقاً فيسعى في خدمته بقدر ما له فيه من الرّق قال: ومعنى قوله: «غَيْرُ مُشْتَقَوْقٍ عَلَيْهِ» أي من جهة سيّده المذكور فلا يكلفه من الخدمة فوق حصّة الرّق، ويؤيّد هذا حديث إسماعيل بن أميّة الَّذي ذكره المصنّف، ولكنّه يردّ عليه ما وقع في رواية للنّسائي وأبي داود بلفظ: «وَأَسْتَسْعَى فِي قِيَمَتِهِ لِصَاحِبِهِ» واحتجّ من

والحاكم عن عائشة «أنها باعت مذبرةً سحرتها».

قوله: «أَنَّ رَجُلًا» في مسلم أنه أبو مذكور الأنصاري والغلام اسمه يعقوب ولفظ أبي داود «أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ: أَبُو مَذْكُورٍ أَغْتَقَ غُلَامًا يُقَالُ لَهُ: يَعْقُوبُ». انتهى.

وهو يعقوب القبطي كما في رواية مسلم وابن أبي شيبة.

قوله: «عَنْ دُبْرٍ» يضم الدال والموحدة وهو العتق في دبر الحياة كان يقول السيد لعبد: أنت حرٌ بعد موتي، أو إذا مت فانت حرٌ، وسَمِيَ السَّيِّدَ مَذْبِرًا بصيغة اسم الفاعل لأنه دَبَّرَ أمرَ دنياه باستخدامه ذلك المذبر واسترقاقه ودَبَّرَ أمرَ آخرته بإعتاقه وتحصيل أجر العتق.

قوله: «فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ» في رواية للبخاري نعيم بن النخام بالتون والحاء المهملة المشددة وهو لقب والد نعيم وقيل: إنه لقب لنعيم، وظاهر الرواية خلاف ذلك والحديث يدل على جواز بيع المذبر مطلقاً من غير تقييد بالفسق والضلالة، وإليه ذهب الشافعي وأهل الحديث، ونقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكى النووي عن الجمهور أنه لا يجوز بيع المذبر مطلقاً والحديث يرد عليهم وروي عن الحنفية والمالكية أنه لا يجوز بيع المذبر تدبيراً مطلقاً لا المذبر تدبيراً مقيداً نحو أن يقول: إن مت من مرضي هذا فلان حرٌ، فإنه يجوز بيعه لأنه كالوصية فيجوز الرجوع فيه كما يجوز الرجوع فيها وقال أحمد: يمنع بيع المذبرة دون المذبر وقال الليث: يجوز بيعه إن شرط على المشتري عتقه وقال ابن سيرين: لا يجوز بيعه إلا من نفسه وقال مالك وأصحابه: لا يجوز بيعه إلا إذا كان على السيد دين فيباع له قال النووي: وهذا الحديث صريح أو ظاهر في الرد عليهم لأن النبي ﷺ إنما باعه لينفقه سيده على نفسه، ولعله لم يقف على رواية النسائي التي ذكرها المصنف، نعم، لا وجه لقصر جواز البيع على حاجة قضاء الدين، بل يجوز البيع لها ولغيرها من الحاجات، والرواية المذكورة قد تضمنت أن الرجل المذكور كان محتاجاً للبيع لما عليه من الدين ومن نفقة أولاده وقد ذهب إلى جواز البيع لمطلق الحاجة عطاءً والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب، كما حكى ذلك عنهم في «البحر»، وإليه مال ابن دقيق العيد، فقال: من منع البيع مطلقاً كان الحديث حجةً عليه، لأن المنع الكلّي يناقضه الجواز الجزئي، ومن أجازته في بعض الصور فله أن يقول: قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول به

قوله: «لَا وَكُسَ» بفتح الواو وسكون الكاف بعدها سين مهملة: أي لا نقص والشطط بشين معجمة ثم طاء مهملة مكررة: وهو الجور بالزيادة على القيمة، من قولهم: شططي فلان إذا شق عليك وظلمك حقك.

قوله: «أَوْ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ» الشرك بكسر الشين المعجمة وسكون الراء: الحصة والنصيب قال ابن دقيق العيد: هو في الأصل مصدر.

قوله: «شِقْصًا» بكسر الشين المعجمة وسكون القاف، وفي الرواية الثانية شقيصاً بفتح الشين وكسر القاف، والشقص والشقيص مثل النصف والنصيب: وهو القليل من شيء، وقيل: هو النصب قليلاً كان أو كثيراً.

بَابُ التَّذْيِيرِ

٢٦١٠ - عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَغْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ، فَاحْتِاجَ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٢٥٣٤) (م: ٩٩٧) (حم: ٣/ ٣٠٥)، وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «أَغْتَقَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ وَكَانَ مُحْتَاجًا وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَخْطَاهُ فَقَالَ: أَفْضِرْ دَيْنَكَ، وَأَنْتِيقَ عَلَى عِيَالِكَ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

٢٦١١ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ الْأَخْنَفِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّهُ أَغْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ وَكَاتَبَهُ، فَأَدَّى بَعْضًا وَبَقِيَ بَعْضٌ وَمَاتَ مَوْلَاهُ، فَأَتَوْا ابْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ: مَا أَخَذَ فَهُوَ لَهُ، وَمَا بَقِيَ فَلَا شَيْءَ لَكُمْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١/ ٢١١).

حديث جابر أخرجه أيضاً الأربعة وابن حبان والبيهقي من طرق كثيرة بالفاظ متنوعة، وفي الباب عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً عند البيهقي بلفظ: «الْمَذْبُورُ مِنَ الثَّلَاثِ» ورواه الشافعي، والحفاظ يوقفونه على ابن عمر ورواه الذارقطي مرفوعاً بلفظ: «الْمَذْبُورُ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الثَّلَاثِ» وفي إسناده عبيدة بن حسان وهو منكر الحديث وقال الذارقطي في «العلل»: الأصح وقفه وقال العقيلي: لا يعرف إلا بعلي بن طبيان وهو منكر الحديث وقال أبو زرعة: الموقوف أصح وقال ابن القطان: المرفوع ضعيف وقال البيهقي: الصحيح موقوف وقد روي نحوه عن علي موقوفاً عليه وعن أبي قلابة مرسلًا «أَنَّ رَجُلًا أَغْتَقَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ، فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الثَّلَاثِ» وروى الشافعي

منه بالهبة لما بينه وبين الوصية من المشابهة التامة.

قوله: (مَا أَخَذَ فَهُوَ لَهُ وَمَا بَقِيَ فَلَا شَيْءَ لَكُمْ) استدلل به القاضي زيد والهادوية على أن الكتابة لا يبطل بها التدبير، ويعتق العبد عندهم بالأسبق منهما وقال المنصور بالله: لا تصح الكتابة بعد التدبير لأنها بيع فلا تصح إلا حيث يصح البيع ورد بأن ذلك تعجبل للعتق مشروط.

بَابُ الْمَكَاتِبِ

٢٦١٢- عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينَهَا فِي كِتَابَتِهَا وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبَا أَنْ أَفْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ بَرِيرَةَ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا فَأَبَوْا وَقَالُوا: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَعْمَلْ وَيَكُونُ لَنَا وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَحَقُّ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرْطُهُ مِائَةُ مَرَّةٍ، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقَّ وَأَوْثَقَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: «جَاءَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبَتْ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ غَامٍ أَوْيَّةٌ، الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٨١/٦-٨٢ و٢١٣) (خ: ٥٥٦ و٢١٦٨) (م: ١٥٠٤).

قوله: (بَابُ الْمَكَاتِبِ) يفتح الفوقانية: من تقع له الكتابة، وبكسرهما: من تقع منه والكتابة بكسر الكاف وفتحها قال الرأغب: اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب، ومنه قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» أو بمعنى جمع وضَمٍّ، ومنه كتب الخط قال الحافظ: وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام، وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالباً قال الروياني: الكتابة إسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية وقال ابن التين: كانت الكتابة متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي ﷺ وقال ابن خزيمة وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة.

قوله: (إِنْ بَرِيرَةَ) قد تقدم ضبط هذا الاسم وبيان اشتقاقه في باب من اشترى عبداً بشرط أن يعتقه من كتاب البيع، وتقدم أيضاً طرف من شرح هذا الحديث في باب أن من شرط الولاء أو شرط شرطاً فاسداً من كتاب البيع أيضاً.

قوله: (فَإِنْ أَحْبَبَا...) إلخ ظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا بذلت جميع مال الكتابة ولم يقع ذلك إذ لو وقع

في غير ذلك من الصور وأجاب من أجازه مطلقاً بأن قوله في الحديث: «وكان محتاجاً» لا مدخل له في الحكم، وإنما ذكر لبيان السبب في المبادرة لبيعه لبيان للسيد جواز البيع ولا يخفى أن في الحديث إيماء إلى المقتضي لجواز البيع بقوله: «فاحتاج» ويقول: «أقضى دينك وأنفق على عيالك» لا يقال: الأصل جواز البيع والمنع منه يحتاج إلى دليل، ولا يصلح لذلك حديث الباب، لأن غايته أن البيع فيه وقع للحاجة ولا دليل على اعتبارها في غيره، بل مجرد ذلك الأصل كافٍ في الجواز لأننا نقول: قد عارض ذلك الأصل إيقاع العتق المعلق فصار الدليل بعده على مدعي الجواز، ولم يرد الدليل إلا في صورة الحاجة فيبقى ما عداها على أصل المنع وأما ما ذهب إليه الهادوية من جواز بيع المدبر للفسق كما يجوز للضرورة، فليس على ذلك دليل إلا ما تقدم عن عائشة من بيعها للمدبرة التي سحرتها، وهو مع كونه أخص من الدعوى لا يصلح للاحتجاج به لما قررناه غير مرة من أن قول الصحابي وفعله ليس بحجة واعلم أنها قد اتفقت طرق هذا الحديث على أن البيع وقع في حياة السيد، إلا ما أخرجه الترمذي بلفظ: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ ذَبَرَ غُلَامًا لَهُ فَمَاتَ» وكذلك رواه الأئمة أحمد وإسحاق وابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن ابن عينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بأن أصلها «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَهْتَقَ مَمْلُوكَهُ إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ، فَمَاتَ فَدَعَا بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَبَاعَهُ مِنْ نَعْتِمٍ» كذلك رواه مطر الوراق عن عمر وقال البيهقي: فقوله: «فمات» من بقية الشرط: أي فمات من ذلك الحدث، وليس إخباراً عن أن المدبر مات، فحذف من رواية ابن عينة قوله: «إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ» فوقع الغلط بسبب ذلك انتهى.

وقد استدلل بحديث الباب وما في معناه على مشروعية التدبير، وذلك مما لا خلاف فيه، وإنما الخلاف هل ينفذ من رأس المال أو من الثلث، فذهب الفريقان من الشافعية والحنفية ومالك والعترة، وهو مروى عن علي وعمر أنه ينفذ من الثلث، واستدلوا بما قدّمنا من قوله ﷺ: «وَهُوَ حُرٌّ مِنَ الثَّلَاثِ» وذهب ابن مسعود والحسن البصري وابن المسيب والنخعي وداود ومسروق إلى أنه ينفذ من رأس المال قياساً على الهبة وسائر الأشياء التي يخرجها الإنسان من ماله في حال حياته واعتذروا عن الحديث الذي احتج به الأولون بما فيه من المقال المتقدم ولكنه معتضد بالقياس على الوصية، ولا شك أنه بالوصية أشبه

مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبِهِ يَرَاهُمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٦).

٢٦١٤- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنْ مَكَاتِبٌ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤْذِي فَلْتَحْتَجِبْ بِهِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢٨٩/٦) (د: ٣٩٢٨) (ت: ١٢٦١) (هـ: ٢٥٢٠)، وَيَحْتَمِلُ الْأَمْرُ بِالْإِحْتِجَابِ عَلَى النَّذْبِ.

٢٦١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُؤْذِي الْمَكَاتِبُ بِحَصَّةٍ مَا أَدَّى دِيَةَ الْحُرِّ وَمَا بَقِيَ دِيَةَ الْعَبْدِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٩٤/١) (د: ٤٥٨١) (ت: ١٢٥٩) (ن: ٤٦/٨).

٢٦١٦- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «يُؤْذِي الْمَكَاتِبُ بِقَدْرٍ مَا أَدَّى» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٤/١).

حديث عمرو بن شعيبٍ باللفظ الأول، أخرجه أيضًا الحاكم وصحَّحه، وقال التِّرْمِذِيُّ غريبٌ قال الشَّافِعِيُّ: لم أجد أحدًا روى هذا عن النَّبِيِّ ﷺ إلا عمرًا ولم أر من رَضِيَ من أهل العلم بثبته، وعلى هذا فثبتهما المثنى وأخرجه باللفظ الثاني أيضًا النَّسَائِيُّ والحاكم وابن حبان، وحسن الحافظ إسناده في بلوغ المرام، وهو من رواية إسماعيل بن عَياشٍ وفيه مقالٌ وقال النَّسَائِيُّ: هو حديثٌ منكروٌ وهو عندي خطأ. انتهى.

وفي إسناده أيضًا عطاءُ الخراساني عن عمرو بن شعيبٍ ولم يسمع عنه، كما قال ابن حزم وحديث أم سلمة قال الشَّافِعِيُّ: لم أر أحدًا ممن رَضِيَ من أهل العلم بثبته واحدًا من هذين الحديثين قال البيهقي: أراد هذا وحديث عمرو بن شعيبٍ، يعني الذي قبله. انتهى.

وهو من رواية الزَّهْرِيِّ عن نِبهان مولى أم سلمة عنها وقد صرح معمرٌ بِسَمَاعِ الزَّهْرِيِّ من نِبهان وقد أخرجه ابن خزيمة عن نِبهان من طريقٍ أخرى وحديث ابن عَبَّاسٍ سكت عنه أبو داود والمنذري، وهو عند النَّسَائِيِّ مسندٌ ومرسلٌ، ورجال إسناده عند أبي داود ثقاتٌ وحديث علي رضي الله عنه أخرجه أيضًا أبو داود لأنه قال في السَّنَنِ بعد إخراجِه لحديث ابن عَبَّاسٍ ما لفظه: ورواه، يعني حديث ابن عَبَّاسٍ، وهيبٌ عن أيوب عن عكرمة عن عليٍّ عن النَّبِيِّ ﷺ، وجعله إسماعيل ابن عليٍّ من قول عكرمة، وأخرجه البيهقي من طرق.

قوله: (فَهُوَ رَقِيقٌ) أي تجري عليه أحكام الرِّقِّ، وفيه دليل على جواز بيع المكاتب لأنه رَقٌّ مملوكٌ، وكلُّ مملوكٍ يجوز بيعه

لأن اللّوم على عائشة لطلبها ولاء من اعتقه غيرها وقد رواه أبو اسامة بلفظ يزيل الإشكال فقال: «أَنْ أَعْتَدَهَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً وَأَعْتَقَكَ وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي فَقُلْتُ» وكذلك رواه وهيبٌ عن هشام، فعرف بذلك أنها أرادت أن تشتريها شراءً صحيحًا ثم تعتقها، إذ العتق فرع ثبوت الملك، ويؤيده قول النَّبِيِّ ﷺ: «إِنِّي بَائِعِي فَأَعْتِقِي» والمراد بالأهل هنا في قول عائشة: «ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكِ»: السَّادَةِ، والأهل في الأصل: الآل، وفي الشَّرْعِ: من تلزم نفقته. قوله: (إِنْ شَاءَتْ أَنْ تُخَسِبَ) هو من الحسبة بكسر الحاء المهملة: أي تحتسب الأجر عند الله ولا يكون لها ولاءٌ.

قوله: (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) في روايةٍ للبخاري: «فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَنِي» وفي أخرى له «فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَلَّغَهُ».

قوله: (إِنِّي بَائِعِي فَأَعْتِقِي) هو كقوله في حديث ابن عمر: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ».

قوله: (عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ) في روايةٍ معلقةٍ للبخاري: «خُمْسُ أَوَاقٍ تُجَمَّتْ عَلَيْهَا فِي خُمْسِ سِنِينَ» ولكن المشهور رواية التسع، وقد جزم الإسماعيلي بأن رواية الخمس غلطٌ ويمكن الجمع بأن التسع أصلٌ والخمس كانت بقيت عليه وبهذا جزم القرطبي والحبَّ الطبري ويعكَّر عليه ما في تلك الرواية بلفظ: «وَلَمْ تَكُنْ قَفْصَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا» وأجيب بأنها كانت حصلت الأربع الأواق قبل أن تستعين ثم جاءت بها وقد بقي عليها خمسٌ وقال القرطبي: يجاب بأن الخمس هي التي كانت استحقَّت عليها مجلوسٌ لجمعهما من جملة التسع الأواق المذكورة ويؤيده ما وقع في روايةٍ للبخاري ذكرها في أبواب المساجد بلفظ: «فَقَالَ أَهْلُهَا: إِنْ شِئْتَ أُعْطِيتَ مَا يَنْقِي» وقد قلنا بقية الكلام على هذا الحديث في ذلك الباب من كتاب البيع فليرجع إليه، وله فوائدٌ أخر خارجةٌ عن المقصود قال ابن بطال: أكثر النَّاسِ من تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجهٍ وقال النووي: صنَّف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرهما من استنباط الفوائد.

٢٦١٣- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا عَبْدٌ كُوتِبَ بِعَاقَةِ أَوْ قِيَةِ فَأَذَاهَا إِلَّا عَشْرَ أَوْ قِيَاتٍ فَهُوَ رَقِيقٌ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ١٧٨/٢) (د: ٣٩٢٦) (ت: ١٢٦١) (هـ: ٢٥١٩) وفي لفظ: «الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ

قوله: (يُؤَدَّى الْمَكَاتِبُ) بضمّ أوّله وفتح الدال المهملة مبنياً للمجهول: أي يؤدّي الجاني عليه من دينه أو أرشه لما كان منه حراً بحساب دية الحرّ وأرشه ولما كان منه عبداً بحساب دية العبد وأرشه.

٢٦١٧- وَعَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ سِيرِينَ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الْمَكَاتِبَ، وَكَانَ كَثِيرَ الْمَالِ فَأَبَى، فَأَنْطَلَقَ إِلَى عُمَرَ فَقَالَ: كَاتِبُهُ، فَأَبَى، فَضَرَبَتْهُ عُمَرُ بِالذُّرَّةِ وَتَلَا عُمَرُ «فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٦٠).

٢٦١٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ قَالَ: اشْتَرَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي لَيْثٍ بِسُوقِ ذِي الْمَجَازِ بِسَبْعِمِائَةِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ قَدِمْتُ فَكَاتَبْتَنِي عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَأَذْهَبْتُ إِلَيْهَا عَامَةَ الْمَالِ ثُمَّ خَمَلْتُ مَا بَقِيَ إِلَيْهَا، فَقُلْتُ: هَذَا مَالُكَ فَأَقْبِضِيهِ، فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى أَخْلِدَ مِنْكَ شَهْرًا بِشَهْرٍ وَسَنَةً بِسَنَةٍ، فَخَرَجْتُ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَرْفَعُهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهَا: هَذَا مَالُكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَقَدْ عَتَقَ أَبُو سَعِيدٍ، فَلَمَّا شِئْتُ فَخَلَدِي شَهْرًا بِشَهْرٍ، وَسَنَةً بِسَنَةٍ، قَالَ: فَأَرْسَلْتُ فَأَخْلَدْتُهُ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٢٢/٤).

حديث أبي سعيد المقبري هو من رواية ابنه سعيد بن أبي سعيد، وأخرجه أيضاً البيهقي وأورده صاحب التلخيص وسكت عنه.

قوله: (أَن سِيرِينَ) هو والد محمد بن سيرين الفقيه المشهور، وكنيته أبو عمرة، وكان من سبي عين التمر، اشتراه أنس في خلافة أبي بكر وروى عن عمر وغيره، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وموسى بن أنس الراوي عنه لم يدرك وقت سؤال سيرين الكتابة من أنس وقد رواه عبد الرزاق والطبراني من وجه آخر متصل من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: أرادني سيرين على المكاتب فأبى، فأتى عمر بن الخطاب فذكر نحوه.

وقد استدلّ بالآية المذكورة من قال بوجوب الكتابة، وقد نقله ابن حزم عن مسروق والضحاك وزاد القرطبي معها وهو قول للشافعي وبه قالت الظاهرية واختاره ابن جرير الطبري وحكاه في «البحر» عن عطاء وعمر بن دينار وقال إسحاق بن راهويه: إنها واجبة إذا طلبها العبد وذهبت العترة والشافعية والخنفية وجمهور العلماء إلى عدم الوجوب وأجابوا عن الآية بأجوبة منها

وهبته والوصية به، وهو القديم من مذهب الشافعي، وبه قال أحمد وابن المنذر قال: بيعت بريرة بعلم النبي ﷺ وهي مكاتبَةٌ ولم ينكر ذلك فيه أبين بيان أن بيعه جائز قال: ولا أعلم خبراً يعارضه، قال: ولا أعلم دليلاً على عجزها وقال الشافعي في الجديد ومالك وأصحاب الرأي: أنه لا يجوز بيعه، وبه قالت العترة، قالوا: لأنه قد خرج من ملكه بدليل تحريم الوطء والاستخدام، وتاول الشافعي حديث بريرة على أنها كانت قد عجزت وكان بيعها فسحاً لكتابتها، وهذا التأويل يحتاج إلى دليل. قوله: (فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ) ظاهر الأمر الوجوب إذا كان مع المكاتب من المال ما يفي بما عليه من مال الكتابة لأنه قد صار حراً وإن لم يكن قد سلّمه إلى مولاته وقيل: إنه محمولٌ على الندب قال الشافعي: يجوز أن يكون أمر رسول الله ﷺ أم سلمة بالاحتجاب من مكاتبها إذا كان عنده ما يؤدّي لتعظيم أزواج النبي ﷺ فيكون ذلك مختصاً بهن، ثم قال: ومع هذا فاحتجاب المرأة ممن يجوز له أن يراها واسع، وقد أمر النبي ﷺ سودة أن تحتجب من رجلٍ قضى أنه أخوها، وذلك يشبه أن يكون للاحتياط وأن الاحتجاب ممن له أن يراها مباح. انتهى.

والقرينة القاضية بمحمل هذا الأمر على الندب حديث عمرو بن شعيب المذکور فإنه يقتضي أن حكم المكاتب قبل تسليم جميع مال الكتابة حكم العبد، والعبد يجوز له النظر إلى سيّدته كما هو مذهب أكثر السلف لقوله تعالى: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ» وذهب جماعة من أهل العلم منهم المادوية إلى أنه لا يجوز للعبد النظر إلى سيّدته ومن متمسكاتهم لذلك ما روي عن سعيد بن المسيّب أنه قال: لا تغرنكم آية النور، فالمراد بها الإماء قال في «البحر»: وخصّهن بالذكر لتوهم مخالفتن للحرائر في قوله تعالى: «أَوْ نِسَائِهِنَّ» انتهى.

وقد تمسك بحديث عمرو بن شعيب جمهور أهل العلم من الصحابة وغيرهم فقالوا: حكم المكاتب قبل تسليم جميع مال الكتابة حكم العبد في جميع الأحكام من الإرث والأرض والدية والحدّ وغير ذلك وتمسك من قال بأنه يعتق من المكاتب بقدر ما أدّى من مال الكتابة، وتبعض الأحكام التي يمكن تبعضها في حقّه بحديث ابن عباس وحديث عليّ المذكورين وقد قدّمنا في باب ميراث المعتق بعضه من كتاب الفرائض أقوالاً في المكاتب الذي قد أدّى بعض مال كتابته.

٢٦٢٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ذُكِرَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ «أَغْتَفَهَا وَلَذَهَا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٦) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٤/١٣٢).

الحديث الأول أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وطرق وفي إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جداً وقد رجَّح جماعة وقفه على عمر وفي رواية للدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس أيضاً «أُمُّ الْوَلَدِ حُرَّةٌ وَإِنْ كَانَ سَقَطًا» وإسناده ضعيف قال الحافظ: والصحيح أنه من قول ابن عمر.

والحديث الثاني في إسناده أيضاً حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جداً كما تقدَّم قال البيهقي: وروي عن ابن عباس من قوله قال: وله علةٌ ورواه مسروقٌ عن عكرمة عن عمرو عن خصيفٍ عن عكرمة عن ابن عمر قال: فعاد الحديث إلى عمر، وله طرق أخرى رواه البيهقي من حديث ابن لُيعبة عن عبيد الله بن جعفر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَأُمِّ إِبْرَاهِيمَ: «أَغْتَفِكَ وَلَذَلِكَ» وهو معضلٌ وقال ابن حزم: صحَّ هذا بسندٍ رواه ثقاتٌ عن ابن عباس ثم ذكره من طريق قاسم بن أصبغ عن محمد بن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس.

وتعقبه ابن القطان بأن قوله: عن محمد بن مصعب خطأ، وإنما هو عن محمدٍ وهو ابن وضَّاح عن مصعبٍ وهو ابن سعيد المصيصي وفيه ضعفٌ والحديثان يدلان على أنَّ الأمةَ تصيرُ حرةً إذا ولدت من سيدها، وسيأتي الكلام على ذلك تقريباً والخلاف فيه وأمُّ الولد: هي الأمة التي علفت من سيدها بحملٍ ووضعته متخلقاً وأدعاه.

٢٦٢١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَصِيبُ سَيِّئًا فَتَحِبُّ الْأَنْثَانِ فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ ذَلِكَمُ، لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَمُ، فَإِنَّهَا لَيْسَ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا وَهِيَ خَارِجَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٨/٣) وَابْنُ خَبَرٍ (٢٢٢٩).

الحديث فيه دليلٌ على جواز العزل عن الإماء وسيذكر المصنف حديث أبي سعيدٍ هذا في باب ما جاء في العزل من كتاب الوليمة والبناء ويأتي شرحه إن شاء الله تعالى هنالك فإنه الموضع الأليق به، وفي مطلق العزل خلافٌ طويلٌ وكذلك في خصوص العزل عن الحرة أو الأمة أو أمِّ الولد، وسيأتي هنالك

ما قاله أبو سعيدٍ الإصطخري: إِنَّ الْقَرِينَةَ الصَّارِفَةَ لِلأَمْرِ المذكورة في الآية الشرط المذكور في آخر الآية، أعني قوله تعالى: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ فإنه وكل الاجتهاد في ذلك إلى المولى، ومقتضاه أنه إذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدلَّ على أنه غير واجبٍ وقال غيره: الكتابة عقدٌ غيرٌ، فكان الأصل أن لا تجوز، فلما وقع الإذن فيها كان أمراً بعد منعٍ والأمر بعد المنع للإباحة، ولا يردُّ على هذا كونها مستحبةً، لأنَّ استحبابها ثبت بأدلةٍ أخرى قال القرطبي: لما ثبت أنَّ ربة العبد وكسبه ملكٌ لسيده دلَّ على أنَّ الأمر بالكتابة غير واجبٍ، لأنَّ قوله: «خُذْ كَسْبِي وَأَعِيتْنِي» يصير بمنزلة أعفني بلا شيء، وذلك غير واجبٍ اتفاقاً وأجاب عن الآية في «البحر» بأنَّ القياس على المعاوضات صرفها عن الظاهر كالتهخيص وردَّ بأنَّ القياس المذكور فاسد الاعتبار لأنَّه في مقابلة النصِّ ويجاب بأنَّ المراد بالقياس المذكور هو الأصل المعلوم من الأصول المقررة وهو صالحٌ للصرف لا للقياس الذي هو إلحاق أصلٍ بفرعٍ حتَّى يردَّ بما ذكر واستدلَّ بفعل عمر المذكور في قصة أبي سعيدٍ المبرري من لم يشترط التتجيم في الكتابة وهم أبو حنيفة ومالكٌ والنَّاصر والمؤيد بالله وذهب الشافعي والهادي وأبو العباس وأبو طالبٍ إلى اشتراط التأجيل والتتجيم واستدلوا على ذلك بأنَّ الكتابة مشتقة من الضمِّ وهو ضمُّ بعض النجوم إلى بعض، وأقلُّ ما يحصل به الضمُّ نجمان واحتجوا أيضاً بما رواه ابن أبي شيبة عن عليٍّ بلفظ: «إِذَا تَبَايَعَ عَلَى الْمَكَاتِبِ نَجْمَانِ فَلَمْ يُوْذَ نَجْوَمُهُ رُدُّ إِلَى الرِّقَّةِ» ولا يخفى أنَّ مثل هذا لا يتنهض للاحتجاج به على الاشتراط، أمَّا أولاً فلأنَّه قولٌ صحابيٌّ، وأمَّا ثانياً فليس فيه ما يشعر بأنَّ ذلك على جهة الحتم والتأجيل في الأصل إنما جعل لأجل الرفق بالعبد لا بالسيد، فإذا قدر العبد على التعجيل وتسليم المال دفعةً فكيف يمنع من ذلك؟ والحاصل أنَّ التتجيم جائزٌ بالاتفاق كما حكى ذلك في «الفتح»، وأمَّا كونه شرطاً أو واجباً فلا مستند له.

بَابُ مَا جَاءَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ

٢٦١٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَطِئَ أَمْتَهُ فَوَلَدَتْ لَهُ فِيهِ مُعْتَقَةً عَنْ ذُبْرِ بَنِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٧/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٥) وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّمَا أَمْرَاؤُ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِيهَا فِيهِ مُعْتَقَةٌ عَنْ ذُبْرِ بَنِيهِ» أَوْ قَالَ: «مِنْ بَعْدِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٧/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٥).

«الإمام»: المعروف فيه الوقف والذي رفعه ثقة قيل: ولا يصح مسنداً وحديث جابر الأول أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وحديثه الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم. وحديث سلامة بنت معقل أخرجه أيضاً أبو داود.

وفي إسناده محمد بن إسحاق بن يسار، وفيه مقال وذكر البيهقي أنه أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي ﷺ، قال هذا بعد أن ذكر أحاديث في أسانيد هذا مقال وفي الباب عن أبي سعيد عند الحاكم بنحو حديث جابر الآخر وإسناده ضعيف.

قال البيهقي: وليس في شيء من الطرق أن النبي ﷺ أطلع على ذلك يعني بيع أمهات الأولاد وأقرهم عليه وقال الحفاظ: إنه روى ابن أبي شيبه في مصنفه من طريق أبي سلمة عن جابر ما يدل على ذلك، يعني الاطلاع والتقرير.

قوله: «قال بعض العلماء» قد روي نحو هذا الكلام عن الخطابي فقال: يحتمل أن يكون بيع أمهات الأولاد كان مباحاً ثم نهى عنه ﷺ في آخر حياته ولم يشتهر ذلك، فلما بلغ ذلك عمر نهارهم.

قوله: «ومثل هذا حديث جابر» سيأتي الكلام عليه في النكاح إن شاء الله تعالى.

قوله: «عن الخطاب بن صالح» هو المدني مولى الأنصار معدود في الثقات، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائة، وسلامة بتخفيف اللام: وهي امرأة من قيس عيلان، والحباب بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وأبو اليسر بفتح التحتية والسين المهملة اسمه: كعب، يعد في أهل المدينة وهو صاحب أنصاري بدري عقي وقد استدل بحديثي ابن عباس المذكورين في الباب وحديث ابن عمر القائلون بأنه لا يجوز بيع أمهات الأولاد وهم الجمهور وقد حكى ابن قدامة إجماع الصحابة على ذلك، ولا يقدح في صحة هذه الحكاية ما روي عن علي وابن عباس وابن الزبير من الجواز، لأنه قد روي عنهم الرجوع عن المخالفة، كما حكى ذلك ابن رسلان في «شرح السنن».

وأخرج عبد الرزاق عن علي بإسناده صحيح أنه رجع عن رايه الآخر إلى قول جمهور الصحابة وأخرج أيضاً عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال: «سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن، ثم رأيت بعد أن يبعن، قال عبيدة: قللت: فراك وراي عمر في

مبسوطاً بمعونة الله، ولعل مراد المصنف رحمه الله بإيراد الحديث الاستدلال بقوله: فحبب الأئمان على منع بيع أمهات الأولاد وهو محتمل.

٢٦٢٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَقَالَ: لَا يَبْعَنَّ وَلَا يُوهَبَنَّ وَلَا يُورَثَنَّ، يَسْتَنْتِجُ بِهَا السَّيِّدُ مَا دَامَ حَيًّا، وَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ، رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (١٣٥/٤)، وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٧٧٦/٢) وَالدَّارَقُطَنِيُّ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ أَصَحُّ.

٢٦٢٣- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ «أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا أُمَهَاتِ أَوْلَادِنَا وَالنَّبِيِّ ﷺ فِينَا حَيٌّ، لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢١/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٧).

٢٦٢٤- وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «بَعْنَا أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا فَأَنْتَهَيْنَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٥٤) قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّمَا وَجَّهَ هَذَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَبَاحًا ثُمَّ نَهَى عَنْهُ، وَلَمْ يَظْهَرْ النَّهْيُ لِمَنْ بَاعَهَا، وَلَا عَلِمَ أَبُو بَكْرٍ يَمْنُ بَاعَ فِي زَمَانِهِ لِقِصْرِ مُدَّتِهِ وَاشْتِغَالِهِ بِأَهَمِّ أُمُورِ الدِّينِ ثُمَّ ظَهَرَ ذَلِكَ زَمَنَ عُمَرَ، فَظَهَرَ النَّهْيُ وَالْمَنْعُ، وَهَذَا بِمِثْلِ حَدِيثِ جَابِرٍ أَيْضًا فِي الْمُنْعَةِ قَالَ: «كُنَّا نَسْتَنْتِجُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالذَّقِيقِ الْأَيَّامَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ حَتَّى نَهَانَا عَنْهُ عُمَرُ فِي شَأْنِ عُمُرُو بْنِ حُرَيْثٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٠٥) (١٦). وَإِنَّمَا وَجَّهَهُ مَا سَبَقَ لِاسْتِثْنَاءِ النَّسَخِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢٦٢٥- وَعَنْ الْخَطَّابِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ: حَدَّثَنِي سَلَامَةُ بِنْتُ مَعْقِلٍ قَالَتْ: كُنْتُ لِلْحَبَّابِ بْنِ عُمَرُو وَلِي مِنْهُ غُلَامٌ، فَقَالَتْ لِي أُمْرَأَتُهُ: الْآنَ تَبَاعِينَ فِي دِينِهِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَنْ صَاحِبَ تَرَكَةِ الْحَبَّابِ بْنِ عُمَرُو؟ قَالُوا: أَخُوهُ أَبُو الْيَسْرِ كَعْبُ بْنُ عُمَرُو فَذَعَاهُ فَقَالَ: لَا تَبِيعُوهَا وَاعْتَقُوهَا فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِرَيْقِي قَدْ جَاءَنِي فَأَتُونِي أَعُوْضَكُمْ، فَعَلُّوْا، فَاسْتَخْلَفُوا لِيَمَّا يَنْتَهَمُ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ قَوْمٌ: أَمْ الْوَلَدُ مَمْلُوكَةٌ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يُعَوْضَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ حُرَّةٌ قَدْ أَعْتَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمِمَّا كَانَ الْاِخْتِلَافُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٠/٦) فِي مُسْنَدِهِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ.

حديث ابن عمر أخرجه أيضاً البيهقي مرفوعاً وموقوفاً وقال: الصحيح وقفه على عمر وكذا قال عبد الحق وقال صاحب

أنه عوضهم لما رأى من احتياجهم، وهذه المسألة طويلة الذيل وقد أفردا ابن كثير بمصنف مستقل وحكي عن الشافعي فيها أربعة أقوال، وذكر أن جملة ما فيها من الأقوال للعلماء ثمانية، ولا شك أن الحكم بعق أم الولد مستلزم لعدم جواز بيعها، فلو صحت الأحاديث القاضية بأنها تصير حرة بالولادة لكانت دليلاً على عدم جواز البيع ولكن فيها ما سلف، والأحوط اجتناب البيع لأن أقل أحواله أن يكون من الأمور المشتبهة والمؤمنون وقافون عندها كما أخبرنا بذلك الصادق المصدوق ﷺ والله أعلم.

الجماعة أحب إلي من رأيك وحدك في الفرقة وهذا الإسناد معدود في أصح الأسانيد، ورواه البيهقي من طريق أيوب وأخرج نحوه ابن أبي شيبة.

وروى ابن قدامة في «الكافي»: أن علياً لم يرجع رجوعاً صريحاً، إنما قال لعبيدة وشريح: «افضوا كما كنتم تقضون فإني أكره الخلاف» وهذا واضح في أنه لم يرجع عن اجتهاده، وإنما أذن لهم أن يقضوا باجتهادهم الموافق لرأي من تقدم قال ابن قدامة أيضاً: وقد روى صالح عن أحمد أنه قال: أكره بيعهن، وقد باع علي بن أبي طالب قال أبو الخطاب: فظاهر هذا أنه يصح مع الكراهة وروى البيهقي من طرق منها عن الثوري عن عبد الله بن دينار قال: «جاء رجلان إلى ابن عمر فقال: من أين أقبلتما؟ قال: من قبل ابن الزبير فأحل لنا أشياء كانت تحرم علينا، ما أحل لكم؟ قال: أحل لنا بيع أمهات الأولاد، قال: أنعرفان أبا حفص عمر فإنه نهى أن يتباع أو تورث يستمتع بها ما كان حياً، فإذا مات فهي حرة، ومن القائلين بجواز البيع الناصر والباقر والصادق والإمامية وبشر المريسي ومحمد بن المطهر وولده المزني وداود الظاهري وقتادة، ولكنه إنما يجوز عند الباقر والصادق والإمامية بشرط أن يكون بيعها في حياة سيدها، فإن مات ولها منه ولد بقيت عندهم وقد قيل: إن هذا مجمع عليه. وقد روي في جامع آل محمد عن القاسم بن إبراهيم أن من أدرك من أهله لم يكونوا يشنون رواية بيع أمهات الأولاد وقد ادعى بعض المتأخرين الإجماع على تحريم بيع أم الولد مطلقاً وهو مجازفة ظاهرة وادعى بعض أهل العلم أن تحريم بيعهن قطعي وهو فاسد لأن القطع بالتحريم إن كان لأجل الأدلة القاضية بالتحريم ففيها ما عرفت من المقال السالف، وإن كان لأجل الإجماع المدعى فيه ما عرفت، وكيف يصح الاحتجاج بمثل ذلك والخلاف ما زال منذ أيام الصحابة إلى الآن وقد تمسك القائلون بالجواز بحديثي جابر المذكورين وحديث سلامة، وقد عرفت أن حديثي جابر ليس فيهما ما يدل على اطلاع النبي ﷺ على البيع وتقريره كما تقدم عن البيهقي وأيضاً قوله: «فلا نرى بذلك بأساً» الرواية فيه بالنون التي للجماعة، ولو كانت بالياء التحية لكان فيه دلالة على التقرير وأما حديث سلامة فدلالته على عدم الجواز أظهر، لأن النبي ﷺ نهاهم عن البيع وأمرهم بالإعتاق وتعويضهم عنها ليس فيه دليل على أنه كان يجوز بيعها لاحتمال

كِتَابُ النِّكَاحِ

بَابُ الْحَثِّ عَلَيْهِ وَكَرَاهَةِ تَرْكِهِ لِلْفَاقِرِ عَلَيْهِ

٢٦٢٦- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْزَرَ الشَّابَّ مِنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةُ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْنَى لِلْبَصْرِ وَأَخْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ» (حم: ١/ ٤٢٥) (خ: ٥٠٦٦) (م: ١٤٠٠) (١) (٢٠٤٦: د) (ت: ١٠٨٠) (ن: ٥٧/ ٦) (هـ: ١٨٤٥).

٢٦٢٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: رَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ النَّبْلَ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا» (حم: ١/ ١٨٣) (خ: ٥٠٧٣) (م: ١٤٠٢).

٢٦٢٨- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصْلِي وَلَا أُنَامُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصُومُ وَلَا أَطْعِمُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟، لِكَيْ يَصُومُوا وَأَطْعِمُوا وَأَصْلِي وَأُنَامُ، وَاتَّزَوَّجَ النِّسَاءُ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُئْتِي فَلَيْسَ مِنِّي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣/ ٢٤١) (خ: ٥٠٦٣) (م: ١٤٠١) (٧).

٢٦٢٩- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: تَزَوَّجْ، فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٣١) وَالتَّبَارِيُّ (٥٠٦٩).

٢٦٣٠- وَعَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّبْلِ، وَقَرَأَ قَتَادَةُ «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٨٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٤٩).

حديث سمرة قال الترمذي: إنه حسن غريب قال: وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن بن سعد بن هشام عن عائشة عن النبي ﷺ. ويقال: كلا الحديثين صحيح انتهى.

وفي سماع الحسن من سمرة خلاف مشهور قد ذكرناه فيما تقدم وحديث عائشة الذي أشار إليه الترمذي أخرجه أيضاً النسائي وفي الباب عن ابن عمر عند الديلمي في مسند الفردوس قال: قال رسول الله ﷺ: «حَجُّوا تَسْتَعْتُوا، وَسَافِرُوا تَصِيحُوا، وَتَنَاحُوا تَكْثُرُوا فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأَمَمُ» وفي إسناده محمد بن

الحارث عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني وهما ضعيفان ورواه البيهقي أيضاً عن الشافعي أنه ذكره بلاغاً، وزاد في آخره «حَتَّى بِالسَّقَطِ» وعن أبي أمامة عند البيهقي بلفظ: «تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مَكَاثِرُ بِكُمْ الْأَمَمُ وَلَا تَكُونُوا كَرِهَانِيَةِ النَّصَارَى» وفي إسناده محمد بن ثابت وهو ضعيف وعن حرملة بن النعمان عند الدارقطني في «الموتلف»، وابن قانع في «الصحابة» بلفظ: «امْرَأَةٌ وَلَوْ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ امْرَأَةٍ حَسَنَاءَ لَا تَلِدُ، إِنِّي مَكَاثِرُ بِكُمْ الْأَمَمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قال الحافظ: وإسناده ضعيف. وعن عائشة أيضاً عند ابن ماجه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «النِّكَاحُ مِنْ سُئْتِي فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسُئْتِي فَلَيْسَ مِنِّي، وَتَزَوَّجُوا فَإِنِّي مَكَاثِرُ بِكُمْ الْأَمَمُ، وَمَنْ كَانَ ذَا طَوْلٍ فَلْيَنْكِحْ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ» وفي إسناده عيسى بن ميمون وهو ضعيف وعن عمرو بن العاص عند مسلم عن النبي ﷺ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ».

وعن أنس عند النسائي والطبراني بإسناد حسن عن النبي ﷺ: «حَبِّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا نِسَاءً وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَتْ قُرَةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب الاحتحال والادِّهَانِ وَالتَّطَيُّبِ من كتاب الطهارة. وعن عائشة أيضاً عند الحاكم وأبي داود في «المراسيل» بلفظ: «تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ فَإِنَّهُنَّ يَأْتِيَنَّكُمْ بِالنِّسَالِ» وقد اختلف في وصله وإرساله، ورجح الدارقطني المرسَل على الموصول وعن أبي هريرة عند الترمذي والحاكم والدارقطني وصححه بلفظ: «ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ إِعَانَتُهُمُ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالنَّاكِحُ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَعْتِفَ، وَالْمَكَاتِبُ يُرِيدُ الْأَدَاءَ» وعن أنس أيضاً عند الحاكم بلفظ: «مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ امْرَأَةً صَالِحَةً فَقَدْ أَعَانَهُ عَلَى شَطْرِ دِينِهِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي» قال الحافظ: وسنده ضعيف وعنه أيضاً «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً صَالِحَةً فَقَدْ أُعْطِيَ نِصْفَ الْعِيَاذَةِ» وفي إسناده زيد العمي وهو ضعيف وعن ابن عباس عند أبي داود والحاكم بلفظ: «أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِخَيْرٍ مَا يَكْنِزُ الْمَرْءُ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَقِظَتْهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ» وعن ثوبان عند الترمذي نحوه، ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً.

وعن أبي نجیح عند البيهقي والبخاري في معجم الصحابة بلفظ: «مَنْ كَانَ مُوسِرًا فَلَمْ يَنْكِحْ فَلَيْسَ مِنَّا» قال البيهقي: هو مرسل، وكذا جزم به أبو داود والدولابي وغيرهما وعن ابن

«المفهم»: يقال له: حدث إلى ست عشرة سنة ثم شاب إلى اثنين وثلاثين، ثم كهل قال الزّحسري: إنّ الشاب من لادن البلوغ إلى اثنين وثلاثين وقال ابن شاس المالكي في «الجواهر»: إلى أربعين وقال النووي: الأصح المختار أنّ الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين، ثم هو كهل إلى أن يجاوز الأربعين، ثم هو شيخ وقال الروائي وطائفة: من جاوز الثلاثين سمي شيخاً، زاد ابن قتيبة إلى أن يبلغ الخمسين وقال أبو إسحاق الإسفرايني: جاء عن الأصحاب: المرجع في ذلك اللغة، وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأزمنة هكذا في الفتح.

قوله: (الباءة) بالهمز وتاء التأنيث ممدوداً، وفيها لغة أخرى بغير همز ولا مد، وقد تهمز وتعدّ بلا هاء قال الخطابي: المراد بالباءة: النكاح، وأصله: الموضع يتوآه ويأوي إليه وقال النووي: اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد، أصحهما: أنّ المراد معناها اللّغوي: وهو الجماع، فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤنة النكاح فليتزوّج، ومن لم يستطع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطعه الوجاء والقول الثاني: أنّ المراد بالباءة مؤنة النكاح سميت باسم ما يلازمها، وتقديره: من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوّج، ومن لم يستطع فليصم.

قالوا: والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة، فوجب تأويل الباءة على المؤن وقال القاضي عياض: لا يبعد أن تختلف الاستطاعتان فيكون المراد بقوله: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ» أي بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوّج، ويكون قوله: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ» أي لم يقدر على التزويج وقيل: الباءة بالمد: القدرة على مؤن النكاح، وبالقصر: الوطء قال الحافظ: ولا مانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد بالباءة القدرة على الوطء ومؤن التزويج وقد وقع في رواية عند الإسماعيلي من طريق أبي عوانة بلفظ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَلْيَتَزَوَّجْ» وفي رواية للنسائي «مَنْ كَانَ ذَا طَوْلٍ فَلْيَنْكِحْ» ومثله لابن ماجه من حديث عائشة والبرّار من حديث أنس.

قوله: (أَغْضُ لِلْبَصَرِ... إلخ) أي أشدّ غضاً وأشدّ إحصاناً له ومنعاً من الوقوع في الفاحشة.

قوله: (فَعَلَيْهِ) قيل هذا من إغراء الغائب، ولا تكاد العرب تغري إلا لشاهد، تقول: عليك زيداً ولا تقول: عليه زيداً قال

عبّاس عند ابن ماجه والحاكم «لم ير للمتحاتين مثل التزويج» وعنه أيضاً عند أحمد وأبي داود والحاكم وصحّحه والطبراني: «لا صرورة في الإسلام» وهو من رواية عطاء عن عكرمة عنه قال ابن طاهر: هو ابن رزّاز وهو ضعيف وفي رواية الطبراني ابن أبي الجوار وهو موثق هكذا في «التلخيص» أنّه من رواية عطاء عن عكرمة ولا رواية له، ولعله من رواية عمرو بن عطاء بن رزّاز وهو مجهول من السادسة، أو عمرو بن عطاء بن أبي الجوار وهو مقبول من الخامسة، وكأنّه سقط من «التلخيص» اسم عمرو والصرورة - بفتح الصاد المهملة -: الذي لم يتزوّج والذي لم يحج وعن عياض بن غنم عند الحاكم بلفظ: «لا تزوّجوا عاقراً ولا عجزوراً فإنّي مكاتبكم الأئم» وإسناده ضعيف وفيه أيضاً عن الصنابح بن الأعسر وسهل بن حنيف وحرملة بن النعمان ومعاوية بن حيدة، أشار إلى ذلك الحافظ في «الفتح»، وفي الباب عن أنس أيضاً وعبد الله بن عمرو ومعل بن يسار وأبي هريرة أيضاً وجابر، وسيأتي ذلك في الباب الذي بعد هذا.

قوله: (يُشَابُّ النكاح) هو في اللغة: الضمّ والتداخل وفي الشرع: عقد بين الزوجين يحلّ به الوطء وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء، وهو الصحيح لقوله تعالى: «فَانكِحُوهُمْ بِإِذْنِ أَهْلِيهِمْ»، والوطء لا يجوز بالإذن وقال أبو حنيفة: هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد لقوله ﷺ: «تَنَاقَحُوا تَكَاثَرُوا» وقوله: «لَعَنَ اللَّهُ نَاقِحَ يَدِيهِ» وقال الإمام يحيى وبعض أصحاب أبي حنيفة: إنّهُ مشترك بينهما، وبه قال أبو القاسم الزجاجي وقال الفارسي: إنّهُ إذا قيل: نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد به: العقد، وإذا قيل: نكح زوجته فالمراد به: الوطء ويدلّ على القول الأوّل ما قيل: إنّهُ لم يرد في القرآن إلا للعقد كما صرح بذلك الزّحسري في كشفه في أوائل سورة النور، ولكنه منتقص لقوله تعالى: «حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» وقال أبو الحسين بن فارس: إنّ النكاح لم يرد في القرآن إلا للتزويج إلا قوله تعالى: «وَابْتَئِلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ» فإنّ المراد به الحلم.

قوله: (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ) المعشر: جماعة يشملهم وصف ما، والشباب جمع شاب.

قال الأزهري: لم يجمع فاعل على فعالٍ غيره وأصله الحركة والنشاط. وهو اسم لمن بلغ إلى أن يكمل ثلاثين، هكذا أطلق الشافعية، حكى ذلك عنهم صاحب «الفتح»، وقال القرطبي في

قوله: (لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ... إلخ) فيه دليل على أن المشروع هو الاقتصاد في الطاعات، لأن إتمام النفس فيها والتشديد عليها يفضي إلى ترك الجميع، والذين يسرّ، ولن يشاد الذين أحد إلا غلبه، والشريعة المطهرة مبنية على التيسير وعدم التنفير.

قوله: (فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي فَلَيْسَ مِنِّي) المراد بالسنة: الطريقة، والرغبة: الإعراض وأراد ﷺ أن التارك لهدية القويم المائل إلى الرهبانية خارج عن اتباع إلى الابتداع وقد أسلفنا الكلام على مثل هذه العبارة في مواطن من هذا الشرح.

قوله: (فَلَنْ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً) قيل: مراد ابن عباس بخير هذه الأمة النبي ﷺ كما يدل على ذلك ما وقع عند الطبراني بلفظ: (فَلَنْ خَيْرَنَا كَانَ أَكْثَرْنَا نِسَاءً) وعلى هذا فيكون التقييد بهذه الأمة لإخراج مثل سليمان فإنه كان أكثر نساءً.

وقيل: أراد ابن عباس أن خير أمة محمد من كان أكثرها نساءً من غيره ممن يساويه فيما عدا ذلك من الفضائل قال الحافظ: والذي يظهر أن مراد ابن عباس بخير النبي ﷺ، وبالأمة: أخصاء أصحابه، وكأنه أشار إلى أن ترك التزويج مرجوح إذ لو كان راجحاً ما أقر النبي ﷺ غيره.

قوله: (نَهَى عَنِ التَّبْتُلِ) قد استدلل بهذا النهي، وبقوله في الحديث الأول «فَلْيَتَزَوَّجْ» وبقوله: (فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي) وبسائر ما في أحاديث الباب من الأوامر ونحوها من قال بوجود النكاح قال في الفتح: وقد قسم العلماء الرجل في التزويج إلى أقسام: التائق إليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه، فهذا يندب له النكاح عند الجميع، وزاد الحنابلة في رواية أنه يجب، وبذلك قال أبو عوانة الإسفراييني من الشافعية وصرح به في صحيحه، ونقله المصعبي في شرح مختصر الجويني وجهاً وهو قول داود وأتباعه. انتهى.

وبه قالت الهادوية مع الخشية على النفس من المعصية قال ابن حزم: وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وهو قول جماعة من السلف. انتهى.

والمشهور عن أحمد أنه لا يجب على القادر التائق إلا إذا خشي العنت، وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة وقال الماوردي: الذي نطق به مذهب مالكية أنه مندوب، وقد يجب عندنا في حق من لا ينكف عن الزنى إلا به وقال القرطبي:

الطبي: وجوابه أنه لما كان الضمير الغائب راجعاً إلى لفظة: «من»، وهي عبارة عن المخاطبين في قوله: «يا معشر الشباب» وبيان لقوله: «منكم» جاز قوله: عليه، لأنه بمنزلة الخطاب وأجاب القاضي عياض بأن الحديث ليس فيه إغراء الغائب، بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولاً بقوله: (مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ) قد استحسنة القرطبي والحافظ، وفيه الإرشاد إلى الصوم لما فيه من الجوع والامتناع عن مشيرات الشهوة ومستدعيات طغيانها.

قوله: (وَجَاءَ) بكسر الواو والمد وأصله الغمز، ومنه وجاء في عنقه: إذا غمز، وجاء بالسيف: إذا طعنه به، وجاء أنثيه غمزها حتى رضهما وتسمية الصيام وجاء: استعارة والعلاقة المشابهة لأن الصوم لما كان مؤثراً في ضعف شهوة النكاح شبه بالوجاء وقد استدلل بهذا الحديث على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لإرشاده ﷺ من كان كذلك إلى ما ينفيه ويضعف داعيه وذهب بعض أهل العلم إلى أنه مكروه في حقه.

قوله: (رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُمَانَ بْنِ مَطْعُونِ التَّبْتُلَ) هو في الأصل الانقطاع، والمراد به هنا الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذ إلى العبادة، والمراد بقوله تعالى: «وَتَبْتُلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا» انقطع إليه انقطاعاً، وفتره مجاهد بالإخلاص وهو لازم للانقطاع.

قوله (وَلَوْ أَدْنَى لَهُ لَخِصْمَتُنَا) الخصمي: هو شق الأنسين واتزاع البيضتين قال الطبي: كان الظاهر أن يقول: ولو أدنى له لتبتلنا، لكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله: «لَاخِصْمَتُنَا» لإرادة المبالغة: أي لبالغنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاص.

وأصل حديث عثمان بن مظعون أنه قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ يَشُقُّ عَلَيَّ الزَّوْجَةُ فَأَذِنَ لِي فِي الْأَخْصِيَاءِ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالصَّيَّامِ الحديث، وفي لفظ آخر أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْذِنُ لِي فِي الْأَخْصِيَاءِ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ أَبْدَلَنَا بِالرَّهْبَانِيَةِ الْخَفِيفَةِ السَّمْحَةِ» وأخرج ذلك من طريق عثمان بن مظعون الطبري.

قوله: (إِنْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ... إلخ) أصل الحديث «جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهَطٍ إِلَى بُيُوتِ أَرْوَاحِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أَخْبَرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَنَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ بَعْضُهُمُ الْخَلِيفَةُ».

أبي حاتم، وروى عنه جماعة وبقي رجاله رجال الصَّحيح وقال في موضع آخر: وإسناده حسنٌ وحديث عبد الله بن عمرو أشار إليه الترمذي.

وقال في مجمع الزوائد: وفيه جرير بن عبد الله العامري، وقد وثق وهو ضعيفٌ.

وحديث معقلٍ أخرجه أيضًا ابن حبان وصحَّحه الحاكم وفي الباب أحاديث قد تقدَّمت الإشارة إليها، وقد تقدَّم تفسير التَّبَلِّ والولود: كثرة الولد، والودود: المودودة، لما عليه من حسن الخلق والتَّوَدُّد إلى الزَّوج وهو فعولٌ بمعنى مفعول، والمكاثرة يوم القيامة: إنما تكون بكثرة أمته ﷺ.

وهذه الأحاديث وما في معناها تدلُّ على مشروعية النكاح ومشروعية أن تكون النكوة ولودًا قال الحافظ في الفتح بعد أن ذكر بعض أحاديث الباب ما لفظه: وهذه الأحاديث وإن كان في الكثير منها ضعفٌ فمجموعها يدلُّ على أن لِمَا يحصل به المقصود من التَّربُّع في التَّزويج أصلاً، لكن في حقٍّ من يتأتَّى منه النسل انتهى.

وقد تقدَّم الكلام على أقسام النكاح.

٢٦٣٤- وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: يَا جَابِرُ تَزَوَّجْتَ بِكَرًا أَمْ نَيْسًا؟ قَالَ: نَيْسًا، فَقَالَ: هَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرًا ثَلَاثِينَ وَثَلَاثِينَ؟» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/٣٠٢) (خ: ٥٠٧٩) (م: ٧١٥) (٥٤) (د: ٢٠٤٨) (ت: ١١٠٠) (ن: ٦٠/٦٥) (هـ: ١٨٦٠).

٢٦٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا، وَلِحَسْبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢/٤٢٨) (خ: ٥٠٩٠) (م: ١٤٦٦) (د: ٢٠٤٧) (ن: ٦٠/٦٥) (هـ: ١٨٥٨).

٢٦٣٦- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تَنْكَحُ عَلَى دِينِهَا وَمَالِهَا وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧١٥) (٥٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٠٨٦).

قوله: (بكرًا) هي التي لم توطأ، والنيب: هي التي قد وطئت. قوله: (ثلاثين وثلاثين) زاد البخاري في رواية له في النفقات: «وَتَفْسَاحُكُمَا وَتُضَاحُكُمَا» وفي رواية لأبي عبيد: «تُدَاعِيهَا وَتُدَاعِيكَ» بالذال المهملة مكان اللام وفيه دليل على استحباب نكاح الأبقار إلا لمقتضى لنكاح الثَّيِّب كما وقع لجابر

المستطيع الَّذي يخاف الضَّرر على نفسه ودينه من العزوبة لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتَّزويج لا يختلف في وجوب التَّزويج عليه وحكى ابن دقيق العيد الوجوب على من خاف العنت عن المازري، وكذلك حكى عنه التحريم على من يخلُّ بالزَّوجة في الوطء والإنفاق مع عدم قدرته عليه، والكراهة حيث لا يضرُّ بالزَّوجة مع عدم التَّوقُّن إليه، وتزداد الكراهة إذا كان ذلك يفضي إلى الإخلال بشيءٍ من الطَّاعات التي يعتادها والاستحباب فيما إذا حصل به معنى مقصودٌ من كسر شهوةٍ وإعفاف نفسٍ وتحصين فرجٍ ونحو ذلك، والإباحة فيما إذا اتَّفقت الدَّواعي والموانع وقد ذهبت المهادوية إلى مثل هذا التَّفصيل، ومن العلماء من جزم بالاستحباب فيمن هذه صفته لما تقدَّم من الأدلة المقتضية للتَّربُّع في مطلق النكاح قال القاضي عياض: هو مندوبٌ في حقِّ كلِّ من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة، وكذا في حقِّ من له رغبة في نوعٍ من الاستمتاع بالنساء غير الوطء فأما من لا نسل له ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباحٌ في حقِّه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت.

وقد يقال: إنه مندوبٌ أيضًا لعموم: «لَا رَهْبَانِيَّةَ فِي الْإِسْلَامِ» قال الحافظ: لم أره بهذا اللَّفظ، لكن في حديث سعد بن أبي وقاصٍ عند الطَّبْراني «إِنَّ اللَّهَ أَبْدَلَنَا بِالرَّهْبَانِيَّةِ الْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةَ».

بَابُ صِفَةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي تُسْتَحَبُّ خِطْبَتُهَا

٢٦٣١- عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْبَاءَةِ وَيَنْهَى عَنِ التَّبَتُّلِ نَهًا شَدِيدًا وَيَقُولُ: تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ، فَإِنِّي مَكَايِرُ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (حم: ٢/١٧٢).

٢٦٣٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «انْجَحُوا أَمَهَاتِ الْأَوْلَادِ فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/١٥٨).

٢٦٣٣- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ نِسَارٍ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصْبَتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ وَإِنِّي لَا تَلِدُ أَفَأَتَزَوَّجُهَا؟ قَالَ: لَا ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِي فَتَهَا، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثُ، فَقَالَ: تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مَكَايِرُ بِكُمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٠/٦٦).

حديث أنسٍ أخرجه أيضًا ابن حبان وصحَّحه، وذكره في مجمع الزوائد في موضعين فقال في أحدهما: رواه أحمد والطَّبْراني في الأوسط من طريق حفص بن عمر عن أنسٍ، وقد ذكره ابن

فإنه «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ ذَلِكَ: هَلْكَ أَبِي وَتَرَكَ سَبْعَ نِسَاءٍ أَوْ سَبْعَ نِسَاءٍ فَتَزَوَّجْتُ نَيْسًا كَرِهْتُ أَنْ أَجْبِئَهُنَّ بِبَيْلِهِنَّ فَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ:» هكذا في البخاري في التفقات وفي رواية له ذكرها في المغازي من صحيحه: «كُنْ لِي سَبْعَ أَخَوَاتٍ فَكَرِهْتُ أَنْ أَجْمَعَ إِلَيْهِنَّ جَارِيَةً خَرَقَاءَ بِبَيْلِهِنَّ، وَلَكِنْ امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ، قَالَ: أَصَبْتُ».

قوله: (تَنْكُحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ) أي لأجل أربع.

قوله: (لِحَسْبِهَا) بفتح الحاء والسين المهملتين بعدهما باءٌ موحدة: أي شرفها والحسب في الأصل الشرف بالأبواء وبالأقارب، مأخوذ من الحساب لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا، فيحكم لمن زاد عدده على غيره وقيل: المراد بالحسب هنا الأفعال الحسنة وقيل: المال وهو مردودٌ بذكره قبله، ويؤخذ منه أَنَّ الشَّريفَ النَّسَبَ يستحبُّ له أن يتزوج نسيبةً إلا إن تعارض: نسيبةً غير دينيةً وغير نسيبةً دينيةً، فتقدم ذات الدين، وهكذا في كلِّ الصفات وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه: «إِنْ أَحْسَبَ أَهْلُ الدُّنْيَا الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ الْمَالَ» فقال الحافظ: يحتمل أن يكون المراد أَنَّهُ حسب من لا حسب له، فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ومنه حديث سمرة رفعه: «الْحَسَبُ: الْمَالُ وَالْكَرَمُ: التَّقْوَى» أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم.

قوله: (وَجَمَالُهَا) يؤخذ منه استحباب نكاح الجميلة، ويلحق بالجمال في الذات الجمال في الصفات.

قوله: (فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ) فيه دليلٌ على أَنَّ اللائقَ بذِي الدِّينِ والمروءة أن يكون الدِّين مطمح نظره في كلِّ شيءٍ لا سِيَّما فيما تطول صحبته كالزَّوْجَةِ، وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه والبرَّاد والبيهقي رفعه: «لَا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ فَغَسَى حُسْنُهُنَّ يَرْوِيهِنَّ، وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ فَغَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْفِئَهُنَّ، وَلَكِنْ تَزَوَّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ، وَلَا مَئَةَ سَوْدَاءَ ذَاتِ دِينٍ أَفْضَلُ» ولهذا قيل: إِنَّ معنى حديث الباب الإخبار منه ﷺ بما يفعله النَّاسُ في العادة فإنهم يقصدون هذه الخصال الأربع، وآخرها عندهم ذات الدِّين فاطفر أيها المسترشد بذات الدِّين.

قوله: (تَرَبَّتْ بِذَلِكَ) أي لصقت بالتراب: وهي كناية عن

الفقر قال الحافظ: وهو خبرٌ بمعنى الدَّعاء لكن لا يراد به حقيقته، وبهذا جزم صاحب العمدة، وزاد غيره أَنَّ صدور ذلك من النَّبِيِّ ﷺ في حقِّ مسلمٍ لا يستجاب لشرطه ذلك على ربه وحكى ابن العربي أَنَّ المعنى استغنت وردَّ بأنَّ المعروف أثرب إذا استغنى، وترب إذا افتقر وقيل: معناه ضعف عقلك، وقيل: افتقرت من العلم، وقيل: فيه شرطٌ مقدَّر: أي وقع لك ذلك إن لم تفعل، ورجَّحه ابن العربي وقيل: معنى تربت: خابت قال القرطبي: معنى الحديث أَنَّ هذه الخصال الأربع هي الَّتِي يرغب في نكاح المرأة لأجلها فهو خبرٌ عمَّا في الوجود من ذلك لا أَنَّهُ وقع الأمر به بل ظاهره إباحة النكاح لقصد كلِّ من ذلك قال: ولا يظن من هذا الحديث أَنَّ هذه الأربع يؤخذ منها الكفاءة: أي تنحصر فيها فإنَّ ذلك لم يقل به أحدٌ فيما علمت وإن كانوا اختلفوا في الكفاءة ما هي، وسيأتي الكلام على الكفاءة.

بَابُ خُطْبَةِ الْمُجَبَّرَةِ إِلَى وَلِيِّهَا وَالرَّشِيدَةِ إِلَى نَفْسِهَا

٢٦٣٧- عَنْ جِرَاجٍ عَنْ عُرْوَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخَوُكَ فَقَالَ لَهُ: أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ وَهِيَ لِي حَلَالٌ زَوَّاهُ الْبُخَارِيُّ هَكَذَا مُرْسَلًا» (٥٠٨١).

٢٦٣٨- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَرْسَلَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ يَخْطُبُنِي لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ لِي بَنَاتًا، وَأَنَا غَيُورٌ، فَقَالَ: أَمَا ابْنَتُهَا فَتَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُغْنِيَهَا عَنْهَا، وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَذْهَبَ بِالْغَيْرَةِ مُخْتَصِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ (٩١٨) (٣).

الحديث الأول فيه دليلٌ على أَنَّ خطبة المرأة الصَّغيرة البكر تكون إلى وليِّها قال ابن بطال: وفيه أَنَّ النَّهْيَ عن إنكاح البكر حتَّى تستأمر خصوصًا بالبالغة الَّتِي يتصور منها الإذن وأما الصَّغيرة فلا إذن لها، وسيأتي الكلام على ذلك في باب ما جاء في الإيجاب والاستمرار.

قوله: (وَأَنَا غَيُورٌ) هذه الصَّبيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث فيقول كلُّ واحدٍ منهما: أنا غَيُورٌ، والمراد بالغيرة الَّتِي وصفت بها نفسها أَنها تغار إذا تزوَّج زوجها امرأةً أخرى، والنبي ﷺ قد كان له زوجاتٌ قبلها قال في القاموس: وأغار أهله تزوَّج عليها فغار. انتهى.

وفيه دليلٌ على أَنَّ المرأة البالغة الثَّيِّبة تخطب إلى نفسها، وسيأتي الكلام على هذا.

بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ

٢٦٣٩- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ آخُو الْمُؤْمِنِ فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَشَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١١/٢) وَمُسْلِمٌ (١٤١٤).

٢٦٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرَكَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٤٤) وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٨/٧).

٢٦٤١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ الرَّجُلِ حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٣/٢) وَالْبُخَارِيُّ (٥١٤٢) وَالنَّسَائِيُّ (٧٣/٦).

قوله: (أَنْ يَتَشَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) قد تقدّم الكلام على هذا في كتاب البيع

قوله: (وَلَا يَخْطُبُ.. إلخ) استدلل بهذا الحديث على تحريم الخطبة على الخطبة لقوله في أول الحديث: «لَا يَحِلُّ» وكذلك استدلل بالنهي المذكور في حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر وفي لفظ للبخاري: «نَهَى أَنْ يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ أَوْ يَخْطُبَ» وفي لفظ لأحمد من حديث الحسن عن سمرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» وقد ذهب إلى هذا الجمهور، وجزموا بأن النهي للتحريم كما حكى ذلك الحافظ في فتح الباري.

وقال الحطّابيّ: إِنَّ النَّهْيَ ههنا لِلتَّأْدِيبِ وَلَيْسَ بِنَهْيٍ تَحْرِيمٍ يَبْطُلُ الْعَقْدُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ قَالَ الْحَافِظُ: وَلَا مِلَازِمَةَ بَيْنَ كَوْنِهِ لِلتَّحْرِيمِ وَبَيْنَ الْبَطْلَانِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بَلْ هُوَ عِنْدَهُمْ لِلتَّحْرِيمِ وَلَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ وَحَكَى السَّوْيُ أَنَّ النَّهْيَ فِيهِ لِلتَّحْرِيمِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَكِنَّهُمْ اختلفوا في شروطه، فقالت الشافعية والحنابلة: محلّ التحريم إذا صرحت المخطوبة بالإجابة أو وليها الذي أذنت له، وبذلك قالت المأدوية، فلو وقع التصريح بالرّد فلا تحريم، وليس في الأحاديث ما يدلّ على اعتبار الإجابة وأمّا ما احتجّ به من قول فاطمة بنت قيس للنبي ﷺ: إِنَّ مَعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمَ خَطَبَاهَا فَلَمْ يَنْكَرِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا بَلْ خَطَبَاهَا لِأَسَامَةَ فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ كَمَا قَالَ الثَّوْرِيُّ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَا خَطَبَاهَا مَعًا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الثَّانِي مَخْطَبَةُ الْأَوَّلِ وَالنَّبِيُّ ﷺ أَشَارَ بِأَسَامَةَ وَلَمْ يَخْطُبْ كَمَا سَيَأْتِي

وعلى تقدير أن يكون ذلك خطبة فلعلمه كان بعد ظهور رغبتها عنهما وظاهر حديث فاطمة الآتي قريباً أن أسامة خطبها مع معاوية وأبي جهم قبل مجيئها إلى النبي ﷺ وعن بعض المالكية: لا تمتنع الخطبة إلا بعد التراضي على الصّدق، ولا دليل على ذلك وقال داود الظاهري: إذا تزوّجها الثاني فسخ النكاح قبل الدخول وبعده، وللمالكية في ذلك قولان، فقال بعضهم: يفسخ قبله لا بعده قال في الفتح: وحجة الجمهور أن النهي عنه الخطبة وهي ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة.

قوله: (لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ الرَّجُلِ) ظاهره أنه لا يجوز للرجل أن يخطب على خطبة الفاسق ولا على خطبة الكافر، نحو أن يخطب ذميمة فلا يجوز لمن يجوز نكاحها أن يخطبها، ولكنه يقيد هذا الإطلاق بقوله في حديث أبي هريرة: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» فإنه لا أخوة بين المسلم والكافر، ويقول في حديث عقبة: «الْمُؤْمِنُ آخُو الْمُؤْمِنِ.. إلخ» فإنه يخرج بذلك الفاسق، وإلى المنع من الخطبة على خطبة الكافر والفاسق ذهب الجمهور قالوا: والتعبير بالأخ خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وذهب الأوزاعي وجماعة من الشافعية أنها تجوز الخطبة على خطبة الكافر وهو الظاهر.

قوله: (حَتَّى يَتْرَكَ) وفي حديث عقبة حَتَّى يَذَرَ في ذلك دليل على أنه يجوز للأخر أن يخطب بعد أن يعلم رغبة الأول عن النكاح وأخرج أبو الشيخ من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَذَعَ» قال الحافظ: وإسناده صحيح

بَابُ التَّعْرِيفِ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ

٢٦٤٢- عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَكْنً وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا حَلَلْتَ فَارْزُقِي، فَأَذَنَتْ فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرَبَّ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنْ أَسَامَةُ، فَقَالَتْ يَدِيهَا مَكْدَا أَسَامَةَ أَسَامَةَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ فَأَبْعِثْتُ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ (حم: ٤١٢/٦) (م: ١٤٨٠) (٤٧) (د: ٢٢٨٤) (ت: ١١٨٠) (ن: ٧٥/٦).

٢٦٤٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ

النساء» يَقُولُ: إِنِّي أُرِيدُ التَّرْوِيجَ وَلَوْ دِدْتُ أَنَّهُ تَيَسَّرَ لِي امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٢٤).

٢٦٤٤ - وَعَنْ سُكَيْنَةَ بِنْتِ حَنْظَلَةَ قَالَتْ: «اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَلَمْ تَنْقُضْ عِدَّتِي مِنْ مَهْلَكَةِ زَوْجِي، فَقَالَ: قَدْ عَرَفْتُ قَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَرَابَتِي مِنْ عَلِيٍّ، وَمَوْضِعِي مِنَ الْعَرَبِ، قُلْتُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا جَعْفَرٍ إِنَّكَ رَجُلٌ يُؤْخَذُ عَنْكَ وَتُخْطَبُ فِي عِدَّتِي، فَقَالَ: إِنَّمَا أَخْبَرْتُكَ بِقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ عَلِيٍّ وَقَدْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ مُتَأَيَّمَةٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ وَمَوْضِعِي مِنْ قَوْمِي كَأَنَّكَ خِطْبَتُهُ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/ ٢٢٤).

حديث سكينه رواه الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عنها وهي عمته، ومنقطع لأن محمد بن علي هو الباقر ولم يدرك النبي ﷺ.

قوله: (لا سَكَنِي وَلَا نَفَقَةَ) سيأتي الكلام على ذلك.

قوله: (مُعَاوِيَةُ) اختلف فيه، فقيل: هو ابن أبي سفيان، وقيل غيره، وفي صحيح مسلم التصريح بأنه هو.

قوله: (فَرَجُلٌ ضَرَابٌ) في رواية: «لَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ» وهو كناية عن كثرة ضربه للنساء كما وقع التصريح بذلك في حديث الباب.

قوله: (فَاغْتَبَطْتُ) الغبطة بكسر الغين المعجمة: حسن الحال والمرسة كما في القاموس.

قوله: (يَقُولُ: إِنِّي أُرِيدُ التَّرْوِيجَ) هو تفسير التعريض المذكور في الآية قال الزخسري: التعريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره وتعقب بأن هذا التعريف لا يخرج الجواز وأجاب سعد الدين بأنه لم يقصد التعريف ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود بلفظ حقيقي أو مجازي أو كناية ليدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام مثل أن يذكر الجمي للتسليم ومراده التقاضي، فالسلام مقصود والتقاضي عرض: أي أميل إليه الكلام عن عرض أي جانب، وامتاز عن الكناية فلم يشتمل على جميع أقسامها والحاصل أنهما يجتمعان ويفترقان، فمثل: جئت لأسلم عليك، كناية وتعريض ومثل: طويل التجاد، كناية لا تعريض، ومثل: آذيتي فستعرف، خطاباً لغير المؤذي، تعريض بتهديد المؤذي لا كناية، وقد قيل في تفسير التعريض المذكور في

الآية: أن يقول لها: إني فيك لراغب، ولا يستلزم التصريح بالرغبة التصريح بالخطبة ومن التعريض ما وقع في حديث فاطمة بنت قيس عند أبي داود: أن النبي ﷺ قال لها: «لَا تَقْوِينَا بِنَفْسِكَ» ومنه الباقر المذكور في الباب ومنه قوله ﷺ «لَأَمَّ سَلَمَةَ» كما في الحديث المذكور قال في الفتح: وأتفق العلماء أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها واختلفوا في المعتدة من الطلاق البائن، وكذا من وقف نكاحها وأما الرجعية فقال الشافعي: لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات، والتعريض مباح للأولى وحرام في الأخيرة اختلف فيه في البائن واختلف فيمن صرح بالخطبة في العدة لكن لم يعقد إلا بعد انقضائها، فقال مالك: يفارقها دخل أو لم يدخل وقال الشافعي: يصح العقد وإن ارتكب النهي بالتصريح المذكور لاختلاف الجهة وقال المهلب: علة المنع من التصريح في العدة أن ذلك ذريعة إلى الواقعة في المدة التي هي محبوسة فيها على ماء الميت أو المطلق وتعقب بأن هذه العلة تصلح أن تكون لمنع العقد لا لجرد التصريح، إلا أن يقال: التصريح ذريعة إلى العقد، والعقد ذريعة إلى الواقع، وقد وقع الاتفاق على أنه إذا وقع العقد في العدة لزم التفريق بينهما واختلفوا هل محل له بعد ذلك؟ فقال مالك والليث والأوزاعي: لا محل نكاحها بعد. وقال الباقر: بل محل له إذا انقضت العدة أن يتزوجها إذا شاء.

بَابُ النَّظَرِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ

٢٦٤٥ - فِي حَدِيثِ الْوَاهِبَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «فَصَعَدَ فِيهَا النَّظَرُ وَصَوَّبَهُ» وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أُخْرَى أَوْ يَوْمَ يَنْكَحُهَا» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٢٤٦/٤) (ت: ١٠٨٧) (ن: ٦٩/٦) (هـ: ١٨٦٥).

٢٦٤٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «خَطَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّ فِي أَغْيَسِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٩/٢) وَالنَّسَائِيُّ (٦٩/٦).

٢٦٤٧ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَقَدَّرَ أَنْ يَرَى مِنْهَا بَعْضَ مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَتَعَلَّلْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٩/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٨٢).

٢٦٤٨ - وَعَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ أَوْ حُمَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِذَا كَانَ، إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا لِحِطْبَةِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْلَمُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٦٤).

٢٦٤٩ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أُلْقِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَلْبِ امْرِئٍ خِطْبَةً امْرَأَةً فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ.

حديث الواهة نفسها سيأتي في باب جعل تعليم القرآن صدقاً، ويأتي الكلام عليه هنالك إن شاء الله وحديث المغيرة أخرجه أيضاً الذارمي وابن حبان وصححه.

وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً مسلمٌ في صحيحه من حديث أبي حازمٍ عنه ولفظه: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَانَهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْظُرْتُ إِلَيْهَا؟ قَالَ لَا، قَالَ: فَادْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا».

وحديث جابرٍ أخرجه أيضاً الشافعي وعبد الرزاق والبرزاق والحاكم وصححه، قال الحافظ: ورجاله ثقات، وفي إسناده محمد بن إسحاق، وأعله ابن القطان بواقف بن عبد الرحمن، وقال: المعروف واقف بن عمرو ورواية الحاكم فيها واقف بن عمرو، وكذا رواية الشافعي وعبد الرزاق وحديث أبي حميدة أخرجه أيضاً الطبراني والبرزاق، وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد: رجال أحمد رجال الصحيح.

وحديث محمد بن مسلمة أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححه، وسكت عنه الحافظ في التلخيص وفي الباب عن أنسٍ عند ابن حبان والدارقطني والحاكم وأبي عوانة وصححوه وهو مثل حديث المغيرة. وعنه أيضاً عند أحمد والطبراني والحاكم والبيهقي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أُمَّ سَلَمَةَ إِلَى امْرَأَةٍ فَقَالَ: أَنْظُرِي عُرْقُوبِيَّهَا وَشَمِّي مَعَاطِفَهَا» واستكره أحمد.

والمشهور فيه من طريق عمارة عن ثابتٍ عنه ورواه أبو داود في المراسيل عن موسى بن إسماعيل عن حمادٍ مرسلًا قال: ورواه محمد بن كثير الصنعاني عن حمادٍ موصولاً وعن محمد بن الحنفية عن عبد الرزاق وسعيد بن منصور: «أَنَّ عُمَرَ خَطَبَ إِلَى عَلِيٍّ ابْنَتَهُ أُمَّ كُلثُومَ، فَذَكَرَ لَهُ صِغَرَهَا، فَقَالَ: أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ فَإِنْ رَضِيتَ فِيهِ امْرَأَتَكَ، فَأَرْسَلْ بِهَا إِلَيْهِ، فَكُشِفَ عَنْ سَاقِهَا، فَقَالَتْ: لَوْلَا أَنَّكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَصَكَّكَتُ عَيْنَيْكَ».

قوله: (أَنْ يُؤْذَمَ بَيْنَكُمَا) أي تحصل الموافقة والملاءمة بينكما.

قوله: (فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا) قيل: عَمَشٌ، وقيل: صَغُرَ قال في الفتح: الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مستخرجه فهو المعتمد وأحاديث الباب فيها دليلٌ على أنه لا بأس بنظر الرجل إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها، والأمر المذكور في حديث أبي هريرة وحديث المغيرة وحديث جابرٍ للإباحة بقراءة قوله في حديث أبي حميدٍ: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ» وفي حديث محمد بن مسلمة «فَلَا بَأْسَ» وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء وحكى القاضي عياضُ كراهته وهو خطأٌ مخالفٌ للدلالة المذكورة ولأقوال أهل العلم وقد وقع الخلاف في الموضع الذي يجوز النظر إليه من المخطوبة، فذهب الأكثر إلى أنه يجوز إلى الوجه والكفين فقط وقال داود: يجوز النظر إلى جميع البدن وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم، وظاهر الأحاديث أنه يجوز له النظر إليها سواء كان ذلك بإذنها أم لا، وروي عن مالكٍ اعتبار الإذن.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْخُلُوعِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَالْأَمْرِ بِغَضِّ النَّظَرِ وَالْعَفْوِ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءِ

٢٦٥٠ - عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَخْلُوعُ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَإِنْ تَأَلَّفَهُمَا الشَّيْطَانُ» (حم: ٣/٣٣٩).

٢٦٥١ - وَعَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ رِبْعَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْلُوعُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَا تَجِلُّ لَهُ، فَإِنْ تَأَلَّفَهُمَا الشَّيْطَانُ إِلَّا مُحْرَمٌ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/٤٤٦)، وَقَدْ سَبَقَ مَعْنَاهُ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ.

٢٦٥٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يَفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ» (حم: ٣/٦٣) (م: ٣٣٨) (د: ٤٠١٨) (ت: ٢٧٩٣).

٢٦٥٣ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءِ؟ فَقَالَ: اصْرِفْ بَصْرَكَ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٤/٣٦١) وَمُسْلِمٌ (٢١٥٩) وَابُو دَاوُدَ (٢١٤٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٧٦).

٢٦٥٤ - وَعَنْ بَرْيَدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ «يَا عَلِيُّ لَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّمَا لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٣٥٣) وَابُو دَاوُدَ (٢١٤٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٧٧).

٢٦٥٥ - وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْسَاكُمُ

وقد استدلت بذلك من قال بتحريم النظر إلى الأجنبية ولم يحكه في «البحر» إلا عن المؤيد بالله وأبي طالب وحكي في «البحر» أيضاً عن الفقهاء والإمام يحيى أنه يجوز ولو لشهوة وتعقبه صاحب المنار أن كتب الفقهاء ناطقةً بالتحريم قال: ففي منهاج النووي وهو عمدتهم: ويجرم نظر فحلٍ بالغٍ إلى عورة حرة أجنبية، وكذا وجهها وكفها عند خوف فتنة، وكذا عند الأمن على الصحيح ثم قال في نظر الأجنبية إلى الأجنبي: كهُوَ إليها وفي المنتهى من كتب الحنابلة: ولشاهدٍ ومعاملٍ نظر وجه مشهودٍ عليها، ومن تعامله، وكفها حاجة، والحنفية لا يجيزون النظر إلى الوجه والكفين مع الشهوة ولفظ الكثر: ولا ينظر من اشتبهى قال الشارح العيني في الشاهد: لا يجوز له وقت التحمل أن ينظر إليها بشهوة، هذا ما تعقب به صاحب المنار قال في بهجة المحافل للعامري الشافعي في حوادث السنة الخامسة ما لفظه: وفيها نزول الحجاب وفيه مصالح جليلة وعوائد في الإسلام جميلة، ولم يكن لأحد بعده النظر إلى أجنبية لشهوة أو لغیر شهوة، وعفي عن نظر الفجأة انتهى.

وفي شرح السيلقية للإمام يحيى في شرح الحديث الرابع والعشرين في شرح قوله «إِيَّاكُمْ وَفُضُولَ النَّظَرِ فَإِنَّهُ يَنْذُرُ الْهَوَى وَيُوَلِّدُ الْغَفْلَةَ: التصريح بتحريم النظر إلى النساء الأجانب لشهوة أو لغیر شهوة وقال ابن مظفر في البيان: إنه يجرم النظر إلى الأجنبية مع الشهوة اتفاقاً وقال الإمام عز الدين في جواب له: والصحيح المعمول عليه رواية شرح الأزهار وهي رواية البحر أن الإمام يحيى ومن معه يجوزون النظر ولو مع شهوة انتهى. ومن جملة ما استدلت به المانعون من النظر مطلقاً قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَنْقُضُوا مِنْ أَنْصَارِهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوهُمْ مِنْ زَوَاجِهِمْ﴾، وأجيب بأن ذلك خاصٌ بأزواج النبي ﷺ لأنه إنما شرع قطعاً للزينة وقوف أصحاب رسول الله ﷺ في بيته ولا يخفى أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومن جملة ما استدلتوا به حديث ابن عباس عند البخاري: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَ الْفُضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ خَلْفَهُ، وَفِيهِ قِصَّةُ الْمَرْأَةِ الْوُضِئَةِ الْخُثْعَمِيَّةِ، فَطَفِقَ الْفُضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنْقِ الْفُضْلِ فَحَوَّلَ وَجْهَهُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهَا»، وأجيب بأن النبي ﷺ إنما فعل ذلك لمخافة الفتنة لما أخرجه الترمذي وصححه من حديث علي، وفيه: «فَقَالَ الْعَبَّاسُ: لَوَيْتَ عُنُقَ ابْنِ عَمِّكَ، فَقَالَ:

وَالذَّخُولُ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحَمُو؟ قَالَ: الْحَمُو الْمَوْتُ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٩/٤) وَالْبُخَارِيُّ (٥٢٣٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٧١) وَصَحَّحَهُ قَالَ: وَمَعْنَى الْحَمُو يُقَالُ: هُوَ أَخُو الزَّوْجِ كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا.

حديث جابر وعامر يشهد لهما حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف، وقد تقدّم في باب النهي عن سفر المرأة للحج من كتاب الحج، وقد أشار الترمذي إلى حديث عامر وحديث بريدة قال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك، وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عليّ البزار والطبراني في الأوسط.

قال في مجمع الزوائد: ورجال الطبراني ثقات. والخلة بالأجنبية جمعٌ على تحريمها كما حكى ذلك الحافظ في الفتح وعلّة التحريم ما في الحديث من كون الشيطان ثالثهما وحضوره يوقعهما في المعصية، وأما مع وجود المحرم فالخلة بالأجنبية جائزة لا تمتنع وقوع المعصية مع حضوره.

واختلفوا هل يقوم غيره مقامه في ذلك كالنساء الثقات؟ فقيل: يجوز لضعف التهمة وقيل: لا يجوز وهو ظاهر الحديث.

وحديث أبي سعيدٍ أخرج نحوه أحمد والحاكم من حديث جابر، وأخرجه أيضاً أحمد وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس، وأخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط من حديث أبي موسى، وأخرجه أيضاً البزار من حديث سمرة.

قوله: (وَلَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ.. إلخ) فيه دليل على أنه يجرم على الرجل نظر عورة الرجل، وعلى المرأة نظر عورة المرأة، وقد تقدّم في كتاب الصلاة بيان العورة من الرجل، والعورة من المرأة والمراد هنا العورة المغلظة قال في «البحر»: فصل: يجب ستر العورة المغلظة من غير من له السوط إجماعاً لقوله: «احْفَظْ عَوْرَتَكَ» الخبر ونحوه انتهى.

قوله: (وَلَا يَفْضِي الرَّجُلُ.. إلخ) فيه دليل على أنه يجرم أن يضطجع الرجل مع الرجل أو المرأة مع المرأة في ثوب واحد مع الإفضاء ببعض البدن، لأن ذلك مظنة لوقوع المحرم من المباشرة أو من العورة أو غير ذلك وحديث بريدة فيه دليل على أن النظر الواقع فجأة من دون قصدٍ وتعمّدٍ لا يوجب إثم الناظر لأن التكليف به خارجٌ عن الاستطاعة، وإنما المنوع منه النظر الواقع على طريقة التعمّد أو ترك صرف البصر بعد نظر الفجأة

وأخيه وابن أخيه وابن عمّه ونحوهم، وأنّ الأختان: أقارب زوجة الرجل، وأنّ الأصهار تقع على النوعين انتهى.

بَابُ أَنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ إِلَّا الْوَجْهَ وَأَنَّ عَبْدَهَا كَمَحْرَمِهَا فِي نَظَرٍ مَا يَنْدُو مِنْهَا غَالِيًا

٢٦٥٦- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ ذَرِيكٍ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهَا ثِيَابٌ رِفَاقٌ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَقَالَ: يَا أَسْمَاءُ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ لَمْ يَصْلُحْ لَهَا أَنْ يَرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا، وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفْفِيهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٠٤) وَقَالَ: هَذَا مُرْسَلٌ، خَالِدُ بْنُ ذَرِيكٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ.

٢٦٥٧- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى فَاطِمَةَ بَعْدَ قَدْ وَجَّهَ لَهَا، قَالَ: وَعَلَى فَاطِمَةَ ثَوْبٌ إِذَا قَعَّتْ بِهِ رَأْسُهَا لَمْ يَبْلُغْ رَجُلِيهَا، وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رَجُلِيهَا، لَمْ يَبْلُغْ رَأْسُهَا، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا تَلَقَّى قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٠٦)، وَيُعَضَّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنْ مَكَاتِبَ وَكَانَ عِنْدُ مَا يُؤْذِي فَلْتَحْتَجِبِ مِنْهُ»

حديث عائشة في إسنادها سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن النُصْرِيُّ نزيل دمشق مولى بني نصر وقد تكلم فيه غير واحد وذكر الحافظ أبو أحمد الجرجاني هذا الحديث وقال: لا أعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير، وقال مرةً فيه: عن خالد بن ذريك عن أم سلمة بدل عائشة.

وحديث أنس أخرجه أيضاً البيهقي وابن مردويه، وفي إسناده أبو جميع سالم بن دينار الهجيمي البصري قال ابن معين: ثقة وقال أبو زرعة الرازي: بصريّ لين الحديث والحديث الذي أشار إليه المصنف وجعله عاضداً لحديث أنس قد تقدّم في باب المكاتب من كتاب العتق.

قوله: (ذُرَيْكٌ) بضمّ الدالّ مصغراً وهو ثقة؛ وقيل بفتح الدالّ والضمّ أكثر.

قوله: (لَمْ يَصْلُحْ) بفتح الياء وضمّ اللام.

قوله: (إِلَّا هَذَا وَهَذَا) فيه دليل لمن قال: إنّه يجوز نظير الأجنبية.

قال ابن رسلان: وهذا عند أمن الفتنة كما تدعو الشهوة إليه من جماع أو ما دونه أماً عند خوف الفتنة فظاهر إطلاق الآية والحديث عدم اشتراط الحاجة، ويدلّ على تقييده بالحاجة اتفاق

رَأَيْتُ شَابًا وَشَابَةً فَلَمْ آمَنْ عَلَيْهِمَا الْفِتْنَةُ» وقد استنبط منه ابن القطن جواز النظر عند أمن الفتنة حيث لم يأمرها بتغطية وجهها، فلو لم يفهم العباس أنّ النظر جائز ما سال، ولو لم يكن ما فهمه جائزاً ما أقرّه عليه وهذا الحديث أيضاً يصلح للاستدلال به على اختصاص آية الحجاب السابقة بزوجات النبي ﷺ، لأنّ قصّة الفضل في حجة الوداع وآية الحجاب في نكاح زينب في السنة الخامسة من الهجرة كما تقدّم وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، فروى البيهقي عن ابن عباس أنّ المراد بما ظهر: الوجه والكفان.

وروى البيهقي أيضاً عن عائشة نحوه، وكذلك روى الطبراني عنها وروى الطبراني أيضاً عن ابن عباس قال: هي الكحل وروى نحوه ذلك عنه البيهقي وقال في الكشف: الزينة: ما تزينت به المرأة من حليٍّ أو كحلٍّ أو خضابٍ، فما كان ظاهراً منها كالخاتم والفتحة والكحل والخضاب فلا بأس بإبدانه للأجانب، وما خفي منها كالسوار والخلخال والذملج والقلادة والإكليل والوشاح والقرط فلا تبديه إلا لهؤلاء المذكورين، وذكر الزينة دون مواقعها للمبالغة في الأمر بالتصوّن والتستر، لأنّ هذه الزين واقعة على مواضع من الجسد لا يحلّ النظر إليها لغير هؤلاء وهي الذراع والساق والعضد والعنق والرأس والصدر والأذن، فنهي عن إبداء الزين نفسها ليعلم أنّ النظر إليها إذا لم يحلّ للملابستها تلك المواقع، بدليل أنّ النظر إليها من غير ملابسها لا مقال في حلّه كان النظر إلى المواقع أنفسها متمكناً في الحظر ثابت القدم في الحرمه شاهداً على أنّ النساء حقن أن يحظن في سترها ويتقن الله في الكشف عنها انتهى.

والحاصل أنّ المرأة تبدي من مواضع الزينة ما تدعو إليه الحاجة عند مزاوله الأشياء والبيع والشراء والشهادة، فيكون ذلك مستثنى من عموم النهي عن إبداء مواضع الزينة، وهذا على فرض عدم ورود تفسير مرفوع، وسيأتي في الباب الذي بعد هذا ما يدلّ على أنّ الوجه والكفين مما يستثنى.

قوله: (الْحَمَوُ الْمَوْتُ) أي الخوف منه أكثر من غيره كما أنّ الخوف من الموت أكثر من الخوف من غيره قال الترمذي: يقال: هو أخو الزوج، وروى مسلم عن الليث أنّه قال: الحمو: أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج، ابن العمّ ونحوه وقال النووي: اتفق أهل اللغة على أنّ الأحماء: أقارب زوج المرأة كآبيه

الَّذِي يَلِينُ فِي قَوْلِهِ وَيَتَكَسَّرُ فِي مَشِيئَتِهِ وَيَتَشَتَّى فِيهَا كَالنِّسَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ خَلْقُهُ وَقَدْ يَكُونُ تَصَنُّعًا مِنَ الْفَسَقَةِ، وَمَنْ كَانَ ذَلِكَ فِيهِ خَلْقُهُ فَالْغَالِبُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا أَرْبَ لَهُ فِي النِّسَاءِ، وَلِذَلِكَ كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَعْدُدْنَ هَذَا الْمُخْتَنَ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ، وَكَانَ لَا يَجْبُنُهُ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ مِنْهُ مَا ظَهَرَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، فَقَالَ الْقَاضِي: الْأَشْهُرُ أَنَّ اسْمَهُ هَيْتُ بِكَسْرِ الْهَاءِ ثُمَّ تَحْتِيةً سَاكِنَةً ثُمَّ فَوْقِيَّةً، وَقِيلَ: صَوَابُهُ هَنْبُ بِالنُّونِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ قَالَهُ ابْنُ دُرُسْتِيهِ، وَقَالَ: إِنَّ مَا سِوَاهُ تَصْحِيفٌ وَإِنَّهُ الْأَحَقُّ الْمَعْرُوفُ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مَاتَعٌ بِالثَّانَةِ فَوْقَ: مَوْلَى فَاخْتَنَ الْمُخْزُومِيَّةُ بِنْتَ عَمْرُو بْنِ عَائِذٍ.

قوله: (تَقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتَذْبِرُ بِمَنْ) المراد بالأربع هي الممكن جمع عَكْنَةٍ، وهي الطَّيَّةُ الَّتِي تَكُونُ فِي الْبَطْنِ مِنْ كَثْرَةِ السَّمَنِ، يُقَالُ: تَعَكَّنَ الْبَطْنُ: إِذَا صَارَ ذَلِكَ فِيهِ، وَلِكُلِّ عَكْنَةٍ طَرَفَانِ، فَلِذَا رَأَاهُنَّ الرَّائِي مِنْ جِهَةِ الْبَطْنِ وَجَدَهُنَّ أَرْبَعًا وَإِذَا رَأَاهُنَّ مِنْ جِهَةِ الظَّهْرِ وَجَدَهُنَّ ثَمَانِيًا وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَالِكٍ: مَعْنَاهُ أَنَّ أَعْكَانَهَا يَنْعُطُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَهِيَ فِي بَطْنِهَا أَرْبَعُ طَرَائِقَ وَتَبْلُغُ أَطْرَافَهَا إِلَى خَاصِرَتَيْهَا، وَفِي كُلِّ جَانِبٍ أَرْبَعٌ، قَالَ الْحَافِظُ: وَتَفْسِيرُ مَالِكٍ الْمَذْكُورُ تَبَعَهُ فِيهِ الْجُمْهُورُ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ وَصَفَهَا بِأَنَّهَا مَعْلُوءَةُ الْبَدَنِ بِمَحِثٍ يَكُونُ لِبَطْنِهَا عَكْنٌ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْسَّمِينَةِ مِنَ النِّسَاءِ، وَجَرَتْ عَادَةُ الرِّجَالِ فِي الرِّغْبَةِ فَيَمْنُ تَكُونُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ وَقِيلَ: الْأَرْبَعُ هِيَ الشَّعْبُ الَّتِي هِيَ الْيَدَانِ وَالرِّجْلَانِ، وَالثَّمَانُ: الْكَتِفَانِ وَالتَّمَتَّانِ وَالْأَلْيَتَانِ وَالسَّاقَانِ، وَلَا يُخْفَى ضَعْفُ ذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ امْرَأَةٍ فِيهَا مَا ذَكَرَ فَلَا وَجْهَ لَجْعَلِهِ مِنْ صِفَاتِ الْمَدْحِ الْمَقْصُودَةِ فِي الْمَقَامِ.

قوله: (هَؤُلَاءِ) إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ الْمُخْتَنِينَ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ كَانَ الْمُخْتَنُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً: مَاتَعٌ وَهَدْمٌ وَهَيْتٌ. قوله: (مِنْ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ) الْإِرْبَةُ الْإِرْبَةُ وَالْإِرْبَةُ: الْحَاجَةُ وَالشَّهْوَةُ.

قيل: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمُ التَّابِعُونَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّجُلَ لِيَصِيبُوا مِنْ طَعَامِهِ وَلَا حَاجَةَ لَهُمْ إِلَى النِّسَاءِ لِكِبَرِهِ أَوْ تَحْنِيثِهِ أَوْ عَنَةِ.

قوله: (أَرَى هَذَا...) (لَعَنَ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هَذَا يَدُلُّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَظُنُّونَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِنْ أَحْوَالِ النِّسَاءِ وَلَا يَخْطُرُ لَهُ بَيَالٌ، وَيَشْبَهُ أَنَّ التَّخْنِثَ كَانَ فِيهِ خَلْقُهُ وَطَبِيعُهُ وَلَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانُوا يَعُدُّونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ.

المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه لا سيما عند كثرة الفساق وحكى القاضي عياض عن العلماء أنه لا يلزمها ستر وجهها في طريقها وعلى الرجال غض البصر للآية، وقد تقدم الخلاف في أصل المسألة.

قوله: (إِذَا قَنَعَتْ) بَفَتْحِ النُّونِ الْمَشْدُودَةِ: سَتَرَتْ وَغَطَّتْ. قوله: (إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغَلَامُكَ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْعَبْدِ النَّظَرُ إِلَى سَيِّدَتِهِ وَأَنَّهُ مِنْ مَحَارِمِهَا يَجْلُو بِهَا وَيَسَافِرُ مَعَهَا وَيَنْظُرُ مِنْهَا مَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ حَرَمِهَا، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ عَائِشَةُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ السَّلَفِ وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْمَمْلُوكَ كَالْأَجْنَبِيِّ بِدَلِيلِ صَحَّةِ تَزْوِجِهَا إِلَيْهِ بَعْدَ الْعَتَقِ، وَحَمَلُ الشَّيْخِ أَبُو حَامِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ كَانَ صَغِيرًا لِإِطْلَاقِ لَفْظِ الْغُلَامِ وَلِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالِ وَاحْتِجِ أَهْلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَيْضًا بِمَحْدِثِ الْإِحْتِجَابِ مِنَ الْمَكَاتِبِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ، وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا أَجَابَ بِهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مِنْ أَنَّ الْآيَةَ خَاصَّةٌ بِالْإِمَاءِ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

بَابُ فِي غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ

٢٦٥٨- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَلَمَّا نَبِيتُ مُخْتَنٌ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ فِي الطَّائِفِ فَإِنِّي أَذْكَكَ عَلَى ابْنَةٍ غَيْلَانٍ فَإِنَّهَا تَقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتَذْبِرُ بِمَنْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَدْخُلْنَ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/ ٢٩٠) (خ: ٤٣٢٤) (م: ٢١٨٠).

٢٦٥٩- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مُخْتَنٌ، قَالَتْ: وَكَانُوا يَدْخُلُونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ وَهُوَ يَنْتُثُ امْرَأَةً، قَالَ: إِذَا أَقْبَلْتُ أَقْبَلْتُ بِأَرْبَعٍ، وَإِذَا أَذْبَرْتُ أَذْبَرْتُ بِمَنْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَرَى هَذَا يَعْرِفُ مَا هَهُنَا؟ لَا يَدْخُلْنَ عَلَيْكُمْ هَذَا، فَحَجَّبُوهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ١٥٢) وَمُسْلِمٌ (٢١٨١) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٠٧) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤١٠٩) وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَأَخْرَجَهُ وَكَانَ بِالنِّبْدَاءِ يَدْخُلُ كُلُّ جُمُعَةٍ يَسْتَطِيعُ.

٢٦٦٠- وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ إِذْ بَمُوتٍ مِنَ الْجُوعِ؟ فَإِذَا لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ فَيَسْأَلُ ثُمَّ يَرْجِعُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١١٠).

قوله: (مُخْتَنٌ) بَفَتْحِ النُّونِ وَكُسْرُهَا وَالْفَتْحُ الْمَشْهُورُ: وَهُوَ

واحد والهادوية قال النووي: وهو أصح ولقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾، ولأن النساء أحد نوعي الآدميين فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر قياساً على الرجال ويحققه أن المعنى المحرم للنظر هو خوف الفتنة، وهذا في المرأة أبلغ فإنها أشد شهوة وأقل عقلاً، فتسارع إليها الفتنة أكثر من الرجل. واحتج من قال بالجواز فيما عدا ما بين سرته وركبته بحديث عائشة المذكور في الباب ويحاج عنه بأنها كانت يومئذ غير مكلفة على ما تقضي به العبارة المذكورة في الباب، ويؤيد هذا احتجاجها من الأعمى كما تقدم، وقد جزم النووي بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان ذلك قبل الحجاب وتعقبه الحافظ بأن في بعض طرق الحديث أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة. واحتجوا أيضاً بحديث فاطمة بنت قيس المتفق عليه: «أنه أمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال: إنه رجل أعمى تضمين ثيابك عنده» ويحاج بأنه يمكن ذلك مع غض البصر منها ولا ملازمة بين الاجتماع في البيت والنظر. واحتجوا أيضاً بالحديث الصحيح في «مضي رسول الله ﷺ إلى النساء في يوم العيد عند الخطبة فذكرهن ومنعه بلال فأمرهن بالصدقة» وقد تقدم ويحاج أيضاً بأن ذلك لا يستلزم النظر منهن إليهما لإمكان سماع الموعظة ودفع الصدقة مع غض البصر وقد جمع أبو داود بين الأحاديث فجعل حديث أم سلمة مختصاً بأزواج النبي ﷺ وحديث فاطمة وما في معناه لجميع النساء قال الحافظ في التلخيص: قلت: وهذا جمع حسن وبه جمع المنذري في حواشيه واستحسنه شيخنا انتهى. وجمع في الفتحة بأن الأمر بالاحتجاب من ابن أم مكتوم لعله لكون الأعمى مظنة أن ينكشف منه شيء ولا يشعر به فلا يستلزم عدم الجواز النظر مطلقاً قال: ويؤيد الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقيات لئلا يراهن الرجال، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لئلا يراهم النساء، فدل على مغايرة الحكم بين الطائفتين، وبهذا احتج الغزالي.

قوله: (يلعبون في المسجد) فيه دليل على جواز ذلك في المسجد وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمي أن اللعب بالحرايب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة. أما القرآن فقوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ﴾، وأما

قوله: (وأخرج) لفظ البخاري: «أخرجهم من بيوتكم قال: فأخرج فلاناً وفلاناً» ورواه البيهقي وزاد «وأخرج عمر مختباً» وفي رواية «وأخرج أبو بكر آخر» قال العلماء: إخراج المختن ونفيه كان ثلاثة معان: أحدها: أنه كان يظن أنه من غير أولي الإربة ثم لما وقع منه ذلك الكلام زال الظن والثاني: وصفه النساء ومحاسنهن وعوراتهن بحضرة الرجال، وقد نهى أن يصف المرأة زوجها فكيف إذا وصفها غيره من الرجال لسايرهم؟ الثالث: أنه ظهر له منه أنه كان يطلع من النساء وأجسامهن وعوراتهن على ما لا يطلع عليه كثير من النساء. قوله: (فيسأل ثم يرجع) أي يسأل الناس شيئاً ثم يرجع إلى البادية، والبيداء بالمد: القفر، وكل صحراء فهي بيضاء كأنها تبيد سالكها أي تكاد تهلكه وفي ذلك دليل على جواز العقوبة بالإخراج من الوطن لما يخاف من الفساد والفسق، وجواز الإذن بالدخول في بعض الأوقات للحاجة.

باب في نظر المرأة إلى الرجل

٢٦٦١- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَمِمْوَنَةُ، فَأَتَبَّلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ. وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أُمِرَ بِالْحِجَابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: احْتَجِبَا مِنْهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ أَعْمَى لَا يَنْبَهِرُنَا وَلَا يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ: أَفَمَتَيَاوَانِ أَتَمْنَا، أَلَسْتُمَا تُبْهِرَانِي؟» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٦/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤١١٢) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٧٧٨).

٢٦٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَرْثِي بِرِذَائِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى أَكُونَ أَنَا أَلْيَمِي أَسَاءَهُ، فَاغْدُرُوا قَدْرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِ الْحَرِيصَةِ عَلَى اللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٧٠/٦) (خ: ٤٥٤) (م: ٨٩٢) (١٨)، وَالأَحْمَدُ: «أَنَّ الْحَبَشَةَ كَانُوا يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ عِيدٍ، قَالَتْ: فَاطَلَمْتُ مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ فَطَاطًا لِي مِنْكِيبِهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ حَتَّى شَبِعْتُ ثُمَّ انصَرَفْتُ».

حديث أم سلمة أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان وفي إسناده نبهان مولى أم سلمة شيخ الزهري وقد وثق.

وفي الباب عن عائشة عند مالك في الموطأ: «أنها احتجبت من أعمى، فقيل لها: إنه لا ينظر إليك، قالت: لكتبي أنظر إليه» وقد استدلل بحديث أم سلمة هذا من قال: إنه يحرم على المرأة نظر الرجل كما يحرم على الرجل نظر المرأة، وهو أحد قولي الشافعي

السنة فحديث: «جَبَّيْنَا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَمَجَانِيَكُمْ» وتعقب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادّعاء ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ وحكي عن بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد، وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث، كذا قال في الفتح وفي الحديث أيضاً جواز النظر إلى اللهو المباح، وفيه حسن خلقه مع أهله وكرم معاشرته.

قوله: (حَتَّى شَبِغْتُ) فيه استعارة الشبع لقضاء الوطر من النظر.

بَابُ لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ

٢٦٦٣- عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ (حم: ٤١٨/٤) (د: ٢٠٨٥) (ت: ١١٠١) (هـ: ١٨٨١).

٢٦٦٤- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ هُرَيْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا امْرَأَةٌ تَنْكَحُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَيَنْكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَيَنْكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَيَنْكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اشْتَجَرَ فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ، وَوَأَمَّا الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ (حم: ١٦٦/٦) (د: ٢٠٨٣) (ت: ١١٠٢) (هـ: ١٨٧٩) وَرَوَى النَّسَائِيُّ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَلَفْظُهُ: «لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ» وَإِنَّمَا امْرَأَةٌ تَنْكَحُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَيَنْكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيُّ فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ».

٢٦٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٨٨٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٢٢٧). وَعَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: جَمَعَتِ الطَّرِيقَ رَكْبًا، فَجَعَلَتْ امْرَأَةً مِنْهُنَّ تَيْبَ امْرَأَةً يَبْدُو رَجُلٌ غَيْرُ وَلِيِّ فَأَنْكَحَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَجَلَدَ النَّاسِكَ وَالْمُنْكَحَ وَزَدَ يَنْكَاحَهَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٢٢٥). وَعَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: مَا كَانَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَشَدَّ فِي النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيِّ مِنْ عَلِيٍّ، كَانَ يَضْرِبُ فِيهِ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٢٢٩).

حديث أبي موسى أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصحّاه، وذكر له الحاكم طرقاً قال: وقد صحّت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش، ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً، وقد جمع الدماطي طرقه من المتأخرين

وقد اختلف في وصله وإرساله، فرواه شعبة والثوري عن أبي إسحاق مرسلأ، ورواه إسرائيل عنه فأسنده، وأبو إسحاق مشهور بالتدليس، وأسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صحّحوا حديث إسرائيل. وحديث عائشة أخرجه أيضاً أبو عوانة وابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي وقد أعلّ بالإرسال وتكلّم فيه بعضهم من جهة ابن جريج، قال: ثم لقيت الزّهرّي فسألته عنه فأنكره وقد عدّ أبو القاسم بن منده عدّة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلاً، وذكر أنّ معمرًا وعبيد الله بن زحر تابعوا ابن جريج على روايته إياه عن سليمان بن موسى، وأنّ قرّة وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وأيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزّهرّي قال: ورواه أبو مالك الجنبي ونوح بن درّاج ومندل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وقد أعلّ ابن حبان وابن عدي وابن عبد البرّ والحاكم وغيره الحكاية عن ابن جريج إنكار الزّهرّي، وعلى تقدير الصّحة لا يلزم من نسيان الزّهرّي له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً البيهقي قال ابن كثير: الصّحيح وقفه على أبي هريرة وقال الحافظ: رجاله ثقات، وفي لفظ للدّارقطني: «كُنَّا نَقُولُ: الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا هِيَ الزَّانِيَةُ» قال الحافظ: فتبيّن أنّ هذه الزيادة من قول أبي هريرة وكذلك رواها البيهقي موقوفة في طريق رواها مرفوعة في أخرى. وفي الباب عن ابن عباس عند أحمد وابن ماجه والطبراني بلفظ: «لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ» وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف ومداره عليه قال الحافظ: وغلط بعض الرّواة فرواه عن ابن المبارك عن خالده الحذاء عن عكرمة، والصّواب حجاج بدل خالده وعن أبي بردة عند أبي داود الطّيالسي بلفظ حديث ابن عباس وعن غيرهما كما تقدّم في كلام الحاكم.

قوله: (لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ) هذا النّفي يتوجّه إمّا إلى الذات الشرعيّة، لأنّ الذات الموجودة أعني صورة العقد بدون وليّ ليست بشرعيّة، أو يتوجّه إلى الصّحة الّتي هي أقرب المجازين إلى الذات، فيكون النّكاح بغير وليّ باطلاً كما هو مصرّح بذلك في حديث عائشة المذكور، وكما يدلّ عليه حديث أبي هريرة المذكور، لأنّ النّهي يدلّ على الفساد المرادف للبطلان. وقد ذهب إلى هذا عليّ وعمر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو

المهلب: اجمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها، إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فيمن لا توطأ وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقاً أن الأب لا يزوّج ابنته الصغيرة حتى تبلغ وتاذن، وزعم أن تزوّج النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ويقابله تجويز الحسن والنخعي للأب أن يجبر ابنته كبيرة كانت أو صغيرة بكراً كانت أو ثيباً.

وفي الحديث أيضاً دليل على أنه يجوز تزويج الصغيرة بالكبير، وقد بوّب لذلك البخاري وذكر حديث عائشة. وحكى في الفتح الإجماع على جواز ذلك قال: ولو كانت في المهل لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء.

٢٦٦٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم: ٢٠٩٨/١ و٢٧٤ و٣٤٥ (م: ١٤٢١) (٦٦-٦٨) (د: ٢٠٩٨-٢٠٩٩) (ت: ١١٠٨) (ن: ٨٤/٦ و٨٥) (هـ: ١٨٧٠) وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: «وَالْبَكْرُ يُسْتَأْمَرُهَا أَبُوهَا» وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ: «وَالْيَتِيمَةُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا» وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ: «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الْتَيْبِ أَمْرٌ، وَالْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ، وَصُمْتُهَا إِفْرَازُهَا».

٢٦٦٨- وَعَنْ خُنَاسَةَ بِنْتِ خِدَامِ الْأَنْصَارِيَّةِ: «أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ تَيْبٌ فَكَرِهْتُ ذَلِكَ، فَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ بِكَاحِهَا» أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا (حم: ٣٢٨/٦) (خ: ٥١٣٨) (د: ٢١٠١) (ت: ١١٠٨) (ن: ٨٦/٦).

٢٦٦٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تُسَكَّتْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤٣٢/٢) (خ: ٥١٣٦) (م: ١٤١٩) (د: ٢٠٩٢) (ت: ١١٠٧) (ن: ٨٥/٦) (هـ: ١٨٧٣).

٢٦٧٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: تُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْصَاعِهِنَّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: إِنْ الْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ فَتُسْجَى فَتُسَكَّتُ، فَقَالَ: سَكَاتُهَا إِذْنُهَا» وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ، قُلْتُ: إِنْ الْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ وَتُسْجَى، قَالَ: إِذْنُهَا صُمَاتُهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٤٥/٦) (خ: ٦٩٤٦ و٦٩٧١).

هريرة وعائشة والحسن البصري وابن المسيب وابن شبرمة وابن أبي ليلى والعترة وأحمد وإسحاق والثافعي وجمهور أهل العلم فقالوا: لا يصح العقد بدون ولي قال ابن المنذر: إنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وحكى في «البحر» عن أبي حنيفة أنه لا يعتبر الولي مطلقاً لحديث: «الْتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» وسيأتي وأجيب بأن المراد اعتبار الرضا منها جمعاً بين الأخبار، كذا في «البحر».

وعن أبي يوسف ومحمد: للولي الخيار في غير الكفء وتلزمه الإجازة في الكفء وعن مالك: يعتبر الولي في الرقبة دون الوضعية.

وأجيب عن ذلك بأن الأدلة لم تفصل. وعن الظاهرية أنه يعتبر في البكر فقط وأجيب عنه بمثل ما أجيب به عن الذي قبله وقال أبو ثور: يجوز لها أن تزوّج نفسها بإذن وليها أخذاً بمفهوم.

قوله «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا» ويجب أن يكون الحديث أبي هريرة المذكور والمراد بالولي هو الأقرب من العصبية من النسب ثم من السبب ثم من عصبته، وليس لدوي السهام ولا لدوي الأرحام ولاية، وهذا مذهب الجمهور وروي عن أبي حنيفة أن ذوي الأرحام من الأولياء، فإذا لم يكن ثم ولي أو كان موجوداً وعُضِلَ انتقل الأمر إلى السلطان لأنه ولي من لا ولي له كما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِجْبَارِ وَالِاسْتِئْذَانِ

٢٦٦٦- عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَيِّئَةٍ، وَأَدْخِلَتْ عَلَيْهَا وَهِيَ بِنْتُ تَيْمِ سَيِّئَةٍ وَمَكَتَتْ عِنْدَهُ تِسْعًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١١٨/٦) (خ: ٥١٣٣) (م: ١٤٢٢) وَفِي رِوَايَةٍ: «تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سَيِّئَةٍ، وَذُقْتُ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تَيْمِ سَيِّئَةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٢٨٠) وَمُسْلِمٌ (٧١ و٧٢).

الحديث أورده المصنف للاستدلال به على أنه يجوز للأب أن يزوّج ابنته الصغيرة بغير استئذانها، ولعله أخذ ذلك من عدم ذكر الاستئذان، وكذلك صنع البخاري قال الحافظ: وليس بواضح الدلالة، بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر، فإن القصة وقعت بمكة قبل الهجرة وفي الحديث أيضاً دليل على أنه يجوز للأب أن يزوّج ابنته قبل البلوغ قال

(م: ١٤٢٠).

٢٦٧١- وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تُسْتَأْمَرُ الْبَيْتَةُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ سَكَتَتْ فَقَدْ أَذْنَتْ، وَإِنْ أَبَتْ لَمْ تُكْرَمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٤/٤).

٢٦٧٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُسْتَأْمَرُ الْبَيْتَةُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ سَكَتَتْ فَهِيَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا» رَوَاهُ الْخُمَسِيُّ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ (حم: ٢/٢٥٩) (د: ٢٠٩٣) (ت: ١١٠٩) (ن: ٨٧/٦).

٢٦٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ جَارِيَةَ بَكْرًا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَرَّهَا النَّبِيُّ ﷺ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٧٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢/٢٠٩٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٧٥) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٢٣٥)، وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ أَيْضًا عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَذَكَرَ أَنَّهُ أَصَحُّ.

٢٦٧٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «تَوَفَّى عُمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ وَتَرَكَ ابْنَةً لَهُ مِنْ خَوْلَةٍ بِنْتِ حَكِيمِ بْنِ أُمَيَّةَ بِنْتِ حَارِثَةَ بِنِ الْأَوْقَصِ، وَأَوْصَى إِلَى أَخِيهِ قُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهَمَّا خَالَايَ، فَخَطَبْتُ إِلَى قُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ ابْنَةَ عُمَانِ بْنِ مَطْعُونٍ فَزَوَّجْنِيهَا، وَدَخَلَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، يَغْنِيهِ إِلَى أُمِّهَا فَأَرْغَبَهَا فِي الْمَالِ، فَحَطَّتْ إِلَيْهِ وَحَطَّتِ الْجَارِيَةُ إِلَى هَوَى أُمِّهَا، فَأَبَتْ حَتَّى ارْتَفَعَ أَمْرُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ قُدَامَةُ بْنُ مَطْعُونٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنَةُ أَخِي أَوْصَى بِهَا إِلَيَّ فَزَوَّجْتُهَا ابْنَ عَمَّتِهَا، فَلَمْ أَفْضَرْ بِهَا فِي الصَّلَاحِ وَلَا فِي الْكُفَاءَةِ، وَلَكِنَّهَا امْرَأَةٌ وَإِنَّمَا حَطَّتْ إِلَى هَوَى أُمِّهَا، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هِيَ بَيْتَةٌ وَلَا تُنْكَحُ إِلَّا بِإِذْنِهَا، قَالَ: فَانْتَرَعْتُ وَاللَّهِ مِنِّي بَعْدَ أَنْ مَلَكَتُهَا فَزَوَّجْتُهَا الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٣٠) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٢٣٠) وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَةَ لَا يُجْبَرُهَا وَصِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ.

٢٦٧٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «آمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٣٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٩٥).

حديث أبي موسى أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وأبو يعلى والدارقطني والطبراني: قال في مجمع الزوائد: ورجال أحمد رجال الصحيح وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي. وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة قال الحافظ: ورجاله ثقات، وأعلل بالإرسال وبفرد جرير بن حازم عن أيوب، وبفرد حسين عن جرير وأجيب بأن أيوب بن

سويد رواه عن الثوري عن أيوب موصولاً، وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حباب عن أيوب موصولاً، وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء، وعن الثاني بأن جريراً توبع عن أيوب كما ترى، وعن الثالث بأن سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير وانفصل البيهقي عن ذلك بأنه محمول على أنه زوجها من غير كفاء وحديث ابن عمر الأول أوردته الحافظ في التلخيص وسكت عنه قال في مجمع الزوائد: ورجال أحمد ثقات. وحديثه الثاني فيه رجل مجهول وفي الباب عن جابر عند النسائي وعن عائشة غير ما ذكره المصنف عند النسائي أيضاً.

قوله: (تُسْتَأْمَرُ أَبُوهَا) الاستثمار: طلب الأمر، والمعنى: لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها.

قوله: (خَسَاءٌ بِنْتُ خِدَامٍ) هي بقاء معجمة ثم نون مهملة على وزن حمراء، وأبوها بكسر الحاء المعجمة وتخفيف المهملة، كذا في الفتح قوله: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ» عبر للثيب بالاستثمار والبكر بالاستئذان، فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستثمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمة، ولهذا يحتاج الولي إلى صريح إذنها، فإذا صرحت بمنع امتنع اتفاقاً، والبكر بخلاف ذلك، والإذن دائرة بين القول والسكوت، بخلاف الأمر فإنه صريح في القول، هكذا في الفتح، ويعكز عليه ما في رواية حديث ابن عباس من أن البكر يستأمرها أبوها، وأن البتة تستأمر وصحتها إقرارها وفي حديث عائشة: «أَنَّ الْبِكْرَ تُسْتَأْمَرُ.. إلخ» وكذلك في حديث أبي موسى وأبي هريرة.

قوله: (فَحَطَّتْ إِلَيْهِ) أي مالت وأسرت بفتح الحاء المهملة وتشديد الطاء المهملة أيضاً.

وقد استدلل بأحاديث الباب على اعتبار الرضا من المرأة التي يراد تزويجها، وأنه لا بد من صريح الإذن من الثيب ويكفي السكوت من البكر، والمراد بالبكر التي أمر الشارع باستئذنها هي البالغة، إذ لا معنى لاستئذان الصغيرة لأنها لا تدري ما الإذن قال ابن المنذر: يستحب إعلام البكر أن سكوتها إذن، لكن لو قالت بعد العقد: ما علمت أن صحتي إذن لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور، وأبطله بعض المالكية وقال ابن شعبان منهم: يقال لها ذلك ثلاثاً: إن رضيته فاسكتي، وإن كرهتي فانطقي ونقل ابن

عبد البر عن مالك أن سكوت البكر اليتيمة قبل إذنهما وتفويضها لا يكون رضا منها، بخلاف ما إذا كان بعد تفويضها إلى وليها، وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها لأنها تستحي منهما أكثر من غيرهما والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبكار وظاهر أحاديث الباب أن البكر البالغة إذا زوجت بغير إذنهما لم يصح العقد، وإليه ذهب الأوزاعي والثوري والحنفية، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم وذهب مالك والشافعي والليث وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق إلى أنه يجوز للاب أن يزوجه بغير استئذان ويرد عليهم ما في أحاديث الباب من قوله: «وَالْبُكَرُ يَسْتَأْمِرُهَا آبُوهَا» ويرد عليهم أيضاً حديث عبد الله بن بريدة الذي سيأتي في باب ما جاء في الكفاءة وأما ما احتجوا به من مفهوم قوله ﷺ: «الْتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» فدل على أن ولي البكر أحق بها منها فيجاب عنه بأن المفهوم لا يتنهض للتمسك به في مقابلة المنطوق وقد أجابوا عن دليل أهل القول الأول بما قاله الشافعي من أن المأمرة قد تكون على استطابة النفس ويؤيده حديث ابن عمر المذكور بلفظ: «وَأَمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ» قال: ولا خلاف أنه ليس للام أمر لكنه على معنى استطابة النفس وقال البيهقي: زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال الشافعي: زادها ابن عينة في حديثه، وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزوجون الأبكار لا يستأمرنهن قال الحافظ: وهذا لا يدفع زيادة الثقة الحافظ. انتهى.

عبد البر عن مالك أن سكوت البكر اليتيمة قبل إذنهما وتفويضها لا يكون رضا منها، بخلاف ما إذا كان بعد تفويضها إلى وليها، وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها لأنها تستحي منهما أكثر من غيرهما والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبكار وظاهر أحاديث الباب أن البكر البالغة إذا زوجت بغير إذنهما لم يصح العقد، وإليه ذهب الأوزاعي والثوري والحنفية، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم وذهب مالك والشافعي والليث وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق إلى أنه يجوز للاب أن يزوجه بغير استئذان ويرد عليهم ما في أحاديث الباب من قوله: «وَالْبُكَرُ يَسْتَأْمِرُهَا آبُوهَا» ويرد عليهم أيضاً حديث عبد الله بن بريدة الذي سيأتي في باب ما جاء في الكفاءة وأما ما احتجوا به من مفهوم قوله ﷺ: «الْتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» فدل على أن ولي البكر أحق بها منها فيجاب عنه بأن المفهوم لا يتنهض للتمسك به في مقابلة المنطوق وقد أجابوا عن دليل أهل القول الأول بما قاله الشافعي من أن المأمرة قد تكون على استطابة النفس ويؤيده حديث ابن عمر المذكور بلفظ: «وَأَمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ» قال: ولا خلاف أنه ليس للام أمر لكنه على معنى استطابة النفس وقال البيهقي: زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال الشافعي: زادها ابن عينة في حديثه، وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزوجون الأبكار لا يستأمرنهن قال الحافظ: وهذا لا يدفع زيادة الثقة الحافظ. انتهى.

وأجاب بعضهم بأن المراد بالبكر المذكورة في حديث ابن عباس: اليتيمة، لما وقع في الرواية الأخرى من حديثه: «وَالْيَتِيمَةُ تَسْتَأْمِرُ» فيحمل المطلق على المقيد وأجيب بأن اليتيمة هي البكر، وأيضاً الروايات الواردة بلفظ: تستأمر وتستأذن، بضم أوله هي تنفيذ مفاد قوله: «يَسْتَأْمِرُهَا آبُوهَا» وزيادة لأنه يدخل فيه الأب وغيره فلا تعارض بين الروايات.

ومما يؤيد ما ذهب إليه الأولون حديث ابن عباس المذكور: «أَنْ جَارِيَةَ بَكْرًا... إلخ» وأما الليث فلا بد من رضاها من غير فرق بين أن يكون الذي زوجها هو الأب أو غيره وقد حكى في «البحر» الإجماع على اعتبار رضاها وحكي أيضاً الإجماع على أنه لا بد من تصريحها بالرضا بنطق أو ما في حكمه.

والظاهر أن استئذان الليث والبكر شرط في صحة العقد لردّه

بَابُ الْابْنِ يُزَوِّجُ أُمَّهُ
٢٦٧٦- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّهَا لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُهَا قَالَتْ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي شَاهِدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِكَ شَاهِدٌ وَلَا غَائِبٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ» فَقَالَتْ لَأَيُّهَا: يَا عَمْرُؤُ! فَمَزَّوَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرْوَجَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٧/٦) وَالنَّسَائِيُّ (٨١/٦-٨٢).

الحديث قد اعل بأن عمر المذكور كان عند تزوجه ﷺ بأمه صغيراً، له من العمر ستان، لأنه ولد في الحبشة في السنة الثانية من الهجرة، وتزوجه ﷺ بأمه كان في السنة الرابعة قيل: وأما رواية: «فَمَزَّوَجَ فَرْوَجَهُ» فلا أصل لها وقد استدلل بهذا الحديث من قال بأن الولد من جملة الأولياء في النكاح وهم الجمهور وقال الشافعي ومحمد بن الحسن، وروي عن الناصر أن ابن المرأة إذا لم يجمعها وإياه جدي فلا ولاية له ورد بأن الابن يسمى عصبة اتفاقاً، وأنه داخل في عموم قوله تعالى: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ»، لأنه خطاب للأقارب، وأقربهم الأبناء وأجاب عن هذا الرد في ضوء النهار بأن ظاهر «أَنْكِحُوا»، صحة عقد غير الأقارب، وإنما خصصهم الإجماع استناداً إلى العادة، والمعتاد إنما هو غير الابن كيف والابن متأخر عن التزويج في الغالب والمطلق يقيد بالعادة كما عرف في الأصول، والعموم لا يشمل النادر، ولأن نكاح العاقلة الغافلة خاصة مفوض إلى نظرها، وإنما الولي وكيل في الحقيقة، ولهذا لو لم يمثل الولي أمرها بالعقد لكفء لصح توكيلها غيره، والوكالة لا تلزم لمعين ودفع بأن هذا يستلزم أن لا يبقى للولي حق وأنه خلاف الإجماع والتحقيق أنه

القياس الذي احتج به أبو حنيفة على عدم الاشتراط، فإنه احتج بالقياس على البيع لأن المرأة تستقل به بغير إذن وليها فكذاك النكاح، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي المتقدمة على الصغيرة، وخص بهذا القياس عمومها ولكنه قياس فاسد الاعتبار لحديث معقل هذا، وانفصل بعضهم عن هذا الإيراد بالتزامهم اشتراط الولي ولكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها، وتوقف النفوذ على إجازة الولي كما في البيع وهو مذهب الأوزاعي، وكذلك قال أبو ثور، ولكنه يشترط إذن الولي لها في تزويج نفسها وتعقب بأن إذن الولي لا يصح إلا لمن ينوب عنه، والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لأن الحق لها، ولو أذن لها في إنكاح نفسها صارت كمن أذن لها في البيع من نفسها ولا يصح وفي حديث معقل هذا دليل على أن السلطان لا يزوج المرأة إلا بعد أن يأمر وليها بالرجوع عن العضل فإن أجاب فذاك، وإن أصر زوجها.

بَابُ الشَّهَادَةِ فِي النِّكَاحِ

٢٦٧٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَغَايَا اللَّابِي يَنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٠٣) وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرْفَعُهُ غَيْرُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَأَنَّهُ قَدْ وَقَّعَ مَرَّةً وَأَنَّ الْوَقْفَ أَصَحُّ وَهَذَا لَا يَفْدَحُ لِأَنَّ عَبْدَ الْأَعْلَى يَقْبَلُ رَفْعَهُ وَزِيَادَتَهُ، وَقَدْ يَرْفَعُ الرَّائِي الْحَدِيثَ وَقَدْ يَقْفُهُ.

٢٦٧٩- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (١٧٩/٣) فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ.

٢٦٨٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٢٦/٣).

٢٦٨١- وَلِمَالِكٍ فِي الْمَوْطِ (٥٣٥/٢) عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ الْمَكِّيَّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، فَقَالَ: هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ وَلَا أَجِيزُهُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَعْتُ.

حديث ابن عباس قال الترمذي: هذا حديث غير محفوظ لا نعلم أحداً رفعه إلا ما روي عن عبد الأعلى عن سعيده عن قتادة مرفوعاً وروي عن عبد الأعلى عن سعيده هذا الحديث موقوفاً، والصحيح ما روي عن ابن عباس: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ» وهكذا

ليس إلى نظر المكلفة إلا الرضا ويجاب عن دعوى خروج الابن بالعادة بالمنع إن أراد عدم الوقوع، وإن أراد الغلبة فلا يضربنا ولا ينفعه ومن جملة ما أجاب به القائلون بأنه لا ولاية للابن أن هذا الحديث لا يصح الاحتجاج به، أنه ﷺ لا يفترق في نكاحه إلى ولي، ومن جملة ما يستدل به على عدم ولاية الابن في النكاح قول أم سلمة: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي شَاهِدًا» مع كون ابنها حاضراً، ولم ينكر عليها ﷺ ذلك.

بَابُ الْعُضْلِ

٢٦٧٧- عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: كَانَتْ لِي أُخْتُ تُخْطَبُ إِلَيَّ، فَأَتَانِي ابْنُ عَمٍّ لِي فَأَنْكِحَتْهَا إِيَّاهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاقًا لَهُ رَجْعَةٌ، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَلَمَّا خُطِبَتْ إِلَيَّ أَنَا بِي خُطِبْتُهَا، فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ لَا أَنْكِحُكَهَا أَبَدًا، قَالَ: فَقَبِي نَزَلَتْ هَلَاةُ الْأَيَّةِ: «وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْتُمْ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ» الْآيَةُ، قَالَ: فَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَنْكِحْتُهَا إِيَّاهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٢٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٨٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٨١) وَصَحَّحَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّكْفِيرَ فِيهِ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (٥١٣٠): وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتْ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي اخْتِيَارِ الْوَلِيِّ.

قوله: (كَانَتْ لِي أُخْتُ اسْمُهَا جُمَيْلٌ - بِالضَّمِّ مُصَغَّرًا - بِنْتُ يَسَارٍ، ذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مَاسْكُوْلٍ وَقِيلَ: اسْمُهَا لَيْلَى، حَكَاهُ السَّهْلِيُّ فِي مِهْمَاتِ الْقُرْآنِ وَتَبِعَهُ الْمُنْذَرِيُّ وَقِيلَ: فَاطِمَةُ، ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ، وَيَحْتَمِلُ عَلَى التَّعَدُّدِ بَأَن يَكُونُ لَهَا اسْمَانِ وَلَقَبٌ أَوْ لِقَبَانِ وَاسْمٌ.

قوله: (فَقَبِي نَزَلَتْ هَلَاةُ الْأَيَّةِ) هذا تصريحٌ بنزول هذه الآية في هذه القصة، ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للزواج حيث وقع فيها: «وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ» لَكِنْ قَوْلُهُ فِيهَا نَفْسُهَا: «أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ» ظَاهِرٌ فِي أَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالْأُولِيَاءِ.

قوله: (فَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَنْكِحْتُهَا) فِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ فَقُلْتُ: «الآن أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ».

قوله: (وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَي كَانَ جَيِّدًا، وَقَدْ غَيَّرَتْهُ الْعَامَّةُ فَكَتَبُوا بِهِ عَمَّنْ لَا خَيْرَ فِيهِ.

والحديث يدل على أنه يشترط الولي في النكاح، ولو لم يكن شرطاً لكان رغب الرجل في زوجته ورغوبها فيه كافياً، وبه يرد

قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَئِنَّمَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ: لَا يَجُوزُ النِّكَاحُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّاهِدَانِ مَعًا عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ جَائِزٌ إِذَا أَعْلَنَا ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي النِّكَاحِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، انْتَهَى كَلَامُ التِّرْمِذِيِّ.

وَحَكَى فِي «الْبَحْرِ» عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الزَّيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَدَاوُدَ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ الْإِشْهَادَ وَحَكِي أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَكْفِي الْإِعْلَانُ بِالنِّكَاحِ، وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُونَ، لِأَنَّ أَحَادِيثَ الْبَابِ يَقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا، وَالتَّمْيِ فِي قَوْلِهِ: «لَا نِكَاحَ» يَتَوَجَّهُ إِلَى الصَّحَّةِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْإِشْهَادُ شَرْطًا لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَلْزَمَ عَدَمَهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ شَرْطٌ وَاخْتَلَفُوا فِي اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ فِي شُهُودِ النِّكَاحِ، فَذَهَبَتِ الْقَاسِمِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَعْتَبَرُ وَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّاعِي وَأَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهَا لَا تَعْتَبَرُ، وَالْحَقُّ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ لَتَقْيِيدِ الشَّهَادَةِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ وَعَائِشَةَ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بِالْعَدَالَةِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُفَاءَةِ فِي النِّكَاحِ

٢٦٨٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «جَاءَتْ ثَنَاءٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أُخِيهِ لِيَرْفَعَ بِهِ خَيْسَتَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ الْأَمْرُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّ لَيْسَ إِلَيَّ الْإِبَاءُ مِنَ الْأُمْرِ شَيْءٌ»، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٨٧٤)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٦/٦) وَالنَّسَائِيُّ (٨٧/٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

٢٦٨٣- وَعَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: لَا مَنَعْنَ تَزْوِجَ ذَوَاتِ الْأَخْسَابِ إِلَّا مِنْ الْأَكْفَاءِ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٩٨/٣).

٢٦٨٤- وَعَنْ أَبِي حَاتِمٍ الْمُرَزِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا آتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا؟ قَالَ: إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ- رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٨٥) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٦٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ أَبَا حَذِيفَةَ بْنَ عُثْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ بْنَ

رَوَى غَيْرَ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ نَحْوَ هَذَا مَوْقُوفًا: وَحَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ أَشَارَ إِلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَابِيهَقِي فِي الْعِلَلِ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْزُوقٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ الْحَسَنِ مَرْسَلًا وَقَالَ: هَذَا وَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ بِهِ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ أَخْرَجَهُ أَيْضًا ابِيهَقِي مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَجَّاجِ الرَّقْمِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ كَذَلِكَ، وَقَدْ تَوَبَّعَ الرَّقْمِيُّ عَنْ عِيسَى وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ وَزَيْدُ بْنُ سَنَانٍ وَنُوحُ بْنُ دِرَاجٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ كَذَلِكَ وَقَدْ ضَعَّفَ ابْنُ مَعِينٍ ذَلِكَ كُلَّهُ وَأَقْرَبَهُ ابِيهَقِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ طَرَفٍ مِنْهُ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ حَدِيثِهِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَابِيهَقِي مِنْ طَرِيقِ ابْنِ خَيْثَمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْهُ مَوْقُوفًا بِلَفْظٍ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْطَبٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ» وَقَالَ ابِيهَقِي بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَنْ أَبِي خَيْثَمٍ بِسَنَدِهِ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّ مُرْطَبٍ أَوْ سُلْطَانٍ» قَالَ: وَالْمَحْفُوظُ الْمَوْقُوفُ، ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي خَيْثَمٍ بِهِ، وَمِنْ طَرِيقِ عَدِيِّ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي خَيْثَمٍ بِسَنَدِهِ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، فَإِنْ نَكَحَهَا وَلِيٌّ مَسْخُوطٌ عَلَيْهِ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ» وَعَدِيِّ بْنِ الْفَضْلِ ضَعِيفٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا عِنْدَ ابِيهَقِي بِلَفْظٍ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ: خَاطِبٍ وَوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ» وَفِي إِسْنَادِهِ الْمَغِيرَةِ بْنِ مُوسَى الْبُضْرِيِّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: مَنَكَرَ الْحَدِيثَ وَعَنْ عَائِشَةَ غَيْرَ حَدِيثِ الْبَابِ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ بِلَفْظٍ: «لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ وَالشَّاهِدَيْنِ» وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو الْخَصِيبِ نَافِعُ بْنُ مِيسَرَةَ، مَجْهُولٌ وَرَوَى نَحْوَهُ ابِيهَقِي فِي الْخِلَافَاتِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ يَنْحُوهُ عَنْهُ أَيْضًا وَعَنْ أَنَسٍ أَشَارَ إِلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ مِنْ جَمَلِ الْإِشْهَادِ شَرْطًا وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ فِي «الْبَحْرِ» عَنْ عَلِيٍّ وَعَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ وَالْعَتَرَةِ وَالشَّعْبِيِّ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، قَالُوا: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَهْوَةٍ» لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ مِنْ مَضَى مِنْهُمْ إِلَّا

«الْعَرَبُ أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ لِقَبِيلَةٍ وَحَيٌّ لِحَيٍّ وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ، إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ» وفي إسناده رجلٌ مجهولٌ وهو الراوي له عن ابن جريج، وقد سأل ابن أبي حاتم إياه عن هذا الحديث فقال: هذا كذبٌ لا أصل له وقال في موضع آخر باطلٌ ورواه ابن عبد البر في التمهيد من طريقٍ أخرى عنه قال الدارقطني في العلل: لا يصح انتهى.

وفي إسناده ابن عبد البر عمران بن أبي الفضل قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، وقال ابن أبي حاتم: سألت عنه أبي فقال: منكرٌ، وقد حدث به هشام بن عبيد الله الرازي فزاد فيه بعد: «أَوْ حَجَّامٌ، أَوْ: «دَبَّاعٌ»، قال: فاجتمع به الدبَّاعون وهما به وقال ابن عبد البر: هذا منكرٌ موضوعٌ، وذكره في العلل المتناهية من طريقين إلى ابن عمر في إحداهما علي بن عروة، وقد رماه ابن حبان بالوضع، وفي الأخرى محمد بن الفضل بن عطية وهو متروكٌ، والأولى في ابن عدي، والثانية في الدارقطني وله طريقٌ أخرى عن غير ابن عمر رواه البزار في مسنده من حديث معاذ بن جبل رفعه: «الْعَرَبُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ أَكْفَاءُ» وفيه سليمان بن أبي الجون قال ابن القطان: لا يعرف، ثم هو من رواية خالد بن معدان عن معاذٍ ولم يسمع منه، وفي المتفق عليه من حديث أبي هريرة: «خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فُقِهُوا».

قوله: (إِلَّا مِنَ الْأَكْفَاءِ) جمع كفء بضم أوله وسكون الفاء بعدها همزة: وهو المثل والنظير.

قوله (مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ) فيه دليلٌ على اعتبار الكفاءة في الدين والخلق، وقد جزم بأن اعتبار الكفاءة مختصٌ بالدين مالكٌ ونقل عن عمر وابن مسعود ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾، واعتبر الكفاءة في النسب الجمهور وقال أبو حنيفة: قريش أكفاء بعضهم بعضاً، والعرب كذلك، وليس أحدٌ من العرب كفؤاً لقريش، كما ليس أحدٌ من غير العرب كفؤاً للعرب، وهو وجهٌ للشافعية قال في الفتح: والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم، ومن عدا هؤلاء أكفاء بعضهم لبعض الثوري: إذا نكح المولى العريضة يفسخ النكاح، وبه قال أحمد في رواية، وتوسط الشافعي فقال: ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فاراد به النكاح، وإنما هو نقصير

عبد شمس، -وَكَانَ مِنْ شَهْدٍ بَذَرَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ- تَبَنَّى سَالِمًا وَأَنْكَحَهُ ابْنَتَهُ أَخِيهِ الْوَلِيدَ بْنَ عُبَيْدَةَ بْنِ رَيْمَةَ وَهُوَ مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ الْأَنْصَارِ، وَوَأَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٨٨) وَالنَّسَائِيُّ (٦٣/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٦١).

٢٦٨٦- وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ الْجُمُعِيِّ عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ: رَأَيْتُ أُخْتَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَحْتَ بِلَالٍ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٠٢/٣).

حديث عبد الله بن بريدة أخرجه ابن ماجه بإسناده رجاله رجال الصحيح، فإنه قال في سننه: حَدَّثَنَا هُتَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ زِيَادِ بْنِ أَيُّوبَ وَهُوَ ثِقَةٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ غِرَابٍ، وَهُوَ صَدُوقٌ عَنْ كَهْمَسِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَيَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْجَارِيَةِ الْبَكْرِ الَّتِي زَوَّجَهَا أَبُوهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وكذلك تشهد له الأحاديث الواردة في استثمار النساء على العموم، كذلك حديث خنساء بنت خدام، وقد تقدّم جميع ذلك في باب ما جاء في الإجماع والاستثمار، وإنما ذكر المصنف حديث بريدة هنا لقولها فيه: «لِيَرْفَعَ بِي خَیْسَتَهُ» فإن ذلك مشعرٌ بأنه غير كفء لها وحديث أبي حاتم المزني ذكر المصنف أن الترمذي حسنه ووافقه المناوي على نقل التحسين عن الترمذي، ثم نقل عن البخاري أنه لم يعده محفوظاً، وعده أبو داود في المراسيل، وأعله ابن القطان بالإرسال وضعف راويه، وأبو حاتم المزني له صحة، ولا يعرف له عن النبي ﷺ غير هذا الحديث وقد أخرج الترمذي أيضاً هذا الحديث من حديث أبي هريرة ولفظه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا خُطِبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُوجُوهُ، إِلَّا تَفَعَّلُوا كُفْنًا فِي الْأَرْضِ وَنَسَاءً غَرِيبًا» وقال: قد خولف عبد الحميد بن سليمان في هذا الحديث، ورواه الليث بن سعد عن أبي عجلان عن النبي ﷺ قال البخاري: وحديث الليث أشبه ولم يعد حديث عبد الحميد محفوظاً وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود: «أَنْ أَبَا هِنْدٍ حَجَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْبَاقُوعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا بَنِي بَنِيَّاضَةَ أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ» وأخرجه أيضاً الحاكم وحسنه الحافظ في التلخيص وعن علي بن الترمذي أن النبي ﷺ قال له: «ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُ: الصَّلَاةُ إِذَا أَنْتَ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرْتَ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كَفْؤًا» وعن ابن عمر عند الحاكم أنه ﷺ قال

لحديث: «الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ» أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من حديث أبي الدرداء، وضعفه الدارقطني في العلل قال المنذري: وهو مضطرب الإسناد، وقد ذكره البخاري في صحيحه بغير إسناد، والقرآن شاهد صدق على ما ذكرنا، فمن ذلك قوله تعالى: «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ»، وقوله تعالى: «يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ»، وقوله تعالى: «عِنْدَ اللَّهِ إِلَهٌ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ»، وغير ذلك من الآيات والأحاديث المتكاثرة، منها حديث: «خياركم في الجاهلية» وقد تقدم.

بَابُ اسْتِحْبَابِ الْخُطْبَةِ لِلنَّكَاحِ وَمَا يُدْعَى بِهِ لِلْمُتَزَوِّجِ

٢٦٨٧- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ، وَذَكَرَ تَشَهُّدَ الصَّلَاةِ، قَالَ: وَالتَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَدَّ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مِنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا ضَلِيلَ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ قَالَ: وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ، فَفَسَّرَهَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ «اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» «اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا»، «اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا» الآية رواه الترمذي (١١٠٥) وصححه.

٢٦٨٨- وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ قَالَ «خُطِبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَمَامَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَأَنْكَحَنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَشَهَّدَ» رواه أبو داود (٢١٢٠).

٢٦٨٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ» رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي (حم): ٣٨١/٢ (د): ٢١٣٠ (ت): ١٠٩١ (هـ): ١٩٠٥.

٢٦٩٠- وَعَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي جُشَمٍ، فَقَالُوا: بِالرِّقَاءِ وَالْبَيْنِينَ، فَقَالَ: لَا تَقُولُوا هَكَذَا، وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ وَبَارِكْ عَلَيْهِمْ» رواه النسائي (١٢٨/٦) وابن ماجه (١٩٠٦) وأحمد (٢٠١/١) بمعناه وفي رواية له: «لَا تَقُولُوا ذَلِكَ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، قُولُوا: بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيهَا».

حديث ابن مسعود أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي، وهو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن

بالمرأة والأولياء، فإذا رضوا صحَّ ويكون حقاً لهم تركوه، فلو رضوا إلا واحداً فله فسخه قال: ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب من حديث وأما ما أخرجه البرز من حديث معاذ رفعه: «الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ، وَالْمَوَالِيُّ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ» فإسناده ضعيف واحتج البيهقي بحديث: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى بَنِي كِنَانَةَ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ» الحديث، وهو صحيح أخرجه مسلم لكن في الاحتجاج به لذلك نظراً، وقد ضمَّ إليه بعضهم حديث: «قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدُمُوهُمْ» ونقل ابن المنذر عن البويطي أن الشافعي قال: الكفاءة في الدين، وهو كذلك في مختصر البويطي قال الرافعي: وهو خلاف المشهور قال في الفتح: واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه، فلا تحل المسلمة لكافر قال الخطابي: إن الكفاءة معتبرة في قول أكثر العلماء بأربعة أشياء: الدين والحرية والنسب والصناعة ومنهم من اعتبر السلامة من العيوب، واعتبر بعضهم اليسار ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه: «إِنْ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ الْمَالُ، وَمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ رَفَعَهُ: «الْحَسَبُ الْمَالُ، وَالْكُرْمُ النَّفْسُ» قال في الفتح: يحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له، فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له، أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضعيفاً، وضعة من كان مقللاً ولو كان رفيع النسب كما هو موجود مشاهد، فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال لا على الثاني، وقد قدمنا الإشارة إلى شيء من هذا في باب صفة المرأة التي تستحب خطبتها.

قوله: (تَبَيَّنَ سَالِمًا) بفتح المنة الفوقية والموحدة وتشديد النون: أي اتخذها ابناً، وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ولم يكن مولاه وإنما كان يلازمه، بل هو مولى امرأة من الأنصار كما وقع في حديث الباب وهذا الحديث فيه دليل على أن الكفاءة تغتفر برضا الأعلى لا مع عدم الرضا، فقد خير النبي ﷺ بريدة لما لم يكن زوجها كفراً لها بعد الحرية وقد قدمنا الاختلاف في كونه عبداً أو حراً، والراجح أنه كان عبداً كما سيأتي في باب الخيار للأمة إذا عتقت تحت عبد قال الشافعي: أصل الكفاءة في النكاح حديث بريدة، يعني هذا، ومن جملة الأمور الموجبة لرفعة المتصف بها، الصنائع العالية وأعلىها على الإطلاق: العلم،

رواية: «وَمِنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا» وفي رواية أخرى بعد قوله: «وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا» يَنْبِذُ السَّاعَةَ مَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِيهَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا» وقد استدلَّ بحديث ابن مسعود هذا على مشروعية الخطبة عند عقد النكاح وعند كلِّ حاجةٍ قال الترمذي في سننه: وقد قال أهل العلم: إنَّ النكاح جائزٌ بغير خطبةٍ، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم انتهى. ويدلُّ على الجواز حديث إسماعيل بن إبراهيم المذكور فيكون على هذا الخطبة في النكاح مندوبةً.

قوله: (رَفَاً) قال في الفتح: بفتح الرَّاء وتشديد الفاء مهموزٌ: معناه دعا له وفي القاموس: رَفَاهُ تَرْفَةً وترَفِيشًا: قال له: بالرفاء والبنين: أي بالالتام وجمع الشَّمْل انتهى.

وذلك لأنَّ الترفعة في الأصل: الالتئام، يقال: رَفَا الثَّوبُ: لأم خرقه وضمَّ بعضه إلى بعضٍ كانت هذه ترفعة الجاهلية، ثم نهى النبي ﷺ عن ذلك وأرشد إلى ما في أحاديث الباب.

قوله: (تَرْوِجُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي جُشْمٍ) في جامع الأصول عن الحسن أنَّ عليًّا هو المتزوج من بني جشم، وعزاه إلى النسائي، واختلف في علَّة النهي عن الترفعة التي كانت تفعلها الجاهلية، فقيل: لأنَّه لا حمد فيها ولا ثناء ولا ذكر الله وقيل: لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر، وإلا فهو دعاء للزوج بالالتئام والاتلاف فلا كرامة فيه وقال ابن المنير: الذي يظهر أنَّه ﷺ كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم يقولونه تفاؤلاً لا دعاءً، فيظهر أنَّه لو قيل: بصورة الدعاء لم يكره، كان يقول: اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الزَّوْجَيْنِ يُوَكِّلَانِ وَاحِدًا فِي الْعَقْدِ ٢٦٩١- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ حَامِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: ائْتِنِي أَنْ أَرْوِّجَكَ فَلَانَةً؟ قَالَ: نَعَمْ، وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: ائْتِزِينِ أَنْ أَرْوِّجَكَ فَلَانًا؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَرَوَّجَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَدَخَلَ بِهَا وَلَمْ يَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يُعْطِهَا شَيْئًا، وَكَانَ يَمُنُّ شَهِدَ الْحَدِيثِيَّةَ، وَكَانَ مَنْ شَهِدَ الْحَدِيثِيَّةَ لَهُ سَهْمٌ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا خَضَرَتْهُ الْوُفَاةُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَنِي فَلَانَةً وَلَمْ أَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ أُعْطِهَا شَيْئًا، وَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أُعْطِيتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا سَهْمِي بِخَيْرٍ، فَأَخَذَتْ سَهْمَهُ قَبَاعَتُهُ بِعَاقَةِ الْفَرْجِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١٧).

أبيه ولم يسمع منه وقد رواه الحاكم من طريقٍ أخرى عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياضٍ عن ابن مسعود وليس فيه الآيات، ورواه أيضًا من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة أنَّ عبد الله قال: فذكر نحوه ورواه البيهقي من حديث واصل الأحذب عن شقيق عن ابن مسعود بتمامه وفي رواية للبيهقي: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَخْطُبَ لِحَاجَةٍ مِنْ النِّكَاحِ أَوْ غَيْرِهِ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ.. إلخ»، وروى المصنف عن الترمذي أنَّه صحَّح حديث ابن مسعود، والذي رأيناه في نسخةٍ صحيحةٍ منه التحسين فقط، وكذلك روى الحافظ عنه في بلوغ المرام، والمنذري في مختصر السنن التحسين فقط، ولكنه قال الترمذي بعد أن ذكر أنَّ الحديث حسنٌ ما لفظه: رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ وكلا الحديثين صحيحٌ، لأنَّ إسرائيل جمعهما فقال: عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ وحديث إسماعيل بن إبراهيم أخرجه أيضًا البخاري في تاريخه الكبير وقال: إسناده مجهولٌ، ووقع عنده في رواية أمانة بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب فكانها نسبت في رواية أبي داود إلى جدِّها انتهى.

وأما جهالة الصحابيِّ المذكور فغير قاذحةٍ كما قرَّرنا في هذا الشرح غير مَرَّةٍ، وحديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذري وقال الترمذي: حسنٌ صحيحٌ، وصحَّحه أيضًا ابن حبان والحاكم.

وحديث عقيلٍ أخرجه أيضًا أبو يعلى والطبراني وهو من رواية الحسن عن عقيلٍ قال في الفتح: ورجاله ثقاتٌ إلا أنَّ الحسن لم يسمع من عقيلٍ فيما يقال وفي الباب عن هبار عند الطبراني: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَهِدَ بِكَاحِ رَجُلٍ فَقَالَ: الْخَيْرُ وَالْبَرَكَةُ وَالْأَلْفَةُ وَالطَّائِرُ الْيَمُونُ وَالسَّعَةُ وَالرَّزْقُ، بَارَكَ اللَّهُ لَكُمْ».

قوله: (إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ) جاء في روايةٍ بحذفِ إِنْ، وفي روايةٍ للبيهقي بحذفِ إِنْ وإثباتها بالاشك، فقال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، أَوْ إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ» وفي آخره قال شعبة: قلت لأبي إسحاق: هذه القصة في خطبة النكاح وفي غيرها؟ قال: في كلِّ حاجةٍ ولفظ ابن ماجه في أول هذا الحديث: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْتِيَ جَوَامِيعَ الْخَيْرِ وَخَوَاتِيمَهُ، فَعَلَمْنَا خُطْبَةَ الصَّلَاةِ وَخُطْبَةَ الْحَاجَةِ، فَذَكَرَ خُطْبَةَ الصَّلَاةِ ثُمَّ خُطْبَةَ الْحَاجَةِ».

قوله: (وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) زاد أبو داود في

ولد عوف بن ثقيف فهي بنت عمه، وعبد الله بن أبي عقيل هو ابن عمها أيضاً لأن جدّه هو مسعود المذكور وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان ثقيفياً لكنّه لا يجتمع معهم إلا في جدّهم الأعلى ثقيف لأنّه من ولد جشم بن ثقيف وقد استدلّ عمّد بن الحسن على الجواز بأنّ الله لما عاتب الأولياء في تزويج من كانت من أهل المال والجمال بدون صداقها، وعاتبهم على ترك تزويجها من كانت قليلة المال والجمال دلّ على أنّ الولي يصحّ منه تزويجها من نفسه، إذ لا يعاتب أحداً على ترك ما هو حرام عليه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَبَيَانِ نَسْخِهِ

٢٦٩٣- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَخْتَصِمُ؟ فَهَئَانَا عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا بَعْدَ أَنْ تَنَجَّحَ الْمَرْأَةُ بِالنَّوْبِ إِلَى أَجْلِ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ، الْآيَةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ٣٩٠) (خ: ٤٦١٥) (م: ١٤٠٤) (١١).

٢٦٩٤- وَعَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ فَرَخَّصَ فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ، وَفِي النِّسَاءِ قِلَّةٌ أَوْ نَحْوُهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ زَوَاءُ الْبُخَارِيِّ (٥١١٦).

٢٦٩٥- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ كَانَ الرَّجُلُ يَقْدِمُ الْبَلَدَةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقَدَرِ مَا يَرَى أَنَّهُ يَقِيمُ فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ وَتُصْلِحُ لَهُ شَأْنَهُ حَتَّى تَزُولَ هَذِهِ الْآيَةُ «إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكُلُّ فَرْجٍ سِوَاهُمَا حَرَامٌ زَوَاءُ التَّرْبِيلِيِّ (١١٢٢).

٢٦٩٦- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ وَعَنْ لَحُومِ الْخُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْبَرَ» وَفِي رِوَايَةٍ: «نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ لَحُومِ الْخُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ١/ ٧٩) (خ: ٥١١٥) (م: ١٤٠٧).

٢٦٩٧- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ «رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ عَامَ أَوْطَاسٍ فَلَائَةً أَيَّامٍ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا» (حم: ٥٥/ ٤) (م: ١٤٠٥).

٢٦٩٨- وَعَنْ سَبْرَةَ الْجُهَنِيَّةِ: «أَنَّهُ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَفَتَحَ مَكَّةَ، قَالَ: فَاقْتَنَّا بِهَا خَمْسَةَ عَشَرَ، فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: فَلَمْ أُخْرَجْ حَتَّى حَرَّمَهَا

٢٦٩٢- وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ لَأُمِّ حَكِيمٍ بِنْتِ قَارِظٍ: أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ إِلَيَّ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَدْ تَزَوَّجْتُكَ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١٨٨/ ٩)، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ مَنْ وَكَّلَ فِي تَزْوِيجٍ أَوْ بَيْعٍ فَلَهُ أَنْ يَبْسُغَ وَيُزَوِّجَ مِنْ نَفْسِهِ، وَأَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ).

حديث عقبة بن عامرٍ سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده عبد العزيز بن يحيى صدوق بهم.

وأثر عبد الرحمن ذكره البخاري معلقاً ووصله ابن سعدٍ عن طريق ابن أبي ذئبٍ عن سعيد بن خالدٍ أنّ أم حَكِيمٍ بِنْتِ قَارِظٍ قالت لعبد الرحمن بن عوفٍ: «إِنَّهُ قَدْ خَطَبَنِي غَيْرَ وَاحِدٍ فَرَوَّجَنِي أَهْلُهُمْ رَأَيْتُ، قَالَ: وَتَجْعَلِينَ ذَلِكَ إِلَيَّ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: قَدْ تَزَوَّجْتُكَ، قَالَ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ: فَجَازَ نِكَاحَهُ» وقد ذكر ابن سعدٍ أم حَكِيمٍ المذكورة في النساء اللواتي لم يدركن النبي ﷺ وروين عن أزواجه، وهي بنت قارظ بن خالد بن عبيدٍ حليف بني زهرة وقد استدلّ بحديث عقبة من قال: «إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ وَاحِدًا، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ وَرَبِيعَةَ وَالثَّوْرِيَّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَكْثَرَ أَصْحَابِهِ وَاللَّيْثَ وَالْمَادُوِيَّةَ وَأَبِي ثَوْرٍ وَحَكِي فِي «الْبَحْرِ» عَنِ النَّاصِرِ وَالشَّافِعِيِّ وَزَفَرٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ نِكَاحٍ وَلَا يَحْضُرُهُ أَرْبَعَةٌ» وقد تقدّم وأجيب بأنه أراد: أو من يقوم مقامهم قال في الفتح: وعن مالكٍ، لو قالت النِّسَاءُ لَوَلِيَّهَا: زَوَّجْنِي مِنْ رَأَيْتُ فَرَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنِ اخْتَارَ لَزِمَهَا ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ عَيْنَ الزَّوْجِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَزَوِّجُهُ السُّلْطَانُ أَوْ وَلِيُّ آخِرٍ مِثْلُهُ أَوْ أَبْعَدُ مِنْهُ وَوَافَقَهُ زَفَرٌ وَدَاوُدُ وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْوَلَايَةَ شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ، فَلَا يَكُونُ النَّكَاحُ مَنكُحًا كَمَا لَا يَبِيعُ مِنْ نَفْسِهِ وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنِ الْمَغِيرَةِ تَعْلِيْقًا أَنَّهُ خُطِبَ امْرَأَةٌ هُوَ أَوَّلُ النَّاسِ بِهَا فَأَمَرَ رَجُلًا فَرَوَّجَهُ، وَوَصَلَ هَذَا الْأَثَرُ وَكَيْفَ فِي مَصْنُفِهِ وَلِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ أَنَّ الْمَغِيرَةَ بَنَ شُعْبَةَ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً هُوَ وَلِيَّهَا، فَجَعَلَ أَمْرَهَا إِلَى رَجُلٍ، الْمَغِيرَةَ أَوَّلُ مَنْهُ، فَرَوَّجَهُ وَأَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ وَقَالَ فِيهِ: فَأَمَرَ أَبْعَدُ مِنْهُ فَرَوَّجَهُ وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ وَلَفْظُهُ: «إِنَّ الْمَغِيرَةَ خُطِبَ بِنْتُ عَمِّهِ عُرْوَةُ بِنْتُ مَسْعُودٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَقِيلٍ فَقَالَ: زَوَّجِيهَا، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ أَنْتَ أَمِيرُ الْبَلَدِ وَابْنُ عَمَّتِهَا، فَأَرْسَلَ الْمَغِيرَةَ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ فَرَوَّجَهَا مِنْهُ» وَالْمَغِيرَةُ هُوَ ابْنُ شُعْبَةَ بَنَ مَسْعُودٍ مِنْ

عن ابن عباس روايات الرجوع وساق حديث سهل بن سعد عن الترمذي بلفظ: «إِنَّمَا رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمُتَعَةِ لِعُزَّةٍ كَانَتْ بِالنَّاسِ شَدِيدَةً» ثُمَّ نَهَى عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ مَا لَفْظُهُ فَهَذِهِ أَخْبَارٌ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا وَحَاصِلُهَا أَنَّ الْمُتَعَةَ إِنَّمَا رَخَّصَ فِيهَا بِسَبَبِ الْعَزَّةِ فِي حَالِ السَّرِّ، ثُمَّ قَالَ: وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ: «إِنَّمَا كَانَتْ الْمُتَعَةُ لِحَرِيْبِنَا وَخَوْفِنَا» وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مِصْنَفِهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَرَاهَا حَلَالًا وَيَقْرَأُ: «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ»، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي حَرْفِ أَبِي بِن كَعْبٍ: إِلَى أَجْلِ مَسْمُومٍ، قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: يَرْحَمُ اللَّهُ عَمْرَ مَا كَانَتْ الْمُتَعَةُ إِلَّا رَحْمَةً رَحِمَ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ، وَلَوْلَا نَهْيُ عَمْرٍ لَمَا احْتِجَّ إِلَى الزَّئِي أَبَدًا وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ عِمْرَةَ مَوْلَى الشَّرِيدِ: سَأَلَتْ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنْ الْمُتَعَةِ أَصْفَاحٌ هِيَ أَمْ نِكَاحٌ؟ فَقَالَ: لَا نِكَاحٌ وَلَا صَفَاحٌ، قُلْتُ: فَمَا هِيَ؟ قَالَ: الْمُتَعَةُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، قُلْتُ: وَهَلْ عَلَيْهَا حِيْضَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَيَتَوَارَثَانِ؟ قَالَ: لَا وَقَدْ رَوَى ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّيِّ عَنْ جَمَاعَةِ الصَّحَابَةِ غَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: وَقَدْ ثَبَتَ عَلَى تَحْلِيلِهَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ مِنْهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمَعَاوِيَةُ وَعَمْرُو بْنُ حَرِيْثٍ وَأَبُو سَعِيدٍ وَسَلْمَةُ ابْنَةُ أُمِّيَّةَ بْنِ خَلْفٍ وَرَوَاهُ جَابِرٌ عَنْ الصَّحَابَةِ مَدَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَدَّةَ أَبِي بَكْرٍ وَمَدَّةَ عَمْرٍ إِلَى قَرَبِ آخِرِ خِلَافَتِهِ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَنْكَرَهَا إِذَا لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهَا عَدْلَانِ فَقَطْ وَقَالَ بِهَا مِنَ التَّابِعِينَ: طَاوُوسٌ وَعَطَاءٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَسَائِرُ فَهَاءِ مَكَّةَ. انتهى.

كلامه ثُمَّ ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِيصِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ هَذَا الْكَلَامَ عَنْ ابْنِ حَزْمٍ مِنْ رَوَى مِنَ الْمُحَدِّثِينَ حَلَّ الْمُتَعَةِ عَنِ الْمَذْكُورِينَ، ثُمَّ قَالَ: وَمِنَ الْمَشْهُورِينَ بِإِبَاحَتِهَا ابْنُ جَرِيرٍ، فَيَقِيهِ مَكَّةَ، وَلِهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِيمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ: يَتْرَكُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ حَسَنًا، فَذَكَرَ مِنْهَا مُتَعَةَ النِّسَاءِ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَإِتْيَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ رَوَى أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ بِالْبَصْرَةِ: أَشْهَدُوا أَنِّي قَدْ رَجَعْتُ عَنْهَا، بَعْدَ أَنْ حَدَّثْتُهُمْ فِيهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَدِيثًا أَنَّهُ لَا يَأْسُ بِهَا وَتَمَنَّى حَكِي الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْمُتَعَةِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ فِي «الْبَحْرِ» وَحَكَاهُ عَنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ وَالْإِمَامِيَّةِ انْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: جَاءَ عَنِ الْأَوَائِلِ الرَّخْصَةُ فِيهَا، وَلَا أَعْلَمُ الْيَوْمَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي كُنْتُ أَذْنُتُ لَكُمْ فِي الْاسْتِمْتَاعِ مِنَ النِّسَاءِ وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخْلِلْ سَبِيلَهُ وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا» وَزَاهَنُ أَحْمَدُ (٤٠٤/٣) - (٤٠٦) وَمُسْلِمٌ (١٤٠٦) وَفِي لَفْظٍ عَنْ سَبْرَةَ قَالَ: «أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتَعَةِ عَامَ الْفَتْحِ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نُخْرِجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٧٢).

حديث ابن عباس الذي رواه المصنف من طريق أبي جرة ونسبه إلى البخاري قيل ليس هو في البخاري قال الحافظ في التلخيص: وأغرب المجد بن تيمية، يعني المصنف فذكره عن أبي جرة الضبي: «أَنَّ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ فَرَخَّصَ فِيهِ، فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ، وَفِي النِّسَاءِ قِلَّةٌ، قَالَ: نَعَمْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَيْسَ هَذَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بَلْ اسْتَغْرَبَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي جَامِعِ الْأَصُولِ فَعَزَاهُ إِلَى رَزِينٍ وَحْدَهُ، ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ: قُلْتُ: قَدْ ذَكَرَهُ الْمَزِينِيُّ فِي الْأَطْرَافِ فِي تَرْجُمَةِ أَبِي جَرَّةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَزَاهُ إِلَى الْبُخَارِيِّ بِاللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ سَوَاءً ثُمَّ رَاجَعْتُهُ مِنَ الْأَصْلِ فَوَجَدْتُهُ فِي بَابِ النَّهْيِ عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ آخِرًا، سَاقَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادَ وَالْمَتْنَ فَاعْلَمْ ذَلِكَ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الثَّانِي الَّذِي رَوَاهُ الْمَصْنَفُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ فِي إِسْنَادِهِ مُوسَى بْنُ عِيْدٍ الرَّبِيزِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ رَوَى الرَّجُوعُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ جَمَاعَةً مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْقَاضِي الْمَعْرُوفُ بِوَكَيْحٍ: فِي كِتَابِهِ: الْغُرَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ، بِسَنَدِهِ الْمُتَّصِلِ بِسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا تَقُولُ فِي الْمُتَعَةِ فَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِيهَا حَتَّى قَالَ فِيهَا الشَّاعِرُ، قَالَ: وَمَا قَالَ؟ قَالَ: قَالَ: قَدْ قُلْتُ لِلشَّيْخِ لَمَّا طَالَ مَحَبْسُهُ يَا صَاحِبَ هَلْ لَكَ فِي نَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَهَلْ تَرَى رَخْصَةَ الْأَطْرَافِ تَكُونُ مَثَوَاكَ حَتَّى مَصْدَرُ النَّاسِ النَّاسُ قَالَ: وَقَدْ قَالَ فِيهِ الشَّاعِرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَرِهَهَا أَوْ نَهَى عَنْهَا وَرَوَاهُ الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: قَدْ سَارَتْ بَفْتِيَاكَ الرِّكَابُ وَقَالَتْ فِيهَا الشَّعْرَاءُ، قَالَ: وَمَا قَالُوا؟ فَذَكَرَ الْبَيْتَيْنِ، فَقَالَ: سَبَّحَانَ اللَّهَ، وَاللَّهُ مَا بِهَذَا أَفْتِنْتُ وَمَا هِيَ إِلَّا كَالْمَيْتَةِ لَا تَحُلُّ إِلَّا لِلْمَضْطَرِّ وَرَوَى الرَّجُوعُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ قَالَ فِي الْفَتْحِ: بَعْدَ أَنْ سَاقَ

أحدًا يميزها إلا بعض الرافضة، ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله وقال عياض: ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الرافض وأما ابن عباس فروي عنه أنه أباحها، وروى عنه أنه رجع عن ذلك قال ابن بطال: روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة، وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة، وإجازة المتعة عنه أصح، وهو مذهب الشيعة، قال: وأجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده، إلا قول زفر أنه جعلها كالشروط الفاسدة ويردّه قوله ﷺ: «فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخْلِ سَبِيلَهُ» وقال الخطابي: تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المخالفات إلى علي، فقد صح عن علي أنها نسخت والزنى بعينه وقال ابن دقيق العيد: ما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا: لو علّق على وقت لا بدّ من مجبته وقع الطلاق الآن لأنه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح المتعة قال عياض: وأجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشروط، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه إلا الأوزاعي فابطله واختلفوا: هل يحذّر نكاح المتعة أو يعزّره؟ على قولين وقال القرطبي: الروايات كلّها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرم، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الرافض وجزم جماعة من الأئمة بتفرد ابن عباس بإباحتها، ولكن قال ابن عبد البر: أصحاب ابن عباس على أهل مكة واليمن على إباحتها، ثم اتفق فقهاء الأمصار على تحريمها وقد ذكر الحافظ في فتح الباري بعد ما حكى عن ابن حزم كلامه السالف المتضمن لرواية جواز المتعة عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم مناقشات فقال: وفي جميع ما أطلقه نظره، أما ابن مسعود إلى آخر كلامه فليراجع وقال الحازمي في التأسيس والمنسوخ بعد أن ذكر حديث ابن مسعود المذكور: في الباب ما لفظه: وهذا الحكم كان مباحًا مشروعًا في صدر الإسلام، وإنما أباحه النبي ﷺ لهم للسبب الذي ذكره ابن مسعود، وإنما ذلك يكون في أسفارهم، ولم يبلغنا أن النبي ﷺ أباحه لهم وهم في بيوتهم ولهذا نهاهم عنه غير مرة، ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة حتى حرّمه عليهم في آخر أيامه ﷺ، وذلك في حجة الوداع وكان

تحريم تأييد لا توقيت، فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الأمصار وأئمة الأمة إلا شيئًا ذهب إليه بعض الشيعة ويروى أيضًا عن ابن جرير جوازه انتهى. إذا تقرّر لك معرفة من قال بإباحة المتعة فدليلهم على الإباحة ما ثبت من إباحته ﷺ لها في مواطن متعدّدة منها في عمرة القضاء، كما أخرجه عبد الرزاق عن الحسن البصري وابن حبان في صحيحه من حديث سبرة ومنها في خير كما في حديث علي المذكور في الباب ومنها عام الفتح كما في حديث سبرة بن معبد المذكور أيضًا ومنها يوم حنين، رواه النسائي من حديث علي قال الحافظ: ولعله تصحيف عن خير، وذكره الدارقطني عن يحيى بن سعيد بلفظ حنين ووقع في حديث سلمة المذكور في الباب في عام أوطاس قال السهيلي: هو موافق لرواية من روى عام الفتح فإنهما كانا في عام واحد ومنها في تبوك، رواه الحازمي والبيهقي عن جابر، ولكنه لم يبحها لهم النبي ﷺ هنالك، فإن لفظ حديث جابر عند الحازمي قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى غَزْوَةِ تَبُوكَ حَتَّى إِذَا كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ مِمَّا يَلِي الشَّامَ جَاءَنَا نِسْوَةٌ تَمْتَعُنَا بِهِنَ يَطْلُقْنَ بِرَحَائِلِنَا، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُنَّ فَأَخْبَرَنَا، فَغَضِبَ وَقَامَ فِينَا خَطِيبًا فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَنَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، فَتَوَادَعْنَا يَوْمَئِذٍ وَلَمْ نَعُدْ وَلَا نَعُودُ فِيهَا أَبَدًا، فَلِهَذَا سُمِّيَتْ نَيْسَةَ الْوَدَاعِ» قال الحافظ: وهذا إسناد ضعيف، لكن عند ابن حبان من حديث أبي هريرة ما يشهد له، وأخرجه البيهقي أيضًا وأجيب بما قاله الحافظ في الفتح: إنه لا يصح من روايات الإذن بالمتعة شيء بغير علّة إلا في غزوة الفتح، وذلك لأن الإذن في عمرة القضاء لا يصح لكونه من مراسيل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد، وعلى تقدير ثبوته فعله أراد أيام خير لأنهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس فإنهما في غزوة واحدة، ويعد كل البعد أن يقع الإذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح في أيام الفتح قبلها فإنها حرّمت إلى يوم القيامة وأما في غزوة خير فطريق توجيه الحديث وإن كانت صحيحة ولكنه قد حكى البيهقي عن الحميدي أن سفيان كان يقول: إن قوله في الحديث «يوم خير» يتعلّق بالحرم الأهلية لا بالمتعة وذكر السهيلي أن ابن عينة روى عن الزهري بلفظ: «نَهَى عَنْ أَكْلِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ عَامَ خَيْرٍ، وَعَنِ الْمُتَعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ». انتهى.

وروى ابن عبد البر أن الحميدي ذكر عن ابن عينة أن النهي

الصحابة له غير قاذحة في حجته ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به ورووه لنا حتى قال ابن عمر فيما أخرجه عنه ابن ماجه بإسناد صحيح: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ فَلَا نَأْتِي حَرَمَهَا، وَاللَّهِ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَمَتَّعَ وَهُوَ مُخَصَّنٌ إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ».

وقال أبو هريرة فيما يرويه عن النبي ﷺ: «هَذِهِ الْمُتْعَةُ الطَّلَاقُ وَالْعِدَّةُ وَالْمِيرَاثُ» أخرجه الدارقطني وحسنه الحافظ، ولا يمنع من كونه حسناً كون في إسناده مؤمل بن إسماعيل، لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن إذا انضم إليه من الشواهد ما يقويه كما هو شأن الحسن لغيره وأما ما يقال من أن تحليل المتعة يجمع عليه والجمع عليه قطعي، وتجرعها يختلف فيه والمختلف فيه ظني والظني لا ينسخ القطعي، فيجاب عنه أولاً بمنع هذه الدعوى، أعني كون القطعي لا ينسخ الظني فما الدليل عليها؟ ومجرد كونها مذهب الجمهور غير مقنع لمن قام في مقام المنع يسأل خصمه عن دليل العقل والسمع بإجماع المسلمين وثانياً: بأن النسخ بذلك الظني إنما هو لاستمرار الحل لا لنفس الحل، والاستمرار ظني لا قطعي وأما قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وسعيد بن جبير «فَمَا اسْتَمْتَعْتُ بِهِ مِنْهُنَّ» إلى أجل مسمى فليست بقراءة عند مشرطي التواتر ولا سنة لأجل روايتها قرأاً فيكون من قبيل التفسير للآية وليس ذلك بحجة وأما عند من لم يشترط التواتر فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني السنة كما تقرر في الأصول

بَابُ نِكَاحِ الْمُحَلَّلِ

٢٦٩٩- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٤٥٠-٤٥١) وَالنَّسَائِيُّ (١٤٩/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٢٠)».

٢٧٠٠- وَصَحَّحَهُ وَالْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بِقَوْلِهِ (حَم: ٨٧/١) (د: ٢٠٧٦) (ت: ١١١٩) (هـ: ١٩٣٥).

٢٧٠١- وَعَنْ عُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَفَارِّ، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هُوَ الْمُحَلَّلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٩٣٦)».

حديث ابن مسعود صححه ابن القطان وابن دقيق العيد على

زمن خبير عن لحوم الحمر الأهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خبير قال ابن عبد البر: وعلى هذا أكثر الناس وقال أبو عوانة في صحيحه: سمعت أهل العلم يقولون: معنى حديث علي أنه نهى يوم خبير عن لحوم الحمر الأهلية وأما المتعة فسكت عنها، وإنما نهى عنها يوم الفتح انتهى.

قال في الفتح: والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خبير كما أشار البيهقي، ولكنه يشكل على كلام هؤلاء ما في البخاري في الذبائح من طريق مالك بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ وَعَنْ لُحُومِ الْخُمَيْرِ الْأَهْلِيَّةِ» وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عيينة وأما في غزوة حنين فهو تصحيف كما تقدم والأصل خبير، وعلى فرض عدم ذلك التصحيف فيمكن أن يراد ما وقع في غزوة أوطاس لكونها هي وحين واحدة وأما في غزوة تبوك فلم يقع منه ﷺ إذن بالاستمتاع كما تقدم، وإذا تقرر هذا فالإذن الواقع منه ﷺ بالمتعة يوم الفتح منسوخ بالنهي عنها المؤبد كما في حديث سبرة الجهني وهكذا لو فرض وقوع الإذن منه ﷺ بها في موطن من المواطن قبل يوم الفتح كان نهيه عنها يوم الفتح ناسخاً له وأما رواية النهي عنها في حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع بن سبرة والرواية عنه بأن النهي في يوم الفتح أصح وأشهر ويمكن الجمع بأنه ﷺ أراد إعادة النهي ليشيع ويسمعه من لم يسمعه قبل ذلك ولكنه يعكز على ما في حديث سبرة من التحريم المؤبد ما أخرجه مسلم وغيره عن «جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقُبْصَةِ مِنَ الذِّقَنِ وَالتَّمْرِ الْأَيَّامَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا عُمَرُ»، في شأن حديث عمرو بن حريث فإنه يبعد كل البعد أن يجهل جمع من الصحابة النهي المؤبد الصادر عنه ﷺ في جمع كثير من الناس ثم يستمررون على ذلك حياته ﷺ وبعد موته حتى ينهاهم عنها عمر، وقد أوجب عن حديث جابر هذا بأنهم فعلوا ذلك في زمن رسول الله ﷺ ثم لم يبلغه النسخ حتى نهى عنها عمر واعتقد أن الناس باقون على ذلك لعدم الناقل، وكذلك يحمل فعل غيره من الصحابة، ولذا ساغ لعمر أن ينهى ولهم الموافقة وهذا الجواب وإن كان لا يخلو عن تعسف ولكنه أوجب المصير إليه حديث سبرة الصحيح المصرح بالتحريم المؤبد، وعلى كل حال فنحن متعبدون بما بلغنا عن الشارع وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد، ومخالفة طائفة من

فصحح نكاحه ولم يأمره باستئنافه وروى عبد الرزاق أيضاً عن عروة بن الزبير أنه كان لا يرى بأساً بالتحليل إذا لم يعلم أحد الزوجين قال ابن حزم: وهو قول سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد قال ابن القيم في إعلام الموقعين: وصح عن عطاء فيمن نكح امرأة محلاً ثم رغب فيها فامسكها، قال: لا بأس بذلك وقال الشعبي: لا بأس بالتحليل إذا لم يأمر به الزوج وقال الليث بن سعد: إن تزوجها ثم فارقها فترجع إلى زوجها وقال الشافعي وأبو ثور: المحلل الذي يفسد نكاحه هو من تزوجها ليحلها ثم يطلقها، فأما من لم يشترط ذلك في عقد النكاح فعقد صحيح لا داخله فيه سواء شرط عليه ذلك قبل العقد أو لم بشرط، نوى ذلك أو لم ينو قال أبو ثور: وهو ما جوز وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثل هذا سواء وروي أيضاً عن محمد وأبي يوسف عن أبي حنيفة أنه إذا نوى الثاني والمرأة التحليل للأول لم تحل له بذلك وروى الحسن بن زياد عن زفر وأبي حنيفة أنه إن شرط عليه في نفس العقد أنه إنما تزوجها ليحلها للأول، فإنه نكاح صحيح ويبطل الشرط، وله أن يقيم معها فهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة، قالوا: وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾، وهذا زوج قد عقد بمهر وولي ورضاها وخلوها عن الموانع الشرعية وهو راغب في ردها إلى زوجها الأول، فيدخل في حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ نَكَحَ رَغْبَةً، وَهَذَا نِكَاحٌ رَغْبَةً فِي تَحْلِيلِهَا لِلْمُسْلِمِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا شَرَطَ فِي عَوْدِهَا إِلَى الْأَوَّلِ بِمَجَرَّدِ ذَوْقِ الْعَسِيلَةِ بَيْنَهُمَا، فَالْعَسِيلَةُ حَلَّتْ لَهُ بِالنَّصِّ وَأَمَّا لَعْنَةُ ﷺ لِلْمَحْلَلِ فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ كُلَّ مُحَلَّلٍ وَمَحْلَلٍ لَهُ، فَإِنَّ الْوَلِيَّ مُحَلَّلٌ لَمَّا كَانَ حَرَامًا قَبْلَ الْعَقْدِ، وَالْحَاكِمُ الْمَزُوجَ مُحَلَّلٌ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، وَالبائع أمته محلل للمشتري وطأها، فإن قلنا: العام إذا خصص صار مجعلاً، فلا احتجاج بالحديث وإن قلنا: هو حجة فيما عدا محل التخصيص، فذلك مشروط ببيان المراد منه، ولسنا ندرى المحلل المراد من هذا النص، أهو الذي نوى التحليل أو شرطه قبل العقد أو شرطه في صلب العقد، أو الذي أحل ما حرّمه الله تعالى ورسوله، ووجدنا كل من تزوج مطلقاً ثلاثاً فإنه محلل، ولو لم يشترط التحليل أو لم ينو فإن الحل حصل بوطئه وعقده، ومعلوم قطعاً أنه لم يدخل في النص، فعلم أن النص إنما أراد به

شرط البخاري، وله طريق أخرى أخرجه عبد الرزاق، وطريق ثالثة أخرجه إسحاق في مسنده.

وحديث علي صححه ابن السكن وأعله الترمذي فقال: روى مجالد عن الشعبي عن جابر وهو وهم. انتهى.

وفي إسناده مجالد وفيه ضعف وحديث عقبة بن عامر أخرجه أيضاً الحاكم، وأعله أبو زرعة وأبو حاتم بالإرسال وحكى الترمذي عن البخاري أنه استكرهه وقال أبو حاتم: ذكرته ليحيى بن بكير فأنكره إنكاراً شديداً، وسياق إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصري قال: حدثنا أبي قال: سمعت الليث بن سعد يقول: قال لي مشرح بن هاعان: قال عقبة بن عامر فذكره ويحيى بن عثمان ضعيف ومشرح قد وثقه ابن معين وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه وفي إسناده زمعة بن صالح وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند أحمد وإسحاق والبيهقي والبراد وابن أبي حاتم في العلل والترمذي في العلل وحسنه البخاري والأحاديث المذكورة تدل على تحريم التحليل لأن اللعن إنما يكون على ذنب كبير قال الحافظ في التلخيص: استدلوا بهذا الحديث على بطلان النكاح إذا شرط الزوج أنه إذا نكحها بانت منه، أو شرط أنه يطلقها أو نحو ذلك وحملوا الحديث على ذلك، ولا شك أن إطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها، لكن روى الحاكم والطبراني في الأوسط عن عمر أنه جاء إليه رجل فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة ليحلها لأخيه هل تحل للأول؟ قال: لا، إلا بنكاح رغبة، كتنا نعمة هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ، قال: وقال ابن حزم: ليس الحديث على عموميه في كل محل، إذ لو كان كذلك لدخل فيه كل واهب وبائع ومزوج، فصح أنه أراد به بعض المحللين، وهو من أحل حراماً لغيره بلا حجة، فتعين أن يكون ذلك فيمن شرط ذلك، لأنهم لم يختلفوا في أن الزوج إذا لم ينو تحليلها للأول ونوت هي، أنها لا تدخل في اللعن، فدل على أن المعتبر الشرط. انتهى.

ومن المجوزين للتحليل بلا شرط أبو ثور وبعض الحنفية والمؤيد بالله والهادية، وحملوا أحاديث التحريم على ما إذا وقع الشرط أنه نكاح تحليل قالوا: وقد روى عبد الرزاق أن امرأة أرسلت إلى رجل فزوجه نفسها ليحلها لزوجها، فأمره عمر بن الخطاب أن يقيم معها ولا يطلقها، وأوعده أن يعاقبه إن طلقها

عَنْ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارِ: أَنْ تَنْكَحَ هَذِهِ بِهَذِهِ بِغَيْرِ صَدَاقٍ، وَبُضِعَ هَذِهِ صَدَاقُ هَذِهِ، وَبُضِعَ هَذِهِ صَدَاقُ هَذِهِ وَآخَرُجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ أَنَسٍ أَيْضًا مَرْفُوعًا «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَالشَّغَارُ: أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ أَخْتَهُ بِأَخِيهِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رِيحَانَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُشَاغَرَةِ، وَالْمُشَاغَرَةُ: أَنْ يَقُولَ: زَوَّجْ هَذَا مِنْ هَذَا، وَهَذَا مِنْ هَذَا بِلَا مَهْرٍ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ مَرْفُوعًا «لَا شِغَارَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الشَّغَارُ؟ قَالَ: إِنَّكَاحَ الْمَرْأَةِ بِالْمَرْأَةِ لَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا» قَالَ الْحَافِظُ: وَإِسْنَادُهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَكِنَّهُ يَسْتَأْنِسُ بِهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ.

قوله: (الشَّغَارُ) بمجمعتين الأولى مكسورة.

قوله: (وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ... إلخ) قال الشافعي: لا أدري التفسير عن النبي ﷺ أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك هكذا حكى عن الشافعي والبيهقي في المعرفة قال الخطيب: تفسير الشغار ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من قول مالك، وهكذا قال غير الخطيب قال القرطبي: تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة، فإن كان مرفوعاً فهو المقصود وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضاً لأنه أعلم بالمقال وأقعد بالحال وللشغار صورتان: إحداهما المذكورة في الأحاديث، وهي خلوة بضع كل منهما من الصداق.

والثانية: أن يشترط كل واحدٍ من الوليين على الآخر أن يزوجه وليته، فمن العلماء من اعتبر الأولى فقط فمنعها دون الثانية، وليس المقتضي للبطلان عندهم مجرد ترك ذكر الصداق لأن النكاح يصح بدون تسميته، بل المقتضي لذلك جعل البضع صداقاً واختلفوا فيما إذا لم يصرح بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة قال القفال: العلة في البطلان التعليق والتوقيف وكأنه يقول: لا ينعقد لك نكاح ابنتي حتى ينعقد لي نكاح ابنتك وقال الخطابي: كان ابن أبي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة ويستثني عضواً منها، وهذا مما لا خلاف في فساده قال الحافظ: وتقرير ذلك أنه يزوج وليته ويستثني بضعها حيث يجعله صداقاً للآخرى وقال المؤيد بالله وأبو طالب: العلة كون البضع صار ملكاً للآخرى قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته، فالجمهور على البطلان وفي رواية

من أحل الحرام بفعله أو عقده، وكل مسلم لا يشك في أنه اهل للعنة وأما من قصد الإحسان إلى أخيه المسلم ورغب في جمع شمله بزوجه ولم شعثه وشعث أولاده وعياله فهو محسن، وما على المحسنين من سبيل، فضلاً عن أن يلحقهم لعنة رسول الله ﷺ، ولا يخفك أن هذا كله بمنزلة عن الصواب، بل هو من المجادلة بالباطل البحت ودفعه لا يخفى على عارفٍ

بَابُ نِكَاحِ الشَّغَارِ

٢٧٠٢- عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتُهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٩٥/٢) (خ: ٥١١٢) (م: ١٤١٥) (٥٧) (د: ٢٠٧٤) (ت: ١١٢٤) (ن: ١١١/٦) (هـ: ١٨٨٣)، لَكِنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يَذْكُرْ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ، وَأَبُو دَاوُدَ جَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ نَافِعٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ مُتَّفَقَةٍ عَلَيْهَا.

٢٧٠٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤١٥) (٦٠).

٢٧٠٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجَكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أَخْتَكَ وَأَزْوَجَكَ أَخِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٩/٢) وَمُسْلِمٌ (١٤١٦).

٢٧٠٥- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ الْأَعْرَجِ: أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَتَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَكَمِ ابْنَتَهُ، وَأَنْكَحَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَتَهُ، وَقَدْ كَانَا جَعَلَاهُ صَدَاقًا، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بِإِثْمِهِ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ فِي كِتَابِهِ: هَذَا الشَّغَارُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٤/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٧٥).

٢٧٠٦- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ انْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٢/٢) وَالنَّسَائِيُّ (١١١/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١١٢٣).

حديث معاوية في إسناد محمد بن إسحاق، وقد تقدم اختلاف الأئمة في الاحتجاج بحديثه.

وفي الباب عن أنس عند أحمد والتِّرْمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ النَّسَائِيُّ وعن جابر عند مسلم وأخرج البيهقي عن جابر أيضاً نهى النبي

فيجب الوفاء به، وما يكون خارجاً عنه فيختلف الحكم فيه.
قوله: (نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ) قد تقدّم الكلام على هذا في أول كتاب النكاح.
قوله: (أَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِهِ) قد تقدّم الكلام عليه في كتاب البيع.

قوله: (وَلَا تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتَيْهَا) ظاهر هذا التحريم وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك لريبة في المرأة لا ينبغي معها أن تستمر في عصمة الزوج، ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج أو للزوج منها، أو يكون سؤاها ذلك تفويضاً وللزوج رغبة في ذلك، فيكون كالحلح من الأجنبية إلى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب: حمل العلماء هذا النهي على التدب، فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح وتعقبه ابن بطال بأن نفي الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح، وإنما فيه التغليظ على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى ولترض بما قسم الله لها، والتصريح بنفي الحل وقع في رواية أحمد المذكورة في الباب، ووقع أيضاً في رواية للبخاري:..

قوله: (لِتَكْتَفِيَ) بفتح المثناة الأولى وسكون الكاف من كفات الإناء: إذا قلبته وأفرغت ما فيه وفي رواية للبخاري: (لِتُسْتَفْرِغَ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا) وفي رواية له: «تَكْفَأُ» وأخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ: «لَا يَصْلُحُ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَشْطُرَ طَلَاقَ أُخْتَيْهَا لِتَكْتَفِيَ إِنَاءَهَا» وأخرجه الإسماعيلي وقال: «لِتَكْتَفِيَ» وكذا البيهقي وهو بفتح المثناة وسكون الكاف وبالهزمة وفي رواية للبخاري: «لِتَكْتَفِيَ» بضم المثناة من أكفأته بمعنى أملته، والمراد بقوله: ما في صحتها ما يحصل لها من الزوج، وكذلك معنى «أَوْ إِنَاءَهَا».

قوله: (طَلَاقُ أُخْتَيْهَا) قال الثوري: معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته وأن يتزوجها هي، فيصير لها من نفقته ومعونته ومعاشرته ما كان للمطلقة، فعبر عن ذلك بقوله: «لِتَكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا» والمراد بأختها: غيرها، سواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين وحمل ابن عبد البر الأخت هنا على الضرّة ومن الشروط التي هي من مقتضيات النكاح ومقاصده: شرطها عليه العشرة بالمعروف والإنفاق والكسوة والسكنى وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة

عن مالك: يفسخ قبل الدخول لا بعده وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وذهبت الحنفية إلى صحته، وجوب المهر وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد وإسحاق وأبي ثور، هكذا في الفتح قال: وهو قوي على مذهب الشافعي لاختلاف الجهة، لكن قال الشافعي: النساء محرّمات إلا ما أحل الله أو ملك يمين، فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم انتهى. وظاهر ما في الأحاديث من النهي والنفي أن الشغار حرام باطل، وهو غير مختص بالبنات والأخوات قال الثوري: أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك. انتهى.

وتفسير الجلب والجنب قد تقدّم في الزكاة

بَابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْهَا

٢٧٠٧- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٤٤/٤) (خ: ٥١٩١) (م: ١٤١٨) (٥٧) (د: ٢١٣٩) (ت: ١١٢٧) (ن: ٩٣/٦) (هـ: ١٩٥٤).

٢٧٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتَيْهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا أَوْ إِنَاءَهَا، فَإِنَّمَا رَزَقَهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/٢٣٨ و ٣١١) (خ: ٢٧٢٦ و ٥١٥٢) (م: ١٤٠٨) (٣٨) وَفِي لَفْظٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ «نَهَى أَنْ تَشْطُرَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتَيْهَا».

٢٧٠٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ أَنْ تُنْكَحَ امْرَأَةٌ بِطَلَاقٍ أُخْرَى» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٦/٢).

قوله: (أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْتَى بِهِ) في رواية للبخاري: «أَحَقُّ مَا أَوْفِئْتُمْ مِنَ الشُّرُوطِ» وفي أخرى له: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُؤْفُوا بِهِ».

قوله: (مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ) أي أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيّق قال الخطابي: الشروط في النكاح مختلفة، فمنها: ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، وعليه حمل بعضهم هذا الحديث ومنها: ما لا يؤتى به اتفاقاً كسؤال المرأة طلاق أختها ومنها: ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أو لا يسرى أو لا ينقلها من منزلها إلى منزل، وعند الشافعية: الشروط في النكاح على ضربين: منها ما يرجع إلى الصداق

بَابُ نِكَاحِ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ

٢٧١٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الزَّانِي الْمَجْلُودُ لَا يَنْكِحُ إِلَّا بِئِلَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٤/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٢).

٢٧١١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ مَهْزُولٍ كَانَتْ تُسَافِحُ، وَتَشْتَرِطُ لَهُ أَنْ تُنْفِقَ عَلَيْهِ، قَالَ: فَاسْتَأْذَنَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَوْ ذَكَرَ لَهُ امْرَأَةً، فَقَرَأَ عَلَيْهِ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ: «وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٩/٢).

٢٧١٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ مَرْثَدَ بْنَ أَبِي مَرْثَدٍ الْقَتَوِيَّ كَانَ يَحْمِلُ الْأَسَارَى بِمَكَّةَ، وَكَانَ بِمَكَّةَ بَغِيًّا، يُقَالُ لَهَا: عَنَاقٌ، وَكَانَتْ صَدِيقَتَهُ، قَالَ: فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكِحْ عَنَاقًا؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي فَتَزَوَّجْتُ «وَالزَّانِيَةَ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ» فَدَعَانِي فَقَرَأَهَا عَلَيَّ وَقَالَ: لَا تَنْكِحُهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٥١) وَالنَّسَائِيُّ (٦٦/٦-٧٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١٧٧).

حديث أبي هريرة قال الحافظ في بلوغ المرام: رجاله ثقات. وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والأوسط قال في مجمع الزوائد: رجال أحمد ثقات وحديث عمرو بن شعيب حسنه الترمذي.

وفي الباب عن عمرو بن الأحرص: «أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعِظَ ثُمَّ قَالَ: اسْتَزَوَّجُوا فِي النِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّمَا هُنَّ جُنْدُكُمْ عَوَانٌ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِدَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا» أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابن عباس عند أبي داود والنسائي قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي لَا تَمْنَعُ يَدَ لَامِسٍ، قَالَ: غَرَبْتُهَا، قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَتَّبِعَنِي نَفْسِي، قَالَ: فَاسْتَمْنَعِ بِهَا» قال المنذري: رجال إسناده يحتج بهم في الصحيحين وذكر الدارقطني أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ وَقْدَةَ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ عِمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، وَأَنَّ الْفَضْلَ بْنَ مُوسَى السَّيَّانِيَّ يَكْسِرُ الْمَهْمَلَةَ ثُمَّ تَحْتِيةً ثُمَّ نُونَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ وَقْدَةَ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ فِي سَنَتِهِ:

ونحوها، وشرطه عليها أن لا تخرج إلا بإذنه ولا تمتعه نفسها ولا تصرف في متاعه إلا برضاه وأما الشروط التي تنافي مقتضى العقد كان شرطه عليه أن لا يقسم لضررتها أو لا ينفق عليها أو لا يتسرى، أو يطلق من كانت تحته، فلا يجب الوفاء بشيء من ذلك ويصح النكاح وفي قول للشافعي بطل النكاح وقال أحمد وجماعة: يجب الوفاء بالشروط مطلقاً وقد استشكل ابن دقيق العيد حمل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح وقال: تلك الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها، وسياق الحديث يقتضي الوفاء بها، والشروط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها واختلف أهل العلم في اشتراط المرأة أن لا يخرجها زوجها من بلدها فحكى الترمذي عن أهل العلم من الصحابة، قال: ومنهم عمر، أنه يلزم، قال: وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق وروى ابن وهب بإسناد جيّد: «أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَشَرِطَ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا، فَأَرْتَقَعُوا إِلَى عَمْرِو بْنِ قُوهْشَعٍ الشَّرْطُ وَقَالَ: الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا» قال أبو عبيد: تضادّت الروايات عن عمر في هذا وحكى الترمذي عن عليّ أنه قال: سبق شرط الله شرطها، قال: وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة قال أبو عبيد: وقد قال بقول عمر عمرو بن العاص ومن التابعين طاووس وأبو الشعثاء وهو قول الأوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور بقول عليّ، حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله إخراجها ولا يلزمه إلا المسمى وقالت الحنفية: لها أن ترجع عليه بما نقصت له من الصداق وقال الشافعي: يصح النكاح ويلغى الشرط ويلزمه مهر المثل، وعنه يصح وتستحقّ الكل، كذا في الفتح قال أبو عبيد: والذي نأخذ به أنا نأمره بالوفاء بشرطه من غير أن نحكم عليه بذلك قال: وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط، فكذاك هذا، ومما يقوي حمل حديث عقبة على اللدب حديث عائشة في قصة بريرة المتقدم بلفظ: «كُلَّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بِاطِلٌ» وقد تقدّم أيضاً حديث: «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا» وأخرج الطبراني في الصغير بإسناد حسن عن جابر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ أُمَّ بَيْشَرَ بِنْتَ الْبَرَاءِ بْنِ مَرْزُوقٍ فَقَالَتْ: إِنِّي شَرِطْتُ لِزَوْجِي أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ بَعْدَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ»

وأخبر أنَّ من نكحها فهو زانٍ أو مشركٌ، فهو إما أن يلتزم حكمه تعالى ويعتقد وجوبه عليه أو لا، فإن لم يعتقد أنه مشركٌ، وإن التزمه واعتقد وجوبه وخالفه فهو زانٍ، ثم صرح بتحريمه فقال: «وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»، وأما جعل الإشارة في قوله: وحرم ذلك إلى الزنى فضيفٌ جدًّا، إذ يصير معنى الآية: الزاني لا يزني إلا بزانيةٍ أو مشركةٍ، والزانية لا يزني بها إلا زانٍ أو مشركٌ وهذا مما ينبغي أن يسان عنه القرآن ولا يعارض ذلك حديث عمرو بن الأحوص وحديث ابن عباس المذكوران فإنهما في الاستمرار على نكاح الزوجة الزانية، والآية وحديث أبي هريرة في ابتداء النكاح، فيجوز للرجل أن يستمر على نكاح من زنت وهي تحتة، ويحرم عليه أن يتزوج بالزانية وأما ما ذكره المقبل في المنار من أنه لا يصح أن يراد به لقوله: «لا تَرُدُّ يَدَ لَاسٍ» الزنى، بل عدم نفورها عن الزبية، فقصر اللفظ المحتمل على أحد المحتملات بغير دليل فالأولى أن ينزل ترك استقصاله عن مراده بقوله «لا تَرُدُّ يَدَ لَاسٍ» منزلة العموم، ولا ريب أن العرب تكفي بمثل هذه العبارة عن عدم العفة والزنى وأيضًا حديث عمرو بن الأحوص من أعظم الأدلة الدالة على جواز إمساك الزانية لقوله فيه: «إلا أن يأتين بفأجشة مبينة» فإن فعلن فاهجروهن.. إلخ، فتفسير حديث: «لا تَرُدُّ يَدَ لَاسٍ» بغير الزنى لا يأتي بفائدة باعتبار محل النزاع وقد حكى صاحب البحر عن الأكثر أنَّ من زنت لم يفسخ نكاحها وحكي أيضًا عن المؤيد بالله أنه يجب تطليقها ما لم تنب.

قوله: (أَنْ مَرَّتْ) بفتح الميم وسكون الراء وفتح المثناة بعدها دالٌ مهملة والغنوي بفتح الغين المعجمة وبعدها نونٌ مفتوحة نسبة إلى غني بفتح الغين وكسر النون، وهو غني بن يعصر، ويقال: أعصر بن سعد بن قيس غيلان وعناق بفتح العين المهملة وبعدها نونٌ وبعد الألف قافٌ قال المنذري: وللعلماء في الآية خمسة أقوال: أحدها: أنها منسوخة، قاله سعيد بن المسيب وقال الشافعي في الآية: القول فيها كما قال سعيد إنها منسوخة وقال غيره: الناسخ: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ»، فدخلت الزانية في أيامي المسلمين، وعلى هذا أكثر العلماء يقولون: من زنى بامرأة فله أن يتزوجها ولغيره أن يتزوجها والثاني: أنَّ النكاح ههنا الوطء، والمراد أنَّ الزاني لا يطاوعه على فعله ويشاركه في مراده إلا زانية مثله أو مشركة لا تحرم الزنى، وتام الفائدة في قوله

تزويج الزانية وقال: هذا الحديث ليس بشابتٍ، وذكر أنَّ المرسَل فيه أولى بالصواب وقال الإمام أحمد: لا تمنع يد لاسٍ، تعطي من ماله قلت: فإن أبا عبيدة يقول: من الفجور، قال: ليس عندنا إلا أنها تعطي من ماله، ولم يكن النبي ﷺ ليأمره بإمساكها وهي تفجر وستل عنه ابن الأعرابي فقال: من الفجور وقال الخطابي: معناه: الزبية، وأنها مطاوعة لمن أرادها لا ترد يده وعن جابر عند البيهقي بنحو حديث ابن عباس.

قوله: (الزَّانِي الْمَجْلُودُ.. إلخ) هذا الوصف خرج مخرج الغالب باعتبار من ظهر منه الزنى وفيه دليل على أنه لا يحل للمرأة أن تتزوج من ظهر منه الزنى وكذلك لا يحل للرجل أن يتزوج من ظهر منها الزنى، ويدل على ذلك الآية المذكورة في الكتاب لأن في آخرها: «وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»، فإنه صريحٌ في التحريم قال في نهاية المجتهد: اختلفوا في قوله تعالى: «وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» هل خرج مخرج الذم أو مخرج التحريم، وهل الإشارة في قوله ذلك إلى الزنى أو إلى النكاح؟ قال: وإنما صار الجمهور إلى حمل الآية على الذم لا على التحريم لحديث ابن عباس الذي قدمناه وقد حكى في «البحر» عن علي وابن عباس وابن عمر وجابر وسعيد بن المسيب وعروة والزهري والعترة ومالك والشافعي وربيعة وأبي ثور أنها لا تحرم المرأة على من زنى بها لقوله تعالى: «وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ»، وقوله ﷺ: «لا يَحْرُمُ الْحَلَالُ الْحَرَامَ» أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر، وحكى عن الحسن البصري أنه يحرم على الرجل نكاح من زنى بها واستدل بالآية وحكاها أيضًا عن قتادة وأحمد إلا إذا تابا لارتفاع سبب التحريم وأجاب عنه في «البحر» بأنه أراد بالآية الزاني المشرك، واستدل على ذلك بقوله تعالى: أو مشركة قال: وهي تحرم على الفاسق المسلم بالإجماع وأراد أيضًا الزانية المشركة بدليل قوله: أو مشركٌ وهو يحرم على الفاسقة المسلمة بالإجماع ولا يخفى ما في هذا الجواب، لأنَّ حاصله أنَّ المراد: المشرك الزاني والمشرقة الزانية، وهذا تأويلٌ يفضي إلى تعطيل فائدة الآية، إذ منع النكاح مع الشرك والزنى حاصلٌ بغير هذه الآية ويستلزم أيضًا امتناع عطف المشرك والمشرقة على الزاني والزانية، إذ قد ألغى خصوصية الزنى، وأيضًا قد تقرَّر في الأصول أنَّ الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قال ابن القيم: وأما نكاح الزانية فقد صرح الله بتحريمه في سورة النور،

السَّعْبِيَّ أَشْهَرُ جَابِرٍ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلِلْحَدِيثِ طَرِيقٌ أُخْرَى عَنْ جَابِرٍ بِشَرْطِ الصَّحِيحِ أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ وَقَوْلُ مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ الْبَيْهَقِيُّ تَضْعِيفٌ حَدِيثُ جَابِرٍ مُعَارَضٌ بِصَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُمَا لَهُ، وَكَفَى بِتَخْرِيجِ الْبُخَارِيِّ لَهُ مُوَصَّلاً قُوَّةَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَزْعُمُ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرَ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَعْنِي مَنْ وَجَّهَ يَصْحَحُ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَصْحَحْ حَدِيثَ السَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ، وَصَحَّحَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْحَدِيثَانِ جَمِيعًا صَحِيحَانِ قَالَ الْحَافِظُ: وَأَمَّا مَنْ نَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُمْ رَوَوْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِ هَذَيْنِ فَقَدْ ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ بِقَوْلِهِ: وَفِي الْبَابِ، لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ ابْنَ مَسْعُودٍ وَلَا ابْنَ عَبَّاسٍ وَلَا أَنَسًا وَزَادَ بِهِمْ أَبُو مُوسَى وَابَا أَمَامَةَ وَسَمِرَةَ قَالَ: وَوَقَعَ لِي أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الذَّرْدَاءِ وَمِنْ حَدِيثِ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ وَمِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَمِنْ حَدِيثِ زَيْنَبِ امْرَأَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: وَأَحَادِيثُهُمْ مَوْجُودَةٌ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَاحِدٌ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَبِي يَعْلَى وَابْنُ الْبَرِّ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُمْ، وَلَوْ لَا خَشْيَةُ التَّطْوِيلِ لَأَوْرَدْتُهَا مُفَصَّلَةً، قَالَ: لَكِنْ فِي لَفْظِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ وَبَيْنَ الْعَمَّتَيْنِ وَالْخَالَتَيْنِ وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ ابْنِ حَبَّانٍ «نَهَى أَنْ تُزَوَّجَ الْمَرْأَةُ عَلَى الْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ وَقَالَ: إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ». انْتَهَى.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِلِ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى قَرَابَتِهَا مَخَافَةَ الْقَطِيعَةِ» وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَأَخْرَجَ الْخَلَالُ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْقَرَابَةِ خَافَةَ الضَّنَّانِ وَأَحَادِيثُ الْبَابِ تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ مَنْ ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَعْنَى النَّهْيِ حَقِيقَةً، وَقَدْ حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ حَكَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ جَمِيعِ الْمُفْتَيْنِ وَقَالَ: لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: لَسْتُ أَعْلَمُ فِي مَنْعِ ذَلِكَ اخْتِلَافًا الْيَوْمَ، وَإِنَّمَا قَالَ بِالْجَوَازِ فَرَقَهُ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَهَكَذَا حَكَى الْإِجْمَاعُ الْقُرْطُبِيُّ وَاسْتَنْتَى الْخَوَارِجُ قَالَ: وَلَا يَحْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ لِأَنَّهُمْ مَرَقُوا مِنَ الذَّبْنِ، وَهَكَذَا نَقَلَ الْإِجْمَاعُ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ وَلَمْ يَسْتَنْثِ وَنَقَلَهُ أَيْضًا ابْنُ حَزْمٍ وَاسْتَنْتَى عُثْمَانُ الْبَيْتِيُّ وَنَقَلَهُ أَيْضًا النَّسَوِيُّ وَاسْتَنْتَى طَائِفَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ

سَبْحَانَهُ: «وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» يَعْنِي الَّذِينَ امْتَلَأُوا الْأَوَامِرَ وَاجْتَنَبُوا النَّوَاهِيَ الثَّلَاثَ: أَنَّ الزَّانِيَ الْجُلُودَ لَا يَنْكَحُ إِلَّا زَانِيَةً مَجْلُودَةً أَوْ مُشْرَكَةً، وَكَذَلِكَ الزَّانِيَةُ الرَّابِعَ: أَنَّ هَذَا كَانَ فِي نِسْوَةِ كَانَ الرَّجُلُ يَتَزَوَّجُ إِحْدَاهُنَّ عَلَى أَنْ تَنْفَقَ عَلَيْهِ مِمَّا كَسَبَتْهُ مِنَ الزَّانِي، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ الْخَامِسَ: أَنَّهُ عَامٌّ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِ الزَّانِيَةِ عَلَى الْعَفِيفِ وَالْعَفِيفَةِ عَلَى الزَّانِيَةِ انْتَهَى.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا

٢٧١٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حَم: ٢/٢٢٩) وَ(٢/٤١٠) (خ: ٥١٠٩ و ٥١١٠) (م: ١٤٠٨) (٣٣ و ٣٦ و ٣٧) (د: ٢٠٦٥ و ٢٠٦٦) (ت: ١١٢٦) (ن: ٩٦/٦) (هـ: ١٩٢٩) وَفِي رِوَايَةٍ: «نَهَى أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالْأَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مِثْلَ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ.

٢٧١٤- وَلَا أَحَدَ (٢/٤٠١) وَابْنُ الْبُخَارِيِّ (٥١٠٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٢٥) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مِثْلَ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ.

٢٧١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ وَابْنَتِهِ مِنْ غَيْرِهَا بَعْدَ طَلْقَتَيْنِ وَخَلَعَ (الِدَارَقُطْنِي: ٣/٣٢٠).

٢٧١٦- وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ كَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ يُقَالُ لَهُ جَبَلَةٌ: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ وَابْنَتِهِ مِنْ غَيْرِهَا زَوَّاهَا الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٣٢٠) قَالَ الْبُخَارِيُّ (٥١٠٥): وَجَمَعَ هَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بَيْنَ ابْنَتِهِ عَلِيٍّ وَامْرَأَةٍ عَلِيٍّ.

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَكْثَرُ طَرِيقِهِ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْهُ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ الشَّافِعِيِّ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَرَوْهُ مِنْ وَجَّهٍ يَشَبُّهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ إِلَّا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَوَى مِنْ وَجَّهٍ لَا يَشَبُّهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ كَمَا قَالَ: قَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِوٍ وَأَنَسُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَائِشَةُ وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَا عَلَى إِثْبَاتِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ رِوَايَةَ عَاصِمٍ عَنْ السَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ، وَبَيَّنَّ الْاِخْتِلَافَ عَلَى السَّعْبِيِّ فِيهِ، قَالَ: وَالْحَافِظُ يَرَوْنَهُ رِوَايَةَ عَاصِمٍ خَطَأً، وَالصَّوَابُ رِوَايَةُ ابْنِ عَوْنٍ وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ. انْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ: وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ لَمْ يَقْدَحْ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، لِأَنَّ

والشعبة ونقله ابن دقيق العيد عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف وحكاه صاحب البحر عن الأكثر وحكي الخلاف عن التبي وبعض الخوارج والروافض واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، وحملوا النهي المذكور في الباب على الكراهة فقط، وجعلوا القرينة ما في حديث ابن عباس من التعليل بلفظ: «فَإِنْ كُنْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ» وقد رواه ابن حبان هكذا بلفظ الخطاب للنساء وفي رواية ابن عدي بلفظ الخطاب للرجال والمراد بذلك أنه إذا جمع الرجل بينهما صاراً من نسائه كأرحامه فيقطع بينهما بما ينشأ بين الصرائر من التشاحن، فنسب القطع إلى الرجل لأنه السبب وأضيف إليه الرحم لذلك وحديث ابن عباس هذا المصرح بالعلّة في إسناده أبو حنيفة بالخاء المهملة ثم الزاي اسمه عبد الله بن حسين وقد ضعفه جماعة ولكنه قد علّق له البخاري ووثقه ابن معين وأبو زرعة قال في التلخيص فهو حسن الحديث، ويقويه المرسل الذي ذكرنا قالوا: ولا شك أن مجرد مخافة القطعية لا يستلزم حرمة النكاح وإلا لزم حرمة الجمع بين بنات عمّين وخالين لوجود علّة النهي في ذلك، ولا سيما مع التصريح بذلك كما في مرسل عيسى بن طلحة، فإنه يعمّ جميع القربات وأوجب بأن قطعية الرحم من الكبائر بالاتفاق، فما كان مفضياً إليها من الأسباب يكون محرماً، وأما الإلزام بتحريم الجمع بين سائر القربات فإدّره الإجماع على خلافه، فهو مخصّص لعموم العلّة أو لقياسها وأما قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾، فعموم مخصّص بأحاديث الباب.

قوله: (وَجَمَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ) هذا وصله البغوي في الجعديّات وسعيد بن منصور من وجه آخر، وبنت علي هي زينب، وأمراته هي ليلي بنت مسعود النهشلية وفي رواية سعيد بن منصور أن بنت علي هي أم كلثوم بنت فاطمة، ولا تعارض بين الروايتين في زينب وأم كلثوم، لأنه تزوجهما عبد الله بن جعفر واحدة بعد أخرى مع بقاء ليلي في عصمته وقد وقع ميئاً عند ابن سعد وحكي البخاري عن ابن سيرين أنه قال: لا بأس به، يعني الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها ووصله سعيد بن منصور بسند صحيح، والأثر عن الرجل الذي من أهل مصر أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة مطولاً من طريق أيوب عن عكرمة بن خالد أن عبد الله بن صفوان تزوّج امرأة رجل من ثقيف وابنته:

بَابُ الْعَدْوِ الْمُبَاحِ لِلْحَرِّ وَالْعَبْدِ وَمَا خُصَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ

٢٧١٧- عن قيس بن الحارث قال: «أسلمت وعندي ثمانين نسوة فأئنت النبي ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: اخْتَرِي مِنْهُنَّ أَرْبَعًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٤١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٥٢).

٢٧١٨- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ، وَيُطَلِّقُ تَلْقِيقَتَيْنِ، وَتَغْنَدُ الْأُمَةُ خِيَصَتَيْنِ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٣٠٨).

٢٧١٩- وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمٌ يَسْعُ نِسْوَةً وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَنْ إِحْدَى عَشْرَةَ، قُلْتُ لَأَنَسٍ: وَكَانَ يَطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/١١١ و١١٦) وَابُخَارِيُّ (٥٢١٥).

حديث قيس بن الحارث وفي رواية الحارث بن قيس في إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة وقال أبو القاسم البغوي: ولا أعلم للحارث بن قيس حديثاً غير هذا وقال أبو عمر الترمذي: ليس له إلا حديث واحد ولم يأت من وجه صحيح وفي معنى هذا الحديث حديث غيلان

وأربعاً أربعاً، وليس من شرط ذلك أن لا تأتي الطائفة الأخرى من العدد إلا بعد مفارقتها للطائفة التي قبلها فإنه لا شك أنه يصح لغةً وعرفاً أن يقول الرجل لألف رجل عنده: جاءني هؤلاء اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة فحينئذ الآية تدل على إباحة الزواج بعدد من النساء كثير سواء كانت الواو للجمع أو للتخيير، لأن خطاب الجماعة بحكم من الأحكام بمنزلة الخطاب به لكل واحد منهم، فكان الله سبحانه قال لكل فرد من الناس: انكح ما طاب لك من النساء مثنى وثلاث ورباع، ومع هذا فالبراءة الأصلية مستصحة، وهي بمجردها كافية في الحل حتى يوجد ناقلاً صحيحاً ينقل عنها وقد يجاب بأن مجموع الأحاديث المذكورة في الباب لا تقصر عن رتبة الحسن لغيره فتقتضيه مجموعها للاحتجاج وإن كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال ويؤيد ذلك كون الأصل في الفروج الحُرمة كما صرح به الخطابي فلا يجوز الإقدام على شيء منها إلا بدليل وأيضاً هذا الخلاف مسبوq بالإجماع على عدم جواز الزيادة على الأربع كما صرح بذلك في «البحر» وقال في الفتق: اتفق العلماء على أن من خصائصه ﷺ الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهما.

قوله: (يُنكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ) قد تمسك بهذا من قال: إنه لا يجوز لعبد أن يتزوج فوق اثنتين، وهو مروى عن عليّ وزيد بن عليّ والنَّاصِر والحنفية والشافعية ولا يخفى أن قول الصحابي لا يكون حجة على من لم يقل بحجته، نعم لو صح إجماع الصحابة على ذلك كما أسلفنا لكان دليلاً عند القائلين بحجية الإجماع ولكنه قد روي عن أبي الدرداء ومجاهد وربيعه وأبي ثور والقاسم بن محمد وسالم والقاسمية أنه يجوز له أن ينكح أربعاً كالحرة، حكى ذلك عنهم صاحب البحر، فالأولى الجزم بدخوله تحت قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، والحكم له وعليه بما للأحرار وعليهم، إلا أن يقوم دليل يقتضي المخالفة كما في المواضع المعروفة بالتخالف بين حكميهما.

قوله: (وَيُطَلَّقُ تَطْلِيقَتَيْنِ) سيأتي الكلام على هذا في باب ما جاء في طلاق العبد، وكذلك يأتي الكلام على عدة الأمة.

قوله: (تَسْعُ نِسْوَةٌ) هُنَّ: «عَاشَةُ وَسَوْدَةُ وَحَفْصَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَرَبِّبَةُ بِنْتُ جَحْشٍ وَصَفِيَّةُ وَجُوَيْرِيَّةُ وَأُمُّ حَبِيبَةَ وَمَيْمُونَةُ» هؤلاء الزوجات اللاتي مات عنهن واختلفت في ربحانة هل كانت زوجة أو سرية، وهل ماتت في حياته أو بعده؟ ودخل أيضاً بخديجة ولم

التفقي لما أسلم وتحت عشر نسوة، وسيأتي في باب من أسلم وتحت أختان أو أكثر من أربع ويأتي الكلام عليه هناك وفي الباب عن نوفل بن معاوية عند الشافعي أنه «أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ خُمْسُ نِسْوَةٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقِ الْآخَرَى» وفي إسناده رجلٌ مجهول، لأن الشافعي قال: حدثنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهل عن عوف بن الحارث عن نوفل بن معاوية قال: أسلمت فذكره وفي الباب أيضاً عن عروة بن مسعود وصفوان بن أمية عند البيهقي وأثر عمر يقويه ما رواه البيهقي وابن أبي شيبة من طريق الحكم بن عتيبة أنه أجمع الصحابة على أنه لا ينكح العبد أكثر من اثنتين وقال الشافعي بعد أن روى ذلك عن عليّ وعمر وعبد الرحمن بن عوف أنه لا يعرف لهم من الصحابة مخالف وأخرجه ابن أبي شيبة عن جماهير التابعين عطاء والشعبي والحسن وغيرهم.

قوله: (اخْتَرُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا) استدلل به الجمهور على تحريم الزيادة على أربع وذهبت الظاهرية إلى أنه يحل للرجل أن يتزوج تسعاً، ولعل وجهه قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، ومجموع ذلك - إلا باعتبار ما فيه من العدل - تسع وحكي ذلك عن ابن الصَّبَّاح والعمرائي وبعض الشيعة وحكي أيضاً عن القاسم بن إبراهيم وأكر الإمام يحيى الحكاية عنه، وحكاه صاحب البحر عن الظاهرية وقرم مجاهيل وأجابوا عن حديث قيس بن الحارث المذكور بما فيه من المقال المتقدم وأجابوا عن حديث غيلان التفقي بما سيأتي فيه من المقال وكذلك أجابوا عن حديث نوفل بن معاوية بما قدمنا من كون في إسناده مجهول، قالوا: ومثل هذا الأصل العظيم لا يكتفى فيه بمثل ذلك، ولا سيما وقد ثبت أن رسول الله ﷺ جمع بين تسع أو إحدى عشرة، وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، وأما دعوى اختصاصه بالزيادة على الأربع فهو محل النزاع ولم يقم عليه دليل وأما قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، فالواو فيه للجمع لا للتخيير وأيضاً لفظ: مثنى، معدول به عن اثنين، وهو يدل على تناول ما كان متصفاً من الأعداد بصفة الاثنيتية وإن كان في غايه الكثرة البالغة إلى ما فوق الألوف، فلأنك تقول: جاءني القوم مثنى: أي اثنين اثنين، وهكذا ثلاث ورباع، وهذا معلوم في لغة العرب لا يشك فيه أحد، فالآية المذكورة تدل باصل الوضع على أنه يجوز للإنسان أن يتزوج من النساء اثنتين اثنتين، وثلاثاً ثلاثاً،

بَابُ الْخِيَارِ لِلْأَمَةِ إِذَا عَتَقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ

٢٧٢١- عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ بَرِيرَةَ كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا أَعْتَقَهَا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْتَارِي فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَمْكُنِي تَحْتَ هَذَا الْعَبْدِ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُفَارِقِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ١٨٠) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣/ ٢٨٩).

٢٧٢٢- وَعَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ بَرِيرَةَ خَيْرَهَا النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٠٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٣٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٧٤).

٢٧٢٣- وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ بَرِيرَةَ أَعْتَقَتْ وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا فَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٢٠٩) وَتُسَلِّمٌ (١٥٠٤) (٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٣٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٥٤) وَصَحَّحَهُ.

٢٧٢٤- وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ بَرِيرَةَ أَعْتَقَتْ وَهِيَ عِنْدَ مُغِيثٍ عَبْدٍ لَأَبِي أَحْمَدَ، فَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: إِنْ قَرَّبَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٣٦)، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ عَلَى التَّرَاخِي مَا لَمْ تُطَأَ.

٢٧٢٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ عَبْدًا لِابْنِي فَلَانَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ وَرَاءَهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٢) وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ لِابْنِي مُغِيرَةَ يَوْمَ أَعْتَقَتْ بَرِيرَةَ، وَاللَّهُ لَكَأَنِّي بِهِ فِي الْمَدِينَةِ وَتَوَاجِعَهَا، وَإِنَّ دُمُوعَهُ لَتَسِيلُ عَلَى لَحْيَتَيْهِ، يَتَرَضَّاهَا لِيَتَخَارَهُ فَلَمْ تَفْعَلْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١١٥٦)، وَهُوَ صَرِيحٌ بِبَقَاءِ عُبُودِيَّتِهِ يَوْمَ الْعِتْقِ.

٢٧٢٦- وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَلَمَّا أَعْتَقَتْ خَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٦/ ١٧٠ و ١٧١) (د: ٢٢٣٥) (ت: ١١٥٥) (ن: ٥٦٤٢) (هـ: ٢٠٧٤) قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَوْلُ الْأَسْوَدِ مُنْقَطِعٌ، ثُمَّ عَائِشَةُ عَمَةُ الْقَاسِمِ وَخَالَه عُرْوَةُ فَرَوَاهُمَا عَنْهَا أَوَّلَى مِنْ رِوَايَةِ أَجَنِّيٍّ يَسْمَعُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ.

رواية أنه كان عبداً ثابتة أيضاً من طريق ابن عمر عند الدارقطني والبيهقي قال: كان زوج بريرة عبداً، وفي إسناده ابن أبي ليلى وهو ضعيف ومن طريق صفية بنت أبي عبيد عند النسائي والبيهقي بإسناد صحيح وروى ابن سعد في الطبقات عن عبد الوهاب عن داود بن عطاء بن أبي هند عن عامر

يتزوج عليها حتى ماتت، ويزينب أم المساكين وماتت في حياته قبل أن يتزوج صفية، ومن بعدها، قال الحافظ في التلخيص: وأما حديث انسٍ «أَنَّهُ تَزَوَّجَ خَمْسَ عَشْرَةَ امْرَأَةً وَدَخَلَ مِنْهُنَّ بِإِحْدَى عَشْرَةَ وَمَاتَ عَنْ يَسَعٍ» فقد قواه الضياء في المختارة قال: وأما من عقد عليها ولم يدخل بها أو خطبها ولم يعقد عليها فضبطننا منهن نحواً من ثلاثين امرأة، وقد حررت ذلك في كتابي في الصحابة وقد ذكر الحافظ في الفتح والتلخيص الحكمة في تكثير نسائه ﷺ فليراجع ذلك

بَابُ الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ

٢٧٢٠- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٨٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١١٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ

الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصححاه، وأخرجه أيضاً ابن ماجه من حديث ابن عمر قال الترمذي: لا يصح إنما هو عن جابر أخرجه أيضاً أبو داود من حديث العمري عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «فَبِكَأَحْهُ بَاطِلٌ» وتعقبه بالتضعيف ويتصوب وقفه ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر وفي إسناده مندل بن علي وهو ضعيف وقال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر، وصوب الدارقطني وقفه على ابن عمر وأخرجه أيضاً عبد الرزاق عن ابن عمر موقوفاً وقد استدلل بحديث جابر من قال: إن نكاح العبد لا يصح إلا بإذن سيده وذلك للحكم عليه بأنه عاهر، والعاهر: الزاني، والزنى باطل وقال الإمام يحيى: أراد أنه كالعاهر وليس بزنا حقيقة لاستناده إلى عقيد قال في «البحر»: قلت بل زان إن علم التحريم فيحد ولا مهر وقال داود: إن نكاح العبد بغير إذن مولاه صحيح، لأن النكاح عنده فرض عين وفروض الأعيان لا تحتاج إلى إذن وهو قياس في مقابلة النص واختلفوا هل ينفذ بالإجازة من السيد أم لا؟ فذهبت العترة والحنفية إلى عقد العبد بغير إذن مولاه موقوف ينفذ بالإجازة وقال الناصر والشافعي: أنه لا ينفذ بالإجازة بل هو باطل، والإجازة لا تلحق العقود الباطلة وقال مالك: إن العقد نافذ وللسيد فسخه ورد بأنه لا وجه لنفوذه مع قوله ﷺ: «باطل» كما وقع في رواية من حديث جابر قالت العترة والشافعي: ولا يحتاج في بطلانه إلى فسخ وخالف في ذلك مالك

الشعبي: «أن النبي ﷺ قال ليريرة لما عتقت: قد عتقك نفسك». وروى ابن عسار عن أبيه عن عائشة، وهذه الرواية مطلقة وليس فيها ذكر أنه كان عبداً أو حراً، وروى شعبة عن عبد الرحمن أنه قال: ما أدري أحرأ أم عبداً، وهذا شك، وهو غير قاضٍ في روايات الجزم.

وكذلك الرواية المطلقة تحمل على الروايات المقيدة والحاصل أنه قد ثبت من طريق ابن عباس وابن عمر وصفيّة بنت أبي عبيد أنه كان عبداً، ولم يرو عنهم ما يخالف ذلك وثبت عن عائشة من طريق القاسم وعروة أنه كان عبداً ومن طريق الأسود أنه كان حراً، ورواية اثنين أرجح من رواية واحد على فرض صحة الجميع، فكيف إذا كانت رواية الواحد معلولة بالانقطاع كما قال البخاري وروى عن البخاري أيضاً أنه قال: هي من قول الحكم وقول ابن عباس: إنه كان عبداً، أصح وقال البيهقي: وروينا عن القاسم ابن أخيها، وعن عروة ومجاهد وعروة، كلهم عن عائشة «أن النبي ﷺ قال لها: إن ثبت أن تتوي تحت العبد».

قال المنذري: وروى عن الأسود أنه كان عبداً، فاختلف عليه مع أن بعضهم يقول: إن لفظ: إنه كان حراً، من قول إبراهيم وإذا تعارضت الرواية عن الأسود فتطرح ويرجع إلى رواية الجماعة عن عائشة على أنها لو فرضنا أن الروايات عن عائشة متعارضة ليس لبعضها مرجح على بعض كان الرجوع إلى رواية غيرها بعد إطراح روايتها وقد روى غيرها أنه كان عبداً على طريق الجزم فلم يبق حينئذ شك في رجحان عبوديته وقال أحمد بن حنبل: إنما يصح أنه كان حراً عن الأسود وحده، وما جاء عن غيره فليس بذلك وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبداً ورواه علماء المدينة، وإذا روى علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو أصح وقال الدارقطني: قال عمران بن جرير عن عكرمة عن عائشة: كان حراً، وهو وهم في شيتين: في قوله: كان حراً، وفي قوله: عن عائشة، وإنما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس، ولم يختلف على ابن عباس أنه كان عبداً، وكذا جزم الترمذي عن ابن عمر وقال ابن القيم في الهدى: إن حديث عائشة رواه ثلاثة: الأسود وعروة والقاسم فأما الأسود فلم يختلف عنه أنه كان حراً وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان إحداهما: أنه كان حراً. والثانية: أنه كان عبداً وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنه

روايتان صحيحتان إحداهما أنه كان حراً والثانية الشك انتهى. وقد عرفت مما سلف ما يخالف هذا، وعلى فرض صحة فغاية الأمر أن الروايات عن عائشة متعارضة فيرجع إلى رواية غيرها، وقد عرفت أنها متفقة على الجزم بكونه عبداً وقد اختلف أهل العلم فيما إذا كان الزوج حراً هل يثبت للزوجة الخيار أم لا؟ فذهب الجمهور إلى أنه لا يثبت وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاءة لأن المرأة إذا صارت حرة وكان زوجها عبداً لم يكن كفواً لها ويؤيد هذا قول عائشة في حديث الباب «ولو كان حراً لم يغيرها» ولكنه قد تعقب ذلك بأن هذه الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه، ويته أيضاً أبو داود في رواية مالك.

ولو سلم أنه من قولها فهو اجتهاذ وليس بحجة وذهبت العترة والشعبي والنخعي والثوري والحنفية إلى أنه يثبت الخيار ولو كان الزوج حراً، وتمسكوا أولاً بتلك الرواية التي فيها أنه كان زوج بريرة حراً، وقد عرفت عدم صلاحية ذلك للتمسك به ومما يصلح للتمسك به ما وقع في بعض روايات حديث بريرة: أن النبي ﷺ قال لها: «ملكت نفسك فأختاري» فإن ظاهر هذا مشعر بأن السبب في التخيير هو ملكها لنفسها وذلك مما يستوي فيه الحر والعبد وقد أجيب عن ذلك بأنه يحتمل أن المراد من ذلك أنها استقلت بأمر النظر في مصالحها من غير إجبار عليها من سيدها كما كانت من قبل يجبرها سيدها على الزوج ومن جملة ما يصلح للاحتجاج به على عدم الفسخ إذا كان الزوج حراً ما في سنن النسائي أن رسول الله ﷺ قال: «أئماً أمة كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها». وفي إسناده حسين بن عمرو بن أمية الضمري وهو مجهول وأخرج النسائي أيضاً عن القاسم بن محمد قال: «كان لعائشة غلام وجارية، قالت: فأردت أن أعتقهما فلذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: ابذني بالغلام قبل الجارية» قالوا: ولو لم يكن التخيير متمماً إذا كان الزوج حراً، لم يكن للبداة بعق الغلام فائدة، فإذا بدأت به عتقت تحت حر فلا يكون لها اختيار، وفي إسناده الحديث عبد الله بن عبد الرحمن وهو ضعيف قال العجلي: لا يعرف إلا به قال ابن حزم: لا يصح هذا الحديث، ولو صح لم يكن فيه حجة لأنه ليس فيه أنها كانت زوجين ولو كانتا زوجين يحتمل أن تكون البداء بالرجل لفضل عتقه على الأنتى كما في الحديث الصحيح.

وكذلك الرواية المطلقة تحمل على الروايات المقيدة والحاصل أنه قد ثبت من طريق ابن عباس وابن عمر وصفيّة بنت أبي عبيد أنه كان عبداً، ولم يرو عنهم ما يخالف ذلك وثبت عن عائشة من طريق القاسم وعروة أنه كان عبداً ومن طريق الأسود أنه كان حراً، ورواية اثنين أرجح من رواية واحد على فرض صحة الجميع، فكيف إذا كانت رواية الواحد معلولة بالانقطاع كما قال البخاري وروى عن البخاري أيضاً أنه قال: هي من قول الحكم وقول ابن عباس: إنه كان عبداً، أصح وقال البيهقي: وروينا عن القاسم ابن أخيها، وعن عروة ومجاهد وعروة، كلهم عن عائشة «أن النبي ﷺ قال لها: إن ثبت أن تتوي تحت العبد».

قال المنذري: وروى عن الأسود أنه كان عبداً، فاختلف عليه مع أن بعضهم يقول: إن لفظ: إنه كان حراً، من قول إبراهيم وإذا تعارضت الرواية عن الأسود فتطرح ويرجع إلى رواية الجماعة عن عائشة على أنها لو فرضنا أن الروايات عن عائشة متعارضة ليس لبعضها مرجح على بعض كان الرجوع إلى رواية غيرها بعد إطراح روايتها وقد روى غيرها أنه كان عبداً على طريق الجزم فلم يبق حينئذ شك في رجحان عبوديته وقال أحمد بن حنبل: إنما يصح أنه كان حراً عن الأسود وحده، وما جاء عن غيره فليس بذلك وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبداً ورواه علماء المدينة، وإذا روى علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو أصح وقال الدارقطني: قال عمران بن جرير عن عكرمة عن عائشة: كان حراً، وهو وهم في شيتين: في قوله: كان حراً، وفي قوله: عن عائشة، وإنما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس، ولم يختلف على ابن عباس أنه كان عبداً، وكذا جزم الترمذي عن ابن عمر وقال ابن القيم في الهدى: إن حديث عائشة رواه ثلاثة: الأسود وعروة والقاسم فأما الأسود فلم يختلف عنه أنه كان حراً وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان إحداهما: أنه كان حراً. والثانية: أنه كان عبداً وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنه

صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيبٍ فَاتَّخَذَهَا لِنَفْسِهِ وَخَيْرَهَا أَنْ يَغْتَفِقَهَا وَتَكُونَ زَوْجَتَهُ، أَوْ يُلْحِقَهَا بِأَهْلِهَا، فَاخْتَارَتْ أَنْ يَغْتَفِقَهَا وَتَكُونَ زَوْجَتَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ جَزَى عَلَيْهِ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ النَّبِيِّ يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى الْكُفَّارِ إِذَا كَانَ عَلَى دِينِهِ

حديث أبي موسى فيه دليلٌ على مشروعية تعليم الإمام وإحسان تاديبهن ثم إعتاقهن والتَّزْوَاجَ بهنَّ، وأنَّ ذلك ممَّا يستحقُّ به فاعله أجرين، كما أنَّ من آمن من أهل الكتاب يستحقُّ أجرين: أجرًا بإيمانه بالنبيِّ الَّذي كان على دينه وأجرًا بإيمانه بنبينا ﷺ، وكذلك المملوك الَّذي يؤدِّي حقَّ الله وحقَّ مواليه يستحقُّ أجرين، وليس في هذا الحديث ما يدلُّ على أَنَّهُ يصحُّ أن يجعل العتق صدقًا معتقًا، ولكنَّ الَّذي يدلُّ على ذلك حديث أنسٍ المذكور لقوله فيه «ما أصدقها؟ قال: نفسها» وكذلك سائر الألفاظ المذكورة في بقيَّة الروايات وقد أخذ بظاهر ذلك من القدماء سعيد بن المسيَّب وإبراهيم النَّخعي وطاوس والزَّهري، ومن فقهاء الأمصار الثوريُّ وأبو يوسف وأحمد وإسحاق وحكاه

في «البحر» عن العترة والأوزاعيُّ والثَّشافعيُّ والحسن بن صالح فقالوا: إذا عتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها صحَّ العقد والعتق والمهر وذُهب من عدا هؤلاء إلى أَنَّهُ لا يصحُّ أن يكون العتق مهرًا، ولم يحك هذا القول في «البحر» إلا عن مالكٍ وابن شبرمة وحكي في موضع آخر عن أبي حنيفة ومحمد أنها تستحقُّ مهر المثل لأنَّها قد صارت حرةً فلا يستباح وطؤها إلا بالمهر وحكى بعضهم عدم صحَّة جعل العتق مهرًا عن الجمهور واجابوا عن ظاهر الحديث بأجوبة ذكرها في فتح الباري: منها: أَنَّهُ اعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومةً فتزوجها بها، ولكنَّه لا يخفى أنَّ ظاهر الروايات أَنَّهُ جعل المهر نفس العتق لا قيمة المعتقة ومنها: أَنَّهُ جعل نفس العتق مهرًا ولكنَّه من خصائصه ويحجب عنه بأنَّ دعوى الاختصاص نفتقر إلى دليلٍ ومنها أنَّ معنى قوله «اعتقها وتزوجها» أَنَّهُ اعتقها ثم تزوجها ولم يعلم أَنَّهُ ساق لها صداقًا، فقال: «أصدقها نفسها» أي لم يصدقها شيئًا فيما أعلم، ولم ينف نفس الصَّدَاق ويحجب بأنَّه يبعد أن يأتي الصحابيُّ الجليل بمثل هذه العبارة في مقام التبليغ ويكون مريدًا لما ذكرتم، فإنَّ هذا لو صحَّ لكان من باب الإلغاز والتعمية وقد آيدوا هذا التأويل البعيد بما أخرجه البيهقيُّ من حديث أميمة بنت زريبة عن أمها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «اعتق صَفِيَّةَ

قوله: (وَهِيَ عِنْدَ مُغِيثٍ) بِضَمِّ الميم وكسر المعجمة ثُمَّ تَحْتِيَّةٍ سَاكِنَةً ثُمَّ مَثَلَةٌ ووقع عند العسكريِّ بفتح المهملة وتشديد التَّحِيَّةِ وآخره بَاءٌ موحدةً وجزم ابن ماکولا وغيره بالأوَّل ووقع عند المستغفريِّ في الصحابة أنَّ اسمه مقسمٌ.

قال الحافظ: وما أظنه إلا تصحيفًا.

قوله: (إِنْ قُرْبُكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ) فيه دليلٌ على أَنَّ خيار من عتقت على التراخي، وأنَّه يطلُّ إذا مكنت الزوج من نفسها وإلى ذلك ذهب مالكٌ وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وهو قولٌ للشافعيِّ وله قولٌ آخر أَنَّهُ على الفور وفي روايةٍ عنه أَنَّهُ إلى ثلاثة أيام وقيل: بقيامها من مجلس الحاكم، وقيل: من مجلسها، وهذان القولان للحنفية والقول الأوَّل هو الظاهر لإطلاق التَّخْيِيرِ لها إلى غايةٍ هي عُكْبِيَّتُهَا مِنْ نَفْسِهَا وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَلْفَظٍ: «إِذَا عَتَقْتَ الْأُمَّةَ فِيهِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَطَّأَهَا إِنْ شَاءَتْ فَارْتَقَهُ، وَإِنْ وَطِئَهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا وَلَا تَسْتَطِيعُ فِرَاقَهُ» وفي روايةٍ للذَّارِقُطِيِّ: «إِذَا وَطِئَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ»

بَابُ مَنْ أَعْتَقَ أُمَّةً ثُمَّ تَزَوَّجَهَا

٢٧٢٧- عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّمَا رَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ فَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنَّمَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِهِ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنَّمَا رَجُلٌ مَمْلُوكٌ أَدَّى حَقَّ مَوْلَاهُ وَحَقَّ رَبِّهِ فَلَهُ أَجْرَانِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (٤٠٨/٤) (خ: ٥٠٨٣) (م: ١٥٤) (ت: ١١١٦) (ن: ١١٥/٦) (هـ: ١٩٥٦) فَإِنَّمَا لَهُ مِنْهُ: «مَنْ أَعْتَقَ أُمَّةً ثُمَّ تَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ» وَالأَحْمَدُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ أُمَّةً ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بِمَهْرٍ جَدِيدٍ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ»

٢٧٢٨- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَتَزَوَّجَهَا، فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَأَبَا دَاوُدَ (حس: ٩٩/٣ و١٣٨ و١٨٦) (خ: ٥٠٨٦ و٥١٦٩) (م: ١٣٦٥) (٨٤) (ن: ١١٤ و١١٥) (هـ: ١٩٥٧) وَفِي لَفْظٍ: «أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَفِي لَفْظٍ: «أَعْتَقَ صَفِيَّةَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا» رَوَاهُ الذَّارِقُطِيُّ (٢٨٥/٣) وَفِي لَفْظٍ: «أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَالِييُّ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١١٥) وَصَحَّحَهُ وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اصْطَفَى

الرَّجُلِ عَلَى مَنْ غَرَّه، رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (٢/٥٢٦) وَالذَّارِقُطِيُّ (٣/٢٦٦ و ٢٦٧) وَفِي لَفْظٍ: قَفَسَى عُمَرُ فِي الْبَرَصَاءِ، وَالْجَذَمَاءِ، وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا دَخَلَ بِهَا فُرَقَ بَيْنَهُمَا، وَالصَّدَاقُ لَهَا بِمِيسِيهِ إِيَّاهَا وَهُوَ لَهُ عَلَى وَلِيِّهَا رَوَاهُ الذَّارِقُطِيُّ (٣/٢٦٦ و ٢٦٧).

حديث كعب بن زيد أو زيد بن كعب قد اختلف فيه فقيل: هكذا، وقيل: إنه من حديث كعب بن عجرة، وقيل: من حديث ابن عمر وقد أخرجه أيضاً من حديث كعب بن زيد أو زيد بن كعب بن عدي البيهقي ومن حديث كعب بن عجرة الحاكم في المستدرک ومن حديث ابن عمر، أبو نعيم في الطب والبيهقي وجميل بن زيد المذكور: هو ضعيف، وقد اضطرب في هذا الحديث.

وأثر عمر أخرجه أيضاً سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب عنه ورواه الشافعي من طريق مالك وابن أبي شيبة عن أبي إدريس عن يحيى، قال الحافظ في بلوغ المرام: ورجاله ثقات وفي الباب عن علي أخرجه سعيد بن منصور.

قوله: (امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ) قيل: اسمها الغالية، وقيل: أسماء بنت النعمان، قاله الحاكم، يعني الجونية وقال الحافظ: الحق أنها غيرها وقد استدلل بحديثي الباب على أن البرص والجنون والجذام عيوب يفسخ بها النكاح، ولكن حديث كعب ليس بصريح في الفسخ لأن قوله: «خُذِي عَلَيْكَ يَبَاكِ» وفي رواية: «الْحَقِّي بِأَهْلِكَ» يمكن أن يكون كناية طلاق وقد ذهب جمهور أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم إلى أنه يفسخ النكاح بالعيوب وإن اختلفوا في تفاصيل ذلك وفي تعيين العيوب التي يفسخ بها النكاح وقد روي عن علي وعمر وابن عباس أنها لا ترد النساء إلا بأربعة عيوب: الجنون والجذام والبرص والذءاء في الفرج، وخالف الناصر في البرص فلم يجعله عيباً يرد به النكاح، والرجل يشارك المرأة في الجنون والجذام والبرص، وتفسخ المرأة بالجب والعنة وذهب بعض الشافعية إلى أن المرأة ترد بكل عيب ترد به الجارية في البيع ورجحه ابن القيم واحتج له في الهدى بالقياس على البيع وقال الزهري: يفسخ النكاح بكل داء عضال وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، وهو قول للشافعي: إن الزوج لا يرد الزوجة بشيء، لأن الطلاق بيده والزوجة لا ترد بشيء إلا

وخطبها وتزوجها وأمهزها زريبة وكان أبي بها سبية من بني قُرَيْظَةَ وَالتَّضْيِيرُ قال الحافظ: وهذا لا يقوم به حجة لضعف إسناده، ويعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية نفسها قالت: «أُعْتَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَجَعَلَ عِنْقِي صَدَاقِي» قال الحافظ: وهذا موافق لحديث أنس وفيه رد على من قال: إن أنسا قال ذلك بناء على ما ظنه ومنها أنه يمتثل أن يكون اعتقها بشرط أن ينكحها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك ويكون خاصاً به ﷺ، ولا يخفى أن هذا تعسف لا ملجى إليه ومنها ما قاله ابن الصلاح من أن العتق حل محل المهر وليس بمهر قال: وهذا كقولهم: «الْجُوعُ زَادُ مَنْ لَا زَادَ لَهُ» وجعل هذا أقرب الوجوه إلى لفظ الحديث، وتبعه النووي والحامل لمن خالف الحديث على هذه التأويل ظن مخالفة للقياس، قالوا: لأن العقد إما أن يقع قبل عتقها وهو محل لتناقص حكم الحرية والرق أو بعده، وذلك غير لازم لها وأجب بأن العقد يكون بعد العتق، فإذا وقع منها الامتناع لزمتها السعاية بقيمتها ولا محذور في ذلك وبالجملة فالدليل قد ورد بهذا، ومجرد الاستبعاد لا يصلح لإبطال ما صح من الأدلة، والأقيسة مطرحة في مقابلة النصوص الصحيحة فليس بيد المانع برهاناً ويؤيد الجواز ما أخرجه الطحاوي عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ عِنْقَ جَوْزِيَّةٍ بَشَرِ الْخَارِثِ الْمُصْطَلِقَةِ صَدَاقَهَا» وأخرج نحوه أبو داود من طريق عائشة، وقد نسب القول بالجواز ابن القيم في الهدى إلى علي بن أبي طالب وأنس بن مالك والحسن البصري وأبي سلمة قال: وهو الصحيح الموافق للسنة وأقوال الصحابة والقياس، وأطال البحث في المقام بما لا مزيد عليه فليراجع

بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي رَدِّ الْمُنْكَوحَةِ بِالْعَيْبِ

٢٧٢٩- عَنْ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ذَكَرَ: أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ صَحْبَةٌ يُقَالُ لَهُ: كَعْبُ بْنُ زَيْدٍ أَوْ زَيْدُ بْنُ كَعْبٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا فَوَضَعَتْ يَدَهُ وَقَعَدَ عَلَى الْفِرَاشِ أَبْصَرَ بِكَشْحِهَا بَيَاضًا، فَانْحَاذَ عَنِ الْفِرَاشِ ثُمَّ قَالَ: خُذِي عَلَيْكَ يَبَاكِ، وَلَمْ يَأْخُذْ بِمَا آتَاهَا شَيْئًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٤٩٣) وَرَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ (٨٢٩)، وَقَالَ: عَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بِنِ عَجْرَةَ وَلَمْ يَثْبُتْ.

٢٧٣٠- وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا امْرَأَةٌ غَرَّ بِهَا رَجُلٌ، بِهَا جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ، فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا وَصَدَاقُ

أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا، فَقُولُوا لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ وَقَدْ وَلَدْتُ فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ، فَتَسْمِي مَنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ، فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ الرَّجُلُ وَنِكَاحُ رَابِعٍ يَجْتَمِعُ النَّاسُ الْكَثِيرُ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ لَا تَمْتَنِعُ مِنْ جَاءِهَا، وَهِيَ الْبَغَايَا يَنْهَضْنَ عَلَى أُبْوَابِهِنَّ الرَّاياتِ وَتَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ جَمَعُوا لَهَا وَدَعَوْا لَهَا الْقَافَةَ، ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَزُونُ، فَالْتَأَطُ بِهِ وَدَعِيَ ابْنَهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ هَذَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٢٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٧٢).

قوله: (أَرْبَعَةُ أَنْحَاءٍ) جمع نحو: أي ضرب وزناً ومعنى، ويطلق النحو أيضاً على الجهة والنوع، وعلى العلم المعروف اصطلاحاً قال الدَّادَوِيُّ وغيره: بقي عليها أسماء لم تذكرها الأول: نكاح الخدن، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخْذَلَاتِ أَخْدَانُ﴾ كانوا يقولون: ما استتر فلا بأس به، وما ظهر فهو لومُ الثاني: نكاح المتعة وقد تقدّم الثالث: نكاح البدل، وقد أخرج الدَّارِقُطِيُّ من حديث أبي هريرة كان البدل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل: انزل لي عن امرأتك وانزل لك عن امرأتي وإسناده ضعيف جداً قال الحافظ: والأول لا يرد لأنها أرادت ذكر بيان نكاح من لا زوج لها أو من أذن لها زوجها في ذلك والثاني يحتمل أن لا يرد لأن المنوع منه كونه مقدراً بوقت لا أن عدم الولي فيه شرط، وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع انتهى.

قوله: (وَلَيْتُهُ أَوْ ابْنَتُهُ) التخيير للتنوين لا للشك.

قوله: (فَيَصْدُقُهَا) بضم أوله (ثم يَنْكِحُهَا) أي يعين صداقها ويسمي مقداره ثم يعقد عليها.

قوله: (مِنْ طَمَنِيهَا) بفتح الطاء المهملة وسكون الميم بعدها مثله: أي حضها، وكان السر في ذلك أن يسرع علوقها منه.

قوله: (فَاسْتَبْضِعِي بِنْتَهُ) بموحدة بعدها ضاء معجمة: أي اطلبي منه المباشعة وهو الجماع ووقع في رواية الدَّارِقُطِيِّ «استبضيي» براء بدل الباء الموحدة، قال محمد بن إسحاق الصَّغَانِيُّ: الأول هو الصَّوَابُ، والمعنى: اطلبي الجماع منه لتحلمي، والمباشعة: الجماع، مشتقة من البضع وهو الفرج.

قوله: (فِي نِكَاحِ الْوَلَدِ) لأنهم كانوا يطلبون ذلك من

الجب والعنة، وزاد محمد: الجذام والبرص، وزادت الهاديّة على ما سلف: الرّق وعدم الكفاءة في الرجل أو المرأة، والرّق والعفل والقرن في المرأة، والجب والخصاء والسّل في الرجل، والكلام مبسوط على العيوب التي يثبت بها الرّد والمقدار المعتبر منها وتعدادها في الكتب الفقهيّة ومن أمعن النظر لم يجد في الباب ما يصلح للاستدلال به على الفسخ بالمعنى المذكور عند الفقهاء أمّا حديث كعبٍ فلما أسلفنا من كونه غير صريح في محل النزاع لذلك الاحتمال وأمّا أثر عمر فلما تقرر من أن قول الصحابي ليس بحجة، نعم حديث بريرة الذي سلف دليل على ثبوت الفسخ للرق إذا عتق، وأمّا غير ذلك فمحتاج إلى دليل.

قوله: (وَصَدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى مَنْ غَرَّه) قد ذهب إلى هذا مالك وأصحاب الشافعيّ والهاديّة فقالوا: إنه يرجع الزّوج بالمهر على من غرّر عليه بأن أوهمه أن المرأة لا عيب فيها فانكشف أنها معيبة بأحد تلك العيوب ولكن بشرط أن يعلم بذلك العيب لا إذا جهل وذهب أبو حنيفة والشافعيّ أنه لا رجوع لزّوج على أحدٍ لأنّه قد لزمه المهر بالميسر وقال المؤيد بالله وأبو طالب: إنه يرجع الزّوج بالمهر على المرأة، ولا يخفى أن قول عمر لا يصلح للاحتجاج به وتضمن الغير بلا دليل لا يحمل، فإن كان الفسخ بعد الوطء فقد استوفى الزّوج ما في مقابلة المهر فلا يرجع به على أحدٍ، وإن كان قبل الوطء فالرجوع على المرأة أولى لأنّه لم يستوف منها ما في مقابلة المهر، ولا سيما على أصل الهاديّة لأنّ الفسخ بعيب من جهة الزّوجة ولا شيء لها عندهم فيما كان كذلك.

أَبْوَابُ أَنْكِحَةِ الْكُفَّارِ

بَابُ ذِكْرِ أَنْكِحَةِ الْكُفَّارِ وَإِقْرَارِهِمْ عَلَيْهَا

٢٧٣١- عَنْ عُرْوَةَ: «أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ: فَيَنْكَاحُ مِنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمِ، يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتُهُ أَوْ ابْنَتُهُ فَيَصْدُقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا وَنِكَاحُ آخَرُ، كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَرَتْ مِنْ طَمَنِيهَا: أَرْسِلِي إِلَى فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ، وَتَغْتَزِلُهَا زَوْجَهَا وَلَا يَمْسَسُهَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نِكَاحِ الْوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النَّكَاحُ يُسَمَّى نِكَاحُ الاسْتِبْضَاعِ وَنِكَاحُ آخَرُ، يَجْتَمِعُ الرِّهْطُ دُونَ الْعَشِيرَةِ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ كُلِّهِمْ فَيَصْبِيُونَهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ وَمَرَّ لَيَالٍ بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا

أكابرهم ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك.

قوله: (فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانٌ) هذا إذا كان الولد ذكراً، أو تقول: هي ابنتك إذا كانت أنثى قال في الفتح: لكن يحتمل أن لا يفعل ذلك إلا إذا كان ذكراً لما عرف من كراهتهم في البنت، وقد كان منهم من يقتل ابنته التي يتحقق أنها بنته فضلاً عما يكون بمثل هذه الصفة.

قوله: (علماً) بفتح السلام: أي علامة وأخرج الفاكهي من طريق ابن أبي مليكة قال: تبرز عمر بأجبياد، فدعا بماء فأتته أم مهزول وهي من البغايا التسع اللاتي كن في الجاهلية، فقالت: هذا ماء ولكنه في إناء لم يديع، فقال: هلم فلان الله جعل الماء طهوراً وروى الدارقطني أيضاً من طريق مجاهد في قوله تعالى: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً» من بغايا كن في الجاهلية معلومات، لمن رايات يعرفن بها ومن طريق عاصم بن المنذر عن عروة مثله، وزاد: كرايات البيطار وقد ساق هشام بن الكلبي في كتاب المثلث أسامي صواحب الرايات في الجاهلية فسَمِيَ مِنْهُنَّ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ نِسْوَةٍ مشهورات.

قوله: (الْقَافَةُ) بقاف ثم فاء جمع قافٍ: وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالآثار الخفية.

قوله: (فَالْتَّاسُطُ بِهِ) بالثناة الفوقية بعدها طاء مهملة: أي استلحقه وأصل اللواط بفتح اللام اللصوق.

قوله: (إِلَّا بِنِكَاحِ النَّاسِ الْيَوْمَ) أي الذي بدأت بذكره، وهو أن يحطب الرجل فيزوجه، وقد احتج بهذا الحديث على اشتراط الولي، وتعقب بأن عائشة وهي الراوية كانت تحبب النكاح بغير ولي ويجب أن فعلها ليس بحجة.

بَابُ مَنْ أَسْلَمَ وَتَخَنَّهُ أُخْتَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ

٢٧٣٢- عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ قِيْزَوَازٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَسْلَمْتُ وَجَنْدِي امْرَأَتَانِ أُخْتَانِ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَطْلُقَ إِحْدَاهُمَا» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (ح: ٢٣٢/٤) (د: ٢٢٤٣) (ت: ١١٢٩) وَفِي لَفْظِ التِّرْمِذِيِّ اخْتَرْتُهُمَا شَيْتًا.

٢٧٣٣- وَعَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَسْلَمَ غِيلَانُ التَّقْفِيِّ وَتَخَنَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَاسْلَمْنَّ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٣/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٥٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٢٨) وَزَادَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ: فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ طُلِقَ نِسَاءَهُ وَقَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ بَنِيهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا ظَنَّ الشَّيْطَانَ فِيمَا يَسْتَرِقُ مِنَ السَّمْعِ سَمِعَ

بِعَوْنِكَ فَقَذَفَهُ فِي نَفْسِكَ، وَلَعَلَّكَ لَا تَمُكُّ إِلَّا قَلِيلًا، وَأَيْمَنَ اللَّهُ لَتَرَجَعَنَّ نِسَاءَكَ وَلَتَرَجَعَنَّ مَسَالِكَ، أَوْ لَا وَرَثَتُنَّ مِنْكَ، وَلَا مَرْثٌ بِغَيْرِكَ أَنْ يُرْجَمَ كَمَا رُجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ قَوْلُهُ: لَتَرَجَعَنَّ نِسَاءُكَ. ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ رَجْعِيًّا، وَهُوَ يَذَلُّ عَلَى أَنَّ الرُّجْعِيَّةَ تَرْتُّ وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فِي الْمَرْضَى، وَإِلَّا فَتَنْفُسُ الطَّلَاقِ الرَّجْعِي لَا يَقْطَعُ لِيَتَّخِذَ حِيلَةً فِي الْمَرْضَى

حديث الضحَّاك أخرجه أيضاً الشافعي وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وأعله البخاري والعقيلي. وفي الباب عن أم حبيبة عند الشيخين: «أَنَّهَا عَرَضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْكِحَ أُخْتَهَا، فَقَالَ: لَا تَجْلِي لِي».

وحديث ابن عمر أخرجه أيضاً الشافعي عن الثقة عن معمر عن الزهري بإسناده المذكور وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصحَّاه قال البيزار: جَوَّدَهُ معمر بالبصرة وأفسده باليمن فأرسله وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال: هذا الحديث غير محفوظ قال البخاري: وأما حديث الزهري عن سالم عن أبيه فإنما هو «أَنْ رَجُلًا مِنْ قُضَيْفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَتَرَجَعَنَّ نِسَاءُكَ أَوْ لَا رَجْمُكَ» وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه معمر بالبصرة قال: فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة حكمنا له بالصحة، وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر الحكم فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل اليمامة عنه قال الحافظ: ولا يفيد ذلك شيئاً، فلان هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة، وعلى تقدير أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة، وأما إذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها، اتفق على ذلك أهل العلم كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شعبة وغيرهم وحكى الأثرم عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح، والعمل عليه، وأعله بتفرد معمر في وصله وتحديثه به في غير بلده وقال ابن عبد البر: طرقه كلها معلولة وقد أطال الدارقطني في العلل تخريج طرقه ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهري مراسلاً ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك، وقد وافق معمر على وصله بحر كثير السقاء عن الزهري ولكنه ضعيف وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك، ويحيى ضعيف وأما الزيادة التي رواها أحمد عن عمر

بذلك الطلاق الواقع، كما ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم فيمن طلق زوجته أو زوجاته مريدًا لإبطال ميراثهن منه أنه لا يقع الطلاق ولا يصح وقد جعل ذلك أئمة الأصول قسمًا من أقسام المناسبات، وجعلوا هذه الصورة مثالاً له، والمصنف رحمه الله لما فهم أن الرجعة هي الاصطلاحية، أعني: الواقعة بعد طلاق رجعي معتد به جعل ذلك الطلاق الواقع منه رجعيًا، ثم ذكر أن الرجعة تترث وإن انقضت عدتها فأردف الإشكال بإشكال.

بَابُ الزَّوْجَيْنِ الْكَافِرَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ

٢٧٣٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢١٧ و ٢٦١ و ٣٥١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٤٠) وَفِي لَفْظِهِ: «رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ زَوْجِهَا بِنِكَاحِهَا الْأَوَّلِ بَعْدَ سَنَتَيْنِ وَلَمْ يُحْدِثْ صَدَاقًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٠٩) وَفِي لَفْظِهِ: «رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ، وَكَانَ إِسْلَامُهَا قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِسِتِّ سِنِينَ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُحْدِثْ شَهَادَةً وَلَا صَدَاقًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَكَذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ (١١٤٣) وَقَالَ فِيهِ: لَمْ يُحْدِثْ نِكَاحًا وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَسَنٍ.

٢٧٣٥- وَقَدْ رَوَى بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ (١١٤٢): فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَقَالَ أَحْمَدُ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الَّذِي رَوَى أَنَّهُ أَقْرَبُهُمَا عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ الدَّارَقُطَنِيُّ (٣/٢٥٣): هَذَا حَدِيثٌ لَا يَبُتُّ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ).

٢٧٣٦- وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ: «أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَةَ الْوَلِيدِ بِنَ الْمُغِيرَةِ كَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَهَرَبَ زَوْجُهَا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَانًا وَشَهِدَ خُتْنًا وَالطَّائِفَ وَهُوَ كَافِرٌ وَأَمْرَأَتُهُ مُسْلِمَةٌ، فَلَمْ يُفَسِّرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا حَتَّى أَسْلَمَ صَفْوَانُ، وَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ بِذَلِكَ النِّكَاحِ» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ بَيْنَ إِسْلَامِ صَفْوَانَ وَبَيْنَ إِسْلَامِ زَوْجَتِهِ نَحْوَ مِنْ شَهْرٍ مُخْتَصِرٍ مِنَ الْمَوْطِئِ لِإِمْلَاكِ (٢/٥٤٣-٥٤٤). ٢٧٣٧- وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ: «أَنَّ أُمَّ حَكِيمِ ابْنَةَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ بِمَكَّةَ، وَهَرَبَ زَوْجُهَا عِكْرِمَةُ بْنُ أَبِي

فَاحِرِهَا أَيْضًا النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطَنِيُّ قَالَ الْحَافِظُ: وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، وَهَذَا الْمَوْقُوفُ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْوَلِيدِ الَّذِي حَكَمَ الْبَخَارِيُّ بِصَحَّتِهِ وَفِي الْبَابِ عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ أَوْ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْعَدَدِ الْمُبَاحِ لِلْحَرِّ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي تَحْرِيمِ الزَّيَادَةِ عَلَى الْأَرْبَعِ هُنَاكَ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ وَحَدِيثُ الضَّحَّاكِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ، وَلَا أَعْرِفُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا وَهُوَ نَصُّ الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ»، فَلِذَا أَسْلَمَ كَافِرٌ وَعِنْدَهُ اخْتَانٌ أَجْبَرَ عَلَى تَطْلِيْقِ إِحْدَاهُمَا، وَفِي تَرْكِ اسْتِفْصَالِهِ عَنِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنْهُمَا مِنَ الْمَتَأَخَّرَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْكُمُ لِعَقْدِ الْكُفَّارِ بِالصَّحَّةِ وَإِنْ لَمْ تَوَافُقِ الْإِسْلَامُ، فَلِذَا أَسْلَمُوا أَجْرَيْنَا عَلَيْهِمْ فِي الْأَنْكَحَةِ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَدَاوُدُ وَذَهَبَ الْعَتَرَةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالزَّهْرِيُّ وَاحِدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ أَنْكَحَةُ الْكُفَّارِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْإِسْلَامَ يَقُولُونَ: إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ وَتَحْتَهُ اخْتَانٌ، وَجِبَ عَلَيْهِ إِرسَالُ مَنْ تَأَخَّرَ عَقْدُهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ خَاسٍ، أَمْسَكَ مَنْ تَقَدَّمَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا مِنْهُنَّ وَأَرْسَلَ مَنْ تَأَخَّرَ عَقْدُهَا إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَإِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى الْأَخْتَيْنِ أَوْ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ مَرَّةً وَاحِدَةً بَطُلَ وَأَمْسَكَ مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَخْتَيْنِ وَأَرْسَلَ مَنْ شَاءَ وَأَمْسَكَ أَرْبَعًا مِنَ الزَّوْجَاتِ يَخْتَارُهُنَّ وَيُرْسِلُ الْبَاقِيَّاتِ وَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الْأَوَّلُونَ لِتَرْكِه ﷺ لِلْإِسْتِفْصَالِ فِي حَدِيثِ الضَّحَّاكِ وَحَدِيثِ غِيلَانَ، وَلَمَّا فِي قَوْلِهِ «اخْتَرْتُهُمَا» وَفِي قَوْلِهِ: «اخْتَرْتُ أَرْبَعًا» مِنَ الْإِطْلَاقِ.

قوله: (أبي رغال) بكسر الراء المهملة بعدها غين معجمة.

قال في القاموس في فصل الرأ من باب اللام: وأبو رغال ككتاب - في سنن أبي داود ودلائل النبوة وغيرهما عن ابن عمر «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَرَجْنَا مَعَهُ إِلَى الطَّائِفِ فَمَرَرْنَا بِقَبْرِ فَقَالَ: هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ، وَهُوَ أَبُو قَيْسٍ وَكَانَ مِنْ مُسَوِّدٍ وَكَانَ بِهَذَا الْحَرَمِ يَذْفَعُ عَنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ مِنْهُ أَصَابَتْهُ الْقُمَّةُ الَّتِي أَصَابَتْ قَوْمَهُ بِهَذَا الْمَكَانِ فَذُفِنَ فِيهِ» الْحَدِيثُ وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ: كَانَ دَلِيلًا لِلْجَبْشَةِ حِينَ تَوَجَّهُوا إِلَى مَكَّةَ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ. غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِهِ، وَكَذَا قَوْلُ ابْنِ سِيْدِهِ: كَانَ عَبْدًا لِشُعَيْبٍ وَكَانَ عَشَارًا جَانِرًا. انتهى.

قوله: (لْتَرَجِعْنَ نِسَاءَكُمْ) يمكن أن يكون المراد بهذه المراجعة: المراجعة اللغوية، أعني إرجاعهن إلى نكاحه، وعدم الاعتداد

نزل قوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حُلٌّ لَهُمْ﴾، وقدمه مسلماً فإن بينهما ستين وأشهرًا قال الترمذي في حديث ابن عباس: إنه لا يعرف وجهه، قال الحافظ: وأشار بذلك إلى أن ردّها إليه بعد ست سنين أو بعد ستين أو ثلاثٍ مشكلاً لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه المدة قال: ولم يذهب أحدٌ إلى جواز تقرير المسلمة تحت المشرك إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى انقضت عدتها، ومن نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه، وردّه بالإجماع المذكور وتعقب بثبوت الخلاف فيه قديماً، فقد أخرجه ابن أبي شيبة عن علي وإبراهيم النخعي بطريق قويّة، وأفتى به حماد شيخ أبي حنيفة وأجاب الخطابي عن الإشكال بأن بقاء العدة تلك المدة ممكن وإن لم تجز به عادة في الغالب، ولا سيما إن كان المدة إنما هي ستان وأشهر، فإن الحيض قد يبطئ عن ذات الأقراء لعارضٍ ويمثل هذا أجاب البيهقي، قال الحافظ: وهو أولى ما يعتمد في ذلك. وقال السهلي في شرح السيرة: إن حديث عمرو بن شعيب هو الذي عليه العمل، وإن كان حديث ابن عباس أصح إسناداً لكن لم يقل به أحد من الفقهاء لأن الإسلام قد كان فرّق بينهما، قال الله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حُلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾، ومن جمع بين الحديثين قال: معنى حديث ابن عباس ردّها عليه على النكاح الأول في الصّدق والحياه ولم يحدث زيادة على ذلك من شرط ولا غيره انتهى. وقد أشار إلى مثل هذا الجمع ابن عبد البر. وقيل: إن زينب لما أسلمت وبقي زوجها على الكفر لم يفرّق بينهما ﷺ، إذ لم يكن قد نزل تحريم نكاح المسلمة على الكافر، فلما نزل قوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حُلٌّ لَهُمْ﴾ الآية، أمر النبي ﷺ أن تعتد، فوصل أبو العاص مسلماً قبل انقضاء العدة، فقرّرها النبي ﷺ بالنكاح الأول، فيندفع الإشكال. قال ابن عبد البر: وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول. وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد، والأخذ بالصريح أولى من الأخذ بالاحتمل، ويؤيده مخالفة ابن عباس لما رواه كما حكى ذلك عنه البخاري. قال الحافظ: وأحسن المسالك في تقرير الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجّحه الأئمة وحمله على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص، ولا مانع من ذلك. وأغرب ابن حزم فقال: إن قوله: «ردّها إليه بعد كذا» مراده: جمع بينهما، وإلا فلا سلام أبي العاص كان قبل الحديبية وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة

جهل من الإسلام حتى قدم اليمن، فأرتحلّت أم حكيم حتى قبمت على زوجها باليمن ودعته إلى الإسلام فأسلم، وقدم على رسول الله ﷺ فبايعه فبنا على نكاحهما ذلك، قال ابن شهاب: ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى الله وإلى رسوله وزوجها كافر مقيم بذار الكفر إلا فرقت هجرتها بينهما وبين زوجها، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها، وأنه لم يبلغنا أن امرأة فرقت بينها وبين زوجها إذا قدم وهي في عدتها رواه عنه مالك في الموطأ (٢/ ٥٤٤-٥٤٥).

حديث ابن عباس صححه الحاكم وقال الخطابي: هو أصح من حديث عمرو بن شعيب، وكذا قال البخاري قال ابن كثير في الإرشاد: هو حديث جيد قوي، وهو رواية ابن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس انتهى. إلا أن حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخه، وقد ضعف أمرها علي بن المديني وغيره من علماء الحديث، وابن إسحاق فيه مقال معروف. وحديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضاً ابن ماجه، وفي إسناده حجاج بن أرطاة وهو معروف بالتدليس، وأيضاً لم يسمعه من عمرو بن شعيب قال أبو عبيد، وإنما حمله عن العزمي وهو ضعيف وقد ضعف هذا الحديث جماعة من أهل العلم قد تقدّم ذكر بعضهم. وحديث ابن شهاب الأول هو مرسل وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات، وحديث الثاني مرسل أيضاً وأخرجه ابن سعد في الطبقات أيضاً وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري قال: «كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ ومن المؤمنين، كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلون، ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلون وكان إذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر، فإذا طهرت حل لها النكاح، وإن جاء زوجها قبل أن تنكح ردت إليه» وروى البيهقي عن الشافعي عن جماعة من أهل العلم من قريش وأهل المغازي وغيرهم عن عددٍ مثلهم: «أن أبا سفيان أسلم بمصر الظهران وأمرأته هند بنت عتبة كافرة بمكة، ومكة يومئذ دار حرب وكذلك حكيم بن حزام، ثم أسلمت المرأتان بعد ذلك وأقر النبي ﷺ النكاح».

قوله: (بعد ستين) وفي الرواية الثانية «بست سنين» ووقع في رواية: «بعد ثلاث سنين» وأشار في الفتح إلى الجمع فقال: المراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه، وبالستين أو الثلاث ما بين

بَابُ الْمَرْأَةِ تُسَبِّى وَزَوْجُهَا بِدَارِ الشَّرِكِ

٢٧٣٧- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ حُتَيْنَ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ فَلَقِي عَدُوًّا فَقَاتَلُوهُمْ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غُشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» أَيُّ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْفَضَّتْ عِدَّتُهُنَّ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٦) (٣٣) وَالنَّسَائِيُّ (١١٠/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٥٥)، وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ (٨٤/٣) وَلَيْسَ عِنْدَهُ الزِّيَادَةُ فِي آخِرِهِ بِعَدِّ الْآيَةِ وَالتَّرْمِذِيُّ (٣٠٢٠) مُخْتَصَرًا وَلَقَطَهُ: «أَصْبَنَا سَبَايَا يَوْمَ أَوْطَاسٍ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي قُورِيهِنَّ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكْتُ: «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

٢٧٣٨- وَعَنْ عُرَيْبِ بْنِ سَارِيَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ وَطْءَ السَّبَايَا حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بَطُونِهِنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٧/٤) وَالتَّرْمِذِيُّ (١٥٦٤) وَهُوَ غَائِمٌ فِي ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ وَغَيْرِهَا.

حديث العرباض رجال إسناده ثقات. وقد أخرج الترمذي نحوه من حديث رويغ بن ثابت: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ وَحَسَنَهُ التَّرْمِذِيُّ. وأخرجه أيضًا أبو داود، وسيأتي في باب استبراء الأمة إذا ملكت من كتاب العدة.

وأبي داود من حديث: «لَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرَأَهَا» وسيأتي أيضًا في ذلك الباب من حديث أبي سعيد في سبي أوطاس بلفظ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعُ، وَلَا غَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً»، وسيأتي أيضًا هنالك من حديث أبي الدرداء المنع من وطء الحامل، والكلام على هذه الأحاديث يأتي هنالك مستوفى إن شاء الله تعالى، وإنما ذكر المصنف رحمه الله ما ذكره في هذا الباب للاستدلال به على أَنَّ السَّبَايَا حَلَالٌ مَنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ وَغَيْرِهَا، وذلك مما لا خلاف فيه فيما أعلم، ولكن بعد مضي العدة المعتبرة شرعًا.

قال الزَّخَشَرِيُّ في تفسير الآية المذكورة ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يريد: ما ملكت إيمانكم من اللاتي سبين ولهنَّ أزواجٌ في دار الكفر فهنَّ حَلَالٌ لغزاة المسلمين وإن كنَّ محصنات. وفي معناه قول الفرزدق:

وذات حليلٍ أنكحتها رماحنا حلالٌ لمن يبي بها لم تطلق

على المشرك، هكذا زعم. قال الحافظ: وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المغازي أَنَّ إسلامه كان بعد نزول آية التحريم.

وقال ابن القيم في الهدى ما حصله: إِنَّ اعتبار العدة لم يعرف في شيء من الأحاديث، ولا كان النَّبِيُّ ﷺ يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا، ولو كان الإسلام بمجرد فرقة لكانت طلاقاً بآئنة ولا رجعة فيها فلا يكون الزَّوْجُ أحقَّ بها إذا أسلم، وقد دلَّ حكمه ﷺ أَنَّ النِّكَاحَ موقوفٌ، فإن أسلم الزَّوْجُ قبل انقضاء العدة فهي زوجته، وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت، وإن أحبَّت انتظرت، وإذا أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح، قال: ولا نعلم أحداً جدد بعد الإسلام نكاحه البتة، بل كان الواقع أحد الأمرين: إمَّا افتراقهما ونكاحها غيره، وإمَّا بقاؤهما على النِّكَاحِ الأوَّلِ إذا أسلم الزَّوْجُ، وإمَّا تنجيز الفرقة أو مراعاة العدة، فلم يعلم أَنَّ رسول الله ﷺ قضى بواحدٍ منهما مع كثرة من أسلم في عهده، وهذا كلامٌ في غاية الحسن والثبات. قال: وهذا اختيار اللخلاق وأبي بكر صاحبه وابن المنذر وابن حزم وهو مذهب الحسن وطاووس وعكرمة وقاتدة والحكم. قال ابن حزم وهو قول عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وابن عباس، ثم عدَّ آخرين. وقد ذهب إلى أَنَّ المرأة إذا أسلمت قبل زوجها لم تحطب حتى تحيض وتطهر ابن عباس وعطاء وطاووس والثوري وفقهاء الكوفة، ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر، وإليه جنح البخاري، وشرط أهل الكوفة ومن وافقهم أن يعرض على زوجها الإسلام في تلك المدة فيمتنع إن كانا معاً في دار الإسلام. وقد روي عن أحمد أَنَّ الفرقة تقع بمجرد الإسلام من غير توقُّفٍ على مضي العدة كسائر أسباب الفرقة من رضاع أو خلع أو طلاق. وقال في «البحر» مسألة: إذا أسلم أحدهما دون الآخر انفسخ النِّكَاحُ إجماعاً، ثم قال بعد ذلك: مسألة: المذهب والشافعي ومالك وأبو يوسف: والفرقة بإسلام أحدهما ففسخ لا طلاق، إذ العلة: اختلاف الدين، كالردة. وقال أبو العباس وأبو حنيفة ومحمد: بل طلاق، حيث أسلمت وأبى الزَّوْجُ، إذ امتناعه كالطلاق. قلنا: بل كالردة انتهى.

قوله: (وَكَانَ إِسْلَامُهَا.. إلخ) المراد بإسلامها هنا: هجرتها، وإلا فهي لم تزل مسلمة منذ بعثه الله تعالى كسائر بناته ﷺ، وكانت هجرتها بعد بدرٍ بقليلٍ وبدرٌ في رمضان السنة الثانية، وتحريم المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ستٍ في ذي القعدة فيكون مكثها بعد ذلك نحوًا من سنتين، هكذا قيل، وفيه بعض مخالفة لما تقدّم.

ذهب، ورجحها الذأودي واستنكر رواية من روى وزن نواة.

قال الحافظ: واستنكاره المنكر، لأن الذين جزموا بذلك أئمة حفاظ قال عياض: لا وهم في الرواية لأنها إن كانت نواة تمر أو غيره، أو كان للنواة قدر معلوم صح أن يقال في كل ذلك: وزن نواة واختلف في المراد بقوله: نواة، فقيل: المراد واحدة نوى التمر، وإن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم. وقيل: كان قدرها يومئذ ربع دينار.

ورد بأن نوى التمر يختلف في الوزن، فكيف يجعل معياراً لما يوزن به. وقيل: لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق، وجزم به الخطابي واختاره الأزهرى ونقله عياض عن أكثر العلماء. ويؤيده أن في رواية للبيهقي: وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم. وقيل: وزنها من الذهب خمسة دراهم، حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله البيضاوي الظاهر. ووقع في رواية للبيهقي: قومت ثلاثة دراهم وثلاثاً، وإسناده ضعيف ولكن جزم به أحمد، وقيل: ثلاثة ونصف، وقيل: ثلاثة وربع. وعن بعض المالكية: النواة عند أهل المدينة ربع دينار. ووقع في رواية للطبراني: قال أنس: حزرناها ربع دينار. وقال الشافعي: النواة: ربع النش، والنش: نصف أوقية، والأوقية: أربعون درهماً فتكون خمسة دراهم.

وكذا قال أبو عبيد: إن عبد الرحمن دفع خمسة دراهم وهي تسمى نواة كما تسمى الأربعون: أوقية، وبه جزم أبو عوانة وآخرون. والأحاديث المذكورة تدل على أنه يجوز أن يكون المهر شيئاً حقيراً كالنعلين والمد من الطعام ووزن نواة من ذهب. قال القاضي عياض: الإجماع على أن مثل الشيء الذي لا يتمول ولا له قيمة لا يكون صداقاً ولا يحل به النكاح، فإن ثبت نقله فقد خرق هذا الإجماع أبو محمد بن حزم فقال: يجوز بكل شيء ولو كان حبة من شعير.

ويؤيد ما ذهب إليه الكافة قوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد» كما سيأتي لأنه أورده مورد التقليل بالنسبة لما فوقه، ولا شك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطراً من النواة وحبة من شعير.

وكذلك حكى في «البحر» الإجماع على أنه لا يصح تسمية ما لا قيمة له. قال الحافظ: وقد وردت أحاديث في أقل الصداق، لا ثبت منها شيء، وذكر منها حديث عامر بن ربيعة وحديث جابر

كِتَابُ الصَّدَاقِ

بَابُ جَوَازِ التَّرْوِيجِ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَاسْتِحْبَابِ الْقَصْدِ فِيهِ

٢٧٣٩- عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ: «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَرَازَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَضِيتَ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَجَازَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٥/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٨٨) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١١١٣).

٢٧٤٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْطَى امْرَأَةً صَدَاقًا مِثْلَ يَدَيْهِ طَعَامًا كَانَتْ لَهُ حَلَالًا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١١٠) بِمَعْنَاهُ.

٢٧٤١- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صَفْرَةٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَازٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوَلَمْ تَكُنْ بِشَاوٍ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (ح: ١٦٥/٣ و ١٩٠) (خ: ٥٠٧٢ و ٥١٥٣) (م: ١٤٢٧) (٧٩) (د: ٢١٠٩) (ت: ١٠٩٤) (ن: ١١٩/٦ و ١٢٠) (ه: ١٩٠٧) وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ.

حديث عامر بن ربيعة قال الحافظ في بلوغ المرام بعد أن حكى تصحيح الترمذي له: إنه خولف في ذلك. وحديث جابر في إسناده موسى بن مسلم وهو ضعيف، هكذا في مختصر المنذري. وقال في التلخيص: في إسناده مسلم بن رومان وهو ضعيف انتهى.

قال أبو داود: إن بعضهم رواه موقوفاً. قال: ورواه أبو عاصم عن صالح بن رومان عن أبي الزبير عن جابر قال: «كُنَّا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَسْتَمْتِعُ بِالْقُبْضَةِ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى الْمَتْعَةِ، قَالَ: وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرٍ عَلَى مَعْنَى أَبِي عَاصِمٍ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ مَعْلُوقٌ قَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ قَالَ: «سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقُبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالذَّقِيقِ الْإِيَّامَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِي نِكَاحِ الْمَتْعَةِ وَنِكَاحِ الْمَتْعَةِ صَارَ مَنْسُوخًا، فَإِنَّمَا نَسَخَ مِنْهُ شَرْطُ الْأَجْلِ، فَأَمَّا مَا يَجْعَلُونَهُ صَدَاقًا فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَسْخٌ.

قوله: «وَزَنَ نَوَازٍ مِنْ ذَهَبٍ»، في رواية للبخاري: «نَوَازٍ مِنْ

المذكورين في الباب، وحديث لبينة مرفوعاً عند ابن أبي شيبة: «مَنْ اسْتَحْلَ بِدِرْهَمٍ فِي النِّكَاحِ فَقَدْ اسْتَحْلَ».

وحديث أبي سعيد عند الدارقطني في أثناء حديث في المهر: «وَلَوْ عَلَى سِوَالِكٍ مِنْ أَرَاكِ» قَالَ: وَأَقْوَى شَيْءٍ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ «كُنَّا نَسْتَمْتَعُ بِالْقَبْضَةِ مِنَ الثَّمَرِ وَالذَّقِيقِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ الْبَيْهَقِيِّ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ.

وقد اختلف في أَقَلِّ المهر فحكى في «البحر» عن العترة جميعاً وأبي خنيفة وأصحابه أَنَّ أَقْلَهُ عشرة دراهم أو ما يوازيها.

واستدلوا بما أخرجه الدارقطني من حديث جابر بلفظ: «لَا مَهْرَ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ»، وهذا لو صح لكان معارضاً لما تقدم من الأحاديث الدالة على أَنَّهُ يصح أن يكون المهر دونها، ولكنه لم يصح، فإن في إسناده مبشر بن عبيد وحجاج بن أرطاة وهما ضعيفان، وقد اشتهر حجاج بالتدليس، ومبشر متروك كما قال الدارقطني وغيره وقال البخاري: منكر الحديث وقال أحمد: روى عنه بقية أحاديث كذب.

وقد روى الحديث البيهقي من طرق منها عن علي رضي الله عنه، وفي إسناده داود الأودي، وهذا الاسم يطلق على اثنين أحدهما: داود بن زيد وهو ضعيف بلا خلاف، والثاني: داود بن عبد الله، وقد وثقه أحمد، واختلفت الرواية فيه عن يحيى بن معين ومنها عن جابر قال البيهقي بعد إخراجها: هو حديث ضعيف بمرّة وروي أيضاً عن علي رضي الله عنهم طريق فيها أبو خالد الواسطي، فهذه طرق ضعيفة لا تقوم بها حجة وعلى فرض أنها يقو بعضها بعضاً فهي لا تبلغ بذلك إلى حد الاعتبار لا سيما وقد عارضها ما في الصحيحين وغيرهما من جماعة من الصحابة مثل حديث الخاتم الذي سيأتي وحديث نواة الذهب وسائر الأحاديث التي قدّمناها وحكى في «البحر» أيضاً عن عمر وابن عباس والحسن البصري وابن المسيب وربيعة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق والشافعي أَنَّ أَقْلَهُ ما يصح ثمناً أو أجرة، وهذا مذهب راجح.

وقال سعيد بن جبير: أَقْلَهُ خمسون درهماً وقال النخعي: أربعون وقال ابن شبرمة: خمسة دراهم وقال مسالك: ربع دينار، وليس على هذه الأربعة الأقوال دليل يدل على أَنَّ الْأَقْلَّ هو أحدها لا دونه ومجرد موافقة مهر من المهور الواقعة في عصر النبوة لواحد منها كحديث النواة من الذهب فإنه موافق لقول

ابن شبرمة ولقول مالك، على حسب الاختلاف في تفسيرها، لا يدل على أَنَّهُ المقدار الذي لا يجوز دونه إلا مع التصريح بأنه لا يجوز دون ذلك المقدار ولا تصريح فلاح من هذا التقرير أَنَّ كُلَّ ما له قيمة صح أن يكون مهرًا وسيأتي في باب جعل تعليم القرآن صداقاً زيادة تحقيق المقام.

٢٧٤٢- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَغْظَمَ النِّكَاحُ بَرَكَةً أَيْسَرَهُ مُؤَنَّةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٥/٦).

٢٧٤٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ صَدَاقًا إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ أَوَاقٍ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١١٧/٦) وَأَحْمَدُ (٣٦٧/٢) وَزَادَ: «وَلَطَّقَ بَيْنَهُ وَذَلِكَ أَرْبَعُمِائَةٍ».

٢٧٤٤- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَةً وَثَلَاثِينَ أَوْقِيَةً قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشْءُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: يَنْصُفُ أَوْقِيَةً فَيُكَلِّمُ خَمْسِمِائَةً وَرَهْمَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَالتِّرْمِذِيَّ (حم: ٩٤/٦) (م: ١٤٢٦) (د: ٢١٠٥) (ن: ١١٧/٦) و(١١٨) (هـ: ١٨٨٧).

٢٧٤٥- وَعَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ قَالَ: «سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: لَا تُغْلَوْا صَدُوقَ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى فِيهِ الْآخِرَةِ كَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، مَا أَصْدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ. وَلَا أَصْدَقَتْ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَةً» رَوَاهُ الْخُسْنَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٤٠/١) (٤١) (د: ٢١٠٦) (ت: ١١١٤) (ن: ١١٧/٦-١١٨) (هـ: ١٨٨٧).

٢٧٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا فَإِنْ فِي عَيْنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا؟ قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا، قَالَ: عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟ قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ كَأَنَّمَا تَنْجُو الْفِضَّةَ مِنْ غُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ، مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ وَلَكِنْ عَسَى أَنْ تَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ قَالَ: قَبَعْتُ بَعَثًا إِلَى بَنِي عَبْسٍ، بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِيهِمْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٢١) (٧٥).

٢٧٤٧- وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، تَزَوَّجَهَا النَّجَاشِيَّ وَأَمَهَرَهَا أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَجَهَّزَهَا مِنْ عِنْدِهِ وَبَعَثَ بِهَا مَعَ شُرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ وَلَمْ يَبْعَثْ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ وَكَانَ مَهْرُ أَرْبَعُمِائَةٍ

دِرْهَمٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢١/٦) وَالنَّسَائِيُّ (١١٩/٦).

حديث عائشة الأول أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط بلفظ: «أَخَفَ النِّسَاءِ صَدَاقًا أَعْظَمُهُنَّ بَرَكَةً» وفي إسناده الحارث بن شبل وهو ضعيف. وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والأوسط بنحوه. وأخرج نحوه أبو داود والحاكم وصححه عن عقبه بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ». وحديث أبي العجفاء صححه أيضاً ابن حبان والحاكم.

وأبو العجفاء اسمه هرم بن نسيب. قال يحيى بن معين: بصري ثقة. وقال البخاري: في حديثه نظر. وقال أبو أحمد الكرايسي: حديثه ليس بالقائم.

وحديث أم حبيبة أخرجه أيضاً أبو داود بلفظ: «إِنَّهُ زَوْجُهَا النَّجَاشِيُّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمْرُهَا عَنْهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ شُرْحِيلِ بْنِ حَسَنَةَ».

وأخرج أبو داود أيضاً عن الزهري مرسلاً: «أَنَّ النَّجَاشِيَّ زَوْجَ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَدَاقٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَكُتِبَ بِذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وقيل: بمائتي دينار.

قوله: (أَيْسَرُهُ مُؤَنَّةٌ) فيه دليل على أفضلية النكاح مع قلة المهر، وأن الزواج بمهر قليل مندوب إليه، لأن المهر إذا كان قليلاً لم يستصعب النكاح من يريده فيكثر الزواج المرغوب فيه ويقدر عليه الفقراء ويكثر النسل الذي هو أهم مطالب النكاح، بخلاف ما إذا كان المهر كثيراً فإنه لا يتمكن منه إلا أرباب الأموال، فيكون الفقراء الذين هم الأكثر في الغالب غير مزوجين فلا تحصل المكاثرة التي أرشد إليها النبي ﷺ كما سلف في أول النكاح.

قوله: (وَذَلِكَ أَرْبَعُمِائَةٍ) أي درهم لأن الأوقية كانت قديماً عبارة عن أربعين درهماً كما صرح به صاحب النهاية.

قوله: (كَانَ صَدَاقُهُ لَأَزْوَاجِهِ.. إلخ) ظاهره أن زوجات النبي ﷺ كلهن كان صداقهن ذلك المقدار، وليس الأمر كذلك وإنما هو محمول على الأكثر، فإن أم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي ﷺ المقدار المتقدم. وقال ابن إسحاق عن أبي جعفر: «أَصْدَقَهَا أَرْبَعُمِائَةَ دِينَارٍ» أخرجه ابن أبي شيبة عن طريقه.

وخرج الطبراني عن أنس أنه أصدقها مائتي دينار، وإسناده

ضعيف، وصفيّة كان عتقها صداقها، وخديجة وجويرية لم يكونا كذلك كما قال الحافظ.

قوله: (وَنَشَأُ) بفتح النون بعدها شين معجمة، وقع مرفوعاً في هذا الكتاب.

والصواب: ونشأ، بالنصب مع وجود لفظ: كان، كما في غير هذا الكتاب، أو الرفع مع عدمها كما في رواية أبي داود.

قوله: (لَا تَغْلُوا صَدُقَ النِّسَاءِ.. إلخ).

ظاهر النهي التحريم.

وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر أنه قال: «لَا تَغْلُوا فِي مَهْرِ النِّسَاءِ» فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ يَا عُمَرُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «وَأَتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قَنَاطِرًا» مِنْ ذَهَبٍ كَمَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ عُمَرُ: امْرَأَةٌ خَاصَّتْ عُمَرُ فَخَصَّصْتُه» وأخرجه الزبير بن بكار بلفظ: «امْرَأَةٌ أَصَابَتْ وَزَجُلٌ أَخْطَأَ» وأخرجه أبو يعلى مطوّلاً.

وقد وقع الإجماع على أن المهر لا حد لأكثره بحيث يصير الزيادة على ذلك الحد باطلة للآية.

وقد اختلف في تفسير القنطار المذكور في الآية فقال أبو سعيد الخدري: هو ملء مسك ثوب ذهباً.

وقال معاذ: ألف ومائتا أوقية ذهباً.

وقيل: سبعون ألف مثقال.

وقيل: مائة رطل ذهباً.

قوله: (زَوْجُهَا النَّجَاشِيُّ) فيه دليل على جواز التوكيل من الزوج لمن يقبل عنه النكاح، وكانت أم حبيبة المذكورة مهاجرة بارض الحبشة مع زوجها عبد الله بن جحش، فمات بتلك الأرض فزوجها النجاشي النبي ﷺ وأم حبيبة هي بنت أبي سفيان.

وقد تقدم اختلاف الروايات في مقدار صداقها.

بَابُ جَعْلِ تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ صَدَاقًا

٢٧٤٨ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَعَيْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا بِهَا؟ فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِزَارَكَ جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ فَاجْتَمَسَ شَيْئًا فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا،

قوله: (هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟) المراد بالمعية هنا: الحفظ عن ظهر قلبه. وقد وقع في رواية: «اتَّفَرَوْهُنَّ عَلَى ظَهْرِ قَلْبِكَ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَمَعِيَ سُورَةُ كَذَا» وَكَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ عِنْدَ الإِسْمَاعِيلِيِّ بِلَفْظٍ: «قَالَ: عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ».

قوله: (سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا) وقع في رواية من حديث أبي هريرة: «سُورَةُ الْبَقَرَةِ أَوْ آلِي تَلِيهَا» كَذَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي.

ووقع في حديث ابن مسعود: «نَعَمْ سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَسُورَةُ مِنَ الْمُفَصَّلِ» وفي حديث ضميرة: «زَوْجٌ رَجُلًا عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ» وفي حديث أبي أمامة: «زَوْجٌ رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ امْرَأَةٌ عَلَى سُورَةِ مِنَ الْمُفَصَّلِ جَعَلَهَا مَهْرًا وَأَدْخَلَهَا عَلَيْهِ» وَقَالَ: عَلَّمَهَا» وفي حديث أبي هريرة: «فَعَلَّمَهَا عِشْرِينَ آيَةً وَهِيَ امْرَأَتُكَ» وفي حديث ابن عباس: «أَزْوَجُهَا مِنْكَ عَلَى أَنْ تَعْلَمَهَا أَرْبَعَ أَوْ خَمْسَ سُورٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ» وفي حديث ابن عباس وجابر: «هَلْ تَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَإِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ» قَالَ: أَصْدَقُهَا إِيَّاهَا».

قال الحافظ: ويجمع بين هذه الألفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض، أو أن القصص متعددة.

والحديث يدل على جواز جعل المنفعة صداقًا ولو كانت تعليم القرآن. قال المازري: هذا يبني على أن الباء للتعويض كقولك: بتك ثوبي بدينار، قال: وهذا هو الظاهر، وإلا لو كانت بمعنى اللام على معنى تكرمه لكونه حاملًا للقرآن لصارت المرأة بمعنى الموهوبة، والموهوبة خاصة بالنبي ﷺ.

وقال الطحاوي والأبهري وغيرهما بأن هذا خاص بذلك الرجل لكون النبي ﷺ كان يجوز له نكاح الواهة، فكذلك يجوز له إنكاحها من شاء بغير صداق.

واحتجوا على هذا بمرسَل أبي التَّعَمَّانِ المذكور لقوله فيه: «لَا يَكُونُ لَأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا».

وأجيب عنه بما تقدم من إرساله وجهالة بعض رجال إسناده. وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال: ليس هذا لأحد بعد النبي ﷺ. وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه، ولا حجة في أقوال التابعين.

قال عياض: يحتمل قوله: «بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» وجهين أظهرهما: أن يعلمها ما معه من القرآن أو مقدارًا معينًا منه

فَقَالَ: التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ فَالتَّمَسَّ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، لِسُورٍ يُسَمِّيَهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ زَوَّجْتَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥/ ٣٣٠ و ٣٣٦ و ٣٣٧) (خ: ٥٣ و ١٤٩ و ٥١٤) (م: ١٤٢٥) (٧٦ و ٧٧). وفي رواية مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا: «قَدْ مَلَكَتْكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» وفي رواية مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا: «فَصَعَدَ فِيهَا النَّظَرُ وَصَوَّتَهُ».

٢٧٤٩- وَعَنْ أَبِي التَّعَمَّانِ الْأَذْيَنِيِّ قَالَ: «زَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ: لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا» رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي مَنْبِهِ وَهُوَ مُرْسَلٌ (٦٤٢).

حديث أبي التَّعَمَّانِ مع إرساله قال في الفتح: فيه من لا يعرف.

وفي الباب عن أبي هريرة عن أبي داود والتَّسَائِي. وعن ابن مسعود عند الذارقطي.

وعن ابن عباس عند أبي الشيخ وأبي عمر بن حيويه في فوائد.

وعن ضميرة جدِّ حسين بن عبد الله عند الطبراني. وعن أنس عند البخاري والترمذي.

وعن أبي أمامة عند تمام في فوائد. وعن جابر عند أبي الشيخ.

قوله: (جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ) قال الحافظ: هذه المرأة لم أقف على اسمها.

ووقع في الأحكام لابن الطَّلَاعِ أَنَّهَا خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ أَوْ أُمِّ شَرِيكِ، وهذا نقلٌ من اسم الواهة الوارد في قوله تعالى: «وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ» وَلَكِنْ هَذِهِ غَيْرُهَا.

قوله: (وَهَبْتَ نَفْسِي) هو على حذف مضاف: أي أمر نفسي، لأن ربة الحر لا تملك.

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ) قال الحافظ: لم أقف على اسمه. ووقع في رواية للطبراني: «فَقَامَ رَجُلٌ أَحْسَبُهُ مِنَ الْأَنْصَارِ».

قوله: (وَلَوْ خَاتَمًا) في رواية: «وَلَوْ خَاتَمٌ» بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ حَصَل. ولو في قوله: «وَلَوْ خَاتَمًا» تَعْلِيلِيَّةٌ.

قال عياض: ووهم من زعم خلاف ذلك ووقع في رواية عند الحاكم والطبراني من حديث سهل: «زَوْجٌ رَجُلًا بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ فَصَّهَ بَضَةً».

ويكون ذلك صداقها، وقد جاء هذا التفسير عن مالك.

ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة: فعلمها من القرآن، وعين في حديث أبي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرون آية.

ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام: أي لأجل ما معك من القرآن، فكرمه بأن زوجه المرأة بلا مهر، لأجل كونه حافظاً للقرآن أو لبعضه.

ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم فيما أخرجه النسائي وصححه عن أنس قال: «خطب أبو طلحة أم سليم فقالت: والله ما مثلك يرذ، ولكينك كافر وأنا مسلمة ولا يحل لسي أن أتزوجك، فإن تسلم فذلك مهري ولا أسألك غيره، فكان ذلك مهراً».

وأخرج النسائي أيضاً نحوه من طريق أخرى ويؤيد الاحتمال الأول ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث أنس: «أن النبي ﷺ سأل رجلاً من أصحابه: يا فلان هل تزوجت؟ قال: لا، ولئس جندي ما أتزوج به قال: أليس منك؟» «قل هو الله أحد».

وأجاب بعضهم عن الحديث بأن النبي ﷺ زوجها إياه لأجل ما معه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتاً في دمه إذا أسر ككناح التقيض.

ويؤيده ما في حديث ابن عباس حيث قال فيه: «فلإذا رزقك الله فعوضنها» قال في الفتح: لكنه غير ثابت.

وأجاب البعض باحتمال أن النبي ﷺ زوجه لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كفر عن الذي واقع امرأته في رمضان، ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه والتنويه بفضل أهله.

وأجيب بما تقدم من التصريح بجعل التعليم عوضاً.

وقد ذهب إلى جواز جعل المنفعة صداقاً الشافعي وإسحاق والحسن بن صالح، وبه قالت العترة، وعند المالكية فيه خلاف، ومنعه الحنفية في الحر وأجازوه في العبد، إلا في الإجارة على تعليم القرآن فمنعوه مطلقاً بناءً على أن أصلهم في أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن لا يجوز، وقد تقدم الكلام على ذلك.

وقد نقل القاضي عياض جواز الاستتجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية.

وقال ابن العربي: من العلماء من قال: زوجه على أن يعلمها

من القرآن، فكانها كانت إجارة، وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة.

وقال ابن القاسم: يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده. قال: والصحيح جوازه بالتعليم.

وقال القرطبي: قوله: «علمها» نص في الأمر بالتعليم، والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال: إن ذلك كان إكراماً للرجل، فإن الحديث مصرح بخلافه.

وقولهم: إن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مساقاً. وفي الحديث فوائد: منها: ثبوت ولاية الإمام على المرأة التي لا قريب لها، وقد أطال الكلام على ما يتعلق بالحديث من الفوائد في الفتح، وذكر أكثر من ثلاثين فائدة، فمن أحب الوقوف على ذلك فليرجع إليه.

بَابُ مَنْ تَزَوَّجَ وَلَمْ يَسَمْ صَدَاقًا

٢٧٥٠ - عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَتْ: «أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ فِي امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَلَمْ يَفْرُسْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، قَالَ: فَاخْتَلَفُوا إِلَيْهِ فَقَالَ: أَرَى لَهَا مِثْلَ مَهْرِ نِسَائِهَا وَلَهَا الْمِيرَاثُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَشَهِدَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي بَرْوَجِ ابْنَةِ وَاشِقِ بِمِثْلِ مَا قَضَى». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ السَّرْمِذِيُّ (حم: ٤٤٧/١) (د: ٢١١٤) (ت: ١١٤٥) (ن: ١٢١/٦) (هـ: ١٨٩١).

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان وصححه أيضاً ابن مهدي.

وقال ابن حزم لا مغزى فيه لصحة إسناده.

وقال الشافعي: لا أحفظه من وجو ثبت مثله، ولو ثبت حديث بروج لقلت به.

وقد قيل إن في راوي الحديث اضطراباً، فروي مرة عن معقل بن سنان، ومرة عن رجل من أشجع أو ناس من أشجع. وقيل غير ذلك.

قال البيهقي: قد سمي فيه ابن سنان وهو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر، فإن جميع الروايات فيه صحيحة.

وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك.

وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: الذي قال معقل بن سنان أصح. وروى الحاكم في المستدرک عن حرملة بن يحيى أنه قال: سمعت الشافعي يقول: إن صح حديث بروج بنت واشق قلت

به. قال الحاكم: قال شيخنا أبو عبيد الله: لو حضرت الشافعي لقمتم على رموس الناس وقلت: قد صح الحديث فقل به. وللحديث شاهد أخرجه أبو داود والحاكم من حديث عقبة بن عامر: «أن النبي ﷺ زوج امرأة رجلاً فدخل بها ولم يفرض لها صداقها، فحضرته الوفاة فقال: أشهدكم أن سهمي بخير لهما». والحديث فيه دليل على أن المرأة تستحق بموت زوجها بعد العقد قبل فرض الصداق جميع المهر وإن لم يقع منه دخول ولا خلوة، وبه قال ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد. وعن علي رضي الله عنهما بن عباس وابن عمر ومالك والأوزاعي والليث والمهدي وأحمد قولي الشافعي وإحدى الرويتين عن القاسم أنها لا تستحق إلا الميراث فقط ولا تستحق مهرًا ولا متعة، لأن المتعة لم ترد إلا للمطلقة والمهر عوض عن الوطء ولم يقع من الزوج. وأجابوا عن حديث الباب بالاضطرار. ورد بما سلف، قالوا: روي عن علي أنه قال: لا نقبل قول أعرابي بوال على عقيبه فيما يخالف كتاب الله وسنة نبيه. ورد بأن ذلك لم يثبت عنه من وجوه صحيح، ولو سلم ثبوته فلم ينفرد بالحديث معقل المذكور، بل روي من طريق غيره، بل معه الجراح كما وقع عند أبي داود والترمذي وناس من أشجع كما سلف. وأيضًا الكتاب والسنة إنما نفيا مهر المطلقة قبل المسر والفرض لا مهر من مسات عنها زوجها، وأحكام الموت غير أحكام الطلاق. وفي رواية عن القاسم أن لها المتعة.

قوله: (ولها الميراث) هو جمع على ذلك كما في «البحر»، وإنما اتفق على أنها تستحقه لأنه يجب لها بالعقد إذ هو لا سببه الوطء.

قوله: (برزغ) قال في القاموس: كجدول ولا يكسر، بنت واشق: صحابة. وفي المغني: يفتح الباء عند أهل اللغة، وكسرهما عند أهل الحديث.

باب تقديم شيء من المهر قبل الدخول والرخصة في تزكبه

٢٧٥١- عن ابن عباس قال: «لما تزوج علي فاطمة قال له رسول الله ﷺ: أعطها شيئًا، قال: ما عندي شيء، قال: أين درعك الحطمية؟» رواه أبو داود (٢١٢٥ و٢١٢٦) والنسائي (١٢٩/٦). وفي رواية: «أن عليًا لما تزوج فاطمة أراد أن يدخل بها فمتعه رسول الله ﷺ حتى يعطيها شيئًا، فقال: يا رسول الله!

ليس لي شيء فقال له: أعطها درعك الحطمية، فأعطاهما درعه، ثم دخل بها». رواه أبو داود وهو دليل على جواز الامتناع من تسليم المرأة ما لم تقبض مهرها).

٢٧٥٢- وعن عائشة قالت: «أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئًا». رواه أبو داود (٢١٢٨) وابن ماجه (١٩٩٢).

حديث ابن عباس صححه الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذري، والرواية الثانية منه هي في سنن أبي داود عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من أصحاب النبي ﷺ لم يقل عن ابن عباس كما في الرواية الأولى. وحديث عائشة سكت عنه أبو داود والمنذري، إلا أن أبا داود قال: خيشمة لا يسمع من عائشة انتهى. وفي شريك مقال.

وقال البيهقي: وصله شريك وأرسله غيره. وقد استدلل بحديث ابن عباس من قال: إنه يجوز الامتناع من تسليم المرأة حتى يسلم الزوج مهرها، وكذلك للمرأة الامتناع حتى يسلم الزوج مهرها.

وقد تعقب بأن المرأة إذا كانت قد رضيت بالعقد بلا تسمية وإجازته فقد نفذ وتعين به مهر المثل ولم يثبت لها الامتناع، وإن لم تكن رضيت به بغير تسمية ولا إجازة فلا عقد رأسًا فضلًا عن الحكم بجواز الامتناع، وكذلك يجوز للمرأة أن تمتنع حتى يعين الزوج مهرها ثم حتى يسلمه.

قيل: وظاهر الحديث أن المهر لم يكن مسمى عند العقد وتعقب بأنه يحتمل أنه كان مسمى عند العقد ووقع التأجيل به، ولكنه ﷺ أمره بتقديم شيء منه كرامة للمرأة وتأنيسًا. وحديث عائشة المذكور يدل على أنه لا يشترط في صحة النكاح أن يسلم الزوج إلى المرأة مهرها قبل الدخول، ولا أعرف في ذلك خلافًا.

قوله: (الحطمية) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة أيضًا منسوبة إلى الخطم، سميت بذلك لأنها تحطم السيوف، وقيل: منسوبة إلى بطن من عبد القيس يقال له حطمة بن عمار بن كانوا يعملون الدروع كذا في النهاية.

باب حكم هدايا الزوج للمرأة وأوليائها

٢٧٥٣- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «أيتما امرأة نكحت على صداق أو جيا أو عدة قبل

عِصْمَةُ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ، وَأَحَقُّ مَا يَكْرُمُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ وَأَخْتَهُ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا السَّرْمِذِيَّ (حم: ١٨٢/٢) (د: ٢١٢٩) (ن: ١٢٠/٦) (هـ: ١٩٥٥).

الحديث سكت عنه أبو داود، وأشار المنذري إلى أنه من رواية عمرو بن شعيب، وفيه مقال معروف قد تقدّم بيانه في أوائل هذا الشرح، ومن دون عمرو بن شعيب ثقات.

وفيه دليل على أنّ المرأة تستحقّ جميع ما يذكر قبل العقد من صداق أو حياء وهو العطاء أو عدة بوعده ولو كان ذلك الشيء مذكوراً لغيرها، وما يذكر بعد عقد النكاح فهو لمن جعل له، سواء كان ولياً أو غير ولي أو المرأة نفسها.

وقد ذهب إلى هذا عمر بن عبد العزيز والثوري وأبو عبيد ومالك والهادوية.

وقال أبو يوسف: إن ذكر قبل العقد لغيرها استحقّه.

وقال الشافعي إذا سمى لغيرها كانت التسمية فاسدة وتستحقّ مهر المثل، وقد وهم صاحب الكافي فقال إنه لم يقل بالقول الأوّل إلا الهادي، وإنّ ذلك القول خلاف الإجماع.

قال: والصحيح أنّ ما شرطه الولي لنفسه سقط، وعليه عامة السادة والفقهاء.

وقد عرفت من قال بذلك القول وأنه الظاهر من الحديث.

قوله: (وأحقّ ما يكرّم عليه.. إلخ) فيه دليل على مشروعية صلة أقارب الزوجة وإكرامهم والإحسان إليهم وإنّ ذلك حلال لهم وليس من قبيل الرسوم المحرمة إلا أن يمتنعوا من التزويج إلا به.

الفتح عن الشافعي وأصحابه.

وحكى ابن عبد البر عن أهل اللغة وهو المنقول عن الخليل
وتعليق، وبه جزم الجوهري وابن الأثير، أن الوليمة هي الطعام
في العرس خاصة.

قال ابن رسلان: وقول أهل اللغة أقوى لأنهم أهل اللسان
وهم أعرف بموضوعات اللغة وأعلم بلسان العرب، انتهى.
ويمكن أن يقال: الوليمة في اللغة وليمة العرس فقط، وفي
الشرع للولائم المشروعة.

وقال في القاموس: الوليمة طعام العرس أو كل طعام صنع
لدعوة وغيرها، وأولم: صنعها.

وقال صاحب المحكم: الوليمة: طعام العرس والإملاك،
وسياقي تفسير الولائم، وظاهر الأمر الوجوب.
وقد روى القول به القرطبي عن مذهب مالك، وقال: مشهور
المذهب أنها مندوبة.

وروى ابن التين الوجوب أيضاً عن مذهب أحمد، لكن الذي
في المغني أنها سنة، وكذلك حكى في «البحر» الوجوب عن أحد
قولي الشافعي. وحكاه ابن حزم عن أهل الظاهر.

وقال سليم الرازي: إنه ظاهر نص الأم، ونقله أبو إسحاق
الشيرازي عن النص، وحكاه في الفتح أيضاً عن بعض الشافعية،
وبهذا يظهر ثبوت الخلاف في الوجوب لا كما قال ابن بطال،
ولا أعلم أحداً أوجبها.
وكذا قال صاحب المغني.

ومن جملة ما استدلت به من أوجبها ما أخرجه الطبراني من
حديث وحشي بن حرب رفعه: «الوليمة حق» وفي مسلم «شُرَّ
الطعام طعام الوليمة»، ثم قال: وهو حق وفي رواية لأبي الشيخ
والطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة رفعه «الوليمة حق»
وسنة، فمن ذمها إليها فلم يجب فقد عصى، وأخرج أحمد من
حديث بريدة قال: «لما خطب علي فاطمة قال رسول الله ﷺ:
إنه لا بُدَّ لِلْعُرُوسِ مِنْ وَلِيمَةٍ».

قال الحافظ: وسنده لا بأس به.

قال ابن بطال قوله: «حق» أي ليست بباطل بل يندب إليها
وهي سنة فضيلة، وليس المراد بالحق: الوجوب.

وأيضاً هو طعام لسرور حادث فاشبهه سائر الأطعمة، والأمر
عمولاً على الاستحباب ولكونه أمر بشاء وهي غير واجبة اتفاقاً.

كِتَابُ الْوَلِيمَةِ وَالْبِنَاءِ عَلَى النِّسَاءِ وَعَشْرَتِهِنَّ

بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوَلِيمَةِ بِالشَّاءِ فَأَكْثَرُ وَجَوَازِهَا بِذَوْنِهَا

٢٧٥٤- قَالَ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاءٍ (حم):
١٦٥ و ١٩٠ (خ: ٥٠٧٢ و ٥١٥٣) (م: ١٤٢٧) (د: ٢١٠٩)
(ت: ١٠٩٤) (ن: ١١٩/٦-١٢٠) (هـ: ١٩٠٧).

٢٧٥٥- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَا أَوْلِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ
نِسَائِهِ مَا أَوْلِمَ عَلَى زَنْبٍ، أَوْلِمَ بِشَاءٍ مَتَّقَ عَلَيْهِ (حم):
٩٨ و ١٠٠ و ٢٦٢ (خ: ٥١٧١) (م: ١٤٢٨).

٢٧٥٦- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلِمَ عَلَى صَفِيَّةَ بَنَمِرٍ
وَسَوْبِقٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ١١٠/٣) (د: ٣٧٤٤)
(ت: ١٠٩٥) (هـ: ١٩٠٩).

٢٧٥٧- وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتُ شَيْبَةَ أَنَّهُ قَالَتْ: «أَوْلِمَ النَّبِيُّ ﷺ
عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّتَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ هَكَذَا
مُرْسَلًا (٥١٧٢).

٢٧٥٨- وَعَنْ أَنَسٍ فِي رِصَّةٍ صَفِيَّةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَلَ
وَلِيمَتَهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٩٥ و ٢٤٦)
وَمُسْلِمٌ (١٣٦٥). وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ يَمِينَ خَيْبَرَ
وَالْمُدَيِّنَةَ ثَلَاثَ لَيَالٍ بَيْنِي بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ
مَا كَانَ فِيهَا مِنْ خَبَرٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ
فَبَسَطْتُ فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ. فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ:
إِخْذِي أَمَهَاتَ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ؟ فَقَالُوا: إِنْ حَجَّتْهَا
فَهِىَ إِخْذِي أَمَهَاتَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْجِثْهَا فَهِىَ مِمَّا مَلَكَتْ
يَمِينُهُ فَلَمَّا ارْتَحَلْ وَطَأَ لَهَا خَلْفَهُ وَنَدَّ الْحِجَابَ مَتَّقَ عَلَيْهِ (حم):
١٩٥ و ٢٤٦ (خ: ٤٢١٣) (م: ١٣٦٥) (٨٧ و ٨٨).

حديث: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاءٍ» قد تقدم في أول كتاب الصداق.

وحديث أنس الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان.

قوله: (أولم) قال الأزهري: الوليمة مشتقة من الولم وهو
الجمع لأن الزوجين يجتمعان.

وقال ابن الأعرابي: أصلها تمام الشيء واجتماعه، وتقع على
كل طعام يتخذ لسرور.

وتستعمل في وليمة الأعراس بلا تقييد وفي غيرها مع التقيد،
فيقال مثلاً وليمة مادية، هكذا قال بعض الفقهاء، وحكاه في

فتح خير.

قال ابن بطال: لم يقع من النبي ﷺ القصد إلى تفضيل بعض النساء على بعض، بل باعتبار ما اتفق وأنه لو وجد الشاة في كل منهن لأولم بها لأنه كان أجود الناس ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بأمور الدنيا في التائق. وقال غيره: يجوز أن يكون فعل ذلك ليان الجواز.

وقال الكرماني: لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان الشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويجها إياها بالوحي.

وقال ابن المنير: يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تخصيص بعضهن دون بعض في الإنفاق والإلطف.

قوله: (وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ) صفة هذه ليست بصحابة، وحديثها مرسل، وقد رواه البعض عنها عن عائشة، ورجح النسائي قول من لم يقل: عن عائشة، ولكنه قد روى البخاري عنها في كتاب الحج أنها قالت: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» وقد ضعف ذلك المزني بأنه مروي من طريق أبان بن صالح، وكذلك صرح بتضعيفه ابن عبد البر في التمهيد.

ويجاب بأنه قد وثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم حتى قال الذهبي في مختصر التهذيب: ما رايت أحداً ضعف أبان بن صالح، وما يدل على ثبوت صحبتها ما أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديثها قالت: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمِخْجَنٍ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ».

قال المزني: هذا بضعف قول من أنكر أن يكون لها رؤية، فإن إسناده حسن فيحتمل أن يكون مراد من أطلق أنه مرسل، يعني من مراسيل الصحابة لأنها ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بعد والتزوج كان بالمدينة.

قوله: (عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ) قال الحافظ: لم أقف على تعيين اسمها صريحاً وأقرب ما يفسر به: أم سلمة. فقد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسنده إلى «أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا خَطَبَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَ قِصَّةَ تَزْوِيجِهِ، قَالَتْ: فَأَذْخَلَنِي بَيْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ خُزَيْمَةَ فَوَازَا جَرَّةً فِيهَا شَيْءٌ مِنْ شَعِيرٍ فَأَخَذْتُهُ فطَحْتُهُ ثُمَّ عَصَدْتُهُ فِي الْبَرْمَةِ وَأَخَذْتُ شَيْئاً مِنْ إِهَالَةٍ فَأَذْخَلْتُهُ، فَكَانَ ذَلِكَ طَعَامَ رَسُولِ

قال في الفتح: وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عقبه، أو عند الدخول أو عقبه، أو يوسع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول؟ على أقوال، قال النووي: اختلفوا فحكى القاضي عياض أن الأصح عند المالكية استحبابها بعد الدخول، وعن جماعة منهم عند العقد.

وعن ابن جندب عند العقد وبعد الدخول، قال السبكي: والمنقول من فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول، انتهى.

وفي حديث أنس عند البخاري وغيره التصريح بأنها بعد الدخول لقوله: «أَصْبَحَ هَرُومًا بِزَيْنَبٍ فَذَعَا الْقَوْمَ».

قوله: (وَلَوْ بِشَاةٍ) لو هذه ليست الامتناعية، وإنما هي للتقليل. وفي الحديث دليل على أن الشاة أقل ما يجزىء في الوليمة عن المورس، ولولا ثبوت أنه ﷺ أولم على بعض نسائه بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما يجزىء في الوليمة مطلقاً، ولكن هذا الأمر من خطاب الواحد وفي تناوله لغیره خلاف في الأصول معروف.

قال القاضي عياض: واجمعوا على أنه لا حد لأكثر ما يولم به، وأما أقله فلكذلك، ومهما تسر أجزاء، والمستحب أنها على قدر حال الزوج.

قوله: (مَا أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ... إلخ) هذا محمول على ما. انتهى.

إليه علم أنس أو لما وقع من البركة في وليمتها حيث أشبع المسلمين خبزاً ولحماً من الشاة الواحدة وإلا فالذي يظهر أنه أولم على ميمونة بنت الحارث التي تزوجها في عمرة القضية بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليمتها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحال، لأن ذلك كان بعد فتح خير.

وقد وسع الله على المسلمين في فتحها عليهم هكذا في الفتح، وما ادعاه من الظهور ممنوع لأن كونه دعا أهل مكة لا يستلزم أن تكون الوليمة بشاة أو بأكثر منها، بل غاية أن يكون فيها طعام كثير يكفي من دعاهم، مع أنه يمكن أن يكون في تلك الحال الطعام الذي دعاهم إليه قليلاً ولكنه يكفي الجميع بتبريكه ﷺ عليه، فلا تدل كثرة المدعوين على كثرة الطعام، ولا سيما وهو في تلك الحال مسافر، فإن السفر مظنة لعدم التوسعة في الوليمة الواقعة فيه، فيعارض هذا مظنة التوسعة لكون الوليمة واقعة بعد

إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيَجِبْ». وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيَجِبْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٣٦-٣٧٣٩). ٢٧٥٥- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٢) وَمُسْلِمٌ (١٤٣٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٤٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٥١) وَقَالَ فِيهِ: «وَهُوَ صَائِمٌ».

٢٧٦١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ. وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الطَّعَامِ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَالنَّسَائِيَّ (حم: ٢/ ٢٤٢ و ٥٠٧) (م: ١٤٣١ و ١١٥٠) (د: ٢٤٦٠ و ٢٤٦١) (ت: ٧٨٠ و ٧٨١) (هـ: ١٧٥٠ و ١٧٥١).

٢٧٦٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الطَّعَامِ، فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ فَذَلِكَ لَهُ إِذْنٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٣٣/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٥١٩٠).

الرَّوَايَةُ الَّتِي انفرد بها أبو داود بلفظ: «وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دُعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا».. إلخ في إسناده أبان بن طارق البصري، سئل عنه أبو زرعة الرازي فقال: شيخ مجهول.

وقال أبو أحمد بن عدي: وأبان بن طارق لا يعرف إلا بهذا الحديث، وهذا الحديث معروف به وليس له أنكر من هذا الحديث.

وفي إسناده أيضًا درست بن زياد ولا يحتج بحديثه، ويقال: هو درست بن حمزة، وقيل: بل هما اثنان ضعيفان.

وحديث أبي هريرة الآخر رجال إسناده ثقات، لكنه قال أبو داود: يقال: قتادة لم يسمع من أبي رافع شيئًا.

قوله: «شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ» إنما سماه شرًا لما ذكر عقبه، فكأنه قال: شرَّ الطَّعَامِ الَّذِي شَأْنُهُ كَذَا.

وقال الطَّبِيُّ: اللام في الوليمة للعهد إذ كان من عادة الجاهلية أن يدعوا الأغنياء ويتركوا الفقراء، وقوله: «يُدْعَى».. إلخ، استئناف وبيان لكونها شرَّ الطَّعَامِ.

وقال البيضاوي: «مِنْ» مقدرة، كما يقال: شرَّ النَّاسِ من أكل وحده: أي من شرهم.

قوله: (تُدْعَى.. إلخ) الجملة في موضع الحال.

الله ﷺ، وأخرج ابن سعد أيضًا بإسناد صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلمة أخبرته فذكرت قصة خطبتها وتزويجها وقصة الشعر.

قوله: (يَبْنِي بِصَفِيَّةٍ) أصله يبني خباءً جديدًا مع صَفِيَّةٍ أو بسببها ثم استعمل البناء في الدخول بالزوجة، يقال: بنى الرجل بالمرأة: أي دخل بها. وفيه دليل على أنها تؤثر المرأة الجديدة ولو في السفر.

قوله: (الْتَمَرُ وَالْأَقِطُ وَالسَّمْنُ) هذه الأمور الثلاثة إذا خلط بعضها ببعض سميت حسيًا.

قوله: (بِالْأَنْطَاعِ) جمع نطع بفتح النون وكسرهما مع فتح الطاء وإسكانها أفصحهن كسر النون مع فتح الطاء. والأقبط بفتح الهمزة وكسر القاف وقد سكن بعدها طاء مهملّة، وقد تقدّم تفسيره في الفطرة.

وهذه القصة دليل على اختصاص الحجاب بالحرائر من زوجاته ﷺ، لجعل الصحابة رضي الله عنهم الحجاب أمانة كونها حرّة.

بَابُ إِجَابَةِ الدَّاعِي

٢٧٥٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ تُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَتُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/ ٢٤١) (خ: ٥١٧٧) (م: ١٤٣٢) (١٠٧ و ١١٠). وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يَمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٧٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَجْبِسُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا»، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/ ٣٧ و ٦٨ و ١٢٧ و ١٤٦) (خ: ٥١٧٣ و ٥١٧٩) (م: ١٤٢٩). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَزَادَ: «فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَذْءُ» وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دُعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَفِي لَفْظٍ:

ويجب أولاً بأن هذا مصادرة على المطلوب، لأن الوليمة المطلقة هي محل النزاع.

وثانياً بأن في أحاديث الباب ما يشعر بالإجابة إلى كل دعوة، ولا يمكن فيه ما ادّعاء في الدعوة وذلك نحو ما في رواية ابن عمر بلفظ: «من دعي فلم يجب فقد عصى الله» وكذلك قوله: «مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نُحُورٍ فَلْيُجِبْ» وقد ذهب إلى وجوب الإجابة مطلقاً بعض الشافعية، ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة.

وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين. وجزم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية، وبالف السرخسي منهم، فنقل فيه الإجماع.

وحكاه صاحب البحر عن العترة، ولكن الحق ما ذهب إليه الأولون لما عرفت.

قال في الفتح بعد أن حكى وجوب الإجابة إلى وليمة العرس: إن شرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفاً حراً رشيداً، وأن لا يخص الأغنياء دون الفقراء، وأن لا يظهر قصد التؤدة لشخص لرغبة فيه أو رهبة منه، وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح، وأن يختص باليوم الأول على المشهور، وأن لا يسبق، فمن سبق تعينت الإجابة له دون الثاني، وأن لا يكون هناك ما يتأذى بحضوره من منكر أو غيره، وأن لا يكون له عذر، وسيأتي البحث عن أدلة هذه الأمور إن شاء الله تعالى.

قوله: (دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا) بضم الميم وكسر الغين المعجمة اسم فاعل من أغار بغير: إذا نهب مال غيره، فكأنه شبه دخوله على الطعام الذي لم يدع إليه بدخول السارق الذي يدخل بغير إرادة المسالك لأنه اختلف بين الداخلين، وشبه خروجه بخروج من نهب قوماً وخرج ظاهراً بعدما أكل، بخلاف الدخول فإنه دخل ختفياً خوفاً من أن يمنع، وبعد الخروج قد قضى حاجته فلم يبق له حاجة إلى التستر.

قوله: (فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ) بفتح الطاء وكسر العين: أي أكل. قوله: (وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ) فيه دليل على أن نفس الأكل لا يجب على المدعو في عرس أو غيره، وإنما الواجب الحضور. وصحح النووي وجوب الأكل ورجحه أهل الظاهر، ولعل متمسكه في الرواية الأخرى من قوله: «وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ».

ووقع في رواية للطبراني من حديث ابن عباس: «بَشِ الطَّعَامَ طَعَامَ الْوَلِيمَةِ يَدْعَى إِلَيْهِ الشَّبْعَانُ وَيُحْسِنُ عَنْهُ الْجُوعَانُ».

قوله: (فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) احتج بهذا من قال بوجوب الإجابة إلى الوليمة، لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب.

وقد نقل ابن عبد البر والقاضي عياض والنووي الاتفاق على وجوب الإجابة لوليمة العرس.

قال في الفتح: وفيه نظر، نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب، وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين، ونص عليه مالك. وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة. وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب.

وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية. وحكي في «البحر» عن العترة والشافعية أن الإجابة إلى وليمة العرس مستحبة كغيرها، ولم يحك الوجوب إلا عن أحد قولي الشافعية، فانظر كم التفاوت بين من حكى الإجماع على الوجوب وبين من لم يحكه إلا عن قول لبعض العلماء، والظاهر الوجوب للأوامر الواردة بالإجابة من غير صارف لها عن الوجوب، ولجعل الذي لم يجب عاصياً، وهذا في وليمة النكاح في غاية الظهور، وأما في غيرها من الولائم الآتية، فإن صدق عليها اسم الوليمة شرعاً كما سلف في أول الباب كانت الإجابة إليها واجبة.

لا يقال: ينبغي حمل مطلق الوليمة على الوليمة المقيدة بالعرس كما وقع في رواية حديث ابن عمر المذكورة بلفظ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ».

لأننا نقول: ذلك غير صالح للتقييد لما وقع في الرواية المتعقبة لهذه الرواية بلفظ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نُحُورٍ» وأيضاً قوله: «مَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ» يدل على وجوب الإجابة إلى غير وليمة العرس.

قال في الفتح: وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة، وهي بفتح الدال على المشهور، وضمها قطرب في مثلثاته وغلطوه في ذلك على ما قال النووي. وقال في الفتح أيضاً في باب آخر: والذي يظهر أن اللام في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة أولاً.

قال: وقد تقدم أن الوليمة إذا أطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فإنها تقيد، انتهى.

وقال في التلخيص: إن إسناده هذا الحديث ضعيف.

ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من رواية حميد بن عبد الرحمن عن أبيه به.

وقد جعل الحافظ حديث عائشة المذكور شاهداً للحديث الأول.

ووجه ذلك أن إثارة الأقرب بالهدية يدل على أنه أحق من الأبعد في الإحسان إليه فيكون أحق منه بإجابة دعوته مع اجتماعهما في وقت واحد، فإن تقدم أحدهما كان أولى بالإجابة من الآخر، سواء كان السابق هو الأقرب أو الأبعد، فالقرب وإن كان سبباً للإثارة ولكنه لا يعتبر إلا مع عدم السبق، فإن وجد السبق فلا اعتبار بالقرب، فإن وقع الاستواء في قرب الدار وبعدها مع الاجتماع في الدعوة، فقال الإمام يحيى: يقرع بينهما. وقد قيل: إن من مرجحات الإجابة لأحد الداعين كونه رحماً أو من أهل العلم أو الورع أو القرابة من النبي ﷺ.

بَابُ إِجَابَةِ مَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ أَذْغُ مَنْ لَقِيتُ وَحُكْمُ الإجابة في اليوم الثاني والثالث

٢٧٦٥- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِيهِ، فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمَّ سَلِيمٍ حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ، فَقَالَتْ: يَا أَنَسُ أَذْهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَهَبْتُ بِهِ، فَقَالَ: ضَعْنِي، ثُمَّ قَالَ: أَذْهَبَ فَادْخُلْ لِي فَلَنَا وَفَلَانًا وَمَنْ لَقِيتُ، فَذَعُونِ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ، مَنَّفَقْ عَلَيْهِ (حم: ١٦٣/٣) (خ: ٥١٦٣) (م: ١٤٢٨) وَلَقِظْهُ لِمُسْلِمٍ».

قوله: (حَيْسًا) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية بعدها سين مهملة، وهو ما يتخذ من الأقط والتمر والسمن، وقد يجعل عوض الأقط الدقيق.

قوله: (فِي تَوْرٍ) بفتح الفوقية وسكون الواو وآخره راء مهملة: وهو إناء من نحاس أو غيره.

والحديث فيه دليل على جواز الدعوة إلى الطعام على الصفة التي أمر بها ﷺ من دون تعيين المدعو، وفيه جواز إرسال الصغير إلى من يريد المرسل دعوته إلى طعامه وقبول الهدية من المرأة الأجنبية ومشروعية هدية الطعام.

وفيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ، فإنه قد روي أن ذلك الطعام كفى جميع من حضر إليه وكانوا جمعاً كثيراً مع كونه شيئاً يسيراً كما يدل على ذلك قوله: «فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ» وكون الحامل

قوله: (فَإِنْ كَانَ صَاحِبًا فَلْيُصَلِّ) وقع في رواية هشام بن حسان في آخره «وَالصَّلَاةُ: الدَّعَاءُ» ويؤيده ما وقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع: «فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبًا فَلْيَذْغُ» وهو يرد قول بعض الشراح أنه محمول على ظاهره، وأن المراد فليشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها ويحصل لأهل المنزل والحاضرين بركاتها.

ويرويه أيضاً حديث: «لَا صَلَاةَ بِخَفْزَةِ طَعَامٍ».

وفي الحديث دليل على أنه يجب الحضور على الصائم ولا يجب عليه الأكل، ولكن هذا بعد أن يقول للداعي: إِنِّي صَائِمٌ، كما في الرواية الأخرى فإن عذره من الحضور بذلك وإلا حضر، وهل يستحب له أن يفطر إن كان صومه تطوعاً؟ قال أكثر الشافعية وبعض الحنابلة: إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطر وإلا فالصوم. وأطلق الروياني استحباب الفطر، وهذا على رأي من يجوز الخروج من صوم النفل.

وأما من يوجب الاستمرار فيه بعد التلبس به فلا يجوز.

قوله: (فَذَلِكَ إِذْنٌ لَهُ) فيه دليل على أنه لا يجب الاستئذان على المدعو إذا كان معه رسول الداعي وأن كون الرسول معه بمنزلة الإذن.

بَابُ مَا يُصْنَعُ إِذَا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ

٢٧٦٣- عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عُمَيْدٍ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْدِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَاجِبُ أَقْرَبَهُمَا بَابًا، فَإِنْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا أَقْرَبَهُمَا جَوَارًا، فَإِذَا سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَاجِبُ الَّذِي سَبَقَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٨/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٥٦).

٢٧٦٤- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ لِي جَارَتَيْنِ فَلِي أَيْهُمَا أَكْثَرُ؟ فَقَالَ: لِي أَقْرَبُهُمَا مِنْكَ بَابًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٥/٦) وَابْنُ خَرَّازٍ (٢٢٥٩).

الحديث الأول في إسناده أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن المعروف بالدالاني، وقد وثقه أبو حاتم الرازي.

وقال الإمام أحمد: لا بأس به.

وقال ابن معين: ليس به بأس.

وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: في حديثه لين إلا أنه يكتب حديثه.

وحكي عن شريك أنه قال: كان مرجئاً.

له ذلك الصغير.

قال النووي: إذا أوم ثلاثاً فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة، وفي اليوم الثاني لا تجب قطعاً ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الأول انتهى.

وذهب بعض العلماء إلى الوجوب في اليوم الثاني، وبعضهم إلى الكراهة، وإلى كراهة الإجابة في اليوم الثالث ذهب الشافعية والحنابلة والهادوية.

وأخرج ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت: «لَمَّا تَزَوَّجَ أَبِي دَعَا الصَّحَابَةَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْأَنْصَارِ دَعَا أَبِي بِنَ كَعْبٍ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَغَيْرَهُمَا، فَكَانَ أَبِي صَائِماً، فَلَمَّا طَعِمُوا دَعَا أَيُّهَاً، وأخرجه عبد الرزاق وقال فيه: «ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ».

وقد ذهب إلى استحباب الدعوة إلى سبعة أيام المالكية كما حكى ذلك القاضي عياض عنهم.

وقد أشار البخاري إلى ترجيح هذا المذهب فقال: باب إجابة الوليمة والدعوة، ومن أوم سبعة أيام ولم يؤقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين، انتهى. ولا يخفى أن أحاديث الباب يقوي بعضها بعضاً، فتصلح للاحتجاج بها على أن الدعوة بعد اليومين مكروهة.

بَابُ مَنْ دُعِيَ فَرَأَى مُنْكَرًا فَلْيُنْكِرْهُ وَإِلَّا فَلْيَرْجِعْ

٢٧٦٧- قَدْ سَبَقَ قَوْلُهُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُنْكِرْهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَقْلِبْهُ» (حم: ١٠/٣) (م: ٤٩) (٧٨) (د: ١١٤٠) (هـ: ١٢٧٥).

٢٧٦٨- وَحْنٌ «عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَنَعْتُ طَعَامًا فَدَعَوْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ فَرَأَى فِي الْبَيْتِ تَصَاوِيرَ فَرَجَعَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٣٥٩).

٢٧٦٩- وَحْنُ ابْنِ حَمْرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَطْعَمَيْنِ: عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يَشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، وَأَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ مُنْطَبِعٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٧٤).

٢٧٧٠- وَحْنٌ عُمَرُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَقْعُدُ عَلَى مَائِدَةٍ يَذَارُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَامَ إِلَّا بِإِزَارٍ، وَمَنْ كَانَتْ تَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا تَدْخُلُ الْحَمَامَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠/١)، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٠١) بِمَعْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قَالَ أَحْمَدُ: وَقَدْ خَرَجَ أَبُو

٢٧٦٦- وَعَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ التَّقْفِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ يُقَالُ لَهُ: مَعْرُوفًا، وَأُنْتَسَى عَلَيْهِ. قَالَ قَتَادَةُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْمُهُ زُهَيْرُ بْنُ عُثْمَانَ فَلَا أَذْرِي مَا اسْمُهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلِيمَةُ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ، وَالْيَوْمُ الثَّانِي مَعْرُوفٌ، وَالْيَوْمُ الثَّلَاثُ سُنَّةٌ وَرِيَاءٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٤٥)، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٩٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ مَاجَةَ (١٩١٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

الحديث الأول أخرجه أيضاً النسائي والدارمي والبيهقي، وأخرجه البغوي في معجم الصحابة فيمن اسمه زهير، قال: ولا أعلم له غيره. وقال ابن عبد البر: في إسناده نظر، يقال له: إنه مرسل وليس له غيره، وذكر البخاري هذا الحديث في تاريخه الكبير في ترجمة زهير بن عثمان وقال: لا يصح إسناده ولا يعرف له صحبة.

وهم ابن قانع فذكره في الصحابة فيمن اسمه معروف، وذلك أنه وقع في السنن والمسند عن رجلٍ من ثقيفٍ كان يقال له معروفًا: أي ينشئ عليه، وحديث ابن مسعود استغربه الترمذي.

وقال الدارقطني: تفرد به زياد بن عبد الله عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عنه، قال الحافظ: وزياد مختلف في الاحتجاج به، ومع ذلك فسماعه عن عطاء بعد الاختلاط.

وحديث أبي هريرة في إسناده عبد الملك بن حسين النخعي الواسطي، قال الحافظ: ضعيف.

وفي الباب عن أنسٍ عند البيهقي وفي إسناده بكر بن خنيس وهو ضعيف، وذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في العلل من حديث الحسن عن أنسٍ، ورجحاً رواية من أرسله عن الحسن. وفي الباب أيضاً عن وحشي بن حربٍ عند الطبراني بإسنادٍ ضعيف.

وعن ابن عباسٍ عنده أيضاً بإسنادٍ كذلك.

الحديث فيه دليل على مشروعية الوليمة في اليوم الأول وهو من متمسكات من قال بالوجوب كما سلف، وعدم كراهتها في اليوم الثاني لأنها معروفة والمعروف ليس بمنكر ولا مكروه، وكراهتها في اليوم الثالث لأن الشيء إذا كان للسمة والرياء لم يكن حلالاً.

مسعود الأنصاري، ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية. ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضاً لكن لم أقف عليه.

وأخرج أحمد في كتاب الزهد من طريق عبد الله بن عتبة قال: «دَخَلَ ابْنُ عُمَرَ بَيْتَ رَجُلٍ دَعَا إِلَى عُرْسٍ فَبَادَا بَيْنَهُ قَدْ سُرِيَ بِالْكُرُوبِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: يَا فُلَانُ مَتَى تَحَوَّلْتَ الْكَعْبَةَ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ لِنَفَرٍ مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ: لِيَهْتِكَ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا يَلِيهِ».

وأحاديث الباب وآثاره فيها دليل على أنه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكرٌ مما نهى الله ورسوله لما في ذلك من إظهار الرضا بها.

قال في الفتح: وحاصله إن كان هناك محرّمٌ وقدر على إزالته فإزاله فلا بأس، وإن لم يقدر فليرجع، وإن كان ممّا يكره كراهة تنزيه فلا يخفى الورع. وقال: وقد فصل العلماء في ذلك، فإن كان هناك لمؤمّماً اختلف فيه فيجوز الحضور، والأولى الترك، وإن كان هناك حرامٌ كشرب الخمر نظر، فإن كان المدعوّ ممن إذا حضر رفع لأجله فليحضر، وإن لم يكن كذلك ففيه للشافعية وجهان: أحدهما: يحضر وينكر بحسب قدرته وإن كان الأولى أن لا يحضر. قال البيهقي: وهو ظاهر نصّ الشافعية وعليه جرى العراقيون من أصحابه.

وقال صاحب الهداية من الحنفية: لا بأس أن يقعد ويأكل إذا لم يكن يقتدى به فإن كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لما فيه من شين الدين وفتح باب المعصية.

وحكي عن أبي حنيفة أنه قعد، وهو محمولٌ على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به. قال: هذا كلّهُ بعد الحضور، فإن علم قبله لم يلزمه الإجابة.

والوجه الثاني للشافعية: تحريم الحضور لأنّه كالرضا بالمنكر، وصحّحه المروزيّ فإن لم يعلم حتّى حضر فلينبههم، فإن لم ينتهوا فليخرج إلا إن خاف على نفسه من ذلك.

وعلى ذلك جرى الحنابلة، وكذا اعتبر المالكية في وجوب الإجابة أن لا يكون هناك منكرٌ، وكذلك الهادوية.

وحكى ابن بطّال وغيره عن مالكٍ أن الرّجل إذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له أن يحضر موضعاً فيه لمؤمّماً أصلاً، ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ

أَيُّوبَ حِينَ دَعَا ابْنَ عُمَرَ فَرَأَى النَّبِيْتَ قَدْ سُرِيَ وَدَعَا حَذِيفَةَ فَخَرَجَ، وَإِنَّمَا رَأَى شَيْئاً مِنْ زِيِّ الْأَعَاجِمِ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَرَأَى ابْنَ مَسْعُودٍ صُورَةً فِي النَّبِيْتَ فَرَجَعَ.

الحديث الأول الذي أشار المصنّف إليه قد سبق في باب خطبة العيد وأحكامها من كتاب العيدين.

وحديث عليّ أخرجه ابن ماجه بإسناد رجاله رجال الصّحيح، وسياقه هكذا: حدّثنا أبو كريب قال: حدّثنا وكيع عن هشام الدّستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيّب عن عليّ فذكره. وتشهد له أحاديث قد تقدّمت في باب حكم ما فيه صورة من الثياب من كتاب اللباس.

وحديث ابن عمر أخرجه أيضاً النسائي والحاكم، وهو من رواية جعفر بن برقان عن الزّهرري ولم يسمع منه.

وقد اعلّ الحديث بذلك أبو داود والنسائي وأبو حاتم؛ ولكنّه قد روى أحمد والنسائي والترمذي والحاكم عن جابر مرفوعاً: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَفْعُدْ عَلَى مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ» وأخرجه أيضاً الترمذي من طريق ليث بن أبي سليم عن طاووس عن جابر.

وهذا الحديث هو الذي أشار إليه المصنّف، وقد حسّنه الترمذي، وقال الحافظ: إسناده جيّد. وأمّا الطّريق الأخرى التي انفرد بها الترمذي فإسنادها ضعيف.

وأخرج نحوه البزار من حديث أبي سعيد والطبراني من حديث ابن عباس وعمران بن حصين.

وحديث عمر إسناده ضعيفٌ كما قاله الحافظ في التلخيص. وأثر أبي أيّوب رواه البخاري في صحيحه معلقاً بلفظ: ودعا ابن عمر أبا أيّوب فرأى في البيت سترًا فقال: غلبنا عليه النساء، فقال: من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، «والله لا أطعم لكم طعاماً فرجّج» وقد وصله أحمد في كتاب الورع ومسّد في مسنده والطبراني.

وأثر ابن مسعود قال الحافظ: كذا في رواية المستملي والأصيلي والقاسبي.

وفي رواية الباقرين أبو مسعود، والأول تصحيفٌ فيما أظنّ فإني لم أر الأثر الملق إلا عن أبي مسعود عقبة بن عمر.

وأخرجه البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود وسنده صحيح، وخالد بن سعد هو مولى أبي

حديث زيد بن خالد، قال في مجمع الزوائد: أخرجه أحمد والطبراني، وفي إسناده رجلٌ لم يسم. وحديث عمران قد تقدّم، وتقدّم في شرحه الكلام عليه وعلى الثار.

والحاصل أنّ أحاديث النهي عن النهي ثابتة عن النبي ﷺ من طريق جماعة من الصحابة في الصحيح وغيره، وهي تقتضي تحريم كل انتهاب.

ومن جملة ذلك انتهاب الثار، ولم يأت ما يصلح لتخصيصه، ولو صحّ حديث جابر الذي أورده الجويني وصحّحه وأورده الغزالي والقاضي حسين من الشافعية لكان مخصصاً لمعوم النهي عن النهي، ولكنه لم يثبت عند أئمة الحديث المعبرين حتّى قال الحافظ: إنه لا يوجد ضعيفاً فضلاً عن صحيح.

والجويني وإن كان من أكابر العلماء فليس هو من علماء الحديث وكذلك الغزالي والقاضي حسين وإنما هم من الفقهاء الذين لا يميّزون بين الموضوع وغيره كما يعرف ذلك من له أنسة بعلم السنة وأطلاع على مؤلفات هؤلاء.

ولفظ حديث جابر عندهم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَضَرَ فِي إِمْلَاكِ فَأَمِيٍّ بِأَطْبَاقٍ فِيهَا جُزْزٌ وَلَوْزٌ فَتَثَرْتُ فَقَبَضْنَا أُيْدَيْنَا فَقَالَ: مَا لَكُمْ لَا تَأْخُذُونَ؟ فَقَالُوا: إِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ النَّهْيِ، فَقَالَ: إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ نَهْيِ النَّاسِ خُذُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ فَجَازَيْنَاهُ» ولكنه قد روى هذا الحديث البيهقي من حديث معاذ بن جبل بإسناد ضعيف منقطع.

ورواه الطبراني من حديث عائشة عن معاذ، وفيه بشر بن إبراهيم الفلوج، قال ابن عدي: هو عندي ممن يضع الحديث، وساقه العجلي من طريقه ثم قال: لا يثبت في الباب شيء، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

ورواه أيضاً من حديث أنس، وفي إسناده خالد بن إسماعيل. قال ابن عدي: يضع الحديث، وقال غيره: كذاب.

وقد روى ابن أبي شيبه في مصنفه عن الحسن والشعبي أنّهما كانا لا يريان به بأساً.

وأخرج كراهيته عن ابن مسعود وإبراهيم النخعي وعكرمة. قال في «البحر»: فصل: والثار بضمّ النون وكسرهما: ما ينشر في النكاح أو غيره.

مسألة: الحسن البصري ثمّ القاسم وأبو حنيفة وأبو عبيد وابن المنذر من أصحاب الشافعي وهو مباح إذا ما نثره مالكه إلا إباحة له.

إجابة طعّام الفاسقين» أخرجه الطبراني في الأوسط.

قوله: (فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَامُ.. إلخ) قد تقدّم الكلام على ذلك في باب ما جاء في دخول الحمام من كتاب الغسل.

قوله: (فَرَأَى الْيَتِيمَ قَدْ سَتَرَ) اختلف العلماء في حكم ستر البيوت والجدران فجزم جمهور الشافعية بالكراهة.

وصرح الشيخ نصر الدين المقدسيّ منهم بالتحريم. واحتجّ بحديث عائشة عند مسلم أنّ النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُو الْحِجَابَةَ وَالطَّيْنَ، وَجَذَبَ السَّتْرَ حَتَّى هَتَكَهُ» قال البيهقي: هذه اللفظة تدلّ على كراهة ستر الجدر، وإن كان في بعض الفاظ الحديث أنّ المنع كان بسبب الصورة.

وقال غيره: ليس في السياق ما يدلّ على التحريم وإنما فيه نفي الأمر بذلك، ونفي الأمر لا يستلزم ثبوت النهي، لكن يمكن أن يحتجّ بفعله ﷺ في هتكه.

وقد جاء النهي عن ستر الجدر صريحاً منها في حديث ابن عباسٍ عند أبي داود وغيره: «لَا تَسْتَرُوا الْجُذُرَ بِالثِّيَابِ» وفي إسناده ضعف، وله شاهد مرسل ابن عباسٍ بن علي بن الحسين، أخرجه ابن وهب، ثمّ البيهقي من طريقه.

وعند سعيد بن منصور من حديث سلمان موقوفاً أنّه أنكر ستر البيت.

وقال: «أَمْخُمُومٌ يَنْتَكُمُ وَتَحُولُ الْكُتْبَةُ عِندَكُمْ؟» ثمّ قال: لا أَدْخُلُهُ حَتَّى يَهْتَكُ» وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعبٍ عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنّه رأى بيتاً مستوراً فقعد وبكى، وذكر حديثاً عن النبي ﷺ فيه: «كَيْفَ بِكُمْ إِذَا سَتَرْتُمْ بَيُوتَكُمْ» الحديث وأصله في النسائي.

بَابُ حُجَّةٍ مِّنْ كَرِهِ الثَّارِ وَالْإِنْتِهَابِ مِنْهُ

٢٧٧١- عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّهُ «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّهْيِ وَالْخُلْسَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٧/٤).

٢٧٧٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَثَلَةِ وَالنَّهْيِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٧/٤) وَابْنُ خَبَرٍ (٢٤٧٤).

٢٧٧٣- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٠/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٠١) وَصَحَّحَهُ،

٢٧٧٤- وَقَدْ سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مِثْلُهُ (حم): (٤٣٩/٤).

وذكر المحاملي في الولائم: العترة بفتح المهملة ثم مشأوة مكسورة: وهي شاة تدبح في أول رجب. وتعقب بأنها في معنى الأضحية فلا معنى لذكرها مع الولائم. قيل: ومن جملة الولائم تحفة الزائر.

بَابُ الدَّفِّ وَاللَّهُوِ فِي النِّكَاحِ

٢٧٧٦- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَصُلِّ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الدَّفُّ وَالصَّوْتُ فِي النِّكَاحِ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٤١٨/٣) (ت: ١٠٨٨) (ن: ٦/١٢٧) (هـ: ١٨٩٦).

٢٧٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْلَمُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغِرْبَالِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٨٩٥).
٢٧٧٨- وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا رَفَعَتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ مَا كَانَ مَعَكُمْ مِنْ لَهْوٍ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٩/٦) وَابْنُ خَرِيفٍ (٥١٦٢).

٢٧٧٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ جَدِّهِ أَبِي حَسَنِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ نِكَاحَ السَّرِّ حَتَّى يُضْرَبَ بِدَفٍّ وَيُقَالَ: أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ، فَحَيُّوْنَا نَحْيَكُمْ» رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ (٧٧-٧٨).

٢٧٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ ذَاتَ قُرْبَةٍ لَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَهْدَيْتُمُ الْفَتَاةَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: أَرْسَلْتُمْ مَعَهَا مَنْ يُعْتِي؟ قَالَتْ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْأَنْصَارَ قَوْمٌ فِيهِمْ غَرَلٌ، فَلَوْ بَعَثْتُمْ مَعَهَا مَنْ يَقُولُ: أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَحَيَّاْنَا وَحَيَّاكُمْ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٩٠٠).

٢٧٨١- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ عَنِ الرَّبِيعِ بَنِي مُعَاوِيَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ بُيُوتِي عَلَيَّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي وَجُوزَاتٍ يَضْرِبُنِ بِالدَّفِّ يَنْدُبُنَ مَنْ قُبِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ يَنْدُبُ، حَتَّى قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولِي هَكَذَا وَقُولِي كَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَالتِّرْمِذِيَّ (حم: ٣٥٩/٦) (خ: ٥١٤٧) (د: ٤٩٢٢) (ت: ١٠٩٠) (هـ: ١٨٩٧).

حديث محمد بن حاطب حسن الترمذي.

قال: ومحمد بن حاطب قد رأى النبي ﷺ وهو صغير، وأخرجه الحاكم.

الإمام يحيى: ولا قول للهادي فيه لا نصاً ولا تحريجاً. عطاء وعكرمة وابن أبي ليلى وابن شبرمة ثم الشافعي ومالك: بل يكره لمنافاته المروءة والوقار الصميري: يندب ويكره الانتهاب لذلك.

قلت: الأقرب ندبهما لخبر جابر انتهى. وقد تقدم في باب من أذن في انتهاب أضحيتيه من أبواب الضحايا حديث جعله المصنف حجة لمن رخص في الثار.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ دَعْوَةِ الْخِتَانِ

٢٧٧٥- عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: دُعِيَ عُمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ إِلَى خِتَانٍ فَأَمَى أَنْ يُجِيبَ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّا كُنَّا لَا نَأْتِي الْخِتَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَدْعَى لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٧/٤).
الأثر هو في مسند أحمد بإسناد لا مطعن فيه إلا أن فيه ابن إسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس، وقد أخرجه الطبراني في الكبير بإسناد أحمد، وأخرجه أيضاً بإسناد آخر فيه حمزة العطار، وثقه ابن أبي حاتم وضعفه غيره.

وقد استدلل به على عدم مشروعية إجابة وليمة الختان لقوله: «كُنَّا لَا نَأْتِي الْخِتَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وقد قدمنا أن مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وجوب الإجابة إلى سائر الولائم.

وهي على ما ذكره القاضي عياض والنووي ثمان: الأعدار -بعين مهملة وذال معجمة- للختان.

والعقيقة للولادة والخرس بضم المعجمة وسكون الراء بعدها السين المهملة لسلامة المرأة من الطلق، وقيل: هو طعام الولادة والعقيقة مختص بيوم السابع.

والتيعة لقدم المسافر مشتقة من التقع وهو الغبار. والوكيرة للمسكن المتجدد مأخوذة من الوكر وهو المأوى. والمستقر، والوضيمة بضاد معجمة: لما يتخذ عند المصيبة. والمادبة: لما يتخذ بلا سبب ودالها مضمومة ويجوز فتحها، انتهى.

وقد زيد وليمة الإملاك وهو التزويج، ووليمة الدخول وهو العرس، وقل من غاير بينهما، ومن الولائم: الإحذاق بكسر الهمزة وسكون المهملة وتخفيف الذال المعجمة وآخره قاف: الطعام الذي يتخذ عند حذاق الصبي، ذكره ابن الصباغ في الشامل وقال ابن الرفعة: هو الذي يصنع عند ختم القرآن.

قال: قلنا: هذا لا ينافي عموم قوله ﷺ: «إِنْ مَا نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ» الخبر ونحوه فيحمل على ضربة غير ملهية.

قال الإمام يحيى: دف الملاهي مدورّ جلده من رق أبيض ناعم في عرضه سلاسل يسمّى الطار، له صوت يطرب للحلاوة نغمته، وهذا لا إشكال في تحريمه وتعلّق النهي به.

وأما دف العرب فهو على شكل الغربال خلا أنّه لا خروق فيه وطوله إلى أربعة أشبار، فهو الذي أرادته ﷺ لأنّه المعهود حينئذٍ.

وقد حكى أبو طالب عن الهادي أنّه حرّم أيضاً إذ هو آلة لهو.

وحكى المؤيد بالله عن الهادي أنّه يكره فقط وهو الذي في الأحكام.

وقال أبو العباس وأبو حنيفة وأصحابه: بل مباح لقوله ﷺ: «وَأَضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالذُّفْرِ» وهذا هو الظاهر للأحاديث المذكورة في الباب بل لا يبعد أن يكون ذلك مندوباً، ولأنّ ذلك أقلّ ما يفيد الأمر في قوله: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ» الحديث، ويؤيد ذلك ما في حديث المازنيّ المذكور: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ نِكَاحَ السَّرِّ حَتَّى يَضْرِبَ بِذُفٍّ».

قوله: ما كان معكم لهو قال في الفتح في رواية شريك: «فَقَالَ: هَلْ يَنْتَهَمُ جَارِيَةٌ تَضْرِبُ بِالذِّفِّ وَتُغْنِي؟ قُلْتُ: تَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ: تَقُولُ: أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَحَيَّ أَسَا وَحَيَّ أَكُمْ وَلَوْلَا الذِّهْبُ الْأَخْمَرُ مَا خَلَّتْ بِوَادِيكُمْ وَلَوْلَا الْجَنْطَةُ السَّمَرَاءُ مَا سَبَيْتُمْ عَذَارِيَكُمْ».

قوله: (يُبَيِّ عَلِيٍّ) أي تزوج بي.

قوله: (كَمَجْلِسِكَ) بكسر اللام: أي مكانك.

قال الكرماني: هو محمول على أنّ ذلك كان من وراء حجاب، أو كان قبل نزول آية الحجاب أو عند الأمن من الفتنة.

قال الحافظ: والذي صحّ لنا بالأدلة القويّة أنّ من خصائصه ﷺ جواز الخلوة بالأجنبيّة والنظر إليها.

قال الكرماني: ويجوز أن تكون الرواية: كمجلسك، بفتح اللام.

قوله: (يَنْذُبُنْ) من التذبة بضمّ النون: وهي ذكر أوصاف الميت بالثناء عليه.

قال المهلب: وفي هذا الحديث إعلان النكاح بالذّف وبالغناء المباح، وفيه إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه لهو ما لم يخرج

وحديث عائشة في إسناده خالد بن إلياس وهو متروك.

وقد أخرجه أيضاً الترمذي بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوا فِي الْمَسَاجِدِ وَأَضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالذُّفْرِ» قال الترمذي: هذا حديث غريب، وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف في الحديث، وعيسى بن ميمون الذي يروي عن أبي نجیح هو ثقة انتهى.

وقد روى الترمذي هذا الحديث من طريق الأول وأخرجه أيضاً البيهقي وفي إسناده خالد بن إلياس وهو منكر الحديث.

وحديث عمرو بن يحيى سياقه في سنن ابن ماجه هكذا، حدّثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا جعفر بن عون، أخبرنا الأجلح عن أبي الزبير عن ابن عباس، فذكره.

والأجلح وثقه ابن معين العجلي، وضعفه النسائي، وبقيّة رجال الإسناد رجال الصحيح يشهد له حديث ابن عباس المذكور.

وحديث ابن عباس في إسناده الحسين بن عبد الله بن ضمرة.

قال في مجمع الزوائد: وهو متروك.

وأخرجه أيضاً الطبراني وأبو الشيخ.

وفي الباب عن عامر بن سعد قال: «دَخَلْتُ عَلَى قُرْظَةَ بِنْتِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ فِي عُرْسٍ وَإِذَا جَوَارٍ يُغْنَيْنِ، فَقُلْتُ: أَيُّ صَاحِبِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلٌ يَذَرُ يُفْعَلُ هَذَا عِنْدَكُمْ، فَقَالَا: اجْلِسْ إِنْ شِئْتَ فَاسْتَمِعْ مَعَنَا، وَإِنْ شِئْتَ فَادْهَبْ، فَإِنَّهُ قَدْ رُخِّصَ لَنَا اللَّهْوُ عِنْدَ الْعُرْسِ» أخرجه النسائي والحاكم وصححه.

وأخرج الطبراني من حديث السائب بن يزيد «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخِّصَ فِي ذَلِكَ».

قوله: (الذّف والصوّث) أي ضرب الذّف ورفع الصوّث.

وفي ذلك دليل على أنّه يجوز في النكاح ضرب الأذفاف ورفع الأصوات بشيء من الكلام نحو: أتيناكم أتيناكم ونحوه، لا بالأغاني المهيّجة للشرور المشتملة على وصف الجمال والفجور ومعاقرة الخمور، فإنّ ذلك يحرم في النكاح كما يحرم غيره، وكذلك سائر الملاهي المحرّمة.

قال في «البحر»: الأكثر: وما يحرم من الملاهي في غير النكاح يحرم فيه لعموم النهي.

النخعي وغيره: يباح في النكاح لقوله ﷺ: «وَأَضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالذُّفْرِ» فيقاس المزمار وغيره.

قوله: (إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ) قال في القاموس: أفدت المال: استفدته وأعطيته، انتهى. والمراد هنا الأول.

بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ تَزْوِجِ النِّسَاءِ بِهِ وَمَا لَا يُكْرَهُ

٢٧٨٤- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: «أَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي ابْنَةً غَرِيصًا، وَإِنَّهُ أَصَابَهَا حَصْبَةٌ فَتَمَرَّقَ شَعْرُهَا أَفَاصِلُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٤٥/٦) (خ: ٥٩٤١) (م: ٢١٢٢). وَتُتَّفَقُ عَلَى بَيْلِهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

٢٧٨٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ» (حم: ٢١/٢) (خ: ٥٩٤٠) (م: ٢١٢٤).

٢٧٨٦- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَمَلِّجَاتِ وَالْمُتَمَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ: مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» (حم: ١/٤٣٤) (خ: ٥٩٤٨) (م: ٢١٢٥).

٢٧٨٧- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ قَالَ -وَتَسْأَلُ قِصَّةً مِنْ شَعْرِ-: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْلِ هَذِهِ وَيَقُولُ: إِنَّمَا هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذُوا هَذِهِ نِسَاؤَهُمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمْ (حم: ٩٨/٤) (خ: ٥٩٣٢) (م: ٢١٢٧).

٢٧٨٨- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّهَا امْرَأَةٌ أَدْخَلَتْ فِي شَعْرِهَا مِنْ شَعْرِ غَيْرِهَا فَلَيْسَ بِهَا نِكَاحٌ» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٤١٥). وَفِي لَفْظٍ «أَيُّهَا امْرَأَةٌ زَادَتْ فِي شَعْرِهَا شَعْرًا لَيْسَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ زَوْرٌ تَزِيدُ فِيهِ» وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٤٤/٨) وَمَعْنَاهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٩٤/٩١) (خ: ٥٩٣٨) (م: ٢١٢٧).

٢٧٨٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّامِصَةِ وَالْوَاشِمَةِ وَالْوَاصِلَةِ إِلَّا مِنْ دَاءٍ» (حم: ١/٤١٥).

٢٧٩٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْعَنُ الْفَاشِشَةَ وَالْمَقْشُورَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُوشِمَةَ، وَالْوَاصِلَةَ وَالْمُوَصِلَةَ، وَرَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٦/٢٥٠). وَالنَّامِصَةُ: نَاتِفَةُ الشَّعْرِ مِنَ الْوَجْهِ. وَالْوَاشِشَةُ: الَّتِي تَشِيرُ الْأَسْنَانُ حَتَّى تَكُونَ لَهَا أَشْرٌ: أَيُّ تَحْدَثُ وَرَقَّةً تَفْعَلُ الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ تَنْشِبُهُ بِالْحَدِيدِ السِّنِّ. وَالْوَاشِمَةُ: الَّتِي تَسْرِرُ مِنَ الْبِلْدِ بِإِبْرَةِ ظَهْرِ الْكَفِّ وَالْمِعْصَمِ، ثُمَّ تُحْشِي بِالنَّكْحِ أَوْ بِالزُّوْرِ: وَهُوَ دُخَانُ الشَّخْمِ حَتَّى يَخْضِرَ. وَالْمُتَمَلِّجَةُ وَالْمُتَمَلِّجَةُ

عَنْ حَدِّ الْمَبَاحِ، وَسِيَائِي الْكَلَامِ فِي الْغَنَاءِ وَأَلَاتِ الْمَلَاهِي مَبْسُوطًا فِي أَبْوَابِ السَّبْقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الْبِنَاءُ عَلَى النِّسَاءِ وَمَا يَقُولُ إِذَا رُفِتَ إِلَيْهِ

٢٧٨٢- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ، فَأَمَّا نِسَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَخْطَى عِنْدَهُ مِنِّي، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ نِسَاؤُهَا فِي شَوَّالٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٥٤) وَمُسْلِمٌ (١٤٢٣) وَالنَّسَائِيُّ (٧٠/٦).

٢٧٨٣- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا أَوْ دَابَّةً فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتَيْهَا وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ» وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٩١٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٦٠) بِمَعْنَاهُ.

حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضًا النسائي وسكت عنه أبو داود، ورجال إسناده إلى عمرو بن شعيب ثقات.

وقد تقدّم اختلاف الأئمة في حديث عمرو بن شعيب، ولفظه في سنن أبي داود (إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ اشْتَرَى خَادِمًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرِ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ) وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا فَلْيَأْخُذْ بِذُرَّةِ سَنَامِهِ وَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ.

وفي رواية: «ثُمَّ لْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتَيْهَا» يَعْنِي الْمَرْأَةَ وَالْخَادِمَ وَلِبَدِيعِ الْبَرَكَةِ. اسْتَدَلَّ الْمُصَنِّفُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْبِنَاءِ بِالْمَرْأَةِ فِي شَوَّالٍ وَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ الْوَقْتَ لْخُصُوصِيَّةٍ لَهُ لَا تَوْجِدُ فِي غَيْرِهِ، لَا إِذَا كَانَ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الْإِتِّفَاقِ، وَكَوْنُهُ بَعْضُ أَجْزَاءِ الزَّمَانِ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ لِأَنَّهُ حَكْمٌ شَرْعِيٌّ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ وَقَدْ تَزَوَّجَ ﷺ نِسَاءً فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ عَلَى حَسَبِ الْإِتِّفَاقِ وَلَمْ يَتَحَرَّ وَقْتُاً مُخْصِوْصًا، وَلَوْ كَانَ جَرَّدَ الْوُقُوعُ بِفَيْدِ الِاسْتِحْبَابِ لَكَانَ كُلُّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الَّتِي تَزَوَّجَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحَبُّ الْبِنَاءُ فِيهِ وَهُوَ غَيْرُ مُسَلِّمٍ.

والحديث الثاني فيه استحباب الدعاء بما تضمنته الحديث عند تزوج المرأة وملك الخادم والدابة، وهو دعاء جامع لأنه إذا لقي الإنسان الخير من زوجته أو خادمه أو دابته وجنب الشر عن تلك الأمور كان في ذلك جلب النفع واندفاع الضرر.

وقد يقل، والوصل حرام لأن اللعن لا يكون على أمر غير محرم. قال النووي: وهذا هو الظاهر المختار قال: وقد فصله أصحابنا فقالوا: إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف، وسواء كان شعر رجل أو امرأة، وسواء، شعر المحرم والزوج وغيرهما بلا خلاف لعموم الأدلة، ولأنه يحرم الانتفاع بشعر آدمي وسائر أجزائه لكرامته، بل يدفن شعره وظفره وسائر أجزائه، وإن وصلته بشعر آدمي فإن كان شعراً نجساً وهو شعر الميتة وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته فهو حرام أيضاً للحديث، ولأنها حل نجاسة في صلاتها وغيرها عمداً، وسواء في هذين النوعين المزوجة وغيرها من النساء والرجال.

وأما الشعر الطاهر من غير آدمي فإن لم يكن لها زوج ولا سيد فهو حرام أيضاً، وإن كان ثلاثة أوجه: أحدها: لا يجوز لظاهر الأحاديث والثاني: يجوز، وأصحها عندهم: إن فعلته بإذن الزوج أو السيد جاز وإلا فهو حرام انتهى.

وقال القاضي عياض: اختلف العلماء في المسألة، فقال مالك والطبري وكثيرون أو الأكثرون: الوصل ممنوع بكل شيء، سواء وصلته بشعر أو صوف أو خرق. واحتجوا بحديث جابر: «أن النبي ﷺ زجر أن تصل المرأة برأسها شيئاً»

وقال الليث بن سعد: النهي مختص بالوصل بالشعر، ولا بأس بوصله بصوف وخرق وغيرها. وقال الإمام المهدي: إن وصل شعر النساء. بشعر الغنم لا وجه لتحريمه.

ويرده عموم حديث جابر المذكور فإنه شامل للشعر والصوف والوبر وغيرها.

وحكى النووي عن عائشة أنه يجوز الوصل مطلقاً، قال: ولا يصح عنها بل الصحيح عنها كقول الجمهور.

قال القاضي عياض: فأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لأنه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود الوصل، وإنما هو للتجمل والتحسين.

ويجاب بأن تخصيص عموم حديث جابر لا يكون إلا بدليل، فما هو؟ وذهبت المادوية إلى جواز الوصل بشعر المحرم.

ويجاب بأن تحريم مطلق الوصل يستلزم تحريم الوصل بشعر المحرم.

والمستوشمة: اللاتي يُفعلُ بهن ذلك بإذنهن. وأما القائصة والمقشورة، فقال أبو عبيد: نراه أراد هذه الغمرة التي يتأليج بها النساء وجوههن حتى ينسحق أعلى الجلد ويبذو ما تحته من البشرة وهو شبيه بما جاء في التامصة.

حديث عائشة الثاني قال في جمع الزوائد: وفيه من لم أعرفه من النساء. وفي الباب عن ابن عباس قال: «لُعِنَتِ الزَّاهِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ، وَالنَّامِصَةُ وَالْمُتَمَصِّصَةُ، وَالْوَأْشِمَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ مِنْ غَيْرِ ذَا» أخرجه أبو داود.

وعن جابر عند مسلم: «زَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَرْأَةَ أَنْ تُصِلَ شَعْرَهَا بِشَيْءٍ» وعن معقل بن يسار عند أحمد والطبراني.

وعن أبي أمامة عند الطبراني بإسناد صحيح. وعن ابن عباس أيضاً حديث آخر عند الطبراني.

قوله: (غَرَّيْنَا) بضم العين وفتح الراء وتشديد الياء المكسورة تصغير عروس، والعروس يقع على المرأة والرجل في وقت الدخول.

قوله: (حَصَبَةٌ) بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين، ويقال أيضاً بفتح الصاد وكسرها ثلاث لغات حكاهن جماعة، والإسكان أشهر، وهي بئر تخرج في الجلد تقول منه: حصب جلده، بكسر الصاد محصب.

قوله: (فَقَرَّقَ) بالراء المهملة بمعنى تساقط، هكذا حكى القاضي عياض في المشارق عن جمهور الرواة، وحكى عن جماعة من رواة صحيح مسلم أنه بالزاي.

قال: وهذا وإن كان قريباً من معنى الأول ولكنه لا يستعمل في الشعر في حال المرض.

قوله: (الزَّاهِلَةُ) هي التي تصل شعر امرأة بشعر امرأة أخرى لتكثر به شعر المرأة.

والمستوصلة: هي التي تستدعي أن يفعل بها ذلك، ويقال لها: موصولة، كما في الرواية الأخرى.

والواشمة: فاعلة الوشم: وهو أن يغرز في ظهر الكف أو المعصم أو الشفة حتى يسيل الدم ثم يمشى ذلك الموضع بالكحل أو النور فيخضر ذلك الموضع وهو مما تستحسنه الفساق، والنور الذي ذكره المصنف قال المصنف: قال في القاموس كصبور: وهو دخان الشحم كما ذكر، وقد يطلق على أشياء أخر كما في القاموس، وقد يكون الوشم بدارات ونقوش، وقد يكثر

الشعر.

وكذلك عموم حديث جابر وحديث معاوية.

وقال الإمام يحيى: إنما يحرم غير ذوات الأزواج.

ويجاب عنه بحديث أسماء المذكور فإنه مصرح بأن الوصل فيه للعروس ولم يجره ﷺ.

وأما الوشم فهو حرام أيضاً لما تقدم.

قال أصحاب الشافعي: هذا الموضع الذي وشم يصير نجساً، فإن أمكن إزالته بالعلاج وجب إزالته، وإن لم يمكن إلا بالجرح، فإن خافت منه التلف أو فوات عضو أو منفعة أو شيئاً فاحشاً في عضو ظاهر لم تجب إزالته، وإذا تابست لم يبق عليها إثم، وإن لم تخف شيئاً من ذلك ونحوه لزمها إزالته، وتعصي بتأخيرها وسواء في هذا كله الرجل والمرأة.

قوله: (وَالْمُتَمَصَّاتُ) بالثاء الفوقية ثم النون ثم الصاد المهملة جمع متمصصة، وهذه التي تستدعي نشف الشعر من وجهها، ويروى بتقديم النون على التاء.

قال النووي: والمشهور تأخيرها، والثامنة: المزيله له من نفسها أو من غيرها وهو حرام.

قال النووي وغيره: إلا إذا نبت للمرأة لحية أو شوارب فلا تحرم إزالتها بل تستحب.

وقال ابن جرير لا يجوز حلق لحيتها ولا عنققتها ولا شاربها.

قوله: (وَالْمُتَفَلِّجَاتُ) بالفاء والجيم جمع متفلجة، وهي التي

تبرد ما بين أسنان الثنايا والرابعيات وهو من الفلج بفتح الفاء

واللام: وهو الفرجة بين الثنايا والرابعيات، تفعل ذلك المعجوز

ومن قاربها في السن إظهاراً للصغر وحسن الأسنان، لأن هذه

الفرجة اللطيفة بين الأسنان تكون للبنات الصغيرات، فإذا

عجزت المرأة كبرت سنّها فبردها بالمبرد لتصير لطيفة حسنة

المنظر وتوهم كونها صغيرة.

قال النووي: ويقال له: الوشر، وهذا الفعل حرام على

الفاعلة والمفعول بها.

قوله: (فَصَّةٌ) بضم القاف وتشديد الصاد المهملة وهو القطعة

من الشعر من قصصت الشعر: أي قطعت.

قال الأصمعي وغيره: هو شعر مقدّم الرأس المقبل على

الجبهة.

وقيل: شعر الناصية.

قوله: (عَنْ يَثْلُ هَلْوَ) أي عن التزين بمثل هذه القصّة من

قوله: (إِنَّمَا هَلَكْتَ بَنُو إِسْرَائِيلَ.. إلخ) هذا تهديد شديد لأن كون مثل هذا الذنب كان سبباً لهلاك مثل تلك الأمة يدل على أنه من أشدّ الذنوب. قال القاضي عياض: قيل: يحتمل أنه كان محرماً عليهم فعوقبوا لاستعماله وهلكوا بسببه.

وقيل: يحتمل أن ذلك الهلاك كان به وبغيره ثم ارتكبه من المعاصي، فعند ظهور ذلك فيهم هلكوا، وفيه معاقبة العامة بظهور المكر، انتهى.

قوله: (إِلَّا مِنْ ذَا) ظاهره أن التحريم المذكور إنما هو فيما إذا كان لقصد التحسين لا لداء وعلّة فإنه ليس بمحرّم، وظاهر قوله: «الْمُعْزِزَاتُ خَلَقَ اللَّهُ» أنه لا يجوز تغيير شيء من الخلقة عن الصفة التي هي عليها.

قال أبو جعفر الطبري: في هذا الحديث دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله المرأة عليه بزيادة أو نقص، التماساً للتحسين لزوج أو غيره، كما لو كان لها سن زائدة أو عضو زائد فلا يجوز لها قطعه ولا نزعه لأنه من تغيير خلق الله، وهكذا لو كان لها أسناناً طوالاً فأرادت تقطيع أطرافها، وهكذا قال القاضي عياض وزاد: إلا أن تكون هذه الزوائد مؤلمة وتتضرر بها فلا بأس بنزعها، قيل: وهذا إنما هو التغيير الذي يكون باقياً، فأما ما لا يكون باقياً كالكحل ونحوه من الخضابات فقد أجازها مالك وغيره من العلماء.

قوله: (هَلْوَ الْعُمْرَةُ) بفتح الغين المعجمة وسكون الميم بعدها راء: طلاء من الورس.

وفي القاموس: في مادة الغمر، وبالضّم: الزعفران كالغمرة.

٢٧٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ عُمَيَّانُ بْنُ مَطْعُونٍ تَتَخَضَّبُ وَتَتَطَيَّبُ، فَتَرَكْنَهُ فَدْخَلْتُ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: أَمْسِئْهُ أَمْ مُغِيبٌ؟ فَقَالَتْ: مُشْهِدٌ، قَالَتْ: عُمَيَّانُ لَا يُرِيدُ الذَّنْبَ وَلَا يُرِيدُ النِّسَاءَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَلَقِيَ عُمَيَّانَ فَقَالَ: يَا عُمَيَّانُ تَؤْمِنُ بِمَا تُؤْمِنُ بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَاسْأَلْنِي مَا لَكَ بِهَا (حم: ١٠٦/٦).

٢٧٩٢- وَعَنْ كَرِيمَةَ بِنْتِ هَمَامٍ قَالَتْ: «دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَأَخْلَوُا لِعَائِشَةَ فَسَأَلَتْهَا امْرَأَةً: مَا تَقُولِينَ يَا أُمَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْجَنَاءِ؟ فَقَالَتْ: كَانَ حَبِيبِي ﷺ يُعْجِبُهُ لَوْنُهُ، وَيَكْرَهُ رِيحَهُ وَلَيْسَ بِمُحْرَمٍ عَلَيْهِ بَيْنَ كُلِّ حَيْضَتَيْنِ أَوْ عِنْدَ كُلِّ حَيْضَةٍ رَوَاهُمَا

أَحْمَدُ (١١٧/٦).

أَخْرَجَ الْخَيْثَ.

بَابُ التَّسْمِيَةِ وَالتَّسْتَرِ عِنْدَ الْجَمَاعِ

٢٧٩٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّ قَدْرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ وَلَدٌ لَنْ يُضَرَ ذَلِكَ الْوَلَدُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ (حم: ١/٢٤٣) (خ: ٥١٦٥) (م: ١٤٣٤) (د: ٢١٦٥) (ت: ١٠٩٢) (هـ: ١٩١٩).

٢٧٩٥- وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ أَهْلُهُ فَلْيَسْتِزِرْ وَلَا يَتَجَرَّدًا تَجَرَّدَ الْبَيْرَيْنِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٩٢١).

٢٧٩٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّغَرِّيَ فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يَغَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ فَاسْتَحْبِثُوهُمْ وَأَكْرِمُوهُمْ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٠٠) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

زاد الترمذي بعد قوله: حديث غريب: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وحديث عتبة في إسناده رشدين بن سعد وهو ضعيف، وكذلك في إسناده الأوص بن حكيم وهو أيضاً ضعيف، ولكنه قد تابع رشدين بن سعد عبد الأعلى بن عدي وهو ثقة، ويشهد لصحة الحديثين - حديث عتبة بن عبد السلمي وحديث ابن عمر - الأحاديث الواردة في الأمر بستر العورة والمبالغة في ذلك: منها حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: «قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، قَالَ: إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاها أَحَدٌ فَلَا يَرَاها، قَالَ: قُلْتُ: إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا، قَالَ: فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ» هذا لفظ الترمذي وقال: حديث حسن، وفي هذا الحديث الأمر بستر العورة في جميع الأحوال، والإذن بكشف ما لا بد منه للزوجات والمملوكات حال الجماع، ولكنه ينبغي الاقتصار على كشف المقدار الذي تدعو الضرورة إليه حال الجماع، ولا يحمل التجرد كما في حديث عتبة المذكور.

قوله: (إِذَا أَتَى أَهْلَهُ) في رواية للبخاري (حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ) وفي رواية للإسماعيلي: (حِينَ يُجَامِعُ أَهْلَهُ) وذلك ظاهر في أن القول يكون مع الفعل وفي رواية لأبي داود: (إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ) وهي مفسرة لغيرها من الروايات فيكون القول قبل الشروع،

٢٧٩٣- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالتَّشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَفِي رِوَايَةٍ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَبِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُفْرَجَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ، فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَانَةً، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فَلَانًا، رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (١/٢٢٧ و ٣٣٩) وَالتَّبَخَارِيُّ (٥٨٨٦ و ٦٨٣٤).

حديث عائشة الأول أخرجه أحمد من طرق مختلفة متعددة، هذه المذكورة هنا أحدها.

قال في جمع الزوائد: وأسانيد أحمد رجالها ثقات.

وقد تقدم ما يشهد له أول كتاب النكاح. وحديثها الثاني أيضاً تقدم ما يشهد له في كتاب الطهارة. قوله: (أُشْهِدُ أَمْ مُغِيبٌ) أي أزورك شاهد أم غائب؟.

والمراد أن ترك الخضاب والطيب إن كان لأجل غيبة الزوج فذاك، وإن كان لأمر آخر مع حضوره فما هو؟ فأخبرتها أن زوجها لا حاجة له بالنساء، فهي في حكم من لا زوج لها، واستنكار عائشة عليها ترك الخضاب والطيب يشعر بأن ذوات الأزواج يحسن منهن التزين للأزواج بذلك.

وكذلك قوله في الحديث الآخر: «وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ عَلَيْكَ بَيِّنٌ كُلُّ حَيْضَتَيْنِ» يدل على أنه لا بأس بالاختضاب بالخناء، وقد تقدم الكلام في الخضاب في الطهارة، وقد ذكر في «البحر» أنه يستحب الخضاب للنساء.

قوله: (لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ.. إلخ) فيه دليل على أنه يحرم على الرجال التشبه بالنساء، وعلى النساء التشبه بالرجال في الكلام واللباس والمشى وغير ذلك. والمترجلات من النساء: المتشبهات بالرجال، وقد تقدم الكلام على المختلين ضبطاً وتفسيراً وذكر من أخرجه النبي ﷺ.

وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمُخْتَرٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالنِّسَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ هَذَا؟ قَالُوا: يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَنُفِثَ إِلَى النَّبِيعِ - بالنون - فقيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْتُلُهُ؟ فَقَالَ: إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَتْلُ الْمُصَلِّينَ».

وروى البيهقي أن أبا بكر أخرج مختناً، وأخرج عمر واحداً. وأخرج الطبراني من حديث وائلة بن الأسقع «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

ذَلِكَ فَلَمْ يَنْهِنَا.

٢٧٩٨- وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتُنَا وَسَائِبَتُنَا فِي النَّحْلِ وَأَنَا أَطْرَفُ عَلَيْهَا وَأَكْرَهُ أَنْ تُحْمِلَ، فَقَالَ: اغْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ فَإِنَّ سَيِّئَاتِهَا مَا تُدْرِكُ لَهَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣١٢) وَمُسْلِمٌ (١٤٣٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٧٣).

٢٧٩٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَابَنَا سَيِّئًا مِنَ الْعَرَبِ، فَأَشْفَقْنَا النِّسَاءَ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَأَحْبَبْنَا الْعَزْلَ، فَسَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ كَتَبَ مَا هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/٦٨ و٧٢) (خ: ٥٢١٠) (م: ١٤٣٨).

٢٨٠٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «قَالَتِ الْيَهُودُ: الْعَزْلُ الْمُؤَوَّدَةُ الصَّغْرَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كَذَبَتْ يَهُودُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ أَنْ يَضُرَّهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٥٣٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٧١).

٢٨٠١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (فِي الْعَزْلِ): أَنْتَ تَخْلُقُهُ، أَنْتَ تَرْزُقُهُ، أَفَرَأَيْتَ قَرَارَهُ فَإِنَّمَا ذَلِكَ الْقَدَرُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٥٣٣).

٢٨٠٢- وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي، اغْزِلُ عَنْ امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ ﷺ: لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كَانَ هَذَا ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٠٣) وَمُسْلِمٌ (١٤٤٢).

٢٨٠٣- وَعَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ قَالَتْ: «خَضِرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنْاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ، فَتَطَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ، وَهِيَ «وَلِذَا الْمَوْءُودَةُ سَجِلَتْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٣٦١) وَمُسْلِمٌ (١٤٤٢).

٢٨٠٤- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحَرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣١) وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٢٨) وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ.

حديث أبي سعيد الثاني أخرجه أيضًا الترمذي والنسائي. قال الحافظ: ورجاله ثقات.

ويحمل ما عدا هذه الرواية على المجاز كقوله تعالى: «فَلِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ»؛ أي إذا أردت القراءة.

قوله: (جَنَّبْنَا) في رواية للبخاري بالإنفراد.

قوله: (فَإِنْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ وَلَدٌ) في رواية للبخاري «فَإِنْ قَضَى اللَّهُ بَيْنَهُمَا وَلَدًا».

قوله: (لَنْ يَضُرَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ الشَّيْطَانُ) في رواية لمسلم واحد: «لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ» وفي لفظ البخاري «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانُ» واللفظ الذي ذكره المصنف لأحمد.

واختلف في الضرر المنفي بعد الاتفاق على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر على ما نقل القاضي عياض، وإن كان ظاهرًا في الحمل على عموم الأحوال من صيغة النفي مع التأييد، وكان سبب ذلك الاتفاق ما ثبت في الصحيح أن كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى، فإن هذا الطعن نوع من الضرر، ثم اختلفوا فقيل: المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية، بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم: «إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ»، وقيل: المراد: لم يطعن في بطنه وهو بعيد لما بذته لظاهر الحديث المتقدم، وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا.

وقيل: المراد: لم يضرعه.

وقيل: لم يضره في بدنه.

وقال ابن دقيق العيد: يحتمل أن لا يضره في دينه أيضًا، ولكن يبعده انتفاء العصمة لاختصاصها بالأنبياء.

وتعقب بأن اختصاص من خصص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز، فلا مانع أن يوجد من لا يصدر منه معصية عمدًا وإن لم يكن ذلك واجبًا له.

وقال الداودي: معنى لم يضره: أي لم يفتنه عن دينه إلى الكفر وليس المراد عصمته منه عن المعصية.

وقيل: لم يضره بمشاركة أبيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد أن الذي يجامع ولا يسمى يلتف الشيطان على إحليله فيجامع معه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ

٢٧٩٧- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/٣٠٩) (خ: ٥٢٠٨) (م: ١٤٤٠). وَلِمُسْلِمٍ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ»

وتعقب بأن الأصل عدم التقرير، وإنما معناه: ليس عليكم أن تركوا وهو الذي يساوي أن لا تفعلوا.

وقال غيره: معنى لا عليكم أن لا تفعلوا: أي لا حرج عليكم أن لا تفعلوا ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل، فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل، ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال: لا عليكم أن تفعلوا إلا أن يدعى أن لا زائدة، فيقال: الأصل عدم ذلك.

وقد اختلف السلف في حكم العزل، فحكى في الفتح عن ابن عبد البر أنه قال: لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها، لأن الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل.

قال الحافظ: ووافقه في نقل هذا الإجماع ابن هبيرة. قال: وتعقب بأن المعروف عند الشافعية أنه لا حق للمرأة في الجماع، وهو أيضاً مذهب الهادوية فيجوز عندهم العزل عن الحرة بغير إذنها على مقتضى قولهم: إنه لا حق لها في الوطء، ولكنه وقع التصريح في كتب الهادوية بأنه لا يجوز العزل عن الحرة إلا برضاها، ويدل على اعتبار الإذن من الحرة حديث عمرو المذكور ولكن فيه ما سلف.

وأما الأمة فإن كانت زوجة فحكمها حكم الحرة. واختلفوا: هل يعتبر الإذن منها أو من سيدها وإن كانت سرية فقال في الفتح: يجوز بلا خلاف عندهم إلا في وجه حكاه الروياني في المنع مطلقاً كذهب ابن حزم، وإن كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيها مطلقاً لأنها ليست راسخة في الفراش.

وقيل: حكمها حكم الأمة المزوجة. قوله: (كذبت يهود) فيه دليل على جواز العزل، ومثله ما أخرجه الترمذي وصححه عن جابر قال: «كانت لنا جوار وكنا نعزل، فقالت اليهود: إن تلك المؤودة الصغرى، فسئل النبي ﷺ عن ذلك فقال: كذبت اليهود لو أراد الله خلقه لم يستطع رده» وأخرج نحوه النسائي من حديث أبي هريرة ولكنه يعارض ذلك ما في حديث جذامة المذكور من تصريحه ﷺ بأن ذلك الواد الحفي.

فمن العلماء من جمع بين هذا الحديث وما قبله، فحمل هذا على التنزيه، وهذه طريقة البيهقي.

وقال في مجمع الزوائد: رواه البزار وفيه موسى بن وردان وهو ثقة وقد ضعف، وبقي رجاله ثقات.

وأخرج نحوه النسائي من حديث جابر وأبي هريرة، وجزم الطحاوي بكونه منسوخاً وعكسه ابن حزم.

وحديث عمر بن الخطاب في إسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس قال: «نهى عن عزل الحرة إلا بإذنها» وروى عنه ابن أبي شيبه أنه كان يعزل عن أمته، وروى البيهقي عن ابن عمر مثله.

ومن أحاديث هذا الباب عن أنس عند أحمد والبزار وابن حبان وصححه «أن رجلاً سأل عن العزل، فقال النبي ﷺ: لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولداً» وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الأوسط له عن ابن مسعود.

قوله: (كنا نعزل) العزل: الستر بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج.

قوله: (والقرآن ينزل) فيه جواز الاستدلال بالتقرير من الله ورسوله على حكم من الأحكام، لأنه لو كان ذلك الشيء حراماً لم يقرأ عليه، ولكن بشرط أن يعلمه النبي ﷺ.

وقد ذهب الأكثر من أهل الأصول على ما حكاه في الفتح إلى أن الصحابي إذا أضاف الحكم إلى زمن النبي ﷺ كان له حكم الرفع، قال: لأن الظاهر أن النبي ﷺ أطلع على ذلك وأقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام، قال: وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك.

وأخرج مسلم من حديث جابر قال: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهاه».

ووقع في حديث الباب المذكور الإذن له بالعزل، فقال: «اعزل عنها إن شئت».

قوله: (ما عليكم ألا تفعلوا) وقع في رواية في البخاري وغيره: «لا عليكم أن لا تفعلوا» قال ابن سيرين: هذا أقرب إلى النهي.

وحكى ابن عون عن الحسن أنه قال: والله لكان هذا زجراً. قال القرطبي: كان هؤلاء فهموا من لا، النهي عما سألوا عنه، فكأنه قال: لا تعزلوا وعليكم أن لا تفعلوا ويكون قوله: «وعليكم» إلى آخره تأكيداً للنهي.

وكلّ ذلك لا يغني شيئاً لاحتمال أن يقع الحمل بغير الاختبار.
قوله: (أَنَّ أَهْلَهُ عَنِ الْغَيْلَةِ) بكسر الغين المعجمة بعدها تحمّة
ساكنة، ويقال لها الغيل بفتح الغين والياء، والغيل بكسر الغين
المعجمة، والمراد بها أن يجامع امرأته وهي مرضع.

وقال ابن السكيت: هي أن ترضع المرأة وهي حاملٌ وذلك لما
يحصل على الرضيع من الضرر بالحبل حال إرضاعه، فكان ذلك
سبب همّه ﷺ بالنهي، ولكنه لما رأى النبي ﷺ أن الغيلة لا تضر
فارس والروم ترك النهي عنها.

بَابُ نَهْيِ الزَّوْجَيْنِ عَنِ التَّحَدُّثِ بِمَا يَجْرِي حَالُ الْوُقَاعِ
٢٨٠٥- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ
عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى الْمَرْأَةِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ،
ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٩/٣) وَتُسَلِّمُ (١٤٣٧).

٢٨٠٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى، فَلَمَّا
سَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: مَجَالِسُكُمْ، هَلْ مِنْكُمْ الرَّجُلُ إِذَا
أَتَى أَهْلَهُ أَغْلَقَ بَابَهُ وَأَرْخَى سِتْرَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَحْدُثُ يَقُولُ:
فَعَلْتُ بِأَهْلِي كَذَا وَفَعَلْتُ بِأَهْلِي كَذَا؟ فَسَكَتُوا، فَأَقْبَلَ عَلَى النِّسَاءِ
فَقَالَ: هَلْ مِنْكُمْ مَنْ تَحَدَّثَ فَجِئَتْ فَتَأْ كَتَابَ عَلَى إْحْدَى
رُكْبَتَيْهَا وَتَطَاوَلَتْ، لِيَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَسْمَعَ كَلَامَهَا، فَقَالَتْ:
إِي وَاللَّهِ إِنَّمَا يَتَحَدَّثُونَ وَإِنَّهُمْ لَيَتَحَدَّثْنَ، فَقَالَ: هَلْ تَذَرُونَ مَا
مِثْلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ؟ إِنْ مِثْلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، مِثْلُ شَيْطَانٍ وَشَيْطَانَةٍ
لَقِيَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَةً بِالسَّكَةِ فَفَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ
إِلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٤٠-٥٤١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٧٤).

٢٨٠٧- وَأَحْمَدُ نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ (٦/
٤٥٦ و٤٥٧).

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً النسائي والترمذي وحسنه
وقال: إلا أن الطّائوي لا نعرفه إلا في هذا الحديث ولا نعرف
اسمه.

وقال أبو الفضل محمد بن طاهر: والطّائوي مجهول.
وقد رواه أبو داود من طريقه، فقال: عن أبي نضرة قال:
حدثني شيخ من طفاعة.

قوله: (إِنْ مِنْ شَرِّ النَّاسِ) لفظ مسلم «أشتر» قال القاضي
عياض: وأهل النحو يقولون: لا يجوز أشتر وأخير، وإنما يقال:
هو خير منه وشر منه.

قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللّغتين جميعاً، وهي

ومنهم من ضعف حديث جذامة هذا لمعارضته لما هو أكثر
منه طرقاً. قال الحافظ: وهذا دفعٌ للأحاديث الصحيحة بالتّوهم،
والحديث صحيح لا ريب فيه، والجمع ممكن.

ومنهم من ادّعى أنه منسوخ وردّ بعدم معرفة التاريخ.
وقال الطّحاوي: يحتمل أن يكون حديث جذامة على وفق ما
كان عليه الأمر أولاً من موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه،
ثم أعلمه الله بالحكم، فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه وتعقبه
ابن رشد وابن العربي بأن النبي ﷺ لا يحرم شيئاً تبعاً لليهود ثم
يصرّح بتكذيبهم فيه.

ومنهم من رجّح حديث جذامة بثبوته في الصحيح وضعف
مقابله بالاختلاف في إسناده والاضطراب.

قال الحافظ: وردّ بأنه إنما يقدح في حديث، لا فيما يقوي
بعضه بعضاً فإنه يعمل به وهو هنا كذلك والجمع ممكن.

ورجّح ابن حزم العمل بمحدث جذامة بأن أحاديث غيرها
موافقة لأصل الإباحة وحديثها يدل على المنع.

قال: فمن ادّعى أنه أبيع بعد أن منع فعليه البيان.
وتعقب بأن حديثها ليس بصريح في المنع إذ لا يلزم من
تسميته وإذا خفياً على طريق التشبيه أن يكون حراماً.

وجمع ابن القيم فقال: الذي كذب فيه ﷺ اليهود هو زعمهم
أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً وجعلوه بمنزلة قطع النسل
بالوادة فأكذبهم، وأخير أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه، وإذا
لم يرد خلقه لم يكن وأذا حقيقة، وإنما سمّاه إذا خفياً في حديث
جذامة لأن الرجل إنما يعزل هرباً من الحمل فأجرى قصده
لذلك مجزى الوادة، لكن الفرق بينهما أن السواد ظاهرٌ بالمباشرة
اجتمع فيه القصد والفعل، والعزل يتعلق بالقصد فقط، فلذلك
وصفه بكونه خفياً وهذا الجمع قوي، وقد ضعف أيضاً حديث
جذامة، أعني الزيادة التي في آخره بأنه تفرّد بها سعيد بن أبي
أيوب عن أبي الأسود، ورواه مالك ويحيى بن أيوب عن أبي
الأسود فلم يذكرهما، وبمعارضتها لجميع أحاديث الباب، وقد
حذف هذه الزيادة أهل السنن الأربع، وقد احتج بمحدث جذامة
هذا من قال بالمنع من العزل كابن حبان.

قوله: (أَشْفَقَ عَلَى وَلَدَيْهَا) هذا أحد الأمور التي تحمل على
العزل. ومنها الفرار من كثرة العيال والفرار من حصولهم من
الأصل. ومنها خشية علوق الزوجة الأمة لثلا يصير الولد رقيقاً،

حجة في جواز الجميع.

قوله: (كعاب) على وزن سحاب: وهي الجارية المكعب.

والحديثان يدلان على تحريم إفشاء أحد الزوجين لما يقع بينهما من أمور الجماع، وذلك لأن كون الفاعل من أشرف الناس.

وكونه بمنزلة شيطان لقي شيطانة ففضى حاجته منها والناس ينظرون من أعظم الأدلة الدالة على تحريم نشر أحد الزوجين للأسرار الواقعة بينهما الرجعة إلى الوطء ومقدماته، فإن مجرد فعل المكروه لا يصير به فاعله من الأشرار فضلاً عن كونه من شرهم.

وكذلك الجماع بمراى من الناس لا شك في تحريمه، وإنما خص النبي ﷺ في حديث أبي سعيد الرجل، فجعل الرجل المذكور خاصاً به ولم يتعرض للمرأة، لأن وقوع ذلك الأمر في الغالب من الرجال.

قيل: وهذا التحريم إنما هو في نشر أمور الاستمتاع ووصف التفاصيل الرجعة إلى الجماع وإفشاء ما يجري من المرأة من قول أو فعل حالة الوقاع. وأما مجرد ذكر نفس الجماع، فإن لم يكن فيه فائدة ولا إليه حاجة فمكروه لأنه خلاف المروءة ومن التكلم بما لا يعني، «ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» فإن كان إليه حاجة أو ترتبت عليه فائدة فلا كراهة في ذكره وذلك نحو أن تنكر المرأة نكاح الزوج لها وتدعي عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك كما روي أن الرجل الذي ادعت عليه امرأته العنة قال: «يا رسول الله إنني لأنفصها نفص الأديم» ولم ينكر عليه، وما روي عنه ﷺ أنه قال: «إنني لأفعله أنا وهذوي».

وقال لأبي طلحة: «أعرستم الليلة؟» ونحو ذلك كثير.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ إِيْتَانِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا

٢٨٠٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤٤٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٦٢) وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٢٣).

٢٨٠٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَقَهُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٤٠٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥) وَأَبُو دَاوُدَ

(٣٩٠٤) وَقَالَ: فَقَدْ بَرِئَ بِمَا أُنْزِلَ.

٢٨١٠- وَعَنْ خُرَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢١٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٢٤).

٢٨١١- وَعَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ» أَوْ قَالَ: فِي أَدْبَارِهِنَّ» (حم: ١/٨٦).

٢٨١٢- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا: هِيَ اللَّوْطِيَةُ الصَّغْرَى» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٢/١٨٢). ٢٨٠٧- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْحٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَسْتَاهِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦١٦٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٦٤) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٢٨١٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٦٥) وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

حديث أبي هريرة الأول أخرجه أيضاً بقية أهل السنن والبرار، وفي إسناده الحارث بن مخلد.

قال البرار: ليس بمشهور.

وقال ابن القطان: لا يعرف حاله.

وقد اختلف فيه على سهيل بن أبي صالح، فرواه عنه إسماعيل بن عياش عن محمد بن المنكدر عن جابر كما أخرجه الذارقطي وابن شاهين. ورواه عمر مولى عفرة عن سهيل عن أبيه عن جابر كما أخرجه ابن عدي بإسناد ضعيف.

قال الحافظ في بلوغ المرام: إن رجال حديث أبي هريرة هذا ثقات لكن أعل بالإرسال.

وحديث أبي هريرة الثاني هو من رواية أبي تيممة عن أبي هريرة قال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث أبي تيممة عن أبي هريرة.

وقال البخاري: لا يعرف لأبي غيمة سماع عن أبي هريرة.

وقال البرار: هذا حديث منكر، وفي الإسناد أيضاً حكيم الأثرم.

قال البرار: لا يحتج به، وما تفرد به فليس بشيء.

ولأبي هريرة حديث ثالث نحو حديثه الأول، أخرجه النسائي

ومن رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وفي إسناده عبد الملك بن محمد الصنعاني، وقد تكلم فيه دحيم وأبو حاتم وغيرهما.

ولأبي هريرة أيضاً حديث رابع أخرجه النسائي من طريق بكر بن خنيس عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة بلفظ: «مَنْ أَتَى شَيْئًا مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْأَذْبَارِ فَقَدْ كَفَرُ» وفي إسناده بكر بن خنيس وليث بن أبي سليم وهما ضعيفان.

ولأبي هريرة أيضاً حديث خامس رواه عبد الله بن عمر بن أبان عن مسلم بن خالد الزنجي عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ: «مَنْ أَتَى النِّسَاءَ فِي الْأَذْبَارِ هُنَّ» وفي إسناده مسلم بن خالد وهو ضعيف.

وحديث خزيمة بن ثابت أخرجه الشافعي أيضاً بنحوه، وفي إسناده عمر بن أحيحة وهو مجهول.

واختلف في إسناده كثيراً، ورواه النسائي من طريق أخرى وفيها هرمي بن عبد الله ولا يعرف حاله.

وأخرجه أيضاً من طريق هرمي أحمد وابن حبان.

وحديث الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في جمع الزوائد: ورجاله ثقات.

وحديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضاً النسائي وأعله.

قال الحافظ: والمخفوظ عند عبد الله بن عمرو من قوله كذا أخرجه عبد الرزاق وغيره.

وحديث علي بن طلق قال الترمذي بعد أن حسنه: سمعت محمداً يقول: لا أعرف لعلي بن طلق عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد، ولا أعرف هذا الحديث الواحد من حديث طلق بن علي السحيمي، وكأنه رأى أن آخر هذا من أصحاب النبي ﷺ.

وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والبيهقي وقال: لا نعلمه يروي عن ابن عباس بإسناد حسن، وكذا قال ابن عدي، ورواه النسائي عن هناد عن وكيع عن الضحاك موقوفاً، وهو أصح عندهم من المرفوع.

ولابن عباس حديث آخر من طريق أخرى موقوفة رواها عبد الرزاق: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ إِيْتَانِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا، فَقَالَ: سَأَلْتَنِي عَنِ الْكُفْرِ، وَأَخْرَجَنِي النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ.

وقد استدل بأحاديث الباب من قال: إنه يجرم إتيان النساء في أدبارهن، وقد ذهب إلى ذلك جمهور أهل العلم.

وحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال: لم يصح عن رسول الله ﷺ في تحريمه ولا في تحليله شيء والقياس أنه حلال.

وقد أخرجه عنه ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي، وأخرجه الحاكم في مناقب الشافعي عن الأصم عنه.

وكذلك رواه الطحاوي عن ابن عبد الحكم عن الشافعي.

وروى الحاكم عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال: سألتني محمد بن الحسن فقلت له: إن كنت تريد المكابرة وتصحيح الروايات وإن لم تصح فأنت أعلم، وإن تكلمت بالمناصفة ككلمتك، قال: على المناصفة، قلت: فبأي شيء حرّمته؟ قال: يقول الله عز وجل: «فَأْتُوا هُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ»، وقال: «فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَتَى شَيْئًا» والحديث لا يكون إلا في الفرج، قلت: أف يكون ذلك محرماً لما سواه؟ قال: نعم.

قلت: فما تقول لو وطنها بين ساقها أو في أعكائها أو تحت إبطها أو أخذت ذكره بيدها في ذلك حرث؟ قال: لا، قلت: فيحرم ذلك؟ قال: لا، قلت: فلم تحتج بما لا حجة فيه؟ قال: فإن الله قال: «وَالَّذِينَ هُمْ يُفَرِّجُهُمْ حَافِظُونَ» الآية، قال: فقلت: هذا مما يحتجون به للجواز أن الله أنشأ على من حفظ فرجه من غير زوجته وما ملكت يمينه، فقلت له: أنت تتحفظ من زوجتك وما ملكت يمينك، انتهى.

وقد أجيب عن هذا بأن الأصل تحريم المباشرة إلا ما أحل الله بالعقد ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه مثله محلاً للزور.

وأما تحليل الاستمتاع فيما عدا الفرج فهو مأخوذ من دليل آخر، ولكنه لا يخفى ورود ما أورده الشافعي على من استدل بالآية.

وأما دعوى أن الأصل تحريم المباشرة فهذا محتاج إلى دليل، ولو سلم فقوله تعالى: «فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَتَى شَيْئًا» رافع للتحريم المستفاد من ذلك الأصل، فيكون الظاهر بعد هذه الآية الحل.

وفي الباب عن جماعة من الصحابة منها ما سيأتي، ومنها عن أبي بن كعب عن الحسن بن عرفة بإسناد ضعيف.

وأصحاب مالك العراقيون لم يثبتوا هذه الرواية.

وقد رجع متأخرو أصحابه عن ذلك وأفتوا بتحريمه.

وقد استدلل للمجوزين بما رواه الدارقطني عن ابن عمر أنه لما قرأ قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ﴾ فقال: ما تدري يا نافع فيما أنزلت هذه الآية؟ قال: قلت: لا. قال لي: في رجل من الأنصار أصاب امراته في دبرها فأعظم الناس ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ﴾ قال نافع: فقلت لابن عمر: من دبرها في قبلها؟ قال: لا، إلا في دبرها.

وروى نحو ذلك عنه الطبراني والحاكم وأبو نعيم وروى النسائي والطبراني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر نحوه ولم يذكر قوله: لا إلا في دبرها.

وأخرج أبو يعلى وابن مردويه في تفسيره والطبري والطحاوي من طرق عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً أصاب امراته في دبرها، فأنكر الناس ذلك عليه، فأنزل الله ﴿يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ﴾ فأتوا خُرْتُكم أتى شِئْتُمْ وسيأتي بقية الأسباب في نزول الآية.

٢٨١٤- وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أُنِيتَ الْمَرْأَةُ مِنْ دُبْرَهَا ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَخَوَ، قَالَ: فَتَزَلَّتْ: ﴿يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ﴾ فَأَتُوا خُرْتُكُمْ أَتَى شِئْتُمْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حسم: ٤٥٢٨) (م: ١٤٣٥) (١١٨ و ١١٩) (د: ٢١٦٣) (ت: ٢٩٧٨) (ن: ٨٩٧٣) (هـ: ١٩٢٥). وَزَادَ مُسْلِمٌ: «إِنْ شَاءَ مُجَبِّتَةٌ وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُجَبِّتَةٍ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ».

٢٨١٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ﴾ فَأَتُوا خُرْتُكُمْ أَتَى شِئْتُمْ يَغْنِي صِمَامًا وَاحِدًا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٠/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٧٩) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٢٨١٦- وَغَنَّا أَيْضًا قَالَتْ: «لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى الْأَنْصَارِ تَزَوَّجُوا مِنْ نِسَائِهِمْ، وَكَانَ الْمُهَاجِرُونَ يُجَبِّونَ، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ لَا تُجَبِّي، فَأَرَادَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ عَلَى ذَلِكَ، فَأَبَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فَأَتَتْهُ، فَاسْتَحْيَتْ أَنْ تَسْأَلَهُ فَسَأَلَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَتَزَلَّتْ: ﴿يَسْأَلُكُمْ خُرْتُ لَكُمْ﴾ فَأَتُوا خُرْتُكُمْ أَتَى شِئْتُمْ» وَقَالَ: لَا، إِلَّا فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٥/٦) وَابْنُ دَاوُدَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٢٨١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

وَمِنْ أَدْعَى تَحْرِيمَ الْإِثْنَانِ مِنْ عَمَلٍ مَخْصُوصٍ طُولِبَ بِدَلِيلٍ يَخْصُ عُمُومَ الْآيَةِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْبَابِ الْقَاضِيَةِ بِتَحْرِيمِ إِثْنَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا فَتَنْتَهَضُ لِتَخْصِصِ الدَّبْرِ مِنْ ذَلِكَ الْعُمُومِ، وَأَيْضًا الدَّبْرُ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ اسْمٌ لِخِلَافِ الْوَجْهِ، وَلَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِالْمَخْرَجِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾، فَلَا يَمَعِدُ حَمْلُ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَدْبَارِ عَلَى الْاسْتِمَاعِ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ.

وَأَيْضًا قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْوَطْءَ فِي الْفَرْجِ لِأَجْلِ الْأَذَى فَمَا الظَّنُّ بِالْحَشِّ الَّذِي هُوَ مَوْضِعُ الْأَذَى اللَّازِمُ مَعَ زِيَادَةِ الْمَفْسَدَةِ بِالتَّعَرُّضِ لَانْقِطَاعِ النَّسْلِ الَّذِي هُوَ الْعِلَّةُ الْغَائِيَّةُ فِي مَشْرُوعِيَةِ النِّكَاحِ وَالذَّرِيعَةُ الْقَرِيبَةُ جَدًّا الْحَامِلَةُ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَدْبَارِ الْمَرْءِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ لِلذَلِكَ مَفَاسِدَ دِينِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً فَلْيَرَاجِعْ، وَكَفَى مُنَادِيًا عَلَى خِسَاسَتِهِ أَنَّهُ لَا يَرْضَى أَحَدٌ أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ وَلَا إِمَامُهُ تَجْوِيزَ ذَلِكَ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الرَّافِضَةِ مَعَ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ عَنْدهُمْ، وَأَوْجِبُوا لِلزَّوْجَةِ فِيهِ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ عَوْضِ النُّطْفَةِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ إِحْدَى مَسَائِلِهِمُ الَّتِي شَدَّوْا بِهَا.

وَقَدْ حَكَى الْإِمَامُ الْمُهَدِّي فِي «الْبَحْرِ» عَنِ الْعَتَرَةِ جَمِيعًا وَآكْثَرَ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ حَرَامٌ.

قَالَ الْحَاكِمُ بَعْدَ أَنْ حَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ مَا سَلَفَ: لَعَلَّ الشَّافِعِيَّ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ، فَأَمَّا الْجَدِيدُ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ حَرَّمَهُ.

وَقَدْ رَوَى الْمَوَارِدِيُّ فِي الْحَاوِي وَأَبُو نَصْرٍ بَنَ الصَّبَّاحُ فِي الشَّامِلِ وَغَيْرُهُمَا عَنِ الرَّبِيعِ أَنَّهُ قَالَ: كَذَبَ اللَّهُ، يَعْنِي ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، فَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ بِتَحْرِيمِهِ فِي سِتَّةِ كُتُبٍ.

وَتَعَقُّبُهُ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ فَقَالَ: لَا مَعْنَى لِهَذَا التَّكْذِيبِ، فَإِنَّ عَبْدَ الْحَكَمِ لَمْ يَنْفِرْ بِذَلِكَ بَلْ قَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخُوهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي ثِقَةِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَمَانَتِهِ.

وَقَدْ رَوَى الْجَوَازُ أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ. قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فِي تَعْلِيْقِهِ: إِنَّهُ رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ وَأَهْلِ الْمَغْرِبِ. وَرَوَاهُ عَنْهُ أَيْضًا ابْنُ رَشْدٍ فِي كِتَابِ الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ،

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، قَالَ: وَمَا الَّذِي أَهْلَكَكَ؟ قَالَ: حَوَّلْتُ رَحْلِي الْبَارِحَةَ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ بَشِيًّا، قَالَ: فَأَرْحَى اللَّهُ إِلَى رَسُولِهِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿بَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ، وَأَتَقُوا الدَّبْرَ وَالْحَيْضَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٩/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٨٠) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٨١٨- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اسْتَعْمُوا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا يَجِلُّ مَا نَالَكِ النِّسَاءُ فِي خُثُوشِهِنَّ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٨٨/٣).

حديث أم سلمة الثاني أوردته في التلخيص وسكت عنه، ويشهد له حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف وهو من رواية محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد عن ابن عباس، وفيه: «إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ أَهْلٌ وَكُنْ مَعَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ يَهُودَ وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ، وَكَانُوا يَزُونَ لَهُمْ فَضْلًا عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِلْمِ، وَكَانُوا يَقْتَدُونَ بِكَثِيرٍ مِنْ فِعْلِهِمْ وَكَانَ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا يَأْتُونَ النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ، فَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذُوا بِذَلِكَ مِنْ فِعْلِهِمْ، وَكَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ يَشْرَحُونَ النِّسَاءَ شَرْحًا مُنْكَرًا وَيَتَلَذَّذُونَ مِنْهُنَّ مَقْبَلَاتٍ وَمَدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً مِنْ الْأَنْصَارِ فَذَهَبَ يَصْنَعُ بِهَا ذَلِكَ فَأَنْكَرَتْهُ عَلَيْهِ وَقَالَتْ: إِنَّمَا كُنَّا نُوْتِي عَلَى حَرْفٍ فَاصْنَعْ ذَلِكَ وَلَا فَاجْتَنِبِي، فَسَرَى أَمْرُهُمَا حَتَّى بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ يعني: مقبلات ومدبرات ومستلقيات، يعني بذلك موضع الولد.

وحديث ابن عباس الثاني في قصة عمر لعلة الحديث الذي تقدمت الإشارة إليه من طريق عمر نفسه وقد سبق ما فيه.

وحديث جابر الآخر قد قدمنا في أول الباب الإشارة إليه، وأنه من الاختلاف على سهيل بن أبي صالح وقد أخرجه من تقدم ذكره.

قوله: (مُجَبِّئَةً) بضم الميم وبمعناها جيم مفتوحة ثم موحدة: أي «باركة». والتجبية: الانكباب على الوجه.

وأخرج الإسماعيلي من طريق يحيى بن أبي زائدة عن سفيان الثوري بلفظ: «باركة مدبرة في فرجها من ورائها» وهذا يدل على أن المراد بقولهم: إذا أتيت من دبرها، يعني في قبلها. ولا شك أن هذا هو المراد، ويزيد ذلك وضوحاً قوله عقب ذلك: ثم حملت،

فإن الحمل لا يكون إلا من الوطء في القبل.

قوله: (غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ) هذه الزيادة تشبه أن تكون من تفسير الزهري لخلوها من رواية غيره من أصحاب ابن المنكر مع كثرتهم، كذا قيل وهو الظاهر، ولو كانت مرفوعة لما صح قول البزار في الوطء في الدبر: لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً لا في الحصر ولا في الإطلاق، وكذا روى نحو ذلك الحاكم عن أبي علي النيسابوري، ومثله عن النسائي، وقاله قبلهما البخاري، كذا قال الحافظ: والصمام بكسر الصاد المهملة وتخفيف الميم وهو في الأصل سداد القارورة ثم سمي به المنفذ كفرج المرأة، وهذا أحد الأسباب في نزول الآية.

وقد ورد ما يدل على أن ذلك هو السبب من طريق عن جماعة من الصحابة في بعضها التصريح بأنه لا يجل إلا في القبل. وفي أكثرها الرد على اعتراض اليهود، وهذا أحد الأقوال. والقول الثاني: أن سبب النزول إتيان الزوجة في الدبر وقد تقدم ذلك عن ابن عمر وأبي سعيد.

والثالث: أنها نزلت في الإذن بالعزل عن الزوجة. وروي ذلك عن ابن عباس، أخرجه عنه جماعة منهم ابن أبي شيبه وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم.

وروي ذلك أيضاً عن ابن عمر أخرجه عنه ابن أبي شيبه قال: «فَأَتُوا حَرَّتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ»، «إِنْ شَاءَ عَزَلْ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَعْزَلْ» وروي عن سعيد بن المسيب، أخرجه عنه ابن أبي شيبه.

القول الرابع: أن «أَنَّى شِئْتُمْ» بمعنى إذا شئتم، روى ذلك عبد بن حميد عن محمد بن الحنفية رضي الله عنه.

بَابُ إِحْسَانِ الْعِشْرَةِ وَبَيَانِ حَقِّ الزَّوْجَيْنِ

٢٨١٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلَعِ إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا عَلَى عَوَجٍ وَفِي لَفْظٍ: اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَغْلَا، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حسم: ٢/٤٢٨ و٤٩٧) (خ: ٣٣٣١ و٥١٨٤) (م: ٤١٦٨).

٢٨٢٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ

(٣٢٩/٢) وَمُسْلِمٌ (١٤٦٩).

قوله: (كَالضَّلَعِ) بكسر الضاد وفتح اللام ويسكن قليلاً، والأكثر الفتح: وهو واحد الأضلاع.

والفائدة في تشبيه المرأة بالضلع التنبيه على أنها معوجة الأخلاق لا تستقيم أبداً، فمن حاول حملها على الأخلاق المستقيمة أفسدها، ومن تركها على ما هي عليه من الاعوجاج انتفع بها، كما أن الضلع المعوج ينكسر عند إرادة جعله مستقيماً وإزالة اعوجاجه، فإذا تركه الإنسان على ما هو عليه انتفع به، وأراد بقوله: وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، المبالغة في الاعوجاج والتأكيد لمعنى الكسر بأن تعذر الإقامة في الجهة العليا أمره أظهر.

وقيل: يحتمل أن يكون ذلك مثلاً لأعلى المرأة لأن أعلاها رأسها وفيه لسانها وهو الذي ينشأ منه الاعوجاج.

قيل: وأعوج ههنا من باب الصفة لا من باب التفضيل، لأن أفعل التفضيل لا يصاغ من الألوان والعيوب.

واجيب بأن الظاهر ههنا أنه للتفضيل، وقد جاء ذلك على قلّة مع عدم الالتباس بالصفة، والضمير في قوله: «فإن ذهبت نقيمة» يرجع إلى الضلع لا إلى أعلاه، وهو يذكر ويؤنث، ولهذا قال في الرواية الأولى: «نقيمتها» وفي هذه «نقيمة».

قوله: (اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ) أي اقبلوا الوصية، والمعنى: إنّي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا، أو بمعنى: ليوص بعضكم بعضاً بهن.

قوله: (خُلِقْتُ مِنْ ضِلْعٍ) أي من ضلع آدم الذي خلقت منه حواء. قال الفقهاء: إنها خلقت من ضلع آدم، وبدل على ذلك قوله: «خُلِقْتُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخُلِقَ مِنْهَا رُؤُوسُهُمَا»، وقد روي ذلك من حديث ابن عباس عند ابن إسحاق. وروي من حديث مجاهد مرسلًا عند ابن أبي حاتم.

قوله: (لَا يَفْرُكُ) بالفاء ساكنة بعدها راء، وهو البغض.

قال في القاموس: الفرق بالكسر ويفتح: البغضة عامة كالفروك والفركان، خاص ببغضة الزوجين فركها وفركته كسمع فيهما وكنصر شاذ فركاً وفروكاً فهي فارك وفروك، ورجل مفرك كمعظم: تبغضه النساء، ومفركة: يبغضها الرجال انتهى.

والحديث الأول فيه الإرشاد إلى ملاطفة النساء والصبر على ما لا يستقيم من أخلاقهن والتنبيه على أنهن خلقن على تلك الصفة التي لا يفيد معها التأديب أو ينجح عندها النصح فلم يبق

إلا الصبر والمحاسنة وترك التآنيب والمحاشنة.

والحديث الثاني فيه الإرشاد إلى حسن العشرة والنهي عن البغض للزوجة بمجرد كراهة خلق من أخلاقها فإنها لا تخلو مع ذلك عن أمر يرضاه منها، وإذا كانت مشتملة على المحبوب والمكروه فلا ينبغي ترجيح مقتضى الكراهة على مقتضى المحبة.

قال النووي: ضبط بعضهم قوله: «اسْتَمْتَعْتُ بِهَا عَلَى عَوَجٍ» بفتح العين، وضبطه بعضهم بكسرها، ولعل الفتح أكثر، وضبطه ابن عساكر وآخرون بالكسر.

قال: وهو الأرجح ثم ذكر كلام أهل اللغة في تفسير معنى المكسور والمفتوح وهو معروف.

وقد صرح صاحب المطالع بأن أهل اللغة يقولون في الشخص المرمي: عوج بالفتح وفيما ليس برمّي كالرأي.

والكلام عوج بالكسر قال: وانفرد أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح، وكسرها: طلاقها.

وقد حقق صاحب الكشاف الكلام في ذلك في تفسير قوله تعالى: «لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا».

٢٨٢١- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ اللَّعِبَ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُنَّ اللَّعِبُ، وَكَانَ لِي صَوَاجِبُ يَلْعَبْنَ مَعِي، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ يُنْقِمُنَّ مَعَهُ، فَيَسْرِبُهُنَّ إِلَيَّ فَيَلْعَبُنَّ مَعِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥٧/٦) (خ: ٦١٣٠) (م: ٢٤٤٠).

٢٨٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرُكُمْ خَيْرَكُمْ لِنِسَائِهِمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٢/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٦٢) وَصَحَّحَهُ.

٢٨٢٣- وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٦٢) وَصَحَّحَهُ.

قوله: (بِالْبَنَاتِ) قال في القاموس: البنات: التماثيل الصغار يلعب بها، انتهى.

قوله: (اللَّعِبُ) بضم اللام جمع لعبة، قال في القاموس: واللّعبة بالضمّ: التمثال وما يلعب به كالشطرنج ونحوه، والأحسن يسخر به.

قوله: (يُنْقِمُنَّ) قال في القاموس: انقمع دخل البيت مستخفياً. وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز تمكين الصغار من اللعب بالتماثيل.

٢٨٢٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَصْلُحُ لِيَشْرَ أَنْ يَسْجُدَ لِيَشْرَ، وَلَوْ صُلِحَ لِيَشْرَ أَنْ يَسْجُدَ لِيَشْرَ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرُؤُوسِهَا مِنْ عِظَمِ حَقِّهَا عَلَيْهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَ مِنْ قَدَمَيْهِ إِلَى مَقَرِّ رَأْسِهِ فُرْجَةٌ تَنْجِسُ بِالْفُتَيْحِ وَالصَّدِيدِ ثُمَّ اسْتَقْبَلْتُهُ تَلَحُّسُهُ مَا أَذْتُ حَقَّهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٩/٣).

٢٨٢٨- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَخِي لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرُؤُوسِهَا، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَقْلُ مِنْ جَبَلٍ أَحْمَرَ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ، وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَحْمَرَ، لَكَانَ قَوْلُهَا أَنْ تَفْعَلْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٦/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٥٢).

٢٨٢٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ مُعَاذُ بْنُ الشَّامِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: أَتَيْتُ الشَّامَ فَوَافَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ فَوَدِدْتُ فِي نَفْسِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ لَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَا تَفْعَلُوا، فَإِنِّي لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرُؤُوسِهَا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تُؤْذِي الْمَرْأَةَ حَقَّ رُؤُوسِهَا حَتَّى تُؤْذِيَ حَقَّ رُؤُوسِهَا، وَلَوْ سَأَلْتُهَا نَفْسَهَا وَهِيَ عَلَى قَتَبٍ لَمْ تَمْنَعُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨١/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٥٣).

حديث أم سلمة ذكر المصنف أن الترمذي قال فيه: حديث حسن غريب، والذي وقفنا عليه في نسخة صحيحة: هذا حديث غريب، وقد صححه الحاكم وأقره الذهبي، واللفظ الذي ذكره المصنف هو في الترمذي بعد الحديث الذي قبل هذا، وهو حديث طلق بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ دَعَا رُؤُوسَهُ لِحَاجَتِهِ فَلْيَأْتِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التَّنُورِ» قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وحديث أبي هريرة الثاني ذكر المصنف أن الترمذي حسنه، والذي وجدناه في نسخة صحيحة ما لفظه: قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث غريب من هذا الوجه من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة انتهى.

وحديث أنس وعائشة وعبد الله بن أبي أوفى أشار إليها الترمذي لأنه قال في جامعه بعد إخراج حديث أبي هريرة المذكور ما لفظه وفي الباب عن معاذ بن جبل وسراقة بن مالك بن جعشم وعائشة وابن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وطلق بن علي وأسامة بن زيد وأنس وابن عمر انتهى.

وقد روي عن مالك أنه كره للرجل أن يشتري لبنته ذلك. وقال القاضي عياض: إن اللعب بالبنات للبنات الصغار رخصة حكى النووي عن بعض العلماء أن إباحة اللعب لمن بالبنات منسوخة بالأحاديث الواردة في تحريم التصوير ووجوب تغييره.

قوله: (فَيَسْرَبُهُنَّ) بضم حرف المضارعة وفتح السين المهملة وكسر الراء المشددة بعدها موحدة، والتسرب: الدخول.

قال في القاموس: وانسرب في جحره وتسرب: دخل. والمراد أن النبي ﷺ يدخل البنات إلى عائشة ليلعن معها.

قوله: (أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ.. إلخ) فيه دليل على أن من ثبت له مزية حسن الخلق كان من أهل الإيمان الكامل، فإن كان أحسن الناس خلقاً كان أكمل الناس إيماناً، وأن خصلة يختلف حال الإيمان باختلافها خلقية بأن ترغب إليها نفوس المؤمنين.

قوله: (وَيَخَيَّرُكُمْ خِيَارَكُمْ لِيَسَابِهَكُمْ) وكذلك قوله في الحديث الآخر «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ» في ذلك تنبيه على أعلى الناس رتبة في الخير، وأحقهم بالانصاف به هو من كان خير الناس لأهله، فإن الأهل هم الأحقاء بالبشر وحسن الخلق والإحسان وجلب النفع ودفع الضرر، فإذا كان الرجل كذلك فهو خير الناس وإن كان على العكس من ذلك فهو في الجانب الآخر من الشر، وكثيراً ما يقع الناس في هذه الورطة، فترى الرجل إذا لقي أهله كان أسوأ الناس أخلاقاً وأشجعهم نفساً وأقلهم خيراً، وإذا لقي غير الأهل من الأجانب لانت عريكته وانبسطلت أخلاقه وجادت نفسه وكثر خيره، ولا شك أن من كان كذلك فهو محروم التوفيق زائغ عن سواء الطريق، نسأل الله السلامة.

٢٨٢٤- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا امْرَأَتُ مَاتَتْ وَرُؤُوسُهَا رَاضٍ عَنْهَا دَخَلَتْ الْجَنَّةَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٨٥٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٦١) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٨٢٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ قَبَاتٌ غَضَبَانٌ عَلَيْهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٣٩/٢) (خ: ٥١٩٣) (م: ١٤٣٦).

٢٨٢٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَخِي لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرُؤُوسِهَا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٥٩) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قوله: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» أي لمن يطأ في الفراش، والكناية عن الأشياء التي يستحيا منها كثرة في القرآن والسنة.

قال: وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما إذا وقع منها ذلك ليلاً لقوله: «حتى تصبح» وكان السر فيه تأكيد ذلك لا أنه يجوز لها الامتناع في النهار، وإنما خص الليل بالذكر لأنه المظنة لذلك.

قال في الفتح: وقد وقع في رواية يزيد بن كيسان عن أبي حازم عند مسلم بلفظ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَتَى عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر رفعه: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ وَلَا تَصْعَدُ لَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ حَسَنَةٌ: الْعَبْدُ الْآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَالسَّكَرَانُ حَتَّى يَصْحُوَ، وَالْمَرْأَةُ السَّاحِطَةُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى» فهذه الإطلاقات تتناول الليل والنهار.

قوله: «فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ فَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا» المعصية منها تتحقق بسبب الغضب منه، بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك فلا تكون المعصية متحققاً إما لأنه عذرهما، وإما لأنه ترك حقه من ذلك، وقد وقع في رواية للبخاري «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا» وليس لفظ المفاعلة على ظاهره، بل المراد أنها هي التي هجرت، وقد يأتي لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل، ولا يتجه عليها اللوم إلا إذا بدأت هي بالهجر فغضب هو لذلك أو هجرها وهي ظالمة فلم تنصل من ذنبها وهجرته. أما لو بدأ هو بهجرها ظالماً لها فلا. ووقع في رواية مسلم «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً».

قوله: «لَعَنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» في رواية للبخاري «حتى ترجع» وهو كما قال الحافظ أكثر فائدة، قال: والأولى عمولة على الغالب كما تقدم.

وأخرج الطبراني والحاكم وصححه من حديث ابن عمر مرفوعاً: «اِثْنَانِ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمَا رُءُوسَهُمَا عَبْدٌ آبِقٌ، وَامْرَأَةٌ غَضَتْ زَوْجَهَا حَتَّى تَرْجِعَ» قال في الفتح حاكياً عن المهلب: وفي الحديث جواز لعن العاصي المسلم إذا كان على وجه الإرهاب لتلا يواقع الفعل، فإذا واقعه فلنما يدعى له بالتوبة والهداية.

قال الحافظ: ليس هذا التقييد مستفاداً من هذا الحديث بل من أدلة أخرى.

قال: وقد ارتضى بعض مشايخنا ما ذكره المهلب من

وقد روى حديث أبي هريرة المذكور البزار بإسناد فيه سليمان بن داود اليمامي وهو ضعيف.

وروى البزار بإسناد رجاله رجال الصحيح عن أبي سعيد مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ لَوْ كَانَتْ بِهِ قُرْحَةٌ فَلَجِسَتْهَا أَوْ أَنْتَنٌ مَنَجِرَاهُ صَدِيدًا أَوْ دُمًا ثُمَّ ابْتَلَعَتْهُ مَا أَذَتْ حَقَّهُ» وأخرج مثل هذا اللفظ البزار من حديث أبي هريرة.

وأخرج قصة معاذ المذكورة في الباب البزار بإسناد رجاله رجال الصحيح.

وأخرجها أيضاً البزار والطبراني بإسناد آخر، وفيه النهاش بن فهم وهو ضعيف.

وأخرجها أيضاً البزار والطبراني بإسناد آخر رجاله ثقات، وقصة السجود ثابتة من حديث ابن عباس عند البزار ومن حديث سراقه عند الطبراني، ومن حديث عائشة عند أحمد وابن ماجه، ومن حديث عصمة عند الطبراني وعن غير هؤلاء، وحديث عائشة الذي ذكره المصنف ساقه ابن ماجه بإسناد فيه علي بن زيد بن جدهان وفيه مقال، وبقية إسناده من رجال الصحيح.

وحديث عبد الله بن أبي أوفى ساقه ابن ماجه بإسناد صالح، فإن أزهري بن مروان والقاسم الشيباني صدوقان، فهذه أحاديث في أنه لو صلح السجود لبشر لأمرت به الزوجة لزوجها يشهد بعضها لبعض ويقوي بعضها بعضاً.

ويؤيد أحاديث الباب ما أخرجه أبو داود عن قيس بن سعد قال: «أَتَيْتُ الْحَبِيرَةَ فَرَأَيْتُهمُ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ، فَقُلْتُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يَسْجُدَ لَهُ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَيْتُ الْحَبِيرَةَ فَرَأَيْتُهمُ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ فَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يَسْجُدَ لَكَ، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتُ بِقَبْرِي أَكُنْتُ تَسْجُدُ لَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَلَا تَفْعَلُوا لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَ مِنَ الْحَقِّ» وفي إسناده شريك بن عبد الله القاضي، وقد تكلم فيه غير واحد، وأخرج له مسلم في المتابعات.

قوله: (دَخَلْتُ الْجَنَّةَ) فيه الترغيب العظيم إلى طاعة الزوج وطلب مرضاته وأنها موجبة للجنة.

قوله: (إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ) قال ابن أبي حمزة: الظاهر أن الفراش كناية عن الجماع ويقويه.

الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين، وفيه نظر.

والحق أن الذي منع اللعن أراد به المعنى اللغوي: وهو الإبعاد من الرحمة، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي أجازه أراد به معناه العرفي وهو مطلق السب.

قال: ولا يخفى أن محله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر. وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازه على الإطلاق.

وفي الحديث دليل على أن الملائكة تدعو على المغاضبة لزوجها المتمتعة من إجابته إلى فراشه. وأما كونها تدعو على أهل المعاصي على الإطلاق كما قال في الفتح، فإن كان من هذا الحديث فليس فيه إلا الدعاء على فاعل هذه المعصية الخاصة، وإن كان من دليل آخر فذاك.

وأما الاستدلال بهذا الحديث على أنهم يدعون لأهل الطاعة كما فعل أيضاً في الفتح ففاسد، فإنه لا يدل على ذلك بوجوه من وجوه الدلالة، وغايته أنه يدل بالمفهوم على أن غير العاصية لا تلعنهم الملائكة، فمن أين أن المطيعة تدعو لها الملائكة، بل من أين أن كل صاحب طاعة يدعون له، نعم قول الله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْعِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ يدل على أنهم يدعون للمؤمنين بهذا الدعاء الخاص.

وحكي في الفتح عن ابن أبي جرة أنه قال: وهل الملائكة التي تلعنهم هم الحفظة أو غيرهم؟ يحتمل الأمرين.

قال الحافظ: يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلاً بذلك. ويرشد إلى التعميم ما في رواية لمسلم بلفظ: «لَعَنَتِهَا الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ» فإن المراد به سكانها وإخبار الشارع بأن هذه المعصية يستحق فاعلها لعن ملائكة السماء يدل أعظم دلالة على تأكيد وجوب طاعة الزوج وتحريم عصيانه ومغاضبته.

قوله: (فُرْحَة) أي جرح.

قوله: (تَنْبَجِسُ) بالجيح والسين المهملة.

قال في القاموس: بجس الماء والجرح يبيجسه: شقه، قال: وبجسه تبجيساً: فجّره فانجس وتبجس.

قوله: (بالقيح) قال في القاموس: القيح: المدة لا يخالطها دم، قاح الجرح يقيح قحاح يقوح.

والصديد: ماء الجرح الرقيق، على ما في القاموس.

قوله: (نَوَّلَهَا) بفتح النون وسكون الواو: أي حظها وما يجب

عليها أن تفعل. والنول: العطاء في الأصل.

قوله: (لَأَسَاقِفْتِهِمْ) الأسقف من التصاري: العالم الرئيس.

والبطريق: الرجل العظيم وفي هذا الحديث دليل على أن من سجد جاهلاً بغير الله لم يكفر.

٢٨٣٠- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ: «أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَحَدَّثَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعظَ ثُمَّ قَالَ: اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّمَا هُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَالٍ لَيْسَ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ شَيْءٌ مِمَّا تَفْعَلْنَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَأُجْزَوْنَ فِي الْمَضَاجِعِ وَأُضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، إِنْ لَكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ حَقٌّ، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُؤْطَيْنَ فُرُشَكُمْ مِنْ تَكْرُهُنَّ، وَلَا يَأْذَنُ فِي بَيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ وَزَوَّاجِهِنَّ مَاجَةً (١٨٥١) وَالتَّزْوِيجُ (١١٦٣) وَصَحَّحَهُ. وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ شَهَادَتَهُ عَلَيْهَا بِالزَّوْنِ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِتَرْكِ حَقِّهِ وَالْجَنَائَةِ عَلَيْهِ».

٢٨٣١- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ رَجُلًا: مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ؟ قَالَ: تُطْعِمُهَا إِذَا طَبِخَتْ. وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتِ، وَلَا تُضْرِبُ الرَّجُلَةَ، وَلَا تُقْبَحُ وَلَا تُهْجَرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» وَزَوَّاهُ أَحْمَدُ (٣/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٤٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٥٠).

٢٨٣٢- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَنْفِقْ عَلَى عِيَالِكَ مِنْ طَوْلِكَ، وَلَا تَرْفَعْ عَنْهُمْ عَصَاكَ أَذْبًا وَأَحْفَهُمْ فِي اللَّهِ» وَزَوَّاهُ أَحْمَدُ (٢٣٨/٥).

٢٨٣٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَصُومُ امْرَأَةٌ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وَزَوَّاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ (حم: ٥٠٠/٢) (خ: ٥١٩٥) (م: ١٠٢٦) (د: ٢٤٥٨) (ت: ٧٨٢) (هـ: ١٧٦١)، وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ يَمْنَعُهَا مِنْ صَوْمِ التَّذَرُّعِ وَإِنْ كَانَ مُعْتِنًا إِلَّا بِإِذْنِهِ.

حديث عمرو بن الأحوص أخرجه أيضاً بقية أهل السنن وحديث معاوية القشيري أخرجه أيضاً النسائي وسكت عنه

أبو داود والمنذري وصححه الحاكم وابن حبان.

وحدث معاذ أخرجه الطبراني في الصغير والأوسط عن ابن عمر مرفوعاً، ولفظه: «لا تَرْفَعِ الْعَصَا عَنْ أَهْلِكَ وَأَخِفْهُمْ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» قال في مجمع الزوائد: وإسناده جيد.

قوله: (عَوَانٌ) جمع عانية، والعاني: الأسير.

قوله: (فَإِنْ فَعَلْتَ فَأَهْجُرُوهُنَّ).. إلخ، في صحيح مسلم من حديث «فَإِنْ فَعَلْتَ فَأَهْجُرُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مَبْرَحٍ» وظاهر حديث الباب أنه لا يجوز الهجر في المضجع والضرب إلا إذا أتت بفاحشة مبيّنة لا بسبب غير ذلك. وقد ورد النهي عن ضرب النساء مطلقاً.

فأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذباب بضم الذال المعجمة وبمحو حدين مرفوعاً بلفظ: «لا تُضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ، فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: قَدْ ذُخِرَ النِّسَاءُ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ، فَأَذِنَ لَهُمْ فَضَرَبُوهُنَّ، فَأَطَافَ بِأَكْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءً كَثِيرَةً، فَقَالَ: لَقَدْ أَطَافَ بِأَكْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعُونَ امْرَأَةً كُلُّهُنَّ يَشْكِينَ أَزْوَاجَهُنَّ وَلَا تَجِدُونَ أَوْلِيَّكُمْ خِيَارَكُمْ» ولفظ أبي داود، «لَقَدْ طَافَ بِأَكْلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرَةً يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ لَيْسَ أَوْلِيَّكُمْ بِخِيَارِكُمْ». وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان وآخر مرسل من حديث أم كلثوم بنت أبي بكر عند البيهقي.

وذکر النساء بفتح الذال المعجمة وكسر همزة بعدها راء: أي نشزن، وقيل: عصين. قال الشافعي: يحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن، يعني قوله تعالى: «وَأَضْرِبُوهُنَّ» ثم أذن بعد نزولها فيه، ومحل ذلك أن يضربها تأديباً إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته، فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل، ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله.

وقد أخرج النسائي عن عائشة قالت: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً لَهُ وَلَا خَادِمًا قَطُّ، وَلَا ضَرَبَ يَسْلُو شَيْئًا قَطُّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ تَنْتَهَكَ مُحَارِمَ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ».

وفي الصحيحين: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ وَفِي رِدَائِهِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلَةِ».

وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن عمر بن الخطاب

عن النبي ﷺ قال: «لَا يُسَالُّ الرَّجُلُ الرِّجْلَ فِيمَ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ».

قوله: (فَلَا يُوطِئَنَّ فَرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذَنُ فِي بَيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ) هذا محمول على عدم العلم برضا الزوج، أما لو علمت رضا بذلك فلا حرج عليها، كمن جرت عادته بإدخال الضيفان موضعاً معداً لهم فيجوز إدخالهم سواء كان حاضراً أو غائباً فلا يفتر ذلك إلى الإذن من الزوج.

وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «وَلَا يَأْذَنُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وهو يفيد أن الحديث مقيد بعدم الإذن. قوله: (وَلَا تُضْرَبُ الْوَجْهَ) فيه دليل على وجوب اجتناب الوجه عند التأديب.

قوله: (وَلَا تُقَيِّحْ) أي لا تقل لامراتك: قبحك الله.

قوله: (وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ) المراد أنه إذا رابه منها أمر فيهجرها في المضجع ولا يتحول عنها إلى دار أخرى أو يحولها إليها، ولكنه قد ثبت في الصحيح «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَجَرَ نِسَاءَهُ وَخَرَجَ إِلَى مَشْرِئِهِ لَهُ».

قوله: (وَلَا تَرْفَعِ عَنْهُمْ عَصَاكَ) فيه أنه ينبغي لمن كان له عيال أن يخوفهم ويحذرهم الوقوع فيما لا يليق، ولا يكثر تانيسهم ومداعبتهم، فيفضي ذلك إلى الاستخفاف به ويكون سبباً لتركهم للآداب المستحسنة وتخليقهم بالأخلاق السيئة.

قوله (لَا يَجِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ) أي حاضر، ويلحق بالزوج السيد بالنسبة إلى أمته التي يحل له وطؤها.

ووقع في رواية للبخاري «وَتَعْلَمُهَا حَاضِرٌ» وهي أفيد لأن ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد، فإن ثبت وإلا كان السيد ملحقاً بالزوج للاشتراك في المعنى.

قوله: (إِلَّا بِإِذْنِهِ) يعني في غير صيام أيام رمضان، وكذا سائر الصيامات الواجبة.

ويدل على اختصاص ذلك بصوم التطوع قوله في حديث الباب: «مِنْ غَيْرِ رَمَضَانَ» وما أخرجه عبد الرزاق من طريق الحسن بن علي بلفظ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ غَيْرَ رَمَضَانَ» وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً في أثناء حديث «وَمِنْ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ لَا تَصُومَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلَتْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا».

والحديث يدل على تحريم صوم التطوع على المرأة بدون إذن زوجها الحاضر وهو قول الجمهور.

وقال بعض أهل اللغة: أصل الطُّرُق: الدَّفْع والضَّرْب، وبذلك سَمَّيتِ الطُّرُق لأنَّ المارة تدفعها بأرجلها، وسَمِّيَ الآتي بالليل طارِقاً لأنَّه محتاجٌ غالباً إلى دَقِّ الباب.

وقيل: أصل الطُّرُق السُّكُون، ومنه: أطرق رأسه، فلمَّا كان الليل يسكن فيه سَمِّيَ الآتي طارِقاً.

قوله: (إِذَا اطَّلَعَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ) فيه إشارة إلى أنَّ علَّةَ النَّهْيِ إِنَّمَا توجد حيثلو فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا، فلمَّا كان الَّذي يخرج لحاجته مثلاً نهاراً ويرجع ليلاً لا يتأتَّى له ما يحذر من الَّذي يطيل الغيبة قَيْدَ الشارع النَّهْيِ عن الطُّرُق بالغيبة الطَّويلة.

والحكمة في النَّهْيِ عن الطُّرُق أنَّ المسافر ربَّما وجد أهله مع الطُّرُق وعدم شعورهم بالقدوم على غير أهبةٍ من التَّنْظِيفِ والتَّزْيِينِ المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النَّفَرَةِ بينهما، وقد أشار إلى هذا في الحديث الَّذي بعده، وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن ابن عمر قال: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَزْوَةٍ فَقَالَ: لَا تَطْرُقُوا النِّسَاءَ وَأَرْسَلَ مَنْ يُؤْذِنُ النَّاسَ أَنَّهُمْ قَادِمُونَ» وأخرج ابن خزيمة أيضاً من حديث ابن عمر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ النِّسَاءَ لَيْلًا، فَطَرَّقَ رَجُلٌ فَوَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ مَا يَكْرَهُ» وأخرج نحوه من حديث ابن عباسٍ وقال: «رَجُلَانِ فَكَلَاهُمَا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتَيْهِ رَجُلًا» وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن جابرٍ «أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ أَتَى امْرَأَتَهُ لَيْلًا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ تَمْشِيهَا فَظَنَّتْهَا رَجُلًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِالسَّيْفِ، فَلَمَّا ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ نَهَى أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا».

قوله: (حَتَّى تَدْخُلَ لَيْلًا) ظاهره المارضة لما تقدَّم من النَّهْيِ عن الطُّرُق ليلاً.

وقد جمع بأنَّ المراد بالليل ههنا: أوَّلُه، وبالنَّهْيِ: الدَّخُولُ في اثْنائه فيكون أوَّلُ اللَّيْلِ إلى وقت العشاء مخصَّصاً من عموم ذلك النَّهْيِ، والأوَّلَى في الجمع أنَّ الإِذْنَ بالدَّخُولِ ليلاً كان قد أعلم أهله بقدومه فاستعدَّوا له، والنَّهْيِ لمن لم يكن قد أعلمهم.

قوله: (الشَّيْئَةُ) بفتح المعجمة وكسر العين المهملة بعدها مثلثة، وهي التي لم تدهن شعرها وتمشطه.

قوله: (وَتَسْتَحِدُّ) بحاءٍ مهملةٍ: أي تستعمل الحديدية وهي الموسى، والغيبية بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة: أي ألَّي غاب عنها زوجها، والمراد: إزالة الشعر عنها، وعبر بالاستحداد لأنَّ الغالب استعماله في إزالة الشعر، وليس

وقال بعض أصحاب الشَّافعي: يكره.

قال النووي: والصَّحِيحُ الأوَّلُ، قال: فلو صامت بغير إذنه صحَّ وأثمت لاختلاف الجهة، وأمر القبول إلى الله.

قال النووي أيضاً: ويؤكد التحريم ثبوت الخبر بلفظ النَّهْيِ، ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك بل هو أبلغ لأنَّه يدلُّ على تأكيد الأمر فيه فيكون دالاً على التحريم.

قال: وسبب هذا التحريم أنَّ للزَّوْجَ حقَّ الاستمتاع بها في كلِّ وقتٍ وحقَّه واجبٌ على الفور فلا تفوته بالتطوُّع، وإذا أراد الاستمتاع بها جاز ويفسد صومها.

وظاهر التقييد بالشَّاهد أنَّه يجوز لها التطوُّع إذا كان الزَّوْجُ غائِباً، فلو صامت وقدم في أثناء الصَّيَّام قيل: فله إفساد صومها ذلك من غير كراهةٍ، وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع.

وحمل المهلب النَّهْيِ المذكور على التَّزْيِينِ فقال: هو من حسن المعاشرة ولها أن تفعل من غير الفاتض بغير إذنه ما لا يضره، وليس له أن يبطل شيئاً من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير إذنه.

قال الحافظ: وهو خلاف ظاهر الحديث.

بَابُ نَهْيِ الْمُسَافِرِ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ بِقُدُومِهِ لَيْلًا

٢٨٣٤- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غُدْوَةً أَوْ عَشِيَّةً (حس: ١٢٥/٣) (خ: ١٨٠٠) (م: ١٩٢٨).

٢٨٣٥- وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اطَّلَعَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا» (حس: ٣٩٦/٣) (خ: ٥٢٤٤) (م في الإمارة: ٧١٥) (١٨٢).

٢٨٣٦- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: امْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلَ لَيْلًا أَوْ عِشَاءً لِكَيْ تَمْشِي الشَّيْئَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمَغِيْبَةَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَ (حس: ٣٠٣/٣) (خ: ٥٢٤٥) (م في الإمارة: ٧١٥) (١٨١).

٢٨٣٧- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَطْلُبُ عَوْرَاتِهِمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧١٥) (١٨٤).

قوله: (كَانَ لَا يَطْرُقُ) قال أهل اللغة: الطُّرُق بالضمِّ: المحيى بالليل من سفر أو غيره على غفلةٍ ويقال لكلِّ آتٍ بالليل: طارق، ولا يقال في النهار إلا مجازاً.

فيه منع من الإزالة بغير الموسيقى.

قوله (يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَطْلُبُ عَثَرَاتِهِمْ) هكذا بالشك، وقال سفيان: لا أدري هكذا في الحديث أم لا، يعني: يتخونهم أو يطلب عثراتهم، والتخون أن يظن وقوع الخيانة له من أهله. (وعثراتهم) بفتح المهملة والمثلثة جمع عثرة: وهي الزلة. ووقع في حديث جابر عند أحمد والترمذي بلفظ: «لا تلجوا على المغييبات فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم».

باب القسم للبكر والثيب الجديديتين

٢٨٣٨- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ هَوَانٌ عَلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٢/٦) وَمُسْلِمٌ (١٤٦٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٢٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٩١٧). وَرَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٢٨٤/٣) وَلَفْظُهُ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا حِينَ دَخَلَ بِهَا: لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ أَقَمْتُ عِنْدَكَ ثَلَاثًا خَالِصَةً لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ وَسَبَعْتُ لِنِسَائِي، قَالَتْ: تَقِيمُ مَعِيَ ثَلَاثًا خَالِصَةً».

٢٨٣٩- وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أَخْرَجَاهُ (خ: ٥٢١٤) (م: ١٤٦١) (٤٤).

٢٨٤٠- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لِلْبَكْرِ سَبْعَةٌ أَيَّامٍ، وَلِلثَّيِّبِ ثَلَاثٌ ثُمَّ يَتَوَدَّ إِلَى نِسَائِهِ رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٢٨٣/٣).

٢٨٤١- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَمَّا أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ صَفِيَّةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَكَانَتْ نَيْسًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٩/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٢٣).

لفظ الدارقطني في حديث أم سلمة في إسناد الواقدي وهو ضعيف جدًا، وحديث أنس الآخر في الإقامة عند صفية أخرجه أيضاً النسائي، ورجال أبي داود رجال الصحيح.

قوله: (سَبَعْتُ لَكَ) في رواية لمسلم «وإن شئت ثلثت ثم درت، قالت: ثلثت» وفي رواية للحاكم أنها أخذت بثوبه مانعة له من الخروج من بيتها، فقال لها: «إِنْ شِئْتُ...» الحديث.

وفي حديث أم سلمة دليل على أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا تَعَدَّى السَّبْعَ

للبكر والثلاث للثيب بطل الإيثار، ووجب قضاء سائر الزَّوْجَاتِ مثل تلك المدة بالنَّصِّ في الثَّيِّبِ والقياس في البكر، ولكن إذا وقع من الزَّوْجِ تعدي تلك المدة بإذن الزَّوْجَةِ، ومعنى قوله: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ» أَنَّهُ لَا يَلْحَقُكَ هَوَانٌ وَلَا يَضِيعُ مِنْ حَقِّكَ. قال القاضي عياض: المراد بأهلك هنا النَّبِيُّ ﷺ نفسه: أي إِنِّي لَا أَفْعَلُ فِعْلًا بِهِ هَوَانًا.

قوله: «قَالَ أَبُو قِلَابَةَ...» الخ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: قول أبي قِلَابَةَ يحتمل وجهين: أحدهما: أَن يَكُونَ ظَنُّهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا لَفْظًا فَتَحَرَّزَ عَنْهُ تَوَرُّعًا.

والثاني: أَن يَكُونَ رَأَى أَنَّ قول أَنَسٍ: مِنَ السَّنَةِ، فِي حَكْمِ الْمَرْفُوعِ، فَلَوْ عَرَّبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى حَسَبِ اعْتِقَادِهِ لَصَحَّ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَرْفُوعِ.

قال: والأول أقرب، لأنَّ قوله: «مِنَ السَّنَةِ» يقتضي أَن يَكُونَ مَرْفُوعًا بِطَرِيقِ اجْتِهَادِيٍّ مُحْتَمَلٍ.

وقوله: (أَنَّهُ رَفَعَهُ) نصُّ في رفعه، وليس للراوي أَن ينقل ما هو ظاهرٌ مُحْتَمَلٌ إِلَى مَا هُوَ نصُّ في رفعه، وبهذا يندفع ما قاله بعضهم من عدم الفرق بين قوله: مِنَ السَّنَةِ كَذَا، وبين رفعه إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقد روى هذا الحديث جماعة عن أَنَسٍ وقالوا فيه: قال النَّبِيُّ ﷺ كما في البيهقي ومستخرج الإسماعيلي وصحيح أبي عوانة وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان والدارقطني.

وأحاديث الباب تدلُّ على أَنَّ البكر تؤثر بسبع والثيب بثلاث.

قبل: وهذا في حق من كان له زوجة قبل الجديدة.

وقال ابن عبد البر حاكياً عن جمهور العلماء: إِنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ بِسَبَبِ الزَّوَافِ، وَسَوَاءٌ كَانَ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ أَمْ لَا.

وحكى النووي أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ غَيْرُهَا وَإِلَّا فَيَجِبُ.

قال في الفتح: وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب. واختار النووي أَن لا فرق وإطلاق الشافعي بعضه.

ويمكن التمسك لقول من اشترط أَن يَكُونَ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ قَبْلَ الْجَدِيدَةِ بقوله في حديث أَنَسٍ المذكور: «وَإِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ».

ويمكن الاستدلال لمن لم يشترط بقوله في حديث أَنَسٍ أيضاً:

«لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثِيَبِ ثَلَاثٌ».

٢٨٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ

قَالَ الْحَافِظُ: لَكِنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْمَطْلُوقَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ، قَالَ: وفيه - يعني حديث أنسٍ المذكور - حُجَّةٌ عَلَى الْكُوفِيِّينَ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْبَكْرَ وَالثِيَبَ سَوَاءٌ فِي الثَّلَاثِ، وَعَلَى الْأَوْزَاعِيِّ فِي قَوْلِهِ: لِلْبَكْرِ ثَلَاثٌ وَلِلثِيَبِ يَوْمَانِ.

وفي حديث مرفوعٍ عن عائشة، أخرجه الدارقطني بسندٍ ضعيفٍ جدًا انتهى. وحكي في «البحر» عن أبي حنيفة وأصحابه والحكم وحماد أنها تؤثر البكر والثيب بذلك المقدار تقديمًا ويقضي البواقي مثله. وحكي في «البحر» أيضًا عن الحسن البصري وابن المسيب أنها تؤثر البكر بليتين والثيب بليلة.

قال في الفتح: تنبيه: يكره أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن الصلاة وسائر أعمال البر. قال: وعن ابن دقيق العيد أنه قال: أفرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عذرًا في إسقاط الجمعة وبالف في التشنيع. وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية.

ورواه ابن قاسم عن مالكٍ وعنه يستحب وهو وجهٌ للشافعية، فعلى الأصحّ يتعارض عنده الواجبان فيقدم حقّ الأدميّ فليس بشنيع وإن كان مرجوحًا انتهى. ولا يخفى أن مثل هذا لا يردّ به على تشنيع ابن دقيق العيد لأنه شنع على القائل كائنًا من كان، وهو قول شنيع كما ذكر فكيف يجاب عنه بأن هذا قد قال به فلانٌ وفلانٌ اللهم إلا أن يكون ابن دقيق العيد موافقًا في وجوب المقام بلا استثناء.

بَابُ مَا يَجِبُ فِيهِ التَّعْدِيلُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ وَمَا لَا يَجِبُ ٢٨٤٢- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَبْعُ نِسْوَةٍ، وَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَى سَبْعٍ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ بِأَيْمَانِهِنَّ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٦٢).

٢٨٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَهُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا امْرَأَةً امْرَأَةً، فَيَذْنُو وَيَلْمِسُ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ حَتَّى يَفْضِي إِلَى النَّبِيِّ هُوَ يَوْمُهَا قَبِيتُ عِنْدَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٩/٦) (١٠٧-١٠٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٣٥) بِخَبَرِهِ. وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ إِذَا انْتَصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَذْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٥٢٦٨) (م: ١٤٧٤).

قوله: (يَمِيلُ لِأَحْدَاهُمَا) فيه دليلٌ على تحريم الميل إلى إحدى الزوجتين دون الأخرى إذا كان ذلك في أمرٍ يملكه الزوج كالقسمة والطعام والكسوة. ولا يجب على الزوج التسوية بين الزوجات فيما لا يملكه كالحبة ونحوها لحديث عائشة الآتي. وقد ذهب أكثر الأئمة إلى وجوب القسم بين الزوجات.

وحكي في «البحر» عن قوم مجاهيل أنه يجوز لمن له زوجتان أن يقف مع إحداها ليلةً ومع الأخرى ثلاثًا، لأن له أن يتكح أربعًا وله إظهار أتيهما شاء بالليتين، ومثله عن الناصر، لكن حله أصحابه على الحكاية دون أن يكون مذهبه، ولا شك أن مثل هذا يعدّ من الميل الكليّ، والله يقول: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾.

٢٨٤٥- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ فَيُعْدِلُ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أُمْلِكُ فَلَا تَلْمِزْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أُمْلِكُ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدُ.

٢٨٤٦- عَنْ عُمَرَ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: لَا يَغُرَّتْكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ أَرْضًا مِنْكَ وَأَحَبَّ إِلَيَّ النَّبِيِّ ﷺ، يُرِيدُ عَائِشَةَ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ٣٤) (خ: ٥٢١٨) (م: ١٤٧٩).

٢٨٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ؟ فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ بِكُونِ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/ ٢٠٠) (خ: ١٣٨٩) (م: ٢٤٤٣).

٢٨٤٨- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَغَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/ ١١٧) (خ: ٤١٤١) (م: ٢٧٧٠ [٥٦]).

حديث عائشة الأول أخرجه أيضًا الدرامي وصححه ابن حبان والحاكم، ورجح الترمذي إرساله فقال: رواية حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا أصح، وكذا أخرجه النسائي والدارقطني.

وقال أبو زرعة: لا أعلم أحدًا تابع حماد بن سلمة على وصله.

قوله: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ فَيُعْدِلُ» استدلل به من قال: إِنَّ الْقَسَمَ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ.

وذهب بعض المفسرين والإصطخري والمهدي في «البحر» إلى أنه لا يجب عليه.

واستدلوا بقوله تعالى: «تُزْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ» الآية، وذلك من خصائصه.

قوله: «فَلَا تَلْمِزْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أُمْلِكُ» قال الترمذي: يعني به الحب والمودة، كذلك فسره أهل العلم.

وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في

قوله: «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ»، قال: في الحب والجماع. وعند عبيدة بن عمرو السلماني مثله.

قوله: «أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ» بالفتح للهمزة وبالكسر كما قال في

الفتح، والمراد بالجارة ههنا: الضرة، أو هو على حقيقته لأنها كانت مجاورة لها.

قال في الفتح: والأولى أن يحمل اللفظ هاهنا على معنيه لصلاحته لكل منهما، والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاورهما المعنوي لكونهما عند شخص واحد وإن لم يكن حسيًا.

قوله: «أَرْضًا مِنْكَ» من الوضاعة، ووقع في رواية معمر «أَرْضًا» من الوضاعة والمراد: أجل، كأن الجمال وسمه: أي علامة.

قوله: «يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ» فيه دليل على أن مجرد إرادة الزوج أن يكون عند بعض نساؤه في مرضه أو في غيره لا يكون محرماً عليه بل يجوز له ذلك، ويجوز للزوجات الإذن له بالوقوف مع واحدة منهن.

قوله: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ سَفَرًا» مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عمومه، بل لتعين القرعة من يسافر بها، ويجري القرعة أيضًا فيما إذا أراد أن يقسم بين نساؤه فلا يبدأ بأبنتهن شاء، بل يقرع بينهما فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة إلا أن يرضين بتقديم من اختاره جاز بلا قرعة.

قوله: «أَفْرَغَ» استدلل بذلك على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك. والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة.

قال القاضي عياض: هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنها من باب الخط والقمار. وحكي عن الحنفية إجازتها، انتهى.

بَابُ الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا لِضَرَّتَيْهَا أَوْ تُصَالِحُ الزَّوْجَ عَلَى إِسْقَاطِهِ

٢٨٤٩- عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ «سُودَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سُودَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/ ٧٦-٧٧) (خ: ٢٥٩٣) (م: ١٤٣٣) (٤٧).

٢٨٥٠- وَعَنْ عَائِشَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا يُشْرَوْا أَوْ إِغْرَاضًا» قَالَتْ: «هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْثِرُ مِنْهَا فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَزَوَّجُ غَيْرَهَا قَوْلُ لَه: أَسْكِنِي وَلَا تَطْلُقْنِي ثُمَّ تَزَوَّجْ غَيْرِي وَأَنْتِ فِي حِلٍّ مِنَ النِّفَاقِ عَلَيَّ وَالْقَسَمِ لِي، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يُصَلِّحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ». وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: «هُوَ الرَّجُلُ

الواهة واليّا ليوم الموهوب لها بلا فصل أن يوالي الزوج بين اليومين للموهوب لها، وأما إذا كان بينهما نوبة زوجة أخرى أو زوجات فقال العلماء: إنه لا يقدمه عن رتبته في القسم إلا برضا من بقي، وهل يجوز للموهوب لها أن تمتنع عن قبول النوبة الموهوبة؟ فإن كان قد قبل الزوج لم يميز لها الامتناع وإن لم يكن قد قبل لم يكره على ذلك، حكى ذلك في الفتح عن العلماء. قال: وإن وهبت يومها لزوجها ولم تتعرض للضرة فهل له أن يخصّ واحدة إن كان عنده أكثر من اثنتين أو يوزعه بين من بقي؟ قال: وللواهة في جميع الأحوال الرجوع عن ذلك متى أحببت، لكن فيما يستقبل لا فيما مضى. قال في «البحر»: وللواهة الرجوع متى شئت فيقضيهما ما فوت بعد العلم برجوعها لا قبله.

وحدث عائشة يدلّ على أنه يجوز للمرأة أن تهب يومها لزوجها وهو مجمع عليه كما في «البحر». والآية المذكورة تدلّ على أنه يجوز للمرأة أن تصالح زوجها إذا خافت منه أن يطلقها بما تراخيا عليه من إسقاط نفقة أو إسقاط قسمها أو هبة نوبتها أو غير ذلك مما يدخل تحت عموم الآية.

قوله: (قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةٌ) قد ذكر ابن القيم في أول الهدى عند الكلام على هديه ﷺ في النكاح والقسم أنّ هذا غلط، وأنّ صَفِيَّةٌ إنّما أسقطت نوبتها من القسمة مرة واحدة وقالت: «هَلْ لَكَ أَنْ تُطِيبَ نَفْسُكَ عَنِّي وَأَجْعَلَ يَوْمِي لِعَائِشَةَ» أي ذلك اليوم بعينه في تلك المرة، هذا معنى كلامه فليراجع فإنه لم يحضرني وقت الرقم.

يَرَى مِنْ أَمْرَائِهِ مَا لَا يُعْجِبُهُ كَثِيرًا أَوْ غَيْرَهُ فَيُرِيدُ فِرَاقَهَا، فَتَقُولُ: أَمْسِكْنِي وَأَقْسِمْ لِي مَا شِئْتَ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ إِذَا تَرَاضَيْتُمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٦٨/٦) (خ: ٢٦٩٤) (م: ٣٠٢١).

٢٨٥١- وَعَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعٌ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِمَنْ يَشَاءُ وَلَا يَقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ، قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةٌ بِنْتُ حَبِيبٍ بْنِ أَخْطَبٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٨/١) وَمُسْلِمٌ (١٤٦٥) (٥١) وَالَّتِي تَرَكَ الْقَسْمَ لَهَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنْ صَلَاحٍ وَرِضَا مِنْهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ مَخْصُوصًا بَعْدَهُمْ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ» الْآيَةُ.

قوله: (إِنْ سَوَدَ) قال في الفتح: هي زوج النبي ﷺ، وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة ودخل عليها به وهاجرت معه.

ووقع لمسلم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب قالت عائشة: «وَكَاثَتْ امْرَأَةً تَزَوَّجَهَا بَعْدِي» ومعناه: عقد عليها بعد أن عقد على عائشة.

وأما دخوله بعائشة فكان بعد سودة بالاتفاق، وقد نبّه على ذلك ابن الجوزي.

قوله: (وَوَهَبَتْ يَوْمَهَا) في لفظ للبخاري في الهبة: «يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا» وزاد في آخره «تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ولفظ أبي داود: «وَلَقَدْ قَالَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ حِينَ أَسْنَتْ وَخَافَتْ أَنْ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لِعَائِشَةَ، فَقَبِلَ ذَلِكَ مِنْهَا فَبَيَّهَا وَأَشْبَاهَهَا نَزَلَتْ «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا» الْآيَةُ.

ورواه أيضًا ابن سعد وسعيد بن منصور والترمذي وعبد الرزاق. قال الحافظ في الفتح: فتواردت هذه الروايات على أنها خشيت الطلاق فوهبت.

قال: وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية ابن القاسم بن أبي بزة مرسلاً «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَهَا فَقَعَدَتْ لَهُ عَلَى طَرِيقِهِ، فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا لِي فِي الرِّجَالِ حَاجَةٌ، وَلَكِنْ أَحِبُّ أَنْ أُبْعَثَ مَعَ سَائِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَنْشُدَكَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ هَلْ طَلَّقْتَنِي لِمَوْجِدَةٍ وَجَدْتَهَا عَلَيَّ؟ قَالَ: لَا، قَالَتْ: فَأَنْشُدَكَ لِمَا رَاجَعْتَنِي، فَرَاجَعْتَهَا، قَالَتْ: فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي وَلَيْلَتِي لِعَائِشَةَ حَبِيبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قوله: (يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ) لا نزاع أنه يجوز إذا كان يوم

كِتَابُ الطَّلَاقِ

بَابُ جَوَازِهِ لِلْحَاجَةِ وَكَرَاهِيَةِ مَعَ عَدَمِهَا
وَطَاعَةِ الْوَالِدِ فِيهِ

٢٨٥٢- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٨٣) وَالتَّسَائِي (٢١٣/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠١٦). وَهُوَ لِأَحْمَدَ (٤٧٨/٣) مِنْ حَدِيثِ عَصَائِمِ بْنِ عُمَرَ.

٢٨٥٣- وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ لِي امْرَأَةٌ فَذَكَرْتُ مِنْ بَذَائِبِهَا، قَالَ: طَلَّقْهَا، قُلْتُ: إِنْ لَهَا صُحْبَةٌ وَوَلَدًا، قَالَ: مُرَّهَا أَوْ قُلْ لَهَا، فَإِنْ يَكُنْ فِيهَا خَيْرٌ سَتَفْعَلُ، وَلَا تَضْرِبُ ظَمِيمَتَكَ ضَرْبَكَ أُمْتِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٢).

٢٨٥٤- وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَايَعَةُ الْجَنَّةِ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التَّسَائِي (حسم: ٥٣/٢) (د: ٥١٣٨) (ت: ١١٨٩) (هـ: ٢٠٨٨).

٢٨٥٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ الْحَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٧٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠١٨).

٢٨٥٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ تَحْيِي امْرَأَةً أَحْيَاهَا وَكَانَ أَبِي يَكْرَهُهَا، فَأَمَرَنِي أَنْ أَطْلُقَهَا فَأَتَيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بِنَ عُمَرَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التَّسَائِي وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حسم: ٥٣/٢) (د: ٥١٣٨) (ت: ١١٨٩) (هـ: ٢٠٨٨).

حديث عمر بن الخطاب سكت عنه أبو داود والمنذري. وحديث لقيط أخرجه أيضاً البيهقي ورجاله رجال الصحيح. وحديث ثوبان حسنه الترمذي وذكر أن بعضهم لم يرفعه. وحديث ابن عمر الأول أخرجه أيضاً الحاكم وصححه. ورواه أيضاً أبو داود، وفي إسناده أبي داود يحيى بن سليم وفيه مقال. والبيهقي مرسل. ليس فيه ابن عمر ورجح أبو حاتم والذارقطني والبيهقي المرسل، وفي إسناده عبيد الله بن الوصافي وهو ضعيف، ولكنه قد تابعه معرف بن واصل ورواه

والذارقطني عن معاذ بلفظ: «مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنْ الطَّلَاقِ» قال الحافظ: وإسناده ضعيف ومنقطع. وأخرج ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي موسى مرفوعاً «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَلْعَبُ بِحُدُودِ اللَّهِ يَقُولُ: قَدْ طَلَّقْتُ، قَدْ رَاجَعْتُ». وحديث ابن عمر الثاني قال الترمذي بعد إخرجه: هذا حديث حسن صحيح إنما نعرفه من حديث ابن أبي ذئب انتهى.

قوله: (طَلَّقَ حَفْصَةَ) قال في الفتح: الطلاق في اللغة: حلّ الوفاق، مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والتترك، وفلان طلق اليد بالخير: أي كثير البذل.

وفي الشرع: حلّ عقدة التزويج فقط، وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي.

قال إمام الحرمين: هو لفظ جاهلي ورد الشرع بتقريره، وطلقت المرأة: بفتح الطاء وضَمّ اللام ويفتحها أيضاً وهو أفصح، وطلقت أيضاً بضمّ أوله وكسر اللام الثقيلة، فإن خففت فهي خاصة بالولادة، والمضارع فيهما بضمّ اللام، والمصدر في الولادة: طلقاً، ساكنة اللام فهي طالق فيهما. ثم الطلاق قد يكون حرماً ومكروهاً وواجباً ومندوباً وجائزاً. أما الأول ففيما إذا كان بدعيًا وله صور.

وأما الثاني ففيما إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال. وأما الثالث ففي صور منها الشقاق إذا رأى ذلك الحكماء. وأما الرابع: ففيما إذا كانت غير عفيفة.

وأما الخامس: فنفاه النووي وصوّره غيره بما إذا كان لا يريد بها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض الاستمتاع، فقد صرح الإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره، انتهى.

وفي حديث عمر هذا دليل على أن الطلاق يجوز للزوج من دون كراهة، لأن النبي ﷺ إنما يفعل ما كان جائزاً من غير كراهة. ولا يعارض هذا حديث: «أَبْغَضُ الْحَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ». إلخ لأن كونه أبغض الحلال لا يستلزم أن يكون مكروهاً كراهةً أصوليةً.

قوله: (طَلَّقَهَا) فيه أنه يحسن طلاق من كانت بذينة اللسان ويجوز إسكانها ولا يحل ضربها كضرب الأمة، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

قوله: (فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَايَعَةُ الْجَنَّةِ) فيه دليل على أن سؤال

زَوْجًا غَيْرَكَ وَعَصَيْتَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقُهُ، فَأَنْطَلَقَ عُمَرُ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مَرَّ عَبْدُ اللَّهِ فَلْيَرَا جَفْنَهَا، فَإِذَا اغْتَسَلَتْ فَلْيَتْرُكْهَا حَتَّى تَحِيضَ، فَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا الْآخَرَى فَلَا يَمْسُهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُسَيِّمَهَا فَلْيُسَيِّمَهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٦/٤). وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى تَحْرِيمِ الْوَطْءِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الْغُسْلِ.

٢٨٥٨- وَعَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الطَّلَاقُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: وَجْهَانِ حَلَالٍ، وَجْهَانِ حَرَامٍ. فَأَمَّا اللَّذَانِ هُمَا حَلَالٌ فَإِنَّ طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، أَوْ يُطَلِّقُهَا حَائِلًا مُسْتَبَيِّنًا حَمَلَهَا. وَأَمَّا اللَّذَانِ هُمَا حَرَامٌ فَإِنَّ طَلَّقَهَا حَائِضًا، أَوْ يُطَلِّقُهَا عِنْدَ الْجَمَاعِ لَا يَذِرِي أَشْتَمَلَ الرَّجْمَ عَلَى وَلَدٍ أَوْ لَا. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٥/٤).

قوله: (طلق امرأته) اسمها آمنة بنت غفار، كما حكاه جماعة منهم النووي وابن باطش: وغفار بكسر الغين المعجمة وتخفيف الفاء. وفي مسند أحمد أن اسمها النوار.

قوله: (وهي حائض) في رواية (وهي في ذبيها حائض) وفي أخرى للبيهقي (أنه طلقها في حيضها).

قوله: (فذكر ذلك عمر) قال ابن العربي: سؤال عمر محتمل لأن يكون ذلك لكونهم لم يروا قبلها مثلها فسأله ليعلم.

ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ﴾ ويحتمل أن يكون سمع من النبي ﷺ النهي فجاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك قوله: «مرّة فليراجعها» قال ابن دقيق العيد: يتعلق بذلك مسألة أصولية وهي أن الأمر بالأمر بالشئ هل هو أمر بذلك الشئ أو لا؟ فإنه ﷺ قال لعمر: مره، والمسألة معروفة في كتب الأصول والخلاف فيها مشهور. وقد ذكر الحافظ في الفتح أن من مثل بهذا الحديث هذه المسألة فهو غلط فإن القرينة واضحة في أن عمر في هذه الكاتبة كان مأمورًا بالتبليغ، ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع «فأمره أن يراجعها» إلى آخر كلام صاحب الفتح. وظاهر الأمر الوجوب فتكون مراجعة من طلقها زوجها على تلك الصفة واجبة. وقد ذهب إلى ذلك مالك وأحمد في رواية، والمشهور عنه وهو قول الجمهور: الاستحباب فقط.

المرأة الطلاق من زوجها محرّم عليها تحريمًا شديدًا، لأن من لم يرح راحة الجنة غير داخل لها أبدًا، وكفى بذنبي يبلغ بصاحبه إلى ذلك المبلغ منادياً على فظاعته وشدته.

قوله: «أبغض الحلال إلى الله». إلخ فيه دليل على أنه ليس كل حلال محبوباً بل ينقسم إلى ما هو محبوب وإلى ما هو مبعوض.

قوله: (طلق امرأتك) هذا دليل صريح يقتضي أنه يجب على الرجل إذا أمره أبوه بطلاق زوجته أن يطلقها وإن كان يحبها فليس ذلك عذراً في الإمسك. ويلحق بالأب الأم، لأن النبي ﷺ قد بين أن لها من الحق على الولد ما يزيد على حق الأب كما في حديث «مَنْ أَبْرَأَ رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: أَمَّا أَنْتَ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَقَالَ: أَمَّا أَنْتَ ثُمَّ سَأَلَهُ فَقَالَ: أَمَّا أَنْتَ وَأَبَاكَ» وحديث «الجنة تحت أقدام الأمهات» وغير ذلك.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ وَفِي الظَّهْرِ بَعْدَ أَنْ يَجَامِعَهَا مَا لَمْ يَبْنِ حَمْلَهَا

٢٨٥٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَرَّةً فَلْيَرَا جَفْنَهَا، أَوْ يُطَلِّقُهَا طَاهِرًا أَوْ حَائِلًا، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّطَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: لْيَرَا جَفْنَهَا ثُمَّ يُسَيِّمُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرُ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا، فَيُتْلِكَ الْعِدَّةَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى». وَفِي لَفْظٍ: «فَيُتْلِكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم): ٦/٢ و ٢٦ و ٤٣ و ٥١ و ٥٤ و ٥٨ و ٦١ و ٦٤ و ٧٤ و ٧٩ و ٨١ و ١٠٢ و ١٣١ (خ): ٤٩٠٨ و ٥٢٥١ و ٥٢٥٣ و ٥٢٥٨ و ٥٣٣٢ و ٥٣٣٣ و ٥٣٦٠ (م): ١٤٧١ (د): ٢١٧٩ و ٢١٨٠ (ت): ١١٧٥ و ١١٧٦ (ن): ١٣٧/٦ و ١٣٨ و ٢١٢ و ٢١٣٢ (هـ): ٢٠١٩ و ٢٢٢٢، فَإِنَّ لَهُ بَنَةً لَيْسَ الْأَمْرُ بِالرَّجْعَةِ. وَلِمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ نَحْوُهُ وَفِي آخِرِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ» فِي قُبُلٍ عِدَّتِهِنَّ، وَفِي رِوَايَةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَ تَطْلِيقَةً فَحُصِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا. وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ لِأَخِيهِمْ: أَمَا إِنْ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا فَقَدْ حَرُمْتَ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ

وقد نبه على ذلك أبو داود، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً.

وقد اختلف في الحكمة في الأمر بالإمساك كذلك، فقال الشافعي: يحتمل أن يكون أراد بذلك: أي بما في رواية نافع أن يستبرئها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها إما بحمل أو بحيض، أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل وهو غير جاهل بما صنع أو ليرغب في الحمل إذا انكشفت حاملاً فيمسكها.

وقيل الحكمة في ذلك أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق فإذا امسكها زماناً يحل له فيه طلاقها ظهرت فائدة الرجعة لانه قد يطول مقامه معها فيجامعها فيذهب ما في نفسه فيمسكها.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا) استدل بذلك على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام، وبه صرح الجمهور، وهل يجبر على الرجعة إذا طلقها في طهر وطها فيه كما يجبر إذا طلقها حائضاً، قال بذلك بعض المالكية. والمشهور عندهم الإجماع إذا طلق في الحيض لا إذا طلق في طهر وطى فيه. وقال داود: يجبر إذا طلقها حائضاً لا إذا طلقها نساء. قال في الفتح: واختلف الفقهاء في المراد بقوله: «طَاهِرًا» هل المراد انقطاع دم. أو التطهر بالغسل؟ على قولين وهما روايتان عن أحمد والراجح الثاني لما أخرجه النسائي بلفظ: «مُرَّ عَبْدُ اللَّهِ فَلْيُرَاجِعْهَا، فَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا الْأُخْرَى فَلَا يَمْسُهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُمَسِكَهَا فَلْيُمَسِكْهَا» وهذا مفسر لقوله: «فَإِذَا طَهَّرَتْ» فليحمل عليه، وقد تمسك بقوله: «أَوْ حَائِلًا» من قال بأن طلاق الحامل سني وهم الجمهور. وروي عن أحمد أنه ليس بسني.

قوله: (فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَائِقِهَا) بضم الحاء المهملة من الحسبان. وفي لفظ للبخاري: «حُسِبَتْ عَلَيَّ بِطَلَيْقَةٍ». وأخرجه أبو نعيم كذلك، وزاد: يعني حين طلق امرأته فسأل عمر النبي ﷺ وقد تمسك بذلك من قال بأن الطلاق البدعي يقع، وهم الجمهور. وذهب الباقر والصادق وابن حزم، وحكاه الخطابي عن الخوارج والروافض إلى أنه لا يقع. وحكاه ابن العربي وغيره عن ابن عليّ يعني إبراهيم بن إسماعيل بن عليّ وهو من فقهاء المعتزلة. قال ابن عبد البر: لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال. قال: وروي مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ. وقد أجاب ابن حزم عن قول ابن عمر المذكور: بأنه لم يصرح بمن

قال في الفتح: واحتجوا بأن ابتداء النكاح لا يجب، فاستدامته كذلك، لكن صحح صاحب الهداية من الحنفية أنها واجبة. والحجة لمن قال بالوجوب ورود الأمر بها ولأن الطلاق لما كان محرماً في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة.

واتفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة إلا ما نقل عن زفر. وحكى ابن بطال وغيره الاتفاق إذا انقضت العدة أنه لا رجعة، والاتفاق أيضاً على أنه إذا طلقها في طهر قد مسها فيه لم يؤمر بالمراجعة. وتعقب الحافظ ذلك بثبوت الخلاف فيه كما حكاه الخطابي من الشافعية وجهاً.

قوله: (ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَائِلًا) ظاهره جواز الطلاق حال الطهر ولو كان هو الذي يلي الحيضة التي طلقها فيها، وبه قال أبو حنيفة، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وأحد الوجهين عن الشافعية. وذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعية في الوجه الآخر وأبو يوسف ومحمد إلى المنع. وحكاه صاحب البحر عن القاسمية وأبي حنيفة وأصحابه وفيه نظر، فإن الذي في كتب الحنفية هو ما ذكرناه من الجواز عن أبي حنيفة، والمنع عن أبي يوسف ومحمد واستدل القائلون بالجواز بظاهر الحديث وبأن المنع إنما كان لأجل الحيض، فإذا طهرت زال موجب التحريم فجاز الطلاق في ذلك الطهر كما يجوز في غيره من الأطهار.

واستدل المانعون بما في الرواية الثانية من حديث الباب المذكور بلفظ: «ثُمَّ يُمَسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرُ...» إلخ وكذلك قوله في الرواية الأخرى: «مُرَّ عَبْدُ اللَّهِ فَلْيُرَاجِعْهَا فَإِذَا اغْتَسَلَتْ...» إلخ.

قوله: (فَتَقَيِّظُ) قال ابن دقيق العيد: تقيظ النبي ﷺ إما لأن المعنى الذي يقتضي المنع كان ظاهراً فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك، أو لأنه كان مقتضى الحال مشاوره النبي ﷺ في ذلك إذا عزم عليه.

قوله: (ثُمَّ يُمَسِكُهَا) أي يستمر بها في عصمته حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، وفي رواية للبخاري: «ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً أُخْرَى، فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلْيُطَلِّقَهَا» قال الشافعي: غير نافع إنما روى «حَتَّى تَطْهَرَ مِنَ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ» رواه يونس بن جبير وابن سيرين وسالم قال الحافظ: وهو كما قال: لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية نافع.

حسبها عليه، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وتعقب بأنه مثل قول الصحابة: أمرنا في عهد رسول الله ﷺ بكذا، فإنه في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ قال الحافظ: وعندي أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذي في قول الصحابي: أمرنا بكذا، فإن ذلك محله حيث يكون اطلاع النبي ﷺ على ذلك ليس تصريحاً، وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه، فإن النبي ﷺ هو الأمر بالرجعة، وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل إذا أراد طلاقها بعد ذلك، وإذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسب عليه بتليفة كان احتمال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي ﷺ بعيداً جداً مع احتفاف القرائن في هذه القصة بذلك، وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئاً براهبه وهو ينقل أن النبي ﷺ تغيط من صنعه حيث لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة. واستدل الجمهور أيضاً بما أخرجه الدارقطني «عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: هي واحدة» قال في الفتح: وهذا نص في محل النزاع يجب المصير إليه، وقد أورده بعض العلماء على ابن حزم فأجابته بأن قوله: «هي واحدة» لعله ليس من كلام النبي ﷺ، فالزمه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال وقد أجاب ابن القيم عن هذا الحديث بأنه لا يدري أقاله، يعني قوله: «هي واحدة» ابن وهب، من عنده أم ابن أبي ذئب أم نافع؟ فلا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ ما لا يتيقن أنه من كلامه. ولا يخفى أن هذا التجويز لا يدفع الظاهر المتبادل من الرفع، ولو فتحنا باب دفع الأدلة بمثل هذا ما سلم لنا حديث، فالأولى في الجواب المعارضة لذلك بما سيأتي. ومن حجج الجمهور ما أخرجه الدارقطني أيضاً «أن عمر قال: يا رسول الله أفنحسب بئلك التليفة؟ قال: نعم» ورجاله إلى شعبة ثقات كما قال الحافظ، وشعبة رواه عن أنس بن سيرين عن ابن عمر. واحتج الجمهور أيضاً بقوله ﷺ: «راجعتها» فإن الرجعة لا تكون إلا بعد طلاق. وأجاب ابن القيم عن ذلك بأن الرجعة قد وقعت في كلام رسول الله ﷺ على ثلاثة معان: أحدها بمعنى النكاح، قال الله تعالى: «فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا»، ولا خلاف بين أحد من أهل العلم أن المطلق ههنا هو الزوج الثاني، وأن التراجع بينها وبين الزوج الأول وذلك كابتداء النكاح وثانيها: الرد الحسن إلى الحالة الأولى التي كانت عليها أولاً كقوله ﷺ لأبي التعمان بن بشير لما انحل ابنه غلاماً خصه به دون ولده: «أرجعه» أي رده، فهذا رد ما لم

تصح فيه الهبة الجائزة. والثالث الرجعة التي تكون بعد الطلاق. ولا يخفى أن الاحتمال يوجب سقوط الاستدلال، ولكنه يؤيد حمل الرجعة هنا على الرجعة بعد الطلاق ما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر «أن رجلاً قال: إني طلق امرأتي البتة وهي حائض، فقال: عصيت ربك وفارقت امرأتك، قال: فإن رسول الله ﷺ أمر ابن عمر أن يراجع امرأته، قال: إنه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقي له، وأنت لم تبقي ما ترتجع به امرأتك» قال الحافظ: وفي هذا السياق رد على من حمل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي، ولكنه لا يخفى أن هذا على فرض دلالة على ذلك لا يصلح للاحتجاج به لأن مجرد فهم ابن عمر لا يكون حجة. وقد تقرر أن معنى الرجعة لغة أعم من المعنى الاصطلاحي، ولم يثبت أنه ثبت فيها حقيقة شرعية يتعين المصير إليها. ومن حجج القائلين بعدم الوقوع أثر ابن عباس المذكور في الباب. ولا حجة لهم في ذلك لأنه قول صحابي ليس بمرفوع. ومن جملة ما احتج به القائلون بعدم وقوع الطلاق البدعي ما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن ابن عمر بلفظ: «طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض، قال عبد الله: فردها علي رسول الله ﷺ ولم يرها شيئاً». قال الحافظ: وإسناد هذه الزيادة على شرط الصحيح وقد صرح ابن القيم وغيره بأن هذا الحديث صحيح لأنه رواه أبو داود عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر: كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال ابن عمر: «طلق ابن عمر امرأته حائضاً على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: إن عبد الله طلق امرأته وهي حائض، قال عبد الله: فردها علي ولم يرها شيئاً» الحديث، فهؤلاء رجال ثقات أئمة حفاظ، وقد أخرجه أحمد عن روح بن عباد عن ابن جريج فلم يتفرد به عبد الرزاق عن ابن جريج، ولكنه قد أعل هذا الحديث بمخالفة أبي الزبير لسائر الحفاظ. قال أبو داود: روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عبد البر: قوله: «ولم يرها شيئاً» منكر، لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله، فكيف إذا خالفه من هو أوثق منه؟ ولو صح فمعناه عندي والله أعلم: ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تكن على السنة.

وقال الخطابي: قال أهل الحديث: لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا. وقد يحتمل أن يكون معناه: ولم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة، أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في الاختيار. وقد حكى البيهقي عن الشافعي نحو ذلك.

ويجاء بأن أبا الزبير غير مدفوع في الحفظ والعدالة وإنما يخشى من تدليسه، فإذا قال: سمعت أو حدثني زال ذلك، وقد صرح هنا بالسَّماع وليس في الأحاديث الصحيحة ما يخالف حديث أبي الزبير حتى يصار إلى الترجيح، ويقال: قد خالفه الأكثر، بل غاية ما هناك الأمر بالمراجعة على فرض استلزامه

لوقوع الطلاق وقد عرف اندفاع ذلك على أنه لو سلم ذلك الاستلزام لم يصلح لمعارضة النص الصريح، أعني «وَلَمْ يَرَوْهَا شَيْئاً» على أنه يؤيد رواية أبي الزبير ما أخرجه سعيد بن منصور من طريق عبد الله بن مالك عن «ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض، فقال رسول الله ﷺ: ليس ذلك بشيء». وقد روى ابن حزم في المحلى بسنده المتصل إلى ابن عمر من طريق عبد الوهاب

الثقفى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر «أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض: لا يعتد بذلك»، وهذا إسناد صحيح. وروى ابن عبد البر عن الشعبي أنه قال: «إذا طلق امرأته وهي حائض لم يعتد بها» في قول ابن عمر وقد روى زيادة أبي الزبير الحميدي في الجمع بين الصحيحين، وقد التزم ألا يذكر فيه إلا ما كان صحيحاً على شرطهما وقال ابن عبد البر في التمهيد: إنه تابع أبا الزبير على ذلك أربعة: عبد الله بن عمر ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رواد ويحيى بن سليم وإبراهيم بن أبي

حسنة، ولا شك أن رواية عدم الاعتداد بتلك الطلقة أرجح من رواية الاعتداد المتقدمة، فإذا صرنا إلى الترجيح بناءً على تعدد الجمع فرواية عدم الاعتداد أرجح لما سلف. ويمكن أن يجمع مما ذكره ابن عبد البر ومن معه كما تقدم. قال في الفتح: وهو متعين، وهذا أولى من تغليب بعض الثقات، وقد رجح ما ذهب إليه من قال بعدم الوقوع بمرجحاتٍ منها قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَقُّوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ» والمطلق في حال الحيض أو الطهر الذي وطئ فيه لم يطلق لتلك العدة التي أمر الله بتطبيق النساء لها كما صرح بذلك الحديث المذكور في الباب. وقد تقرر في الأصول أن الأمر بالشيء نهى عن ضده، والمنهي عنه نهياً لذاته أو لجزئه أو لوصفه اللازم يقتضي الفساد، والفساد لا يثبت

حكمه. ومنها قول الله تعالى: «فَإِنْ سَأَلْتُمْ بِمَغْرُوفٍ أَوْ تَسْرِخْ بِإِحْسَانٍ»، ولا أتبع من التسريح الذي حرّمه الله ومنها قوله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» ولم يرد إلا المأذون، فدل على أن ما عداه ليس بطلاق لما في هذا التركيب من الصيغة الصالحة للحصر، أعني تعريف المسند إليه باللام الجنسية. ومنها قوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وهو حديث صحيح شامل لكل مسألة مخالفة لما عليه أمر رسول الله ﷺ، ومسألة النزاع من هذا القبيل، فإن الله لم يشرع هذا الطلاق ولا أذن فيه فليس من شرعه وأمره.

ومن ذهب إلى هذا المذهب، أعني عدم وقوع البدعي، شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وأطال الكلام عليها في الهدى، والحافظ محمد بن إبراهيم الوزير ألف فيها رسالة طويلة في مقدار كراستين في القطع الكامل، وقد جمعت فيها رسالة مختصرة مشتملة على الفوائد المذكورة في غيرها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْبَتَّةِ وَجَمْعِ الثَّلَاثِ وَاخْتِيَارِ تَفْرِيقِهَا

٢٨٥٩- عَنْ رُكَّانَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مُهَيَّمَةً الْبَتَّةَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟ قَالَ رُكَّانَةُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانٍ عَمَرَ بَيْنَ الْخَطَّابِ، وَالثَّالِثَةَ فِي زَمَنٍ عُمَافٍ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٠٦) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٣٣/٤)، وَقَالَ: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم.

قال الترمذي: لا يعرف إلا من هذا الوجه، وسألت محمداً عنه، يعني البخاري فقال: فيه اضطراب، انتهى.

وفي إسناده الزبير بن سعيّد الهاشمي وقد ضعفه غير واحد، وقيل: إنه متروك.

وذكر الترمذي عن البخاري أنه يضطرب فيه، تارة يقال فيه: ثلاثة، وتارة قيل: واحدة، وأصحها أنه طلقها البتة، وأن الثلاث ذكرت فيه على المعنى. قال ابن كثير: لكن قد رواه أبو داود من وجوه آخر. وله طرق آخر فهو حسن إن شاء الله.

وقال ابن عبد البر في التمهيد: تكلموا في هذا الحديث،

انتهى. وهو مع ضعفه مضطرب ومعارض، أما الاضطراب فكما تقدم. وقد اخرج احمد أنه طلق ركانة امراته في مجلس واحد ثلاثاً فعزن عليها. وروى ابن إسحاق عن ركانة أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا، قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ، أَرْجِعْهَا، ثُمَّ تَلَا: إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ» الآية أخرجه أبو داود.

وأما معارضته فيما روى ابن عباس أن طلاق الثلاث كان واحدة وسيأتي وهو أصح إسناداً وأوضح متناً.

وروى النسائي عن محمود بن لبيد قال: «أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا فَقَامَ غَضَبَانِ ثُمَّ قَالَ: أَيْلَعِبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَطْهَرِكُمْ، حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتُلُهُ؟» قال ابن كثير: إسناده جيد. وقال الحافظ في بلوغ المرام: رواه موقوفون. وفي الباب عن ابن عباس قال: «طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَ رُكَانَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَاجِعْ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا، قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ، رَاجِعْهَا» أخرجه أبو داود ورواه أحمد والحاكم وهو معلول بابن إسحاق فإنه في سنده.

والحديث يدل على أن من طلق بلفظ البتة وأراد واحدة كانت واحدة، وإن أراد ثلاثاً كانت ثلاثاً ورواية ابن عباس التي ذكرناها، أنه - أعني ركانة طلقها ثلاثاً، فأمره ﷺ بمراجعتها، يدل على أن من طلق ثلاثاً دفعة كانت في حكم الواحدة.

وسياتي الخلاف في ذلك وبيان ما هو الحق.

قوله: (فَقَالَ ﷺ: وَاللَّهِ مَا أَرُذْتُ إِلَّا وَاحِدَةً... إلخ) فيه دليل على أنه لا يقبل قول من طلق زوجته بلفظ البتة ثم زعم أنه أراد واحدة إلا بيمين، ومثل هذا كل دعوى يدعيها الزوج راجعة إلى الطلاق إذا كان له فيها نفع.

٢٨٦٠ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «لَمَّا لَاعَنَ أَخُو يَسِي عَجَلَانَ امْرَأَتَهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ظَلَمْتُهَا إِنْ أَمْسَكْتُهَا، هِيَ الطَّلَاقُ وَهِيَ الطَّلَاقُ وَهِيَ الطَّلَاقُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٣٣٤).

٢٨٦١ - وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهَا بِتَطْلِيقَتَيْنِ آخَرَتَيْنِ عِنْدَ الْفَرَائِنِ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا ابْنَ عُمَرَ مَا هَكَذَا أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى، إِنَّكَ قَدْ أَخْطَأْتَ السَّنَةَ، وَالسَّنَةُ أَنْ تَسْتَقْبَلَ الطَّهْرَ فَتَطْلُقَ لِكُلِّ قُرْبٍ، وَقَالَ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَاجِعْتُهَا، ثُمَّ قَالَ: إِذَا هِيَ طَهَّرَتْ فَطَلَّقْ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْ أَمْسِكْ،

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا أَكُنَّ يَحِلُّ لِي أَنْ أَرْاجِعَهَا قَالَ: لَا، كَانَتْ تَبِينُ مِنْكَ وَتَكُونُ مَعْصِيَةً. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤/٣١).

حديث سهل بن سعد هو عند الجماعة إلا الترمذي بلفظ: «فَلَمَّا فَرَعًا قَالَ عُوَيْمِرُ: كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِينَ» وسيأتي في كتاب اللعان. والغرض من إيراده هنا أن الثلاث إذا وقعت في موقف واحد وقعت كلها وبانت الزوجة. واجاب القائلون بأنها لا تقع إلا واحدة فقط عن ذلك بأن النبي ﷺ إنما سكت عن ذلك لأن الملاعة تبين بنفس اللعان، فالطلاق الواقع من الزوج بعد ذلك لا محل له فكأنه طلق أجنبية، ولا يجب إنكار مثل ذلك فلا يكون السكوت عنه تقريراً. وحديث الحسن في إسناده عطاء الخراساني وهو يختلف فيه، وقد وثقه الترمذي، وقال النسائي وأبو حاتم: لا بأس به، وكذبه سعيد بن المسيب وضعفه غير واحد وقال البخاري: ليس فيمن روى عنه مالك من يستحق الترك غيره. وقال شعبة: كان نسياً وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله غير أنه كان كثير الوهم سمى الحفظ بخطي ولا يدري، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به. وإيضاً الزيادة التي هي محل الحجة، أعني قوله: «أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَقْتُهَا» إلخ، مما تفرد به عطاء وخالف فيها الحفاظ فإنهم شاركوه في أصل الحديث ولم يذكروا الزيادة أيضاً في إسناده شبيب بن زريق الشامي وهو ضعيف. وقد استدلل القائلون بأن الثلاث تقع، بأحاديث من جملتها هذا الحديث. واجاب عنه القائلون بأنها تقع واحدة فقط بعدم صلاحيته للاحتجاج لما سلف على أن لفظ الثلاث محتمل.

٢٨٦٢ - وَعَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ لَأَيُّوبَ: هَلْ عَلِمْتُ أَحَدًا قَالَ فِي: أَمَرَكَ بِبَيْتِكَ، أَنَّهَا ثَلَاثٌ إِلَّا الْحَسَنُ؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ غُفْرًا إِلَّا مَا حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ كَثِيرِ مَوْلَى ابْنِ سَمُرَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ثَلَاثٌ قَالَ أَيُّوبُ: فَلَقِيتُ كَثِيرًا مَوْلَى ابْنِ سَمُرَةَ فَسَأَلْتُهُ لِمَ يَعْرِفُهُ، فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَأَخْبَرَنِي، فَقَالَ: نَسِيَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٠٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨/١١١) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ.

٢٨٦٣ - وَعَنْ زُرَّارَةَ بْنِ رَيْعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُثْمَانَ فِي: أَمَرَكَ

يُبدِك، الْقَضَاءُ مَا قَضَيْت. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (٢/ ٢٨٥).
 ٢٨٦٤- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: الْخَلِيَّةُ وَالزَّرِيَّةُ وَالْبَيْتَةُ وَالْبَائِنُ وَالْحَرَامُ ثَلَاثًا، لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤/ ٢٠).

٢٨٦٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْخَلِيَّةِ وَالزَّرِيَّةِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٢/ ٤١).
 ٢٨٦٦- وَعَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ امْرَأَتَهُ بَيْدَ أَبِيهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَقَالَ أَبُوهُ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، كَيْفَ السَّتَةُ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ مَوْلَى بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسَاسِ بْنِ الْبَكْرِ اللَّيْثِيَّ وَكَانَ أَبُوهُ شَهِيدًا بِذَوِّهَا أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَأْتَنَتْ عَنْهُ فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَأَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ يَثْلُ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ فَقَالَ يَثْلُ قَوْلُهَا. رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الْبُرْقَانِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُخْرَجِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ.

٢٨٦٧- وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَاذِمًا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيَرْكَبُ الْحُمُوقَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: «وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا» وَإِنَّكَ لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ فَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ رَبَّكَ فَبَأْتَنَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ، وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ» فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٧).

٢٨٦٨- وَعَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مِائَةً، قَالَ: عَصَيْتَ رَبَّكَ، وَفَارَقْتَ امْرَأَتَكَ، لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ فَيَجْعَلْ لَكَ مَخْرَجًا (الدارقطني: ٤/ ١٣).

٢٨٦٩- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْفًا، قَالَ: يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثٌ وَتَدْنُحُ تَسْعِمَافَةً وَسَبْعًا وَتَسْمِينًا (الدارقطني: ٤/ ١٢).

٢٨٧٠- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عَدَّةَ النِّجْمِ، فَقَالَ: أَخْطَأَ السَّنَةَ، وَخَرَمَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ زَوَاهُنَّ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤/ ٢١)، وَهَذَا كُلُّهُ يَسْأَلُ عَلَى إجماعهم عَلَى صِحَّةِ وَقُوعِ الثَّلَاثِ بِالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

٢٨٧١- وَقَدْ رَوَى طَاوُوسُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ

الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَافَةٌ فَلَوْ أَمْنَصَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْنَصَاهُ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٣١٤) وَمُسْلِمٌ (١٤٧٢) (١٥).
 ٢٨٧٢- وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ طَاوُوسٍ «أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هُنَاكَ، أَلَمْ يَكُنْ طَلَاقُ الثَّلَاثِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً، قَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ فَأَجَارَهُ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٧٢) (١٧) وَفِي رِوَايَةٍ: «أَمَّا عَلِيٌّ أَنِ الرَّجُلُ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَعَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدَرًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلَى كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَعَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدَرًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ، فَلَمَّا رَأَى النَّاسُ قَدْ تَتَابَعُوا فِيهَا قَالَ: أَجِيزُوهُنَّ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٩).

حديث حماد بن زيد أخرجه أيضًا النسائي. وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال: إنما هو عن أبي هريرة موقوفًا، ولم يعرف حديث أبي هريرة مرفوعًا. وقال النسائي: هذا حديث منكرو، وأما إنكار الشيخ أنه حدث بذلك فإن كان على طريقة الجزم كما وقع في رواية أبي داود بلفظ: «قال أيوب: فقدِم علينا كثير فسألته، فقال: ما حدثت بهذا قط، فذكرته لقتادة، فقال: بلى ولكنه نسي» انتهى. فلا شك أنه علة قاذحة وإن لم تكن على طريقة الجزم، بل عدم معرفة ذلك الحديث وعدم ذكر الجملة والتفصيل بدون تصريح بالإنكار كما في الرواية المذكورة في الباب فليس ذلك مما بعد قاذحًا في الحديث، وقد بين هذا في علم اصطلاح الحديث وقد استدلل بهذا الحديث على أن من قال لامراته: أمرك بيدك، كان ذلك ثلاثًا.

وقد اختلف في قول الرجل لزوجته: أمرك بيدك، وأمرك إليك، هل هو صريح تملكك للطلاق أو كناية؟ فحكى في «البحر» عن الحنفية والشافعية ومالك أنه صريح فلا يقبل قول الزوج بعد ذلك أنه أراد التوكيل.

وذهب المؤيد بالله والهادوية إلى أنه كناية تملكك فيقبل قول الزوج أنه أراد التوكيل.

قوله: (قال: الخلية... إلخ) هذه الألفاظ من ألفاظ الطلاق

وذهب طائفة من أهل العلم إلى أن الطلاق لا يتبع الطلاق بل يقع واحدة فقط.

وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أبي موسى ورواية عن علي رضي الله عنهما عن عباس وطاوس وعطاء وجابر بن زيد والهادي والقاسم والباقر والناصر وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى بن عبد الله ورواية عن زيد بن علي، وإليه ذهب جماعة من المتأخرين منهم ابن تيمية وابن القيم وجماعة من المحققين وقد نقله ابن مغيث في كتاب الوثائق عن محمد بن وضاح، ونقل الفتوى بذلك عن جماعة من مشايخ قوطية كمحمد بن بقي ومحمد بن عبد السلام وغيرهما، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمرو بن دينار، وحكاه ابن مغيث أيضاً في ذلك الكتاب عن علي رضي الله عنه وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير. وذهب بعض الإمامية إلى أنه لا يقع بالطلاق المتتابع شيء، لا واحدة ولا أكثر منها، وقد حكى ذلك عن بعض التابعين. وروي عن ابن عليّ وهشام بن الحكم، وبه قال أبو عبيدة وبعض أهل الظاهر وسائر من يقول: إن الطلاق البدعي لا يقع لأن الثلاث بلفظ واحد أو الفاظ متتابعة منه وعدم وقوع البدعي هو أيضاً مذهب الباقر والصّادق والناصر. وذهب جماعة من أصحاب ابن عباس وإسحاق بن راهويه إلى المطلقة إن كانت مدخولة وقعت الثلاث، وإن لم تكن مدخولة فواحدة.

استدلّ القائلون بأن الطلاق يتبع الطلاق بأدلة: منها قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ وظاهرهما جواز إرسال الثلاث أو الثنتين دفعةً أو مفردةً ووقوعها. قال الكرماني: إن قوله: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ يدل على جواز جمع الثنتين، وإذا جاز جمع الثنتين دفعةً جاز جمع الثلاث. وتعقبه الحافظ بأنه قياس مع الفارق، لأن جمع الثنتين لا يستلزم البيونة الكبرى، بخلاف الثلاث. وقال الكرماني: إن التسريح بإحسان عام يتناول إيقاع الثلاث دفعةً. وتعقب بأن التسريح في الآية إنما هو بعد إيقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الثلاث دفعةً، وقد قيل: إن هذه الآية من أدلة عدم التتابع، لأن ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعةً، بل على الترتيب المذكور.

وهذا أظهر واستدلوا أيضاً بظواهر سائر الآيات القرآنية نحو

الصريح، وأما كونها بمنزلة إيقاع ثلاث تطبيقات فقد تقدّم في لفظ البتة ما يدل على أنه بمنزلة الطلاق الثلاث إلا أن يحلف الزوج أنه ما أراد به إلا واحدة، فيمكن أن يكون علي رضي الله عنه الحق به بقية الألفاظ المذكورة وأما لفظ الحرام فسيأتي الكلام عليه في باب من حرّم زوجته أو أمته من كتاب الظهار.

قوله: (فَطَلَّقُوهُمْ فِي قُبُلِ جَدَّتَيْنِ) هذا الأثر إسناداه صحيح كما قال صاحب الفتح، وأخرج له أبو داود متابعتاً عن ابن عباس.

وذكر نحو الآثار التي عزاها المصنف إلى الدارقطني.

وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر «أنه رفع إليه رجلٌ طلق امرأته ألفاً، فقال له عمر: أطلقت امرأتك؟ قال: لا، إنما كنت الغيب، فعلاه عمر بالدرة وقال: إنما يكفيك من ذلك ثلاث».

وروى وكيع عن علي رضي الله عنه وعثمان نحو ذلك.

وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن مسعود أنه قيل له: «إن رجلاً طلق امرأته البارية مائة»، قال: قلّتها مرةً واحدةً؟ قال: نعم، قال: تريد أن تبين منك امرأتك؟ قال: نعم، قال: هو كما قلت، وأتاه آخر فقال: رجلٌ طلق امرأته عدد النجوم، قال: قلّتها مرةً واحدةً؟ قال: نعم، قال: تريد أن تبين منك امرأتك؟ قال: نعم، قال: هو كما قلت والله لا تلبسون على أنفسكم وتتحملن عنكم».

قوله: (أَنَّهُ) في الصحاح أنه على وزن قنأ: وفي القاموس: والأناة، كقناة: الحلم والوقار.

قوله: (مِنْ هُنَاكَ) جمع هن كاخ، وهو الشيء يقال: هذا هنك، أي شيتك، هذا معنى ما في القاموس فكان أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من الأشياء العلمية التي عندك.

قوله: (تَتَابَعِ النَّاسُ) بتامين فوتين بعد الألف مشاة تحية بعدها عين مهملة: وهو الوقوع في الشر من غير تماسك ولا توقّف.

واعلم أنه قد وقع الخلاف في الطلاق إذا أوقعت في وقت واحد، هل يقع جميعها ويتبع الطلاق الطلاق أم لا؟.

فذهب جمهور التابعين وكثير من الصحابة وأئمة المذاهب الأربعة وطائفة من أهل البيت منهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه والناصر والإمام يحيى، حكى ذلك عنهم في «البحر»، وحكاه أيضاً عن بعض الإمامية إلى أن الطلاق يتبع الطلاق.

قوله تعالى ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقوله تعالى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾، ولم يفرق في هذه الآيات بين إيقاع الواحدة والثنتين والثلاث. وأجيب بأن هذه عمومات خصصة وإطلاقات مقيدة بما ثبت من الأدلة الدالة على المنع من وقوع فوق الواحدة. واستدلوا أيضاً بحديث سهل بن سعد المتقدم في قضية عويمر العجلاني، وقد قدمنا الجواب عن ذلك. واستدلوا أيضاً بالحديث المذكور بعده فيما تقدم من رواية الحسن. وقد تقدم أيضاً الجواب عنه واستدلوا أيضاً بما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن يحيى بن العلاء عن عبد الله بن الوليد الوصافي عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن داود عن عباد بن الصامت قال: «طَلَّقَ جَدِّي امْرَأَةً لَهُ أَلْفَ تَطْلِيقَةٍ، فَأَنْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا أَنْتَ بِجَدِّكَ، أَمَّا ثَلَاثُ قُلَّةٍ، وَأَمَّا تِسْعِمَائَةٍ وَسِتِّعٍ وَيَسْمُونُ فَعُدُّوْنَ وَظَلَمَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذْبَةً وَإِنْ شَاءَ غَفَرٌ لَهُ» وفي رواية: «إِنْ أَبَاكَ لَمْ يَنْتَهِ اللَّهُ فَيَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا، بَأْتَتْ مِنْهُ بِلَالٌ عَلَى غَيْرِ السَّنَةِ، وَتِسْعِمَائَةٍ وَسِتِّعٍ وَيَسْمُونُ إِنْهُمْ فِي عُنُقِهِ». وأجيب بأن يحيى بن العلاء ضعيف، وعبيد الله بن الوليد هالك، وإبراهيم بن عبيد الله مجهول، فأي حجة في رواية ضعيف عن هالك عن مجهول، ثم والد عباد بن الصامت لم يدرك الإسلام فكيف بجده.

واستدلوا أيضاً بما في حديث ركانة السابق «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْلَفَهُ أَنَّهُ مَا أَرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً» وذلك يدل على أنه لو أراد الثلاث لوقعت ويجب أن أثبت ما روي في قصة ركانة أنه طلقها البتة لا ثلاثاً. وأيضاً قد تقدم في رواية «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ: ارْجِعْهَا، بَعْدُ أَنْ قَالَ لَهُ: إِنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا» وأيضاً قد تقدم فيه من المقال ما لا ينتهض معه للاستدلال. واستدل القائلون بأنه لا يقع من المتعددة إلا واحدة بما وقع في حديث ابن عباس عن ركانة «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَحَزَنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا، فَسَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كَيْفَ طَلَّقْتَهَا؟ فَقَالَ: ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ لَهُ ﷺ: إِنَّمَا بِلَاكٍ وَاحِدَةٍ فَارْجِعْهَا» أخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه.

وأجيب عن ذلك بأجوبة: منها أن في إسناده محمد بن إسحاق. ورد بأنهم قد احتجوا في غير واحد من الأحكام بمثل هذا الإسناد. ومنها معارضته لفتوى ابن عباس المذكورة في الباب، ورد بأن المعبر روايته لا رأيه ومنها أن أبا داود رجح أن ركانة إنما طلق امرأته البتة كما تقدم. ويمكن أن يكون من روى ثلاثاً حل البتة على معنى الثلاث، وفيه مخالفة للظاهر، والحديث نص في محل النزاع.

واستدلوا أيضاً بحديث ابن عباس المذكور في الباب أن الطلاق كان على عهد رسول الله ﷺ، إلى آخره، وقد أجيب عنه بأجوبة: منها ما نقله المصنف رحمه الله في هذا الكتاب بعد إخراج له ولفظه: وقد اختلف الناس في تأويل هذا الحديث، فذهب بعض التابعين إلى ظاهره في حق من لم يدخل بها كما دلت عليه رواية أبي داود، وتأوله بعضهم على صورة تكرير لفظ الطلاق بأن يقول: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، فإنه يلزمه واحدة إذا قصد التوكيد، وثلاث إذا قصد تكرير الإيقاع، فكان الناس في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر على صدقهم وسلامتهم وقصدهم في الغالب الفضيلة والاختيار لم يظهر فيهم خب ولا خداع، وكانوا يصدقون في إرادة التوكيد، فلما رأى عمر في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيرت وفشا إيقاع الثلاث جملة بلفظ لا يحتمل التأويل الزمهم الثلاث في صورة التكرير إذ صار الغالب عليهم قصدها وقد أشار إليه بقوله «إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَفْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَاءَةٌ». وقال أحمد بن حنبل: كل أصحاب ابن عباس رويوا عنه خلاف ما قال طاووس وسعيد بن جبير ومجاهد ونافع عن ابن عباس بخلافه. وقال أبو داود في سننه: صار قول ابن عباس فيما حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس أن ابن عباس وأبا هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص سئلوا عن البكر يطلقها زوجها ثلاثاً، فكلهم قال: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره.. انتهى.

كلام المصنف. وقوله: وتأوله بعضهم على صورة تكرير لفظ الطلاق.. إلخ، هذا البعض الذي أشار إليه هو ابن سريج وقد ارتضى هذا الجواب القرطبي. وقال النووي: إنه أصح الأجوبة، ولا يخفى أن من جاء بلفظ يحتمل التأكيد وادعى أنه نواه يصدق في دعواه ولو في آخر الدهر، فكيف بزمان خير القرون ومن

قوله تعالى ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقوله تعالى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾، ولم يفرق في هذه الآيات بين إيقاع الواحدة والثنتين والثلاث. وأجيب بأن هذه عمومات خصصة وإطلاقات مقيدة بما ثبت من الأدلة الدالة على المنع من وقوع فوق الواحدة. واستدلوا أيضاً بحديث سهل بن سعد المتقدم في قضية عويمر العجلاني، وقد قدمنا الجواب عن ذلك. واستدلوا أيضاً بالحديث المذكور بعده فيما تقدم من رواية الحسن. وقد تقدم أيضاً الجواب عنه واستدلوا أيضاً بما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن يحيى بن العلاء عن عبد الله بن الوليد الوصافي عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن داود عن عباد بن الصامت قال: «طَلَّقَ جَدِّي امْرَأَةً لَهُ أَلْفَ تَطْلِيقَةٍ، فَأَنْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا أَنْتَ بِجَدِّكَ، أَمَّا ثَلَاثُ قُلَّةٍ، وَأَمَّا تِسْعِمَائَةٍ وَسِتِّعٍ وَيَسْمُونُ فَعُدُّوْنَ وَظَلَمَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذْبَةً وَإِنْ شَاءَ غَفَرٌ لَهُ» وفي رواية: «إِنْ أَبَاكَ لَمْ يَنْتَهِ اللَّهُ فَيَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا، بَأْتَتْ مِنْهُ بِلَالٌ عَلَى غَيْرِ السَّنَةِ، وَتِسْعِمَائَةٍ وَسِتِّعٍ وَيَسْمُونُ إِنْهُمْ فِي عُنُقِهِ». وأجيب بأن يحيى بن العلاء ضعيف، وعبيد الله بن الوليد هالك، وإبراهيم بن عبيد الله مجهول، فأي حجة في رواية ضعيف عن هالك عن مجهول، ثم والد عباد بن الصامت لم يدرك الإسلام فكيف بجده.

واستدلوا أيضاً بما في حديث ركانة السابق «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْلَفَهُ أَنَّهُ مَا أَرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً» وذلك يدل على أنه لو أراد الثلاث لوقعت ويجب أن أثبت ما روي في قصة ركانة أنه طلقها البتة لا ثلاثاً. وأيضاً قد تقدم في رواية «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ: ارْجِعْهَا، بَعْدُ أَنْ قَالَ لَهُ: إِنَّهُ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا» وأيضاً قد تقدم فيه من المقال ما لا ينتهض معه للاستدلال. واستدل القائلون بأنه لا يقع من المتعددة إلا واحدة بما وقع في حديث ابن عباس عن ركانة «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَحَزَنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا، فَسَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كَيْفَ طَلَّقْتَهَا؟ فَقَالَ: ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ لَهُ ﷺ: إِنَّمَا بِلَاكٍ وَاحِدَةٍ فَارْجِعْهَا» أخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه.

وأجيب عن ذلك بأجوبة: منها أن في إسناده محمد بن

وقوع الثالثة أن تكون في حال يصح من الزوج فيها الإمساك، إذ من حق كلٍّ مخير بينهما أن يصح كل واحد منهما، وإذا لم يصح الإمساك إلا بعد المراجعة لم تصح الثالثة إلا بعدها لذلك، وإذا لزم في الثالثة لزم في الثانية، كذا قيل. وأجيب بمنع كون ذلك يدل على أنه لا يقع الطلاق إلا بعد الرجعة ومن الأدلة الدالة على عدم وقوع شيء الأدلة المتقدمة في الطلاق البدعي. واستدلوا أيضاً بحديث «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ زَدٌّ» وهذا الطلاق ليس عليه أمر النبي ﷺ. وأجيب بتخصيص هذا العموم بما سبق في أدلة القولين الأولين من الحكم بوقوع الطلاق المثلث، لأننا وإن منعنا وقوع المجموع لم نمنع من وقوع الفرد.

والقائلون بالفرق بين المدخولة وغيرها أعظم حجة لهم حديث ابن عباس، فإن لفظه عند أبي داود: «أَنَا عَلِمْتُ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَعَلُوهَا وَاحِدَةً؟» الحديث، ووجهها ذلك بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجها: أنت طالق، فإذا قال: ثلاثاً، لغا العدد لوقوعه بعد البيونة ويجاب بأن التقييد بقبل الدخول لا ينافي صدق الرواية الأخرى الصحيحة على المطلقة بعد الدخول. وغاية ما في هذه الرواية أنه وقع فيها التنصيص على بعض أفراد مدلول الرواية الصحيحة المذكورة في الباب، وذلك لا يوجب الاختصاص بالبعض الذي وقع التنصيص عليه. وأجاب القرطبي عن ذلك التوجيه بأن قوله: أنت طالق ثلاثاً كلام متصل غير منفصل، فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكماً؟ هذا حاصل ما في هذه المسألة من الكلام، وقد جمعت في ذلك رسالة مختصرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَلَامِ الْهَازِلِ وَالْمَكْرُوهِ وَالسَّكْرَانِ بِالطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ

٢٨٧٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثُ جَذْمٍ جَدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جَدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ» رَوَاهُ الْمُخْتَصَرُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (د: ٢١٩٤) (ت: ١١٨٤) (هـ: ٢٠٣٩)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه، وأخرجه الدارقطني وفي إسناده عبد الرحمن بن حبيب بن أزدك وهو مختلف فيه. قال النسائي: منكر الحديث، ووثقه غيره. قال الحافظ: فهو على هذا حسن.

يليه؟ وإن جاء بلفظ لا يحتمل التأكيد لم يصدق إذا ادعى التأكيد من غير فرق بين عصر وعصر.

ويجاب عن كلام أحمد المذكور بأن المخالفين لطاووس من أصحاب ابن عباس إنما نقلوا عن ابن عباس رأيه، وطاووس نقل عنه روايته فلا مخالفة. وأما ما قاله ابن المنذر من أنه لا يظن بآبن عباس أن يحفظ عن النبي ﷺ شيئاً وبقي بخلافه. فيجواب عنه بأن الاحتمالات المسوقة لترك الرواية والعدول إلى الرأي كثيرة: منها النسيان، ومنها قيام دليل عند الراوي لم يبلغنا، ونحن متعبدون بما بلغنا دون ما لم يبلغ. وبمثل هذا يجاب عن كلام أبي داود المذكور.

وَمِنْ الْأُجُوبَةِ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ مَا نقله البيهقي عن الشافعي أنه قال: يشبه أن يكون ابن عباس علم شيئاً نسخ. ويجاب بأن النسخ إن كان بدليل من كتاب أو سنة فما هو؟ وإن كان بالإجماع فإين هو؟ على أنه يبعد أن يستمر الناس أيام أبي بكر وبعض أيام عمر على أمر منسوخ وإن كان النسخ قول عمر المذكور فحاشاه أن ينسخ سنة ثابتة بمحض رأيه، وحاشا أصحاب رسول الله ﷺ أن يجيؤوه إلى ذلك. ومن الأجوبة دعوى الاضطراب كما زعمه القرطبي في المفهم، وهو زعم فاسد لا وجه له. ومنها ما قاله ابن العربي: إن هذا حديث مختلف في صحته فكيف يقدم على الإجماع؟ ويقال: أين الإجماع الذي جعلته معارضة للسنة الصحيحة ومنها أنه ليس في سياق حديث ابن عباس أن ذلك كان يبلغ النبي ﷺ حتى يقره، والحجة إنما هي في ذلك. وتعقب بأن قول الصحابة: كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ، في حكم المرفوع على ما هو الراجح. وقد عملتم بمثل هذا في كثير من المسائل الشرعية.

والحاصل أن القائلين بالتابع قد استكثروا من الأجوبة على حديث ابن عباس وكلها غير خارجة عن دائرة التمسك والحق أحق بالاتباع، فإن كانت تلك الحماة لأجل مذاهب الأسلاف فهي أحقر وأقل من أن تؤثر على السنة المطهرة، وإن كانت لأجل عمر بن الخطاب فإين يقع المسكين من رسول الله ﷺ، ثم أي مسلم من المسلمين يستحسن عقله وعلمه ترجيح قول صحابي على قول المصطفى.

واحتج القائلون بأنه لا يقع شيء لا واحدة ولا أكثر منها، بقوله تعالى: «فَإِنْ سَأَلْتَهُ بِمَغْرُوفٍ أَوْ تُنْزِيعٍ يَخْتَانُ»، فشرط في

وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني بلفظ: «ثلاث لا يجوزُ فيهنَّ اللَّعِبُ: الطَّلَاقُ، وَالنِّكَاحُ، وَالْعَتَقُ» وفي إسناده ابن لهيعة. وعن عباد بن الصَّامت عن الحارث بن أبي أسامة في مسنده رفعه بلفظ: «لا يجوزُ اللَّعِبُ فيهنَّ: الطَّلَاقُ، وَالنِّكَاحُ وَالْعَتَاقُ، فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجِبْنَ» وإسناده منقطع. وعن أبي ذرٍّ عند عبد الرزَّاق رفعه «مَنْ طَلَّقَ وَهُوَ لَاجِبٌ فَطَلَّاقُهُ جَائِزٌ، وَمَنْ أَعْتَقَ وَهُوَ لَاجِبٌ فَمُعْتَقُهُ جَائِزٌ، وَمَنْ نَكَحَ وَهُوَ لَاجِبٌ فَنِكَاحُهُ جَائِزٌ» وفي إسناده انقطاع أيضاً. وعن عليٍّ موقوفاً عند عبد الرزَّاق أيضاً. وعن عمر موقوفاً عنده أيضاً.

والحديث يدلُّ على أنَّ من تَلَفَّظَ هازلاً بلفظ نكاح أو طلاق أو رجعة أو عتاق كما في الأحاديث التي ذكرناها وقع منه ذلك. أمَّا في الطلاق فقد قال بذلك الشافعية والحنفية وغيرهم، وخالف في ذلك أحمد ومالك فقالا: إنه يفترق اللفظ الصريح إلى الثبته، وبه قال جماعة من الأئمة منهم الصادق والباقر والنَّاصر. واستدلوا بقوله تعالى: «وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ» فدلَّت على اعتبار العزم والمأزول لا عزم منه. وأجاب صاحب البحر بالجمع بين الآية والحديث فقال: يعتبر العزم في غير الصريح لا في الصريح فلا يعتبر.

والاستدلال بالآية على تلك الدعوى غير صحيح من أصله فلا يحتاج إلى الجمع فإنها نزلت في حق المولى
٢٨٧٤- وعن عائشة قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا طلاق، ولا عتاق في إغلاق» رواه أحمد (٢٧٦/٦) وأبو داود (٢١٩٣) وابن ماجه (٢٠٤٦).

٢٨٧٥- وفي حديث بريرة في قصة ما جرى أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي، قَالَ: مِمَّ أَطَهِّرُكَ؟ قَالَ: مِنَ الزَّنى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِى جُنُونٍ» فَأَخْبِرْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: أَشَرِبَ خَمْرًا؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَّهُ فَلَمْ يَجِدْ بِهِ رِيحَ خَمَرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فُرِجِمَ». رواه مسلم والترمذي وصححه. وقال عثمان: لَيْسَ بِمَجْنُونٍ وَلَا لِسُكْرَانٍ طَلَّاقٌ. وقال ابن عباس: طلاق السُّكْرَانِ وَالْمُسْكِرِ لَيْسَ بِجَائِزٍ. وقال ابن عباس فيمن يكرهه للصوص فيطلق: فليس بشيء. وقال علي: كل الطلاق جَائِزٌ إلا طلاق المَعْتَرِ، ذَكَرَهُنَّ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٣٨٨/٩).

٢٨٧٦- وعن قدامة بن إبراهيم: أن رجلاً على عهد عمر بن

الخطاب تدلى يشتر عسلاً، فأقبلت امرأته فجلست على الحبل، فقالت: ليطلقها ثلاثاً وإلا قطعت الحبل، فذكرها الله والإسلام فأبى، فطلقها ثلاثاً، ثم خرج إلى عمر فذكر ذلك له، فقال: ارجع إلى أهليك فليس هذا بطلاق. رواه سعيد بن منصور (١١٢٨) وأبو عبيد القاسم بن سلام (٦٦/٢-٦٧).

حديث عائشة أخرجه أيضاً أبو يعلى والحاكم والبيهقي وصححه الحاكم، وفي إسناده محمد بن عبيد بن أبي صالح. قد ضعه أبو حاتم الرازي. ورواه البيهقي من طريق ليس هو فيها لكن لم يذكر عائشة، وزاد أبو داود وغيره «ولا عتاق»

قوله: (في إغلاق) بكسر الهمزة وسكون الغين المعجمة وآخره قاف، فسره علماء الغريب بالإكراه، روي ذلك في التلخيص عن ابن قتيبة والخطابي وابن السَّيد وغيرهم. وقيل: الجنون، واستبعده المطرزي. وقيل: الغضب وقع ذلك في سنن أبي داود وفي رواية ابن الأعرابي وكذا فسره أحمد، ورده ابن السَّيد فقال: لو كان كذلك لم يقع على أحدٍ طلاق لأنَّ أحدًا لا يطلق حتى يغضب.

وقال أبو عبيدة: الإغلاق: التضييق

وقد استدلل بهذا الحديث من قال: إنه لا يصح طلاق المكره وبه قال جماعة من أهل العلم، حكى ذلك في «البحر» عن عليٍّ وعمر وابن عباس وابن عمر والزبير والحسن البصري وعطاء ومجاهد وطاوس وشريح والأوزاعي والحسن بن صالح والقاسمية والنَّاصر والمؤيد بالله ومالك والشافعي.

وحكى أيضاً وقوع طلاق المكره عن النخعي وابن المسيب والثوري وعمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة وأصحابه، والظاهر ما ذهب إليه الأولون في الباب ويؤيد ذلك حديث «رُفِعَ عَنْ أُمِّيهِ الْخَطَأُ وَالنِّسَاءِ وَمَا أُسْتُكِرُوا عَلَيْهِ» أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني والحاكم في المستدرک من حديث ابن عباس وحسنه النووي، وقد أطال الكلام عليه الحافظ في باب شروط الصلاة من التلخيص، فليراجع. واحتج عطاء بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾، وقال: الشرك أعظم من الطلاق، أخرجه سعيد بن منصور عنه بإسناد صحيح.

قوله: (أبى جُنُونٍ) لفظ البخاري: «أَبِى جُنُونٍ» وهذا طرف من حديث يأتي إن شاء الله تعالى في الحدود. وفيه دليل على أنَّ الإقرار من المجنون لا يصح، وكذلك سائر التصرفات

والإنشاءات، ولا أحفظ في ذلك خلافاً.

قوله: ﴿فَقَالَ: أَشْرَبَ خُمْراً﴾ فيه دليلٌ أيضاً على أن إقرار السكران لا يصح، وكان المصنف رحمه الله تعالى قاس طلاق السكران على إقراره. وقد اختلف أهل العلم في ذلك، فأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عدم وقوع طلاق السكران عن أبي الشعثاء وعطاء وطاوس وعكرمة والقاسم بن عجمي وعمر بن عبد العزيز. قال في الفتح: وبه قال ربيعة والليث وإسحاق والمزني واختاره الطحاوي بأنهم أجمعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع، قال: والسكران معتوهٌ بسكرٍ وقال بوقوعه طائفة من التابعين كسعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم والزهري والشَّيْبِي وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة، وعن الشافعي قولان: المصحح منهما وقوعه والخلاف عند الحنابلة وقد حكى القول بالوقوع في «البحر»: عن عليّ وابن عباس وابن عمر ومجاهد والضحّاك وسليمان بن يسار وزيد بن عليّ والهادي والمؤيد بالله. وحكى القول بعدم الوقوع عن عثمان وجابر بن زيد ورواية عن ابن عباس والناصر وأبي طالب والبتّي وداود. واحتجّ القائلون بالوقوع بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾، ونهيهم حال السكر عن قربان الصلاة يقتضي عدم زوال التكليف، وكلّ مكلفٍ يصحّ منه الطلاق وغيره من العقود والإنشاءات.

وأجيب بأنّ النهي في الآية المذكورة إنّما هو عن أصل السكر الذي يلزم منه قربان الصلاة كذلك وقيل: إنّ نهْيَ لِتَمْلُكِ الَّذِي يعقل الخطاب، وأيضاً قوله في آخر الآية: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ دليلٌ على أنّ السكران يقول ما لا يعلم، ومن كان كذلك فكيف يكون مكلفاً وهو غير فاهم، والفهم شرط التكليف كما تقرر في الأصول. واحتجوا ثانياً بأنّه عاصٍ بفعله فلا يزول عنه الخطاب بالسكر ولا الإثم لأنّه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها ممّا وجب عليه قبل وقوعه في السكر.

وأجاب الطحاوي بأنّها لا تختلف أحكام فاقد العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسببٍ من جهته أو من جهة غيره، إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسببٍ من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فإنّه يسقط عنه فرض القيام، وتعقّب بأنّ القيام انتقل إلى بدلٍ وهو القعود فافتقرا وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأنّ النائم يجب عليه قضاء

الصلاة، ولا يقع طلاقه لأنّه غير مكلفٍ حال نومه بلا نزاع. واحتجوا ثالثاً بأنّ ربط الأحكام بأسبابها أصلٌ من الأصول المانوسة في الشريعة، والتطبيق سببٌ للطلاق، فينبغي ترتيبه عليه وربطه به وعدم الاعتداد بالسكر كما في الجنائيات. وأجيب بالاستفسار عن السبب للطلاق: هل هو إيقاع لفظه مطلقاً؟ إن قلتم: نعم، لزمكم أن يقع من المجنون والنائم والسكران الذي لم يعص بسكره إذا وقع من أحدهم لفظ الطلاق، وإن قلتم: إنّ إيقاع اللفظ من العاقل الذي يفهم ما يقول فالسكران غير عاقلٍ ولا فاهمٍ فلا يكون إيقاع لفظ الطلاق منه سبباً. واحتجوا رابعاً بأنّ الصحابة رضي الله عنهم جعلوه كالصّاحي ويجب بأنّ ذلك محلّ خلافٍ بين الصحابة كما بيّنا ذلك في أوّل الكلام وكما ذكره المصنف عن عثمان وابن عباسٍ فلا يكون قول بعضهم حجّة علينا كما لا يكون حجّة على بعضهم بعضاً. واحتجوا خامساً بأنّ عدم وقوع الطلاق من السكران مخالفٌ للمقاصد الشرعية، لأنّه إذا فعل حراماً واحداً لزمه حكمه، فإذا تضاعف جرمه بالسكر وفعل المحرم الآخر سقط عنه الحكم.

مثلاً لو أنّه ارتدّ بغير سكرٍ لزمه حكم الردّة، فإذا جمع بين السكر والردّة لم يلزمه حكم الردّة لأجل السكر. ويجب بأنّنا لم نسقط عنه حكم المعصية الواقعة منه حال السكر لنفس فعله للمحرم الآخر وهو السكر، فإنّ ذلك ممّا لا يقول به عاقلٌ، وإنّا أسقطنا حكم المعصية لعدم مناسط التكليف وهو العقل. وبيان ذلك أنّه لو شرب الخمر ولم يزل عقله كان حكمه حكم الصّاحي فلم يكن فعله لمعصية الشرب وهو المسقط ومن الأدلّة الدالة على عدم الوقوع ما في صحيح البخاري وغيره «أنّ خُمْرَةَ سَكْرٍ وَقَالَ: لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ هُوَ وَعَلِيٌّ: وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَيْبِدُ لِأَبِي؟» في قصّة مشهورة، فتركه ﷺ وخرج ولم يلزمه حكم تلك الكلمة مع أنّه لو قالها غير سكران لكان كفراً كما قال ابن القيم. وأجيب بأنّ الخمر كانت إذ ذاك مباحةً، والخلاف إنّما هو بعد تحريمها. وحكى الحافظ في الفتح عن ابن بطّال أنّه قال: الأصل في السكران العقل، والسكر شيءٌ طرأ على عقله، فمهما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمولٌ على الأصل حتّى يثبت فقدان عقله انتهى. والحاصل أنّ السكران الذي لا يعقل لا حكم لطلاقه لعدم المناط الذي تدور عليه الأحكام، وقد عيّن الشارع عقوبته فليس لنا أن نجاوزها برأينا ونقول: يقع طلاقه عقوبةً له

فيجمع له بين غرمين.

داود).

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارِكِ وَمَعْمَرٌ: لَقَدْ تَحَمَّلَ أَبُو حَسَنِ هَذَا صَخْرَةً عَظِيمَةً. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ، فِي عَدِّ نَحْتِهِ مَمْلُوكَةً فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ عَتَقَهَا، يَتَزَوَّجُهَا وَيَكُونُ عَلَى وَاحِدَةٍ عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ مَعْتَبٍ. وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: يَتَزَوَّجُهَا، وَلَا يُبَالِي فِي الْعِدَّةِ عَتَقًا أَوْ بَعْدَ الْعِدَّةِ، قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي سَلَمَةَ وَقَتَادَةَ

حديث ابن عباس أخرجه أيضاً الطبراني وابن عدي، وفي إسناد ابن ماجه ابن لهيعة وكلام الأئمة فيه معروف، وفي إسناد الطبراني يحيى الحماني وهو ضعيف، وفي إسناد ابن عدي والدارقطني عصمة بن مالك، كذا قيل، وفي التقریب أنه صحابي وطرقه يقوي بعضها بعضاً. وقال ابن القيم: إن حديث ابن عباس وإن كان في إسناده ما فيه فالقرآن يعضده وعليه عمل الناس، وأراد بقوله: القرآن يعضده نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الآية.

وحديث عمر بن معتب أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وقد ذكر أبو الحسن المذكور بخير وصلاح، وثقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان. غير أن الراوي عنه عمر بن معتب، وقد قال علي بن المديني: إنه منكر الحديث وشئله عنه أيضاً فقال: مجهول لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير. وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال الأمير أبو نصر: منكر الحديث. وقال الذهبي: لا يعرف. ومعتب بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد المثناة الفوقية وكسرهما وبعدها باء موحدة. وقد استدلل بحديث ابن عباس المذكور من قال: إن طلاق امرأة العبد لا يصح إلا منه لا من سيده. وروي عن ابن عباس أنه يقع طلاق السيد على عبده والحديث المروي من طريقه حجة عليه وابن لهيعة ليس بساقط الحديث، فإنه إمام حافظ كبير، ولهذا أورده الذهبي في تذكرة الحفاظ. وقال أحمد بن حنبل: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلاباً للعلم. وقال يحيى بن القطان وجماعة: إنه ضعيف.

وقال ابن معين: ليس بذاك القوي، وهذا جرح مجمل لا يقبل عند بعض أئمة الجرح والتعديل. وقد قيل: إن السبب في تضعيفه

لا يقال: إن ألفاظ الطلاق ليس من الأحكام التكليفية بل من الأحكام الوضعية، وأحكام الوضع لا يشترط فيها التكليف لأننا نقول: الأحكام الوضعية تقيد بالشروط كما تقيد الأحكام التكليفية. وإيضاً السبب الوضعي هو طلاق العاقل لا مطلق الطلاق بالاتفاق وإلا لزم وقوع طلاق المجنون.

قوله: (وَقَالَ عُثْمَانُ.... إلخ) علقه البخاري ووصله ابن أبي شيبة.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ.... إلخ) وصله ابن أبي شيبة أيضاً وسعيد بن منصور. وأثر علي وصله البخاري في المجموعات وسعيد بن منصور. وقد ساق البخاري في صحيحه آثاراً عن جماعة من الصحابة والتابعين.

وأثر عمر بن الخطاب في قصة الرجل الذي تدلى ليشتر عسلاً إسناده منقطع، لأن الراوي له عن عمر عبد الملك بن قدامة بن محمد بن إبراهيم بن حاطب الجمحي عن أبيه قدامة، وقدامة لم يدرك عمر وقد روي ما يعارضها، أخرج العقيلي من حديث صفوان بن عمران الطائي «أَنَّ امْرَأَةً أَخَذَتْ الْمُدَّةَ وَوَضَعَتْهَا عَلَى نَحْرِ زَوْجِهَا وَقَالَتْ: إِنْ لَمْ تَطْلُقْنِي نَحْرُكَ بِهَذِهِ، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ اسْتَفَالَ النَّبِيُّ ﷺ الطَّلَاقَ، فَقَالَ ﷺ: لَا قَوْلَ فِي الطَّلَاقِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ صَفْوَانُ وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَنْ نَوَى الطَّلَاقَ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْعَبْدِ

٢٨٧٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَيِّدِي زَوْجِي أَمْتُهُ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا، قَالَ: فَصَيِّدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَيْرَ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا بَالُ أَحْبَبَكُمْ يَزُوجُ عَبْدَهُ أَمْتَهُ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا، إِنَّا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٨١) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣٧/٤).

٢٨٧٨- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ مَعْتَبٍ «أَنَّ أَبَا حَسَنِ مَوْلَى بَنِي نُوْفَلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ اسْتَفْتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فِي مَمْلُوكٍ تَحْتَهُ مَمْلُوكَةٌ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَتَيْنِ، ثُمَّ عَتَقَهَا هَلْ يَصْلَحُ لَهُ أَنْ يَخْطُبَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَضَى بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم): (٢٢٩/١) (٢١٨٧، ٢١٨٨) (ن: ١٥٤/٦) (هـ: ٢٠٨٢) وفي رواية: «بَقِيََتْ لَكَ وَاحِدَةٌ قَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ أَبُو

إلا فيما يملك، ولأن ما جأه منه: «لا طلاق فيما لا يملك». ٢٨٨٠- وعن مسور بن مخرمة أن النبي ﷺ قال: «لا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك» رواه ابن ماجه (٢٠٤٧).

حديث عمرو بن شعيب أخرجه بقية أهل السنن والبرار والبيهقي وقال: هو أصح شيء في هذا الباب وأشهر، وحديث المسور حسنه الحافظ في التلخيص ولكنه اختلف فيه على الزهري، فروي عنه عن عروة عن المسور، وروي عنه عن عروة عن عائشة. وفي الباب عن أبي بكر الصديق وأبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم، ذكر ذلك البيهقي في الخلافيات. وفي الباب أيضاً عن جابر مرفوعاً بلفظ: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك»، أخرجه الحاكم في المستدرک وصححه وقال: وأنا متعجب من الشيخين كيف أهملوا؟ وقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى. وحديث ابن عمر أخرجه أيضاً عدي، وثبوته إسناده الحافظ وقال ابن صاعد: غريب لا أعرف له علّة.

وحديث عائشة قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: حديث منكر وحديث ابن عباس في إسناده عن الحاكم من لا يعرف. وله طريق أخرى عند الدارقطني وفي إسناده ضعف.

وحديث معاذ أعل بالإرسال، وله طريق أخرى عند الدارقطني وفيها انقطاع، وفي إسناده أيضاً يزيد بن عياض وهو متروك. وحديث جابر صحح الدارقطني إرساله، وأعله ابن معين وغيره. وفي الباب أيضاً عن علي عند البيهقي وغيره، ومداره على جوير وهو متروك ورواه ابن الجوزي من طريق أخرى عنه، وفيها عبد الله بن زياد بن سمعان وهو متروك، وله طريق أخرى في الطبراني. وقال ابن معين: لا يصح عن النبي ﷺ «لا طلاق قبل نكاح» وأصح شيء فيه حديث ابن المنكر عن سمع طاووساً عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقال ابن عبد البر في الاستذكار: روي من وجوه إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معلولة، انتهى. ولا يخفى عليك أن مثل هذه الروايات التي سقناها في الباب من طريق أولئك الجماعة من الصحابة مما لا يشك منصف أنها صالحة بمجموعها للاحتجاج، وقد وقع الإجماع على أنه لا يقع الطلاق الناجز على الأجنبية. وأما التعليق نحو أن يقول: إن تزوجت فلانة فهي طالق،

احترق كتبه وأنه بعد ذلك حدث من حفظه فخلط، وأن من حدث عنه قبل احترق كتبه كابن المبارك وغيره حديثهم عنه قوي وبعضهم يصححه، وهذا التفصيل هو الصواب. وقال الذهبي: إنها تؤدى أحاديثه في المتابعات ولا يحتج به، وأما يحيى الحناني فقال في التذكرة: وثقه يحيى بن معين، وقال عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن حبان: يكذب جهاراً ويسرق الأحاديث واستدل أيضاً بحديث ابن عباس الثاني أيضاً أن العبد يملك من الطلاق ثلاثاً كما يملك الحر. وقال الشافعي: إنه لا يملك من الطلاق إلا اثنتين، حره كانت زوجته أو أمه. وقال أبو حنيفة والناس: إنه لا يملك في الأمة إلا اثنتين لا في الحره فكالحر.

واستدلوا بحديث ابن مسعود «الطلاق بالرجال والعبد بالنساء» عند الدارقطني والبيهقي. وأجيب بأنه موقوف. قالوا: أخرج الدارقطني والبيهقي أيضاً عن ابن عباس نحوه. وأجيب بأنه موقوف أيضاً.

وكذلك روى نحوه أحمد من حديث علي وهو أيضاً موقوف. قالوا: أخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر مرفوعاً «طلاق الأمة اثنتان وعدتها خيفستان» وأجيب بأن في إسناده عمر بن شبيب وعطية العوفي وهما ضعيفان. وقال الدارقطني والبيهقي: الصحيح أنه موقوف، قالوا في السنن نحوه من حديث عائشة. وأجيب بأن في إسناده مظاهر بن أسلم. قال الترمذي: حديث عائشة هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وهو قول سفيان الثوري والشافعي وإسحاق انتهى. لا يقال: هذه الطرق تقوى على تخصيص عموم «الطلاق مرتان»، وغيرها من العمومات الشاملة للحر والعبد، لأننا نقول: قد دل على أن ذلك العموم مراد غير خرج منه العبد حديث ابن عباس المذكور في الباب فهو معارض لما دل على أن طلاق العبد ثنتان.

بَابُ مَنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ

٢٨٧٩- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك» رواه أحمد (٢/ ١٩٠) والترمذي (١١٨١) وقال: حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وأبو داود (٣٣١٦) وقال فيه «ولا فاء نذر

بأنه، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية. وعن زيد بن ثابت: إن اختارت نفسها فثلاثاً، وإن اختارت زوجها فواحدة بآنة وعن عمر وابن مسعود: إن اختارت نفسها فواحدة بآنة، وعنهما: رجعية، وإن اختارت زوجها فلا شيء. ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير تردّد بين شيئين، فلو كان اختيارها لزوجها طلاقاً لاتّحد، فدلّ على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق، واختيارها لزوجها بمعنى البقاء في العصمة. وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال: كنا جلوساً عند علي رضي الله عنهما فمستل عن الخيار فقال: سألني عنه عمر فقلت: إن اختارت نفسها فواحدة رجعية، قال: ليس كما قلت إن اختارت نفسها فواحدة بآنة، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية، قال: ليس كما قلت إن اختارت زوجها فلا شيء، قال: فلم أجد بداً من متابعتهم، فلما وليت رجعت إلى ما كنت أعرف. قال علي: وأرسل عمر إلى زيد بن ثابت، قال، فذكر مثل ما حكاه عنه الترمذي وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عليّ نظير ما حكاه زاذان من اختياره، وأخذ مالك بقول زيد بن ثابت.

واحتج بعض أتباعه لكونها إذا اختارت نفسها يقع ثلاثاً بأن معنى الخيار بت أحد الأمرين: إما الأخذ أو الترك، فلو قلنا: إذا اختارت نفسها يكون طلاقاً رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون بعد في أسر الزوج، وتكون كمن خيّر بين شيئين فاخترت غيرهما. وأخذ أبو حنيفة بقول عمر وابن مسعود فيما إذا اختارت نفسها فواحدة بآنة. وقال الشافعي: التخيير كناية، فإذا خيّر الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين أن تطلق منه وبين أن تستمر في عصمته، فاخترت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلقت، فلو قالت: لم أرد باختيار نفسي الطلاق، صدقت وقال الخطابي: يؤخذ من قول عائشة: فاخترناه فلم يكن ذلك طلاقاً أنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقاً. ووافقه القرطبي في المفهوم فقال في الحديث: إن المخيرة إذا اختارت نفسها، إن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقاً من غير احتياج إلى نطق بلفظ يدلّ على الطلاق قال: وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور. قال الحافظ: لكن الظاهر من الآية أن ذلك بمجرد لا يكون طلاقاً، بل لا بدّ من إنشاء الزوج الطلاق لأن فيها: ﴿فَعَالَيْنِ أُمْتَعْتُنَّ وَأَسْرَحْتُنَّ﴾ أي بعد الاختيار، ودلالة المنطوق

فذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أنه لا يقع وحكي عن أبي حنيفة وأصحابه والمؤيد بالله في أحد قوليه: أنه يصح التعليق مطلقاً وذهب مالك في المشهور عنه وربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى إلى التفصيل وهو أنه إن جاء بمحاصر نحو أن يقول: كل امرأة أتزوجها من بني فلان أو بلد كذا فهي طالق صح الطلاق ووقع، وإن عمم لم يقع شيء، وهذا التفصيل لا وجه له إلا مجرد الاستحسان كما أنه لا وجه للقول بإطلاق الصحة. والحق أنه لا يصح الطلاق قبل النكاح مطلقاً للأحاديث المذكورة في الباب، وكذلك العتق قبل الملك والنذر بغير الملك.

بَابُ الطَّلَاقِ بِالْكِنَايَاتِ إِذَا نَوَاهُ بِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ

٢٨٨١- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَيَّرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرَنَاهُ فَلَمْ يَذْهَبْ شَيْئاً». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٦٣/٦ و١٧٣) (خ: ٤٧٨٥ و٢٥٦٣) (م: ١٤٧٥) (٤٧٧) (٢٤). (د: ٢٢٠٣) (ت: ١١٧٩ و٣٣١٨) (ن: ١٦٠ و٥٦/٦) (هـ: ٢٠٥٢ و٢٠٥٣). وفي رواية قَالَتْ: «لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي، فَقَالَ: إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلَنِي حَتَّى تَسْتَأْمِرَ أَبُوتَكَ، قَالَتْ: وَقَدْ عَلِمَ أَنْ أَبُوتِي لَمْ يَكُنْ لِيَأْمُرَنِي بِغَيْرِهِ، قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ لِي: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا» الْآيَةَ «وَأِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ» الْآيَةَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: فِي هَذَا اسْتَأْمَرُ أَبُوتِي؟ فَأَبَى أَرِيدَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ. وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ. قوله: (خَيَّرْنَا) في لفظ لمسلم «خَيَّرَ نِسَاءَهُ».

قوله: (فَلَمْ يَذْهَبْ شَيْئاً) بتشديد الدال المهملة وضَمّ العين من العدد. وفي رواية «فَلَمْ يَذْهَبْ» بفك الإدغام. وفي أخرى «فَلَمْ يَذْهَبْ» بسكون العين وفتح المشاة وتشديد الدال من الاعتداد. وفي رواية لمسلم «فَلَمْ يَذْهَبْ طَلَقاً» وفي رواية للبخاري «أَفْكَانَ طَلَقاً؟» على طريقة الاستفهام الإنكاري. وفي رواية لأحمد «فَهَلْ كَانَ طَلَقاً؟» وكذا للنسائي. وقد استدلل بهذا من قال: إنه لا يقع بالتخيير شيء إذا اختارت الزوجة، وبه قال جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، ولكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاقاً واحدة رجعية أو بآنة أو يقع ثلاثاً؟ فحكى الترمذي عن علي رضي الله عنهما أنها إن اختارت نفسها فواحدة

مقدمة على دلالة المفهوم. واختلفوا في التخيير: هل هو بمعنى التملك أو بمعنى التوكيل؟ وللشافعي فيه قولان: المصحح عند أصحابه أنه تملك، وهو قول المالكية بشرط المبادرة منها حتى لو تراخت بمقدار ما يقطع القبول عن الإيجاب ثم طلقت لم يقع، وفي وجه: لا يضر التأخير ما دام المجلس، وبه جزم ابن القاص وهو الذي رجحته المالكية والخنفية والمادوية وهو قول الثوري والليث والأوزاعي. وقال ابن المنذر: الرأجح أنه لا يشترط فيه الفور بل متى طلقت نفذ، وهو قول الحسن والزهرى وبه قال أبو عبيدة ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوي من الحنفية. واحتجوا بما في حديث الباب من قوله ﷺ لعائشة: «إنني ذاك لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمر بي أبوك»، وذلك يقتضي عدم اشتراط الفور في جواب التخيير. قال الحافظ: ويمكن أن يقال: يشترط الفور إلا أن يقع التصريح من الزوج بالفسحة لأمر يقتضي ذلك فيتراخى كما وقع في قصة عائشة، لا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك.

٢٨٨٢- وعن عائشة: «أن ابنة الجون لما أذجلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك، فقال لها: لقد عذبت بغيظي، الحقيقي بأهلك» رواه البخاري (٥٢٥٤) وابن ماجه (٢٠٣٧) والنسائي (١٥٠/٦) وقال: الكلاية بدل ابنة الجون، وقد تمسك به من يرى لفظة الخيار والحقي بأهلك واحدة لا ثلاثاً، لأن جمع الثلاث يكره، فالظاهر أنه عليه الصلاة والسلام لا يفعل.

٢٨٨٣- وفي حديث تخلص كعب بن مالك قال: «لما مضت أربعون من الخمسين واستلبت الوحى، وإذا رسول الله ﷺ يأتي، فقال: إن رسول الله ﷺ يأمر أن تستزلي امرأتك، فقلت: أطفئها أم ماذا أفعل؟ قال: بل اغترلها فلا تقرننها، قال: فقلت لأمرأتي: الحقيقي بأهلك». متفق عليه (حم: ٤٥٨/٣) (خ: ٤٤١٨) (م: ٢٧٦٩) (٥٣).

٢٨٨٤- ويذكر فيمن قال لزوجه: أنت طالق هكذا وأشار بأصابعه ما روى ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر هكذا وهكذا يعني ثلاثين، ثم قال: وهكذا وهكذا يعني تسعاً وعشرين، يقول: مرة ثلاثين، ومرة تسعة وعشرين» متفق عليه (حم: ٤٤/٢) (خ: ٥٣٠٢) (م: ١٠٨٠) (١٥).

٢٨٨٥- ويذكر في مسألة من قال لغيره مذخول بها: أنت

طالق وطالق، أو طالق ثم طالق ما روى حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان، وتقولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان» رواه أحمد (٣٨٤/٥) وأبو داود (٤٩٨٠)، ولا يبي ماجه (٢١١٨) معناه.

٢٨٨٦- وعن قتيلة بنت صفية قالت: «أتى خبز من الأختار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد نعم القوم أنتم لولا أنكم تجعلون لى بدا، قال: سبحان الله وما ذاك؟ قال: تقولون: ما شاء الله وشئت، قال: فأمر رسول الله ﷺ شيئاً ثم قال: إنه قد قال، فمن قال ما شاء الله فليفصل بينهما ثم شئت، رواه أحمد (٣٧١/٦).

٢٨٨٧- وعن عدي بن حاتم: «أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: بسن الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله» رواه أحمد (٢٥٦/٤) ومسلم (٨٧٠) والنسائي (٩٠/٦).

٢٨٨٨- ويذكر فيمن طلق بقلبه ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به». متفق عليه (حم: ٣٩٣/٢) (خ: ٥٢٦٩) (م: ١٢٧).

حديث حذيفة أخرجه أيضاً النسائي وابن أبي شيبة والطبراني والبيهقي، وقد ساقه الحازمي في الاعتبار بإسناده وذكر فيه قصة وهي «أن رجلاً من المسلمين رأى في النوم أنه لقي رجلاً من أهل الكتاب فقال: نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون، قال: تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال لهم: والله إن كنت لا عرفها لكم، قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد».

وأخرج أيضاً بإسناده إلى الطفيل بن سخبرة أخى عائشة لأمها «أنه قال: رأيت فيما يرى النائم كأنني أتيت على رطل من اليهود فقلت: من أنتم؟ فقالوا: نحن اليهود، فقلت: إنكم لا أنتم القوم لولا أنكم تقولون: عزير ابن الله، قالوا: وأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، ثم أتيت على رطل من النصارى فقلت: من أنتم؟ فقالوا: نحن النصارى، فقلت: إنكم لا أنتم القوم لولا أنكم تقولون: المسيح ابن الله، فقالوا: وأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، فلما أصبح

تخلف كعب المذكور، فيكون هذا اللفظ من كتابات الطلاق لأن التصريح لا يفترق إلى النية على ما ذهب إليه الشافعية والحنفية واكثر العترة.

وذهب الباقر والصادق والناسر ومالك إلى أنه يفترق إلى نية. وحديث ابن عمر في إخباره ﷺ بعدد الشهر قد تقدم في باب ما جاء في يوم الغيم والشك من كتاب الصيام، وتقدم شرحه هنالك. وإنما أورده المصنف هنا للاستدلال به على صحة العدد بالإشارة بالأصابع واعتباره من دون تلفظ باللسان، فإذا قال الرجل لزوجه: أنت طالق هكذا وأشار بثلاث من أصابعه كان ذلك ثلاثاً عند من يقول: إن الطلاق يتبع الطلاق وأورد حديث حذيفة وحديث قتيلة للاستدلال بهما على أن من قال لزوجه التي لم يدخل بها: أنت طالق وطالق، كان كالطاقة الواحدة لأن المحل لا يقبل غيرها فتكون الثانية لغوًا، بخلاف ما لو قال: أنت طالق ثم طالق، وقعت عليها الطلقة الأولى في الحال، ووقعت عليها الثانية بعد أن تصير قابلة لها، وذلك لأن الواو لطلق الجمع فكأنه إذا جاء بها موقع لجموع الطلاقين عليها في حالة واحدة، بخلاف ثم فإنها للترتيب مع تراخ، فبصير الزوج في حكم الموقع لطلاق بعده طلاق متراخ عنه. ولهذا قال الشافعي - في سبب نهي ﷺ عن قول الرجل: ما شاء الله وشئت، وإذنه له بأن يقول: ما شاء الله ثم شاء فلان - إن المشيئة إرادة الله تعالى، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾. قال: فاعلم الله خلقه أن المشيئة له دون خلقه، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء الله، فيقال لرسوله: ما شاء الله ثم شئت، ولا يقال: ما شاء الله وشئت، انتهى.

ولكنه يعارض هذا الاستنباط حديث عدي بن حاتم الذي ذكره المصنف في الرجل الذي خطب بحضرة ﷺ فإنه أنكر عليه الجمع بين التفسيرين وأرشده إلى أن يقول: ومن يعص الله ورسوله فقد على أن توسط الواو بين الله ورسوله له حكم غير حكم قوله: «وَمَنْ يَعْصِيهَا» ولو كانت الواو لطلق الجمع لم يكن بين العبارتين فرق.

وقد قدّمنا الكلام على علة هذا النهي عند الكلام على حديث ابن مسعود في باب اشتغال الخطبة على حمد الله من أبواب الجمعة، هذا ما ظهر في بيان وجه استدلال المصنف بمديهي المشيئة وحديث الخطبة. ويمكن أن يكون مراد المصنف

أخبر بها من أخبر، ثم أخبر بها النبي ﷺ فقال: هل أخبرت بها أحدًا؟ قال: نعم، فقام رسول الله ﷺ خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد، فإن طغيلاً رأى رؤيًا فأخبر بها من أخبر منكم، وإنكم لتقولون الكلمة بمنعني الحياء منكم أن أنهاكم عنها، فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد.

وأخرج أيضاً بإسناده المتصل بابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا خَلَفَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُولُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ».

وأخرج أيضاً بإسناده إلى عائشة أنها قالت: «قَالَتِ الْيَهُودُ: نَعَمْ الْقَوْمُ قَوْمٌ مُحَمَّدٌ لَوْلَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَخَدُّهُ».

قوله: (إِنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ) قيل: هي الكلاية. واختلف في اسمها، فقال ابن سعد: اسمها فاطمة بنت الضحّاك بن سفيان. وروي عن الكلبي أنها عالية بنت ظبيان بن عمرو.

وحكى ابن سعد أيضاً أن اسمها عمرة بنت يزيد بن عبيد، وقيل: بنت يزيد بن الجون وأشار ابن سعد أيضاً إلى أنها واحدة اختلف في اسمها.

قال الحافظ: والصحيح أن التي استعادت منه هي الجونية واسمها أميمة بنت النعمان بن شراحيل، وذكر ابن سعد أنها لم تستد منه امرأة غيرها. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن التي تزوجها هي الجونية واختلفوا في سبب فراقها، فقال قتادة: لما دخل عليها دعاها، فقالت: تعال أنت، فطلقها. وقيل: كان بها وضح بياض.

وزعم بعضهم: «أَنَّهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: قَدْ عُدْتُ بِعَمَّاؤُ وَفَدَّ أَعَادُكَ اللَّهُ مِنِّي فَطَلَّقَهَا»، قال: وهذا باطل، إنما قال له هذا امرأة من بني العنبر وكانت جميلة، فخاف نساؤه أن تغلبهن عليه، فقلن لها: إنه يعجبه أن يقال له: نعوذ بالله منك، ففعلت فطلقها. قال الحافظ: وما أدري لم حكم بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائشة في صحيح البخاري.

قوله: (الْحَقِّي بِأَهْلِكَ) بكسر الهمزة وفتح الحاء من الحق، وفيه دليل على أن من قال لامرأته: الحقّي بأهلك، وأراد الطلاق، طلقت، فإن لم يرد الطلاق لم تطلق كما وقع في حديث

بإيراد الأحاديث المذكورة مجرد التنظير لا الاستدلال، وقد قدّمنا
أنّ الطّلاق المتعدّد سواء كان بلفظ واحد أو ألفاظ من غير فرق
بين أن يكون العطف بثمّ أو الواو أو بغيرهما يكون طلقةً
واحدةً، سواء كانت الزّوجة مدخولة أو غير مدخولة وأورد
حديث أبي هريرة للاستدلال به على أنّ من طلق زوجته بقلبه
ولم يلفظ بلسانه لم يكن لذلك حكم الطّلاق، لأنّ خطرات القلب
مغفورة للعباد إذا كانت فيما فيه ذنب، فكذلك لا يلزم حكمًا في
الأموار المباحة، فلا يكون حكم خطور الطّلاق بالقلب أو إرادته
حكم التّلفظ به، وهكذا سائر الإنشاءات.

قال الترمذي بعد إخراج هذا الحديث ما لفظه: والعمل على
هذا عند أهل العلم، أنّ الرّجل إذا حدّث نفسه بالطّلاق لم يكن
شيء حتّى يتكلّم به انتهى. وحكى في «البحر» عن عكرمة أنّه يقع
بمجرد النّية.

حديث ابن عباس الثاني رواه ابن ماجه من طريق أزهر بن مروان وهو صدوق مستقيم الحديث، وبقيّة إسناده من رجال الصحيح. وقد أخرجه النسائي وأخرجه أيضاً البيهقي. وحديث الربيع بنت معوذ الأول إسناده في سنن النسائي هكذا: حدثنا أبو علي محمد بن يحيى المروزي، أخبرني شاذان بن عثمان أخو عبدان، حدثنا أبي، حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير، أخبرني محمد بن عبد الرحمن أن الربيع بنت معوذ بن عفراء أخبرته أن ثابت بن قيس... الحديث، ومحمد بن يحيى ثقة، وشاذان هو عبد العزيز بن عثمان بن جبلة وهو من رجال الصحيح هو وأبوه. وكذلك علي بن المبارك ويحيى بن أبي كثير. وأما محمد بن عبد الرحمن فقد روى النسائي عن جماعة من التابعين اسمهم محمد بن عبد الرحمن وكلهم ثقات. فالحديث على هذا صحيح، وقد أخرجه أيضاً الطبراني وحديث ابن عباس الثالث قد ذكر أنه مرسلٌ ورواه الترمذي مسنداً. وحديث الربيع الثاني أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت: «اختلفت من زوجي، فذكرت قصة وفيها أن عثمان أمرها أن تعتد خيضة»، قالت: وتبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في امرأة ثابت بن قيس». وحديث أبي الزبير أخرجه أيضاً البيهقي وإسناده قوي مع كونه مرسلًا قوله: كتاب الخلع.

بضم الحاء المعجمة وسكون اللام هو في اللغة: فراق الزوجة على مال، مأخوذ من خلع الثوب، لأن المرأة لباس الرجل معنى. وأجمع العلماء على مشروعته إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي فإنه قال: لا يجزئ للزوج أن يأخذ من امرأته في مقابل فراقها شيئاً لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾، وأورد عليه: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، فادّعى نسخها بآية النساء، روى ذلك ابن أبي شيبة.

وتعقب بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾، ويقول فيهما: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا﴾ الآية، (وباحديث الباب)، وكأنها لم تبلغه.

وقد انعقد الإجماع بعده على اعتباره، وإن آية النساء خصوصاً بآية البقرة وباقي النساء الأخريتين. وهو في الشرع: فراق الرجل زوجته ببدل يحصل له.

كِتَابُ الْخُلْعِ

٢٨٨٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي مَا أُعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلْعِي وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ عَلَيْهِ حَقِيقَتُهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْبَلِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا طَلِّيقَةً، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٧٣) وَالنَّسَائِيُّ (١٦٩/٦).

٢٨٩٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنْ جَمِيلَةً بِنْتُ سَلُولَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا أُعْتِبُ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلْعِي، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، لَا أُطِيقُهُ بَغْضًا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: أَرَأَيْتَ عَلَيْهِ حَقِيقَتُهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَقِيقَتَهُ وَلَا يُزَادَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٥٦).

٢٨٩١- وَعَنْ الرَّبِيعِ بِنْتِ مَعُودٍ: «أَنْ ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ فَكَسَرَ يَدَهَا وَهِيَ جَمِيلَةٌ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي، فَأَتَى أَخُوَهَا يَشْتَكِيهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ثَابِتٍ، فَقَالَ لَهُ: خُذْ الَّذِي لَهَا عَلَيْكَ وَخَلِّ سَبِيلَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْتَرِصَ خَيْضَةً وَاحِدَةً وَتَلْحَقَ بِأَهْلِهَا، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٨٦/٦).

٢٨٩٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنْ امْرَأَةً ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ بِخَيْضَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٢٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨٥) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٢٨٩٣- وَعَنْ الرَّبِيعِ بِنْتِ مَعُودٍ: «أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَمِرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِخَيْضَةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٨٥) وَقَالَ: حَدِيثُ الرَّبِيعِ الصَّحِيحُ أَنَّهَا أَمِرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِخَيْضَةٍ.

٢٨٩٤- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: «أَنْ ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ كَانَتْ عِنْدَهُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِبْنِ سَلُولَ، وَكَانَ أَصْدَقُهَا حَقِيقَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَرَأَيْتَ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ الَّتِي أَطْعَمَكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ وَزِيَادَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا وَلَكِنْ حَقِيقَتُهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخَذَهَا لَهُ وَخَلَّى سَبِيلَهَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَدْ قُبِلْتُ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٥٥/٣) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَقَالَ: سَمِعَهُ أَبُو الزُّبَيْرِ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ.

قوله: (امْرَأَةٌ ثَابِتٌ بِنُ قَيْسٍ) وقع في رواية ابن عباسٍ والرَّبِيعِ

قوله: (وَلَكِنِّي أَكْثَرُ الْكُفْرِ فِي الْإِسْلَامِ) أي كفران العشير والتقصير فيما يجب له بسبب شدة البغض له، ويمكن أن يكون مرادها أنَّ شدة كراهتها له قد تحملها على إظهار الكفر لينسخ نكاحها منه.

ووقع في الرواية الثانية «لَا أُطِيقُهُ بُغْضًا» وظاهر هذا مع قولها: «مَا أُعْطِيَ عَلَيْهِ فِي خُلُقِي وَدِينِي» أنه لم يصنع بها شيئاً يقتضي الشكوى منه، ويعارضه ما وقع في حديث الربيع المذكور «أَنَّهُ ضَرَبَهَا فَكَسَرَ يَدَهَا». وأجيب بأنه لم تشكه لذلك بل لسبب آخر وهو البغض أو قبح الخلقة كما وقع عند ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعند عبد الرزاق من حديث ابن عباس.

قوله: (حَدِيثُهُ) الحديقة: البستان.

قوله: (أَقْبَلَ الْحَدِيقَةَ) قال في الفتح: هو أمر إرشاد وإصلاح لا إيجاب. ولم يذكر ما يدل على صرف الأمر عن حقيقته، وفي ذلك دليل على أنه يجوز للرجل أخذ العوض من المرأة إذا كرهت البقاء معه. وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين: إنه لا يجوز له أخذ الفدية منها إلا أن يرى على بطنها رجلاً، روى ذلك عنهما ابن أبي شيبة واستدلا بقوله تعالى: «وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُمْ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافُوا أَلَا يَفْقَهُوا» مع قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ»، وتعقب بأن آية البقرة فسرت المراد بالفاحشة وأحاديث الباب الصحيحة من أعظم الأدلة على ذلك ولعلها لم تبلغها، وحمل الحافظ كلامهما على ما إذا كانت الكراهة من قبل الرجل فقط، ولا يخالف ذلك أحاديث الباب لأن الكراهة فيها من قبل المرأة، وظاهر أحاديث الباب أنَّ مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة كافٍ في جواز الخلع. واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق منهما جميعاً وتمسك بظاهر الآية، وبذلك قال طاووس والشعمي وجماعة من التابعين. وأجاب عن ذلك جماعة منهم الطبري بأن المراد أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج كان ذلك مقتضياً لبغض الزوج لها، فنسبت المخالفة إليهما لذلك. ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة الزوج أنه ﷺ لم يستفسر ثابثاً عن كراهته لها عند إعلانها بالكراهة له.

قوله: (تَرْتَبِعُ حَيْضَتَهُ) استدل بذلك من قال: إن الخلع فسح لا طلاق. وقد حكى ذلك في «البحر» عن ابن عباس وعكرمة

قوله: (امْرَأَةٌ ثَابِتٌ بِنُ قَيْسٍ) وقع في رواية ابن عباسٍ والرَّبِيعِ أنَّ اسمها جميلة، ووقع في رواية أبي الزبير أنَّ اسمها زينب، والرواية الأولى أصح لإسنادها وثبوتها من طريقين. وبذلك جزم الدماطي. وأما ما وقع في حديث ابن عباس المذكور أنها بنت سلول، وفي حديث الربيع وأبي الزبير المذكورين أنها بنت عبد الله بن أبي ابن سلول، ووقع في رواية للبخاري أنها بنت أبي، فقيل: إنها أخت عبد الله كما صرح به ابن الأثير وتبعه النووي وجزما بأن قول من قال: إنها بنت عبد الله وهم، وجمع بعضهم باتحاد اسم المرأة وعمتها وإن ثابثاً خالخال التنتين واحدة بعد الأخرى قال الحافظ: ولا يخفى بعده ولا سيما مع اتحاده المخرج، وقد كثرت نسبة الشخص إلى جده إذا كان مشهوراً، والأصل عدم التعدد حتى ثبت صريحاً. ووقع في حديث الربيع عند النسائي وابن ماجه أنَّ اسمها مريم وإسناده جيد. قال البيهقي: اضطرب الحديث في تسمية امرأة ثابت، ويمكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى.

وروى مالك في الموطأ: «عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ فَوَجَدَهَا عِنْدَ بَابِهِ فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتِ سَهْلٍ، قَالَ: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، الْحَدِيثَ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَصْحَابُ السَّنَنِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَّانٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ كَانَتْ عِنْدَ ثَابِتٍ وَأَخْرَجَ الْبُزَارُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اختلف في امرأة ثابت بن قيس فذكر البصريون أنها جميلة بنت أبي، وذكر المدنيون أنها حبيبة بنت سهل.

قال الحافظ: الذي يظهر لي أنهما قصتان وقعتا لامرأتين لشهرة الخبرين وصحة الطريقين واختلاف السائقين بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جميلة ونسبتها، فإن سياق قصتها متقارب فأمكن رد الاختلاف فيه إلى الوفاق، انتهى.

ووهم ابن الجوزي فقال: إنها سهلة بنت حبيب، وإنما هي حبيبة بنت سهل ولكنه انقلب عليه ذلك.

قوله: (إِنِّي مَا أُعْطِيَ عَلَيْهِ) بضم الفوقية ويجوز كسرهما، والعتب هو الخطاب بالإدلال.

قوله: (فِي خُلُقِي) بضم الخاء المعجمة واللام ويجوز إسكانها:

وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول، ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسألة، إلا وجزم أن ابن عباس كان يراه فسخاً انتهى.

وقال الخطابي في معالم السنن: أنه احتج ابن عباس على أنه ليس بطلاق بقول الله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ». انتهى.

وأما الاحتجاج بقول الله تعالى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» فيجاء عنه أولاً بمنع اندراج الخلع تحت هذا العموم لما قرئناه من كونه ليس بطلاق، وثانياً بأننا لو سلمنا أنه طلاق لكان ذلك العموم مخصصاً بما ذكرنا من الأحاديث فيكون بعد ذلك التسليم طلاقاً عدته حيضة.

واحتجوا أيضاً على كونه طلاقاً بأنه قول أكثر أهل العلم كما حكى ذلك الترمذي فقال: قال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إن عدة المخلعة عدة المطلقة، انتهى. ويجاب بأن ذلك مما لا يكون حجة في مقام النزاع بالإجماع لما تقرر أن الأدلة الشرعية إما الكتاب أو السنة أو القياس أو الإجماع على خلافه في الأخيرين. وإيضاً قد عارض حكاية الترمذي حكاية ابن القيم فإنه قال: لا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة قال ابن القيم أيضاً: والذي يدل على أنه ليس بطلاق أنه تعالى رتب على الطلاق بعد الدخول ثلاثة أحكام كلها منتفية عن الخلع: أحدها: أن الزوج أحق بالرجعة فيه. الثاني: أنه محسوب من الثلاث فلا تحل بعد استيفاء العدد إلا بعد دخول زوج وإصابة الثالث: أن العدة ثلاثة قروء، وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة في الخلع، انتهى.

قال الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في بحثه له: وقد استدلل أصحابنا، يعني الزيدية على أنه طلاق بثلاثة أحاديث ثم ذكرها. وأجاب عنها بوجوه حاصلها أنها مقطوعة الأسانيد، وأنها معارضة بما هو أرجح، وأن أهل الصحاح لم يذكروها وإذا تقرر لك رجحان كونه فسخاً، فاعلم أن القائلين به لا يشترطون فيه أن يكون للسنة، فيجوز عندهم أن يكون في حال الحيض، ويقول بوقوعه منهم من لم يقل بوقوع الطلاق البدعي لأنه لا يعد من جملة الطلاق الثلاث التي جعلها الله للأزواج.

والدليل على عدم الاشتراط عدم استيفائه ﷺ كما في أحاديث السبب وغيرها. ويمكن أن يقال: إن ترك الاستيفاء لسبق العلم به. وقد اشترط في الخلع نشوز الزوجة الهاذوية.

وقال داود والجمهور: ليس بشرط، وهو الظاهر لأن المرأة

والناصر في أحد قوليه وأحمد بن حنبل وطاووس وإسحاق وأبي ثور وأحد قولي الشافعي وابن المنذر وحكاه غيره أيضاً عن الصادق والباقر وداود والإمام يحيى بن حمزة وحكي في «البحر» أيضاً عن علي وعمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن علي والقاسمية وأبي حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى وأحد قولي الشافعي أنه طلاق بائن. ووجه الاستدلال بحديث ابن عباس وحديث الربيع أن الخلع لو كان طلاقاً لم يقتصر ﷺ على الأمر بمحضة. وإيضاً لم يقع فيهما الأمر بالطلاق بل الأمر بتخلية السبيل. قال الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير: إنه بحث عن رجال الحديث معاً فوجدهم ثقات. واحتجوا أيضاً لكونه فسخاً بقوله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» ثم ذكر الافتداء ثم عقبه بقوله تعالى: «إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»، قالوا: ولو كان الافتداء طلاقاً، لكان الطلاق الذي لا تحل له فيه إلا بعد زوج هو الطلاق الرابع وبحديث حبيبة بنت سهل عند مالك في الموطأ «أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أَغْطَانِي عِنْدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبَائِتٍ: خُذْ مِنْهَا، فَأَخَذَ وَجَلَسْتُ فِي أَهْلِهَا» ولم يذكر فيه الطلاق ولا زاد على الفرقة.

وأيضاً لا يصح جعل الخلع طلاقاً بائناً ولا رجعيًا. أما الأول فلأنه خلاف الظاهر لأنها تطلقاً واحدة.

وأما الثاني فلأنه إهدار مال المرأة الذي دفعته لحصول الفرقة. واحتج القائلون بأنه طلاق بما وقع في حديث ابن عباس المذكور من أمره ﷺ لثابت بالطلاق. وأجيب بأنه ثبت من حديث المرأة صاحبة القصة عند أبي داود والنسائي ومالك في الموطأ بلفظ: «وَحَلَّ سَبِيلَهَا» وصاحب القصة أعرف بها، وإيضاً ثبت بلفظ الأمر بتخلية السبيل من حديث الربيع وأبي الزبير كما ذكره المصنف ومن حديث عائشة عند أبي داود بلفظ: «وَفَارَقَهَا» وثبت أيضاً من حديث الربيع أيضاً عند النسائي بلفظ: «وَتَلَحَّقَ بِأَهْلِهَا» ورواية الجماعة أرجح من رواية الواحد. وإيضاً قد روي عن ابن عباس هذا الحديث بدون ذكر الطلاق من طريقين كما في الباب. وإيضاً ابن عباس من جملة القائلين بأنه فسخ، ويعد منه أن يذهب إلى خلاف ما يرويه عن النبي ﷺ. وقد حكى ذلك عن ابن عباس ابن عبد البر ولكنه ادعى شذوذ ذلك عنه. قال: إذ لا يعرف أحد نقل عنه أنه فسخ وليس بطلاق إلا طاووس. قال في الفتح: وفيه نظر لأن طاووساً ثقة حافظ فقيه فلا يضر نفرده،

وَرَزَادَتُهُ» وهذا مع كون إسناده ضعيفاً ليس فيه حجة، لأنّه ليس فيه أنّه قرّرها ﷺ على دفع الزيادة، بل أمرها بردّ الخديقة فقط، ويمكن أن يقال: إنّ سكوته بعد قولها: «وَأَزِيدُهُ» تقرير. ويؤيد الجواز قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾؛ فإنّه عامٌ للقليل والكثير ولكنه لا يخفى أنّ الروايات المتضمنة للنهي عن الزيادة مخصّصة لهذا العموم ومرجحة على تلك الروايات المتضمنة للتقرير لكثرة طرقها وكونها مقتضية للحصر وهو أرجح من الإباحة عند التعارض على ما ذهب إليه جماعة من أئمة الأصول. وأحاديث الباب قاضية بأنّه يجوز الخلع إذا كان ثمّ سبب يقتضيه فيجمع بينها وبين الأحاديث القاضية بالتحريم بحملها على ما إذا لم يكن ثمّ سبب يقتضيه وقد أخرج أصحاب السنن وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان من حديث ثوبان «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» وفي بعض طرقه «مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ» وقد تقدّم الحديث. وأخرج أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة «الْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ» وهو من رواية الحسن عنه، وفي سماعه منه نظراً.

اشترت الطلاق بما لها، فلذلك لم تحلّ فيه الرجعة على القول بأنّه طلاق. قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير: إنّ الأمر المشترك فيه أن لا يقيما حدود الله، هو طيب المال للزوج لا الخلع، وهو الظاهر من السياق في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

قوله: (أَمَّا الزَّيَادَةُ فَلَا) استدللّ بذلك من قال: إنّ العوض من الزوجة لا يكون إلا بمقدار ما دفع إليها الزوج لا بأكثر منه. ويؤيد ذلك ما عند ابن ماجه والبيهقي من حديث ابن عباس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا وَلَا يَزْدَادَ» وفي رواية عبد الوهاب عن سعيد، قال أيوب: لا أحفظ فيه «وَلَا يَزْدَادَ» وفي رواية الثوري «وَكَرِهَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ» ذكر ذلك كله البيهقي. قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقال أبو الشيخ: هو غير محفوظ، يعني: الصواب إرساله، وما ذكرناه يعتضد مرسل أبي الزبير ولا سيما وقد قال الدارقطني: إنّ سمعه أبو الزبير من غير واحد كما ذكره المصنف قال الحافظ: فإن كان فيهم صحابي فهو صحيح، وإلا فيعتضد بما ورد في معناه. وأخرج عبد الرزاق عن عليّ أنّه قال: لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما.

وعن طاروس وعطاء والزهرّي مثله، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحاق والمادونيّة. وعن ميمون بن مهران: من أخذ أكثر ممّا أعطى لم يصرّ بإحسان.

وأخرج عبد الرزاق بسنن صحيح عن سعيد بن المسيّب قال: ما أحبّ أن يأخذ منها ما أعطاهما ليدع لها شيئاً.

وذهب الجمهور إلى أنّه يجوز للرجل أن يخالف المرأة بأكثر ممّا أعطاهما. قال مالك: لم أر أحداً ممن يقتدي به بمنع ذلك، لكنّه ليس من مكارم الأخلاق.

وأخرج ابن سعد عن الربيع قالت: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ عَمِّي كَلَامٌ وَكَانَ زَوْجَهَا، قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ: لَسْ كُلُّ شَيْءٍ وَفَارَقْنِي، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، فَأَخَذَ وَاللَّهِ كُلَّ فِرَاشِي، فَجِئْتُ عُثْمَانَ وَهُوَ مَحْصُورٌ، فَقَالَ: الشَّرْطُ أَمْلَكَ، خُذْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى عِقَاصَ رَأْسِيهَا» وفي البخاري عن عثمان أنّه أجاز الخلع دون عقاص رأسها وروى البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال: «كَانَتْ أُخْتِي تَحْتَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْفَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: أَتُرِيدِينَ حَقِيقَتَهُ؟ قَالَتْ: وَأَزِيدُهُ، فَخَلَعَهَا، فَرَدَّتْ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ

كِتَابُ الرَّجْعَةِ وَالْإِبَاحَةِ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ

٢٨٩٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ الْآيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَتَسَحَّ ذَلِكَ «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» الْآيَةِ رَوَاهُ أَبُو ذَاوَدَ (٢١٩٥) وَالنَّسَائِيُّ (٢١٢/٦).

٢٨٩٦- وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّاسُ وَالرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا ارْتَبَعَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لَامِرَاتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَطَلِّقُكَ قَتِيلِي مَنِي، وَلَا أَرْبِكُ أَبَدًا، قَالَتْ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: أَطَلِّقُكَ، فَكَلِمًا هَمَّتْ عِدَّتُكَ أَنْ تَنْقَضِيَ وَارْتَبَعْتُكَ، فَذَهَبَتْ الْمَرْأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا فَسَكَتَتْ عَائِشَةُ حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبَلًا مَنْ كَانَ طَلَّقَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٩٢)، وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ عُرْوَةَ مَرَّةً أُخْرَى وَذَكَرَ أَنَّهُ أَصَحُّ.

حديث ابن عباس في إسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال. وحديث عائشة المرفوع من طريق قتبية عن يعلى بن شعيب عن هشام بن عروة عن أبيه عنها، والموقوف من طريق أبي كريب عن عبد الله بن إدريس عن هشام بن عروة عن أبيه، ولم يذكر فيه عائشة. قال الترمذي: وهذا، أصح من حديث يعلى بن شعيب. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ فسره مجاهد بالحيض والحمل. وأخرج الطبري عن طائفة أن المراد به: الحيض، وعن ابن جرير: الحمل. والمقصود من الآية أن أمر العدة لما دار على الحيض والطمهر والاطلاع على ذلك يقع من جهة النساء غالبًا جعلت المرأة مؤمنة على ذلك وقال إسماعيل القاضي: دلَّت الآية أن المرأة المعتدة مؤمنة على رحمها من الحمل والحيض إلا أن تأتي من ذلك بما يعرف به كذبها فيه، والمنسوخ من هذه الآية هو قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُ لَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾، فإن ظاهره أن للرجل مراجعة المرأة مطلقًا سواء طلقها ثلاثًا أو أكثر أو أقل، فنسخ من ذلك مراجعة من طلقها

زوجها ثلاثًا فأكثر فإنه لا يحل له مراجعتها بعد ذلك. وأمّا إذا طلقها واحدة رجعية أو اثنتين كذلك فهو أحق برجعتهما. قال في الفتح: وقد أجمعوا على أن الحر إذا طلق الحرّة بعد الدخول بها تطليقة أو تطليقتين فهو أحق برجعتهما ولو كرهت المرأة ذلك، فإن لم يراجع حتى انقضت العدة فتصير أجنبية فلا تحل له إلا بنكاح مستأنف واختلف السلف فيما يكون به الرجل مراجعًا، فقال الأوزاعي: إذا جامعها فقد راجعها. ومثله أيضًا روي عن بعض التابعين، وبه قال مالك وإسحاق: بشرط أن ينوي به الرجعة. وقال الكوفيون كالأوزاعي وزادوا: ولو لمسها لشهوة، أو نظر إلى فرجها لشهوة. وقال الشافعي: لا تكون الرجعة إلا بالكلام.

وحجة الشافعي أن الطلاق يزيل النكاح، وإلى ذلك ذهب الإمام يحيى، والظاهر ما ذهب إليه الأولون، لأن العدة مدة خيار، والاختيار يصح بالقول والفعل.

وأيضًا ظاهر قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُ لَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾، وقوله ﷺ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا» أنها تجوز المراجعة بالفعل لأنه لم يخص قولاً من فعل، ومن ادعى الاختصاص فعليه الدليل. وقد حكى في «البحر» عن العترة ومالك أن الرجعة بالوطء ومقدّماته محظورة وإن صحّت، ثم قال: قلت: إن لم ينو به الرجعة فنعم لعزمه على قبض، وإلا فلا لما مرّ. وقال أحمد بن حنبل: بل مباح لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ﴾، والرجعية زوجة بدليل صحة الإيلاء، انتهى.

وحديث عائشة فيه دليل على تحريم الضّرار في الرجعة لأنه منهى عنه بعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسَارُوهِنَّ﴾، والمنهي عنه فاسد فسادًا يرادف البطلان، ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، فكل رجعة لا يراد بها الإصلاح ليست برجعة شرعية. وقد دلّ الحديشان المذكوران في الباب على أن الرجل كان يملك من الطلاق لزوجه في صدر الإسلام الثلاث وما فوقها إلى ما لا نهاية له ثم نسخ الله الزيادة على الثلاث بالآية المذكورة.

قوله: (مَنْ كَانَ طَلَّقَ) أي لم يعتد من ذلك الوقت بما قد وقع منه من الطلاق، بل حكمه حكم من لم يطلق أصلًا فيملك ثلاثًا كما يملكها من لم يقع منه شيء من الطلاق.

٢٨٩٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ

يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، هَلْ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ؟ قَالَ: لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٥٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٤٩/ ٦) وَقَالَ: قَالَ: «لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ حَتَّى يُجَامِعَهَا الْآخَرُ».

حديث عائشة الثاني أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية، قال الهيثمي: فيه أبو عبد الملك: لم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصّحيح.

وحديث ابن عمر هو من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن رزين بن سليمان الأحمر عن ابن عمر. وروي أيضاً من طريق شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيّب عن ابن عمر، قال النّسائي: والطّريق الأولى أولى بالصّواب.

قال الحافظ: وإنّما قال ذلك لأنّ الثّوري أثقن وأحفظ من شعبة، وروايته أولى بالصّواب من وجهين: أحدهما: أنّ شيخ علقمة هو رزين بن سليمان كما قال الثّوري لا سالم بن رزين كما قال شعبة، فقد رواه جماعة عن شعبة كذلك منهم غيلان بن جامع أحد الثّقات. ثانيهما: أنّ الحديث لو كان عند سعيد بن المسيّب عن ابن عمر مرفوعاً لم يخالفه سعيدٌ ويقول بغيره كما سيأتي.

(وفي الباب) عن عائشة غير حديث الباب عند أبي داود بنحو حديث ابن عمر، وعن ابن عباس نحوه عند النّسائي وعن أبي هريرة عند الطّبراني وابن أبي شيبة بنحوه. وعن أنس عند الطّبراني أيضاً والبيهقي بنحوه أيضاً. وعن عائشة أيضاً حديث آخر عند الطّبراني بإسناد رجاله ثقات «أَنْ عَمَرُو بَنَ حَزْمَ طَلَّقَ النِّسَاءَ، فَتَكَحَّلَهَا رَجُلٌ فَطَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: لَا حَتَّى يَذُوقَ الْآخَرَ عُسَيْلَتَهَا وَتَذُوقَ عُسَيْلَتَهُ».

قوله: (امْرَأَةُ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ) قيل: اسمها غيممة، وقيل: سهيمة، وقيل: أميمة والقرظي بضمّ القاف وفتح الراء والطاء المعجمة نسبة إلى بني قريظة.

قوله: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّيْرِ) بفتح الزاي من الزبير. قوله: (هَذَبَةُ الثَّوْبِ) بفتح الهاء وسكون المهملة بعدها باء موحدة مفتوحة: هي طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذة من هدب العين: وهو شعر الجفن، هكذا في الفتح. وفي القاموس: الهدب بالضّم وبضمّتين: شعر أشفار العين، وخمل الثوب واحدتهما بهاء، وكذا في مجمع البحار نقلاً عن النووي أنّها بضمّ

امْرَأَتِهِ ثُمَّ يَنْعُ بِهَا وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا، فَقَالَ: طَلَّقْتُ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتُ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا وَلَا تُعَذِّدُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٨٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٢٥) وَلَمْ يَقُلْ: «وَلَا تُعَذِّدُ».

الأثر أخرجه أيضاً البيهقي والطّبراني وزاد «وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ» قال الحافظ في بلوغ المرام: وسنده صحيح، وقد استدللّ به من قال بوجوب الإشهاد على الرجعة.

وقد ذهب إلى عدم وجوب الإشهاد في الرجعة أبو حنيفة وأصحابه والقاسمية والشافعية في أحد قوليه. واستدلّ لهم في «البحر» بحديث ابن عمر السّالف، فإنّ فيه أنّه قال ﷺ: «مُرَّةٌ فَلْيُرَاجَعْهَا» ولم يذكر الإشهاد. وقال مالك والشافعية والنّاصر: إنّهُ يجب الإشهاد في الرجعة. واحتجّ في نهاية المجهّد للقتالين بعدم الوجوب بالقياس على الأمور التي ينشئها الإنسان لنفسه فإنّه لا يجب فيها الإشهاد. ومن الأدلّة على عدم الوجوب أنّه قد وقع الإجماع على عدم وجوب الإشهاد في الطلاق كما حكاه المؤرّع في تيسير البيان والرجعة قريته فلا يجب فيها كما لا يجب فيه، والاحتجاج بالأثر المذكور في الباب لا يصلح للاحتجاج لأنّه قول صحابي في أمر من مسارح الاجتهاد، وما كان كذلك فليس بحجة لولا ما وقع من قوله: «طَلَّقْتُ لِغَيْرِ سُنَّةٍ» وَرَاجَعْتُ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ»، فهو وارد عقب قوله: «فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ» الآية.

وقد عرفت الإجماع على عدم وجوب الإشهاد على الطلاق، والقائلون بعدم الوجوب يقولون بالاستحباب.

٢٨٩٨- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَاءَتْ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي قَبْلَ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هَذَبَةِ الثَّوْبِ فَقَالَ: أَتُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَتَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٧-٣٨) (خ: ٥٢٦٠) (م: ١٤٣٣) (د: ٢٣٠٩) (ت: ١١١٨) (ن: ١٤٨/٦) (ه: ١٩٣٢)، لكنّ لأبي داود معناه مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةِ الزَّوْجَيْنِ.

٢٨٩٩- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعُسَيْلَةُ هِيَ الْجِمَاعُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٢/٦) وَالنَّسَائِيُّ.

٢٩٠٠- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «سُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ فَيَغْلِقُ الْبَابَ وَيُرْخِي السِّتْرَ ثُمَّ

هاه وسكون دال، وأرادت أن ذكره يشبه الهدبة في الاسترخاء وعدم الانتشار.
واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محللاً لارتجاع الزوج الأول للمرأة إلا إن كان حال وطئه منتشرًا، فلو لم يكن كذلك أو كان عتيبًا أو طفلًا لم يكف على الأصح من قول أهل العلم.

قوله: (حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ) العسيلة مصغرة في الموضعين. واختلف في توجيهه، فقيل: هو تصغير العسل، لأن العسل مؤنث، جزم بذلك القرآز. قال: وأحسب التذكير لغة.
وقال الأزهرى: يذكر ويؤنث. وقيل: لأن العرب إذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التانيث.

وقيل: المراد: قطعة من العسل، والتصغير للتقليل إشارة إلى أن القدر القليل كافٍ في تحصيل ذلك بأن يقع تغيب الحشفة في الفرج. وقيل: معنى العسيلة: النطفة، وهذا يوافق قول الحسن البصري.

وقال جمهور العلماء: ذوق العسيلة كناية عن الجماع، وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة. وحديث عائشة المذكور في الباب يدل على ذلك، وزاد الحسن البصري حصول الإنزال.
قال ابن بطال: شد الحسن في هذا وخالف الفقهاء وقالوا: يكفي ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحج والصوم.

وقال أبو عبيدة: العسيلة: لذة الجماع، والعرب تسمي كل شيء تستلذه عسلًا.
وأحاديث الباب تدل على أنه لا بد فيمن طلقها زوجها ثلاثًا ثم تزوجها زوج آخر من الوطء فلا تحل للأول إلا بعده. قال ابن المنذر: أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحل للأول إلا سعيد بن المسيب ثم ساق بسنده الصحيح عنه ما يدل على ذلك. قال ابن المنذر: وهذا القول لا نعلم أحدًا وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج، ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن.

وقد نقل أبو جعفر النحاس في معاني القرآن وعبد الوهاب المالكي في شرح الرسالة عن سعيد بن جبير مثل قول سعيد بن المسيب: وكذلك حكى ابن الجوزي عن داود أنه وافق في ذلك.
قال القرطبي: ويستفاد من الحديث على قول الجمهور: أن

الحكم يتعلق بأقل ما يطلق عليه الاسم خلافًا لمن قال لا بد من حصول جميعه واستدل بإطلاق الذوق لهما على اشتراط علم الزوجين به حتى لو وطئها نائمة أو مغنى عليها لم يكف ذلك ولو أنزل هو.

وبالغ ابن المنذر فنقله عن جميع الفقهاء (وَأَسْتَدِلُّ) بأحاديث الباب على جواز رجوعها إلى زوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني ويعقبه الطلاق منه لكن شرط المالكية - ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت - أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليلها للأول.

وقال الأكثر: إن شرط ذلك في العقد فسد وإلا فلا، وقد قدمنا الكلام على التحليل.

ومما يستدل بأحاديث الباب عليه أنه لا حق للمرأة في الجماع، لأن هذه المرأة شكت أن زوجها لا يطؤها وأن ذكره لا يتشر وأنه ليس معه ما يغني عنها ولم يفسخ النبي ﷺ نكاحها، وفي ذلك خلاف معروف.

وأخرج نحوه عنه سعيد بن منصور بإسناد صحيح، وأثر أبي الدرداء وصله ابن أبي شيبة ولفظه: «إِنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ قَالَ: يُوقَفُ فِي الْإِيْلَاءِ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ، فَإِمَّا أَنْ يُطْلَقَ وَإِمَّا أَنْ يَقْبَى» وإسناده صحيح. وأثر عائشة وصله عبد الرزاق مثل قول أبي الدرداء وهو منقطع لأنه من رواية قتادة عنها، ولكنه أخرج عنها سعيد بن منصور أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئاً حتى يوقف، وإسناده صحيح.

وأخرج الشافعي عنها نحوه بإسناد صحيح أيضاً وأما الآثار الواردة عن اثني عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ فأخرجها البخاري في تاريخه موصولة.

وأثر سليمان بن يسار أخرجه أيضاً إسماعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال: «أَذْرَكْتُ بَضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: الْإِيْلَاءُ لَا يَكُونُ طَلًا حَتَّى يُوقَفَ» وأثر سهيل بن أبي صالح إسناده في سنن الدارقطني هكذا: أخبرنا أبو بكر التيسابوري، أخبرنا أحمد بن منصور، أخبرنا ابن أبي مريم، أخبرنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن عمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه فذكره، ويشهد له ما تقدم، وأخرج إسماعيل القاضي عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال: أدركنا الناس يقفون الإيلاء إذا مضت الأربعة.

(وفي الباب) من المرفوع عن أنس عند البخاري: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آلَى مِنْ نِسَائِهِ الْحَدِيث. وعن أم سلمة عند البخاري بنحوه وعن ابن عباس عنه: «أَنَّهُ ﷺ أَتَمَّ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا» وَعَنْ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ ﷺ اعْتَزَلَ نِسَاءَهُ شَهْرًا».

قوله: (آلى) الإيلاء في اللغة: الحلف. وفي الشرع: الحلف الواقع من الزوج أن لا يطا زوجته. ومن أهل العلم من قال: الإيلاء: الحلف على ترك كلامها أو على أن يغنيها أو يسوءها أو نحو ذلك. ونقل عن الزهري أنه لا يكون الإيلاء إيلاءً إلا أن يحلف المرء بالله فيما يريد أن يضار به امرأته من اعتزالها، فإذا لم يقصد الإضرار لم يكن إيلاءً. وروي عن عليّ وابن عباس والحسن وطائفة أنه لا إيلاء إلا في غضب، فأما من حلف أن لا يطاها بسبب الخوف على الولد الذي يرضع منها من الغيلة فلا يكون إيلاءً وروي عن القاسم بن محمد وسالم فيمن قال لامرأته: إن كلمتك سنة فانت طالق، قالوا: إن مضت أربعة أشهر ولم يكلمها طلقت. وإن كلمها قبل سنة فهي طالق. وروي عن يزيد

كِتَابُ الْإِيْلَاءِ

٢٩٠١- عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «آلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمَ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ الْكُفَارَةَ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٠١) وَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ مُرْسَلًا وَأَنَّهُ أَصَحُّ.

٢٩٠٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّى يُطْلَقَ وَلَا يَبْقَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطْلَقَ، يَعْنِي الْمَوْلَى. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٩١)، وَقَالَ: وَيُذَكَّرُ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَائِشَةَ وَاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: قَالَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ عُمَرَ: يُوقَفُ الْمَوْلَى بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ، فَإِمَّا أَنْ يَقْبَى وَإِمَّا أَنْ يُطْلَقَ.

٢٩٠٣- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَذْرَكْتُ بَضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَقِفُونَ الْمَوْلَى. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٤٢/٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٦١/٤).

٢٩٠٤- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ يُؤْلَى، قَالُوا: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى تَمُضِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَيُوقَفَ، فَإِنْ قَاءَ وَإِلَّا طُلِقَ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٦١/٤).

حديث الشعبي قال الحافظ في الفتح: رجاله موثقون ولكنه رجح الترمذي إرساله على وصله. وأثر عمر ذكره البخاري موصلاً من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه أبي بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس.

وأثر عثمان وصله الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بلفظ: «يُوقَفُ الْمَوْلَى فَإِمَّا أَنْ يَقْبَى وَإِمَّا أَنْ يُطْلَقَ» وهو من رواية طاووس عنه، وفي سماعه منه نظير، لكن أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر منقطع عنه أنه كان لا يرى الإيلاء شيئاً وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف.

وأخرج عبد الرزاق والدارقطني عنه خلاف ذلك، ولفظه «قَالَ عُثْمَانُ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَبِهِ تَطْلِيقُهُ بَاطِنَةٌ» وقد رجح أحمد رواية طاووس عنه وأثر عليّ وصله الشافعي وابن أبي شيبة وسنده صحيح، وكذلك روى عنه مالك: «أَنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ طَلَاقٌ حَتَّى يُوقَفَ، فَإِمَّا أَنْ يُطْلَقَ وَإِمَّا أَنْ يَقْبَى» وهو منقطع لأنه من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عنه.

بن الأصم أن ابن عباس قال له: «مَا فَعَلْتَ امْرَأَتَكَ فَعَسَدِي بِهَا سَيِّئَةُ الْخُلُقِ فَقَالَ: لَقَدْ خَرَجْتُ وَمَا أَكَلَمْتُهَا، قَالَ: أَذْرِكُهَا قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ مَضَتْ فِيهِ تَطْلِيقَةٌ».

قوله: (وَحَرَّمَ) فِي الصَّحِيحِينَ أَنَّ الَّذِي حَرَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَفْسِهِ هُوَ الْعَسَلُ وَقِيلَ: تَحْرِيمُ مَارِيَةٍ وَسَيَّائِي. وَرَوَى ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ طَرِيقٍ عَائِشَةَ مَا يَفِيدُ الْجَمْعَ بَيْنَ الرَّوَاتِبَيْنِ، وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ الْآيَةُ.

ومدة إيلائه ﷺ من نساءه شهرٌ كما ثبت في صحيح البخاري. واختلف في سبب الإيلاء، فقيل: سببه الحديث الذي أفشته حفصة كما في صحيح البخاري من حديث ابن عباس.

واختلف أيضاً في ذلك الحديث الذي أفشته، وقد وردت في بيانه روايات مختلفة وقد اختلف في مقدار مدة الإيلاء، فذهب الجمهور إلى أنها أربعة أشهر فصاعداً قالوا: فإن حلف على أنقص منها لم يكن مولياً.

وقال إسحاق: إن حلف أن لا يطأها يوماً فصاعداً ثم لم يطأها حتى مضت أربعة أشهر فصاعداً كان إيلاءً، وجاء عن بعض التابعين مثله.

وحكى صاحب البحر عن ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وقادة والحسن البصري والنخعي وحماد بن عيينة أنه ينقذ بدون أربعة أشهر، لأن القصد مضارة الزوجة وهي حاصلة في دونها.

واحتج الأولون بقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، وأجاب الآخرون عنها بأن المراد بها المدة التي تضرب للمولي، فإن فاء بعدها وإلا طلق حتماً، لا أنه لا يصح الإيلاء بدون هذه المدة ويؤيد ما قالوه ما تقدم من إيلائه ﷺ من نساءه شهراً، فإنه لو كان ما في القرآن بياناً لمقدار المدة التي لا يجوز الإيلاء دونها لم يقع منه ﷺ ذلك. وأيضاً الأصل أن من حلف على شيء لزمه حكم اليمين، فالخالف من وطء زوجته يوماً أو يومين مول. وأخرج عبد الرزاق عن عطاء أن الرجل إذا حلف أن لا يقرب امرأته سَمَى أَجْلاً أو لم يسمه، فإن مضت أربعة أشهر ألزم حكم الإيلاء.

وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن البصري أنه إذا قال لامرأته: والله لا أقربها الليلة، فتركها أربعة أشهر من أجل يمينه تلك فهو إيلاء. وأخرج الطبراني والبيهقي من حديث ابن عباس قال: كان إيلاء الجاهلية السنة والستين، فوكت الله لهم أربعة

أشهر، فمن كان إيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء.

قوله: (فَإِمَّا أَنْ يَفِيءَ) الْفِيءُ: الرَّجُوعُ، قَالَ أَبُو عبيدة وإبراهيم النخعي في رواية الطبري عنه، قال: الْفِيءُ: الرَّجُوعُ بِاللِّسَانِ. ومثله عن أبي قلابة وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة: الْفِيءُ: الرَّجُوعُ بِالْقَلْبِ لِمَنْ بِهِ مَانِعٌ عَنِ الْجَمَاعِ وَفِي غَيْرِهِ بِالْجَمَاعِ. وحكى ذلك في «البحر» عن العترة والفريقين. وحكاها صاحب الفتح عن أصحاب ابن مسعود. وعن ابن عباس: الْفِيءُ: الْجَمَاعُ.

وحكى مثله عن مسروق وسعيد بن جبيرة والشَّعْبِيّ. قال الطبري: اختلفهم في هذا من اختلافهم في تعريف الإيلاء، فمن خصه بترك الجماع قال: لا يفيء إلا بفعل الجماع.

ومن قال: الإيلاء: الحلف على ترك كلام المرأة أو على أن يغيبها أو يسوها أو نحو ذلك لم يشترط في الْفِيءِ الْجَمَاعُ، بل رجوعه بفعل ما حلف أنه لا يفعله.

قال في «البحر»: فرغ: ولفظ الْفِيءِ: تدمت على يميني ولو قدرت الآن لفعلت أو رجعت عن يميني ونحوه، انتهى.

وقد ذهب الجمهور إلى أن الزوج لا يطالب بالْفِيءِ قبل مضي الأربعة الأشهر. وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة: إنه يطالب فيها لقراءة ابن مسعود «فَإِنْ قَاءُوا»، فیهن قالوا: وإذا جاز الْفِيءُ جاز الطَّلَبُ إِذَا هُوَ تَائِعٌ. ويجاب بمنع الملازمة وبنص: «لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ»، فإن الله سبحانه شرع الترتيب هذه المدة فلا يجوز مطالبة الزوج قبلها، واختياره للْفِيءِ قبلها إبطال لحقه من جهة نفسه فلا يطل بابطال غيره.

وذهب الجمهور إلى أن الطلاق الواقع من الزوج في الإيلاء يكون رجعيًا، وهكذا عند من قال: إن مضي المدة يكون طلاقاً وإن لم يطلق وقد أخرج الطبري عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت أنها إذا مضت أربعة أشهر ولم يفيء طلقت طلاقاً باتناً. وأخرج أيضاً عن جماعة من التابعين من الكوفيين وغيرهم كابن الحنفية وقيصة بن ذؤيب وعطاء والحسن وابن سيرين مثله.

وأخرج أيضاً من طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وربيعة ومكحول والزهري والأوزاعي أنها تطلق طلاقاً رجعيًا. وأخرج سعيد بن منصور عن جابر بن زيد أنها تطلق باتناً. وروى إسماعيل القاضي في أحكام القرآن بسند صحيح عن ابن عباس مثله، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود مثله.

كِتَابُ الظَّهَارِ

٢٩٠٥- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ قَالَ: «كُنْتُ امْرَأً قَدْ أُوتِيَتْ مِنْ جَمَاعِ النِّسَاءِ مَا لَمْ يُؤْتَ غَيْرِي، فَلَمَّا دَخَلَ رَمَضَانُ ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي حَتَّى يَسْلَخَ رَمَضَانُ فَرَقًا مِنْ أَنْ أُصِيبَ فِيَّ لَيْلَتِي شَيْئًا فَأَتَانِي فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَذْرِكُنِي النَّهَارُ وَأَنَا لَا أَقْدِرُ أَنْ أَنْعِرَ، فَيَبْنِيَا هِيَ تَخْذُمُنِي مِنَ اللَّيْلِ إِذْ تَكْتَفِئُ إِلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ، فَوُثِّبْتُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ غَدَوْتُ عَلَى قَوْمِي فَأَخْبَرْتُهُمْ خَبْرِي وَقُلْتُ لَهُمْ: انْطَلِقُوا مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ بِأَمْرِي، فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَفْعُ لِنَفْعِكَ أَنْ يَنْزِلَ فِيْنَا قُرْآنٌ أَوْ يَقُولَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَةً يَبْقَى عَلَيْنَا عَارُهَا، وَلَكِنْ أَذْهَبَ أَنْتِ وَأَصْنَعِ مَا بَدَأَ لَكَ، فَخَرَجْتُ حَتَّى أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ خَبْرِي، فَقَالَ لِي: أَنْتِ بِذَاكَ؟ قُلْتُ: أَنَا بِذَاكَ، فَقَالَ: أَنْتِ بِذَاكَ؟ قُلْتُ: أَنَا بِذَاكَ، فَقَالَ: أَنْتِ بِذَاكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ هَا أَنَا ذَا فَامْضِي فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنَّا صَابِرُونَ، قَالَ: أَغْنَيْ رَقَبَةَ فَصَرَبْتُ صَفْحَةَ رَقَبَتِي بِيَدِي وَقُلْتُ: لَا وَاللَّيِّ بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَصْبَحْتُ أَمْلِكُ غَيْرَهَا، قَالَ: فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَهَلْ أَصَابَنِي مَا أَصَابَنِي إِلَّا فِي الصَّوْمِ؟ قَالَ: فَتَصَدَّقِي، قَالَ: قُلْتُ: وَاللَّيِّ بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَقَدْ بَنَيْتُنَا وَحُشْنَا مَا لَنَا عِشَاءً، قَالَ: أَذْهَبَ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ فَقُلْ لَهُ فَلْيَدْفَعْهَا إِلَيْكَ فَاطْلِعْ عَنْكَ مِنْهَا وَسْقًا مِنْ تَمَرٍ سِتِينَ يَسْكِينَا، ثُمَّ اسْتَعِينَ بِسَائِرِهِ عَلَيَّكَ وَعَلَى عِيَالِكَ، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى قَوْمِي فَقُلْتُ: وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الضَّبِيقَ وَسُوءَ الرَّأْيِ، وَوَجَدْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّعَةَ وَالْبَرَكَةَ، وَقَدْ أَمَرَ لِي بِصَدَقَتِكُمْ فَادْفَعُوهَا إِلَيَّ، قَالَ: فَدَفَعُوهَا إِلَيْهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٦/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢١٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٠٠) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه ابن خزيمة وابن الجارود. وقد أعله عبد الحق بالانقطاع وأن سليمان بن يسار لم يدرك سلمة.

وقد حكى ذلك الترمذي عن البخاري، وفي إسناده أيضاً محمد بن إسحاق.

قوله: (ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي) الظَّهَارُ بكسر الظاء المعجمة اشتقاقه من الظَّهَر، وهو قول الرجل لامراته: أنت علي كظهر

أُمِّي. قال في الفتح: وإنما خصَّ الظَّهْر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محلُّ الركوب غالباً، ولذلك سَمِّيَ المركوب ظهراً فشَبَّهَتْ الزَّوْجَةُ بذلك لأنها مركوب الرَّجُل.

وقد ذهب الجمهور إلى أنَّ الظَّهَارَ يختصُّ بالأمِّ كما ورد في القرآن. وفي حديث خولة التي ظاهرها أوس، فلو قال: كظهر أخي، مثلاً لم يكن ظهاراً، وكذا لو قال: كظهر أبي.

وفي رواية عن أحمد أنه ظاهراً وطرده في كلِّ من يجرم عليه وطؤه حتى في البهيمة وحكى في «البحر» عن أبي حنيفة وأصحابه والأوزاعي والثوري والحسن بن صالح وزيد بن علي والنَّاصر والإمام يحيى والشافعي في أحد قوليهِ أنه يقاس المحارم على الأمِّ ولو من رضاع، إذ العلة التحريم المؤبد.

وعن ابن القاسم من أصحاب مالك: ولو من الرجال.

وعن مالك واحد والبيهي وغير المؤبد: فيصحُّ بالأجنبيات.

قوله (فَرَقًا) بفتح الفاء والراء.

قوله: (فَأَتَانِي) بتاءين فوقيتين وبعد الألف ياءً. وهو الوقوع في الشرِّ.

قوله: (فَقَالَ لِي أَنْتِ بِذَاكَ) لعلَّ هذا التَّكرير للمبالغة في الزَّجر لا أنه شرط في إقرار المظاهر، ومن ههنا يلوح أن مجرد الفعل لا يصحُّ الاستدلال به على الشرطية كما سيأتي في الإقرار بالزنى.

قوله: (أَغْنَيْ رَقَبَةً) ظاهره عدم اعتبار كونها مؤمنة، وبه قال عطاء والنخعي وزيد بن علي وأبو حنيفة وأبو يوسف وقال مالك والشافعي وأكثر العترة: لا يجوز ولا يجزئ. إعتاق الكافر لأنَّ هذا مطلق مقيَّد بما في كفارة القتل من اشتراط الإيمان، وأجيب بأنَّ تقييد حكم بما في حكم آخر مخالف له لا يصحُّ، وتحقيق الحقِّ في ذلك محرَّرٌ في الأصول ولكنه يؤيد اعتبار الإسلام حديث معاوية بن الحكم السلمي فإنه «لَمَّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ إِعْتَاقِ جَارِيَتِهِ عَنِ الرَّقَبَةِ الَّتِي عَلَيْهِ، قَالَ لَهَا: أَتَيْنَ اللَّهَ؟ فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: فَأَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» ولم يستفصله عن الرقبة التي عليه وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال، وظاهر إطلاق الرقبة أنها تجزئ المعية.

وقد حكاه في «البحر» عن أكثر العترة وداود وحكي عن المرتضى والفريقين ومالك أنها لا تجزئ.

قوله: (فَصُمُّ شَهْرَيْنِ) ظاهره أنَّ حكم العبد حكم الحرِّ في ذلك. وقد نقل ابن بطلال: الإجماع على أنَّ العبد إذا ظهر لزومه، وأنَّ كفَّارته بالصَّيام شهران كالحُرِّ. واختلفوا في الإطعام والعتق، فقال الكوفيون والشافعيُّ والمهادويَّة: لا يجرى به إلا الصَّيام فقط. وقال ابن القاسم عن مالك: إذا أطعم بإذن مولاه أجزأه.

قال: وما ادَّعى ابن بطلال من الإجماع مردودٌ، فقد نقل الشيخ الموفق في المغني عن بعضهم أنَّه لا يصحُّ ظهار العبد لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، والعبد لا يملك الرقابَ وتمتَّع بأنَّ تحرير الرقبة إنما هو على من يملكها فكان كالمعسر ففرضه الصَّيام وأخرج عبد الرزَّاق عن معمرٍ عن قتادة عن إبراهيم أنَّه لو صام العبد شهرًا أجزأه عنه.

قوله: (وَحُشًّا) لفظ أبي داود وحشٍين قال في النهاية: يقال رجلٌ وحشٌ بالسكون إذا كان جائعًا لا طعام له. وقد أوحش: إذا جاع.

قوله: (بَنِي زُرَيْقٍ) بتقديم الزَّاي على الرَّاء. قوله: (مِيتَيْنِ مَسْكِينًا) فيه دليلٌ على أنَّه يجرى من لم يجد رقبةً ولم يقدر على الصَّيام لعلَّه أن يطعم ستين مسكينًا. وقد حكى صاحب البحر الإجماع على ذلك. وحكى أيضًا الإجماع على أنَّ الكفَّارة في الظَّهار واجبةٌ على التَّرتيب. وظاهر الحديث أنَّه لا بدَّ من إطعام ستين مسكينًا، ولا يجرى إطعام دونهم، وإليه ذهب الشافعيُّ ومالكٌ والمهادويَّة.

وقال زيد بن عليٍّ وأبو حنيفة وأصحابه والناصر: إنَّه يجرى به إطعام واحدٍ ستين يومًا.

قوله: (فَأَطْعِمْ عَنْكَ مِنْهَا وَسَقًا) في روايةٍ: (فَأَطْعِمْ عَرَقًا مِنْ ثَمَرِ سِتِّينِ مَسْكِينًا) وسيأتي الاختلاف في العرق في حديث خولة. وقد أخذ بظاهر حديث الباب الثوريُّ وأبو حنيفة وأصحابه والمهادويَّة والمؤيد بالله، فقالوا: الواجب لكلِّ مسكينٍ صاعٌ من تمرٍ أو ذرةٍ أو شعيرٍ أو زبيبٍ أو نصف صاعٍ من برٍّ.

وقال الشافعيُّ: وهو مروى عن أبي حنيفة أيضًا: إنَّ الواجب لكلِّ مسكينٍ مدًّا، وتمسكوا بالروايات التي فيها ذكر العرق وتقديره بخمسة عشر صاعًا وسيأتي، واختلفت الرواية عن مالك. وظاهر الحديث أنَّ الكفَّارة لا تسقط بالعجز عن جميع أنواعها لأنَّ النَّبيَّ ﷺ أعانها بما يكفِّر به بعد أن أخبره أنَّه لا يجد رقبةً ولا يتمكَّن من إطعام ولا يطيق الصَّوم، وإليه ذهب

الشافعيُّ وأحمد في روايةٍ عنه، وذهب قومٌ إلى السَّقوط، وذهب آخرون إلى التفصيل فقالوا: تسقط كفَّارة صوم رمضان لا غيرها من الكفَّارات.

٢٩٠٦- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ، قَالَ: كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، زَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٦٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٩٨).

٢٩٠٧- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغْطَاهُ يَكْتَلًا فِيهِ خَمْسَةُ عَشَرَ صَاعًا، فَقَالَ: أَطْعِمْنِي مِسْكِينًا، وَذَلِكَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَدٌّ، زَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣١٦/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٠٠) مَعْنَاهُ.

٢٩٠٨- وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَ ظَاهَرٌ مِنْ أَمْرَائِهِ فَوَقَعَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ أَمْرَائِي فَوَقَعْتُ عَلَيْهِمَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ؟ قَالَ: رَأَيْتُ خَلْعَالَهُمَا فِي ضَرْبِ الْقَمَرِ، قَالَ: فَلَا تَقْرَبْهُمَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ، زَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (د: ٢٢٢٣) (ت: ١١٩٩) (ن: ١٦٧/٦-١٦٨) (هـ: ٢٠٦٥)، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي تَحْرِيمِ الْوُطْءِ قَبْلَ التَّكْفِيرِ بِالْإِطْعَامِ وَغَيْرِهِ. وَزَوَاهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ عَنْ عِكْرَمَةَ مُرْسَلًا وَقَالَ فِيهِ: «فَاعْتَزَلْتُهَا حَتَّى تَقْضِيَ مَا عَلَيْكَ»، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي ثُبُوتِ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فِي الذَّمَّةِ.

حديث سلمة الأول حسنه الترمذي. وحديثه الثاني أخرجه أيضًا الحاكم والبيهقي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنَّ سلمة بن صخر البياضي الحديث. وحديث ابن عباسٍ أخرجه أيضًا الحاكم وصحَّحه، قال الحافظ: ورجاله ثقات. لكنَّ أعلَّه أبو حاتمٍ والنسائيُّ بالإرسال. وقال ابن حزم: رواته ثقات ولا يضره إرسال من أرسله. وأخرج البزار شاهدًا له من طريق خصيفٍ عن عطاء عن ابن عباسٍ أنَّ رجلاً قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي ظَاهَرْتُ مِنْ أَمْرَائِي، فَرَأَيْتُ سَاقَهُمَا فِي الْقَمَرِ فَوَاقَعْتُهُمَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ، فَقَالَ: كَفَّرْ وَلَا تُعَذِّبْ، وقد بالغ أبو بكر بن العربي فقال: ليس في الظَّهار حديثٌ صحيحٌ.

قوله: (قَالَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ) قال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وهو قول سفيان الثوريِّ ومالكٍ والشافعيِّ وأحمد وإسحاق. وقال بعضهم: إذا واقعها قبل أن يكفِّر فعليه

كفارتان، وهو قول عبد الرحمن بن مهدي.

قوله: (فَلَا تَقْرُبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ) فيه دليل على أنه يحرم على الزوج الوطء قبل التكفير وهو الإجماع وإن الكفارة واجبة عليه لا تسقط بالوطء قبل إخراجها. وروى سعيد بن منصور عن الحسن وإبراهيم أنه يجب على من وطئ قبل التكفير ثلاث كفارات. وذهب الزهري وسعيد بن جبير وأبو يوسف إلى سقوط الكفارة بالوطء. وروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه يجب عليه كفارتان وهو قول عبد الرحمن بن مهدي كما سلف. وذهب الجمهور إلى أن الواجب كفارة واحدة مطلقاً وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم كما تقدم. واختلف في مقدمات الوطء هل تحرم مثل الوطء إذا أراد أن يفعل شيئاً منها قبل التكفير أم لا؟، فذهب الثوري والشافعي في أحد قوليه إلى أن المحرم هو الوطء وحده لا المقدمات وذهب الجمهور إلى أنها تحرم كما يحرم الوطء، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلُ أَنْ يَتَمَاسَا﴾، وهو يصدق على الوطء ومقدماته.

وأجاب من قال: بأن حكم المقدمات مخالف لحكم الوطء بأن المسيس كناية عن الجماع، وقد قدمنا الكلام على ذلك في أبواب الوضوء. واعلم أنها تجب الكفارة بعد العود إجماعاً لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ واختلفوا هل العلة في وجوبها العود أو الظهار؟ فذهب إلى الأول ابن عباس وقتادة والحسن وأبو حنيفة وأصحابه والعترة. وذهب إلى الثاني مجاهد والثوري. وقال الزهري وطاوس ومالك وأحمد بن حنبل وداود والشافعي: بل العلة مجموعهما. وقال الإمام يحيى: إن العود شرط كالإحصان مع الزنى. واختلفوا في العود ما هو؟ فقال قتادة وسعيد بن جبير وأبو حنيفة وأصحابه والعترة: إنه إرادة المس لما حرم بالظهار، لأنه إذا أراد فقد عاد عن عزم الترك إلى عزم الفعل سواء فعل أم لا. وقال الشافعي: بل هو إمساكها بعد الظهار وقتاً يسع الطلاق ولم يطلق، إذ تشبيهها بالأم يقتضي إبانته، وإمساكها نقيضه. وقال مالك وأحمد: بل هو العزم على الوطء فقط وإن لم يطأ. وقال الحسن البصري وطاوس والزهري: بل هو الوطء نفسه. وقال داود وشعبة: بل إعادة لفظ الظهار.

٢٩٠٩ - وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَتْ: «ظَاهَرَ مِنِّي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ، فَجَنَّتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَشْتَكُو إِلَيْهِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجَاوِلُنِي فِيهِ وَيَقُولُ: اتَّقِي اللَّهَ فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكَ، فَمَا بَرِحَ حَتَّى

نَزَلَ الْفَرَأْنُ: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا» إِلَى الْفَرَضِ فَقَالَ: يُعْتَقُ رَقَبَةً. قَالَتْ: لَا يَجِدُ. قَالَ: قِصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ. قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ، قَالَ: فَلْيُطْعِمْ سِتِينَ مِسْكِينًا، قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ، قَالَ: فَأَتِي سَاعَتِيذَ بَعْرِقٍ مِنْ تَمْرٍ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّي سَاعِيئُهُ بَعْرِقٍ آخَرَ، قَالَ: قَدْ أَحْسَنْتِ أَذْهَبِي فَأُطْعِمِي بِهِمَا عَنْهُ سِتِينَ مِسْكِينًا وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ وَالْعَرَقُ سِتُونَ صَاعًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢١٤هـ و ٢٢١٥هـ). وَلَا خَمَدَ (٦/ ٤١٠) مِنْهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ قَدَرَ الْعَرَقِ وَقَالَ فِيهِ: «فَلْيُطْعِمْ سِتِينَ مِسْكِينًا وَسَقًا مِنْ تَمْرٍ». وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: وَالْعَرَقُ بِكَتْلٍ يَسَعُ ثَلَاثِينَ صَاعًا. وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ.

٢٩١٠ - وَلَهُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَوْسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ خُمُسَةَ عَشْرٍ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ إِنْطَاعَ سِتِينَ مِسْكِينًا. وَهَذَا مُرْسَلٌ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عَطَاءٌ لَمْ يَذْكُرْ أَوْسًا (د: ٢٢١٨).

حديث خولة سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده محمد بن إسحاق وسياتي تمام الكلام على الإسناد. وأخرج ابن ماجه والحاكم نحوه من حديث عائشة قالت «تَبَارَكَ الَّذِي وَسَّعَ سَمْعُهُ كُلَّ شَيْءٍ إِنِّي لَأَسْمَعُ كَلَامَ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ وَيَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُهُ وَهِيَ تَشْتَكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فذكرت الحديث، وأصله في البخاري من هذا الوجه إلا أنه لم يسمها. وأخرج أيضاً أبو داود والحاكم عن عائشة من وجه آخر قالت: «كَانَتْ جَمِيلَةً امْرَأَةً أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ وَكَانَ امْرَأً بِهِ لَعْمٌ، فَإِذَا اشْتَدَّ لَعْمُهُ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَائِهِ» وحديث أوس آله أبو داود بالإرسال كما ذكر المصنف. قوله: (خَوْلَةُ بِنْتُ مَالِكٍ) وقع في تفسير أبي حاتم: خولة بنت الصامت، قال الحافظ: وهو وهم، والصواب: زوج ابن الصامت.

ورجح غير واحد أنها خولة بنت الصامت بن ثعلبة. وروى الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث ابن عباس أن المرأة خولة بنت خويلد، وفي إسناده أبو حمزة اليماني وهو ضعيف، وقال يوسف بن عبد الله بن سلام: إنها خويلة، وروي أنها بنت دلج، كذا في الكاشف، وفي رواية عائشة المتقدمة أنها جميلة.

قوله: (وَالْعَرَقُ سِتُونَ صَاعًا) هذه الرواية تفرد بها معمر بن عبد الله بن حنظلة، قال الذهبي: لا يعرف، ووثقه ابن حبان، وفيها أيضاً محمد بن إسحاق وقد عنعن، والمشهور عرفاً أن

الزوجة فقد اختلف فيه أيضاً على أقوال بلغها القرطبي المفسر إلى ثمانية عشر قولاً. قال الحافظ: وزاد غيره عليها. وفي مذهب مالك فيها تفاصيل يطول استيفؤها. قال القرطبي: قال بعض علمائنا:

سبب الاختلاف أنه لم يقع في القرآن صريحاً ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسألة، فتجاذبها العلماء، فمن تمسك بالبراءة قال: لا يلزمه شيء، ومن قال: إنها بمن، أخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ بعد قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾، ومن قال: نجس الكفارة وليست بيمين بناء على أن معناه معنى اليمين فوقعت الكفارة على المعنى. ومن قال: يقع به طلبة رجعية حمل اللفظ على أقل وجوه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلبة ما لم يرتجعها ومن قال: بائنة، فلا استمرار التحريم بها ما لم يحدد العقد. ومن قال: ثلاثاً، حمل اللفظ على منتهى وجوه. ومن قال: ظاهراً. نظر إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق فانحصر الأمر عنده في الظاهر انتهى. ومن المطولين للبحث في هذه المسألة

الحافظ ابن القيم فإنه تكلم عليها في الهدى كلاماً طويلاً وذكر ثلاثة عشر مذهباً أصولاً تفرعت إلى عشرين مذهباً، وذكر في كتابه المعروف بأعلام الموقعين خمسة عشر مذهباً، وسنذكر ذلك على طريق الاختصار ونزيد عليه فوائد: المذهب الأول: أن قول القائل لامرأته: أنت علي حرام لغو وباطل لا يترتب عليه شيء، وهو إحدى الروايتين عن ابن عباس، وبه قال مسروق وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعطاء والشعبي وداود وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث، وهو أحد قولي المالكية، واختاره أصبغ بن الفرج منهم، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾، ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾، وسبب نزول هذه الآية ما تقدم، وبالحديث الصحيح وهو قوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ زِدٌّ» وقد تقدم في كتاب الصلاة.

القول الثاني: أنها ثلاث تطليقات، وهو قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم والحسن البصري ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وحكاه في «البحر» عن أبي هريرة، واعترض ابن القيم الرواية عن زيد بن ثابت وابن عمر وقال: الثابت عنهما ما رواه ابن حزم أنهم قالوا: عليه كفارة يمين ولم يصح عنهما خلاف ذلك.

العرق يسع خمسة عشر صاعاً كما روى ذلك الترمذي بإسناد صحيح من حديث سلمة نفسه، والكلام على ما يتعلق بحديث خولة من الفقه قد تقدم.

بَابُ مَنْ حَرَّمَ زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ

٢٩١١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَهِيَ يَمِينٌ يَكْفَرُهَا وَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، مَنْثَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: أَنَّهُ أَنَا رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي جَعَلْتُ امْرَأَتِي عَلَيَّ حَرَامًا، فَقَالَ: كَذَبْتَ، لَيْسَتْ عَلَيْكَ حَرَامٌ، ثُمَّ تَلَا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ عَلَيْكَ أَغْلَطَ الْكُفَّارَةُ عِنْتُ رَقَبَةٍ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٥١/٦).

٢٩١٢- وَعَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ يَطْلُوها، فَلَمْ تَزَلْ بِوَعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ حَتَّى حَرَّمَاهَا عَلَى نَفْسِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٧/٧).

الرواية الثانية من حديث ابن عباس أخرجه ابن مردويه من طريق سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عنه. وحديث أنس قال الحافظ: سنده صحيح وهو أصح طرق سبب نزول الآية، وله شاهد مرسل عن الطبراني بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي المشهور قال: أصاب رسول الله ﷺ أم إبراهيم ولده في بيت بعض نسائه، فقالت: يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي؟ فجعلها عليه حراماً، فقالت: يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال؟ فحلف لها بالله لا يصيها، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾.

وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات قالت: «آلى النبي ﷺ وَحَرَّمَ فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كُفَّارَةً،» وقد تقدم في كتاب الإيلاء. وعن ابن عباس غير حديث هذا الباب عند البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماهك أن أعرابياً أتى ابن عباس فقال: إِنِّي جَعَلْتُ امْرَأَتِي حَرَامًا، قَالَ: لَيْسَتْ، عَلَيْكَ بِحَرَامٍ، قَالَ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾، الْآيَةَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ إِسْرَائِيلَ كَانَ بِهِ عَرَقُ النَّسَاءِ فَجَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ لَا يَأْكُلَ الْعُرُوقَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَيْسَتْ بِحَرَامٍ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ.

«وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا، فَإِنْ كَانَتْ

وروى ابن حزم عن علي رضي الله عنهما الوقف في ذلك. وعن الحسن أنه قال: إنه يمينٌ واحتج أهل هذا القول بأنها لا تحرم عليه إلا بالثلاث فكان وقوع الثلاث من ضرورة كونها حراماً. الثالث: أنها بهذا القول حرامٌ عليه.

قال ابن حزم وابن القيم في أعلام الموقعين: صحَّ عن أبي هريرة والحسن وخلاس بن عمرو وجابر بن زيد وقتادة قال: لم يذكر هؤلاء طلاقاً بل أمروه باجتنابها فقط. قال: وصحَّ أيضاً عن علي رضي الله عنهما أن يكون عنه روايتان، أو يكون أراد تحريم الثلاث، وحجة هذا القول أن لفظه إنما يقتضي التحريم ولم يتعمَّض لعدد الطلاق فحرمت عليه بمقتضى تحريمه. الرابع: الوقف فيها. قال ابن القيم: صحَّ ذلك عن علي رضي الله عنه، وهو قول الشعبي، وحجة هذا القول أن التحريم ليس بطلاق، والزَّوج لا يملك تحريم الحلال، إنما يملك السَّبب الذي تحرم به وهو الطلاق، وهذا ليس بصريح في الطلاق ولا هو ثمة له عرف في الشرع في تحريم الزَّوجة فاشتبه الأمر فيه الخامس: إن نوى به الطلاق فهو طلاق، وإن لم ينوهِ كان يمينا، وهو قول طاووس والزَّهري والشافعي ورواية عن الحسن، وحكاها أيضاً في الفتح عن النخعي وإسحاق وابن مسعود وابن عمر.

وحجة هذا القول أنه كناية فيا الطلاق فلان نواه كان طلاقاً، وإن لم ينوهِ كان يمينا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إلى قوله: ﴿تَحِلَّةٌ أَيْمَانِكُمْ﴾.

السادس: أنه إن نوى الثلاث فثلاث وإن نوى واحدة فواحدة بآئته، وإن نوى يمينا فهو يمين، وإن لم ينو شيئاً فهو كذبة لا شيء فيها، قاله سفيان: وحكاها النخعي عن أصحابه، وحجة هذا القول أن اللفظ محتمل لما نراه من ذلك فتفتح بيته.

السابع: مثل هذا إلا أنه لم ينو شيئاً فهو يمين يكفرها وهو قول الأوزاعي، وحجة هذا القول ظاهر قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾، فإذا نوى به الطلاق لم يكن يمينا، فإذا أطلق ولم ينو شيئاً كان يمينا.

الثامن: مثل هذا أيضاً إلا أنه إن لم ينو شيئاً فواحدة بآئته إعمالاً للفظ التحريم، هكذا في أعلام الموقعين ولم يحكه عن أحد. وقد حكاها ابن حزم عن إبراهيم النخعي.

التاسع: أن فيه كفارة ظهار. قال ابن القيم: صحَّ عن ابن عباس وأبي قلابة وسعيد بن جبير وهوب بن منبٍ وعثمان البتي

وهو إحدى الروايات عن أحمد، وحجة هذا القول أن الله تعالى جعل التشبيه بمن تحرم عليه ظهاراً، فالتصريح بالتحريم أولى. قال ابن القيم: وهذا أقيس الأقوال. ويؤيده أن الله تعالى لم يجعل للمكلف التحليل والتحريم، وإنما ذلك إليه تعالى، وإنما جعل له مباشرة الأقوال والأفعال التي يترتب عليها التحريم، فإذا قال: أنت علي كظهر أمي، أو أنت علي حرام فقد قال المنكر من القول والزَّور وكذب على الله تعالى فإنه لم يجعلها عليه كظهر أمه ولا جعلها عليه حراماً فقد أوجب بهذا القول المنكر والزَّور أغلظ الكفارتين وهي كفارة الظَّهار.

العاشر: أنها تطليقة واحدة وهو إحدى الروايتين عن عمر بن الخطاب وقول حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، وحجة هذا القول أن تطليق التحريم لا يقتضي التحريم بالثلاث بل يصدق بأقله، والواحدة متينة فحمل اللفظ عليها.

الحادي عشر: أنه ينوي ما أراد من ذلك في إرادة أصل الطلاق وعدده وإن نوى تحريماً بغير طلاق فيمين مكفرة. قال ابن القيم: وهو قول الشافعي، وحجة هذا القول أن اللفظ صالح لذلك كله فلا يتعين واحدة منها إلا بالنية. وقد تقدّم أن مذهب الشافعي هو القول الخامس وهو الذي حكاها عنه في فتح الباري، بل حكاها عنه ابن القيم نفسه.

الثاني عشر: أنه ينوي أيضاً ما شاء من عدد الطلاق، إلا أنه إذا نوى واحدة كانت بائنة، وإن لم ينو شيئاً فإيلاء، وإن نوى الكذب فليس بشيء وهو قول أبي حنيفة وأصحابه هكذا قال ابن القيم.

وفي الفتح عن الحنفية أنه إذا نوى اثنتين فهي واحدة بآئته، وإن لم ينو طلاقاً فهو يمين ويصير مولياً. وفي رواية عن أبي حنيفة أنه إذا نوى الكذب دين ولم يقبل في الحكم ولا يكون مظاهراً عنده، نواه أو لم ينوهِ، ولو صرح به فقال: أعني به الظَّهار، لم يكن مظاهراً، وحجة هذا القول احتمال اللفظ.

الثالث عشر: أنه يمين يكفره ما يكفر اليمين على حال قال ابن القيم: صحَّ ذلك عن أبي بكر وعمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وزيد بن ثابت وابن مسعود وعبد الله بن عمرو وعكرمة وعطاء وقتادة والحسن والشعبي وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وجابر بن زيد وسعيد بن جبير ونافع والأوزاعي وأبي ثور وخلقي سواهم، وحجة هذا القول ظاهر القرآن، فلان الله تعالى

ذكر فرض تحلة الأيمان عقب تحريم الحلال، فلا بد أن يتناوله لغواً، وقد ذهب إلى مثل هذا الشافعي، وروي عن أحمد أن عليه يقيناً.

الرابع عشر: أنه يمينٌ مغلظةٌ يتعين فيها عتق رقبة. قال ابن القيم: صح أيضاً عن ابن عباس وأبي بكر وعمر وابن مسعود وجماعة من التابعين، وحجة هذا القول أنه لما كان يميناً مغلظةً غلظت كفارتها.

الخامس عشر: أنه طلاق، ثم إنها إن كانت غير مدخول بها فهو ما نواه من الواحدة فما فوقها، وإن كانت مدخولاً بها فهو ثلاث، وإن نوى أقل منها وهو إحدى الروايتين عن مالك، ورواه في بداية المجتهد عن عليّ وزيد بن ثابت، وحجة هذا القول أن اللفظ لما اقتضى التحريم وجب أن يترتب عليه حكمه، وغير المدخول بها تحرم بواحدة، والمدخول بها لا تحرم إلا بالثلاث.

واعلم أنه قد رجح المذهب الأول من هذه المذاهب جماعة من العلماء المتأخرين، وهذا المذهب هو الراجح عندي إذا أراد تحريم العين، وأما إذا أراد به الطلاق فليس في الأدلة ما يدل على امتناع وقوعه به، أما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِمَّا تَحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ فنحن نقول بموجب ذلك: فمن أراد تحريم عين زوجته لم تحرم. وأما من أراد طلاقها بذلك اللفظ فليس في الأدلة ما يدل على اختصاص الطلاق بالفاظ مخصوصة، وعدم جوازه بما سواها، وليس في قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾ ما يقضي بالحصار الفرقة في لفظ الطلاق. وقد ورد الإذن بما عداه من الفاظ الفرقة كقوله ﷺ لاينة الجون: «الحققي بأهلك» قال ابن القيم: وقد أوقع الصحابة الطلاق بأن حرام، وأمر بك يدك، واختاري، ووهبتك لأهلك، وأنت خلية وقد خلوت مني، وأنت بريئة وقد أبرأتك وأنت مبرأة، وحبلك على غاربك، انتهى.

وأيضاً قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ سَأَلْتَهُ بِمَغْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾، وظاهره أنه لو قال: سرحتك لكفى في إفادة معنى الطلاق وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز التجوز لعلاقة مع قرينة في جميع الألفاظ إلا ما خصّ فيما الدليل على امتناعه في باب الطلاق؟ وأما إذا حرم الرجل على نفسه شيئاً غير زوجته كالطعام والشراب، فظاهر الأدلة أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك، لأن الله لم يجعل إليه تحريماً ولا تحليلاً فيكون التحريم الواقع منه

كِتَابُ اللَّعَانِ

٢٩١٣- عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَاتَّفَقَا مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٧/٢) (خ: ٥٣١٥) (م: ١٤٩٤) (أ: ٨) (د: ٢٢٥٩) (ت: ١٢٠٣) (ن: ١٧٨/٦) (هـ: ٢٠٦٩).

٢٩١٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ «أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُتَلَاعِنَانِ أَيْفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، نَعَمْ إِنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانَ بَنُ فُلَانٍ، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى يَفْلٍ ذَلِكَ، قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ أَتَيْتُكَ بِهِ، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ﴾ فَتَلَا مِنْ عَلَيْهِ وَرَعَطَهُ وَذَكَرَهُ وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاهَا فَوَعَطَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ تَنَّى بِالْمَرْأَةِ، فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا (حم: ١٩/٢) (خ: ٥٣١٢) (م: ١٤٩٣) (٤).

٢٩١٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي عَجْلَانَ وَقَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ يُنْكَحُ مِنْ تَائِبٍ ثَلَاثًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٤/٢) (خ: ٥٣١١) (م: ١٤٩٣) (٦).

٢٩١٦- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ عَوْنِيْرَ الْعَجْلَانِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَتَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَيْكَ فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا، قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاغْنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا فَرَعَا قَالَ عَوْنِيْرُ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سَنَةَ الْمُتَلَاعِنِينَ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا السَّرْمِيلِيَّ (حم: ٣٣٦/٥ و ٣٣٧) (خ: ٥٢٥٩ و ٥٣٠٩) (م: ١٤٩٢) (أ: ١٧٠/٦) (ن: ٢٢٤٥) (د: ٣ و ٢) (هـ: ٢٠٦٦). وَفِي رِوَايَةٍ مُتَّفَقَةٍ عَلَيْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ذَاكُمْ التَّفَرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ». وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ وَمُسْلِمٍ: وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا سَنَةً فِي الْمُتَلَاعِنَيْنِ.

قوله: (لَاعَنَ امْرَأَتَهُ) قال في الفتح: اللعان مأخوذ من اللعن، لأن الملاعن يقول في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لأنه قول الرجل وهو الذي بدئ به في الآية، وهو أيضا يبدأ به. وقيل: سمي لعاناً لأن اللعن: الطرد والإبعاد، وهو مشترك بينهما. وإنما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة إليها. ثم قال: واجمعوا على أن اللعان مشروع، وعلى أنه لا يجوز مع عدم التحقق.

واختلف في وجوبه على الزوج. وظاهر أحاديث الباب أن اللعان إنما يشرع بين الزوجين، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ الآية، فلو قال اجنبي لأجنبيّة: يا زانية وجب عليه حد القذف.

قوله: (فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا) استدلل به من قال إن الفرقة بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان حتى يوقعها الحاكم وأجاب من قال: إن الفرقة تقع بنفس اللعان أن ذلك بيان حكم لا إيقاع فرقة. واحتجوا بما وقع منه ﷺ في رواية بلفظ: «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا». وتعقب بأن الذي وقع جواب لسؤال الرجل عن ماله الذي أخذه منه. وأجيب بأن العبرة بعموم اللفظ، وهو نكرة في سياق النفي فيشمل المال والبدن ويقتضي نفي تسلطه عليها بوجوه من الوجوه. ووقع في حديث لأبي داود عن ابن عباس: «وَقَضَى أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ قَوْتُ وَلَا سَكَنِي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَلَا مَتَوَقَّيْ عَنَّا»، وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما بنفس اللعان، وسيأتي تمام الكلام في الفرقة في الباب الذي بعد هذا.

قوله: (وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ) قال الدارقطني: تفرد مالك بهذه الزيادة. وقال ابن عبد البر: ذكروا أن مالكا تفرد بهذه اللفظة، وقد جاءت من أوجه آخر، وقد جاءت في حديث سهل بن سعد عند أبي داود بلفظ: «فَكَانَ الْوَلَدُ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ» ومن رواية

أخرى «وَكَانَ الْوَلَدُ يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ» ومعنى قوله «أَلْحَقَ الْوَلَدُ

بِأُمِّهِ»: أي صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما، وأما الأم ففترت منه ما فرض الله لها وقد وقع في رواية من حديث سهل بن سعد بلفظ: «وَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى لِأُمِّهِ» ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لهما. وقيل: معنى إلحاقه بأمه أنه صيرها له آبا وأماً، ففترت جميع ماله إذا لم يكن له وارث آخر من ولدٍ ونحوه، وهو قول ابن مسعود وائالة وطائفة ورواية عن أحمد، وروي أيضاً عن ابن القاسم، وقيل: إن عصبه أمه تصير عصبه له، وهو قول علي وابن عمر وهو المشهور عن أحمد، وبه قالت الهادوية. وقيل: ترثه أمه وأخته منها بالفرض والرذة، وهو قول أبي عبيد ومحمد بن الحسن ورواية عن أحمد قال: فإن لم يرثه ذو فرضٍ بحالٍ فعصبته عصبه أمه.

واستدلّ بمحدث ابن عمر المذكور على مشروعية اللعان لنفي الولد، وعن أحمد ينتفي الولد بمجرد اللعان وإن لم يتعرّض الرجل لذكره في اللعان. قال الحافظ: وفيه نظرٌ لأنه لو استلحقه لحقه، وإنما يؤثر اللعان دفع حدّ القذف عنه وثبوت زنى المرأة وقال الشافعي: إن نفي الولد في الملاعة انتفى وإن لم يتعرّض له، فله أن يعيد اللعان لانتفائه ولا إعادة على المرأة، وإن أمكنه الرّفْع إلى الحاكم فأخّر بغير عذرٍ حتّى ولدت لم يكن له أن ينفيه. كما في الشفعة، واستدلّ به أيضاً على أنه لا يشترط في نفي الولد التصريح بأنّها ولدته من زنى ولا بأنّه استبرأ بحبيضة. وعن المالكية يشترط ذلك.

قوله: (أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا) أي أخبرني عن حكم من وقع له ذلك.

قوله: (عَلَى فَاحِشَةٍ) اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلاً وتحقّق وجود الفاحشة منهما فقتله هل يقتل به أم لا؟ فمنع الجمهور الإقدام وقالوا: يقتصّ منه إلا أن يأتي بينة الزنى أو يعترف المقتول بذلك بشرط أن يكون محصناً. وقيل: بل يقتل به لأنه ليس له أن يقيم الحدّ بغير إذن الإمام.

وقال بعض السلف: لا يقتل أصلاً ويعذر فيما فعله إذا ظهرت أمارات صدقه، وشرط أحمد وإسحاق ومن تبعهما أن يأتي شاهدين أنه قتله بسبب ذلك. ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية لكن زاد أن يكون المقتول قد أحصن وعند الهادوية أنه يجوز للرجل أن يقتل من وجده مع زوجته وأمه

قوله: (عَلَى فَاحِشَةٍ) اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلاً وتحقّق وجود الفاحشة منهما فقتله هل يقتل به أم لا؟ فمنع الجمهور الإقدام وقالوا: يقتصّ منه إلا أن يأتي بينة الزنى أو يعترف المقتول بذلك بشرط أن يكون محصناً. وقيل: بل يقتل به لأنه ليس له أن يقيم الحدّ بغير إذن الإمام.

وقال بعض السلف: لا يقتل أصلاً ويعذر فيما فعله إذا ظهرت أمارات صدقه، وشرط أحمد وإسحاق ومن تبعهما أن يأتي شاهدين أنه قتله بسبب ذلك. ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية لكن زاد أن يكون المقتول قد أحصن وعند الهادوية أنه يجوز للرجل أن يقتل من وجده مع زوجته وأمه

قوله: (عَلَى فَاحِشَةٍ) اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلاً وتحقّق وجود الفاحشة منهما فقتله هل يقتل به أم لا؟ فمنع الجمهور الإقدام وقالوا: يقتصّ منه إلا أن يأتي بينة الزنى أو يعترف المقتول بذلك بشرط أن يكون محصناً. وقيل: بل يقتل به لأنه ليس له أن يقيم الحدّ بغير إذن الإمام.

وقال بعض السلف: لا يقتل أصلاً ويعذر فيما فعله إذا ظهرت أمارات صدقه، وشرط أحمد وإسحاق ومن تبعهما أن يأتي شاهدين أنه قتله بسبب ذلك. ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية لكن زاد أن يكون المقتول قد أحصن وعند الهادوية أنه يجوز للرجل أن يقتل من وجده مع زوجته وأمه

الصَّاعِيَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَوْلُهُ: «ذَلِكَ تَفْرِيقٌ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ» مِنْ قَوْلِ الرَّهْرِيِّ وَلَيْسَ مِنَ الْحَدِيثِ.

بَابُ لَا يَجْتَمِعُ الْمُتْلَاعَانِ أَبَدًا

٢٩١٧- عَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتْلَاعَيْنِ: جَسَاكُمَا عَلَى اللَّهِ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي؟ قَالَ: لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ ابْعُدَ لَكَ مِنْهَا، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١١/٢) (خ: ٥٣٥) (م: ١٤٩٣) (٥). وَهُوَ حُجَّةٌ فِي أَنَّ كُلَّ فَرْقَةٍ بَعْدَ الدُّخُولِ لَا تَوَثَّرُ فِي إِسْقَاطِ الْمَنَهِ.

٢٩١٨- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي خَبَرِ الْمُتْلَاعَيْنِ قَالَ: «فَطَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، فَأَنْفَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ مَا صُنِعَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ سَنَةً، قَالَ سَهْلٌ: خَضِرَتْ هَذَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَضَتْ السَّنَةُ بَعْدَ فِي الْمُتْلَاعَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٠).

٢٩١٩- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي قِصَّةِ الْمُتْلَاعَيْنِ: «فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» (الدارقطني: ٢٧٥/٣).

٢٩٢٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُتْلَاعَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» (الدارقطني: ٢٧٦/٣).

٢٩٢١- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «مَضَتْ السَّنَةُ فِي الْمُتْلَاعَيْنِ أَنْ لَا يَجْتَمِعَا أَبَدًا» (الدارقطني: ٢٧٦/٣).

٢٩٢٢- وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا: «مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ لَا يَجْتَمِعَ الْمُتْلَاعَانِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ (٢٧٦-٢٧٧).

حديث سهل بن سعد الأول سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجاله رجال الصحيح. وحديثه الثاني في إسناده عياض بن عبد الله قال في التَّحْرِيبِ: فِيهِ لَيْنٌ وَلَكِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ. وحديث ابن عباسٍ أَخْرَجَ نحوه أبو داود في قِصَّةِ طَوْلِيَّةَ فِي إِسْنَادِهَا عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفِيهِ مَقَالٌ. وحديث عليٍّ وابن مسعودٍ أَخْرَجَهُمَا أَيْضًا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وفي الباب عن عمر نحو حديثهما أَخْرَجَهُ أَيْضًا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

قَوْلُهُ: (أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ) قَالَ عِيَّاضٌ: إِنَّهُ قَالَ هَذَا الْكَلَامَ بَعْدَ فِرَاقِهِمَا مِنَ اللَّعَانِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ عَرْضُ التَّوْبَةِ عَلَى الْمَذْنَبِ بِطَرِيقِ

صَاحِبَيْكَ، فَمَعْنَاهُ مَا نَزَلَ فِي قِصَّةِ هَلَالٍ لِأَنَّ ذَلِكَ حَكَمٌ عَامٌّ لَجَمِيعِ النَّاسِ. وَاخْتَلَفَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ اللَّعَانُ، فَجَزَمَ الطَّبْرِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ حَبَّانٍ أَنَّهُ كَانَ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ سَنَةِ تِسْعٍ، وَقِيلَ: كَانَ فِي السَّنَةِ الَّتِي تَوَفَّى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَمَّا وَقَعَ فِي الْبَخَارِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ شَهِدَ قِصَّةَ الْمُتْلَاعَيْنِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً. وَقِيلَ: كَانَتْ الْقِصَّةُ فِي سَنَةِ عَشْرٍ، وَوَفَاتِهِ ﷺ فِي سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ.

قَوْلُهُ: (فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا) وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ: «فَبَيَّحَ الطَّلَاقُ فَبَيَّحَ الطَّلَاقُ فَبَيَّحَ الطَّلَاقُ» وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِذَلِكَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْفَرْقَةَ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ تَتَوَقَّفُ عَلَى تَطْلِيقِ الرَّجُلِ كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنْ عُثْمَانَ الْبَيْتِيِّ. وَاجْتَبَى بِنَا فِي حَدِيثِ سَهْلٍ نَفْسَهُ مِنْ تَفْرِيقِهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَبِمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ فَإِنَّ ظَاهِرَهُمَا أَنَّ الْفَرْقَةَ وَقَعَتْ بِتَفْرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا طَلَّقَهَا عَوِيْرَ لَظْنِهِ أَنَّ اللَّعَانَ لَا يَحْرِمُهَا عَلَيْهِ فَأَرَادَ تَحْرِيمَهَا بِالطَّلَاقِ فَقَالَ: طَالَتْ ثَلَاثًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا أَيْ لَا مَلَكَ لَكَ عَلَيْهَا فَلَا يَقَعُ طَلَاكُكَ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ تَوَهَّمَ أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا» وَقَعَ مِنْهُ ﷺ عَقِبَ قَوْلِ الْمُتْلَاعِ هِيَ طَالَتْ، وَأَنَّهُ مَوْجُودٌ كَذَلِكَ فِي حَدِيثِ سَهْلٍ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ عَقِبَ قَوْلِهِ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا» انْتَهَى.

وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْبَيْتَةِ الْجَوَابَ عَنِ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْمَتَابِعَ يَقَعُ.

قَوْلُهُ: (فَكَانَتْ سَنَةُ الْمُتْلَاعَيْنِ) زَادَ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْقَعْنَبِيِّ عَنِ مَالِكٍ: «فَكَانَتْ تِلْكَ» وَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى الْفَرْقَةِ. وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى الْمَذْكُورَةِ ذَاكُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ وَقَالَ مُسْلِمٌ: إِنَّ قَوْلَهُ: وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا سَنَةً بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ مَدْرَجٌ.

وَكَذَا ذَكَرَ الدَّارَقُطِيُّ فِي غَرِيبِ مَالِكٍ اخْتِلَافَ الرِّوَاةِ عَلَى ابْنِ شَهَابٍ ثُمَّ عَلَى مَالِكٍ فِي تَعْيِينِ مَنْ قَالَ: «فَكَانَ فِرَاقُهُمَا سَنَةً» هَلْ هُوَ مِنْ قَوْلِ سَهْلٍ، أَوْ مِنْ قَوْلِ ابْنِ شَهَابٍ؟ وَذَكَرَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ نِسْبَتَهُ إِلَى ابْنِ شَهَابٍ لَا تَمْنَعُ نِسْبَتَهُ إِلَى سَهْلٍ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ سَهْلٍ قَالَ: «فَطَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْفَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ مَا صُنِعَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَةً» وَسَيَأْتِي قَرِيبًا. وَفِي نَسْخَةِ

مَا يَبْرَأُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَزَلَّ جَبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾، فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، فَأَنْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا. فَجَاءَ هِلَالٌ، فَشَهِدُوا النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟ ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهَا، فَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ، فَتَلَكَّاتُ وَتَكَصَّتْ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا تَرْجِعُ ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْتَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ فَمَضَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْظَرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِوَاحِدٍ مِنَ الْغَيْبِ سَابِغِ الْأَلْيَتَيْنِ، خَذَلَجَ السَّاقَتَيْنِ فَهُوَ لِشَرِّكَ ابْنِ سَخْمَاءَ. فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكُنَا لِي وَلَهَا شَأْنٌ، رَوَاهُ الْجُمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَالنَّسَائِيَّ (حم: ١/٢٣٩) (خ: ٤٧٤٧) (د: ٢٢٥٤) (ت: ٢١٧٩) (هـ: ٢٠٦٧).

قوله: (الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِالزَّوْنِ وَعَجَزَ عَنِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ الْقَاضِ، وَإِذَا وَقَعَ اللَّعَانُ سَقَطَ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ الْإِذَا لَزَامَ بِقَذْفِ الزَّوْجِ إِنَّمَا هُوَ اللَّعَانُ فَقَطْ وَلَا يُلْزِمُهُ الْحَدُّ، وَالْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

قوله: (فَزَلَّ جَبْرِيلُ... إلخ) فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي شَأْنِ هِلَالٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.

قوله: (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ... إلخ) فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ تَقْدِيمِ الْوَعظِ لِلزَّوْجَيْنِ قَبْلَ اللَّعَانِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «ثُمَّ قَامَتْ» فَإِنَّ تَرْتِيبَ الْقِيَامِ عَلَى ذَلِكَ مُشْعَرٌ بِمَا ذَكَرْنَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى الْخِلَافِ.

قوله: (وَقَفُوهَا) أَيِ أَشَارُوا عَلَيْهَا بِأَن تَرْجِعَ وَأَمْرُهَا بِالْوَقْفِ عَنْ تَمَامِ اللَّعَانِ حَتَّى يَنْظُرُوا فِي أَمْرِهَا فَتَلَكَّاتُ وَكَادَتْ أَنْ تَعْتَرِفَ، وَلَكِنَّهَا لَمْ تَرْضَ بِفَضِيحَةِ قَوْمِهَا فَاقْتَحَمَتْ وَأَقْدَمَتْ عَلَى الْأَمْرِ الْمَخُوفِ الْمَوْجِبِ لِلْعَذَابِ الْأَجَلِ خَافَةً مِنَ الْعَارِ لِأَنَّهُ يُلْزِمُ قَوْمَهَا مِنْ إِقْرَارِهَا الْعَارَ بَزْنَاهَا وَلَمْ يَرُدَّهَا عَنْ ذَلِكَ الْعَذَابِ الْعَاجِلِ وَهُوَ حَدُّ الزَّوْنِ.

وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَجْرَدَ التَّلَكُّوْ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَالتَّكَلُّمُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الْآخَرِ دَلَالَةٌ ظَنِّيَّةٌ، لَا يَعْمَلُ بِهِ، بَلِ الْمَعْتَبَرُ هُوَ التَّصْرِيحُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِصِدْقِ الْآخَرِ وَالاعْتِرَافُ بِالْحَقِّ بِالْكَذِبِ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ، أَوْ الْوُقُوعُ فِي الْمَعْصِيَةِ إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ.

قوله: (أَنْظَرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِوَاحِدٍ... إلخ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ

الْإِجْمَالُ وَأَنَّهُ يُلْزِمُ مِنْ كَذِبِ التَّوْبَةِ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ الدَّادَوِيُّ: قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ اللَّعَانِ تَحْذِيرًا لَهَا مِنْهُ، قَالَ الْحَافِظُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ.

قوله: (لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تَسْتَحِقُّ مَا صَارَ إِلَيْهَا مِنَ الْمَهْرِ بِمَا اسْتَحْلَ الزَّوْجُ مِنْ فَرْجِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ الصَّبِيغَةَ تَقْتَضِي الْعُمُومَ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، وَإِرَادَ بِقَوْلِهِ: «فَالْيَ» الصَّدَاقَ الَّذِي سَلَّمَهُ إِلَيْهَا، يَرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَيْهَا، فَاجَابَهُ ﷺ بِأَنَّهَا قَدْ اسْتَحَقَّتْ بِذَلِكَ السَّبَبِ، وَأَوْضَحَ لَهُ اسْتِحْقَاقَهَا لَهُ بِذَلِكَ التَّقْسِيمِ عَلَى فَرْضِ صَدَقَةٍ وَعَلَى فَرْضِ كَذِبِهِ، لِأَنَّهُ مَعَ الصَّدَقِ قَدْ اسْتَوْفَى مِنْهَا مَا يَرْجِبُ اسْتِحْقَاقَهَا لَهُ، وَعَلَى فَرْضِ كَذِبِهِ كَذَلِكَ مَعَ كَوْنِهِ قَدْ ظَلَمَهَا بِرَمِيهَا بِمَا رَمَاهَا بِهِ وَهَذَا جَمَعَ عَلَيْهِ فِي الْمَدْخُولَةِ. وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ النِّصْفَ كَغَيْرِهَا مِنَ الْمَطْلُوقَاتِ قَبْلَ الذَّخُولِ. وَقَالَ حَمَّادٌ وَالْحَكَمُ وَأَبُو الزَّيَّادِ: إِنَّهَا تَسْتَحِقُّهُ جَمِيعَهُ. وَقَالَ الزَّهْرِيُّ وَمَالِكٌ: لَا شَيْءَ لَهَا.

قوله: (فَطَلَّقَهَا) قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

قوله: (لَا يَجْتُمِعَانِ أَبَدًا) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَأْيِيدِ الْفَرْقَةِ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ. وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَحْمَدٍ أَنَّ اللَّعَانَ لَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ الْمُؤَبَّدَ لِأَنَّهُ طَلَاقٌ زَوْجَةٌ مَدْخُولَةٌ بِغَيْرِ عَوْضٍ لَمْ يَنْبُو بِهِ التَّثْلِيثُ فَيَكُونُ كَالرَّجْعِيِّ.

وَلَكِنْ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا إِنَّمَا تَحُلُّ لَهُ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ لَا إِذَا لَمْ يَكْذِبْ نَفْسَهُ فَإِنَّهُ يُوَافِقُ الْجُمْهُورَ كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْهَدْيِ عَنْهُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَالْأَدْلَةُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ قَاضِيَةٌ بِالتَّحْرِيمِ الْمُؤَبَّدِ وَكَذَا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ حُكْمُ اللَّعَانِ وَلَا يَقْتَضِي سِوَاهُ، فَإِنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ وَغَضَبَهُ قَدْ حَلَّتْ بِأَحَدِهِمَا لَا عَمَلًا، وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ هَلِ اللَّعَانُ فَسَخٌ أَوْ طَلَاقٌ؟ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ فَسَخٌ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَرَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ إِلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ.

بَابُ إِجْبَابِ الْحَدِّ بِقَذْفِ الزَّوْجِ وَأَنَّ اللَّعَانَ يُسْقِطُهُ

٢٩٢٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنْ هِلَالٌ بَنُ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِّكَ ابْنِ سَخْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يُنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ. فَقَالَ هِلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثْتَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ وَلَيَزِلَّنَّ اللَّهُ

ويشهد لصحتها حديث ابن عباس المتقدم في الباب الذي قبل هذا فإن سياقه وسياق هذا الحديث متقاربان.

قوله: (وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ) قد تقدّم الكلام على هذا.

قوله: (سَبَطًا) بفتح السين المهملة وسكون الباء الموحدة بعدها طاء مهملة: وهو المسترسل من الشعر وتام الخلق من الرجال.

قوله: (قَضَى الْعَيْنَيْنِ) بفتح القاف وكسر الضاد المعجمة بعدهما همزة على وزن حذر، وهو فاسد العينين. والأكحل قد تقدّم الكلام عليه. والجعد بفتح الجيم وسكون المهملة بعدها دالّ مهملة أيضاً، قال في القاموس: الجعد من الشعر: خلاف السبط أو القصير منه.

قوله: (حَمَشَ السَّاقَيْنِ) بالحاء المهملة، وهو لغة في أحش. قال في القاموس: حمش الرجل حمشاً وحمشاً صار دقيق الساقين فهو أحش الساقين وحمشهما بالفتح وسوق حماش وقد حمشت الساق كضرب وكرم حوشة، انتهى.

قوله: (إِنَّ أَوَّلَ لِعَانٍ فِي الْإِسْلَامِ) قد تقدّم الكلام على ذلك، وظاهر الحديث أَنَّ حَدَّ الْقَذْفِ يَسْقُطُ بِاللَّعَانِ وَلَوْ كَانَ قَذْفُ الزَّوْجَةِ بِرَجُلٍ مَعِينٍ.

بَابُ فِي أَنَّ اللَّعَانَ يَمِينُ

٢٩٢٥- عَنْ «ابْنِ عَبَّاسٍ» قَالَ: جَاءَ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ وَهُوَ أَخَذَ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ خَلَفُوا، فَجَاءَ مِنْ أَرْضِهِ عِشَاءً فَوَجَدَ جُنْدَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَذَكَرَ حَدِيثَ ثَلَاثِيهِمَا إِلَى أَنْ قَالَ: فَفَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَصْطَبُ أَرْبَعِ حَمَشِ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِهِلَالٍ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَوْزَقُ جَعْدًا جَمَالِيًا خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ سَابِغِ الْأَيْتَيْنِ فَهُوَ لِلَّذِي رُمِيَ بِهِ، فَجَاءَتْ بِهِ أَوْزَقُ جَعْدًا جَمَالِيًا خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ سَابِغِ الْأَيْتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكُنَّا لِسِي وَلَهُمَا شَأْنٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٣٨-٢٣٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٦).

الحديث أورده أبو داود مطولاً، وفي إسناده عباد بن منصور، وقد تكلم فيه غير واحد وقد قيل: إنه كان قدرًا داعية.

قوله: (أَصْطَبُ) تصغير الأصهب، وهو من الرجال: الأشقر ومن الإبل: الذي يخالط بياضه حمرة.

قوله: (أَرْبَعِ) تصغير الأرسع بالسين والحاء المهملتين

كانت حاملاً وقت اللعان. وقد وقع في البخاريّ التصريح بذلك، وسيأتي التصريح به أيضاً في باب ما جاء في اللعان على الحمل.

قوله: (أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ) الأكحل: الذي منابت أجفانه سوداً كأن فيها كحلاً.

قوله: (سَابِغِ الْأَيْتَيْنِ) بالسين المهملة وبعد الألف باء موحدة ثم غين معجمة: أي عظيمهما.

قوله: (خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وتشديد اللام: أي ممتلى الساقين والذراعين.

قوله: (فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ) في رواية للبخاريّ «فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى الْوُجْهِ الْمَكْرُوءِ» وفي أخرى له «فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي نَعَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وفي ذلك روايات أخر ستأتي.

قوله: (لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ) في رواية للبخاريّ «مِنْ حُكْمِ اللَّهِ» والمراد أَنَّ اللَّعَانَ يَدْفَعُ الْحَدَّ عَنِ الْمَرَأَةِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لِأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا الْحَدَّ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الشَّيْبِ الظَّاهِرِ بِالَّذِي رُمِيَ بِهِ. ويستفاد منه أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَحْكُمُ بِالْإِجْتِهَادِ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ فِيهِ وَحْيٌ خَاصٌّ، فَلِذَا نَزَلَ الْوَحْيُ بِالْحُكْمِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ قَطَعَ النَّظَرَ وَعَمِلَ بِمَا نَزَلَ وَأَجْرِيَ الْأَمْرَ عَلَى الظَّاهِرِ وَلَوْ قَامَتْ قُرَيْبَةٌ تَقْتَضِي خِلَافَ الظَّاهِرِ.

بَابُ مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِرَجُلٍ سَمَاءً

٢٩٢٤- عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ سَخْنَاءَ، وَكَانَ ابْنُ الْبَرَاءِ بْنُ مَالِكٍ لَامَهُ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: فَلَاغَتْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبْصِرْوَهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَتْيَسُ سَبَطًا قَضِيَةِ الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشِ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَخْنَاءَ، قَالَ: فَأُتِيَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشِ السَّاقَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ أَوَّلَ لِعَانٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ شَرِيكَ بْنَ السَّخْنَاءِ بِأَمْرَائِهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ وَإِلَّا فَحَدُّ فِي ظَهْرِكَ يُرَدَّدُ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَرَارًا»، فَقَالَ لَهُ هِلَالُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَعْلَمُ أَنِّي لَصَادِقٌ، وَلَيْسَنِي اللَّهُ عَلَيْكَ مَا يَبْرَأُ ظَهْرِي مِنْ الْحَدِّ، فَبَيْنَمَا هُمُ كَذَلِكَ إِذْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ آيَةُ اللَّعَانِ «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٦/١٧١-١٧٢).

الرواية الأخرى من هذا الحديث رجالها رجال الصحيح،

بلفظ: «لَا عَن بَيْنِ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ وَزَوْجَتِهِ وَكَانَتْ حَامِلًا وَتَفَى الْحَمْلَ».

وحدث سهل في البخاري كما قدمنا ولم يذكر المصنف فيما سلف صريحاً. وحدث ابن عباس الثاني هو من حديث الطويل الذي ساقه أبو داود، وفي إسناده عباد بن منصور كما تقدم، وائر عمر أخرجه أيضاً البيهقي وحسن الحافظ إسناده.

وقد استدل بأحاديث الباب من قال: إنه يصح اللعان قبل الوضع مطلقاً ونفي الحمل. وقد حكاه في الهدي عن الجمهور وهو الحق للأدلة المذكورة. وذهب الهادي وأبو يوسف وعمد إلى أنه لا يصح قبل الوضع مطلقاً لاحتمال أن يكون الحمل ریحاً.

ورد بأن هذا احتمال بعيد لأن للحمل قرائن قوية يظن معها وجوده ظناً قوياً وذلك كافٍ في اللعان، كما جاز العمل بها في إثبات عدة الحامل وترك قسمة الميراث، ولا يدفع الأمر المظنون بالاحتمال البعيد وذهب أبو حنيفة والمزني وأبو طالب إلى أنه لا يصح اللعان والنفي قبل الوضع إلا مع الشرط لعدم اليقين. ورد بأنه مشروط إن لم يلفظ به. وائر عمر المذكور استدل به من قال: إنه لا يصح نفي الولد بعد الإقرار به وهم العترة وأبو حنيفة وأصحابه، ويؤيده أنه لو صح الرجوع بعده لصح عن كل إقرار فلا يترق حق من الحقوق، والتالي باطل بالإجماع فالقدم مثله.

بَابُ الْمُلَاعَنَةِ بَعْدَ الْوَضْعِ لِقَذْفِ قِبَلِهِ وَإِنْ شَهِدَ الشُّبَّةُ لِأَحَدِهِمَا

٢٩٣٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ ذِكْرَ التَّلَاعُنِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَنَاءَ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمُ: مَا أَبْلَيْتُ بِهِذَا إِلَّا لِقَوْلِي فِيهِ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصَفَّرًا فَلَيْسَ اللَّحْمُ سَبَطَ الشَّعْرِ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ خَذَلًا أَدَمَ كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ بَيْنَ، فَوَضَعَتْ شَيْبًا بِالَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا، فَلَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمَجْلِسِ: أَهْيَا الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ رَجَعْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَعْتُ هَذِهِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تَطْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السَّوَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/٣٥٧) (خ: ٥٣١٠) (م: ١٤٩٧) (١٢).

وروي بالصاد المهملة بدلاً من السين، ويقال: الأوصع بالصاد والعين المهملتين: وهو خفيف لحم الفخذين والأليتين.

وقد تقدم تفسير حمس السائقين والجعد وخدلج السائقين وسابغ الأليتين.

قوله: (أُورِقَ) هو الأسمر.

قوله: (جُمَالِيًا) بضم الجيم وتشديد الميم: هو العظيم الخلق كأنه الجمل.

قوله: (لَوْلَا الْإِيمَانُ) استدل به من قال: إن اللعان بين، وإليه ذهب العترة والشافعي والجمهور. وذهب أبو حنيفة وأصحابه ومالك والإمام يحيى والشافعي في قول: إنه شهادة واحتجوا بقوله تعالى: «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ»، ويقول ﷺ في حديث ابن عباس السابق في الباب الأول «فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ» وقيل: إن اللعان شهادة فيها شائبة يمين. وقيل: بالعكس. وقال بعض العلماء: ليس بيمين ولا شهادة، حكى هذه الثلاثة المذاهب صاحب الفتح وقال: الذي تحرر لي أنها من حيث الجزم بنفي الكذب وإثبات الصدق يمين لكن أطلق عليها شهادة لاشتراط أن لا يكتفى في ذلك بالظن بل لا بد من وجود علم كل منهما بالأمرين علماً يصح معه أن يشهد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ عَلَى الْحَمْلِ وَالْإِعْتِرَافِ بِهِ

٢٩٢٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا عَن عَلَى الْحَمْلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٥٥).

٢٩٢٧- وَفِي حَدِيثِ سَهْلٍ: وَكَانَتْ حَامِلًا وَكَانَ ابْنُهَا يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٠).

٢٩٢٨- وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا عَن بَيْنِ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ وَامْرَأَتِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَقَضَى أَنْ لَا يُدْعَى وَلَدُهَا لِأَبٍ، وَلَا يُرْمَى وَلَدُهَا، وَمَنْ رَمَاهَا أَوْ رَمَى وَلَدَهَا فَعَلَيْهِ الْحَذُّ. قَالَ عِكْرِمَةُ: فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمِيرًا عَلَى مِصْرَ وَمَا يُدْعَى لِأَبٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٣٨-٢٣٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٦)، وَقَدْ اسْتَلَفْنَا فِي غَيْرِ حَدِيثٍ أَنْ تَلَاعَنَهُمَا قَبْلَ الْوَضْعِ.

٢٩٢٩- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوئَبٍ قَالَ: قَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي رَجُلٍ أَنْكَرَ وَلَدَ امْرَأَتِهِ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِهِ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا حَتَّى إِذَا وَلَدَ أَنْكَرَهُ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ فَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً لِفَرِيَّتِهِ عَلَيْهَا، ثُمَّ أُلْحِقَ بِهِ وَلَدُهَا. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٢٥٩).

حديث ابن عباس الأول هو بمعناه في الصحيحين من حديثه

اللعان وقع بينهما قبل أن تضع. ورواية ابن عباس هذه هي القصة التي في حديث سهل كما تقدم، فعلى هذا تكون الفاء في قوله: «فَلَاغْنُ» لعطف لاعن على «فَأَخْبِرْهُ بِأَلَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ أَمْرَانَهُ» ويكون ما بينهما اعتراضاً.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ) هو عبد الله بن شداد بن الهاد وهو ابن خالة ابن عباس سمّاه أبو الزناد كما ذكره البخاري في الحدود.

قوله: (كَانَتْ تَطْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السَّوَاءُ) أي كانت تعلن بالفاحشة ولكنّه لم يثبت ذلك عليها بينة ولا اعترافاً. قال الداودي: فيه جواز غيبة من يسلك مسالك السوء. وتعبّ بأنه لم يسمّها فإن أراد إظهار الغيبة على طريق الإبهام فمسلّم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَذْفِ الْمُلَاعَنَةِ وَسُقُوطِ نَفَقَتِهَا

٢٩٣١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ الْمُلَاعَنَةِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنْ لَا قُوَّةَ لَهَا وَلَا سَكْنَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَلَا مَتَوَقَّعٍ عَنْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٤٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٦).

٢٩٣٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ أَنَّهُ يَرِثُ أُمُّهُ وَتَرِثُهُ أُمُّهُ، وَمَنْ رَمَاهَا بِوَلَدٍ ثَمَانِينَ، وَمَنْ دَعَاهُ وَلَدَ زَنَى جُلْدُ ثَمَانِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٤٥).

حديث ابن عباس هو طرف من حديثه الطويل الذي ساقه أبو داود، وفي إسناده عباد بن منصور وفيه مقال كما تقدم. وحديث عمرو بن شعيب أشار إليه في التلخيص ولم يتكلم عليه، وقد قدّمنا الاختلاف في حديثه. وقال في جمع الزوائد: في إسناده ابن إسحاق وهو مدلسٌ وبقية رجاله ثقات.

قوله: (أَنَّ لَا قُوَّةَ وَلَا سَكْنَى) فيه دليل على أن المرأة المفسوخة باللعان لا تستحقّ في مدة العدة نفقة ولا سكنى، لأنّ النّفقة إنّما تستحقّ في عدة الطلاق لا في عدة الفسخ، وكذلك السكنى ولا سيّما إذا كان الفسخ بحكم كالملاعنة.

ومن قال: إنّ اللعان طلاقٌ كأبي حنيفة وإحدى الروایتين عن حمادٍ فعليه يقول بوجوب النّفقة والسكنى، والحديث حجة عليه. قوله: (أَنَّهُ يَرِثُ أُمُّهُ وَتَرِثُهُ) فيه دليل على أنّ قرابة الولد المنفّي قرابة أمّه، وقد قدّمنا الكلام على ذلك في أول كتاب اللعان.

قوله: (فَقَالَ عَاصِمٌ فِي ذَلِكَ قَوْلًا) أي كلامًا لا يليق به كالمبالغة في الغيرة وعدم الرجوع إلى إرادة الله وقدرته. وقال الحافظ: إنّ المراد بالقول المذكور هو ما وقع في حديث سهل بن سعد أنّه سأل عن الحكم الذي أمره عويمر أن يسأل عنه.

قوله: (فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ) قال في الفتح: هو عويمر، ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية لأنه لا قرابة بينه وبين عاصم.

قوله: (مَا أُبْثِثْتُ بِهِذَا إِلَّا لِقَوْلِي) أي بسؤالي عمّا لم يقع فكأنّه عرف أنّه عوقب بذلك وإنّما جعله ابتلاءً لأنّ امرأة عويمر بنت عاصم المذكور واسمها خولة بنت عاصم كما ذكره ابن الكلبي، وذكر ابن مردويه أنّها بنت أخي عاصم. وروى ابن أبي حاتم، في التفسير عن مقاتل بن حبان أنّ الزوج وزوجه والرجل الذي رمى بها ثلاثهم بنو عمّ عاصم.

قوله: (مُصْفَرًّا) بضمّ أوله وسكون الصاد المهملة وفتح الفاء وتشديد الزاء: أي قويّ الصّفرة، وهذا لا يخالف ما في حديث سهل أنّه كان أحمر أو أشقر لأنّ ذلك لونه الأصلي والصّفرة عارضة. والمراد بقليل اللحم: نحيف الجسم، والسبب قد تقدّم تفسيره.

قوله: (خَدْلًا) بالخاء المعجمة والدال المهملة، قال في القاموس: الخدل: الممتلئ، وساق خدلة: بينة الخدل حركة ثم قال: والخدلة المرأة الغليظة الساق وممتلئة الأعضاء لحمًا في رقة عظام، انتهى. وقال في الفتح: خدلاً يفتح المعجمة وتشديد اللام: أي ممتلئ الساقين. وقال أبو الحسن بن فارس: ممتلئ الأعضاء.

وقال الطبري: لا يكون إلا مع غلظ العظم مع اللحم. قوله: (أَدَمٌ) بالمدّ: أي لونه قريب من السواد.

قوله: (كَثِيرُ اللَّحْمِ) أي في جميع جسده. قال في الفتح: يمتلئ أن يكون صفة شارحة لقوله خدلاً بناءً على أنّ الخدل: الممتلئ البدن.

قوله: (اللهم يّين) قال ابن العربي: ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط، بل معناه أن تلد ليظهر النّسب ولا يمتنع ولادها بموت الولد مثلاً فلا يظهر البيان والحكمة في البيان المذكور ردع من شاهد ذلك عن التلبّس بمثل ما وقع لما يترتب عليه من القبح.

قوله: (فَلَاغْنُ... إلخ) ظاهره أنّ الملاعنة تأخّرت إلى وضع المرأة، وعلى ذلك بوب المصنّف وقد تقدّم في حديث سهل أنّ

لامر آخر؟

قوله: (نَزَعَةُ عِرْقٍ) المراد بالعرق: الأصل من النسب تشبيهاً بعرق الشجرة، ومنه قولهم: فلان عريق في الأصالة: أي إن أصله متناسب، وكذا معرق في الكرم، وهو ضرب مثل لتعريف السائل وتوضيح البيان بتشبيه المجهول بالمعلوم، وهو من قياس التشبيه كما قال الخطابي.

قال ابن العربي: فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظر. وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال: هو تشبيه في أمر وجودي، والتزاع إنما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية.

وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز للأب أن ينفي ولده بمجرد كونه مخالفاً له في اللون. وقد حكى القرطبي وابن رشد الإجماع على ذلك.

وتعقبهما الحافظ بأن الخلاف في ذلك ثابت عند الشافعية فقالوا: إن لم ينضم إلى المخالفة في اللون قرينة زنى لم يجوز النفي، فإن اتهمها فانت بولوه على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح عندهم، وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً.

بَابُ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ دُونَ الزَّانِي

٢٩٣٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ (حم: ٢٨٠/٢) (خ: ٦٧٥٠ و ٦٨١٨) (م: ١٤٥٨) (٣٧) (ت: ١١٥٧) (ن: ١٨٠/٦) (هـ: ٢٠٠٦). وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ: «لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ».

٢٩٣٥- وَعن عائشة قالت: «اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زُمْعَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُبَيْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُ ابْنَةِ أَبِي شُبَيْهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زُمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شُبَيْهِ، فَرَأَى شُبَيْهًا بَيْنًا بِعُبَيْدٍ، فَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زُمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» وَاحْتِجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ بِنْتُ زُمْعَةَ، قَالَ: فَلَمْ يَرِ سَوْدَةُ قَطْعًا. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ١٢٩/٦) (خ: ٤٣٠٣ و ٦٧٦٥) (م: ١٤٥٧) (٣٦) (د: ٢٢٧٣) (ن: ١٨٠/٦) (هـ: ٢٠٠٤). وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَرِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: «هُوَ أَخُوكَ يَا عَبْدُ»

قوله: (وَمَنْ رَمَاهَا بِهِ جُلْدُ ثَمَانِينَ) فيه دليل أنه يجب الحد على من رمى المرأة التي لاعنها زوجها بالرجل الذي اتهمها به، وكذلك يجب على من قال لولدها إنه ولد زنى، وذلك لأنه لم يتبين صدق ما قاله الزوج، والأصل عدم الوقوع في الحرم، ومجرد وقوع اللعان لا يخرجها عن العفاف والأعراض محمية عن التلب ما لم يحصل اليقين.

بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَغْلُفَ زَوْجَتَهُ لِأَنَّهَا وَلَدَتْ مَا يُخَالِفُ لَوْنَهُمَا

٢٩٣٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِرَازَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: وَلَدَتْ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ - وَهُوَ حَيْثَلِي يُعْرَضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا لَوْنُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ؟ قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوَرَفًا قَالَ: فَأَنَّى أَتَاهَا ذَلِكَ؟، قَالَ: حَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَةُ عِرْقٍ، قَالَ: فَهَذَا حَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَةُ عِرْقٍ، وَلَمْ يُرْخَصْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ مِنْهُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٣٣-٢٣٤) (خ: ٥٣٠٥) (م: ١٥٠٠) (١٨ و ١٩) (د: ٢٢٦٠ و ٢٢٦٢) (ت: ٢١٢٨) (ن: ١٧٨/٦) (هـ: ٢٠٠٢). وَأَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَةٍ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ وَإِنِّي أَكْثَرُهُ».

قوله: (جَاءَ رَجُلٌ) اسمه ضمضم بن قتادة.

قوله: (يُعْرَضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ) وجه التعريض أنه قال: غلام أسود أي وأنا أبيض فكيف يكون مني؟ وفيه دليل على أن التعريض بالقذف لا يكون قذفاً، وإليه ذهب الجمهور. وعن المالكية يجب به الحد إذا كانوا يفهمونها، وكذلك قالت المهادية، إلا أنهم اشترطوا أن يقر بأن قصده القذف. وأجابوا عن حديث الباب بأنه لا حجة فيه لأن الرجل لم يرد قذفاً، بل جاء سائلاً مستفتياً عن الحكم بما وقع له من الريبة فلما ضرب له المثل أذعن، وقال المهلب: التعريض إذا كان على سبيل السؤال لا حذ فيه، وإنما يجب الحد في التعريض إذا كان على سبيل المواجهة. وقال ابن المنير: الفرق بين الزوج والأجنبي في التعريض أن الأجنبي يقصد الأذية المحضة والزواج يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب.

قوله: (مِنْ أَوْزَقٍ) هو الذي يميل إلى الغبرة، ومنه قيل للحمامة: ورقاء.

قوله: (فَأَنَّى ذَلِكَ) بفتح النون الثقيلة: أي من أين أتاهما اللون الذي خالفها هل هو بسبب فعل من غير لونها طراً عليها أو

٢٩٣٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: «مَا بَالُ رَجَالٍ يَطْشُونَ وَلَا يَدْعُهُمْ ثُمَّ يَغْتَرِلُونَهُنَّ، لَا يَأْتِيَنِي وَلَيْدَةٌ يَغْتَرِفُ سَيْدُهَا أَنْ قَدْ أَلَمَ بِهَا إِلَّا أَلَحَّتْ بِهِ وَلَكَّهًا، فَأَعْرِضُوا بَعْدَ ذَلِكَ. أَوْ أَتْرَكُوا». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٣٠-٣١).

حديث «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» مروى من طريق بضعة وعشرين نفساً من الصحابة كما أشار إليه الحافظ.

قوله: (الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) اختلف في معنى الفراش، فذهب الأكثر إلى أنه اسمٌ للمرأة. وقد يعبر به عن حالة الافتراش. وقيل: إنه اسمٌ للزوج، روي ذلك عن أبي حنيفة. وأنشد ابن الأعرابي مستدلاً على هذا المعنى قول جريج باتت تعانقه ويات فراشها وفي القاموس: إن الفراش: زوجة الرجل، قيل: ومنه: «فَرَشَ مَرْفُوعَةً». والجارية يفرشها الرجل انتهى.

قوله: (وَاللَّعَاظِرُ الْحَجَرُ) العاهر: الزَّانِي، يقال عهر: أي زنى، قيل: ويختص ذلك بالليل. قال في القاموس: عهر المرأة كمنع عهراً ويكسر ويحرك، وعهارة بالفتح وعهورة، وعاهرها عهارة: أتاها ليلاً للفجور أو نهاراً انتهى.

ومعنى له الحجر: الخيبة، أي لا شيء له في الولد، والعرب تقول: له الحجر وبفيه التراب، يريدون ليس له إلا الخيبة وقيل: المراد بالحجر أنه يرجم بالحجارة إذا زنى، ولكنه لا يرجم بالحجارة كلَّ زانٍ بل المحصن فقط.

وظاهر الحديث أن الولد إنما يلحق بالأب بعد ثبوت الفراش، وهو لا يثبت إلا بعد إمكان الوطء في النكاح الصحيح أو الفاسد، وإلى ذلك ذهب الجمهور.

وروي عن أبي حنيفة أنه يثبت بمجرد العقد، واستدل به بأن مجرد المظنة كافية، ورد بمنع حصولها بمجرد العقد بل لا بد من إمكان الوطء ولا شك أن اعتبار مجرد العقد في ثبوت الفراش جهودٌ ظاهر، فإنه قد حكى ابن القيم عن أبي حنيفة أنه يقول: بأن نفس العقد وإن علم أنه لم يجتمع بها بل لو طلقها عقبه في المجلس تصير به الزوجة فراشاً، وهذا يدل على أنه لا يلاحظ المظنة أصلاً ويؤيد ذلك أنه روي عنه في الغيث أنه يقول بثبوت الفراش ولحوق الولد. وإن علم أنه ما وطئ بأن يكون بينه وبين الزوجة مسافة طويلة لا يمكن وصوله إليها في مقدار مدة الحمل وذهب ابن تيمية إلى أنه لا بد من معرفة الدخول المحقق، وذكر أنه أشار إليه أحمد ورجحه ابن القيم وقال: وهل يعد أهل اللغة والعرف

المرأة فراشاً قبل البناء بها؟ كيف تأتي الشريعة بإلحاق نسب من لم يبن بامرأته ولا دخل بها ولا اجتمع بها بمجرد إمكان ذلك؟ وهذا الإمكان قد قطع بانتفائه عادة، فلا تصير المرأة فراشاً إلا بدخول محقق انتهى.

وأجيب بأن معرفة الوطء المحقق متعسرة، فاعتبارها يؤدي إلى بطلان كثير من الأنساب وهو يحتاج فيها. واعتبار مجرد الإمكان يناسب ذلك الاحتياط، ولا بد في ثبوت نسب الولد أن تأتي المرأة به بعد مضي أقل مدة الحمل من وقت إمكان الوطء عند الجمهور أو العقد عند أبي حنيفة أو معرفة الوطء المحقق عند ابن تيمية وهذا مجمع عليه، فلو وجدت قبل مضيتها حصل القطع بأن الولد من قبل فلا يلحق.

وظاهر الحديث أيضاً أن فراش الأمة كفراش الحرّة لأنّه يدخل تحت عموم الفراش.

وحديث عائشة المذكور نص في ذلك، فإن النزاع بين عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص في ابن وليدة زمعة وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يعتبر في ثبوت فراش الأمة الدعوة.

وروي عن أبي حنيفة والثوري وهو مذهب الهاديّة أن الأمة لا يثبت فراشها إلا بدعوة الولد، ولا يكفي الإقرار بالوطء فإن لم يدعه كان ملكاً له.

وأجيب بأن النبي ﷺ ألحق ولد زمعة به ولم يستفصل هل ادّعاء زمعة أم لا؟ بل جعل العلة في الإلحاق أنه صاحب الفراش.

وأما قولهم: إنه لم يلحقه بعبد بن زمعة على أنه أخ له. وإنما جعله مملوكاً له كما في قوله: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنِّ زَمْعَةَ» واللام للتملك.

ويؤيد ذلك ما في آخر الحديث من أمره ﷺ لسودة بالاحتجاب منه، ولو كان أخاً لها لم تؤمر بالاحتجاب منه، وما وقع في رواية: «اِحْتَجِبِي مِنْهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَخٍ لَكَ» فقد أجيب عنه بأن اللام في قوله ﷺ «هُوَ لَكَ» للاختصاص لا التملك ويؤيد ذلك ما في الرواية الأخرى المذكورة بلفظ: «هُوَ أَخُوكَ يَا عَبْدُ» وبأن أمره لسودة بالاحتجاب على سبيل الاحتياط والورع والصيانة لأهمّات المؤمنين لما رآه من الشبه بعته بن أبي وقاص كما في حديث «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ» قال ابن القيم بعد ذكر هذا الجواب: أو يكون مراعاةً للشّيين وإعمالاً للدليلين، فإن الفراش

الحديث في إسناده يحمي بن عبد الله الكندي المعروف بالأجلح. قال المنذري: لا يحتج بحديثه. وقال في الخلاصة: وثقه يحيى بن معين والعجلي. وقال ابن عدي: يعد في الشيعة مستقيم الحديث وضعه النسائي. قال المنذري: ورواه بعضهم مراسلاً. وقال النسائي: هذا صواب. وقال الخطابي: وقد تكلم في إسناده حديث زيد بن أرقم انتهى. وقد رواه أبو داود من طريقين: الأولى من طريق عبد الله بن الحليل عن زيد بن أرقم عنه. والثانية من طريق عبد خير عن زيد عنه.

قال المنذري: أما حديث عبد خير فرجال إسناده ثقات غير أن الصواب فيه الإرسال. انتهى.

وعلى هذا لم نخل كل واحد من الطريقين من علة فالأولى فيها الأجلح، والثانية معلولة بالإرسال، والمراد بالإرسال ههنا: الوقف، كما عبر عن ذلك المصنف، لا ما هو الشائع في الاصطلاح من أنه قول التابعي: قال رسول الله ﷺ.

والحديث يدل على أن الابن لا يلحق بآبائه من أب واحد، قاله الخطابي. وقال أيضاً: وفيه إثبات القرعة في إلحاق الولد، انتهى.

وقد أخذ بالقرعة مطلقاً مالك والشافعي وأحمد والجمهور. حكى ذلك عنهم ابن رسلان في كتاب العتق من شرح سنن أبي داود، وقد ورد العمل بها في مواضع منها: في إلحاق الولد، ومنها في الرجل الذي اعتق ستة أعبد فجزأهم رسول الله ﷺ ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم كما في حديث عمران بن حصين عند مسلم وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه ومنها: في تعيين المرأة من نسائه التي يريد أن يسافر بها كما في حديث عائشة عند البخاري ومسلم، وهكذا ثبت اعتبار القرعة في الشيء الذي وقع فيه التداعي إذا تساوت البيتان، وفي قسمة الموارث مع الالتباس لأجل إفراز الحصص بها، وفي مواضع أخرى، فمن العلماء من اعتبر القرعة في جميعها، ومنهم من اعتبرها في بعضها، ونحن قال بظاهر حديث الباب إسحاق بن راهويه وقال: هذه السنة في دعوى الولد، حكى ذلك عنه الخطابي وقال: إنه كان الشافعي يقول به في القديم. وقيل: لأحمد في حديث زيد بن أرقم هذا، فقال: حديث القافة أحب إلي وسيأتي قريباً وسيأتي الكلام على الجمع بينهما، وقد قال بعضهم: إن حديث القرعة منسوخ. وقال القليلي في الأبحاث: إن حديث الإلحاق بالقرعة إنما

دليل لحق النسب، والشبه بغير صاحبه دليل نفيه، فاعمل أمر الفرائض بالنسبة إلى المدعي، واعمل الشبه بعتبة بالنسبة إلى ثبوت الحرمة بينه وبين سودة، وهذا من أحسن الأحكام وأبينها وأوضحها، ولا يمنع ثبوت النسب من وجوه دون وجه، انتهى. وأما الرواية التي فيها «احتجيجي منه فإنه ليس بأخ لك» فقد طعن البيهقي في إسناده. وقال فيها جريز: وقد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ، وفيها يوسف مولى آل الزبير وهو غير معروف.

قوله: (اختصم سعد بن عبد بن زمة إلى رسول الله ﷺ) لم يذكر ما وقع فيه الاختصام، ولعل هذا اللفظ أحد الألفاظ التي روي بها هذا الحديث، وفي بقية الألفاظ في الصحيحين وغيرهما التصريح بأن الاختصام وقع في غلام.

قوله: (وقال عبد بن زمة... إلخ) فيه دليل على أنه يجوز لغير الأب أن يستلحق الولد مثل استلحاق عبد بن زمة للأخ، وكذلك للوصي الاستلحاق، لأنه ﷺ لم ينكر سعد الدعوى المذكورة. وقد أجمع العلماء أن للأب أن يستلحق، واختلفوا في الجد.

قوله: (فرأى منها بيتاً بعثت) سيأتي الكلام على العمل بالشبه والقافة قريباً.

قوله: (يعترف سيدها أن قد ألم بها) فيه تقوية لمذهب الجمهور من أنه لا يشترط في فراش الأمة الدعوة، بل يكفي مجرد ثبوت الفرائض.

بَابُ الشَّرْكَاءِ يَطْلُونُ الْأُمَّةَ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ

٢٩٣٧- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: «أَتَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ بِالْبَيْتِ فِي ثَلَاثَةِ وَقَعُوا عَلَى أَمْرٍ فِي طَهْرِ وَاحِدٍ، فَسَأَلَ اثْنَيْنِ فَقَالَ: أَتُقْرَانُ لِهَذَا بِالْوَلَدِ؟ قَالَا: لَا، ثُمَّ سَأَلَ اثْنَيْنِ: أَتُقْرَانُ لِهَذَا بِالْوَلَدِ؟ قَالَا: لَا، فَجَعَلَ كُلَّمَا سَأَلَ اثْنَيْنِ: أَتُقْرَانُ لِهَذَا بِالْوَلَدِ؟ قَالَا: لَا، فَاقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَالْحَقَّ الْوَلَدُ بِالَّذِي أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ وَجَعَلَ عَلَيْهِ ثُلْثِي الدِّيَةِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا السَّرْمَلِيُّ (حم): ٢٧٣/٤ (د: ٢٢٧٠ و ٢٢٧١) (ن: ١٨٢٦ و ١٨٢٤) (هـ: ٢٣٤٨). وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ مُوَفَّقًا عَلَى عَلِيٍّ بِإِسْنَادٍ إِجْوَدَ مِنْ إِسْنَادِ الْمَرْفُوعِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ وَقَالَ فِيهِ: فَأَغْرَمَهُ ثُلْثِي قِيَمَةِ الْجَارِيَةِ لِصَاحِبِيهِ.

وعطاء والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وذهبت العترة والحنفية إلى أنه لا يعمل بقول القائف، بل يحكم بالولد الذي ادّعه اثنان هما.

واحتج لهم صاحب البحر مجديث «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» وقد تقدّم. ووجه الاستدلال به أن تعريف المسند إليه والسلام الدّاخل على المسند للاختصاص يفيدان الحصر. ويجاب بأنّ حديث الباب بعد تسليم الحصر المدّعى مخصّص لعمومه، فثبت به النسب في مثل الأمة المشتركة إذا وطئها المالكون لها. وروي عن الإمام يحيى أنّ حديث القافة منسوخ. ويجاب بأنّ الأصل عدم النسخ، ومجرد دعواه بلا برهان كما لا ينفع المدّعي لا بضّر خصمه. وأمّا ما قيل من أنّ حديث مجزّز لا حجة فيه لأنّه إنّما يعرف القائف بزعمه أنّ هذا الشخص من ماء ذاك، لا أنّه طريق شرعي فلا يعرف إلا بالشرع، فيجاب بأنّ في استشاره ﷺ من التقرير ما لا يخالف فيه مخالف، ولو كان مثل ذلك لا يجوز في الشرع لقال له: إنّ ذلك لا يجوز.

(لا يُقَالُ): إنّ أسامة قد ثبت فراش أبيه شرعاً، وإنّما لما وقعت القالة بسبب اختلاف اللّون، وكان قول المدّعي المذكور دفعاً لما لا عقادهم فيه الإصابة وصدق المعرفة، استبشر ﷺ بذلك، فلا يصحّ التعلّق بمثل هذا التقرير على إثبات أصل النسب لأنّ نقول: لو كانت القافة لا يجوز العمل بها إلا مثل هذه المنفعة مع مثل أولئك الذين قالوا مقالة السّوء لما قرّره ﷺ على قوله: «هَلِوِ الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» وهو في قوّة: هذا ابن هذا، فإنّ ظاهره أنّه تقريرٌ للإلحاق بالقافة مطلقاً لا إلزامٌ للخصم بما يعتقد، ولا سيّما والنبي ﷺ لم ينقل عنه إنكار كونها طريقاً يثبت بها النسب حتّى يكون تقريره لذلك من باب التقرير على مضيّ كافرٍ إلى كنيسته ونحوه ممّا عرف منه ﷺ إنكاره قبل السّكوت عنه. ومن الأدلّة القويّة للعمل بالقافة حديث الملاعة المتقدّم حيث أخبر ﷺ بأنّها إن جاءت به على كذا فهو لفلان، وإن جاءت به على كذا فهو لفلان، فإنّ ذلك يدلّ على اعتبار المشابهة. لا يقال: لو كان ذلك معتبراً لما لاعن بعد أن جاءت بالولد مشابهاً لأحد الرّجال، وتبيّن له ﷺ ذلك حتّى قال: «لَوْ لَا الْأَيْمَانُ لَكُنَّا لِي وَلَهَا شَأْنٌ» لأنّنا نقول: إنّ النسب كان ثابتاً بالفراش وهو أقوى ما يثبت به، فلا تعارضه القافة لأنّها إنّما تعتبر مع الاحتمال فقط ولا سيّما بعد وجود الأيمان الّتي شرعها

يكون بعد انسداد الطّرق الشرعيّة، انتهى. ومن المخالفين في اعتبار القرعة الحنفية وكذلك الهادوية، وقالوا: إذا وطئ الشركاء الأمة المشتركة في طهرٍ واحدٍ وجاءت بولدٍ وادّعوه جميعاً، ولا مرجّح للإلحاق بأحدهم كان الولد ابناً لهم جميعاً يرث كلّ واحدٍ منهم ميراث ابنٍ كاملٍ ومجموعهم أبٌ يرثونه ميراث أبٍ واحدٍ.

بَابُ الْحُجَّةِ فِي الْعَمَلِ بِالْقَافَةِ

٢٩٣٨- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ فَقَالَ: أَلَمْ تَرَيَ أَنْ مُجَزَّزًا نَظَرَ آتِفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ: إِنَّ هَلِوِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٨٢/٦) (خ: ٦٧٧٠ و٦٧٧١) (م: ١٤٥٩) (٣٨-٤٠) (د: ٢٢٦٧ و٢٢٦٨) (ت: ٢١٢٩) (ن: ١٨٤/٦-١٨٥) (هـ: ٢٣٤٩). وَفِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ وَرَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ وَالتَّيْمِيّ وَالتِّرْمِذِيّ: «أَلَمْ تَرَيَ أَنْ مُجَزَّزًا الْمُدَلِّجِي رَأَى زَيْدًا وَأَسَامَةَ قَدْ غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا بِقُطَيْفَةٍ وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ هَلِوِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» وَفِي لَفْظِ قَالَ: «دَخَلَ قَائِفٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ شَاهِدٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ فَقَالَ: إِنَّ هَلِوِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ وَأَخْبَرَهُ بِهِ عَائِشَةُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ أَسَامَةُ أَسْوَدَ وَكَانَ زَيْدٌ أَيْضَ.

قوله: (تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ) الأسارير جمع سررٍ أو سراريّة بفتح أوّهما ويضمّان، وهما في الأصل خطوط الكسف كما في القاموس، أطلق على ما يظهر على وجه من سرّه أمر من الإضاءة والبريق.

قوله: (إِنَّ مُجَزَّزًا) هو بضمّ الميم وفتح الجيم وكسر الزاي الأولى، اسم فاعلٍ من الجزّ لأنّه جرّ نواصي القوم، هكذا قيده جماعة من الأئمة، وذكر الدارقطني وعبد الغني عن ابن جريج أنّه محرّزٌ بالخاء المهملة بعدها راءٌ ثمّ زايٌ صيغة اسم الفاعل. قال الخطّابي: في هذا الحديث دليلٌ على ثبوت العمل بالقافة وصحّة الحكم بقولهم في إلحاق الولد، وذلك لأنّ رسول الله ﷺ لا يظهر السّرور إلا بما هو حقٌّ عنده وكان النّاس قد ارتابوا في زيد بن حارثة وابنه أسامة، وكان زيدٌ أبيض وأسامة أسود كما وقع في الرواية المذكورة، فتمارى النّاس في ذلك وتكلّموا بقول كان يسوء رسول الله ﷺ، فلمّا سمع قول المدّعي فرح به وسرّى عنه، وقد أثبت الحكم بالقافة عمر بن الخطّاب وابن عبّاس

بمعنائه لتدليسه. وقد أشار إلى الحديث البخاري في صحيحه والأثر الذي رواه أبو الزناد عن عبد الله بن ربيعة أخرجه أيضاً البيهقي، ورواه أيضاً الثوري في جامعه.

قوله: (لَمَّا أُنْزِلَ عُذْرِي) أي براءتي مما نسب إلي أهل الإفك. قوله تعالى والمراد بالنزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ هكذا رواه ابن أبي حاتم والحاكم من مرسل سعيد بن المسيب، وفي البخاري إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وعن الزهري إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

قوله: (أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَأَمْرَأَةٍ) الرجلان حسان بن ثابت ومسطح، والمرأة حنة بنت جحش وأخرج الحاكم في الإكلیل أن من جملة من حدّه النبي ﷺ في قصّة الإفك عبد الله بن أبي راس المنافقين. والحديث يردّ على الماوردي حيث قال: إنّ النبي ﷺ لم يحدّ قذفة عائشة، ولا مستند له إلا توهم أنّ الحدّ إنما ثبت بالبيّنة أو الإقرار، وغفل عن النصّ القرآني المصرّح بكذبهم، وصحة الكذب تستلزم ثبوت الحدّ. وقد أجمع العلماء على ثبوت حدّ القذف. وجميعوا أيضاً على أنّ حدّه ثمانون جلدة لنصّ القرآن الكريم بذلك. واختلفوا هل ينصف الحدّ للعبد أم لا؟ فذهب الأكثر إلى الأوّل، وذهب ابن مسعود والليث والزهري والأوزاعي وعمر بن عبد العزيز وابن حزم إلى أنّه لا ينصف لعموم الآية.

وأجاب الأولون بأنّ العبد مخصّص من ذلك العموم بالقياس على حدّ الزنى، ويؤيده فعل أكابر الصحابة رضي الله عنهم. وقد تعقب القياس المذكور بأنّ حدّ الزنى إنّما نصّف في العبد لعدم أهليته للمعة وحيلولة الملك بينه وبين التحصّن بخلاف الحرّ، وبأنّ القذف حتّى لأدوميّ وهو أغلظ واعلم أنّه لا فرق بين قاذف الرجل والمرأة في وجوب حدّ القذف عليه. ولا يعرف في ذلك خلاف بين أهل العلم، وقد نازع الجلال في وجوبه على قاذف الرجل، واستدلّ على عدم الوجوب بما تقدّم ﷺ في اللعان أنّه لم يحدّ هلال بن أميّة لقذفه شريك بن سحماء، ولم يحدّ أهل الإفك إلا لعائشة فقط لا لصفوان بن المعطل، ولو كان يجب على قاذف الرجل، لحدّ أهل الإفك حدّين. وقد أطال الكلام على ذلك في ضوء النهار، والبسط ههنا يقود إلى تطويل يخرج عن المقصود.

قوله: (يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) فيه دليل على أنّه لا يحدّ

الله تعالى بين المتلاعنين ولم يشرع في اللعان غيرها، ولهذا جعلها ﷺ مانعة من العمل بالقافة، وفي ذلك إشعار بأنّه يعمل بقول القافة مع عدمها ومن المؤيّدات للعمل بالقافة ما تقدّم من جوابه ﷺ على أمّ سليم حيث قالت: «أُرِ تَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ: فِيمَ يَكُونُ الشُّبْهَةُ» وقال: «إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ إِذَا سَبَقَ مَاءَ الْمَرْأَةِ كَانَ الشُّبْهَةُ لَهُ» الحديث المتقدّم. لا يقال: إنّ بيان سبب الشبه لا يدلّ على اعتباره في الإلحاق، لأنّا نقول: إنّ إخباره ﷺ بذلك يستلزم أنّه مناط شرعي، وإلا لما كان للإخبار فائدة يعتدّ بها. وأمّا عدم تمكنه ﷺ لمن ذكر له أنّ ولده أسود من اللعان كما تقدّم فلمخالفته لما يقتضيه الفرائض الذي لا يعارضه العلم بالشبه.

إذا تقرّر هذا فاعلم أنّه لا معارضة بين حديث العمل بالقافة وحديث العمل بالفرقة الذي تقدّم، لأنّ كلّ واحد منهما دلّ على أنّ ما اشتمل عليه طريق شرعيّ فإيهما حصل وقع به الإلحاق، فإن حصل ما فمع الاتفاق لا إشكال، ومع الاختلاف الظاهر أنّ الاعتبار بالأوّل منهما لأنّه طريق شرعيّ ثبت به الحكم ولا ينقضه طريق آخر يحصل بعده.

قوله: (دَخَلَ قَائِفٌ) قال في القاموس: والقائف: من يعرف الآثار، والجمع قافة، وقاف أثره: تبعه، كقفاه واقتفاه، انتهى.

بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

٢٩٣٩- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا أُنْزِلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَيْتَرِ فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَأَمْرَأَةٍ فَضَرَبُوا حُدُومَهُمْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٦١/٦) (د: ٤٤٧٤) (ت: ٣١٨٠) (هـ: ٢٥٦٧).

٢٩٤٠- وَحَنُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥٠٠/٢) (خ: ٦٨٥٨) (م: ١٦٦٠).

٢٩٤١- وَحَنُ أَبِي الزِّنَادِ أَنَّهُ قَالَ: جَلَدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَبْدًا فِي فِرْيَةٍ ثَمَانِينَ، قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: فَسَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بِنَ رَبِيعَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَذْرَكْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَالْخُلَفَاءَ هَلَمْ جَرَأَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا جَلَدَ عَبْدًا فِي فِرْيَةٍ أَكْفَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِعِ عَنْهُ (٢/٨٢٨).

حديث عائشة حسنه الترمذي وقال: لا يعرف إلا من حديث محمد بن إسحاق قال المنذري وقد أسنده ابن إسحاق مرة وأرسله أخرى، انتهى. وقد عنعن ههنا، وقد قدّمنا أنّه لا يحتج

وأخبروني أن رسول الله ﷺ غيّر قاتلي، فلم نترغ عنه حتى قتلناه، فلمّا رجعنا إلى رسول الله ﷺ وأخبرناه قال: فهلا تركتموه وجئتموني به؟ ليستب رسول الله منه، فأما ترك حدّ فلا، قال: فعرفت وجه الحديث وأخرجه النسائي وفي إسناده محمد بن إسحاق وقد اتفق الشيخان على طرف من هذا الحديث وسيأتي الكلام على حديث ماعز هذا في أبواب حد الزاني إن شاء الله تعالى، وإنما أورده المصنف هنا للاستدلال به على أنه لا يلزم من أقر بالزنى حد القذف إذا قال: زنيت بفلانة لأن النبي ﷺ طلب منه تعيين من زنى بها فعينها ثم لم يحده للقذف، وإلى ذلك ذهب الشافعية والحنفية والهادوية. وقال مالك: يحّد، والحديث يردّ عليه، وسيأتي تمام الكلام وتحقيق ما هو الحق في باب من أقر أنه زنى بامرأة فجحدت، من أبواب الحدود.

قوله: (بوظيف) بفتح الواو وكسر الظاء المعجمة ثم ياء تحتيّة ساكنة بعدها فاء: وهو دقيق الساق من الجمال والخيل. وفي النهاية: خفّ الجمل: هو الوظيف، وسيأتي في باب ما يذكر في الرجوع عن الإقرار من حديث أبي هريرة بلفظ: «أقرّ يشنّد حتى مرّ برجل معة لحيّ جميل فصرّبه به وصرّبه الناس حتى مات».

من قذف عبده، لأن تعليق إيقاع الحدّ عليه بيوم القيامة مشعرٌ بذلك. وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يحّد قاذف العبد مطلقاً. وحكى صاحب البحر عن داود أنه يحّد. وأجاب عنه بأنه مخالف للإجماع. وذهب الجمهور أيضاً إلى أنه لا يحّد قاذف أم الولد إلحاقاً لها بالقرن. ويحدّ مطلقاً. وقال محمد: يحّد إن كان معها ولد، ولعلّ مالكا يجعل المحصنات المذكورات في الآية من العفائف لا الحرائر.

بَابُ مَنْ أَقْرَ بِالزَّيْنَى بِامْرَأَةٍ لَا يَكُونُ قَافِظًا لَهَا

٢٩٤٢ - عَنْ نَعِيمِ بْنِ هِزَالٍ قَالَ: «كَانَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ يَتِيمًا فِي جَبْرِ أَبِي، فَأَصَابَ جَارِيَةً مِنَ الْحَسَى، فَقَالَ لَهُ أَبِي: انْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ بِمَا صَنَعْتَ لَعَلَّه يَسْتَفْرِغُ لَكَ، فَأَنَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ أَنَاهُ الثَّالِثَةُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ، ثُمَّ أَنَاهُ الرَّابِعَةُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمْ عَلَيَّ كِتَابَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكَ قَدْ قُلْتَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَبِمَنْ؟ قَالَ: بِفُلَانَةٍ، قَالَ: ضَاغَتُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: جَامِعَتُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ فَخَرَجَ بِهِ إِلَى الْحَرَّةِ، فَلَمَّا رَجِمَ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ جَزَعٌ، فَخَرَجَ يَشْتَدُّ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ وَقَدْ أَعْجَزَ أَصْحَابُهُ، فَتَزَعَّ بِوُظِيفٍ بَعِيرٍ فَرَمَاهُ بِهِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: هَلَا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّه يَتُوبُ فَيُتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٦/٥-٢١٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤١٩).

الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وحسنه الحافظ، وفي نسخة نعيم بن هزال خلاف، وروى أبو داود من طريق محمد بن إسحاق قال: ذكرت لعاصم بن قتادة قصة ماعز بن مالك فقال لي: حدثني حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب قال: حدثني ذلك من قول رسول الله ﷺ: «فهلا تركتموه» من شتم من رجال أسلم ممن لا أنهم، قال: ولا أعرف الحديث، قال: فجئت جابر بن عبد الله فقلت: إن رجالاً من أسلم يحدثون أن رسول الله ﷺ قال لهم حين ذكروا له جزع ماعز من الحجارة حين أصابته: «ألا تركتموه» وما أعرف الحديث، قال: يا ابن أخي أنا أعلم الناس بهذا الحديث، كنت فيمن رجم الرجل «إننا لمّا خرجنا به فرجمناه فوجد مسّ الحجارة صرّح بنا: يا قوم ردوني إلى رسول الله ﷺ، فإن قومي قتلوني وغروني من نفسي

كِتَابُ الْعِدَّةِ

بَابُ إِنْ عِدَّةَ الْحَامِلِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ

٢٩٤٣- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «إِنَّ امْرَأَةً مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهَا سَيِّعَةٌ كَانَتْ تَحْتَ زَوْجِهَا تَقُوفِي عَنْهَا وَهِيَ حُبْلَى، فَحَبَطَهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُوكَ، فَأَبَتْ أَنْ تَنْكِحَهُ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ تَنْكِحَنِي حَتَّى تَعْتَذِرِي آخِرَ الْأَجَلَيْنِ، فَمَكَثْتُ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ ثُمَّ نَفِيسْتُ، ثُمَّ جَاءَتِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: انكِحِي، زَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ وَابْنَ مَاجَةَ (حَم: ٣٢٧/٤) (خ: ٥٣١٨ و ٥٣١٩) (م: ١٤٨٥) (ت: ١١٩٤) (ن: ١٩٤/٦)، وَلِلْجَمَاعَةِ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ مَعْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ سَيِّعَةٍ وَقَالَتْ فِيهِ: فَأَقَاتَنِي بِأَنِّي قَدْ خَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِيجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

٢٩٤٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ قَالَ: «اتَّجَعَلُونَ عَلَيْهَا التَّغْلِيظَ وَلَا تَجْعَلُونَ عَلَيْهَا الرِّخَصَةَ؟ أَنْزَلَتْ سُورَةُ النَّسَاءِ الْقُصْرَى بِذَلِكَ الطَّوْلَى: «وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٩١٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٩٧/٦).

٢٩٤٥- وَعَنْ أَبِي بَنِی كَنْسَبٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ «وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ، لِلْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا وَلِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا؟ فَقَالَ: هِيَ لِلْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا وَلِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا، زَوَاهُ أَخَذَ (١٦/٥) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣٠٢/٣).

٢٩٤٦- وَعَنْ الزَّوْجِ بْنِ الْعَوَّامِ: «أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُ أُمٌ كَلِّشُومُ بِنْتُ عَفْبَةَ فَقَالَتْ لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ: طَيِّبْ نَفْسِي بِطَلِيقَةٍ، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَرَجَعَ وَقَدْ وَضَعَتْ، فَقَالَ: مَا لَهَا خَدَعَنِي خَدَعَهَا اللَّهُ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: سَبَقَ الْكِتَابُ أَجَلَ أَعْطَيْتُهَا إِلَى نَفْسِهَا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٢٦).

حديث أبي بن كعبٍ أخرجه أيضًا أبو يعلى والضياء في المختارة وابن مردويه.

قال في مجمع الزوائد: في إسناده المثنى بن الصباح، وثقه ابن معين وضعفه الجمهور، انتهى.

وأخرج نحوه عنه من وجه آخر ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني.

وحديث الزبير إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا محمد

بن عمر بن هبّاج، حدثنا قبيصة بن عقبة، حدثنا سفيان بن عمرو بن ميمون عن أبيه عن الزبير فذكره، وكلهم من رجال الصحيح إلا محمد بن عمر بن هبّاج وهو صدوق لا بأس به وفيه انقطاع لأن ميمونا هو ابن مهران ولم يسمع من الزبير.

قوله: (الْعِدَّةُ: جَمْعُ الْعِدَّةِ)، قال في الفتح: العِدَّة: اسمٌ لِدَوِّ تَرَبَّصَ بِهَا الْمَرْأَةُ عَنِ التَّزْوِيجِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا أَوْ فِرَاقِهِ لَهَا إِمَّا بِالْوِلَادَةِ أَوْ بِالْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ.

قوله: (سَيِّعَةٌ) بِضَمِّ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ تَصْغِيرُ سَبْعٍ، وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ سَعْدٍ فِي الْمَهَاجِرَاتِ وَهِيَ بِنْتُ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ.

قوله: (كَانَتْ تَحْتَ زَوْجِهَا) هُوَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ الْعَامِرِيُّ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ حَلْفَاتِهِمْ.

قوله: (تَقُوفِي عَنْهَا) نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِتِّفَاقَ أَنَّهُ تَوَفَّى فِي حِجَّةِ الْوِدَاعِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ قَتَلَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَهِيَ رِوَايَةٌ شَاذَةٌ.

قوله: (أَبُو السَّنَابِلِ) بِمَهْمَلَةٍ وَنُونٍ ثُمَّ مَوْحَدَةٌ جَمْعُ سَنَابِلَةٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، فَقِيلَ: عَمْرُو، وَقِيلَ: عَامِرٌ، وَقِيلَ: حَبَّةٌ، بِمَهْمَلَةٍ ثُمَّ مَوْحَدَةٌ، وَقِيلَ: أَصْرَمُ، وَقِيلَ: عَبْدِ اللَّهِ، وَبَعْكُوكَ بِمَوْحَدَةٍ فَمَهْمَلَةٌ فَكَافٍ بوزن جعفرٍ وهو ابن الحارث، وَقِيلَ: ابْنُ الْحَجَّاجِ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ.

قوله: (فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ تَنْكِحَنِي... إلخ) قال عياض: والحديث مبنيٌّ ناقصٌ منه قولها: «نَفِيسْتُ بَعْدَ لَيَالٍ فَحَبَطْتُ. إلخ» قال الحافظ: وقد ثبت المحدثون في رواية ابن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري، ولفظه: «فَمَكَثْتُ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِينَ لَيْلَةً ثُمَّ نَفِيسْتُ» وقد وقع للبخاري اختصار المتن في طريق بأخصر من هذه الطريق. ووقع له في تفسير سورة الطلاق مطوّلًا بلفظ: «إِنَّ سَيِّعَةً بِنْتَ الْحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ تَقُوفِي عَنْهَا فِي حِجَّةِ الْوِدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ فَلَمْ تَنْشُبْ أَنْ وَضَعْتَ حَمْلَهَا، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفَاسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُوكَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ تَجَمَّلْتِ لِلْخُطَّابِ؟ فَإِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِشَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ سَيِّعَةٌ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أُمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَقَاتَنِي بِأَنِّي قَدْ خَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِيجِ» وظاهر هذا يخالف ما في حديث الباب حيث قال: «فَمَكَثْتُ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ ثُمَّ جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ» فَإِنَّ قَوْلَهَا: «فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ

كان في حديث الباب ما يدلّ على أنّه يذهب إلى اعتبار آخر الأجلين لكنّه قد روي عنه الرجوع عن ذلك. وقد نقل المازري وغيره عن سحنون من المالكية أنّه يقول بقول عليّ. قال الحافظ: وهو مردودٌ لأنّه إحداثٌ خلافه بعد استقرار الإجماع.

والسبب الذي حلّ القائلين باعتبار آخر الأجلين الحرص على العمل بالآيتين: أعني قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، فإنّ ظاهر ذلك أنّه عامٌ في كلّ من مات عنها زوجها سواء كانت حاملاً أو غير حامل، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ عامٌ يشمل المطلقة والمتوفى عنها، فجمعوا بين العمومين بقصر الآية الثانية على المطلقة بقرينة ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبلها، ولم يهملوا ما تناوله من العموم فعملوا بها وبآليتها قبلها في حقّ المتوفى عنها قال القرطبي: هذا نظرٌ حسنٌ، فإنّ الجمع أولى من الترجيح باتّفاق أهل الأصول، لكنّ حديث سبيعة وسائر الأحاديث المذكورة في الباب نصٌّ بأنّها تنقضي عدّة المتوفى عنها بوضع الحمل، وفي ذلك أحاديث أخر. منها ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبخاريّ ومسلمٌ وأبو داود والترمذيّ والنسائيّ وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال كنت أنا وابن عباسٍ وأبو هريرة فجاء رجلٌ فقال: أفتي في امرأةٍ ولدت بعد زوجها بأربعين ليلةً، فقال ابن عباسٍ: تتعدّ آخر الأجلين. وقلت أنا: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

قال ابن عباسٍ: ذلك في الطلاق وقال أبو سلمة: أرايت لو أنّ امرأةً تأخر حملها سنةً فما عدتها؟ قال ابن عباسٍ: آخر الأجلين.

قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي. يعني أبا سلمة، فأرسل ابن عباسٍ غلامه كريماً إلى أمّ سلمة يسألها: هل مضت في ذلك سنة؟ فذكرت أنّ سبيعة الأسلمية وضعت بعد موت زوجها بأربعين ليلةً، فخطبت فانكحها رسول الله ﷺ.

وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن مردويه من حديث أبي السّنابل: «أنّ سُبَيْعَةَ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا بِثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، فَقَالَ ﷺ: قَدْ خَلَّ أَجْلُهَا» وأخرج ابن شيبة وابن مردويه من حديث سبيعة نحوه.

جَمَعَتْ عَلِيّ بْنَ أَبِي حَتْمٍ أَمْسَيْتَ يَدْلَ عَلَى أَنَّهَا تَوَجَّهَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسَاءِ ذَلِكَ الَّذِي قَالَ لَهَا فِيهِ أَبُو السّنابل ما قال. ويمكن الجمع بينهما بحمل قولها: «جَيْنَ أَمْسَيْتَ» على إرادة وقت توجّعها، ولا يلزم منه أن يكون ذلك اليوم الذي قال لها فيه ما قال.

قوله: (ثُمَّ نُفِست) بضمّ النون وكسر الفاء: أي ولدت. قوله: (قَرِيْبًا مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ) في روايةٍ لأحمد «فَلَمْ أَمْكُثْ إِلَّا شَهْرَيْنِ حَتَّى وَضَعْتُ» وفي روايةٍ للبخاريّ «فَوَضَعْتُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً» وفي أخرى للنسائيّ «بِعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ» وفي روايةٍ للترمذيّ والنسائيّ «فَوَضَعْتُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَوْ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا» ولا يسنّ ما به «يَضَعُ وَعِشْرِينَ» وفي ذلك روايات أخر مختلفة قال في الفتح بعد أن ساقها: والجمع بين هذه الروايات متعدّلاً لاتّحاد القصّة، ولعلّ هذا هو السرّ في إيهام من إيهام المدة، إذ علل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشرٍ وهنا كذلك، فأقلّ ما قيل في هذه الروايات: نصف شهرٍ.

وأما ما وقع في بعض الشروح أنّ في البخاريّ عشر ليالٍ، وفي روايةٍ للطبرانيّ ثمانٍ أو سبعٍ فهو في مذهب إقامتها بعد الوضع إلى أن استفتت النبي ﷺ لا في مذهب بقية الحمل، وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهران، وبغيره دون أربعة أشهرٍ.

وقد ذهب جمهور أهل العلم من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار إلى أنّ الحامل إذا مات عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل.

وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن عليّ بن سنانٍ صحيح أنها تعدّ بآخر الأجلين.

ومعناه أنّها إن وضعت قبل مضي أربعة أشهرٍ وعشرٍ تربّصت إلى انقضاءها. وإن انقضت المدة قبل الوضع تربّصت إلى الوضع، وبه قال ابن عباسٍ وروي عنه أنّه رجع. أو روي عن ابن أبي ليلى أنّه أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع، وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك.

وقد ثبت عن ابن مسعود من عدّة طرق أنّه كان يوافق الجمهور حتّى كان يقول: من شاء لاعته على ذلك. وقد حكى صاحب البحر عن الشعبيّ والقاسمية والمؤيد بالله والناصر موافقة عليّ على اعتبار آخر الأجلين. وأما أبو السّنابل فهو وإن

وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد من حديث المسور بن غرمة نحو ذلك.

وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود أنه بلغه أن علياً يقول: تعتد آخر الأجلين فقال: من شاء لاعته إن الآية التي في سورة النساء القصوى نزلت بعد سورة البقرة بكذا وكذا شهراً.

وأخرج عبد بن حميد عنه «إِنَّهَا نَسَخَتْ مَا فِي الْبَقَرَةِ». وأخرج ابن مردويه عنه أنها نسخت سورة النساء الصغرى كل عدّة.

وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال: «نُزِلَتْ سُورَةُ النَّسَاءِ بَعْدَ النَّبِيِّ فِي الْبَقَرَةِ بِسِتِّ مِائَةٍ وَسِتِّينَ» وهذه الأحاديث والآثار مصرحة بأن قوله تعالى: «وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» عامة في جميع العدد، وأن عموم آية البقرة مخصص بها. والحاصل أن الأحاديث الصحيحة الصريحة حجة لا يمكن التخلّص عنها بوجه من الوجوه على فرض عدم اتّصاف الأمر باعتبار ما في الكتاب العزيز وأنّ الآيتين من باب تعارض العمومين، مع أنه قد تقرّر في الأصول أن الجموع المنكرة لا عموم فيها فلا تكون آية البقرة عامّة، لأنّ قوله: «وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا» من ذلك القليل فلا إشكال.

وحديث أبي بن كعب والزبير بن العوام يدلان على أنها تنقضي عدّة المطلقة بالوضع للحمل من الزوج وهو مجمع عليه، حكى ذلك في «البحر» لدخولها تحت عموم قوله تعالى: «وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»، وإنما تعتد بوضعه حيث لحق وإلا فلا عند الشافعي والهادي. وقال أبو حنيفة: بل تعتد بوضعه ولو كان من زنى، لعموم الآية.

بَابُ الْأَعْتِدَادِ بِالْأَقْرَاءِ وَتَقْصِيرِهَا

٢٩٤٧- عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أُمِرْتُ بِرَبْرَةٍ أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثِ حَيْضٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٧٧).

٢٩٤٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَبِرَ بِرَبْرَةٍ فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ عِدَّةَ الْحُرَّةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٥/١) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٢٩٤).

٢٩٤٩- وَقَدْ أَسْلَفْنَا قَوْلَهُ ﷺ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ «تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَابِهَا» (د: ٢٩٧) (ت: ١٢٦) (هـ: ٦٢٥).

٢٩٥٠- وَزَوْجِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «طَلَّاقُ الْأُمَةِ

طَلْقُثَانٍ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٨٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٨٩). وَفِي لَفْظٍ: «طَلَّاقُ الْعَبْدِ اثْنَانِ، وَقُرَّةُ الْأُمَةِ حَيْضَتَانِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤/٣٩).

٢٩٥١- وَزَوْجِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «طَلَّاقُ الْأُمَةِ اثْنَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٧٩) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٤/٣٨) وَإِسْنَادُ الْخُدَيْثِيِّ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَوْلُهُ: «عِدَّةُ الْحُرَّةِ ثَلَاثُ حَيْضٍ، وَعِدَّةُ الْأُمَةِ حَيْضَتَانِ».

حديث عائشة الأول قال الحافظ في بلوغ المرام: رواه ثقات لكنّه معلول.

وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط. قال في مجمع الزوائد: ورجال أحمد رجال الصحيح، ويشهد له ما أخرجه أحمد من حديث بريرة بنحوه.

والحديث الذي أشار إليه المصنّف في المستحاضة تقدّم في أبواب الحيض وتقدّم في معناه أحاديث. وحديث عائشة الثاني أخرجه أيضاً البيهقي. قال أبو داود: هو حديث مجهول. وقال الترمذي: حديث غريب ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى. وحديث ابن عمر أخرجه أيضاً مالك في الموطأ والشافعي، وفي إسناده عمرو بن شبيب وعطيّة العوفي وهما ضعيفان، وصحّح الدارقطني الموقوف.

وقد ذكر المصنّف هذه الأحاديث للاستدلال بها على أن عدّة المطلقة ثلاثة أقراء، وعلى أن الأقراء هي الحيض أمّا الأول فهو صريح قوله تعالى: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَتَّبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ»، وإنّما وقع الخلاف في الأقراء المذكورة في الآية: هل هي الأطهار أو الحيض؟ فظاهر قوله ﷺ: «تَعْتَدُ بِثَلَاثِ حَيْضٍ» وقوله: «تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَابِهَا» وقوله: «وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ» أن الأقراء هي الحيض، وقراءة الجمهور: قروء بالهمز. وعن نافع بتشديد الواو بغير همز. قال الأخصش أقرأت المرأة: إذا صارت ذات حيض. وعن أبي عبيد أن القرء يكون بمعنى الطهر، وبمعنى الضمّ والجمع، وجزم به ابن بطال. وفي القاسموس: القرء، ويضمّ: الحيض والطهر، انتهى. وزعم كثير أن القرء مشترك بين الحيض والطهر، وقد أنكر صاحب الكشاف إطلاقه على الطهر وقال ابن القيم: إن لفظ القرء لم يستعمل في كلام الشارع إلا للحيض، ولم يجر عنه في موضع واحد استعماله للطهر، فحمله في الآية على

المعهود المعروف من خطاب الشارع أولى، بل يتعين، فإنه قد قال للمستحاضة: «دعي الصلاة أيام أفرائك» وهو ﷺ المعبر عن الله وبلغه قومه نزل القرآن، فإذا أورد المشترك في كلامه على أحد معنييه وجب حمله في سائر كلامه عليه، إذا لم يثبت إرادة الآخر في شيء من كلامه البتة، ويصير هو لغة القرآن التي خاطبنا بها وإن كان له معنى آخر في كلام غيره، وإذا ثبت استعمال الشارع للقرء في الحيض علم أن هذا لغته، فيتعين حمله عليها في كلامه. ويدل على ذلك ما في سياق الآية من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾، وهذا هو الحيض والحمل عند عامة المفسرين، والمخلوق في الرحم هو الحيض الوجودي، وبهذا قال السلف والخلف، ولم يقل أحد إنّه الطهر، وأيضاً فقد قال سبحانه: ﴿وَاللَّامِي يَسْتَنْ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّامِي لَمْ يَحِضْنَ﴾، فجعل كل شهر بإزاء حيضة، وعلّق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر والحيض، وقد أطال الكلام ابن القيم وأطاب، فليراجع وحكى في «البحر» عن العترة أن القرء بفتح القاف وضمها حقيقة في الحيض مجاز في الطهر وعن بعض أصحاب الشافعيّ عكس ذلك.

وعن الأكثر أنه مشترك، وعن الأخفش الصغير أنه اسم لانقضاء الحيض، ثم قال في «البحر»: ولا خلاف أن المراد بالآية أحدهما لا مجموعهما.

قال: فمن أمير المؤمنين عليّ وابن مسعود وأبي موسى والعترة والحسن البصريّ والأوزاعيّ والثوريّ والحسن بن صالح وأبي حنيفة وأصحابه: المراد به في الآية: الحيض. وعن ابن عمر وزيد بن ثابت وعائشة والصادق والباقر والإمامية والزهرريّ وربيعة ومالك والشافعيّ وفقهاء المدينة، ورواية عن أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه أنه الأطهار. ثم رجّح القول الأول واستدلّ له، وقد أخذ بظاهر حديث عائشة وابن عمر المذكورين في الباب الشافعيّ فقال: لا يملك العبد من الطلاق إلا اثنتين، حرّة كانت زوجته أو أمة وقال الناصر وأبو حنيفة: الاثنتان في الأمة لا في الحرّة فكالحرّ، وقالوا كلّهم: عدّة الحرّة منه ثلاثة قروء، وعدّة الأمة قراء.

ودعت المهاديّة وغيرهم أن العبد يملك من الطلاق ما يملكه الحرّ، والعدّة منه كالعدّة من الحرّ مطلقاً. وتمسكوا بعموم الأدلّة

بَابُ إِحْدَادِ الْمُعْتَدَةِ

٢٩٥٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّ امْرَأَةً تُوَفِّيَ زَوْجَهَا فَخَسَوْا عَلَى عَيْنِهَا فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ، فَقَالَ: لَا تَكْتَحِلْنَ، كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمْكُثُ فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا أَوْ شَرِّ بَيْنِهَا، فَإِذَا كَانَ حَوْلَ فَمَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِغُرَّةٍ فَلَا حَتَّى تَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣١١/٦) (خ: ٥٣٣٨) (م: ١٤٨٨) (٦٠).

٢٩٥٣- وَعَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ قَالَتْ: «دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ حِينَ تُوَفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سَفْيَانَ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ خَلَقَ أَوْ غَيْرُهُ فَدَفَعْتُ بِنْتَهُ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضَتِهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى النِّسْبِ: لَا يَجِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحْدِثُ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ زَيْنَبُ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَيَّ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ حِينَ تُوَفِّيَ أَخُوهَا فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ بِنْتَهُ ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى النِّسْبِ: لَا يَجِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحْدِثُ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ زَيْنَبُ: وَسَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنَتِي تُوَفِّيَ عَنْهَا زَوْجَهَا وَقَدْ امْتَسَكَتْ عَنْهَا أَفْتَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ، لَا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَغْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، قَالَ حُمَيْدٌ: فَقُلْتُ لِزَيْنَبِ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَغْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تُوَفِّيَ عَنْهَا زَوْجَهَا دَخَلَتْ جِفْشًا وَلَبَسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا وَلَمْ تَمْسَسْ طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُوَفِّيَ بِدَابَّةٍ جِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ تَفْتَضُّ بِهِ، فَقَلَمًا تَفْتَضُّ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ تَفْتَعِلُ

الماجنون عن مالك: «تَرْمِي بِبَغْرَةٍ مِنْ بَغْرِ الْغَنَمِ أَوْ الْإِبِلِ، تَقْرَمِي بِهَا أُنَامَهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ إِخْلَالًا لَهَا» وظاهر رواية الباب أن رميها بالبعرة يتوقف على مرور الكلب سواء طال زمن انتظار مروره أم قصر، وبه جزم بعض الشراح وقيل: ترمي بها من عرض من كلب أو غيره تري من حضرها أن مقامها حولاً أهون عليها من بعرة ترمي بها كلباً أو غيره. واختلف في المراد برمي البعرة، فقيل: هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمي البعرة. وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من الترتبص والصبر على البلاء الذي كانت فيه كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقاً له وتعظيماً لحق زوجها. وقيل بل ترميها على سبيل التفاوض لعدم عودها إلى مثل ذلك.

قوله: (حَتَّى تَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) وقيل: الحكمة في ذلك أنها تكمل خلقه الولد وينفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً، وهي زيادة على أربعة أشهر لنقصان الأهلّة، فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وذكر العشر مؤثراً لإرادة الليالي، والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحلّ حتى تدخل الليلة الحادية عشرة.

وعن الأوزاعي وبعض السلف تنقضي بمضي الليالي العشر بعد الأشهر، وتحلّ في أول اليوم العاشر واستثنت الحامل كما تقدّم شرح حالها. ويعارض أحاديث الباب ما أخرجه أحمد وإبْن حَبَّان وصحّحه من حديث أسماء بنت عميس قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ الثَّالِثُ مِنْ قَتْلِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: فَقَالَ لَا تُحْدِثِي بَعْدَ يَوْمِكَ هَذَا» وسيأتي. قال العراقي في شرح الترمذي: ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث، لأن أسماء بنت عميس كانت زوج جعفر بالاتفاق وهي والدة أولاده، قال: بل ظاهر النهي أن الإحداد لا يجوز. وأجاب بأن هذا الحديث شاذّ مخالف للأحاديث الصحيحة. وقد أجمعوا على خلافه. وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ، وأن الإحداد كان على المعتدة في بعض عدتها في وقتٍ ثم وقع الأمر بالإحداد أربعة أشهر وعشراً. واستدل على النسخ بأحاديث الباب وليس فيها ما يدل على ذلك.

وقيل: المراد بالإحداد المقيد بالثلاث قدر زائد على الإحداد المعروف فعلته أسماء مبالغة في حزنها على جعفر، فنهاها عن ذلك بعد الثلاث ويحتمل أنها كانت حاملاً فوضعت بعد ثلاث

بَغْرَةٍ تَقْرَمِي بِهَا، ثُمَّ تَرَاوِجُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طَيْبٍ أَوْ غَيْرِهِ» أَخْرَجَاهُ (خ: ٥٣٣٤-٥٣٣٧) (م: ١٤٨٩-١٤٨٩).

٢٩٥٤- وعن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لَأَمْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدِثَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» أَخْرَجَاهُ (خ: ٥٣٣٩) (م: ١٤٨٨)، وَاحْتِجَّ بِهِ مَنْ لَمْ يَزِ الْإِحْدَادَ عَلَى الْمُطَلَّقةِ.

قوله: (أَنَّ امْرَأَةً) هي عاتكة بنت نعيم بن عبد الله كما أخرجه ابن وهب عن أم سلمة والطبراني أيضاً.

قوله: (لَا تَحْتَجِلْ) فيه دليل على تحريم الاكتحال على المرأة في أيام عدتها من موت زوجها سواء احتاجت إلى ذلك أم لا. وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره «اجْعَلِيهِ بِاللَّيْلِ وَاسْحَبِيهِ بِالنَّهَارِ» ولفظ أبي داود «فَتَحْتَجِلِينَ بِاللَّيْلِ وَتَغْسِلِينَ بِالنَّهَارِ» قال في الفتح: ووجه الجمع بينهما أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل. وإذا احتاجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه، فإذا فعلت مسحته بالنهار. وتأول بعضهم حديث الباب على أنه لم يتحقق الخوف على عينها. وتعقب بأن في حديث الباب المذكور: «فَخَشَوْا عَلَى عَيْنِهَا» في رواية لابن منده «وَقَدْ خَشِيتُ عَلَى بَصَرِهَا» وفي رواية لابن حزم: «إِنِّي أَخَشَى أَنْ تَنْفَعِيَ عَيْنُهَا قَالَ: لَا، وَإِنْ انْفَقَتْ» قال الحافظ وسنده صحيح. ولهذا قال مالك في رواية عنه بمنع مطلقاً. وعنه: يجوز إذا خافت على عينها بما لا طيب فيه، وبه قالت الشافعية مقيداً بالليل. وأجابوا عن قصة المرأة باحتمال أنه كان يحصل لها البرء بغير كحل كالضميد بالصبر.

ومنهم من تأول النهي على كحل مخصوص وهو ما يقتضي الترتين به، لأن محض السداوي قد يحصل بما لا زينة فيه فلم ينحصر فيما فيه زينة. وقالت طائفة من العلماء: يجوز ذلك ولو كان فيه طيب، وحلوا النهي على الترتين جمعاً بين الأدلة.

قوله: (فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا) المراد بالأحلاس: الثياب، وهي بمهملتين جمع حلس بكسر ثم سكون: وهو الثوب، أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة.

قوله: (أَوْ شَرِّ بَيْتِهَا) هو أضعف موضع فيه كالأمكنة المظلمة ونحوها، والشك من الراوي.

قوله: (فَمَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَغْرَةٍ) البعرة بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة ويجوز فتحها، وفي رواية مطرّف وإبْن

فانقضت عدتها. ويحتمل أنه أبانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها إحداً. وقد أعل البيهقي الحديث بالانقطاع فقال: لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء. وتعقب بأنه قد صححه أحمد، وقد ورد معنى حديث أسماء من حديث ابن عمر بلفظ: «لا إحداً فوق ثلاث» قال أحمد: هذا منكراً، والمعروف، عن ابن عمر من رايه. ويحتمل أن يكون هذا لغیر المرأة المعتدة فلا نكارة فيه بخلاف حديث أسماء.

وقال أبو حنيفة وأبو عبيد وأبو ثور وبعض المالكية والشافعية، وحكاها أيضاً في «البحر» عن أمير المؤمنين عليّ وزيد بن عليّ والنصور بالله والثوريّ والحسن بن صالح أنه يلزمها الإحداً. والحقّ الاقتصار على مورد النصّ عملاً بالبراءة الأصلية فيما عداها، فمن ادعى وجوب الإحداً على غير المتوفى عنها فعليه الدليل وأما المطلقة قبل الدخول فقال في الفتح: إنه لا إحداً عليها اتفاقاً.

قوله: (فوق ثلاث) فيه دليل على جواز الإحداً على غير الزوج من قريب ونحوه ثلاث ليالٍ فما دونها، وتخريجه فيما زاد عليها، وكان هذا القدر أبيض لأجل حظّ النفس ومراعاتها وغلبة الطباع البشرية. وأما ما أخرجه أبو داود في المراسيل من حديث عمرو بن شعيب «أن النبي ﷺ رخص للمرأة أن تحب عليّ أيتها سبعة أيام، وعلى من سواها ثلاثة أيام» فلو صحّ لكان مخصصاً للأب من هذا العموم لكنه مرسل. وأيضاً عمرو بن شعيب ليس من التابعين حتى يدخل حديثه في المرسل. وقال الحافظ: يحتمل أن أبا داود لا يخصّ المرسل برواية التابعي.

قوله: (والله ما لي بالطيب من حاجة) إشارة إلى أن آثار الحزن باقية عندها لكنها لم يسعها إلا امتثال الأمر.

قوله: (وقد اشتكت عينيها) قال ابن دقيق العيد: يجوز فيه وجهان: ضمّ التّون على الفاعلية على أن تكون العين هي المشتكى، وفتحها على أن يكون في اشتكت ضميراً للفاعل، ويرجح الأول أنه وقع في مسلم «عينها» وعليها اقتصر النووي.

قوله: (أفكحلهما) بضمّ الحاء.

قوله: (ففتقن به) بفاء ثم مشأ من فوق ثم قافو ثم مشأ فوقية ثم ضاد معجمة، فسرّه مالك بأنها تمسح به جلدها، وفي النهاية فرجها، وأصل الفض: الكسر: أي تكسر ما كانت فيه وتخرج منه بما فعلت بالذّابة. وفي رواية للنسائي «تقبص» بعد القاف باء موحدة ثم صاد مهملة، والقبص: الأخذ بأطراف

فانقضت عدتها. ويحتمل أنه أبانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها إحداً. وقد أعل البيهقي الحديث بالانقطاع فقال: لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء. وتعقب بأنه قد صححه أحمد، وقد ورد معنى حديث أسماء من حديث ابن عمر بلفظ: «لا إحداً فوق ثلاث» قال أحمد: هذا منكراً، والمعروف، عن ابن عمر من رايه. ويحتمل أن يكون هذا لغیر المرأة المعتدة فلا نكارة فيه بخلاف حديث أسماء.

قوله: (لا يحل) استدللّ بذلك على تحريم الإحداً على غير الزوج وهو ظاهر، وعلى وجوب الإحداً على المرأة التي مات زوجها. وتعقب بأن الاستثناء وقع بعد النفي، وهو يدلّ على مجرد الجواز لا الوجوب. وردّ بأنّ الوجوب استفيد من دليل آخر كالإجماع.

وتعقب بأنّ المنقول عن الحسن البصريّ أن الإحداً لا يجب كما أخرجه عنه ابن أبي شيبة. وروي أيضاً عن الشعبيّ أنه كان لا يعرف الإحداً وقيل: إن السياق دالّ على الوجوب.

قوله: (لأمرأة) تمسك بمفهومه الحنفية فقالوا: (لا يجب) الإحداً على الصّغيرة، وخالفهم الجمهور فأوجبوا عليها كالعبد. وأجابوا عن التقيّد بالمرأة بأنه خرج مخرج الغائب، وظاهر الحديث عدم الفرق بين المدخولة وغيرها والحرّة والأمة. قوله: تؤمن بالله واليوم الآخر) استدللّ به الحنفية وبعض المالكية على عدم وجوب الإحداً على الذّمية. وخالفهم الجمهور، وأجابوا بأنه ذكر للمبالغة في الزجر فلا مفهوم له. وقال النووي: التّقييد بوصف الإيمان لأنّ المتصف به هو الذي ينقاد للشرع. ورجّح ابن دقيق العيد الأول. وقد أجاب ابن القيم في الهدي عن هذا التّقييد بما فيه كفاية فراجع.

قوله: (تجد) بضمّ أوله وكسر ثانيه من الرباعيّ ويموز بفتح أوله وضمّ ثانيه من الثلاثي. قال أهل اللغة: أصل الإحداً: المنع، ومنه تسمية البوّاب حداً لمنعه الدّاخل، وتسمية العقوبة حداً لأنها تردع عن المعصية قال ابن درستويه: معنى الإحداً: منع المعتدة نفسها للزّينة وبدنها للطّيب ومنع الخطّاب خطبتها، وحكى الخطّابيّ أنه يروى بالجمع والحاء والحاء أشهر. وهو بالجمع مأخوذ من جددت الشيء إذا قطعت، فكان المرأة انقطعت عن الزّينة.

قوله: (على ميت) استدللّ به من قال: إنه لا إحداً على امرأة

٢٩٥٨- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا، فَخَرَجَتْ تَجِدُ نَحْلًا لَهَا، فَلَقِيَهَا رَجُلٌ فَتَهَاها، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَخْرِجِي فَنُجِدِي نَحْلَكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَصِدِّي مِنْهُ أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٢١) وَمُسْلِمٌ (١٤٨٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٩٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٣٤) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٩/٦).

٢٩٥٩- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ قَالَتْ: لَمَّا أَصِيبَ جَعْفَرُ أَثَانًا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «تَسَلِّي ثَلَاثًا ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتَ». وَفِي رَوَايَةٍ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ الثَّالِثَ مِنْ قَتْلِ جَعْفَرٍ، فَقَالَ: لَا تُحِدِّي بَعْدَ يَوْمِكَ هَذَا» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٦/٣٦٩ و ٤٣٨)، وَهُوَ مُتَّوَلٌّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الْإِحْدَادِ وَالْجُلُوسِ لِلتَّعْزِيَةِ.

حديث أم سلمة الأول قال البيهقي: روي موقوفًا، والمرفوع من رواية إبراهيم بن طهمان، وهو ثقة من رجال الصحيحين، وقد ضعه ابن حزم، ولا يلتفت إلى ذلك، فإن الدارقطني قد جزم بأن تضعيف من ضعه إنما هو من قبل الإرجاء، وقد قيل إنه رجع عن ذلك. وحديثها الثاني أخرجه أيضًا الشافعي، وفي إسناده المغيرة بن الصَّحَّاح عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن مولى لها عن أم سلمة.

وقد أحله عبد الحق والمنذري بجهالة حال المغيرة ومن فوقه. قال الحافظ: وأعلَّ بما في الصحيحين عن زينب بنت أم سلمة سمعت أم سلمة تقول: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا وَقَدْ أَشْتَكَيْتُ عَيْنَهَا» الحديث وقد تقدَّم، وقد حسن إسناده حديثها المذكور في الباب الحافظ في بلوغ المرام. وحديث أسماء بنت عميس أخرجه ابن حبان وصححه. وقد تقدَّم الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا.

قوله: (ثُنِي) بضم أوله.

قوله: (وَلَا تَكْتَجِلْ) قد تقدَّم الكلام عليه.

قوله: (وَلَا تَطْيِبْ) فيه تحريم الطيب على المعتدة وهو كل ما يسمى طيبًا ولا خلاف في ذلك، وقد استثنى صاحب البحر اللينور والبنفسج والعرار، وعلل ذلك بأنها ليست بطيب، ثم قال: أما البنفسج ففيه نظر.

قوله: (وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ) بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة، وهو بالإضافة: برود اليمن،

الأنامل. قال الأصبهاني وابن الأثير: هو كناية عن الإسراع: أي تذهب بسرعة إلى منزل أبيها لكثرة جفائها بقبح منظرها أو لشدة شوقها إلى الأزواج لبعدها عنها. قال ابن قتيبة: سألت الحجازيين عن الافتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لا تمس ماء ولا تقلم ظفرًا ولا تزيل شعرًا، ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر، ثم تفتض: أي تكسر ما كانت فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها فلا يكاد يعيش ما تفتض به.

قال الحافظ: وهذا لا يخالف تفسير مالكٍ لكنه أخص منه لأنه أطلق الجلد فتبين أن المراد به جلد القبل. والافتضاض بالفاء: الاختسال بالماء العذب لإزالة الوسخ حتى يصير بيضاء نقية كالفضة.

بَابُ مَا تَجْتَنِبُ الْحَادَّةُ وَمَا رُخِّصَ لَهَا فِيهِ

٢٩٥٥- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: «كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَكْتَجِلْ، وَلَا نَطْيِبْ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطَّهْرِ إِذَا اغْتَسَلْتَ إِحْدَانًا مِنْ مَجْهِبِهَا فِي بُدَّةٍ مِنْ كُنْتِ أَطْفَارًا. أَخْرَجَاهُ. وَفِي رَوَايَةٍ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَجِلْ لَامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا لَا تَكْتَجِلْ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَسْ طِيًّا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ بُدَّةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَطْفَارٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٨٥/٥) (خ: ٥٣٤١ و ٥٣٤٢) (م: ٩٣٨). وَقَالَ فِيهِ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ: «لَا تُحِدْ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا الْمَرْأَةُ فَإِنَّهَا تُحِدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

٢٩٥٦- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعَصَّرَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمُمْتَنَعَةَ، وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَجِلْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٣٠٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣٠٤) وَالنَّسَائِيُّ (٦/٢٠٣).

٢٩٥٧- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوَفِّي أَبُو سَلَمَةَ وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَيَّ صَبْرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ؟ فَقُلْتُ: إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ، قَالَ: إِنَّهُ يَنْشَبُ الزَّوْجَةُ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَتَنْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ وَلَا تَنْشِطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ فَإِنَّهُ خِضَابٌ، قَالَتْ: قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَشْتِطُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: بِالسِّدْرِ تُغْلِقِينَ بِهِ رَأْسَكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٠٥) وَالنَّسَائِيُّ (٦/٢٠٤).

يجمّله.

وظاهر حديث أم سلمة هذا أنه يجوز للمرأة المعتدة عن موت أن تجعل على وجهها الصبر بالليل وتنزع به النهار لأنه يحسن الوجه فلا يجوز فعله في الوقت الذي تظهر فيه الزينة وهو النهار، ويجوز فعله بالليل لأنها لا تظهر فيه.

قوله: (وَلَا تَمَشْطِي بِالطَّبِيبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ) فيه دليل على أنه لا يجوز للمرأة أن تمشط بشيء من الطيب أو بما فيه زينة كالحناء، ولكنها تمشط بالسدر.

قوله: (تَغْلِفِينَ بِرَأْسِكِ) الغلاف في الأصل الغشاوة، وتغليف الرأس أن تجعل عليه من الطيب أو السدر ما يشبه الغلاف. قال في القاموس: تغلف الرجل واختلف حصل له غلاف.

قوله: (تَجِدُ) بفتح أوله وضَمّ الجيم بعدها دالّ مهملة: أي تقطع غلّا لها، وظاهر إسنه ﷺ لها بالخروج لجدّ النخل يدلّ على أنه يجوز لها الخروج لتلك الحاجة ولما يشابهها بالقياس. وقد بَوَّبَ النوويّ لهذا الحديث فقال: باب جواز خروج المعتدة البائن من منزلها في النهار للحاجة إلى ذلك ولا يجوز لغير حاجة وقد ذهب إلى ذلك عليّ رضي الله عنه وأبو حنيفة والقاسم والمنصور بالله، ويدلّ على اعتبار الغرض الدنيّ أو الدنيويّ تعليله ﷺ بالصدقة أو فعل الخير. ولا معارضة بين هذا الحديث وبين قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجُنَّ﴾ الآية.

بل الحديث مخصّصٌ لذلك العموم بالشعور به من النهي فلا يجوز الخروج إلا للحاجة لغرض من الأغراض. وذهب الثوريّ والليث ومالك والشافعيّ وأحمد وغيرهم إلى أنه يجوز لها الخروج في النهار مطلقاً، وتمسكوا بظاهر الحديث، وليس فيه ما يدلّ على اعتبار الحاجة، وغايته اعتبار أن يكون الخروج لقربة من القرب كما يدلّ على ذلك آخر الحديث، وتما يؤيد مطلق الجواز في النهار القياس على المتوفى عنها كما سيأتي.

قوله (تَسْلِي) بفتح أوله وبعده سينّ مهملة مفتوحة وتشديد اللام أي البسي السلاب: وهو ثوب الإحدا. وقيل: هو ثوب أسود تغطّي به رأسها، وقد قدّمنا الكلام على حديث أسماء هذا وكيفية الجمع بينه وبين الأحاديث القاضية بوجوب الإحدا.

بَابُ إِنْ تَعَتَدَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا؟

٢٩٦٠- عَنْ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ قَالَتْ: «خَرَجَ زَوْجِي فِي

يعصب غزلها: أي يربط ثم يصبغ ثم ينسج معصوباً فيخرج موثى لبقاء ما عصب منه أبيض لم يتصبغ، وإنما يتصبغ السدى دون اللحمة. وقال السهيلي: إن العصب نبات لا ينبت إلا باليمن، وهو غريب، وأغرب منه قول الداودي: إن المراد بالثوب العصب: الخضرة وهي الحبرة، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبوغة إلا ما صبغ بسوادٍ فرخص فيه مالك والشافعيّ لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن وقال الإمام محيي: لها لبس البياض والسواد والأكهب وما يلي صبغه والحناء والزقر والودع. وكره عروة العصب أيضاً، وكره مالك غليظه. قال النووي: الأصح عند أصحابنا تحرجه مطلقاً، والحديث حجة عليهم. قال النووي: ورخص أصحابنا ما لا يتزّين به ولو كان مصبوغاً. واختلف في الحرير، فالأصح عند الشافعية منعه مطلقاً مصبوغاً أو غير مصبوغٍ لأنه من ثياب الزينة وهي ممنوعة منها. قال في «البحر»: مسألة: ويجرم من اللباس المصبوغ للزينة ولو بالمغرة والحرير وما في منزلته لحسن صناعته والمطرز والمنقوش بالصبغ والخليّ جميعاً. قال في الفتح: وفي التحليّ بالذهب والفضة واللؤلؤ ونحوه وجهان الأصح جوازه، وفيه نظر لأنه من الزينة، ويصدق عليه أيضاً اسم الحليّ المنهي عنه في حديث أم سلمة المذكور.

قوله: (فِي بُيُوتِهِ) بضمّ التّون وسكون الواحدة بعدها معجمة: وهي كالمقطعة من الشيء. وتطلق على الشيء اليسير.

قوله: (مِنْ كُسْتٍ أَظْفَارٍ) بضمّ الكاف وسكون المهملة وبعدها مثناة فوقية، وفي رواية «مِنْ قُسْطٍ» بفتح مضمومة كما في الرواية الأخرى المذكورة وهو بالإضافة إلى أظفار وفي الرواية الأخرى «مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ» وهو أصوب، وخطأ القاضي عياض رواية الإضافة. قال النووي: القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور وليس من مقصود الطيب رخص فيه للمغتسلة من الحيض إزالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب. وقال البخاري: القسط والكست مثل الكافور والقافور، انتهى، وروي كسط بالطاء بإبدال الكاف من القاف. قال في النهاية: وقد تبدل الكاف من القاف، وقد استدللّ بهذا أنه يجوز للمرأة استعمال ما فيه منفعة لها من جنس ما منعت منه.

قوله: (وَلَا الْمُشَقَّةَ) أي المصبوغة بالمشق وهو المغرة.

قوله: (يَشُبُّ الْوَجْهَ) بفتح أوله وضَمّ الشين المعجمة: أي

يكون غير مشهور، وحديث ابن عباسٍ سكت عنه أبو داود، وفي إسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال، ولكنه قد رواه النسائي من غير طريقه.

قوله: (عَنْ فَرِيعَةَ) بَضَمُ الْفَاءِ وَفَتْحُ الرَّاءِ وبعدها تَحِيَّةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ، ويقال لها: الفارعة، وهي بنت مالك بن سنانٍ أخت أبي سعيد الخدري وشهدت بيعة الرضوان، وقد استدلت بحديثها هذا على أَنَّ المتوفى عنها تعتد في المنزل الذي بلغها نعي زوجها وهي فيه ولا تخرج منه إلى غيره، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وقد أخرج ذلك عبد الرزاق عن عمر وعثمان وابن عمر، وأخرجه أيضًا سعيد بن منصور عن أكثر أصحاب ابن مسعود والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسعيد بن المسيب وعطاء، وأخرجه حماد عن ابن سيرين، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد قال ابن عبد البر وقد قال بحديث الفرعية جماعة من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر ولم يطمعن فيه أحد منهم.

وقد روي جواز خروج المتوفى عنها للعذر عن جماعة منهم عمر، أخرج عنه ابن أبي شيبة «أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَهَا يَتَأَصَّحُّ يَوْمَئِهَا» وَأَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَخَّصَ لَهَا فِي بَيَاضِ يَوْمِهَا. وأخرج عبد الرزاق عن ابن عمر أَنَّهُ كَانَ لَهُ ابْنَةٌ تَعْتَدُ مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا فَكَانَتْ تَأْتِيهِمْ بِالنَّهَارِ فَتَحَدِّثُ إِلَيْهِمْ، فَإِذَا كَانَ بِاللَّيْلِ أَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهَا.

وأخرج أيضًا عن ابن مسعود في نساءٍ نعي إليهن أزواجهن وتشكين الوحشة، فقال ابن مسعود: يجتمعن بالنهار ثم ترجع كل امرأةٍ منهن إلى بيتها بالليل. وأخرج سعيد بن منصور عن علي رضي الله عنه أَنَّهُ جَوَّزَ لِلْمَسَافِرَةِ الْإِنْتِقَالَ، وَرَوَى الْحَجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ: «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ بَأْنَ أَبَاهَا مَرِيضٌ وَأَنَّهَا فِي عِدَّةٍ وَفَاةٍ فَأُذِنَتْ لَهَا فِي وَسَطِ النَّهَارِ» وأخرج الشافعي وعبد الرزاق عن مجاهدٍ مرسلاً «أَنَّ رَجُلًا اسْتَشْهِدُوا بِأَخِيهِ، فَقَالَ نِسَاءُهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَسْتَوْجِشُ فِي بَيُوتِنَا أَفْتَيْتَ عِنْدَ إِخْدَانَا؟ فَأَذِنَ لَهُنَّ أَنْ يَتَحَدَّثْنَ عِنْدَ إِخْدَاهُنَّ، فَإِذَا كَانَ وَقْتُ النَّوْمِ فَأَوِي كُلُّ وَاحِدَةٍ إِلَى بَيْتِهَا» وحكي في «البحر» عن علي رضي الله عنه وابن عباسٍ وعائشة وجابر والقاسمية أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ مِنْ مَوْضِعِ عِدَّتِهَا لِقَوْلِهِ: «يَتَرَبَّصْنَ» ولم يخص مكاناً، والبيان لا يؤخر عن

طَلَبِ أَغْلَاجٍ لَهُ فَأَذَرَهُمْ فِي طَرَفِ الْقُدُومِ فَقَتَلُوهُ، فَأَتَانِي نَعْيُهُ وَأَنَا فِي دَارِ شَامِيَةٍ مِنْ دُورِ أَهْلِي، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ نَعْيَ زَوْجِي أَتَانِي فِي دَارِ شَامِيَةٍ مِنْ دُورِ أَهْلِي، وَلَمْ يَدَعْ نَفَقَةً وَلَا مَالًا وَرِثَةً، وَلَيْسَ الْمَسْكُونُ لَهُ، فَلَوْ تَحَوَّلْتُ إِلَى أَهْلِي وَإِخْوَتِي لَكَانَ أَرْفَقَ لِي فِي بَعْضِ شَأْنِي، قَالَ: تَحَوَّلِي فَلَمَّا خَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ إِلَى الْحَجَرَةِ دَعَانِي أَوْ أَمَرَ بِي فَدُعِيتُ، فَقَالَ: أَمَكْنِي فِي بَيْتِكَ الَّذِي أَتَاكَ فِيهِ نَعْيُ زَوْجِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَ، قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: وَأَرْسَلْتُ إِلَيَّ عُمَاسًا فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَخَذَ بِهِ. رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ٦/٤٢٠) (د: ٢٣٠٠) (ت: ١٢٠٤) (ن: ٦/١٩٩) (هـ: ٢٠٣١)، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ إِسْرَافَ عُمَاسٍ.

٢٩٦١- وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ» نُسِخَ ذَلِكَ بِآيَةِ الْيَرَاثِ بِمَا قَرَضَ اللَّهُ لَهَا مِنَ الرِّبْعِ وَالثَّمَنِ، وَنُسِخَ أَجَلَ الْخَوْلِ أَنْ يُجْعَلَ أَجْلُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٦/٢٠٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٩٨).

حديث فرعية أخرجها أيضًا مالك في الموطأ والشافعي والطبراني وابن حبان والحاكم وصحاحه، وأعله ابن حزم وعبد الحق بجهالة حال زينب بنت كعب بن عجرة الزاوية له عن الفرعية، وأجيب بأن زينب المذكورة وثقها الترمذي وذكرها ابن فتحون وغيره في الصحابة.

وأما ما روي عن علي بن المديني أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهَا عَنْهَا غَيْرَ سَعْدِ بْنِ إِسْحَاقَ فَمُرْدُودٌ بِمَا فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ كَعْبَ بْنِ عَجْرَةَ عَنْ عَمَّتِهِ زَيْنَبَ فِي فَضْلِ الْإِمَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَدْ أَعْلَلَ الْحَدِيثَ أَيْضًا بِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ سَعْدَ بْنَ إِسْحَاقَ. وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ بِأَنَّهُ قَدْ وَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ أَنْتَهَى.

ووثقه أيضًا يحيى بن معين والذارقطني، وقال أبو حاتم: صالح الحديث وروى عنه جماعة من أكابر الأئمة، ولم يتكلم فيه بجرح، وغاية ما قاله فيه ابن حزم وعبد الحق أَنَّهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ، وَهَذِهِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ، فَإِنَّ مِنْ يَرَوِي عَنْهُ مِثْلَ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَالدَّارَوَرْدِيِّ وَابْنِ جَرِيرٍ وَالزَّهْرِيِّ مَعَ كَوْنِهِ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ كَيْفَ

حنيفة وأصحابه. وقد أخرج أحمد والنسائي من حديث فاطمة بنت قيس أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لِرُزُوجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ» وفي لفظ آخر «إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ عَلَى رُزُوجِهَا مَا كَانَتْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ فَلَا نَفَقَةَ وَلَا سُّكْنَى» وسأيتي هذا الحديث في باب النفقة والسكنى للمعتدة الرجعية، وهو نص في محل النزاع، والقرآن والسنة إنما دلا على أَنَّهُ يجب على المتوفى عنها زوجها لزومها لبنتها، وذلك تكليف لها وحديث الفريضة إنما دل على هذا فهو واضح في أَنَّ السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ ليستا من تكليف الزوج، ويؤيد هذا أَنَّ الَّذِي فِي الْقُرْآن فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ هُوَ إِيْجَابُ النَّفَقَةِ لَذَاتِ الْحَمْلِ لَا غَيْرَ، وَفِي الْبَقَرَةِ إِيْجَابُهَا لِلْمُطَلَّقاتِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ عُمُومِهَا الْبَائِثَةُ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلاً، لِذِكْرِ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهَا كَمَا سَيَأْتِي. وَخَرَجَتْ أَيْضاً الْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِآيَةِ الْأَحْزَابِ فَخَرَجَتْ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا مِنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَا سُّكْنَى لَهَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ»، وَقَوْلُهُ: «أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ» فِي الرَّجْعِيَّاتِ لظَاهِرِ السِّيَاقِ كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقَ ذَلِكَ. إِذَا تَرَقَّرَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ النَّفَقَةِ أَوْ السُّكْنَى لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا، كَمَا عَلِمْتَ أَنَّ السُّنَّةَ قَاضِيَةٌ بِعَدَمِ الْوَجوبِ. وَأَمَّا حَدِيثُ الْفَرِيعَةِ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِمَا مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الْوَجوبِ كَمَا اسْتَدَلَّ بِهِمَا مَنْ قَالَ بِالْوَجوبِ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْإِحْتِمَالِ، وَالْحَمْتَلِ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ. وَقَدْ أَطَالَ صَاحِبُ الْهُدَى الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَحَرَّرَ فِيهَا الْمَذَاهِبَ تَحْرِيراً نَفِيساً. فَمَنْ رَامَ الْوُقُوفَ عَلَى تَفَاصِيلِهَا فَلْيَرْاجِعْهُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَفَقَةِ الْمُبْتَوِّاتِ وَسُكْنَاهَا

٢٩٦٢- عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا قَالَ: «لَيْسَ لَهَا سُّكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا قَالَتْ: «طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُّكْنَى وَلَا نَفَقَةً». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ (حس: ٦/٤١١ و٤١٢) (م: ١٤٨٠) (٤٤٢ و٤٤٣) (د: ٢٢٨٨) (ت: ١١٨٠) (ن: ٦/٢١٠) (هـ: ٢٠٣٥). وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا أَيْضاً قَالَتْ: «طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُعْتَدَ فِي أَهْلِي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٦٣- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ: «أَلَمْ تَرَيَ إِلَى

الْحَاجَةِ. وَعَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَمُوزُ: ثُمَّ قَالَ: فَرُغَ: وَهِيَ الْخُرُوجُ نَهَارًا وَلَا تَبِيتَ إِلَّا فِي مَنَازِلِهَا إِيْجَاعًا..

وَحِكَايَةُ الْإِيْجَاعِ رَاجِعَةٌ إِلَى مَبِيتِهَا فِي مَنَازِلِهَا لَا إِلَى الْخُرُوجِ نَهَارًا فَإِنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا عُرِفَتْ. وَحَدِيثُ فَرِيعَةٍ لَمْ يَأْتِ مِنْ خَالِفِهِ بِمَا يَنْتَهِزُ لِمُعَارَضَتِهِ، فَالْتِمَسْتُ بِهِ مَتَعِينَ، وَلَا حُجَّةَ فِي أَقْوَالِ أَفْرَادِ الصَّحَابَةِ، وَمُرْسَلُ مَجَاهِدٍ لَا يَصْلُحُ لِلِاحْتِجَاجِ بِهِ عَلَى فَرَضِ انْفِرَادِهِ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْمُرَاسِيلَ مُطْلَقًا. وَأَمَّا إِذَا عَارَضَهُ مَرْفُوعٌ أَصَحُّ مِنْهُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ النِّزَاجِ فَلَا يَحِلُّ التَّمَسُّكُ بِهِ بِإِيْجَاعٍ مِنْ يَعْتَدُّ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا لَا تَسْتَحِقُّ السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ وَالْكِسْفَةَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: حَفِظْتُ عَنْ أَرْضِي بِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ نَفَقَةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا وَكِسْفَتَهَا حَوْلًا مَنْسُوخَتَانِ بِآيَةِ الْمِيرَاثِ وَلَمْ أَعْلَمْ مُخَالَفًا فِي نَسْخِ نَفَقَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا وَكِسْفَتِهَا سَنَةً أَوْ أَقَلَّ مِنْ سَنَةٍ. ثُمَّ قَالَ مَا مَعْنَاهُ: إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَكْمُ السُّكْنَى حَكْمَهَا لِكُونِهَا مَذْكُورَةٌ مَعَهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ لَهَا السُّكْنَى.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَيْضاً فِي كِتَابِ الْعَدَدِ: الْإِخْتِيَارُ لَوَرُثَةِ الْمَيِّتِ أَنْ يَسْكُنَهَا، لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ فَرِيعَةٍ «أَمْكُثِي فِي بَيْتِكَ» وَقَدْ ذَكَرْتُ أَنَّهُ لَا يَبْتَ لِرُزُوجِهَا، يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ سَكْنَاهَا فِي بَيْتِ زَوْجِهَا إِذَا كَانَ لَهُ بَيْتٌ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى. وَأَجِيبُ عَنِ الاسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَنَّ نَسْخَ بَعْضِ الْمُدَّةِ إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ نَسْخَ نَفَقَةِ الْمَنْسُوخِ وَكِسْفَتِهِ وَسَكْنَاهُ دُونَ مَا لَمْ يَنْسَخْ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَأَجِيبُ عَنِ الاسْتِدْلَالِ بِهِ بِحَدِيثِ فَرِيعَةٍ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ لِأَنَّهَا قَالَتْ: «وَلَيْسَ الْمُسْكِنُ لَهُ وَلَمْ يَدْخُ نَفَقَةً وَلَا مَالًا» فَامْرَأَةٌ بِالْوُقُوفِ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ زَوْجُهَا وَمِلْكُ الْغَيْرِ لَا يَسْتَحِقُّ غَيْرَهُ الْوُقُوفُ فِيهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ قَضِيَّةً عَيْنٍ مَوْقُوفَةٍ.

وَقَدْ حَكِيَ فِي «الْبَحْرِ» الْقَوْلُ بِوَجوبِ نَفَقَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَهَادِيٍّ وَالْقَاسِمِ وَالنَّاصِرِ وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ وَعَدَمِ الْوَجوبِ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَمَالِكٍ وَالْوَجوبِ لِلْحَامِلِ لَا الْحَائِلِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَشَرِيحِ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى. وَحَكِيَ أَيْضاً الْقَوْلُ بِوَجوبِ السُّكْنَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَأُمِّ سَلَمَةَ وَمَالِكٍ وَالْإِمَامِ يَحْيَى وَالشَّافِعِيَّةِ، وَعَدَمِهِ عَنْ مَوْلَانَا عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَمْرِو وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي

عروة في هذه الرواية إلى جدّها.

قوله: (بُسَمًا صَنَعْتَ) في رواية للبخاري (بُسَمًا صَنَعَ) أي زوجها في تمكينها من ذلك أو أبوها في موافقتها.

قوله: (أَمَّا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذَلِكَ) كأنها تشير إلى أن سبب الإذن في انتقال فاطمة ما في الرواية الثانية المذكورة من أنها كانت في مكان وحش، أو إلى ما وقع في رواية لأبي داود (إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ).

قوله: (وَحَشٍ) بفتح الواو وسكون المهملة بعدها معجمة: أي مكان لا أنيس به.

وقد استدل بأحاديث الباب من قال: إِنَّ المَطلَقة بَائنًا لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى زَوْجِهَا شَيْئًا مِنَ النِّفْقَةِ وَالسَّكْنَى، وقد ذهب إلى ذلك أحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وأتباعهم، وحكاها في «البحر» عن ابن عباس والحسن البصري وعطاءٍ والشَّعْبِيّ وابن أبي ليلى والأوزاعي والإمامية والقاسم وذهب الجمهور كما حكى ذلك صاحب الفتح عنهم إلى أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا، ولها السَّكْنَى. واحتجوا لإثبات السَّكْنَى بقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ﴾، وإسقاط النِّفْقَةِ بمفهوم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَنْفَقَ﴾. واحتجوا بأنَّ أُولَاتِ حَمَلٍ فَانْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَمَضِيَ خَلْفُهُنَّ، فَإِنْ مَفَوهَمَ أَنْ غَيْرَ الْحَامِلِ لَا نَفَقَةَ لَهَا، وإلا لم يكن لتخصيصها بالذكر فائدة.

وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والثوري وأهل الكوفة من الحنفية وغيرهم والنَّاصِرُ والإمام يحيى إلى وجوب النِّفْقَةِ والسَّكْنَى. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾، فإن آخر الآية وهو النهي عن إخراجهن يدل على وجوب النِّفْقَةِ والسَّكْنَى، ويؤيده قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ﴾ الآية وذهب الهادي والمؤيد بالله وحكاها في «البحر» عن أحمد بن حنبل إلى أنها تستحق النِّفْقَةَ دون السَّكْنَى. واستدلوا على وجوب النِّفْقَةِ بقوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مِشَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ الآية، وبقره تعالى: ﴿وَلَا تَضَارَّوهُنَّ﴾، وبأن الزوجة المطلقة بئنا محبوسة بسبب الزوج. واستدلوا على عدم وجوب السَّكْنَى بقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾؛ فإنه أوجب أن تكون حيث الزوج، وذلك لا يكون في البائنة. وأرجع هذه الأقوال الأول لما

فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة، فخرجت، فقال: بَسَمًا صَنَعْتَ، فقال: أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فاطمة، فقالت: أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذَلِكَ، مَتَّقِي عَلَيْهِ (حم: ٦/٤١٢) (خ: ٥٣٢٥) (م: ١٤٨٠). وفي رواية: «أَنَّ عَائِشَةَ عَابَتْ ذَلِكَ أَشَدَّ الْعَيْبِ وَقَالَتْ: إِنَّ فاطمة كانت في مكان وحش فحيف على ناحيتها، فلذلك أرخص لها رسول الله ﷺ زَواهُ البُخَارِيُّ (٥٣٢٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٩٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٣٢).

٢٩٦٤- وَعَنْ فاطمة بنت قيس قالت: «قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ زُوجِي طَلَّقَنِي فَلَا تَأْخِافُ وَأَخَافُ أَنْ يَفْتَحِمَ عَلَيَّ، فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ». زَواهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٢) وَالتَّسَائِي (٤١٢/٦).

٢٩٦٥- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَ بِحَدِيثِ فاطمة بنت قيس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ، فَأَخَذَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدٍ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ وَقَالَ: وَتِلْكَ تَحَدَّثُ بِبَيْتِلْ هَذَا؟ قَالَ عُمَرُ: لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا تَذَرِي لَعَلَّهَا حَظِظَتْ أَوْ نَسِيتَ». زَواهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٠) (٤٦).

٢٩٦٦- وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ قَالَ: «أَرْسَلَ مَرْوَانَ قَبِيصَةَ بْنَ دُؤَيْبٍ إِلَى فاطمة، فَسَأَلَهَا فَخَبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ أَبِي حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ الْإِمَامَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى بَعْضِ الْيَمَنِ فَخَرَجَ مَعَهُ زَوْجُهَا، فَبَعَثَ إِلَيْهَا بِطَلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ لَهَا، وَأَمَرَ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَيْعَةَ وَالْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ أَنْ يَنْفِقَا عَلَيْهَا، فَقَالَا: لَا وَاللَّهِ مَا لَهَا نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: لَا نَفَقَةَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا، وَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِنْتِقَالِ فَأَذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ: أَيْنَ أَتَيْتِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَكَانَ أَعْمَى نَفَعَ نِيَابَهَا عِنْدَهُ وَلَا يُبْصِرُهَا، فَلَمْ تَزَلْ هُنَاكَ حَتَّى مَضَتْ عِدَّتُهَا، فَأَتَتْكَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةَ، فَرَجَعَ قَبِيصَةَ إِلَى مَرْوَانَ فَخَبَرَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ، فَسَأَخَذَ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ فاطمة حين بلغها ذلك: يَبْنِي وَيَبْنِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، حَتَّى قَالَ: «لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْذِلُ بَعْدَ ذَلِكَ امْرَأَةً»، فَأَيُّ امْرَأَةٍ يُخْذِلُ بَعْدَ السَّلَاطَةِ؟ زَواهُ أَحْمَدُ (٤١٤/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٩٠) وَالتَّسَائِي (٢١٠/٦) وَمُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ (١٤٨٠).

قوله: (أَلَمْ تَرِي إِلَى فَلانة بنت الحكم) اسمها عمرة بنت عبد الرحمن بن الحكم، فهي بنت أخي مروان بن الحكم، ونسبها

من المسلمين أنه يرد الخبر بمجرد تجويز نسيان ناقله، ولو كان ذلك مما يقدح به لم يبق حديث من الأحاديث النبوية إلا وكان مقدوحاً فيه، لأن تجويز النسيان لا يسلم منه أحد فيكون ذلك مضياً إلى تعطيل السنن بأسرها، مع كون فاطمة المذكورة من المشهورات بالحفظ كما يدل على ذلك حديثها الطويل في شأن الدجال ولم تسمعه من رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة يخطب به على المنبر فوعته جميعه، فكيف يظن بها أن تحفظ مثل هذا وتسي أمراً متعلقاً بها مقترناً بفراق زوجها وخروجها من بيته واحتمال النسيان أمر مشترك بينهما وبين من اعترض عليها.

فإن عمر قد نسي تيمم الجنب وذكره عمراً فلم يذكر، ونسي قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ إِحْذَاهُنْ فَنُطَارَا﴾ حتى ذكرته امرأة، ونسي ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ حتى سمع أبا بكر يتلوها، وهكذا قال في إنكار عائشة، وهكذا قول مروان سناخذ بالعصمة، وهكذا إنكار الأسود بن يزيد على الشعبي لما سمعه يحدث بذلك، ولم يقل أحد منهم: إن فاطمة كذبت في خبرها.

وأما دعوى أن سبب خروجها كان لفحش في لسانها كما قال مروان لما حدث بحديثها: إن كان بكم شر فحسبكم ما بين هذين من الشر يعني أن خروج فاطمة كان لشر في لسانها، فمع كون مروان ليس من أهل الانتقاد على أجلاء الصحابة والطمعن فيهم، فقد أعاد الله فاطمة عن ذلك الفحش الذي رماها به فإنها من خيرة نساء الصحابة فضلاً وعلماً، من المهاجرات الأوالات، ولهذا ارتضاها رسول الله ﷺ لحبه وإبن حبه أسامة، وتمن لا يحملها رقة الذين على فحش اللسان الموجب لإخراجها من دارها، ولو صح شيء من ذلك لكان أحق الناس بإنكار ذلك عليها رسول الله ﷺ.

قوله: (لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً) فيه دليل على وجوب النفقة للمطلقة باتناً إذا كانت حاملاً، ويدل بمفهومه على أنها لا تجب لغيرها ممن كان على صفتها في البيونة، فلا يرد ما قيل: إنه يدخل تحت هذا المفهوم المطلقة الرجعية إذا لم تكن حاملاً، ولو سلم الدخول لكان الإجماع على وجوب نفقة الرجعية مطلقاً مخصصاً لعموم ذلك المفهوم.

قوله: (واستأذنته في الانتقال فأذن لها) فيه دليل على أنه يجوز للمطلقة باتناً الانتقال من المنزل الذي وقع عليها الطلاق البائن فيه، فيكون مخصصاً لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾

في الباب من النص الصحيح الصريح، وأما ما قيل من أنه مخالف للقرآن فوهم، فإن الذي فهمه السلف من قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ هو ما فهمته فاطمة من كونه في الرجعية لقوله في آخر الآية: ﴿لَسَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُراً﴾، لأن الأمر الذي يرجى إحداثه هو الرجعة لا سواه، وهو الذي حكاه الطبري عن قتادة والحسن والسدي والضحاك، ولم يحك عن أحد غيرهم خلافه.

قال في الفتوح: وحكى غيره أن المراد بالأمر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينحصر، انتهى.

ولو سلم العموم في الآية لكان حديث فاطمة المذكور مخصصاً له، وبذلك يظهر أن العمل به ليس بترك للكتاب العزيز، كما قال عمر فيما أخرجه عند مسلم لما أخبر بقول فاطمة المذكور: «لا تترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا نذري لعلها حفظت أم نسيت» فإن قلت: إن قوله: «وسنة نبينا» يدل على أنه قد حفظ في ذلك شيئاً من السنة يخالف قول فاطمة، لما تقرر أن قول الصحابي: من السنة كذا، له حكم الرفع. قلت: صرح الأئمة بأنه لم يثبت شيء من السنة بخالف قول فاطمة، وما وقع في بعض الروايات عن عمر أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لها السكنى والنفقة» فقد قال الإمام أحمد: لا يصح ذلك عن عمر. وقال الذارقطي: السنة بيد فاطمة قطعاً.

وأيضاً تلك الرواية عن عمر من طريق إبراهيم النخعي، ومولده بعد موت عمر بستين قال العلامة ابن القيم: ونحن نشهد بالله شهادة نسأل عنها إذا لقينا أن هذا كذب على عمر وكذب على رسول الله ﷺ، وينبغي أن لا يحمل الإنسان فرط الانتصار للمذاهب والتعصب على معارضة السنن النبوية الصريحة الصحيحة بالكذب البحت، فلو يكون هذا عند عمر عن النبي ﷺ لخست فاطمة وذووها ولم ينزوا بكلمة ولا دعت فاطمة إلى المناظرة، انتهى. فإن قلت: إن ذلك القول من عمر يتضمن الطعن على رواية فاطمة لقوله: «لقول امرأة لا نذري لعلها حفظت أم نسيت».

قلت: هذا مطعن باطل بإجماع المسلمين للقطع بأنه لم ينقل عن أحد من العلماء أنه رد خبر المرأة لكونها امرأة، فكم من سنة قد تلقها الأمة بالقبول عن امرأة واحدة من الصحابة، هذا لا ينكره من له أدنى نصيب من علم السنة، ولم ينقل أيضاً عن أحد

كما خصص ذلك حديث جابر المتقدم في باب ما تجتنب الحادة. ولا يعارض هذا حديث الفريفة المتقدم لأنه في عدة الوفاة، وقد قدمنا الخلاف في جواز الخروج وعدمه للمطلقة باننا.

بَابُ النَّفَقَةِ وَالسَّكْنَى لِلْمُعْتَذِرَةِ الرَّجْعِيَّةِ

٢٩٦٧- عَنْ فاطمة بنت قيس قالت: «أثبت النبي ﷺ قُلْتُ: إِنَّ زَوْجِي فَلَانًا أَرْسَلَ إِلَيَّ بِطَلَاقٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَهُ النَّفَقَةَ وَالسَّكْنَى فَأَبْرَأَ عَلَيَّ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَيْهَا بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسَّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لِرُجُوعِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ (١٤٤/٦). وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسَّكْنَى لِلْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا مَا كَانَتْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ فَلَا نَفَقَةَ وَلَا سَكْنَى» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٣/١٧٤).

الحديث تفرد برفعه مجالد بن سعيدي وهو ضعيف كما بينته الخطيب في المدرج وقد تابعه في رفعه بعض الرواة. قال في الفتح: ولكنه أضعف من مجالد، وهو في أكثر الروايات موقوف عليها، والرفع زيادة يتعين قبولها كما بيناه في غير موضع، ورواية الضعيف مع الضعيف توجب الارتفاع عن درجة السقوط إلى درجة الاعتبار. والحديث يدل بمنطوقه على وجوب النفقة والسكنى على الزوج للمطلقة رجعيًا، وهو مجمع عليه، ويدل بمفهومه على عدم وجوبها لمن عداها إلا إذا كانت حاملًا لما تقدم في الباب الأول، وقد قدمنا تحقيق ذلك فلا نعيده.

بَابُ اسْتِبْرَاءِ الْأُمَةِ إِذَا مَلَكَتْ

٢٩٦٨- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبْيِ أَوْطَاسٍ: لَا تُوطَأَ حَامِلٌ حَتَّى تَحِيضَ، وَلَا غَيْرَ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضَ» حَيْضَةُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٢/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٥٧).

٢٩٦٩- عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ أَتَى عَلَى امْرَأَةٍ مُجْبِجٍ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ فَقَالَ: لَعْنَةُ يُرِيدُ أَنْ يَلِمَ بِهَا» قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَ لَعْنَةً تَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرَهُ، كَيْفَ يُوَرِّثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ كَيْفَ يَسْتَخْلِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٥/٥) وَمُسْلِمٌ (١٤٤١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٥٦)، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَقَالَ: «كَيْفَ يُوَرِّثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ وَكَيْفَ يَسْتَرْقَهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ وَالْمُجْبِجُ: هِيَ الْحَامِلُ الْمُقْرَبُ».

حديث أبي سعيد أخرجه أيضًا الحاكم وصححه وإسناده حسن. وهو عند الدارقطني من حديث ابن عباس وأعل بالإرسال. وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف. وأخرج الترمذي من حديث العرياض بن سارية «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزَمَ وَطَةَ السَّبَايَا حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بَطُونِهِنَّ» وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة من حديث علي بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُوطَأَ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ» وفي إسناده ضعف وانقطاع.

قوله: (أوطاس) هو واد في ديار هوازن قال القاضي عياض: وهو موضع الحرب بمحني، وبه قال بعض أهل السير. قال الحفاظ: والراجح أنَّ وادي أوطاس غير وادي حنين، وهو ظاهر كلام ابن إسحاق في السير.

قوله: (مُجْبِجٌ) بضم الميم ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة: وهي الحامل التي قد قاربت الولادة على ما فسره المصنف. والحديثان يدلان على أنَّه يحرم على الرجل أن يطأ الأمة المسيية إذا كانت حاملًا حتى تضع حملها. والحديث الأول منهما يدل أيضًا على أنَّه يحرم على الرجل أن يطأ الأمة المسيية إذا كانت حائلاً حتى تستبرأ بحضة وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعية والحنفية والثوري والنخعي ومالك، وظاهر قوله: «وَلَا غَيْرَ حَامِلٍ» أنَّه يجب الاستبراء للبكر، ويؤيده القياس على العدة فإنها تجب مع العلم ببراءة الرحم. وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنَّ الاستبراء إنما يجب في حق من لم تعلم براءة رحمها وأما من علمت براءة رحمها فلا استبراء في حقها. وقد روى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه قال: إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء وهو في صحيح البخاري عنه وسائني. ويؤيد هذا حديث روفيع الآتي فإن قوله فيه: «فَلَا يَنْكِحَنَّ نَيْبًا مِنَ السَّبَايَا حَتَّى تَحِيضَ» يرشد إلى ذلك ويؤيده أيضًا حديث علي الآتي قريباً فيكون هذا مخصصاً للعموم قوله: «وَلَا غَيْرَ حَامِلٍ» أو مقيداً له. وقد روي ذلك عن مالك. قال المازري من المالكية: القول الجامع في ذلك: أنَّ كل أمة آمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء، وكل من غلب على الظن أنها حامل أو شك في حملها أو تردد فيه فالاستبراء لازم فيها، وكل من غلب على الظن براءة رحمها لكنه يجوز حصوله فإن المذهب فيه على وجهين في ثبوت الاستبراء وسقوطه ومن القائلين بأن الاستبراء إنما هو للعم

بِرَاءة الرَّحْمِ فحيث تعلم البراءة لا يجب، وحيث لا يعلم ولا يظن يجب: أبو العباس ابن سريج وأبو العباس بن تيمية وابن القيم، ورجحه جماعة من المتأخرين منهم الجلال والمقبلي والمغربي والأمير، وهو الحق لأن العلة معقولة، فإذا لم توجد المثنة كالحمل ولا المظنة كالمراة المزوجة فلا وجه لإيجاب الاستبراء. والقول بأن الاستبراء تعدي وأنه يجب في حق الصغيرة وكذا في حق البكر والأيسة ليس عليه دليل.

٢٩٧٠- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقعن رجل على امرأة وحملها لغيره» رواه أحمد (٣٦٨/٢).

٢٩٧١- وعن روثيع بن ثابت عن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي مائة ولد غيره» رواه أحمد (١٠٨/١٠٩) والترمذي (١١٣١) وأبو داود (٢١٥٨)، وزاد: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعن على امرأة من السبي حتى يستبرأها» وفي لفظ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينجس نكاحاً من السبايا حتى تحيض» رواه أحمد، ومفهومه أن البكر لا تستبرأ.

٢٩٧٢- وقال ابن عمر: إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو أعيت فلتستبرأ بحيضة، ولا تستبرأ العذراء، حكاه البخاري في صحيحه (٤/٤٢٣).

٢٩٧٣- وقد جاء في حديث عن علي رضي الله عنه عنه ما الظاهر حمله على مثل ذلك، فروى برزدة قال: «بعث رسول الله ﷺ علياً إلى خالده، يخفي إلى اليمن ليتقبض الخنس، فأصغى علي منه سبياً فاصبح وقد اغتسل، فقلت لخالده: ألا ترى إلى هذا؟ وكنت أبغض علياً، فلما قدمنا على النبي ﷺ ذكرت له ذلك، فقال: يا برزدة أتبغض علياً؟ فقلت: نعم، فقال: لا تبغضه فإن له في الخنس أكثر من ذلك» رواه أحمد (٣٥٩/٣٥١) والبخاري (٤٣٥٠) وفي رواية: «قال: أبغضت علياً بغضاً لم أبغضه أحداً، وأحببت رجلاً من قرشي لم أحبه إلا على بغضه علياً، قال: فبعث ذلك الرجل على خيل فاصبنا سبايا، قال: فكتب إلى رسول الله ﷺ: ابعث إلينا من يحمسه، قال: فبعث إلينا علياً، وفي السبي وصيفة. هي من أفضل السبي، قال فخنس وقسم، فخرج ورأسه يقطر، قلنا: يا أبا الحسن ما هذا؟ قال: ألم نرؤا إلى الوصيفة التي كانت في السبي فإني قسمت، وخمست، فصارت في الخنس، ثم صارت في أهل بيت النبي

ﷺ ثم صارت في آل علي ووقعت بها، قال: فكتب الرجل إلى نبي الله ﷺ، فقلت: ابغضني، فبغضني مصداقاً، فجعلت أقرأ الكتاب وأقول: صدق، قال: فأمسك يدي والكتاب وقال: أتبغض علياً؟ قلت: نعم، قال: فلا تبغضه، وإن كنت تحبه فأزدد له حباً، فوالذي نفس محمد بيده لنصيب آل علي في الخنس أفضل من وصيفة، قال: فما كان من الناس أحد بعد قول النبي ﷺ أحب إلي من علي، رواه أحمد. وفيه بيان أن بغض الشركاء يصح توكيله في قسمه مال الشركاء، والمراد بالعلي رضي الله عنه نفسه.

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الطبراني وإسناده ضعيف كما تقدمت الإشارة إلى ذلك. قال في مجمع الزوائد: في إسناده بقية والحجاج بن أرطاة وكلاهما مدلس انتهى. ولكنه يشهد لصحته حديث روثيع المذكور بعده والأحاديث المذكورة قبله.

وحديث روثيع أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة والدارمي والطبراني والبيهقي والضياء المقدسي وابن حبان وصححه البزار وحسنه، واللفظ الآخر أخرجه أيضاً الطحاوي.

(وفي الباب) عن ابن عباس عند الحاكم «أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن بيع المغانم حتى تقسم» وقال: لا تسقي مائة ذرع غيرك» وأصله في النسائي. وعن رجل من الأنصار عند أبي داود قال: «تزوجت امرأة بكراً في سبيلها، فدخلت عليها فإذا هي حبلى فذكر الحديث، قال: ففرق النبي ﷺ بينهما، وقد استدلت من قال بوجوب الاستبراء للمسبية - إذا كانت حاملاً أو حائلاً يجوز عليها الحمل فقط لا مع عدم التجوز كالبكر والصغيرة - بحديث أبي هريرة وروثيع المذكورين. وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل بالأثر المذكور عن ابن عمر من قال بوجوب الاستبراء على واهب الأمة وياتعها. وقد حكى ذلك في «البحر» عن الهادي والناصر والنخعي والثوري ومالك.

ولم يفرقوا بين أن يكون البائع أو الواهب رجلاً أو امرأة، وبين كون المبيعة بكراً أو ثيباً صغيرة أو كبيرة. وقال الشافعي والمؤيد بالله وزيد بن علي والإمام يحيى: لا يجب، وقال أبو حنيفة: يستحب فقط. واستدل القائلون بالوجوب بالقياس على عدة الزوجة بجامع ملك الوطاء فلا يملكه غيره إلا بعد الاستبراء.

واجب بالفرق بين الأصل والفرع بوجود: أحدها: أن العدة إنما تكون بعد الطلاق وهذا الاستبراء قبل البيع ومنها: تنافي

بخصوص السَّبب، فيكون ذلك عامًّا لكلِّ من لم يجوزْ خلوَ رَحْمِها، لا من كان رَحْمِها خاليًّا بيقين كالصغيرة والبكر كما تقدَّم تحقيق ذلك، وظاهر حديث رُوَيْفِع وما قبله أَنَّهُ لا فرق بين الحامل من زَنَى وغيرها فيجب استبراء الأمة الَّتِي كانت قبل ثبوت الملك عليها تزني إن كانت حاملاً فبالوضع وإن كانت غير حاملٍ فبحيضة، ويؤيد هذا حديث الرَّجُل من الأنصار الَّذي ذكرناه في أوَّل الباب.

قوله: (فَاضْطَفَى عَلَيَّ مِنْهُ سَبِيَّةٌ... إلخ) يمكن حمل هذا على أَنَّ السَّبِيَّةَ الَّتِي أَصَابَهَا كانت بكرًا أو صغيرة أو كان قد مضى عليها من بعد السَّبِيِّ مقدار مدَّة الاستبراء لَأَنَّها قد دخلت في ملك المسلمين من وقت السَّبِيِّ، والمصير إلى مثل هذا متعيَّنٌ للجمع بينه وبين الأحاديث المذكورة في الباب، وظاهر هذا الحديث وسائر أحاديث الباب أَنَّهُ لا يشترط في جواز وطء المسبِّة الإسلام، ولو كان شرطًا لبَيِّنَهُ ﷺ، ولم يبيِّنْهُ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وذلك وقتها، ولا سبِّها وفي المسلمين في يوم حنين وغيره من هو حديث عهدٍ بالإسلام يخفى عليهم مثل هذا الحكم وتحويز حصول الإسلام من جميع السَّبَبات وهم في غاية الكثرة بعيدٌ جدًّا، فإنَّ إسلام مثل عدد المسبِّيات في أوطاس دفعة واحدة من غير إكراهٍ لا يقول بأنَّه يصح تجويزه عاقلٌ، ومن أعظم المؤيِّدات لبقاء المسبِّيات على دينهنَّ «مَا بُنِيَ مِنْ رَدِّهِ ﷺ لَهُنَّ بَعْدَ أَنْ جَاءَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ هَوَازِنَ وَسَأَلُوهُ أَنْ يُرَدَّ إِلَيْهِمْ مَا أَخَذَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ، فَرَدَّ إِلَيْهِمُ السَّبِيَّ فَقَطَّ» وقد ذهب إلى جواز وطء المسبِّيات الكافرات بعد الاستبراء المشروع جماعةٌ منهم طاووس، وهو الظاهر لما سلف. وفي الحديث الآخر منقبة ظاهرة لعليٍّ رضي الله عنه ومنقبة لبريدة، لمصير عليٍّ أحبَّ النَّاسِ إِلَيْهِ، وقد صحَّ «أَنَّهُ لَا يُجِبُهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يَبْغِضُهُ إِلَّا مُنَافِقٌ»، كما في صحيح مسلم وغيره.

أحكام الملك والنكاح، وإلا لزم أن لا يصحَّ الجمع بين الأختين في الملك قياسًا على عدم صحَّة النكاح. ومنها: أَنَّ العدة إنما تجب على المرأة لا على الزَّوج. ومنها: أَنَّ العدة إنما تجب على الزَّوجة بعد الدَّخُول أو الخلوة، ويجب الاستبراء عندهم في الأمة مطلقًا. فالحقُّ أَنَّ مثل هذا القياس المبيِّن على غير أساس لا يصلح لإثبات تكليف شرعيٍّ على جميع النَّاس. وكما أَنَّهُ لا وجه للإيجاب لا وجه للاستحباب لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما حكم شرعيٌّ. والبراءة الأصلية مستصعبة حتَّى ينقل عنها ناقلٌ صحيحٌ وليس في كلام ابن عمر المذكور ما يدلُّ على أَنَّ الاستبراء على البائع ونحوه، بل ظاهره أَنَّهُ على المشتري. ولو سلم فليس في كلامه حجة على أحدٍ واختلف في وجوب الاستبراء على المشتري والتَّهَب ونحوهما. فذهب الجمهور إلى الوجوب، واحتجَّوا بالقياس على المسبِّية بجامع تجرَّد الملك في الأصل والفرع. وذهب داود والبتِّي إلى أَنَّهُ لا يجب الاستبراء في غير السَّبِيِّ. أمَّا داود فلائنه لا يقول بثبوت الحكم الشرعيِّ بمجرد القياس. وأمَّا البتِّي فلائنه جعل تجرَّد الملك بالشراء والهبة كابتداء النكاح وهو لا يجب على من تزوَّج امرأة أن يستبرئها بعد العقد. وردَّ بالفرق بين النكاح والملك. فإنَّ النكاح لا يقتضي ملك الرِّقبة، كذا في «البحر» ولا يخفى أَنَّ ملك الرِّقبة ممَّا لا دخل له في النزاع فلا يقدح به في القياس. واستدلَّ في «البحر» للجمهور بقول عليٍّ رضي الله عنه: من اشترى جارية فلا يقربها حتَّى تستبرأ بحیضة قال: ولم يظهر خلافه، وقد عرفناك غير مرَّة أَنَّ السَّكُوت في المسائل الاجتهادية لا يدلُّ على الموافقة لعدم وجوب الإنكار فيها على المخالف والأولى التعويل في الاستدلال للموجبين على عموم حديث رُوَيْفِع وأبي هريرة، فإنَّ ظاهرهما شاملٌ للمسبِّية والمستبرأة ونحوهما، والتَّصريح في آخر الحديث بقوله: «فَلَا يَنْكِحُنَّ نِسَاءً مِنَ السَّبَبَاتِ» ليس من باب التقييد للمطلق أو التخصيص للعام، بل من التخصيص على بعض أفراد العام. ويمكن أن يقال: إنَّ قوله في الخلوثة: «مِنَ السَّبَبَاتِ» مفهوم صفة فلا يكون من التخصيص المذكور إلا عند من لم يعمل به، وأوضح من ذلك حديث أبي سعيدٍ المقدَّم، فإنَّ قوله: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعُ، وَلَا غَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تُحِضَ حَيْضَةً» يشمل المستبرأة ونحوها، وكون السَّبب في ذلك سببًا أوطاس لا يدلُّ على قصر اللفظ العامَّ عليهنَّ لما تقرَّر أنَّ العبرة بعموم اللفظ لا

تناول ثديها بأدنى فمه، وامتلع اللبن: امتصه. وأملجه: أرضعه، والمليج: الرضيع. انتهى.

والأحاديث المذكورة تدل على أن الرضعة الواحدة والرضعتين والمصة الواحدة والمصتين والإملاجة والإملاجتين، لا يثبت بها حكم الرضاع الموجب للتحريم.

وتدل هذه الأحاديث بمفهومها أن الثلاث من الرضعات أو المصات تقتضي التحريم. وقد حكى صاحب «البحر» هذا المذهب عن زيد بن ثابت وأبي ثور وابن المنذر، انتهى.

وحكا في البدر التمام عن أبي عبيدة وداود الظاهري وأحمد في رواية، ولكنه يعارض هذا المفهوم القاضي بأن ما فوق الاثنين يقتضي التحريم ما سيأتي من أن الرضاع يقتضي للتحريم هو الخمس الرضعات، وسيأتي تحقيق ذلك، وذكر من قال به، نعم هذه الأحاديث دافعة لقول من قال: إن الرضاع يقتضي للتحريم هو الواصل إلى الجوف، ولا شك أن المصة الواحدة تصل إلى الجوف، فكيف ما فوقها؟ وسيأتي ذكر ما تمسكوا به.

٢٩٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيمَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يَحْرَمُنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهْنُ يَوْمٍ يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٢) (٢٥ و ٢٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٦٢) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٠/٦) وَفِي لَفْظٍ قَالَتْ: «وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يَحْرَمُ مِنَ الرَضَاعَةِ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتُسِخَ مِنْ ذَلِكَ خَمْسُ رَضَعَاتٍ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٥٠). وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ سَقَطَ: لَا يَحْرَمُ إِلَّا عَشْرُ رَضَعَاتٍ أَوْ خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٩٤٢).

٢٩٧٨- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ امْرَأَةً أَبِي حَلَيْفَةَ فَأَرْضَعَتْ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا بِبَيْتِكَ الرَضَاعَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِي رَوَايَةٍ: «أَنَّ أَبَا حَلَيْفَةَ تَبَنَّى سَالِمًا وَهُوَ مَوْلَى لَامِرْلَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا، وَكَانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي النَّجَاحِيَّةِ دَعَا النَّاسَ ابْنَهُ وَوَرِثَ مِيرَاثَهُ، حَتَّى أُنْزِلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ» فَرُدُّوا إِلَى

كِتَابُ الرِّضَاعِ

بَابُ عَدَدِ الرَضَعَاتِ الْمُحَرَّمَاتِ

٢٩٧٤- عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصْتَانُ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ (حم) ٣١/٦ (م) ١٤٥٠ (د) ٢٠٦٣ (ت) ١١٥٠ (ن) ١٠١/٦ (هـ) ١٩٤١).

٢٩٧٥- وَعَنْ أُمِّ الْقُضُلِ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتُحْرَمُ الْمَصَّةُ؟ فَقَالَ: لَا تُحْرَمُ الرَضْعَةُ وَالرَضْعَتَانِ، وَالْمَصَّةُ وَالْمَصْتَانُ، وَفِي رَوَايَةٍ قَالَتْ: «دَخَلَ أَخْرَابِي عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى فَرَضَعْتُ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتِي الْخُدْنِي رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ، رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣٣٩/٦) وَ(٣٤٠) وَمُسْلِمٌ (١٤٥١).

٢٩٧٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْرَمُ مِنَ الرَضَاعَةِ الْمَصَّةُ وَالْمَصْتَانُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤) وَالنَّسَائِيُّ (١٠١/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٥٠).

حديث عبد الله بن الزبير أخرجه أيضًا ابن حبان وقال الترمذي: الصحيح عن أهل الحديث من رواية ابن الزبير عن عائشة كما في الحديث الأول، وأعله ابن جرير الطبري بالاضطراب، فإنه روي عن ابن الزبير عن أبيه، وجمع ابن حبان بينهما بإمكان أن يكون ابن الزبير سمعه من كل منهم، وفي الجمع بعد كما قال الحافظ. ورواه النسائي من حديث أبي هريرة. وقال ابن عبد البر: لا يصح مرفوعًا.

قوله: (الرَضْعَةُ) هي المرة من الرضاع كضربة وجلسة وأكلية، فمتى التقم الصبي الثدي فامتص منه ثم تركه باختياره لغير عارض كان ذلك رضعة. وفي القاموس: رضع أمه كسمع وضرب رضعًا، ويحرك، ورضاعًا ورضاعة، ويكسران، ورضعًا ككتفٍ فهو راضع، إلى أن قال: امتص ثديها، ثم قال في مسادة مصصته: إنه بمعنى شربته شربًا رقيقًا. وفي الضياء أن المصة الواحدة من المص، وهي أخذ اليسير من الشيء.

قوله: (الإمْلَاجَةُ وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ) الإمْلَاجَةُ: الإرضاعة الواحدة مثل المصة. وفي القاموس: ملج الصبي أمه كنصر وسمع:

انتهى.

وروي أيضاً عن سعيد بن المسيّب والحسن والزّهري وقادة والحكم وحماد والأوزاعي قال المغربي في البدر: وزعم الليث بن سعد أنّ المسلمين أجمعوا على أنّ قليل الرضاع وكثيره يحرم منه ما يفطر الصائم، وهو رواية عن الإمام أحمد، انتهى.

وحكى ابن القيم عن الليث أنّه لا يحرم إلا خمس رضعات كما قدّمنا ذلك، فينظر في المروي عنه من حكاية الإجماع فإنّه يبعد كلّ البعد أن يحكي العالم الإجماع في مسألة ويخالفها وقد أجاب أهل القول الثاني عن أحاديث الباب التي استدلت بها أهل القول بأجوبة: منها: أنّها متضمنة لكون الخمس الرضعات قرآناً، والقرآن شرطه التواتر ولم يتواتر محل النزاع وأجيب بأنّ كون التواتر شرطاً ممنوعاً، والسند ما أسلفنا عن أئمة القراءات كالجزري وغيره في باب الحجّة في الصلّة بقراءة ابن مسعود وأبي من أبواب صفة الصلّة فإنّه نقل هو وجماعة من أئمة القراءات الإجماع على ما يخالف هذه الدّعوى، ولم يعارض نقله ما يصلح لمعارضته كما بيّنا ذلك هناك وأيضاً اشتراط التواتر فيما نسخ لفظه على رأي المشتريين ممنوعاً أيضاً انتفاء قرآنيته لا يستلزم انتفاء حجّيته على فرض شرطية التواتر، لأنّ الحجّة ثبتت بالظنّ، ويجب عنده العمل وقد عمل الأئمة بقراءة الأحاد في مسائل كثيرة: منها قراءة ابن مسعود: «فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» متتابعات وقراءة أبي «وَلَوْ أَنَّهُ أَوْ أُخْتُهُ» من أمّ ووقع الإجماع على ذلك ولا مستند له غيرها وأجابوا أيضاً بأنّ ذلك لو كان قرآناً لحفظ لقوله تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نُزَلُّنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»، وأجيب بأنّ كونه غير محفوظ ممنوع بل قد حفظه الله برواية عائشة له وأيضاً الاعتبار بحفظ الحكم، ولو سلم انتفاء قرآنيته على جميع التقادير لكان سنة لكون الصحابيّ راوياً له عنه لوصفه له بالقرآنية وهو يستلزم صدوره عن لسانه، وذلك كافٍ في الحجّة لما تقرّر في الأصول من أنّ المرويّ آحاداً إذا انتفى عنه وصف القرآنية لم ينتف وجوب العمل به كما سلف واحتجوا أيضاً بقوله تعالى: «وَأَمَّا تِلْكَ الْأَمْثَلُ الَّتِي رَأَيْتُكَ مِنْ رِجَالِكُمْ» وإطلاق الرضاع يشعر بأنّه يقع بالقليل والكثير، ومثل ذلك حديث: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» ويحاج بأنّه مطلقٌ مقيدٌ بما سلف واحتجوا بما ثبت في الصحيحين عن عقبه بن الحارث أنّه تزوّج أمّ يحيى بنت أبي إهاب الذي سيأتي في

آبائهم، فمن لم يعلم له أب فمولى وأخ في الدين، فجاءت سَهْلَةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا يَأْوِي مِنِّي وَمَعَ أَبِي حُدَيْفَةَ وَبِرَائِي فَضَلًا وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتُ، فَقَالَ: أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهِ مِنْ الرِّضَاعَةِ، وَوَأُمُّ مَالِكٍ فِي الْمَوْطِئِ (٦٠٥/٢) وَأُخْمَدُ (٢٠١/٦) (٢٥٥).

حديث عائشة في قصّة سالم أخرج الرواية منه النسائي عن جعفر بن ربيعة عن الزّهريّ كتاباً عن عروة عنها ورواه الشافعي في الأمّ عن مالك عن الزّهريّ عن عروة مرسلاً ورواه أيضاً عبد الرزّاق وأخرج الرواية الثانية عنها أبو داود، وأخرجها أيضاً البخاري في المغازي من صحيحه من طريق عقيل عن الزّهريّ عن عروة عنها إلى قوله: «فَجَاءَتْ سَهْلَةُ النَّبِيَّ ﷺ» قال: فذكر الحديث ولم يسق بقيته، وساقها البيهقي في سننه من هذا الوجه كرواية أبي داود، ورواها أيضاً البخاريّ من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزّهريّ عنها، وساق منها إلى قوله: «وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مَا قَدْ عَلِمْتُ».

قوله: (مَعْلُومَاتٍ) فيه إشارة إلى أنّه لا يثبت حكم الرضاع إلا بعد العلم بعدد الرضعات وأنّه لا يكفي الظنّ بل يرجع معه ومع الشكّ إلى الأصل وهو العدم.

قوله: (وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ) بضمّ الياء، وفيه إشارة إلى أنّه تأخّر إنزال الخمس الرضعات، فتوفّي ﷺ وهنّ قرآن يقرأ.

قوله: (فُضِّلِي) بضمّ الفاء والضاد المعجمة قال الخطّابي: أي مبتدلة في ثياب مهتها، انتهى. والفضل من الرجال والنساء الذي عليه ثوب واحد بغير إزار وقال ابن وهب: أي مكشوف الرأس. وقد استدلت بأحاديث الباب من قال: إنّّه لا يقتضي التحريم من الرضاع إلا خمس رضعات معلومات، وقد تقدّم تحقيق الرضعة، وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير والليث بن سعد والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه وإسحاق وابن حزم وجماعة من أهل العلم، وقد روي هذا المذهب عن الإمام عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وذهب الجمهور إلى أنّ الرضاع الواصل إلى الجوف يقتضي التحريم وإن قلّ وقد حكاه صاحب البحر عن الإمام عليّ رضي الله عنه وابن عباس وابن عمر والثوريّ والعترة وأبي حنيفة وأصحابه ومالك وزيد بن أوس،

وفي حديث عائشة المذكور في قصة سالم دليل على أن إرضاع الكبير يقتضي التحريم، وسيأتي تحقيق ذلك

باب ما جاء في رضاعة الكبير

٢٩٧٩- عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ حَسَنَةٍ؟ وَقَالَتْ: إِنَّ أَمْرَأَةَ أَبِي حَذِيفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ وَفِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّهَا «أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: ابْنِي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ أَحَدًا بِبِلَاقِ الرِّضَاعَةِ وَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْنَحَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَةً، فَمَا هُوَ يَدْخُلُ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهِذِهِ الرِّضَاعَةِ وَلَا رَائِنَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٤/٦) وَمُسْلِمٌ (١٤٥٣) (٢٨-٣١) وَالتَّسَائِي (١٠٦/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٤٧).

هذا الحديث قد رواه من الصحابة أمهات المؤمنين وسهلة بنت سهيل -وهي من المهاجرات- وزينب بنت أم سلمة وهي ربيبة النبي ﷺ ورواه من التابعين القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وحيد بن نافع، ورواه عن هؤلاء الزهري وابن أبي مليكة وعبد الرحمن بن القاسم ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعه، ثم رواه عن هؤلاء أيوب السخيتاني وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة ومالك وابن جريج وشعيب ويونس وجعفر بن ربيعة ومعمّر وسليمان بن بلال وغيرهم، وهؤلاء هم أمّة الحديث المرجوع إليهم في أعصارهم، ثم رواه عنهم الجَم الغفير والعدد الكثير وقد قال بعض أهل العلم: إن هذه السنّة بلغت طرقها نصاب التواتر وقد استدلل بذلك من قال: إن إرضاع الكبير يثبت به التحريم، وهو مذهب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما حكاه عنه ابن حزم وأما ابن عبد البر فأنكر الرواية عنه في ذلك، وقال: لا يصح، وإليه ذهب عائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والليث بن سعد وابن عليّ وحكاة النّوّي عن داود الظّاهري، وإليه ذهب ابن حزم ويؤيد ذلك الإطلاقات القرآنيّة كقوله تعالى: ﴿وَأَمَهُاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾، وذهب الجمهور إلى أن حكم الرضاع إنما يثبت في الصّغير وأجابوا عن قصة سالم بأنها

باب شهادة المرأة الواحدة بالرضاع فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يستفصل عن الكيفية ولا سأل عن العدد ويحاط أيضًا بأنّ أحاديث الباب اشتملت على زيادة على ذلك المطلق المشعور به من ترك الاستفصال، فيتعيّن الأخذ بها على أنّه يمكن أن يكون ترك الاستفصال لسبق البيان منه ﷺ للقدر الذي يثبت به التحريم (فَإِنْ قُلْتُ): حديث «لا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ» يدلّ على عدم اعتبار الخمس لأنّ الفتق يحصل بدونها قلت: سيأتي الجواب عن ذلك في شرح الحديث فالظاهر ما ذهب إليه القائلون باعتبار الخمس وأما حديث «لا تُحَرِّمُ الرِّضْعَةُ وَالرُّضْعَتَانِ» وكذلك سائر الأحاديث المتقدمة في الباب الأوّل وقد سبق ذكر من ذهب إلى العمل بها فمفهومها يقتضي أنّ ما زاد عليها يوجب التحريم كما أنّ مفهوم أحاديث الخمس أنّ ما دونها لا يقتضي التحريم فيتعارض المفهومان ويرجع إلى الترجيح، ولكنه قد ثبت عند ابن ماجه بلفظ: «لا يُحَرِّمُ إِلَّا عَشْرَ رَضَعَاتٍ أَوْ خَمْسَ» كما ذكره المصنّف، وهذا مفهوم حصري وهو أولى من مفهوم العدد وأيضًا قد ذهب علماء البيان كالزّعشريّ إلى أنّ الإخبار بالجملة الفعلية المضارعية يفيد الحصر والإخبار عن الخمس الرضعات بلفظ يحرم من كذلك. ولو سلم استواء المفهومين وعدم انتهاض أحدهما كان المتوجّه تساقلهما، وحمل ذلك المطلق على الخمس لا على ما دونها إلا أن يدلّ عليه دليل، ولا دليل يقتضي أنّ ما دون الخمس يحرم إلا مفهوم قوله: «لا تُحَرِّمُ الرِّضْعَةُ وَالرُّضْعَتَانِ» والمفروض أنّه قد سقط، نعم لا بدّ من تقييد الخمس الرضعات بكونها في زمن الجماعة لحديث عائشة الآتي في الباب الذي بعد هذا وأما حديث ابن مسعود عند أبي داود مرفوعًا «لا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرُ الْعُظْمُ وَأَنْبَتَ اللَّحْمُ» فيجيب بأنّ الإنبات والإنشاء إن كانا يحصلان بدون الخمس ففي الخمس زيادة يجب قبولها والعمل بها، وإن كانا لا يحصلان إلا بزيادة عليها فيكون حديث الخمس مقيّدًا بهذا الحديث لولا أنّه من طريق أبي موسى الهلاليّ عن أبيه عن ابن مسعود وقد قال أبو حاتم: إنّ أبا موسى وأباه مجهولان وقد أخرجه البيهقيّ من حديث أبي حصين عن أبي عطية قال: جاء رجلٌ إلى أبي موسى فذكره بمعناه، وهذا على فرض أنّه يفيد ارتفاع الجهالة عن أبي موسى لا يفيد ارتفاعها عن أبيه فلا ينتهض الحديث لتقييد أحاديث الخمس بإنشاء العظم وإنبات اللحم.

القول الخامس: في الحولين وما قاربهما روي ذلك عن مالك، وروي عنه أنَّ الرضاع بعد الحولين لا يحرم قليله ولا كثيره كما في الموطأ.

القول السادس: ثلاث سنين، وهو مروي عن جماعة من أهل الكوفة، وعن الحسن بن صالح.

القول السابع: سبع سنين، روي ذلك عن عمر بن عبد العزيز.

القول الثامن: حولان واثنا عشر يوماً، روي عن ربيعة.

القول التاسع: أنَّ الرضاع يعتبر فيه الصغر إلا فيما دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها منه، وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وهذا هو الأرجح عندي، وبه يحصل الجمع بين الأحاديث، وذلك بأن تجعل قصة سالم المذكورة مخصصة لعموم «إنما الرضاع من المجاعة»، «ولا رضاع إلا في الحولين»، «ولا رضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل القطام»، «ولا رضاع إلا ما أنشز العظم وأثبت اللحم». وهذه طريق متوسطة بين طريقة من استدلت بهذه الأحاديث على أنه لا حكم لرضاع الكبير مطلقاً، وبين من جعل رضاع الكبير كرضاع الصغبر مطلقاً لا يخلو عنه واحدة من هاتين الطريقتين من التعسف كما سيأتي بيانه، ويؤيد هذا أنَّ

سؤال سهلة امرأة أبي حذيفة كان بعد نزول آية الحجاب، وهي مصرحة بعدم جواز إبداء الزينة لغير من في الآية، فلا يخص منها غير من استثناه الله تعالى إلا بدليل كقضية سالم وما كان مماثلاً لها في تلك العلة التي هي الحاجة إلى رفع الحجاب من غير أن يقيد ذلك بحاجة مخصوصة من الحاجات المقتضية لرفع الحجاب ولا بشخص من الأشخاص ولا بمقدار من عمر الرضيع معلوم وقد ثبت حديث سهلة أنها قالت للنبي ﷺ: «إِنَّ سَالِمًا ذُو لَحْيَةٍ فَقَالَ: أَرْضِعِيهِ» وينبغي أن يكون الرضاع خمس رضعات لما تقدّم في الباب الأول

قوله: (الغَلَامُ الْأَيْفَعُ) هو من راحق عشرين سنة علسى ما في القاموس.

٢٩٨٠- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرضاع إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ فِي اللَّذِي وَكَانَ قَبْلَ الْقَطَامِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وَعَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي

خَاصَّةٍ بِهِ كَمَا وَقَعَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ لَمَّا قَالَتْ لَهْنٌ عَائِشَةُ بِذَلِكَ مَحْتَجَّةٌ بِهِ وَاجِبٌ بَأَنَّهُ دَعَا إِلَى اخْتِصَاصٍ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ وَقَدْ اعْتَرَفْنَ بِصَحَّةِ الْحُجَّةِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا عَائِشَةُ، وَلَا حُجَّةَ فِي إِسَاءَتِهَا لَهَا كَمَا أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي أَقْوَامِهَا، وَلِهَذَا سَكَتَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لَمَّا قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: «أَمَّا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟» لَوْ كَانَتْ هَذِهِ السَّنَةُ مَخْصُصَةً بِسَالِمٍ لَيُنْهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا بَيَّنَّ اخْتِصَاصُ أَبِي بَرْدَةَ بِالتَّضْحِيَةِ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَرْءِ، وَاخْتِصَاصُ خُزَيْمَةَ بِأَنَّ شَهَادَتَهُ كَشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ وَاجِبٌ أَيْضًا بِدَعْوَى نَسْخِ قِصَّةِ سَالِمٍ الْمَذْكُورَةِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْمَجْرَةِ عِنْدَ نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ»، وَقَدْ ثَبَتَ اعْتِبَارُ الصَّغَرِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَقْدَمْ الْمَدِينَةُ إِلَّا قَبْلَ الْفَتْحِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَمْ يَسْلَمْ إِلَّا فِي فَتْحِ خَيْبَرَ وَرَدَّ ذَلِكَ بِأَنَّهَا لَمْ يَصْرَحَا بِالسَّمْعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَيْضًا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِمَّا لَا تَبَيَّنَ بِهِ الْحُجَّةُ كَمَا سَبَقَ، وَلَوْ كَانَ النَّسْخُ صَحِيحًا لَمَا تَرَكَ التَّنْبِيْهُ بِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ أَجَوِبَتُهُمْ أَيْضًا حَدِيثُ «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ وَكَانَ قَبْلَ الْقَطَامِ» وَحَدِيثُ «إِنَّمَا الرضاعة من المجاعة» وَسَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ كَمَا سَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْخَوْلَيْنِ» وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ الْمُدَّةِ الَّتِي يَقْتَضِي الرضاع فيها التحريم على أقوال:

الأول: أنه لا يحرم منه إلا ما كان في الحولين، وقد حكاه في «البحر» عن عمر وابن عباس وابن مسعود والعترة والشافعي وأبي حنيفة والثوري والحسن بن صالح ومالك وزفر ومحمد انتهى.

وروي أيضاً عن أبي هريرة وابن عمر وأحمد وأبي يوسف وسعيد بن المسيب والشعبي وابن شبرمة وإسحاق وأبي عبيد وابن المنذر.

القول الثاني: أنَّ الرضاع المقتضي للتحريم ما كان قبل القطام وإليه ذهب أم سلمة، وروي عن عليٍّ ولم يصح عنه، وروي عن ابن عباس، وبه قال الحسن والزهرى والأوزاعي وعكرمة وقتادة.

القول الثالث: أنَّ الرضاع في حال الصغر يقتضي التحريم ولم يحده القائل بمحد، وروي ذلك عن أزواج النبي ﷺ ما خلا عائشة، وعن ابن عمر وسعيد بن المسيب.

القول الرابع: ثلاثون شهراً، وهو رواية عن أبي حنيفة وزفر.

إنما هي في الصَّغَر حيث تسدُّ الرُّضَاعَةُ الجماعة وقال أبو عبيد:
معناه أنَّ الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرُّضَاع
هو الصَّبي لا حيث يكون الغذاء بغير الرُّضَاع.

قوله: (فإنَّما الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ) هو تعليل للباحث على
إمعان النظر والتَّفَكُّر بأنَّ الرُّضَاعَةَ التي تثبت بها الحرمة هي حيث
يكون الرُّضيع طفلاً يسدُّ اللبن جوعته وأمَّا من كان يأكل
ويشرب فريضه لا عن جماعة لأنَّ في الطَّعام والشراب ما يسدُّ
جوعته، بخلاف الطَّفل الذي لا يأكل الطَّعام ومثل هذا المعنى
حديث: «لا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْزَلَ الْعَظَمُ وَأَثَبَتِ اللَّحْمُ» فإنَّ إنشاز
العظم وإنبات اللحم إنما يكون لمن كان غداؤه اللبن وقد احتجَّ
بهذه الأحاديث من قال: إنَّ رضاع الكبير لا يقتضي التَّحريم
مطلقاً وهم الجمهور كما تقدَّم وأجاب القائلون بأنَّ رضاع الكبير
يقتضي التَّحريم مطلقاً وهم من تقدَّم ذكره عن هذه الأحاديث،
فقالوا: أمَّا حديث: «لا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَّ الْأُمَمَاءُ»
فأجابوا عنه بأنَّه منقطع كما تقدَّم ولا يخفى أنَّ تصحيح السَّرمذيّ
والحاكم لهذا الحديث يدفع علة الانقطاع فإنَّهما لا يصحَّحان ما
كان منقطعاً إلا وقد صحَّح لهما اتصاله، لما تقرَّر في علم
الاصطلاح أنَّ المنقطع من قسم الضَّعيف وأجابوا عن حديث:
«لا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ» بأنَّه موقوفٌ كما تقدَّم، ولا
حجَّة في الموقوف، وبما تقدَّم من اشتهاه الهيثم بن جميل بالغلط
وهو المنفرد برفعه ولا يخفى أنَّ الرَّفْعَ زيادةً يجب المصير إليها على
ما ذهب إليه أئمة الأصول وبعض أئمة الحديث إذا كانت ثابتةً
من طريق ثقةٍ، والهيثم ثقةٌ كما قاله الدَّارقطني مع كونه مؤيداً
بحديث جابر المذكور وأجابوا عن حديث «فإنَّما الرُّضَاعَةُ مِنَ
الْمَجَاعَةِ» بأنَّ شرب الكبير يؤثِّر في دفع جماعته قطعاً كما يؤثِّر في
دفع جماعة الصَّغير أو قريباً منه وأورد عليهم أنَّ الأمر إذا كان
كما ذكرتم من استواء الكبير والصَّغير فما الفائدة في الحديث،
وتخلَّصوا عن ذلك بأنَّ فائدته إبطال تعلق التَّحريم بالقطرة من
اللبن والمصَّة التي لا تغني عن جوع ولا يخفى ما في هذا من
التَّعَسُّف ولا ريب أنَّ سدَّ الجوعة باللبن الكائن في ضرع المرضعة
إنَّما يكون لمن لم يجد طعاماً ولا شرباً غيره، وأمَّا من كان يأكل
ويشرب فهو لا تسدُّ جوعته عند الحاجة بغير الطَّعام والشراب،
وكون الرُّضاع ممَّا يمكن أن يسدَّ به جوعة الكبير أمرٌ خارجٌ عن
محلِّ التَّزاع، فإنَّه ليس التَّزاع فيمن يمكن أن تسدَّ جوعته به، إنَّما

الْحَوْلَيْنِ» رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (١٧٤/٤) وَقَالَ: لَمْ يُسَيِّدْهُ عَنْ ابْنِ
عَيْنَةَ غَيْرَ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ.

٢٩٨١- وَعَنْ جَابِرٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا رَضَاعَ بَعْدَ
فِصَالٍ، وَلَا يَتِمُّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ
(١٧٦٧).

٢٩٨٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَعِنْدِي رَجُلٌ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، قَالَ: يَا
عَائِشَةُ أَنْظِرْنِي مِنْ إِخْوَانِكُنَّ فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» رَوَاهُ
الْجَمَاعَةُ (حم: ٢١٤/٦) (خ: ٥١٠٢) (م: ١٤٥٥) (د: ٢٠٥٨)
(ن: ١٠٢/٦) (هـ: ١٩٤٥) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

حديث أم سلمة أخرجه أيضاً الحاكم وصحَّحه وأعلَّ
بالانقطاع لأنَّه من رواية فاطمة بنت المنذر بن الزَّبير الأسديَّة عن
أم سلمة ولم تسمع منها شيئاً لصغر سنِّها إذ ذاك وحديث ابن
عبَّاسٍ رواه أيضاً سعيد بن منصورٍ والبيهقي وابن عدي وقال:
يعرف بالهيثم وغيره وكان يغلط، وصحَّح البيهقي وقفه، ورجَّح
ابن عدي الموقوف، وقال ابن كثير في الإرشاد: رواه مالكٌ في
الموطأ عن ثور بن يزيد عن ابن عبَّاسٍ موقوفاً وهو أصحُّ وكذا
رواه غير ثور عن ابن عبَّاسٍ وحديث جابرٍ قد قدَّمنا في باب
علامات البلوغ من كتاب التَّفليس عند الكلام على حديث عليٍّ
بن أبي طالب رضي الله عنه بلفظ: حفظت عن رسول الله ﷺ:
«لَا يَتِمُّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ» الحديث أنَّ المنذريَّ قال: وقد روي هذا
الحديث يعني حديث عليٍّ من رواية جابر بن عبد الله وأنس بن
مالكٍ وليس فيها شيءٌ ثبت. انتهى.

وهو يشير برواية جابر بن عبد الله إلى حديثه هذا ولا يخفى
أنَّ حديث ابن عبَّاسٍ المذكور ههنا يشهد له، وكذلك يشهد له
حديث عليٍّ المتقدِّم هناك.

قوله: (إِلَّا مَا فَتَقَّ الْأُمَمَاءُ) أي سلك فيهما، والفتق: الشَّقُّ،
والأمماء جمع المعى بفتح الميم وكسرهما.

قوله: (الَّذِي) أي في زمن التَّدي، وهو لغةٌ معروفةٌ فإنَّ
العرب تقول: مات فلانٌ في التَّدي: أي في زمن الرُّضَاع قبل
الغطام كما وقع التَّصريح بذلك في آخر الحديث.

قوله: (أَنْظِرْنِي مِنْ إِخْوَانِكُنَّ) هو أمرٌ بالتَّأَمُّلِ فيما وقع من
الرُّضَاع هل هو رضاعٌ صحيحٌ مستجيبٌ للشُّروط المعتبرة قال
المهلَّب: المعنى انظرني ما سبب هذه الأخوة فإنَّ حرمة الرُّضَاع

النزاع فيمن لا تسد جوعته إلا به، وهكذا أجابوا عن الاحتجاج
بحديث «لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأثبت اللحم» فقالوا: إنه
يمكن أن يكون الرضاع كذلك في حق الكبير ما لم يبلغ أرذل
العمر، ولا يخفى ما فيه من التعسف، والحق ما قدمنا أن قضية
سالم مختصة بمن حصل له ضرورة الحجاب لكثرة الملابس،
فتكون هذه الأحاديث مخصصة بذلك النوع فتجتمع حيثلو
الأحاديث ويندفع التعسف من الجانبين وقد احتج القائلون
بأشراط الصغير بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ
حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾، قالوا: وذلك بيان
للمدة التي تثبت فيها أحكام الرضاع ويحجب بأن هذه الآية
مخصصة بحديث قصة سالم الصحيح

بَابُ يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ

٢٩٨٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ
فَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيُحْرَمُ مِنَ
الرِّضَاعَةِ مَا يُحْرَمُ مِنَ الرَّجْمِ وَفِي لَفْظٍ مِنَ النَّسَبِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
(حم: ٨ / ٢٧٥) (خ: ١٥٠٠) (م: ١٤٤٧) (١٢).

٢٩٨٤- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ
مَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٦٦ / ٦) (خ: ٣١٠٥)
(م: ١٤٤٤) (٢) (د: ٢٠٥٥) (ت: ١١٤٧) (ن: ٩٩ / ٦) (هـ: ١٩٣٧)،
وَلَفْظُ ابْنِ مَاجَةَ «مِنَ النَّسَبِ».

٢٩٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا الْفَقَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ
عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمَّتُهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ قَالَتْ:
فَأَيُّتُ أَنْ أَذِّنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِأَلَّذِي
صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذِّنَ لَهُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٧٧ / ٦) (خ: ٥٢٣٩)
(م: ١٤٤٥) (٣) (د: ٢٠٥٧) (ت: ١١٤٨) (ن: ١١٤٨ / ٦) (هـ: ١٩٤٨).

٢٩٨٦- وَعَنْ الْإِمَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَالْتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ

قوله: (أريد) بضم الهمزة والذي أراد من النسب ﷺ أن
يتزوجها هو علي رضي الله عنه كما في صحيح مسلم وقد
اختلف في اسم ابنة حمزة على أقوال: أمامة وسلمى وفاطمة
وعائشة وأمة الله وعمارة ويعلى، وإنما كانت ابنة أخي النبي ﷺ
لأنه ﷺ رضع من ثوبه وقد كانت أَرْضَعَتْ حمزة قوله (أفْلَحَ)

بالقاء والحاء المهملة: وهو مولى رسول الله ﷺ، وقيل: مولى أم
سلمة، والقميس بضم القاف ويعين وسين مهملتين مصغراً وقد
استدل بأحاديث الباب على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب، وذلك بالنظر إلى أقارب الموضع لأنهم أقارب للرضيع
وأما أقارب الرضيع فلا قرابة بينهم وبين الموضع والمحرمات من
الرضاع سبع: الأم والأخت بنص القرآن، والبنت والعمّة والحالة
وبنت الأخ وبنت الأخت لأن هؤلاء الخمس يحرم من النسب
وقد وقع الخلاف: هل يحرم بالرضاع ما يحرم من الصهار؟ وابن
القيم قد حقق ذلك في الهدى بما فيه كفاية فليرجع إليه وقد ذهب
الأئمة الأربعة إلى أنه يحرم نظير المصاهرة بالرضاع فيحرم عليه أم
أمراته من الرضاعة وامرأة أبيه من الرضاعة ويحرم الجمع بين
الأختين من الرضاعة وبين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها من
الرضاعة، وقد نازعهم في ذلك ابن تيمية كما حكاه صاحب
الهدى وحديث عائشة في دخول أفْلَحَ عليها فيه دليل على ثبوت
حكم الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالمرضعة وقد ذهب
إلى هذا جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين وسائر العلماء،
وقد وقع التصريح المطلوب في رواية لأبي داود بلفظ: «قَالَتْ
عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَفْلَحُ فَاسْتَبْرَأْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: أَتَسْتَبْرِئِينَ مِنِّي وَأَنَا
عَمَّكَ؟ قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ؟ قَالَتْ: أَرْضَعْتُكَ امْرَأَةً أَخِي قُلْتُ: إِنَّمَا
أَرْضَعْتُنِي امْرَأَةً وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فَحَدَّثَنِي، فَقَالَ: إِنَّهُ عَمَّكَ فَلْيَسْجِ عَلَيْكَ» وروي عن عائشة
وابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة
وسعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد
وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي والنخعي وأبي
قلاية وإياس بن معاوية القاضي أنه لا يثبت حكم الرضاع
للزواج، حكى ذلك عنهم ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وعبد
الرزاق وابن المنذر، وروي أيضاً هذا القول عن ابن سيرين وابن
عليه والظاهرية وابن بنت الشافعي، وقد روي ما يدل على أنه
قول جمهور الصحابة فاخرج الشافعي عن زينب بنت أبي سلمة
أنها قالت «كَانَ الزَّبِيرُ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا أُمْتَشِطُ أَرَى أَنَّهُ أَبِي وَأَنْ
وَلَدَهُ إِخْوَتِي لِأَنَّ امْرَأَتَهُ اسْمُهَا أَرْضَعْتَنِي، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ الْحَرَةِ
أَرْسَلَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ يَخْطُبُ ابْنَتِي أَمْ كَلَّشُومَ عَلَى أَخِيهِ
حَمْزَةَ بْنِ الزَّبِيرِ وَكَانَ لِلْكَلْبِيَّةِ، فَقُلْتُ: وَهَلْ تَحِلُّ لَه؟ فَقَالَ: إِنَّهُ
لَيْسَ لَكَ بِأَخٍ إِنَّمَا إِخْوَتُكَ مَنْ وَلَدَتْ اسْمَاءُ ذُوْنَ مَنْ وَلَدَ الزَّبِيرُ

مِنْ غَيْرِهَا، قَالَتْ: فَأَرْسَلْتُ فَسَأَلْتُ الصَّحَابَةَ مُتَوَافِرُونَ وَأَتَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالُوا: إِنَّ الرِّضَاعَ لَا يَحْرُمُ شَيْئًا مِنْ قِبَلِ الرَّجُلِ فَأَنْكَحْتُهَا إِنَاءً، وَاجِبٌ بَأَنِّ الاجتهاد من بعض الصحابة والتابعين لا يعارض النص ولا يصح دعوى الإجماع لسكوت الباقيين لأننا نقول: نحن نمنع أولاً أَنَّ هذه الواقعة بلغت كلَّ المجتهدين منهم وثانياً: أَنَّ السَّكُوتَ في المسائل الاجتهادية لا يكون دليلاً على الرِّضَا وأما عمل عائشة بخلاف ما روت فالحجة روايتها لا رأيها، وقد تقرر في الأصول أَنَّ مخالفة الصحابي لما رواه لا تنقدح في الرواية، وقد صحَّ عن عليٍّ القول بثبوت حكم الرِّضَاع للرجل، وثبت أيضاً عن ابن عباسٍ كما في البخاريّ

بَابُ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ بِالرِّضَاعِ

٢٩٨٧- عَنْ عُثْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ فَبَاءَتْ أُمَّةً سَرْدَاءً فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي، قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعَتْكُمْ، فَتَنَاهَا عَنْهَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٨٤) وَابْنُ خَبَرٍ (٥١٠٤)، وَفِي رِوَايَةٍ: «ذَعَفَا عَنْكَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤/ ٣٨٤) (خ: ٥١٠٤) (د: ٣٦٠٣) (ت: ١١٥١) (ن: ٣٣٣٢) إِلَّا مُسْلِمًا وَابْنَ مَاجَةَ.

في رواية للبخاريّ فقال النبي ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟ فَفَارَقَهَا عُثْبَةُ وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ».

قوله: (أُمَ يَحْيَى) اسمها غنية بفتح الغين المعجمة وكسر التّون بعدها تحتيّة مشدّدة، وقيل: اسمها زينب وإِهَابٌ بكسر الهمزة وآخره بَاءٌ موحّدة وقد استدللّ بالحديث على قبول شهادة المرضعة وجوب العمل بها وحدها وهو مروى عن عثمان وابن عباسٍ والزّهريّ والحسن وإسحاق والأوزاعيّ وأحمد بن حنبلٍ وأبي عبيدٍ ولكنه قال: يجب العمل على الرجل بشهادتها فيفارق زوجته ولا يجب الحكم على الحاكم وروي ذلك عن مالكٍ وفي رواية عنه أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِي الرِّضَاعِ إِلَّا شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ، وبه قال جماعة من أصحابه وقال جماعة منهم بالأوّل وذهبت العترة والحنفية إلى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ كَسائر الأمور ولا تكفي شهادة المرضعة وحدها بل لا تقبل عند المهادوية لأنّ فيها تقريراً لفعل المرضعة ولا تقبل عندهم الشهادة إذا كانت كذلك مطلقاً، ولكنه حكى في «البحر» عن المهادوية والشافعية والحنفية أَنَّهُ يجب العمل بالظنّ الغالب في النكاح تحرماً ويجب

على الزّوج الطّلاق إن لم تكمل الشهادة، واستدلّ لهم على ذلك بهذا الحديث وقال الإمام يحيى: الخبر محمولٌ على الاستحباب ولا يخفى أَنَّ التّهيّ حقيقة في التّحريم كما تقرر في الأصول فلا يخرج عن معناه الحقيقيّ إلا لقرينة صارفة والاستدلال على عدم قبول المرأة المرضعة بقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ لا يفيد شيئاً لأنّ الواجب بناء العام على الخاص، ولا شكّ أَنَّ الحديث أخصّ مطلقاً وأما ما أجاب به عن الحديث صاحب ضوء النّهار من أَنَّهُ مخالفٌ للأصول فيجيب عنه بالاستفسار عن الأصول فإن أراد الأدلة القاضية باعتبار شهادة عدلين أو رجلٍ وامرأتين فلا مخالفة لأنّ هذا خاصٌّ وهي عائشة وإن أراد غيرها فما هو؟ وأما ما رواه أبو عبيدٍ عن عليٍّ وابن عباسٍ والمغيرة أَنَّهُم امتنعوا من التّفريق بين الرّوجين بذلك فقد تقرر أَنَّ أقوال بعض الصحابة ليست بحجّة على فرض عدم معارضتها لما ثبت عنه ﷺ فكيف إذا عارضت ما هو كذلك؟ وأما ما قيل من أمره ﷺ له من باب الاحتياط فلا يخفى مخالفته لما هو الظاهر ولا سيّما بعد أن كرّر السّؤال أربع مرّاتٍ كما في بعض الرّوايات والنّبي ﷺ يقول له في جميعها: «لَا، كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ» وفي بعضها: «ذَعَفَا عَنْكَ» كما في حديث الباب، وفي بعضها: «لَا خَيْرَ لَكَ فِيهَا» مع أَنَّهُ لم يثبت في رواية أَنَّهُ ﷺ أمره بالطلاق، ولو كان ذلك من باب الاحتياط لأمره به فالحق وجوب العمل بقول المرأة المرضعة حرّة كانت أو أمة حصل الظنّ بقولها أو لم يحصل لما ثبت في رواية «أَنَّ السَّائِلَ قَالَ: وَأَظْنُّهَا كَاذِبَةٌ» فيكون هذا الحديث الصّحيح هادماً لتلك القاعدة المبينة على غير أساس أعني قولهم: إنّها لا تقبل شهادة فيها تقريرٌ لفعل الشّاهد وغضّاً لعمومات الأدلّة كما خصّصها دليل كفاية العدالة في عورات النّساء عند أكثر المخالفين.

بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ تُعْطَى الْمَرْضُوعَةُ عِنْدَ الْفُطَامِ

٢٩٨٨- عَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا يَذْهَبُ عَنِّي مِلْذَمَةُ الرِّضَاعِ؟ قَالَ: غُرَّةٌ أَوْ أُمَّةٌ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٣/ ٤٥٠) (د: ٢٠٦٤) (ت: ١١٥٣) إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

الحديث سكت عنه أبو داود، وقال المنذري: إنه الحجّاج بن الحجّاج بن مالك الأسلمي، سكن المدينة وقيل: كان ينزل العرج ذكره أبو القاسم البغويّ وقال: ولا أعلم للحجّاج بن مالك غير

هذا الحديث وقال أبو عمر النَّمري: له حديثٌ واحدٌ وقال الترمذي بعد إخرجه: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ هكذا رواه يحيى بن سعيد القطان وحاتم بن إسماعيل وغير واحدٍ عن هشام بن عروة عن أبيه عن حجاج بن حجاج عن أبيه عن النبي ﷺ ورواه سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن حجاج بن حجاج عن النبي ﷺ وحديث ابن عيينة غير محفوظ والصحيح ما رواه هؤلاء عن هشام بن عروة وهشام بن عروة يكتن أبَا المنذر، وقد أدرك جابر بن عبد الله وابن عمر وفاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام هي أم هشام بن عروة، انتهى.

كلامه وقد بَوَّبَ أبو داود على هذا الحديث: بابٌ في الرِّضخ عند الفصال، وبَوَّبَ عليه الترمذي: باب ما يذهب مذمة الرضاع وقد استدلل بالحديث على استحباب العطية للمرضعة عند الفطام وأن يكون عبداً أو أمة والمراد بقوله: «مَا يَذْهَبُ عَنِّي مِلَّةُ الرِّضَاعِ» أي ما يذهب عني الحق الذي تعلق بي للمرضعة لأجل إحسانها إلي بالرضاع، فإني إن لم أكافئها على ذلك صرت مذمومة عند الناس بسبب المكافأة، والله أعلم.

نفسه ثم إذا فضل عن حاجة نفسه شيء فعليه إنفاقه على زوجته وقد انعقد الإجماع على وجوب نفقة الزوجة، ثم إذا فضل عن ذلك شيء فعلى ذوي قرابته، ثم إذا فضل عن ذلك شيء فيستحب له التصدق بالفاضل، والمراد بقوله: «هَكَذَا وَهَكَذَا» أي مِمَّا وشمالاً كناية عن التصدق وأعلم أنه قد وقع الإجماع على أنه يجب على الولد المومر مئونة الأبوين المعسرين كما حكي ذلك في «البحر»، واستدل له بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، ثم قال: ولو كانا كافرين لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ﴾، و «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» ثم حكي بعد حكاية الإجماع المتقدم عن العترة والفريقين أن الأم المعسرة كالأب في وجوب نفقتها.

واستدل له بقوله ﷺ: «أَمَّكَ ثُمَّ أَمَّكَ» الخبر وحكى عن مالك الخلاف في الجد لعدم الدليل وأجاب عليه بأن هذا الخبر دليل، وعلى فرض عدم الدليل فبالقياس على الأب، ثم قال: وكذا الخلاف في الجد أبي الأب ثم حكى عن عمر وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والعترة وأحمد بن حنبل وأبي ثور أنها تجب النفقة لكل معسر على كل مومر إذا كانت ملتئمتا واحدة وكانا يتوارثان واستدل لذلك بقوله تعالى: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» واللام للجنس وحكى عن أبي حنيفة وأصحابه أنها إنما تلزم للرحم المحرم فقط، وعن الشافعي وأصحابه لا تجب إلا للأصول والفصول فقط وعن مالك: لا تجب إلا للولد والوالد فقط. وقد أوجب عن الاستدلال بالآية المذكورة بمنع دلالتها على المطلوب ودعوى أن الإشارة بقوله ذلك إلى عدم المضارة، وعلى التسليم فالمراد وارث الأب بعد موته والأولى أن يقال: لفظ الوارث فيه احتمالات: أحدها: أن يراد المولود له المذكور في صدر الآية وهو المولود، وقد قال بهذا قبيصة بن ذؤيب.

الثاني: أن يراد وارث المولود، وبه قال الجمهور من السلف وأحمد وإسحاق وأبو ثور.

الثالث: أن يراد به الباقي من الأبوين بعد الآخر، وبه قال سفيان وغيره، فحينئذ لفظ الوارث مجمل لا يحل حمله على أحد هذه المعاني لإدليل، مع أنه لا يصح الاستدلال بالآية على وجوب نفقة كل معسر على من يرثه من قرابته المومرين، لأن الكلام في الآية في رزق الزوجات وكسوتهن، ولكنه يدل على المطلوب عموم «فَلْيَدِيَ قَرَاتِكَ».

كِتَابُ النِّفَقَاتِ

بَابُ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَتَقْدِيرِهَا عَلَى نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ

٢٩٨٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيَنَارُ أَنْفَقَتْهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدَيْنَارُ أَنْفَقَتْهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدَيْنَارُ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مَسْكِينٍ، وَدَيْنَارُ أَنْفَقَتْهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٦/٢) وَمُسْلِمٌ (٩٥٥).

٢٩٩٠- وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «إِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلْيَدِيَ قَرَاتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَاتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠١/٣) وَمُسْلِمٌ (٩٩٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٥٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٩/٥).

٢٩٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا، قَالَ رَجُلٌ: عِنْدِي دِينَارٌ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ، قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ، قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ، قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَاوَمِكَ، قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرُ، قَالَ: أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٥١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٢/٥)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٩١) لِكُنْهَ قَدَّمَ الْوَلَدَ عَلَى الزَّوْجَةِ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَبُو عُبَيْدٍ فِي تَحْلِيلِهِ الْغِنَى بِخُمُسَةِ دَنَائِيرَ ذَهَبًا تَقْوِيَةً بِخُدَيْثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْخُمُسِيِّنَ دِرْهَمًا.

حديث أبي هريرة الآخر أخرجه أيضاً الشافعي وابن حبان والحاكم قال ابن حزم: اختلف يحيى القطان والثوري، فقدّم يحيى الزوجة على الولد، وقدّم سفيان الولد على الزوجة، فينبغي أن لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء لأنه قد صح أن النبي ﷺ كان إذا تكلم، تكلم ثلاثاً، فيحتمل أن يكون في إعادته إياه مرة قدّم الولد ومرة قدّم الزوجة فصارا سواء، ولكنه يمكن ترجيح تقدم الزوجة على الولد بما وقع من تقديمها في حديث جابر المذكور في الباب، وهكذا قال الحافظ في التلخيص وحديث أبي هريرة الأول فيه دليل على أن الإنفاق على أهل الرجل أفضل من الإنفاق في سبيل الله ومن الإنفاق في الرقاب ومن التصدق على المساكين وحديث جابر فيه دليل على أنه لا يجب على الرجل أن يؤثر زوجته وسائر قرابته بما يحتاج إليه في نفقة

قوله: (تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ) فيه دليل على أنه يلزم الأب نفقة ولده المعسر فإن كان الولد صغيراً فذلك إجماع كما حكاه صاحب البحر، وإن كان كبيراً فقليل: نفقته على الأب وحده دون الأم، وقيل: عليهما حسب الإرث ويأتي بقية الكلام على نفقة الأقارب في باب النفقة على الأقارب.

قوله: (تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ) فيه دليل على وجوب نفقة الخادم، وسيأتي الكلام على ذلك في باب نفقة الرقيق.

قوله: (بِخَمْسَةِ دَنَائِيرَ ذَهَبًا) قد قدمنا الكلام على هذا في الزكاة.

بَابُ اخْتِيَارِ حَالِ الزَّوْجِ فِي النِّفْقَةِ

٢٩٩٢- عَنْ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ قَالَ: «أَنْتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَقُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي نِسَائِنَا؟ قَالَ: أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُنَّ مِمَّا تَكْتَسُونَ، وَلَا تَضْرِبُوهُنَّ وَلَا تَقْبَحُوهُنَّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٤٤).

الحديث أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححاه، وعلق البخاري طرفاً منه وصححه الدارقطني في العلل وقد ساقه أبو داود في سننه من ثلاث طرق، في كل واحدة منها بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وهو معاوية القشيري المذكور، قال المنذري: وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بهذه النسخة، يعني نسخة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، فمنهم من احتج بها، ومنهم من أبى ذلك، وخرج الترمذي منها شيئاً وصححه.

وفي الحديث دليل على أنه يجب على الزوج أن يطعم امرأته مما يأكل ويكسوها مما يكتسي وأنه لا يجوز له ضربها ولا تقييحها وقد تقدم الحديث وشرحه في باب إحسان العشرة وقد استدلل المصنف بهذا الحديث على أن العبرة بحال الزوج في النفقة، ويؤيد ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾، وإلى ذلك ذهب المعتز والشافعية وبعض الحنفية وذهب أكثر الحنفية ومالك إلى أن الاعتبار بحال الزوجة واستدلوا بقصة هند امرأة أبي سفيان الآتية وأجيب عن ذلك بأنه أمرها بالأخذ بالمعروف، ولم يطلق لها الأخذ على مقدار الحاجة.

بَابُ الْمَرْأَةِ تَنْفِقُ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ إِذَا مَنَعَهَا الْكِفَايَةَ

٢٩٩٣- عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ هِنْدًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا

سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَلَوْلَايَ إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَقَالَ: خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَلِلَّذِكِ بِالْمَعْرُوفِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حسم: ٢٠٦/٦) (خ: ٥٣٦٤) (م: ١٧١٤) (٧) (د: ٣٥٣٢) (ن: ٢٤٦/٨) (هـ: ٢٢٩٣) إلا الترمذي.

قوله: (إِنَّ هِنْدًا هِيَ بِنْتُ عُثَيْبِ بْنِ رَبِيعَةَ) والرواية بالصرف ووقع في رواية للبخاري بالمنع وأبو سفيان اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف.

قوله: (شَحِيحٌ) أي بخيل حريص هو أعم من البخل لأن البخل مختص بمنع المال والشح يعم منع كل شيء في جميع الأحوال كذا في الفتح.

قوله: (خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَلِلَّذِكِ بِالْمَعْرُوفِ) قال القرطبي: هذا أمر بإباحة بدليل ما وقع في رواية للبخاري بلفظ: «لَا حَرَجَ» والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية قال: وهذه الإباحة وإن كانت مطلقة لفظاً فهي مقيدة معنى كأنه قال: إن صح ما ذكرت. والحديث فيه دليل على وجوب نفقة الزوجة على زوجها، وهو مجمع عليه كما سلف، وعلى وجوب نفقة الولد على الأب، وأنه يجوز لمن وجبت له النفقة شرعاً على شخص أن يأخذ من ماله ما يكفيه إذا لم يقع منه الامتنال وأصر على التمرّد، وظاهره أنه لا فرق في وجوب نفقة الأولاد على أبيهم بين الصغير والكبير لعدم الاستفصال وهو ينزل منزلة العموم وأيضاً قد كان في أولاده في ذلك الوقت من هو مكلف كعماعة رضي الله عنه فإنه أسلم عام الفتح وهو ابن ثمان وعشرين سنة، فعلى هذا يكون مكلفاً من قبل هجرة النبي ﷺ إلى المدينة وسؤال هند كان في عام الفتح وذهبت الشافعية إلى اشتراط الصغر أو الرّمانة، وحكاه ابن المنذر عن الجمهور والحديث يردّ عليهم، ولم يصب من أجاب عن الاستدلال بهذا الحديث على وجوب نفقة الأولاد بأنه واقعة عين لا عموم لها، لأن خطاب الواحد كخطاب الجماعة كما تقرّر في الأصول وفي رواية متفق عليها «مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِيكَ وَلِلَّذِكِ» وقد أجيب عن الحديث أيضاً بأنه من باب الفتيا لا من القضاء وهو فاسد، لأنه لا يفني إلا بحق واستدل بالحديث أيضاً من قدر نفقة الزوجة بالكفاية، وبه قال الجمهور وقال الشافعية: إنها تقدر بالأمداد، فعلى الموسر كل يوم مّدان، والمتوسط مّد ونصف، والمعسر مّد وروي نحو ذلك عن مالك والحديث حجة عليهم كما اعترف

كان غير محتاج لنفسه إلى ما تصدق به بل مستغنياً عنه أفضل من صدقة المحتاج إلى ما تصدق به ويعارضه حديث أبي هريرة عند أبي داود والحاكم يرفعه «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جُهْدُ مَنْ مُقِلٌّ» وقد فسره في النهاية بقدر ما يحتمله حال قليل المال. وحديث أبي هريرة أيضاً عند النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ له والحاكم وقال على شرط مسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَقَالَ رَجُلٌ: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: رَجُلٌ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ أَخَذَ مِنْ عَرَضِهِ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَتَصَدَّقَ بِهَا، وَرَجُلٌ لَيْسَ لَهُ إِلَّا دِرْهَمَانِ فَأَخَذَ أَحَدَهُمَا فَتَصَدَّقَ بِهِ فَهَذَا تَصَدَّقَ بِصَنَفٍ مَالِهِ» الحديث ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، ويؤيد الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾، ويمكن الجمع بأن الأفضل لمن كان يتكفف الناس إذا تصدق بجميع ماله أن يتصدق عن ظهر غنى والأفضل لمن يصبر على الفاقة أن يكون متصدقاً بما يبلغ إليه جهده وإن لم يكن مستغنياً عنه ويمكن أن يكون المراد بالغنى غنى النفس كما في حديث أبي هريرة عند الشيخين وغيرهما «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ وَلَكِنَّ الْغِنَى عَنْ النَّفْسِ».

قوله: «الْيَدُ الْعُلْيَا» هي يد المتصدق واليد السفلى يد المتصدق عليه، هكذا في النهاية وسيأتي في باب النفقة على الأقارب ما يدل على هذا التفسير.

قوله: «وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» أي بمن تجب عليك نفقته قال في الفتح: يقال: عال الرجل أهله: إذا مانههم: أي قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة وفيه دليل على وجوب نفقة الأولاد مطلقاً وقد تقدم الخلاف في ذلك، وعلى وجوب نفقة الأرقاء وسيأتي.

قوله: «تَعُولُ أَطْعِمْنِي وَإِلَّا فَارْقِنِي» استدلل به ومجديت أبي هريرة الآخر على أن الزوج إذا أعسر عن نفقة امرأته واختارت فراقه فرّق بينهما، وإليه ذهب جمهور العلماء كما حكاه في فتح الباري وحكاه صاحب البحر عن الإمام علي رضي الله عنه وعمر وأبي هريرة والحسن البصري وسعيد بن المسيب وحماد وربيعة ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي والإمام يحيى وحكى صاحب الفتح عن الكوفيين أنه يلزم المرأة الصبر وتعلّق النفقة بذمة الزوج وحكاه في «البحر» عن عطاء والزهرري والثوري والقاسمية وأبي حنيفة وأصحابه وأحد قولي الشافعي ومن جملة

بذلك النووي وللحديث فوائد لا يتعلّق غالبها بالمقام وقد استوفاهما في فتح الباري واستوفى طرق الحديث واختلاف الفاظه.

بَابُ إِثْبَاتِ الْفُرْقَةِ لِلْمَرْأَةِ إِذَا تَعَدَّرَتْ النِّفْقَةَ بِإِعْسَارِ وَنَحْوِهِ

٢٩٩٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، فَقِيلَ: مَنْ أَهْوَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَمْرَأَتُكَ بِمَنْ تَعُولُ، تَقُولُ: أَطْعِمْنِي وَإِلَّا فَارْقِنِي، وَجَارَتُكَ تَقُولُ: أَطْعِمْنِي وَاسْتَعْمِلْنِي، وَلَوْلَئِكَ يَقُولُ: إِلَىٰ مَنْ تَعْرُكُنِي؟» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٥٧ و ٤٠٢)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ (٣/٢٩٦) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ فِي الصَّحِيحَيْنِ (خ: ٥٣٥٥) (م: ١٠٣٢) وَأَخَذُوا مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ وَجَعَلُوا الزِّيَادَةَ الْمُفَسَّرَةَ فِيهِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٢٩٩٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَىٰ أَمْرَأَتِهِ قَالَ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا» رَوَاهُ الذَّارِقُطْنِيُّ (٣/٢٩٧).

حديث أبي هريرة الأول حسن إسناده الحافظ وهو من رواية عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة وفي حفظ عاصم مقال ولفظ الحديث الذي أشار إليه المصنف في البخاري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطلقني، ويقول العبد: أطعمني واستعملني، ويقول الابن: «أطعمني، إلى من تدعيني؟» قالوا: يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: لا، هذا من كيس أبي هريرة وحديث أبي هريرة الآخر أخرجه أيضاً البيهقي من طريق عاصم القاري عن أبي صالح عن أبي هريرة وأعله أبو حاتم وفي الباب عن سعيد بن المسيب عند سعيد بن منصور والشافعي وعبد الرزاق «فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَىٰ أَهْلِهِ قَالَ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا» قال أبو الزناد: قلت لسعيد: سنة؟ قال: سنة وهذا مرسل قوي وعن عمر عند الشافعي وعبد الرزاق وابن المنذر «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَىٰ أَمْرَأَةِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ: إِمَّا أَنْ يُنْفِقُوا وَإِمَّا أَنْ يُطْلَقُوا وَيَتَعَتُوا نَفَقَةً مَا حَسَبُوا».

قوله: «مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى» فيه دليل على أن صدقة من

وما احتج به الأولون قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوهُمْ فِيسَرَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ وأجاب الآخرون عن الأحاديث المذكورة بما سلف من إعلالها وأما ما في الصحيحين فهو من قول أبي هريرة كما وقع التصريح به منه حيث قال: إنه من كيسة بكسر الكاف: أي من استنباطه من المرفوع وقد وقع في رواية الأصيلي بفتح الكاف: أي من فطنته وأما قول عمر، فليس مما يحتج به وأجابوا عن الآية بأن ابن عباس وجماعة من التابعين قالوا: نزلت فيمن كان يطلق فإذا كادت العدة تنقضي راجع ويجاب عن ذلك أن الأحاديث المذكورة يقوي بعضها بعضاً مع أنه لم يكن فيها قدحٌ يوجب الضعف فضلاً عن السقوط، والآية المذكورة وإن كان سببها خاصاً كما قيل فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وأما استدلال الآخرين بقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا﴾، قالوا: وإذا أعسر ولم يجد سبباً يمكنه به تحصيل النفقة فلا تكليف عليه بدلالة الآية فيجانب عنه بأننا لم نكلفه النفقة حال إعساره، بل دفعنا الضرر عن امرأته وخلصناها من حباله لتكتسب لنفسها أو يتزوجها رجل آخر واحتجوا أيضاً بما في صحيح مسلم من حديث جابر أنه «دخل أبو بكر وعمر على رسول الله ﷺ فوجدناه حوله نساءً واجماً ساكناً وهن يسألنه النفقة، فقام كل واحدٍ منهما إلى ابنتي، أبو بكر إلى عائشة وعمر إلى حفصة، فوجأ أحناقهما، فاعتزلهن رسول الله ﷺ بعد ذلك شهراً، ففرضهما لابنتيهما في حضرته ﷺ لأجل مطالبتهما بالنفقة التي لا يجدها، يدل على عدم التفارقة لجرد الإعسار عنها، قالوا: ولم يزل الصحابة فيهم المومر والمعرس ومعرسهم أكثر ويجاب عن الحديث المذكور بأن زجرهما عن المطالبة بما ليس عند رسول الله ﷺ لا يدل على عدم جواز الفسخ لأجل الإعسار ولم يروا أنهم طلبنه ولم يمين إليه، كيف وقد خيرهن ﷺ بعد ذلك فاخترنه، وليس محل النزاع جواز المطالبة للمعرس بما ليس عنده وعدمه بل محله: هل يجوز الفسخ عند التعذر أم لا.

وقد أجيب عن هذا الحديث بأن أزواج النبي ﷺ لم يعدمن النفقة بالكلية، لأن النبي ﷺ قد استعاض من الفقر المدقع، ولعل ذلك إنما كان فيما زاد على قوام البدن مما يعتاد الناس النزاع في مثله، وهكذا يجاب عن الاحتجاج بما كان عليه الصحابة من ضيق العيش وظاهر الأدلة أنه يثبت الفسخ للمرأة بمجرد عدم

وجدان الزوج لنفقتها بحيث يحصل عليها ضرر من ذلك وقيل: إنه يؤجل الزوج مدةً، فروي عن مالك أنه يؤجل شهراً، وعن الشافعية ثلاثة أيام ولها الفسخ في أول اليوم الرابع وروي عن حماد أن الزوج يؤجل سنة ثم يفسخ قياساً على العتق وهل تحتاج المرأة إلى الرفع إلى الحاكم؟ روي عن المالكية في وجوه لهم أنها ترفعها إلى الحاكم ليحبره على الإنفاق أو يطلق عنه وفي وجوه لهم آخر أنه يفسخ النكاح بالإعسار، لكن بشرط أن يثبت إعساره عند الحاكم والفسخ بعد ذلك إليها وروي عن أحمد أنها إذا اختارت الفسخ رفعت إلى الحاكم والخيار إليه بين أن يحبره على الفسخ أو الطلاق وروي عن عبد الله بن الحسن العنبري أن الزوج إذا أعسر عن النفقة حبسه الحاكم حتى يجدها وهو في غاية الضعف، لأن تحصيل الرزق غير مقدور له إذا كان ممن أعوزته المطالب وأكدت عليه جميع المكاسب، اللهم إلا أن يتقاعد عن طلب أسباب الرزق والسعي له مع تمكنه من ذلك، فلهذا القول وجهٌ وذهب ابن حزم إلى أنه يجب على المرأة المومرة الإنفاق على زوجها المعسر ولا ترجع عليه إذا أسير وذهب ابن القيم إلى التفصيل وهو أنها إذا تزوجت به عالمةً بإعساره أو كان حال الزوج موسراً ثم أعسر فلا فسخ لها، وإن كان هو الذي غرها عند الزواج بأنه موسرٌ ثم تبين لها إعساره كان لها الفسخ واعلم أنه لا فسخ لأجل الإعسار بالمهر على ما ذهب إليه الجمهور وذهب بعض الشافعية وهو مروى عن أحمد إلى أنه يثبت الفسخ لأجل ذلك والظاهر الأول لعدم الدليل الدال على ذلك وقد ثبت عنه ﷺ «بأن النساء حوائج في يدي الأزواج».

كما تقدم: أي حكمهن حكم الأسراء، لأن العاني: الأسير، والأسير لا يملك لنفسه خلاصاً من دون رضا الذي هو في أسره فهكذا النساء ويؤيد هذا حديث: «الطلاق لمن أمسك بالساق» فليس للزوجة تخليص نفسها من تحت زوجها إلا إذا دل الدليل على جواز ذلك كما في الإعسار عن النفقة ووجود العيب المومر للفسخ، وهكذا إذا كانت المرأة تكره الزوج كراهة شديدة وقد قدمنا الخلاف في ذلك.

بَابُ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَقَارِبِ وَمَنْ يَقْدَمُ مِنْهُمْ

٢٩٩٦- عن أبي هريرة قال: «قال رجل: يا رسول الله أي الناس أحق مني بحسن الصحبة؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك، متفق

قوله: (ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ) فيه دليل على وجوب نفقة الأقارب على الأقارب، سواء كانوا وارثين أم لا، وقد قدمنا تفصيل الخلاف في ذلك، واستدل من اعتبر الميراث بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِنْهُ ذَلِكَ﴾.

قوله: (يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا) هو تفسير للحديث المتقدم بلفظ: «يَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ يَدِ السُّفْلَى».

قوله: (وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ) قد تقدم تفسيره.

قوله: (ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ) هو مثل قوله: «ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ» وفي ذلك دليل على أن القريب الأقرب أحق بالبر والإنفاق من القريب الأبعد وإن كانا جميعاً فقيرين حيث لم يكن في مال المنفق إلا مقدار ما يكفي أحدهما فقط بعد كفايته.

قوله: (وَمَوْلَاكَ الَّذِي يَلِي ذَاكَ) قيل: أراد بالمولى هنا القريب ولعل وجه ذلك أنه جعله والياً للام والأب والأخت والأخ، ولا بد أن يكون الوالي لهم من جنسهم في قرابة النسب والظاهر أن المراد بالمولى هو المولى لغة وشرعاً وجعله والياً لمن ذكر لا يستلزم أن يكون من جنسهم في القرابة بل المراد أنه يليهم في استحقاق النفقة حيث لم يوجد معهم من هو مقدم عليه، ولا يلزم من قوله بعد ذلك: «وَرَجِمَ مَوْصُولَةٌ» أن تكون الرحمة موجودة في جميع المذكورين، بل يكفي وجودها في البعض كالأم والأب والأخت والأخ.

بَابُ مَنْ أَحَقَّ بِكَفَالَةِ الطِّفْلِ

٣٠٠٠- عَنْ الزَّهْرِيِّ بْنِ عَازِبٍ: «أَنَّ ابْنَةَ خُمَزَةَ اخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَجَعْفَرُ وَزَيْدٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا هِيَ ابْنَةُ عَمِّي، وَقَالَ جَعْفَرُ: بِنْتُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَخِي، وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِخَالَتِهَا وَقَالَ: الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (ح: ١١٥/١) (خ: ٤٢٥١) (م: ١٧٨٣)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٨/٤) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، وَفِيهِ: «وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا، فَإِنَّ الْخَالََةَ وَالِدَةٌ».

حديث علي رضي الله عنه أخرجه أيضاً أبو داود والحاكم والبيهقي بمعناه.

قوله: (وَخَالَتُهَا تَخِي) الحالة المذكورة: هي أسماء بنت عميس قوله:..

(وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي) إِنَّمَا سَمِيَ حَمَزَةً لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ.

عَلَيْهِ (ح: ٣٩١/٢) (خ: ٥٩٧١) (م: ٢٥٤٨)، وَلِمُسْلِمٍ (١) (٤) فِي رِوَايَةٍ «مَنْ أَبْرَأ؟ قَالَ: أَمَّاكَ».

٢٩٩٧- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبْرَأ؟ قَالَ: أَمَّاكَ، قَالَ: قُلْتُ ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَمَّاكَ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَمَّاكَ، قَالَ: قُلْتُ ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَبَاكَ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٥١٣٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٩٧).

٢٩٩٨- وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ: يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ: أَمَّاكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتِكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥/ ٦١).

٢٩٩٩- وَعَنْ كَلْبِ بْنِ مَنُفَّةٍ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبْرَأ؟ قَالَ: أَمَّاكَ وَأَبَاكَ وَأَخْتِكَ وَأَخَاكَ، وَمَوْلَاكَ الَّذِي يَلِي ذَاكَ حَقٌّ وَاجِبٌ وَرَجِمَ مَوْصُولَةٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥١٤٠).

حديث بهز بن حكيم أخرجه أيضاً الحاكم وحسنه أبو داود وحديث طارق المحاربي أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني وصححه وحديث كليب بن منفة أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وقد أخرجه البغوي وابن قانع والطبراني في الكبير والبيهقي ورجال إسناده أبي داود لا بأس بهم.

وفي الباب عن المقدم بن معدي كرب عند البيهقي بإسناده حسن: سمعت النبي ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِأُمَّهَاتِكُمْ ثُمَّ يُوصِيكُمْ بِأَبَائِكُمْ ثُمَّ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ» وأخرج البخاري في الأدب المفرد وأحمد وابن حبان والحاكم وصححه بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُمْ بِأُمَّهَاتِكُمْ ثُمَّ يُوصِيكُمْ بِأَبَائِكُمْ ثُمَّ يُوصِيكُمْ بِأُمَّهَاتِكُمْ ثُمَّ يُوصِيكُمْ بِأَبَائِكُمْ ثُمَّ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ» وأخرج الحاكم من حديث أبي رمة بلفظ: «أَمَّاكَ أَمَّاكَ وَأَبَاكَ ثُمَّ أَخْتِكَ وَأَخَاكَ ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ».

قوله: (أَمَّاكَ) فيه دليل على أن الأم أحق بحسن الصحبة من الأب وأولى منه بالبر حيث لا يتسع مال الابن إلا لنفقة واحد منهما وإلى ذهب الجمهور كما حكاه القاضي عياض فإنه قال: ذهب الجمهور إلى أن الأم تفضل في البر على الأب وقيل: إنهما سواء، وهو مروى عن مالك وبعض الشافعية وقد حكى الحارث الحاسبي الإجماع على تفضيل الأم على الأب.

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قوله: (وَعَاءٌ) بفتح الواو والمدّ وقد يضمّ: وهو الظرف، وقرأ السبعة ﴿قَبْلَ وَعَاءٍ أَخِيهِ﴾ بالكسر والحواء بكسر الحاء والمدّ: اسمٌ لكلِّ شيءٍ يحوي غيره: أي يجمعه والسقاء بكسر السين: أي يسقى منه اللبن ومراد الأم بذلك أنها أحقّ به لاختصاصها بهذه الأوصاف دون الأب.

قوله: (أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ) فيه دليلٌ على أنّ الأمّ أولى بالولد من الأب ما لم يحصل مانعٌ من ذلك بالنكاح لتقيده ﷺ للأحقية بقوله: «مَا لَمْ تُنْكِحِي» وهو مجمعٌ على ذلك كما حكاه صاحب البحر، فإن حصل منها النكاح بطلت حضانتها، وبه قال مالك والشافعية والحنفية والعترة وقد حكى ابن المنذر الإجماع عليه وروي عن عثمان أنها لا تبطل بالنكاح، وإليه ذهب الحسن البصري وابن حزم، واحتجوا بما روي «أَنْ أُمَّ سَلَمَةَ تَزَوَّجَتْ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَبَقِيَ وَلَدُهَا فِي كَفَالَتِهَا» وبما تقدّم في حديث ابنة حمزة ويجاب عن الأوّل بأن مجرد البقاء مع عدم المنازع لا يصلح للاحتجاج به على محلّ النزاع لاحتمال أنّه لم يبق له قريبٌ غيرها وعن الثاني: بأنّ ذلك في الحالة ولا يلزم في الأمّ مثله وقد ذهب أبو حنيفة والهادوية إلى أنّ النكاح إذا كان بذوي رحمٍ محرمٍ للمحزون لم يبطل به حقّ حضانتها وقال الشافعي: يبطل مطلقاً لأنّ الدليل لم يفصل وهو الظاهر وحديث ابنة حمزة لا يصلح للتمسك به لأنّ جعفرًا ليس بذوي رحمٍ محرمٍ لابنة حمزة وأمّا دعوى دلالة القياس على ذلك كما زعمه صاحب البحر فغير ظاهرة وقد أجاب ابن حزم عن حديث الباب بأنّ في إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولم يسمع أبوه من جده وإنّما هو صحيفةٌ كما سبق تحقيقه وردّ بأنّ حديث عمرو بن شعيب قبله الأئمة وعملوا به.

وقد استدل لمن قال: بأنّ النكاح إذا كان بذوي رحمٍ للمحزون لم يبطل حقّ المرأة من الحضانة بما رواه عبد الرزاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن «أَنَّهَا جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: «إِنْ أَبِي أَنْكِحَنِي رَجُلًا لَا أُرِيدُهُ وَتَرَكَ عَمَّ وَلَدِي فَأَخَذَ مِنِّي وَلَدِي» فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَاهَا ثُمَّ قَالَ لَهَا: اذْهَبِي فَأَنْكِحِي عَمَّ وَلَدِكَ» وهذا مع كونه مرسلًا في إسناده رجلٌ مجهولٌ ولم يقع التصريح فيه بأنّه أرجع الولد إليها عند أن زوجها بذوي رحمٍ له.

قوله: (الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ) فيه دليلٌ على أنّ الحالة في الحضانة بمنزلة الأمّ، وقد ثبت بالإجماع أنّ الأمّ أقدم الحواضر، فمقتضى التشبيه أن تكون الحالة أقدم من غيرها من أمّهات الأمّ وأقدم من الأب والأمّات وذهبت الشافعية والهادي إلى تقديم الأب على الحالة وذهب الشافعي والهادوية إلى تقدّم أمّ الأمّ وأمّ الأب على الحالة أيضًا وذهب الناصر والمؤيد بالله وأكثر أصحاب الشافعي وهو رواية أبي حنيفة إلى أنّ الأخوات أقدم من الحالة والأولى تقديم الحالة بعد الأمّ على سائر الحواضر لنصّ الحديث وفاءً بحقّ التشبيه المذكور وإلا كان لغواً وقد قيل: إنّ الأب أقدم من الحالة بالإجماع، وفيه نظر، فإنّ صاحب البحر قد حكى عن الإصطخري أنّ الحالة أولى منه، ولم يحك القول بتقديم الأب عليها إلا عن الهادي والشافعي وأصحابه وقد طعن ابن حزم في حديث البراء المذكور بأنّ في إسناده إسرائيل، وقد ضعفه عليّ بن المديني وردّ عليه بأنّه قد وثقه سائر أهل الحديث، وتعجب أحمد من حفظه وقال: ثقةٌ وقال أبو حاتم: هو أمتن أصحاب أبي إسحاق، وكفى باتفاق الشيخين على إخراج هذا الحديث دليلًا واستشكل كثيرٌ من الفقهاء وقوع القضاء منه ﷺ لجعفرٍ وقالوا: إن كان القضاء له فليس بمحرمٍ لها، وهو وعليّ سواءٌ في قرابتها، وإن كان القضاء للحالة فهي مزوجةٌ، وسيأتي أنّ زواج الأمّ مسقطٌ لحقّها من الحضانة، فسقوط حقّ الحالة بالزواج أولى وأجيب عن ذلك بأنّ القضاء للحالة والزواج لا يسقط حقّها من الحضانة مع رضا الزوج كما ذهب إليه أحمد والحسن البصري والإمام يحيى وابن حزم وقيل: إنّ النكاح إنّما يسقط حضانة الأمّ وحدها حيث كان المنازع لها الأب ولا يسقط حقّ غيرها ولا حقّ الأمّ حيث كان المنازع لها غير الأب وبهذا يجمع بين حديث الباب وحديث «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تُنْكِحِي» الآتي، وإليه ذهب ابن جريج.

٣٠٠١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ النَّاصِي: «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَبْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ وَحَجْرِي لَهُ حَوَاءٌ، وَلَدْنِي لَهُ سِقَاءٌ، وَزَعَمَ أَبُوهُ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ مِنِّي، فَقَالَ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تُنْكِحِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٨٢)، وَابْنُ دَاوُدَ (٢٢٧٦) لَكِنْ فِي لَفْظِهِ: «وَأَنْ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَزَعَمَ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ مِنِّي».

الحديث أخرجه أيضًا البيهقي والحاكم وصححه، وهو من

والأم في ابن لها كان الواجب هو تخيره فمن اختاره ذهب به وقد أخرج البيهقي عن عمر أنه خير غلاماً بين أبيه وأمه وأخرج أيضاً عن علي أنه خير عمارة الجذامي بين أمه وعمته، وكان ابن سبع أو ثمان سنين، وقد ذهب إلى هذا الشافعي وأصحابه وإسحاق بن راهويه وقال: أحب أن يكون مع الأم إلى سبع سنين ثم يخير وقيل: إلى خمس، وذهب أحمد إلى أن الصغير إلى دون سبع سنين أمه أولى به وإن بلغ سبع سنين فالذكر فيه ثلاث روايات: يخير وهو المشهور عن أصحابه، وإن لم يخر أقرع بينهما والثانية: أن الأب أحق به والثالثة: أن الأب أحق بالذكر والأم بالأثني إلى تسع ثم يكون الأب أحق بها والظاهر من أحاديث الباب أن التخير في حق من بلغ من الأولاد إلى سن التمييز هو الواجب من غير فرق بين الذكر والأنثى وحكى في «البحر» عن مذهب المداوية وأبي طالب وأبي حنيفة وأصحابه ومالك أنه لا تخير، بل متى استغنى بنفسه فالأب أولى بالذكر والأم بالأثني وعن مالك الأنثى للأم حتى تزوج وتدخل والأب له الذكر حتى يبلغ وحد الاستغناء عند أبي حنيفة وأصحابه وأبي العباس وأبي طالب أن يأكل ويشرب ويلبس وعند الشافعي والمؤيد بالله والإمام يحيى: هو بلوغ السبع وتمسك الشافون للتخير بمحدث «أنت أحق به ما لم تنكح» ويجب عنه بأن الجمع ممكن، وهو أن يقال: المراد بكونها أحق به فيما قبل السن التي يخير فيها إلا فيما بعدها بقرينة أحاديث الباب.

قوله: (استنهما علي) فيه دليل على أن القرعة طريق شرعية عند تساوي الأمرين وأنه يجوز الرجوع إليها كما يجوز الرجوع إلى التخير وقد قيل: إنه يقدم التخير عليها وليس في حديث أبي هريرة المذكور ما يدل على ذلك بل ربما دل على عكسه، لأن النبي ﷺ أمرهما أولاً بالاستهام، ثم لما لم يفعل خیر الولد وقد قيل: إن التخير أولى لاتفاق الفاظ الأحاديث عليه وعمل الخلفاء الراشدين به.

قوله: (من يحاقني) الحقاق والاحتقاق: الخصام والاختصاص كما في القاموس: أي من يخاصمني في ولدي.

قوله: (فمالت إلى أمها فقال النبي ﷺ: اللهم اهلهما) استدل بذلك على جواز نقل الصبي إلى من اختار ثانياً، وقد نسب صاحب البحر إلى القائلين بالتخير واستدل بحديث عبد الحميد المذكور على ثبوت الحضنة للأم الكافرة لأن التخير دليل ثبوت

٣٠٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «خَيْرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٤٦ و ٤٤٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٥١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥٧) وَصَحَّحَهُ.

وفي رواية: «أن امرأة جاءت فقالت: يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة، وقد نفعتني، فقال رسول الله ﷺ: استنهما علي، فقال زوجها: من يحاقني في ولدي؟ فقال النبي ﷺ: هذا أبوك وهله أمك فخذ بيد أبيهما شئت، فأخذ بيد أمه فانطلقت به» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٧٧)، وَكَذَلِكَ النَّسَائِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ فَقَالَ: «استنهما علي» وَالأَحْمَدُ (٢/ ٢٤٦ و ٤٤٧) مِنْهُ لَكِنَّهُ قَالَ فِيهِ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ قَدْ طَلَقَهَا زَوْجُهَا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ قَوْلَهَا: قَدْ سَقَانِي وَنَفَعَنِي.

٣٠٠٣- وَعَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ جَدَّهُ أَسْلَمَ وَأَبَتْ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسَلِّمَ، فَجَاءَ بَابِنَ لَهُ صَغِيرٌ لَمْ يَتَلَعَّ، قَالَ: فَاجْلِسْ النَّبِيُّ ﷺ الْأَبَ هَاهُنَا وَالْأُمُّ هَاهُنَا، ثُمَّ خَيْرَهُ وَقَالَ: اللَّهُمَّ اهلهما، فَذَهَبَ إِلَى أَبِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٤٤٦ و ٤٤٧) وَالنَّسَائِيُّ (٦/ ١٨٥). وفي رواية عن عبد الحميد بن جعفر قال: أخبرني أبي عن جدي «رافع بن سنان أنه أسلم وأبَتْ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسَلِّمَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: ابْنِي وَهِيَ فُطِيمٌ أَوْ شَيْئُهُ، وَقَالَ رَافِعٌ: ابْنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْعُدْ نَاحِيَةً، وَقَالَ لَهَا: أَفْعُدِي نَاحِيَةً، فَافْعُدِ الصَّبِيَّةَ بَيْنَهُمَا قَالَ: أَذْعُوَاهَا، فَمَالَتْ إِلَى أُمِّهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ اهلهما فمالت إلى أبيهما فأخذها» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَعَبْدُ الْحَمِيدِ هَذَا هُوَ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعِ بْنِ سِنَانٍ الْأَنْصَارِيِّ.

حديث أبي هريرة رواه باللفظ الأول أيضاً أبو داود ورواه بنحو اللفظ الثاني بقية أهل السنن وابن أبي شبة وصححه الترمذي وابن حبان وابن القطان وحديث عبد الحميد باللفظ الآخر أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والدارقطني وفي إسناده اختلاف كثير والفاظه مختلفة ورجح ابن القطان رواية عبد الحميد بن جعفر وقال ابن المنذر: لا يشبه أهل النقل وفي إسناده مقال ولكنه قد صححه الحاكم وذكر الدارقطني أن البنت المخيرة اسمها عميرة قال ابن الجوزي: رواية من روى أنه كان غلاماً أصح وقال ابن القطان لو صح رواية من روى أنها بنت لاحتل أنهما قصتان لاختلاف المخرجين.

قوله: (خير غلاماً.. إلخ) فيه دليل على أنه إذا تنازع الأب

(٣٠) (م: ١٦٦١) (٤٠).

٣٠٠٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَالِهُ لُقْمَةً أَوْ لَقْمَتَيْنِ أَوْ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ فَإِنَّهُ وَلِيُّ حَرَّةٍ وَعِلَاجُهَا». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٧٧/٢) (خ: ٢٥٥٧) (م: ١٦٦٣) (د: ٣٨٤٦) (ت: ٢٧٧) (هـ: ٣٢٩٠).

٣٠٠٨- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَتْ عَامَّةٌ وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَضَرَتْهُ الْوَنَاءُ وَهُوَ يُغْرِغُهُ بِنَفْسِهِ: الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٧/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٥١٥٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٩٧).

حديث أنس أخرجه أيضاً النسائي وابن سعد وله عند النسائي أسانيد منها ما رجاله رجال الصحيح وله شاهد من حديث عليّ عند أبي داود وابن ماجه زاد فيه «وَالزَّكَاةُ يُغْذَى الصَّلَاةُ». (وَأَحَادِيثُ الْبَابِ) فيها دليل على وجوب نفقة المملوك وكسوته وهو مجمع على ذلك كما حكاه صاحب البحر وغيره، وظاهر حديث عبد الله بن عمرو وحديث أبي هريرة أنه لا يتعين على السيد إطعامه مما يأكل، بل الواجب الكفاية بالمعروف، وظاهر حديث أبي ذر أنه يجب على السيد إطعامه مما يأكل وكسوته مما يلبس، وهو محمول على الندب والقرينة الصارفة إليه الإجماع على أنه لا يجب على السيد ذلك. وذهبت العترة والشافعي إلى أن الواجب الكفاية بالمعروف كما وقع في رواية: فلا يجوز التقثير الخارج عن العادة، ولا يجب بذل فرق المعتاد قدراً وجنساً وصفة.

قوله: (وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ) فيه دليل على تحريم تكليف العبيد والإماء فوق ما يطيقونه من الأعمال وهذا مجمع عليه.

قوله: (إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِنَصْبٍ أَحَدَكُمْ وَرَفَعَ خَادِمُهُ، وَالخَادِمُ يَطْلُقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَهُوَ أَمَمٌ مِنَ الْحَرِّ وَالْمَمْلُوكِ).

قوله: (فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ) أي لم يجلس المخدم الخادم.

قوله: (لُقْمَةً أَوْ لَقْمَتَيْنِ) بضم اللام وهي العين المأكولة من الطعام، وروي بفتح اللام والصواب الأول إذا كان المراد العين وهو ما يلتقم. والثاني: إذا كان المراد الفعل وهكذا.

قوله: (أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ) وهو شك من الراوي. وفي هذا دليل على أنه لا يجب إطعام المملوك من جنس ما يأكله المالك، بل

الحق، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وابن القاسم وأبو ثور وذهب الجمهور إلى أنه لا حضانة للكافرة ولدها المسلم وأجابوا عن الحديث بما تقدم من المقال وبما فيه من الاضطراب ويجاب بأن الحديث صالح للاحتجاج به والاضطراب ممنوع باعتبار محل الحجة وأما احتجاجهم بمثل قوله تعالى: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا»، وينحو حديث: «الإسلام يغلو» فغير نافع؛ لأنه عام وحديث الباب خاص واعلم أنه ينبغي قبل التخيير والاستهام ملاحظة ما فيه مصلحة للصبي، فإذا كان أحد الأبوين أصح للصبي من الآخر قدم عليه من غير قرعة ولا تخيير، هكذا قال ابن القيم، واستدل على ذلك بأدلة عامة نحو قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا»، وزعم أن قول من قال بتقديم التخيير أو القرعة مقيّد بهذا، وحكى عن شيخة ابن تيمية أنه قال: تنازع أبوان صبيًا عند الحاكم، فخير الولد بينهما فاختر أباه، فقالت أمه: سله لأي شيء يختاره؟ فسأله فقال: أُمِّي تبعثني كل يوم للكاتب والفقير يضراني، وأبي يتركني اللعب مع الصبيان، ففضى به للام، ورجح هذا ابن تيمية، واستدل له بنوع من أنواع المناسب، ولا يخفى أن الأدلة المذكورة في خصوص الحضانة خالية عن مثل هذا الاعتبار مفوضة حكم الأحقية إلى محض الاختيار، فمن جعل المناسب صالحاً لتخصيص الأدلة أو تقييدها فذاك، ومن أبى ووقف على مقتضاها كان في تمسكه بالنص وموافقته له أسعد من غيره.

بَابُ نَفَقَةِ الرِّقِيِّ وَالرَّفْقِ بِهِمْ

٣٠٠٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ لِفَهْرَمَانَ لَهُ: هَلْ أَغْطَيْتَ الرِّقِيَّ قَوْلَهُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَانْطَلِقْ؛ فَأَعْطَاهُمُ فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُنْ بِالْمَرْءِ إِمَامًا أَنْ يُخْبِسَ عَنْكَ يَمْلِكُ قُوَّتُهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٩٦).

٣٠١٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكُسُوَّتُهُ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٧/٢) وَمُسْلِمٌ (١٦٦٢).

٣٠١٦- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هُمْ إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلَاكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تَكْلَفُوهُمْ مَا يَغْلِيهِمْ فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَاعْيُونُهُمْ عَلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٦١/٥) (خ:

أَجْرٍ فِي شَأْنٍ مَا اسْتَفِيهَا؟ قَالَ: نَعَمْ فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِيرٍ خَرَاءَ أَجْرٍ،
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ١٧٥).

حديث سراقه أخرجه أيضاً ابن ماجه وأبو يعلى والبغوي
والطبراني في الكبير والضياء في المختارة.

قوله: (عَذَّبَتْ امْرَأَةً) قال الحافظ: لم أقف على اسمها، ووقع
في رواية أنها حميرة، وفي أخرى أنها من بني إسرائيل كما في
مسلم، والجمع ممكن لأن طائفة من حير دخلوا في اليهودية
فيكون نسبتها إلى بني إسرائيل لأنهم أهل دينها، وإلى حير لأنهم
قبيلتها.

قوله: (فِي هِرَّةٍ) أي بسبب هرة، والهرة: أنثى السنور.

قوله: (خَشَّاشِ الْأَرْضِ) يفتح الخاء المعجمة ويموز ضمها
وكسرهما بعدها معجمتان بينهما ألف، والمراد هوام
الأرض وحشراتهما. قال النووي: وروي بالخاء المعجمة، والمراد نبات
الأرض، قال: وهو ضعيف أو غلط. وفي رواية: «مِنْ خَشْرَاتِ
الْأَرْضِ» وقد استدلل بهذا الحديث على تحريم حبس الهرة وما

يشابهها من الدواب بدون طعام ولا شراب، لأن ذلك من
تعذيب خلق الله، وقد نهى عنه الشارع. قال القاضي عياض:
يحتمل أن تكون عذبت في النار حقيقة أو بالحساب، لأن من
نوقش الحساب عذب ولا يخفى أن قوله: «فَدَخَلْتُ فِيهَا النَّارَ»
يدل على الاحتمال الأول. وقد قيل: إن المرأة كانت كافرة
فدخلت النار بكفرها وزيد في عذابها لأجل الهرة. قال النووي:
والأظهر أنها كانت مسلمة، وإنما دخلت النار بهذه المعصية.

قوله: (يَلْهَثُ) قال في القاموس: اللهثان: العطشان،
وبالتحريك العطش كاللهث واللهث، وقد لهث كسمع وكفراي:
حر العطش وشدة الموت قال: ولهث كمنع لهثاً ولهثاً
بالضم: أخرج لسانه عطشاً وتعباً أو إعياء كاللهث واللهته بالضم:
التعب والعطش انتهى.

قوله: (الْفَرَى) هو التراب الندي كما في القاموس.

قوله: (فِي كُلِّ كَبِيرٍ رَطْبَةٌ) الرطب في الأصل ضد اليابس،
وأريد به هنا الحياة لأن الرطوبة في البدن تلازمها وكذلك الحرارة
في الأصل ضد البرودة، وأريد بها هنا الحياة لأن الحرارة
تلازمها. وقد استدلل بأحاديث الباب على وجوب نفقة الحيوان
على مالكة، وليس فيها ما يدل على الوجوب المدعى. أما حديث
ابن عمر وحديث أبي هريرة الأول الذي أشار إليه المصنف

ينبغي أن ينأوله منه ملء فمه للعلقة المذكورة آخرها وهي توليه حره
وعلاجه، ويدفع إليه ما يكفيه من أي طعام أحب على حسب ما
تقتضيه العادة لما سلف من الإجماع. وقد نقله ابن المنذر فقال:
الواجب عند جميع أهل العلم إطعام الخادم من غالب القوت
الذي يأكل منه مثله في تلك البلد، وكذلك الإدام والكسوة،
وللسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك وإن كان الأفضل المشاركة.
وقال الشافعي بعد أن ذكر الحديث: هذا عندنا على وجهين:
الأول: أن إجلالته معه أفضل، فإن لم يفعل فليس
بواجب. الثاني: أنه يكون الخيار إلى السيد بين أن يجلسه أو ينأوله،
ويكون اختياراً غير حتم.

قوله: (كَانَتْ عَامَةً وَصِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فيه دليل على
وقوع وصية منه ﷺ، وقد قدمنا الكلام على ذلك في كتاب
الوصايا.

قوله: (يُغْرِغُرُ) بغينين معجمتين وراءين مهملتين مبني
للمجهول.

قوله: (الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) أي حافظوا على الصلاة
وأحسنوا إلى المملوكين.

بَابُ نَفَقَةِ الْبَهَائِمِ

٣٠٠٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَذَّبَتْ امْرَأَةٌ فِي
هِرَّةٍ سَجَنَتَهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلْتُ فِيهَا النَّارَ لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا
وَسَقَتْهَا إِذْ حَسِنَتْهَا وَلَا هِيَ تَرَكْتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَّاشِ الْأَرْضِ»
(حم: ١٨٨/٢) (خ: ٣٤٨٢) (م: ٢٢٤٢/١٥١).

٣٠١٠- وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ (حم: ٤٢٤/٢) (خ: ٣٣١٨)
(م: ٢٢٤٣/١٥٢).

٣٠١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ
يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ
خَرَجَ فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ التُّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ
بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلَ الَّذِي كَانَ بَلَغَ مِنِّي فَنَزَلَ الْبِئْرُ
فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ حَتَّى رَقِيَ سَقَى الْكَلْبَ فَشَكَرَ اللَّهُ
لَهُ فَغَفَرَ لَهُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا؟ فَقَالَ:
فِي كُلِّ كَبِيرٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنِ (حم: ٥١٧/٢) (خ: ٢٣٦٣)
(م: ٢٢٤٤/١٥٣).

٣٠١٢- وَعَنْ سُرَّاقَةَ بِنِ مَالِكٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
عَنِ الضَّالَّةِ مِنَ الْإِبِلِ تَغْضَى حِيَاضِي فَقُلْتُهَا لِلْإِبِلِ هَلْ لِي مِنْ

هنا إصلاح الحياض، يقال: لاط حوضه يليطه: إذا أصلحه بالطين والمدر ونحوهما، ومنه قيل: اللانط، لمن يفعل الفاحشة.

فليس فيهما إلا وجوب إنفاق الحيوان المحبوس على حابسه، وهو أخص من الذعوى، اللهم إلا أن يقال: إن مالك الحيوان حابس له في ملكه، فيجب الإنفاق على كل مالك لذلك ما دام حابساً له لا إذا سببه، فلا وجوب عليه لقوله في الحديث: «ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض» كما وقع التصريح بذلك في كتب الفقه، ولكن لا يبرأ بالتسبب إلا إذا كان في مكان معشبو يتمكن الحيوان فيه من تناول ما يقوم بكفائته، وأما حديث أبي هريرة الثاني فليس فيه إلا أن المحسن إلى الحيوان عند الحاجة إلى الشراب - ويلحق به الطعام - مأجور، وليس النزاع في استحقاق الأجر بما ذكر إنما النزاع في الوجوب. وكذلك حديث سراقه بن مالك ليس فيه إلا مجرد الأجر للفاعل وهو يحصل بالمدبوب فلا يستفاد منه الوجوب، غاية الأمر أن الإحسان إلى الحيوان المملوك أولى من الإحسان إلى غيره، لأن هذه الأحاديث مصرحة بأن الإحسان إلى غير المملوك موجب للأجر وفحوى الخطاب يدل على أن المملوك أولى بالإحسان لكونه محبوساً عن منافع نفسه بمنافع مالكه، وأما أن المحسن إليه أولى بالأجر من المحسن إلى غير المملوك فلا، فأولى ما يستدل به على وجوب إنفاق الحيوان المملوك حديث الهرة، لأن السبب في دخول تلك المرأة النار ليس مجرد ذلك الإنفاق، بل مجموع الترك والحبس، فإذا كان هذا الحكم ثابتاً في مثل الهرة، فثبوته في مثل الحيوانات التي تملك أولى لأنها مملوكة محبوسة مشغولة بمصالح المالك. وقد ذهبت العترة والشافعي وأصحابه إلى أن مالك البهيمة إذا عمد عن علفها أو بيعها أو تسيبها أجبر كما يجبر مالك العبد بجامع كون كل منهما مملوكاً ذا كبد رطبة، مشغولاً بمصالح مالكه محبوساً عن مصالح نفسه. وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن مالك الدابة يؤمر بأحد تلك الأمور استصلاحاً لا حتماً، قالوا: إذ لا يثبت لها حق ولا خصومة ولا ينصب عنها فهي كالشجرة. وأجيب بأنها ذات روح محترم فيجب حفظه كالآدمي، وأما الشجر فلا يجبر على إصلاحه إجماعاً لكونه ليس بذئ روح فافترقا، والتخير بين الأمور الثلاثة المذكورة إنما هي في الحيوان الذي دمه محترم، وأما الحيوان الذي يحل أكله فيخير المالك بين تلك الأمور الثلاثة أو الذبح.

قوله: (قد لظنتها) بضم اللام وبالطاء المهملة وهو في الأصل: اللزوم والستر والإلصاق كما حققه صاحب القاموس، والمراد

كِتَابُ الدِّمَاءِ

بَابُ إِجْبَابِ الْقِصَاصِ بِالْقَتْلِ الْعَمْدِ وَأَنْ
مُسْتَحِقَّةً بِالْخِيَارِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّيَةِ

٣٠١٣- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: الثِّبِّ الزَّانِي وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمَفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حس: ١/ ٣٨٢) (خ: ١٦٨٧٨) (م: ١٦٧٦) (٢٥) (د: ٤٣٥٢) (ت: ١٤٠٢) (ن: ٨ / ١٣) (هـ: ٢٥٣٤).

٣٠١٤- وَعَنْ عَائِشَةَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مَنْ زَنَى بَعْدَ مَا أَحْصَنَ أَوْ كَفَرَ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ أَوْ قَتَلَ نَفْسًا قُتِلَ بِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٥٨) وَالنَّسَائِيُّ (٧/ ٩١) وَمُسْلِمٌ (١٦٧٦) (٢٦) بِمَعْنَاهُ. وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَحِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي إِخْدَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ: زَانٍ مُحْصَنٍ فَيُرْجَمُ وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُصَلِّبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٧/ ٩١) وَهُوَ حُجَّةٌ فِي أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

حديث عائشة باللفظ الآخر أخرجه أيضاً أبو داود والحاكم وصححه.

قوله: (امرئٍ مسلم) فيه دليل على أن الكافر يحل دمه لغير الثلاث المذكورة، لأن التوصيف بالمسلم يشعر بأن الكافر يخالفه في ذلك ولا يصح أن تكون المخالفة إلى عدم حل دمه مطلقاً.

قوله: (يشهد أن لا إله إلا الله... إلخ) هذا وصف كاشف لأن المسلم لا يكون مسلماً إلا إذا كان يشهد تلك الشهادة. قوله: «إلا بإخْدَى ثَلَاثٍ» مفهوم هذا يدل على أنه لا يحل بغير هذه الثلاث. وسيأتي ما يدل على أنه يحل بغيرها فيكون عموم هذا المفهوم مخصصاً بما ورد من الأدلة الدالة على أنه يحل دم المسلم بغير الأمور المذكورة. قوله: «الثِّبِّ الزَّانِي» هذا جمع على على ما سيأتي بيانه إن شاء الله. قوله: «وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ» المراد به القصاص. وقد يستدل به من قال: إنه يقتل الحر بالعبد والرجل بالمرأة والمسلم بالكافر لما فيه من العموم، وسيأتي تحقيق الخلاف وما هو الحق في هذه المواطن.

قوله: (والتَّارِكِ لِدِينِهِ) ظاهره أن الردة من موجبات قتل المرتد بأي نوع من أنواع الكفر كانت، والمراد بمفارقة الجماعة: مفارقة جماعة الإسلام، ولا يكون ذلك إلا بالكفر لا بالبغي والابتداع ونحوهما، فإنه وإن كان في ذلك مخالفة للجماعة فليس فيه ترك للدين، إذ المراد الترك الكلّي ولا يكون إلا بالكفر لا بمجرد ما يصدق عليه اسم الترك وإن كان لخصلة من خصال الدين للإجماع على أنه لا يجوز قتل العاصي بترك أي خصلة من خصال الإسلام، اللهم إلا أن يراد أنه يجوز قتل الباغي ونحوه دفعا لا قصداً، ولكن ذلك ثابت في كل فرد من الأفراد، فيجوز لكل فرد من أفراد المسلمين أن يقتل من بغى عليه مريداً لقتله أو أخذ ماله، ولا يخفى أن هذا غير مراد من حديث الباب، بل المراد بالترك للدين والمفارقة للجماعة الكفر فقط كما يدل على ذلك قوله في الحديث الآخر: «أَوْ كَفَرَ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ» وكذلك قوله: «أَوْ رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ».

قوله: (يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ) هذا مستثنى من قوله: «مُسْلِمٍ» باعتبار ما كان عليه لا باعتبار الحال الذي قتل فيه، فإنه قد صار كافراً فلا يصدق عليه أنه امرؤ مسلم.

قوله: (فَيُقْتَلُ أَوْ يُصَلِّبُ أَوْ يُنْفَى) هذه الأفعال الثلاثة أوائلها مضمومة مبنية للمجهول. وفيه دليل على أنه يجوز أن يفعل بمن كفر وحارب أي نوع من هذه الأنواع الثلاثة. ويمكن أن يراد بقوله: «وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ» المحارب، ووصفه بالخروج عن الإسلام لقصد المبالغة، ويدل على إرادة هذا المعنى تعقيب الخروج عن الإسلام بقوله: «فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» لما تقرر من أن مجرد الكفر يوجب القتل وإن لم ينضم إليه المحاربة ويدل على إرادة ذلك المعنى أيضاً ذكر حد المحارب عقب ذلك بقوله: «فَيُقْتَلُ أَوْ يُصَلِّبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ» فإن هذا هو الذي أمر الله به في حق المحاربين بقوله: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ».

٣٠١٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ لَهَ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُقْتَدِيَ وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حس: ٢/ ٢٣٨) (خ: ٢٤٣٤) (م: ١٣٥٥) (٤٤٧) (د: ٤٣٥٢) (ت: ١٤٠٢) (ن: ٨ / ١٣) (هـ: ٢٥٣٤) لَكِنْ لَفْظُ التَّرْمِذِيِّ: «إِمَّا أَنْ يُعَقَّوَ وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ».

«كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ»، ولم يذكر الذية. ويجب بأن عدم الذكر في الآية لا يستلزم عدم الذكر مطلقاً، فإن الذية قد ذكرت في حديثي الباب. وإيضاً تقدير الآية فمن اقتصر فالحر بالحر، ومن عفي له من أخيه شيء فالذية، ويدل على ذلك تفسير ابن عباس المذكور. وظاهر الحديث أيضاً أن الولي إذا عفا عن القصاص لم تسقط الذية بل يجب على القاتل تسليمها. وروي عن مالك وإبي حنيفة والشافعي في قول له والمؤيد بالله في قول له أيضاً أنها تتبع القصاص في السقوط، ويؤيد عدم السقوط قوله تعالى: «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»، وأجاب القائلون بالسقوط بأن المعروف والإحسان التفضل لا الوجوب، كما تقتضيه العبارة، لأن الوجوب يقتضي العقاب على الترك، والمعروف والإحسان لا يقتضيان ذلك بدليل قوله تعالى: «ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ» ورد بأن التخفيف المذكور هو بالتخيير بين القصاص والذية لهذه الأمة بعد أن كان الواجب على بني إسرائيل هو القصاص فقط، ولم يكن فيهم الذية، ولا شك أن التخيير بين أمرين أوسع وأخف من تعيين واحد منهما كما في كلام ابن عباس المذكور في الباب. ويدل على عدم سقوط الذية بسقوط القصاص حديث أبي هريرة وحديث أبي شريح المذكوران. وقد أخرج الترمذي وابن ماجه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: «مَنْ قَتَلَ مَتَعَمَّداً سَلِمَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الْعَقْلَ ثَلَاثِينَ جَفَةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً فِي بَطْنِهَا أَوْ لَدَاهَا»، وفي الكشاف في تفسير الآية المذكورة ما لفظه: «فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ» فليكن اتباع أو فالأمر اتباع وهذه توصية للمعفو عنه والعافي جميعاً، يعني فليتبع الولي القاتل بالمعروف بأن لا يعنف عليه وأن لا يطالبه إلا مطالبة جميلة وليسود إليه القاتل بدل دم المقتول أداءً بإحسان بأن لا يطله ولا يخسه ذلك الحكم المذكور من العفو والذية «تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ»؛ لأن أهل التوراة كتب عليهم القصاص البتة وحرّم العفو وأخذ الذية، وعلى أهل الإنجيل العفو وحرّم القصاص والذية، وخيرت هذه الأمة بين الثلاث: القصاص والذية والعفو توسعة عليهم وتيسيراً انتهى. والمراد بقوله في حديث أبي شريح «فَإِنْ أَرَادَ رَابِعَةٌ فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ» أي إذا أراد زيادة على القصاص أو الذية أو العفو، ومن ذلك قوله تعالى: «فَمَنْ اعْتَدَى بِغَدٍّ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

٣٠١٦ - وعن أبي شريح الخزاعي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَبَلٍ وَالْخَبْلُ: الْجِرَاحُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ أَوْ يَغْفُو فَإِنْ أَرَادَ رَابِعَةً فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤ / ٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٦) وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦٢٣).

٣٠١٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ الذِّيَّةُ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَلْهُوَ الْأُمَّةُ: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ» الْآيَةُ «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ» قَالَ: فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ فِي الْعَمْدِ الذِّيَّةُ وَالْإِتِّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ يَتَّبِعُ الطَّالِبُ بِمَعْرُوفٍ وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ الْمَطْلُوبُ بِإِحْسَانٍ «ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ» فِيمَا كُتِبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٩٨) وَالنَّسَائِيُّ (٨ / ٣٧) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣ / ١٩٩).

حديث أبي شريح الخزاعي في إسناده محمد بن إسحاق وقد أورده معنعناً وهو معروف بالتدليس، فإذا عنعن ضعف حديثه كما تقدم تحقيقه غير مرّ وفي إسناده أيضاً سفيان بن أبي العرجاء السلمي، قال أبو حاتم الرازي: ليس بالمشهور، وقد أخرج الحديث المذكور النسائي، وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة بمعناه كما في حديثه المذكور. وأبو شريح بضم الشين المعجمة وفتح الزاء وسكون التحتية وبعدها حاء مهملة اسمه خويلد بن عمرو، ويقال: كعب بن عمرو، ويقال: هانئ، ويقال: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل غير ذلك، والأول هو المشهور.

قوله: «بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَقْتَدِيَ وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ» ظاهره أن الخيار إلى الأهل الذين هم الوارثون للقتيل سواء كانوا يرثونه بسبب أو نسب، وهذا مذهب العترة والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وقال الزهري ومالك: يختص بالعصبة إذ شرع لنفي العار كولاية النكاح، فإن عفا فالذية كالتركة. وقال ابن سيرين: يختص بالورثة من النسب إذ شرع للتشفي، والزوجية ترتفع بالموت فلا تشفي. وأجيب بأنه شرع لحفظ الدماء لقوله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ»، وظاهر الحديث أن القصاص والذية واجبان على التخيير، وإليه ذهب المهادوية والناسر وأبو حامد والشافعي في قول له. وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قولي والناسر والداعي والطبري: إن الواجب بالقتل هو القصاص لا الذية، فليس للولي اختيارها لقوله تعالى:

كتب في مثل ذلك أن يقاد به ثم الحقه كتاباً فقال: لا تقتلوه ولكن اعتقلوه.

قوله: (هل عندكم) الخطاب لعلي ولكنه غلبه على غيره من أهل البيت لحضوره وغيبتهم أو للتعظيم. قال الحافظ: وإنما سأل أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن لأهل البيت لا سيما علياً اختصاصاً بشيء من الوحي لم يطلع عليه غيرهم، وقد سأل علياً عن هذه المسألة فیس بن عبادة والأشتر النخعي. قال: والظاهر أن المسئول عنه هنا ما يتعلق بالأحكام الشرعية من الوحي الشامل للكتاب والسنة، فإن الله سبحانه وتعالى سماها وحياً، إذ فسر قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ بما هو أعم من القرآن. ويدل على ذلك قوله ﴿وَمَا فِي هَٰؤُلَاءِ الصَّحِيفَةِ﴾ فإن المذكور فيها ليس من القرآن بل من أحكام السنة. وقد أخرج أحمد والبيهقي أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال:

قد فعلناه، فيقول: صدق الله ورسوله فلا يلزم منه نفي ما ينسب إلى علي من علم الجفر ونحوه، أو يقال هو مندرج تحت قوله: ﴿إِلَّا فُهْمَا يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَىٰ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ﴾ فإنه ينسب إلى كثير ممن فتح الله عليه بأنواع العلوم أنه يستنبط ذلك من القرآن. ومما يدل على اختصاص علي بشيء من الأسرار دون غيره، حديث المخرج المقتول من الخوارج يوم النهروان كما في صحيح مسلم وسنن أبي داود، فإنه قال يومئذ «التَّجَسَّسُوا فِيهِمُ الْمُخْدَجُ» يعني في القتلى فلم يجدوه، فقام الإمام علي بن نفسه حتى أتى أناساً قد قتل بعضهم على بعض، فقال: أخرجوهم، فوجدوه مما يلي الأرض، فكبر وقال: صدق الله وبلغ رسوله، فقام إليه عبيدة السلماني فقال: يا أمير المؤمنين والله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ، قال: «إي والله الذي لا إله إلا هو، حتى استخلفه ثلاثاً وهو يخلف» والمخرج المذكور هو ذو النديّة، وكان في يده مثل ندي المرأة على رأسه حلقة مثل حلقة الندي عليه شعرات مثل سبالة السنور.

قوله: (إلا فُهْمَا) هكذا في رواية بالنصب على الاستثناء. وفي رواية بالرفع على البديل، والفهم بمعنى المفهوم من لفظ القرآن أو معناه.

قوله: (وما في هؤلء الصحيفة) أي الورقة المكتوبة، والعقل: الذية، وسميت بذلك؛ لأنهم كانوا يعطون الإبل ويربطونها بفناء دار المقتول بالعقال وهو الحبل. وفي رواية «الذيات» أي تفصيل

بَابُ مَا جَاءَ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَالتَّشْدِيدُ فِي قَتْلِ الدِّمَى وَمَا جَاءَ فِي الْحَرْ بِالْعَبْدِ

٣٠١٨ - عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا فُهْمَا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ وَمَا فِي هَٰؤُلَاءِ الصَّحِيفَةِ قُلْتُ: وَمَا فِي هَٰؤُلَاءِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَكَذَاكَ الْأَسِيرُ وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَبَرٍ (١١١) وَالنَّسَائِيُّ (٢٣ / ٨) وَأَبُو دَاوُدَ (وَالْتِّرْمِذِيُّ (١٤١٢).

٣٠١٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَائُهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَىٰ مَنْ سِوَاهُمْ وَيَسْعَىٰ بِدِيَمِيهِمْ أَذْنَاهُمْ إِلَّا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩ / ١) وَالنَّسَائِيُّ (١٩ / ٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٣٠) وَهُوَ حُجَّةٌ فِي اخْتِذِ الْحَرْ بِالْعَبْدِ.

٣٠٢٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ أَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٨) وَابْنُ خَبَرٍ (١٩١-١٩٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ، وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٨) وَابْنُ خَبَرٍ (١٩١-١٩٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٠٦).

حديث علي الآخر أخرجه أيضاً الحاكم وصححه. وحديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود والمنذري وصاحب التلخيص، ورجاله رجال الصحيح إلا عمرو بن شعيب. وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان في صحيحه وأشار إليه الترمذي وحسنه. وعن ابن عباس عند ابن ماجه. وروى الشافعي من حديث عطاء وطاوس ومجاهد والحسن مرسلاً أن رسول الله ﷺ قال يوم الفتح: «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» وروى البيهقي من حديث عمران بن حصين نحوه ما في الباب. وكذلك رواه البرار من حديثه. وروى أبو داود والنسائي والبيهقي من حديث عائشة نحوه. وقال الحافظ في الفتح بعد أن ذكر حديث علي الآخر وحديث عمرو بن شعيب وحديث عائشة وابن عباس: إن طرقها كلها ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية، فإن سند كل منهما حسن انتهى. وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه «أَنَّ مُسْلِمًا قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ فَرُفِعَ إِلَىٰ عُثْمَانَ فَلَمْ يَقْتُلْهُ وَغَلَطَ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ». قال ابن حزم: هذا في غاية الصحة فلا يصح عن أحد من الصحابة شيء غير هذا إلا ما رويناه عن عمر أنه

أحكامها.

قوله: «وَكَيْفَكَ الْأَسِيرُ» بكسر الفاء وفتحها: أي أحكام تخليص الأسير من يد العدو والتَّربُّع فيه.

قوله: «وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» فيه دليل على أنَّ المسلم لا يقاد بالكافر، أمَّا الكافر الحربي فذلك إجماع كما حكاه صاحب البحر، وأمَّا الذَّمِّي فذهب إليه الجمهور لصدق اسم الكافر عليه. وذهب الشعبي والنخعي وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يقتل المسلم بالذَّمِّي. واستدلوا بقوله في حديث علي وعمر بن شعيب «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» ووجهه أنه معطوف على قوله «مُؤْمِنٌ» فيكون التقدير: ولا ذو عهد في عهده بكافر كما في المعطوف عليه، والمراد بالكافر المذكور في المعطوف هو الحربي فقط بدليل جعله مقابلًا للمعاهد، لأنَّ المعاهد يقتل بمن كان معاهدًا مثله من الذَّمِّي إجماعًا فيلزم أن يقيد الكافر في المعطوف عليه بالحربي كما قيد في المعطوف، لأنَّ الصِّفة بعد متعدِّد ترجع إلى الجميع اتفاقًا، فيكون التقدير: لا يقتل مؤمن بكافر حربي ولا ذو عهد في عهده بكافر حربي، وهو يدل بمفهومه على أنَّ المسلم يقتل بالكافر الذَّمِّي. ويجاب أولًا بأنَّ هذا مفهوم صفة، والخلاف في العمل به مشهور بين أئمة الأصول. ومن جملة القائلين بعدم العمل به الحنفية فكيف يصح احتجاجهم به. وثانيًا بأنَّ الجملة المعطوفة، أعني قوله «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» لمجرد النهي عن قتل المعاهد فلا تقدير فيها أصلًا. وردَّ بأنَّ الحديث مسوق لبيان القصاص لا للنهي عن القتل، فإنَّ تحريم قتل المعاهد معلوم من ضرورة أخلاق الجاهلية فضلًا عن الإسلام. واجيب عن هذا الردَّ بأنَّ الأحكام الشرعية إنما تعرف من كلام الشارع، وكون تحريم قتل المعاهد معلومًا من أخلاق الجاهلية لا يستلزم معلوميته في شريعة الإسلام كيف والأحكام الشرعية جاءت بخلاف القواعد الجاهلية، فلا بد من معرفة أنَّ الشريعة الإسلامية قرَّرت. ويؤيد ذلك أنَّ السَّبب في خطبته ﷺ يوم الفتح بقوله «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» ما ذكره الشافعي في الأمِّ حيث قال: وخطبته يوم الفتح كانت بسبب القتل الذي قتله خزاعة وكان له عهد، فخطب النبي ﷺ فقال: «لَوْ قُتِلَ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ لَقَتَلْتُهُ بِهِ وَقَالَ: لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» فأشار بقوله: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» إلى تركه الاقتصاص من الخزاعيِّ بالمعاهد الذي قتله، وبقوله: «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» إلى النهي عن الإقدام على ما

فعله القاتل المذكور، فيكون قوله: «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» كلامًا تامًّا لا يحتاج إلى تقدير ولا سيمًا وقد تقرَّر أنَّ التقدير خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا لضرورة ولا ضرورة كما قرَّره. ويجاب ثالثًا بأنَّ الصحيح المعلوم من كلام المحققين من النحاة وهو أنَّ الذي نصَّ عليه الرضِّي أنه لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا في الحكم الذي لأجله وقع العطف وهو هنا النهي عن القتل مطلقًا من غير نظر إلى كونه قصاصًا أو غير قصاص فلا يستلزم كون إحدى الجملتين في القصاص أن تكون الأخرى مثلها حتى يثبت ذلك التقدير المدعى. وأيضًا تخصيص العموم بتقدير ما أضمر في المعطوف ممنوع لو سلَّمنا صحة التقدير المتنازع فيه كما صرح بذلك صاحب المناهاج وغيره من أهل الأصول. ومن جملة ما احتج به القائلون بأنه يقتل المسلم بالذَّمِّي عموم قوله تعالى: «النَّفْسُ بِالنَّفْسِ». ويجاب بأنه خصَّص بأحاديث الباب. ومن أدلَّتْهم ما أخرجه البيهقي من حديث عبد الرحمن بن البيلماني: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ وَقَالَ: أَنَا أَكْرَمُ مَنْ وَقَى بِلَوْمَتِهِ». واجيب عنه بأنه مرسل، ولا تثبت بمثله حجة وبأنَّ ابن البيلماني المذكور ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف إذا أرسله كما قال الدارقطني. قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذا حديث ليس بمسند ولا يجعل مثله إمامًا تسفك به دماء المسلمين، وأمَّا ما وقع في رواية عمار بن مطر عن ابن البيلماني عن ابن عمر فقال البيهقي: هو خطأ من وجهين: أحدهما وصله بذكر ابن عمر، والآخر أنه رواه عن إبراهيم عن ربيعة، وإنما رواه إبراهيم عن ابن المنكدر، والحمل فيه على عمار بن مطر الزهاوي فقد كان يقلب الأسانيد ويسرق الأحاديث حتى كثُر ذلك في رواياته وسقط عن حدِّ الاحتجاج به. وروي عن البيهقي أنه قال: لم يسنده غير ابن أبي يحيى، يعني إبراهيم المذكور. وقد ذكرنا في غير موضع من هذا الشرح أنه لا يحتج بمثله لكونه ضعيفًا جدًا. وقد قال علي بن المديني: إنَّ هذا الحديث إنما يدور على إبراهيم بن أبي يحيى، وقيل: إنَّ كلام ابن المديني هذا غير مسلم، فإنَّ أبا داود قد أخرجه في المراسيل، وكذلك الطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن البيلماني، فلم يكن دائرًا على إبراهيم. ويجاب بأنَّ ابن المديني إنما أراد أنَّ الحديث المسند بذكر ابن عمر يدور على إبراهيم بن أبي يحيى فقط. ولم يرد أنَّ المسند والمرسل يدوران عليه فلا

استدراك. وقد أجاب الشافعي في الأم عن حديث ابن البيلمي المذكور بأنه كان في قصة المستامن الذي قتله عمرو بن أمية، فلو ثبت لكان منسوخاً، لأن حديث: «لا يُقتل مُسلمٌ بكافرٍ» خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب، وقصة عمرو بن أمية متقدمة على ذلك بزمان. واستدلوا بما أخرجه الطبراني «أن علياً أتى برجلٍ من المسلمين قتل رجلاً من أهل الدمة، فقامت عليه البيعة، فأمر بقتله، فجاء أخوه فقال: إنسي قد عفوت، قال: فلعلهم هذؤوك وقرؤوك وقرؤوك، قال: لا، ولكن قتل لا يرد علي أخي وعرضوا لي ورغبت، قال: أنت أعلم، من كان له ذمتنا فذمة كذمتنا وذيتة كذيتنا» وهذا مع كونه قول صحابي ففي إسناده أبو الجنوب الأسدي وهو ضعيف الحديث كما قال الدارقطني. وقد روى علي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ «أنه لا يُقتل مُسلمٌ بكافرٍ» كما في حديث الباب والحجة إنما هي في روايته. وروي عن الشافعي في هذه القضية أنه قال: ما دلكم أن علياً يروي عن النبي ﷺ شيئاً ويقول بخلافه؟ واستدلوا أيضاً بما رواه البيهقي عن عمر في مسلم قتل معاهداً فقال: إن كانت طيرة في غضب فعلى القاتل أربعة آلاف، وإن كان القاتل لصاً عادياً فيقتل. ويجاب عن هذا أولاً: بأنه قول صحابي ولا حجة فيه. وثانياً: بأنه لا دلالة فيه على محل النزاع لأنه رتب القتل على كون القاتل لصاً عادياً، وذلك خارج عن محل النزاع، وأسقط القصاص عن القاتل في غضب وذلك غير مسقط لو كان القصاص واجباً. وثالثاً: بأنه قال الشافعي في القصص المروية عن عمر في القتل بالمعاهد إنه لا يعمل بحرفٍ منها، لأن جميعها منقطعات أو ضعاف أو تجمع الانقطاع والضعف. وقد تمسك بما روي عن عمر مما ذكرنا مالك والليث فقالا: يقتل المسلم بالذمي إذا قتله غيلة. قال: والغيلة أن يضجعه فيذبحه، ولا متمسك لهما في ذلك لما عرفت إذا تقرر هذا علم أن الحق ما ذهب إليه الجمهور، ويؤيده قوله تعالى: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا»، ولو كان للكافر أن يقتص من المسلم لكان في ذلك أعظم سبيل، وقد نفى الله تعالى أن يكون له عليه السبيل نفياً مؤكداً. وقوله تعالى: «لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ» ووجهه أن الفعل الواقع في سياق النفي يتضمن النكرة فهو في قوة لا استواء فيعم كل أمر من الأمور إلا ما خص، ويؤيد ذلك أيضاً قصة اليهودي الذي لطمه المسلم لما قال: لا

والذي اصطفى موسى على البشر، فلطمه المسلم، فإن النبي ﷺ لم يثبت له الاقتصاص كما في الصحيح وهو حجة على الكوفيين لأنهم يثبتون القصاص باللطمه. ومن ذلك حديث: «الإسلام يغلو ولا يغلى عليه» وهو وإن كان فيه مقال لكنه قد علقه البخاري في صحيحه. قوله: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ» أي تساوى في القصاص والديات والكفء: النظير والمساوي، ومنه الكفاءة في النكاح، والمراد أنه لا فرق بين الشريف والوضيع في الدم بخلاف ما كان عليه أمر الجاهلية من المفاضلة وعدم المساواة. قوله: «وَهُمْ يَدَّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ» أي هم مجتمعون على أعدائهم لا يسعهم التخاذل بل يعاون بعضهم بعضاً. قوله: «وَيَسْعَى بِلَوْمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ» يعني إذا آمن المسلم حربياً كان أمانه أماناً من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة بشرط أن يكون مكلفاً فيحرم النكح من أحدهم بعد أمانه.

٣٠٢١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِداً لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا يَوْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦/٥) وَابْنُ خَرِيفٍ (٣١٦٦) وَالنَّسَائِيُّ (٢٥/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨٦).

٣٠٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدَةً لَهَا ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ﷺ فَقَدْ أَخْفَرَ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا يَوْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٠٣) وَصَحَّحَهُ.

حديث أبي هريرة قال الترمذي بعد أن قال إنه حسن صحيح: إنه قد روي عن أبي هريرة من غير وجه مرفوعاً.

قوله: (مُعَاهِدًا) المعاهد هو الرجل من أهل دار الحرب يدخل إلى دار الإسلام بأمان فيحرم على المسلمين قتله بلا خلاف بين أهل الإسلام حتى يرجع إلى مأمته. ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ أَمَانَهُ».

قوله: (لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ) بفتح الأول من يرح وأصله راح الشيء أي وجد ريحه، ولم يرحه: أي لم يجد ريحه، ورائحة الجنة نسيما الطيب، وهذا كناية عن عدم دخول من قتل معاهداً الجنة، لأنه إذا لم يشم نسيما وهو يوجد من مسيرة أربعين عاماً لم يدخلها.

قوله: (فَقَدْ أَخْفَرَ ذِمَّةَ اللَّهِ) بالخاء والفاء والراء: أي نقض

عهده وغدر).

والحديثان اشتغلا على تشديد الوعيد على قاتل المعاهد لدلالتهما على تخليده في النار وعدم خروجه عنها وتحريم الجنة عليه مع أنه قد وقع الخلاف بين أهل العلم في قاتل المسلم هل يخلد فيها أم يخرج عنها، فمن قال: إنه يخلد تمسك بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ الآية، ومن قال بعدم تخليده على الدوام قال: الخلود في اللغة: اللبث الطويل ولا يدل على الدوام، وسأني الكلام عليه. وأما قاتل المعاهد فالحديثان مصرحان بأنه لا يجد راحة الجنة وذلك مستلزم لعدم دخوله أبداً، وهذا الحديثان وأمثالهما ينبغي أن يخصص بهما عموم الأحاديث القاضية بخروج الموحدين من النار ودخولهم الجنة بعد ذلك. وقال في الفتح: إن المراد بهذا النفي وإن كان عاماً التخصيص بزمان ما لتعاضد الأدلة العقلية والنقلية أن من مات مسلماً وكان من أهل الكبار فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار وماله إلى الجنة ولو عذب قبل ذلك انتهى. وقد ثبت في الترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ: «سبعين خريفاً» ومثله روي عن أحمد عن رجل من الصحابة، وفي رواية للطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ: «مائة عام» وفي أخرى له عن أبي بكرة بلفظ: «خمسماية عام» ومثله في الموطأ. وفي رواية في مسند الفردوس من حديث جابر بلفظ: «ألف عام» وقد جمع صاحب الفتح بين هذه الأحاديث.

٣٠٢٣- وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتْلًا وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدْعًا، رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ١٠/٥) (د: ٤٥١٥ و ٤٥١٦) (ت: ١٤١٤) (ن: ٢١/٨) (هـ: ٢٦٦٣)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ (٤٥١٥ و ٤٥١٦) وَالتَّيَمِّسِيِّ (٢١/٨): «وَمَنْ خَصَصَ عَبْدَهُ خَصِيئَةً، قَالَ الْبُخَارِيُّ قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ وَأَخَذَ بِحَدِيثِهِ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتْلًا، وَأَكْثَرَ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ السَّيِّدَ بِعَبْدِهِ وَتَأَوَّلُوا الْخَبْرَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَنْ كَانَ عَبْدُهُ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ تَقَدُّمُ الْمَلِكِ مَايَعَا.

٣٠٢٤- وَقَدْ رَوَى الدَّارَقُطَنِيُّ (١٤٤/٣) بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَنَفَاهُ سَنَةً وَمَعَ سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُقَدِّمْ بِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً»

وإسماعيل بن عياش فيه ضعف إلا أن أحمد قال: ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح وكذلك قول البخاري فيه).

حديث سمرة قال الحافظ في بلوغ المرام: إن الترمذي صححه. والصواب ما قاله المصنف هنا، فإنما لم نجد في نسخ من الترمذي إلا لفظ حسن غريب كما قال المصنف والزيادة التي ذكرها أبو داود والنسائي صححها الحاكم. وفي إسناده الحديث ضعف لأنه من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه خلاف طويل، فقال يحيى بن معين: إنه لم يسمع منه شيئاً. وقال علي بن المديني: إن سماعه منه صحيح، كما حكى ذلك المصنف عنه. وعن بعض أهل العلم أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة المتقدم فقط. وقد قدّمنا الخلاف في سماعه وعدمه بما هو أطول من هذا. وقد روى أبو داود عن قتادة بإسناد شعبة أن الحسن نسي هذا الحديث فكان يقول: لا يقتل حرٌ بعبْدٍ. وحديث الباب مروى من طريق قتادة عنه. وحديث إسماعيل بن عياش رواه عن الأوزاعي كما ذكره المصنف، والأوزاعي شامي دمشقي، وإسماعيل قوي في الشاميين لكن دونه محمد بن عبد العزيز الشامي، قال فيه أبو حاتم: لم يكن عندهم بالحرم وعنده غرائب. (وفي الباب) عن عمر عند البيهقي وابن عدي قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكٍ، وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ». وفي إسناده عمر بن عيسى الأسلمي وهو منكر الحديث كما قال البخاري. وعن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي مرفوعاً: «لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ» وفيه جوير وغيره من المتروكين. وعن علي قال: «مِنَ السَّنَةِ لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ» ذكره صاحب التلخيص وأخرجه البيهقي، وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف. وأخرج البيهقي عن علي قال: «أَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا، فَجَلَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةً، وَنَفَاهُ سَنَةً، وَمَعَ سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُقَدِّمْ بِهِ» وهو شاهد لحديث عمرو بن شعيب المذكور في الباب. وأخرج البيهقي أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو في قصة زباع لما جبَّ عبده وجدع أنه، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَثَلَ بِعَبْدِهِ أَوْ حَرَقَهُ بِالنَّارِ فَهُوَ حُرٌّ وَهُوَ مَوْلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَأَعْتَقَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقْتَصِرْ مِنْ مَتَدِهِ» وفي إسناده المثني بن الصباح وهو ضعيف لا يحتج به، وله طريق أخرى فيها الحجاج بن أرطاة وهو أيضاً ضعيف. وله

أيضاً طريق ثالث فيها سواد بن حمزة وليس بالقوي. وفي سنن أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «جاء رجلٌ مُسْتَصْرِخٌ إلى النبي ﷺ فقال: حَدِّثْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: وَيَحْكَ مَا لَكَ؟ فَقَالَ: سُرْتُ، أَبْصَرْتُ لِسَيِّدِي جَارِيَةً فَغَارَ فَجَسِبَ مَذَاقِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَيَّ بِالرَّجُلِ، فَطُلِبَ فَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْهَبَ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى مَنْ نَعُزُّنِي، قَالَ: عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ، أَوْ قَالَ: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» وأخرج أحمد وابن أبي شيبة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن أبا بكرٍ وعمرُ كانوا لا يقتلَانِ الحرَّ بالعبد» وأخرج البيهقي عن أبي جعفر عن بكرٍ أنه قال: «مُفَسَّتِ السَّنَةُ بِأَنَّ لَا يُقْتَلَ الحرُّ المُسْلِمُ بالعبدِ وَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا» وكذلك أخرج عن الحسن وعطاء والزهرى من قولهم. وقد اختلف أهل العلم في قتل الحرَّ بالعبد. وحكى صاحب البحر الإجماع على أنه لا يقتل السيّد بعده إلا عن النخعي. وهكذا حكى الخلاف عن النخعي وبعض التابعين الترمذي، وأما قتل الحرَّ بعبد غيره فحكاه في «البحر» عن أبي حنيفة وأبي يوسف، وحكاه صاحب الكشاف عن سعيد بن المسيّب والشعبي والنخعي وقتادة والثوري وأبي حنيفة وأصحابه. وحكى الترمذي عن الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وبعض أهل العلم أنه ليس بين الحرَّ والعبد قصاصٌ لا في النفس ولا فيما دون النفس. قال: وهو قول أحمد وإسحاق، وحكاه صاحب الكشاف عن عمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء وعكرمة ومالكٍ والشافعي. وحكاه في «البحر» عن عليٍّ وعمرٍ وزيد بن ثابتٍ وابن الزبير والعترة جميعاً والشافعي ومالكٍ وأحمد بن حنبلٍ. وروى الترمذي في المسألة مذهباً ثالثاً فقال: وقال بعضهم: إذا قتل عبده لا يقتل به، وإذا قتل عبداً غيره قتل به، وهو قول سفيان الثوري انتهى.

وقد احتجّ المبتنون للقصاص بين الحرَّ والعبد بحديث سمرة المذكور وهو نصٌّ في قتل السيّد بعبده، ويدلّ بفحوى الخطاب على أنّ غير السيّد يقتل بالعبد بالأولى. وأجاب عنه النافون أولاً: بالمقال الذي تقدّم فيه، وثانياً: بالأحاديث القاضية بأنّه لا يقتل حرّاً بعبد، فإنّها قد رويت من طرق متعدّدة يقوّي بعضها بعضاً فتصلح للاحتجاج. وثالثاً: بأنّه خارجٌ مخرج التحذير. ورابعاً: بأنّه منسوخ، ويؤيد دعوى النسخ فتوى الحسن بخلافه. وخامساً: بأنّ النهي أرجح من غيره كما تقرّر في الأصول.

والأحاديث المذكورة في أنّه لا يقتل حرّاً بعبدٍ مشتملةٌ عليه وسادساً: بأنّه يفهم من دليل الخطاب في قوله تعالى: «الحرُّ بالحرِّ والعبدُ بالعبد» أنّه لا يقتل الحرَّ بالعبد، ولا يبخس أن هذه الأجوبة يمكن مناقشة بعضها، وقد عكس دعوى النسخ المبتنون فقالوا: إنّ الآية المذكورة منسوخة بقوله تعالى: «النفسُ بالنفس» واستدلوا أيضاً بالحديث المتقدم في أوّل الباب عن عليٍّ: أنّ النبي ﷺ قال: «المؤمنون تكافأ دماؤهم» ويجاب عن الاحتجاج بالآية المذكورة، أعني قوله: «النفسُ بالنفس» بأنّها حكايةٌ لشرعة بني إسرائيل لقوله تعالى في أوّل الآية: «وَكُنْتُمْ عَلَيْهِنَّ فِيهَا أَنْفُسُ بِالنَّفْسِ» بخلاف قوله تعالى: «الحرُّ بالحرِّ والعبدُ بالعبد»؛ فإنّها خطابٌ لأمة محمدٍ ﷺ وشرعة من قبلنا إنّما تلزمنا إذا لم يثبت في شرعنا ما يخالفها. وقد ثبت ما هو كذلك. على أنّه قد اختلف في التعبد بشرع من قبلنا من الأصل كما ذلك معروفٌ في كتب الأصول، ثمّ إنّنا لو فرضنا أنّ الآيتين جميعاً تشريعٌ لهذه الأمة لكانت آية البقرة مفسّرة لما بهم في آية المائدة، أو تكون آية المائدة مطلقة، وآية البقرة مقيدة، والمطلق يحمل على المقيد. وقد أيد بعضهم عدم ثبوت القصاص بأنّه لا يقتص من الحرَّ بأطراف العبد إجماعاً، فكذا النفس، وأيد آخر ثبوت القصاص فقال: إنّ العتق يقارن المثلّة فيكون جنايةً على حرٍّ في التحقيق حيث كان الجاني سيّده. ويجاب عن هذا بأنّه إنّما يتمّ على فرض بقاء الجاني عليه بعد الجناية زمناً يمكن فيه أن يتعقّب الجناية العتق ثمّ يتعقّبه الموت لأنّه لا بدّ من تأخّر المعلول عن العلّة في الذهن وإن تقارنا في الواقع، وعلى فرض أنّ العبد يعتق بنفس المثلّة لا بالمرافعة وهو محلّ خلاف. وقد أجاب صاحب المنحة عن هذا الإشكال فقال: إنّهُ يتمّ في صورة جدعه وخصيه لا في صورة قتله انتهى. وهذا وهمٌ لأنّ المراد بالمثلّة في كلام المورد للتأييد هي المثلّة بالعبد الموجبة لعقته بالضرب والطمس ونحوهما لا المثلّة المخصوصة التي سرى ذهن صاحب المنحة إليها. وقد أورد على المستدلين بقوله تعالى: «الحرُّ بالحرِّ والعبدُ بالعبد»: أنّه يلزم على مقتضى ذلك أن لا يقتل العبد بالحرّ.

وأجيب بأنّ قتل العبد بالحرّ مجمعٌ عليه فلا يلزم التساوي بينهما في ذلك. وأورد أيضاً بأنّه يلزم أن لا يقتل الذكّر بالأنثى ولا الأنثى بالذكّر، وسيأتي الجواب عن ذلك.

بَابُ قَتْلِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ وَالْقَتْلِ بِالْمُنْقَلِ
وَهَلْ يَمْتَلِكُ بِالْقَاتِلِ إِذَا مَثَلَ أَمَ لَا

٣٠٢٥ - عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ يَهُودِيًّا زَهَنَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ
حَجَرَيْنِ فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ فَلَانْ أَوْ فَلَانْ حَتَّى سُمِّيَ
الْيَهُودِيَّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا فَجِيءَ بِهِ فَأَعْتَرَفَ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ
فَرُفِضَ رَأْسُهُ بِحَجَرَيْنِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/ ١٩٣) (خ:
٦٨٧٩) (م: ١٦٧٢) (١٧) (د: ٤٥٢٧) (ت: ١٣٩٤) (ن: ٨/
٢٢) (هـ: ٢٦٦٥).

قوله: (زَهَنَ رَأْسَ جَارِيَةٍ) في رواية لمسلم «فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ
فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبِهَا زَمَقٌ» وفي رواية أخرى «قَتَلَ جَارِيَةً
مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى خُلْيٍ لَهَا ثُمَّ الْقَاَهَا فِي قَلْبِ رَزْخٍ رَأْسَهَا
بِالْحِجَارَةِ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ حَتَّى يَمُوتَ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ»
والحديث يدل على أنه يقتل الرجل، وإليه ذهب الجمهور. وحكى
ابن المنذر الإجماع عليه إلا رواية عن علي، وعن الحسن وعطاء،
ورواه البخاري عن أهل العلم، وروي في «البحر» عن عمر بن
عبد العزيز والحسن البصري وعكرمة وعطاء ومالك وأحد قولي
الشافعي أنه لا يقتل الرجل بالمرأة وإنما تحب الذبّة، وقد رواه
أيضاً عن الحسن البصري أبو الوليد الباجي والخطابي. وحكى
هذا القول صاحب الكشاف عن الجماعة الذين حكاه صاحب
البحر عنهم ولكنه قال: وهو مذهب مالك والشافعي، ولم يقل:
وهو أحد قولي الشافعي كما قال صاحب البحر. وقد أشار السعد
في حاشيته على الكشاف إلى أن الرواية التي ذكرها الزحشمري
وهي محض.

قال: ولا يوجد في كتب المذهبين، يعني مذهب مالك
والشافعي تردد في قتل الذكر بالأثني انتهى.

وأخرج البيهقي عن أبي الزناد أنه قال: كان من أدركته من
فقهاءنا الذين ينتهي إلى قولهم منهم سعيد بن المسيب وعروة بن
الزبير والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن
زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار في
مشيخة جلة من سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل، أن المرأة
تقاد من الرجل عينا بعين وأذن بأذن، وكل شيء من الجراح على
ذلك وإن قتلها قتل بها ورويناه عن الزهري وغيره وعن النخعي
والشعبي وعمر بن عبد العزيز قال البيهقي: وروينا عن الشعبي
وإبراهيم خلافة فيما دون النفس. واختلف الجمهور هل يتوفى

ورثة الرجل من ورثة المرأة أم لا؟ فذهب الهادي والقاسم
والناصر وأبو العباس وأبو طالب إلى أنهم يتوفون نصف دية
الرجل، وحكاه البيهقي عن عثمان البتي، وحكاه أيضاً السعد في
حاشية الكشاف عن مالك. وذهبت الشافعية والحنفية وزيد بن
علي والمؤيد بالله والإمام يحيى إلى أنه يقتل الرجل بالمرأة ولا
توفى. وقد احتج القائلون بثبوت القصاص بقوله تعالى: ﴿النَّفْسُ
بِالنَّفْسِ﴾ ويجب عن ذلك بما قدمنا في الباب الأول من أن هذه
الآية حكاية عن بني إسرائيل كما يدل على ذلك قوله تعالى:
﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾؛ أي في التوراة. وقد صرح صاحب
الكشاف بأنها واردة لحكاية ما كتب في التوراة على أهلها،
فتكون هذه الآية مفسرة أو مقيدة أو مخصصة بقوله تعالى: ﴿الْحَرْ
بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾، وهذه الآية تدل على
اعتبار الموافقة ذكورة وأنوثة وحرية. وقد أجاب السعد عن هذا
في حاشيته على الكشاف بوجوه: الأول: أن القول بالمفهوم إنما
هو على تقدير أن لا يظهر للقيد فائدة، وهنا الفائدة أن الآية
إنما نزلت لذلك. والثاني: أنه لو اعتبر ذلك لزم أن لا تقتل
الأثني بالذكر نظراً إلى مفهوم الأثني، قال: وهذا يرد على ما
ذكرنا أيضاً ويدفع بأنه يعلم بطريق الأولى. والثالث: أنه لا عبرة
بالمفهوم في مقابلة المنطوق الدال على قتل النفس بالنفس كيما
كانت.

(لا يُقَالُ): تلك حكاية عما في التوراة لا بيان للحكم في
شريعنا. لأننا نقول: شرائع من قبلنا لا سيما إذا ذكرت في كتابنا
حجة، وكما مثلها في أدلة أحكامنا حتى يظهر الناسخ، وما ذكر
هنا يعني في البقرة صلح مفسراً فلا يجعل ناسخاً، وأما أن تلك
الآية يعني آية المائدة ليست ناسخة لهذه فلأنها مفسرة بها فلا
تكون هي منسوخة بها. ودليل آخر على عدم النسخ أن تلك،
أعني «النفس بالنفس» حكاية لما في التوراة، وهذه أعني «الْحَرْ
بِالْحَرْ». إلخ، خطاب لنا وحكم علينا فلا ترفعها تلك، وإلى هذا
أشار يعني الزحشمري بقوله: ولأن تلك عطفاً على مضمون قوله،
ويقولون: هي مفسرة، لكنهم يقولون: إن المحكي في كتابنا من
شريعة من قبلنا بمنزلة المنصوص المقرر فيصلح ناسخاً، وما ذكرنا
من كونه مفسراً إنما يتم لو كان قولنا النفس بالنفس مبهماً ولا
إبهام بل هو عام، والتنصيص على بعض الأفراد لا يدفع العموم
سيما والخصم يدعي تأخر العام حيث يجعله ناسخاً، لكن يرد

حمزة: سليمان بن أرقم، وهكذا قال أبو زرعة الدمشقي: إنه الصواب، وتبعه صالح بن محمد جزرة وأبو الحسن الهروي وغيرهما. وقال صالح جزرة: حدثنا دحييم قال: قرأت في كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم فإذا هو عن سليمان بن أرقم. قال صالح: كتب عني هذه الحكاية مسلم بن الحجاج. قال الحافظ أيضاً: ويؤيد هذه الحكاية ما رواه النسائي عن المهشم بن مروان عن محمد بن بكار عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم عن الزهري، وقال: هذا أشبه بالصواب، وقال ابن حزم في المحلى: صحيفة عمرو بن حزم منقطعة لا تقوم بها حجة، وسليمان بن داود متفق على تركه. وقال عبد الحق: سليمان بن داود الذي يروي هذه النسخة عن الزهري ضعيف، ويقال: إنه سليمان بن أرقم. وتعبه ابن عدي فقال: هذا خطأ إنما هو سليمان بن داود، وقد جرده الحكم بن موسى، وقال أبو زرعة: عرضت على أحمد فقال: سليمان بن داود اليمامي ضعيف، وسليمان بن داود الخولاني ثقة، وكلاهما يروى عن الزهري، والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني، فمن ضعفه فإني ظن أن الراوي هو اليمامي. وقد أنشئ على سليمان بن داود الخولاني هذا أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ وحكى الحاكم عن أبي حاتم أنه سئل عن حديث عمرو بن حزم فقال: سليمان بن داود عندنا ممن لا بأس به. وقد صحح هذا الحديث ابن حبان والحاكم والبيهقي ونقل عن أحمد أنه قال: أرجو أن يكون صحيحاً، وصححه أيضاً من حيث الشهرة لا من حيث الإسناد جماعة من الأئمة منهم الشافعي فإنه قال في رسالته: لم يقبلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ. وقال ابن عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم يستغنى بشهرته عن الإسناد لأنه أشبه المتواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة. قال: ويدل على شهرته ما روى ابن وهب عن مالك عن الليث بن سعيد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: «وُجِدَ كِتَابٌ عِنْدَ آلِ حَزْمٍ يَذْكُرُونَ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». وقال العقيلي: هذا حديث ثابت محفوظ إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري. وقال يعقوب بن أبي سفيان: لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا، فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم. قال

عليه أنه ليس فيه رفع شيء من الحكم السابق بل إثبات زيادة حكم آخر، اللهم إلا أن يقال: إن في قوله: «الْحَزْمُ بِالْحَرْ» الآية، دلالة على وجوب اعتبار المساواة في الحرية والذكورة دون السرق والأنوثة. انتهى كلام السعد.

والحاصل أن الاستدلال بالقرآن على قتل الحر بال عبد أو عدمه أو قتل الذكر بالأنثى أو عدمه لا يخلو عن إشكال يفتى في عضد الظن الحاصل بالاستدلال، فالأولى التعويل على ما سلف من الأحاديث القاضية بأنه لا يقتل الحر بال عبد، وعلى ما ورد من الأحاديث والآثار القاضية بأنه يقتل الذكر بالأنثى. منها حديث الباب وإن كان لا يخلو عن إشكال، لأن قتل الذكر الكافر بالأنثى المسلمة لا يستلزم قتل الذكر المسلم بها لما بينهما من التفاوت ولو لم يكن إلا ما أسلفنا من الأدلة القاضية بأنه لا يقتل المسلم بالكافر. ومنها ما أخرجه مالك والشافعي من حديث عمرو بن حزم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ أَنَّ الذَّكَرَ يُقْتَلُ بِالْأُنْثَى» وهو عندهما عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه: «أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ أَنَّ الذَّكَرَ يُقْتَلُ بِالْأُنْثَى»، ووصله نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه عن جده، وجده محمد بن عمرو بن حزم ولد في عهد النبي ﷺ ولكن لم يسمع منه كما قال الحافظ. وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر. ومن طريقه الذارقطي. ورواه أبو داود والنسائي من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مراسلاً. ورواه أبو داود في المراسيل عن ابن شهاب قال: «قُرَأَتْ فِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى نَجْرَانَ، وَكَانَ الْكِتَابُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ» ورواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولاً مطولاً من حديث الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود: حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، وفرقه الدارمي في مسنده عن الحكم مقطوعاً. قال الحافظ: وقد اختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث فقال أبو داود في المراسيل: قد أسند هذا الحديث ولا يصح، والذي في إسناد سليمان بن داود وهم إنما هو سليمان بن أرقم. وقال في موضع آخر: لا أحدث به، وقد وهم الحكم بن موسى في قوله: سليمان بن داود، وقد حدثني محمد بن الوليد الدمشقي أنه قرأ في أصل يحيى بن

الحاكم: قد شهد عمر بن عبد العزيز، وإمام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب، ثم ساق ذلك بسنده إليهما وسيأتي لفظ هذا الحديث في أبواب الديات، هذا غاية ما يمكن الاستدلال به للجمهور. وما يقوي ما ذهبوا إليه قوله ﷺ: «وَهُمْ يَقْتُلُونَ قَاتِلَهَا» وسيأتي في باب أن الدّم حق لجميع الورثة من الرجال والنساء. ووجه ما فيه من العموم الشامل للرجل والمرأة. ومما يقوي ما ذهبوا إليه أيضاً أننا قد علمنا أن الحكمة في شرعية القصاص هي حقن الدماء وحياة النفوس كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ»، وترك الاقتصاص للأئمة من الذكر يفضي إلى إتلاف نفوس الإناث لأموال كثيرة منها: كراهية توريثهن. ومنها: مخافة العار لا سيما عند ظهور أدنى شيء منهن لما بقي في القلوب من حية الجاهلية التي نشأ عنها الواد. ومنها: كونهن مستضعفات لا يخشى من رام القتل لهن أن يناله من المداغة ما يناله من الرجال، فلا شك ولا ريب أن الترخيص في ذلك من أعظم الذرائع المفضية إلى هلاك نفوسهن ولا سيما في مواطن الأعراب المتصفين بلفظ القلوب وشدة الغيرة والألفة اللاحقة بما كانت عليه الجاهلية.

(لا يُقال): يلزم مثل هذا في الحر إذا قتل عبداً، لأن الترخيص في القود يفضي إلى مثل ذلك الأمر. لأننا نقول: هذه المناسبة إنما تعتبر مع عدم معارضتها لما هو مقدم عليها من الأدلة فلا يعمل بها في الاقتياد للعبد من الحر لما سلف من الأدلة القاضية بالمنع، ويعمل بما في الاقتياد للأئمة من الذكر لأنها لم تعارض ما هو كذلك، بل جاءت مظاهرة للأدلة القاضية بالثبوت.

وفي حديث الباب دليل على أنه يثبت القصاص في القتل بالمثل، وسيأتي بيان الخلاف فيه. وفيه أيضاً دليل على أنه يجوز القود بمثل ما قتل به المقتول، وإليه ذهب الجمهور. ويؤيد ذلك عموم قوله تعالى: «وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ»، وقوله تعالى: «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ»، وقوله تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا».

وما أخرجه البيهقي والبرار عنه ﷺ من حديث البراء. وفيه «وَمَنْ حَرَقَ حَرَقَاهُ، وَمَنْ غَرَقَ غَرَقَاهُ» قال البيهقي: في إسناده بعض من يجهل، وإنما قاله زيادة في خطبته، وهذا إذا كان السبب الذي وقع القتل به مما يجوز فعله لا إذا كان لا يجوز كمن قتل غيره بإيماره الخمر أو اللواط به. وذهبت العترة والكوفيون،

ومهم أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الاقتصاص لا يكون إلا بالسيف. واستدلوا بحديث النعمان بن بشير عند ابن ماجه والبرار والطحاوي والطبراني والبيهقي بالفاظ مختلفة. منها: «لا قود إلا بالسيف» وأخرجه ابن ماجه أيضاً والبرار والبيهقي من حديث أبي بكر. وأخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة. وأخرجه الدارقطني من حديث علي، وأخرجه البيهقي والطبراني من حديث ابن مسعود. وأخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلًا، وهذه الطرق كلها لا تخلو واحدة منها من ضعف أو متروك حتى قال أبو حاتم: حديث منكر وقال عبد الحق وابن الجوزي: طرقها كلها ضعيفة. وقال البيهقي: لم يثبت له إسناد. ويؤيد معنى هذا الحديث الذي يقوي بعض طرقه بعضاً، حديث شداد بن أوس عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه أن النبي ﷺ قال: «إِذَا قُتِلَ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذُبِحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ» وإحسان القتل لا يحصل بغير ضرب العنق بالسيف كما يحصل به، ولهذا كان ﷺ يأمر بضرب عنق من أراد قتله حتى صار ذلك هو المعروف في أصحابه، فإذا رآوا رجلاً يستحق القتل قال قائلهم: يا رسول الله دعني أضرب عنقه، حتى قيل: إن القتل بغير ضرب العنق بالسيف مثله. وقد ثبت النهي عنها كما سيأتي، وأما حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُصَبَّرُ الصَّابِرُ» أخرجه البيهقي والدارقطني وصححه ابن القطان. فالأشهر فيه رواية معمر عن إسماعيل بن أمية مرسلًا. وقد قال الدارقطني: الإرسال فيه أكثر. وقال البيهقي: الموصول غير محفوظ. وأما حديث أنس المذكور في الباب فقد أجيب عنه بأنه فعل لا ظاهر له فلا يعارض ما ثبت من الأقوال في الأمر بإحسان القتل والنهي عن المثلة وحصر القود في السيف.

٣٠٢٦ - وَعَنْ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِسِنطَحٍ فَقَتَلْتَهَا وَجَنَيْتُهَا فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِي جَنَيْتِهَا بِغُرَّةٍ وَأَنْ تُقْتَلَ بِهَا» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ١/ ٣٦٤) (د: ٤٥٧٢) (ن: ٢١/ ٨) (هـ: ٢٦٤١) إلا الترمذي.

٣٠٢٧ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحُثُّ فِي خُطْبَتِهِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُثْلَةِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٠١/ ٧).

٣٠٢٨ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ: «مَا خُطِبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً إِلَّا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ وَنَهَانَا عَنِ الْمُثْلَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ

(٤٢٩/٤) وَلَهُ مِثْلُهُ مِنْ رِوَايَةِ سَمُرَةَ (٢٠/٥).

غيره. وهذا إذا كانت الجناية بشيء يقصد به القتل في العادة وكان الجاني عامداً لا لو كانت بمثل العصا والسوط والبنفقة ونحوها فلا قصاص فيها عند الجمهور وهي شبه العمد على ما سيأتي تحقيقه. وسيأتي أيضاً بقية الكلام على حديث حمل بن مالك في باب دية الجنين من أبواب الديات، (وَقَدْ اسْتَدَلَّ) بالأحاديث المذكورة في النّهي عن المثلة القائلون بأنّه لا يجوز الاقتصاص بغير السيف، وقد قدّمنا الخلاف في ذلك. قال الترمذي: وكره أهل العلم المثلة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ

٣٠٢٩- عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ بَيْنَ النَّاسِ فَتَكُونُ دِمَاءٌ فِي غَيْرِ ضَمِينَةٍ وَلَا حَمْلٍ مِلاَحٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٨٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٥).

٣٠٣٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرُو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا إِنْ قُتِلَ الْخَطْلُ شِبْهُ الْعَمْدِ قُتِلَ السَّوْطُ أَوْ الْعَصَا فِيهِ مِائَةٌ مِنْ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْ لَدَمَا» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢/١٦٤) (د: ٥٤٧ و ٤٥٨٨) (ن: ٨/٤٠) (هـ: ٢٦٢٧).

٣٠٣١- وَلَهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مِثْلُهُ (حم: ٢/١١) (د: ٤٥٨٨) (ن: ٨/٤١) (هـ: ٢٦٢٧).

حديث عمرو بن شعيب في إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحولي وقد تكلم فيه غير واحد وثقه غير واحد. والحديث الثاني أخرجه أيضاً البخاري في التاريخ وساق اختلاف الرواة فيه، وأخرجه الدارقطني في سننه وساق أيضاً فيه الاختلاف، وقد صححه ابن حبان. وقال ابن القطان: هو صحيح ولا يضره الاختلاف. وحديث عبد الله بن عمر الذي أشار إليه المصنف لفظه في سنن أبي داود قال: «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ عَلَى دَرَجَةِ النَّبِيِّ أَوْ الْكَعْبَةِ» وذكر مثل الحديث الذي قبله، وذكر له طرقاً في بعضها علي بن زيد بن جدعان ولا يحتج بحديثه، وسيأتي في باب أجناس الدية حديث عقبة بن أوس عن رجل من الصحابة وهو مثل حديث عبد الله بن عمرو الثاني. (وفي الباب) عن علي بن أبي داود: «أَنَّهُ قَالَ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ اثْنَانِ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَارْبَعٌ وَثَلَاثُونَ نِيتَةً إِلَى بَازِلٍ عَامِبَا كُلِّهَا خَلِيفَةً». وفي إسناده عاصم بن ضمرة وقد

الحديث الأول أصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة والمغيرة بن شعبة ولكن بدون زيادة قوله: «وَأَنْ تُقْتَلَ بِهَا» الّتي هي المقصود من ذكر الحديث هنا. وقد قال المنذري: إنّ هذه الزيادة لم تذكر في غير هذه الرواية. وحديث أنس رجال إسناده ثقات، فإنّ النسائي قال: أخبرنا محمد بن المثني، حدثنا عبد الصمد، حدثنا هشام عن قتادة عن أنس فذكره. وحديث عمران بن حصين قال في مجمع الزوائد: رواه الطبراني في الكبير وفيه من لم أعرفهم انتهى.

وأحاديث النّهي عن المثلة أيضاً أصلها في صحيح البخاري من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري وفي غيره من حديث ابن عباس. قال الترمذي: وفي الباب يعني في النّهي عن المثلة عن عبد الله بن مسعود وشداد بن أوس وسمره والمغيرة ويعلى بن مرة وأبي أيوب انتهى.

قوله: (بِمَسْطَحٍ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الطاء المهملة أيضاً بعدها حاء مهملة. قال أبو داود: قال النضر بن شميل: المسطح: هو الصّولج انتهى.

والصّولج: الذي يرقق به الخبز. وقال أبو عبيد: هو عود من أعواد الخباء. (وَقَدْ اسْتَدَلَّ) المصنف رحمه الله بحديث حمل بن مالك المذكور على أنّه يثبت القصاص في القتل بالمثل وإليه ذهب الجمهور، ومن أدلتهم أيضاً حديث أنس المذكور أوّل الباب. وحكي في «البحر» عن الحسن البصري والشّامي والنخعي وأبي حنيفة أنّه لا قصاص بالمثل. واحتجوا بما أخرجه البيهقي من حديث النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السَّيْفُ وَلِكُلِّ خَطْلٍ أَرْضٌ» وفي لفظ: «كُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْحَلِيدَةِ خَطَأٌ وَلِكُلِّ خَطْلٍ أَرْضٌ» وهذا الحديث يدور على جابر الجعفي وقيس بن الربيع ولا يمتنع بهما، وأيضاً هذا الدليل أخص من الدّعوى، فإنّ أبا حنيفة يوجب القصاص بالحدّ ولو كان حجراً أو خشباً، ويوجه أيضاً بالمنجنيق لكونه معروفاً بقتل الناس وبالإلقاء في النار. فالراجح ما ذهب إليه الجمهور لأنّ المقصود بالقصاص صيانة الدماء من الإهدار، والقتل بالمثل كالقتل بالحدّ في إتلاف النفوس، فلو لم يجب به القصاص كان ذلك ذريعة إلى إزهاق الأرواح، والأدلة الكافية القاضية بوجوب القصاص كتاباً وسنةً وردت مطلقة غير مقيدة بمحدّد أو

الذَّارِقُطْنِي (١٤٠/٣).

٣٠٣٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَضَى فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا وَأَمْسَكَهُ آخَرُ قَالَ: يَقْتُلُ الْقَاتِلُ وَيُحْبَسُ الْآخَرُ فِي السِّجْنِ حَتَّى يَمُوتَ رِوَاةُ الشَّاعِبِيِّ.

حديث ابن عمر أخرجه الذَّارِقُطْنِي من طريق الثَّوْرِيِّ عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر، ورواه معمر وغيره عن إسماعيل. قال الذَّارِقُطْنِي: والإرسال أكثر.

وأخرجه أيضًا البيهقي ورجَّح المرسَل وقال: إنه موصولٌ غير محفوظ. قال الحافظ في بلوغ المرام: ورجاله ثقاتٌ وصحَّحه ابن القطَّان. وقد روي أيضًا عن إسماعيل عن سعيد بن المسيَّب مرفوعًا، والصَّواب: عن إسماعيل، قال: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» الحديث. ورواه ابن المبارك عن معمر عن سفيان عن إسماعيل يرفعه قال: «أَقْتُلُوا الْقَاتِلَ، وَأَصْبِرُوا الصَّابِرَ» يعني احبسوا الَّذي أمسك. وأثر عليٍّ رضي الله عنه هو من طريق سفيان عن جابر عن عامرٍ عنه.

والحديث فيه دليلٌ على أنَّ المسك للمقتول حال قتل القاتل له لا يلزمه القود ولا يعدُّ فعله مشاركةً حتَّى يكون ذلك من باب قتل الجماعة بالواحد، بل الواجب حبسه فقط. وقد حكى صاحب البحر هذا القول عن العترة والفريقين، يعني الشَّافعية والحنفية.

وقد استدللَّ لهم بالحديث والأثر المذكورين، ويقول تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾.

وحكي في «البحر» أيضًا عن النخعي ومالكٍ والليث أنه يقتل المسك كالباشر للقتل لأنهما شريكان، إذ لولا الإمساك لما حصل القتل. وأجيب بأنَّ ذلك تسبیبٌ مع مباشرةٍ ولا حكم له معها. والحقُّ العمل بمقتضى الحديث المذكور، لأنَّ إعلاله بالإرسال غير قاذح على ما ذهب إليه أئمةُ الأصول وجماعةٌ من أئمة الحديث وهو الرَّاجح لأنَّ الإسناد زيادةٌ مقبولةٌ بتحمُّم الأخذ بها، والحبس المذكور جعله الجمهور موكولاً إلى نظر الإمام في طول المدة وقصرها لأنَّ الغرض تأديبه وليس بمقصودٍ استمراره إلى الموت، وقد أخذ بما روي عن عليٍّ رضي الله عنه من الحبس إلى الموت ربيعة.

بَابُ الْقِصَاصِ فِي كَسْرِ السِّنِّ

٣٠٣٤ - عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ الرِّبِّيَّ عَمَّتَهُ كَسَرَتْ نِثْيَةَ جَارِيَةٍ

تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ. وَعَنْ عَلِيٍّ أَيْضًا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «قَالَ فِي الْخَطِّ أَرْبَاعًا: خَمْسٌ وَعِشْرُونَ حَقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لِّسُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ». وَعَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ قَالَا فِي الْمَغْلَظَةِ: أَرْبَعُونَ جَذَعَةً خَلْفَةً، وَثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ بَنَاتٍ لِبُونٍ. وَفِي الْخَطِّ ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ بَنَاتٍ لِبُونٍ وَعِشْرُونَ لِبُونٍ ذُكُورًا، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عُلُقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ أَنَّهُمَا قَالَا: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فِي شَيْبَةِ الْعُمَيْيَّةِ: خَمْسٌ وَعِشْرُونَ حَقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لِّسُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ». وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: عَمْدٌ، وَخَطَأٌ، وَشَبْهَ عَمْدٍ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَاحْمَدٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَجَاهِرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَجَعَلُوا فِي الْعَمْدِ الْقِصَاصَ. وَفِي الْخَطِّ الذِّيَّةُ الَّتِي سَيَّئَتْ تَفْصِيلُهَا. وَفِي شَبْهِ الْعَمْدِ وَهُوَ مَا كَانَ بِمَا مِثْلُهُ لَا يَقْتُلُ فِي الْعَادَةِ كَالْعَصَا وَالسَّوْطِ وَالْإِبْرَةِ مَعَ كَوْنِهِ قَاصِدًا لِلْقَتْلِ دِيَّةً مَغْلَظَةً وَهِيَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَرْبَعُونَ مِنْهَا فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: إِنْ قَتَلَ بِالْحَجَرِ أَوْ الْعَصَا فَإِنْ كَرَّرَ ذَلِكَ فَهُوَ عَمْدٌ وَلَا فَخْطًا. وَقَالَ عَطَاءٌ وَطَاوُوسٌ: شَرْطُ الْعَمْدِ أَنْ يَكُونَ بِسِلَاحٍ. وَقَالَ الْجِصَّاصُ: الْقَتْلُ يَنْقَسِمُ إِلَى عَمْدٍ وَخَطَأٍ، وَشَبْهِ الْعَمْدِ، وَجَارٍ يَجْرِي الْخَطُّ وَهُوَ مَا لَيْسَ بِإِنْهَاءٍ كَفَعَلَ الصَّبِيِّ.

قال الإمام مجيى: ولا ثمرة للخلاف إلا في شبه العمد. وقال مالكٌ والليثُ والهاديُ والنَّاصِرُ والمؤيدُ بالله وأبو طالبٍ: إِنَّ الْقَتْلَ ضَرْبانَ: عَمْدٌ، وَخَطَأٌ. فَالْخَطَأُ مَا وَقَعَ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ مَكْتَفٍ، أَوْ غَيْرِ قَاصِدٍ لِلْمَقْتُولِ أَوْ لِلْقَتْلِ، بِمَا مِثْلُهُ لَا يَقْتُلُ فِي الْعَادَةِ. وَالْعَمْدُ مَا عَدَاهُ، وَالْأَوَّلُ لَا قُودَ فِيهِ. وَقَدْ حَكَى صَاحِبُ الْبَحْرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ. وَالثَّانِي فِي الْقُودِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ أَحَادِيثَ الْبَابِ صَالِحَةٌ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهَا عَلَى اثْبَاتِ قِسْمِ ثَلَاثٍ وَهُوَ شَبْهُ الْعَمْدِ وَإِجْبَابُ دِيَّةٍ مَغْلَظَةٍ عَلَى فَاعِلِهِ، وَسَيَّئَاتِي تَفْصِيلِ الذِّيَّاتِ وَذَكَرَ أَجْنَاسَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

بَابُ مَنْ أَمْسَكَ رَجُلًا وَقَتْلَهُ آخَرَ

٣٠٣٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتْلَهُ الْآخَرَ يَقْتُلُ الَّذِي قَتَلَ وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ» رَوَاهُ

خبر مبتدئ محذوف وأشار ﷺ بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ وقيل: إلى قوله تعالى: ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ وهو الظاهر.

بَابُ مَنْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَانْتَزَعَهَا فَسَقَطَتْ ثِيَّتُهُ

٣٠٣٥ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَتَنَزَعَ يَدَهُ مِنْ يَدِهِ فَوَقَعَتْ ثِيَّتَاهُ فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَعْضُ أَحَدُكُمْ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ لَا دِيَةَ لَكَ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤/ ٤٢٧) (خ: ٦٨٩٢) (م: ١٦٧٣) (أ: ١٨) (ت: ١٤١٦) (ن: ٢٨/ ٨) (هـ: ٢٦٥٧) إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

٣٠٣٦ - وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «كَانَ لِي أَجِيرٌ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَانْتَزَعَ أَصْبَعَهُ فَأَنْدَرَتْ ثِيَّتُهُ فَسَقَطَتْ فَأَنْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاهْتَدَرَ ثِيَّتُهُ وَقَالَ: أَبْدَعْ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضِيهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤/ ٢٢٤) (خ: ٢٢٦٥) (م: ١٦٧٣) (أ: ٢١) (د: ٤٥٨٤) (ن: ٣٠/ ٨) (هـ: ٢٦٥٦) إِلَّا التِّرْمِذِيَّ.

في رواية مسلم عن عمران بن حصين أنه قال: «قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ» ظاهره يخالف ما في حديث يعلى المذكور من قوله: كان لي أجير فقاتل إنسانا وسيأتي الجمع.

قوله: (عَضَّ يَدَ رَجُلٍ) في رواية لمسلم: «عَضَّ ذِرَاعَ رَجُلٍ» وفي رواية للبخاري: (فَعَضَّ أَصْبَعَهُ صَاحِبَهُ) وقد جمع بتعدد القصة. وقيل: رواية الذراع أرجح من رواية الأصبع لأنها من طريق جماعة كما حقق ذلك صاحب الفتح.

قوله: (ثِيَّتَاهُ) هكذا في رواية البخاري عند الأكثر وفي رواية للكشميهني «ثِنَائَاهُ» بصيغة الجمع. وفي رواية بصيغة الإفراد كما وقع في حديث يعلى، ويجمع بين ذلك بأنه أريد بصيغة الإفراد الجنس وجعل صيغة الجمع مطابقة لصيغة التثنية عند من يميز إطلاق صيغة الجمع على المثنى، ولكنه وقع في رواية للبخاري إحدى ثيئته وهي مصرحة بالإفراد، والجمع بتعدد الواقعة بعيد. قوله: (فَاخْتَصَمُوا) في رواية بصيغة التثنية.

قوله: (يَعْضُ أَحَدُكُمْ) بفتح أوله وفتح العين المهملة بعدها ضاؤ معجمة مشددة لأن أصله عضض بكسر الضاد الأولى بعضض بفتحها ثم أدغمت ونقلت الحركة التي عليها إلى ما قبلها، والمراد بالفحل الذكر من الإبل.

قوله: (فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ) لم يصرح بالفاعل. وقد ورد في

فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ فَأَبَوْا فَعَرَضُوا الْأَرْضَ فَأَبَوْا فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُكْسِرُ ثِيَّتَهُ الرَّبِيعَ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسِرُ ثِيَّتَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ فَرَضِي الْقَوْمَ فَعَفَوْا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنْ حِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا يَزِيهَ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٠٣) وَالْخَمْسَةُ (حم: ١٢٨/ ٣) (د: ٤٥٩٥) (ن: ٢٧/ ٨) (هـ: ٢٦٤٩) إِلَّا التِّرْمِذِيَّ.

قوله: (الرَّبِيعَ) بضم الراء وهي بنت النضر قوله: فطلبوا إليها العفو أي طلب أهل الجانية إلى المجني عليها العفو فأبى أهل المجني عليها وفي رواية للبخاري: فطلبوا إليهم العفو فأبوا أي إلى أهل المجني عليها قوله: فأمر رسول الله ﷺ. إلخ فيه دليل على وجوب القصاص في السن وقد حكى صاحب البحر الإجماع على ذلك وهو نص القرآن وظاهر الحديث وجوب القصاص ولو كان ذلك كسرا لا قلعا، ولكن بشرط أن يعرف مقدار المكسور. ويمكن أخذ مثله من سنن الكاسر فيكون الاقتصاص بأن تبرد سنن الجاني إلى الحد الذاهب من سنن المجني عليه كما قال أحمد بن حنبل. وقد حكى الإجماع على أنه لا قصاص في العظم الذي يخاف منه الهلاك، وحكي عن الليث والشافعي والحنفية أنه لا قصاص في العظم الذي ليس بسنن، لأن الماثلة متعذرة لخلولة اللحم والعصب والجلد. قال الطحاوي: اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فيلحق به سائر العظام. وتعقب بأنه يخالف حديث الباب فيكون فاسد الاعتبار، وقد تأول من قال بعدم القصاص في العظم مطلقا إذا كسر هذا الحديث بأن المراد بقوله كسرت ثيئة جارية: أي قلعتها وهو تعسف.

قوله: (لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ.. إلخ) قيل: لم يرد بهذا القول رد حكم الشرع، وإنما أراد التعريض بطلب الشفاعة، وقيل: إنه وقع منه ذلك قبل علمه بوجوب القصاص إلا أن يختار المجني عليه أو ورثته الدية أو العفو، وقيل غير ذلك، وجميع ما قيل لا يخلو من بعد، ولكنه يقربه ما وقع منه ﷺ من الثناء عليه بأنه ممن أبر الله قسمه، ولو كان مريداً يمينه رد ما حكم الله به لكان مستحقاً لأوجع القول وأفظعه.

قوله: (كِتَابُ اللَّهِ) الأشهر فيه الرفع على أنه مبتدأ والقصاص خبره، ويجوز فيه النصب على المصدرية لفعل محذوف كما في «صِيغَةُ اللَّهِ»، و«عَذَّ اللَّهُ» يكون القصاص مرفوعاً على أنه

٣٠٣٨ - وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِشِقَاقٍ أَوْ بِمَشَاقَصٍ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخْتَلِ الرُّجُلُ لِيُطْعِمَهُ» (حم: ٣/ ٣٣٩) (خ: ٦٩٠٠) (م: ٢١٥٧) (٤٢).

٣٠٣٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بَغِيرَ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ بِخَصَاةٍ فَقَطَّاعَتْ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢/ ٢٤٣) (خ: ٦٩٠٢) (م: ٢١٥٨) (٤٤).

٣٠٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَشُوا عَيْنَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٨٥) وَمُسْلِمٌ (٢١٥٨) (٤٣).

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَفَّشُوا عَيْنَهُ فَلَا وَبَةَ لَهُ وَلَا قِصَاصَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٨٥) وَالنَّسَائِيُّ (٦١/ ٨).

اللفظ الآخر من حديث أبي هريرة الآخر أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه.

قوله: (يَذْرَى) المذكر بكسر الميم وسكون الدال المهملة: عود يشبه أحد أسنان المشط، وقد يجعل من حديد.

قوله: (بِشِقَاقٍ) بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وفتح القاف بعدها صاد، قال في القاموس: المشقص كمنبر: نصل عريض أو سهم فيه ذلك، والنصل الطويل أو سهم فيه ذلك يرمى به الوحش.

قوله: (يَخْتَلِ) بفتح الياء التحتية وسكون الحاء المعجمة بعدها مشاة مكسورة وهو الخدع والاختفاء على ما في القاموس.

قوله: (لِيُطْعِمَهُ) بضم العين وقد تفتح.

قوله: (فَخَذَفْتَهُ) الخذف بالحاء المعجمة: الرمي بالخصاة، وأما بالحاء المهملة فهو بالعصا بالحصى.

وقد استدلل بأحاديث الباب من قال: إن من قصد النظر إلى مكان لا يجوز له الدخول إليه بغير إذن جاز للمنظور إلى مكانه أن يفقا عنه ولا قصاص عليه ولا دية للتصريح بذلك في الحديث الآخر، ولقوله «فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَشُوا عَيْنَهُ» ومقتضى الحال أنه لا يضمن ولا يقتصر منه، ولقوله «مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ». وإيجاب القصاص أو الدية جناح، ولأن قوله ﷺ المذكور «لَوْ أَعْلَمْتَ أَنَّكَ تَنْظُرُ طَعْنَتْ بِهٍ فِي عَيْنِكَ» يدل على الجواز. وقد

بعض الروايات أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَاتَلَ رَجُلًا فَعَضَّ يَدَهُ، وَيَعْلَى هُوَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ. ويدل على ذلك رواية مسلم المقدمة، واستبعد القرطبي وقوع مثل ذلك من مثل يعلى. وإيجاب باحتمال أن يكون ذلك في أول الإسلام.

قال النووي: إن الرواية الأولى من صحيح مسلم تدل على أَنَّ المعضوض يعلى وفي الرواية الثانية والثالثة منه أَنَّ المعضوض أجبر يعلى. وقد رجح الحافظ أَنَّ المعضوض أجبر يعلى. قال: ويحتمل أنهما قصتان وقعتا ليعلى ولأجبره في وقت أو وقتين. وقد تعقب الزين العراقي في شرح الترمذي ما قاله النووي بأنه ليس في رواية مسلم ولا غيره من الكتب السنة ولا غيرها ما يدل على أَنَّ يعلى هو المعضوض لا صريحاً ولا إشارة، قال: فيتعين أن يكون يعلى هو العاض انتهى. ولكنه يشكل على ذلك ما في حديث يعلى المذكور في الباب من أَنَّ المقاتلة وقعت بين أجبره وإنسان آخر، فلا بد من الجمع بتعدد القصة كما سلف. قوله: (فَأَذْرَى) بالنون والدال المهملة والراء: أي أزال نثيته.

قوله: (تَقْضُمُهَا) بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الأفصح وهو الإمساك بأطراف الأسنان.

والحديثان يدلان على أَنَّ الجناية إذا وقعت على المجني عليه بسبب منه كالقصة المذكورة وما شابهها فلا قصاص ولا أرض، وإليه ذهب الجمهور، ولكن بشرط أن لا يتمكن المعضوض مثلاً من إطلاق يده أو نحوها بما هو أيسر من ذلك، وأن يكون ذلك العَضُّ مما يتألم به المعضوض، وظاهر الدليل عدم الاشتراط. وقد قيل: إنه من باب التقييد بالقواعد الكلية، وفي وجهه للشافعية أنه يهدر مطلقاً. وروي عن مالك أنه يجب الضمان في مثل ذلك وهو عجوز بالدليل الصحيح. وقد تأول أنبأه ذلك الدليل بتأويلات في غاية السقوط وعارضوه بأقضية باطلية. وما أحسن ما قال يجيى بن يعمر: ولو بلغ مالكاً هذا الحديث لم يخالفه، وكذا قال ابن بطال.

بَابُ مَنْ أَطْلَعَ مِنْ بَيْتِ قَوْمٍ مُغْلَقٍ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ

٣٠٣٧ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي حُجَرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْرَى يُرْجَلُ بِهَا رَأْسُهُ فَقَالَ لَهُ: لَوْ أَعْلَمْتَ أَنَّكَ تَنْظُرُ طَعْنَتْ بِهٍ فِي عَيْنِكَ إِنَّمَا جَعَلَ الْإِذْنَ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ» (حم: ٥/ ٣٣٠) (خ: ٦٩٠١) (م: ٢١٥٦) (٤٠).

٣٠٤٢ - وَعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبتيه فجاء إلى النبي ﷺ فقال: أئذني فقال: حتى تبرأ ثم جاء إليه فقال أئذني فأقاده ثم جاء إليه فقال: يا رسول الله عرّجت قال: قد نهنتك فعصيتني فأبذلك الله وبطل عرّجك ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه، رواه أحمد (٢/٢١٧) والدارقطني (٣/٨٨).

حديث جابر أخرجه أيضاً أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن عليّة عن أيوب عن عمرو بن دينار عنه. وأخرجه أيضاً عثمان بن أبي شيبة بهذا الإسناد. وقال أبو الحسن الدارقطني: أخطأ فيه ابن أبي شيبة وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره فرووه عن ابن عليّة عن أيوب عن عمرو مرسلًا. وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه وهو المحفوظ، يعني المرسل. وأخرجه أيضاً البيهقي من حديث جابر مرسلًا بإسناد آخر. وقال: تفرد به عبد الله الأموي عن ابن جريج وعنه عن يعقوب بن حميد. وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «تُقاس الجراحات ثم يُنأى بها سنة ثم يُقضى فيها بقدر ما انتهت إليه» وفي إسناده ابن لهيعة، وكذا رواه جماعة من الضعفاء عن أبي الزبير من وجهين آخرين عن جابر، ولم يصح شيء من ذلك. وحديث عمرو بن شعيب، قال الحافظ في بلوغ المرام: وأعلّ بالإرسال، وقد تقدّم الخلاف في سماع عمرو بن شعيب واتصال إسناده، وأخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي من طريق عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة. وقُدّ استدلّ بالحديثين المذكورين من قال: إنه يجب الانتظار إلى أن يبرأ الجرح ويندم ثم يقتص المجرع بعد ذلك. وإليه ذهب العترة وأبو حنيفة ومالك، وذهب الشافعي إلى أنه يندب فقط، وتمسك بتمكيته ﷺ الرجل المطمعون بالقرن المذكور في حديث الباب من القصاص قبل البرء. واستدلّ صاحب البحر على الوجوب بقوله ﷺ «اصبروا حتى يُسفر الجرح» وأصله «أن رجلاً طعن حسان بن ثابت فاجتمعت الأنصار ليأخذ لهم النبي ﷺ القصاص فقال: انتظروا حتى يبرأ صاحبيكم ثم اقتص لكم، فبرأ حسان ثم عفا». وهذا الحديث إن صحّ فحديث عمرو بن شعيب قرينة لصرفه من معناه الحقيقي إلى معناه المجازي كما أنه قرينة لصرف النهي المذكور في حديث جابر إلى الكراهة. وأما ما قيل من أن ظهور مفسدة التعجيل للنبي ﷺ قرينة أن أمره الأنصار بالانتظار للوجوب، لأن دفع المفسد واجب كما قال في

ذهب إلى مقتضى هذه الأحاديث جماعة من العلماء منهم الشافعي. وخالف المالكية هذه الأحاديث فقالت: إذا فعل صاحب المكان بمن أطلع عليه ما أذن به النبي ﷺ وجب عليه القصاص أو الذية وساعدهم على ذلك جماعة من العلماء وغاية ما عولوا عليه قولهم إن المعاصي لا تدفع بمثله، وهذا من الغرائب التي يتعجب المصنف من الإقدام على التمسك بمثله في مقابلة تلك الأحاديث الصحيحة، فإن كل عالم يعلم أن ما أذن فيه الشارع ليس بمعصية، فكيف يجعل فقه عين المطلع من باب مقابلة المعاصي بمثله. ومن جملة ما عولوا عليه قولهم إن الحديث وارد على سبيل التغليظ والإرهاب. ويجاب عنه بالمنع، والسند أن ظاهر ما بلغنا عنه ﷺ عموم على التشريع إلا لقرينة تدلّ على إرادة المبالغة، وقد تخلص بعضهم عن الحديث بأنه مؤوّل بالإجماع، على أن من قصد النظر إلى عورة غيره لم يكن ذلك مبيحاً لفقء عينه ولا سقوط ضمانها. ويجاب أولاً بمنع الإجماع، وقد نازع القرطبي في ثبوته وقال: إن الحديث يتناول كل مطلع، قال: لأن الحديث المذكور إنما هو لمظنة الاطلاع على العورة فبالأولى نظرها المحقق ولو سلم الإجماع المذكور لم يكن معارضاً لما ورد به الدليل لأنه في أمر آخر، فإن النظر إلى البيت ربما كان مفضياً إلى النظر إلى الحرم وسائر ما يقصد صاحب البيت ستره عن أعين الناس. وفرّق بعض الفقهاء بين من كان من الناظرين في الشارع وفي خالص ملك المنظور إليه. وبعضهم فرّق بين من رمى الناظر قبل الإنذار وبعده. وظاهر.

أحاديث الباب عدم الفرق. والحاصل أن لأهل العلم في هذه الأحاديث تفاصيل وشروط واعتبارات يطول استيفؤها وغالبها أنها مخالفة لظاهر الحديث وعاطل عن دليل خارج عنه، وما كان هذا سبيله فليس في الاشتغال ببسطه وردة كثير فائدة، وبعضها مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالأحاديث المذكورة، ولا بد أن يكون ظاهر الإرادة واضح الاستفادة، وبعضها مأخوذ من القياس وشرط تقييد الدليل به أن يكون صحيحاً معتبراً على سنن القواعد المعتمدة في الأصول.

باب النهي عن الاقتصاص في الطرف قبل الاندمال

٣٠٤١ - عن جابر: «أن رجلاً جرح فأراد أن يستقيده فنهى النبي ﷺ أن يستفاد من الجرح حتى يبرأ المجرع» رواه الدارقطني (٣/٨٨).

المذكورين على أن المستحق للدم جميع وروثة القتل من غير فرق بين الذكر والأنثى والسبب والنسب فيكون القصاص إليهم جميعاً، وإليه ذهب العترة والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه. وذهب الزهري ومالك إلى أن ذلك يختص بالعصبة قالوا: لأنه مشروع لنفي العار كولاية النكاح فإن وقع العفو من العصبة فالدية عندهما كالتركة. وقال ابن سيرين: إنه يختص بدم المقتول الورثة من النسب إذ هو مشروع للشفعي، والزوجة ترتفع بالموت، ورد بأنه شرع لحفظ الدماء. واستدل لذلك في «البحر» بقوله تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ» ويقول عمر حين عفت أخت المقتول: عتق عن القتل. قال: ولم يخالف. وسأني في باب ما تحمله العاقلة بيان كيفية العفو واختلاف الأدلة في ثبوته إن شاء الله تعالى.

بَابُ فَضْلِ الْعَفْوِ عَنِ الْاِقْتِصَاصِ وَالشَّفَاعَةِ فِي ذَلِكَ

٣٠٤٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا عَفَا رَجُلٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٥/٣) وَمُسْلِمٌ (٢٥٨٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٢٩) وَصَحَّحَهُ.

٣٠٤٦ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَا رُفِعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرٌ فِيهِ الْقِصَاصُ إِلَّا أَمَرَ فِيهِ بِالْعَفْوِ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٢١٣/٣) (د: ٤٤٩٧) (ن: ٣٧/٨) (هـ: ٦٩٢) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

٣٠٤٧ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «مَا مِنْ رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيْءٍ فِي جَسَدِهِ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً وَحَطَّ بِهِ عَنْهُ خَطِيئَةٌ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٩٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٩٣).

٣٠٤٨ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنْ كُنْتَ لَحَالِيفًا عَلَيْهِنَ: لَا يَنْقُصُ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ قَصَدْتُمُوها وَلَا يَغْفُو عَبْدٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ يَتَغَيَّبُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْتَحِ عِبْدٌ بَابَ مُسْأَلَةٍ إِلَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَابَ قَسْرِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٣/١).

حديث أنس سكت عنه أبو داود والمنذري، وإسناده لا بأس به. وحديث أبي الدرداء هو من رواية أبي السفر عن أبي الدرداء، قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا أعرف لأبي السفر سماعاً من أبي الدرداء. وأبو السفر اسمه سعيد بن أحمد، ويقال: ابن محمد الثوري، وحديث عبد

ضوء النهار. فيجاء عنه بأنَّ علَّ الحجة هو إذنه ﷺ بالاقتصاص قبل الاندمال، وهو لا ياذن إلا بما كان جائزاً، وظهور المفسدة غير قاصر في الجواز المذكور، وليس ظهورها بكلي ولا أكثرى حتى تكون معلومة عند الاقتصاص قبل الاندمال أو مظنونة، فلا يجب ترك الإذن دفماً للمفسدة الناشئة منه نادراً نعم قوله «ثم نهي أن يقتصر من جرح الخ» يدل على تحريم الاقتصاص قبل الاندمال لأن لفظ «ثم» يقتضي الترتيب فيكون المنهي الواقع بعدها ناسخاً للإذن الواقع قبلها.

بَابُ فِي أَنَّ الدَّمَ حَقٌّ لِجَمِيعِ الْوَرَثَةِ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

٣٠٤٣ - عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنْ يَغْفَلَ عَنِ الْمَرْأَةِ عَصَبَتُهَا مَنْ كَانُوا وَلَا يَرْتَوُوا مِنْهَا إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ وَرَثَتِهَا وَإِنْ قَتَلَتْ فَعَقَلَهَا بَيْنَ وَرَثَتِهَا وَهُمْ يَقْتُلُونَ قَاتِلَتَهَا» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٢٢٤/٢) (د: ١٥٦٤) (أ/٤٣) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

٣٠٤٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَعَلَى الْمُغْتِيلِينَ أَنْ يَنْحَجِرُوا الْأَوَّلَ فَلَاوَلَّ وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٣٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩/٨) وَأَرَادَ بِالْمُغْتِيلِينَ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ الطَّالِبِينَ الْقَوْدَ وَيَنْحَجِرُوا أَيَّ يُنْكَرُوا عَنِ الْقَوْدِ بِعَفْوِ أَحَدِهِمْ وَلَوْ كَانَ امْرَأَةً وَقَوْلُهُ الْأَوَّلَ فَلَاوَلَّ أَيَّ الْأَقْرَبَ فَلَاقْرَبَ.

حديث عمرو بن شعيب في إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكي، وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه غير واحد، وهو حديث طويل هذا طرف منه، وقد بسطه أبو داود في سننه. وحديث عائشة في إسناده حصن بن عبد الرحمن، ويقال: ابن حصن أبو حذيفة الدمشقي. قال أبو حاتم الرازي: لا أعلم روى عنه غير الأوزاعي ولا أعلم أحداً نسبته.

قوله: (أن يغفل) العقل: الدية، والمراد ههنا بقوله «أن يغفل» أن يدفع عن المرأة ما لزمها من الدية عصبتها، والعصبة محرمة الذين يرثون الرجل عن كلاله من غير والد ولا ولي. فأما في الفرائض فكل من لم تكن له فريضة مسمّاة فهو عصبة إن بقي بعد الفرض أحد. وقوم الرجال الذين يتعصبون له، كذا في القاموس.

قوله: (أن ينحجروا) بجاء مهملة ثم جيم ثم زاي. وقد فسره أبو داود بما ذكره المصنف وقد استدلل المصنف بالحديثين

إلا كسائي وقاسي قال: فَرَى قَوْمَكَ يَشْتَرُونَكَ قَالَ أَنَا أَهْوَنُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَلِكَ فَرَمَى إِلَيْهِ بِسَيْفِهِ وَقَالَ دُونَكَ صَاحِبِكَ قَالَ فَاذْطَلِقْ بِهِ الرَّجُلَ فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ بَقْلُهُ فَرَجَعَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَلِّغْنِي أَنَّكَ قُلْتَ إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ بَقْلُهُ وَآخِذْتَهُ بِأَمْرِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِنْعِكَ وَإِنَّمَا صَاحِبِكَ فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ لَعَلَّهُ قَالَ بَلَى قَالَ فَإِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَرَمَى بِسَيْفِهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٨٠) (٣٢) وَالنَّسَائِيُّ (٨/ ١٥).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ أَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخَبْشِيٍّ فَقَالَ إِنْ هَذَا قَتَلَ أَخِي قَالَ كَيْفَ قَتَلَهُ قَالَ ضَرَبْتُ رَأْسَهُ بِالْفَأْسِ وَلَمْ أَرُدْ قَتْلَهُ قَالَ هَلْ لَكَ مَا تُوَدِّي دِيْنَهُ قَالَ لَا قَالَ فَمَوَالِيكَ يَغْفُونَكَ دِيْنَهُ قَالَ تَسْأَلُ النَّاسَ تَجْمَعُ دِيْنَهُ قَالَ لَا قَالَ لِلرَّجُلِ خُذْ فَخَرَجَ بِهِ لِيَقْتُلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَا إِنَّهُ إِنْ قَتَلَهُ كَانَ مِثْلَهُ بَلَّغَ بِهِ الرَّجُلُ حَيْثُ سَمِعَ قَوْلَهُ فَقَالَ هُوَ ذَا فَمُرْ فِيهِ مَا شِئْتَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْسِلْهُ يَبُوءُ بِإِنْمِ صَاحِبِهِ وَإِنَّمِ يَكُونُ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٠٣).

هذه الرواية الأخيرة سكت عنها أبو داود والمنذري وعزاها إلى مسلم والنسائي، ولعله باعتبار اتفاقها في المعنى هي والرواية الأولى. وفي رواية أخرى من حديث وائل بن حجر أخرجها أبو داود والنسائي. قال «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جِيءَ بِرَجُلٍ قَاتِلٍ فِي عُنُقِهِ السَّعَةِ، قَالَ: فِدْعَا وَلِيِّ الْمَقْتُولِ فَقَالَ: أَتَغْفُو؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَتَأْخُذُ الدِّيْنَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَتَقْتُلُ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: اذْهَبْ بِهِ فَلَمَّا كَانَ فِي الرَّابِعَةِ قَالَ: أَمَا إِنَّكَ إِنْ عَصَوْتَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَبُوءُ بِإِنْمِ وَإِنَّمِ صَاحِبِهِ، قَالَ: فَعَفَا عَنْهُ، قَالَ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ يَجْرُ السَّعَةِ. قَوْلُهُ: (بِسَيْفِهِ) بِكسر النون وسكون السين بعدها عين مهمله. قال في القاموس: السَّع بالكسر: سَيْرٌ يَسْجَعُ عَرِيضًا عَلَى هَيْئَةِ أَعْنَةِ الْبِغَالِ تَشْدُ بِهِ الرَّحَالُ، وَالْقِطْعَةُ مِنْهُ سَعَةٌ وَسَمِيَ نَسْعًا لَطُولِهِ. الْجَمْعُ نَسْعٌ بِالضَّمِّ وَنَسْعٌ بِالْكَسْرِ كَعَنْبٍ وَأَسَاعٌ وَنَسُوعٌ. قَوْلُهُ: (نَحْتَطِبُ) مِنَ الْإِحْتَطَابِ. وَوَقَعَ فِي نَسَخَةِ «نَحْتَطِبُ» مِنَ الْإِحْتَطَابِ.

قَوْلُهُ: (إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ) قَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا بَعْدَ إِذْنِهِ ﷺ بِالْإِقْتِصَاصِ وَإِقْرَارِ الْقَاتِلِ الْقَتْلَ عَلَى الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْأَوَّلُ حَلُّ هَذَا الْمَطْلُوعِ عَلَى الْمُقَيَّدِ بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ قَتْلُهُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ. قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَقَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ فِي قَوْلِهِ «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ

الرَّحْمَنُ بْنُ عَوْفٍ أَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو يَعْلَى وَابْنُ زَبَرٍ، وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ لَمْ يَسْمَعْ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ زَبَرٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سُلَيْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ وَقَالَ: إِنَّ الرِّوَايَةَ هَذِهِ أَصَحُّ، وَيَشْهَدُ لَصَحَّتِهِ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ وَالتَّنْفِيرِ عَنِ الْمَسَالَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَأَمَّا فَضْلُ الْعَفْوِ الْمَذْكُورِ فِيهِ فَهُوَ مِثْلُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، وَالتَّرْغِيبِ فِي الْعَفْوِ ثَابِتٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيْحَةِ وَنُصُوصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَا خِلَافَ فِي مَشْرُوعِيَةِ الْعَفْوِ فِي الْجُمْلَةِ. وَإِنَّمَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيمَا هُوَ الْأَوَّلُ لِلْمَظْلُومِ هَلِ الْعَفْوُ عَنْ ظَالِمِهِ أَوْ التَّرْكُ؟ فَمَنْ رَجَحَ الْأَوَّلَ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ لَا يَنْدُبُ عِبَادَهُ إِلَى الْعَفْوِ إِلَّا وَلَهُمْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الْإِنْتِصَافِ مِنَ الظَّالِمِ، فَالْعَافِي لَهُ مِنَ الْأَجْرِ بِعَفْوِهِ عَنْ ظَالِمِهِ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعَوَضِ عَنْ تِلْكَ الْمَظْلَمَةِ مِنْ أَخْذِ أَجْرِ أَوْ وَضْعِ وَزِرٍ لَوْ لَمْ يَعْفَ عَنْ ظَالِمِهِ. وَمَنْ رَجَحَ الثَّانِي قَالَ: إِنَّمَا لَا نَعْلَمُ هَلِ عَوَضُ الْمَظْلَمَةِ أَنْفَعُ لِلْمَظْلُومِ أَمْ أَجْرُ الْعَفْوِ؟ وَمَعَ التَّرَدُّدِ فِي ذَلِكَ لَيْسَ إِلَى الْقَطْعِ بِأَوَّلِيَةِ الْعَفْوِ طَرِيقٌ. وَيَجِبُ بِأَنَّ غَايَةَ هَذَا عَدَمُ الْجُزْمِ بِأَوَّلِيَةِ الْعَفْوِ لَا الْجُزْمُ بِأَوَّلِيَةِ التَّرْكِ الَّذِي هُوَ الدَّعْوَى ثُمَّ الدَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَى أَوَّلِيَةِ الْعَفْوِ، لِأَنَّ التَّرْغِيبَ فِي الشَّيْءِ يَسْتَلْزِمُ رَاجِحِيَّتَهُ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا نَهَى الشَّارِعُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَوْجِبَاتِ رَفْعِ الدَّرَجَاتِ وَحِطِّ الْخَطِيئَاتِ وَزِيَادَةِ الْعَزِّ كَمَا وَقَعَ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ لِلْمَظْلُومِ الَّذِي لَمْ يَعْفَ عَنْ ظَلَامَتِهِ عَوَضًا عَنْهَا، فَيَأْخُذُ مِنْ حَسَنَاتِ ظَالِمِهِ أَوْ يَضَعُ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَسَاوِي الْأَجْرَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْعَافِي لِأَنَّ النَّدْبَ إِلَى الْعَفْوِ وَالْإِرْشَادَ إِلَيْهِ وَالتَّرْغِيبَ فِيهِ يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ بِتِلْكَ الصِّفَةِ مَسَاوِيًّا أَوْ مَفْضُولًا فَلَا يَكُونُ لِلدَّعَاءِ إِلَيْهِ فَائِدَةٌ عَلَى فَرْضِ الْمَسَاوَاةِ أَوْ يَكُونُ مَضْرُوبًا بِالْعَافِي عَلَى فَرْضِ أَنَّ الْعَفْوَ مَفْضُولٌ لِأَنَّهُ كَانَ سَبَبًا فِي نَقْصَانِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ عَوَضِ الْمَظْلَمَةِ، وَاللَّازِمُ بِاطْلُقٍ فَاغْلُظْ عَلَيْهِ.

بَابُ ثُبُوتِ الْفِصَاصِ بِالْإِفْرَارِ

٣٠٤٩ - عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «إِنِّي لَقَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُولُ آخَرَ بِسَيْفِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا قَتَلَ أَخِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْتَلْتَهُ؟ فَقَالَ إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرَفْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ قَالَ: نَعَمْ قَتَلْتُهُ قَالَ: كَيْفَ قَتَلْتَهُ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَهُوَ نَحْتَطِبُ مِنْ شَجَرَةٍ فَسَبَّيْنِي فَأَغْضَبَنِي فَضَرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ فَقَتَلْتُهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُوَدِّيهِ عَنْ نَفْسِكَ قَالَ مَا لِي مِثَالُ

منه يوم القيامة بوضع ما يساويها من ذنوبه عليه فيبوء بإثمه.
قوله: (قَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ لَعَلَّهٗ) أَي لَعَلَّهٗ أَنْ لَا يَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِ صَاحِبِي، فَقَالَ ﷺ: بلى، يعني بلى يسوء بذلك، وأما قوله في الرواية الأخرى: «بِإِثْمِ صَاحِبِهِ وَإِثْمِهِ» فلا إشكال فيه، وهو مثل ما حكاه الله في القرآن عن ابن آدم حيث قال: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ» والمراد بالبوء الاحتمال. قال في القاموس: وبذنبه بؤاً وبؤاء: احتمله أو اعترف به ودمه بدمه عدله وبفلان قتل به فقاومه انتهى. وقد استدلل المصنف رحمه الله بحديث واثل بن حجر على أنه يثبت القصاص على الجاني بإقراره وهو مما لا أحفظ فيه خلافاً إذا كان الإقرار صحيحاً متجرذاً عن الموانع.

بَابُ ثُبُوتِ الْقَتْلِ بِشَاهِدَيْنِ

٣٠٥٠ - عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيدٍ قَالَ «أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِخَيْبَرٍ مَقْتُولاً فَأَنْطَلَقَ أَرْبَابُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: لَكُمْ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَى قَتْلِ صَاحِبِكُمْ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنَّمَا هُمْ يَهُودٌ قَدْ يَجْتَرُونَ عَلَى أَكْثَرِهِمْ مِنْ هَذَا قَالَ فَاخْتَارُوا مِنْهُمْ خَمْسِينَ فَاسْتَخْلَفُوهُمْ فَرَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَيْنِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٢٤).

٣٠٥١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ ابْنَ مُحَيْصَةَ الْأَصْغَرَ أَصْبَحَ قَتِيلًا عَلَى أَبْوَابِ خَيْبَرٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقِمِ شَاهِدَيْنِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ أَدْفَعُهُ إِلَيْكُمْ بِرُمِيهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمِنْ أَيْنَ أَصِيبُ شَاهِدَيْنِ وَإِنَّمَا أَصْبَحَ قَتِيلًا عَلَى أَبْوَابِهِمْ قَالَ فَتَخَلَّفَ خَمْسِينَ قَسَامَةً فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَكْفِيكَ أَخْلِفَ عَلَى مَا لَمْ أَهْلَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَخْلِفْ مِنْهُمْ خَمْسِينَ قَسَامَةً فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَسْتَخْلِفُهُمْ وَهُمْ الْيَهُودُ فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَيَّاهُمْ عَلَيْهِمْ وَأَعَانَهُمْ بِبَصْنِيهَا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٢/٨).

الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمذري، ورجاله رجال الصحيح إلا الحسن بن علي بن راشد وقد وثق. والحديث الثاني في إسناده عمرو بن شعيب وقد تقدم الكلام عليه، والراوي عنه عبيد الله بن الأحنس، وقد حسن الحافظ في الفتح إسناده هذا الحديث والكلام على ما اشتمل عليه الحديثان من أحكام القسامة يأتي في بابها، وأوردتهما المصنف ههنا للاستدلال بهما على أنه يثبت القتل بشهادة شاهدين، ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه يقول باشتراط زيادة على شهادة شاهدين في القصاص، ولكنه وقع الخلاف في قبول شهادة النساء

مثله، لم يرد أنه مثله في المأثم، وكيف يريد القصاص مباح ولكن أحب له العفو فعرض تعريضا أوهمه به أنه إن قتلته كان مثله في الإثم ليفعو عنه، وكان مراده أنه يقتل نفسا كما أن الأول قتل نفسا، وإن كان الأول ظلما والآخر مقتصا. وقيل: معناه كان مثله في حكم البواء فصارا متساوين لا فضل للمقتص إلا استوفى على المقتص منه. وقيل: أراد ردعه عن قتله، لأن القتال ادعى أنه لم يقصد قتله، فلو قتله الولي كان في وجوب القود عليه مثله لو ثبت منه قصد القتل، يدل عليه ما روى أبو هريرة قال: «قُتِلَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَفِعَ الْقَاتِلُ إِلَى وَلِيِّهِ، فَقَالَ الْقَاتِلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَا إِنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَقَتَلْتَهُ دَخَلْتَ النَّارَ، فَخَلَا الرَّجُلُ وَكَانَ مَكْتُوفًا بِسِنَعَةٍ فَمُخْرَجَ يَجْرُ سِنَعَتَهُ، قَالَ: فَكَانَ يُسَمَّى ذَا السِّنَعَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ. وأخرج هذا الحديث أيضا النسائي وهو مشتمل على زيادة وهي تقييد الإقرار بأنه لم يرد القتل بذلك الفعل فيتعين قبولها ويحمل المطلق على المقيد كما تقدم فيكون عدم قصد القتل موجبا لكون القتل خطأ ولكنه يشكل على قول من قال: إن عدم قصد القتل إنما يصير القتل من جنس الخطأ إذا كان بما مثله لا يقتل في العادة لا إذا كان مثله يقتل في العادة فإنه يكون عمدا وإن لم يقصد به القتل، وإلى هذا ذهب المهادوية والحديث يرد عليهم. لا يقال الحديث) مشكل من جهة أخرى وهي أنه ﷺ أذن لولي المجني عليه بالاقتصاص ولو كان القتل خطأ لم يأذن له بذلك إذ لا قصاص في قتل الخطأ إجماعا كما حكاه صاحب البحر وهو صريح القرآن والسنة، لأننا نقول: لم يمنعه ﷺ من الاقتصاص بمجرد تلك الدعوى لاحتمال أن يكون المدعي كاذبا فيها بل حكم على القاتل بما هو ظاهر الشرع، ورهب ولي الدم عن القود بما ذكره معلقا لذلك على صدقه.

قوله: (أَمَا تُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ) أَمَا كُونِ الْقَاتِلِ يَبُوءُ بِإِثْمِ الْمَقْتُولِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَا كُونِ يَبُوءُ بِإِثْمِ وَلِيِّهِ فَلأنه لما قتل قريبه وفرق بينه وبينه كان جانيًا عليه جناية شديدة لما جرت به عادة البشر من التألم لفقد القريب والتأسف على فراق الحبيب، ولا سيما إذا كان ذلك بقتله، ولا شك أن ذلك ذنب شديد ينضم إلى ذنب القتل، فإذا عفا ولي الدم عن القاتل كانت ظلامته بقتل قريبه وإحراج صدره باقية في عنق القاتل فيتصف

التَحَنُّاتِيَّةُ وتشديدها وفتح الصاد المهملة.

قوله: (بِرُمِّيَةِ) بضم الراء وتشديد الميم: وهي الحبل الذي يقاد به.

قوله: (فَقَسَمَ دِيْنَهُ عَلَيْهِمْ) هو مخالف لما في المتنق عليه الآتي وسيأتي الكلام على ذلك.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَسَامَةِ

٣٠٥٢ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَرَأَاهُ أَحْمَدُ (٤/٦٢) وَمُسْلِمٌ (١٦٧٠) (٧) وَالنَّسَائِيُّ (٨/٥)».

٣٠٥٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْظَلَةَ قَالَ: «انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَبِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى خَيْبَرَ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ صَلَاحٌ فَتَفَرَّقَا فَأَتَى مُحَبِّصَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ وَهُوَ يَتَشَحَّطُ فِي ذِيهِ فَيَبْلُغُ فَدَفَعَتْهُ ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَانْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَبِّصَةُ وَخَوِصَّةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَذَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَنْكَلِمُ فَقَالَ كَبْرٌ كَبْرٌ وَهُوَ أَخَذْتُ الْقَوْمَ فَسَكَتَ فَتَكَلَّمَا قَالَ اتَّخِلْفُونِ وَتَسْتَجِيقُونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ فَقَالُوا وَكَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَرِ قَالَ قَتَبْتُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا فَقَالُوا كَيْفَ نَأْخُذُ بِإِيمَانٍ قَوْمٌ كُفَّارٍ فَقَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عُنْدِهِ، وَرَأَاهُ الْجَنَاعَةُ (حَم: ٤/٢) (خ: ٣١٧٣) (م: ١٦٦٩) (٣) (د: ٤٥٢٠) (ت: ١٤٢٢) (ن: ٨/٨) (هـ: ٢٦٧٧)».

٣٠٥٤ - وَفِي رِوَايَةٍ مُتَّفَقَةٍ عَلَيْهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُقَسِّمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمِيَةٍ فَقَالُوا أَمْرٌ لَمْ نَشْهَدْهُ كَيْفَ نَخْلِفُ قَالَ قَتَبْتُكُمْ يَهُودُ بِأَيِّمَانٍ خَمْسِينَ مِنْهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْمٌ كُفَّارٌ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِخَوِصَّةٍ وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ: لَا يُقَسِّمُونَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ (حَم: ٤/١٤٢) (خ: ٧١٩٢) (م: ١٦٦٩) (٢)».

٣٠٥٥ - وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «تُسَمَّوْنَ قَاتِلَكُمْ ثُمَّ تَخْلِفُونَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا ثُمَّ نُسَلِّمُهُ» وَفِي رِوَايَةٍ مُتَّفَقَةٍ عَلَيْهَا (حَم: ٤/٣) (خ: ٦٨٩٨) (م: ١٦٦٩) (٥).

«فَقَالَ لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلُوا مَا لَنَا مِنْ بَيِّنَةٍ قَالَ فَيَخْلِفُونَ قَالُوا لَا نَرْضَى بِإِيمَانِ الْيَهُودِ فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دُمَهُ فَوَدَّاهُ بِعَائِدَةٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ».

قوله: (مَا جَاءَ فِي الْقَسَامَةِ) بفتح القاف وتخفيف السين

القصاص كالمرأتين مع الرجل، فحكى صاحب البحر عن الأوزاعي والزهرى أَنَّ القصاص كالأموال فيكفي فيه شهادة رجلين أو رجلٍ وامرأتين. وظاهر اقتضاه على حكاية ذلك عنهما فقط أَنَّ من عادهما يقول بخلافه، والمعروف من مذهب الهادوية أَنَّها لا تقبل في القصاص إلا شهادة رجلين أصليين لا فرعين، والمعروف في مذهب الشافعية أَنَّهُ يكفي في الشهادة على المال والعقود المالية شهادة رجلين أو رجلٍ وامرأتين. وفي عقوبة لله تعالى كحدِّ الشرب وقطع الطريق، أو لآدمي كالقصاص رجلاً. قال النووي في المنهاج ما لفظه: ولما لم يعقد مالي كبيع وإقالة وحوالة وضمنان وحق مالي كخير رجلاً أو رجلٍ وامرأتان، ولغير ذلك من عقوبة لله تعالى أو لآدمي وما يطلع عليه رجال غالباً كتركاج وطلاق ورجعة وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت وإعسار ووكالة ووصاية وشهادة على شهادة رجلاً انتهى. واستدلَّ الشارح المحلِّيُّ للأول بقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ قال: وعموم الأشخاص مستلزم لعموم الأحوال المخرج منه ما يشترط فيه الأربعة وما لا يكتفى فيه بالرجل والمرأتين. واستدلَّ للشاني بما رواه مالك عن الزهري، قال: «مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَلَا فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ». وقال: وقيس على الثلاثة باقي المذكورات بجامع أَنَّها ليست بمالٍ ولا يقصد منها مالٌ، والقصد من الوكالة والوصاية الرَّاجِعَتَيْنِ إلى المال والولاية والخلافة لا المال انتهى. وقد أخرج قول الزهري المذكور ابن أبي شيبة بإسناد فيه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيفٌ مع كون الحديث مرسلًا لا تقوم بمثله الحجة فلا يصلح لتخصيص عموم القرآن باعتبار ما دخل تحت نصه فضلاً عما لم يدخل تحت بل الحق به بطريق القياس، وأمَّا الحديثان المذكوران في الباب فليس فيهما إلا مجرد التخصيص على شهادة الشاهدين في القصاص، وذلك لا يدلُّ على عدم قبول شهادة رجلٍ وامرأتين، وغاية الأمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طلب ما هو الأصل الذي لا يجرى عنه غيره إلا مع عدمه كما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾، والأصل مع إمكانه متعينٌ لا يجوز العدول إلى بدله مع وجوده فذلك هو النكتة في التخصيص في حديثي الباب على شهادة الشاهدين.

قوله: (إِنَّ ابْنَ مُحَبِّصَةَ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر

مَنِيّ ولا تصبر يميني حيث تصبر الأيمان، فقبلهما وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا، قال ابن عباس: فوالذي نفسي بيده ما حال الحول ومن الثمانية والأربعين عين تطرف انتهى.

وقد أخرج البيهقي من طريق سليمان بن يسار عن أناس من أصحاب النبي ﷺ «أَنَّ الْقَسَامَةَ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَسَامَةَ الدِّمِّ فَأَقْرَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَضَى بِهَا بَيْنَ أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ ادَّعَوْا عَلَى الْيَهُودِ».

قوله: (عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ قَالَ انْطَلَقَ)، هكذا في كثير من روايات البخاري ومسلم. وفي رواية لمسلم «عَنْ رَجُلٍ مِنْ كُتَيْبَةَ قَوْمِهِ» وفي أخرى له «عَنْ رَجُلٍ مِنْ كُتَيْبَةَ قَوْمِهِ».

قوله: (وَمُحِيصَةً) قد تقدّم ضبطه في الباب الذي قبل هذا وهو ابن عم عبد الله بن سهل.

قوله: (يَتَشَحَّطُ فِي ذِمِّهِ) بالشين المعجمة والحاء المهملة المشددة بعدها طاء مهملة أيضاً وهو الاضطراب في الـدَمِّ. كما في القاموس.

قوله: (وَحَوْصَةً) بضم الحاء المهملة وفتح الواو وتشديد الياء مصغراً. وقد روي التخفيف فيه وفي محيصة.

قوله: (كَبُرَ كَبْرًا) أي دع من هو أكبر منك سناً يتكلم، هكذا في رواية يحيى بن سعيد أن الذي تكلم هو عبد الرحمن بن سهل وكان أصغرهم. وفي رواية أن الذي تكلم هو محيصة وكان أصغر من حويصة.

قوله: (أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبِكُمْ) فيه دليل على مشروعية القسامة. وإليه ذهب جمهور الصحابة والتابعين والعلماء من الحجاز والكوفة والشام، حكى ذلك القاضي عياض، ولم يختلف هؤلاء في الجملة إنما اختلفوا في التفاصيل على ما سيأتي بيانه. وروى القاضي عياض عن جماعة من السلف منهم أبو قلابة وسالم بن عبد الله والحكم بن عتيبة وقتادة وسليمان بن يسار وإبراهيم بن عليّة ومسلم بن خالد وعمر بن عبد العزيز في رواية عنه أن القسامة غير ثابتة لمخالفتها لأصول الشريعة من وجوه: منها: أن البيّنة على المدعي واليمين على المتكر في أصل الشرع ومنها: أن اليمين لا يجوز إلا على ما علمه الإنسان قطعاً بالمشاهدة الحسية أو ما يقوم مقامها. وأيضاً لم يكن في حديث الباب حكم بالقسامة، وإنما كانت القسامة من أحكام الجاهلية فتلطّف لهم النبي ﷺ ليريهم كيف بطلانها، وإلى عدم ثبوت

المهملة وهي مصدر أقسم، والمراد بها الأيمان واشتقاق القسامة من القسم كاشتقاق الجماعة من الجمع. وقد حكى إمام الحرمين أن القسامة عند الفقهاء اسم للأيمان. وعند أهل اللغة اسم للحالفين، وقد صرح بذلك في القاموس. وقال في الضياء: إنها الأيمان. وقال في المحكم: إنها في اللغة الجماعة ثم أطلقت على الأيمان.

قوله: (أَقْرَبَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) القسامة في الجاهلية قد أخرج البخاري والنسائي صفتها عن ابن عباس أن أول قسامة كانت في الجاهلية لفينا بني هاشم كان رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى، فانطلق معه في إبله، فمر به رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه فقال: اغشي بعقال أشد به عروة جوالقي لا تنفر الإبل، فأعطاه عقلاً فشده به عروة جوالقه، فلما نزلوا عقلت الإبل إلا بغيراً واحداً، فقال الذي استأجره: ما بال هذا البعير لم يعقل من بين الإبل، قال: ليس له عقال، قال: فأين عقاله؟ فحذفه بعضاً كان فيه أجله، فمر به رجل من أهل اليمن فقال: أتشهد الموسم؟ قال: ما أشهده وربما شهدته. قال: هل أنت مبلّغ عني رسالة مرة من الذهر؟ قال: نعم، قال: فإذا شهدت فناد يا قريش، فإذا أجابوك فناد يا آل هاشم، فإن أجابوك فسل عن أبي طالب فأخبره أن فلاناً قتلني في عقال ومات المستأجر. فلما قدم الذي استأجره أتاه أبو طالب فقال: ما فعل صاحبنا؟ قال: مرض فأحسن القيام عليه ووليت دفنه، قال: قد كان أهل ذاك منك، فمكث حيناً ثم إن الرجل الذي أوصى إليه أن يبلغ عنه وافى الموسم فقال يا قريش، قالوا: هذه قريش، قال: يا آل بني هاشم، قالوا: هذه بنو هاشم. قال: أين أبو طالب؟ قالوا: هذا أبو طالب، قال: أمرني فلان أن أبلغك رسالة أن فلاناً قتله في عقال، فأتاه أبو طالب فقال: اختر من إحدى ثلاث: إن شئت أن تودي مائة من الإبل فإنك قتلت صاحبنا، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله، فإن أبيت قتلناك به، فأتى قومه فأخبرهم، فقالوا: لحلف، فأتته امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه، فقالت: يا أبا طالب أحب أن تحجر ابني هذا برجل من الخمسين ولا تصبر يمينة حيث تصبر الأيمان، ففعل فأتاه رجل منهم فقال: يا أبا طالب أردت خمسين رجلاً أن يخلقوا مكان مائة من الإبل فيصيب كل رجل منهم بعيران، هذان البعيران فاقبلهما

بالذية.

قوله: (فَيَذْفَعُ بِرُؤْيَيْهِ) قد تقدّم ضبط الرّمة وتفسيرها في الباب الأول. وقد استدلّ بهذا من قال: إنّه يجب القود بالقسامة، وإليه ذهب الزّهرى وربيعة وأبو الزناد ومالك والليث والأوزاعي والشافعي في أحد قوليه وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود ومعظم الحجازيين وحكاه مالك عن ابن الزبير. واختلف في ذلك على عمر بن عبد العزيز. وحكى في «البحر» عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ومعاوية والمرضى والشافعي في أحد قوليه أنّه لا يجب القود بالقسامة، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وسائر الكوفيين وكثير من البصريين وبعض المدنيين والشوري والأوزاعي والهادوية، بل الواجب عندهم جميعاً اليمين، فيحلف خمسون رجلاً من أهل القرية خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا قاتله، ولا يمين على المدعي، فإن حلفوا لزمته الذية عند جمهورهم. وقد أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنّ أباً بكر وعمر والجماعة الأولى لم يكونوا يقتلون بالقسامة. وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن عمر أنّ القسامة إنّما توجب العقل ولا تشيطن الدّم وقال عبد الرزاق في مصنفه: قلت لعبيد الله بن عمر العمري: أعلمت أنّ رسول الله ﷺ أقاد بالقسامة؟ قال: لا، قلت: فأبو بكر؟ قال: لا، قلت: فعمرو؟ قال: لا، قلت: فلم تجزئوا عليها؟ فسكت. وقد استدلّ بقوله ﷺ: «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيَذْفَعُ بِرُؤْيَيْهِ» أحمد ومالك في المشهور عنه أنّ القسامة إنّما تكون على رجل واحد. وقال الجمهور: يشترط أن تكون على معيّن سواء كان واحداً أو أكثر. واختلفوا هل يختصّ القتل بواحد من الجماعة المعيّنين أو يقتل الكل. وقال أشهب: لهم أن يحلفوا على جماعة ويختاروا واحداً للقتل ويسجن الباقيون عاماً ويضربون مائة مائة. قال الحافظ: وهو قول لم يسبق إليه. وقال جماعة من أهل العلم: إنّ شرط القسامة أن تكون على غير معيّن. واستدلوا على ذلك بحديث سهل بن أبي حنمة المذكور، فإنّ الدّعوى فيه وقعت على أهل خيبر من غير تعيين. ويجاب عن ذلك بأنّ غايته أنّ القسامة تصحّ على غير معيّن، وليس فيه ما يدلّ على اشتراط كونها على غير معيّن ولا سيما وقد ثبت أنّه ﷺ قرّر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية. وقد قدّمنا أنّ أول قسامة كانت في الجاهلية قسامة أبي طالب وهي دعوى على معيّن كما تقدّم (فإن قيل): إذا كانت

القسامة أيضاً ذهب الناصر كما حكاه عنه صاحب البحر. وأجيب بأنّ القسامة أصل من أصول الشريعة مستقلّ لورود الدليل بها فتخصّص بها الأدلة العامة، وفيها حفظ للدماء وزجر للمعتدين، ولا يحلّ طرح سنّة خاصّة لأجل سنّة عامّة، وعدم الحكم في حديث سهل بن أبي حنمة لا يستلزم عدم الحكم مطلقاً، فإنّه ﷺ قد عرض على المتخاصمين اليمين وقال: «إِنَّمَا أَنْ يَذُودَا صَاحِبَيْكُمْ وَإِنَّمَا أَنْ يَأْذُنُوا بِحَرْبٍ» كما في رواية متّفق عليها، وهو لا يعرض إلا ما كان شرعاً. وأمّا دعوى أنّه قال ذلك للتلطّف بهم وإنزالهم من حكم الجاهلية فباطلة، كيف وفي حديث أبي سلمة المذكور في الباب «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ». وقد قدّمنا صفة الواقعة التي وقعت لأبي طالب مع قاتل الهاشمي. وقد أخرج أحمد والبيهقي عن أبي سعيد قال: «وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَيْلًا يَنْتَنِي قَرْنَيْنِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَرِعَ مَا بَيْنَهُمَا، فَوَجَدَهُ أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ بِشِيرٍ فَأَلْفَى دِيْنَهُ عَلَيْهِمْ» قال البيهقي: نفرد به أبو إسرائيل عن عطية ولا يحتجّ بهما. وقال العقيلي: هذا الحديث ليس له أصل. وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن الشعبي «أَنَّ قَيْلًا وَجَدَ يَنْتَنِي وَدَاعَةً وَشَاكِرًا، فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَقْسِمُوا مَا بَيْنَهُمَا فَوَجَدُوهُ إِلَى وَادِعَةٍ أَقْرَبَ، فَأَخْلَفَهُمْ عُمَرُ خَمْسِينَ يَمِينًا، كُلُّ رَجُلٍ مَا قَتَلَهُ وَلَا عَلِمَتْ قَاتِلُهُ، ثُمَّ أَغْرَمَهُمُ الذِّيَّةَ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا إِيمَانًا دَفَعْتَ عَنْ أَمْوَالِنَا، وَلَا أَمْوَالُنَا دَفَعْتَ عَنْ إِيمَانِنَا؟ فَقَالَ عُمَرُ: كَذَلِكَ الْحَقُّ» وأخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيّب، وفيه أنّ عمر قال: «إِنَّمَا قَضَيْتُ عَلَيْكُمْ بِقَضَاءِ نَبِيِّكُمْ ﷺ» قال البيهقي رفعه إلى النبي ﷺ منكر، وفيه عمر بن صبح أجمعوا على تركه. وقال الشافعي: ليس بتكذيب إنّما رواه الشعبي عن الحارث الأعور. وقال البيهقي: روي عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عمر. وروي عن مطرف عن أبي إسحاق عن الحارث بن الأزمع لكن لم يسمعه أبو إسحاق من الحارث وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن سليمان بن يسار وعراك بن مالك أنّ رجلاً من بني سعد بن ليث أجرى فرساً فوطى على أصبع رجل من جهينة فمات، فقال عمر للذين ادّعى عليهم: اتخلفون خمسين يمينا ما مات منها، فأبوا، فقال للآخرين: احلفوا أنتم، فأبوا، ففضى عمر بشرط الذية على السعديين، وسيأتي حكمه ﷺ على اليهود

قوله: (أَنْ يَنْطَلَّ دَمُهُ) في رواية للبخاري أن يطلّ دمه بضمّ أوله وفتح الطاء وتشديد اللام: أي يهدر.

قوله: (فَوَدَاهُ بِعَاقَةِ مَنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ) في الرواية الأولى «فَعَقَلَهُ» أي أعطى ديتيه. وفي رواية «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغْطَى عَقْلَهُ» والعقل: الدّية كما تقدّم. وقد زعم بعضهم أنّ قوله: «مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ» غلطٌ من سعيد بن عبيدٍ لتصريح يحيى بن سعيدٍ بقوله: «فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عُنْدِهِ» وجمع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون النبي ﷺ اشتراها من إبل الصدقة بمال دفعه من عنده، أو المراد بقوله: «مِنْ عُنْدِهِ» أي من بيت المال المرصد للمصالح وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به مجتأً. وحمله بعضهم على ظاهره. وقد حكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة في المصالح العامة، واستدلّ بهذا الحديث وغيره. قال القاضي عياض: وذهب من قال بالدّية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين إلا الشافعيّ وأحمد فقالا بقول الجمهور يبدأ بالمدعين وردّها إن أبوا على المدعى عليهم، وقال بعكسه أهل الكوفة وكثيرٌ من أهل البصرة وبعض أهل المدينة. وقال الأوزاعي: يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يميناً ما قتلناه ولا علمنا من قتله، فإن حلفوا برئوا، وإن نقصت قسامتهم عن عددٍ أو نكول حلف المدعون على رجل واحدٍ واستحقوا دمه، فإن نقصت قسامتهم عادت دية، وقال عثمان البتيّ: يبدأ المدعى عليهم بالأيمان، فإن حلفوا فلا شيء عليهم. وقال الكوفيون: إذا حلفوا وجبت عليهم الدّية. قال في الفتح: وأنفقوا كلّهم على أنّها لا تجب القسامة بمجرد دعوى الأولياء حتّى يقرن بها شبهة يغلب على الظنّ الحكم بها. واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه ثم ذكرها وذكر الخلاف في كلّ واحدةٍ منها، وهي ما أسلفناه في بيان صور اللّوث. قال في الفتح بعد أن ذكر السابعة من تلك الصّور وهي أن يوجد القتل في محلّة أو قبيلة أنّه لا يوجب القسامة عند الثوريّ والأوزاعيّ وأبي حنيفة وأتباعهم إلا هذه الصّورة ولا يجب فيما سواها. وبهذا يبيّن لك أنّ عدم اشتراط اللّوث مطلقاً بعد الاتفاق على تفسيره بما سلف غير صحيح. ومن شروط القسامة عند الجميع إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثرٌ. والحاصل أنّ أحكام القسامة مضطربة غاية الاضطراب، والأدلة فيها واردة على أنحاء مختلفة، ومذاهب العلماء في تفاصيلها متنوّعة إلى أنواع، ومتشعبة إلى شعب، فمن

على معيّن كان الواجب في العمد القود، وفي الخطأ الدّية فما وجه إيجاب القسامة؟ فيقال: لما لم يكن على ذلك المعيّس بينة ولم يحصل منه مصادقة كان ذلك مجرد لوث، فإنّ اللّوث في الأصل هو ما يشر صدق الدّعوى، وله صورٌ ذكرها صاحب البحر: منها: وجود القتل في بلد يسكنه محصورون، فإن كان يدخله غيرهم اشترط عداوة المستوطنين للقتيل كما في قصّة أهل خيبر. ومنها: وجوده في صحراء وبالقرب منه رجلٌ في يده سلاحٌ مخضوبٌ بالدم ولم يكن هناك غيره. ومنها وجوده بين صفّي القتال، ومنها: وجوده ميّناً بين مزدحمين في سوقٍ أو محو. ومنها: كون الشّهاد على القتل نساءً أو صبياناً لا يقدر تواطؤهم على الكذب هذا معنى كلام البحر. ومن صور اللّوث أن يقول المقتول في حياته دمي عند فلانٍ أو هو قتلني أو نحو ذلك فإنّها تثبت القسامة بذلك عند مالكٍ والليث. وأدعى مالكٌ أنّ ذلك عليه الأئمة قديماً وحديثاً واعترض هذه الدّعوى ابن العربيّ وفي الفتح أنّه لم يقل بذلك غيرهما. ومنها: إذا كان الشّهود غير عدولٍ أو كان الشّاهد واحداً فإنّها تثبت القسامة عند مالكٍ والليث، ولم يحك صاحب البحر اشتراط اللّوث إلا عن الشافعيّ. وحكي عن القاسمية والحنفية أنّه لا يشترط. وردّ بأنّ عدم الاشتراط غفلة عن أنّ الاختصاص بموضع الجنابة نوعٌ من اللّوث والقسامة لا تثبت بدونه.

قوله: (فَتَبَرَّكُمُ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ) أي يخلصونكم عن الأيمان بأن يحلفوا، فإذا حلفوا انتهت الخصومة فلم يجب عليهم شيءٌ وخلصتم أنتم من الأيمان. والجمع بين هذه الرواية والرواية الأخرى التي فيها تقديم طلب البيّنة على اليمين حيث قال: يَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ، قَالُوا: مَا لَنَا بَيِّنَةٌ بَانَ يَقَال: إِنَّ الرّواية الأخرى مشتملة على زيادةٍ وهي طلب البيّنة أولاً ثمّ اليمين ثانياً، ولا وجه لما زعمه بعضهم من كون طلب البيّنة وهماً في الرواية المذكورة لأنّ النبي ﷺ قد علم أنّ خير حيثلزم لم يكن بها أحدٌ من المسلمين. قال الحافظ: إن سلم أنّه لم يسكن مع اليهود أحدٌ من المسلمين في خير فقد ثبت في نفس القصّة أنّ جماعةً من المسلمين خرجوا يمتارون تمراً، فيجوز أن يكون طائفةٌ أخرى خرجوا لمثل ذلك، ثمّ قال: وقد وجدنا لطلب البيّنة في هذه القصّة شاهداً، وذكر حديث عمرو بن شعيبٍ وحديث رافع بن خديج المتقدمين في الباب الأوّل.

رام الإحاطة بها فعليه بكتب الخلاف ومطولات شروح الحديث.
 ٣٠٥٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْتَةُ عَلَى الْمَذْعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ إِلَّا فِي
 الْقَسَامَةِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤/ ٢١٨).

٣٠٥٧ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ
 عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْيَهُودِ وَبَدَأَ بِهِمْ:
 يَخْلِفُ مِنْكُمْ خُمُسُونَ رَجُلًا فَأَبَوْا فَقَالَ لِلْأَنْصَارِ اسْتَحِقُّوا فَقَالُوا
 أَنْخَلِفْ عَلَى الْغَنِيِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَجَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةً
 عَلَى الْيَهُودِ لِأَنَّهُ وَجَدَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٢٦).

الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن عبد البر والبيهقي من
 حديث مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب به
 قال البخاري: إن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب وقد
 روي عن عمر مرسلاً من طريق عبد الرزاق وهو أحفظ من
 مسلم بن خالد وأوثق. ورواه ابن عدي والدارقطني من حديث
 عثمان بن محمد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة
 مرفوعاً بلفظ الحديث المذكور. قال الحافظ في التلخيص: وهو
 ضعيف والحديث الثاني الراوي له عن أبي سلمة وسليمان هو
 الزهري، قال المنذري في مختصر السنن بعد ذكره. قال بعضهم:
 وهذا ضعيف لا يلتفت إليه. وقد قيل للإمام الشافعي: ما منعك
 أن تأخذ بحديث ابن شهاب، يعني هذا؟ فقال مرسلاً والقتيل
 أنصاري والأنصاريون بالعمية أولى بالعلم به من غيرهم. إذ كان
 كل ثقة وكل عندنا بنعمة الله ثقة. قال البيهقي: وأظنه أراد بحديث
 الزهري ما روى عنه معمر عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن
 رجال من الأنصار، وذكر هذا الحديث. وقد استدلل بالحديث
 الأول على أن أحكام القسامة مخالفة لما عليه سائر القضايا من
 إيجاب البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه، فيندفع به ما
 أورده السافون للقسامة من مخالفتها ما عليه سائر الأحكام
 الشرعية، وقد تقدم تفصيل ذلك واستدل بالحديث الثاني من قال
 بإيجاب الذية على من وجد القتيل بين أظهرهم، ويعارضه
 حديث عمرو بن شعيب المتقدم في الباب الأول فإن فيه «أنه
 أعانهم ينصف الذية» ويعارض الجميع ما في المتنق عليه من
 حديث سهل بن أبي حنمة «أن النبي ﷺ عقّله من عندي» فإن
 أمكن حمل ذلك على قصص متعددة فلا إشكال، وإن لم يمكن
 وكان المخرج متحداً فالمصير إلى ما في الصحيحين هو المتعين، ولا

بَابُ هَلْ يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ وَالْحُدُودُ فِي الْحَرَمِ أَمْ لَا

٣٠٥٨ - عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى
 رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ
 بِاسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: أَقْتُلُوهُ» (حم: ١٠٩/٣) (م: ١٣٥٧) (خ: ١٨٤٦).

٣٠٥٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ
 مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَيْدَ اللَّهِ وَأَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ
 عَنْ مَكَّةَ الْقَيْلَ وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ تَجَلْ
 لِأَخِي قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَا تَجَلْ لِأَخِي
 بَعْدِي» (حم: ٢٣٨/٢) (م: ١٣٥٥) (خ: ١١٢).

٣٠٦٠ - وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِي أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ
 وَهُوَ يَبْتَغِي الْبُعْثَ إِلَى مَكَّةَ أَفْذَلُ لِي أَيْهَا الْأَمِيرِ أَخَذْتُكَ قَوْلًا
 قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغَدَا مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ سَمِعْتُهُ أَذْنَائِي وَعَوَاهُ
 قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَائِي حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ حَيْدَ اللَّهِ وَأَتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ:
 «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحْرَمْهَا النَّاسُ، فَلَا تَجَلْ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ
 بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْتَفِيكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَغْضِبَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ
 أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ
 لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ
 عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، فَلْيُبْلِغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ،
 فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ: مَاذَا قَالَ لَكَ عَمْرُو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ
 يَا أَبَا شَرِيحٍ إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُمِيزُ عَاصِيًا وَلَا فَارًّا بِدَمٍ، وَلَا فَارًّا
 بِخُرْبَةٍ» (حم: ٣١/٤) (م: ١٣٥٤) (خ: ١٠٤).

٣٠٦١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ
 مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ حَرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَجَلْ
 الْقِتَالُ فِيهِ لِأَخِي قَبْلِي، وَلَمْ يَجَلْ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ

الأمر الذي جئت فيه، فقال: إن لهذا البيت رباً سيحيمه، فأعاد إليه إبله، وتقدم أبرهة بجيوشه فقدموا الفيل، فأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحدة ثلاثة أحجار: حجران في رجله وحجر في منقاره، فالتفتا عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب. وأخرج ابن مردويه بسند حسن عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكسر المهملة ثم فاء ثم مهملة: موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن، فأتاهم عبد المطلب فقال: إن هذا بيت الله لم يسلط عليه أحد، فقالوا: لا نرجع حتى نهزمه، فكانوا لا يقدمون الفيل قبله إلا تأخر، فدعا الله الطير الأبايل فأعطاه حجارة سوداء، فلما حاذتهم رمتهم فما بقي منهم أحد إلا أخذته الحكمة، فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تساقط لحمه. قال ابن إسحاق: حدثني: يغوث بن عتبة

قال: حدثت أن أول ما وقعت الحصبة والجدرى بأرض العرب يومئذ. وعند الطبري بسند صحيح عن عكرمة «أنها كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رؤوس كزؤوس السباع» ولابن أبي حاتم من طريق عبيد بن عمير بسند قوي بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأمثال الخطاطيف فذكر نحو ما تقدم.

قوله: (لعمرو بن سعيد) هو المعروف بالأسدق وكان أميراً على دمشق من جهة عبد الملك بن مروان فقتله عبد الملك وقصته مشهورة.

قوله: (ولا يغضب بها شجرة) قد تقدم ضبطه وتفسيره في الحج.

قوله: (فلان أحد ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها) أي استدل بقتاله ﷺ فيها على أن القتال فيها لغيره مرنحس فيه.

قوله: (إن الحرم لا يُعيذ عاصياً) هذا من عمرو المذكور معارضة لحديث رسول الله ﷺ براهيه وهو مصادم للنص، ولا جرم للمذكور من عتاة الأمة النابيين عن الحق.

قوله: (ولا فاراً بخربة) بضم الحاء المعجمة ويموز فتحها وسكون الراء بعدها باء موحدة، وهي في الأصل سرقة الإبل، وفي البخاري أنها الحيانة. وقال الترمذي: قد روي بخربة بالزاي والياء التحتية: أي بجرمة يستحيا منها قوله: «إن أعذى الناس» في رواية «إن أغنى الناس» وهما تفضيل: أي الزائد في التمدي أو العتو على غيره، والعتو: التكبر والتجبر. وقد أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أنه قال وجد في قائم سيف

حرام بخرومة الله إلى يوم القيامة، متفق على أربعين (حم): ١/ ٢٣٠ (خ: ١٨٣٤) (م: ١٣٥٣) (٤٥٤).

٣٠٦٢- وعن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «إن أعذى الناس على الله عز وجل من قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذخول الجاهلية» رواه أحمد وله من حديث أبي شريح الخزاعي نحوه (حم: ٣٢/٤).

٣٠٦٣- وقال ابن عمر لو وجدت قاتل عمر في الحرم ما هجنته.

٣٠٦٤- وقال ابن عباس في الذي يصب خذاً ثم يلجأ إلى الحرم يقام عليه الخد إذا خرج من الحرم حكاهما أحمد في رواية الأثرم.

حديث عبد الله بن عمر أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه. وحديث أبي شريح الآخر الذي أشار إليه المصنف أخرجه أيضاً الدارقطني والطبراني والحاكم، ورواه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة بمعناه. وروى البخاري في صحيحه عن ابن عباس مرفوعاً «أنفص الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، ومنيع في الإسلام سنة جاهلية، ومقلب دم بغير حق يهريق دمه» والملحد في الأصل: هو المائل عن الحق. وأخرج عمر بن شبة عن عطاء بن يزيد قال: «قتل رجل بالمزدلفة، يغني في غزوة الفتح، فذكر القصة وفيها أن النبي ﷺ قال: وما أعلم أحدًا أغنى على الله من ثلاثة: رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله، أو قتل بذخول في الجاهلية».

قوله: (عن أنس أن النبي ﷺ دخل مكة.. إلخ) قد تقدم هذا الحديث وشرحه في باب دخول مكة من غير إحرام من أبواب الحج.

قوله: (إن الله حبس عن مكة الفيل) هو الحيوان المشهور، وأشار بحسه عن مكة إلى قضية الحبسة وهي مشهورة ساقها ابن إسحاق مبسطة. وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة وألزم الناس بالحج إليها، فعمد بعض العرب فاستغفل الحجة وتغوط وهرب، فغضب أبرهة وعزم على تخريب الكعبة، فتجهز في جيش كثير واستصحب معه فيلاً عظيماً، فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فأعظمه، وكان جميل الهيئة، فطلب منه أن يرد عليه إبلاً نهبت، فاستقصر همته وقال: لقد ظننت أنك لا تسالي إلا في

رسول الله ﷺ كتاب «إِنْ أَغْدَى النَّاسُ عَلَى اللَّهِ» الحديث وأخرج من حديث سليمان بلفظ: «إِنْ أَغْتَى النَّاسُ عَلَى اللَّهِ». وأخرج أيضاً حديث أبي شريح بلفظ: «إِنْ أَغْتَى النَّاسُ عَلَى اللَّهِ» الحديث.

قوله: (بِذْخُولِ الْجَاهِلِيَّةِ) جمع ذحل بفتح الدال المعجمة وسكون الحاء المهملة: وهو الثأر وطلب المكافاة والعداوة أيضاً. والمراد هنا طلب من كان له دم في الجاهلية بعد دخوله في الإسلام. والمراد أن هؤلاء الثلاثة، أعنى أهل المعاصي وأبغضهم إلى الله، وإلا فالشرك أبغض إليه من كل معصية، كذا قال المهلب وغيره. وقد استدلل بحديث أنس المذكور على أن الحرم لا يعصم من إقامة واجب، ولا يؤخر لأجله عن وقته، كذا قال الخطابي، وقد ذهب إلى ذلك مالك والثشافعي، وهو اختيار ابن المنذر. ويؤيد ذلك عموم الأدلة القاضية باستيفاء الحدود في كل مكان وزمان. وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والخنفية وسائر أهل العراق، وأحمد ومن وافقه من أهل الحديث والعترة إلى أنه لا يحل لأحد أن يسفك بالحرم دماً ولا يقيم به حداً حتى يخرج عنه من لجأ إليه واستدلوا على ذلك بعموم حديث أبي هريرة وأبي شريح وابن عباس وعبد الله بن عمر وعموم قوله تعالى: «وَمَنْ ذَخَلَ كَانَ آيُماً»، وهو الحكم الثابت قبل الإسلام وبعده، فإن أهل الجاهلية كان يرى أحدهم قاتل أبيه أو قاتل ابنه فلا يهيج. وكذلك في الإسلام كما قاله ابن عمر في الأثر المذكور، وكما روى الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب أنه قال: لو وجدت فيه قاتل الخطاب ما مسسته حتى يخرج منه. وهكذا روى عن ابن عباس أنه قال: لو وجدت قاتل أبي في الحرم ما هجته وأما الاستدلال بحديث أنس المذكور فوهم، لأن النبي ﷺ أمر بقتل ابن خطلي الساعة التي أحل الله له فيها القتال بمكة، وقد أخبرنا بأنها لم تحل لأحد قبله ولا لأحد بعده، وأخبرنا أن حرمتها قد عادت بعد تلك الساعة كما كانت، وأما الاستدلال بعموم الأدلة القاضية باستيفاء الحدود فيجب أولاً بمنع عمومها لكل مكان وكل زمان لعدم التصريح بهما. وعلى تسليم العموم فهو مخصص بأحاديث الباب لأنها قاضية بمنع ذلك في مكان خاص وهي متأخرة فإنها في حجة الوداع بعد شرعية الحدود. هذا إذا ارتكب ما يوجب حداً أو قصاصاً في خارج الحرم ثم لجأ إليه. وأما إذا ارتكب ما يوجب

حداً أو قصاصاً في الحرم فذهب بعض العترة إلى أنه يخرج من الحرم ويقام عليه الحد. وروى أحمد عن ابن عباس أنه قال: «مَنْ سَرَقَ أَوْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ أَقِيمَ عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ».

ويؤيد ذلك قوله تعالى: «وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوَكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»، ويؤيد أيضاً أن الجاني في الحرم هاتك لحرمته بخلاف المنتجى إليه. وأيضاً لو ترك الحد والقصاص على من فعل ما يوجب حداً أو قصاصاً في الحرم لظلم الفساد في الحرم. وظهر أحاديث الباب المنع مطلقاً من غير فرق بين اللاجئ إلى الحرم، والمرتكب لما يوجب حداً أو قصاصاً في داخله وبين قتل النفس أو قطع العضو، والآية التي فيها الإذن بمقاتلة من قاتل عند المسجد الحرام لا تدل إلا على جواز المدافعة لمن قاتل حال المقاتلة كما يدل على ذلك التقيد بالشرط. وقد اختلف العلماء في كون هذه الآية منسوخة ومحكمة حتى قال أبو جعفر في كتاب التأسخ والمنسوخ: إنها من أصعب ما في التأسخ والمنسوخ، فمن قال بأنها محكمة مجاهد وطاووس، وأنه لا يجوز الابتداء بالقتال في الحرم تمسكاً بظاهر الآية وبأحاديث الباب، وقال في جامع البيان: إن هذا قول الأكثر. ومن القائلين بالنسخ قتادة قال: والتأسخ لها قوله تعالى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً»، وقيل بآية التوبة كما ذكر النجاشي قال أبو جعفر: وهذا قول أكثر أهل النظر وأن المشركين يقاتلون في الحرم وغيره بالقرآن والسنة قال الله تعالى: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»، وبراءة نزلت بعد البقرة بستتين، وقال تعالى: «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً»، وأما السنة فما روي أنه ﷺ: «دَخَلَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْيَغْفَرُ فَقَتَلَ ابْنَ خَطْلٍ». وقد اختار صاحب تيسير البيان القول الأول وقرره. ورد دعوى النسخ، أما بآية براءة فلأن قوله تعالى في المائدة: «لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحُرَامَ» موافق لآية البقرة، والمائدة نزلت بعد براءة في قول أكثر أهل العلم بالقرآن، ثم إن كلمة «حَيْثُ» تدل على المكان فهي عامة في أفراد الأمكنة، وآية البقرة نص في النهي عن القتال في مكان مخصوص وهو المسجد الحرام فتكون مخصصة لآية براءة، ويكون التقدير «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ» إلا أن يكونوا في المسجد الحرام فلا تقتلهم حتى يقاتلوكم فيه. وأما قوله تعالى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً»، فهو مطلق في الأمكنة والأزمنة والأحوال، وآية البقرة مقيدة ببعض الأمكنة، فيكون ذلك المطلق

يستحق أن يحكم على أحاديثه بالوضع، فأما عطية فضعيف، لكن حديثه يحسنه السرمذى إذا توبع. وحديث معاوية جميع رجال إسناده ثقات ويشهد له ما في هذا الباب من الأحاديث القاضية بعدم المغفرة للقاتل. وحديث أبي الدرداء الذي أشار إليه المصنف لفظه: قال أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ لَا مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، أَوْ مُؤْمِنٌ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا».

وروى أبو داود أيضًا عن عبادة بن الصامت أنه روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا فَاغْتَبَطَ بِقَتْلِهِ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا» قال الخطابي: فاعتبط: أي قتلته بغير سبب، وفسره يحيى بن يحيى الغساني بأنه الذي يقتل صاحبه في الفتنة فيرى أنه على هدى لا يستغفر الله من ذلك. وهذا الحديثان سكت عنهما أبو داود والمنذري في مختصر السنن، ورجال إسناده كل واحد منهما موثقون.

قوله: (أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ.. إلخ) فيه دليل على عظم ذنب القتل، لأن الابتداء إنما يكون بالأهم وعائد الموصول محذوف، والتقدير أول ما يقضى فيه، ويجوز أن تكون مصدرية ويكون تقديره: أول قضاء في الدماء. أو يكون المصدر بمعنى اسم المفعول: أي أول مقضى فيه الدماء. وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن عن أبي هريرة بلفظ: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ». وأجيب بأن الأول يتعلق بمعاملات العباد والثاني بمعاملات الله. قال الحافظ:

على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد أورده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ الْعَبْدُ بِهِ الصَّلَاةُ، وَأَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ» وقد استدلل بحديث ابن مسعود الأول المذكور على أن القضاء يختص بالناس ولا يكون بين البهائم وهو غلط، لأن مفاده حصر الأولية في القضاء بين الناس، وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلاً بعد القضاء بين الناس.

قوله: (عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلُ) هو قابيل عند الأكثر، وعكس القاضي جمال الدين واصل في تاريخه فقال: اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه. وقيل اسمه قابن بنون بدل اللام بغير ياء. وقيل قين مثله بغير الف. وعن الحسن: لم يكن ابن آدم المذكور وأخوه المقتول من صلب آدم وإنما كانا من بني إسرائيل،

مقيداً بها، وإذا أمكن الجمع فلا نسخ، هذا معنى كلامه وهو طويل ولكن في كون العام المتأخر يختص بالخاص المتقدم خلاف بين أهل الأصول، والراجح التخصيص، وفي كون عموم الأشخاص لا يستلزم عموم الأحوال والأمكنة والأزمنة خلاف أيضاً معروف بين أهل الأصول.

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَوْبَةِ الْقَاتِلِ وَالتَّشْدِيدِ فِي الْقَتْلِ

٣٠٦٥- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١/ ٣٨٨) (خ: ٦٨٦٤) (م: ١٦٧٨) (٢٨) (ت: ١٣٩٧) (ن: ٨٣/٧) (هـ: ٢٦١٥) إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

٣٠٦٦- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كَيْفَلٌ مِنْ دِمَائِهِ لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ٣٨٣) (خ: ٣٣٣٥) (م: ١٦٧٧).

٣٠٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرٍ كَلِمَةٍ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٢٠).

٣٠٦٨- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا، أَوْ الرَّجُلُ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٩/٤) وَالنَّسَائِيُّ (٨/ ٨١).

٣٠٦٩- وَالْأَيْبِيُّ دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ كَذَلِكَ (٤٢٧٠).

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً البيهقي، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف. وقد روي عن الزهري مرسلًا أخرجه البيهقي من طريق فرج بن فضالة عن الضحاك عن الزهري يرفعه، وفرج ضعيف وقد قواه أحمد. وبالحديث ابن الجوزي فذكر الحديث في الموضوعات وسبقه إلى ذلك أبو حاتم فإنه قال في العلل: إنه باطل موضوع. وقد رواه أبو نعيم في الحلية من طريق حكيم بن نافع عن خلف بن حوشب عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن المسيب سمعت عمر فذكره، وقال: تفرد به حكيم عن خلف، ورواه الطبراني من حديث ابن عباس نحوه وأورده ابن الجوزي من طريق أخرى عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «يَجِيءُ الْقَاتِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ» وأعله بعطية ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة. قال الحافظ: ومحمد لا

نَفْسُهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِسُوءِ قَسْمَةٍ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ مُتَرَدٍّ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا (حم: ٢/٢٥٤) (خ: ٥٧٧٨) (م: ١٠٩) (١٧٥).

٣٠٧٣ - وَعَنِ الْمُقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا ثُمَّ لاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ أَسْلَمْتُ إِلَيْهِ أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَاتَلَهُ؟ قَالَ: لَا تَقْتُلْهُ قَالَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَطَعَ يَدَيَّ ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَهَا أَفَأَقْتُلُهُ؟ قَالَ لَا تَقْتُلْهُ فَإِنَّهُ يَمْتَرُكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ وَإِنَّكَ يَمْتَرُكَ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣/٦) (خ: ٦٨٦٥) (م: ٩٥) (١١٥).

٣٠٧٤ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ «لَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ هَاجَرَ إِلَيْهِ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرِوٍ وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ فَاجْتَوَا الْمَدِينَةَ فَعَرَضَ فَجَرَّعَ فَأَخَذَ مَتَاعًا فَقَطَعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ فَشَخِبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ فَرَأَاهُ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرِوٍ فِي مَنَامِهِ وَهَيْئَةً حَسَنَةً وَرَأَاهُ مُغَطَّيًّا يَدَيْهِ فَقَالَ لَهُ مَا صَنَعَ بِكَ رَبِّكَ قَالَ عَفَّرَ لِي بِهِجْرَتِي إِلَى نَبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُغَطَّيًّا يَدَيْكَ؟ قَالَ قِيلَ لِي لَنْ نُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَسَدْتَ فَقَصَّصَهَا الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَلَيْدِيهِ قَاعُغِيرُ» وَرَأَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٧٠) وَتُسَلِّمُ (١١٦) (١٨٤).

قوله: (فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ) قال في الفتح: قال العلماء: معنى كونهما في النار أنهما يستحقان ذلك، ولكن أمرهما إلى الله تعالى إن شاء عاقبهما ثم أخرجهما من النار كسائر الموحدين، وإن شاء عفا عنهما أصلاً. وقيل هو عمول على من استحل ذلك، ولا حجة فيه للخوارج. ومن قال من المعتزلة بأن أهل المعاصي مخلدون في النار لأنه لا يلزم من قوله: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» استمرار بقائهما فيها. واحتج به من لم ير القتال في الفتنة وهم كل من ترك القتال مع علي في حروبه كسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأبي بكر وغيرهم، وقالوا: يجب الكف حتى لو أراد قتله لم يدفعه عن نفسه. ومنهم من قال: لا يدخل في الفتنة فإن أحد أراد قتله دفع عن نفسه انتهى. ويدل على القول الآخر حديث أبي هريرة عند أحمد ومسلم، وقد تقدم في باب دفع الصائل من كتاب الغصب،

أخرجه الطبري. وعن مجاهد أنهما كانا ولدي آدم لصلبه وهذا المشهور وهو الظاهر من حديث الباب لقوله الأول: أي أول من ولد لآدم. ويقال: إنه لم يولد لآدم في الجنة غيره وغير نواتمه، ومن ثم فخر على أخيه هابيل فقال: نحن من أولاد الجنة وانتم من أولاد الأرض، ذكر ذلك ابن إسحاق في المبتدا.

قوله: (كَيْفَلٌ مِنْ ذِيهَا) بكسر الكاف وسكون الفاء وهو النصيب.

وأكثر ما يطلق على الأجر كقوله تعالى: «كَيْفَلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِي» ويطلق على الاسم كقوله تعالى: «وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كَيْفَلٌ مِنْهَا».

قوله: (لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ) فيه دليل على أن من سن شيئاً كتب له أو عليه، وهو أصل في أن المعونة على ما لا يحل حرام. وقد أخرج مسلم من حديث جرير: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب.

قوله: (بِشَطْرِ كَلِمَةٍ) قال الخطابي: قال ابن عيينة: مثل أن يقول اق من قوله اقتل، وفي هذا من الوعيد الشديد ما لا يقدر قدره، فإذا كان شطر الكلمة موجباً لكتب الإياس من الرحمة بين عيني قائلها، فكيف بمن أراق دم المسلم ظلماً وعدواناً بغير حجة نيرة؟. وقد استدل بهذا الحديث ومجديت معاوية وأبي الدرداء المذكورين بعده على أنها لا تقبل التوبة من قاتل العمد، وسيأتي بيان ما هو الحق إن شاء الله تعالى.

٣٠٧٥ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَاجَعَا الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ، قِيلَ: هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَانَ الْمَقْتُولُ؟ قَالَ: قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥/٤٣) (خ: ٧٠٨٣) (م: ٢٨٨٨) (١٤).

٣٠٧٦ - وَعَنْ جُنْدُبِ النَّبَجَلِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ يَدُجِرُ فَجَرَّعَ، فَأَخَذَ سِكِّينًا فَخَزَ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بِأَذْرَتِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» أَخْرَجَاهُ (خ: ٣٤٦٣) (م: ١١٣) (١٨١).

٣٠٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ

الله من أشد الساعين في سد هذا الباب والمنفرين للخاص والعام عن الدخول فيه حتى كتبنا في ذلك رسائل وقعنا بسببها مع المتظهرين بالرفض والمحبين له بدون تظهير في أمور يطول شرحها حتى رمينا تارة بالنصب وتارة بالانحراف عن مذهب أهل البيت وتارة بالعداوة للشيعه وجاءتنا الرسل المشتعلة على العتاب من كثير من الأصحاب والسباب من جماعة من غير ذوي الألباب. ومن رأى ما لأهل عصرنا من الجوابات على رسالتنا التي ستيناها إرشاد الغي إلى مذهب أهل البيت في صحب النسي وقف على بعض أخلاق القوم وما جلبوا عليه من عداوة من سلك مسلك الإنصاف وآثر نص الدليل على مذاهب الأسلاف وعداوة الصحابة الأخيار وعدم التقييد بمذاهب الآل الأطهار، فإننا قد حكينا في تلك الرسالة إجماعهم على تعظيم الصحابة رضي الله عنهم وعلى ترك السب لأحد منهم من ثلاث عشرة طريقاً، وأقمنا الحجة على من يزعم أنه من أتباع أهل البيت، ولا يتقيد بمذاهبهم في مثل هذا الأمر الذي هو مزلة أقدام المقصرين فلم يقابل ذلك بالقبول، والله المستعان وأقول:

إنني بليت بأهل الجهل في زمن قاموا به ورجال العلم قد قدروا ومما يؤيد ما تقدم من التأويل للحديث المذكور ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة يرفعه «مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ فَغَضِبَ لِعَصْبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةَ فَقَتِلَ جَاهِلِيَّةً». وقد قدّمنا ما هو أبسط من هذا الكلام في باب دفع الصائل، وباب أن الدفع لا يلزم المصول عليه من كتاب الغصب فراجع. قوله: (فَقِيلَ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ) القاتل هو أبو بكر كما وقع مبيناً في رواية مسلم. ومعنى ذلك أن هذا القاتل قد استحق النار بذنبه وهو الإقدام على قتل صاحبه فما بال المقتول؟ أي فما ذنبه.

قوله: (قَالَ قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ) في لفظ للبخاري في كتاب الإيمان «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ». (وَقَدْ اسْتَدَلَّ) بذلك من ذهب إلى المواخذه بالعزم وإن لم يقع الفعل. وأجاب من لم يقل بذلك أن في ذلك فعلاً وهو المواجهة بالسلاح ووقوع القتال، ولا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة، فالقاتل يعذب على القتال والقتل يعذب على القتال فقط، فلم يقع التعذيب على العزم المجرد، ويؤيد هذا حديث «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَنْكَلُمُوا

وفيه «أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلْتَنِي؟ قَالَ: قَاتِلُهُ» ويدل على القول الأول ما تقدم من الأحاديث في باب أن الدفع لا يلزم المصول عليه من ذلك الكتاب. قال في الفتح: وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصره الحق وقتل الباغيين. وحمل هؤلاء الأحاديث الواردة في ذلك على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة صاحب الحق. قال: وأتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ولو عرف الحق منهم لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله عن المخطئ في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجراً واحداً، وأن المصيب يؤجر أجريْن. قال الطبري: لو كان الواجب في كل اختلاف يقع بين المسلمين الحرب منه بلزوم المنازل وكسر السيوف لما أقيم حق ولا أبطل باطل، ولوجد أهل الفسوق سبيلاً إلى ارتكاب المحرمات من أخذ الأموال وسفك الدماء وسيي الحرير بأن يجاربوهم، وكيف المسلمون أيديهم ويقولوا: هذه فتنة وقد نهينا عن القتال فيها، وهذا مخالف للأمر بالأخذ على أيدي السفهاء انتهى. وقد أخرج البيهقي زيادة في هذا الحديث تبين المراد، وهو «إِذَا اقْتَتَلْتُمْ عَلَى الدُّنْيَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ: «لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَذْرِي الْقَاتِلُ فِيْم قَتْلٌ وَلَا الْمَقْتُولُ فِيْم قَتْلٌ، فَقِيلَ كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟ قَالَ: الْهَرَجُ، الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قال القرطبي: فبين هذا الحديث أن القتال إذا كان على جهل من طلب دنيا أو اتباع هوى فهو الذي أريد بقوله: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». قال الحافظ: ومن ثم كان الذين توقفوا عن القتال في الجمل وصفين أقل عدداً من الذين قاتلوا وكلهم متاولاً ماجوراً إن شاء الله بخلاف من جاء بعدهم ممن قاتل على طلب الدنيا انتهى.

وهذا يتوقف على صحة ثبوت جميع المقتلين في الجمل وصفين وإرادة كل واحد منهم الدين لا الدنيا وصلاح أحوال الناس لا مجرد الملك ومناقشة بعضهم لبعض مع علم بعضهم بأنه المبطل وخصمه الحق، ويعد ذلك كل البعد، ولا سيما في حق من عرف منهم الحديث الصحيح أنها: «تَقْتُلُ عُمَارًا الْفِتَّةَ الْبَاغِيَّةَ» فإن إصراره بعد ذلك على مقاتلة من كان معه عمارة معاندة للحق وتماذير الباطل كما لا يخفى على منصف، وليس هذا منا حجة لفتح باب المثالب على بعض الصحابة، فانا كما علم

قوله: (ثُمَّ لَاذٍ يَمْنِي بِشَجَرَةٍ) أي التجأ إليها، وفي رواية للبخاري (ثُمَّ لَاذٍ بِشَجَرَةٍ).

قوله: (فَقَالَ: أَسَلَّمْتُ لِلَّهِ) أي دخلت في الإسلام.

قوله: (فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ) قال الكرمانى: القتل ليس سبباً لكون كل منهما بمنزلة الآخر، لكنه عند النجاة مؤولٌ بالإخبار: أي هو سببٌ لإخباري لك بذلك وعند البيهاتيين المراد لازمه.

قوله: (وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِي قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتُهُ) قال الخطابي: معناه أَنَّ الكافر مباح الدَّم بحكم الدِّين قبل أن يسلم، فإذا أسلم صار مصان الدَّم كالسالم، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار دمه مباحاً بحق القصاص كالكافر بحق الدِّين، وليس المراد إلحاقه به في الكفر كما يقوله الخوارج من تكفير المسلم بالكبيرة. وحاصله اتحاد المنزلتين مع اختلاف المآخذ: أي أنه مثلك في صون الدَّم وإنك مثله في الهدر. ونقل ابن التِّين عن الدَّادِي أَنَّ معناه: إِنَّكَ صرْتَ قَاتِلًا كما كان هو قَاتِلًا، وهذا من المعارض لأنَّه أراد الإغلاظ بظاهر اللَّفْظ دون باطنه، وإنَّما أراد أَنَّ كلاً منهما قَاتِلٌ ولم يرد أَنَّهُ صار كافراً بقتله إِيَّاه. ونقل ابن بطَّال عن المهلب أَنَّ معناه أَنَّك بقصدك لقتله عمداً أَمَّ كما كان هو بقصده لقتلك أَمَّا فانتما في حالةٍ واحدةٍ من العصيان. وقيل المعنى أنت عنده حلال الدَّم قبل أن يسلم كما كان عندك حلال الدَّم قبل ذلك. وقيل معناه أَنَّهُ مغفورٌ له بشهادة التَّوحيد كما أَنَّك مغفورٌ لك بشهادة بدر. ونقل ابن بطَّال عن ابن القصار أَنَّ معنى قوله: (وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِي) أي في إباحة الدَّم، وإنَّما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله، لأنَّ الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله. وتعقَّب بأنَّ الكافر مباح الدَّم، والمسلم الَّذي قتله إن لم يتعمَّد قتله ولم يكن عرف أَنَّهُ مسلمٌ وإنَّما قتله متاولاً فلا يكون بمنزلته في إباحة الدَّم. وقال القاضي عياض: معناه أَنَّهُ مثله في مخالفة الحقِّ وارتكاب الإثم وإن اختلف النوع في كون أحدهما كافراً والآخر معصيةً. واستدلَّ بهذا الحديث على صحَّة إسلام من قال: أسلمت لله ولم يزد على ذلك. وقد ورد في بعض طرق الحديث (أَنَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) كما في صحيح مسلم.

قوله: (فَاتَّجَوْزُوا الْمَدِينَةَ) أي استوخوها.

قوله: (فَاتَّخَذَ مَشَاقِصَ) جمع مشقص، وقد تقدَّم تفسيره في باب من أطلع في بيت قوم مغلقٍ عليهم بغير إذْنهم، وقد تقدَّم

بِهِ أَوْ يَعْمَلُوا. قال في الفتح: والحاصل أَنَّ المراتب ثلاث: الهَمَّ الجَرْدُ وهو يثاب عليه ولا يؤاخذ به، واقتران الفعل بالهَمَّ أو بالعزم ولا نزاع في المواخذة به، والعزم وهو أقوى من الهَمَّ وفيه النزاع.

قوله: (يَتَوَجَّأ) أي يضرب بها نفسه، وحديث جندب الجلي وأبي هريرة يدلان على أَنَّ من قتل نفسه من المخلدين في النَّار، فيكون عموم إخراج الموحدين مخصَّصاً بمثل هذا وما ورد في معناه كما حقَّقنا ذلك مراراً. وظاهر حديث جابر المذكور يخالفهما فَإِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي قطع برأجه بالمشاقص ومات من ذلك أخبر بعد موته الرَّجُلُ الَّذِي رآه في المنام بأنَّ الله تعالى غفر له، ووقع منه ۞ التَّقْرِيرُ لذلك بل دعا له. ويمكن الجمع بأنَّه لم يرد قتل نفسه بقطع البرأجم، وإنَّما حمله الضَّجَرُ وما حلَّ به من المرض على ذلك بخلاف الرَّجُلِ المذكور في حديث جندب فَإِنَّهُ قطع يده مريداً القتل نفسه، وعلى هذا فتكون الأحاديث الواردة في تخليد من قتل نفسه في النَّار وتحريم الخنة عليه مقيدةً بأنَّ يكون مريداً للقتل. وقد أخرج الشَّيْخَان من حديث أبي هريرة قال: «شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ۞ فَقَالَ لِرَجُلٍ يَمْنِي يَدْعِي الْإِسْلَامَ: هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلَمَّا خَضَرَ الْقِتَالُ قَاتِلٌ قَاتِلًا شَدِيدًا فَأَصَابَهُ جِرَاحٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي قُلْتَ أَتَبَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ قَدْ قَاتَلَ قَاتِلًا شَدِيدًا وَقَدْ مَاتَ، فَقَالَ ۞: إِلَى النَّارِ، فَكَادَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْتَابَ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ وَلَكِنْ بِهِ جِرَاحَةٌ شَدِيدَةٌ فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْجِرَاحِ فَأَخَذَ ذُبَابٌ سَيِّئُهُ فَتَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ۞ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ثُمَّ أَمَرَ بِلَا فَنَادَى فِي النَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْخَنَةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ» وأخرج أبو داود من حديث جابر بن مسلمة قال «أَخْبَرَ النَّبِيَّ ۞ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ: لَا أَصْلِي عَلَيْهِ».

قوله: (أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا) في رواية البخاري (إِنِّي لَقِيتُ كَافِرًا فَاتَّقَتْنَا فَضَرَبَ يَدَيَّ فَقَطَعَهُمَا) وظهرها أَنَّ ذلك وقع والذي في نفس الأمر بخلافه، وإنَّما سأل المقداد عن الحكم في ذلك لو وقع كما في حديث الباب.

وفي لفظ للبخاري في غزوة بدر بلفظ: (أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ) الحديث.

صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ، يَغْنِي النَّارَ بِالْقَتْلِ، فَقَالَ: أَعْيَقُوا عَنْهُ يُعْتِقُ الله بِكُلِّ غَضُو مِنْهُ غَضُوا مِنْهُ مِنَ النَّارِ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٩٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٦٤).

حديث واثلة أخرجه أيضاً النسائي وابن حبان والحاكم.
قوله: (وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ) بفتح اللام على الظرفية. والعصابة بكسر العين: الجماعة من العشرة إلى الأربعين ولا واحد لها من لفظها. وقد جمعت على عصائب وعصبر.

قوله: (بِأَيْعُونِي) المبايعة هنا عبارة عن المعاهدة سميت بذلك تشبيها بالمعاوضة المالية كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾.

قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ قال محمد بن إسماعيل التيمي وغيره: خصن القتل بالأولاد لأنه قتل وقطعة رحم فالعناية بالنهي عنه أكد ولأنه كان شائعاً فيهم وهو واد البنات أو قتل البنين خشية الإملاق أو خصمهم بالذكر لأنهم يصدد أن لا يدفعوا عن أنفسهم.

قوله: (وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ) البهتان الكذب الذي يبهت سامعه وخصن الأيدي والأرجل بالافتراء لأن معظم الأفعال يقع بهما إذا كانت هي العوامل والحوامل للمباشرة والسعي، ولذا يسمون الصنائع الأيادي. وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال هذا بما كسبت يداك.

ويحتمل أن يكون المراد لا تبهتوا الناس كفاحاً وبعضكم يشاهد بعضاً كما يقال قلت كذا بين يدي فلان قاله الخطابي.

وقد تعقب بذكر الأرجل. وأجاب الكرمانى بأن المراد الأيدي وذكر الأرجل للتأكيد (وَمُحْصَلُهُ) أن ذكر الأرجل إن لم يكن مقتضياً فليس بمانع، ويحتمل أن يكون المراد بما بين الأرجل والأيدي القلب لأنه هو الذي يترجم اللسان عنه فلذلك نسب إليه الافتراء. وقال أبو محمد بن أبي جمرة يحتمل أن يكون قوله ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾: أي في الحال.

وقوله ﴿وَأَرْجُلُهُمْ﴾ أي في المستقبل لأن السعي من أفعال الأرجل. وقال غيره: أصل هذا كان في بيعة النساء وكفى به كما قال الهروي عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به أو تلقطه إلى زوجها، ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتيج إلى حمله على غير ما ورد فيه أولاً قوله ولا تعصوا في معروف هو ما عرف من الشارع حسنه نهياً وأمرًا قال النووي يحتمل أن يكون

أيضاً في الحج قوله (بِرَاجِمَةٍ) جمع برجة بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم. قال في القاموس: وهي المفصل الظاهر أو الباطن من الأصابع والإصبع الوسطى من كل طائر أو هي مفاصل الأصابع كلها أو ظهور العصب من الأصابع أو رموس السلاميات إذا قبضت فكف نشرت وارتفعت. انتهى.

قوله: (فَتَشَخَّبَتْ) بفتح الشين والخاء المعجمتين والباء الموحدة: أي انفجرت يدها دماً.

قوله: (لَنْ نَصْلِحَ مِنْكَ مَا أفسَدْتَ) فيه دليل على أن من أفسد عضواً من أعضائه لم يصلح يوم القيامة بل يبقى على الصفة التي هو عليها عقوبة له.

٣٠٧٥- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ بِأَيْعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئاً وَلَا تُسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى الله وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ فَهُوَ إِلَى الله إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ فَبِأَيْعَانَهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَيْ لَفْظٌ فَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ (حم: ٥/ ٣٢٣) (خ: ١٨) (م: ١٧٠٩) (٤١).

٣٠٧٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «كَانَ يَمْنَنُ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ بَشْعَةً وَيَسْمِينَنَ نَفْسًا فَسَأَلَ عَنْ أَعْلَمَ أَهْلِ الْأَرْضِ فَذَكَرَ عَلَى رَأْسِهِ فَأَنَاءَ فَقَالَ إِنَّهُ قَدْ قَتَلَ بَشْعَةً وَيَسْمِينَنَ نَفْسًا فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ فَقَالَ لَا فَقَتَلَهُ فَكَمَلَ بِهِ مِائَةً ثُمَّ سَأَلَ عَنْ أَعْلَمَ أَهْلِ الْأَرْضِ فَذَكَرَ عَلَى رَجُلٍ عَالِمٍ فَقَالَ إِنَّهُ قَتَلَ بِأَنَاءٍ نَفْسًا فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ فَقَالَ نَعَمْ مَنْ يَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ انْطَلِقْ إِلَى أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا فَإِنْ بَهَا نَاسًا يَعْبُدُونَ الله فاعْبُدْ الله مَعَهُمْ وَلَا تَرْجِعْ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضُ سُوءٍ، فَانْطَلِقْ حَتَّى إِذَا نَصَفَ الطَّرِيقَ أَتَاهُ الْمَوْتُ، فَاسْتَخَصَصَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ: جَاءَ تَائِبًا مُقْبِلًا فَقَبِلَهُ اللهُ، وَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ: إِنَّهُ لَمْ يَحْمِلْ خَيْرًا فَطُ، فَأَنَاءَهُمُ مَلَكٌ فِي صُورَةِ أَدَمِي فَجَعَلُوهُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ، فَمَلَأَ أَيْمَانًا كَانَ أَذْنَى فَهُوَ لَهُ، فَقَاسُوا فَوَجَدُوهُ أَذْنَى إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ، فَخَصَّنَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ مُتَّفِقِينَ عَلَيْهِمَا).

٣٠٧٧- وَعَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَتْ: «أَتَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي

المراد ولا تعصوني ولا أحداً ولي الأمر عليكم في المعروف فيكون التقييد بالمعروف متعلقاً بشيء بعده وقال غيره نبه بذلك على أن طاعة المخلوق إنما تجب فيما كان غير معصية الله فهي جديرة بالتورّي في معصية الله قوله فمن وفى منكم أي ثبت على العهد ولفظ وفى بالتخفيف وفي رواية بالتشديد وهما بمعنى قوله فاجره على الله هذا على سبيل التّفخيم لأنّه لما ذكر المبالغة المقتضية لوجود العوض أثبت ذكر الأجر وقد وقع التصريح في رواية في الصحيحين بالعوض فقال بالجنة قوله «وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوبِقَ بِهِ» فهو أي العقاب كفارة له قال النووي عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» فالمرتد إذا قتل على ارتداده لا يكون القتل كفارة له قال الحافظ

وهذا بناءً على أن قوله من ذلك شيئاً يتناول جميع ما ذكر وهو ظاهر وقد قيل بمقتضى أن يكون المراد ما ذكر بعد الشرك بقرينة أن المخاطب بذلك المسلمون فلا يدخل حتى يحتاج إلى إخراجهم. ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادَةَ في هذا الحديث: ومن أتى منكم حدثاً إذ القتل على الشرك لا يسمى حدثاً ويجب أن خطاب المسلمين لا يمنع التحذير لهم من الإشرار وأما كون القتل على الشرك لا يسمى حدثاً فإن أراد لغةً أو شرعاً فممنوع وإن أراد عرفاً فذلك غير نافع فالصواب ما قاله النووي وقال الطيّب الحق أن المراد بالشرك الأصغر وهو الرّياء ويدل عليه تنكير شيئاً أي شركاً أيّاً ما كان وتعقب بأن عرف الشارع إذا أطلق الشرك إنما يريد به ما يقابل التوحيد وقد تكرّر هذا اللفظ في الكتاب والأحاديث حيث لا يراد به إلا ذلك وقال القاضي عياض ذهب أكثر العلماء إلى أن الحدود كفارات واستدلوا بالحديث ومن العلماء من وقف لأجل حديث أبي هريرة الذي أخرجه الحاكم في المستدرک والبرّار من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال «لَا أَذْرِي الْحُدُودَ كَفَّارَةً لِأَهْلِهَا أَمْ لَا». قال الحافظ وهو صحيح على شرط الشيخين. وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق تفرد بوصله وأن هشام بن يوسف رواه عن معمر فارسه وقد وصله الحاكم من طريق آدم بن أبي إياس، عن ابن أبي ذئب فقويت رواية معمر قال القاضي عياض لكن حديث عبادَةَ أصحّ إسناداً ويمكن الجمع بينهما أن يكون حديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلمه الله ثم

أعلمه بعد ذلك وهذا جمع حسنٌ لولا أن القاضي ومن تبعه جازمون بأن حديث عبادَةَ المذكور كان بمكة ليلة العقبة لما بايع الأنصار رسول الله ﷺ البيعة الأولى بمنى وأبو هريرة إنما أسلم بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر فكيف يكون حديثه متقدماً ولكن أن يجاب بأن أبا هريرة لم يسمعه من النبي ﷺ وإنما سمعه من صحابي آخر كان سمعه من النبي ﷺ قديماً، ولم يسمع من النبي ﷺ بعد ذلك أن الحدود كفارة كما سمع عبادَةَ. ولا يخفى ما في هذا من التعسف على أنه يبطله أن أبا هريرة صرح بسماعه من النبي ﷺ، وأن الحدود لم تكن نزلت إذ ذاك، ورجح الحافظ أن حديث عبادَةَ المذكور لم يقع ليلة العقبة وإنما وقع في ليلة العقبة ما ذكره ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَنْ حَضَرَ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَبَايُكُمْ عَلَى أَنْ تَمْنَعُونِي مِمَّا تَمْنَعُونَ مِنْهُ نِسَاءَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ، فَبَايَعُوهُ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى أَنْ يَرْخَلَ إِلَيْهِمْ هُوَ وَأَصْحَابُهُ» وقد ثبت في الصحيح من حديث عبادَةَ أنه قال: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّعْيِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهُ» الحديث ساقه البخاري في كتاب الفتن من صحيحه، وأخرج أحمد والطبراني من وجه آخر عن عبادَةَ أنها جرت له قصّة مع أبي هريرة عند معاوية بالشام فقال: يا أبا هريرة إنك لم تكن معنا إذ «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّعْيِ وَالطَّاعَةِ وَالنَّشَاطِ وَالْكَسَلِ وَعَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ وَلَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَئِيمًا، وَعَلَى أَنْ نَتَصَرَّفَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ عَلَيْنَا يَفْرُبُ فَمَنْعَهُ مِمَّا نَنْتَعِ بِهٖ أَنْفُسَنَا وَأَزْوَاجَنَا وَأَبْنَاءَنَا وَلَنَا الْجَنَّةُ» الحديث. قال الحافظ: والذي يقوي أن هذه البيعة المذكورة في حديث عبادَةَ وقعت بعد فتح مكة بعد أن نزلت الآية التي في المتنحة وهي قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعُكَ»، ونزول هذه الآية متأخراً بعد قصّة الحديبية بلا خلاف والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود في حديث عبادَةَ هذا أن النبي ﷺ لما بايعهم قرأ الآية كلها، وعنده في تفسير المتنحة من هذا الوجه قال: قرأ النساء. ولمسلم من طريق معمر عن الزهري قال: فتلا علينا آية النساء قال: «أَنْ لَا يُشْرِكُنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا»، وللطبراني من هذا الحديث: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا بَايَعَ عَلَيْهِ النَّسَاءُ يَوْمَ الْفَتْحِ» ولمسلم (١٧٠٩) (٤٣): «أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ». فهذه أدلة ظاهرة في أن هذه البيعة إنما

صدرت بعد نزول الآية، بل بعد صدور البيعة بل بعد فتح مكة.

قوله: (إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب، وإلى ذلك ذهب طائفة، وذهب الجمهور إلى أن من تاب لا يبقى عليه مواخذة ومع ذلك فلا يضمن من مكر الله لأنه لا اطلاع له هل قبلت توبته أم لا. وقيل: يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب.

قوله: (انطلق إلى أرضي كذا وكذا...) إلخ قال العلماء: في هذا استحباب مفارقة التائب للمواضع التي أصاب بها الذنوب، والأخذان المساعدين له على ذلك ومقاطعتهم ما داموا على حالهم، وأن يستبدل بهم صحبة أهل الخير والصلاح والمتبدين الورعين.

قوله: (نصف الطريق) هو بتخفيف الصاد أي بلغ نصفها كذا قال النووي.

قوله: (فَقَال: قِيسُوا مَا بَيْنَ الْأَرْضَيْنِ) هذا محمول على أن الله تعالى أمرهم عند اشتباه الأمر عليهم واختلافهم فيه أن يحكموا رجلاً يمر بهم فمر الملك في صورة رجلٍ فحكم بذلك وقد استدل بهذا الحديث على قبول توبة القاتل عمداً. قال النووي: هذا مذهب أهل العلم وإجماعهم، ولم يخالف أحد منهم إلا ابن عباس، وأما ما نقل عن بعض السلف من خلاف هذا فمراد قائله الزجر والتورية، لا أنه يعتقد بطلان توبته، وهذا الحديث وإن كان شرع من قبلنا وفي الاحتجاج به خلاف فليس هذا موضع الخلاف وإنما موضعه إذا لم يرد شرعنا بموافقة وتقديره فإن ورد كان شرعاً لنا بلا شك، وهذا وقد ورد شرعاً به، وذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ الآية، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾، فقال النووي في شرح مسلم: إن الصواب في معناها أن جزاءه جهنم فقد يجازى بذلك. وقد يجازى بغيره. وقد لا يجازى بل يعفى عنه فإن قتل عمداً مستحلاً بغير حق ولا تأويل فهو كافر مرتد يخلد في جهنم بالإجماع، وإن كان غير مستحل بل معتقداً تخريبه فهو فاسق عاص مرتكب كبيرة جزاؤه جهنم خالداً فيها لكن تفضل الله تعالى وأخبر أنه لا يخلد من مات موحدًا فيها فلا يخلد هذا ولكن قد يعفى عنه ولا يدخل النار أصلاً. وقد لا يعفى عنه بل يعذب كسائر عصاة الموحدين ثم يخرج معهم إلى الجنة ولا يخلد

وذلك بعد إسلام أبي هريرة بمدة. وقد أطال الحافظ في الفتح الكلام في كتاب الإيمان على هذا، فمن رام الاستكمال فليراجعه. (وأعلم) أن عبادة بن الصامت لم يتفرد برواية هذا المعنى بل روى ذلك علي بن أبي طالب وهو في الترمذي وصححه الحاكم، وفيه: «مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَاللهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُنْتِهِ الْعُقُوبَةُ عَلَى عَبْدِهِ فِي الْآخِرَةِ» وهو عند الطبراني بإسناد حسن، ولفظه: «مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدٌّ ذَلِكَ الذَّنْبِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ».

وللطبراني عن ابن عمر مرفوعاً: «مَا عُوقِبَ رَجُلٌ عَلَى ذَنْبٍ إِلَّا جَعَلَهُ اللهُ كَفَّارَةً لِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ الذَّنْبِ». قال ابن التين: يريد بقوله: «فُعُوقِبَ بِهِ» أي بالقطع في السرقة والجلد أو الرجم في الزنا، وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة إلا أن يريد قتل النفس فكفى عنه. وفي رواية الصانحي عن عبادة في هذا الحديث: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾.

ولكن قوله في حديث الباب: فُعُوقِبَ بِهِ، هو أعم من أن تكون العقوبة حداً أو تعزيراً قال ابن التين: وحكي عن القاضي إسماعيل وغيره أن قتل القاتل إنما هو إرداءٌ لغيره، وأما في الآخر فالطلب للمقتول قائم لأنه لم يصل إليه حق. قال الحافظ: بل وصل إليه حق، وأي حق فإن المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان أن السيف عماء للخطايا، وروى الطبراني عن ابن مسعود قال: إذا جاء القتل محاماً كل شيء. وللطبراني أيضاً عن الحسن بن علي نحوه. وللبرار عن عائشة مرفوعاً: «لَا يَمُرُّ الْقَتْلُ بِذَنْبٍ إِلَّا مُحَامَةً فَلَوْ لَا الْقَتْلُ مَا كَفَرْتُمْ». ولو كان حد القتل إنما شرع للإرداع فقط لم يشرع العفو عن القاتل. ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب المحدود. قال في الفتح: وهو قول الجمهور.

وقيل: لا بد من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول المعتزلة ووافقهم ابن حزم، ومن المفسرين البيهقي وطائفة يسيرة. قوله: (فَهُوَ إِلَى اللهِ) قال المازري: فيه رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة، لأن النبي ﷺ أخبرنا بأنه تحت المشيئة ولم يقل لا بد أن يعذبه. وقال الطيبي: فيه إشارة إلى الكهف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لأحد إلا من ورد النص فيه

أخرجه الترمذي وصححه من حديث صفوان بن عسال قال: قال رسول الله ﷺ: «بَابٌ مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ يَسِيرُ الرَّكَّابُ فِي عَرْضِهِ أَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ سَنَةً: خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مَفْتُوحٌ لِلتَّوْبَةِ لَا يَغْلُقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». وأخرج الترمذي أيضًا عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يَغْرُبْ». وأخرج مسلمٌ من حديث أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْطُرُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَسْطُرُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». ونحو هذه الأحاديث مما يطول تعداده. (لا يُقال): إِنَّ هذه العمومات غصصة بقوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا» الآية، لأننا نقول: الآية أعم من وجوه وهو شمولها للتائب وغيره، وأخص من وجوه وهو كونها في القاتل، وهذه العمومات أعم من وجوه وهو شمولها لمن كان ذنبه القتل ولمن كان ذنبه غير القتل، وأخص من وجوه وهو كونها في التائب، وإذا تعارض عمومان لم يسق إلا الرجوع إلى الترجيح. ولا شك أن الأدلة القاضية بقبول التوبة مطلقاً أرجح لكثرتها، وهكذا أيضاً يقال: إِنَّ الأحاديث القاضية بخروج الموحدين من النار وهي متواترة المعنى كما يعرف ذلك من له إلمام بكتب الحديث، تدل على خروج كل موحد سواء كان ذنبه القتل أو غيره، والآية القاضية بخروج من قتل نفساً هي أعم من أن يكون القاتل موحدًا أو غير موحد، فيتعارض عمومان وكلاهما ظني الدلالة، ولكن عموم آية القتل قد عورض بما سمعته بخلاف أحاديث خروج الموحدين، فإنها إنما عورضت بما هو أعم منها مطلقاً كآيات الوعيد للعصاة الدالة على الخلود الشاملة للكافر والمسلم، ولا حكم لهذه المعارضة أو بما هو أخص منها مطلقاً كالأحاديث القاضية بتخليد بعض أهل المعاصي نحو من قتل نفسه، وهو يبيى العام على الخاص، وبما قررناه يلوح لك انتهاز القول بقبول توبة القاتل إذا تاب وعدم خلوده في النار إذا لم يتب. ويتبين لك أيضاً أنه لا حجة فيما احتج به ابن عباس من أن آية الفرقان مكية منسوخة بقوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا» الآية كما أخرج ذلك عنه البخاري ومسلم وغيرهما. وكذلك لا حجة له فيما أخرجه النسائي والترمذي عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يَجِيءُ الْمُقْتُولُ مُتَعَلِّقًا بِالْقَاتِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاصِيئَتُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ وَأَوْدَاجُهُ تُشَخَّبُ

في النار، وقال: فهذا هو الصواب في معنى الآية، ولا يلزم من كونه يستحق أن يجازى بعقوبة مخصوصة أن يتحتم ذلك الجزاء، وليس في الآية إخبار بأنه يخلد في جهنم وإنما فيها أنها جزاءه: أي يستحق أن يجازى بذلك. وقيل: وردت الآية في رجل بعينه. وقيل: المراد بالخلود طول المدة لا الدوام. وقيل: معناها هذا جزاءه إن جازاه، وهذه الأقوال كلها ضعيفة أو فاسدة لمخالفتها حقيقة لفظ الآية. ثم قال: الصواب ما قدمناه. انتهى كلام النووي.

وينبغي أن نتكلم أولاً في معنى الخلود، ثم نبين ثانياً الجمع بين هذه الآية وبين ما خالفها، فنقول: معنى الخلود الثبات الدائم. قال في الكشف عند الكلام على قوله تعالى: «وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» ما لفظه: والخلد: الثبات الدائم والبقاء اللازم الذي لا ينقطع. قال الله تعالى: «وَمَا جَعَلْنَا لِيَشْرَ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَ فَهُمْ الْخَالِدُونَ».

وقال امرؤ القيس:

ألا أنعم صباحاً أيها الطلل البالي وهل ينعمن من كان في العصر
وهل ينعمن إلا سعيدهم غلخد قليل الموم لا يبيت على حال
وقال في القاموس: وغلخد خلوداً دام. انتهى.

وأما بيان الجمع بين هذه الآية وما خالفها فنقول: لا نزاع أن قوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا» من صيغ العموم الشاملة للتائب وغير التائب بل للمسلم والكافر والاستثناء المذكور في آية الفرقان، أعني قوله تعالى: «إِلَّا مَنْ تَابَ» بعد قوله تعالى: «وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ» تختص بالتائبين فيكون مخصصاً لعموم قوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا» إما على ما هو المذهب الحق من أنه ينبيى العام على الخاص مطلقاً تقدم أو تأخر أو قارن فظاهراً، وإما على مذهب من قال: إِنَّ العام المتأخر ينسخ الخاص المتقدم فإذا سلمنا تأخر قوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا» على آية الفرقان فلا نسلم تأخرها عن العمومات القاضية بأن القتل مع التوبة من جملة ما يغفره الله كقوله تعالى: «يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا»، وقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ».

ومن ذلك ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَابَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ» وما

حديث ابن عمر. وأخرجه أيضاً الترمذي.، وأما حديث وائلة بن الأسقع الذي ذكره المصنف في «الرجل الذي أوجب على نفسه النار بالقتل فأمرهم ﷺ أن يقتلوا عنه» فهو من أدلة قبول توبة القاتل عمداً، ولا بد من حمله على التوبة، فإذا تاب القاتل عمداً فإنه يشرع له التكفير لهذا الحديث، وهو دليل على ثبوت الكفارة في قتل العمد كما ذهب إليه الشافعي وأصحابه. ومن أهل البيت القاسم والهادي والمؤيد بالله والإمام يحيى. وقد حكى في «البحر» عن الهادي عدم الوجوب في العمد ولكنه نص في الأحكام والمنتخب على الوجوب فيه، وهذا إذا عفي عن القاتل أو رضي الوارث بالدية. وأما إذا اقتصر منه فلا كفارة عليه، بل القتل كفارة لحديث عبادة المذكور في الباب وما أخرجه أبو نعيم في المعرفة: «أن النبي ﷺ قال: القتل كفارة» وهو من حديث خزيمه بن ثابت، وفي إسناده ابن لهيعة. قال الحافظ: لكنه من حديث ابن وهب عنه فيكون حسناً. ورواه الطبراني في الكبير عن الحسن بن علي موقوفاً عليه، وأما الكفارة في قتل الخطأ فهي واجبة بالإجماع وهو نص القرآن الكريم.

دَمًا يَقُولُ: يَا رَبِّ قَتَلْتَنِي هَذَا حَتَّى يُدْنِيَهُ مِنَ الْعَرْشِ وَفِي رَوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ: يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ سَلَّ هَذَا فِيمَ قَتَلْتَنِي؟، لأن غاية ذلك وقوع المنازعة بين يدي الله عز وجل، وذلك لا يستلزم أخذ التائب بذلك الذنب ولا تخليده في النار على فرض عدم التوبة، والتوبة النافعة ههنا هي الاعتراف بالقتل عند الوارث إن كان له وارث أو السلطان إن لم يكن له وارث، والتدب على ذلك الفعل والعزم على ترك العود إلى مثله، لا مجرد الندم والعزم بدون اعتراف وتسليم للنفس أو الدية إن اختارها مستحقها، لأن حق آدمي لا بد فيه من أمر زائد على حقوق الله وهو تسليمه أو تسليم عوضه بعد الاعتراف به. فإن قلت: فعلام تحمل حديث أبي هريرة وحديث معاوية المذكورين في أول الباب، فإن الأول يقضي بأن القاتل أو المعين على القتل يلقي الله مكتوباً بين عينيه الإياس من الرحمة، والثاني يقضي بأن ذنب القتل لا يغفره الله. قلت: هما محمولان على عدم صدور التوبة من القاتل، والدليل على هذا التأويل ما في الباب من الأدلة القاضية بالقبول عموماً وخصوصاً، ولو لم يكن من ذلك إلا حديث الرجل القاتل للمائة الذي تنازعت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب. وحديث عبادة بن الصامت المذكور قبله فإنهما يلجئان إلى المصير إلى ذلك التأويل، ولا سيما مع ما قدمنا من تأخر تاريخ حديث عبادة، مع كون الحديثين في الصحيحين بخلاف حديث أبي هريرة ومعاوية. وأيضاً في حديث معاوية نفسه ما يرشد إلى هذا التأويل فإنه جعل الرجل القاتل عمداً مقترناً بالرجل الذي يموت كافراً، ولا شك أن الذي يموت كافراً مصراً على ذنبه غير تائب منه من المخلدين في النار، فيستفاد من هذا التقييد أن التوبة تمحو ذنب الكفر فيكون ذلك القرين الذي هو القتل أولى بقبولها. وقد قال العلامة الزنجشيري في الكشف: إن هذه الآية يعني قوله: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا» فيها من التهديد والإبعاد والإبراق والإرعاد أمر عظيم وخطب غليظ. قال: ومن ثم روي عن ابن عباس ما روي من أن توبة قاتل المؤمن عمداً غير مقبولة. وعن سفيان: كان أهل العلم إذا سئلوا قالوا: لا توبة له، وذلك محمول منهم على الاقتداء بسنة الله في التغليظ والتشديد، ولا فكل ذنب محو بالتوبة، وناهيك بمحو الشرك دليلاً، ثم ذكر حديث: «لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ» وهو عند النسائي من حديث بريدة، وعند ابن ماجه من حديث البراء، وعند النسائي أيضاً من

ماتتان ومن الغنم ألفان، ومن الذهب ألف مثقال. واختلفوا في الفضة فذهب الهادي والمؤيد بالله إلى أنها عشرة آلاف درهم، وذهب مالك والشافعي في قول له إلى أنها اثنا عشر ألف درهم. قال زيد بن علي والناصر: أو مائتا حلق، الحلة: إزار ورداء أو قميص وسراويل، وستاتي أدلة هذه الأقوال في باب أجناس الدية، وسياتي أيضا الخلاف في صفة الإبل وتنوعها.

قوله: (وَإِنْ فِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعِبَ جَذَعُ الدِّيَةِ) بضم الهمزة من أوعب على البناء للمجهول أي قطع جميعه. وفي هذا دليل على أنه يجب في قطع الأنف جميعه الدية، قال في «البحر»: فصل: والأنف مركبة من قصبة ومارن وأرنبة وروثة، وفيها الدية إذا استوصلت من أصل القصبة إجماعاً ثم قال: فرغ: قال الهادي: وفي كل واحد من الأربع حكومة. وقال الناصر والفقيه: بل في المارن الدية وفي بعضه حصته. وأجاب عن ذلك بأن المارن وحده لا يسمى أنفاً وإنما الدية في الأنف. ورد بما رواه الشافعي عن طاووس أنه قال: عندنا في كتاب رسول الله ﷺ «وَفِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ مَارْنُهُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ». وأخرج البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ إِذَا جُلِدَتْ ثُنْدُوءُ الْأَنْفِ يَنْصَفُ الْعُقْلُ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ وَعَدْلُهَا مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ» قال في النهاية: أراد بالثندوة هنا روثة الأنف وهي طرفه ومقدمه. انتهى. وإنما قال: أراد بالثندوة هنا لأنها في الأصل لحم الثدي أو أصله على ما في القاموس وفي القاموس أيضاً أن المارن: الأنف أو طرفه أو ما لان منه، وفيه أن الأرنبة طرف الأنف، وفيه أيضاً أن الروثة طرف الأرنبة. قال في «البحر»: فرغ: فإن قطع الأرنبة وهي الغضروف الذي يجمع المنخرين ففيه الدية إذ هو زوج كالعينين وفي الوترية حكومة، وهي الحاجزة بين المنخرين وفي إحداها نصف الدية، وفي الحاجز حكومة فإن قطع المارن والقصبة أو المارن والجلدة التي تحته لزمّت دية وحكومة. انتهى. والوترية هي الوتيرة. قال في القاموس: وهي حجاب ما بين المنخرين.

قوله: (وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ) فيه دليل على أن الواجب في اللسان إذا قطع جميعه الدية. وقد حكى صاحب البحر الإجماع على ذلك، قال: فإن جنى ما أبطل كلامه فدية، فإن أبطل بعضه فحَصَّتْهُ، ويعتبر بعدد الحروف. وقيل: بعدد حروف اللسان فقط وهي ثمانية عشر حرفاً لا بما عداها. واختلف في لسان الأخرس

أَبْوَابُ الدِّيَاتِ

بَابُ دِيَةِ النَّفْسِ وَأَعْضَائِهَا وَمَنَافِعِهَا

٣٠٧٨- عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ أَنْ مَنْ اغْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتَلًا عَنْ بَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ قَوْدٌ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَأَنْ فِي النَّفْسِ الدِّيَةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَأَنْ فِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعِبَ جَذَعُ الدِّيَةِ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ، وَفِي الشَّقَتَيْنِ الدِّيَةُ وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الذَّكْرِ الدِّيَةُ، وَفِي الصَّلْبِ الدِّيَةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُثْقَلَةِ خَمْسَةُ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ اصْتَبَحٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ، وَالرَّجْلِ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ وَأَنَّ الرَّجُلَ يَقْتُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفٌ وَبِئَارٍ. وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ٥٨)، وَقَالَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يُونُسُ عَنْ الزَّهْرِيِّ مُرْسَلًا.

الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود والحاكم والبيهقي موصولاً. وأخرجه أيضاً أبو داود في المراسيل، وقد صححه جماعة من أئمة الحديث منهم أحمد والحاكم وابن حبان والبيهقي، وقد قدّمنا بسط الكلام عليه واختلاف الحفاظ فيه في باب قتل الرجل بالمرأة.

قوله: (مَنْ اغْتَبَطَ) بعين مهملة فمشاة فوقية فموحدة فطاء مهملة: وهو القتل بغير سبب موجب، وأصله من اغتبط الناقة: إذا ذبحها من غير مرض ولا داء، فمن قتل مؤمناً كذلك وقامت عليه البيّنة بالقتل وجب عليه القود إلا أن يرضى أولياء المقتول بالدية أو يقع منهم العفو.

قوله: (وَإِنْ فِي النَّفْسِ الدِّيَةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ) الاقتصار على هذا النوع من أنواع الدية يدل على أنه في الأصل الوجوب كما ذهب إليه الشافعي ومن أهل البيت القاسم بن إبراهيم، قالوا: وبقية الأصناف كانت مصالحة لا تقديرًا شرعياً. وقال أبو حنيفة وزفر والشافعي في قول له: بل هي من الإبل للنص، ومن التقدين تقريباً إذ هما قيم التلغات وما سواهما صلح. وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الدية من الإبل مائة، ومن البقر

فرض صلاحية قول عليّ لتقييد ما ثبت عنه ﷺ فليس من لازم تفسير الصلْب بغير المتن، بل غايته أن يعتبر مع كسر المتن زيادة

وهي الإفضاء إلى منع الجماع لا مجرد الكسر مع إمكان الجماع.
قوله: (وَفِي الْغَيْثَيْنِ الدِّيَّةُ) هذا مما لا أعرف فيه خلافاً بين أهل العلم، وكذلك يعرف الخلاف بينهم في أن الواجب في كل عين نصف الدية. وإنما اختلفوا في عين الأعور فحكى في «البحر» عن الأوزاعي والنخعي والعروة والحنفية والشافعية أن الواجب فيها نصف دية إذ لم يفصل الدليل. وحكى أيضاً عن علي رضي الله عنه وعمر وابن عمر والزهرري ومالك والليث وأحمد وإسحاق أن الواجب فيها دية كاملة لمعاه بذهابها وأجاب عنه بأن الدليل لم يفصل وهو الظاهر، ثم حكى أيضاً عن العروة والشافعية والحنفية أنه يقتصر من الأعور إذا ذهب عين من له عينان، وخالف في ذلك أحمد بن حنبل والظاهر ما قاله الأولون.

قوله: (وَفِي الرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ) هذا أيضاً مما لا أعرف فيه خلافاً وهكذا لا خلاف في أن في البدين دية كاملة. قال في «البحر»: وحدّ موجب الدية مفصل الساق، واليدان كالرجلين بلا خلافاً، وحدّ موجب للدية من الكوع كما حكاه صاحب البحر عن العروة وأبي حنيفة والشافعي، فإن قطعت اليد من المنكب أو الرجل من الركبة ففي كل واحدٍ منهما نصف دية وحكومة عند أبي حنيفة ومحمد والقاسمية والمؤيد بالله، وعند أبي يوسف والشافعي في قول له إنه يدخل الزائد على الكوع ومفصل الساق في دية اليد والرجل فلا تجب حكومة لذلك.

قوله: (وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ) هي الجنابة البالغة أم الدماغ وهو الدماغ أو الجلدة الرقيقة التي عليه كما حكاه صاحب القاموس. وإلى إيجاب ثلث الدية فقط في المأمومة ذهب عليّ وعمر والعروة والحنفية والشافعية. وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنه يجب مع ثلث الدية حكومة لغشاة الدماغ. وحكى ابن المنذر الإجماع على أنه يجب في المأمومة ثلث الدية إلا عن مكحول فإنه قال: يجب الثلث مع الخطأ والثلثان مع العمد.

قوله: (وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ) قال في القاموس: الجائفة هي الطعنة التي تبلغ الجوف أو تنفذ ثم فسّر الجوف بالبطن. وقال في «البحر» هي ما وصل جوف العضو من ظهر أو صدر أو ركب أو عنق أو ساق أو عضو مما له جوف وهكذا في الانتصار وفي

إذا قطعت فذهب الأكثر إلى أنها يجب فيها حكومة فقط. وذهب النخعي إلى أنها يجب فيها دية.

قوله: (وَفِي الشَّقَتَيْنِ الدِّيَّةُ) إلى هذا ذهب جمهور أهل العلم، وقيل: إنه جمع عليه، قال في «البحر»: وحدّهما من تحت المنخرين إلى منتهى الشدقين في عرض الوجه ولا فصل لإحادهما على الأخرى عند أبي حنيفة والشافعي والناصر والمادوية. وذهب زيد بن ثابت إلى أن دية العليا ثلث والسفلى ثلثان، ومثله في المنتخب، قال في «البحر»: إذ منافع السفلى أكثر للجمال والإمساك يعني للطعام والشراب وأجاب عنه بقوله ﷺ: «وَفِي الشَّقَتَيْنِ الدِّيَّةُ» ولم يفصل ولا يخفى أن غاية ما في هذا أنه يجب في المجموع دية وليس ظاهراً في أن لكل واحدٍ نصف دية حتى يكون ترك الفصل منه ﷺ مشعراً بذلك، ولا شك أن في السفلى نفعاً زائداً على النفع الكائن في العليا ولو لم يكن إلا الإمساك للطعام والشراب على فرض الاستواء في الجمال.

قوله: (وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ) في رواية: «وَفِي الْأَنْثَيْنِ الدِّيَّةُ» ومعناها ومعنى البيضتين واحدٌ كما في الصحاح والضياء والقاموس. وذكر في الغيث أن الأنثيين هما الجلدتان المحيطتان بالبيضتين فينظر في أصل ذلك فإن كتب اللّغة على خلافه. وقد قيل: إن وجوب الدية في البيضتين مجمع عليه. وذهب الجمهور إلى أن الواجب في كل واحدٍ نصف الدية وحكى في «البحر» عن علي رضي الله عنه أن في اليسرى ثلثا الدية إذ النسل منها وفي اليمنى ثلثها، وروي نحو ذلك عن سعيد بن المسيّب.

قوله: (وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ) هذا مما لا يعرف فيه خلاف بين أهل العلم، وظاهر الدليل عدم الفرق بين ذكر الشاب والشيوخ والصبي كما صرح به الشافعي والإمام مجيب. وأما ذكر العنين والخصي فذهب الجمهور إلى أن فيه حكومة، وذهب البعض إلى أن فيه الدية إذ لم يفصل الدليل.

قوله: (وَفِي الصَّلْبِ الدِّيَّةُ) قال في القاموس: الصلْب بالضم وبالتحريك عظم من لدن الكاهل إلى العجب، انتهى. ولا أعرف خلافاً في وجوب الدية فيه. وقد قيل: إن المراد بالصلب هنا هو ما في الجدول المنحدر من الدماغ لتفريق الرطوبة في الأعضاء لا نفس المتن بدليل ما رواه ابن المنذر عن علي رضي الله عنه أنه قال: في الصلْب الدية إذا منع من الجماع هكذا في ضوء النهار والأولى حمل الصلْب في كلام الشارع على المعنى اللغوي؟ وعلى

الغيث أنها تما وصل الجوف وهو من ثغرة النحر إلى المثانة، انتهى.

وهذا هو المعروف عند أهل العلم والمذكور في كتب اللغة وإلى وجوب ثلث الذية في الجائفة ذهب الجمهور وحكي في نهاية المجتهد الإجماع على ذلك.

قوله: (وَفِي الْمُثَقَّلَةِ خَمْسَةُ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ) في رواية: «خَمْسُ عَشْرَةَ» قال في القاموس هي الشَّجَّةُ الَّتِي تَنْقَلُ مِنْهَا فِرَاشُ الْعِظَامِ وهي قشور تكون على العظم دون اللحم، وفي النهاية أنها التي تخرج صغار العظام وتنتقل عن أماكنها. وقيل: الَّتِي تَنْقَلُ الْعِظَامُ أَي تَكْسِرُهُ. وقد حكى صاحب البحر القول بإيجاب خمس عشرة ناقةً عن عليٍّ وزيد بن ثابتٍ والعتره والفريقين يعني الشافعية والحنفية.

قوله: (وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنَ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ) هذا مذهب الأكثرين وروي عن عمر أنه كان يجعل في المختصر ستاً من الإبل وفي البصر تسعاً، وفي الوسطى عشرًا وفي السَّابَةِ اثني عشرة، وفي الإبهام ثلاث عشرة، ثم روي عنه الرجوع عن ذلك. وروي عن مجاهد أنه قال: في الإبهام خمس عشرة، وفي الَّتِي تَلِيهَا عَشْرٌ، وفي الوسطى عَشْرٌ، وفي الَّتِي تَلِيهَا ثَمَانٌ، وفي المختصر سبعٌ، وهو مردودٌ بحديث الباب وبما سيأتي قريباً من حديث أبي موسى وعمرو بن شعيبٍ وذهبت الشافعية والحنفية والقاسمية إلى أَنَّ فِي كُلِّ أُمَّلَةٍ ثَلَاثُ ذِيَةِ الْأَصْبَعِ إِلَّا أُمَّلَةَ الْإِبْهَامِ فِيهِمَا النِّصْفُ. وقال مالك: بل الثلث.

قوله: (وَفِي السَّنِّ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ) ذهب إلى هذا جمهور العلماء وظاهر الحديث عدم الفرق بين الثنايس والأنياب والضروس لأنه يصدق على كلٍّ منها أنه سنٌّ. وروي عن عليٍّ أنه يجب في الضرس عشرٌ من الإبل. وروي عن عمر وابن عباسٍ أنه يجب في كلِّ نَتِيَّةٍ خَمْسُونَ دِينَارًا وفي النَّاجِدِ أَرْبَعُونَ. وفي النَّابِ ثَلَاثُونَ وفي كُلِّ ضَرْسٍ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ. وروى مالكٌ والشافعية عن عمر أنَّ فِي كِسْرِ الضَّرْسِ جَمَلًا، قال الشافعية: وبه أقول لأنِّي لَا أَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وفي قولٍ للشافعية: فِي كُلِّ سَنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ مَا لَا يَزِيدُ عَلَى ذِيَةِ النَّفْسِ، وَلَا كَفَتْ فِي جَمِيعِهَا ذِيَّةٌ، وأجاب عنه في «البحر» بأنه خلاف الإجماع. وردَّ بأنه لا وجه للحكم بمخالفة الإجماع لاختلاف النَّاسِ فِي ذِيَةِ الْأَسْنَانِ، وسيأتي قريباً ما يدلُّ على أَنَّ جَمِيعَ الْأَسْنَانِ مُسْتَوِيَّةٌ.

قوله: (وَفِي الْمَوْضِجَةِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ) هي الَّتِي تَكْشِفُ الْعِظَامَ بِهَا هَشْمٌ. وقد ذهب إلى إيجاب الخمس في الموضحة الشافعية والحنفية والعتره وجماعة من الصحابة. وروي عن مالكٍ أَنَّ الْمَوْضِجَةَ إِنْ كَانَتْ فِي الْأَنْفِ أَوْ اللَّحْيِ الْأَسْفَلِ فَحُكُومَةٌ، وَإِلَّا فَخَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وذهب سعيد بن المسيب إلى أنه يجب في الموضحة عشر الذية وذلك عشرٌ من الإبل، وتقدير أرض الموضحة المذكور في الحديث إنما هو في موضحة الرأس والوجه لا موضحة ما عدهما من البدن فإنها على النصف من ذلك كما هو المختار لمذهب الهاديّة وكذلك الهاشمة والمنقلة والدامية وسائر الجنائيات. وحكي في «البحر» عن الإمام يحيى أَنَّ الْمَوْضِجَةَ وَالْهَاشِمَةَ وَالْمُنْقَلَةَ إِنَّمَا أَرْضُهَا الْمَقْدَرُ فِي الرَّأْسِ وَفِيهِ فِي غَيْرِهِ حُكُومَةٌ. وقيل: بل في جميع البدن لحصول معناها حيث وقعت قال في «البحر»: وهو الأقرب للمذهب لكن ينسب من ذية ذلك العضو قياساً على الرأس، ففي الموضحة نصف عشر ذية ما هي فيه، انتهى. وحكي في «البحر» أيضاً في موضع آخر عن الإمام يحيى والقاسمية وأحد قولي الشافعية أَنَّ فِي الْمَوْضِجَةِ وَغُوهَا فِي غَيْرِ الرَّأْسِ حُكُومَةٌ إِذْ لَمْ يَقْدَرِ الشَّرْعُ أَرْضُهَا إِلَّا فِيهِ. وحكى الشافعية في قولٍ له: إِنَّ الْحَكْمَ وَاحِدٌ. قال الإمام يحيى: وهو غير بعيدٍ إِذْ لَمْ يَفْصَلِ الْخَبَرُ، انتهى. وهو يستفاد أيضاً من العموم المستفاد من تحلية الموضحة بالآلف واللام. وأخرج البيهقي عن عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جده أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ قَالَا: فِي الْمَوْضِجَةِ فِي الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ سَوَاءٌ. وأخرج البيهقي أيضاً عن سليمان بن يسارٍ نحو ذلك.

قوله: (وَإِنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ) قد تقدّم الكلام على هذا مبسوطاً.

قوله: (وَعَلَى أَهْلِ اللَّذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ) فيه دليلٌ لمن جعل الذَّهَبَ من أنواع الذية الشرعية كما سلف.

٣٠٧٩- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْأَنْفِ إِذَا جُدِعَ كُلُّهُ بِالْعَقْلِ كَأَمِلًا، وَإِذَا جُدِعَتْ أَرْبَعَتُهُ فَيُصْنَفُ الْعَقْلُ، وَقَضَى فِي الْعَيْنِ بِنِصْفِ الْعَقْلِ، وَالرَّجُلُ بِنِصْفِ الْعَقْلِ، وَالْيَدُ بِنِصْفِ الْعَقْلِ وَالْمَأْمُومَةُ ثُلُثُ الْعَقْلِ، وَالْمُنْقَلَةُ خَمْسَةُ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢١٧)، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٣٠). وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ الْعَيْنَ وَلَا الْمُنْقَلَةَ.

مِنْ الْإِبِلِ أَوْ عَذَلَهَا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ أَوْ مِائَةً بَقَرَةً أَوْ أَلْفَ شاةٍ، وَفِي الْيَدِ إِذَا قُطِعَتْ يَصِفُ الْعَقْلُ، وَفِي الرَّجُلِ يَصِفُ الْعَقْلُ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثُ الْعَقْلِ ثَلَاثٌ وَتَلَاثُونَ وَثَلَاثٌ أَوْ قِيَمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الشَّاءِ، وَالْجَائِفَةُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَفِي الْأَصَابِعِ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ.

وحديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضاً البيهقي وابن حبان ورجال إسناده رجال الصحيح. وحديث أبي موسى أخرجه أيضاً ابن حبان وابن ماجه. وسكت عنه أبو داود والمنذري وإسناده لا بأس به. وحديث عمرو بن شعيب الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري وصاحب التلخيص، ورجال إسناده إلى عمرو بن شعيب ثقات. وحديثه الثالث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن الجارود وصححه. وحديثه الرابع سكت عنه أبو داود والنسائي ورجال إسناده إلى عمرو بن شعيب ثقات. وأثر عمر أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن خالد بن عوف سمعت شيخاً في زمن الحاكم وهو ابن المهلب عم أبي قلابة قال: رَمَى رَجُلٌ رَجُلًا بِحَجَرٍ فِي رَأْسِهِ فِي زَمَنِ عُمَرَ فَلَذَّهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَعَقْلُهُ وَذَكَرَهُ فَلَمْ يَقْرَبِ النِّسَاءَ فَقَضَى عُمَرُ فِيهِ بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ وَهُوَ حَيٌّ، وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ الْمُتَعَلِّقَ بِفَقْهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي شَرْحِ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ حَزْمٍ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، وَتَكَلَّمَ الْآنَ عَلَى مَا لَمْ يَذْكُرْ هُنَالِكَ.

قوله: (فَيَصِفُ الْعَقْلُ) أي الذِّبَّة.

قوله: (هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ.. إلخ) هذا نصٌ صريحٌ يردُّ القولَ بالتفاضل بين الأصابع، ولا أعرف مخالفاً من أهل العلم لما يقضيه إلا ما روي عن عمر ومجاهد، وقد قدَّمنا أنه روي عن عمر الرجوع.

قوله: (الْأَسْنَانُ سَوَاءٌ) هذه جملة مستقلة: لفظ الأسنان فيها مبتدأ ولفظ سواء خبره وقوله: «الْفَيْئَةُ» مبتدأ والضرر مبتدأ آخر والخبر عنهما قوله: «سَوَاءٌ» وإنما تعرضنا لمثل هذا مع وضوحه لأنه ربما ظنَّ أنَّ سواءَ الأولى بمعنى غير، وأنَّ الخبر عن الأسنان هو سواءُ الثانية، ويكون التقدير الأسنان غير الثانية والضرر سواء، ولا شك أنَّ هذا غير مراد بل المراد الحكم على جميع الأسنان التي يدخل تحتها الثانية والضرر بالاستواء والتنصيب على الثانية والضرر إنما هو لدفع توهم عدم دخولهما تحت الأسنان، ولهذا اقتصر في الرواية الثانية على قوله: «الْأَسْنَانُ

٣٠٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ يَغْنِي الْخُنْصِيرَ وَالْبَنْصِيرَ وَالْإِبْهَامَ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٣٩/١) (خ: ٦٨٩٥) (د: ٤٥٥٨) (ت: ١٣٩٢) (ن: ٦٥/٨) (هـ: ٢٦٥٢) إِلَّا مُسْلِمًا، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٩٢) وَصَحَّحَهُ.

٣٠٨١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَسْنَانُ سَوَاءٌ الثَّيِّبَةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٥٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٥٠).

٣٠٨٢- وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْأَصَابِعِ بِعَشْرِ عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٥٦) وَالنَّسَائِيُّ (٨/٥٦).

٣٠٨٣- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ» رَوَاهُ الْخُمَيْسِيُّ (حم: ١٨٢/٢) (د: ٤٥٦٤) (ن: ٥٧/٨) (هـ: ٢٦٥٣) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

٣٠٨٤- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِعِ خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ» رَوَاهُ الْخُمَيْسِيُّ (حم: ٢١٥/٢) (د: ٤٥٦٦) (ت: ١٣٩٠) (ن: ٥٧/٨) (هـ: ٢٦٥٥).

٣٠٨٥- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْعُزْرَاءَ السَّادَةَ لِمَكَانِهَا إِذَا طُمِسَتْ بِثَلَاثِ دِيَّيْهَا، وَفِي الْيَدِ الثَّلَاةُ إِذَا قُطِعَتْ بِثَلَاثِ دِيَّيْهَا، وَفِي السِّنِّ السُّودَاءُ إِذَا نَزَعَتْ بِثَلَاثِ دِيَّيْهَا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨/٥٥)، وَالْأَبِيُّ دَاوُدَ (٤٥٦٧) مِنْهُ: قَضَى فِي الْعَيْنِ الْغَائِمَةَ السَّادَةَ لِمَكَانِهَا بِثَلَاثِ الدِّيَّةِ.

٣٠٨٦- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَضَى فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا فَلَذَّهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَنِكَاحُهُ وَعَقْلُهُ بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ. ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ وَأَبْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ.

حديث عمرو بن شعيب الأول في إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكي، وقد تكلم فيه جماعة من أهل العلم ووقفه جماعة، ولفظ أبي داود: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَنْفِ إِذَا جُدِعَ الدِّيَّةُ كَامِلَةً، وَإِنْ جُدِعَتْ ثُدُّوهُ فَيَصِفُ الْعَقْلُ خَمْسُونَ

ذهاب النكاح فيمكن أن يستدل لإيجاب الدية فيه بالقياس على سلس البول، فإنه قد روى محمد بن منصور بإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي أنه قضى بالدية لمن ضرب حتى سلس بوله، والجامع ذهاب القوة ولكن هذا على القول بحجية قول علي رضي الله عنه قال في «البحر»: وفي إبطال مني الرجل بحيث لا يقع منه حمل دية كاملة، إذ هو إبطال منفعة كاملة كالثلث، ويخالف مني المرأة ولبنها ففيهما حكمة إذ قد يطرا ويوزل بخلافه من الرجل فيستمر، وإذا انقطع لم يرجع، انتهى.

وهذا إذا كان ذهاب النكاح بغير قطع الذكر أو الأنثيين فإن كان بذلك دخلت ديته في دية ذلك المقطع، وهكذا ذهاب البصر إذا كان بغير قلع العينين أو فقتنهما وإلا وجبت الدية للعينين ولا شيء للذهاب، وهكذا السمع لو ذهب بقطع الأذنين.

بَابُ دِيَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ

٣٠٨٧- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٠/٢) وَالسَّائِمِيُّ (٤٥/٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤١٣).

وَفِي لَفْظٍ: «قُضِيَ أَنَّ عَقْلَ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٠/٢) وَالسَّائِمِيُّ (٤٥/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٤٤).

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَتْ قِيَمَةُ الدِّيَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ دِينَارٍ وَثَمَانِيَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَدِيَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ يُؤْتَى بِالنِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الْمُسْلِمِ» قَالَ: وَكَانَ ذَلِكَ حَتَّى اسْتُخْلِفَ عُمَرُ فَقَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: إِنَّ الْإِبِلَ قَدْ غَلَّتْ، قَالَ فَرَضَهَا عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَيْ بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاةِ أَلْفَيْ شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُمَلِ مِائَتَيْ حُلَّةٍ، قَالَ وَتَرَكَ دِيَةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ لَمْ يَرْفَعْهَا فِيمَا رَفَعَ مِنَ الدِّيَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٢).

٣٠٨٨- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ عُمَرُ يَجْعَلُ دِيَةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَالْمَجُوسِيِّ ثَمَانِيَةَ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١٠٦/٢-١٠٧) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٣١/٣).

حديث عمرو بن شعيب عن جده عن علي أنه قضى بالدية لمن ضرب حتى سلس بوله، والجامع ذهاب القوة ولكن هذا على القول بحجية قول علي رضي الله عنه قال في «البحر»: وفي إبطال مني الرجل بحيث لا يقع منه حمل دية كاملة، إذ هو إبطال منفعة كاملة كالثلث، ويخالف مني المرأة ولبنها ففيهما حكمة إذ قد يطرا ويوزل بخلافه من الرجل فيستمر، وإذا انقطع لم يرجع، انتهى.

سواءً، وبهذا يندفع قول من ذهب إلى تفضيل الثنية والفرس من الصحابة وغيرهم، وقول من حكم في الأسنان بأحكام مختلفة كما سلف.

قوله: (قُضِيَ فِي الْعَيْنِ الْعُورَاءِ السَّادَةِ لِمَكَانِهَا) أي التي هي باقية لم يذهب إلا نورها، والمراد بالطمس ذهاب جرمها، وإنما وجب فيها ثلث دية العين الصحيحة لأنها كانت بعد ذهاب بصرها باقية الجمال، فإذا قلعت أو فقتت ذهب ذلك.

قوله: (وَفِي الْيَدِ الثَّلَاةِ... إلخ) هي التي لا تنفع فيها، وإنما وجب فيها ثلث دية الصحيحة للذهاب الجمال أيضًا.

قوله: (وَفِي السِّنِّ السَّوْدَاءِ... إلخ) نفع السن السوداء باقية، وإنما ذهب منها مجرد الجمال فيكون على هذا التقدير ذهاب النفع كذهاب الجمال، وبقاؤه فقط كبقائه وحده، قال في «البحر»: مسألة: وإذا اسودت السن وضعف فيه الدية لذهاب الجمال والمنفعة، ولقول علي رضي الله عنه إذا اسودت فقد تم عقلها أي ديتها، فإن لم تضعف فحكومة، وقال الناصر وزفر: وكذا لو اصفرت أو احمرت وقيل: لا شيء في الاصفرار إذ أكثر الأسنان كذلك، قلنا: إذا لم يحصل بجنابة. انتهى.

قوله: (بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ) فيه دليل على أنه يجب في كل واحد من الأربعة المذكورة دية عند من يجعل قول الصحابي حجة. وقد استدلل بها صاحب البحر وزعم أنه لم ينكره أحد من الصحابة فكان إجماعًا. وقد قال الحافظ ابن حجر في التلخيص: إنه وجد في حديث معاذ في السمع الدية، قال: وقد رواه البيهقي من طريق قتادة عن ابن المسيب عن علي رضي الله عنه، وقد زعم الرافعي أنه ثبت في حديث معاذ أن في البصر الدية. قال الحافظ: لم أجده. وروى البيهقي من حديث معاذ في العقل الدية. وسنده ضعيف قال البيهقي: وروينا عن عمر وعن زيد بن ثابت مثله وقد زعم الرافعي أن ذلك في حديث عمرو بن حزم وهو غلط. وأخرج البيهقي عن زيد بن أسلم بلفظ: «مَضَتْ السَّنَةُ فِي أَشْيَاءَ مِنَ الْإِنْسَانِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ وَفِي الصَّوْتِ إِذَا انْقَطَعَ الدِّيَةُ». والحاصل أنه قد ورد النص بإيجاب الدية في بعض الحواس الخمس الظاهرة كما عرفت، ويقاس ما لم يرد فيه نص منها على ما ورد فيه. وقد قيل: إنها تجب الدية في ذهاب القول بغير قطع اللسان بالقياس على السمع بجماع فوات القوة، والأولى التعويل على النص المذكور في حديث زيد بن أسلم وأما

تَمَانِيَةً دِرْهَمٍ، وأخرجه أيضاً الطحاوي وابن عدي والبيهقي وإسناده ضعيف من أجل ابن لهيعة. وروى البيهقي عن ابن مسعود وعلي رضي الله عنه أنهما كانا يقولان: «فِي دِيْنَةِ الْمُجُوسِيِّ تَمَانِيَةً دِرْهَمٍ». وفي إسناده ابن لهيعة وأخرج البيهقي أيضاً عن عقبة بن عامر نحوه، وفيه أيضاً ابن لهيعة وروى نحوه ذلك ابن عدي والبيهقي والطحاوي عن عثمان، وفيه ابن لهيعة. قوله: «عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيْنَةِ الْمُسْلِمِ» أي دية الكافر نصف دية المسلم، فيه دليل على أن دية الكافر الذمّي نصف دية المسلم، وإليه ذهب مالك، وذهب الشافعي والناصر إلى أن دية الكافر أربعة آلاف درهم، والذي في منهاج النووي أن دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم، ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم قال شارحه الحلبي: أنه قال بالأول عمر وعثمان، وبالثاني عمر وعثمان أيضاً وابن مسعود ثم قال النووي في المنهاج: وكذا وثني له أمان يعني أن دية مجوسي، ثم قال: والمذهب أن من لم يبلغه الإسلام إن تمسك بدين لم يبدل فديته دية دينه وإلا فكمجوسي، وحكي في «البحر» عن زيد بن علي والقاسمية وأبي حنيفة وأصحابه أن دية المجوسي كالذمّي، وعن الناصر والإمام يحيى والشافعي ومالك أنها ثمانمائة درهم وذهب الثوري والزهرري وزيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والقاسمية إلى أن دية الذمّي كدية المسلم. وروى عن أحمد أن دية مثل دية المسلم إن قتل عمداً وإلا فنصف دية. احتج من قال: إن دية ثلث دية المسلم بفعل عمر المذكور من عدم رفع دية أهل الذمة وأنها كانت في عصره أربعة آلاف درهم ودية المسلم اثنا عشر ألف درهم. ويجب عنه بأن فعل عمر ليس بحجة على فرض عدم معارضته لما ثبت عنه ﷺ فكيف وهو هنا معارض للثابت قولاً وفعلًا وتمسكوا في جعل دية المجوسي ثلثي عشر دية المسلم بفعل عمر المذكور في الباب. ويجب عنه بما تقدّم ويمكن الاحتجاج لهم بحديث عقبة بن عامر الذي ذكرناه فإنه موافق لفعل عمر، لأن ذلك المقدار هو ثلثا عشر الذمة إذ هي اثنا عشر ألف درهم وعشرها اثنا عشر مائة، وثلثا عشرها ثمانمائة ويجب بأن إسناده ضعيف كما أسلفنا فلا يقوم بمثله حجة. لا يقال: إن الرواية الثانية من حيث الباب بلفظ: «قُضِيَ أَنْ عَقْلَ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ الْخ» مقيدة باليهود والنصارى، والرواية الأولى منه مطلقة فيحمل المطلق على المقيد ويكون المراد بالحديث دية اليهود والنصارى

دون المجوس لأننا نقول: لا نسلم صلاحية الرواية الثانية للتقييد ولا للتخصيص، لأن ذلك من التخصيص على بعض أفراد المطلق أو العام وما كان كذلك فلا يكون مقيداً لغيره ولا مخصصاً له، ويوضح ذلك أن غاية ما في قوله عقل أهل الكتابين أن يكون عداهم بخلافهم لمفهوم اللقب، وهو غير معمول به عند الجمهور وهو الحق فلا يصلح لتخصيص. قوله ﷺ «عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيْنَةِ الْمُسْلِمِ» ولا لتقييده على فرض الإطلاق ولا سيما وخرج اللفظين واحد والراوي واحد، فإن ذلك يفيد أن أحدهما من تصرف الراوي، واللازم الأخذ بما هو مشتمل على زيادة فيكون المجوسي داخلاً تحت ذلك العموم وكذلك كل من له ذمة من الكفار ولا يخرج عنه إلا من لا ذمة له ولا أمان ولا عهد من المسلمين لأنه مباح الدم، ولو فرض عدم دخول المجوسي تحت ذلك اللفظ كان حكمه حكم اليهود والنصارى، والجامع الذمة من المسلمين للجميع ويؤيد ذلك حديث: «سَوَّأَ بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» واحتج القائلون بأن دية الذمّي كدية المسلم بعموم قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَلْيَذَرُوهُ مُسَلِّمَةً إِلَى أَوْلِيَاءِهِ» قالوا: وإطلاق الذمة يفيد أنها الذمة المعهودة وهي دية المسلم. ويجب عنه أولاً بمنع كون المعهود ههنا هو دية المسلم، لم لا يجوز أن يكون المراد بالذمة الدية المتعارفة بين المسلمين لأهل الذمة والمعاهدين. وثانياً بأن هذا الإطلاق مقيد بحديث الباب واستدلوا ثانياً بما أخرجه الترمذي عن ابن عباس، وقال: غريب «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَذَى الْعَامِرِيِّينَ اللَّذَيْنِ قَتَلَهُمَا غَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيُّ وَكَانَ لَهُمَا عَهْدٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَشْعُرْ بِهِ غَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الْمُسْلِمِينَ». وبما أخرجه البيهقي عن الزهري «أَنَّهَا كَانَتْ دِيْنَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ دِيْنَةِ الْمُسْلِمِ»، وفي زمن أبي بكر وعمر وعثمان، فلما كان معاوية أعطى أهل المقتول النصف وألقى النصف في بيت المال. قال: ثم قضى عمر بن عبد العزيز بالنصف وألغى ما كان جعل معاوية. وبما أخرجه أيضاً عن عكرمة عن ابن عباس قال: «جَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيْنَةَ الْعَامِرِيِّينَ دِيْنَةَ الْخَرِّ الْمُسْلِمِ وَكَانَ لَهُمَا عَهْدٌ» وأخرج أيضاً وجوه أخر «أَنَّ ﷺ جَمَلَ دِيْنَةَ الْمُعَاهِدِينَ دِيْنَةَ الْمُسْلِمِ» وأخرج أيضاً عن ابن عمر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَذَى ذِمَّتًا دِيْنَةَ مُسْلِمٍ» ويجب عن حديث ابن عباس بأن في إسناده أبا سعيد البقال واسمه سعيد بن الرزيان ولا يحتج بحديثه، والراوي عنه أبو بكر بن

ذلك عنه في بلوغ المرام، وحديث سعيد بن المسيب أخرجه أيضاً البيهقي وعلى تسليم أن قوله: من السنة، يدل على الرفع فهو مرسل.

وقد قال الشافعي فيما أخرجه عنه البيهقي إن قول سعيد: من السنة، يشبه أن يكون عن النبي ﷺ أو عن عامة من أصحابه إذا كان يخالف القياس والعقل، ثم قال: وقد كنا نقول: إنه على هذا المعنى ثم وقفت عنه وأسأل الله الخير لأننا قد نجد منهم من يقول السنة ثم لا تجد لقوله السنة نفاذاً إنها عن النبي ﷺ والقياس أولى بنا فيها. وروى صاحب التلخيص عن الشافعي أنه قال: كان مالك يذكر أنه السنة وكنت اتابعه عليه وفي نفسي منه شيء ثم علمت أنه يريد أنه سنة أهل المدينة فرجعت عنه (وفي الباب) عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال: «دِيَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ» قال البيهقي: إسناده لا يثبت مثله. وأخرج البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه قال: دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل، وهو من رواية إبراهيم النخعي عنه وفيه انقطاع. وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عنه، وأخرجه أيضاً من وجوه أخر عنه وعن عمر.

قوله: (عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهِ) فيه دليل على أن أرض المرأة يساوي أرض الرجل في الجراحات التي لا يبلغ أرضها إلى ثلث دية الرجل وفيما بلغ أرضه إلى مقدار الثلث من الجراحات يكون أرضه فيه كنصف أرض الرجل لحديث سعيد بن المسيب المذكور وإلى هذا ذهب الجمهور من أهل المدينة منهم مالك وأصحابه، وهو مذهب سعيد بن المسيب كما تقدم في رواية مالك عنه. ورواه أيضاً عن عروة بن الزبير، وهو مروي عن عمر وزيد بن ثابت وعمر بن عبد العزيز وبه قال أحمد وإسحاق والشافعي في قول، وصفة التقدير أن يكون على الصفة المذكورة في حديث الباب عن سعيد بن المسيب فإنه جعل أرض أصبعها عشراً وأرض الأصبعين عشرين وأرض الثلاث ثلاثين لأنها دون ثلث دية الرجل، فلما سأل السائل عن أرض الأربع الأصابع جعلها عشرين، لأنها لما جاوزت ثلث دية الرجل وكان أرض الأصابع الأربع من الرجل أربعين من الإبل كان أرض الأربع من المرأة عشرين وهذا كما قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن «إِنَّ الْمَرْأَةَ حِينَ عَظُمَ جُرْحُهَا وَاشْتَدَّتْ مُصِيبَتُهَا نَقَصَ عَقْلُهَا» والسبب في ذلك أن سعيداً جعل

عباش. وحديث الزهري مرسل ومراسيله قبيحة لأنه حافظ كبير لا يرسل إلا لعلته. وحديث ابن عباس الآخر في إسناده أيضاً أبو سعيد البقال المذكور، وله طريق أخرى فيها الحسن بن عمار وهو متروك. وحديث ابن عمر في إسناده أبو كرز وهو أيضاً متروك. ومع هذه العلل فهذه الأحاديث معارضة بحديث الباب وهو أرجح منها من جهة صحته، وكونه قولاً وهذه فعلاً والقول أرجح من الفعل ولو سلمنا صلاحيتها للاحتجاج وجعلناها مخصصة لعموم حديث الباب كان غاية ما فيها إخراج المعاهد ولا ضير في ذلك، فإن بين الذمّي والمعاهد فرقاً، لأن الذمّي ذلّ ورضي بما حكم به عليه من الذلّة بخلاف المعاهد فلم يرض بما حكم عليه به منها فوجب ضمان دمه وماله الضمان الأصلي الذي كان بين أهل الكفر وهو الذية الكاملة التي ورد الإسلام بتقريرها، ولكنه يعكّر على هذا ما وقع في رواية من حديث عمرو بن شعيب عن أبي داود بلفظ: «دِيَةُ الْمُعَاهَدِ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ» وتخلص عن هذا بعض المتأخرين فقال: إن لفظ المعاهد يطلق على الذمّي فيحمل ما وقع في حديث عمرو بن شعيب عليه ليحصل الجمع بين الأحاديث ولا يخفى ما في ذلك من التكلف، والراجح العمل بالحديث الصحيح وطرح ما يقابله مما لا أصل له في الصحة، وأما ما ذهب إليه أحمد من التفصيل باعتبار العمد والخطأ فليس عليه دليل.

بَابُ دِيَةِ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا

٣٠٨٩- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ٤٥) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٣/ ٩١).

٣٠٩٠- وَعَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: كَمْ فِي أَصْبَعِ الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، قُلْتُ: كَمْ فِي أَصْبَعَيْنِ؟ قَالَ: عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ، قُلْتُ: فَكَمْ فِي ثَلَاثِ أَصَابِعٍ؟ قَالَ: ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ، قُلْتُ: فَكَمْ فِي أَرْبَعِ أَصَابِعٍ؟ قَالَ: عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ، قُلْتُ: حِينَ عَظُمَ جُرْحُهَا وَاشْتَدَّتْ مُصِيبَتُهَا نَقَصَ عَقْلُهَا، قَالَ سَعِيدٌ: أَمْرًا قِيًّا أَنْتَ؟ قُلْتُ: بَلْ عَالِمٌ مُتَّبِعٌ أَوْ جَاهِلٌ مُتَعَلِّمٌ، قَالَ: هِيَ السَّنَةُ يَا ابْنَ أَخِي. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِعِ عَنْهُ (٢/ ٨٦٠).

حديث عمرو بن شعيب وهو من رواية إسماعيل بن عباس عن ابن جريج عنه وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة كما حكى

كما هو ظاهر اللفظ وذلك مجمع عليه كما حكاها في «البحر» في موضعين حكى في أحدهما بعد حكاية الإجماع خلافاً للأصم وابن علية أن دينها مثل دية الرجل، ويمكن الجمع بوجه آخر على فرض أن لفظ الذية يصدق على دية النفس وما دونها وهو أن يقال: هذا العموم مخصوصٌ بحديث عمرو بن شعيب المذكور فتكون دينها كنصف دية الرجل فيما جاوز الثلث فقط.

بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ

٣٠٩١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تَوَقَّيْتُ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا، وَفِي رِوَايَةٍ: افْتَلَّتْ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِلَيْ فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَتَلَّتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاسْتَحْصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَائِلَتِهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا، وَفِيهِ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دِيَةَ شَيْءٍ الْعَمَلُ تَحْمِيلُهَا الْعَاقِلَةُ (حم): (٢٧٤/٢) (خ: ٦٧٤٠) (م: ١٦٨١).

٣٠٩٢- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاحِ الْمَرْأَةِ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ بِالْغُرَّةِ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم): (٢٤٤/٤) (خ: ٦٩٠٥) (م: ١٦٨٩).

٣٠٩٣- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ أَنَّ امْرَأَةً ضَرَبَتْهَا ضَرْبَتُهَا بِعُصْوٍ فَسَطَّطَ، فَتَلَّتْهَا وَهِيَ حَبْلَى فَأَتَى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَضَى فِيهَا عَلَى عَصَبَةِ الْعَاقِلَةِ بِالذِّبَةِ وَفِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ، فَقَالَ عَصَبَتُهَا: أَتَدِي مَنْ لَا طَعِيمَ وَلَا شَرْبَ وَلَا صَاحَ وَلَا اسْتَهْلَ بِشُلِّ ذَلِكَ يُطْلَقُ؟ فَقَالَ: سَجْعٌ بِشُلِّ سَجْعِ الْأَعْرَابِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٦/٤) وَمُسْلِمٌ (١٦٨٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٨) وَالنَّسَائِيُّ (٥١/٨)، وَكَذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ اغْتِرَاضَ الْعَصَبَةِ وَجَوَابَهُ.

٣٠٩٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِصَّةِ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: فَاسْقَطَتْ غُلَامًا قَدْ نَبَتَ شَعْرُهُ مَيِّتًا وَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ فَقَضَى عَلَى الْعَاقِلَةِ بِالذِّبَةِ، فَقَالَ عَمَهَا: إِنَّهَا قَدْ اسْقَطَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ غُلَامًا قَدْ نَبَتَ شَعْرُهُ، فَقَالَ أَبُو الْعَاقِلَةِ: إِنَّهُ كَاذِبٌ إِنَّهُ وَاللَّهِ مَا اسْتَهْلَ وَلَا شَرِبَ فَمَبْلُغُهُ يُطْلَقُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَسَجْعُ الْجَاهِلِيَّةِ وَكِبَاهَتُهَا أَذْ فِي الصَّبِيِّ غُرَّةٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٧٤) وَالنَّسَائِيُّ (٥١/٨) - (٥٢) وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَبَ مِنَ الْعَاقِلَةِ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ

التنصيف بعد بلوغ الثلث من دية الرجل راجعاً إلى جميع الأرض، ولو جعل التنصيف باعتبار المقدار الزائد على الثلث لا باعتبار ما دونه فيكون مثلاً في الأصبع الرابعة من المرأة خمساً من الإبل لأنها هي التي جاوزت الثلث ولا يحكم بالتنصيف في الثلاث الأصابع، فإذا قطع من المرأة أربع أصابع كان فيها خمسٌ وثلاثون ناقةً لم يكن في ذلك إشكالٌ ولم يدلَّ حديث عمرو بن شعيب المذكور إلا على أن أرشها في الثلث فما دون مثل أرض الرجل، وليس في ذلك دليلٌ على أنها إذا حصلت المجاوزة للثلث لزم تنصيف ما لم يجاوز الثلث من الجنائيات على فرض وقوعها متعددة كالأصابع والأسنان، وأما لو كانت جنابةً واحدةً مجاوزةً للثلث من دية الرجل فيمكن أن يقال باستحقاق نصف أرض الرجل في الكل فإن كان ما أفتى به سعيدٌ مفهوماً من مثل حديث عمرو بن شعيب فغير مسلمٍ، وإن كان حفظ ذلك التفصيل من السنة التي أشار إليها فإن أراد سنة أهل المدينة كما تقدّم عن الشافعي فليس في ذلك حجةٌ وإن أراد السنة الثابتة عنه ﷺ قعهم، ولكن مع الاحتمال لا يتنهض إطلاق تلك السنة للاحتجاج به، ولا سيما بعد قول الشافعي إنه علم أن سعيداً أراد سنة أهل المدينة، ومع ذلك فالمرسل لا تقوم به حجةٌ فالأولى أن يحكم في الجنائيات المتعددة بمثل أرض الرجل في الثلث فما دون، بعد المجاوزة يحكم بتنصيف الزائد على الثلث فقط لئلا يتحمّ الإنسان في مضيقٍ مخالفٍ للعدل والعقل والقياس بلا حجةٍ تيرة. وحكى صاحب البحر عن ابن مسعود وشريح أن أرض المرأة يساوي أرض الرجل حتى يبلغ أرشها خمساً من الإبل ثم ينصف. قال في بداية المجتهد: إن الأشهر عن ابن مسعود وعثمان وشريح وجماعة أن دية جراحة المرأة مثل دية جراحة الرجل إلا الموضحة فإنها على النصف وحكي في «البحر» أيضاً عن زيد بن ثابت وسليمان بن يسار أنهما يستويان حتى يبلغ أرشها خمس عشرة من الإبل. وعن الحسن البصري: يستويان إلى النصف ثم ينصف وهذه الأقوال لا دليل عليها وذهب عليّ وابن أبي ليلى وابن شبرمة والليث والثوري والسندي والشافعية والخنفية كما حكى ذلك عنهم صاحب البحر إلى أن أرض المرأة نصف أرض الرجل في القليل والكثير، واستدلوا بحديث معاذ الذي ذكرناه، وهو مع كونه لا يصلح للاحتجاج به لما سلف يمكن الجمع بينه وبين حديث الباب إما بحمله على الذية الكاملة

أَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٤١) وَابْنُ حِبَّانَ (٦٠١٩) وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَاهُ.

قوله: (فِي جَنَيْنِ امْرَأَةٍ) الجنين بفتح الجيم بعده نونان بينهما ياءٌ تحتيةٌ ساكنةٌ بوزن عظيم، وهو حمل المرأة ما دام في بطنها سَمِيَّ بذلك لاستتاره، فإن خرج حيًّا فهو ولدٌ، أو مَيِّتًا فهو سقطٌ، وقد يطلق عليه جنينٌ. قال الباجي في شرح رجال الموطأ: الجنين ما لقته المرأة مما يعرف أنه ولدٌ سواء كان ذكرًا أم أنثى ما لم يستهل صارخًا. قوله (بِقُرَّةٍ) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء وأصلها البياض في وجه الفرس. قال الجوهري: كأنه عبرَ بالفرة عن الجسم كله كما قالوا اعتق رقبةً وقوله: «عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ» تفسيرٌ للفرة، وقد اختلف هل لفظ فرة مضافٌ إلى عبده أو منونٌ قال الإسماعيلي: قرأه العامة بالإضافة وغيرهم بالتثنية. وحكى القاضي عياضُ الاختلاف وقال: التثنية أوجه لأنه بيانٌ للفرة ما هي وتوجيه الإضافة أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر. قال الباجي: يحتمل أن تكون «أَوْ» شكًا من الراوي في تلك الواقعة المخصوصة، ويحتمل أن تكون للتثنية وهو الأظهر.

قال في الفتح: قيل: المرفوع من الحديث قوله: «بِقُرَّةٍ» وأما قوله: «عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ» فشكٌ من الراوي في المراد بها. وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: الفرة عبدٌ أبيضٌ أو أمةٌ بيضاء فلا يميزه عنده في دية الجنين الرقبة السوداء، وذلك منه مراعاة لأصل الاشتقاق، وقد شدَّ بذلك فإن سائر أهل العلم يقولون بالجواز. وقال مالك: الحمران أولى من السوداء قال في الفتح وفي رواية ابن أبي عاصم: «مَا لَهُ عَيْدٌ وَلَا أَمَةٌ» قَالَ: عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، قَالُوا: مَا لَهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ تُعَيَّنَ مِنْ صَدَقَةِ بَنِي لِحْيَانَ، فَأَعَانَهُ بِهَا» وفي حديثه عند الحارث بن أبي أسامة «وَفِي الْجَنَيْنِ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ مِائَةٌ شَاةٍ» ووقع في حديث أبي هريرة «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنَيْنِ بِقُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَغْلٌ» وكذا وقع عند عبد الرزاق عن حمل بن النابغة: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّبَّةِ فِي الْمَرْأَةِ وَفِي الْجَنَيْنِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ فَرَسٌ» وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم، وأن ذلك أدرج من بعض رواته على سبيل التفسير للفرة، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاووس بلفظ: «قَضَى أَنْ فِي الْجَنَيْنِ غُرَّةٌ» قال طاووس: الفرس غُرَّةٌ وكذا أخرج الإسماعيلي عن عروة قال: الفرس غُرَّةٌ وكأنهما رأيا أن

الفرس أحق بإطلاق الغُرَّة من الأدمي. ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاووس ومجاهد وعروة بن الزبير: الغُرَّة عبدٌ أو أمةٌ أو فرسٌ. وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا: يميز كل ما وقع عليه اسم غُرَّة وحكى في الفتح عن الجمهور أن أقل ما يميز من العبد والأمة ما سلم من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن المعبد ليس من الخيار. واستنبط الشافعي من ذلك أن يكون متفقًا به بشرط أن لا ينقص عن سبع سنين، لأن من لم يبلغها لا يستقل غالبًا بنفسه فيحتاج إلى التعمد بالتربية فلا يجبر المستحق على أخذه وافقه على ذلك القاسمية. وأخذ بعضهم من لفظ الغلام المذكور في رواية أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين. وقال ابن دقيق العيد: إنه يميز ولو بلغ الستين وكثر منها ما لم يصل إلى سن الهرم، ورجحه الحفاظ وذهب الباقر والصادق والناصر في أحد قوليه إلى أن الغُرَّة عشر الذبَّة وخالفهم في ذلك الجمهور وقالوا: الغُرَّة ما ذكر في الحديث. قال في الفتح: وتطلق الغُرَّة على الشيء النفيس آدميًا كان أم غيره، ذكرًا أم أنثى. وقيل: أطلق على الأدمي غُرَّةً لأنه أشرف الحيوان فإن محل الغُرَّة الوجه وهو أشرف الأعضاء. قال في «البحر»: واشتقاقها من غُرَّة الشيء أي خياره وفي القاموس: والغُرَّة بالضم العبد والأمة.

قوله: (ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْفَرَّةِ تَوَلَّيْتُ) في الرواية الثانية «فَقَتَلْتُهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا» وفي رواية المغيرة المذكورة «فَقَتَلْتُهَا وَهِيَ حَيَّةٌ» وفي حديث ابن عباس المذكور: «فَأَسْقَطْتُ غُلَامًا قَدْ نَبَتَ شَعْرُهُ مَيْتًا وَنَاتَتْ الْمَرْأَةُ» ويجمع بين هذه الروايات بأن موت المرأة تأخر عن موت ما في بطنها فيكون.

قوله: (فَقَتَلْتُهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا) إخبارًا بنفس القتل، وسائر الروايات يدل على تأخر موت المرأة.

قوله: (فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ) وقع تفسير الإملاص في الاعتصام من البخاري: هو أن تضرب المرأة في بطنها فتلقى جنينها وهذا التفسير أخص من قول أهل اللغة إن الإملاص أن تزلقه المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة، هكذا نقله أبو داود في السنن عن ابن عبيد وهو كذلك في الغريب له. وقال الخليل: أملاصت الناقة إذا رمت ولدها وقال ابن القطاع: أملاصت الحامل ألقت ولدها ووقع في بعض الروايات إملاصٌ بغير الفاء كأنه اسم فعلٍ الولد فحذف وأقيم المضاف مقامه أو اسمٌ لتلك السلوادة

بلاغته، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصده وهو الغالب، ومراتبهم في ذلك متفاوتة جدًا. وفي قوله في حديث ابن عباس المذكور: «أَسْجَعُ النَّجَاهِيَّةِ وَكِهَانَتَهَا» دليل على أن المذموم من السَّجْع إنما هو ما كان من ذلك القبيل الذي يراد به إبطال شرع أو إثبات باطل أو كان متكلفًا وقد حكى النووي عن العلماء أن المكروه منه إنما هو ما كان كذلك لا غيره.

قوله: (حَمَلُ بَنٍ مَالِكٍ) بفتح الحاء المهملة والميم في بعض الروايات حمل بن النابتة وهو نسبة إلى جده، وإلا فهو حمل بن مالك بن النابتة.

قوله: (فَقَالَ أَبُو الْقَاتِلَةِ) في رواية لمسلم وأبي داود «فَقَالَ حَمَلُ بَنٍ النَّابِغَةِ وَهُوَ زَوْجُ الْقَاتِلَةِ» وفي رواية للبخاري «فَقَالَ وَلِيِّ الْمَرْأَةِ» وفي حديث أبي هريرة المذكور في الباب «فَقَالَ عَصْبَتُهَا» وفي رواية للطبراني «فَقَالَ أَخُوهَا الْعَلَاءُ بْنُ مَسْرُوحٍ». وفي رواية للبيهقي من حديث أسامة بن عمير «فَقَالَ أَبُوهَا» ويجمع بين الروايات بأن كل واحد من أبيها وأخيها وزوجها قال ذلك لأنهم كلهم من عصبته بخلاف المقتولة فإن في حديث أسامة بن عمير أن المقتولة عامرية والقاتلة هذليّة، فيبعد أن تكون عصبه إحدى المرأتين عصبه للأخرى مع اختلاف القبيلة (وَقَدْ أُسْتُدِلَ) بأحاديث الباب على أنه يجب في الجنين على قاتله الغرة إن خرج ميتًا. وقد حكى في «البحر» الإجماع على أن المرأة إذا ضربت فخرج جنينها بعد موتها فيها القود أو الذية، وأما الجنين فذهبت العترة والشافعية إلى أن فيه الغرة وهو ظاهر أحاديث الباب. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه لا يضمن، وأما إذا مات الجنين بقتل أمه ولم ينفصل فذهبت العترة والحنفية والشافعية إلى أنه لا شيء فيه وقال الزهري: إن سكنت حركته ففيه الغرة. وردّ بأنه يجوز أن يكون غير آدمي فلا ضمان مع الشك. قال في الفتح: وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتًا بسبب الجناية فلو انفصل حيًا ثم مات وجب فيه القود أو الذية كاملة. انتهى.

فإن أخرج الجنين رأسه ومات ولم يخرج الباقي فذهبت الحنفية والشافعية والهادوية إلى أن فيه الغرة أيضًا، وذهب مالك إلى أنه لا يجب فيه شيء. قال ابن دقيق العيد. ويحتاج من اشترط الانفصال إلى تأويل الرواية وحملها على أنه انفصل وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه وتعقب بما في حديث ابن عباس المذكور

كالخداج. وروى الإسماعيلي عن هشام أنه قال: المصاص: الجنين. وقال صاحب البارع: الإمصاص: الإسقاط.

قوله: (فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ) زاد البخاري في رواية «فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ فَشَهِدَ لَهُ» وفي رواية له أن عمر قال للمغيرة: لا نبرح حتى نحجيء بالمرحج مما قلت، قال: فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فجئت به فشهد معي أنه سمع النبي ﷺ قضى به.

قوله: (فُسْطَاطٌ) هو الخيمة.

قوله: (فَقَضَى فِيهَا عَلَى عَصْبَةِ الْقَاتِلَةِ) في حديث أبي هريرة المذكور: «وَقَضَى بِذِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا» وفي حديث ابن عباس المذكور أيضًا: «فَقَضَى عَلَى الْعَاقِلَةِ بِالذِّبَةِ» وظاهر هذه الروايات يخالف ما في الرواية الأولى من حديث أبي هريرة حيث قال: «ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَةِ» ويمكن الجمع بأن نسبة القضاء إلى كونه على المرأة باعتبار أنها هي المحكوم عليها بالجنانية في الأصل فلا ينافي ذلك الحكم على عصبته بالذية، والمراد بالعاقلة المذكورة هي العصبه وهم من عدا الولد وذوي الأرحام ووقع في رواية عند البيهقي فقال أبوها: «إِنَّمَا يُعْقِلُهَا أَبُوهَا، فَاتَّخِصُّمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: الذِّبَةُ عَلَى الْعَصْبَةِ» وفي حديث أبي هريرة المذكور: «فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِزَوْجِهَا وَبَيْنِهَا وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصْبَتِهَا»، وسيأتي الكلام على العاقلة وضماتها لدية الخطأ في باب العاقلة وما تحمله. (وَقَدْ أُسْتُدِلَ) المصنف بحديث أبي هريرة المذكور على أن ذية شبه العمد تحملها العاقلة، وسيأتي تكميل الكلام عليه.

قوله: (يُمِثَّلُ ذَلِكَ يُطْلَلُ) بضم أوله وفتح الطاء المهملة وتشديد اللام: أي ييطل ويهدر يقال: طُلَّ القتل يطلُّ فهو مطلول، وروى بالباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعلٌ ماضٍ من البطلان.

قوله: (فَقَالَ: سَجْعٌ يُمِثَّلُ سَجْعُ الْأَغْرَابِ) استدل بذلك على ذم السجج في الكلام، وحمل الكراهة إذا كان ظاهر التكلف، وكذا لو كان منسجمًا لكنه في إبطال حق أو تحقيق باطل، فأما لو كان منسجمًا وهو حق أو في مباح فلا كراهة بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذعان مخالف للطاعة وعلى هذا يحمل ما جاء عن النبي ﷺ، وكذا عن غيره من السلف الصالح قال الحافظ: والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي ﷺ لم يكن عن قصده إلى التسجيع وإنما جاء اتفاقًا لعظم

مع إرساله. انتهى.

وهذان المرسلان يقرآن مرسل عروة المذكور في الباب في دفع أصل الذية، وإن كان حديث عروة يدل على أنه لم يحصل منه بعض إلا مجرد القضاء بالذية، ومرسل الزهري وعكرمة يدلان على أنه بعض وداه من عنده. وحديث محمود بن لبيد المذكور يدل على أن حذيفة تصدق بدية أبيه على المسلمين، ولا تعارض بينه وبين تلك الرسائل لأن غاية ما فيها أنه وقع القضاء منه بعض بالذية أو وقع منه الدفع لها من بيت المال، وليس فيها أن حذيفة قبضها وصيرها من جملة ماله حتى ينافي ذلك تصدقه بها عليهم. ويمكن الجمع أيضاً بين تلك الرسائل بأنه وقع منه بعض القضاء بالذية ثم الدفع لها من بيت المال ثم تعقب ذلك التصديق بها من حذيفة

(وقد استدل) المصنف رحمه الله تعالى بما ذكره على الحكم فيمن قتله قاتل في المعركة وهو يظنه كافراً ثم انكشف مسلماً، وقد ترجم البخاري على حديث عائشة الذي ذكرناه فقال: باب إذا مات من الزحام، وترجم عليه في باب آخر فقال: باب العفو في الخطأ بعد الموت. قال ابن بطال: اختلف على عمر وعلي رضي الله عنه هل تجب الذية في بيت المال أو لا؟ وبه قال إسحاق: أي بالوجوب وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب دية في بيت مال المسلمين. وروى مسند في مسنده من طريق يزيد بن مذكور «أن رجلاً رجم يوم الجمعة فمات، فوداه علي رضي الله تعالى عنه من بيت مال المسلمين». وقال الحسن البصري: إن دية تجب على جميع من حضر، وإلى ذلك ذهبت المداوية وقال الشافعي ومن وافقه: إنه يقال لولي المقتول: ادع على من شئت واحلف فإن حلفت استحقت الذية وإن نكلت حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب، ومنها: قول مالك: دمه هدر. وتوجيهه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد.

قوله: (الأطام) جمع أطم وهو بناء مرتفع كالحصن.

قوله: (توشقوه) بالشين المعجمة وبمعناها قات أي قطعوه بأسيا فمهم ومنه الوشقة وهي اللحم يعلى ثم يقدد.

باب ما جاء في مسألة الزينة والقتل بالسبب

٣٠٩٧- عَنْ حَنْشِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ فَأَتَيْنَاهُنَّ إِلَى قَوْمٍ قَدْ بَنَوْا زِينَةً لِلْأَسَدِ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ يَتَذَافَعُونَ إِذْ سَقَطَ رَجُلٌ فَتَعَلَّقَ

أَنَّهُ اسْقَطَتْ غُلَامًا قَدْ نَبَتَ شَعْرُهُ مِثْلًا فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْإِنْفِصَالِ، وَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ بِلَفْظٍ: «سَقَطَ مِثْلًا» وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ «فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا» قِيلَ: وَهَذَا الْحُكْمُ خَصُّصٌ بَوْلَدِ الْحَرَّةِ، لِأَنَّ الْقِصَّةَ وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ، وَمَا وَقَعَ فِي الْأَحَادِيثِ بِلَفْظِ إِمْلَاصِ الْمَرَأَةِ وَنَحْوِهِ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ عَمُومٌ لَكِنَّ الرَّاويَ ذَكَرَ أَنَّهُ شَهِدَ وَاقِعَةً مَخْصُوصَةً. وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْمَادَوِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ فِي جَنِينِ الْأُمَةِ عَشْرَ قِيَمَةٍ أَمَّهُ كَمَا أَنَّ الْوَاجِبَ فِي جَنِينِ الْحَرَّةِ عَشْرَ دِينَتِهَا.

بَابُ مَنْ قَتَلَ فِي الْمُعْتَرَكِ مَنْ يَظُنُّهُ كَافِرًا فَبَانَ مُسْلِمًا مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ

٣٠٩٥- عَنْ مَخْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ: «اخْتَلَفْتُ سُيُوفُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْيَمَانِ أَيَّ حَذِيفَةَ يَوْمَ أُحُدٍ وَلَا يَعْرِفُونَهُ فَقَتَلُوهُ فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدِيَهُ فَتَصَدَّقَ حَذِيفَةُ بِدِيَتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤٢٩).

٣٠٩٦- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: «كَانَ أَبُو حَذِيفَةَ الْيَمَانِ شَيْخًا كَبِيرًا، فَرَفِعَ فِي الْأَطَامِ مَعَ النِّسَاءِ يَوْمَ أُحُدٍ، فَخَرَجَ يَتَعَرَّضُ لِلشَّهَادَةِ فَبَجَاءَ مِنْ نَاحِيَةِ الْمُشْرِكِينَ فَأَبْذَرَهُ الْمُسْلِمُونَ فَتَوَشَّقُوهُ بِأَسْيَافِهِمْ وَحَذِيفَةُ يَقُولُ: أَبِي أَبِي فَلَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ شُغْلِ الْحَرْبِ حَتَّى قَتَلُوهُ، فَقَالَ حَذِيفَةُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِدِيَتِهِ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٢/١٠٢).

حديث محمود بن لبيد في إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلسٌ وبقيته رجاله رجال الصحيح. وأصل الحديثين في صحيح البخاري وغيره عن عروة عن عائشة قالت: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ هَرَمَ الْمُشْرِكُونَ فَصَاحَ إِبْلِيسُ أَيَّ عِيَادِ اللَّهِ أَخْرَأَكُمْ فَرَجَعْتُمْ أَوْلَاهُمْ فَاجْتَلَدْتُمْ هِيَ وَأَخْرَأَهُمْ فَظَنَرُ حَذِيفَةَ فَوَادَا هُوَ بِأَبِيهِ الْيَمَانِ فَقَالَ: أَيَّ عِيَادِ اللَّهِ أَبِي أَبِي، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا احْتَجَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ، قَالَ حَذِيفَةُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالَ عُرْوَةُ: فَمَا زِلْتُ فِي حَذِيفَةَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ خَيْرٌ حَتَّى لَجِجَ بِاللَّهِ». قد أخرج أبو إسحاق الفزاري في السيرة عن الأوزاعي عن الزهري قال: «أَخْطَأَ الْمُسْلِمُونَ بِأَبِي حَذِيفَةَ يَوْمَ أُحُدٍ حَتَّى قَتَلُوهُ فَقَالَ حَذِيفَةُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَلَبَّتْ النَّبِيَّ ﷺ فَوَدَاهُ مِنْ عَيْنِيهِ». وأخرج أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة «أَنَّ وَالِدَ حَذِيفَةَ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ قَتَلَهُ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» قال في الفتح: ورجاله ثقات

انتهى. والمقصود هنا الحفرة التي يحفرها الناس ليقع فيها الأسد فيقتلونه ومن إطلاق الزبية على المحل المرتفع قول عثمان بن عفان يخاطب علي بن أبي طالب رضي الله عنه أيام حصره في الدار: قد بلغ السيل الزبي ونالني ما حسبي به وكفى.

قوله: (على تفتة ذلك) بالتاء الفوقية المفتوحة وكسر الفاء ثم همزة مفتوحة. قال في القاموس: تفتة الشيء: حينه وزمانه (وقد استُئذِل) بهذا القضاء الذي قضى به أمير المؤمنين وقرره رسول الله ﷺ على أن دية المتجاذبين في البئر تكون على الصفة المذكورة فيؤخذ من قوم الجماعة الذين ازدحموا على البئر وتدافعوا ذلك المقدار ثم يقسم على تلك الصفة، فيعطى الأول من المتردين ربع الدية ويهدر من دمه ثلاثة أرباع لأنه هلك بفعل المزدحمين وبفعل نفسه وهو جذبه لمن يجنبه، فكان موته وقع بمجموع الازدحام ووقوع الثلاثة الأنفار عليه، ونزل الازدحام منزلة سبب واحد من الأسباب التي كان بها موته، ووقوع الثلاثة

عليه منزلة ثلاثة أسباب فهدر من ديته ثلاثة أرباع واستحق الثاني ثلث الدية لأنه هلك بمجموع الجذب المتسبب عن الازدحام ووقوع الاثنين عليه ونزل الازدحام منزلة سبب واحد ووقوع الاثنين عليه منزلة سببين فهدر من دمه الثلثان لأن وقوع الاثنين عليه كان بسببه، واستحق الثالث نصف الدية لأنه هلك بمجموع الجذب ممن تحته المتسبب عن الازدحام وبوقوع من فوه عليه وهو واحد وسقط نصف دية ولزم نصفها، والرابع كان هلاكه بمجرد الجذب له فقط فكان مستحقاً للدية كاملة ولم يجعل الجناية التي وقعت من الأسد عليهم حكم جناية من تضمن جنايته حتى ينظر في مقدار ما شاركها من الوقوع الذي كان هلاك الواقعين مجموعهما، والمعروف في كتب الفقه أنه إذا تجاذب جماعة في بئر بأن سقط الأول ثم جذب من يجنبه فوقع عليه ثم كذلك حتى صار الواقعون في البئر مثل أربعة فإنه يهدر من الأول سقوط الثاني عليه لأنه بسببه وهو ربع الدية، ويضمن الحافر ربع دية، والثالث والرابع نصفها ويهدر من الثاني سقوط الثالث عليه وحصلته ثلث دية، ويضمن الأول ثلث دية، والثالث ثلثها، ويهدر من الثالث وقوع الرابع عليه وحصلته نصف الدية، ويضمن الباقي نصفها ويضمن الثالث جميع دية الرابع. هذا إذا هلكوا بمجموع الوقوع في البئر وصدّم بعضهم بعضاً وأما إذا لم يتصادموا بل تجاذبوا ووقع كل واحد منهم

بآخر، ثم تعلق الرجل بآخر حتى صاروا فيها أربعة، فمخّرهم الأسد فانتدب له رجل بحربة فقتله وماتوا من جراحتهم كلهم، فقام أولياء الأول إلى أولياء الآخر فأخرجوا السلاح ليقتلوا، فأتاهم علي رضي الله عنه على تفتة ذلك، فقال: تريدون أن تقتلوا ورسول الله ﷺ حي؟ إني أقضي بينكم قضاء إن رضيتم به فهو القضاء، وإلا حَجَرَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ حَتَّى تَأْتُوا النَّبِيَّ ﷺ فَيَكُونَ هُوَ الَّذِي يَقْضِي بَيْنَكُمْ، فَمَنْ عَدَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا حَقَّ لَهُ، اجتمعوا من قبائل الذين حضروا البئر ربع الدية وثلث الدية ونصف الدية والدية كاملة فللول ربع الدية لأنه هلك من فوقه ثلاثة، وللثاني ثلث الدية، وللثالث نصف الدية، وللرابع الدية كاملة فأبوا أن يرضوا فأتوا النبي ﷺ وهو عند مقام إبراهيم فقصوا عليه القصة، فأجاز رسول الله ﷺ رواه أحمد (٧٧/١)، ورواه بلغظ آخر نحو هذا وفيه: وجعل الدية على قبائل الذين ازدحموا.

٣٠٩٨ - وعن علي بن رباح اللخمي أن أعمى كان ينشيد في الموسم في خلافة عمر بن الخطاب وهو يقول:

يا أيها الناس لقيت منكراً
هل يفعل الأعمى الصحيح المنبراً
خراً معاً كلاهما تكسراً

وذلك أن أعمى كان يؤذيه بصير فوقاً في بئر فوق وقع الأعمى على البصير، فمات البصير، فقصى عمر بفعل البصير على الأعمى رواه الدارقطني (٩٨/٣).

وفي الحديث: أن رجلاً أتى أهل ألباء فاستسقاهم فلم يستقوه حتى مات فأغرمهم عمر الدية. حكاه أحمد في رواية ابن منصور وقال: أقول به.

حديث حنش بن المعتمر أخرجه أيضاً البيهقي والبرار، قال: ولا نعلمه يروى إلا عن علي ولا نعلم له إلا هذه الطريقة وحش ضعيف، وقد وثقه أبو داود، قال في مجمع الزوائد: وبقيته رجاله رجال الصحيح. وأثر علي بن رباح أخرجه أيضاً البيهقي وهو من رواية موسى بن علي بن رباح عن أبيه. قال الحافظ: وفيه انقطاع ولفظه: «قصى عمر بفعل البصير على الأعمى فذكر أن الأعمى كان ينشيد ثم ذكر الأبيات» قوله: (زيتة للأسد). الزبية بضم الزاي وسكون الواحدة بعدها تحية وهي حفرة الأسد وتطلق أيضاً على الرابية بالراء. قال في القاموس: والزبية بالضم الرابية لا يعلوها ماء، ثم قال: وحفرة للأسد

بَنَتْ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ بَنَتْ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ ذُكِّرُوا. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ١/ ٤٥٠) (د: ٤٥٤٥) (ت: ١٣٨٦) (ن: ٤٤/ ٨) (هـ: ٢٦٣١)، وَقَالَ ابْنُ مَاجَةَ فِي إِسْنَادِهِ عَنِ الْحُجَّاجِ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: الْحُجَّاجُ يُدْلِسُ عَنِ الضَّعْفَاءِ، فَإِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا فَلَانٌ فَلَا يُرْتَابُ بِهِ.

الحديث الأول سكت عنه أبو داود وقال المنذري: في إسناده عمرو بن شعيب وقد تقدّم الكلام عليه، ومن دون عمرو بن شعيب ثقات إلا محمد بن راشد المكحولي، وقد وثقه أحمد وابن معين والنسائي وضعفه ابن حبان وأبو زرعة. قال الخطابي: هذا الحديث لا أعرف أحداً قال به من الفقهاء. والحديث الثاني أخرجه أيضاً البرّار والبيهقي والدارقطني، وقال: عشرون بني لبون مكان قوله عشرون ابن مخاض. رواه كذلك من طريق أبي عبيدة عن أبيه يعني عبد الله بن مسعود موقوفاً، وقال: هذا إسناد حسن. وضعّف الأول من أوجه عديدة، وتعقبه البيهقي بأنّ الدارقطني وهم فيه، والحوادث قد يعثر قال: وقد رأيته في جامع سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن عبد الله، وعن ابن إسحاق عن علقمة عن عبد الله، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أبي عبيدة عن عبد الله، وعند الجميع: بنو مخاض قال الحافظ: وقد رّد، يعني البيهقي على نفسه بنفسه فقال: وقد رأيته في كتاب ابن خزيمة وهو إمام من رواية وكيع عن سفيان فقال: بنو لبون كما قال الدارقطني فانتفى أن يكون الدارقطني عثر. وقد تكلم الترمذي على حديث ابن مسعود المذكور فقال: لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. وقد روي عن عبد الله موقوفاً. وقال أبو بكر البرّار: وهذا الحديث لا نعلمه روي عن عبد الله مرفوعاً إلا بهذا الإسناد. وذكر الخطابي أنّ خشف بن مالك مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث، وعدل الشافعي عن القول به لهذه العلّة ولأنّ فيه بني مخاض ولا مدخل لبني المخاض في شيء من أسنان الصدقات. وقد روي عن النبي ﷺ في قصّة القسامة أنّه ودى قاتل خير بمائة من إبل الصدقة، وليس في أسنان الصدقة ابن مخاض وقال الدارقطني: هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث وبسط الكلام في ذلك. وقال: لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود، وهو رجل مجهول لم يرو عنه إلا زيد بن جبير، ثم قال: لا نعلم أحداً رواه عن زيد بن جبير إلا حجاج

بجانب من البئر غير جانب صاحبه فإنها تكون دية الأول على الحافر ودية الثاني على الأول ودية الثالث على الثاني ودية الرابع على الثالث، وأما إذا تصادما في البئر ولم يتجاذبا فربع دية الأول على الحافر وعلى الثلاثة ثلاثة أرباع ونصف دية الثاني على الثالث والنصف الآخر على الرابع، ودية الثالث على الرابع، ويهدر الرابع، وهذا إذا كان الموت وقع بمجرد المصادمة من دون أن يكون للهوي تأثير، وإلا كان على الحافر من الضمان بقدر ذلك ويكون الضمان في صورة التصادم والتجاذب على عاقلة الحافر. وفي أموال المتجاذبين المتصادمين وفي صورة التجاذب فقط كذلك، وأما في صورة التصادم فقط، فعلى عواقلهم فقط، وأما إذا لم يكن تجاذب ولا تصادم فالدييات كلّها على عاقلة الحافر (والخاصل) أنّ من كان جانيّاً على غيره خطأ فما لزم بالجناية على عاقلته، ومن كان جانيّاً عمداً فمن ماله، وتحمل قصّة الأعمى المذكورة في الباب على أنّه لم يقع على البصير بمجذبه له وإلا كان هدراً.

قوله: (فَاسْتَنْقَاهُمْ فَلَمْ يَسْقُوهُ.. إلخ) فيه دليل على أنّ من منع من غيره ما يحتاج إليه من طعام أو شراب مع قدرته على ذلك فمات ضمنه لأنّه متسبّب بذلك لموته وسدّ الرمق واجب. وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أنّه إذا مات الشخص بسبب ومباشرة يكون الضمان على المباشر فقط. قال في «البحر»: مسألة: ومن سقط في بئر فجر آخر فماتا بالتصادم والهوي ضمن الحافر نصف دية الأول فقط وهدر نصف إذ مات بسببين منه ومن الحافر. وقيل: لا شيء على الحافر إذ هو فاعل سبب والجذب مباشرة، وأما المجذوب فعلى الجاذب قولاً واحداً إذ هو المباشر انتهى.

بَابُ أَجْناسِ مَالِ الدِّيَةِ وَأَسْنَانِ إِبِلِهَا

٣٠٩٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنْ مَنْ قُتِلَ خَطَأً فَلَيْتُهُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، ثَلَاثُونَ بَنَتْ مَخَاضٍ، وَثَلَاثُونَ بَنَتْ لَبُونٍ، وَثَلَاثُونَ جَفَّةً، وَعِشْرَةُ بَنِي لَبُونٍ ذُكِّرُوا. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ١/ ١٧٨) (د: ٤٥٤١) (ن: ٤٣/ ٨) (هـ: ٢٦٣٠) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

٣١٠٠- وَعَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ خِشْفِ بْنِ مَالِكٍ الطَّلَاطِيّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي دِيَةِ الْخَطَا عِشْرُونَ جَفَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِشْرُونَ

الذِّبَّةَ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ بَائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ بَائَةً بِقَرَّةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْخَلَلِ مَائَتِي حَلَّةٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٣).

٣١٠٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الْبَقَرِ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مَائَتِي بِقَرَّةٍ، وَمَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حس: ٢١٧/٢) (د: ٤٥٤٢) (ن: ٤٣/٨) (هـ: ٢٦٣٠) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

حديث عطاء رواه أبو داود مستنداً بذكر جابر ومرسلًا، وهو من رواية محمد بن إسحاق عنه، وقد عنعن وهو ضعيفٌ إذا عنعن لما اشتهر عنه من التَّدْلِيسِ، فالمرسل فيه عِلَّتَانِ: الإرسال وكونه من طريقه والمسدَدُ أيضًا فيه عِلَّتَانِ: العلة الأولى كونه في إسناده محمد بن إسحاق المذكور والعلَّةُ الثانية كونه قال فيه ذكر عطاء عن جابر بن عبد الله، ولم يسم من حدَّثه عن عطاء فهي رواية عن مجهولٍ وحديث عمرو بن شعيبٍ في إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكيولي، وقد تكلم فيه غير واحدٍ ووثقه جماعة، وهذا الذي ذكره المصنِّف ههنا بعضٌ من الحديث وهو حديثٌ طويلٌ ساقه بجميعة أبو داود في سننه وقد استدللَّ بمحدثي الباب من قال: إِنَّ الذِّبَّةَ مِنَ الْإِبِلِ مَائَةٌ وَمِنَ الْبَقَرِ مَائَتَانِ وَمِنَ الشَّاءِ أَلْفَانِ وَمِنَ الْخَلَلِ مَائَتَانِ كُلُّ حَلَّةٍ إِزَارٌ وَرَدَاءٌ وَقَمِيصٌ وَسَرَاوِيلٌ وفيهما ردٌّ على من قال: إِنَّ الْأَصْلَ فِي الذِّبَّةِ الْإِبِلُ وَبَقِيَّةُ الْأَصْنَافِ مَصَالِحَةٌ لَا تَقْدِيرُ شَرْعِيٌّ وَقَدْ قَدَّمْنَا تَفْصِيلَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ الدِّيَّاتِ. ويدلُّ على أَنَّ الذِّبَّةَ مِنَ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ بِلَفْظٍ: «وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ» ويدلُّ على أَنَّهَا مِنَ الْفِضَّةِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ مَا سَيَأْتِي قَرِيبًا، وهو ما أخرجه أبو داود عن عكرمة عن ابن عباس: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَبْدِ قَيْسٍ قُتِلَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيْنَتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا» قال أبو داود: رواه ابن عيينة عن عمرو بن عكرمة عن النبي ﷺ لم يذكر عن ابن عباس.

وأخرجه التِّرْمِذِيُّ مَرْفُوعًا وَمُرْسَلًا وَأَرْسَلَهُ النَّسَائِيُّ، وَرواه ابن ماجه مَرْفُوعًا قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ. انتهى.

ومحمد بن مسلم هذا هو الطَّائِفِيُّ. وقد أخرج له البخاري في المتابعات ومسلم في الاستشهاد ووثقه يحيى بن معين وقال مرة: إذا

بن أرطاة وهو رجلٌ مشهورٌ بالتَّدْلِيسِ بَأَنَّهُ يَحْدِثُ عَمَّنْ لَمْ يَلْقَهُ ولم يسمع منه، ثم ذكر أنه قد اختلف فيه على الحجاج بن أرطاة. وقال البيهقي: خشف بن مالكٌ مجهولٌ. وقال الموصلي: خشف بن مالكٍ ليس بذلك وذكر له هذا الحديث، قال المنذري بعد أن ذكر الخلاف فيه على الحجاج: والحجاج غير محتجٍّ به، وكذا قال البيهقي، والصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ كَمَا سَلَفَ (وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي دِيَةِ الْخَطْلِ مِنَ الْإِبِلِ بَعْدَ الْأَتْفَاقِ عَلَى أَنَّهَا مَائَةٌ فَذَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَالْهَادِي وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ وَأَبُو طَالِبٍ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ أَرْبَاعًا: رِبْعًا جَذْعًا، وَرِبْعًا حَقَاقًا، وَرِبْعًا بَنَاتِ لَبُونٍ، وَرِبْعًا بَنَاتِ مَخَاضٍ. وَقَدْ قَدَّمْنَا تَفْسِيرَ هَذِهِ الْأَسْنَانِ فِي كِتَابِ الزُّكَاةِ.

واستدلُّوا بمحدثٍ ذكره الأمير الحسين في الشَّفاءِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَةُ الْإِنْسَانِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذْعَةً وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حَقَّةً وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ». وقد أخرجه أبو داود موقوفًا على علي رضي الله عنه من طريق عاصم بن ضمرة قال: «فِي الْخَطْلِ أَرْبَاعًا» فذكره وأخرجه أيضًا أبو داود عن ابن مسعود موقوفًا من طريق علقمة والأسود. قالوا: قال عبد الله: فِي الْخَطْلِ شَبْهُ الْعَمْدِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ حَقَّةً وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذْعَةً وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي كِتَابِ حَدِيثِي فَلْيَنْظُرْ فِيمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الشَّفاءِ وَذَهَبَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَالزَّهْرِيُّ وَعُكْرَمَةُ وَاللَّيْثُ وَالثَّوْرِيُّ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَّارٍ وَمَالِكٌ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ الذِّبَّةَ تَكُونُ أَحْمَاسًا خَمْسًا جَذْعًا وَخَمْسًا حَقَاقًا وَخَمْسًا بَنَاتِ لَبُونٍ وَخَمْسًا بَنَاتِ مَخَاضٍ وَخَمْسًا أَبْنَاءَ لَبُونٍ. وحكى صاحب البحر عن أبي حنيفة أَنَّ النَّسْرَ الْخَامِسَ يَكُونُ أَبْنَاءَ مَخَاضٍ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا، وَالْأَوَّلُ مُوَافِقٌ لِلْمَوْقُوفِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ كَمَا ذَكَرْنَا. وَذَهَبَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ ثَلَاثِينَ جَذْعَةً، وَثَلَاثِينَ حَقَّةً، وَعِشْرِينَ ابْنِ لَبُونٍ، وَعِشْرِينَ بَنَاتِ مَخَاضٍ. وَهَذَا الْخِلَافُ فِي دِيَةِ الْخَطْلِ الْخُصِّ، وَأَمَّا فِي دِيَةِ الْعَمْدِ وَشَبْهِهِ فَقَدْ تَقَدَّمَ طَرَفٌ مِنَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٣١٠١- وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

حدث من حفظه يخطئ، وإذا حدث من كتابه فليس به بأس، وضعت الإمام أحمد. وقد أخرجه النسائي عن محمد بن ميمون عن ابن عينة. وقال فيه: سمعته مرة يقول عن ابن عباس، وأخرجه الدارقطني في سننه عن أبي محمد بن صاعلو. وقال فيه عن ابن عباس وقال الدارقطني: قال ابن ميمون: وإنما قال لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة وأكثر ذلك كان يقول عن عكرمة عن النبي ﷺ. وذكره البيهقي من حديث الطائفي موصلاً وقال: رواه أيضاً سفيان عن عمرو بن دينار موصلاً ومحمد بن ميمون المذكور هو أبو عبد الله المكي الخطاط. روى عن ابن عينة وغيره، قال النسائي: صالح. وقال أبو حاتم الرازي: كان أمياً مغفلاً ذكر لي منه أنه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة حديثاً باطلاً، وما يبعد أن يكون وضع للشيخ فإنه كان أمياً وقال في الخلاصة: وثقه ابن حبان، ويعارض هذا الحديث ما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كَانَتْ يَمِينَةُ الدِّيَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَانِيَةَ دِينَارٍ أَوْ ثُمَانِيَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ، وَدِيَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ عَلَى النَّصْرَةِ مِنْ دِيَةِ الْمُسْلِمِينَ» قال فكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلت، قال: ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقر، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية ولا يخفى أن حديث ابن عباس فيه إثبات أن النبي ﷺ فرضها اثني عشر ألفاً وهو مثبت فيقدم على الثاني كما تقرر في الأصول وكثرة طرقه تشهد لصحته والرفع زيادة إذا وقعت من طريق ثقة تعين الأخذ بها.

٣١٠٣- وعن عتبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ «خُطِبَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ فَقَالَ: أَلَا وَإِنْ قُتِلَ خَطْبُ الْعَمْدِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ دِيَةٌ مُغْلَظَةٌ يَأْتِي مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ ثِيَابٍ إِلَى بَازِلٍ عَامِيهَا كُلُّهُنَّ خِلْفَةٌ». رواه الخمسة (حم: ٤١٠/٤) (د: ٤٧٤٧) (ن: ٤١/٨) (هـ: ٢٦٢٧) إلا الترمذي. ٣١٠٤- وعن عكرمة عن ابن عباس «أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَّةً اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا». رواه الخمسة (د: ٤٥٤٦) (ت: ١٣٨٨) (٨/٤٤) (هـ: ٢٦٢٩) إلا أحمد. وروى ذلك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً وهو أصح وأشهر. والحديث الأول أخرجه أيضاً البخاري في تاريخه الكبير.

وساق اختلاف الرواة فيه. وأخرجه أيضاً الدارقطني وساق أيضاً الاختلاف، ويشهد له ما أخرجه أبو داود عقبه من حديث ابن عمر بنحوه. وقد قدّمنا ما يشهد لذلك أيضاً في باب ما جاء في شبه العمد والحديث الثاني قد تقدّم الكلام عليه وعلى فقهه في شرح الحديث الذي قبل حديث عقبة بن أوس المذكور. وتقدّم أيضاً الخلاف في شبه العمد وأن القتل ينقسم إلى عمد وشبه عمد وخطأ في باب ما جاء في شبه العمد مستوفى.

قوله: (خِلْفَةٌ) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام بعدها فاء وهي الحامل وتجمع على خلفات وخلاف. وقد ذهب الشافعي إلى تغليب الدية أيضاً على من قتل في الحرم أو قتل محرماً أو في الأشهر الحرم قال: لأن الصحابة رضي الله عنه م غلظوا في هذه الأحوال وإن اختلفوا في كيفية التغليب، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة فكان إجماعاً ومن جملة من ذهب إلى التغليب من السلف على ما حكاه في «البحر» عمر وعثمان وابن عباس والزهرري وقناة وداود وابن المسيب وعطاء وجابر بن زيد ومجاهد وسليمان بن يسار والنخعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق وغيرهم. وقد أخرج البيهقي من طريق مجاهد عن عمر «أنه قضى فيمن قُتِلَ فِي الْحَرَمِ أَوْ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ أَوْ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالذِّبَةِ وَتِلْكَ الدِّيَةُ» وهو منقطع، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف. قال البيهقي: وروى عكرمة عن عمر بن الخطاب ما يدل على التغليب في الشهر الحرام وقال ابن المنذر: رويناه عن عمر بن الخطاب أنه قال: «مَنْ قُتِلَ فِي الْحَرَمِ أَوْ قُتِلَ مُحْرِمًا أَوْ قُتِلَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَقَلْبُهُ الدِّيَةُ وَتِلْكَ الدِّيَةُ». وروى الشافعي والبيهقي عن عمر أيضاً من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه «أن رجلاً أوطأ امرأة بمكة فقتلها فقضى فيها بثمانية آلاف درهم دية وتلك». وروى البيهقي وابن حزم عن ابن عباس من طريق نافع بن جبير عنه قال: «يُرَادُ فِي دِيَةِ الْمَقْتُولِ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَفِي دِيَةِ الْمَقْتُولِ فِي الْحَرَمِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ» وروى ابن حزم عنه: «أن رجلاً قُتِلَ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: دِيَّتُهُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا، وَلِلشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْبَلَدِ الْحَرَامِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ» وذهبت العترة وأبو حنيفة إلى عدم التغليب في جميع ما سلف إلا في شبه العمد فإن إبا حنيفة يغلظ فيه.

بَابُ الْعَاقِلَةِ وَمَا تَحْمِلُهُ

٣١٠٥- صح عنه عليه الصلاة والسلام «أنه قضى بديّة

لَهُ امْرَأَتَانِ مُلْكِيَّةٌ وَامْرَأَةٌ مِمَّا يُقَالُ لَهَا أُمُّ غُفَيْفٍ بِنْتُ مَسْرُوحٍ
تَحْتَ حَمَلِ بْنِ النَّبَغَةِ فَضَرَبَتْ أُمُّ غُفَيْفٍ مُلْكِيَّةَ، وَفِي رَوَايَةِ لَابِنِ
عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ «إِحْدَاهُمَا مُلْكِيَّةٌ وَالْأُخْرَى أُمُّ غُفَيْفٍ».

قوله: (بَابُ الْعَاقِلَةِ) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الذِّية،
وسميت الذِّية عقلاً تسمية بالمصدر، لأن الإبل كانت تعقل بفناء

وليِّ المقتول، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الذِّية ولو
لم تكن إبلاً، وعاقلة الرجل قراياته من قبل الأب وهم عصبة
وهم الذين كانوا يعقلون الإبل على باب وليِّ المقتول. وتحميل
العاقلة الذِّية ثابت بالسنة وهو إجماع أهل العلم كما حكاه في
الفتح، وتضمن العاقلة خالف لظاهر قوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ
وِزْرَ أُخْرَى» فتكون الأحاديث القاضية بتضمن العاقلة غصصة

لعموم الآية لما في ذلك من المصلحة، لأن القاتل لو أخذ بالذِّية
لأوشك أن تأتي على جميع ماله لأن تتابع الخطأ لا يؤمن، ولو
ترك غير تغريم لأهدر دم المقتول وعاقلة الرجل عشرته، فيبدأ
بفخذه الأدنى فإن عجزوا ضم إليهم الأقرب فالأقرب المكلف
الذكر الحر من عصبة النسب ثم السبب ثم في بيت المال. وقال
النَّاصِر: إنها تجب على العصبة ثم على أهل الذِّيان يعني جند
السُّلطان. وقال أبو حنيفة: إنها تجب على أهل الذِّيان ولا شيء
على الورثة لأن عمر جعلها على أهل الذِّيان دون أهل الميراث
ولم ينكر، هكذا في «البحر»، ولا يخفى ما في ذلك من المخالفة
للأحاديث الصحيحة وقد حكى في «البحر» عن الأصم وابن
عليه وأكثر الخوارج أن ذية الخطأ في مال القاتل ولا تلزم العاقلة.
وحكى عن علقمة وابن أبي ليلى وابن شبرمة والبتّي وأبي ثور
أن الذي يلزم العاقلة هو الخطأ المحض وعمد الخطأ في مال
القاتل.

قوله: (عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَةٌ) بضم العين المهملة والقياس في
مصدر عقل أن يأتي على العقل أو العقول، وإنما دخلت الهاء
لإفادة المرة الواحدة.

قوله: (لَا يَحِلُّ أَنْ يَتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ.. إلخ) فيه تحريم أن
يتوالى مولى الرجل موالى رجل آخر، وليس المراد بقوله: «بِغَيْرِ
إِذْنِهِ» أنه يجوز ذلك مع الإذن، بل المراد التأكيد كقوله تعالى: «لَا
تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً».

قوله: (فَقَضَى فِي الْجَنِينِ الْمَقْتُولِ بِغَرَوْ.. إلخ) قد تقدم تفسير
الجنين والغرة وما يتعلق بهما في باب ذية الجنين.

المرأة المقتولة وذية جبينها على عصبة القاتلة، (حم: ٢/ ٢٧٤)
(خ: ٦٧٤٠) (م: ١٦٨١) (٣٦).

وَرَوَى جَابِرٌ قَالَ: «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَةً
ثُمَّ كَتَبَ إِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ». رَوَاهُ
أَحْمَدُ (٣/ ٣٢١) وَمُسْلِمٌ (١٥٠٧) وَالنَّسَائِيُّ (٨/ ٥٢).

٣١٠٦ - وَعَنْ عُبَادَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَضَى فِي الْجَنِينِ
الْمَقْتُولِ بِغَرَوْ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ قُورِقَهَا بَعْلُهَا وَيَتَوَالَى، قَالَ: وَكَانَ مِنْ
امْرَأَتَيْهِ كِلْتَاهُمَا وَلَدٌ، فَقَالَ أَبُو الْقَاقِلَةِ الْمُتَضَيِّعُ عَلَيْهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا صَاحَ وَلَا اسْتَهْلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، فَيُحِلُّ
ذَلِكَ بَطْنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا مِنَ الْكُفَّانِ». رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ (٥/ ٣٢٧).

٣١٠٧ - وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَلٍ قَتَلَتْ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ وَلَوْلَا، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ذِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ، وَتَرَا زَوْجَهَا وَوَلَدَهَا، قَالَ: فَقَالَ
عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ: مِيرَاثُهَا لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، مِيرَاثُهَا
لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٧٤) وَهُوَ حُجَّةٌ فِي أَنَّ ابْنَ
الْمَرْأَةِ لَيْسَ مِنْ عَاقِلَتِهَا.

الحديث الأول الذي أشار إليه المصنف بقوله: «صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ
فَضَى.. إلخ» قد تقدم في باب ذية الجنين وحديث عبادة قد تقدم
ما يشهد له في باب ذية الجنين أيضاً وحديث جابر أخرجه أيضاً
ابن ماجه وصححه النووي في الروضة، وفي إسناده مجالد وهو
ضعيف لا يحتج بما انفرد به، ففي تصحيحه ما فيه. وقد تكلم
جماعة من الأئمة في مجالد بن سعيد. وقد اختلفت الأحاديث ففي
بعضها ما يدل على أن لكل واحدة من المراتين المقتلتين زوجاً
غير زوج الأخرى كما في حديث جابر المذكور في الباب وكما في
حديث أبي هريرة عند الشيخين بلفظ: «إِنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَلٍ
اقْتَتَلَتَا وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ، فَبَرَأَ الزَّوْجَ وَالزَّوْجَ، ثُمَّ مَاتَتْ
الْقَاتِلَةُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثُهَا لِبَيْنِهَا وَالْعَقْلَ عَلَى الْعَصْبَةِ» وفي
بعض الأحاديث ما يدل على أن المراتين المقتلتين زوجهما واحد
كما في حديث الباب وكما أخرجه الطبراني من طريق أبي المليح
بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال: «كَانَ فِينَا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ
جَمَلُ بْنُ مَالِكٍ لَهُ امْرَأَتَانِ إِحْدَاهُمَا هَذَلِيَّةٌ وَالْأُخْرَى عَامِرِيَّةٌ،
فَضَرَبَتْ هَذَلِيَّةٌ بَطْنَ الْعَامِرِيَّةِ» وأخرجه الحارث من طريق أبي
المليح فارس له لم يقل عن أبيه، ولفظه: «أَنَّ حَمَلَ بِنِ النَّبَغَةِ كَانَ

قوله: (وَبَرًّا زَوْجَهَا وَوَلَدَهَا) فيه دليل على أَنَّ الزَّوجَ والولد ليسا من العاقلة، وإليه ذهب مالكٌ والثَّافعيُّ، وذهب العترة إلى أَنَّ الولد من جملة العاقلة. وقد تقدَّم الكلام في ذلك.

٣١٠٨- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «أَنَّ غُلَامًا لَأَنَاسٍ فَقَرَاءٌ قَطَعَ أَذُنَ غُلَامٍ لَأَنَاسٍ أَغْنِيَاءَ فَأَتَى أَهْلَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا أَنَاسٌ فَقَرَاءٌ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٨/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (٢٦-٢٥/٨)، وَفَقَّهُهُ أَنَّ مَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يَسْقُطُ عَنْهُمْ بِفَقْرِهِمْ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْقَائِلِ.

الحديث أخرجه أيضًا ابن ماجه، وصحَّح الحافظ إسناده، وهو عند أبي داود من رواية أحمد بن حنبل عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي نصره عن عمران بن حصين، وهذا إسناده صحيح (وفي الحديث) ودليل على أَنَّ الفقير لا يضمن أرض ما جناه ولا يضمن عاقلته أيضًا ذلك، قال البيهقي: إن كان المراد فيه الغلام المملوك فإجماع أهل العلم على أَنَّ جنابة العبد في رقبته، وقد حمله الخطابيُّ على أَنَّ الجاني كان حرًّا وكانت الجنابة خطأ وكانت عاقلته فقراء، فلم يجعل عليهم شيئًا لما لفقرهم وإما لأنهم لا يعقلون الجنابة الواقعة من العبد على العبد على فرض أَنَّ الجاني كان عبدًا، وقد يكون الجاني غلامًا حرًّا وكانت الجنابة عمدًا فلم يجعل أرضها على عاقلته وكان فقيرًا فلم يجعل في الحال عليه شيئًا أو رآه على عاقلته فوجدهم فقراء فلم يجعل عليهم شيئًا لفقرهم ولا عليه لكون جنابته في حكم الخطأ، هذا معنى كلام الخطابيِّ وقد ذهب أكثر العترة إلى أَنَّ جنابة الخطأ تلزم العاقلة وإن كانوا فقراء، قالوا: إذا شرعت لحقن دم الخاطيء فعمد الوجوب، وقال الثَّافعيُّ: لا تلزم الفقير، وقال أبو حنيفة: تلزم الفقير إذا كان له حرفة وعمل. وقد ذهب الثَّافعيُّ في أحد قوله إلى أَنَّ عمد الصَّغير في ماله وكذلك المجنون ولا يلزم العاقلة. وذهب العترة وأبو حنيفة والثَّافعيُّ في أحد قوله إلى أَنَّ عمد الصَّبيِّ والمجنون على عاقلتهما واستدلَّ لهم في «البحر» بما روي عن علي رضي الله عنه أَنَّهُ قال: لا عمد للصَّبيان والمجانين، قال: وهو توقيف أو اجتihad اشتهر ولم ينكر، ولا بدَّ من تأويل لفظ الغلام بما سلف لما تقدَّم من الإجماع، وسيأتي أيضًا حديث أَنَّ العاقلة لا تعقل جنابة العبد.

٣١١٠- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ «أَنَّهُ شَهِدَ حَبَّةَ الْوَدَّاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَجْنِي جَانٌ إِلَّا عَلَى

نَفْسِهِ، لَا يَجْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ، وَلَا مَوْلُودٌ عَلَى وَالِدِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٩٩/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٦٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٥٩) وَصَحَّحَهُ.

٣١١١- وَعَنْ الْخَشْخَاشِ الْغُسَبِيِّ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنٌ لِي، فَقَالَ: ابْنُكَ هَذَا؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٥/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٧١).

٣١١٢- وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ أَبِي حَتَّى أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُ بَرَامِيَهُ دَفَعَ جَنَاءً، وَقَالَ لِأَبِي: هَذَا ابْنُكَ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ، وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٥/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٥).

٣١١٣- وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي يَرْبُوعَ قَالَ: «أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَكَلِّمُ النَّاسَ، فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَؤُلَاءِ بَنُو فُلَانٍ الَّذِينَ قَتَلُوا فُلَانًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَجْنِي نَفْسٌ عَلَى نَفْسٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٤/٤) وَالنَّسَائِيُّ (٦٥/٨).

حديث عمرو بن الأحوص أخرجه أيضًا أبو داود، كما روى عنه ذلك صاحب التلخيص، ورجال إسناده ثقات إلا سليمان بن عمرو بن الأحوص وهو مقبول. وحديث الخشخاش أورده في التلخيص وسكت عنه، وله طرق رجال أسانيدنا ثقات، وروى نحوه الطبراني مرسلاً بإسناد رجاله ثقات. وحديث أبي رمثة أخرجه أيضًا النسائي والتِّرْمِذِيُّ وحسنه، وصحَّحه ابن خزيمة وابن الجارود والحاكم. قال الحافظ: وأخرج نحوه أحمد والنسائي من رواية ثعلبة بن زهدم، وللنسائي وابن ماجه وابن حبان من رواية طارق المخاربي. ولا ابن ماجه من رواية أسامة بن شريك انتهى.

وحديث ابن مسعود أخرجه أيضًا البيهقي ورجال الصَّحيح وحديث الرُّجل من بني يربوع، رجال أحمد رجال الصَّحيح. وأحاديث الباب يشهد بعضها لبعض ويقوي بعضها بعضًا. والثلاثة الأحاديث الأولى تدلُّ على أَنَّهُ لا يضمن الولد من جنابة أبيه شيئًا، ولا يضمن الوالد من جنابة ابنه شيئًا، أما

قوله: (وَبَرًّا زَوْجَهَا وَوَلَدَهَا) فيه دليل على أَنَّ الزَّوجَ والولد ليسا من العاقلة، وإليه ذهب مالكٌ والثَّافعيُّ، وذهب العترة إلى أَنَّ الولد من جملة العاقلة. وقد تقدَّم الكلام في ذلك.

٣١٠٨- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «أَنَّ غُلَامًا لَأَنَاسٍ فَقَرَاءٌ قَطَعَ أَذُنَ غُلَامٍ لَأَنَاسٍ أَغْنِيَاءَ فَأَتَى أَهْلَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا أَنَاسٌ فَقَرَاءٌ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٨/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (٢٦-٢٥/٨)، وَفَقَّهُهُ أَنَّ مَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يَسْقُطُ عَنْهُمْ بِفَقْرِهِمْ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْقَائِلِ.

الحديث أخرجه أيضًا ابن ماجه، وصحَّح الحافظ إسناده، وهو عند أبي داود من رواية أحمد بن حنبل عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي نصره عن عمران بن حصين، وهذا إسناده صحيح (وفي الحديث) ودليل على أَنَّ الفقير لا يضمن أرض ما جناه ولا يضمن عاقلته أيضًا ذلك، قال البيهقي: إن كان المراد فيه الغلام المملوك فإجماع أهل العلم على أَنَّ جنابة العبد في رقبته، وقد حمله الخطابيُّ على أَنَّ الجاني كان حرًّا وكانت الجنابة خطأ وكانت عاقلته فقراء، فلم يجعل عليهم شيئًا لما لفقرهم وإما لأنهم لا يعقلون الجنابة الواقعة من العبد على العبد على فرض أَنَّ الجاني كان عبدًا، وقد يكون الجاني غلامًا حرًّا وكانت الجنابة عمدًا فلم يجعل أرضها على عاقلته وكان فقيرًا فلم يجعل في الحال عليه شيئًا أو رآه على عاقلته فوجدهم فقراء فلم يجعل عليهم شيئًا لفقرهم ولا عليه لكون جنابته في حكم الخطأ، هذا معنى كلام الخطابيِّ وقد ذهب أكثر العترة إلى أَنَّ جنابة الخطأ تلزم العاقلة وإن كانوا فقراء، قالوا: إذا شرعت لحقن دم الخاطيء فعمد الوجوب، وقال الثَّافعيُّ: لا تلزم الفقير، وقال أبو حنيفة: تلزم الفقير إذا كان له حرفة وعمل. وقد ذهب الثَّافعيُّ في أحد قوله إلى أَنَّ عمد الصَّغير في ماله وكذلك المجنون ولا يلزم العاقلة. وذهب العترة وأبو حنيفة والثَّافعيُّ في أحد قوله إلى أَنَّ عمد الصَّبيِّ والمجنون على عاقلتهما واستدلَّ لهم في «البحر» بما روي عن علي رضي الله عنه أَنَّهُ قال: لا عمد للصَّبيان والمجانين، قال: وهو توقيف أو اجتihad اشتهر ولم ينكر، ولا بدَّ من تأويل لفظ الغلام بما سلف لما تقدَّم من الإجماع، وسيأتي أيضًا حديث أَنَّ العاقلة لا تعقل جنابة العبد.

٣١٠٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ «أَنَّهُ شَهِدَ حَبَّةَ الْوَدَّاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَجْنِي جَانٌ إِلَّا عَلَى

اسمه اختلاف كبير.

قوله: (رَذَخَ) بفتح الرَّاء وسكون الدَّال المهملة بعدها عينُ مهملة: وهو لطخ من زعفرانٍ أو دمٍ أو حنَّاءٍ أو طيبٍ أو غير ذلك. وهو هنا من حنَّاءٍ كما وقع مبيَّنًا في الرواية.

قوله: (بِجَرِيرَةٍ أَبِيهِ) بِجيمٍ فراءٍ ففتحَتِه فراءٍ فهاء تانيث. قال في القاموس: والجريرة: الذَّنْب والجناية.

٣١١٤- وَحَنَ عَمْرٌ قَال: الْعَمْدُ وَالْعَبْدُ وَالصَّلْحُ وَالْاعْتِرَافُ لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧٧/٣).

٣١١٥- وَحَكَى أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَقْلَةً.

٣١١٦- وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: «مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تُحْمِلُ شَيْئًا مِنْ دِيَةِ الْعَمْدِ إِلَّا أَنْ يُشَاءَ وَ»، رَوَاهُ عَنْهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٢/٨٦٥) وَعَلَى هَذَا وَأَمْثَالِهِ تُحْمَلُ الْعُمُومَاتُ الْمَذْكُورَةُ.

اثر عمر أخرجه أيضًا البيهقي، قال الحافظ: وهو منقطع، وفي إسناده عبد الملك بن حسين وهو ضعيف. قال البيهقي: والمحفوظ أنه عن عامرٍ والشَّعْبِيِّ من قوله. واثر ابن عباسٍ أخرجه أيضًا البيهقي، ولفظه: «لَا تُحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا صَلْحًا وَلَا اعْتِرَافًا وَلَا مَا جَنَى الْمُتَمَلِّكُ» وقول الزَّهْرِيِّ روى معناه البيهقي عن أبي الزناد عن الفقهاء من أهل المدينة. وفي الباب عن عبادة بن الصَّامِت عند الدَّارَقُطْنِيِّ والطَّبْرَانِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا تُجْعَلُوا عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْ دِيَةِ الْمُتَعَرِّفِ شَيْئًا» وفي إسناده مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ المصْلُوب وهو كَذَّابٌ وفيه أيضًا الحارث بن نيهان وهو منكر الحديث، وقد تمسَّك بما في الباب من قال: إِنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَعْقِلُ الْعَمْدَ وَلَا الْعَبْدَ وَلَا الصَّلْحَ وَلَا الاعْتِرَافَ. وقد اختلف في الجني عليه إذا كان عبداً، فذهب الحكم وخماد والعتره وأبو حنيفة والشَّافِعِيُّ في أحد قوليهِ إِلَى أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُ الْعَبْدَ كَالْحَرِّ وَذَهَبَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ إِلَى أَنَّهَا لَا تَحْمِلُهُ وَقَدْ أَجِيبَ عَنْ قَوْلِ عُمَرَ مَعَ كَوْنِهِ تَمَّا لَا يَحْتَجُّ بِهِ لَكُونُ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ لَا تَكُونُ حُجَّةً إِلَّا إِذَا أَجْمَعُوا أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَعْقِلُ الْجَنَايَةَ الْوَاقِعَةَ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ

ابن عَبَّاسٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بِلَفْظٍ: «وَلَا مَا جَنَى الْمُتَمَلِّكُ» (وَالْحَاصِلُ) أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَابِ مَا يَنْبَغِي لِإثبات الأحكام

الشَّرْعِيَّةِ بِمِثْلِهِ، فَالْمُتَوَجَّهُ الرَّجُوعُ إِلَى الْأَحَادِيثِ الْقَاضِيَةِ بِضَمَانِ الْعَاقِلَةِ مُطْلَقًا الْجَنَايَةَ الْخَطَأَ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا كَانَ عَمْدًا وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِ الْجَنَايَةِ الْوَاقِعَةَ عَلَى جِهَةِ الْعَمْدِ مِنْ

عَدَمِ ضَمَانِ الْوَلَدِ فَهُوَ مُخْصُوصٌ مِنْ ضَمَانِ الْعَاقِلَةِ بِمَا سَلَفَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ، وَأَمَّا الْأَبُ فَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ جَنَايَةَ ابْنِهِ كَمَا أَنَّ الْابْنَ لَا يَضْمَنُ جَنَايَةَ الْأَبِ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْابْنِ وَالْأَبِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَجَعَلَا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مُخَصَّصَةً لِعَمُومِ الْأَحَادِيثِ الْقَاضِيَةِ بِضَمَانِ الْعَاقِلَةِ عَلَى الْعَمُومِ فَلَا يَكُونُ الْأَبُ وَالْابْنُ مِنَ الْعَاقِلَةِ الَّتِي تَضْمَنُ الْجَنَايَةَ الْوَاقِعَةَ عَلَى جِهَةِ الْخَطَأِ. وَخَالَفَهُمَا فِي ذَلِكَ الْعَتَرَةُ كَمَا سَلَفَ، وَيُمْكِنُ اسْتِدْلَالُ هُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ قَاضِيَةٌ بِعَدَمِ ضَمَانِ الْابْنِ لَجَنَايَةِ الْأَبِ، وَالْأَبِ لَجَنَايَةِ الْابْنِ سِوَاءَ كَانَتْ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، فَتَكُونُ مُخَصَّصَةً بِالْأَحَادِيثِ الْقَاضِيَةِ بِضَمَانِ الْعَاقِلَةِ، وَهَذَا وَإِنْ سَلِمَ فَلَا يَتِمُّ بِاعْتِبَارِ الْابْنِ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ عَمُومِ الْعَاقِلَةِ بِمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ مِنْ «أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ دِيَةَ الْمُتَقَتِّلَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ وَبَرًّا زَوْجَهَا وَوَلَدَهَا» (وَالْحَاصِلُ) أَنَّهُ قَدْ تَعَارَضَ هُنَا عُمُومَانِ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الْقَاضِيَةَ بِضَمَانِ الْعَاقِلَةِ هِيَ أَعَمُّ مِنَ الْأَبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَقْرَابِ كَمَا سَلَفَ وَالْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةُ هِيَ أَعَمُّ مِنْ جَنَايَةِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ فِي جَنَايَةِ الْخَطَأِ وَالْقِسَامَةِ لَيْسَ مِنْ تَحْمِلِ عَقُوبَةِ الْجَنَايَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ النَّصْرَةِ وَالْمُعَاوَذَةِ فِيمَا بَيْنَ الْأَقْرَابِ فَلَا مَعَارَضَةَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَأَحَادِيثِ ضَمَانِ الْعَاقِلَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ دِيَةِ الْجَنِينِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي الْقَاتِلَةِ: أَذْ فِي الصَّبِيِّ غُرَّةٌ» وَجَعَلَهُ الْمَصْنُفُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْأَبَ مِنَ الْعَاقِلَةِ كَمَا سَلَفَ وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَحَدِيثُ الرَّجُلِ الَّذِي مِنْ بَنِي يَرْبُوعٍ فَهُمَا يَدْلَانِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوَاقِدُ أَحَدٌ بِذَنْبِ أَحَدٍ فِي عَقُوبَةٍ وَلَا ضَمَانٍ وَلَكِنَّهُمَا مُخَصَّصَانِ بِأَحَادِيثِ ضَمَانِ الْعَاقِلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِأَنَّهُمَا أَعَمُّ مُطْلَقًا كَمَا خَصَّصَ بِهَا عَمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ ضَمَانِ الْعَاقِلَةِ لَجَنَايَةِ الْخَطَأِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ عَلَى مَا حَكَاهُ صَاحِبُ الْفَتْحِ، وَقَدْ حَلَّ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ عَلَى جَنَايَةِ الْعَمْدِ كَمَا سَيَأْتِي.

قوله: (وَعَنِ الْخُشْخَاشِ) بِخاءٍ معجمتين مفتوحتين وشيين معجمتين الأولى ساكنة.

قوله: (عَنِ أَبِي رِفْعَةَ) بِكسر الرَّاء المهملة وبعدها ميمٌ ساكنةٌ وئاءٌ مثلثةٌ وتاءٌ تانيثٌ واسمه رفاعَةُ بْنُ يَرْبُوعٍ يَفْتَحُ التَّحْتِيَّةَ بَعْدَهَا مِثْلَتُهُ سَاكِنَةٌ ثُمَّ رَاءٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ ثُمَّ يَاءٌ النَّسْبَةِ، وَفِي

الرَّجُلَ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْعَتَرَةُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، وَذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ إِلَى أَنَّ جَنَايَةَ الْعَمْدِ عَلَى نَفْسِ الْجَانِي مَضْمُونَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْخَطَأِ مُؤَجَّلَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ الْأَجْلِ، فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّ الْأَجَلَ ثَلَاثُ سِنِينَ. وَقَالَ رِبِيعَةُ: إِلَى خَمْسٍ، وَحَكَى فِي «الْبَحْرِ» عَنْ بَعْضِ النَّاسِ بَعْدَ حِكَايَتِهِ لِلْإِجْمَاعِ السَّابِقِ أَنَّهُ تَكُونُ حَالَةً إِذْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ ﷺ تَأْجِيلُهَا قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: قُلْنَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَضَى بِالذِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَقَالَ عُمَرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَلَمْ يَنْكُرَا. انْتَهَى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَخْتَصَرِ: لَا أَعْلَمُ مَخَالَفًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالذِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ قَالَ الرَّافِعِيُّ: تَكَلَّمَ أَصْحَابُنَا فِي وَرُودِ الْخَبَرِ بِذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: وَرَدَ وَنُسِبَ إِلَى رِوَايَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِالذِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَأَمَّا التَّأْجِيلُ فَلَمْ يَرِدْ بِهِ الْخَبَرُ وَأَخَذَ ذَلِكَ مِنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ لَا نَعْرِفُهُ أَصْلًا مِنْ كِتَابِهِ وَلَا سَنَّهُ، وَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فَقَالَ: لَا نَعْرِفُ فِيهِ شَيْئًا، فَقِيلَ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي الشَّافِعِيَّ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَدَنِيِّ فَإِنَّهُ كَانَ حَسَنَ الظَّنِّ بِهِ، يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّ مَنْ عَرَفَ حُجَّةَ عَلِيٍّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ. وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لُحَيْعَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: مِنَ السَّنَةِ أَنْ تَنْجِمَ الذِّيَّةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ. وَقَدْ وَافَقَ الشَّافِعِيَّ عَلَى نَقْلِ الْإِجْمَاعِ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، فَحَكَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْإِجْمَاعَ. وَقَدْ رَوَى التَّأْجِيلُ ثَلَاثُ سِنِينَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقُ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ عُمَرَ وَهُوَ مُنْقَطِعٌ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عَنْهُ وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَيْضًا عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: «إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَعَلَ الذِّيَّةَ الْكَامِلَةَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَجَعَلَ يَنْصَفُ الذِّيَّةَ فِي سَتَيْنِ، وَمَا دُونَ النِّصْفِ فِي سَنَةٍ» وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ التَّأْجِيلَ الْمَذْكُورَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَهُوَ مُنْقَطِعٌ وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لُحَيْعَةَ.

النَّبِيِّ ﷺ فَجُلِدَ الْحَدَّ، ثُمَّ أَخْبِرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٣٨).

٣١٢٢- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ وَلَمْ يَذْكُرْ جُلْدًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٩٢).

حديث جابر بن عبد الله سكت عنه أبو داود والمنذري، وقد قدّمنا في أول الكتاب أنّ ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به، وقد أخرجه أبو داود عنه من طريقين، ورجال إسناده رجال الصحيح، وأخرجه أيضاً النسائي. وحديث جابر بن سمرة أخرجه أيضاً البيهقي وأورده الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه، وقد أخرجه أيضاً البراء، قال في مجمع الزوائد: في إسناده صفوان بن المغلس لم أعرفه وبقيّة إسناده ثقات، وحديثه أصله في الصحيح وسياقه.

قوله: (كتاب الحدود) الحد لغة المنع، ومنه سمي البواب حداً، وسميت عقوبات المعاصي حدوداً لأنها تمنع المعاصي من العود إلى تلك المعصية التي حد لأجلها في الغالب. وأصل الحد الشيء الحاجز بين الشيئين، ويقال على ما ميز الشيء من غيره ومنه حدود الدار والأرض، ويطلق الحد أيضاً على نفس المعصية ومنه ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾، وفي الشرع عقوبة مقدرة لأجل حق الله فيخرج التعزير لعدم تقديره والقصاص لأنّه حق لأدمي.

قوله: (أنشدك الله) بفتح الهمزة وسكون النون وضّم المعجمة أي اذكرك الله.

قوله: (إلا قضيت لي بكتاب الله) أي لا أسالك إلا القضاء بكتاب الله فالفعل مؤول بالمصدر للضرورة، أو بتقدير حرف المصدر فيكون الاستثناء مفرغاً، والمراد بكتاب الله ما حكم به الله على عباده سواء كان من القرآن أو على لسان الرسول ﷺ. وقيل: المراد به القرآن فقط.

قوله: (وهو أفقه منه) لعل الراوي عرف ذلك قبل الواقعة، أو استدل بما وقع منه في هذه القضية على أنه أفقه من صاحبه. قوله: (قال إن ابني... إلخ) القاتل هو الآخر الذي وصفه الراوي بأنه أفقه كما يشعر بذلك السياق. وقال الكرماني: إن القاتل هو الأول، ويدل على ذلك ما وقع في كتاب الصلح من صحيح البخاري بلفظ: «فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي» بعد قوله في الحديث: «جَاءَ أَعْرَابِي» قال الحافظ: والمحموظ ما في سائر الطرق.

كِتَابُ الْحُدُودِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي رَجْمِ الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَجُلْدِ الْبَكْرِ وَتَغْرِيبِهِ

٣١١٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّهُمَا قَالَا: «إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُنْشِدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَافْلَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْ قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَرَأَيْتُ بِأَمْرَائِهِ وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَأَقْبَضْتُ مِنْهُ بِجَافَةِ شَاةٍ وَلَيْدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّيْلِ نَفْسِي بَيْنَهُ لَا أَفْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْعَسَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَعْدُ يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا قَالَ: فَعَدَّاهَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤/ ١١٥-١١٦) (خ: ٦٨٥٩) (م: ١٦٩٧ و ١٦٩٨) (د: ٤٤٤٥) (ت: ١٤٣٣) (ن: ٨/ ٢٤١-٢٤٠) (هـ: ٢٥٤٩).

قَالَ مَالِكٌ: الْعَسِيفُ: الْأَجِيرُ، وَتَحْتَاجُ بِهِ مَنْ يُنْبِتُ الزَّيْتَا بِالْإِقْرَابِ مَرَّةً وَمَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى الرَّجْمِ.

٣١١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى لِمَنْ زَنَى وَلَمْ يُحْصَنْ بِنَفْسِي عَامٍ، وَإِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَيْهِ (حم: ٢/ ٤٥٣) (خ: ٦٨٣٣).

٣١١٩- وَعَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجِمَ الْمَرْأَةُ هَرَبَهَا يَوْمَ الْخَيْبِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: جُلِدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٩٣/ ١) وَالْبُخَارِيُّ (٦٨١٢).

٣١٢٠- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذُوا عَنِّي خُلُودًا عَنِّي، فَذَجَلَّ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالنَّيْبُ بِالنَّبِيِّ جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٥/ ٣١٣) (م: ١٦٩٠) (١٢) (د: ٤٤١٥) (ت: ١٤٣٤) إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٣١٢١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَمَرَ بِهِ

قوله: (عَسِيفًا عَلَى هَذَا) بفتح العين المهملة وكسر السين المهملة أيضًا وتحتية وفاء كالأجير وزنًا ومعنى، وقد وقع تفسيره بذلك في صحيح البخاري مدرجًا كما أشار إليه المصنف، ووقع في رواية للنسائي بلفظ: «كَانَ ابْنِي أَجِيرًا لَا مُرَافِقَ» ويطلق العسيف على السائل والعبد والخادم، والعسيف في أصل اللغة الجور، وسُمي الجور بذلك لأن المستاجر يعسفه على العهل: أي يجوز عليه ومعنى قوله «عَلَى هَذَا» عند هذا.

قوله: (وَأَنِّي أَخْبِرْتُ) على البناء للمجهول.

قوله: (جُلْدٌ مِائَةٌ) بالإضافة في رواية الأكثرين، وقرئ بتنوين جلد ونصب مائة، قال الحافظ: ولم يثبت رواية.

قوله: (وَالْغَنَمُ رَدٌّ) أي مردود، وقد استدل بذلك على عدم حل الأموال المأخوذة في الصلح مع عدم طيبة النفس.

قوله: (وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدٌ مِائَةٌ) حكمه بالجلد من دون سؤال عن الإحصان يشعر بأنه عالم بذلك من قبل. ووقع في رواية بلفظ: «وَأَبْنِي لَمْ يَخْصَن».

قوله: (يَا أَيُّسَ) بضم الهمزة بعدها نون ثم تحتية ثم سين مهملة مصغرة. قال ابن عبد البر هو ابن الضحّاك الأسلمي. وقيل: ابن مرشد. وقال ابن السكن في كتاب الصحابة: لم أدر من هو ولا ذكر إلا في هذا الحديث، وغلط بعضهم فقال: إنه أنس بن مالك وليس الأمر كذلك فإن أنس بن مالك أنصاري وهذا أسلمي كما وقع التصريح بذلك في حديث الباب.

قوله: (فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُمُهَا) فيه دليل لمن قال إنه يكفي الإقرار مرة واحدة، وسيأتي الخلاف في ذلك وبيان ما هو الحق. وقد استشكل بعثه ﷺ إلى المرأة مع أمره لمن اتى الفاحشة الستر وأجيب بأن بعثه ﷺ إليها لم يكن لأجل إثبات الحد عليها بل لأنها لما قذفت بالزنا بعث إليها لتكرر فتطالب بحد القذف أو تفر بالزنا فيسقط حد القذف.

قوله: (فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ) في رواية الأكثرين فاعترفت فرجها. وفي رواية مختصرة: «فَعَدَا عَلَيْهَا فَرَجَمُهَا». وفي رواية: «وَأَمَّا امْرَأَةٌ هَذَا فَرَجَمُ» والرواية المذكورة في الباب أم من سائر الروايات لإشعارها بأن أنيسًا أعاد جوابها على رسول الله ﷺ فأمر بها فرجها. قال الحافظ: والذي يظهر أن أنيسًا لما اعترفت أعلم النبي ﷺ بمبالغة في الاستبابت مع كونه كان علّق له رجها على اعترافها، ولكنه لا بدّ من أن يقال: إن أنيسًا أعلم

قوله: (يَبْقَى عَامٌ) في هذا الحديث. وفي حديث أبي هريرة المذكور قبله وفي حديث عبادة بن الصّامت المذكور بعده دليل على ثبوت التّغريب ووجوبه على من كان غير محصن. وقد ادّعى محمد بن نصر في كتاب الإجماع الاتفاق على نفي الزّاني البكر إلا عن الكوفيّين. وقال ابن المنذر: «أَقْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِصَّةِ الْعِيسَى أَنَّهُ يَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ عَلَيْهِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ» وهو الميّن لكتاب الله تعالى وخطب عمر بذلك على رهوس المنابر، وعمل به الخلفاء الراشدون ولم ينكره أحد فكان إجماعًا. وقد حكى القول بذلك صاحب البحر عن الخلفاء الأربعة وزيد بن عليّ والصّادق وابن أبي ليلى والثوري ومالك والثّافعي وأحمد وإسحاق والإمام يحيى وأحمد قولي النّاصر وحكي عن القاسميّ وأبي حنيفة وحماد أنّ التّغريب والخبس غير واجبين، واستدلّ لهم بقوله إذ لم يذكر في آية الجلد، وبقوله ﷺ: «إِذَا زُنْتُ أُمَّةٌ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا» الحديث وهذا الاستدلال من الغرائب، فإنّ عدم ذكر التّغريب في آية الجلد لا يدلّ على مطلق العدم وقد ذكر التّغريب في الأحاديث الصّحيحة الثّابتة باتّفاق أهل العلم بالحديث من طريق جماعة من الصّحابة بعضها ذكره المصنّف في الباب وبعضها لم يذكر وليس بين هذا الذّكر وبين عدمه في الآية منافاة، وما أشبه هذا الاستدلال بما استدلّ به الخوارج على عدم ثبوت رجم المحصن فقالوا: لأنّه لم يذكر في كتاب الله وأغرب من هذا استدلاله بعدم ذكر التّغريب في قوله: «إِذَا زُنْتُ أُمَّةٌ أَحَدُكُمْ» (والخّاصّ) أنّ أحاديث التّغريب قد جاوزت حدّ الشّهرة المعترية عند الحنفية فيما ورد من السنّة زائدًا على القرآن فليس لهم معذرة عنها بذلك وقد عملوا بما هو دونها بمراحل كحديث نقض الوضوء بالحققة، وحديث جواز الوضوء بالتّبيذ وهما زيادة على ما في القرآن، وليست هذه الزّيادة بما يخرج بها المزيد عليه عن أن يكون مجزئًا حتّى تتّجه دعوى النّسخ

وقد أجاب صاحب البحر عن أحاديث التَّغْرِيب بأنه عقوبة لا حدٌ ويحاج عن ذلك القول بموجه، فإنَّ الحدود كلها عقوباتٌ والنزاع في ثبوته لا في مجرد التسمية، وأما الاستدلال بحديث سهل بن سعد عند أبي داود «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَكْرَ بْنِ لَيْثٍ أَقْرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَكَانَ بَكْرًا فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً وَسَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذْ كَذَبْتُهُ فَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ فَجَلَدَهُ حَدَّ الْغَرِيبَةِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً» قالوا: ولو كان التَّغْرِيب واجبًا لما أحلَّ به النبي ﷺ - فيجانب عنه باحتمال أن يكون ذلك قبل مشروعية التَّغْرِيب، غاية الأمر احتمال تقدمه وتأخره على أحاديث التَّغْرِيب، والمتوجه عند ذلك المصير إلى الزيادة التي تقع منافية للمزيد، ولا يصلح ذلك للصَّرف عن الوجوب إلا على فرض تأخره ولم يعلم، وهكذا يقال في حديث: «إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَخَذَكُمُ» المتقدم وبه يندفع ما قاله الطَّحاوي من أنه ناسخٌ للتَّغْرِيب معلنًا ذلك بأنه إذا سقط عن الأمة سقط عن الحرَّة لأنها في معناها، قال: ويتأكد ذلك بأحاديث «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» وقد تقدَّمت. قال: وإذا انتفى عن النساء انتفى عن الرجال قال: وهو مبنيٌّ على أنَّ العموم إذا خصَّ سقط الاستدلال به وهو مذهبٌ ضعيفٌ انتهى.

وغاية الأمر أنا لو سلَّمنا تأخر حديث الأمة عن أحاديث التَّغْرِيب كان معظم ما يستفاد منه أنَّ التَّغْرِيب في حقِّ الإماء ليس بواجبٍ ولا يلزم ثبوت مثل ذلك في حقِّ غيرها، أو يقال: إنَّ حديث الأمة المذكور مخصَّصٌ للعموم أحاديث التَّغْرِيب مطلقًا على ما هو الحقُّ من أنه يبنى العامُّ على الخاصِّ تقدَّم أو تأخر أو قارن، ولكنَّ ذلك التخصيص باعتبار عدم الوجوب في الخاصِّ لا باعتبار عدم الثبوت مطلقًا فإنَّ مجرد التَّرك لا يفيد مثل ذلك، وظاهر أحاديث التَّغْرِيب أنه ثابت في الذَّكر والأنثى وإليه ذهب الشَّافعيُّ وقال مالكٌ والأوزاعيُّ: لا تغريب على المرأة لأنها عورةٌ وهو مروى عن أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه، وظاهرها أيضًا أنه لا فرق بين الحرِّ والعبد، وإليه ذهب الثَّوريُّ وداود والطَّبريُّ والشَّافعيُّ في قول له والإمام يحيى ويؤيده قوله تعالى: «فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ»، وقد ذهب بعضهم إلى أنه ينصف في حقِّ الأمة والعبد قياسًا على الحدِّ وهو قياسٌ صحيحٌ وفي قولٍ للشَّافعيُّ أنه لا ينصف فيهما وذهب مالكٌ وأحمد بن حنبلٍ وإسحاق والشَّافعيُّ في قولٍ له وهو مروى عن الحسن إلى أنه لا تغريب للزَّرق. واستدلوا بحديث: «إِذَا زَنَتْ

أُمَةٌ أَخَذَكُمُ» المتقدم، وقد تقدَّم الجواب عن ذلك وسيأتي الحديث أيضًا في باب السِّدِّ يقيم الحدَّ على رقيقه وظاهر الأحاديث المذكورة في الباب أنَّ التَّغْرِيب هو نفي الزَّاني عن محلِّ سنَّة، وإليه ذهب مالكٌ والشَّافعيُّ وغيرهما ممَّن تقدَّم ذكره والتَّغْرِيب يصدق بما يطلق عليه اسم الغربة شرعًا، فلا بدَّ من إخراج الزَّاني عن المحلِّ الَّذي لا يصدق عليه اسم الغربة فيه، قيل وأقلُّه مسافة قصرٍ. وحكي في «البحر» عن عليٍّ وزيد بن عليٍّ والصَّادق والناصر في أحد قوله أنَّ التَّغْرِيب هو حبس سنة. وأجاب عنه بأنه مخالفٌ لوضع التَّغْرِيب وتعقبه صاحب ضوء النهار بأنَّ مخالفة الوضع لا تنافي التَّجَوُّز، وهما مشتركان في فقد الأُنس، قال: ومنه: «بِذَلِكَ الَّذينُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا» وجعل قرينة المجاز حديث النَّهي عن سفر المرأة مع غير محرم. ويحاج عن هذا التَّعَقُّبُ بأنَّ الواجب حمل الأحكام الشرعية على ما هي حقيقة في لسان الشارع ولا يعدل عن ذلك إلى المجاز إلا للملجئ ولا ملجئ هنا فإنَّ التَّغْرِيب المذكور في الأحاديث شرعًا هو إخراج الزَّاني عن موضع إقامته بحيث يعدُّ غريبًا، والمحبوس في وطنه لا يصدق عليه ذلك الاسم وهذا المعنى هو المعروف عند الصَّحابة الَّذين هم أعراف بمقاصد الشارع فقد غرَّب عمر من المدينة إلى الشام، وغرَّب عثمان إلى مصر، وغرَّب ابن عمر أمته إلى فُكِّ وأما النَّهي عن سفر المرأة فلا يصلح جعله قرينةً على أنَّ المراد بالتَّغْرِيب هو الحبس أما أولًا: فلأنَّ النَّهي مقيَّد بعدم المحرم وأما ثانيًا: فلأنَّ عامُّ مخصَّصٌ بأحاديث التَّغْرِيب، وأما ثالثًا: فلأنَّ أمر التَّغْرِيب إلى الإمام لا إلى المحدود، ونهي المرأة عن السَّفر إذا كانت مختارة له، وأما مع الإكراه من الإمام فلا نهي يتعلَّق بها.

قوله: «جَلَدَتْهَا بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَزَجَعَتْهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» في هذا الحديث وكذلك في حديث عبادة المذكور بعده. وحديث جابر بن عبد الله دليلٌ على أنه يجمع للمحصن بين الجلد والرَّجم. أما الرَّجم فهو جمعٌ عليه وحكي في «البحر» عن الخوارج أنه غير واجبٍ، وكذلك حكاه عنهم أيضًا ابن العربي، وحكاه أيضًا عن بعض المعتزلة كالنَّظام وأصحابه ولا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن، وهذا باطلٌ، فإنه قد ثبت بالسَّنَّة المتواترة المجمع عليها وأيضًا هو ثابت بنصِّ القرآن لحديث عمر عند الجماعة «أَنَّهُ قَالَ: كَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آيَةُ الرَّجْمِ فَفَرَّانَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، وَرَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَزَجَعْنَا بِسُنَّةِ»

ونسخ التلاوة لا يستلزم نسخ الحكم كما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس. وقد أخرج أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بن سهل عن خالته المعجماء: «إِنْ فِيمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا رُتِبَا فَاَرْجُمُوهُمَا أَلْتَبَةً بِمَا قَصَبَا مِنَ اللَّذَّةِ». وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي بن كعب بلفظ: «كَانَتْ سُورَةُ الْأَحْزَابِ تُوَاذِي سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَكَانَ فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ الْحَدِيثُ، وَأَمَّا الْجِلْد فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى إِيحَابِهِ عَلَى الْمُحْصَنِ مَعَ الرَّجْمِ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْعَتَرَةُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ تَمَسَّكَ بِمَا سَلَفَ. وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالْحَنَفِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِلْدُ الْمُحْصَنُ بَلْ يَرْجَمُ فَقَطْ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَتَمَسَّكَوا بِحَدِيثِ سَمُرَةَ فِي أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَجِلْدَ مَاعِزًا بَلْ اقْتَصَرَ عَلَى رَجْمِهِ، قَالُوا: وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ أَحَادِيثِ الْجِلْدِ فَيَكُونُ نَاسِخًا لِحَدِيثِ عِبَادَةِ بَنِ الصَّامِتِ الْمَذْكُورِ وَيَجِبُ مَنَعُ التَّأَخُّرِ الْمُدَّعَى فَلَا يَصْلَحُ تَرْكُ جِلْدِ مَاعِزٍ لِلنَّسْخِ لِأَنَّهُ فَرَعُ التَّأَخُّرِ وَلَمْ يَثْبُتْ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَمَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ تَأَخُّرِهِ لَا يَكُونُ ذَلِكَ تَرْكًا مَقْتَضِيًا لِإِبْطَالِ الْجِلْدِ الَّذِي أَثْبَتَهُ الْقُرْآنُ عَلَى كُلِّ مَنْ زَنَى، وَلَا رَبُّهُ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْمُحْصَنِ أَنَّهُ زَانٍ فَكَيْفَ إِذَا انْتَضَمَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْجِلْدِ وَالرَّجْمِ لِلْمُحْصَنِ كَحَدِيثِ عِبَادَةِ الْمَذْكُورِ وَلَا سِيَّمَا وَهُوَ ﷺ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ وَالتَّعْلِيمِ لِأَحْكَامِ الشَّرْعِ عَلَى الْعُمَمِ بَعْدَ أَنْ أَمَرَ النَّاسَ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ بِأَخْذِ ذَلِكَ الْحُكْمِ عَنْهُ فَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي» فَلَا يَصَحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِعَدَمِ نَصِّ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ بِسُكُوتِهِ ﷺ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ أَوْ عَدَمِ بَيَانِهِ لِذَلِكَ أَوْ إِهْمَالِهِ لِلْأَمْرِ بِهِ، وَغَايَةُ مَا فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَذِكْرِ جِلْدِهِ ﷺ مَاعِزٍ وَبِجَرْدِ هَذَا لَا يَتَهَيَّضُ لِمَعَارَضَةِ مَا هُوَ فِي رَتْبِهِ فَكَيْفَ بِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ أَوَّلُ مِنَ النَّاقِي، وَلَا سِيَّمَا كَوْنُ الْمَقَامِ تَمَّا يَجُوزُ فِيهِ أَنَّ الرَّاويَ تَرَكَ ذِكْرَ الْجِلْدِ لَكُونِهِ مَعْلُومًا مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، وَكَيْفَ يَلِيقُ بِعَالِمٍ أَنْ يَذْمِيَ نَسْخَ الْحُكْمِ الثَّابِتِ كِتَابًا وَسَنَةً بِمَجْرَدِ تَرْكِ الرَّاويَ لِذَلِكَ الْحُكْمِ فِي قَضِيَّةٍ عَيْنٍ لَا عُمُومَ لَهَا، وَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ بَعْدَةَ مِنَ السَّنَتَيْنِ لَمَّا جُمِعَ لِنَلْكِ الْمَرَاةِ بَيْنَ الرَّجْمِ وَالْجِلْدِ: «جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَعْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» فَكَيْفَ يَخْفَى عَلَى مِثْلِهِ النَّاسِخُ وَعَلَى مَنْ بَحْضَرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ الْأَكْبَارِ؟. (وَبِالْجُمْلَةِ) إِنَّا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ ﷺ

أمر بترك جلد ماعز وصح لنا ذلك لكان على فرض تقدّمه منسوخاً، وعلى فرض التباس المتقدّم بالتأخّر مرجوحاً، ويتعيّن تأويله بما يحتمله من وجوه التّأويل، وعلى فرض تأخّره غايّة ما فيه أنّه يدلّ على أنّ الجلد لمن استحقّ الرّجْم غير واجِبٍ لا غير جائز، ولكن أين الدّليل على التّأخّر قال ابن المنذر: عارض بعضهم الشّافعيّ فقال: الجلد ثابتٌ على البكر بكتاب الله، والرّجْم ثابتٌ بسنّة رسول الله كما قال أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة، وعمل به أمير المؤمنين عليّ ووافقه أبيّ وليس في قصّة ماعز ومن ذكر معه تصريحٌ بسقوط الجلد عن المرجوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه وكونه الأفضل انتهى. قد استدللّ الجمهور أيضاً بعدم ذكر الجلد في رجم الغامديّة وغيرها، قالوا: وعدم ذكره يدلّ على عدم وقوعه، وعدم وقوعه يدلّ على عدم وجوبه ويجاب بمنع كون عدم الذّكر يدلّ على عدم الوقوع، لم لا يقال: إنّ عدم الذّكر لقيام أدلّة الكتاب والسّنّة القاضية بالجلد. وإيضاً عدم الذّكر لا يعارض صرائح الأدلّة القاضية بالإثبات، وعدم العلم ليس علماً بالعدم، ومن علم حجّةً على من لم يعلم.

بَابُ رَجْمِ الْمُحْصَنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَأَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْإِحْصَانِ

٣١٢٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ «الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ وَأَمْرَاةٍ مِنْهُمْ قَدْ رُتِبَا، فَقَالَ: مَا تَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ؟ فَقَالُوا: نُسَخُمْ وَجُوهُهُمَا وَيُعْزَنَانِ، قَالَ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَأَتْلَوْهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، فَجَاءُوا بِالتَّوْرَةِ وَجَاءُوا بِقَارِيٍّ لَهُمْ فَقَرَأَ حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ تَلُوحُ، فَقَالَ أَوْ قَالُوا: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ وَلَكِنَّا كُنَّا نَكْتَاكُمُ يَتَنَّا، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَمَا، قَالَ: رَأَيْتُهُ يَجُنُّ عَلَيْهِمَا يَقِيهَا الْحِجَارَةَ بِنَفْسِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٧٥٤٣) (م: ١٦٩٩) (٢٦).

وفي رواية أحمد (٥/٢) بِقَارٍ لَهُمْ أَغْوَرُ يُقَالُ لَهُ ابْنُ صُورِيَا. ٣١٢٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَأَمْرَاةً». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٢١) وَمُسْلِمٌ (١٧٠١).

٣١٢٥- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

التسويد، (وأحاديث الباب) تدل على أن حد الزنا يقام على الكافر كما يقام على المسلم. وقد حكى صاحب البحر الإجماع على أنه يجلد الحربي، وأما الرّجم فذهب الشافعي وأبو يوسف والقاسمية إلى أنه يرحم المحصن من الكفار. وذهب أبو حنيفة ومحمد وزيد بن علي والنّاصر والإمام يحيى إلى أنه يجلد ولا يرحم. قال الإمام يحيى: والذّمي كالحربي في الخلاف. وقال مالك: لا حدّ عليه وأما الحربي المستامن فذهب العترة والشافعي وأبو يوسف إلى أنه يحدّ وذهب مالك وأبو حنيفة ومحمد إلى أنه لا يحدّ. وقد بالغ ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرّجم هو الإسلام. وتعقب بأنّ الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك ومن جملة من قال: بأنّ الإسلام شرط ربيعة شيخ مالك وبعض الشافعية (وأحاديث الباب) تدل على أنه يحدّ الذّمي كما يحدّ المسلم. والحربي والمستامن يلحقان بالذّمي بجامع الكفر. وقد أجاب من اشترط الإسلام عن أحاديث الباب بأنه ﷺ إنما أمضى حكم التّوراة على أهلها ولم يحكم عليهم بحكم الإسلام، وقد كان ذلك عند المدينة وكان إذ ذاك مأمورًا باتباع حكم التّوراة ثم نسخ ذلك الحكم بقوله تعالى: ﴿وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ﴾، ولا يخفى ما في هذا الجواب من التّعسف، ونصب مثله في مقابلة أحاديث الباب من الغرائب، وكونه ﷺ فعل ذلك عند مقدمه المدينة لا ينافي ثبوت الشرعية، فإنّ هذا حكم شرعه الله لأهل الكتاب وقرّره رسول الله ﷺ ولا طريق لنا إلى ثبوت الأحكام التي توافق أحكام الإسلام إلا بمثل هذه الطّريق، ولم يتعقب ذلك في شرعنا ما يطله، ولا سيما وهو مأمور بأن يحكم بينهم بما أنزل الله ومنهني عن اتباع أهوائهم كما صرح بذلك القرآن. وقد أتوه ﷺ يسألونه عن الحكم ولم يأتوه ليعرفهم شرعهم فحكم بينهم بشرعه وثبهم على أن ذلك ثابت في شرعهم كثبوته في شرعه، ولا يجوز أن يقال: إنه حكم بينهم بشرعهم مع مخالفته لشرعه لأنّ الحكم منه عليهم بما هو منسوخ عنه لا يجوز على مثله وإنما أراد بقوله: فلّاني أحكم بينكم بالتّوراة. كما وقع في رواية من حديث أبي هريرة إلزامهم الحجة وأما الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ﴾، فغاية ما فيه أن الله شرع هذا الحكم بالنسبة إلى نساء المسلمين، وهو مخرّج على الغالب كما في الخطابات الخاصة بالمؤمنين والمسلمين مع أنّ كثيرًا منها يستوي فيه الكافر والمسلم

يهوديّ مُحْتَمٍ مُجْلُودٌ فَدَعَاهُمْ فَقَالَ: أَمَكِّدَا تَجِدُونِ حَدَّ الزَّانَا فِي كِتَابِكُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ، فَقَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللّٰهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟ قَالَ: لَا، وَلَسَوْلا أَنْتَ نَشُدَّنِي بِهَذَا لَمْ أَخْبِرْكَ بِحَدِّ الرَّجْمِ، وَلَكِنْ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا وَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرْكَنَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقْمَنَّا عَلَيْهِ الْحَدَّ، فَقُلْنَا: تَعَالَوْا فَلْتَجْتَمِعْ عَلَى شَيْءٍ نُقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالضَّعِيفِ فَجَعَلْنَا التَّحْمِيمَ وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾، يَقُولُونَ: اتَّقُوا مُحَمَّدًا فَلَمَّا أَمَرْتُمْ بِالتَّحْمِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَتَاكُمْ بِالرَّجْمِ فَاحْذَرُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، قَالَ: هِيَ فِي الْكُفَّارِ كُلِّهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٦/٤) وَمُسْلِمٌ (١٧٠٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٤٨).

قوله: (تُسَخَّمُ) بسين مهملة ثم خاء معجمة، قال في القاموس: السّخم: محرّكة السّواد، والأسخم الأسود، ثم قال: وقد تسخّم عليه وسخّم ب صدره تسخيمًا أغضب وجهه سوده.

قوله: (وَيُخْزِيَانِ) بالخاء والزاي المعجمتين أي يفضحان ويشهران. قال في القاموس خزّي كرضي خزيا بالكسر وقع في بليّة وشهرة فذلّ بذلك وأخزاه الله: فضحه.

قوله: (فَإِذَا هِيَ تَلُوحُ) يعني آية الرّجم.

قوله: (فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يُجَنُّ) بفتح أوله وسكون الجيم وفتح النون بعدها همزة أي ينحني. قال في القاموس: جنا عليه كجعل وفرح جنودًا وجنأ: أكب كاجنأ وجانأ ونجانأ وكفرح: أشرف كاهله على صدره فهو أجنا، واجنأ بالضّم: الترس لا حديد فيه انتهى. وفي هذه اللفظة روايات كثيرة هذه أصحّها على ما ذكره صاحب المشارك.

قوله: (رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ) هو ماعز بن مالك الأسلمي.

قوله: (وَأَمْرًا هِيَ الْجُبْنِيَّةُ) ويقال لها: الغامدية.

قوله: (مُحْتَمٍ) بضمّ الميم الأولى وفتح الحاء المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة اسم مفعول أي مسود الوجه، والتّحميم:

فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ فَرَجَمْنَاهُ بِالْمِصْلَى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ فَأَذْرَكَنَا بِالْحَدِّ فَرَجَمْنَاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٥٣/٢) (خ: ٦٨١٥ و ٦٨١٦) (م: ١٦٩١) (١٦).

وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْصَانَ يُثْبِتُ بِالْإِفْرَارِ مَرَّةً، وَأَنَّ الْجَوَابَ بِتَعَمُّ إِفْرَارٍ.

٣١٢٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَفْرَةَ قَالَ: «رَأَيْتُ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ جِيءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَجُلٌ قَصِيرٌ أَخْضَلُ لَيْسَ عَلَيْهِ رَدَاءٌ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَنَّهُ ذُنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَلَكُمْ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ إِنَّهُ قَدْ ذُنِيَ الْآخِرُ فَرَجَمَهُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٢٢)، وَلَا حُدُودَ (٩١/٥): «أَنَّ مَاعِزًا جَاءَ فَأَقْرَعَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ».

٣١٢٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ، قَالَ: نَعَمْ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٥/١) وَمُسْلِمٌ (١٦٩٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٢٥ و ٤٤٢٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٢٧) وَصَحَّحَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاعْتَرَفَ بِالزُّنَا مَرَّتَيْنِ فَعَزَّاهُ، ثُمَّ جَاءَ فَاعْتَرَفَ بِالزُّنَا مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ: شَهِدْتُ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٢٥ و ٤٤٢٦).

٣١٢٩- وَعَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ قَالَ: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَالِسًا فَجَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ فَاعْتَرَفَ عِنْدَهُ مَرَّةً فَعَزَّاهُ، ثُمَّ جَاءَ فَاعْتَرَفَ عِنْدَهُ الثَّانِيَةَ فَعَزَّاهُ، ثُمَّ جَاءَ فَاعْتَرَفَ عِنْدَهُ الثَّلَاثَةَ فَعَزَّاهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ إِنْ اعْتَرَفْتَ الرَّابِعَةَ رَجَمَكَ، قَالَ: فَاعْتَرَفَ الرَّابِعَةَ فَحَبَسَهُ، ثُمَّ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا قَالَ: فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ» (حم: ٨/١).

٣١٣٠- وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: كُنَّا نَتَخَدَّثُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ لَوْ جَلَسَ فِي رَحْلِهِ بَعْدَ اعْتِرَافِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَمْ يَرْجَمْهُ، وَإِنَّمَا رَجَمَهُ عِنْدَ الرَّابِعَةِ. وَرَأَاهُمَا أَحْمَدُ (٥/٣٤٧).

٣١٣١- وَعَنْ بُرَيْدَةَ أَيْضًا قَالَ: كُنَّا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَتَخَدَّثُ أَنَّ الْغَابِطِيَّةَ وَمَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، لَوْ رَجَعَا بَعْدَ اعْتِرَافِهِمَا، أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ يَرْجِعَا بَعْدَ اعْتِرَافِهِمَا لَمْ يُطْلِقْهُمَا، وَإِنَّمَا رَجَمَهُمَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٣٤).

بِالْإِجْمَاعِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ بِمَفْهُومِهَا عَلَى أَنَّ نِسَاءَ الْكَفَّارِ خَارِجَاتٌ عَنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ فَهَذَا الْمَفْهُومُ قَدْ عَارَضَهُ مَنْطُوقُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، فَإِنَّهُ مَصْرُوحٌ «بِأَنَّهُ ﷺ رَجِمَ الْيَهُودِيَّةَ مَعَ الْيَهُودِيِّ». وَمِنْ غَرَائِبِ التَّعَصُّبَاتِ مَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْيَهُودِيِّينَ لِأَنَّ الْيَهُودَ يَوْمِئِذٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ دِمَةٌ فَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِ. وَتَعَقَّبَ بَأَنَّهُ ﷺ إِذَا أَقَامَ الْحَدَّ عَلَى مَنْ لَا دِمَةَ لَهُ فَلَانٍ يَقِيمُهُ عَلَى مَنْ لَهُ دِمَةٌ بِالْأَوَّلَى، كَذَا قَالَ الطَّحَاوِيُّ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ مُعْتَرِضًا عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ: إِنَّ جِيءَ الْيَهُودُ سَائِلِينَ لَهُ ﷺ يَوْجِبُ لَهُ عَهْدًا كَمَا لَوْ دَخَلُوا لِلتَّجَارَةِ فَإِنَّهُمْ فِي أَمَانٍ إِلَى أَنْ يَرُدُّوا إِلَى مَأْمَنِهِمْ. وَاجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا أَمَرَ بِرَجْمِهِمَا مِنْ دُونِ اسْتِفْصَالٍ عَنِ الْإِحْصَانِ كَانَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ حُكِمَ بَيْنَهُمْ بِشَرْعِهِمْ، لِأَنَّهُ لَا يَرْجِمُ فِي شَرْعِهِ إِلَّا الْمُحْصَنَ وَتَعَقَّبَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ فِي طَرِيقِ عِنْدِ الطَّبْرَانِيِّ «أَنَّ أَجْبَارَ الْيَهُودِ اجْتَمَعُوا فِي بَيْتِ الْمِدْرَاسِ وَقَدْ ذُنِيَ رَجُلٌ مِنْهُمْ بِامْرَأَةٍ بَعْدَ إِحْصَانِهَا، وَخَرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «قَالَ: ذُنِيَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ وَقَدْ أَحْصَيْنَا» وَفِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مِنْ مَزِينَةَ لَمْ يَسْمَعْ. وَخَرَجَ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودِيٌّ وَيَهُودِيَّةٌ قَدْ أَحْصَيْنَا». وَخَرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ الزُّبَيْدِيِّ «أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهُودِيٌّ وَيَهُودِيَّةٌ قَدْ ذُنِيَا وَقَدْ أَحْصَيْنَا» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ قَدْ عَلِمَ الْإِحْصَانَ بِإِخْبَارِهِمْ لَهُ لِأَنَّهُمْ جَاءُوا إِلَيْهِ سَائِلِينَ يَطْلُبُونَ رَخْصَةً فَيَعِدُّ أَنْ يَكْتُمُوا عَنْهُ مِثْلَ ذَلِكَ. (وَمِنْ جُمْلَةٍ) مَا تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا: «مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ» وَرَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ الْوَقْفَ. وَخَرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي مُسْنَدِهِ عَلَى الرَّجْهَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَ الْإِحْصَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالْحِصَانِ الْقَذْفِ. وَلَا حَادِثَ الْبَابِ فَوَائِدَ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهَا.

بَابُ اعْتِبَارِ تَكَرُّارِ الْإِفْرَارِ بِالزُّنَا أَرْبَعًا

٣١٢٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي التَّسْجُدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي ذُنَيْتُ فَاعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى رَدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَبُكْ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ:

السنة بداءة الشاهد بالرجم وبداءة الإمام به. وفيه أيضاً دليل على أنه لا يجب الحفر للمرجوم لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بذلك، وسيأتي بيان ذلك في باب ما جاء في الحفر للمرجوم.

قوله: (فَلَمَّا أَذْلَقْنَاهُ النِّجَارَةَ) بالذال المعجمة والقاف أي بلغت منه الجهد.

قوله: (أَغْضَلُ) بالعين المهملة والضاد المعجمة أي ضخم عضلة الساق.

قوله: (إِنَّهُ قَدْ ذُنِيَ الْآخِرُ) هو مقصور بوزن الكبد أي الأبعد.

قوله: (فَأَقَرَّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ) قد تطابقت الروايات التي ذكرها المصنف في هذا الباب على أن ما عرّف أقر أربع مرات. ووقع في حديث أبي سعيد عن مسلم بلفظ: «فَاعْتَرَفَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». ووقع عند مسلم من طريق شعبة عن سماك قال: «فَرَدَّ مَرَّتَيْنِ» وفي أخرى «مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا» قال شعبة: فذكرته لسعيد بن جبير، فقال: إنه رده أربع مرات. وقد جمع بين الروايات بحمل رواية المراتين على أنه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر ويدل على ذلك ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال: «جَاءَ مَا عَرَفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاَعْتَرَفَ بِالزَّنا مَرَّتَيْنِ فَطَرَدَهُ ثُمَّ جَاءَ فَاَعْتَرَفَ بِالزَّنا مَرَّتَيْنِ» كما في الرواية المذكورة في الباب، فلعله اقتصر الراوي على ما وقع منه في أحد اليومين، وأما رواية الثلاث فلعله اقتصر الراوي فيها على المرات التي رده فيها فإنه لم يرده في الرابعة بل استثبت وسأله عن عقله ثم أمر برجمه.

قوله: (لَوْ رَجَعَا بَعْدَ اخْتِرَافِهِمَا) أي رجعا إلى رحلهما ويحتمل أنه أراد الرجوع عن الإقرار ولكن الظاهر الأول لقوله «أَوْ قَالَ لَوْ لَمْ يَرْجِعَا» فإن المراد به: لم يرجعا إليه ﷺ، فيكون معنى الحديث: لو رجعا إلى رحلهما ولم يرجعا إليه ﷺ بعد كمال الإقرار لم يرجعهما. وقد استدلل بأحاديث الباب القائلون بأنه يشترط في الإقرار بالزنا أن يكون أربع مرات، فإن نقص عنها لم يثبت الحد وهم العترة وأبو حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى وأحمد بن حنبل وإسحاق والحسن بن صالح هكذا في «البحر»، وفيه أيضاً عن أبي بكر وعمر والحسن البصري ومالك وحماد وأبي ثور والبتّي والشافعي أنه يكفي وقوع الإقرار مرة واحدة وروي ذلك عن داود. وأجابوا عن أحاديث الباب بما سلف من الاضطراب ويرد عليهم بما تقدم واستدلوا بحديث العسيف المتقدم فإن فيه أنه ﷺ قال لأنيس: «وَاعْذِرْ يَا أَنْيسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا

قصة ما عرّف قد رواها جماعة من الصحابة منهم من ذكره المصنف ومنهم جماعة لم يذكرهم، وقد اتفق عليها الشيخان من حديث أبي هريرة وابن عباس وجابر من دون تسمية صاحب القصة. وقد أطال أبو داود في سننه واستوفى طرقها. وحديث أبي بكر أخرجه أيضاً أبو يعلى والبيهقي والطبراني، وفي أسانيدهم كلهم جابر الجعفي وهو ضعيف. وحديث بريدة الآخر أخرج نحوه النسائي، وفي إسناده بشير بن مهاجر الكوفي الغنوي. وقد أخرج له مسلم ووثقه يحيى بن معين. وقال الإمام أحمد: منكر الحديث يميء بالعجائب مرجئ متهم وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه، ولكنه يشهد لهذا الحديث حديثه الأول الذي ذكره المصنف. وحديث أبي بكر الذي قبله، وكذلك الرواية الأخرى من حديث ابن عباس التي عزاها المصنف إلى أبي داود، لأن قوله فيها: «شَهِدْتُ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ» يشعر بأن ذلك هو العلة في ثبوت الرجم وقد سكت أبو داود والمنذري عن هذه الرواية ورجاها رجال الصحيح.

قوله: (أَبْكَ جُنُونًا) وقع في رواية من حديث بريدة «فَسَأَلَ: أَبْكَ جُنُونًا؟ فَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ» وفي لفظ: «فَارْسَلَ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ فِي الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَ» وفي حديث أبي سعيد: «مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا» ويجمع بين هذه الروايات بأنه سأله أولاً ثم سأل عنه احتياطاً. وفيه دليل على أنه يجب على الإمام الاستفصال والبحث عن حقيقة الحال ولا يعارض هذا عدم استفصاله ﷺ في قصة العسيف المتقدمة لأن عدم ذكر الاستفصال فيها لا يدل على العدم لاحتمال أن يقتصر الراوي على نقل بعض الواقع.

قوله: (فَهَلْ أَحْصَيْتَ) بفتح الهجمة أي تزوجت. وقد روي في هذه القصة زيادات في الاستفصال، منها في حديث ابن عباس عند البخاري والنسائي وأبي داود بلفظ: «لَعَلَّكَ قَبَّلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ» والمعنى أنك تحوزت بإطلاق لفظ الزنا على مقدماته وفي رواية لهم من حديث ابن عباس أيضاً «أَفْتَكَيْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ» وسيأتي ذلك في باب استفسار المقر. وفي رواية لمسلم وأبي داود من حديث بريدة «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ: أَشَرَبْتَ خَمْرًا؟ قَالَ: لَا وَفِيهِ: فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنْكَهَ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحًا».

قوله: (أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ) فيه دليل على أنه لا يجب أن يكون الإمام أول من يرمي وسيأتي الكلام على ذلك في باب إن

فإن اعتزفت فأزجعتها، وما أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه رضي الله عنه رجم امرأة من جهنم ولم تقرب إلا مرة واحدة. وسيأتي الحديث في باب تأخير الرجم عن الحبلى وكذلك حديث بريدة الذي سيأتي هنالك، فإن فيه رضي الله عنه رجما قبل أن تقرب أربعاً بما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث خالد بن اللجلاج عن أبيه رضي الله عنه أنه كان قاعداً يعمل في السوق فمرت امرأة تخمّل صبياً فثار الناس معها وثرت فيمن ثار فالتفتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول: من أبو هذا معلق؟ فسكتت فقال شاب: خذوها أنا أبوه يا رسول الله فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بغض من حوله يسألهم عنه، فقالوا: ما علمنا إلا خيراً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أحصنت؟ قال: نعم، فأمر به فرجم. وعن جابر بن عبد الله عند أبي داود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر عنده رجل أنه زنى بامرأة، فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحذ ثم أخبر أنه مخصن فأمر به فرجم. وقد تقدم ومن ذلك حديث الذي أقر بأنه زنى بامرأة وأنكرت وسيأتي في باب من أقر أنه زنى بامرأة فجحدت ومن ذلك حديث الرجل الذي ادّعت المرأة أنه وقع عليها فأمر برجمه ثم قام آخر فاعترف أنه الفاعل، ففي رواية رضي الله عنه وفي رواية رضي الله عنه أنه عفا عنه، وهو في سنن النسائي والترمذي ومن ذلك حديث اليهوديين فإنه لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم كرر عليهما الإقرار. قالوا: ولو كان تريب الإقرار شرطاً لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذه الوقائع التي يترتب عليها سفك الدماء وهتك الحرم. وأجاب الأولون عن هذه الأدلة بأنها مطلقة قيدتها الأحاديث التي فيها أنه وقع الإقرار أربع مرات، ورد بأن الإطلاق والتقييد من عوارض الألفاظ، وجميع الأحاديث التي ذكر فيها تريب الإقرار أفعال ولا ظاهر لها، وغاية ما فيها جواز تأخير إقامة الحد بعد وقوع الإقرار مرة إلى أن ينتهي إلى أربع، ثم لا يجوز التأخير بعد ذلك، وظاهر السياقات مشعر بأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك في قصة ماعز لقصد التثبت كما يشعر ذلك قوله له: أبك جئون؟ ثم سؤاله بعد ذلك لقومه، فتحمل الأحاديث التي فيها التراخي عن إقامة الحد بعد صدور الإقرار مرة على من كان أمره ملتبساً في ثبوت العقل واختلاله والصحو والسكر ونحو ذلك. وأحاديث إقامة الحد بعد الإقرار مرة واحدة على من كان معروفاً بصحة العقل وسلامة إقراره عن المبطلات وأما ما رواه بريدة من أن الصحابة كانوا يتحدثون أنه لو جلس في رحله بعد

اعترافه ثلاث مرات لم يرمه فليس ذلك مما تقوم به الحجة لأن الصحابي لا يكون فهمه حجة إذا عارض الدليل الصحيح. ومما يؤيد ما ذكرناه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت له الغامدية: اتريد أن ترددني كما رددت ماعزاً؟ لم ينكر ذلك عليها كما سيأتي في باب تأخير الرجم عن الحبلى، ولو كان تريب الإقرار شرطاً لقال لها: إنما رددته لكونه لم يقر أربعاً وهذه الواقعة من أعظم الأدلة الدالة على أن تريب الإقرار ليس بشرط للتصريح فيها بأنها متأخرة عن قضية ماعز. وقد اكتفى فيها بدون أربع مرات كما سيأتي وأما قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس المذكور في الباب «شهدت على نفسك أربع شهادات» فليس في هذا ما يدل على الشرطية أصلاً، وغاية ما فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره بأنه قد استحق الرجم لذلك وليس فيه ما ينفي الاستحقاق دونه فيما دونه ولا سيما وقد وقع منه الرجم بدون حصول التريب كما سلف وأما الاستدلال بالقياس على شهادة الزنا فإنه لما اعتبر فيه أربعة شهود اعتبر في إقراره أن يكون أربع مرات ففي غاية الفساد لأنه يلزم من ذلك أن يعتبر في الإقرار بالأموال والحقوق أن يكون مرتين لأن الشهادة في ذلك لا بد أن تكون من رجلين، ولا يكفي فيها الرجل الواحد، واللازم باطل بإجماع المسلمين فالملزوم مثله. وإذا قد تقرر لك عدم اشتراط الأربع عرفت عدم اشتراط ما ذهب إليه الحنفية والقاسمية من أن الأربع لا تكفي أن تكون في مجلس واحد بل لا بد أن تكون في أربعة مجالس، لأن تعدد الأمكنة فرع تعدد الإقرار الواقع فيها، وإذا لم يشترط في الأصل تبعه الفرع في ذلك. وأيضاً لو فرضنا اشتراط كون الإقرار أربعاً لم يستلزم كون مواضعه متعددة؟ أما عقلاً فظاهراً لأن الإقرار أربع مرات وأكثر منها في موضع واحد من غير انتقال مما لا يخالف في إمكانه عاقل وأما شرعاً فليس في الشرع ما يدل على أن الإقرار الواقع بين يديه صلى الله عليه وسلم وقع من رجل في أربعة مواضع، فضلاً عن وجود ما يدل على أن ذلك شرط، وأكثر الألفاظ في حديث ماعز بلفظ: أنه أقر أربع مرات، أو شهد على نفسه أربع شهادات، وأما الردّ الواقع بعد كل مرة كما في حديث أبي بكر المذكور فليس في ذلك أنه ردّ المقر من ذلك الموضع إلى موضع آخر، ولو سلم فليس الغرض في ذلك الردّ هو تعدد المجالس، بل الاستثبات كما يدل على ذلك ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الألفاظ الدالة على أن ذلك الردّ لأجله، ومما يؤيد ذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب فإن

أنه ذكر هذا اللفظ صريحاً ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجماع.
قوله: (المرؤدة) بكسر الميم: الميل.

قوله: (والرشاء) بكسر الراء، قال في القاموس: والرشاء كساء، الحبل، وفي هذا من المبالغة في الاستبابت والاستفصال ما ليس بعده في تطلب بيان حقيقة الحال فلم يكتف بإقرار المقر بالزنا بل استفهمه بلفظ لا أصرح منه في المطلوب وهو لفظ النيك الذي كان ﷺ يتحاشى عن التكلم به في جميع حالاته ولم يسمع منه إلا في هذا الموطن، ثم لم يكتف بذلك بل صورته تصويراً حسياً، ولا شك أن تصوير الشيء بأمر محسوس أبلغ في الاستفصال من تسميته بأصريح أسمائه وأدلتها عليه. وقد استدلل بهذين الحديثن على مشروعية الاستفصال للمقر بالزنا، وظاهر ذلك عدم الفرق بين من يجهل الحكم ومن يعلمه ومن كان متهاكاً للحرم ومن لم يكن كذلك لأن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في المقال، وذهبت المالكية إلى أنه لا يلحق من اشتهر بانتهاك الحرم وقال أبو ثور: لا يلحق إلا من كان جاهلاً للحكم وإذا قصر الإمام في الاستفصال ثم انكشف بعد التنفيذ وجود مسقط للحد فقبل: يضمن الدية من ماله إن تعمد التقصير وإلا فسقط الحد وقيل: على عاقلة الإمام قياساً على جناية الخطأ قال في ضوء النهار: والحق أنه إذا تعمد التقصير في البحث عن المسقط على إسقاطه اقتصر منه وإلا فلا يضمن إلا الدية لما عرفت من كون الخلاف شبهة انتهت. وهذا إنما يتم بعد تسليم أن استفصال المقر عن المسقطات المجمع عليها واجب على الإمام، وشرط في إقامة الحد يستلزم عدمه العدم كما هو شأن سائر الشروط على ما عرفت في الأصول والواجبات والشروط لا تثبت بمجرد فعله ﷺ وليس في المقام إلا ذلك وغايته التنبه وأما الاستدلال على الوجوب بأن الإمام حاكم، والحاكم يجب عليه التثبت فيمكن مناقشته بمنع الصغرى، والسند أن الحاكم هو من يفصل الخصومات بين العباد عند الترافع إليه، ولا خصوصية ههنا بل مجرد التنفيذ لما شرعه الله على من تعدى حدوده بشهادة لسانه عليه بذلك، وكون المانع مجزئاً لا يستلزم القدح في صحة الحكم الواقع بعد كمال السبب وهو الإقرار بشروطه وإلا لزم ذلك في الإقرار بالأموال والحقوق فيجب على الحاكم مثلاً بعد أن يقر عنده رجل بأنه أخذ مال رجل أن يقول له: لعلك أردت المجاز ولم يصدر منك الأخذ حقيقة لعلك كذا لعلك كذا، واللازم باطل

فيه «أنه جاء اليوم الأول فأقر مرتين فطرده ثم جاء اليوم الثاني فأقر مرتين فأمر برجمه» وهكذا يجاب عن الاستدلال بما روى نعيم بن هزال «أنه ﷺ أعرض عن ماعز في المرة الأولى والثانية والثالثة» كما أخرجه أبو داود، وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة والإعراض لا يستلزم أن تكون المواضع التي أقر فيها المقر أربعة بلا شك ولا ريب ولو سلم أنه يستلزم ذلك بقرينة ما روي أنه جاءه من جهة وجهه أولاً ثم من عن يمينه ثم من عن شماله ثم من ورائه، وسيأتي قريباً أنه كان يقر كل مرة في جهة غير الجهة الأولى، فهذا ليس فيه أيضاً أن الإعراض لقصد تعدد الإقرار أو تعدد مجالسه بل لقصد الاستبانت كما سلف لما سلف.

باب استفسار المقر بالزنا واختيار تصريحه بما لا تردد فيه

٣١٣٢- عن ابن عباس قال: «لما أتى ماعز بن مسلك النبي ﷺ قال له: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟ قال: لا يا رسول الله، قال: أفبكتها لا يكفي قال: نعم، فمئذ ذلك أمر برجمه. رواه أحمد (١/ ٢٧٠) والبخاري (٦٨٢٤) وأبو داود (٤٤٢٧).

٣١٣٣- وعن أبي هريرة قال: «جاء الأسلمي إلى نبي الله ﷺ فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه، فأتبل عليه في الحامسة، فقال: أبكتها قال: نعم، قال: كما يغيب المرؤدة في المكحلة والرشاء في البئر؟ قال: نعم، قال: فهل تدرى ما الزنا؟ قال: نعم أتيت بينها حراماً ما يأتي الرجل من أمرائه خلا، قال: فما تريد بهذا القول؟ قال: أريد أن تظهرني فأمر به فرجم. رواه أبو داود (٤٤٢٨) والدارقطني (٣/ ١٩٦).

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً النسائي، وفي إسناده ابن المضاهاض، ذكره البخاري في تاريخه، وحكى الخلاف فيه وذكر له هذا الحديث، وقال: حديثه في أهل الحجاز ليس يعرف إلا بهذا الواحد.

قوله: (أو غمزت) بغين معجمة وزاي، والمراد لعلك وقع منك هذه المقدّمات فتجاوزت بإطلاق لفظ الزنا عليها. وفي رواية: «هل ضاجعتها؟ قال: نعم قال: فهل باشرتها؟ قال: نعم، قال: هل جامعتها؟ قال: نعم».

قوله: (لا يكفي) بفتح أوله وسكون الكاف من الكناية: أي

قوله: (إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا) قال في النهاية: أي أصبت ذنباً أوجب عليّ حدّاً أي عقوبة. قال النووي في شرح مسلم: هذا الحدّ معناه معصية من المعاصي الموجبة للتعزير، وهي هنا من الصغائر لأنها كثرتها الصلاة، ولو أنها كانت موجبةً لحد أو غيره لم تسقط بالصلاة، فقد أجمع العلماء على أنّ المعاصي الموجبة للحدود لا تسقط حدودها بالصلاة وحكي القاضي عياض عن بعضهم أنّ المراد الحدّ المعروف، قال: وإنما لم يحدّه لأنّه لم يفسر موجب الحدّ ولم يستفسره النبي ﷺ إشاراً للسّر بل استحباب تلقين الرّجل صريحاً. انتهى.

ومما يؤيد ما ذهب إليه الجمهور من أنّ المراد بالحدّ المطلق في الأحاديث هو غير الزّنا ونحوه من الأمور التي توجب الحدّ ما في حديث ابن مسعود الذي ذكرناه من قوله: «فَأَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمْسَهَا» فإنّ هذا يفسّر ما بهم في حديث أنس وأبي أمامة، هذا إذا كانت القصة واحدة وأما إذا كانت متعدّدة فلا ينبغي تفسير ما بهم في قصّة بما فسر في قصّة أخرى، وتوجّه العمل بالظاهر، والحكم بأنّ الصلاة تكفّر ما يصدق عليه أنّه يوجب الحدّ، ولا شك ولا ريب أنّ من أقرّ بحدّ من الحدود ولم يفسره لا يطلب بالتفسير ولا يقام عليه الحدّ إن لم يقع منه ذلك لأحاديث الباب، ولما سيأتي من أنّها تدرأ الحدود بالشبهات بعد ثبوتها وتعيينها بالأولى قبل التفسير للقطع بأنّها مختلفة المقادير فلا يتمكن الإمام من إقامتها مع الإبهام، ويؤيد ذلك ما سلف من استفضاله ﷺ لما عر بعد أن صرح أنّه زنى.

باب ما يذكّر في الرجوع عن الإفراج

٣١٣٥- عن أبي هريرة قال: «جاء ماعز الأسلمي إلى رسول الله ﷺ فقال: إنّهُ قد زنى، فأعرض عنه، ثمّ جاءهُ من شقيقه الآخر فقال: إنّهُ قد زنى، فأعرض عنه، ثمّ جاءهُ من شقيقه الآخر فقال: إنّهُ قد زنى، فأمر به في الرابعة، فأخرج إلى الحرة فرجم بالهجارة، فلمّا وجدَ من الهجارة فر يشدّ حتى مرّ برجل معه لحي جمل فضربه به وضربه الناس حتى مات، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ أنّه فر حين وجدَ من الهجارة ومسن الموت، فقال رسول الله ﷺ: «لا تركموا». رواه أحمد (٤٥٠/٢) وابن ماجه (٢٥٥٤) والترمذي (١٤٢٨) وقال: حسن.

٣١٣٦- وعن جابر في قصة ماعز قال: «كُنْتُ يَمِينُ رَجُلٍ الرَّجُلِ، إِنَّا لَمَّا خَرَجْنَا بِهِ فَرَجَمْنَاهُ فَرَجَدَ مَسَّ الْهَجَارَةَ صَرَخَ بِنَا:

بالإجماع فاللزوم مثله، ويبان الملازمة أنّ وجود المانع مجوّز في الإقرار بالأموال والحقوق كما هو مجوّز في الإقرار بالزّنا، فنضّر لك بهذا أنّ إيجاب الاستفصال على الإمام في مثل الإقرار بالزّنا وجعله شرطاً لإقامة الحدّ بمجرد كونه حاكماً غير متنهض، فالأولى التعويل على أحاديث الباب القاضية بمطلق مشروعية الاستفصال في الإقرار بالزّنا لا بالمشروعية المقيّدة بالوجوب أو الشرطيّة.

باب أنّ من أقرّ بحدّ ولم يسمّه لا يحدّ

٣١٣٤- عن أنس قال: «كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْ عَلَيَّ وَلَمْ يَسْأَلْهُ، قَالَ وَخَضَعَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَفَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتُ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ - أَوْ حَدَّكَ - « أَخْرَجَاهُ (ع) (٦٨٢٣) (م) (٢٧٦٤).

وَأَحْمَدُ (٢٦٢/٥-٢٦٣) وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ نَحْوَهُ.

لفظ حديث أبي أمامة الذي أشار إليه المصنّف قال: «يُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَخُنْ مَعَهُ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْ عَلَيَّ، فَسَكَتَ عَنْهُ ثُمَّ أَعَادَ فَسَكَتَ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَبِعَهُ الرَّجُلُ وَاتَّبَعْتُهُ أَنْظُرُ مَاذَا يَرَى عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ حِينَ خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ أَلَيْسَ قَدْ تَوَهَّنْتَ فَأَخَسَّتِ الْوُضُوءُ قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: ثُمَّ شَهِدْتَ الصَّلَاةَ مَعَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَكَ حَدَّكَ أَوْ قَالَ: ذَنْبَكَ».

وفي الباب عن ابن مسعود عند مسلم والترمذي وأبي داود والنسائي قال: «إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ فَأَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمْسَهَا فَأَنَا هَذَا فَأَقِمْ عَلَيَّ مَا شِئْتَ، فَقَالَ عُمَرُ: لَقَدْ سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْكَ لَوْ سَتَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ، فَلَمْ يَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا فَاذْهَبَ الرَّجُلُ فَأَتَيْتُهُ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجُلًا فَدَعَا فَمَلَأَ عَلَيْهِ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارَ وَزَلْفًا مِنَ اللَّيْلِ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ أَلَمْ خَاصَّةً أَمْ لِلنَّاسِ عَامَةً؟ فَقَالَ: لِلنَّاسِ كَافَّةً، هذا لفظ أبي داود، وهذا الرجل هو أبو اليسر كعب بن عمرو، وقيل غيره.

سَكَتَ فظاهر هذه الرواية أَنَّهُ إِنَّمَا فَرَّ لِأَجْلِ مَا فِي ذَلِكَ الْحُلِّ الَّذِي فَرَّ فِيهِ مِنَ الْأَحْجَارِ الَّتِي تَقْتُلُ بِهَا تَعْذِيبٌ مُخْلَافَ الْحُلِّ الَّذِي كَانَ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنَ الْأَحْجَارِ مَا هُوَ كَذَلِكَ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ بِأَن يُقَالَ: إِنَّهُ فَرَّ أَوَّلًا مِنَ الْمَكَانِ الْأَوَّلِ لِأَجْلِ عَدَمِ الْحِجَارَةِ فِيهِ إِلَى الْحَرَّةِ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَيْهَا وَنَصَبَ نَفْسَهُ وَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ الَّتِي تَقْضِي إِلَى الْمَوْتِ قَالَ ذَلِكَ الْمَقَالَ وَأَمْرَهُمْ أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلُوا هَرَبَ فَلَقِيَهُ الرَّجُلُ الَّذِي مَعَهُ لَحْيُ الْجَمَلِ فَضْرِبَهُ بِهِ فَوَقَعَ ثُمَّ رَجَمُوهُ حَتَّى مَاتَ.

قوله: (هَلَا تَرَكْتُمُوهُ) اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ يَقْبَلُ مِنَ الْمُقَرَّرِ الرَّجُوعَ عَنِ الْإِقْرَارِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَفِيُّ وَالْعَتَرَةُ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ لَهُ وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ أَبِي شَوْبَةَ وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ لِلشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ الرَّجُوعَ عَنِ الْإِقْرَارِ بَعْدَ كَمَالِهِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْإِقْرَارَاتِ قَالَ الْأَوَّلُونَ وَيَتْرَكَ إِذَا هَرَبَ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ قَالَ فِي «الْبَحْرِ» مَسْأَلَةٌ إِذَا هَرَبَ الْمَرْجُومُ بِالْبَيِّنَةِ أَنْبَغَ الرَّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ لَا بِالْإِقْرَارِ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي مَاعِزٍ: «هَلَا خَلَّيْتُمُوهُ» وَلِصَحَّةِ الرَّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ وَلَا ضَمَانَ إِنْ لَمْ يَضْمَنْهُمْ ﷺ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ هَرَبِهِ رَجُوعًا أَوْ غَيْرِهِ. انْتَهَى.

وذهبت المالكية إلى أن المرجوم لا يترك إذا هرب وعن أشهب إن ذكر عذراً فليل يترك وإلا فلا، ونقله العتيبي عن مالك وحكي اللخمي عنه قولين فيمن رجع إلى شبهة.

قوله: (لَيْسَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.. إلخ) هذا من قول جابر، يعني أن النبي ﷺ إنما قال ذلك لأجل الاستبانت والاستفصال، فإن وجد شبهة يسقط بها الحد أسقطه لأجلها، وإن لم يجد شبهة كذلك أقام عليه الحد، وليس المراد أن النبي ﷺ أمرهم أن يدعوه، وأن هرب الحدود من الحد من جملة المسقطات ولهذا قال: «فَهَلَا تَرَكْتُمُوهُ وَجِئْتُمُونِي بِهِ؟».

بَابُ أَنَّ الْحَدَّ لَا يَجِبُ بِالْهَتَمِ وَأَنَّهُ يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ

٣١٣٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَاعَنَّ يَتْنُ الْعَجْلَانِيَّ وَأَمْرَانِيَّ، فَقَالَ شَدَّادُ بْنُ الْهَادِ: هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ يَتْنٍ لَرَجَمْتُهَا قَالَ: لَا، بَلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ قَدْ أَعْلَنْتْ فِي الْإِسْلَامِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم): (٣٣٥-٣٣٦) (خ: ٦٨٥٥) (م: ١٤٩٧).

يَا قَوْمُ رُدُّونِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ قَوْمِي قَتَلُونِي وَغَرَّوْنِي مِنْ نَفْسِي، وَاخْبَرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ قَاتِلِي، فَلَمْ نَنْزِعْ عَنْهُ حَتَّى قَتَلْتَاهُ فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاخْبَرْنَاهُ قَالَ: فَهَلَا تَرَكْتُمُوهُ وَجِئْتُمُونِي بِهِ لَيْسَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ، فَأَمَّا تَرَكَ حَدُّ فَلَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٢٠).

الحديث الأول قال الترمذي بعد أن قال إنه حديث حسن وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة. انتهى.

ورجال إسناده ثقات، فإن الترمذي رواه من حديث عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة. والحديث الثاني أخرجه أيضاً النسائي وأشار إليه الترمذي وفي إسناده محمد بن إسحاق، وفيه خلاف قد تقدم الكلام عليه وأخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر طرفاً منه، ولفظ أبي داود قال: ذكرت لعاصم بن عمر بن قتادة قصة ماعز بن مالك فقال لي: حدثني حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: حدثني ذلك من قول رسول الله ﷺ: «أَفَلَا تَرَكْتُمُوهُ مَنْ شِئْتُمْ مِنْ رِجَالِ أَسْلَمَ مِنْهُمْ لَا أَتَهُمْ» قَالَ: وَلَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ قَالَ: فَجِئْتُ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ: إِنَّ رِجَالًا مِنْ أَسْلَمَ يَحْدِثُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُمْ حِينَ ذَكَرُوا لَهُ جِزْعَ مَاعِزٍ مِنَ الْحِجَارَةِ حِينَ أَصَابَتْهُ «أَلَا تَرَكْتُمُوهُ» وَمَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِهَذَا الْحَدِيثِ ذَكَرَهُ فِي الْبَابِ عَنْ نَعِيمِ بْنِ هُرَّالٍ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَفِيهِ: «فَلَمَّا رَجِمَ وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ فَخَرَجَ يَشْتَدُّ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ وَقَدْ عَجَزَ أَصْحَابُهُ فَتَزَعَّ لَهُ بِوُطَيْفٍ بَعِيرٍ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ هَلَا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ يُتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

قوله: (فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ فَرَّ يَشْتَدُّ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ جَمَلٌ.. إلخ) ظاهر هذه الرواية ورواية نعيم بن هرّال أنه وقع منه الفرار حتى ضربه الرجل الذي معه لحي الجميل وظاهر قوله في حديث جابر المذكور: «صَرَخَ يَا قَوْمُ.. إلخ» أنه لم يفر ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم والنسائي وأبي داود واللفظ له قال: «لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجْمِ مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ خَرَجْنَا إِلَى الْبَقِيعِ فَوَاللَّهِ مَا أَوْفَقْنَاهُ وَلَا حَقَرْنَاهُ لَهُ وَلَكِنَّهُ قَامَ لَنَا، قَالَ أَبُو كَاهِلٍ: فَرَمَيْنَاهُ بِالْعِظَامِ وَالْمَدَرِ وَالْخَزَفِ فَاشْتَدَّ وَاشْتَدَّ حَتَّى خَلَفَهُ حَتَّى أَتَى عَرْضَ الْحَرَّةِ فَانْتَصَبَ لَنَا فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ حَتَّى

٣١٤٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْرَوْا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٢٤) وَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ رَوَى مُوَفَّقًا، وَأَنَّ الْوَقْفَ أَصَحُّ. قَالَ: وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم مِثْلَ ذَلِكَ.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف لأنه من طريق إبراهيم بن الفضل وهو ضعيف. وحديث عائشة الذي ساق المصنف منه أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي ولكن في إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف كما قال الترمذي وقال البخاري فيه: إنه منكر الحديث. وقال النسائي متروك انتهى. والصواب الموقوف كما في رواية وكيع. قال البيهقي: رواية وكيع أقرب إلى الصواب. قال: ورواه رشدين عن عقيل عن الزهري ورشدين ضعيف، (وفي الباب) عن علي مرفوعاً «اذْرَوْا الْخُدُودَ بِالشَّيْثَاتِ» وفيه المختار بن نافع، قال البخاري وهو منكر الحديث، قال: وأصح ما فيه حديث سفيان الثوري عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود: قال «اذْرَوْا الْخُدُودَ بِالشَّيْثَاتِ، اذْفَعُوا الْقَتْلَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وروي عن عقبة بن عامر ومعاذ أيضاً موقوفاً، وروي منقطعاً وموقوفاً على عمر. ورواه ابن حزم في كتاب الإيصال عن عمر موقوفاً عليه قال الحافظ: وإسناده صحيح. ورواه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي عن عمر بلفظ: «لَا أَنْخَطِئُ فِي الْخُدُودِ بِالشَّيْثَاتِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقِيمَهَا بِالشَّيْثَاتِ». وفي مسند أبي حنيفة للحارثي من طريق مقسم عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «اذْرَوْا الْخُدُودَ بِالشَّيْثَاتِ» وما في الباب وإن كان فيه المقال المعروف فقد شد من عضده ما ذكرناه فيصلح بعد ذلك للاحتجاج به على مشروعية درء الحدود بالشبهات المحتملة لا مطلق الشبهة وقد أخرج البيهقي وعبد الرزاق عن عمر أنه عذر رجلاً زنى في الشام وأدعى الجهل بتحريم الزنا وكذا روي عنه وعن عثمان أنهما عذرا جارية زنت وهي أعجمية وأدعت أنها لم تعلم التحريم.

٣١٤١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «كَانَ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرِّجْمِ فَقَرَأْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، وَرَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجِمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ

٣١٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَعْتُ فَلَانَةً فَقَدْ ظَهَرَ مِنْهَا الرِّبَا فِي سَبِيلِهَا وَهَيْبَتُهَا وَمَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٥٩). وَاجْتَنِبَ بِهِ مَنْ لَمْ يَحْدِثِ الْمَرْأَةَ بِنُكُولِهَا عَنِ اللَّعَانِ.

حديث ابن عباس الثاني إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا العباس بن الوليد الدمشقي قال: حدثنا زيد بن يحيى بن عبيد قال: حدثني الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي الأسود عن عروة عن ابن عباس فذكره، والعباس صدوق وزيد بن يحيى ثقة وبقية رجال الإسناد رجال الصحيح. وقد ورد بالفاظ منها ما ذكره المصنف ومنها الفاظ أخرى، وفي بعضها أنها لما أتت بالولد على التمت المكروه قال ﷺ: «لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكُنَّا لِي وَلَهَا شَأْنٌ» أخرجه أحمد وأبو داود من حديثه، ولفظ البخاري: «لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ». وقد تقدم في اللعان ما قاله ﷺ في شأن الولد الذي كان في بطن المرأة وقت اللعان فإنه قال: «إِنْ أَتَتْ بِهِ عَلَى الصَّغَةِ الْفُلَانِيَةِ فَهِيَ لِشَرِيكَ ابْنِ سَخْمَاءَ وَإِنْ أَتَتْ بِهِ عَلَى الصَّغَةِ الْفُلَانِيَةِ فَهِيَ لِزَوْجِهَا هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ» قوله: فقال شداد بن الهاد في الفتح في كتاب اللعان: إن السائل هو عبيد الله بن شداد بن الهاد وهو ابن خالة ابن عباس قال: سناهُ أبو الزناد عن القاسم بن عمار في هذا الحديث كما في كتاب الحدود من صحيح البخاري.

قوله: «كَأَنَّهُ قَدْ أُعْلِنَتْ فِي الْإِسْلَامِ» في لفظ للبخاري: «كَأَنَّهُ تَظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءُ» أي: كانت تعلن بالفاحشة ولكن لم يثبت عليها ذلك ببيِّنَةٍ ولا اعتراف كما تقدم في اللعان. قال الداودي: فيه جواز عيب من يسلك مسالك السوء وتعقب بأن ابن عباس لم يسمها، فإن أراد إظهار العيب على العموم فمحتمل وقد استدلل المصنف رحمه الله بقوله ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَعْتُهَا» على أنه لا يجب الحد بالتهم، ولا شك أن إقامة الحد إضرار بمن لا يجوز الإضرار به وهو قبيح عقلاً وشرعاً فلا يجوز منه إلا ما أجازاه الشارع كالحدود والقصاص وما أشبه ذلك بعد حصول اليقين، لأن مجرد الحسد والتهمة والشك مظنة للخطأ والغلط، وما كان كذلك فلا يستباح به تأليم المسلم وإضراره بلا خلاف.

٣١٣٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْفَعُوا الْخُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَذْفَعًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٤٥).

في كتاب الله هو ما أسلفنا في أول كتاب الحدود وقد أجاب الطحاوي بتأويل ذلك على أن المراد أن الحبل إذا كان من زنا وجب فيه الرجم، ولا بد من ثبوت كونه من زنا وتعقب بأنه يابى ذلك جعل الحبل مقابلاً للبينة والاعتراف.

قوله: (أو الاعتراف) قد تقدم الخلاف في مقداره وما هو الحق.

بَابُ مَنْ أَقْرَأَهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ فَجَحَدَتْ

٣١٤٢- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى بِامْرَأَةٍ سَمَّاها فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَرْأَةِ فَذَعَاها فَسَأَلَهَا عَمَّا قَالَ فَأَنْكَرَتْ، فَحَدَّثَتْ وَتَرَكَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٩/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٦٦).

الحديث في إسناده عبد السلام بن حفص أبو مصعب المدني قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بمعروف. وفي الباب عن ابن عباس عن أبي داود والنسائي: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَكْرِ بْنِ لَيْثٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقْرَأَهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَجَلَدَهُ يَأْفَةً وَكَانَ بِكْرًا، ثُمَّ سَأَلَهُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَتْ: كَذَبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَجَلَدَهُ حَذَّ الْفَرْسِيِّ ثَمَانِينَ» وفي إسناده القاسم بن قباض الصنعاني تكلم فيه غير واحد حتى قال ابن حبان: إنه بطل الاحتجاج به، وقال النسائي: هذا حديث منكر، وقد استدل بحديث سهل بن سعد مالك والشافعي فقالا: يحذف من أقرأ بالزنا بامرأة معينة للزنا لا للذف وقال الأوزاعي وأبو حنيفة: يحذف للذف فقط، قالوا: لأن إنكارها شبهة. وأجيب بأنه لا يطل به إقراره. وذهبت الهاديّة ومحمد وروي عن الشافعي إلى أنه يحذف للزنا والذف واستدلوا بحديث ابن عباس الذي ذكرناه، وهذا هو الظاهر لوجهين، الأول: أن غاية ما في حديث سهل «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَدِّثْ ذَلِكَ الرَّجُلَ لِلْذَّفِّ» وذلك لا يتنهض للاستدلال به على السقوط لاحتمال أن يكون ذلك لعدم الطلب من المرأة أو لوجود مسقط بخلاف حديث ابن عباس فإن فيه أنه أقام الحد عليه. الوجه الثاني: أن ظاهر أدلة القذف العموم فلا يخرج من ذلك إلا ما خرج بدليل، وقد صدق على من كان كذلك أنه قاذف، وقد تقدم طرف من الكلام في باب من أقرأ بالزنا بامرأة لا يكون قاذفًا من أبواب اللعان.

يَقُولُ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُخْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْاِغْتِرَافُ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حسم: ٤٠/١) (خ: ٦٨٢٩) (م: ١٦٩١) (د: ٤٤١٨) (ت: ١٤٣٢) (هـ: ٢٥٥٣) إِلَّا النَّسَائِيَّ.

قوله: (آية الرجم) هي: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَأَرْجُمُوهُمَا أَلْبَنَةً». وقد قدمنا الكلام على ذلك في أول كتاب الحدود، وهذه المقالة وقعت من عمر لما صدر من الحجّ وقدم المدينة. قوله (فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ.. إلخ) قد وقع ما خشيه رضي الله عنه حتى أنقضى ذلك إلى أن الخوارج وبعض المعتزلة أنكروا ثبوت مشروعية الرجم كما سلف وقد أخرج عبد الرزاق والطبراني عن ابن عباس أن عمر قال: «سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يَكْذِبُونَ بِالرَّجْمِ». وفي رواية للنسائي: «وَأَنْ نَاسًا يَقُولُونَ: مَا بِأَلِ الرَّجْمِ فَإِنْ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْجَلْدُ» وهذا من المواطن التي وافق حدس عمر فيها الصواب. وقد وصفه ﷺ بارتفاع طبقة في ذلك الشأن كما قال: «إِنْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مُحَدِّثُونَ فَعِنْتُهُمْ عَمْرٌ».

قوله: (إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ) أي شهادة أربعة شهود ذكور بالإجماع.

قوله: (أَوْ كَانَ الْحَبْلُ) بفتح المهملة والموحدة وفي رواية «الْحَمْلُ». وقد استدل بذلك من قال: إن المرأة تحذف إذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيد ولم تذكر شبهة، وهو مروى عن عمر ومالك وأصحابه. قالوا: إذا حملت ولم يعلم لها زوج ولا عرفنا إكراهها لزمها الحد إلا أن تكون غريبة وتدعي أنه من زوج أو سيو وذهب الجمهور إلى أن مجرد الحبل لا يثبت به الحد بل لا بد من الاعتراف أو البيينة، واستدلوا بالأحاديث الواردة في درء الحدود بالشبهات.

والحاصل أن هذا من قول عمر ومثل ذلك لا يثبت به مثل هذا الأمر العظيم الذي يفضي إلى هلاك النفوس، وكونه قاله في مجمع من الصحابة ولم ينكر عليه لا يستلزم أن يكون إجماعاً كما بينّا ذلك في غير موضع من هذا الشرح، لأن الإنكار في مسائل الاجتهاد غير لازم للمخالف، ولا سيما والقائل بذلك عمر وهو بمنزلة من المهابة في صدور الصحابة وغيرهم، اللهم إلا أن يدعى أن قوله: إذا قامت البيينة وكان الحبل أو الاعتراف من تمام ما يرويه عن كتاب الله تعالى ولكنه خلاف الظاهر، لأن الذي كان

بَابُ الْحَثِّ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ إِذَا ثَبِتَ وَالتَّهْنِ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِيهِ

٣١٤٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حَدٌّ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يُنْطَرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٣٨) وَالنَّسَائِيُّ (٧٥/٨) قَالَ: ثَلَاثِينَ وَأَحْمَدُ (٤٠٢/٢) بِالثَّلَاثَةِ فِيهِمَا.

٣١٤٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَالَتْ شَفَاعَتَهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَهُوَ مُضَادٌّ لِلَّهِ فِي أَمْرِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧٠/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٩).

حديث أبي هريرة أخرجه نحوه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «وَحَدٌّ يُقَامُ فِي الْأَرْضِ بِحَقِّهِ أَزْكَى مِنْ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا» قال في جمع الزوائد: وفي إسناده زريق بن السخت ولم أعرفه، وفي إسناده حديث أبي هريرة المذكور في الباب عند ابن ماجه والنسائي جرير بن يزيد بن جرير بن عبد الله البجلي وهو ضعيف منكر الحديث وحديث ابن عمر أخرجه أيضاً الحاكم وصححه، وأخرجه ابن أبي شيبة عنه من وجه آخر صحيح موقوفاً عليه. وأخرج نحوه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً وقال فيه: «فَقَدْ ضَادَّ اللَّهُ فِي مَلَكِهِ» وحديث أبي هريرة فيه التَّهْنِيبُ في إقامة الحدود، وأن ذلك مما ينتفع به الناس لما فيه من تنفيذ أحكام الله تعالى وعدم الرأفة بالعصاة وردعهم عن هتك حرم المسلمين، ولهذا ثبت عنه ﷺ من حديث عائشة في الصحيحين أن النبي ﷺ خطب فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا الْحَدَّ عَلَيْهِ» فإذا كان ترك الحدود والمداينة فيها وإسقاطها عن الأكابر من أسباب الهلاك كانت إقامتها على كل أحد من غير فرق بين شريف ووضيع من أسباب الحياة وتبين سر قوله ﷺ: «حَدٌّ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يُنْطَرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحًا» الحديث. وحديث ابن عمر المذكور فيه دليل على تحريم الشفاعة في الحدود والتَّهْنِيبُ لفاعلها بما هو غاية في ذلك، وهو وصفه بمضادة الله تعالى في أمره، وقد ثبت التَّهْنِيبُ عن ذلك في الصحيحين كما في حديث عائشة في قصة المرأة المخزومية لما شفع فيها أسامة بن زيد فقال النبي ﷺ له: «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» وفي لفظ: «لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» وسيأتي في

باب ما جاء في المختلس من كتاب القطع، ولكنه ينبغي أن يقيد المنع من الشفاعة بما إذا كان بعد الرِّفْعِ إلى الإمام لا إذا كان قبل ذلك لما في حديث صفوان بن أمية عند أحمد والأربعة، وصححه الحاكم وابن الجارود: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ: هَلَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟» وأخرج أبو داود والنسائي والحاكم وصححه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه: «تَعَاثَرُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ» وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال: «لَقِيَ الزَّيْبَرِ سَارِقًا فَشَفَعَ فِيهِ، فَقِيلَ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْإِمَامَ، قَالَ: إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّافِعَ وَالْمُشَفَّعَ» أخرجه ابن أبي شيبة قال الحافظ: بسند حسن «أَنَّ الزَّيْبَرَ وَعَمَارًا وَابْنَ عَبَّاسٍ أَخَذُوا سَارِقًا فَخَلَّوْا سَبِيلَهُ فَقَالَ عِكْرَمَةُ: فَقُلْتُ: بَشْرٌ مَا صَنَعْتُمْ حِينَ خَلَّيْتُمْ سَبِيلَهُ فَقَالُوا: لَا أَمَ لَكَ، أَمَا لَوْ كُنْتَ أَنْتَ لَسَرَكَ أَنْ يُخْلَى سَبِيلُكَ». وأخرج الدارقطني من حديث الزبير مرفوعاً: «اشْفَعُوا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْوَالِي فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْوَالِي فَعَفَا فَلَا عَفَا لِلَّهِ عَنْهُ». والموقوف أصح. وقد ادعى ابن عبد البر الإجماع على أنه يجب على السلطان إقامة إذا بلغه الحد، وهكذا حكى الإجماع في «البحر». وحكى الخطابي عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذية الناس وغيره، فقال: لا يشفع في الأول مطلقاً، وفي الثاني تحسن الشفاعة قبل الرِّفْعِ لا بعده والراجح عدم الفرق بين المحدودين وعلى التفصيل المذكور بين قبل الرِّفْعِ وبعده تحمل الأحاديث الواردة في التَّهْنِيبِ في السر على المسلم فيكون السر هو الأفضل قبل الرِّفْعِ إلى الإمام.

بَابُ أَنَّ السَّنَةَ بُدْءُ الشَّاهِدِ بِالرَّجْمِ وَبُدْءُ الْإِمَامِ بِهِ إِذَا ثَبِتَ بِالْإِقْرَارِ

٣١٤٥- عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «كَانَ لِشَرَاخَةَ زَوْجٍ غَائِبٍ بِالشَّامِ وَأَتَتْهَا حَمَلَتْ فَجَاءَ بِهَا مَوْلَاهَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ زَنْتٌ وَاعْتَرَفَتْ فَجَلَدَهَا يَوْمَ الْخَيْبِ يَأْتِ، وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَحَفَرَ لَهَا إِلَى السَّرَةِ وَأَنَا شَاهِدٌ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الرَّجْمَ سَنَةٌ سَنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ شَهِدٌ عَلَى هَذِهِ أَحَدٌ لَكَانَ أَوَّلَ مَنْ يَرْمِي الشَّاهِدَ، يَشْهَدُ ثُمَّ يَنْبَغُ شَهَادَتُهُ حَجَرَةً، وَلَكِنَّهَا أَقَرَّتْ فَأَنَا أَوَّلُ مَنْ رَمَاهَا، فَرَمَاهَا بِحَجَرٍ ثُمَّ رَمَى النَّاسُ وَأَنَا فِيهِمْ، فَكُنْتُ وَاللَّهِ فِيمَنْ قَتَلَهَا.» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢١/١).

٣١٤٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «جَاءَتْ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَهَازِنِي، وَأَنْتَ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ تَرُدُّنِي لَعَلَّكَ تَرُدُّنِي كَمَا رَدَّدْتَ مَايَرَا، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَحَبْلِي، قَالَ: إِنَّمَا لَا فَأَذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي فَلَمَّا وَلَدَتْ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: أَذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِئِيهِ، فَلَمَّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خَبِرَ، فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ فَطَمْتُهُ وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَخَفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا، فَيَقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ فَرَمَى رَأْسَهَا فَتَضَخَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ سَبَّهُ يَايَاهَا، فَقَالَ: مَهْلًا يَا خَالِدُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكَّةَ لَغُفِرَ لَهُ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصُلِّيَ عَلَيْهَا وَذُقْتُ، وَرَأَاهُمَا أَحْمَدُ (٣٤٨/٥) وَمُسْلِمٌ (١٦٩٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٤٢).

٣١٤٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ مَايَرَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي فَرَدَّهُ فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ أَتَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَرَدَّهُ الثَّانِيَةَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَوْمِهِ: هَلْ تَعْلَمُونَ بِعَقْلِي بَأْسًا تُتَكَبَّرُونَ مِنْهُ شَيْئًا؟ قَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ مِنْ صَالِحِينَ فِيمَا نَرَى، فَأَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَيْضًا فَسَأَلَ عَنْهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا بِعَقْلِهِ، فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَفَرَهُ حُفْرَةً، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٥) وَأَحْمَدُ (٣٤٧/٥)، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَفِرَ لَهُ حُفْرَةٌ فَجُعِلَ فِيهَا إِلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ أَمَرَ النَّاسَ بِرَجْمِهِ».

٣١٤٩- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ الدَّلْجَلِجِ «أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ فَذَكَرَ قِصَّةَ رَجُلٍ اعْتَرَفَ بِالزَّنا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحْصَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ، فَلَدَيْنَا فَحَقَرْنَا لَهُ حَتَّى امْتَكَنَّا وَزَمَيْنَاهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى هَذَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٩/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٣٥).

حديث خالد بن الدَّلْجَلِجِ في إسنادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلَاتَةَ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ وَأَبُوهِ صَحْبَةً، وَهُوَ يَفْتَحُ اللَّامَ وَسُكُونُ الْجِيمِ وَآخِرُهُ جِيمٌ أَيْضًا، وَهُوَ عَامِرِيٌّ كُنِيَّةُ أَبُو الْعَلَاءِ، عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

قوله: (وَالْحَزَفِيُّ) يَفْتَحُ الْحَاءَ الْمُعْجَمَةَ وَالزَّيَّ آخِرَهُ فَاءً، وَهِيَ اكسار الأواني المصنوعة من المدر.

الحديث أخرجه أيضاً النَّسَائِيُّ والحاكم، وأصله في صحيح البخاري ولكن بدون ذكر الحفر وما بعده كما تقدم في أول كتاب الحدود من حديث الشَّعْبِيِّ، وسيأتي الكلام على الحفر قريباً وأما كون الشاهد أول من يرمي الزَّانِي المحصن حيث ثبت ذلك بالشهادة فقد ذهب أبو حنيفة والهادوية إلى أن ذلك واجبٌ عليهم وأن الإمام يجبرهم على ذلك لما فيه من الزجر عن التَّساهل والتَّرعيب في التَّثَبُّتِ وإذا كان ثبوت الزَّنا بالإقرار وجب أن يكون الإمام أول من يرمي أو مأموره لما عند أبي داود في رواية من حديث أبي بكره «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ امْرَأَةً وَكَانَ هُوَ أَوَّلَ مَنْ رَمَاهَا بِحَصَاةٍ مِثْلِ الْجِمَصَةِ، ثُمَّ قَالَ: ارْمُوهَا وَاتَّقُوا الْوَجْهَ» ويجب بأن مجرد هذا الفعل لا يدل على الوجوب. وأما حديث العسيف المتقدم فلا يدل قوله ﷺ فيه «وَاخْذُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُوهَا» على وجوب البداءة بذلك منه بل غايته الأمر بنفس الرِّجْم لا بالرِّجْم الخاص الذي هو محل النزاع، وأما ما رواه المصنَّف في الباب عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه فإنما يتنهض للاحتجاج به على قول من يقول بالحجَّة لا على من يخالف في ذلك والمقام مقام اجتهاذ، ولهذا حكى صاحب البحر عن العترة والشافعي أنه لا يلزم الإمام حضور الرِّجْم وهو الحق لعدم دليل يدل على الوجوب، ولما تقدم في حديث ماعزٍ «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِرَجْمِ مَايَرَ، وَلَمْ يَخْرُجْ مَعَهُمْ» والزَّنا منه ثبت بإقراره كما سلف، وكذلك لم يحضر في رجم الغامدية كما زعم البعض قال في التلخيص: لم يقع في طرق الحديثين أنه حضر، بل في بعض الطُّرُق ما يدل على أنه لم يحضر، وقد جزم بذلك الشافعي، قال: وأما الغامدية ففي سنن أبي داود وغيره ما يدل على ذلك. وإذا تقرر هذا تبين عدم الوجوب على الشهود ولا على الإمام، وأما الاستحباب فقد حكى ابن دقيق العيد أن الفقهاء استحبوا أن يبدأ الإمام بالرِّجْم إذا ثبت الزَّنا بالإقرار وتبدأ الشهود به إذا ثبت بالبيِّنة.

بَابُ مَا فِي الْحَفْرِ لِلْمَرْجُومِ

٣١٤٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «لَمَّا أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَرْجُمَ مَايَرَ بْنَ مَالِكٍ خَرَجْنَا بِهِ إِلَى الْبُقْعِ فَوَاللَّهِ مَا حَفَرْنَا لَهُ، وَلَا أَوْثَقْنَاهُ، وَلَكِنْ قَامَ لَنَا فَرَمَيْنَاهُ بِالْعِظَامِ وَالْخَزَفِ، فَاشْتَكَى فَخَرَجَ يَشْتَدُّ حَتَّى انْتَصَبَ لَنَا فِي عَرْضِ الْحَفْرِ فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْجُنْدَلِ حَتَّى سَكَتَ» (حم: ٦٢/٣) (م: ١٦٩٤) (د: ٤٤٣١).

قوله: (في غرض الحرة) بضم العين المهملة وسكون الراء، والحرّة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء: وهي أرض ذات أحجار سود، وقد سمي بذلك مواضع منها مواضع وقعة حنين وموضع بنبوك وبنقده وبين المدينة والعقيق وقلبي المدينة وبيلاذ عيسى وبيلاذ فزارة وبيلاذ بني القين وبالدهناء وبعالية الحجاز وقرب فيد وبجبال طمّ وبارض بارق وبنجد وبسبي مرة وقرب خير وهي حرّة النار وبظاهر المدينة تحت واقم وبها كانت وقعة الحرّة أيام يزيد وبالبريك في طريق اليمن وحرّة غلامس ولبن وللفلفر وشوران والحمارّة وجفل وميطان ومعشر وليلى وعباو والرّجلاء وقمة مواضع بالمدينة، كذا في القاموس.

قوله: (بجلايد الجنّدة) الجلاميد جمع جلميد، وهو الصخر كالجلمود والجنّدة كجعفر ما يقلّ الرّجل من الحجارة وتكسر الذّال وكعلبط: الموضع تجتمع فيه الحجارة، وأرض جنّدة كعلبطة وقد تفتح: كثيرتها كذا في القاموس.

قوله: (إما لا فأذهبي) قال النّووي في شرح مسلم: هو بكسر الهزّة من إمّا وتشديد الميم وبالإمالّة، ومعناه: إذا أبيت أن تستري نفسك وتتوبي عن قولك فأذهبي حتّى تلدي فترجمن بعد ذلك انتهى.

قوله: (فَنَضَحَ) بالخاء المعجمة وبالمهملة.

قوله: (صاحب مكس) بفتح الميم وسكون الكاف بعدها مهملة: هو من يتولّى الضرائب الّتي تؤخذ من النّاس بغير حقّ. قال في القاموس: مكس في البيع يكمس إذا جسي مالاً والمكس: النقص والظلم ودراهم كانت تؤخذ من بائعي السّلع في الأسواق في الجاهليّة أو درهم كان يأخذه المصدّق بعد فراغه من الصدقة انتهى.

قوله: (فَصَلَّى عَلَيْهَا) قال القاضي عياض: هو بفتح الصاد واللام عند جمهور رواه مسلم، ولكن في رواية ابن أبي شيبة وأبي داود والطبراني فصلّى بضمّ الصّاد على البناء للمجهول ويؤيده ما وقع في رواية لأبي داود بلفظ: «ثُمَّ أَمَرَهُمْ فَصَلُّوا عَلَيْهَا» ووقع في حديث عمران بن حصين عند مسلم: «أَنَّهُ قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَيُصَلَّى عَلَيْهَا؟ فَقَالَ: لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةُ لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَيْحَتُهُمْ».

قوله: (وَلَا فِي الْقَعْلِ) بفتح الواو وكسر الفاء وتشديد الباء صفة مشبهة. وهذه الأحاديث المذكورة في الباب قد قدّمنا الكلام

قَدَّمْنَا.

بَابُ تَأْخِيرِ الرَّجْمِ عَنِ الْخُبْلَى حَتَّى تَضَعَ وَتَأْخِيزِ الْجَلْدَ عَنْ ذِي الْمَرَضِ الْمَرْجُوعِ زَوَالَهُ

٣١٥٠- عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي، فَقَالَ: وَنَحْلِكَ ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: أَرَأَيْكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاهِرَ بَنِي مَالِكٍ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ قَالَتْ إِنَّهَا خُبْلَى مِنَ الزَّانَا، قَالَ: أَنْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهَا: حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ، قَالَ: فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتْ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَ: إِذَنْ لَا تُرْجِمُهَا وَتَذَعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَنِي رَضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: فَرْجِمُهَا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٥) والدرناطي (٩٢/٣)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

٣١٥١- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَنْتِ

قيل إنهما روايتان صحيحتان والقصة واحدة، ورواية التأخير رواية صحيحة صريحة لا يمكن تأويلها، فبتعين تأويل الرواية القاضية بأنها رجعت عند الولادة بأن يقال فيها طي وحذف والتقدير أن وليها جاء بها إلى النبي ﷺ عند الولادة فأمر بتأخيرها إلى الفطام ثم أمر بها فرجعت ولا يخفى أن هذا وإن تم باعتبار حديث عمران المذكور في الباب فلا يتم باعتبار حديث بريدة المذكور فإن فيه «أنه قام رجل من الأنصار فقال: إني رضاعه يا نبي الله، فرجعتها» ويعد أن يقال إن هذا لا يدل على أنه قبل قوله وكفاله بل آخرها إلى الفطام ثم أمر برجها بعد ذلك، لأن السياق يابى ذلك كل الإباء، وما أكثر ما يقع مثل هذا الاختلاف بين الصحابة في القصة الواحدة التي خرجها متحد بالاتفاق ثم ترتب لأجل الجمع بين روايتهم العظام التي لا تخلو في الغالب من تعسفات وتكلفات كأن السهو والغلط والنسيان لا يجري عليهم وما هم إلا كسائر الناس في العوارض البشرية، فإن أمكننا الجمع بوجه سليم عن التعسفات فذاك وإلا توجه علينا المصير إلى الترجيح وحمل الغلط أو النسيان على الرواية المرجوحة، إما من الصحابي أو من هو دونه من الرواة. وقد مر لنا في هذا الشرح عدة مواطن من هذا القيل مشينا فيها على ما مشى عليه الناس من الجمع بوجوه ينفر عن قبولها كل طبع سليم، ويأبى الرضا بها كل عقل مستقيم.

قوله: (أصبحت حذاً فأقيمت عليّ) هذا الإجمال قد وقع من المرأة تبينه. كما في سائر الروايات، ولكنه وقع الاختصار في هذه الرواية كما يشعر بذلك قوله ﷺ عقب ذلك: «أحسِنَ إِلَيْهَا فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتَيْنِي» وقد قدّمنا أن مجرد الإقرار بالحد من دون تعيين لا يجوز للإمام أن يحذ به.

قوله: (أحسِنَ إِلَيْهَا) إنما أمره بذلك لأن سائر قرباتها ربما حملتهم الغيرة وحمة الجاهلية على أن يفعلوا بها ما يؤذيها فأمره بالإحسان تحذيراً من ذلك.

قوله: (فشدت) في رواية: «فشكت» ومعناها واحد والغرض من ذلك أن لا تنكشف عند وقوع الرجم عليها لما جرت به العادة من الاضطراب عند نزول الموت وعدم المبالاة بما يبدو من الإنسان، ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المرأة ترجم قاعدة والرجل قائماً لما في ظهور عورة المرأة من الشناعة، وقد زعم النووي أنه اتفق العلماء على أن المرأة ترجم قاعدة وليس في

رسول الله ﷺ وهي حُلِّيَ مِنَ الزَّيْنَةِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ حَدّاً فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَدَعَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا، فَقَالَ: أَحْسِنِ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتَيْنِي فَفَعَلَ فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَدَّتْ عَلَيْهَا يَدَاهُ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرَجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: نَصَلِّي عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ رُتَتْ؟ قَالَ: لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُتِلَتْ بَيْنَ سَتَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُنَّ، وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ؟ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤/٤٣٥) (م: ١٦٩٦) (د: ٤٤٤٠) (ت: ١٤٣٥) (ن: ٦٣/٤) إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَحْدُودَ مُحْتَزٌّ تُحْفَظُ عَوْرَتُهُ مِنَ الْكُتُفِ.

٣١٥٢- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «إِنْ أُمْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُتَتْ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَأَتَيْتُهَا فَإِذَا هِيَ حَدِيثَةٌ عَهْدَ بِنَفَاسٍ فَخَشِيتُ أَنْ أَجْلِدَهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَحْسَنْتَ أَتْرُكُهَا حَتَّى تَمُوتَ؟» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٥٦) وَمُسْلِمٌ (١٧٠٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٧٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٤١) وَصَحَّحَهُ.

قوله: (من غامد) بغير معجمة ودال مهملة، لقب رجل هو أبو قبيلة وهم بطون من جهينة، ولهذا وقع في حديث عمران بن حصين المذكور امرأة من جهينة، وهي هذه، واسم غامد المذكور عمرو بن عبد الله ولقب بغامد لإصلاحه أمراً كان في قومه، وهذه القصة قد رواها جماعة من الصحابة منهم بريدة وعمران بن حصين كما ذكره المصنف في هذا الباب وفي الباب الأول ومنهم أبو هريرة وأبو سعيد وجابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وابن عباس وأحاديثهم عند مسلم، وفي سياق الأحاديث بعض اختلاف، ففي حديث بريدة المتقدم في الباب الأول «أَنَّهُ جَاءَتْ بِنَفْسِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حَالُ الْحَمَلِ وَعِنْدَ الْوَضْعِ، وَأَخَّرَ رَجْمَهَا إِلَى الْفُطَامِ، فَجَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ وَرُجِمَتْ». وفي حديثه المذكور في هذا الباب «أَنَّهُ كَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، ثُمَّ أَتَى فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: لَا تَرْجُمُهَا وَتَذَعْ وَلَدَهَا صَغِيرًا، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِنْ رَضَاعُ فَرَجِمَتْ». وفي حديث عمران بن حصين المذكور أنها «لَمَّا أَتَرَتْ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَلَيْهَا وَأَمَرَهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ ثُمَّ جَاءَ بِهَا عِنْدَ الْوَضْعِ فَرَجِمَتْ وَلَمْ يُهْلِكْهَا إِلَى الْفُطَامِ» ويمكن الجمع بأنها جاءت عند الولادة وجاء معها وليها وتكلمت وتكلم، ولكنه يبقى الإشكال في رواية أنه رجمها عند الولادة ولم يؤخرها، ورواية أنه آخرها إلى الفطام، وقد

مَكْسُورٌ، فَقَالَ: فَوْقَ هَذَا، فَأَتَيْتُ بِسَوْطٍ جَدِيدٍ لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ، فَقَالَ: بَيْنَ هَذَيْنِ، فَأَتَيْتُ بِسَوْطٍ قَدْ لَانَ وَرَكِبَ بِهِ فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٢/ ٨٢٥) عَنْهُ.

٣١٥٤- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: «كَانَ بَيْنَ أَيْتَانَا رَوِيَجِلٌ ضَعِيفٌ مُخَدَّجٌ فَلَمْ يَرِغِ الْحَيُّ إِلَّا وَهُوَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَخْبُثُ بِهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُسْلِمًا فَقَالَ: اضْرِبُوهُ حَدَّهْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ أضعَفُ مِمَّا تَحْسَبُ، لَوْ ضَرَبْنَاهُ مِائَةَ قَتْلَانَا، فَقَالَ: خُذُوا لَهُ عِشْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ، ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، قَالَ: فَفَعَلُوا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢٢٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٧٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٧٢) مَعْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَفِيهِ وَلَوْ حَمَلْنَاهُ إِلَيْكَ لَتَسَخَّتْ عِظَامُهُ مَا هُوَ إِلَّا جِلْدٌ عَلَى عَظْمٍ).

حديث زيد بن أسلم هو مرسلٌ وله شاهدٌ عند عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير نحوه، وآخر عند ابن وهب عن طريق كريب مولى ابن عباس، فهذه المراسيل الثلاثة يشد بعضها بعضاً. وحديث أبي أمامة أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وقال: هذا هو المحفوظ عن أبي أمامة مرسلًا. ورواه الدارقطني عن فليح عن أبي سالم عن سهل بن سعدٍ وقال: وهم فليح، والصواب عن أبي حازم عن أبي أمامة بن سهل بن سهل بن حنيفٍ عن أبيه. ورواه الطبراني من حديث أبي أمامة بن سهلٍ عن أبي سعيد الخدري وقال: إن كانت الطرق كلها محفوظة فيكون أبو أمامة قد حمله عن جماعة من الصحابة وأرسله أخرى. ورواه أبو داود من حديث الزهري عن أبي أمامة عن رجلٍ من الأنصار، ولفظه: «أَنَّهُ اشْتَكَى رَجُلٌ مِنْهُمْ حَتَّى أَهْنَيْتُ فَعَاذَ جِلْدَهُ عَلَى عَظْمٍ فَذَخَلْتُ عَلَيْهِ جَارِيَةً لِيَمْضِيَهُمْ فَهَشَّ لَهَا فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ قَوْمِهِ يَعُودُونَهُ أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ وَقَالَ: اسْتَفْتُوا لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنِّي قَدْ وَقَعْتُ عَلَى جَارِيَةٍ ذَخَلْتُ عَلَيْ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الشَّرِّ بُلَّ الَّذِي هُوَ بِهِ لَوْ حَمَلْنَاهُ إِلَيْكَ لَتَسَخَّتْ عِظَامُهُ مَا هُوَ إِلَّا جِلْدٌ عَلَى عَظْمٍ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذُوا لَهُ مِائَةَ شِمْرَاخٍ يَضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً» وأخرجه النسائي من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيفٍ عن أبيه باللفظ الذي ذكره أبو داود وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر التلعلي، قال المنذري: لا يحتج به وهو كوفي.

الأحاديث ما يدل على ذلك ولا شك أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى السَّتْرِ، ولم يملك ذلك في «البحر» إلا عن أبي حنيفة والمادوية وحكي عن ابن أبي ليلى وأبي يوسف أَنَّهُا تَحَدَّ قَائِمَةً، وَهَذَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ يَحْدُّ قَاعِدًا.

قوله: (ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا) قد تقدّم الخلاف في ذلك في كتاب الجنائز.

قوله: (لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ.. إلخ) في رواية بريدة المتقدمة في الباب الأول «لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ» ولا مانع من أن يكون ذلك قد وقع جميعه منه ﷺ. وفيه دليل على أَنَّ الحدود لا تسقط بالتوبة، وإليه ذهب جماعة من العلماء منهم الحنفية والمالكية. وذهب جماعة منهم إلى سقوطها بها، ومنهم الشافعي، وقد استدل بقصة الغامدية على أَنَّهُ يجب تأخير الحد عن الحاصل حتى تضع ثم حتى ترضع وتغطم، وعند المادوية أَنَّهُ لا تؤخر إلى الفطام إلا إذا عدم مثلها للرضاع والحضانة، فإن وجد من يقوم بذلك لم تؤخر، وتمسكوا بحديث بريدة المذكور.

قوله: (أَتَرَكْنَاهَا حَتَّى تَمَاتَلَّ) بالمثلثة، قال في القاموس: تمائل العليل: قارب البرء، وفي رواية لأبي داود: «حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنْهَا الدَّمُ» وسباني في باب حد الرقيق بلفظ: «إِذَا تَعَالَتْ مِنْ نَفَاسِهَا فَاجْلِدْنَاهَا» وفيه دليل على أَنَّ المريض يمهّل حتى يبرأ أو يقارب البرء. وقد حكى في «البحر» الإجماع على أَنَّهُ يمهّل البكر حتى تزول شدة الحرّ والبرد والمرض المرجو، فإن كان مايوساً فقال المادي وأصحاب الشافعي: إِنَّهُ يضرب بعنكولٍ إن احتمله. وقال الناصر والمؤيد بالله: لا يحد في مرضه وإن كان مايوساً والظاهر الأول لحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيفٍ الآتي قريباً. وأما المرجوم إذا كان مريضاً أو نحوه فذهبت العترة والشافعية والحنفية ومالك إلى أَنَّهُ لا يمهّل لمرضٍ ولا لغيره إذ القصد إتلافه. وقال المروزي: يؤخر لشدة الحرّ أو البرد أو المرض، سواء ثبت بإقراره أو بالبيّنة، وقال الإسفرائيني يؤخر للمرض فقط وفي الحرّ والبرد أوجه: يرجم في الحال، أو حيث يثبت بالبيّنة لا الإقرار أو العكس.

بَابُ صِفَةِ صَوْتِ الْجِلْدِ وَكَيْفِ يُجْلَدُ مَنْ بِهِ مَرَضٌ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ

٣١٥٣- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ «أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَوْطٍ فَأَتَيْتُ بِسَوْطٍ

امراً أياً من بعده أن أضرب عنقه وأخذ ماله، رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حـم: ٤ / ٢٩٢) (د: ٤٤٥٧) (ت: ١٣٦٢) (ن: ٦ / ١٠٩) (هـ: ٢٦٠٧) وَلَمْ يَذْكُرْ إِنِّ مَاجَه. وَالتِّرْمِذِيُّ أَخَذَ الْمَالَ.

الحديث حسنه الترمذي وأخرجه أبو داود عن البراء أيضاً بلفظ: «يَنْمُو أَطُوفٌ عَلَى إِبْلِ لِي ضَلَّتْ إِذْ أَقْبَلَ رَكْبٌ أَوْ فَوَارِسٌ مَعَهُمْ لَوَاءٌ فَجَعَلَ الْأَعْرَابُ يُطِيفُونَ بِي لِمَنْزِلَتِي مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَوْا قُبَّةً فَاسْتَفْرَجُوا مِنْهَا رَجُلًا فَضَرَبُوا عَنْقَهُ، فَسَأَلَتْ عَنْهُ فَذَكَرُوا أَنَّهُ أَحْرَسَ بِأَمْرَاءِ أَبِيهِ» قال المنذري: وقد اختلف في هذا اختلافاً كثيراً فروي عن البراء وروي عنه عن عمه، وروي عنه قال: مرّ بي خالي أبو بردة بن نيارٍ ومعه لواء، وهذا لفظ الترمذي. وروي عنه عن خاله وسماه هشيم في حديثه الحارث بن عمرو، وهذا لفظ ابن ماجه. وروي عنه قال: «مَرَّ بِنَا أَنَسٌ يُنْطَلِقُونَ» وروي عنه: «إِنِّي لَأَطُوفٌ عَلَى إِبْلِ ضَلَّتْ فِي بَلَدٍ الْأَحْيَاءِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَهُمْ زَهْفٌ مَعَهُمْ لَوَاءٌ» وهذا لفظ النسائي. وللحديث أسانيد كثيرة منها ما رجاله رجال الصحيح والحديث فيه دليل على أنه يجوز للإمام أن يأمر بقتل من خالف قطعياً من قطعتين الشريعة كهذه المسألة، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَا نَكَحَّ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، ولكنه لا بد من حمل الحديث على أن ذلك الرجل الذي أمر ﷺ بقتله عالم بالتحريم وفعله مستحلاً وذلك من موجبات الكفر، والمرتب بقتل للدلالة الآتية. وفيه أيضاً متمسك لقول مالك إنه يجوز التعزير بالقتل. وفيه دليل أيضاً على أنه يجوز أخذ مال من ارتكب معصية مستحلاً لها بعد إراقة دمه وقد قدمنا في كتاب الزكاة الكلام على التأديب بالمال.

٣١٥٦- وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمْ شَوْهَةً يَمْلِكُ قَوْمٌ لَوْطٍ فَاقْتُلُوا النَّسَائِلَ وَالْمَقُولَ بِهِ». رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حـم: ١ / ٣٠٠) (د: ٤٤٦٢) (ت: ١٤٥٦) (هـ: ٢٥٦١) إِلَّا النَّسَائِيَّ.

٣١٥٧- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْبَكْرِ يُوجَدُ عَلَى اللَّوْطِيَّةِ يُرْجَمُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٦٣).

الحديث الذي من طريق عكرمة أخرجه أيضاً الحاسم والبيهقي. وقال الحافظ: رجاله موثقون إلا أن فيه اختلافاً. وقال الترمذي: إنما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن النبي ﷺ من هذا الوجه. وروى محمد بن إسحاق هذا الحديث عن عمرو

وقال في التّقریب: صدوق بهم من السادسة. وقال الحافظ في بلوغ المرام: إن إسناده هذا الحديث حسن ولكنه اختلف في وصله وإرساله.

قوله: (لَمْ تَقْطَعْ فَمَرَّتُهُ) أي: عذبتة وهي طرفه.
قوله: (وَرَكِبَ بِهِ) بضم الراء وكسر الكاف على صيغة المجهول أي ركب به الراكب على الدابة وضربها به حتى لان.
قوله: (وَرَوَيْتُ) تصغير رجل للتحقير.

قوله: (مُخَذَّجٌ) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة بعدها جيم وهو السقيم الناقص الخلق وفي رواية مقعد.
قوله: (يَخْبِثُ بِهَا) بفتح أوله وسكون الخاء المعجمة وضمّ الموحدة وآخره مثناة: أي يزني بها. قوله (عُثْكَالًا) بكسر المهملة وسكون المثناة، قال في القاموس: كقرطاس: العذق والشمراخ، ويقال عثكول وعثكولة بضم العين انتهى. وجاء في رواية (إِثْكَالٌ) وفي أخرى (أَثْكَوْلٌ) وهما لغتان في العثكال هو الذي يكون فيه البسر والشمراخ بكسر الشين المعجمة وسكون الميم وآخره خاء معجمة وهو غصن دقيق. وقال في القاموس: الشمراخ بالكسر: العثكال عليه بسر أو عنب كالشمروخ. انتهى.
والمراد ههنا بالعثكال: العنقود من النخل الذي يكون فيه أغصان كثيرة، وكل واحد من هذه الأغصان يسمى شمراخاً.
وحديث زيد بن أسلم فيه دليل على أنه ينبغي أن يكون السوط الذي يجلد به الزاني متوسطاً بين الجديد والعتيق وهكذا إذا كان الجلد يعود ينبغي أن يكون متوسطاً بين الكبير والصغير فلا يكون من الخشب التي تكسر العظم وتجرح اللحم ولا من الأعواد الرقيقة التي لا تؤثر في الألم وينبغي أن يكون متوسطاً بين الجديد والعتيق وقال في «البحر»: وقدر عرضه بأصبع وطوله ببنراع. وحديث أبي أمامة فيه دليل على أن المريض إذا لم يحتمل الجلد ضرب بعثكول أو ما يشابهه مما يحتمله، ويشترط أن تباشره جميع الشماريخ. وقد قيل يكفي الاعتماد، وهذا العمل من الحيل الجائزة شرعاً. وقد جوز الله مثله في قوله: ﴿وَحَذِّ بِسِلْكٍ فِيْهَا﴾ الآية.

بَابُ مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ أَوْ عَمِلَ عَمَلٌ قَوْمٍ لَوْطٍ أَوْ أَتَى بِهِمَةً

٣١٥٥- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «لَقِيتُ خَالِي وَمَعَهُ الرَّائِيَّةُ، فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ

الحجارة. وقد اختلف أهل العلم في عقوبة الفاعل للزنا والفاعل به بعد اتفاقهم على تحريره وأنه من الكبائر للأحاديث المتواترة في تحريره ولعن فاعله فذهب من تقدم ذكره من الصحابة إلى أن حدّ القتل ولو كان بكرًا سواء كان فاعلاً أو مفعولاً، وإليه ذهب الشافعي والناصر والقاسم بن إبراهيم. واستدلوا بما ذكره المصنف وذكرناه في هذا الباب وهو بمجموعه ينتهض للاحتجاج به. وقد اختلفوا في كيفية قتل اللوطي فروي عن علي أنه يقتل بالسيف ثم يحرق لعظم المعصية وإلى ذلك ذهب أبو بكر كما تقدم عنه. وذهب عمر وعثمان إلى أنه يلقي عليه حائط، وذهب ابن عباس إلى أنه يلقي من أعلى بناء في البلد. وقد حكى صاحب الشفاء إجماع الصحابة على القتل. وقد حكى البغوي عن الشعبي والزهرى ومالك وأحمد وإسحاق أنه يرجم. وحكى ذلك الترمذي عن مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وروي عن النخعي أنه قال: لو كان يستقيم أن يرجم الزاني مرتين لرجم اللوطي، وقال المنذري: حرق اللوطية بالنار أبو بكر وعلي وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك. وذهب سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح والحسن وقسادة والنخعي والثوري والأوزاعي وأبو طالب والإمام يحيى والشافعي في قول له إلى أن حدّ اللوطي حدّ الزاني فيجلد البكر ويغرب ويرجم المحسن. وحكاها في البحر عن القاسم بن إبراهيم، وروي عنه المؤيد بالله القتل مطلقاً كما سلف. واحتجوا بأن التلوط نوع من أنواع الزنا، لأنه إيلاج فرج في فرج فيكون اللانط والملولط به داخلين تحت عموم الأدلة الواردة في الزاني المحسن والبكر. وقد تقدمت ويؤيد ذلك حديث «إذا أتى الرجل الرجل فهُمَا زَانِيَانِ» وقد تقدم. وعلى فرض عدم شمول الأدلة المذكورة لهما فهما لاحقان بالزاني بالقياس. ويجب عن ذلك بأن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقاً مخصصة لعموم أدلة الزنا الفارقة بين البكر والتب على فرض شمولها للوطي وبطلان القياس المذكور على فرض عدم الشمول، لأنه يصير فاسد الاعتبار كما تقرّر في الأصول، وما أحقّ مرتكب هذه الجريمة ومقارن هذه الرذيلة الذميمة بأن يعاقب عقوبة يصير بها عبرة للمعتبرين ويعذب تعذيباً يكره شهوة الفسقة المتمردين، فحقيق بمن أتى بفاحشة قوم ما سبقهم بها من أحد من العالمين أن يصلى من العقوبة بما يكون في الشدة والشناعة مشابهاً لعقوبتهم. وقد خسف الله تعالى

بن أبي عمرو فقال: «مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ قَوْمٌ لُوطًا» ولم يذكر القتل انتهى. وقال يحيى بن معين: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ثقة ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «أَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ». ويجب عن ذلك بأنه قد احتج الشيخان به، وروى عنه مالك في الموطأ.

وقد استنكر النسائي هذا الحديث. والأثر المروي عن ابن عباس من طريق سعيد بن جبير ومجاهد أخرجه أيضاً النسائي والبيهقي، وفي الباب عن أبي هريرة عند ابن ماجه والحاكم أن النبي ﷺ قال: «أَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ أَحْصَيْنَا أَوْ لَمْ يُحْصَيْنَا» وإسناده ضعيف قال ابن الطلاع في أحكامه: لم يثبت عن رسول الله ﷺ أنه رجم في اللواط ولا أنه حكم فيه. وثبت عنه أنه قال: «أَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» رواه عنه ابن عباس وأبو هريرة انتهى. قال الحافظ: وحديث أبي هريرة لا يصح. وقد أخرجه البزار من طريق عاصم بن عمر العمري عن سهيل عن أبيه عنه وعاصم مروي. وقد رواه ابن ماجه من طريقه بلفظ: «فَارْجُمُوا الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ». وأخرج البيهقي من حديث أبي موسى أنه ﷺ قال: «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهُمَا زَانِيَانِ وَإِذَا أَنْتَ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ فَهُمَا زَانِيَانِ» وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن، كذب أبو حاتم، وقال البيهقي: لا أعرفه والحديث منكرو بهذا الإسناد انتهى. ورواه أبو الفتح الأزدي في الضعفاء والطبراني في الكبير من وجوه أخر عن أبي موسى وفيه بشر بن المفضل البجلي وهو مجهول وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه. وأخرج البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه رجم لوطياً. قال الشافعي: وبهذا نأخذ: يرجم اللوطي محصناً كان أو غير محصن. وأخرج البيهقي أيضاً عن أبي بكر: أنه جمع الناس في حق رجل ينكح كما تنكح النساء، فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولاً علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم، نرى أن يحرقه بالنار، فاجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن يحرقه بالنار فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار وفي إسناده إرسال. وروي من وجوه أخر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي في غير هذه القصة قال: يرجم ويمرّق بالنار. وأخرج البيهقي أيضاً عن ابن عباس أنه سئل عن حدّ اللوطي فقال: ينظر أعلى بناء في القرية فيرمى به منكساً ثم يتبع

منصور عن عكرمة. ورواه عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة، وإبراهيم ضعيف، وإن كان الشافعي يقوي أمره، إذا عرفت هذا تبين لك أنه لم يتفرّد برواية الحديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة كما قال الترمذي، بل رواه عن عكرمة جماعة كما بينّا. وقد قال البيهقي: رويناه عن عكرمة من أوجع مع أن تفرّد عمرو بن أبي عمرو لا يقدح في الحديث فقد قدّمنا أنه احتج به الشيخان وثقه يحيى بن معين. وقال البخاري: عمرو صدوق ولكنه روى عن عكرمة مناكير. والأثر الذي رواه أبو رزين عن ابن عباس أخرجه أيضاً النسائي، ولا حكم لراي ابن عباس إذا انفرد، فكيف إذا عارض المروي عن رسول الله ﷺ من طريقه؟

وقد اختلف أهل العلم فيمن وقع على بهيمة، فأخرج البيهقي عن جابر بن زيد أنه قال: من أتى البهيمة أقيم عليه الحد. وأخرج أيضاً عن الحسن بن علي رضي الله عنه ما أنه قال: إن كان محصناً رجم وروي أيضاً عن الحسن البصري أنه قال: هو بمنزلة الزاني، قال الحاكم: أرى أن يجلد ولا يبلغ به الحد، وهو مجمع على تحريم إتيان البهيمة، كما حكى ذلك صاحب البحر. وقد ذهب إلى أنه يوجب الحد كالزنا الشافعي في قول له والهادوية وأبو يوسف، وذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي في قول له والمرتضى والمؤيد بالله والناصر والإمام يحيى إلى أنه يوجب التعزير فقط إذ ليس بزناً. وردّ بأنه فرج محرّم شرعاً مشتهى طبعاً فوجب الحد كالقيل. وذهب الشافعي في قول له إلى أنه يقتل أخذاً بحديث الباب، (وفي الحديث) دليل على أنها تقتل البهيمة، والعلة في ذلك ما روى أبو داود والنسائي أنه قيل لابن عباس: ما شأن البهيمة؟ قال: ما أراه قال ذلك إلا أنه يكره أن يؤكل لحمها وقد عمل بها ذلك العمل. وقد تقدّم أنّ العلة أن يقال: هذه التي فعل بها كذا وكذا. وقد ذهب إلى تحريم لحم البهيمة المفعول بها وإلى أنها تذبح علي رضي الله عنه والشافعي في قول له، وذهبت القاسمية والشافعي في قول له وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يكره أكلها تنزيهاً فقط. قال في «البحر»: إنها تذبح البهيمة ولو كانت غير مأكولة لثلاث تاتي بولده مشوّه، كما روى أن راعياً أتى بهيمة فأتت بولده مشوّه انتهى، وأما حديث أن النبي ﷺ نهى عن ذبح الحيوان إلا لأكله فهو عمرو مخصّص لحديث الباب.

بهم واستاصل بذلك العذاب بكرهم وثبيهم. وذهب أبو حنيفة والشافعي في قول له والمرتضى والمؤيد بالله إلى أنه يعزّر اللوطي فقط، ولا يخفى ما في هذا المذهب من المخالفة للأدلة المذكورة في خصوص اللوطي والأدلة الواردة في الزاني على العموم. وإنما الاستدلال لهذا بحديث «لأن أخطئ في العقوب خير من أن أخطئ في العقوبة» فردود بأن ذلك إنما هو مع الالتباس والتزاع ليس هو في ذلك.

٣١٥٨- وعن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». رواه أحمد (٢٦٩/١) وأبو داود (٤٤٦٤) والترمذي (١٤٥٥)، وقال: لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو.

٣١٥٩- وزوّى الترمذي (١٤٥٥) وأبو داود (٤٤٦٥) من حديث عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أنه قال: «مَنْ أَتَى بَهِيمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَذَكَرَ أَنَّهُ أَصَحُّ». الحديث الذي رواه عكرمة أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ. وقد رواه سفيان الثوري عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أنه قال: «مَنْ أَتَى بَهِيمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سَفِيانٌ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ».

والعمل على هذا عند أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق انتهى. وقد روى هذا الحديث ابن ماجه في سننه من حديث إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحَرَّمٍ فَاقْتُلُوهُ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ» وإبراهيم المذكور قد وثقه أحمد. وقال البخاري: منكر الحديث، وضعفه غير واحد من الحفاظ، وأخرجه أبو يعلى الموصلي من حديث عبد الغفار بن عبد الله بن الزبير عن علي بن مشهّر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً، وذكر ابن عدي عن أبي يعلى أنه قال: بلغنا أن عبد الغفار رجّع عنه، وذكر ابن عدي أنهم كانوا لقنوه.

وأخرج هذا الحديث البيهقي بلفظ: «مَلْعُونٌ مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ»، وقال: «اقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا» لا يقال هذه التي فعل بها كذا وكذا ومال البيهقي إلى تصحيحه. ورواه أيضاً من طريق عباد بن

بَابُ فِيمَنْ وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ

وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْحَبِّقِ نَحْوَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ فِيهِ وَبِطْلَانِهَا مِنْ مَالِهِ لَيْسَ بِهَا»، (وَقَدْ أُخْتَلِفَ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْحَسَنِ فَقِيلَ: عَنْهُ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حَرِثٍ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْحَبِّقِ. وَقِيلَ: عَنْهُ عَنْ سَلْمَةَ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ قَبِيصَةَ. وَقِيلَ: عَنْ جُونِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ سَلْمَةَ وَجُونِ بْنِ قَتَادَةَ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا يَعْرِفُ، وَالْحَبِّقُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبَعْدَهَا بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ، وَمِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مَنْ يَكْسِرُهَا. وَالْحَبِّقُ لَقَبٌ وَاسْمُهُ صَخْرُ بْنُ عَيْبِلٍ وَسَلْمَةُ ابْنُهُ، لَهُ صَحْبَةٌ سَكَنَ الْبَصْرَةَ، كُنِيَ أَبُو سَنَانٍ كُنِيَ بِابْنِهِ سَنَانٌ. وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَنْدَةَ أَنَّ لَابْنَهُ سَنَانٌ صَحْبَةٌ أَيْضًا وَجُونٌ

بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَبَعْدَهَا نُونٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عُمَرَ عَنْ عَلَيْهِ الرِّجْمُ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَلَكِنْ يَعْزَرُ. وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِلَى مَا رَوَاهُ النَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ انْتَهَى. وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْمَقَالُ الْمُتَقَدِّمُ فَاقْلُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ شَبْهًا يَدْرَأُ بِهَا الْحَدَّ. قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: مَسْأَلَةٌ: وَلَوْ أَبَاحَتْ الزَّوْجَةُ لِلزَّوْجِ طَوَّعًا أَوْ طَهَّامَةً أَوْ يَسْتَحِقُّ دَمَهَا حَدًّا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا، إِذَا هُمَا شَبْهَةٌ قُلْنَا: لَا نَسْلَمُ انْتَهَى. وَهَذَا مَنَعُ مَجْرَدِ فَإِنَّ مِثْلَ حَدِيثِ النَّعْمَانِ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَبْهَةً فَمَا الَّذِي يَكُونُ شَبْهَةً؟

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تُجْلَلْهَا لَكَ رَجْمُكَ زَادَ أَبُو دَاوُدَ فَوَجَدُوهُ أَخْلَتْهَا لَهُ فَجَلَّدَهُ مِائَةً).

بَابُ حَدِّ زِنَا الرِّقِيِّ خَمْسُونَ جَلْدَةً

٣١٦٢- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّهِ سَوْدَةَ زَيْتٍ لِأَجْلَلِهَا الْحَدَّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهَا فِي دَمِهَا، فَأَنْتِ النَّبِيَّةُ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لِي: إِذَا تَمَّالْتَ مِنْ نَفْسِيهَا فَاجْلِدِيهَا خَمْسِينَ» وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ (١/١٣٦).

٣١٦٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ قَالَ: أَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي فِتْنَةٍ مِنْ فُرَيْشٍ فَجَلَّدْنَا وَلَايِدَ مِنْ وَلَايِدِ الْإِمَارَةِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ فِي الزَّنَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٢/٨٢٧).

حديث أمير المؤمنين عليٍّ قد تقدّم الكلام عليه في باب تأخير

٣١٦٠- عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ «رَفِعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ غَشِيَّ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: لَا فُضَيْنَ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَتْ أَخْلَتْهَا لَكَ جَلْدُكَ مِائَةً، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تُجْلَلْهَا لَكَ رَجْمُكَ». وَرَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حَم: ٤/٢٧٦-٢٧٧) (د: ٤٤٥٨) (ت: ١٤٥١) (ن: ١٢٤/٦) (هـ: ٢٥٥١).

٣١٦١- وَفِي رِوَايَةٍ: عَنِ النَّعْمَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «قَالَ فِي الرَّجُلِ يَأْتِي جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ، قَالَ: إِنْ كَانَتْ أَخْلَتْهَا لَهُ جَلْدُهُ مِائَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَخْلَتْهَا لَهُ رَجْمُهُ». وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٥٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٤/٦).

الحديث قال التِّرْمِذِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ، سَمِعْتُ عَمَدًا يَعْنِي الْبَخَارِيَّ يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةَ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ، وَأَبُو بَشِيرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ انْتَهَى. وَالَّذِي فِي السَّنَنِ أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ عَنْ حَبِيبٍ وَلَكِنَّ التِّرْمِذِيَّ رَوَاهُ فِي سَنَنِهِ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَبِيبٍ وَخَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: هُوَ مَجْهُولٌ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْهُ فَقَالَ: أَنَا أَتَقَيُّ هَذَا الْحَدِيثَ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: أَحَادِيثُ النَّعْمَانِ هَذِهِ مُضْطَرِبَةٌ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ انْتَهَى. وَعَرْفَطَةُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَضَمُّ الْفَاءِ وَبَعْدَهَا طَاءٌ مَهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَتَاءٌ تَانِيَةٌ، (وَفِي الْبَابِ) عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حَرِثٍ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْحَبِّقِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا فِيهِ حُرَّةٌ وَعَلَيْهِ لَيْسَ بِهَا بِطْلَانِهَا، وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ فِيهِ لَهُ وَعَلَيْهِ لَيْسَ بِهَا بِطْلَانِهَا». قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا تَصَحُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَبِيصَةُ بْنُ حَرِثٍ غَيْرُ مَعْرُوفٍ. وَرَوَيْنَا عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: رَوَاهُ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْحَبِّقِ شَيْخٌ لَا يَعْرِفُ لَا يَحْدُثُ عَنْهُ غَيْرُ الْحَسَنِ يَعْنِي قَبِيصَةَ بْنِ حَرِثٍ. وَقَالَ الْبَخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ: قَبِيصَةُ بْنُ حَرِثٍ سَمِعَ سَلْمَةَ بْنَ الْحَبِّقِ فِي حَدِيثِهِ نَظَرًا وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يَثْبُتُ خَبَرُ سَلْمَةَ بْنِ الْحَبِّقِ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقَبِيصَةُ بْنُ حَرِثٍ غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَالْحُجَّةُ لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ، وَكَانَ الْحَسَنُ لَا يَبَالِي أَنْ يَرُويَ الْحَدِيثَ مِمَّنْ سَمِعَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا كَانَ قَبْلَ الْخُدُودِ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ

٣١٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَا: سُمِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زُنْتُ وَلَمْ تُخْصَنَّ، قَالَ: «إِنْ زُنْتَ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زُنْتَ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زُنْتَ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ

ذكرها عن أحمد وأبي داود أنهما ذكرا في الرابعة الحد والبيع نص في محل النزاع، وبها يرذ على الثوري حيث قال: إنه لما لم يحصل المقصود من الزجر عدل إلى الإخراج عن الملك دون الجلد مستدلاً على ذلك بقوله: «فَلْيُعْطَهَا» وكذا وافقه على ذلك ابن دقيق العيد وهو مردود، وأما الحافظ في الفتح فقال: الأرجح أنه يجلبها قبل البيع ثم يبيعها، وصرح بأن السكوت عن الجلد للعلم به، ولا يخفى أنه لم يسكت ﷺ عن ذلك كما سلف، وظاهر الأمر بالبيع أنه واجب وذهب الجمهور إلى أنه مستحب فقط، وزعم بعض الشافعية أن الأمر بالبيع منسوخ كما حكاه ابن الرقعة في المطلب، ولا أعرف له ناسخاً فإن كان هو النهي عن إضاعة المال كما زعم بعضهم فيجاب عنه أولاً بأن الإضاعة إنما تكون إذا لم يكن شيء في مقابل المبيع، والمأمور به هنا هو البيع لا الإضاعة، وذكر الجبل من الشعر للمبالغة ولو سلم عدم إرادة المبالغة لما كان في البيع مجمل من شعر إضاعة، وإلا لزم أن يكون بيع الشيء الكثير بالحقير إضاعة وهو ممنوع. وقد ذهب داود وسائر أهل الظاهر إلى أن البيع واجب، لأن ترك مخالطة الفسقة ومفارقتهم واجب، ويسع الكثير بالحقير جائز إذا كان البائع عالماً به بالإجماع. قال ابن بطال: حمل الفقهاء الأمر بالبيع على الحظ على مبادعة من تكرر منه الزنا لتلا يظن بالسيد الرضا بذلك، ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا قال: وحمله بعضهم على الوجوب، ولا سلف له في الأمة فلا يشتغل به انتهى. وظاهره أنه أجمع السلف على عدم وجوب البيع فإن صح ذلك كان هو القرينة الصارفة للأمر عن الوجوب وإلا كان الحق ما قاله أهل الظاهر. (وأحاديث الباب) فيها دليل على أن السيد يقيم الحد على مملوكه، وإلى ذلك ذهب جماعة من السلف والشافعية وذهب العترة إلى أن حد المالك إلى الإمام إن كان ثم إمام وإلا كان إلى سيده، وذهب مالك إلى أن الأمة إن كانت مزوجة كان أمر حدّها إلى الإمام إلا أن يكون زوجها عبداً لسيدها فأمر حدّها إلى السيد، واستثنى مالك أيضاً القطع في السرقة وهو وجه للشافعية، وفي وجوه لهم آخر يستثنى حد الشرب. وروي عن الثوري والأوزاعي أنه لا يقيم السيد إلا حد الزنا وذهب الحنفية إلى أنه لا يقيم الحدود على المالك إلا الإمام مطلقاً. وظاهر أحاديث الباب أنه يحّد المملوك سيده من غير فرق بين أن يكون الإمام موجوداً أو معدوماً، بين أن يكون

السيد صالحاً لإقامة الحد أم لا. وقال ابن حزم: يقيم السيد إلا إذا كان كافراً. وقد أخرج البيهقي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: أدركت بقايا الأنصار وهم يضربون الوليدة من ولادهم في مجالسهم إذا زنت، ورواه الشافعي عن ابن مسعود وأبي بردة وأخرجه أيضاً البيهقي عن خارجة بن زيد عن أبيه، وأخرجه أيضاً عن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء الذين ينتهي إلى أقوالهم من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون: لا ينبغي لأحد يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده وأمه. وروى الشافعي عن ابن عمر أنه قطع يد عبده وجلد عبداً له زنى. وأخرج مالك عن عائشة «أنها قطعت يد عبدها لها» وأخرج أيضاً «أن حفصة قتلت جارية لها سحرتها». وأخرج عبد الرزاق والشافعي «أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ حدثت جارية لها زنت» وتقدم في الباب الذي قبل هذا «أنها جلدت وليدة لها خمسين» وقد احتج من قال: إنه لا يقيم الحدود مطلقاً إلا الإمام بما رواه الطحاوي عن مسلم بن يسار أنه قال: «كان رجل من الصحابة يقول: الزكاة والخدود والجمعة والقيء إلى السلطان». قال الطحاوي: لا تعلم له مخالفاً من الصحابة، وتعقبه ابن حزم بأنه خالفه اثنا عشر صحابياً. وظاهر أحاديث الباب أن الأمة والعبد يجلدان سواء كانا محصنين أم لا، وقد تقدم الخلاف في ذلك في الباب الذي قبل هذا. وقد اختلف أهل العلم في المملوك إذا كان محصناً هل يرجم أم لا؟ فذهب الأكثر إلى الثاني، وذهب الزهري وأبو ثور إلى الأول. (وأحسج الأولون) بأن الرجم لا ينتصف، واحتج الآخرون بعموم الأدلة، وأما المكاتب فذهبت العترة إلى أنه لا رجم عليه ويجلد كالحر بقدر ما أدى وفي البقية كالعبد، وذهبت الشافعية والحنفية إلى أنه يجلد كالعبد مطلقاً لحديث: «المكاتب عبداً ما بقي عليه ورثته» وقد تقدم الكلام على التفسير في المكاتب في باب الكتابة.

ويستعمل بالفاء ويشم لا بالواو وفي رواية لسلّم: «لَنْ تَقْطَعَ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَمَا قُوَّةُ».

قوله: (في رُبْعٍ دِينَارٍ) هذه الرواية موافقة لرواية الثلاثة الدراهم التي هي ثمن المجن كما في رواية النسائي المذكورة في الباب «أَنْ ثَمَنَ الْمَجْنُ كَانَ رُبْعُ دِينَارٍ» وكما في رواية أحمد «أَنَّهُ كَانَ رُبْعُ الدِّينَارِ يُؤْتِيهِ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ». وقال الشافعي: وربّع الدّينار موافق لرواية ثلاثة دراهم، وذلك أنّ الصّرف على عهد رسول الله ﷺ اثنا عشر درهماً بدینار، وكان كذلك بعده، وقد تقدّم أنّ عمر فرض الدّية على أهل البورق اثني عشر ألف درهم، وعلى أهل الذهب ألف دينار. وأخرج ابن المنذر أنّه أتني عثمان بسارق سرق اثرتجة فقومت بثلاثة دراهم من حساب الدّينار باثني عشر قطع. وأخرج البيهقي أيضاً من طريق جعفر بن عمّاد عن أبيه أنّ أمير المؤمنين عليّاً رضي الله عنه قطع في ربع دينار وكانت قيمته درهمن ونصفاً. وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جعفر بن عمّاد عن أبيه عن أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه القطع في ربع دينار فصاعداً. وأخرج أيضاً من طريقه عن أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه أنّه قطع يد سارق في بيضة من حديد ثمنها ربع دينار، ورجاله ثقات ولكنّه منقطع. وقد ذهب إلى ما تقتضيه أحاديث الباب من ثبوت القطع في ثلاثة دراهم أو ربع دينار الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الأربعة. واختلفوا فيما يقوم به ما كان من غير الذهب والفضة. فذهب مالك في المشهور عنه إلى أنّه يكون التقويم بالدراهم لا بربع الدّينار إذا كان الصّرف مختلفاً، وقال الشافعي: الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب، لأنّه الأصل في جواهر الأرض كلّها حتّى قال: إنّ الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع انتهى. قال مالك: وكلّ واحدٍ من الذهب والفضة معتبرٌ في نفسه لا يقوم بالآخر. وذكر بعض البغداديين أنّه ينظر في تقويم العروض بما كان غالباً في نقود أهل البلد. وذهبت العترة وأبو حنيفة وأصحابه وسائر فقهاء العراق إلى أنّ النصاب الموجب للقطع هو عشرة دراهم ولا قطع في أقلّ من ذلك. واحتجوا بما أخرجه البيهقي والطحاوي من حديث عمّاد بن

إسحاق عن أيّوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال: «كَانَ ثَمَنُ الْمَجْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُقَوَّمُ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ» وأخرج نحو ذلك النسائي عنه، وأخرج عنه أبو داود أنّ ثمنه كان

كِتَابُ الْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَمْ يَقْطَعُ السَّارِقُ

٣١٦٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مَجْنٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٨٠/٢) (خ: ٦٧٩٥) (م: ١٦٨٦) (٦) (د: ٤٣٨٥) (ت: ١٤٤٦) (ن: ٧٦/٨) (هـ: ٢٥٨٤) وَفِي لَفْظٍ بَعْضُهُمْ: قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

٣١٦٨- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٠٤/٦) (خ: ٦٧٩٠) (م: ١٦٨٤) (١) (د: ٤٣٨٣) (ت: ١٤٤٥) (ن: ٧٨/٨) إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٤/٦) وَمُسْلِمٌ (١٦٨٤) (٢) وَالنَّسَائِيُّ (٨٠/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٨٥).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (٧٨/٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٨٤). وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «تَقْطَعُ الْيَدَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٨٩).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «افْطَعُوا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ» وَكَانَ رُبْعُ الدِّينَارِ يُؤْتِيهِ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ، وَالذِّينَارُ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٠/٦).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِيمَا دُونَ ثَمَنِ الْمَجْنِ، قِيلَ لِعَائِشَةَ: مَا ثَمَنُ الْمَجْنِ؟ قَالَتْ: رُبْعُ دِينَارٍ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨٠/٨).

٣١٦٩- وَعَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَنْ يَسْرِقَ السَّارِقُ يَسْرِقُ الثَّيْمَةَ فَتَقْطَعُ يَدَهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدَهُ»، قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَنْضُرُ الْحَدِيدَ، وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ مِنْهَا مَا يُسَارِي دَرَاهِمَ مَثَقَوْ عَلَيْهِ (حم: ٢٥٣/٢) (خ: ٦٧٩٩) (م: ١٦٨٧)، وَلَيْسَ لِمُسْلِمٍ فِيهِ زِيَادَةٌ قَوْلِ الْأَعْمَشِ.

قوله: (في مجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون وهو الترس ويقال له: حجة بكسر الميم أيضاً وجناناً وجنانه بضمهما.

قوله: (فصاعداً) هو منصوبٌ على الحالية: أي فزائداً

ابن شبرمة، وهو مروى عن ابن أبي ليلى والحسن البصري بما أخرجه ابن المنذر عن عمر أنه قال: لا تقطع الخمس إلا في خمس. المذهب الثامن: دينار أو ما بلغ قيمته، رواه ابن المنذر عن النخعي، وحكاه ابن حزم عن طائفة المذهب التاسع: ربع دينار من الذهب ومن غيره في القليل والكثير، وإليه ذهب ابن حزم ونقل نحوه ابن عبد البر. واستدل ابن حزم بأن التحديد في الذهب منصوص ولم يوجد نص في غيره فيكون داخلًا تحت عموم الآية. ويجاب عن ذلك برواية النسائي المذكورة في الباب بلفظ: «لَا تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِيمَا دُونَ ثَمَنِ الْمِجَنِّ» ويمكن أيضًا الجواب عنه بقوله ﷺ: «أَقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ» كما في الباب لأنه يصدق على ما لم تبلغ قيمته ربع دينار أنه دونه، وإن كان من غير الذهب فإنه يفضل الجنس على جنس آخر مغاير له باعتبار الزيادة في الثمن، وكذلك العرض على العرض باعتبار اختلاف ثمنهما. المذهب العاشر: أنه يثبت القطع في القليل والكثير، حكاه في «البحر» عن الحسن البصري وداود والخوارج، واستدلوا بإطلاق قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

ويجاب بأن إطلاق الآية مقيد بالأحاديث المذكورة في الباب. واستدلوا ثانيًا بحديث أبي هريرة المذكور في الباب فإن فيه: «يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدَهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدَهُ» وقد أجيب عن ذلك أن المراد به تحقير شأن السارق وخسار ما ربحه، وأنه إذا جعل السرقة عادة له جرّاه ذلك على سرقة ما فوق البيضة والحبل حتى يبلغ إلى المقدار الذي تقطع به الأيدي، هكذا قال الخطابي وابن قتيبة وفيه تعسف. ويمكن أن يقال: المراد المبالغة في التنفير عن السرقة وجعل ما لا قطع فيه بمنزلة ما فيه القطع كما في حديث «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَفَتْ حَصْرُ قَطَاةٍ» وحديث: «تَصَدَّقِي وَلَوْ بِظِلْفِ مَحْرَقٍ» مع أن مخصص القطاة لا يكون مسجدًا، والظلف المحرق لا ثواب في التصديق به لعدم نفعه، ولكن مقام الترهيب في بناء المساجد والصدقة اقتضى ذلك، على أنه قد قيل: إن المراد بالبيضة بيضة الحديد كما وقع في الباب عن الأعمش، ولا شك أن لها قيمة. وكذلك الحبل فإن في الحبال ما تزيد قيمته على ثلاثة دراهم كحبال السفن، ولكن مقام المبالغة لا يناسب ذلك. وقد تقدّم أن أمير المؤمنين عليًا رضي الله عنه قطع في بيضة حديد ثمنها ربع دينار الحادي عشر: أنه يثبت

دينارًا أو عشرة دراهم، وأخرج البيهقي عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كَانَ ثَمَنُ الْمِجَنِّ عَلَى عَهْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ». وأخرج النسائي عن عطاء مرسلًا: «أَذْنَى مَا يَقْطَعُ فِيهِ ثَمَنُ الْمِجَنِّ قَالَ: وَثَمَنُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ». قالوا: وهذه الروايات في تقدير ثمن المجرن أرجح من الروايات الأولى وإن كانت أكثر وأصح ولكن هذه أحوط، والحدود تدفع بالشبهات، فهذه الروايات كأنها شبهة في العمل بما دونها. وروي نحوه هذا عن ابن العربي قال: وإليه ذهب سفيان مع جلالتهم. ويجاب بأن الروايات المروية عن ابن عباس وابن عمرو بن العاص في إسنادها جميعًا محمد بن إسحاق وقد عنعن، ولا يحتج بمثله إذا جاء بالحديث معنًا فلا يصلح لمعارضة ما في الصحيحين عن ابن عمر وعائشة، وقد تعسف الطحاوي فزعم أن حديث عائشة مضطرب ثم بين الاضطراب بما يفيد بطلان قوله، وقد استوفى صاحب الفتح الرد عليه. وأيضًا حديث ابن عمر حجة مستقلة، ولو سلمنا صلاحية روايات تقدير ثمن المجرن بعشرة دراهم لمعارضة الروايات الصحيحة لم يكن ذلك مفيدًا للمطلوب، أعني عدم ثبوت القطع فيما دون ذلك لما في الباب من إثبات القطع في ربع دينار وهو دون عشرة دراهم، فيرجع إلى هذه الروايات ويتعين طرح الروايات المتعارضة في ثمن المجرن، وبهذا يلوح لك عدم صحة الاستدلال برواية العشرة الدراهم عن بعض الصحابة على سقوط القطع فيما دونها وجعلها شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات لما سلف. وقد أسلفنا عن جماعة من الصحابة أنهم قطعوا في ربع دينار وفي ثلاثة دراهم. المذهب الثالث: نقله عياض عن النخعي أنه لا يجب القطع إلا في أربعة دنائير أو أربعين درهماً، وهذا قول لا دليل عليه فيما أعلم. المذهب الرابع: حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه يقطع في درهمين. وحكاه في «البحر» عن زياد بن أبي زياد ولا دليل على ذلك من المرفوع. وقد أخرج ابن أبي شيبة عن أنس بن سنان قوي أن أبا بكر قطع في شيء ما يساوي درهمين وفي لفظ: لا يساوي ثلاثة دراهم. المذهب الخامس: أربعة دراهم، نقله ابن المنذر عن أبي هريرة وأبي سعيد، وكذلك حكاه عنهما في «البحر»، ونقله عياض عن بعض الصحابة وهو مردود بما سلف المذهب السادس: ثلث دينار، رواه ابن المنذر عن الباقر. المذهب السابع: خمسة دراهم، حكاه في «البحر» عن الناصر والنخعي وروي عن

وفي إسناده سعد بن سعيد المقرئ وهو ضعيف. وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين أن رسول الله ﷺ قال: «لا قطع في نسر معلق ولا في خريسة خبل» وهو معضل.

قوله: (ولا كثر) بفتح الكاف والثاء المثناة وهو الجمار. قال في القاموس: والكثير ويجرك: جمار النخل أو طلمها، قال أيضاً: والجمار كرماني: شحم النخلة.

قوله: (خينة) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها نون. قال في القاموس: خين الثوب وغيره يخينه خيئاً وخبائناً بالكسر: عطفه وخاطه ليقصر والطعام غييه وخبائه للشدة والخينة بالضم: ما تمحله في حفسك انتهى.

قوله: (الجرين) قال في النهاية: هو موضع تخفيف التمر وهو له كالبيدر للحنطة، ويجمع على جرين بضمين. قال في القاموس: والجرين بالضم وكامير ومنبر البيدر وأجرن التمر: جمعه فيه انتهى.

قوله: (عن الخريسة) بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وسكون التحتية بعدها سين مهملة، قيل: هي التي ترعى وعليها حرس فهي على هذا المحروسة نفسها. وقيل: هي السيارة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى ماواها. وفي القاموس: حرس كضرب: سرق، كاحترس وكسمع: عاش زماناً طويلاً والخريسة المسروقة الجمع حرائس، وجدار من حجارة يعمل للغم انتهى.

قوله: (فيها ثمنها مرتين) فيه دليل على جواز التأديب بالمال. وقد تقدم الكلام على ذلك في الزكاة. وقوله: (وهزرب نكال) يجوز أن يكون بالتثنية للأول وبالإضافة، وفيه جواز الجمع بين عقوبة المال والبدن.

قوله: (في أحكامها) جمع كم بكسر الكاف: وهو وعاء الطلع. وقد استدلل بحديث رافع على أنه لا قطع على من سرق الثمر والكثير سواء كانا باقين في منبتهما أو قد أخذا منه وجعلا في غيره وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة. قال: ولا قطع في الطعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والخطب والحشيش. واستدل على ذلك أيضاً بأن هذه الأمور غير مرغوب فيها ولا يشع بها مالكها فلا حاجة إلى الزجر والحرز فيها ناقص. وذهبت الهاذوية إلى أنه لا قطع في الثمر والكثير والطباخن والشواء والمراس إذا لم تحرز، وأما إذا أحرزت وجب فيها القطع وهو محكي عن الجمهور.

القطع في درهم فصاعداً لا دونه، حكاه في «البحر» عن البتّي، وروي عن ربيعة. هذه جملة المذاهب المذكورة في المسألة، وقد جعلها في الفتح عشرين مذهباً ولكن البقية على ما ذكرنا لا يصلح جعلها مذاهب مستقلة لرجوعها إلى ما حكيناها.

بَابُ اغْتِبَارِ الْجُرْزِ وَالْقَطْعِ فِيمَا يُسْرَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ

٣١٧٠- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ، وَلَا كَثْرٍ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ١٤٠/٤) (د: ٤٣٨٨) (ت: ١٤٤٩) (ن: ٨٧/٨) (هـ: ٢٥٩٣).

٣١٧١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الثَّوْرِ الْمُعْلَقِ، فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ مِنْهُ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَخَلِّ خَبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ قُبِلَغَ ثَمَنُ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨٥/٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٩٠).

وفي رواية قال: «سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ يَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَرِيْسَةِ الَّتِي تُوجَدُ فِي مَرَاتِعِهَا قَالَ: فِيهَا ثَمْنُهَا مَرَّتَيْنِ وَهَزْرَبُ نِكَالٍ، وَمَا أُخِذَ مِنْ عَطَنِ فِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنُ الْمِجَنِّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَالْتَمَارُ وَمَا أُخِذَ مِنْهَا فِي أَكْثَمِهَا؟ قَالَ: مَنْ أَخَذَ بِفِيهِ وَلَمْ يَتَخَذْ خَبْنَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمَنْ اخْتَلَفَ فَعَلَيْهِ ثَمْنُهُ مَرَّتَيْنِ وَهَزْرَبُ نِكَالٍ، وَمَا أُخِذَ مِنْ أَجْرَائِهِ فِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنُ الْمِجَنِّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٠/٢) وَالنَّسَائِيُّ (٨٥/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥٩٥) مَعْنَاهُ وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِي آخِرِهِ «وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنُ الْمِجَنِّ فِيهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَجَلَدَاتُ نِكَالٍ».

٣١٧٢- وَعَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ أُتْرُجَةً فِي زَمَنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ أَنْ تَقُومَ ثَلَاثَةَ أَفْرَاجِهِمْ مِنْ صَرَفِ الثَّمَرِ عَشْرَ بَدِينَارٍ فَقَطَعَ عُثْمَانُ يَدَهُ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٢/٢٣٢).

حديث رافع بن خديج أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي، وصححه البيهقي وابن حبان واختلف في وصله وإرساله. وقال الطحاوي: هذا الحديث تلتفت العلماء منه بالقبول. وحديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضاً الحاكم، وصححه وحسنه الترمذي. وأثر عثمان أخرجه أيضاً البيهقي وابن المنذر. (وفي الباب) عن أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه بنحو حديث رافع

من طرق منها عن طاووس عن ابن عباس قال البيهقي: وليس بصحيح، ومنها عن طاووس عن صفوان، قال ابن عبد البر: سماع طاووس عن صفوان ممكن لأنه أدرك زمن عثمان وروي عنه أنه قال: أدركت سبعين صحابياً. ورواه مالك عن الزهري عن عبيد الله بن صفوان عن أبيه. وقد صححه ابن الجارود والحاكم، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال الحافظ: وسنده ضعيف. ورواه البزار والبيهقي عن طاووس مرسلاً. ورواه أيضاً البيهقي عن الشافعي عن مالك أن صفوان بن أمية الحديث، وأخرجه أيضاً البيهقي من حديث حميد بن أخت صفوان عن صفوان. وحديث ابن عمر أخرجه أيضاً مسلم بمعناه.

قوله: (خبيصة) بجاء معجمة مفتوحة وميم مكسورة وتحتية ساكنة ثم صاد. قال في القاموس: الخبيصة: كساء أسود مربع له علمان.

قوله: (برئساً) بضم الموحدة وسكون الراء وضم النون بعده مهملة. قال في القاموس: هو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه، ذراعاً كان أو جبّة. وفي جامع الأصول وسنن أبي داود وغيرها بلفظ: «برئساً» بالثناة من فوق وسكون الراء بعدها مهملة وهو معروف.

قوله: (صفة النساء) بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء أي الموضع المختص بهن من المسجد وصفة المسجد موضع مظلل منه. وحديث صفوان يدل على أن العفو بعد الرّفْع إلى الإمام لا يسقط به الحد وهو مجمع عليه كما قدّمنا ذلك في باب الحث على إقامة الحد إذا ثبت والنهي عن الشفاعة فيه. وروي عن أبي حنيفة أنه يسقط القطع بالعفو مطلقاً والحديث يردّ عليه بقوله: «فَهَلَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ» الإخبار له عمّا ذكره من البيع أو الهبة أنّهما إنّما يصحّان قبل الرّفْع إلى الإمام لا بعده وفيه دليل على أن القطع يسقط بالعفو قبل الرّفْع وهو مجمع عليه. وقد استدللّ بحديثي الباب من قال بعدم اشتراط الحرز. وقد سبق ذكرهم في الباب الذي قبل هذا. ويردّ بأنّ المسجد حرز لما داخله من آلة وغيرها، وكذلك الصفة المذكورة في حديث ابن عمر ولا سيما بعد أن جعل صفوان خبيسته تحت رأسه كما ثبت في الروايات وأمّا جعل المسجد حرزاً لآلته فقط فخلاف الظاهر، ولو سلّم ذلك كان غايته تخصيص الحرز بمثل المسجد ونحوه وما

وذهب الثوري إلى أنّ الشيء إن كان يبقى يوماً فقط كالمهراس والشواء لم يقطع سارقه وإلا قطع. وقال الشافعي: إن حديث رافع خرج على ما كان عليه عادة أهل المدينة من عدم إحراز حواظها فذلك لعدم الحرز، فإذا أحرزت الحواظ كانت كفירה. وقد حكى صاحب البحر عن الأكثر أنّ شرط القطع الحرز. وعن أحمد وإسحاق وزفر والخوارج، وهو مروي عن الظاهرية وطائفة من أهل الحديث، أنّه لا يشترط. ويدلّ على ذلك ما سيأتي في قطع جاحد الوديعه وفي باب تفسير الحرز. ومما يستدلّ به على عدم القطع في الثمر إذا كان غير محرز حديث عمرو بن شعيب المذكور في الباب، فإنّ فيه: «إِنْ مَنْ أَصَابَ مِنَ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ فِيهِ وَلَمْ يَتَّخِذْ خُبْنَةً فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ وَلَا هَمَّانَ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ، وَإِنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ كَانَ عَلَيْهِ غَرَامَةٌ بِمِثْلِهِ وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُحْرَزَ فِي الْجَرِينِ قُطِعَ إِذَا بَلَغَ ثَمَنَ الْجَمْعِ» فهذا يدلّ على أنّ الثمر إذا أحرز قطع سارقه. ومما يدلّ على اعتبار الحرز أيضاً رواية النسائي وأحمد المذكورة في الباب في سارق الحرسة والثمار. وأمّا أثر عثمان المذكور في الباب «أَنَّهُ قَطَعَ فِي أُتْرُجَةٍ» فلا يعارض ما ورد في اعتبار الحرز، لأنّ غاية ما فيه أنّه لم يقع تقييد ذلك بالحرز فيمن حمله على أنّ تلك الأترجة كانت قد أحرزت وهكذا حديث رافع فإنّ ظاهره أنّه لا قطع في ثمر ولا كثير مطلقاً ولكنه مطلق مقيّد بحديث عمرو بن شعيب المذكور بعده.

بَابُ تَفْسِيرِ الْحَرْزِ وَأَنَّ الْمَرْجِعَ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ

٣١٧٣- عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «كَثُرَتْ نَابِجًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى خَبِيصَةٍ لِي فَسَرَقْتُ فَأَخَذَنِي السَّارِقُ فَرَفَعَنَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسِ خَبِيصَتِي ثَمَنَ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا؟ أَمَا أَبْغِيهَا لَوْ أَبْغِيهَا لَوْ قَالَ: فَهَلَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٤٠١/٣) (د: ٤٣٩٣) (ن: ٦٩/٨-٧٠) (ه: ٢٥٩٥) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

وفي رواية لأحمد (٤٠١/٣) والنسائي (٦٨/٨): فَقَطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣١٧٤- وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ يَدَ سَارِقٍ سَرَقَ بُرْسًا مِنْ صَفَةِ النِّسَاءِ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٤٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٨٦) وَالنَّسَائِيُّ (٧٧/٨).

حديث صفوان أخرجه مالك في الموطأ والشافعي والحاكم

مسلم هو السراج، خراساني كنيته أبو سلمة قال ابن معين، صالح الحديث، صدوق وقال أبو داود الطيالسي: إنه كان صدوقاً. وقد ذهب إلى أنه لا يقطع المختلس والمتنهب والخائن العترة والشافعية والحنفية وذهب أحمد وإسحاق وزفر والخوارج إلى أنه يقطع، وذلك لعدم اعتبارهم الحرز كما سلف، والمراد بالخائن هو من يأخذ المال خفية ويظهر النصح للمالك، والمتنهب: هو من يتنهب المال على جهة القهر والغلبة، والمختلس الذي يسلب المال على طريقة الخلسة. وقال في النهاية: هو من يأخذه سلباً ومكابةً.

٣١٧٦- وعن ابن عمر قال: «كَانَتْ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْعَلُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدَيْهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥١/٢) وَالنَّسَائِيُّ (٧٠/٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٩٥)، وَقَالَ: فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَطَعَتْ يَدَاهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ صَيْتَةَ بِنْتِ حَبِيبٍ، قَالَ فِيهِ: فَشَهِدَ عَلَيْهَا).

٣١٧٧- وعن عائشة قالت: «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْعَلُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدَيْهَا، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَاكْلَمُوهُ، فَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَسَامَةُ لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا فَقَالَ: إِنَّمَا هَذَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَنَاهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَفَقَعْتُ يَدَهَا فَقَطَعَ يَدَ الْمَخْزُومِيَّةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٢/٦) وَمُسْلِمٌ (١٦٨٨) وَالنَّسَائِيُّ (٧٣/٨) وَ٧٤ وَ٧٥).

وفي رواية قال: «اسْتَعَارَتْ امْرَأَةٌ، يَعْنِي خُلِيًّا عَلَى السَّبَةِ نَاسٍ يُعْرِفُونَ وَلَا تُعْرِفُ هِيَ، فَبَاعَتْهُ، فَأَخَذَتْ فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدَيْهَا، وَهِيَ الَّتِي شَفَعَ فِيهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَقَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٩٦) وَالنَّسَائِيُّ (٧٣/٨).

حديث ابن عمر أخرجه أيضاً أبو عوانة في صحيحه من طريق أيوب عن نافع عنه، وأخرجه أيضاً النسائي وأبو عوانة من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عنه أيضاً بلفظ: «اسْتَعَارَتْ خُلِيًّا».

قوله: «كَانَتْ مَخْزُومِيَّةً» اسمها فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الأسد الصحابي.

يستوي الناس فيه لما في ترك القطع في ذلك من الفسدة وأما التمسك بعموم آية السرقة فلا يتنهد للاستدلال به لأنه عمومٌ مخصوصٌ بالأحاديث القاضية باعتبار الحرز.

ومما يؤيد اعتباره قول صاحب القاموس: السرقة والاستراق: الجميء مستتراً لأخذ مال غيره من حرز، فهذا إمامٌ من أئمة اللغة جعل الحرز جزءاً من مفهوم السرقة، وكذا قال ابن الخطيب في تفسير البيان.

باب مَا جَاءَ فِي الْمُخْتَلِسِ وَالْمُتَنَبِّهِ وَالْخَائِنِ وَجَاوِدِ الْعَارِيَةِ

٣١٧٥- عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَنَبِّهِ، وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٣/ ٣٨٠) (د: ٤٣٩١) (ت: ١٤٤٨) (ن: ٨٨/٨) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان وصححه، وفي رواية له عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير عن جابر وليس فيه ذكر الخائن، ورواه ابن الجوزي في العلل من طريق مكِّي بن إبراهيم عن ابن جريج وقال: لم يذكر فيه الخائن غير مكِّي. قال الحافظ: قد رواه ابن حبان من غير طريقه فأخرجه من حديث سفيان عن أبي الزبير عن جابر بلفظ: «لَيْسَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ وَلَا عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ» وقال ابن أبي حاتم في العلل: لم يسمعه ابن جريج من أبي الزبير إنما سمعه من ياسين بن معاوية الزيات وهو ضعيف، وكذا قال أبو داود. قال الحافظ أيضاً: وقد رواه المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر وأسنده النسائي من حديث المغيرة، ورواه سويد بن نصر عن ابن المبارك عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير. قال النسائي: ورواه عيسى بن يونس والفضل بن موسى وابن وهب ومحمد بن يزيد وجماعة ولم يقل واحدٌ منهم عن ابن جريج حديثي أبو الزبير ولا أحسبه سمعه عنه، وقد أعلمه ابن القطان بعتنه أبي الزبير عن جابر. وأجيب بأنه قد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه وصرح بسماع أبي الزبير من جابر. (وفي الباب) عن عبد الرحمن بن عوفٍ عند ابن ماجه بإسناد صحيح بنحو حديث الباب. وعن أنسٍ عند ابن ماجه أيضاً والطبراني في الأوسط وعن ابن عباسٍ عند ابن الجوزي في العلل وضعفه، وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً ولا سيما بعد تصحيح الترمذي وابن حبان لحديث الباب، وياسين الزيات هو الكوفي وأصله بمامي قال المنذري: لا يحتج بحديثه، والمغيرة بن

قوله: (إِنَّمَا هَٰلِكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ) في رواية: (إِنَّمَا هَٰلِكَ بَشَرٌ مِّمَّنْ لَمَّا خَلَّاهُمُ الْمَوْتُ وَلَمْ يُبَذِّلْ لَهُمْ جَزَاءً فَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) ظاهر الحصر العموم وأنه لم يقع الهلاك لمن قبل هذه الأمة أو لبني إسرائيل إلا بهذا السبب. وقيل: المراد من هلك بسبب تضييع الحدود، فيكون المراد بالعموم هذا النوع الخاص. وفي حديث عائشة عند أبي الشيخ أنهم عطلوا الحدود عن الأغنياء وأقاموها على الضعفاء، ومثله ما في حديث الباب (أَنَّهُمْ

سرق، وفي ذلك دليل على أنه يستحب تلقين ما يسقط الحد.
 قوله: (مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) استدله به من قال إن الإقرار بالسرقة مرة واحدة لا يكفي، بل لا بد من الإقرار مرتين أو ثلاثاً، وأقل ما يلزم به القطع مرتان وإلى ذلك ذهب العترة وابن أبي ليلى وابن شبرمة وأحمد بن حنبل وإسحاق. وروي عن أبي يوسف، وذهب مالك والشافعية والحنفية وهو مروي عن أبي يوسف إلى أنه يكفي الإقرار مرة. ويجاب عن الاستدلال بحديث أبي أمية المذكور أنه لا يدل على اشتراط الإقرار مرتين، وإنما يدل على أنه ينبغي له تلقين المسقط للحد عنه والمبالغة في الاستبaths. ومما يدل على أن هذا هو المراد أنه عليه السلام قال: «لَا إِخْلَاكَ سَرَقْتَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» في رواية، ولا قائل بأنه يشترط ثلاث مرّات، ولو كان مجرد الفعل يدل على الشرطية لكان وقوع التكرار منه عليه السلام ثلاث مرّات يقتضي اشتراطها، وقد تقدّم في حديث المجنّ ورداء صفوان أن النبي عليه السلام قطع، ولم ينقل في ذلك تكريس الإقرار. وأما الاحتجاج بما روي عن علي رضي الله عنه كما ذكره المصنّف فهو وإن كانت الصيغة مشعرة باشتراط الإقرار مرتين لكنه لا تقوم به الحجة إلا عند من يرى حجّية قوله كما ذهب إليه بعض الزيدية.

قوله: (قُلْ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ) فيه دليل على مشروعية أمر المحدود بالاستغفار والدعاء له بالتوبة بعد استغفاره.

بَابُ حَسْمِ يَدِ السَّارِقِ إِذَا قُطِعَتْ وَاسْتِحْبَابِ تَعْلِيْقِهَا فِي عُنُقِهِ

٣١٨٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَبِيَّ بِسَارِقٍ قَدْ سَرَقَ شِمْلَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا قَدْ سَرَقَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا إِخْلَاكَ سَرَقَ، فَقَالَ السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: أَذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ اخْشِمُوهُ، ثُمَّ اتَّوْنِي بِهِ فَاقْطِيعْ فَأَنَبِيَّ بِهِ فَقَالَ: نُسِبَ إِلَى اللَّهِ، قَالَ: قَدْ نُسِبْتُ إِلَى اللَّهِ، فَقَالَ: تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/١٠٢).

٣١٨١- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُخَبَّرٍ قَالَ: سَأَلْنَا فَضَالَ بْنَ عَيَّادٍ عَنْ تَعْلِيْقِ الْيَدِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ أَمِنْ السَّنَةِ؟ قَالَ: «أَنَبِيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ قُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَمُلِّقَتْ فِي عُنُقِهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (د: ٤٤١١) (ت: ١٤٤٧) (ن: ٩٢/٨) (هـ: ٢٥٨٧) إِلَّا أَحْمَدُ وَفِي إِسْنَادِهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

الوديعة بأنه سارق كما سلف، فالحق قطع جاحد الوديعة ويكون ذلك خصصاً للدالة الدالة على اعتبار الحرز. ووجهه أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية، فلو علم المعير أن المستعير إذا جحد لا شيء عليه لجر ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف المشروع.

بَابُ الْقَطْعِ بِالْإِقْرَارِ وَأَنَّهُ لَا يَكْتَفَى فِيهِ بِالْمَرَّةِ

٣١٧٨- عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَبِيَّ بِلَيْسٍ فَأَعْتَرَفَ اعْتِرَافًا وَلَمْ يُوْجَدْ مَعَهُ الْمَتَاعُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا إِخْلَاكَ سَرَقْتَ؟ قَالَ: بَلَى، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْطَعُوهُ ثُمَّ جِئُوا بِهِ، قَالَ: فَقَطَعُوهُ ثُمَّ جَاءُوا بِهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٩٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٨٠) وَكَذَلِكَ النَّسَائِيُّ (٨/٦٧) وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ: مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. وَإِسْنَادُ مَا جَاءَ، وَذَكَرَ مَرَّةً ثَانِيَةً فِيهِ قَالَ: «مَا إِخْلَاكَ سَرَقْتَ؟» قَالَ: بَلَى.

٣١٧٩- وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّتَيْنِ حَكَاةً أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ مَعْنَاهَا وَأَخْتِجُ بِهِ.

وذكره ابن قدامة في المغني (٨/٢٨٠) بنحوه.

حديث أبي أمية قال الحفاظ في بلوغ المرام: رجاله ثقات. وقال الخطابي: إن في إسناده مقالاً. قال: والحديث إذا رواه مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به. قال المنذري وكأنه يشير إلى أن أبا المنذر مولى أبي ذر لم يرو عنه إلا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة من رواية حماد بن سلمة عنه، ويشهد له ما سيأتي في الباب الذي بعد هذا. وفي الباب آثار عن جماعة من الصحابة منها عن أبي الدرداء أنه أتى بجارية سرقته فقال لها: أسرقت، قولي: لا، فقالت: لا، فخلّى سبيلها. وعن عطاء عند عبد الرزاق أنه قال: كان من مضى يؤتى إليهم بالسارق فيقول: أسرقت؟ قل: لا، وسمي أبا بكر وعمر. وأخرج أيضاً عن عمر بن الخطاب أتى برجل فسأله: أسرقت؟ قل: لا.

فقال: لا، فتركه. وعن أبي هريرة عند ابن أبي شيبة أن أبا هريرة أتى بسارق فقال: أسرقت؟ قل: لا، مرتين أو ثلاثاً وعن أبي مسعود الأنصاري في جامع سفيان أن امرأة سرقته جلاً فقال: أسرقت؟ قولي: لا.

قوله: (مَا إِخْلَاكَ سَرَقْتَ) بفتح الهزلة وكسرهما: أي ما أظنك

الْهَيْئَاتِ غَرَّتْهُمْ إِلَّا الْخُدُودَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨١/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٥).

٣١٨٤- وَعَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الزَّيْبَرَ بْنَ الْعَوَّامِ لَقِيَ رَجُلًا قَدْ أَخَذَ سَارِقًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ فَشَفَعَ لَهُ الزَّيْبَرُ لِيُرْسِلَهُ، فَقَالَ: لَا، حَتَّى أَبْلُغَ بِهِ السُّلْطَانَ، فَقَالَ الزَّيْبَرُ: إِذَا بَلَغْتَ بِهِ السُّلْطَانَ فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّافِعَ وَالْمُتَنَفِّعَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَلِ (٢/٨٣٥).

٣١٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ قُرَيْشًا أَهْمَتْهُمْ الْمَخْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ، قَالُوا: مَنْ يَكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ جَبْرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَتَشْفَعُ فِي حَذِّ مَنْ خَذُوا اللَّهَ ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا هَلْ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَذَّ، وَأَيُّمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ قَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ مُحَمَّدًا يَذْهَبُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٦٢/٦) (خ: ١٧٨٨) (م: ١٦٨٨) (٨).

حديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضاً الحاكم وصححه، وسكت عنه أبو داود وهو من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال في الفتح: وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح والواقع فيما وقفنا عليه من نسخ هذا الكتاب إلى عبد الله بن عمر بدون واو ولعله غلط من الناسخ. وحديث عائشة الأولى أخرجه أيضاً النسائي وابن عدي والعقيلي وقال: له طرق وليس فيها شيء يثبت وذكره ابن طاهر في تخريج أحاديث الشهاب من رواية عبد الله بن هارون بن موسى الفروي عن القعني عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أنس وقال: الإسناد باطل والحمل فيه على الفروي. ورواه الشافعي وابن حبان في صحيحه وابن عدي أيضاً والبيهقي من حديث عائشة بلفظ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ زَلَايَهُمْ» ولم يذكر ما بعده. قال الشافعي: وسمعت من أهل العلم من يعرف هذا الحديث ويقول: يتجاوز للرجل من ذوي الهيئات عثرته ما لم يكن حذاً. وقال عبد الحق: ذكره ابن عدي في باب واصل بن عبد الرحمن الرقاشي ولم يذكر له علّة. قال الحافظ: وواصل هو أبو حرة ضعيف، وفي إسناده ابن حبان أبو بكر بن نافع وقد نصّ أبو زرعة على ضعفه في هذا الحديث (وفي الباب) عن ابن عمر رواه أبو الشيخ في كتاب الحدود بإسناد ضعيف، وعن ابن مسعود رفعه: «تَجَاوَزُوا عَنْ ذَنْبِ

حديث أبي هريرة أخرجه موصولاً أيضاً الحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وأخرجه أبو داود في المراسيل من حديث عماد بن عبد الرحمن بن ثوبان بدون ذكر أبي هريرة، ورجح المرسِل ابن خزيمة وابن المديني وغير واحد. وحديث عبد الرحمن بن عمار قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المذموم عن الحجاج بن أرطاة وعبد الرحمن بن عمار وهو أخو عبد الله بن عمار شامي انتهى. وقال النسائي: الحجاج بن أرطاة ضعيف لا يحتج بحديثه، قال المنذري: وهذا الذي قاله النسائي قاله غير واحد من الأئمة.

قوله: (ثُمَّ أَحْبَبُوهُ) ظاهره أنّ الحسم واجب، والمراد به الكي بالنار: أي يكوى محل القطع لينقطع الدم، لأن منافذ الدم تنسد به لأنه ربما استرسل الدم فيؤدي إلى التلف. وذكر في «البحر» أنه إذا كره السارق الحسم لم يحسم له وجعله مندوباً فقط مع رضاه، وفي كل من الطرفين نظر. أمّا الأول: فلأن ترك الحسم إذا كان مؤدياً إلى التلف وجب علينا عدم الإجابة له إلى ما يؤدي إلى تلفه وأمّا الثاني: فلأن ظاهر الحديث الوجوب لكونه أمراً ولا صارف له عن معناه الحقيقي ولا سيما مع كونه يؤدي إلى التلف فإنه يصير واجباً من جهة أخرى قال في «البحر»: وثمن الذهن وأجرة القطع من بيت المال ثم من مال السارق، فإن اختار أن يقطع نفسه فوجهان. قال الإمام يحيى: لا يمكن كالتقصاص وسائر الحدود، وقيل: يمكن لحصول الزجر انتهى.

قوله: (فَعَلَقْتُ فِي عُنُقِهِ) فيه دليل على مشروعية تعليق يد السارق في عنقه لأنّ في ذلك من الزجر ما لا مزيد عليه فإنّ السارق ينظر إليها مقطوعة معلقة فيتذكر السبب لذلك وما جرّ إليه ذلك الأمر من الخسار بمفارقة ذلك العضو النفيس، وكذلك الغير يحصل له بمشاهدة اليد على تلك الصورة من الانزعاج ما تنقطع به وساوس الرديئة. وأخرج البيهقي أنّ علياً رضي الله عنه قطع سارقاً، فمروا به ويده معلقة في عنقه.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّارِقِ يُوْهَبُ السَّرَقَةُ بَعْدَ وَجُوبِ الْقَطْعِ وَالشَّفْعِ فِيهِ

٣١٨٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَعَاوَا الْخُدُودَ فِيمَا يَبْنِيكُمْ فَمَا بَلَغْنِي مِنْ حَذٍّ فَقَدْ وَجِبَ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٧٠/٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٦).

٣١٨٣- وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقِيلُوا ذَوِي

أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِ أَبِيهِ).

حديث بسر بن أرطاة سكت عنه أبو داود. وقال الترمذي: غريبٌ ورجال إسناده عند أبي داود ثقاتٌ إلى بسرٍ، وفي إسناده الترمذي ابن لهيعة، وفي إسناده النسائي بقية بن الوليد. واختلف في صحة بسر المذکور وهو بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة بعدها راء قرشي عامري كنيته أبو عبد الرحمن فقيـل: له صحة، وقيل: لا صحة له وإن مولده بعد وفاة النبي ﷺ وله أخبارٌ مشهورة، وكان يحيى بن معين لا يحسن الثناء عليه.

قال المنذري: وهذا يدلُّ على أنَّه عنده لا صحة له. ونقل في الخلاصة عن ابن معين أنَّه قال: لا صحة له وأنَّه رجلٌ سوء. ولَّى اليمن وله بها آثارٌ قيحة انتهت. ونقل عبد الغني أنَّ حديثه في الدعاء فيه التصريح بسماعه من النبي ﷺ وقد غمزهُ الدارقطني، ولا يرتاب منتصف أنَّ الرجل ليس باهلٍ للرواية. وقد فعل في الإسلام أفاعيل لا تصدر عنَّ في قلبه مثقال حبة من إيمانٍ كما تضمنت ذلك كتب التاريخ المعتمدة فثبتت صحته لا يرفع القدح عنه على ما هو المذهب الرَّاجح، بل هو إجماعٌ لا يختلف فيه أهل العلم كما حققنا ذلك في غير هذا الموضع، وحققه العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في تنقيحه، ولكن إذا كان المناط في قبول الرواية هو تحرُّر الصدق وعدم الكذب فلا ملازمة بين القدح في العدالة وعدم قبول الرواية، وهذا يتمشى على قول من قال: إنَّ الكفر والفسق مظنة تهمة لا من قال: إنهما سلب أهليَّة على ما تقرَّر في الأصول. وحديث عبادة بن الصامت أخرجه الأوَّل الطبراني في الأوسط والكبير قال في مجمع الزوائد: وأسانيد أحمد وغيره ثقات، يشهد لصحته عموماً الكتاب والسنة وإطلاقاتهما لعدم الفرق فيها بين القريب والبعيد والمقيم والمسافر، ولا معارضة بين الحديثين لأنَّ حديث بسرٍ أخصُّ مطلقاً من حديث عبادة، فيبنى العامُّ على الخاصِّ، وبيانه أنَّ السَّفر المذکور في حديث عبادة أعمُّ مطلقاً من الغزو المذکور في حديث بسرٍ، لأنَّ المسافر قد يكون غازياً وقد لا يكون، وأيضاً حديث بسرٍ في حدِّ السرقة، وحديث عبادة في عموم الحدِّ. وقوله: «فَجَلَدَهُ» فيه إجمالٌ لعدم ذكر عدد الجلد، والظاهر أنَّ أمر ذلك إلى الإمام كسائر التعزيرات.

السَّخِي فَإِنَّ اللَّهَ يَأْخُذُ بِيَدِهِ عِنْدَ عَثَرَاتِهِ» ورواه الطبراني في الأوسط بإسنادٍ ضعيفٍ وأثر الزبير المذکور أخرجه أيضاً الطبراني. قال في الفتح: وإسناده منقطعٌ مع وقفه، وهو عند ابن أبي شيبة بسندٍ حسنٍ عن الزبير. وفي حديث عبد الله بن عمرو دليلٌ على مشروعية المعافاة في الحدود قبل الرَّفع إلى الإمام لا بعده. وقد تقدَّم الكلام على ذلك. وحديث عائشة فيه دليلٌ على أنَّه يشرع إقالة أرباب الهيات إن وقعت منهم الزَّلَّة نادرًا وهيئة صورة الشَّيء وشكله وحالته، ومراده أهل الهيات الحسنة. والعثرات جمع عثرة، والمراد بها الزَّلَّة كما وقع في الرواية المذكورة. قال الشافعي: وذوي الهيات الذين يقالون عثراتهم الذين ليسوا يعرفون بالشَّرَّ فيزلُّ أحدهم الزَّلَّة. وقال الماوردي: في تفسير العثرات المذكورة وجهان: أحدهما: الصَّغائر. والثاني: أوَّل معصية زلَّ فيها مطيعٌ والمراد بقوله: «إِلَّا الْحُدُودُ» أي فإنها لا تقال بل تقام على ذي الهيئة وغيره بعد الرَّفع إلى الإمام وأمَّا قبله فيستحب السَّتر مطلقاً لما في حديث أبي هريرة عند الترمذي من حديث: «وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» وأخرجه أيضاً الحاكم، ورواه الترمذي من حديث ابن عمر، ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من حديث مسلمة بن مخلد مرفوعاً: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا فِي الدُّنْيَا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». وروى ابن ماجه عن ابن عباسٍ مرفوعاً: «مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَمَنْ كَشَفَ عَوْرَةَ أَخِيهِ كَشَفَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَفْضَحَهُ فِي بَيْتِهِ». قوله: (فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّافِعِ) فيه التشديد في الشفاعة في الحدود بعد الرَّفع. وقد تقدَّم الكلام على حديث المخزومية الذي ذكره المصنف.

بَابُ فِي حَدِّ الْقَطْعِ وَغَيْرِهِ هَلْ يُسْتَوْفَى فِي دَارِ الْحَرْبِ أَمْ لَا

٣١٨٦- عَنْ بَسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ: «أَنَّه وَجَدَ رَجُلًا يَسْرِقُ فِي الْغَزْوِ فَجَلَدَهُ وَلَمْ يَقْطَعْ يَدَهُ وَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقَطْعِ فِي الْغَزْوِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨١/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٠٨) وَالنَّسَائِيُّ (٩١/٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٥٠) مِنْهُ الْمَرْفُوعُ.

٣١٨٧- وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا النَّاسَ فِي اللَّهِ، الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ، وَلَا تَبَالُوا فِي اللَّهِ لَوَمَةً لَا يُمْ، وَأَقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ» رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ أَنْ لَوْ كِيلٌ أَنْ يُوكَلَ وَأَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ عَلَى شَيْئَيْنِ إِذَا
أَلَّ مَعْنَاهُمَا إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ جُمِعَتَا جَائِزَةً كَالشَّهَادَةِ عَلَى الْبَيْعِ
وَالْإِفْرَاقِ بِهِ، أَوْ عَلَى الْقَتْلِ وَالْإِفْرَاقِ بِهِ.

قوله: (قَدْ شَرِبَ الْخَمْرُ) اعلم أن الخمر يطلق على عصير
العنب المشتد إطلاقاتاً حقيقياً إجماعاً. واختلفوا هل يطلق على
غيره حقيقة أو مجازاً؟ وعلى الثاني هل مجاز لغة كما جزم به
صاحب المحكم؟ قال صاحب الهداية من الحنفية: الخمر عندنا ما

اعتصر من ماء العنب إذا اشتد، وهو المعروف عند أهل اللغة
وأهل العلم انتهى. أو من باب القياس على الخمر الحقيقية عند
من ثبت التسمية بالقياس. وقد صرح في الرأغب أن الخمر عند
البعض اسم لكل مسكر وعند بعض للمتخذ من العنب والتمر،
وعند بعضهم لغير المطبوخ، ورجح أن كل شيء يستر العقل
يسمى خمراً لأنها سميت بذلك لمخامرتها للعقل وسترها له،
وكذا قال جماعة من أهل اللغة منهم الجوهري وأبو نصر
القشيري والدينوري وصاحب القاموس، ويؤيد ذلك أنها

حرمت بالمدينة وما كان شرابهم يومئذ إلا نبيذ البسر والتمر.
ويؤيده أيضاً أن الخمر في الأصل: الستر، ومنه خمار المرأة لأنه
يستر وجهها، والتغطية ومنه: «خَمَرُوا آيَاتَكُمْ» أي غطوها،
والمخالطة ومنه خامره داء: أي خالطه، والإدراك ومنه اختمر
العجين: أي بلغ وقت إدراكه. قال ابن عبد البر: الأوجه كلها
موجودة في الخمر لأنها تركت حتى أدركت وسكنت، فإذا
شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه. ونقل عن ابن
الأعرابي أنه قال: سميت الخمر خمراً لأنها تركت حتى اختمرت،
واختمارها تغير رائحتها. قال الخطابي: زعم قوم أن العرب لا
تعرف الخمر إلا من العنب، فيقال لهم: إن الصحابة الذين سموها
غير المتخذ من العنب خمراً عرب فصحاء، فلو لم يكن هذا الاسم
صحيحاً لما أطلقوه انتهى. ويجاب بإمكان أن يكون ذلك الإطلاق
الواقع منهم شرعياً لا لغوياً، وأما الاستدلال على اختصاص
الخمر بعصير العنب بقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾
ففساد لأن الصيغة لا دليل فيها على الحصر المدعى وذكر شيء
بحكم لا ينفي ما عداه.

وقد روى ابن عبد البر عن أهل المدينة وسائر الحجازيين
وأهل الحديث كلهم أن كل مسكر خمراً. وقال القرطبي:
الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل

كِتَابُ حَدِّ شَارِبِ الْخَمْرِ

٣١٨٨- عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ
فَجَلَدَ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ»، قَالَ: وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ
اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفَ الْحُدُودُ ثَمَانِينَ فَأَمَرَ بِهِ
عُمَرُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٨٠) وَتُسَلِّمُ (١٧٠٦) وَأَبُو دَاوُدَ
(٤٤٧٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٤٣) وَصَحَّحَهُ.

٣١٨٩- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ
وَالنَّعَالِ»، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/ ١١٥) (خ:
٦٧٧٣) (م: ١٧٠٦).

٣١٩٠- وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: «جِيءَ بِالنَّعْمَانِ أَوْ ابْنِ
النَّعْمَانِ شَارِبًا فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ
فَكُنْتُ فِيمَنْ ضَرَبَتْهُ فَضْرِبَتَاهُ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ» (حم: ٧/ ٤) (خ:
٦٧٧٤).

٣١٩١- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «كُنَّا نُوْتِي بِالشَّارِبِ فِي
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي امْرَأَةٍ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ امْرَأَةٍ عُمَرُ
فَقَامُوا إِلَيْهِ فَضْرِبُوهُ بِأَيْدِيهِمْ وَنَعَالِهِمْ وَأَزْدِيَّتُهُمْ، حَتَّى كَانَ صَدْرًا مِنْ
امْرَأَةٍ عُمَرُ فَجَلَدَ فِيهَا أَرْبَعِينَ، حَتَّى إِذَا عَتَوْا فِيهَا وَفَسَقُوا جَلَدَ
ثَمَانِينَ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/ ٤٤٩) وَابْنُ خَرَّابٍ (٦٧٧٩).

٣١٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ
شَرِبَ، فَقَالَ: اضْرِبُوهُ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَعِنَا الضَّارِبُ يَسْدُو،
وَالضَّارِبُ يَنْغْلِبُ، وَالضَّارِبُ بِقُوَّتِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ
الْقَوْمِ: أَخْزَاكَ اللَّهُ. قَالَ: لَا تَقُولُوا هَكَذَا لَا تَعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ»
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٠٠) وَابْنُ خَرَّابٍ (٦٧٧٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٧٧).

٣١٩٣- وَعَنْ خُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ: «شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ
عَفَّانَ أَنَّى بِالْوَلِيدِ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ،
فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا خُمْرَانِ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَشَهِدَ آخَرُ
أَنَّهُ رَأَى يَتَقَيَّهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّهَا حَتَّى شَرَبَهَا، فَقَالَ: يَا
عَلِيُّ قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ: قُمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ:
وَلَا حَارَاهُ مَنْ تَوَلَّى قَارَاهَا، فَكَانَهُ وَجَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ
بْنَ جَعْفَرٍ قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَجَلَدَهُ وَعَلِيٌّ يَمْدُ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ فَقَالَ:
أَمْسِكْ، ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ وَعُمَرُ
ثَمَانِينَ وَكُلُّ سَنَةٍ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٠٧) (٣٨)،

المخاطبين حتى بينه الشارع بأنه ما أسكر فصار ذلك كلفظ الصلاة والزكاة وغيرهما من الحقائق الشرعية، وقد عرفت ما سلف عن أهل اللغة من الخلاف.

قوله: (فَجَلَدَ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ) الجريد سعف النخل. وفي ذلك دليل على مشروعية أن يكون الجلد بالجريد، وإليه ذهب بعض الشافعية. وقد صرح القاضي أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط. وصرح القاضي حسين بتعين السوط، واحتج بأنه إجماع الصحابة، وخالفه النووي في شرح مسلم فقال: أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ثم قال: والأصح جوازه بالسوط. وحكى الحافظ عن بعض المتأخرين أنه يتعين السوط للمتبردين وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم، وهذه الرواية مصرحة بأن الأربعين كانت بجريدتين. وفي رواية للنسائي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَزَنَهُ بِالنِّعَالِ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ» وفي رواية لأحمد والبيهقي «فَأَمَرَ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا فَجَلَدَهُ كُلُّوَاحِدٍ جَلْدَتَيْنِ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ» فيجمع بأن جملة الضربات كانت نحو أربعين إلا أن كل جلدوة بجريدتين، وهذا الجمع باعتبار مجرد الضرب بالجريد وهو مبني لما أجمل في الرواية المذكورة في حديث أنس بلفظ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَدَ فِي النِّعَالِ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ» وكذلك ما في سائر الروايات المجملة. ولكن الجمع بين الضرب بالجريد والنعال في روايات الباب يدل على أن الضرب بهما غير مقدر محذ، لأنها إذا كانت الضربات بالجريد مقدرة بذلك المقدار فلم يأت ما يدل على تقدير الضربات بالنعال إلا رواية النسائي المتقدمة فإنها مصرحة أن الضرب كان بالنعال فقط نحوًا من أربعين. وورد أيضًا الضرب بالأردية كما في رواية السائب بن يزيد المذكورة. وفي حديث علي المذكور في جلد الوليد تصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين، وهو يخالف ما سيأتي من حديثه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْنُ فِي ذَلِكَ سَنَةً». ويمكن الجمع بأن المراد بالسنة المذكورة في الحديث الآتي هي الطريقة المستمرة وفعل الأربعين في مرة واحدة لا يستلزم أن يكون ذلك سنة مع عدم الاستمرار كما في سائر الروايات. وقيل تحمل رواية الأربعين على التقريب دون التحديد. ويمكن الجمع أيضًا بما سيأتي أنه جلد الوليد بسوط له طرفان فكان الضرب باعتبار المجموع أربعين وبالنظر إلى الحاصل من كل واحد من الطرفين ثمانين. وقد ضعف الطحاوي هذه الرواية التي فيها

مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب، وما كان من غيره لا يسمى خمرًا ولا يتناوله اسم الخمر، وهو قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة وللصحابة، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر بالاجتناب تحريم كل ما يسكر، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سَوَّوا بينهما وحرَّموا كل ما يسكر نوعه ولم يتوقفوا ولم يستفصلوا ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا إلى إتلاف ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن، فلو كان عندهم تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم. وقد أخرج أحمد في مسنده عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مِنْ الْجِنِّطَةِ خَمْرٌ، وَمِنْ الشَّعِيرِ خَمْرٌ وَمِنْ التَّمْرِ خَمْرٌ، وَمِنْ الزَّيْبِ خَمْرٌ، وَمِنْ الْفُسْلِ خَمْرٌ». وروي أيضًا أنه خطب عمر على المنبر وقال: «أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ مِنْ الْيُنْبِ وَالتَّمْرِ وَالْفُسْلِ وَالْجِنِّطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ». وهو في الصحيحين وغيرهما وهو من أهل اللغة. وتعب بأن ذلك يمكن أن يكون إطلاقًا للاسم الشرعي لا اللغوي فيكون حقيقة شرعية. قال ابن المنذر: القائل بأن الخمر من العنب وغيره عمر وعلي وسعد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة، ومن غيرهم ابن المسيب والشافعي وأحمد وإسحاق وعامة أهل الحديث. وحكاها في «البحر» عن الجماعة المذكورين من الصحابة إلا أبا موسى وعائشة وعن المذكورين من غيرهم إلا ابن المسيب، وزاد العترة ومالك والأوزاعي وقال: إنه يكفر مستحل خمر الشجرتين، ويفسق مستحل ما عداهما ولا يكفر لهذا الخلاف، ثم قال: فرغ: وتحريم سائر المسكرات بالسنة والقياس فقط إذ لا يسمى خمرًا إلا مجازًا. وقيل: بهما وبالقرآن لتسميتها خمرًا في حديث: «إِنَّ مِنَ التَّمْرِ خَمْرًا» الخبر، وقول أبي موسى وابن عمر: «الْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» قلنا: مجازًا انتهى. وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أحاديث: منها ما هو بلفظ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ومنها ما هو بلفظ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» وهذا لا يفيد المطلوب وهو كونها حقيقة في غير عصير العنب، أو مجازًا لأن هذه الأحاديث غاية ما يثبت بها أن المسكر على عمومه يقال له: خمر ويحكم بتحريمه، وهذه حقيقة شرعية لا لغوية، وقد صرح الخطابي بمثل هذا وقال: إن مسمى الخمر كان مجهولاً عند

ولم ينكر، وإليه ذهب مالك والنَّاصِر والقاسمية.

وذهب الشافعية والحنفية إلى أنه لا يكفي ذلك للإحتمال لإمكان أن يكون المتقي لها مكرهاً على شربها أو نحو ذلك.

قوله: (وَلَا حَازِمًا) مجاء مهملة وبعد الألف راء مشددة: قال في القاموس: والْحَازِمُ من العمل: شاقه وشديده انتهى. وقارها بالقاف وبعد الألف راء مشددة: أي ما لا مشقة فيه من الأعمال، والمراد: وَلَ الأعمال الشاقة من تولى الأعمال التي لا مشقة فيها، استعار للمشقة الحر، ولما لا مشقة فيه البرد.

قوله: (جُمِعَتَا) بضم الجيم وفتح الميم والعين لفظ تأكيد للشهادتين كما يقال جمع لتأكيد ما فوق الاثنين وفي بعض النسخ جميعاً وهو الصواب.

والأحاديث المذكورة في الباب فيها دليل على مشروعية حد الشرب، وقد ادعى القاضي عياض الإجماع على ذلك. وقال في «البحر»: مسألة: «وَلَا يَنْقُصُ حَدُّ عَنِ الْأَرْبَعِينَ إِجْمَاعًا» وذكر أن الخلاف إنما هو في الزيادة على الأربعين. وحكى ابن المنذر والطبري وغيرهما عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها، وإنما فيها التعزير، واستدلوا بالأحاديث المروية عنه ﷺ وعن الصحابة من الضرب بالجريد والنعال والأردية وما أخرجه عبد الرزاق عن الزهري «أن النبي ﷺ لَمْ يَفْرَضْ فِي الْخَمْرِ حَدًّا، وَإِنَّمَا كَانَ يَأْمُرُ مَنْ حَضَرَهُ أَنْ يَضْرِبُوهُ بِأَيْدِيهِمْ وَيَعْلَلِيهِمْ حَتَّى يَقُولَ لَهُمْ: ارْزُقُوا».

وأخرج أبو داود والنسائي بسند قوي عن ابن عباس «أن النبي ﷺ لَمْ يَقُوتْ فِي الْخَمْرِ حَدًّا»، وبما سيأتي في باب من وجد منه سكر أو ربح.

وأجيب بأنه قد انعقد إجماع الصحابة على جلد الشارب، واختلافهم في العدد إنما هو بعد الاتفاق على ثبوت مطلق الجلد، وسيأتي في الباب المشار إليه الجواب عن بعض ما تمسكوا به. وقد ذهب العترة ومالك والليث وأبو حنيفة وأصحابه والشافعية في قول له إلى أن حد السكران ثمانون جلدة. وذهب أحمد وداود وأبو نوري والشافعية في المشهور عنه إلى أنه أربعون لأنها هي التي كانت في زمنه ﷺ وزمن أبي بكر وفعلاها علي في زمن عثمان كما سلف. واستدل الأولون بأن عمر جلد ثمانين بعدما استشار الصحابة كما سلف، وبما سيأتي عن علي أنه أفتى بأنه يجلد ثمانين، وبما في حديث أنس المذكور «أن النبي ﷺ جَلَدَ

التصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين لعبد الله بن فيروز، أو يجاب بأنه قد قوى الحديث البخاري كما روى ذلك الترمذي عنه. ووثق عبد الله المذكور أبو زرعة والنسائي، وإخراج مسلم له دليل على أنه من المقبولين. وقال ابن عبد البر: إن هذا الحديث أثبت شيء في هذا الباب، واستدل الطحاوي على ضعف الحديث بقوله فيه: «وَكُلَّ سَنَةٍ إِلَيْهِ» قال لأن علياً لا يرجح فعل عمر على فعل النبي بناءً منه على أن قول علي وهذا أحب إلي إشارة إلى الثمانين التي فعلها عمر، وليس الأمر كذلك بل المشار إليه هو الجلد الواقع بين يديه في تلك الحال وهو أربعون كما يشعر بذلك الظاهر ولكنه يشكل من وجوه آخر، وهو أن الكل من فعل النبي ﷺ وعمر لا يكون سنة، بل السنة فعل النبي ﷺ فقط. وقد قيل إن المراد أن ذلك جائز قد وقع لا محذور فيه. ويمكن أن يقال إن إطلاق السنة على فعل الخلفاء لا بأس به لما في حديث العزباض بن سارية عند أهل السنن بلفظ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْهَادِينَ غَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِلِ» الحديث. ويمكن أن يقال المراد بالسنة الطريقة المألوفة وقد ألف الناس ذلك في زمن عمر كما ألفوا الأربعين في زمن النبي ﷺ وزمن أبي بكر.

قوله: (أَخَفَ الْحُدُودُ ثَمَانِينَ) هكذا ثبت بالياء. قال ابن دقيق العيد: حذف عامل النصب، والتقدير اجعله ثمانين. وقيل التقدير اجلده ثمانين. وقيل: التقدير أرى أن نجعله ثمانين.

قوله: (النُّعْمَانُ أَوْ ابْنُ النُّعْمَانِ) هكذا في نسخ هذا الكتاب مكبراً. وفي صحيح البخاري: النُّعْمَانُ أو ابن النُّعْمَانِ بالتصغير. قوله: (وَعَنْ حُضَيْنٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة.

قوله: (لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ) في ذلك دليل على أنه لا يجوز الدِّعاء على من أقيم عليه الحد لما في ذلك من إعانة الشيطان عليه، وقد تقدم في حديث جلد الأمة النهي للسيد عن التَّربيع عليها، وتقدم أيضاً «أن النبي ﷺ أَمَرَ السَّارِقَ بِالتَّوْبَةِ، فَلَمَّا تَابَ قَالَ: تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ». وهكذا ينبغي أن يكون الأمر في سائر الحدودين.

قوله: (إِنَّهُ لَمْ يَنْقُضْ حَتَّى شَرِبَهَا) فيه دليل على أنه يكفي في ثبوت حد الشرب شاهدان أحدهما يشهد على الشرب والآخر على القيء ووجه الاستدلال بذلك أنه وقع مجمع من الصحابة

فِي الْخَمْرِ نَحْوُ أَرْبَعِينَ بِجَرِيدَتَيْنِ.

والحاصل أن دعوى إجماع الصحابة غير مسلمة، فإن اختلافهم في ذلك قبل إمارة عمر وبعدها وردت به الروايات الصحيحة، ولم يثبت عن النبي ﷺ الاقتصار على مقدار معين بل جلد تارة بالجريد وتارة بالنعال وتارة بهما فقط وتارة بهما مع الثياب وتارة بالأيدي والنعال، والمنقول من المقادير في ذلك إنما هو بطريق التخمين، ولهذا قال أنس: نحو أربعين، والجزم المذكور في رواية عليّ بالأربعين يعارضه ما سيأتي من أنه ليس في ذلك عن النبي ﷺ سنة، فالأولى الاقتصار على ما ورد عن الشارع من الأفعال وتكون جميعها جائزة فأيها وقع فقد حصل به الجلد المشروع الذي أرشدنا إليه ﷺ بالفعل والقول كما في حديث «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ» وسيأتي، فالجلد المأمور به هو الجلد الذي وقع منه ﷺ ومن الصحابة بين يديه، ولا دليل يقتضي تخمّن مقدار معين لا يجوز غيره.

(لا يُقَالُ: الزيادة مقبولة فيتعين المصير إليها وهي رواية الثمانين، لأننا نقول: هي زيادة شاذة لم يذكرها إلا ابن دحية فإنه قال في كتاب وهج الجمر في تحريم الخمر: صح عن عمر أنه قال: لقد هممت أن أكتب في المصحف «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ». وقد قال الحافظ في التلخيص: إنه لم يسبق ابن دحية إلى تصحيحه. وحكى ابن الطلاع أن في مصنف عبد الرزاق «أَنَّهُ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ» وورد من طريق لا تصح أنه جلد ثمانين انتهى. وهكذا ما رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن ازهر «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِجَلْدِ الشَّارِبِ أَرْبَعِينَ» فإنه قال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عنه فقال: لم يسمعه الزهري عن عبد الرحمن بل عن عقيل بن خالد عنه ولو صح لكان من جملة الأنواع التي يجوز فعلها، لا أنه هو المتعين لمعارضة غيره له على أنه قد رواه الشافعي عن عبد الرحمن المذكور: «أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَارِبِهِ فَقَالَ: اضْرِبُوهُ، فَضْرَبُوهُ بِالْأَيْدِي وَالنِّعَالِ» ومن ذلك حديث أبي سعيّد عند الترمذي وقال: حسن، «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِثَلَاثِينَ أَرْبَعِينَ» وسيأتي وما يؤيد عدم ثبوت مقدار معين عنه ﷺ طلب عمر للمشورة من الصحابة، فأشاروا عليه بأرائهم، ولو كان قد ثبت تقديره عنه ﷺ لما جهله جميع أكابر الصحابة.

٣١٩٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا كُنْتُ لَأَقِيمَ خَدًّا عَلَى أَحَدٍ قِيمُوتَ وَاجِدٍ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ ذَلِكَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ١٣٠) (خ: ٦٧٧٨) (م: ١٧٠٧).

وهو لأبي ذرّود (٤٤٨٦) وابن ماجّة (٢٥٦٩) وقال فيه: لَمْ يَسْنِ فِيهِ شَيْئًا إِنَّمَا قُلْنَا نَحْنُ، قُلْتُ: وَمَعْنَى لَمْ يَسْنِ يَعْنِي لَمْ يَقْدَرْهُ وَيُوقِتْهُ بِلَفْظِهِ وَتَقْلِيهِ.

٣١٩٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: جُلِدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ بِثَلَاثِينَ أَرْبَعِينَ، فَلَمَّا كَانَ زَمَنٌ عَمَرَ جَعَلَ بِذَلِكَ كُلِّ نَعْلٍ سَوَاطِلَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٧/ ٣).

٣١٩٦- وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ: أَنَّهُ قَالَ لِثَمَانٍ: قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِي الْوَلِيدِ، فَقَالَ: سَتَأْخُذُ مِنْهُ بِالْحَقِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ دَعَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِدَهُ، فَجَلَدَهُ ثَمَانِينَ مُخْتَصِرًا مِنَ الْخِيَارِ (٣٦٩٦).

وفي رواية عنه: أربعين.

٣١٩٧- وَيُتَوَجَّهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِمَا رَوَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَلَدَ الْوَلِيدَ بِسَوَاطِلَ لَهُ طَرَفَانِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (٩٠/ ٢) فِي مُسْنَدِهِ.

٣١٩٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ نَشْوَانٍ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَشْرَبْ خَمْرًا، إِنَّمَا شَرِبْتُ زَبِييًا وَتَمَرًا فِي ذُبَابَةٍ، قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ فَهَرَسَ بِالْأَيْدِي وَخَفِقَ بِالنِّعَالِ، وَنَهَى عَنِ الدِّبَاةِ، وَنَهَى عَنِ الزَّبِيبِ وَالنَّخْرِ، يَعْنِي أَنْ يَخْلُطَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤/ ٣).

٣١٩٩- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابٍ، فَرَمَعُ أَنَّهُ شَرِبَ الطَّلَاءَ، وَإِنِّي سَائِلٌ عَمَّا شَرِبَ، فَإِنْ كَانَ مُسْكِرًا جَلَدْتُهُ، فَجَلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ تَامًا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٢٦/ ٨) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٢٤٨/ ٤).

٣٢٠٠- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ قَالَ: إِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سُكْرًا، وَإِذَا سَكِرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى افْتَرَى، وَعَلَى الْمُفْتَرِي ثَمَانُونَ جَلْدَةً رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (١٥٧/ ٣) وَمُسَالِكُ (٨٤٢/ ٢) بِمَعْنَاهُ.

٣٢٠١- وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ حَدِّ الْعَبْدِ فِي الْخَمْرِ فَقَالَ: بَلَّغْنِي أَنْ عَلَيْهِ يَنْصَفُ حَدُّ الْحُرِّ فِي الْخَمْرِ وَأَنْ عَمَرَ وَعُثْمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ جَلَدُوا عِبِيدَهُمْ يَنْصَفُ الْحَدَّ فِي الْخَمْرِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٨٤٢/ ٢) (٨٤٣).

٣١٩٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا

عمر ولم يعمل لكن يمكن أن يقال إنه قال لعمر باجتهاد ثم تغير اجتهاده، ولهذا الأثر طريق: منها ما تقدم، ومنها: ما أخرجه الطبري والطحاوي والبيهقي وفيه، أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن وبرة أخبره أن خالد بن الوليد بعث إلى عمر وقال له: إن الناس قد انهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة، فقال عمر «لمن حوثة؟ ما تزون؟ فقال عليّ فذكر مثل ما تقدم». وأخرج نحوه عبد الرزاق عن عكرمة. وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عليّ قال: «شرب نفر من أهل الشام الخمر وتناولوا الآية الكريمة، فاستشار فيهم، فقلت: أرى أن تستيتهم فإن تابوا غفرتهم ثمانين، وإلا ضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم، فاستتابهم فتأبوا، فغفرتهم ثمانين ثمانين». وأثر ابن شهاب فيه انقطاع، لأنه لم يدرك عمر ولا عثمان.

قوله: (فإنه لو مات وديته) في هذا الحديث دليل على أنه إذا مات رجل بحد من الحدود لم يلزم الإمام ولا نائبه الأرض ولا القصاص إلا حد الشرب. وقد اختلف أهل العلم في ذلك. فذهب الشافعي وأحمد بن حنبل والهادي والقاسم والناصر وأبو يوسف ومحمد إلى أنه لا شيء فيمن مات بحد أو قصاص مطلقاً من غير فرق بين حد الشرب وغيره. وقد حكى النووي الإجماع على ذلك، وفيه نظر فإنه قد قال أبو حنيفة وابن أبي ليلى إنها تجب الذية على العاقلة كما حكاه في «البحر». وأجاب بأن علياً لم يرفع هذه المقالة إلى النبي ﷺ، بل أخرجه عن مجرى الاجتهاد. وكذلك يجاب عن رواية عبيد بن عمير «أن علياً وعمر قالوا: من مات من حد أو قصاص فلا ذية له، الحق قتلته» ورواه بنحوه ابن المنذر عن أبي بكر. واحتجاً بأن اجتهاد بعض الصحابة لا يجوز به إهدار دم امرئ مسلم مجمع على أنه لا يهدر، وقد أجيب عن هذا بأن الهدر ما ذهب بلا مقابل له، ودم المحدود مقابل للذنب، ورد بأن المقابل للذنب عقوبة لا تفضي إلى القتل. وتعقب هذا الرد بأنه تسبب بالذنب إلى ما يفضي إلى القتل في بعض الأحوال فلا ضمان، وأما من مات بتعزير فذهب الجمهور إلى أنه يضمنه الإمام، وذهبت الهاديونية إلى أنه لا شيء فيه كالحذ. وحكى النووي عن الجمهور من العلماء أنه لا ضمان فيمن مات بتعزير لا على الإمام ولا على عاقلته ولا في بيت المال. وحكى عن الشافعي أنه يضمنه الإمام ويكون على عاقلته.

قوله: (لم يسنه) قد قدّمنا الجمع بين هذا وبين روايته السابقة

حديث أبي سعيد الأول أخرجه الترمذي وحسنه، قال: وفي الباب عن عليّ وعبد الرحمن بن أضره وأبي هريرة والسائب وابن عباس وعقبة بن الحارث. انتهى.

وأثر أبي جعفر محمد بن عليّ فيه انقطاع. وحديث أبي سعيد الثاني أصله في صحيح مسلم. وأخرج الشيخان عن جابر: «أن رسول الله ﷺ نهى أن يتبذ الثمر والزبيب جميعاً، وأن يتبذ الرطب والبسر جميعاً». وأخرج نحوه مسلم عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس، واتفقا عليه من حديث أبي قتادة بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين الثمر والزهر، والتمر والزبيب، ولينبذ كل منهما على حدة، والنهي عن الانبذ في الذبابة» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة: «أن النبي ﷺ قال لو فدي عبد القيس: أنهاكم عن الذبابة والخنثم والتقيير والمقيير» وأخرج نحوه الشيخان من حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس.

ولهما أيضاً عن أنس: «نهى عن الذبابة والمزقة». وللبخاري عن ابن أبي أوفى: «نهى عن المزقة والخنثم والتقيير»، ولهما عن عليّ في النهي عن الذبابة والمزقة.

ولعائشة عند مسلم «نهى وفد عبد القيس أن يتبذوا في الذبابة والتقيير والمزقة والخنثم». انتهى. والذبابة: هو القرع، والخنثم: هو الجرار الحضر، والتقيير: هو أصل الجذع ينقر ويتخذ منه الإناء، والمزقة: هو المظلي بالزقة، والمقيير: هو المظلي بالقار. وأثر عمر رواه النسائي من طريق الحارث بن مسكين وهو ثقة عن ابن القاسم، يعني عبد الرحمن صاحب مالك، وهو ثقة أيضاً عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن عمر، والسائب له صحة. وأثر عليّ الآخر أخرجه أيضاً الشافعي، وهو من طريق ثور بن زيد الديلمي، ولكنه منقطع، لأن ثوراً لم يلحق عمر بلا خلاف ووصله النسائي والحاكم فروياه عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة، ولم يذكر ابن عباس، وقد أعل هذا بما تقدم في أول الباب أن عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود ثمانون، فأمر به عمر. قال في التلخيص: ولا يقال: يحتمل أن يكون عليّ وعبد الرحمن أشارا بذلك جميعاً لما ثبت في صحيح مسلم عن عليّ في جلد الوليد بن عقبة أنه جلده أربعين وقال: «جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إليّ» فلو كان هو المشير بالثمانين ما أضافها إلى

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جلد أربعين».

قوله: (بَلَّغْنِي أَنْ عَلَيْهِ يَصْفُ حَذَّ الْحَرِّ) قد ذهب إلى

التنصيف للعبد في حد الزنا والقذف والشرب الأكثر من أهل العلم. وذهب ابن مسعود والليث والزهري وعمر بن عبد العزيز إلى أنه يستوي الحر والعبد في ذلك لعموم الأدلة ويحاج بأن القرآن مصرح في حد الزنا بالتنصيف. قال الله تعالى: «فَعَلَيْهِنَّ يَصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ» ويلحق بالإماء العبيد، ويلحق بحد الزنا سائر الحدود، وهذا قياس صحيح لا يختلف في صحته من أثبت العمل بالقياس.

قوله: (فجلده ثمانين) هذا يخالف ما تقدم في أول الباب أن علياً أمر بجلده أربعين، وظاهر هذه الرواية أنه جلده بنفسه وأن جملة الجلد ثمانون. وقد جمع المصنف بين الروایتين بما ذكره من رواية أبي جعفر، ولا بد من الجمع بمثل ذلك لأن حمل ذلك على تعدد الواقعة بعيد جداً، فإن الحدود في القصتين واحد وهو الوليد بن عقبة، وكان ذلك بين يدي عثمان في حضرة علي.

قوله: (نشوان) بفتح النون وسكون الشين. قال في القاموس: رجل نشوان ونشيان: سكران بين النشوة انتهى.

قوله: (في دباءة) بضم الدال وتشديد الباء الموحدة واحدة الدباء، وهي الآنية التي تتخذ منه.

قوله: (نهز) بضم النون وكسر الهاء بعدها زاي: وهو الذفع باليد، قال في القاموس: نهزه كمنعه: ضربه ودفعه. قوله: «ونهى عن الزبيب والتمر» يعني أن يخلط.

فيه دليل على أنه لا يجوز الجمع بين الزبيب والتمر وجعلهما نبيذاً، وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى.

قوله: (فزعم أنه شرب الطلاء) هي الخمرة اللذينة على ما في القاموس.

قوله: (إذا شرب سكر.. إلخ) اعلم أن معنى هذا الأمر لا يتم إلا بعد تسليم أن كل شارب خمر يهذي بما هو افتراء، وأن كل مفتر يجلد ثمانين جلدة، والكل ممنوع، فإن الهذيان إذا كان ملازماً للسكر فلا يلزمه الافتراء لأنه نوع خاص من أنواع ما يهذو به الإنسان، والجلد إنما يلزم من افتراء افتراء خاصاً وهو القذف لا كل مفتر، وهذا مما لا خلاف فيه فكيف صح مثل هذا القياس. فإن قال قائل: إنه من باب الإخراج للكلام على الغالب فذلك أيضاً ممنوع فإن أنواع الهذيان بالنسبة إلى الافتراء، وأنواع الافتراء بالنسبة إلى القذف هي الغالبة بلا ريب، وقد تقرر في علم المعاني أن أصل إذا الجزم بوقوع الشرط، ومثل هذا الأمر النادر مما يبعد الجزم بوقوعه باعتبار كثرة الأفراد المشاركة له في ذلك الاسم وغلبتها، وللقياس شروط مدونة في الأصول لا تنطبق على مثل هذا الكلام، ولكن مثل أمير المؤمنين رضي الله عنه ومن يحضرته من الصحابة الأكابر هم أصل الخبرة بالأحكام الشرعية ومداركها.

باب ما ورد في قتل الشارب في الرابعة وبيان نسجه

٣٢٠٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاقْتُلُوهُ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: اتَّبَعْتُ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الرَّابِعَةِ فَلَكُمُ عَلَيَّ أَنْ أَقْتُلَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٩١).

٣٢٠٣ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبُوا الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُمْ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٩٦/ ٤) (د: ٤٤٨٢) (ت: ١٤٤٤) (هـ: ٢٥٧٣) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

٣٢٠٤ - قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ، هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الشُّكْبَرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ، قَالَ ثُمَّ أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَضَرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ».

٣٢٠٥ - وَعَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُنَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ، فَأَتَيْتِ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ فَجَلَدَهُ وَرَفَعَ الْقَتْلَ وَكَانَتْ رُخْصَةً» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٥) وَذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٤٤) بِمَعْنَاهُ.

٣٢٠٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٢٩١/ ٢) (د: ٤٤٨٤) (ن: ٣١٤/ ٨) (هـ: ٢٥٧٢) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ أَحْمَدُ: قَالَ الزَّهْرِيُّ: «فَأَتَيْتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَكْرَانٍ فِي الرَّابِعَةِ فَخَلَّى سَبِيلَهُ».

حديث ابن عمرو أخرجه أيضاً الحارث بن أبي أسامة في

إسناده ابن لهيعة وفيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِضَرْبِ عُنُقِهِ وَأَنَّهُ ضُرِبَ عُنُقُهُ» فَإِنَّ ثَبْتَ هَذَا كَانَ فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ. (وَقَدْ اختلفَ الْعُلَمَاءُ): هل يقتل الشارب بعد الرابعة أو لا؟ فذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه يقتل ونصره ابن حزم واحتج له ودفع دعوى الإجماع على عدم القتل، وهذا هو ظاهر ما في الباب عن ابن عمر. وذهب الجمهور إلى أنه لا يقتل الشارب وأن القتل منسوخ. قال الشافعي: والقول منسوخ بهذا الحديث وغيره يعني حديث قبيصة بن ذؤيب. ثم ذكر أنه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم. وقال الخطابي: قد يرد الأمر بالعيد ولا يراد به الفعل، وإنما يقصد به الردع والتحذير وقد يحتمل أن يكون القتل في الخامسة واجباً ثم نسخ بمحصول الإجماع من الأئمة على أنه لا يقتل انتهى. وحكى المنذري: عن بعض أهل العلم أنه قال: أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر، وأجمعوا على أنه لا يقتل إذا تكرر منه إلا طائفة شاذة قالت: يقتل بعد حده أربع مراتٍ للحديث وهو عند الكافة منسوخ انتهى. وقال الترمذي: إنه لا يعلم في ذلك اختلافاً بين أهل العلم في القديم والحديث، وذكر أيضاً في آخر كتابه الجامع في العلل أن جميع ما فيه معمولٌ به عند البعض من أهل العلم إلا حديث «إِذَا سَكَرَ فَأَجْلِدُوهُ» المذكور في الباب. وحديث الجمع بين الصلاتين وقد احتج من أثبت القتل بأن حديث معاوية المذكور متأخر عن الأحاديث القاضية بعدم القتل، لأن إسلام معاوية متأخر. وأجيب عن ذلك بأن تأخر إسلام الراوي لا يستلزم تأخر المروي لجواز أن يروي ذلك عن غيره من الصحابة المتقدم إسلامهم على إسلامه. وأيضاً قد أخرج الخطيب في المبهمات عن إسحاق عن الزهري عن قبيصة أنه قال في حديثه السابق: «فَأَتَيْتُ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ نَعِيمَانُ فَضَرَبْتُهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَرَأَى الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْقَتْلَ قَدْ أُخِرَ». وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن سهيل وفيه قال: فحدثت به ابن المنكدر فقال: قد ترك ذلك. «وَقَدْ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنِ النَّعِيمَانِ فَجَلَدَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ الرَّابِعَةَ فَجَلَدَهُ وَلَمْ يَزِدْهُ» وقصة النعيمان أو ابن النعيمان كانت بعد الفتح لأن عقبة بن الحارث حضرها فهي إما بحنين وإما بالمدينة، ومعاوية أسلم قبل الفتح أو في الفتح على خلافه وحضور عقبة كان بعد الفتح.

مسنده من طريق الحسن البصري، ورواه من طريق ابن حزم، والحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو فهو منقطع. وقد جزم بعدم سماعه منه ابن المديني وغيره، ووقع في نسخة من هذا الكتاب عبد الله بن عمر بدون واو، والصواب إثباتها. وحديث معاوية قال البخاري: هو أصح ما في هذا الباب. وأخرجه أيضاً الشافعي والدارمي وابن المنذر وابن حبان وصححه من حديث أبي هريرة، وأخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي سعيد والحفص أنه عن معاوية. وأخرجه أبو داود من رواية أبان العطار وفيه «فَإِنْ شَرِبُوا، يَعْنِي بَعْدَ الرَّابِعَةِ فَأَقْتُلُوهُمْ».

ورواه أيضاً أبو داود من حديث ابن عمر، وقال: «وَأَخْبَنُهُ قَالَ فِي الْخَامِسَةِ: ثُمَّ إِنْ شَرِبَهَا فَأَقْتُلُوهُ» قال: وكذا في حديث غطيف: في الخامسة. وحديث جابر أخرجه أيضاً الشافعي، وحديث قبيصة بن ذؤيب أخرجه أيضاً الشافعي وعبد الرزاق وعلقه الترمذي. وأخرجه أيضاً الخطيب عن ابن إسحاق عن الزهري عن قبيصة، قال سفيان بن عيينة: حدث الزهري بهذا، وعنده منصور بن المعتمر ووخول بن راشد فقال لهما: كونا وافدي أهل العراق بهذا الحديث، وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة ولد عام الفتح. وقيل: إنه ولد أول سنة من الهجرة، ولم يذكر له سماع من رسول الله ﷺ، وعده الأئمة من التابعين، وذكروا أنه سمع الصحابة. قال المنذري: وإذا ثبت أن مولده أول سنة من الهجرة أمكن أن يكون سمع من رسول الله ﷺ، وقد قيل: إنه أتى به النبي ﷺ وهو غلام يدعو له، وذكر عن الزهري أنه كان إذا ذكر قبيصة بن ذؤيب قال: كان من علماء هذه الأمة، وأما أبوه ذؤيب بن حلحلة فله صحبة انتهى. ورجال الحديث مع إرساله ثقات. وأعله الطحاوي بما أخرجه من طريق الأوزاعي أن الزهري رواه قال: بلغني عن قبيصة ولم يذكر أنه سمع منه، وعورض بأنه رواه ابن وهب عن يونس قال: أخبرني الزهري أن قبيصة حدثه أنه بلغ عن النبي ﷺ، ويونس أحفظ لحديث الزهري من الأوزاعي. وأخرج عبد الرزاق عن ابن المنكدر مثله. وأما حديث أبي هريرة فقد قدمنا من أخرجه ومن صححه، وفي الباب عن الشريد بن أوس الثقفي عند أحمد والأربعة والدارمي والطبراني وصححه الحاكم وعن شريحيل عند أحمد والطبراني وابن منده ورجاله ثقات، وعن أبي الرمداء براه مهمل مفتوحة وميم ساكنة ودال مهمل، وبالد عند الطبراني وابن منده، وفي

بَابُ مَنْ وَجِدَ مِنْهُ سُكْرٌ أَوْ رِيحٌ خَمْرٍ وَلَمْ يَعْتَرِفْ

٣٢٠٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتِ فِي الْخَمْرِ حَدْ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلَقِيَهُ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ، فَاثْلُوقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَاذَى بِدَارِ الْعَبَّاسِ انْقَلَبَتْ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَصَحَّحَ وَقَالَ: أَفَعَلَهَا؟ وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٣٢٢) وَابْنُ دَاوُدَ (٤٤٧٦) وَقَالَ: هَذَا مِمَّا تَقَرَّرَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ.

٣٢٠٨- وَعَنْ عُلُقَمَةَ قَالَ: كُنْتُ بِحِمَصٍ، فَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا هَذَا أَنْزَلْتَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَقَرَأْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ» تَبَيَّنَا هُوَ يَكَلِّمُهُ إِذْ وَجَدَ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ، فَقَالَ: أَتَشْرَبُ الْخَمْرَ وَتَكْذِبُ بِالْكِتَابِ؟ فَضَرَبَهُ الْحَدَّ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ٤٢٥) (خ: ٥٠٠١) (م: ٨٠١) (٢٤٩).

حديث ابن عباسٍ أخرجه أيضاً النسائي وقوى الحافظ إسناده.

قوله: (لَمْ يَقْتِ) من التوقيف أي لم يقدره بقدر ولا حده بمحد. وقد استدل بهذا الحديث من قال: إِنَّ حَدَّ السُّكْرِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَإِنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْزِيرٌ فَقَطْ كَمَا تَقَدَّمَ. وَاجِبٌ عَنْ هَذَا بَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى وَجوبه. وحديث ابن عباسٍ المذكور قد قيل: إِنَّهُ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ الْجُلْدُ ثُمَّ شَرَعَ الْجُلْدُ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا لَمْ يَقُمْ الْحَدَّ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ لَكُونِهِ لَمْ يَقْرَ لَهُ وَلَا قَامَتْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الشَّهَادَةُ عِنْدَهُ، وَعَلَى هَذَا بَوَّبَ الْمُصَنِّفُ فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقِيمَ الْحَدَّ عَلَى شَخْصٍ بِمَجْرَدِ إِخْبَارِ النَّاسِ لَهُ أَنَّهُ فَعَلَ مَا يُوْجِبُهُ، وَلَا يُلْزِمُهُ الْبَحْثُ بَعْدَ ذَلِكَ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ مَشْرُوعِيَةِ السُّرِّ وَأَوَّلِيَّةِ مَا يَدْرَأُ الْحَدَّ عَلَى مَا يُوْجِبُهُ. وأثر ابن مسعودٍ المذكور فيه متمسكٌ لَنْ يَجُوزَ لِلْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ وَمَنْ صَلَحَ أَنْ يَقِيمَ الْخُدُودَ إِذَا عَلِمَ بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ مِنْ فَاعِلٍ مَا يُوْجِبُهَا إِقْرَارًا وَلَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ بِهِ. وقد خالف في أصل حكم الحاكم بما علم مطلقاً شريحٌ والشَّعْبِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ، فَقَالُوا: لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِمَا عَلِمَ مطلقاً. وقال الناصر والمؤيد بالله في قولٍ له والشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ لَهُ أَيْضًا: إِنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْحَدِّ وَغَيْرِهِ. وذهبت العترة إلى أن يحكم بعلمه في

الأموال دون الحدود إلا في حد القذف، فإنه يحكم فيه بعلمه. ويدل على ذلك ما أخرجه البخاري تعليقاً «أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَوْ رَأَيْتَ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ؟ فَقَالَ أَرَى شَهَادَتَكَ شَهَادَةً رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: أَصَبْتَ» وصله البيهقي ويؤيده حديث: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا» في قصة الملاعة وقد تقدم فإن ذلك يدل على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ عَلِمَ زَنَاها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي قَدْرِ التَّعْزِيرِ وَالْحَبْسِ فِي النَّهَمِ

٣٢٠٩- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نَيَّارٍ: أَنَّهُ «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/ ٤٦٦) (خ: ٦٨٥٠) (م: ١٧٠٨) (د: ٤٤٩١) (ت: ١٤٦٣) (هـ: ٢٦٠١) إِلَّا النَّسَائِيُّ.

٣٢١٠- وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٢/ ٥) (د: ٣٦٣٠) (ت: ١٤١٧) (ن: ٨/ ٦٧) إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ.

حديث أبي بردة مع كونه متفقاً عليه قد تكلم في إسناده ابن المنذر والأصيلي من جهة الاختلاف فيه. وقال البيهقي: قد أقام عمرو بن الحارث إسناده فلا يضره تقصير من قصر فيه. وقال الغزالي: صححه بعض الأئمة، وتعقبه الرافعي في التذنيب فقال: أراد بقوله (بَعْضُ الْأَئِمَّةِ) صاحب التَّقْرِيبِ، وَلَكِنْ الْحَدِيثُ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ تَصَافَ صَحَّتُهُ إِلَى فِرْدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ فَقَدْ صَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وحديث بهز بن حكيم حسنه الترمذي. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ثم أخرج له شاهداً من حديث أبي هريرة، وفيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ فِي تَهْمَةٍ يَوْمًا وَلَيْلَةً». وقد تقدم الاختلاف في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

قوله: (لَا يُجْلَدُ) روي بفتح الياء في أوله وكسر اللام. وروي أيضاً بضم الياء وفتح اللام. وروي بصيغة النهي مجزوماً وبصيغة النفي مرفوعاً.

قوله: (فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ) فِي رِوَايَةِ «فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ». قوله: (إِلَّا فِي حَدٍّ) المراد به ما ورد عن الشارع مقدراً بعدد مخصوص كحد الزنا والقذف ونحوهما. وقيل: المراد بالحد هنا عقوبة المعصية مطلقاً لا الأشياء المخصوصة، فإن ذلك التخصيص إنما هو من اصطلاح الفقهاء، وعرف الشرع إطلاق الحد على كل عقوبة لمعصية من المعاصي كبيرة أو صغيرة.

القرطبي عن الجمهور أنهم قالوا بما دل عليه، وخالفه النووي فنقل عن الجمهور عدم القول به، ولكن إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل، فلا ينبغي لمنصف التعويل على قول أحد عند قول رسول الله ﷺ:

دعوا كل قول عند قول محمدٍ فما آمن في دينه كمخاطر قوله: (في تهمته) بضم التاء وسكون الهاء، وقد تفتح في لغة، وهي فعلة من الوهم، والتاء بدل من الواو، وأتهمته: إذا ظننت فيه ما نسب إليه.

وفيه دليل على أن الحبس كما يكون حبس عقوبة يكون حبس استظهار في غير حق بل لينكشف به بعض ما وراءه. وقد بوب أبو داود على هذا الحديث فقال: باب في الحبس في الدين وغيره. وذكر معه حديث عمرو بن الشريد أن النبي ﷺ قال: لي «الواجد يجل عرضته وعقوبته». قد تقدم.

وذكر أيضاً حديث الهرماس بن حبيب عن أبيه عن جده قال: «أثبت النبي ﷺ بغريم لي، فقال لي: الزمته، ثم قال: يا أخا بني تميم ما تريد أن تفعل بأبيك؟» وأخرجه أيضاً ابن ماجه. قال في «البحر»: مسألة: ونذب اتخاذ سجن للتعذيب واستيفاء الحقوق لفعل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وعمر وعثمان ولم ينكر، وكذلك الدرّة والسوط لفعل عمر وعثمان. فرع: ويجب حبس من عليه الحق للإيفاء إجماعاً إن طلب، لحبسه ﷺ من اعتق شقصاً في عبد حتى غرم لشريكه قيمته، وكذلك التقييد انتهى. والحديث الذي ذكره أخرجه البيهقي وهو منقطع.

باب المُحَارِبِينَ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ

٣٢١١- عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ نَاسًا مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ فَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِذُرِّ وَرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَلْيَسْرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَائِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِنَاحِيَةِ الْحَرَّةِ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَقَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأْفَوْا الدُّوْدَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَبَغَتْ الطَّلَبُ فِي آثَارِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَتَرَكُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا عَلَى خَالِهِمْ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/ ١٧٠) (خ: ٤١٩٢) (م: ١٦٧١) (د: ٤٣٦٤) (٤٣٦٧) (ت: ٧٢) (ن: ٧/ ٩٧) (هـ: ٢٥٧٨)، وَزَادَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ قَتَادَةُ: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ يَخْتُ عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنْهَى عَنِ الْمَثَلَةِ.

ونسب ابن دقيق العيد هذه المقالة إلى بعض المعاصرين له، وإليها ذهب ابن القيم، وقال: المراد بالنهي المذكور في التأديب للمصالح كتأديب الأب لابنه الصغير.

واعترض على ذلك بأنه قد ظهر أن الشارع يطلق الحدود على العقوبات المخصوصة، ويؤيد ذلك قول عبد الرحمن بن عوف: إن أخف الحدود ثمانون كما تقدم في كتاب حد شارب الخمر.

وقد ذهب إلى العمل بمحدث الباب جماعة من أهل العلم منهم الليث وأحمد في المشهور عنه وإسحاق وبعض الشافعية. وذهب أبو حنيفة والشافعي وزيد بن علي والمؤيد بالله والإمام يحيى إلى جواز الزيادة على عشرة أسواط ولكي لا يبلغ إلى أدنى الحدود. وذهب الهادي والقاسم والناصر وأبو طالب إلى أنه يكون في كل موجب للتعزير دون حد جنسه، وإلى مثل ذلك ذهب الأوزاعي وهو مروى عن محمد بن الحسن الشيباني. وقال أبو يوسف إنه ما يراه الحاكم بالغاً ما بلغ. وقال مالك وابن أبي ليلى: أكثره خمسة وسبعون، هكذا حكى ذلك صاحب البحر، والذي حكاه النووي عن مالك وأصحابه وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد أنه إلى رأي الإمام بالغاً ما بلغ. وقال الرافعي: الأظهر أنها تجوز الزيادة على العشرة، وإنما مراعى نقصان عن الحد. قال: وأما الحديث المذكور فمسنوخ على ما ذكره بعضهم واحتج بعمل الصحابة بخلافه من غير إنكار انتهى. وقال البيهقي عن الصحابة آثار مختلفة في مقدار التعزير وأحسن ما يصار إليه في هذا ما ثبت عن النبي ﷺ، ثم ذكر حديث أبي بردة المذكور في الباب. قال الحافظ: فتبين بما نقله البيهقي عن الصحابة أن لا اتفاق على عمل في ذلك، وكيف يدعى نسخ الحديث الثابت ويصار إلى ما يخالفه من غير برهان وسبق إلى دعوى عمل الصحابة بخلافه الأصلي وجماعة، وعمدتهم كون عمر جلد في الخمر ثمانين وإن الحد الأصلي أربعون، والباقي ضربها تعزيراً، لكن حديث علي السابق يدل على أن عمر إنما ضرب ثمانين معتقداً أنه الحد، وأما النسخ فلا يثبت إلا بدليل. وذكر بعض المتأخرين أن الحديث محمول على التأديب الصادر من غير الولاة كالسيد يضرب عبده، والزوج يضرب زوجته، والأب يضرب ولده. والحق العمل بما دل عليه الحديث الصحيح المذكور في الباب، وليس لمن خالفه متمسكاً يصلح للمعارضة. وقد نقل

محمد بن سعيد العوفي عن أبيه إلى ابن عباس في قوله: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» قال: إذا حارب فقتل فعليه القتل إذا ظهر عليه قبل توبته، فإذا حارب وأخذ المال وقتل فعليه الصلب. وإن لم يقتل فعليه قطع اليد والرجل من خلاف. وإذا حارب وأخاف السبيل فإنما عليه النفي ورواه أحمد بن حنبل في تفسيره عن أبي معاوية عن عطية به نحوه. وأخرج أبو داود والنسائي بإسناد حسن عن ابن عباس أنه قال: «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ» إلى «عَفْوَرٌ رَحِيمٌ» نزلت هذه الآية في المشركين فمن تاب منهم قبل أن يقدروا عليه لم يمنعه ذلك أن يقام فيه الحد الذي أصابه، وفي إسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال.

قوله: (مِنْ عَكْلٍ وَغُرْنَةٍ) في رواية للبخاري «مِنْ عَكْلٍ أَوْ غُرْنَةٍ» بالشك، ورواية الكتاب هي الصواب كما قال الحافظ، ويؤيدها ما رواه أبو عوانة والطبري من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن أنس قال: «كَانُوا أَرْبَعَةً مِنْ غُرْنَةٍ وَثَلَاثَةً مِنْ عَكْلٍ» وزعم الداودي وابن التين أن غرنه هم عكل وهو غلط، بل هما قبيطان متغايرتان، فعكل من عدنان، وغرنه من قحطان. وعكل بضم العين المهمله وإسكان الكاف قبيلة من تيم الرباب. وغرنه بالعين والراء المهملتين والنون مصغراً: حي من قضاة وحي من بجيلة، والمراد هنا الثاني، كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي، وكذا رواه الطبري من وجه آخر عن أنس. ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بإسناد ساقط أنهم من بني فزارة وهو غلط، لأن بني فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع غرنه أصلاً. وذكر ابن إسحاق في المغازي أن قدمهم كان بعد غزوة ذي قرد، وكانت في جمادى الآخرة سنة ست. وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها، وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما.

قوله: (فَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ) في رواية: «اجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ» قال ابن فارس: اجتويت المدينة إذا كرهت المقام فيها وإن كنت في نعمة، وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة. وقال القزاز: اجتوا أي لم يوافقهم طعامها. وقال ابن العربي: الجوى: داء يأخذ من الوباء، ورواية «اسْتَوْخَمُوا» بمعنى هذه الرواية، وللبخاري في الطب من رواية ثابت عن أنس: «أَنَّ

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (١٧٠/٣) وَالْبُخَارِيُّ (٤١٩٢) وَأَبِي دَاوُدَ (٤٣٦٤-٤٣٦٧)، قَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ سِيرِينَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ. وَلِلْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «فَأَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأَخْمِيَتْ فَكَحَلَهُمْ وَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَمَا حَسَمَهُمْ، ثُمَّ أُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَنْقُونَ فَمَا سَفَوْا حَتَّى مَاتُوا» وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٩٧/٧): فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ وَصَلَبَهُمْ.

٣٢١٢- وَعَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ أُولَئِكَ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرَّعَاةِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٧١) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٠/٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٣).

٣٢١٣- وَعَنْ أَبِي الزِّنَادِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَطَعَ الَّذِينَ سَرَقُوا لِقَاحَهُ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ بِالنَّارِ عَابَتْهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ، فَانْزَلَ «إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا» الْآيَةَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٠/٧).

٣٢١٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قِطَاعِ الطَّرِيقِ: إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ قَتَلُوا وَصَلَبُوا، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قَتَلُوا وَلَمْ يُصَلَّبُوا، وَإِذَا أَخَذُوا الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا قُطِعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا نَفَرُوا مِنْ الْأَرْضِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٨٦/٢).

حديث أبي الزناد مرسل - وقد سكنت عنه أبو داود - لم يذكر المنذري له علة غير إرساله، ورجال هذا المرسل رجال الصحيح. وقد وصله أبو الزناد من طريق عبد الله بن عبيد الله بن عمرو عن عمر كما في سنن أبي داود في الحدود. ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس: «أَنَّ نَاسًا أَغَارُوا عَلَى إِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَارْتَدَدُوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤْمِنًا، فَبَعَثَ فِي أَثَرِهِمْ فَأَخَذُوا، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، قَالَ: فَتَرَلَّتْ فِيهِ آيَةُ الْمُحَارَبَةِ» وعند البخاري وأبي داود عن أبي قلابة أنه قال في العرنيين: فهؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله، وهو يشير إلى أنهم سبب الآية. وأخرج أبو داود والنسائي عن ابن عمر أن الآية نزلت في العرنيين. وائر ابن عباس في إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو ضعيف عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس. وأخرجه البيهقي من طريق

بن عبد الله البجليّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعثه في آثارهم، وإسناده ضعيف، والمعروف أَنَّ جريراً تأخر إسلامه عن هذا الوقت بمدة. قوله: «فَأَمَرُ بِهِمْ» فيه حذف تقديره فادركوا فاحذوا فجيء بهم فأمر بهم. وفي رواية للبخاريّ فلما ارتفع النهار جيء بهم. قوله: «فَسَمَرُوا أَهْيَهُمْ» بالسّين المهملة وتشديد الميم. وفي رواية للبخاريّ «وَسَمِعْتُ أَهْيَهُمْ». وفي رواية لمسلم: «وَسَمِعْتُ أَهْيَهُمْ» بتخفيف الميم واللام. قال الخطّابي: السّمر لغة في السّمل وخرجهما متقارب، قال: وقد يكون من المسمار يريد أنهم كحلوا بأميالٍ قد أحميت، قال: والسّمل: فقء العين بأيّ شيء كان. قال أبو ذؤيب الهلليّ:

والعين بعدهم كأنّ حدافها سملت بشوكٍ فهي عوراء تدع
وقد وقع التّصريح بمعنى السّمر في الرواية المذكورة في الباب بلفظ: «فَأَمَرُ بِمَسَامِيرٍ الْخ» قوله: «وَمَا حَسَمَهُمْ» أي لم يكو ما قطع منهم بالنّار لينقطع الدّم بل تركه ينزف.

قوله: «يَسْتَسْقُونَ فَمَا سَقُوا» في رواية للبخاريّ: «ثُمَّ يَبْذُلُهُمْ فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا» وفي أخرى له: «يَعْفَسُونَ الْحِجَارَةَ» وفي أخرى له في الطّب: «قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكْذُمُ الْأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ». وفي رواية لأبي عوانة من هذا الوجه: «يَعْفُسُ الْأَرْضَ لِيَجِدَ بَرْدَهَا مَعًا يَجِدُ مِنَ الْحَرِّ وَالشَّدْوَةِ».

قوله: «وَصَلَبَهُمْ» حكى في الفتح عن الواقدي أنهم صلبوا، قال: والروايات الصحيحة تردّه، ولكن عند أبي عوانة عن أنس: «فَصَلَبَ اثْنَيْنِ وَقَطَعَ اثْنَيْنِ وَسَمَلَ اثْنَيْنِ» وهذا يدلّ على أنهم ستة فقط، وقد تقدّم ما يدلّ على أنهم سبعة. وفي البخاريّ في الجهاد عن أنس: «أَنَّ رَهْطًا مِنْ عَكْلٍ ثَمَانِيَّةٌ».

قوله: «لَأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَهْيَ الرِّعَاةِ» فيه دليل على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إنّما فعل ذلك بهم اقتصاصاً لما فعلوه بالرّعاة وإلى ذلك مال جماعة منهم ابن الجوزي. وتعقبه ابن دقيق بأنّ المثلة وقعت في حقهم من جهات، وليس في الحديث إلا السّمل فيحتاج إلى ثبوت البقية، وقد نقل أهل المغازي أنهم مثّلوا بالرّاعي، وذهب آخرون إلى أنّ ذلك منسوخ. قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في النّهي عن المثلة: هذا الحديث ينسخ كلّ مثله. وتعقبه ابن الجوزي بأنّ ادّعاء النّسخ يحتاج إلى تاريخ. ويجاب عن هذا التّعقب بحديث أبي الزّناد المذكور، فإنّ معاتبه الله لرسوله ﷺ تدلّ على أنّ ذلك الفعل غير جائز، ويؤيده ما أخرجه

ناساً كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ آوِنَا وَأَطْعِمْنَا، فَلَمَّا صَحُوا قَالُوا: الْمَدِينَةُ وَخِمَةٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ قَدِمُوا سَقَامًا، فَلَمَّا صَحُوا مِنَ السَّقَمِ كَرِهُوا الْإِمَامَةَ بِالْمَدِينَةِ لَوُخْمِهَا، فَأَمَّا السَّقَمُ الَّذِي كَانَ بِهِمْ فَهُوَ اهْزَالُ الشَّدِيدِ وَالْجُحُودُ مِنَ الْجُوعِ، كَمَا رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ بِهِمْ هَزَالٌ شَدِيدٌ. وعنده من رواية أبي سعيدٍ مصفرةً الوانهم، وأمّا الوخم الذي شكوا منه بعد أن صَحَّتْ أجسامهم فهو من حمى المدينة، كما رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ أَنَسٍ. وذكر البخاريّ في الطّب عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا اللَّهَ أَنْ يَنْقُلَهَا إِلَى الْجُحْفَةِ».

قوله: «فَأَمَرُ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِذَوْدٍ وَرَاعٍ» وقد تقدّم تفسير الذّود في الزّكاة. وفي رواية للبخاريّ وغيره «فَأَمَرُ لَهُمُ بِلِفَاحٍ» أي أمرهم أن يلقحوا بها، وفي أخرى له «فَأَمَرُ لَهُمُ بِلِفَاحٍ» واللفّاح بكسر اللام وبمعناها قافٍ وآخره مهملة: النّوق ذوات الألبان، واحدتها لقحة بكسر اللام وإسكان القاف.

قوله: «فَلْيَسْتَرْبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا» استدلّ به من قال بطهارة إِبْوَال الإبل، وأقاس سائر المأكولات عليها، وقد تقدّم الكلام على ذلك في أوائل الكتاب.

قوله: «بِنَاحِيَةِ الْحَرَّةِ» هي أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة.

قوله: «وَقَتَّلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ» اسمه يسار بياض تحتانيّة سمّ مهملة خفيفة كما ذكره الطّبرانيّ وابن إسحاق في السّيرة. وفي لفظ لمسلم أنهم قتلوا أحد الرّاعين وجاء الآخر قد جزع فقال: قد قتلوا صاحبيّ وذهبوا بالإبل. قال الحافظ: ولم أقف على اسم الرّاعي الآتي بالخبر، والظاهر أنّه راعي إبل الصدقة، ولم تختلف روايات البخاريّ في أنّ المقتول راعي النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: «فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ». ذكر ابن إسحاق عن سلمة بن الأكوع أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعث خيلاً من المسلمين أميرهم كرز بن جابر الفهريّ وكرزٌ بضَمِّ الكاف وسكون الرّاء بعدها زاي، وفي رواية للنسائي: «فَبَعَثَ فِي طَلَبِهِمْ قَافَةً» أي جمع قائف. ولمسلم «إِنَّهُمْ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَافِيًا يَتَقَصُّونَ آثَارَهُمْ». وفي مغازي موسى بن عقبة أنّ أمير هذه السّرية سعيد بن زيد، وذكر غيره أنّه سعيد بن زيد الأشهليّ، والأول أنصاري. ويمكن الجمع بأنّ كلّ واحدٍ منهما أمير قومه وكرزٌ أمير الجميع. وفي رواية للطّبرانيّ وغيره من حديث جرير

غير الإخافة عزّره الإمام فقط، قال أبو طالب وأصحاب الشافعي: ولا نفي مع التعزير، وأثبت المؤيد بالله، فإن وقع منه القتل فقط فذهب العترة والشافعي إلى أنه يقتل فقط. وعن أبي حنيفة ليس بمحارب إن قتل بمثقل، فإن قتل وأخذ المال فذهب الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب إلى أنه يقتل ويصلب ولا قطع لدخوله في القتل. قال الناصر وأبو العباس: بل يخيّر الإمام بين أن يصلب ويقتل، أو يقتل ثم يصلب، أو يقطع ثم يقتل، أو يقطع ويقتل ويصلب، لأنّ أو للتخيير. وقال مالك: إذا شهروا السلاح وأخافوا لزمهم ما في الآية.

وقال الحسن البصري وابن المسيّب ومجاهد: إذا أخافوا خيّر الإمام بين أن يقتل فقط، أو يقتل ويصلب، أو يقطع الرجل واليد فقط، أو يجبس فقط لأجل التخيير.

وقال أبو الطيّب بن سلمة من الشافعية: وحصله صاحب الوافي للهادي أنهم إذا أخذوا المال وقتلوا، قطعوا للمال ثم قتلوا للقتل ثم صلبوا للجمع بين الأخذ والقتل. قال أبو حنيفة والهادية: فإن قتل وجرح قتل فقط لدخول الجرح في القتل. وقال الشافعي: بل يجرح ثم يقتل إذا هما جنائتان، والنفي المذكور في الآية هو طرد سنة عند الهادي والشافعي وأحمد والمؤيد بالله وأبي طالب. وقال الناصر وأبو حنيفة وأصحابه: بل الحبس فقط إذ القصد دفع أذاه. وإذا كان المحاربون جماعة واختلفت جنائياتهم فذهب العترة والشافعي إلى أنه يحّد كلّ واحد منهم بقدر جنائته. وقال أبو حنيفة: بل يسترون إذ المعين كالقاتل واختلّفوا هل يقدّم الصلب على القتل أو العكس؟ فذهب الشافعي والناصر والإمام يحيى إلى أن يقدّم الصلب على القتل، إذ المعنى يقتلون بالسيف أو بالصلب. وقال الهادي وأبو حنيفة وهو مروى عن الشافعي رحمه الله: إنه لا صلب قبل القتل لأنّه مثله، وجعل الهادي أو بمعنى الواو، ولذلك قال بتقدّم القتل على الصلب. وقال بعض أصحاب الشافعي: يصلب قبل القتل ثلاثاً ثم ينزل فيقتل. وقال بعض أصحاب الشافعي أيضاً: يصلب حتّى يموت جوعاً وعطشاً، وقال أبو يوسف والكرخي: يصلب قبل القتل ويطعن في لَبته وتحت ثديه الأيسر ويخضخض حتّى يموت. وروى الرّازي عن أبي بكر الكرخي أنّه لا معنى للصلب بعد القتل، واختلّفوا في مقدار الصلب، فقال الهادي: حتّى تنتثر عظامه، وقال ابن أبي

البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن التعذيب بالنّار بعد الإذن فيه. وقصة العرنيين قبل إسلام أبي هريرة، وقد حضر الإذن ثمّ النهي عنه. ويؤيده أيضاً ما في الباب عن ابن سيرين أنّ قصّتهم كانت قبل أن تنزل الحدود، وأصرح من الجميع ما في الباب عن قتادة «أنّ النبي ﷺ بعد ذلك نهى عن المثلّة، وإلى هذا مال البخاري، وحكاها إمام الحرمين في النهاية عن الشافعي. واستشكل القاضي عياض عدم سقيهم الماء للإجماع على أنّ من وجب عليه القتل فاستقى لا يمنع، وأجاب بأنّ ذلك لم يقع عن أمد النبي ﷺ ولا وقع منه نهى عن سقيهم انتهى. وتعقب بأنّ النبي ﷺ أطع على ذلك وسكت، والسكوت كافٍ في ثبوت الحكم. وأجاب النووي بأنّ المحارب المرتد لا حرمة له في سقي الماء ولا غيره، ويدلّ عليه أنّ من معه ماء لطهارته فقط لا يسقي المرتد ويتيمّم بل يستعمله ولو مات المرتد عطشاً. وقال الخطّابي: إنّما فعل النبي ﷺ بهم ذلك لأنّه أراد بهم الموت بذلك وقيل: إنّ الحكمة في تعطيهم لكونهم كفروا نعمة سقي البان الإبل التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوخم.

قوله: (وعنّ ابن عباس في قطع الطريق) أي الحكم فيهم هو المذكور. وقد حكى في «البحر» عن ابن عباس والمؤيد بالله وأبي طالب والحنفية والشافعية أنّ الآية، أعني قوله تعالى: «إنّما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله» نزلت في قطع الطريق للمحاربين. وعن ابن عمر والهادي إنّها نزلت في العرنيين، ويدلّ على ذلك حديث أبي الزناد المذكور في الباب. وحكى المؤيد بالله وأبو طالب عن قوم أنّها نزلت في المشركين. وردّ ذلك بالإجماع على أنّه لا يفعل بالمشركين كذلك، ويدفع هذا الردّ بما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس أنّها نزلت في المشركين، وقد دعا له النبي ﷺ بعلم التأويل. وقد ذهب أكثر العترة والفقهاء إلى أنّ المحارب هو من أخاف السبيل في غير المصر لأخذ المال، وسواء أخاف المسلمين أو الذميين. قال الهادي وأبو حنيفة: إنّ قاطع الطريق في المصر أو القرية ليس محارباً للحقوق الغوث بل مختلساً أو منتهباً. وفي رواية عن مالك: إذا كانوا على ثلاثة أميال من المصر أو القرية فمحاربون لا دون ذلك إذ يلحقه الغوث. وفي رواية أخرى عن مالك لا فرق بين المصر وغيره، لأنّ الآية لم تفصل، وبه قال الأوزاعي وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد والشافعي والناصر والإمام يحيى، وإذا لم يكن قد أحدث المحارب

يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قَضَى لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ لَنَكُونُوا مِنَ الْعَمَلِ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَصَدٌ لَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى عَصْوَهِ مِثْلُ حُلْمَةِ الثَّذِي، عَلَيْهِ شُعَيْرَاتٌ بِيضٌ قَالَ: فَتَذْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ، وَتَتْرَكُونَ هَؤُلَاءِ يَخْلَفُونَكُمْ فِي دَرَارِيكُمْ وَأُمُورِكُمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ فَإِنَّهُمْ قَدْ سَكَنُوا الدَّمَ الْحَرَامَ وَأَغَارُوا فِي سَرَحِ النَّاسِ فَمَيَّرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ، قَالَ سَلَمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ: فَتَرْتَبِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ مَنَزِلًا مَنَزِلًا حَتَّى قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يُؤَمِّدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ الرَّاسِبِي فَقَالَ لَهُمْ: أَلْقُوا الرِّمَاحَ وَسَلُّوا سِوْفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حُرُورَاءَ، فَرَجَعُوا فَوَحْشُوا بِرِمَاحِهِمْ وَسَلُّوا السِّبُوفَ وَتَشَجَّرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ قَالَ: وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَمَا أَصِيبَ مِنَ النَّاسِ يُؤَمِّدُ إِلَّا رَجُلَانِ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: التَّبِعُوا فِيهِمُ الْمُخْدَجَ، فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَامَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: أَخْرُوهُمْ فَوَجَدُوهُ بِمَا يَلِي الْأَرْضَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغَ رَسُولُهُ، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِي، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَسَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ حَتَّى اسْتَخْلَفْتُهُ ثَلَاثًا وَهُوَ يَخْلِفُ لَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٩١) وَمُسْلِمٌ (١٠٦٦).

قوله: (بَابُ قِتَالِ الْخَوَارِجِ) هم جمع خارجة: أي طائفة، سموا بذلك لخروجهم عن الدين وإبتداعهم أو خروجهم عن خيار المسلمين. وأصل بدعتهم فيما حكاه الرافعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتصر منهم لرضاه بقتله أو موافقته، كذا قال، وهو خلاف ما قاله أهل الأخبار، فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا يتكبرون عليه شيئاً ويتبرءون منه، وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان، فطعنوا على عثمان بذلك، وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة، إلا أنهم يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون بأرائهم، ويبالغون في الزهد والحشوع فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجمل

هريرة حتى يسيل صديده، وقال بعض أصحاب الشافعي ثلثاً في البلاد الباردة، وفي الحارة ينزل قبل الثلاث. وقال الناصر والشافعي: ينزل بعد الثلاث ثم يقتل إن لم يمت ويفسل ويصلى عليه إن تاب. وقد رجح صاحب البحر أن الآية للتخيير وتكون العقوبة بحسب الجنايات، وأن التقدير أن يقتلوا إذا قتلوا، ويصلبوا بعد القتل إذا قتلوا وأخذوا المال، وتقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إذا أخذوا فقط، أو ينفوا من الأرض إذا أخافوا فقط، إذ محاربة الله ورسوله بالفساد في الأرض متنوعة كذلك، وهو مثل تفسير ابن عباس المذكور في الباب. وقال صاحب المنار: إن الآية تحتمل التخيير احتمالاً مرجوحاً. قال: والظاهر أن المراد حصر أنواع عقوبة المحاربة مثل «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْقُرَرَاءِ» الآية.

قال: وهو مثل ما قاله صاحب البحر، يعني في كلامه الذي ذكرناه قبل هذا، ورجح صاحب ضوء النهار اختصاص أحكام المحارب بالكافر لتتم فوائد وتندفع مفسدات ثم ذكر ذلك، وهو كلام رصين لولا أنه قصر للعالم على السبب المختلف في كونه هو السبب. وللعلماء في تفصيل أحكام المحاربين أقوالاً متشعبة مبسطة في كتب الخلاف، وقد أورد منها في هذا الشرح طرفاً مفيداً.

بَابُ قِتَالِ الْخَوَارِجِ وَأَهْلِ الْبَغْيِ

٣٢١٥- عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيُخْرِجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ حِدَاتُ الْأَسْنَانِ سَفَهَاءَ الْأَخْلَامِ يَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ خَسِرِ الْبَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِمَانَهُمْ خَنَاجِرُهُمْ، يَمُرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِنَّمَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حس: ١/١٣١) (خ: ٣٦١١) (م: ١٠٦٦).

٣٢١٦- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ: أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَالَ عَلِيُّ: «إِنَّمَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَخْرِجُ قَوْمٌ مِنْ أَمْتِي يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَيْسَ قِرَاءَتُهُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُهُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُهُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ، يَمُرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَوْ

من رزقكم من القسيء، ولا نبداكم بقتال ما لم تحدثوا فساداً، وخرجوا شيئاً بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن، فراسلهم عليٌّ في الرجوع فأصرّوا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم ويتوب، ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل رسوله ثم اجتمعوا على أن لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله، واستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين، ومَرَّ بهم عبد الله بن خَبَّاب بن الأَرْتِ واليَا لعليٍّ على بعض تلك البلاد ومعه سرّيته وهي حاملٌ فقتلوه وبقرّوا بطن سرّيته عن ولده، فبلغ عليّاً فخرج إليهم في الجيش الذي كان هَيَّاه للخروج إلى الشام، فأوقع بهم في النهروان ولم ينج منه إلا دون العشرة، ولا قتلَ من معه إلا نحو العشرة، فهذا ملخّص أوّل أمرهم، ثم انضمَّ إلى من بقي منهم مَن مال إلى رأيهم، فكانوا غثفين في خلافة عليٍّ حتى كان منهم ابن ملجم لعنه الله، الذي قتل عليّاً رضي الله عنه بعد أن دخل في صلاة الصبح. ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام بمكان يقال له النخيلة، وكانوا منقسمين في إمارة زياد وابنه طول مدة ولاية معاوية وابنه يزيد، وظفر زياد وابنه بجماعةٍ منهم فأبادهم بين قتلٍ وجسٍ طويلٍ فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولّي الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلا بعض أهل الشام وثار مروان فأدعى الخلافة وغلب على جميع الشام ثم مصر، فظهر الخوارج حينئذٍ بالعراق مع نافع بن الأزرق باليمامة ومع نجدة بن عامر. وزاد نجدة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافرٌ ولو اعتقد معتقدهم وعظم البلاء بهم وتوسّعوا في معتقدهم الفاسد فأبطلوا رجم المحصن وقطعوا يد السارق من الإبط، وأوجبوا الصلاة على الحائض في حيزها وكفّروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادراً، وإن لم يكن قادراً فقد ارتكب كبيرة، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر، وكفّوا عن أموال أهل الذمّة وعن التعرّض لهم مطلقاً، وفتكوا في المتسبين إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب، فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة، ومنهم من يدعو أولاً ثم يفتك، ولم يزل البلاء بهم إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم، فطاوهم حتى ظفر بهم وتغلّل جمعهم، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية، ودخلت طائفة منهم المغرب. وقد صنّف في أخبارهم أبو غنفر

الذين كان رئيسهم طلحة والزبير، فإنهما خرجا إلى مكة بعد أن بايعا عليّاً فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة، فاتفقوا على طلب قتل عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك، فبلغ عليّاً فخرج إليهم، فوقعت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر عليٌّ وقتل طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة. فهذه الطائفة هي التي كانت تطلب بدم عثمان بالاتفاق ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك، وكان عليٌّ أرسل إليه أن يبايع له أهل الشام، فاعتلّ بأن عثمان قتل مظلوماً وأنها تجب المبادرة إلى الاقتصاد من قتلته وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك والتمس من عليٍّ أن يمكّنه منهم ثم يبايع له بعد ذلك، وعليٌّ يقول: ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إليّ أحكم فيهم بالحقّ فلمّا طال الأمر خرج عليٌّ في أهل العراق طالباً قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاصداً لقتاله، فالتقيا بصفين، فدامت الحرب بينهما أشهراً وكاد معاوية وأهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا: ندعوكم إلى كتاب الله تعالى، وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية، فترك القتال جمع كثيرٌ من كان مع عليٍّ خصوصاً القرءاء بسبب ذلك تدبّراً. واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية، فراسلوا أهل الشام في ذلك، فقالوا: ابعثوا حكماً منكم، وحكماً منا، ويحضر معهما من لم يباشر القتال، فمن رأوا الحقّ معه أطاعوه، فأجاب عليٌّ ومن معه إلى ذلك، وأنكرت ذلك الطائفة التي صارت خوارج وفارقوا عليّاً، وهم ثمانية آلاف. وقيل: كانوا أكثر من عشرة آلاف، وقيل سنة آلاف، ونزلوا مكاناً يقال له حروراء بفتح الحاء المهملة وراءين مهملتين الأولى مضمومة، ومن سُمّ قيل لهم: الحرورية وكان كبيرهم عبد الله بن الكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المدّ البشكري، وشبّه بفتح الشين المعجمة والموحدة بعدها مثلثة التميمي، فأرسل إليهم عليٌّ ابن عباسٍ فناظرهم فرجع كثيرٌ منهم معه، ثم خرج إليهم عليٌّ فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة ومعهم رئيساهم المذكوران، ثم أشاعوا أن عليّاً تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه، فبلغ ذلك عليّاً فخطب وأنكر ذلك، فتنادوا من جانب المسجد: لا حكم إلا لله، فقال: كلمة حقّ يراد بها باطل، فقال لهم: لكم علينا ثلاثٌ أن لا تمنعكم من المساجد، ولا

بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح التّون بعدها فاء واسمه لوط بن يحيى كتاباً لخصه الطّبري في تاريخه. وصنّف في أخبارهم أيضاً الهيثم بن عديّ كتاباً ومحمّد بن قدامة الجوهريّ أحد شيوخ البخاريّ خارج الصّحيح كتاباً كبيراً، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرّد في كتابه الكامل لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين من قبله، هذا خلاصة معتقد الخوارج والسّبب الذي لأجله خرجوا، وهو يجمع عليه عند علماء الأخبار، وبه يتبيّن بطلان ما حكاه الرّافعيّ في كلامه السّالف. وقد وردت بما ذكرنا من أصل حال

الخوارج أخباراً جيّداً: منها ما أخرجه عبد الرزّاق عن معمر عن الزّهرّي. وأخرج نحوه الطّبريّ عن يونس عن الزّهرّي. وأخرج نحوه ذلك ابن أبي شيبة عن أبي رزين. قال القاضي أبو بكر بن العربيّ: الخوارج صنفان: أحدهما يزعم أنّ عثمان وعليّاً وأصحاب الجمل والصفين وكلّ من رضي بالتحكيم كفّاراً، والآخر يزعم أنّ كلّ من أتى كبيرة فهو كافراً خلّدت في النّار أبداً. وقال غيره: بل الصّنف الأوّل متفرّع عن الصّنف الثّاني، لأنّ الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنوا فيما فعلوه بزعمهم. وقال ابن حزم: ذهب نجدة بن عامر الحروريّ من الخوارج إلى أنّ من أتى صغيرة عدّب بغير النّار، ومن أدمن على صغيرة فهو كمن ارتكب الكبيرة في التّخليد في النّار. وذكر أنّ منهم من غلا في معتقدهم الفاسد فأنكر الصّلوات الخمس. وقال: الواجب صلاة بالغداة، وصلاة بالعشي، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن، وأنّ من قال لا إله إلا الله فهو مؤمّن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه. وقال أبو منصور البغداديّ في المقالات عدّة فرق والخوارج عشرون فرقة. وقال ابن حزم: أسوءهم حالاً الغلاة المذكورون، وأقربهم إلى قول الحقّ الإباضيّة، وقد بقيت منهم بقيّة بالغرب. قال الغزاليّ في الوسيط تبعاً لغيره: في حكم الخوارج وجهان: أحدهما: أنّ حكمهم حكم أهل الرّدة، والثّاني: أنّه كمحكم أهل البغي، ورجّح الرّافعيّ الأوّل. قال في الفتح: وليس الذي قاله مطرّداً في كلّ خارجيّ فإنّهم على قسمين: أحدهما: من تقدّم ذكره، والثّاني: من خرج في طلب الملك لا للدّعاء إلى معتقده، وهم على قسمين أيضاً: قسم خرجوا غضباً للذين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسّنة النبويّة، فهؤلاء أهل حقّ، ومنهم: الحسين بن عليّ رضي الله عنه

قوله: (في آخِرِ الزَّمَانِ) ظاهر هذا يخالف ما بعده من أحاديث الباب من خروجهم في خلافة عليّ. وأجاب ابن التّين بأنّ المراد زمان الصحابة قال الحافظ: وفيه نظر لأنّ آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة، وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة. ويمكن الجمع بأنّ المراد بآخر الزّمان زمان خلافة النّبوة لما في حديث سفينة عند أهل السنن وابن حبان في صحيحه مرفوعاً: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكًا» وكانت قصّة الخوارج وقتلهم بالنّهروان في آخر خلافة عليّ سنة ثمانين وثلاثين من الهجرة وبعد موت النّبي ﷺ بدون ثلاثين سنة.

قوله: (جِذَاتِ الْأَسْنَانِ) مجاء مهملة ثمّ دال مهملة أيضاً ثمّ بعد الألف مثلثة جمع حدث بفتح الحاء، والحدث: هو الصّغير السنّ هكذا في أكثر الروايات، وفي رواية السّرخسيّ حدثاً بضمّ أوّله وتشديد الدّال، قال في المطالع معناه شباب، وقال ابن التّين: حدث جمع حديث مثل كرام جمع كريم، وكبار جمع كبير والحديث: الجديد من كلّ شيء، ويطلق على الصّغير بهذا الاعتبار.

قوله: (سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ) جمع حلم بكسر أوّله والمراد به العقل، والمعنى أنّ عقولهم رديئة. قال النووي: يستفاد منه أنّ الثّبّت وقوّة البصيرة تكون عند كمال السنّ وكثرة التجارب وقوّة العقل.

قوله: (يَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ النَّبِيِّ) قيل: هو القرآن ويحتمل أن يكون على ظاهره: أي القول الحسن في الظّاهر والباطن على خلافه كقولهم: لا حكم إلا لله.

قوله: (لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ) الحناجر بالحاء المهملة والنّون ثمّ الجيم جمع حنجرة بوزن قسورة، وهي الحلقة والبلعوم وكلّه يطلق على مجرى النّفس وهو طرف المريّ ممّا يلي القم، والمراد أنّهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب. وفي حديث زيد بن وهب المذكور «لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَائِيَهُمْ» فكانه أطلق الإيمان على الصّلاة. وفي رواية أبي سعيد الآتية يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم وفي رواية مسلم: «يَقُولُونَ الْحَقَّ بِأَلْسِنَتِهِمْ لَا يُجَاوِزُ هَذَا مِنْهُمْ وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ».

قلعه ثم قال: والشجر: الأمر المختلف انتهى. والرماح الشواجر: المختلف بعضها في بعض، والمراد هنا أن الناس اختلفواهم بمرامحهم وطلعونهم بها.

قوله: (وَمَا أَصِيبَ مِنَ النَّاسِ يُؤْمِزُ إِلَّا رَجُلَانِ) هذا يخالف ما قدّمنا عن أهل التاريخ أنه قتل من أصحاب علي رضي الله عنه نحو العشرة.

قوله: (الْمُخَدَجُ) بجاء معجمة وجيم وهو الناقص. قوله: فقال: يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو... إلخ.

قال النووي: إنما استحلفه ليؤكد الأمر عند السامعين ول يظهر معجزة النبي ﷺ وأن علياً ومن معه على الحق.

قال الحافظ: وليطمئن قلب المستحلف لإزالة توهم ما أشار إليه على أن الحرب خدعة فخشي أن يكون لم يسمع في ذلك شيئاً منصوفاً، وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد لما سأله ما قال علي؟ فقال: سمعته يقول: صدق الله ورسوله، قالت: يرحم الله علياً إنه كان لا يرى شيئاً يعجبه إلا قال: صدق الله ورسوله، فيذهب أهل العراق فيكذبون عليه ويزيدون، فمن هذا أراد عبدة التثبت في هذه القصة بخصوصها.

٣٢١٧- وعن أبي سعيد قال: «بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْماً، أَنَا وَذُو الْخُوَيْرَةِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْدِلْ، فَقَالَ: وَتِلْكَ فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ اعْدِلْ، قَدْ خِيتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ اعْدِلْ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْذُنِي فِيهِ فَأَضْرِبَ عَقَبَهُ؟ فَقَالَ: دَعْنِي لَمْ أَصْحَابًا يَحْفَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَغْرَوْنَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ، يَنْظُرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يَجِدُ فِيهِ شَيْءَ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى رِصَابِهِ فَلَا يَجِدُ فِيهِ شَيْءَ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى نَضِيهِ - وَهُوَ قِدْحُهُ - فَلَا يَجِدُ فِيهِ شَيْءَ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى قُدْوِهِ فَلَا يَجِدُ فِيهِ شَيْءَ، قَدْ سَبَقَ الْفَرَسُ وَالذَّمُّ، أَتَيْتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ إِحْدَى عَشْرَةِ مِثْلُ تَذِي الْمَرْأَةِ أَوْ مِثْلُ الْبُضْعَةِ تَذَرُورُ يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ فَاتَمِسَ فَأَتَيْهُ بِوَحْشٍ نَظَرْتُ إِلَيْهِ عَلَى نَعْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي نَعْتُهُ حَم: ٦٦/٣ (خ: ٦١٦٣) (م: ١٠٦٤).

قوله: (يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ) في رواية للنسائي والطبري: «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ» وكذا في حديث زيد بن وهب المذكور «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ» وفي رواية للنسائي «يَمْرُقُونَ مِنَ الْحَقِّ» وفيها رد على من فسّر الذين هنا بالطاعة.

قوله: (كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التحتانية: أي الشيء الذي يرمى به. وقيل المراد بالرَّمِيَةِ الغزاة الرميّة.

قوله: (فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) في رواية زيد بن وهب المذكورة «لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ» إلخ.

قوله: (لَتَكُلُوا عَنِ الْعَمَلِ) أي تركوا الطاعات واكتفوا بثواب قتلهم.

قوله: (وَأَيَّةُ ذَلِكَ) أي علامته كما وقع في رواية الطبري. قوله: (عَلَى عَضْدِهِ مِثْلُ حَلْمَةِ التَّدْيِ عَلَيْهِ شَعِيرَاتٌ بِيضٌ) في حديث أبي سعيد الآتي «أَتَيْتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ إِحْدَى عَشْرَةِ مِثْلُ تَذِي الْمَرْأَةِ أَوْ مِثْلُ الْبُضْعَةِ» وسياقي تفسير ذلك. والشعيرات بالتصغير جمع شعرة. واسم ذي التديّة هذا نافع كما أخرجه أبو داود من طريق أبي مريم. قال: إن كان ذلك المخدج لعنا في المسجد كان فقيراً، وقد كسوته برنسا ورائته شهد طعام علي، كان يسمى نافعاً ذا التديّة وكان يده مثل ثدي المرأة على راسه حلمة مثل حلمة التدي عليه شعيرات مثل سبال السّور. وفي رواية لأبي الوضيء بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة عند أبي داود «إِحْدَى تَذِيّةٍ مِثْلُ تَذِي الْمَرْأَةِ عَلَيْهِ شَعِيرَاتٌ مِثْلُ شَعِيرَاتِ تَكُونُ عَلَى ذَنْبِ الْبَرَبُوعِ» وسياقي عن بعضهم أن اسم المخدج حرقوص.

قوله: (فِي سَرَحِ النَّاسِ) بفتح السين المهملة وسكون الراء بعدها حاء مهملة: وهو المال السّام.

قوله: (فَنَزَلَنِي زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ مَسْتَرِلاً مَسْتَرِلاً) بفتح النون من نزلي وتشديد الزاي: أي حكى لي سيرهم متزلاً متزلاً.

قوله: (فَوَحَّشُوا بِرِمَاحِهِمْ) بالحاء المهملة والثين المعجمة: أي رموها بعيداً. قال في القاموس: وحش بثوبه كوعد: رمى به مخافةً.

قوله: (وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ) بفتح الثين المعجمة والجيم والراء. قال في القاموس: اشتجروا تخالفوا كشاجروا، ثم قال: وبالسّرم

٣٢١٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «بَعَثَ عَلِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهَبِيَةٍ فَفَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ: الْأَفْرَغُ بْنُ حَابِسِ الْخُظَلِيِّ ثُمَّ الْحَجَّاشِيِّ، وَعَيْنَةُ بْنُ بَذْرِ الْفَزَارِيِّ، وَزَيْدُ الطَّلَاطِيِّ، ثُمَّ أَحَدُ بَنِي نُبَهَانَ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَلَانَةَ الْعَامِرِيِّ ثُمَّ أَحَدُ بَنِي كِلَابٍ فَفَضِيحَتُ فُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارُ، قَالُوا: يُعْطِي صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَذْعُنَا؟ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا لَقُومُهُمْ، فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَابِرُ الْعَيْنَيْنِ مُشْرِفُ الرَّجْتَيْنِ نَاتِيءُ الْجَبِينِ كَثَّ اللَّحْيَةِ مَخْلُوقٌ، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ: مَنْ يُطِيعَ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتُ؟ أَيَأْمِنُنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَلَا تُأْمِنُونِي؟ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ قَتْلَهُ، أَحْسَبُهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَمَنْعَهُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: إِنَّ مِنْ ضَيْضِي هَذَا - أَوْ فِي عَقِبِ هَذَا - قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَارِبُونَ خَنَاجِرَهُمْ يَعْرِفُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرِّمِيَةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَذْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، لَيْسَ أَنَا أَذْرَكْتَهُمْ لَا قَتَلْتَهُمْ قَتَلَ عَادٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا حَسَم: ٣/ ٧٣ (خ: ٧٤٣٢) (م: ١٠٦٤).

قوله: (وَيْلَكَ) في لفظ البخاري: «وَيْلَكَ» وهي رواية الكشيبي والرواية الأولى رواية شعيب والأوزاعي. قوله: (فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ) في رواية البخاري: «مَنْ يُطِيعُ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتَهُ» ولمسلم: «أَوَلَيْسَتْ أَحَقُّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ أُطِيعَ اللَّهُ؟» وفي حديث ابن عمر: «وَمِمَّنْ يَلْتَمِسُ الْعَدْلَ بَعْدِي؟» وفي رواية له: «الْعَدْلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدِي فَعِنْدَ مَنْ يَكُونُ؟» وفي حديث أبي بكر: «فَفَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَّتَاهُ». وفي حديث أبي برزة فغضب غضباً شديداً وقال: «وَاللَّهِ لَا تَجِدُونَ بَعْدِي رَجُلًا هُوَ أَعْدَلُ عَلَيْكُمْ مِنِّي».

قوله: (فَقَالَ عُمَرُ: أَنَا ذُنُّ لِي فِيهِ فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ) في حديث أبي سعيد الآخر المذكور فسأله رجل: «أَحْسَبُهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ» وفي رواية لمسلم: «فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ» بالجرم، ويمجم بينهما بأن كل واحد منهما سأله، ويؤيد ذلك ما وقع في مسلم بلفظ: «فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ قَالَ: لَا».

قوله: (ذَعْفُ) في رواية البخاري: «لَا» وفي أخرى: «مَا أَنَا بِالَّذِي أَقْتُلُ أَصْحَابِي» قوله: (فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا) ظاهر هذا أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحاباً على الصفة المذكورة وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي ﷺ بما واجهه، فيحتمل أن يكون لمصلحة التأليف كما فهمه البخاري فإنه يوجب على هذا الحديث: باب من ترك قتال الخوارج للتأليف ولئلا ينفر الناس عنه، لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة من إظهار الإسلام، فلو أذن في قتلهم لكان في ذلك تنفير عن دخول غيرهم في الإسلام.

قوله: (يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ) في رواية بصيغة الإفراد، ويحقر بفتح أوله: أي يستقل.

قوله: (لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ) بمثابة فوقية وقافية جمع ترقية بفتح أوله وسكون الراء وضمة القاف وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها. وقيل: لا يعملون بالقرآن فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم إلا سرده. وقال النووي: المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروره

وفيه ذليل على أن من توجه عليه تغزير بحق الله جائز للإمام تركه، وأن قوماً لو أظهروا رأي الخوارج لم يجز قتلهم بذلك، وإنما يجز إذا كثروا وامتنعوا بالسلاح واستغرضوا الناس. ٣٢١٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ أُمِّي فِرْقَتَيْنِ، فَيُخْرَجُ مِنْ بَيْنِهِمَا مَارِقَةٌ يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُهَا بِالْحَقِّ وَفِي لَفْظٍ: تَمْرُقٌ مَارِقَةٌ عِنْدَ فِرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّلَاطِيِّينَ بِالْحَقِّ» وَزَاهَا أَحْمَدُ (٤٥/ ٣) وَمُسْلِمٌ (١٠٦٤).

قوله: (بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ) بفتح الأول من يقسم، ولم يذكر المقسوم. وقد ذكره في الرواية الثانية من طريق عبد الرحمن بن أبي نعيم عن أبي سعيد أن المقسوم ذهبة بعثه علي بن أبي طالب رضي الله عنه من اليمن، فقسمه النبي بين الأربعة المذكورين.

قوله: (ذُو الْخَوْنِصِرَةِ) بضم الخاء المعجمة وفتح الواو وسكون التحتية وكسر الصاد المهملة بعدها راء، واسمه حرقوص بن زهير التميمي. وقد ذكر حرقوصاً في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أن له في فتوح العراق أثراً، وأنه الذي افتتح سوق الأهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم، وزعم بعضهم أنه ذو التدية، ووقع نحو ذلك في رواية للطبري عن أبي مريم، قال الحافظ: وليس كذلك.

قوله: (اعْدِلْ) في الرواية الثانية المذكورة، فقال: «اتَّقِ اللَّهَ يَا

الحاء المعجمة وآخره راء و فرقة بكسر الفاء، والرواية الأولى هي المعتمدة.

قوله: «فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ، وأشهد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قاتلهم» في رواية للبخاري: «وأشهد أن علياً قتلهم» نسب القتل إلى علي لكونه كان القائم في ذلك.

قوله: (بذهيبة) بضم الذال المعجمة وفتح الهاء تصغير ذهبية. قوله: (وعلقمة بن علاثة العامري) علاثة بضم العين المهملة وبالثلثة.

قوله: (صناديد أهل نجد) جمع صنديد: وهو الشجاع أو الحليم أو الجواد أو الشريف على ما في القاموس.

قوله: (غابر العتئين) بالغين المعجمة والمراد أن عينيه منحدرتان عن الموضع المعتاد، ووجتيه مشرفتان: أي مرتفعتان عن المكان المعتاد وجتيه ناتئ أي بارز.

قوله: (مخلوق) أي رأسه جميعه مخلوق. وقد ورد ما يدل على أن خلق الرؤس من علامات الخوارج كما في حديث أبي سعيد عند أبي داود والطبراني بلفظ: «قيل: يا رسول الله ما سيئاتهم؟ قال: التخليق». وفي رواية أخرى من حديثه بلفظ: «فقام رجل فقال: يا نبي الله هل في هؤلاء القوم علامة؟ قال: يحلقون رؤوسهم».

قوله: (من فضفسي) بضادين معجمتين مكسورتين بينهما همزة ساكنة وآخره همزة، قال في القاموس: الضفسي كجرجر وجرجر والضوضو كهدهد وسرسور: الأصل والمعدن أو كثرة النسل وبركته انتهى.

قوله: (أولاهما بالحق) فيه دليل على أن علياً ومن معه هم الحقون، ومعاوية ومن معهم هم المبطون، وهذا أمر لا يمتري فيه منصف ولا يباه إلا مكابر متعسف، وكفى دليلاً على ذلك الحديث. وحديث «يقتل عمارة الفضة الباغية» وهو في الصحيح. وقد وردت في الخوارج أحاديث. منها: ما أخرجه الطبري عن أبي بكر يرفعه: «إن في أمي أقواماً يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، فإذا لقيتموهم فانيمؤهم» أي اقتلوهم. وأخرج الطبري وأبو يعلى أيضاً من رواية مسروق قال: «قالت لبي عائشة: من قتل المخدج؟ قلت: علي، قالت: فآين؟ قلت: على نهر يقال لاسفله النهرزان، قالت: أئني على هذا بيئته، فآئنيها بخمسين

على ألسنتهم لا يصل إلى حلقهم فضلاً عن قلوبهم، لأن المطلوب تعقله وتدبره بوقوعه في القلب.

قوله: (يمزقون من الذين كما يمزق السهم من الرمية) تقدم تفسيره في أول الباب.

قوله: (ينظر إلى نصليه) أي نصل السهم وهو الحديد المركبة فيه، والمراد أنه ينظر إلى ذلك ليعرف هل أصاب أم أخطأ، فإنه إذا لم يره علق به شيء من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه، والفرس أنه أصابه، وإلى ذلك أشار بقوله: قد سبق الفرث والدم: أي جاوزهما، ولم يتعلّق به منهما شيء بل خرجا بعده.

قوله: (ثم ينظر إلى رصافيه) الرصاف اسم للعقب الذي يلوى فوق الرعظ من السهم، يقال: رصف السهم شد على رعظه عقبه كذا في القاموس.

قوله: (ثم ينظر إلى نصفيه) بفتح التّون وكسر الضاد المعجمة وتشديد الياء. قال في القاموس: هو سهم فسد من كثرة ما رمي به، قال: والنصي كخي: السهم بلا نصل ولا ريش.

قوله: (ثم ينظر إلى قذيو) جمع قذو بضم القاف وتشديد الذال المعجمة: وهي ريش السهم والمراد أن الرامي إذا أراد أن يعرف هل أصاب أم لا؟ نظر إلى السهم والتصل هل بهما شيء من الدم، فإن لم يجد قال: إن كنت أصبت فإن بالنصي أو الريش شيئاً من الدم، فإذا نظر فلم يجد شيئاً عرف أنه لم يصب، وهذا مثل ضربه النبي ﷺ للخوارج أبان به أنهم يخرجون من الإسلام لا يعلق بهم منه شيء، كما أنه لم يعلق بالسهم من الدم والفرث شيء.

قوله: (أو يفل البضعة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة القطعة من اللحم.

قوله: (تذردز) بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى التاءين، وأصله تذردر ومعناه تتحرك وتذهب وتجيء، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الوادي إذا تدافع.

قوله: (يخرجون على حين فرقة من الناس) في كثير من الروايات «حين فرقة» بكسر الحاء المهملة وآخره نون، ويؤيد هذه الرواية الرواية المذكورة في الباب عن أبي سعيد بلفظ: «عند فرقة من الناس» وفي رواية لأحمد وغيره: «حين فرقة من الناس» بفتح الفاء وسكون المشاة الفوقية، ووقع للكشيمية «خير فرقة» بفتح

عبد الله بن شداد: «فَرَأَاهُ مَا قَتَلَهُمْ حَتَّى قَطَعُوا السَّبِيلَ وَسَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ» الحديث. وأخرج النَّسَائِي في الخصائص صفة مناظرة ابن عَبَّاسٍ لهم بطولها. وفي الأوسط للطَّبْرَانِي عن جندب بن عبد الله البجلي قال: لَمَّا فَارَقْتُ الْخَوَارِجَ عَلِيًّا خَرَجَ فِي طَلَبِهِمْ، فَاتَّهِنَا إِلَى عَسْكَرِهِمْ فَإِذَا لَهُ دَوِيٌّ كَدَوِي النُّحْلِ مِنَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَإِذَا فِيهِمْ أَصْحَابُ الْبِرَانِسِ: يَعْنِي الَّذِينَ كَانُوا مَعْرُوفِينَ بِالزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ، قَالَ: فَدَخَلَنِي مِنْ ذَلِكَ شِدَّةٌ، فَتَزَلْتُ عَنْ فَرْسِي وَقَعْتُ أَصْلَتِي، وَقُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فِي قِتَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَكَ طَاعَةٌ فَاذَنْ لِي فِيهِ، فَمَرَّ بِي عَلِيٌّ، فَقَالَ لَمَّا حَازَانِي: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّكِّ يَا جَنْدَبُ، فَلَمَّا جِئْتُهُ أَقْبَلَ رَجُلٌ عَلَى بَرْدُونٍ يَقُولُ: إِنْ كَانَ لَكَ بِالْقَوْمِ حَاجَةٌ فَإِنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوا النَّهْرَ، قَالَ: مَا قَطَعُوهُ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ كَذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ كَذَلِكَ، قَالَ: لَا مَا قَطَعُوهُ وَلَا يَقْطَعُونَهُ، وَلَيَقْتُلَنَّ مِنْ دُونِهِ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ رَكِبْنَا فَسَارَيْتُهُ فَقَالَ لِي: سَابَعْتُ إِلَيْهِمْ رَجُلًا يَقْرَأُ الْمُصْحَفَ يَدْعُوهُمْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَةَ نَبِيِّهِمْ فَلَا يَقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ حَتَّى يَرِشْقُوهُ بِالنَّبْلِ وَلَا يَقْتُلُ مَنَّا عَشْرَةً وَلَا يَنْجُو مِنْهُمْ عَشْرَةً. قَالَ: فَاتَّهِنَا إِلَى الْقَوْمِ فَارْسَلُ إِلَيْهِمْ رَجُلًا فَرَمَاهُ إِنْسَانٌ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَعَدَ. وَقَالَ عَلِيٌّ: دُونَكُمْ الْقَوْمَ، فَمَا قَتَلَ مَنَّا عَشْرَةً وَلَا نَجَا مِنْهُمْ عَشْرَةً. وَأَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ حَمِيدٍ بْنِ هَلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالَ: لَحِقْتُ بِأَهْلِ النَّهْرِوَانِ مَعَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ أَسِيرًا إِذْ أَتَيْنَا عَلَى قَرْيَةٍ بَيْنَنَا نَهْرٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْقَرْيَةِ مُرَوِّعًا فَقَالُوا لَهُ: لَا رَوْعَ عَلَيْكَ، وَقَطَعُوا إِلَيْهِ النَّهْرَ فَقَالُوا: أَنْتَ ابْنُ خَبَّابٍ بِنِ الْأَرْتِ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالُوا: فَحَدَّثْنَا عَنْ أَبِيكَ، فَحَدَّثَهُمْ بِحَدِيثِ «تَكُونُ فِتْنَةٌ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ عَبْدَ اللَّهِ الْمُتَّقُونَ فَكُنْ» فَقَدِّمُوهُ فَضَرَبُوا عُنُقَهُ ثُمَّ دَعَا سَرِيئَةَ وَهِيَ حَبْلِي فَبَقَرُوا عَمَّا فِي بَطْنِهَا. وَلابَنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَلْزٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ لِأَصْحَابِهِ: لَا تَبْدُوهُمْ بِقِتَالٍ حَتَّى يَجِدُوا حَدًّا، قَالَ: فَمَرَّ بِهِمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ خَبَّابٍ فَذَكَرَ قَتْلَهُمْ لَهُ وَجَارِيَتَهُ وَأَنَّهُمْ يَقْبَرُوا بِطْنِهَا، وَكَانُوا مَرُّوا عَلَى سَاقِيَةٍ فَآخَذَ وَاحِدٌ مِنْهَا ثَمْرَةً فَوَضَعَهَا فِي فِيهِ، فَقَالُوا: لَهُ ثَمْرَةٌ مَعَاهِذٍ فِيهِمْ اسْتَحْلَلْتَهَا؟ فَقَالَ لَهُمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ خَبَّابٍ: أَنَا أَعْظَمُ حَرَمَةً مِنْ هَذِهِ الثَّمَرَةِ، فَآخَذُوهُ فَذَجَّوْهُ فَبَلَغَ عَلِيًّا، فَارْسَلُ إِلَيْهِمْ: أَقِيدُونَا بِقَاتِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ، فَقَالُوا: كُلَّنَا قَتَلَهُ، فَاذَنْ حِينَئِذٍ فِي قِتَالِهِمْ وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِي مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَخِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَلِيًّا سَارَ

نَفْسًا فَشَهِدُوا أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَ بِالنَّهْرِوَانِ. وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِي فِي الْأَوْسَطِ مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ عَمَّارٌ لَسَعِيدٍ: أَمَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَمُرُّونَ مِنَ الَّذِينَ مَرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّبِيَّةِ يَقْتُلُهُمْ عَلِيٌّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ؟ قَالَ: إِي وَآلِهِ». وَأَخْرَجَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ مِنْ طَرِيقِ عَمْرَانَ بْنِ حَدِيرٍ عَنْ أَبِي جَلْزٍ قَالَ: «كَانَ أَهْلُ النَّهْرِوَانِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ فَقَتَلَهُمُ الْمُسْلِمُونَ وَلَمْ يَقْتُلْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سِوَى تِسْعَةٍ، فَإِنْ شِئْتَ فَادْعُ إِلَى أَبِي بَرَزَةَ فَسَلِّهْ فَإِنَّهُ شَهِدَ ذَلِكَ» وَأَخْرَجَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي مَسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا وَائِلٍ فَقُلْتُ: أَخْبَرَنِي عَنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ فِيمَ فَارَقُوهُ وَفِيمَ اسْتَحَلَّ قِتَالَهُمْ؟ قَالَ: لَمَّا كَانَ بِصَفَيْنَ اسْتَحَرَّ الْقَتْلَ فِي أَهْلِ الشَّامِ فَرَفَعُوا الْمُصَاحِفَ، فَذَكَرَ قِصَّةَ التَّحْكِيمِ، فَقَالَ الْخَوَارِجُ مَا قَالُوا وَنَزَلُوا حُرُورًا، فَارْسَلُ إِلَيْهِمْ عَلِيٌّ فَرَجَعُوا ثُمَّ قَالُوا: نَكُونُ فِي نَاحِيَةٍ، فَإِنْ قَبِلَ الْقَضِيَّةَ قَاتَلْنَاهُ، وَإِنْ نَقَضَهَا قَاتَلْنَا مَعَهُ، ثُمَّ افْتَرَقَتْ مِنْهُمْ فِرْقَةٌ يَقْتُلُونَ النَّاسَ، فَحَدَّثَ عَلِيٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَمْرِهِمْ وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتَّبْرَانِي وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ مَرْجِعَهُ مِنَ الْعِرَاقِ لِيَالِي قَتْلِ عَلِيٍّ فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: تَحَدَّثَنِي عَنْ أَمْرِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ، قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا لَمَّا كَاتَبَ مَعَاوِيَةَ وَحَكَّمَ الْحُكَّامِينَ خَرَجَ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ مِنْ قُرَاءِ النَّاسِ فَتَزَلُّوا بِأَرْضٍ يُقَالُ لَهَا: حُرُورَاءُ مِنْ جَانِبِ الْكُوفَةِ، وَعَتَبُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا: انْسَلَخْتَ مِنْ قَمِيصِ الْبِسْكَهِ اللَّهُ، وَمِنْ اسْمِ سَمَّاكَ اللَّهُ بِهِ، ثُمَّ حَكَمْتَ الرِّجَالَ فِي دِينِ اللَّهِ وَلَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا، فَجَمَعَ النَّاسَ فَدَعَا بِمُصْحَفٍ عَظِيمٍ، فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ أَيُّهَا الْمُصْحَفُ حَدِّثِ النَّاسَ، فَقَالُوا: مَاذَا تَسْأَلُ إِنَّمَا هُوَ مَدَادٌ وَوَرَقٌ وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ بِمَا رَوَيْنَا مِنْهُ، فَقَالَ: كِتَابُ اللَّهِ يَبِينُ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ، يَقُولُ اللَّهُ فِي أَمْرٍ وَرَجُلٍ: «وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا» الْآيَةَ.

وَأُمَّةٌ مُحَمَّدٍ أَعْظَمُ مِنْ أَمْرَةٍ وَرَجُلٍ، وَنَقِمُوا عَلَيَّ أَنْ كَاتَبْتُ مَعَاوِيَةَ وَقَدْ كَاتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهِيلَ بْنَ عَمْرِو، وَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهِمْ ابْنَ عَبَّاسٍ فَنَازَلَهُمْ، فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةَ آلَافٍ مِنْهُمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْكُوءَاءِ، فَبَعَثَ عَلِيٌّ إِلَى الْآخَرِينَ أَنْ يَرْجِعُوا فَأَبَوْا، فَارْسَلُ إِلَيْهِمْ: كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا، وَلَا تَقْطَعُوا سَبِيلًا، وَلَا تَظْلَمُوا أَحَدًا، فَإِنْ فَعَلْتُمْ نَبَذْتُ إِلَيْكُمْ الْحَرْبَ. قَالَ

إليهم حتى إذا كان حذاءهم على شطّ النهر وان أرسل يناشدهم فلم تزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسوله، فلما رأى ذلك نهض إليهم فقاتلهم حتى فرغ منهم كلهم. وقد روي عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف ما أسلفنا في أول الباب، أخرج أحمد بسندٍ جيّدٍ عن أبي سعيد قال: «جاء أبو بكرٍ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني سررت بؤادي كذا، فإذا رجلٌ حسن الهيئة متخشعٌ يصلي فيه، فقال: اذهب إليه فاقتله، قال: فذهب إليه أبو بكرٍ فلما رآه يصلي كبره أن يقتله، فرجع، فقال النبي ﷺ لعمرك: اذهب فاقتله، فراه يصلي على تلك الحالة فرجع، فقال: يا حليّ اذهب فاقتله، فذهب عليه فلم يره، فقال النبي ﷺ: إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الذين كما يمرق السهم من الرمية لا يعودون فيه فاقتلوهم هم شر البرية». قال الحافظ: بعد أن قال إن إسناده جيّد: له شاهد من حديث جابرٍ أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات. قال: ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصة هذه الثانية مترامية عن الأولى، وأذن ﷺ في قتله بعد أن منع لزوال علة المنع وهي التأكف، وكأنه استغنى عنه بعد انتشار الإسلام، كما نهى عن الصلاة على من ينسب إلى النفاق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الإسلام قبل ذلك وكان أبا بكرٍ وعمر تمسكاً بالنهي الأول عن قتل المسلمين وحمل الأمر هنا على قيد أن يكون لا يصلي لذلك عللاً عدم القتل بوجود الصلاة أو غلباً جانب النهي.

وفي أحاديث الباب دليلٌ على مشروعية الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الإمام ما لم ينصب لذلك حرباً أو يستعد له، لقوله ﷺ: «فإذا خرجوا فاقتلوه»، وقد حكى الطبري الإجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده. وقد اختلف أهل العلم في تكفير الخوارج، وقد صرح بالكفر القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال: الصحيح أنهم كفارٌ لقوله ﷺ: «يمرقون من الدين» ولقوله: «لا تقتلهم قتل عادٍ» وفي لفظ «ثمود» وكل إنما هلك بالكفر ولقوله: «هم شر الخلق» ولا يوصف بذلك إلا الكفار ولقوله: «إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى» حكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخيل في النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم، ومن جنح إلى ذلك من المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاويه: احتج من كفر الخوارج وغلاة

الروافض بتكفيرهم أعلام الصحابة لتضمنه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم بالجنة، قال: وهو عندي احتجاجٌ صحيح. (قال: واحتج) من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقدّم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً، وفيه نظرٌ لأننا نعلم تركية من كفره علماً قطعياً إلى حين موته وذلك كافٍ في اعتقادنا تكفير من كفرهم، ويؤيد حديث: «من قال لأخيه: يا كافر فقد بآء بها أخذهما». وفي لفظٍ لاسلم: «من رآه مسلماً بالكفر أو قال: يا عدو الله إلا حارّ عليه» قال: وهؤلاء قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعةً بالكفر عن حصل عندنا القطع بإيمانهم، فيجب أن يحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع وهو نحو ما قاله فيمن سجد للصنم ونحوه ممن لا تصريح فيه بالجوحد بعد أن فسروا الكفر بالجوحد، فإن احتجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا: وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم، ولو لم يعتقدوا تركية من كفره علماً قطعياً، ولا ينجيهم اعتقاد الإسلام إجمالاً، والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كما لا ينجي الساجد للصنم ذلك. قال الحافظ: ومن جنح إلى بعض هذا الحب الطبري في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحاديث الباب: فيه الرد على قول من قال: لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه علماً فإنه مبطلٌ لقوله في الحديث: «يقولون الحق وقرءون القرآن ويمرقون من الإسلام ولا يتعلّقون منه بشيء» ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا لخطئ منهم فيما تأوّلوه من أي القرآن على غير المراد منه. ويؤيد القول بالكفر ما تقدّم من الأمر بقتالهم وقتلهم مع ما ثبت من حديث ابن مسعود: «إنه لا يحلّ دم امرئٍ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاث، وفيه: التارك لدينه المتفارق للجماعة» كما تقدّم. وقال القرطبي في المفهم: يؤيد القول بتكفيرهم ما في الأحاديث من أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلّقوا منه بشيءٍ كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة راميهِ بحيث لم يتعلّق من الرمية بشيءٍ، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «سبق الفرت والدم» وحكي في الفتح عن صاحب الشفاء أنه قال فيه: وكذا تقطع بكفر من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة. وحكاها صاحب الروضة في كتاب الرد عنه وأقره. وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق، وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين

الْجَمَلِ: أَلَا لَا يَتَّبِعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يَذْفُقُ عَلَى جَرِيحِهِمْ. وأخرج الحاكم والبيهقي عن ابن عمر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: يَا ابْنَ أُمِّ عُبَيْدٍ مَا حَكَمَ مَنْ بَغَى مِنْ أُمَّتِي؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَكْلَمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَا يَتَّبِعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يُجْهَرُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ» وفي لفظ: «وَلَا يَذْفُقُ عَلَى جَرِيحِهِمْ» وزاد: «وَلَا يَقْتُمُ قِيَؤُهُمْ» سكت عنه الحاكم. وقال ابن عدي: هذا الحديث غير محفوظ. وقال البيهقي: ضعيف. قال الحافظ في بلوغ المرام: وصححه الحاكم فوهم لأن في إسناده كوثر بن حكيم وهو متروك. قال: وصح عن علي من طرق نحوه موقوفاً، أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم انتهى. وكوثر المذكور قد صرح بتركه البخاري. وأخرج البيهقي عن أبي امامة قال: «شَهِدْتُ صَفِيْنَ فَكَانُوا لَا يُجْهَرُونَ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يَقْتُلُونَ مُوَلِّيَا، وَلَا يَسْلُبُونَ قَتِيلًا» وأخرج أيضاً عن أبي فاختة أن علياً أتى بأسير يوم صفين فقال: لا تقتلني صبراً. فقال علي رضي الله عنه: لا أقتلك صبراً. إني أخاف الله رب العالمين ثم خلى سبيله. ثم قال: أفيك خير تابع. وأخرج أيضاً أن علياً لم يقاتل أهل الجمل حتى دعا الناس ثلاثاً حتى إذا كان يوم الثالث دخل عليه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر فقالوا: قد أكثروا فينا الجراح، فقال: ما جهلت من أمرهم شيئاً، ثم توضأ وصلى ركعتين حتى إذا فرغ رفع يديه ودعا ربه وقال لهم: إن ظفرت على القوم فلا تطلبوا مدبراً ولا تمجّزوا على جريح وانظروا إلى ما حضروا به الحرب من آفة فاقبضوه، وما سوى ذلك فهو لورثتهم. قال البيهقي: هذا منقطع، والصحيح أنه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً. وأخرج أيضاً عن علي أنه كان لا يأخذ سلباً. وأخرج أيضاً عن عرفة عن أبيه قال: لما قتل علي أهل النهروان جال في عسكرهم، فمن كان يعرف شيئاً أخذه حتى بقيت قدر ثم رأيتها أخذت بعد. وائر الزهري أخرجه أيضاً البيهقي بلفظ: هاجت الفتنة الأولى فادركت يعني الفتنة رجالاً ذوي عددٍ من أصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد معه بدرًا وبلغنا أنهم يرون أن هذا أمر الفتنة، لا يقيم فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل، ولا حد في سبأ امرأة سييت ولا يرى عليها حد ولا بينها وبين زوجها ملاعنة، ولا يرى أن يذفها أحد إلا جلد الحد، ويرى أن ترد إلى زوجها الأول بعد أن تعتد عذتها من زوجها الآخر، ويرى أن يرثها زوجها الأول.

ومواظبتهم على أركان الإسلام، وإنما فسقوا بتكفير المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد، وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك. وقال الخطابي: أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين، وأجازوا مناكحتهم وأكل ذبائحهم وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام. وقال القاضي عياض: كادت هذه المسألة أن تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المعالي عنها فاعتذر بأن إدخال كافر في الملة، وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين. قال: وقد توقف القاضي - أبو بكر الباقلاني - قال: ولم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر. وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة: الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً، فإن استباحة دماء المسلمين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد. قال ابن بطال: ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين من جملة المسلمين. قال: وقد سئل علي عن أهل النهروان هل كفروا فقال: من الكفر فرّوا. قال الحافظ: وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن أطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم. قال القرطبي: في المفهم: والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث، قال: فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتغنم أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج، وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العضا ونصبوا الحرب قال: وباب التكفير باب خطر ولا نعدل بالسلامة شيئاً.

٣٢٢٠ - وَعَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: صَرَخَ صَارِخٌ لِعَلِيِّ يَوْمَ الْجَمَلِ: لَا يُقْتَلُ مُدْبِرٌ، وَلَا يَذْفُقُ عَلَى جَرِيحٍ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

٣٢٢١ - وَعَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: هَاجَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، فَاجْتَمَعُوا أَنْ لَا يَقَادَ أَحَدٌ، وَلَا يُؤْخَذَ مَالٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا وَجِدَ بَعْثُهُ، ذَكَرَهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ وَاحْتَجَّ بِهِ.

ائر مروان أخرجه نحوه أيضاً ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بلفظ: «نَادَى مُنَادِي عَلِيَّ يَوْمَ

قوله: (وَلَا يَذْفَقُ) بالذال المعجمة المفتوحة بعده فاء مشددة ثم فاء مخففة على صيغة البناء للمجهول، وهو في معنى يجهز. قال في القاموس: ذَفَّ على الجريح ذفاً وذفاقاً ككتابٍ وذفقاً محرّكة: أجهز. والاسم الذفاف كسحاب. قال أيضاً في مادة (جها ز): وجهز على الجريح كمنع، وأجهز: أثبت قتله وأسرعه ونم عليه، وموت مجهزٌ وجهيزٌ: سريع انتهى. وفي الأثر المذكور دليلٌ على أنه لا يجوز قتل من كان مدبراً من البغاة، وكذلك يدلُّ على ذلك الحديث المرفوع الذي ذكرناه، وعلى أنه لا يجهز على جريحهم بل يترك على ما هو عليه إلا إذا كان المدبر أو الجريح ممن له فئة جاز قتله عند المهادية وأبي حنيفة والروزي من الشافعية. وقال الشافعي: لا يجوز إذ القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع وهو الظاهر من إطلاق النهي في الحديث، ولكنه يدلُّ على جواز القتل إذا كان للباغي المذكور فئة، قوله تعالى: ﴿فَلِإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾، والهرب والجريح لم يحصل منهما ذلك. واجيب بأن المراد بالفئة إلى أمر الله ترك الصولة والاستطالة، وقد حصل ذلك من الهارب والجريح الذي لا يقدر على القتال، وأما ما روي عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي أنه قال: لا تتبعوا مولياً ليس بمنحازٍ إلى فئة، فقد أجيب عن الاستدلال بمفهومه على جواز قتل من له فئة واتباعه بأن إمامة علي قطعية وإمامة غيره ظنية فلا يكون الحكم متحداً بل المتوجه الوقوف على ظاهر النهي المرفوع إلى النبي ﷺ، وهو وإن كان فيه المقال السابق ولكنه يؤيده أن الأصل في دم المسلم تحريم سفكه والآية المذكورة فيها الإذن بالمقاتلة إلى حصول تلك الغاية، وربما كان ذلك الحرب من مقدماتها إن لم يكن منها.

قوله: (وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْفَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ) استدلل به على عدم جواز مقاتلة البغاة إذا كانوا في بيوتهم أو طلبوا من الأمان لأنهم إذا أغلقوا على أنفسهم فليسوا ببغاة في ذلك الوقت، وأنصافهم بذلك الوصف شرط جواز مقاتلتهم كما في الآية، وإذا طلبوا الأمان فقد فاءوا إلى أمر الله تعالى وهي الغاية التي أذن الله بالقتال إلى حصولها وقد حصلت.

قوله: (فَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ لَا يُقَادَ أَحَدٌ) ظاهره وقوع الإجماع منهم على عدم جواز الاقتصاص ممن وقع منه القتل لغيره في الفتنة سواء كان باغياً أو مبغياً عليه. وقد ذهب الشافعية والحنفية

والإمام يحيى إلى أنهم لا يضمنون ما أتلفوا: أي البغاة. وحكي أبو جعفر عن المهادية أنهم يضمنون.

قوله: (وَلَا يُؤْخَذُ مَالٌ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا وَجَدَ بَعْضُهُمْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اخْتِادُ أَمْوَالِ الْبَغَاةِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا موجوداً عند القتال. قال في «البحر»: ولا يجوز سببهم ولا اغتنام ما لم يجلبوا به إجماعاً لبقائهم على الملة. وحكي عن أكثر العترة أنه يجوز اغتنام ما أجلبوا به من مال وآلة حرب. وحكي عن النفس الزكية والحنفية والشافعية أنه لا يغنم منهم شيء، ويدلُّ على ذلك ما تقدم من الحديث المرفوع بلفظ: «وَلَا يَغْنَمُ مِنْهُمْ» واعلم أن قتال البغاة جائز إجماعاً كما حكي ذلك في «البحر»، ولا يبعد أن يكون واجباً لقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾، وقد حكي في «البحر» أيضاً عن العترة جميعاً أن جهادهم أفضل من جهاد الكفار إلى ديارهم إذ فعلهم في دار الإسلام كفعل الفاحشة في المسجد قال في «البحر» أيضاً: والبغي فسق إجماعاً.

بَابُ الصَّبْرِ عَلَى جُورِ الْأَئِمَّةِ وَتَرْكِ قِتَالِهِمْ وَالْكَفِّ عَنِ إِقَامَةِ السَّيْفِ

٣٢٢٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئاً فَمَاتَ فَيَسْتَبِقُ جَاهِلِيَّةً، وَهِيَ لَفْظٌ: مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ خَرَجٌ مِنَ السُّلْطَانِ شَيْئاً فَمَاتَ عَلَيْهِ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» (حم: ١/ ٢٧٥ و ٣١٠) (خ: ٧٠٥٣ و ٧٠٥٤) (م: ١٨٤٩).

٣٢٢٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تُسَوِّهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي وَسَيَكُونُ خَلْفَاءُ فَيَكْثُرُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: قُوا بَيْعَةَ الْأَوَّلِ فَلَا أَوَّلَ، ثُمَّ أَطْعَمُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ مَنَعَتْ عَلَيْهِمْ» (حم: ٢/ ٢٩٧) (خ: ٣٤٥٥) (م: ١٨٤٢).

قوله: (فَلْيَصْبِرْ) في رواية للبخاري: «فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ».

قوله: (مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئاً) بكسر الشين المعجمة وسكون الواحدة كناية عن معصية السلطان ومعارضته. قال ابن أبي جرمة: المراد بالمفارقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأدنى شيء، فكفى عنها بمقدار الشبر لأن الأخذ في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق.

ورد ما يدل على التعميم، ففي حديث يزيد بن سلمة الجعفي عن الطبراني أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَ عَلَيْنَا أَمْرَاءُ يَأْخُذُونَا بِالْحَقِّ وَيَتَعَمَّنُونَ الْحَقَّ الَّذِي لَنَا أَنْفَاتِلَهُمْ؟ قَالَ: لَا، عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ». وأخرج مسلم من حديث أم سلمة مرفوعاً: «سَيَكُونُ أَمْرَاءُ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ بَرِيءٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مِنْ رَضِيَ وَبَايَعَ قَالُوا: أَفَلَا نَقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: لَا، مَا صَلَّوْا» ونحوه حديث عوف بن مالك الآتي. وفي مسند الإسماعيلي من طريق أبي مسلم الخولاني عن أبي عبيدة بن الجراح عن عمر رفعه قال: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: إِنْ أَتَيْتُكَ مُفْتَنَةً مِنْ بَعْدِكَ، فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ؟ قَالَ: مِنْ قِبَلِ أَمْرَائِهِمْ وَقُرَائِهِمْ، يَمْنَعُ الْأَمْرَاءُ النَّاسَ الْحَقَّوَقَ فَيَنْبُلُونَهُمْ حَقُّوَقَهُمْ فَيَفْتَنُونَ، وَيَتَّبِعُ الْقُرَاءُ الْأَمْرَاءَ فَيَفْتَنُونَ، قُلْتُ: فَكَيْفَ يَسْلَمُ مَنْ سَلِمَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: بِالْكَفِّ وَالصَّبْرِ، إِنْ أَعْطَا الَّذِي لَهُمْ أَخَذُوهُ وَإِنْ مَنَعُوهُ تَرَكُوهُ».

٣٢٢٤- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَتُشِيرَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ إِلَّا مَنْ وَلَّى عَلَيْهِ وَالِ فَرَأَى يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرِهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا يَنْزِعْ يَدًا مِنْ طَاعَةِ» (حم: ٢٤/٦) (م: ١٨٥٥).

٣٢٢٥- وَعَنْ حَلِيفَةَ بِنِ الْيَمَانِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَكُونُ بَعْدِي أَيْمَةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدْيِي، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيكُمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُفْمَانِ إِنْسٍ، قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَذْرَكَ ذَلِكَ؟ قَالَ: تَسْمَعُ وَتَطِيعُ، وَإِنْ ضَرِبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ فَاسْمَعْ وَأَطِع» (حم: ٥/٤٠٣) (١٨٤٧).

٣٢٢٦- وَعَنْ عَرْفَاجَةَ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يَفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ، رَوَاهُنَّ أَحْمَدُ (٤/٢٦١) وَمُسْلِمٌ (١٨٥٢)».

٣٢٢٧- وَعَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: «بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا تَنَازِعَ الْأُمَرَاءُ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ

قوله: (فَمَيْتُهُ جَاهِلِيَّةٌ) فِي رَوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً». فِي رَوَايَةٍ لَهُ أُخْرَى «فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً» فِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «فَمَيْتُهُ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً» فِي أُخْرَى لَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ لِقَيْسِ اللَّهِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً» فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ: «فَمَاتَ عَلَيْهِ إِلَّا مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيَّةً» قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْإِسْتِثْنَاءُ هُنَا بِمَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ: أَيُّ مَا فَارَقَ الْجَمَاعَةَ أَحَدٌ إِلَّا جَرَى لَهُ كَذَا أَوْ حَذَفَ مَا فِيهِ مَقْدَرَةٌ أَوْ إِلَّا زَائِدَةٌ أَوْ عَاطِفَةٌ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ، وَالْمُرَادُ بِالْمَيْتَةِ الْجَاهِلِيَّةِ وَهِيَ بِكَسْرِ الْمِيمِ أَنْ يَكُونَ حَالُهُ فِي الْمَوْتِ كَمَوْتِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى ضَلَالٍ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ مَطَاعٌ لِأَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ يَمُوتَ كَافِرًا بَلْ يَمُوتَ عَاصِيًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّشْبِيهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمُوتُ مِثْلَ مَوْتِ الْجَاهِلِيِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَاهِلِيًّا، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ وَرَدَ مُورِدَ الزَّجْرِ وَالتَّغْيِيرِ فَظَاهِرُهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَيُؤَيِّدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَاهِلِيَّةِ التَّشْبِيهِ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَّانٍ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ، وَفِيهِ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا فَكَأَنَّمَا خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ» وَأَخْرَجَهُ الْبُزَارِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي سَنَدِهِ جَلِيدُ بْنُ دَعْلَجٍ وَفِيهِ مَقَالٌ، وَقَالَ: مِنْ رَأْسِهِ بَدَلٌ مِنْ عَقَبِهِ.

قوله: (فَوَا بَيْعَةُ الْأَوَّلِ فَلَاوَل) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الرِّعْيَةِ الْوَفَاءُ بِبَيْعَةِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ الْأَوَّلُ وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ الْمُبَايَعَةُ لِلْإِمَامِ الْآخَرِ قَبْلَ مَوْتِ الْأَوَّلِ.

قوله: (ثُمَّ أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ) أَيُّ ادْفَعُوا إِلَى الْأَمْرَاءِ حَقَّهُمْ الَّذِي لَهُمُ الْمَطَالِبَةُ بِهِ وَقَبْضُهُ، سَوَاءً كَانَ يَخْتَصُّ بِهِمْ أَوْ يَعْمُ، وَذَلِكَ مِنَ الْحَقِّ الْوَاجِبَةِ فِي الْمَالِ كَالزَّكَاةِ، وَفِي الْأَنْفُسِ كَالْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ، وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ الْعُمُومُ فِي الْمَخَاطِبِينَ، وَنَقَلَ ابْنُ التِّينِ عَنْ الذَّائِدِيِّ أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْأَنْصَارِ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ كَوْنِ الْمَخَاطَبِ بِذَلِكَ الْأَنْصَارِ كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مَخَاطِبَتِهِمْ بِذَلِكَ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِمْ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُهَاجِرِينَ وَيَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمُهَاجِرِينَ دُونَ بَعْضٍ، فَالْمُسَائِرَةُ مِنْ يَلِي الْأَمْرَ وَمَنْ عَدَاهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ، وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ يَخْتَصُّ بِقَرِيبٍ وَلَا حِظٌّ لِلْأَنْصَارِ فِيهِ خُوَطِبَ الْأَنْصَارُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَهُوَ خُطَابٌ لِلْجَمِيعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ لَا يَلِي الْأَمْرَ وَقَدْ

مِنْ اللَّهِ بِرُءُوسِهِ. مَتَّقْ عَلَيْهِ (حم: ٣/ ٤٤١) (خ: ٧٠٥٤ و ٧٠٥٥) (م: ١٧٠٩) (٤٢).

٣٢٢٨- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ كَيْفَ بَكَ عِنْدَ وَلَاؤِ يَسْتَأْذِرُونَ عَلَيْكَ بِهَذَا الْقَتْلِ؟» قَالَ: وَاللَّهِ بَعَثَكَ بِالْحَقِّ أَصْعَقَ سَيْفِي عَلَى عَائِقِي وَأَضْرِبُ حَتَّى أَلْحَقَكَ، قَالَ: أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ ذَلِكَ؟ تَصْبِرُ حَتَّى تَلْحَقَنِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ١٨٠).

حديث أبي ذرٍّ في إسناده خالد بن وهبان، قال في التقريب: مجهول من الثالثة وقال في التهذيب: ذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم: مجهول. وفي الباب أحاديث غير هذه بعضها تقدم في باب براءة رب المال بالدفع إلى السلطان الجائر في كتاب الزكاة وبعضها مذكور في غير هذا الكتاب من ذلك حديث ابن عمر عند الحاكم بلفظ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ حَتَّى يُرَاجِعَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ جَمَاعَةٍ فَإِنْ مَيِّتَهُ مَيِّتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ». وقد قدّمنا نحوه قريباً عن الحارث بن الحارث الأشعري، ورواه الحاكم من حديث معاوية أيضاً والبرار من حديث ابن عباس. وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَيِّتُهُ جَاهِلِيَّةٌ» وأخرج أيضاً مسلم نحوه عن ابن عمر وفيه قصة. وأخرج الشيخان من حديث أبي موسى الأشعري بلفظ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» وأخرجه أيضاً من حديث ابن عمر، وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع. وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث أبي ذرٍّ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قَدْزَ شَيْبَرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ» وأخرج البخاري من حديث أنس: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمِلَ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ رَأْسُهُ زَيْبَةٌ مَا أَقَامَ فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى» وأخرج الشيخان من حديث أبي هريرة: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يَطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِي الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي» وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ» وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر: «إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِخَيْرِ أَمْرَائِكُمْ وَشِرَارِهِمْ؟ خَيْرُهُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتَدْعُونَ لَهُمْ وَيَدْعُونَ لَكُمْ، وَشِرَارُ أَمْرَائِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ

وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» وأخرج الترمذي من حديث أبي بكره «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ تَعَالَى» والأحاديث في هذا الباب كثيرة وهذا طرف منها.

قوله: (خِيَارُ أَيْمَتِكُمْ.. إلخ) فيه دليل على مشروعية محبة الأئمة والدعاء لهم، وأن من كان من الأئمة محباً للرعية ومحبباً لديهم وداعياً لهم ومدعواً له منهم فهو من خيار الأئمة، ومن كان باغضاً لرعيته مبغوضاً عندهم يسبهم ويسبونه فهو من شرارهم، وذلك لأنه إذا عدل فيهم وأحسن القول لهم أطاعوه وانقادوا له وأثابوا عليه، فلما كان هو الذي يتسبب بالعدل وحسن القول إلى المحبة والطاعة والثناء منهم كان من خيار الأئمة، ولما كان هو الذي يتسبب أيضاً بالجور والشتم للرعية إلى معصيتهم له وسوء القالة منهم فيه كان من شرار الأئمة.

قوله: (لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ) فيه دليل على أنه لا يجوز منابذة الأئمة بالسيف ما كانوا مقيمين للصلاة، ويدل ذلك بمفهومه على جواز المناذبة عند تركهم للصلاة. وحديث عبادة بن الصامت المذكور فيه دليل على أنها لا تجوز المناذبة إلا عند ظهور الكفر البواح وهو موحدة فمهمة. قال الخطابي: معنى قوله: «بَوَاحًا» يريد ظاهراً بادياً من قولهم: باح الشيء يباح به بوحاً وبواحاً: إذا ادّعى وأظهره. قال: ويجوز بوحاً بسكون الواو، ويجوز بضم أوله ثم همزة معدودة. قال: ومن رواه بالراء فهو قريب من هذا المعنى. وأصل البراح: الأرض القفر التي لا انيس فيها ولا بناء، وقيل: البراح: البیان يقال برح الحفاء: إذا ظهر. قال النووي: هي في معظم النسخ من مسلم بالواو وفي بعضها بالراء. قال الحافظ: ووقع عند الطبراني «كُفِّرًا صَرَاحًا» بصاد مهمة مضمومة ثم راء، ووقع في رواية «إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ بَوَاحًا». وفي رواية لأحمد: «مَا لَمْ يَأْمُرْ بِإِثْمٍ بَوَاحًا» وفي رواية له للطبراني عن عبادة: «سَيَلِي أُمُورَكُمْ مِنْ بَعْدِي رِجَالٌ يُعْرِفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ، وَيُنْكِرُونَ عَلَيْكُمْ مَا تَعْرِفُونَ، فَلَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ». وعند ابن أبي شيبة من حديث عبادة: «سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءٌ يَأْمُرُونَكُمْ بِمَا لَا تَعْرِفُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا تُنْكِرُونَ، فَلَيْسَ لَأُولَئِكَ عَلَيْكُمْ طَاعَةٌ».

قوله: (فَلْيَكْفِرْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ) فيه دليل على أن من كره بقلبه ما يفعله السلطان من المعاصي كفاه ذلك ولا يجب عليه زيادته عليه. وفي الصحيح:

«الطاعة».

قوله: (إلا أن تروا كُفْرًا بَوَاحًا) قد تقدّم ضبطه وتفسيره.

قوله: (عندكم فيه من الله بُرْهَانٌ) أي نصّ آية أو خبر صريح لا يحتمل التأويل، ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يحتمل التأويل. قال النووي: المراد بالكفر هنا المعصية، ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكرًا محققًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروا عليهم وقولوا بالحقّ حشما كنتم انتهى. قال في الفتح وقال غيره: إذا كانت المنازعة في الولاية فلا ينازعه بما يقدح في الولاية إلا إذا ارتكب الكفر، وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية، فإذا لم يقدح في الولاية نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق ويتوصل إلى تثبيت الحق له بغير عنف، ومحلّ ذلك إذا كان قادرًا، ونقل ابن التين عن الدّاوديّ قال: الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب وإلا فالواجب الصبر، وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداءً، فإن أحدث جورًا بعد أن كان عدلاً فاختلّفوا في جواز الخروج، عليه والصحيح المنع إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه.

والصحيح المنع إلا أن يكفر، فيجب الخروج عليه. قال ابن بطّال: إن حديث ابن عباس المذكور في أول الباب حجة في ترك الخروج على السلطان، ولو جار، قال في الفتح: وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الذمّاء، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما في الحديث انتهى. وقد استدلل القائلون بوجوب الخروج على الظلمة ومناذبتهم السيّف ومكافحتهم بالقتال بعمومات من الكتاب والسنة في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا شك ولا ريب أن الأحاديث التي ذكرها المصنّف في هذا الباب وذكرناها أخص من تلك العمومات مطلقًا، وهي متوافرة المعنى كما يعرف ذلك من له أنسة بعلم السنة، ولكنّه لا ينبغي لمسلم أن يحطّ على من خرج من السلف الصالح من العترة وغيرهم على أئمة الجور فإنهم فعلوا ذلك باجتهاد منهم، وهم أتقى لله وأطوع لسنة رسول الله ﷺ من جماعة ممن جاء بعدهم من أهل

«فَمَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُوهُ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فليُلسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فليُقَلِّبْهُ»، ويمكن حمل حديث الباب وما ورد في معناه على عدم القدرة على التغيير باليد واللسان، ويمكن أن يجعل مختصًا بالأمراء إذا فعلوا منكرًا لما في الأحاديث الصحيحة من تحريم معصيتهم ومناذبتهم، فكفى في الإنكار عليهم مجرد الكراهة بالقلب، لأن في إنكار المنكر عليهم باليد واللسان تظهيرًا بالعصيان، وربما كان ذلك وسيلة إلى المناذبة بالسيّف.

قوله: (فِي جُفْمَانِ إِنْسٍ) بضم الجيم وسكون المثناة: أي لهم قلوب قلوب الشياطين وأجسام كأجسام الإنس.

قوله: (وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْتَمِعْ وَأَطِعْ) فيه دليل على وجوب طاعة الأمراء وإن بلغوا في العنف والجور إلى ضرب الرعية وأخذ أموالهم فيكون هذا مختصًا لمعوم قوله تعالى: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ»، وقوله: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا».

قوله: (وَعَنْ عُرْفُجَةَ) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح الفاء بعدها جيم: هو ابن شريح بضم المعجمة وفتح الراء وسكون التحتية بعدها حاء، وقيل: ابن شريح بضم الصاد المعجمة وقيل: ذريح بفتح الذال المعجمة وكسر الراء، وقيل: شريح بضم الصاد المهملة، وقيل: شراحيل، وقيل: شريح بضم السين المهملة وآخره جيم، ويقال له: الأشجعي، ويقال: الكندي، ويقال: الأسلمي.

قوله: (بِإِيمَانٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بفتح العين ورسول فاعله.

قوله: (في منشطنا) بفتح الميم والمعجمة وسكون النون التي بينهما: أي في حال نشاطنا وحال كراهتنا وعجزنا عن العمل بما نؤمر به، ونقل ابن التين عن الدّاوديّ أن المراد الأشياء التي يكرهونها. قال ابن التين: والظاهر أنه أراد في وقت الكسل والمشقة في الخروج ليطابق معنى منشطنا. ويؤيده ما عند أحمد في حديث عبادة بلفظ: «فِي النَّشَاطِ وَالْكُسَلِ».

قوله: (وَأُتِرَ عَلَيْنَا) بفتح الهزلة والمثناة، والمراد أن طاعتهم لمن يتولّى عليهم لا تتوقف على إصالحهم حقوقهم، بل عليهم الطاعة ولو منعهم حقهم.

قوله: (وَأَنْ لَا تَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ) أي الملك والإمارة، زاد أحمد في رواية: «وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ لَكَ فِي الْأَمْرِ حَقًّا فَلَا تَعْمَلْ بِذَلِكَ الظَّنَّ، بَلْ اسْمَعْ وَأَطِعْ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْكُمْ بِغَيْرِ خُرُوجٍ عَنْ

العلم، ولقد أفرط بعض أهل العلم كالكرامية ومن وافقهم في الجُمود على أحاديث الباب حتى حكموا بأنَّ الحسين السبط رضي الله عنه وأرضاه باع على الخمير السَّكِّير المَهانك لحرم الشريعة المطهرة يزيد بن معاوية، فبإِله العجب من مقالاته تشعَّر منها الجلود ويتصدَّع من سماعها كلُّ جلوده.

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ السَّاحِرِ وَذَمِّ السَّحْرِ وَالْكِهَانَةِ

٣٢٢٩- عَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَدِّ السَّاحِرِ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٦٠) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١١٤/٣)، وَضَعَفَ التِّرْمِذِيُّ إِسْنَادَهُ، وَقَالَ: الصَّحِيحُ عَنْ جُنْدُبٍ مَوْقُوفٌ.

٣٢٣٠- عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِبَعْزِهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَمِّ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ فَأَتَانِي كِتَابٌ عَمْرُ بْنُ مَرْثُومٍ بِشَهْرٍ، أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَجَمٍ مُحَرَّمٍ مِنَ الْمَجُوسِ وَأَنَّهُمْ عَنْ الزَّمْزَمَةِ، فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ، وَجَعَلْنَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَخَرِيصِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَلِلْبُخَارِيِّ مِنْهُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ ذَوِي الْمَخَارِمِ.

٣٢٣١- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ خَفَصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا سَحَرَتْهَا وَكَانَتْ قَدْ ذَبَرَتْهَا فَأَمَرَتْ بِهَا فَقَتَلَتْ زَوْاهُ مَالِكٍ فِي الْمَوْطِلِ (٨٧١/٢) عَنْهُ.

٣٢٣٢- وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ «أَنَّهُ سُئِلَ: أَعْلَى مَنْ سَحَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ قَتْلٌ؟ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ صَنَعَ لَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ صَنَعَهُ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٦٨).

حديث جندب في إسناد إسماعيل بن مسلم المكِّي. قال الترمذي بعد ذكره: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكِّي يضعف في الحديث من قبل حفظه، وإسماعيل بن مسلم العبدي البصري قال وكيع: هو ثقة، ويروي عن الحسن أيضاً، والصحيح عن جندب موقوف. قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس. وقال الشافعي: إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم نر عليه قتلاً انتهى. وأخرج هذا الحديث الحاكم والبيهقي. وائر عمر أخرجه أيضاً البيهقي وعبد الرزاق. وائر

حفضة أخرجه أيضاً عبد الرزاق له، وقد استدلل بحديث جندب من قال إنه يقتل الساحر، قال النووي في شرح مسلم: عمل الساحر حرام وهو من الكيافير بالإجماع. قال وقد يكون كُفراً وقد لا يكون كُفراً بل معصية كبيرة، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر كفر وإلا فلا، وأما تعلّمه وتعليمه فحرام، قال: ولا يقتل عندنا، يعني الساحر، فإن تاب قبلت توبته. وقال مالك: الساحر كافر يقتل بالسحر ولا يستتاب ولا تقبل توبته بل يتحتم قتله، والمسألة مبنية على الخلاف في قبول توبة الزنديق لأنَّ الساحر عنده كافر كما ذكرنا وعندنا ليس بكافر، وعندنا تقبل توبة المنافق والزنديق. قال القاضي عياض: ويقول مالك قال أحمد بن حنبل، وهو مروى عن جماعة من الصحابة والتابعين، قال أصحابنا: إذا قتل الساحر بسحره إنساناً أو اعترف أنه مات بسحره وأنه يقتل غالباً لزمه القصاص، وإن مات به ولكنه قد يقتل وقد لا يقتل فلا قصاص ونجب الذية والكفارة، وتكون الذية في ماله لا على عاقلته، لأنَّ العاقلة لا تحمل ما نبت باعتراف الجاني. قال أصحابنا: ولا يتصور القتل بالسحر بالبيّنة، وإنما يتصور باعتراف الساحر والله أعلم. انتهى.

كلام النووي. وحكي في «البحر» عن العترة وأبي حنيفة وأصحابه أن السحر كفر. وحكي أيضاً عن العترة وأكثر الفقهاء أنه لا حقيقة له ولا تأثير لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وعن أبي جعفر الاستراباذي والمغربي من الشافعية أن له حقيقة وتأثيراً إذ قد يقتل السموم، وقد يغتير العقل، وقد يكون بالقول فيفرق بين المرء وزوجه لقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقُبِ﴾ أراد الساحرات فلولا تأثيره لما استعاذ منه. وقد يحصل به إبدال الحقائق من الحيوانات. قلنا: سمّا الله خيالاً والخيال لا حقيقة له فقال: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ إِنَّهَا تَسْمَى﴾، قالوا: روت عائشة «أن النبي ﷺ سحّر حتى كأن لا يُدْرِي مَا يَقُولُ» قلنا: رواية ضعيفة. انتهى كلام البحر.

ويجب عنه بأنَّ الحديث صحيح كما سيأتي، ويأتي أيضاً أنَّ مذهب جمهور العلماء أنَّ للسحر تأثيراً وهو الحق كما يأتي بيانه انتهى.

قوله: (عن الزَّمْزَمَةِ) بزاوين معجمتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة. قال في القاموس: الزَّمْزَمَةُ: الصَّوْتُ البعيد له دوي،

وتتابع صوت الرعد وهو أحسنه صوتاً وأثبته مطراً، وتراطن العلوج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لساناً ولا شفة، لكنه صوت تدبره في خياشيمها وحلوقها فيفهم بعضها عن بعض.

قوله: (فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ صَنَعَهُ.. إلخ) استدلل به من قال إنه لا يقتل الساحر. ويجاب عنه بما سيأتي قريباً، وأيضاً ليس في ذلك دليل، لأن غايته جواز الترك لا عدم جواز الفعل فيمكن الجمع على فرض عدم علم التاريخ بأن القتل للساحر جائز لا واجب.

٣٢٣٣- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَجَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ فَعَلَ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ عِنْدِي دَعَا اللَّهَ وَدَعَا ثُمَّ قَالَ: اسْتَعِزْتُ يَا عَائِشَةُ أَنْ اللَّهَ قَدْ أَتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ، قُلْتُ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: جَاءَنِي رَجُلَانِ فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّه؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَحْصَمِ الْيَهُودِيَّ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، قَالَ: فَبِمَاذَا؟ قَالَ: فِي مَشْطَرٍ وَمَشَاطِطٍ، وَجَفَّ طَلْعَةٌ ذَكَرَ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بَثْرِ ذُرْوَانَ فَلَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى الْبَثْرِ فَتَنَظَرُ إِلَيْهَا وَعَلَيْهَا نَخْلٌ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَكُنَّ مَاءَهَا نَقَاعَةُ الْجَنَّةِ، وَلَكُنَّ نَخْلُهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَأَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: لَا أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَاقَبَنِي اللَّهُ وَشَفَانِي، وَخَشِيتُ أَنْ أَثَوَّرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا فَأَمَرْتُ بِهَا فَنُذِفَتْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم): ٥٠ / ٥٧ و ٦٣ (خ: ٣٢٦٨) (م: ٢١٨٩)، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: «لَا».

قوله: (حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ.. إلخ) قال الإمام المازري: مذهب أهل السنة وجهور علماء الأمة: إثبات السحر وأن له حقيقة كحقيقة غيره من الأشياء خلافاً لمن أنكر ذلك وأنكر حقيقته، وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة لا حقائق لها، وقد ذكره الله تعالى في كتابه وذكر أنه مما يتعلم وذكر ما فيه إشارة إلى أنه مما يكفر به وأنه يفرق بين المرء وزوجه، وهذا كله لا يمكن فيما لا حقيقة له، وهذا الحديث أيضاً مصرحاً بإثباته وأنه أشياء دفنت وأخرجت، وهذا كله يطل ما قالوه، فإحالة كونه من الحقائق محال. ولا يستنكر في العقل أن الله سبحانه يحرق العادة عند النطق بكلام أو تركيب أجسام أو المزيج بين قوى على ترتيب لا يعرفه إلا الساحر، وإذا شاهد الإنسان بعض الأجسام

منها قاتلة كالسموم، ومنها: مسقمة كالأدوية الحادة، ومنها: مضرّة كالأدوية المضادة للمرض لم يستبعد عقله أن يفرد الساحر بعلم قوى قتالة أو كلام مهلك أو مؤدّ إلى التفرقة. قال: وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث بسبب آخر، فزعم أنه يحطّ منصب النبوة ويشكّك فيها، وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع. قال: وهذا الذي ادّعاء هؤلاء المبتدعة باطل، لأن الدلائل القطعية قد قامت على صدقه وعصمته فيما يتعلّق بالتبليغ والمعجزة شاهدة بذلك، وتجويز ما قام الدليل بخلافه باطل. فأما ما يتعلّق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث بسببها ولا كان مفضلاً من أجلها وهو مما يعرض للبشر فغير بعيد أن يخيل إليه أنه وطئ زوجته وليس بواطئ، وقد يتخيّل الإنسان مثل هذا في المنام فلا يبعد تخيّل في اليقظة ولا حقيقة له. وقيل: إنه يخيل إليه أنه فعله وما فعله، ولكن لا يعتقد صحة ما تخيّل، فتكون اعتقاداته على السداد. قال

القاضي عياض: وقد جاءت روايات هذا الحديث مبيّنة أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على عقله وقلبه واعتقاده، ويكون معنى قوله: «حَتَّى يُظَنُّ أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ وَلَا يَأْتِيهِمْ» ويروى «أَنَّهُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ»: أي يظهر له من نشاطه ومتقدم عاداته القدرة عليهم، فإذا دنا منهم أخذه السحر فلم يأتهم ولم يتمكن من ذلك، وكلّ ما جاء في الروايات من أنه يخيل إليه أنه فعل شيئاً ولم يفعله ونحوه فمحمول على التخيّل بالبرص لا بخليط تطرق إلى العقل، وليس في ذلك ما يدخل لبساً على الرسالة ولا طعناً لأهل الضلالة انتهى. قال المازري: واختلف الناس في القدر الذي يقع به السحر، ولم فيه اضطراب، فقال بعضهم: لا يزيد تأثيره على قدر التفرقة بين المرء وزوجه، لأن الله تبارك وتعالى إنما ذكر ذلك تعظيماً لما يكون عنده وتهويلاً له، فلو وقع به أعظم منه لذكره، لأن المثل لا يضرب عند المبالغة إلا بأعلى أحوال المذكور قال: ومذهب الأشعرية أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك. قال: وهذا هو الصحيح عقلاً لأنه لا فاعل إلا الله تبارك وتعالى، وما يقع من ذلك فهو عادة أجراها الله تعالى ولا تفرق الأفعال في ذلك، وليس بعضها بأولى من بعض، ولو ورد الشرع بقصره على مرتبة لوجب المصير إليه، ولكن لا يوجد شرعاً قاطعٌ يوجب الاقتصاد على ما قاله القائل الأول وذكر التفرقة بين الزوجين في الآية ليس بنص في منع الزيادة، وإنما النظر في أنه ظاهر أم لا، قال: فلان قيل: إذا جوزت الأشعرية

جميع روايات مسلم في بشر ذي أروان. قال النووي: وكلاهما صحيح مشهور قال: والذي في مسلم أجود وأصح. وأدعى ابن قتيبة أنه الصواب وهو قول الأصمعي وهي بشر بالمدينة في بستان بني زريق.

قوله: (نُقَاعَةُ الْجَنَّةِ) بضم النون من نقاعة: وهو الماء الذي تنقع فيه الحنأ، والحنأ عمدود.

قوله: (أَفْأَخَرَجْتَهُ؟) في الرواية الثانية: «أَفْأَخَرَجْتَهُ؟» وفي رواية: «أَفْأَخَرَجْتَهُ؟» قال النووي: كلاهما صحيح وذلك بأن يقال: طلبت منه ﷺ أن يخرجني ثم يخرجني، وأخبر أن الله قد عافاه وأنه يخاف من إحراقه وإخراجه وإشاعة هذا ضرراً وشراً على المسلمين كتذكّر السحر أو فعله، والحديث «فيه أو إيلذاء فأعليه» فيحمله ذلك أو يحمل بعض أهله وعيبيته من المنافقين وغيرهم على سحر الناس وأذاهم وانتصاهم لمنابذة المسلمين بذلك، وهذا من باب ترك مصلحة خوف مفسدة أعظم منها. وذلك من أهم قواعد الإسلام، وبمثل هذا يجاب عن استدلال من استدلل على عدم جواز قتل الساحر بأن النبي ﷺ لم يقتل من سحره، فإن النبي ﷺ إذا ترك إخراج ما سحر فيه من البشر لمخافة الفتنة، فبالأولى تركه لقتل الساحر فإن الفتنة في ذلك أعظم وأشد.

٣٢٣٤- وَعَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: مُذْنِبٌ خَفِرَ، وَقَاطِعٌ رَجِمَ، وَمُصَدِّقٌ بِالسَّحْرِ».

٣٢٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٤٢٩/٢) وَمُسْلِمٌ.

٣٢٣٦- وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ نَعِصْرِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَقْبَلْ اللَّهُ لَهُ صَلَاةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٨/٤) وَمُسْلِمٌ (٢٢٣٠).

قوله: (لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) فيه دليل على أن بعض أهل التوحيد لا يدخلون الجنة، وهم من أقدم على معصية صرح الشارع بأن فاعلها لا يدخل الجنة كهؤلاء الثلاثة، ومن قتل نفسه، ومن قتل معاهداً وغيرهم من العصاة الفاعلين لمعصية، ورد النص بأنها مانعة من دخول الجنة فيكون حديث أبي موسى المذكور وما ورد في معناه مخصصاً لعموم الأحاديث القاضية بخروج الموحدين من النار ودخولهم الجنة.

قوله: (مَنْ أَتَى كَاهِنًا) قال القاضي عياض: كانت الكهانة في

حرق العادة على يد الساحر فيماذا يتميز عن النبي ﷺ؟ فالجواب أن العادة تنحرق على يد النبي ﷺ والولي والساحر، ولكن النبي يتحدّى بها الخلق ويستعجزهم عن مثلها ويخبر عن الله تعالى بخرق العادة له لتصديقه، فلو كان كاذباً لم تنحرق العادة على يديه، والولي والساحر لا يتحدّيان الخلق ولا يستدلان على نبوة ولو ادّعيا شيئاً من ذلك لم تنحرق العادة لهما. وأمّا الفرق بين الولي والساحر فمن وجهين: أحدهما وهو المشهور: إجماع المسلمين على أن السحر لا يظهر إلا على فاسق، والكرامة لا تظهر على فاسق فإنما تظهر على ولي، وبهذا جزم إمام الحرمين وأبو سعيد المتولّي وغيرهما. والثاني: أن السحر قد يكون ناشئاً بفعلها وبمزجها ومعاناة وعلاج، والكرامة لا تنفقر إلى ذلك، وفي كثير من الأوقات يقع مثل ذلك من غير أن يستدعيه أو يشعر به والله أعلم، هكذا في شرح مسلم للنووي.

قوله: (دَعَا اللَّهَ وَدَعَا) في رواية لمسلم: «دَعَا اللَّهَ ثُمَّ دَعَا ثُمَّ دَعَا» وفي ذلك دليل على استحباب الدعاء عند حصول الأمر المكروه وتكريره وحسن الالتجاء إلى الله سبحانه.

قوله: (مَا وَجَعَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مُطْبُوبٌ) بالطاء المهملة وبموحدين اسم مفعول قال ابن الأنباري: الطّب من الأضداد يقال لعلاج الداء طبٌ وللسحر طبٌ، وهو من أعظم الأدواء، ورجلٌ طيبٌ: أي حاذقٌ سمي طبيّاً لحذقه وفطنته. قال النووي: كنوا بالطّب عن السحر كما كنوا بالسلم عن اللدغ.

قوله: (مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ) بتقدّم الزاي.

قوله: (فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ) المشط بضم الميم والشين وضم الميم وإسكان الشين وبكسر الميم وإسكان الشين: وهو الآلة المعروفة التي يصرح بها الشعر، والمشاطة بضم الميم: وهي الشعر الذي يسقط من الرأس أو اللحية عند تسريحه بالمشط. ووقع في رواية للبخاري، ومشاقة بالقاف وهي المشاطة، وقيل مشاقة الكتان.

قوله: (وَجَفَّ طَلْعَةً) بالجيم والفاء وهو وعاء طلع النخل: أي الغشاء الذي يكون عليه ويطلق على الذكر والأنثى فلهذا قيده في الحديث. وفي رواية لمسلم وجب طلعاً بضم الجيم وبالباء الموحدة. قال النووي: هو في أكثر نسخ بلادنا كذلك والطلعة: النخلة وهو بإضافة طلعة إلى ذكر.

قوله: (فِي بَشَرٍ ذُرْوَانٍ) هكذا في معظم نسخ البخاري. وفي

العرب ثلاثة ضرب: أحدهما: يكون للإنسان ولي من الجن يخبره بما يسترقه من السمع من السماء، وهذا القسم بطل من حين بعث الله تعالى نبينا ﷺ. الثاني: أن يخبره بما يطرا أو يكون في أقطار الأرض وما خفي عنه مما قرب أو بعد وهذا لا يبعد وجوده ونفت المعتزلة وبعض المتكلمين هذين الضربين وأحاليهما ولا استحالة في ذلك ولا بعد في وجوده لكنهم يصدقون ويكذبون، والنهي عن تصديقهم والسمع منهم عام. الثالث: المنجمون، وهذا الضرب يخلق الله فيه لبعض الناس قوة ما، لكن الكذب فيه أغلب ومن هذا الفن العرافة وصاحبها عراف، وهو الذي يستدل على الأمور بأسباب ومقدمات يدعي معرفتها بها، وقد يعتضد بعض هذا الفن ببعض في ذلك كالزجر والطرق والنجوم وأسباب معتادة، وهذه الأضراب كلها تسمى كهانة، وقد أكذبهم كلهم الشرع ونهى عن تصديقهم وإتيانهم.

قال الخطابي: العراف: هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق ومكان الضالة ونحوهما. قال في النهاية: الكاهن يشمل العراف والمنجم.

قوله: (فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ) زاد الطبراني من روايته أنس: «وَمَنْ آتَاهُ غَيْرَ مُصَدِّقٍ لَهُ لَمْ يَقْبَلْ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» وظاهر هذا أَنَّ التَّصَدِيقَ شَرْطٌ فِي ثُبُوتِ كُفْرٍ مِنْ أَتَى الْكَاهِنَ وَالْعَرَّافَ.

قوله: (فَقَدْ كَفَرَ) ظاهره أَنَّهُ الْكُفْرُ الْحَقِيقِيُّ، وَقِيلَ: هُوَ الْكُفْرُ الْمَجَازِيُّ، وَقِيلَ: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْكَاهِنَ وَالْعَرَّافَ يَعْرِفَانِ الْغَيْبَ وَيَطْلَعَانِ عَلَى الْأَسْرَارِ الْإِلَهِيَّةِ كَانَ كَافِرًا كَفَرًا حَقِيقًا كَمَنْ اعْتَقَدَ تَأْثِيرَ الْكَوَاكِبِ وَإِلَّا فَلَا.

قوله: (لَمْ يَقْبَلْ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) قال النووي: معناه أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَهُ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ مَجْزُوءَةً فِي سَقُوطِ الْفَرْضِ عَنْهُ، وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى إِعَادَةٍ، وَنَظِيرُ هَذِهِ الصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ فَإِنَّهَا مَجْزُوءَةٌ مُسْقُطَةٌ لِلْقَضَاءِ وَلَكِنْ لَا ثَوَابَ فِيهَا، كَذَا قَالَهُ جُمْهُورُ أَصْحَابِنَا، قَالُوا: فَصَلَاةُ الْفَرْضِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ إِذَا أَتَى بِهَا عَلَى وَجْهِهَا الْكَامِلِ تَرْتَّبَ عَلَيْهَا شَيْئَانِ: سَقُوطُ الْفَرْضِ عَنْهُ، وَحُصُولُ الثَّوَابِ، فَإِذَا أَذَاهَا فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ حَصَلَ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي، وَلَا بَدَلَ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ أَتَى الْعَرَّافَ إِعَادَةَ صَلَاةِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَوْجِبَ تَأْوِيلُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى.

٣٢٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا عَنْ

٣٢٣٨- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يَأْكُلُ مِنْ خَرَجِهِ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ: تَذَرِي مِنِّي هَذَا؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ كُنْتُ نَكَّهْتُ لِلنَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَمَا أَحْسِنُ الْكَيْفَانَةَ إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقَيْتَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ، فَإِذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ، فَادْخُلْ أَبُو بَكْرٍ يَدُهُ فَنَاءَ كُلِّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٤٢).

٣٢٣٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّخْرِ زَادَ مَا زَادَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٢٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٠٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٢٦).

حديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده ثقات.

قوله: (لَيْسُوا بِشَيْءٍ) معناه بطلان قولهم أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ. قال النووي: وفيه جواز إطلاق هذا اللفظ على ما كان باطلاً انتهى. وذلك لِأَنَّهُ لَعَدِمَ نَفْعُهُ الْمَعْدُومَ الَّذِي لَا وَجُودَ لَهُ.

قوله: (تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطُفُهَا) بفتح الطاء المهملة على المشهور، وبه جاء القرآن، وفي لغة قليلة كسرهما، ومعناه استرقه وأخذه بسرعة.

قوله: (فَيَقْرُهَا) بفتح الباء التَّحْتِيَّةِ وَضَمَّ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ. قال أهل اللغة والغريب: القر: ترديدك الكلام في أذن المخاطب حتَّى يفهمه تقول قررت فيه أقره قرأ. قال الخطابي وغيره: معناه أَنَّ الْجَنِّيَّ يَقْذِفُ الْكَلِمَةَ إِلَى وَلِيِّهِ الْكَاهِنِ فَتَسْمَعُهَا الشَّيَاطِينُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «يَقْرُهَا فِي أُذُنِهِ كَمَا تَقْرَأُ الْقَارُورَةُ» وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ فَيَقْرُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدَّجَاجَةِ بفتح القاف من قر، والدَّجَاجَةُ بِالذَّالِ: هِيَ الْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ: أَي صَوْتُهَا عِنْدَ مَجَاوِبِهَا لَصَوَاحِبِهَا. قال الخطابي: وفيه وجه آخر وهو أن تكون الرِّوَايَةُ قَرَّ الرَّجَاجَةِ بِالزَّيِّ، يَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ الْمُتَقَدِّمَةُ بِلَفْظِ كَمَا تَقْرَأُ الْقَارُورَةُ، فَإِنَّ ذِكْرَ الْقَارُورَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ الرَّجَاجَةُ بِالزَّيِّ. قال القاضي عياض: أمَّا مُسْلِمٌ فَلَمْ يَخْتَلَفِ الرِّوَايَةُ عَنْ أَنَّهَا الدَّجَاجَةُ بِالذَّالِ، لَكِنْ رِوَايَةُ الْقَارُورَةِ تَصَحَّحَ الرَّجَاجَةَ. قال القاسبي: معناه يكون لما يليق به إلى وليه حسن كحسن

القاورة عند تحريكها على اليد أو على صفا.

قوله: (يَخْطُطُونَ) في رواية لمسلم: «يَرْقُونَ» بالراء. قال النووي: هذه اللفظة ضبطوها على وجهين: أحدهما: بالراء، والثاني: بالذال. ووقع في رواية الأوزاعي وابن معقل بالراء باتفاق النسخ، ومعناه يخططون فيه الكذب وهو بمعنى يذفون. وفي رواية يونس: «يَرْقُونَ» قال القاضي: ضبطناه عن شيوخنا بضم الياء وفتح الراء وتشديد القاف. قال: ورواه بعضهم بفتح الياء وإسكان الراء. قال في المشرق: قال بعضهم: صوابه بفتح الياء وإسكان الراء وفتح القاف، وكذا ذكره الخطابي، قال: ومعناه يزيدون يقال: رقي فلان إلى الباطل بكسر القاف: أي رفعه وأصله من الصعود: أي يدعون فيها فوق ما سمعوا. قال القاضي عياض: وقد تصحح الرواية الأولى على تضعيف هذا الفعل وتكثيره.

قوله: (فَقَاءَ كُلِّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ) فيه متمسكٌ لتحريم ما أخذه الكهان ممن يتكهنون له وإن دفع ذلك بطبيعته من نفسه.

قوله: (مَنْ أَقْبَسَ) أي تعلم يقال: قبست العلم واقتبسته: إذا تعلمته. والقبس: الشعلة من النار، واقتباسها: الأخذ منها.

قوله: (أَقْبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ) أي قطعة، فكما أن تعلم السحر والعمل به حرام، فكذا تعلم علم النجوم والكلام فيه حرام. قال ابن رسلان في شرح السنن: والمنهي عنه ما يدعيه أهل التنجيم من علم الحوادث والكوائن التي لم تقع وستقع في مستقبل الزمان ويزعمون أنهم يدركون معرفتها بسير الكواكب في مجاريها واجتماعها وافتراقها، وهذا تعاطي لعلم استأثر الله بعلمه، قال: وأما علم النجوم الذي يعرف به الزوال وجهة القبلة وكم مضى وكم بقي فغير داخل فيما نهى عنه، ومن المنهي عنه التحدث بمجيء المطر ووقوع الثلج وهبوب الرياح ونغير الأسفار.

قوله: (زَادَ مَا زَادَ) أي زاد من علم النجوم كمثل ما زاد من السحر، والمراد أنه إذا ازداد من علم النجوم فكأنه ازداد من علم السحر. وقد علم أن أصل علم السحر حرام والازدياد منه أشد تحريماً فكذا الازدياد من علم التنجيم.

٣٢٤١- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السَّلَمِيِّ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي خَدِثُ عَنْهُ بِجَاهِلِيَّةٍ وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ فَلِإِنْ مِنَّا رَجُلًا يَأْتُونَ الْكُهَانَ، قَالَ: فَلَا تَأْتِيهِمْ، قَالَ: وَمِنَّا رَجُلَانِ

يَطِيرُونَ، قَالَ: ذَلِكَ بِشَيْءٍ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصُدُّنَكُمْ، قَالَ: قُلْتُ: وَمِنَّا رَجُلَانِ يَخْطُونَ، قَالَ: كَانَ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ، فَمَنْ وَاقَعَ خَطُّهُ فَذَلِكَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٤٧-٢٤٨) وَمُسْلِمٌ (٥٣٧).

هذا الحديث هو طويلٌ حذف المصنف رحمه الله ما لا تعلق له بالمقام، وقد تقدّم في الصلاة طرفٌ منه، وفي العتق طرفٌ آخر. قوله: (فَلَا تَأْتِيهِمْ) فيه النهي عن إتيان الكهان، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

قوله: (يَطِيرُونَ) بفتح التحتية في أوله وتشديد الطاء المهملة وأصله يطيرون أدغمت التاء فوقية في الطاء، والتطير: التشاؤم، وأصله الشيء المكروه من قول أو فعل أو مرئي، وكانوا يطيرون بالسوانح والبوارح، فينفرون الأطباء والطيور فإن أخذت ذات اليمين تبركوا به ومضوا في سفرهم وحوادثهم، وإن أخذت ذات الشمال رجعوا عن سفرهم وحاجتهم وتشاءموا، فكانت تصدّم في كثير من الأوقات عن مصالحهم، فنسى الشرع ذلك وأبطله ونهى عنه، وأخبر أنه ليس له تأثير ينفع ولا يضر. وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه من حديث ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: «الطيرة شركٌ ثلاث مراتب، ومنا إما ولا ولكن الله يذهبه بالتزكّل» قال الخطابي: قال محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - : كان سليمان بن حرب ينكر هذا ويقول: هذا الحرف ليس قول رسول الله ﷺ وكأنه قول ابن مسعود. وحكى الترمذي عن البخاري عن سليمان بن حرب نحو هذا، وإن الذي أنكره هو «ومنا منا إلا»، قال المنذري: الصواب ما قاله البخاري وغيره أن قوله: «ومنا منا» إلخ من كلام ابن مسعود مدرج.

قال الحافظ أبو القاسم الأصبهاني والمنذري وغيرهما: في الحديث إضمارٌ أي وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك، يعني قلوب أمته. وقيل: معناه ما منا إلا من يعتريه التطير وتسبق إلى قلبه الكراهة، فحذف اختصاراً واعتماداً على فهم السامع، وهذا هو معنى ما وقع في حديث الباب. قال: «ذَلِكَ بِشَيْءٍ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصُدُّنَكُمْ». قال النووي في شرح مسلم: معناه أن كراهة ذلك تقع في نفوسكم في العادة، ولكن لا تلتفتوا إليه ولا ترجعوا عما كنتم عزمتم عليه قبل هذا انتهى. وإنما جعل الطيرة من الشرك لأنهم كانوا يعتقدون أن التطير

يَجْلِبْ لَهُمْ نَفْعًا أَوْ يَدْفَعْ عَنْهُمْ ضَرَرًا إِذَا عَمِلُوا بِمُوجِبِهِ، فَكَأَنَّهُمْ أَشْرَكُوا مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْنَى إِذْهَابِهِ بِالتَّوَكُّلِ أَنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا تَطَيَّرَ وَعَرَضَ لَهُ خَاطِرٌ مِنَ التَّطَيَّرِ أَذْهَبَهُ اللَّهُ بِالتَّوَكُّلِ وَالتَّقْوِيضِ إِلَيْهِ وَعَدَمَ الْعَمَلِ بِمَا خَطَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَمَنْ تَوَكَّلَ سَلِمَ وَلَمْ يُوَاسِخْهُ اللَّهُ بِمَا عَرَضَ لَهُ مِنَ التَّطَيَّرِ. وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْبَةَ وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ، فَقَالَ أَغْرَابِي: مَا بَالُ الْإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الطَّبَاءُ فَيَحَابِلُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيَجْرِبُهَا؟ قَالَ: فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلُ؟» قَالَ مَعْمَرٌ: قَالَ الزَّهْرِيُّ: فَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُورِدُنْ مُفْرَضٌ عَلَى مُصِيحٍ، قَالَ: فَرَأَجَمَهُ الرَّجُلُ فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا عَذْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ؟ قَالَ: لَمْ أَحَدِّثْكُمْوه» قَالَ الزَّهْرِيُّ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ، وَمَا سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ بِشَيْءٍ حَدَّثَنَا قَطُّ غَيْرَهُ، هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ. وَقَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَ «لَا عَذْوَى» الْخُ، مُسَلِّمٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَخْرَجَ مُسَلِّمٌ مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْبَةَ وَلَا هَامَةَ» وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسَلِّمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْبَةَ وَيُعْجِبُنِي الْقَالَ الصَّالِحُ» وَالْفَسَالُ الصَّالِحُ: الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ كَلِمَةً فَأَعْجَبَتْهُ فَقَالَ: أَخَذْنَا فَالَكُ مِنْ فَيْكِ». وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَامِرٍ الْقُرَشِيِّ قَالَ: «ذُكِرَتِ الطَّيْبَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَحْسَنُهَا الْقَالَ وَلَا تَرُدْ مُسْلِمًا، فَإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَذْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الدِّمَشْقِيُّ: وَلَا صَحْبَةَ لِعُرْوَةَ الْقُرَشِيِّ تَصَحُّ. وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ حَدِيثُهُ مَرْسَلًا. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسَلِّمٍ: وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَامِرٍ الصَّحَابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ بَرِيدَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ مِنْ شَيْءٍ، وَكَانَ إِذَا بَعَثَ غُلَامًا سَأَلَ عَنْ اسْمِهِ فَإِذَا أُعْجِبَهُ اسْمُهُ فَرِحَ بِهِ وَرَزَمِي بِشَرِّ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهُ رَزَمِي كَرَاهَةً ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، فَإِذَا دَخَلَ

قَرِيَةً سَأَلَ عَنْ اسْمِهَا فَإِنْ أُعْجِبَهُ اسْمُهَا فَرِحَ بِهِ وَرَزَمِي بِشَرِّ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، وَإِنْ كَرِهَ اسْمُهَا رَزَمِي كَرَاهَةً ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ» وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «لَا هَامَةَ وَلَا عَذْوَى وَلَا طَيْبَةَ، وَإِنْ تَكُنَّ الطَّيْبَةُ فِي شَيْءٍ فَيُفِي الْقَرْسِ وَالْمَرْأَةِ وَالذَّارِ». وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسَلِّمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْقَرْسِ» وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسَلِّمٍ: «إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَرْأَةِ وَالْقَرْسِ وَالذَّارِ». وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَيُفِي الْقَرْسِ وَالْمُسْكَنِ وَالْمَرْأَةِ» وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ أَيْضًا: «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَيُفِي الرِّبْعِ وَالْخَادِمِ وَالْقَرْسِ». وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي دَارٍ كَثِيرٍ فِيهَا عَدَنَاتٌ، كَثِيرٌ فِيهَا أَمْوَالُنَا، فَتَحَوَّلْنَا إِلَى دَارٍ أُخْرَى فَقُلَّ فِيهَا عَدَنَاتٌ وَقَلَّتْ فِيهَا أَمْوَالُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَرُوهَا ذَمِيمَةً» وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: دَارُ سَكَنَانَا وَالْعَدَدُ كَثِيرٌ وَالْمَالُ وَافِرٌ فَقُلَّ الْعَدَدُ وَذَهَبَ الْمَالُ، فَقَالَ: ذَرُوهَا فَإِنَّهَا ذَمِيمَةٌ» وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ أَحَدِ كِبَارِ التَّابِعِينَ، أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. قَالَ النَّوَوِيُّ: اختلف العلماء في حديث «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ» فَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِنَّ الدَّارَ قَدْ يَجْعَلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَكَنَهَا سَبَبًا لِلضَّرَرِ أَوْ الْهَلَاكِ، وَكَذَا اتِّخَاذُ الْمَرْأَةِ الْمُعِينَةِ أَوْ الْقَرْسِ أَوْ الْخَادِمِ قَدْ يَحْصِلُ الْهَلَاكِ عِنْدَهُ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَالَ كَثِيرُونَ: هُوَ فِي مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الطَّيْبَةِ: أَيِ الطَّيْبَةِ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ دَارٌ يَكْرَهُ سَكَنَهَا أَوْ امْرَأَةً يَكْرَهُ صَحْبَتَهَا أَوْ قَرْسًا أَوْ خَادِمًا فَلْيَفَارِقِ الْجَمِيعَ بِالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ وَطَلَاقِ الْمَرْأَةِ. وَقَالَ آخَرُونَ: شُؤْمُ الدَّارِ: ضَيْقُهَا وَسُوءُ جِيرَانِهَا وَإِذَا هُمْ، وَشُؤْمُ الْمَرْأَةِ: عَدَمُ وَلَادَتِهَا وَسُلَاطَةُ لِسَانِهَا وَتَعَرُّضُهَا لِلرَّيْبِ وَشُؤْمُ الْقَرْسِ أَنْ لَا يَغْزِي عَلَيْهَا، وَقِيلَ: حِرَانُهَا وَغَلَاةُ ثَمَنِهَا وَشُؤْمُ الْخَادِمِ سُوءُ خَلْقِهِ وَقَلَّةُ تَعَهُّدِهِ لِمَا فُوضَ إِلَيْهِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالشُّؤْمِ هُنَا عَدَمُ الْمَوَافَقَةِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هَذِهِ الْفُصُولُ السَّابِقَةُ فِي الْأَحَادِيثِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: أَحَدُهَا: مَا لَمْ يَقَعْ الضَّرَرُ بِهِ وَلَا اطَّرَدَتْ بِهِ عَادَةٌ خَاصَّةٌ وَلَا عَامَّةٌ فَهَذَا لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَانْكَرَ الشَّرْعُ الِاتِّفَاتُ إِلَيْهِ وَهُوَ الطَّيْبَةُ، وَالثَّانِي: مَا يَقَعُ عِنْدَهُ الضَّرَرُ عَمُومًا لَا يَخْصُهُ وَنَادِرًا لَا يَتَكَرَّرُ كَالْوَبَاءِ فَلَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ.

عن غللو بن خالد شيخ مسلم وعباس العنبري شيخ البخاري تعليقاً ومسلم قالاً: حدثنا عبد الرزاق عن معمر وهما من رجال الصحيحين عن يحيى بن عبد الله بن مجير، ذكره ابن حبان في الثقات. ومما ينبغي أن يجعل خصصاً لعموم حديث: «لا غدوى ولا طيرة» ما أخرجه مسلم في صحيحه والنسائي وابن ماجه في سندهما من حديث الشريد بن سويد الثقفي، قال: «كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فأرسل إليه النبي ﷺ إنا قد بآمنك فأرجع». وأخرج البخاري في صحيحه تعليقاً من حديث سميد بن ميناء قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا غدوى ولا طيرة ولا هام ولا صقر، وفر من المجذوم كما نفر من الأسد» ومن ذلك حديث: «لا يورد معرض على مصبح» الذي قدمناه. قال القاضي عياض: قد اختلف الآثار عن النبي ﷺ في قصة المجذوم، ثبت عنه الحديثان المذكوران. وعن جابر «أن النبي ﷺ أكل مع مجذوم، وقال له: كل فقه بالله تبارك وتعالى وتوكلنا عليه».

وعن عائشة قالت: كان لنا مولى مجذوم فكان يأكل في صحابي ويشرب في أقداحي وينام على فراشي. قال: وقد ذهب عمر رضي الله عنه وغيره من السلف إلى الأكل معه، وراوا أن الأمر باجتنابه منسوخ، والصحيح الذي قاله الأكثرون ويتعين المصير إليه أنه لا نسخ، بل يجب الجمع بين الحديثين، وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط. وأما الأكل معه ففعله لبيان الجواز والله أعلم، كذا في شرح مسلم للنووي. والحديث الذي فيه أنه ﷺ أكل مع المجذوم أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه. قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث يوسف بن محمد عن الفضل بن فضالة، وهذا شيخ بصري، والفضل بن فضالة شيخ مصري أوثق من هذا وأشهر. وروى شعبة هذا الحديث عن حبيب بن الشهيد عن أبي بريدة أن عمر أخذ بيد مجذوم، وحديث شعبة أشبه عندي وأصح. قال الذارقطني: تفرد به مفضل بن فضالة البصري أخو مبارك عن حبيب بن الشهيد عنه يعني عن ابن المنكدر. وقال ابن عدي الجرجاني: لا أعلم يرويه عن حبيب بن الشهيد غير مفضل بن فضالة، وقالوا: تفرد بالرواية عنه يونس بن محمد انتهى. والمفضل بن فضالة البصري كنية أبو مالك. قال يحيى بن معين: ليس بذلك. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه،

والثالث: يخص ولا يعم كالدار والفرس والمرأة، فهذا يباح الفرار منه انتهى. والراجح ما قاله مالك، وهو الذي يدل عليه حديث أنس الذي ذكرنا فيكون حديث الشوم خصصاً لعموم حديث «لا طيرة» فهو في قوة لا طيرة إلا في هذه الثلاث. وقد تقرر في الأصول أنه يبنى العام على الخاص مع جهل التاريخ، وأدعى بعضهم أنه إجماع، والتاريخ في أحاديث الطيرة والشوم مجهول، وما حكاه القاضي عياض في كلامه السابق أن الربوا لا يخرج منه ولا يقدم عليه فلعله يتمسك بحديث النهي عن الخروج من الأرض التي ظهر فيها الطاعون، والنهي عن دخولها، كما في حديث أسامة بن زيد عند البخاري ومسلم ومالك في الموطأ والترمذي. قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها». وقد أخرج أبو داود عن يحيى بن عبد الله بن مجير قال: أخبرني من سمع فروة بن مسيك رضي الله عنه قال: «قلت: يا رسول الله أرض عندنا يقال لها أرض آيين هي أرض ريفنا وميرتنا وإنها ربة، أر قال: وبأوها شديد، فقال النبي ﷺ: ذهبا عنك فإن من القرف التلّف انتهى. والقرف بفتح القاف والراء بعدها فاء: وهو ملابسة الداء ومقاربة الربوا ومداناة المرضى وكل شيء قاربه فقد قارفته، والتلف: الهلاك، يعني من قارب متلفاً يتلف إذا لم يكن هواء تلك الأرض موافقاً له فيتركها. قال ابن رسلان: وليس هذا من باب العدوى بل هو من باب الطب، فإن استصلاح الهواء من أعون الأشياء على صحة الأبدان، وفساد الهواء من أسرع الأشياء إلى الأسقام. قال: وأعلم أن في المنع من الدخول إلى الأرض الوبشة حكماً. أحدها: تجنب الأسباب المؤذية والبعد منها. الثاني: الأخذ بالعافية التي هي مادة مصالح المعاش والمعاد. الثالث: أن لا يستنشقا الهواء الذي قد عفن وفسد فيكون سبباً للتلف. الرابع: أن لا يجاور المرضى الذين قد مرضوا بذلك فيحصل له بمجاورتهم من جنس أمراضهم، والحديث يدل على هذا انتهى. قال المنذري في مختصر السنن بعد أن ذكر حديث فروة المذكور ما لفظه: في إسناده رجل مجهول. قال: ورواه عبد الله بن معاذ الصنعاني عن معمر بن راشد عن يحيى بن عبد الله بن مجير عن فروة، وأسقط المجهول، وعبد الله بن معاذ وثقه يحيى بن معين وغيره، وكان عبد الرزاق يكذبه انتهى. ورجال إسناده هذا الحديث ثقات لأنه رواه أبو داود

أَنَّ ذَلِكَ بسبب مَخَالطته، فيعتقد صحّة العدوى، فيقع في الحرج فأمر بتجنّبه حسماً للمادة انتهى. والمناسب للعمل الأصولي في هذه الأحاديث المذكورة في الباب هو أن يبنى عموم «لا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةٌ» على الخاصّ، وهو ما قدّمنا من حديث «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ»، وحديث: «فَرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ»، وحديث: «لَا يُورَدُ مُغْرَضٌ عَلَى مُصِحٍّ»، وما في معناها. وقد بسطنا الكلام على هذه المسألة في جوارب سؤال سَمِينَا: إنحاف المهرة بالكلام على حديث «لا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةٌ».

قوله: (وَبَيْنَا رَجَالٌ يَخْطُونَ)، قال ابن عباس في تفسير هذا الخطّ: هو الخطّ الَّذِي يَخْطُهُ الْحَازِي. والحازي بالحاء المهملة والزّاي: هو الحزّاء، وهو الَّذِي ينظر في المنغيات بظنه، فيأتي صاحب الحاجة إلى الحازي فيعطيه حلواناً، فيقول: أقعد حتّى أخطّ لك، وبين يدي الحازي غلامٌ له معه ميلٌ ثمّ يأتي إلى أرضٍ رخوةٍ فيخطّ فيها خطوطاً كثيرةً في أربعة أسطرٍ عجلاً، ثمّ يحو منها على مهلٍ خطّين خطّين، فإن بقي خطّان فهو علامة النّجح، وإن بقي خطٌّ واحدٌ فهو علامة الخيبة. هكذا في شرح السنن لابن رسلان. قال: وهذا علمٌ معروفٌ فيه للنّاس تصانيف كثيرة، وهو معمولٌ به إلى الآن، ويستخرجون به الضّمير. وقال الحرّبي: الخطّ في الحديث هو أن يخطّ ثلاثة خطوطٍ ثمّ يضرب عليهنّ ويقول: يكون كذا وكذا، وهو ضربٌ من الكهانة.

قوله: (كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ) قيل: هو إدريس عليه السلام. حكى مكّي في تفسيره أنّ هذا النّبيّ كان يخطّ بأصبعيه السّبابة والوسطى في الرّمل، ثمّ يزجر.

قوله: (فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَلِكَ) ينصب الطّاء على المفعوليّة، والفاعل ضميرٌ يعود إلى لفظ من، قال الخطّابي: هذا يجمّل الزّجر عنه إذ كان علماً لنبوته، وقد انقطعت فنهينا عن التعاطي لذلك. قال القاضي عياض: الأظهر من اللفظ خلاف هذا، وتصويب خطّ من يوافق خطّه، لكن من أين تعلم الموافقة والشرع منع من ادّعاء علم الغيب جملةً، وإنّما معناه: من وافق خطّه فذاك الَّذِي تجودون إصابته لا أنّه يريد إباحة ذلك لفاعله على ما تأوّل بعضهم انتهى. ولو قيل: إنّ قوله: فذاك، يدلّ على الجواز لكان جوازه مشروطاً بالموافقة، ولا طريق إليها متصلةٌ بذلك النّبيّ، فلا يجوز التعاطي.

وذكره ابن حبان في الثّقات. قال القاضي عياض: قال بعض العلماء في هذا الحديث وما في معناه، يعني حديث الفرار من المجذوم دليلٌ على أن يثبت للمرأة الخيار في فسخ النّكاح إذا وجدت زوجها مجذوماً أو حدث به جذامٌ. قال النووي: واختلف أصحابنا وأصحاب مالك في أنّ أمته هل لها منع نفسها من استمتاعه إذا أرادها؟ قال القاضي: قالوا: ويمنع من المسجد والاختلاط بالنّاس. قال: وكذلك اختلفوا في أنّهم إذا كثروا هل يؤمرون أن يتخذوا لأنفسهم موضعاً منفرداً خارجاً عن النّاس، ولا يمتنعون من التّصرّف في منافعهم، وعليه أكثر النّاس. أم لا يلزمهم التّنحي، قال: ولم يختلفوا في القليل منهم، يعني في أنّهم لا يمتنعون، قال: ولا يمتنعون من صلاة الجمعة مع النّاس، ويمنعون من غيرها. قال: ولو استضرّ أهل قريةٍ فيهم جذمي بمخالطتهم في الماء، فإن قدروا على استنباط ماءٍ بلا ضررٍ أسروا به، وإلا استنبطه لهم الآخرون، أو أقاموا من يستقي لهم وإلا فلا يمتنعون. قال النووي في شرح مسلم في حديث: «لَا يُورَدُ مُغْرَضٌ عَلَى مُصِحٍّ»: قال العلماء: الممرض صاحب الإبل المراض، والمصحّ صاحب الإبل الصّحاح فمعنى الحديث لا يورد صاحب الإبل المراض إبله على إبل صاحب الإبل الصّحاح، لأنّه ربّما أصابها المرض بفعل الله تعالى وقدره الَّذِي أجرى به العادة لا بطبعها، فيحصل لصاحبها ضررٌ بمرضها، وربّما حصل له ضررٌ أعظم من ذلك باعتقاد العدوى بطبعها، فيكفر. والله أعلم انتهى. وأشار إلى نحو هذا الكلام ابن بطّال، وقيل: النّهي ليس للعدوى بل للتأذي بالرّائحة الكريهة ونحوها، حكاه ابن رسلان في شرح السنن. وقال ابن الصّلاح: ووجه الجمع أنّ هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، لكنّ الله سبحانه جعل مخالطة المريض للصّحيح سبباً لإعدائه مرضه، ثمّ قد يتخلّف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب. قال الحافظ ابن حجر في شرح النّجبة: والأولى في الجمع أن يقال: إنّ نفيه ﷺ للعدوى باقٍ على عمومته، وقد صحّ قوله: «لَا يُغْدِي شَيْءٌ شَيْئاً» قوله ﷺ لمن عارضه بأنّ البعير الأجرب يكون بين الإبل الصّحيحة، فيخالطها، فتجرب - حيث ردّ عليه بقوله: «فَمَنْ أَغْدَى الْأَوَّلُ؟» يعني أنّ الله سبحانه ابتداءً ذلك في الثّاني كما ابتداءه في الأوّل. قال: وأمّا الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سدّ الدّرائع لئلا يتفق للشخص الَّذِي يخالطه شيءٌ من ذلك، بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفيّة، فيظنّ

بَابُ قَتْلِ مَنْ صَرَخَ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ مَنْ عَرَضَ
٣٢٤١- عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
«أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَخَتَفَهَا رَجُلٌ حَتَّى
مَاتَتْ، فَأَبْطَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَمَهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٦٢).

٣٢٤٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌ وَلَدَتْ تَشْتُمُ
النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَبَنَاهَا فَلَا تَنْتَهِي، وَيَزْجُرُهَا فَلَا تَنْزَجِرُ، فَلَمَّا
كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ جَعَلَتْ تَقَعُ فِي النَّبِيِّ ﷺ وَتَشْتُمُهُ، فَأَخَذَ الْمِعْوَنُ
فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا، وَاتَّكَأَ عَلَيْهِ فَقَتَلَهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ ذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ
ﷺ، فَجَمَعَ النَّاسُ فَقَالَ: أُنْشِدُوا اللَّهَ رَجُلًا فَعَلَ مَا فَعَلَ لِي عَلَيْهِ
حَقٌّ إِلَّا قَامَ، فَقَامَ الْأَعْمَى يَنْخَطِي النَّاسَ وَهُوَ يَنْدُلِدُلُ حَتَّى قَعَدَ
بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا صَاحِبُهَا كَانَتْ تَشْتُمُكَ
وَتَقَعُ فِيكَ، فَأَنَاهَا فَلَا تَنْتَهِي، وَأَزْجُرُهَا فَلَا تَنْزَجِرُ، وَلِي مِنْهَا
ابْنَانِ يَمْثِلُ اللَّوْلُوكَيْنِ، وَكَانَتْ بِي رَافِقَةً، فَلَمَّا كَانَ الْبَارِحَةَ جَعَلَتْ
تَشْتُمُكَ وَتَقَعُ فِيكَ، فَأَخَذْتُ الْمِعْوَنَ فَوَضَعْتُهُ فِي بَطْنِهَا، وَاتَّكَأْتُ
عَلَيْهِ حَتَّى قَتَلْتُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلَا اسْهَدُوا أَنَّ دَمَهَا هَذَرٌ.
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ.

٣٢٤٣- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
السَّامُ عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
أَتُدْرُونَ مَا يَقُولُ؟ قَالَ السَّامُ عَلَيْكَ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا
نَقْتُلُهُ؟ قَالَ: لَا، إِذَا سَلِمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ،
رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٠/٣) وَابْنُ خَبَرٍ (٦٩٢٦)، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ
ذَا الْخَوَاصِرَةِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اغْلِبُوا وَأَنْتَ مَنَعَ مِنْ قَتْلِهِ.

حديث الشعبي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه سكت
عنه أبو داود. وقال المنذري: ذكر بعضهم أَنَّ الشعبي سمع من
أمير المؤمنين علي رضي الله عنه . وقال غيره إنه رآه، ورجال
إسناد الحديث رجال الصحيح. وحديث ابن عباس سكت عنه
أيضاً أبو داود والمنذري. وقال الحافظ في بسويع المرام: إن رواه
ثقات. والحديث الذي أشار إليه المصنف، أعني قوله: «قَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ اغْلِبُوا»، قد تقدم في باب قتال الخوارج. (وفي الباب)
عن أبي برزة عند أبي داود والنسائي قال: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ
فَتَغَيَّطَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَأَشْدَّ غَضَبَهُ، فَقُلْتُ: أَتَأْذُنُ لِي بِأَخِيْفَةٍ
رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبَ عُنُقَهُ؟ قَالَ: فَأَذْهَبْتُ كَلِمَتِي غَضَبَهُ، فَقَامَ
فَدَخَلَ فَارْسَلَ لِي فَقَالَ: مَا الَّذِي قُلْتَ آتِنَا؟ قُلْتُ: أَتَأْذُنُ لِي
أَضْرِبَ عُنُقَهُ، قَالَ: أَكُنْتُ فَاعِلًا لَوْ أَمَرْتُكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: لَا،

وَاللَّهُ مَا كَانَ لِيُشْرِبَ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ. وفي حديث ابن عباس
وحديث الشعبي دليل على أنه يقتل من شتم النبي ﷺ. وقد نقل
ابن المنذر الاتفاق على أَنَّ من سب النبي ﷺ صريحاً وجب قتله.
ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الإجماع أَنَّ
من سب النبي ﷺ بما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء، فلو
تاب لم يسقط عنه القتل، لأنَّ حدَّ قذفه القتل، وحدَّ القذف لا
يسقط بالتوبة، وخالفه القفال فقال: كفر بالسب فسقط القتل
بالإسلام. وقال الصديقي: يزول القتل ويجب حدَّ القذف. قال
الخطابي: لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً. وقال
ابن بطال: اختلف العلماء فيمن سب النبي ﷺ، فأما أهل العهد
والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك: يقتل من سبه ﷺ
منهم إلا أن يسلم، وأما المسلم فيقتل بغير استأبئة. ونقل ابن
المنذر عن الليث والشافعي وأحمد وإسحاق مثله في حق اليهودي
ونحوه.

وروي عن الأوزاعي ومالك في المسلم أنها ردة يستأب منها.
وعن الكوفيين وإن كان ذمياً عزراً، وإن كان مسلماً فهي ردة.
وحكى عياض خلافاً هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم
التصريح أو لمصلحة التأليف؟ ونقل عن بعض المالكية أنه إنما لم
يقتل اليهود الذين كانوا يقولون له السام عليك لأنهم لم تقم
عليهم البيعة بذلك ولا أقروا به فلم يقض فيهم بعلمه. وقيل:
إنهم لما لم يظهروه ولووه بالاستهم ترك قتلهم. وقيل: إنه لم يحصل
ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه،
ولذلك قال في الرد عليهم: وعليكم: أي الموت نازل علينا
وعليكم فلا معنى للدعاء به، أشار إلى ذلك القاضي عياض وكذا
من قال السام بالهمز بمعنى السامة: هو دعاء بأن يملأ الذين
وليس بصريح في السب. وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه
ذلك من ذمِّي أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك
عهده؟ محل تأمل. واحتج الطحاوي لأصحابه بحديث أنس
المذكور في الباب، وآيده بأن هذا الكلام لو صدر من مسلم
لكانت ردة، وأما صدوره من اليهود فالذي هم عليه من الكفر
أشد، فلذلك لم يقتلهم النبي ﷺ. وتعقب بأن دعاءهم لم تحقن إلا
بالعهد، وليس في العهد أنهم يسبون النبي ﷺ، فمن سبه منهم
تعدى العهد فينتقض فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه، إلا أن
يسلم. ويؤيده أنه لو كان كل ما يعتقدونه لا يؤاخذون به لكانوا

لو قتلوا مسلماً لم يقتلوا، لأن من معتقدهم حلّ دماء المسلمين
ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلماً قتل. فإن قيل: إنما يقتل
بالمسلم قصاصاً بدليل أنه يقتل به، ولو أسلم ولو سب لم يقتل،
قلنا: الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلّق بحق آدمي فلا يهدر، وأما
السب فإن وجوب القتل به يرجع إلى حقّ الدّين فيهدمه
الإسلام، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود إنما كان لمصلحة
التأليف أو لكونهم لم يعلنوا به أو لهما جميعاً وهو أولى كما قال
الحافظ.

أبواب أحكام الردة والإسلام

باب قتل المرتد

٣٢٤٤- عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: «أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِزَنَادِقَةٍ فَأَخْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَخْرُقَهُمْ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ، وَلَقَتْلُهُمْ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (ح: ٢٨٢/١) (خ: ٦٩٢٢) (د: ٤٣٥١) (ن: ١٠٤/٧) (ه: ٢٥٣٥) إِلَّا مُسْلِمًا، وَلَيْسَ لِابْنِ مَاجَةَ فِيهِ سِوَى: «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

٣٢٤٥- وَفِي حَدِيثٍ لِأَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «اذْهَبْ إِلَى الْيَمَنِ ثُمَّ اتَّبِعْ مُعَاذَ بْنِ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ الْقَى لَهُ وَسَادَةً وَقَالَ: انْزِلْ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مَوْثِقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَاسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَنَصَّاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَتَقَفَ عَلَيْهِ (ح: ٤٠٩/٤) (خ: ٦٩٢٣) (م: ١٧٣٣) (١٥) (د: ٤٣٥٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَنَّ مَنْ رَجَعَ عَنْ دِينِهِ فَاقْتُلُوهُ. وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي هَلَاكِ الْقِصَّةِ فَأَتَى أَبُو مُوسَى بِرَجُلٍ قَدْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَذَعَاهُ حَشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا، فَجَاءَ مُعَاذٌ فَذَعَاهُ فَأَبَى، فَضْرَبَ عُنُقَهُ.

٣٢٤٦- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَجُلٌ مِنْ قِبَلِ أَبِي مُوسَى فَسَأَلَهُ عَنِ النَّاسِ فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ مِنْ مُغْرَبَةٍ خَيْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَفَرَ رَجُلٌ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، قَالَ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضْرَبْنَا عُنُقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: هَلَا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيقًا وَاسْتَبْتُمُوهُ، لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيَرْاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ؟ اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بُلِّغَنِي رِوَاةُ الشَّافِعِيِّ (٢/ ٨٧).

أثر عمر أخرجه أيضًا مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه. قال الشافعي: من لا يتأني بالمرتد زعموا أن هذا الأثر عن عمر ليس بمتصل. ورواه البيهقي من حديث أنس قال: «لَمَّا نَزَلْنَا عَلَى تَسْتَرٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا أَنَسُ مَا فَعَلَ السَّنَةُ الرَّهْطُ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ اللَّيْنِ ارْتَدَّوْا عَنِ الْإِسْلَامِ

فَلَمَّحُوا بِالْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قُتِلُوا بِالْمَغْرَكَةِ، فَاسْتَرْجَعَ عُمَرُ، قُلْتُ: وَهَلْ كَانَ سَبِيلُهُمْ إِلَّا الْقَتْلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: كُنْتُ أَغْرِضُ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ، فَإِنْ أَبَوْا أَوْذَعْتُهُمُ السَّجْنَ. (وفي الباب) عن جابر: «أَنَّ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا: أُمُّ رُمَاحَانَ، وَفِي التَّلْخِصِ أَنَّ الصَّوَابَ «أُمُّ مَرْوَانَ ارْتَدَّتْ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يُغْرِضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ، فَإِنْ تَابَتْ وَإِلَّا قُتِلَتْ». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَزَادَ فِي أَحَدَاهُمَا «فَأَبَتْ أَنْ تُسْلِمَ فَقُتِلَتْ». قَالَ الْحَافِظُ: وَإِسْنَادَاهُمَا ضَعِيفَانِ. وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ امْرَأَةً ارْتَدَّتْ يَوْمَ أُحُدٍ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُسْتَأَبَّ، فَإِنْ تَابَتْ وَإِلَّا قُتِلَتْ». وَأَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ عَنْ جَابِرٍ «أَنَّهُ ﷺ اسْتَأَبَّ رَجُلًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ». وَفِي إِسْنَادِهِ الْعَلَاءُ بْنُ هَلَالٍ وَهُوَ مَرْثُوكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ. وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ مَرْسَلًا، وَسَمَى الرَّجُلَ نِهَانًا. وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَأَبَّ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا أُمُّ قِرْقَةَ كَفَرَتْ بَعْدَ إِسْلَامِهَا فَلَمْ تُتَّبَعْ فَقُتِلَتْ». قَالَ الْحَافِظُ: وَفِي السَّيَرِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ أُمَّ قِرْقَةَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، وَهِيَ غَيْرُ تِلْكَ. وَفِي الدَّلَالِ عَنْ أَبِي نَعِيمٍ «أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَتَلَ أُمَّ قِرْقَةَ فِي سَرِيَّةٍ إِلَى بَنِي فَرَازَةَ».

قوله: (بِزَنَادِقَةٍ) بزاي ونون وقاف جمع زندیق بكسر أوله وسكون ثانيه. قال أبو حاتم السجستاني وغيره: الزنديق فارسي معرب أصله زنده كرد أي يقول بدوام الدهر، لأن زنده: الحياة، وكرد: العمل، ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور. وقال ثعلب: ليس في كلام العرب زنديق، وإنما يقال زندقي لمن يكون شديد التحيل، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا: ملحدٌ ودهريٌّ بفتح الدال: أي يقول بدوام الدهر، وإذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن، وقال الجوهري: الزنديق من الثوبية، وفسره بعض الشراح بأنه الذي يدعي مع الله إلها آخر. وتمعّب بأنه يلزم منه أن يطلق على كل مشرك. قال الحافظ: والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل والنحل أن أصل الزندقة اتباع ديسان ثم مات ثم مزدك، الأول: بفتح الدال المهمله وسكون التحتية بعدها صاذ مهمله، والثاني: بتشديد النون، وقد تخفف والياء خفيفة، والثالث: بزاي ساكنة ودال مهمله مفتوحة ثم كاف. وحاصل مقاتلهم أن النور والظلمة قديمان، وأنها امتزجا فحدث العالم

فيجب المصير إليه. ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها: الزنا والسَّرقة وشرب الخمر والقذف ومن صور الزنا رجم المحصن حتى يموت، فإن ذلك مستثنى من النهي عن قتل النساء فيستثنى قتل المرتدة مثله. (وَاسْتَدَلَّ) بالحديث بعض الشافعية على أنه يقتل من انتقل من ملّة إلى ملّة الكفر إلى ملّة أخرى. وأجيب بأن الحديث متروك الظاهر فيمن كان كافراً ثم أسلم اتفاقاً مع دخوله في عموم الخبر فيكون المراد من بذل دينه الذي هو دين الإسلام، لأنّ الدين في الحقيقة هو دين الإسلام، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾.

ويؤيده أنّ الكفر ملّة واحدة، فإذا انتقل الكافر من ملّة كُفْرِيَّةٍ إلى أخرى مثلها لم يخرج عن دين الكفر، ويؤيده أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْتَحِ عَنِ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾.

وقد ورد في بعض طرق الحديث ما يدلّ على ذلك فأخرج الطبراني من وجه آخر عن ابن عباس رفعه: «مَنْ خَالَفَ دِينَهُ دِينَ الْإِسْلَامِ فَأَضْرَبُوا عُنُقَهُ» واستدلّ بالحديث المذكور في الباب على أنه يقتل الزنديق من غير استباقة.

وتعقب بأنه وقع في بعض طرق الحديث أنّ عليّاً رضي الله عنه استتابهم كما في الفتح من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال: قيل لعليّ: إنّ هنا قومًا على باب المسجد يزعمون أنّ ربهم، فدعاهم فقال لهم: ويلكم ما تقولون؟ قالوا أنت ربنا وخالقنا ورازقنا، قال: ويلكم إنّما أنا عبدٌ مثلكم أكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني، فألقوا الله وارجعوا، فأبوا، فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قبرٌ فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام، فقال: أدخلهم، فقالوا كذلك فلما كان الثالث قال لئن قُلتُ ذلك لأقتلنكم بأخبث قتلة، فأبوا إلا ذلك فأمر عليّ أن يخذلهم أخذودٌ بين باب المسجد والقصر وأمر بالخطب أن يطرح في الأخدود ويضرم بالنار، ثم قال لهم: إنني طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا، فذف بهم حتى إذا احترقوا قال:

إني إذا أريت أمرًا منكراً أوقدت ناري ودعوت قنبرا قال الحافظ: إنّ إسناد هذا صحيحٌ. وزعم أبو مظفر الإسفراييني في الملل والنحل أنّ الذين أحرقهم عليّ رضي الله عنه طائفة من الروافض ادّعوا فيه الإلهية وهم السبئية وكان كبيرهم عبد الله بن سبا يهوديًا ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه

كله منهما، فمن كان من أهل الشرّ فهو من الظلمة، ومن كان من أهل الخير فهو من النور، وأنه يجب أن يسعى في تخليص النور من الظلمة فيلزم إزهاق كلّ نفسٍ، وكان بهرام جدّ كسرى تحايل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنّه قبل مقاتلته ثمّ قتله وقتل أصحابه، وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور وقام الإسلام. والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل، فهذا أصل الزندقة. وأطلق جماعة من الشافعية الزندقة على من يظهر الإسلام ويخفي الكفر مطلقاً. وقال النووي في الروضة: الزنديق: الذي لا يتحلل ديناً. وقد اختلف الناس في الذين وقع لهم مع أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه ما وقع، وسيأتي.

قوله: (لَنَهِيَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ) أي لنهيه عن القتل بالنار بقوله: «وَلَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ» وهذا يحتمل أن يكون ممّا سمعه ابن عباس من النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة. وقد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة حديثاً فيه: «وَأَنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ» ذكره البخاري في الجهاد. وأخرج أبو داود من حديث ابن مسعود في قصّة بلفظ: «وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ». قوله: «مَنْ بَذَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ» هذا ظاهره العموم في كلّ من وقع منه التبديل ولكنه عامٌ ويخصّ منه من بذله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر فإنه تجرّى عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بذل دينه في الظاهر ولكن مع الإكراه، هكذا في الفتح. قال فيه: واستدلّ به على قتل المرتدة كالمرتدة، وخصّه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء. وحمل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا تمّ باشر القتال لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى امرأةً مقتولةً ما كانت هذه لتقاتل، ثمّ نهى عن قتل النساء. واحتجوا بأنّ من الشرطية لا تعمّ المؤنث. وتعقب بأنّ ابن عباس راوي الخبر وقد قال بقتل المرتدة، وقتل أبو بكر الصديق في خلافته امرأةً ارتدّت كما تقدّم والصحابة متوافرون فلم ينكر عليه أحد ذلك. واستدلوا أيضاً بما وقع في حديث معاذ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَمَّا أُرْسِلَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادْعُهُ، فَإِنْ عَادَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، وَإَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَادْعُهَا، فَإِنْ عَادَتْ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنُقَهَا». قال الحافظ: وسنده حسنٌ وهو نصٌّ في موضع النزاع

المقالة، وأما ما رواه ابن أبي شيبة أنهم أناس كانوا يعبدون الأصنام في السَّرّ فسندُه منقطع، فإن ثبت حمل على قصة أخرى، وقد ذهب الشافعي إلى أنه يستتاب الزنديق كما يستتاب غيره. وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان إحداهما: لا يستتاب، والأخرى: إن تكرر منه لم تقبل توبته، وهو قول الليث وإسحاق. وحكي عن أبي إسحاق المروزي من أئمة الشافعية، قال الحافظ: ولا يثبت عنه بل قيل: إنه تحريف من إسحاق بن راهويه، والأوّل هو المشهور عن المالكية. وحكي عن مالك أنه إن جاء ثانياً قبل وإلا فلا، وبه قال أبو يوسف، واختاره أبو إسحاق الإسفرائيني وأبو منصور البغدادي. وعن جماعة من الشافعية: إن كان داعية لم يقبل إلا قبل. وحكي في «البحر» عن العترة وأبي حنيفة والشافعي وعملهم أنها تقبل توبة الزنديق لمعموم ﴿إِنْ يَتُوبَا﴾.

وعن مالك وأبي يوسف والخصاص: لا تقبل إذ يعرف منهم الظاهر تقيّة بخلاف ما ينطقون به. قال المهدي: فيرفع الخلاف حيثنزل فيرجع إلى القرائن، لكن الأقرب العمل بالظاهر، وإن النيس الباطن، ولقوله ﷺ لمن استأذنه في قتل منافق: «الَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» الخبر ونحوه. قال في الفتح: واستدل من منع من قبول توبة الزنديق بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ فقال: الزنديق لا يطلع على إصلاحه لأن الفساد إنما أتى مما أسره، فإذا أطلع عليه وأظهر الإقلاع عنه لم يرد على ما كان عليه، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ إِذَا دُأُوا لِكُفْرٍ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾.

وأجيب بأن المراد من مات منهم على ذلك كما فسّره ابن عباس. أخرجه عنه ابن أبي حاتم وغيره. واستدلّ لمن قال بالقبول بقوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوا إِيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾، فدلّ على أنّ إظهار الإيمان بحصن من القتل.

قال الحافظ: وكلّهم اجمعوا على أنّ احكام الدنيا على الظاهر والله يتولّى السرائر، وقد قال ﷺ لأسامة: «هَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِي» وقال للذي ساره في قتل رجل: «أَلَيْسَ يُهْتَلَى؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَلَيْكَ الَّذِينَ نُهَيْتَ عَنْ قَتْلِهِمْ» وقال ﷺ لِخَالِدٍ لَمَّا اسْتَأْذَنَهُ فِي قَتْلِ الذِّي انْكُرَ الْفِئْمَةُ: إِنِّي لَمْ أَوْصِرْ بِأَنْ أَتَقَبَّ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ» وهذه الأحاديث في الصحيح، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

قوله: (ثُمَّ أَتْبَعَهُ) بهمزة ثم مشأة ساكنة.

قوله: (مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ) بالنصب أي بعثه بعده ظاهره أنه الحق به بعد أن توجه، ووقع في بعض النسخ واتبعه بهمزة وصل وتشديد المثناة، ومعاذ بالرفع.

قوله: (فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ) في البخاري في كتاب المغازي أَنَّ كلاً منهما كان على عملٍ مستقلٍّ، وَأَنَّ كلاً منهما كان إذا سار في أرضه يقرب من صاحبه أحدث به عهداً وفي أخرى له: «فَجَعَلَا بَيْنَآوَرَانِ».

قوله: (وَسَادَةٌ) هي ما تجعل تحت رأس النائم، كذا قال التَّوْبِيُّ، قال: وكان من عادتهم أَنْ من أرادوا إكرامه وضعوا الوسادة تحته مبالغة في إكرامه.

قوله: (وَإِذَا رَجَلٌ عِنْدَهُ.. إلخ) هي جملةٌ حاليةٌ بين الأمر والجواب. قال الحافظ: ولم أقف على اسمه.

قوله: (قضاء الله) خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب.

قوله: (فَضْرَبَ عُنُقَهُ) في رواية للطبراني «فَاتَيْتُ بِحَطْبٍ فَأَلْهَبْتُ فِيهِ النَّارَ فَكَتَفَهُ وَطَرَحَهُ فِيهَا». ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم القاه في النار.

قوله: (هَلْ مِنْ مُّغْرِبَةٍ خَيْرٍ مِنْ بَلَدٍ) بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر الراء وفتحها مع الإضافة فيهما، معناه: هل من خير جديد من بلاد بعيدة. قال الرافعي: شيوخ الموطن فتحوا الغين وكسروا الراء وشددوها.

قوله: (هَلَا حَبْشَتُمُوهُ.. إلخ) وكذلك قوله في الحديث الأول:

«فَدَعَا عِشْرِينَ لَيْلَةً. إِنْخَ» اسْتَدَلَ بِذَلِكَ مَنْ أَوْجَبَ الْاسْتِثْنَاءَ

للمرتد قبل قتله. وقد قدمنا في أول الباب ما في ذلك من الأدلة.

فقال ابن بطال: اختلفوا في استتابة المرتد، فقليل: يستتاب، فإن تاب

ولا قتل، وهو قول الجمهور. وقيل: يجب قتله في الحال، وإليه

ذهب الحسن وطاووس، وبه قال أهل الظاهر، ونقله ابن المنذر

عن معاذ وعبيد بن عمير، وعليه يدل نصرف البخاري قوله

لَا تَقْرَأُ فِيهِمْ لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ بِسُورَةٍ أُخْرَىٰ سَعَوْا لَهُ مُقْتِرِينَ

المذكورة، ولم يذكر غيره ذلك، قال الطحاوي: ذهب هؤلاء إلى أن

حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحر من الذي بلغته الدعوة،

فَلَمَّا نَهَ يَقَاتِلْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَدْعَى، قَالُوا: وَإِنَّمَا تَشْرَعُ الِاسْتِثْنَاءَ لِمَنْ

خرج عن الإسلام لا عن بصيرة. فأما من خرج عن بصيرة فلا،

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ أَبِي يُونُسَ مُوَافَقَتَهُمْ، لَكِنْ إِنْ جَاءَ مُبَادِرًا بِالتَّوْبَةِ

أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ مَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٦٠) فِي رِوَايَةٍ مُنْهًا مُحْتَجًّا بِهِ. ٣٢٥٠- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُخْبِتُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: صَبَاتًا صَبَاتًا فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ وَيَأْسِرُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَسِيرَةً، حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ أَمَرَ خَالِدٌ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِي أَسِيرَةً حَتَّى قَبَضْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ مَرَّتَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٥٠-١٥١) وَالتَّبَخَارِيُّ (٧١٨٩)، وَهُوَ ذَيْلٌ عَلَى أَنَّ الْكِنَانَةَ مَعَ النَّبِيِّ كَصَرِيحٍ لَفْظِ الْإِسْلَامِ.

حديث ابن مسعود أخرجه أيضاً الطبراني. قال في مجمع الزوائد: في إسناده عطاء بن السائب وقد اختلط. وحديث أبي صخر العقيلي، قال في مجمع الزوائد: أبو صخر لم أعرفه، وبقيته رجاله رجال الصحيح. وقال ابن حجر في المنفعة: قلت اسمه عبد الله بن قدامة وهو مختلف في صحبته، وجزم البخاري ومسلم وابن حبان وغيرهم بأن له صحبة، ثم ذكر ابن حجر في المنفعة الاضطراب في إسناده. وحديث أنس قال في مجمع الزوائد: أخرجه أبو يعلى بإسناد رجاله رجال الصحيح، والأحاديث المذكورة في الباب بعضها يشهد لبعض، وقد ورد في معناها أحاديث، منها ما أخرجه في الموطأ عن رجل من الأنصار: أَنَّهُ «جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيَّ رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ أَفَاعِثُ هَذِهِ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدِينَ بِالْبُعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَخْبِقْهَا» وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الشريد بن سويد الثقفي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِجَارِيَةٍ: مَنْ رَبُّكَ؟ قَالَتْ: اللَّهُ، قَالَ: فَمَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» وأخرج مسلم ومالك في الموطأ وأبو داود والنسائي من حديث معاوية بن الحكم السلمي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِجَارِيَةٍ أَرَادَ مُعَاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ أَنْ يُعَقِّقَهَا عَنْ كَفَّارَةٍ: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ أَخْبِقْهَا» وأخرج نحوه أبو داود من حديث أبي هريرة، ومثل ذلك أحاديث: «أَمِيرُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كما في الأمتهات عن جماعة من

خَلِي سَبِيلَهُ وَكُلَّ أَمْرِهِ إِلَى اللَّهِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ كَانَ أَصْلُهُ مُسْلِمًا لَمْ يَسْتَبْ وَلَا اسْتَبَّ. وَاسْتَدَلَ ابْنُ الْقَصَّارِ لِقَوْلِ الْجُمْهُورِ بِالْإِجْمَاعِ، يَعْنِي السُّكُوتِي، لِأَنَّ عَمَرَ كَتَبَ فِي أَمْرِ الْمُرْتَدِّ: «هَلَّا حَسَبْتُمُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟» ثُمَّ ذَكَرَ الْأَثَرُ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ. ثُمَّ قَالَ: وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَأَنَّهُمْ فَعَمُوا مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» أَيْ إِنْ لَمْ يَرْجِعْ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا نَأْتُوا وَآفَقُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾، وَخَالَفَ الْقَائِلُونَ بِالْإِسْتَبَاةِ هَلْ يَكْتَفَى بِالْمَرَّةِ أَمْ لَا بَدَّ مِنْ ثَلَاثٍ؟ وَهَلِ الثَّلَاثُ فِي مَجْلِسٍ أَوْ فِي يَوْمٍ أَوْ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؟ وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَسْتَبُّ شَهْرًا، وَعَنِ النَّخَعِيِّ يَسْتَبُّ أَبَدًا.

بَابُ مَا يَصِيرُ بِهِ الْكَافِرُ مُسْلِمًا

٣٢٤٧- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ابْتَعَثَ نَبِيَّهٖ لِإِدْخَالِ رَجُلٍ الْجَنَّةَ فَدَخَلَ الْكَنِيسَةَ فَإِذَا يَهُودٌ، وَإِذَا يَهُودِيٌّ يَفْرَأُ عَلَيْهِمُ التَّوْرَةَ، فَلَمَّا أَتَوْا عَلَى صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَسْكُوا وَفِي نَاحِيَّتِهَا رَجُلٌ مَرِيضٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا لَكُمْ أَسْكُتُمْ؟ فَقَالَ الْمَرِيضُ: إِنَّهُمْ أَتَوْا عَلَى صِفَةِ نَبِيٍّ فَأَسْكُوا، ثُمَّ جَاءَ الْمَرِيضُ يَحْتَبُو حَتَّى أَخَذَ التَّوْرَةَ فَقَرَأَ حَتَّى أَتَى عَلَى صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَتْبَعَهُ، فَقَالَ: هَذِهِ صِفَتُكَ وَصِفَةُ أُمَّتِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ لَوْ أَحْبَبْتُمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٦/١).

٣٢٤٨- وَعَنْ أَبِي صَخْرٍ الْعُقَيْلِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ الْأَعْرَابِ قَالَ: «جَلَبْتُ جَلُوبَةً إِلَى الْمَدِينَةِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا فَرَعْتُ مِنْ يَبْعَتِي قُلْتُ: لَأَقْلِبَنَّ هَذَا الرَّجُلَ وَلَا سَمْعَنَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَقَانِي بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ يَمْشُونَ فَبَعَثْتُهُمْ فِي أَفْقَائِهِمْ حَتَّى أَتَوْا عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ نَاشِرًا التَّوْرَةَ يَقْرَأُهَا بِعَرَبِيٍّ بِهَا نَفْسُهُ عَلَى ابْنِ لَهُ فِي الْمَوْتِ كَأَحْسَنِ الْفُتَيَّانِ وَأَجْمَلِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَشْهَدُكَ بِالَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ هَلْ تَجِدُ فِي كِتَابِكَ هَذَا صِفَتِي وَمَخْرَجِي؟ فَقَالَ بِرَأْيِهِ هَكَذَا: أَيْ لَا، فَقَالَ ابْنُهُ: إِي وَاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِنَا صِفَتَكَ وَمَخْرَجَكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: أَتَيْمُوا الْيَهُودِيَّ عَنْ أَحْيَاكُمْ ثُمَّ وَلِيْ دَفْنَهُ وَجَنَّتَهُ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١١/٥).

٣٢٤٩- وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ يَهُودِيًّا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَشْهَدُ

الإسلام فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَمْسٌ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَصِيَامٌ رَمَضَانَ وَذَكَرَ لَهُ الزَّكَاةَ.

وأخرج النسائي عن بهز بن حكيم: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ آيَاتِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ: أَنْ تَقُولَ أَسْلَمْتُ وَجْهِي وَتَخَلَّيْتُ وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ» وأخرج النسائي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِيَلَتَنَا، وَآكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَهُوَ الْمُسْلِمُ». وأخرج الترمذي والنسائي من حديث أبي

هريرة قال: أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ آمَنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ» وأخرج الشيخان وأبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» وأخرج مسلم من حديث جابر البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من حديث أبي موسى نحو ذلك. وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمر قال:

قال رسول الله ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى». وأخرج البخاري والترمذي وأبو داود والنسائي من حديث أنس أن رسول الله ﷺ قال: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا شَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَاسْتَقْبَلُوا قِيَلَتَنَا، وَآكَلُوا ذَبِيحَتَنَا، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا، حُرِمَتْ عَلَيْنَا دِمَائُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا» ولفظ البخاري: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِيَلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَآكَلَ ذَبِيحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ» فهذه الأحاديث ونحوها تدل على أن الرجل لا يكون مسلماً إلا إذا فعل جميع الأمور المذكورة فيها. والأحاديث الأولى تدل على أن الإنسان يصير مسلماً بمجرد النطق بالشهادتين. قال الحافظ في الفتح عند الكلام على حديث «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» في باب قتل من أبى من قبول الفرائض من كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ما لفظه: وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يزد عليها. وهو كذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً؟ الرجوع: لا، بل يجب الكف عن قتله حتى يختار فإن شهد بالرسالة والتزم أحكام الإسلام حكم بإسلامه، وإلى ذلك

الصَّحَابَةِ.

قوله: (ابْتَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهٖ) أي بعثه الله من بيته ليحصل بذلك إدخال رجل الجنة وهو الرجل المريض في الكنيسة، فإن دخوله ﷺ كان سبب إسلامه الذي صار سبباً في دخوله الجنة.

قوله: (لَوْأَ أَخَاكُم) فيه الأمر لمن كان من المسلمين في حضرته ﷺ بأن يلوا أمر ذلك الرجل المريض لأنه قد صار بسبب تكلمه بالشهادتين أخاً لهم.

قوله: (وَجَنَّتْهُ) الجنن بالجيم ونونين القبر ذكره في النهاية. قوله: (صَبَاتَنَا صَبَاتًا) أي دخلنا في دين الصابئة وكان أهل الجاهلية يستمون من أسلم صابئاً وكأنهم قالوا: أسلمنا أسلمنا، والصابئ في الأصل: الخارج من دين إلى دين. قال في القاموس: صبا كمنع وكرم، وصبا صبوئاً: أخرج من دين إلى دين انتهى.

قوله: (بِمَا صَنَعَ خَالِدٌ) تبرأ ﷺ من صنع خالد ولم يتبرأ منه، وهكذا ينبغي أن يقال لمن فعل ما يخالف الشرع ولا سيما إذا كان خطأ. وقد استدلل المصنف بأحاديث الباب على أنه يصير الكافر مسلماً بالتكلم بالشهادتين ولو كان ذلك على طريق الكناية بدون تصريح كما وقع في الحديث الآخر. وقد وردت أحاديث صحيحة قاضية بأن الإسلام مجموع خصال: أحدها: التلفظ بالشهادتين، منها حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود

والترمذي والنسائي قال: حدثني عمر بن الخطاب قال: «يُنْتَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْهِ رَجُلٌ شَدِيدٌ بَيَاضِ الثَّيَابِ شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ وَقِيَهُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» ومنها ما أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من حديث أبي

هريرة، وفيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تَشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ الْمَقْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ». ومنها ما أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ» ومنها ما أخرجه الشيخان ومالك في الموطأ وأبو داود والنسائي من حديث طلحة بن عبيد الله أنه «جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنِ

البصري لم يسمع من عثمان بن أبي العاص، والمراد بالخشع جمعهم إلى الجهاد والتفكير إليه، ويقول: «يُعْشَرُوا» أخذ العشور من أموالهم صدقة، ويقول: «وَلَا يُجَبَّيْوْا» بفتح الجيم وضَمَّ الباء الموحدة المشددة، وأصل التجبية أن يقوم الإنسان مقام الرَّاكع. وأرادوا أنهم لا يصلُّون. قال الخطَّابي: ويشبه أن يكون إنما سمح لهم بالجهاد والصدقة لأنهما لم يكونا بعد واجبتين في العاجل، لأن الصدقة إنما تجب بانقطاع الحول، والجهاد إنما يجب محضوره، وأما الصلاة فهي راتبَةٌ فلم يميز أن يشترطوا تركها انتهى. ويعكّر على ذلك حديث نصر بن عاصم المذكور في الباب، فإن فيه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قبل من الرَّجُل أن يصلِّي صلاتين فقط، أو صلاةً واحدةً على اختلاف الروايتين، ويقي الإشكال في قوله في الحديث الذي ذكرناه «لَا خَيْرَ فِي دِينٍ لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ» فإنَّ ظاهره يدلُّ على أنه لا خير في إسلام من أسلم بشرط أن لا يصلِّي. ويمكن أن يقال: إنَّ نفي الخيرية لا يستلزم عدم جواز قبول من أسلم بشرط أن لا يصلِّي، وعدم قبوله ﷺ لذلك الشرط من ثقيف لا يستلزم عدم جواز القبول مطلقاً.

بَابُ تَبَعِ الطُّفْلِ لِأَبَوَيْهِ فِي الْكُفْرِ وَلَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمَا فِي الْإِسْلَامِ وَصِيحَةُ إِسْلَامِ الْمُتَمَيِّزِ

٣٢٥٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ أَوْ يَنْجَسَانِهِ، كَمَا تَنْتَجِ الْبَيْهَمَةُ جَمْعَاءَ هَلْ تُجَسِّنُونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: «فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» الْآيَةُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (ح: ٢٣٣/٢) (٢٤٤) (خ: ٦٥٩٩ و ٦٦٠٠) (م: ٢٦٥٨).

وَفِي رِوَايَةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا أَيْضًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ مَنْ يَمُوتُ مِنْهُمْ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ». ٣٢٥٥- وَعَنْ ابْنِ مَسْغُودٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ قَتْلَ عَقْبَةَ بْنِ أَبِي مُثْعِنَةَ، قَالَ: مَنْ لِلصَّبِيِّ؟ قَالَ: النَّارُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي الْأَفْرَادِ، وَقَالَ فِيهِ: «النَّارُ لَهُمْ وَلَأَبِيهِمْ».

٣٢٥٦- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَتْلُغُوا الْحِنْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِلَيْهِمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٤٨) وَأَحْمَدُ (١٥٢/٣)، وَقَالَ فِيهِ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَهُوَ عَامٌّ فِيمَا إِذَا

الإشارة بالاستثناء بقوله: «إِلَّا يَحَقُّ الْإِسْلَامُ» قَالَ الْبَغَوِيُّ: الْكَافِرُ إِذَا كَانَ ثَنِيًّا أَوْ ثَنِيًّا لَا يَقَرُّ بِالوَحْدَانِيَّةِ، فَإِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَكَمَ بِإِسْلَامِهِ ثُمَّ يَجِبُ عَلَى قَبُولِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ وَيَبْرَأُ مِنْ كُلِّ دِينٍ خَالَفَ الْإِسْلَامَ. وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَقَرًّا بِالوَحْدَانِيَّةِ مُنْكَرًا لِلنَّبُوَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يَقُولَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الرِّسَالَةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةٌ فَلَا بَدَّ أَنْ يَقُولَ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، فَإِنْ كَانَ كُفْرَهُ بِمُحَمَّدٍ وَاجِبًا أَوْ اسْتِبَاحَةً حَرَّمَ فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ عَنْ اعْتِقَادِهِ. قَالَ الْخَافِظُ: وَمَقْتَضَى قَوْلِهِ «يُجَبَّرُ» أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْتَزِمِ بِمَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ بِهِ صَرَحَ الْقَفَّالُ، وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْبَابِ وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي خَبَرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» وَهِيَ غَفْلَةٌ عَظِيمَةٌ فَإِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِينَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْهُمَا كَمَا قَدَّمْنَا الْإِشَارَةَ إِلَى ذَلِكَ أَنْتَهَى.

بَابُ صِيحَةِ الْإِسْلَامِ مَعَ الشَّرْطِ الْفَاسِدِ

٣٢٥١- عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ اللَّيْثِيِّ «عَنْ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْلَمَ عَلَى أَنْ يَصَلِّيَ صَلَاتَيْنِ فَقَبِلَ مِنْهُ، وَرَأَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٤-٢٥)، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ لَهُ: عَلَى أَنْ لَا يَصَلِّيَ إِلَّا صَلَاةً فَقَبِلَ مِنْهُ.

٣٢٥٢- وَعَنْ وَهْبٍ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ شَأْنِ ثَقِيفٍ إِذْ بَايَعَتْ، فَقَالَ اشْتَرَطَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَا صَدَقَةٌ عَلَيْهَا وَلَا جِهَادٌ، وَأَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ: سَيَصْنَعُونَ وَيُجَاهِدُونَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٢٥).

٣٢٥٣- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: أَسْلِمْتَ، قَالَ: أَجِدْنِي كَارِهَا، قَالَ: أَسْلِمْتَ وَإِنْ كُنْتُ كَارِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٠٩ و ١٨١).

هذه الأحاديث فيها دليلٌ على أنه يجوز مبايعة الكافر وقبول الإسلام منه وإن شرط شرطاً باطلاً، وأنه يصح إسلام من كان كارهاً. وقد سكت أبو داود والمنذري عن حديث وهب المذكور، وهو وهب بن منبّه، وإسناده لا بأس به. وأخرج أبو داود أيضاً من حديث الحسن البصري عن عثمان بن أبي العاص «أَنَّ وَقَدْ ثَقِيفٌ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ لِيَكُونَ أَرْقَ لِقُلُوبِهِمْ فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ لَا يُخْشَرُوا وَلَا يُعْشَرُوا وَلَا يُجَبَّيْوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَكُمْ أَنْ لَا تُخْشَرُوا، وَلَا تُعْشَرُوا وَلَا خَيْرٌ فِي دِينٍ لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ». قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: قَدْ قِيلَ: إِنَّ الْحَسَنَ

كأنوا من مسلمة أو كافر، قال البخاري: فكان ابن عباس مع أنه من المستضعفين، ولم يكن مع أبيه على دين قويم.

حديث ابن مسعود سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده ثقات، إلا علي بن حسين الرقي، وهو صدوق كما قال في التريب. وأخرج نحوه البيهقي من طريق محمد بن يحيى بن سهل بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ لما أُقبل بالأسارى فكان بعرق الظبية أمر عاصم بن ثابت فضرب عتق عتبة بن أبي معيط صبرا، فقال: من للصبية يا محمد؟ قال: النار لهم ولأبيهم».

قوله: (على الفطرة) للفطرة معان، منها: الخلقة، ومنها: الدين. قال في القاموس: والفطرة صدقة الفطر، والخلقة التي خلق عليها المولود في رحم أمه، والدين، انتهى. والمناسب هنا هو المعنى الآخر، أعني الدين: أي كل مولود يولد على الدين الحق فإذا لم يرضه غيره فذلك لأجل ما يعرض له بعد الولادة من التأثيرات من جهة أبويه أو سائر من يريه.

قوله: (جمعا) بفتح الجيم وسكون الميم بعدها عين مهمل، قال في القاموس: والجمعاء: الناقة المهزولة، ومن البهائم: التي لم يذهب من بدنها شيء انتهى. والمراد هنا المعنى الآخر لقوله: «هل تجسون فيها من جذعاء؟» والجذع قطع الأنف أو الأذن أو اليد أو الشفة كما في القاموس. قال: والجذعة محركة ما بقي بعد القطع انتهى. والمعنى أن البهائم كما أنها تولد سليمة من الجذع كاملة الخلقة، وإنما يحدث لها نقصان الخلقة بعد الولادة بنحو، وكذا أولاد الكفار يولدون على الدين الحق الكامل وما يعرض لهم من التلبس بالأديان المخالفة له فإنما هو حادث لهم بعد الولادة بسبب الأبوين ومن يقوم مقامهما. وحديث أبي هريرة فيه دليل على أن أولاد الكفار يحكم لهم عند الولادة بالإسلام، وأنه إذا وجد الصبي في دار الإسلام دون أبويه كان مسلما، لأنه إنما صار يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا بسبب أبويه، فإذا عدما فهو باق على ما ولد عليه وهو الإسلام.

قوله: (الله أعلم بما كانوا عاملين) فيه دليل على أن أحكام الكفار عند الله إذا ماتوا صغارا غير متعينة بل منوطة بعمله الذي كان يعمل لو عاش. وفي حديث ابن مسعود المذكور دليل على أنهم من أهل النار لقوله فيه: «النار لهم ولأبيهم» ويشكل على مذهب العدلية لعدم وقوع موجب التعذيب منهم. والحاصل أن

مسألة أطفال الكفار باعتبار أمر الآخرة من الممارك الشديدة لاختلاف الأحاديث فيها ولها ذبول مطولة لا يتسع لها المقام. وفي الوقف عن الجزم بأحد الأمرين سلامة من الوقوع في مضيق لم تدع إليه حاجة ولا الجأت إليه ضرورة، وأما باعتبار أحكام الدنيا، فقد ثبت في صحيح البخاري في باب أهل الدار من كتاب الجهاد «أن النبي ﷺ سئل عن أولاد المشركين هل يقتلون مع آبائهم؟ فقال: هم منهم». قال في الفتح: أي في الحكم في تلك الحالة، وليس المراد بإباحة قتلهم بطريق القصد إليهم، بل المراد إذا لم يمكن الوصول إلى الآباء إلا بوطء الذرية، فإذا أصبوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم انتهى. وخرج أبو داود «أن النبي ﷺ لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والصبيان». ويعمل هذا على أنه لا يجوز قتلهم بطريق القصد. وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر. قال: «لما دخل رسول الله ﷺ مكة أتته امرأة مقتولة فقال: ما كانت هذبة يقتل، ونهى عن قتل النساء والصبيان». وأخرج نحوه أبو داود في المراسيل من حديث عكرمة. وقد ذهب مالك والأوزاعي أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال، حتى لو ترس أهل الحرب بالنساء والصبيان لم يميز ربيهم ولا تحريقهم. وذهب الشافعي والكوفيون وغيرهم إلى الجمع بما تقدم، وقالوا: إذا قاتلت المرأة جاز قتلها. ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث رباح بن الربيع التميمي قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فرأى الناس مجتمعين فرأى المرأة مقتولة، فقال: ما كانت هذبة يقتل، فإن مفهومه أنها لو قاتلت لقتلت. وقد نقل ابن بطال وغيره الاتفاق على مثل القصد إلى قتل النساء والولدان، وأما حديث أنس المذكور في الباب فمحله كتاب الجنائز، وإنما ذكره المصنف هنا للاستدلال به على: أن الولد يكون مسلما بإسلام أحد أبويه لما في قوله: «ما من الناس مسلم لم يموت له ثلاثة من الولد». فإنه يقتضي أن من كان له ذلك المقدار من الأولاد دخل الجنة، وإن كانوا من امرأة غير مسلمة، ونفهم لأبيهم في ذلك الأمر إنما يصح بعد الحكم بإسلامهم لأجل إسلام أبيهم.

٣٢٥٧- وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه، فإذا أعرب عنه لسانه، فإنما شاكرا وإنما كفورا» رواه أحمد (٣/ ٣٥٣).

قوله: (الله أعلم بما كانوا عاملين) فيه دليل على أن أحكام الكفار عند الله إذا ماتوا صغارا غير متعينة بل منوطة بعمله الذي كان يعمل لو عاش. وفي حديث ابن مسعود المذكور دليل على أنهم من أهل النار لقوله فيه: «النار لهم ولأبيهم» ويشكل على مذهب العدلية لعدم وقوع موجب التعذيب منهم. والحاصل أن

٣٢٥٨- وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ عَرَضَ الْإِسْلَامَ عَلَى ابْنِ صَيَّادٍ صَغِيرًا، فَرَوَى ابْنُ عَمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ انْطَلَقَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ قَبْلَ ابْنِ صَيَّادٍ حَتَّى وَجَدَهُ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبْيَانِ عِنْدَ أَطْمِ بَيْتِ مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ يَوْمَئِذٍ الْحُلُمَ فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ظَهْرَهُ بِسَيْدِهِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَابْنِ صَيَّادٍ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ فَتَنَطَّرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأَمِينِ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَرَفَضَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم).

(١٤٨/٢) (خ: ١٣٥٤) (م: ٢٩٣٠).

وحدث عروة مرسل، وكذلك حديث جعفر بن محمد عن أبيه. وحديث ابن عباس، قال الترمذي بعد إخراجه: هذا حديث غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث شعبة عن أبي بلج، إلا من حديث محمد بن حميد، وأبو بلج اسمه يحيى بن أبي سليم. وقال بعض أهل العلم: أول من أسلم من الرجال أبو بكر وأسلم علي وهو غلام ابن ثمان سنين، وأول من أسلم من النساء خديجة انتهى. وحديث زيد بن أرقم قال الترمذي بعد إخراجه: هذا حديث حسن صحيح انتهى. وفي إسناده ذلك الرجل الجهول، ولم يقع التصريح بأنه من الصحابة حتى تغتفر جهالته كما قررنا ذلك غير مرة، بل روايته بواسطة تدل على أنه ليس من الصحابة فلا يكون حديثه حيشل صحيحًا ولا حسنًا، وأما قول إبراهيم النخعي فهو مرسل فلا يصح لمعارضة ما رواه زيد بن أرقم وابن عباس. وقد أخرج الترمذي أيضًا عن انس بن مالك قال: «بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ، وَصَلَّى عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ» قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعرور، ومسلم الأعرور ليس عندهم بذلك القوي. وقد روي هذا عن مسلم عن حبة عن علي نحو هذا انتهى. والأولى الجمع بين ما ورد مما يقتضي أن عليًا أول الناس إسلامًا، وأن أبا بكر أولهم إسلامًا بأن يقال: علي كان أول من أسلم من الصبيان، وأبو بكر أول من أسلم من الرجال، وخديجة أول من أسلم من النساء.

٣٢٥٩- وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَ: أَسْلَمَ عَلِيٌّ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ سِنِينَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُتِلَ عَلِيٌّ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَهَذَا يَبَيِّنُ إِسْلَامَهُ صَغِيرًا لِأَنَّهُ أَسْلَمَ فِي أَوَّلِ الْمُبْعَثِ.

٣٢٦٠- وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ النَّاسِ بَعْدَ خَدِيجَةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٣١).

وَقِي لَفْظُ: أَوَّلَ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٣٤).

٣٢٦١- وَعَنْ عُمَرُو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ يَقُولُ: أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ عُمَرُو بْنُ مُرَّةَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٣٦٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٣٥) وَصَحَّحَهُ.

وَقَدْ صَحَّ أَنَّ ابْنَ مُبْعَثٍ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى وَقَائِهِ نَحْوُ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَاشَ بَعْدَهُ نَحْوَ ثَلَاثِينَ سَنَةً، فَيَكُونُ قَدْ عَمَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَوْقَ الْخَمْسِينَ وَقَدْ مَاتَ وَلَمْ يَبْلُغِ السَّنِينَ، فَلَعَلَّ أَنْهُ أَسْلَمَ صَغِيرًا.

حديث جابر أصله في الصحيحين. وحديث ابن عمر الذي ذكره المصنف في شأن ابن صياد لم يذكر من أخرجه ولم تجر له عادة بذلك، وهو في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والموطأ. وفي بعض النسخ قال: متفق عليه، «ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَاذَا تَرَى؟ قَالَ: يَا بَنِي صَادِقٍ وَكَاذِبٍ، فَقَالَ ﷺ: خُلِطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ ﷺ: إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدَّخْ، فَقَالَ ﷺ: اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ، فَقَالَ عُمَرُ:

حديث جابر أصله في الصحيحين. وحديث ابن عمر الذي ذكره المصنف في شأن ابن صياد لم يذكر من أخرجه ولم تجر له عادة بذلك، وهو في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والموطأ. وفي بعض النسخ قال: متفق عليه، «ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَاذَا تَرَى؟ قَالَ: يَا بَنِي صَادِقٍ وَكَاذِبٍ، فَقَالَ ﷺ: خُلِطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ ﷺ: إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدَّخْ، فَقَالَ ﷺ: اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ، فَقَالَ عُمَرُ:

قوله: (قِيلَ لِبْنِ صَيَّادٍ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهته. وابن صياد اسمه صافر وأصله من اليهود. وقد اختلف الناس في أمر ابن صياد اختلافا شديداً، وأشكل أمره حتى قيل فيه كل قول. وظاهر الحديث المذكور أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان متردداً في كونه هو الدجال أم لا؟ وما يدل على أنه هو الدجال ما أخرجه الشيخان وأبو داود عن محمد بن المنكدر قال: «كَانَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ

فَإِنَّهُ قَدْ وَلِدَ لِي، قَالَ: أَوَلَسْتَ سَمِعْتَهُ يَقُولُ: لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ وَلَا مَكَّةَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَقَدْ وَلِدْتَ بِالْمَدِينَةِ وَأَنَا أُرِيدُ مَكَّةَ، وَاخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّهُ قَالَ لَهُ ابْنُ صَيَّادٍ هَذَا عَذْرَتُ النَّاسِ مَا لِي وَأَنْتُمْ يَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ، أَلَمْ يَقُلْ نَبِيُّ اللَّهِ إِنَّ الدَّجَالَ يَهُودِيٌّ، وَقَدْ أَسْلَمْتُ؟» فَذَكَرَ نَحْوَ الْأَوَّلِ. وَفِي مُسْلِمٍ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ لَهُ ابْنُ صَيَّادٍ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَخَذَ حَبْلًا فَأَعْلَقَهُ بِشَجَرَةٍ ثُمَّ اخْتَنَقَ بِهِ ثُمَّ يَقُولُ النَّاسُ، يَا أَبَا سَعِيدٍ مِنْ خَفِيٍّ عَلَيْهِ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ مَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ وَزَادَ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: حَتَّى كَدْتُ اعْذَرَهُ. وَفِي آخِرِ كُلِّ مِنَ الطَّرُقِ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لِأَعْرِفُهُ وَأَعْرِفُ مَوْلَاهُ وَأَيْنَ هُوَ الْآنَ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَقُلْتُ لَهُ: تَبَا لَكَ سَائِرِ الْيَوْمِ. وَأَجَابَ الْبَيْهَقِيُّ بِأَنَّهُ سَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَلْفِ عُمَرَ بِحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ مُتَوَقِّفًا فِي أَمْرِهِ ثُمَّ جَاءَهُ التَّثَبُّتُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ غَيَّرَهُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ قِصَّةُ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، وَبِهِ تَمَسُّكَ مِنْ جُزْمِ بَأْنِ الدَّجَالِ غَيْرِ ابْنِ صَيَّادٍ وَطَرِيقِهِ أَصَحُّ، وَتَكُونُ الصِّفَةُ الَّتِي فِي ابْنِ صَيَّادٍ وَافَقَتْ مَا فِي الدَّجَالِ. وَقَدْ أَخْرَجَ قِصَّةَ تَمِيمِ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَفِيهَا أَنَّ الدَّجَالَ الْأَكْبَرَ الَّذِي يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ غَيْرِ ابْنِ صَيَّادٍ، وَكَانَ ابْنُ صَيَّادٍ أَحَدَ الدَّجَالِينَ الْكَذَّابِينَ الَّذِينَ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمُخْرَجِهِمْ. وَقَدْ خَرَجَ أَكْثَرُهُمْ. وَكَانَ الَّذِينَ يُمِيزُونَ بَأْنَ ابْنِ صَيَّادٍ هُوَ الدَّجَالُ لَمْ يَسْمَعُوا قِصَّةَ تَمِيمِ. «وَقَدْ خُطِبَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَذَكَرَ أَنْ تَمِيمًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَقِيَ هُوَ وَجَمَاعَةٌ مَعَهُ - فِي ذُبُرٍ فِي جَزِيرَةِ لُبَيْبٍ بِهِمُ الْمَوْجُ شَهْرًا حَتَّى وَصَلُوا إِلَيْهَا - رَجُلًا كَأَعْظَمِ الْإِنْسَانِ رَأَوْهُ قَطْعًا خَلْقًا وَاشْدَدَّ وَثَاقًا مَجْمُوعَةً يَدَّاهُ إِلَى عُنُقِهِ بِالْحَدِيدِ فَقَالُوا لَهُ: وَتِلْكَ مَا أَنْتَ؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ أَنَّهُ سَأَلَهُمْ عَنْ نَبِيِّ الْأَمْتَيْنِ هَلْ بُعِثَ؟ وَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ تُطِيعُوهُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَفِيهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي مُخْبِرُكُمْ عَنِّي أَنَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ، وَإِنِّي أَوْشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي فِي الْخُرُوجِ فَأَخْرُجُ فَاسِيرٌ فِي الْأَرْضِ فَلَا أَدْعُ قَرْبَةً إِلَّا هَبَطْتُهَا فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً غَيْرَ مَكَّةَ وَطَبِيعَةَ» وَفِي بَعْضِ طَرِيقِهِ أَنَّهُ شَيْخٌ. قَالَ الْحَافِظُ: وَسَنَدُهَا صَحِيحٌ. هَذَا الْحَدِيثُ يَنَاقِشُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ هُوَ الدَّجَالُ وَلَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ أَصْلًا، إِذْ لَا يَلْتَمِ أَنْ يَكُونَ مَنْ كَانَ فِي الْحَيَاةِ النَّبَوِيَّةِ شَبَهَ الْمُحْتَلِمِ، وَيَتِمْتَعُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَيَسَالَهُ أَنْ يَكُونَ شَيْخًا فِي آخِرِهَا مُسْجُونًا فِي جَزِيرَةِ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ مُوْتَوِّقًا بِالْحَدِيدِ يَسْتَفْهَمُ عَنْ خَبَرِ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ

اللَّهُ يَخْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّ ابْنَ صَيَّادٍ الدَّجَالُ، فَقُلْتُ: أَتُخَلِّفُ بِاللَّهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَخْلِفُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يُنْكِرُهُ. وَقَدْ أَجِيبَ عَنِ التَّرَدُّدِ مِنْهُ ﷺ بِجَوَابَيْنِ، الْأَوَّلُ: أَنَّهُ تَرَدَّدَ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ هُوَ الدَّجَالُ، فَلَمَّا أَعْلَمَهُ لَمْ يَنْكَرْ عَلَى عُمَرَ حَلْفَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَخَرَّجَ الْكَلَامُ خَرَجَ الشَّكِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبَرِ شَكٌّ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الدَّجَالُ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَقِيتُ ابْنَ صَيَّادٍ يَوْمًا وَمَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَإِذَا عَيْنُهُ قَدْ طَفَّتْ وَهِيَ خَارِجَةٌ مِثْلُ عَيْنِ الْجِمَارِ، فَلَمَّا رَأَيْتَهَا قُلْتُ: أَتَشْكُ اللَّهُ يَا ابْنَ صَيَّادٍ مَتَى طَفَّتْ عَيْنُكَ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي وَالرَّحْمَنُ، قُلْتُ: كَذَبْتَ، وَهِيَ فِي رَأْسِكَ؟ قَالَ: فَتَمَسَحَهَا وَتَخَرَّ ثَلَاثًا، فَرَزَعُمُ الْيَهُودُ أَنِّي ضَرَبْتُ يَدَيَّ صَدْرَهُ وَقُلْتُ: اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُو فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَفْصَةَ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: اجْتَنِبْ هَذَا الرَّجُلَ فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ الدَّجَالَ يَخْرُجُ عِنْدَ حَفْصَةَ يَغْضِبُهَا». وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَفْظُهُ: «لَقِيتُهُ مَرَّتَيْنِ» فَذَكَرَ الْأَوَّلَى ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ لَقِيتُهُ لِقَاءً أُخْرَى، وَقَدْ نَفَرْتُ عَنْهُ، فَقُلْتُ: مَتَى فَعَلْتَ عَيْنُكَ مَا أَرَى؟ فَقَالَ: لَا أَذْرِي، فَقُلْتُ: لَا تَدْرِي وَهِيَ فِي رَأْسِكَ؟ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَعَلَهَا فِي عَصَاكَ هَذِهِ وَغَرَّ كَأَشَدِّ غَيْرِ حِمَارٍ سَمِعْتُ، فَزَعَمَ أَصْحَابِي أَنِّي ضَرَبْتُهُ بِعَصَا كَانَتْ مَعِي حَتَّى تَكَسَّرَتْ وَأَنَا وَاللَّهُ مَا شَعَرْتُ، قَالَ: وَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَحَدَّثَهَا، فَقَالَتْ: مَا تَرِيدُ إِلَيْهِ، أَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّهُ قَدْ قَالَ ﷺ: أَوَّلُ مَا يَبْعَثُهُ عَلَى النَّاسِ غَضَبٌ يَغْضِبُهُ؟ ثُمَّ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فَإِنْ قَبِلَ هَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى التَّرَدُّدِ فِي أَمْرِهِ. فَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الشَّكُّ فِي أَنَّهُ الدَّجَالُ الَّذِي يَقْتُلُهُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَلَمْ يَقَعْ الشَّكُّ فِي أَنَّهُ أَحَدُ الدَّجَالِينَ الْكَذَّابِينَ الَّذِينَ أَنْذَرَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «إِنْ بَيْنَ يَدَيَّ السَّاعَةِ دَجَالَيْنِ كَذَّابَيْنِ» وَهُوَ فِي الصَّحِيحِينَ. وَتَعَقُّبُهُ الْحَافِظُ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ حَفْصَةَ وَابْنَ عُمَرَ أَرَادَا الدَّجَالَ الْأَكْبَرَ، وَاللَّامُ فِي الْقِصَّةِ الْوَارِدَةِ عَنْهُمَا لِلْعَهْدِ لَا لِلْجَنَسِ، وَكَذَلِكَ حَلْفُ عُمَرَ وَجَابِرِ السَّابِقِ عَلَى أَنَّ ابْنَ صَيَّادٍ هُوَ الدَّجَالُ. وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: وَاللَّهُ لَا أَشْكُ أَنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ هُوَ ابْنُ صَيَّادٍ. وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «صَحْبِي ابْنُ صَيَّادٍ إِلَى مَكَّةَ فَقَالَ: مَاذَا لَقِيتَ مِنَ النَّاسِ، يَزْعُمُونَ أَنِّي الدَّجَالُ، أَلَسْتُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يُولَدُ لَهُ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ:

الذي شاهده تميم موثقاً، وأن ابن صياد هو سلطانٌ تبدى في صورة الدجال في تلك المدة إلى أن توجه إلى أصبهان فاستتر مع قريته إلى أن تحيى المدة التي قدر الله تعالى خروجه فيها.

وقصة تميم السابقة قد توهم بعضهم من عدم إخراج البخاري لها أنها غريبة وهو وهم فاسد وهي ثابتة عند أبي داود من حديث أبي هريرة وعند ابن ماجه عن فاطمة بنت قيس. وأخرجها أبو يعلى عن أبي هريرة من وجوه آخر. وأخرجها أبو داود بسند حسن من حديث جابر وغير ذلك، وفي هذا المقدار كفاية. وإنما تكلمنا على قصة ابن صياد مع كون المقام ليس مقام الكلام عليها لأنها من المشكلات المعضلات التي لا يزال أهل العلم يسألون عنها فأردنا أن نذكر ههنا ما فيه تحليل ذلك الإشكال وحسم مادة ذلك الإعضال.

قوله: (عند أطم) بضم المهملة والطاء المهملة: وهو البناء المرتفع.

قوله: (أشهد أني رسول الله) استدلل به المصنف رحمه الله تعالى على صحة إسلام المميز كما ذكر ذلك في ترجمة الباب وكذلك يدل على ذلك بقية الأحاديث المذكورة في الباب في إسلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وقد اختلف في مقدار سنه عند الموت على أقوال مذكورة في كتب التاريخ.

باب حكم أموال المرتدين وجنائاتهم

٣٢٦٢- عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: جَاءَ وَفْدٌ بِزَاخَةٍ مِنْ أَسَدٍ وَعُظْفَانٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلُونَهُ الصَّلَاحَ فَخَيَّرَهُمْ بَيْنَ الْحَرْبِ الْمُجَلِّيَّةِ، وَالسَّلَامِ الْمُخْزِيَّةِ، فَقَالُوا: هَذِهِ الْمُجَلِّيَّةُ قَدْ عَرَفْنَاها، فَمَا الْمُخْزِيَّةُ؟ قَالَ: تَنْزِعُ مِنْكُمْ الْخَلْفَةَ وَالْكَرَاعَ وَتَنْتَعِمُ مَا أَصَبْنَا مِنْكُمْ وَتَرْزُدُونَ عَلَيْنَا مَا أَصَبْتُمْ مِنَّا، وَتَذُدُونَ قَتْلَانَا وَتَكُونُ قَتْلَاكُمْ فِي النَّارِ، وَتَتَرَكُونَ أَقْوَامًا يَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ حَتَّى يُسْرِىَ اللَّهُ خَلِيفَةً رَسُولِهِ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ أَشْرَاءَ يَبْلُغُونَكُمْ بِهِ، فَعَرَضَ أَبُو بَكْرٍ مَا قَالَ عَلَى الْقَوْمِ، فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ رَأْيَا وَسَتَشِيرُ عَلَيْكَ، أَمَا مَا ذَكَرْتَ مِنَ الْحَرْبِ الْمُجَلِّيَّةِ، وَالسَّلَامِ الْمُخْزِيَّةِ فَنِعْمَ مَا ذَكَرْتَ، وَأَمَا مَا ذَكَرْتَ أَنْ نَنْتَعِمَ مَا أَصَبْنَا مِنْكُمْ وَتَرْزُدُونَ مَا أَصَبْتُمْ مِنَّا فَنِعْمَ مَا ذَكَرْتَ، وَأَمَا مَا ذَكَرْتَ تَذُدُونَ قَتْلَانَا وَتَكُونُ قَتْلَاكُمْ فِي النَّارِ فَإِنْ قَتَلْنَا فَانْتَلَفْتُمْ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، أَجُورُها عَلَى اللَّهِ لَيْسَ لَهَا دِيَاتٌ، فَتَبَاعِ الْقَوْمُ عَلَى مَا قَالَ عُمَرُ رَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

خرج أم لا؟ فينبغي أن يحمل حلف عمر وجابر على أنه وقع قبل علمهما بقصة تميم. قال ابن دقيق العيد في أوائل شرح الإمام ما ملخصه: إذا أخبره شخص بحضرة النبي ﷺ عن أمر ليس فيه حكم شرعي، فهل يكون سكوته ﷺ دليلاً على مطابقتها ما في الواقع كما وقع لعمر في حلفه على ابن صياد أنه الدجال كما فهمه جابر حتى صار يحلف عليه ويستند إلى حلف عمر أو لا يدل؟ فيه نظر، قال: والأقرب عندي أنه لا يدل، لأن ما أخذ المسألة ومناطها هو العصمة من التقرير على باطل، وذلك يتوقف على تحقيق البطان ولا يكفي فيه عدم تحقيق الصحة. قال الخطابي: اختلف السلف في أمر ابن صياد بعد كبره فروي أنه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا وجهه حتى يراه الناس وقيل لهم: اشهدوا. وقال النووي: قال العلماء: قصة ابن صياد مشكلة وأمره مشتب، ولكن لا شك أنه دجال من الداجلة، والظاهر أن النبي ﷺ لم يوح إليه في أمره بشيء، وإنما أوحى إليه بصفات الدجال، وكان في ابن صياد قرائن محتملة، فلذلك كان ﷺ لا يقطع في أمره بشيء انتهى. وقد أخرج أبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان ما يؤيد كون ابن صياد هو الدجال: عن حسان بن عبد الرحمن عن أبيه قال: لما افتتحنا أصبهان كان بين عسكرنا وبين اليهود فرسخ فكنا نأتيها فنتار منها، فأتينا يوماً فإذا اليهود يزفون، فسالت صديقاً لي منهم، فقال: هذا ملكنا الذي نستفتح به العرب، فدخلت فبت على سطح فصليت الغداة فلما طلعت الشمس إذا الوهج من قبل العسكر، فنظرت فإذا هو ابن صياد، فدخل المدينة فلم يعد حتى الساعة. قال الحافظ في الفتح بعد أن ساق هذه القصة: وعبد الرحمن بن حسان ما عرفته والباقون ثقات. وقد أخرج أبو داود بسند صحيح عن جابر قال: فقدنا ابن صياد يوم الحرة.

وفتح أصبهان كان في خلافة عمر كما أخرج أبو نعيم في تاريخها. وقد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث فاطمة بنت قيس مرفوعاً أن الدجال يخرج من أصبهان. وأخرجه أيضاً من حديث عمران بن حصين، وأخرجه أيضاً بسند صحيح كما قال الحافظ من حديث أنس لكن عنده من يهودية أصبهان. قال أبو نعيم: وإنما سميت يهودية أصبهان لأنها كانت تختص بسكنى اليهود. قال الحافظ في الفتح: وأقرب ما يجمع بين ما تضمنه حديث تميم وكون ابن صياد هو الدجال أن الدجال بعينه هو

فذهب الهادي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إلى أنهم يملكون علينا ما استولوا عليه قهراً، وإذا استولينا عليه فصاحبه أحق بعينه ما لم يقسم، فإن قسم لم يستحقه إلا بدفع القيمة لمن صار في يده.

وذهب أبو بكر الصديق وعمر وعبادة بن الصامت وعكرمة والشافعي والمؤيد بالله إلى أنهم لا يملكون علينا، ولو أدخلوه قهراً فصاحبه أحق به قبل القسمة وبعدها بلا شيء، وأما ما أخذوه من أموال أهل الإسلام في دارهم قهراً كالعبد الآبى، فذهب الهادي والنفس الزكية وأبو حنيفة إلى أنهم لا يملكونه علينا إذ دار الحرب دار إباحة فالملك فيها غير حقيقي. وذهب مالك والأوزاعي والزهرى وعمر بن دينار وأبو يوسف ومحمد إلى أنهم يملكونه علينا، وهو مروى عن أبي طالب ولعله يأتي تحقيق هذا البحث إن شاء الله تعالى.

هذا الأثر أخرج بعضه البخاري في صحيحه، وأخرج بقيته البرقاني في مستخرجه بطوله كما ذكره المصنف. وأخرجه أيضاً البيهقي من حديث ابن إسحاق عن عاصم بن حمزة.

قوله: (بِزَاخَةٍ) بضم الباء الموحدة ثم زاي وبعد الألف خاء معجمة: هو موضع قيل بالبحرين، وقيل ماء لبني أسد كذا في التلخيص. وفي القاموس: وبزاحة بالضم: موضع به وقعة أبي بكر رضي الله عنه انتهى. قوله (الْمُجَلِّيَّة) يحتمل أن يكون بالخاء المعجمة: أي المهلكة. قال في القاموس: خلا مكانه: مات، وقال أيضاً: خلا المكان خلواً وخلاءً وأخلى واستخلى: فرغ، ومكانه خلأ: ما فيه أحد، وأخلأه: جعله أو وجده خالياً، وخلأ: وقع في موضع خال لا تزاحم فيه انتهى. ويحتمل أن يكون بالجيم، قال في القاموس: جلا القوم عن الموضع، ومنه جلواً وأجلوا: تفرقوا، أو جلا من الخوف، وأجلى من الجذب انتهى. والمراد الحرب المفرقة لأهلها لشدة وقعها وتأثيرها. وقال في الفتح: المجلية بضم الميم وسكون الجيم بعدها لام مكسورة ثم تحتانية من الجلاء بفتح الجيم وتخفيف اللام مع المد، ومعناه الخروج عن جميع المال.

قوله: (وَالسُّلْمُ الْمُخْزِيَّةُ) بالخاء المعجمة والزاي: أي المذلة، قال في القاموس: خزي كرضي خزيًا بالكسر وخزى: وقع في شهرة فذل بذلك كاخزوزى وأخزاه الله: فضحه، ومن كلامهم لمن أتى بمستهجن: ما له أخزاه الله؟

قال: وخزي بالكسر خزاية وخزى بالقصر: استحيا انتهى. قوله: (الْحَلَقَةُ) بفتح الحاء المهملة وسكون اللام بعدها قاف. قال في القاموس: الحلقة: الدرع والخيل انتهى.

وقال في النهاية: والحلقة بسكون اللام: السلاح عامًا، وقيل: الدروع خاصة، والمراد بالكراع: الخيل.

قال في القاموس: هو اسم لجميع الخيل، فعلى هذا يكون المراد بالحلقة: الدروع أو هي سائر السلاح الذي يجارب به.

قوله: (يَتَّبِعُونَ أَذْنَابَ الْإِبِلِ) أي يمتنون بخدمة الإبل ورعيها والعمل بها لما في ذلك من الذلة والصغار.

وقد استدل بالأثر المذكور على أنه يجوز مصالحة الكفار المرتدين على أخذ أسلحتهم وخيلهم، ورد ما أصابوه من المسلمين.

وقد اختلف هل يملك الكفار ما أخذوه على المسلمين؟

كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ

بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْجِهَادِ وَفَضْلِ الشَّهَادَةِ وَالرِّبَاطِ وَالْحَرَسِ

٣٢٦٣ - عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَفِدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٣٢/٣) (خ: ٢٧٩٢) (م: ١٨٨٠) (١١٢).

٣٢٦٤ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْسٍ الْحَارِثِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اغْتَرَبَ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٩/٣) وَالتَّبَخَارِيُّ (٩٠٧) وَالنَّسَائِيُّ (١٤/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٢٣).

٣٢٦٥ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٢/٥) وَمُسْلِمٌ (١٨٨٣) وَالنَّسَائِيُّ (١١٥) وَالتَّبَخَارِيُّ (١٥/٦).

٣٢٦٦ - وَالتَّبَخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ (٢٧٩٣).
٣٢٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقَ نَاقَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٦/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٥٠).

٣٢٦٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٦/٤) وَمُسْلِمٌ (١٩٠٢) (١٤٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٥٩).

٣٢٦٩ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٤/٤) وَالتَّبَخَارِيُّ (٢٨١٨).

٣٢٧٠ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رِبَاطٌ يَوْمَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعٌ سَوَّطٌ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرُوحُهَا الْعَبْدُ أَوْ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٣٩/٥) (خ: ٢٨٩٢) (م: ١٨٨٠) (١١٢).

حديث أبي هريرة الآخر قال الترمذي: هو حديث حسن، ولفظه عن أبي هريرة قال: «مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ بِشُعْبٍ فِيهِ عَيْنَةٌ مِنْ مَاءٍ عَذْبَةٍ فَأَعَجَبَتْهُ لَطِيبُهَا، فَقَالَ: لَوْ اعْتَرَلْتُ النَّاسَ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشُّعْبِ وَلَنْ أَفْعَلَ حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ عَامًا أَلَّا تُجِيبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُذْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ؟ أَغُرُّوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقَ نَاقَةً وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

قوله: (كِتَابُ الْجِهَادِ) قال في الفتح: الجهاد بكسر الجيم أصله لغة المشقة، يقال: جاهدت جهادًا: أي بلغت المشقة، وشرعًا: بذل الجهد في قتال الكفار ويطلق أيضًا على مجاهدة النفس والشيطان والفساق.

فأما مجاهدة النفس فعلى تعلم أمور الدين ثم على العمل بها ثم على تعليمها.

وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من الشهوات وما يزيته من الشهوات، وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد والمال واللسان والقلب، وأما الفساق فباليد ثم اللسان ثم القلب، ثم قال: واختلف في جهاد الكفار هل كان أولًا فرض عين أو كفاية؟ ثم قال في باب وجوب التغير: فيه قولان مشهوران للعلماء، وهما في مذهب الشافعي وقال: الماوردي: كان عينًا على المهاجرين دون غيرهم، ويؤيده: وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم إلى المدينة لنصر الإسلام.

وقال السهيلي: كان عينًا على الأنصار دون غيرهم. ويؤيده: مبايعتهم النبي ﷺ ليلة العقبة: على أن يؤووا رسول الله ﷺ وينصروه، فيخرج من قولهما: أنه كان عينًا على الطائفتين، كفاية في حق غيرهم، ومع ذلك فليس في حق الطائفتين على التعميم، بل في حق الأنصار إذا طرقت المدينة طارق، وفي حق المهاجرين إذا أريد قتال أحدهم من الكفار ابتداءً.

وقيل: كان عينًا في الغزوة التي يخرج فيها النبي ﷺ دون غيرها والتحقق: أنه كان عينًا على من عينه النبي ﷺ في حقه، وإن لم يخرج، وأما بعده ﷺ فهو فرض كفاية على المشهور، إلا أن تدعو الحاجة، كأن يدهم العدو، ويتعين على من عينه الإمام، ويتأذى فرض الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهور. ومن حججه: أن الجزية تجب بدلاً عنه ولا تجب في السنة أكثر من مرة اتفاقًا، فليكن بدلها كذلك. وقيل يجب كل ما أمر وهو قوي.

قال: (تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ) الظلال جمع ظل، وإذا تدانى الخصمان صار كل واحد منهما تحت ظل سيف صاحبه لحرصه على رفعه عليه ولا يكون ذلك إلا عند التحام القتال.

قال القرطبي: وهو من الكلام النفيس، الجامع، الموجز، المشتمل على ضروب من البلاغة مع الوجازة وعذوبة اللفظ، فإنه أفاد الحضر على الجهاد، والإخبار بالثواب عليه، والحضر على مقاربة العدو، واستعمال السُّيُوف والاجتماع حين الزحف حتى تصير السُّيُوف تظل المتقاتلين. وقال ابن الجوزي: المراد أن الجنة تحصل بالجهاد.

قوله: (وَمَوْضِع سَوَاطِ أَحَدُكُمْ) في رواية للبخاري وَقَاب قَوْسٍ أَحَدُكُمْ، أي قدره.

٣٢٧١ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَوَاقٍ نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ. وَمَنْ جَرَحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ نَكِبَ نَكْبَةً، فَإِنَّمَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَغْوَرِّ مَا كَانَتْ، لَوْنُهَا الزُّعْفَرَانُ وَرِيحُهَا الْمِسْكُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٤١) وَالنَّسَائِيُّ (٢٥/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٥٠) وَصَحَّحَهُ.

٣٢٧٢ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٥/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٦٧) وَالنَّسَائِيُّ (٤٠/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٦٦) مَعْنَاهُ.

٣٢٧٣ - وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأَجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنْ الْفِتَنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٠/٥) وَمُسْلِمٌ (١٩١٣) (١٦٣) وَالنَّسَائِيُّ (٣٩/٦).

٣٢٧٤ - وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خَرَسَ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ لَيْلَةٍ بِقِيَامٍ لَيْلَهَا وَصِيَامُ نَهَارِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦١/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٦٥).

٣٢٧٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٦٣٩) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٢٧٦ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: إِنَّمَا أَنْزَلْتُ هَذِهِ آيَةً فَيَنَ

قال: والتَّحْقِيقُ أَنَّ جِنْسَ جِهَادِ الْكُفَّارِ مُتَعَيِّنٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِمَّا بِيَدِهِ، وَإِمَّا بِلِسَانِهِ، وَإِمَّا بِمَالِهِ، وَإِمَّا بِقَلْبِهِ. انْتَهَى.

وأول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية إلى المدينة اتفاقاً.

قوله: (لَعْدُوَّةٌ أَوْ رُوحَةٌ) الغدوة: بالفتح، واللام للابتداء وهي: المرة الواحدة من الغدو، وهو: الخروج في أي وقت كان من أول النهار إلى انتصافه.

والرُّوحَةُ: المرة الواحدة من الرُّواح وهو الخروج في أي وقت كان من زوال الشمس إلى غروبها.

قوله: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي الجهاد.

قوله: (خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) قال ابن دقيق العيد: يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ تَنْزِيلِ الْغَائِبِ مُتَزَلَّةِ الْحُسُوسِ تَحْقِيقًا لَهُ فِي النَّفْسِ لِكُونَ الدُّنْيَا مَحْسُوسَةً فِي النَّفْسِ، مُسْتَعْظَمَةٌ فِي الطَّبَاعِ، وَلِذَلِكَ وَقَعَتْ الْمَفَاضِلَةُ بِهَا، وَإِلَّا فَمِنْ الْمَعْلُومِ: أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الدُّنْيَا لَا يَسَاوِي ذَرَّةً ثَمًّا فِي الْجَنَّةِ.

والثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الثَّوَابِ خَيْرٌ مِنَ الثَّوَابِ الَّذِي يَحْصُلُ لِمَنْ لَوْ حَصَلَتْ لَهُ الدُّنْيَا كُلُّهَا لِأَنْفَقَهَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

ويؤيد هذا الثاني: ما رواه ابن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَيْشًا فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَتَأَخَّرَ لِيَشْهَدَ الصَّلَاةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ مَا أَذْرَكَتُ فَضْلَ غَدَوَتِهِمْ» (وَالْحَاصِلُ): أَنَّ الْمُرَادَ تَسْهِيلَ أَمْرِ الدُّنْيَا وَتَعْظِيمَ أَمْرِ الْجِهَادِ وَأَنَّ مَنْ حَصَلَ لَهُ مِنَ الْجَنَّةِ قَدْرٌ يَصِيرُ كَأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ أَعْظَمُ مِمَّنْ جَمِيعَ مَا فِي الدُّنْيَا، فَكَيْفَ لِمَنْ حَصَلَ مِنْهَا أَعْلَى الدَّرَجَاتِ؟

وَالنَّكْتَةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ سَبَبَ التَّأخِيرِ عَنِ الْجِهَادِ الْمِيلَ إِلَى سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الدُّنْيَا.

قوله: (مَنْ اغْتَبَرْتُ قَدَمَاهُ) زاد أحمد من حديث أبي هريرة «مَسَاعَةً مِنْ نَهَارٍ» وفيه دليل: على عظم قدر الجهاد في سبيل الله، فإن مجرد مس الغبار للقدم إذا كان من موجبات السلامة من النار فكيف بمن سعى، وبذل جهده، واستفرغ وسعه؟

قوله: (خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ) هذا هو المراد بقوله في الحديث الأول: «خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

قوله: (فَوَاقٍ نَاقَةٍ) هو قدر ما بين الحلبتين من الاستراحة.

وفي الترمذي: فضالة بن عبيد (بدل) عبد الرحمن بن خالد بن الوليد. وحديث أنس: سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح، وصححه النسائي.

والأحاديث في فضل الجهاد كثيرة جداً لا يتسع لبسطها إلا مؤلف مستقل.

قوله: (مَنْ جَرِحَ جُرْحًا) ظاهر هذا: أنه لا يختص بالشهيد الذي يموت في تلك الجراحة، بل هو حاصل لكل من جرح، ويحتمل أن يكون المراد بهذا الجرح: هو ما يموت صاحبه بسببه قبل اندماله، لا ما يندمل في الدنيا، فإن أثر الجراحة، وسيلان الدّم، يزول ولا ينفى ذلك كونه له فضل في الجملة.

قال في الفتح: قال العلماء: الحكمة في بعثه كذلك أن يكون معه شاهد فضيلته يبذل نفسه في طاعة الله.

قوله: (أَوْ نُكِبَ نَكْبَةً) بضم النون من نكب وكسر الكاف قال في القاموس: نكب عنه، كنصر، وفرح، نكباً ونكباً، ونكوباً: عدل، كنكب، وتككب ونكبه تنكيباً: تحاء لازم متعدي، وطريق منكب: على غير قصد، ونكبه الطريق ونكب به عنه: عدل والنكب: الطرح. انتهى.

وقال في الفتح: النكبة أن يصيب العضو شيء فدميه. انتهى.

قوله: (لَوْثُهَا الرُّعْفَرَانُ) في حديث أبي هريرة عند الترمذي وغيره «اللُّونُ لَوْنُ الدِّمِّ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكِ».

قوله: (رَبَّاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) بكسر الراء وبجدها موخدة ثم طاء مهملة.

قال في القاموس: الماربة: أن يربط كل من الفريقين خيولهم في ثغره، وكل معد لصاحبه، فسمي المقام في الثغر رباطاً. ومنه قوله تعالى: «وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا»، انتهى.

قوله: (أَمِنَ الْفَتَانَ) بفتح الفاء، وتشديد التاء الفوقية، وبعد الألف نون، قال في القاموس: الفتان: اللص، والشيطان كالفتان، والصانع، والفتانان: الدرهم والدينار، ومنكر ونكير.

قال في النهاية: وبالفتح هو الشيطان: لأنه يفتن الناس عن الدين. انتهى.

والمراد هنا الشيطان أو منكر ونكير.

قوله: (حَرَسَ لِيْلَهُ) هو مصدر: حرس.

والمراد هنا حراسة الجيش يتولاها واحد منهم، فيكون له ذلك الأجر، لما في ذلك من العناية بشأن المجاهدين، والتعب في

مَعْنَى الْأَنْصَارِ لَمَّا نَصَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ وَأَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، قُلْنَا هَلْ نُقِيمُ فِي أَمْوَالِنَا وَنُصْلِحُهَا؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: (وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (فَالْإِقْلَاءُ بِأَيْدِيَنَا إِلَى التَّهْلُكَةِ: أَنْ نَقِيمَ فِي أَمْوَالِنَا وَنُصْلِحُهَا وَنَدْعَ الْجِهَادَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥١٢).

٣٢٧٧- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَبْدَانِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٤/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٠٤) وَالنَّسَائِيُّ (٧/٦).

حديث معاذ: أخرجه أيضاً ابن ماجه، وإسناد ابن ماجه والترمذي صحيح، وأما إسناد أبي داود: ففيه بقیة بن الوليد وهو متكلم فيه، ولفظه عند أبي داود: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقٍ نَاقَةً فَقَدْ وَجَّهَتْ لَهُ الْجَنَّةَ» وَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْقَتْلَ مِنْ نَفْسِهِ صَادِقًا، ثُمَّ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ فَإِنَّ لَهُ أَجْرَ شَهِيدٍ، وَمَنْ جَرِحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ نُكِبَ نَكْبَةً فَإِنَّهَا تَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَعْزَرَ مَا كَانَتْ، لَوْثُهَا لَوْنُ الرُّعْفَرَانِ، وَرِيحُهَا رِيحُ الْمَسْكِ، وَمَنْ خَسِرَ بِهِ خِرَاجٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنَّ عَلَيْهِ طَائِعَ الشَّهَدَاءِ» وذكر المصنف رحمه الله: أن الترمذي صحح حديث معاذ المذكور، ولم نجد ذلك في جامعه، وإنما صحح حديث أبي هريرة بمعناه، ولكنه قد وافق المصنف على حكاية تصحيح الترمذي لحديث معاذ جماعة منهم: المنذري في مختصر السنن، والحافظ في الفتح، وصححه أيضاً: ابن حبان، والحاكم.

وحديث عثمان: قال الترمذي بعد إخرجه: إنه حديث حسن صحيح غريب.

وحديث سلمان الفارسي: أخرجه أيضاً الترمذي.

وحديث عثمان الثاني: أشار إليه الترمذي.

وحديث ابن عباس: قال الترمذي بعد إخرجه: حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث شعيب بن رزيق.

وحديث أبي أيوب: أخرجه أيضاً النسائي والترمذي وقال: حسن صحيح، وصححه أيضاً ابن حبان، والحاكم، ولفظ الحديث عند أبي داود عن أسلم بن عمران قال: «عَزَّوْنَا مِنْ الْمَدِينَةِ نُرِيدُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ وَعَلَى الْجَمَاعَةِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ الزُّلَيْدِ وَالرُّومُ مُلْصِقُوا ظُهُورِهِمْ بِخَابِطِ الْمَدِينَةِ، فَحَمَلَ رَجُلٌ عَلَى الْعَدُوِّ فَقَالَ النَّاسُ: مَهْ مَهْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَلْقِي بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ؟ فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: إِنَّمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ذِكْرًا».

مصالح الدين، ولذلك قال في الحديث الآخر: «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا

النَّارُ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

قوله: (فَالِإِلْقَاءُ بِأَيْدِينَا إِلَى التَّهْلُكَةِ: أَنْ نَقِيمَ فِي أَمْوَالِنَا... إلخ) هذا فرد من أفراد ما تصدق عليه الآية، لأنها متضمنة للنهي لكل أحد عن كل ما يصدق عليه: أنه من باب الإلقاء بالنفس إلى التهلكة، والاعتبار بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، فإذا كانت تلك الصورة التي قال الناس: إنها من باب الإلقاء لما راوا الرجل الذي حمل على العدو، كما سلف من صور الإلقاء لغة، أو شرعاً، فلا شك أنها داخلة تحت عموم الآية، ولا يمنع من الدخول اعتراض أبي أيوب بالسبب الخاص. وقد تقرر في الأصول رجحان قول من قال: إن الاعتبار بعموم اللفظ، ولا حرج في اندراج التهلكة باعتبار الدين وباعتبار الدنيا تحت.

قوله: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» ويكون ذلك من باب استعمال المشترك في جميع معانيه، وهو أرجح الأقوال السنة المعروفة في الأصول في استعمال المشترك. وفي البخاري في تفسير: أن التهلكة هي ترك النفقة في سبيل الله.

وذكر صاحب الفتح هنالك أقوالاً آخر فليراجع.

وقد أخرج الحاكم من حديث أنس: «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ انْعَمَسْتُ فِي الْمُشْرِكِينَ فَقَاتَلْتَهُمْ حَتَّى قُتِلْتُ أَلَسِيَ الْجَنَّةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَانْعَمَسَ الرَّجُلُ فِي صَفِّ الْمُشْرِكِينَ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قُتِلْتُ؟ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ»، فَأَلْقَى نَمْرَاتٍ كُنَّ يَسْبِيه ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. وَرَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَغَازِي عَنْ حَاصِمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ قَتَادَةَ قَالَ: لَمَّا اتَّقَى النَّاسُ يَوْمَ بَدْرٍ قَالَ عَوْفُ بْنُ الْحَارِثِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَفْضِلُكَ الرَّبُّ مِنْ عَبْدِيهِ؟ قَالَ: «أَنْ يَرَاهُ عَمَسَ يَدَهُ فِي الْقِتَالِ يَسَاتِلُ حَاسِرًا» فَتَنَعَ دِرْعَهُ ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ».

قوله: (جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ... إلخ) فيه دليل على وجوب المجاهدة للكفار بالأموال والأيدي والألسن.

وقد ثبت الأمر القرآني بالجهاد بالنفس والأموال في مواضع، وظاهر الأمر الوجوب.

وقد تقدم الكلام على ذلك وسيأتي أيضاً.
باب أن الجهاد فرض كفاية وأنه شرع مع كل بر وفاجر ٣٢٧٨ - عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا» «وَمَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ...» إِلَى قَوْلِهِ: «يَعْمَلُونَ»، نَسَخَهَا الْآيَةُ الَّتِي تَلِيهَا «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٠٥).

٣٢٧٩ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْفَرِ الْبَارِقِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ مَقْعُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ، الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مُنْفَقٌ عَلَيْهِ» (حم: ٤/ ٣٧٥) (خ: ٢٨٥٢) (م: ١٨٧٣) (٩٨). وَلِأَخْنَدَ (٤/ ٣٦١) وَمُسْلِمٍ (١٨٧٢) (٩٧) وَالنَّسَائِيِّ (٢٢١/ ٦) مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَفِيهِ مُسْتَدَلٌّ بِمُؤْمَرٍ عَلَى الْإِسْنَامِ لِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْخَيْلِ، وَبِمَقْهُوْبِهِ عَلَى عَدَمِ الْإِسْنَامِ لِقِيَّةِ الدُّوَابِّ.

٣٢٨٠ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكُفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا تُكْفَرُ بِذَنْبٍ، وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَا ضَرَّ مَذْبَعَيْنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدُّجَالَ لَا يُطِيلُهُ جُورُ جَابِرٍ، وَلَا عَذْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٣٢) وَحَكَّاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ.

حديث ابن عباس: سكت عنه أبو داود والمنذري وإسناده ثقات إلا علي بن الحسين بن واقد، وفيه مقال، وهو صدوق، ويوب عليه أبو داود: باب في نسخ نفي العامة بالخاصة وحسنه الحافظ في الفتح.

وأخرج أبو داود عن ابن عباس أنه سأله نجدة بن نفع عن هذه الآية: (إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (قال: فامسك عنه المطر وكان عذابهم).

ونجدة بن نفع الخنفي مجهول كما قال صاحب الخلاصة. وحديث أنس سكت عنه أبو داود والمنذري وفي إسناده يزيد بن أبي نشبة وهو مجهول وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور وفيه ضعف، وله شواهد.

قوله: (نَسَخَهَا الْآيَةُ الَّتِي تَلِيهَا «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً» قال الطبري: يجوز أن يكون «إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا» خاصاً، والمراد به من استنفره النبي ﷺ فامتنع. قال الحافظ: والذي يظهر أنها مخصوصة وليست بنسوخة

وأخرج أبو داود من حديث عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَارَهُمْ حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُهُمُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ».

قوله: (لَا يُظِلُّهُ جَوْزُ جَابِرٍ وَلَا عَذْلُ عَادِلٍ) فيه دليل: على أنه لا فرق في حصول فضيلة الجهاد بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل، أو الجائر.

وقد استدلل المصنف بما ذكره في الباب: على أن الجهاد فرض كفاية. وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الكتاب.

وقد حكي في البحر عن العترة والشافعية: أنه فرض كفاية وعن ابن المسيب: أنه فرض عين. وعن قوم: فرض عين في زمن الصحابة.

بَاب مَا جَاءَ فِي إِخْلَاصِ النِّيَّةِ فِي الْجِهَادِ، وَآخِذِ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ وَالْإِعَانَةِ

٣٢٨١ - عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «سَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شُجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حِمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، فَإِذَا كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ» (حم: ٣٩٧/٤) (خ: ٧٤٥٨) (م: ١٩٠٤) (١٥٠) (د: ٢٥١٧) (ت: ١٦٤٦) (ن: ٢٣/٦) (هـ: ٢٧٨٣).

٣٢٨٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ غَارِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَصِيبُونَ غَنِيمَةً إِلَّا تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ فِي الْآخِرَةِ وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يَصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ».

رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٦٩/٢) (م: ١٩٠٦) (١٥٣) (د: ٢٤٩٧) (ن: ١٨/٦) (هـ: ٢٧٨٥) إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣٢٨٣ - عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا شَيْءَ لَهُ فَأَعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا شَيْءَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصًا، وَأَبْتَنِي بِهِ وَجْهَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٢٦) وَالتَّسَنُّيُّ (٦/٢٥).

حديث أبي أمامة جود الحافظ إسناده في فتح الباري. وقد أخرج أبو موسى المديني في الصحابة عن لاحق بن ضميرة الباهلي قال: «وَفَدْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ، فَقَالَ: لَا شَيْءَ لَهُ» وفي إسناده ضعف. وأخرج أبو

وقد وافق ابن عباس على دعوى النسخ: عكرمة، والحسن البصري، كما روى ذلك الطبري: عنهما وزعم بعضهم أن قوله تعالى: «فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ» ناسخة لقوله تعالى: «انْفِرُوا خِفَافًا وَيَقَالًا» وثبات جمع ثبة ومعناه: جماعات متفرقة، ويؤيده لقوله تعالى بعده: «أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا».

قال الحافظ: والتحقيق أنه لا نسخ بل المرجع في الآيتين، يعني هذه وقوله تعالى: «إِلَّا تَنْفِرُوا» مع قوله: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً» إلى تعيين الإمام وإلى الحاجة.

قوله: (الحليل معقود... إلخ) المراد بها المتخذة للغزو بأن يقاتل عليها أو ترتبط لأجل ذلك، وقد روى أحمد من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً: «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ مَعْقُودٌ أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ رَتَبَهَا عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا احْتِسَابًا، كَانَ شَيْعُهَا وَجُوعُهَا وَرِيئُهَا وَظَمُؤُهَا وَأَرْوَاتُهَا وَأَبْوَالُهَا فَلَاخًا فِي مَوَازِينِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قوله: (الأجر والمغنم) بدل من قوله: «الخير» أو: هو خبر مبتدأ محذوف: أي هو الأجر والمغنم.

ووقع عند مسلم من رواية جرير: «فَقَالُوا: لِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ».

قال الطبري: يحتمل أن يكون الخير الذي فسر بالأجر، والمغنم: استعارته لظهوره وملازمته، وخص الناصية لرفعة قدرها، فكانه شبهه لظهوره بشيء محسوس معقود على ما كان مرتفعاً، فنسب الخير إلى لازم المشبه به، وذكر الناصية تجريدًا للاستعارة، والمراد بالناصية هنا: الشعر المسترسل على الجبهة، قاله الخطابي وغيره.

قالوا: ويحتمل أن يكون كنى بالناصية عن جميع ذوات الفرس كما يقال: فلان مبارك الناصية، ويبعد ما رواه مسلم من حديث جرير قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِسُ نَاصِيَةَ فَرَسِهِ بِأَصْبَعِهِ» ويقول... فذكر الحديث، فيحتمل أن تكون خصت بذلك لكونها المقدم منها، إشارة: إلى أن الفضل في الإقدام بها على العدو دون المؤخر لما فيه من الإشارة إلى الإبدار.

قوله: (والجهاد ماضٍ... إلخ) فيه دليل على أن الجهاد لا يزال ما دام الإسلام والمسلمون إلى ظهور الدجال.

وأخرج أبو داود، وأبو يعلى مرفوعاً وموقوفاً من حديث أبي هريرة: «الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ» ولا بأس بإسناده إلا أنه من رواية مكحول عن أبي هريرة، ولم يسمع منه.

غير الغزو في سبيل الله، لأن الغنيمة إنما حصلت بعد أن كان الغزو في سبيل الله، ولم يكن مقصوده في الابتداء، ولهذا قال في أول الحديث: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ، تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ... إلخ. قال في الفتح: والحاصل مما ذكر: أن القتال منشؤه القوة العقلية، والقوة الغضبية، والقوة الشهوانية، ولا يكون في سبيل الله إلا الأول. وقال ابن بطال: إنما عدل النبي ﷺ عن لفظ جواب السائل لأن الغضب والحمية قد يكونان لله فعدل النبي ﷺ عن ذلك إلى لفظ جامع، فأفاد رفع الالتباس وزيادة الإفهام. وفيه بيان أن الأعمال إنما تحتسب بالنية الصالحة، وأن الفضل الذي ورد في المجاهدين يختص بمن ذكر.

٣٢٨٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ أَسْهَدَ، فَأَنِّي بِهِ فَعَرَفَهُ بِعَمَلِهِ» فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى أَسْهَدْتَهُ، قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنَّ قَاتَلْتُ أَنْ يَقَالَ: جَزِيَةٌ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُجِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى يُلْقَى فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَنِّي بِهِ فَعَرَفَهُ بِعَمَلِهِ فَعَرَفَهَا، فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَتَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَتَرَأْتُ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُجِبَ عَلَى وَجْهِهِ، حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّخَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأَنِّي بِهِ فَعَرَفَهُ بِعَمَلِهِ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قُلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُجِبَ عَلَى وَجْهِهِ فَأُلْقِيَ فِي النَّارِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٣/٥) وَمُسْلِمٌ (١٩٠٥) (١٥٢).

٣٢٨٥ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ الْأَمْصَارُ، وَتَسْكُونُونَ جُنُودًا مُجَنَّدَةً يُقَطِّعُ عَلَيْكُمْ بِمَوْتِ فَيْكْرَةِ الرَّجُلِ مِنْكُمْ الْبَعَثُ فِيهَا فَيَتَخَلَّصُ مِنْ قُوِيهِ، ثُمَّ يَتَصَنَّحُ الْقَبَائِلُ يَعْزُضُ نَفْسَهُ عَلَيْهِمْ يَقُولُ: مَنْ أَكْفَيْهِ بَعَثَ كَذَا، مَنْ أَكْفَيْهِ بَعَثَ كَذَا، أَلَا وَذَلِكَ الْأَجِيرُ إِلَى آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ ذِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٣/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٢٦).

٣٢٨٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِلْغَازِيِ أَجْرُهُ وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ وَأَجْرُ الْغَازِيِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٢٦).

داود من حديث أبي هريرة: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَخَفِي عَرَضًا مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أَجْزَلُ لَهُ، فَأَعَادَ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى ثُمَّ ثَالِثَةً وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: لَا أَجْزَلُ لَهُ».

قوله: (يُقَاتِلُ شُجَاعَةً) في رواية البخاري في الجهاد: «وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ»، أي: ليذكر بين الناس ويشتهر بالشجاعة.

قوله: (وَيُقَاتِلُ رِيَاءً) في رواية البخاري: «وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانَهُ»، ومرجه إلى الرياء، والمراد بالمقاتلة لأجل الحمية: أن يقاتل لمن يقاتل لأجله من أهل أو عشيرة أو صاحب. ويحتمل أن تفسر الحمية بالقتال لدفع المضرة، والقتال غضباً لجلب المنفعة. وفي رواية للبخاري: «وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَنْعِ»، وفي أخرى له: «وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ غَضَبًا».

والحاصل من الروايات: أن القتال يقع بسبب خمسة أشياء: طلب المغنم، وإظهار الشجاعة، والرياء، والحمية، والغضب، وكل منها يتناوله المدح والذم، ولهذا لم يحصل الجواب بالإثبات ولا بالنفي. قوله: «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» المراد بكلمة الله: دعوة الله إلى الإسلام، ويحتمل أن يكون المراد به أنه لا يكون في سبيل الله إلا من كان سبب قتاله طلب إعلاء كلمة الله فقط، يعني أنه لو أضاف إلى ذلك سبباً من الأسباب المذكورة أخل به.

وصرح الطبري: بأنه لا يخل إذا حصل ضمناً، لا أصلاً ومقصوداً، وبه قال الجمهور كما حكاه صاحب الفتح، ولكنه يعكز على هذا ما في حديث أبي أمامة المذكور: من أن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً، ويمكن أن يحمل على قصد الأمرين معاً على حد واحد، فلا يخالف ما قاله الجمهور. فالخاصل أنه إما أن يقصد الشئين معاً أو يقصد أحدهما فقط، أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمناً، والمحدور: أن يقصد غير الإعلاء، سواء حصل الإعلاء ضمناً أو لم يحصل، ودونه: أن يقصد معاً فإنه محذور على ما دل عليه حديث أبي أمامة، والمطلوب: أن يقصد الإعلاء فقط سواء حصل غير الإعلاء ضمناً أو لم يحصل. قال ابن أبي جرة: ذهب المحققون: إلى أنه إذا كان الباعث الأول قصد إعلاء كلمة الله لم يضره ما يضاف إليه. وعلى هذا يحمل حديث أبي هريرة الذي ذكرناه، وأما حديث عبد الله بن عمرو المذكور: فليس فيه ما يدل على جواز قصد

أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَثَلْبُهُمْ قُلُوبُ الذَّنَابِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَبِي تَغْتَرُونَ أَمْ عَلَيَّ تَجْتَرُونَ؟ فَبَيَّ خَلَفْتُ: لَا بَعَثَنَ عَلَى أَوْلَيْكَ مِنْهُمْ فِتْنَةً تَذَرُ الْحَلِيمَ فِيهِمْ حَيْرَانًا، وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَسَامَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْطَابُ بَطْنِهِ فَيَذُورُ بِهَا كَمَا يَذُورُ الْحِمَارُ بِالرَّحَى، فَتَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ فَيَقُولُونَ: يَا فُلَانُ أَلَمْ تَكُنْ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟» فَيَقُولُ: بَلَى كُنْتُ أَمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَانْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتَيْهِ، وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثٍ مَعَاذٍ يَرْفَعُهُ قَالَ «إِنْ يَسِيرَ الرَّيَاءُ شِرْكًا» قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَا يَحْفَظُ لَهُ عِلَّةٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ حُبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «الشُّرْكُ فِي هَلَاكِ الْأُمَّةِ أَخْفَى مِنْ ذَيْبِ النَّمْلِ» وَفِي الْبَابِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَعَنْ أَبِي مُوسَى، وَأَبِي بَكْرٍ، وَحَذِيفَةَ، وَمَعْقِلَ بْنِ يَسَارٍ رَوَاهُ الْهَيْثَمِيُّ. وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا: «مَنْ سَمِعَ بِعِلْمِهِ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ سَامِعٌ خَلْفَهُ وَصَغُرُوهُ وَحَقَرُوهُ». قَوْلُهُ: (بَعُوثٌ) جَمْعُ بَعَثَ: وَهُوَ طَائِفَةٌ مِنَ الْجَيْشِ يَبْعَثُونَ فِي الْغَزْوِ كَالسَّرِيَّةِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ يُحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْغَزْوِ مَعَ قَوْمِهِ، ثُمَّ يَذْهَبَ يَمْرُضُ نَفْسَهُ عَلَى غَيْرِ قَوْمِهِ ثُمَّ يَطْلُبُوا إِلَى الْغَزْوِ لِيَكُونَ عَوْضًا عَنْ أَحْدِهِمْ بِالْأَجْرَةِ، فَإِنَّ مِنْ فَعَلِ ذَلِكَ كَانَ خُرُوجُهُ لِلدُّنْيَا لَا لِلدِّينِ، وَهَذَا قَالَ ﷺ: «فَهُوَ الْأَجِيرُ إِلَى آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ»، أَيِ: لَا يَكُونُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ دَمِهِ شَيْءٌ، بَلْ فِي سَبِيلِ مَا أَخَذَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ وَأَجْرُ الْغَازِي) فِيهِ دَلِيلٌ: عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَ الْغَزْوِ مَنْ خَرَجَ بِالْأَجْرَةِ بَلْ يَكُونُ أَجْرُهُ لِلْمُسْتَاجِرِ وَهُوَ الَّذِي أَعْطَاهُ الْجَعَالَةَ أَيِ: مَا جَعَلَهُ لَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ وَيَكُونُ ذَلِكَ أَيِ: أَجْرُ الْمُجْعُولِ لَهُ مُنْضَمًّا إِلَى أَجْرِ الْجَاعِلِ إِذَا كَانَ غَازِيًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَازِيًا فَلَهُ أَجْرُ الَّذِي دَفَعَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ وَأَجْرُ الْمُجْعُولِ لَهُ.

قَوْلُهُ: (مَنْ جَهَزَ غَازِيًا) أَيِ: هَيَّأَ لَهُ سَبَابَ سَفَرِهِ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ثَمًا لَا بَدَّ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: (فَقَدْ غَزَا) قَالَ ابْنُ حُبَّانٍ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْأَجْرِ وَإِنْ لَمْ يَغْزِ حَقِيقَةً.

ثُمَّ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ بِلَفْظٍ: «كُتِبَ لَهُ بِشَلِّ أَجْرِهِ»

٣٢٨٧ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَهَزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حسم: ١١٥/٤) (خ: ٢٨٤٣) (م: ١٨٩٥) (١٣٥).

حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ: سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ: أَبُو سُرَّةَ (ابْنُ أَخِي أَبِي أَيُّوبَ) وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَسَكَتَ عَنْهُ، وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ.

قَوْلُهُ: (إِنْ أَوَّلَ النَّاسِ... إلخ) لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ: «أَوَّلُ مَا يَدْعَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ جَمَعَ الْقُرْآنَ، وَرَجُلٌ قِيلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ كَثِيرُ الْمَالِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْقَارِي: أَلَمْ أَعْلَمَكَ مَا أَنْزَلْتُ عَلَى رَسُولِي؟ فَيَقُولُ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيمَا عَلَّمْتُ؟ فَيَقُولُ: كُنْتُ أَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: كَذَبْتَ، وَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: كَذَبْتَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ يَقَالَ فُلَانٌ قَارِئٌ، وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ» وَذَكَرَ لِحْوَ ذَلِكَ فِي الَّذِي قَتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالَّذِي لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ.

قَوْلُهُ: (بِعَمَلِ الْبُكَرِ الْبُكَرِ) وَفَتْحُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ: جَمْعُ نَعْمَةٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فَعَلَ الطَّاعَاتِ الْعَظِيمَةِ مَعَ سُوءِ النِّيَّةِ مِنْ أَعْظَمِ الْوَبَالِ عَلَى فَاعِلِهِ، فَإِنَّ الَّذِي أَوْجَبَ سَجْبَهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ هُوَ فَعَلَ تِلْكَ الطَّاعَةَ الْمَصْحُوبَةَ بِتِلْكَ النِّيَّةِ الْفَاسِدَةِ، وَكَفَى بِهِذَا رَادَعًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ، أَوْ الْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ صِلَاحَ النِّيَّةِ وَخُلُوصَ الطَّوْبَةِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي فَرَكْتُهُ وَخَيْرُكَ» وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ وَيُعَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ وَيَتَصَرَّفَ بِهِ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ» وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جُبِّ الْحَزَنِ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا جُبُّ الْحَزَنِ؟ قَالَ: وَإِذَا فِي جَهَنَّمَ تَعَوَّذُوا مِنْهُ جَهَنَّمَ كُلُّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَنْ يَدْخُلُهَا؟ قَالَ: الْقُرَاءُ الْمُرَاءُونَ بِأَعْمَالِهِمْ» وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَمْرٍو قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رِجَالٌ يَخْتَلُونَ الدُّنْيَا بِالْأَدِينِ، يَلْبَسُونَ لِلنَّاسِ جُلُودَ الضَّأْنِ، أَلَسْتُمْهُمْ

غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ شَيْءٍ.

وأخرج ابن ماجه، وابن حبان أيضاً من حديث ابن عمر بلفظ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا حَتَّى يَسْتَقِيلَ كَانَ لَهُ بِمِثْلِ أَجْرِهِ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَرْجِعَ» وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا، وَقَالَ: «لِيُخْرِجَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا» وفي رواية له: «ثُمَّ قَالَ لِلْفَقَاعِدِ: إِيَّكُمْ خَلَفَ الْخَارِجُ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ بِخَيْرٍ كَانَ لَهُ بِمِثْلِ نَصْفِ أَجْرِ الْخَارِجِ» فيه إشارة: إلى أن الغازي إذا جهَّز نفسه وقام بكفاية من يخلفه بعد كان له الأجر مرتين.

وقال القرطبي: لفظة نصف يشمل أن تكون مقحمة من بعض الرواة. وقد احتج بهذا من ذهب إلى أن المراد بالأحاديث التي وردت بمثل ثواب الفعل حصول أصل الأجر له بغير تضعيف، وأن التضعيف يختص بمن باشر العمل. قال: ولا حجة له في هذا الحديث لوجهين:

أحدهما: أنه لا يتناول محل النزاع، لأن المطلوب إنما هو أن الدال على الخبر مثلاً هل له مثل أجر فاعله مع التضعيف أو بغير تضعيف؟ والحديث المذكور إنما يقتضي المشاركة والمشاركة فافتراقا. ثانيهما: ما تقدم من احتمال كون لفظة نصف زائدة.

قال الحافظ: لا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها في الصحيح، والذي يظهر في توجيهها أنها أطلقت بالنسبة إلى مجموع الثواب الحاصل للغازي والخالف له بخير، فإن الثواب إذا انقسم بينهما نصفين كان لكل منهما مثل ما للآخر فلا تعارض بين الحديثين. وأما من وعد بمثل ثواب العمل وإن لم يعمله إذا كان له فيه دلالة، أو مشاركة أو نية صالحة، فليس على إطلاقه في عدم التضعيف لكل أحد، وصرف الخبر عن ظاهره يحتاج إلى مستند، وكان مستند القائل: أن العامل يباشر المشقة بنفسه بخلاف الدال ونحوه، لكن من يجهز الغازي بماله مثلاً، وكذا من يخلفه فيمن ترك بعده يباشر شيئاً من المشقة، أيضاً فإن الغازي لا يتأني منه الغزو إلا بعد أن يكفى ذلك العمل فصار كأنه يباشر معه الغزو بخلاف من اقتصر على النية مثلاً. انتهى.

قوله: (وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ) يفتح الحاء المعجمة واللام الخفيفة أي: قام بحال من يتركه.

بَابُ اسْتِئْذَانِ الْأَبْوَيْنِ فِي الْجِهَادِ

٣٢٨٨ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ عَلَى وَثِقَتِهَا، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟

قَالَ: بَرُّ الْوَالِدَيْنِ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَدَّثَنِي بِهِنَ، وَلَوْ اسْتَرْزَدْتَهُ لَرَأَيْتَنِي مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم) ١/ ٤٠٩ و (٤١٠) (خ: ٧٥٣٤) (م: ٨٥) (١٣٩).

٣٢٨٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: أَخِي وَالذَّكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: ففِيهِمَا فَجَاهِدْ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٤) وَالنَّسَائِيُّ (١٠/ ٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٢٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٧١) وَصَحَّحَهُ.

٣٢٩٠ - وَفِي رِوَايَةٍ: «أَتَى رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئْتُ أُرِيدُ الْجِهَادَ مَعَكَ، وَلَقَدْ أَتَيْتُ وَإِنِّي وَالِدِي يَبْكِيَانِ، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَأَضْحِكُهُمَا كَمَا أَتَيْتُهُمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٠/ ٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٢٨) وَابْنُ مَاجَةٍ (٢٧٨٢).

٣٢٩١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ أَحَدٌ بِالْيَمَنِ؟ فَقَالَ أَبُو أَيُّ قَالَ: أَوْنَا لَكَ؟ فَقَالَ: لَا قَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنِ أَوْنَا لَكَ فَجَاهِدْ وَإِلَّا فَبَرُّهُمَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٣٠).

٣٢٩٢ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ جَاهِمَةَ السُّلَمِيِّ «أَنَّ جَاهِمَةَ السُّلَمِيَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرِذْتُ الْغَزْوَ وَجِئْتُكَ اسْتَشِيرُكَ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: الزَّمْنَةُ فَإِنَّ الْجَنَّةَ عِنْدَ رِجْلَيْهَا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٩/ ٣) وَالنَّسَائِيُّ (١١/ ٦)، وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَمَيَّنْ عَلَيْهِ الْجِهَادُ، فَإِذَا تَمَيَّنَ فَتَرَكُهُ مَغْصِيَةً، وَلَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَغْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

الرواية الثانية من حديث عبد الله بن عمرو: أخرجها أيضاً النسائي، وابن حبان، وأخرجها أيضاً مسلم وسعيد بن منصور من وجه آخر في نحو هذه القصة. قال: «ارْجِعْ إِلَى وَالِدَيْكَ فَأَحْسِنْ صُحْبَتَهُمَا».

وحديث أبي سعيد: صححه ابن حبان. وحديث معاوية بن جهم: أخرجه أيضاً البيهقي من طريق ابن جريج، عن محمد بن طلحة بن ركانة عن معاوية. وقد اختلف في إسناده على محمد بن طلحة اختلافاً كثيراً، ورجال إسناد النسائي ثقاة إلا محمد بن طلحة وهو صدوق، يخطئ.

قوله: (أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟) في رواية للبخاري وغيره «أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟» وظاهره أن الصلاة أحب الأعمال وأفضلها.

قال في الفتح: وحاصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث ونحوه مما اختلف فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال: أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه، أو بما لهم فيه رغبة، أو بما هو لائق بهم، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات، بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره، فقد كان الجهاد في أول الإسلام أفضل الأعمال، لأنه الوسيلة إلى القيام بها، والثمك من أداؤها. وقد تضافرت النصوص: على أن الصلاة أفضل من الصدقة. ومع ذلك ففي وقت مواساة الفقراء المضطرين تكون الصدقة أفضل، أو أن أفضل ليست على بابها، بل المراد بها الفضل المطلق، أو المراد من أفضل الأعمال فحذفت (من) وهي مرادة. وقال ابن دقيق العيد: الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية، وأريد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب، فلا تعارض بينه وبين حديث أبي هريرة «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ...»، الحديث. وقال غيره: المراد بالجهاد هنا: ما ليس بفرض عين لأنه يتوقف على إذن والدين فيكون برهما مقدماً عليه.

قوله: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا» قال ابن بطال: فيه أن البدار إلى الصلاة في أول الوقت أفضل من التراخي فيها، لأنه إنما شرط فيها أن تكون أحب الأعمال إذا أقيمت لوقتها المستحب.

قال الحافظ: وفي أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر.

قال ابن دقيق العيد: ليس في هذا اللفظ ما يقتضي أولاً ولا آخرًا، وكان المقصود به الاحتراز عما إذا وقعت قضاءً، وتعقب: بأن إخراجها عن وقتها حرم، ولفظ (أحب) يقتضي المشاركة في الاستحباب فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت. وأجيب: بأن المشاركة إنما هي بالنسبة إلى الصلاة وغيرها من الأعمال، فإن وقعت الصلاة في وقتها، كانت أحب إلى الله من غيرها من الأعمال، فوقع الاحتراز عما إذا وقعت خارجة عن وقتها من معذور، كالتأثم، والناسي، فإن إخراجها لها عن وقتها لا يوصف بالتحريم، ولا يوصف بكونه أفضل الأعمال، مع كونه محبوبًا، لكن إيقاعها في الوقت أحب. وقد روى الحديث الدارقطني، والحاكم، والبيهقي بلفظ: «الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا» وهذا اللفظ مما تفرد به علي بن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم. قال الدارقطني: ما أحسبه حفظه لأنه كبر، وتغير حفظه. قال الحافظ: ورواه الحسين المعمر في اليوم والليلة عن

أبي موسى محمد بن المثنى، عن غندر، عن شعبة كذلك. قال الدارقطني: تفرد به المعمر، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ «عَلَى وَقْتِهَا» ثم أخرجه الدارقطني عن الحاملي عن أبي موسى كرواية الجماعة، وكذا رواه أصحاب غندر عنه، والظاهر: أن المعمر وهم فيه لأنه كان يحدث من حفظه. وقد أطلق النووي في شرح المهذب: أن رواية: «فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا» ضعيفة. وتعقبه الحافظ: بأن لها طريقاً أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، والحاكم، وغيرهما من طريق عثمان بن عمر، عن مالك بن مغول، عن الوليد، وتفرد عثمان بذلك، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة، وكأن من رواها كذلك ظن: أن المعنى واحد، ويمكن أن يكون أخذه من لفظة على، لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت فتعين أوله، والظاهر: أن على بمعنى اللام أي لوقتها. قال القرطبي وغيره: إن اللام في (لوقتها) للاستقبال مثل «فَطَلَقُوا هُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» أي مستقبلات عدتهن، وقيل: للابتداء كقوله: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ» وقيل: بمعنى في أي: في وقتها، وقيل: إنها لإرادة الاستعلاء على الوقت، وفائدته تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه.

قوله: (ثُمَّ أَيُّ) قيل: الصواب: أنه غير منون لأنه موقوف عليه في الكلام، والسائل ينتظر الجواب، والتثنية لا يوقف عليه، فتنبه، ووصله بما بعده خطأ، فوقف عليه، ثم يؤتى بما بعده.

قال الفاكهاني: وحكى ابن الجوزي، وابن الخشاب الجزم بتنبه لأنه معرب غير مضاف.

وتعقب: بأنه مضاف تقديرًا والمضاف إليه محذوف لفظًا، والتقدير: ثم أي العمل أحب فوقف عليه بلا تنوين.

قوله: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ» كذا للأكثر، وللمستعلمي: ثم برُّ الوالدين بزيادة ثم، وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين، وأن أعمال البدن يفضل بعضها على بعض. وفيه فوائد غير ذلك.

قوله: (فَقِيهًا فَجَاهِدًا) أي: خصصهما بجهاد النفس في رضاءهما. قال في الفتح: ويستفاد منه: جواز التعبير عن الشيء بضده إذا فهم المعنى، لأن صيغة الأمر في قوله: فجاهد، ظاهرها: إيصال الضرر الذي كان يحصل لغيرهما بهما، وليس ذلك مرادًا قطعًا، وإنما المراد: إيصال القدر المشترك من كلفة الجهاد، وهو تعب البدن وبذل المال، ويؤخذ منه: أن كل شيء يتعب النفس يسمى جهادًا انتهى.

ولا يخفى أن كون المفهوم من تلك الصيغة إيصال الضرر بالأبوين إنما يصح قبل دخول لفظ «في» عليها، وأما بعد دخولها كما هو الواقع في الحديث: فليس ذلك المعنى هو المفهوم منها، فإنه لا يقال: جاهد في الكفار بمعنى: جاهدهم، كما يقال جاهد في الله، فالجهاد الذي يراد منه: إيصال الضرر لمن وقعت المجاهدة له هو: جاهده لا جاهد فيه وله. وفي الحديث دليل: على أن برّ الوالدين قد يكون أفضل من الجهاد.

قوله: (فإن أذننا فجاهد) فيه دليل على أنه يجب استئذان الأبوين في الجهاد، وبذلك قال الجمهور، وجزموا بتحريم الجهاد إذا منع منه الأبوان أو أحدهما، لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية، فإذا تعين الجهاد فلا إذن، وشهد له ما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن أفضل الأعمال؟ قال: الصلاة، قال: ثم م؟ قال: الجهاد، قال: فإن لي والدين، فقال: أمرك بوالديك خيراً، فقال: والذي بعتك نبياً لأجاهدن ولا تزكئهما قال: فأنت أعلم، وهو محمول على جهاد فرض العين توفيقاً بين الحديثين، وهذا بشرط أن يكون الأبوان مسلمين. وهل يلحق بهم الجد والجدة؟ الأصح عند الشافعية ذلك، وظاهره عدم الفرق بين الأحرار والعبيد. قال في الفتح: واستدل بالحديث على تحريم السفر بغير إذنهما، لأن الجهاد إذا منع منه مع فضيلته، فالسفر المباح أولى، نعم إن كان سفره لتعلم فرض عين، حيث يتعين السفر طريقاً إليه، فلا منع، وإن كان فرض كفاية ففيه خلاف.

باب لا يُجاهد من عليه دين إلا برضا غريمه

٣٢٩٣ - عن أبي قتادة «عن رسول الله ﷺ أنه قام فيهم فذكر لهم: أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل الأعمال، فقال رجل فقال: يا رسول الله أرأيت إن قُتل في سبيل الله تكفر عني خطاياي؟ فقال له رسول الله ﷺ: نعم إن قُتل في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مذبر، ثم قال رسول الله ﷺ: كيف قلت؟ قال: أرأيت إن قُتل في سبيل الله تكفر عني خطاياي؟ فقال رسول الله ﷺ: نعم وأنت صابر محتسب مقبل غير مذبر إلا الدين، فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك، رواه أحمد (٢٩٧/٥) ومسلم (١٨٨٥) (١١٧) والنسائي (٣٤٠/٦) والترمذي (١٧١٢) وصححه، والحمد لله (٣٠٨/٢) والنسائي (٣٤٠/٦) من حديث أبي هريرة مثله.

٣٢٩٤ - وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «يَغْفِرُ اللَّهُ لِلشَّهِيدِ كُلَّ ذَنْبٍ إِلَّا الذَّنْبَ، فَإِنْ جَبْرِيلَ (عليه السلام) قَالَ لِي ذَلِكَ».

رواه أحمد (٢٢٠/٢) ومسلم (١٨٨٦) (١١٩).

٣٢٩٥ - وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «القتل في سبيل الله يكفر كل خطيئة، فقال جبريل: إلا الدين، فقال النبي ﷺ: إلا الدين» رواه الترمذي (١٦٤٠)، وقال: حديث حسن غريب.

حديث أبي هريرة: رجال إسناده في سنن النسائي ثقات. وقد أشار إليه الترمذي فقال بعد إخرجه لحديث أبي قتادة: وفي الباب: عن أنس وعمر بن جحش وأبي هريرة. انتهى.

قوله: (أفضل الأعمال) فيه دليل: على أن الجهاد في سبيل الله والإيمان بالله أفضل من غيرهما من أعمال الخير، وهو يعارض في الظاهر ما تقدم في الباب الأول، ويتوجه الجمع بما سلف.

قوله: (نعم) فيه دليل على أن الجهاد بشرط أن يكون في سبيل الله مع الاحتساب وعدم الانهزام من مكفرات جميع الذنوب والخطايا، فيكون الشهيد بالشهادة مستحقاً للمغفرة العامة إلا ما كان من الديون اللازمة للآدميين فإنها لا تغفر للشهيد، ولا تسقط عنه بمجرد الشهادة وذلك لكونه حقاً لآدمي، وسقوطه إنما يكون برضاه واختياره، ولهذا امتنع ﷺ من الصلاة على من عليه دين، كما تقدم في الضمانة. ويلحق بالدين ما كان حقاً لآدمي من دم، أو عرض يجامع أن كل واحد حق لآدمي يتوقف سقوطه على إسقاطه.

قوله: (فإن جبريل قال لي ذلك) لعل الجواب منه ﷺ بقوله: «نعم من غير استثناء» كان بالاجتهاد، ثم لما أخبره جبريل بما أخبر استعاد النبي ﷺ من السائل سؤاله، ثم أخبره: بأن استثناء الدين ليس هو من جهته، وإنما هو بأمر الله له بذلك.

وقد استدل بأحاديث الباب: على أنه لا يجوز لمن عليه دين أن يخرج إلى الجهاد إلا بإذن من له الدين، لأنه حق لآدمي، والجهاد حق لله تعالى، وينبغي أن يلحق بذلك سائر حقوق الآدميين، كما تقدم لعدم الفرق بين حق وحق.

وجه الاستدلال بأحاديث الباب على عدم جواز خروج المدينين إلى الجهاد بغير إذن غريمه: أن الدين يمنع من فائده

عَلَى الْمُشْرِكِينَ، فَأَسْلَمْنَا وَشَهِدْنَا مَعَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٥٤).
 ٣٢٩٨ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْتَضِيئُوا
 بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا تَقْشُوا عَلَى خَوَاتِمِكُمْ غَرْبًا، رَوَاهُ أَحْمَدُ
 (٩٩/ ٨) وَالنَّسَائِيُّ (٨/ ١٧٧).

٣٢٩٩ - وَعَنْ ذِي مَخْبَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
 «مُتَصَالِحُونَ الرُّومَ صَلَحًا تَغْزُونَ أَنتُمْ وَهُمْ عَدُوًّا مِنْ وَرَائِكُمْ».
 رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩١/ ٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٦٧).

٣٣٠٠ - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَانَ بِنَاسٍ مِنَ
 الْيَهُودِ فِي خَيْبَرٍ فِي حَرْبِهِ فَأَسْتَمَ لَهُمْ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاتِيلِهِ
 (٢٨١).

حديث خبيب بن عبد الرحمن أخرجه الشافعي، والبيهقي
 وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه. وقال في جمع الزوائد:
 أخرجه أحمد، والطبراني، ورجاهما ثقات. وحديث أنس: في
 إسناده عند النسائي أزهري بن راشد، وهو ضعيف، وبقية رجال
 إسناده ثقات، وحديث ذي مخبر أخرجه أيضًا ابن ماجه، وسكت
 عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده أبي داود رجال الصحيح.
 وحديث الزُّهْرِيِّ: أخرجه أيضًا الترمذي مرسلاً، والزُّهْرِيُّ
 مراسيله ضعيف، ورواه الشافعي فقال: أخبرنا يوسف، حدثنا
 حسن بن عمارة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال:
 «اسْتَعَانَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: وَلَمْ يُسَمِّ لَهُمْ. قَالَ
 الْبَيْهَقِيُّ: لَمْ أَجِدْهُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍاءَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.
 وَالصَّحِيحُ مَا أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، فَسَاقَ بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي
 حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا خَلَفَ نَيْشَةَ
 الْوَدَاعِ إِذَا كَيْتَبَةُ، قَالَ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالُوا: بَنُو قَيْنِقَاعَ رَهْطُ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: أَوْ تُسَلِّمُوا؟ قَالُوا: لَا، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا وَقَالَ:
 إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ، فَأَسْلَمُوا».

وحديث عائشة فيه دليل: على أنها لا تجوز الاستعانة
 بالكافر، وكذلك حديث خبيب بن عبد الرحمن، ويعارضهما في
 الظاهر حديث ذي مخبر، وحديث الأزهري المذكوران.

وقد جمع بأوجه منها: ما ذكره البيهقي عن نص الشافعي: «أَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ تَقَرَّرَسَ الرُّغْبَةَ فِي الَّذِينَ رَدَّاهُمْ فَرَدَّاهُمْ رَجَاءً أَنْ يُسَلِّمُوا،
 فَصَدَّقَ اللَّهُ ظَنَّهُ».

وفيه نظر لأن قوله: «لَا أَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ» نكرة في سياق النفي
 تنفذ العموم.

الشهادة، وهي: المغفرة العامة وذلك بطل ثمره الجهاد. وقد أشار
 صاحب البحر إلى مثل ذلك، فقال: ومن عليه دين حال لم يخرج
 إلا بإذن الغريم لقوله ﷺ: «تَمَّعَ إِلَّا الدِّينَ» الخبر، فإذا منع
 الشهادة بطل ثمره الجهاد. انتهى.

ولا يخفى: أن بقاء الدين في ذمة الشهيد لا يمنع من الشهادة،
 بل: هو شهيد مغفور له كل ذنب إلا الدين، وغفران ذنب واحد
 يصح جعله ثمره للجهاد، فكيف بمغفرة جميع الذنوب إلا واحدا
 منها، فالقول بأن ثمره الشهادة مغفرة جميع الذنوب ممنوع، كما
 أن القول بأن عدم غفران ذنب واحد يمنع من الشهادة ويبطل
 ثمره الجهاد ممنوع أيضًا. وغاية ما اشتملت عليه أحاديث الباب
 هو أن الشهيد يغفر له جميع ذنوبه إلا ذنب الدين، وذلك لا
 يستلزم عدم جواز الخروج إلى الجهاد إلا بإذن من له الدين، بل
 إن أحب المجاهد أن يكون جهاده سببا لمغفرة كل ذنب، استأذن
 صاحب الدين في الخروج، وإن رضي بأن يبقى عليه ذنب واحد
 منها جاز له الخروج بدون استئذان. وهذا: إذا كان الدين حالا.
 وأما إذا كان موجلا ففي ذلك وجهان. قال الإمام مجبى:
 أصحهما: يعتبر الإذن أيضًا، إذ الدين مانع للشهادة. وقيل: لا،
 كالخروج للتجارة، قال في البحر: ويصح الرجوع عن الإذن قبل
 التحام القتال، إذا لحقه لا بعده لما فيه من الوهن.

بَاب مَا جَاءَ فِي الاسْتِعَانَةِ بِالْمُشْرِكِينَ

٣٢٩٦ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ بَدْرِ فَلَمَّا
 كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ، أَذْرَكَهُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ يَذْكُرُ مِنْهُ جُرْأَةً وَتَجْدَةً،
 فَفَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَذْرَكَهُ قَالَ:
 جَنَّتْ لَا تَبْعَكَ وَأَصِيبَ مَعَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَوْمِنُ بِاللَّهِ
 وَرَسُولِهِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ، قَالَتْ: ثُمَّ
 مَضَى حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّجَرَةِ أَذْرَكَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ
 مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: لَا، قَالَ: فَارْجِعْ
 فَلَنْ أَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ، قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَذْرَكَهُ بِالْبَيْدَاءِ فَقَالَ لَهُ كَمَا
 قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ: فَانْطَلِقْ،
 رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٦٧، ٦٨) وَتُسَلِّمُ (١٨١٧) (١٥٠).

٣٢٩٧ - وَعَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ
 قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يُرِيدُ غَزْوًا، أَنَا، وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي،
 وَلَمْ تُسَلِّمْ، فَقُلْنَا: إِنَّا نَسْتَحِي أَنْ يَشْهَدَ قَوْمُنَا مَشْهَدًا لَا تَشْهَدُهُ
 مَعَهُمْ، فَقَالَ: اسْلَمْتُمَا؟ فَقُلْنَا: لَا، فَقَالَ: إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ

﴿عَوْلٌ قَلِيلًا وَأَجْرٌ كَثِيرًا﴾ وأما استعانته ﷺ بابن أبي: فليس ذلك إلا لإظهاره الإسلام.

وأما مقاتلة قرمان مع المسلمين: فلم يثبت أنه ﷺ أذن له بذلك في ابتداء الأمر، وغاية ما فيه: أنه يجوز للإمام السكوت عن كافر قاتل مع المسلمين.

قوله: ﴿بَحْرَةُ الْوَيْرَةِ﴾ الحرة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء، والويرة بفتح الواو والياء الموحدة بعدها راء وبسكون الموحدة أيضا: موضع على أربعة أميال من المدينة.

قوله: ﴿بِالشَّجَرَةِ﴾ اسم موضع، وكذلك البيداء.

قوله: ﴿وَلَا تَنْقُشُوا عَلَى خَوَاتِيمِكُمْ عَرَبِيًّا﴾ بفتح العين المهملة والراء وبعدها موحدة.

قال في القاموس في مادة عرب: «وَلَا تَنْقُشُوا عَلَى خَوَاتِيمِكُمْ عَرَبِيًّا» أي لا تنقشوا (محمد رسول الله)، كأنه قال: نبياً عربياً، يعني نفسه ﷺ انتهى.

نهي ﷺ أن ينقشوا على خواتيمهم مثل ما كان ينقش على خاتمه وهو (محمد رسول الله) لأنه كان علامة له في ذلك الوقت، يختم به كتبه.

باب ما جاء في مشاورّة الإمام الجنيش، ونصحه لهم ورفقه، بهم وأخذهم بما عليهم

٣٣٠١ - عن أنس «أن النبي ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان، فتكلم أبو بكر، فأعرض عنه، ثم تكلم عمر فأعرض عنه، فقام سعد بن عباد فقال: إيانا تريد يا رسول الله؟ والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لاختضناها، ولو أمرتنا أن نضرب أكبادها إلى برك الغنم لفعلنا، قال: قدذب رسول الله ﷺ الناس فانطلقوا» رواه أحمد (٣/ ٢٢٠) ومسلم (١٧٧٩) (٨٣).

٣٣٠٢ - وعن أبي هريرة قال: «ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ»، رواه أحمد (٤/ ٣٢٨) والشافعي في مسنده (١٧٧/ ٢).

قوله: ﴿حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سَفْيَانَ﴾ هذا الأمر كان في غزوة بدر، وقد اقتصر المصنف ها هنا على أول الحديث لكونه محل الحاجة.

وغمسه: «فَانْطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بِدْرًا وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَابِ قُرَيْشٍ، وَفِيهِمْ غَلَامٌ اسْمُهُ لَيْثِي الْحُجَّاجُ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ

ومنها: أن الأمر في ذلك إلى رأي الإمام، وفيه النظر المذكور بعينه. ومنها: أن الاستعانة كانت ممنوعة ثم رخص فيها، قال الحافظ في التلخيص: وهذا أقربها، وعليه نص الشافعي، وإلى عدم جواز الاستعانة بالمشركون ذهب جماعة من العلماء، وهو مروي عن الشافعي. وحكى في البحر عن العترة، وأبي حنيفة، وأصحابه: أنها تجوز الاستعانة بالكفار والفاسق حيث يستقيمون على أوامره ونواهيهم. واستدلوا باستعانتهم ﷺ بناس من اليهود كما تقدم، وباستعانتهم ﷺ بصفوان بن أمية يوم حنين، وبإخياره: ﷺ بأنها ستقع من المسلمين مصالحة الروم، ويفزون جميعاً عدواً من وراء المسلمين. قال في البحر: وتجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستعانتهم ﷺ بابن أبي وأصحابه. وتجوز الاستعانة بالفاسق على الكفار إجماعاً وعلى البغاة عندنا، لاستعانة علي رضي الله عنه بالأشعث. انتهى. وقد روي عن الشافعي المنع من الاستعانة بالكفار على المسلمين، لأن في ذلك جعل سبيل للكافر على المسلم، وقد قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ واجيب: بأن السبيل هو اليد، وهي للإمام الذي استعان بالكافر، وشرط بعض أهل العلم ومنهم المهادنة: أنها لا تجوز الاستعانة بالكفار والفاسق إلا حيث مع الإمام جماعة من المسلمين يستقل بهم في إمضاء الأحكام الشرعية على الذين استعان بهم، ليكونوا مغلوبين لا غالبين، كما كان عبد الله بن أبي ومن معه من المنافقين يخرجون مع النبي ﷺ للقتال وهم كذلك. وما يدل على جواز الاستعانة بالمشركون «أن قرمان خرج مع أصحاب رسول الله ﷺ يوم أُحُدٍ وَهُوَ مُشْرِكٌ فَقَتَلَ ثَلَاثَةً مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ حَمَلَةَ لُؤَاءِ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى قَالَ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَيَأْزُرُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ» كما ثبت ذلك عند أهل السير. وخرجت خزاعة مع النبي ﷺ على قريش عام الفتح. والخاصل: أن الظاهر من الأدلة عدم جواز الاستعانة بمن كان مشركاً مطلقاً لما في قوله ﷺ: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ» من العموم، وكذلك قوله: «أَنَا لَا أَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ» ولا يصلح مرسل الزهري، لمعارضة ذلك لما تقدم، من أن مراسيل الزهري ضعيفة، والمسد فيه الحسن بن عمار وهو ضعيف، ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ وقد أخرج الشيخان عن البراء قال: «جَاءَ رَجُلٌ مُنْتَعٍ بِالْحَدِيدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَاتِلْ أَوْ اسْلِمْ؟ قَالَ: اسْلِمْ ثُمَّ قَاتِلْ فَاسْلَمْ ثُمَّ قَاتِلْ فَقَاتِلْ فَقَالَ

اللَّهُ ﷺ يَسْأَلُونَهُ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ، فَيَقُولُ لَهُمْ: مَا لِي

جِلْمٌ بِأَبِي سَفْيَانَ، وَلَكِنْ: هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَغَيْبَةٌ وَشَيْبَةٌ وَأَمِيَّةٌ بَنُ خَلْفٍ فِي النَّاسِ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ ضَرَبُوهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ انْصَرَفَ فَقَالَ: وَاللَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لَتَضْرِبُونَهُ إِذَا صَدَقَكُمْ وَتَتْرَكُونَهُ إِذَا كَذَبَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَضْرُوعٌ فَلَانْ وَيَضْعُ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ مَا هُنَا وَمَا هُنَا، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا نَأْطُ أَخَذَ مِنْهُمْ عَنْ مَوْضِعِهِ.

قوله: (أَنْ نُخَيِّضَهَا) أي الخيل وهو بالخاء المعجمة، بعدها مثناة تحتية ثم ضاد معجمة.

قال في القاموس: خاض الماء، يخوضه خوضاً، وخياضاً: دخله كخوضه، واختاضه، وبالفرس: أوردته كاختاضه. انتهى.

قوله: (بِرُكْ) بكسر الباء الموحدة، وفتحها مع سكون الراء، و (العماد) بغير معجمة مثلثة كما في القاموس وهو موضع في ساحل البحر بينه وبين جدة عشرة أميال: وهو البندر القديم.

وحكى صاحب القاموس عن ابن عليم في الباهر: أنه أقصى معمور الأرض.

قوله: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ... إلخ) فيه دليل على أنه يشرع للإمام أن يستكثر من استشارة أصحابه الموثوق بهم ديناً وعقلاً. وقد ذهبت المهادوية إلى وجوب استشارة الإمام لأهل الفضل، واستدلوا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ وقيل: إن الأمر في الآية للندب لإناساً لهم وتطبيقاً لخواطرمهم.

وأجيب: بأن ذلك نوع من التعظيم وهو واجب، والاستدلال بالآية على الوجوب إنما يتم بعد تسليم أنها غير خاصة برسول الله ﷺ، أو: بعد تسليم أن الخطاب الخاص به يعم الأمة، أو الأئمة، وذلك يختلف فيه عند أهل الأصول.

٣٣٠٣ - وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ إِسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَحْمَةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٍ لِرَبِّعِيهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٥/٢٥) (خ: ٧١٥١). وفي لفظ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِدُ لَهُمْ وَلَا يَنْصَحُ لَهُمْ إِلَّا لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٢) (٢٢٧) (٢٢٩).

٣٣٠٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشَقُّ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٣/٦)

وَمُسْلِمٌ (١٨٢٨) (١٩).

٣٣٠٥ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْخَلِفُ فِي السَّيْرِ فَيَرْجِي الضَّعِيفَ وَيُرْدِفُ، وَيَدْعُو لَهُمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٣٩).

٣٣٠٦ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةً كَذًا وَكَذَا، فَصَبَّقَ النَّاسُ الطَّرِيقَ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُنَادِيًا فَنَادَى: مَنْ ضَيِّقَ مَنْرِلًا، أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا فَلَا جِهَادَ لَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٤٤٠) (٤٤١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٢٩).

حديث جابر: سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح إلا الحسن بن شوكر، وقد قيل: إن البخاري روى له، كما ذكره صاحب التقریب. وحديث سهل بن معاذ: في إسناده إسماعيل بن عياش، وفيه مقال قد تقدم، وسهل بن معاذ ضعيف، كما قال المنذري.

قوله: (إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) في رواية للبخاري: «لَمْ يَجِدْ رَاحِلَةً الْجَنَّةَ» زاد الطبراني: «وَعَرَفَهَا يُوجَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَسِيرَةٍ سَبْعِينَ عَامًا».

وأصل هذا الحديث: أن عبيد الله بن زياد لما أفرط في سفك الدماء، وكان معقل بن يسار حينئذ مريضاً مرضه الذي مات فيه، فأتى عبيد الله يعوده، فقال له معقل: إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ فذكره.

وفي مسلم: أنه لما حدثه بذلك قال: «أَلَا كُنْتُ حَدَّثْتَنِي قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ؟» قَالَ: لَمْ أَكُنْ لَأَحْذَثْكَ قَبْلَ سَبَبِ ذَلِكَ، والمراد بهذا السبب: هو ما كان يقع منه من سفك الدماء.

وقع في رواية الإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه مسلم: «لَوْلَا أَنِّي مِيتُ مَا حَدَّثْتُكَ» فكأنه كان يخشى بطشه، فلما نزل به الموت أراد أن يكف بعض شره عن المسلمين.

وأخرج الطبراني في الكبير عن الحسن قال: قدم علينا عبيد الله بن زياد أميراً أقره علينا معاوية غلاماً سفيهاً يسفك الدماء سفكاً شديداً، وفيما عبد الله بن معقل المزني فدخل عليه ذات يوم فقال له: انته عما أراك تصنع، فقال له: وما أنت وذاك؟ قال: ثم خرج إلى المسجد فقلنا له: ما كنت تصنع بكلام هذا السفيه على رهوس الناس؟ فقال: إنه كان عندي علم فاحببت أن لا أموت حتى أقول به على رهوس الناس، ثم قام فما لبث أن مرض مرضه الذي توفي فيه، فأتاه عبيد الله بن زياد يعوده،

فذكر نحو حديث الباب، فيحتمل أن تكون القصة وقعت للصحابيين.

قوله: (مَا مِنْ أَمِيرٍ) فِي رَوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ «مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

قوله: (ثُمَّ لَا يَجْتَهِدُ) فِي رَوَايَةِ أَبِي الْمَلِيحِ «ثُمَّ لَا يَجِدُ لَهُ» بِجِيمٍ وَدَالٍ مُشَدَّدَةٍ مِنَ الْجِدِّ بِالْكَسْرِ وَدَالٍ، ضِدُّ الْمَزَلِ.

قوله: (يَلِي) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: يَلِي جَاءَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ لِأَنَّ مَاضِيَهُ وَلِي بِالْكَسْرِ، فَمُسْتَقْبَلُهُ يُولِي بِالْفَتْحِ، وَهُوَ مِثْلُ وَرَثَ يَرِثُ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ عَلَى أَئِمَّةِ الْجُورِ، فَمَنْ ضَيَّعَ مِنْ اسْتِرْعَاءِ اللَّهِ أَوْ خَانَهُمْ أَوْ ظَلَمَهُمْ فَقَدْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الطَّلَبُ بِمَظَالِمِ الْعِبَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَكَيْفَ يَقْدِرُ عَلَى التَّحَلُّلِ مِنْ ظُلْمِ أُمَّةٍ عَظِيمَةٍ؟ وَمَعْنَى حُرْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْجَنَّةِ: أَيِ انْقِذْ عَلَيْهِ الْوَعِيدَ وَلَمْ يَرْضَ عَنْهُ الْمَظْلُومِينَ.

وَنَقَلَ ابْنُ التَّيْنِ عَنِ الدَّوَادِيِّ نَحْوَهُ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا فِي حَقِّ الْكَافِرِ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَدُّ لَهُ مِنْ نَصَحِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَهُوَ احْتِمَالٌ بَعِيدٌ جِدًّا، وَالتَّعْلِيلُ مُرَدُّدٌ، وَالْكَافِرُ أَيْضًا قَدْ يَكُونُ نَاصِحًا فِيمَا تَوَلَّاهُ وَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ الْكَفَرُ انْتَهَى.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَجِبَ عَنْ هَذَا بَأْنُ النُّصَحِ مِنَ الْكَافِرِ لَا حَكْمَ لَهُ لِعَدَمِ كَوْنِهِ مَثَابًا عَلَيْهِ.

وَالْأَوَّلَى فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْوَاقِعَ فِي الْحَدِيثِ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ وَهِيَ تَعْمُ الْكَافِرَ وَالْمُسْلِمَ فَلَا يَقْبَلُ التَّخْصِيسَ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَحْمِلُ عَلَى الْمُسْتَحَلِّ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ حَمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَحَلِّ، وَإِنَّمَا أُريدُ بِهِ الزُّجْرُ وَالتَّغْلِيطُ.

قَالَ: وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ لِسَلَمٍ بِلَفْظٍ: «لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ» وَهُوَ يُؤَيِّدُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتِ انْتَهَى.

وَيَجِبُ بَأْنُ الْحَمَلِ عَلَى الزُّجْرِ وَالتَّغْلِيطِ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ.

وَرَوَايَةُ مُسْلِمٍ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الدُّخُولِ فِي بَعْضِ الْأَوَاقَاتِ لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهَا مُطْلَقٌ، وَغَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُؤَكَّدٍ كَمَا فِي النَّفْيِ بِلْنٍ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّ قَوْلَهُ: وَهُوَ غَاشٌّ، قِيْدٌ لِلْفِعْلِ مَقْصُودٌ بِالذِّكْرِ يَرِيدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا وُلَّاهُ عَلَى عِبَادِهِ لِيَدِيمَ لَهُمُ النَّصِيحَةَ لَا لِيَغْشَهُمْ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى ذَلِكَ، فَمَنْ قَلَبَ الْقَضِيَّةَ اسْتَحَقَّ أَنْ يُعَاقَبَ.

قَوْلُهُ: (فَيَرْجِي الضَّعِيفَ) بِضَمِّ التَّحْتِيَّةِ وَسُكُونِ الرَّايِ بَعْدَهَا جِيمٌ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ: زَجَاهُ: سَاقَهُ وَدَفَعَهُ كَزَجَّاهُ وَأَزَجَّاهُ.

قَوْلُهُ: (وَيُرْدَفُ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ: السَّرْدُفُ بِالْكَسْرِ: الرَّاكِبُ خَلْفَ الرَّاكِبِ انْتَهَى.

وَالْمُرَادُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَرْدِفُ خَلْفَهُ مِنْ لَيْسَ لَهُ رَاحِلَةٌ إِذَا كَانَ يَضَعُفُ عَنِ الشَّيْءِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنِ خَلْقِهِ الَّذِي وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَذَكَرَ عَظَمَهُ فَقَالَ: «وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ»، «بِالْمُؤَيَّنِينَ رَعُوفٌ رَحِيمٌ».

قَوْلُهُ: (فَلَا جِهَادَ لَهُ) فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَضْيِيقُ الطَّرِيقِ الَّتِي يَمُرُّ بِهَا النَّاسُ، وَنَفْيُ جِهَادٍ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْمُبَالَغَةِ فِي الزُّجْرِ وَالتَّغْيِيرِ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَضْيِيقُ الْمَنَازِلِ الَّتِي يَنْزِلُ فِيهَا الْمَجَاهِدُونَ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهِمْ.

بَابُ لُزُومِ طَاعَةِ الْجَيْشِ لِأَمِيرِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ ٣٣٠٧ - عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْفِرَؤُ وَغَزَوَانِ: قَائِمَا مَنِ انْبَغَى وَجْهَ اللَّهِ، وَأَطَاعَ الْإِمَامَ، وَأَنْفَقَ الْكَرْمَةَ، وَتَاسَرَ الشَّرِيكَ، وَاجْتَنَبَ الْفَسَادَ، فَإِنْ نَوَمَ وَتَبَّهَ أَجَرَ كُلَّهُ، وَأَمَّا مَنْ غَزَا فُخْرًا وَرَبَّاهُ وَسَمَنَةً وَعَصَى الْإِمَامَ، وَأَسَدَ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَنْ يَرْجِعَ بِالْكَفَّافِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٤/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥١٥) وَالتَّسَنُّيُّ (٥٠-٤٩/٦).

٣٣٠٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَالَ مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٢٤٤/٢) الْبُخَارِيُّ (٧١٣٧٤) مُسْلِمٌ (١٨٣٥) (٣٢).

٣٣٠٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ». قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَدَّافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ، بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٧/١) وَالتَّسَنُّيُّ (١٥٤/٧) (١٥٥).

٣٣١٠ - وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ

﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، وهي نازلة في طاعة الأمراء، كما في رواية ابن عباس المذكورة في الباب. وقد قيل: إن أولي الأمر هم: العلماء، كما وقع في الكشف، وغيره من كتب التفسير.

قوله: (رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) روى أحمد وابن ماجه، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان والحاكم من حديث أبي سعيد أن الرجل المذكور: هو علقمة بن مجز، وكذا ذكر ابن إسحاق.

وقيل: إنه عبد الله بن حذافة السهمي وكان من أصحاب بدر، وكانت فيه دابة.

ويجمع بينهما: بأن كل واحد منهما كان أميراً على بعض تلك السرية. ويدل على ذلك حديث أبي سعيد الذي أشرنا إليه، ولفظه: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَقْمَةَ بْنَ مَجْزِرٍ عَلَى بَعْثِ أَنَا فِيهِمْ، حَتَّى إِذَا انْتَهَيْنِي إِلَى رَأْسِ غَزَاتِنَا إِذْ كُنَّا بِبَغْضِ الطَّرِيقِ إِذْ بِطَائِفَةٍ مِنَ الْجَيْشِ وَأَمْرٌ عَلَيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَذَافَةَ السَّهْمِيُّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ بَدْرٍ وَكَانَ فِيهِ دُعَابَةُ الْحَدِيثِ».

وقد بوب البخاري على هذا الحديث فقال: باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي وعلقمة بن مجز المدلجي.

قوله: (أَوْقِدُوا نَارًا... إلخ) قيل: إنه لم يقصد دخولهم النار حقيقة، وإنما أشار بذلك: إلى أن طاعة الأمير واجبة، ومن ترك الواجب دخل النار، فإذا شق عليكم دخول هذه النار فكيف بالنار الكبرى، وكان قصده: أنه لو رأى منهم الجد في ولوجها لمتهم.

قوله: (لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَخْرُجُوا مِنْهَا) قال الداودي: يريد تلك النار لأنهم يموتون بتحريقها، فلا يخرجون منها أحياء. قال: وليس المراد بالنار: نار جهنم ولا أنهم يخلدون فيها، لأنه قد ثبت في حديث الشفاعة: أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان. قال: وهذا من المعارض التي فيها مندوحة، يريد: أنه سبق مساق الزجر، والتخويف ليفهم السامع: أن من فعل ذلك خلد في النار، وليس ذلك مراداً، وإنما أريد الزجر والتخويف، وقد ذكر له صاحب الفتح توجيهات في كتاب المغازي.

قوله: (لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ) أي لا تحب، بل تحرم على من كان قادراً على الامتناع.

وفي حديث معاذ عند أحمد: «لَا طَاعَةَ لِمَنْ لَمْ يُطِيعِ اللَّهَ». وعند البراء في حديث عمران بن حصين، والحاكم بن عمرو

سرية واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار وأمرهم أن يسموا له ويطيعوا فعضوه في شيء: قال: اجتمعوا لي خطباً فجمعوا، ثم قال: أوقدوا ناراً فاوقدوا، ثم قال: ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسموا وتطيعوا؟ قالوا: بلى، قال: فاذهلوها، فنظر بغضهم إلى بغض وقالوا: إنما فرزنا إلى رسول الله ﷺ من النار، فكأنوا كذلك حتى سكن غضبه وطفئت النار، فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أَبَدًا - وَقَالَ: لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٨٢/١) البخاري (٧١٤٥) مسلم (١٨٤٠) (٤٠).

حديث معاذ في إسناده بقيّة بن الوليد وفيه مقال. قال في التقریب: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، وقد صرح بالتحديث في سند هذا الحديث عن مجز، وحديث ابن عباس: أخرجه أبو داود. قال المنذري في مختصر السنن: وأخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي.

قوله: (وَأَنْفَقَ الْكَرِيمَةَ) هي الفرس التي يغزى عليها. قال في القاموس: والكريمان: الحج والجهاد، ومنه «خَيْرُ النَّاسِ مُؤْمِنٌ بَيْنَ كَرِيمَيْنِ» أو معناه: بين فرسين يغزو عليهما أو بعيرين يستقي عليهما انتهى.

ويحتمل أن يكون المراد: إنفاق الخصلة الكريمة عند المنفق، المحبوبة إليه من غير تعيين.

قوله: (وَيَأْسَرَ الشَّرِيكَ) أي ساعه وعامله باليسر ولم يعاسره. قوله: (وَتَبَّهَتْ) بفتح التون وسكون الموحدة، أي: انتباهه في سبيل الله.

قوله: (لَنْ يَرْجِعَ بِالْكَفَافِ) أي: لم يرجع لا عليه، ولا له من ثواب تلك الغزوة وعقابها، بل: يرجع وقد لزمه الإثم لأن الطاعات إذا لم تقع بصلاح سريرة انقلبت معاصي، والمعاصي آثم.

قوله: (مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ... إلخ) هذا الحديث فيه دليل: على أن طاعة من كان أميراً طاعة له ﷺ، وطاعته طاعة لله، وعصيانه عصيان لله، وعصيان عسيان لله.

وقد قدمنا من الأدلة الدالة على وجوب طاعة الأئمة، والأمراء في باب الصبر على جور الأئمة من آخر كتاب الحدود ما فيه كفاية، فليرجع إليه. وقد نص القرآن على ذلك فقال:

الغفاري: «لا طاعة في معصية الله» وسنده قوي.

وفي حديث عبادة بن الصامت عند أحمد، والطبراني: «لا طاعة لمن عصى الله» ولفظ البخاري في حديث الباب: «فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» وهذا تقييد لما اطلق في الأحاديث المطلقة القاضي بطاعة أولي الأمر على العموم، والقاضي بالصبر على ما يقع من الأمير مما يكره، والوعيد على مفارقة الجماعة، والمراد بقوله: (لا طاعة في معصية الله): نفي الحقيقة الشرعية لا الوجودية، وقوله: «إنما الطاعة في المعروف» فيه: بيان ما يطاع فيه من كان من أولي الأمر، وهو الأمر بالمعروف، لا ما كان منكراً، والمراد بالمعروف: ما كان من الأمور المعروفة في الشرع، لا المعروف في العقل، أو العادة، لأن الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها على ما تقرّر في الأصول.

باب: الدُّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ

٣٣١١- عن ابن عباس قال: ما قاتل رسول الله ﷺ قوماً قط إلا دعاهم. رواه أحمد (٢٣٦/١).

٣٣١٢- وعن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصيته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: «أغزوا باسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، أغزوا، ولا تغلوا، ولا تغربوا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو خيال - فإيتهم ما أجاوبك، فاقبل منهم، وكف عنهم» أذعهم إلى الإسلام، فإن أجاوبك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم أذعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم: أنهم يكونون كأغراب المسلمين يجري عليهم الذي يجري على المسلمين، ولا يكون لهم في الفتي والغنيمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن أجاوبك فاقبل منهم وكف عنهم، وإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم، وإذا حاصرمتهم فاصبر، فأرادوك أن تجعل لهم دمة الله ودمة نبيه، فلا تجعل لهم دمة الله ودمة نبيه، ولكن اجعل لهم دمتك ودمة أصحابك، فإنكم إن تخفروا دمتكم ودمة أصحابكم، أهون من أن تخفروا دمة الله ودمة رسوله، وإذا حاصرمتهم فاصبر، وأرادوك أن تنزلهم على

حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا» رواه أحمد (٣٥٢/٥) ومسلم (١٧٣١) وابن ماجه (٢٨٥٨) والترمذي (١٦١٧) وصححه وهو حجة في أن قبول الجزية لا يختص بأهل الكتاب، وأن ليس كل مجتهد مصيباً، بل الحق عند الله واحد، وفيه المنع من قتل الولدان ومن التعجيل.

حديث ابن عباس: أخرجه أيضاً الحاكم من طريق عبد الله بن أبي نجيح، عن أبيه عنه. قال في مجمع الزوائد: أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني، ورجاله رجال الصحيح.

وظاهر قوله: «إلا دعاهم» يخالف حديث نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ أخاز على بني المصطلق وهم غارون.

قوله: (أو سرية) هي: القطعة من الجيش تنفصل عنه ثم تعود إليه، وقيل: هي قطعة من الخيل زهاء أربعمائة، كذا قال إبراهيم الحربي. وسميت سرية لأنها تسري ليلاً على خفية.

قوله: (ولا تغلوا) بضم الغين: أي لا تخونوا إذا غنمتم شيئاً. قوله: (ولا تغربوا) بكسر الهمزة وضمها وهو ضد الوفاء. قوله: (وليذا) هو الصبي.

قوله: (فادعهم) وقع في نسخ مسلم: «ثم أذعهم» قال عياض: الصواب إسقاط ثم، وقد أسقطها أبو عبيد في كتابه، وأبو داود في سننه، وغيرهما، لأنه تفسير للمخالفة الثلاث. وقال المازري إن «ثم» دخلت لاستفتاح الكلام.

وفي هذا دليل على أنه يشرع للإمام إذا أرسل قومه إلى قتال الكفار ونحوهم أن يوصيهم بتقوى الله، وينهاهم عن المعاصي المتعلقة بالقتال، كالغلول، والغدر والمثلة، وقتل الصبيان.

وفيه دليل: على وجوب تقديم دعاء الكفار إلى الإسلام قبل المقاتلة. وفي المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه يجب تقديم الدعاء للكفار إلى الإسلام من غير فرق بين من بلغته الدعوة منهم، ومن لم تبلغه، وبه قال مالك، والهادوية، وغيرهم، وظاهر الحديث معهم.

والمذهب الثاني: أنه لا يجب مطلقاً، وسيأتي في هذا الباب دليل من قال به.

المذهب الثالث: أنه يجب لمن لم تبلغهم الدعوة، ولا يجب إن بلغتهم، لكن يستحب.

قال ابن المنذر: وهو قول جمهور أهل العلم، وقد تظاهرت

قوله: (أَنْ تُخَفِّرُوا) بضم التاء فوقية، ويعدها خاء معجمة ثم فاء مكسورة، وراء، يقال: أخفرت الرجل: إذا نقضت عهده، وخفرتة، بمعنى أمته وحيته.

قوله: (فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ...) (إنخ) هذا النهي عمول على التنزيه، والاحتياط، وكذلك الذي قبله، والوجه ما سلف، ولهذا قال ﷺ: «فَإِنَّكَ لَا تُذَرِّي أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمُ اللَّهِ أَمْ لَا؟». وفيه: دليل لمن قال: إن الحق مع واحد، وإن ليس كل مجتهد مصيباً، والخلاف في المسألة مشهور مبسوط في مواضعه. والحق: أن كل مجتهد مصيب، من الصواب لا من الإصابة.

وقد قيل: إن هذا الحديث لا يتنهض للاستدلال به: على أن ليس كل مجتهد مصيباً، لأن ذلك كان في زمن النبي، والأحكام الشرعية إذ لا ك تزال تنزل وينسخ بعضها بعضاً، ويخصص بعضها ببعض، فلا يؤمن من أن ينزل على النبي ﷺ حكم خلاف الحكم الذي قد عرفه الناس.

٣٣١٣- وَعَنْ فُرْوَةَ بْنِ مُسَيْكٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْتِلُ بِمَقْبِلِ قَوْمِي وَمَذْبِحِهِمْ؟ قَالَ: (نَعَمْ)، فَلَمَّا وَلَّيْتُ دَخَانِي، فَقَالَ: (لَا تَقَاتِلُهُمْ حَتَّى تَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي أَرْوَافِ مُسْنَدِ الْأَمَامِ أَحْمَدَ لَابَنِ حَجَرٍ (٦٨٩١)).

٣٣١٤- وَعَنْ ابْنِ حَوْزٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ وَأَنْعَامُهُمْ تَسْفَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلُهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَهُمْ، وَأَصَابَ يُونَيْسَ بْنَ جَزِيَّةٍ ابْنَ الْخَارِثِ، خَدَّيْنِي بِهِ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٣١/٢) الْبُخَارِيُّ (٢٥٤١) مُسْلِمٌ (١٧٣٠) وَهُوَ ذَلِيلٌ: عَلَى اسْتِزْوَاقِ الْعَرَبِ.

٣٣١٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرٍ، فَقَالَ: أَيُّنَ عَلِيٍّ؟ فَقِيلَ: إِنَّهُ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَأَمَرَ قُدَيْسِي لَهُ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، فَبَرَأَ مَكَانَهُ، حَتَّى كَانَ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ، فَقَالَ: نَقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا بِقُلْنَا، فَقَالَ: عَلَى رَسُولِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرُهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرَ لَكَ مِنْ خُمْرِ النَّعَمِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٣٣٣/٥) الْبُخَارِيُّ (٢٩٤٢) مُسْلِمٌ (٢٤٠١) (٣٤).

٣٣١٦ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ عَلَى مَعْنَاهُ، وَبِهِ يَجْمَعُ بَيْنَ مَا ظَاهَرَهُ الْإِخْتِلَافُ مِنَ الْأَحَادِيثِ. وَقَدْ زَعَمَ الْإِمَامُ الْمُهْدِيُّ أَنَّ وَجُوبَ تَقْدِيمِ دَعْوَةٍ مِنْ لَمْ تَبْلُغْ الدَّعْوَةَ جَمْعٌ عَلَيْهِ. وَيَرُدُّ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ حَكَاهَا كَذَلِكَ الْمَازَرِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ.

قوله: (ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى التَّحْوِيلِ) فيه: ترغيب الكفار بعد إجابتهم وإسلامهم إلى الهجرة إلى ديار المسلمين، لأن الوقوف بالبادية ربما كان سبباً لعدم معرفة الشريعة لقلة من فيها من أهل العلم.

قوله: (وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ شَيْءٌ...) (إنخ) ظاهر هذا: أنه لا يستحق من كان بالبادية ولم يهاجر نصيباً في الفياء والغنيمة إذا لم يهاجد، وبه قال الشافعي وقرئ بين مال الفياء والغنيمة وبين مال الزكاة. وقال: إن للأعراب حقاً في الثاني دون الأول.

وذهب مالك وأبو حنيفة والمهادية إلى عدم الفرق بينهما وأنه يجوز صرف كل واحد منهما في مصرف الآخر. وزعم أبو عبيد أن هذا الحكم منسوخ، وإنما كان في أوائل الإسلام، وأوجب بمنع دعوى النسخ.

قوله: (فَسَلُّهُمْ الْجَزِيَّةَ) ظاهره: عدم الفرق بين الكافر والعجمي، والعربي، وغير الكتابي، وإلى ذلك ذهب مالك والأوزاعي وجماعة من أهل العلم.

وخالفهم الشافعي فقال: لا تقبل الجزية إلا من أهل الكتاب، والمجوس، عرباً كانوا، أو عجماء، واستدل بقوله تعالى: «حَتَّى يُمِطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدِهِ وَهُمْ صَاحِرُونَ» بعد ذكر أهل الكتاب، وقوله ﷺ: «سَلُّوا بِهِمْ سَلَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» وأما سائر المشركين فهم داخلون تحت عموم: «فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى وَجَدْتُمُوهُمْ» ذهب المعتز وأبو حنيفة إلى أن الجزية لا تقبل من العربي غير الكتابي، وتقبل من الكتابي، ومن العجمي، ولعله يأتي لهذا البحث مزيد بسط.

قوله: (ذِمَّةُ اللَّهِ) الذمة: عقد الصلح والمهادنة وإنما نهى عن ذلك لئلا ينقض الذمة من لا يعرف حقها، ويتهك حرمتها بعض من لا تميز له من الجيش فيكون ذلك أشد. لأن نقض ذمة الله ورسوله أشد من نقض ذمة أمير الجيش، أو ذمة جميع الجيش، وإن كان نقض الكل عروماً.

سعد دليل: على وجوب تقديم دعاء الكفار إلى الإسلام على الإطلاق، وقد تقدم الخلاف في ذلك. والصواب: الجمع بين الأحاديث المختلفة بما سلف لحديث ابن عمر المذكور، فإن فيه التصريح بأن النبي ﷺ لم يقدم الدعوة لبني المصطلق.

قوله: (إلى أبي رافع) هو عبد الله بن أبي الحقيق، وهذا طرف من الحديث أورده المصنف ها هنا لأنه محل الحاجة باعتبار ترجمة الباب، لتضمنه وقوع القتل لأبي رافع قبل تقديم الدعوة إليه، وعدم أمره ﷺ لمن بعثه لقتله بأن يقدم الدعوة له إلى الإسلام، والقصة مشهورة ساقها البخاري بطولها في المغازي من صحيحة.

قوله: (رُفِعَ مِنَ الْأَنْصَارِ) هم عبد الله بن عتيك وعبد الله بن عتبة، وعند ابن إسحاق: ومسعود بن سنان، وعبد الله بن أنيس، وأبو قتادة وخزاعي بن الأسود.

قوله: (ابن عتيك) بفتح المهملة وكسر المثناة، وهو ابن قيس بن الأسود من بني سلمة (بكسر اللام)، وكان سبب أمره ﷺ بقتله أنه كان يؤذي رسول الله ﷺ أو يعين عليه كما في الصحيح.

بَاب مَا يَفْعَلُهُ الْإِمَامُ إِذَا أَرَادَ الْغَزْوَ مِنْ كَيْمَانِ خَالِهِ وَالتَّطَلُّعَ عَلَى خَالِ غَدُوِّهِ

٣٣١٧ - عَنْ تَحْمِيذِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بَغِيرَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَحَدُ (٤٥٦/٣) الْبُخَارِيِّ (٢٩٤٧) مُسْلِمَ (٢٧٦٩) (٥٤) أَبُو دَاوُدَ (٢٦٣٧)، وَهُوَ لِأَبِي دَاوُدَ، وَزَادَ: «وَالْعَرْبُ خُدْعَةٌ».

٣٣١٨ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَرْبُ خُدْعَةٌ» رَوَاهُ: أَحْمَدُ (٢٩٧/٣) الْبُخَارِيُّ (٣٠٣٠) مُسْلِمَ (١٧٣٩) (١٧).

٣٣١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: الْعَرْبُ خُدْعَةٌ» رَوَاهُ: أَحْمَدُ (٣١٢/٢) الْبُخَارِيُّ (٣٠٢٩) مُسْلِمَ (١٧٠٤) (١٨).

٣٣٢٠ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَأْتِنِي بِغَيْرِ الْقَوْمِ؟ يَوْمَ الْأَحْزَابِ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَأْتِنِي بِغَيْرِ الْقَوْمِ؟ قَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وَحَوَارِيُّ الزُّبَيْرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَ أَحْمَدُ (٣٠٧/٣) الْبُخَارِيُّ (٢٨٤٦) مُسْلِمَ

رُفِعًا مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى أَبِي رَافِعٍ، فَدَخَلَ عِنْدَ اللَّهِ بْنِ عَتِيكَ يَتَنَبَّهَ لَيْلًا فَقَتَلَهُ وَهُوَ نَائِمٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ (٣٠٢٣).

حديث فروة: أخرجه أبو داود، والترمذي، وحسنه، وقد أورده الحافظ في التلخيص، وسكت عنه.

قوله: (عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ) بضم الميم، وسكون المهملة، وفتح الطاء، وكسر اللام بعدها قاف، وهو بطن: شهر من خزاعة.

والمصطلق: أبوه، وهو المصطلق بن سعد بن عمرو بن ربيعة، ويقال: المصطلق: لقبه واسمه: جذمة بفتح الجيم، وكسر الذال المعجمة.

قوله: (وَهُمْ حَارُونَ) بغير معجمة، وتشديد الراء: جمع غار (بالتشديد): أي غافلون، والمراد بذلك الأخذ على غرور، أي: غفلة.

قوله: (وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ) فيه دليل: على جواز استرقاق العرب، لأن بني المصطلق عرب من خزاعة كما سلف، وسيأتي الكلام على ذلك في باب جواز استرقاق العرب.

قوله: (فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ قُبْرًا مَكَانَهُ) فيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ، وفيه منقبة لعلي رضي الله عنه، فإن هذه الغزوة هي التي قال فيها ﷺ: «لَا غَلِيظِينَ الرَّأْيَةَ عَدَا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَتَطَاوَلَ النَّاسُ لَهَا، فَقَالَ: أَذْغَبُوا لِي عَيْنَا، فَأَتَيْتُ بِهِ أَرْمَدًا، فَبَصَقْتُ فِي عَيْنَيْهِ وَدَفَعْتُ إِلَيْهِ الرَّأْيَةَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ». هذا لفظ مسلم والترمذي.

قوله: (حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا) المراد من المثلية المذكورة: أن يتصفوا بوصف الإسلام، وذلك يكون في تلك الحال بالتكلم بالشهادتين، وليس المراد: أنهم يكونون مثلهم في القيام بأمور الإسلام كلها، فإن ذلك لا يمكن امتثاله حال المقاتلة.

قوله: (عَلَى رِمْلِكَ) بكسر الراء، وسكون السين، أي: امش إليهم على الرفق والتؤدة.

قال في القاموس: الرسل بالكسر: الرفق والتؤدة.

قوله: (بِسَاحَتِهِمْ) قال في القاموس: الساحة: الناحية وفضاء بين دور الحي الجمع: ساح وسوح وساحات. انتهى.

قوله: (فَوَاللَّهِ لَا يَهْتَدِي بِكَ رَجُلٌ... إلخ) فيه الترغيب في التسبب لمداية من كان على ضلالة، وإن ذلك خير للإنسان من أجل النعم الواصلة إليه في الدنيا. وفي حديث فروة وسهل بن

(٢٤/٥) (٤٨).

وحكى المنذري لغة رابعة بالفتح فيهما. قال: وهو جمع خادع: أي: أن أهلها بهذه الصفة فكانه قال: أهل الحرب خدعة. وحكى مكّي، ومحمد بن عبد الله الواحد لغة خامسة: كسر أوله مع الإسكان، وأصله إظهار أمر وإضمار خلافه وفيه التحريض على أخذ الحذر في الحرب، والتدب إلى خداع الكفار، وإن من لم يتقبط، لم يامن أن ينعكس الأمر.

قال النووي: وأتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيف ما أمكن، إلا أن يكون فيه نقض عهد، أو أمان، فلا يجوز.

قال ابن العربي: الخداع في الحرب يقع بالتعرض، وبالكمين، ونحو ذلك. وفي الحديث الإشارة إلى استعمال الرأي في الحرب بل الاحتياج إليه أكد من الشجاعة.

قال ابن النير: معنى: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ»: أي الحرب الجيدة لصاحبها، الكاملة في مقصودها، إنما هي المخادعة، لا المواجهة، وذلك لخطر المواجهة، ولحصول الظفر مع المخادعة بغير خطر. قوله: (يُسَبِّسًا) بضم الباء الموحدة الأولى وبعدها سين مهملة ساكنة وبعدها باء موحدة مفتوحة، ثم سين مهملة. وهو: ابن عمرو ويقال: ابن بشر.

وفي سنن أبي داود بسبسة بزيادة تاء التانيث. وقيل فيه أيضًا: بسبسة بالياء الموحدة مضمومة في أوله، وفتح السين المهملة، ثم ياء مثناة تحتية ساكنة.

قوله: (فَقَالَ: إِنَّ لَنَا طَلِيَّةً) بكسر اللام، كما في القاموس، وفي النهاية: الطليبة: الحاجة، هذا فيه إيهام للمقصود. وقد أورده المصنف للاستدلال به: على أن الإمام يكتم أمره، كما وقع في الترجمة.

بَابُ تَرْتِيبِ السَّرَايَا وَالْجِيُوشِ وَإِتِّخَاذِ الرِّايَاتِ وَأَلْوَانِهَا

٣٣٢٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجِيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَا تَغْلِبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٤/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦١١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٥٥) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، وَتَمَسَّكَ بِهِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْجَيْشَ إِذَا كَانَ أَتْنِي عَشَرَ أَلْفًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقِرَّ مِنْ أَمْنَالِهِ وَأَضْعَافِهِ وَإِنْ كَثُرُوا.

٣٣٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَتْ رَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ سَوْدَاءَ وَلِرَاوُهُ أَيْضًا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٦٨١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨١٨).

٣٣٢١ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُسْبَسًا عَيْنًا يَنْظُرُ مَا صَنَعَتْ عِيرُ أَبِي سَفْيَانَ، فَحَدَّثَهُ الْحَدِيثَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَكَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ لَنَا طَلِيَّةً فَمَنْ كَانَ ظَهْرُهُ خَاصِرًا فَلْيَرْكَبْ مَعَنَا فَجَعَلَ رَجُلَانِ يَسْتَأْذِنُونَهُ فِي ظَهْرِهِمْ فِي غُلُوِّ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: لَا، إِلَّا مَنْ كَانَ ظَهْرُهُ خَاصِرًا، فَأَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى سَبَقُوا رُكْبَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى بَذْرِ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٦/٣) وَمُسْلِمٌ (١٩٠١) (١٤٥).

قوله: (وَرَى) أي: ستر ويستعمل في إظهار شيء مع إرادة غيره. وأصله من الوري (بفتح الواو وسكون الراء) هو ما يجعل وراء الإنسان، لأن من ورى بشيء جعله وراءه. وقيل: هو في الحرب: أخذ العدو على غرّة. وقيد السرياني في شرح كتاب سيويه بالهمزة. قال: وأصحاب الحديث لم يضبطوا فيه الهمزة، فكأنهم سهلوها.

قوله: (خُدْعَةٌ) بفتح الخاء المعجمة، وضمتها مع سكون الدال المهملة، وبضم أوله، وفتح ثانيه.

قال النووي: اتفقوا على أن الأولى أفصح، وبذلك جزم أبو ذر الهروي، والغزالي، والثانية ضبطت كذلك في رواية الأصيلي، ورجح ثعلب الأول وقال: بلغنا بها النبي ﷺ، قال أبو بكر بن طلحة: أراد ثعلب: أن النبي ﷺ كان يستعمل هذه البنية كثيرًا، لوجازة لفظها ولكنها تعطي معنى البينتين الأخريتين.

قال: ويعطي معناها أيضًا: الأمر باستعمال الحيلة مهما أمكن ولو مرة، قال: فكانت مع اختصارها كثيرة المعنى.

ومعنى خدعة (بالإسكان) أنها تخدع أهلها من وصف الفاعل باسم المصدر أو من وصف المفعول كما يقال: هذا الدرهم ضرب الأمير، أي مضروبه.

وقال الخطابي: معناه أنها مرة واحدة، أي: إذا خدع مرة واحدة لم تقل عثرته.

وقيل الحكمة في الإتيان بالنساء للدلالة على الوحدة، فإن الخداع إن كان من المسلمين، فكانه حضنهم على ذلك، ولو مرة واحدة، وإن كان من الكفار فكانه حذرهم من مكرهم، ولو وقع مرة واحدة فلا ينبغي التهاون بهم، لما ينشأ عنه من المفسدة، ولو قل، وفي اللغة الثالثة صيغة المبالغة، كهمزة، ولزعة.

٣٣٢٤ - وَعَنْ سِمَاكٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ، عَنْ آخَرٍ مِنْهُمْ قَالَ: «رَأَيْتُ رَايَةَ النَّبِيِّ ﷺ صَفْرَاءَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٩٣).

٣٣٢٥ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «دَخَلَ مَكَّةَ وَلَوَاهُ أَيْضُ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٩٢) الترمذي (١٦٧٩) النسائي (٢٠٠/٥) ابن ماجه (٢٨١٧).

٣٣٢٦ - وَعَنْ الْحَارِثِ بْنِ حَسَّانَ الْبُكَيْرِيِّ قَالَ: «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ وَبِلَالٌ قَائِمٌ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَقَلِّدٌ بِالسِّيفِ، وَإِذَا رَأْيَاتٌ سَوْدٌ، فَسَأَلْتُ: مَا هَذِهِ الرَأْيَاتُ؟ فَقَالُوا: عَمَرُو بَنَ الْعَاصِ قَدِيمٌ مِنْ غَزَاؤِهِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨١/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨١٦)، وَفِي لَفْظٍ: «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ خَاصٌّ بِالنَّاسِ، وَإِذَا رَأْيَاتٌ سَوْدٌ، وَإِذَا بِلَالٌ مُتَقَلِّدٌ بِالسِّيفِ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ قَالُوا: يُرِيدُ أَنْ يَنْعَثَ عَمَرُو بَنَ الْعَاصِ وَجَنَاهُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٧٤).

٣٣٢٧ - وَعَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا كَانَتْ؟ قَالَ: «كَانَتْ سَوْدَاءَ مُرَبَّعَةً مِنْ نَمِرَةٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٧/٤) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٥٩١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٨٠).

حديث ابن عباس الأول: سكت عنه أبو داود، واقتصر المنذري في مختصر السنن على نقل كلام الترمذي، وأخرجه أيضاً الحاكم. وقال: هذا إسناده صحيح على شرط الشيخين وحديث ابن عباس الثاني أخرجه نحوه أبو داود، والنسائي.

وفي إسناده حديث الباب: يزيد بن حبان أخو مقاتل بن حبان. قال البخاري: عنده غلط كثير.

وأخرج البخاري هذا الحديث في تاريخه مقتصرًا على الرأية. وحديث سمائل: في إسناده رجل مجهول، وهو الذي روى عنه سماك، ومجهول آخر، وهو الذي قال: رأيت رأية النبي ﷺ، ولكن جهالة الرجل الآخر غير قاذحة إن كان صحابيًا لما قررنا غير مرة: أن مجهول الصحابة مقبول، وليس في هذا الحديث ما يدل: على أنه صحابي، لأنه يمكن أنه رأى رأية رسول الله ﷺ بعد موته، ولم تثبت رؤيته للنبي ﷺ. وحديث جابر: أخرجه أيضاً الحاكم وابن حبان.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن آدم، عن شريك.

قال: وسألت محمدًا، يعني: البخاري، عن هذا الحديث فلم

يعرفه إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك.

وحديث الحارث بن حسان: رواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن الحارث بن حسان. فذكره، وهؤلاء رجال الصحيح.

وهذا الحديث: إنما أشار إليه الترمذي في كتاب الجهاد إشارة، لأنه قال بعد إخراج حديث البراء المذكور ما لفظه: وفي الباب عن علي، والحارث بن حسان، وابن عباس، ولم يذكر اللفظ الذي ذكره المصنف، ونسبه إليه، ولعله ذكره في موضع آخر من جامعه.

وحديث البراء: قال الترمذي بعد إخرجه: هذا حديث حسن، غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة. انتهى. وفي إسناده أبو يعقوب الثقفي، واسمه: إسحاق بن إبراهيم. قال ابن عدي الجرجاني: روى عن الثقات ما لا يتابع عليه. وقال أيضاً: وأحاديثه غير محفوظة. انتهى.

وفي الباب: عن سلمة في الصحيحين: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا غَطِينَ الرَّأْيَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَأَعْطَاهَا عَلَيْهِ» وعن يزيد بن جابر الغفري عند ابن السكن قال: «عَقَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْيَاتِ الْأَنْصَارِ وَجَعَلَهُنَّ صَفْرَاءَ» وعن أنس عند النسائي: «أَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَتْ مَعَهُ رَايَةٌ سَوْدَاءَ فِي بَعْضِ مَشَاهِدِ النَّبِيِّ ﷺ».

قال المنذري: وهو حديث حسن.

وقال ابن القطان: صحيح.

وعن أبي هريرة عند ابن عدي، وعن بريدة عند أبي يعلى، وعن أنس حديث آخر عند أبي يعلى رفعه: «أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ أُمِّي بِالْأَلْوِيَةِ» وإسناده ضعيف.

وعن ابن عباس غير ما تقدم عند أبي الشيخ بلفظ: «كَانَ مَكْتُومًا عَلَى رَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ». وسنده ضعيف أيضاً.

قوله: (خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ) فيه: دليل على أن خير الصحابة أربعة اتفاقاً، وظاهره: أن ما دون الأربعة من الصحابة موجود فيها أصل الخير من غير فرق بين السفر والحضر.

ولكنه قد أخرج أهل السنن من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده مرفوعاً: «الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ، وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ» وصححه الحاكم وابن خزيمة.

ذلك مفهوم العدد.

قوله: (رَأْيَةُ النَّبِيِّ ﷺ سَوْدَاءٌ وَلِسَاوَاهُ أَيْضُ) اللّواء (بكسر اللام والمدّ) هو: الرّاية ويسمى أيضاً: العلم، وكان الأصل أن يمسكها رئيس الجيش ثمّ صارت تحمل على رأسه، كذا في الفتح. وقال أبو بكر بن العربي: اللّواء غير الرّاية، فاللّواء ما يعقد في طرف الرّمح ويلوى عليه. والرّاية ما يعقد فيه ويترك حتّى تصفقه الرّياح. وقيل: اللّواء دون الرّاية.

وقيل: اللّواء: العلم الضّخم. والعلم: علامة لحلّ الأمير يدور معه حيث دار، والرّاية يتولاها صاحب الحرب، وجنح التّرمذيّ إلى التّفرقة فترجم الألوية وأورد حديث جابر المتقدّم، ثمّ ترجم الرّايات، وأورد حديث البراء المتقدّم أيضاً.

قوله: (مِنْ نَجْرَةٍ) هي ثوب حبرة. قال في القاموس: النّجرة (بالضّم) النّكتة من أيّ لون كان، والأحمر: ما فيه نجرة بيضاء، وأخرى سوداء، ثمّ قال: والنّجرة: الحبرة، وشملة فيها خطوط بيض وسود، أو بردة من صوف يلبسها الأعراب. انتهى.

بَاب مَا جَاءَ فِي تَشْيِيعِ الْعَازِيِ وَاسْتِقْبَالِهِ

٣٣٢٨ - عَنْ سَهْلِ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَسْتَبِيعُ عَازِيًا فَكَفَيْتُهُ فِي رَحْلَةٍ عَذْوَةً، أَوْ رَوْحَةً، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٠/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٢٤).

٣٣٢٩ - وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ بَنِي نَضْلَةَ، خَرَجَ النَّاسُ يَتَلَقَّوْنَهُ مِنْ نَيْسَةِ الْوَدَاعِ، قَالَ السَّائِبُ: فَخَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ وَأَنَا غَلَامٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ خَالٍ نَحْوَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٧٩) التِّرْمِذِيُّ (١٧١٨) الْبُخَارِيُّ (٤٤٢٧).

٣٣٣٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَضَى مَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَقِيعِ الْفَرْقَدِ، ثُمَّ وَجَّهَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: انْطَلِقُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ اعِينَهُمْ يَغْنِيهِ النَّفَرُ الَّذِينَ وَجَّهَهُمْ إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٦/١).

حديث معاذ: في إسناده أبو بكر بن أبي مریم وهو ضعيف، وفي إسناده أيضاً رجل لم يسمّ وقد أخرجه الطبراني. وحديث ابن عباس: في إسناده ابن إسحاق، وهو مدلس، وبقيّة إسناده رجال الصحيح.

وأخرجه أيضاً: الحاكم من حديث أبي هريرة، وصحّحه، وظاهره: أن ما دون الثلاثة عصاة، لأن معنى قوله: شيطان، أي عاص.

وقال الطبري: هذا الزّجر زجر أدب، وإرشاد لما يخشى على الواحد من الوحشة والوحدة، وليس بحرام، فالسّائر وحده في فلاحة، وكذا البائت في بيت وحده لا يأمن من الاستيحاء، لا سيّما إذا كان ذا فكرة رديئة، وقلب ضعيف.

والحق: أن النّاس يتباينون في ذلك، فيحتمل أن يكون الزّجر عنه لحسم المادّة، فلا يتناول ما إذا وقعت الحاجة لذلك.

وقيل في تفسير قوله: «الرّاكِبُ شَيْطَانٌ»: أي سفره وحده يجعله عليه الشّيطان، أو أشبه الشّيطان في فعله.

وقيل: إنّما كره ذلك، لأنّ الواحد لو مات في سفره ذلك لم يجد من يقوم عليه، وكذلك الانسان إذا مات أو: أحدهما لم يجد الآخر من يعينه، بخلاف الثلاثة ففي الغالب تؤمن الوحشة، والخشية.

وفي صحيح البخاري عن ابن عمر: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمَ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بَلِيلٍ وَحْدَهُ».

وقد ثبت في الصحيح: «أَنَّ الزُّبَيْرَ أَتَتْهُ وَحْدَهُ لِيَأْتِيَ النَّبِيَّ بِخَبَرِ بَنِي قُرَيْظَةَ».

قال ابن المنير: السّير لمصلحة الحرب أحص من السّفر، فيجوز السّفر للمنفرد للضرورة والمصلحة التي لا تنظم إلا بالافراد، كإرسال الجاسوس، والطليعة، والكرامة لما عدا ذلك، ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الأمن، وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة.

وقد وقع في كتب المغازي بعث جماعة منفردين، منهم: حذيفة، ونعيم بن مسعود، وعبد الله بن أنيس، وخوات بن جبير، وعمرو بن أمية، وسالم بن عمير وبسيسة وغيرهم، وعلى هذا: فوجود أهل الخير في سائر الأسفار غير سفر الحرب ونحوه إنّما هو في الثلاثة دون الواحدة والاثنتين، والأربعة خير من الثلاثة، كما يدلّ على ذلك حديث الباب..

قوله: (وَحَيْرُ الْجِيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ) ظاهر هذا: أن هذا الجيش خير من غيره من الجيوش، سواء كان أقلّ منه أو أكثر، ولكن الأكثر إذا بلغ إلى اثني عشر ألفاً لم يغلب من قلّة، وليس بخير من أربعة آلاف، وإن كانت تغلب من قلّة، كما دلّ على

وقد أخرجه أيضاً: البزار والطبراني. وفي الباب: ما في الصحيحين «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَابْنَ جَعْفَرٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ لَقُوا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ قَادِمٌ فَحَمَلُ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ وَتَرَكَ الثَّالِثَ».

وأخرج البخاري عن ابن عباس. قال: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَهُ أَغِيلَمَةُ ابْنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَحَمَلُ وَاحِدًا يَمِينُ يَدَيْهِ. وَآخَرُ خَلْفَهُ»، وأخرج أحمد والنسائي عن عبد الله بن جعفر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَلَهُ خَلْفَهُ، وَحَمَلُ قَسَمُ بْنُ عَبَّاسٍ يَمِينُ يَدَيْهِ».

قوله: (أَشْبَحَ غَارِيًا) التشيع: الخروج مع المسافر لتوديعه، يقال: شيع فلانًا: خرج معه ليودعه، ويبلغه منزله.

قوله: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) قد تقدّم الكلام على مثل هذه العبارة في أول كتاب الجهاد.

وفي هذا الحديث التّرجيب في تشييع الغازي، وإعانتته على بعض ما يحتاج إلى القيام بمؤنته، لأن الجهاد من أفضل العبادات، والمشاركة في مقدماته من أفضل المشاركات.

قوله: (مِنْ ثِيَابِ الْوُدَاعِ) قال في القاموس: الثّنية: العقبة، أو طريقها، أو الجبل أو الطريق فيه، أو إليه، انتهى.

قال في القاموس أيضاً: وثنية الوداع بالمدينة سميت، لأن من سافر إلى مكة كان يودّع، ثم ويشيع إليها. انتهى.

قوله: (يَقْبِيعُ الْغُرُقُو) قد تقدّم ضبطه وتفسيره.

وفي الحديث دليل: على مشروعية تلقّي الغازي إلى خارج البلد، لما في الاتصال به من البركة، والتّمين بطلته، فإنّه في تلك الحال بمن حرّمه الله على النار كما تقدّم، وما في ذلك من التّأنيس له والتّطبيب لخطره، والتّرجيب لمن كان قاعداً في الغزو.

قوله: (وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَهْنِهِمْ) فيه استحباب الدّعاء للغزاة، وطلب الإعانة من الله لهم، فإن كان ملحوظاً بعين العناية الرّبّانية، ومحوطاً بالعناية الإلهية ظفر بمراده.

بَابُ اسْتِصْحَابِ النِّسَاءِ لِمَصْلَحَةِ الْمَرْضَى وَالْجَرْحَى وَالْخِدْمَةِ

٣٣٣١- عَنْ الرَّبِيعِ بَنِي مَمُودٍ قَالَتْ: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَسْفِي الْقَوْمَ، وَنَخْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ الْقَتْلَى، وَالْجَرْحَى إِلَى الْمَدِينَةِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٣٥٨) وَالْبُخَارِيُّ (٢٨٨٢)».

٣٣٣٢ - وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتْعَ غَزَوَاتٍ أَخْلَفْتُهُمْ فِي رَحَالِهِمْ، وَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ،

وَأَذَاوِي الْجَرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الزَّمْنَى». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٤٠٧) وَمُسْلِمٌ (١٨١٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٥٦).

٣٣٣٣ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأُمِّ سَلِيمٍ وَنِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ، يَسْقِيْنَ الْمَاءَ وَيَذَاوِبِنَ الْجَرْحَى».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨١٠) (١٣٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٧٥) وَصَحَّحَهُ.

٣٣٣٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ أَفْلا نَجَاهِدُ؟ قَالَ: لَكِنْ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجُّ مَبْرُورٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٧١) وَالْبُخَارِيُّ (١٥٢٠).

قوله: (عَنِ الرَّبِيعِ) بالتشديد وأبوها معوّد بالتشديد للواء وبعدها ذال معجمة.

قوله: (كُنَّا نَغْزُو... إلخ) جعلت الإعانة للغزاة غزواً. ويمكن أن يقال: إنهن ما أتين لسقي الجرحى ونحو ذلك إلا وهن عازمات على المدافعة عن أنفسهن.

وقد وقع في صحيح مسلم عن أنس: أن أم سليم اتخذت خنجرًا يوم حنين، فقالت: اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه ولهذا بوّب البخاري: باب غزو النساء وقتالهن.

قوله: (وَأَذَاوِي الْجَرْحَى) فيه دليل: على أنه يجوز للمرأة الأجنبية معالجة الرّجل الأجنبي للضرورة.

قال ابن بطّال: ويختصّ اتّفاقهم ذلك بذوات المحارم، وإن دعت الضرورة فليكن بغير مباشرة ولا مسّ، ويدلّ على ذلك: اتّفاقهم: على أن المرأة إذا ماتت ولم توجد امرأة تغسلها: أن الرّجل لا يباشر غسلها بالمسّ بل يغسلها من وراء حائل، في قول بعضهم، كالزهري، وفي قول الأكثر: تيمّم.

وقال الأوزاعي: تدفن كما هي.

قال ابن المنير: الفرق بين حال المداواة وغسل الميت، أن الغسل عبادة والمداواة ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات انتهى.

وهكذا يكون حال المرأة في ردّ القتلى، والجرحى فلا تباشر بالمسّ مع إمكان ما هو دونه.

وحديث عائشة: قد تقدّم في أول كتاب الحج.

قال ابن بطّال: دلّ حديث عائشة: على أن الجهاد غير واجب على النساء، ولكن ليس في قوله: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجُّ مَبْرُورٍ»، وفي رواية البخاري «جِهَادُكُنَّ الْحَجُّ»، ما يدلّ: على أنه ليس لهنّ

أن يتطوعن بالجهاد، وإنما لم يكن واجباً لما فيه من مغايرة المطلوب منهم من السَّتر، ومجانبة الرجال، فلذلك كان الحج أفضل لمن من الجهاد.

باب الأوقات التي يستحب فيها الخروج إلى الغزو والنهوض إلى القتال

٣٣٣٥ - عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ فِي غَزْوَةِ بَكْوَك، وَكَانَ يُجِبُ أَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَحَدُ (٤٥٥/٣) الْبُخَارِيِّ (٢٩٥٠).

٣٣٣٦ - وَعَنْ صَخْرٍ الطَّيَالِطِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمِّي فِي بُكُورِهَا، قَالَ: فَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا، وَكَانَ يَبْتَغِي تِجَارَتَهُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، فَأَثَرَى وَكَثُرَ مَالُهُ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ أَحَدُ (٤١٦/٣) أَبُو دَاوُدَ (٢٦٠٦) التِّرْمِذِيُّ (١٢١٢) ابْنُ مَاجَهَ (٢٢٣٦).

٣٣٣٧ - وَعَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ أَخَّرَ الْقِتَالَ، حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهْبُ الرِّيَّاحُ وَتَنْزِلَ النَّصْرُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٤/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٥٥)، التِّرْمِذِيُّ (١٦١٣)، وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٦٠) وَقَالَ: انْتَظِرْ حَتَّى تَهْبُ الْأَرْوَاحُ وَتُخَفِّضَ الصَّلَوَاتُ.

٣٣٣٨ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُ أَنْ يَنْهَضَ إِلَى عَدُوِّهِ جُنْدُ زَوَالِ الشَّمْسِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٦/٤).

حديث صخر: حسنه الترمذي وقال: لا نعرف له غير هذا الحديث انتهى.

وفي إسناده عمارة بن حديد، سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: مجهول، وسئل عنه أبو زرعة الرازي فقال: لا يعرف.

وقال أبو علي بن السكن: إنه مجهول لم يرو عنه غير يعلى بن عطاء الطائفي، وذكر: أنه روي من حديث مالك مرسلاً.

وقال الثمري: هو مجهول، لم يرو عنه غير يعلى الطائفي.

وقال أبو القاسم البغوي، وابن عبد البر: إنه ليس لصخر غير هذا الحديث.

وذكر بعضهم: أنه قد روى حديثاً آخر، وهو قوله: «لَا تَسْبُوا الْأَمْوَاتَ قَتَلُوا الْأَحْيَاءَ» وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْجَنَائِزِ.

وأخرج حديث صخر المذكور ابن حبان.

قال ابن طاهر في تخريج أحاديث الشهاب: هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة، ولم يخرج شيئاً منها في الصحيحين، وأقربها إلى الشهرة والصحة هذا الحديث، وذكره عبد القادر الرهاوي في أربعينته من حديث علي، والعبادلة، وابن مسعود، وجابر، وعمران بن حصين، وبريدة بن الحصيب.

وحديث بريدة: صححه ابن السكن ورواه ابن منده في مستخرجه عن وائلة بن الأسقع ونبيط بن شريط.

وزاد ابن الجوزي في العلل المتناهية: عن أبي ذر، وكعب بن مالك، وأنس، والعريض بن عميرة، وعائشة، وقال: لا يثبت منها شيء، وضعفها كلها.

وقد قال أبو حاتم: لا أعلم في: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمِّي» في بكورها حديثاً صحيحاً.

وحديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب: أخرجه أيضاً: سعيد بن منصور والطبراني، وضئف إسناده في جمع الزوائد.

قوله: (كَانَ يُجِبُ أَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ) قال في الفتح: لعل سببه ما روي من قوله ﷺ «بُورِكَ لَأُمِّي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ» وهو حديث ضعيف أخرجه الطبراني من حديث نبيط بنون وموحد مصغراً ابن شريط بفتح الشين المعجمة، قال: وكونه ﷺ يجب الخروج يوم الخميس لا يستلزم المواظبة عليه لقيام مانع منه.

وقد ثبت: أنه ﷺ خرج لحجة الوداع يوم السبت كما تقدم في الحج انتهى.

وقد أخرج حديث نبيط المذكور البزار من حديث ابن عباس، وأنس.

وفي حديث ابن عباس عتبة بن عبد الرحمن وهو كذاب. وفي حديث أنس عمرو بن مساور وهو ضعيف، وروي بلفظ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمِّي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ سَبْتِهَا وَيَوْمَ خَمِيسِهَا» وسئل أبو زرعة عن هذه الزيادة فقال: هي مفتعلة.

وحديث صخر المذكور فيه مشروعية التكبير من غير تقييد بيوم مخصوص سواء كان ذلك في سفر جهاد، أو حج، أو تجارة، أو في الخروج إلى عمل من الأعمال ولو في الحضر.

قوله: (حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهْبُ الرِّيَّاحُ وَتَنْزِلَ النَّصْرُ) ظاهر هذا أن: التأخير ليدخل وقت الصلاة، لكونه مظنة الإجابة،

وهبوب الريح قد وقع النصر به في الأحزاب فصار مظنة لذلك.

ويدل على ذلك ما أخرجه الترمذي من حديث النعمان بن مقرن من وجوه آخر غير الوجه الذي روي منه حديثه المذكور في الباب ولفظه قال: «عَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ إِذَا طَلَعَ، الْفَجْرُ أَمْسَكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتِلٌ، فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ، أَمْسَكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا زَالَتْ قَاتِلٌ، فَإِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، أَمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا، ثُمَّ يَقَاتِلُ، وَكَانَ يُفَانُ: عِنْدَ ذَلِكَ تَهْبِجُ رِيَّاحُ النَّصْرِ، وَتَذْخَرُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَجِيئَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ».

قال في الفتح: لكن فيه انقطاع.

بَابُ تَرْتِيبِ الصُّوفِ وَجَعْلِ سِيْمَا وَشِعَارِ يُعْرَفُ وَكَرَاهَةِ رَفْعِ الصَّوْتِ

٣٣٣٩ - عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: «صَفَقْنَا يَوْمَ بَدْرٍ، فَبَدَرَتْ مِنَّا بَادِرَةٌ أَمَامَ الصَّفِّ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَيْسِي مَيْسِي، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤٢٠).

٣٣٤٠ - وَعَنْ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَجِيبُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَاتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ قَوْمِيهِ، رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٤/٢٦٣).

٣٣٤١ - وَعَنْ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ عَنْ سَمِيعِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ يَتَّكُمُ الْعَدُوُّ فَقُولُوا: حِمٌّ لَا يُنْصَرُونَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٦٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٩٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٧٢).

٣٣٤٢ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنْتُمْ سَتَلِقُونَ الْعَدُوَّ غَدًا فَإِنْ شِيعَارُكُمْ: حِمٌّ لَا يُنْصَرُونَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٢٨٩).

٣٣٤٣ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «عَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ شِعَارَنَا: أَمِتْ أَمِتْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٩٦).

٣٣٤٤ - وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَكْرَهُونَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْقِتَالِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٥٦).

٣٣٤٥ - وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ. رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٢٦٥٧).

حديث أبي أيوب: قال في جمع الزوائد: في إسناده ابن لهيعة،

وفيه ضعف.

والصحيح: أن أبا أيوب لم يشهد بدراً انتهى.

وحديث عمار، قال في جمع الزوائد: إسناده منقطع.

قال: وأخرجه أبو يعلى، والبرزاري، والطبراني، وفي إسناده إسحاق بن أبي إسحاق الثبياني، ولم يضعفه أحد، وبقيته رجاله ثقات. انتهى.

وقد أخرج نحو حديث أبي أيوب الترمذي من حديث عبد الرحمن بن عوف، والبرزاري من طريق عكرمة، عن ابن عباس عنه قال: «عَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وهو عند البخاري من حديث مروان، والمصور في قصة الفتح، وقصة أبي سفيان قال: «ثُمَّ مَرَّتْ كَتِيبَةٌ لَمْ يَرِ مِثْلَهَا، فَقَالَ: انْتَهَى مِنْ هَؤُلَاءِ؟ قِيلَ لَهُ: الْأَنْصَارُ، عَلَيْهِمْ سَعْدٌ بَنُ عُبَادَةَ وَمَعَهُ الرَّايَةُ. وَفِيهِ: وَجَاءَتْ كَتِيبَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَرَايَتُهُ مَعَ الزَّيْتِ». انتهى.

الحديث بطوله، وهو شاهد لحديث عمار بن ياسر المذكور. وأخرج البخاري، وأبو داود من حديث حمزة بن أبي أسيد عن أبيه قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اصْطَلَفْنَا يَوْمَ بَدْرٍ: إِذَا أَكْتَبُوكُمْ، يَنْهِي: إِذَا غَشَوْكُمْ فَارْمُوهُمْ بِالْأَنْبُلِ وَاسْتَبِقُوا بَلَّكُمْ». وحديث المهلب: ذكر الترمذي أنه روي عن المهلب، عن النبي ﷺ رسلاً، وأخرجه الحاكم موصولاً، وقال: صحيح قال: والرجل الذي لم يسمه المهلب هو: البراء.

ورواه النسائي من هذا الوجه بلفظ: «خَذَّنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وحديث البراء: أخرجه أيضاً النسائي، والحاكم.

وحديث سلمة بن الأكوع: أخرجه النسائي، وابن ماجه، وسكت عنه أبو داود، والمنذري، والحاظ في التلخيص.

وأخرجه الحاكم من حديث عائشة: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شِعَارَ الْمُهَاجِرِينَ يَوْمَ بَدْرٍ: عَيْدَ الرُّحْمَنِ وَالْخَزْجِ: عَيْدَ اللَّهِ» الحديث. وأخرج أيضاً عن ابن عباس، رفعه «جَعَلَ الشَّعَارَ لِلْأَزْدِ: يَا مَبْرُورُ، يَا مَبْرُورُ».

وفي الباب عن سمرة بن جندب، عند أبي داود قال: «كَانَ شِعَارُ الْمُهَاجِرِينَ عَيْدَ اللَّهِ، وَشِعَارُ الْأَنْصَارِ عَيْدَ الرُّحْمَنِ»، وهو من رواية الحسن عنه، وفي سماعه منه خلاف قد مر غير مرّة، وفي إسناده: الحجاج بن أرطاة، ولا يحتج بحديثه.

وحديث قيس بن عباد، وأبي بردة: سكت عنهما أبو داود،

والمندري ورجالهما رجال الصحيح.

قوله: (صَفَقْنَا يَوْمَ بَدْرٍ... إلخ) فيه دليل على: مشروعية الاصطفاف حال القتال، لما في ذلك من الترهيب على العدو، والتقوية للجيش، ولكونه محبوباً لله تعالى قال عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُورٌ﴾.

قوله: (أَنْ يُقَاتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ قَوْمِي) إنما كان ذلك مشروعاً لما يتكلفه الإنسان من إظهاره القوة والجلالة إذا كان يبرأ من قومه وسميع، بخلاف ما إذا كان في غير قومه، فإنه لا يفعل كفعله بين قومه لما جبلت عليه النفوس من محبة ظهور المحاسن بين العشيرة، وكراهة ظهور المساوي بينهم، ولهذا أفرد ﷺ كل قبيلة من القبائل التي غزت معه غزوة الفتح بأميرها، ورايتها، كما يحكي ذلك كتب الحديث والسير.

قوله: (حَمَ لَا يُنْصَرُونَ) هذا اللفظ فيه التناول بعدم انتصار الخصم، مع حصول الغرض بالشعار، وهو العلامة في الحرب، يقال: نادوا بشعارهم، أو جعلوا لأنفسهم شعاراً.

والمراد أنهم جعلوا العلامة بينهم لمعرفة بعضهم بعضاً في ظلمة الليل هو التكلم عند أن يهجم عليهم العدو بهذا اللفظ. قوله: (أَمِيتْ أَمِيتْ) أمر بالموث، وفيه التناول بموت الخصم. وفي لفظ: «يَا مَنْصُورُ أَمِيتْ أَمِيتْ».

وفي آخر: «يَا مَنْصُورُ» وهو ترخيم منصور، محذوف الراء والوار.

قوله: (يَكْرَهُونَ الصُّوتَ عِنْدَ الْقِتَالِ) فيه دليل على أن رفع الصوت حال القتال وكثرة اللفظ والصراخ مكروهة، ولعل وجه كراهتهم لذلك: أن التصويت في ذلك الوقت ربما كان مشعراً بالفزع، والفشل بخلاف الصمت فإنه دليل الثبات، ورباط الجأش.

بَابُ اسْتِحْبَابِ الْخِيَلِ فِي الْحَرْبِ

٣٣٤٦ - عَنْ جَابِرِ بْنِ حَبِيبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ مِنْ الْغَيْزَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهَ، وَمِنْ الْغَيْزَةِ مَا يَنْفُضُ اللَّهَ، وَإِنْ مِنْ الْخِيَلِ مَا يُحِبُّ اللَّهَ، وَمِنْهَا مَا يَنْفُضُ اللَّهَ، فَأَمَّا الْغَيْزَةُ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ: فَالْغَيْزَةُ فِي الرِّيَّةِ وَأَمَّا الْغَيْزَةُ الَّتِي يَنْفُضُ اللَّهُ فَالْغَيْزَةُ فِي غَيْرِ الرِّيَّةِ، وَالْخِيَلُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ، فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ عِنْدَ الْقِتَالِ، وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ. وَالْخِيَلُ الَّتِي يَنْفُضُ اللَّهُ فَاخْتِيَالُ

الرَّجُلِ فِي الْفَخْرِ، وَالْبَغْيِ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤٤٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٥٩) وَالتَّيَمِيُّ (٥/٧٨-٧٩).

الحديث سكت عنه أبو داود والمندري وفي إسناده عبد الرحمن بن جابر بن عتيك، وهو مجهول، وقد صحح الحديث الحاكم.

قوله: (فَالْغَيْزَةُ فِي الرِّيَّةِ) نحو: أن يختار الرجل على محارمه إذا رأى منهم فعلاً محرماً، فإن الغيرة في ذلك ونحوه مما يحبه الله.

وفي الحديث الصحيح: «مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الزَّنا»، وأما الغيرة في غير الرِّيَّة: فنحو: أن يختار الرجل على أمه أن ينكحها زوجها، وكذلك سائر محارمه، فإن هذا مما ينفذه الله تعالى لأن ما أحله الله تعالى فالواجب علينا الرضا به، فإن لم نرض به كان ذلك من تأثير حيلة الجاهلية على ما شرعه الله لنا. واختيار الرجل بنفسه عند القتال من الخيلاء الذي يحبه الله، لما في ذلك من الترهيب لأعداء الله، والتشيط لأوليائه.

ومنه قوله ﷺ لأبي دجانة لما رآه يختال عند القتال: «إِنْ هَلَبُوا مِشْيَةً يَنْفُضُهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فِي هَذَا الْوَطَنِ» وكذلك الاختيال عند الصدقة فإنه ربما كان من أسباب الاستكثار منها، والرغوب فيها، وأما اختيال الرجل في الفخر فنحو أن يذكر ما له من الحسب والنسب، وكثرة المال، والجاه، والشجاعة، والكرم مجرّد الافتخار، ثم يحصل منه الاختيال عند ذلك، فإن هذا الاختيال مما ينفذه الله تعالى، لأن الافتخار في الأصل مذموم، والاختيال مذموم، فينضم قبيح إلى قبيح، وكذلك الاختيال في البغي نحو: أن يذكر لرجل: أنه قتل فلاناً وأخذ ماله ظلماً، أو يصدر منه الاختيال حال البغي على ماله، أو نفسه، فإن هذا ينفذه الله لأن فيه انضمام قبيح إلى قبيح كما سلف.

بَابُ الْكُفِّ وَقَتِ الْإِغَارَةِ عَمَّنْ عِنْدَهُ شِعَارُ الْإِسْلَامِ

٣٣٤٧ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَوْمًا، لَمْ يَغْزُ حَتَّى يُصْبِحَ، فَإِذَا سَمِعَ أَذَانًا، أَمْسَكَ، وَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا، أَغَارَ بَعْدَ مَا يُصْبِحُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/١٥٩) وَالتَّيَمِيُّ (٦١٠)، وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ يُغَيِّرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَ يَسْمَعُ الْأَذَانَ، فَلَمَّا سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ وَلَا أَغَارَ، وَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَى الْفِطْرَةِ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: خَرَجْتُ مِنَ النَّارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٠٦) وَمُسْلِمٌ (٣٨٢) (٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦١٨) وَصَحَّحَهُ.

٣٣٤٨ - وَعَنْ عَصَامِ الْمُزَنِيِّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَعَثَ السَّيْرَةَ يَقُولُ: إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُنَادِيًا فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا رَوَاهُ الْخُمَسَةُ أَحْمَدُ (٤٤٨/٣) أَبُو دَاوُدَ (٢٦٣٥) التِّرْمِذِيُّ (١٥٤٩) إِلَّا النَّسَائِيَّ.

حديث عصام: قال الترمذي بعد إخرجه: هذا حديث حسن غريب، وهو من رواية ابن عصام عن أبيه، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: اسمه عبد الرحمن.

قال في التَّحْقِيقِ: لا يعرف. قوله: (وَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا، أَفَارَ) فيه دليل على جواز قتال من بلغته الدعوة بغير دعوة، ويجمع بينه وبين ما تقدم في باب الدعوة قبل القتال، بأن يقال: الدعوة مستجابة لا شرط، هذا في الفتح.

وقد قدمنا الخلاف في ذلك، وما ذكره الإمام المهدي من أن وجوب تقديم الدعوة مجمع عليه، والاعتراض عليه، وفي هذا الحديث، والذي بعده دليل: على جواز الحكم بالدليل لكونه ﷺ كَفَّ عَنْ الْقِتَالِ بِمَجْرَدِ سَمَاعِ الْأَذَانِ. وفيه الأخذ بالأحوط في أمر الدماء، لأنه كَفَّ عَنْهُمْ فِي تِلْكَ الْحَالِ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

قوله: (عَلَى الْفِطْرَةِ) فيه: أن التكبير من الأمور المختصة بأهل الإسلام، وأنه يصح الاستدلال به على إسلام أهل قرية سمع منهم ذلك.

قوله: (خَرَجْتُ مِنَ النَّارِ) هو نحو الأدلة القاضية: بأن من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، وهي مطلقة بعدم المانع، جمعًا بين الأدلة، وللكلام على ذلك موضع آخر.

قوله: (إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا) فيه: دليل على أن مجرد وجود المسجد في البلد كافٍ في الاستدلال به على إسلام أهله، وإن لم يسمع منهم الأذان، لأن النبي ﷺ كان يأمر سراياه بالاكفاء بأحد الأمرين: إما وجود مسجد، أو سماع الأذان.

بَابُ جَوَازِ تَبْيِيتِ الْكُفَّارِ وَرَمِيهِمْ بِالْمَنْجَنِقِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِ ذُرَارِيهِمْ تَبْعًا

٣٣٤٩ - عَنْ الصُّنْبُرِيِّ بْنِ جُنَّامَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَبْتَئُونَ، فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ، ثُمَّ قَالَ: هُمْ مِنْهُمْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ أَحْمَدُ (٧٢/٤) الْبُخَارِيُّ (٣٠١٢) مُسْلِمٌ (١٧٤٥) (٢٦) أَبُو دَاوُدَ (٢٦٧٢)

الترمذي (١٥٧٠) ابن ماجه (٢٨٣٩) إلا النسائي. وزاد أبو داود: قَالَ الزُّهْرِيُّ: ثُمَّ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبَيَّانِ».

٣٣٥٠ - وَعَنْ قُوزِ بْنِ يَزِيدَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمَنْجَنِقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ هَكَذَا مُرْسَلًا.

٣٣٥١ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «بَيْنَمَا هَوَازِنُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَكَانَ أَمْرُهُ عَيْنًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٦/٤).

الزيادة التي زادها أبو داود عن الزُّهْرِيِّ: أخرجها الإسماعيلي من طريق جعفر الغريابي عن علي بن المديني، عن سفيان بلفظ: وكان الزُّهْرِيُّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عَمِّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبَيَّانِ».

وأخرجه أيضًا ابن حبان مرسلًا كابي داود. قال في الفتح: وكان الزُّهْرِيُّ أشار بذلك إلى نسخ حديث الصُّنْبُ.

وحديث ثور بن يزيد: أخرجه أيضًا: أبو داود في المراسيل من طريق مكحول عنه.

وأخرجه أيضًا الواقدي في السيرة، وزعم: أن الذي أشار به سلمان الفارسي، وقد أنكر ذلك يحيى بن أبي كثير، وإنكاره ليس بقادح، فإن من علم حجة على من لم يعلم.

وحديث سلمة: أخرجه أيضًا أبو داود، والنسائي وابن ماجه، وهو طرف من الحديث الذي تقدم في باب ترتيب الصفوف.

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ) السائل هو: الصُّنْبُ بْنُ جُنَّامَةَ الرَّائِي لِلْحَدِيثِ، كما يدل على ذلك ما في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو، عن الزُّهْرِيِّ بسنده عن الصُّنْبُ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ أَنْتَقَلَهُمْ مَعَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ».

قوله: (عَنْ أَهْلِ الدَّارِ) أي: المنزل. هكذا في البخاري وغيره. ووقع في بعض نسخ مسلم: «سُئِلَ عَنْ الدَّرَارِيِّ» قال عياض: الأول هو الصواب. ووجه النووي الثاني.

قوله: (هُمْ مِنْهُمْ) أي في الحكم في تلك الحالة، وليس المراد:

الْوَلَدَانِ، وَلَا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ، رواه أحمد (٣٥٨/٥).

٣٣٥٦ - وَعَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ بِخَيْبَرَ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ» رواه أحمد (٢٤/٤).

٣٣٥٧ - وَعَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيعٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلُوا الذَّرِّيَّةَ فِي الْحَرْبِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْلَيْسَ هُمْ أَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: أَوْلَيْسَ خِيَارُكُمْ أَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ» رَوَاهُنَّ أَحْمَدُ (٤٣٥/٣).

حديث رباح بكسر الراء المهملة، وبعدها تحتانية. هكذا في الفتح. وقال المنذري: بالباء الموحدة، ويقال بالياء التحتانية، ورجح البخاري أنه بالموحدة.

أخرجه أيضاً: النسائي وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، واختلف فيه على المرقع بن صفي. ف قيل: عن جده رباح، وقيل: عن حنظلة بن الربيع، وذكر البخاري، وأبو حاتم أن: الأول أصح. وحديث أنس: في إسناده خالد بن الفرز، ليس بذلك، والفرز: بكسر الفاء، وسكون الزاي، وبعدها راء مهملة. وحديث ابن عباس: في إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وهو ضعيف، وثقة أحمد.

وحديث ابن كعب بن مالك: أخرجه أيضاً: الإسماعيلي في مستخرجه. وأخرجه أبو داود، وابن حبان من حديث الزهري مرسلًا كما تقدم. وقال في مجمع الزوائد: رجال أحمد رجال الصحيح.

وحديث الأسود بن سريع: قال في مجمع الزوائد أيضاً: ورجال أحمد رجال الصحيح.

وفي الباب عن عليّ عند البيهقي بنحو حديث ابن عباس المذكور. وعن جرير عند ابن أبي حاتم في العلل، وعن سمره عند أحمد، والترمذي، وصححه بلفظ: «اقْتُلُوا شُرُوكَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَحْيُوا شُرَحَّهُمْ» وأحاديث الباب تدل: على أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان، وإلى ذلك ذهب مالك، والأوزاعي فلا يجوز ذلك عندهما بحال من الأحوال، حتى لو تترس أهل الحرب بالنساء، والصبيان، أو تحصنوا بمحصن، أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجز رميهم، ولا تحريقهم.

وذهب الشافعي، والكوفيون إلى الجمع بين الأحاديث المذكورة، فقالوا: إذا قاتلت المرأة جاز قتلها.

إباحة قتلهم بطريق القصد إليهم، بل المراد: إذا لم يمكن الوصول إلى المشركين إلا بوطء الذرية، فإذا أصيبوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم، وسيأتي الخلاف في ذلك في الباب الذي بعد هذا، وقد تقدمت الإشارة إليه.

قوله: (ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... إلخ) استدلل به من قال: إنه لا يجوز قتلهم مطلقاً، وسيأتي.

قوله: (يُتَنَّا هَوَازِنَ) البيات: هو الغارة بالليل. وفي الحديث دليل: على أنه يجوز تبيت الكفار. قال الترمذي: وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل وأن يبيتوا، وكرهه بعضهم. قال أحمد وإسحاق: لا بأس أن يبيت العدو ليلاً.

بَابُ: الْكَفِّ عَنِ قَصْدِ النِّسَاءِ، وَالصَّبِيَّانِ، وَالرُّهْبَانِ وَالشَّيْخِ الْفَاقِي بِالْقَتْلِ

٣٣٥٢ - عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: «وُجِدَتْ امْرَأَةٌ مَقْتُولَةٌ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ، فَتَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ أَحْمَدُ (٩١/٢) الْبخاري (٣٠١٥) مسلم (١٧٤٤) (٢٥) أبو داود (٢٦٦٨) الترمذي (١٥٦٩) ابن ماجه (٢٨٤١) إلا النسائي).

٣٣٥٣ - وَعَنْ رِيَّاحِ بْنِ رَيْمٍ: «أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا، وَعَلَى مَقْدَمِهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَمَرَّ رِيَّاحٌ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ مِمَّا أَصَابَتْ الْمُقَدَّمَةُ، فَوَقَفُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا، يَعْني: وَهُمْ يَتَمَجَّبُونَ مِنْ خَلْفِهَا حَتَّى لَحِقَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ فَأَفْرَجُوا. عَنْهَا، فَوَقَفَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ لِقَائِلٍ فَقَالَ لِأَحَدِهِمْ: الْحَقْ خَالِدًا فَقُلْ لَهُ: لَا تَقْتُلُوا ذَرِيَّةً وَلَا عَسِيفًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨٨/٣) وأبو داود (٢٦٦٩).

٣٣٥٤ - وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: انْطَلِقُوا بِأَسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا، وَلَا طِفْلاً صَغِيرًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَقْلُوا، وَضَمُّوا غَنَائِمَكُمْ، وَأَصْلَحُوا، وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦١٤).

٣٣٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ جَيْشَهُ قَالَ: أَخْرِجُوا بِأَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، تَقَاتِلُون فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، لَا تَغْلِبُوا، وَلَا تَقْلُوا، وَلَا تَقْلُوا، وَلَا تَقْلُوا

وقال ابن حبيب من المالكية: لا يجوز القصد إلى قتلها. إذا

قاتلت إلا إن باشرت القتل، أو قصدت إليه.

ويدل على هذا ما رواه أبو داود في المراسيل عن عكرمة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: مَرَّ بِأَمْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ يَوْمَ حُتَيْنَ فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ هَذِهِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَرَمَتْهَا، فَأَرَدْتُهَا خَلْفِي، فَلَمَّا رَأَتْ الْهَزِيمَةَ فِينَا، أَهْوَتْ إِلَى قَائِمٍ سَيْفِي لِيَقْتُلَنِي، فَتَقَلَّتْهَا، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

ووصله الطبراني في الكبير، وفيه حجاج بن أوطاة، وأرسله ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن يحيى الأنصاري.

ونقل ابن بطال: أنه اتفق الجميع على المنع من القصد إلى قتل النساء والولدان.

أما النساء فلضعفهن، وأما الولدان فلقصورهم عن فعل الكفار، ولما في استبقائهم جميعاً من الانتفاع إما بالرق، أو بالفداء فيمن يجوز أن يفادي به. قال في الفتح: وقد حكى الحازمي قولاً بجواز قتل النساء، والصبيان على ظاهر حديث الصعب، وزعم أنه ناسخ لأحاديث النبي، وهو غريب.

قوله: (ولا عسيفاً) بمهملتين وفاء، كاجير وزنا، ومعنى، وفيه دليل: على أنه لا يجوز قتل من كان مع القوم أجيراً ونحوه، لأنه من المستضعفين.

قوله: (لا تقتلوا شيخاً فانياً) ظاهره: أنه لا يجوز قتل شيخو المسلمين، ويعارضه حديث: «أَقْتُلُوا شُبُوحَ الْمُشْرِكِينَ» الذي ذكرناه.

وقد جمع بين الحديثين: بأن الشيخ المنهي عن قتله في الحديث الأول هو الفاني الذي لم يبق فيه نفع للكفار ولا مضرة على المسلمين، وقد وقع التصريح بهذا الوصف بقوله: «شَيْخًا فَانِيًا» والشيخ المأمور بقتله في الحديث الثاني هو من بقي فيه نفع، للكفار ولو بالزاي، كما في دريد بن الصمّة، «فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ حُتَيْنَ بَعَثَ أَبَا عَامِرٍ عَلَى جَيْشِ أَوْطَاسٍ فَلَقْنِي فَوَزِدَ بَنَ الصَّمَّةِ، وَقَدْ كَانَ يَفُفُ عَلَى الْيَافِقِ، وَقَدْ أَحْضَرُوهُ لِيُذَبِّرَ لَهُمُ الْحَرْبَ، فَتَقَلَّتْ أَبُو عَامِرٍ، وَلَمْ يُنْكَرِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ عَلَيْهِ»، كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي موسى، والقصة معروفة.

قال أحمد بن حنبل في تعليل أمره ﷺ بقتل الشيخ: إن الشيخ لا يكاد يسلم، والصغير أقرب إلى الإسلام.

قوله: (ولا تغلوا) سيأتي الكلام على تحريم الغلول، والغدر،

والثلة.

قوله: (وَقَسُّوا غَنَائِمَكُمْ) أي اجمعوها.

قوله: (وَلَا أَصْحَابُ الصَّوَامِعِ) فيه دليل: على أنه لا يجوز قتل من كان متخلياً للعبادة من الكفار، كالرهبان لإعراضه عن ضر المسلمين. والحديث وإن كان فيه المقال المتقدم لكنه معتضد بالقياس على الصبيان والنساء بجامع عدم النفع والضرر، وهو الناطق، ولهذا لم ينكر ﷺ على قاتل المرأة التي أرادت قتله، ويقاس على المنصوص عليهم بذلك الجامع من كان مقعداً، أو أعمى، أو نحوهما ممن كان لا يرجى نفعه ولا ضرره على الدوام.

باب: الْكَفَّ عَنْ الْمَثَلَةِ، وَالتَّخْرِيقِ، وَقَطْعِ الشَّجَرِ، وَهَذْمِ الْعُمُرَانِ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَمَصْلَحَةٍ

٣٣٥٨- عَنْ صفوان بن عسال قال: «بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَةٍ فَقَالَ: سِيرُوا بِاسْمِ اللَّهِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَتَلُوا مِنْ كَفَرٍ بِاللَّهِ، وَلَا تَمْطَلُوا، وَلَا تُغْشِرُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٢/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٥٧).

٣٣٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَشَرٍ فَقَالَ: إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا لِرَجُلَيْنِ فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ. ثُمَّ قَالَ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ: إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فَلَانًا وَفَلَانًا، وَإِنَّ النَّارَ لَا يَعْذِبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا، فَأَقْتُلُوهُمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٧/٢) وَالبُخَارِيُّ (٣٠١٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٧٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٧١) وَصَحَّحَهُ.

٣٣٦٠- وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى الشَّامِ، فَخَرَجَ يَحْيَى مَعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، وَكَانَ يَزِيدُ أَمِيرَ رَجُلٍ مِنْ بَلَدٍ الْأَرَبَاءِ، فَقَالَ: إِنِّي مُوصِيكَ بِعَشْرٍ خِلَالٍ: لَا تَقْتُلْ امْرَأَةً، وَلَا صَبِيًّا، وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا تَقْطَعْ شَجَرًا ثَمِيرًا، وَلَا تُخْرِبْ حَائِرًا، وَلَا تُغْفِرَ شاةً، وَلَا بَعِيرًا إِلَّا لِمَا كَلَفَ، وَلَا تُغْفِرَ نَخْلًا، وَلَا تُحْرِقَ، وَلَا تَغْلُلَ، وَلَا تَجْنِ رِوَاةَ مَالِكٍ فِي الْمَوَاطِلِ عَنْهُ (٧٤٤/٢).

حديث صفوان بن عسال: قال ابن ماجه: حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا أبو أسامة قال: حدثني عطية بن الحارث بن روق الهمداني قال: حدثني أبو العريف عبد الله بن خليفة عن صفوان، فذكره، وعطية صدوق، وعبد الله بن خليفة ثقة وأخرجه أيضاً النسائي.

وهذا الحديث هو مثل حديث ابن عباس المتقدم في الباب،

الأول، وجميع ما اشتمل عليه قد تقدم أيضاً في حديث بريدة المتقدم في باب الدعوة قبل القتال.

وأثر يحيى بن سعيد المذكور: مرسل لأنه لم يدرك زمن أبي بكر. ورواه البيهقي من حديث يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب. ورواه سيف في الفتوح عن الحسن بن أبي الحسن مرسلًا.

قوله: (وَلَا تُمَلُّوا) فيه دليل: على تحريم المثلة، وقد وردت في ذلك أحاديث كثيرة قد سبق في هذا المشروح وشرحه بعض منها. قوله: (بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) إلخ زاد الترمذي: «إِنَّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ».

وفي رواية لأبي داود: «إِنَّ وَجَدْتُمْ فَلَنَا فَأَخْرِقُوهُ بِالنَّارِ» هكذا بالأفراد.

وروي في فوائد علي بن حرب عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح: أن اسمه: هُبَار بن الأسود.

ووقع في رواية ابن إسحاق: «إِنَّ وَجَدْتُمْ هُبَارَ بْنِ الْأَسْوَدِ وَالرَّجُلَ الَّذِي سَبَقَ مِنْهُ إِلَى زَيْنَبَ مَا سَبَقَ فَخَرَقُوهُمَا بِالنَّارِ» يعني زينب بنت رسول الله ﷺ وكان زوجها أبو العاص بن الربيع لما أسره الصحابة ثم أطلقه النبي ﷺ من المدينة شرط عليه أن يجهز إليه ابنته زينب فجهزها، فتبعها هُبَار بن الأسود ورفيقه، فنخسا بعيرها، فأسقطت ومرضت من ذلك، والقصة مشهورة عن ابن إسحاق وغيره.

وقال في روايته: «وَكَانَا نَخْسَا بِزَيْنَبِ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَرَجَتْ مِنْ مَكَّةَ».

وقد أخرجه سعيد بن منصور، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح: أن هُبَار بن الأسود أصاب زينب بنت رسول الله ﷺ بشيء في خدرها، فأسقطت، «فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَقَالَ: إِنَّ وَجَدْتُمُوهُ فَاجْعَلُوهُ بَيْنَ حَزْمَتَيْ حَطَبٍ ثُمَّ أَشْعِلُوا فِيهِ النَّارَ، ثُمَّ قَالَ: لَا تَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُعَذِّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ... الحديث، فكان أفراد هُبَار بالذكر في الرواية السابقة لكونه كان الأصل في ذلك، والآخر كان تبعاً له. وسُمي ابن السكن في روايته من طريق ابن إسحاق الرجل الآخر: نافع بن عبد قيس، وبه جزم ابن هشام في رواية السيرة عنه.

وحكى السهيلي عن مسند البزار: أنه خالد بن عبد قيس فلعنه تصحف عليه، وإنما هو: نافع: كذلك هو في النسخ

المعتمدة من مسند البزار: وكذلك أورده ابن السكن أولاً من مسند البزار.

وأخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في تاريخه من طريق ابن لهيعة كذلك.

قال الحافظ: وقد أسلم هُبَار هذا. ففي رواية ابن أبي نجيح المذكورة: «فَلَمْ تُصِبْهُ السَّرِيَّةُ وَأَصَابَتْهُ الْإِسْلَامُ، فَهَاجَرَ. فَذَكَرَ قِصَّةَ إِسْلَامِهِ».

وله حديث عند الطبراني، وآخر عند ابن منده، وعاش إلى أيام معاوية وهو: بفتح الهاء وتشديد الباء المؤخدة. قال الحافظ أيضاً: ولم أقف لرفيقه على ذكر في الصحابة فلملعه مات قبل أن يسلم.

قوله: (وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ) هو خبر بمعنى النهي. وقد اختلف السلف في التحريق، فكره ذلك عمر، وابن عباس وغيرهما.

مطلقاً سواء كان في سبب كفر أو في حال مقاتلة أو في قصاص وأجازاه علي وخالد بن الوليد وغيرهما، قال المهلب: ليس هذا النهي على التحريم بل: على سبيل التواضع، ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة.

«وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أُعِينَ الْعُرَيْيْنَ بِالْحَدِيدِ»، كما تقدم. وقد أحرق أبو بكر بالنار في حضر الصحابة.

وحرق خالد بن الوليد ناساً من أهل الردة. وكذلك حرق علي كما تقدم في كتاب الحدود.

قوله: (وَلَا تَقْرَأُوا) بالعين المهملة، والقاف والراء في كثير من النسخ، وفي نسخ: «وَلَا تَقْرَأُوا» بالعين المهملة، والراء المكسورة، والقاف، ونون التوكيد.

قال في النهاية: هو القطع وظاهر النهي في حديث الباب التحريم، وهو نسخ للأمر المتقدم سواء كان بوحى إليه، أو اجتهد، وهو عموم على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه.

٣٣٦١ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تَرِيحُنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ؟» قَالَ: فَاسْأَلْتُ فِي خَمْسِينَ وَبِإِثْمِ فَارِسٍ مِنْ أَحْسَنَ، وَكَانُوا أَصْحَابَ خَيْلٍ، وَكَانَ ذُو الْخَلَصَةِ بَيْتًا فِي الْيَمَنِ لِيُخْتَمَ وَتَجِلَّةٌ، فِيهِ نَصَبٌ يَعْبُدُ، يُقَالُ لَهُ: كَتَبَةُ الْيَمَانِيَّةِ، قَالَ: فَأَتَاهَا فَخَرَقَهَا بِالنَّارِ وَكَسَرَهَا، ثُمَّ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ أَحْسَنَ يَكْنَى أَبَا أَرْطَاةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشِيرُهُ بِذَلِكَ، فَلَمَّا أَتَاهُ

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا جِئْتُ حَتَّى تَرْكَنَهَا كَأَنَّهَا جَمَلٌ أَجْرَبُ، قَالَ: فَبَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خَيْلِ أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا خَمْسَ مَرَّاتٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ رَوَاهُ: أَحْمَدُ (٣٦٠/٤) وَ (٣٦٢) الْبُخَارِيُّ (٣٠٢٠) مُسْلِمٌ (٢٤٧٦) (١٣٧).

٣٣٦٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَحَرَّقَ. وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانٌ: وَهَانَ عَلَى سَرَائِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤْرَةِ مُسْتَطِيرٌ وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا﴾ الْآيَةُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٨/٢) الْبُخَارِيُّ (٤٨٨٤) مُسْلِمٌ (١٧٤٦)، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحْمَدُ الشَّعْرَ.

٣٣٦٣ - وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا أَبْنَى، فَقَالَ: أَتَيْتُهَا صَبَاحًا ثُمَّ حَرَّقْتُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٥/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦١٦) وَإِسْنَادُ مَا جَاءَ (٢٨٤٣)، وَفِي إِسْنَادِ صَالِحِ بْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ لَيْسَ.

حديث أسامة بن زيد: سكت عنه أبو داود، والمتلوي، وفي إسناده من ذكره المصنف.

وقال يحيى بن معين: وهو ضعيف.

وقال أحمد: يعتبر به.

وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي.

وقال في التقریب: ضعيف.

قوله: (ذِي الْخَلَصَةِ) بفتح المعجمة واللام والمهملية. وحكي بسكين اللام، قال في القاموس: وذو الخلصة: عمرة وبضمتين: بيت كان يدعى الكعبة اليمانية لخمهم، كان فيه صنم اسمه: الخلصة، أو لأنه كان منبت الخلصة. انتهى.

وهي نبات له حب أحمر.

قوله: (مِنْ أَحْمَسَ) بالمهملتين على وزن أحمد، قال في القاموس: الحمس الأكمة الصلبة، جمع: أحمس، وبه لقب قريش، وكنانة، وجديلة ومن تابعهم في الجاهلية لتحمسهم في دينهم، أو لالتجائهم بالحساء وهي: الكعبة، لأن حجرها أبيض إلى السود، والحماسة: الشجاعة، والأحس: الشجاع كالحميس كذا في القاموس.

وفي الفتح: هم رهط ينسبون إلى أحمس بن الغوث بن أمار. قال: وفي العرب قبيلة أخرى يقال لها: أحمس ليست مرادة هنا، ينسبون إلى أحمس بن ضبيعة بن ربيعة بن نزار.

قوله: (نُصِبَ) بضم النون والصاد أي صنم.

قوله: (كَعْبَةُ الْيَمَانِيَّةِ) أي: كعبة الجهة اليمانية.

قوله: (فَبَرَكَ) بفتح الموحدة، وتشديد الراء: أي: دعا لهم بالبركة.

قوله: (كَأَنَّهَا جَمَلٌ أَجْرَبُ) بالجييم والموحدة، وهو كناية عن نزع زيتها، وإذهاب بهجتها.

وقال الحافظ: أحسب المراد: أنها صارت مثل الجمل المطلي بالقطران من جربه، أشار إلى أنها صارت سوداء، لما وقع فيها من التحريق.

قوله: (سَرَائِ) بفتح المهملة، وتخفيف الراء: جمع سري وهو الرئيس.

قوله: (بَنِي لُؤَيٍّ) بضم اللام، وفتح الهمة، وهو: أحد أجداد النبي ﷺ، وبنوه قريش، وأراد حسناً تعبير مشركي قريش بما وقع في حلفائهم من بني النضير.

قوله: (بِالْبُؤْرَةِ) بالباء الموحدة: تصغير بورة وهي: الحفرة، وهي هنا مكان معروف بين الحديبية وتيماء، وهي من جهة قبله مسجد قباء إلى جهة المغرب، ويقال لها أيضاً: البويلة باللام بدل الراء.

قوله: (مِنْ لِينَةٍ) قال السهيلي: في تخصيص اللينة بالذكر إيماء: إلى أن الذي يجوز قطعه من شجر العدو هو ما لا يكون معداً للاقتيات، لأنهم كانوا يقتاتون العجوة والبرني دون اللينة، وكذا ترجم البخاري في التفسير، فقال: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ﴾: غلة ما لم تكن برنية أو عجوة.

وقيل اللينة: الدقل.

وفي معالم التنزيل: اللينة فعلة من اللون، وتجمع على ألوان، وقيل: من اللين، ومعناه: النخلة الكريمة وجمعها ليان.

وقال في القاموس: إنها الدقل من النخل.

قوله: (يُقَالُ لَهَا: أَبْنَى) بضم الهمة والقصر، ذكره في النهاية.

وحكى أبو داود: أن أبا مسهر قيل له: أبني فقال: نحن أعلم هي: بينا فلسطين.

والأحاديث المذكورة فيها دليل: على جواز التحريق في بلاد العدو. قال في الفتح: ذهب الجمهور إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو، وكرهه الأوزاعي، والليث، وأبو ثور. واحتجوا بوصية أبي بكر لجيوشه: أن لا يفعلوا شيئاً من ذلك.

وقد تقدمت في أول الباب.

وأجاب الطبري: بأن النهي محمول على القصد لذلك بخلاف ما إذا أصابوا ذلك في حال القتال، كما وقع في نصب المنجنيق على الطائفة، وهو نحو ما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان، وبهذا قال أكثر أهل العلم.

وقال غيره: إنما نهى أبو بكر عن ذلك لأنه قد علم: أن تلك البلاد تفتح، فأراد بقاءها على المسلمين. انتهى.

ولا يخفى: أن ما وقع من أبي بكر لا يصلح لمعارضة ما ثبت عن النبي ﷺ، لما تقرر من عدم حجية قول الصحابي.

باب تحريم الفرار من الرُخْبِ إذا لم يزد العدو على ضيق المسلمين إلا المتحيز إلى فئة وإن بعدت

٣٣٦٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْنِبُوا السَّيْءَ الْمُؤَبَّاتِ، قَالُوا: وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسُّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرُّخْبِ، وَقَدْ ذُفَّتِ الْمُحَصَّنَاتُ الْغَائِلَاتُ الْمُؤْمِنَاتُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٢٧٦٦) مُسْلِمٌ (٨٩) (١٤٥).

٣٣٦٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَمَّا نَزَلَتْ: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا يَاقَتِينَ، فَكُتِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَقْرَ عَشْرُونَ مِنْ يَاقَتَيْنِ ثُمَّ نَزَلَتْ: (إِلَّا أَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ) الْآيَةُ، فَكُتِبَ أَنْ لَا يَقْرَ مِائَةً مِنْ يَاقَتَيْنِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٥٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٦).

٣٣٦٦ - وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «كُنْتُ فِي سَرِيَّةٍ مِنْ سَرَايَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً، وَكُنْتُ فِيْمَنْ حَاصٍ، فَقُلْنَا كَيْفَ نَصْنَعُ وَقَدْ فَرَزْنَا مِنَ الرُّخْبِ، وَبُؤْنَا بِالْمَغْصَبِ، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ بَيْتًا، ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ عَرَضْنَا نَفُوسَنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ كَانَتْ لَنَا ثَوْبَةٌ، وَإِلَّا ذَهَبْنَا، فَأَتَيْنَاهُ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَدَاةِ، فَخَرَجَ فَقَالَ: مَنْ الْفَرَاوُونَ؟ فَقُلْنَا نَحْنُ، قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ الْمَكَارُونَ، أَنَا فِتْنَتُكُمْ وَفِتْنَةُ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ فَأَتَيْنَاهُ حَتَّى قَبَلْنَا يَدَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٧٠ و ١٠٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٧).

حديث ابن عمر: أخرجه أيضًا الترمذي وابن ماجه. وقال الترمذي: حسن لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد. انتهى.

وزيد بن أبي زياد تكلم فيه غير واحد من الأئمة.

قوله: (المُؤَبَّاتِ) أي المهلكات.

قال في القاموس: وبق كوعد، وجل وورث: هلك كاستوبق وكمجلس: المهلك، والموعد، والمخس وواد في جهنم، وكل شيء حال بين شيئين، وأوبقه: حسبه وأهلكه. انتهى.

(وفي الحديث) دليل على أن هذه السبع المذكورة من كبائر الذنوب، والمقصود من إيراد الحديث ها هنا قوله فيه: «والتولي يوم الرُخْبِ» فإن ذلك يدل على أن الفرار من الكبائر المحرمة. وقد ذهب جماعة من أهل العلم: إلى أن الفرار من موجبات الفسق.

قال في البحر: مسألة: ومهما حرمت الهزيمة فسق المنهزم لقوله تعالى: «فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ» وقوله: «الْكِبَائِرُ سَبْعٌ إِلَّا مَنَحَرًا لِقِتَالٍ» وهو: أن يرى... القتال في غير موضعه أصح وأنفع فينتقل إليه. قال ابن عباس: وكانت هزيمة المسلمين في أوطاس محرقًا من مكان إلى مكان. «أَوْ مَنَحَرًا إِلَى فِتْنَةٍ»، وإن بعدت إذ لم تفصل الآية، ولقوله ﷺ: لأهل غزوة مؤتة «أَنَا فِتْنَةٌ كُلُّ مُسْلِمٍ» الخبر ونحوه. انتهى.

ومن ذلك قوله في حديث الباب: «أَنَا فِتْنَتُكُمْ وَفِتْنَةُ الْمُسْلِمِينَ» والأصل في جواز ذلك قوله تعالى: «وَمَنْ يُؤْمِلْهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَةٌ إِلَّا مَنَحَرًا لِقِتَالٍ أَوْ مَنَحَرًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ» وقد جوزت المادوية الفرار إلى منعة من جبل، أو نحوه، وإن بعدت، ولخشية استئصال المسلمين، أو ضرر عام للإسلام، وأما إذا ظنوا: أنهم يغلبون إذا لم يفرؤا ففي جواز فرارهم وجهان.

قال الإمام يحيى: أصحهما: أنه يجب الحرب لقوله تعالى: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» ولا إذ قال له رجل: «يَا رَسُولَ اللَّهِ. أَرَأَيْتَ لَوْ انْغَمَسَتْ فِي الْمَشْرِكِينَ؟». وقد تقدم في أول الجهاد وتقدم تفسير الآية.

قوله: «لَمَّا نَزَلَتْ (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ)... (الخ).

قال في البحر: وكانت الهزيمة محرمة وإن كثر الكفار لقوله تعالى: «فَلَا تُولُوهُمْ الْاَدْبَارَ» ثم خفف عنهم بقوله: «(إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا يَاقَتَيْنِ)» فأوجب على كل واحد مصابرة عشرة، ثم خفف عنهم، وأوجب على الواحد مصابرة اثنين بقوله: «(إِلَّا أَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ)» الآية.

واستقر الشرع على ذلك، فحينئذ حرمت الهزيمة لقول ابن عباس: من فر من اثنين فقد فر، ومن فر من ثلاثة فلم يفر.

انتهى.

قوله: (فَحَاصِنُ النَّاسِ خِيَصَةٌ) بالمهملات.

قال ابن الأثير: حصن عن الشيء: حدث عنه وملت عن جهته، هكذا قال الخطابي.

قال المصنف رحمه الله تعالى: وقوله: «حَاصُوا» أي: حادوا حيدةً، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ مَّيْعَةٍ﴾ ويروى: جاسوا جيسةً بالجييم والضاد المعجمتين وهو بمعنى: حادوا. انتهى.

قوله: (ثُمَّ قُلْنَا: لَوْ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ... إلخ) لفظ أبي داود: «فَقُلْنَا نَدْخُلُ الْمَدِينَةَ، فَتَبَيْتُ فِيهَا، لِنَذْهَبَ وَلَا يَرَانَا أَحَدٌ، فَدَخَلْنَا فَقُلْنَا: لَوْ عَرَضْنَا أَنْفُسَنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ كَانَتْ لَنَا تَوْبَةٌ أَقْبَلْنَا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ دَهَبْنَا، فَجَلَسْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا خَرَجَ قُمْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا: نَحْنُ الْفَرَارُونَ، فَأَقْبَلَ إِلَيْنَا فَقَالَ: لَا، أَنْتُمْ الْعُكَّارُونَ فَذَنُّونَا فَقَبِلْنَا يَدَهُ، فَقَالَ: أَنَا فِيْةُ الْمُسْلِمِينَ».

قوله: (الْعُكَّارُونَ) بفتح العين المهملة وتشديد الكاف، قيل: هم الذين يعطفون إلى الحرب.

وقيل: إذا حاد الإنسان عن الحرب ثم عاد إليها يقال: قد عكر وهو عاكِرٌ وعَكَرَ.

قال في القاموس: العُكَّار: الكُرَّار العطَّاف، واعتكروا: اختلطوا في الحرب، وانعكروا: رجع بعضه على بعض فلم يقدر على عدّه. انتهى.

بَابُ مَنْ خَشِيَ الْأَسْرَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْمِرَ،
وَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ حَتَّى يُقْتَلَ

٣٣٦٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ رَهْطٍ عَيْنًا، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ حَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيَّ، فَانْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْهَذَا وَهُوَ بَيْنَ سُسْفَانَ وَمَكَّةَ ذُكِرُوا لِإِنِّي لِحَيَّان، فَتَفَرَّقُوا لَهُمْ قَرِيبًا مِنْ مِائَتِي رَجُلٍ كُلُّهُمْ رَامَ، فَاقْتَصَرُوا أَتْرَهُمْ، فَلَمَّا رَأَهُمْ حَاصِمُ وَأَصْحَابُهُ لَجُّوا إِلَى فِذْفٍ وَأَحَاطَ بِهِمُ الْقَوْمُ، فَقَالُوا لَهُمْ: انْزِلُوا وَأَعْطُوا بِأَيْدِيكُمْ، وَلَكُمْ الْعَهْدُ وَالْغِيَاقُ، أَنْ لَا نَقْتُلَ مِنْكُمْ أَحَدًا، قَالَ حَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ أَمِيرَ السَّرِيَّةِ: أَمَا أَنَا قَوْلُ اللَّهِ لَا أَنْزِلَ الْيَوْمَ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ، اللَّهُمَّ خَبِّرْ عَنَّا نَبِيَّكَ، فَرَمَوْهُمْ بِالْثَبَلِ، فَقَتَلُوا حَاصِمًا فِي سَبْعَةِ، فَزَلَّ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ بِالْعَهْدِ وَالْغِيَاقِ، مِنْهُمْ: خُبَيْبُ الْأَنْصَارِيَّ، وَابْنُ دَيْثَةَ، وَرَجُلٌ آخَرُ، فَلَمَّا اسْتَمْتَكُوا مِنْهُمْ أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قِسِيهِمْ فَأَوْتَقَوْهُمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ الثَّالِثُ: هَذَا

أَوَّلُ الْغَدْرِ، وَاللَّهُ لَا أَصْحَبَكُمْ إِنْ لِي فِي هَؤُلَاءِ لَأَسْوَةٌ، يُرِيدُ الْقَتْلَ، فَجَرَرُوهُ، وَعَالَجُوهُ عَلَى أَنْ يَصْحَبَهُمْ فَأَبَى، فَقَتَلُوهُ، وَانْطَلَقُوا بِخُبَيْبٍ وَابْنِ دَيْثَةَ حَتَّى بَاغَوْهُمَا بِمَكَّةَ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، وَذَكَرَ قِصَّةَ قَتْلِ خُبَيْبٍ، إِلَى أَنْ قَالَ: اسْتَجَابَ اللَّهُ لِمَا صَمِ بْنِ ثَابِتٍ يَوْمَ أَصِيبَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَصْحَابَهُ ﷺ خَبْرَهُمْ وَمَا أَصِيبُوا، مُخْتَصِرًا لِأَحْمَدَ (٢/ ٢٩٤) وَالْبُخَارِيَّ (٣٠٤٥) وَأَبِي دَاوُدَ (٢٦٦٠).

تمام الحديث: فاشترى خبيبا بنو الحارث بن عامر بن نوفل، وكان خبيب هو الذي قتل يوم بدر الحارث فمكث عندهم أسيرا حتى اجمعوا على قتله، فاستعار موسى من بعض بنات الحارث ليستحذ بها فاعارته، قالت: ففعلت عن صبي لي فدرج إليه حتى أتاه، فوضعه على فخذه، فلما رأيته فرغت فرقة حتى عرف ذلك مني وفي يده موسى، فقال: اغشيين أن أقتله؟ ما كنت لأفعل إن شاء الله تعالى، وكانت تقول: ما رأيت أسيرا قط خيرا من خبيب، لقد رأيته يأكل من قطف عنب، وما بمكة يومئذ ثمرة، وإنه لموتق بالحديد، وما كان إلا رزقا رزقه الله خبيبا، فخرجوا به من الحرم ليقتلوه فقال: دعوني أصل ركعتين، ثم انصرف إليهم فقال: لولا أن تروا أن ما بي جزع من الموت لزدت، فكان أول من سن الركعتين عند القتل، وقال: اللهم أحصهم عددا، وقال: ولست أبالي حين أقتل مسلما على أي شئ كان في الله مصري

وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو مزمع ثم قام إليه عقبة بن الحارث فقتله، وبعث قريش إلى عاصم ليأتوا بشيء من جسده بعد موته وكان قتل عظيما من عظمائهم يوم بدر، فبعث الله عليه مثل الطلعة من الذبر فحمته من رسلهم، فلم يقدروا منه على شيء، هكذا في صحيح البخاري، وسنن أبي داود.

قوله: (عَيْنًا) العين: الجاسوس على ما في القاموس وغيره، وفيه: مشروعية بعث الأعيان.

وقد أخرج مسلم، وأبو داود من حديث أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِسِتَّةِ عَيْنًا يَنْظُرُ مَا صَنَعَتْ عِيرُ أَبِي سُفْيَانَ».

قوله: (بِالْهَذَا) بفتح الهاء وسكون الدال المهملة، بعدها همزة مفتوحة، كذا للاكثر، وللشمهني: بفتح الدال وتسهيل الهمزة.

وعند ابن إسحاق: الهدء بتشديد الدال بغير ألف.

قال: وهي على سبعة أميال من عسفان.

قوله: (لَبَنِي لِحْيَان) هم قبيلة معروفة اسم أبيهم لحيان بكسر اللام وقيل: بفتحها وسكون المهملة، وهو: ابن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر.

قوله: (فَنَفَرُوا لَهُمْ) أي: أمروا جماعة منهم أن ينفروا إلى الرهط المذكورين.

قوله: (فَدَلَّيْ) بفاءين ودالين مهملتين: الموضع الغليظ المرتفع. قال في مختصر النهاية: هو المكان المرتفع.

قوله: (خُيِّبَ) بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة وسكون التحتية وآخره موحدة أيضاً، وهو ابن عدي من الأنصار.

قوله: (ابن دَيْثَةَ) يفتح الدال المهملة وكسر التثنية بعدها نون واسمه: زيد.

قوله: (وَرَجُلٌ آخَرُ) هو عبد الله بن طارق.

قوله: (أي مارسوه) والمراد: أنهم خادعوه ليتبعهم فأبى والاستحداد: حلق العانة.

والقطف: العنقود، وهو اسم لكل ما تقطفه.

والثُلُو: العضو من الإنسان.

والمَرْجُ بتشديد الراء بعدها مهملة: المفرق، والظلة: الشيء المظل من فوق.

والدُّبَر بتشديد الدال وسكون الباء وبعدها راء مهملة جماعة النحل. وقد استدلل المصنف رحمه الله تعالى بهذا الحديث: على أنه يجوز لمن لم يقدر على المداقة ولا أمكنه الحرب أن يستأسر، وهكذا ترجم البخاري على هذا الحديث: «بَابُ هَلْ يَسْتَأْسِرُ الرَّجُلُ وَمَنْ لَمْ يَسْتَأْسِرْ؟» أي هل يسلم نفسه للأسر أم لا؟

وجه الاستدلال بذلك: أنه لم يقل أن النبي ﷺ أنكر ما وقع من الثلاثة المذكورين من الدخول تحت أسر الكفار، ولا أنكر ما وقع من السبعة المقتولين من الإصرار على الامتناع من الأسر، ولو كان ما وقع من إحدى الطائفتين غير جائز لأخبر ﷺ أصحابه بعدم جوازه وأنكره، فدل ترك الإنكار: على أنه يجوز لمن لا طاقة له بعدوه أن يمتنع من الأسر، وأن يستأسر.

بَابُ الْكُذِّبِ فِي الْحَرْبِ

٣٣٦٨ - عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَكَغِبَ بِنِ الْأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ:

أَتُحِبُّ أَنْ أَتْلُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَذْنُ لِي، فَأَقُولُ: قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، قَالَ: فَأَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا، يُغَيِّبُ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ عَنَانًا وَسَالَتَا الصَّدَقَةَ، قَالَ: وَأَيْضًا وَاللَّهِ قَالَ: فَإِنَّا قَدْ أَتَيْنَاهُ، فَكَرَهُ أَنْ نَدْعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ، قَالَ: فَلَمْ يَزَلْ يَكَلِّمُهُ حَتَّى اسْتَمَكَّنَ مِنْهُ، فَقَتَلَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٣٠٣١) مُسْلِمٌ (١٨٠١) (١١٩).

٣٣٦٩ - وَعَنْ أُمِّ كَلثُومَ بِنْتِ عَقْبَةَ قَالَتْ: «لَمْ أَسْمَعْ النَّبِيَّ ﷺ يُرَخِّصُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُذِّبِ مِمَّا تَقُولُ النَّاسُ، إِلَّا فِي الْحَرْبِ، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٣/٦) وَمُسْلِمٌ (٢٦٠٥) (١٠١) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٢١).

حديث جابر: هو في بعض الروايات كما ساقه المصنف مختصراً، وفي بعضها أنه قال له بعد قوله: «حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ إِلَيْهِ أَمْرُهُ: قَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسَلِّفَنِي سَلَفًا، قَالَ: فَمَا تَرْهَنَنِي، تَرْهَنَنِي بِسَاءِ كُمْ؟ قَالَ: أَنْتَ أَجْعَلِ الْعَرَبَ أَرْهَنَكَ بِسَاءَنَا؟ قَالَ: قَرِهْنُونُ أَبْنَاءَكُمْ، قَالَ يُسَبِّ ابْنُ أَحَدِنَا فَيَقَالَ: رَهْنٌ فِي وَسْطِي أَوْ وَسْطَيْنِ مِنْ تَمَرٍ، وَلَكِنْ تَرْهَنُكَ اللَّامَةُ يُغَيِّبُ السَّلَاحَ، قَالَ: نَعَمْ وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَتْسِ بْنِ جَبْرِ وَعَبَادَ بْنَ بَشْرٍ، قَالَ فَبَجَّاءُوا، فَدَعَوْهُ لِيَلَّا فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ الدَّمِ، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ، وَرَضِيحِي أَبُو نَائِلَةَ، إِنَّ الْكَرِيمَ إِذَا دُعِيَ إِلَى طَعْنٍ لِيَلَّا أَجَابَ قَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا جَاءَ فَصَوِّفْ أَمْدُ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَمَكَنْتَ مِنْهُ فَدُونَكُمْ، قَالَ: فَتَزَلَّ وَهُوَ مُتَوَشِّعٌ، فَقَالُوا: نَجِدْ مِنْكَ رِيحَ الطَّيِّبِ، فَقَالَ: نَعَمْ تَخْجِي فَلَانَةُ أَعْطَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَشُمَّ مِنْكَ، قَالَ: نَعَمْ، فَشَمَّ ثُمَّ قَالَ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَغْوِدَ قَالَ: نَعَمْ، فَاسْتَمَكَنْتَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ: دُونَكُمْ، فَقَتَلُوهُ.

أخرجه الشيخان وأبو داود.

وحديث أم كلثوم: هو أيضاً في صحيح البخاري في كتاب الصلح منه، ولكنه مختصر.

وقد ورد في معنى حديث أم كلثوم أحاديث أخر منها: حديث أسماء بنت يزيد عند الترمذي، قالت: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا يَحْمِلُكُمْ أَنْ تَتَابَعُوا عَلَى الْكُذِّبِ كَتَاتِبِ الْفَرَّاسِ فِي النَّارِ، الْكُذِّبُ كُلُّهُ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَرَامٌ إِلَّا فِي ثَلَاثِ

جواز الكذب لقصد الإصلاح، وقالوا: إن الثلاث المذكورة كالمثال، وقالوا: إن الكذب المذموم إنما هو فيما فيه مضرة وليس فيه مصلحة.

وقال آخرون: لا يجوز الكذب في شيء مطلقاً، وحملوا الكذب المراد هنا على التورية، والتعريض، كمن يقول للظالم: دعوت لك أمس، هو يريد قوله: اللهم اغفر للمسلمين، ويعد امرأته بعتبة شيء ويريد: إن قدر الله ذلك، وإن يظهر من نفسه قوة قلبه، وبالأول: جزم الخطأ، وبالثاني جزم المهلب، والأصلي وغيرهما.

قال النووي: الظاهر إباحة حقيقة الكذب في الأمور الثلاثة، لكن التعريض أولى.

وقال ابن العربي: الكذب في الحرب من المستثنى الجائز بالنص رفقا بالمسلمين لحاجتهم إليه، وليس للعقل فيه مجال، ولو كان تحريم الكذب بالعقل ما انقلب حلالاً. انتهى.

ويقوي ذلك حديث الحجاج بن علاط المذكور، ولا يعارض ما ورد في جواز الكذب في الأمور المذكورة ما أخرجه النسائي من طريق مصعب بن سعد عن أبيه في قصة عبد الله بن أبي سرح، وقول الأنصار للنبي ﷺ لما كف عن بيعته هلا أومات إلينا بعينك قال: «مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ» لأن طريق الجمع بينهما: أن الماذون فيه بالخديعة والكذب في الحرب حالة الحرب خاصة، وأما حالة المباينة فليست بحالة حرب، كذا قيل وتعقب: بأن قصة الحجاج بن علاط أيضاً لم تكن في حال حرب قال الحافظ: والجواب المستقيم أن يقال: المنع مطلقاً من خصائص النبي ﷺ فلا يتعاطى شيئاً من ذلك، وإن كان مباحاً لغيره، ولا يعارض ذلك ما تقدم: من أنه كان إذا أراد غزوة ورأى بغيرها، فإن المراد: أنه كان يريد أمراً فلا يظهره كأن يريد أن يغزو جهة المشرق فيسأل عن أمر في جهة المغرب ويتجهز للسفر، فيظن من يراه ويسمعه: أنه يريد جهة المغرب، وأما أنه يصرح بإرادته المغرب ومراده المشرق، فلا.

قال ابن بطال: سألت بعض شيوخه عن معنى هذا الحديث فقال: الكذب المباح في الحرب ما يكون في المعارض، لا التصريح بالتأمين مثلاً. وقال المهلب: لا يجوز الكذب الحقيقي في شيء من الدين أصلاً قال: وعما أن يأمر بالكذب من يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ويرد ما تقدم.

خصال: رَجُلٌ كَذَبَ عَلَى أَمْرَائِهِ لِيَرْضِيَهُمَا، وَرَجُلٌ كَذَبَ فِي الْحَرْبِ فَإِنَّ الْحَرْبَ خُدْعَةٌ، وَرَجُلٌ كَذَبَ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمَا، وَالتَّابِعُ: التَّهَاتُفُ فِي الْأَمْرِ.

والغراش الطائر: الذي يتوقع في ضوء السراج فيحترق. وأخرج مالك في الموطأ عن صفوان بن سليم الزرقعي: «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْذِبُ أَمْرَائِي؟» فَقَالَ ﷺ لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ قَالَ: فَأَعْدَهَا وَأَقُولُ لَهَا، فَقَالَ ﷺ: لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ.

وأخرج أحمد والنسائي، وابن حبان، والحاكم، وصححه من حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط في استناده النبي ﷺ أن يقول عنه ما شاء لمصلحته في استخلاص ماله من أهل مكة، وأذن له النبي ﷺ، وإخباره لأهل مكة أن أهل خيبر هزموا المسلمين.

وأخرج الطبراني في الأوسط: «الْكَذِبُ كُلُّهُ إِلَّا مَا نَفَع بِهِ مُسْلِمٌ، أَوْ دُفِعَ بِهِ عَنْ دِينٍ» وأخرج الشيخان، وغيرهما من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لم يكذب إبراهيم النبي عليه السلام إلا ثلاث كذبات: ننتين في كتاب الله تعالى. قوله: «إِنِّي سَقِيمٌ» وقوله: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا» وواحدة في شأن سارة... الحديث.

قوله: (فَأَذِنُ لِي فَأَقُولُ) أي: أقول ما لا يحل في جانبك. قوله: (عَنَانًا) يفتح العين المهملة وتشديد النون الأولى، أي: كلفنا بالأوامر والنواهي.

وقوله: «سَأَلْنَا الصَّدْقَةَ» أي: طلبها منا لضعفها مواضعها. وقوله: «فَنَكَّرَهُ أَنْ نَدْعَهُ»... إلخ معناه نكره فراقه، (وَالْحَدِيثُ) المذكور قد استدلل به على جواز الكذب في الحرب، وكذلك بؤب عليه البخاري: باب الكذب في الحرب.

قال ابن المنير: الترجمة غير مطابقة، لأن الذي وقع بينهم في قتل كعب بن الأشرف يمكن أن يكون تعريضاً، ثم ذكر أن الذي وقع في حديث الباب ليس فيه شيء من الكذب، وأن معنى ما في الحديث: هو ما ذكرناه في تفسير ألفاظه وهو صدق.

قال الحافظ: والذي يظهر أنه لم يقع منهم فيما قالوه شيء من الكذب أصلاً، وجميع ما صدر منهم تلويح كما سبق، لكن ترجم يعني البخاري لقول محمد بن مسلمة أولاً: اتذنب لي أن أقول، قال: قل، فإنه يدخل فيه الإذن في الكذب تصريحاً وتلويحاً.

قوله: (إِلَّا فِي الْحَرْبِ... إلخ) قال الطبري: ذهب طائفة إلى

حديث عليّ الأول: سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده ثقات.

وفي الباب عن أبي ذر عند الشيخين في ذكر المبارزة المذكورة مختصراً. وأخرج ابن إسحاق في المغازي: أن علياً بارز يوم الخندق عمرو بن عبد ود. ووصله الحاكم من حديث أنس بنحوه.

وأخرج ابن إسحاق أيضاً في المغازي عن جابر قال: «خَرَجَ مَرْحَبَ الْيَهُودِيَّ مِنْ حِصْنٍ خَيْرٍ قَدْ جَمَعَ سِلَاحَهُ، وَهُوَ يَرْتَجِرُ، فَذَكَرَ الشَّعْرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ لِهَذَا؟ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَالْقِصَّةَ. ورواه أحمد والحاكم وقال: صحيح الإسناد، والذي في صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع مطوّل: أنه بارزه عليّ وفيه: «فَخَرَجَ مَرْحَبَ وَهُوَ يَقُولُ»:

قد علمت خير أني مرحب شامي السلاح بطل مجرب
فقال علي رضي الله عنه أنا الذي سمّني أمي حيدر كليث
غابات كرية المنظره وضرب رأس مرحب فقتله.

قال الحافظ في التلخيص: إن الأخبار متواترة أن علياً هو الذي قتل مرحباً. انتهى.

ورواية سلمة التي ذكرها المصنّف في الباب تدلّ على أن الذي بارز مرحباً هو عمه.

ويمكن الجمع بأن يقال: إن محمد بن مسلمة، وكذلك عم سلمة بن الأكوع بارزه أولاً، ولم يقتله، ثم بارزه عليّ آخرًا فقتله، ومما يرشد إلى ذلك: ما أخرجه الحاكم بسند فيه الواقدي: أنه ضرب محمد بن مسلمة ساقه مرحباً ضربة قطعتهما ولم يجهز عليه، فمّر به عليّ فضرب عنقه، وأعطى رسول الله ﷺ سلبه محمد بن مسلمة.

وروى الحاكم بسند منقطع فيه الواقدي أيضاً: أن أبا دجاجة قتله وحزم ابن إسحاق في السيرة: أن محمد بن مسلمة هو الذي قتله.

قال الحافظ في التلخيص في باب قصة الفيل: والصحيح: أن عليّ بن أبي طالب هو الذي قتله، كما ثبت في صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع، وفي مسند أحمد عن عليّ. انتهى.

وفي الصحيحين عن عبد الرحمن بن عوف: «أن عوفاً ومعوذاً ابني عفراء خرجا يوم بدر إلى البراز، فلم يكرّ عليهما النبيّ

قال الحافظ: وأتفقوا: على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يسقط حقاً عليه أو عليها، أو اخذ ما ليس له أو لها، وكذا في الحرب في غير التأمين وأتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار كما لو قصد ظالم قتل رجلٍ وهو مختفٍ عنده فله أن ينفي كونه عنده، ويخلف على ذلك ولا يائم. انتهى.

وقال القاضي زكريّا: وضابط ما يباح من الكذب وما لا يباح: أن الكلام وسيلة إلى المقصود، فكل مقصود محمود إن أمكن التوصل إليه بالصدق فالكذب فيه حرام، وإن لم يمكن إلا بالكذب فهو مباح إن كان المقصود مباحاً، وواجب إن كان المقصود واجباً. انتهى.

والحق أن الكذب حرام كله بنصوص القرآن والسنة من غير فرق بين ما كان منه في مقصد محمود، أو غير محمود، ولا يستثنى منه إلا ما خصّه الدليل من الأمور المذكورة في أحاديث الباب، نعم إن صح ما قدمنا عن الطبراني في الأوسط، كان من جملة المخصّصات لعموم الأدلة القاضية بالتحريم على العموم.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُبَارَاةِ

٣٣٧٠ - عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضَوَانَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «تَقَدَّمَ عَثْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَمَعَهُ ابْنُهُ، وَأَخُوهُ، فَتَدَاى مِنْ يَسَارِزٍ؟ فَاتَّقَبَلَتْ لَهُ شَبَابُ بْنُ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ لَا حَاجَةَ لَنَا فِيكُمْ، إِنَّا أَرَدْنَا بَيْتَ عَمَّنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثُمَّ يَا حَمْرَةَ ثُمَّ يَا عَلِيَّ، ثُمَّ يَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْحَارِثِ. فَاتَّقَبَلَتْ حَمْرَةَ إِلَى عَثْبَةَ، وَأَقْبَلَتْ إِلَى شَيْبَةَ، وَاخْتَلَفَ بَيْنَ عُبَيْدَةَ وَالْوَلِيدِ ضَرَبَتَانِ، فَأَخَذَن كُلُّ وَاحِدٍ مَنَا صَاحِبَهُ ثُمَّ مَلْنَا إِلَى الْوَلِيدِ فَقَتَلْنَاهُ، وَاخْتَمَلْنَا عُبَيْدَةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٧/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٦٥).

٣٣٧١ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو لِلْخُصُومَةِ بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ قَيْسٌ: فِيهِمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: (هَٰذَانِ خَصِمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) (قَالَ: هُمَ الَّذِينَ تَبَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ: عَلِيٌّ وَحَمْرَةُ، وَعُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعَثْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ عَثْبَةَ. وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: فِينَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَفِي مَبَارَزَتِنَا يَوْمَ بَدْرٍ (هَٰذَانِ خَصِمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) (رَوَاهُمَا وَابُخَارِي (٤٧٤٣).

٣٣٧٢ - وَعَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكُوْعِ قَالَ: بَارَزَ عَمِّي يَوْمَ خَيْبَرَ مَرْحَبَ الْيَهُودِيَّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧١/٤) فِي قِصَّةِ طَوِيلَةٍ، وَمَعْنَاهُ لِمُسْلِمٍ (١٨٠٧) (١٣٢).

❦

أهل بذر أقام بالعرصة ثلاثاً.

قوله: (أقام بالعرصة) بفتح العين المهملة وسكون الراء، بعدها صاذ مهلة وهي: البقعة الواسعة بغير بناء من دار أو غيرها.

وفي الحديث دليل: على أنها تشرع الإقامة بالمكان الذي ظهر به حزب الحق على حزب الباطل ثلاث ليالٍ.

قال المهلب: حكمة الإقامة لإراحة الظهر والأنفس.

وقال ابن الجوزي: إنما كان ذلك لإظهار تأثير الغلبة، وتنفيذ الأحكام، وقلة الاحتفال بالعدو، وكأنه يقول: من كانت فيه قوة منكم فليرجع إلينا.

وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون المراد: أن تقع ضيافة الأرض التي وقعت فيها المعاصي بإيقاع الطاعة فيها بذكر الله تعالى، وإظهار شعار المسلمين، وإذا كان ذلك في حكم الضيافة، ناسب أن يقيم عليها ثلاثاً، لأن الضيافة ثلاث، قال الحافظ: ولا يخفى: أن عمله إذا كان في أمن من عدو طارق.

بَابُ أَنْ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسَ الْغَنِيمَةِ لِلْغَائِمِينَ، وَأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٣٣٧٤ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ قَالَ: «صَلَّى بَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمُغَنَمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ الْبَعِيرِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْذُودٌ فِيكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٣١/٧) بِمَعْنَاهُ.

٣٣٧٥ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي غَزْوَتِهِمْ إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمُغَنَمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ إِلَى الْبَعِيرِ مِنْ الْمُغَنَمِ فَتَنَازَلَ وَبَرَةً يَتَنَازَلُونَ، فَقَالَ: «إِنْ هَذَا مِنْ غَنَائِكُمْ، وَإِنَّهُ لَيْسَ لِي فِيهَا إِلَّا نَصِيبِي مَعَكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْذُودٌ عَلَيْكُمْ، فَأَدُّوا الْخَيْطَ وَالْمِخِيطَ، وَكَبِّرْ مِنْ ذَلِكَ وَاصْفَرَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٦/٥) فِي الْمُسْنَدِ.

٣٣٧٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ فِي قِصَّةِ هَوَازِنَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَنَا مِنْ بَعِيرٍ فَأَخَذَ وَبَرَةً مِنْ سَنَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَيْسَ لِي مِنْ هَذَا الْقِسْيَةِ شَيْءٌ، وَلَا هَذِهِ، إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْذُودٌ عَلَيْكُمْ، فَأَدُّوا الْخَيْطَ وَالْمِخِيطَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٤/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٩٤) وَالنَّسَائِيُّ (١٣١/٧) - (١٣٢) وَلَمْ يَذْكُرُوا: «أَدُّوا الْخَيْطَ وَالْمِخِيطَ».

وروى ابن إسحاق في المغازي: أن عبد الله بن رواحة خرج يوم بدر إلى البراز هو، ومعوذ، وعوف ابنا عفراء، وذكر القصة. قوله: (فَأَتْلُبُ لَهُ شِتَابَ مِنَ الْأَنْصَارِ) هم: عبد الله بن رواحة، ومعوذ، وعوف ابنا عفراء كما بين ذلك ابن إسحاق في المغازي.

قوله: (فَمَ يَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْحَارِثِ) قال ابن إسحاق: إن عبيدة بن الحارث، وعتبة بن ربيعة، كانا أسن القوم فبرز عبيدة لعبته، وحمة لشبية، وعلي للوليد.

وروى موسى بن عقبة: أنه برز حمة لعبته، وعبيدة لشبية وهو المناسب لحديث الباب فقتل علي وحمة من بارزاهما، واختلف عبيدة ومن بارزه بضربتين فوقعت الضربة في ركة عبيدة فمات منها لما رجعوا بالصفراء، ومال حمة وعلي إلى الذي بارز عبيدة فأعاناه على قتله، وفي الأحاديث التي ذكرها المصنف وذكرناها دليل على أنها تجوز المبارزة، وإلى ذلك ذهب الجمهور، والخلاف في ذلك للحسن البصري، وشرط الأوزاعي، والثوري، وأحمد، وإسحاق إذن الأمير، كما في هذه الرواية، فإن النبي ﷺ أذن للمذكورين.

قوله: (فَأَتْلُبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ) لفظ أبي داود: «فَأَتْلُبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ».

أي: كل واحد من المذكورين. هما عبيدة، والوليد، ومعنى الرواية المذكورة في الباب: أنه اتحن حمة من بارزه وهو عتبة، واتحن علي من بارزه وهو شبية، ثم مالا إلى الوليد.

قال في القاموس: اتحن في العدو: بالغ في الجراحة فيهم، وفلاتا: أومنه (وحتى إذا اتخمتهم أي غلبتهم وكثر فيهم الجراح. انتهى).

قوله: (ثُمَّ بَلَّغْنَا إِلَى الْوَلِيدِ) فيه دليل: على أنه يجوز أن تعين كل طائفة من الطائفتين المتبارزتين بعضهم بعضاً.

بَابُ مَنْ أَحَبَّ الْإِقَامَةَ بِمَوَاضِعِ النَّصْرِ ثَلَاثًا

٣٣٧٣ - عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرَصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٣/١٤٥) الْبُخَارِيُّ (٣٠٦٥) مُسْلِمٌ (٢٨٧٤) (٧٧)، وَبِی لَفْظٍ لِأَحْمَدَ (٢٩/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٥٠): بِعَرَصَتِهِمْ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٣/١٤٥): لَمَّا فَرَّغَ مِنْ

واحتج من قال بأنه يستحقه بما أخرجه أبو داود عن الشعبي، وابن سيرين، وقادة: أنهم قالوا: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَهْمٌ يُدْعَى الصَّفِيُّ».

ولا يقوم بمثل هذا المرسل حجة، وأما اصطفاؤه ﷺ سيفه ذا الفغار من غنائم بدر: فقد قيل: إن الغنائم كانت له يومئذ خاصة، فنسخ الحكم بالتخمس، كما حكى ذلك صاحب البحر عن الإمام يحيى، وأما صفية بنت حيي بن أخطب: فهي من خير، ولم يقسم النبي ﷺ للغنائم منها إلا البعض، فكان حكمها حكم ذلك البعض الذي لم يقسم: على أنه قد روي أنها وقمت في سهم دحية بن خليفة الكلبي، فاشتراها منه النبي ﷺ بسبعة أرؤس. وقد ذهب إلى أن الإمام يستحق الصفية العترة، وخالفهم الفقهاء، وسيذكر المصنف رحمه الله الأدلة القاضية باستحقاق الإمام للصفية في باب مستقل، سيأتي.

بَابُ أَنَّ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَخْمُوسٍ

٣٣٧٧- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، قَالَ: فَرَأَيْتَ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَدْرَكَ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ فَصَرَبْتُهُ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمًّا وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَذْرَكُهُ الْمَوْتَ فَأَرْسَلَنِي، فَلَحِجْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَقُلْتُ: أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِذَا النَّاسُ رَجَعُوا، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ قَيْلًا لَهُ عَلَيْهِ يَتَّةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ، قَالَ: فَقُتِلْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ يَمْلِكُ ذَلِكَ، قَالَ: فَقُتِلْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةُ، فَقُتِلْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَلَبَ ذَلِكَ الْقَتِيلُ عِنْدِي فَأَرْغِيهِ مِنْ حَتْبٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَاهَا لِلَّهِ إِذَا لَا يَغْنِيهِ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ يُغْنِيكَ سَلْبُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَدَقَ، فَأَعْطِيهِ إِثْمَهُ فَأَعْطَانِي، قَالَ: قَبِغْتُ الدَّرْعَ فَاتَّبَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَيْتِي سَلِيمَةً، فَإِنَّهُ لَاوُلٌ مَالٍ تَأْتِلُهُ فِيهِ الْإِسْلَامُ، مُنَقَّحٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٣٠٦/٥) (٣١٤٢) البخاري مسلم (١٧٥١) (٤١).

٣٣٧٨ - وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: «مَنْ قَتَلَ رَجُلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ عَشْرِينَ رَجُلًا وَأَخَذَ سَلْبَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٣/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧١٧). وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ تَقَرَّدَ بِسَدَمٍ

حديث عمرو بن عبسة: سكت عنه أبو داود، والمنذري، ورجال إسناده ثقات.

وحديث عبادة بن الصامت: أخرجه أيضًا النسائي، وابن ماجه، وحسنه الحافظ في الفتح.

قال المنذري: وروي أيضًا من حديث جبير بن مطعم، والعرباض بن سارية. انتهى.

وحديث عمرو بن شعيب: قد قدمنا الكلام على الأسانيد المروية عنه، عن أبيه، عن جده.

وقد أخرج هذا الحديث مالك، والثافعي، ووصله النسائي من وجوه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وحسنه الحافظ في الفتح.

قوله: (وَيَزِيدُ) يفتح الواو، والباء الموحدة بعدها راء. قال في القاموس: الوبس: محرمة صوف الإبل، والأرانب، ونحوها، الجمع أوباس.

قوله: (والمخيط) هو ما يخاط به كالإبرة ونحوها، وفيه دليل: على التشديد في أمر الغنيمة، وأنه لا يحل لأحد أن يكتسب منها شيئاً وإن كان حقيراً، وسيأتي الكلام على ذلك في باب التشديد في الغلول.

(وَأَحَادِيثُ) الباب فيها دليل: على أنه لا يأخذ الإمام من الغنيمة إلا الخمس، ويقسم الباقي منها بين الغنائم، والخمس الذي يأخذه أيضًا ليس هو له وحده، بل يجب عليه أن يرده على المسلمين على حسب ما فصله الله تعالى في كتابه بقوله: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ» وروى الطبراني في الأوسط، وابن مردويه في التفسير من حديث ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية قسم خمس الغنيمة، فضرب ذلك الخمس في خمسة ثم قرأ: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ» الآية، فجعل سهم الله وسهم رسوله واحدًا، وسهم ذوي القربى هو والذي قبله في الخيل والسلاح، وجعل سهم يتامى وسهم المساكين وسهم ابن السبيل لا يعطيه غيرهم، ثم جعل الأربعة الأسهم الباقية: للفرس سهمان، ولراكبه سهم، وللراجل سهم.

وروى أيضًا أبو عبيد في الأموال نحوه. وفي أحاديث الباب أيضًا دليل: على أنه لا يستحق الإمام السهم الذي يقال له: الصفي.

قوله: (أَمَرُ اللَّهِ) أي حكم الله وما قضى به.

قوله: (فَلَمْ سَلَبَ) السلب بفتح المهملة واللام بعدها موخدة:

هو ما يوجد مع الحارب من ملبوس وغيره عند الجمهور.

وعن أحمد: لا تدخل الدابة، وعن الشافعي يختص بأداة الحرب.

وقد ذهب الجمهور أيضاً إلى أن القاتل يستحق السلب، سواء قال أمير الجيش قبل ذلك: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ» أم لا؟.

وذهبت العترة والخنفية والمالكية إلى أنه لا يستحقه القاتل إلا إن شرط له الإمام ذلك، وروي عن مالك أنه يخير الإمام بين أن يعطي القاتل السلب أو يحمسه.

واختاره القاضي إسماعيل.

وعن إسحاق إذا كثرت الأسلاب خُست.

وعن مكحول والثوري يحمس مطلقاً.

وقد حكى عن الشافعي أيضاً.

وحكا في البحر عن ابن عمر وابن عباس والقاسمية.

وحكى أيضاً عن أبي حنيفة وأصحابه والشافعي والإمام يحيى أنه لا يحمس.

وحكى أيضاً عن عليّ مثل قول إسحاق.

واحتج القائلون بتخميس السلب بعموم قوله تعالى: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ» الآية، فإنه لم يستثن شيئاً، واستدل من قال: إنه لا خمس فيه بحديث عوف بن مالك وخالد المذكور في الباب وجعلوه مخصصاً لعموم الآية.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ) قال الواقدي: اسمه أسود من خزاعة. قال الحفاظ: وفيه نظر، لأن في الرواية الصحيحة أن الذي أخذ السلب قرشي.

قوله: (لَا هَذَا لِلَّهِ) قال الجوهري: ها للتثنية، وقد يقسم بها، يقال: لاها الله ما فعلت كذا.

قال ابن مالك: فيه شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التثنية، قال: ولا يكون ذلك إلا مع الله: أي لم يسمع لاها الرحمن كما سمع لا والرحمن.

قال: وفي النطق بها أربعة أوجه: أحدها: ها الله باللام بعد الهاء بغير إظهار شيء من الألفين.

ثانيها: مثله لكن بإظهار الف واحدة بغير همز كقولهم: التقت حلقتا البطان.

رَجُلٍ، فَقَتَلَهُ، فَلَهُ سَلَبُهُ، قَالَ: فَجَاءَ أَبُو طَلْحَةَ بِسَلَبِ أَحَدٍ وَعِشْرِينَ رَجُلًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٨/٣).

٣٣٧٩ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَالَ لِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٥٣) (٤٤).

٣٣٨٠ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ خَالِدٍ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُخَمَسِ السَّلْبُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٢١).

حديث أنس: سكت عنه أبو داود، والمنذري، ورجال إسناده رجال الصحيح، وقامه: «وَلَقِيَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سَلِيمٍ وَمَعَهَا خِنْجَرٌ، فَقَالَ: يَا أُمَّ سَلِيمٍ مَا هَذَا الَّذِي مَعَكَ؟ قَالَتْ: أَرَدْتُ وَأَلَلَّهُ إِنْ دَنَا مِنِّي بَعْضُهُمْ أَبْغَجَ بِهِ بَطْنَهُ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ أَبُو طَلْحَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ».

وأخرج قصة أم سليم مسلم أيضاً.

وحديث عوف، وخالد: أنه ﷺ «لَمْ يُخَمَسِ السَّلْبُ».

أخرجه أيضاً ابن حبان، والطبراني.

قال الحفاظ بعد ذكره في التلخيص ما لفظه: وهو ثابت في صحيح مسلم في حديث طويل فيه قصة عوف بن مالك مع خالد بن الوليد، وفيه نظر، فإن هذا اللفظ الذي هو محل الحجة لم يكن في صحيح مسلم، بل الذي هو فيه ما سيأتي قريباً، وفي إسناده هذا الحديث إسماعيل بن عياش وفيه كلام معروف قد تقدم ذكره مراراً.

قوله: (جَوْلَةٌ) بفتح الجيم وسكون الواو: أي حركة فيها اختلاط، وهذه الجولة كانت قبل الهزيمة.

قوله: (فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ). قال الحفاظ: لم أقف على اسميهما.

قوله: (عَلَى خَبَلٍ عَاتِقِهِ) جبل العاتق عصبه، والعاتق: موضع الرداء من المنكب.

قوله: (وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ) أي من شدتها، وأشعر ذلك بأن هذا المشرك كان شديد القوة جداً.

قوله: (فَأَرْسَلَنِي) أي أطلقني.

قوله: (فَلَجِئْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ... إلخ) في السياق حذف تبيين الرواية الأخرى من حديثه في البخاري وغيره بلفظ: «ثُمَّ قَتَلْتُهُ وَأَنْهَزَمَ الْمُسْلِمُونَ وَأَنْهَزْتُ مَعَهُمْ، فَإِذَا بِعَمْرَ بْنِ الْخَطَّابِ».

ثالثها: ثبوت الألفين بهزمة قطع.

رابعها: بحذف الألف وثبوت همزة القطع قال الحافظ: والمشهور في الرواية من هذه الأوجه الثالث ثم الأول.

وقال أبو حاتم السجستاني: العرب تقول: لاها الله ذا بالهمزة والقياس ترك الهمزة.

وحكى ابن التين عن الداودي أنه رواه برفع الله قال: والمعنى يابى الله، وقال غيره: إن ثبتت الرواية بالرفع فتكون هاء التثنية والله مبتدأ (لا يعمد) خبره ولا يخفى تكلفه.

قال الحافظ: وقد نقل الأئمة الاتفاق على الجر فلا يلتفت إلى غيره.

قال: وأما إذا ثبتت في جميع الروايات المعتمدة والأصول المحققة من الصحيحين وغيرهما بكسر الألف ثم ذال معجمة منونة.

وقال الخطابي: هكذا يروونه وإنما هو في كلامهم: أي العرب لاها الله ذا، وهاه فيه بمنزلة الواو، والمعنى لا والله يكون ذا.

ونقل عياض في المشارق عن إسماعيل القاضي أن المازني قال: قول الرواة لاها الله إذا خطأ، والصواب لاها الله ذا: أي ذا يميني وقسمي.

وقال أبو زيد: ليس في كلامهم لاها الله إذا، وإنما هو لاها الله ذا، وذا صلة في الكلام والمعنى لا والله، هذا ما أقسم به.

ومنه أخذ الجوهري، فقال: قولهم لاها الله ذا معناه لا والله هذا، ففرقوا بين حرف التثنية والصلة، والتقدير لا والله ما فعلت ذا، وتوارد كثير ممن تكلم على هذا الحديث، على أن الذي وقع في الحديث بلفظ إذا خطأ، وإنما هو ذا تبعاً لأهل العربية ومن زعم أنه ورد في شيء من الروايات خلاف ذلك فلم يصب، بل يكون ذلك من إصلاح من قلّد أهل العربية.

وقد اختلف في كتابة إذا هذه هل تكتب بالفتح أو بنون، وهذا الخلاف مبني على أنها اسم أو حرف، فمن قال: هي اسم، قال: الأصل فيمن قبل له ساجي، إليك، فأجاب إذا أكرمك: أي إذا جنتي أكرمك ثم حذف جنتي وعوض عنه التنوين وأضمرت أن فعلى هذا تكتب بالنون.

ومن قال: هي حرف وهم الجمهور واختلف، فمنهم من قال: هي بسيطة وهو الراجح، ومنهم من قال: مركبة من إذا

وأن، فعلى الأول تكتب بالألف وهو الراجح، وبه وقع رسم المصاحف، وعلى الثاني تكتب بنون.

واختلف في معناها، فقال سيويه: معناها: الجواب والجزاء، وتبعه جماعة فقالوا: هي حرف جواب يقتضي التعليل.

وأفاد أبو علي الفارسي: أنها قد تتمخض للتعليل، وأكثر ما نحى جواب لو وإن ظاهراً أو مقدراً.

قال في الفتح: فعلى هذا لو ثبتت الرواية بلفظ إذا لاختل نظم الكلام لأنه يصير هكذا لا والله إذا لا يعمد إلى أسد... إلخ، وكان حق السياق أن يقول: إذا يعمد: أي لو أجابك إلى ما طلبت لعمد إلى أسد... إلخ، وقد ثبتت الرواية بلفظ: «لا يعمد... إلخ» فمن ثم ادعى من ادعى أنها تغيير.

ولكن قال ابن مالك: وقع في الرواية إذا بالفتح وتنوين وليس ببعيد، وقال أبو البقاء: هو بعيد، ولكن يمكن أن يوجه بأن التقدير لا والله لا يعطى إذا، ويكون لا يعمد... إلخ تأكيداً للنفي المذكور وموضحاً للسبب فيه.

وقال الطيبي: ثبتت في الرواية «لاها الله إذا» فحمله بعض النحويين على أنه من تغيير بعض الرواة، لأن العرب لا تستعمل لاها الله بدون ذا، وإن سلم استعماله بدون ذا فليس هذا موضع إذا لأنها حرف جزاء، ومقتضى الجزاء أن لا يذكر لا في قوله «لا يعمد» بل كانوا يقولون: «إذا يعمد إلى أسد... إلخ»، ليصح جواباً لطالب السلب.

قال: والحديث صحيح والمعنى صحيح، وهو كقولك لمن قال لك: افعل كذا، فقلت له: والله إذا لا أفعل، فالتقدير والله إذا لا يعمد إلى أسد.

قال: ويحتمل أن تكون إذا زائدة كما قال أبو البقاء: إنها زائدة في قول الحماسي: إذا لقام بنصري معشر خشن في جواب قوله لو كنت من مازن لم تستبح إلي.

قال: والعجب ممن يعتي بشرح الحديث، ويقدم نقل بعض الأدباء على أئمة الحديث وجهادته، وينسبون إليه الغلط والتصحيح؟ ولا أقول إن جهابذة الحديث أعدل وأتقن في النقل إذ يقتضي المشاركة بينهم، بل أقول: لا يجوز العدول عنهم في النقل إلى غيرهم، وقد سبقه إلى مثل ذلك القرطبي في المفهم فإنه قال: وقع في رواية في مسلم «لاها الله ذا» بغير الف ولا تنوين، وهو الذي جزم به من ذكرناه، يعني من قدم النقل عنه من أئمة

العريثة.

قال الحافظ في الفتح: وهو توجية حسن والذي قبله أعقد.

ويؤيد ما رجحه من الاعتماد على ما ثبتت به الرواية كثرة وقوع هذه الجملة في كثير من الأحاديث: منها ما وقع في حديث عائشة في قصة بريدة لما ذكرت أن أهلها يشترطون الولاء، قالت: فانتهرتها، فقلت: لا ها الله إذا. ومنها ما وقع في حديث جليبيب «أن النبي ﷺ خطب عليه امرأة من الأنصار إلى أبيها، فقال: حتى أستمير أمها، فقال: فتعم إذا، قال: فذهب إلى امرأته فذكر لها ذلك، فقالت: لا ها الله إذا وقد متعتنا فلاتنا الحديث صححه ابن حبان من حديث أنس.

ومنها ما أخرجه أحمد في الزهد، قال مالك بن دينار للحسن: يا أبا سعيد أوليست مثل عباتي هذه؟ قال: لا ها الله إذا لا البس مثل عباتك هذه، وغير ذلك من الأحاديث.

والراجح أن ذا الواقعة في حديث الباب وما شابهه حرف جوابي وجزاء، والتقدير لا والله حيثنؤ ثم أراد بيان السبب في ذلك فقال: «لا يعمد إلى أسد... إلخ».

قوله: (لا يعمد... إلخ): معناه لا يقصد رسول الله ﷺ إلى رجل كأنه أسد في الشجاعة يقاتل عن دين الله ورسوله فيأخذ حقه ويعطيك بغير طيبة من نفسه، هكذا ضبط للأكثر بالتحذية في يعمد وفي يعطيك، وضبطه النووي بالنون فيهما.

قوله: (فيعطيك سلبه) أي سلب قتيله وأضافه إليه باعتبار أنه ملكه.

قوله: (فانفتحت به) ذكر الواقدي: أن الذي اشتراه منه حاطب بن أبي بلتعة وأن الثمن كان سبع أواق.

قوله: (مخرفاً) بفتح الميم والراء ويجوز كسر الراء: أي بستاناً سمي بذلك لأنه يخترف منه الثمر: أي يجتنى، وأما بكسر الميم فهو اسم الآلة التي يخترف بها.

قوله: (في بني سلمة) بكسر اللام، وهم بطن من الأنصار من قوم أبي قتادة.

قوله: (تأثلت) بمشاة ثم مثلثة: أي أصلته، وأثلة كل شيء: أصله.

قوله: (من تفرّد بدم رجل) فيه دليل على أنه لا يستحق السلب إلا من تفرّد بقتل المسلوب، فإن شاركه في ذلك غيره كان السلب لهما.

قوله: (لم يخمس السلب) فيه دليل لمن قال: إنه لا يخمس

قال: والذي يظهر لي أن الرواية المشهورة صواب وليست بخط، وذلك أن هذا الكلام وقع على جواب إحدى الكلمتين للأخرى، والماء هي التي عوض بها عن واو القسم، وذلك أن العرب تقول في القسم: أكله لأفعلن بمد الهزلة ويقصرها، فكانهم عوضوا عن الهزلة هاء فقالوا: ها الله لتقارب غرضيهما، وكذلك قالوها بالمد والقصر، وتحقيقه أن الذي مد مع الماء كأنه نطق بهمزين أبدل من أحدهما ألفاً استثنافاً لاجتماعهما كما يقول: أكله.

والذي قصر كأنه نطق بهمزة واحدة كما يقول: الله، وأما إذا فهي بلا شك حرف جوابي وتعليل وهي مثل التي وقعت في قوله ﷺ وقد سئل عن بيع الرطب بالثمر فقال: «أيقص الرطب إذا جف؟ قالوا: نعم، قال: فلا إذا، فلو قال: فلا والله إذا لكان مساوياً لما وقع هنا وهو لا الله إذا من كل وجو، ولكنه لم يحتاج إلى القسم فتركه، قال: فقد وضع تقرير الكلام ومناسبته واستقامته معنى ووضعا من غير حاجة إلى تكلف بعيد يخرج عن البلاغة، ولا سيما من ارتكب أبعد وأفسد، فجعل الماء للتنبيه وذا للإشارة وفصل بينهما بالمقسم به.

قال: وليس هذا قياساً فيطرد ولا فصيحاً فيحمل عليه الكلام النبوي ولا مروياً برواية ثابتة.

قال: وما وجد للعذري وغيره في مسلم فإصلاح ممن اغتر بما حكى عن أهل العريثة، والحق أحق أن يتبع.

قال في الفتح: قال أبو جعفر الغرناطي في حاشية نسخه من البخاري: استرسل جماعة من القدماء في هذا الإشكال إلى أن جعلوا المخلص منه أن اتهموا الأبيات بالتصحيف فقالوا: والصواب لا ها الله ذا باسم الإشارة.

قال: ويا عجابه من قوم يقبلون التشكيك على الروايات الثابتة ويطلبون لها تأويلاً، وجوابهم أن ها الله لا يستلزم اسم الإشارة كما قال ابن مالك، وأما جعل لا يعمد جواب «فأرضيه» فهو سبب الغلط وليس بصحيح ممن زعمه، وإنما هو جواب شرط مقدر يدل عليه قوله «صدق فأرضيه» فكان أبا بكر قال: إذا صدق في أنه صاحب السلب، إذ لا يعمد إلى السلب فيعطيك حقه فالجزاء على هذا صحيح، لأن صدقه سبب أن لا يفعل ذلك، قال: وهذا لا تكلف فيه انتهى.

السلب، وقد تقدم الخلاف في ذلك.

٣٣٨١ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ جَمِيرٍ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ فَأَرَادَ سَلْبَهُ، فَصَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ فَاجْتَبَاهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لِيَخَالِدُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟ فَقَالَ: اسْتَكْرَهْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: ادْفَعْهُ إِلَيْهِ فَسَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ فَجَرَّ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ أَنْجَزْتَ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْضَبَ، فَقَالَ: لَا تُعْطِي يَا خَالِدُ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أُمْرًا؟، إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَرْجَعِي إِبِلًا وَعَنْمًا فَرَعَاهَا، ثُمَّ تَحَيَّنَ سَفِيهَا فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا فَشَرَعَتْ فِيهِ فَشَرِبَتْ صَفْوَةً، وَتَرَكْتَ كَذْرَهُ، فَصَفْوَةٌ لَكُمْ وَكَذْرَةٌ عَلَيْهِمْ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦/٦) وَمُسْلِمٌ (١٧٥٣) (٤٣). وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فِي غَزْوَةِ مَوْتَةَ وَرَافَقَنِي مَذْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَمَضَيْنَا فَلَقَيْنَا جُمُوعَ الرُّومِ وَبِهِمْ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ لَهُ اشْتَرَى عَلَيْهِ سَرَجٌ مَذْهَبٌ وَسِلَاحٌ مَذْهَبٌ، فَجَعَلَ الرَّومِيُّ يَقْرِي فِي الْمُسْلِمِينَ، فَقَعَدَ لَهُ الْمَذْدِيُّ خَلْفَ صَخْرَةٍ فَسَرَّ بِهِ الرَّومِيُّ فَعَرَقَبَ فَرَسَهُ فَخَرَّ وَعَلَا، فَقَتَلَهُ وَحَازَ فَرَسَهُ وَسِلَاحَهُ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْمُسْلِمِينَ بَعَثَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَآخَذَ السَّلْبَ، قَالَ عَوْفٌ: فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: يَا خَالِدُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْفَاتِي؟ قَالَ: بَلَى وَلَكِنْ اسْتَكْرَهْتُ، قُلْتُ: لَتَرُدَّهُ إِلَيْهِ أَوْ لَأَعْرِفَنَّكَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَى أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِ، قَالَ عَوْفٌ: فَاجْتَمَعْنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ قِصَّةَ الْمَذْدِيِّ وَمَا فَعَلَ خَالِدُ، وَذَكَرْتُ بَيِّنَةَ الْحَدِيثِ بِمَعْنَى مَا تَقَدَّمَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧/٦) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٧١٩)، وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ جَعَلَ السَّلْبَ الْمُسْتَكْرَهَ إِلَى الْإِمَامِ وَالْأَدْبَاءِ مِنَ السَّلْبِ.

٣٣٨٢ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَوَازِنَ، فَبَيْنَا نَحْنُ نَتَضَحَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ فَأَنَاحَهُ، ثُمَّ اسْتَرْعَ طَلْقًا مِنْ جَنَّتِيهِ فَقَبِدَ بِهِ الْجَمَلَ ثُمَّ تَقَدَّمَ تَقْدَمُ مَعَ الْقَوْمِ وَجَمَلَ يَنْظُرُ وَبَيْنَا ضَعْفَةٌ وَرَقَّةٌ مِنَ الظَّهْرِ وَبَعْضُنَا مِشَاءً، إِذْ خَرَجَ يَشْتَدُّ فَأَتَى جَمَلَهُ فَاسْطَلَقَ قَبْدَهُ ثُمَّ أَنَاحَهُ فَقَعَدَ عَلَيْهِ فَأَنَاحَهُ، فَاسْتَدْبَرَ بِهِ الْجَمَلَ، فَأَتْبَعَهُ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ وَرَفَاقًا، قَالَ سَلَمَةُ: فَخَرَجْتُ اشْتَدُّ فَكُنْتُ عِنْدَ وَرِكَ النَّاقَةِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ وَرِكَ الْجَمَلَ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِخِطَامِ الْجَمَلَ فَأَنَحْتُهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ فِي الْأَرْضِ اخْتَرَطَتْ

سَيْتِي فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ فَتَدَرَّ، ثُمَّ جِئْتُ بِالْجَمَلِ أَقْوَدَهُ عَلَيْهِ رَحْلَهُ وَسِلَاحَهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟ فَقَالُوا: سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَحْمَدُ (٥٠/٤) وَابْنُ الْخَارِزِيِّ (٣٠٥١) وَمُسْلِمٌ (١٧٥٤) (٤٥).

قوله: (رَجُلٌ مِنْ جَمِيرٍ) هو المديدي المذكور في الرواية الثانية. قوله: (لَا تُعْطِي يَا خَالِدُ) فيه دليل على أن للإمام أن يعطي السلب غير القاتل لأمر يعرض فيه مصلحة من تأديبه أو غيره. قوله: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أُمْرًا؟) فيه الزجر عن معارضة الأمراء ومغاضبتهم والشتمات بهم، لما تقدم من الأدلة الدالة على وجوب طاعتهم في غير معصية الله.

قوله: (فِي غَزْوَةِ مَوْتَةَ) بضم الميم وسكون الواو بغير همز لأكثر الرواة وبه جزم المبرد، ومنهم من همزها، وبه جزم ثعلب والجوهري وابن فارس. وحكى صاحب الواعي الوجهين، وأما الموتة التي وردت الاستعاذة منها وفسرت بالجنون فهي بغير همز. قوله: (مَذْدِيُّ) بفتح الميم ودالين مهملتين، قال في النهاية: الأمداد جمع مدم وهم الأعوان والأنصار الذين كانوا يمدون المسلمين في الجهاد، ومديدي منسوب إليه انتهى.

قوله: (يَقْرِي) بفتح أوله بعده فاء ثم راء، والفري: شدة النكابة فيهم، يقال: فلا يفرى إذا كان يبالغ في الأمر، وأصل الفري: القلع، قال في القاموس: وهو يفرى الفري كغني يأتي بالعجب في عمله. انتهى.

قوله: (فَعَرَقَبَ فَرَسَهُ) أي قطع عرقوبها. قال في القاموس: عرقبه: قطع عرقوبه. انتهى.

قوله: (فَبَيْنَا نَحْنُ نَتَضَحَّى) أي ناكل في وقت الضحى كما يقال نتغذى ذكر معنى ذلك في النهاية.

قوله: (مِنْ جَنَّتِيهِ) بالجيم والعين المهملة قال في النهاية: الجعبة: التي يجعل فيها الشباب، والطلق بفتح اللام: قيد من جلود.

قوله: (لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ) فيه دليل على أن القاتل يستحق جميع السلب وإن كان كثيرًا وعلى أن القاتل يستحق السلب في كل حال حتى قال أبو ثور وابن المنذر: يستحقه ولو كان المقتول منهزمًا.

وقال أحمد: لا يستحقه إلا بالمبارزة.

وعن الأوزاعي إذا التقى الزحفان فلا سلب.

وقد اختلف إذا كان المقتول امرأة هل يستحق سلبها القاتل أم لا؟ فذهب أبو ثور وابن المنذر إلى الأولى.

وقال الجمهور: شرطه أن يكون المقتول من المقاتلة، وانفقوا على أنه لا يقبل قول من ادعى السلب إلا ببيّنة تشهد له بأنه قتله، والحجة في ذلك ما تقدم من قوله له ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَيْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ» فمفهومه أنه إذا لم يكن له بيّنة لا تقبل.

وعن الأوزاعي يقبل قوله بغير بيّنة لأن النبي ﷺ أعطاه أبا قتادة بغير بيّنة، وقد تقدم وفيه نظر، لأنه وقع في مغازي الواقدي أن أوس بن خولي شهد لأبي قتادة، وعلى تقدير أنه لا يصح فيحمل على أن النبي ﷺ علم أنه القاتل بطريق من الطرق، وأبعد من قال من المالكية إن المراد بالبيّنة هنا الذي أقر له أن السلب عنده فهو شاهد.

والشاهد الثاني وجود المسلوب فإنه بمنزلة الشاهد على أنه قتله، ولذلك جعل لوثًا في باب القسامة.

وقيل: إنما استحقه أبو قتادة بإقرار الذي هو بيده، وهذا ضعيف، لأن الإقرار إنما يفيد إذا كان المال منسوبًا لمن هو بيده فيؤاخذ بإقراره، والمال هنا لجميع الجيش.

ونقل ابن عطية عن أكثر الفقهاء أن البيّنة هنا يكفي فيها شاهد واحد. وقد اختلف في المرأة والصبي هل يستحقان سلب من قتلاه؟ في ذلك وجهان قال الإمام يحيى أصحابهما يستحقان لعموم «مَنْ قَتَلَ قَيْلًا فَلَهُ سَلْبُهُ».

قال في البحر: وإنما يستحق السلب حيث قتله والحرب قائمة، لا لو قتله نائمًا أو فارًا قبل مبارزته أو مشغولًا بأكل، ولا لو رماء بسهم إذ هو في مقابلة المخاطرة بالنفس ولا مخاطرة هنا، ولا لو قتل أسيرًا أو عزيلاً عن السلاح، ولا لو قتل من لا سطوة له كالمقعد والزمن، فإن قطع يديه ورجليه استحق سلبه إذ قد كفى شره، ولو جرحه رجل ثم قتله آخر فالسلب للآخر إذ لم يعط ﷺ ابن مسعود سلب أبي جهل وقد جرحه بل قاتليه من الأنصار.

قال فلو ضرب أحدهما يده والآخر رقبته فالسلب لضارب الرقبة إن لم تكن ضربة الآخر قاتلة وإلا اشتركا، انتهى.

والمراد بالسلب: هو ما أجلب به المقتول من ملبوس ومركوب وسلاح، لا ما كان باقيًا في بيته.

قال الإمام يحيى: ولا المنطقة والخاتم والسوار والجنب من الخيل فليس يسلب.

قال المهدي: بل المذهب أن كل ما ظهر على القتيل أو معه فهو سلب، لا ما يخفي من جواهر أو دراهم أو نحوها. والظاهر من حديث الباب المؤكد بلفظ أجمع أنه يقال لكل شيء وجد مع المقتول وقت القتل سلب، سواء كان مما يظهر أو يخفي.

واختلفوا هل يدخل الإمام في العموم إذا قال «مَنْ قَتَلَ قَيْلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» فذهب أبو حنيفة والمادوية إلى الأول لعموم اللفظ إلا لقرينة مخصوصة نحو أن يقول: من قتل منكم.

وذهب الشافعي والمؤيد بالله في قول له: إنه لا يدخل ومرجع هذا إلى المسألة المعروفة في الأصول وهي هل يدخل المخاطب في خطاب نفسه أم لا؟ وفي ذلك خلاف معروف.

٣٣٨٣ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي الصَّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي فَإِذَا أَنَا بَيْنَ غَلَامَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ حَدِيثَةَ أَسْنَانُهُمَا، تَمَنَيْتُ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعٍ مِنْهُمَا، فَغَمَزْتَنِي أَحَدُهُمَا فَقَالَ: يَا عَمَّ هَلْ تُعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، وَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: أَخْبَرْتُ أَنَّهُ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادِي سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا، قَالَ: فَغَمَزْتُ لِدَلِّكَ، فَغَمَزَنِي الْآخَرُ، فَقَالَ: مِثْلَهَا، فَلَمْ أَنْتَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَانِي؟ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي تَسْلَانُ عَنْهُ، قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ بَسِيْمَتَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: أَيْكُمَا قَتَلَهُ؟ فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُهُ، فَقَالَ: هَلْ مَسَحْتُمَا سِيْمَتَيْكُمَا؟ قَالَا: لَا. فَنَظَرُ فِي السِّمَتَيْنِ، فَقَالَ: كِلَاكُمَا قَتَلَهُ وَفَقَسَى سِلْبُهُ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَالرُّجُلَانِ مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ وَمُعَاذُ ابْنُ عَفْرَاءَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ١٩٣) (خ: ٣١٤١) (م: ١٧٥٢) (٤٢). ٣٣٨٤ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «فَلَنَبِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ سَيْفَ أَبِي جَهْلٍ كَانَ قَتَلَهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٢٢) وَالأَحْمَدُ (٤٤٤/١) مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا أَذْرَكَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَبَا جَهْلٍ وَيَسَّرَ فَأَجْهَزَ عَلَيْهِ، وَرَوَى مَعْنَى ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٩) وَغَيْرُهُ.

حديث ابن مسعود هو من رواية ابنه أبي عبيدة عنه، ولم

قدر ما يظن. وقد دلّ قوله: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» على أن كلاهما وصل إلى قطع الحشوة وإبانتها، ولما لم يعلم أن عمل كل من سيفيهما كعمل الآخر، غير أن أحدهما سبق بالضرب فصار في حكم الميث بجراحته حتى وقعت به ضربة الثاني فاشتركا في القتل. إلا أن أحدهما قتله وهو ممتنع، والآخر قتله وهو مثبت، فلذلك قضى بالسلب للسابق إلى إنخائه وقد أخرج الحاكم من طريق ابن إسحاق حدثني ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس قال ابن إسحاق: وحدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال: قال معاذ بن عمرو بن الجموح: سمعته يقولون: أبو جهل لا يخلص إليه، فجعلته من شائي، فعمدت نحوه فلما أمكنتني حملت عليه فضربته ضربة أطنت قدمه وضربني ابنه عكرمة على عاتقي فطرح يدي، قال: ثم عاش معاذ إلى وقت عثمان، قال: ومروء أبي جهل معوذ ابن عفراء فضربه حتى أثبتته وبه رمق، ثم قاتل معوذ حتى قتل، فمر عبد الله بن مسعود بأبي جهل - لعنه الله - فوجده بآخر رمق فذكر ما تقدّم قال في الفتح: فهذا الذي رواه ابن إسحاق يجمع بين الأحاديث لكنه يخالف ما في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف، فإنه رأى معاذاً ومعوذاً شداً عليه جميعاً حتى طرحاه وابن إسحاق يقول: إن ابن عفراء هو معوذ بتشديد الواو، والذي في الصحيح معاذ، فيحتمل أن يكون معاذ ابن عفراء شدّ عليه مع معاذ بن عمرو كما في الصحيح، وضربه بعد ذلك معوذ حتى أثبتته، ثم حُرّ رأسه ابن مسعود، فتجتمع الأقوال كلها وإطلاق كونهما قتلاه يخالف في الظاهر حديث ابن مسعود أنه وجده وبه رمق، وهو محمول على أنهما بلغا به بضربهما إيّاه بسيفيهما منزلة المقتول حتى لم يبق له إلا مثل حركة المذبوح، وفي تلك الحالة لقيه ابن مسعود فضرب عنقه، وأمّا ما وقع عند موسى بن عقبة، وكذا عند أبي الأسود عن عروة أن ابن مسعود وجد أبا جهل مصروعاً بينه وبين المعركة غير كثير متقنّاً في الحديد واضعاً سيفه على فخذه لا يتحرك منه عضو، فظنّ عبد الله أنه مثبت جراحاً، فأتاه من ورائه فتناول قائم سيف أبي جهل فاستله ورفع بعضه أبي جهل عن قفاه فضربه فوقع رأسه بين يديه، فيحمل على أن ذلك وقع له بعد أن خاطبه بما تقدّم.

قوله: (وَالرُّجْلَانِ مُعَاذُ بْنُ عَفْرٍاءُ بْنُ الْجَمُوحِ وَمُعَاذُ ابْنِ عَفْرَاءَ) وقع في البخاري في الخمس أنهما ابنا عفراء، فقيل: إن

يسمع منه كما تقدّم غير مرة... ولفظ مسند أحمد الذي أشار إليه المصنّف عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود «أَنَّهُ وَجَدَ أَبَا جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَدْ ضُرِبَتْ رِجْلُهُ وَهُوَ صَرِيحٌ يَذْبُ النَّاسَ عَنْهُ بِسَيْفِهِ لَهُ فَأَخَذَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَتَلَهُ بِهِ، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَلْبَهُ».

قوله: (حَدِيثُهُ أَشْنَاهُمَا) بالجرّ صفة لغلامين، وأسنانهم بالرفع.

قوله: (بَيِّنَ أَضْلَعُ مِنْهُمَا) من الضَّلالة وهي القوة.

قال في النهاية: معناه بين رجلين أقوى من اللذين كنت بينهما وأشد. ووقع في رواية الحموي: بين أصلح منهما بالصّاد والحاء المهملتين.

قوله: (لَا يُقَارِقُ سَوَادِي سَوَادُهُ) السّواد بفتح السين المهملة وهو الشخص.

قوله: (حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مِنَّا) أي الأقرب أجلاً، وقيل: إن لفظة الأعجل تصحيف، وإنما هو الأعرج، وهو الذي يقع في كلام العرب كثيراً، قال في الفتح: والصّواب ما وقع في الرواية لوضوح معناه.

قوله: (فَنَظَرُ فِي السَّيْفَيْنِ) قال المهلب: نظره ﷺ في السيفين واستللهما ليرى ما بلغ الدّم من سيفيهما ومقدار عمق دخولهما في جسم المقتول ليحكم لمن كان في ذلك أبلغ، ولذلك سألها أولاً «هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا أَمْ لَا؟» لأنهما لو مسحاهما لما تبين المراد من ذلك.

وقد استشكل ما وقع منه ﷺ من القضاء بالسلب لأحدهما بعد حكمه بأن كلاهما قتله حتى استدلّ بذلك من قال: إن إعطاء السلب مفوض إلى رأي الإمام، وقرّره الطحاوي وغيره بأنه لو كان يجب للقاتل لكان السلب مستحقاً بالقتل ولجعل بينهما لاشتراكهما في قتله، فلما خصّ به أحدهما دلّ على أنه لا يستحق بالقتل، وإنما يستحق بتعيين الإمام. وأجاب الجمهور بأن في السياق دلالة على أن السلب يستحقّه من اتخن في الجرح ولو شاركه غيره في الضرب أو الطعن.

قال المهلب: وإنما قال: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ».

وإن كان أحدهما هو الذي اتخنه لتطيب نفس الآخر.

وقال الإسماعيلي: أقول إن الأنصارين ضرباه فأنخناه فبلغا به المبلغ الذي يعلم معه أنه لا يجوز بقاءه على تلك الحال إلا

في رسوله ﷺ قَسَمَ فِينَا عَلَى بَوَاهُ يَقُولُ عَلَى السَّوَاءِ.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٢/٥).

٣٣٨٧ - عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَكُونُ حَامِيَةَ الْقَوْمِ، أَيْكُونُ سَهْمَهُ وَسَهْمُ غَيْرِهِ سَوَاءً؟ قَالَ: تَكُنْ لَكَ أُمُكُ ابْنُ أُمِّ سَعْدٍ، وَهَلْ تُرْزَقُونَ وَتَنْصَرُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٣/١). ٣٣٥٧ - وَعَنْ مُصَنَّبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: رَأَى سَعْدٌ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «هَلْ تُرْزَقُونَ وَتَنْصَرُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٩٦) وَالنَّسَائِيُّ (٤٥/٦).

٣٣٨٨ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَبْغَرْنِي ضَعْفَاءَكُمْ فَإِنَّكُمْ إِنَّمَا تُرْزَقُونَ وَتَنْصَرُونَ بِضَعْفَائِكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٨/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٩٤) وَالنَّسَائِيُّ (٤٦/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٠٢) وَصَحَّحَهُ.

حديث ابن عباسٍ سكت عنه أبو داود والمنذري.
وأخرجه أيضًا الحاكم وصحَّحه أبو الفتح في الاقتراح على شرط البخاري.

وحديث عبادة قال في جمع الزوائد: رجال أحمد ثقات انتهى.
وأخرجه أيضًا الطبراني، وأخرج نحوه الحاكم عنه.
وحديث سعد بن مالك في إسناده محمد بن راشد المكحولي.
قال في التقریب: صدوق بهم.

وحديث أبي الدرداء سكت عنه أبو داود، وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وللنسائي زيادة تبين المراد من الحديث ولفظها: قال نبي الله ﷺ: «إِنَّمَا نَصُرُ هَلِيقَ الْأُمَّةِ بِضَعْفَائِهَا، بِدَعْوَتِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ».

قوله: (مِنْ النَّفْلِ) بفتح النون والفاء زيادة يزاها الغازي على نصيبه من الغنمة، ومنه نفل الصلاة وهو ما عدا الفرض.
وقال في القاموس: النفل محرّكة الغنمة والهبة، والجمع أنفصال ونفال.

قوله: (وَلَزِمَ الْمُشْتِخَةُ) بفتح الميم كما في شمس العلوم هو جمع شيخ، ويجمع أيضًا على شيوخ وأشياخ وشيخه وشيخان ومشايخ.

قوله: (رَدُّهَا) بكسر الراء وسكون الدال بعده همزة: هو العون والمادة على ما في القاموس.

عفراء أم معاذ واسم أبيه الحارث وأما معاذ بن عمرو بن الجموح فليس اسم أمه عفراء، وإنما أطلق عليه تغليبا، ويحتمل أن تكون أم معاذ أيضًا تسمى عفراء، وأنه لما كان لمعوذ أخ يسمي معاذًا باسم الذي شركه في قتل أبي جهل ظنه الراوي إياه.

قوله: (نَفَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ سَيْفَ أَبِي جَهْلٍ) يمكن الجمع بأنه ﷺ نفل ابن مسعود سيفه الذي قتله به فقط، وعلى ذلك يحمل قوله في رواية أحمد «فَنَفَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَيْبِهِ» جمعًا بين الأحاديث.

بَابُ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ وَمَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يَقَاتِلْ

٣٣٨٥ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا وَكَذَا» قَالَ فَقَدَّمَ الْفَتِيَانِ وَلَزِمَ الْمُشْتِخَةَ الرَّايَاتِ فَلَمْ يَزَحُوا بِهَا، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَالَ الْمُشْتِخَةُ: كُنَّا رَدًّا لَكُمْ لَوْ أَنَّهُزَمْتُمْ لَقَسَمَ إِلَيْنَا فَلَا تَذْهَبُوا بِالْمَعْنَمِ وَتَبْقَى قَائِمِي الْفَتِيَانِ وَقَالُوا: جَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ»، إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ». يَقُولُ فَكَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُمْ، وَكَذَلِكَ هَذَا أَيْضًا، فَاطِيعُونِي فَإِنِّي أَعْلَمُ بِعَاقِبَةِ هَذَا مِنْكُمْ فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّوَاءِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٧).

٣٣٨٦ - وَعَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَشَهِدْتُ مَعَهُ بَدْرًا فَالتَقَى النَّاسُ فَهَزَمَ اللَّهُ الْعَدُوَّ، فَانْطَلَقَتْ طَائِفَةٌ فِي أَرْبَعِمْ يَهْزِمُونَ وَيَقْتُلُونَ، وَأَكْبَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْغَنَائِمِ يَحْوُونَ وَيَجْمَعُونَ، وَأُخِذَتْ طَائِفَةٌ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يُصِيبُ الْعَدُوَّ مِنْهُ غِرَّةٌ حَتَّى إِذَا كَانَ اللَّيْلُ وَقَاءَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، قَالَ الَّذِينَ جَمَعُوا الْغَنَائِمَ: نَحْنُ حَوَاتِنَاهَا وَجَمَعْنَاهَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا نَصِيبٌ، وَقَالَ الَّذِينَ خَرَجُوا فِي طَلَبِ الْعَدُوِّ لَسْنَا بِأَحَقَّ بِهَا مِنَّا نَحْنُ نَقَاتْنَاهَا عَنْهَا الْعَدُوَّ وَهَزَمْنَاهُمْ، وَقَالَ الَّذِينَ أَخَذُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَسْنَا بِأَحَقَّ مِنَّا نَحْنُ أَخَذْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَفِئْنَا أَنْ يُصِيبَ الْعَدُوَّ مِنْهُ غِرَّةٌ فَاسْتَحْلَلْنَا بِهِ، فَتَرَلَّتْ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ». فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَوَاقٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَفِي لَفْظٍ مُخْتَصَرٍ فِينَا - أَصْحَابَ بَدْرٍ - نَزَلَتْ حِينَ اخْتَلَفْنَا فِي النَّفْلِ وَمَنَاءَتْ فِيهِ أَخْلَاقُنَا فَتَرَعَهُ اللَّهُ مِنْ أَيْدِينَا فَجَعَلَهُ

والمراد بقوله: «لَقَيْتُمُ»: أي رجعتم إلينا.

قوله: (فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالسَّوَاءِ) فيه دليل على أنها إذا انفردت منه قطعة فغنمت شيئاً كانت الغنيمة للجميع.

قال ابن عبد البر: لا يختلف الفقهاء في ذلك: أي إذا خرج الجيش جميعه ثم انفردت منه قطعة انتهى.

وليس المراد الجيش القاعد في بلاد الإسلام، فإنه لا يشارك الجيش الخارج إلى بلاد العدو، بل قال ابن دقيق العيد: إن المنقطع من الجيش عن الجيش الذي فيه الإمام ينفرد بما يغممه، قال: وإنما قالوا: هو بمشاركة الجيش لهم إذا كانوا قريباً منهم يلحقهم عونه وغوثه لو احتاجوا انتهى.

قوله: (فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَوَاقٍ) أي قسمها بسرعة في قدر ما بين الحلبتين.

وقيل: المراد فضل في القسمة، فجعل بعضهم أفوق من بعض على قدر عنايته.

قوله: (عَلَى بَوَاءٍ) بفتح الموحدة والواو بعدها همزة ممدودة وهو السواء كما فسره المصنف رحمه الله.

قوله: (حَامِيَةَ الْقَوْمِ) بالحاء المهملة، قال في القاموس: والحامية: الرجل يحمي أصحابه والجماعة أيضاً حامية، وهو على حامية القوم: أي آخر من يجمعهم في مضيقهم انتهى.

قوله: (رَأَى سَعْدًا) أي ابن أبي وقاص وهو والد مصعب الزاوي عنه. قال في الفتح: وصورة هذا السياق مرسلّة لأن مصعباً لم يدرك زمان هذا القول، لكنه محمول على أنه سمع ذلك من أبيه.

وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عند الإسماعيلي، فأخرج من طريق معاذ بن هاني حديث محمد بن طلحة، فقال فيه: عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ فذكر المرفوع دون ما في أوله، وكذا أخرجه هو والنسائي من طريق مسمر عن طلحة بن مسروق عن مصعب عن أبيه ولفظه: «أَنَّ ظَنًّا أَنَّهُ لَوْ فَضَّلَا عَلَى مَنْ دُونَهُ» الحديث.

ورواه عمرو بن مرة عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعاً أيضاً لكنه اختصره، ولفظه: «يُنْصَرُّ الْمُسْلِمُونَ بِدَعَاءِ الْمُسْتَضْعَفِينَ» أخرجه أبو نعيم في ترجمته في الحلية من رواية عبد السلام بن حرب عن أبي خالصة الدالاني عن عمرو بن مرة وقال: غريب من حديث عمرو تفرّد به عبد السلام، والمراد بقوله:

«رَأَى سَعْدًا»: أي ظن كما هو رواية النسائي.

قوله: (عَلَى مَنْ دُونَهُ) أي من أصحاب رسول الله ﷺ، كما هو مصرح به في رواية النسائي أيضاً، وسبب ذلك ما له من الشجاعة والإقدام في ذلك الموطن.

قوله: (هَلْ تَرُزُّقُونَ وَتَنْصَرُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ) قال ابن بطال: تأويل الحديث أن الضعفاء أشد إخلاصاً في الدعاء وأكثر خشوعاً في العبادة لخلاص قلوبهم عن التعلّق بزخرف الدنيا.

وقال المهلب: أراد ﷺ بذلك حضّ سعد على التواضع ونفي الزهو على غيره وترك احتقار المسلم في كل حالة.

وقد روى عبد الرزاق من طريق مكحول في قصة سعد هذه زيادة مع إرسالها، فقال: «قَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا يَكُونُ حَامِيَةَ الْقَوْمِ وَيَذْفَعُ عَنْ أَصْحَابِهِ أَيْكُونُ نَصِيْبُهُ كَنَصِيْبِ غَيْرِهِ؟» فذكر الحديث، وعلى هذا فالمراد بالفضل إرادة الزيادة من الغنمة، فأعلمه ﷺ أن سهام المقاتلة سواء، فإن كان القوي يترجّح بفضل شجاعته، فإن الضعيف يترجّح بفضل دعائه وإخلاصه.

قوله: (أَبْغَوْنِي ضِعْفَاءَكُمْ) أي اطلبوا لي ضعفاءكم. قال في القاموس: بغيته أبغيه بغاءً وبغىً وبغيةً بضمهـ وبغيةً بالكسر طلبته كاتبغيته وتبغيته واستبغيته، والبغية ما ابتغى كالبغية.

قال: وأبغاه الشيء: طلبه له كبغاه إياه: كرماء أو أعانه على طلبه انتهى.

بَابُ جَوَازِ تَنْفِيلِ بَعْضِ الْجَيْشِ لِأَسْبِهِ وَغِنَائِهِ
أَوْ تَحْمِيلِهِ مَكْرُوهًا دُونَهُمْ

٣٣٨٩ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَمِ، وَذَكَرَ قِصَّةَ إِغَارَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَزَارِيِّ عَلَى سَرِحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتِنْقَاذِهِ مِنْهُ قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ خَيْرُ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرُ رَجَالِنَا سَلَمَةُ، قَالَ: ثُمَّ أَطْعَمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ الْفَارِسِ وَسَهْمَ الرَّاجِلِ فَجَعَلَهُمَا لِي جَمِيعًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٥٣) وَمُسْلِمٌ (١٨٠٧) (١٣٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٢).

٣٣٩٠ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: «جِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ، يَسْتَبِقُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ قَدْ شَفَى صَدْرِي الْيَوْمَ مِنَ الْعَدُوِّ، فَهَبْ لِي هَذَا السَّيْفَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا

مشروعته.

وقد اختلف العلماء هل هو من أصل الغنيمة أو من الخمس أو من خمس الخمس أو ثلثا عدا الخمس على أقوال واختلفت الرواية عن الشافعي في ذلك، فروي عنه أنه من أصل الغنيمة، وروي عنه أنه من الخمس وروي عنه أنه من خمس الخمس، والأصح عند الشافعية أنه من خمس الخمس، ونقله منذر بن سعيد عن مالك وهو شاذ عندهم، وسيأتي في الباب الذي بعد هذا ما يراد هذا القول.

وقال الأوزاعي وأحمد وأبو ثور وغيرهم: النفل من أصل الغنيمة، وإلى ذلك ذهب المهادنة.

وقال مالك وطائفة: لا نفل إلا من الخمس.

قال الخطابي: أكثر ما روي من الأخبار يدل على أن النفل من أصل الغنيمة.

قال ابن عبد البر: إن أراد الإمام تفضيل بعض الجيش لمعنى فيه فذلك من الخمس لا من رأس الغنيمة، وإن انفردت قطعة فأراد أن ينقلها مما غنمت دون سائر الجيش فذلك من غير الخمس بشرط أن لا يزيد على الثلث، وسيأتي بيان الخلاف في المقدار الذي يجوز تنفيله.

بَابُ تَنْفِيلِ سَرِيَّةِ النَجِيشِ عَلَيْهِ وَاشْتِرَاكُهُمَا فِي الْغَنَائِمِ

٣٣٩١ - عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَلَ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي بَدَائِهِ، وَنَفَلَ الثَّلْثَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي رَجْعَتِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٤٩).

٣٣٩٢ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفُلُ فِي الْبَدَاؤِ الرَّبْعَ، وَفِي الرَّجْعَةِ الثَّلْثَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٠/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٥٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٦١).

٣٣٩٣ - وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ إِذَا غَابَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ نَفَلَ الرَّبْعَ، وَإِذَا أَقْبَلَ رَاجِعًا وَكُلَّ النَّاسُ نَفَلَ الثَّلْثَ، وَكَانَ يَكْرَهُ الْأَنْفَالَ وَيَقُولُ: لِيَرِدَ قَوِيَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى ضَعْفِهِمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٤/٥).

حديث حبيب بن مسلم: أخرجه أيضًا ابن ماجه وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم، وقد رواه أبو داود عنه من طرق ثلاثة منها عن مكحول بن عبد الله الشامي.

قال: كنت عبدًا بمصر لامرأة من بني هذيل، فاعتقتي، فما

السَّيْفُ لَيْسَ لِي وَلَا لَكَ، فَذَهَبْتُ وَأَنَا أَقُولُ: يُعْطَاكَ الْيَوْمَ مَنْ لَمْ يَبْلُ بِلَايٍ، فَبَيْنَا أَنَا إِذْ جَاءَنِي رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَجِبْ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ نَزَلَ فِي شَيْءٍ بَكَلَامِي فَجَنُتُ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّكَ سَأَلْتَنِي هَذَا السَّيْفَ وَلَيْسَ هُوَ لِي وَلَا لَكَ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُ لِي فَهُوَ لَكَ، ثُمَّ قَرَأَ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ...» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٧٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٤٠).

حديث سعد بن أبي وقاص عزه المنذري في مختصر السنن إلى مسلم والترمذي والنسائي وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

قوله: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقُرَظِيُّ) هو ابن عيينة بن حصن. وعن ابن إسحاق أن رأس القوم الذين أغاروا على السرح هو عيينة بن حصن.

قوله: (سَرْحٌ) يفتح السين المهمله وسكون الرءاء بعدها حاء مهمله.

قال في القاموس: السرح المال السائم، وسوم المال كالسروح، وإسامتها كالسريح، انتهى.

ولفظ البخاري: «كَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَزْعَى وَاللَّقَاحُ بكسر اللام وتخفيف القاف ثم مهمله: ذوات الذر من الإبل، واحدها لقحة بالكسر وبالفتح أيضًا، واللقوق: الحلوب، وذكر ابن سعد أنها كانت عشرين لقحة.

قال: وكان فيهم ابن أبي ذر وأمراته، فأغار المشركون عليهم فقتلوا الرجل وأسروا المرأة، والقصة مبسوطة في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما.

قوله: (وَاسْتِيفَاةٌ) أي السرح (بشئ) أي من عبد الرحمن المذكور.

قوله: (ثُمَّ أَطْعَمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... إلخ) فيه دليل على أنه يجوز للإمام أن ينقل بعض الجيش ببعض الغنيمة إذا كان له من العناية والمقاتلة ما لم يكن لغيره.

وقال عمرو بن شعيب: ذلك مختص بالنبي ﷺ دون من بعده، وكره مالك أن يكون بشرط من أمير الجيش كان يحرض على القتال ويعد بأن ينقل الربع أو الثلث قبل القسمة أو نحو ذلك، لأن القتال حينئذ يكون للدنيا فلا يجوز.

قال في الفتح: وفي هذا رد على من حكى الإجماع على

خمس الخمس، وقد تقدّم بيان القائل بذلك، وسيأتي تفصيل الخلاف في المقدار الذي يجوز التفتيل إليه.

٣٣٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لَأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قَسَمِ عَامَةِ الْجَيْشِ وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ وَاجِبٌ.

٣٣٩٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قَتَلَ نَجْدًا، فَخَرَجَتْ فِيهَا قَبْلَتْ سَهْمَانَا اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا، (حم: ١٥٦/٢) (خ: ٤٣٣٨)، (م: ١٧٤٩) (٣٧).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً قَتَلَ نَجْدًا فَاصْتَبَا نَعْمًا كَثِيرًا، فَنَقَلْنَا أَمِيرَنَا بَعِيرًا بَعِيرًا لِكُلِّ إِنْسَانٍ، ثُمَّ قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَنَا غَنِيمَتَنَا، فَاصَابَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا بَعْدَ الْخُمْسِ وَمَا خَاسَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَلَدِي أَغَطَانَا صَاحِبِنَا، وَلَا عَابَ عَلَيْهِ مَا صَنَعَ، فَكَانَ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنَّا ثَلَاثَةُ عَشَرَ بَعِيرًا بَنَفْلِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٤٥).

٣٣٩٦ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَائَهُمْ، وَيَسْتَعِينُ بِلَدُنِيهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَيَجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، يَرُدُّ مُشِدَّهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ، وَمُسَرِّبُهُمْ عَلَى قَاعِدِهِمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٥١). وَقَالَ أَحْمَدُ: فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السَّرِيَّةُ تَرُدُّ عَلَى الْعُسْكَرِ، وَالْعُسْكَرُ يَرُدُّ عَلَى السَّرِيَّةِ».

حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضًا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذري وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر مطولاً. ورواه ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصراً. ورواه الحاكم عن أبي هريرة مختصراً أيضًا، ورواه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث علي، وقد تقدّم في أول كتاب الدماء.

قوله: (وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ وَاجِبٌ) فيه دليل على أنه يجب تخميس النفل، ويدل على ذلك أيضًا حديث حبيب بن مسلمة المتقدم، فإن فيه «أَنَّ نَقْلَ الرَّبْعِ بَعْدَ الْخُمْسِ، وَنَقْلَ الثَّلَاثِ بَعْدَ الْخُمْسِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثٌ مَعْنَى الَّذِي تَقَدَّمَ قَرِيبًا بِلَفْظٍ: «لَا نَقْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ».

قوله: (قِيلَ نَجْدًا) بكسر القاف وفتح الموحدة: أي جهتها.

خرجت من مصر وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الحجاز فما خرجت منها وبها علم إلا حوته فيما أرى، ثم أتيت العراق فما خرجت منها وبها علم إلا حويت عليه فيما أرى، ثم أتيت الشام فغربلتها، كل ذلك أسأل عن النفل فلم أجد أحدًا يخبرني فيه بشيء حتى لقيت شيخًا يقال له: زياد بن جارية التميمي، فقلت له: هل سمعت في النفل شيئًا؟ قال: نعم، سمعت حبيب بن مسلمة الفهري يقول: «شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبَدَاوِ وَالْثَلَاثَ فِي الرَّجْعَةِ». قال المنذري: وإنكر بعضهم أن يكون لحبيب هذا صحبة، وأثبتها له غير واحد.

وقد قال في حديثه «شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ» وكنيته أبو عبد الرحمن فكان يسمى حبيبًا الرُّومِيَّ لكثرة مجاهدته الرُّومَ، انتهى.

وولاه عمر بن الخطاب أعمال الجزيرة وأذربيجان، وكان فاضلاً مجاب الدعوة وهو بالحاء المهملة المفتوحة بموحدتين بينهما مشنة تحية.

وحديث عبادة بن الصامت صححه أيضًا ابن حبان. وفي الباب عن معن بن يزيد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا نَقْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ» رواه أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي.

قوله: (نَقَلَ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي بَدَائِهِ... إلخ) قال الخطابي: البداية: ابتداء السفر للغزو، وإذا نهضت سريّة من جملة العسكر فإذا أوقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربيع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه، فإن قفلوا من الغزوة ثم رجعوا فاوقعوا بالعدو ثانية كان لهم ثلث غنموا الثلث، لأن نهوضهم بعد القفل أشق لكون العدو على حذر وحزم انتهى.

ورواية أحمد المذكورة في حديث عبادة تدل على أن تفتيل الثلث لأجل ما لحق الجيش من الكلال وعدم الرغبة في القتال لا لكون العدو قد أخذ حذره منهم.

قوله: (بَعْدَ الْخُمْسِ) فيه دليل على أنه يجب تخميس الغنيمة قبل التفتيل، وكذلك حديث معن الذي ذكرناه وفي الحديثين أيضًا دليل على أنه يصح أن يكون النفل زيادة على مقدار الخمس.

وفيه رد على من قال: إنه لا يصح التفتيل إلا من الخمس أو

قوله: (فَبَلَّغْتَ سَهْمَانَا) أي أنصباؤنا، والمراد أنه بلغ نصيب كل واحد هذا القدر، وتوهم بعضهم أن ذلك جميع الأنصباء. قال النووي: وهو غلط.

قوله: (اثنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا) هكذا وقع في رواية، وفي رواية أخرى للبخاري: (اثنِي عَشَرَ بَعِيرًا أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا) وقد وقع بيان هذا الشك في غيره من الروايات المذكورة بعضها في الباب.

وفي رواية لأبي داود: (فَكَانَ سَهْمَانِ الْجَيْشِ اثنِي عَشَرَ بَعِيرًا اثنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلَّ أَهْلُ السَّرِيَّةِ بَعِيرًا بَعِيرًا، فَكَانَ سِهَامُهُمْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ بَعِيرًا) وأخرج ابن عبد البر من هذا الوجه أن ذلك الجيش أربعة آلاف.

قوله: (وَتَقَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... إلخ) فيه دليل على أن الذي نقلهم هو النبي ﷺ، وقد وقع الخلاف بين الرواة في القسم والتفصيل، هل كانا جميعاً من أمير ذلك الجيش أو من النبي ﷺ أو أحدهما من أحدهما، فهذه الرواية صريحة أن الذي نقلهم هو النبي ﷺ، ورواية أبي داود المذكورة بعدها مصرحة بأن الذي نقلهم هو الأمير، ورواية ابن إسحاق مصرحة أن التفصيل كان من الأمير، والقسم من النبي ﷺ، وظاهر رواية مسلم من طريق الليث عن نافع أن ذلك صدر من أمير الجيش، وأن النبي ﷺ كان مقررًا لذلك وبغيره له لأنه قال فيه: ولم يغيره النبي ﷺ. ويمكن الجمع بأن المراد بالرواية التي صرح فيها بأن المنقل هو النبي ﷺ أنه وقع منه التقرير.

قال النووي: معناه أن أمير السرية نقلهم فأجازه النبي ﷺ فجازت نسبته إلى كل منهما.

وفي هذا التفصيل دليل على أنه يصح أن يكون التفصيل أكثر من خمس الخمس.

قال ابن بطال: وحديث الباب يرد على هذا القول يعني قول من قال: إن التفصيل يكون من خمس الخمس لأنهم نقلوا نصف السدس وهو أكثر من خمس الخمس.

وقد زاده ابن المنير إيضاحاً فقال: لو فرضنا أنهم كانوا مائة لكان قد حصل لهم ألف وماتوا بعير ثم بين مقدار الخمس وخمسه، وأنه لا يمكن أن يكون لكل إنسان منه بعير.

قال ابن التين: قد انفصل من قال من الشافعية بأن التفصيل من خمس الخمس بأوجوه منها: أن الغنيمة لم تكن كلها أبرة، بل

كان فيها أصنافٌ أخرى، فيكون التفصيل وقع من بعض الأصناف دون بعض.

ثانيها: أن يكون نقلهم من سهمه من هذه الغزاة وغيرها فضم هذا إلى هذا فلذلك زادت العدة.

ثالثها: أن يكون نقل بعض الجيش دون بعض.

قال: وظاهر السياق يرد هذه الاحتمالات، قال: وقد جاء أنهم كانوا عشرة وأتاهم غنموا مائة وخمسين بعيراً فخرج منها الخمس وهو ثلاثون، وقسم عليهم البقية فحصل لكل واحد اثنا عشر ثم نقلوا بعيراً بعيراً، فعلى هذا يكون نقلوا ثلث الخمس.

وقد قدمنا عن ابن عبد البر أنه قال: إن أراد الإمام تفضيل بعض الجيش لمعنى فيه، فذلك من الخمس لا من رأس الغنيمة، وإن انفردت قطعة فأراد أن ينقلها مما غنمت دون سائر الجيش فذلك من غير الخمس بشرط أن لا يزيد على الثلث انتهى قال الحافظ في الفتح: وهذا الشرط قال به الجمهور.

وقال الشافعي: لا يتحدّد بل هو راجع إلى ما يراه الإمام من المصلحة. ويدل له قوله تعالى: (قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) فقوض إليه أمرها انتهى. وقد حكى صاحب البحر هذا الذي قال به الشافعي عن أبي حنيفة والهادي والمؤيد بالله وحكي عن الأوزاعي أنه لا يجاوز الثلث وعن ابن عمر يكون بنصف السدس.

قال الأوزاعي: ولا ينقل من أول الغنيمة، ولا ينقل ذهب ولا فضة. وخالفه الجمهور، ولم يأت في الأحاديث الصحيحة ما يقضي بالاعتصام على مقدار معين ولا على نوع معين، فالظاهر تفويض ذلك إلى رأي الإمام في جميع الأجناس.

قوله: (الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ) هذا قد سبق شرحه في كتاب الدماء إلى قوله: (وَهُمْ يَدَّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ).

وقد ذكره المصنف هنالك من حديث علي. قوله: (يُرَدُّ مُسَدِّدُهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ) أي يرد من كان له فضل قوة على من كان ضعيفاً، والمراد بالتسري الذي يخرج في السرية، وقد تقدّم الكلام على هذا.

بَابُ بَيَانِ الصَّفِيِّ الَّذِي كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَهْمُهُ مَعَ غَنِيَّتِهِ

٣٣٩٧ - عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا بِالْمَرْبَدِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مَعَهُ قِطْعَةُ أَدِيمٍ، فَقَرَأْنَاهَا فَوَظَّاهَا: «مِنْ مُحَبِّبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ، فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغْنَا مَدَّ الصُّهْبَاءِ خَلَّتْ قَبْنَى بِهَا، وَيَعَارِضُهُ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَيْضًا قَالَ: صَارَتْ صَفِيَّةٌ لَدَحِيَةِ الْكَلْبِيِّ ثُمَّ صَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وما أخرجه أيضًا مسلمٌ وأبو داود من طريق ثابت البناني عنه قال: «وَقَعَ فِي مَنَّهُمْ دَحِيَّةٌ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرُوسٍ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سُلَيْمٍ تَصْنَعُهَا وَتَهْنِئُهَا، قَالَ حَمَادُ يَغْنِي ابْنُ زَيْدٍ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَتَعْنَدُ فِي بَيْتِهَا وَهِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَتْمٍ».

وما أخرجه البخاري ومسلم والنسائي عن أنس أيضًا من طريق عبد العزيز بن صهيب قال: «جَمِيعُ السَّبْيِ، يَغْنِي بِخَيْبَرٍ فَبَاءَ دَحِيَّةٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْلِيظِي جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ، فَقَالَ أَذْهَبُ فَخُذْ جَارِيَةً، فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَتْمٍ، فَبَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَهْطَيْتِ دَحِيَّةً صَفِيَّةً بِنْتُ حَتْمٍ سَيِّدَةُ قُرَيْظَةَ وَالتَّغْيِيرُ مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: أَذْغُ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَهُ: خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَفَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا».

وبهذه الرواية يجمع بين الروايات المختلفة، وأما ما وقع من أنه ﷺ اشتراها بسبعة أروسٍ فلفعل المراد أنه عوَّضه عنها بذلك المقدار وإطلاق الشراء على العوض على سبيل المجاز، ولعلمه عوَّضه عنها جارية أخرى من قربانها فلم تطب نفسه فأعطاه زيادة على ذلك سبعة أروسٍ من جملة السبي.

قال السهيلي: لا معارضة بين هذه الأخبار فإنه أخذها من دحية قبل القسمة، والذي عوَّضه عنها ليس على سبيل البيع.

وقد أشار الحفاظ في الفتح إلى مثل ما ذكرنا من الجمع، والحكمة في استرجاعها من دحية أنه لما قيل له: إنها بنت ملكٍ من ملوكهم ظهر له أنها ليست ممن توهب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه، وقلة من كان في السبي مثل صفية في نفاستها فلو خصه بها لأمكن تغيير خاطر بعضهم فكان من المصلحة العامة ارجاعها منه واختصاص النبي ﷺ بها، فإن في ذلك رضا الجميع، وليس ذلك من الرجوع في الهبة في شيء.

وحديث ابن عباس المذكور في الباب قال الترمذي بعد إخراجهم وتحسينه: إنما نعرفه من هذا الوجه من حديث أبي الزناد، وأخرجه ابن ماجه والحاكم وصحَّحه.

إلى بني زُهَيْرِ بْنِ قَيْسٍ: إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ الصَّلَاةَ، وَأَنْتُمْ الزَّكَاةَ، وَأَذْنِبْتُمْ الْخُمْسَ مِنَ الْعَنْتَمِ، وَسَهْمَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَهْمَ الصَّفِيِّ، أَنْتُمْ آمِنُونَ بِأَمَانِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقُلْنَا: مَنْ كَتَبَ لَكَ هَذَا؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٩٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٤/٧).

٣٣٩٨ - وَعَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَهْمٌ يُدْعَى الصَّفِيُّ إِنْ شَاءَ عَبْدًا، وَإِنْ شَاءَ أُمَّةً، وَإِنْ شَاءَ فَرَسًا يَخْتَارُهُ قَبْلَ الْخُمْسِ» أَبُو دَاوُدَ (٢٩٩١).

٣٣٩٩ - وَعَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّفِيِّ قَالَ: كَانَ يُهْرَبُ لَهُ سَهْمٌ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ لَمْ يَخْضُدْ، وَالصَّفِيُّ يُؤْخَذُ لَهُ رَأْسٌ مِنَ الْخُمْسِ، قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ». رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٢٩٩٢) وَهُمَا مُرْسَلَانِ.

٣٤٠٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ صَفِيَّةٌ مِنَ الصَّفِيِّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٩٤).

٣٤٠١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَفَّلَ سَبْعَةَ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَسْطَرٍ وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧١/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٦٢)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

حديث يزيد بن عبد الله سكت عنه أبو داود والمنذري ورجاله رجال الصحيح.

قال المنذري: ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله وسئى الرجل النمر بن تولب الشاعر صاحب رسول الله ﷺ، ويقال: إنه ما مدح أحدًا ولا هجا أحدًا، وكان جوادًا لا يكاد يمسك شيئًا وأدرك الإسلام وهو كبير، انتهى.

وزيد بن عبد الله المذكور هو ابن الشخير.

وحديث عامر الشعبي سكت عنه أيضًا أبو داود ورجاله ثقات وهو مرسل، وأخرجه أيضًا النسائي.

وحديث ابن عون سكت أيضًا عنه أبو داود ورجاله ثقات وهو مرسل كما قال المصنف، لأن الشعبي وابن سيرين لم يدركا النبي ﷺ، وأخرجه أيضًا النسائي.

وحديث عائشة سكت عنه أبو داود والمنذري ورجاله رجال الصحيح، وأخرجه ابن حبان والحاكم وصحَّحه أيضًا، ويشهد له ما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك قال: «قَدِمْنَا خَيْبَرَ، فَلَمَّا قَتَعَ اللَّهُ الْحِصْنَ ذَكَرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَتْمٍ وَقَدْ قِيلَ زَوْجُهَا وَكَانَتْ عَرُوسًا، فَاصْطَفَاهَا

قَاتَلُوا مَعَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٥٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٢) فِي مَرَّاسِيلِهِ.

٣٤٠٨ - وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: «أَسْنَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْرٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٥٦) وَيَحْتَمِلُ الْإِسْنَاهُ فِيهِ وَيَمَّا قَبْلَهُ عَلَى الرُّضَخِ.

حديث ابن عباس الأول والثاني أخرجهما أيضاً أبو داود والترمذي وصححهما.

وحديث عمير أخرجه أيضاً ابن ماجه والحاكم وصححه وزاد الترمذي بعد قوله: «فَأَمَرْتُ بِشَيْءٍ مِنْ خُرْنِي الْمَتَاعِ» ما لفظه: «وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رُقِيَّةً كُنْتُ أَرْقِي بِهَا الْمَجَانِينَ فَأَمَرَنِي بِطَرْحِ بَعْضِهَا وَحَسْبِ بَعْضِهَا».

وحديث حشرج أخرجه أيضاً النسائي وسكت عنه أبو داود، وفي إسناده رجل مجهول وهو حشرج قاله الحافظ في التلخيص. وقال الخطابي: إسناده ضعيف لا تقوم به حجة.

وحديث الزهري رواه الترمذي عن قتيبة بن سعيده قال: حدثنا عبد الوارث بن سعيده عن عروة بن ثابت عن الزهري، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب انتهى.

وهذا مرسل.

وحديث الأوزاعي رواه الترمذي عن علي بن خشرم. قال: أخبرنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي، ولفظه: «أَسْنَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْرٍ». وَأَسْنَهُمُ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ كُلُّ مَوْلُودٍ وَلَدَ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ، وَأَسْنَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لِلنِّسَاءِ بِخَيْرٍ، وَأَخَذَ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ. انتهى.

وهذا أيضاً مرسل.

قوله: (إِلَى نَجْدَةِ الْخُرُورِيِّ) بفتح النون وسكون الجيم وبعدها دال مهملة، وهو ابن عامر الحنفي الخارجي، وأصحابه يقال لهم: النجدات محركة.

والخُرُورِيُّ نسبة إلى حروراء وهي قرية بالكوفة.

قوله: (يُحْلِذِينَ) بالحاء المهملة والذال المعجمة: أي يعطين.

قال في القاموس: الحذوة بالكسر: العطية انتهى.

قوله: (أَبِي اللَّحْمِ) هو اسم فاعلٍ من أَيْ يَأْبَى فهو أَيْ.

قال أبو داود: قال أبو عبيد: كان حرم اللحم على نفسه

فسمي أَيْي اللحم.

قوله: (مِنْ خُرْنِي الْمَتَاعِ) بالحاء المعجمة المضمومة وسكون

قوله: (ذَا الْفَقَارِ) بفتح الفاء، قال في القاموس: وذا الفقار بالفتح سيف العاص بن مبيد قتل يوم بدر كافراً فصار إلى النبي ﷺ ثم إلى علي انتهى.

قوله: (وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا) أي رأى أن فيه فلولاً، فعبره بقتل واحدٍ من أهله فقتل حمزة بن عبد المطلب، والقضية مشهورة والأحاديث المذكورة تدل على أن للإمام أن يختص من الغنيمة بشيء لا يشاركه فيه غيره، وهو الذي يقال له الصفي، وقد قدمنا الخلاف في ذلك في باب أربعة أخماس الغنيمة للغانمين.

بَابُ مَنْ يُرَضَّخُ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ

٣٤٠٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ، فَيَذَارِيَنَّ الْخُرْحَى، وَيُحْلِذِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَنَا بِهِمْ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ» رواه أحمد (٣٠٨/١) ومسلم (١٨١٢) (١٣٧).

٣٤٠٣ - «وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى نَجْدَةِ الْخُرُورِيِّ سَأَلَتْ عَنْ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ إِذَا خَفَصُوا النَّاسَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْلِذِيَا مِنْ هَتَائِمِ الْقَوْمِ». رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣٤٩/١) وَمُسْلِمٌ (١٨١٢) (١٤٠).

٣٤٠٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمَرْأَةَ وَالْمَمْلُوكَ مِنَ الْغَنَائِمِ دُونَ مَا يُعْطِي الْجَيْشَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٩/١).

٣٤٠٥ - وَعَنْ عَمِيرٍ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ قَالَ: «شَهِدْتُ خَيْرَ مَعَ سَادَتِي، فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَنِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْنِي الْمَتَاعِ». أَنَا أَجْرُهُ فَأَخْبَرَ أَنِّي مَمْلُوكٌ، فَأَمَرَنِي بِشَيْءٍ مِنْ خُرْنِي الْمَتَاعِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٣/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٥٧) وَصَحَّحَهُ.

٣٤٠٦ - وَعَنْ حَشْرَجِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ أَبِيهِ، «أَنَّهَا خَرَجَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةً خَيْرَ سَادَسٍ سِتْ نِسْوَةٍ، قُبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ إِلَيْنَا فَجِئْنَا فَرَأَيْنَا فِيهِ الْغَضَبَ، فَقَالَ: مَعَ مَنْ خَرَجْتُمْ، وَيَا بَنِي مَنْ خَرَجْتُمْ؟ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ خَرَجْنَا نَغْزِي الشَّعْرَ، وَنُعِينُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَعَنَا دَوَاءٌ لِلْجُرْحَى، وَنَتَنَاوَلُ السَّهْمَ، وَنُسْقِي السَّرِيقَ، قَالَ: فَمَنْ فَانصَرَفْنِ حَتَّى إِذَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَيْرَ أَسْنَهُمْ لَنَا كَمَا أَسْنَهُمْ لِلرِّجَالِ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: يَا جَدُّهُ وَمَا كَانَ ذَلِكَ؟ قَالَتْ: تَمَرًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧١/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٢٩).

٣٤٠٧ - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْنَهُمْ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ

إلى هذا الجمع فإنه نفى أن يكون للنساء والعبيد سهم معلوم
وأتيت الحديث، وهكذا حديثه الآخر فإنه صرح بأن النبي ﷺ كان
يعطي المرأة والمملوك دون ما يصيب الجيش.
وهكذا حديث عمير المذكور فإن فيه أن النبي ﷺ رضى له
بشيء من الأثاث ولم يسهم له، فيحمل ما وقع في حديث حشر
من أن النبي ﷺ أسهم للنساء بخير على مجرد العطية من الغنمة،
وهكذا يحمل ما وقع في مرسل الزهري المذكور من الإسهام لقوم
من اليهود وما وقع في مرسل الأوزاعي المذكور أيضاً من
الإسهام للصبيان كما لمح إلى ذلك المصنف رحمه الله تعالى.

باب الإسهام للفارس والراجل

٣٤٠٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِلرَّجُلِ وَلِغَرَسِهِ
ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ: سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٣)، وَفِي لَفْظٍ: «أَسْهَمَ
لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا مَثَقُ عَلَيْهِ، الْبُخَارِيُّ (٢٨٦٣)
مُسْلِمٌ (١٧٦٢) (٥٧)، أَحْمَدُ (١٢/٢).
٣٤١٠ - وَفِي لَفْظٍ: «أَسْهَمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ
لِلْفَرَسِ سَهْمَانِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٨٥٤).
٣٤١١ - وَعَنْ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى
الزُّبَيْرَ سَهْمًا وَأُمَّهُ سَهْمًا وَفَرَسَهُ سَهْمَيْنِ».
رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٦/١)، وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «هَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلزُّبَيْرِ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ سَهْمًا لِلزُّبَيْرِ وَسَهْمًا لِأَبِي
الْقُرَيْبِ بِصِفَةِ أُمِّ الزُّبَيْرِ وَسَهْمَيْنِ لِلْفَرَسِ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ
(٢٢٨/٦).

٣٤١٢ - عَنْ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «إِنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
أَرْبَعَةَ نَفَرٍ وَمَعَنَا فَرَسٌ، فَأَعْطَى كُلَّ إِنْسَانٍ مِنَّا سَهْمًا، وَأَعْطَى
الْفَرَسَ سَهْمَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٨/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٤)،
وَأَسْمَ هَذَا الصَّحَابِيُّ عَمْرُو بْنُ مُضَضٍ.
٣٤١٣ - وَعَنْ أَبِي رُهْمٍ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَسًا
وَأَخِي وَمَعَنَا فَرَسَانِ أَعْطَانَا سِتَّةَ أَسْهُمٍ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ لِفَرَسَيْنَا
وَسَهْمَيْنِ لَنَا».

٣٤١٤ - وَعَنْ أَبِي كَيْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ مَكَّةَ كَانَ الزُّبَيْرُ عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْيُسْرَى، وَكَانَ الْيَقْدَادُ عَلَى
الْمُجَنَّبَةِ الْيُمْنَى، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ وَهَذَا النَّاسُ جَاءَا
بِفَرَسَيْهِمَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ الْغُبَارَ عَنْهُمَا وَقَالَ: إِنِّي

الرَّءَا الْمَهْمَلَةَ بَعْدَهَا مَثَلَةٌ وَهُوَ سَقَطُهُ.
قَالَ فِي النِّهَايَةِ: هُوَ اثْنَاثُ الْبَيْتِ، وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْحَرْثِيُّ
بِالضَّمِّ: اثْنَاثُ الْبَيْتِ أَوْ أَرْدَا الْمَتَاعَ وَالْغَنَائِمَ.
قَوْلُهُ: (وَعَنْ حَشْرَجٍ) يَفْتَحُ الْحَاءَ الْمَهْمَلَةَ وَسَكُونُ الشَّيْنِ
الْمَعْجَمَةُ وَبَعْدَهَا رَاءٌ مَهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَجِيمٌ.
قَوْلُهُ: (عَنْ جَذْرَةَ) هِيَ أُمُّ زِيَادٍ الْأَشْجَعِيَّةُ وَلَيْسَ لَهَا سِوَى هَذَا
الْحَدِيثِ.
قَوْلُهُ: (وَتَسْقِي السُّوَيْقَ) هُوَ شَيْءٌ يَعْمَلُ مِنَ الْخَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ.
وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ هَلْ يَسْهُمُ لِلنِّسَاءِ إِذَا حَضَرْنَ، فَقَالَ
الْتَّمِذِيُّ: إِنَّهُ لَا يَسْهُمُ لَهُنَّ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.
قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ.
قَالَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسْهُمُ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ.
وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ: يَسْهُمُ لَهُنَّ قَالَ: وَاحْصِبْهُ
ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ، يَعْنِي حَدِيثَ حَشْرَجِ بْنِ زِيَادٍ وَإِسْنَادُهُ
ضَعِيفٌ لَا يَقْرَأُ بِهِ حُجَّةٌ وَقَدْ حَكِيَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْعُسْتَرَةِ
وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَسْهُمُ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالذَّمِّيِّينَ.
وَعَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْلَمُ الْعَبْدَ يُعْطَى شَيْئًا.
وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ أَنَّهُ يَسْهُمُ لِلْعَبْدِ كَالْحُرِّ.
وَعَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ يَسْهُمُ لِلذَّمِّيِّ لَا لِلْعَبْدِ وَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ
فَيَرْضَخُ لَهُمْ.
وَقَالَ التَّمِذِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَمِيرٍ مَوْلَى أَبِي الْلُحْمِ
الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَسْهُمُ لِلْمَمْلُوكِ
وَلَكِنْ يَرْضَخُ لَهُ بِشَيْءٍ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ
وَإِسْحَاقٌ.

وَقَالَ أَيضًا: إِنَّ الْعَمَلَ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا
يَسْهُمُ لِأَهْلِ الذَّمَّةِ وَإِنْ قَاتَلُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ الْعَدُوَّ، وَرَأَى بَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَسْهُمُ لَهُمْ إِذَا شَهِدُوا الْقِتَالَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ انْتَهَى.
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَسْهُمُ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْعَبِيدِ وَالذَّمِّيِّينَ، وَمَا
وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ ثَمَّ فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِأَحَدٍ مِنْ
هَؤُلَاءِ فَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى الرِّضْخِ وَهُوَ الْعَطِيَّةُ الْقَلِيلَةُ جَمْعًا بَيْنَ
الْأَحَادِيثِ.

وَقَدْ صَرَّحَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ بِمَا يُرْشَدُ

أبي عمرة عن أبي عمرة وزاد «فَكَانَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ».

وحديث أبي رهم أخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني، وفي إسناده إسحاق بن أبي فروة وهو متروك. وحديث أبي كيشة أخرجه أيضاً الطبراني. وفي إسناده عبد الله بن بشر الحبراني، وثقه ابن حبان، وضمّته الجمهور، وبقيّة أحاديث الباب القاضية بأنّه يسهم للفرس ولصاحبه ثلاثة أسهم تشهد لها الأحاديث الصحيحة التي ذكرها المصنّف وذكرناها. وأما حديث مجمع بن جارية فقال أبو داود: حديث أبي معاوية أصحّ والعمل عليه، ونعني به حديث ابن عمر المذكور في أوّل الباب. قال: وأرى الوهم في حديث مجمع أنّه قال ثلاثمائة فارس، وإنّما كانوا مائتي فارس. وقال الحافظ في الفتح: إنّ في إسناده ضعفاً، ولكنه يشهد له ما أخرجه الذارقطي من طريق أحمد بن منصور الرّمادي عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة وابن نمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر بلفظ: «أَسْهُمٌ لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ» قال الذارقطي عن شيخه أبي بكر النيسابوري: وهم فيه الرّمادي أو شيخه. وعلى فرض صحته فيمكن تأويله بأنّ المراد أسهم للفرس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختصّ به، كما أشار إلى ذلك الحافظ. وقال: وقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه مسنده بهذا الإسناد فقال: «لِلْفَرَسِ» وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الجهاد له عن ابن أبي شيبة قال: فكان الرّمادي رواه بالمعنى. وقد أخرجه أحمد عن أبي أسامة وابن نمير معاً بلفظ: «أَسْهُمٌ لِلْفَرَسِ» قال: وعلى هذا التأويل يحمل ما رواه نعيم بن حنا عن ابن المبارك عن عبيد الله مثل رواية الرّمادي، أخرجه ابن ماجه، وقد رواه علي بن الحسن بن شقيق وهو أثبت من نعيم عن ابن المبارك بلفظ: «أَسْهُمٌ لِلْفَرَسِ» وقيل: إنّ إطلاق الفرس على الفارس مجاز مشهور، ومنه قولهم: «يَا خَيْلَ اللَّهِ ارْكَبِي» كما ورد في الحديث، ولا بدّ من المصير إلى تأويل حديث مجمع وما ورد في معناه لمعارضته للأحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما كما تقدّم، وقد تمسك أبو حنيفة وأكثر العترة بحديث مجمع المذكور وما ورد في معناه، فجلعوا للفراس وفرسه سهمين.

وقد حكى ذلك عن علي وعمر وأبي موسى.

وذهب الجمهور إلى أنّه يعطى الفرس سهمين والفارس سهماً والرّاجل سهماً.

جَعَلْتُ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلْفَارِسِ سَهْمًا، فَمَنْ نَقَصَهُمَا نَقَصَهُ اللَّهُ. وَرَوَاهُمَا الدَّارُ قُطَيْبٌ (١٠١/٤).

٣٤١٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ لِمِائَتِي فَرَسٍ بِخَيْرِ سَهْمَيْنِ سَهْمَيْنِ».

٣٤١٦ - وَعَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ قَالَ: لَا يَخْتَلَفُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ». وَرَوَاهُمَا الدَّارُ قُطَيْبٌ (١٠٧/٤).

٣٤١٧ - وَعَنْ مُجْمَعِ بْنِ جَابِرَةَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «قَسِمَتْ خَيْبَرٌ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشْرَ سَهْمًا وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً فِيهِمْ ثَلَاثُمِائَةِ فَارِسٍ، فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ، وَالرَّاجِلَ سَهْمًا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٠/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٦)، وَذَكَرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ أَصَحُّ. قَالَ: وَأَتَى الْوَهْمُ فِي حَدِيثِ مُجْمَعٍ أَنَّهُ قَالَ ثَلَاثُمِائَةِ فَارِسٍ إِنَّمَا كَانُوا مِائَتِي فَارِسٍ.

حديث ابن عمر له الفاظ في الصحيحين وغيرهما غير ما ذكره المصنّف وهو في الصحيحين من حديثه. وحديث أنس. وحديث عروة بن الجعد البارقبي، وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي والنسائي. وعن عتبة بن عبد عن أبي داود. وعن جرير عند مسلم وأبي داود وعن جابر وأسماء بنت يزيد عند أحمد. وعن حذيفة عند أحمد والبرّار، وله طرق أخرى جمعها الدنياطي في كتاب الخيل قال الحافظ: وقد لحصته وزدت عليه في جزء لطيف. وحديث المنذر بن الزبير، قال في مجمع الزوائد: رجال أحمد ثقات. وقد أخرج نحوه النسائي من طريق يحيى بن عبد بن عبد الله بن الزبير عن جده، وروى الشافعي من حديث مكحول «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الزُّبَيْرَ خَمْسَةَ أَسْهُمٍ لَمَّا خَضَرَ خَيْبَرَ بِفَرَسَيْنِ» وهو مرسل. وقد روى الشافعي أيضاً عن ابن الزبير أنّ النبي ﷺ لم يعط الزبير إلا لفرس واحد، وقد حضر يوم خيبر بفرسين، وولد الرجل أعرف بحديثه. ولكنه روى الواقدي عن عبد الملك بن يحيى عن عيسى بن معمر قال: «كَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ يَوْمَ خَيْبَرَ فَرَسَانِ، فَأَسْهُمَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَمْسَةَ أَسْهُمٍ» وهذا المرسل يوافق مرسل مكحول. لكن الشافعي كان يكذب الواقدي.

وحديث أبي عمرة في إسناده المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود وفيه مقال، وقد استشهد به البخاري. ورواه أبو داود أيضاً من طريق أخرى عن رجل من آل

قال الحافظ في الفتح: والثابت عن عمر وعلي كالجهور.

وحكي في البحر عن علي وعمر والحسن البصري وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وزيد بن علي والباقر والناصر والإمام يحيى ومالك والثاقبي والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد وأهل المدينة وأهل الشام أنه يعطى الفارس وفرسه ثلاثة سهام، واحتج لهم ببعض أحاديث الباب، ثم أجاب عن ذلك فقال: قلت يحتمل أن الثالث في بعض الحالات تغفل جمعاً بين الأخبار انتهى. ولا يخفى ما في هذا الاحتمال من التمسك. وقد أمكن الجمع بين أحاديث الباب بما أسلفنا وهو جمع نيز دلت عليه الأدلة التي قدمناه. وقد تقرر في الأصول أن التأويل في جانب المرجوح من الأدلة لا الراجح، والأدلة القاضية بأن للفارس وفرسه سهمين مرجوحة لا يشك في ذلك من له أدنى إلمام بعلم السنة. وقد نقل عن أبي حنيفة أنه احتج لما ذهب إليه بأنه يكره أن تفضل البهيمة على المسلم، وهذه حجة ضعيفة وشبهة ساقطة ونصبها في مقابلة السنة الصحيحة المشهورة مما لا يليق بعالم، وأيضاً السهام في الحقيقة كلها للرجل لا للبهيمة وأيضاً قد فضلت الحنفية الدأبة على الإنسان في بعض الأحكام، فقالوا: لو قتل كلب صيد قيمته أكثر من عشرة آلاف أذاه، فإن قتل عبداً مسلماً لم يؤذ فيه إلا دون عشرة آلاف درهم. وقد استدلل للجهور في مقابلة هذه الشبهة بأن الفرس تحتاج إلى مؤنة لخدمتها وعلفها وأنه يحصل بها من العناء في الحرب ما لا يخفى. وقد اختلف فيمن حضر الوقعة بفرسين فصاعداً هل يسهم لكل فرس أم لفرس واحد؟ فروي عن سليمان بن موسى أنه يسهم لكل فرس سهمان بالغاً ما بلغت. قال القرطبي في المفهم: ولم يقل أحد أنه يسهم لأكثر من فرسين إلا ما روي عن سليمان بن موسى. وحكي في البحر عن الشافعية والحنفية والمادوية أن من حضر بفرسين أو أكثر أسهم لواحد فقط. وعن زيد بن علي والصادق والناصر والأوزاعي وأحمد بن حنبل وحكاه في الفتح عن الليث وأبي يوسف وأحمد وإسحاق أنه يسهم لفرسين لا أكثر. قال الحافظ في التلخيص: فيه أحاديث منقطعة أحدها عن الأوزاعي أن رسول الله ﷺ كان يسهم للخيال ولا يسهم للرجل فوق فرسين وإن كان معه عشرة أفراس. رواه سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عياش عنه وهو معضل. ورواه سعيد بن طريق الزهري أن عمر كتب إلى أبي عبيدة أنه يسهم للفرس سهمين

وللفرسين أربعة أسهم ولصاحبه سهمًا فذلك خمسة أسهم وما كان فوق الفرسين فهو جنائب. وروى الحسن عن بعض الصحابة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْسِمُ إِلَّا لِفَرَسَيْنِ». وأخرج الدارقطني بإسناد ضعيف عن أبي عمرة قال: «أَسْهَمَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِفَرَسَيْنِ أَرْبَعَةً وَلِي سَهْمًا، فَأَخَذْتُ خَمْسَةً» وقد قدمنا اختلاف الرواية في حضور الزبير يوم خيبر بفرسين هل أعطاه النبي ﷺ سهم فرس واحد أو سهم فرسين، والإسهام للذواب خاص بالأفراس دون غيرها من الحيوانات. قال في البحر: مسألة: ولا يسهم لغير الخيل من البهائم إجماعاً إذ لا إرهاب في غيرها. ويسهم للبردون والمقرق والمهجين عند الأكثر وقال الأوزاعي: لا يسهم للبردون.

بَابُ الْإِسْهَامِ لِمَنْ غِيَّهَ الْأَمِيرُ فِي مَصْلَحَةٍ

٣٤١٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ، يَغْنِي يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ: إِنَّ عُثْمَانَ أَنْطَلَقَ فِي حَاجَةِ اللَّهِ وَحَاجَةِ رَسُولِهِ، وَأَنَا أَبَايُحَ لَهُ، فَضَرَبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَهْمٍ وَلَمْ يَضْرِبْ لِأَحَدٍ غَابَ غَيْرُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٢٦).

٣٤١٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَمَّا تَغَيَّبَ عُثْمَانُ عَنْ بَدْرٍ فَإِنَّهُ كَانَ تَحْتَهُ بَنَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ وَسَهْمَهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٠/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١٣٠) وَصَحَّحَهُ.

حديث ابن عمر الأول سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده موثقون.

قوله: (وَأَنَا أَبَايُحَ لَهُ) في رواية للبخاري: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْدُو الْيُمْنَى أَيْ أَشَارَ بِهَا، وَقَالَ: هَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ أَيْ بَدَلُهَا: فَضَرَبَ بِهَا عَلَى يَدِي الْيُسْرَى فَقَالَ هَذِهِ - أَيْ الْيُمْنَى - لِعُثْمَانَ أَيْ عَنْ عُثْمَانَ».

قوله: (وَكَانَتْ مَرِيضَةً) أخرج الحاكم في المستدرک من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: خلف النبي ﷺ عثمان وأسامة بن زيد على رقية في مرضها لما خرج إلى بدر، فماتت رقية حين وصل زيد بن حارثة بالشارة، وكان عمر رقية لما ماتت عشرين سنة، قال ابن إسحاق: ويقال إن ابنها عبد الله بن عثمان مات بعدها سنة أربع من الهجرة وله ست سنين. وقد استدلل بقصة عثمان المذكورة على أنه يسهم الإمام لمن كان غائباً في حاجة له بعثه لقضائها، وأما من كان غائباً عن القتال لا لحاجة

للإمام وجاء بعد الواقعة، فذهب أكثر العترة والشافعي ومالك والأوزاعي والثوري والليث إلى أنه لا يسهم له وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يسهم لمن حضر قبل إحرازها إلى دار الإسلام، سيأتي في باب ما جاء في المدد يلحق بعد تقضي الحرب ما استدلت به أهل القول الأول وأهل القول الثاني.

بَابُ مَا يَذْكُرُ فِي الْإِسْهَامِ لِتُجَارِ الْعَسْكَرِ وَأَجْرَائِهِمْ

٣٤٢٠ - عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَجُلًا سَأَلَ أَبِي عَنْ الرَّجُلِ يَغْزُو وَيَشْتَرِي وَيَبِيعُ وَيُجَرِّ فِي غَزْوِهِ، فَقَالَ لَهُ إِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبُؤُكٍ نَشْتَرِي وَيَبِيعُ وَهُوَ يَرَانَا وَلَا يَنْهَانَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٨٢٣).

٣٤٢١ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: «أَذَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْغَزْوِ وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ لَيْسَ لِي خَادِمٌ، فَالْتَمَسْتُ أَجِيرًا يَكْنِيصُنِي، وَأُجْرِي لَهُ سَهْمُهُ، فَوَجَدْتُ رَجُلًا، فَلَمَّا دَنَا الرَّحِيلُ أَنَا نِي، فَقَالَ مَا أَذْرِي مَا السُّهُمَانُ وَمَا يَنْبَغُ سَهْمِي فَسَمَّ لِي شَيْئًا كَانَ السُّهُمُ أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَسَمَّيْتُ لَهُ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ، فَلَمَّا حَضَرَتْ غَنِيمَةٌ، أَرَدْتُ أَنْ أُجْرِي لَهُ سَهْمُهُ، فَذَكَرْتُ الدَّنَانِيرَ فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ، فَقَالَ مَا أَجِدُ لَهُ فِي غَزْوَتِهِ هَذَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا دَنَانِيرَةً الَّتِي سَمَّيْتُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٢٧).

٣٤٢٢ - وَقَدْ صَحَّ «أَنْ سَلَّمَ بَنُ الْأَكُوخِ كَانَ أَجِيرًا يُطْلَحَةُ حِينَ أَذَرَكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَيْنَةَ لَمَّا أَغَارَ عَلَى سَرَحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ سَهْمَ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ»، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا خُذَ (٥٢/٤) وَمُسْلِمٌ (١٨٠٧) (١٣٢) فِي حَدِيثِهِ طَوِيلٌ، وَيُحْتَمَلُ هَذَا عَلَى أَجِيرٍ يَقْضِيهِ مَعَ الْخِدْمَةِ الْجِهَادِ، وَاللَّوِي قَبْلَهُ عَلَى مَنْ لَا يَقْضِيهِهِ أَصْلًا جَمْعًا بَيْنَهُمَا.

الحديث الأول في إسناده عند ابن ماجه سنيد بسن داود المصني وهو ضعيف، ويشهد له ما أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذري عن عبيد الله بن سليمان أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قال: «لَمَّا فَتَحْنَا خَيْبَرَ أَخْرَجُوا غَنَائِمَهُمْ مِنَ الْمَنَاحِ وَالسَّيِّ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ غَنَائِمَهُمْ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ رِبَحْتُ رِبْحًا مَا رِبِيعَ الْيَوْمِ مِثْلَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْوَادِي، فَقَالَ: وَتَحَكَ وَمَا رِبِخْتُ؟ قَالَ: مَا زِلْتُ أَبِيعُ وَأَتَبَاغُ حَتَّى رِبِخْتُ ثَلَاثِمِائَةَ أَوْفَقِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا أَنْشُبُكَ بِخَبَرِ رَجُلٍ رِبِيعَ، قَالَ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ وَحَدِيثُ خَارِجَةَ الْمَذْكُورَ فِيهِمَا دَلِيلٌ عَلَى

جواز التجارة في الغزو، وعلى أن الغازي مع ذلك يستحق نصيبه من المنعم وله الثواب الكامل بلا نقص، ولو كانت التجارة في الغزو موجبة لنقصان أجر الغازي لبيته ﷺ، فلما لم يبين ذلك بل قرره دل على عدم النقصان. ويؤكد ذلك جواز الاتجار في سفر الحج لما ثبت في الحديث الصحيح «أَنَّهُ لَمَّا تَخَرَّجَ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّجَارَةِ فِي سَبْرِ الْحَجِّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾». ٣٤٢٣.

والحديث الثاني سكت عنه أيضاً أبو داود والمنذري، وأخرجه الحاكم وصححه، وأخرجه البخاري بنحوه وبوب عليه: باب الأجير. وقد اختلف العلماء في الإسهام للأجير إذا استوجر للخدمة، فقال الأوزاعي وأحمد وإسحاق: لا يسهم له، وقال الأكثر يسهم له. واحتجوا بحديث سلمة الذي أشار إليه المصنف، وفيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَهُ لَهُ» وأما إذا استوجر الأجير ليقاتل فقالت الحنفية والمالكية: لا سهم له. وقال الأكثر: له سهمه. وقال أحمد: ولو استاجر الإمام قومًا على الغزو لم يسهم لهم سوى الأجرة. وقال الشافعي: هذا فيمن لم يجب عليه الجهاد. أما الحر البالغ المسلم إذا حضر الصف فإنه يتعين عليه الجهاد فيسهم له ولا يستحق أجرة. وقال الثوري: لا يسهم للأجير إلا إن قاتل. وقال الحسن وابن سيرين: يقسم للأجير من المنعم، هكذا رواه البخاري عنهما تعليقاً ووصله عبد الرزاق عنهما بلفظ: «يُسْهِمُ لِلْأَجِيرِ» ووصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ: «الْعَبْدُ وَالْأَجِيرُ إِذَا شَهِدَا الْقِتَالَ أُعْطُوا مِنَ الْغَنِيمَةِ» والأولى المصير إلى الجمع الذي ذكره المصنف رحمه الله، فمن كان من الأجراء قاصداً للقتال استحق الإسهام من الغنيمة، ومن لم يقصد فلا يستحق إلا الأجرة المسماة.

قوله: (يَغْلَى بِنِ مَيْمُونٍ) هو يعلى بن أمية المشهور ومنية أمه. وقد ينسب تارة إليها كما وقع في هذا الحديث.

وقصة سلمة بن الأكوع في مقاتلته للقوم الذين أغاروا على سرح رسول الله ﷺ واستنقاذه للشرح، وقتل بعض القوم وأخذ بعض أموالهم قد تقدمت الإشارة إليها قريباً وهو قصة مبسطة في كتب الحديث والسير فلا حاجة إلى إيرادها هنا بكاملها.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَدَدِ يَلْحَقُ بَعْدَ تَقْضِي الْحَرْبِ

٣٤٢٣ - عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «بَلَّغْنَا مَخْرَجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِالْيَمَنِ فَخَرَجْنَا، مُهَاجِرِينَ إِلَيْهِ أَنَا وَأَخْوَانِي لِي، أَحَدُهُمَا

أبي بردة عامر، وأبو رهم بضم الراء وسكون الهاء اسمه مجدي
يفتح الميم وسكون الجيم وكسر المهملة وتشديد التثنية، قاله
ابن عبد البر، وجزم ابن حبان في الصحابة بأن اسمه عمدة.
وذكر ابن قانع أن جماعة من الأشعرين أخبروه وحققوا
وكتبوا خطوطهم أن اسم أبي رهم بجيلة بكسر الجيم بعدها
تحتانية خفيفة ثم لام ثم هاء.
قوله: (إما قال في بضعة... إلخ).

قد بين في الرواية المتقدمة أنهم كانوا خمسين من الأشعرين
وهم قومه، فلعل الزائد على ذلك هو أبو موسى وإخوته، فمن
قال اثنين أراد من ذكرهما في حديث الباب وهما أبو بردة وأبو
رهم، ومن قال ثلاثة أو أكثر فعلى الخلاف في عدد من كان معه
من إخوته.

وأخرجه البلاذري بسند له عن ابن عباس أنهم كانوا أربعين،
والجمع بينه وبين ما قبله بالحمل على الأصول والاتباع.
وقال ابن إسحاق: كانوا ستة عشر رجلاً، وقيل أقل.
قوله: (فوافقنا جعفر بن أبي طالب) أي بأرض الحشمة.
قد سئى ابن إسحاق من قدم مع جعفر فسر أسماءهم وهم
ستة عشر رجلاً.

قوله: (وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر... إلخ) فيه دليل
على أنه يجوز للإمام أن يجتهد في الغنيمة ويعطي بعض من حضر
من المدد دون بعض، فإنه أعطى من قدم مع جعفر ولم يعط
غيرهم.

وقد استدلل به أبو حنيفة على قوله المتقدم أنه يسهم للمدد.
وقال ابن التين: يحتمل أن يكون أعطاهم برضا بقية الجيش،
وبهذا جزم موسى بن عقبة في مغازيه، ويحتمل أن يكون أعطاهم
من الخمس.

وبهذا جزم أبو عبيد في كتاب الأموال.

ويحتمل أن يكون أعطاهم من جميع الغنيمة لكونهم وصلوا
قبل القسمة وبعد حوزها، وهو أحد الأقوال للشافعي.

قد احتج أبو حنيفة بإسهامه ﷺ لعثمان يوم بدر كما تقدم في
باب الإسهام لمن غييه الأمير في مصلحة.

واجيب عن ذلك بأجوبة منها أن ذلك خاص به وبمن كان
مثله.

ومنها أن ذلك كان حيث كانت الغنيمة كلها للنبي ﷺ عند

أبو بريدة، والآخر أبو رهم، إما قال في بضعة، وإما قال في
ثلاثة وخمسين، أو اثنين وخمسين رجلاً من قومي قال: فركبنا
سفينة فالتفتنا سفينتنا إلى النجاشي بالحبيشة، فوافقنا جعفر بن
أبي طالب وأصحابه عنده، فقال جعفر: إن رسول الله ﷺ بعثنا
هائلاً وأمرنا بالإقامة، فإن فاقمنا معه حتى قدمنا جميعاً فوافقنا
رسول الله ﷺ حين افتتح خيبر فأسهم لنا، أو قال: أعطانا منها
وما قسم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئاً إلا لمن شهد معه
إلا لأصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه قسم معهم.

متفق عليه، أحمد (٤٠٦/٤) البخاري (٣١٣٦) مسلم
(٢٥٠٢) (١٦٩).

٣٤٢٤ - وعن أبي هريرة أنه حدث سعيد بن العاص أن
رسول الله ﷺ بعث أبا أنس بن سعيد بن العاص على سرية من
المدينة قيل نجد، فقدم أبا أنس بن سعيد وأصحابه على رسول الله
ﷺ بغير بعد أن فتحها وأن حزم خيلهم ليف، فقال أبا أنس: أقسم
لنا يا رسول الله، قال أبو هريرة: فقلت: لا تقسم لهم يا رسول
الله، قال أبا أنس: أنت بها يا ویر تحذر علينا من رأس ضال. فقال
النبي ﷺ: اجلس يا أبا أنس ولم يقسم لهم رسول الله ﷺ.

رواه أبو داود (٢٧٢٣)، وأخرجه البخاري (٤٢٣٨) تعليقاً.
قوله: (بلغنا مخرج رسول الله ﷺ): ظاهره أنه لم يبلغهم
شان النبي ﷺ إلا بعد الهجرة بمدّة طويلة، وهذا إذا أراد بالخرج
البعثة، وإن أراد الهجرة فيحتمل أن يكون بلغتهم الدعوة
فأسلموا وأقاموا ببلادهم إلى أن عرفوا فعرّضوا بالهجرة عليها،
وإنما تأخروا هذه المدّة لعدم بلوغ الخبر إليهم بذلك، وأما
لعلمهم بما كان المسلمون فيه من المحاربة مع الكفار، فلما بلغتهم
المهادنة آمنوا وطلبوا الوصول إليه.

وقد روى ابن منده من وجوه آخر عن أبي بردة عن أبيه:
«خرجنا إلى رسول الله ﷺ حتى جئنا إلى مكة أنا وأخوك وأبو
عابر بن قيس وأبو رهم ونحمد بن قيس وأبو بردة وخمسون
من الأشعرين وسبّة من عك ثم خرجنا في البحر حتى أتينا
المدينة» وصححه ابن حبان من هذا الوجه.

ويجمع بينه وبين ما في الصحيح أنهم مروا بمكة في حال
مجيئهم إلى المدينة، ويجوز أن يكونوا دخلوا مكة، لأن ذلك كان
حال الهدنة.

قوله: (أنا وأخوان لي) زاد البخاري: «أنا أصغرهم» واسم

الجليل لأنه في الغالب موضع مرعى الغنم، وقيل هو جبل دوس وهم قوم أبي هريرة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ

٣٤٢٥ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ تِلْكَ الْغَنَائِمَ فِي قُرَيْشٍ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعَجَبُ، إِنَّ سَيِّفَنَا تَقَطَّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ، وَإِنْ غَنَائِمُنَا تَرُدُّ عَلَيْهِمْ، فَبَلَّغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَمَعَهُمْ، فَقَالَ: مَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْكُمْ؟ قَالُوا: هُوَ الَّذِي بَلَغْنَا، وَكَأَنَّا لَا يَكْلَبُونَ، فَقَالَ: أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ تَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا إِلَى يَتِيمِهِمْ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى يَتِيمِكُمْ؟ فَقَالُوا: بَلَى، فَقَالَ: لَسَوْكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا، وَسَلَكْتَ الْأَنْصَارُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَسَلَكْتَ وَادِي الْأَنْصَارِ وَشِعْبَ الْأَنْصَارِ» رواه أحمد (١٦٩/٣) والبخاري (٧٢٤٤) ومسلم (١٠٥٩) (١٣٤).

٣٤٢٦ - وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «قَالَ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَفَاءَ مِنْ أَثْوَالِ هَوَازِنَ، فَطَفِقَ يُعْطِي رَجُلًا أَلْيَافَةً مِنَ الْإِبِلِ، فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرَكُنَا وَسَيِّفُنَا تَقَطَّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ، فَحَدَّثَ بِمَقَالَتِهِمْ فَجَمَعَهُمْ وَقَالَ: إِنِّي أُعْطِي رَجُلًا حُلِيْبِي عَهْدٍ بِكَفَرٍ أَتَأَلَّفُهُمْ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ، وَتَذْهَبُونَ بِالنَّبِيِّ إِلَى رِحَالِكُمْ؟ قَالُوا: لَمَّا تَقْلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَغْلِبُونَ بِهِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ رَغِبْنَا» أحمد (١٦٦/٣) والبخاري (٣١٤٧) مسلم (١٠٥٩) (١٣٢).

٣٤٢٧ - وَعَنْ ابْنِ مَسْغُودٍ قَالَ: «لَمَّا أَتَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَسًا فِي الْقِسْمَةِ، فَأَعْطَى الْأَفْرَغَ بْنِ حَابِسٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عَيْنَةَ بَنِي دَلَكٍ، وَأَعْطَى أَنَسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ وَأَتْرَافِهِمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ، قَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ إِنْ هَذِهِ لِقِسْمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا وَمَا أُرِيدَ فِيهَا وَجْهَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا خَيْرَ لَخَبِيرٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَمَنْ يَغُولُ إِذَا لَمْ يَغُولِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ ثُمَّ قَالَ: رَجِمَ اللَّهُ مُوسَى فَقَدْ أَوْدِيَ بِكَتَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبْرٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنِ أَحَدُ (٣٨٠/١) البخاري (٣١٥٠) مسلم (١٠٦٢) (١٤٠).

٣٤٢٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَالٍ أَوْ يَسْتَبِي قِسْمَةً، فَأَعْطَى قَوْمًا وَمَنْعَ آخَرِينَ، فَكَأَنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ إِنِّي أُعْطِي قَوْمًا أَخَافُ هَلْعَتَهُمْ وَجَزَعَتَهُمْ، وَأَكُلُ أَثْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالْغِنَى مِنْهُمْ عَمَرُو بْنُ تَغْلِبٍ. فَقَالَ عَمَرُو بْنُ تَغْلِبٍ: مَا أَحْبَبُ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

نزول قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ» ومنها أنه أعطاه من الخمس على فرض أن يكون ذلك بعد فرض الخمس.

ومنها التفرقة بين من كان في حاجة تتعلق بمنفعة الجيش أو بإذن الإمام فيسهم له بخلاف غيره، وهذا مشهور مذهب مالك.

وقال ابن بطال: لم يقسم النبي ﷺ في غير من شهد الواقعة إلا في خير، فهي مستثناة من ذلك فلا تجعل أصلاً يقاس عليه فإنه قسم لأصحاب السَّيْنَةِ لشدة حاجتهم، وكذلك أعطى الأنصار عوض ما كانوا أعطوا المهاجرين عند قدومهم عليهم.

وقال الطحاوي: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِطَابَ أَنْفُسِ أَهْلِ الْغَنِيمَةِ بِمَا أُعْطِيَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لَا نَصِيبَ لِمَنْ جَاءَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْقِتَالِ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ «الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ» وَآخَرُهُ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا. وَقَالَ الصَّحِيحُ مَوْقُوفًا.

وآخَرُهُ ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا.

ورواه الشافعي من قول أبي بكر وفيه انقطاع.

قوله: (وَإِنْ حَزَمَ) بِمَهْمَلٍ وَزَايَ مَضْمُونِينَ.

وقوله (لَيْفًا) بِكَسْرِ اللَّامِ وَسُكُونِ التَّحْتِيةِ بَعْدَهَا فَاءٌ وَهِيَ مَعْرُوفٌ.

قوله: (يَا وَيْرُ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْمُوحْدَةِ دَائِمَةً صَغِيرَةً كَالسُّنُورِ وَحَشِيَّةٍ. وَنَقَلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَسْمِي كُلَّ دَائِمَةٍ مِنْ حَشَرَاتِ الْجِبَالِ وَبِزًا. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَرَادَ أَبَانُ تَحْقِيرَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي قَدَرٍ مِنْ يَشِيرُ بِعَطَاءٍ وَلَا يَمْنَعُ، وَأَنَّهُ قَلِيلُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِتَالِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَنْتَ بِهَا» أَيِ وَأَنْتَ بِهَذَا الْمَكَانِ وَالْمَنْزِلَةِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ كَوْنِكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِهِ وَلَا مِنْ قَوْمِهِ وَلَا مِنْ بِلَادِهِ.

ولفظ البخاري: «وَأَنْتَ بِهَذَا».

قوله: (تَحَذَّرَ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ الْمَهْمَلَةِ أَيْضًا.

وفي رواية للبخاري «تَذَلَّى» وَهُوَ بِمَعْنَاهُ.

وفي رواية له أيضًا «تَذَادَا» بِمَهْمَلَتَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ، قِيلَ

أَصْلُهُ تَدَهَّدَ، فَأَبْدَلَتْ الْهَاءُ هَمْزَةً، وَقِيلَ الدُّادَةُ: صَوْتُ الْحِجَارَةِ

فِي الْمَسِيلِ.

قوله: (مِنْ رَأْسِ هَذَا) فَسَّرَ الْبُخَارِيُّ هَذَا بِالسُّدْرِ كَمَا فِي

رواية المستملي، وكذا قال أهل اللغة: إِنَّهُ السُّدْرُ الْبَرِّيُّ.

وفي رواية للبخاري مِنْ رَأْسِ ضَانٍ بِالتَّوْنِ، قِيلَ هُوَ رَأْسُ

حُفِرَ النَّعْمُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٩/٥) وَالتَّبَخَارِيُّ (٣١٤٥)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ إِعْطَاءَهُمْ كَانَ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ مِنَ الْخُمْسِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَقْلًا مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِ الْغَنِيمَةِ عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ التَّفْغِيلَ بِهَا.

قوله: (وَادِيًا أَوْ شِيعِيًّا) الوادي: هو المكان المنخفض، وقيل الذي فيه ماء، والمراد هنا بلدهم، والشعب بكسر الشين المعجمة: اسم لما انفرج بين جبلين.

وقيل: الطريق في الجبل، وأراد ﷺ بهذا وما بعده التنبيه على جزيل ما حصل لهم من ثواب النصرة والقناعة بالله ورسوله عن الدنيا ومن هذا وصفه فحقه أن يسلك طريقه ويتبع حاله.

قال الخطابي: لما كانت العادة أن المرء يكون في نزوله وارتحاله مع قومه، وأرض الحجاز كثيرة الأودية والشعاب، فإذا تفرقت في السفر سلك كل قوم منهم واديًا وشعبًا فأراد أنه مع الأنصار قال: ويحتمل أن يريد بالوادي المذهب، كما يقال: فلان في وادٍ وأنا في وادٍ انتهى. وقد انتهى النبي ﷺ على الأنصار في هذه الوقعة ومدحهم، فمن جملة ما قاله لهم «لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ» وقال: «الْأَنْصَارُ شِعَارٌ، وَالنَّاسُ دَنَارٌ» كما في صحيح البخاري وغيره.

قوله: (حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَفَاءَ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ) أي أعطاه غنائم الذين قاتلهم منهم يوم حنين.

وأصل الفاء الرُّدُّ والرُّجُوعُ ومنه سُمِّيَ الظَّلُّ بعد الزُّوالِ فِتْنًا لأنه رجع من جانب، فكان أموال الكفار سُمِّيَتْ فِتْنًا لأنها كانت في الأصل للمؤمنين، إذ الإيمان هو الأصل والكفر طارئ، فإذا غلب الكفار على شيء من المال فهو طريق التعدي، فإذا غنمه المسلمون منهم فكانه رجع إليهم ما كان لهم.

قوله: (فَطَلَبُوا يَغْطِي رِجَالًا) هم المؤلفون قلوبهم، والمراد بهم ناسٌ من قريش أسلموا يوم الفتح إسلامًا ضعیفًا. وقيل كان فيهم من لم يسلم بعد كصفوان بن أمية. وقد اختلف في المراد بالمؤلف الذين هم أحد المستحقين للزكاة فليل كفار يعطون ترغيبًا في الإسلام. وقيل مسلمون لهم اتباع كفار يتألفونهم. وقيل مسلمون أول ما دخلوا في الإسلام ليمتكن الإسلام من قلوبهم، والمراد بالرجال الذين أعطاهم رسول الله ﷺ ههنا هم جماعة قد

سرد أبو الفضل بن طاهر في المبهمات له أسماءهم فقال: هم أبو سفيان بن حرب وسهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى

وحكيم بن حزام وأبو السائب بن عكلو وصفوان بن أمية وعبد الرحمن بن يربوع وهؤلاء من قريش. وعيينة بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس التميمي وعمرو بن الأهم التميمي وعباس بن مرداس السلمي ومالك بن عوف النصرى والعلاء بن حارثة الثقفي. قال الحافظ في الفتح: وفي ذكر الآخرين نظر. وقيل: إنما جاء طائعين من الطائف إلى الجعрана. وذكر الواقدي في المؤلفات معاوية ويزيد بن أبي سفيان وأسيد بن حارثة ومخرمة بن نوفل وسعيد بن يربوع وقيس بن عدي وعمرو بن وهب وهشام بن عمر. وزاد ابن إسحاق النضر بن الحارث بن هشام وجبير بن مطعم وممن ذكره أبو عمر سفيان بن عبد الأسد والسائب بن أبي السائب ومطيع بن الأسود وأبو جهم بن حذيفة وذكر ابن الجوزي فيهم زيد الحيل وعلقمة بن علاثة وحكيم بن طليق بن سفيان بن أمية وخالد بن قيس السهمي وعمير بن مرداس، وذكر غيرهم فيهم قيس بن مخرمة وأحبة بن ألية بن خلف وأبي بن شريق وحرملة بن هوذة وخالد بن هوذة وعكرمة بن عامر العبدري وشيبة بن عثمان وعمرو بن ورقة ولييد بن ربيعة والمغيرة بن الحارث وهشام بن الوليد المخزومي.

قوله: (أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ) في رواية للبخاري بالشاة والبعير.

قوله: (إِلَى رَحَائِكُمْ) بالحاء المهملة: أي بيوتكم.

قوله: (لَمَّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَنَسًا) هم من تقدم ذكرهم.

قوله: (قَالَ رَجُلٌ) في رواية الأعمش «قَالَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ» وفي رواية الواقدي أن اسمه معتب بن قشير من بني عمرو بن عوف وكان من المنافقين، وفيه رد على مغلطي حيث قال: لم أر أحدًا قال إنه من الأنصار إلا ما وقع في رواية الأعمش، وجزم بأنه حرقوص بن زهير السعدي المتقدم ذكره في باب ذكر الخوارج، وتبعه ابن الملقن وأخطأ في ذلك، فإن قصته حرقوص غير هذه كما تقدم.

قوله (مَا أَرِيدُ فِيهَا وَجْهَ اللَّهِ) في رواية للبخاري «مَا أَرَادُ بِهِذَا».

قوله: (رَجِمَ اللَّهُ مُوسَى... إلخ) فيه الإعراض عن الجاهل والصفح عن الأذى والتأسي بمن مضى من النظراء.

قوله: (ضَلَعْتُهُمْ) بفتح الضاد المعجمة واللام وهو الاعوجاج. وفي أحاديث الباب دليل على أنه يجوز للإمام أن يؤثر بالغنائم أو

قوله: (لا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ) سيأتي الكلام على هذا في كتاب النذور إن شاء الله.

قوله: (ذَهَبَ قَرَسٌ لَهُ فَآخِذَةٌ) في رواية الكشميهني «ذَهَبَتْ فَآخِذَتَا» والفرس اسم جنس يذكر ويؤنث.

قوله: (فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) كذا وقع في رواية ابن نمير أن قصة الفرس في زمن النبي ﷺ، وقصة العبد بعد النبي ﷺ.

وخالفه يحيى القطان عن عبيد الله العمري فجعلها بعد النبي ﷺ كما في رواية البخاري، وكذا وقع في رواية موسى بن عقبة بن

نافع، وصرح بأن قصة الفرس كانت في زمن أبي بكر. وقد وافق ابن نمير إسماعيل بن زكريا أخرجه الإسماعيلي من طريقه،

وأخرجه من طريق ابن المبارك عن عبيد الله فلم يعين الزمان لكن قال في روايته «إِنَّهُ اقْتَدَى الْغُلَامَ بَرُومِيَّتَيْنِ» وكان هذا

الاختلاف هو السبب في ترك البخاري الجزم في الترجمة على هذا الحديث فإنه قال: «بَابُ إِذَا غَنِمَ الْمُشْرِكُونَ مَالَ الْمُسْلِمِ ثُمَّ

وَجَدَهُ الْمُسْلِمُ» أي هل يكون أحق به أو يدخل في الغنمة ولكنه يمكن الاحتجاج بوقوع ذلك في زمن أبي بكر والصحابة

متوافرون من غير نكير منهم. وقد اختلف أهل العلم في ذلك، فقال الشافعي وجماعة: لا يملك أهل الحرب بالغبلة شيئاً من

المسلمين، ولصاحبه أخذه قبل القسمة وبعدها. وعن علي والزُهري وعمرو بن دينار والحسن لا يرد أصلاً، ويختص به أهل

المغام. وقال عمر وسليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك وأحمد وآخرون وهي رواية عن الحسن أيضاً، ونقلها ابن أبي

الزناد عن أبيه عن الفقهاء السبعة: إن وجده صاحبه قبل القسمة فهو أحق به، وإن وجده بعد القسمة فلا يأخذه إلا بالقيمة.

واحتجوا بحديث عن ابن عباس مرفوع بهذا التفصيل أخرجه الدارقطني وإسناده ضعيف جداً. وإلى هذا التفصيل ذهب

المالكية، وعن أبي حنيفة كقول مالك إلا في الأبق، فقال هو والثوري: صاحبه أحق به مطلقاً.

بَابُ مَا يَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْ نَحْوِ الطَّعَامِ وَالْعَلَفِ بِغَيْرِ قِسْمَةٍ ٣٤٣١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا نَصِيبُ فِي مَغَارِبِنَا الْعَسَلِ وَالْعِنَبَ فَتَأْكُلُهُ وَلَا تَرْفَعُهُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٥٤).

٣٤٣٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ جَيْشًا غَنِمُوا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا وَعَسَلًا، فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْخُمْسُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠١).

بعضها من كان مائلاً من أتباعه إلى الدنيا تاليفاً له واستجلاباً لطاعته وتقديره على من كان من أجناده، قوي الإيمان، مؤثراً للأخرة على الدنيا.

بَابُ حُكْمِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا أَخَذَهَا الْكُفَّارُ ثُمَّ أَخَذَتْ مِنْهُمْ

٣٤٢٩- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ: «أَمِيرَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَصِيبَتِ الْمَضْيَاءُ كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي الْوُثَاقِ وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيدُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ يَوْمِهِمْ، فَأَنْفَلَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوُثَاقِ، فَأَتَتْ الْإِبِلَ فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ رَحًا، فَتَرَكُهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْمَضْيَاءِ فَلَمْ تَرُغْ، قَالَ: وَهِيَ نَاقَةٌ مُتَوَقِّةٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: مُدْرَبَةٌ، فَجَعَلَتْ فِي حَجَرِهَا ثُمَّ زَجَرَتْهَا فَأَنْفَلَتْ، وَتَلَبَّزُوا بِهَا فَأَعْجَزَتْهُمْ، قَالَ: وَتَلَدَتْ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، فَلَمَّا قَبِمَتِ الْمَدِينَةَ رَأَاهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْمَضْيَاءُ نَاقَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا نَذَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ بِسْمَا جَزَتْهَا نَذَرْتُ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا، لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤٣٤) وَمسلم (٦٤١) (٨).

٣٤٣٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ ذَهَبَ قَرَسٌ لَهُ، فَآخِذَةُ الْعَدُوِّ فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى عَبْدُ لَهُ فَلَحِقَ بِأَرْضِ الرُّومِ، وَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٦٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٩٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٤٧).

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ غُلَامًا لَابِنِ عُمَرَ أَبَى إِلَى الْعَدُوِّ فَظَهَرَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، فَرَدَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ابْنِ عُمَرَ وَلَمْ يَقْسَمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٩٨).

قوله: (الْمَضْيَاءُ) بفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة بعدها موحدة: وهي ناقة النبي ﷺ.

قوله: (فَأَنْفَلَتْ) بالنون والفاء: أي المراء.

قوله: (مُتَوَقِّةٌ) بالنون والقاف: أي مدللة.

قوله: (مُدْرَبَةٌ) بالذال المهملة والراء المشددة المفتوحة بعدها موحدة: وهي المؤذبة المصودة للركوب، والتدريب مأخوذة من الذربة: وهي المعرفة بالشيء.

قوله: (وَتَلَبَّزُوا بِهَا) بضم التnoon وكسر الذال المعجمة: أي علموا بها. وفي شرح التووي هو بفتح التnoon.

٣٤٣٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْفَلِ قَالَ: «أَصَبْتُ جَرَابًا مِنْ شَحْمِ يَوْمٍ خَيْرٍ فَالْتَزَمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئًا، فَالْتَقْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُبْسَمًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٦/٤) وَمُسْلِمٌ (١٧٧٢) (٧٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٢) وَالتَّيَمِيُّ (٢٣٦/٧).

٣٤٣٤ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ بِمِقْدَارِ مَا يَكْفِيهِ ثُمَّ يَنْطَلِقُ.

٣٤٣٥ - وَعَنْ الْقَاسِمِ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ الْجَزَرَ فِي الْغَزْوِ وَلَا نَقْسِمُهُ حَتَّى إِنْ كُنَّا لَنَرْجِعُ إِلَى رِحَالِنَا وَأَخْرِجُنَا مَمْلُوءَةً مِنْهُ. رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٦).

حديث ابن عمر الأول زاد فيه أبو داود «فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْخُمْسُ» وصحح هذه الزيادة ابن حبان.

وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضًا ابن حبان وصححه البيهقي ورجح الدارقطني وقفه.

وحديث عبد الله بن المغفل أخرجه أيضًا البخاري، وزاد فيه الطيالسي في مسنده بإسناد صحيح فقال: هو لك. وحديث ابن أبي أوفى أخرجه الحاكم والبيهقي. قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط: هذا الحديث لم يذكر في كتب الأصول انتهى. وقد صححه الحاكم وابن الجارود. وأخرجه أيضًا الطبراني من حديثه بلفظ: «لَمْ يُخْمَسِ الطَّعَامُ يَوْمَ خَيْبَرٍ».

وحديث القاسم مولى عبد الرحمن سكت عنه أبو داود. وقال المنذري: إنه تكلم في القاسم غير واحد انتهى. وفي إسناده أيضًا ابن حريش وهو مجهول.

قوله: (كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِينَا... إلخ) زاد الإسماعيلي في رواية «وَالْفَرَاقِيَّةُ» وفي رواية له بلفظ: «كُنَّا نُصِيبُ الشُّنَّ وَالْعَسَلَ فِي الْمَغَازِي فَنَأْكُلُهُ» وفي رواية له من وجوه آخر «أَصَبْنَا طَعَامًا وَأَغْنَانًا يَوْمَ الْيَوْمِ فَلَمْ نَقْسِمْ» قال في الفتح: وهذا الموقوف لا يغير الأول لاختلاف السياق وللاول حكم الرقع للتصريح بكونه في زمن النبي ﷺ، وأما يوم اليرموك فكان بعده فهو موقوف يوافق المرفوع انتهى. ولا يخفى أنه ليس في روايات الحديث تصريح بأنه في زمن النبي ﷺ، وإنما فيه أن إطلاق المغازي من الصحابي ظاهر في أنها مغازي النبي ﷺ، وليس ذلك من التصريح في شيء.

قوله: (وَلَا تَرْفَعُهُ) أي ولا نحمله على سبيل الادخار، ويحتمل

أن يريد ولا نحمله إلى متولي أمر الغنمة أو إلى النبي ﷺ ولا نستأذنه في أكله اكتفاء بما سبق منه من الإذن.

قوله: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغْفَلِ) بالمعجمة والفاء بوزن حملاً.

قوله: (جَرَابًا) بكسر الجيم.

قوله: (فَالْتَزَمْتُهُ) في رواية للبخاري «فَتَزَوْتُ» بالنون والزاي.

أي وثبت مسرعًا. وموضع الحجّة من الحديث عدم إنكار النبي ﷺ ولا سيما مع وقوع التّبسّم منه ﷺ، فإن ذلك يدل على الرضا. وقد قدمنا أن أبا داود الطيالسي زاد فيه فقال: «هُوَ لَكَ» وكأنه ﷺ عرف شدة حاجته إليه فسوّغ له الاستئثار به. وفي الحديث جواز أكل الشحوم التي توجد عند اليهود وكانت محرمة على اليهود، وكرهها مالك. وروي عنه وعن أحمد تحريمها.

قوله: (الْجَزَرَ) بفتح الجيم جمع جزور: وهي الشاة التي تجزّر:

أي تذبح كذا قيل. وفي غريب الجامع: الجزر جمع جزور، وهو الواحد من الإبل يقع على الذكر والأنثى. وفي القاموس، في مادة جزر، ما لفظه: والشاة السمينية ثم قال: والجزور: البعير أو خاص بالناقة المجزورة، ثم قال: وما يذبح من الشاة انتهى. وقد قيل إن الجزر في الحديث بضم الجيم والزاي جمع جزور: وهو ما تقدّم تفسيره. وأحاديث الباب تدلّ على أنه يجوز أخذ الطعام ويقاس عليه العلف للدواب بغير قسمة، ولكنه يقتصر من ذلك على مقدار الكفاية كما في حديث ابن أبي أوفى. وإلى ذلك ذهب الجمهور سواء أذن الإمام أو لم يأذن. والعلة في ذلك أن الطعام يقلّ في دار الحرب وكذلك العلف فأبيح للضرورة. والجمهور أيضًا على جواز الأخذ ولو لم تكن ضرورة. وقال الزهري: لا نأخذ شيئًا من الطعام ولا غيره إلا بإذن الإمام. وقال سليمان بن موسى: يأخذ إلا إن نهى الإمام. وقال ابن المنذر: قد وردت الأحاديث الصحيحة في التشديد في الغلول، واتفق علماء الأنصار على جواز أكل الطعام، وجاء الحديث بنحو ذلك فليقتصر عليه. وقال الشافعي ومالك: يجوز ذبح الأنعام للأكل كما يجوز أخذ الطعام، ولكن قيده الشافعي بالضرورة إلى الأكل حيث لا طعام.

بَابُ أَنَّ الْغَنَمَ تُقْسَمُ بِخِلَافِ الطَّعَامِ وَالْعَلْفِ

٣٤٣٦ - عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَاصَابَ النَّاسَ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ وَجْهَدُوا وَأَصَابُوا غَنَمًا فَاتَّهَبُوهَا فَإِنْ قُدِّرَ لَهَا تَغْلِي إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْشِي

المرق عقوبةً للذين تعجلوا، وأما نفس اللحم فلم يتلف، بل يحمل على أنه جمع ورد إلى المغام لأجل النهي عن إضاعة المال.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَغْنَمُ الْغَائِمُ قَبْلَ أَنْ يُقَسَمَ إِلَّا حَالَةَ الْحَرْبِ

٣٤٣٨ - عَنْ زُوَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ حَتِّينَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَنْشَأَ مَغْنَمًا حَتَّى يُقَسَمَ، وَلَا يَلْبِسَ ثَوْبًا مِنْ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ، وَلَا أَنْ يَرْكَبَ دَابَّةً مِنْ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَضْغَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٨/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٨).

٣٤٣٩ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «انْتَهَيْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ صَرِيحٌ وَهُوَ يَذُبُّ النَّاسَ عَنْهُ بِسَيْفِهِ لَهُ، فَجَعَلْتُ أَتَنَاولُهُ بِسَيْفِي لِي غَيْرَ طَائِلٍ، فَاصْبَتْ يَدُهُ فَتَذَرْتُ سَيْفَهُ، فَأَخَذْتُهُ فَضَرَبْتُهُ حَتَّى قَتَلْتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَتَلَنِي بِسَيْفِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٤/١).

الحديث الأول في إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال معروف، وقد تقدّم التنبيه عليه غير مرّة، وأخرجه أيضاً الدارمي والطحاوي وابن حبان، وحسن الحافظ في الفتح إسناده. وقال في بلوغ المرام: رجاله ثقات لا بأس بهم. والحديث الثاني رواه الحافظ في التلخيص وسكت عنه، وهو من رواية أبي عبيدة عن أبيه ولم يسمع منه. وقال في جمع الزوائد: إن رجاله رجال الصحيح غير محمد بن وهب بن أبي كريمة وهو ثقة انتهى. وأخرج نحوه أبو داود ولفظه عن أبي عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قال: «مَرَرْتُ فَإِذَا أَبُو جَهْلٍ صَرِيحٌ قَدْ ضَرَبَتْ رِجْلُهُ، فَقُلْتُ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ يَا أَبَا جَهْلٍ قَدْ أَخْزَى اللَّهُ الْآخِرَ، قَالَ: وَلَا أَقَابُهُ عِنْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَبْعَدُ مِنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ، فَضَرَبْتُهُ بِسَيْفِي غَيْرَ طَائِلٍ فَلَمْ يُغْنِ شَيْئًا حَتَّى سَقَطَ سَيْفُهُ مِنْ يَدِهِ فَضَرَبْتُهُ حَتَّى بَرَدَ» وأخرج نحوه النسائي مختصراً، وقوله: «أَبْعَدُ مِنْ رَجُلٍ... إلخ» قال الخطابي في المعالم: هكذا رواه أبو داود وهو غلط، وإنما هو أعمد بالميم بعد العين كلمة للعرب معناها: هل زاد على رجل قتلته قومه؟ يهون على نفسه ما حلّ بها انتهى. والحديث الأول فيه دليل على أنه لا يحلّ لأحد من المجاهدين أن يبيع شيئاً من الغنيمة قبل قسمتها لأن ذلك من الغلول، وقد وردت الأحاديث الصحيحة بالنهي عنه ولا يحلّ أيضاً أن يأخذ ثوباً منها فيلبسه حتى يخلقه ثم يردّه أو يركب دابّةً منها حتى إذا

على قوسيه فأكفأ فذوّرتنا بقوسيه ثم جعل يُرْمَلُ اللَّحْمُ بِالتُّرَابِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ النَّهْيَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ الْمَيْتَةِ، وَإِنَّ الْمَيْتَةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ النَّهْيَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٥).

٣٤٣٧ - وَعَنْ مُعَاذٍ قَالَ: «هَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ فَاصْبَنَّا فِيهَا غَنَمًا فَقَسَمَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَائِفَةً وَجَعَلَ يَبْقِيهَا فِي الْمَغْنَمِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٧).

الحديث الأول سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده موثوقون ولكن لفظه بالشك هكذا: «إِنَّ النَّهْيَةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ الْمَيْتَةِ، أَوْ إِنَّ الْمَيْتَةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ النَّهْيَةِ» قال: والشك من هنا وهو ابن السري. وأخرجه أيضاً البيهقي. والحديث الثاني سكت عنه أيضاً أبو داود والمنذري، وفي إسناده أبو عبد العزيز شيخ من الأردن وهو مجهول، ولفظه عن عبد الرحمن بن غنم قال: «رَأَيْتُنَا مَدِينَةَ قَنْسَرِينَ مَعَ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمْطِ، فَلَمَّا فَتَحَهَا أَصَابَ فِيهَا غَنَمًا وَتَفَرَّأَ، فَقَسَمَ فِينَا طَائِفَةً مِنْهَا وَجَعَلَ يَبْقِيهَا فِي الْمَغْنَمِ، فَلَقِيتُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ فَحَدَّثَنِي، فَقَالَ مُعَاذٌ: هَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» الحديث.

قوله: (ثُمَّ جَعَلَ يُرْمَلُ اللَّحْمُ بِالتُّرَابِ) أي يضع التراب عليه. قال في القاموس: وأرمل الطعام: جعل فيه الرمل: والثوب لطخه بالدم انتهى. والحديث الأول ليس فيه دليل على ما ترجم له المصنف من أن الغنم تقسم، لأن النبي ﷺ إنما منع من أكلها لأجل النهي كما وقع التصريح بذلك، لا لأجل كونها غنيمةً مشتركة لا يجوز الانتفاع بها قبل القسمة، نعم الحديث الثاني فيه دليل على أن الإمام يقسم بين المجاهدين من الغنم ونحوها من الأنعام ما يحتاجونه حال قيام الحرب ويترك الباقي في جملة الغنم، وهذا مناسب للذهب الجمهور المتقدم فإنهم يصرحون بأنه يجوز للغنائم أخذ القوت وما يصلح به، وكل طعام يعتاد أكله على العموم من غير فرق بين أن يكون حيواناً أو غيره. وقد استدلل على أن المنع من ذبح الحيوانات المغنومة بغير إذن الإمام بما في الصحيح من حديث رافع بن خديج في ذبحهم الإبل التي أصابوها لأجل الجوع وأمر النبي ﷺ بإكفاء القدور. قال المهلب: إنما أكفاء القدور ليعلم أن الغنيمة إنما يستحقونها بعد القسمة. ويمكن أن يحمل ذلك على أنه وقع الذبح في غير الموضع الذي وقع فيه القتال، وقد ثبت في هذا الحديث أن القصّة وقعت في دار الإسلام فيها بذى الخليفة. وقال القرطبي: المأمور بإكفائه إنما هو

الحديث.

والحديث الثاني في إسناده عاصم بن كليبي. قال علي بن المديني: لا يحتج به إذا انفرد. وقال الإمام أحمد: لا بأس بحديثه. وقال أبو حاتم الرازي: صالح. وقال النسائي: ثقة واحتج به مسلم. وقد أخرجه الطحاوي وصححه من حديث معن بن يزيد المذكور قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا نَقْلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ».

قوله: (عُلُوْلٌ) بضم المعجمة واللام: أي خيانة.

قوله: (وَعَنْ أَبِي الْجَوَيْرِيَّةِ) اسمه حطّان بن خفّاف. قال في الخلاصة: وثقه أحمد.

قوله: (لا نَقْلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ) قد تقدّم الكلام على ذلك. وقد استدلل المصنّف بالحديث الأول على أنها لا تحلّ الهدية للعمال. وقد تقدّم في الزكاة في باب العاملين عليها حديث بريدة عند أبي داود عن النبي ﷺ قال: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ عُلُوْلٌ» وظاهره المنع من الزيادة على المفروض للعامل من غير فرق بين ما كان من الصدقات المأخوذة من أرباب الأموال أو من أربابها على طريق الهدية أو الرشوة. والحديث الثاني بؤب عليه أبو داود: باب النفل من الذهب والفضة ومن أول مغنم: أي هل يجوز أم لا؟ واستدل به المصنّف على حكم ما يؤخذ من مباحات دار الحرب وأنها تكون بين الغنائم لا يختص بها.

بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الْعُلُولِ وَتَحْرِيقِ رَحْلِ الْغَالِ

٣٤٤٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْنَا، فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلَا رِزْقًا، غَنِمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالثِّيَابَ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الْوَادِي وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَبْدٌ لَهُ وَهَبٌ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جَذَامٍ يُسَمَّى رِفَاعَةَ بْنُ يَزِيدَ مِنْ بَنِي الضَّبْيِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْوَادِي قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحُلُّ رَحْلَهُ، فَرُمِيَ بِسَهْمٍ فَكَانَ فِيهِ خَنْفَةٌ فَقُلْنَا: هَيْبًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: كَلَّا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ الشَّمْلَةَ لَتَلْتَهَبَ عَلَيْهِ نَارًا أَخَذَهَا مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَمْ تُصَيِّبَهَا الْمَقَاسِمُ، قَالَ: فَفَزِعَ النَّاسُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكِينِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ هَذَا يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شِرَاكِ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكِانِ مِنْ نَارٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ (٤٢٣٤) مسلم (١١٥) (١٨٣).

اعجفها ردها لما في ذلك من الإضرار بسائر الغنائم والاستبداد بما لهم فيه نصيب بغير إذن منهم. قال في الفتح: وقد اتفقوا على جواز ركوب دوابهم، يعني أهل الحرب وليس ثيابهم واستعمال سلاحهم حال الحرب، ورد ذلك بعد انقضاء الحرب، وشرط الأوزاعي فيه إذن الإمام، وعليه أن يرد كلما فرغت حاجته ولا يستعمله في غير الحرب ولا يتظر برده انقضاء الحرب لئلا يعرضه للهلاك. قال: وحجته حديث رويغ المذکور. ونقل عن أبي يوسف أنه حمله على ما إذا كان الأخذ غير محتاج بتقي به دأبه أو توبه بخلاف من ليس له ثوب ولا دابة. ووجه استدلال المصنّف رحمه الله تعالى بحديث ابن مسعود على ما ترجمه في الباب أنه وقع من ابن مسعود الضرب بسيف أبي جهل قبل أن يستأذن النبي ﷺ في ذلك ولم ينكره عليه، فدل على جواز استعمال السلاح المغنوم ما دامت الحرب قائمة بغير إذن الإمام، وقد تقدّم الكلام على قوله فنقلني بسلبه في باب: إن السلب للقاتل.

بَابُ مَا يُهْدَى لِلْأَمِيرِ وَالْعَامِلِ أَوْ يُؤْخَذُ مِنْ مَبَاحَاتِ دَارِ الْحَرْبِ

٣٤٤١ - عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا يَا الْعُمَالُ عُلُوْلٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤٢٤).

٣٤٤١ - وَعَنْ أَبِي الْجَوَيْرِيَّةِ قَالَ: «أَصَبْتُ جُرَّةَ حَمْرَاءَ فِيهَا دَنَائِيرُ فِي إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ فِي أَرْضِ الرُّومِ، قَالَ: وَعَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ يُقَالُ لَهُ: مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَعْطَانِي بِفَلٍّ مَا أَعْطَى رَجُلًا مِنْهُمْ ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا نَقْلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ لَأَعْطَيْتُكَ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ يَغْرِضُ عَلَيَّ مِنْ نَعِيْبِهِ فَأَتَيْتُهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٤٧٠) وأبو داود (٢٧٥٣).

الحديث الأول أخرجه أيضاً الطبراني، وفي إسناده إسماعيل بن عباس عن أهل الحجاز وهو ضعيف في الحجازيين، ويشهد له ما أخرجه الشيخان وأبو داود من حديث أبي حميد المذکور قال: «اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللَّثِيئَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدِي لِي، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَإِنِّي اسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَانِي اللَّهُ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا هَدِيَّةٌ أَهْدَيْتُ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا»

٣٤٤٣- وَعَنْ عَمْرِو قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْبَرَ أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: فَلَانٌ شَهِيدٌ وَلَفْلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا: فَلَانٌ شَهِيدٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَلَّا إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غُلْهَا أَوْ عِبَاءَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ أَذْهَبَ فَنَادِي فِي النَّاسِ إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠ / ١) وَتُسَلِّمُ (١١٤) (١٨٢).

٣٤٤٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «كَانَ عَلَى قَتْلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: كَرْكَرَةٌ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ فِي النَّارِ، فَلَمْ يَهْبِطُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَوَجَدُوا عِبَاءَةً قَدْ غُلْهَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٠ / ٢) وَالْبُخَارِيُّ (٣٠٧٤).

قوله (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) هكذا وقع في رواية ثور بن يزيد. وقد حكى الدارقطني عن موسى بن هارون أنه قال: وهم ثورٌ في هذا الحديث لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي ﷺ إلى خيبر، وإنما قدم بعد خروجهم وقدم عليهم خيبر بعد أن فتحت. قال أبو مسعود ويؤيده حديث عنبسة بن سعيده عن أبي هريرة قال: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِخَيْبَرٍ بَعْدَ مَا افْتَتَحُوهَا» قال: ولكن لا يشك أحدٌ أن أبا هريرة حضر قسمة الغنائم، والغرض من هذه القصة المذكورة غلول الثملة. قال الحافظ: وكان محمد بن إسحاق استشر توهم ثور بن يزيد في هذه اللفظة، فرواه عنه في المغازي بدونها. وأخرجه ابن حبان والحاكم وابن منده من طريقه بلفظ: «انْصَرَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى» وروى البيهقي في الدلائل من وجه آخر عن أبي هريرة قال: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ إِلَى وَادِي الْقُرَى» فلعن هذا أصل الحديث. وحديث قدوم أبي هريرة المدينة والنبي ﷺ بمخير أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة قال: «قُبِلَتْ الْمَدِينَةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ بِخَيْبَرَ وَقَدْ اسْتَخْلَفَ سِبَاعُ بْنُ عَرْفُطَةَ».

فذكر الحديث وفيه «فَوَزَدْنَا شَيْئًا حَتَّى أَتَيْنَا خَيْبَرَ» وقد افتتحها النبي ﷺ فكلّم المسلمين فأشركونا في سهامهم قوله (غَنِمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالنَّيَابَ) رواية البخاري «إِنَّمَا غَنِمْنَا الْبَقَرُ وَالْإِبِلَ وَالْمَتَاعَ وَالْخَوَاطِطَ» وهذه المذكورة رواية مسلم ورواية الموطأ «إِلَّا الْأَمْوَالَ وَالنَّيَابَ وَالْمَتَاعَ».

قوله: (عَبْدٌ لَهُ) هو مدغمٌ كما وقع في رواية البخاري بكسر

الميم وسكون المهمله وفتح العين المهمله أيضًا. قوله: (رِفَاعَةُ بْنُ يَزِيدٍ) قال الواقدي: كان رفاعه وفد على النبي ﷺ في ناسٍ من قومه قبل خروجه إلى خيبر فأسلموا وعقد له على قومه.

قوله: (مِنْ بَنِي الضَّيْبِ) بضم الضاد المعجمة ثم موحدتين بينهما تحيةً بصيغة التصغير. وفي روايةٍ للبخاري «أَخَذَ بَنَى الضَّيَابِ» بكسر الضاد المعجمة وموحدتين بينهما ألفٌ بصيغة جمع الضب: وهم بطنٌ من جُذَامَ.

قوله: (يَحُلُّ رَحْلَهُ) رواية البخاري «فَبَيْنَمَا يَذْعَمُ يَحُطُّ رَحْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» زاد البيهقي في الرواية المذكورة «وَقَدْ اسْتَقْبَلْنَا يَهُودَ بِالرُّمِي وَلَمْ نَكُنْ عَلَى تَعْبِيَةٍ».

قوله: (لَتَلْتَهَبَ عَلَيْهِ نَارًا) يحتمل أن يكون ذلك حقيقةً بأن تصير الشملة نفسها نارًا فيعذب بها، ويحتمل أن يكون المراد أنها سببٌ لعذاب النار، وكذا القول في الشراك المذكور.

قوله: (فَجَاءَ رَجُلٌ) قال الحافظ: لم أفق على اسمه. قوله: (بَشِيرًا أَوْ شِرَاكَيْنِ) الشراك بكسر المعجمة وتخفيف الراء: سير التعل على ظهر القدم.

قوله: (عَلَى ثَقَلٍ) بثلاثه وقافٍ مفتوحتين: العيال وما ثقل حمله من الأمتة.

قوله: (يُقَالُ لَهُ كَرْكَرَةٌ) اختلف في ضبطه فذكر عياضٌ أنه يقال بفتح الكافين وبكسرهما. وقال النووي: إنما اختلف في كاهه الأولى وأما الثانية فمكسورة اتفاقًا. قال عياض: هو للأكثر بالفتح في رواية علي، وبالكسر في رواية ابن سلام. وعند الأصمعي بالكسر في الأول وقال القاسبي: لم يكن عند المروزي فيه ضبطٌ إلا أنني أعلم أن الأول خلاف الثاني. قال الواقدي: إنه كان أسود يمسك دابةً رسول الله ﷺ عند القتال. وروى أبو سعيده النسابوري في شرف المصطفى أنه كان نوبياً أهدها له هودة بن علي الحنفي صاحب اليمامة فاعتقه، وذكر البلاذري أنه مات في الرق.

قوله: (هُوَ فِي النَّارِ) أي يعذب على معصيته، أو المراد هو في النار إن لم يعف الله عنه. وظاهر الروایتين أن كركرة المذكور غير مدغم الذي قبله، وكلام القاضي عياض يشعر بأن قصتهما متحدة. قال الحافظ: والذي يظهر من عدة أوجه تغايرهما، قال: نعم عند مسلم من حديث عمر، ثم ذكر الحديث المذكور في

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧١٥)، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ ذَكَرَهَا تَعْلِيلًا:
وَمَتَّعُوهُ سَهْمَهُ.

حدث عبد الله بن عمرو، سكت عنه أبو داود والمنذري، وأخرجه الحاكم وصححه. وحدث صالح بن محمد أخرجه أيضًا الترمذي والحاكم والبيهقي. قال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقال: سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة الذي يقال له أبو واقد الليثي وهو منكر الحديث. قال المنذري: وصالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد من الأئمة، وقد قيل: إنه تفرد به، وقال البخاري: عامة أصحابنا يمتنعون بهذا في الغلول وهو باطل ليس بشيء. وقال الدار قطني: أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد. قال: وهذا حديث لم يتابع عليه، ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله ﷺ، والمحفوظ أن سالمًا أمر بذلك. وصحح أبو داود وقفه، ورواه من وجه آخر باللفظ الذي ذكره المصنف وقال: هذا أصح. وحدث عمرو بن شعيب أخرجه أيضًا الحاكم والبيهقي، وفي إسناده زهير بن محمد وهو الخراساني نزيل مكة. وقال البيهقي: يقال: هو غيره وأنه مجهول. وقد رواه أبو داود أيضًا من وجه آخر عن زهير موقوفًا. قال في الفتح: وهو الراجح.

قوله: (وَلَمْ يَأْمُرْ بِحَرْقِ مَتَاعِهِ) هذا لفظ رواية الترمذي عن البخاري، ولفظ البخاري في الجهاد في باب القليل من الغلول ولم يذكر عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه، يعني في حديثه الذي ساقه في ذلك الباب، وهو الحديث الذي تقدم في أول هذا الباب، ثم قال البخاري: وهذا أصح. قال في الفتح: أشار إلى تضعيف حديث عبد الله بن عمر في الأمر بحرق رحل الغال، والإشارة بقوله هذا إلى الحديث الذي ساقه، والحرق بفتح الحاء المهملة والراء، وقد تسكن الراء كما في النهاية، مصدر حرق بفتح الحاء المهملة وكسر الراء. وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر حديث الإحراق أحمد في رواية، وهو قول مكحول والأوزاعي، وعن الحسن يحرق متاعه كله إلا الحيوان والمصحف. وقال الطحاوي: لو صح الحديث لاحتمل أن يكون حين كانت العقوبة بالمال انتهى. وقد قدمنا الكلام على العقوبة بالمال في كتاب الزكاة. وفي حديث عبد الله بن عمرو دليل أنه لا يقبل الإمام من الغال ما جاء به بعد وقوع القسمة ولو كان يسيرًا. وقد

الباب ثم قال: فهذا يمكن تفسيره بكركرة بخلاف قصة مدغم فإنها كانت بوادي القرى ومات بسهم وغل شملة، والذي أهدى كركرة هودة، والذي أهدى مدغمًا رفاعة فافترقا. وأحاديث الباب تدل على تحريم الغلول من غير فرق بين القليل منه والكثير. ونقل النووي الإجماع على أنه من الكبائر، وقد صرح القرآن والسنة بأن الغال يأتي يوم القيامة والشيء الذي غله معه فقال الله تعالى - وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (وثبت في البخاري وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لَا أَلْفَنُ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ» الحديث. وظاهر قوله: «شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ... إلخ» أن من أعاد إلى الإمام ما غله بعد القسمة لم يسقط عنه الإثم. وقد قال الثوري والأوزاعي والليث ومالك يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي، وكان الشافعي لا يرى ذلك ويقول: إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به وإن كان لم يملكه فليس له الصدقة بما لغيره. قال: والواجب أن يدفع إلى الإمام كالأموال الضائعة انتهى. وأما قبل القسمة، فقال ابن المنذر: اجمعوا على أن للغال أن يعيد ما غل قبل القسمة.

٣٤٤٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصَابَ غَنِيمَةً أَمَرَ بِبَلَاءٍ فَنَادَى فِي النَّاسِ فَيَجِئُونَ بِغَنَائِمِهِمْ فَيُخَمِّسُهُ وَيُقَسِّمُهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ بِرِجَامٍ مِنْ شَعْرِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا يَمِينًا كُنَّا أَصْنَانَا مِنَ الْغَنِيمَةِ، فَقَالَ: أَسَعَفْتَ بِلَاءًا نَادَى ثَلَاثًا قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ؟ فَأَعْتَذَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: كُنْتُ أَنْتَ تَجِيءُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَنْ أَقْبَلَهُ مِنْكَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢١٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧١٢). قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَدْ رَوِيَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَالِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِحَرْقِ مَتَاعِهِ.

٣٤٤٦ - وَعَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ قَالَ: «دَخَلْتُ مَعَ مَسْلَمَةَ أَرْضِ الرُّومِ فَأَتَيْتُ بِرَجُلٍ قَدْ غَلَّ فَسَأَلْتُ سَالِمًا عَنْهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ، قَالَ: فَوَجَدْتُ فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفًا، فَسَأَلْتُ سَالِمًا عَنْهُ، فَقَالَ: بَعْدُ وَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧١٣).

٣٤٤٧ - وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ حَرَقُوا مَتَاعَ الْغَالِ وَضَرَبُوهُ.

تقدم الخلاف في ذلك قريباً.

قوله: (وَمَنْعُوهُ سَهْمُهُ) فيه دليل على أنه يجوز للإمام بعد عقوبة الغال بتحريق متاعه أن يعاقبه عقوبة أخرى، بمنعه سهمه من الغنيمة، وكذلك يعاقبه عقوبة ثالثة بضربه كما وقع في الحديث المذكور.

بَابُ الْمَنْ وَالْفِدَاءِ فِي حَقِّ الْأَسَارَى

٣٤٤٨ - عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ ثَمَازِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ مِنْ جِبَالِ التَّنِيمِ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لِيَقْتُلُوهُمْ، فَأَخَذَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَلَمًا فَأَعْتَقَهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِنِطْنِ مَكَّةَ) (إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٢٤) وَمُسْلِمٌ (١/ ١٠٨) وَابُو دَاوُدَ (٢٦٨٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٦٤).

٣٤٤٩ - وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِيهِ أَسَارَى يَذَرُ: لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بَيْنَ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَوَإِيهِ لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٢٤) وَالبُخَارِيُّ (٣١٣٩) وَابُو دَاوُدَ (٢٦٨٩).

٣٤٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يَقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَنَسٍ سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ فَرْتَبُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟ قَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ، إِنْ تَقَتَّلَ تَقَتَّلَ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تَنَعِمَ تَنَعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطِ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْغَدِ، فَقَالَ: مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟ قَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تَنَعِمَ تَنَعِمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقَتَّلَ تَقَتَّلَ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطِ مِنْهُ مَا شِئْتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ، فَاذْهَبْ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَاغْتَسِلْ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهُ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ ابْتِغَاصُ إِلَهِي مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهُ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ ابْتِغَاصُ إِلَهِي مِنْ دِينِكَ فَاصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهُ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ ابْتِغَاصُ إِلَهِي مِنْ بَلَدِكَ فَاصْبَحَ بَلَدُكَ

أَحَبُّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنْ خِيلَكَ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: صَبْرٌ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي اسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا وَاللَّهِ لَا تَأْتِيكُمْ مِنْ يَمَامَةَ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَحْمَدُ (٣/ ٨٢) الْبُخَارِيُّ (٤٣٧٢) مُسْلِمٌ (١٧٦٤) (٥٩).

قوله: (سَلَمًا) بفتح السين المهملة واللام عن بعضهم، وعن الأكثرين بسكون اللام، يعني مع كسر السين، والأوّل أصوب، والسلم: الأسير لأنه أسلم والسلم: الصلح كذا في المشارك. قوله: (لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ... إلخ) إنما قال ﷺ كذلك لأنها كانت للمطعم عنده يذ، وهي أنه دخل ﷺ في جواره لما رجع من الطائف فأراد أن يكافئه بها، والمطعم المذكور هو والد جبير الراوي لهذا الحديث، (وَالْتَنَتِي) جمع نَتَنَ بالنون والياء المثناة من فوق المراد بهم أسارى بدر، وصفهم بالنتن لما هم عليه من الشرك كما وصفوا بالنجس.

قوله: (لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ) يعني بغير فداء، وبين السبب في ذلك ابن شاهين بنحو ما قدمنا. وقد ذكر ابن إسحاق القصة في ذلك مبسوطاً، وكذلك الفاكهي بإسناده حسن مرسل، وفيه أن المطعم أمر أولاده الأربعة فلبسوا السلاح وقام كل واحد منهم عند ركن من الكعبة فبلغ ذلك قريشاً، فقالوا له: أنت الرجل لا تخفر ذمتك. وقيل إن اليد التي كانت له أنه كان من أشد من سعى في نقض الصحيفة التي كتبها قريش في قطيعة بني هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصرهم في الشعب.

قوله: (بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا... إلخ) زعم سيف في كتاب الردة له أن الذي أخذ ثمامة واسره هو العباس بن عبد المطلب، قال في الفتح: وفيه نظر لأن العباس إنما قدم على رسول الله ﷺ في زمان فتح مكة، وقصة ثمامة تقتضي أنها كانت قبل ذلك بحيث اعتمر ثمامة ثم رجع إلى بلاده ثم منعهم أن يمرروا أهل مكة ثم شكا أهل مكة إلى النبي ﷺ ذلك ثم بعث يشفع فيهم عند ثمامة.

قوله: (مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ) هو ابن لجيم بجيم ابن صهيب بن علي بن بكر بن وائل، وهي قبيلة كبيرة مشهورة ينزلون اليمامة بين مكة واليمن..

قوله: (ثُمَامَةَ) بضم المثلثة واثال بضم الهززة ومثلثة خفيفة:

وخرجت من دين، بل استحدثت دين الإسلام. وقوله «مَحْ مُحَمَّدٌ» أي وافقته على دينه فصرنا متصاحبين في الإسلام. وفي رواية ابن هشام «وَلَكِنِّي تَبِعْتُ خَيْرَ الدِّينِ دِينَ مُحَمَّدٍ». قوله: (لَا وَاللَّهِ) فيه حذف تقديره: واللَّهِ لا أرجع إلى دينكم ولا أرفق بكم فاترك الميرة تأتيكم من اليمامة.

قوله: (حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) زاد ابن هشام «ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْيَمَامَةِ فَمَنْعَهُمْ أَنْ يَخِيمُوا إِلَى مَكَّةَ شَيْئًا فَكَبَّوْا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّكَ تَأْمُرُ بِصَلَةِ الرَّجِمِ، فَكَتَبَ إِلَى ثُمَامَةَ أَنْ يُخْلِيَ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَمْلِ إِلَيْهِمْ» وفي هذه القصة من الفوائد ربط الكافر في المسجد والمن على الأسير الكافر وتعظيم أمر العفو عن المسيء، لأن ثُمَامَةَ أقسم أن بغضة القلب انقلبت حبًا في ساعة واحدة لما أسداه النبي ﷺ إليه من العفو والمن بغير مقابل وفيه الاغتسال عند الإسلام، وأن الإحسان يزيل البغض ويثبت الحب، وأن الكافر إذا أراد عمل خير ثم أسلم شرع له أن يستمر في عمل ذلك الخير، وفيه الملاحظة لمن يرجى إسلامه من الأسارى إن كان في ذلك مصلحة للإسلام ولا سيما من يتبعه على إسلامه العدد الكثير من قومه، وفيه بعث السرايا إلى بلاد الكفار وأسر من وجد منهم، والتأخير بعد ذلك في قتله والإبقاء عليه.

٣٤٥١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا أَسْرَوْا الْأَسَارَى، يَغْنِي يَوْمَ يَذَرُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ: مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونُ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَنَا فَتَضْرِبَ أَغْنَاهُمْ، فَتُمْكِنَ عَلَيْنَا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمْكِنَنِي مِنْ فُلَانٍ - نَسِيًّا لِعَمْرٍ - فَاضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمْكِنَ فُلَانًا مِنْ فُلَانٍ قَرَابَتِي، فَإِنْ هَؤُلَاءِ أَيْمَةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَهُوَ مَا قُلْتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَتَكَيَّانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مِنْ أَيْ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ؟ فَإِنْ وَجَدْتَ بَكَاءَ بَكَيْتَ وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بَكَاءَ تَبَاكَيْتَ لِيَكَايَكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخَذِهِمُ الْفِدْيَةَ، لَقَدْ عَرَضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَذْنَى مِنْ هَلْوَةِ الشَّجَرَةِ: شَجَرَةُ قَرِيبَةٍ مِنِّي، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى

و هو ابن التُّعْمَانِ بن مسيلة الحنفي وهو من فضلاء الصحابة. قوله: (مَاذَا عِنْدَكَ) أي أَيْ شَيْءٍ عِنْدَكَ، ويحتمل أن تكون ما استفهامية وإذا موصولة وعندك صلة: أي ما الذي استقر في ظنك أن افعله بك؟ فأجاب بأنه ظنٌ خيرًا، فقال: عندي يا محمد خير: أي لأنك لست ممن يظلم بل ممن يعفو ويحسن (قَوْلُهُ: تَقْتُلُ ذَا دَمٍ) بمهملٍ وتخفيف الميم للكثرة، وللكتشميهي «ذَمٌّ» بمعجمة بعدها ميمٌ مشددة. قال النووي: معنى رواية الأكثر إن تقتل تقتل ذا دم بمهملٍ: أي صاحب دم لدمه موقع يستشفى قاتله بقتله ويدرك ثاره لرياسته وعظمته، ويحتمل أن يكون المعنى: عليه دم وهو مطلوب به فلا لوم عليك في قتله، وأما الرواية بالمعجمة فمعناها ذا ذمَّة، وثبت ذلك في رواية أبي داود وضَعُفَها عِيَاضٌ بأنه ينقلب المعنى لأنه إذا كان ذا ذمَّةٍ يمتنع قتله. وقال النووي: يمكن تصحيحها بأن يحمل على الوجه الأول، والمراد بالذمَّة: الحرمة في قومه. وأوجه الجميع الثاني لأنه مشاكل لقوله بعد ذلك «وَإِنْ تَتِمَّ تَتِمَّ عَلَى شَاكِرٍ» وجميع ذلك تفصيل لقوله «عِنْدِي خَيْرٌ» وفعل الشرط إذا كرر في الجزاء دل على فخامة الأمر.

قوله: (قَالَ عِنْدِي مَا قُلْتَ لَكَ: إِنْ تَتِمَّ... إلخ) قدم في اليوم الأول القتل، وفي اليومين الآخرين الإنعام، وفي ذلك نكتة، وهي أنه قدم أول يوم أشق الأمرين عليه وأشفاهما لصدر خصومه وهو القتل، فلما لم يقع قدم الإنعام استعطافًا، وكأنه رأى في اليوم الأول أمارات الغضب دون اليومين الآخرين.

قوله: (أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ) في رواية ابن إسحاق (قَالَ: قَدْ عَفَوْتُ عَنْكَ يَا ثُمَامَةَ وَأَعْتَقْتُكَ) وزاد أيضًا أنه لما كان في الأسر جمعوا ما كان في أهل النبي ﷺ من طعام ولين، فلم يقع ذلك من ثُمَامَةَ موقعه، فلما أسلم جاءوا بالطعام فلم يصب منه إلا قليلًا فتعجبوا، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَهْمَاءَ، وَإِنَّ الْمُسْلِمَ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ».

قوله: (فَبَشَّرَهُ) أي بخير الدنيا والآخرة، أو بشره بالجنة، أو بمحو ذنوبه وتبعاته السابقة.

قوله: (صَبَّرْتُ) هذا اللفظ كانوا يطلقونه على من أسلم، وأصله يقال لمن دخل في دين الصائبة وهم فرقة معروفة.

قوله: (لَا، وَلَكِنْ أَسْلَمْتُ... إلخ) كأنه قال: لا، ما خرجت من الدين لأن عبادة الأوثان ليست دينًا، فإذا تركتها أكون قد

زائدة. ورواه أبو أسامة عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن النبي ﷺ نحوه. وروى ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة عن النبي ﷺ نحوه مرسلًا. وأخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث أنس «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي أَسَارَى بَذَرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: نَرَى أَنْ تَغْفُو عَنْهُمْ وَتَقْبَلَ مِنْهُمْ الْفِدَاءَ».

وأخرج البخاري عن أنس «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: أَتَأْذِنُ لَنَا فَلْتَرْكُ لَابِنِ أَخْتِنَا عَبَّاسٍ فِدَاءَهُ، فَقَالَ: لَا تَدْعُوا إِلَيْهِ وَرَهْمًا».

وأخرج البيهقي من حديث ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَفْخَنَ فِي الْأَرْضِ﴾: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ وَالْمُسْلِمُونَ فِي قَلْبِهِ، فَلَمَّا كَثُرُوا وَاشْتَدَّ سُلْطَانُهُمْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا مَنَا بَشَرٌ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾ فجعل النبي ﷺ المؤمنين بالخيار فيهم، إن شاءوا قتلوه، وإن شاءوا استعبدوهم، وإن شاءوا فادوهم، وفي إسناده علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وهو لم يسمع منه لكنه إنما أخذ التفسير عن ثقات أصحابه كجماهد وغيره، وقد اعتمد البخاري وأبو حاتم وغيرهما في التفسير. وأخرج أبو داود عن ابن عباس من وجوه آخر قال: حدثني عمر بن الخطاب قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ فَأَخَذَ، يَفْخِي النَّبِيُّ ﷺ الْفِدَاءَ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَفْخَنَ فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، ثُمَّ أَخْلَى لَهُمُ الْغَنَائِمَ قَوْلَهُ: ﴿لَمَّا أَسْرَوْا الْأَسَارَى﴾ (قد ساق ابن إسحاق في المغازي تفصيل أمر فداء الأسارى فذكر ما يشفي ويكفي).

قوله: (فَاعْذِينَ يَبْكِيَانِ) إنما وقع البكاء منه ﷺ ومن أبي بكر، لما أنزل الله من المعاتب، ولما وقع من عرض العذاب على الذين أخذوا الفداء كما في الحديث المذكور.

قوله: (مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ) بضم العين المهملة كذا في المشرق. قوله: (بِذْخُلٍ) بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة. قال في مختصر النهاية: الذحل: الوتر وطلب المكافاة بجنابة جنيت عليه. وقال في القاموس: الذحل: الثار، أو طلب مكافاة بجنابة جنيت عليك أو عداوة أنت إليك أو العداوة والحقد، الجمع أذحال وذحول. وقد استدلل المصنف بالأحاديث التي ذكرها على ما ترجم الباب به من المن والفداء في حق الأسارى، ومذهب الجمهور أن الأمر في الأسارى الكفرة من الرجال إلى الإمام يفعل

حَتَّى يَفْخَنَ فِي الْأَرْضِ (إِلَى قَوْلِهِ) (فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا) (فَأَخْلَى اللَّهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠ / ١) وَمُسْلِمٌ (١٧٦٣) (٥٨).

٣٤٥٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ فِدَاءَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِيَّةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٩١).

٣٤٥٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا بَعَثَ أَهْلُ مَكَّةَ فِي فِدَاءِ أَسْرَاهُمْ بَعَثَتْ رِثْبَ فِي فِدَاءِ أَبِي الْعَاصِ بِسَالٍ، وَبَعَثَتْ فِيهِ بَقْلَادَةَ كَانَتْ لَهَا عِنْدَ خَلِيجَةٍ، أَذْخَلَتْهَا بِهَا عَلَى أَبِي الْعَاصِ قَالَتْ: فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ لَهَا رُفْعَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ: إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُطْلِفُوا لَهَا أَسِيرَهَا وَتَرُدُّوْا لَهَا الَّذِي لَهَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٦ / ٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٩١).

٣٤٥٤ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٦ / ٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٦٨) وَصَحَّحَهُ، وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ.

٣٤٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ نَاسٌ مِنَ الْأَسْرَى يَوْمَ بَدْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِدَاءٌ، فَجَعَلَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِدَاءَهُمْ أَنْ يُعْلَمُوا أَوْلَادَ الْأَنْصَارِ الْكِتَابَةِ، قَالَ: فَجَاءَ يَوْمًا غُلَامٌ يَبْكِي إِلَى أَبِيهِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ قَالَ: ضَرَبَنِي مُعَلَّمِي، قَالَ: الْخَيْثُ يَطْلُبُ بِذْخُلٍ بَذَرٍ، وَاللَّهُ لَا تَأْتِيهِ أَبَدًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٧ / ١).

حديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضًا النسائي والحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجاله ثقات إلا أبا العنبر وهو مقبول. وحديث عائشة أخرجه أيضًا الحاكم، وفي إسناده محمد بن إسحاق. وحديث عمران بن حصين أخرجه أيضًا مسلم مطوّلًا كما سيأتي، وأخرجه ابن حبان مختصرًا. وحديث ابن عباس الثالث في إسناده علي بن عاصم وهو كثير الغلط والخطأ، وقد وثقه أحمد. وفي الباب عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه عند الترمذي «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ جَبْرِيلُ هَبَطَ فَقَالَ لَهُ: خَيْرُهُمْ، يَعْني أَصْحَابَكَ فِي أَسَارَى بَذَرٍ الْقَتْلُ أَوْ الْفِدَاءُ عَلَى أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ قَابِلٌ مِثْلَهُمْ، قَالُوا: الْفِدَاءُ وَيُقْتَلُ مِنْهَا».

قال الترمذي: وفي الباب عن ابن مسعود وأنس وأبي هريرة الأسلمي وجبير بن مطعم قال: هذا، يعني حديث علي، حديث حسن غريب من حديث الثوري لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي

مُحَمَّدٌ، فَأَنَاءَ فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: بِمِ اخْذْتَنِي وَأَخَذْتَ سَابِقَةَ الْحَاجِّ، يَعْني الْعَصْبَاءَ، فَقَالَ: أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ خُلَفَائِكَ ثَقِيفٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ فَنَادَاهُ: يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ فَأَنَاءَ فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي جَائِعٌ فَأَطْعِمْنِي، وَظَمَانٌ فَاسْقِنِي، قَالَ: هَلْوَ حَاجَتُكَ، فَقَدَيْ بَعْدُ بِالرُّجُلَيْنِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٤٣٠ و ٤٣٤) وَمُسْلِمٌ (١٦٤١) (٨).

قوله: (لَبِنِي عَقِيلٌ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ كَمَا تَقْدُمُ.

قوله: (الْعَصْبَاءُ) بفتح المَهْمَلَةِ وسكون الضاد المعجمة ثُمَّ بَاءٌ مَوْحَدَةٌ، وقد تَقْدُمُ الْكَلَامُ فِي ضَبْطِهَا فِي كِتَابِ الْحِجِّ.

قوله: (بِجَرِيرَةِ خُلَفَائِكَ) الْجَرِيرَةُ: الْجَنَائِيَةُ. قَالَ فِي النِّهَايَةِ: وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ ثَقِيفًا لَمَّا نَقَضُوا الْمَوَادِعَةَ الَّتِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِمْ بَنُو عَقِيلٍ صَارُوا مِثْلَهُمْ فِي نَقْضِ الْعَهْدِ. وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَا تَرْجِمُ الْمُصَنِّفُ الْبَابَ بِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَزُولُ مَلِكُ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْأَسِيرِ بِمَجْرَدِ إِسْلَامِهِ، لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَهُوَ فِي الْأَسْرِ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ﷺ وَلَمْ يَفْكِهِ مِنْ أَسْرِهِ وَلَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ مَلِكٍ مِنْ أَسْرِهِ. وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُولِ إِسْلَامِ مَنْ عَرَفَ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَرْغَبْ فِي الْإِسْلَامِ وَأَنَّمَا دَعَتْهُ إِلَى ذَلِكَ الضَّرُورَةُ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ اسْتَنْقَذَ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلَيْنِ مُسْلِمِينَ مِنْ أَسْرِ الْكُفَّارِ، وَلَوْ قَبِلَ مِنْهُ الْإِسْلَامُ لَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفَلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ» أَيِ لَوْ قُلْتَ كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ أَوْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الَّتِي أَخْبَرْتَ بِهَا عَنِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَيْكَ الْأَسْرُ لَكُنْتَ آمِنًا وَلَمْ يَجِرْ عَلَيْكَ مَا جَرَى مِنَ الْأَسْرِ وَأَخَذَ الْمَالِ، وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ رَدُّ إِسْلَامِهِ بَلْ قَبْلَهُ مِنْهُ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ بِإِسْلَامِهِ الْفَكَاحُ مِنَ الْأَسْرِ وَإِرْجَاعُ مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ فَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ كُلُّ الْفَلَاحِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ فِي تِلْكَ الْحَالِ مَعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ بَلْ عَوَمَلَ مَعَامَلَةَ الْكُفَّارِ فَبَقِيَ فِي وَثَاقِهِ وَتَحْتَ مَلِكٍ مِنْ أَسْرِهِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَا أَرَادَ الْمُصَنِّفُ، لِأَنَّ الرَّجُلَ صَارَ مُسْلِمًا وَلَمْ يَزَلْ عَنْهُ مَلِكُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ الْإِسْلَامَ مِنَ الْأَصْلِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الرَّجُلَ بَاقٍ عَلَى كُفْرِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةُ إِجَابَةِ الْأَسِيرِ إِذَا دَعَا، وَإِنْ

مَا هُوَ الْأَحْطَى لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَمِجَاهِدٌ وَطَائِفَةٌ: لَا يَجُوزُ اخْذُ الْفِدَاءِ مِنْ أَسْرَى الْكُفَّارِ أَصْلًا، وَعَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ لَا يَقْتُلُ الْأَسْرَى، بَلْ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْفِدَاءِ. وَعَنِ مَالِكٍ لَا يَجُوزُ الْمَوْتُ بِغَيْرِ فِدَاءٍ. وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ لَا يَجُوزُ الْمَوْتُ أَصْلًا لَا بِفِدَاءٍ وَلَا بِغَيْرِهِ. قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَظَاهِرُ الْآيَةِ، يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ حِجَّةٌ لِلْجُمْهُورِ، وَكَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ ثَمَامَةَ الْمَذْكُورَةِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

وقال أبو بكر الرَّاظِي: احتج أصحابنا لكرهه فداء المشركين بالمال بقوله تعالى: «لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ» الْآيَةُ، وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ حَلِّ الْغَنِيمَةِ كَمَا قَدَّمْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ قَاضِيَانِ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْهُ ﷺ الْمَوْتُ وَأَخَذَ الْفِدَاءَ كَمَا فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ، وَوَقَعَ مِنْهُ الْقَتْلُ فَإِنَّهُ قَتَلَ النَّضَرَ بْنَ الْحَارِثِ وَعَقِبَهُ ابْنُ أَبِي مَعْصُورٍ وَغَيْرَهُمَا، وَوَقَعَ مِنْهُ فِدَاءُ رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمَشْرُوكِينَ كَمَا فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ الْمَذْكُورَ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمْنَعَ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَسَارَى وَيَقْتُلَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَيَفْدِيَ مَنْ شَاءَ، وَاخْتَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَتْلَ عَلَى الْفِدَاءِ. قَالَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: بَلَّغْنِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ، يَعْنِي:

قوله: ﴿فَمَا مَنَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ نَسَخَهَا.

قوله: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَذَا أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ إِذَا أَسَرَ الْأَسِيرَ يَقْتُلُ أَوْ يَفْدِي أَحَبُّ إِلَيْكَ، قَالَ: إِنْ قَدَّرَ أَنْ يَفْدِيَ فَلَيْسَ بِهِ بَاسٌ وَإِنْ قَتَلَ فَمَا أَعْلَمُ بِهِ بَاسًا. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: الْإِنْخَانُ أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا طَمَعُ بِهِ الْكَثِيرُ انْتَهَى. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ قَتْلِ الْأَسِيرِ مِنَ الْكُفَّارِ بِالْأَسِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ الْمَذْكُورِ.

بَابُ أَنَّ الْأَسِيرَ إِذَا أَسْلَمَ لَمْ يَزَلْ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ عَنْهُ

٣٤٥٦ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ: «كَانَتْ ثَقِيفُ خُلَفَاءِ لَبِنِي عَقِيلٍ فَاسْتَرَتْ ثَقِيفُ رَجُلَيْنِ مِنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَصْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْوُثَاقِ، فَقَالَ: يَا

بَابُ جَوَازِ اسْتِزْقَاقِ الْعَرَبِ

٣٤٥٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «لَا أَزَالُ أَحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ بَعْدَ ثَلَاثٍ سَمِعْتُهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهَا فِيهِمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدُّجَالِ، قَالَ: وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا قَالَ: وَكَانَتْ سَبِيَّةً مِنْهُمْ جَنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَخْبِيئِهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَحْمَدُ (٢/ ٣٩٠)، الْبُخَارِيُّ (٤٣٦٦) مُسْلِمٌ (٢٥٢٥) (١٩٨).

٣٤٥٩ - وَفِي رِوَايَةٍ: «ثَلَاثٌ خِصَالٌ سَمِعْتُهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَنِي تَمِيمٍ لَا أَزَالُ أَحِبُّهُمْ بَعْدَهُ كَانَ عَلَى عَائِشَةَ مُخْرَجًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَخْبِيئِي مِنْ هَؤُلَاءِ، وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ فَقَالَ: هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِي، قَالَ: وَهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ قِتَالًا فِي الْمَلَايِمِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٢٥) (١٩٨).

٣٤٦٠ - وَعَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَمِسْوَدَ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَفَدَّ هَوَازِنَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يُزِدَ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبِيَّتَهُمْ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَسَدُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، إِنَّمَا السَّبْيِ، وَإِنَّمَا الْمَالِ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِكُمْ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُهُمْ بِضَعِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَأَنَّى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا بَعْدُ: فَإِنْ إِخْوَانُكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُونَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي زَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يَطْلُبَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نَغْلِبَهُ إِثَاءً مِنْ أَوَّلِ مَا بَقِيَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ، فَقَالَ النَّاسُ: قَدْ طَيَّنَّا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا لَا نَذَرِي مَنْ أُذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى تَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفَاؤَكُمْ أَمْزُكُم، فَارْجِعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَادَّسَوْا، فَهَذَا الَّذِي بَلَّغْنَا عَنْ سَبْيِ هَوَازِنَ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٦/٤) وَالْبُخَارِيُّ (٤٣١٨) وَأَبُو دَاوُدَ

(٢٦٩٣).

٣٤٦١ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَابًا

بَنِي الْمُصْطَلِمِ وَقَعَتْ جَوَازِيَةٌ بِنْتُ الْحَارِثِ فِي السَّبْيِ لِثَابِتِ بْنِ

كَرَّرَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ وَالْقِيَامَ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَمَعْنَى قَوْلِهِ «هَذِهِ حَاجَتُكَ»: أَيِ حَاضِرَةٍ يُؤْتَى إِلَيْكَ بِهَا السَّاعَةَ.

بَابُ الْأَسِيرِ يَدْعِي الْإِسْلَامَ قَبْلَ الْأَسْرِ وَلَهُ شَاهِدٌ

٣٤٥٧ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ وَجِيءَ بِالْأَسَارِيِّ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْفَلِتَنَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبٍ عَقِي، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا سَهْلُ بْنُ بَيْضَاءَ، فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ الْإِسْلَامَ، قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا رَأَيْتُهُ فِي يَوْمٍ أَخَوْفَ أَنْ يَقَعَ عَلَيَّ حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ مِنِّي فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَّا سَهْلُ بْنُ بَيْضَاءَ، قَالَ: وَنَزَلَ الْقُرْآنُ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ اسْمٌ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ﴾.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٣/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٨٤)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الحديث هو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، وقد قدمنا أنه لم يسمع منه. قال الترمذي بعد إخراج هذا الحديث: هذا حديث حسن، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه قوله: (لَا يَنْفَلِتَنَّ) أَيِ لَا يَخْرُجَ مِنَ الْأَسْرِ أَحَدٌ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا الْفِدَاءَ، أَوْ الْقَتْلَ وَفِيهِ تَمَسُّكٌ لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَمُوزُ الْمَنْ بَغِيرِ فِدَاءٍ وَهُوَ مَالُكَ كَمَا سَلَفَ، وَلَكِنْ غَايَةٌ مَا فِيهِ أَنَّهُ يَدُلُّ بِمَفْهُومِ الْحَصْرِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا مَتَا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ﴾ يَدُلُّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى الْجَوَازِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ ﷺ عَلَى ثَمَامَةَ بْنِ أَتَالٍ وَعَلَى الثَّمَانِينَ الرَّجُلَ الَّذِينَ هَبَطُوا عَلَيْهِ مِنْ جِبَالِ التَّنْعِيمِ كَمَا سَلَفَ، وَعَلَى أَهْلِ مَكَّةَ حَيْثُ قَالَ لَهُمْ: «ادْهَبُوا فَاتَّبِعُوا الطَّلَافَاءَ».

قَوْلُهُ (وَنَزَلَ الْقُرْآنُ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ...﴾) (لَخَ) لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَنَزَلَ الْقُرْآنَ بِقَوْلِ عُمَرَ: «مَا كَانَ لِنَبِيِّ...» (لَخَ).

والحديث يدلُّ عَلَى مَا تَرْجِمُ بِهِ الْمُصَنِّفُ الْبَابَ مِنْ أَنَّهُ يَمُوزُ فَلَكَ الْأَسِيرُ مِنَ الْأَسْرِ بَغِيرِ فِدَاءٍ إِذَا ادَّعَى الْإِسْلَامَ قَبْلَ الْأَمْرِ ثُمَّ شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ شَاهِدٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَقَعْ مِنْهُ دَعْوَى وَشَهِدَ لَهُ شَاهِدٌ أَنَّهُ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْأَسْرِ كَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّ سَهْلَ بْنَ بَيْضَاءَ ادَّعَى الْإِسْلَامَ أَوَّلًا ثُمَّ شَهِدَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ، بَلْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا مَجْرَدُ صُدُورِ الشَّهَادَةِ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِذِكْرِهِ لِلْإِسْلَامِ قَبْلَ الْأَسْرِ.

مُحَرَّرًا مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ» وله في الكبير أن عائشة قالت: «يَا نَبِيُّ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ عَتِيقًا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: اصْبِرِي حَتَّى يَجِيءَ فِيَّ بَنِي الْعَنْتَرِ عَدَا، فَبَاءَ فِسِيءُ بَنِي الْعَنْتَرِ فَقَالَ: خُذِي مِنْهُمْ أَرْبَعَةً» الحديث.

قوله: (وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِكُمْ) أي أخرت قسم النبي لتحصروا فابطام، وكان ﷺ قد ترك النبي بغير قسمة وتوجه إلى الطائف فحاصرها ثم رجع عنها إلى الجعرانة ثم قسم الغنائم هناك فجاءه وفد هوازن بعد ذلك فيئن لهم أنه انتظرهم، وقوله: «بَضْعُ عَشْرَةَ لَيْلَةً» بيان لمدة الانتظار.

قوله: (قَفَلْ) بفتح القاف والفاء أي رجع. وذكر الواقدي أن وفد هوازن كانوا أربعة وعشرين بيتًا فيهم الزُّبُرْقَان السُّعْدِيُّ فقال: يا رسول الله إن في هذه الحظائر إلا أمهاتك وخالاتك وحواضنك ومرضعاتك، فامنن علينا من الله عليك.

قوله: (أَنْ يُطِيبَ) بفتح الطاء المهملة وتشديد الباء التحتانية: أي يعطي ذلك على طيبة من نفسه من غير عوض.

قوله: (عَلَى حَظِّهِ) أي برء النبي بشرط أن يعطى عوضه. قوله: (يَهْيَأُ اللَّهُ عَلَيْنَا) بضم أوله ثم فاء مكسورة وهمزة بعد التحتانية الساكنة: أي يرجع إلينا من مال الكفار من خراج أو غنيمه أو غير ذلك، ولم يرد الفيه الاصطلاحي وحده.

قوله: (عَرَفَاؤُكُمْ) بضم العين المهملة جمع عريف بوزن عظيم، وهو القائم بأمر طائفة من الناس من عرفت بالضم وبالفتح على القوم عرافة فانا عارف وعريف، وليت أمر سياستهم وحفظ أمورهم وسمي بذلك لكونه يتعرف أمورهم.

قوله: (فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذْنُوا) نسبة التطيب والإذن

إلى الجميع حقيقة، لكن سبب ذلك مختلف، فالأغلب الأكثر منهم طابت أنفسهم أن يردوا النبي لأهله بغير عوض، وبعضهم رده بشرط التمويض، ومعنى طيَّبوا حللوا أنفسهم على ترك السبايا حتى طابت بذلك. يقال: طيبت نفسي بكذا: إذا حملتها على السماح به من غير إكراه فطابت بذلك، ويقال طيبت نفس فلان: إذا كلمته بما يوافقه، وإنما قلنا إن بعضهم رده بشرط العوض مع أن ظاهر الحديث يدل على أنه لم يشترط العوض أحد منهم لما في رواية موسى بن عقبة بلفظ: «فَأَعْطَى النَّاسَ مَا بَأْيَدِيهِمْ إِلَّا قَلِيلًا» مِنَ النَّاسِ سَأَلُوا الْفِدَاءَ» وفي رواية عمرو بن شعيب: «فَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: مَا كَانَ لَنَا فَهَوَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَتِ الْأَنْصَارُ

فَيْسُ بْنُ شِمَاسٍ أَوْ لَابِنُ عَمٍّ لَهُ، فَكَاتَبَتْهُ عَلَى نَفْسِهَا وَكَانَتْ امْرَأَةً حُلْوَةً مَلَاةً، فَآتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي جَوَازِيَةٌ بَنْتُ الْحَارِثَ بْنِ أَبِي هُرَيْرٍ سَيِّدَ قَوْمِي وَقَدْ أَصَابَنِي مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَمْ يَخْفَ عَلَيْكَ، فَجِئْتُكَ اسْتَعِينُكَ عَلَى كِتَابَتِي، قَالَ: فَهَلْ لَكَ فِي خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَفْضِي كِتَابَتَكَ وَأَنْزُوجِكَ قَالَتْ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، قَالَتْ: وَخَرَجَ الْخَبَرُ إِلَى النَّاسِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ جَوَازِيَةً بَنَتْ الْحَارِثَ، فَقَالَ النَّاسُ أَصْهَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلُوا مَا بَأْيَدِيهِمْ، قَالَتْ: فَلَقَدْ أَغْنَى بَتَزْوِجِي إِيَّاهَا مِائَةَ أَهْلِ بَيْتٍ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَمَا أَغْلَمَ امْرَأَةً كَانَتْ أَعْظَمَ بَرَكَةً عَلَى قَوْمِهَا بِهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٢٧٧).

وَأَحْتِجُّ بِهِ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَكَمِ وَقَالَ: لَا أَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ: لَيْسَ عَلَى عَرَبِيْ مِلْكٌ، قَدْ سَبَى النَّبِيُّ ﷺ الْعَرَبَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ وَأَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ حِينَ سَبَى بَنِي نَاجِيَةٍ.

حديث عائشة في قصة بني المصطلق أخرجه أيضًا الحاكم وأبو داود والبيهقي، وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر كما تقدم في باب الدعوة قبل القتال.

قوله: (أَجِبْ بَنِي تَمِيمٍ) هم القبيلة الشهيرة ينسبون إلى تميم بن مر بضم الميم بلا هاء ابن أد بضم أوله وتشديد الدال المهملة ابن طابخة بموحدة مكسورة ومعجمة ابن إلياس بن مضر.

قوله: (بَعْدَ ثَلَاثٍ) زاد أحمد من وجوه أخر عن أبي زرعة عن أبي هريرة (وَمَا كَانَ قَوْمٌ مِنَ الْأَحْيَاءِ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُمْ فَأَحْبَبْتُهُمْ) انتهى، وإنما كان يبغضهم لما كان بينهم وبين قومه في الجاهلية من العداوة.

قوله: (هُمُ أَشَدُّ أُمْنِيٍّ عَلَى الدُّجَالِ) في الرواية الثانية (وَهُمُ أَشَدُّ النَّاسِ قِتَالًا فِي الْمَلَاجِمِ) وهي أعم من الرواية الأولى، ويمكن أن يحمل العام في ذلك على الخاص فيكون المراد بالملاحم أكثرها وهي قتال الدجال ليدخل غيره بطريق الأولى.

قوله: (هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِي) وأما نسبهم إليه لاجتماع نسبه لنسبهم في إلياس بن مضر قال: وكانت سبيته منهم: أي من تميم وهي بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبي أو السباء في رواية الإسماعيلي نسمة بفتح النون والمهملة: أي نفس.

قوله: (مُحَرَّرٌ) بمهملات اسم مفعول، وقد بين ذلك الطبراني أن الذي كان على عائشة نذر، ولفظه «نَذَرْتُ عَائِشَةُ أَنْ تَعْتِقَ

قوله: (مُلاحَة) بضم الميم وتشديد اللام بعدها حاء مهملَة: أي مليحة. وقيل شديدة الملاحَة وجمعه ملاحٌ وأملاحٌ وملاحون بتخفيف اللام وملاحون بتشديدها ذكر معنى ذلك في القاموس. وقد استدلَّ المصنّف رحمه الله تعالى بأحاديث الباب على جواز استرقاق العرب، وإلى ذلك ذهب الجمهور كما حكاه الحافظ في كتاب العتق من فتح الباري. وحكى في البحر عن العترة وأبي حنيفة أنه لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف، واستدلَّ لهم بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ الآية.

قال: والمراد مشركو العرب إجماعاً إذ كان العهد لهم يومئذٍ دون المعجم انتهى.

ثم قال في موضع آخر من البحر: فأما الاسترقاق، فإن كان أعجمياً أو كتابياً جاز لقول ابن عباس في تفسير: ﴿فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ خير الله تعالى نبيّه في الأسرى بين القتل والفداء والاسترقاق، وإن كان عربياً غير كتابي لم يجز الشافعي يجوز لنا قوله ﷺ: «لَوْ كَانَ الْأَسْتِرْقَاقُ ثَابِتاً عَلَى الْقُرْبِ» الخبر انتهى.

وهو يشير إلى حديث معاذ الذي أخرجه الشافعي والبيهقي أن النبي ﷺ قال يوم حنين: «لَوْ كَانَ الْأَسْتِرْقَاقُ جَائِزاً عَلَى الْقُرْبِ لَكَانَ الْيَوْمَ إِنَّمَا هُوَ أَسْرَى» وفي إسناده الواقدي وهو ضعيف جداً، ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشدُّ ضعفاً من الواقدي، ومثل هذا لا تقوم به حجة. وظاهر الآية عدم الفرق بين العربي والعجمي. وقد خصت المادونة عدم جواز الاسترقاق بذكور العرب دون إناثهم. ومن أدلتهم على عدم جواز استرقاق الذكور من العرب أنه لو ثبت الاسترقاق لهم لوقع، ولم يرد في وقوعه شيء على كثرة أسر العرب في زمانه ﷺ، فإن المكروه أيضاً لا بد أن يقع ولو لبيان الجواز، ولا يجوز أن يخل النبي ﷺ بتبليغ حكم الله. قال في المنار مستدلاً على ما ذهب إليه الجمهور: وقد استفتحت الصحابة أرض الشام وهم عرب، وكذلك في أطراف بلاد العرب المتصلة بالعجم ولم يقتشوا العربي من العجمي، والكتابي من الأمي، بل سؤوا بينهم لم يرو عن أحد خلاف ذلك، ثم ذكر قول أحمد بن حنبل الذي ذكره المصنّف. والحاصل أنه قد ثبت في جنس أسارى الكفار جواز القتل والمن والفداء والاسترقاق، فمن ادعى أن بعض هذه الأمور يختص ببعض الكفار دون بعض لم يقبل منه

كَذَلِكَ، وَقَالَ الْأَفْرَغُ بْنُ حَابِسٍ: أَمَا أَنَا وَيَتَوُ تَوَسِّمُ فَلَا وَقَالَ عَيْنَةُ: أَمَا أَنَا وَيَتَوُ فَرَاةٌ فَلَا، وَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ: أَمَا أَنَا وَيَتَوُ سُلَيْمٌ فَلَا فَقَالَتْ يَتَوُ سُلَيْمٌ: بَلَى مَا كَانَ لَنَا فَهَوُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَمَسَّكَ مِنْكُمْ بِحَقِّهِ فَلَهُ بِكُلِّ إِنْسَانٍ سِتُّ فَرَايِضَ مِنْ أَوَّلِ قِيَمِهِ نُصِيْبُهُ، فَرَدُّوا إِلَى النَّاسِ نِسَاءَهُمْ وَأَبْنَاءَهُمْ» قال ابن بطال: في الحديث مشروعية إقامة العرفاء، لأن الإمام لا يمكنه أن يباشر جميع الأمور بنفسه، فيحتاج إلى إقامة من يعاونه ليكفيه ما يقيمه فيه، قال: والأمر والنهي إذا توجه إلى الجميع يقع التواكل فيه من بعضهم، فربما وقع التفریط فإذا أقام على كل قوم عريقاً لم يسع كل أحد إلا الانقياد بما أمر به. وفيه أن الخبر الوارد في ذم العرفاء لا يمنع العرفاء لأنه محمول إن ثبت على أن الغالب على العرفاء الاستطالة ومجاورة الحد وترك الإنصاف المفضي إلى الوقوع في المعصية. والحديث في ذم العرفاء أخرجه أبو داود من طريق المقداد بن معد يكرب رفعه «الْعُرَفَاءُ حَقٌّ وَلَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ عَرِيفٍ وَالْعُرَفَاءُ مِنَ النَّارِ» ولأحمد وصححه ابن خزيمة من طريق عباد بن علي عن أبي حازم عن أبي هريرة رفعه «وَيْلٌ لِلْأَمْرَاءِ، وَوَيْلٌ لِلْعُرَفَاءِ» قال الطَّبْسِيُّ: قوله: «وَالْعُرَفَاءُ فِي النَّارِ» ظاهر أقيم مقام الضمير يشعر بأن العرافة على خطيئة، ومن باشرها غير آمن من الوقوع في المحذور المفضي إلى العذاب، فهو كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً﴾ فينبغي للعاقل أن يكون على حذر منها لتلا يتورط فيما يؤديه إلى النار.

قال الحافظ: ويؤيد هذا التأويل الحديث الآخر حيث توعد الأمراء بما توعد به العرفاء، فدلَّ على أن المراد بذلك الإشارة إلى أن كل من يدخل في ذلك لا يسلم، فإن الكل على خطيئة والاستثناء مقدّر في الجميع، ومعنى العرافة حق أن أصل نصيبهم حق، فإن المصلحة مقتضية لما يحتاج إليه الأمير من المعونة على ما لا يتعاطاه بنفسه، ويكفي في الاستدلال لذلك وجودهم في العهد النبوي كما دلَّ عليه حديث الباب.

قوله: (بَنِي الْمُصْطَلِقِ) قد تقدّم ضبطه وتفسيره في باب الدعوة قبل القتال.

قوله: (وَقَعَتْ جَوْرِيَّةٌ) بالجيم مصغراً بنت الحارث بن أبي ضرار بن الحارث بن مالك بن المصطلق، وكان أبوها سيّد قومه وقد أسلم بعد ذلك.

الْمُنَافِقِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا وَمَا يُذْرِكُ لَعْلُ الْلَّهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذْرٍ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ، مَثَّقَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ (٧٩/١) البخاري (٣٠٠٧) مسلم (٢٤٩٤) (١٦١).

حديث فرات بن حيان في إسناده أبو همام الدلال محمد بن عبيد ولا يمتحج بحديثه، وهو يرويه عن سفيان الثوري، ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بشر بن السري البصري، وهو ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه. ورواه عن الثوري أيضا عباد بن موسى الأزرق العبداني وكان ثقة.

قوله: (أتى النبي ﷺ عَيْنٌ) في رواية لمسلم أن ذلك كان في غزوة هوازن، وسُمي الجاسوس عينا لأن عمله بعينه أو لشدة اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كأن جميع بدنه صار عينا.

قوله: (فَقَتَلْنِي) في رواية البخاري فنقله بالالتفات من ضمير المتكلم إلى الغيبة. وسبب قتله أنه أطلع على عورة المسلمين كما وقع عند مسلم من رواية عكرمة بلفظ: «فَقَدَّ الْجَمَلُ ثُمَّ تَقَدَّمَ يَنْغَدِي مَعَ الْقَوْمِ وَجَعَلَ يَنْظُرُ وَفِينَا ضَعْفَةٌ وَرَقَةٌ فِي الْمَظْهَرِ إِذْ خَرَجَ يَشْتَدُّ» وفي رواية لأبي نعيم في المستخرج من طريق يحيى الحماني عن أبي العميس «أَذْرَكَوهُ فَإِنَّهُ عَيْنٌ» وفي الحديث دليل على أنه يجوز قتل الجاسوس. قال النووي: فيه قتل الجاسوس الحربي الكافر وهو بائض في وأما المعاهد والذمي فقال مالك والأوزاعي: ينتقض عهده بذلك. وعند الشافعية خلاف. أما لو شرط عليه ذلك في عهده فينتقض اتفاقا. وحديث فرات المذكور في الباب يدل على جواز قتل الجاسوس الذمي. وذهبت الهادوية إلى أنه يقتل جاسوس الكفار والبغاة إذا كان قد قتل أو حصل القتل بسببه وكانت الحرب قائمة، وإذا اختل شيء من ذلك حبس فقط.

قوله: (وَعَنُ فَرَاتٍ) بضم الفاء وراء مهملة وبعد الألف تاء مشددة فوقية: وهو عجلي سكن الكوفة وهاجر إلى النبي ﷺ ولم يزل يغزو معه إلى أن قبض فنزل الكوفة.

قوله: (رَوْضَةُ خَاحٍ) بجاءين معجمتين منقطتين من فوق. قوله: (ظَعِينَةٌ) بالطاء المعجمة بعدها عين مهملة: وهي المرأة. قوله: (مِنْ عِقَاصِهَا) جمع عقيصة: وهي الضميرة من شعر الرأس، وتجمع أيضا على عقص وعقائص.

قوله: (مِنْ حَاطِبٍ) بجاء مهملة، وبلتعة بفتح الموحدة

ذلك إلا بدليل ناهض يخصص العمومات، والجوز قائم في مقام المنع، وقول علي وفعله عند بعض المانعين من استرقاق ذكور العرب حجة. وقد استرق بني ناجية ذكورهم وإنائهم وباعهم كما هو مشهور في كتب السير والتواريخ، وبني ناجية من قريش فكيف ساغت لهم مخالفته.

بَابُ قَتْلِ الْجَاسُوسِ إِذَا كَانَ مُسْتَأْمَنًا أَوْ ذِمِّيًّا

٣٤٦٢ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَيْنٌ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ أُنْسِلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اطْلُبُوهُ فَاقْتُلُوهُ فَسَبَقْتُهُمْ إِلَيْهِ فَقَتَلْتُهُ، فَتَقَلَّبَنِي سَلْبَةً».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥١/٤) وَابْنُ خَالٍ (٣٠٥١) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٦٥٣).

٣٤٦٣ - وَعَنْ فَرَاتِ بْنِ حَيَّانَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ، وَكَانَ ذِمِّيًّا، وَكَانَ عَيْنًا لِأَبِي سَفْيَانَ وَحَلِيفًا لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَمَرَّ بِحَلِيفَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهُ مُسْلِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ مِنْكُمْ رَجُلًا يَكْلُمُهُمْ إِلَى إِيْمَانِهِمْ، مِنْهُمْ فَرَاتُ بْنُ حَيَّانَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٦/٤) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٦٥٢)، وَتَرْجَمَهُ بِحُكْمِ الْجَاسُوسِ الذَّمِيِّ».

٣٤٦٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «بِعَيْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرُ وَالْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ قَالَ: انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاحٍ فَإِنْ بِهَا ظَعِينَةٌ وَمَعَهَا كِتَابٌ فَخَلُّوهُ مِنْهَا، فَاَنْطَلَقْنَا تَتَعَادَى بَنَّا خَيْلَنَا، حَتَّى اتَّخَفَيْنَا إِلَى الرَّوَضَةِ، فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ، فَقُلْنَا: أَخْرِجِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ مِنْ كِتَابٍ، فَقُلْنَا: لَتُخْرِجِي الْكِتَابَ، أَوْ لَتُلْفَيْنِ الثِّيَابَ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا، فَأَتَيْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا فِيهِ: مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى نَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا حَاطِبُ مَا هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَمْجُلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا مُلْتَصِفًا فِي قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مِنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ قَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عَنْدَهُمْ بَدْءًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي، وَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُفْرًا وَلَا ارْتِدَادًا وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ صَدَقْتُمْ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبَ عُنُقَ هَذَا

وسكون اللام وفتح التاء المثناة من فوق بعدها عينٌ مهملة.

قوله: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بِذَرٍّ» ظاهر هذا أنَّ العلةَ في ترك قتله كونه عُنَّ شَهِيدَ بَدْرًا، ولولا ذلك لكان مستحقًا للقتل ففيه متمسكٌ لمن قال: إِنَّهُ يَقْتُلُ الْجَاسُوسَ ولو كان من المسلمين. وقد روى ابن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة قال: لما أجمع رسول الله ﷺ المسير إلى مكة كتب حاطب بن أبي بلتعة إلى قريش يخبرهم، ثم أعطاه امرأةً من مزينة، وذكر ابن إسحاق أنَّ اسمها سارة، وذكر الواقدي أنَّ اسمها كنود، وفي روايةٍ له أخرى سارة، وفي أخرى له أيضًا أم سارة. وذكر الواقدي أنَّ حاطبًا جعل لها عشرة دنانير على ذلك، وقيل دينارًا واحدًا. وقيل إنها كانت مولاة العباس. قال السهيلي: كان حاطبٌ حليفًا لعبد الله بن حبيد بن زهير بن أسد بن عبد العزى، واسم أبي بلتعة عمرو، وقيل كان أيضًا حليفًا لقريش. وذكر يحيى بن سلام في تفسيره أنَّ لفظ الكتاب «أَنَا بَعْدُ، يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَكُمْ بِجَيْشٍ كَاللَّيْلِ يَسِيرُ كَالسَّيْلِ، فَوَاللَّهِ لَوْ جَاءَكُمْ وَخَذَهُ لَنَصَرَهُ اللَّهُ وَأَنْجَزَ لَهُ وَعَهْدَهُ، فَانظُرُوا أَنْفُسَكُمْ وَالسَّلَامَ، كَذَا حَكَاهُ السُّهَيْلِيُّ. وروى الواقدي بسننه مرسلًا أنَّ حاطبًا كتب إلى سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ فِي النَّاسِ بِالْفُرْقِ، وَلَا أَرَاهُ يُرِيدُ غَيْرَكُمْ، وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ لِي عِنْدَكُمْ يَدٌ».

قوله: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ... إلخ) هذه بشارة عظيمة لأهل بدر رضوان الله عليهم لم تقع لغيرهم، والتَّرجِي المذكور قد صرح العلماء بأنه في كلام الله وكلام رسوله للوقوع. وقد وقع عند أحمد وأبي داود وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة بالجزم، ولفظه «إِنَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: ااعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» وعند أحمد بإسنادٍ على شرط مسلم من حديث جابر مرفوعًا «لَنْ يَدْخُلَ النَّارَ أَحَدٌ شَهِيدٌ بِدْرًا» وقد استشكل قوله: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» فإنَّ ظاهره أنه للإباحة وهو خلاف عقد الشرع. وأجيب بأنه إخبارٌ عن الماضي: أي كلَّ عملٍ كان لكم فهو مغفور، ويؤيده أنه لو كان لما يستقبلونه من العمل لم يقع بلفظ الماضي ولقال: فساغفروا لكم. وتعبَّ بأنه لو كان للماضي لما حسن الاستدلال به في قصة حاطب، لأنه ﷺ خاطب به عمر منكرًا عليه ما قال في أمر حاطب، وهذه القصة كانت بعد بدر بست سنين، فدلَّ على أنَّ المراد ما سيأتي، وأورده بلفظ الماضي

مبالغةً في تحقُّقه. وقيل إنَّ صيغة الأمر في قوله: «اعْمَلُوا» للتشريف والتكريم، فالمراد عدم المواخلة بما يصدر منهم بعد ذلك وأنهم خصُّوا بذلك لما حصل لهم من الحال العظيمة التي اقتضت محو ذنوبهم السالفة، وتأهلوا لأن يغفر الله لهم الذنوب اللاحقة إن وقعت: أي كلَّ ما عملتموه بعد هذه الواقعة من أيِّ عملٍ كان فهو مغفور. وقيل إنَّ المراد أنَّ ذنوبهم تقع إذا وقعت مغفورة، وقيل هي بشارة بعدم وقوع الذنوب منهم، وفيه نظرٌ ظاهرٌ لما وقع في البخاري وغيره في قصة قدامة بن مظعون من شربه الخمر في أيام عمر وأنَّ عمر حذَّه، ويؤيد القول بأنَّ المراد بالحدث أنَّ ذنوبهم إذا وقعت تكون مغفورة ما ذكره البخاري في باب استابة المرتدين عن أبي عبد الرحمن السلمي التَّابعي الكبير أنه قال لحُبَّان بن عطية: قد علمت الذي جرَّأ صاحبك على الدماء، يعني عليًّا كَرَّمَ الله وجهه. قال في الفتح: وأنفقوا على أنَّ البشارة المذكورة فيما يتعلق بأحكام الآخرة لا بأحكام الدنيا من إقامة الحدود وغيرها انتهى.

بَابُ أَنَّ عَبْدَ الْكَافِرِ إِذَا خَرَجَ إِلَيْنَا مُسْلِمًا فَهُوَ حُرٌّ

٣٤٦٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الطَّائِفِ مَنْ خَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ عِبِيدِ الْمُشْرِكِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٢٤).

٣٤٦٦- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَيْسِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: «سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَدَّ إِلَيْنَا أَبَا بَكْرَةَ، وَكَانَ مَمْلُوكًا فَاسْلَمَ قَبْلَنَا، فَقَالَ: لَا، هُوَ طَلِيقٌ لِلَّهِ، ثُمَّ طَلِيقٌ رَسُولِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٤٦٧- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «خَرَجَ عَبْدَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْتُمِي يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ الصُّلْحِ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ مَوَالِيَهُمْ فَقَالُوا: وَاللَّهِ يَا مُحَمَّدُ مَا خَرَجُوا إِلَيْكَ رَغْبَةً فِي دِينِكَ، وَإِنَّمَا خَرَجُوا هَرَبًا مِنَ الرُّقِّ، فَقَالَ نَاسٌ: صَدَقُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ رُدُّهُمْ إِلَيْهِمْ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: مَا أَرَأَكُمْ تَنْتَهُنَّ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ حَتَّى يَتَّعَتَ اللَّهُ حَلِيْقَكُمْ مَنْ يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ عَلَى هَذَا، وَأَبَى أَنْ يَرُدُّهُمْ وَقَالَ: هُمْ عَقَّاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٠).

حديث ابن عباسٍ أخرجه أيضًا ابن أبي شيبة، وأخرجه أيضًا ابن سعدٍ من وجوهٍ آخر مرسلًا. وقصة أبي بكر في تدليبه من حصن الطائف مذكورة في صحيح البخاري في غزوة الطائف. وحديث عليٍّ أخرجه أيضًا الترمذي قال: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث ربيعٍ عن

وَهُوَ مُرْسَلٌ.

الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله: قد سبق... إلخ، تقدم في أول كتاب الصلاة. وحديث صخر بن عيلة قال الحافظ في [بُلُوغُ الْمَرَامِ]: رجاله موثقون انتهى. وعيلة بفتح العين المهملة وسكون التحتانية وهي أم صخر. وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي يعلى مرفوعاً: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ» وضعفه ابن عدي بياسين الزيات الراوي عن أبي هريرة. قال البيهقي: وإنما يروى عن أبي مليكة وعن عروة مرسلًا. وفي الباب أيضًا عن عروة مرسلًا عند سعيد بن منصور برجال ثقات: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَاصَرَ بَنِي قُرَيْظَةَ فَأَسْلَمَ ثَلَاثَةٌ وَأَسِيدُ بْنُ سَعْدَةَ فَأَخْرَجَهُمَا إِسْلَامُهُمَا أَمْوَالَهُمَا وَأَوْلَادَهُمَا الصَّغَارَ» وأخرج ابن إسحاق في المغازي عن شيخ من بني قريظة أنه قال له: هل تدري كيف كان إسلام ثعلبة وأسيد ونفر من هذيل لم يكونوا من بني قريظة والتضير كانوا فوق ذلك، أنه قدم علينا رجل من الشام من يهود يقال له ابن الهيان، فأقام عندنا فوالله ما رأينا رجلاً قط لا يصلي الخمس خيراً منه، فقدم علينا قبل مبعث النبي ﷺ بسنين، وكان يقول: إنه يتوقع خروج نبي قد اظلم زمانه فذكر الحديث، فلما كانت الليلة التي افتتح فيها قريظة قال أولئك الفتية الثلاثة: يا معشر يهود والله إنه كان للرجل الذي كان ذكر لكم ابن الهيان، قالوا: ما هو إياه. قال: بلى والله إنه هو، قال: فنزلوا وأسلموا وكانوا شباباً فخلوا أموالهم وأولادهم وأهلهم في الحصن عند المشركين، فلما فتح رد ذلك عليهم. وأخرجه أيضاً البيهقي، وأسيد المذكور بفتح الهمزة وكسر السين، وسعية بفتح السين المهملة وإسكان العين المهملة أيضاً وفتح التحتانية، وقيل بالنون بدل الباء. قال النووي: وهو تصحيف من بعض الفقهاء، والهيان بفتح الهاء والياء المثناة من تحت والباء الموحدة، كذا ضبطه المطرزي في المغرب، وفي القاموس الهيان بالتشديد. وقد يخفف صحابي أسلم.

قوله: (وَدِمَاءُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ) الظاهر أن الأموال تشمل المنقول وغير المنقول، فيكون المسلم طوعاً أحق بجميع أمواله. وقد صرح بدخول الأرض في حديث صخر المذكور في الباب لقوله فيه: «بِأَرْضِهِ وَمَالِهِ» وقد ذهب الجمهور إلى أن الحربي إذا أسلم طوعاً كانت جميع أمواله في ملكه، ولا فرق بين أن يكون إسلامه في دار الإسلام أو دار الكفر على ظاهر الدليل. وقال بعض الحنفية: إن

علي. وقال أبو بكر البرزاني: لا نعلمه يروى عن علي بن أبي طالب إلا من حديث ربيعي.

قوله: (مِنْ عَبِيدِ الْمُشْرِكِينَ) منهم أبو بكره والمنيعث، وكان عبداً لعثمان بن عامر بن معتب، ومنهم مرزوق زوج سمية والدته زياد والأزرق وكان لكدة الثقفي، ووردان وكان لعبيد الله بن ربيعة، ويحس وكان لابن مالك الثقفي، وإبراهيم بن جارية وكان لخرشة الثقفي، ويقال كان معهم زياد ابن سمية، والصحيح أنه لم يخرج حينئذ لصغره. وقد روي أنهم ثلاثة وعشرون عبداً من الطائف من جملتهم أبو بكره كما ذكره البخاري في المغازي، وفيه رد على من زعم أن أبا بكره لم ينزل من سور الطائف غيره، وهو شيء قاله موسى بن عقبة في مغازيه وتبعه الحاكم. وجمع بعضهم بين القولين أن أبا بكره نزل وحده أولاً ثم نزل الباقيون بعده وهو جمع حسن.

قوله: (أَنْ يَرُدُّ إِلَيْنَا أَبَا بَكْرَةَ) اسمه نفيح بن الحارث، وكان مولى الحارث بن كدة الثقفي، فتدلى من حصن الطائف ببكرة فكني أبا بكره لذلك، أخرج ذلك الطبراني بإسناد لا بأس به من حديث أبي بكره قوله (: عَبْدَانُ) جمع عبد. وفي أحاديث الباب دليل على أن من هرب من عبيد الكفار إلى المسلمين صار حراً لقوله ﷺ: «هُمْ عَقَاءُ اللَّهِ» ولكن ينبغي للإمام أن ينجز عتقهم كما وقع منه ﷺ في عبيد الطائف كما في حديث ابن عباس المذكور في الباب.

بَابُ أَنَّ الْحَرْبِيَّ إِذَا أَسْلَمَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَخْرَزَ أَمْوَالَهُ ٣٤٦٨ - قَدْ سَبَقَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا».

٣٤٦٩ - وَعَنْ صَخْرِ بْنِ عَيْلَةَ: «أَنَّ قَوْمًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَرُّوا عَنْ أَرْضِهِمْ حِينَ جَاءَ الْإِسْلَامَ فَأَخَذَتْهَا فَأَسْلَمُوا، فَخَاصَمُونِي فِيهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَضَهَا عَلَيْهِمْ وَقَالَ: إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ وَمَالِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣١٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٦٧) بِمَنْشَأِهِ وَقَالَ فِيهِ، فَقَالَ: «يَا صَخْرُ إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَخْرَزُوا أَمْوَالَهُمْ وَدِمَاءَهُمْ».

٣٤٧٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَعَشِيِّ قَالَ: «قَفَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَبْدِ إِذَا جَاءَ فَأَسْلَمَ، ثُمَّ جَاءَ مَوْلَاهُ فَأَسْلَمَ أَنَّهُ حُرٌّ، وَإِذَا جَاءَ الْمَوْلَى ثُمَّ جَاءَ الْعَبْدُ بَعْدَ مَا أَسْلَمَ مَوْلَاهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَقَالَ: «اذْهَبْ إِلَيْهِ» قُلْتُ:

٣٤٧٢ - وَعَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ قَالَ: «قَالَ عُمَرُ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ أَتْرَكَ آخِرَ النَّاسِ بَيِّنًا لَيْسَ لَهُمْ مِنْ شَيْءٍ مَا فُتِحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ وَلَكِنْ أَتْرَكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَفْتَسِمُونَهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٣٥)

٣٤٧٣ - وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «لَيْنَ عِشْتِ إِلَى هَذَا الْعَامِ الْمُقْبِلِ لَا تَفْتَحُ لِلنَّاسِ قَرْيَةً إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَهُمْ كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١/١).

٣٤٧٤ - وَعَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَذْرَكَهُمْ يَذْكُرُونَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ قَسَمَهَا عَلَى سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ سَهْمًا جَمَعَ كُلُّ سَهْمٍ مِائَةَ سَهْمٍ، فَجَعَلَ يَنْصَفُ ذَلِكَ كُلَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ فَكَانَ فِي ذَلِكَ النِّصْفِ سِتُّ مِائَةِ سَهْمٍ لِلْمُسْلِمِينَ وَسَهْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهَا، وَجَعَلَ النِّصْفَ الْآخَرَ لِمَنْ يَنْزِلُ بِهِ مِنَ الْوُقُودِ وَالْأُمُورِ وَتَوَاجِبِ النَّاسِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠١٢).

٣٤٧٥ - وَعَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَنْمَةَ قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ يَصْفَيْنِ: يَصْفَا لِنَوَائِبِهِ وَخَوَائِجِهِ، وَيَصْفَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَسَمَهَا عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سَهْمًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠١٠).

٣٤٧٦ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ افْتَتَحَ بَعْضَ خَيْبَرَ عَنُودًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠١٧)

٣٤٧٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْعَتِ الْبِرَاقُ دِرْهَمَهَا وَتَقْيِيزَهَا، وَمَنْعَتِ الشَّامُ مِائَتَهَا وَدِينَارَهَا، وَمَنْعَتِ مِصْرُ إِزْدِيَّتَهَا وَدِينَارَهَا، وَعَدَنْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَعَدَنْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وَشَهِدَ عَلَى ذَلِكَ لَحْمُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَدُمُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٦٢) وَمُسْلِمٌ (٢٨٩٦) (٣٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٣٥).

حديث بشير بن يسار سكت عنه أبو داود والمنذري، وأخرجه أيضاً أبو داود عنه من طريق أخرى أنه سمع نفرًا من أصحاب النبي ﷺ قالوا: فذكر هذا الحديث، قال: فكان النصف سهام المسلمين وسهم رسول الله ﷺ وعزل النصف للمسلمين لما ينوبه من الأمور والتواب. وأخرجه أبو داود أيضاً من طريق ثالثة عنه عن رسول الله ﷺ بلا واسطة بأطول من اللفظين المذكورين سابقاً وهو مرسل، فإنه لم يدرك رسول الله ﷺ ولا أدرك فتح خيبر وهذه الطرق الثلاث رجال بعضها رجال الصحيح.

الحربي إذا أسلم في دار الحرب وأقام بها حتى غلب المسلمون عليها فهو أحق بجميع ماله، إلا أرضه وعقاره فإنها تكون فينا للمسلمين. وقد خالفهم أبو يوسف في ذلك فوافق الجمهور. وذهبت المادوية إلى مثل ما ذهب إليه بعض الحنفية إذا كان إسلامه في دار الحرب، قالوا: وإن كان إسلامه في دار الإسلام كانت أمواله جميعها فينا من غير فرق بين المنقول وغيره إلا أطفاله فإنه لا يجوز سبيهم. ويدل على ما ذهب إليه الجمهور أنه ﷺ أمر عقيلًا على تصرفه فيما كان لأخويه علي وجعفر، وللنبي ﷺ من الدور والرباع والبيع وغيره ولم يغير ذلك ولا انتزعها عنهم في يده لما ظفر فكان ذلك دليلاً على تقرير من بيده دار أو أرض إذا أسلم وهي في يده بطريق الأولى. وقد بوب البخاري على قصة عقيل هذه فقال: باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم. قال القرطبي: يحتل أن يكون مراد البخاري أن النبي ﷺ من على أهل مكة بأموالهم ودورهم قبل أن يسلموا، فتقرير من أسلم يكون بطريق الأولى.

قوله: (فَأَخَذْتُهَا) الأخذ: هو صخر المذكور.

قوله: (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَبْدِ...) إلخ: فيه دليل على أن من أسلم من عبيد الكفار قبل إسلامهم صار حراً بمجرد إسلامه لما تقدم في الباب الأول أن العبيد الذين يفرّون من دار الحرب إلى دار الإسلام عتقاء الله، ومن أسلم بعد إسلام سيده كان مملوكاً لسيده، لأن إسلام السيد قد أحرز ماله ودمه، والعبد من جملة أمواله. والحديث المذكور وإن كان مرسلًا إلا أنه يدل على معناه الحديث المتفق عليه الذي أشار إليه المصنف لقوله فيه: «فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي وَمَاءَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ» فلو حكم بحرية عبد الرجل المسلم إذا أسلم لكان بعض ماله خارجاً عن العصمة، وهكذا يدل على هذا المعنى حديث صخر المذكور. وأحاديث الباب الأول تدل على ما دل عليه حديث أبي سعيد المذكور من أن عبد الحربي إذا أسلم صار حراً بإسلامه، فقد دل على جميع ما اشتمل عليه من التفضيل غيره من الأحاديث فلا يضر إرساله.

بَابُ حُكْمِ الْأَرْضَيْنِ الْمَغْنُومَةِ

٣٤٧١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيْمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقْسَمْتُمْ فِيهَا فَسَهَنَكُمْ فِيهَا، وَإِيْمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٧/٢) وَمُسْلِمٌ (١٧٥٦) (٤٧).

تقسم كما قسم النبي ﷺ خير. وتعقب بأنه مخالف لتعليل عمر بقوله: «لَوْ لَا أَن أتركَ آخِرَ النَّاسِ... إلخ» لكن يمكن أن يقال معناه: لولا أن أترك آخر الناس ما استطبت أنفس الغنائين.

وأما قول عمر كما قسم رسول الله ﷺ خير فإنه يريد بعض خير لا جميعها كذا قال الطحاوي. وأشار بذلك إلى ما في حديث بشير بن يسار المذكور في الباب «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَزَلَ يَصِفُ خَيْرَ لِنَوَائِيهِ وَمَا يَنْزِلُ بِهِ، وَقَسَمَ النُّصْفَ الْبَاقِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ» والمراد بالذي عزله ما افتتح صلحاً، وبالذي قسمه ما افتتح عنوة. وقد اختلف في الأرض التي أبقاها عمر بغير قسمة، فذهب الجمهور إلى أنه وقفها لنواب المسلمين وأجرى فيها الخراج ومنع بيعها، وقال بعض الكوفيين: أبقاها ملكاً لمن كان بها من الكفرة وضرب عليهم الخراج. قال في الفتح: وقد اشدت نكير كثير من فقهاء أهل الحديث لهذه المقالة انتهى. وقد ذهب مالك إلى أن الأرض المغنومة لا تقسم بل تكون وقفاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين من أرزاق المقاتلة وبناء القناطر والمساجد وغير ذلك من سبل الخير، إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة تقتضي القسمة، فإن له أن يقسم الأرض، وحكى هذا القول ابن القيم عن جمهور الصحابة ورجحه وقال: إنه الذي كان عليه سيرة الخلفاء الراشدين. قال: ونازع في ذلك بلالٌ وأصحابه وطلبوا أن يقسم بينهم الأرض التي فتحوها. فقال عمر: هذا غير المال ولكن أحبسه فينا يجري عليكم وعلى المسلمين، فقال بلالٌ وأصحابه: اقسما بيننا، فقال عمر: اللهم اكفني بلالاً وذويه، فما حال الحول ومنهم عين تطرف، ثم وافق سائر الصحابة عمر. قال: ولا يصح أن يقال: إنه استطاب نفوسهم ووقفها برضاهم فإنه قد نازعه فيها وهو أبى عليهم. ثم قال: ووافق عمر جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية إبقائها بلا قسمة. فظاهر مذهب أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام خيرٌ فيها تخير مصلحة لا تخير شهوة، فإن كان الأصلح للمسلمين قسمتها قسمها، وإن كان الأصلح أن يقفها على جماعتهم وقفها، وإن كان الأصلح قسمة البعض ووقف البعض فعلة، فإن رسول الله ﷺ فعل الأقسام الثلاثة، فإنه قسم أرض قريظة والنضير وترك قسمة مكة، وقسم بعض خير وترك بعضها لما ينوبه من مصالح المسلمين. وفي رواية لأحمد: إن الأرض تصير وقفاً بنفس الظهور والاستيلاء من غير وقف من الإمام، وله رواية ثالثة أن

قوله: (أَيُّمَا قَرِيَّةٍ... إلخ) فيه التصريح بأن الأرض المغنومة تكون للغنائين. قال الخطابي: فيه دليل على أن أرض العنوة حكمها حكم سائر الأموال التي تغنم وأن خمسها لأهل الخمس وأربعة أخماسها للغنائين.

قوله: (بَيَّاناً) هو خدتين مفتوحتين الثانية ثقيلة وبعد الألف نونٌ كذا للاكثر قال أبو عبيد بعد أن أخرجه عن ابن مهدي: قال ابن مهدي: يعني شيئاً واحداً قال الخطابي: ولا أحسب هذه اللفظة عريضة، ولم أسمعها في غير هذا الحديث. وقال الأزهري: بل هي لغة صحيحة لكنها غير فاشية، هي لغة معبر. وقد صححها صاحب العين وقال: ضوعفت حروفه يقال هم على بيان واحد. وقال الطبري: البيان المدم الذي لا شيء له، فالمعنى لولا أنني أتركهم فقراء معدمين لا شيء لهم: أي متساوين في الفقر. وقال أبو سعيد الضرير فيما تعقبه على أبي عبيد: صوابه بياناً بالموحدة ثم تحتانية بدل الموحدة الثانية: أي شيئاً واحداً فإنهم قالوا: من لم يعرف هو هيان بن بيان انتهى. وقد وقع من عمر ذكر هذه الكلمة في قصة أخرى، وهو أنه كان يفضل القسمة فقال: لئن عشت لأجعلن للناس بياناً واحداً، ذكره الجوهري، وهو مما يؤيد تفسيره بالتسوية.

قوله: (يَقْتَسِمُونَهَا) أي يقسمون خراجها.

قوله: (كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ) فيه تصريح بما وقع منه ﷺ إلا أنه عارض ذلك عنده حسن النظر لآخر المسلمين فيما يتعلق بالأرض خاصة. فوقفها على المسلمين وضرب عليها الخراج الذي يجمع مصلحتهم. وروى أبو عبيد في كتاب الأموال من طريق أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن عمر أنه أراد أن يقسم السواد فشاور في ذلك، فقال له علي رضي الله عنه: دعه يكون مائة للمسلمين، فتركه. وأخرج أيضاً من طريق عبد الله بن أبي قيس أن عمر أراد قسمة الأرض فقال له معاذ: إن قسمتها صار الربع العظيم في أيدي القوم يبيدون فيصير إلى الرجل الواحد أو المرأة ويأتي قوم يسدون من الإسلام مسداً ولا يجدون شيئاً فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم، فساقضى رأي عمر تأخير قسم الأرض وضرب الخراج عليها للغنائين ولن يجيء بعدهم. وقد اختلف في الأرض التي يفتحها المسلمون عنوة. قال ابن المنذر: ذهب الشافعي إلى أن عمر استطاب أنفس الغنائين الذين افتتحوا أرض السواد، وأن الحكم في أرض العنوة أن

وَبَشَّتْ قُرَيْشٌ أَوْبَاشَهَا، وَقَالُوا: نَقْدَمُ هَؤُلَاءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مِنْهُمْ، وَإِنْ أَسْبَيُوا أَعْطَيْنَا الَّذِي سَبَيْنَا، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَفَطِنَ فَقَالَ لِي: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَهَيْفَ لِي بِالْأَنْصَارِ وَلَا بِأَيِّبِي إِلَّا أَنْصَارِي، فَهَفَّتْ بِهِمْ فَجَاءُوا فَطَافُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تَرَوْنَ إِلَى أَوْبَاشِ قُرَيْشٍ وَأَتْبَاعِهِمْ، ثُمَّ قَالَ يَذَرُونِي إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى: أَحْصِدُوهُمْ حَصْدًا حَتَّى تَوَافُونِي بِالصُّفَا. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَنْطَلَقْنَا فَمَا يَشَاءُ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يَقْتَلَ مِنْهُمْ مَا شَاءَ إِلَّا قَتَلَهُ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوجِّهُ إِلَيْنَا شَيْئًا، فَجَاءَ أَبُو سَفْيَانَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُبَيِّدْتُ خَضِرَاءَ قُرَيْشٍ لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، فَأَغْلَقَ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَفِي يَدِهِ قَوْسٌ وَهُوَ أَخِيذٌ بِسِيَةِ الْقَوْسِ فَاتَى فِي طَوَائِفِهِ عَلَى صَنْمٍ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ يَعْبُدُونَهُ، فَبَجَلَّ يَطْعَنُ بِهِ فِي عَيْنِهِ وَيَقُولُ: «جَاءَ الْحَقُّ، وَزَهَقَ الْبَاطِلُ» ثُمَّ اتَى الصُّفَا فَعَلَا حَيْثُ يَنْظُرُ إِلَى الْبَيْتِ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَبَجَلَّ يَذْكُرُ اللَّهَ بِمَا شَاءَ أَنْ يَذْكُرَهُ وَيَدْعُوهُ وَالْأَنْصَارَ تَحْتَهُ، قَالَ: يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَمَا الرَّجُلُ فَأَذْرَكْتَهُ رَغَبَةً فِي قُرَيْشِهِ وَرَافَةً بِغَيْرِيهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَجَاءَ الْوَحْيُ وَكَانَ إِذَا جَاءَ لَمْ يَخَفْ عَلَيْنَا فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَرْفَعُ طَرْفًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَقْضَى، فَلَمَّا قَضَى الْوَحْيُ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ أَقْبَلْتُمْ: أَمَا الرَّجُلُ فَأَذْرَكْتَهُ رَغَبَةً فِي قُرَيْشِهِ وَرَافَةً بِغَيْرِيهِ قَالُوا: قُلْنَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَمَا اسْمِي إِذْنًا كَلَّا إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ فَالْمَحِيَا مَحْيَاكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ، فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَتَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا إِلَّا الضَّنُّ بِرَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَصْدُقَانِيكُمْ وَيَعْدُرَانِيكُمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٣٨/٢) وَمُسْلِمٌ (١٧٨٠) (٨٤).

٣٤٧٩ - وَعَنْ أُمِّ هَانِيَةَ قَالَتْ: دُعِيتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَقَاطِعَةُ ابْنَتُهُ تَسْتَرُهُ بِسُورٍ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِيَةَ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: مَرْحَبًا يَا أُمُّ هَانِيَةَ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ يَصْلِي ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي قُبُورٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَعِمَ ابْنُ أُمِّي عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ قَدْ أَجْرْتُهُ فَلَانَ بَنُ هُرَيْرَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتَ يَا أُمُّ هَانِيَةَ، قَالَتْ: وَذَلِكَ ضَمِي.

الإمام يقسمها بين الغانمين كما يقسم بينهم المنقول إلا أن يتركوا حقهم منها. قال: وهو مذهب الشافعي بناءً من الشافعي على أن آية الأنفال وآية الحشر متواردتان، وأن الجميع يسمى فينسا وغنيمة، ولكنه يروى عليه أن ظاهر سوق آية الحشر أن الفبيء غير الغنيمة وأن له مصرفاً عاماً، ولذلك قال عمر: إنها عمت الناس بقوله: «وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ»، ولا يتأتى حصّة لمن جاء من بعدهم إلا إذا بقيت الأرض محبةً للمسلمين، إذ لو استحقها المباشرون للقتال وقسمت بينهم توارثها ورثة أولئك، فكانت القرية والبلد تصير إلى امرأةٍ واحدةٍ أو صبيٍّ صغيرٍ. وذهبت الحنفية إلى أن الإمام مخيرٌ بين القسمة بين الغانمين وأن يقرها لأربابها على خراج أو يترعها منهم ويقرها مع آخرين. وعند المادوية الإمام مخيرٌ بين وجوه أربعةٍ معروفةٍ في كتبهم.

قوله: (افْتَتَحَ بَعْضُ خَيْرِ عَشْوَةٍ) العنوة بفتح العين المهملة وسكون التّون: القهر.

قوله: (وَقَفِيرَهَا) القفير: مكياً ثمانية مكايك.

قوله: (وَمَنْعَتُ الْعِرَاقَ مَدْيَهَا) المدي مائة واثنا وتسعون مداً وهو صاع أهل العراق.

قوله: (وَمَنْعَتُ مِصْرَ إِزْدَبَهَا) بالراء والذال المهملتين بعدها موحدة. قال في القاموس: الإردب كقرشب: مكياً ضخماً بمصر ويضم أربعة وعشرين صاعاً انتهى.

قوله: (وَعُدْتُمْ مِنْ حَيْثُ بَدَأْتُمْ) أي رجعتكم إلى الكفر بعد الإسلام، وهذا الحديث من أعلام النبوة، لإخباره ﷺ بما سيكون من ملك المسلمين هذه الأقاليم ووضعهم الجزية والخراج، ثم بطلان ذلك إما بتغلّبهم وهو أصحُّ التأويلين، وفي البخاري ما يدلُّ عليه، ولفظ المنع في الحديث يوشد إلى ذلك. وإما بإسلامهم، ووجه استدلال المصنّف بهذا الحديث على ما ترجم الباب به من حكم الأرضين المغنومة أن النبي ﷺ قد علم بأن الصحابة يضعون الخراج على الأرض ولم يرشدهم إلى خلاف ذلك بل قرّره وحكاه لهم.

بابُ مَا جَاءَ فِي فَتْحِ مَكَّةَ هَلْ هُوَ عَنُوةٌ أَوْ صَلَاحٌ

٣٤٧٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ فَقَالَ: «أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ مَكَّةَ فَبَعَثَ الزُّبَيْرَ عَلَى إِحْدَى الْمُجَنَّبَتَيْنِ وَبَعَثَ خَالِدًا عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحِشْرِ فَآخَذُوا بَطْنَ الْوَادِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَيْبَتِهِ، قَالَ: وَقَدْ

الأصنام كانت ثلاث مائة وستين.

قوله: (يَطْعُنُ) بضم العين ويفتحها، والأول أشهر.

قوله: (وَيَقُولُ جَاءَ الْحَقُّ) زاد في حديث ابن عمر عند الفاكهي وصححه ابن حبان «فَيَسْقُطُ الصَّنَمُ وَلَا يَمْسُهُ» وللفاكهي والطبراني من حديث ابن عباس فلم يبق وثناً استقبله إلا سقط على قفاه مع أنها كانت ثابتة في الأرض، وقد شد لهم إبليس أقدامها بالرصاص، وإنما فعل ذلك ﷺ إذ لا لها ولعابديها، وإظهاراً لعدم نفعها، لأنها إذا عجزت عن أن تدفع عن نفسها فهي عن الدفع عن غيرها عاجز.

قوله: (الضُّعْبُ) بكسر الضاد المعجمة مشددة بعدها نون: أي الشُّعْبُ واليخل أن يشاركهم أحد في رسول الله ﷺ.

قوله: (يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْدِرَانِيكُمْ) فيه جواز الجمع بين ضمير الله ورسوله، وكذلك وقع الجمع بينهما في حديث النبي عن حرم الحر الأهلية بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَاكُمُ عَنِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ» فلا بد من حل النبي الواقع في حديث الخطيب الذي خطب بمحضرة ﷺ فقال: «مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى» الحديث، وقد تقدم على من اعتقد التسوية كما قدمنا ذلك في موضعه.

قوله: (وَعَنْ أُمِّ هَانِيٍّ) قد تقدم الكلام على أطراف من هذا الحديث في صلاة الضحى.

قوله: (زَعَمَ ابْنُ أُسَيٍّ) في رواية للبخاري في أول كتاب الصلاة: زعم ابن أبي، والكل صحيح فإنه شقيقها، وزعم هنا بمعنى ادعى.

قوله: (أَنَّهُ قَاتِلَ رَجُلًا) فيه إطلاق اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل.

قوله: (فَلَانَ بَنُ مُبَيَّرَةَ) بالنصب على البدل أو الرفع على الحذف. وفي رواية أحمد المذكورة رجلين من أحماني، وقد أخرجهما الطبراني. قال أبو العباس بن سريج: هما جعدة بن هبيرة ورجل آخر من بني غزوم وكانا فيمن قاتل خالد بن الوليد ولم يقبلا الأمان فأجارتهما أم هانئ وكانا من أحماتها. وقال ابن الجوزي: إن كان ابن هبيرة منهما فهو جعدة انتهى. قال الحافظ: وجعدة معدود فيمن له رواية، ولم يصح له صحبة، وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما، فكيف يتهيأ لمن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج

مُنْفَعٌ عَلَيْهِ، أحمد (٤٢٣/٦) البخاري (٣٥٧) مسلم (٣٣٦) (٨٢). وفي لفظ لأحمد قالت: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ أُجِرَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَحْمَانِي، فَأَدْخَلْتُهُمَا بَيْتًا وَأَغْلَقْتُ عَلَيْهِمَا بَابًا، فَجَاءَ ابْنُ أُمِّي عَلِيٍّ، فَتَفَلَّتْ عَلَيْهِمَا بِالسَّيْفِ. وَذَكَرَتْ حَدِيثَ أُمَانِيهِمَا.

قوله: (عَلَى إِحْدَى الْمُجَنَّبَتَيْنِ) بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون المشددة. قال في القاموس والمجنبة بفتح النون: المقدمة والمجنبتان بالكسر: الميمنة والميسرة انتهى. فالمراد هنا أنه ﷺ بعث الزبير إما على الميسرة أو الميمنة وخالداً على الأخرى.

قوله: (عَلَى الْحُسْرِ) بضم الحاء المهملة وتشديد السين المهملة أيضاً ثم راء جمع حاسر: وهو من لا سلاح معه.

قوله: (فِي كِتَابَيْهِ) هي الجيش.

قوله: (وَبُيُتُّ قُرَيْشٌ أَوْ بَاشَتْهَا) الأوباش بموحدة ومعجمة: الأخطا والسفلة كما في القاموس، والمراد أن قريشاً جمعت السفلة منها.

قوله: (اهْتَفَ لِي بِالْأَنْصَارِ) أي اصرخ بهم. قال في القاموس: هتفت الحماة تهتف: صاتت وبه هتافاً بالضم: صاح. قوله: (ثُمَّ قَالَ يَذِيذُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى) فيه استعارة القول للفعل، والمراد أنه أشار بيديه إشارة تدل على الأمر منه ﷺ بقتل من يعرض لهم من أوباش قريش. وقوله: «أُخْصِدُوهُمْ حَصْداً» تفسير منه ﷺ لما دلّت عليه الإشارة بالقول هكذا وقع عند المصنف فيما رأيناه من النسخ بدون لفظ أي المشعرة بأن ما بعدها تفسير للإشارة من الراوي، ولفظ مسلم: «أَيُّ أُخْصِدُوهُمْ حَصْداً».

قوله: (أُبَيَدْتُ خَضْرَاءَ قُرَيْشٍ) في رواية «أُبَيَحْتُ» وخضراء قريش بالخاء والضاد المعجمتين بعدهما راء، قال في القاموس: والخضراء: سواد القوم ومعظمهم.

قوله: (لَا قُرَيْشٌ بَعْدَ الْيَوْمِ) يجوز في قريش الفتح لكنه يحتاج إلى تأويل: أي لا أحد من قريش لأنه لا يفتح بعد لا إلا النكرة، والرفع أيضاً على أنها بمعنى ليس وهو شاذ، حتى قيل إنه لم يرد إلا في الشعر.

قوله: (بِسِيَةِ الْقَوْسِ) سية القوس: ما انعطف من الطرفين لأنهما مستويان وهي بكسر السين المهملة وفتح الياء التحتية مخففة.

قوله: (عَلَى صَنْمٍ إِلَى جَنْبِ النَّبِيِّ) في رواية للبخاري أن

إلى الأمان انتهى وهيرة المذكور هو زوج أم هاني، فلو كان الذي أمته أم هاني هو ابنها منه لم يهزم علي بقتله لأنها كانت قد أسلمت وهرب زوجها وترك ولدها عندها، وجوز ابن عبد البر أن يكون ابناً لهيرة من غيرها مع نقله عن أهل النسب أنهم لم يذكروا لهيرة ولداً من غير أم هاني. وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بأن اللذين أجارتهما أم هاني هما الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان. وروى الأزرقى بسند فيه الواقدي في حديث أم هاني.

وهذا أنهما الحارث بن هشام وهيرة بن أبي وهيب، وليس بشيء لأن هيرة هرب بعد فتح مكة إلى نجران فلم يزل بها مشركاً حتى مات، كذا جزم به ابن إسحاق وغيره، فلا يصح ذكره فيمن أجارته أم هاني. وقال الكرماني: قال الزبير بن بكار: فلان بن هيرة هو الحارث بن هشام، وقد تصرف في كلام الزبير، والواقع عند الزبير في هذه القصة موضع فلان بن هيرة الحارث بن هشام. قال الحافظ: والذي يظهر لي أن في رواية الحديث حرفاً كان فيه فلان ابن عم ابن هيرة فسقط لفظ عم، أو كان فيه فلان قريب ابن هيرة فتغير لفظ قريب إلى لفظ ابن، وكل من الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنه ابن عم هيرة وقريبه لكون الجميع من بني مخزوم. وقد تمسك بحديث أبي هريرة وحديث أم هاني من قال إن مكة فتحت عنوة، ومحل الحجة من الأول أمره عليه السلام للانصار بالقتل لأوباش قريش ووقوع القتل منهم. ومحل الحجة من الثاني ما وقع من علي من إرادة قتل من أجارته أم هاني، ولو كانت مكة مفتوحة صلحاً لم يقع منه ذلك، وسيأتي ذكر الخلاف وما هو الحق في ذلك

٣٤٨٠ - وعن هشام بن عروة عن أبيه قال: «لما سار رسول الله ﷺ عام الفتح، بلغ ذلك قريشاً، خرج أبو سفيان بن حرب وحكيم بن حزام وبديل بن ورقاء يلتبسون الخبر عن رسول الله ﷺ حتى أتوا مر الظهران، فرأهم ناس من حرس رسول الله ﷺ فأخذوهم وأتوا بهم رسول الله ﷺ فاستلم أبو سفيان، فلما سار قال للمعاس: احبس أبا سفيان عند خطم الجبل حتى ينظر إلى المسلمين، فحبسه المعاس، فجعلت القبائل تمر كتيبة بعد كتيبة على أبي سفيان حتى أقبلت كتيبة لم ير مثلاً، قال: يا عباس من هذو؟ قال: هؤلاء الأنصار عليهم سعد بن عبادة وعتة الرائية، فقال سعد بن عبادة: يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة.

اليوم تستحل الكعبة، فقال أبو سفيان: يا عباس حبذا يوم الدمار، ثم جاءت كتيبة وهي أقل الكتاب فيهم رسول الله ﷺ ورأية النبي ﷺ مع الزبير بن العوام، فلما مر رسول الله ﷺ على أبي سفيان قال: ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة؟ قال: ما قال؟ قال: قال كذا وكذا وكذا، فقال: كذب سعد، ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة، ويوم تكسى فيه الكعبة وأمر رسول الله ﷺ أن تركز رايته بالحنجون، قال عروة: فأخبرني نافع بن جبير بن مطعم قال: سمعت العباس يقول للزبير بن العوام: يا أبا عبد الله هاهنا أمرنا رسول الله ﷺ أن تركز الراية؟ قال: نعم، قال: وأمر رسول الله ﷺ يومئذ خالد بن الوليد أن يدخل من أعلى مكة من كداء ودخل النبي ﷺ من كدى، رواه البخاري (٤٢٨٠).

قوله: (عن هشام بن عروة عن أبيه قال لما سار... إلخ) هكذا أورده البخاري مرسلًا قال في الفتح: ولم أره في شيء من الطرق موصولاً عن عروة، ولكن آخر الحديث موصول لقول عروة فيه: فأخبرني نافع بن جبير بن مطعم قال: سمعت العباس... إلخ.

قوله: (بلغ ذلك قريشاً) يحتمل أن يكون ذلك بطريق الظن لا أن مبلغاً بلغهم حقيقة ذلك.

قوله: (حتى أتوا مر الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء: مكان معروف، والعامة تقول بسكون الراء وزيادة واو، والظهران المعجمة وسكون الهاء بلفظ ثنية ظهر.

قوله: (فرأهم ناس من حرس رسول الله ﷺ فأخذوهم... إلخ) في رواية ابن إسحاق «فلما نزل رسول الله ﷺ مر الظهران قال العباس: وأللو لين دخل رسول الله ﷺ مكة عنوة قيل أن يأتيه فيستأمنوه إنه لهلاك قريش. قال: فجاءت علي بغير رسول الله ﷺ حتى جئت الأراك، فقلت: لعلي أجد بعض الخطابة أو ذا حاجة يأتيي مكة فيخبرهم، إذ سمعت كلام أبي سفيان وبديل بن ورقاء، قال: فمررت صوته فقلت: يا أبا حنظلة، قال: فعرفت صوتي، فقال: أبو الفضل؟ قلت: نعم، قال: ما النحلة؟ قلت: فأركب في عجر هذو البغلة حتى آتيني بك رسول الله ﷺ فاستأمنه لك، قال: فركب خلفه ورجع صاحبه، وهذا مخالف لما في حديث الباب أنهم أخذوهم. وفي رواية ابن عائذ «فدخل بديل وحكيم على رسول الله ﷺ فأسلموا» قال في الفتح:

بالجيم.

قوله: (كَذَّبَ سَدُّدٌ) فيه إطلاق الكذب على الإخبار بغير ما سيقع ولو قاله القائل بناءً على ظنه وقوة القرينة، والخلاف في ماهية الكذب معروف.

قوله: (يُعْظَمُ اللَّهُ فِيهِ الْكَفَّةُ) هذا إشارة إلى ما وقع من إظهار الإسلام وأذان بلال على ظهر الكعبة وإزالة الأصنام عنها وعو ما فيها من الصور وغير ذلك.

قوله: (وَيَوْمَ تُكْسَى فِيهِ الْكَعْبَةُ) قيل إن قريشاً كانت تكسو الكعبة في رمضان، فصاف ذلك اليوم، أو المراد باليوم الزمان، أو أشار ﷺ إلى أنه هو الذي يكسوها في ذلك العام.

قوله: (بِالْحَجَّوْنِ) بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة: وهو مكانٌ معروفٌ بالقرب من مقبرة مكة.

قوله: (فَأَخْبَرَنِي نَافِعٌ بْنُ جَبْرِ) لم يدرك نافع يوم الفتح، ولعله سمع العباس يقول للزبير ذلك في حجة اجتمعوا فيها بعد أيام النبوة، فإن نافعاً لا صحبة له.

قوله: (قَالَ): وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ... إلخُ) القائل هو عروة وهو من بقيته الخبر المرسل، وليس فيه من المرفوع إلا ما صرح بسماعه من نافع، وأما باقيه فيحتمل أن يكون عروة تلقاه عن أبيه أو عن العباس فإنه أدركه وهو صغير أو جمعه من نقل جماعة له بأسانيد مختلفة. قال الحافظ: وهو الأرجح.

قوله: (مِنْ كَذَاءٍ) بالذاء مع فتح الكاف والآخر بضم الكاف والقصر والأول يسمى العلوي والثاني الثنية السفلى وهذا يخالف ما وقع في سائر الأحاديث في البخاري وغيره أن خالدًا دخل من أسفل مكة والنبي ﷺ من أعلاها، وأمر الزبير أن يغرز رايته بالحجون ولا يبرح حتى يأتيه، ويعث خالدًا في قبائل قضاة وسليم وغيرهم وأمره أن يدخل من أسفل مكة وأن يغرز رايته عند أدنى البيوت، وتقام الحديث المذكور في الباب «فَقِيلَ مِنْ خَيْلِ خَالِدٍ يَوْمَئِذٍ رَجُلَانِ» كما في صحيح البخاري، وكان على المصنف أن يذكر ذلك لأنه يدل على ما ترجم الباب به، وفي مغازي موسى بن عقبة «أَنَّ قُتَيْلَ بْنَ الْمُشْرِكِيِّنَ يَوْمَئِذٍ نَحَوَ عِشْرِينَ رَجُلًا قَتَلَهُمْ أَصْحَابُ خَالِدٍ» وذكر ابن سعد أن عذة من أصيب من الكفار أربعة وعشرون رجلاً. وروى الطبراني من حديث ابن عباس قال: «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ» الحديث، فقيل له: هذا خالد بن الوليد يقتل، فقال:

فيحتمل قوله: «وَرَجَعَ صَاحِبَاهُ» أي بعد أن أسلما، واستمر أبو سفيان عند العباس لأمر رسول الله ﷺ له أن يجسه حتى يرى العساكر. ويحتمل أن يكونا رجلاً لما التقى العباس بأبي سفيان فأخذهما العسكر أيضاً. وفي مغازي موسى بن عقبة «فَلَقِيَهُمُ الْعَبَّاسُ فَأَجَارَهُمْ وَأَذْخَلَهُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَ بُذَيْلٌ وَحَكِيمٌ وَتَأَخَّرَ أَبُو سُفْيَانٍ يَسْأَلُهُ إِلَى الصُّبْحِ» ويجمع بين الروايات بأن الحرس أخذوهم، فلما رأوا أبا سفيان مع العباس تركوه معه.

قوله: (أَخْبَسَ أَبَا سُفْيَانَ) في رواية موسى بن عقبة أن العباس قال لرسول الله ﷺ: إِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَرْجِعَ أَبُو سُفْيَانَ فَيَكْفُرَ، فأحبسه حتى يرى جنود الله، ففعل، فقال أبو سفيان: أغدراً يا بني هاشم؟ قال له العباس: لا، ولكن لي إليك حاجة فتصبح فتنظر جنود الله وما أعد الله للمشركين، فحبسه بالمضيق دون الأراك حتى أصبحوا.

قوله: (عِنْدَ خَطْمِ الْجَبَلِ) في رواية النسفي والقاسبي بفتح الحاء المعجمة وسكون المهملة والجيم والموحدة: أي أنف الجبل، وهي رواية ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي. وفي رواية الأكثر بفتح المهملة من اللفظة الأولى وبالحاء المعجمة وسكون التحتانية من الثانية: أي ازدحامها، وإنما حبسه هناك لكونه كان مضيقاً ليرى الجميع ولا تفوته رؤية أحد منهم.

قوله: (كَيْبِيَّةٌ) بوزن عظيمة: وهي القطعة من الجيش من الكتب وهو الجمع.

قوله: (وَمَعَهُ الرَّايَةُ) أي راية الأنصار، وكانت راية المهاجرين مع الزبير كما هو مذكور في آخر الحديث.

قوله: (يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ) بالحاء المعجمة: أي يوم حرب لا يوجد منه مخلص أو يوم القتل يقال لحم فلان فلان إذا قتله.

قوله: (يَوْمَ الدُّمَارِ) بكسر المعجمة وتخفيف الميم: أي الهلاك. قال الخطابي: ثمن أبو سفيان أن يكون له يدٌ فيحمي قومه ويدفع عنهم. وقيل: المراد هذا يوم الغضب للحريم والأهل، وقيل: المراد هذا يوم يلزمك فيه حفظي وحمايتي من أن ينالني فيه مكروه.

قوله: (وَهِيَ أَقْلُ الْكَتَائِبِ) أي أقلها عدداً، لأن عدد المهاجرين كان أقل من عدد غيرهم من القبائل. وقال القاضي عياض: وقع للجمع بالقاف ووقع في الجمع للحميدي أجل

أن عبد الله بن خطلٍ قتله سعيد بن حريث وأبو برزة الأسلمي اشتركا في دمه. وذكر ابن حبيب أنه أمر بقتل هند بنت عتبة وقرية بالقاف والموحدة وسارة فقتلتا وأسلمت هند. وذكر ابن إسحاق أن سارة أمتها النبي ﷺ بعد أن استؤمن لها، ومنهم الحويرث بن نفيل بنون وقافو مصغراً، وهبار بن الأسود، وفرتنا بالفاء المفتوحة والراء الساكنة والتاء المثناة الفوقية والنون. وذكر أبو معشر فيمن أهدر دمه الحارث بن طلائل الخزاعي، وذكر

الحاكم عن أهدر دمه كعب بن زهير ووحشي بن حرب وأرنب مولاة ابن خطلٍ. وقد ذكر الحافظ في الفتح جملة من لم يؤمنهم النبي ﷺ باسمائهم فكانوا ثمانية رجال وست نسوة، منهم من أسلم، ومنهم من قتل، ومنهم من هرب. وحديث أبي أخرجه أيضاً الترمذي وقال: حسن غريب من حديث أبي وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن خزيمة في الفوائد وابن حبان والطبراني وابن مردويه والحاكم والبيهقي في الدلائل. وحديث أبي هريرة وأبي شريح تقدم في باب: هل يستوفى القصاص والحدود في الحرم أم لا، من كتاب الدماء. وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود والمنذري. وأخرجه الترمذي وابن ماجه عن أم مسيكة وذكر غيرهما أنها مكّية. وحديث علقمة بن نضلة رجال إسناده ثقات، فإن ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن نضلة فذكره، وعمر بن سعيد وعثمان بن أبي سليمان ثقتان، وأما أبو بكر وعيسى فمن رجال الصحيح.

وفي حديث سعد وحديث أبي بن كعب دليل على أن مكّة فتحت صلحاً. وقد اختلف أهل العلم في ذلك، فذهب الأكثر إلى أنها فتحت عنوة، وعن الشافعي ورواية عن أحمد أنها فتحت صلحاً لما ذكر في حديث الباب من التأمين ولأنها لم تقسم ولأن الغانمين لم يملكوا دورها، وإلا لجاز إخراج أهل الدور منها. وحجة الأولين ما وقع من التصريح بالأمر بالقتال ووقوعه من خالد بن الوليد، وتصريحه ﷺ بأنها أحلت له ساعة من نهار، ونهيه من التأسّي به في ذلك كما وقع جميع ذلك في الأحاديث المذكورة في الباب تصريحاً وإشارة. وأجابوا عن ترك القسمة بأنها لا تستلزم عدم العنوة، فقد تفتح البلد عنوة ويعن على أهلها وترك لهم دورهم وغنائمهم، ولأن قسمة الأرض المغنومة ليست

قم يا فلان فقل له فليرفع القتل، فأنه الرجل فقال له: إن رسول الله ﷺ يقول لك: اقتل من قدرت عليه، فقتل سبعين ثم اعتذر الرجل إليه فسكت. قال: وقد كان رسول الله ﷺ أمر الأمراء أن لا يقتلوا إلا من قاتلهم، غير أنه كان أهدر دم نهر سمّاهم انتهى. ٣٤٨١ - وعن سعد قال: «لما كان يوم فتح مكّة آمن رسول الله ﷺ الناس إلا أربعة نفر وأمرأتين، وسمّاهم رواء النسائي (١٥/٧) وأبو داود (٢٦٨٣).

٣٤٨٢ - وعن أبي بن كعب قال: «لما كان يوم أحد قتل من الأنصار سيئون رجلاً ومن المهاجرين ميتة، فقال أصحاب رسول الله ﷺ: لئن كان لنا يوم مثل هذا من المشركين لثربنّ عليهم، فلما كان يوم الفتح قال رجل لا يعرف: لا قرئش بعد اليوم، فنادى منادي رسول الله ﷺ: آمن الأسود والأبيض إلا فلاناً، وفلاناً ناس سمّاهم، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ فقال رسول الله ﷺ: «نصبر ولا نعاقب» رواء عبد الله بن أحمد في المستدرج، وقد سبق حديث أبي هريرة وأبي شريح إلا أن فيهما «وإنما أحلت لي ساعة من نهار» وأكثر هذه الأحاديث تدل على أن الفتح عنوة.

٣٤٨٣ - وعن عائشة قالت: «فلما يا رسول الله ألا تبيّتنا بعني يظلك؟ قال: لا، متى منّاخ لمن سبق» رواء الخمسة (حم: ٢٠٦-٢٠٧) (د: ٢٠١٩) (ت: ٨٨١) (ابن ماجه ٣٠٠٧) إلا النسائي، وقال الترمذي: حديث حسن.

٣٤٨٤ - وعن علقمة بن نضلة قال: «توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر، وما تدعى مكّة إلا السوائب من احتاج سكن، ومن استغنى أسكن». رواء ابن ماجه (٣١٠٧).

حديث سعد أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه، ونماه «أقتلوه وإن وجدتموهم معلقين باستار الكعبة» عكرمة بن أبي جهل وعبد الله بن خطلٍ من بني غنم ومقيس بن صبابه وعبد الله بن سعد بن أبي الشرح. فأما عبد الله بن خطلٍ فادرك وهو معلق باستار الكعبة، فاستبق سعيد بن الحارث وعمار بن ياسر فسبق سعيداً عماراً وكان أشب الرجلين فقتله. الحديث بطوله من طريق عمر بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي عن جدّه عن أبيه، وفيه «فأما ابن خطلٍ فقتله الزبير بن العوام» وجزم أبو نعيم في المعرفة بأن الذي قتله هو أبو برزة. وذكر ابن هشام

تَرَبُّهُ جُنُودَ اللَّهِ قَالَ: أَفْعَلُ، فذكر القصة، وفي ذلك تصريحٌ بعموم التأمين، فكان هذا أماناً منه لكلِّ من لم يقاتل من أهل مكة. ثم قال الشافعي: كانت مكة مؤمنة ولم يكن فتحها عنوةً، والأمان كالصلح. وأما الذين تعرضوا للقتال والذين استثنوا من الأمان وأمر أن يقتلوا ولو تعلّقوا بأستار الكعبة فلا يستلزم ذلك أنها فتحت عنوةً. يمكن الجمع بين حديث أبي هريرة في أمره ﷺ بالقتال، وبين حديث عروة المتقدم المصرح بتأمينه ﷺ لهم، وكذلك حديث سعدٍ وحديث أبي بن كعب المذكوران بأن يكون التأمين علّق على شرط وهو ترك قريش الجاهرة بالقتال، فلما تفرّقوا إلى دورهم ورضوا بالتأمين المذكور لم يستلزم أن أوباشهم الذين لم يقبلوا ذلك وقاتلوا خالد بن الوليد ومن معه حتى قاتلهم وهزمهم أن تكون البلد فتحت عنوةً، لأن العبرة بالأصول لا بالاتباع، وبالأكثر لا بالأقل، كذا قال الحافظ في الفتح. ويجاب عنه بما تقدّم في أول الباب من حديث أبي هريرة «أَنَّ قُرَيْشًا وَبُشْتِ أَوْبَاشًا لَهَا وَقَالُوا: نَقْدُمُ هَؤُلَاءِ... إلخ» فإنه يدلّ على أن غير الأوباش لم يرضوا بالتأمين، بل وقع التصريح في ذلك الحديث بأنهم قالوا: «فَإِنْ كَانَ لِلأَوْبَاشِ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أَصِيبُوا أَغَطَيْنَا الَّذِي سَبَلْنَا».

ومما احتج به الشافعي ما وقع في سنن أبي داود بإسناد حسن عن جابر «أَنَّهُ سَيْلٌ: هَلْ غَنِمْتُمْ يَوْمَ الْفَتْحِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا». ويجاب بأن عدم الغنيمة لا يستلزم عدم العنوة لجواز أن يكون النبي ﷺ من عليهم بالأموال كما من عليهم بالأنفس حيث قال: «اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلُقَاءُ».

ومن أوضح الأدلة على أنها فتحت عنوةً قوله ﷺ: «وَأَنَا أُجِلْتُ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ» فإن هذا تصريحٌ بأنها أحلت له في ذلك يسفك بها الدماء، وأن حرمتها ذهبت فيه وعادت بعده، ولو كانت مفتوحةً صلحاً لما كان لذلك معنى يعتد به. وقد وقع في مسند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن تلك الساعة استمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر. واحتج طائفة منهم الماوردي إلى أن بعضها فتح عنوةً لما وقع من قصة خالد بن الوليد المذكورة، وقرّر ذلك الحاكم من الإكليل، وفيه جمع بين الأدلة. قال الحافظ في الفتح: والحق أن صورة فتحها كان عنوةً، ومعاملة أهلها معاملة من دخلت بأمان، ومنع قوم منهم السهيلي ترتّب عدم قسمتها وجواز بيع دورها

متفقاً عليها، بل الخلاف ثابت عن الصحابة فمن بعدهم، وقد فتحت أكثر البلاد عنوةً فلم تقسم وذلك في زمن عمر وعثمان مع وجود أكثر الصحابة. وقد زادت مكة عن ذلك بأمٍ يمكن أن يدعى اختصاصها به دون بقية البلاد، وهي أنها دار النسك ومتعبد الخلق، وقد جعلها الله تعالى حرماً سواء العاكف فيه والباد. وأما قول النووي: احتج الشافعي بالأحاديث المشهورة بأن النبي ﷺ صالحهم بمِر الظهران قبل دخول مكة ففيه نظر، لأن الذي أشار إليه إن كان مراده ما وقع من قوله صلى الله عليه وآله وسلم «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ» كما تقدّم، وكذا من دخل المسجد كما عند ابن إسحاق فإن ذلك لا يسمى صلحاً إلا إذا التزم من أشير إليه بذلك الكف عن القتال، والذي ورد في الأحاديث الصحيحة ظاهر في أن قريشاً لم يلتزموا ذلك لأنهم استعدّوا للحرب كما تقدّم في حديث أبي هريرة أن قريشاً وبُشت أوباشاً، فإن كان مراده بالصلح وقوع عقده فهذا لم ينقل كما قال الحافظ. قال: ولا أظنه عنى إلا الاحتمال الأول، أعني قوله: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ» وتمسك أيضاً من قال: إنه أمّتهم بما وقع عند ابن إسحاق في سياق قصة الفتح، فقال العباس: لعلي أجد بعض الخطابة أو صاحب لبٍ أو ذا حاجة يأتي مكة يخبرهم بما كان من رسول الله ﷺ ليخرجوا إليه فيستأمنوه قبل أن يدخلها عنوةً، ثم قال في القصة بعد قصة أبي سفيان «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَعْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَهُوَ آمِنٌ، فَتَفَرَّقَ النَّاسُ إِلَى دُورِهِمْ وَإِلَى الْمَسْجِدِ» وعند موسى بن عقبة في المغازي وهي أصح ما صنّف في ذلك كما قال الحافظ. وروي ذلك عن الجماعة ما نصّه: إن أبا سفيان وحكيم بن حزام قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتَ حَقِيقًا أَنْ تَجْعَلَ عِدَّتَكَ وَكِيدَكَ لِهَوَازِنَ فَإِنَّهُمْ أَبْعَدَ رَجِمًا وَأَشَدَّ عِدَاوَةً، فَقَالَ: إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَجْمَعَهُمَا اللَّهُ لِي، فَتَحَ مَكَّةَ وَإِعْرَازَ الْإِسْلَامِ بِهَا، وَهَزِيمَةُ هَوَازِنَ وَغِيَمَةُ أَمْوَالِهِمْ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ وَحَكِيمُ بْنُ حَزَامٍ: فَادْعُ النَّاسَ بِالْأَمَانِ، أَرَأَيْتَ إِنْ اعْتَرَلَتْ قُرَيْشٌ وَكُنْتُ أَيْدِيهَا آمِنُونَ هُمْ؟ قَالَ: مَنْ كَفَّ يَدَهُ وَأَعْلَقَ دَارَهُ فَهُوَ آمِنٌ، قَالُوا: فَأَبْعَثْنَا نُوذُنَ بِذَلِكَ فِيهِمْ، قَالَ: فَانْطَلَقُوا، فَمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ دَخَلَ دَارَ حَكِيمٍ فَهُوَ آمِنٌ، ودار أبي سفيان بأعلى مكة، ودار حكيم بأسفلها، فلما توجهوا قال العباس: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا آمَنُ أَبَا سُفْيَانَ أَنْ يَرْتَدُّ فَرْدُهُ حَتَّى

شَاءَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣١٢).

٣٤٩٠ - وَعَنْ مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ جَاءَ بِأَخِيهِ مُجَالِدَ بْنَ مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَذَا مُجَالِدٌ جَاءَ يُسَافِئُكَ عَلَى الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَلَكِنْ أَبَاطُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٦٩/٣) (خ: ٤٣٠٥ و ٤٣٠٦) (م: ١٨٦٣) (٤).

حديث سمرة قال الذهبي: إسناده مظلم لا تقوم بمثله حجة. وحديث جرير أيضاً أخرجه ابن ماجه ورجال إسناده ثقات، ولكن صحح البخاري وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والذارقطني إرساله إلى قيس بن أبي حازم، ورواه الطبراني أيضاً موصولاً.

وحديث معاوية أخرجه أيضاً النسائي. قال الخطابي: إسناده فيه مقال.

وحديث عبد الله السعدي إسناده موثقون وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن منده والطبراني والبخاري وابن عساکر. قوله: (فَهُوَ يَثْلُغُهُ) فيه دليل على تحريم مساكنة الكفار ووجوب مغارتهم. والحديث وإن كان فيه المقال المتقدم لكن يشهد لصحته قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا يَثْلُغُهُمْ﴾ وحديث بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه عن جده مرفوعاً: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا بَعْدَ مَا أَسْلَمَ أَوْ يَفَارِقُ الْمُشْرِكِينَ».

قوله: (لَا تَرَاهُ نَارَاهُمَا) يعني لا ينبغي أن يكونا موضع بحيث تكون نار كل واحد منهما في مقابلة الأخرى على وجوه لو كانت متمكنة من الإبصار لأبصرت الأخرى، فإنبات الرؤية للنار مجاز.

قوله: (مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ) فيه دليل على أن الهجرة باقية ما بقيت المقاتلة للكفار.

قوله: (لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ) أصل الهجرة هجر الوطن، وأكثر ما تطلق على من رحل من البادية إلى القرية.

قوله: (وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ) قال الطيبي وغيره: هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله. والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية، وكذلك المفارقة بسبب نيّة صلاحية كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار

وإجارتها على أنها فتحت صلحاً. وذكر المصنف رحمه الله حديث عائشة وحديث علقمة بن نضلة في أحاديث الباب يشعر بأنه من القائلين بالرّتب، ولا وجه لذلك لأن الإمام خير بين قسمة الأرض المغنومة بين الغنائين وبين إبقائها وقفاً على المسلمين، ويلزم من ذلك منع بيع دورها وإجارتها، وأيضاً قد قال بعضهم: لا تدخل الأرض في حكم الأموال لأن من مضى كانوا إن غلبوا على الكفار لم يغموا إلا الأموال وتنزل النار فتاكلها وتبصر الأرض لهم عموماً كما قال تعالى: ﴿أَدْخَلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا﴾ الآية.

بَابُ بَقَاءِ الْهَجْرَةِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَأَنْ لَا هِجْرَةٌ مِنْ دَارِ أَسْلَمَ أَهْلُهَا

٣٤٨٥ - عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَهُوَ يَثْلُغُهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٣٤٨٦ - وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى خَثْعَمٍ فَاجْتَنَصَمَ نَاسٌ بِالسُّجُودِ فَاسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُمْ بِبَيْعَةِ الْعَقْلِ وَقَالَ: أَنَا بِسَرِيٍّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَغِيثُ بَيْنَ أَطْهَرِ الْمُشْرِكِينَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِمَ قَالَ: لَا تَرَاهُ نَارَاهُمَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٥) والترمذي (١٦٠٤).

٣٤٨٧ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٩/٤) وأبو داود (٢٤٧٩). (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٠/٥) والنسائي (١٤٧/٧).

٣٤٨٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ، وَإِذَا اسْتَفْرِغْتُمْ فَانْفِرُوا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٦٦/١) (خ: ٢٧٨٣) (م: ١٣٥٣) (٨٥) (د: ٢٤٨) (ت: ١٥٩٠) (ن: ١٤٦/٧) ابن ماجه (٢٧٧٣) إلا ابن ماجه، لكن له منه «إِذَا اسْتَفْرِغْتُمْ فَانْفِرُوا» وَرَوَتْ عَائِشَةُ يَثْلُغُهُ عَلَيْهِ. ٣٤٨٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ، وَسَبَّلَتْ عَنِ الْهَجْرَةِ فَقَالَتْ: لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُ يَغْرُ بِدِينِهِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَخَافَةً أَنْ يُفْتَنَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَالْمُؤْمِنُ يَتَّبِدُ رَبَّهُ حَيْثُ

بالذين من الفتن والنبي في جميع ذلك.

قوله: «وَإِذَا اسْتَفْرَضْتُمْ فَأَنْقُرُوا». قال النووي: يريد أن الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنبي الصالحة، وإذا أكرم الإمام بالخروج إلى الجهاد ونحوه من الأعمال الصالحة فإخرجوا إليه. قال الطيبي: إن قوله: «وَلَكِنْ جِهَادٌ... إلخ» معطوف على «عَلَى مَدْخُولٍ لَا هِجْرَةَ» أي الهجرة من الوطن إما للفرار من الكفار، أو إلى الجهاد أو إلى غير ذلك كطلب العلم فانقطعت الأولى وبقيت الآخرين فاغتنموا ولا تقاعدوا عنهما بل إذا استفرغتم فأنفروا. قال الحافظ: وليس الأمر في انقطاع الهجرة من الكفار على ما قال انتهى. وقد اختلف في الجمع بين أحاديث الباب، فقال الخطابي وغيره: كانت الهجرة فرضاً في أول الإسلام على من أسلم لقلّة المسلمين بالمدينة وحاجتهم إلى الاجتماع، فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجا، فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الجهاد والنبي على من قام به أو نزل به عدو انتهى. قال الحافظ: وكانت الحكمة أيضاً في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من أذى من يؤذيه من الكفار فإنهم كانوا يعدّون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه، وفيهم نزلت: «إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا» الآية، وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقدر على الخروج منها. وقال الماوردي: إذا قدر على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر فقد صارت البلد به دار إسلام، فالإقامة فيها أفضل من الرحلة عنها لما يترجى من دخول غيره في الإسلام، ولا يخفى ما في هذا الرأي من المصادمة لأحاديث الباب القاضية بتحريم الإقامة في دار الكفر. وقال الخطابي أيضاً: إن الهجرة اقتصرت لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة إلى حضرته للقتال معه وتعلم شرائع الدين. وقد أكد الله ذلك في عدة آيات حتى قطع الموالات بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا»، فلما فتحت مكة ودخل الناس في الإسلام من جميع القبائل انقطعت الهجرة الواجبة وبقي الاستحباب. وقال البغوي في شرح السنة: يحتمل الجمع بطريق أخرى، فقوله: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ» أي من مكة إلى المدينة، وقوله: «لَا تَنْقُطُ» أي من دار الكفر في حق من أسلم إلى دار

الإسلام. قال: ويحتمل وجهاً آخر وهو أن قوله: «لَا هِجْرَةَ» أي إلى النبي ﷺ حيث كان بنيت عدم الرجوع إلى الوطن المهاجر منه إلا بإذن، فقوله: «لَا تَنْقُطُ» أي هجرة من هاجر على غير هذا الوصف من الأعراب ونحوهم. وقد أفصح ابن عمر بالمراد فيما أخرجه الإسماعيلي بلفظ: «انْقَطَعَتِ الْهِجْرَةُ بَعْدَ الْفَتْحِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَنْقُطُ الْهِجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْكُفَّارُ» أي ما دام في الدنيا دار كفر فالحجرة واجبة منها على من أسلم وخشي أن يفتن على دينه، ومفهومه أنه لو قدر أن لا يبقى في الدنيا دار كفر أن الهجرة تنقطع لانقطاع موجبها. وأطلق ابن التين أن الهجرة من مكة إلى المدينة كانت واجبة، وأن من أقام بمكة بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة بغير عذر كان كافراً. قال الحافظ: وهو إطلاق مردود. وقال ابن العربي: الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكانت فرضاً في عهد النبي ﷺ واستمرت بعده لمن خاف على نفسه والتي انقطعت أصلاً هي القصد إلى حيث كان. وقد حكى في البحر أن الهجرة عن دار الكفر واجبة إجماعاً حيث حمل على معصية فعل أو ترك أو طلبها الإمام بقوته لسلطانه. وقد ذهب جعفر بن مبشر وبعض المداوينة إلى وجوب الهجرة عن دار الفسق قياساً على دار الكفر، وهو قياس مع الفارق. والحق عدم وجوبها من دار الفسق لأنها دار إسلام، وإلحاق دار الإسلام بدار الكفر بمجرّد وقوع المعاصي فيها على وجه الظهور ليس بمناسبة لعلم الرواية ولا لعلم الدراية، وللفقهاء في تفاصيل الدور والأعداء الموسوعة لترك الهجرة مباحث ليس هذا محل بسطها.

أَبْوَابُ الْأَمَانِ وَالصَّلَاحِ وَالْمُهَاذَنَةِ

بَابُ تَحْرِيمِ الدِّمِّ بِالْأَمَانِ وَصِحَّتِهِ مِنَ الْوَاحِدِ

٣٤٩١ - عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْزَرَفُ بِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٤٢/٣) (خ: ٣١٨٦ و ٣١٨٧) (م: ١٧٣٧) (١٤).

٣٤٩٢ - وَعَنْ أَبِي سَيِّدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ» أَلَا وَلَا غَادِرَ أَعْظَمَ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَاشِمٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩/٣) وَمُسْلِمٌ (١٧٣٨) (١٦).

٣٤٩٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ذِمَّةُ

قوله: (يَقْدِرُ غُدْرَتِهِ) قال في القاموس: والغدرة بالضم والكسر: ما أغدر من شيء. قال القرطبي: هذا خطاب منه للعرب بنحو ما كانت تفعل لأنهم كانوا يرفعون للوفاء راية بيضاء وللغدر راية سوداء ليلوموا الغادر ويذمّوه، فاقضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر ليشتهر بصفته في القيامة فيذمه أهل الموقف. وقد زاد مسلم في رواية له (يُقَالُ هَذِهِ غُدْرَةُ فُلَانٍ) قال في الفتح: وأما الوفاء فلم يرد فيه شيء، ولا يبعد أن يقع كذلك. وقد ثبت لواء الحمد لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وفي حديث أنس وحديث أبي سعيّد دليل على تحريم الغدر وغلظه لا سيّما من صاحب الولاية العامة، لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثير، ولأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء. قال القاضي عياض: المشهور أن هذا الحديث ورد في ذم الإمام إذا غدر في عهوده لرعيته أو لمقابلته أو للإمامة التي تقلدها والتزم القيام بها. فمن حاف فيها أو ترك الرق فقد غدر بعهد. وقيل المراد نهى الرعية عن الغدر بالإمام فلا تخرج عليه ولا تتعرض لمعصيته لما يترتب على ذلك من الفتنة. قال: والصحيح الأول. قال الحافظ: ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك. وحكى في الفتح في موضع آخر أن الغدر حرام بالاتفاق سواء كان في حق المسلم أو الذمي.

قوله: (يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ) أي أقبلهم، فدخل كل وضعي بالنص، وكل شريف بالفحوى، ودخل في الأدنى المرأة والعبد والصبي والمجنون، فأما المرأة فيدل على ذلك حديث أبي هريرة وحديث أم هانئ المتقدم. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة إلا شيئاً ذكره عبد الملك بن الماجشون صاحب مالك لا أحفظ ذلك عن غيره. قال: إن أمر الأمان إلى الإمام، وتأول ما ورد مما يخالف ذلك على قضايا خاصة. قال ابن المنذر: وفي قول النبي ﷺ (يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ) دلالة على إغفال هذا القائل. قال في الفتح: وجاء عن سحنون مثل قول ابن الماجشون، فقال: هو إلى الإمام إن أجاز له جاز، وإن رده رد انتهى. وأما العبد فأجاز الجمهور أمانه قاتل أو لم يقاتل. وقال أبو حنيفة: إن قاتل جاز أمانه وإلا فلا. وقال سحنون: إن أذن له سيده في القتال صح أمانه وإلا فلا. وأما الصبي فقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز. قال الحافظ: وكلام غيره يشعر بالتفرقة بين المراهق وغيره، وكذا المميز الذي يعقل، والخلاف عن المالكية

المُسْلِمِينَ وَاحِدَةً يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٨١).
٣٤٩٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ لَتَأْخُذَ لِلْقَوْمِ، يُعْجِزُ تَجِيرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ (١٥٧٩).

حديث عليّ تقدّم في أول كتاب الدماء، وقد أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: (يَذُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُؤًا وَمَاؤُهُمْ وَيُعْجِزُ عَلَيْهِمْ أَذْنَاهُمْ وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَفْصَاهُمْ وَهُمْ يَذُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ) ورواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر موطولاً. ورواه ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصراً بلفظ: «الْمُسْلِمُونَ يَذُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُؤًا وَمَاؤُهُمْ» ورواه الحاكم عن أبي هريرة مختصراً بلفظ: «الْمُسْلِمُونَ تَكَافُؤًا وَمَاؤُهُمْ» ورواه من حديثه أيضاً مسلم بلفظ: «إِنَّ ذِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَقَلْبِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» وهو أيضاً متفق عليه من حديث عليّ من طريق أخرى بأطول من هذا. وأخرجه البخاري من حديث أنس، وأخرجه ابن أبي شيبة من حديث أبي عبيدة بلفظ: (يُعْجِزُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ) وفي إسناده حجاج بن أرطاة وهو ضعيف وأخرجه أيضاً أحمد من حديث أبي أمامة بنحوه. وأخرجه أيضاً الطيالسي في مسنده من حديث عمرو بن العاص بلفظ: (يُعْجِزُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ) ورواه أحمد من حديث أبي هريرة. وحديث أبي هريرة المذكور في الباب رواه الترمذي من طريق يحيى بن أكثم. حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة فذكره، ثم قال: وفي الباب عن أم هانئ: وهذا حديث حسن غريب انتهى. وقد تقدّم حديث أم هانئ قريباً. وأخرج أبو داود والنسائي عن عائشة قالت: «إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ لِتَجِيرَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَيَجُوزُ».

قوله: (يُعْرَفُ بِهِ) في رواية للبخاري (يُنْصَبُ) وفي أخرى له (يُزَى) ومسلم من حديث أبي سعيّد (عِنْدَ اسْتِوَاءِ) قال ابن المنير: كأنه عومل بنقيض قصده، لأن عادة اللّواء أن يكون على الرّأس فنصبه عند السّفْل زيادة في فضيحته لأنّ الأعين غالباً تمتد إلى الألوية، فيكون ذلك سبباً لامتدادها للذي بدت له ذلك اليوم فتزداد بها فضيحته.

مهملة. وفي سنن أبي داود من طريق حارثة بن مضرب أنه أتى عبد الله، يعني ابن مسعود فقال: ما بيني وبين أحد من العرب حنة، وإني مررت بمسجد لبني حنيفة فإذا هم يؤمنون بمسيلمة، فإرسل إليهم عبد الله فجاء بهم فاستأبهم غير ابن النواحة قال له: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لولا أنك رسول لضربت عنقك، فإنت اليوم لست برسول، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ثم قال: من أراد أن ينظر إلى ابن النواحة قتيلاً في السوق.

قوله: (وإبن أثال) بضم الهمة وبعدها مثله.

قوله: (لا أخيس) بالخاء المعجمة والسين المهملة بينهما مشاة تحية: أي لا انقض العهد، من خاس الشيء في الوعاء: إذا فسد. قوله: (ولا أخيس) بالخاء المعجمة والموحدة. والحديثان الأولان يدلان على تحريم قتل الرسل الواصلين من الكفار إن تكلموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام أو سائر المسلمين. والحديث الثالث فيه دليل على أنه يجب الوفاء بالعهد للكفار كما يجب للمسلمين لأن الرسالة تقتضي جواباً يصل على يد الرسول فكان ذلك بمنزلة عقد العهد.

باب ما يجوز من الشروط مع الكفار ومدة المهادنة وغير ذلك

٣٤٩٨ - عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: «مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بِذَرٍّ، إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَآبِي الْحُسَيْنِ، قَالَ: فَأَخَذْنَا كُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَقَالُوا: إِنَّكُمْ تَرِيدُونَ مُحَمَّداً؟ فَقُلْنَا مَا نُرِيدُهُ وَمَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَمِثَاقَهُ لِنَنْتَظِلَّ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَا نَقَابِلَ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: انْصَرِفَا، نَعِيَ لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ. وَتَسْتَعِينُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٥/٥) وَمُسْلِمٌ (١٧٨٧) (٩٨)، وَتَمَسَّكَ بِهِ مَنْ رَأَى يَمِينَ الْمَكْرُوهَ مُنْقَذَةً.

٣٤٩٩ - وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنْ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَا تَرُدُّهُ عَلَيْهِمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَكْتَبُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَ مِنْهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٨/٣) وَمُسْلِمٌ (١٧٨٤) (٩٣).

قوله: (وآبي الحسين) بضم الحاء المهملة وفتح السين المهملة أيضاً وسكون الباء بلفظ التصغير وهو والد حذيفة فيكون لفظ

والحنابلة. وأما المجنون فلا يصح أمانه بخلاف كالكافر، لكن قال الأوزاعي: إن غزا الذممي مع المسلمين فأمّن أحدًا فإن شاء الإمام أمضاه وإلا فليرده إلى أمانته. وحكى ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في أرض الحرب، فقال: لا ينفذ أمانه وكذلك الأجير.

باب ثبوت الأمان للكافر إذا كان رسولاً

٣٤٩٥ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «جَاءَ ابْنُ النَّوَاحَةِ وَابْنُ أَثَالِ رَسُولًا مُسَيَّلِمَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُمَا: أَتَشْهَدَانِ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَا: نَشْهَدُ أَنَّ مُسَيَّلِمَةَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَوْ كُنْتُ قَاتِلًا رَسُولًا لَقَتَلْتُكُمْ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَصَحَّتِ السُّنَّةُ أَنَّ «الرَّسُلَ لَا تَقْتُلُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٦/١).

٣٤٩٦ - وَعَنْ نَعِيمِ بْنِ مَسْعُودٍ الْأَنْصَجِيِّ قَالَ: «سَمِعْتُ حِينَ قُرِئَ كِتَابُ مُسَيَّلِمَةَ الْكَذَّابِ قَالَ لِلرُّسُولَيْنِ: مِمَّا تَقُولَانِ أَتَشْتَانِ؟ قَالَا: نَقُولُ كَمَا قَالَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ لَوْلَا أَنَّ الرَّسُلَ لَا تَقْتُلُ لَضَرَبْتُ أَضْغَافَكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨١/٣) وَآبُو دَاوُدَ (٢٧٦١).

٣٤٩٧ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَعَثَنِي قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا رَأَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ وَقَعَ فِي قَلْبِي الْإِسْلَامُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ، قَالَ: إِنِّي لَا أَخِيسُ بِالْعَهْدِ، وَلَا أَخِيسُ الْبُرْدَ، وَلَكِنْ أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ، فَإِنْ كَانَ فِي قَلْبِكَ الَّذِي فِيهِ الْآنَ فَارْجِعْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨/٦) وَآبُو دَاوُدَ (٢٧٥٨)، وَقَالَ: هَذَا كَانَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ الْيَوْمَ لَا يَصْلُحُ، وَمَعْنَاهُ وَاللَّهِ أَهْلَمُ أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَرْءِ الَّتِي شَرَطَ لَهُمْ فِيهَا أَنْ يَرُدَّ مَنْ جَاءَهُ مِنْهُمْ مُسَلِّمًا.

حدث ابن مسعود أخرجه أيضاً الحاكم، وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي مختصراً وحدث نعيم بن مسعود سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص. ورجاله ثقات إلا محمد بن إسحاق وقد عنعن هنا.

وأخرج أبو نعيم في الصحابة: «أَنَّ مُسَيَّلِمَةَ بَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةً: وَبَيْنَ وَابْنِ شَيْعَانَ الْخَنْفِيَّ وَابْنَ النَّوَاحَةِ. فَأَمَّا وَبَيْنُ فَاسْلَمَ، وَأَمَّا الْآخَرَانِ فَشَهِدَا أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَّ مُسَيَّلِمَةَ مِنْ بَعْدِهِ، فَقَالَ: خُذُوهُمَا، فَأَخِذَا، فَخَرَجُوا بِهِمَا إِلَى الْيَبْرِ فَحَبَسَا، فَقَالَ رَجُلٌ: هَبْنَاهُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَعَلَ» وحديث أبي رافع أخرجه أيضاً النسائي وصححه ابن حبان.

قوله: (ابن النواحة) بفتح النون وتشديد الواو، وبعد الألف

الحسيل عطف بيان.

قوله: (فَاسْتَرْطَوْا عَلَيْهِ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ... إلخ) في لفظ البخاري الآتي بعد هذا أن سبيلاً قال للنبي ﷺ: وعلى أن لا ياتيكم منا رجل وإن كان على دينك إلا رددته إلينا.

قوله: (فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ... إلخ) سُمي الواقدي جماعة ممن قال ذلك منهم أسيد بن حضير وسعد بن عباد. وذكر البخاري في المغازي أن سهل بن حنيف كان ممن أنكر ذلك أيضاً. وقال الحافظ في الفتح: وقائل ذلك يشبه أن يكون هو عمر. ولا بن عائذ من حديث ابن عباس نحوه وسياتي بعد هذا الحديث بسط قصة الصلح، وقد أطال ابن إسحاق في القصة وزاد على ما عند غيره، وقد استدلل المصنف بالحديثين المذكورين على جواز مصالحة الكفار على ما وقع فيها وسياتي بسط الكلام في ذلك.

٣٥١ - وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ الْمِسْوَرِ وَمَرْوَانَ يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثَ صَاحِبِهِ، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْيَةِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِنَهْضِ الطَّرِيقِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ خَالَذَ بَنُ الْوَلِيدِ بِالْمَغِصِمِ فِي خَيْلٍ لِقَرْشٍ طَلِيعَةٍ، فَخَذُوا ذَاتَ الْيَمِينِ، فَوَاللَّهِ مَا شَعَرَ بِهِمْ خَالِدٌ حَتَّى إِذَا هُمْ بِقَرَّةٍ، فَانْطَلَقَ يَرْكُضُ نَزِيْرًا لِقَرْشٍ، وَسَارَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّيْبَةِ الَّتِي يَهْبِطُ عَلَيْهِمْ مِنْهَا بَرَكْتُ بِهَ نَاقَتِهِ، فَقَالَ النَّاسُ: حَلْ حَلْ فَالْتَحْتُ، فَقَالُوا: خَلَاتِ الْقَصْوَاءَ خَلَاتِ الْقَصْوَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا خَلَاتِ الْقَصْوَاءَ، وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخَلَّتِي وَلَكِنْ حَسَبَهَا حَاسِبُ الْفِيلِ، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْأَلُونِي خُطَةً يُعْطَمُونَ فِيهَا حُرَمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَطْعَمْتُهُمْ إِيَّاهَا، ثُمَّ رَجَعَهَا فَوَيْتَتْ، قَالَ: فَعَدَلْتُ عَنْهُمْ حَتَّى نَزَلَ بِأَقْصَى الْحُدَيْيَةِ عَلَى ثَمَدٍ قَلِيلٍ يَبْرُغُهُ النَّاسُ تَبْرُغًا، فَلَمْ يَلْبَثْ النَّاسُ حَتَّى نَزَحُوهُ وَشَكَّيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَطَشُ، فَاسْتَرْعَ سَهْمًا مِنْ كِنَانَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ، فَوَاللَّهِ مَا زَالَ يَجِيشُ لَهُمْ بِالرَّيِّ حَتَّى صَدَرُوا عَنْهُ، فَيُنَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَهُمْ بُدَيْلُ بْنُ وَرْقَانَ الْخَزَّاعِيُّ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ مِنْ خَزَاعَةَ وَكَانُوا عِيَّةَ نَضِجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ يَهَامَةَ، فَقَالَ: إِنِّي تَرَكْتُ كَتَبَ بَنِ لُؤَيٍّ وَعَامِرُ بْنُ لُؤَيٍّ، نَزَلُوا إِعْدَادَ مَيَا الْحُدَيْيَةِ مَعَهُمُ الْغَدُ الْمُطَايِلُ، وَهُمْ مُقَابِلُوكُ وَصَادُوكُ عَنِ النَّيْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّا لَسَمْ نَجَى لِقِتَالِ أَحَدٍ، وَلَكِنْ جِئْنَا مُتَمَرِّضِينَ، وَإِنْ قَرَيْشًا قَدْ نَهَكْتَهُمُ الْحَرْبُ وَأَضْرَبَتْ بِهِمْ، فَإِنْ شَاءُوا مَا دَذَنْهُمْ مَدَّةً وَتَخَلَّوْا بَيْنِي وَبَيْنَ النَّاسِ، فَإِنْ أَظْهَرَ فَإِنْ شَاءُوا أَنْ يَدْخُلُوا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ

فَعَلُوا، وَإِلَّا فَقَدْ جَمُّوا، وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قَابِلَتُهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفِرَ سَالِفَتِي، أَوْ لَيَنْفِلُنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ، فَقَالَ بُدَيْلُ: سَأَلْتُهُمْ مَا يَقُولُ، فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قُرَيْشًا، فَقَالَ: إِنَّا قَدْ جِئْنَاكُمْ مِنْ عِنْدِ هَذَا الرَّجُلِ، وَقَدْ سَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ نَعْرِضَهُ عَلَيْكُمْ فَعَلْنَا، فَقَالَ سَفَهَاؤُهُمْ: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَنْ تُخْبِرَنَا عَنْهُ بِشَيْءٍ، وَقَالَ ذُو الرَّيِّ مِنْهُمْ: هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَخَذْتُهُمْ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَامَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: أَيُّ قَوْمِ السُّنَمِ بِالْوَالِدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: أَوْ لَسْتُ بِالْوَلَدِ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَهَلْ تَتَّبِعُونِي؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: السُّنَمُ تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَفْتَرْتُ أَهْلَ عَكَاظٍ فَلَمَّا بَلَغُوا عَلَيَّ جِئْتُكُمْ بِأَهْلِي وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي؟ قَالُوا: بَلَى قَالَ: فَإِنَّ هَذَا قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ خُطَةً وَشَرًّا أَقْبَلُوهَا وَذَرُونِي آتِيَهُ، قَالُوا: آتِيَهُ، فَأَنَاهُ فَجَعَلَ يَكْلُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ نَحْوًا مِنْ قَوْلِهِ لِيُدْبِلَ، فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ: أَيُّ مُحْضَدٍ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْصَلْتُ أَمْرَ قَوْمِكَ هَلْ سَمِعْتَ بِأَخْبَرٍ مِنَ الْعَرَبِ اجْتَنَحَ أَصْلَهُ قَبْلَكَ؟ وَإِنْ تَكُنْ الْآخِرَى فَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَرَى وَجْهًا، أَوْ إِنِّي لَأَرَى أَشْوَابًا مِنَ النَّاسِ خَلِيفًا أَنْ يَقْرُوا وَيَذْعُوكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: امْصُصْ بِنَظَرِ اللَّاتِ إِنْ نَحْنُ نَفَرُ عَنْهُ وَنَذْعُهُ، فَقَالَ: مَنْ ذَا؟ قَالُوا: أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَسَوْلا بِذِ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي وَلَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِاجْتِنَاحِكَ، قَالَ: وَجَعَلَ يَكْلُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَكَلَّمَا كَلَّمَهُ أَحَدٌ بِلَحِيَّتِهِ وَالْمُغِيرَةَ بَنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ السِّيفُ وَعَلَيْهِ الْمِغْفَرُ، فَكَلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةُ يَدِيهِ إِلَى لَحِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ هَمَزَ يَدَهُ بِنَعْلِ السِّيفِ وَقَالَ: آخِرُ يَدِكَ عَنْ لَحِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: الْمُغِيرَةُ بَنُ شُعْبَةَ، قَالَ: أَيُّ غَدَرٍ أَلَسْتُ أَسْعَى فِيهِ غَدَرَتِكَ؟ وَكَانَ الْمُغِيرَةُ صَاحِبَ قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَتَلَهُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ فَاسْلَمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَا الْإِسْلَامُ فَأَقْبَلُ، وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمِي أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَيْنِهِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا تَنْحُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَامَةً إِلَّا وَقَعْتُ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكُ بِهَا وَجْهُهُ وَجِلْدُهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ بِأَمْرٍ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتِيلُونَهُ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أَصَوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُجِدُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، فَارْجَعَ عُرْوَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَيُّ قَوْمٍ وَاللَّهِ لَقَدْ وَقَعْتُ عَلَى الْمُلُوكِ، وَوَقَعْتُ عَلَى قَبْصَرٍ وَكِبْشَرٍ

وَالنَّجَاشِي، وَاللَّهُ إِنْ رَأَيْتَ مِثْلًا قَطْ تُعْظِمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعْظِمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، وَاللَّهُ إِنْ تَنَحَّيْتَ نَحْمَةً إِلَّا وَقَعْتَ فِي كَفٍّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهُهُ وَجِلْدُهُ، وَإِذَا أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَهَّأُوا كَادُوا يَقْتِيلُونَ عَلَى وَجْهِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمْتَ خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُجِدُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ خُطَّةٌ رَشِدٌ فَاقْبَلُوهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ: دَعُونِي آتِيهِ، فَقَالُوا: آتِيهِ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَذَا فَلَانٌ وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُعْظِمُونَ الْبِدْنَ فَايْتَهُمَا لَهُ، فَبَثُّوهُا لَهُ وَاسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يُلْبُونَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَا يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أَنْ يُصَدَّوْا عَنِ النَّبِيِّ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ قَالَ: رَأَيْتُ الْبِدْنَ قَدْ قُلِدَتْ وَأَشْعِرَتْ، فَمَا أَرَى أَنْ يُصَدَّوْا عَنِ النَّبِيِّ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقَالُ لَهُ مِكْرَزُ بْنُ خَفْصٍ فَقَالَ: دَعُونِي آتِيهِ، فَقَالُوا: آتِيهِ، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هَذَا مِكْرَزُ بْنُ خَفْصٍ وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ، فَجَعَلَ يَكْلِمُ النَّبِيَّ ﷺ فَيُنَادِي هُوَ يَكْلِمُهُ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَبُو بَرْقٍ عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ سَهَّلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ، قَالَ: مَعْمَرٌ قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ، فَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فَقَالَ: هَاتِ أَكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا، فَعَدَا النَّبِيُّ ﷺ الْكِتَابَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَكْتُبْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ سُهَيْلُ: أَمَا الرَّحْمَنُ فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي مَا هُوَ، وَلَكِنْ أَكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: وَاللَّهِ لَا نَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا مَا قَامَعَنِي عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سُهَيْلُ: وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ النَّبِيِّ وَلَا قَاتَلْنَاكَ وَلَكِنْ أَكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ كُذِّبْتُمُونِي، أَكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ: لَا يَسْأَلُ لَوْحِي خُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْظَمْتَهُمْ إِثْمًا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَى أَنْ تَحْلُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ النَّبِيِّ فَتَطُوفَ بِهِ، قَالَ سُهَيْلُ: وَاللَّهِ لَا تَتَحَدَّثُ الْعَرَبُ أَنَا أَحَدُنَا خُطَّةً، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فَكُتِبَ، فَقَالَ سُهَيْلُ: وَعَلَى أَنْ لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنَّا رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا، قَالَ الْمُسْلِمُونَ: سُبْحَانَ اللَّهِ كَيْفَ يَرُدُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ مَنْ جَاءَ مُسْلِمًا؟ فَيُنَادِي هُمْ كَذَلِكَ إِذْ جَاءَ أَبُو جَنْدَلُ بْنُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو يَرْسُفُ فِي قُبُورِهِ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ اسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَطْهَرِ الْمُسْلِمِينَ،

فَقَالَ سُهَيْلُ: هَذَا يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَا أَفْاضِيكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدَ قَاتٍ، فَوَاللَّهِ إِذْ لَا أَصَالِحُكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَاجْزِئْ لِي، فَقَالَ: مَا أَنَا بِمَجِيرٍ لَكَ، فَقَالَ: بَلَى فَاغْفِرْ، قَالَ: مَا أَنَا بِغَافِلٍ، قَالَ مِكْرَزُ: بَلَى قَدْ أَجْرَنَاهُ لَكَ، قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ: أَيُّ مَعْشَرِ الْمُسْلِمِينَ أَرَدَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ جُنْتُ مُسْلِمًا، أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقِيتُ؟ وَكَانَ قَدْ حَلَبَ عَدَابًا شَدِيدًا فِي اللَّهِ قَالَ: فَقَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَلَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَلِمَ نَعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا إِذْ؟ قَالَ: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَسْتُ أَهْصِيهِ وَهُوَ نَاصِرِي، قُلْتُ: أَوْلَيْتَ كُنْتَ تَحَدُّثُنَا أَنَا سَنَائِي النَّبِيِّ فَتَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطُوفٌ بِهِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَيْسَ هَذَا نَبِيُّ اللَّهِ حَقًّا؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَلِمَ نَعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا إِذْ؟ قَالَ: أَيُّهَا الرَّجُلُ إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَيْسَ يَعْصِي رِبَّهُ وَهُوَ نَاصِرُهُ فَاسْتَمْسِكْ بِغُرْزِهِ، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَا سَنَائِي النَّبِيِّ وَتَطُوفُ بِهِ؟ قَالَ: بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّكَ تَأْتِيهِ الْعَامُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنَّكَ إِذْ آتِيهِ وَمُطُوفٌ بِهِ، قَالَ عَمْرُ: فَعَمِلْتُ لِدَلِيلِكَ أَهْمَالًا، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَضِيَةِ الْكِتَابِ قَالَ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: قُومُوا فَانْخَرُوا ثُمَّ اخْلِفُوا، فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ أَحَدٌ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَتُنَجِّبُ ذَلِكَ؟ أَخْرَجَ وَلَا تَكَلِّمُ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً حَتَّى تَنْخَرَ بِذَلِكَ، وَتَدْعُو خَالِقًا فَيَخْلِفَكَ، فَخَرَجَ فَلَمْ يَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ، نَحَرَ، وَدَعَا خَالِقَهُ فَخَلَفَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا فَتَنَحَّرُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَخْلِقُ بَعْضًا حَتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا عَدَا، ثُمَّ جَاءَ نِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾ - حَتَّى بَلَغَ ﴿بَعْضُ الْكُوفَرِ﴾ فَطُلِقَ عَمْرُ يَوْمَئِذٍ أَمْرًا نِسَاءً كَانَتْ لِي فِي الشَّرِكِ، فَتَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَالْأُخْرَى صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ، ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَهُوَ مُسْلِمٌ، فَارْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ، فَقَالُوا: الْعَهْدُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا، فَدَفَعَهُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، فَخَرَجَا بِهِ حَتَّى بَلَغَا ذَا الْحُلَيْفَةِ

مِنَا وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا وَخَلَّيْت بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، فَكَرِهَ الْمُسْلِمُونَ ذَلِكَ وَامْتَنَعُوا مِنْهُ، وَأَبَى سَهْلٌ إِلَّا ذَلِكَ، فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سَهْلٍ، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرُّجَالِ إِلَّا رَدُّهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَجَاءَ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، وَكَانَتْ أُمُ كُلُثُومُ بِنْتُ عَقْبَةَ بِنْتُ أَبِي مُعَيْتِرٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ عَاتِقٌ، فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ يَرْجِعُهَا إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ إِلَى: ﴿وَلَا هُمْ يَجْلُونَ لَهُنَّ﴾. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٣٣).

٣٥٠٢ - وَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ عُرْوَةُ: فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ، وَتَلَفْنَا أَنَّهُ لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ أَنْ يَرُدُّوا إِلَى الْمُشْرِكِينَ مَا انْفَقُوا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْ أَزْوَاجِهِمْ، وَحَكَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يُسْكِرُوا بِعَصَمِ الْكُوفَارِ أَنْ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَيْنِ قُرَيْشِيَّةً بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، وَابْنَةُ جَزُولِ الْغَزَاوِيِّ، فَتَزَوَّجَ قُرَيْشِيَّةً مُعَاوِيَةَ، وَتَزَوَّجَ الْآخَرَى أَبُو جَهْمٍ، فَلَمَّا أَبَى الْكُفَّارُ أَنْ يَقْرَءُوا بِإِذْنِهِ مَا انْفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ فَانَكُمُ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَمَا يَقْبَلُوا، وَالْعِقَابُ مَا يُوَدِّي الْمُسْلِمُونَ إِلَى مَنْ هَاجَرَتْ امْرَأَتُهُ مِنَ الْكُفَّارِ، فَأَمَرَ أَنْ يُعْطِيَ مَنْ ذَهَبَ لَهُ زَوْجٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَا انْفَقَ مِنْ صَدَاقٍ بِسَاءِ الْكُفَّارِ اللَّاهِي هَاجِرًا وَمَا يُعْلَمُ أَحَدٌ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ ارْتَدَّتْ بَعْدَ إِيمَانِهَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

قَوْلُهُ: الْأَحَابِيشُ: أَيُّ الْجَمَاعَةِ الْمُجْتَمِعَةِ مِنْ قَبَائِلِ. وَالتَّجَشُّعُ: التَّجَمُّعُ، وَالْجَنْبُ: الْأَمْرُ، يُقَالُ: مَا فَعَلْتُ كَذَا فِي جَنْبِ حَاجَتِي، وَهُوَ أَيْضًا الْفُطْلَةُ مِنَ الشَّيْءِ تَكُونُ مُعْظَمُهُ أَوْ كَثِيرُهَا مِنْهُ وَمَحْرُوبِينَ: أَيُّ مَسْلُوبِينَ قَدْ أَصِيبُوا بِحَرْبٍ وَمُصِيبَةٍ، وَيُرْوَى مَوْثُورِينَ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ. وَقَوْلُهُ: «الْعُودُ الْمَطْفِيلُ» يُعْنِي النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ. وَالْعَائِدُ: النَّاقَةُ الْقَرِيبُ عَهْدُهَا بِالْوِلَادَةِ. وَالْمَطْفِيلُ: الَّتِي مَعَهَا فَصِيلُهَا. وَحَلَّ حَلٌّ: زَجَرَ لِلنَّاقَةِ. وَالْحَتُّ: أَيُّ لَرِمَتْ مَكَانَهَا. وَخَلَّتْ: أَيُّ حَرَسَتْ. وَالثَّمْدُ: الْمَاءُ الْقَلِيلُ وَالتَّبَرُّصُ: أَخَذَهُ قَلِيلًا قَلِيلًا. وَالتَّبَرُّصُ: الْقَلِيلُ. وَالْأَعْدَادُ جَمْعُ عَدٍّ. وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي لَا انْقِطَاعَ لِمَآذِيهِ. وَجَاشَتْ بِالرِّيِّ: أَيُّ فَارَتْ بِهِ. وَعَبِيَّةٌ نُصْحِيَّةٌ: أَيُّ مَوْضِعُ سِرِّهِ، لِأَنَّ الرَّجُلَ إِنَّمَا يَنْصَحُ فِي عَبِيَّةٍ حُرٍّ مَتَاعِهِ. وَجَمُّوا: أَيُّ اسْتَرَحَّوْا. وَالسَّالِفَةُ صَفْحَةٌ

فَتَزَلُّوا بِأَكْلُونِ نَمْرًا لَهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ: وَاللَّهِ إِنِّي لَا رَى سَيْفَكَ هَذَا يَا فَلَانُ جَيْدًا، فَاسْتَلَّهُ الْآخَرَ، فَقَالَ: أَجَلُ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَجَيْدٌ، لَقَدْ جَرَّبْتُ بِهِ ثُمَّ جَرَّبْتُ، فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ: ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَاذْكُرْهُ مِنْهُ، فَضَرَبَتْهُ بِهِ حَتَّى يَرَدَّ، وَفَرَّ الْآخَرُ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ يَبْعُدُو، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَاهُ: لَقَدْ رَأَى هَذَا دُعْرًا، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَتِلْ وَاللَّهِ صَاحِبِي وَإِنِّي لَمَقْتُولٌ، فَجَاءَ أَبُو بَصِيرٍ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ أَوْتَى اللَّهُ وَدُكْتُ، قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ ثُمَّ انْجَانِي اللَّهُ مِنْهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَنَزَلَ أُمُّ مِسْعَرُ حَرْبٌ لَوْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّهُ سَيَرُّهُ إِلَيْهِمْ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى سَيْفَ الْبَحْرِ، قَالَ: وَتَقَلَّتْ مِنْهُمْ أَبُو جَنْدَلُ بْنُ سَهْلٍ فَلَجَعَ بِأَبِي بَصِيرٍ، فَجَعَلَ لَا يَخْرُجُ مِنْ قُرَيْشٍ رَجُلٌ قَدْ اسْلَمَ إِلَّا لَجَعَ بِأَبِي بَصِيرٍ حَتَّى اجْتَمَعَتْ مِنْهُمْ عَصَابَتُهُ، فَوَاللَّهِ مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إِلَى الشَّامِ إِلَّا اخْتَرَعُوا لَهَا، فَفَقَلُّوهُمْ وَآخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، فَارْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَنَاصِيدهُ اللَّهُ وَالرَّجْمَ لَمَّا أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ، فَمَنْ أَنَاءَ مِنْهُمْ فَهُوَ آمِنٌ، فَارْسَلِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَالْيَدِ يَكُمْ عَنْهُمْ... حَتَّى بَلَغَ: «حِمِيَّةُ الْجَاهِلِيَّةِ»، وَكَانَ حِمِيَّتُهُمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْرَءُوا أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَلَمْ يَقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَخَالَوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٩/٤) وَالْبُخَارِيُّ (٢٧٣١ وَ ٢٧٣٢). وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِلْفِظٍ آخَرَ وَفِيهِ: «وَكَانَتْ خُرَاقَةُ عَبِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُشْرِكَةً وَمُسْلِمَةً.

وَفِيهِ: هَذَا مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَهْلٌ بْنُ عَمْرِو عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ. وَفِيهِ: وَإِنْ بَيْنَنَا عَبِيَّةٌ مَكْفُوفَةٌ، وَإِنَّهُ لَا إِغْلَالَ وَلَا إِسْلَالَ، وَكَانَ فِيهِ شَرْطُهُمْ حِينَ كَتَبُوا الْكِتَابَ أَنَّهُ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَهْدِ مُحَمَّدٍ وَعَهْدِهِمْ دَخَلَ فِيهِ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ دَخَلَ فِيهِ، فَتَوَابَتِ خُرَاقَةُ فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَهْدِهِمْ، وَتَوَابَتِ بَنُو بَكْرِ فَقَالُوا: نَحْنُ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَعَهْدِهِمْ. وَفِيهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَا جَنْدَلٍ اصْبِرْ وَاحْتَسِبْ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ لَكَ وَلِمَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ فَرْجًا وَمَخْرَجًا وَفِيهِ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّي فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُضْطَرِبٌ فِي الْجُلَّةِ.

٣٥٠١ - وَعَنِ مَرْوَانَ وَالْمُسَوِّبِ قَالَا: «لَمَّا كَاتَبَ سَهْلٌ بْنُ عَمْرِو يَوْمَئِذٍ كَانَ يَمَّا اشْتَرَطَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ أَحَدٌ

الإمام.

وفيه أن النساء لا يجوزن شرط ردهن للإية. وقد اختلف في دخولهن في الصلح، فقيل: لم يدخلن فيه لقوله: على الأيائك منا رجل إلا رددته، وقيل: دخلن فيه لقوله في رواية أخرى: لا تأيئك منا أحد. لكن نسخ ذلك أو بين فساده بالإية، وفيما ذكرناه تنبيه على غيره.

قوله: (عن المسور ومروان) هذه الرواية بالنسبة إلى مروان مرسلّة لأنه لا صحة له، وأما المسور فهي بالنسبة إليه أيضاً مرسلّة لأنه لم يحضر القصة. وقد ثبت في رواية للبخاري في أول كتاب الشروط من صحيحه عن الزهري عن عروة أنه سمع (المسور) ومروان يخرجان عن أصحاب رسول الله فذكرا بعض هذا الحديث، وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعلي وعمر وعثمان والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم. ووقع في بعض هذا الحديث شيء يدل على أنه عن عمر كما سيأتي التنبيه عليه في مكانه. وقد روى أبو الأسود عن عروة هذه القصة فلم يذكر المسور ولا مروان لكن أرسلها، وكذلك أخرجها ابن عاتق في المغازي وأخرجها الحاكم في الإكليل من طريق أبي الأسود أيضاً عن عروة منقطعة.

قوله: (عن الحذيبية) هي بئر سمي المكان بها. وقيل شجرة حدها صغرت وسمي المكان بها. قال الحب الطبري: الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم. ووقع عند ابن سعد «أنه خرج يوم الاثنين ليهلال ذي القعدة» زاد سفيان عن الزهري في رواية ذكرها البخاري في المغازي، وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق في بضع عشرة مائة، فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدي وأحرم منها بعمرة وبعث عيناً له من خزاعة. وروى عبد العزيز الأنصاري عن الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شيبة «خرج في ألف ومئتان مائة، وبعث عيناً له من خزاعة يدعى ناجية يأتيه بخير قریش» كذا سماء ناجية، والمعروف أن ناجية اسم للذي بعث معه الهدي كما جزم به ابن إسحاق وغيره. وأما الذي بعثه عيناً لخبر قریش فاسمه بسر بن سفيان، وكذا سماء ابن إسحاق وهو بضم الموحدة وسكون المهملة على الصحيح قوله (بالغيم) بفتح المعجمة وحكى عياض فيها التصغير. قال الحب الطبري: يظهر أن المراد كراع الغميم الذي وقع ذكره في الصيام، وهو

الغنى. والخطة: الأمر والشأن. والأوثاب: الأخلاط من الناس، مقلوب الأوثاب والضغطة بالضم: الشدة والتضييق. والرُسف: الشيء المقيّد. والغرز للرجل بمنزلة الركاب من السرج. وقوله: حتى برّد: أي مات. ومنعز حرب: أي موقد حرب، والمنعز والمنعز ما يحمي به النار من خشب ونحوه. وسيف البحر: ساجله. وامتعضوا منه: كرهوا وشق عليهم، والعائق: الجارية حين تدرك. والغسية: المكفوفة المشرجة، وكنتي بذلك عن القلوب وتقائها من الفيل والجذاع. والإغلال: الخيانة. والإسلاط من السلّة وهي السرفة. وقد جمع هذا الحديث فوائد كثيرة فنشير إلى بعضها إشارة تنبه من يتدبره على بقيتها. فيه أن ذا الحليفة ميقات للعمرة كالحج، وأن تقليد الهدي سنة في نفل السك واجبه وأن الإشعار سنة وليس من الملة المنهي عنها وأن أمير الجيش ينبغي له أن يبعث العيون أمانة نحو العدو، وأن الاستعانة بالمشرک الموثوق به في أمر الجهاد جائزة للخاصة، لأن عينة الخزاعي كان كافراً، وكانت خزاعة مع كفرها عينة نصحب، وفيه استحباب مشورة الجيش، إما لاستطابة نفوسهم أو استغلام مصلحة، وفيه جواز سبي ذراري المشركين بأنفسهم قبل الترضى لرجالهم. وفي قول أبي بكر جواز التصريح باسم العورة لخاصة ومصلحة، وأنه ليس بفحش منهي عنه، وفي قيام المفيرة على رأسه بالسيف استحباب الفخر والخيلاء في الحرب لإزهاج العدو وأنه ليس بدخيل في ذمه لمن أحب أن يتمثل له الناس قياماً وفيه أن مال المشرك المعاهد لا يملك بغنيمته بل يرد عليه. وفيه بيان طهارة النخامة والنماء المستعمل. وفيه استحباب التناول، وأن المكروه الطيرة وهي التشاؤم. وفيه أن المشهود عليه إذا عرف بأسه واسم أبيه أغنى عن ذكر الجد. وفيه أن مصلحة العدو يبغي ما فيه ضيم على المسلمين جائزة للخاصة والضرورة دفعا لمخذور أعظم منه. وفيه أن من وعد أو خلف ليفعلن كذا ولم يسم وقتاً فإنه على التراخي. وفيه أن الإخلال نكسك على المخصر، وأن له نحر هذيه بالحل لأن الموضع الذي نحرُوا فيه بالحذيبية من النجل بذليل قوله تعالى: «والهذي معكوفاً أن يبلغ مجله». وفيه أن مطلق أمره عليه الصلاة والسلام على الفور، وأن الأصل مشاركة أمته له في الأحكام.

وفيه أن شرط الرد لا يتناول من خرج مسلماً إلى غير بلد

قوله: (وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخَلْقٍ) أي بعادة. قال ابن بطال وغيره: في هذا الفصل جواز الاستار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلباً لغررتهم وجواز التَّنَكُّبِ عن الطريق السَّهْل إلى الوعر للمصلحة، وجواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته وإن جاز أن يطرا عليه غيره، وإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلاً لا ينسب إليها ويردُّ على من نسبه إليها ومعلدرة من نسبه من لا يعرف صورة الحال.

قوله: (حَبَسَهَا حَابِسُ الْفِيلِ) زاد ابن إسحاق عن مكة: أن حبسها الله تعالى عن دخول مكة كما حبس الفيل عن دخولها، وقصة الفيل مشهورة. ومناسبة ذكرها أن الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدَّهم قريش عن ذلك لوقع بينهم قتال قد يفضي إلى سفك الدماء ونهب الأموال كما لو قدر دخول الفيل وأصحابه مكة، لكن سبق في علم الله تعالى في الموضوعين أنه سيدخل في الإسلام خلق منهم، وسيخرج من أصلابهم ناسٌ يسلمون ويجاهدون، وكان بمكة في الحديبية جمع كثيرٌ مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان، فلو طرق الصحابة مكة لما أمن أن يصاب منهم ناسٌ بغير عمدٍ كما أشار إليه تعالى في قوله ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية. ووقع للمهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهي حابس الفيل على الله تعالى، فقال: المراد حبسها أمر الله عز وجل. وتعقب بأنه يجوز إطلاقه في حق الله تعالى، فيقال: حبسها الله حابس الفيل، كذا أجاب ابن المنير وهو مبني على الصحيح من أن الأسماء توقيفية. وقد توسَّط الغزالي وطائفة فقالوا: محلُّ المنع ما لم يرد نصٌّ بما يشقُّ منه بشرط أن لا يكون ذلك الاسم المشتق مشعراً بنقص، فيجوز تسميته الواقعي لقرنه تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَجَعْتُمْ﴾ ولا يجوز تسميته البناء وإن ورد قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ قال في الفتح: وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العاشة وإن اختلفت الجهة الخاصة، لأن أصحاب الفيل كانوا على باطلٍ عَصِي، وأصحاب هذه الناقة كانوا على حقٍّ محض، ولكن جاء التشبيه من جهة إرادة الله تعالى منع الحرم مطلقاً. أمَّا من أهل الباطل فواضع. وأمَّا من أهل الحق فللمعنى الذي تقدَّم ذكره.

وقال الخطابي: معنى تعظيم حرَمَاتِ اللَّهِ في هذه القصة ترك القتال في الحرم والجَنُوح إلى المسألة والكف عن إرادة سفك الدماء.

الذي بين مكة والمدينة انتهى. وسياق الحديث ظاهرٌ في أنه كان قريباً من الحديبية فهو غير كراع الغميم الذي بين مكة والمدينة. وأمَّا الغميم هذا فقال ابن حبيب: هو مكانٌ بين رابغ والجحفة وقد بين ابن سعد أن خالدًا كان بهذا الموضع في مائتي فارسٍ فيهم عكرمة بن أبي جهل. والطليعة: مقدمة الجيش.

قوله: (بِقَرَّة) بفتح القاف والمثناة من فوق: وهو الغبار الأسود، وفي نسخة من هذا الكتاب: «بَغَيْرَةَ» بالعين المعجمة وسكون الموحدة.

قوله: (حَتَّى إِذَا كَانَ بِالنَّبِيَّةِ) في رواية ابن إسحاق فقال ﷺ: «مَنْ يُخْرِجُنَا عَلَى طَرِيقٍ غَيْرِ طَرِيقِهِمْ الَّتِي هُمْ بِهَا؟ قَالَ: فَخَدَّيْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: أَنْ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَسَلَّكَ بِهِمْ طَرِيقًا غَرًّا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنْهُ بَعْدَ أَنْ شَقَّ عَلَيْهِمْ وَأَفْضَوْا إِلَى أَرْضِ سَهْلَةٍ، قَالَ لَهُمْ: اسْتَغْفِرُوا اللَّهَ، فَفَعَلُوا، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لِلْخَطَةِ الَّتِي عَرَضْتَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَأَمْتَنُوا»، وهذه التثنية هي ثنية المزارع بكسر الميم وتخفيف الراء: وهي طريقٌ في الجبل تشرف على الحديبية. وزعم الداودي أنها التثنية التي أسفل مكة وهو وهم. وسُمِّي ابن سعد الذي سلك بهم حزة بن عمرو الأسلمي.

قوله: (بَرَكْتَ بِهَ نَاقَتُهُ) في رواية للبخاري «رَاحِلَتُهُ» وحل بفتح الحاء المهملة وسكون اللام: كلمة تقال للناقة إذا تركت السير. وقال الخطابي: إن قلت حل واحدة فبالسكون، وإن أعدتها نوئت في الأولى وسكنت في الثانية، وحكى غيره السكون فيهما والتثنية كنظيره في بخر، بخر، يقال حلحلت فلانة: إذا أزعجت عن موضعه.

قوله: (فَأَلْحَتْ) بتشديد المهملة: أي تبادت على عدم القيام وهو من الإلحاح.

قوله: (خَلَاتٍ) الخلاء بالمعجمة وبالمد للإبل كالحران للخیل، وقال ابن قتيبة: لا يكون الخلاء إلا للثوق خاصة، وقال ابن فارس: لا يقال للجمال خلا ولكن ألح. والقصواء بفتح القاف بعدها مهملة ومد: اسم ناقة رسول الله ﷺ قيل كان طرف أذنهما مقطوعاً، والقصو: القطع من طرف الأذن، وكان القياس أن تكون بالقصر، وقد وقع ذلك في بعض نسخ أبي ذر. وزعم الداودي أنها كانت لا تسبق فليل لها القصواء لأنها بلغت من السبق أقصاء.

قوله: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) قال ابن القيم: وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلف في أكثر من ثمانين موضعا.

قوله: (خُطَّةٌ) بضم الخاء المعجمة: أي خصلة يعظمون فيها حرمت الله: أي من ترك القتال في الحرم. وقيل المراد بالحرمت: حرمت الحرم والشهر والإحرام. قال الحافظ: وفي الثالث نظر لأنهم لو عظموا الإحرام ما صدّوه، ووقع في رواية لابن إسحاق: «يَسْأَلُونِي فِيهَا صِلَةَ الرَّحِمِ» وهي من جملة حرمت الله.

قوله: (إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ إِيَّاهَا) أي أجبتهم إليها. قال السهيلي: لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال إن شاء الله مع أنه مأمور بها في كل حالة. والجواب أنه كان أمرا واجبا حتما فلا يحتاج فيه إلى الاستثناء كذا قال. وتعقب بأنه تعالى قال في هذه القصة: «لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ»، فقال: إن شاء الله مع تحقق وقوع ذلك تعليما وإرشادا، فالأولى أن يحمل على أن الاستثناء سقط من الراوي أو كانت القصة قبل نزول الأمر بذلك. ولا يعارضه كون الكهف مكينة، إذ لا مانع أن يتأخر نزول بعض السورة.

قوله: (ثُمَّ زَجَرَهَا) أي الناقة فوثبت: أي قامت.

قوله: (عَلَى نَمَرٍ) بفتح النملة والميم: أي حفيرة فيها ماء قليل، يقال ماء مثمود: أي قليل فيكون لفظ قليل بعد ذلك تأكيداً لدفع توهم أن يراد لغة من يقول إن النمد: الماء الكثير، وقيل النمد: ما يظهر من الماء في الشتاء ويذهب في الصيف قوله (يَتَبَرَّضُهُ النَّاسُ) بالموحدة وتشديد الراء وبعدها ضاد معجمة: وهو الأخذ قليلا قليلا، وأصل البرض بالفتح والسكون: اليسير من العطاء. وقال صاحب العين: هو جمع الماء بالكفين.

قوله: (فَلَمْ يَلْبَثْ) لفظ البخاري (فَلَمْ يَلْبَثْهُ) بضم أوله وسكون اللام من الإلباث. وقال ابن التين: بفتح السلام وكسر الموحدة المثقلة: أي لم يتركوه يلبث: أي يقيم.

قوله: (وَشُكِّي) بضم أوله على البناء للمجهول.

قوله: (فَاتَنَزَّحَ سَهْمًا مِنْ كَيْتَانِيهِ) أي أخرج سهمًا من جعبته.

قوله: (ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ) في رواية ابن إسحاق أن ناجية بن جندب هو الذي نزل بالسهم، وكذا رواه ابن سعد. قال ابن إسحاق: وزعم بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب. وروى الواقدي أنه خالد بن عباد الغفاري. ويجمع بأنهم تعاونوا على

ذلك بالحفر وغيره. وفي البخاري وفي المغازي من حديث البراء في قصة الحديبية «أَنَّهُ ﷺ جَلَسَ عَلَى الْبَيْتِ ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ فَمَضْمَضَ وَدَعَا ثُمَّ صَبَّ فِيهَا ثُمَّ قَالَ: دَعُوهَا سَاعَةً ثُمَّ إِنَّهُمْ ارْتَوَوْا بَعْدَ ذَلِكَ».

ويمكن الجمع بوقوع الأمرين جميعا.

قوله: (يَجِيشُ) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة: أي يفور، وقوله: (بِالرَّيِّ) بكسر الراء ويموز فتحها، وقوله: (صَدَرُوا غَتَهُ) أي رجعوا رواة بعد ورودهم.

قوله: (بِذَيْلِ) بموحدة مصغرا، ابن ورقاء بالقاف والمذ: صحابي مشهور.

قوله: (فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِيهِ) سمي الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية، وفي رواية أبي الأسود عن عروة منهم خارجة بن كرز، ويزيد بن أمية كذا في الفتح

قوله: (وَكَانُوا عِيَّةَ نُصْحٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) العيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة: ما يوضع فيه الثياب لحفظها: أي أنهم موضع النصح له والأمانة على سره، ونصح بضم النون. وحكى ابن التين فتحها كأنه شبه الصدر الذي هو مستودع السر بالعبية التي هي مستودع الثياب وقوله: (مِنْ أَهْلِ نِيَّامَةٍ) بكسر النثناة: مكة وما حولها وأصلها من التهم وهو شدة الحر وركود الریح.

قوله: (إِنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بْنَ لُؤَيٍّ وَعَاِمِرَ بْنَ لُؤَيٍّ) إنما اقتصر على هذين لكون قريش الذين كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم إليهما، وبقي من قريش بنو أسامة بن لؤي وبنو عوف بن لؤي. ولم يكن بمكة منهم أحد وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب ومحارب بن فهر. قال هشام بن الكلبي: بنو عامر بن لؤي وكعب بن لؤي هما الصريحان لا شك فيهما بخلاف أسامة وعوف: أي فيهما الخلاف. قال: وهم قريش البطاح: أي بخلاف قريش الظواهر.

قوله: (نَزَلُوا أَعْدَادَ مِيَاهِ الْحُدَيْبِيَّةِ) الأعداد بالفتح جمع عد بالكسر والتشديد: وهو الماء الذي لا انقطاع له وغفل الداودي فقال: هو موضع بمكة، وقول بديل هذا يشعر بأنه كان بالحديبية مياة كثيرة وأن قريشا سبقوا إلى النزول عليها فلذا عطش المسلمون حيث نزلوا على النمد المذكور.

قوله: (مَعَهُمُ الْعُودُ الْمَطَافِيلُ) العود بضم المهملة وسكون

والحول به ما يقتضي أنني أقاتل عن دينه لو انفردت، فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم ونفاذ بصائرهم في نصر دين الله تعالى.

قوله: (أَوْ لَيُفِذَنَّ اللَّهُ) بضم أوله وكسر الفاء: أي ليمضين الله أمره في نصر دينه. ولفظ البخاري «وَلَيُفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ» بدون شك. قال الحافظ: وحسن الإتيان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتنبيه على أنه لم يورده إلا على سبيل الغرض.

قوله: (فَقَامَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ) هو ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الفوقية المكسورة بعدها موخدة الثقفى.

قوله: (أَلَسْتُ بِالْوَالِدِ) هكذا رواية الأكثر من رواية البخاري. ورواية أبي ذر «أَلَسْتُ بِالْوَلَدِ وَأَلَسْتُ بِالْوَالِدِ» والصواب الأول، وهو الذي في رواية أحمد وابن إسحاق وغيرهما، وزاد ابن إسحاق عن الزهري أن أم عروة هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف، فأراد بقوله «أَلَسْتُ بِالْوَالِدِ» أنكم حي قد ولدوني في الجملة لكون أمي منكم.

قوله: (اسْتَفْتَرْتُ أَهْلَ عَكَاظٍ) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وآخر معجمة: أي دعوتهم إلى نصركم.

قوله: (فَلَمَّا بَلَغُوا) بالموخدة وتشديد اللام المفتوحين ثم مهمة مضمومة: أي امتنعوا، والتبليغ: التبليغ من الإجابة، وبلغ الغريم: إذا امتنع من أداء ما عليه، زاد ابن إسحاق «فَقَالُوا: صَدَقْتَ مَا أَنْتَ عِنْدَنَا بِمُتَّهِمٍ».

قوله: (خَطَّةٌ رُسُلِي) بضم الخاء المعجمة وتشديد المهملة، والرشد بضم الراء وسكون المعجمة وفتحهما: أي خصلة خير وصلاح وإنصاف. وقد بين ابن إسحاق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام عند قريش ما رآه من ردهم العنيف على من يجيء من عند المسلمين.

قوله: (آيُوا) بالمد والجزم، وقالوا اتته بالف وصل بعدها همزة ساكنة ثم مشاة من فوق مكسورة.

قوله: (اجْتَسَاخٌ) بجمع ثم مهمة: أي أهلك أهله بالكثيرة، وحذف الجزاء من قوله إن تكن الأخرى تأذبا مع النبي ﷺ والتقدير: إن تكن الغلبة لقريش لا أمنهم عليك مثلاً، وقوله: «فَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَرَى وَجُوهًا» إلى آخره كالتعليل لهذا الحذف.

قوله: (أَشْوَابًا) بتقديم المعجمة على الواو كذا للأكثر. ووقع لأبي ذر عن الكشميهني أوباشا بتقديم الواو، والأشواب:

الواو بعدها معجمة: جمع عائذ وهي الناقة ذات اللبن، والمطافيل الأمهات اللاتي معها أطفالها، يريد أنهم خرجوا معهم بذوات الألبان من الإبل ليتزودوا البانها ولا يرجعوا حتى يمتنعوا، أو كنى بذلك عن النساء معهن الأطفال، والمراد أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لإرادة طول المقام، وليكون ادعى إلى عدم الفرار قال الحافظ: ويحتمل إرادة المعنى الأعم. قال ابن فارس: كل أنثى إذا وضعت فهي إلى سبعة أيام عائذ والجمع عوذ كأنها سميت بذلك لأنها تعوذ ولدها وتلتزم الشغل به. وقال السهيلي: سميت بذلك وإن كان الولد هو الذي يعوذ بها لأنها تعطف عليه بالشفقة والحنو كما قالوا تجارة راجحة وإن كانت مريوخا فيها. ووقع عند ابن سعد معهم «العوذ المطافيل والنساء والصبيان».

قوله: (فَدَّ نَهَكَتُهُمْ) بفتح أوله وكسر الهاء: أي أبلغت فيهم حتى أضعفتهم إما أضعفت قوتهم وإما أضعفت أمورهم.

قوله: (مَا ذُذُّهُمْ) أي جعلت بيني وبينهم مدة تترك الحرب بيننا وبينهم فيها، والمراد بالناس المذكورين سائر كفار العرب وغيرهم.

قوله: (فَإِنْ أَظْهَرَ فَإِنْ شَاءُوا) هو شرط بعد شرط، والتقدير فإن ظهر على غيرهم كفافهم المتونة وإن أظهر أنا على غيرهم، فإن شاءوا أطاعوني وإلا فلا تنقضي مدة الصلح إلا وقد جئوا: أي استراحوا، وهو بفتح الجيم وتشديد الميم المضمومة: أي قروا. ووقع في رواية ابن إسحاق «وَإِنْ لَمْ يَقْعَلُوا قَاتَلُوا وَبِهِمْ قُوَّةٌ» وإنما رد الأمر مع أنه جازم بأن الله سينصره ويظهره لوعد الله تعالى له بذلك على طريق التنزل مع الخصم وفرض الأمر كما زعم الخصم. قال في الفتح: وهذه النكسة حذف القسم الأول وهو التصريح بظهور غيره عليه، لكن وقع التصريح به في رواية إسحاق، ولفظه «فَإِنْ أَصَابُونِي كَانَ الَّذِي أَرَادُوا» ولابن عائذ من وجوه آخر عن الزهري «فَإِنْ ظَهَرَ النَّاسُ عَلَيَّ فَذَلِكَ الَّذِي يَنْتَوْنُ»، فالظاهر أن الحذف وقع من بعض الرواة تأذبا.

قوله: (حَتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي) السالفة بالمهملة وكسر اللام بعدها فاء: صفحة العتق، وكنى بذلك عن القتل. قال الداودي: المراد الموت: أي حتى أموت وأبقى منفردا في قبري. ويحتمل أن يكون أراد أنه يقاتل حتى ينفرد وحده في مقاتلتهم. وقال ابن المنير: لعنه ﷺ نبه بالأدنى على الأعلى: أي إن لي من القوة بالله

الأخلاق من أنواع شتى، والأوباش: الأخلاق من السفلة، فالأوباش أخص من الأثواب. كذا في الفتح.

قوله: (أَمْضُصْ بِنَظَرِ اللَّاتِ) بآلف وصلٍ ومهملتين الأولى مفتوحة بصيغة الأمر، وحكى ابن التين عن رواية القابسي ضم الصاد الأولى وخطأها، والبظر: بفتح الموحدة وسكون المعجمة: قطعة تبقى بعد الختان في فرج المرأة، واللات: اسم أحد الأصنام التي كانت قريش وثقيف يعبدونها، وكانت عادة العرب الشتم بذلك ولكن بلفظ الأم، فأراد أبو بكر المبالغة في سب عروة بإقامة من كان يعبدها مقام أمه، وحمله على ذلك ما أغضبته من نسبة المسلمين إلى الفرار. وفيه جواز النطق بما يستبشع من الألفاظ لإرادة زجر من بدا منه ما يستحق به ذلك.

قوله: (لَوْلَا يَدُ) أي نعمة. وقد بين عبد العزيز الآفاقي عن الزهري في هذا الحديث أن اليد المذكورة هي أن عروة كان تحمل بديعة فاعانها فيها أبو بكر بعون حسن. وفي رواية الواقدي بعشر قلائص.

قوله: (بَنَعَ السَّيْفِ) هو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها.

قوله: (أَخْرَجَ يَدَكَ) فعل أمر من التَّأخَّرَ، زاد ابن إسحاق قَبْلَ أَنْ لَا تَصِلَ إِلَيْكَ.

قوله: (أَيُّ غَدْرٍ) بالمعجمة بوزن عمر معدول عن غادرٍ مبالغة في وصفه بالغدر.

قوله: (أَلَسْتُ أَسْعَى فِي غَدْرَتِكَ) أي في دفع شر غدرتك. وقد بسط القصة ابن إسحاق وابن الكلبي والواقدي بما حاصله أنه خرج المغيرة لزيارة المقوقس بمصر هو وثلاثة عشر نفراً من ثقيف من بني مالك، فأحسن إليهم وأعطاهم وقصراً بالمغيرة، فحصلت له الغيرة منهم، فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر، فلما سكرُوا وناموا وثب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فأسلم، فتهابج الفريقان بنو مالك والأحلاف رهط المغيرة، فسعى عروة بن مسعود وهو عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفساً، والقصة طويلة.

قوله: (وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ) أي لا أتعرض له لكونه مأخوذاً على طريقة الغدر. واستفيد من ذلك أنها لا تحمل أموال الكفار غدرًا في حال الأمن، لأن الرقعة يصطحبون على الأمانة، والأمانة تؤدى إلى أهلها مسلماً كان أو كافراً، فإن أموال

الكفار إنما تحمل بالمحاربة والمغالبة، ولعل النبي ﷺ ترك المال في يده لإمكان أن يسلم قومه فيرد إليهم أموالهم.

قوله: (يَرْمُقُ) بضم الميم وآخره قاف: أي يلحظ. قوله: (مَا يُجِدُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ) بضم أوله وكسر المهملة: أي يدمون.

قوله: (وَوَفَّذْتُ عَلَى قَيْصَرَ) هو من عطف الخاص على العام، وخص قيصراً ومن بعده لكونهم أعظم ملوك ذلك الزمان. قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ) في رواية الآفاقي «فَقَامَ الْحُلَيْسُ» بمهملتين. مصغراً، وسُمي ابن إسحاق والزبير بن بكار أباه علقمة وهو من بني الحارث بن عبد مناة.

قوله: (فَأَتَبَتُهَا لَه) أي أثروها دفعة واحدة. وفي رواية ابن إسحاق «فَلَمَّا رَأَى الْهَذْيَ يَسِيلُ عَلَيْهِ مِنْ غَرَضِ الْوَادِي بِقَلَابِدِهِ قَدْ حُسِبَ عَنْ مَحَلِّ رَجَعَ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وعند الحاكم «أَنَّ صَاحِبَ الْحُلَيْسِ: هَلَكَتْ قُرَيْشٌ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، إِنَّ الْقَوْمَ إِنَّمَا أَتَوْا عُمَارًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أَجَلٌ يَا أَحَا بَنِي كِنَانَةَ فَأَعْلَمَهُمْ بِذَلِكَ».

قال الحافظ: فيحتمل أن يكون خاطبه على بعد. قوله: (يَكْرُزُ) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعدها زاي. وهو من بني عامر بن لؤي.

قوله: (وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ) في رواية ابن إسحاق «غَادِرٌ» ورَّجَّحها الحافظ، ويؤيد ذلك ما في مغازي الواقدي «أَنَّ قَتْلَ رَجُلًا غَدْرًا» وفيها أيضاً «أَنَّ أَرَادَ أَنْ يَبِيتَ الْمُسْلِمُونَ بِالْعُدَيْيَةِ. فَخَرَجَ فِي خَمْسِينَ رَجُلًا فَأَخَذَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَهُوَ عَلَى الْحَرَسِ فَانْقَلَبَتْ مِنْهُمْ يَكْرُزُ، فَكَانَهُ ﷺ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ».

قوله: (إِذَا جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو) في رواية ابن إسحاق «فَدَعَتْ قُرَيْشٌ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو فَقَالُوا: أَذْهَبَ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ فَصَالِحُهُ».

قوله: (فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ) ... الخ. قال الحافظ: هذا مرسل لم أقف على من وصله بذكر ابن عباس فيه، لكن له شاهد موصل عنه عند ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال: «بَعَثَتْ قُرَيْشٌ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو وَخُوَيْطِبَ بْنَ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُصَالِحُوهُ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ سُهَيْلًا قَالَ: لَقَدْ سُهَيْلٌ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ» وللطبراني نحوه من حديث عبد الله بن السائب.

النبي ﷺ مراجعة ما رجعته مثلها قط.

قوله: (فَلَيْمَ نَعْطِي الدِّيْنَةَ) بفتح المهملة وكسر النون وتشديد التَّحْتِيَّة.

قوله: (أَوْ لَيْسَ كُنْتُ حَدَّثْتَنَا... إلخ) في رواية ابن إسحاق كان الصحابة لا يشكون في الفتح لرؤيا رآها رسول الله ﷺ فلما رأوا الصلح دخلهم من ذلك أمر عظيم حتى كادوا يهلكون. وعند الواقدي «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ رَأَى فِي مَنَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَغْتَمِرَ أَنَّهُ دَخَلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ الْبَيْتَ، فَلَمَّا رَأَوْا تَأْخِيرَ ذَلِكَ شَقَّ عَلَيْهِمْ» قال في الفتح: ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى، وإن الكلام يحمل على عمومهِ وإطلاقهِ حتى تظهر إرادة التخصيص والتقييد، وإن من حلف على فعل شيء ولم يذكر مدّة معيّنة لم يحنث حتى تنقضي أيام حياته.

قوله: (فَأَكْبَيْتَ أَبَا بَكْرٍ... إلخ) لم يذكر عمر أنه راجع أحداً في ذلك غير أبي بكر لما له عنده من الجلالة، وفي جواب أبي بكر عليه يمثل ما أجاب به النبي ﷺ دليل على سعة علمه وجودة عرفانه بأحوال رسول الله ﷺ.

قوله: (فَأَسْتَمْسِكُ بِغَرْزِهِ) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعدها زاي. قال المصنف: هو للإبل منزلة الركاب للفرس، والمراد التمسك بأمره وترك المخالفة له كالذي يمسك بركاب الفارس فلا يفارقه.

قوله: (قَالَ عُمَرُ: فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا) القائل هو الزهري كما في البخاري وهو منقطع، لأن الزهري لم يدرك عمر. قال بعض الشراح: المراد بقوله «أَعْمَالًا» أي من الذهب والجمي. والسؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلباً لكشف ما خفي عليه، وحثاً على إذلال الكفار بما عرف من قوته في نصرة الدين. قال في الفتح: وتفسير الأعمال بما ذكر مردود، بل المراد به الأعمال الصالحة لتكفر عنه ما مضى من التوقف في الامتثال ابتداءً، وقد ورد عن عمر التصريح بمراحه، ففي رواية ابن إسحاق «وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ: مَا زِلْتُ أَنْتَضِقُ وَأَصُومُ وَأُصَلِّي وَأَعْتِقُ مِنَ الْوَيْ صَنَعْتُ يَوْمَئِذٍ مَخَافَةَ كَلَامِي الَّذِي تَكَلَّمْتُ بِهِ» وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر: «لَقَدْ أَغْنَيْتُ بِسَبَبِ ذَلِكَ رِقَابًا وَصُنْتُ ذَهْرًا».

قال السهيلي: هذا الشك الذي حصل لعمر هو ما لا يستمر صاحبه عليه، وإنما هو من باب الوسوسة. قال الحافظ: والذي

يظهر أنه توقّف منه ليقف على الحكمة وتكشف عنه الشبهة. ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن أبي، وإن كان في الأولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهي هذه القصة، وإنما عمل الأعمال المذكورة هذه، وإلا فجميع ما صدر منه كان معذوراً فيه، بل هو فيه ماجور لأنه مجتهد فيه قوله في روايته: (فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ) زاد ابن إسحاق «فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَضِيَّةِ الْكِتَابِ أَشْهَدَ جَمَاعَةً عَلَى الصَّلَاحِ رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرِجَالٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُمْ عَلِيٌّ وَأَبُو بَكْرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَمْرِو، وَيَكْرُزُ بْنُ خَفْصٍ وَهُوَ مُشْرِكٌ».

قوله: (فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ أَحَدٌ) قيل كأنهم توقفوا لاحتمال أن يكون الأمر بذلك للتدب أو لرجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور أو أن يخصّصه بالإذن بدخولهم مكة ذلك العام لإتمام نسكهم وسوغ لهم ذلك لأنه كان زمان وقوع النسخ. ويحتمل أن يكون أهمتهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من الدلّ عند انفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة، أو أخروا الامتثال لاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور. قال الحافظ: ويحتمل مجموع هذه الأمور لمجموعهم.

قوله: (فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ) فيه دليل على فضل المشورة، وأن الفعل إذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول المجرد وليس فيه أن الفعل مطلقاً أبلغ من القول، نعم فيه أن الاقتداء بالأفعال أكثر منه بالأقوال وهذا معلوم مشاهد. وفيه دليل على فضل أم سلمة ووفور عقلها حتى قال إمام الحرمين: لا نعلم امرأة أشارت برأي فاصابت إلا أم سلمة. وتعقب بإشارة بنت شبيب على أبيها في أمر موسى، ونظير هذه القصة ما وقع في غزوة الفتح، فإن النبي ﷺ أمرهم بالفطر في رمضان، فلما استمروا على الامتناع تناول القدح فشرب، فلما رآه يشرب شربوا.

قوله: (نَحَرَ بَدَنَهُ) زاد ابن إسحاق عن ابن عباس أنها كانت سبعين بدنة كان فيها جمل لأبي جهل في رأسه برّة من فضة ليغيط به المشركين، وكان غنمه منه في غزوة بدر.

قوله: (وَدَعَا خَالِقَهُ) قال ابن إسحاق: بلغني أن الذي حلّقه في ذلك اليوم هو خراش - بمجمعتين - ابن أمية بن الفضل

الخزاعي.

والزجر. وقد تقدّم شيء من ذلك في الحجّ في قوله لأعرابي
«وَيْلُكَ» قال القراء: أصله وي فلان: أي لفلان: أي حزن له
فكثر الاستعمال فالحقوا بها اللام فصارت كأنها منها وأعربوها،
وتبعه ابن مالك إلا أنه قال تبعاً للخليل: إن وي كلمة تعجب
وهي من أسماء الأفعال واللام بعدها مكسورة، ويجوز ضمها
اتباعاً للمهزمة، وحذفت المهزمة تخفيفاً.

وقوله: (مسعر حرب) بكسر الميم وسكون السين المهمة وفتح
العين المهمة أيضاً، وبالنصب على التمييز من مسعر حرب أي
يسرها.

قال الخطابي: يصفه بالإقدام في الحرب والتسعر لتارها.

قوله: (وَإِنْ كَانَ لَهُ أَحَدٌ) أي ينصره ويعاضده.

قوله: (سَيْفُ الْبَحْرِ) بكسر المهمة وسكون التثنية بعدها
فاء: أي ساحله.

قوله: (عِصَابَةٌ) أي جماعة ولا واحد لها من لفظها، وهي
تطلق على الأربعين فما دونها. وفي رواية ابن إسحاق «أَنَّهُمْ
بَلَّغُوا نَحْوَ السَّبْعِينَ نَفْسًا» وزعم السهيلي أنهم بلغوا ثلاثمائة
رجل.

قوله: (مَا يَسْمَعُونَ بِعِيرٍ) بكسر المهمة: أي يجبر عير، وهي
القافلة.

قوله: (فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ) في رواية موسى بن عقبة عن
الزهري «فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَصِيرٍ فَقَدِمَ كِتَابُهُ وَأَبُو
بَصِيرٍ يَمُوتُ، فَمَاتَ وَكِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَدَيْهِ، فَذَنَنَهُ أَبُو
جَنْدَلٍ مَكَانَهُ وَجَعَلَ عِنْدَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا».

وفي الحديث دليل على أن من فعل مثل أبي بصير لم يكن
عليه قود ولا دية. وقد وقع عند ابن إسحاق أن سهيل بن عمرو
لما بلغه قتل العامري طالب بديته لأنه من رهطه، فقال له أبو
سفيان: ليس على محمدٍ مطالبة بذلك لأنه وفى بما عليه وأسلمه
لرسولكم ولم يقتله بأمره، ولا على أبي بصير أيضاً شيء لأنه
ليس على دينهم قوله: فانزل الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ
عَنكُمْ﴾ ظاهره أنها نزلت في شأن أبي بصير. والمشهور في سبب
نزولها ما أخرجه مسلم من حديث سلمة بن الأكوع، ومن
حديث أنس بن مالك. وأخرجه أحمد والنسائي من حديث عبد
الله بن مغفل بإسناد صحيح أنها نزلت بسبب القوم الذين أرادوا
من قريش أن يأخذوا من المسلمين غرة فظفروا بهم وعفا عنهم

قوله: (فَجَاءَهُ أَبُو بَصِيرٍ) بفتح الموحدة وكسر المهمة اسمه
عتبة بضم المهمة وسكون الفوقية ابن أسيد بفتح الهزلة وكسر
المهمة ابن جارية الثقفي حليف بني زهرة، كذا قال ابن إسحاق:
وبهذا يعرف أن قوله في حديث الباب رجل من قريش: أي
بالخلف، لأن بني زهرة من قريش.

قوله: (فَأَرْسَلُوا فِي طَلَبِهِ رَجُلَيْنِ) سَمَاهُمَا ابْنُ سَعْدٍ فِي
الطُّبَقَاتِ خَنِيسَ مَعْجَمَةٍ وَنَوْنٍ وَآخِرُهُ مَهْمَلَةٌ مُصَغَّرًا ابْنَ جَابِرٍ،
ومؤلى له يقال له كوير. وفي رواية للبخاري: أن الأحنس بن
شريق هو الذي أرسل في طلبه، زاد ابن إسحاق «فَكَتَبَ الْأَخْنَسُ
بُنَ شَرِيْقٍ وَالْأَزْهَرُ بْنُ عَبْدِ عَوْفٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا وَبَعَثَا
بِهِ مَعَ مَوَلًى لَهُمَا وَرَجُلٍ مِنْ بَنِي غَامِرٍ اسْتَأْجَرَاهُ».

قال الحافظ: والأحنس من ثقيف رهط أبي بصير وأزهر من
بني زهرة حلفاء أبي بصير، فلكلٍ منهما المطالبة برده. ويستفاد
منه أن المطالبة بالرّد تختص بمن كان من عشيرة المطلوب بالأصالة
أو الخلف. وقيل إن اسم أحد الرجلين مرثد بن حران، زاد
الواقدي فقدم بعد أبي بصير بثلاثة أيام.

قوله: (فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ لِأَخِي الرَّجُلَيْنِ) في رواية ابن إسحاق
للعامري، وفي رواية ابن سعد للخنس بن جابر.

قوله: (فَأَسْتَلَّهُ الْآخَرَ) أي صاحب السيف أخرجه من غمده.
قوله: (حَتَّى تَرَدَّ) بفتح الموحدة والراء: أي خمدت حواسه،
وهو كناية عن الموت لأن الميت تسكن حركته، وأصل البرد
السكون. قال الخطابي: وفي رواية ابن إسحاق «فَعَلَاهُ حَتَّى قَتَلَهُ»
قوله: (وَفَرَّ الْآخَرُ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَخَرَجَ الْمَوَلَى
يَسْتَنْدُهُ أَيْ هَرَبًا.

قوله: (ذُخْرًا) بضم المعجمة وسكون المهمة: أي خوفًا.
قوله: (فَقُتِلَ صَاحِبِي) بضم القاف، وفي هذا دليل على أنه
يجوز للمسلم الذي يجه من دار الحرب في زمن الهدنة قتل من
جاء في طلب رده إذا شرط لهم ذلك، لأن النبي ﷺ لم ينكر على
أبي بصير قتله للعامري ولا أمر فيه بقود ولا دية.

قوله: (وَيُزِيلُ أَمْرَهُ) بضم اللام ووصل الهزلة وكسر الميم
المشددة: وهي كلمة ذم تقولها العرب في المدح ولا يقصدون
معنى ما فيها من الذم، لأن الويل: الهلاك، فهو كقولهم: لأنه
الويل ولا يقصدون، والويل يطلق على العذاب والحرب

النبي ﷺ فنزلت الآية كما تقدم، وقيل في نزولها غير ذلك.

قوله: (عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ) هذا هو المعتمد عليه كما ذكره ابن إسحاق في المغازي وجزم به ابن سعد، وأخرجه الحاكم من حديث علي. ووقع في مغازي ابن عائذ في حديث ابن عباس وغيره أنه كان ستين، وكذا وقع عند موسى بن عقبة. ويجمع بأن العشر السنين هي المدة التي وقع الصلح عليها، والستين هي المدة التي انتهى أمر الصلح فيها حتى وقع نقضه على يد قريش. وأما ما وقع في كامل ابن عدي ومستدرک الحاكم في الأوسط للطبراني من حديث ابن عمر أن مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف إسناده منكرٌ مخالفٌ للصحيح. وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادنة فيها مع المشركين، فقيل: لا تجاوز عشر سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الجمهور. وقيل: تجوز الزيادة، وقيل: لا تجاوز أربع سنين. وقيل: ثلاثاً. وقيل: ستين، والأول هو الأرجح.

قوله: (عَبِيَّةٌ مَكْفُوفَةٌ) أي امرأة مطوية في صدور سليمة، وهو إشارة إلى ترك المأخوذة بما تقدم بينهم من أسباب الحرب وغيرها والمحافظة على العهد الذي وقع بينهم.

قوله: (وَأَنَّ لَا إِغْلَالَ وَلَا إِسْلَالَ) أي لا سرقة ولا خيانة، يقال: أغل الرجل: أي خان، أما في الغنيمة فيقال: غل بغير الف، والإسلال من السلّة وهي السرقة. وقيل: من سلّ السيف، والإغلال من لبس الذروع، ووهاه أبو عبيد، والمراد أن يأمن الناس بعضهم من بعض في نفوسهم وأموالهم سرّاً وجهراً.

قوله: (وَأَمْتَعَضُوا بَيْنَهُ) بعين مهملة وضاد معجمة: أي انفوا وشق عليهم. قال الخليل: معض بكسر المهملة والضاد المعجمة من الشيء، وامتعض: توجع منه، وقال ابن القطان: شق عليه وأنف منه. ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة، فالجمهور على ما هنا، والأصيلي والهمداني بطاء مشالة، وعند القاسبي: أمعطوا بتشديد الميم، وعند النسفي أنغضوا بنون وغين معجمة وضاد معجمة غير مشالة، قال عياض: وكلها تغيرات حتى وقع عند بعضهم: انفضوا بفاء وتشديد، وبعضهم أغيطوا من الغيط.

قوله: (وَهِيَ عَائِظٌ) أي شابة.

قوله: (فَأَمْتَجَنُوهُنَّ) الآية: أي اختبروهن فيما يتعلّق بالإيمان باعتبار ما يرجع إلى ظاهر الحال دون الاطلاع على ما في

القلوب، وإلى ذلك أشار بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ وأخرج الطبري عن ابن عباس قال: «كَانَ امْتِحَانُهُنَّ أَنْ يَشْهَدَنَّ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» وأخرج الطبري أيضاً والبرار عن ابن عباس أيضاً «كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ، وَاللَّهُ مَا خَرَجْنَ مِنْ بُغْضِ زَوْجٍ، وَاللَّهُ مَا خَرَجْنَ رَغْبَةً عَنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، وَاللَّهُ مَا خَرَجْنَ الْيَمَاسَ دُنْيَا».

قوله: (قَالَ عُرْوَةُ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ) هو متصل كما في مواضع في البخاري.

قوله: (لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ مَا أَنْفَقُوا) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾.

قوله: (قُرَيْشِيَّةٌ) بالقاف والموحدة مصغراً في أكثر نسخ البخاري، وضبطها الديلمي بفتح القاف وتبعه الذهبي، وكذا الكشميهني، وفي القاموس بالتصغير وقد تفتح انتهى، وهي بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وهي اخت أم سلمة زوج النبي ﷺ.

قوله: (فَلَمَّا أَبَى الْكُفَّارُ أَنْ يَقْرَؤُوا... إلخ) أي أبوا أن يعملوا بالحكم المذكور في الآية وقد روى البخاري في النكاح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ قال: من ذهب من أزواج المسلمين إلى الكفار فليعظم الكفار صدقاتهن وليمسكوهن، ومن ذهب من أزواج الكفار إلى أصحاب محمد فكذلك، هذا كله في صلح بين النبي ﷺ وبين قريش.

وروى البخاري أيضاً عن الزهري في كتاب الشروط قال: بلغنا أن الكفار لما أبوا أن يقرؤا بما أنفق المسلمون على أزواجهم كما في الآية، وهو أن المرأة إذا جاءت من المشركين إلى المسلمين مسلمة لم يردها المسلمون إلى زوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليها من صدق ونحوه، وكذا بعكسه، فامتثل المسلمون ذلك وأعطوهم وأبى المشركون أن يمتثلوا ذلك، فحبسوا من جاءت إليهم مشركة ولم يعطوا زوجها المسلم ما أنفق عليها، فلهذا نزلت: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاتِبْتُمْ﴾ أي أصبتم من صدقات المشركات عوض ما فات من صدقات المسلمات.

قوله: (وَمَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ... إلخ) هذا النفي لا يردّه ظاهر ما دلّت عليه الآية والقصة، لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأبى أن يعطي

زَوْجَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَتْمٍ بْنِ أَخْطَبَ، وَسَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسَاءَهُمْ وَذَرَارِيَهُمْ، وَتَسَمَّ أَمْوَالَهُمْ بِالنَّكَثِ الَّذِي نَكَثُوا، وَأَرَادَ أَنْ يُجْلِيَهُمْ مِنْهَا، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ دَعْنَا نَكُونُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ نُصْلِحُهَا وَنَقُومَ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَكُنْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا لِأَصْحَابِهِ عِلْمَانُ يَقُومُونَ عَلَيْهَا وَكَانُوا لَا يَفْرَغُونَ أَنْ يَقُومُوا عَلَيْهَا فَأَعْطَاهُمْ خَيْبَرَ عَلَى أَنْ لَهُمُ الشُّطْرُ مِنْ كُلِّ زَرْعٍ وَشَيْءٍ مَا بَدَأَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ يَأْتِيهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ فَيَخْرِصُهَا عَلَيْهِمْ ثُمَّ يَضْمَنُهُمُ الشُّطْرَ، فَشَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شِدَّةَ خَرْصِهِ وَأَرَادُوا أَنْ يَرِشُوهُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: تَطْعِمُونِي السُّخْتِ، وَاللَّهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَلَا تَتِمَّ ابْتِغَاؤُ إِلَيَّ مِنْ عَذْبِكُمْ مِنْ الْقِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ، وَلَا يَحِلُّ لِي بَغْضِي إِيَّاكُمْ، وَحَبِي إِيَّاهُ عَلَى أَنْ لَا أُعْدِلَ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: بِهَذَا قَامَتِ السُّمُوتُ وَالْأَرْضُ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي كُلَّ امْرَأَةٍ مِنْ يَسَائِهِ ثَمَانِينَ وَسَقًا مِنْ تَمْرٍ كُلِّ عَامٍ وَعِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمَّا كَانَ زَمَنَ عُمَرَ غَشُوا، فَأَلْفُوا ابْنَ عُمَرَ مِنْ فَوْقِ بَيْتِهِ فَقَذَعُوا يَدَيْهِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: مَنْ كَانَ لَهُ سَهْمٌ بِخَيْرٍ فَلْيَحْضُرْ حَتَّى نَقْسِمَهَا بَيْنَهُمْ، فَقَسَمَهَا عُمَرُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ رَيْسُهُمْ: لَا تُخْرِجْنَا دَعْنَا نَكُونُ فِيهَا كَمَا أَقْرَأْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ عُمَرُ لِرَيْسِهِمْ: أَتَرَاهُ سَقَطَ عَلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ بَكَ إِذَا رَقَصْتَ بِكَ وَاحِلَتِكَ نَحْوَ الشَّامِ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا وَقَسَمَهَا عُمَرُ بَيْنَ مَنْ كَانَ شَهِدَ خَيْرٍ مِنْ أَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٨٥ و ٢٣٢٨ و ٢٣٢٩ و ٢٣٣١).

وفيه من الفقه: أَنْ يُبَيِّنَ عَدَمَ الْوَفَاءِ بِالشَّرْطِ الْمَشْرُوطِ يَفْسُدُ الصَّلْحُ حَتَّى فِي حَقِّ النِّسَاءِ وَالذَّرِيَّةِ، وَأَنْ قِسْمَةَ الثَّمَارِ خَرْصًا مِنْ غَيْرِ تَقَابُضٍ جَائِزَةٍ، وَأَنْ عَقْدَ الْمَزَارَعَةِ وَالْمَسَاقَاةِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مَدَّةٍ جَائِزٍ، وَأَنْ مَعَاقِبَةَ مَنْ يَكْتُمُ مَالًا جَائِزَةً، وَأَنْ مَا فَتَحَ غَنَوَةً يَجُوزُ قِسْمَتُهُ بَيْنَ الْغَانِمِينَ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ.

٣٥٠٤ - وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ جُهَيْنَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّكُمْ تَقَاتِلُونَ قَوْمًا يَطْهَرُونَ عَلَيْكُمْ فَيَقْتُلُونَكُمْ بِأَمْوَالِهِمْ دُونَ أَنْفُسِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ، فَتَصَالِحُونَهُمْ عَلَى صَلَاحٍ فَلَا تُصِيبُوا مِنْهُمْ فَوْقَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَصْلَحُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٠١)

حديث الرجل الذي من جهينة أخرجه أيضًا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود وفي إسناده رجلٌ مجهولٌ لأنه من رواية رجلٍ من ثقيفٍ عن رجلٍ من جهينة. ورواه أبو داود أيضًا من

زوجها المسلم ما أنفق عليها، فعلى تقدير أن تكون مسلمةً فالنفي مخصوصٌ بالمهاجرات، فيحتمل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأعرابيات مثلاً أو الحصر على عمومهم، وتكون نزلت في المرأة المشتركة إذا كانت تحت مسلم مثلاً فهربت منه إلى الكفار. وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾ قال: نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فتزوجها رجلٌ ثقيفي، ولم ترتد امرأةٌ من قريشٍ غيرها ثم أسلمت مع ثقيفٍ حين أسلموا، فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في الحديث، أو يجمع بأنها لم تكن هاجرت فيما قبل ذلك.

قوله: (الْأَحَابِيشُ) لم يتقدم في الحديث ذكر هذا اللفظ ولكنه مذكورٌ في غيره في بعض الفاظ هذه القصة أنه ﷺ بعث عيناً من خزاعة، فنلقاه فقال: إِنْ قَرِيشًا قَدْ جَمَعُوا لَكَ الْأَحَابِيشَ وَهُمْ مَقَاتِلُوكَ وَصَادُوكَ عَنِ الْبَيْتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَتُسِيرُوا عَلَيَّ، أَتُرُونَ أَنْ أَمِيلَ عَلَى ذَرَارِيهِمْ، فَإِنْ يَأْتُونَا كَانَ اللَّهُ قَدْ قَطَعَ جَنْبًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَا تَرَكْنَاهُمْ مَخْرُوبِينَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بِتَرْكِ ذَلِكَ، فَقَالَ: امضُوا بِسْمِ اللَّهِ وَالْأَحَابِيشُ هُمْ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ وَبَنُو الْمِصْلَقِ مِنْ خَزَاعَةَ وَالْقَارَةَ وَهُوَ ابْنُ الْهَوْنِ بْنِ خَزِيمَةَ.

بَابُ جَوَازِ مُصَالَحَةِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمَالِ وَإِنْ كَانَ مَجْهُولًا

٣٥٠٣ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلُ خَيْبَرَ، فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى الْجَاهُ إِلَى قَصْرِجِهِمْ وَعَلَيْهِمْ عَلَى الْأَرْضِ وَالزَّرْعِ وَالنَّخْلِ، فَصَالَحُوهُ عَلَى أَنْ يُجْلُوا مِنْهَا وَلَهُمْ مَا حَمَلَتْ رِكَابُهُمْ وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصُّفْرَاءُ وَالنِّسَاءُ وَالْحِلَقَةُ وَهِيَ السِّلَاحُ وَيَخْرُجُونَ مِنْهَا، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَكْتُمُوا وَلَا يَغِيْبُوا شَيْئًا، فَإِنْ فَعَلُوا فَلَا دِمَّةَ لَهُمْ وَلَا عَهْدَ، فَعَيَّبُوا مَسْكَاً فِيهِ مَالٌ وَخَلِيٌّ لِحَتْمٍ بْنِ أَخْطَبَ كَانَ اخْتَمَلَهُ مَعَهُ إِلَى خَيْبَرَ حِينَ أُجْلِيَتْ النُّضِيرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ حَتْمٌ وَاسْمُهُ سَعِيَّةٌ. مَا فَعَلَ مَسْكٌ حَتْمٍ الَّذِي جَاءَ بِهِ مِنَ النُّضِيرِ؟ فَقَالَ: أَذْهَبَتْهُ الثَّقَاتُ وَالْخُرُوبُ، فَقَالَ: الْعَهْدُ قَرِيبٌ وَالْمَالُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ كَانَ حَتْمٌ قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَعِيَّةً إِلَى الزُّبَيْرِ فَمَسَهُ بِعَذَابٍ، فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ حَتْمًا يَطُوفُ فِي خَرِبَةٍ هَاهُنَا، فَذَبَحُوا فَطَأُوا فَوَجَدُوا الْمَسْكَ فِي الْخَرِبَةِ، فَقَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتِي أَبِي الْحَقِيقِ، وَأَحْدَمَهَا

طريق خالد بن معدان عن جبير بن نفير قال: انطلق بنا إلى ذي خبَر رجلٍ من أصحاب رسول الله ﷺ فذكره.

قوله: (عَلَى أَنْ يُجْلُوا مِنْهَا) قال في القاموس: جلا القوم عن الموضع ومنه جلولاً وجلاءً، وأجلوا: تفرقوا، أو جلا من الخوف، وأجلى من الجذب، ثم قال: والجالية: أهل الذمة لأن عمر أجلاهم من جزيرة العرب انتهى. وقال الهروي: جلا القوم عن مواطنهم وأجلى بمعنى واحد، والاسم الجلاء والإجلاء.

قوله: (الصُّفْرَاءُ وَالنَّبِضَاءُ وَالْخَلْقَةُ) بفتح الحاء المهملة وسكون اللام، وهي كما فسره المصنف رحمه الله تعالى: السلاح، وهذا فيه مصالحة المشركين بالمال المجهول.

قوله: (فَقَبِيحُوا مَسْكًا) بفتح الميم وسكون المهملة. قال في القاموس: المسك: الجلد أو خاصٌ بالسَّخْلَةِ الجمع مسوكٌ، وبهاء: القطعة منه.

قوله: (لِحَيٍّ) بضم الحاء المهملة تصغير حي وأخطب بالحاء المعجمة، وسعية بفتح السين المهملة وسكون العين المهملة أيضًا بعدها تحيةً.

قوله: (فَمَسَّهُ بِعَذَابٍ) فيه دليلٌ على جواز تعذيب من امتنع من تسليم شيء يلزمه تسليمه وأنكر وجوده إذ غلب في ظن الإمام كذبه، وذلك من نوع السياسة الشرعية.

قوله: (فَقَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَيْ أَبِي الْمُثَنِّيِّ) بمهملة وثاين مصفرًا: وهو رأس يهود خيبر، قال الحافظ: ولم أقف على اسمه إنما قتلها لعدم وفائهم بما شرطه عليهم، لقوله في أول الحديث فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد.

قوله: (مَا بَدَأَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) في لفظٍ للبخاري «تَقْرُكُمُ عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» وفي لفظٍ آخر له «تَقْرُكُمُ مَا أَقْرَكُمُ اللَّهُ» والمراد ما قدر الله أننا نترككم فيها، فإذا شئنا فأخرجناكم تبين أن الله قد أخرجكم.

قوله: (فَقَدَّعُوا يَدَيْهِ) الفدع بفتح الفاء والذال المهملة بعدها عينٌ مهملة: زوال المفضل، فدعت يده: إذا أزيلتا من مفاصلهما. وقال الخليل: الفدع: عوجٌ في المفاصل وفي خلق الإنسان إذا زاغت القدم من أصلها من الكعب وطرف الساق فهو الفدع. قال الأصمعي: هو زنيغٌ في الكف بينها وبين الساعد، وفي الرجل بينها وبين الساق. ووقع في رواية ابن السكن «شَدَّعَ» بالشين المعجمة بدل الفاء، وجزم به الكرماني، قال الحافظ: وهو وهم

لأن الشدغ بالمعجمة كسر الشيء المجوف، قاله الجوهري، ولم يقع ذلك لابن عمر في هذه القصة، والذي في جميع الروايات بالفاء. وقال الخطابي: كان اليهود سحروا عبد الله بن عمر فالتفت يدها ورجلاه. قال: ويحتمل أن يكونوا ضربوه، والواقع في حديث الباب أنهم القوه من فوق بيت.

قوله: (فَقَالَ رَئِيسُهُمْ: لَا تُخْرِجْنَا) لعل في الكلام محذوفًا. ووقع في رواية للبخاري في الشروط بلفظ: «وَقَدْ رَأَيْتَ إِجْلَاءَهُمْ فَلَمَّا أَجْمَعُ... إلخ» فيكون المحذوف من حديث الباب هو هذا: أي لما أجمع عمر على إجلائهم. قال رئيسهم: وظاهر هذا أن سبب الإجلاء هو ما فعلوه بعبد الله بن عمر. قال في الفتح: وهذا لا يقتضي حصر السبب في إجلاء عمر إياهم، وقد وقع لي فيه سيبان آخران: أحدهما رواه الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال: ما زال عمر حتى وجد الثبث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَا يَجْتَمِعُ بِحَزِيرَةِ الْقَرْبِ دِينَانٍ»، فقال: من كان له من أهل الكتابين عهدٌ فليات به أنفذه له وإلا فإني مجليكم فأجلاهم أخرجهم ابن أبي شيبة وغيره. وثانيهما رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن عُمَيْرٍ الأَخْسَنِيِّ قال: لما كثر العيال: أي الخدم في أيدي المسلمين وقبوا على العمل في الأرض أجلاهم عمر. ويحتمل أن يكون كلٌ من هذه الأشياء جزءً علوً في إخراجهم. والإجلاء: الإخراج عن المال والوطن على وجه الإزعاج والكرهية انتهى.

قوله: (كَتَبَ بِكَ إِذَا رَقَصْتَ بِكَ رَاجِلَتُكَ) أي ذهبت بك راقصة نحو الشام، وفي لفظٍ للبخاري «تَعْدُو بِكَ قُلُوصُكَ» والقلوص بفتح القاف وبالصاد المهملة: الناقة الصابرة على السير، وقيل: الشابة، وقيل: أول ما تركب من إنث الإبل، وقيل: الطويلة القوائم، فأشار ﷺ إلى إخراجهم من خير، فكان ذلك من إخباره بالمغنيات، والمراد بقوله رقصت: أي أسرعت.

قوله: (نَحْوُ الشَّامِ) قد ثبت أن عمر أجلاهم إلى تيماء وأريحاء، وقد وهم المصنف رحمه الله في نسبة جميع ما ذكره من الفاظ هذا الحديث إلى البخاري، ولعله نقل لفظ الحميدي في الجمع بين الصحيحين والحميدي كأنه نقل السياق من مستخرج البرقاني كعادته، فإن كثيرًا من هذه الألفاظ ليس في صحيح البخاري، وإنما هو في مستخرج البرقاني من طريق حماد بن سلمة. وكذلك أخرج هذا الحديث بلفظ البرقاني أبو يعلى في

وايذا نهم بالحرب إن لم يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون. وفي الحديث دليل على ما ترجم به المصنف الباب من أنه لا يجوز السير إلى العدو في آخر مدة الصلح بغتة، بل الواجب الانتظار حتى تنقضي المدة أو التبدل إليهم على سواء.

باب الكفار يحاصرون فيزولون على حكم رجل من المسلمين

٣٥٠٦ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ أَهْلَ قُرَيْظَةَ نَزَلُوا عَلَى حَكْمٍ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَعْدٍ فَأَنَّهُ عَلَى جَمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَسْجِدِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ - أَوْ - خَيْرِكُمْ، فَقَعَدَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ، قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ أَنْ تُقَتَلَ مَثَابِلَتُهُمْ وَتُسَيَّرَ ذَرَارِيُّهُمْ، فَقَالَ: لَقَدْ حَكَمْتَ بِمَا حَكَّمَ بِهِ الْمَلِكُ وَبِى لَفِظَ قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٧١/٣) (خ: ٣٠٤٣) (م: ١٧٦٨) (٦٤).

قوله: (قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ) قد اختلف: هل المخاطب بهذا الخطاب الأنصار خاصة أم هم وغيرهم؟ وقد بين ذلك صاحب الفتح في كتاب الاستئذان.

قوله: (فَأِنِّي أَحْكُمُ) في رواية للبخاري فيهم، وفي رواية له أخرى «فِيهِ» أي في هذا الأمر.

قوله: (بِمَا حَكَّمَ بِهِ الْمَلِكُ) بكسر اللام، وفي رواية «لَقَدْ حَكَمْتَ الْيَوْمَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ الَّذِي حَكَّمَ بِهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ» وفي حديث جابر عند ابن عائذ قال: «أَحْكُمُ فِيهِمْ يَا سَعْدُ، فَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ بِالْحُكْمِ، قَالَ: قَدْ أَمَرَكَ اللَّهُ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِمْ» وفي رواية ابن إسحاق «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقِيعَةٍ» والأربعة بالقاف جمع رفيع: وهو من أسماء السماء سَمِيَتْ بذلك لأنها رَقَعَتْ بالنجوم، وهذا كله يدفع ما وقع عند الكرمانى بحكم الملك بفتح اللام، وفسره بجبريل لأنه الذي كان ينزل بالأحكام. قال السهيلي: من فوق سبع سموات: معناه أن الحكم نزل من فوق، قال: ومثله قول زينب بنت جحش: زُوِّجَنِي اللَّهُ مِنْ نَبِيِّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ: أي نزل تزويجها من فوق. قال: ولا يستحيل وصفه تعالى بالفوق على المعنى الذي يليق بجلاله لا على المعنى الذي يسبق إلى الهم من التحديد الذي يفرض إلى التشبيه. وفي الحديث دليل على أنه يجوز نزول العدو على حكم رجل من المسلمين ويلزمهم

مسند البغوي في فوائده، ولعل الحميدي ذهب عن عزو هذا الحديث إلى البخاري وعزاه إلى البخاري تبعه المصنف في ذلك، وقد نبه الإسماعيلي على أن حمادًا كان يطوله تارة ويرويه تارة مختصرًا، وقد قدمنا الكلام على بعض فوائد هذا الحديث في المزارعة.

قوله: (فَلَا تُصِيبُوا مِنْهُمْ فَوْقَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ) فيه دليل على أنه لا يجوز للمسلمين بعد وقوع الصلح بينهم وبين الكفار على شيء أن يطلبوا منهم زيادة عليه فإن ذلك من ترك الوفاء بالمهد ونقض المهد وهما محرمان بنص القرآن والسنة.

باب ما جاء فيمن سار نحو العدو في آخر مدة الصلح بغتة

٣٥٠٥ - عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «كَانَ مُعَاوِيَةُ يَسِيرُ بِأَرْضِ الرُّومِ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ أَمَدٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ مِنْهُمْ، فَإِذَا انْقَضَى الْأَمَدُ غَزَاهُمْ، فَإِذَا شَيْخٌ عَلَى دَابَّةٍ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَفَاءٌ لَا غَدْرَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَجْلِسُ عُقْدَةً وَلَا يَشْدُنَهَا حَتَّى يَنْقَضِيَ أَمَدُهَا أَوْ يُنْبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ عَلَى سَوَاءٍ فَلَبَّغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ فَرَجَعَ فَإِذَا الشَّيْخُ عُسْرُ بْنُ عَبْسَةَ، وَزَوْءُ أَحْمَدَ (١١١/٤) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٧٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٨٠) وَصَحَّحَهُ.

الحديث أخرجه أيضًا النسائي، وقال الترمذي بعد إخرجه: حسن صحيح.

قوله: (وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ أَمَدٌ... إلخ) لفظ أبي داود كان بين معاوية وبين الروم عهد وكان يسير نحو بلادهم حتى إذا انقضى العهد غزاهم، فجاء رجل على فرس أو برذون.

قوله: (وَفَاءٌ لَا غَدْرَ) أي أن الله سبحانه وتعالى شرع لعباده الوفاء بالعقود والمعهود ولم يشرع لهم الغدر فكان شرعه الوفاء لا الغدر.

قوله: (فَلَا يَجْلِسُ عُقْدَةً) استعمار عقدة الحبل لما يقع بين المسلمين من المعاهدة ونهى عن حلها: أي نقضها وشذها: أي تأكيدها بشيء لم يقع التصالح عليه بل الواجب الوفاء بها على الصفة التي كان وقوعها عليها بلا زيادة ولا نقصان.

قوله: (أَوْ يُنْبَذَ إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ عَلَى سَوَاءٍ) التبدل في أصل اللغة: الطرح. قال في القاموس: التبدل: طرح الشيء أمامك أو وراءك أو عام انتهى. والمراد هنا إخبار المشركين بأن الدفعة قد انقضت

وَاحِدَةً قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قَالُوا: إِنَّهَا وَاحِدَةٌ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي
الْمِلَّةِ الْأُخْرَى إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ، قَالَ: فَتَزَلَّ فِيهِمُ الْقُرْآنُ: ﴿ص.
وَالْقُرْآنُ ذِي الذِّكْرِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾، رَوَاهُ
أَحْمَدُ (٢٢٧/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٣٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

حديث عمر وعبد الرحمن ورد بالفاظ من طرق، منها ما ذكره
المصنف. وقد أخرجه الترمذي بلفظ: «فَجَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ: أَنْظَرُ
مَجُوسَ مَنْ قَبْلِكَ فَخَذَ مِنْهُمْ الْجَزِيَّةَ، فَإِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
أَخْبَرَنِي فَذَكَرَهُ» وأخرج أبو داود من طريق ابن عباس قال: «جَاءَ
رَجُلٌ مِنَ مَجُوسِ هَجَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا خَرَجَ قُلْتُ لَهُ: مَا
قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيكُمْ؟ قَالَ: شَرُّ: الْإِسْلَامُ أَوْ الْقَتْلُ» وقال عبد
الرحمن بن عوف: قبل منهم الجزية. قال ابن عباس: فأخذ الناس
بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت وروى أبو عبيد في كتاب
الأموال بسند صحيح عن حذيفة: لولا أنني رأيت أصحابي
أخذوا الجزية من المجوس ما أخذتها. وفي الموطأ عن جعفر بن
عمد بن أبيه أن عمر قال: لا أدري ما أصنع بالمجوس، فقال عبد
الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُئِلُوا
بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ» وهذا منقطع ورجاله ثقات. ورواه
الدارقطني وابن المنذر في الغرائب من طريق أبي علي الحنفي عن

مالك، فزاد فيه عن جده: أي جد جعفر بن محمد، وهو أيضاً
منقطع لأن جده علي بن الحسين لم يلحق عبد الرحمن بن عوف
ولا عمر، فإن كان الضمير في جده يعود إلى محمد بن علي فيكون
متصلاً، لأن جده الحسين بن علي صلوات الله عليهم سمع من
عمر بن الخطاب ومن عبد الرحمن بن عوف، وله شاهد من
حديث مسلم بن العلاء بن الحضرمي، أخرجه الطبراني في آخر
حديث بلفظ: «سُئِلُوا بِالْمَجُوسِ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ» قال ابن عبد
البر: هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص، لأن المراد سنة
أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط، واستدل بقوله: «سُنَّةُ أَهْلِ
الْكِتَابِ» على أنهم ليسوا أهل كتاب، لكن روى الشافعي وعبد
الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي كان المجوس أهل كتاب
يدرسونه وعلم يقرعونه، فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته،
فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال: إن آدم كان ينكح
أولاده بناته، فأطاعوه، وقتل من خالفه، فأسرى على كتابهم
وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء. وروى عبد بن
حميد في تفسير سورة البروج بإسناد صحيح عن ابن أبرد: لما

ما حكم به عليهم من قتل وأسر واسترقاق. وقد ذكر ابن
إسحاق أن بني قريظة لما نزلوا على حكم سعد جلسوا في دار
بنت الحارث. وفي رواية أبي الأسود عن عروة في دار أسامة بن
زيد. ويجمع بينهما بأنهم جعلوا في البيت. ووقع في حديث جابر
عند ابن عائذ التصريح بأنهم جعلوا في بيتين. قال ابن إسحاق:
فخذقوا لهم خنادق فضربت أعناقهم، فجرى الدم في الخندق
وقسم أموالهم ونساءهم وأبناءهم على المسلمين، وأسهم للخيال،
فكان أول يوم وقعت فيه السهمان لها. وعند ابن سعد من مرسل
حميد بن هلال أن سعد بن معاذ حكم أيضاً أن تكون دورهم
للمهاجرين دون الأنصار فلامه الأنصار، فقال: إني أحببت أن
يستغفروا عن دوركم. واختلف في عدتهم، فعند ابن إسحاق أنهم
كانوا ست مائة، وبه جزم أبو عمر بن عبد البر في ترجمة سعد بن
معاذ. وعند ابن عائذ من مرسل قتادة كانوا سبع مائة. قال
السهيلى: الأكثر يقول: إنهم ما بين الثمانمائة إلى السبع مائة. وفي
حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن حبان بإسناد صحيح
أنهم كانوا أربع مائة مقاتل، فيجمع بأن الباقي كانوا اتباعاً. وقد
حكى ابن إسحاق أنه قيل إنهم كانوا تسعمائة.

بَابُ أَخْلِذِ الْجَزِيَّةَ وَعَقْدِ الذَّمَّةِ

٣٥٠٧ - عَنْ عُمَرَ: «أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذِ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى
شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ
مَجُوسِ هَجَرَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٤/١) وَابْنُ خَرَّازٍ (٣١٥٦) وَأَبُو دَاوُدَ
(٣٠٤٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٨٧). وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ عُمَرَ ذَكَرَ
الْمَجُوسَ فَقَالَ: مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سُئِلُوا
بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١٣٠/٢)، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى
أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

٣٥٠٨ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ لِجَمَالٍ كَسْرَى:
«أَمَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ أَنْ نَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ أَوْ تُؤَدُّوا
الْجَزِيَّةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَرَّازٍ (٣١٥٩).

٣٥٠٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَضَ أَبُو طَالِبٍ فَجَاءَتْهُ
فَرِيضٌ وَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَشَكَوَهُ إِلَى أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي
مَا تُرِيدُ مِنْ قَوْلِكَ؟ قَالَ: أُرِيدُ مِنْهُمْ كَلِمَةً تَدِينُ لَهُمْ بِهَا الْغَرْبُ،
وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمْ بِهَا الْعَجَمُ الْجَزِيَّةَ قَالَ: كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ؟ قَالَ: كَلِمَةٌ

هزم المسلمون أهل فارس. قال عمر: اجتمعوا فقال: إن المجوس ليسوا أهل كتاب فنضع عليهم، ولا من عبدة الأوثان فنجري عليهم أحكامهم، فقال علي: بل هم أهل كتاب فذكر نحوه، لكن قال: وقع على ابنته، وقال في آخره: فوضع الأحدود لمن خالفه، فهذا حجة من قال كان لهم كتاب. وأما قول ابن بطال: لو كان لهم كتاب ورفع لرفع حكمه، ولما استثنى حل ذبائحهم ونكاح نسائهم. فالجواب أن الاستثناء وقع للأثر الوارد، لأن في ذلك شبهة تقتضي حقن الدماء بخلاف النكاح فإنه ممن يحتاط له. وقال ابن المنذر: ليس تحريم نكاحهم وذبائحهم متفقاً عليه، ولكن الأكثر من أهل العلم عليه، وحديث ابن عباس أخرجه النسائي أيضاً، وصححه الترمذي والحاكم.

قوله: (حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَخُذُوا... إلخ) فيه الإخبار من المغيرة بأن النبي ﷺ أمر بقتال المجوس حتى يؤدوا الجزية، زاد الطبراني: «وَأَنَا وَاللَّهِ لَا نَرْجِعُ إِلَى ذَلِكَ الشَّقَاءِ حَتَّى نَغْلِبَكُمْ عَلَى مَا فِي أَيْدِيكُمْ».

قوله: (وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمْ بِهَا الْغَنَمَ الْجَزِيَّةَ) فيه متسك لمن قال: لا تؤخذ الجزية من الكتابي إذا كان عربياً قال في الفتح: فأما اليهود والنصارى فهم المراد بأهل الكتاب بالاتفاق. وقرئ الحفصية فقالوا: تؤخذ من مجوس العجم دون مجوس العرب وحكى الطحاوي عنهم أنها تقبل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كفار العجم، ولا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف.

وعن مالك: تقبل من جميع الكفار إلا من ارتد، وبه قال الأوزاعي وفقهاء الشام. وحكى ابن القاسم عن مالك أنها لا تقبل من قريش وحكى ابن عبد البر الاتفاق على قبولها من المجوس، لكن حكى ابن التين عن عبد الملك أنها لا تقبل إلا من اليهود والنصارى فقط. ونقل أيضاً الاتفاق على أنه لا يحل نكاح نسائهم ولا أكل ذبائحهم. وحكى غيره عن أبي ثور: حل ذلك، قال ابن قدامة: وهذا خلاف إجماع من تقدمه قال الحافظ: وفيه نظر، فقد حكى ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب أنه لم يكن يرى بذيبة المجوسي بأساً إذا أمره المسلم بذبحها. وروى ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار أنهم لم يكونوا يرون بأساً بالنسري بالمجوسية. وقال الشافعي: تقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماء، ويلتحق بهم المجوس في ذلك قال أبو عبيد: ثبتت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى

المجوس بالسنة قال العلماء: الحكمة في وضع الجزية أن الذي يلحقهم يحملهم على الدخول في الإسلام مع ما في غالطة المسلمين من الاطلاع على محاسن الإسلام واختلاف في السنة التي شرعت فيها، فقيل في سنة ثمان وقيل في سنة تسع ٣٥١٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ: إِنَّ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْكُمْ دِينَارًا كُلَّ سَنَةٍ أَوْ يَمِنُهُ مِنْ الْمَغَايِرِ، يَغْنِي أَهْلَ الدِّمَةِ مِنْهُمْ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١٢٩/٢) فِي مُسْنَوِيهِ وَقَدْ سَبَقَ هَذَا الْمَعْنَى فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ فِي حَدِيثٍ لِمَعَاذٍ. ٣٥١١ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عَيْنَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ بِأَمْرٍ بِجَزْيَتِهِمَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَالِحَ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٢٧/٤) (خ: ٣١٥٨) (م: ٢٩٦١) (٦).

٣٥١٢ - وَعَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَزِيَّةَ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَكَانُوا مَجُوسًا» رَوَاهُ أَبُو عَيْنَةَ (٣٦/١) فِي الْأَمْوَالِ.

٣٥١٣ - وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْبِيرِ دُومَةَ، فَأَخَذُوهُ فَأَتَوْا بِهِ فَحَقَنَ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى الْجَزِيَّةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٣٧)، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْعَجَمِ، لِأَنَّ أَكْبِيرَ دُومَةَ عَرَبِيٌّ مِنْ غَسَّانَ.

٣٥١٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي خَلْعٍ النِّصْفِ فِي صَقَرٍ، وَالْبَيْتَةِ فِي رَجَبٍ يُؤَدُّونَهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَعَارِيَةُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا وَثَلَاثِينَ فَرَسًا وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا وَثَلَاثِينَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ السِّلَاحِ يَفْزُونَ بِهَا، وَالْمُسْلِمُونَ ضَامِتُونَ لَهَا حَتَّى يَرُدُّوَهَا عَلَيْهِمْ إِنْ كَانَ بِالْيَمَنِ كَيْدٌ ذَلِكَ غَدَرٌ عَلَى أَنْ لَا يَهْدَمَ لَهُمْ بَيْعَةٌ، وَلَا يُخْرَجَ لَهُمْ قَسْرٌ، وَلَا يُقْتَتَلُوا عَنْ دِينِهِمْ مَا لَمْ يَخْدُونُوا خَدًّا، أَوْ يَأْكُلُوا الرِّبَا» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٤١).

حديث عمر بن عبد العزيز هو مرسل، ولكنه يشهد له ما أشار إليه المصنف من حديث معاذ، وقد سبق في باب صدقة المواشي من كتاب الزكاة، وفيه «وَمِنْ كُلِّ خَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلُهُ مَغَايِرَ» وقد قدمنا الكلام عليه هناك، وحديث الزهري هو أيضاً مرسل. وقد تقدم ما يشهد له في أول الباب. وحديث أنسٍ أخرجه أيضاً البيهقي وسكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال

سنة تسع من الهجرة.

قوله: (إِلَى أُكَيْدِرٍ) بضم الهمزة تصغير أكدر، قال في التلخيص: إن ثبت أن أكيدر كان كندياً ففيه دليل على أن الجزية لا تختص بالعجم من أهل الكتاب، لأن أكيدراً كان عربياً انتهى. قوله: (صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ نَجْرَانَ...) إلخ هذا المال الذي وقعت عليه المصالحة هو في الحقيقة جزية، ولكن ما كان مأخوذاً على هذه الصفة يختص بدوي الشوكة فيؤخذ ذلك المقدار من أموالهم ولا يضره الإمام على رؤسهم.

قوله: (إِنْ كَانَ بِالْيَمَنِ كَيْدٌ ذَاتُ غَدَرٍ) إنما أنت الكيد هنا لأنه أراد به الحرب، ولفظ الجامع «كَيْدٌ إِذَا بَغْدَرٍ» وفي الإرشاد «كَيْدٌ أَوْ غَدَرٌ» وهكذا لفظ أبي داود.

قوله: (وَلَا يَخْرُجُ لَهُمْ قَسْرٌ) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها، قال في القاموس: وهو رئيس النصارى في العلم. قوله: (أَوْ يَأْكُلُوا الرِّبَا) زاد أبو داود «قَالَ إِسْمَاعِيلُ: قَدْ أَكَلُوا

الرِّبَا»

٣٥١٥ - وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ أُعْطِيَ الْجِزْيَةُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَهْلُ نَجْرَانَ وَكَانُوا نَصَارَى رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ (٦٧) فِيهِ الْإِمْوَالُ.

٣٥١٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَكُونُ مِقْلَاةً، فَتَجْعَلُ عَلَى نَفْسِهَا إِنْ عَاشَ لَهَا وَلَدٌ أَنْ تَهْوَدَ، فَلَمَّا أُجْلِيَتْ بُنُو النَّصِيرِ كَانُوا فِيهِمْ مِنْ أَبْنَاءِ الْإِنصَارِ فَقَالُوا: لَا نَدْعُ ابْنَاءَنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٨٢) وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا تَهَوَّدَ يَفْرُ وَتَكُونُ كَثِيرُونَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. ٣٥١٧ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ قَالَ: قُلْتُ لِمُجَاهِدٍ: مَا شَأْنُ أَهْلِ الشَّامِ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ دَنَائِرٍ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ عَلَيْهِمْ دِينَارٌ؟ قَالَ: جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الْبَسَارِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٧/٦).

حديث ابن شهاب مرسل. وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً النسائي، وقد رواه أبو داود من ثلاث طرق والنسائي من طريقين وجميع رجاله لا مطعن فيهم.

قوله: (مِقْلَاةٌ) بكسر الميم وسكون القاف. قال في مختصر النهاية: هي المرأة التي لا يعيش لها ولد.

قوله: (فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾) فيه دليل على أنه إذا اختار الوثني الدخول في اليهودية أو النصرانية جاز تقريره على ذلك بشرط أن يلتزم بما وضعه المسلمون على أهل

إسناده ثقات، وفيه عنعنة محمد بن إسحاق وحديث ابن عباس هو من رواية السُّدِّيِّ عنه قال المنذري: وفي سماع السُّدِّيِّ من عبد الله بن عباس نظراً، وإنما قيل إنه رآه ورأى ابن عمر، وسمع من أنس بن مالك، وكذا قال الحافظ: إن في سماع السُّدِّيِّ منه نظراً، لكن له شواهد: منها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن الشعبي قال: «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ نَجْرَانَ وَهُمْ نَصَارَى أَنْ مَنْ يَتَّبِعْ مِنْكُمْ بِالرِّبَا فَلَا ذِمَّةَ لَهُ» وأخرج أيضاً عن سالم قال: «إِنَّ أَهْلَ نَجْرَانَ قَدْ بَلَّغُوا أَرْبَعِينَ أَلْفًا، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخَافُهُمْ أَنْ يَحِيلُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَتَحَاسَدُوا بَيْنَهُمْ، فَأَتَوْا عُمَرَ فَقَالُوا: أَجْلَيْنَا، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَتَبَ لَهُمْ كِتَابًا أَنْ لَا يُجْلُوا، فَاعْتَمَتَهَا عُمَرُ فَأَجْلَاهُمْ، فَدِيمُوا، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا: أَقْلِنَا، فَأَبَى أَنْ يُقِيلَهُمْ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيَّ أَتَوْهُ فَقَالُوا: إِنَّا نَسْأَلُكَ بِحُطِّ يَمِينِكَ وَشَفَاعَتِكَ عِنْدَ نَبِيِّكَ إِلَّا مَا أَقْلَنَّا، فَأَبَى، وَقَالَ: إِنَّ عُمَرَ كَانَ رَشِيدَ الْأُمْرِ».

قوله: (مِنْ الْمَغَافِرِ) بعين مهملة وفاء اسم قبيلة وبها سميت الثياب، وإليها ينسب البر المعافري.

قوله: (الْأَنْصَارِيُّ) كذا في صحيح البخاري، والمعروف عند أهل المغازي أنه من المهاجرين. وقد وقع أيضاً في البخاري أنه حليف لبني عامر بن لؤي، وهو يشعر - بكونه من أهل مكة قال في الفتح: ويحتمل أن يكون وصفه بالأنصاري بالمعنى الأعم، ولا مانع أن يكون أصله من الأوس والخزرج نزل مكة وحالف بعض أهلها، فهذا الاعتبار يكون أنصاريًا مهاجريًا. قال: ثم ظهر لي أن لفظة الأنصاري وهم، وقد نفرد بها شعيب عن الزهري، ورواه أصحاب الزهري عنه بدونها في الصحيحين وغيرهما، وهو معدود في أهل بدر باتفاقهم، ووقع عند موسى بن عقبة في المغازي أنه عمير بن عوف بالتصغير.

قوله: (إِلَى الْبَحْرَيْنِ) هي البلد المشهور بالعراق، وهو بين البصرة وهجر، وقوله: (وَيَأْتِي بِجَزِيَّتِهَا) أي يأتي بجزية أهلها، وكان غالب أهلها إذ ذاك المجوس، ففيه تقوية للحديث الذي تقدم. ومن ثم ترجم عليه النسائي «أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ» وذكر ابن سعد «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ قِسْمَةَ الْغَنَائِمِ بِالْجَعْفَرَانِ أَرْسَلَ الْعَلَاءَ إِلَى الْمُنْذِرِ بْنِ سَاوَى غَامِلِ الْفَرَسِ عَلَى الْبَحْرَيْنِ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ، وَصَالَحَ مَجُوسَ تِلْكَ الْبِلَادِ عَلَى الْجِزْيَةِ».

قوله: (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... إلخ) كان ذلك في سنة الوفود

الذمة.

قال في الفتح: واختلف السلف في أخذها من الصبي. فالجمهور قالوا: لا تؤخذ على مفهوم حديث معاذ، وكذا لا تؤخذ من شيخ فإن ولا زمن ولا امرأة ولا جنون ولا عاجز عن الكسب ولا أجبر ولا من أصحاب الصوامع في قول. والأصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر آخر انتهى. وقد أخرج البيهقي من طريق زيد بن أسلم عن أبيه «أن عمر كتب إلى أمراء الإخناؤ أن لا تضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواسي»، وكان لا يضرب على النساء والصبيان. ورواه من طريق أخرى بلفظ: «ولا تضربوا الجزية على النساء والصبيان» ولكنه قد أخرج أبو عبيد في كتاب الأموال عن عثمان بن صالح عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود عن عروة قال: «كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أنه من كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا ينزعها وعليه الجزية على كل حاليه ذكر أو أنثى عبد أو أمة دينار وافر أو قيمته» ورواه ابن زنجويه في الأموال عن النضر بن شميل عن عوف عن الحسن قال: «كتب رسول الله ﷺ فذكره» قال الحافظ: وهذان مرسلان يقوي أحدهما الآخر. وروى أبو عبيد أيضاً في الأموال عن يحيى بن سعيد عن قتادة عن شقيق العقبلي عن أبي عياض عن عمر قال: «لا تشترؤا رقيق أهل الذمة فبئس أهل خراج يؤذي بعضهم عن بعض».

٣٥١٨ - وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصلح قتلان في أرضي، وليس على مسلم جزية» رواه أحمد (٢٢٣/١) وأبو داود (٣٠٣٢)، وقد أخرج به على سقوط الجزية بالإسلام وعلى المنع من إحدائهم بيعه أو كنيسته. ٣٥١٩ - وعن رجل من بني تغلب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليس على المسلمين غشور، إنما الغشور على اليهود والنصارى» رواه أحمد (٤١٠/٥) وأبو داود (٣٠٤٩).

٣٥٢٠ - وعن أنس: «أن امرأة يهودية أتت رسول الله ﷺ بشاة مسنومة فأكل منها، فجيء بها إلى رسول الله ﷺ فسألها عن ذلك، فقالت: أردت أن أقتلك، فقال: ما كان الله لیسطك على ذلك، قال: فقالوا: ألا تقتلها؟ قال: لا، فما زلت أغرفها في لهوات رسول الله ﷺ رواه أحمد (٢١٨/٣) ومسلم (٢١٩٠) وهو دليل على أن العهد لا ينتقض ببئس هذا القتل.

حديث ابن عباس سكت عنه أبو داود ورجال إسناده

قوله: (ما شأن أهل الشام... إلخ) أشار بهذا الأثر إلى جواز التفاوت في الجزية وأقل الجزية عند الجمهور دينار، في كل سنة من كل حاليه حديث معاذ المتقدم وما ورد في معناه وظاهره المساواة بين الغني والفقير وخصته الخففة بالفقير. قالوا: وأما المتوسط فعليه ديناران وعلى الغني أربعة، وهو موافق لأثر مجاهد المذكور. وعند الشافعية أن للإمام أن يماكس حتى يأخذها منهم، وبه قال أحمد وحكي في البحر عن الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه أنها تكون من الفقير اثني عشرة قفلة، ومن الغني ثمانياً وأربعين، ومن المتوسط أربعاً وعشرين. ومثكوا بما رواه أبو عبيد من طريق أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن عمر أنه بعث عثمان بن حنيف بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين وأربعة وعشرين واثني عشر قال في الفتح: وهذا على حساب الدينار باثني عشر. وأخرجه البيهقي من طريق مرسل بلفظ: «إن عمر ضرب الجزية على الغني ثمانية وأربعين ودرهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين، وعلى الفقير المكتسب اثني عشر» وأخرج البيهقي أيضاً عن عمر «أنه وضع على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق ثمانية وأربعين».

وأخرج أيضاً عنه أنه قال: «دينار الجزية اثنا عشر درهماً». قال: ويروى عنه بإسناد ثابت: «عشرة دراهم» قال: ووجه التوفيق باختلاف السعر. وقال مالك: لا يزيد على الأربعين، وينقص منها عمن لا يطيق. قال في الفتح: وهذا يحتمل أن يكون جعله على حساب الدينار بعشرة، والقدر الذي لا بد منه دينار. وحكي في البحر عن النفس الزكية وأبي حنيفة والشافعي في قول له أنه لا جزية على فقير، وهذا يخالف ما حكاه في الفتح عن الحنفية والشافعية كما قدمنا، ولعل ما وقع من عمر وغيره من الصحابة من الزيادة على الدينار لأنهم لم يفهموا من النبي ﷺ حداً محدداً، أو أن حديث معاذ المتقدم واقعة عين لا عموم لها، وأن الجزية نوع من الصلح كما قدمنا، وقد تقدم ما كان يأخذه من أهل نجران وحكي في البحر عن الهادي أن الغني من يملك ألف دينار نقداً وثلاثة آلاف دينار عروضاً، ويركب الخيل ويتختم الذهب. وقال المؤيد بالله: إن الغني هو العربي وقواه المهدي، وقال المنصور بالله: بل الشرعي

الذي بعد هذا.

قوله: (وَلَيْسَ عَلَى مُسْلِمٍ جَزَاءٌ لَأَنَّهُ إِنَّمَا ضُرِبَتْ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ لِيَكُونَ بِهَا حَقُّ الدِّمَاءِ وَحِفْظُ الْأَمْوَالِ، وَالْمُسْلِمُ بِإِسْلَامِهِ قَدْ صَارَ مُحْتَرَمَ الدِّمِّ وَالْمَالِ).

قوله: (عَشُورٌ) هي جمع عشر وهو واحد من عشرة: أي ليس عليهم غير الزكاة من الضرائب. والمكس ونحوهما. قال في القاموس: عشرهم يعشرهم عشراً وعشوراً: أخذ عشر أموالهم انتهى. وقال الخطابي: يريد عشور التجارات دون عشور الصدقات. قال: والذي يلزم اليهود والنصارى من العشور هو ما صولحوا عليه، وإن لم يصالحوا عليه فلا شيء عليهم غير الجزية انتهى. ولعله يريد على مذهب الشافعي وأما عند الحنفية والزيدية فإنهم يقولون: يؤخذ من تجار أهل الذمة نصف عشر ما يتجرؤون به إذا كان نصاباً، وكان ذلك الاتجار بأماننا. ويؤخذ من تجار أهل الحرب مقدار ما يأخذون من تجارتنا. فإن التمس المقدار وجب الاقتصار على العشر. وقد أخرج البيهقي عن محمد بن سيرين أن أنس بن مالك قال له: أبعثك على ما بعثني عليه عمر فقال: لا أعمل لك عملاً حتى تكتب لي عهد عمر الذي كان

عهد إليك، فكتب لي أن تأخذ لي من أموال المسلمين ربع العشر، ومن أموال أهل الذمة إذا اختلفوا للتجارة نصف العشر، ومن أموال أهل الحرب العشر وأخرج سعيد بن منصور عن زياد بن حدير قال: استعملني عمر بن الخطاب على العشور فأمرني أن آخذ من تجار أهل الحرب العشر، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر، ومن تجار المسلمين ربع العشر وأخرج مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه كان عمر يأخذ من القبط من الخنطة والزيت نصف العشر، يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة، ولا يؤخذ ذلك منهم إلا في السنة مرة لظاهر اقترانه بربع العشر الذي على المسلمين. وأما اشتراط النصاب والانتقال بأمان المسلمين كما قاله جماعة من الزيدية فلم أقف في شيء من السنة أو أفعال أصحابه على ما يدل عليه، وفعل عمر وإن لم يكن حجة لكنه قد عمل الناس له قاطبة فهو إجماع سكوتي. ويمكن أن يقال: لا يسلم الإجماع على ذلك، والأصل تحريم أموال أهل الذمة حتى يقوم دليل، والحديث محتمل. وقد استنبط المصنف رحمه الله من حديث ابن عباس المذكور في الباب المنع من إحداث بيعه أو كنيسة. وأخرج البيهقي من طريق حزام بن معاوية قال: كتب

مؤثفون، وقد تكلم في قابوس بن الحصين بن جندب، ووثقه ابن معين وقال المنذري: أخرجه الترمذي وذكر أنه مرسل، ويشهد له ما تقدم أنه قال: «الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ لَا تَتَرَاءَى نَارَاهُمَا» وأخرج مالك في الموطأ عن ابن شهاب أن النبي ﷺ قال: «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» قال ابن شهاب: ففحص عمر عن ذلك حتى أتاه الثلج واليقين عن النبي ﷺ بهذا فأجلى يهود خيبر.

قال مالك: وقد أجلى عمر يهود نجران وفدك. ورواه مالك في الموطأ أيضاً عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول: بلغني أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَا يَنْفَى دِينَانِ بِأَرْضِ الْعَرَبِ».

وصله صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن أبي هريرة أخرجه إسحاق في مسنده ورواه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب فذكره مرسلًا، وزاد «فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ عِنْدَهُ عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَأْتِ بِهِ وَإِلَّا فَنُفِي مُجْلَبِكُمْ».

ورواه أحمد في مسنده موصولاً عن عائشة، ولفظه قالت: «أَخْرَجَ مَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يُتْرَكَ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ» أخرجه من طريق ابن إسحاق، حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها. وحديث الرجل الذي من بني تغلب أخرجه البخاري في التاريخ وساق الاضطراب فيه وقال: لا يتابع عليه قال المنذري: وقد فرض النبي ﷺ العشور فيما أخرجت الأرض في خمسة أوساق. وقد أخرجه أبو داود أيضاً من طريق أخرى من حديث حرب بن عبيد الله عن جدّه أبي أمّه قال: قال رسول الله ﷺ «إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ» ولم يتكلم أبو داود ولا المنذري على إسناده، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى عن حرب بن عبيد الله فقال: «الْخُرَاجُ» مكان العشور. وأخرجه أيضاً من طريق أخرى عن رجل من بكر بن وائل عن خاله قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَشُرُ قَوْمِي؟ قَالَ: إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى» وقد سكت أبو داود والمنذري عنه، وفي إسناده الرجل البكري وهو مجهول، وخاله أيضاً مجهول ولكنه صحابي. قوله: (لَا تَصْلُحُ قِبْلَتَانِ) سيأتي الكلام على ذلك في الباب

الثالثة: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالثُّكُّ مِنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ.

٣٥٢٢ - وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدْعَ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩/١) وَمُسْلِمٌ (١٧٦٧) (٦٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٠٧) وَصَحَّحَهُ.

٣٥٢٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَخِيرَ مَا عَاهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُتْرَكُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ».

٣٥٢٤ - وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ قَالَ: أَخِيرَ مَا تَكَلَّمُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٦/١). وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ عَمَرَ أَجْلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ وَذَكَرَ يَهُودَ خَيْبَرَ إِلَى أَنْ قَالَ: أَجْلَاهُمْ عُمَرَ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْيَحَاءَ. وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٥٢).

حديث عائشة قد قدّمنا أنه رواه أحمد في مسنده من طريق ابن إسحاق قال: حدثني صالح بن كيسان عن الزُّهْرِيِّ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها. وحديث أبي عبيدة أخرجه أيضاً البيهقي وهو في مسند وفي مسند الحميدي أيضاً.

قوله: (مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ) قال الأصمعي: جزيرة العرب ما بين أقصى عدن أبين إلى ريف العراق طولاً، ومن جدّة وما والاها من أطراف الشام عرضاً، وسمّيت جزيرة لإحاطة البحار بها، يعني بحر الهند وبحر فارس والحبشة وأضيفت إلى العرب لأنها كانت بأيديهم قبل الإسلام وبها أوطانهم ومنازلهم. قال في القاموس: وجزيرة العرب ما أحاط بها بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات، أو ما بين عدن إلى أطراف الشام طولاً، ومن جدّة إلى ريف العراق عرضاً انتهى. وظاهر حديث ابن عباس أنه يجب إخراج كلّ مشرك من جزيرة العرب سواء كان يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً، ويؤيد هذا ما في حديث عائشة المذكور بلفظ: «لَا تُتْرَكُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ» وكذلك حديث عمر وأبي عبيدة بن الجراح لتصرّيحهما بإخراج اليهود والنصارى. وبهذا يعرف أن ما وقع في بعض الفاظ الحديث من الاختصار على الأمر بإخراج اليهود لا ينافي الأمر العام، لما تقرّر في الأصول أن التخصيص على بعض أفراد العام لا يكون خصصاً للعام المصرّح به في لفظ آخر وما نحن فيه من ذلك.

قوله: (وَتَسَيِّتُ الثَّالِثَةُ) قيل هي تجهيز أسامة، وقيل: يتمثل أنها قوله ﷺ «لَا تُتَّخَذُوا قَبْرِي وَتَنَاءَ» وفي الموطأ ما يشير إلى

إلينا عمر «أَدَّبُوا الْخَيْلَ، وَلَا يُرْفَعُ بَيْنَ ظَهْرَانِيكُمُ الصَّلِيبُ، وَلَا تُجَاوِرُكُمْ الْخَنَازِيرُ» وفي إسناده ضعف. وأخرجه أيضاً الحافظ الحرّاني وروى ابن عدي عن عمر مرفوعاً «لَا تُبْنَى كِنِيسَةٌ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا يُجَدَّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا» وروى البيهقي عن ابن عباس: «كُلُّ مَضْرُوعٍ الْمُسْلِمُونَ لَا تُبْنَى فِيهِ بَيْعَةٌ وَلَا كِنِيسَةٌ وَلَا يُضْرَبُ فِيهِ نَاقُوسٌ وَلَا يُسَاعَ فِيهِ لَحْمُ خَيْزُرٍ» وفي إسناده حسن وهو ضعيف وروى أبو عبيد في كتاب الأموال عن نافع عن أسلم «أَنْ عَمَرَ أَمْرٌ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ أَنْ تُجَزَّ نَوَاصِيهِمْ، وَأَنْ يَرْكَبُوا عَلَى الْأَكْفِ عَرَضًا وَلَا يَرْكَبُوا كَمَا يَرْكَبُ الْمُسْلِمُونَ، وَأَنْ يُؤْتَقُوا الْمَنَاطِقُ» قال أبو عبيد: يعني الرّثائب وروى البيهقي عن عمر «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَخْنَادِ أَنْ يَخْتِمُوا رِقَابَ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِخَاتَمِ الرِّضَاصِ، وَأَنْ تُجَزَّ نَوَاصِيهِمْ، وَأَنْ تُشَدَّ الْمَنَاطِقُ»

وحديث أنس المذكور في الباب استدلّ به المصنّف رحمه الله على أن إرادة القتل من الذّمي لا يتقضى بها عهده، لأنّ النبي ﷺ لم يقتله بعد أن اعترفت بذلك، والقصة معروفة في كتب السير والحديث. والخلاف فيها مشهور.

وقد جزم بعض أهل العلم بأنه يقتل من سبّ النبي ﷺ من أهل الذّمة، واستدلّ بأمر النبي ﷺ بقتل من كان يشتمه من كفّار قريش كما سبق. وتعقبه ابن عبد البر بأنّ كفّار قريش المأمور بقتلهم يوم الفتح كانوا حربيين، وأخرج عبد الرزّاق عن ابن جريج قال: «أُخْبِرْتُ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَأَبَا هُرَيْرَةَ قَتَلَا كِتَابِيِّينَ أَرَادَا امْرَأَةً عَلَى نَفْسِهَا مُسْلِمَةً» وروى البيهقي من طريق الشعبي عن سويد بن غفلة قال: «كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ بِالشَّامِ، فَأَتَى نَبِيٌّ مَضْرُوبٌ مُشَجَّجٌ يَسْتَعْدِي، فَغَضِبَ عُمَرُ وَقَالَ لِمَصْهَبٍ: انْظُرْ مَنْ صَاحِبُ هَذَا، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ فَجِيءَ بِهِ فَإِذَا هُوَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ، فَقَالَ: رَأَيْتَهُ يَسُوقُ بِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ، فَتَحَسَّسَ الْحِمَارُ لِيَضْرَعَهَا فَلَمْ تَضْرَعْ ثُمَّ دَفَعَهَا فَخَرَّتْ عَنْ الْحِمَارِ فَغَشِيَهَا، فَتَعَلَّتْ بِهِ مَا تَرَى، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ مَا عَلَى هَذَا عَاقِلًا نَكَمٌ، فَأَمَرَ بِهِ فَصَلِبَ ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُوا بِذِمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَمَنْ فَعَلَ مِنْهُمْ هَذَا فَلَا ذِمَّةَ لَهُ»

بَابُ مَنْعِ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنْ سُكْنَى الْحِجَازِ

٣٥٢١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ يَوْمَ الْخَيْبِ وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجْبِزُوا الْوَفْدَ بِخَوِ مَا كُنْتَ أَجْبِزُهُمْ»، وَتَسَيِّتُ

صَحَّ مجازًا من إطلاق اسم الكلِّ على البعض فهو معارضٌ بالقلب، وهو أن يقال المراد بالحجاز جزيرة العرب، إمَّا لانحجازها بالأبحار كأنحجازها بالحرار الخمس، وإمَّا مجازًا من إطلاق اسم الجزء على الكلِّ، فترجيح أحد المجازين مفتقرٌ إلى دليل، ولا دليل إلا ما ادَّعى من فهم أحد المجازين. ومنها: أن في خبر جزيرة العرب زيادةٌ لم تغَيِّر حكم الخبر، والزيادة كذلك مقبولةٌ ومنها: أن استنباط كون علَّة التقرير في غير الحجاز هي المصلحة. فرع ثبوت الحكم أعني التقرير لما علم من أن المستنبطة إنما تؤخذ من حكم الأصل بعد ثبوته، والدليل لم يدلَّ إلا على نفي التقرير لا ثبوته لما تقدَّم في حديث «المُسْلِمِ وَالْكَافِرُ لَا تَرَأَى نَارًا مَعًا».

وحديث «لَا يُتْرَكُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ» ونحوهما. فهذا الاستنباط واقعٌ في مقابلة النصِّ المصرَّح فيه بأنَّ العلَّة كراهة اجتماع دينين. فلو فرضنا أنه لم يقع النصُّ إلا على إخراجهم من الحجاز لكان المتعين إلحاق بقية جزيرة العرب به هذه العلَّة فكيف والنصُّ الصحيح مصرَّحٌ بالإخراج من جزيرة العرب؟. وأيضًا هذا الحديث الذي فيه الأمر بالإخراج من الحجاز فيه الأمر بإخراج أهل نجران كما وقع في حديث الباب، وليس نجران من الحجاز، فلو كان لفظ الحجاز مخصَّصًا للفظ جزيرة العرب على انفراده أو دالًّا على أن المراد بجزيرة العرب الحجاز فقط لكان في ذلك إهمالٌ لبعض الحديث وإعمالٌ لبعضٍ وإنه باطل. وأيضًا غاية ما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه بلفظ أهل الحجاز مفهومه معارضٌ لمنطوق ما في حديث ابن عباس المصرَّح فيه بلفظ جزيرة العرب، والمفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق فكيف يرجع عليه؟. فإن قلت: فهل يخصَّص لفظ جزيرة العرب المنزل منزلة العامِّ لما له من الإجزاء بلفظ الحجاز عند من جوِّز التخصيص بالمفهوم. قلت: هذا المفهوم من مفاهيم اللَّقْب وهو غير معمول به عند الحَقَّيقين من أئمة الأصول حتَّى قيل إنه لم يقل به إلا الدُّقَّاق وقد تَرَقَّر عند فحول أهل الأصول أن ما كان من هذا القبيل يعمل من قبيل التَّخصيص على بعض الأفراد لا من قبيل التَّخصيص، إلا عند أبي ثور.

قوله: (أَهْلُ الْحِجَازِ) قال في القاموس: والحجاز مَكَّة والمدينة والطائف وغاليفها، لأنها حجزت بين نجد وتهامة، أو بين نجد والسرَّة، أو لأنها احتجزت بالحرار الخمس، حرَّة بني سليم

ذلك. وظاهر الحديث أنه يجب إخراج المشركين من كلِّ مكان داخل في جزيرة العرب وحكى الحافظ في الفتح في كتاب الجهاد عن الجمهور أن الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصَّة، قال: وهو مَكَّة والمدينة واليمامة وما والاها لا فيما سوى ذلك ممَّا يطلق عليه اسم جزيرة العرب لاتِّفاق الجميع على أن اليمن لا يمنعون منها مع أنها من جملة جزيرة العرب قال: وعن الحنفية يجوز مطلقًا إلا المسجد. وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة. وقال الشافعي: لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بإذن الإمام لمصلحة المسلمين انتهى. قال ابن عبد البر في الاستذكار ما لفظه: قال الشافعي: جزيرة العرب التي أخرج عمر اليهود والنصارى منها مَكَّة والمدينة واليمامة وغاليفها. فأما اليمن فليس من جزيرة العرب انتهى. قال في البحر: مسألة: ولا يجوز إقرارهم في الحجاز إذ أوصى ﷺ بثلاثة أشياء: إخراجهم من جزيرة العرب والخبر ونحوه، والمراد بجزيرة العرب في هذه الأخبار مَكَّة والمدينة واليمامة وغاليفها ووجَّ والطائف وما ينسب إليهما، وسُمِّي الحجاز حجازًا لحجزه بين نجد وتهامة ثم حكى كلام الأصمعيَّ السابق، ثم حكى عن أبي عبيدة أنه قال: جزيرة العرب هي ما بين حفر أبي موسى وهو قريبٌ من البصرة إلى أقصى اليمن طولاً، وما بين يبرين إلى السَّوْداء عرضاً، ثم قال لنا: ما روى أبو عبيدة: إن آخر ما تكلم به النبي ﷺ «أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» الخبر «وَأَجْلَسِي عُمَرَ أَهْلَ الدُّمَةِ مِنَ الْحِجَازِ فَلَحِقَ بَعْضُهُم بِالشَّامِ وَبَعْضُهُمْ بِالْكُوفَةِ وَأَجْلَسِي أَبُو بَكْرٍ قَوْمًا فَلَحِقُوا بِخَيْبَرَ» فانتضى أن المراد الحجاز لا غير انتهى. ولا يخفى أنه لو كان حديث أبي عبيدة باللفظ الذي ذكره لم يدلَّ على أن المراد بجزيرة العرب هو الحجاز فقط، ولكنه باللفظ الذي ذكره المصنَّف فيكون دليلًا لتخصيص جزيرة العرب بالحجاز، وفيه ما سيأتي. قال المهدي في الغيث ناقلًا عن الشَّفاء للأمير الحسين: إنما قلنا بجواز تقريرهم في غير الحجاز، لأن النبي ﷺ لما قال: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» ثم قال: «أَخْرِجُوهُمْ مِنَ الْحِجَازِ» عرفنا أن مقصوده بجزيرة العرب الحجاز فقط، ولا مخصَّص للحجاز عن سائر البلاد إلا برعاية أن المصلحة في إخراجهم منه أقوى، فوجب مراعاة المصلحة إذا كانت في تقريرهم أقوى منها في إخراجهم انتهى. وقد أجيب عن هذا الاستدلال بأجوبة: منها: أن حمل جزيرة العرب على الحجاز وإن

وواقم وليلى وشوران والتار انتهى

بَابُ مَا جَاءَ فِي بَدْءِ عَيْدِهِمُ بِالتَّحِيَّةِ وَعِيَادَتِهِمْ

٣٥٢٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصْيَبِهَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٦٦/٢) (خ: ١١٠٦) (م: ٢١٦٧) (١٣).

٣٥٢٦ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (خ: ٦٩٢٦) (م: ٢١٦٣) (٦)، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «فَقُولُوا: عَلَيْكُمْ» بِغَيْرِ وَارٍ.

٣٥٢٧ - وَعَنْ إِبْنِ عُمرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمَ أَخَذَهُمْ إِنَّمَا يَقُولُ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقُلْ: عَلَيْكَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١١٤/٢) (خ: ٦٩٢٨) (م: ٢١٦٤) (٨). وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (١٩/٢) وَمُسْلِمٍ (٢١٦٤) «وَعَلَيْكَ» بِالزَّوَارِ.

٣٥٢٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهَّمْتَهَا، فَقُلْتُ: عَلَيْكُمْ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرُّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ فَقَالَ: قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٩٩/٦) (خ: ٦٩٢٧) (م: ٢١٦٥) (١٠). وَفِي لَفْظٍ «عَلَيْكُمْ» أَخْرَجَاهُ.

٣٥٢٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي رَاكِبٌ غَدًا إِلَى يَهُودَ فَلَا تَبْدُؤُوهُمْ بِالسَّلَامِ، وَإِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٣/٤)

قوله: (لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ... إلخ) فيه تحريم ابتداء اليهود والنصارى بالسَّلَام، وقد حكاه النووي عن عامة السلف وأكثر العلماء. قال: وذهبت طائفة إلى جواز ابتدائنا لهم بالسَّلَام، روي ذلك عن ابن عباسٍ وأبي أمامة وابن محرز، وهو وجه لبعض أصحابنا حكاه الماوردي، لكنه قال: يقول السَّلَام عليك ولا يقول عليك بالجمع، واحتج هؤلاء بعموم الأحاديث الواردة في إفشاء السَّلَام، وهو من ترجيح العمل بالعام على الخاص. وذلك مخالف لما تقرّر عند جميع المحققين، ولا شك أن هذا الحديث الوارد في النهي عن ابتداء اليهود والنصارى بالسَّلَام أخص منها مطلقاً والمصير إلى بناء العام على الخاص واجب. وقال بعض

أصحاب الثناعي: يكره ابتدائهم بالسَّلَام ولا يحرم وهو مصيّر إلى معنى النهي المجازي بلا قرينة صارفة إليه. وحكى القاضي عياض عن جماعة أنه يجوز ابتدائهم به للضرورة والحاجة وهو قول علقمة والنخعي وروي عن الأوزاعي أنه قال: إن سلمت فقد سلم الصالحون، وإن تركت فقد ترك الصالحون.

قوله: (وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصْيَبِهَا) أي الجنهم إلى المكان الضيق منها. وفيه دليل على أنه لا يجوز للمسلم أن يترك للذمي صدر الطريق، وذلك نوع من إنزال الصغار بهم والإذلال لهم قال النووي: ولكن التضييق بحيث لا يقع في هدة ولا يصدمه جدارٌ ونحوه

قوله: (فَقُولُوا وَعَلَيْكُمْ) في الرواية الأخرى «فَقُولُوا عَلَيْكُمْ» وفي الرواية الثالثة «فَقُلْ عَلَيْكَ» فيه دليل على أنه يرّد على أهل الكتاب إذا وقع منهم الابتداء بالسَّلَام، ويكون الرّد بإثبات الواو وبدونها، وبصيغة المفرد والجمع وكذا يرّد عليهم لو قالوا السَّام بحذف اللام وهو عندهم الموت. قال النووي في شرح مسلم: اتفق العلماء على الرّد على أهل الكتاب إذا سلموا لكن لا يقال لهم: وعليكم السَّلَام، بل يقال: عليكم، أو وعليكم، فقد جاءت الأحاديث بإثبات الواو وحذفها، وأكثر الروايات بإثباتها. قال: وعلى هذا في معناه وجهان: أحدهما: أنه على ظاهره فقالوا: عليكم الموت، فقال: وعليكم أيضاً: أي نحن وأنتم فيه سواء كلنا نموت. والثاني: أن الواو هنا للاستئناف لا للطف والتشريك، وتقديره وعليكم ما تستحقونه من الذم، وأما من حذف الواو فتقديره بل عليكم السَّام. قال القاضي: اختار بعض العلماء منهم ابن حبيب المالكي حذف الواو، فتقديره بل عليكم السَّام. وقال غيره بإثباتها. قال: وقال بعضهم: يقول عليكم السَّلَام بكسر السين: أي الحجارة وهذا ضعيف قال الخطابي: عائشة المحدثين يروون هذا الحرف «وَعَلَيْكُمْ» بالواو، وكان ابن عينة يرويه بغير واو، وقال: وهذا هو الصواب، لأنه إذا حذف الواو صار كلامهم بعينه مردوداً عليهم خاصة، وإذا ثبت الواو اقتضى الشركة معهم فيما قالوه. قال النووي: والصواب أن إثبات الواو جائز كما صحت به الروايات، وأن الواو أجود ولا مفسدة فيه لأن السَّام الموت وهو علينا وعليهم فلا ضرر في الجيء بالواو. وحكى النووي بعد أن حكى الإجماع المتقدم عن طائفة من العلماء أنه لا يرّد على أهل الكتاب السَّلَام. قال: ورواه ابن

يَقْسِمُ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَلَا لِبَنِي نَوْفَلٍ شَيْئًا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٥/٤) وَالْبُخَارِيُّ (٣١٤٠) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٠/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٨١) وَفِي رِوَايَةٍ: «لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى مِنْ خَبِيرَ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ جِئْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَؤُلَاءِ بَنُو هَاشِمٍ لَا يُنْكِرُ فَضْلَهُمْ لِمَكَانِكَ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْهُمْ، أَرَأَيْتَ إِخْوَانَنَا مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَغْضَبْنَاهُمْ وَتَرَكْنَاهُمْ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَنَارِقُونِي فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، قَالَ: ثُمَّ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨١/٤) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٠/٧) - (١٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٨٠) وَالْبُخَارِيُّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

قوله: «مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ» إِنَّمَا اخْتَصَرُ جَبْرِ وَعُثْمَانُ بِذَلِكَ، لِأَنَّ عُثْمَانَ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَجَبْرًا مِنْ بَنِي نَوْفَلٍ، وَعَبْدُ شَمْسٍ وَنَوْفَلٌ وَهَاشِمُ الْمُطَّلِبُ هُمْ بَنُو عَبْدِ مَنَافٍ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمَا: «وَنَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ»: أَيِ فِي الْإِنْتِسَابِ إِلَى عَبْدِ مَنَافٍ.

قوله: «شَيْءٌ وَاحِدٌ» بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَالْهَمْزَةُ كَذَا لِلْكَثَرِ. وَقَالَ عِيَّاضٌ: هَكَذَا فِي الْبُخَارِيِّ بِغَيْرِ خِلَافٍ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلْكُشْمِينِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ بِالْمُهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَكَذَا كَانَ يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ أَجْوَدُ فِي الْمَعْنَى. وَحَكَاهُ عِيَّاضٌ رِوَايَةً خَارِجَ الصَّحِيحِ وَقَالَ: الصُّوَابُ رِوَايَةُ الْكَافَّةِ لِقَوْلِهِ فِيهِ «وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْإِخْلَاطِ وَالْإِمْتِزَاجِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَا عَلَى التَّمْثِيلِ وَالتَّنْظِيرِ. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمُرُوزِيِّ «شَيْءٌ أَحَدٌ» بِغَيْرِ وَاوٍ وَبِهِمْزِ الْأَلْفِ، فَقِيلَ هُمَا بِمَعْنَى، وَقِيلَ الْأَحَدُ: الَّذِي يَنْفَرِدُ بِشَيْءٍ لَا يَشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَالْوَاحِدُ أَوَّلُ الْعَدَدِ، وَقِيلَ: الْأَحَدُ الْمُنْفَرِدُ بِالْمَعْنَى، وَالْوَاحِدُ الْمُنْفَرِدُ بِالذَّاتِ، وَقِيلَ: الْأَحَدُ: لِنَفْسِي مَا يَذْكُرُ مَعَهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَالْوَاحِدُ: اسْمٌ لِمِفْتَاحِ الْعَدَدِ وَمِنْ جَنْسِهِ، وَقِيلَ: لَا يُقَالُ أَحَدٌ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، حَكَى ذَلِكَ جَمِيعُهُ عِيَّاضٌ.

قوله: (وَلَمْ يَقْسِمِ... إلخ) هَذَا أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْخُمْسِ مُعْلَقًا، وَوَصَلَهُ فِي الْمَغَازِي عَنْ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ اللَّيْثِ عَنْ يُونُسَ بِشِمَامِهِ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَكَانَ أَبُو بُكَيْرٍ يَقْسِمُ الْخُمْسَ نَحْوَ قِسْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكْرِهْ يُعْطَى

وَهَبُوا وَاشْتَبَهَ عَنْ مَالِكٍ وَحَكَى الْمَوَارِدِيُّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي الرُّذِّ عَلَيْهِمْ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ، وَلَكِنْ لَا يَقُولُ وَرَحِمَهُ اللَّهُ. قَالَ النَّسَوِيُّ: وَهُوَ ضَعِيفٌ مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ. قَالَ: وَيَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ عَلَى جَمْعٍ فِيهِمْ مُسْلِمُونَ وَكُفَرَاءُ أَوْ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ، يَقْصِدُ الْمُسْلِمِينَ لِلْحَدِيثِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ سَلَّمَ عَلَى مَجْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ.

قوله: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرُّفْقَ فِي الْأُمْرِ كُلِّهِ) هَذَا مِنْ عَظِيمِ خَلْقِهِ ﷺ وَكَمَالِ حِلْمِهِ. وَفِيهِ حُثٌّ عَلَى الرُّفْقِ وَالصَّبْرِ وَالْحِلْمِ وَمُلَاطَفَةِ النَّاسِ مَا لَمْ تَدْعُ حَاجَةً إِلَى الْمَخَاشَنَةِ. وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ تَغَافُلِ أَهْلِ الْفَضْلِ عَنْ سَفْهِ الْمُبْطِلِينَ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْكَيْسُ الْعَاقِلُ: هُوَ الْفَطْنُ الْمُتَغَافِلُ.

٣٥٣٠ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَرَضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ: أَسْلِمْتَ، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: اطَّعْ أَبَا الْقَاسِمِ، فَأَسْلَمْتُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنِّي مِنَ النَّارِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٧/٣) وَالْبُخَارِيُّ (١٣٥٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٩٥) فِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (١٧٥/٣) أَنَّ غُلَامًا يَهُودِيًّا كَانَ يَفْضَحُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَضَوْءَهُ وَيَتَوَلَّاهُ نَعْلَيْهِ فَمَرَضَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قوله: (كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ) زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ اسْمُهُ عَبْدُ الْقُدُّوسِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ زِيَارَةِ أَهْلِ الذُّمَّةِ إِذَا كَانَ الزَّائِرُ يَرْجُو بِذَلِكَ حَصُولَ مَصْلَحَةٍ دِينِيَّةٍ كِإِسْلَامِ الْمَرِيضِ. قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: قِيلَ يُعَادُ الْمُشْرِكُ لِيَدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ إِذَا رَجِيَ إِجَابَتُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْيَهُودِيَّ أَسْلَمَ حِينَ عَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَطْمَعْ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا يَرْجُو إِجَابَتَهُ فَلَا يَنْبَغِي عِيَادَتُهُ، وَهَكَذَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّهَا إِنَّمَا تُشْرَعُ عِيَادَةُ الْمُشْرِكِ إِذَا رَجِيَ أَنْ يَجِيبَ إِلَى الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَطْمَعْ فِي ذَلِكَ فَلَا. قَالَ الْخَافِظُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَقَاصِدِ، فَقَدْ يَقَعُ بِعِيَادَتِهِ مَصْلَحَةٌ أُخْرَى. قَالَ الْمَوَارِدِيُّ: عِيَادَةُ الذَّمِّيِّ جَائِزَةٌ وَالْقَرِيبَةُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى نَوْعِ حَرَمَةٍ تَقْتَرِنُ بِهَا مِنْ جَوَارٍ أَوْ قَرَابَةٍ. وَقَدْ بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: بَابُ عِيَادَةِ الْمُشْرِكِ

بَابُ قِسْمَةِ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ وَمَصْرِفِ الْفَقِيرِ

٣٥٣١ - عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: «مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: أَغْضَبْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَبِيرَ وَتَرَكْنَاهُمْ، قَالَ: إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ، قَالَ جَبْرِ: وَلَمْ

٣٥٣٤ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ: أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَتْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَتْ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتُ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَإِنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا. قَوْمًا ذَلِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٩٤) وَمُسْلِمٌ (١٨١٢) (١٣٧) وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ نَجْدَةَ الْخُرَوْرِيَّ حِينَ خَرَجَ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى لِمَنْ يَرَاهُ، فَقَالَ: هُوَ لَنَا لِقُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ، فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ، وَقَدْ كَانَ عُمَرُ عَرْضَ عَلَيْنَا شَيْئًا مِنْهُ رَأَيْنَاهُ دُونَ حَقِّهَا فَرَدَدْنَاهُ إِلَيْهِ وَأَيُّنَا أَنْ نَقْبَلَهُ، وَكَانَ الَّذِي عَرْضَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعَيِّنَ نَاجِحَهُمْ، وَأَنْ يَقْضِيَ عَنْ غَارِبِهِمْ، وَأَنْ يُعْطِيَ فَقِيرَهُمْ وَأَبَى أَنْ يَزِيدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٣٢٠) وَالنَّسَائِيُّ (٧/ ١٢٨).

٣٥٣٥ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: «كَانَتْ أَسْوَالُ بَنِي النَّصِيرِ مِمَّا آفَأَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْرٍ وَلَا رَكَابٍ فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَتِيهٍ وَفِي لَفْظٍ: يُخْبِسُ لِأَهْلِهِ قُوتَ سَتِيهِمْ، وَيَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السِّلَاحِ وَالْكِرَاعِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ٢٥) (خ: ٢٩٠٤) (م: ١٧٥٧) (٤٨).

حديث عليّ الأول في إسناده حسين بن ميمون الخنْدَقِيُّ قال أبو حاتم الرازي: ليس بقويّ الحديث يكتب حديثه. وقال عليّ بن المديني: ليس بمعروف، وذكر له البخاري في تاريخه هذا الحديث قال: وهو حديث لا يتابع عليه. وزاد أبو داود بعد قوله: «فَإِنَّهُ أَنَاهُ مَالٌ كَثِيرٌ» ما لفظه «فَعَزَلَ حَقًّا ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: بِنَا عَنْهُ النَّعَامُ غَنَى وَالْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ حَاجَةٌ فَارْدُدْهُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ لَمْ يَدْعُنِي إِلَيْهِ أَحَدٌ بَعْدَ عُمَرَ، فَلَقِيتُ الْعَبَّاسَ بَعْدَ مَا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ حَرَمْنَا الْغَدَاةَ شَيْئًا لَا يُرَدُّ عَلَيْنَا أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا ذَاهِيًا.

وحديث عليّ الثاني في إسناده أبو جعفر الرازي عيسى بن ماهان، وقيل ابن عبد الله بن ماهان وثقه عليّ بن المديني وابن معين ونقل عنهما خلاف ذلك وتكلم فيه غير واحد. قال في التقریب: صدوق سعى الحفظ خصوصاً عن مغيرة من كبار السابعة، مات في إحدى وستين. وتمام الحديث عند أبي داود «فَأَبَى بِمَالٍ، يَعْني عُمَرَ فَدَعَانِي، فَقُلْتُ: خُذْهُ، قَالَ: خُذْهُ فَأَنْتُمْ أَحَقُّ بِهِ، قُلْتُ: قَدْ اسْتَغْنَيْنَا عَنْهُ فَجَعَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ».

قوله: (وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ) بضمّ الهاء وسكون الراء وضمّ

قريب رسول الله ﷺ وكان عمر يعطيهم منه وعثمان بعده، وهذه الزيادة مدرجة من كلام الزهري والسبب الذي لأجله أعطى النبي ﷺ بني المطلب مع بني هاشم دون غيرهم ما تقدم لهم من المعاضدة لبني هاشم والمناصرة. فمن ذلك أنه لما كتبت قريش الصحيفة بينهم وبين بني هاشم وحصروهم في الشعب دخل بنو المطلب مع بني هاشم، ولم يدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس كما ثبت ذلك في كتب الحديث والسير. وفي هذا الحديث دليل للشافعي ومن وافقه أن سهم ذوي القربى لبني هاشم والمطلب خاصة دون بقية قرابة النبي ﷺ من قريش وعن عمر بن عبد العزيز هم بنو هاشم خاصة، وبه قال زيد بن أرقم وطائفة من الكوفيين، وإليه ذهب جميع أهل البيت، وهذا الحديث حجة لأهل القول الأول. وقد قيل: إن النبي ﷺ إنما أعطى بني المطلب لعلّ الحاجة. وردّ بأنه لو كان الأمر كذلك لم يخص النبي ﷺ قوماً دون قوم. وايضاً الحديث مصرّح بأنه إنما أعطاهم لكونهم هم وذرية هاشم شيء واحد وبمترلة واحدة لكونهم لم يفارقوه في جاهلية ولا إسلام. والحاصل أن الآية دلّت على استحقاق قريب النبي ﷺ وهي متحققة في بني عبد شمس وبني نوفل واختلفت الشافعية في سبب إخراجهم، فقيل العلة القرابة مع النصرة، فلذلك دخل بنو هاشم وبنو المطلب، ولم يدخل بنو عبد شمس وبنو نوفل لفقدان جزء العلة أو شرطها. وقيل: سبب الاستحقاق القرابة، ووجد في بني عبد شمس ونوفل مانع لكونهم المحازوا عن بني هاشم وحاربوهم. وقيل: إن القريب عام خصصته السنة.

٣٥٣٢ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قال: «اجْتَمَعْتُ أَنَا وَالْعَبَّاسُ وَفَاطِمَةُ وَزَيْدُ بْنُ خَارِجَةَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ رَأَيْتَ أَنَّ تَوْلِيَّيَ حَقًّا مِنْ هَذَا الْخُمْسِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَأَقْسِمُ فِي حَيَاتِكَ كَيْ لَا يَنْزِعَنِي أَحَدٌ بِمَذَلٍّ قَافِلٌ، قَالَ: فَفَعَلَ ذَلِكَ فَقَسَمْتُ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ وَلَانِي أَبُو بَكْرٍ حَتَّى كَانَتْ آخِرُ سَنَةٍ مِنْ سِنِي عُمَرَ، فَإِنَّهُ أَنَاهُ مَالٌ كَثِيرٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٨٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٨٤).

٣٥٣٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قال: وَلَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - خُمْسَ الْخُمْسِ فَوَضَعْتُهُ مَوَاضِعَهُ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَيَاةَ أَبِي بَكْرٍ وَحَيَاةَ عُمَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٨٣)، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَصَارِفَ الْخُمْسِ خَمْسَةٌ.

الميم وبعدها زاي.

قوله: (أَنْ نَجِدَ) بفتح النون وسكون الجيم بعدها دال مهملة، وقد تقدم ذكره.

قوله: (وَكَاثَ أَمْوَالِ بَنِي النُّضَيْرِ... إلخ) قال في البخاري قال الزُّهري: كانت غزوة بني النضير وهم طائفة من اليهود على رأس ستة أشهر من وقعة بدر قبل أحد، هكذا ذكره معلقاً، ووصله عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزُّهري أم من هذا، وهو في حديث عن عروة ثم كانت غزوة بني النضير وهم طائفة من اليهود على رأس ستة أشهر من وقعة بدر، وكانت منازلهم ونخلهم بناحية المدينة، فحاصروهم رسول الله ﷺ حتى نزلوا على الجلاء، وعلى أن لهم ما اقلت الإبل من الأمتعة والأموال إلا الحلقة، يعني السلاح فانزل الله فيهم (سَجَّ لِلَّهِ إِلَى).

قوله: (وَالْأَوَّلِ الْحَشْرِ) وقاتلهم حتى صالحهم على الجلاء، فأجلهم إلى الشام وكانوا من سبط لم يصيبهم جلاء فيما خلا، وكان الله قد كتب عليهم الجلاء ولولا ذلك لعذبهم في الدنيا بالقتل والسبي. وحكى ابن التين عن الداودي أنه رجح ما قال ابن إسحاق من أن غزوة بني النضير كانت بعد بئر معونة مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَّاصِهِمْ﴾ قال: وذلك في قصّة الأحزاب. قال في الفتح: وهو استدلال واه، فإن الآية نزلت في شأن بني قريظة فإنهم هم الذين ظاهروهم: أي من الأحزاب، وأما بنو النضير فلم يكن لهم في الأحزاب ذكر، بل كان من أعظم الأسباب في جمع الأحزاب ما وقع من إجلالهم فإنه كان من رؤوسهم حيي بن أخطب، وهو الذي حسن لبني قريظة الغدر وموافقة الأحزاب حتى كان من هلاكهم ما كان فكيف يصير السابق لاحقاً انتهى. والأحاديث المذكورة في الباب فيها دليل على أن من مصارف الخمس قربى رسول الله ﷺ وقد تقدم الخلاف في ذلك. وروى أبو داود في حديثه أن أبا بكر كان يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن يعطي قربى رسول الله ﷺ وكان عمر يعطيهم منه وعثمان بعده. وقد استدلل من قال: إن الإمام يقسم الخمس حيث شاء بما أخرجه أبو داود وغيره عن ضباعة بنت الزبير قالت: «أصاب النبي ﷺ سبياً، فذَهَبْتُ أَنَا وَأَخْتِي فَاطِمَةُ نَسْأَلُهُ فَقَالَ: سَبَقْتُمَا نَيْمًا بَدْرًا» وفي الصحيح «أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْتَتْ مَا تَلَقَى مِنَ الرَّحَى مِمَّا تَطْعَنُ، قَبْلَئِهَا أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ أَنِّي سَبَيْتُ، فَأَتَتْهُ نَسْأَلُهُ خَادِمًا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ أَلَا أَذْكَمْنَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَا فَذَكَرَ الذِّكْرَ عِنْدَ الشُّومِ» قال إسماعيل القاضي: هذا الحديث يدل على أن للإمام أن يقسم الخمس حيث يرى لأن الأربعة الأخماس استحقاقاً للغنائم، والذي يختص بالإمام هو الخمس. وقد منع النبي ﷺ ابنته وأعز الناس عليه من قرابته وصرفه إلى غيرهم وقال بنحو ذلك الطبري والطحاوي، قال الحافظ في الاستدلال: بذلك نظراً، لأنه يمتثل أن يكون ذلك من الفيه قوله: «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ» قد تقدم الكلام في مصرف الفيه.

٣٥٣٦ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ الْفَيْءُ قَسَمَهُ فِي يَوْمِهِ، فَأَعْطَى الْإِهْلَ حَظَّيْنِ، وَأَعْطَى الْعَزَبَ حَظًّا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٥٣)، وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣٥٣٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أُعْطِيَكُمْ وَلَا أَمْنُكُمْ، أَنَا قَاسِمٌ أَضْعُ حَيْثُ أُمِرْتُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣١١٧) وَيَخْتِجُ بِهِ مَنْ لَمْ يَزِ الْفَيْءَ مُلْكًا لَهُ.

٣٥٣٨ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: حَاجَّتُكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: عَطَاءُ الْمُخَرَّبِينَ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ مَا جَاءَهُ شَيْءٌ بَدَأَ بِالْمُخَرَّبِينَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٥١).

حديث عوف بن مالك سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده ثقات، وزاد المصنف «فَدُعِينَا وَكُنْتُ أَذْعَى قَبْلَ عُمَارٍ فَدُعِيتُ فَأَعْطَانِي حَظَّيْنِ وَكَانَ لِي أَهْلٌ، ثُمَّ دَعَا بَعْدِي عُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ فَأَعْطَانِي حَظًّا وَاحِدًا» وحديث زيد بن أسلم سكت عنه أيضاً أبو داود والمنذري، وفي إسناده هشام بن سعد وفيه مقال. قوله: (فَأَعْطَى الْإِهْلَ) أي من له أهل يعني زوجة. وفيه دليل على أنه ينبغي أن يكون العطاء على مقدار اتباع الرجل الذي يلزم نفقتهم من النساء وغيرهن، إذ غير الزوجة مثلها في الاحتياج إلى المونة.

قوله: (مَا أُعْطِيَكُمْ... إلخ) فيه دليل على التفويض وأن النفع لا تأثير فيه لأحد سوى الله جل جلاله. والمراد بقوله: «أَضْعُ حَيْثُ أُمِرْتُ» إما الأمر الإلهامي أو الأمر الذي طريقه الوحي. وقد استدلل به من لم يجعل الفيه ملكاً لرسول الله ﷺ وقد تقدم تفصيل ذلك.

قوله: (عطاءُ المُحرَّرينَ) جمع محرَّر: وهو الذي صار حراً بعد أن كان عبداً. وفي ذلك دليل على ثبوت نصيبهم لهم في الأموال التي تأتي إلى الأئمة، وأما نصيبهم من الزكاة فقد تقدّم الكلام فيه وقد أخرج أبو داود من حديث عائشة «أن النبي ﷺ أتني بظبيّة فيها خرزٌ فقسّمها للحرّ والعبد»، قالت عائشة: «كان أبي يفسّم للحرّ والعبد».

قوله: (بدا بالمُحرَّرينَ) فيه استحباب البداء بهم وتقديمهم عند القسمة على غيرهم

٣٥٣٩ - وعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لو قد جاءني مالُ البحرين لقد أعطيتك هكذا وهكذا، فلم يجرِ حسي قبض النبي ﷺ فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكرٍ منادياً فتأذى: من كان له عند رسول الله ﷺ دين أو عدة فليأتنا، فأتيته فقلت: إن رسول الله ﷺ قال لي كذا وكذا، فحصى لي خيئة وقال: عذها، فإذا هي خمس مئة، فقال: خذ وقلها» متفق عليه (حم: ٣١٠/٣) (خ: ٣١٦٤) (م: ٢٣١٤) (٦٠).

٣٥٤٠ - وعن عمر بن عبد العزيز: أنه كتب أن من سأل عن مواهب الفتي فهو ما حكم فيه عمر بن الخطاب، فراه المؤمنون عذلاً، موافقاً لقول النبي ﷺ «جعل الله الحق على لسان عمر وقلبه»، فرفض الأعلية وقصد لأهل الأديان مئة بما فرض الله عليهم من الجزية، ولم يضرب فيها بخمس ولا مئتم. رواه أبو داود (٢٩٦١).

حديث عمر بن عبد العزيز فيه راو مجهول وأيضاً فيه انقطاع، لأن عمر بن عبد العزيز لم يدرك عمر بن الخطاب، والمرفوع منه مرسل وقد أخرج أبو داود من طريق أبي ذر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله تعالى وضع الحق على لسان عمر يقول به» أخرجه أيضاً ابن ماجه، وفي إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال مشهور قد تقدّم

قوله: (مالُ البحرينَ) هو من الجزية. وقد قال ابن بطال: يحتمل أن يكون من الخمس أو من الفتي. وفي البخاري في باب الجزية: «أن النبي ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيرتها: أي بجزيرة أهلها، وكان الغالب أنهم إذ ذاك مجوس» وقد ترجم النسائي على هذا الحديث «باب أخذ الجزية من المجوس» وذكر ابن سعد «أن النبي ﷺ بعد قسمة الغنائم بالجعرانة أرسل الغلاء إلى المنذر بن ساوى عامل الفرس على

البحرين يدعو إلى الإسلام فأسلم، وصالح مجوس تلك البلاد على الجزية».

قوله: (أمر أبو بكرٍ منادياً يتأذى) قال الحافظ: لم أقف على اسمه ويحتمل أن يكون بلالاً.

قوله: (فحصى لي) بالمهمل والمثلثة.

قوله: (خيئة... إلخ) في رواية للبخاري «فحصى لي ثلثاً» وفي رواية له «وجعل سفيان يحنو بكفيه» وهذا يقتضي أن الحية ما يؤخذ باليدين جميعاً، والذي قاله أهل اللغة أن الحية ما تملأ الكف، والحفنة ما تملأ الكفين، ثم ذكر أبو عبيد الهروي أن الحية والحفنة بمعنى، والحية من حنى يعني ويموز حنوة من حشا يحشو وهما لغتان قول: (جعل الله الحق على لسان عمر) فيه منقبة ظاهرة لعمر.

قوله: (ولم يضرب فيها بخمس) فيه دليل على عدم وجوب الخمس في الجزية، وفي ذلك خلاف معروف في الفقه

٣٥٤١ - وعن مالك بن أنس قال: كان عمر يخلّف على إيمان ثلاث: وألله ما أخذ أحق بهذا المال من أحد، وما أنا أحق به من أحد، وألله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب إلا عبداً مملوكاً، ولكنا على منازلة من كتاب الله، وقسمنا من رسول الله ﷺ فالرجل وبلاؤه في الإسلام، والرجل يقدمه في الإسلام، والرجل وعناؤه في الإسلام، والرجل وحاجته، وألله أين بقيت لهم لا وتين الراعي يجبل صنماء حظه من هذا المال وهو يزعى مكانه. رواه أحمد في مسنده (٤٢/١).

٣٥٤٢ - وعن عمر أنه قال يوم الجابية وهو يخطب الناس: إن الله عز وجل جعلني خازناً لهذا المال وقاسماً له، ثم قال: بل الله قاسمه. وأنا بادئ بأهل النبي ﷺ ثم أشرفهم، ففرض لأزواج النبي ﷺ عشرة آلاف إلا جويزية وصفية ومبنونة، فقالت عائشة: إن رسول الله ﷺ كان يغدل بيننا، فعذل بينهن عمر، ثم قال: إني بادئ بأصحابي المهاجرين الأولين، فإننا أخرجنا من ديارنا ظلماً وعدواناً ثم أشرفهم، ففرض لأصحاب بدر منهم خمسة آلاف، ولعن كان شهد بدرًا من الأنصار أربعة آلاف، وفرض لمن شهد أخذًا ثلاثة آلاف، قال: ومن أسرع في الهجرة أسرع به في العطاء، ومن أبطأ في الهجرة أبطأ به في العطاء، فلا يلومنّ رجلٌ إلا من أخٍ واجلٍ رواه أحمد (٤٧٥/٤).

قوله: (يَوْمَ الْجَبَابَةِ) بالجيم وبعد الألف موحدة: وهي موضع بدمشق على ما في القاموس وغيره.

قوله: (فَإِنَّا أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا) هو تعليل للبداة بالمهاجرين الأولين لأن في ذلك مشقة عظيمة، ولهذا جعله الله قريناً لقتل الأنفس، وكذلك في بعد العهد بالأوطان مشقة زائدة على مشقة من كان قريب العهد بها، والمهاجرون الأولون قد أصيبوا بالمشقتين فكانوا أقدم من غيرهم، ولهذا قال في آخر الكلام: «وَمَنْ أَسْرَعَ فِي الْمُهْجَرَةِ أَسْرَعَ بِهِ فِي الْعَطَاءِ... إلخ» والمراد بقوله: «فَلَا يَلُومَنَّ رَجُلٌ إِلَّا مَنَاحَ رَاحِلَتِهِ» البيان لمن تأخر في العطاء بأنه أتى من قبل نفسه حيث تأخر عن المسارعة إلى الهجرة وأناخ راحلته ولم يهاجر عليها. ولكنه كنى بالمناخ عن القعود عن السفر إلى الهجرة، والمناخ بضم الميم كما في القاموس.

٣٥٤٣ - وَعَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: كَانَ عَطَاءُ الْبَذَرِيِّينَ خَمْسَةَ آلَافٍ خَمْسَةَ آلَافٍ، وَقَالَ عُمَرُ: لَا فَضْلَ لَهُمْ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ.

٣٥٤٤ - وَعَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ كَانَ قَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَقَرَضَ لِابْنِ عُمَرَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَخَمْسِينَ، فَقِيلَ لَهُ: هُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَلِمَ نَقَصْتَهُ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافٍ؟ قَالَ: إِنَّمَا هَاجَرَ بِهِ أَبَوُهُ، يَقُولُ: هُوَ لَيْسَ كَمَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ.

٣٥٤٥ - وَعَنْ اسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِلَى السُّوقِ، فَلَحِقَتْ عُمَرَ امْرَأَةٌ شَابَّةٌ، فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْكَ زَوْجِي وَتَرَكَ صَبِيَّةً صِفَارًا، وَاللَّهِ مَا يُنْفِجُونُ كُرَاعًا وَلَا لَهُمْ زَرْعٌ وَلَا حَرْعٌ، وَخَشِيتُ أَنْ تَأْكُلَهُمُ الصَّبُعُ وَأَنَا ابْنَةُ خُفَّافٍ بْنِ إِيمَاءِ الْغِفَارِيِّ، وَقَدْ شَهِدَ أَبِي الْخُدْنِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَقَفَ مَعَهَا عُمَرُ وَلَمْ يَنْهَضْ وَقَالَ: مَرْحَبًا بِنَسَبٍ قَرِيبٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى بَعِيرٍ ظَهِيرٍ كَانَ مَرْبُوطًا فِي الدَّارِ فَحَمَلَ عَلَيْهِ غَرَارَتَيْنِ مَلَامًا طَعَامًا، وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا نَفَقَةً وَتِيَابًا، ثُمَّ نَاولَهَا خِطَامَهُ، فَقَالَ: اقْدِيبِي فَلَنْ يَفْتِيَ هَذَا حَتَّى يَأْتِيَكُمُ اللَّهُ بِخَبِيرٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَكْثَرْتَ لَهَا، فَقَالَ: تَكَلِّتْ أَمْسُكْ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى أَبَا هَلْبَةَ وَأَخَاهَا قَدْ حَاصَرَا حِصْنًا زَمَانًا فَأَفْتَحَاهُ، فَأَصْبَحْنَا نَسْتَفِي سُهُمَا نَهْمَا فِيهِ أَخْرَجَهُنَّ الْبُخَارِيُّ (٤١٦٠ - ٤١٦١).

٣٥٤٦ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ عُمَرَ لَمَّا دَوَّنَ الدَّوَابِينَ

الأثر الأول أخرجه أيضاً البيهقي. والأثر الآخر قال في مجمع الزوائد: رجال أحمد ثقات، والأثران فيهما أن عمر كان يفضل العطاء على حسب البلاء في الإسلام والقدم فيه والغناء والحاجة، ويفضل من شهد بدرًا على غيره ممن لم يشهد، وكذلك من شهد أحدًا ومن تقدم في الهجرة. وقد أخرج الشافعي في الأم أن إبا بكر وعليًا ذهبا إلى التسوية بين الناس في القسمة، وأن عمر كان يفضل. وروى الزائر والبيهقي من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: «قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مَالُ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِدَّةٌ فَلْيَأْتِ» فذكر الحديث بطوله في تسوية بين الناس في القسمة، وفي تفضيل عمر الناس عن مراتبهم. وروى البيهقي من وجه آخر من طريق عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جده قال: «أَنْتَ عَلِيٌّ امْرَأَتَانِ» فذكر القصة وفيها: «إِنِّي نَفَرْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَمْ أَرْ فَضْلًا يُولَدُ إِسْمَاعِيلَ عَلَى وَلَدٍ إِسْحَاقَ» وروى البيهقي عن عثمان أيضًا «أَنَّهُ كَانَ يُفَاضِلُ بَيْنَ النَّاسِ كَمَا كَانَ عُمَرُ يُفَاضِلُ».

قوله: (وَمَا أَنَا أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ) فيه دليل على أن الإمام كسائر الناس لا فضل له على غيره في تقديم ولا توفير نصيب قوله: (إِلَّا عَبْدًا مَمْلُوكًا) فيه دليل على أنه لا نصيب للعبد المملوك في المال المذكور، ولكن حديث عائشة المتقدم قريبًا الذي أخرجه أبو داود عن عائشة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِطَبِيعَةٍ فِيهَا خَرْدٌ فَفَسَّمَهَا لِلْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ» وقول عائشة: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَقْسِمُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ» ولا شك أن أقوال الصحابة لا تعارض المرفوع، فمنع العبد اجتهادًا من عمر، والنبي ﷺ قد أعطى الأمة ولا فرق بينها وبين العبد، ولهذا كان أبو بكر يعطي العبد.

قوله: (وَلَكِنَّا عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَقَسَمْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) - فيه إشعار بأن التفضيل لم يقع من عمر بمجرد الاجتهاد، وأنه فهم ذلك من الكتاب العزيز والسنة النبوية.

قوله: (وَعَسَاؤُهُ) بالغين المعجمة وهو في الأصل الكفافية، فالمراد أن الرجل إذا كان له في القيام ببعض الأمور ما ليس لغيره كان مستحقًا للتفضيل.

قوله: (لَيْسَ بَقِيَّتٌ لَوَيْثِ الرَّاعِي) فيه مبالغة حسنة لأن الراعي الساكن في جبلٍ منقطع عن الحي في مكان بعيد إذا نال نصيبه فبالأول أن يناله القريب من المتوكل للقسمة ومن كان معروفًا من الناس ومغالطًا لهم.

قَالَ: بِمَنْ تَرَوْنَ ابْنًا؟ قِيلَ لَهُ: ابْنًا بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ بِكَ، قَالَ: بَلْ أَبْنَدُ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (١٢٨/٢).

قوله: (لَا فَضْلَ لَهُمْ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ) فيه إشعارٌ بمزية البدرين من الصحابة، وأنه لا يلحق بهم من عداهم وإن هاجر ونصر الحديث «إِنَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ يَدْرِ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» وقد تقدّم هذا الحديث وشرحه.

قوله: (إِنَّمَا هَاجَرَ بِهِ أَبُوهُ) فيه دليلٌ على أن الهجرة التي يستحق بها كمال أجر الدين والدنيا هي التي تكون باختيار وقصد لا مجرد الانتقال من المكان إلى المكان، فإن ذلك وإن كان هجرة في الصورة والحقيقة لكن كمال الأجر يتوقف على ما قدّمنا. ولهذا جعل عمر هجرة ابنه عبد الله كلا هجرة. وقال: إِنَّمَا هَاجَرَ بِهِ أَبُوهُ مع أنه قد كان محيّرًا وقت الهجرة.

قوله: (مَا يُنْضِجُونَ) بضم أوله ثم نون ثم ضاد معجمة ثم جيم: أي لم يبلغوا إلى سنٍّ من يقدر على الطبخ ومع ذلك فليسوا بأهل أموال يستغنون بخلتها، ولا أهل مواشٍ يعيشون بما يحصل من ألبانها وأدهانها وأصوافها.

قوله: (وَالضَّبْعُ) بضم الباء وسكونها هي مؤنثة: اسمٌ لسبع كالذئب معروف، ولكن ليس ذلك هو المراد هنا، إنما المراد السنة المجدة. قال في القاموس: والضبع كالرجل السنة المجدة.

قوله: (خِفَافٌ) بكسر الخاء المعجمة وفاءين خفيفتين بينهما ألف، وإعاءة بفتح الهزة وكسرهما والكسر أشهر وسكون الياء.

قوله: (فَوَقَفَتْ مَعَهَا عُمَرُ) أي لم يجاوز المكان الذي سألته وهو فيه بل وقف حتى سمع منها ثم انصرف بعد ذلك لقضاء حاجتها. والمراد بالنسب القريب: الذي يعرفه السامع بلا سرٍ لكثير من الآباء وذلك إنما يكون في الأشراف المشاهير.

قوله: (وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا نَفَقَةً) أي دراهم قال في القاموس: النَفَقَةُ ما تنفق من الدراهم ونحوها.

قوله: (تَكِلْنَكَ أُنْكَ) قال في القاموس: التكل بالضم: الموت والهلاك وفقدان الحبيب أو الولد وبجرّك، وقد تكله كفرح فهو تاكل وتكلان وهي تاكل وتكلانة قليلة وتكول وتاكلت لزمها التكل فهي متكل من متاكيل انتهى.

قوله: (نَسْتَفِي) قال في النهاية: أي نأخذها لأنفسنا ونقتسمها.

قوله: (بَلْ أَبْنَدُ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فيه

مشروعية البداء بقرابة الرسول ﷺ وتقديمهم على غيرهم.

أَبْوَابُ السَّبَقِ وَالرَّمْيِ

بَابُ مَا يَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوَضٍ

٣٥٤٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٢/٤٢٥) (د: ٢٥٧٤) (ت: ١٧٠٠) (ن: ٢٢٦/٦) (هـ: ٢٨٧٨)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ ابْنُ مَاجَةَ «أَوْ نَصْلٍ».

٣٥٤٨ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «سَابَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْخَيْلِ فَأَرْسَلَتْ الَّتِي ضَمُرَتْ مِنْهَا، وَأَمَدَّهَا الْحَفِيَاءُ إِلَى ثِيْبَةِ الْوَدَاعِ، وَالَّتِي لَمْ تَضْمُرْ أَمَدَّهَا ثِيْبَةُ الْوَدَاعِ، إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ» رَوَاهُ الْجَنَازَةُ (حم: ٥٥/٢) (خ: ٢٨٧٠) (م: ١٨٧٠) (٩٥) (د: ٢٥٧٥) (ت: ١٦٩٩) (ن: ٢٥٥/٦) (هـ: ٢٨٧٧).

٣٥٤٩ - وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ أَنَّ بَيْنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثِيْبَةِ الْوَدَاعِ سِتَّةَ أَمْثَالٍ أَوْ سَبْعَةَ. وَلِلْبُخَارِيِّ قَالَ سَفَيَانٌ: مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثِيْبَةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْثَالٍ أَوْ سِتَّةَ، وَمِنْ ثِيْبَةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ.

حديث أبي هريرة أخرجه أيضًا الشافعي والحاكم من طريق وصححه ابن القطان وابن حبان وابن دقيق العيد وحسنه الترمذي وأعله الذارقطي بالوقف، ورواه الطبراني وأبو الشيخ من حديث ابن عباس.

قوله: (لَا سَبَقَ) هو بفتح السين والياء الموحدة مفتوحة أيضًا: ما يجعل للسابق على من سبقه من جعل، قاله الخطابي وابن الصلاح وحكى ابن دقيق العيد فيه الوجهين. وقيل هو بفتح السين وسكون الموحدة مصدرٌ وبفتحا: الجعل وهو الثابت في كتب اللغة، وقوله: «فِي خَفٍّ» كتابةٌ عن الإبل والحافر عن الخيل. والنصل عن السهم أي ذي خفٍّ أو ذي حافرٍ أو ذي نصلٍ، والنصل: حديدة السهم. فيه دليلٌ على جواز السباق على جعلٍ، فإن كان الجعل من غير المتسابقين كالإمام يجعله للسابق فهو جائزٌ بلا خلافٍ، وإن كان من أحد المتسابقين جاز ذلك عند الجمهور كما حكاه الحافظ في الفتح، وكذا إذا كان معهما ثالثٌ محلّلٌ بشرط أن لا يخرج من عنده شيئًا ليخرج العقد عن صورة القمار، وهو أن يخرج كلٌّ منهما سبقًا، فمن غلب أخذ السبقين فإن هذا لما وقع الاتفاق على منعه كما حكاه الحافظ في الفتح

ينفى اختصاص ذلك بالخيال المعدة للغزو. وفيه مشروعية الإعلام بالابتداء والانتها عند المسابقة.

٣٥٥٠ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بِالْخَيْلِ وَرَاهَنَ» وَفِي لَفْظٍ: سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ وَأَعْطَى السَّابِقَ. وَرَاهَمَا أَحْمَدُ (٦٧/٢).

٣٥٥١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ وَفَضَّلَ الْفَرَسَ فِي الْغَايَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٧٧).

٣٥٥٢ - وَعَنْ أَنَسٍ وَقِيلَ لَهُ: «اكْتَسَمْتُمْ تَرَاهِنُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكَّانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرَاهِنُ؟ قَالَ: نَعَمْ وَاللَّهِ لَقَدْ رَاهَنَ عَلَى فَرَسٍ يُقَالُ لَهُ سَبْعَةٌ، فَسَبَقَ النَّاسُ فَبَهَسَ لِذَلِكَ وَأَعْجَبَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٠/٣).

٣٥٥٣ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةٌ تُسَمَّى الْعُضْبَاءَ، وَكَانَتْ لَا تُسَبِّقُ، فَجَاءَ أَغْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ فَسَبَقَهَا فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقَالُوا: سَبَقَتِ الْعُضْبَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: - إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُزَنَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٣/٣) وَابْنُ خَرَّازٍ (٢٨٧٢).

حديث ابن عمر الأول أخرجه أيضاً ابن أبي عاصم من حديث نافع عنه، وقوى إسناده الحافظ وقال في جمع الزوائد: رواه أحمد بإسنادين رجال أحدهما ثقات، ويشهد له ما أخرجه ابن حبان وابن أبي عاصم من حديث ابن عمر بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا سَبَقًا» وفي إسناده عاصم بن عمر وهو ضعيف، وقد اضطرب فيه رأي ابن حبان فصَحَّ حديثه تارة، وقال في الضعفاء: لا يجوز الاحتجاج به، وقال في الثقات: يخطئ ويخالف. وحديث ابن عمر الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري وصحَّحه ابن حبان وحديث أنس الأول قال في جمع الزوائد: رجال أحمد ثقات. وأخرجه أيضاً الدارمي والدارقطني والبيهقي من حديث أبي ليلى قال: «أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَزْمٍ عَنْ حُمَادِ بْنِ زَيْلٍ أَوْ سَعِيدِ بْنِ زَيْلٍ عَنْ وَاصِلِ مَوْلَى أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ: «كُنَّا فِي الْحِجْرِ بَعْدَ مَا صَلَّيْنَا الْغَدَاةَ، فَلَمَّا أَسْفَرْنَا إِذَا فِينَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَجَعَلَ يَسْتَفْرِينَا رَجُلًا رَجُلًا وَيَقُولُ: صَلَّيْتَ يَا فَلَانُ؟ حَتَّى قَالَ: أَيْنَ صَلَّيْتَ يَا أَبَا عُبَيْدٍ؟ فَقُلْتُ: هَهُنَا، فَقَالَ بَخٍ بَخٍ مَا يَعْلَمُ صَلَاةَ أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ

ومنها من شرط في المحلل أن يكون لا يتحقق سبق، وهكذا وقع الاتفاق على جواز المسابقة بغير عوض، لكن قصرها مالكٌ والثَّافِعِيُّ على الخفِّ والحافر والتَّصْل، وخصَّه بعض العلماء بالخيال، وأجازَه عطاءٌ في كلِّ شيء. وقد حكى في البحر عن أبي حنيفة أنَّ عقد المسابقة على مال باطل. وحكى عن مالكٍ أيضاً أنَّه لا يجوز أن يكون العوض من غير الإمام. وحكى أيضاً عن مالكٍ وابن الصَّبَّاحِ وابن خيران أنَّه لا يصحُّ بذل المال من جهتهما وإن دخل المحلل. وروي عن أحمد بن حنبلٍ أنَّه لا يجوز السبق على الفيلة. وروي عن الإمام يحيى وأصحاب الثَّافِعِيِّ أنَّه يجوز على الأقدام مع العوض. وذكر في البحر أنَّ شروط صحة العقد خمسة: الأول: كون العوض معلوماً. الثاني: كون المسابقة معلومة بالابتداء والانتها. الثالث: كون السبق يسكون الموخدة معلوماً، يعني المقدار الذي يكون من سبق به مستحقاً للجميل. الرابع: تعيين المركوبين. الخامس: إمكان سبق كلِّ منهما فلو علم عجز أحدهما لم يصحَّ إذ القصد الخبرة.

قوله: (ضَمَرْتُ) لفظ البخاري «التي أضمرت» والتي لم تضر بسكون الضاد المعجمة، والمراد به أن تعلق الخيل حتى تسمن وتقوى ثم يقلل علفها بقدر القوت وتدخل بيتاً وتغشى بالجلال حتى تحمى فتعرق، فإذا جفَّ عرقها خفَّ لحمها وقويت على الجري، هكذا في الفتح، وذكر مثل معناه في النهاية، وزاد في الصَّحاح: وذلك في أربعين يوماً.

قوله: (الْحَفِيَاءُ) بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها تحتانية ثم همزة ممدودة، ويجوز القصر. وحكى الحازمي تقديم التحتانية على الفاء. وحكى عياض ضمَّ أوله وخطأه.

قوله: (ثِيَّةُ الْوَدَاعِ) هي قريبٌ من المدينة سميت بذلك لأنَّ المؤدَّعين يمشون مع حاجٍ المدينة إليها.

قوله: (زُرَيْقٌ) بتقديم الزَّاي. والحديث فيه مشروعية المسابقة وأنها ليست من العث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها عند الحاجة، وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك. قال القرطبي: لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام، وكذا الرمي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدرُّب على الجري، وفيه جواز تضمير الخيل، وبه يندفع قول من قال: إنه لا يجوز لما فيه من مشقة سوقها، ولا

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً الحاكم وصححه والبيهقي وابن حزم وصححه. وقال الطبراني في الصغير: تفرد به سعيد بن بشر بن قتادة عن سعيد بن المسيب، وتفرد به عنه الوليد، وتفرد به عنه هشام بن خالد ورواه أيضاً أبو داود عن محمود بن خالد عن الوليد لكنه أبدل قتادة بالزهرى ورواه أبو داود وغيره ممن تقدم من طريق سفيان بن حسين عن الزهرى، وسفيان ضعيف في الزهرى، وقد رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهرى عن رجال من أهل العلم. كذا قال أبو داود وقال: هذا أصح عندنا. وقال أبو حاتم: أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عنه، وهو كذلك في الموطأ عن سعيد من قوله. وقال ابن أبي خيثمة: سألت ابن معين فقال: هذا باطل وضرب على أبي هريرة وحكى أبو نعيم في الحلية أنه من حديث الوليد عن سعيد بن عبد العزيز قال الدارقطني: والصواب سعيد بن بشر كما عند الطبراني والحاكم. وحكى الدارقطني في العلل أن عبيد بن شريك رواه عن هشام بن عمار عن الوليد عن سعيد بن بشر عن قتادة عن ابن المسيب عن أبي هريرة، وهو وهم أيضاً. فقد رواه أصحاب هشام عنه عن الوليد عن سعيد عن الزهرى. قال الحافظ: قد رواه عبدان عن هشام، أخرجه ابن عدي مثل ما قال عبيد، وقال: إنه غلط، قال: فتبين بهذا أن الغلط فيه من هشام وذلك بأنه تغير حفظه. وأما حديث

الرَّجُلُ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ فِي مَجْمَعِ الزُّوَائِدِ: إِنَّ حَدِيثَ الرَّجُلِ مِنَ الْأَنْصَارِ، رِجَالُ أَحْمَدَ فِيهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ. وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ أَيْضًا: رِجَالُ أَحْمَدَ ثَقَاتٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَشْهَدُ لَهَا فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الزُّكَاةِ.

قوله: (وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ) اسْتَدْلُّ بِهِ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي الْحُلْلِ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَحَقِّقَ السَّبْقِ وَلَا كَانَ قِمَارًا. وَقِيلَ إِنَّ الْغُرْضَ الَّذِي شَرَعَ لَهُ السَّبْقُ هُوَ مَعْرِفَةُ الْخَيْلِ السَّابِقِ مِنْهَا وَالْمَسْبُوقِ، فَلِذَا كَانَ السَّابِقُ مَعْلُومًا فَاتِ الْغُرْضَ الَّذِي شَرَعَ لِأَجْلِهِ.

قوله: (الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ... إلخ) قد سبق شرحه وشرح ما بعده في كتاب الزُّكَاةِ، وقوله «يُعَالِي» الْغَنِ الْمَعْجَمَةُ وَالْقَافُ مِنَ الْمَالَفَةِ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْمَالَفَةُ: الْمَرَاهَنَةُ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ «وَيُرَاهُنَ» عَطْفٌ بَيَانٌ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَرَاهَنَةِ الْمُحَرَّمَةِ كَمَا سَبَقَ تَحْقِيقُهُ.

قوله: (وَفَرَسٌ لِلْبُطْنَةِ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ: أَبْطَنَ الْبَعِيرُ شَدَّ بَطْنَهُ كَبَطْنَهُ، فَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا الْفَرَسُ الَّذِي يَتَّخِذُ لِلرُّكُوبِ. وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الزُّكَاةِ. تَقْسِيمُ الْخَيْلِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مِنْهَا: الْخَيْلُ الْمَعْدَّةُ لِلْجِهَادِ وَهِيَ الْأَجْرُ، وَمِنْهَا: الْخَيْلُ الْمُتَّخِذَةُ أَشْرًا وَبَطْرًا وَهِيَ الْوَزْرُ، وَمِنْهَا: الْخَيْلُ الْمُتَّخِذَةُ تَكْرُمًا وَتَجْمُلًا وَهِيَ السَّرُّ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْفَرَسِ الَّتِي لِلْبُطْنَةِ الْمَذْكُورَةِ هُنَا هُوَ الْمُتَّخِذُ لِلتَّكْرُمِ وَالتَّجْمُلِ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ. وَأَمَّا فَرَسُ الْإِنْسَانِ الْفَالِرسِ الَّذِي يَرْبِطُهُ الْإِنْسَانُ يَلْتَمِسُ بَطْنَهَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا يَتَّخِذُ مِنَ الْأَفْرَاسِ لِلتَّنَاجِ. قَالَ فِي النَّهَائَةِ: رَجُلٌ ارْتَبَطَ فَرَسًا لَيْسَتْ بَطْنُهَا: أَيِ يَطْلُبُ مَا فِي بَطْنِهَا مِنَ النَّتَاجِ.

قوله: (فَالَّذِي يُقَامِرُ أَوْ يُرَاهِنُ عَلَيْهِ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ: قَامَرَهُ مَقَامَرَةً وَقِمَارًا فَقَمَرَهُ كَنَصَرَهُ، وَتَقَمَّرَهُ: رَاهَنَهُ فَغَلِبَهُ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ «أَوْ يُرَاهِنُ عَلَيْهِ» شُكًّا مِنَ الرَّأْيِ.

قوله: (وَيُخَمِّلَانِ عَلَى الْمُرَاهَنَةِ مِنَ الطَّرْقَيْنِ) أَيِ بَأْنِ يَكُونُ الْجَعْلُ لِلسَّابِقِ مِنَ الْمَسْبُوقِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ.

٣٥٥٧ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ يَوْمَ الرُّهَانِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٨١).

٣٥٥٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩١/٢).

٣٥٥٩ - وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«يَا عَلِيُّ قَدْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ السَّبْقَةَ بَيْنَ النَّاسِ، فَخَرَجَ عَلَيَّ فَدَعَا سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ فَقَالَ: يَا سُرَاقَةُ إِنِّي قَدْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ مَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عُنُقِي مِنْ هَذِهِ السَّبْقَةِ فِي عُنُقِكَ، فَلِذَا أَتَيْتَ الْمَيْطَانَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: وَالْمَيْطَانُ مُرْسِلُهَا مِنَ الْغَايَةِ فَصَفَّ الْخَيْلَ ثُمَّ نَادَى هَلْ مِنْ مُصْلِحٍ لِلْجَاهِ أَوْ حَابِلٍ لِلْعِلَامِ أَوْ طَارِحٍ لِجُلٍّ فَإِذَا لَمْ يَجِبْكَ أَحَدٌ فَكَبَّرَ ثَلَاثًا ثُمَّ خَلَّاهَا عِنْدَ الثَّالِثَةِ يُسَبِّحُ اللَّهَ بِسَبْعِينَ مَن شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَفْعُدُ عِنْدَ مُنْتَهَى الْغَايَةِ، وَتَخَطَّ خَطًّا وَيُعِيمُ رَجُلَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ عِنْدَ طَرَفِ الْخَطِّ طَرَفُهُ بَيْنَ إِبْهَامَيْ أَرْجُلَيْهِمَا، وَتَمَرُ الْخَيْلِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ وَيَقُولُ: إِذَا خَرَجَ أَحَدُ الْفَرَسَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ بِطَرَفِ أَذُنَيْهِ أَوْ أُذُنٍ أَوْ عِذَارٍ فَاجْعَلُوا السَّبْقَةَ لَهُ، فَإِنْ شَكَكْتُمَا فَاجْعَلَا سَبْقَهُمَا يَصْنَعْنِ، فَإِذَا قَرَأْتُمْ ثِنْتَيْنِ فَاجْعَلُوا الْغَايَةَ مِنْ غَايَةِ أَصْغَرِ الثَّنَتَيْنِ وَلَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٠٥/٤).

حديث عمران بن حصين قد تقدم في كتاب الزُّكَاةِ، وزيادة يوم الرُّهَانِ انفرد بها أبو داود وحديث ابن عمر هو من طريق حميد عن الحسن عنه، وقد تقدم بيان ذلك وبيان ما في الباب من الأحاديث في الزُّكَاةِ. وفي الباب عن ابن عباسٍ مرفوعًا «لَيْسَ مِنْهُ مَنْ أَجْلَبَ عَلَى الْخَيْلِ يَوْمَ الرُّهَانِ» رواه أبو يعلى بإسناد صحيح. وعنه أيضًا حديث آخر بلفظ: «لَا جَلْبَ فِي الْإِسْلَامِ» أخرجه الطُّبراني، وفيه أبو شيبة وهو ضعيف. وعن أنسٍ مرفوعًا عند الطُّبراني بإسناد صحيح «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ» وتقدم أيضًا هنالك تفسير الجلب والجنب. والمراد بالجلب في الرُّهَانِ أَنْ يَأْتِيَ بِرَجُلٍ يَجْلِبُ عَلَى فَرَسِهِ: أَيِ يَصِيحُ عَلَيْهِ حَتَّى يَسْبِقَ وَالْجَنْبُ: أَنْ يَجِيبَ فَرَسًا إِلَى فَرَسِهِ حَتَّى إِذَا فَرَّ الْمَرْكُوبُ تَحَوَّلَ إِلَى الْمَجْنُوبِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: لَهُ تَفْسِيرَانِ ثُمَّ ذَكَرَ مَعْنَى فِي الرُّهَانِ وَمَعْنَى فِي الزُّكَاةِ كَمَا سَلَفَ، وَتَبِعَهُ الْمُنْزَرِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ. وَالرُّهَانُ: الْمَسَابَقَةُ عَلَى الْخَيْلِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ. وَالشِّغَارُ بِالشَّيْنِ وَالْغَيْنِ مَعْجَمَتَيْنِ قَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ فِي النِّكَاحِ. وَحَدِيثُ عَلِيٍّ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِ الدَّارَقُطْنِيِّ وَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

قوله: (هَذِهِ السَّبْقَةُ) بِضَمِّ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْوَخْدَةِ بَعْدَهَا قَافٌ: هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يَجْعَلُهُ الْمُتَسَابِقَانِ بَيْنَهُمَا يَأْخُذُهُ مِنْ سَبْقِ مِنْهُمَا. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: السَّبْقَةُ بِالضَّمِّ: الْخَطَرُ يَوْضَعُ بَيْنَ أَهْلِ السَّبْقِ، الْجَمْعُ أَسْبَاقٌ.

قوله: (فَإِذَا أَتَيْتَ الْمَيْطَانَ) بِكسر الميم. قَالَ فِي الْقَامُوسِ:

والميطان بالكسر: الغاية.

جانب وفرسين من الجانب الآخر فلا يحكم لأحد المتراهنين
بالسُّبق بمجرد سبق أكبر الفرسين إذا كانت إحداهما صغرى
والأخرى كبرى بل الاعتبار بالصغرى.

بَابُ الْحَثِّ عَلَى الرُّمِيِّ

٣٥٦٠ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَخْوَعِ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَتَتَبِعُونَ بِالسُّوقِ، فَقَالَ: ارْمُوا يَا بَنِي
إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ أَبَانَكُمْ كَانَ رَاضِيًا، ارْمُوا وَأَنَا مَعَ بَنِي فَلَانٍ، قَالَ:
فَأَمْسَكَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَكُمْ لَا
تَرْمُونَ؟ قَالُوا: كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟ فَقَالَ: ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ
كُلُّكُمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٥٠) وَالْبُخَارِيُّ (٣٥٠٧).

قوله: (يَتَتَبِعُونَ) بالضاد المعجمة: أي يترامون والنضال:
الترامي للسُّبق ونضل، فلانٌ فلاناً: إذا غلبه. وقال في القاموس:
نضله مناضلةً ونضالاً ونيضالاً: باراه في الرُّمِي ونضلته: سبقته
فيه.

قوله: (وَأَنَا مَعَ بَنِي فَلَانٍ) في حديث أبي هريرة عند ابن حبان
والبراز في مثل هذه القصة، وأنا مع ابن الأدرع واسم ابن
الأدرع محجن. وعند الطبراني من حديث حمزة بن عمرو
الأسلمي في هذا الحديث «وَأَنَا مَعَ مِخْجَنَ بْنِ الْأَذْرَعِ» وقيل
اسمه سلمة حكاه ابن منده. قال: والأدرع لقب واسمه ذكوان.

قوله: (قَالُوا كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟) ذكر ابن إسحاق في
المغازي عن سفيان بن فروة الأسلمي عن أشياخ من قومه من
الصُّحابة قال: «بَيْنَا مِخْجَنُ بْنُ الْأَذْرَعِ يُضَاخِلُ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ
يُقَالُ لَهُ نَضْلَةُ» فذكر الحديث وفيه «فَقَالَ نَضْلَةُ: وَاللَّيْ قَوْمُهُ مِنْ
يَدِي وَاللَّهُ لَا أَرْمِي مَعَهُ وَأَنْتَ مَعَهُ».

قوله: (وَأَنَا مَعَكُمْ كُلُّكُمْ) بكسر اللام تأكيد للضمير. وفي
رواية «وَأَنَا مَعَ جَنَاحَيْكُمْ» والمراد بالمعية معية القصد إلى الخير.
ويمحتمل أن يكون قام مقام المحلل فيخرج السُّبق من عنده أو لا
يخرج، وقد خصه بعضهم بالإمام. وفي رواية للطبراني أنهم
قالوا: «مَنْ كُنْتُ مَعَهُ فَقَدْ غَلَبَ» وكذا في رواية ابن إسحاق،
فهذه هي علّة الامتناع. وفي الحديث الثُّدْب إلى أتباع خصال
الآباء المحمودة والعمل بمثلها، وفيه أيضاً حسن أدب الصُّحابة مع
النبي ﷺ وحسن خلقه والتبويه بفضيلة الرُّمِي.

٣٥٦١ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِيَّ

قوله: (فَصُفُّ الْخَيْلِ) هي خيل الحلبة. قال في القاموس:
الحلبة بالفتح: الدُّفعة من الخيل في الرُّهَان، وخيلٌ تجتمع للسُّباق
من كلِّ أوب. قال الجوهري: ترتيبها المجلِّي، ثم المصلِّي، ثم
المسلِّي، ثم التَّالِي، ثم العاطف. ثم المرتاح، ثم المؤمل، ثم الحظي،
ثم اللطيم، ثم السُّكَيْت. قال في النهاية: وسُمِّي المصلِّي لأن رأسه
عند صلا السابق: وهو ما عن يمين الذُّنْب وشماله. قال القتيبي:
والسُّكَيْت مخفَّف ومشدَّد وهو بضَمِّ السَّيْن. قال في الكفاية:
والمحفوظ المجلِّي والمصلِّي والسُّكَيْت، وباقي الأسماء عدَّة
انتهى. وقد تعرَّض بعض الشعراء لضبطها نظماً في أبيات منها:
شهدنا الرُّهَان غداة الرُّهَان بمجموعة ضُمَّها الموسم
فجلَّى الأغرَّ وصلَّى الكميَّت وسلَّى فلم يذمم الأدهم
وجاء اللطيم لها تالياً ومن كلِّ ناحية يلطم

وغاب عني بقية النظم، وضبطها بعضهم فقال:
سبق المجلِّي والمصلِّي بعده ثمَّ المسلي بعد المرتاح
ولعاطف وحظيها ومؤملٍ ولطيمها وسكيتها إيضاح
والعاشر المنعوت منها فسكل فافهم هديت فما عليك جناح
وجمها أيضاً الإمام المهديُّ فقال: مجلٌ مصلٌ مسلٌ لها ومرتاح
عاطفها والحظيُّ

ومسحفرٌ ومؤملها وبعد اللطيم السُّكَيْت البطي.
قوله: (ثُمَّ نَادَوْا... إلخ) فيه استحباب التَّالِي قبل إرسال خيل
الحلبة وتنبههم على إصلاح ما يحتاج إلى إصلاحه، وجعل علامة
على الإرسال من تكبير أو غيره وتأمير أمير يفعل ذلك.
قوله: (يُسَبِّحُ اللَّهُ بِسَبْحِهِ... إلخ) فيه أن السُّبَّاق حلال، وقد
تقدَّم البحث عن ذلك.

قوله: (وَيَخْطُ خَطَا... إلخ) فيه مشروعية التحري في تبين
الغاية التي جعل السُّبَّاق إليها لما يلزم من عدم ذلك من
الاختلاف والشقاق والافتراق.

قوله: (يُطَرِّفُ أَذْنَيْهِ)... إلخ فيه دليل على أن السُّبَّاق يحصل
بمقدار يسير من الفرس كطرف الأذنين أو طرف أذن واحدة.
قوله: (فَإِنْ شَكَّكُمْ... إلخ) فيه جواز قسمة ما يراهن عليه
المتسابقون عند الشك في السابق.

قوله: (فَإِذَا قَرَأْتُمْ بُيُوتَيْنِ) أي إذا جعل الرُّهَان بين فرسين من

الْعَدُوَّ بِسَنَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُ ذَرْجَةٌ وَفِي لَفْظِ لِلنَّسَائِيِّ «مَنْ رَمَى بِسَنَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَلَغَ الْعَدُوَّ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ كَانَ لَهُ كَعَيْنِ رَقِيبَةٍ».

الحديث الأول في إسناده خالده بن زيد أو ابن يزيد وفيه مقال، وبقيته رجاله ثقات. وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه من غير طريقه. وأخرجه أيضاً ابن حبان، وزاد أبو داود «وَمَنْ تَرَكَ الرُّمِيَّ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ فَإِنَّهَا بِنِعْمَةٍ تَرَكَهَا» وحديث علي في إسناده أشعث بن سعيد السمان أبو الربيع النصري وهو متروك. وقد ورد في الترغيب في الرمي أحاديث كثيرة غير ما ذكره المصنف رحمه الله. منها ما أخرجه صاحب مسند الفردوس من طريق ابن أبي الدنيا بإسناده عن مكحول عن أبي هريرة رفعه «تَعَلَّمُوا الرُّمِيَّ فَإِنَّ مَا بَيْنَ الْهَدَقَيْنِ رَوْحَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» وفي إسناده ضعف وانقطاع. وأخرج البيهقي من حديث جابر «وَجَبَتْ مَخَبِّي عَلَى مَنْ سَتَى بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ» وأخرج الطبراني عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ مَشَى بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَسَنَةٌ» وروى البيهقي من حديث أبي رافع «حَقَّ الْوَلَدُ عَلَى الْوَالِدِ أَنْ يُعَلِّمَهُ الْكِتَابَةَ وَالسَّبَاحَةَ وَالرُّمِيَّ» وإسناده ضعيف. قوله: (يَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ... إلخ) فيه دليل على أن العمل في آلات الجهاد وإصلاحها وإعدادها كالجهاد في استحقاق فاعله الجنة، ولكن بشرط أن يكون ذلك لحض التقرب إلى الله بإعانة المجاهدين، ولهذا قال الذي يحتسب في صناعته الخير. وأما من يصنع ذلك لما يعطاه من الأجرة فهو من المشغولين بعمل الدنيا لا بعمل الآخرة، نعم يثاب مع صلاح النية كمن يعمل بالأجرة التي يستغني بها عن الناس أو يعول بها قرايته، ولهذا ثبت في الصحيح «إِنَّ الرَّجُلَ يُؤَجَّرُ حَتَّى عَلَى اللَّفْمَةِ يَضَعُهَا فِي فَمِ أَمْرَائِهِ».

قوله: (وَالَّذِي يُجَهِّزُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي الذي يعطي السهم مجاهداً يجاهد به في سبيل الله.

قوله: (فَإِنْ تَرَمُّوا خَيْرَ لَكُمْ... إلخ) فيه تصريح بأن الرمي أفضل من الركوب، ولعل ذلك لشدة نكايته في العدو في كل موطن يقوم فيه القتال، وفي جميع الأوقات بخلاف الخيل فإنها لا تقابل إلا في المواطن التي يمكن فيها الجولان دون المواضع التي فيها صعوبة لا تتمكّن الخيل من الجريان فيها. وكذلك المعاقل والحصون.

أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِيَّ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِيَّ (حم: ٤/ ١٥٧) مسلم: (١٩١٧) (١٦٧).

٣٥٦٢ - وَعَنْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَلِمَ الرُّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ بِنَا» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٤/ ١٨٤) وَمُسْلِمٌ (١٩١٩) (١٦٩). قوله: (أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِيَّ) قال القرطبي: إنما فسر القوة بالرمي وإن كانت القوة تظهر بإعداد غيره من آلات الحرب لكون الرمي أشد نكاية في العدو وأسهل مؤنة له، لأنه قد يرمى رأس الكتيفة فيصاب فينهزم من خلفه انتهى. وكرر ذلك للترغيب في تعلمه وإعداد آلاته. وفيه دليل على مشروعية الاشتغال بتعلم آلات الجهاد والتمرن فيها والعناية في إعدادها ليمرّن بذلك على الجهاد ويتدرّب فيه، ويروض أعضائه.

قوله: (فَلَيْسَ بِنَا) قد تقدّم الكلام على تأويل مثل هذه العبارة في مواضع. وفي ذلك إشعار بأن من أدرك نوعاً من أنواع القتال التي ينتفع بها في الجهاد في سبيل الله ثم تساهل في ذلك حتى تركه كان آمناً إنما شديد، لأن ترك العناية بذلك يدل على ترك العناية بأمر الجهاد، وترك العناية بالجهاد يدل على ترك العناية بالدين لكونه سنامه وبه قام.

٣٥٦٣ - وَعَنْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ: صَانِعُهُ الَّذِي يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ، وَالَّذِي يُجَهِّزُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالَّذِي يَرْمِي بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَقَالَ: - ارْمُوا وَارْكَبُوا، فَإِنْ تَرَمُّوا خَيْرَ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، - وَقَالَ: - كُلُّ شَيْءٍ يُلْهَى بِهِ ابْنُ آدَمَ فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا ثَلَاثًا: رَمِيَهُ عَنْ قَوْمِيهِ، وَتَأْيِيدهُ فَرَسَهُ، وَمَلَاعِبَتُهُ أَهْلَهُ فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٤/ ١٤٦) (د: ٢٥١٣) (ت: ١٦٣٧) (ن: ٢٢٢/٦) (هـ: ٢٨١١).

٣٥٦٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَتْ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ عَرَبِيَّةٌ، فَرَأَى رَجُلًا بِيَدِهِ قَوْسٌ فَارِسِيَّةٌ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ أَلْقِيهَا وَعَلَيْكَ بِهَذِهِ وَأَشْبَاهِهَا وَرِمَاحَ الْقَتَا، فَإِنَّهُمَا يُؤَيِّدُ اللَّهَ بِهِمَا فِي الدِّينِ، وَيُمْكِّنُ لَكُمْ فِي الْبِلَادِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٨١٠).

٣٥٦٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَمَى بِسَنَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ عَدْلٌ مُحَرَّرٌ» رَوَاهُ الْخُمْسَةُ (حم: ٤/ ٣٨٦) (د: ٣٩٦٦) (ت: ١٦٣٨) (ن: ٢٧/٦) (ابن ماجه: ٢٨١٢) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «مَنْ بَلَغَ

التَّحْرِيشُ بَيْنَ الْبَهَائِمِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٦٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٠٨).

٣٥٧١ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ، وَعَنْ وَسْمِ الْوَجْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣١٨) وَمُسْلِمٌ (٢١١٦) (١٠٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧١٠) وَصَحَّحَهُ وَفِي لَفْظٍ: «مُرَّ عَلَيْهِ بِحِمَارٍ قَدْ وَسِمَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي وَسَمَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٩٧) وَمُسْلِمٌ (٢١١٧) وَفِي لَفْظٍ: «مُرَّ عَلَيْهِ بِحِمَارٍ قَدْ وَسِمَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: أَمَا بَلَّغْتُكُمْ أَنِّي لَعَنْتُ مَنْ وَسَمَ الْبَيْمَةَ فِي وَجْهِهَا أَوْ ضَرَبَهَا فِي وَجْهِهَا» وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٦٤).

٣٥٧٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا مَوْسُومَ الْوَجْهِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، قَالَ: فَوَاللَّهِ لَا أَسِمُهُ إِلَّا فِي أَفْصَى شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ، وَأَمَرَ بِحِمَارِهِ فُكِّيَ فِي جَاغِرَتَيْهِ، فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كَوَى الْجَاغِرَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١١٨) (١٠٨).

حديث ابن عمر الثاني في إسناد عبد الله بن نافع وهو ضعيف وأخرج البرزاري بإسناد صحيح من حديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَبْرِ الرُّوحِ وَعَنْ إِيْخْصَاءِ الْبَهَائِمِ نَهْيًا شَدِيدًا». وحديث ابن عباس الثاني في إسناد أبي يحيى القنات وهو ضعيف.

قوله: (لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا) الغرض بفتح الغين المعجمة والراء: وهو المنسوب للرؤمي، واللعن: دليل التحريم.

قوله: (أَنَّ تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ) بضم أوله: أي تحبس لترمي حتى تموت، وأصل الصبر: الحبس قال النووي: قال العلماء: صبر البهائم أن تحبس وهي حيّة لتقتل بالرؤمي ونحوه وهو معنى «لَا تُتَّخَذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا» أي لا تتخذوا الحيوان الحي غرضًا ترمون إليه كالغرض من الجلود وغيرها. وهذا النهي للتحريم، ويدل على ذلك ما ورد من لعن من فعل ذلك كما في حديث ابن عمر، ولأن الأصل في تعذيب الحيوان وإتلاف نفسه وإضاعة المال التحريم.

قوله: (دَجَاجَةٌ) بفتح الدال المهملة، وفي القاموس: والدجاجة معروف للذكر والأنثى وتلتك. وهذه الرواية مفسرة لما وقع في صحيح مسلم بلفظ: «نَصَبُوا طَيْرًا». قوله: (عَنْ إِيْخْصَاءِ الْخَيْلِ) الإيْخْصاء: سل الخصية.

قوله: (كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ ابْنُ آدَمَ فَهُوَ بَاطِلٌ... إلخ) فيه أن ما صدق عليه مسمى اللهو داخل حيز البطلان إلا تلك الثلاثة الأمور، فإنها وإن كانت في صورة اللهو فهي طاعات مقرّبة إلى الله عز وجل مع الالتفات إلى ما يترتب على ذلك الفعل من النفع الدنيوي.

قوله: (مَا هَذِهِ؟ أَلْقَهَا) فيه دليل على كراهة القوس العجيبة واستحباب ملازمة القوس العربية للعلّة التي ذكرها ﷺ من أن الله يؤيد بها وبرماح القنا الذين ويمكّن للمسلمين في البلاد، وقد كان ذلك، فإن الصحابة رضي الله عنهم فتحوا أراضي المعجم كالروم وفارس وغيرهما ومعظم سلاحهم تلك السهام والرماح. قوله: (فَهُوَ عَذْلٌ مُحَرَّرٌ) أي محرّر من رق العذاب الواقع على أعداء الذين أو عدل ثواب محرّر من الرق: أي ثواب من اعتق عبداً.

قوله: (بَلِّغِ الْعَدُوَّ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ) في هذا دليل على أن الأجر يحصل لمن رمى بهم في سبيل الله بمجرد الرمي سواء أصاب بذلك السهم أو لم يصب، وسواء بلغ إلى جيش العدو أو لم يبلغ من الله جلّ جلاله على عباده لجلالة هذه القرية العظيمة الشأن التي هي لأصل الإسلام أعظم أس وبيان.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ وَإِيْخْصَائِهَا وَالتَّحْرِيشِ بَيْنَهَا وَوَسْمِهَا فِي الْوَجْهِ

٣٥٦٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا» (حم: ٨٦/٢) (خ: ٥٥١٥) (م: ١٩٥٨) (٥٩). ٣٥٦٧ - وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ دَخَلَ دَارَ الْحَكَمِ بْنِ أَبِيبٍ فَلَذَا قَوْمٌ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَقَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصَبَّرَ الْبَهَائِمُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢١١٧/٣) (خ: ٥٥١٣) (م: ١٩٥٦) (٥٨).

٣٥٦٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُتَّخَذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٨٥/١) (مسلم: ١٩٥٧) (٥٨) (ت: ١٤٧٥) (ن: ٢٣٩/٧) (هـ: ٣١٨٧) إِلَّا الْبَخَارِيُّ.

٣٥٦٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِيْخْصَاءِ الْخَيْلِ وَالْبَهَائِمِ»، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فِيهَا نَمَاءُ الْخَلْقِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤/٢).

٣٥٧٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ

أي علامته، وتوسّمت فيه كذا: أي رأيت فيه علامته.

قوله: (في جَاعِرَيْتَيْهِ) بالجيم والعين المهملة بعدها راء مهملة. والجاعران: حرفا الورك المشرفان ثما يلي الدُّبُر. قال النووي: وأما القائل فوالله لا اسمه إلا في أقصى شيء من الوجه فقد قال القاضي عياض: هو العباس بن عبد المطلب، كذا ذكره في سنن أبي داود، وكذا صرح به في رواية البخاري في تاريخه قال القاضي عياض: وهو في كتاب مسلم مستشكل يوهّم أنه من قول النبي ﷺ والصواب أنه من قول العباس كما ذكرناه. قال النووي: ليس هو بظاهر فيه بل ظاهره أنه من كلام ابن عباس، وحينئذ فيجوز أن تكون القضية جرت للعباس ولابنه. قال النووي: يستحب أن يسم الغنم في آذانها والإبل والبق في أصول أفعاذها لأنه موضع صلب فيقلّ الألم فيه ويغفّ شعره فيظهر الوسم. وفائدة الوسم تمييز الحيوان بعضها من بعض. ويستحب أن يكتب في ماشية الجزية جزية أو صغار، وفي ماشية الزكاة زكاة أو صدقة. قال الشافعي وأصحابه: يستحب كون ميسم الغنم اللطف من ميسم البقر، والبقرة اللطف من ميسم الإبل. وحكى الاستحباب النووي عن الصحابة كلّهم وجاهل العلماء بعدهم. ونقل ابن الصيّغ وغيره إجماع الصحابة عليه. وقال أبو حنيفة: هو مكروه لأنه تعذيب ومثلة، وقد نهى عن المثلة. وحجة الجمهور هذه الأحاديث وغيرها، والجواب عن النهي عن المثلة والتعذيب أنه عام، وحديث الوسم خاص، فوجب تقديمه كما تقرر في الأصول

بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ وَيُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ وَاخْتِيَارِ تَكْثِيرِ نَسْلِهَا ٣٥٧٣ - عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَذْهَمُ الْأَفْرَحُ الْأَرْثَمُ، ثُمَّ الْمُحَجَّلُ طُلُقُ الْيَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذْهَمَ فَكُنَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٠/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٨٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٩٦) وَصَحَّحَهُ.

٣٥٧٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُمْنُ الْخَيْلِ فِي شَفْرِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٢/١) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٥٤٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٦٩٥).

٣٥٧٥ - وَعَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجُسَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «عَلَيْكُمْ بِكُلِّ كُنَيْتٍ أَغْرَ مُحَجَّلٌ، أَوْ اشْتَرَاغَرٌ مُحَجَّلٌ، أَوْ أَذْهَمٌ أَغْرَ مُحَجَّلٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٥/٤) وَالنَّسَائِيُّ (٢١٨/٦) وَابْنُ دَاوُدَ (٢٥٤٣).

قال في القاموس: وخصاه خصيّا: مسلّ خصيته. وفيه دليل على تحريم خصي الحيوانات، وقول ابن عمر «فِيهَا نَمَاءُ الْخَلْقِ» أي زيادته إشارة إلى أن الخصي ثما تنمو به الحيوانات، ولكن ليس كل ما كان جالبا لنفع يكون حلالا بل لا بد من عدم المانع، وإيلام الحيوان ههنا مانع لأنه إيلام لم ياذن به الشارع بل نهى عنه.

قوله: (عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ) قال في القاموس: التحريش: الإغراء بين القوم أو الكلاب انتهى. فجعله مختصا ببعض الحيوانات. وظاهر الحديث أن الإغراء بين ما عدا الكلاب من البهائم يقال له تحريش. ووجه النهي أنه إيلام للحيوانات وإتعاّب لها بدون فائدة بل مجرد عبث.

قوله: (وَعَنْ وَسْمِ الْوَجْهِ) الوسم يفتح الواو وسكون المهملة، كذا قال القاضي عياض قال النووي: وهو الصّحيح المعروف في الروايات وكتب الحديث. قال القاضي عياض: وبعضهم يقوله بالمهملة وبالمعجمة، وبعضهم فرق فقال بالمهملة في الوجه وبالمعجمة في سائر الجسد. وفيه دليل على تحريم وسم الحيوان في وجهه، وهو معنى النهي حقيقة ويؤيد ذلك اللعن الوارد لمن فعل ذلك كما في الرواية المذكورة في حديث الباب، فإنه لا يلحق ﷺ إلا من فعل محرّما، وكذلك ضرب الوجه. قال النووي: وأما الضرب في الوجه فمنهي عنه في كل الحيوان المحترم من آدمي والحمير والخيول والإبل والبقال والغنم وغيرها لكنّه في الآدمي أشد لأنه يجمع المحاسن مع أنه لطيف يظهر فيه أثر الضرب وربما شأنه وربما أذى بعض الحواس. قال: وأما الوسم في الوجه فمنهي عنه بالإجماع للحديث ولما ذكرناه فأما الآدمي فوسمه حرام لكرامته ولأنه لا حاجة إليه ولا يجوز تعذيبه. وأما غير الآدمي فقال جماعة من أصحابنا: يكره. وقال البغوي من أصحابنا: لا يجوز فاشار إلى تحريمه وهو الظاهر لأن النبي ﷺ لعن فاعله، واللعن يقتضي التحريم. وأما وسم غير الوجه من غير الآدمي فجائز بلا خلاف عندنا، لكن يستحب في نعم الزكاة والجزية، ولا يستحب في غيرها ولا ينهى عنه. قال أهل اللغة: الوسم: أثر الكيّ وقد وسمه يسمه وسمّا وسمّة. والميسم: الشيء الذي يسم به وهو بكسر الميم وفتح السين وجمعه مياسيم ومواسم وأصله كله من السمة وهي العلامة، ومنه موسم الحج: أي معلّم يجمع الناس، وفلان موسم بالخير وعليه سمة الخير:

٣٥٧٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ، وَالشُّكَالُ أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيَمْنَى بَيَاضَ، وَفِي يَدَيْهِ الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدَيْهِ الْيَمْنَى وَفِي رِجْلَيْهِ الْيُسْرَى رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨٧٥) (١٠٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٤٧).

٣٥٧٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا مَأْمُورًا مَا اخْتَصَنَّا بَشِيءَ ذُنُوبِ النَّاسِ إِلَّا بَعَثْنَا: أَمَرْنَا أَنْ نُسَبِّحَ الْوُضُوءَ، وَأَنْ لَا نَأْكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَنْ لَا نَتَزَيَّ جِمَارًا عَلَى فَرَسٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٥/١) وَالنَّسَائِيُّ (٨٩/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٠١) وَصَحِّحَهُ.

٣٥٧٨ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «أَهْلَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَنْزَلْنَا الْحُمْرَ عَلَى خَيْلِنَا فَجَاءَتَنَا بِبَيْتِلٍ هَذِهِ، فَقَالَ: إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٠/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٦٥).

٣٥٧٩ - وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ - ﷺ: يَا عَلِيُّ! «اسْبِغِ الْوُضُوءَ وَإِنْ شَقَّ عَلَيْكَ، وَلَا تَأْكُلِ الصَّدَقَةَ، وَلَا تَنْزِلِ الْحُمْرَ عَلَى الْإِبِلِ، وَلَا تَجَالِسَ أَصْحَابَ النُّجُومِ» رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٧٨/١).

حديث أبي قتادة له طريقان عند الترمذي: إحداهما فيها ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب والثانية عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح. وحديث ابن عباس الأول قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان. وحديث أبي وهب الجشمي سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده عقيل بن شبيب، وقيل ابن سعيد وهو مجهول. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضًا الترمذي وقال: حسن صحيح. وحديث ابن عباس الثاني قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ورواه سفيان الثوري عن أبي جهضم فقال: عن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن ابن عباس، وسمعت عمًّا يقول: حديث الثوري غير محفوظ وهم فيه الثوري، والصحيح ما رواه إسماعيل ابن عليّ وعبد الوارث بن سعيد عن أبي جهضم عن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن ابن عباس وحديث عليّ الأول سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده أبي داود ثقات، وقد أخرجه النسائي من طريق وأخرجه ابن ماجه أيضًا وأشار إليه الترمذي فقال: وفي الباب عن عليّ، وحديثه الآخر في إسناده القاسم بن عبد الرحمن وهو

ضعيف، وتشهد له أحاديث إسباغ الوضوء، وأحاديث تحريم الصدقة على الآل، وأحاديث النهي عن إنزاء الحمر على الخيل النهي عن إتيان النجسين فإن المجالسة إتيان وزيادة، وقد قال ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ مُتَجِمًّا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». قوله: (الأدهم) هو شديد السواد، ذكره في الضياء.

قوله: (الأفرح) هو الذي في جبهته قرحة: وهي بياض يسير في وسطها.

قوله: (الأزئم) هو الذي في شفته العليا بياض.

قوله: (طلّق اليمين) طلق بضم الطاء واللام أي غير محجلها، وكذا في شمس العلوم.

قوله: (فكّمت) هو الذي لونه أحر يغالطه سواد ويقال للذكر والأنثى ولا يقال أكمت ولا كمتاء والجمع كمت، وقيل إن الكميت: ما فيه حرّة مخالطة لسواد وليست سوادًا خالصًا ولا حرّة خالصة. ويقال الكميت أشد الخيل جلودًا وأصلها حوافر.

قوله: (على هذه الشية) بكسر الشين المعجمة وتخفيف المشاة التحتية. قال في النهاية: الشية كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصله من الوشي، والهاء عوض عن الواو، يقال وشيت الثوب أشبه وشيًا وشية، والوشي: النقش، أراد على هذه الصفة وهذا اللون من الخيل وهذا الحديث فيه دليل على أن أفضل الخيل الأدهم المتصف بتلك الصفات ثم الكميت.

قوله: (يمن الخيل في شفرها) اليمن: البركة، والأشقر قال في القاموس: هو من الدواب الأحمر في مفرقة حمرة يحمر منها العرف والذنب انتهى. وقيل: الأشقر من الخيل نحو الكميت، إلا أن الأشقر أحر الذيل والناصية والعرف، والكميت أسودها، والأدهم: شديد السواد كذا في الضياء.

قوله: (بكل كمت أقر محجل) في رواية لأبي داود (عليكم بكل أشقر أقر محجل أو كمت أقر محجل) فذكر نحوه، والأقر: هو ما كان له غرة في جبهته بياض فوق الذرهم.

قوله: (يكره الشكال من الخيل) هو أن يكون الفرس في رجله اليمنى بياض وفي يده اليسرى أو يده اليمنى ورجله اليسرى كما في الرواية المذكورة في الباب. وقيل: إن الشكال أن يكون ثلاث قوائم محجلة واحدة مطلق، أو الثلاث مطلقاً وواحدة محجلة ولا يكون الشكال إلا في رجل، وقال أبو عبيد: وقد يكون الشكال ثلاث قوائم مطلقاً وواحدة محجلة، قال: ولا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعَهُمْ يَا عُمَرُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٠٨/٢)
(خ: ٢٩٠١) (م: ٨٩٣) (٢٢) وَلَيْلِخَارِي فِي رِوَايَةٍ: فِي
الْمَسْجِدِ.

٣٥٨٤ - وَعَنْ أَنَسٍ: «لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ لَعِبَتْ
الْحَبَشَةُ لِقُدُومِهِ بِحِرَابِهِمْ فَرَحًا بِذَلِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢١١/٣
و ٢١٢) (خ: ٣٩٣٢) (م: ٥٢٤) (٩).

٣٥٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «رَأَى رَجُلًا يَنْتَعُ
حَمَامَةً، فَقَالَ: مَيْطَانٌ يَنْتَعُ شَيْطَانَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٤٥) وَأَبُو
دَاوُدَ (٤٩٤١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٦٥)، وَقَالَ: «يَنْتَعُ شَيْطَانًا».

حديث عائشة أخرجه أيضاً الشافعي والنسائي وابن ماجه
وابن حبان والبيهقي من حديث هشام بن عروة عن أبيه عنها،
واختلف فيه على هشام، فقبل هكذا، وقيل عن رجل عن أبي
سلمة عنها، وقيل عن أبيه وعن أبي سلمة عن عائشة وحديث
عمر بن علي بن ركانة في إسناده أبو الحسن العسقلاني وهو
مجهول، وأخرجه أيضاً الترمذي من حديث أبي الحسن
العسقلاني عن أبي جعفر محمد بن ركانة وقال: غريب وليس
إسناده بالقائم وروى أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبير
قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ، فَأَتَى عَلَيْهِ يُزَيْدُ بْنُ رُكَانَةَ أَوْ
رُكَانَةَ بْنُ يُزَيْدٍ وَمَعَهُ عَيْرٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ هَلْ لَكَ أَنْ
تُصَارِعَنِي؟ فَقَالَ: مَا تَسْبِقُنِي؟ قَالَ: شَاءَ مِنْ غَنَمِي، فَصَارَعَهُ
فَصَرَعَهُ، فَأَخَذَ الشَّاةُ فَقَالَ رُكَانَةُ: هَلْ لَكَ فِي الْعَوْدَةِ؟ فَقَعَلَ
ذَلِكَ مِرَارًا، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَا وَضَعَ جَنْبِي أَحَدٌ إِلَى الْأَرْضِ وَمَا
أَنْتَ إِلَّا بِلَدِّي تُصَارِعُنِي، فَأَسْلَمَ وَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ غَنَمَهُ» قال

الحافظ: إسناده صحيح إلى سعيد بن جبير إلا أن سعيداً لم يدرك
ركانة. قال البيهقي: وروي موصولاً. وفي كتاب السبق لأبي
الشيخ من رواية عبيد الله بن يزيد المصري عن حماد عن عمرو
بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مطولاً. ورواه أبو
نسيم في معرفة الصحابة من حديث أبي امامة مطولاً وإسنادهما
ضعيف وروى عبد الرزاق عن معمر بن يزيد بن أبي زياد،
وأحسبه عن عبد الله بن الحارث قال: «صَارَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا رُكَانَةَ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ شَدِيدًا، فَقَالَ: شَاءَ بِشَاءَ، فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ
فَقَالَ: عَاوِذُنِي فِي أُخْرَى، فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ:
عَاوِذُنِي، فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ أَبُو رُكَانَةَ: مَاذَا أَقُولُ
لَاهْلِي؟ شَاءَ أَكَلَهَا الذَّنْبُ، وَشَاءَ نَشَرْتُ، فَمَا أَقُولُ فِي الثَّالِثَةِ؟

تكون المطلقة من المحبلة إلا الرجل. وقال ابن دريد: الشكال أن
يكون محبلاً من شق واحد في رجله ويده، فإن كان مخالفاً قبل
شكالاً مخالفاً. قال القاضي عياض: قال أبو عمر: الشكال:
بياض الرجل اليمنى واليد اليمنى. وقيل: بياض الرجل اليسرى
واليد اليسرى. وقيل: بياض اليدين. وقيل: بياض الرجلين.
وقيل: بياض الرجلين ويدهما واحدة. وقيل: بياض اليدين ورجل
واحدة، كذا في شرح مسلم. وفي شرح مسلم أيضاً أنه إنما سمي
شكالاً تشبيهاً بالشكال الذي يشكل به الخيل، فإنه يكون في
ثلاث قوائم غالباً. قال القاضي: قال العلماء: كره لأنه على
صورة المشكول. وقيل: يحتمل أن يكون قد جرب ذلك الجنس
فلم تكن فيه نجابة. قال بعض العلماء: إذا كان مع ذلك أغر
زال الكراهة لزوال شبهه للشكال.

قوله: (وَأَنْ لَا تَنْزِي حِمَارًا عَلَى فَرْسٍ) قال الخطابي: يشبه
أن يكون المعنى فيه - والله أعلم - أن الحمر إذا حملت على
الخيول قل عددها وانقطع غاؤها وتعطلت منافعها، والخيول يحتاج
إليها للرؤوب والركض والطلب والجهاد وإحراز الغنائم ولحمها
مأكول وغير ذلك من المنافع، وليس للبلبل شيء من هذه فاحب
أن يكثر نسلها ليكثر الانتفاع بها، كذا في النهاية.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسَابَقَةِ عَلَى الْأَقْدَامِ وَالْمُصَارَعَةِ وَاللَّعِبِ بِالْحِرَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

٣٥٨٠ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَابَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتُهُ،
فَلَبِثْنَا حَتَّى إِذَا أَرْمَقْنِي اللَّحْمُ سَابَقَنِي فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: هَذَا بِتِلْكَ،
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ٢٦٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٧٨).

٣٥٨١ - وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «بَيْنَا نَحْنُ نَسِيرُ، وَكَانَ
رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يُسَبِّحُ شَدًّا فَجَعَلَ يَقُولُ: أَلَا مُسَابِقٌ إِلَى
الْمَدِينَةِ؟ هَلْ مِنْ مُسَابِقٍ، فَقُلْتُ: أَمَا تُكْرِمُ كَرِيمًا، وَلَا تَهَابُ
شَرِيفًا؟ قَالَ: لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ يَا بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي ذُرِّي فَلَا سَابِقَ الرَّجُلِ، قَالَ: إِنْ
شِئْتَ، قَالَ: فَسَبَقْتَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ مُحْتَضِرًا مِنْ أَحْمَدَ (٤/ ٥٣)
وَمُسْلِمٍ (١٨٠٧) (١٣٢).

٣٥٨٢ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رُكَانَةَ: «أَنَّ رُكَانَةَ صَارَعَ
النَّبِيَّ ﷺ فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٧٨).

٣٥٨٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَيْنَا الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ
النَّبِيِّ ﷺ بِحِرَابِهِمْ دَخَلَ عُمَرُ فَأَهْوَى إِلَى الْحَصْبَاءِ فَحَصَبَهُمْ بِهَا

قال المهلب: المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه، وفي الحديث جواز النظر إلى اللّهُو المباح.

قوله: (وَدَخَلَ عُمَرُ... إلخ) قال ابن التين: يحتمل أن يكون عمر لم ير رسول الله ﷺ ولم يعلم أنه رآهم أو ظن أنه رآهم واستحيا أن يمنعهم، وهذا أولى لقوله في الحديث «يَلْعَبُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ» ويحتمل أن يكون إنكاره لهذه شبيهاً لإنكاره على المغنيتين وكان من شدته في الدين ينكر خلاف الأولى، والجحد في الجملة أولى من اللّجب المباح. وأما النبي ﷺ فكان يصدد ببيان الجواز.

قوله: (فَقَالَ شَيْطَانٌ... إلخ) فيه دليل على كراهة اللّعب بالحمام وأنه من اللّهُو الذي لم يؤذن فيه، وقد قال بكرهته جمع من العلماء، ولا يبعد على فرض انتهاض الحديث تحريمه، لأن تسمية فاعله شيطاناً يدل على ذلك، وتسمية الحمامة شيطانة إما لأنها سبب اتباع الرجل لها أو أنها تفعل فعل الشيطان حيث يتولع الإنسان بمتابعتها واللّعب بها لحسن صورتها وجودة نعمتها.

بَابُ تَحْرِيمِ الْقِمَارِ وَاللَّعِبِ بِالرُّدِّ وَمَا فِيهِ مَعْنَى ذَلِكَ
 ٣٥٨٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ فَقَالَ فِي خَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيُقِلَّ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَابِرَكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٠٩/٢) (خ: ٤٨٦١) (م: ١٦٤٧) (٥).

٣٥٨٧ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالرُّدِّ ذَشِيرٌ فَكَأَنَّمَا صَبَّغَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خِنْزِيرٍ وَذَمِيرٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٢/٥) وَمُسْلِمٌ (٢٢٦٠) (١٠) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٣٩).

٣٥٨٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالرُّدِّ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٤/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٣٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٦٢) وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطِ (٩٥٨/٢).

٣٥٨٩ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالْكِعَابِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٢/٤).

٣٥٩٠ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَطَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَثَلُ الَّذِي يَلْعَبُ بِالرُّدِّ ثُمَّ يَقْرُمُ قِصْلَيْهِ مَثَلُ السَّيِّئِ يَتَوَضَّأُ بِالْفَتِيحِ وَذَمَّ الْخِنْزِيرِ ثُمَّ يَقْرُمُ قِصْلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٠/٥).

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا كُنَّا لِنُجْمِعَ عَلَيْكَ أَنْ نَصْرَعَكَ فَتَغْرَمَكَ، خَذْ غَنَمَكَ» هكذا وقع فيه أبو ركانة، والصواب ركانة وحديث أبي هريرة الثاني في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة اللّيثي استشهد به مسلم ووثقه ابن معين ومحمد بن يحيى الذهلي والنسائي وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين مرة: ما زال الناس يتفنون حديثه. وقال السّدي: ليس بالقوي. وغمره الإمام مالك وقال ابن المديني: سألت يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن علقمة كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدد؟ قلت: بل أشدد، قال: فليس هو ممن تريد.

قوله: (خَتَى إِذَا أَرْهَقَنِي اللَّحْمُ) أي كثر لحمي، قال في القاموس أرهقه طغياناً غشاه إياه، وقال: رهقه كفرح غشيه. وفي الحديثين دليل على مشروعية المسابقة على الأرجل وبين الرجال والنساء المحارم وأن مثل ذلك لا ينافي الوقار والشرف والعلم والفضل وعلو السن فإنه ﷺ لم يتزوج عائشة إلا بعد الخمسين من عمره. ولا فرق بين الحلاء والملا لما في حديث سلمة.

قوله: (أَنَّ رُكَانَةَ صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ) فيه دليل على جواز المصارعة بين المسلم والكافر وهكذا بين المسلمين، ولا سيما إذا كان مطلوباً لا طالباً، وكان يرجو حصول خصلة من خصال الخير بذلك أو كسر سورة كبر متكبر أو وضع مترفع بإظهار الغلب له، وكما روي من مصارعته ﷺ ركانة روي أنه تصارع هو وأبو جهل قال الحافظ عبد الغني: ما روي من مصارعة النبي ﷺ أباً جهل لا أصل له. وحديث ركانة أمثل ما روي في مصارعة النبي ﷺ.

قوله: (يَلْعَبُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِجَرَابِهِمْ) فيه جواز ذلك في المسجد كما في الرواية الثانية. وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللّخمي أن اللّعب بالحراب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة. أما القرآن فقولته تعالى «فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ» وأما السنة فحديث: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ مِثْيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ»، وتعقب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادّعاه ولا عرف للتاريخ فيثبت النسخ وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعيبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد، وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث.

واللّعب بالحراب ليس لعباً مجرداً بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للعدو.

حديث أبي موسى الأول رجال إسناده ثقات، وأخرجه أيضًا الحاكم والذارقطي والبيهقي وحديث أبي موسى الثاني قال في مجمع الزوائد: رواه الطبراني، وفي إسناده علي بن زيد وهو متروك وحديث عبد الرحمن الخطمي قال أحمد: حدثنا المكِّي بن إبراهيم، حدثنا الجعيد عن موسى بن عبد الرحمن فذكره، وأورده الحافظ في التلخيص من كتاب الشهادات وسكت عنه. وقال في مجمع الزوائد: فيه موسى بن عبد الرحمن الخطمي ولم أعرفه، وبقيته رجاله رجال الصحيح.

قوله: (فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) في الأمر لمن حلف باللات والعزى أن يتكلم بكلمة الشهادة دليل على أنه قد كفر بذلك، وسيأتي تحقيق المسألة في كتاب الإيمان إن شاء الله.

قوله: (فَلْيَتَصَدَّقْ) فيه دليل على المنع من المقامرة، لأن الصدقة المأمور بها كفارة عن الذنب، قال في القاموس: وقامره مقامرة وقمارًا فقمرة كنصره وتقميره راحته فغلبه وهو التقامر انتهى. فالمراد بالقمار المذكور هنا الميسر ونحوه مما كانت تفعله العرب، وهو المراد بقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾، وكل ما لا يخلو اللاعب فيه من غنم أو غرم فهو ميسر، وقد صرح القرآن بوجوب اجتنابه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ الآية، وقد صرحت بتحريمه السنة كما سيأتي في الباب الذي بعد هذا.

قوله: (مَنْ لَعِبَ بِالْتُرْدَشِيرِ) قال النووي: التردشير هو الترد عجمي معرب، وشير معناه حلوى، وكذا في النهاية، وقيل: هو خشبة قصيرة ذات فصوص يلعب بها. وقيل: إنما سمي بذلك الاسم لأن واضعه أردشير بن بابك من ملوك الفرس قال النووي: وهذا الحديث حجة للشافعي والجمهور في تحريم اللعب بالترد. وقال أبو إسحاق المروزي: يكره ولا يجرم. قيل: وسبب تحريمه أن وضعه على هيئة الفلك بصورة شمس وقمر وتاثيرات مختلفة تحدث عند اقترانات أوضاعه ليدل بذلك على أن أفضية الأمور كلها مقدرة بقضاء الله ليس للكسب فيها مدخل، ولهذا ينتظر اللاعب به ما يقضى له به والتمثيل بقوله: ﴿فَكَأَنَّمَا صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمٍ خِنْزِيرٍ...﴾ الخ فيه إشارة إلى التحريم؛ لأن التلوث بالنجاسات من المحرمات.

وقوله: (فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ) تصريح بما يفيد التحريم.

قوله: (مَنْ لَعِبَ بِالْكِبَابِ) هي فصوص الترد، وقد كرهها

عامة الصحابة. وروي أنه رخص فيها ابن مغفل وابن المسيب على غير قمار. واختلف في الشطرنج، قال النووي: مذهبا أنه مكروه. وليس بحرام، وهو مروي عن جماعة من التابعين. وقال مالك وأحمد: هو حرام، قال مالك: هو شر من الترد وأهمل. وروي ابن كثير في إرشاده أن أول ظهور الشطرنج في زمن الصحابة وضعه رجل هندي يقال له: صصة قال: وروي البيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه «أَنَّ عَلِيًّا قَالَ فِي الشَّطْرَنْجِ: هُوَ مِنَ الْمَيْسِرِ» قال ابن كثير: وهو منقطع جيد وروي عن ابن عباس وابن عمر وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد وعائشة أنهم كرهوا ذلك. وروي عن ابن عمر أنه شر من الترد كما قال مالك وحكي في ضوء النهار عن ابن عباس وأبي هريرة وابن سيرين وهشام بن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وابن جبير أنهم أباحوه. وقد روي في تحريمه أحاديث، أخرج الذيلمي من حديث وائلة مرفوعا: «إِنَّ لِلَّهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثِيَّةٌ نَظَرَةٌ وَلَا يُنْظَرُ فِيهَا إِلَى صَاحِبِ الشَّوْءِ» وفي لفظ «يَرْحَمُ بِهِ عِبَادَهُ لَيْسَ لِأَهْلِ الشَّوْءِ فِيهَا نَصِيبٌ» يعني الشطرنج وأخرج من حديث ابن عباس يرفعه: «أَلَا إِنَّ أَصْحَابَ الشَّوْءِ فِي النَّارِ الَّذِينَ يَقُولُونَ قَتَلْتُ وَاللَّهِ شَاهِدًا» وأخرج الذيلمي أيضًا عن أنس يرفعه «مَلْعُونٌ مَنْ لَعِبَ بِالشَّطْرَنْجِ» وأخرج حزم وعبدان: «مَلْعُونٌ مَنْ لَعِبَ بِالشَّطْرَنْجِ، وَالنَّاظِرُ إِلَيْهِمْ كَأَلْجَلِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ» من حديث جميع بن مسلم وأخرج الذيلمي عن علي مرفوعا «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَلْعَبُونَ بِهَا، وَلَا يَلْعَبُ بِهَا إِلَّا كُلُّ جَبَّارٍ، وَالْجَبَّارُ فِي النَّارِ» وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم عن علي كرم الله وجهه أنه قال: «التُّرْدُ وَالشَّطْرَنْجُ مِنَ الْمَيْسِرِ».

وأخرج عنه عبد بن حميد أنه قال: «الشَّطْرَنْجُ مَيْسِرُ الْعُجْمِ» وأخرج عنه ابن عساکر أنه قال: «لَا يُسَلَّمُ عَلَى أَصْحَابِ التُّرْدَشِيرِ وَالشَّطْرَنْجِ» قال ابن كثير: والأحاديث المروية فيه لا يصح منها شيء، ويؤيد هذا ما تقدم من أن ظهوره كان في أيام الصحابة، وأحسن ما روي فيه ما تقدم عن علي كرم الله وجهه، وإذا كان بحيث لا يخلو أحد اللاعبين من غنم أو غرم فهو من القمار، وعليه يحمل ما قاله علي أنه من الميسر والمجوزون له قالوا: إن فيه فائدة وهي معرفة تدبير الحروب ومعرفة المكاييد فأشبهه السبق والرمي. قالوا: وإذا كان على عوض فهو كمال الرهان، وقد تقدم حكمه ولا نزاع أنه نزع من اللهو الذي نهى

ابن يونس في تاريخ المصريين: إنه روى عنه يزيد بن أبي حبيب وقال المنذري: إن الحديث معلون، ولكنه يشهد له ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن حبان والبيهقي من حديث ابن عباس بنحوه وسيأتي. وأخرجه أحمد من حديث قيس بن سعد بن عبادة قوله (يَسْتَجِلُّونَ الْحِجْرَ) ضبطه ابن ناصر بالحاء المهملة المكسورة والراء الخفيفة: وهو الفرج. قال في الفتح: وكذا هو في معظم الروايات من صحيح البخاري، ولم يذكر عياض ومن تبعه غيره. وأغرب ابن التين فقال: إنه عند البخاري بالمعجمين. وقال ابن العربي:

هو بالمعجمين تصحيف، وإنما روينا بالمهملتين وهو الفرج، والمعنى يستحلون الزنا. قال ابن التين: يريد ارتكاب الفرج لغير حله. وحكى عياض فيه تشديد الراء والتخفيف هو الصواب. ويؤيد الرواية بالمهملتين ما أخرجه ابن المبارك في الزهد عن علي مرفوعاً بلفظ: «يُوشِكُ أَنْ تَسْتَجِلَّ أُمَّتِي فُرُوجَ النِّسَاءِ وَالْخُرَيْرِ» ووقع عند الداودي بالمعجمين ثم تعقبه بأنه ليس بمحفوظ، لأن كثيراً من الصحابة لبسوه. وقال ابن الأثير: المشهور في روايات هذا الحديث بالإعجام، وهو ضرب من الإبريسم. وقال ابن العربي: الحُرُّ بالمعجمين والتشديد مختلف فيه فالأقوى حله وليس فيه عيب ولا عقوبة بالإجماع، وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب اللباس.

قوله: (وَالْمَعَارِفُ) بالعين المهملة والراء بعد فاء جمع معزفة بفتح الراء، وهي آلات الملاهي. ونقل القرطبي عن الجوهري أن المعارف: الغناء. والذي في صحاحه أنها اللُّهُو، وقيل: صوت الملاهي، وفي حواشي الديماطي: المعارف: الذنوف وغيرها مما يضرب به، ويطلق على الغناء عزف وعلى كل لعب عزف.

قوله: (زَّمَارَةٌ) قال في القاموس: الزمارة كجبانة: ما به كالزمار.

قوله: (فَصَنَعَ يَثَلْ هَذَا) فيه دليل على أن المشروع لمن سمع الزمارة أن يصنع كذلك. واستشكل إذن ابن عمر لنافع بالسمع، ويمكن أنه إذ ذاك لم يبلغ الحلم، وسيأتي بيان وجه الاستدلال به والجواب عليه.

قوله: (وَالْمَيْسِرُ) هو القمار وقد تقدم.

قوله: (وَالْكُوبَةُ) بضم الكاف وسكون الواو ثم باء موخدة، قيل هي الطبل كما رواه البيهقي من حديث ابن عباس، وبين أن

اللَّهُ عنه، ولا ريب أنه يلزمه إيغار الصدور وتأثر عنه العداوات، وتنشأ منه المخاصمات، فطالب النجاة لنفسه لا يستغل بما هذا شأنه، وأقل أحواله أن يكون من المشتبهات، والمؤمنون وقفاون عند الشبهات. وفي الشفاء للأمير الحسين قبل آخر الكتاب بنحو ثلاث ورقي عن علي رضي الله عنه أنه أمر بتحريق رقعة الشطرنج وإقامة كل واحد ممن لعب بها معقولاً على فرد رجل إلى صلاة الظهر، ثم ذكر غير ذلك

بَابُ مَا جَاءَ فِي آلَةِ اللُّهُو

٣٥٩١ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَاصِمٍ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يَسْتَجِلُّونَ الْحِجْرَ وَالْخُرَيْرَ وَالْخَمَزَ وَالْمَعَارِفَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٩٠) وَفِي لَفْظٍ: «لَيْسَرَيْنِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمَزُ يَسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا يَغْرِزُ عَلَى رُءُوسِهِمُ بِالْمَعَارِفِ وَالْمُعْتِنَاتِ يَخْبِئُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ الْفِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٠٢٠)، وَقَالَ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ وَلَمْ يَشْكُ وَالْمَعَارِفُ: الْمَلَاهِي، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ.

٣٥٩٢ - وَعَنْ نَافِعٍ: «أَنَّ ابْنَ عَمَرَ سَمِعَ صَوْتَ زَمَارَةٍ رَاحٍ فَوَضَعَ أَصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ وَخَذَلَ رَاحِلَتَهُ عَنِ الطَّرِيقِ وَهُوَ يَقُولُ: يَا نَافِعُ أَتَسْمَعُ؟ فَأَقُولُ: نَعَمْ، فَيَمْضِي حَتَّى قُلْتُ: لَا، فَرَفَعَ يَدَهُ وَخَذَلَ رَاحِلَتَهُ إِلَى الطَّرِيقِ وَقَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ زَمَارَةَ رَاحٍ فَصَنَعَ يَثَلْ هَذَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٢٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٠١).

٣٥٩٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمَزَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ وَالْغُبَيْرَاءَ، وَكُلَّ مُسَكَّرٍ حَرَامٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧١/٢) وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى أُمَّتِي الْخَمَزَ وَالْمَيْسِرَ وَالْمِزْرَ وَالْكُوبَةَ وَالْقَيْنِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/١٦٥).

حديث أبي مالك الأشعري باللفظ الذي ساقه ابن ماجه هو من طريق ابن عبيد عن ثابت بن السَّمَط، وأخرجه أبو داود وصححه ابن حبان وله شواهد وحديث ابن عمر الأول أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه. قال أبو علي: وهو اللؤلؤي: سمعت أبا داود يقول: وهو حديث منكرو حديثه الثاني سكت عنه الحافظ في التلخيص أيضاً، وفي إسناده الوليد بن عبدة الراوي له عن ابن عمر، قال أبو حاتم الرازي: هو مجهول. وقال

هذا التفسير من كلام علي بن بذيمة.

قوله: (وَالْعَبْرَاءُ) بضم الغين المعجمة. قال في التلخيص: اختلف في تفسيرها فقيل: الطنبور، وقيل: العود، وقيل: السريط، وقيل: مزري يصنع من الذرة أو من القمح، وبذلك فسره في النهاية.

قوله: (وَالْمِزْرُ) بكسر الميم وهو نبيذ الشعير.

قوله: (وَالْقَيْنُ) هو لعبة للروم يقامرون بها، وقيل: هو الطنبور بالحشية، كذا في مختصر النهاية، وقد استدلل المصنف بهذه الأحاديث على ما ترجم به الباب، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى

٣٥٩٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوفَةَ، وَكُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٧٤) وَالْكُوفَةُ: الطُّبْلُ، قَالَهُ سَفْيَانُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ بَدِيمَةَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الْكُوفَةُ: التَّرْدُ، وَقِيلَ السَّرْبَةُ، وَالْقَيْنُ: هُوَ الطُّبْنُورُ بِالْحَشْبِيَّةِ، وَالتَّقَيْنُ الضَّرْبُ بِهِ، قَالَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ.

٣٥٩٥ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ خَسَفٌ وَمَسْخٌ وَقَذْفٌ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَتَى ذَلِكَ؟ قَالَ: إِذَا ظَهَرَتِ الْقِيَانُ وَالْمَعَارِيفُ وَشَرِبَتِ الْخُمُورُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٢١٢)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٥٩٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَخَذَ الْفِتْيَةُ دَوْلًا، وَالْأَمَانَةُ مَغْنَمًا، وَالرُّكَاةُ مَغْرَمًا، وَتَعَلَّمَ لِغَيْرِ الدِّينِ، وَأَطَاعَ الرَّجُلَ أَمْرًا، وَعَقَّ أُمَّهُ، وَأَذْنَى صَدِيقَهُ، وَأَقْصَى أَبَاهُ، وَظَهَرَتِ الْأَصْنَافُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَسَادَ الْقَبِيلَةُ فَاسِقُهُمْ، وَكَانَ زَيْمٌ الْقَوْمِ أَرْدَلَهُمْ، وَأَكْرَمُ الرَّجُلِ مَخَافَةُ شَرِّهِ، وَظَهَرَتِ الْقِيَانُ وَالْمَعَارِيفُ، وَشَرِبَتِ الْخُمُورُ وَلَعَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوْلَهَا، فَلْيَرْتَقُوا عِنْدَ ذَلِكَ رِمًا حَمَرَاءَ وَزَلْزَلَةً وَخَسَفًا وَمَسْخًا وَقَذْفًا وَأَيَاتٍ تَتَابَعُ كَيْطَامِ بَالٍ قُطِعَ سِلْكُهُ فَتَتَابَعُ بَعْضُهُ بَعْضًا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٢١١)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

٣٥٩٧ - وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أَكْلِ وَشَرْبٍ وَلَهْرِ وَلَعِبٍ، ثُمَّ يَصْبَحُونَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ، وَتَبَتْ عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَائِهِمْ رِيحٌ فَتَسِيفُهُمْ كَمَا تُسِيفُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاسْتِحْلَالِهِمُ الْخَمْرَ وَضَرْبِهِمْ بِالذُّفُوفِ وَاتِّخَاذِهِمُ الْقَيْنَاتِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٩/٥)، وَفِي إِسْنَادِهِ فَرْقٌ

السَّبْحِيُّ، قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: هُوَ ثِقَةٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: تَكَلَّمَ فِيهِ بِحَيْثُ بَنُ سَعِيدٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ.

٣٥٩٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُحْرٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَخْتَبِي رَحْمَةً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُمَحِّقَ الْمَزَامِيرَ وَالْكَبَارَاتِ - يَعْنِي: التَّرَابِطَ - وَالْمَعَارِيفَ وَالْأَوَانِ الْيَسِي كَانَتْ تُعْبَدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٧/٥). قَالَ الْبُخَارِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زُحْرٍ ثِقَةٌ، وَعَلِيٌّ بْنُ يَزِيدٍ ضَعِيفٌ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثِقَةٌ، وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْعُوا الْقَيْنَاتِ، وَلَا تَشْتَرَوْهُنَّ، وَلَا تَعْلُمُوهُنَّ، وَلَا خَيْرَ فِي تَجَارَتِهِنَّ فِيهِنَّ، وَتَمْنُهُنَّ حَرَامٌ، فِي مِثْلِ هَذَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَلَا أَحْمَدُ مَغْنَمًا، وَلَمْ يَذْكُرْ نَزُولَ الْآيَةِ فِيهِ، وَرَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ، وَلَفْظُهُ: «لَا يَجِلُّ لِمَنْ الْمُغْنِيَّةُ وَلَا يَبْعُهَا وَلَا يَتَرَاوَعُهَا وَلَا الْإِسْتِمَاعُ إِلَيْهَا».

حديث ابن عباس قد تقدم أنه أخرجه أيضًا أبو داود وابن حبان والبيهقي وحديث عمران بن حصين قال الترمذي بعد إخرجه عن عباد بن يعقوب الكوفي: حدثنا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش. عن هلال بن يساف عن عمران ما لفظه: وقد روي هذا الحديث عن الأعمش عن عبد الرحمن بن سابط عن النبي ﷺ مرسلًا، وهذا حديث غريب وحديث أبي هريرة قال الترمذي بعد أن أخرجه من طريق علي بن حجر: حدثنا محمد بن يزيد الواسطي عن المسلم بن سعيد عن ربيع الجذامي عنه ما لفظه: وفي الباب عن علي، وهذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحديث علي هذا الذي أشار إليه هو ما أخرجه في سننه قبل حديث أبي هريرة عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُلْتُ أُمَّتِي خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً خَلَّ بِهَا الْبَلَاءُ، وَفِيهِ: وَشَرِبَتِ الْخُمُورُ، وَلَيْسَ الْحَرِيرُ، وَأَتَّخَذْتُ الْقِيَانُ وَالْمَعَارِيفُ» وقال بعد تعداد الخصال: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث علي إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحدًا رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري غير الفرج بن فضالة، والفرج بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث، وضعفه من قبل حفظه، وقد روى عنه وكيع وغير واحد من الأئمة انتهى وحديث أبي أمانة الأول والثاني قد تكلم المصنف عليهما. وحديثه الثالث

والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح، والبخاري قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر الحديث في موضع آخر من كتابه، وأطال الكلام على ذلك بما يشفي.

قوله: (الْكِبَارَاتِ) جمع الكبار. قال في القاموس في مادة ك ب ر: والطُّبْل جمع الكبار وأكبار انتهى. والبربط: العود. قال في القاموس: البربط كجعفرٍ معرَّبٌ بربطٍ: أي صدر الإوزِ لأنَّه يشبهه انتهى. وقد اختلف في الغناء مع آلة من آلات الملاهي وبدونها. فذهب الجمهور إلى التَّحريم مستدلين بما سلف. وذهب أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الظاهر وجماعة من الصُّوفيَّة إلى التَّرخيص في السَّماع ولو مع العود والبراع. وقد حكى الأستاذ أبو منصور البغدادي الشافعي في مؤلفه في السَّماع أنَّ عبد الله بن جعفرٍ كان لا يرى بالغناء بأسًا ويصوغ الألحان لجواريه ويسمعها منهم على أوتاره، وكان ذلك في زمن أمير المؤمنين عليٍّ وحكى الأستاذ المذكور مثل ذلك أيضًا عن القاضي شريح وسعيد بن المسيَّب وعطاء بن أبي رباح والزُّهري والثَّعبي وقال إمام الحرمين في النهاية وابن أبي السَّلم: نقل الإثبات من المؤرخين أنَّ عبد الله بن الزُّبير كان له جوارٍ عَوَّاداتٍ، وأنَّ ابن عمر دخل عليه وإلى جنبه عودٌ فقال: ما هذا يا صاحب رسول الله ﷺ فتأوله إيَّاه، فتأمله ابن عمر فقال: هذا ميزانٌ شاميٌّ، قال ابن الزُّبير: يوزن به العقول وروى الحافظ أبو محمد بن حزم في رسالته في السَّماع بسنده إلى ابن سيرين قال: إنَّ رجلًا قدم المدينة بجوارٍ فنزل على عبد الله بن عمر وفيهِنَّ جاريةٌ تضرب، فجاء رجلٌ فسأوه فلم يهو منهم شيئًا، قال: انطلق إلى رجلٍ هو أمثل لك يبيِّن من هذا؟ قال من هو؟ قال عبد الله بن جعفرٍ، فعرضهنَّ عليه، فأمر جاريةً منهم فقال لها: خذي العود، فأخذته فغنَّت فبإيعه، ثم جاء إلى ابن عمر إلى آخر القصَّة وروى صاحب العقد العلامة الأديب أبو عمر الأندلسي: أنَّ عبد الله بن عمر دخل على ابن جعفرٍ فوجد عنده جاريةً في حجرها عودٌ ثم قال لابن عمر: هل ترى بذلك بأسًا؟ قال: لا بأس بهذا وحكى الماوردي عن معاوية وعمرو بن العاص أنَّهم سمعا العود عند ابن جعفرٍ وروى أبو الفرج الأصبهاني أنَّ حسان بن ثابتٍ سمع من عزة الميلاء الغناء بالزهر بشعر من شعره. وذكر أبو العباس المبرد نحو ذلك، والمزهر عند أهل اللُّغة: العود وذكر الإدريُّ أنَّ عمر بن عبد العزيز كان يسمع من جواريه قبل الخلافة. ونقل ابن

قال الترمذي بعد إخرجه: إنَّما يعرف مثل هذا من هذا الوجه. وقد تكلم بعض أهل العلم في عليٍّ بن يزيد وضعفه وهو شاميٌّ انتهى. وأخرجه أيضًا ابن ماجه وسعيد بن منصور والواحدي وعبيد الله بن زحرٍ قال أبو مسهر: إنَّه صاحب كلِّ معضلة. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء. وقال ابن المديني: منكر الحديث. وقال الذارقطي: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: روى موضوعاتٍ عن الإثبات، وإذا روي عن عليٍّ بن يزيد أنسى بالطَّمات وفي الباب عن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة بإسنادٍ صحيح أنه قال في قوله «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ» قال: هو والله الغناء وأخرجه الحاكم والبيهقي وصحَّحه. وأخرجه البيهقي أيضًا عن ابن عباسٍ بلفظ: «هُوَ الْغِنَاءُ وَأَشْبَاهُهُ» وفي الباب أيضًا عن ابن مسعود عند أبي داود والبيهقي مرفوعًا بلفظ: «الْغِنَاءُ يُبْنِي الثَّفَاقَ فِي الْقَلْبِ» وفيه شيخٌ لم يسم. ورواه البيهقي موقوفًا. وأخرجه ابن عديٍّ من حديث أبي هريرة وقال ابن طاهر: أصحُّ الأسانيد في ذلك أنه من قول إبراهيم وأخرج أبو يعقوب محمد بن إسحاق النيسابوري من حديث أنسٍ أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ قَعَدَ إِلَى قَيْتَةٍ يَسْمَعُ صُبَّ فِي أَذُنِهِ الْأَنْكُ».

وأخرج أيضًا من حديث ابن مسعود «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْنَأُ مِنَ اللَّيْلِ فَقَالَ: لَا صَلَاةَ لَهُ، لَا صَلَاةَ لَهُ، لَا صَلَاةَ لَهُ».

وأخرج أيضًا من حديث أبي هريرة أنَّ النبي ﷺ قال: «اسْتِمَاعُ الْمَلَاهِي مَعْصِيَةٌ وَالْجُلُوسُ عَلَيْهَا فِسْقٌ وَالتَّلَذُّذُ بِهَا كُفْرٌ» وروى ابن غيلان عن عليٍّ أنَّ النبي ﷺ قال: «بُعِثْتُ بِكَسْرِ الْمَزَامِيرِ» وقال ﷺ: «كَسَبُ الْمُغْنِي وَالْمُغْنِيَّةِ حَرَامٌ» وكذا رواه الطبراني من حديث عمر مرفوعًا «ثَمَنُ الْقَيْتَةِ سَحْتُ وَغِنَاؤُهَا حَرَامٌ» وأخرج القاسم بن سلام عن عليٍّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ضَرْبِ الدَّفِّ وَالطُّبْلِ وَصَوْتِ الزُّمَّارَةِ».

وفي الباب أحاديث كثيرة. وقد وضع جماعة من أهل العلم في ذلك مصنفاتٍ ولكنه ضعفها جميعًا بعض أهل العلم حتى قال ابن حزم: إنَّه لا يصحُّ في الباب حديثٌ أبدًا، وكلُّ ما فيه فموضوعٌ وزعم أنَّ حديث أبي عامرٍ أو أبي مالكٍ الأشعريِّ المذكور في أوَّل الباب منقطعٌ فيما بين البخاريِّ وهشامٍ وقد وافقه على تضعيف أحاديث الباب من سيأتي قريبًا. قال الحافظ في الفتح: وأخطأ في ذلك، يعني في دعوى الانقطاع من وجوه،

السُّعْمَانِيُّ التُّرَيْخِيُّ عَنْ طَاوُوسٍ وَنَقَلَهُ ابْنُ قَتِيْبَةٍ وَصَاحِبُ
الإِمْتِنَاعِ عَنْ قَاضِي الْمَدِيْنَةِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الزُّهْرِيُّ مِنَ التَّابِعِينَ. وَنَقَلَهُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ فِي الْإِرْشَادِ عَنْ عَبْدِ
الْعَزِيزِ بْنِ سَلْمَةَ الْمَاجِشُونِ مَفِي الْمَدِيْنَةِ وَحَكَى الرَّوْيَانِيُّ عَنْ
الْقَفَّالِ أَنَّ مَذْهَبَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ إِبَاحَةُ الْغَنَاءِ بِالْمَعَازِفِ وَحَكَى
الْأَسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ وَالفُورَانِيُّ عَنْ مَالِكِ جَوَازَ الْعُودِ. وَذَكَرَ أَبُو
طَالِبٍ الْمَكِّيُّ فِي قُوَّةِ الْقُلُوبِ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّه سَمِعَ طَنْبُورًا فِي بَيْتِ
الْمِهَالِ بْنِ عَمْرِو الْحَدَّثِ الْمَشْهُورِ. وَحَكَى أَبُو الْفَضْلِ بْنُ طَاهِرٍ فِي
مَوْلُفِهِ فِي السَّمَاعِ أَنَّه لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِيْنَةِ فِي إِبَاحَةِ الْعُودِ.
قَالَ ابْنُ النُّحْوِيِّ فِي الْعَمْدَةِ: قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: هُوَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِيْنَةِ
قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الظَّاهِرِيَّةُ قَاطِبَةً. قَالَ الْأَدْفُوِيُّ: لَمْ
يَخْتَلَفِ الثَّقَلَةُ فِي نِسْبَةِ الضَّرْبِ إِلَى إِبْرَاهِيْمَ بْنِ سَعْدِ الْمُتَقَدِّمِ الذَّكَرِ،
وَهُوَ مَن أُخْرِجَ لَهُ الْجَمَاعَةُ كُلُّهُمْ. وَحَكَى الْمَاورِدِيُّ إِبَاحَةَ الْعُودِ
عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ. وَحَكَاهُ أَبُو الْفَضْلِ بْنُ طَاهِرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
الشَّيرَازِيِّ وَحَكَاهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْمَهْمَاتِ عَنْ الرَّوْيَانِيِّ وَالْمَاورِدِيِّ
وَرَوَاهُ ابْنُ النُّحْوِيِّ عَنْ الْأَسْتَاذِ أَبِي مَنْصُورٍ وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُلْقَنِ فِي
الْعَمْدَةِ عَنْ ابْنِ طَاهِرٍ وَحَكَاهُ الْأَدْفُوِيُّ عَنْ الشَّيْخِ عَزِّ الدِّينِ بْنِ
عَبْدِ السَّلَامِ وَحَكَاهُ صَاحِبُ الْإِمْتِنَاعِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ،
وَجَزَمَ بِالْإِبَاحَةِ الْأَدْفُوِيُّ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا قَالُوا بِتَحْلِيلِ السَّمَاعِ مَعَ آلِهِ
مِنَ الْآلَاتِ الْمَعْرُوفَةِ. وَأَمَّا مَجْرَدُ الْغَنَاءِ مِنْ غَيْرِ آلٍ فَقَالَ الْأَدْفُوِيُّ
فِي الْإِمْتِنَاعِ: إِنَّ الْغَزَالِيَّ فِي بَعْضِ تَأْلِيْفِهِ الْفَقْهِيَّةِ: نَقَلَ الْأَتْفَاقَ عَلَى
حَلِّهِ. وَنَقَلَ ابْنُ طَاهِرٍ إِجْمَاعَ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَيْهِ. وَنَقَلَ الشَّاجِ
الْفَزَارِيَّ وَابْنَ قَتِيْبَةَ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ عَلَيْهِ. وَنَقَلَ ابْنُ طَاهِرٍ
وَابْنَ قَتِيْبَةَ أَيْضًا إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِيْنَةِ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ: لَمْ يَزَلْ
أَهْلُ الْحِجَازِ يَرْخُصُونَ فِيهِ فِي أَفْضَلِ أَيَّامِ السَّنَةِ الْمَأْمُورِ فِيهِ بِالْعِبَادَةِ
وَالذِّكْرِ. قَالَ ابْنُ النُّحْوِيِّ فِي الْعَمْدَةِ: وَقَدْ رَوَى الْغَنَاءَ وَسَمَاعَهُ
عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَمَنْ الصُّحَابَةُ عَمَرَ كَمَا رَوَاهُ
ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ وَعَثْمَانُ كَمَا نَقَلَهُ الْمَاورِدِيُّ وَصَاحِبُ الْبَيَانِ
وَالرَّافِعِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو
عَبِيدَةَ بْنُ الْجُرَاحِ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ كَمَا
أَخْرَجَهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ
وَبِلَالٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ كَمَا الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا،
وَحِزْمَةُ كَمَا فِي الصُّحُوحِ، وَابْنُ عَمَرَ كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ طَاهِرٍ، وَالْبَرَاءُ
بْنُ مَالِكٍ كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيْمٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ

عَبْدِ الْبَرِّ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ كَمَا نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ وَحَسَّانُ
كَمَا رَوَاهُ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ كَمَا رَوَاهُ
الزُّبَيْرِيُّ بْنُ بَكَّارٍ، وَقِرْظَةُ بْنُ كَعْبٍ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ، وَخَوَاتُ بْنُ
جَبْرِ وَرِبَاحُ الْمَعْتَرَفِ كَمَا أَخْرَجَهُ صَاحِبُ الْأَغَانِي، وَالْمَغِيرَةُ بْنُ
شُعْبَةَ كَمَا حَكَاهُ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ كَمَا حَكَاهُ
الْمَاورِدِيُّ، وَعَاشَةُ وَالرَّبِيعُ كَمَا فِي صَحِيْحِ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِ وَأَمَّا
التَّابِعُونَ فَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَسَلَامُ بْنُ عَمَرَ وَابْنُ حُسَّانَ وَخَارِجَةُ
بْنُ زَيْدٍ وَشَرِيْحُ الْقَاضِي وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَعَامَرُ الشَّعْبِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ
بَنَابِي عَتِيْقٍ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَعَمَّادُ بْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ وَعَمَرَ
بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَسَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيْمَ الزُّهْرِيُّ وَأَمَّا تَابِعُوهُمْ فَخُلِقُوا لَا
يُحْصَوْنَ، مِنْهُمْ الْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ وَابْنُ عِيْنَةَ وَجَمْهُورُ الشَّافِعِيَّةِ. انْتَهَى
كَلَامُ ابْنِ النُّحْوِيِّ وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ الْمَجُوزُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ
بِكِرَاهَتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِاسْتِحْبَابِهِ. قَالُوا: لِكُونِهِ يَرْقُ الْقَلْبَ
وَيُهَيِّجُ الْأَحْزَانَ وَالشُّوْقَ إِلَى اللَّهِ. قَالَ الْمَجُوزُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي
كِتَابِ اللَّهِ وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ وَلَا فِي مَقْوَلِهِمَا مِنَ الْقِيَاسِ
وَالِاسْتِدْلَالِ مَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ مَجْرَدِ سَمَاعِ الْأَصْوَاتِ الطَّيِّبَةِ
الْمُوزُونَةِ مَعَ آلَةٍ مِنَ الْآلَاتِ. وَأَمَّا الْمَانِعُونَ مِنْ ذَلِكَ فَاسْتَدْلَلُوا بِأَدَلَّةٍ
مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي مَالِكٍ أَوْ أَبِي عَامِرٍ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.
وَأَجَابَ الْمَجُوزُونَ بِأَجْوَبَةٍ: الْأَوَّلُ مَا قَالَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ،
وَتَقَدَّمَ جَوَابُهُ. وَالثَّانِي أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ صَدَقَةَ بَنِ خَالِدٍ وَقَدْ حَكَى
ابْنُ الْجَنْدِبِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِيْنٍ أَنَّه لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَرَوَى الْمَزْيُ عَنْ
أَحْمَدَ أَنَّه لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ. وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ الصُّحُوحِ.
ثَالِثًا أَنَّ الْحَدِيثَ مُضْطَرَبٌ سَنَدًا وَمَتْنًا أَمَّا الْإِسْنَادُ فَلِلتَّرَدُّدِ مِنْ
الرَّوَايَةِ فِي اسْمِ الصُّحَابِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا مَتْنُ فَلَا فِي بَعْضِ
الْأَلْفَاظِ يَسْتَحِلُّونَ وَفِي بَعْضِهَا يَدُونَهُ. وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ
بَلْفُظٌ: «لَيْشَرَيْنِ أَنْاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَيْرُ» وَفِي رِوَايَةِ الْحَرِّ مِمَّهْلَتَيْنِ،
وَفِي أُخْرَى مِمَّجْمَعَتَيْنِ كَمَا سَلَفَ. وَيُجَابُ عَنْ دَعْوَى الْاضْطِرَابِ
فِي السَّنَدِ بِأَنَّهُ قَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ
بِغَيْرِ شَكٍّ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ وَأَبِي مَالِكٍ وَهِيَ
رِوَايَةُ ابْنِ دَاسَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَرِوَايَةُ ابْنِ حَبَّانَ أَنَّه سَمِعَ أَبَا عَامِرٍ
وَأَبَا مَالِكٍ الْأَشْعَرِيَيْنِ. فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ مِنْ رِوَايَتِهِمَا جَمِيعًا وَأَمَّا
الْاضْطِرَابُ فِي الْمَتْنِ فَيُجَابُ بِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي
الِاسْتِدْلَالِ، لِأَنَّ الرَّوَايَةَ قَدْ يَتْرَكَ بَعْضُ الْأَفْظَادِ الْحَدِيثَ تَارَةً
وَيَذْكُرُهَا أُخْرَى. وَالرَّابِعُ أَنَّ لَفْظَةَ الْمَعَازِفِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ

أوردوا المصنف رحمه الله تعالى. وأجاب عنها المجوزون بما تقدم من الكلام في أسانيدنا. ويجب بأنه تنهض بمجموعها ولا سيما وقد حسن بعضها، فأقل أحوالها أن تكون من قسم الحسن لغيره ولا سيما أحاديث النهي عن بيع القينات المغنيات فإنها ثابتة من طرق كثيرة منها ما تقدم ومنها غيره. وقد استوفيت ذلك في رسالتي. وكذلك حديث «إِنَّ الْغِنَاءَ يُنْبِتُ النَّفَاقَ» فإنه ثابت من طرق قد تقدم بعضها وبعضها لم يذكر منه عن ابن عباس عند ابن صصري في أماليه. ومنه عن جابر عند البيهقي ومنه عن أنس عند الذيلمي في الباب عن عائشة وأنس عند البزار والمقدسي. وابن مردويه وأبي نعيم والبيهقي بلفظ: «صَوْنَانِ مَلْعُونَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، مِزْمَارٌ عِنْدَ نِعْمَةٍ، وَزَنَّةٌ عِنْدَ مُصِيبَةٍ».

وأخرج ابن سعد في السنن عن جابر أنه ﷺ قال: «إِنَّمَا نُهِيتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحْمَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ: صَوْتٌ عِنْدَ نِعْمَةٍ لَهُوَ وَلَيْبٌ مَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ، وَصَوْتٌ عِنْدَ مُصِيبَةٍ وَخَشْنٌ وَجُوٌّ وَشَقٌّ جَبِيبٌ وَزَنَّةٌ شَيْطَانٌ».

وأخرج الذيلمي عن أبي امامة مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ صَوْتَ الْخَلْخَالِ كَمَا يَبْغِضُ الْغِنَاءَ» والأحاديث في هذا كثيرة قد صنف في جميعها جماعة من العلماء كابن حزم وابن طاهر وابن أبي الدنيا وابن حمدان الإربلي والذهبي وغيرهم. وقد أجاب المجوزون عنها بأنه قد ضمتها جماعة من الظاهرية والمالكية والحنابلة والشافعية، وقد تقدم ما قاله ابن حزم ووافقه على ذلك أبو بكر بن العربي في كتابه الأحكام وقال: لم يصح في التحريم شيء، وكذلك قال الغزالي وابن النحوي في العمدة، وهكذا قال ابن طاهر: إنه لم يصح منها حرف واحد، والمراد ما هو مرفوع منها، وإلا فحديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى: «وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»، قد تقدم أنه صحيح، وقد ذكر هذا الاستثناء ابن حزم فقال: إنهم لو أسندوا حديثاً واحداً فهو إلى غير رسول الله ﷺ ولا حجة في أحد دونه كما روي عن ابن عباس وابن مسعود في تفسير قوله تعالى: «وَمِنْ النَّاسِ» الآية، أنهما فسرا للهو بالغناء.

قال: ونص الآية يطل احتجاجهم لقوله تعالى: «لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» وهذه صفة من فعلها كان كافراً، ولو أن شخصاً اشترى مصحفاً ليضل به عن سبيل الله ويتخذها هزواً لكان كافراً، فهذا هو الذي ذم الله تعالى، وما ذم من اشترى هو

الاستدلال ليست عند أبي داود ويجب بأنه قد ذكرها غيره. وثبت في الصحيح، والزيادة من العدل مقبولة. وأجاب المجوزون أيضاً على الحديث المذكور من حيث دلالة فقالوا: لا نسلم دلالة على التحريم. وأسندوا هذا المنع بوجوه: أحدها أن لفظه «يَسْتَحِلُّونَ» ليست نصاً في تحريم، فقد ذكر أبو بكر بن العربي لذلك معنيين: أحدهما: أن المعنى يعتقدون أن ذلك حلال. الثاني: أن يكون مجازاً عن الاسترسال في استعمال تلك الأمور. ويجب بأن الوعيد على الاعتقاد يشعر بتحريم الملابس بفحوى الخطاب. وأما دعوى التجوز فالأصل الحقيقة ولا ملجأ إلى الخروج عنها. وثانيها: أن المعازف تختلف في مدلولها كما سلف، وإذا كان اللفظ محتملاً لأن يكون للألة ولغير الآلة لم يتنهض للاستدلال، لأنه إما أن يكون مشتركاً والراجح التوقف فيه أو حقيقةً ومجازاً ولا يتعين المعنى الحقيقي، ويجب بأنه يدل على تحريم استعمال ما صدق عليه الاسم، والظاهر الحقيقة في الكل من المعاني المنصوص عليها من أهل اللغة وليس من قبيل المشترك لأن اللفظ لم يوضع لكل واحد على حدة بل وضع للجميع، على أن الراجح جواز استعمال المشترك في جميع معانيه مع عدم التضاد كما تقرر في الأصول. وثالثها: أنه يحتمل أن تكون المعازف المنصوص على تحريمها هي المقترنة بشرب الخمر كما ثبت في رواية بلفظ: «يَشْتَرِينَ أَنْاسٌ مِنْ أُمِّي الْخَمْرِ تَرْوُجُ عَلَيْهِمُ الْقِيَانُ وَتَعْدُو عَلَيْهِمُ الْمَعَارِفُ».

ويجب بأن الاقتران لا يدل على أن المحرم هو الجمع فقط ولا لزم أن الزنا المصرح به في الحديث لا يحرم إلا عند شرب الخمر واستعمال المعازف، واللازم باطل بالإجماع فاللزوم مثله. وأيضاً يلزم في مثل قوله تعالى: «إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَلَا يَخْضُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ» أنه لا يحرم عدم الإيمان بالله إلا عند عدم الخض على طعام المسكين فإن قيل تحريم مثل هذه الأمور المذكورة في الإلزام قد علم من دليل آخر فيجواب بأن تحريم المعازف قد علم من دليل آخر أيضاً كما سلف، على أنه لا ملجأ إلى ذلك حتى يصار إليه. ورابعها أن يكون المراد يستحلون مجموع الأمور المذكورة فلا يدل على تحريم واحد منها على الانفراد. وقد تقرر أن النهي عن الأمور المتعددة أو الوعيد على مجموعها لا يدل على تحريم كل فرد منها. ويجب عنه بما تقدم في الذي قبله. واستدلوا ثانياً بالأحاديث المذكورة في الباب التي

الحديث ليرُوح به نفسه لا ليضلّ به عن سبيل الله انتهى.

قال الفاكهاني: لم أعلم في كتاب الله ولا في السنّة حديثاً صحيحاً صريحاً في تحريم الملاهي، وإنما هي ظواهر وعمومات يتأنس بها لا أدلّة قطعيّة. وقد استدللّ ابن رشد بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّفْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ وأي دليل في ذلك على تحريم الملاهي والغناء، وللمفسّرين فيها أربعة أقوال: الأول: أنها نزلت في قوم من اليهود أسلموا، فكان اليهود يلقونهم بالسبّ والشتم فيعرضون عنهم.

والثاني: أن اليهود أسلموا فكانوا إذا سمعوا ما غيرهم اليهود من التّشوية وبدّلوا من نعت النّبي ﷺ وصفته عرضوا عنه وذكروا الحق.

والثالث: أنهم المسلمون إذا سمعوا الباطل لم يلتفتوا إليه.

والرابع: أنهم ناس من أهل الكتاب لم يكونوا يهوداً ولا نصارى وكانوا على دين الله، كانوا ينتظرون بعث محمّد ﷺ فلما سمعوا به بمكّة أتوه فعرض عليهم القرآن فأسلموا، وكان الكفار من قريش يقولون لهم: أف لكم اتبعتم غلاماً كرهه قومه وهم أعلم به منكم. وهذا الأخير قاله ابن العربي في أحكامه، وليت شعري كيف يقوم الدليل من هذه الآية انتهى. ويجب بأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، واللفظ عام، وهو في اللغة الباطل من الكلام الذي لا فائدة فيه. والآية خارجة مخرج المدح لمن فعل ذلك، وليس فيها دلالة على الوجوب. ومن جملة ما استدلوأ به حديث: «كُلُّ لَهْوٍ يَلْهُو بِهِ الْمُؤْمِنُ فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا ثَلَاثَةً: مَلَاعِبَةُ الرَّجُلِ أَهْلُهُ، وَتَأْدِيبُهُ فَرَسَهُ، وَزَيَّتُهُ عَنْ قَوْمِهِ».

قال الغزالي: قلنا قوله ﷺ: «فَهُوَ بَاطِلٌ» لا يدلّ على التحريم، بل يدلّ على عدم فائدة انتهى. وهو جواب صحيح لأن ما لا فائدة فيه من قسم المباح. على أن التلهي بالنظر إلى الحبشة وهم يرقصون في مسجده ﷺ كما ثبت في الصحيح خارج عن تلك الأمور الثلاثة. وأجاب المجوزون عن حديث ابن عمر المتقدم في زمارة الراعي بما تقدّم من أنه حديث منكر. وأيضاً لو كان سماعه حراماً لما أباحه ﷺ لابن عمر ولا ابن عمر لنافع ونهيه عنه وأمره بكسر الآلة، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وأما سده ﷺ لسمعه فيحتمل أنه تحجبه كما كان يتجنب كثيراً من المباحات كما تحجب أن يبيت في بيته درهم أو دينار وأمثال ذلك. لا يقال يحتمل أن تركه ﷺ للإنكار على الراعي

إنما كان لعدم القدرة على التّغيير. لأننا نقول: ابن عمر إنما صاحب النّبي ﷺ وهو بالمدينة بعد ظهور الإسلام وقوّته، فترك الإنكار فيه دليل على عدم التحريم. وقد استدللّ المجوزون بأدلة منها، قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ وجه التمسك أن الطّيبات جمع محلى باللام فيشمل كل طيب، والطّيب يطلق بإزاء المستلذّ وهو الأكثر المتبادر إلى الفهم عند التجرّد عن القرائن، ويطلق بإزاء الظاهر والحلال، وصيغة العموم كلّية تتناول كل فرد من أفراد العام فتدخل أفراد المعاني الثلاثة كلّها، ولو قصرنا العام على بعض أفرادها لكان قصره على المتبادر هو الظاهر.

وقد صرح ابن عبد السلام في دلائل الأحكام أن المراد في الآية بالطّيبات: المستلذّات ومن جملة ما استدللّ به المجوزون ما سيأتي في الباب الذي بعد هذا وسيأتي الكلام عليه. ومن جملة ما قاله المجوزون أن لو حكما بتحريم اللّهُو لكونه لهواً لكان جميع ما في الدّنيا محرّماً لأنّه هو لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِيبٌ وَلَهُوَ﴾ ويجب بأنّه لا حكم على جميع ما يصدق عليه مسعى اللّهُو لكونه لهواً، بل الحكم بتحريم هو خاص وهو هو الحديث المنصوص عليه في القرآن لكنّه لما علّل في الآية بعلّة الإضلال عن سبيل الله لم ينتهض للاستدلال به على المطلوب وإذا تقرّر جميع ما حرّره من حجج الفريقين، فلا يخفى على الناظر أن محلّ النزاع إذا خرج عن دائرة الحرام لم يخرج عن دائرة الاشتباه والمؤمنون وقافون عند الشّبهات كما صرح به الحديث الصحيح «وَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِعِزِّهِ وَدِينِهِ، وَمَنْ حَاوَى حَوْلَ الْجَمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ» ولا سيما إذا كان مشتملاً على ذكر القدود والحدود والجمال والدلال والهجر والوصال ومعاورة العقار وخلع العذار والوقار، فإنّ سامع ما كان كذلك لا يخلو عن بليّة وإن كان من التّصلّب في ذات الله على حد يقصر عنه الوصف، وكم لهذه الوسيلة الشيطانية من قتل دمه مطلول، وأسير بهيموم غرامه وهيامه مكبوت، نسال الله السّداد والثبات. ومن أراد الاستيفاء للبحث في هذه المسألة فعليه بالرسالة التي سمّيتها: إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع.

بَابُ ضَرْبِ النِّسَاءِ بِالْذَّفِّ لِقُدُومِ الْعَايِبِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ٣٥٩٩ - عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ

إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَزَقَ اللَّهُ صَالِحًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ
بِالدُّفِّ وَأَتَغْنَسِي قَالَتْ لَهَا: إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فَأَضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا،
فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ
وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ
فَأَلْقَتِ الدُّفَّ تَحْتَ اسْتِهَا ثُمَّ قَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ، إِنِّي كُنْتُ جَالِسًا وَهِيَ تَضْرِبُ،
فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ
دَخَلَ عُمَرَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ، فَلَمَّا دَخَلَتْ أَنْتِ يَا عُمَرُ أَلْقَتِ
الدُّفَّ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٣/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٩٠) وَصَحَّحَهُ.

الحديث أخرجه أيضًا ابن حبان والبيهقي وفي الباب عن عبد
الله بن عمر وعند أبي داود وعن عائشة عند الفاكهاني في تاريخ
مكة بسند صحيح وقد استدلل المصنف بحديث الباب على جواز
ما دل عليه الحديث عند القدوم من الغيبة. والقائلون بالتحريم
يخصون مثل ذلك من عموم الأدلة الدالة على المنع. وأما
المجوزون فيستدلون به على مطلق الجواز لما سلف. وقد دلت
الأدلة على أنه لا نذر في معصية الله، فالإذن منه ﷺ لهذه المرأة
بالضرب يدل على أن ما فعلته ليس بمعصية في مثل ذلك الموطن.
وفي بعض الفاظ الحديث أنه قال لها: «أَوْفِي بِنَذْرِكَ» ومن جملة
مواطن التخصيص للهو في العرسات، وقد تقدمت الأحاديث في
ذلك في كتاب الوليمة من كتاب النكاح. ومن مواطن التخصيص
أيضًا في الأعياد لما في الصحيحين من حديث عائشة قالت: «دَخَلَ
عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تَغْنِيَانِي بِمَا
تَقَاوَلْتُ بِهِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ وَلَيْسَتْ بِمُعْنِيَتَيْنِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ:
مَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْنِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ؟ - وَذَلِكَ فِي يَوْمٍ
عِيدٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدٌ وَهَذَا عِيدُنَا».

وروى المبرد والبيهقي في المعرفة عن عمر أنه إذا كان داخلًا
فيه بيته ترنم بالبيت والبيتين. ورواه المعافى التهرواني في كتاب
الجليس والأنيس وابن منده في المعرفة في ترجمة أسلم الحادي
وأخرج النسائي «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ: حَرِّكْ بِالقَوْمِ
فَانْدَفَعَ يَرْتَجِرُ».

كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ وَالصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ

بَابُ فِي أَنْ الْأَصْلَ فِي الْأَعْيَانِ وَالْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةِ إِلَى أَنْ يَرِدَ مَنَعٌ أَوْ الزَّامُ

٣٦٠٠ - عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ عَلَى النَّاسِ فَحَرِّمْ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ» (حم: ١/١٧٦) (خ: ٧٢٨٩) (م: ٢٣٥٨) (١٣٢).

٣٦٠١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢/٢٥٨) (خ: ٧٢٨٨) (م: ٣٣٧) (١٣٠ و ١٣١).

٣٦٠٢ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّمَنِ وَالْجَبَنِ وَالْفَرَاءِ، فَقَالَ: الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا حَقَّ لَكُمْ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٢٦).

٣٦٠٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي كُلِّ عَامٍ؟ قَالَ: لَا، وَلَوْ قُلْتَ نَعَمْ لَوَجَّهْتَ، فَانْزَلَ اللَّهُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١١٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٥٥) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

حديث سلمان قيل: إنه لم يوجد في سنن الترمذي، ويدل على ذلك أنه روى صاحب جامع الأصول شطراً منه من قوله: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ... إلخ» ولم ينسبه إلى الترمذي بل بيض له، ولكنه قد عزه الحافظ في الفتح في باب ما يكره من كثرة السؤال إلى الترمذي كما فعله المصنف. والحديث أورده الترمذي في كتاب اللباس، وبوب له باب ما جاء في لباس الفراء وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک، وقد ساقه ابن ماجه بإسناد فيه سيف بن هارون البرجي وهو ضعيف متروك. وحديث علي أخرجه أيضاً الحاكم وهو منقطع كما قال الحافظ، وصورة إسناده في الترمذي قال: حدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا منصور بن زاذان

عن علي بن عبد الأعلى عن أبيه عن أبي البخترى عن علي ذكره. قال أبو عيسى الترمذي: حديث علي حديث غريب، واسم أبي البخترى سعيد بن أبي عمران وهو سعيد بن فيروز انتهى. وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وقد تقدما في أول كتاب الحج. وفي الباب أحاديث ساقها البخاري في باب: ما يكره من كثرة السؤال. وأخرج البراء وقال: سنده صالح، والحاكم وصححه من حديث أبي الثرداء رفعه بلفظ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَنْسَى شَيْئًا، وَتَلَا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا. وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْخَثُوا عَنْهَا».

وأخرج مسلم من حديث أنس وأصله في البخاري قال: «كُنَّا نُهَيِّئُ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ» الحديث. وفي البخاري من حديث ابن عمر «فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ وَعَابَهَا». وأخرج أحمد عن أبي امامة قال: «لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ﴾ الْآيَةِ، كُنَّا قَدْ اتَّفَقْنَا أَنْ نَسْأَلَ ﷺ الْحَدِيثَ.

والراجح في تفسير الآية أنها نزلت في النهي عن كثرة المسائل عما كان وعملاً لم يكن، وقد أنكر ذلك جماعة من أهل العلم منهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال: اعتقد قوم من الغافلين منع السؤال عن التوازل إلى أن تقع تعلقاً بهذه الآية، وليس كذلك لأنها مصرحة بأن المنهي عنه ما تقع المساءة في جوابه، ومسائل التوازل ليست كذلك، قال الحافظ: وهو كما قال إلا أن ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي، ويؤيده حديث سعد المذکور في أول الباب، لأنه قد أمن من وقوع التحريم لأجل المسألة، ولكن ليس الظاهر ما قاله ابن العربي من الاختصاص، لأن المساءة مجوزة في السؤال عن كل أمر لم يقع. وأما ما ثبت في الأحاديث من وقوع المسائل من الصحابة فيحتمل أن ذلك قبل نزول الآية. ويحتمل أن النهي في الآية لا يتناول ما يحتاج إليه من تقرر حكمه كبيان ما أجهل أو نحو ذلك مما وقعت عنه المسائل. وقد وردت عن الصحابة آثار كثيرة في المنع من ذلك ساقها الذارمي في أوائل مسنده، منها عن زيد بن ثابت أنه كان إذا سئل

عن الشيء يقول: هل كان هذا؟ فإن قيل لا، قال: دعوه حتى يكون. قال في الفتح: والتحقيق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين: أحدهما: أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوها فهذا مطلوب لا مكروه، بل ربما كان فرضاً على من تعين عليه من المجتهدين. ثانيهما: أن يدقق النظر في وجوه الفرق فيفرق بين متماثلين بفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع، أو بالعكس بأن يجمع بين مفترقين لو صف طردى مثلاً، فهذا الذي ذمه السلف، وعليه ينطبق حديث ابن مسعود رفعه «هَلَكَ الْمُتَنَطِّقُونَ» أخرجه مسلم فأروا أن فيه تضييع الزمان بما لا طائل تحته، ومثله الإكثار من التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع، وهي نادرة الوقوع جداً فيصرف فيها زماناً كان صرفاً في غيرها أولى، ولا سيما إن لزم من ذلك المقال التوسع في بيان ما يكثر وقوعه، وأشد من ذلك في كثرة السؤال البحث عن أمور مغيبية ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كیفيتها. ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الأئمة إلى أمثال ذلك مما لا يعرف إلا بالنقل، والكثير منه لم يثبت فيه شيء، فيجب الإيمان به من غير بحث. وأشد من ذلك ما وقع كثرة البحث عنه في الشك والحيرة كما صح من حديث أبي هريرة رفعه عند البخاري وغيره «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ هَذَا اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ» قال الحافظ: فمن ساء بساب المسائل حتى فاته كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها فإنه يقل فهمه وعلمه، ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها، ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندر، ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة فإنه يذم فعله، وهو عين الذي كرهه السلف.

ومن أمعن البحث عن معاني كتاب الله تعالى محافظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة الذين شاهدوا التنزيل وحصل من الأحكام ما يستفاد من منظوقه ومفهومه، وعن معاني السنة وما دلت عليه كذلك مقتصرًا على ما يصلح للحجة فيها، فإنه الذي يحمد وينفع ويتفهم به وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم، حتى حدث الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى فكثر بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء وهم من أهل دين واحد والوسط هو المعتدل من كل شيء، وإلى ذلك يشير قوله ﷺ في الحديث المذكور في

الباب: «فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» فإن الاختلاف يجر إلى عدم الانقياد، وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم. وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاكل به، فقد وقع الكلام في أيهما أولى: يعني هل العلم أو العمل والإنصاف أن يقال كل ما زاد على ما هو في حق المكلف فرض عين. فالتأني في علمه على قسمين: من وجد من نفسه قوة على الفهم والتحرير فتشاكله بذلك أولى من إعراضه عنه وتشاكله بالعبادة لما فيه من النفع المتعدي، ومن وجد من نفسه قصوراً فأقبله على العبادة أولى به لعسر اجتماع الأمرين، فإن الأول لو ترك العلم لأوشك على أن يضيع بعض الأحكام بإعراضه. والثاني لو أقبل على العلم وترك العبادة فاته الأمران لعدم حصول الأول له وإعراضه عن الثاني انتهى.

قوله: (إِنَّ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ... إلخ) هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري «إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ جُرْمًا» قال الطيبي: فيه من المبالغة أنه جعله عظيمًا ثم فسره بقوله جرماً ليدل على أنه نفسه جرم، قال: وقوله في المسلمين: أي في حقهم.

قوله: (فَحَرَّمَ) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء. قال ابن بطال عن المهلب: ظاهر الحديث يتمسك به القدرية في أن الله يفعل شيئاً من أجل شيء وليس كذلك، بل هو على كل شيء قدير فهو فاعل السبب والمسبب، ولكن الحديث محمول على التحذير مما ذكر فعظم جرم من فعل ذلك لكثرة الكارهيين لفعله. وقال غيره: أهل السنة لا ينكرون إمكان التعليل وإنما ينكرون وجوبه فلا يمتنع أن يكون الشيء الفلاني متعلقاً به الحرمة إن سئل عنه فقد سبق القضاء بذلك إلا أن السؤال علة للتحريم. وقال ابن التين: قبل الجرم اللاحق به إلحاق المسلمين المضرة لسؤاله، وهي منعهم التصرف فيما كان حلالاً قبل مسألته. وقال القاضي عياض: المراد بالجرم هنا الحدث على المسلمين لا الذي هو بمعنى الإثم المعاقب عليه، لأن السؤال كان مباحاً، ولهذا قال: «سَلُونِي» وتمتبه النووي فقال: هذا الجواب ضعيف أو باطل. والصواب الذي قاله الخطابي واليمني وغيرهما أن المراد بالجرم: الإثم، والذنب حملوه على من سأل تكلفاً وتعتاً فيما لا حاجة له به إليه، وسبب تخصيصه ثبوت الأمر بالسؤال عما يحتاج إليه بقوله تعالى: «فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ» فمن سأل عن نازلة وقعت له لضرورته إليها فهو معذور فلا إثم عليه ولا عتب، فكل من

الأمر بالسؤال والزجر عنه مخصوصٌ بجهةٍ غير الأخرى.

قال: ويؤخذ منه أن من عمل شيئاً أضرب به غيره كان آثمًا. وأورد الكرماني على الحديث سؤالاً فقال: السؤال ليس بجرمة، ولئن كان فليس بكبير، ولئن كان فليس بأكبر الكبائر. وأجاب أن السؤال عن الشيء بحيث يصير سبباً لتحريم شيءٍ مباح هو أعظم الجرم لأنه صار سبباً لتضييق الأمر على جميع المكلفين، فالقتل مثلاً كبيرة ولكن مضرته راجعة إلى المقتول وحده أو إلى من هو منه بسبيل بخلاف صورة المسألة فضررها عامٌ للجميع انتهى. وقد روي ما يدل على أنه قد وقع في زمنه عليه السلام من المسائل ما كان سبباً لتحريم الحلال. أخرج البزار عن سعد بن أبي وقاصٍ قال: «كَانَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ الْأَمْرِ فَيَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ حَلَالٌ، فَلَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى يُحَرِّمَ عَلَيْهِمْ».

قوله: (ذُرُونِي) في روايةٍ للبخاري: «دَعُونِي» ومعناها واحد.

قوله: (مَاتَرَكْتَكُمْ) أي مدة تركي إياكم بغير أمرٍ بشيءٍ ولا نهى عن شيءٍ. قال ابن فرج: معناه لا تكثروا من الاستفصال عن المواضع التي تكون مفيدة لوجه ما ظاهره ولو كانت صالحةً لغيره كما أن قوله: «حَجُّوا» وإن كان صالحاً للتكرار فينبغي أن يكتفي بما يصدق عليه اللفظ وهو المرة، فإن الأصل عدم الزيادة ولا يكثر التثنية عن ذلك فإنه قد يفضي إلى مثل ما وقع لبني إسرائيل في البقرة.

قوله: (وَاخْتَلَفْتُمْ) يجوز فيه الرفع والجزم.

قوله: (فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ) هذا النهي عامٌ في جميع المناهي، ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله، وإليه ذهب الجمهور، وخالف قومٌ فتمسكوا بالعموم فقالوا: الإكراه على ارتكاب المعصية لا يبيحها.

قوله: (وَإِذَا أَمَرْتُمْكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا بِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ) أي اجعلوه قدر استطاعتكم. قال النووي: هذا من جوامع الكلم وقواعد الإسلام، ويدخل فيه كثيرٌ من الأحكام كالصلاة لمن عجز عن ركنٍ منها أو شرطٍ فيأتي بالمقدور، وكذا الوضوء وستر العورة، وحفظ بعض الفاتحة، وإخراج بعض زكاة الفطر لمن لم يقدر على الكل والإمسك في رمضان لمن أظطر بالعذر ثم قدر في أثناء النهار، إلى غير ذلك من المسائل التي يطول شرحها، واستدل به

على إن أمر بشيءٍ فعجز عن بعضه ففعل المقدور أنه يسقط عنه ما عجز عنه، وبذلك استدلّ المزني على أن ما وجب أدائه لا يجب قضاؤه، ومن ثم كان الصحيح أن القضاء بأمرٍ جديدٍ واستدل بهذا الحديث على أن اعتناء الشارع بالمنهيات فوق اعتناؤه بالأمورات لأنه أطلق الاجتناب في المنهيات ولو مع المشقة في الترك، وقيد في المأمورات بالاستطاعة، وهذا منقول عن الإمام أحمد فإن قيل: إن الاستطاعة معتبرة في النهي أيضاً إذ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

فجوابه: أن الاستطاعة تطلق باعتبارين، كذا قيل. قال الحافظ: والذي يظهر أن التقييد في الأمر بالاستطاعة لا يدل على المدعى من الاعتبار، بل هو من جهة الكف إذ كل واحد قادرٌ على الكف لولا داعية الشهوة مثلاً فلا يتصور عدم من الكف بل كل مكلفٍ قادرٌ على الترك بخلاف الفعل، فإن العجز عن تعاطيه محسوسٌ، فمن ثم قيد في الأمر بحسب الاستطاعة دون النهي، قال ابن فرج في شرح الأربعين: إن الأمر بالاجتناب على إطلاقه حتى يوجد ما يبيحه كاكل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الإكراه، والأصل في ذلك جواز التلطف بكلمة الكفر إذا كان القلب مطمئناً بالإيمان كما نطق به القرآن. قال الحافظ: والتحقيق أن المكلف في كل ذلك ليس منهياً في تلك الحال. وقال الماوردي: إن الكف عن المعاصي تركٌ وهو سهلٌ، وعمل الطاعة فعلٌ وهو شاقٌ، ولذلك لم يبح ارتكاب المعصية ولو مع العذر لأنه تركٌ، والترك لا يعجز المذدور عنه، وأدعى بعضهم أن قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ يتناول امتثال المأمور واجتناب المنهي، وقد قيد بالاستطاعة فاستويا، وحيث لم تكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة في جانب الأمر دون النهي أن العجز يكثر تصوُّره في الأمر بخلاف النهي، فإن تصوُّر العجز فيه محصورٌ في الاضطرار وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَضْطَرُّرْتُمْ لَيْلِي﴾ وهو مضطرٌ، ولا يرد الإكراه لأنه مندرجٌ في الاضطرار.

وزعم بعضهم أن قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ نسخ بقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾.

قال الحافظ: والصحيح أنه لا نسخ بل المراد بحق تقاته: امتثال أمره واجتناب نهيه مع القدرة لا مع العجز.

قوله: (الْفَرَاءُ) بفتح الفاء مهموزٌ: حار الوحش كذا في مختصر النهاية، ولكن تبويب الترمذي الذي ذكرناه سابقاً يدل على أن

الفراء بكسر الفاء جمع فرو.

قوله: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ... إلخ» المراد من هذه العبارة وأمثالها مما يدل على حصر التحليل والتحریم على الكتاب العزيز هو باعتبار اشتماله على جميع الأحكام ولو بطريق العموم أو الإشارة، أو باعتبار الأغلب لحديث: «إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَبَيَّنَّهُ مَعَهُ» وهو حديث صحيح.

قوله: «وَعَنْ عَلِيٍّ... إلخ» قد تقدم الكلام إلى ما اشتمل عليه حديث علي في أول كتاب الحج.

بَابُ مَا يَتَّحُ مِنْ الْحَيَوَانِ الْإِنْسِي

٣٦٠٤ - عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٥٦/٣ (خ: ٥٥٢٠) (م: ١٩٤١) (٣٦) (د: ٣٨٠٨) (ن: ٢٠١/٧)، وَفَوَّ لِلنَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَفِي لَفْظٍ: «أَطْعَمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَتَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ». زَوَّاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٩٣) وَصَحَّحَهُ.

وَفِي لَفْظٍ: «سَافَرْنَا، يَنْفِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكُنَّا نَأْكُلُ لُحُومَ الْخَيْلِ وَنَشْرَبُ أَلْبَانَهَا». زَوَّاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤/ ٢٨٨).

٣٦٠٥ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: «دَبَّحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ فَأَكَلْنَاهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَفْظُ أَحْمَدَ: «دَبَّحْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ، نَحْنُ وَأَهْلُ يَتِيمِهِ» (حم: ٣٤٥/٦ (خ: ٥٥١١) (م: ١٩٤٢) (٣٨).

٣٦٠٦ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «وَأَبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَكْلِ لَحْمِ دَجَاجٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٩٤/٤ (خ: ٥٥١٧) (م: ١٦٤٩) (٩).

قوله: «نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ» فيه دليل على تحريمها، وسيأتي الكلام على ذلك.

قوله: «وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ» استدلل به القائلون بحل أكلها. قال الطحاوي: ذهب أبو حنيفة إلى كراهة أكل الخيل وخالفه أصحابه وغيرهما. واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها، ولو كان ذلك مأخوذاً من طريق النظر لما كان بين الخيل والحمر الأهلية فرق، ولكن الآثار إذا صححت عن رسول الله ﷺ أولى أن نقول بها بما يوجب النظر ولا سيما وقد أخبر جابر أنه ﷺ: «أَبَاحَ لَهُمْ لُحُومَ الْخَيْلِ فِي الزُّوْفَةِ الَّذِي مَنَعَهُمْ فِيهِ مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ» فدل ذلك على اختلاف حكمهما. قال الحافظ: وقد نقل الحل بعض

التابعين عن الصحابة من غير استثناء أحد، فأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح على شرط الشيخين عن عطاء أنه قال لابن جريج: لم يزل سلفك يأكلونه، قال ابن جريج: قلت: أصحاب رسول الله ﷺ؟ فقال: نعم. وأما ما نقل في ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين، وسيأتي في الباب الذي بعد هذا عن ابن عباس أنه استدلل لحل الحمر الأهلية بقوله تعالى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ» الآية، وذلك يقوي أنه من القائلين بالحل. وأخرج الدارقطني عنه بسند قوي قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَمَرَ بِلُحُومِ الْخَيْلِ».

قال في الفتح: وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عتيبة ومالك وبعض الحنفية، وعن بعض المالكية والحنفية التحريم، قال الفاكهاني: المشهور عند المالكية الكراهة، والصحيح عند المحققين منهم التحريم، وقد صحح صاحب المحيط والهداية والذخيرة عن أبي حنيفة التحريم، وإليه ذهب العترة كما حكاها في البحر، ولكنه حكى الحل عن زيد بن علي. واستدل القائلون بالتحريم بما رواه الطحاوي وابن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ وَالْخَيْلِ وَالْبَعَالِ».

قال الطحاوي: أهل الحديث يضعفون عكرمة بن عمار، قال الحافظ: لا سيما في يحيى بن أبي كثير، فإن عكرمة وإن كان مختلفاً في توثيقه قد أخرج له مسلم، لكن إنما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير. وقال يحيى بن سعيد القطان: أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة. وقال البخاري: حديثه عن يحيى مضطرب. وقال النسائي: ليس به بأس إلا في يحيى. وقال أحمد: حديثه من غير إياس بن سلمة مضطرب. وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف على عكرمة فيها، فإن الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه للخیل ذكر، وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه، فالروايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والحمر في الحكم أظهر اتصلاً وأتقن رجالاً وأكثر عدداً. ومن أدلتهم ما رواه في السنن من حديث خالد بن الوليد: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ».

وتعقب بأنه شاذ منكر لأن في سياقه أنه شهد خير وهو خطأ فإنه لم يسلم إلا بعدها على الصحيح. وقد روي الحديث من

طريق أخرى عن خالد وفيها مجهول. ولا يقال: إن جابر أيضاً لم يشهد خير كما أعلّ الحديث بذلك بعض الحنفية. إلا أننا نقول: ذلك ليس بعلّة مع عدم التصريح بمضوره، فغايبته أن يكون من مراسيل الصحابة. وأما الرواية الثانية عنه المذكورة في الباب «أن النبي ﷺ أطعمهم لحوم الخيل» وفي الأخرى «أنهم سافروا مع النبي ﷺ» فليس في ذلك تصريح بأنه كان في خير فيمكن أن يكون في غيرها، ولو فرضنا ثبوت حديث خالد وسلامته عن العلل لم ينتهض لمعارضة حديث جابر وأسماء المتفق عليهما مع أنه قد ضعف حديث خالد أحمد والبخاري وموسى بن هارون والذارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون. ومن جملة ما استدلل به القائلون بالتحريم قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾، وقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم، وقرروا ذلك بأن اللام للتعليل، فدلّ على أنها لم تخلق لغير ذلك لأن العلة المنصوصة تفيد الحصر، فإباحة أكلها تقتضي خلاف الظاهر من الآية، وقرروا أيضاً بأن العطف يشعر بالاشتراك في الحكم، وبأن الآية سيقّت مساق الامتنان، فلو كان ينتفع بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم. وأجيب إجمالاً بأن الآية مكّية اتفاقاً، والإذن كان بعد الهجرة، وأيضاً ليست نصّاً في منع الأكل، والحديث صريح في الحل. وأجيب أيضاً تفصيلاً بأننا لو سلّمنا أن اللام للعلة لم نسلّم إفادته الحصر في الركوب والزينة فإنه ينتفع بالخيول في غيرهما وفي غير الأكل اتفاقاً، ونظير ذلك حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت رابكها فقالت: إنا لم نخلق لهذا إنما خلقنا للحرث، فإنه مع كونه أصرح في الحصر لكونه بأنما مع اللام لا يستدلّ به على تحريم أكلها، وإنما المراد الأغلب من المنافع وهو الركوب في الخيل والتزئين بها والحرث في البقر. وأيضاً يلزم المستدلّ بالآية أنه لا يجوز حمل الانتقال على الخيل والبالغ والحمير ولا قائل به. وأما الاستدلال بالعطف فغايبته دلالة الاقتران وهي من الضعف بمكان. وأما الاستدلال بالامتنان فهو باعتبار غالب المنافع.

قوله: (دَبَحْنَا فَرَسًا) لفظ البخاري «نَحَرْنَا فَرَسًا» وقد جمع بين الروايين يحمل النحر على الذبح مجازاً، وقد وقع ذلك مرتين.

قوله: (يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ) هو اسم جنس مثلث الدال، ذكره المنذري وابن مالك وغيرهما، ولم يحك النووي أن ذلك مثلث، وقيل: إن الضم ضعيف. قال الجوهري: دخلتها التاء للوحدة

مثل الحمامة. وقال إبراهيم الحربي: إن الدجاجة بالكسر اسم للذكوان دون الإناث والواحد منها ديك، وبالفتح الإناث دون الذكوان والواحدة دجاجة بالفتح أيضاً وفي القاموس: والدجاجة معروف للذكر والأنثى وتلث انتهى، وقد تقدّم نقله. وفي الحديث قصّة: وهو أن رجلاً امتنع من أكل الدجاج وحلف على ذلك فافتاه أبو موسى بأنه يكفر عن يمينه ويأكل وقص له الحديث.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ

٣٦٠٧ - عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ قَالَ: «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/ ١٩٣) (خ: ٥٥٢٧) (م: ١٩٣٦) (٢٣)، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: «وَلَحْمَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ».

٣٦٠٨ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحْمِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ نَفْسِيحًا وَنَيْسًا» (حم: ٤/ ٢٩٧) (خ: ٥٥٢٥، ٥٥٢٦) (م: ١٩٣٨) (٣١).

٣٦٠٩ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢/ ١٠٢) (خ: ٥٥٢٢) (م: ٥٦١) (٢٤).

٣٦١٠ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لَحْمِ الْحُمْرِ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٥٥) وَالْبُخَارِيُّ (٥٥٢٦، ٥٥٢٥).

٣٦١١ - وَعَنْ زَاهِرِ الْأَسْلَمِيِّ وَكَانَ مِنْ شُهَدَا الشَّجَرَةِ قَالَ: «إِنِّي لَا وَقْدَ تَحْتَ الْقُدُورِ يُلْحَمُ الْحُمُرُ إِذْ نَادَى مُنَادٌ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ عَنْ لَحْمِ الْحُمْرِ» (خ: ٤١٧٣).

٣٦١٢ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: «قُلْتُ لِحَبَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: «يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ، قَالَ: قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرِو الْغِفَارِيُّ عِنْدَنَا بِالْبَصْرَةِ، وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ الْبَحْرُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَقَرَأَ: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا»، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٢٩).

٣٦١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «حَرَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَالْمُجْتَمَعَةِ وَالْجِمَارِ الْإِنْسِيَّةِ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٦٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٧٩) وَصَحَّحَهُ.

٣٦١٤ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَبَالِي خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ فَانْتَحَرْنَاهَا، فَلَمَّا غَلَتْ بِهَا الْقُدُورُ نَادَى مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَكْفِئُوا

على الحمر لأنها المتحدّث عنها المأمور بإكفائها من القدور وغسلها، وهذا حكم التجسّس فيستفاد منه تحريم أكلها لعينها لا لمعنى خارج. وقال ابن دقيق العيد: الأمر بإكفاء القدور ظاهر أنه بسبب تحريم لحم الحمر. قال الحافظ: وقد وردت عللٌ آخر إن صحّ رفع شيءٍ منها وجب المصير إليه، لكن لا مانع أن يعطّل الحكم بأكثَر من علّة. وحديث أبي ثعلبة صريحٌ في التحريم فلا معدل عنه. وأمّا التعليل بخشية قلّة الظهر فأجاب عنه الطحاويّ بالمعارضة بالخيل، فإنّ في حديث جابر النّهي عن الحمر والإذن في الخيل مقرونان، فلو كانت العلّة لأجل الحملولة لكانت الخيل أولى بالمنع لقلّتها عندهم وعزّتها وشدّة حاجتهم إليها. قال النووي: قال بتحريم الحمر الأهليّة أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ولم نجد عن أحدٍ من الصحابة في ذلك خلافاً إلا عن ابن عباس، وعند مالك ثلاث رواياتٍ ثالثها الكراهة. وقد أخرج أبو داود عن غالب بن أبيجر قال: «أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سَيْمَانُ حُمُرٌ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّكَ حَرَمْتَ لَحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَقَدْ أَصَابَتْنَا سَنَةٌ، قَالَ: أُطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَيِّئِ حُمُرِكَ، فَإِنَّمَا حَرَمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرْيَةِ» بفتح الجيم وتشديد اللام جمع جالّة، مثل سوام جمع سائمة بتشديد اليم وهوام جمع هامة: يعني الجلالة وهي التي تاكل العذرة. والحديث لا تقوم به حجة. قال الحافظ: إسناده ضعيفٌ: والمسن شاذٌّ يخالف للأحاديث الصحيحة فلا اعتماد عليه. وقال المنذري: اختلف في إسناده كثيرًا. وقال البيهقي: إسناده مضطرب. قال ابن عبد البر: روى عن النبي ﷺ تحريم الحمر الأهليّة علي رضي الله عنه وعبد الله بن عمر بن عمرو وجابر والبراء وعبد الله بن أبي أوفى وأنس وزاهر الأسلمي بأسانيد صحاح وحسان. وحديث غالب بن أبيجر لا يعرج على مثله مع ما يعارضه ويحتمل أنّ رسول الله ﷺ رخص لهم في مجاعتهم وبين علّة تحريمها المطلق بكونها تاكل العذرات. وأمّا الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر الحارثيّة «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَقَالَ: أَلَيْسَ تَرَوْنَهُ الْكَلَا وَتَأْكُلُ الشَّجَرُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَصَبَ مِنْ لَحْوِيهَا» وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق رجلٍ من بني مرة قال: سألت فذكر نحوه. فقال الحافظ في السنين مقال، ولو ثبتا احتمل أن يكون قبل التحريم. قال الطحاوي: لولا تواتر الحديث عن رسول الله ﷺ بتحريم الحمر الأهليّة لكان النظر

القدور لا تأكلوا من لحوم الحمر شيئاً، فقال ناسٌ: إنّما نهى عنها رسول الله ﷺ لأنّها لم تخمس، وقال آخرون: نهى عنها ألّبتة. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حسم: ٤ / ٣٥٦) (خ: ٤٢٢) (م: ١٩٣٧) (٢٦). وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيٍّ وَأَنْسٍ وَقَدْ ذَكَرَا.

قوله: (الإنسيّة) قال في الفتح: بكسر المهمزة وسكون النون منسوبة إلى الإنس، ويقال فيه أنسيّة بفتحيتين. وزعم ابن الأثير أنّ في كلام أبي موسى المدني ما يقتضي أنّها بالضمّ ثمّ السكون، وقد صرح الجوهري أنّ الأنس بفتحيتين ضدّ الوحشة، ولم يقع في شيء من روايات الحديث بضمّ ثمّ سكون مع احتمال جوازها، نعم زُفّ أبو موسى الرواية بكسر أوّل ثمّ السكون، فقال ابن الأثير: إن أراد من جهة الرواية وإلا فهو ثابت في اللّغة، والمراد بالإنسيّة: الأهليّة كما وقع في سائر الروايات. ويؤخذ من التقييد بها جواز أكل الحمر الوحشيّة، ولعله يأتي البحث عنها إن شاء الله.

قوله: (إِذْ نَادَى مُنَادِي) وقع عند مسلم أنّ الذي نادى بذلك أبو طلحة، ووقع عند مسلم أيضاً بلالاً نادى بذلك، وعند النسائي أنّ المنادي بذلك عبد الرحمن بن عوف، ولعلّ عبد الرحمن نادى أولاً بالنهي مطلقاً، ثمّ نادى أبو طلحة بزيادة على ذلك وهو قوله: «فَإِنَّهَا رَجَسٌ» قوله: وقرأ: «قُلْ لَا أَجِدُ» الآية، هذا الاستدلال إنّما يتمّ في الأشياء التي لم يرد النصّ بتحريمها. وأمّا الحمر الإنسيّة فقد تواترت النصوص على ذلك، والتخصيص على التحريم مقدّم على عموم التحليل وعلى القياس. وأيضاً الآية مكّيّة. وقد روي عن ابن عباس أنّه قال: «إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ مَخَافَةَ قِلَّةِ الظَّهْرِ» رواه ابن ماجه والطبراني وإسناده ضعيف. وفي البخاريّ في المغازي أنّ ابن عباس تردّد هل كان النهي لمعنى خاص أو للتأييد؟ وعن بعضهم: إنّما نهى عنها النبي ﷺ لأنّها كانت تاكل العذرة. وفي حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب، فقال ناسٌ: إنّما نهى عنها لأنّها لم تخمس. قال الحافظ: وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تخمس أو كانت جلالة أو غيرها حديث أنسٍ حيث جاء فيه «فَإِنَّهَا رَجَسٌ» وكذلك الأمر بغسل الإناء في حديث سلمة انتهى. والحديثان متفقٌ عليهما، وقد تقدّم في أوّل الكتاب في باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل إذا ذبح من كتاب الطهارة. قال القرطبي: ظاهره أنّ الضمير في إنّها رجس عائذ

قوله: (كُلْ ذِي نَابٍ) النَّابُ: السِّنُّ الَّذِي خَلْفَ الرَّبَاعِيَّةِ جَمْعُهُ أَنْيَابٌ. قَالَ ابْنُ سِينَا: لَا يَجْتَمِعُ فِي حَيَوَانٍ وَاحِدٍ نَابٌ وَقَرْنٌ مَعًا. وَذُو النَّابِ مِنَ السَّبَاعِ كَالْأَسَدِ وَالذَّنْبِ وَالنَّمْرِ وَالْفِيلِ وَالْقَرْدِ، وَكُلُّ مَا لَهُ نَابٌ يَقْتَضِي بِهِ وَيَصْطَادُ. قَالَ فِي النَّهَائَةِ: وَهُوَ مَا يَفْتَرِسُ الْحَيَوَانَ وَيَأْكُلُ قَسْرًا كَالْأَسَدِ وَالنَّمْرِ وَالذَّنْبِ وَغَوَاهَا. وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ: وَالسَّبِيحُ بَضْمُ الْبَاءِ وَفَتْحُهَا: الْمَفْتَرِسُ مِنَ الْحَيَوَانِ انْتَهَى. وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِي جِنْسِ السَّبَاعِ الْحَرَمَةِ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كُلُّ مَا أَكَلَ اللَّحْمَ فَهُوَ سَبِيحٌ حَتَّى الْقَيْلِ وَالضَّبُعِ وَالسَّرْبُوعِ وَالسُّتُورِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحْرُمُ مِنَ السَّبَاعِ مَا يَعْدُو عَلَى النَّاسِ كَالْأَسَدِ وَالنَّمْرِ وَالذَّنْبِ. وَأَمَّا الضَّبُعُ وَالثَّعْلَبُ فَيَحْلُلَانِ عِنْدَهُ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْدُونَ.

قوله: (وَكُلْ ذِي مِخْلَبٍ) الْمِخْلَبُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ. قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْمِخْلَبُ لِلطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ بِمَنْزِلَةِ الظُّفْرِ لِلْإِنْسَانِ. وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ ذِي النَّابِ مِنَ السَّبَاعِ وَذِي الْمِخْلَبِ مِنَ الطَّيْرِ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ. وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ مِثْلَ قَوْلِ الْجُمْهُورِ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْمَشْهُورُ عَنْهُ الْكَرَاهَةُ، قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ: وَمَشْهُورٌ مَذْهَبُهُ عَلَى إِبَاحَةِ ذَلِكَ، وَكَذَا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: اخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَجَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، يَعْنِي عَدَمَ التَّحْرِيمِ وَاحْتِجُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ الْآيَةَ.

وَاجِبٌ بِأَنَّهَا مَكْنِيَّةٌ، وَحَدِيثُ التَّحْرِيمِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَإِضًا هِيَ عَامَّةٌ وَالْأَحَادِيثُ خَاصَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنِ الْإِحْتِجَاجِ بِالْآيَةِ مَفْصَلًا. وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ آيَةَ الْأَنْعَامِ خَاصَّةٌ بِبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ قَبْلَهَا حِكَايَةُ عَنِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَحْرِمُونَ أَشْيَاءَ مِنَ الْأَزْوَاجِ الثَّمَانِيَةِ بَارَأْنَهُمْ فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ «قُلْ لَا أَجِدُ» أَيِ مَنْ الْمَذْكُورَاتِ. وَيَجِبُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِمَعْنَى اللَّفْظِ لَا بِمَعْنَى الشَّيْءِ.

قوله: (وَلَحُومُ الْبِغَالِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَبِهِ قَالَ الْأَكْثَرُ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ فِي الْبَحْرِ. قَوْلُهُ: (وَالْخُلَسَاءُ) بَضْمُ الْحَاءِ وَسُكُونُ اللَّامِ بَعْدَهَا سِينٌ مَهْمَلَةٌ، وَهِيَ مَا وَقَعَ التَّفْسِيرُ بِهِ فِي الْمَتْنِ. قَوْلُهُ: (وَالْمُجْتَمَعَةُ) قَدْ تَقَدَّمَ ضَبْطُهَا وَتَفْسِيرُهَا.

يَقْتَضِي حُلَّهَا، لِأَنَّ كُلَّ مَا حَرَّمَ مِنَ الْأَهْلِيِّ أَجْمَعَ عَلَى تَحْرِيمِهِ إِذَا كَانَ وَحْشِيًّا كَالْخَنَزِيرِ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى حُلِّ الْوَحْشِيِّ فَكَانَ النَّظَرُ يَقْتَضِي حُلَّ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَمَا ادَّعَى مِنَ الْإِجْمَاعِ مُرَدُّهُ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ خْتَلَفَ فِي نَظَرِهِ الْحَيَوَانَ الْوَحْشِيِّ كَالْهَرِّ.

قوله: (كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ) سَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ. قَوْلُهُ: (الْمُجْتَمَعَةُ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ وَتَشْدِيدُ الْمَثَلَةِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَهِيَ كُلُّ حَيَوَانٍ يُنْصَبُ وَيُقْتَلُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَثُرَتْ فِي الطَّيْرِ وَالْأَرْبِ وَمَا يَجِيئُ فِي الْأَرْضِ: أَيِ يَلْزِمُهَا، وَالْجِشْمُ فِي الْأَصْلِ: لَزُومُ الْمَكَانِ أَوْ الْوُقُوعُ عَلَى الصُّدْرِ أَوْ التَّلْبُّدُ بِالْأَرْضِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ، التَّجْشِيمُ نَوْعٌ مِنَ الْمَثَلَةِ.

بَابُ تَحْرِيمِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ٣٦١٥ - عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَكُلُّهُ حَرَامٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (ح: ١٩٤/٤) (م: ١٩٣٢) (١٢) (ت: ١٤٧٧) (ن: ٢٠١/٧) إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَأَبَا دَاوُدَ.

٣٦١٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ وَالتِّرْمِذِيَّ (ح: ١/٢٤٤) (م: ١٩٣٤) (١٦) (د: ٣٨٠٣) (ن: ٢٠٢/٧) (ه: ٢٣٣٤).

٣٦١٧ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ لَحُومَ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ وَلَحُومَ الْبِغَالِ وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٢٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٧٨).

٣٦١٨ - وَعَنْ الْعُرَيْضِ بْنِ سَارِيَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ كُلَّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَلَحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْخُلَسَاءِ وَالْمُجْتَمَعَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٢٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٧٤) وَقَالَ: نَهَى بِذَلِكَ لَفْظَ التَّحْرِيمِ وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: الْمُجْتَمَعَةُ: أَنْ يُنْصَبَ الطَّيْرُ فَيُرْمَى. وَالْخُلَسَاءُ الذَّنْبُ أَوْ السَّبِيحُ يُذْرِكُهُ الرَّجُلُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ، يَعْنِي الْفَرِيَسَةَ، فَتَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يُذَكِّبَهَا.

حَدِيثُ جَابِرٍ أَوَّلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ كَمَا سَلَفَ، وَهُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ بَسْنَدٌ لَا بَأْسَ بِهِ كَمَا قَالَه الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ الْعُرَيْضِ بْنِ سَارِيَةَ لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْهَرِّ وَالْقَنْفَذِ

٣٦١٩ - عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَأَكْلِ ثَمِينِيَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٨٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٥٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٨٠).

٣٦٢٠ - وَعَنْ عِيسَى بْنِ نُمَيْلَةَ الْفَزَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كَانَتْ عِنْدَ ابْنِ عَمَرَ سُئِلَ عَنْ أَكْلِ الْقَنْفَذِ، فَقَالَ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مَحْرُومًا﴾ الْآيَةُ، فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: خَبِثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ، فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: إِنْ كَانَ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٨١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٩).

حديث جابر في إسناده عمر بن زيد الصنعاني. قال المنذري وابن حبان: لا يحتج به، وقال ابن رسلان في شرح السنن: لم يرو عنه غير عبد الرزاق.

وقد أخرج النهي عن أكل ثمن الكلب والسنور مسلم في صحيحه، وحديث عيسى بن نُمَيْلَةَ قال الخطابي: ليس إسناده بذلك، وقال البيهقي: إسناده غير قوي، ورواه شيخ مجهول، وقال في بلوغ المرام: إسناده ضعيف، وقد استدلل بالحديث الأول على تحريم أكل الهر وظاهره عدم الفرق بين الوحشي والأهلي، ويؤيد التحريم: أنه من ذوات الأنساب، وللشافعية وجه في حل الهر الوحشي كحمار الوحش إذا كان وحشي الأصل، لا إن كان أهلياً، ثم توحش.

قوله: (عن عيسى بن نُمَيْلَةَ) بضم النون وتخفيف الميم مصغر نملة، ذكره ابن حبان في الثقات.

قوله: (القنفذ) هو واحد القناذل والأنثى الواحدة قنفذة، وهو بضم القاف وسكون النون وضم الفاء، وبالدال المعجمة وقد تفتح الفاء، وهو نوعان: قنفذ يكون بأرض مصر قدر الفار الكبير، وآخر يكون بأرض الشام في قدر الكلب، وهو مولع بأكل الأفاعي ولا يتألم بها، كذا قال ابن رسلان في شرح السنن، وقد استدلل بالحديث على تحريم القنفذ؛ لأن الخبائث محرمة بنص القرآن وهو مخصص لعموم الآية الكريمة؛ كما سلف في مثل ذلك، وقد حكى التحريم في «البحر» عن أبي طالب والإمام يحيى. قال ابن رسلان: راويا عن القفال أنه قال: إن صح الخبر؛ فهو حرام، وإلا رجعنا إلى العرب. والمتقول عنهم: أنهم يستطيعونه.

وقال مالك وأبو حنيفة: القنفذ مكروه، ورخص فيه الشافعي والليث وأبو ثور اهـ. وحكى الكراهة في «البحر» أيضاً عن المؤيد بالله، والراجح: أن الأصل الحل حتى يقوم دليل ناهض ينقل عنه، أو يقرر أنه مستحب في غالب الطباع.

ويؤيد القول بالحل: ما أخرجه أبو داود عن ملقم بن تلب، عن أبيه، قال: صحبت النبي ﷺ فلم أسمع لحشرات الأرض تحريماً، وهذا يؤيد الأصل، وإن كان عدم السماع لا يستلزم عدم ورود دليل، ولكن قال البيهقي: إن إسناده غير قوي، وقال النسائي: ينبغي أن يكون ملقم بن تلب ليس بالمشهور. قال ابن رسلان: إن حشرات الأرض كالضب والقنفذ واليربوع وما أشبهها وأطال في ذلك.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّبِّ

٣٦٢١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ «دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَتُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا مَخْنُودًا قَدِمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حَفِيدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، فَقَدَّمْتُ الضَّبَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَاهَوَى يَسَدُوهُ إِلَى الضَّبِّ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ السَّنَةِ الْحُضُورِ: أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَدَّمْتُ لَكَ، قُلْنَا هُوَ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَحْرَامَ الضَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجَذَنِي أَعَافُهُ، قَالَ خَالِدٌ: فَأَجَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ فَلَمْ يَنْهَنِي، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٥٤١٠) (م: ١٩٤٦) (د: ٣٧٩٤) (ن: ١٩٨ / ٧) (هـ: ٣٢٤١) إلا التِّرْمِذِيُّ.

٣٦٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: لَا أَكُلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٦/٢) (خ: ٥٥٣٦) (م: ١٩٤٣) (٤٠).

وفي رواية عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَ نَاسٍ فِيهِمْ سَعْدٌ، فَأَتَوْا بِلَحْمٍ ضَبٍّ، فَأَدَّتْ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَائِهِ: إِنَّهُ لَحْمُ ضَبٍّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ١٣٧) وَمُسْلِمٌ (١٩٤٤) (٤٢).

٣٦٢٣ - وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي الضَّبِّ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحْرَمْهُ، وَإِنْ عُمَرُ قَالَ: إِنْ اللَّهُ لَيَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا طَعَامُ عَامَةِ الرِّعَاءِ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي طَعْمُهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٥١) (٤٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٣٩).

بسانر بلاد الحجاز.

قوله: (فَأَجِدُنِي أَغَاثُهُ) أَي أَكْرَهُ أَكْلَهُ، يقال: عَفَتَ الشَّيْءُ أَغَاثَهُ.

قوله: (فَأَجْتَرَرْتُهُ) بِجِيمٍ وَرَاءَيْنِ مَهْمَلَتَيْنِ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ، وَضَبَطَهُ بَعْضُ شُرَاحِ الْمَهْذَبِ بِزَايٍ قَبْلَ الرَّاءِ وَقَدْ غَلَطَ التَّوِيُّ.

قوله: (لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحْرُمُهُ) فِيهِ جَوَازُ أَكْلِ الضَّبِّ. قَالَ التَّوِيُّ: وَاجْمَعِ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الضَّبَّ حَلَالٌ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ إِلَّا مَا حَكِيَ عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ كِرَاهَتِهِ، وَإِلَّا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَّاشٌ عَنْ قَوْمٍ أَنَّهُمْ قَالُوا هُوَ حَرَامٌ وَمَا أَظُنُّ يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ، فَإِنْ صَحَّ عَنْ أَحَدٍ فَمَحْجُوزٌ بِالنُّصُوصِ وَاجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ.

انتهى. قَالَ الْحَافِظُ: قَدْ نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ يَكُونُ الْإِجْمَاعُ مَعَ مَخَالَفَتِهِ. وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ كِرَاهَتَهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ الطُّحَاوِيُّ فِي مَعَانِي الْأَنْبَارِ: كَرِهَ قَوْمٌ أَكْلَ الضَّبِّ مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَقَدْ جَاءَ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الضَّبِّ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَبِلٍ. قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَإِسْنَادُهُ

حَسَنٌ فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ زُرْعَةَ عَنْ شَرِيحِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي رَاشِدٍ الْخَبْرَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَبِلٍ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عِيَّاشٍ عَنِ الشَّامِيِّينَ قَوِيٌّ، وَهَؤُلَاءِ شَامِيُونَ نَقَاتٌ، وَلَا يَغْتَرُّ بِقَوْلِ الْخَطَّابِيِّ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ. وَقَوْلُ ابْنِ حَزَمٍ: فِيهِ ضَعْفٌ وَجَهْلٌ. وَقَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ: تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ

عِيَّاشٍ وَلَيْسَ بِمُحْجَظٍّ. وَقَوْلُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ لَا يَصِحُّ، فَفِي كُلِّ ذَلِكَ تَسَاهُلٌ لَا يَجُوزُ، فَإِنَّ رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الشَّامِيِّينَ قَوِيَّةٌ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ، وَقَدْ صَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ بَعْضَهَا. وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَطُحَاوِيُّ وَسَنَدُهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ مِنْ

حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ «نَزَلْنَا أَرْضًا كَثِيرَةَ الضَّبَابِ» الْحَدِيثِ، وَفِيهِ «أَنَّهُمْ طَبَخُوا مِنْهَا»، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِيخَتْ ذَوَابٌّ، فَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ، فَأَكْفَرْتُوهَا» وَمِثْلُهُ

حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَالْأَحَادِيثُ وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى الْحُلِّ تَصَرُّحًا وَتَلْوِيحًا نَصًّا وَتَقْرِيرًا فَالْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ حُلٌّ النَّهْيِ فِيهِ عَلَى أَوَّلِ الْحَالِ عِنْدَ تَجَوُّزِ

أَنْ يَكُونَ ثَمًّا مَسْخُوحًا. وَحِينَئِذٍ أَمْرٌ بِإِكْفَاءِ الْقُدُورِ ثُمَّ تَوَقَّفَ فَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ. وَحَمَلُ الْإِذْنِ فِيهِ عَلَى ثَانِي الْحَالِ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ

٣٦٢٤ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ، فَأَتَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَقَالَ: لَا أَذْرِي لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي مُسِيخَتْ» (ح: ٣/ ٣٨٠) (م: ١٩٤٩) (٤٨).

٣٦٢٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فِي غَايَةِ مُضِيبَةٍ وَإِنَّهُ عَامَّةٌ طَعَامُ أَهْلِي، قَالَ: فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقُلْنَا: عَادُوهُ، فَعَادُوهُ فَلَمْ يُجِبْهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: يَا أَعْرَابِي! إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سَبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَمَسَحَهُمْ ذَوَابٌّ يَدْبُونَ فِي الْأَرْضِ، وَلَا أَذْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا فَلَمْ أَكُلْهَا، وَلَا أَنْهَى عَنْهَا» وَرَأَاهُمَا أَحْمَدُ (٥/ ٣) وَمُسْلِمٌ (١٩٥١) (٥٠).

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّ الْمَسْخُوحَ لَا نَسْلَ لَهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ إِلَّا بِوَحْيٍ، وَأَنْ تَرُدُّهُ فِي الضَّبِّ كَانَ قَبْلَ الْوَحْيِ بِذَلِكَ، وَالْحَدِيثُ يَرْوِيهِ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ الْفِرْدَةُ، قَالَ يَسْتَرْ: وَأَرَاهُ قَالَ وَالْخَنَازِيرُ مِمَّا مَسِيخٌ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسِيخٍ نَسْلًا وَلَا عَقِيًّا، وَقَدْ كَانَتْ الْفِرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ قَبْلَ ذَلِكَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْفِرْدَةُ وَالْخَنَازِيرُ هِيَ مِمَّا مَسِيخٌ اللَّهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ: - ﷺ - إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَهْلِكْ أَوْ يُعَذِّبْ قَوْمًا قَبْلَ جَعْلٍ لَهُمْ نَسْلًا» رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ (١/ ٤٣٣) وَمُسْلِمٌ (٢٦٦٣) (٣٢).

قوله: (فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا) هُوَ دَوِيَّةٌ تَشَبَّهُ الْجُرَذُونَ وَلَكِنَّهُ أَكْبَرُ مِنْهُ قَلِيلًا، وَيُقَالُ الْإِنْتَى ضَبَّةٌ. قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: إِنَّهُ يَعِيشُ سَبْعِمِائَةَ سَنَةٍ وَإِنَّهُ لَا يَشْرَبُ الْمَاءَ وَيَسْوِلُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا قَطْرَةً، وَلَا يَسْقُطُ لَهُ سَنٌّ وَيُقَالُ: بَلَ اسْنَانُهُ قِطْعَةً وَاحِدَةً.

قوله: (مَخْنُودًا) بِجَاءٍ مَهْمَلَةٍ وَنُونٍ مَضْمُومَةٍ وَآخِرُهُ ذَالٌ مَعْجَمَةٌ: أَي مَسْنُودًا بِالْحِجَارَةِ الْحَمَاءِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ «بِضْبٍ مَشْوِيٍّ».

قوله: (أَخْتَتَهَا حَفِيدَةً) مَهْمَلَةٌ مَضْمُومَةٌ بَعْدَهَا فَاءٌ مُصَغَّرَةٌ.

قوله: (لَمْ يَكُنْ بِأَرْضٍ قَوْمِي) قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: اعْتَرَضَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَقَالَ: إِنَّ الضَّبَابَ مَوْجُودَةٌ بِأَرْضِ الْحِجَازِ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ تَكْذِيبَ الْخَبَرِ فَقَدْ كَذَبَ هُوَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَرْضِ الْحِجَازِ مِنْهَا شَيْءٌ، وَرَبِّمَّا أَنَّهَا حَدَثَتْ بَعْدَ عَصْرِ النَّبُوَّةِ، وَكَذَا أَنْكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَمَنْ تَبِعَهُ. قَالَ الْحَافِظُ: وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا، بَلِ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﷺ بِأَرْضِ قَوْمِي قَرِيشٌ فَقَطْ فَيَخْتَصُّ النَّهْيَ بِمَكَّةَ وَمَا حَوْلَهَا، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةٌ

المسوخ لا نسل له وبعد ذلك كان يستقذره فلا يأكله ولا يجرمه،
وأكل على مائدته بإذنه فدل على الإباحة. وتكون الكراهة

للتنزيه في حق من يتقذره، وتحمل أحاديث الإباحة على من لا
يتقذره. وقد استدلل على الكراهة بما أخرجه الطحاوي عن
عائشة أنه «أهدي لي النبي ﷺ صَبَّ فَلَمْ يَأْكُلْهُ فَقَامَ عَلَيْهِمْ سَائِلٌ،
فَأَزَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تُعْطِيَهُ، فَقَالَ لَهَا: أُنْغِطِيهِ مَا لَا تَأْكُلِينَ؟» قال
محمد بن الحسن: دل ذلك على كراهته لنفسه ولغيره. وتعقبه
الطحاوي باحتمال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى:
«وَلَسْتُمْ بِأَعْيُنِي إِلَّا أَنْ تُغْضُوا فِئَةً»، ثم ساق الأحاديث الدالة
على كراهة التصدق بحشف الثمر، وكحديث البراء: «كَانُوا
يُجِبُونَ الصَّدَقَةَ بِأَرْدٍ تَرْمِهِمْ، فَزَلْتُ: «أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا
كَسَبْتُمْ»».

قال: فهذا المعنى كره لعائشة أن تصدق بالصَّبَّ لا لكونه
حراماً. وهذا يدل على أن الطحاوي فهم عن محمد أن الكراهة
فيه للتحريم. والمعروف عن أكثر الحنفية فيه كراهة التنزيه. وجنح
بعضهم إلى التحريم. وقال: اختلفت الأحاديث وتعذرت معرفة
المتقدم فرجحنا جانب التحريم، ودعوى التعذر ممنوعة بما تقدم.
قوله: (في غايظ مُضَيِّبَةٍ) قال النووي: فيه لغتان مشهورتان:
إحداهما فتح الميم والفساد، والثانية ضم الميم وكسر الضاد،
والأول أشهر وأفصح، والمراد ذات ضباب كثيرة، والغائط:
الأرض المطينة.

قوله: (بِدَبُونٍ) بكسر الدال.

قوله: (وَلَا أَذْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا) قال القرطبي: إنما كان ذلك
ظناً منه قبل أن يوحى إليه: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلاً، فَلَمَّا
أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ زَالَ التَّظَنُّنُ وَعَلِمَ أَنَّ الصَّبَّ لَيْسَ مِمَّا مَسَخَ كَمَا
فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ. وَمِنَ الْعَجِيبِ أَنَّ ابْنَ الْعَرَبِيِّ قَالَ:
إِنْ قَوْلُهُمُ: الْمَسْخُوحُ لَا نَسْلَ لَهُ، دَعَوَى فَإِنَّهُ أَمَرَ لَا يَعْرِفُ بِالْعَقْلِ
وَأِنَّمَا طَرِيقُهُ النَّقْلُ وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ يَعُولُ عَلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَحْضِرْهُ
مِنْ صَحِيحٍ مُسْلِمٍ، ثُمَّ قَالَ: وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الصَّبِّ مَسْخُوحاً
فَذَلِكَ لَا يَقْضِي تَحْرِيمَ أَكْلِهِ، لِأَنَّهُ كَوْنُهُ آدَمِيّاً قَدْ زَالَ حُكْمُهُ وَلَمْ
يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ أَصْلاً، وَإِنَّمَا كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَكْلَ مِنْهُ لَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ مِنْ
سَخَطِ اللَّهِ كَمَا كَرِهَ الشُّرْبَ مِنْ مَيَاهِ ثُمُودٍ انْتَهَى. وَلَا مَنَافَاةَ بَيْنَ
كَوْنِهِ ﷺ عَافِ الصَّبِّ، وَبَيْنَ مَا ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْيبُ الطَّعَامَ،
لِأَنَّهُ عَدِمَ الْعَيْبَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا صَنَعَهُ الْآدَمِيُّ لَسْلاً يَنْكَسِرُ خُطَاطُهُ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّبِّ وَالْأَرْبَبِ

٣٦٢٦ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُمَارَةَ قَالَ:
«قُلْتُ لِجَابِرٍ: الصَّبُّ أَمْنِيَّةٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَكُلُهَا؟ قَالَ:
نَعَمْ، قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم):
٣/ ٣١٨ (د): ٣٨٠١ (ت): ٨٥١ (ن): ٧/ ٢٠٠ (هـ): ٣٢٣٦ (ح):
وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَلَقَطَ أَبِي دَاوُدَ عَنْ جَابِرٍ: «سَأَلْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّبِّ فَقَالَ: هِيَ صَيْدٌ وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ إِذَا صَادَ
الْمُخْرِمُ».

٣٦٢٧ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَنْفَجْنَا أَرْبَبًا بِمَرُ الطَّهْرَانِ فَسَعَى
الْقَوْمُ فَلَعَبُوا، وَأَذْرَكْتُمَا فَأَخَذَتْهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَلَذَّبَحَهَا
وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِزَكَاةٍ وَتَحْلِيلًا فَقَبِلَهَا، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ.
(حم: ٣/ ١١٨ (خ: ٢٥٧٢ (م: ١٩٥٣ (د: ٣٧٩١ (ت: ١٧٨٩ (ن: ٧/ ١٩٧ (هـ: ٣٢٤٣). وَلَقَطَ أَبِي دَاوُدَ:
«صِيدَتْ أَرْبَبًا فَشَرَبْتُهَا، فَبَعَثَ مَعِيَ أَبُو طَلْحَةَ بِعَجْزِهَا إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُ بِهَا».

٣٦٢٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «جَاءَ أَهْرَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ بِأَرْبَبٍ قَدْ شَوَاهَا وَمَعَهَا صِنَابُهَا وَأَذْنُهَا فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ،
فَأَمْسَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَأْكُلُوا.
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٣٦) وَالنَّسَائِيُّ (٧/ ١٩٦).

٣٦٢٩ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ: «أَنَّهُ صَادَ أَرْبَبَيْنِ فَلَذَّبَحَهُمَا
بِزُرَيْنِ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٧١)
وَالنَّسَائِيُّ (٧/ ١٩٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٤٤).

حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عماره أخرجه أيضاً
الشافعي والبيهقي، وصححه أيضاً البخاري وابن حبان وابن
خزيمة والبيهقي وأعله ابن عبد البر بعبد الرحمن المذكور وهو
وهم، فإنه وثقه أبو زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد، ثم إنه لم
ينفرد به. وحديث أبي هريرة قال في الفتح: رجاله ثقات إلا أنه
اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً. وحديث محمد
بن صفوان أخرجه أيضاً بقيّة أصحاب السنن وابن حبان
والحاكم.

قوله: (الصَّبُّ) هو الواحد الذكور، والأنثى ضيعان ولا يقال
ضبعة. ومن عجيب أمره أنه يكون سنة ذكراً وسنة أنثى فيلحق في

قوله: (وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَأْكُلُوا) فيه دليلٌ على جواز أكل الأرنب. قال في الفتح: وهو قول العلماء كافةً إلا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة وعن عكرمة من التابعين وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء. واحتجوا بحديث خزيمة بن جزء قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي الْأَرْنَبِ؟ قَالَ: لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ قُلْتُ: وَلَمْ يَأْكُلْ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَبُتُ أَنْهَا تُدْبِي» قال الحافظ: وسنده ضعيفٌ، ولو صحَّ لم يكن فيه دلالةٌ على الكراهة، وله شاهدٌ عن عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «جِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَزَعَمَ أَنَّهَا تَحْيِضُ» أخرجه أبو داود وله شاهد أيضاً عند إسحاق بن راهويه في مسنده وهذا إذا صحَّ صلح للاحتجاج به على كراهة التنزيه لا على التحريم، والمحكي عن عبد الله بن عمرو التحريم كما في شرح ابن رسلان للسُّنَنِ. وحكى الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرَّمها، وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة وقد حكى في البحر عن العترة الكراهة، يعني كراهة التنزيه وهو القول الرَّاجِحُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَلَالَةِ

٣٦٣٠ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شُرْبِ لَبَنِ الْجَلَالَةِ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ١ / ٢٢٦) (د: ٣٧٨٦) (ت: ١٨٢٥) (ن: ٧ / ٢٤٠) إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَفِي رِوَايَةٍ: «نَهَى عَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٥٧).
٣٦٣١ - وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَابِيَا» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (حم: ٢ / ٢١٩) (د: ٣٧٨٥) (ت: ١٨٢٤) (هـ: ٣١٨٩).

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْجَلَالَةِ فِي الْإِبِلِ أَنْ يُرْكَبَ عَلَيْهَا أَوْ يُشْرَبَ مِنْ الْبَابِيَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٨٧).
٣٦٣٢ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَعَنْ الْجَلَالَةِ عَنْ رُكُوبِهَا وَأَكْلِ لُحُومِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢ / ٢١٩) وَالنَّسَائِيُّ (٧ / ٢٣٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨١١).

حديث ابن عباسٍ أخرجه أيضاً أحمد وابن حبان والحاكم والبيهقي، وصحَّحه أيضاً ابن دقيق العيد، ولفظه «وَعَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَشُرْبِ الْبَابِيَا».

وحديث ابن عمر حسنه الترمذي وقد اختلف في حديث ابن

حال الذكورة ويولد في حال الأنوثة، وهو مولعٌ بنيش القبور لشهوته للحوم بني آدم.

قوله: (قَالَ نَعَمْ) فيه دليلٌ على جواز أكل الضَّبُع. وإليه ذهب الشافعي وأحمد قال الشافعي: ما زال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير نكير، ولأن العرب تستطيعه وتمدحه. وذهب الجمهور إلى التحريم، واستدلوا بما تقدّم في تحريم كل ذي نابٍ من السباع. ويجاب بأن حديث الباب خاصٌ فيقدّم على حديث كل ذي نابٍ، واستدلوا أيضاً بما أخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن جزء قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبُعِ، فَقَالَ: أَوْ يَأْكُلُ الضَّبُعُ أَحَدًا؟» وفيه رواية: «وَمَنْ يَأْكُلِ الضَّبُعُ؟» فيجاب بأن هذا الحديث ضعيفٌ لأن في إسناده عبد الكريم بن أمية وهو متفقٌ على ضعفه، والراوي عن إسماعيل بن مسلم وهو ضعيفٌ. قال ابن رسلان: وقد قيل: إن الضَّبُع ليس لها نابٌ. وسمعت من يذكر أن جميع أسنانها عظمٌ واحدٌ كصفحة نعل الفرس، فعلى هذا لا يدخل في عموم النهي. انتهى.

قوله: (وَيُجْعَلُ فِيهِ كِبَشٌ) فيه دليلٌ على أن الكبش مثل الضَّبُع. وفيه أن المعتبر في المثلية، بالتقريب في الصورة لا في القيمة ففي الضَّبُع الكبش سواء كان مثله في القيمة أو أقل أو أكثر.

قوله: (أَفْتَجْنَا أَرْبَابًا) بنونٌ ثم فاءٌ مفتوحةٌ وجيمٌ ساكنةٌ أي أئربا: يقال نفج الأرنب: إذا ثار، وأفجته: أي أثرته من موضعه، ويقال الانتفاج: الاقشعرار وارتفاع الشعر وانتفاشه. والأرنب دويبةٌ معروفةٌ تشبه العنق لكن في رجلها طولٌ بخلاف يديها، والأرنب اسم جنسٍ للذكر والأنثى.

قوله: (بِئَرِ الظُّهْرَانِ) اسم موضعٍ على مرحلةٍ من مكة، والرءاء من قوله بئرٌ مشددةٌ.

قوله: (فَلَقِيْنَا) بمعجمةٍ وموحدةٍ: أي تعبوا وزنا ومعنى.

قوله: (صِنَابَهَا) بالصاد المهملة بعدها نونٌ. قال في القاموس الصناب كتاب. انتهى. وهو صبيغٌ يتخذ من الخردل والزبيب ويؤتد به فعلى هذا عطف آدمها عليه للتفسير، ويمكن أن يكون من عطف العام على الخاص.

قوله: (بُورِكِيهَا) البورك بكسر الراء وبكسر الواو وسكون الراء: وهما وركان فوق الفخذين كالكتفين فوق العضدين، كذا في المصباح.

عمر على ابن أبي نجیح فقتل عن مجاهد عنه، وقيل عن مجاهد مرسلًا، وقيل عن مجاهد عن ابن عباس. وحديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضًا الحاكم والذارقطني والبيهقي. في الباب عن أبي هريرة مرفوعًا، وفيه النهي عن الجلالة: وهي التي تاكل العذرة، قال في التلخيص: إسناده قوي.

قوله: (عَنْ شُرْبِ لَبَنِ الْجَلَالَةِ) بفتح الجيم وتشديد اللام من أبنية المبالغة: وهي الحيوان الذي ياكل العذرة. والجللة بفتح الجيم: هي البعرة، وقال في القاموس: الجللة: مثلثة البعر أو البعرة انتهى، وتجمع على جلالات على لفظ الواحدة، وجوال كدائب ودواب، يقال: جلّت الدابة الجللة واجلّتها فهي جالّة وجلالة.

وسواء في الجلالة البقر والغنم والإبل وغيرها كالذجاج والأوز وغيرها. وأدعى ابن حزم أنها لا تقع إلا على ذات الأربع خاصة، ثم قيل إن كان أكثر علفها النجاسة فهي جلالة، وإن كان أكثر علفها الطاهر فليست جلالة، وجزم به النووي في تصحيح التنبيه وقال في الروضة تبعًا للرافعي: الصحيح أنه لا اعتداد بالكثير بل بالرائحة والنسب، فإن تغير ريح مرقها أو لحمها أو طعمها أو لونها فهي جلالة، والنهي حقيقة في التحريم، فأحاديث الباب ظاهرها تحريم أكل لحم الجلالة وشرب لبنها وركوبها. وقد ذهب الشافعية إلى تحريم أكل لحم الجلالة. وحكاة

في البحر عن الثوري وأحمد بن حنبل. وقيل يكره فقط كما في اللحم المذكى إذا أذن. قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لو غذى شاة عشر سنين بأكل حرام لم يحرم أكلها ولا على غيره، وهذا أحد احتمالي البغوي. وإذا قلنا بالتحريم أو الكراهة فإن علفت طاهرًا فطاب لحمها حل لأن علّة النهي التغير وقد زالت.

قال ابن رسلان: ونقل الإمام فيه الاتفاق. قال الخطابي: كرهه أحمد وأصحاب الرأي والشافعية وقالوا: لا تؤكل حتى نجس إتمامًا. وفي حديث (إِنَّ الْبَقَرَ تَعْلَفُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يُكَلِّ لَحْمُهَا) وكان ابن عمر يجبس الدجاجة ثلاثًا ولم ير يأكلها بأما مالك من دون جبس. انتهى. قال ابن رسلان في شرح السنن: وليس للحبس مدة مقدرة. وعن بعضهم في الإبل والبقر أربعون يومًا، وفي الغنم سبعة أيام، وفي الذجاج ثلاثة. واختاره في المهذب والتحرير. قال الإمام المهدي في البحر: فإن لم نجس وجب غسل أمعائها ما لم يستحل ما فيه استحالة تامة.

قوله: (نَهَى عَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ) علّة النهي أن تعرق فتلوث

قوله: (عَنْ شُرْبِ لَبَنِ الْجَلَالَةِ) بفتح الجيم وتشديد اللام من أبنية المبالغة: وهي الحيوان الذي ياكل العذرة. والجللة بفتح الجيم: هي البعرة، وقال في القاموس: الجللة: مثلثة البعر أو البعرة انتهى، وتجمع على جلالات على لفظ الواحدة، وجوال كدائب ودواب، يقال: جلّت الدابة الجللة واجلّتها فهي جالّة وجلالة.

وسواء في الجلالة البقر والغنم والإبل وغيرها كالذجاج والأوز وغيرها. وأدعى ابن حزم أنها لا تقع إلا على ذات الأربع خاصة، ثم قيل إن كان أكثر علفها النجاسة فهي جلالة، وإن كان أكثر علفها الطاهر فليست جلالة، وجزم به النووي في تصحيح التنبيه وقال في الروضة تبعًا للرافعي: الصحيح أنه لا اعتداد بالكثير بل بالرائحة والنسب، فإن تغير ريح مرقها أو لحمها أو طعمها أو لونها فهي جلالة، والنهي حقيقة في التحريم، فأحاديث الباب ظاهرها تحريم أكل لحم الجلالة وشرب لبنها وركوبها. وقد ذهب الشافعية إلى تحريم أكل لحم الجلالة. وحكاة

في البحر عن الثوري وأحمد بن حنبل. وقيل يكره فقط كما في اللحم المذكى إذا أذن. قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: لو غذى شاة عشر سنين بأكل حرام لم يحرم أكلها ولا على غيره، وهذا أحد احتمالي البغوي. وإذا قلنا بالتحريم أو الكراهة فإن علفت طاهرًا فطاب لحمها حل لأن علّة النهي التغير وقد زالت.

قال ابن رسلان: ونقل الإمام فيه الاتفاق. قال الخطابي: كرهه أحمد وأصحاب الرأي والشافعية وقالوا: لا تؤكل حتى نجس إتمامًا. وفي حديث (إِنَّ الْبَقَرَ تَعْلَفُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يُكَلِّ لَحْمُهَا) وكان ابن عمر يجبس الدجاجة ثلاثًا ولم ير يأكلها بأما مالك من دون جبس. انتهى. قال ابن رسلان في شرح السنن: وليس للحبس مدة مقدرة. وعن بعضهم في الإبل والبقر أربعون يومًا، وفي الغنم سبعة أيام، وفي الذجاج ثلاثة. واختاره في المهذب والتحرير. قال الإمام المهدي في البحر: فإن لم نجس وجب غسل أمعائها ما لم يستحل ما فيه استحالة تامة.

قوله: (نَهَى عَنْ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ) علّة النهي أن تعرق فتلوث

كباره، وتسميته فويسقاً كتسمية الخمس فواسق، وأصل الفسق الخروج، والوزغ والخمس المذكورة خرجت عن خلق معظم الحشرات ونحوها بزيادة الضُرِّ والأذى.

قوله: (وَكَانَ يَنْفُخُ فِي إِبْرَاهِيمَ) أي في النار، وذلك لما جبل عليه طبعها من عداوة نوع الإنسان.

قوله: (فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ كَتَبَ لَهُ مِائَةَ حَسَنَةٍ) في رواية أخرى «سَبْعُونَ» قال النووي: مفهوم العدد لا يعمل به عند جمهور الأصوليين فذكر سبعين لا يمنع المائة فلا معارضة بينهما، ويحتمل أنه ﷺ أخبر بالسبعين ثم تصدق الله بالزيادة إلى المائة فاعلم بها النبي ﷺ حين أوحى إليه بعد ذلك. ويحتمل أن ذلك يختلف باختلاف قاتل الوزغ بحسب نياتهم وإخلاصهم وكمال أحوالهم لتكون المائة للكمال منهم والسبعون لغيره. وأما سبب تكثير الثوب في قتله بأول ضربة ثم ما يليها فالمقصود به الحث على المبادرة بقتله والاعتناء به وتحريض قاتله على أن يقتله بأول ضربة فإنه إذا أراد أن يضربه ضرباتٍ ربما انفلت وفات قتله.

قوله: (وَالصُّرْدُ) هو طائر فوق العصفور، وأجاز مالك أكله، وقال ابن العربي: إنما نهى النبي ﷺ عن قتله لأن العرب كانت تشابه به فنهى عن قتله ليزول ما في قلوبهم من اعتقاد التشاؤم. وفي قول للشافعي مثل مالك لأنه أوجب فيه الجزاء على المحرم إذا قتله. وأما النمل فعليه إجماع على المنع من قتله. قال الخطابي: إن النهي الوارد في قتل النمل المراد به السليمانى، أي لانتفاء الأذى منه دون الصئير، وكذا في شرح السنة. وأما النحلة فقد روي إباحة أكلها عن بعض السلف. وأما الهدد فقد روي أيضاً حلُّ أكله وهو مأخوذ من قول الشافعي إنه يلزم في قتله الفدية.

قوله: (فَنَهَى عَنْ قَتْلِ الصُّفْدَعِ) فيه دليل على تحريم أكلها بعد تسليم، أن النهي عن القتل يستلزم تحريم الأكل. قال في القاموس: الصُّفْدَعُ كزبرج وجندب ودرهم وهذا أقلُّ أو مردود: دابة نهرية.

قوله: (يَنْهَى عَنْ قَتْلِ الْجُنَّانِ) هو بجيم مكسورة ونون مشددة: وهي الحيات جمع جان وهي الحية الصغيرة، وقيل: الدقيقة الخفيفة، وقيل: الدقيقة البيضاء.

قوله: (إِلَّا الْأَبْتَرُ) هو قصير الذنب. وقال النضر بن شميل هو صنف من الحيات أزرق مقطوع الذنب لا تنظر إليه حامل إلا ألقت ما في بطنها. وهو المراد من قوله: «يَنْبَغَانِ مَا فِي بَطْنُونِ

حديث ابن عباس قال الحافظ: رجاله رجال الصحيح. وقال البيهقي: هو أقوى ما ورد في هذا الباب. ثم رواه من حديث سهل بن سعد وزاد فيه «وَالصُّفْدَعُ» وفيه عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد وهو ضعيف. وحديث عبد الرحمن بن عثمان أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي، قال البيهقي: ما ورد في النهي. وروى البيهقي من حديث أبي هريرة النهي عن قتل الصُّرْدِ وَالصُّفْدَعِ وَالنَّمْلَةَ وَالْهُدْهُدَ وفي إسناده إبراهيم بن الفضل وهو متروك. وروى البيهقي أيضاً في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً «لَا تَقْتُلُوا الصُّفْدَاعَ فَإِنَّ نَفْسَهَا تَسْبِيحٌ، وَلَا تَقْتُلُوا الْخُفَّاشَ فَإِنَّهُ لَمَّا خَرَبَ بَيْتَ الْمُقَدِّسِ قَالَ: يَا رَبِّ سَلِّطْنِي عَلَى الْبَحْرِ حَتَّى أَغْرِقَهُمْ» قال البيهقي: إسناده صحيح، قال الحافظ: وإن كان إسناده صحيحاً لكن عبد الله بن عمرو كان يأخذ عن الإسرائيليات. ومن جملة ما نهى عنه قتل الخطافات. أخرج أبو داود في المراسيل من طريق عباد بن إسحاق عن أبيه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ الْخَطَّاطِيْفِ» ورواه البيهقي معضلاً أيضاً من طريق ابن أبي الحويرث عن النبي ﷺ ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عباس، وفيه الأمر بقتل العنكبوت. وفيه عمرو بن جميع وهو كذاب. وقال البيهقي: روي فيه حديث مسند وفيه حمزة النصيبي وكان يرمى بالوضع. ومن ذلك الرُّخْمَةُ. أخرج ابن عدي والبيهقي عن ابن عباس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ الرُّخْمَةِ».

وفي إسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف جداً ومن ذلك العصفور. أخرج الشافعي وأبو داود والحاكم من حديث عبد الله بن عمر. وقال صحيح الإسناد مرفوعاً: «مَا مِنْ إِنْسَانٍ يَقْتُلُ عُصْفُورًا مِمَّا فَوْقَهَا يَغْيِرُ حَقًّا إِلَّا سَأَلَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا حَقُّهَا قَالَ: يَذْبَحُهَا وَيَأْكُلُهَا وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهَا وَيَطْرَحُهَا» وأعله ابن القطان بصهيبه مولى ابن عباس الراوي عن عبد الله فقال: لا يعرف حاله ورواه الشافعي وأحمد والنسائي وابن حبان عن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعاً: «مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا عَبَثًا عَجِبَ إِلَى اللَّهِ بِوَيْزَمِ الْقِيَامَةِ يَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّ فَلَانًا قَتَلَنِي عَبَثًا وَلَمْ يَقْتُلْنِي مَنَفَعَةً».

قوله: (خَمْسَ فَوَاسِقَ... إلخ) هذا الحديث قد تقدّم الكلام عليه في كتاب الحج. قوله: أمر بقتل الوزغ قال: أهل اللغة هي من الحشرات المؤذيات وجمعه أوزاغ وسام أبرص جنس منه وهو

النساء أي يسقطان.

قوله: (وَذَا الطُّفَيْتَيْنِ) هو بضم الطاء المهملة وإسكان الفاء: وهما الخطآن الأبيضان على ظهر الحية، وأصل الطفية: خوصة المقل وجمعها طفى، شبه الخططين على ظهرها بخوصتي المقل.

قوله: (يَخْطَفَانِ الْبَصَرَ) أي يطمسانه بمجرد نظرهما إليه لخاصية جعلها الله تعالى في بصرهما إذا وقع على بصر الإنسان. قال النووي: قال العلماء: وفي الحيات نوع يسمى الناظر إذا وقع بصره على عين إنسان مات من ساعته.

قوله: (فَحَرَجُوا عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا) بجاه مهملة ثم راء مشددة ثم جيم، والمراد به الإنذار. قال المازري والقاضي: لا تقتلوا حيات مدينة النبي ﷺ إلا بإنذار كما جاء في الأحاديث، فإذا أنذرهما ولم تنصرف قتلها. وأما حيات غير المدينة في جميع الأرض والبيوت فيندب قتلها من غير إنذار لعموم الأحاديث الصحيحة في الأمر بقتلها، ففي الصحيح بلفظ: «أَقْتُلُوا الْحَيَّاتِ» ومن ذلك حديث الخمس الفواسق المذكورة في أول الباب. وفي حديث الحية

الخارجة بمنى أن النبي ﷺ أمر بقتلها ولم يذكر إنذاراً ولا نقل أنهم أنذروها، فأخذ بهذه الأحاديث في استحباب قتل الحيات مطلقاً، وخصت المدينة بالإنذار للحديث الوارد فيها. وسببه ما صرح به في صحيح مسلم وغيره أنه أسلم طائفة من الجن بها. وذهبت طائفة من العلماء إلى عموم النهي في حيات البيوت بكل بلد حتى تنذر، وأما ما ليس في البيوت فيقتل من غير إنذار. قال مالك: يقتل ما وجد منها في المساجد. قال القاضي: وقال بعض العلماء: الأمر بقتل الحيات مطلقاً مخصوص بالنهي عن حيات البيوت إلا الأبر وذا الطفتين فإنه يقتل على كل حال سواء كان في بيوت أم غيرها وإلا ما ظهر منها بعد الإنذار. قالوا: ويخص من النهي عن قتل حيات البيوت الأبر وذو الطفتين. انتهى.

وهذا هو الذي يقتضيه العمل الأصولي في مثل أحاديث الباب فالصير إليه أرجح. وأما صفة الاستئذان فقال القاضي: روى ابن حبيب عن النبي ﷺ أنه يقول: «أَتَشِدُّكُنْ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُنْ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَنْ تُؤْذِنَا وَأَنْ تَهْطُرَ لَنَا» وقال مالك: يكفي أن يقول: أحرّج عليك بالله واليوم الآخر أن لا تبدوا لنا ولا تؤذينا. ولعل مالكاً أخذ لفظ التحريج من لفظ الحديث المذكور وتبويب المصنف في الباب فيه إشارة إلى أن الأمر بالقتل والنهي عنه من أصول التحريم قال المهدي في البحر: أصول

التحريم إما نص الكتاب أو السنة أو الأمر بقتله كالحمسة وما ضر من غيرها فمقيس عليها أو النهي عن قتله كالمهدهد والحطاف والنحلة والنملة والصدرد أو استخبات العرب إثاء كالتخفساء والضفدع والعظاية والوزغ والحرياء والجعلان وكالدباب والبعوض والزئبور والقمل والكتان والناسم والبق والبرغوث، لقوله تعالى: «يَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ» وهي مستخبئة عندهم والقرآن نزل بلغتهم، فكان استخباتهم طريق تحريم، فإن استخبته البعض اعتبر الأكثر، والعبرة باستطابة أصل السعة لا ذوي الفاقة انتهى. والحاصل أن الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة المذكورة في أول الكتاب وغيرها قد دلت على أن الأصل الحل، وأن التحريم لا يثبت إلا إذا ثبت الناقل عن الأصل المعلوم وهو أحد الأمور المذكورة، فما لم يرد فيه ناقل صحيح فالحكم بحله هو الحق كأنما ما كان، وكذلك إذا حصل التردد فالتوجه الحكم بالحل لأن الناقل غير موجود مع التردد، ومما يؤكد أصالة الحل بالأدلة الخاصة استحباب البراءة الأصلية.

أَبْوَابُ الصَّيْدِ

بَابُ مَا يَجُوزُ فِيهِ اقْتِنَاءُ الْكَلْبِ وَقَتْلُ الْكَلْبِ

الْأَسْوَدُ الْبَيْهِيمُ

٣٦٤١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ زُرْعٍ أَوْ مَاشِيَةً أَنْتَقِصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢/ ٣٤٥) (خ: ٣٣٢٤) (م: ١٥٧٥) (٦٠: ٥/ ٢٨٤٤) (ت: ١٤٩٠) (ن: ٧/ ١٨٩) (هـ: ٣٢٠٤).

٣٦٤٢ - وَعَنْ سَفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا لَا يَنْفَعِي عَنْهُ زُرْعًا وَلَا هَرْعًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ مَثَقَفٌ عَلَيْهِ (حم: ٥/ ٢١٩) (خ: ٣٣٢٥) (م: ١٥٧٦) (٦١).

٣٦٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٧٠) (٤٣) وَالسَّائِمِيُّ (٧/ ١٨٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٠٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٨٨) وَصَحَّحَهُ.

٣٦٤٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْتَفَلِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا فَأَقْتُلُوا مِنْهَا الْأَسْوَدَ الْبَيْهِيمَ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٤/ ٨٥) (د: ٣٨٤٥) (ت:

(١٤٨٦) (ن: ٧ / ١٨٥) (هـ: ٣٢٠٥) وَصَحَّحَ التِّرْمِذِيُّ.

٣٦٤٥ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ كُلِّ الْكِلَابِ حَتَّىٰ إِنْ الْمَرْأَةُ تَقَدَّمَ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبٍهَا فَتَقْتُلَهُ، ثُمَّ تَهَيَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْهَمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٣٣) وَمُسْلِمٌ (١٥٧٢). (٤٧).

قوله: (أَوْ زَرْع) زيادة الزرع أنكرها ابن عمر كما في صحيح مسلم أنه قيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً ويقال إن ابن عمر أراد بذلك أن سبب حفظ أبي هريرة لهذه الرواية أنه صاحب زرع دونه، ومن كان مشتغلاً بشيء احتاج إلى تعرف أحكامه، وهذا هو الذي ينبغي حل الكلام عليه. وفي صحيح مسلم أيضاً قال سالم: وكان أبو هريرة يقول: «أَوْ كَلْبٌ حَرَثٌ»، وكان صاحب حرث وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير وعبد الله بن المغفل.

قوله: (أَوْ مَاثِيَّةٌ) أو للتثنية لا للتريد، وهو ما يتخذ من الكلاب لحفظ الماشية عند رعيها، والمراد بقوله: «وَلَا ضَرْعًا» الماشية أيضاً.

قوله: (وَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْهَمِ) أي الخالص السواد والتقطنتان هما الكائنتان فوق العينين. قال ابن عبد البر: في هذه الأحاديث إباحة اتخاذ الكلب للصيد والماشية وكذلك للزرع لأنها زيادة حافظ، وكراهة اتخاذها لغير ذلك إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياساً فتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة إلى البيت الذي الكلاب فيه. والمراد بقوله: «نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ» أي من أجر عمله، وقد استدلل بهذا على جواز اتخاذها لغير ما ذكر وأنه ليس بمحرم، لأن ما كان اتخاذاً محرماً امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الأجر أم لا، فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام. قال ابن عبد البر أيضاً: ووجه الحديث عندي أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الإناء سبعاً لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها، فربما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك. وروي أن المنصور بالله سال عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه، فقال المنصور لأنه ينبع الضيف ويروغ السائل انتهى. قال

في الفتح: وما ادّعاء من عدم التحريم واستدل له بما ذكره ليس بلازم، بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخير لو لم يتخذ كلباً، ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراماً. والمراد بالنقص: أن الإثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينتقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الإثم باتخاذها وهو قيراط أو قيراطان، وقيل سبب النقص امتناع الملائكة من دخول بيته. أو ما يلحق المارين من الأذى، أو لأن بعضها شياطين، أو عقوبة لمخالفة النهي، أو لولوجها في الأواني عند غفلة صاحبها فربما ينجس الطاهر منها، فإذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر. وقال ابن التين: المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملاً، فإذا اقتناه نقص من ذلك العمل ولا يجوز أن ينقص من عمل مضي، وإنما أراد أنه ليس في الكمال كعمل من لم يتخذ. انتهى. قال في الفتح: وما ادّعاء من عدم الجواز منازع فيه. فقد حكى الروياني في البحر اختلافاً في الأجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل، وفي محل نقصان القيراطين خلافاً، فقيل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر، وقيل من الغرض قيراط ومن النفل آخر. واختلفوا في اختلاف الروايتين في القيراطين كما في صحيح البخاري والقيراط كما في أحاديث الباب. فقيل الحكم للزائد لكونه حفظ ما لم يحفظ الآخر، أو أنه ﷺ أخبر أولاً بنقص قيراط واحد فسمعه الراوي الأول ثم أخبر ثانياً بنقص قيراطين زيادة في التأكيد والتنفير من ذلك فسمع الراوي الثاني. وقيل ينزل على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الإضرار باتخاذها، ونقص القيراط باعتبار قلته. وقيل يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها، وقيل غير ذلك. واختلف في القيراطين المذكورين هنا، هل هما كالقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنابة وأتباعها؟ فقيل بالنسوية، وقيل اللذان في الجنابة من باب الفضل واللذان هنا من باب العقوبة، وباب الفضل أوسع من غيره. والأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلب لحفظ الدروب إلحاقاً للمنعوص بما في معناه كما أشار إليه ابن عبد البر. واتفقوا على أن الماذون في اتخاذها ما لم يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور. وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقاً أو لا؟ واستدل بأحاديث الباب على طهارة الكلب الماذون باتخاذها لأن في

ملاسته مع الاحترار عنه مشقة شديدة، فالإذن باتخاذها إذن بمكملات مقصوده، كما أن المنع من اتخاذه مناسب للمنع وهو استدلال قوي كما قال الحافظ لا يعارضه إلا عموم الخبر في الأمر بغسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل، وتخصيص العموم غير مستنكر إذا سوغه الدليل.

بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْكَلْبِ الْمُعْلَمِ وَالْبَازِي وَنَحْوِهِمَا
٣٦٤٦ - عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَثْعَمِيِّ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا بِأَرْضِ صَيْدٍ أُصِيدُ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الْمُعْلَمِ، وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعْلَمٍ فَمَا يَصْنَعُ لِي؟ فَقَالَ: مَا صِيدْتَ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِيدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعْلَمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِيدْتَ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعْلَمِ فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» (حم: ٤ / ١٩٣) (خ: ٥٤٧٨) (م: ١٩٣٠) (٨).

٣٦٤٧ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعْلَمَةَ يُسَيِّكُنَ عَلَيَّ وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ، قَالَ: إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَنُ قَالَ: وَإِنْ قَتَلَنُ مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا، قُلْتُ لَهُ: فَإِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ فَاصِيدٌ، قَالَ: إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضٍ فَلَا تَأْكُلْهُ» (حم: ٤ / ٢٥٨) (خ: ٥٤٧٧) (م: ١٩٢٩) (١١) وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِذَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْرَكْتَهُ حَيًّا فَادْبَعْهُ، وَإِنْ أَذْرَكْتَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَاتَهُ مُتَفَقَّ عَلَيْهِنَ وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى الْإِبَاحَةِ سَوَاءً قَتَلَهُ الْكَلْبُ جَرْحًا أَوْ خَنْفًا.

٣٦٤٨ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا عَلِمْتُ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ ثُمَّ أُرْسَلَتْهُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَ؟ قَالَ: وَإِنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَمْسَكَكَ عَلَيْكَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤ / ٢٥٧) وَابْنُ دَاوُدَ (٤٨٤٨).

حديث عدي بن حاتم الآخر أخرجه أيضاً البيهقي وهو من رواية مجالد عن الشعبي عنه، قال البيهقي: نford مجالد بذكر الباز فيه وخالف الحفاظ.

قوله: (مَا صِيدْتَ بِقَوْسِكَ) سيأتي الكلام على الصيد بالقوس.

قوله: (وَمَا صِيدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعْلَمِ) المراد بالمعلم الذي إذا

أغراه صاحبه على الصيد طلبه، وإذا زجره انزجر، وإذا أخذ الصيد حبسه على صاحبه، وفي اشتراط الثالث خلاف. واختلف متى يعلم ذلك منها، فقال البغوي في التهذيب: أقله ثلاث مرات، وعن أبي حنيفة وأحمد يكفي مرتين. وقال الرافعي: لا تقدير لاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع إلى العرف.

قوله: (فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ) فيه اشتراط التسمية، وسيأتي الكلام عليه. واحاديث الباب تدل على إباحة الصيد بالكلاب المعلمة، وإليه ذهب الجمهور من غير تقييد، واستثنى أحمد وإسحاق الأسود وقالوا: لا يحل الصيد به لأنه شيطان. ونقل عن الحسن وإبراهيم وقادة نحو ذلك.

قوله: (فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ) فيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشروط المذكورة في الأحاديث وهو مجمع عليه.

قوله: (مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا) فيه دليل على أنه لا يحل أكل ما يشاركه كلب آخر في اصطياده وعلمه ما إذا أترسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة، فإن تحقق أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينظر فإن كان إرسالها معاً فهو لهما وإلا فلا. ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله: «فَإِنَّمَا سَمَّيْتُ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَسْمَعْ عَلَى غَيْرِهِ» فإنه يفهم منه أن المرسل لو سعى على الكلب لحل. ووقع في رواية بيان عن الشعبي: «وَأِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ» فيؤخذ منه أنه لو وجده حياً وفيه حياة مستقرة فذكاه حل، لأن الاعتماد في الإباحة على التذكية لا على إمساك الكلب، ويؤيده ما في حديث الباب (وَمَا صِيدْتَ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعْلَمِ فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ).

قوله: (بِالْمِعْرَاضِ) بكسر الميم وسكون المهملة وآخره معجمة. قال الخليل وتبعه جماعة: هو سهم لا ريش له ولا نصل. وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده: هو سهم طويل له أربع قاذٍ رقاقاً فإذا رمى به اعترض. وقال الخطابي: المعراض: نصل عريض له ثقل وززانه، وقيل عود رقيق الطرفين غليظ الوسط، وقيل: خشبة ثقيلة آخرها عصاً محددة رأسها وقد لا يحده، وقسوى هذا الأخير النوي تبعاً لعياض. وقال القرطبي: إنه مشهور. وقال ابن التين: المعراض: عصاً في طرفها حديدة يرمي بها الصائد فما أصاب محدده فهو ذكي فيؤكل، وما أصاب بغير حده فهو وقيد.

قوله: (فَخَزَقَ) بفتح الخاء المعجمة والزَّي أي بعدها قاف: أي نفذ، يقال: سهمٌ خازقٌ: أي نافذ، ويقال بالسَّيْن المَهْمَلَة بدل الزَّي، وقيل الخَزَق بالزَّي وقد تبدل سينا: الخدش. قال في الفتح: وحاصله أن السَّهْم وما في معناه إذا أصاب الصيد حلَّ وكانت تلك ذكاته، وإذا أصاب بعرضه لم يحلَّ لأنَّه في معنى الخشبة الثَّيْلَة أو الحجر ونحو ذلك من المثقل.

قوله: (بِعَرَضِهِ) بفتح العين المَهْمَلَة: أي بغير طرفه المحدث وهو حجة للجمهور في التفصيل المذكور. وعن الأوزاعي وغيره من فقهاء الشام يحلُّ مطلقاً، وسيأتي لهذا زيادة بسط - إن شاء الله -. قوله: (وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ) فيه دليل على تحريم ما أكل منه الكلب من الصيد ولو كان الكلب معلماً. وقد علل في الحديث بالخوف من أنه إنما أمسك على نفسه، وهذا قول الجمهور. وقال مالك وهو قول الشافعي في القديم، ونقل عن بعض الصحابة أنه يحلُّ واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا يُقَالُ لَهُ: أَبُو نَعْلَةٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَقْبِضِي فِي صَيْدِهَا، فَقَالَ: كُلُّ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ» أخرجه أبو داود. قال الحافظ: ولا بأس بإسناده، وسيأتي هذا الحديث في الباب الذي بعد هذا. قال: وسلك الناس في الجمع بين الحديتين طرقاً منها للقائلين بالتحريم: الأولى حمل حديث الأعرابي على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه. والثانية الترجيح. فرواية عدي في الصحيحين ورواية الأعرابي في غير الصحيحين ومختلف في تضعيفها، وأيضاً فرواية عدي صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متأيدة بأثر الأصل في الميتة التحريم، فإذا شككتنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل ولظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» فإن مقتضاها أن الذي تمسكه من غير إرسال لا يباح، ويتقوى أيضاً بالشواهد من حديث ابن عباس عند أحمد «إِذَا أُرْسِلَتِ الْكَلْبُ فَأَكَلَ الصَّيْدَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِذَا أُرْسِلَتْ فَتَنَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ» وأخرج البزار من وجوه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع نحوه بمعناه، ولو كان مجرد الإمساك كافياً لما احتج إلى زيادة: «عَلَيْكُمْ» في الآية. وأما القائلون بالإباحة فحملوا حديث عدي على كراهة التنزيه.

وحديث الأعرابي على بيان الجواز. قال بعضهم: ومناسبة ذلك قوله: (فَخَزَقَ) بفتح الخاء المعجمة والزَّي أي بعدها قاف: أي نفذ، يقال: سهمٌ خازقٌ: أي نافذ، ويقال بالسَّيْن المَهْمَلَة بدل الزَّي، وقيل الخَزَق بالزَّي وقد تبدل سينا: الخدش. قال في الفتح: وحاصله أن السَّهْم وما في معناه إذا أصاب الصيد حلَّ وكانت تلك ذكاته، وإذا أصاب بعرضه لم يحلَّ لأنَّه في معنى الخشبة الثَّيْلَة أو الحجر ونحو ذلك من المثقل.

قوله: (بِعَرَضِهِ) بفتح العين المَهْمَلَة: أي بغير طرفه المحدث وهو حجة للجمهور في التفصيل المذكور. وعن الأوزاعي وغيره من فقهاء الشام يحلُّ مطلقاً، وسيأتي لهذا زيادة بسط - إن شاء الله -. قوله: (وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ) فيه دليل على تحريم ما أكل منه الكلب من الصيد ولو كان الكلب معلماً. وقد علل في الحديث بالخوف من أنه إنما أمسك على نفسه، وهذا قول الجمهور. وقال مالك وهو قول الشافعي في القديم، ونقل عن بعض الصحابة أنه يحلُّ واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا يُقَالُ لَهُ: أَبُو نَعْلَةٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَقْبِضِي فِي صَيْدِهَا، فَقَالَ: كُلُّ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ» أخرجه أبو داود. قال الحافظ: ولا بأس بإسناده، وسيأتي هذا الحديث في الباب الذي بعد هذا. قال: وسلك الناس في الجمع بين الحديتين طرقاً منها للقائلين بالتحريم: الأولى حمل حديث الأعرابي على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه. والثانية الترجيح. فرواية عدي في الصحيحين ورواية الأعرابي في غير الصحيحين ومختلف في تضعيفها، وأيضاً فرواية عدي صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متأيدة بأثر الأصل في الميتة التحريم، فإذا شككتنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل ولظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» فإن مقتضاها أن الذي تمسكه من غير إرسال لا يباح، ويتقوى أيضاً بالشواهد من حديث ابن عباس عند أحمد «إِذَا أُرْسِلَتِ الْكَلْبُ فَأَكَلَ الصَّيْدَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِذَا أُرْسِلَتْ فَتَنَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ» وأخرج البزار من وجوه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع نحوه بمعناه، ولو كان مجرد الإمساك كافياً لما احتج إلى زيادة: «عَلَيْكُمْ» في الآية. وأما القائلون بالإباحة فحملوا حديث عدي على كراهة التنزيه.

وحديث الأعرابي على بيان الجواز. قال بعضهم: ومناسبة ذلك قوله: (فَخَزَقَ) بفتح الخاء المعجمة والزَّي أي بعدها قاف: أي نفذ، يقال: سهمٌ خازقٌ: أي نافذ، ويقال بالسَّيْن المَهْمَلَة بدل الزَّي، وقيل الخَزَق بالزَّي وقد تبدل سينا: الخدش. قال في الفتح: وحاصله أن السَّهْم وما في معناه إذا أصاب الصيد حلَّ وكانت تلك ذكاته، وإذا أصاب بعرضه لم يحلَّ لأنَّه في معنى الخشبة الثَّيْلَة أو الحجر ونحو ذلك من المثقل.

قوله: (بِعَرَضِهِ) بفتح العين المَهْمَلَة: أي بغير طرفه المحدث وهو حجة للجمهور في التفصيل المذكور. وعن الأوزاعي وغيره من فقهاء الشام يحلُّ مطلقاً، وسيأتي لهذا زيادة بسط - إن شاء الله -. قوله: (وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ) فيه دليل على تحريم ما أكل منه الكلب من الصيد ولو كان الكلب معلماً. وقد علل في الحديث بالخوف من أنه إنما أمسك على نفسه، وهذا قول الجمهور. وقال مالك وهو قول الشافعي في القديم، ونقل عن بعض الصحابة أنه يحلُّ واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أَنَّ أَعْرَابِيًّا يُقَالُ لَهُ: أَبُو نَعْلَةٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَقْبِضِي فِي صَيْدِهَا، فَقَالَ: كُلُّ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ» أخرجه أبو داود. قال الحافظ: ولا بأس بإسناده، وسيأتي هذا الحديث في الباب الذي بعد هذا. قال: وسلك الناس في الجمع بين الحديتين طرقاً منها للقائلين بالتحريم: الأولى حمل حديث الأعرابي على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه. والثانية الترجيح. فرواية عدي في الصحيحين ورواية الأعرابي في غير الصحيحين ومختلف في تضعيفها، وأيضاً فرواية عدي صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متأيدة بأثر الأصل في الميتة التحريم، فإذا شككتنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل ولظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ» فإن مقتضاها أن الذي تمسكه من غير إرسال لا يباح، ويتقوى أيضاً بالشواهد من حديث ابن عباس عند أحمد «إِذَا أُرْسِلَتِ الْكَلْبُ فَأَكَلَ الصَّيْدَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِذَا أُرْسِلَتْ فَتَنَلَهُ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ» وأخرج البزار من وجوه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبه من حديث أبي رافع نحوه بمعناه، ولو كان مجرد الإمساك كافياً لما احتج إلى زيادة: «عَلَيْكُمْ» في الآية. وأما القائلون بالإباحة فحملوا حديث عدي على كراهة التنزيه.

وحديث الأعرابي على بيان الجواز. قال بعضهم: ومناسبة ذلك قوله: (فَخَزَقَ) بفتح الخاء المعجمة والزَّي أي بعدها قاف: أي نفذ، يقال: سهمٌ خازقٌ: أي نافذ، ويقال بالسَّيْن المَهْمَلَة بدل الزَّي، وقيل الخَزَق بالزَّي وقد تبدل سينا: الخدش. قال في الفتح: وحاصله أن السَّهْم وما في معناه إذا أصاب الصيد حلَّ وكانت تلك ذكاته، وإذا أصاب بعرضه لم يحلَّ لأنَّه في معنى الخشبة الثَّيْلَة أو الحجر ونحو ذلك من المثقل.

بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَا إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنَ الصَّيْدِ

٣٦٤٩ - عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعْلَمَةُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِنْهَا أَمْسِكْنَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٧٧/٤) (خ: ١٧٥) (م: ١٩٢٩) (٢).

٣٦٥٠ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ الْكَلْبُ فَأَكَلْ مِنَ الصَّيْدِ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِذَا أُرْسِلَتْ فَفَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٣١).

٣٦٥١ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فِي صَيْدِ الْكَلْبِ: إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ، وَكُلْ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ يَدُكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٥٢).

٣٦٥٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخَضَنِيَّ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَتَيْنِي فِي صَيْدِهَا، قَالَ: إِنْ كَانَتْ لَكَ كِلَابٌ مُكَلَّبَةٌ فَكُلْ مِنْهَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذِكِّي وَغَيْرُ ذِكِّي؟ قَالَ: ذِكِّي وَغَيْرُ ذِكِّي، قَالَ: وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ؟ قَالَ: وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَيْنِي فِي قَوْمِي، قَالَ: كُلْ مِنْهَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ قَوْمُكَ، قَالَ ذِكِّي وَغَيْرُ ذِكِّي؟ قَالَ: ذِكِّي وَغَيْرُ ذِكِّي، قَالَ: فَإِنْ تَغَيَّبَ عَنِّي؟ قَالَ: وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ مَا لَمْ يَصِلْ - يَغْيِي - يَتَغَيَّرُ - أَوْ تَجِدَ فِيهِ أَثَرَ غَيْرِ سَهْمِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٩٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٥٧).

حديث ابن عباسٍ قد تقدّم في الباب الذي قبل هذا ذكر طرقه وما يشهد له. وحديث أبي ثعلبة الأول قد تقدّم أنّ الحافظ قال: لا بأس بإسناده انتهى. وفي إسناده داود بن عمرو الأوديّ الدمشقيّ عامل واسط. قال أحمد بن عبد الله المعجليّ: ليس بالقويّ. وقال أبو زرعة الرازيّ: هو شيخ. وقال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال ابن عديّ: لا أرى بروايته بأساً. قال ابن كثير: وقد طعن في حديث أبي ثعلبة. وأجيب بأنّه صحيح لا شك فيه، على أنّه قد روى الثوريّ عن سماك بن حرب عن عديّ عنه ﷺ مثل حديث أبي ثعلبة إذا كان الكلب ضارباً. وروى عبد الملك بن حبيب، حدثنا أسد بن موسى عمّ أبي زائدة عن الشعبيّ عن عديّ بمثله، فوجب حمل حديث عديّ، يعني على نحو ما تقدّم في الباب الأول. وحديث أبي ثعلبة الثاني أخرجه أيضاً النسائيّ وابن ماجه وأعله البيهقيّ وقد تقدّم الكلام

على حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قوله: (إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ) قد تقدّم البحث عن هذا وما عارضه من حديث أبي ثعلبة المذكور مبسوطاً في الباب الذي قبل هذا فليرجع إليه، وكلّ ما رَدَّتْ عَلَيْكَ يَدُكَ أي كلّ كلّ ما صدته يديك لا بشيء من الجوارح ونحوها.

قوله: (كِلَابًا مُكَلَّبَةً) يحتمل أن يكون مشتقاً من الكلب بسكون اللام اسم العين فيكون حجةً لمن خصّ ما صاده الكلب بالحلّ إذا وجد ميتاً دون ما عده من الجوارح كما قيل في قوله تعالى: ﴿مُكَلَّبِينَ﴾، ويحتمل أن يكون مشتقاً من الكلب بفتح العين وهو مصدرٌ بمعنى التخليب وهو التضرية، ويقوي هذا عموم قوله: ﴿مِنْ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ﴾، فإنّ الجوارح المراد بها الكواصب على أهلها وهو عامٌ.

قوله: (ذِكِّي وَغَيْرُ ذِكِّي) فيه دليلٌ على أنّه يحلّ ما وجد ميتاً من صيد الكلاب المعلّمة وهو مجمعٌ عليه فيما عدا الكلب الأسود كما تقدّم. واختلف العلماء فيما عده من السباع كالغهد والنمر وغيرهما، وكذلك الطيور، فذهب مالكٌ إلى أنّها مثل الكلاب. وحكاها ابن شعبان عن فقهاء الأمصار وهو مروى عن ابن عباسٍ. وقال جماعةٌ ومنهم مجاهدٌ: لا يحلّ ما صادوه غير الكلب إلا بشرط إدراك ذكاته، وبعضهم خصّ البازي بحلّ ما قتله لحديث ابن عباسٍ المتقدّم في الباب الأوّل.

قوله: (وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ) سيأتي الكلام عليه.

قوله: (مَا لَمْ يَصِلْ) بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام: أي يتغيّر.

قوله: (أَوْ تَجِدَ فِيهِ أَثَرَ غَيْرِ سَهْمِكَ) سيأتي أيضاً الكلام عليه - إن شاء الله تعالى -.

بَابُ وَجُوبِ التَّسْمِيَةِ

٣٦٥٣ - عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي وَأَسْمِي، قَالَ: إِنْ أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمَّيْتَ فَأَخَذَ فَفَتَلَ فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، قُلْتُ: إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي أَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ لَا أَذْري أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ قَالَ: فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ» (حم: ٣٨٠/٤) (خ: ٥٤٨٤) (م: ١٩٢٩) (٣).

وفي روايةٍ أنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ

بَابُ الصَّيْدِ بِالْقَوْسِ وَحُكْمُ الرَّمْيَةِ إِذَا غَابَتْ
أَوْ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ

٣٦٥٤ - عَنْ عَبْدِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا قَوْمٌ نَرْمِي
فَمَا يَجِلُّ لَنَا؟ قَالَ: يَجِلُّ لَكُمْ مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذَكَّرْتُمْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ
وَحَزَقْتُمْ فَكُلُوا مِنْهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٧٩) وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا
قَتَلَهُ السُّهْمُ يَجِلُّ لَا يَجِلُّ.

٣٦٥٥ - وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَضَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا
رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَعَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَأَذَرْتَهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يَنْتِنْ» رَوَاهُ
أَحْمَدُ (٤/١٩٤) وَمُسْلِمٌ (١٩٣١) (٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٦١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٤/٧).

٣٦٥٦ - وَعَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
عَنِ الصَّيْدِ قَالَ: إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادَّكَّرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ
قَتَلَ فَكُلْ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي الشَّاءَ قَتَلَهُ
أَوْ سَهْمَكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّهْمَ إِذَا أَوْحَاهُ أُبِيحَ
لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ سَهْمَهُ قَتَلَهُ [ح: ٤/١٩٤].

٣٦٥٧ - وَعَنْ عَبْدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ
فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ
فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٣٧٩) وَالبُخَارِيُّ (٥٤٨٤).
وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادَّكَّرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ غَابَ
عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ
وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٢٩) (٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٤٨٤).

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّا نَرْمِي الصَّيْدَ فَتَقْتَضِي أَثَرَهُ
الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ ثُمَّ نَجِدُهُ مَيْتًا وَفِيهِ سَهْمُهُ، قَالَ: يَأْكُلُ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٥٤٨٥).

٣٦٥٨ - وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنْ
أُرْسِنَا أَرْضَ صَيْدٍ فَرَمَيْ أَحَدُنَا الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ
فَيَجِدُهُ وَفِيهِ سَهْمُهُ، قَالَ: إِذَا وَجَدْتَ سَهْمَكَ وَلَمْ تَجِدْ فِيهِ أَثَرُ
غَيْرِهِ وَعِلِمْتُ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ فَكُلْهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٣٧٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٣/٧).

٣٦٥٩ - وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْمِي الصَّيْدَ
فَأَجِدْ فِيهِ سَهْمِي مِنَ الْغَدِ، قَالَ: إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ
تَرَوْهُ أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٤٦٨).
حَدِيثُ عَبْدِ الْأَوَّلِ لَهُ طَرَقَ هَذِهِ أَحَدَهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَعْضُهَا،

فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَثَرَهُمَا قَتَلَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا
أَوْحَاهُ أَحَدُهُمَا وَعِلِمَ بَعِيثُهُ فَالْحُكْمُ لَهُ، لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ قَاتَلَهُ
[ح: ٤/٣٧٩] (خ: ٥٤٨٦) (م: ١٩٢٩) (٦).

قوله: (وَسَمَّيْتُ) استدلَّ به على مشروعية التسمية وهو مجمع
على ذلك، إنما الخلاف في كونها شرطًا في حلِّ الأكل، فذهب
أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإليه ذهب القاسمية والنَّاصِر
والتُّورِيُّ والحسن بن صالح إلى أنها شرط. وذهب ابن عباسٍ
وأبو هريرة وطاووس والثَّافِعِيُّ وهو مروى عن مالكٍ وأحمد إلى
أنها سنة، فمن تركها عندهم عمدًا أو سهوًا لم يقدح في حلِّ
الأكل. ومن أدلة القائلين بأن التسمية شرطٌ قوله تعالى: ﴿وَلَا
تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ فهذه الآية فيها النهي عن
أكل ما لم يسمَّ عليه. وفي حديث الباب إيقاف الإذن في الأكل
عليها، والمعلق بالوصف ينتفي عند انتفائه عند من يقول بالمفهوم،
والشرط أقوى من الوصف، ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل
تحريم الميتة وما أذن فيه منها تراعى صفته فالمسمى عليها وافق
الوصف، وغير المسمى باقي على أصل التحريم. واختلفوا إذا
تركها ناسيًا، فعند أبي حنيفة ومالكٍ والتُّورِيُّ وجماهير العلماء،
ومنهم القاسمية والنَّاصِر أن الشرطية إنما هي في حقِّ الذَّاكِرِ،
فيجوز أكل ما تركت التسمية عليه سهوًا لا عمدًا. وذهب داود
والشَّعْبِيُّ وهو مروى عن مالكٍ وأبي ثورٍ أنها شرطٌ مطلقًا، لأنَّ
الأدلة لم تفصل. واختلف الأولون في العمد هل يحرم الصيد
ونحوه أم يكره. فعند الحنفية يحرم وعند الشافعية في العمد ثلاثة
أوجوه، أصحُّها يكره الأكل، وقيل خلاف الأولى. وقيل يائمه
بالتَّرك ولا يحرم الأكل. والمشهور عند أحمد التفرقة بين الصيد
والذبيحة، فذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث. وحجة
القائلين بعدم وجوب التسمية مطلقًا ما سيأتي في باب الذَّبْحِ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (فَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ... إلخ) فيه دليلٌ على أن من
وجد الصيد ميتًا ومع كلبه كلب آخر وحصل اللبس عليه أثمها
القائل لأنه لا يجزى الصيد لأنه لم يسمَّ إلا على كلبه، بخلاف ما
لو وجد حيا فإنه يذكيه ويجزى أكله بالتذكية. وسيأتي الخلاف في
الصيد إذا غاب، وسبب الاختلاف حصول اللبس المذكور هنا
قوله: (عَلَى أَنَّهُ أَوْحَاهُ) بالحاء المهملة بمعنى أنهاء إلى حركة
المذبح وليس لأوجه بالجمع هنا معنى.

والرواية الأخرى من حديث عدي أخرجه أيضاً أبو داود.

قوله: (يَجِلُّ لَكُمْ مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذَكَرْتُمْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ) فيه دليل على أن التسمية واجبة لتعليق الحل عليها، وقد تقدم الخلاف في ذلك وسيأتي له مزيد.

قوله: (فَكُلُّهُ مَا لَمْ يَنْتَنَ) جعل الغاية أن ينتن الصيد، فلو وجده في دونها مثلاً بعد ثلاث ولم ينتن حل، فلو وجده دونها وقد أنتن فلا، هذا ظاهر الحديث. وأجاب النووي بأن النهي عن أكله إذا أنتن للتنزيه، وظاهر الحديث التحريم ولكنه سيأتي في باب ما جاء في السمك أن الجيش أكلوا من الحوت التي القاهها البحر نصف شهر وأهدوا عند قدومهم النبي ﷺ منه فأكله، واللحم لا يبقى في الغالب مثل هذه المدة بل أنتن لا سيما في الحجاز مع شدة الحر ففعل هذا الحديث هو الذي استدلل به النووي على كراهة التنزيه ولكنه يحتمل أن يكونوا ملأوه وقذوه فلم يدخله أنتن. وقد حرمت المالكية المنتن مطلقاً وهو الظاهر.

قوله: (إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ) وجهه أنه يحصل حينئذ التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء، فلو تحقق أن السهم أصابه فمات فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم حل أكله. قال النووي في شرح مسلم: إذا وجد الصيد في الماء غريقاً حرم بالاتفاق انتهى. وقد صرح الرافعي بأن حمله ما لم يسه الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبوح، فإن انتهى إليها كقطع الحلقوم مثلاً فقد تمت ذكاته، ويؤيده ما قاله بعد ذلك فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك، فدل على أنه إذا علم أن سهمه هو الذي قتله أنه يحل.

قوله: (إِذَا أَوْحَاةٌ) قد تقدم ضبطه وتفسيره في الباب الذي قبل هذا.

قوله: (لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ) مفهومه أنه إن وجد فيه أثر غير سهمه لا يؤكل، وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما إذا خالط الكلب الذي أرسله الصائد كلب آخر، لكن التفصيل في مسألة الكلب فيما إذا شارك الكلب في قتله كلب آخر، وهنا الأثر الذي يوجد فيه من غير سهم الرامي أعم من أن يكون أثر سهم رام آخر، أو غير ذلك من الأسباب القاتلة فلا يحل أكله مع التردد، وقد جاءت فيه زيادة كما في الرواية الأخيرة في الباب بلفظ: «وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَيْحٍ» قال الرافعي: يؤخذ منه أنه

لو جرحه ثم غاب ثم وجده ميتاً أنه لا يحل وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر. وقال النووي: الحل أصح دليلاً. وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه قال في قول ابن عباس: كل ما أصميت ودع ما أنميت. معنى ما أصميت: ما قتله الكلب وأنت تراه وما أنميت: ما غاب عنك مقلته. قال: وهذا لا يجوز عندي غيره إلا أن يكون جاء عن النبي ﷺ فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ ولا يقوم معه رأي ولا قياس. قال البيهقي: وقد ثبت الخبر: يعني المذكور في الباب فينبغي أن يكون هو قول الشافعي. وقد استدلل بما في الباب على أن الرامي لو أخر طلب الصيد عقب الرمي إلى أن يجده أنه يحل بالشروط المتقدمة ولا يحتاج إلى استفصال عن سبب غيبته عنه.

قوله: (فَيَقْتَبِي أَثَرَهُ) بقاء ثم مثاقفة تحية ثم قاف ثم مثاقفة فوقية ثم فاء: أي يتبع قفاه حتى يتمكن منه.

قوله: (الْيَوْمَيْنِ وَالثَلَاثَةِ) فيه زيادة على الرواية التي قبلها، وهي قوله: «بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ» وفي الرواية الأخيرة: «فَيَنْبَغُ عَنْهُ اللَّيْلَةُ وَاللَّيْلَتَيْنِ».

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الرَّمْيِ بِالْبُنْدُقِ

٣٦٦٠ - وَمَا فِي مَعْنَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغْفَلِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذَفِ وَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا وَلَكِنَّهَا تَكْثِرُ السِّنَّ وَتَقْفَأُ الْغَيْنَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٨٦/٤) (خ: ٦٢٢٠) (م: ١٩٥٤) (٥٥).

٣٦٦١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ عَصْفُورًا بِغَيْرِ حَقٍّ سَأَلَهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: أَنْ تَذْبِيحَهُ وَلَا تَأْخُذَ بِعَنْقِهِ تَقَطُّعُهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٦/٢) وَالنَّسَائِيُّ (٨/ ٢٠٧).

٣٦٦٢ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتَ فَسَيِّتَ فَحَرَقْتَ فَكُلْ، وَإِنْ لَمْ تَحْرُقْ فَلَا تَأْكُلْ، وَلَا تَأْكُلْ مِنَ الْبِغْرَاضِ إِلَّا مَا ذَكَيْتَ، وَلَا تَأْكُلْ مِنَ الْبُنْدُقَةِ إِلَّا مَا ذَكَيْتَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٧/٤) وَهُوَ مُرْسَلٌ. إِبْرَاهِيمُ لَمْ يَلْقَ عَدِيًّا.

حديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضاً الحاكم وصححه، وأعله ابن القطان بصحبه مولى ابن عباس الراوي عن عبد الله فقال: لا يعرف حاله، وله طريق آخرى عند الشافعي وأحمد والنسائي وابن حبان عن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعاً «مَنْ

قوله: (وَلَكِنَّهَا تَكْثِيرُ السَّنِ) أي الرُّمِيَّة، وأطلق السَّنَ ليشمل سنَّ المرمى وغيره من آدمي وغيره.

قوله: (وَتَفَقَّاعَتَيْنِ) قد تقدّم ضبطه وتفسيره وأطلق العين لما ذكرنا في السَّن.

قوله: (بَغَيْرِ حَقِّهِ) فيه دليلٌ على تحريم قتل العصفور وما شاكله لمجرد العبث وعلى غير الهيئته المذكورة، ولأنَّ تعذيب الحيوان قد ورد النهي عنه في غير حديث.

قوله: (فَخَزَقْتُ فَكُلْ) فيه أن الخزق شرط الحل، وقد تقدّم، وكذلك تقدّم الكلام على المعراض.

بَابُ الذَّبْحِ وَمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يَسْتَحَبُّ

٣٦٦٣ - عَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحَدَّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ نُحُومَ الْأَرْضِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٨/١) وَمُسْلِمٌ (١٩٨٧) (٤٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٢/٧).

٣٦٦٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمَنَا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا تَذَرِي أَدُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: سَمُوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوا، قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكَفْرِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٠٧) وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٧/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٧٤)، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّصَرُّفَاتِ وَالْأَفْعَالَ تُحْمَلُ عَلَى خَالِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ إِلَى أَنْ يَقُومَ ذَلِيلُ الْفَسَادِ.

٣٦٦٥ - وَعَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرَعَى بَسْلَمَ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةً لَنَا بِشَاؤٍ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ أُرْسَلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أُرْسَلَ إِلَيْهِ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٤/٣) وَالْبُخَارِيُّ (٥٥٠١)، قَالَ: وَقَالَ الْعَيْدِيُّ: اللَّهُ يُعْجِبُنِي أَنَّهَا أَمَةٌ وَأَنَّهَا ذُبِحَتْ بِحَجَرٍ.

٣٦٦٦ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «أَنَّ ذُبْحًا تَبَّ فِي شَاؤٍ فَلَذَبَحُوهَُا بِمَرْوَةٍ، فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْلِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٤/٥) وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٥/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٧٦).

٣٦٦٧ - وَعَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَصِيدُ فَلَا نَجِدُ سِكِّينًا إِلَّا الظَّرَارَ وَشِقَّةَ الْعَصَا، فَقَالَ: أَمِرَ اللَّهُ بِمَا شِئْتُ وَأَذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم) (٢٥٦/٤)

قَتَلَ عَصْفُورًا عَبَثًا عَجَّ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّ فَلَانًا قَتَلَنِي عَبَثًا وَلَمْ يَقْتُلْنِي مَنَفَعَةً وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا الْحَدِيثِ. وحديث عدي المذكور في الباب وإن كان مرسلًا كما ذكره لكن معناه صحيح ثابت عن عدي في الصحيحين كما تقدّم.

قوله: (نَهَى عَنِ الْخَذْفِ) بالخاء المعجمة وآخره فاء وهو الرمي بمصاة أو نواة بين سبائيه أو بين الإبهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الإبهام. وقال ابن فارس: خذفت الحصة: رميتها بين أصبعيك. وقيل في حصا الخذف أن تجعل الحصة بين السبابة من اليمنى والإبهام من اليسرى ثم تقذفها بالسبابة من اليمنى. وقال ابن سيده: خذف بالشيء يخذف، قال: والمخذفة: التي يوضع فيها الحجر ويرمى بها الطير، ويطلق على المقلع أيضًا قاله في الصحاح. والمراد بالبندقة المذكورة في ترجمة الباب هي التي تتخذ من طين وتيسس فيرمى بها. قال ابن عمر في المقتولة بالبندقة: تلك الموقودة. وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن كذا في البخاري. وأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن عبد الله بن عمر، والقاسم بن محمد بن أبي بكر أنهما كانا يكرهان البندقة إلا ما أدركت ذكاته.

قوله: (إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا) قال المهلب: أباح الله الصيد على صفة فقال: «ثَلَاثَةُ أَهْلِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ»، وليس الرمي بالبندقة ونحوها من ذلك، وإنما هو قيد. وأطلق الشارع أن الخذف لا يصاد به. وقد اتفق العلماء إلا من شد منهم على تحريم أكل ما قتله البندقة والحجر، وإنما كان كذلك لأنه يقتل الصيد بقوة رامية لا بحده كذا في الفتح.

قوله: (وَلَا تَنكَأُ عَدُوًّا) قال عياض: الرواية بفتح الكاف وبهمزة في آخره وهي لغة، والأشهر بكسر الكاف بغير همز. وقال في شرح مسلم: لا تنكأ بفتح الكاف مهموزًا وروي لا تنكي بكسر الكاف وسكون التثنية وهو أوجه، لأن المهموز نكأت القرحة، وليس هذا موضعه فإنه من النكاية، لكن قال في العين: نكاه لغة في نكيت، فعلى هذا توجه هذه الرواية، قال: ومعناه المبالغة في الأذى. وقال ابن سيده: نكى العدو نكاه: أصاب منه، ثم قال: نكأت العدو أنكؤهم: لغة في نكيتهم، فظهر أن الرواية صحيحة ولا معنى لتخطئتها. وأغرب ابن التين فلم يعرج على الرواية التي بالهمز أصلاً بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز، ثم قال: ونكأت القرحة بالهمز.

(د: ٢٨٢٤) (ن: ٧/ ٢٢٥) (هـ: ٣١٧٧) إلا الترمذي.

حديث زيد بن ثابت ورجاله رجال الصحيح إلا حاضر بن المهاجر فقيل هو مجهول، وقيل: مقبول. وقد أخرج معناه أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط عن ابن عمر بإسناد صحيح. وحديث عدي بن حاتم أخرجه أيضاً الحاكم وابن حبان، ومدايره على سماك بن حرب عن مرثي بن قطربة عنه.

قوله: (لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ الْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَذْبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَنْ ذَبَحَ لِلصَّنَمِ أَوْ الصُّلْبِ أَوْ لِمَوْسَى أَوْ لِعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَوْ لِلْكَعْبَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَكُلُّ هَذَا حَرَامٌ وَلَا تَحِلُّ هَذِهِ الذَّبِيحَةُ سِوَاكَ كَانَ الذَّبِيحُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا). وإليه ذهب الشافعي وأصحابه، فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبح له غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك كفرًا، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتدًا. وذكر الشيخ إبراهيم الروزي من أصحاب الشافعي أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقريبًا إليه أفتى أهل بخارى بتحريمه لأنه مما أهل به لغير الله. قال الرافعي: هذا إنما يذبحونه استبشارًا بقدومه فهو كذبح العقيقة لولادة النبي ﷺ.

قوله: (مُحْدَثًا) بكسر الدال هو من يأتي لما فيه فساد في الأرض من جنابة على غيره أو غير ذلك، والمؤوي له: المانع له من القصاص ونحوه. ولعن الوالدين من الكبائر. وتحرم الأرض بالتاء المثناة من فوق والحاء المعجمة: وهي الحدود والمعالم، وظاهر العموم في جميع الأرض، وقيل: معالم الحرم خاصة، وقيل: في الأملاك، وقيل: أراد المعالم التي يهتدى بها في الطرقات. قوله: (إِنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ) قال في الفتح: لم أقف على تعيينهم.

قوله: (فَقَالَ: سَمُّوا عَلَيْهِ أَتَمُّ) قال المهلب: هذا الحديث أصل في أن التسمية ليست فرضًا، فلما نابت تسميتهم عن التسمية على الذبح دل على أنها سنة لأن السنة لا تنوب عن فرض هذا على أن الأمر في حديث عدي وأبي ثعلبة عموم على التنزيه من أجل أنهما كانا يصيدان على مذهب الجاهلية فعلمهما النبي ﷺ أمر الصيد والذبح فرضه ومندوبه لئلا يوافقا شبهة في ذلك وليأخذوا بأكمل الأمور. وأما الذين سألوا عن هذه الذبائح فإنهم سألوا عن أمر قد وقع لغيرهم فعرفهم بأصل الحل فيه. وقال ابن التين: يحتمل أن يراد التسمية هنا عند الأكل، وبذلك جزم النووي. قال ابن التين: وأما التسمية على ذبح تولاه غيرهم

فلا تكليف عليهم فيه وإنما يحمل على غير الصحة إذا تبين خلافها، ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن تستريحون بها كل ما لم تعلموا أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمى. ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين عمومًا على الصحة، وكذا ما ذبحه أعراب المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية، وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال: إن ما ذبحه المسلم يؤكل ويحمل على أنه سمى، لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك، وعكس هذا الخطأ في قوله: (دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة، لأنها لو كانت شرطًا لم تستبح الذبيحة بالأمر المشكوك فيه كما لو عرض الشك في نفس الذبيحة فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعتبرة أم لا. وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه سموا أنتم، كأنه قيل لهم: لا تهتموا بذلك بل الذي يهمكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتاكلوا، وهذا من الأسلوب الحكيم كما نبه عليه الطيبي. ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ﴾، فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا.

قوله: (وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدًا بِالْكَفْرِ) في رواية لمالك «وَذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الْإِسْلَامِ» وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فزعموا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ قال ابن عبد البر: وهو تعلق ضعيف.

وفي الحديث نفسه ما يرد أنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل فدل على أن الآية كانت نزلت بالأمر بالتسمية. وأيضًا فقد اتفقوا على أن الأنعام مكبة وأن هذه القصة جرت بالمدينة، وأن الأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة.

قوله: (جَارِيَّةٌ) في رواية «أَمَةٌ» وفي رواية «امْرَأَةٌ» ولا تنافي بين الروايات لأن الرواية الأخيرة أعم فيؤخذ بقول من زاد في روايته صفة وهي كونها أمة.

قوله: (فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا) فيه دليل على أنها تحل ذبيحة المرأة، وإليه ذهب الجمهور. وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جوازه. وفي وجه للشافعية يكره ذبح المرأة الأضحى. وعند سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي: لا بأس إذا أطاق الذبيحة وحفظ التسمية. وفيه جواز ما ذبح بغير إذن مالك، وإليه

٣٦٧٠ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ تُحَذَّ الشُّقَارُ وَأَنْ تُوَارَى عَنِ الْبَهَائِمِ، وَقَالَ: إِذَا ذُبِحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْهِزْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٨/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٧٢).

٣٦٧١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُدَيْلَ بْنَ وَرْقَانَ الْخَزَاعِمِيَّ عَلَى جَمَلٍ أَوْزَقَ يَصِيحُ فِي فَجَاجٍ يَنْسَى: أَلَا إِنَّ الذُّكَاةَ فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ، وَلَا تَعْمَلُوا الْأَنْفُسَ أَنْ تَزْهَقَ، وَأَيَّامَ مَبْنَى أَيَّامٍ أَكَلٍ وَشَرْبٍ وَيَعَالٍ، رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٤/ ٢٨٣).

حديث ابن عمر في إسناده عند ابن ماجه ابن لهيعة وفيه مقال معروف، ويشهد له الحديث الذي قبله. وحديث أبي هريرة في إسناده سعيد بن سلام العطَّار، قال أحمد: كذاب. وقد تقدَّم ما يشهد له في صلاة العيد.

قوله: (إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا) لعلَّه عرف ذلك بخبر أو بقرينة. قوله: (وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى) بضم الميم مخفَّفٌ مقصورٌ جمع مديَّة يسكون الدال بعدها تحتائية، وهي السكَّين سمَّيت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان، أي عمره، والرباط بين قوله: «نَلْقَى الْعَدُوَّ وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى» يحتمل أن يكون مراده أنهم إذا لقوا العدو صاروا بصدد أن يغتنموا منهم ما يدجون، ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون إلى ذبح ما يأكلونه ليتقوا به على العدو إذا لقوه.

قوله: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) أي أساله وصبه بكثرة، شبهه بجري الماء في النهر، قال عياض: هذا هو المشهور في الروايات بالراء، وذكره أبو ذرُّ بالزاي وقال: النهر بمعنى الدفع وهو غريب، وما موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا، والتقدير: ما أنهر الدَّم فهو حلالٌ فكلوا. ويحتمل أن تكون شرطية. ووقع في رواية إسحاق عن الثوري: «كُلْ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ذُكَاةً، وَمَا فِي هَذَا مَوْصُوفَةٌ.

قوله: (وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) فيه دليل على اشتراط التسمية لأنه علَّق الإذن بمجموع الأمرين وهما الإنهار والتسمية، والمعلق على شيئين لا يكتفى فيه إلا باجتماعهما ويتنفي بانتفاء أحدهما، وقد تقدَّم الكلام على ذلك.

قوله: (وَسَأَحَذُّكُمْ) اختلف في هذا هل هو من جملة المرفوع أو مدرج.

قوله: (أَمَّا السَّنُ فَعُظْمٌ) قال البيضاوي: هو قياسٌ حذف منه المقدمة الثانية لشهرتها عندهم، والتقدير: أمَّا السَّنُ فَعُظْمٌ، وكلُّ عظم لا يحلُّ الذبح به، وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها.

ذهب الجمهور، وخالف في ذلك طاووس وعكرمة وإسحاق وأهل الظاهر، وإليه جنح البخاري. ويدلُّ ما ذهبوا إليه ما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قويٍّ من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة «الشاة التي ذبحتها المرأة بغير إذن صاحبها، فامتنع النبي ﷺ من أكلها لكونه قال: أطعموها الأسارى» ولو لم تكن مذكاة لما أمر بإطعام الأسارى لأنه لا يبيع لهم إلا ما يحلُّ. قوله: (فَذَبَحُوهَا بِمَرُوءٍ) أي بحجر أبيض، وقيل هو الذي تقذف منه النار.

قوله: (إِلَّا الظَّرَارَ) بالمعجمة بعدها راءان مهملتان بينهما ألف جمع ظرر: وهي الحجارة كذا في النهاية. قال في القاموس: الظَّرُّ بالكسر والظَّرُّ الظُّرَّة: الحجر أو المدور المحدد منه الجمع ظرارٌ واطرء. قال: والظُّرَّة بالكسر الحجر يقذف به النار، وبالفتح: كسر الحجر ذي الحد.

قوله: (وَشِيقَةُ الْعَصَا) بكسر الشين المعجمة: أي ما يشقُّ منها ويكون محدداً.

قوله: (أَمَرَ الدَّمَ) بفتح الهزة وكسر الميم وبالراء مخففة من أمار الشيء ومار: إذا جرى، وبكسر الهزة وسكون الميم من مرئى الضرع: إذا مسحه ليدبر. قال الخطابي: المحدثون يروونه بتشديد الراء وهو خطأ إنما هو بتخفيفها من مرئت الناقة إذا حلبتها، قال ابن الأثير: ويروى أمر برامين مظهرين من غير إدغام، وكذا في التلخيص أنه برامين مهملتين الأولى مكسورة ثم نقل كلام الخطابي. قال: وأجب بأن الثقليل لكونه أدغم إحدى الرامين في الأخرى على الرواية الأولى.

٣٦٦٨ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلُوا مَا لَمْ يَكُنْ سِينًا أَوْ ظَفَرًا، وَسَأَحَذُّكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السَّنُ فَعُظْمٌ، وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حـم: ٤٦٣/٣) (خ: ٥٤٩٨) (م: ١٩٦٨) (٢٠) (د: ٢٨٢١) (ت: ١٤٩١) (ن: ٢٢٦/٧) (هـ: ٣١٧٨).

٣٦٦٩ - وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَاحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَاحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيَجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُخْرِجْ ذَبِيحَتَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢٣/٤) وَمُسْلِمٌ (١٩٥٥) (٥٧) وَالسَّائِغِيُّ (٢٢٧/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٧٠).

قوله: (فَلْيُجَهَّزْ) بالجيم والرّاي: أي يسرع في الذّبح.

قوله: (وَاللَّبَّةُ) هي المنحر من البهائم وهي بفتح اللام وتشديد الموحدة.

قوله: (وَلَا تُعْجَلُوا الْأَنْفُسَ أَنْ تَزْهَقَ) بزاي: أي لا تسرعوا في شيء من الأعمال المتعلقة بالذبيحة قبل أن تموت.

٣٦٧٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَرِيطَةِ الشَّيْطَانِ وَهِيَ الَّتِي تُذْبَحُ فَيَقْطَعُ الْجِلْدُ وَلَا تَفْرَى الْأَوْدَاجُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٢٦).

٣٦٧٣ - وَعَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٤٦/٦) (خ: ٥٠١٠) (م: ١٩٤٢) (٣٨).

٣٦٧٤ - وَعَنْ أَبِي الْعَشَاءِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذُّكَاةُ إِلَّا فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ؟ قَالَ: لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْلَيْهَا لَاجْزَاكَ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٣٣٤/٤) (د: ٢٨٢٠) (ت: ١٤٨١) (ن: ٢٢٧/٧) (هـ: ٣١٨٤) وَهَذَا فِيمَا لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ.

٣٦٧٥ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَدْبَعُ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ لَيْدُوا الْبَهَائِمَ أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَاغْلُظُوا بِهِ هَكَذَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٤٠/٤) (١٤٢) (خ: ٥٤٩٨) (م: ١٩٦٨) (د: ٢٨٢١) (ت: ١٤٩٢) (ن: ١٩١/٧) (هـ: ٣١٨٣).

حديث ابن عباس وأبي هريرة قال المنذري: في إسناده عمرو بن عبد الله الصنعاني، وقد تكلم فيه غير واحد. وحديث أبي العشاء قال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا يعرف لأبي العشاء عن أبيه غير هذا الحديث. قال الخطابي: وضعفوا هذا الحديث لأن رواه مجهولون، وأبو العشاء لا يدرى من أبوه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة. قال في التلخيص: وقد تفرد حماد بن سلمة بالرواية عنه، يعني أبا العشاء على الصحيح وهو لا يعرف.

قوله: (عَنْ شَرِيطَةِ الشَّيْطَانِ) أي ذبيحته وهي المذكورة في الحديث، والتفسير ليس من الحديث بل زيادة رواها الحسن بن عيسى أحد رواه كما صرح به أبو داود في السنن. قال في النهاية: شريطة الشيطان قيل هي الذبيحة التي لا يقطع أوداجها ولا يستقصى ذبحها وهو من شرط الحجاج، وكان أهل الجاهلية

وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط: هذا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرّر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله فعظم. قال: ولم أر بعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم معنى يعقل، وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام. وقال النووي: معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فإنها تنجس بالدم. وقد نهيت عن تنجيسها لأنها زاد إخوانكم من الجن. وقال ابن الجوزي في المشكل: هذا يدل على أن الذبح بالعظم كان معهوداً عندهم أنه لا يجوز ولا يقرهم الشارع على ذلك.

قوله: (وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمَذَى الْحَبْشَةِ) أي وهم كفار. وقد نهيت عن التشبه بهم، قاله ابن الصلاح وتبعه النووي. وقيل: نهى عنهما لأن الذبح بهما تعذيب للحيوان ولا يقع به غالباً إلا الحقن الذي هو على صورة الذبح. واعترض على الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما يذبح به الكفار. وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل. وأما ما يلتحق بها فهو الذي يعتبر فيه التشبه، ومن ثم كانوا يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وروي عن الشافعي أنه قال: السن إنما يذكر بها إذا كانت متزعة، فأما وهي ثابتة فلو ذبح بها لكانت منخضة، يعني فدل على عدم جواز الذكاة بالسن المتزعة بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازه بالسن المنفصلة. قال: وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الإنسان لقال فيه ما قال في السن، لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يقوى فيكون في معنى الحقن.

قوله: (فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ) بكسر القاف وهي الهيئة والحالة.

قوله: (فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ) قال النووي في شرح مسلم: وقع في كثير من النسخ أو أكثرها (فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ) بفتح الذال بغير هاء، وفي بعضها «الذبيحة» بكسر الذال وبالهاء كالقتلة وهي الهيئة والحالة.

قوله: (وَلْيُجَدَّ) بضم الياء يقال: أخذ السكين وحدها واستحدها بمعنى «وَلْيُجَرَّ ذَبِيحَتُهُ» بإحداد السكين وتمجيل إمرارها وغير ذلك.

قوله: (وَأَنْ تَوَازَى عَنِ الْبَهَائِمِ) قال النووي: يستحب أن لا يجذ السكين بمضرة الذبيحة والأذبح واحدة بمضرة أخرى ولا يجزها إلى مذهبها.

لكثره طرقة، مجالد ليس إلا في الطريق التي أخرجها الترمذي وأبو داود منها. وقد أخرجهم أحمد من طريق ليس فيها ضعيف، والحاكم أخرجهم من طريق فيها عطية عن أبي سعيد وعطية فيه لين. وقد صححه مع ابن حبان ابن دقيق العيد وحسنه الترمذي. وقال: وفي الباب عن علي رضي الله عنه وابن مسعود وأبي أيوب والبراء وابن عمر وابن عباس وكعب بن مالك، وزاد في التلخيص عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة. أمّا حديث عليّ فأخرجه الدارقطني بإسناد فيه الحارث الأعور وموسى بن عمر الكوفي وهما ضعيفان. وأمّا حديث ابن مسعود فأخرجه أيضاً الدارقطني بسند رجاله ثقات إلا أحمد بن الحجاج بن الصامت فإنه ضعيف جداً. وأمّا حديث أبي أيوب فأخرجه الحاكم وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف. وأمّا حديث البراء فأخرجه البيهقي. وأمّا حديث ابن عمر فأخرجه الحاكم والطبراني في الأوسط وابن حبان في الضعفاء، وفي إسناده محمد بن الحسن الواسطي، ضعفه ابن حبان وفي بعض طرقه عن عتبة محمد بن إسحاق، وفي بعضها أحمد بن عصام وهو ضعيف، وهو في الموطأ موقوف وهو أصح. وأمّا حديث ابن عباس فرواه الدارقطني وفي إسناده موسى بن عثمان العبدوي وهو مجهول. وأمّا حديث كعب بن مالك فأخرجه الطبراني في الكبير، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف. وأمّا حديث جابر فأخرجه الدارمي وأبو داود، وفي إسناده عبد الله بن أبي الزناد القذاح عن أبي الزبير، والقذاح ضعيف، وله طرق آخر. وأمّا حديث أبي أمامة وأبي الدرداء فأخرجهما الطبراني من طريق راشد بن سعد، وفيه ضعف وانقطاع. وأمّا حديث أبي هريرة فأخرجه الدارقطني، وفي إسناده عمر بن قيس وهو ضعيف.

قوله: (ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ) مرفوعاً بالابتداء والخبر، والمراد الإخبار عن ذكاء الجنين بأنّه ذكاء أمّه فيحل بها كما تحل الأم بها ولا يحتاج إلى تذكية، وإليه ذهب الثوري والشافعي والحسن بن زياد وصاحبا أبي حنيفة. وإليه ذهب أيضاً مالك واشترط أن يكون قد أشعر ما في بعض روايات الحديث عن ابن عمر بلفظ: «إِذَا أَشْعَرَ الْجَنِينُ فَذَكَاتُهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ» وقد تفرد به أحمد بن عصام كما تقدّم. والصحيح أنّه موقوف فلا حجة فيه. وأيضاً قد روي من طريق ابن أبي ليلى مرفوعاً «ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ أَشْعَرَ أَوْ

يَقْطَعُونَ بَعْضَ حَلْقِهَا وَيَتْرَكُونَهَا حَتَّى تَمُوتَ، وَإِنَّمَا أَضَافُهَا إِلَى الشَّيْطَانِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي حَلَمَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَحَسَّنَ هَذَا الْفِعْلَ لَدَيْهِمْ وَسَوَّلَهُ لَهُمْ أَنْتَهَى.

قوله: (عَنْ أَبِي الْعَشَاءِ) بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة. قال أبو داود واسمه عطار بن بكرة ويقال: ابن قهطم، ويقال: اسمه عطار بن مالك بن قهطم.

قوله: (لَوْ طَعَنْتَ فِي فَحِيزِهَا إِلَيْهِ) قال أهل العلم بالحديث: هذا عند الضرورة كالتردي في البئر وأشباهه. وقال أبو داود بعد إخراجهم: هذا لا يصح إلا في المتردية والنافرة والمتوحشة.

قوله: (نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرَسًا) فيه أن النحر يجزئ في الخيل كما يجزئ في الإبل. قال ابن التين: الأصل في الإبل النحر، وفي الشاة ونحوها الذبح. وأمّا البقر فجاء في القرآن ذكر نحرها. واختلف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح، فأجازهم الجمهور ومنع منه ابن القاسم.

قوله: (فَنَدَّ بَعِيرٌ) أي نفر، وهو بفتح النون وتشديد الدال.

قوله: (فَحَبَسَهُ) أي أصابه السهم فوقف.

قوله: (أَوَابِدٌ) جمع أبدية بالذ وكسر الموحدة: أي غريبة يقال: جاء فلان بأبدية: أي بكلمة أو فعلية متفرقة يقال: أبدت بفتح الموحدة تأبد بضمها ويجوز الكسر، ويقال: تأبدت: أي توحشت، والمراد أن لها توحشاً. وفي الحديث جواز أكل ما رمي بالسهم فجرح في أي موضع كان من جسده بشرط أن يكون وحشياً أو متوحشاً، وإليه ذهب الجمهور. وروي عن مالك والليث وسعيد بن المسيب وربيعة أنّه لا يحل الأكل لما توحش إلا بتذكية في حلقة أو لبته.

بَابُ ذَكَاءِ الْجَنِينِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ

٣٦٧٦ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الْجَنِينِ: ذَكَاتُهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٧٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٩٩).

وَفِي رِوَايَةٍ: قُلْنَا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ تَنْحَرُ النَّاقَةَ وَتَذْبَحُ الْبَقَرَةَ وَالشَّاةَ فِي بَطْنِهَا الْجَنِينِ أَمْ نَأْكُلُ؟ قَالَ: كُلُّوْهُ إِنْ شِئْتُمْ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٢٧).

الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني وابن حبان وصححه، وضعفه عبد الحق وقال: لا يحتج بأسانيد كلها وذلك لأن في بعضها مجالد، ولكن أقل أحوال الحديث أن يكون حسناً لغيره

الصَّلْتُ عَنْ زَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ الصَّلْتُ وَخَالَفَهُ سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ فَقَالَ: عَنْ زَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ مَرْسَلًا، وَكَذَا قَالَ الدَّارِقُطِيُّ، وَقَدْ وَصَلَهُ الْحَاكِمُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَتَابِعَ الْمُسَوِّدَ وَغَيْرَهُ عَلَيْهِ خَارِجَةُ بْنُ مَصْعُبٍ. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيقَةِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ مِنْ طَرِيقِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَإِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ.

قوله: (فَمَا قُطِعَ مِنْهَا) المجيء بهذه الجملة لزيادة الإيضاح وإلا فقد أغنى عنها ما قبلها.

قوله: (فَهُوَ مَيْتَةٌ) فيه دليلٌ على أنَّ البائن من الحيِّ حكمه حكم الميتة في تحريم أكله ونجاسته، وفي ذلك تفاصيل ومذاهب مستوفاة في كتب الفقه.

قوله: (إِلَى آيَاتٍ) جمع الآية، والجِبُّ: القطع، والأسنمة جمع سنام.

بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَحَيَوَانِ الْبَحْرِ

قَدْ سَبَقَ قَوْلُهُ فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الْجَلُّ مَيْتَةٌ».

٣٦٧٩ - عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَآكِلُ مَعَهُ الْجَرَادَ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٤/ ٣٥٣) (خ: ٥٤٩٥) (م: ١٩٥٢) (٥٢) (د: ٣٨١٢) (ت: ١٨٢٢) (ن: ٢١٠/ ٧) إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ».

٣٦٨٠ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَبَطِ وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ فَجَعَلْنَا جَوْهَا شَدِيدًا، فَالْقَى الْبَحْرَ حَوْثًا مَيْتًا لَمْ نَرِ مَيْلَةً يُقَالُ لَهُ: الْعُنْبَرُ، فَالْكَتْنَا مِنْهُ بَصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَائِهِ فَمَرَّ الرَّابِيبَ تَحْتَهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: كُلُوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكُمْ، أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ، فَأَنَاءَ بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ فَأَكَلَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣/ ٣٠٣) (خ: ٥٤٩٤) (م: ١٩٣٥) (١٧).

٣٦٨١ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجَلٌ لَنَا مَيْتَتَانِ وَذِمَّانِ فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الذِّمَّانِ فَالسَّكْبَدُ وَالطَّحَالُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٩٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢١٨) وَالدَّارِقُطِيُّ (٤/ ٢٧١) وَ (٢٧٢).

٣٦٨٢ - وَهُوَ لِلدَّارِقُطِيِّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ بِإِسْنَادٍ، قَالَ أَحْمَدُ: ابْنُ الْمَدِينِيِّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ ضَعِيفٌ وَأَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ يُقَالُ.

لَمْ يُشْعِرْهُ، وَفِيهِ ضَعْفٌ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ. وَأَيْضًا قَدْ رَوَى مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا كَمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ قَالَ: «أَشْعُرُ أَوْ لَمْ يُشْعِرْ» وَذَهَبَتِ الْعَتَرَةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى تَحْرِيمِ الْجَنِينِ إِذَا خَرَجَ مَيْتًا، وَأَنَّهُ لَا تَغْنِي تَذَكِيَةُ الْأُمِّ عَنْ تَذَكِيَتِهِ عَجَتَيْنِ بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «خَرُوتَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» وَهُوَ مِنْ تَرْجِيحِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ بَطْلَانُهُ، وَلَكِنَّهُمْ اعْتَذَرُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِمَا لَا يَغْنِي شَيْئًا، فَقَالُوا: الْمُرَادُ ذِكَاةُ الْجَنِينِ كَذِكَاةِ أُمِّهِ.

ورُدُّ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ مَنْصُوبًا بِتَرْجِيعِ الْخَافِضِ، وَالرَّوَايَةُ بِالرَّفْعِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ رَوَى بِلَفْظٍ: «ذِكَاةُ الْجَنِينِ فِي ذِكَاةِ أُمِّهِ» أَيْ كَانَتْ أَوْ حَاصِلَةٌ فِي ذِكَاةِ أُمِّهِ. وَرَوَى «ذِكَاةُ الْجَنِينِ بِذِكَاةِ أُمِّهِ» وَالبَاءُ لِلتَّسْبِيَةِ. قَالَ فِي التَّلْخِيصِ: فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنْ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْجَنِينَ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا بِاسْتِنَافِ الذِّكَاةِ فِيهِ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ انْتَهَى. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجِلُّ بِذِكَاةِ الْأُمِّ الْجَنِينَ مَطْلَقًا، سِوَاةُ خَرَجَ حَيًّا أَوْ مَيْتًا فَالتَّفْصِيلُ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

بَابُ أَنَّ مَا أَبَيَّنَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتَةٌ

٣٦٧٧ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا قُطِعَ مِنْ بَهِيمَةٍ وَهِيَ حَيَّةٌ فَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَهُوَ مَيْتَةٌ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٢١٦).

٣٦٧٨ - وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَبِهَا نَاسٌ يَتَعَمَّدُونَ إِلَى آيَاتِ الْغَنَمِ وَأَسْنِمَةِ الْإِبِلِ يَجْبُونَهَا، فَقَالَ: مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٢١٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٨٠)، وَابْنُ أَبِي دَاوُدَ (٢٨٥٨) مِنْهُ الْكَلَامُ النَّبَوِيُّ فَقَطْ.

حديث ابن عمر أخرجه أيضًا البرزاري والطبراني في الأوسط من حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عنه. واختلف فيه على زيد بن أسلم. وقد روى عن زيد بن أسلم مرسلاً. قال الدارقطني: المرسل أشبه بالصواب. وله طريق آخرى عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط وفيها عاصم بن عمر وهو ضعيف. وحديث أبي واقد أخرجه أيضًا الدارمي والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عنه، وأخرجه أيضًا الحاكم من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. قال الدارقطني: والمرسل أصح، وأخرجه البرزاري من طريق المسور بن

قوله: (سَبَّحَ غَزَوَاتِي) في رواية البخاري «أَوْ سَبَّحَا» ووقع في توضيح ابن مالك سبع غزوات أو ثمانين، وتكلم عليه فقال: الأجود أن يقال: أو ثمانين بالتثنية، لأن لفظ ثمانين وإن كان كلفظ جوارى في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء فهو بخالفه في أن جوارى جمع وثمانين ليس بجمع. وقد أطلال الكلام على ذلك، ثم وجه ترك التثنية بتوجيهات: منها أن يكون حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف. قال الحافظ: ولم أر لفظ ثمانين في شيء من كتب الحديث، قال: وهذا الشك في عدد الغزوات من شعبة.

قوله: (نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ) يحتمل أن يراد بالمعينة مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد. ويحتمل أن يريد مع أكله، ويدل على الثاني ما وقع في رواية أبي نعيم بلفظ «وَيَأْكُلُهُ مَعَنَا» وهذا يراد على الصيغري من الشافعية حيث زعم أنه عليه عاف كما عاف الضب. وقد أخرج أبو داود عنه عليه من حديث سلمان أنه قال: «لَا أَكُلُهُ وَلَا أَخْرُمُهُ» والصواب أنه مرسل، ولابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: لَا أَكُلُهُ وَلَا أَخْرُمُهُ وَسُئِلَ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ» قال الحافظ: وهذا ليس ثابتاً، لأن ثابتاً قال فيه النسائي: ليس بثقة. ونقل النووي الإجماع على حل أكل الجراد. وفصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد الأندلس، فقال في جراد الأندلس: لا يؤكل لأنه ضرر محض، وهذا إن ثبت أنه يضر أكله بأن يكون فيه سمية تخصه دون غيره من جراد البلاد تعين استثنائه. وذهب الجمهور إلى حل أكل الجراد ولو مات بغير سبب، وعند المالكية اشتراط التذكية، وهي: هنا أن يكون موته بسبب آدمي، إما بأن يقطع رأسه أو بعضه أو يسلق أو يلقى في النار حياً، فإن مات حتف أنفه أو في وعاء لم يحل. واحتج الجمهور بحديث ابن عمر المذكور في الباب. ولفظ الجراد جنس يقع على الذكر والأنثى ويميز واحده بالهاء، وسمي جراداً لأنه يجرد ما ينزل عليه، أو لأنه أجرد: أي أملس، وهو من صيد البر وإن كان أصله بحرثاً عند الأكثر، وقيل: إنه بحري يدل على حديث أبي هريرة أنه قال: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجٍّ أَوْ غُمَرَةٍ، فَاسْتَقْبَلَنَا رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَجَعَلْنَا نَضْرِبُهُمْ بِعِصَايَا وَأَسْوَاطِنَا، فَقَالَ ﷺ: كُلُّوهُ فَإِنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ». أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بإسناد ضعيف. وأخرج نحوه أبو داود

٣٦٨٣ - وَعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ مَا فِي الْبَحْرِ لِبَنِي آدَمَ»، رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (٢٦٩/٤) وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١٤/٩) عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ مَوْفُوقًا.

وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ قَالَ: الطَّافِي حَلَالٌ.

٣٦٨٤ - وَعَنْ عُمَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَجِلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ» قَالَ: صَيْدُهُ مَا أَصْطِيدَ وَطَعَامُهُ مَا رَمَى بِهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَعَامُهُ مَيْتُهُ إِلَّا مَا قَدَّرْتُ مِنْهَا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ صَيْدٌ يَهُودِيٌّ، أَوْ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ مَجُوسِيٌّ، وَرَكِبَ الْحَسَنُ عَلَى سَرَجٍ مِنْ جُلُودِ كِلَابِ الْبَاءِ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٦١٤/٩).

الحديث الذي أشار إليه. المصنف بقوله قد سبق هو أول حديث في كتابه هذا، وقد مر الكلام عليه. وحديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي، ورواه الدارقطني أيضاً من رواية سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم موقوفاً وقال: هو أصح. وكذا صحح الموقوف أبو زرعة وأبو حاتم وعبد الرحمن بن زيد ضعيف كما نقله المصنف عن أحمد وابن المديني. وفي رواية عن أحمد أنه قال: حديثه هذا منكز. وقال البيهقي: رفع هذا الحديث أولاد زيد بن أسلم عبد الله وعبد الرحمن وأسامة وقد ضعفهم ابن معين، وكان أحمد بن حنبل يوثق عبد الله، وكذا روي عن ابن المديني. قال الحافظ: قلت: رواه الدارقطني وابن عدي من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم قال ابن عدي: الحديث يدور على هؤلاء الثلاثة. قال الحافظ: وقد تابعهم شخص هو أضعف منهم وهو أبو هاشم كثير بن عبد الله الأبلخي، أخرجه ابن مردويه في تفسير سورة الأنعام من طريقه عن زيد بن أسلم بلفظ: «يَجْلُ مِنْ الْمَيْتَةِ اثْنَانِ وَمِنْ الدَّمِ اثْنَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَةُ فَالْصَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمُ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ» ورواه المسور بن الصلت أيضاً عن زيد بن أسلم لكنه خالف في إسناده. قال: عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعاً، أخرجه الخطيب، وذكره الدارقطني في العلل، والمسور كذاب، نعم الرواية الموقوفة التي صححها أبو حاتم وغيره هي في حكم المرفوع، لأن قول الصحابي «حل لنا كذا وحرم علينا كذا» مثل قوله: «أمرنا بكذا ونهينا عن كذا» فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لأنها في معنى المرفوع، كذا قال الحافظ.

والتزمذي من طريق أخرى عن أبي هريرة وفي إسناده أبو المهزم بضم الميم وكسر الزاي وفتح الهاء وهو ضعيف. وأخرج ابن ماجه من حديث أنس مرفوعاً «إِنَّ الْجَزَاءَ نَتْرَةٌ حَوْتٍ مِنَ الْبَحْرِ» أي عطسته.

قوله: (الْخَبْطُ) بالتحريك: هو ما يسقط من الورق عند خبط الشجر.

قوله: (فَأَكَلَهُ) بهذا تسم الدلالة، وإلا فمجرد أكل الصحابة منه وهم في حال المجاعة قد يقال: إنه للاضطراب، ولا سيما وقد ثبت عن أبي عبيدة في رواية عند مسلم بلفظ «وَقَدْ أَضْطَرُّرْتُمْ فَكُلُّوا» قال في الفتح: وحاصل قول أبي عبيدة أنه بني أولاً على عموم تحريم الميتة، ثم ذكر تخصيص المضطر بإباحة أكلها إذا كان غير بالغ ولا عايد، وهم بهذه الصفة لأنهم في سبيل الله وفي طاعة رسول الله. وقد تبين من آخر الحديث أن حمله كونها حلالاً ليس لسبب الاضطراب بل لكونها من صيد البحر لأكله بما منها لأنه لم يكن مضطراً. وقد ذهب الجمهور إلى إباحة ميتة البحر سواء ماتت بنفسها أو ماتت بالاصطياد. وعن الحنفية والهادي والقاسم والإمام يحيى والمؤيد بالله في أحد قوليه: إنه لا يحل إلا ما مات بسبب آدمي أو بإلقاء الماء له أو جزره عنه. وأما ما مات أو قتله حيوان غير آدمي فلا يحل. واستدلوا بحديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ: «مَا أَكَلْنَا الْبَحْرَ أَوْ جَزَرْنَا عَنْهُ فَكُلُّوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ وَطَفَا فَلَا تَأْكُلُوهُ» أخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر، وقد أسند من وجه آخر عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً. وقال الترمذي: سألت البخاري عنه فقال: ليس بمحفوظ، ويروى عن جابر خلافاً، انتهى. ويحيى بن سليم صدوق سيئ الحفظ. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال يعقوب: إذا حدث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدث حفظاً ففي حديثه ما يعرف وينكر. وقال أبو حاتم: لم يكن بالحافظ. وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ وقد توبع على رفعه، أخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبيري عن الثوري مرفوعاً لكن قال: خالفه وكيع وغيره فوقوه على الثوري وهو الضواب. وروي عن ابن أبي ذئب وإسماعيل بن أئمة مرفوعاً ولا يصح والصحيح موقوف. قال الحافظ: وإذا لم يصح إلا موقوفاً فقد عارضه قول أبي بكر وغيره، يعني المذكور في الباب. وقال أبو داود: روى هذا الحديث سفيان الثوري

وأيوب وحمام عن أبي الزبير أوقفوه على جابر. قال المنذري: وقد أسند هذا الحديث من وجوه ضعيف. وأخرجه ابن ماجه. قال الحافظ أيضاً: والقياس يقتضي حله، لأنه لو مات في البر لأكل بغير تذكية، ولو نضب عنه الماء فمات لأكل، فكذلك إذا مات وهو في البحر، ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه، وإنما اختلفوا فيما كان على صورة حيوان البر كالأدمي والكلب والخنزير، فعند الحنفية وهو قول للشافعية أنه يحرم، والأصح عن الشافعية الحل مطلقاً وهو قول المالكية، إلا الخنزير في رواية. وحجتهم عموم قوله تعالى: «أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ» وحديث: «هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ الْجَلُّ مَيْتَتُهُ» أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، وقد تقدم في أول الكتاب. وروي عن الشافعية أيضاً أنه يحل ما يؤكل نظيره في البر، وما لا فلا، وإليه ذهب الهاديونية، واستثنت الشافعية ما يعيش في البر والبحر. وهو نوعان: النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء بحضه كالضفدع، وكذا استثناء أحمد للنهي عن قتله كما ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم. وله شاهد من حديث ابن عمر عند أبي عاصم وآخر عن عبد الله بن عمر وأخرجه الطبراني في الأوسط وزاد «فَلَا تَقْبَحُهَا تَسْبِيحًا».

وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان: بري، وبحري، ومن المستثنى التمساح والقرش والتعبان والعقرب والسرطان والسُلحفاة للاستبaths والضرر اللاحق من السم. النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيحل لكن بشرط التذكية كالبط وطير الماء. قوله: «إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ مَا فِي الْبَحْرِ لِبَنِي آدَمَ» لفظ البخاري «كُلْ شَيْءٌ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ» وقد أخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الصحابة مرفوعاً. قال الحافظ: والموقوف أصح، وأخرجه ابن أبي عاصم في الأطعمة من طريق عمرو بن دينار: سمعت شيخاً كبيراً يخلف بالله ما في البحر دابة إلا قد ذبحها الله لبني آدم. وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه «إِنَّ اللَّهَ قَدْ ذَبَحَ كُلَّ مَا فِي الْبَحْرِ لِبَنِي آدَمَ» وفي سنده ضعيف. والطبراني من حديث ابن عمر ورفعه نحوه وسنده ضعيف. وأخرج عبد الرزاق بسندين جيدين عن عمر ثم عن علي بلفظ «الْحَوْتُ ذَكِيٌّ كُلُّهُ» قال عطاء: أما الطير فأرى أن تذبحه.

قوله: (الطَّافِي حَلَالٌ) وصله أبو بكر بسن أبي شيبه

والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس،

والطائي بغير هَمْزٍ مِنْ طَفًا يَطْفُو: إِذَا عَلَا عَلَى الْمَاءِ وَلَمْ يَرُسُبْ.

قوله: (صَيْدُهُ مَا أَصْطِيدُ، وَطَعَامُهُ مَا رُمِيَ بِهِ) وَصَلَهُ الْبَحَارِيُّ فِي التَّارِيخِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ.

قوله: (طَعَامُهُ مَيْتَةٌ إِلَّا مَا قَلِزْتُ) وَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ.

قوله: (كُلُّ مَنْ صَيْدَ الْبَحْرِ صَيْدٌ يَهُودِيٌّ... إلخ) وصله البيهقي قال ابن التين: مفهومه أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غير هؤلاء، وهو كذلك عند قوم. وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبير كراهية صيد المجوسي. وأخرج أيضاً بسند آخر عن علي رضي الله عنه مثل ذلك.

قوله: (وَرَكِبَ الْحَسَنُ عَلَى سَرَجٍ) قيل إنه الحسن بن علي، وقيل البصري. والمراد أن السرج متخذ من جلود الكلاب المعروفة بـكلاب الماء التي في البحر كما صرح به في الرواية..

بَابُ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ

٣٦٨٥ - عَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضٍ تُصَيِّبُنَا مَخْصَمَةٌ فَمَا يَجِلُّ لَنَا مِنَ الْمَيْتَةِ؟ فَقَالَ: إِذَا لَمْ تَصْطَبِحُوا وَلَمْ تَغْتَبِقُوا وَلَمْ تَحْتَفِقُوا بِهَا بَقْلًا فَشَأْنُكُمْ بِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢١٨).

٣٦٨٦ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «أَنَّ أَهْلَ يَثْرِبَ كَانُوا، بِالْحَرَّةِ مُتَحَاجِّينَ قَالَ: فَمَاتَتْ عِنْدَهُمْ نَاقَةٌ لَهُمْ أَوْ لِبَغِيرِهِمْ، فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْلِهَا، قَالَ: فَعَصَمْتُهُمْ بِقِيَّةٍ شَيْئًا بِهِمْ أَوْ سَتَيْتُهُمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٨٧، ٨٨). وَفِي لَفْظٍ: «أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ الْحَرَّةَ وَمَعَهُ أَهْلُهُ وَوَلَدُهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ نَاقَةً لِي صَلَّتْ فَلِإِنْ وَجَدْتَهَا فَأَمْسِكْهَا، فَوَجَدَهَا فَلَمْ يَجِدْ صَاحِبَهَا فَمَرَّصَتْ، فَقَالَتْ أَمْرَأَتُهُ: أَنْعَرَهَا، فَأَبَى فَنَفَقَتْ، فَقَالَتْ: أَسْلَخْتُهَا حَتَّى تَقْدَرُ شَحْمَتُهَا وَلَحْمُهَا وَتَأْكُلَهُ، فَقَالَ: حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنَاءَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكَ غَنَى يُغْنِيكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَكُلُوهُ، قَالَ: فَجَاءَ صَاحِبُهَا فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: هَلَا كُنْتُ نَحْرَنْهَا؟ قَالَ: اسْتَحْتِيتُ مِنْكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨١٦)، وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى إِسْكَالِ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَرِّ.

حديث أبي وقْدٍ، قال في جمع الزوائد: أخرجه الطَّبْرَانِيُّ وَرَجَّاهُ ثَقَاتٌ أَنْتَهَى. وحديث جابر بن سمرة سكت عنه أبو

داود والمنذري، وليس في إسناده مطعون لأن أبا داود رواه عن طريق موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة. وفي الباب عن الفجيع العامري أنه «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَجِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟ قَالَ: مَا طَعَامُكُمْ؟ قُلْنَا: نَغْتَبِقُ وَنَصْطَبِحُ» قال أبو نعيم وهو الفضل بن دكين: فشره لي عقبة قدح غدوة وقدح شَيْءٍ «قَالَ ذَلِكَ وَأَبَى الْجُوعُ، فَأَخْلُ لَهُمُ الْمَيْتَةَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ» قال أبو داود: الغبوق من آخر النهار، والصُّبُوح من أول النهار. وفي إسناده عقبة بن وهب العامري، قال يحيى بن معين: صالح. وقال علي بن المديني: قلت لسفيان بن عيينة عقبة بن وهب، فقال: ما كان ذاك فيدري ما هذا الأمر ولا كان شأنه الحديث انتهى.

قوله: (إِذَا لَمْ تَصْطَبِحُوا وَلَمْ تَغْتَبِقُوا) قال ابن رسلان في شرح السنن: الاصطباح هنا أكل الصُّبُوح وهو الغداء، والغبوق: أكل العشاء انتهى. وقد تقدم تفسير الصُّبُوح والغبوق وهما يفتح أولهما، والأول شرب اللبن أول النهار، والثاني شرب اللبن آخر النهار ثم استعمالهما في الأكل للغداء والعشاء وعليهما يحمل ما في حديث أبي وقْدٍ اللَّيْثِيِّ المذكور، ولعل المراد بهما في حديث الفجيع مجرد شرب اللبن لأنه لو كان المراد بهما أكل الطعام في الوقتين لم يصح ما في آخر الحديث وهو قوله «ذَاكَ وَأَبَى الْجُوعُ» إذ لا جوع حينئذٍ.

قوله: (وَلَمْ تَحْتَفِقُوا بِهَا بَقْلًا) يفتح المثانين من فوق بينهما حاء مهملة وبعدهما فاء مكسورة ثم همزة مضمومة من الحفاء وهو البردي يضم الموحدة: نوع من جيد الثمر. وضئفه بعضهم بأن البردي ليس من البقول. قال أبو عبيد: هو أصل البردي الأبيض الرطب وقد يؤكل قال أبو عبيد: معنى الحديث أنه ليس لكم أن تصطبحو وتغتبقوا وتجمعوهما مع الميتة قال الأزهرى: قد انكر هذا على أبي عبيد وفسر أنه أراد إذا لم تجدوا البنة تصطبحنها أو شراباً تغتبقونه ولم تجدوا بعد عدم الصُّبُوح والغبوق بقلة تأكلونها حلت لكم الميتة، قال: وهذا هو الصحيح. قال الخطابي: القدح من اللبن بالغداة، والقدح بالعشي بمسك الرَّمق ويقوم النفس وإن كان لا يغذو البدن ولا يشبع الشَّبع التام، وقد أباح لهم مع ذلك الميتة فكان دلالة أن تتناول الميتة إلى أن تأخذ النفس حاجتها من القوت كما ذهب إليه مالك والثَّافِعِيُّ في أحد قوليه، والقول الرَّاجِحُ عند الثَّافِعِيِّ هو

الاقتصار على سدِّ الرُمق كما نقله المزيّني وصحّحه الرافعي والنووي، وهو قول أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن مالك والهادوية ويدلّ عليه قوله «هَلْ عِنْدَكَ غِنَى يُغْنِيكَ» إذا كان يقال لمن وجد سدّاً رفقاً مستغنياً لغته أو شرعاً. واستدلّ به بعضهم على القول الأوّل قال لأنّه سأل عن الغنى ولم يسأله عن خوفه على نفسه، والآية الكريمة قد دلّت على تحريم الميتة، واستثنى ما وقع الاضطراب إليه، فإذا اندفعت الضرورة لم يحلّ الأكل كحالة الابتداء، ولا شك أنّ سدّ الرُمق يدفع الضرورة، وقيل أنّه يجوز أكل المعتاد للمضطرّ في أيام عدم الاضطراب، قال الحافظ: وهو الرّاجح لإطلاق الآية. واختلفوا في الحالة التي يصحّ فيها الوصف بالاضطرار ويباح عندها الأكل. فذهب الجمهور إلى أنّها الحالة التي يصل به الجوع فيها إلى حدّ الهلاك أو إلى مرضٍ يقضي إليه، وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام. قال ابن أبي جرة: الحكمة في ذلك أنّ في الميتة سمّةً شديدة، فلو أكلها ابتداءً لأهلكته، فشرع له أن يجمع ليصير في بدنه بالجوع سمّةً هي أشدّ من سمّة الميتة.

قوله: (كَانُوا بِالْحَرَّةِ) بفتح الحاء والرّاء المشدّدة - مهملتين - أرضٌ بظاهر المدينة بها حجارة سودّ.

قوله: (فَنَفَقَتْ) بفتح النون والفاء والقاف: أي ماتت يقال: نفقت الدّابة نفوقاً مثل قعدت المرأة قعوداً: إذا ماتت.

قوله: (حَتَّى نَقْدُرَ) بفتح النون وسكون القاف وضّم الدّال بعده راء مهملة، هكذا في النسخ الصحيحة، يقال قدر اللحم يقدره: طبخه في القدر. وفي سنن أبي داود «نَقْدُرُ اللَّحْمَ» بدالٍ مهملة مكان الرّاء وعلى ذلك شرح ابن رسلان فإنّه قال: أي نجعله قديداً.

قوله: (غِنَى يُغْنِيكَ) أي تستغني به بكفيك ويكفي أهلك وولدك عنها. وقوله: (اسْتَحْيَيْتَ بِنِكَ) بياءين مثنّتين من تحت. ولغة تميم ويكر بن وائل: استحييت بفتح الحاء وحذف إحدى الياءين. وقد دلّت أحاديث الباب على أنّه يجوز للمضطرّ أن يتناول من الميتة ما يكفيه على الخلاف السّابق في مقدار ما يتناوله ولا أعلم خلافاً في الجواز وهو نصّ القرآن الكريم، وهل يجب على المضطرّ أن يتناول من الميتة حفظاً لنفسه. قال في البحر: في ذلك وجهان: يجب لوجوب دفع الضرر ولا يجب إثارة للورع واختلفوا في المراد بقوله تعالى: «غَيْرِ بَاطِلٍ» فقيل: أي غير

بَابُ النَّهْيِ أَنْ يُؤْكَلَ طَعَامُ الْإِنْسَانِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ

٣٦٨٧ - عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلِسُنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيُجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتِيَ مُشْرَبَتَهُ فَيَسْتَلُّ طَعَامَهُ وَإِنَّمَا تَخْرُجُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمْتَهُمْ، فَلَا يَخْلِسُنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/٢) (خ: ٢٤٣٥) (م: ١٧٢٦) (١٣).

٣٦٨٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ يَرْبُوعٍ قَالَ: «شَهِدْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِعُنَى، وَكَانَ فِيهَا خُطْبٌ، أَنْ قَالَ: وَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِلَّا مَا طَلَبْتُ بِهِ نَفْسَهُ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ ذَلِكَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ لَقِيتُ فِي مَوْضِعٍ عَنَمَ ابْنِ عُمَيٍّ فَأَخَذْتُ مِنْهَا شاةً فَأَجْتَرْتُهَا هَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؟ قَالَ: إِنْ لَقِيتَهَا نَعَجَةٌ تَحْمِلُ شَفْرَةً وَارْتَاذًا فَلَا تَمْسُهَا» (حم: ٤٢٣/٣).

٣٦٨٩ - وَعَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ قَالَ: «أَقْبَلْتُ مَعَ سَادَتِي نَرِيدَ الْهَجْرَةِ حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ قَالَ: فَذَخَلُوا وَخَلَفُونِي فِي ظَهْرِهِمْ، فَأَصَابَتْنِي مَجَاعَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَسَرَّ بِي بَعْضُ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَقَالُوا: لَوْ دَخَلْتَ الْمَدِينَةَ فَأَصَبْتَ مِنْ تَعْرِ خَوَاطِئِهَا، قَالَ: فَدَخَلْتُ حَاطِطًا فَقَطَعْتُ مِنْهُ قُوتَيْنِ، فَأَتَانِي صَاحِبُ الْحَاطِطِ وَأَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْبَرَهُ خَبْرِي وَعَلَيَّ قُوتَانِ، فَقَالَ لِي: أَيُّهُمَا أفضَلُ؟ فَأَشْرَفْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا، فَقَالَ: خُذْهُ وَأَعْطِ صَاحِبَ الْحَاطِطِ الْآخَرَ، فَخَلَّى سَبِيلِي» وَزَاهِمَا أَحْمَدُ (٥/٢٢٣).

حديث عمرو بن اليربوعي في إسناده حاتم بن إسماعيل وفيه خلافاً عن عبد الملك بن حسين الجاري، فإن يكن هو الكوفي النخعي فضعيف بمروءة وإلا فليس من رجال الأئمة. وحديث عمير مولى أبي اللحم في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق عن محمد بن زياد، وقد قال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم ونحوه عن البخاري. وقال النسائي وابن خزيمة: ليس به بأس، وقال في مجمع الزوائد: حديث عمير هذا أخرجه أحمد بإسنادين في أحدهما ابن لهيعة وفي الآخر أبو بكر بن زياد

المهاجر ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وبقيته رجاله ثقات.

قوله: (مَشْرَبْتُهُ) قال في القاموس: والمشرية وتضم الراء: أرض لينة دائمة النبات والغرفة والعلية والصفة والمشرية انتهى. والمراد هنا الغرفة التي يجمع فيها الطعام، شبه ﷺ ضروع المواشي في حفظها ما فيها من اللبن بالمشرية في حفظها ما فيها من الطعام، فكما أن هذه يحفظ فيها الإنسان طعامه فتلك تحفظ له شرابه وهو لبن ماشيته، وكما أن الإنسان يكره دخول غيره إلى مشربته لأخذ طعامه كذلك يكره حلب غيره ماشيته فلا يحل للجميع إلا بإذن المالك.

قوله: (فَيَسْتَلُّ طَعَامُهُ) النسل: الاستخراج: أي فيستخرج طعامه. قال في القاموس: نزل الركية ينزلها: استخرج ترابها وهي النشيلة والنشالة والكنانة استخرج نبلها ونثرها، ودرعه ألقاها عنه، واللحم في القدر وضعه فيها مقطعاً، وامرأة نشول: تفعل ذلك كثيراً، وعليه درعه: صبها انتهى.

قوله: (فَأَجْزَرْتُهَا) بزاي ثم راء.

قوله: (إِنْ لَقِيتَهَا نَعْجَةً تَحْمِلُ شِفْرَةً وَأَزْنَادًا) هذا فيه مبالغة من المنع في أخذ ملك الغير بغير إذنه وإن كان على حال مشعرة بأن تلك الماشية معدة للذبح حاملة لما تصلح به من أكلة الذبح وهي الشفرة، وآلة الطبخ وهو الأزنداد وهي جمع زند: وهو العود الذي يقدح به النار. قال في القاموس: والجمع زناد وأزند وأزنداد. ونعجة منصوبة على الحال: أي لقيتها حال كونها نعجة حاملة لشفرة وأزنداد.

قوله: (مَوَلَى أَبِي اللَّحْمِ) قد تقدم غير مرة أن أبي اللحم اسم فاعل من أبى يابى فهو أب.

قوله: (فِي ظَهْرِهِمْ) أي في دوابهم التي يسافرون بها ويحملون عليها أمتعتهم.

قوله: (وَأَعْطَى صَاحِبَ الْحَاظِ الْآخَرَ) فيه دليل على تغريم السارق قيمة ما أخذه مما لا يجب فيه الحد، وعلى أن الحاجة لا تبيح الإقدام على مال الغير مع وجود ما يمكن الانتفاع به أو بقيمته ولو كان مما تدعو حاجة الإنسان إليه، فإنه هنا أخذ أحد ثوبيه ودفعه إلى صاحب النخل.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ لِابْنِ السَّبِيلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاطِطٌ وَلَمْ يَتَّخِذْ خُبْنَةً

٣٦٩٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ حَاطِطًا

فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٨٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٠١).

٣٦٩١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: «سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ الْحَاظَ، فَقَالَ: يَأْكُلُ غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٤/٢).

٣٦٩٢ - وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَخْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَلْيَصُوتْ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَخْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦١٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٩٦) وَصَحَّحَهُ. وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحًا.

٣٦٩٣ - وَعَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ حَاظًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ فَلْيَنَادِ: يَا صَاحِبَ الْحَاظِ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا فَلْيَأْكُلْ، وَإِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِإِبِلٍ فَأَرَادَ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ أَلْبَانِهَا فَلْيَنَادِ: يَا صَاحِبَ الْإِبِلِ أَوْ يَا رَاحِمِي الْإِبِلِ، فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا فَلْيَشْرَبْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٠١).

حديث ابن عمر الأول والثاني هما حديث واحد، ولكن المصنف أوردهما هكذا لاختلاف اللفظ. وقال الترمذي بعد إخراجهما في البيوع: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وحديث سمرة قال الترمذي بعد إخراجها: حديث سمرة حسن صحيح غريب، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وبه يقول أحمد وإسحاق. وقال علي بن المديني: سماع الحسن من سمرة صحيح، وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة وقالوا: إنما يحدث عن صحيفة سمرة انتهى. وحديث أبي سعيد أخرجه أيضاً أبو يعلى وابن حبان والحاكم والمقدسي. وفي الباب عن رافع عند الترمذي وأبي داود قال: «كَتَبْتُ أُرْسِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ فَأَخَذُونِي فَذَهَبُوا بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَافِعُ لِمَ تَرْمِي نَخْلَهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْجُوعُ، قَالَ: لَا تَرْمِ وَكُلْ مَا وَقَعَ أَشْبَعَكَ اللَّهُ وَأَرْوَاكَ» وعند أبي داود والنسائي من حديث شرحبيل بن عباد في قصة مثل قصة رافع، وفيها «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبِ الْحَاظِ: مَا عَلِمْتُ إِذْ كَانَ جَاهِلًا، وَلَا أَطَعْتُ إِذْ كَانَ جَائِعًا».

قوله: (فِي تَرْجَمَةِ النَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَائِطًا) قَالَ فِي النَّهَايَةِ: الْحَائِطُ: الْبَسْتَانُ مِنَ التَّحِيلِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حَائِطٌ وَهُوَ الْجِدَارُ. وَظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ مَخَالَفٌ لِمَا قُدِّمَ بِهِ الْمَصْنُفُ التَّرْجَمَةُ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ يَكُنْ حَائِطًا» أَيَّ جِدَارٍ يَمْنَعُ الدُّخُولَ إِلَيْهِ بِحِرْزِهِ طَرَفَهُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِشْعَارِ بِعَدَمِ الرُّضَا، وَكَأَنَّهُ حَمَلَ الْأَحَادِيثَ عَلَى مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَا مُلْجَأَ إِلَى هَذَا بَلْ الظَّاهِرُ الْإِطْلَاقُ وَعَدَمُ التَّقْيِيدِ.

قوله: (وَلَا يَتَّخِذُ خُبْنَةً) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَبَعْدَهَا نُونٌ: وَهِيَ مَا تَحْمِلُهُ فِي حَضَنِكَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ. وَهَذَا الْإِطْلَاقُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَقْيُودٌ بِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَمْرِ بِالنَّدَاءِ ثَلَاثًا. وَحَدِيثِ سَمُرَةَ فِي الْمَاشِيَةِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا بِمَجْرَدِ الْاِسْتِثْنَاءِ بِدُونِ تَقْيِيدٍ بِكَوْنِهِ ثَلَاثًا، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْمَاشِيَةِ إِلَّا بِمَجْرَدِ النَّدَاءِ وَلَمْ يَقْيِدْ بِكَوْنِهِ ثَلَاثًا. وَظَاهِرُ أَحَادِيثِ الْبَابِ جَوَازُ الْأَكْلِ مِنَ حَائِطِ الْغَيْرِ وَالشَّرْبِ مِنْ مَاشِيَتِهِ بَعْدَ النَّدَاءِ الْمَذْكُورِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُضْطَرًّا إِلَى الْأَكْلِ أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: إِذَا دَخَلَ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكَلَ وَلَمْ يَقْيِدِ الْأَكْلَ بِمَحْدٍّ وَلَا خَصَّهُ بِوَقْتٍ، فَالظَّاهِرُ جَوَازُ تَنَاوُلِ الْكِفَايَةِ، وَالْمَنْعُوعِ إِنَّمَا هُوَ الْخُرُوجُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ. قَالَ الْعَلَمَةُ الْمُقْبَلِيُّ فِي الْأَبْحَاثِ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَا لَفْظُهُ: وَفِي مَعْنَاهُ عِدَّةُ أَحَادِيثٍ تُشْهَدُ لَصِحَّتِهِ. وَوَجْهَ مُوَافَقَتِهِ لِلْقَانُونِ الشَّرْعِيِّ ظَاهِرٌ فِيمَنْ لَهُ حَقُّ الضَّيَافَةِ كَابْنِ السَّبِيلِ وَفِي ذِي الْحَاجَةِ مُطْلَقًا، وَسِيَاقَاتِ الْحَدِيثِ تُشْعِرُ بِالِاخْتِصَاصِ بِمَنْ هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ الْمُتَيَقِّنُ وَأَمَّا الْغَنِيُّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ حَقُّ الضَّيَافَةِ فَمَشْكُوكٌ فِيهِ فَيَقْضَى عَلَى الْمَنْعِ الْأَصْلِيِّ، فَإِنْ صَحَّتْ إِرَادَتُهُ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ كَقَضِيَّةٍ فِيهَا ذَلِكَ كَانَ مَقْبُولًا وَتَكُونُ مَنَاسِبَتُهُ مَا فِي اللَّبْنِ وَالْفَاكِهِةِ مِنَ النَّدْوَةِ إِذْ لَا يُوْجَدُ فِي كُلِّ حَالٍ مَعَ مَسَارَعَةِ النَّفْسِ إِلَيْهَا وَالْعَرَفِ شَاهِدٌ بِذَلِكَ حَتَّى أَنَّهُ يَذْمُ مِنْ ضَمْنِ بَهْمَا وَيَبْخُلُ وَهُوَ خَاصَّةُ الْوَجُوبِ فَهُوَ مِنْ حَقِّ الْمَالِ غَيْرِ الصَّدَقَةِ، وَهَذَا يَرْجِّحُ بَقَاءَ الْحَدِيثِ عَلَى عُمُومِهِ، إِذْ لَا مَعْنَى لِلِاِقْتِصَارِ مَعَ ظَهْوَرِ الْعُمُومِ. وَفِي الْمُنْتَهَى مِنْ فَهْمِ الْحَنَابِلَةِ: وَمِنْ مَرَّةٍ بَسْتَانٍ لَا حَائِطَ عَلَيْهِ وَلَا نَازِلَ فَلَهُ الْأَكْلُ وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ بَجَانِّهِ، لَا صَعُودَ شَجَرَةٍ أَوْ رَمِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَا يَحْمِلُ وَلَا يَأْكُلُ مِنْ بَحْبِيِّ مَجْمُوعٍ إِلَّا لَضَرُورَةٍ، وَكَذَا زَرْعٌ قَائِمٌ وَشَرَبَ لَبَنَ مَاشِيَةٍ، وَالْحَقُّ جَمَاعَةٌ بِذَلِكَ بِاقْبَلِيٍّ وَحُصًّا أَخْضَرَ مِنَ الْمُنْفَتَحِ وَهُوَ قَوِيٌّ

انتهى. وَأَحَادِيثُ الْبَابِ مَخْصُصَةٌ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ، وَمَخْصُصَةٌ أَيْضًا لِحَدِيثِ «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزُّكَاةِ» وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ مَعَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي التِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِهَا بِلَفْظٍ: «فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزُّكَاةِ» بِدُونِ لَفْظِ لَيْسَ. وَمِنْ جَمَلَةِ الْمَخْصُصَاتِ لِحَدِيثِ «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزُّكَاةِ» مَا وَرَدَ فِي الضَّيَافَةِ وَفِي سَدِّ رَمَقِ الْمُسْلِمِ، وَمِنْهَا: «وَأَتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي الضَّيَافَةِ

٣٦٩٤ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ تَبْعَثُنِي فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَفْقَرُونَ فَمَا تَرَى؟» فَقَالَ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُواكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاسْتَقْبَلُوا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ» (حم: ٣١/٤ (خ: ٦١٣٧ (م: ١٧٢٧) (١٧).

٣٦٩٥ - وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِمِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ، قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْوِيَّ عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣١/٤ (خ: ٦١٣٥) (م: ٤٨) (١٤).

٣٦٩٦ - وَعَنْ الْمُقَدَّمِ أَبِي كَرِيمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْلَةُ الضَّيْفِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَإِنْ أَصْبَحَ بِفَيْئَابِهِ مَحْرُومًا كَانَ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ اقْتِصَاءً، وَإِنْ شَاءَ تَرْكُهُ» (حم: ٣١/٤)، (د: ٣٧٥٠)، وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرَؤَهُ فَإِنْ لَمْ يَقْرَؤَهُ فَلَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِعِشْلِ قِرَاءِهِ، وَوَاهِمًا أَخْمَدُ (١٣١/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٠٤).

٣٦٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ضَيْفُ نَزَلٍ بِقَوْمٍ فَاصْتَبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُومًا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ قِرَاءِهِ وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَخْمَدُ (٣٨٠/٢).

حديث المقدم سكت عنه أبو داود هو والمنذري. قال الحافظ في التلخيص: وإسناده على شرط الصحيح، وله أيضًا من حديثه: «إِنَّمَا رَجُلٌ أَضَافَ قَوْمًا فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُومًا فَلِإِنْ نَصَرَهُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَتَّى يَأْخُذَ بِقِرَاءَةِ لَيْلَةٍ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ» قال الحافظ: وإسناده صحيح. وعن أبي هريرة عند أبي داود والحاكم بسند صحيح أن النبي ﷺ قال: «الضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا

ويؤمن بيوم القيامة الآخر، استعد له واجتهد في فعل ما يدفع به

أهواله ومكارهه، فيأتمر بما أمر به، وينتهي عما نهى عنه.

ومن جملة ما أمر به إكرام الضيف وهو القادم من السفر
النازل عند المقيم وهو يطلق على الواحد والجمع والذكر والأنثى

قال ابن رسلان: والضيافة من مكارم الأخلاق ومحاسن الدين
وليست واجبة عند عامة العلماء خلافاً لليث بن سعد فإنه

أوجبها ليلة واحدة. وحجة الجمهور لفظ جائزته المذكورة، فإن
الجائزة هي العطية والصلة التي أصلها على الندب، وقلما

يستعمل هذا اللفظ في الواجب. قال العلماء: معنى الحديث
الاهتمام بالضيف في اليوم والليلة وإحافاً بما يمكن من بر والطاف

انتهى. والحق وجوب الضيافة لأمر: الأول: بإباحة العقوبة بأخذ
المال لمن ترك ذلك وهذا لا يكون في غير واجب. والثاني: التأكيد

البالغ يجعل ذلك فرع الإيمان بالله واليوم الآخر، ويفيد أن فعل
خلافه فعل من لا يؤمن بالله واليوم الآخر، ومعلوم أن فروع

الإيمان مأمور بها ثم تعليق ذلك بالإكرام وهو أخص من الضيافة
فهو دال على لزومها بالأولى. والثالث: قوله: فما كان وراء ذلك

فهو صدقة فإنه صريح أن ما قبل ذلك غير صدقة بل واجب
شرعاً. قال الخطابي: يريد أنه يتكلف له في اليوم الأول ما أسع

له من بر والطاف، ويقدم له في اليوم الثاني ما كان يحضرته ولا
يزيد على عاداته، فما جاوز الثلاث فهو معروف وصدقة إن شاء

فعل وإن شاء ترك. وقال ابن الأثير: الجائزة: العطية. أي يقري
ضيفه ثلاثة أيام ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة. والرابع:

قوله ﷺ: «لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ» فهذا تصريح بالوجوب لم
يات ما يدل على تأويله. والخامس: قوله ﷺ في حديث المقدم

الذي ذكرنا: «فَإِنْ نَصَرَهُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» فإن ظاهر هذا
وجوب النصرة، وذلك فرع وجوب الضيافة. إذا تقرر هذا تقرر

ضعف ما ذهب إليه الجمهور، وكانت أحاديث الضيافة مخصصة
لأحاديث حرمة الأموال إلا بطيبة الأنفس، والحديث «لَيْسَ فِي

الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ».

ومن التسهيلات حمل أحاديث الضيافة على سد الرمق، فإن
هذا مما لم يحم عليه دليل ولا دعت إليه حاجة، وكذلك تخصيص

الوجوب بأهل الوبر دون أهل المدن استدلالاً بما يروى أن
الضيافة على أهل الوبر. قال النووي وغيره من الحفاظ: إنه

حديث موضوع لا أصل له.

سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ.

وعن شقيق بن سلمة عند الطبراني في الأوسط قال: «دَخَلْنَا
عَلَى سَلَمَانَ فَدَعَا بِمَاءٍ كَانَتْ فِي الْبَيْتِ وَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ نَهَى عَنِ التَّكَلُّفِ لِلضَّيْفِ لَتَكَلَّفْتُ لَكُمْ».

وحديث أبي هريرة المذكور في الباب قال في مجمع الزوائد:
رجال أحمد ثقات. وفي الباب عن عائشة أشار إليه الترمذي.

قوله: (لَا يَقْرُونَا) بفتح أوله من القرى: أي لا يضيفونا.

قوله: (بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ) أي من الإكرام بما لا بد منه من
طعام وشراب وما يلتحق بهما.

قوله: (فَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ...) إلخ قال الخطابي: إنما
كان يلزم ذلك في زمنه ﷺ حيث لم يكن بيت مال، وأما اليوم

فأرزاقيهم في بيت المال لا حق لهم في أموال المسلمين. وقال ابن
بطال: قال أكثرهم: إنه كان هذا في أول الإسلام حيث كانت

المواساة واجبة وهو منسوخ بقوله «جَائِزَتُهُ» كما في حديث
الباب، قالوا: والجائزة تفضل لا واجب. قال ابن رسلان: قال

بعضهم: المراد أن لكم أن تأخذوا من أعراض من لم يضيفكم
بألستكم وتذكروا للناس لؤمهم والعيب عليهم، وهذا من

المواضع التي يباح فيها الغيبة كما أن القادر المماطل بالذين مباح
عرضه وعقوبته، وحمله بعضهم على أن هذا كان في أول الإسلام

وكانت الموساة واجبة، فلما أسع الإسلام نسخ ذلك. قال
النووي: وهذا تأويل ضعيف أو باطل لأن هذا الذي ادعاه قائله

لا يعرف انتهى وقد تقدم ذكر قائله قريباً، فتعليل الضعف أو
البطلان بعدم معرفة القائل ضعيف أو باطل، بل الذي ينبغي

عليه التعميل في ضعف هذا التأويل هو أن تخصيص ما شرعه
ﷺ لأئمة بزمن من الأزمان أو حال من الأحوال لا يقبل إلا

بدليل ولم يحم هنا دليل على تخصيص هذا الحكم بزمن النبوة،
وليس فيه مخالفة للقواعد الشرعية، لأن مؤنة الضيافة بعد شرعها

قد صارت لازمة للمضيف لكل نازل عليه، فللنزال المطالبة بهذا
الحق الثابت شرعاً كالمطالبة بسائر الحقوق، فإذا أساء إليه واعتدى

عليه بإهمال حقه كان له مكافاته بما أباحه له الشارع في هذا
الحديث: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»، «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ

فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ».

قوله: (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ...) إلخ قيل: المراد من كان يؤمن
الإيمان الكامل المنجي من عذاب الله الموصول إلى رضوانه،

قوله: (أَنْ يَتَوَيَّ) بفتح أوله وسكون المثلثة: أي يقيم.

قوله: (حَتَّى يُخْرِجَهُ) بضم أوله وسكون الحاء المهملة: أي يوقعه في الحرج وهو الإنم لأنه قد يكذره فيقول: هذا الضيف ثقيل، أو قد ثقل علينا بطول إقامته، أو يتعرض له بما يؤذيه، أو يظن به ما لا يجوز. قال النووي: وهذا كله محمول على ما إذا أقام بعد الثلاث بغير استدعائه، وأما إذا استدعاه وطلب منه إقامته أو علم أو ظن منه محبة الزيادة على الثلاث أو عدم كراهته فلا بأس بالزيادة، لأن النهي إنما جاء لأجل كونه يؤتمه، فلو شك في حال المضيف هل تكره الزيادة ويلحقه بها حرج أم لا؟ لم يحل له الزيادة على الثلاث لظاهر الحديث.

قوله: (لَيْلَةُ الضَيْفِ) أي ويومه بدليل الحديث الذي قبله.

قوله: (يَفْنَاوِي) بكسر الفاء وتخفيف التثنية عمدوداً: وهو المتسع أمام الدار. وقيل ما امتد من جوانب الدار جمعه أفنية.

قوله: (فَلَهُ أَنْ يُعْتَبَهُمْ... إلخ) قال الإمام أحمد في تفسير ذلك: أي للضيف أن يأخذ من أرضهم وزرعهم بقدر ما يكفيه بغير إذنهم. وعنه رواية أخرى أن الضيافة على أهل القرى دون الأمصار، وإليه ذهب المادوية، وقد تقدم تحقيق ما هو الحق.

بَابُ الْأَذْهَانِ تُصَيِّبُهَا النَّجَاسَةُ

٣٦٩٨ - عَنْ مِثْوَنَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَقَالَ: الْفَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوا سَمْنَكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٣/٦) وَالْبُخَارِيُّ (٢٣٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٨٧/٧). وَفِي رِوَايَةٍ: «سُئِلَ عَنْ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ جَائِداً فَالْفَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِماً فَلَا تَقْرَبُوهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٢) وَالنَّسَائِيُّ (١٧٨/٧).

٣٦٩٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَأْرَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ جَائِداً فَخَذُّوْهَا وَمَا حَوْلَهَا ثُمَّ كُلُّوا مَا بَقِيَ، وَإِنْ كَانَ مَائِماً فَلَا تَقْرَبُوهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٥/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٢).

حديث أبي هريرة قال الترمذي: هو حديث محفوظ، سمعت محمد بن إسماعيل، يعني البخاري يقول: هذا خطأ. قال: والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة، يعني الحديث الذي قبله. قال في الفتح: وجزم الذهلي بأن الطرفين صحيحتان، وقد قال أبو داود في روايته عن الحسن بن علي: قال الحسن: وربما حدث به معمر عن الزهري عن

عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة. وأخرجه أبو داود أيضاً عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق، وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن عبد الرزاق، وذكر الإسماعيلي أن الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: «بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ» وذكر الحديث. وأما الزيادة في حديث ميمونة التي زادها أبو داود والنسائي فصحتها ابن حبان وغيره.

قوله: (فَمَاتَتْ) استدلل بهذا الحديث لإحدى الروايتين عن أحمد أن المانع إذا حلت فيه النجاسة لا ينجس إلا بالتغير، وهو اختيار البخاري. ووجه الاستدلال ما قاله ابن العربي متمسكاً بقوله: «وَمَا حَوْلَهَا» على أنه كان جامداً، قال: لأنه لو كان مائماً لم يكن له حول، لأنه لو نقل من جانبٍ خلفه غيره في الحال فيصير ممّا حوله فيحتاج إلى إلقائه كله، فما بقي إلا اعتبار ضابط كلي في المانع وهو التغير. ولكنه يدفع هذا ما في الرواية الأخيرة من حديث ميمونة، وما في حديث أبي هريرة المذكور من التفرقة بين الجامد والمائع وتبين حكم كل واحد منهما. وضابط المائع عند الجمهور أن يتراد بسرعة إذا أخذ منه شيء، واستدل بقوله «فَمَاتَتْ» على أن تأثيرها إنما يكون بموتها فيه، فلو وقعت فيه وخرجت بلا موت لم يضر، وما عدا الفأرة ملحق بها، وكذلك ما يشابه السمن ملحق فلا عمل بمفهومهما. وجد ابن حزم على عادته قال: فلو وقع غير جنس الفأرة من الدواب في مائع لم ينجس إلا بالتغير، ولم يرد في طريق صحيحة تقدير ما يلقى. وقد أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عطاء بن يسار أنه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله. وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعاً من التقيد في الماخوذ منه بثلاث غرفات بالكفين فسنده ضعيف، ولو ثبت لكان ظاهراً في المائع، واستدل بقوله في المائع «فَلَا تَقْرَبُوهُ» على أنه لا يجوز الانتفاع به في شيء، فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الأكل كالشافعية، أو أجاز بيعه كالحنفية إلى الجواب عن الحديث فإنهم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع. وأما الاحتجاج بما عند البيهقي من حديث ابن عمر بلفظ: «إِنْ كَانَ السَّمْنُ مَائِماً اتَّقِعُوا بِهِ وَلَا تَأْكُلُوْهُ» وعنده من رواية ابن جريج مثله، فالصحيح أنه موقوف وعند البيهقي أيضاً عن ابن عمر «فِي فَأْرَةٍ وَقَعَتْ فِي زَيْتٍ فَقَالَ: اسْتَصْبَحُوا بِهِ وَأَذْهَبُوا بِهِ أَدْمَكُمْ»، وهذا السند على شرط الشيوخ لأنه من

طريق الثوري عن أيوب عن نافع عنه إلا أنه موقوف. واستدل بالحديث على أن الفارة طاهرة العين. واغرب ابن العربي فحكى عن الشافعي وأبي حنيفة أنها نجسة.

بَاب آذَاب الْأَكْلِ

٣٧٠٠ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ عَلَى أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٣/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٦٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٦٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٥٨) وَصَحَّحَهُ.

الحديث أخرجه أيضاً النسائي، وهو من حديث عبد الله بن عبيد عن امرأة منهم يقال لها أم كلثوم عن عائشة، ولم يقل الترمذي عن امرأة منهم إنما قال: عن أم كلثوم، ووقع في بعض رواياته أم كلثوم الليثية وهو الأشبه، لأن عبيد بن عمير الليثي. وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة هذا الحديث في مسنده عن عبد الله بن عبيد بن عمير. عن عائشة ولم يذكر فيه أم كلثوم. وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه سمع النبي ﷺ يقول: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عِشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ، فَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْعِشَاءَ».

وعن حذيفة بن اليمان عند مسلم وأبي داود والنسائي قال: «كَانَ إِذَا خَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا لَمْ يَضَعْ أَحَدُنَا يَدَهُ فِي الطَّعَامِ حَتَّى يَبْذُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّا خَضَرْنَا مَعَهُ طَعَامًا فَجَاءَ أَغْرَابِي كَأَنَّمَا يَذْفَعُ، فَذَهَبَ لِيَضَعَ يَدَهُ فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ جَاءَتْ جَارِيَةٌ كَأَنَّمَا تَذْفَعُ، فَذَهَبَتْ لِيَضَعَ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي وَقَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَسْتَجِلُّ الطَّعَامَ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ جَاءَ بِهَذَا الْأَعْرَابِي لَيَسْتَجِلَّ بِيَدِي فَأَخَذَتْ بِيَدِي، وَجَاءَ بِهَذَا الْجَارِيَةِ لَيَسْتَجِلَّ بِيَدِي فَأَخَذَتْ بِيَدِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِي إِنْ يَدُهُ لَفِي يَدِي مَعَ أَبْدِيهِمَا».

وأخرج الترمذي عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ طَعَامًا فِي سِتَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ أَغْرَابِي فَأَكَلَ بِلَقْمَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا إِنَّهُ لَوْ سَمَى لَكَتَى لَكُمْ» وقال: حديث حسن. وأخرج ابن السني عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِ طَعَامِهِ فَلْيَقُلْ جِئْتُكَ».

وفي الباب أيضاً عن عمر بن أبي سلمة وسياقي، وفي هذه الأحاديث دليل على مشروعية التسمية للأكل، وأن الناسي يقول في أثنائه: بسم الله على أوله وآخره وكذا التارك للتسمية عمداً يشرع له التدارك في أثنائه. قال في الهدي: والصحيح وجوب التسمية عند الأكل وهو أحد الوجهين لأصحاب أحمد، وأحاديث الأمر بها صحيحة صريحة لا معارض لها ولا إجماع يسوغ مخالفتها ويخرجها عن ظاهرها، وتاركها يشركه الشيطان في طعامه وشرابه انتهى. والذي عليه الجمهور من السلف والخلف من المحدثين وغيرهم أن أكل الشيطان محمول على ظاهره وأن للشيطان يدين ورجلين وفيهم ذكر وأثنى وأنه يأكل حقيقة بيده إذا لم يدفع. وقيل إن أكلهم على الجواز والاستعارة. وقيل إن أكلهم شتم واسترواح، ولا ملجأ إلى شيء من ذلك. وقد ثبت في الصحيح كما سيأتي «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

وروي عن وهب بن منبه أنه قال: الشياطين اجناس، فخالص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون وهم ريح، ومنهم جنس يفعلون ذلك كله ويتوالدون وهم السعالي والغيلان ونحوهم.

٣٧٠١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨٠/٢) وَمُسْلِمٌ (٢٠٢٠) (١٠٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٧٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٩٩) وَصَحَّحَهُ.

٣٧٠٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَرَكَةُ تَنْزِلُ فِي وَسْطِ الطَّعَامِ، فَكُلُوا مِنْ حَافَتَيْهِ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٨/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٧٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٠٥) وَصَحَّحَهُ.

٣٧٠٣ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: «كُنْتُ غُلَامًا فِي حِجْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي: يَا غُلَامُ سَمِ اللَّهَ وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢٦/٤) (خ: ٥٣٧٦) (م: ٢٠٢٢) (١٠٨).

٣٧٠٤ - وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَنَا فَلَا أَكُلُ مِنْكُمْ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا مُسْلِمًا وَالنَّسَائِي (حم: ٢٦/٤).

قوله: (أَمَا أَنَا فَلَا أَكُلُ مُنْكِنًا) سبب هذا الحديث قصة الأعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني بإسناد حسن قال: «أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ شاةً فَجَنَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ يَأْكُلُ، فَقَالَ لَهُ أَغْرَابِي: مَا هَذِهِ الْجِلْسَةُ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَنِي عَبْدًا كَرِيمًا وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا عَنِيدًا» قال ابن بطال: إنما فعل النبي ﷺ ذلك تواضعًا لله، ثم ذكر من طريق أيوب عن الزهري قال: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ مَلَكٌ لَمْ يَأْتِهِ قَبْلُهَا فَقَالَ: إِنَّ رُبَّكَ يُخْبِرُكَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ عَبْدًا نَبِيًّا أَوْ مَلِكًا نَبِيًّا، قَالَ: فَظَنَرُ إِلَى جَبْرِيلَ كَأَلْسْتَشِيرُ لَهُ، فَأَوْثَمًا إِلَيْهِ أَنْ تَوَاضَعَ، فَقَالَ: بَلْ عَبْدًا نَبِيًّا، فَمَا أَكَلُ مُنْكِنًا انتهى. قال الحافظ: وهذا مرسل أو معضل، وقد وصله النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن عباس قال: كان ابن عباس يحدث فذكر نحوه. وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ مُنْكِنًا قَطُّ».

وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال: «مَا أَكَلُ ﷺ مُنْكِنًا إِلَّا مَرَّةً ثُمَّ نَزَعَ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ» وهذا مرسل. ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما أطلع عليها عبد الله بن عمرو. وقد أخرج ابن شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار «أَنَّ جَبْرِيلَ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ مُنْكِنًا فَتَهَا».

ومن حديث انس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَهَاهُ جَبْرِيلُ عَنِ الْأَكْلِ مُنْكِنًا لَمْ يَأْكُلْ مُنْكِنًا بَعْدَ ذَلِكَ» واختلف في صفة الانكاء، فقيل أن يتمكّن في الجلوس للأكل على أي صفة كان، وقيل: أن يميل على أحد شقيه، وقيل: أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض. قال الخطابي: يحسب العامة أن المتكّن هو الأكل على أحد شقيه وليس كذلك، بل هو المعتمد على الوطاء عند الأكل لأنه ﷺ قال: «إِنِّي أَذُمُّ فِعْلَ مَنْ يَسْتَكْثِرُ مِنَ الطَّعَامِ، فَلِئَنِّي لَا أَكُلُ إِلَّا الْبُلْغَةَ مِنَ الزَّادِ فَلِذَلِكَ أَقْعُدُ مُسْتَوْفِرًا» وفي حديث انس «أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ تَمْرًا وَهُوَ مُنْعَمٌ» والمراد الجلوس على وركيه غير متمكّن. وأخرج ابن عدي بسند ضعيف «رَجَزَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَمِذَ الرَّجُلُ عَلَى يَدَيْهِ الْيُسْرَى عِنْدَ الْأَكْلِ» قال مالك: هو نوع من الانكاء. قال الحافظ: وفي هذا إشارة من مالك إلى كراهة ما يعدّ الأكل فيه متكّنًا ولا يتخصّص بصفة بعينها. وجزم ابن الجوزي في تفسير الانكاء بأنه الميل على أحد الشقين ولم يلتفت لإنكار الخطابي ذلك. وحكى ابن الأثير في النهاية أن من فسّر الانكاء بالميل على

٤/٣٠٨ و٣٠٩ (خ: ٥٣٩٨) (د: ٣٧٦٩) (ت: ١٨٣٠) (هـ: ٣٢٦٢).

قوله: (لَا يَأْكُلُ أَخَذُكُمْ بِشِمَالِهِ) فيه النهي عن الأكل والشرب بشماله، والنهي حقيقة في التحريم كما تقرر في الأصول، ولا يكون لمجرد الكراهة فقط إلا مجازًا مع قيام صارف. قال النووي: وهذا إذا لم يكن عذرًا، فإن كان عذر يمنع الأكل أو الشرب باليمين من مرض أو جراحة أو غير ذلك فلا كراهة في الشمال.

قوله: (فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ... إلخ) إشارة إلى أنه ينبغي اجتناب الأفعال التي تشبه أفعال الشيطان، وقد تقدّم الخلاف: هل ذلك على الحقيقة أم على المجاز.

قوله: (الْبَرَكَةُ تَنْزِلُ فِي وَسْطِ الطَّعَامِ) لفظ أبي داود «إِذَا أَكَلَ أَخَذُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَأْكُلُ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ وَلَكِنْ يَأْكُلُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا» وفي مشروعية الأكل من جوانب الطعام قبل وسطه. قال الرافعي وغيره: يكره أن ياكل من أعلى الثريد ووسط القصعة، وأن ياكل مما يلي أكله ولا بأس بذلك في الفواكه. وتعقبه الإسوي بأن الشافعي نصّ على التحريم، فإن لفظه في الأم: فإن أكل مما يليه أو من رأس الطعام اثم بالفعل الذي فعله إذا كان عالمًا، واستدل بالنهي عن النبي ﷺ وأشار إلى هذا الحديث. قال الغزالي: وكذا لا ياكل من وسط الرغيف بل من استدارته إلا إذا قلّ الخبز فليكرس الخبز. والمعلّة في ذلك ما في الحديث من كون البركة تنزل في وسط الطعام.

قوله: (تَطْيِيشُ) بكسر الطاء وبمعناها مشاة تحية ساكنة: أي تتحرك وتمتد إلى نواحي الصحفة ولا تقتصر على موضع واحد. قال النووي: والصحفة دون القصعة وهي ما تسع ما يشبع خمسة، والقصعة تشيع عشرة، كذا قاله الكسائي فيما حكاه الجوهري وغيره عنه. وقيل الصحفة كالقصعة وجمعها صحاف. قال النووي أيضًا: وفي هذا الحديث ثلاث سنن من سنن الأكل وهي: التسمية، والأكل باليمين وقد سبق بيانهما، والثالثة: الأكل مما يليه لأن أكله من موضع يد صاحبه سوء عشرة وترك مروءة قد يتقذره صاحبه لا سيما في الأرقام وشبهها، وهذا في الثريد والأرقام وشبههما، فإن كان تمرًا واجناسًا فقد نقلوا بإباحة اختلاف الأيدي في الطبق ونحوه، والذي ينبغي تعميم النهي حلاً للنهي على عمومته حتى يثبت دليل مخصص والله أعلم.

حديث المغيرة بن شعبة أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه، ولفظ أبي داود في باب ترك الوضوء ثمة مسّت النار عن المغيرة بن شعبة، قال: «ضِفْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَأَمَرَ بِجَنْبِ فُشْوِيٍّ فَأَخَذَ الشُّفْرَةَ فَجَعَلَ يَحُزُّ لِي بِهَا مِنْهُ، قَالَ: فَجَاءَ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، قَالَ: فَأَلْقَى السَّكِينَ وَقَالَ: مَا لَهُ تَرَبَّتْ يَدَاهُ، وَقَامَ يُصَلِّي، زَادَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ «وَكَانَ بِشَارِيٍّ وَفَاءً فَقَصَّصَهُ عَلَى سَيَاكِهِ أَوْ قَالَ: أَقْصَصَهُ لَكَ عَلَى سَيَاكِهِ».

قوله: (لَعِقَ أَصَابِعُهُ) فيه استحباب لعق الأصابع محافظة على بركة الطعام وتنظيفاً، وسيأتي تمام الكلام على ذلك. وفيه استحباب الأكل بثلاث أصابع ولا يضم إليها الرابعة والخامسة إلا لعذر بأن يكون مرقاً أو غيره ثمة لا يمكن بثلاث وغير ذلك من الأعذار.

قوله: (فَلْيُحِطْ عَنْهَا الْأَذَى) فيه مشروعية أكل اللقمة الساقطة بعد مسح أذى يصيبها، هذا إذا لم تقع على موضع نجس، ولا بد من غسلها إن أمكن، فإن تعذر قال النووي: أطعمها حيواناً ولا يتركها للشيطان.

قوله: (أَنْ نَسَلْتُ الْقُصْعَةَ) قال الخطأبي: سلت القصعة تتبّع ما يبقى فيها من الطعام. وفيه أن لعق القصعة مشروع، والعلة في ذلك ما ذكرناه عقبه من أنهم لا يدرون في أي طعامهم البركة: أي أن الطعام الذي يضر الإنسان فيه بركة، ولا يدرى هل البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة، فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصل البركة، وأصل البركة الزيادة وثبت الخير والإمتاع به. قال النووي: والمراد هنا والله أعلم ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى ويقوي على طاعة الله وغير ذلك، وسيأتي حديث استغفار القصعة قريباً وهو صالح للتعليل به.

قوله: (ضِفْتُ النَّبِيَّ ﷺ) بكسر الضاد المعجمة من ضاف يضيف مثل باع يبيع. وقال في النهاية: ضفت الرجل: إذا نزلت به في ضيافته. وقال في الضياء: إذا تعرض به ليضيفه. قال في النهاية: وأضفته إذا أنزلته، وتضيفته إذا نزلت به.

قوله: (فَأَخَذَ الشُّفْرَةَ فَجَعَلَ يَحُزُّ لِي بِهَا) فيه دليل على جواز قطع اللحم بالسكين. وقد أخرج أبو داود عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَقْلَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ فَإِنَّهُ مِنْ صُنْعِ الْأَعَاجِمِ، وَأَنْتَهُشُوهُ فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ».

أحد الثّقين تأوله على مذهب الطّبّ بأنّه لا ينحدر في مجاري الطّعام سهلاً ولا يسيغه في هنيئاً. واختلف السلف في حكم الأكل متكئاً، فزعم ابن القاصر أنّ ذلك من الخصائص النبويّة. وتعبه البيهقي فقال: يكره لغيره أيضاً لأنّه من فعل المتعظّمين وأصله مأخوذ من ملوك العجم، قال: فإن كان بالمرء مانع لا يتمكّن معه الأكل إلا متكئاً لم يكن في ذلك كراهة، ثم ساق عن جماعة من السلف أنّهم أكلوا كذلك. وأشار إلى حمل ذلك عنهم على الضرورة، وفي الحمل نظر. وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عبّاس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزّهري جواز ذلك مطلقاً. وإذا ثبت كونه مكروهاً أو خلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جاثياً على ركبتيه وظهور قدميه أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى. واستثنى الغزالي من كراهة الأكل مضطجعا أكل البقل. واختلف في علّة الكراهة، وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال: كانوا يكرهون أن يأكلوا تكأة خافة أن تعظم بطونهم، وإلى ذلك يشير بقية ما ورد من الأخبار. ووجه الكراهة فيه ظاهر، وكذلك ما أشار إليه ابن الأثير من جهة الطّبّ.

٣٧٠٥ - وعن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَعِمَ طَعَامًا لَعِقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ وَقَالَ: إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيُحِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدَعْهَا لِلشَّيْطَانِ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَسَلْتُ الْقُصْعَةَ وَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ الْبَرَكَةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٧/٣) وَمُسْلِمٌ (٢٠٢٤) (١٣٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٠٣) وَصَحَّحَهُ.

٣٧٠٦ - وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «ضِفْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَرَ بِجَنْبِ فُشْوِيٍّ، قَالَ: فَأَخَذَ الشُّفْرَةَ فَجَعَلَ يَحُزُّ لِي بِهَا مِنْهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٢/٤).

٣٧٠٧ - وَعَنْ جَابِرٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَعْضَ حَجَرٍ نِسَائِهِ فَدَخَلَ، ثُمَّ إِذْنٌ لِي فَدَخَلْتُ، فَقَالَ: هَلْ مِنْ غَدَاءٍ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَأَتَانِي بِثَلَاثَةِ أَقْرَصَةٍ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرْصًا فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ قُرْصًا آخَرَ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَ الثَّلَاثَ فَكَسَرَهُ بَاثْنَيْنِ، فَجَعَلَ يَصْفَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَبَعْضُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ مِنْ أَدَمٍ؟ قَالُوا: لَا إِلَّا شَيْءٌ مِنْ خَلٍّ، قَالَ: هَاتُوهُ فَنِعْمَ الْأَذَمُ هُوَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٩/٣) وَمُسْلِمٌ (٢٠٥٢) (١٦٩).

ويؤيد حديث الباب ما رواه البخاري وغيره من حديث عمرو بن أمية الضمري أنه «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ يَحْتَزُّ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ، فَدَعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَى السَّكَيْنَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» على أن حديث عائشة المذكور في إسناده أبو معشر السدّي المدني واسمه نجيح، كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدّث عنه ويستضعفه جدًّا ويضحك إذا ذكره غيره. قال المنذري: وتكلّم فيه غير واحد من الأئمة. وقال النسائي: أبو معشر له أحاديث منكر منها هذا. ومنها عن أبي هريرة «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِتْلَةٌ» وأما أحمد بن حنبل فقال: صدوق، وعلى كل حال فحديث عائشة لا يعادل ما عارضه من حديث عمرو بن أمية وحديث الباب. ويروى عن الإمام أحمد أنه سئل عن حديث عائشة فقال: ليس بمعروف.

قوله: «فَأَخَذَ قُرْصًا... إلخ» فيه استحباب التسوية بين الحاضرين على الطعام وإن كان بعضهم أفضل من بعض.

قوله: «هَلْ مِنْ أَدَمٍ» قال أهل اللغة: الإدام بكسر الهمزة: يؤتد به، يقال أدم الخبز يادمه بكسر الدال، وجمع الإدام أدم بضم الهمزة كإهاب وإهبر وكتاب وكتب، والأدم بإسكان الدال مفرد كالإدام، كذا قال النووي. قال الخطّابي والقاضي عياض:

معنى الحديث مدح الاقتصاد في المأكول ومنع النفس عن ملاذ الأطعمة تقديره اتدوموا بالخلّ وما في معناه مما تخفّ مؤنته ولا يعزّ وجوده، ولا تتأنقوا في الشهوات فإنها مفسدة للدين مسقمة للبدن. قال النووي: والصواب الذي ينبغي أن يجزم به أنه مدح

للخلّ نفسه. وأما الاقتصاد في الطعام وترك الشهوات فمعلوم من قواعد آخر. قال: وأما قول جابر: فما زلت أحبّ الخلّ منذ سمعتها من نبي الله ﷺ، فهو كقول أنس: ما زلت أحبّ الدباء، وهذا يؤيد ما قلناه في معنى الحديث أنه مدح للخلّ نفسه، وقد كررنا مرّات أن تأويل الراوي إذا لم يخالف الظاهر يتعيّن المصير إليه والعمل به عند جماهير العلماء من الفقهاء والأصوليين وهذا كذلك، بل تأويل الراوي هنا هو ظاهر اللفظ ويتعيّن اعتماده انتهى. وقيل وهو الصواب: إنه ليس فيه تفضيل على اللحم واللبن والعسل والمرق، وإنما هو مدح له في تلك الحال التي حضر فيها، ولو حضر لحم أو لبن لكان أولى بالمدح منه.

٣٧٠٨- وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ صَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَأَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي أَنْتَ وَخَمْسَةٌ مَعَكَ، قَالَ: فَتَبَّتْ إِلَيْهِ: أَنْ أَفْذَنَ لِي فِي

السَّادِسِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/ ١٢١) (خ: ٥٤٣٤) (م: ٢٠٣٦) (١٣٨).

٣٧٠٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعِقَهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (حم: ١/ ٢٢١) (خ: ٥٤٥٦) (م: ٢٠٣٣) (١٣٤) (د: ٣٨٤٧). وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ فِيهِ: «بِالْمَنْدِيلِ».

٣٧١٠ - وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِلَعْنِ الْأَصَابِعِ وَالصُّحُفَةِ، وَقَالَ: «إِنْكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرْكَهَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٧٧) وَمُسْلِمٌ (٢٠٣٣) (١٣٣).

٣٧١١ - وَعَنْ نَيْشَةَ الْخَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ، ثُمَّ لَجِسَهَا اسْتَفْغَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٧٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٧١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٠٤).

٣٧١٢ - وَعَنْ جَابِرٍ «أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا سَنَّهُ النَّارُ، فَقَالَ لَا، لَقَدْ كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا قَلِيلًا، فَإِذَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَادِيلٌ إِلَّا أَكُنَّا وَسَوَاجِدَنَا وَأَفْذَانَنَا ثُمَّ نَصَلِّي وَلَا نَتَوَضَّأُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤٥٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٨٢).

٣٧١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدَيْهِ غَمَرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَتْ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٢/ ٢٦٣) (د: ٣٨٥٢) (ت: ١٨٥٩) (هـ: ٣٢٩٧) إِلَّا النَّسَائِيَّ.

حديث نيشة الخير رواه الترمذي من طريق نصر بن علي الجهضمي، قال: أخبرنا أبو اليمان الملعلي بن راشد قال: حدثني جدتي أم عاصم وكانت أم ولد لسان بن سلمة، قالت: «دَخَلَ عَلَيْنَا نَيْشَةُ الْخَيْرِ وَنَحْنُ نَأْكُلُ فِي قَصْعَةٍ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ فِي قَصْعَةٍ ثُمَّ لَجِسَهَا اسْتَفْغَرَتْ لَهُ الْقَصْعَةُ» قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الملعلي بن راشد، وقد روى يزيد بن هارون وغير واحد من الأئمة عن الملعلي بن راشد هذا الحديث انتهى. وحديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود ورجال إسناده رجال الصحيح. وأخرجه الترمذي معلقًا، وأخرجه الضياء من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة وقال غريب. وأخرجه أيضًا من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وقال: حسن غريب لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه.

يقول: (قَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَتَذَّنَ لِي فِي السَّادِسِ) فيه أنَّ المدعو إذا تبعه رجلٌ من غير استدعاء ينبغي له أن لا يأذن له ولا ينهاه، وإذا بلغ باب دار صاحب الطعام أعلمه به ليأذن له أو يمنعه، وأنَّ صاحب الطعام يستحبُّ له أن يأذن له إن لم يترتب على حضوره مفسدة بأن يؤذي الحاضرين أو يشيع عنهم ما يكرهونه أو يكون جلوسه معهم مزرباً بهم لشهرته بالفسوق ونحو ذلك، فإن خيف من حضوره شيء من هذا لم يأذن له، وينبغي أن يتلطف في رده ولو بإعطائه شيئاً من الطعام إن كان يليق به ليكون رداً جميلاً، كذا قال النووي.

قوله: (وَقَالَ فِيهِ بِالْمُنْدِيلِ) هو أيضاً في صحيح مسلم بلفظ: «فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ» وفي حديث جابر أنهم لم يكن لهم مناديل، ومفهومه يدلُّ على أنها لو كانت لهم مناديل لمسحوا بها.

قوله: (اسْتَفْغَرْتُ لَهُ الْقَصْعَةَ) فيه أنَّ ذلك من القرب التي ينبغي المحافظة عليها، لأنَّ استغفار القصعة دليلٌ على كون الفعل ثماً يثاب عليه الفاعل.

قوله: (إِلَّا أَكْفَأَ وَسَوَّاعِدَنَا) فيه الإخبار بما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من التقلُّل من الدنيا والزهد فيها والانتفاع بالكفِّ والسَّوَادِ كما ينتفع غيرهم بالمناديل، وقد تقدَّم الكلام على الوضوء ثماً مست النار.

قوله: (غَمَرَ) بفتح الغين المعجمة والميم معاً: هو ريحٌ دسم اللحم وزهوته كالوضر من السمن، ذكر معنى ذلك في النهاية. قوله: (وَلَمْ يَغْسِلْهُ) إطلاقه يقتضي حصول السُّنَّة بمجرد الغسل بالماء. قال ابن رسلان: والأولى غسل اليد منه بالأشنان والصابون وما في معناهما.

قوله: (وَأَصَابَهُ شَيْءٌ) في رواية للطبراني «مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحٌ غَمَرَ فَأَصَابَهُ وَضَحٌ» أي برص.

قوله: (فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ) أي لأنه الذي فرط بترك الغسل فأتى الشيطان فلحس يده فوقع بها البرص أخرج الترمذي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ حَسَّاسٌ لِحَاسٍ فَاخْذَرُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» وقد جاء في الحديث تخصيص غسل اليد بأكل اللحم، فأخرج أبو يعلى بإسنادٍ ضعيفٍ من حديث ابن عمر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ اللَّحُومِ شَيْئاً فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ مِنْ رِيحٍ وَضَرَةٍ».

٣٧١٤ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ غَيْرَ مَكْفِيٍّ، وَلَا مُؤَدِّعٍ، وَلَا

قوله: (قَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَتَذَّنَ لِي فِي السَّادِسِ) فيه أنَّ المدعو إذا تبعه رجلٌ من غير استدعاء ينبغي له أن لا يأذن له ولا ينهاه، وإذا بلغ باب دار صاحب الطعام أعلمه به ليأذن له أو يمنعه، وأنَّ صاحب الطعام يستحبُّ له أن يأذن له إن لم يترتب على حضوره مفسدة بأن يؤذي الحاضرين أو يشيع عنهم ما يكرهونه أو يكون جلوسه معهم مزرباً بهم لشهرته بالفسوق ونحو ذلك، فإن خيف من حضوره شيء من هذا لم يأذن له، وينبغي أن يتلطف في رده ولو بإعطائه شيئاً من الطعام إن كان يليق به ليكون رداً جميلاً، كذا قال النووي.

قوله: (فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ) يحتمل أن يكون أطلق اليد على الأصابع الثلاث لما تقدَّم في حديث أنس بلفظ: «لَعَقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ» وفي مسلم من حديث كعب بن مالك بلفظ: «يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ فَإِذَا فَرَغَ لَعِقَهَا» ويحتمل أن يطلق على جميع أصابع اليد. لأنَّ الغالب اتصال شيء من آثار الطعام بجميعها، ويحتمل أن يكون المراد باليد الكفُّ كلها. قال الحافظ: وهو الأولى فيشمل الحكم من أكل بكفه بأكملها أو بأصابعه فقط أو ببعضها. وقال ابن العربي في شرح الترمذي: يدلُّ على الأكل بالكفِّ كلها «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَرَقَّى الْعَظْمَ وَيَنْهَشُ اللَّحْمَ» ولا يمكن ذلك عادة إلا بالكفِّ كلها، قيل: وفيه نظر لأنه يمكن بالثلاث، سلَّمنا لكن هو ممسكٌ بكفه كلها لا أكلٌ بها، سلَّمنا لكن محلَّ الضرورة لا يدلُّ على عموم الأحوال. ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أنَّ السُّنَّةَ الأكل بثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكثر منها جائزاً. وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عبيد الله بن يزيد أنه رأى ابن عباس إذا أكل لعت أصابعه الثلاث. قال عياض: والأكل بأكثر منها من الشرِّ وسوء الأدب وتكبير اللِّحم ولأنَّه غير مضطرٍّ إلى ذلك لجمعه اللقمة وإمساكها من جهاتها الثلاث، فإن اضطرَّ إلى ذلك لحفَّة الطعام وعدم تلفيها بالثلاث فيدعمه بالرابعة أو الخامسة.

قوله: (حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعِقَهَا) الأولى بفتح حرف المضارعة، والثاني بضمها: أي يلعقها زوجته أو جاريته أو خادمه أو ولده، وكذا من كان في معانهم كتلميذ يعتقد البركة بلعقها. وكذا لو لعقها شاةٌ ونحوها. وقال البيهقي: إنَّ قوله «أَوْ يَلْعِقَهَا» شكٌ من الراوي، ثم قال: فإن كانا جميعاً محظوظين فإنَّما أراد أن يلعقها صغيراً أو من يعلم أنه لا يتقدَّر بها، ويحتمل أن يكون أراد أن

بن جعدان عن عمر بن حرملة، وقد ضعف علي بن زيد جماعة من الحفاظ. وعمر بن حرملة سئل عنه أبو زرعة الرأزي فقال: بصري لا أعرفه إلا في هذا الحديث.

قوله: (إِذَا رَفَعَ مَايَدَتَهُ) قد ثبت أنه ﷺ لم يأكل على خوان قط كما في حديث أنس، والمائدة: هي خوان عليه طعام، فأجاب بعضهم بأن أنسا ما رأى ذلك ورآه غيره والمثبت يقدم على النافي. قال في الفتح: وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام. وقد نقل عن البخاري أنه قال: إذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قيل رفعت المائدة.

قوله: (غَيْرَ مَكْفِيٍّ) بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التثنية. قال ابن بطال: يحتمل أن يكون من كفات الإناء، فالمعنى غير مردود عليه إنعامه، ويحتمل أن يكون من الكفاية: أي أن الله غير مكفي رزق عباده لأنه لا يكفيهم أحد غيره. وقال ابن التين: أي غير محتاج إلى أحد لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم هذا قول الخطابي. وقال القرطبي: معناه أنا غير مكفو بنفسي عن كفايته. وقال الداودي: معناه لم أكتف من فضل الله ونعمته. قال ابن التين: وقول الخطابي أولى لأن مفعولاً بمعنى مفعول فيه بعد وخروج عن الظاهر. قال في الفتح: وهذا كله على أن الضمير لله، ويحتمل أن يكون الضمير للحملة. وقال إبراهيم الحربي: الضمير للطعام، ومكفي بمعنى مقلوب من الإكفاء وهو القلب. وذكر ابن الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكافئ بالهمز: أي أن نعمة الله لا تكافأ انتهى. وقد ثبت هكذا في حديث أبي هريرة، ويؤيد هذا لفظ «كَفَانَا» الواقع في الرواية الأخرى، لأن الضمير فيه يعود إلى الله تعالى بلا ريب، إذ هو تعالى هو الكافي لا المكفي، وكفانا هو من الكفاية وهو أعم من الشبع والري وغيرهما، فأروانا على هذا من الخاص بعد العام. ووقع في رواية ابن السكن «وَأَوَانَا» بالمد من الإواء.

قوله: (وَلَا مُدَوِّعٍ) بفتح الدال الثقيلة: أي غير متروك. ويحتمل أنه حال من القائل: أي غير تارك.

قوله: (وَلَا مُسْتَغْنَى عَنْهُ) بفتح التون وبالتنوين.

قوله: (رُبْنَا) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هو ربنا، أو على أنه مبتدأ وخبره متقدم عليه، ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص أو إضمار أعني. قال ابن التين: ويجوز الجر على

مُسْتَغْنَى عَنْهُ رُبْنَا، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٦/٥) وَابْنُ خَارِيٍّ (٥٤٥٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٨٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٥٦) وَصَحَّحَهُ. وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانَا وَأَرَوَانَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

٣٧١٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «كَانَ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٥٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٥٧) وَابْنُ مَاجَةَ.

٣٧١٦ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَزَوَّدَنِي مِنْ غَيْرِ خَوْلَ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ غَيْرَ اللَّهِ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٩/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٨٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٥٨)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٧١٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَأَطْعَمَنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزِي مَكَانَ الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ غَيْرَ اللَّبَنِ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ١/٢٢٥) (د: ٣٧٣١) (ت: ٣٤٥٥) (هـ: ٣٣٢٢) إِلَّا النَّسَائِيَّ.

حديث أبي سعيد أخرجه أيضاً النسائي وذكره البخاري في تاريخه الكبير، وساق اختلاف الرواة فيه، وقد سكت عنه أبو داود والمنذري، وفي إسناده إسماعيل بن رباح السلمي وهو مجهول. وحديث معاذ بن أنس أخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسماعيل قال: حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا سعيد بن أيوب، حدثني أبو مرحوم وهو عبد الرحمن بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه، وساق الحديث ثم قال: هذا حديث حسن غريب.

وحديث ابن عباس وغيره ولكن لفظ أبي داود: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَأَطْعَمَنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَإِذَا سَقَى لَبَنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزِي مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ» ولفظ الترمذي: «مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَأَطْعَمَنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزِي مَكَانَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ غَيْرَ اللَّبَنِ» وقد حسن هذا الحديث الترمذي، ولكن في إسناده علي بن زيد

أنه بدل من الضمير في عنه، وقال غيره: على البدل من الاسم في قوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» وقال ابن الجوزي: ربنا بالنصب على النداء مع حذف أداة النداء.

قوله: (وَلَا مَكْفُورٌ) أي محمود فضله ونعمته، وهذا أيضاً مما يقوي أن الضمير لله تعالى.

قوله: (إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ) لفظ أبي داود «كَانَ إِذَا فَرَعَ مِنْ طَعَامِهِ» والمذكور في الباب لفظ الترمذي. وفي حديث أبي هريرة عند النسائي والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم مرفوعاً «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ مِنَ الطَّعَامِ وَسَقَى مِنَ الشَّرَابِ وَكَسَا مِنَ الثَّيِّبِ وَهَدَى مِنَ الضَّلَالَةِ وَبَصَّرَ مِنَ الْعَمَى وَفَضَّلَ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلاً».

قوله: (وَزِدْنَا مِنْهُ) هذا يدل على الروايات التي ذكرناها أنه ليس في الأطعمة والأشربة خير من اللبن، وظاهره أنه خير من العسل الذي هو شفاء، لكن قد يقال إن اللبن باعتبار التغذي والري خير من العسل ومرجع عليه، والعسل باعتبار التداوي من كل داء وباعتبار الحلوة مرجع على اللبن، ففي كل منهما خصوصية يرجح بها، ويحتمل أن المراد وزدنا لبناً من جنسه وهو لبن الجنة كما في قوله تعالى: «هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ».

قوله: (فَإِنَّهُ لَيْسَ يُجْزَى) بضم أوله من الطعام: أي بدل الطعام كقوله تعالى: «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ» أي بدلها.

كتاب الأشربة

باب تحريم الخمر وتسخُّح إباحتها المتقدمة

٣٧١٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حَرَّمَهَا فِي الْآخِرَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (ح: ٢١/٢) (خ: ٥٥٧٥) (م: ٢٠٠٣) (٧٦) (د: ٣٦٧٩) (ن: ٣١٨/٨) (هـ: ٣٣٧٣) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

٣٧١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُدْرِينَ الْخَمْرَ كَعَادٍ وَثْنٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٣٧٥).

٣٧٢٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الْخَمْرَ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيِّئُونَ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ وَلْيَتَّقِ بِهِ، قَالَ: فَمَا لَيْسْنَا إِلَّا سَيِّئًا حَتَّى قَالَ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ فَكُنْ أَذْرَكْتَهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرَبْ، وَلَا يَبِيعْ، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا طُرُقَ الْمَتْنَةِ فَسَفَكُوهَا.» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٧٨) (٦٧).

٣٧٢١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَدِيقٌ مِنْ ثَقِيفٍ وَدُوسٌ فَلَقِيَهُ يَوْمَ الْفَتْحِ بِرَاحِلَةٍ أَوْ رَاوِيَةٍ مِنْ خَمْرٍ يُهْدِيهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا فُلَانُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟ فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ عَلَى غُلَامِهِ فَقَالَ: اذْهَبْ فَبِعْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْدِّيَّ حَرَّمَ شَرِبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا، فَأَمَرَ بِهَا فَأَفْرِغَتْ فِي الْبَطْحَاءِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٠/١) وَ مُسْلِمٌ (١٥٧٩) (٦٨) وَ النَّسَائِيُّ (٣٠٨/٧). وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٢٤٤/١): أَنَّ رَجُلًا خَرَجَ وَالْخَمْرُ خِلَالُ فَاهُذَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةً خَمْرٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَهُوَ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ الْمُحَرَّمَةَ وَغَيْرَهَا تَرِاقٌ وَلَا تُسْتَصْلَحُ بِتَخْلِيلٍ وَلَا غَيْرِهِ.

٣٧٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُهْدِي لِلنَّبِيِّ ﷺ رَاوِيَةً خَمْرٍ، فَأَهْدَاهَا إِلَيْهِ عَامًا وَقَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهَا قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَفَلَا أَيْبَعُهَا؟ فَقَالَ: إِنَّ الدِّيَّ حَرَّمَ شَرِبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا، قَالَ: أَفَلَا أَكَارِمُ بِهَا الْيَهُودَ؟ قَالَ: إِنَّ الدِّيَّ حَرَّمَهَا حَرَّمَ أَنْ يَكَارَمَ بِهَا الْيَهُودُ، قَالَ: فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: شَيْئًا عَلَى الْبَطْحَاءِ» رَوَاهُ الْحَيْثَمِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٤٤٨/٢).

٣٧٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَزَلَ فِي الْخَمْرِ ثَلَاثُ آيَاتٍ،

فَأَوَّلُ شَيْءٍ نَزَلَ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ» الْآيَةُ فُقِيلَ حُرِّمَتْ الْخَمْرُ، فُقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَتَّبِعْ بِهَا كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَسَكَتَ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَةُ: «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى»، فُقِيلَ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ بَعَيْنِهَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَا نَشْرِبُهَا قُرْبَ الصَّلَاةِ، فَسَكَتَ عَنْهُمْ، ثُمَّ نَزَلَ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» الْآيَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ، رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٤٩٧).

٣٧٢٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَنَعَ لَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ طَعَامًا فَذَعَانَا وَسَفَانَا مِنَ الْخَمْرِ، فَأَخَذَتْ الْخَمْرُ مِنَّا، وَقَدْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَدَّمُونِي، فَقَرَأْتُ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أُعْبِدُ مَا تُعْبُدُونَ وَنَحْنُ نَعْبُدُ مَا تُعْبُدُونَ، قَالَ: فَانْزَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٠٢٦) وَصَحَّحَهُ.

حديث أبي هريرة الأول: إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح قال: حدثنا محمد بن سليمان الأصبهاني عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ذكره، ورجال إسناده ثقات إلا محمد بن سليمان فصدوق لكنه يخطئ، وقد ضعفه النسائي، وقال أبو حاتم: لا بأس به وليس بحجة.

وحديث علي رضي الله عنه سيأتي الكلام عليه آخر البحث. قوله: (مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حَرَّمَهَا) بضم المهمله وكسر الراء الخفيفة من الحرمان، والمراد بقوله: «لَمْ يَتُبْ مِنْهَا» أي من شربها فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

قال الخطابي والبغوي في شرح السنة: معنى الحديث لا يدخل الجنة لأن الخمر شراب أهل الجنة، فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة. وقال ابن عبد البر: هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة، لأن الله تعالى أخبر أن في الجنة أنهاراً من خمر لذو الشرايين، وأنهم لا يصدعون عنها ولا ينزفون، فلو دخلها وقد علم أن فيها خمرًا أو أنه حرماً عقوبة له لزم وقوع الهم والحزن، والجنة لا هم فيها ولا حزن، وإن لم يعلم بوجودها في الجنة ولا أنه حرماً عقوبة له لم يكن عليه في فقدائها ألم، فلهذا

السُّكَّرُ لَأَنَّهُ رَتَّبَ الْوَعِيدَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَجْرَدِ الشُّرْبِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ.

قال في الفتح: وهو مجمعٌ عليه في الخمر المتخذ من عصير العنب، وكذا فيما يسكر من غيرها، وأمّا ما لا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور.

قوله: ﴿مُذْمِرُ الْخَمْرِ كَعَابِدِ وَتَنٍ﴾ هذا وعيدٌ شديدٌ وتهديدٌ ما عليه مزيدٌ، لأنَّ عابد اللوثن أشدُّ الكافرين كفرًا، فالتشبيه لفاعل هذه المعصية بفاعل العبادة للوثن من أعظم المبالغة والزجر لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيدٌ.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ﴾ اختلف في بيان الوقت الذي حرِّم فيه الخمر، فقال الدِّمَاطِيُّ في سيرته بأنَّه كان عام الحديبية، والحديبية كانت سنة ست.

وذكر ابن إسحاق أنَّه كان في وقعة بني النضير وهي بعد أحدٍ وذلك سنة أربع على الرَّاجِحِ.

قوله: ﴿فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ﴾ لعَلَّه يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾.

قوله: ﴿أَفَلَا أَكْأَرَمُ بِهَا الْيَهُودَ﴾ قال في القاموس: كارهه فكرمه كنصره: غلبه فيه انتهى. ولعلَّ المراد هنا المهادة.

قال في النهاية: المكامرة أن تهدي لإنسان شيئاً ليكافئك عليه وهي مفاعلة من الكرم انتهى.

قوله: ﴿فَمَنْ نَزَلَتْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ أخرج أبو داود عن ابن عباس أنَّ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ﴾ نسختها النبي في المائدة: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ﴾ وفي إسناده عليُّ بن الحسين بن واقد وفيه مقال.

وجه النسخ أنَّ الآية الأخيرة فيها الأمر بمطلق الاجتناب وهو يستلزم أن لا يتنفع بشيء معه من الخمر في حال من حالاته في غير وقت الصلاة وفي حال السُّكْرِ وحال عدم السُّكْرِ وجميع المنافع في العين والشم.

قوله: ﴿وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: صَنَعَ لَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ...﴾ إلخ هذا الحديث صحَّحه الترمذي كما رواه المصنِّف رحمه الله. وأخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وفي إسناده عطاء بن السائب لا يعرف إلا من حديثه. وقد قال يحيى بن معين: لا يحتجُّ

قال بعض من تقدّم: إنَّه لا يدخل الجنة أصلاً. قال: وهو مذهب غير مرضي.

قال: ويجعل الحديث عند أهل السنة على أنَّه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها إلا إن عفا الله عنه كما في بقية الكبار وهو في المشيئة، فعلى هذا معنى الحديث: جزاؤه في الآخرة أن يجرمها لحرماته دخول الجنة إلا إن عفا الله عنه.

قال: وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمرًا ولا تشتهيها نفسه وإن علم بوجودها فيها.

ويؤيده حديث أبي سعيد مرفوعاً: ﴿مَنْ لَبَسَ الْخَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ لَبَسَهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَلَمْ يَلْبَسْهُ﴾ وقد أخرجه الطبراني وصحَّحه ابن حبان، وقريبٌ منه حديث عبد الله بن عمرو رفعه: ﴿مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّيٍّ وَهُوَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ شَرْبَهَا فِي الْجَنَّةِ﴾ أخرجه أحمد بسندٍ حسنٍ وقد زاد عياضٌ على ما ذكره ابن عبد البر احتمالاً، وهو أنَّ المراد بحرمانه شربها أنَّه يجس عن الجنة مدة إذا أراد الله عقوبته، ومثله الحديث الآخر: ﴿لَمْ يَرْحَ رَاحَةُ الْجَنَّةِ﴾ قال: ومن قال لا يشربها في الجنة بأن ينساها أو لا يشتهيها يقول: ليس عليه في ذلك حسرة ولا يكون ترك شهوته إثماً عقوبةً في حقِّه بل هو نقص، نعم بالنسبة إلى من هو أتم نعيمًا منه كما تختلف درجاتهم ولا يلحق من هو أنقص درجةً بمن هو أعلى درجةً منه استغناء بما أعطي واغتراباً به.

وقال ابن العربي: ظاهر الحديثين أنَّه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها وذلك لأنَّه استعجل ما أمر بتأخيره ووعده به فحرمه عند ميقاته، وفصل بعض المتأخرين بين من شربها مستحلاً فهو الذي لا يشربها أصلاً لأنَّه لا يدخل الجنة أصلاً.

وعدم الدخول يستلزم حرمانها، ومن شربها علماً بتحريمها فهو محلُّ الخلاف، وهو الذي يجرم شربها مدة ولو في حال تعذبه إن عذب، أو المعنى أنَّ ذاك جزاؤه إن جوزي.

وفي الحديث: ﴿إِنَّ التَّوْبَةَ تَكْفُرُ الْمَعَاصِيَ وَالْكَبَائِرَ﴾ وذلك في التوبة من الكفر القطعي وفي غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي أو ظني؟ قال النووي: الأقوى أنَّه ظني.

وقال القرطبي: من استقرَّ الشريعة علم أنَّ الله يقبل توبة الصادقين قطعاً، وللتوبة الصادقة شروطٌ مدونةٌ في مواطن ذلك. وظاهر الوعيد أنَّه يتناول من شرب الخمر، وإن لم يحصل له

بحديثه، وفرق مرة بين حديثه القديم وحديثه الحديث، ووافق على التفرقة الإمام أحمد.

وقال أبو بكر البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي رضي الله عنه متصل الإسناد إلا من حديث عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن، يعني السلمي، وإنما كان ذلك قبل أن تحرم الخمر فحرمت من أجل ذلك. قال المنذري: وقد اختلف في إسناده ومنته، فأما الاختلاف في إسناده فرواه سفيان الثوري وأبو جعفر الرازي عن عطاء بن السائب فإسناده. وأما الاختلاف في منته ففي كتاب أبي داود والترمذي: أن الذي صلى بهم علي رضي الله عنه وفي كتاب النسائي وأبي جعفر النخاس أن المصلي بهم عبد الرحمن بن عوف. وفي كتاب أبي بكر البزار أمروا رجلا فصلى بهم ولم يسمه. وفي حديث غيره «فَتَقَدَّمَ بَعْضُ الْقَوْمِ» انتهى.

وأخرج الحاكم في تفسير سورة النساء عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه دعانا رجلا من الأنصار قبل تحريم الخمر فحضرت صلاة المغرب فتقدم رجلا فقرا: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» فالبس عليه، فنزلت: «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى»، ثم قال: صحيح. قال: وفي هذا الحديث فائدة كبيرة وهي أن الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب دون غيره. وقد برأه الله منها فإنه راوي الحديث.

بَابُ مَا يُتَّخَذُ مِنْهُ الْخَمْرُ وَأَنْ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ

٣٧٢٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ، وَالْعِنْبَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٧٩/٢) (م: ١٩٨٥) (١٣) (٣٦٧٨: د) (ت: ١٨٧٥) (هـ: ٣٣٧٨) إِلَّا الْبُخَارِيُّ.

٣٧٢٦ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ وَالْخَمْرُ يُؤْمَلُ الْبُسْرُ وَالْتَمْرُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٨١/٣) (خ: ٥٥٨٤) (م: ١٩٨٠) (٧).

وَفِي لَفْظٍ قَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْنَا حِينَ حُرِّمَتْ وَمَا نَجِدُ خَمْرَ الْأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا وَعَامَّةُ خَمْرِنَا الْبُسْرُ وَالْتَمْرُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٨٠).

وَفِي لَفْظٍ: لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي حَرَّمَ فِيهَا الْخَمْرَ وَمَا فِي الْمَدِينَةِ شَرَابٌ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٢) (١٠).

٣٧٢٧ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبِي بَرْزَةَ كُنْبًا مِنْ تَفْيِيعِ زَهْرٍ وَتَمْرٍ، فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ قُمْ يَا أَنَسُ فَأَهْرِقْهَا فَأَهْرِقْتُهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٨٣/٣) (١٨٩) (خ: ٥٥٨٢) (م: ١٩٨٠) (٩).

٣٧٢٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَإِنْ بِالْمَدِينَةِ يُؤْمَلُ الْخَمْسَةُ أَشْرِبَةَ مَا فِيهَا شَرَابُ الْعِنْبِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٧٩).

٣٧٢٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ: أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ: مِنَ الْعِنْبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْجَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١١٨/٢) (خ: ٥٥٨١) (م: ٣٠٣٢) (٣٣).

٣٧٣٠ - وَعَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْجَنْطَةِ خَمْرًا، وَمِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا، وَمِنَ الزُّبَيْبِ خَمْرًا، وَمِنَ التَّمْرِ خَمْرًا، وَمِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا»، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٢٦٧/٤) (د: ٣٦٧٧) (ت: ١٨٧٢) (هـ: ٣٣٧٩) إِلَّا النَّسَائِيُّ، زَادَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، «وَأَنَا أَنْهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ».

٣٧٣١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١٦/٢) (م: ٢٠٠٣) (٧٤) (د: ٣٦٧٩) (ت: ١٨٦١) (ن: ٥٥٨٥) إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالدَّارَقُطْنِيُّ.

٣٧٣٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِنَعِ وَهُوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ، وَكَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرَبُونَهُ، فَقَالَ ﷺ: كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» (حم: ٩٦/٦) (٩٧) (خ: ٥٥٨٥) (م: ٢٠٠١) (٦٧).

٣٧٣٣ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَيْنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: الْبِنَعُ وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَالْمِزْرُ وَهُوَ مِنَ الدُّرَّةِ وَالشَّعِيرِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ، فَقَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٤/٢) (٤٣٤٣) (م: ١٧٣٣) (٧٠).

٣٧٣٤ - وَعَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ جَيْشَانٍ، وَجَيْشَانُ مِنَ الْيَمَنِ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الدُّرَّةِ يُقَالُ

لَهُ الْوَزْرُ فَقَالَ: أَمْسِكْ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ،
إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرِبَ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ
الْخَبَالِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ؟ قَالَ: عَرَقُ أَهْلِ
النَّارِ، أَوْ عَصَاةُ أَهْلِ النَّارِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٦١) وَمُسْلِمٌ
(٢٠٠٢) (٧٢) وَالتَّسَائِيُّ (٨/ ٣٢٢٧).
٣٧٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُخْمَرٍ
خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٨٠).
٣٧٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ
حَرَامٌ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٤٢٩) وَالتَّسَائِيُّ (٨/ ٢٩٧) وَابْنُ مَاجَةَ
(٣٤٠١) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٨٨) وَابْنُ
مِقْلَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ.
حديث النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي إِسْنَادِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمَهَاجِرِ الْبَجَلِيُّ
الْكُوفِيُّ، قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ. وَقَالَ
التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: غَرِيبٌ أَنْتَهَى. قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لِإِبْرَاهِيمَ
بْنِ مَهَاجِرٍ نَحْوُ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ
التَّسَائِيُّ وَالْقَطَّانُ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ سَكَتَ عَنْهُ
أَبُو دَاوُدَ وَالْمُنْذَرِيُّ وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعِ التَّيْسَابُورِيِّ شَيْخِ
الْجَمَاعَةِ، سَوَى ابْنِ مَاجَةَ. قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِو الصَّنْعَانِيُّ
وَهُوَ ثِقَةٌ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ، يَعْنِي ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ عبيد الجَنْجِيْدِي
وَهُوَ أَيْضًا ثِقَةٌ يَقُولُ عَنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَدِيثَ، وَقَامَهُ
عَنْ أَبِي دَاوُدَ «وَمَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا بُخِستَ صَلَاتُهُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا،
فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ
يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ، قِيلَ: وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
قَالَ: صَلَيدُ أَهْلِ النَّارِ، وَمَنْ سَقَاهُ صَغِيرًا لَا يَعْرِفُ حَلَالَهُ مِنْ
حَرَائِمِهِ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ» وَحَدِيثُ
جَابِرِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ أَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ بَلَفْظًا: «مَا أَسْكَرَ
كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» وَقَدْ حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ. قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي إِسْنَادِهِ
دَاوُدَ بْنَ بَكْرِ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ الْأَشْجَعِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيُّ سَلَّ عَنْهُ
ابْنُ مَعِينٍ فَقَالَ: ثِقَةٌ، وَقَالَ أَبُو حَاسِمٍ الرَّازِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ لَيْسَ
بِالْمَتِّينِ. قَالَ الْمُنْذَرِيُّ أَيْضًا: وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ
الإمام عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ،
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعَائِشَةُ وَخَوَاتُ بْنُ
جَبْرِ، وَحَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَجْوَدُهَا إِسْنَادًا، فَإِنَّ التَّسَائِيَّ
رَوَاهُ فِي سَنَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ الْمُوصَلِيِّ وَهُوَ أَحَدُ

الثَّقَاتِ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ. وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ وَابْنُ الْبَخَارِيِّ فِي
الصَّحِيحَيْنِ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ فِي
صَحِيحِهِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي
وَقَّاصٍ، وَقَدْ احْتَجَّ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِهِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ. قَالَ أَبُو
بَكْرِ الْبَزَّازُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ سَعْدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا
الْوَجْهِ، وَرَوَاهُ عَنِ الضَّحَّاكِ وَأَسْنَدُهُ جَمَاعَةٌ عَنْهُمْ الدُّرَاوَرْدِيُّ
وَالْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ الْمَدَنِيُّ أَنْتَهَى. قَالَ
الْمُنْذَرِيُّ أَيْضًا: وَتَابِعَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ
اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ وَهُوَ ثَمَنٌ اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ
وَاحْتَجَّ بِهِ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ لَفْظَهُ إِنَّمَا ذَكَرَ
حَدِيثَ عَائِشَةَ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ ثُمَّ حَدَّثَ ابْنُ عَمْرٍو بَلَفْظَ «كُلُّ
مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَمْرٍو وَابْنِ مَسْعُودٍ
وَأَنَسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي مُوسَى وَالْأَشْجَعِيِّ وَدَيْلَمٍ وَمِيمُونَةَ وَابْنَ
عَبَّاسٍ وَقَيْسَ بْنَ سَعْدٍ وَالنُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ وَمُعَاوِيَةَ وَوَاتِلَ بْنَ
حَجَرٍ وَقُرَّةَ الْمَزْنِيِّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَغْفَلٍ وَأُمَّ سَلَمَةَ وَبَرِيدَةَ وَأَبِي
هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ، قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ غَيْرُ
وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ
أَبِي سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ
وَمُعَاوِيَةَ اللَّذَانِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا الْمُصَنِّفُ هُمَا فِي إِسْنَادِهِ إِلَّا أَيُّوبُ بْنُ
هَانِيٍّ وَهُوَ صَدُوقٌ وَرَبُّمَا يَخْطِئُ، وَهُوَ بَلَفْظُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».
وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ فَفِي إِسْنَادِهِ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الزُّبَيْرِ قَانَ وَهُوَ لَيْثٌ الْحَدِيثِ، وَلَفْظُهُ «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ
مُؤْمِنٍ».

قوله: (النُّخْلَةُ وَالْعَيْبَةُ) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ، يَعْنِي النُّخْلَةَ وَالْعَيْبَةَ،
وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الشَّجَرَتَيْنِ لَيْسَ مِنَ الْحَدِيثِ فَيَحْمَلُ
رِوَايَةَ مَنْ عَدَا أَبَا دَاوُدَ عَلَى الْإِدْرَاجِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا نَفْيُ الْخَمْرِ
عَنْ نَبِيذِ الْخَطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَقَدْ ثَبَتَ فِيهِ
أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ فِي الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِ قَدْ ذَكَرَ بَعْضُهَا الْمُصَنِّفُ كَمَا
تَرَى، وَإِنَّمَا خَصَّ بِالذِّكْرِ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْخَمْرِ مِنْهُمَا،
وَأَعْلَى الْخَمْرِ وَأَنْفُسُهُ عِنْدَ أَهْلِهَا مِنْهُمَا، وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِهِمُ: الْمَالُ
الْإِبِلُ: أَيُّ أَكْثَرِهِ وَأَعْمَهُ، وَالْحُجُّ عَرَفَاتُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَغَايَةُ مَا هُنَاكَ
أَنَّ مَفْهُومَ الْخَمْرِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِاللَّامِ مَعَارِضٌ بِالْمَنْطَوِقَاتِ وَهِيَ

أرجح بلا خلاف.

قوله: (وَعَامَةُ خَمْرِنَا الْبَسْرُ وَالتَّمْرُ) أي الشراب الذي يصنع منهما. وأخرج النسائي والحاكم وصححه من رواية محارب بن دثار عن جابر عن النبي ﷺ قال: «الزَّيْبُ وَالتَّمْرُ هُوَ الْخَمْرُ» وسنده صحيح وظاهره الحصر. قال الحافظ: لكن المراد المبالغة وهو بالنسبة إلى ما كان حيث نشأ بالمدينة موجودًا. وقيل إن مراد أنس الرُّدْ على من خصَّ اسم الخمر بما يتخذ من العنب. وقيل: مراده أن التحريم لا يختص بالخمر المتخذة من العنب، بل يشركها في التحريم كلُّ شرابٍ مسكرٍ، قال الحافظ: وهذا أظهر. قال: والجمع على تحريمه عصير العنب إذا اشتدَّ فإنه يحرم تناوله بالاتفاق. وحكى ابن قتيبة عن قوم من بجان أهل الكلام أن النهي عنها للكرامة، وهو قولٌ مجهولٌ لا يلتفت إلى قائله. وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم أن الحرام ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه فليس بحرام. قال: وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بحل كل شيء اختلف في تحريمه ولو كان الخلاف وإهيا. ونقل الطحاوي وفي اختلاف العلماء عن أبي حنيفة أن الخمر حرام قليلها وكثيرها، والسكر من غيرها حرام وليس كتحريم الخمر، والبيذ المطبوخ لا بأس به من أي شيء كان. وعن أبي يوسف: لا بأس بالنقيع من كل شيء وإن غلا إلا الزبيب والتمر، قال: كذا حكاه محمدٌ عن أبي حنيفة. وعن محمدٍ: ما أسكر كثيره فأحب إلي أن لا أشربه ولا أحرمه. وقال الثوري: أكره نقيع التمر ونقيع الزبيب إذا غلا. قال: ونقيع العسل لا بأس به انتهى. والبسر بضم الموحدة من تمر النخل معروف.

قوله: (مِنْ فَضِيخٍ) بالفاء ثم معجمتين وزن عظيم اسم للبرس إذا شدخ ونبد. وأما الزهو ففتح الزاي وسكون الهاء بعدها واو، هو البسر الذي يحمّر أو يصفّر قبل أن يترطب، وقد يطلق الفضيخ على خليط البسر والتمر ويطلق على البسر وحده وعلى التمر وحده.

قوله: (فَأَهْرَقَهَا) الهاء بدل من الهمزة والأصل أرقها، وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء معًا كما وقع هنا وهو نادرٌ قوله: (وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ مِنَ الْعَنْبِ) قال في الفتح: هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والأبواب في الأحاديث المرفوعة لأن له عندهم حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التنزيل وأخبر عن سببه، وقد خطب به عمر على المنبر بمحضرة كبار الصحابة

وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكاره، وأراد عمر بنزول تحريم الخمر نزول قوله تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ» الآية، فأراد عمر التنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصًا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيره انتهى.

ويؤيده حديث النعمان بن بشير المذكور في الباب، وفي لفظ منه عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْخَمْرَ مِنَ الْعَصِيرِ وَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ وَالْجِنَطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ» ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح قال: «الْخَمْرُ مِنَ الْعَنْبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْجِنَطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ» بضم المعجمة وتخفيف الراء من الحبوب معروفة.

قوله: (وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ) أي غطاه أو خالطه فلم يتركه على حاله وهو مجاز، والعقل: هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو غيره، لأن بذلك يزول الإدراك الذي طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه. قال الكرماني: هذا تعريفٌ بحسب اللغة، وأما بحسب العرف فهو ما يخامر العقل من عصير العنب خاصة قال الحافظ: وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة، بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي، فكأنه قال: الخمر الذي وقع تحريمه في لسان الشرع: هو ما خامر العقل، على أن عند أهل اللغة اختلافًا في ذلك كما قدّمته، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فالاعتبار بالحقيقة الشرعية، وقد تواترت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرًا، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبَةِ» وقد قدّم، وقد جعل الطحاوي هذا الحديث معارضًا لحديث عمر المذكور. وقال البيهقي: ليس المراد الحصر في الأمرين المذكورين في حديث أبي هريرة لأنه يتخذ الخمر من غيرهما، وقد قدّم الكلام على ذلك، قال الحافظ: إنه يحمل حديث أبي هريرة على إرادة الغالب، لأن أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر، ويحمل حديث عمر ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حيثما أنه يتخذ منه الخمر. قال الراغب في مفردات القرآن: سمي الخمر لكونه خامرًا للعقل: أي سائرًا له، وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر، وعند بعضهم للمتخذ من العنب خاصة، وعند بعضهم للمتخذ من العنب والتمر وعند بعضهم لغير المطبوخ، ورجّح أنه لكل شيء ستر

والثاني أغلظ من الأول، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغلظ منهما، واسم الزنا مع ذلك شاملٌ للثلاثة. وأيضاً فالأحكام الفرعية لا تشترط فيها الأدلة القطعية فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه وكذا تسميته خمرًا. وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب كما في قول عمر: الخمر ما خامر العقل، وكان مستنده ما ادّعاء من اتفاق أهل اللغة، فيحمل قول عمر على المجاز، لكن اختلف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمرًا، فقال ابن الأنباري: لأنها تخامر العقل: أي تخالطه. وقيل لأنها تخمر العقل: أي تستره، ومنه خمار المرأة لأنه يستر وجهها، وهذا أخص من التفسير الأول لأنه لا يلزم من المخالطة التغطية. وقيل: سميت خمرًا لأنها تخمر: أي تترك كما يقال خمرت العجين: أي تركته، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان. قال ابن عبد البر: الأوجه كلها موجودة في الخمر. وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب، وما كانت من غيره فلا تسمى خمرًا ولا يتناولها اسم الخمر، وهو قول مخالفٌ للغة العرب والسنة الصحيحة وللصحابة، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سؤوا بينهما وحرموا كل نوع منهما ولم يتوقفوا ولا استفصلوا ولا يشكل عليهم شيء من ذلك، بل بادروا إلى إتلاف ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن، فلو كان عندهم فيه ترددٌ لتوقفوا عن الإراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم لما كان قد تقرر عندهم من النهي عن إضاعة المال، فلما لم يفعلوا ذلك بل بادروا إلى إتلاف الجميع علمنا أنهم فهموا التحريم ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة. وقد ذهب إلى التعميم علي رضي الله عنه وعمر وسعد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة، ومن التابعين ابن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبير وآخرون، وهو قول مالك والأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وعامة أهل الحديث. قال في الفتح: ويمكن الجمع بأن من أطلق ذلك على

العقل، وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم الدينوري والجوهري. ونقل عن ابن الأعرابي قال: سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت واختمارها تغير رائحتها. ويقال سميت بذلك لمخامرتها العقل، نعم جزم ابن سيده في المحكم أن الخمر حقيقة إنما هو للعنب وغيرها من المسكرات يسمى خمرًا مجازًا. وقال صاحب الفائق في حديث «إياكم والغبيراء فإنها خمر العالم» هي نبذ الحبيشة تتخذ من الذرة، سميت الغبيراء لما فيها من الغبرة وقال: خر العالم: أي هي مثل خر العالم لا فرق بينها وبينها. وقيل: أراد أنها معظم خر العالم. وقال صاحب الهداية من الخفية: الخمر ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم. قال: وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله ﷺ: «كل مسكر خمر» ولأنه من مخامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر. قال: ولنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب، ولهذا اشتهر استعمالها فيه، لأن تحريم الخمر قطعي، وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني، قال: وإنما يسمى الخمر خمرًا لتخمره لا لمخامرة العقل. قال: ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصًا فيه كما في النجم فإنه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثريا انتهى. قال في الفتح: والجواب عن الحجة الأولى ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرًا قال الخطابي: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب فيقال لهم: أن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرًا عرب فصحاء، فلو لم يكن هذا الاسم صحيحًا لما أطلقوه. وقال ابن عبد البر: قال الكوفيون: الخمر من العنب لقوله تعالى: «أخضر خمرًا» قالوا: فدل على أن الخمر هو ما يعصر لا ما ينبذ، قال: ولا دليل فيه على الحصر.

قال أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم: كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب.

ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرًا يدخل في النهي، ولم ينصوا ذلك بالمتخذ من العنب. وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرًا من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية. والجواب عن الحجة الثانية أن اختلاف مشتركين في الحكم لا يلزم افتراقهما منه في التسمية كالزنا مثلاً فإنه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره

قوله: (كُلْ شُرَابِي أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ) هذا حجة للقاتلين بالتعميم من غير فرق بين خمر العنب وغيره، لأنه ﷺ لما سأل السائل عن البتع قال: «كُلْ شُرَابِي أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ» فعلمنا أن المسألة إنما وقعت على ذلك الجنس من الشراب وهو البتع، ودخل فيه كل ما كان في معناه مما يسمى شراباً مسكراً من أي نوع كان. فإن قال أهل الكوفة: إن قوله ﷺ: «كُلْ شُرَابِي أَسْكِرَ» يعني به الجزء الذي يحدث عقبه السكر فهو حرام. فالجواب أن الشراب اسم جنس فيقتضي أن يرجع التحريم إلى الجنس كله كما يقال هذا الطعام مشبع والماء مروي، يريد به الجنس وكل جزء منه يفعل ذلك الفعل، فاللغة تشيع العصفور وما هو أكبر منها يشيع ما هو أكبر من العصفور، وكذلك جنس الماء يروي الحيوان على هذا الحد فكذلك النبيذ. قال الطبري: يقال لهم: أخبرونا عن الشربة التي يعقبها السكر أي التي أسكرت صاحبها دون ما تقدمها من الشراب أم أسكرت باجتماعها مع ما تقدم وأخذت كل شربة بحفظها من الإسكار، فإن قالوا: إنما أحدث له السكر الشربة الأخيرة التي وجد خبل العقل عقبها، قيل لهم: وهل هذه التي أحدثت له ذلك إلا كيعض ما تقدم من الشربات قبلها في أنها لو انفردت دون ما قبلها كانت غير مسكرة وحدها، وأنها إنما أسكرت باجتماعها واجتماع عملها فحدث عن جميعها السكر.

قوله: (وَالْجُزْ) بكسر الميم بعدها زاي ثم راء.

قوله: (مِنْ جَيْشَانٍ) بفتح الجيم وسكون الياء تحتها نقطتان وبالشين المعجمة وبالنون وهو جيشان بن عيدان بن حجر بن ذي رعين قاله في الجامع.

قوله: (مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ) بفتح الخاء المعجمة والموحدة المخففة، يعني يوم القيامة والخبال في الأصل: الفساد وهو يكون في الأفعال والأبدان والعقول. والخبل بالتسكين: الفساد.

٣٧٣٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ مُسْكِرَ حَرَامٍ، وَمَا أَسْكِرَ الْفَرْقَ مِنْهُ فَعَلَهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٨٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٦٦) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

٣٧٣٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكِرَ كَثِيرَةً فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٩١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٩٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٤/٢٦٢) وَصَحَّحَهُ (٣٧٥٣) وَآبِيُّ دَاوُدَ (٣٦٨١)

غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية، ومن نفى أراد الحقيقة اللغوية. وقد أجاب بهذا ابن عبد البر. قال: أن الحكم يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي. وقد تقرر أن نزول تحريم الخمر وهي من البسر إذ ذاك فيلزم من قال أن الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أن يجوز إطلاق اللفظ الواحد على حقيقته ومجازه، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أراقوا كل ما يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازاً وهو لا يجوز ذلك، فصح أن الكل خمر حقيقة ولا انفكاك عن ذلك وعلى تقدير إرخاء العنان والتسليم بأن الخمر حقيقة في ماء العنب خاصة، فإنما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية فأنما من حيث الحقيقة الشرعية فالكل خمر حقيقة لحديث «كُلْ مُسْكِرَ خَمْرٍ» فكل ما اشتد كان خمرًا، وكل خمر يحرم قليله وكثيره، وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق. قال الخطابي: إنما عد عمر الخمسة المذكورة لاشتهار أسمائها في زمانه ولم تكن كلها توجد بالمدينة الوجود العام فإن الحنطة كانت بها عزيزة وكذا العسل بل كان أعز فعد عمر ما عرف منها وجعل ما في معناه ما يتخذ من الأرز وغيره خمرًا إن كان مما يخامر العقل. وفي ذلك دليل على جواز إحداث الاسم بالقياس وأخذه من طريق الاشتقاق. وذكر ابن حزم أن بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر وبسنن جليل. قال: أما الخمر فحرام لا سبيل إليها. وأما ما عداها من الأشربة فكل مسكر حرام. قال: وجوابه إن ثبت عن ابن عمر أنه قال: «كُلْ مُسْكِرَ خَمْرٍ» فلا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خمرًا إحصاء اسم الخمر فيه، وكذا احتجوا بحديث ابن عمر أيضًا «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ» مراده المتخذ من العنب، ولم يرد أن غيرها لا يسمى خمرًا.

قوله: (مِنْ النَّبَسِ وَالتَّمْرِ) هذان مما وقع الإجماع على تحريمهما حيث لم يطبخ حتى يذهب ثلثاه.

قوله: (وَالْقَسَلِ) هو الذي يسمى البتع: وهو خر أهل اليمن. قوله: (وَالشَّعِيرِ) بفتح الشين المعجمة وكسرهما لغة وهو المسمى بالمرز، زاد أبو داود «وَالذَّرَّةُ» وهي بضم الذال المعجمة وتخفيف الراء المهملة كما سبق ولا مائها محذوفة والأصل ذرو أو ذرى فحذفت لام الكلمة وعوض عنها الهاء.

قوله: (عَنِ الْبَتَعِ) بكسر الموحدة وسكون النثة فوق وهو ما ذكره في الحديث.

وَابْنِ مَاجَةَ (٣٣٩٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٦٥) يَفْلَهُ سَوَاءٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَكَذَا لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ (٣٧٥٤)، وَكَذَلِكَ لِلدَّارَقُطَنِيِّ (٢٥٠/٤) مِنْ حَدِيثِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٥١/٤).

٣٧٣٩ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَلِيلٍ مِمَّا اسْتَكْرَ كَثِيرُهُ، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٠١/٨) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٢٥١/٤).

٣٧٤٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ قَوْمٌ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَنْبُذُ النَّبِيَّ فَنَشْرِبُهُ عَلَى غَدَائِنَا وَعَشَائِنَا، فَقَالَ اشْرَبُوا فَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَكْسِرُهُ بِالْمَاءِ، فَقَالَ: حَرَامٌ قَلِيلٌ مِمَّا اسْتَكْرَ كَثِيرُهُ، رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٢٥٧/٤).

٣٧٤١ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْذُلُوا فِي الدُّبَابِ، وَلَا فِي الْمُرْقُطِ، وَلَا فِي النَّفِيرِ، وَلَا فِي الْجِرَارِ»، وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٢/٦).

٣٧٤٢ - وَعَنْ أَبِي سَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْشْرَبَنَّ أَنْاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ وَيُسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٢/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٨٨) وَقَدْ سَبَقَ.

٣٧٤٣ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَتَسْتَجْلُنَّ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ بِاسْمِ يَسْمُونَهَا إِيَّاهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٢/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٨٥)، وَقَالَ: «تَشْرَبُ مَكَانَ تَسْتَجْلِي».

٣٧٤٤ - وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْهَبِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ حَتَّى تَشْرَبَ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ وَيُسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٣٨٤).

٣٧٤٥ - وَعَنْ ابْنِ مُعْتَبِرٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَشْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ وَيُسْمُونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

حديث عائشة رواه كلهم محتج بهم في الصحيحين سوى أبي عثمان عمرو، ويقال عمرو بن سالم الأنصاري مولاهم المدني ثم الخراساني وهو مشهور ولي القضاء بمرو، ورأى عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس، وسمع من القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وروى عنه غير واحد. قال المنذري:

لم أر أحدا قال فيه كلاما. وقال الحاكم: هو معروف بكنيته. وأخرجه أيضا ابن حبان وأعله الدارقطني بالوقف. وحديث جابر الذي أشار إليه المصنف حسنه الترمذي. وقال الحافظ: رجاله ثقات انتهى. وفي إسناده داود بن بكر بن أبي الفرات الأشجعي مولاهم المدني، سئل عنه ابن معين فقال: ثقة. وقال أبو حاتم الرازي: لا بأس به ليس بالمتين. وحديث عمرو بن شعيب وما بعده أشار إلى البعض منها الترمذي بعد إخراج حديث جابر. وفي الباب عن سعد وعائشة وعبد الله بن عمرو وابن عمر وخوات بن جبير. وقال المنذري بعد الكلام على حديث جابر ما نصه: وقد روي هذا الحديث من رواية الإمام علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو، وعائشة وخوات بن جبير.

وحديث سعد بن أبي وقاص أجودها إسنادا، فإن النسائي رواه في سننه عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير، وقد احتج به البخاري ومسلم في الصحيحين عن الضحَّاك بن عثمان. وقد احتج به مسلم في صحيحه عن بكر بن عبد الله الأشج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص. وقد احتج البخاري ومسلم بهما في الصحيحين. وقال أبو بكر البزار: وهذا الحديث لا نعلم روي عن سعد إلا من هذا الوجه. ورواه عن الضحَّاك وأسنده جماعة منهم الثراوردي والوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المدني انتهى. وتابع محمد بن عبد الله بن عمار أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج، وهو ممن اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج به، وأخرجه أيضا البزار وابن حبان. قال الحافظ في التلخيص: حديث علي في الدارقطني، وحديث خوات في المستدرک، وحديث سعد في النسائي، وحديث ابن عمرو في ابن ماجه والنسائي، وحديث ابن عمر في الطبراني، وحديث ميمونة في إسناده عبد الله بن محمد بن عجيل وحديثه حسن وفيه ضعف. قال في جمع الزوائد: وبقي رجاله رجال الصحيح، وستأتي الأحاديث الواردة في معناه في باب الأوعية المنهي عن الانتباذ فيها، وإنما ذكره المصنف ههنا لقوله في آخره «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وحديث أبي مالك الأشعري قد تقدّم في باب ما جاء في آلة اللّهُ وقد صحّحه ابن حبان. قال في الفتح: وله شواهد كثيرة، ثم ساق من ذلك عدّة أحاديث منها حديث أبي أمامة المذكور في

الباب وسكت عنه. ومنها حديث ابن محيرز المذكور أيضاً. وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من وجوه آخر بسند جيّد. وحديث عبادة

في إسناده عند ابن ماجه الحسين بن أبي السريّ العسقلانيّ وهو مجهول. وحديث أبي أمامة رواه ابن ماجه من طريق العباس بن الوليد الدمشقيّ وهو صدوق، وقد ضعف عن عبد السلام بن عبد القدوس وهو ضعيف وبقيّة رجال إسناده ثقات. وحديث ابن محيرز إسناده عند النسائيّ صحيح قال: أخبرنا محمد بن عبد الأعلى عن خالد وهو ابن الحارث عن شعبة قال: سمعت أبا بكر بن حفص يقول: سمعت ابن محيرز يذكره، ولعلّ الرجل المهم من الصحابة هو عبادة بن الصامت، فإن ابن ماجه روى حديث عبادة المتقدم من طريق ابن محيرز، والأحاديث الواردة في هذا المعنى يقوّي بعضها بعضاً.

قوله: (الفرق) بفتح الراء وسكونها والفتح أشهر وهو مكياّل يسع ستة عشر رطلاً، وقبل هو بفتح الراء كذلك، فإذا سكنت فهو مائة وعشرون رطلاً.

قوله: (فيل) الكف منه حرام في رواية الإمام أحمد في الأشربة بلفظ (فالأووية منه حرام) وذكره ملاء الكف أو الأووية في الحديث على سبيل التمثيل، وإنما العبارة بأن التمثيل شامل للقطرة ونحوها.

قوله: (ما أسكر كثيره فقليله حرام) قال ابن رسلان في شرح السنن: اجمع المسلمون على وجوب الحد على شاربيها سواء شرب قليلاً أو كثيراً ولو قطرة واحدة. قال: واجمعوا على أنه لا يقتل شاربيها وإن تكرّر.

قوله: (لا تبتدوا في الدباء) إلى آخر الحديث سيأتي تفسير هذه الألفاظ في باب الأوعية المنهي عن الانتباذ فيها.

قوله: (ليشربن) بفتح الباء الموحدة ونون التوكيد.

قوله: (ويسمونها بغير اسمها) يعني يسمونها الداذي بدال مهملة وبعد الألف ذال معجمة. قال الأزهرى: هو حب يطرح في النبيذ فيشتد حتى يسكر أو بالطلاء. وقد تقدم الكلام على هذا في باب ما جاء في آلة اللهو.

باب الأوعية المنهي عن الانتباذ فيها ونسخ تحريم ذلك

قوله: (لا تبتدوا في الدباء) إلى آخر الحديث سيأتي تفسير هذه الألفاظ في باب الأوعية المنهي عن الانتباذ فيها.

قوله: (ليشربن) بفتح الباء الموحدة ونون التوكيد.

قوله: (ويسمونها بغير اسمها) يعني يسمونها الداذي بدال مهملة وبعد الألف ذال معجمة. قال الأزهرى: هو حب يطرح في النبيذ فيشتد حتى يسكر أو بالطلاء. وقد تقدم الكلام على هذا في باب ما جاء في آلة اللهو.

باب الأوعية المنهي عن الانتباذ فيها ونسخ تحريم ذلك

٣٧٤٦ - عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ فَدَّ بْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوهُ عَنِ النَّبِيذِ، فَتَهَاهُمْ أَنْ يَنْبَذُوا فِي الدَّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقُتِ وَالْحَتْمِ» (حم: ٦/ ٢٤٤) (خ: ٥٥٩٥) (م: ١٩٩٥) (٣٥).

٣٧٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْفِدَ عَبْدِ الْقَيْسِ: «أَتَهَاكُمْ عَمَّا يَنْبَذُ فِي الدَّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَتْمِ وَالْمُرْقُتِ» (حم: ١/ ٣٦١) (خ: ٥٣) (م: ١٧) (١١).

٣٧٤٨ - وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْبَذُوا فِي الدَّبَاءِ وَلَا الْمُرْقُتِ» (حم: ٣/ ١٦٥) (خ: ٥٥٨٧) (م: ١٩٩٢) (٣٠).

٣٧٤٩ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ نَبْذِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ» (حم: ٤/ ٣٥٦) (خ: ٥٥٩٦) (م: ١٥٥/ ٥).

٣٧٥٠ - وَعَنْ الْإِمَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْبَذُوا فِي الدَّبَاءِ وَالْمُرْقُتِ مُتَّفَقٌ عَلَى خَمْسَتِهِنَّ» (حم: ١/ ١١٩) (خ: ٥٥٩٤) (م: ١٩٩٤) (٣٤).

٣٧٥١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْبَذُوا فِي الدَّبَاءِ وَلَا فِي الْمُرْقُتِ» (حم: ٢/ ٢٧٩) (م: ١٩٩٣)، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنِ الْمُرْقُتِ وَالْحَتْمِ وَالنَّقِيرِ، قِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: مَا الْحَتْمُ، قَالَ: الْجِرَارُ الْخُضِرُ» (حم: ٢/ ٢٤١) (م: ١٩٩٣) (٣٢).

٣٧٥٢ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ فَدَّ بْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاذَا يَصْلُحُ لَنَا مِنَ الْأَشْرِبَةِ؟ قَالَ: لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ فَقَالُوا: جَعَلْنَا اللَّهَ إِذْكَ، أَوْ تَذَرِي مَا النَّقِيرُ؟ قَالَ: نَعَمْ، الْجَذْعُ يُنْقَرُ فِيهِ وَسَطُهُ، وَلَا فِي الدَّبَاءِ، وَلَا فِي الْحَتْمِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمَوَكِّيِّ زَوَاهُنْ أَحْمَدُ (٣/ ٥٧) وَمُسْلِمٌ (١٩٩٦) (٤٤).

٣٧٥٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدَّبَاءِ وَالْحَتْمِ وَالْمُرْقُتِ» (م: ١٩٩٥) (٤٢) (ن: ٣٠٨/ ٨) (٥: ٣٦٩٠).

٣٧٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْفِدَ عَبْدِ الْقَيْسِ: «أَتَهَاكُمْ عَنِ الدَّبَاءِ وَالْحَتْمِ وَالنَّقِيرِ وَالنَّقِيرِ وَالْمَزَادَةِ الْمَجْبُوتَةِ، وَلَكِنْ اشْرَبْ فِي سِقَاكِ وَأَوْكِبِ زَوَاهِمَا مُسْلِمٌ (١٩٩٥) (٣٣) وَالنَّسَائِيُّ (٨/ ٣٠٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٩٣).

٣٧٥٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا: «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَبْذَ الْجَرِّ زَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٤٨) وَمُسْلِمٌ (١٩٩٧) (٤٧) وَالنَّسَائِيُّ (٨/ ٣٠٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٩٣).

٣٧٥٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ

لأن له تأثيراً في شدة الشراب.

قوله: (وَالْمُرْقُوتُ) اسم مفعول وهو الإناء المطلي بالزفت وهو نوع من القار.

قوله: (وَالْحَتْمُ) بفتح الحاء المهملة جراراً خضراً مدهونة كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة ثم اتسع فيها فقليل للخزف كله حتم واحداً حنتم، وهي أيضاً مما تسرع فيه الشدة.

قوله: (عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ) بفتح الجيم وتشديد الراء جمع جرّة كتمر جمع تمرّة وهو بمعنى الجرار الواحدة جرّة ويدخل فيه جميع أنواع الجرار من الحتم وغيره. وروى أبو داود عن سعيد بن جبير أنه قال لابن عباس: ما الجر؟ قال: كل شيء يصنع من المدر فهذا تصريح أن الجر يدخل فيه جميع أنواع الجرار المتخذة من المدر الذي هو التراب والطين يقال: مدرت الحوض أمدره: إذا أصلحته بالمدر وهو الطين من التراب والطين يقال: مدرت.

قوله: (وَالْمُقَيَّرُ) بضم الميم وفتح القاف والياء المشددة وهو المُرْقُوتُ: أي المطلي بالزفت وهو نوع من القار كما تقدم. وروى عن ابن عباس أنه قال: المُرْقُوتُ هو المقير، حكى ذلك ابن رسلان في شرح السنن وقال: أنه صح ذلك عنه.

قوله: (وَالْمَرَادَةُ) هي السقاء الكبير سميت بذلك لأنه يزداد فيها على الجلد الواحد كذا قال النسائي. والمجوبة بالجيم بعدها موحدتان بينهما واو، قال عياض: ضبطناه في جميع هذه الكتب بالجيم والياء الموحدة المكررة، ورواه بعضهم المخنونة بخاء معجمة ثم نونٍ وبعدها ثاء مثلثة كأنه أخذه من اختناث الأسقية المذكورة في حديث آخر ثم قال: وهذه الرواية ليست بشيء، والضواب الأول أنها بالجيم: وهي التي قطع رأسها فصارت كالدنّ مشتقة من الجب وهو القطع لكون رأسها يقطع حتى لا يبقى لها رقبة توكى. وقيل هي التي قطعت رقبتها وليس لها عزلاء: أي فم من أسفلها يتنفس الشراب منها فيصير شرابها مسكراً ولا يدرى به.

قوله: (وَأَزْكَو) بفتح الهمة: أي وإذا فرغت من صب الماء واللبن الذي من الجلد فاوكه: أي سد رأسه بالوكاء، يعني بالخيوط لئلا يدخله حيوان أو يسقط فيه شيء.

قوله: (يُنَسَّحُ نَسْخًا) بالحاء المهملة عند أكثر الشيوخ، وفي كثير من نسخ مسلم عن ابن ماهان بالجيم، وكذا في الترمذي وهو تصحيف، ومعناه القشر ثم الحفر.

قوله: (إِلَّا فِي طُرُوفِ الْأَدَمِ) بفتح الهمة والدال جمع أديم،

الْحَتْمَةُ: وهي الجرّة، ونهى عن الذبّاء: وهي القرعة، ونهى عن النقيير: وهي أصل النخل يُنْقَرُ نَقْرًا وَيُنَسَّخُ نَسْخًا، ونهى عن المُرْقُوتِ: وهو المقير، وأمر أن يُنْبَذَ فِي الْأَسْقِيَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨/٢) وَمُسْلِمٌ (١٩٩٧) (٤٧) وَالنَّسَائِيُّ (٣٠٤/٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٩١) وَصَحَّحَهُ.

٣٧٥٧ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ الْأَشْرِبَةِ إِلَّا فِي طُرُوفِ الْأَدَمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ غَيْرِ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٠/٥) وَمُسْلِمٌ (١٩٩٩) (٦٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٩٨) وَالنَّسَائِيُّ (٣١٧٨).

وهي رواية نهيتكم عن الطرُوف وإن ظرفاً لا يُجَلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٥٦/٥) (م: ١٩٩٩) (٦٤) (ت: ١٨٦٩) (ن: ٣١٢/٨) (هـ: ٣٤٠٥) إِلَّا الْبَخَارِيُّ وَأَبَا دَاوُدَ.

٣٧٥٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْأَوْعِيَةِ، قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءَ قَرْحَصٍ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمُرْقُوتِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٦٠/٢) (خ: ٥٥٩٣).

٣٧٥٩ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيذِ فِي الذَّبَّاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَتْمِ وَالْمُرْقُوتِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: أَلَا كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ فِي الْأَوْعِيَةِ فَاشْرَبُوا فِيمَا شِئْتُمْ وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا، مَنْ شَاءَ أَوْكَى سِقَاءَهُ عَلَى إِثْمٍ» (حم: ٢٣٧/٣).

٣٧٦٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ قَالَ: «أَنَا شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَهَى عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ، وَأَنَا شَهِدْتُهِ حِينَ رَخَّصَ فِيهِ وَقَالَ: وَأَجْنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٨٧/٤).

حديث أنس أخرجه أيضاً أبو يعلى والبراز، وفي إسناده يحمي بن عبد الله الجابري، ضعفه الجمهور، وقال أحمد: لا بأس به، وبقية رجاله ثقات. وحديث عبد الله بن مغفل رجال إسناده ثقات. وفي أبي جعفر الرازي كلام لا يضر، وقد أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط في الباب عن جماعة من الصحابة غير من ذكره المصنف.

قوله: (فِي الذَّبَّاءِ) بضم الدال المهملة وتشديد الباء: وهو القرع وهو من الآتية التي يسرع الشراب في الشدة إذا وضع فيها.

قوله: (وَالنَّقِيرُ) هو فعليل بمعنى مفعول من نقر ينقر، وكانوا يأخذون أصل النخلة فينقرونها في جوفه ويجعلونه إناءً يتبذون فيه

ويقال آدم بضمهما وهو القياس ككتيب وكتب وبرد وبرد، والأديم: الجلد المدبوغ.

قوله: (فأشربوا في كل وعاء) فيه دليل على نسخ النهي عن الانتباز في الأوعية المذكورة قال الخطابي: ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما كان أولاً ثم نسخ، وذهب جماعة إلى أن النهي عن الانتباز في هذه الأوعية باقٍ منهم ابن عمر وابن عباس، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق كذا أطلق، قال: والأول أصح، والمعنى في النهي أن العهد بإباحة الخمر كان قريباً، فلما اشتهر التحريم أبيح لهم الانتباز في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر، وكان من ذهب إلى استمرار النهي لم يبلغه الناسخ. وقال الحازمي: لمن نصر قول مالك أن يقول ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ منها ظروف الأدم والجرار غير المزقة واستمر ما عداها على المنع، ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم كما في حديث الباب قال: وطريق الجمع أن يقال: لما وقع النهي عاماً شكوا إليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الأدم ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك فرخص لهم في الظروف كلها. وقال ابن بطال: النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للزريعة فلما قالوا لا نجد بداً من الانتباز في الأوعية قال: انتبذ وكل مسكر حرام وهكذا الحكم في كل شيء نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة كالتنهي عن الجلوس في الطرقات، فلما قالوا لا بد لنا منها قال: «وأعطوا الطريق حقها».

باب ما جاء في الخليطين

٣٧٦١ - عن جابر عن رسول الله ﷺ أنه «نهى أن يتبذ الثمر والزبيب جميعاً، ونهى أن يتبذ الرطب والبسر جميعاً» رواه الجماعة إلا الترمذي، فإن له منه فصل الرطب والبسر (حم: ٣/٣٦٣) (خ: ٥٦٠١) (م: ١٩٨٦) (١٧) (٣٧٠٣: ٥) (ت: ١٨٧٦) (ن: ٢٩٠/٨) (هـ: ٣٣٩٥).

٣٧٦٢ - وعن أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: «لا تتبذوا الزهو والرطب جميعاً، ولا تتبذوا الزبيب والرطب جميعاً، ولكن ابتذوا كل واحد منهما على جديته» متفق عليه (حم: ٣/٣٠٩) (خ: ٥٦٠٢) (م: ١٩٨٨) (٢٤)، لكن للبخاري ذكر الثمر بدل الرطب. وفي لفظ: أن نبي الله ﷺ «نهى عن خليط الثمر والبسر، وعن خليط الزبيب والتمر، وعن خليط الزهو والرطب» وقال: «ابتذوا كل واحد على جديته» رواه مسلم (١٩٨٨) (٢٦).

وأبو داود (٣٧٠٤).

٣٧٦٣ - وعن أبي سعيد: أن النبي ﷺ «نهى عن الثمر والزبيب أن يخلط بينهما، وعن الثمر والبسر أن يخلط بينهما، يعني في الانتباز».

رواه أحمد (٧١/٣) ومسلم (١٩٨٧) (٢٠) والترمذي (١٨٧٧)، وفي لفظ: «نهانا أن نخلط بسرًا بتمر أو زبيبًا بتمر أو زبيبًا ببسر، وقال: من شربه منك فليشرته زبيبًا فردًا وتمرًا فردًا وبسرًا فردًا» رواه مسلم (١٩٨٧) (٢٢) والنسائي (٢٩٣/٨).

٣٧٦٤ - وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا تتبذوا الثمر والزبيب جميعاً، ولا تتبذوا الثمر والبسر جميعاً، وابتذوا كل واحد منهما وحده» رواه أحمد (٥٢٦/٢) ومسلم (١٩٨٩) (٢٦).

٣٧٦٥ - وعن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يخلط التمر والزبيب جميعاً، وأن يخلط البسر والتمر جميعاً» (م: ١٩٩٠) (٢٧).

٣٧٦٦ - وعنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يخلط البلح بالزهر» رواه مسلم (١٩٩٥) (٤١) والنسائي (٢٨٩/٨).

٣٧٦٧ - وعن المختار بن قلفل عن أنس قال: «نهى رسول الله ﷺ أن نجتمع بين شئنين فنبذاً يعني أحدهما على صاحبه قال: وسألته عن الفصيح فتهاني عنه، قال: كان يكره المذنب من البسر مخافة أن يكون شئنين فكنا نقطع» رواه النسائي (٢٩٢/٨).

٣٧٦٨ - وعن عائشة قالت: «كنا نبذ لرسول الله ﷺ في سقاء فنأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحهما، ثم نصب عليه الماء فننبذه غدوة فيشرته عشية وننبذه عشية فيشرته غدوة» رواه ابن ماجه (٣٣٩٨).

حديث أنس رواه النسائي من طريق سويد بن نصر وهو ثقة عن عبد الله بن المبارك الإمام الكبير عن ورقاء وهو صدوق عن المختار بن قلفل وهو ثقة عن أنس. وقد أخرجه أيضاً أحمد بن حنبل من طريق المختار بن قلفل عنه. وحديث عائشة رجاله عند ابن ماجه رجال الصحيح إلا تبالة بنت يزيد الراوية له عن عائشة فإنها مجهولة. وقد أخرجه أيضاً أبو داود عن «صفيّة بنت عطيّة» قالت: دخلت مع يسرة من عبد القيس على عائشة فسألتها عن الثمر والزبيب فقالت: كنت أخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب

فَأَلْفَيْهِ فِي إِنَاءٍ فَأَمْرُسُهُ ثُمَّ أَسْقِيَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وفي إسناده أبو بحر عبد الرحمن بن عثمان البكري البصري. قال المنذري: ولا يحتج بحديثه. قال أبو حاتم: وليس هو بالقوي. وأخرج أبو داود أيضًا عن امرأة من بني أسد عن عائشة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُشَبِّدُ لَهُ رَبِيبٌ فَيَلْقَى فِيهِ تَمْرًا، أَوْ تَمْرٌ فَيَلْقَى فِيهِ الرَّبِيبُ» وفيه هذه المرأة المجهولة.

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخَلِيطَيْنِ) أصل الخليط تداخل أجزاء أشياء بعضها في بعض.

قوله: (وَالْبُسْرُ) بضم الموحدة: نوع من تمر النخل معروف.

قوله: (الزُّهْوُ) بفتح الزاي وضمتها لغتان مشهورتان. قال الجوهري: أهل الحجاز يسمون: يعني وغيرهم بفتح، والزُّهْوُ هو البسر الملون الذي بدا فيه حمرة أو صفرة وطاب، وزهت تزهي زهواً وأزهت تزهي، وأنكر الأصمعي أزهت بالالف، وأنكر غيره زهت بلا الف، ورجع الجمهور زهت، وقال ابن الأعرابي: زهت ظهرت وأزهت احمرت أو اصفرت والأكثر على خلافه.

قوله: (عَلَى جَذَتِهِ) بكسر الحاء المهملة وفتح الدال: أي وحدته فحذفت. الواو من أوله، والمراد أن كل واحد منهما ينبذ منفردًا عن الآخر.

قوله: (الْبَلْعُ) بفتح الموحدة وسكون اللام ثم حاء مهملة، وفي القاموس وشمس العلوم بفتحهما: هو أول ما يربط من البسر واحده بلعة.

قوله: (وَسَأَلَتْهُ عَنِ الْفَضِيخِ) قد تقدّم ضبطه وتفسيره.

قوله: (كَأَنَّ يَكْرَهُ الْمَذْنَبَ) بذاً معجمة فنون مشددة مكسورة: ما بدا فيه الطيب من ذنبه: أي طرفه، ويقال له أيضًا الذنوب.

قوله: (نَقَطُهُ) أي انفصل بين البسر وما بدا فيه. واختلف في سبب النهي عن الخليطين، فقال النووي: ذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء إلى أن سبب النهي عن الخليط أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخليط قبل أن يشتد، فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار وقد بلغه. قال: ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه وإنما يجرم إذا صار مسكرًا ولا تخفى علامته. وقال بعض المالكية: هو للتحريم. واختلف في خلط نبذ البسر الذي لم يشتد مع نبذ الثمر الذي لم يشتد عند الشرب هل يمتنع أو يختص

النهي عن الخلط بالانتباز، فقال الجمهور: لا فرق. وقال الليث: لا بأس بذلك عند الشرب. ونقل ابن التين عن الداودي أن المنهي عنه خلط النبيذ بالنبيذ لا إذا نبذا معًا. واختلف في الخليطين من الأشربة غير النبيذ، فحكى ابن التين عن بعض الفقهاء أنه كره أن يخلط للمريض الأشربة. قال ابن العربي: لنا أربع صور: أن يكون الخليطان منصوبين فهو حرام، أو منصوبٌ ومسكوتٌ عنه، فإن كان كل منهما لو انفرد أسكر فهو حرام قياسًا على المنصوص أو مسكوتٍ عنهما، وكل منهما لو انفرد لم يسكر جاز إلى آخر كلامه. وقال الخطابي: ذهب إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب منهما مسكرًا جماعة عملاً بظاهر الحديث وهو قول مالك وأحمد وإسحاق وظاهر مذهب الشافعي، وقالوا: من شرب الخليطين أثم من جهة واحدة، فإن كان بعد الشدة أثم من جهتين وخص النهي بما إذا انتبذا معًا. وخص ابن حزم النهي بخمسة أشياء: الثمر، والرطب، والزُّهْوُ، والبسر، والزُّبَيْب. قال: سواء خلط أحدهما في الآخر منها أو في غيرها، فأما لو خلط واحد من غيرها في واحد من غيرها فلا منع كالتين والعسل مثلاً. وحديث أنس المذكور في الباب يرد عليه. وقال القرطبي: النهي عن الخليطين ظاهر في التحريم وهو قول جمهور فقهاء الأمصار، وعن مالك يكره فقط، وشذ من قال: لا بأس به لأن كلاهما محل منفرد فلا يكره مجتمعًا. قال: وهذه مخالفة للنص بقياس مع وجود الفارق فهو فاسد ثم هو متقضى بجواز كل واحدة من الأختين منفردة وتحريمهما مجتمعين.

بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَخْلِيلِ الْخَمْرِ

٣٧٦٩ - عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَّلَ عَنِ الْخَمْرِ يُتَخَذُ خَلَاً؟ فَقَالَ: لَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٨٠) وَمُسْلِمٌ (١٩٨٣) (١١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٩٤) وَصَحَّحَهُ.

٣٧٧٠ - وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ إِنْسَامٍ وَرَفْوَا خَمْرًا، قَالَ: أَهْرِفَهَا، قَالَ: أَفَلَا نَجْعَلُهَا خَلَاً؟ قَالَ: لَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١١٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٧٥).

٣٧٧١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «فَلَمَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا خَرَمَتِ الْخَمْرُ: أَنْ عِنْدَنَا خَمْرًا لَيْتِمَ لَنَا، فَأَمَرْنَا فَأَهْرِفْنَاهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٦).

٣٧٧٢ - وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ بَيْنَمَا كَانَ فِي جَبْرِ أَبِي طَلْحَةَ فَاشْتَرَى لَهُ خَمْرًا. فَلَمَّا خَرَمَتِ سَبَّلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَتَتْنَاهُ خَلَاً؟ قَالَ:

لَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٦٠) وَالذَّارِقُطِيُّ (٤/ ٢٦٥).

حديث أنس الأول قال الترمذي بعد إخرجه: حديث حسن صحيح. وحديثه الثاني عزاه المنذري في مختصر السنن إلى مسلم وهو كما قال في صحيح مسلم ورجال إسناده في سنن أبي داود ثقات. وأخرجه الترمذي من طريقين وقال: الثانية أصح.

وحديث أبي سعيد أشار إليه الترمذي قال: وفي الباب عن جابر وعائشة وأبي سعيد وابن مسعود وابن عمر وفي لفظ للترمذي عن أنس عن أبي طلحة أنه قال: يا نبي الله. وفي لفظ آخر كما في الكتاب.

قوله: (قَالَ لَا) فيه دليل للجمهور على أنه لا يجوز تخليل

الخمر ولا تطهر بالتخليل هذا إذا خللها بوضع شيء فيها، أما إذا كان التخليل بالنقل من الشمس إلى الظل أو نحو ذلك فاصح وجو عن الشافعية أنها محل وتطهر. وقال الأوزاعي وأبو حنيفة: تطهر إذا خللت بإلقاء شيء فيها. وعن مالك ثلاث روايات أصحها أن التخليل حرام، فلو خللها عصى وطهرت. قال

القرطبي: كيف يصح لأبي حنيفة القول بالتخليل مع هذا الحديث ومع سببه الذي خرج عليه إذ لو كان جائزاً لكان قد ضيع على الأيتام مالهم، ولوجب الضمان على من أراقها عليهم وهو أبو طلحة.

قوله: (أَهْرِقْهَا) بسكون القاف وكسر الراء. فيه دليل على أن الخمر لا تملك بل يجب إراقها في الحال ولا يجوز لأحد الانتفاع بها إلا بالإراقة. قال القرطبي وقال بعض أصحابنا: تملك وليس بصحيح. ولفظ أحمد في رواية له «أَنْ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: عِنْدِي خُمُورٌ بِأَيْتَامٍ، فَقَالَ: أَرَقْهَا، قَالَ: أَلَا أَخْلَلُهَا؟ قَالَ: لَا».

بَابُ شَرْبِ الْعَصِيرِ مَا لَمْ يَغُلْ أَوْ يَأْتِ عَلَيْهِ ثَلَاثٌ وَمَا طَبِخَ قَبْلَ غَلْيَانِهِ فَذَهَبَ ثُلَاثًا

٣٧٧٣ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنَّا نَتَبَذَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَافِ يَوْكَى أَغْلَاهُ وَلَهُ عَزْلَاءُ تَبَذَرَهُ غُدُوءَةً فَيَشْرَبُ عَشِيًّا، وَتَبَذَرُهُ عَشِيًّا فَيَشْرَبُ غُدُوءَةً» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/ ١٢٤) وَمُسْلِمٌ (٢٠٥) (٨٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٦١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٧١).

٣٧٧٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَذَرُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ فَيَشْرَبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ وَالْغَدَ

وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى وَالْغَدَ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ سَفَاةَ الْخُدَامِ أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصَبَّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٣٣) وَمُسْلِمٌ (٢٠٧) (٧٩).

وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ يُنْفَعُ لَهُ الزَّبِيبُ فَيَشْرَبُهُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَيَعُدُّ الْغَدَ إِلَى مَسَاءِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ يَأْتُرُ بِهِ فَيَسْقَى الْخَادِمَ أَوْ يَهْرَاقُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ٢٤٠) وَمُسْلِمٌ (٢٠٤) (٨١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧١٣)، وَقَالَ: مَعْنَى يَسْقَى الْخَادِمَ يَتَادَرُ بِهِ الْفَسَادَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «كَانَ يُنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَالْغَدَ وَالْيَوْمَ الثَّالِثَ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْهُ أَهْرِقَهُ، أَوْ أَمَرَ بِهِ فَأَهْرِقْ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ٣٣٢) - (٣٣٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٩٩).

٣٧٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ فَتَحْتِثُّ لِفَطْرِهِ بَنِيذٌ صَنَعْتُهُ فِي دُبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِهِ فَإِذَا هُوَ يَنْشُ، فَقَالَ: اضْرِبْ بِهَذَا الْخَاطِطِ، فَإِنَّ هَذَا شَرَابٌ مِنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧١٦) وَالنَّسَائِيُّ (٨/ ٣٢٥).

وَقَالَ ابْنُ حُمَرٍ فِي الْعَصِيرِ: اشْرَبْتُهُ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ، قِيلَ: وَفِي كَيْفَ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ؟ قَالَ: فِي ثَلَاثٍ: حَكَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

٣٧٧٦ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ مِنَ الطَّلَامِ مَا ذَهَبَ ثُلَاثًا وَيَبْقَى ثُلَاثًا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨/ ٣٢٩-٣٣٠).

وَلَهُ مِثْلُهُ عَنْ حُمَرَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (١٠/ ٦٢): رَأَى حُمَرَ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَمُعَاذُ شَرْبِ الطَّلَامِ عَلَى الثَّلَاثِ، وَشَرِبَ الْبَرَاءُ وَأَبُو جَحْفَةَ عَلَى النُّصْفِ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ شَرْبِ الطَّلَامِ إِذَا ذَهَبَ ثُلَاثًا وَيَبْقَى ثُلَاثًا؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ يُسْكِرُ؟ قَالَ: لَا يُسْكِرُ، لَوْ كَانَ يُسْكِرُ مَا أَحَلَّهُ حُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حديث عائشة تقدم في باب ما جاء في الخليطين وأخرج أبو داود أيضاً «عن عائشة أنها كانت تتبذّر لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُدُوءَةً، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَشَاءِ فَتَعَشَّى شَرِبَ عَلَى عَشَائِهِ، وَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ صَبَّهَ أَوْ فَرَّقَهُ ثُمَّ تَبَذَرَهُ بِاللَّيْلِ، فَإِذَا أَصْبَحَ تَعَذَّى فَشَرِبَ عَلَى غَدَائِهِ قَالَتْ: نَتَخَلَّ السَّقَاءَ غُدُوءَةً وَعَشِيَّةً، فَقَالَ لَهَا: أَيُّ مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ».

وحديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذري: ورجال إسناده ثقات. وقد اختلف في هشام بن عمار ولكنه قد أخرج له البخاري. وأما قوله: وله مثله عن عمر فهو

ما أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال: «كَتَبَ عُمَرُ أَطْبُخُوا شَرَابَكُمْ حَتَّى يَذْهَبَ نَصِيبُ الشَّيْطَانِ اثْنَيْنِ وَلَكُمْ وَاحِدٌ» وصحح هذا الحافظ في الفتح. وأخرج مالك في الموطأ من طريق محمود بن لبيد الأنصاري أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكاه إليه أهل الشام وباء الأرض ونقلها وقالوا: لا يصلحنا إلا هذا الشراب فقال عمر: اشربوا العسل، قالوا: ما يصلحنا العسل، قال رجل من أهل الأرض: هل لك أن تجعل من هذا الشراب شيئاً لا يسكر؟ فقال: نعم، فطبخوا حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأتوا به عمر فادخل فيه أصبعه ثم رفع يده فتبعتها يمتطط، فقال: هذا الطلاء مثل طلاء الإبل. فأمرهم عمر أن يشربوه وقال: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَحِلُّ لَهُمْ شَيْئاً حُرِّمْتَهُ عَلَيْهِمْ. وأخرج سعيد بن منصور من طريق أبي مجلز عن عامر بن عبد الله قال: «كَتَبَ عُمَرُ إِلَى غَمَارٍ: أَمَا بَعْدُ فَإِنَّهُ جَاءَنِي عَيْرٌ تَحْمِلُ شَرَابًا أَسْوَدَ كَأَنَّهُ طِلَاءُ الْإِبِلِ، فَذَكَرُوا أَنَّهُمْ يَطْبُخُونَهُ حَتَّى يَذْهَبَ ثُلَاثُهُ الْأَخْبَتَانِ ثُلُثٌ بَرِيحٍ وَثُلُثٌ بَبْغِيٍّ، فَمَرُّ مِنْ قِبَلِكَ أَنْ يَشْرَبُوهُ.» ومن طريق سعيد بن المسيب أن عمر أحل من الشراب ما يطبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه، وأثر أبي عبيدة ومعاذ أخرجه أبو مسلم الكنجي وسعيد بن منصور بلفظ يشربون من الطلاء ما يطبخ على الثلث وذهب ثلثاه قال في الفتح: وقد وافق عمر ومن ذكر معه على الحكم المذكور أبو موسى وأبو الدرداء. أخرجه النسائي عنهما وعلي وأبو أمامة وخالد بن الوليد وغيرهم، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة، ومن الفقهاء الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور وشرط تناوله عندهم ما لم يسكر، وكرهه طائفة توارعاً. وأثر البراء أخرجه ابن أبي شيبة من رواية عدي بن ثابت عنه أنه كان يشرب الطلاء على النصف: أي إذا طبخ فصار على النصف. وأثر أبي جحيفة أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة ووافق البراء وأبا جحيفة جرير. ومن التابعين ابن الحنفية وشريح. وأطلق الجميع على أنه إن كان يسكر حرم. قال أبو عبيدة: بلغني أن النصف يسكر فإن كان كذلك فهو حرام، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف أعتاب البلاد فقد قال ابن حزم: إنه شاهد من العصور ما إذا طبخ إلى الثلث يتعقد ولا يصير مسكراً أصلاً، ومنه ما إذا طبخ إلى النصف كذلك، ومنه ما إذا طبخ إلى الربع كذلك، بل قال: إنه شاهد منه ما لو طبخ حتى لا يبقى غير رבעه لا ينفك

عنه السكر، قال: فوجب أن يحمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ. وأخرج النسائي من طريق عطاء عن ابن عباس بسند صحيح أنه قال: «إِنَّ النَّارَ لَا تَحْمِلُ شَيْئاً وَلَا تَحْرُمُهُ» وأخرج النسائي أيضاً من طريق أبي ثابت قال الثعلبي: كنت عند ابن عباس فجاءه رجل يسأله عن العصير، فقال: اشربه ما كان طرياً، قال: إني طبخت شراباً وفي نفسي، قال: كنت شارباً قبل أن تطبخه؟ قال: لا، قال: فإن النار لا تحل شيئاً قد حرم. قال الحافظ: وهذا يقيّد ما أطلق في الآثار الماضية، وهو أن الذي يطبخ إنما هو العصير الطري قبل أن يتخمر، أما لو صار خمرًا فطبخ فإن الطبخ لا يحلّه ولا يطهره إلا على رأي من يميز تحليل الخمر، والجمهور على خلافه. وأخرج ابن أبي شيبة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي «اشربوا العَصِيرَ مَا لَمْ يَغْلُ» وعن الحسن البصري: ما لم يتغير، وهذا قول كثير من السلف أنه إذا بدا فيه التغير يمتنع. وعلمة ذلك أن يأخذ في الغليان، وبهذا قال أبو يوسف، وقبل إذا انتهى غليانه وأبتدأ في الهدوء بعد الغليان، وقيل: إذا سكن غليانه. وقال أبو حنيفة: لا يحرم عصير العنب إلى أن يغلي ويقذف بالزبد، فإذا غلى وقذف بالزبد حرم. وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا يمتنع مطلقاً ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ. وقال مالك والشافعي والجمهور: يمتنع إذا صار مسكراً شرب قليله وكثيره سواء غلى أم لا، لأنه لا يجوز أن يبلغ حد الإسكار بأن يغلي ثم يسكن غليانه بعد ذلك وهو مراد من قال: حد منع شربه أن يتغير. وأخرج مالك بإسناد صحيح أن عمر قال: إني وجدت من فلان ربح شراب فرعم أنه شرب الطلاء وإني سألت عما شرب فإن كان يسكر جلده، فجلده عمر الحد تأماً. وفي السياق حذف والتقدير فسأل عنه فوجده يسكر فجلده. وأخرج سعيد بن منصور عنه نحوه، وفي هذا رد على من احتج بعمر في جواز المطبوخ إذا ذهب منه الثلثان ولو أسكر بأن عمر أذن في شربه ولم يفصل. وتعقب بأن الجمع بين الأثرين ممكن بأن يقال: سأل ابنه فاعترف بأنه شرب كذا، فسأل غيره عنه فاخبره أنه يسكر، أو سأل ابنه فاعترف أنه يسكر. وقال أبو الليث السمرقندي: شارب المطبوخ إذا كان يسكر أعظم ذنباً من شارب الخمر، لأن شارب الخمر يشربها وهو عالم أنه عاصي بشرها، وشارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالاً. وقد قام الإجماع

شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٨٣/٤) (خ: ٥٦٣) (م: ٢٦٧) (١٢١).

٣٧٧٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ يَنْفَخَ فِيهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٢٢/١) (د: ٢٧٢٨) (ت: ١٨٨٨) (هـ: ٣٤٢٨) إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

٣٧٨٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرَابِ، فَقَالَ رَجُلٌ: الْقَذَاةُ أَرَاهَا فِي الْإِنَاءِ؟ فَقَالَ: أَرَفَهَا، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَرَوِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ؛ قَالَ: فَأَبْنِ الْقَذَحَ إِذَا عَنِ يَدِكَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٨٧) وَصَحَّحَهُ.

قوله: (كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا) حمل بعضهم هذه الرواية على ظاهرها وأنه يقع التنفس في الإناء ثلاثًا وقال: فعل ذلك ليعين به جواز ذلك. ومنهم من علل جواز ذلك في حقه عليه الصلاة والسلام بأنه لم يكن يتقذر منه شيء، بل الذي يتقذر من غيره يستطاب منه فلأنهم كانوا إذا بزق أو تنخع يدلكون بذلك، وإذا توضعوا اقتتلوا على فضلة وضوئه، إلى غير ذلك مما في هذا المعنى. قال القرطبي: وحمل هذا الحديث على هذا المعنى ليس بصحيح بدليل بقیته فإنه قال: إنه أروى وأمرًا. وفي لفظ لأبي داود «وَأَبْرَأَ» وهذه الثلاثة الأمور إنما تحصل بأن يشرب ثلاثة أنفاسٍ خارج القدح، فأما إذا تنفس في الماء وهو يشرب فلا يأمن الشرق. وقد لا يروى، وعلى هذا المعنى حمل الحديث الجمهور نظرًا إلى المعنى، ولبيعة الحديث وللنهي عن التنفس في الإناء في حديث أبي قتادة. وحديث ابن عباس ولقوله في حديث أبي سعيد «فَأَبْنِ الْقَذَحَ إِذَا» ولا شك أن هذا من مكارم الأخلاق ومن باب النظافة وما كان النبي ﷺ يأمر بشيء ثم لا يفعله وإن كان لا يستقذر منه، وأما وأمرًا، من قوله تعالى: «فَكُلُّوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا» ومعنى الحديث: كان إذا شرب تنفس في الشراب من الإناء ثلاثًا.

ومعنى أروى: أي أكثر ريًا وإبرًا مهموز: أي أسلم من مرضٍ أو أذى يحصل بسبب الشرب في نفسٍ واحد، وأمرًا: أي أكمل انسياغًا. وقيل: إذا نزل من المريء الذي في رأس المعدة فيمري في الجسد منها.

وفي رواية لأبي داود بزيادة هنا، وكل ما لم يأت بمشقة ولا عناء فهو هنيئًا، ويقال: هتاني الطعام فهو هنيئًا: أي لا إثم فيه. ويحتمل أن يكون هنا في هذه الرواية بمعنى أروى.

على أن قليل الخمر وكثيره حرام. وثبت قوله ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ومن استحل ما هو حرام بالإجماع كفر.

قوله: (يُوكَى) أي يشد بالوكاء وهو غير مهموز. قوله: (وَلَهُ عَزْلَاءٌ) بفتح العين المهملة وإسكان الزاي وبالمدة: وهو الثقب الذي يكون في أسفل المزادة والقرية.

قوله: (فَيُشْرَبُهُ عِشَاءً) قال النووي: هو بكسر العين وفتح الشين، وضبطه بعضهم بفتح العين وكسر الشين وزيادة ياء مشددة. قال القرطبي: هذا يدل على أن أقصى زمان الشراب ذلك المقدار فإنه لا تخرج حلاوة الثمر أو الزبيب في أقل من ليلة أو يوم. والحاصل أنه يجوز شرب النبيذ ما دام حلواً غير أنه إذا اشتد الحر أسرع إليه الثغير في زمان الحر دون زمان البرد.

قوله: (إِلَى مَسَاءِ الثَّالِثَةِ) قال النووي: مساء الثالثة يقال بضم الميم وكسرهما لغتان مشهورتان، والضم أرجح.

قوله: (فَيَسْقِي الْخَادِمَ) هذا محمول على أنه لم يكن قد بلغ إلى حد السكر، لأن الخادم لا يجوز أن يسقي المسكر كما لا يجوز له شربه، بل تتوجه إراقة.

قوله: (أَوْ يُهْرَأَ) بضم أوله، لأنه إذا صار مسكرًا حرم شربه وكان نجسًا فإراقه.

قوله: (فَتَحْنِثُ فِطْرُهُ) أي طلبت حين فطره.

قوله: (صَنَعَتْهُ فِي دُبَاءٍ) أي قرع.

قوله: (يَتَشَلُّ) بفتح الياء التثنية وكسر النون: أي إذا غلى يقال: نشئت الخمر تنش نشيشًا إذا غلت.

قوله: (اضْرِبْ بِهِذَا الْخَاطِطِ) أي أصبه وأرقه في البستان وهو الحائط.

قوله: (فِي ثَلَاثٍ) فيه دليل على أن النبيذ بعد الثلاث قد صار مظنة لكونه مسكرًا فيتوجه اجتنابه.

قوله: (مِنْ الطَّلَاءِ) بكسر المهملة والمدة شبه بطلاء الإبل وهو في تلك الحال غالبًا لا يسكر.

بَابُ آذَابِ الشُّرْبِ

٣٧٧٧ - عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١١٤/٣) (خ: ٥٦٣١) (م: ٢٠٢٨) (١٢٢).

وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا وَيَقُولُ: إِنَّهُ أَرَوِي وَإِبْرَأَ وَأَشْرَأَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٢٥١) وَمُسْلِمٌ (٢٠٢٨) (١٢٣).

٣٧٧٨ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

زَمَزَمَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١/ ٢٢٠) (خ: ٥٦١٧) (م: ٢٠٢٧) (١١٧).

٣٧٨٥ - وَعَنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ شَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ، قَالَ: «إِنْ نَأَسَا بِكَرْهُونَ الشَّرْبِ قَائِمًا، وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/ ١٤٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٦١٥).

٣٧٨٦ - وَعَنِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَشَبَّى وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٢/ ٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٠١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٨٠) وَصَحَّحَهُ.

ظاهر النهي في حديث أبي سعيد وأبي هريرة أن الشرب من قيام حرام ولا سيما بعد قوله: «فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ»، فإنه يدل على التشديد في المنع والمبالغة في التحريم، ولكن حديث ابن عباس وحديث علي يدلان على جواز ذلك. وفي الباب أحاديث غير ما ذكره المصنف منها ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أبي هريرة بلفظ: «لَوْ يَعْلَمُ الَّذِي يَشْرَبُ وَهُوَ قَائِمٌ لَاسْتَقَاءَ» ولأحمد من وجوه أخر عن أبي هريرة «أَنَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَشْرَبُ قَائِمًا فَقَالَ: قَهْ، قَالَ: لِمَ، قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يَشْرَبَ مَعَكَ الْهَرُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: قَدْ شَرِبَ مَعَكَ مَنْ هُوَ شَرُّ مِنْهُ الشَّيْطَانُ» وهو من

رواية شعبة عن أبي زياد الطحان مولى الحسن بن علي عنه رضي الله عنهما وأبو زياد لا يعرف اسمه. وقد وثقه يحيى بن معين. ومنها عند مسلم عن أنس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا» قال المازري: اختلف الناس في هذا، فذهب الجمهور إلى الجواز وكرهه قوم، فقال بعض شيوخنا: لعل النهي منصرف إلى من أتى أصحابه بماء فبادر بشربه قائمًا قبلهم استيذانًا به وخروجًا عن كون ساقى القوم آخرهم شربًا. قال: وأيضًا فإن الحديث تضمن المنع من الأكل قائمًا، ولا خلاف في جواز الأكل قائمًا، قال: والذي يظهر لي أن أحاديث شربه قائمًا تدل على الجواز، وأحاديث النهي تحمل على الاستحباب والحث على ما هو أولى وأكمل. قال: ويحمل الأمر بالقيء على أن الشرب قائمًا يجرى خلطًا يكون القيء دواء، ويؤيده قول النخعي: إنما نهى عن ذلك لداء البطن. وقد تكلم عياض على أحاديث النهي وقال:

إِنْ مُسَلِّمًا أَخْرَجَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ وَحَدِيثَ أَنَسٍ مِنْ طَرِيقٍ قَتَادَةَ، وَكَانَ شُعْبَةُ يَتَّقِي مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ مَا لَا يَصْرَحُ فِيهِ بِالتَّحْدِيثِ. قال: واضطراب قَتَادَةَ فِيهِ عُمَا يَعْلَمُ مَعَ غَالِظَةِ

قال ابن رسلان في شرح السنن: وفي هذا الحديث إشارة إلى ما يدعى للشارب به عقب الشراب فيقال له عقب الشراب - هنيئًا مريئًا - وأما قولهم في الدعاء للشارب: صحّة بكسر الصاد فلم أجد له أصلًا في السنّة مسطورًا بل نقل لي بعض طلبه الدمشقيين عن بعض مشايخه أنه ﷺ قال للتي شربت دمه أو بوله صحّة، فإن ثبت هذا فلا كلام انتهى.

قوله: (فَلَا يَنْتَفُسُ فِي الْإِنَاءِ) النهي عن التنفس في الذي يشرب منه لئلا يخرج من الفم بزاق يستقذره من شرب بعده منه أو تحصل فيه رائحة كريهة تتعلق بالماء أو بالإناء، وعلى هذا فإذا لم ينتفس في الإناء فليشرب في نفس واحد، قاله عمر بن عبد العزيز، وأجازوه جماعة منهم ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح ومالك بن أنس، وكره ذلك جماعة منهم ابن عباس، ورواية عكرمة وطاووس وقالوا: «هُوَ شَرِبُ الشَّيْطَانِ» والقول الأول أظهر لقوله في حديث الباب للذي قال له إنه لا يروى من نفس واحد «إِنَّ الْقَدَحَ عَنْ فَيْكٍ» وظاهره أنه أباح له الشرب في نفس واحد إذا كان يروى منه، وكما لا ينتفس في الإناء لا يتجشأ فيه بل ينحبه عن فيه مع الحمد لله ويردّه إلى فيه مع التسمية فيتنفس ثلاثًا يحمّد الله في آخر كلّ نفس ويسمّي الله في أوّله.

قوله: (أَوْ يُنْفَخُ فِيهِ) أي في الإناء الذي يشرب منه، والإناء يشمل إناء الطعام والشراب فلا ينفخ في الإناء ليذهب ما في الماء من قذارة ونحوها، فإنه لا يخلو النفخ غالبًا من بزاق يستقذر منه، وكذا لا ينفخ في الإناء لتبريد الطعام الحار، بل يصبر إلى أن يبرد كما تقدّم ولا يأكله حارًا فإن البركة تذهب منه وهو شراب أهل النار.

٣٧٨١ - وَعَنِ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٢٣) وَمُسْلِمٌ (٢٠٢٥) (١١٥).

٣٧٨٢ - وَعَنِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا، قَالَ قَتَادَةُ: قُلْنَا فَلَا أَكُلُ؟ قَالَ: ذَلِكَ شَرٌّ وَأَخْبِثُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٣١) وَمُسْلِمٌ (٢٠٢٤) (١١٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٧٩).

٣٧٨٣ - وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢٥) (١١٦).

٣٧٨٤ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا مِنْ

الأحاديث الأخرى والأئمة له. وأما حديث أبي هريرة ففي سنده عمر بن حمزة، ولا يتحمل منه مثل هذه المخالفة غيره له، والصحيح أنه موقوف. انتهى ملخصاً. قال النووي ما ملخصه: هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالاً باطلة، وزاد حتى تجاسر ورام أن يضعف بعضها ولا وجه لإشاعة الغلط بل يذكر الصواب ويشار إلى التحذير عن الغلط، وليس في الأحاديث إشكال ولا فيها ضعف، بل الصواب أن النهي فيها محمول على التنزيه وشربه قائماً لبيان الجواز. وأما من زعم نسخاً أو غيره فقد غلط فإن النسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع لو ثبت التاريخ، وفعله ﷺ لبيان الجواز لا يكون في حقه مكروهاً أصلاً فإنه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مراراً ويواظب على الأفضل، والأمر بالاستقاء محمول على الاستحباب فيستحب لمن يشرب قائماً أن يستقي لهذا الحديث الصحيح، فإن الأمر إذا تعذر حمله على الوجوب يحمل على الاستحباب وأما قول عياض: لا خلاف بين أهل العلم أن من شرب قائماً ليس عليه أن يتقياً، وأشار به إلى تضعيف الحديث فلا يلتفت إلى إشارته، وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستقاء لا يمنع من الاستحباب، فمن ادعى منع الاستحباب بالإجماع فهو مجازف، وكيف تترك السنة الصحيحة بالتؤمات والدعاوى والترهات. قال الحافظ: ليس في كلام عياض التعرض للاستحباب أصلاً، بل ونقل الاتفاق المذكور إنما هو في كلام المازري كما مضى. وأما تضعيف عياض للأحاديث فلم يتشاغل بالنوي بالجواب عنه. قال: فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس يكون قتادة مدلساً فيجيب عنه بأنه صرح في نفس هذا الحديث بما يقتضي السماع فإنه قال: قلنا لأنس: «فالأكل... إلخ» وأما تضعيف حديث أبي سعيد بأن أبا عباس غير مشهور فهو قول سبق إليه ابن المديني لأنه لم يرو عنه إلا قتادة لكن وثقه الطبري وابن حبان، ودعواه اضطرابه مردودة، فقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة كما رواه أحمد وابن حبان، فالحديث بمجموع طرقه صحيح. قال النووي والعراقي في شرح الترمذي: أن قوله «فمن نسى» لا مفهوم له، بل يستحب ذلك للعامة أيضاً بطريق الأولى، وإنما خص الناس بالذكر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد النهي غالباً إلا نسياناً. قال القرطبي في المفهم: لم يصر أحد إلى أن النهي فيه للتحريم وإن كان القول به جارياً على

أصول الظاهرية. وتعقب بأن ابن حزم منهم جزم بالتحريم، وتمسك من لم يقل بالتحريم بالأحاديث المذكورة في الباب. وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص أخرجه الترمذي. وعن عبد الله بن أنس أخرجه الطبراني. وعن أنس أخرجه البيهقي والأثرم. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أخرجه الترمذي وحسنه. وعن عائشة أخرجه البيهقي وأبو علي الطوسي في الأحكام. وعن أم سليم أخرجه ابن شاهين. وعن عبد الله بن السائب أخرجه ابن أبي حاتم، وثبت الشرب قائماً عن عمر أخرجه الطبري. وفي الموطأ أن عمر وعثمان وعلياً كانوا يشربون قياماً، وكان سعد وعائشة لا يريان بذلك بأساً، وثبتت الرخصة عن جماعة من التابعين. وسلك العلماء في ذلك مسالك: أحدها الترجيح، وأن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي، وهذه طريقة أبي بكر الأثرم فقال: حديث أنس يعني في النهي جيد الإسناد، ولكن قد جاء عنه خلافه، يعني في الجواز، قال: ولا يلزم من كون الطريق إليه في النهي أثبت من الطريق إليه في الجواز ألا يكون الذي يقابله أقوى، لأن الثبت قد يروى من هو دونه الشيء فيرجح عليه، فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عن ابن عمر، وسالم مقدم على نافع في الثبت، وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث. ويروى عن أبي هريرة أنه قال: لا بأس بالشرب قائماً، قال: فدل على أن الرواية عنه في النهي ليست بثابتة وإلا لما قال: لا بأس به، قال: ويدل على وهانة أحاديث النهي أيضاً اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب أن يستقي. المسلك الثاني: دعوى النسخ وإلها جنح الأثرم وابن شاهين فقرراً أن أحاديث النهي على تقدير ثبوتها منسوخة بأحاديث الجواز بقرينة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز. وقد عكس ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكاً بأن الجواز على وفق الأصل، وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع فمن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان فإن النسخ لا يثبت بالاحتمال. وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه ﷺ في حجة الوداع كما تقدم ذكره في حديث الباب عن ابن عباس، وإذا كان ذلك الآخر من فعله ﷺ دل على الجواز ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين. المسلك الثالث: الجمع بين الأخبار بضرب من التأويل. قال أبو الفرج الثقيفي: المراد بالقيام

هنا المشي، يقال قمت في الأمر: إذا مشيت فيه، وقمت في حاجتي: إذا سعت فيها وقضيتها، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ أي مواظبًا بالمشي عليه.

وجنح الطحاوي إلى تأويل آخر وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه، وهذا إن سلم له في بعض الفاظ الأحاديث لم يسم له في بقيتها، وسلك آخرون في الجمع بحمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه وهي طريقة الخطابي وابن بطال في آخرين. قال الحافظ: وهذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعدها من الاعتراض. وقد أشار الأثرم إلى ذلك آخرًا. فقال: إن ثبتت الكراهة حملت على الإرشاد والتأديب لا على التحريم، وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائرًا ثم حرّمه أو كان حرامًا ثم جوزه لبين النبي ﷺ ذلك بيانًا واضحًا، فلمّا تعارضت الأخبار في ذلك جمعنا بينها بهذا. وقيل: إن النهي عن ذلك إنما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرره، فإن الشرب قاعدًا أمكن وأبعد من الشرّق وحصول الوجع في الكبد أو الحلق، وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائمًا.

قوله: (شرب النبي ﷺ قائمًا من زمزم) في رواية لابن ماجه من وجوه آخر عن عاصم، فذكرت ذلك لعكرمة فحلف إنه ما كان حينئذ إلا راكبًا. وعند أبي داود من وجوه آخر عن ابن عباس «أن النبي ﷺ طاف على بعيره ثم أتاه بعد طوافه فصلى ركعتين» فلعنه حينئذ شرب من زمزم قبل أن يعود إلى بعيره ويخرج إلى الصفا، بل هذا هو الذي يتعين المصير إليه، لأن عمدة عكرمة في إنكاره كونه شرب قائمًا إنما هو ما ثبت أن النبي ﷺ طاف على بعيره وخرج إلى الصفا على بعيره وسعى كذلك، لكن لا بد من تخلل ركعتي الطواف بين ذلك، وقد ثبت أنه صلاهما على الأرض فما المانع من كونه شرب حينئذ من سقاية زمزم قائمًا كما حفظه الشعبي عن ابن عباس؟ قوله (في رحبة الكوفة) الرحبة بفتح الراء المهملة وفتح الموحدة: المكان المتسع، والرحب: يسكون المهملة: المتسع أيضًا. قال الجوهري: ومنه أرض رحبة: أي متسعة، ورحبة المسجد بالتحريك: وهي ساحته. قال ابن التين: فعلى هذا يقرأ الحديث بالسكون، ويحتمل أنها صارت رحبة الكوفة بمنزلة رحبة المسجد فيقرأ بالتحريك وهذا هو الصحيح.

قوله: (صنع كما صنعت) أي من الشرب قائمًا، وصرح به

٣٧٨٧ - وعن أبي سعيد قال: «نهى رسول الله ﷺ عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواها» متفق عليه (حم: ٦/٣) (خ: ٥٦٢٦) (م: ٢٠٢٣) (١١١). وفي رواية واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه. أخرجه (خ: ٥٦٢٥) (م: ٢٠٢٣) (١١١).

٣٧٨٨ - وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ «نهى أن يشرب من في السقاء» رواه البخاري (٥٦٢٨) وأحمد (٢/ ٢٤٧)، ورواه قال أيوب: «فأنبت أن رجلاً شرب من في السقاء فخرجت حية».

٣٧٨٩ - وعن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من في السقاء» رواه الجماعة (حم: ١/ ٣٣٩) (خ: ٥٦٢٩) (د: ٣٧١٩) (ت: ١٨٩٠) (ن: ٧/ ٢٤٠) (هـ: ٣٤٢١) إلا مسلمًا.

٣٧٩٠ - وعن عبد الرحمن بن أبي عذرة عن جديته كنية قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ فشرب من في قربة معلقة قائمًا، فمئت إلى فيها ففططته» رواه ابن ماجه (٣٤٢٣) والترمذي (١٨٩٢) وصححه.

٣٧٩١ - وعن أم سليم قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ وفي البيت قربة معلقة، فشرب منها وهو قائم ففططت فأهاقني لعنيد» رواه أحمد (٦/ ٣٧٦).

حديث أم سليم أخرجه أيضًا ابن شاهين والترمذي في الشمائل والطبراني والطحاوي في معاني الآثار. وفي الباب عن عبد الله بن أنس عند أبي داود والترمذي.

قوله: (عن اختناث الأسقية) بالخاء المعجمة ثم المثناة من فوق بعدها نون وبعد الألف مثناة افتعال من الخنث بالخاء المعجمة والنون والمثناة، وهو في الأصل الانطواء والتكسر والانتشاء. والأسقية جمع سقاء، والمراد به المتخذ من آدم صغيرًا كان أو كبيرًا، وقيل القربة قد تكون صغيرة وقد تكون كبيرة، والسقاء لا يكون إلا صغيرًا.

قوله: (واختناثها... إلخ) هو مدرج، وقد جزم الخطابي أن تفسير الاختناث من كلام الزهري.

قوله: (ورأى فقال: أيوب... إلخ) هذه الزيادة زادها أيضًا ابن

أبي شيبه، ولفظه: «شَرِبَ رَجُلٌ مِنْ سِقَاءٍ فَأَنَسَابَ فِي بَطْنِهِ حَيْثَانٍ، فَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ» وكذا أخرجه الإسماعيلي.

قوله: (مِنْ فِي السَّقَاءِ) قال النووي: اتفقوا على أن النهي هنا للتنزيه لا للتحريم كذا قال، وفي الاتفاق نظر، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال: لم يلغني فيه نهْي. قال الحافظ: لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز إلا من فعله ﷺ، وأحاديث النهي كلها من قوله فهي أرجح. وإذا نظرنا إلى علّة النهي عن ذلك فإن جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنه مأمون منه ﷺ، أمّا أولاً فلصعته وطيب نكهته، وأمّا دخول شيء في فم الشارب فهو يقتضي أنه لو ملا السقاء وهو يشاهد الماء الذي يدخل فيه ثم ربطه ربطاً محكماً ثم شرب منه لم يتناوله النهي. وقد أخرج الحاكم من حديث عائشة بسند قوي بلفظ: «هَيَّ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ بِأَنْ ذَلِكَ يُشْتَبُه» وهذا يقتضي أن يكون النهي خاصاً بمن يشرب فيتنفّس داخل السقاء أو باشر بقمعه باطن السقاء. أمّا من صبّ من الفم إلى داخل فمه من غير مماسٍ فلا. ومن جملة ما علّل به النهي أن الذي يشرب من فم السقاء قد يغلّبه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فلا يأمن أن يشرب به أو يسلّ ثيابه.

قال ابن العربي: واحدة من هذه العلل تكفي في ثبوت الكراهة ومجموعها تقوى الكراهة جداً. قال ابن أبي جرة: الذي يقتضيه الفقه أنه لا يبعد أن يكون النهي لمجموع هذه الأمور وفيها ما يقتضي الكراهة وفيها ما يقتضي التحريم، والعادة في مثل ذلك ترجيح ما يقتضي التحريم. وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي، وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة. وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحد أن أحاديث النهي ناسخة للإباحة لأنهم كانوا أولاً يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحيّة في بطن الذي شرب من فم السقاء ففسخ الجواز. قال العراقي: لو فرق بين ما يكون لعذر كان تكون القرية معلقة ولم يجد المحتاج إلى الشرب إناء ولم يتمكن من تناول بكفه فلا كراهة حيثل، وعلى هذا تحمل الأحاديث المذكورة وبين ما يكون لعذر فتحمل عليه أحاديث النهي. قال الحافظ: ويؤيده أن أحاديث الجواز كلها فيها أن القرية كانت معلقة، والشرب من القرية المعلقة أخص من الشرب من مطلق القرية، ولا دلالة في أخبار الجواز على

الرخصة مطلقاً بل على تلك الصورة وحدها وحملها على حالة الضرورة جمعاً بين الخبرين أولى من حملها على النسخ والله أعلم.

قال: وقد سبق ابن العربي إلى ما أشار إليه العراقي فقال: ويحتمل أن يكون شربه ﷺ في حال ضرورة، إمّا عند الحرب، وإمّا عند عدم الإناء، أو مع وجوده لكن لا يمكن تفريغ السقاء في الإناء، ثم قال: ويحتمل أن يكون شرب من إداوة، والنهي محمول على ما إذا كانت القرية كبيرة لأنها مظنة وجود المأمون. قال الحافظ: والقرية الصغيرة لا يتمتع بوجود شيء من المأمون فيها والضرر يحصل به ولو كان حقيراً انتهى. وقد عرفت أن كبشة وأم سليم صرّحتا بأن ذلك كان في البيت وهو مظنة وجود الآنية. وعلى فرض عدمها فأخذ القرية من مكانها وإنزالها والصب منها إلى الكئين أو أحدهما ممكن، فدعوى أن تلك الحالة ضرورة لم يدل عليها دليل، ولا شك أن الشرب من القرية المعلقة أخص من الشرب مطلقاً، ولكن لا فرق في تجويز العذر وعدمه بين المعلقة وغيرها، وليست المعلقة ممّا يصاحبها العذر دون غيرها حتى يستدل بالشرب منها على اختصاصه بحال الضرورة، وعلى كل حال فالدليل أخص من الدعوى، فالأولى الجمع بين الأحاديث بحمل الكراهة على التنزيه ويكون شربه ﷺ بياناً للجواز.

٣٧٩٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ وَقَالَ: إِنَّ لَهُ ذِمَّةً» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٣/١) وَالتَّبَخَارِيُّ (٥٦٠٩).

٣٧٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بَلْبَنٍ قَدْ شِيبَ بَسَاءٌ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيٌّ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَغْرَابِيُّ وَقَالَ: الْإِيْمَنُ فَلَا يُؤْمَنُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١١٣/٣) (خ: ٥٦١٩) (م: ٢٠٢٩) (١١٤) (د: ٣٧٢٦) (ت: ١٨٩٣) (هـ: ٣٤٢٥) إِلَّا التَّسَائِيَّ.

٣٧٩٤ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غَلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاخُ، فَقَالَ لِلْغَلَامِ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ الْغَلَامُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا آتَرْتُ بِتَصْيِيهِ مِنْكَ أَحَدًا قَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٣٣٣/٥) (خ: ٥٦٢٠) (م: ٢٠٣٠) (٢١٧).

٣٧٩٥ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شَرِبَاءً» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٣٣٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٩٤) وَصَحَّحَهُ.

عطاء ما استحقه لغيره، وهذا لم يعط الجاذب شيئاً، وإنما رجح مصلحته لأن مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيها إعطاؤه ما كان يحصل للمجذوب لو لم يوافقه.

قوله: ﴿قَتَلَهُ﴾ بفتح المثناة من فوق وتشديد اللام: أي وضعه. وقال الخطابي: وضعه بعنفٍ وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي المرتفع، ثم استعمل في كل شيء رمي به وفي كل إلقاء. وقيل: هو من التل بلام ساكنة بين المثنتين المفتحتين وآخره لام وهو العنق.

ومنه: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾: أي صرعه فالقى عنقه وجعل جبينه إلى الأرض، والتفسير الأول البق بمعنى حديث الباب، وقد أنكر بعضهم تقييد الخطابي الوضع بالعنف وظاهر هذا أن تقديم الذي على اليمين ليس لمعنى فيه بل لمعنى من جهة اليمين وهو فضلها على جهة اليسار. فيؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين بل هو ترجيح لجهة اليمين، وقد يعارض حديث أنس وسهل المذكورين حديث سهل بن أبي حنيفة الذي تقدم في القسامة بلفظ: «كَبِيرٌ كَبِيرٌ» وكذلك حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَقَى قَالَ: ابْدَأُوا بِالْأَكْبَرِ» ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين أما بين يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه. قال ابن المثير: يؤخذ من هذا الحديث أنها إذا تعارضت فضيلة الفاضل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة.

قوله: (سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شَرَبًا) فيه دليل على أنه يشرع لمن تولى سقاية قوم أن يتأخر في الشرب حتى يفرغوا عن آخرهم. وفيه إشارة إلى أن كل من ولي من أمور المسلمين شيئاً يجب عليه تقديم إصلاحهم على ما يخص نفسه، وأن يكون غرضه إصلاح حالهم وجرّ المنفعة إليهم ودفع المضار عنهم، والنظر لهم في دق أمورهم وجلّها، وتقديم مصلحتهم على مصلحته. وكذا من يفرق على القوم فاكهة، فيبدأ بسقي كبير القوم أو بمن عن يمينه إلى آخرهم وما بقي شرابه، ولا معارضة بين هذا الحديث وحديث «إِذَا بَنَيْكَ» لأنّ ذلك عام وهذا خاص فينبى العام على الخاص.

حديث أبي قتادة أخرجه أيضاً أبو داود، قال المذري: وإسناده ثقات. وقد أخرج مسلم في حديث أبي قتادة الأنصاري الطويل «قُلْتُ: لَا أَشْرَبُ حَتَّى يَشْرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ السَّاقِي آخِرُهُمْ».

قوله: (فَمَضْمَضٌ) فيه مشروعية المضمضة بعد شراب اللبن. وقد روى أبو جعفر الطبري من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ: «فَمَضْمَضُوا مِنْ شَرَبِ اللَّبَنِ» والعلّة: الدسومة الكائنة في اللبن، والتعليل بذلك يشعر بأن ما كان له دسومة من مأكول أو مشروب فإنها تشرع له المضمضة.

قوله: «قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ» أي مزج بالماء، وإنما كانوا يمزجون بالماء لأنّ اللبن يكون عند حلبه حاراً وتلك البلاد في الغالب حارة، فكانوا يمزجون بالماء لذلك.

قوله: (ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيُّ وَقَالَ: الْإِيْمَنُ فَلَا يُؤْمَنُ) يجوز أن يكون قوله: الإيمن مبتدأ خبره محذوف: أي الإيمن مقدم أو أحن، ويجوز أن يكون منصوباً على تقدير قدّموا الإيمن أو اعطوا. وفيه دليل على أنه يقدم من على يمين الشارب في الشرب وهلمّ جرأ، وهو مستحب عند الجمهور. وقال ابن حزم: يجب، ولا فرق بين شراب اللبن وغيره كما في حديث سهل بن سعد وغيره. ونقل عن مالك أنه خصه بالماء. قال ابن عبد البر: لا يصح عن مالك. وقال عياض: يشبه أن يكون مراده أن السنة ثبتت نصاً في الماء خاصة، وتقديم الإيمن في غير شرب الماء يكون بالقياس. قال ابن العربي: كان اختصاص الماء بذلك لكونه قد قيل إنه لا يملك بخلاف سائر المشروبات، ومن ثم اختلف هل يجري الربا فيه وهو يقطع في سرقته انتهى. ولا يخفى أن حديث أنس نص في اللبن. وحديث سهل بن سعد يعم الماء وغيره، فتأويل قول مالك بأنّ السنة ثبتت في الماء لا يصح.

قوله: (أَتَأْذُنِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ) ظاهر في أنه لو أذن له لأعطاهم. ويؤخذ منه جواز الإيثار بمثل ذلك وهو مشكل على ما اشتهر من أنه لا إيثار بالقرب. وبعبارة إمام الحرمين في هذا لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها، وقد يقال إنّ القرب أعم من العبادة. وقد أورد على هذه القاعدة تجويز جذب واحد من الصف الأول ليصلي معه، فإن خروج المجذوب من الصف الأول لقصد تحصيل فضيلة للجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته. ويمكن الجواب بأنه لا إيثار إذ حقيقة الإيثار

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣٤٧/١) (خ: ٥٦٥٢) (م: ٢٥٧٦) (٥٤).

حديث أسامة أخرجه أيضاً النسائي والبخاري في الأدب المفرد، وصححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم. وحديث ابن مسعود أخرجه أيضاً النسائي وصححه ابن حبان والحاكم. وحديث أبي خزيمة وهو بمعجمة مكسورة وزاي خفيفة، أخرجه أيضاً الترمذي من طريقين: أحدهما عن أبي عمر عن سفيان عن الزهري عن أبي خزيمة عن أبيه. والثانية عن سعيد بن عبد الرحمن عن سفيان عن الزهري عن ابن أبي خزيمة عن أبيه. قال: وقد روي عن ابن عينة كلتا الروايتين. وقال بعضهم عن أبي خزيمة عن أبيه. وقال بعضهم: عن ابن أبي خزيمة عن أبيه قال: وقد روى هذا الحديث غير ابن عينة عن الزهري عن أبي خزيمة عن أبيه وهذا عن أبيه وهذا أصح، ولا يعرف لأبي خزيمة عن أبيه غير هذا الحديث انتهى كلامه، وقد صرح بأنه حديث حسن وهو كما قال.

قوله: (فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً) المراد بالإنزال إنزال علم ذلك على لسان الملك للنبي ﷺ مثلاً أو المراد به التقدير. قوله: (عِبَادَ اللَّهِ تَذَاوَوْا) لفظ الترمذي «قَالَ: نَعَمْ يَا عِبَادَ اللَّهِ تَذَاوَوْا» والداء والدواء كلاهما بفتح الدال المهملة وبالمد، وحكي كسر دال الدواء.

قوله: (وَالْهَرَمُ) استثناء لكونه شبيهاً بالموت، والجامع بينهما تقضي الصحة أو لقربه من الموت أو إفضائه إليه. ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً، والتقدير لكن الهرم لا دواء له، وفي لفظ «إِلَّا السَّامَ» بمهمل خفياً: وهو الموت، ولعل التقدير إلا داء السام: أي المرض الذي قدر على صاحبه الموت.

قوله: (عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ) فيه إشارة إلى أن بعض الأدوية لا يعلمه كل واحد. وفي أحاديث الباب كلها إثبات الأسباب، وأن ذلك لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد أنها بإذن الله وبقدريه وأنها لا تنجح بذواتها بل بما قدره الله فيها، وأن الدواء قد ينقلب داءً إذا قدر الله ذلك، وإليه الإشارة في حديث جابر حيث قال: «يُؤْذِنُ اللَّهُ» فمدار ذلك كله على تقدير الله وإرادته، والتداوي لا ينافي التوكل كما لا ينافية دفع الجوع والعطش بالأكل والشرب وكذلك تجنب المهلكات والدعاء بالعافية ودفع المضار وغير ذلك.

قوله: (وَجِهْلُهُ مَنْ جِهْلُهُ) فيه دليل على أنه لا بأس بالتداوي

أَبْوَابُ الطَّبِّ

بَابُ إِحَاةِ التَّدَاوِي وَتَرْكِهِ

٣٧٩٦ - عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: «جَاءَ أَغْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَدَاوِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجِهْلُهُ مَنْ جِهْلُهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٨/٤).

وَفِي لَفْظٍ: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَدَاوِي؟ قَالَ: نَعَمْ، عِبَادَ اللَّهِ تَذَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً، أَوْ دَوَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُوَ؟ قَالَ: الْهَرَمُ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٤٣٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٥٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٣٨) وَصَحَّحَهُ.

٣٧٩٧ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَلِذَا أَصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرِي بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥/٣) وَمُسْلِمٌ (٢٢٠٤) (٦٩).

٣٧٩٨ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجِهْلُهُ مَنْ جِهْلُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٥/٤).

٣٧٩٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٨/١) وَالبَخَارِيُّ (٥٦٨٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٣٩).

٣٨٠٠ - وَعَنْ أَبِي خُرَيمَةَ قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَفِي نَسْتَرْفِيهَا، وَدَوَاءً تَدَاوِي بِهِ، وَتَقَاءَ نَقِيهَا هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢١/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٣٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٦٥) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَلَا يُعْرَفُ لِأَبِي خُرَيمَةَ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٨٠١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمِّي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْفُونَ وَلَا يَنْطَلِبُونَ وَلَا يَكْتَبُونَ وَعَلَى رُءُوسِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» (حم: ٣٢١/١) (خ: ٦٤٧٢) (م: ٢٢٠) (٣٧٤).

٣٨٠٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءُ أَمْتُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَصْرَغُ وَإِنِّي أَكْثُفُ فَادْعُ اللَّهَ لِي، قَالَ: إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكِ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتَ اللَّهَ أَنْ يُعَافِكَ، فَقَالَتْ: أَصْبِرْ، وَقَالَتْ: إِنِّي أَكْثُفُ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ لَا أَكْثُفُ، فَدَعَا لَهَا»

لمن كان به داءٌ قد اعترف الأطباء بأنه لا دواء له وأقرُّوا بالعجز عنه.

قوله: (رُقِيَ نَسْتَرُفِيهَا... إلخ) سيأتي الكلام على الرقية.

قوله: (وَقَفَاةً نَتَقِيهَا) أي ما نتقي به ما يرد علينا من الأمور التي لا نريد وقوعها بنا قوله: (قَالَ هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ) أي لا مخالفة بينهما لأن الله هو الذي خلق تلك الأسباب وجعل لها خاصية في الشفاء.

قوله: (لا يَسْتَرُفُونَ... إلخ) سيأتي الكلام على الرقية والكِي.

وأما التطير فهو من الطيرة بكسر الطاء المهملة وفتح المثناة التحتية. وقد تسكن، وهي التشاؤم بالشئ، وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم فنفاه الشرع وأبطله ونهى عنه. والأحاديث في الطيرة متعارضة، وقد وضعت فيها رسالة مستقلة. وقد استدلل بهذا الحديث والذي بعده على أنه يكره التشاؤم. وأجيب عن ذلك بأجوبة، قال النووي: لا مخالفة بل المدح في ترك الرقي المراد بها الرقي التي هي من كلام الكفار، والرقي المجهولة والتي بغير العربية وما لا يعرف معناه فهذه مذمومة لاحتمال أن معناها كفرٌ أو قريبٌ منه أو مكسرة. وأما الرقي بآيات القرآن وبالأذكار المعروفة فلا نهي فيه بل هو سنة. ومنهم من قال في الجمع بين الحديثين إن الواردة في ترك الرقي للأفضلية وبيان التوكُّل وفي فعل الرقي لبيان الجواز مع أن تركها أفضل. وبهذا قال ابن عبد البر وحكاه عن حكاه، والمختار الأول. وقد نقلوا الإجماع على جواز الرقي بالآيات وأذكار الله تبارك وتعالى. قال المازري: جميع الرقي جائزة إذا كانت بكتاب الله أو بذكره، ومنهي عنها إذا كانت باللغة العجمية أو بما لا يدري معناه لجواز أن يكون فيه كفرٌ. وقال الطبري والمازري وطائفة: إنه محمولٌ على من يعتقد أن الأدوية تنفع بطبعها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون. قال عياض: الحديث يدل على أن للسبعين ألفاً مزيةً على غيرهم وفضيلةً انفردوا بها عن مشاركتهم في أصل الفضل والديانة، ومن كان يعتقد أن الأدوية تؤثر بطبعها أو يستعمل رقي أهل الجاهلية ونحوها فليس مسلماً فلم يسلم هذا الجواب وأجاب الداودي وطائفة أن المراد بالحديث الذين يجتنبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء، وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء فلا. وأجاب الحلبي بأنه محتمل أن يكون المراد بهؤلاء المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من

الأسباب المعدة لدفع العوارض، فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاسترقاء وليس لهم ملجأ فيما يعترهم إلا الدعاء والاعتصام بالله والرضا بقضائه، فهم غافلون عن طب الأطباء ورقى الرقاة ولا يخشون من ذلك شيئاً. وأجاب الخطابي ومن تبعه بأن المراد بترك الرقي والكِي الاعتماد على الله في دفع الداء والرضا بقدره لا القدح في جواز ذلك وثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح، لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب. قال ابن الأثير: هذا من صفة الأولياء المرضى عن الدنيا وأسبابها وعلاقتها، وهؤلاء هم خواص الأولياء، ولا يرد عليه وقوع مثل ذلك من النبي ﷺ فعلاً وأمرًا لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل، فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز، ومع ذلك فلا ينقص من توكله لأنه كان كامل التوكل يقيناً فلا يؤثر فيه تعاطي الأسباب شيئاً بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل، فكان من ترك الأسباب وفوض وأخلص أرفع مقاماً. قال الطبري: قيل لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوفٌ من شيء البتة حتى السبع الضاري والعدو العادي ولا يسعى في طلب رزقه ولا في مداواة ألم. والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماضٍ لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب اتباعاً لسنة رسول الله ﷺ فقد ظاهر ﷺ بين درعين، ولبس على رأسه المغفر، وأقعد الرماة على فم الشعب وخندق حول المدينة، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة وهاجر هو، وتعاطى أسباب الأكل والشرب، وأدخر لأهله قوتهم، ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك. وقال للذي سأله أيعقل ناقته أو يتوكل؟: «اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ» فأشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل.

قوله: (فَقَالَتْ إِنِّي أَصْرَعُ) الصرع نعوذ بالله منه: علة تمنع الأعضاء الرئيسية عن استعمالها منعاً غير تام. وسببه ريح غليظة تنحبس في منافذ الدماغ، أو بخار رديء يرتفع إليه من بعض الأعضاء. وقد يتبعه تشنجٌ في الأعضاء، ويقذف المصروع بالزبد لغلظ الرطوبة. وقد يكون الصرع من الجن ويقع من النفوس الخبيثة منهم، إما لاستحسان بعض الصور الإنسية، وإما لإيقاع الأذية به. والأول هو الذي يشبهه جميع الأطباء ويذكرون علاجه. والثاني يجحده كثيرٌ منهم وبعضهم يشبهه، ولا يعرف له علاجٌ إلا بجذب الأرواح الخبيثة العلوية لدفع آثار الأرواح الشريرة السفلية

وتبطل أفعالها. ومَنْ نصرَ على ذلك بقراط فقال بعد ذكر علاج المصروع: إِنَّمَا يَنْفَعُ فِي الَّذِي سَبَبُهُ اخْلَاطٌ، وَأَمَّا الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْأَرْوَاحِ فَلَا.

قوله: (وَإِنِّي أَنْتَكَشَفْتُ) بِمَثْنَاءٍ مِنْ فَوْقٍ وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ مِنَ التَّكْشِيفِ وَبِالْتَّوْنِ السَّاكِنَةِ الْمُخْفَةِ مِنَ الْإِنْكَشَافِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُا خَشِيتُ أَنْ تَظْهَرَ عَوْرَتُهَا وَهِيَ لَا تَشْعُرُ. وَفِيهِ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى بَلَايَا الدُّنْيَا يُوْرِثُ الْجَنَّةَ، وَأَنَّ الْأَخْذَ بِالشَّدَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْأَخْذِ بِالرَّخَصَةِ لِمَنْ عِلْمٌ مِنْ نَفْسِهِ الطَّاقَةِ وَلَمْ يَضْعَفْ عَنِ التَّزَامِ الشَّدَّةِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَرْكِ التَّدَاوِي وَأَنَّ التَّدَاوِي بِالْأَعْيَاءِ مَعَ الْإِنْتِجَاءِ إِلَى اللَّهِ أَجْمَعَ وَأَنْفَعُ مِنَ الْعِلَاجِ بِالْعَاقِرِينَ، وَلَكِنْ إِنَّمَا يَنْجَحُ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا مِنْ جِهَةِ الْعَلِيلِ وَهُوَ صَدَقَ الْقَصْدُ، وَالْآخَرُ مِنْ جِهَةِ الْمَدَاوِي وَهُوَ تَوَجُّهُ قَلْبِهِ إِلَى اللَّهِ وَقُوَّتُهُ بِالتَّقْوَى وَالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّدَاوِي بِالْمَحْرُمَاتِ

٣٨٠٣ - عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: «أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُؤَيْدٍ الْجَنْفِيَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، فَتَنَاهَا عَنْهَا، فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٧/٤) وَمُسْلِمٌ (١٩٨٤) (١٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٤٦) وَصَحَّحَهُ.

٣٨٠٤ - وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالذَّوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا، وَلَا تَتَدَاوَوْا بِحَرَامٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٤).

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي الْمُسْكِرِ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠ / ٧٨).

٣٨٠٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ، يَعْنِي السُّمَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٥/٢) وَمُسْلِمٌ (٣٤٦) (١٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٤٥). وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي أَبْوَالِ الْإِبِلِ: قَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَتَدَاوَوْنَ بِهَا فَلَا يَرَوْنَ بِهَا بَأْسًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٨١).

حديث أبي الدرداء في إسناده إسماعيل بن عياش، قال المنذري: وفيه مقال انتهى. وقد عرفت غير مرة أنه إذا حدث عن أهل الشام فهو ثقة وإنما يضعف في الحجازيين وهو ههنا حدث عن ثعلبة بن مسلم الخثعمي وهو شامي ذكره ابن حبان في الثقات عن أبي عمران الأنصاري مولى أم الدرداء وقائدها وهو

أيضاً شامي.

قوله: (لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ) فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الْخَمْرَ لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ فَيَحْرُمُ التَّدَاوِي بِهَا كَمَا يَحْرُمُ شَرِبُهَا، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأُمُورِ النَّجَسَةِ أَوْ الْحَرَمَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

قوله: (وَلَا تَتَدَاوَوْا بِحَرَامٍ) أَي لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ وَغَيْرِهَا عَمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ نَجَسًا. قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ: وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِنَا يَعْنِي الشَّافِعِيَّ جَوَازَ التَّدَاوِي بِجَمِيعِ النَّجَاسَاتِ سِوَى الْمُسْكِرِ لِحَدِيثِ الْعَرَنِيِّينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ حَيْثُ أَمَرَهُمْ ﷺ بِالشُّرْبِ مِنْ أَبْوَالِ الْإِبِلِ لِلتَّدَاوِي، قَالَ: وَحَدِيثُ الْبَابِ عَمَلٌ عَلَى عَدَمِ الْحَاجَةِ بِأَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَوَاءٌ غَيْرُهُ يَفْنَى عَنْهُ وَيَقْرَأُ مَقَامَهُ مِنَ الطَّاهِرَاتِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَانِ الْحَدِيثَانِ إِنْ صَحَّاحَا مَحْمُولَانِ عَلَى النَّهْيِ عَنِ التَّدَاوِي بِالْمُسْكِرِ وَالتَّدَاوِي بِالْحَرَامِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ لِيَجْمَعَ بَيْنَهُمَا. وَبَيْنَ حَدِيثِ الْعَرَنِيِّينَ انْتَهَى. وَلَا يَنْفَى مَا فِي هَذَا الْجَمْعِ مِنَ التَّعْسُفِ، فَإِنَّ أَبْوَالِ الْإِبِلِ الْخَصْمُ يَمْنَعُ انْتِصَافُهَا بِكَوْنِهَا حَرَامًا أَوْ نَجَسًا، وَعَلَى فَرْضِ التَّسْلِيمِ فَالْوَجَابُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَامِّ وَهُوَ تَحْرِيمُ التَّدَاوِي بِالْحَرَامِ وَبَيْنَ الْخَاصِّ وَهُوَ الْإِذْنُ بِالتَّدَاوِي بِأَبْوَالِ الْإِبِلِ بِأَنْ يَقَالَ: يَحْرُمُ التَّدَاوِي بِكُلِّ حَرَامٍ إِلَّا أَبْوَالِ الْإِبِلِ، هَذَا هُوَ الْقَانُونُ الْأَصُولِيُّ.

قوله: (عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ) ظَاهِرُهُ تَحْرِيمُ التَّدَاوِي بِكُلِّ خَبِيثٍ، وَالتَّفْسِيرُ بِالسُّمِّ مَدْرَجٌ لَا حُجَّةَ فِيهِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَرَامَ وَالنَّجَسَ خَبِيثَانِ. قَالَ الْمَوَارِدِيُّ وَغَيْرُهُ: السُّمُّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ: مِنْهَا مَا يَقْتُلُ كَثِيرًا وَقَلِيلًا فَأَكْلُهُ حَرَامٌ لِلتَّدَاوِي وَلِغَيْرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وَمِنْهَا مَا يَقْتُلُ كَثِيرًا دُونَ قَلِيلٍ، فَأَكْلُهُ كَثِيرٌ الَّذِي يَقْتُلُ حَرَامٌ لِلتَّدَاوِي وَغَيْرِهِ، وَالْقَلِيلُ مِنْهُ إِنْ كَانَ عَمَّا يَنْفَعُ فِي التَّدَاوِي جَازَ أَكْلُهُ تَدَاوِيًا. وَمِنْهَا مَا يَقْتُلُ فِي الْأَغْلَبِ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا يَقْتُلَ فَحُكْمُهُ كَمَا قَبْلَهُ. وَمِنْهَا مَا لَا يَقْتُلُ فِي الْأَغْلَبِ وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقْتُلَ، فَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي مَوْضِعٍ إِبَاحَةَ أَكْلِهِ وَفِي مَوْضِعٍ تَحْرِيمَ أَكْلِهِ فَجَعَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ عَلَى حَالَيْنِ، فَحَيْثُ أَبَاحَ أَكْلَهُ فَهُوَ إِذَا كَانَ لِلتَّدَاوِي، وَحَيْثُ حَرَّمَ أَكْلَهُ فَهُوَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَتَعِّبٍ بِهِ فِي التَّدَاوِي.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلْبِ

٣٨٠٦ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَنِی كَعْبٍ طَبِيبًا فَقَطَّعَ مِنْهُ عِرْقًا ثُمَّ كَوَّاهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٥/٣)

وَمُسْلِمٌ (٢٢٠٧) (٧٣).

٣٨٠٧ - وَعَنْ جَابِرٍ أَيْضًا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرَى سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ فِي أَكْحُلِهِ مَرَّتَيْنِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٤٩٤) وَمُسْلِمٌ (٢٢٠٨) (٧٥) بِمَعْنَاهُ.

٣٨٠٨ - وَعَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ مِنْ الشُّوْكَةِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٥٠) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٨٠٩ - وَعَنْ الصَّغِيرَةِ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَكْتَوَى أَوْ اسْتَرْقَى فَقَدْ بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٩/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٨٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٥٥) وَصَحَّحَهُ.

٣٨١٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرِيبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيْبَةِ بَنَارٍ، وَأَنْهَى أَتْبَعِي عَنِ الْكَيْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٦/١) وَالبَّخَارِيُّ (٥٦٨٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٩١).

٣٨١١ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْكَيْ فَانْتَوَيْنَا فَمَا أَفْلَحْنَا وَلَا أَنْجَحْنَا» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ٤٢٧/٤) (د: ٣٨٦٥) (ت: ٢٠٤٩) (هـ: ٣٤٩٠) إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: «فَمَا أَفْلَحْنَا، وَلَا أَنْجَحْنَا».

حديث أنسٍ أخرجه الترمذي من طريق حميد بن مسعدة، حدثنا بريدة بن زييع، أخبرنا معمر عن الزهري عن أنس وإسناده حسن كما قال، وحديث المغيرة صححه أيضًا ابن حبان والحاكم.

قوله: (فَقَطَعَ يَنْهُ عِرْقًا) استدل بذلك على أن الطيب يداوي بما ترجع عنده، قال ابن رسلان: وقد اتفق الأطباء على أنه متى أمكن التداوي بالأخف لا ينتقل إلى ما فوقه، فمتى أمكن التداوي بالغذاء لا ينتقل إلى الدواء، ومتى أمكن بالدواء لا يعدل إلى الحجامة، ومتى أمكن بالحجامة لا يعدل إلى قطع العرق. وقد روى ابن عدي في الكامل من حديث عبد الله بن جواد «قَطَعَ الْعُرْوُوقَ مَسْقَمَةً» كما في الترمذي وابن ماجه «تَرَكَ الْعَشَاءَ مَهْرَمَةً» وإنما كواه بعد القطع لينقطع الدَّم الخارج من العرق المقطوع.

قوله: (كَرَى سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ الْكِي): هو أن يحمى حديدًا ويوضع على عضو معلول ليحرق ويحبس دمه ولا يخرج أو لينقطع العرق الذي خرج منه الدَّم، وقد جاء النهي عن الكي، وجاءت الرخصة فيه، والرخصة لسعد لبيان جوازه حيث لا

يقدر الرجل أن يداوي العلّة بدواء آخر، وإنما ورد النهي حيث يقدر الرجل على أن يداوي العلّة بدواء آخر لأن الكي فيه تعذيب بالنار، ولا يجوز أن يعذب بالنار إلا رب النار وهو الله تعالى، ولأن الكي يبقى منه أثر فاحش، وهذان نوعان من أنواع الكي الأربعة وهما النهي عن الفعل وجوازه، والثالث: الشئ على من تركه كحديث السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة وقد تقدم، والرابع: عدم محبة كحديث الصحيحين «وَمَا أُجِبَ أَنْ أَكْتَرِيَ» فعدم محبة يدل على أن الأولى عدم فعله، والشئ على تركه يدل على أن تركه أولى، فتبين أنه لا تعارض بين الأربعة. قال الشيخ أبو محمد بن حزة: علم من مجموع كلامه في الكي أن فيه نفعًا وأن فيه مضرة فلما نهى عنه علم أن جانب المضرة فيه أغلب، وقريب منه إخبار الله تعالى أن في الخمر منافع ثم حرّمها، لأن المضار التي فيها أعظم من المنافع انتهت ملخصًا.

قوله: (مِنْ الشُّوْكَةِ) هي داءٌ معروفٌ كما في القاموس، قال في النهاية: هي حمة تملو الوجه والجسد يقال منه شيك فهو مشوك، وكذلك إذا دخل، في جسمه شوكة ومنه الحديث «وَإِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشْ» أي إذا شاكته شوكة فلا يقدر على انتقاشها وهو إخراجها بالناقش.

قوله: (فَقَدْ بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ) قال في الهندي: أحاديث الكي التي في هذا الباب قد تضمنت أربعة أشياء: أحدها: فعله، ثانيها: عدم محبته، ثالثها: الشئ على من تركه، رابعها: النهي عنه، ولا تعارض فيها بحمد الله فإن فعله يدل على جوازه وعدم محبته لا يدل على المنع منه، والشئ على تاركه يدل على أن تركه أفضل والنهي عنه إما على سبيل الاختيار من دون علّة أو عن النوع الذي يحتاج معه إلى كي انتهى. وقيل الجمع بين هذه الأحاديث أن المنهي عنه هو الاكتواء ابتداءً قبل حدوث العلّة كما يفعله الأعاجم، والمباح هو الاكتواء بعد حدوث العلّة.

قوله: (فِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم.

قوله: (أَوْ شَرِيبَةِ عَسَلٍ) قال في الفتح: العسل يذكر ويؤثت وأسماءه تزيد على المائة. وفيه من المنافع ما لحصه الموفق البغدادى وغيره فقالوا: يجلي الأوساخ التي في العروق والأمعاء ويدفع الفضلات ويغسل المعدة ويسخنها تسخينًا معتدلًا ويفتح أفواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلى والمثانة، وفيه تحليل

للرطوبات أكلاً وطلاءً وتغذيةً، وفيه حفظٌ للمعجونات وإذهابٌ
لكيفية الأدوية المستكرهة وتنقيةٌ للكبد والصدر وإدراج البول
والطمث، وينفع للسعال الكائن من البلغم والأمزجة الباردة،
وإذا أضيف إليه الخلُ نفع أصحاب الصفراء. ثم هو غذاءٌ من
الأغذية ودواءٌ من الأدوية وشرابٌ من الأشربة وحلوى من
الحلاوات وطلاءٌ من الأطلية ومفرخٌ من المفرحات. ومن منافعه
أنه إذا شرب حاراً بدهن الورد نفع من نهش الحيوان، وإذا شرب
وحده بماء نفع من عضّة الكلب، وإذا جعل فيه اللحم الطريُّ
حفظ طراوته ثلاثة أشهر، وكذا الخيار والقرع والباذنجان
والليمون ونحو ذلك، وإذا لطّخ به البدن للقمّل قتل القمّل
والصنبان وطول الشعر وحسنه ونعمه وإن اكتحل به جلا ظلمة
البصر، وإن استن به صقل الأسنان وحفظ صحتها. وهو عجيبٌ
في حفظ جنة الموتى فلا يسرع إليها البلاء وهو مع ذلك مأمون
الغائلة قليل المضرة، ولم يكن يعولُ قدماء الأطباء في الأدوية
المركبة إلا عليه ولا ذكر للسُّكر في أكثر كتبهم أصلاً. وقد أخرج
أبو نعيم في الطب النبوي بسندٍ ضعيفٍ من حديث أبي هريرة
رفعه وابن ماجه بسندٍ ضعيفٍ من حديث جابر رفعه «مَنْ لَعِقَ
الْعَسَلَ ثَلَاثَ عَدَوَاتٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لَمْ يَصِبْهُ عَظِيمٌ مِنَ الْبَلَاءِ».

قوله: (وَأَنْتَهَى أَمْرِي عَنِ الْكَيْ) قال النووي: هذا الحديث من
بديع الطب عند أهله لأن الأمراض المتلازمة دمويةٌ أو صفراويةٌ
أو سوداويةٌ أو بلغميةٌ، فإن كانت دمويةٌ فشفاؤها بإخراج الدّم،
وإن كانت من الثلاثة الباقية فشفاؤها بالإسهال بالمسهل اللاتق
بكل خلط منها، فكأنه نبّه ﷺ بالعسل على المسهلات وبالحجامة
على إخراج الدّم بها وبالفصد ووضع العلق وما في معناها،
وذكر الكي لأنه يستعمل عند عدم نفع الأدوية المشروبة ونحوها،
فأخر الطب الكي. والنهي عنه إشارة إلى تأخير العلاج بالكي
حتى يضطر إليه ما فيه من استعجال الألم الشديد في دفع ألم قد
يكون أضعف من ألم الكي.

قوله: (نَهَى عَنِ الْكَيْ فَاتَّوَيْنَا) قال ابن رسلان: هذه الرواية
فيها إشارة إلى أنه يباح الكي عند الضرورة بالابتلاء بالأمراض
المزمنة التي لا ينجع فيها إلا الكي ويخاف الهلاك عند تركه، ألا
تراه كوى سعداً لما لم ينقطع الدّم من جرحه وخاف عليه الهلاك
من كثرة خروجه كما يكوى من تقطع يده أو رجله، ونهى
عمران بن حصين عن الكي لأنه كان به بأسور وكان موضعه

قوله: (نَهَى عَنِ الْكَيْ فَاتَّوَيْنَا) قال ابن رسلان: هذه الرواية
فيها إشارة إلى أنه يباح الكي عند الضرورة بالابتلاء بالأمراض
المزمنة التي لا ينجع فيها إلا الكي ويخاف الهلاك عند تركه، ألا
تراه كوى سعداً لما لم ينقطع الدّم من جرحه وخاف عليه الهلاك
من كثرة خروجه كما يكوى من تقطع يده أو رجله، ونهى
عمران بن حصين عن الكي لأنه كان به بأسور وكان موضعه

خطراً فنهاه عن كيه، فتعين أن يكون النهي خاصاً بمن به مرضٌ
خوفٌ. ولأن العرب كانوا يرون أن الشافي لما لا شفاء له بالثواء
هو الكي، ويعتقدون أن من لم يكتو هلك، فنهاهم عنه لأجل
هذه النية، فإن الله تعالى هو الشافي. قال ابن قتيبة: الكي جنسان
كيّ الصحيح لئلا يعتلّ فهذا الذي قيل فيه لم يتوكل من اكتوى
لأنه يريد أن يدفع القدر عن نفسه. والثاني كيّ الجرح إذا لم
ينقطع دمه بإحراق ولا غيره، والعصر إذا قطع ففي هذا الشفاء
بتقدير الله، وأما إذا كان الكي للتداوي الذي يجوز أن ينجح
ويجوز أن لا ينجح فإنه إلى الكراهة أقرب. وقد تضمنت أحاديث
الكي أربعة أنواع كما تقدّم.

قوله: (فَمَا أَفْلَحَنْ وَلَا أَنْجَحَنْ) هكذا الرواية الصحيحة بنون
الإناث فيهما، يعني تلك الكيآت التي اكتويناهن وخالفنا النبي ﷺ
في فعلهن وكيف يفلح أو ينجح شيء خولف فيه صاحب
الشريعة، وعلى هذا فالتقدير فاكترينا كيآت لأوجاع فما أفلحن
ولا أنجحن، وهو أولى من أن يكون المحذوف الفاعل على تقدير
فما أفلحن الكيآت ولا أنجحن، لأن حذف المفعول الذي هو
فضلة أقوى من حذف الفاعل الذي هو عمدة ورواية الترمذي
كما ذكره المصنف رحمه الله فيكون الفلاح والنجاح مسنداً فيها
إلى المتكلم ومن معه. وفي رواية لابن ماجه «فَمَا أَفْلَحَتْ وَلَا
أَنْجَحَتْ» بسكون تاء التانيث بعد الحاء المفتوحة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحِجَامَةِ وَأَوْقَاتِهَا

٣٨١٢ - عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ
كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ فَبِي شَرْطَةِ مِخْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ
عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةِ نَارٍ تَوَافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أَحْبَبُ أَنْ أَكْتُوبِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
(حم: ٣٤٣/٣) (خ: ٥٧٠٢) (م: ٢٢٠٥) (١٨).

٣٨١٣ - وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتَجِمُ
فِي الْأَخْدَعَيْنِ وَالْكَاهِلِ، وَكَانَ يَخْتَجِمُ لِسِتْعَ عَشْرَةٍ وَتِسْعَ عَشْرَةٍ
وِإِحْدَى وَعِشْرِينَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٥١) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ
غَرِيبٌ.

٣٨١٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ
اجْتَجَمَ لِسِتْعَ عَشْرَةٍ وَتِسْعَ عَشْرَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً مِنْ
كُلِّ دَاءٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٦١).

٣٨١٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ خَبِرَ
مَا تَخْتَجِمُونَ فِيهِ يَوْمَ سِتْعَ عَشْرَةٍ وَتِسْعَ عَشْرَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ،

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٥٣) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

٣٨١٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ: «إِنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَهْلَهُ عَنِ الْحِجَامَةِ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ وَيَزْعُمُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ يَوْمُ السَّخَمِ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَزَالُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٦٢).

٣٨١٧ - وَرَوَى عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحِجَامَةُ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ يَسْبِقُ عَشْرَةَ مِنْ الشَّهْرِ ذَوَاءَ لِدَاءِ السُّنَّةِ» رَوَاهُ حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكِرْمَانِيُّ صَاحِبُ أَحْمَدَ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ.

٣٨١٨ - وَرَوَى الزُّهْرِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اخْتَجَمَ يَوْمَ السَّبْتِ أَوْ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ فَصَاتَبَهُ وَضَحَّ فَلَا يَلُومُنْ إِلَّا نَفْسَهُ» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَاخْتَجَّ بِهِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَدْ أَسْنَدَ وَلَا يَصِحُّ، وَكَرِهَ إِسْحَاقُ بْنُ زَاهِرٍ الْحِجَامَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْأَرْبَعَاءِ وَالثَّلَاثَاءِ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ مَسْبِقُ عَشْرَةٍ مِنَ الشَّهْرِ أَوْ يَسْبِقُ عَشْرَةً أَوْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ.

حديث أنسٍ أخرجه أيضاً ابن ماجه من وجه آخر وسنده ضعيف. والطريق التي رواها الترمذي منها هي ما في سننه قال: حدثنا عبد القدوس بن محمد، حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا همام وجريز بن حازم قالوا: حدثنا قتادة عن أنس فذكره. وقال النووي عند الكلام على هذا الحديث: رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم، وصححه الحاكم أيضاً، ولكن ليس في حديث أبي داود المذكور الزيادة وهي قوله «وَكَانَ يَخْتَجِمُ يَسْبِقُ عَشْرَةَ... إلخ» وحديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذري، وهو من رواية سعيد بن عبد الرحمن بن عوف الجهمي عن سهيل بن أبي صالح وسعيد، وثقه الأكثر ولينه بعضهم من قبل حفظه، وله شاهد مذكور في الباب بعده. وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً أحمد، قال الحافظ: ورجاله ثقات لكنه معلول انتهى، وإسناده في سنن الترمذي هكذا: حدثنا عبد بن حميد، أخبره النضر بن شميل، حدثنا عباد بن منصور قال: سمعت عكرمة فذكره. وحديث أبي بكره في إسناده أبو بكره بكار بن عبد العزيز بن أبي بكره، قال يحيى بن معين: ضعيف ليس حديثه بشيء. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. وحديث معقل بن يسار أشار إليه الترمذي. وقد ضعف المصنف إسناده، ولكن شهد له ما قبله. وقد أخرجه أيضاً أبو زرير. وفي الباب عن ابن

عمر عند ابن ماجه رفعه في أثناء حديثه وفيه «فَاخْتَجِمُوا عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَاخْتَجِمُوا يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَاءِ، وَاجْتَنِبُوا الْحِجَامَةَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَالْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ وَالْأَحَدِ» أخرجه من طريقين ضعيفين، وله طريق ثالثة ضعيفة أيضاً عند الدارقطني في الأفراد، وأخرجه بسند جيد عن ابن عمر موقوفاً. ونقل الخلال عن أحمد أنه كره الحجامه في الأيام المذكورة وإن كان الحديث لم يثبت. وحكي أن رجلاً احتجم يوم الأربعاء فاصابه برص لكونه تهاون بالحديث. قال في الفتح: ولكون هذه الأحاديث لم يصح منها شيء. قال حنبل بن إسحاق: كان أحمد يحتجم أي وقت حاج به الدم وأي ساعة كانت. ومن أحاديث الباب في الحجامه حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ خَيْرٌ فَالْحِجَامَةُ» أخرجه أبو داود وابن ماجه.

وعن سلمى خادم رسول الله ﷺ قال: «مَا كَانَ أَحَدٌ يَشْكِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا فِي رَأْسِهِ إِلَّا قَالَ اخْتَجِمْ، وَلَا وَجَعًا فِي رِجْلَيْهِ إِلَّا قَالَ اخْضَيْهِمَا» أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه. وقال الترمذي: حديث غريب إنما يعرف من حديث قائله، وقائد هذا هو مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع، وثقه يحيى بن معين، وقال أحمد وأبو حاتم الرازي: لا بأس به، وفي إسناده أيضاً عبيد الله بن علي بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، قال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج بحديثه. وقد أخرجه الترمذي من حديث علي بن عبيد الله عن جدته وقال: وعبيد الله بن علي أصح، وقال غيره: علي بن عبيد الله بن أبي رافع لا يعرف مجال، ولم يذكره أحد من الأئمة في كتابه، وذكر بعده حديث عبيد الله بن علي بن أبي رافع هذا الذي ذكرناه، وقال: فانظر في اختلاف إسناده وتغير لفظه هل يجوز لمن يدعي السنة أو ينسب إلى العلم أن يحتج بهذا الحديث على هذا الحال ويتخذة سنة وحجة في خضاب اليد والرجل. وعن جابر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنْ وَثِي كَانَ بِهِ» أخرجه أبو داود والنسائي، والوثاء بالثلثة: الوجع.

قوله: (أَوْ لَذَعَهُ يَسَارٌ) بذاك معجمة ساكنة وعين مهملة. اللذع: هو الخفيف من حرق النار. وأما اللذع بالذال المهملة والغين المعجمة فهو ضرب أو عض ذات السم، وقد تقدم الكلام على حديث جابر هذا قريباً.

قوله: (فِي الْأَخْذَعَيْنِ) قال أهل اللغة: الأخدعان: عرقان في

جاني العنق يحجم منه، والكاهل: ما بين الكتفين وهو مقدم الظهر. قال ابن القيم في الهدى: الحجامة على الأخدعين تنفع من أمراض الرأس وأجزائه كالوجه والأسنان والأذنين والعينين والأنف إذا كان حدوث ذلك من كثرة الدَّم أو فساده أو منهما جميعًا. قال: والحجامة لأهل الحجاز والبلاد الحارة لأن دماءهم رقيقة وهي أميل إلى ظاهر أبدانهم لجذب الحرارة الخارجة إلى سطح الجسد واجتماعها في نواحي الجلد، ولأن مسام أبدانهم واسعة ففي الفصد لهم خطر.

قوله: (كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ) هذا من العام المراد به الخصوص، والمراد كان شفاءً من كلِّ داءٍ سببه غلبة الدَّم، وهذا الحديث موافق لما أجمعت عليه الأطباء أنَّ الحجامة في النصف الثاني من الشهر أنفع مما قبله، وفي الرُّبع الرابع أنفع مما قبله. قال صاحب القانون: أوقاتها في النهار الساعة الثانية أو الثالثة، وتكره عندهم الحجامة على الشَّيخ فربما أورت سدًا وأمراضًا رديئةً، لا سيَّما إذا كان الغذاء رديئًا غليظًا. والحجامة على الرِّق دواءٌ وعلى الشَّيخ داءٌ، واختيار هذه الأوقات للحجامة فيما إذا كانت على سبيل الاحتراز من الأذى وحفظًا للصَّحَّة. وأما في مداواة الأمراض فحيثما وجد الاحتياج إليها وجب استعمالها.

قوله: (إِنَّ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ يَوْمُ الدَّمِ) أي يومٌ يكثر فيه الدَّم في الجسم.

قوله: (وَفِيهِ سَاعَةٌ لَا يَزَالُ بِهَيمِ آخِرِهِ أَي لَا يَنْقَطِعُ فِيهَا دَمٌ مِنْ احْتِجَمَ أَوْ اقْتَصَدَ، أَوْ لَا يَسْكُنُ وَرَيْمًا يَهْلِكُ الْإِنْسَانُ فِيهَا بِسَبَبِ عَدَمِ انْقِطَاعِ الدَّمِ. وَأَخْفِيتْ هَذِهِ السَّاعَةَ لِتَرْكِ الْحِجَامَةِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ خَوْفًا مِنْ مَصَادِفَةِ تِلْكَ السَّاعَةِ كَمَا أَخْفِيتْ لَيْلَةَ الْقَدَرِ فِي أَوْتَارِ الْعَشْرِ الْآخِرِ لِيَجْتَهِدَ الْمُتَعَبِدُ فِي جَمِيعِ أَوْتَارِهِ لِيَصَادِفَ لَيْلَةَ الْقَدَرِ، وَكَمَا أَخْفِيتْ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ رَوَاهَا أَبُو زَيْنٍ «لَا تَفْتَحُوا الدَّمَ فِي سُلْطَانِيهِ وَلَا تَسْتَعْمِلُوا الْحَدِيدَ فِي يَوْمِ سُلْطَانِيهِ» وَزَادَ أَيْضًا «إِذَا صَادَفَ يَوْمٌ سَبْعَ عَشْرَةَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ كَانَ دَوَاءُ السَّنَةِ لِمَنْ احْتِجَمَ فِيهِ». وَفِي الْحِجَامَةِ مَنَافِعٌ، قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَالْحِجَامَةُ عَلَى الْكَاهِلِ تَنْفَعُ مَنْ وَجَعَ الْمَنْكَبَ وَالْحَلْقَ، وَتَنْسُوبُ عَنْ فَصْدِ الْبَاسَلِيقِ، وَالْحِجَامَةُ عَلَى الْأَخْدَعِينَ تَنْفَعُ مِنْ أَمْرَاضِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ كَالْأَذْنَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ وَالْأَسْنَانِ وَالْأَنْفِ وَالْحَلْقِ وَتَنْسُوبُ عَنْ فَصْدِ الْقَيْفَالِ، وَالْحِجَامَةُ تَحْتَ الذَّقْنِ تَنْفَعُ مَنْ وَجَعَ الْأَسْنَانِ وَالْوَجْهِ وَالْحَلْقُومَ وَتَنْقِي

والرَّأْسَ، وَالْحِجَامَةُ عَلَى الْقَدَمِ تَنْسُوبُ عَنْ فَصْدِ الصَّافِنِ، وَهُوَ عَرَقٌ تَحْتَ الْكَعْبِ وَتَنْفَعُ مِنْ قُرُوحِ الْفَخْذَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ وَانْقِطَاعِ الطَّمْثِ وَالْحَكَّةِ الْعَارِضَةِ فِي الْأَنْثَيْنِ، وَالْحِجَامَةُ عَلَى أَسْفَلِ الصُّدْرِ نَافِعَةٌ مِنْ دِمَائِيلِ الْفَخْذِ وَجَرِيهِ وَبُشُورِهِ، وَمِنْ التَّقَرُّسِ وَالْبَوَاسِيرِ وَدَاءِ الْفِيلِ وَحَكَّةِ الظَّهْرِ، وَعَمَلُ ذَلِكَ كُلِّهِ إِذَا كَانَ عَنْ دَمٍ هَائِجٍ وَصَادَفَ وَقْتَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، وَالْحِجَامَةُ عَلَى الْمَعْدَةِ تَنْفَعُ الْأَمْعَاءَ وَفَسَادَ الْخِيضِ انْتَهَى. قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْفَصْدِ: فَصْدُ الْبَاسَلِيقِ يَنْفَعُ حَرَارَةَ الْكَبِدِ وَالطَّحَالِ وَالرَّئَةِ، وَمِنْ الشُّوْصَةِ وَذَاتِ الْجَنْبِ وَسَائِرِ الْأَمْرَاضِ الدَّمَوِيَّةِ الْعَارِضَةِ مِنْ أَسْفَلِ الرُّكْبَةِ إِلَى الْوَرِكِ، وَفَصْدُ الْأَكْحَلِ يَنْفَعُ الْاِمْتِلَاءَ الْعَارِضَ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ إِذَا كَانَ دِمَوِيًّا، وَلَا سِيَّما إِنْ كَانَ قَدْ فَسَدَ، وَفَصْدُ الْقَيْفَالِ يَنْفَعُ مِنْ عِلَلِ الرَّأْسِ وَالرُّقْبَةِ إِذَا كَثُرَ الدَّمُ أَوْ فَسَدَ، وَفَصْدُ الْوُدْجَيْنِ لَوَجْعِ الطَّحَالِ وَالرَّيْبِ. قَالَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ: إِنَّ الْمَخَاطِبَ بِأَحَادِيثِ الْحِجَامَةِ غَيْرِ الشَّيْخِ لِقَلَّةِ الْحَرَارَةِ فِي أَبْدَانِهِمْ. وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ سَرِينٍ قَالَ: إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَمْ يَحْتِجَمْ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ حَيْثُ يُرَى انْقِصَاصٌ مِنْ عَمْرِهِ وَانْحِلَالٌ مِنْ قُوَّةِ جَسَدِهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَهُ وَهَذَا بِإِخْرَاجِ الدَّمِ انْتَهَى. وَهُوَ عَمَلٌ عَلَى مَنْ لَمْ تَتَعَيَّنْ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ وَعَلَى مَنْ لَمْ يَعْتَدِهِ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ سِينَا فِي أَرْجَوَازِهِ:

وَمَنْ يَكُنْ تَعَوَّدُ الْفَصَادَةَ فَلَا يَكُنْ يَقْطَعُ تِلْكَ الْعَادَةَ

نَمْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَقْلُلُ ذَلِكَ بِالتَّدرِجِ إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ جَمْلَةً فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ. وَقَالَ ابْنُ سِينَا فِي آيَاتِهِ أُخْرَى:

وَوَفَّرَ عَلَى الْجِسْمِ الدَّمَاءَ فَإِنَّهَا لَصَحَّةٌ جِسْمٍ مِنْ أَجْلِ الدُّعَائِمِ
قَالَ الْمُؤَقِّقُ الْبَغْدَادِيُّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحِجَامَةَ فِي نِصْفِ الشَّهْرِ الْآخِرِ ثُمَّ فِي رِبْعِهِ الرَّابِعِ أَنْفَعُ مِنْ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَخْلَاطَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَفِي آخِرِهِ تَسْكُنُ، فَأَوَّلُ مَا يَكُونُ الْاِسْتِفْرَاقُ فِي أَثْنَائِهِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَحَادِيثَ التَّوْقِيتِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّ الْحُكُومَ عَلَيْهِ بَعْدَ الصَّحَّةِ إِنَّمَا هُوَ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ لَا فِي الْوَاقِعِ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الصَّحِيحُ ضَعِيفًا، وَالضَّعِيفُ صَحِيحًا، لِأَنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ وَالصَّدُوقُ قَدْ يَكْذِبُ، فَاجْتَنَابُ مَا أَرَشَدَ الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ إِلَى اجْتِنَابِهِ، وَاتِّبَاعُ مَا أَرَشَدَ إِلَى اتِّبَاعِهِ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ يَنْبَغِي لِكُلِّ عَارِفٍ، وَإِنَّمَا الْمَنْعُوعُ إِثْبَاتُ الْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ أَوْ الْوَضْعِيَّةِ أَوْ نَفْيُهَا بِمَا

هو كذلك.

مِنْ يَدِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حس: ٢٥٦/٦) (خ: ٤٤٣٩) (م: ٢١٩٢) (٥٠).

بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ

٣٨١٩ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتَّوَلَةَ شِرْكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨١/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٨٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٣٠). وَالتَّوَلَةُ: ضَرْبٌ مِنَ السَّحْرِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هُوَ تَحْيِيبُ الْمَرْأَةِ إِلَى زَوْجِهَا.

٣٨٢٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَعَلَّقَ بِنَمِيمَةٍ فَلَا أَمَّ لِلَّهِ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَا فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٤/٤).

٣٨٢١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَبَالِي مَا رَكِبْتُ أَوْ مَا أَتَيْتُ إِذَا أَنَا شَرِبْتُ بَرِيئًا أَوْ عَلَّقْتُ نَمِيمَةً، أَوْ قُلْتُ السَّحْرَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٣/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٦٩) وَقَالَ: هَذَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ قَوْمٌ، يَغْنِيهِ التَّرْيَاقُ.

٣٨٢٢ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّقِيَّةِ مِنَ الْغَيْنِ وَالْحُمَةِ وَالتَّمِيمَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٨/٣) وَمُسْلِمٌ (٢١٩٦) (٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٥٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥١٦)، وَالتَّمِيمَةُ: فُرُوحٌ تَخْرُجُ فِي الْجَنْبِ.

٣٨٢٣ - وَعَنْ الشَّافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا عِنْدَ حَفْصَةَ فَقَالَ لِي: أَلَا تَعْلَمِينَ هَلْوَ رُقِيَّةُ التَّمِيمَةِ كَمَا عَلَّمَنِيهَا الْكِتَابَةُ؟» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٧٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٨٧)، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَعَلُّمِ النِّسَاءِ الْكِتَابَةَ.

٣٨٢٤ - وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كُنَّا نَرْقِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَرْقِي فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: اغْرُسُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٢٠٠) (٦٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٨٦).

٣٨٢٥ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرُّقَى، فَجَاءَ آلُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ عِنْدَنَا رُقِيَّةٌ نَرْقِي بِهَا مِنَ الْعَقَرِ وَأَنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى، قَالَ: فَعَرَّضُوهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا أَرَى بِأَسَا، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَهُ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٩٩) (٦٣).

٣٨٢٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَرَضَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ نَفَثَ عَلَيْهِ بِالْمَعْوِذَاتِ، فَلَمَّا مَرَضَ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ جَعَلَتْ أُنْثَى عَلَيْهِ وَأَمْسَحَهُ بِبَدْنِ نَفْسِهِ لِأَنَّهَا أَغْطَسَتْ بَرَكَةً

حديث ابن مسعود أخرجه أيضاً الحاكم وصححه، وصححه أيضاً ابن حبان وهو من رواية ابن أخي زينب امرأة ابن مسعود عنها عن ابن مسعود، قال المنذري: والراوي عن زينب مجهول. وحديث عقبة بن عامر قال في جمع الزوائد: أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجاهم ثقات انتهى. وحديث عبد الله بن عمرو في إسناده عبد الرحمن بن رافع التوخمي قاضي أفريقية، قال البخاري: في حديثه مناكير. وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه نحو هذا، وحديث الشفاء سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده رجال الصحيح إلا إبراهيم بن مهدي البغدادي المصيصي وهو ثقة. وقد أخرجه النسائي عن إبراهيم بن يعقوب عن علي بن المديني عن محمد بن بشر ثم بإسناد أبي داود.

قوله: (إِنَّ الرُّقَى) بضم الراء وتخفيف القاف مع القصير جمع رقية كدُمى جمع دمية.

قوله: (والتَّمَائِمِ) جمع تميمة: وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يمنعون بها العين في زعمهم فأبطله الإسلام.

قوله: (والتَّوَلَةَ) بكسر التاء المثناة فوق وفتح السواو المخففة، قال الخليل: التَّوَلَةُ بكسر التاء وضمها: شبيهة بالسحر، وقد جاء تفسير التَّوَلَةَ عن ابن مسعود كما أخرجه الحاكم وابن حبان وصححا «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَفِي عُنُقِهَا شَيْءٌ مَعْقُودٌ فَجَذَبَهُ فَقَطَعَهُ ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتَّوَلَةَ شِرْكٌ» قالوا: يا أبا عبد الله هذه التَّمائم والرُّقى قد عرفناها فما التَّوَلَةُ؟ قال: شيء يصنعه النساء يتجبن إلى أزواجهن، يعني من السحر. قيل: هي خيط يقرأ فيه من السحر أو قرطاس يكتب فيه شيء منه يتجيب به النساء إلى قلوب الرجال. أو الرجال إلى قلوب النساء فأما ما تحبب به المرأة إلى زوجها من كلام مباح كما يسمى الغنج وكما تلبسه للزينة أو تطعمه من عقال مباح أكله أو أجزاء حيوان مأكول ثما يعتقد أنه سبب إلى محبة زوجها لها لما أودع الله تعالى فيه من الخصيصة بتقدير الله لا أنه يفعل ذلك بذاته. قال ابن رسلان: فالظاهر أن هذا جائز لا أعرف الآن ما يمنعه في الشرع.

قوله: (شِرْكٌ) جعل هذه الثلاثة من الشرك لاعتقادهم أن

ذلك يؤثر بنفسه.

قوله: (فَلَا أَنْتُمْ لِلَّهِ لَهٌ) فيه الدعاء على من اعتقد في الثمائم وعلقها على نفسه بضد قصده وهو عدم الثمام لما قصده من التعلين، وكذلك قوله: (فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ) فإنه دعاء على من فعل ذلك وودع ماضي يدع مثل وذر ماضي يذر.

قوله: (أَوْ مَا أَتَيْتَ) يفتح الهزرة والنساء الأولى: أي لا أكثر بشيء من أمر ديني ولا أهتم بما فعلته إن أنا فعلت هذه الثلاثة أو شيئاً منها، وهذه مبالغة عظيمة وتهديد شديد في فعل شيء من هذه الثلاثة: أي من فعل شيئاً منها فهو غير مكترث بما يفعله ولا يبالي به هل هو حرام أو حلال، وهذا وإن أضافا النبي ﷺ إلى نفسه فالمراد به إعلام غيره بالحكم. وقد سئل عن تعليق الثمائم فقال: ذلك شرك.

قوله: (تَرْيَاقًا) بالناء أو الذال أو الطاء في أوله مكسورات أو مضمومات، فهذه ست لغات أرجهن بمشاة مكسورة رومي معرب. والمراد به هنا ما كان غلطاً بلحوم الأفاعي يطرح منها رأسها وأذناها ويستعمل أوساطها في الترياق وهو محرّم لأنه نجس، وإن اتخذ الترياق من أشياء طاهرة فهو طاهر لا بأس بأكله وشربه. ورخص مالك فيما فيه شيء من لحوم الأفاعي لأنه يرى إباحة لحوم الحيات، وأما إذا كان الترياق نباتاً أو حجراً فلا مانع منه.

قوله: (أَوْ قُلْتُ الشَّعْرَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِي) أي من جهة نفسي فخرج به ما قاله لا عن نفسه بل حاكياً له عن غيره كما في الصحيح: «خَيْرُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةٌ لَيْبُو» ويخرج منه أيضاً ما قاله لا على قصد الشعر فجاء موزوناً.

قوله: (كَانَ لِلنَّبِيِّ خَاصَّةً) يعني وأما في حق الأمة فالثمائم وإنشاء الشعر غير حرام.

قوله: (فِي الرُّقِيَةِ مِنَ الْعَيْنِ) أي من إصابة العين. قوله: (وَالْحُمَةِ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم المخففة وأصلها حمّ أو حمى بوزن صرد، والهاء فيه عوض من الواو المحذوفة أو الياء مثل سمّة من الوسم، وهذا على تخفيف الميم. أمّا من شدّد فالأصل عنده حمّة ثم أدغم كما في الحديث «الْعَالِمُ يَثُلُ الْحُمَةِ» وهي عين ماء حارّ ببلاد الشام يستشفى بها المرضى، وإنكر الأزهرى تشديد الميم، والمراد بالحمة: السّم من ذوات السّموم. وقد تسمى إبرة العقرب والزُّبُور ونحوهما حمة لأن

السّم يخرج منها فهو من المجاز والعلاقة المجاورة.

قوله: (أَلَا تَعْلَمِينَ) بضم أوله وتشديد اللام المكسورة هذه، يعني حفصة رقية النملة بفتح النون وكسر الميم: وهي قروح تخرج من الجنب أو الجنبين، ورقية النملة كلام كانت نساء العرب تستعمله يعلم كل من سمعه أنه كلام لا يضر ولا ينفع. ورقية النملة التي كانت تعرف بينهن أن يقال للعروس تحتفل وتحتضب وتكتحل وكل شيء يقتل غير أن لا تعصي الرجل، فأراد ﷺ بهذا المقال تأنيب حفصة والتأديب لها تعريضاً لأنه ألقى إليها سرّاً فافشته على ما شهد به التنزيل في قوله تعالى: «وَإِذَا أَسْرُ النَّبِيِّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ» الآية.

قوله: (كَمَا عَلَّمْنَاهَا الْكِتَابَةَ) فيه دليل على جواز تعليم النساء الكتابة. وأما حديث «لَا تَعْلَمُوهُنَّ الْكِتَابَةَ وَلَا تُسَكِّنُوهُنَّ الْغُرَفَ وَتَعْلَمُوهُنَّ سُورَةَ النُّورِ» فالنهي عن تعليم الكتابة في هذا الحديث عمول على من يخشى من تعليمها الفساد.

قوله: (لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ) أي ما لم يكن فيه شيء من الشرك المحرم، فيه دليل على جواز الرقى والتطبب بما لا ضرر فيه ولا منع من جهة الشرع وإن كان بغير أسماء الله وكلامه، لكن إذا كان مفهوماً لأن ما لا يفهم لا يؤمن أن يكون فيه شيء من الشرك.

قوله: (مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ) قد تمسك قوم بهذا العموم فاجازوا كل رقية جرّبت منفعتها ولو لم يعقل معناها، لكن دلّ حديث عوفٍ أنه يمنع ما كان من الرقى يؤدي إلى الشرك وما لا يعقل معناه لا يؤمن من أن يؤدي إلى الشرك فيمنع احتياطاً. وقال قوم: لا تجوز الرقية إلا من العين والحمة كما في حديث عمران بن حصين «لَا رُقِيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ».

وأجيب بأن معنى الحصر فيه أنهما أصل كل محتاج إلى الرقية فيلحق بالعين جواز رقية من به مس أو نحوه لاشتراك ذلك في كون كل واحد ينشأ عن أحوال شيطانية من إنسي أو جنّي، ويلتحق بالسّم كل ما عرض للبدن من قرح ونحوه من المواد السّميّة. وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد «أَوْ دَمٍ» وكذلك حديث أنس المذكور في الباب زاد فيه «النَّمْلَةَ». وقال قوم: المنهي عنه من الرقى ما يكون قبل وقوع البلاء، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه، ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما وفيه نظر، وكأنه مأخوذ من الخبر الذي قرنت

كتاب الله وبذكر الله.

قوله: (وَأَمْسَحَهُ بِيَدِ نَفْسِهِ) في رواية: (وَأَمْسَحَ بِيَدِهِ نَفْسَهُ).

بَابُ الرُّقِيَّةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْإِسْتِغْسَالِ مِنْهَا

٣٨٢٧ - عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي أَنْ أَسْتَرْقِي مِنَ الْعَيْنِ، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦٣/٦) (خ: ٥٧٣٨) (م: ٢١٩٥) (٥٦).

٣٨٢٨ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي جَعْفَرَ تَصِيبُهُمُ الْعَيْنُ أَتَسْتَرْقِي لَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَبَقَ الْقَدْرَ لَسَبَقْتَهُ الْعَيْنُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٨/٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٥٩) وَصَحَّحَهُ.

٣٨٢٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَابِقَ الْقَدْرِ لَسَبَقْتَهُ الْعَيْنُ، وَإِذَا اسْتَفْسَلْتُمْ فَأَغْسِلُوا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٨/٦) وَمُسْلِمٌ (٢١٨٨) (٤٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٦٢) وَصَحَّحَهُ.

٣٨٣٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ يُؤَمِّرُ الْعَايِنَ فَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ يُغْسَلُ مِنْهُ الْمَعِينُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٨٠).

٣٨٣١ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ وَسَارَ مَعَهُ نَحْوُ مَكَّةَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِشَيْبِ الْخَزَارِ مِنَ الْجَحْفَةِ اغْتَسَلَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ وَكَانَ رَجُلًا أَيْضًا حَسَنَ الْجِسْمِ وَالْجَلْدِ، فَظَنَرَ إِلَيْهِ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ أَحَدُ بَنِي عَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ وَهُوَ يُغْتَسِلُ. فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ مَحْبَا، فَلَبَّطَ سَهْلٌ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبِيلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي سَهْلٍ؟ وَاللَّهِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، قَالَ: هَلْ تَتِمُّونَ فِيهِ مِنْ أَحَدٍ؟ قَالُوا: نَظَرْنَا إِلَيْهِ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ، فَذَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامِرًا فَتَغَيَّطَ عَلَيْهِ وَقَالَ: غَلَامٌ يَقْتُلُ أَخَذَكُمُ أَخَاهُ؟ هَلَا إِذَا رَأَيْتَ مَا يُعْجِبُكَ بَرَأْتُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اغْتَسِلْ لَهُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ ثُمَّ صَبَّ ذَلِكَ الْمَاءَ عَلَيْهِ يَصُبُّ رَجُلٌ عَلَى رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ مِنْ خَلْفِهِ، ثُمَّ يَكْفَأُ الْقَدَحَ وَرَأَاهُ فَفَعِلَ بِهِ ذَلِكَ، فَرَأَى سَهْلٌ مَعَ النَّاسِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨٦/٣).

حديث أسماء بنت عميس أخرجه أيضاً النسائي، ويشهد له حديث جابر المتقدم في الباب الأول. وحديث عائشة سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجل إسناده ثقات لأنه عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنها. وحديث سهل أخرجه أيضاً في الموطأ والنسائي وصححه ابن

فيه الثمام بالرقي كما في حديث ابن مسعود المذكور في الباب. قوله: (نَفَثَ عَلَيْهِ) النَّفْثُ: نَفَخَ لَطِيفٌ بِلا رِيْقٍ، وفيه استحباب النَّفْثِ فِي الرُّقِيَّةِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهِ، وَاسْتَحَبَّهُ الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. قَالَ الْقَاضِي: وَانْكَرَ جَمَاعَةُ النَّفْثِ فِي الرُّقِيِّ وَأَجَازُوا فِيهَا النَّفْثَ بِلا رِيْقٍ، قَالَ: وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي النَّفْثِ وَالتَّفْثِ، فَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِرِيْقٍ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يَشْتَرِطُ فِي التَّفْثِ رِيْقٌ يَسِيرٌ وَلَا يَكُونُ فِي النَّفْثِ، وَقِيلَ عَكْسُهُ. قَالَ: «وَسُئِلَتْ عَائِشَةُ عَنْ نَفْثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرُّقِيَّةِ فَقَالَتْ: كَمَا يَنْفُثُ أَكْلُ الزَّيْبِ» لَا رِيْقَ مَعَهُ وَلَا اعْتِبَارَ بِمَا يَخْرُجُ عَلَيْهِ مِنْ بَلَدٍ وَلَا يَقْصِدُ ذَلِكَ. وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ الَّذِي رَقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَيَجْمَعُ بَزَاقَهُ وَيَتَفَلَّ.

قوله: (بِالْمَعْوَذَاتِ) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الرُّقِيُّ بِالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هُوَ الطَّبُّ الرُّوحَانِيُّ إِذَا كَانَ عَلَى لِسَانِ الْأَبْرَارِ مِنَ الْخَلْقِ حَصَلَ الشِّفَاءُ بِإِذْنِ اللَّهِ، فَلَمَّا عَزَّ هَذَا النَّوعُ فَرَعَ النَّاسُ إِلَى الطَّبِّ الْجَسْمَانِيِّ، وَتَلَكَ الرُّقَى الْمُنْهِي عَنْهَا أَلْتِي يَسْتَعْمِلُهَا الْمُعْزَمُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَدْعِي تَسْخِيرَ الْجِنِّ فَأَتَى بِأُمُورٍ مُشَبَّهَةٍ مُرَكَّبَةٍ مِنْ حَقٍّ وَبَاطِلٍ يَجْمَعُ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ مَا يَشُوبُهُ مِنْ ذِكْرِ الشَّيَاطِينِ وَالْإِسْتِعَانَةِ بِمُرَدَّتِهِمْ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْحَيَّةَ لَعَدَاوَتُهَا لِلْإِنْسَانِ بِالطَّبِّ تَصَادُقُ الشَّيَاطِينُ لِكُونِهِمْ أَعْدَاءُ بَنِي آدَمَ، فَلِذَا عَزَمَ عَلَى الْحَيَّةِ بِأَسْمَاءِ الشَّيَاطِينِ أَجَابَتْ وَخَرَجَتْ، فَلِلَّذَلِكَ كَرِهَ مِنَ الرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ بِذِكْرِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ خَاصَّةً وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي يَعْرِفُ مَعْنَاهُ لِيَكُونَ بَرِيئاً مِنْ شُوبِ الشُّرْكِ وَعَلَى كِرَاهَةِ الرُّقَى بِغَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ عِلْمَاءُ الْأُمَّةِ. وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الرُّقَى ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: أَحَدُهَا: مَا كَانَ يَرْقَى بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا لَا يَقَعْلُ مَعْنَاهُ فَيُجَبَّ اجْتِنَابُهُ لِثَلَا يَكُونُ فِيهِ شُرْكٌ أَوْ يُوْدِي إِلَى الشُّرْكِ. الثَّانِي: مَا كَانَ بِكَلَامِ اللَّهِ أَوْ بِأَسْمَائِهِ فَيُجَوِّزُ، فَإِنْ كَانَ مَأْثُورًا فَيَسْتَحَبُّ. الثَّالِثُ: مَا كَانَ بِأَسْمَاءِ غَيْرِ اللَّهِ مِنْ مَلَكٍ أَوْ صَالِحٍ أَوْ مُعْظَمٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ كَالْعَرْشِ، قَالَ: فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ اجْتِنَابُهُ وَلَا مِنَ الْمَشْرُوعِ الَّذِي يَتَضَمَّنُ الْإِلْتِجَاءَ إِلَى اللَّهِ وَالتَّبَرُّكَ بِأَسْمَائِهِ فَيَكُونُ تَرْكُهُ أَوَّلَى إِلَّا أَنْ يَتَضَمَّنَ تَعْظِيمَ الْمَرْقِيِّ بِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنَبَ كَالْخَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ. قَالَ الرَّبِيعُ: سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الرُّقِيَّةِ فَقَالَ: لَا بِأَسْمَاءٍ أَنْ تَرْقِيَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَبِمَا تَعْرِفُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، قُلْتُ: أَيْرَقِي أَهْلَ الْكِتَابِ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا رَقُوا بِمَا يَعْرِفُ مِنْ

قوله: (بَشِيبِ الْخِرَارِ) بمعجمة ثم مهملتين. قال في القاموس: هو موضع قرب الجحفة.

قوله: (فَلَبِطَ) بضم اللام وكسر الموحدة، لبط الرجل فهو ملبوط: أي صرع وسقط إلى الأرض.

قوله: (وَدَاخِلَةُ إِزَارِهِ) يحتمل أن يريد بذلك الفرج، ويحتمل أن يريد طرف الإزار الذي يلي جسده من الجانب الأيمن وقد اختلف ذلك على قولين ذكرهما في الهدي، وقد بين في هذا الحديث صفة الغسل.

قوله: (ثُمَّ يُكَمَّ الْقَدَحُ وَرَاءَهُ) زاد في رواية: «عَلَى الْأَرْضِ».

قال المازري: هذا المعنى ثلث لا يمكن تعليقه ومعرفة وجهه من جهة العقل فلا يراد لكونه لا يعقل معناه. وقال ابن العربي: إن توقّف فيه مشرّع قلنا له: الله ورسوله أعلم وقد عضدته التجربة وصدّته المعينة. قال ابن القيم: هذه الكيفية لا ينتفع بها من أنكرها ولا من سخر منها ولا من شكّ فيها أو فعلها مجرباً غير معتقد، وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الأطباء عللها، بل هي عندهم خارجة عن القياس وإنما يفعل بالخاصة فما الذي ينكر جهلهم من الخواص الشرعية، هذا مع أن المعالجة بالاغتسال مناسبة لا تابها العقول الصحيحة، فهذا ترياق سمّ الحية يؤخذ من لحمها، وهذا علاج النفس الغضبية توضع اليد على يد الغضبان فيسكن فكان أثر تلك العين شعله نار وقعت على جسد المعيون، ففي الاغتسال إطفاء لتلك الشعلة ثم لما كانت هذه الكيفية الخفية تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة النفوذ فيها ولا شيء أرق من العين فكان في غسلها إبطالاً لعملها ولا سيما للأرواح الشيطانية في تلك المواضع وفيه أيضاً وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع وأسرعها نفاذاً فتتطهى تلك النار التي أثارها العين بهذا الماء، وهذا الغسل المأمور به ينفع بعد استحكام النظرة، فأما عند الإصابة وقبل الاستحكام فقد أرشد الشارع إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة «أَلَا بُرُكْتُ عَلَيْهِ» وفي رواية ابن ماجه «فَلْيَذُغْ بِالْبُرْكَةِ» ومثله عند ابن السني من حديث عامر بن ربيعة. وأخرج البراء وابن السني من حديث أنس رفعه «مَنْ رَأَى شَيْئاً فَأَعْجَبَهُ فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ لَمْ يَضُرَّهُ» وقد اختلف في القصاص بذلك، فقال القرطبي: لو أثلث العائن شيئاً ضمنه، ولو قتل فعليه القصاص أو الدية إذا تكرّر ذلك منه بحيث يصير عادة

جبان من طريق الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن سهل عن أبيه ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أبي أمامة «أَنْ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ مَرَّ بِسَهْلٍ وَهُوَ يَفْتَسِلُ» فذكر الحديث.

قوله: (يَأْمُرُنِي أَنْ أَسْتَرْفِي مِنَ الْعَيْنِ) أي من الإصابة بالعين قال المازري: أخذ الجمهور بظاهر الحديث، وأنكره طوائف من المبتدعة لغير معنى، لأن كل شيء ليس محالاً في نفسه ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا فساد دليل فهو من مجوزات العقول، فإذا أخرج الشرع بوقوعه لم يكن إنكاره معنًى، وهل من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يغير به في الآخرة من الأمور.

قوله: (فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَبَقَ الْقَدْرَ لَسَبَقْتَهُ الْعَيْنُ) فيه رد على من زعم من المتصوفة أن قوله «الْعَيْنُ حَتَّى» يريد به القدر: أي العين التي تجري منها الأحكام، فإن عين الشيء حقيقته، والمعنى أن الذي يصيب من الضرر بالعادة عند نظر الناظر إنما هو بقدر الله السابق لا شيء يحدّثه الناظر في المنظور ووجه الرد أن الحديث ظاهر في المغايرة بين القدر وبين العين، وإن كنا نعتقد أن العين من جملة المقدور لكن ظاهر إثبات العين التي تصيب، إما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعه إياها. وإما بإجراء العادة بمحدث الضرر عند تحديد النظر، وإنما جرى الحديث مجرى المبالغة في إثبات العين لا أنه يمكن أن يراد القدر، إذ القدر عبارة عن سابق علم الله وهو لا راد لأمره، أشار إلى ذلك القرطبي. وحاصله لو فرض أن شيئاً له قوة بحيث يسبق القدر لكان العين، لكنّها لا تسبق فكيف غيرها؟ وقد أخرج البراء من حديث جابر بسند حسن عن النبي ﷺ قال: «أَكْثَرُ مَنْ يَمُوتُ مِنْ أَمْتِي بَعْدَ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ بِالْأَنْفُسِ» قال الراوي: يعني بالعين. قوله: (الْعَيْنُ حَتَّى) أي شيء ثابت موجود من جملة ما تحقّق كونه.

قوله: (وَإِذَا اسْتَفْسِلْتُمْ فَأَغْسِلُوا) أي إذا طلبتم للاغتسال فاغسلوا أطرافكم عند طلب الميمون ذلك من العائن، وهذا كان أمراً معلوماً عندهم، فأمرهم ألا يمتنعوا منه إذا أريد منهم، وأدنى ما في ذلك رافع الوهم، وظاهر الأمر الوجوب. وحكى المازري فيه خلافاً وصحّح الوجوب وقال: متى خشي الهلاك وكان اغتسال العائن ممّا جرت العادة بالشقاء فيه فإنه يتعين، وقد تقرّر أنه يجبر على بذل الطعام للمضطّر وهذا أول، ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاغتسال.

وهو في ذلك كالسّاحر. قال الحافظ: ولم تتعرّض الشافعية للقصاص في ذلك بل منعه وقالوا: إنّه لا يقتل غالباً ولا يعدّ مهلكاً وقال النووي في الرّوضة: ولا دية فيه ولا كفارة، لأنّ الحكم إنّما يترتب على منضبط عامّ دون ما يختصّ ببعض الناس في بعض الأحوال ممّا لا انضباط له، كيف ولم يقع منه فعل أصلاً وإنّما غايته حسدٌ وممنّ لزوال نعمة، وأيضاً فالذي ينشأ عن الإصابة حصول مكروهٍ لذلك الشخص، ولا يتعيّن المكروه في زوال الحياة فقد يحصل له مكروهٌ بغير ذلك من أثر العين. ونقل ابن بطّال عن بعض أهل العلم أنّه ينبغي للإمام منع العائن إذا عرف بذلك من مداخلته الناس، وأن يلزم بيته، فإن كان فقيراً رزقه ما يقوم به، فإنّ ضرره أشدّ من ضرر المجذوم الذي أمر عمر بمنعه من مخالطة الناس، وأشدّ من ضرر الثوم الذي منع الشارع أكله من حضور الجماعة قال النووي: هذا القول صحيح متعيّن لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه.

الأخوة، ويشترك في ذلك الحر والعبد، ويرى الحالف إذا حلف أن هذا المسلم أخوه، ولا سيما إذا كان في ذلك قرينة كما في حديث الباب، ولهذا استحسَن ذلك ﷺ من الحالف وقال: «أَنْتَ كُنْتَ أَبْرَهُمْ وَأَصْدَقُهُمْ» ولهذا قيل: إن في المعارض مندوحة. وقد أخرج ذلك البخاري في الأدب المفرد من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله عن عمران بن حصين. وأخرجه الطبري في التهذيب والطبراني في الكبير، قال الحافظ: ورجاله ثقات. وأخرجه ابن عدي من وجوه آخر عن قتادة مرفوعاً، ووهاه أبو بكر بن كامل في فوائده وأخرجه البيهقي في الشعب من طريقه كذلك. وأخرجه ابن عدي أيضاً من حديث علي قال الحافظ: وسنده وإو أيضاً. وأخرج البخاري في الأدب من طريق أبي عثمان النهدي عن عمر قال: أمّا في المعارض ما يخفي المسلم من الكذب، قال الجوهري: المعارض: هي خلاف التصريح، وهي التورية بالشيء عن الشيء، وقال الراغب: التعريض له وجهان في صدق وكذب أو باطن وظاهر. والمندوحة: السعة، وقد جعل البخاري في صحيحه هذه المقالة ترجمة باب فقال: باب المعارض مندوحة. قال ابن بطال: ذهب مالك والجمهور إلى أن من أكره على يمين، إن لم يحلفها قتل أخوه المسلم أنه لا حنث عليه وقال الكوفيون: يحنث.

قوله: (مَرَجًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ) فيه دليل على صحة إطلاق الأخوة على بعض الأنبياء من بعض منهم والجهة الجامعة هي النبوة.

قوله: (وَنَبِيَّ اللَّهِ شَابٌ) فيه جواز إطلاق اسم الشاب على من كان في نحو الخمسين السنة، فإن النبي ﷺ عند مهاجرة قد كان مشاهراً للخمسين إن لم يكن قد جاوزها، وفي إثبات الشيخوخة لأبي بكر والشباب للنبي ﷺ إشكال لأن أبا بكر أصغر من النبي ﷺ فإنه عاش بعده ومات في السن التي مات فيها رسول الله ﷺ ويمكن أن يقال: إن أبا بكر ظهرت عليه هيئة الشيخوخة من الشيب والنحول في ذلك الوقت والنبي ﷺ لم يظهر عليه ذلك، ولهذا وقع الخلاف بين الرواة في وجود الشيب فيه عند موته ﷺ وفي هذا التعريض الواقع من أبي بكر غاية اللطافة.

قوله: (عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ) فيه دليل على أن الاعتبار بقصد الحلف من غير فرق بين أن يكون الحلف هو

أَبْوَابُ الْإِيمَانِ وَكُفَارَتِهَا

بَابُ الرُّجُوعِ فِي الْإِيمَانِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْكَلَامِ إِلَى النَّبِيِّ
٣٨٣٢ - عَنْ سُوَيْدِ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ: «خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَنَا وَإِلْ بِنِ حُجْرٍ، فَأَخَذَهُ عَدُوُّ لَهُ فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَخْلُقُوا، وَخَلَفْتُ أَنَّهُ أَخِي فَخَلَيْ عَنْهُ، فَأَتَيْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَنْتَ كُنْتَ أَبْرَهُمْ وَأَصْدَقُهُمْ صَدَقْتَ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧/٧٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١١٩).

٣٨٣٣ - فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ (ح: ١٤٣/٥) (خ: ٣٣٤٢) (م: ١٦٣) (٢٦٣): «مَرَجًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ».

٣٨٣٤ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ مُرَوِّفٌ أَبَا بَكْرٍ، وَأَبُو بَكْرٍ شَيْخٌ يَعْرِفُ وَنَبِيَّ اللَّهِ شَابٌ لَا يَعْرِفُ، قَالَ: فَيَلْقَى الرَّجُلُ أَبَا بَكْرٍ فَيَقُولُ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْكَ؟ فَيَقُولُ: هَذَا الرَّجُلُ يَهْدِينِي السَّبِيلَ، فَيُخَيِّبُ الْحَاسِبُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَغْنِي الطَّرِيقَ، وَإِنَّمَا يَمْنِي سَبِيلَ الْخَيْرِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١١/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩١١).

٣٨٣٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٩/٢) وَمُسْلِمٌ (١٦٥٣) (٢٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٢١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥٤).

وَفِي لَفْظٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نَيْتِ الْمُسْتَخْلِفِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٥٣) (٢١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٢٠)، وَهُوَ مُحْمَلٌ عَلَى الْمُسْتَخْلِفِ الْمَظْلُومِ.

حديث سويد بن حنظلة أخرجه أيضاً أبو داود وسكت عنه، ورجاله ثقات وله طرق، وهو من رواية إبراهيم بن عبد الأعلى عن جدته عن سويد بن حنظلة، وعزاه المنذري إلى مسلم فينظر في صحة ذلك. قال المنذري أيضاً: وسويد بن حنظلة لم ينسب ولا يعرف له غير هذا الحديث انتهى وآخره الذي هو محل الحجة وهو قوله: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ» هو متفق عليه بلفظ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ» وكذلك حديث «اتَّصَرَ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» فإنه متفق عليه، وليس المراد بهذه الأخوة إلا أخوة الإسلام، فإن كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم

دَاوُد (٣٢٨٥).

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً ابن حبان، وهو من حديث عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة. قال البخاري فيما حكاه الترمذي: أخطأ فيه عبد الرزاق واختصره عن معمر من حديث «إِنْ سَلِمَانَ بْنَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا طَوْفَ الْيَلَّةِ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً الْحَدِيثُ، وَفِيهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْتُ» وهو في الصحيح وله طرق أخرى رواها الشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر كما ذكره المصنف في الباب. قال الترمذي: لا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتاني. وقال ابن عليّ: كان أيوب تارة يرفعه وتارة لا يرفعه.

قال: ورواه مالك وعبيد الله بن عمر وغير واحد موقوفاً. قال الحافظ: هو في الموطأ كما قال البيهقي وقال: لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع أنه شك فيه، وتابعه على لفظه العمري عبد الله وموسى بن عقبة وكثير بن فرقد وأيوب بن موسى، وقد صححه ابن حبان وحديث ابن عمر رجاله رجال الصحيح، وله طرق كما ذكره صاحب الأطراف وهو أيضاً في سنن أبي داود الأيمان والتدور لا كما قال المصنف وحديث عكرمة قال أبو داود: إنه قد أسنده غير واحد عن عكرمة عن ابن عباس، وقد رواه البيهقي موصولاً ومرسلاً قال ابن أبي حاتم في العلل: الأشبه إرساله. وقال ابن حبان في الضعفاء: رواه مسعراً وشريكاً أرسله مرة ووصله أخرى.

قوله: (لَمْ يَخْتُ) فيه دليل على أن التقييد بمشينة الله مانع من انعقاد اليمين أو يحل انعقادها. وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وأدعى عليه ابن العربي الإجماع،

قال: اجمع المسلمون على أن قوله: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً. قال: ولو جاز منفصلاً كما روى بعض السلف لم يثبت أحد قط في عين ولم يحتج إلى كفارة قال: واختلفوا في الاتصال، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور: هو أن يكون قوله إِنْ شَاءَ اللَّهُ متصلاً باليمين من غير سكون بينهما، ولا يضر سكتة النفس. وعن طاووس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم وقال عطاء: قدر حلبة ناقه وقال سعيد بن جبيرة: يصح بعد أربعة أشهر وعن ابن عباس: له الاستثناء

الحاكم أو الغريم، وبين أن يكون المحلف ظالماً أو مظلوماً صادقاً أو كاذباً، وقيل هو مقيّد بصدق المحلف فيما ادّعاء، أمّا لو كان كاذباً كان الاعتبار بنية الخالف وقد ذهب الشافعية إلى أن تخصيص الحديث بكون المحلف هو الحاكم، ولفظ صاحبه في الحديث يرّد عليهم، وكذلك ما ثبت في رواية لمسلم بلفظ «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلَفِ» قال النووي: أمّا إذا حلف بغير استحلاف وورى فتنتفع التثوية ولا يثبت سواء حلف ابتداءً من غير تحليف أو حلفه غير القاضي أو غير نائبه في ذلك. ولا اعتبار بنية المستحلف بكسر اللام غير القاضي وحاصله أن اليمين على نية الخالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه. قال: والتثوية وإن كان لا يثبت بها فلا يجوز فعلها حيث يطل بها حتى المستحلف، وهذا يجمع عليه انتهى وقد حكى القاضي عياض الإجماع على أن الخالف من غير استحلاف ومن غير تعلق حتى يمينه له نيته ويقبل قوله، وأمّا إذا كان لغيره حتى عليه فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه سواء حلف متبرعاً أو باستحلاف انتهى ملخصاً. وإذا صح الإجماع على خلاف ما يقضي به ظاهر الحديث كان الاعتماد عليه ويمكن التمسك لذلك بمحدث سويد بن حفظة المذكور في الباب، فإن النبي ﷺ حكم له بالبر في يمينه مع أنه لا يكون باراً إلا باعتبار نيته نفسه لأنه قصد الأخوة المجازية، والمستحلف له قصد الأخوة الحقيقية، ولعل هذا هو مستند الإجماع

بَابُ مَنْ حَلَفَ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

٣٨٣٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَخْتُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٣١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٠٤)، وَقَالَ: «فَلَهُ ثَنِيَاءٌ» وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ: «فَقَدْ اسْتَنَى».

٣٨٣٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِثَّ عَلَيْهِ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ١٠/ ٢) (ت: ١٥٣٢) (ن: ٢٥/ ٧) (هـ: ٢١٠٥) إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

٣٨٣٨ - وَعَنْ عَكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا غَرْوَنَ فَرَيْشًا ثُمَّ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا غَرْوَنَ فَرَيْشًا، ثُمَّ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا غَرْوَنَ فَرَيْشًا، ثُمَّ سَكَتَ ثُمَّ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ لَمْ يَغْزِهِمْ» أَخْرَجَهُ أَبُو

وكذلك قال في لحم بريرة «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» كما في حديث الباب، فدل ذلك على تغاير مفهومَي الهدية والصدقة، فإذا حلف من إحدهما لم يحنث بالأخرى كسائر المفهومات المتغايرة. قال ابن بطال: إنما كان النبي ﷺ لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ الناس، ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة والأنبياء منزّهون عن ذلك لأنه ﷺ كان كما وصفه الله «وَوَجَدَكَ غَائِلًا قَافِيًا»، والصدقة لا تحل للأغنياء وهذا بخلاف الهدية، فإن العادة جارية بالإثابة عليها وكذلك كان شأنه. وفي حديث أنسٍ دليل على أن الصدقة إذا قبضها من محل له أخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه الصدقة أن يتناول منها إذا أهديت له أو بيعت.

بَابُ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ إِذَا مَا بِمَاذَا يَحْنُثُ

٣٨٤١ - عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بِغَمِّ الْأَذْمِ الْخَلُّ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣/٣٠١) (م: ٢٠٥٢) (١٦٨) (د: ٣٨٢٠) (ت: ١٨٣٩) (ن: ١٤/٧) (هـ: ٣٣١٨) إِلَّا الْبُخَارِيُّ، وَلَا خَمْدُ (٣/٣٠١) وَمُسْلِمٌ (٢٠٥١) (١٦٤) وَإِسْنٌ مَاجَهَ (٣٣١٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٤٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَثَلُهُ.

٣٨٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا بِالزَّيْتِ وَادَّهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ» (٣٣١٩).

٣٨٤٣ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ إِذَا بَيْعِكُمُ الْمُبْلَغُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣٣١٥).

٣٨٤٤ - وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ كَيْسَرَةً مِنْ خُبْرٍ شَعِيرٍ فَوَضَعَ عَلَيْهَا ثَمْرَةً وَقَالَ: هَذِهِ إِذَا مَ هَلَوُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٩) وَالبُخَارِيُّ.

٣٨٤٥ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَيِّدُ إِذَا مَ أَهْلُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ اللَّحْمُ» رَوَاهُ ابْنُ قَيِّمَةَ فِي غَرِيبِهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْقُوسِي، حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي هِلَالٍ

الرَّاسِبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ فَذَكَرَهُ.

٣٨٤٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً يَتَكَفَّوْهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَتَكَفَّوْهُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ نَزْلًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ، فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: بَارَكَ الرَّحْمَنُ عَلَيْكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، أَلَا أَخْبَرَكَ بِنَزْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: تَكُونُ الْأَرْضُ خُبْزَةً وَاحِدَةً كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْنَا ثُمَّ ضَمَّكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ثُمَّ قَالَ:

أَبَدًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَلْفِ بِاللَّهِ أَوْ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْعِتَاقِ أَوْ التَّقْيِيدِ بِالْمَشِيئَةِ يَمْنَعُ الْإِنْعِقَادَ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ. وَبَعْضُهُمْ فَصَّلَ. وَاسْتَشْنَى أَحْمَدُ الْعِتَاقَ قَالَ: لِحَدِيثٍ «إِذَا قَالَ أَنْتَ طَلَّقْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ، وَإِنْ قَالَ لِعَبْدِي أَنْتَ حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ حُرٌّ» وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ حَمِيدُ بْنُ مَالِكٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَذَهَبَتْ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمَشِيئَةِ يَتَّبَعُ فِيهِ مَشِيئَةُ اللَّهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ بِاعْتِبَارِ مَا يَظْهَرُ مِنَ الشَّرِيعَةِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ وَتَقَيَّدَ الْحَلْفَ بِالْمَشِيئَةِ مَحْبُوبًا لِلَّهِ فَعَلَهُ لَمْ يَحْنُثْ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ كَانَ مَحْبُوبًا لِلَّهِ تَرْكُهُ لَمْ يَحْنُثْ بِالتَّرْكِ، فَإِذَا.

قَالَ: وَاللَّهُ لَيَتَصَدَّقَنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ حَنْتَ بِتَرْكِ الصَّدَقَةِ لِأَنَّ اللَّهَ يَشَاءُ التَّصَدُّقَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ حَلَفَ لَيَقْطَعَنَّ رَحِمَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ بِتَرْكِ الْقَطْعِ لِأَنَّ اللَّهَ يَشَاءُ ذَلِكَ التَّرْكَ وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ: مَعْنَى التَّقْيِيدِ بِالْمَشِيئَةِ: بَقَاءُ الْحَالِ فِي الْحَيَاةِ وَقَتًا يُمْكِنُهُ الْفِعْلُ، فَإِذَا بَقِيَ ذَلِكَ الْقَدْرُ حَنْتَ الْحَالِ عَلَى الْفِعْلِ بِالتَّرْكِ، وَحَنْتَ الْحَالِ عَلَى التَّرْكِ بِالْفِعْلِ. وَالظَّاهِرُ مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ أَنَّ التَّقْيِيدَ إِنَّمَا يَفِيدُ إِذَا وَقَعَ بِالْقَوْلِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ لَا بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ إِلَّا مَا زَعَمَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ قِيَاسَ قَوْلِهِ صَحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالنِّيَّةِ وَعِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ مَعْرُوفٌ. وَقَدْ بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ: بَابُ النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ سَكَتَ ثُمَّ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) لَمْ يَقْيِدْ هَذَا السُّكُوتَ بِالْعَذَرِ، بَلْ ظَاهِرُهُ السُّكُوتُ اخْتِيَارًا لَا اضْطِرَارًا فَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ

بَابُ مَنْ حَلَفَ لَا يَهْدِي هَدِيَّةً فَتَصَدَّقَ

٣٨٣٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ أَهْلِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ ضَرَبَ يَدَيْهِ، وَأَكَلَ مَعَهُمْ» (حم: ٣/٣٠٢) (خ: ٢٥٧٦) (م: ١٠٧٧) (١٧٥).

٣٨٤٠ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَهْدَتْ بَرِيرَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهَا، فَقَالَ: هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٣/١٣٠) (خ: ١٤٩٥) (م: ١٠٧٤) (١٧٠).

قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَى الْحَدِيثَيْنِ فِي كِتَابِ الزُّكَاةِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ إِبْرَادِهِمَا هَهُنَا أَنَّ الْخَالِفَ بِأَنَّهُ لَا يَهْدِي لَا يَحْنُثُ إِذَا تَصَدَّقَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسَالُ عَنْ الطَّعَامِ الَّذِي يَقْرُبُ إِلَيْهِ هَلْ هُوَ صَدَقَةٌ أَوْ هَدِيَّةٌ؟

إليه في كل طعام ولا يمكن أن يساغ بدونه، فمع كونه لا يزال غاطلاً لكل طعام محتاجاً إليه لا يغني عنه من أنواع الإدام شيء وهو يغني عنها بل ربما لا يصلح بعض الأدم إلا بالملح، فلما كان بهذا الحل أطلق عليه اسم السيّد وإن لم يكن سيّداً بالنسبة إلى ذاته لكونه خالياً عن الخلاوة والدسومة ونحوهما.

قوله: (فَوَضَعَ عَلَيْهَا تَمْرَةً) فيه أن وضع التمرة على الكسرة جائز ليس بمكروه وإن كان الزّار قد روى حديث «أَكْرَمُوا الْخُبْزَ» مع ما في الحديث من المقال، فمثل هذا لا ينافي الكرامة. قوله: (هَذِهِ إِذَا مَا هَذِهِ) فيه دليل على أن الجوامد تكون إداماً كالجين والزيتون والبيض والتمر، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: ما لا يصطبغ به فليس بإدام لأن كل واحد منهما يرفع إلى الفم منفرداً.

قوله: (سَيِّدٌ إِذَا مَا أَهْلُ الدُّنْيَا... إلخ) فيه تصريح بأنّ اللحم حقيق بأن يطلق عليه اسم السيّادة المطلقة في الدنيا والآخرة، ولا جرم فهو بمنزلة لا يبلغها شيء من الأدم كائناً ما كان، فإطلاق السيّادة عليه لذاته لا لمجرد الاحتياج إليه كما تقدّم في الملح. قوله: (خُبْزَةٌ وَاحِدَةٌ) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها زاي: هي في أصل اللغة: الظلمة، والمراد بها هنا المصنوع من الطعام.

قال النووي: معنى الحديث أن الله يجعل الأرض كالظلمة والرغيف العظيم، ويكون ذلك طعاماً نزل لأهل الجنة، والله تبارك وتعالى على كل شيء قدير.

قوله (بِلَامٍ وَنُونٍ) الحرف الأول باء موحدة وبعدها لام مخففة بعده ميّمة مرفوعة غير منوثة، كذا قال النووي. قال: وفي معناها أقوال مضطربة، الصحيح منها الذي اختاره القاضي وغيره من المحققين أنها لفظة عبرانية معناها بالعبرانية ثور، ولهذا فسّر ذلك به ووقع السؤال لليهود عن تفسيرها، ولو كانت عربية لعرفت بها الصحابة ولم يحتاجوا إلى سؤاله عنها، فهذا هو المختار في بيان هذه اللفظة قال: وأما النون فهو الحوت باتفاق العلماء، والمراد بقوله «يَكْفُوهُمَا» أي يملأها من يد إلى يد حتى تجتمع وتستوي لأنها ليست منبسطة كالرقاقة ونحوها. والنزل بضم النون والزاي، ويجوز إسكان الزاي وهو ما يعد للضيّف عند نزوله. قال الخطابي: لعل اليهودي أراد التعمية عليهم فقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين على الآخر وهي لام الف وياء، يريد لاي

ألا أخبرك بإدائهم؟ قال: بلى. قال: إدامهم بلام ونون، قال: مّا هذا؟ قال: ثور ونون يأكل من زائدة كبديهما سبعون ألفاً متفق عليه، والنون: الحوت (خ: ٦٥٢١) (م: ٢٧٩٢) (٣٠).

حديث ابن عمر رجال إسناده في سنن ابن ماجه ثقات إلا حسين بن مهدي شيخ ابن ماجه فقال في التّريب: إنّه صدوق، وعزاه السيوطي في الجامع الصغير أيضاً إلى الحاكم في المستدرك والبيهقي في الشعب. وأخرج أيضاً الطبراني في الكبير عن ابن عمر مرفوعاً: «اتّلبوا بالزيت واذهبوا به فإنّه يخرج من شجرة مباركة» وحديث أنس في إسناده عند ابن ماجه رجل مجهول فإنّه قال عن رجل أراه موسى عن أنس، وقد أخرجه أيضاً الحكيم الترمذي. وحديث بريدة أخرجه بهذا اللفظ أبو نعيم في الطب من حديث علي بإسناد ضعيف. قوله: (ينعم الأدم).

قال النووي: الإدام بكسر الهمزة ما يؤتد به، يقال أدم الخبز يادمه بكسر الدال، وجمع الإدام أدم بضم الهمزة كإهاب وإهيب وكتاب وكتب والأدم بإسكان الدال مفرد كالإدام.

قال الخطابي والقاضي عياض: معنى الحديث مدح الاقتصاد في المأكول ومنع النفس عن ملاذ الأطعمة، تقديره اتدّموا بالخل وما في معناه ثمّا تحف مؤنته ولا يعزّ وجوده ولا تساقوا في الشهوات فإنّها مفسدة للذين مسقة للبدن قال النووي: والصواب الذي ينبغي أن يجزم به أنه مدح للخل نفسه، وأما الاقتصاد في المطعم وترك الشهوات فمعلوم من قواعد آخر. وأما قول جابر فما زلت أحبّ الخل منذ سمعتها من نبي الله ﷺ فهو كقول أنس: «مَا زِلْتُ أَحِبُّ الدُّبَاءَ» قال: وهذا مما يؤيد ما قلنا في معنى الحديث إنه مدح للخل نفسه وتأويل الراوي إذا لم يخالف الظاهر يتعين المصير إليه والعمل به عند جماهير العلماء من الفقهاء والأصوليين وهذا كذلك، بل تأويل الراوي هنا هو ظاهر اللفظ فيتعين اعتماده قوله: «اتّلبوا بالزيت» فيه التّرجيب في الاتدّم بالزيت معللاً ذلك بكونه من شجرة مباركة قوله: «سَيِّدٌ إِذَا مَا كُنْتُمُ الْمَلِخُ» قد تقدّم أن الإدام اسم لما يؤتد به: أي يؤكل به الخبز مما يطيب. سواء كان مما يصطبغ به كالأمراق والمائنات أو مما لا يصطبغ به كالجامدات من الجين والبيض والزيتون وغير ذلك قال ابن رسلان: هذا معنى الإدام عند الجمهور من السلف والخلف انتهى. ولعلّ تسمية الملح بسيّد الإدام لكونه ممّا يحتاج

مضمومة، ويجوز بالثناة من فوق باعتبار النعم المذكورة، ويجوز أيضاً بالثناة من تحت المفتوحة وفيه أنه يستحب للغني أن يلبس من الثياب ما يليق به ليكون ذلك إظهاراً لنعمة الله عليه.

إذ اللبوس هو أعظم ما يظهر فيه الفرق بين الأغنياء والفقراء، فمن لبس من الأغنياء ثياب الفقراء صار ماثلاً لهم في إيهام الناظر له أنه منهم وذلك ربما كان من كفران نعمة الله عليه، وليس الزهد والتواضع في لزوم ثياب الفقر والمسكنة، لأن الله سبحانه أحل لعباده الطيبات ولم يخلق لهم جيد الثياب إلا لتلبس ما لم يرد النص على تحريمه. ومن فوائد إظهار أثر الغنى أن يعرفه ذوو الحاجات فيقصده لقضاء حوائجهم وقد أخرج الترمذي حديث «إِنَّ اللَّهَ يُجِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ بِالْخَيْرِ عَلَى عَبْدِهِ».

وقال حسن، فدل هذا على أن إظهار النعمة من محبوبات المنعم، ويدل على ذلك قوله تعالى: «وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ» فإن الأمر منه جل جلاله إذا لم يكن للوجوب كان للندب، وكلا القسمين مما يحبه الله فمن أنعم الله عليه بنعمة من نعمه الظاهرة أو الباطنة فليبالغ في إظهارها بكل ممكن ما لم يصحب ذلك الإظهار رياء أو عجب أو مكاثرة للغير، وليس من الزهد والتواضع أن يكون الرجل وسخ الثياب وشعث الشعر، فقد أخرج أبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله.

قال: «أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى رَجُلًا شَيْعًا قَدْ تَفَرَّقَ شَعْرُهُ فَقَالَ: أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَا يُسْكِنُ شَعْرَهُ، وَرَأَى رَجُلًا آخَرَ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَمِخْخَةٌ، فَقَالَ: أَمَا كَانَ هَذَا يَجِدُ مَا يُغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ، (وَالْخَاصِلُ) أَنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، فَمَنْ زَعَمَ أَنْ رِضَاهُ فِي لِبْسِ الْخُلُقَانِ وَالْمَرْقَعَاتِ وَمَا أَفْرَطَ فِي الْغُلْظِ مِنَ الثِّيَابِ فَقَدْ خَالَفَ مَا أُرْشَدَ إِلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

قوله: (مَهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ) قال في القاموس: وأمر كفرح أمرًا وأمره كثر وتم فهر أمر، والأمر اشتد، والرجل كثر ماشيته، وأمره كنصره لغية: كثر نسله وماشيته.

قوله: (مِخْخَةٌ).

قال في القاموس: السُّكُّ والسُّكَّةُ بالكسر: حديدة منقوشة يضرب عليها الدراهم والسُّطَر من الشجر وحديدة الفدان والطريق المستوي، وضربوا بيوتهم سكاكًا بالكسر: صفًا واحدًا. قوله: (مَأْمُورَةٌ).

على وزن لعا: وهو الثور الوحشي فصخف الراوي الياء المثناة فجعلها موحدة قال الخطابي: هذا أقرب ما يقبح لي فيه، والمراد بزاندة الكبد قطعة منفردة متعلقة بالكبد وهي أطيبها.

قوله: (يَأْكُلُ مِنْهَا سَبْعُونَ أَلْفًا) قال القاضي: يحتمل أنهم السبعون ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب فخصوا بأطيب التزل، ويحتمل أنه غير بالسبعين ألفا عن العدد الكثير ولم يرد الحصر في ذلك القدر، وهذا معروف في كلام العرب.

بَابُ أَنْ مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ يَتَنَاوَلُ الرِّكَاتِي وَغَيْرَهُ ٣٨٤٧ - عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيَّ شَمْلَةٌ أَوْ شِمْلَتَانِ فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ مَالٍ؟. فَقُلْتُ: نَعَمْ قَدْ أَتَانِي اللَّهُ مِنْ كُلِّ مَالٍ، مِنْ خَيْلِهِ وَإِبِلِهِ وَغَنَمِهِ وَزَيْتُونِهِ فَقَالَ: فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَرَّ عَلَىكَ نِعْمَةً فَرَحْتَ إِلَيْهِ فِي خَلْعٍ (حم): (١٣٧/٤).

٣٨٤٨ - وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ هَبِيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ مَالٍ أَمْرِي لَهُ مَهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ أَوْ سِكَّةٌ مَأْمُورَةٌ، وَهَاتِمَا أَحْمَدُ (٤٦٨/٣). الْمَأْمُورَةُ: الْكَثِيرَةُ النَّسْلِ. وَالسِّكَّةُ: الطَّرِيقُ مِنَ النَّخْلِ الْمُصْطَفَى، وَالْمَأْمُورَةُ: هِيَ الْمُلْقَةُ.

٣٨٤٩ - وَقَدْ سَبَقَ: «إِنَّ عَمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، (خ): (٥٩٣/١١).

٣٨٥٠ - وَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَحَبُّ أَمْوَالِي إِلَيَّ يَبْرَحَاءُ لِحَاطِئِهِ لَمْ تُسْتَقْبَلْهُ الْمَسْجِدُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم): (١١٤١/٣) (خ): (٥٩٣/١١) (م): (٩٩٨) (٤٢).

حديث أبي الأحوص أخرجه أيضًا أبو داود والنسائي والترمذي والحاكم في المستدرک، ورجال إسناده رجال الصحيح. وحديث سويد بن هبيرة أخرجه أيضًا أبو سعيد والبخاري وابن قانع والطبراني في الكبير والبيهقي في السنن والضيياء المقدسي في المختارة وصححه، وأخرجه أيضًا عنه من طريق أخرى العسكري وحديث عمر قد سبق في أول كتاب الوقف.

قوله: (فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا) ذكر النبي ﷺ إتيان المال مع أمره بإظهار النعمة عليه يدل على أنه علة، لأنه لو لم يمكن التعليل ما كان لإعادة ذكره فائدة، وكان ذكره عبثًا، وكلام الشارع منزلة عنه.

قوله: (فَلْيَرَّ) بسكون لام الأمر، والياء المثناة التحتية

وعشرين وقد أخرج مسلمٌ من وجهٍ آخر عن عمر بهذا اللفظ الأخير الذي جزمت به عائشة، ويدلُّ أيضًا على ذلك أنَّ النبي ﷺ لم يخرج من يمينه بمجرد مضيِّ ذلك العدد بل للخبر الواقع من جبريل كما في حديث ابن عباس المذكور

بَابُ الْحَلْفِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى

٣٨٥٣ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْلِفُ: لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٢٦/٢) (خ: ٣٧٩١) (د: ٣٢٦٣) (ت: ١٥٤٠) (ن: ٢/٧) (هـ: ٢٠٩٢) إِلَّا مُسَلِّمًا.

٣٨٥٤ - وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْجَنَّةَ أَرْسَلَ جِبْرِيلَ فَقَالَ: أَنْظِرْ إِلَيْهَا وَإِلَى مَا أُخْدِتَتْ لِأَهْلِهَا فِيهَا، فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَرَجَعَ فَقَالَ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا» (حم: ٢/٣٥٤) (د: ٤٧٤٤) (ت: ٢٥٦) (ن: ٣/٧-٤).

٣٨٥٥ - وَفِي حَدِيثِ لَاسِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَتَنَبَّأُ رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢/٢٧٦) (خ: ١٣/٣٦٨) (م: ١٨٢) (٢٩٩).

٣٨٥٦ - وَفِي حَدِيثِ اغْتِسَالِ أَيُّوبَ «بَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكِنَّ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ» (حم: ٢/٣١٤) (خ: ٢٧٩).

٣٨٥٧ - وَعَنْ قُتَيْبَةَ بِنْتِ صَيْغِي «أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ تَنْذِدُونَ وَإِنَّكُمْ تَشْرِكُونَ، تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَثَبْتُمْ، وَتَقُولُونَ الْكُتْبَةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَخْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: رَبِّ الْكُتْبَةِ، وَيَقُولُوا أَخْدَهُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَفَتْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٣٧١) وَالنَّسَائِيُّ (٧/٦).

٣٨٥٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَيْكُمْ أَنْ تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٧/٢) (خ: ٦٦٤٦) (م: ١٦٤٦) (٣).

وَفِي لَفْظٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ خَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ» فَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَخْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: «لَا تَخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٠) وَمُسْلِمٌ (١٦٤٦) (٤) وَالنَّسَائِيُّ (٤/٧).

قال في القاموس: وأبر كفرح صلح، وذكر أنَّ تابير النخل إصلاحه وقد تقدَّم الكلام على ما قاله عمر وما قاله أبو طلحة في الوقف.

بَابُ مَنْ حَلَفَ عِنْدَ رَأْسِ الْهَلَالِ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا شَهْرًا فَكَانَ نَاقِصًا

٣٨٥١ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا. وَفِي لَفْظٍ: أَلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَدَا عَلَيْهِمْ أَوْ رَاحَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شَهْرًا، فَقَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٦/٣١٥) (خ: ٥٢٠٢) (م: ١٠٨٥) (٢٥).

٣٨٥٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ أَتَى جِبْرِيلَ فَقَالَ: قَدْ بَرَأْتَ يَمِينِكَ وَقَدْ تَمَّ الشَّهْرُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/٢٣٥).

قوله: (فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ حَلَفْتَ... إلخ) فيه تذكير الخالف بيمينه إذا وقع منه ما ظاهره نسيانها لا سيما ممن له تعلق بذلك، والقاتل له بذلك عائشة كما تدلُّ عليه الروايات الآخرة. فإنَّها لما خشيت أن يكون ﷺ نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يومًا أو تسعة وعشرون يومًا، فلمَّا نزل في تسعة وعشرين ظنَّت أنه ذهل عن القدر أو أنَّ الشهر لم يهلْ فأعلمها أنَّ الشهر استهلَّ، وأنَّ الذي كان الحلف وقع فيه تسع وعشرون: وفيه تقوية لقول من

قال: إنَّ يمينه ﷺ اتَّفَقَ أنها كانت في أوَّل الشهر، ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين، وإلا فلو اتَّفَقَ ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البرُّ إلا بثلاثين وذهبت طائفة إلى الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذًا بأقلِّ ما ينطلق عليه الاسم. قال ابن بطال: يؤخذ منه أنَّ من حلف على شيء برَّ بفعل أقلِّ ما ينطلق عليه الاسم، والقصة محمولة عند الشافعي ومالكٍ على أنه دخل أوَّل الهلال وخرج به، فلو دخل في أثناء الشهر لم يبرَّ إلا بثلاثين وافية..

قوله: (إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ) هذه الرواية تدلُّ على المراد من الرواية الأخرى بلفظ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ» كما في لفظ ابن عمر، فإنَّ ظاهر ذلك: الحصر، وهذا الظاهر غير مراد وإنَّ وهم فيه من وهم وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة أنَّ الشهر تسع وعشرون، قال: فذكروا ذلك لعائشة فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن إنَّما قال الشهر قد يكون تسعًا

صفة لذاته، والحالف بعزة الله التي هي صفة لفعله بأنه يحث في الأول دون الثاني قال الحافظ: وإذا أطلق الحالف انصرف إلى صفة الذات وانعدت اليمين.

قوله: (لا وعزيتك) لا أسألك غير هذا) هذا طرف من الحديث الطويل في صفة الحشر، ومحل الحجة منه هذا اللفظ المذكور، فإن النبي ﷺ ذكر ذلك مقررًا له فكان دليلاً على جواز الحلف بذلك.

قوله: (بلى وعزيتك) هو طرف من حديث طويل وأوله «أن أيوب كان يتسلى فخرًا عليه جزاء من ذهب» ووجه الدلالة منه أن أيوب عليه السلام لا يحلف إلا بالله، وقد ذكر النبي ﷺ ذلك عنه وأقره.

قوله: (ولكن لا غنى لي عن بركتك) بكسر الغين المعجمة والقصر كذا للأكثر وقع لأبي ذر عن غير الكشميهني بفتح أوله والمد والأول أولى فإن معنى الغناء بالفتح والمد الكفاية يقال ما عند فلان غناء: أي ما يقتني به.

قوله: (تندون) أي تعملون لله أندادًا وتشركون: أي تجعلون لله شركاء، وفيه النهي عن الحلف بالكعبة، وعن قول الرجل ما شاء الله وشتت، ثم أمرهم أن يأتوا بما لا تنديد فيه ولا شرك فيقولون ورب الكعبة، ويقولون ما شاء الله ثم شئت وحكى ابن التين عن أبي جعفر الداودي أنه،

قال: ليس في الحديث نهى عن القول المذكور. وقد قال الله تعالى: «وَمَا تَقُولُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ»، وقال تعالى: «وَأَذِّنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا لِلَّهِ نَعْمٌ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ» وغير ذلك. وتعقبه بأن الذي قاله أبو جعفر ليس بظاهر لأن قوله ما شاء وشتت تشريك في مشيئة تعالى وأما الآية فإنما أخبر الله أنه أغناهم وأن رسوله أغناهم وهو من الله حقيقة لأنه الذي قدر ذلك ومن الرسول ﷺ حقيقة باعتبار تعاطي الفعل وكذا الإنعام أنعم الله على زيد بن حارثة بالإسلام. وأنعم عليه النبي ﷺ بالعتق، وهذا بخلاف المشاركة في المشيئة فإنها منفردة لله سبحانه وتعالى بالحقيقة، وإذا نسبت لغيره فبطريق المجاز.

قوله: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم» في رواية للترمذي من حديث ابن عمر «أنه سمع رجلاً يقول: لا والكعبة».

فقال: لا تحلف بغير الله فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حلف بغير الله فقد كفر وأشرك» قال الترمذي:

٣٨٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ» وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥/٧).

حديث قتيلة أخرجه أيضًا ابن ماجه وصححه النسائي. وحديث أبي هريرة الآخر أخرجه أيضًا أبو داود والنسائي وابن حبان والبيهقي. وفي الصحيحين عن ابن عمر رفعه «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ» وفي الباب عن ابن عمر رفعه «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ» أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه، ويروى أنه قال: «فَقَدْ أَشْرَكَ» وهو عند أحمد من هذا الوجه، وكذا عند الحاكم ورواه الترمذي وابن حبان من هذا الوجه أيضًا بلفظ: «فَقَدْ كَفَرَ وَأَشْرَكَ» قال البيهقي: لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر. قال الحافظ: قد رواه شعبة عن منصور عنه قال: كنت عند ابن عمر. ورواه الأعمش عن سميد عن عبد الرحمن السلمي عن ابن عمر

قوله: (لا ومقلب القلوب) لا: نهي للكلام السابق، ومقلب القلوب هو المقسم به، والمراد بتقلب القلوب: تقلب أحوالها لا ذواتها، وفيه جواز تسمية الله بما ثبت من صفاته على وجوه يليق به.

قال القاضي أبو بكر بن العربي في الحديث: جواز الحلف بأفعال الله تعالى إذا وصف بها ولم يذكر اسمه تعالى. وفرق الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا: إن حلف بقدرة الله تعالى انعقدت يمينه وإن حلف بعلم الله لم تنعقد، لأن العلم بعبر به عن المعلوم.

كقوله تعالى: «قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا؟» والجواب أنه هنا مجاز إن سلم أن المراد به المعلوم والكلام أنما هو في الحقيقة قال الرافض: تقلب الله القلوب والأبصار: صرفها عن رأي إلى رأي. قال ويعبر بالقلب عن المعاني التي تختص به من الروح والعلم والشجاعة.

قوله: (فقال: وعزيتك) هذا طرف من الحديث الذي فيه «إن الجنة حفت بالمكاره والنار بالشهوات» وذكره المصنف رحمه الله هنا للاستدلال به على الحلف بعزة الله قال ابن بطال: العزة يحتمل أن تكون صفة ذات بمعنى القدرة والعظمة، وأن تكون صفة فعل بمعنى القهر لمخلوقاته والغلبة لهم وبذلك صحت الإضافة. قال: ويظهر الفرق بين الحالف بعزة الله: أي التي هي

نَهَى عَنْ ذَلِكَ قَالَ السُّهْلِيُّ: وَلَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَا يَظُنُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَحْلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ. وَيَجَابُ بِأَنَّهُ قَبْلَ النَّهْيِ عَنْهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ عَلَيْهِ وَلَا سِيَمًا وَالْأَقْسَامُ الْقَرَأَتِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ النُّسْط. وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: دَعَوَى النُّسْخُ ضَعِيفَةً لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ وَلِعَدَمِ تَحَقُّقِ التَّارِيخِ. وَالْخَامِسُ: إِنَّهُ كَانَ فِي ذَلِكَ حَذَفٌ، وَالتَّقْدِيرُ أَفْلَحَ رَبُّ أَبِيهِ قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالسَّادِسُ: إِنَّهُ لِلتَّعْجِيبِ، قَالَهُ السُّهْلِيُّ. وَالسَّابِعُ: أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ ﷺ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْخُصَائِصَ لَا تُثَبِّتُ بِالْإِحْتِمَالِ. (وَأَخَاوِثُ الْبَابِ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ لَا يَنْعَقِدُ، لِأَنَّ النَّهْيَ يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ. وَقَالَ بَعْضُ الْخُنَابِلَةِ: إِنَّ الْحَلْفَ بِنَبِيٍّ ﷺ يَنْعَقِدُ وَتَجِبُ الْكُفَّارَةُ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي وَائِمِ اللَّهِ وَلَعَمْرُ اللَّهِ
وَأَقْسَمَ بِاللَّهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

٣٨٦٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَوْفُونَ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً كُلُّهَا تَأْتِي بِسَارِسَ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَطَالَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، فَلَمْ يَخْمَلْ مِنْهُمْ إِلَّا امْرَأَةً وَاجِدَةً فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَائِمٌ الَّذِي نَفْسٌ مُخَمَّرٌ بِيَدِهِ لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاءَتْهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَسَانًا أَجْمَعُونَ» وَهُوَ حُجَّةٌ فِي أَنَّ الْحَقَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مَا لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ يَنْفَعُ، وَإِنْ لَمْ يَنْبُوهُ وَقَتِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ (حم: ٢/ ٢٢٩) (خ: ٢٨١٩) (م: ٣٦٥٤) (٢٥).

٣٨٦١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ: وَائِمِ اللَّهُ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِسَارَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٢/ ٢٠) (خ: ٦٦٢٧) (م: ٢٤٢٦) (٦٣).

٣٨٦٢ - وَفِي حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ لَمَّا وَضِعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ جَاءَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَرَحَّمَ عَلَيْهِ وَقَالَ: وَائِمِ اللَّهُ إِنْ كُنْتُ لَا ظَنَّنِي أَنِّي يَجْعَلُكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ (حم: ١١٢/ ١) (خ: ٣٦٨٥) (م: ٢٣٨٩) (٤).

وَقَدْ سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ الْمَخْزُومِيِّ: «وَائِمِ اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَيَهَا» وَقَوْلُ عُمَرَ لِغَيْلَانَ بْنِ سَلَمَةَ: وَائِمِ اللَّهُ لَتَرَجَعَنِي نِسَاءُكَ وَفِي حَدِيثِ الْإِنْفَكِ «فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَعَذَّرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، فَتَقَرَّبَ مِنْهُ فَسَمِعَ قَوْلَ لَسَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَعَمْرُ اللَّهِ لَتَقْتُلَنَّهُ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٩٤/ ٦) - (١٩٧).

٣٨٦٣ - «وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ - وَكَانَ صَدِيقًا

حَسَنٌ وَصَحُّهُ الْحَاكِمُ، وَالتَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِ: «كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ» لِلْمُبَالَغَةِ فِي الزُّجْرِ وَالتَّغْلِيزِ فِي ذَلِكَ وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ قَالَ بِالتَّحْرِيمِ. قَوْلُهُ: «فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ».

قَالَ الْعُلَمَاءُ: السَّرُّ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ أَنَّ الْحَلْفَ بِالشَّيْءِ يَقْتَضِي تَعْظِيمَهُ، وَالْعِظْمَةُ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هِيَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ وَذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ، وَاخْتَلَفَ هَلْ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ حَرَامٌ أَوْ مَكْرُوهٌ؟ لِلْمَالِكِيَّةِ وَالْخُنَابِلَةِ قَوْلَانِ، وَيَحْتَمِلُ مَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ يَنْفِي الْجَوَازَ الْكِرَاهَةَ أَعْمٌ مِنَ التَّحْرِيمِ وَالتَّنْزِيهِ. وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَجُمْهُورُ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ مَكْرُوهٌ تَنْزِيهًا، وَجَزَمَ ابْنُ حَزَمٍ بِالتَّحْرِيمِ. قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: الْمَذْهَبُ الْقَطْعُ بِالْكِرَاهَةِ، وَجَزَمَ غَيْرُهُ بِالتَّصْفِيلِ، فَإِنْ اعْتَقَدَ فِي الْحَلْفِ بِهِ مَا يَعْتَقِدُ فِي اللَّهِ تَعَالَى كَانَ بِذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ كَافِرًا وَمَذْهَبُ الْهَادَوِيَّةِ أَنَّهُ لَا إِثْمَ فِي الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ مَا لَمْ يَسُوِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ فِي التَّعْظِيمِ أَوْ كَانَ الْخَالِفُ مُتَضَمِّنًا كُفْرًا أَوْ فُسْقًا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَنْ يَكْفُرُ بِحَلْفِهِ، قَالَ فِي الْفَتْحِ: وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْقَسَمِ بِغَيْرِ اللَّهِ فَفِيهِ جَوَابَانِ:

أحدهما أَنَّ فِيهِ حَذَفًا، وَالتَّقْدِيرُ رَبُّ الشَّمْسِ وَنَحْوِهِ. وَالثَّانِي أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِاللَّهِ فَلِذَا أُرَادَ تَعْظِيمُ شَيْءٍ مِنْ خُلُوقَاتِهِ أَقْسَمَ بِهِ وَلَيْسَ لِغَيْرِهِ ذَلِكَ. وَأَمَّا مَا وَقَعَ ثَمًّا يَخَالِفُ ذَلِكَ. كَقَوْلِهِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ».

فَقَدْ أَجِيبَ عَنْهُ بِأَجُوبَةٍ:

الأول: الطَّمَنُ فِي صَحَّةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِنَّهَا غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَزَعَمَ أَنَّ أَصْلَ الرُّوَايَةِ أَفْلَحَ وَاللَّهُ فَصَحَّفَهَا بَعْضُهُمْ.

والثاني: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يَقَعُ مِنَ الْعَرَبِ وَيَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ مِنْ دُونِ قَصْدٍ لِلْقَسَمِ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ قَصَدَ حَقِيقَةَ الْحَلْفِ،

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ الْجَوَابُ الْمَرْضِيُّ. وَالثَّالِثُ: إِنَّهُ كَانَ يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى وَجْهَيْنِ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّأَكِيدِ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا وَقَعَ عَنِ الْأَوَّلِ. وَالرَّابِعُ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ جَائِزًا ثُمَّ نُسِخَ، قَالَ الْمَوَارِدِيُّ، وَقَالَ السُّهْلِيُّ: أَكْثَرُ الشُّرَاحِ عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ حَتَّى

قوله: (وَأَيْمَ اللّٰهِ) بكسر الهمزة وفتحها والميم مضمومة وحكى الأخفش كسرهما مع كسر الهمزة وهو اسم عند الجمهور وحرف عند الرّجّاج، وهمزته همزة وصل عند الأكثر وهمزة قطع عند الكوفيّين ومن وافقهم لأنّه عندهم جمع يمين، وعند سيويه ومن وافقه أنّه اسم مفرد. واحتجوا بجواز كسر همزته وفتح ميمه قال ابن مالك: ولو كان جمعاً لم تكسر همزته، وقد ذكر في فتح الباري فيها لغات عديدة،

وقال غيره: أصله يمين الله ويجمع على أيمان فيقال: وأيمان الله، حكاه أبو عبيدة، وأنشد لزهير بن أبي سلمى:

فَيَجْمَعُ أَيْمُنُ بِنَا وَمِنْكُمْ لِيَتَقَسَّمُوا تَمُورُ بِهَا الدَّمَاءُ

فقالوا عند القسم: وأيمان الله، ثم كثر حذفوا النون كما حذفوها من لم يكن فقالوا: لم يك، ثم حذفوا الياء فقالوا: (أَمَ اللّٰهُ)، ثم حذفوا الألف فاقتصروا على الميم مفتوحة ومضمومة ومكسورة،

وقالوا أيضاً: (مَ اللّٰهُ) بكسر الميم وضمها، وأجازوا في أيمان فتح الميم وضمها، وكذا في أيم، ومنهم من وصل الألف وجعل الهمزة زائدة ومسئلةً، وعلى هذا تبلغ لغاتها عشرين، قال الجوهري: قالوا: أيم الله، وربما حذفوا الياء فقالوا: مَ الله، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة فقالوا: أم الله، وربما كسروها لأنها صارت حرفاً واحداً فشبهوها بالياء، قال: وألفها ألف وصل عند أكثر النحويّين، ولم يحمي ألف وصل مفتوحة غيرها، وقد يدخل اللام للتأكيد فيقال: ليمن الله قال الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا شَهِدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقُ لَيْمَنِ اللّٰهُ مَا نَذَرِي

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أنّ ألفها ألف قطع وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال. وحكى ابن التّين عن الدّودي أنّه قال: أيم الله معناه اسم الله بإبدال السّين ياءً وهو غلطٌ فاحشٌ لأنّ السّين لا تبدل ياءً. وذهب المبرّد إلى أنّها عوضٌ من واو القسم، وأنّ معنى قوله: وأيم الله والله لأفعلن ونقل عن ابن عباس أنّ يمين الله من أسماء الله، ومنه،

قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللّٰهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَنَذِيكَ وَأَوْصَالِي

ومن ثمّ قالت المالكيّة والحنفيّة أنّه يمين. وعند الشافعيّة إن نوى اليمين انعقدت وإن نوى غيرها لم تنعقد يميناً، وإن أطلق فوجهان، أصحهما لا تنعقد إلا إن نوى. وعن أحد روايتان

للعباس أنّه لما كان يوم الفتح جاء بأبيهِ إلى رسول الله ﷺ. فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعُهُ عَلَى الْهَجْرَةِ، فَأَبَى وَقَالَ: إِنَّهَا لَا هَجْرَةَ. فَاذْطَلَقَ إِلَى الْعَبَّاسِ فَقَامَ الْعَبَّاسُ مَعَهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَرَفْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ فَلَانٍ وَأَنَاكَ بَايِعُهُ لِبَيْعَةِ عَلَى الْهَجْرَةِ فَأَبَيْتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا هَجْرَةَ فَقَالَ الْعَبَّاسُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لِبَيْعَتِهِ، قَالَ فَبَسَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ فَقَالَ: هَاتِ أَبْرَزَةَ عَمِّي وَلَا هَجْرَةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٠/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١١٦).

٣٨٦٤ - وَعَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً أَهَذَتْ إِلَيْهَا تَمْرًا فِي طَبَقٍ، فَأَكَلَتْ مِنْهُ وَبَقِيَ بَعْضُهُ، فَقَالَتْ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا أَكَلْتُ بَقِيَّتَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرِبَيْهَا فَإِنَّ الْإِنَّمَ عَلَى الْمُخْتَسِرِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٤/٦).

٣٨٦٥ - وَعَنْ بَرْزَنْةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ بِنَا مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٣).

حديث المخزومية تقدّم في باب ما جاء في السارق يوهب السرقة بعد وجوب القطع أو يشفع فيه، وقول عمر لغيلان تقدّم في باب من أسلم وتحت أختان أو أكثر من أربع وحديث عبد الرحمن بن صفوان قال ابن ماجه في إسناده:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن فضيل، وحدثنا محمد بن يحيى، حدثنا الحسن بن الربيع، حدثنا ابن إدريس جميعاً عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان فذكره، ثم قال: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا الحسن بن الربيع عن عبد الله بن إدريس عن يزيد بن أبي زياد بإسناده نحوه وقال يزيد بن أبي زياد، يعني لا هجرة من دار من قد أسلم أهلها انتهى. وحديث أبي الزّاهريّة قال في مجمع الزوائد: رجال أحمد رجال الصحيح. ويشهد لصحّته الأحاديث الآتية في إيراد القسم وحديث بريدة سكّت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده ثقات. وأخرج الطبراني في الأوسط بإسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَحْلِفُ بِالْأَمَانَةِ فَقَالَ: أَلَسْتُ الَّذِي يَحْلِفُ بِالْأَمَانَةِ».

قوله: (لَا طَوْفَنَ) اللام جواب القسم كأنه قال: والله لا طَوْفَنَ، ويرشد إلى ذلك ذكر الحنث في قوله «لَمْ يَحْنَثْ» كما في رواية.

قوله: (عَلَى تَسْعِينَ) بتقديم التاء الفوقية على السّين.

أصحبهما الانعقاد وحكى الغزالي في معناه.

وجهين: أحدهما: أنه كقوله بالله.

والثاني إنه كقوله أحلف بالله وهو الرجح. ومنهم من سوى بينه وبين لعمر الله. وفرق الماوردي بأن لعمر الله شاع في استعمالهم عرفاً بخلاف أيم الله. واحتج بعض من قال منهم بالانعقاد مطلقاً بأن معناه يمين الله، ويمين الله من صفاته، وصفاته قديمة وجزم الثوري في التهذيب أن قوله وأيم الله كقوله وحق الله، وقال: إنه ينعقد به اليمين عند الإطلاق وقد استغروه،

قوله: (لَعَمْرُ اللَّهِ) بفتح العين المهملة وسكون الميم: هو العمر بضم العين. قال في النهاية: ولا يقال في القسم إلا بالفتح. وقال الراغب: العمر بالضم وبالفتح واحد ولكن خص الحلف بالثاني. قال الشاعر عمر ك الله كيف يلتقيان أي سألت الله أن يطيل عمر ك وقال أبو القاسم الزجاجي: العمر: الحياة، فمن قال لعمر الله فكانه قال: أحلف ببقاء الله واللام للتوكيد والخبر محذوف: أي ما أقسم به. ومن ثم قالت المالكية والحنفية تنعقد بها اليمين لأن بقاء الله تعالى من صفة ذاته، وعن الإمام مالك لا يعجبني الحالف بذلك. وقد أخرج إسحاق بن راهويه في مصنفه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: كانت يمين عثمان بن أبي العاص لعمرى وقال الإمام الشافعي وإسحاق: لا يكون يمينا إلا بالنية لأنه يطلق على العلم وعلى الحق، وقد يراد بالعلم المعروف، وبالحق ما أوجبه الله تعالى. وعن أحمد كالمذميين والراجح عنه كالشافعي وأجابوا عن الآية التي فيها القسم بالعمر بأن الله تعالى يقسم بما شاء من خلقه وليس ذلك لغيره لثبوت النهي عن الحلف بغير الله تعالى، وقد عد الأئمة ذلك من فضائل النبي ﷺ، لأن الله تعالى أقسم به حيث،

قال: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، وإيضاً فإن اللام ليست من أدوات القسم لأنها محصورة في الواو والباء والتاء. وقد ثبت عند البخاري في كتاب الرقاق من حديث لقيط بن عمر أن النبي ﷺ قال: ﴿لَعَمْرُ الْأَهْلِ وَكَرَّرَهَا﴾ وهو عند عبد الله بن أحمد وعند غيره.

قوله: (أَفَسَمْتُ عَلَيْكَ) قال ابن المنذر: اختلف فيمن،

قال: أقسمت بالله أو أقسمت مجرداً، فقال قوم: هي يمين وإن لم يقصد، وممن روى عنه ذلك ابن عمر وابن عباس، وبه قال

النخعي والثوري والكوفيون وقال الأكثرون: لا يكون يمينا إلا إن نوى وقال الإمام مالك: أقسمت بالله يمين، وأقسمت مجردة لا تكون يمينا إلا إن نوى. وقال الشافعي: المجردة لا تكون يمينا أصلاً ولو نوى، وأقسمت بالله إن نوى يكون يمينا، وكذا لو قال: أقسم بالله، وقال سحنون: لا يكون يمينا أصلاً وعن الإمام أحمد كالأول وعنه كالثاني، وعنه إن قال: قسماً بالله فيمين جزماً لأن التقدير أقسمت بالله قسماً، وكذا لو قال: آليت بالله.

قال ابن المنير: لو قال أقسم بالله عليك لتفعلن فقال نعم هل يلزمه اليمين بقوله نعم وتجب الكفارة إن لم يفعل؟.

قال: وفي ذلك نظر قوله: (أَلَيْسَ مِنَّا مَنْ خَلَفَ بِالْأَمَانَةِ).

قال في النهاية: يشبه أن تكون الكراهة فيه لأجل أنه أمر أن يحلف بأسماء الله وصفاته، والأمانة أمر من أموره فنهوا عنها من أجل التسوية بينها وبين أسماء الله كما نهوا أن يحلفوا بأبائهم. قال: وإذا قال الحالف: وأمانة الله كانت يمينا عند أبي حنيفة والشافعي لا بعدها يمينا، قال: والأمانة تقع على الطاعة والعبادة الودعة والتقد والأمان، وقد جاء في كل منها حديث.

بَابُ الْأَمْرِ بِإِبْرَارِ الْقَسَمِ وَالرُّخْصَةِ فِي تَرْكِهِ لِلْعَذْرِ

٣٨٦٦ - عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِتْعٍ: أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَأَتْبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَتَشْيِيتِ الْفَاطِسِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ أَوْ الْمُقْسِمِ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ» (حم: ٤/ ٢٨٤) (خ: ٦٢٢٢) (م: ٢٠٦٦) (٣).

٣٨٦٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثٍ رَوَّيَا قَصَّهَا أَبُو بَكْرٍ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ فَقَالَ: أَصَبْتُ بَغْضًا وَأَخْطَأْتُ بَغْضًا، قَالَ: فَوَاللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ؟ قَالَ: لَا تُقْسِمُ، تَتَّقَنَّ عَلَيْهِمَا (حم: ١/ ٢٣٦) (خ: ٧٠٤٦) (م: ٢٢٦٩) (١٧).

قوله: (وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ) أي بفعل ما أراد الحالف ليصير بذلك باراً،

قوله: (أَوْ الْمُقْسِمِ) اختلف في ضبط السين، فالمشهور أنها بالكسر وضم الميم على أنه اسم فاعل، وقيل بفتح السين: أي الإقسام والمصدر قد يأتي للمفعول مثل أدخلته مدخلاً بمعنى الإدخال وكذا أخرجه،

قوله: (فِي حَدِيثٍ رَوَّيَا قَصَّهَا) هذا من كلام المصنف.

قوله: (لَا تُقْسِمُ) أي لا تحلف وهذا طرف من حديث طويل

قد ساقه البخاري مستوفى في كتاب التعبير.

قوله: (وَأَبْرَأُ الْقَسَمِ) ظاهر الأمر الوجوب واقترائه ببعض ما هو متفق على عدم وجوبه كإفشاء السلام قرينة صارفة عن الوجوب، وعدم إبراره ﷺ لقسم أبي بكر وإن كان خلاف الأحسن لكنه ﷺ فعله لبيان عدم الوجوب. ويمكن أن يقال: إن الفعل منه ﷺ لا يعارض الأمر الخاص بالأمة كما تقرّر في الأصول وما نحن فيه كذلك، وبقيّة ما اشتمل عليه الحديث موضعه غير هذا

بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِيمَنْ قَالَ: هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلَ كَذَا

٣٨٦٨ - عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِجِلْدٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٣/٤) (خ: ٦٠٤٧) (م: ١١٠) (١٧٦) (ت: ١٥٤٣) (ن: ٥/٧) (هـ: ٢٠٩٨) إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

٣٨٦٩ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ: وَإِنْ كَانَ صَادِقًا لَمْ يَغْدُ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٥٦) وَالنَّسَائِيُّ (٦/٧) وَأَبْنُ مَاجَةَ (١٦٠٠).

حديث بريدة هو من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وقد صحّحه النسائي.

قوله: (بِجِلْدٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ) الملة بكسر الميم وتشديد اللام: الدين والشرعية، وهي نكرة في سياق الشرط فتعمّ جميع الملل من أهل الكتاب كاليهوديّة والنصرانيّة ونحوهم من الجوسية والصابئة وأهل الأوثان والذهريّة والمعطلة وعبدة الشياطين والملائكة وغيرهم.

قال ابن المنذر: اختلف فيمن قال: أكفر بالله ونحوه إن فعلت ثم فعل،

فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار: لا كفارة عليه ولا يكون كافراً إلا إن أضمر ذلك قلبه. وقال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق هو يمين وعليه الكفارة.

قال ابن المنذر: والأول أصح لقوله ﷺ: «مَنْ خَلَفَ بِالْأَيْمَانِ وَالْعَزْمِ فَلَيْقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ولم يذكر كفارة، زاد غيره:

وكذا قال: «مَنْ خَلَفَ بِجِلْدٍ سِوَى الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ»

فأراد التعليل في ذلك حتّى لا يجترئ أحدٌ عليه. ونقل ابن القصار من المالكية عن الحنفية أنهم احتجوا لإيجاب الكفارة بأن في اليمين الامتناع من الفعل وتضمن كلامه بما ذكر تعظيماً للإسلام. وتعقب ذلك بأنهم قالوا فيمن قال وحق الإسلام إذا حث لا يجب عليه كفارة، فأسقطوا الكفارة إذا صرح بتعظيم الإسلام، وأثبتوها إذا لم يصرح. قال ابن دقيق العيد: الحلف بالشيء حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله، وقد يطلق على التعليق بالشيء يمين كقولهم «مَنْ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ» فالمراد تعليق الطلاق، وأطلق عليه الحالف لمشابهة اليمين في اقتضاء الحث أو المنع وإذا تقرّر ذلك فيحتمل أن يكون المراد.

المعنى الثاني لقوله كاذباً، والكذب يدخل القضية الإخبارية التي يقع مقتضاها تارة ولا يقع أخرى، وهذا بخلاف قولنا والله وما أشبهه فليس الإخبار بها عن أمر خارجي بل هي لإنشاء القسم فتكون صورة الحلف.

هنا على وجهين:

أحدهما: أن تتعلق بالمستقبل كقوله إن فعل كذا فهو يهودي. والثاني: تتعلق بالماضي كقوله إن كان كاذباً فهو يهودي. وقد يتعلق بهذا من لم ير فيه الكفارة لكونه لم يذكر فيه كفارة، بل جعل المرتب على كذبه قوله: فهو كما قال قال: ولا يكفر في صورة الماضي إلا إن قصد التعظيم، وفيه خلاف عند الحنفية لكونه تنجيذاً معنى فصار كما لو قال هو يهودي. ومنهم من قال: إذا كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر، وإن كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كفر لكونه رضي بالكفر حيث أقدم على الفعل، وقال بعض الشافعية: ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذباً، والتحقيق: التفصيل، فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كفر، وإن قصد حقيقة التعليق فينظر، فإن كان أراد أن يكون متصفاً بذلك كفر لأن إرادة الكفر كفر وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيهاً؟ الثاني هو المشهور.

قوله: (كَاذِبًا) زاد في البخاري ومسلم «مُتَعَمِّدًا».

قال عياض: تفرد بهذه الزيادة سفيان الثوري وهي زيادة حسنة يستفاد منها أن الحالف متعمداً إن كان مطمئناً القلب بالإيمان وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتقد تعظيمه لم يكفر، وإن قاله معتقداً لليمين بتلك الملة لكونها حقاً كفر، وإن قالها لمجرد

وحدث ابن عباس أخرجه أيضاً السائي، وفي إسناده عطاء بن السائب، وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج له البخاري حديثاً مقروناً بابن بشر،

قوله: (لَيْسَ لَهُمْ كَفَّارَةٌ) أي لا يحو الإثم الحاصل بسببهن شيء من الطاعات أمّا الشُّرك بالله فلقلوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وأمّا قتل النفس فعلى الخلاف في قبول توبة التائب عنه، وقد تقدّم الكلام فيه والمراد بهيت المؤمن: أن يغتابه بما ليس فيه، واليمين الصابرة: أي التي أُلِزم بها وصبر عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم، والظاهر أن هذه الأمور لا كفارة لها إلا التوبة منها، ولا توبة في مثل القتل إلا بتسليم النفس للقدور.

قوله: (وَكَفَّارَةٌ يَبْيِهُ... إلخ) هذا يعارض حديث أبي هريرة لأنه قد نفى الكفارة عن الخمس التي من جملتها اليمين الفاجرة في اقتطاع حق، وهذا أثبت له كفارة، وهي التَّكْلُمُ بكلمة الشهادة ومعرفته لها ويجمع بينهما بأن النفي عام والإثبات خاص.

قوله: (بِاللَّغْوِ) الآية. قال الراغب: هو في الأصل ما لا يعتد به من الكلام والمراد به في الأيمان ما يورد عن غير رويّة فيجري مجرى اللغا وهو صوت العصفار.

قوله: (وَاللَّهُ) أخرجه أبو داود عنها مرفوعاً بلفظ.

قالت عائشة: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيِّنَةٍ كَلَّا وَاللَّهُ، وَبَلَى وَاللَّهُ» وأخرجه أيضاً البيهقي وابن حبان، وصحّح الدارقطني الوقف. ورواه البخاري والشافعي ومالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة موقوفاً. ورواه الشافعي من حديث عطاء أيضاً موقوفاً. قال أبو داود: ورواه غير واحد عن عطاء عن عائشة موقوفاً وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري مرفوعاً في قصة الرّماة، وكان أحدهم إذا رمى حلف أنه أصاب فيظهر أنه أخطأ،

فقال النبي ﷺ: «أَيُّمَانُ الرِّمَاءِ لَغَوٌ لَا كَفَّارَةَ لَهَا وَلَا عُقُوبَةَ».

قال الحافظ: وهذا لا يثبت لأنهم كانوا لا يعتمدون مراسيل الحسن لأنه كان يأخذ عن كلّ أحد، وقد تمسك بتفسير عائشة المذكور في الباب الشافعي وقال: إنها قد جزمّت بأن الآية نزلت في قول الرجل: لا والله، وبلى والله، وهي قد شهدت التنزيل وذهبت الحنفية والهادوية إلى أن لغو اليمين أن يخلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه، وبه قال ربيعة ومالك ومكحول

التعظيم لها احتمال قال الحافظ: ويتقدح بأن يقال: إن أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل النسخ لم يكفر أيضاً. قال: ودعواه أن سفيان نفرد بها، إن أراد بالنسبة إلى رواية مسلم فعسى فإنه أخرجهما من طريق شعبة عن أيوب وسفيان عن خالد الحذاء جميعاً عن أبي قلابة.

قوله: (فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ فَهُوَ كَمَا قَالَ).

قال في الفتح: يحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم كان قال فهو مستحقّ مثل عذاب من اعتقد ما قال، ونظيره «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ» أي استوجب عقوبة من كفر. وقال ابن المنذر: ليس على إطلاقه في نسبته إلى الكفر، بل المراد أنه كاذب كذب المعظم لتلك الجهة.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ الْغُمُوسِ وَلَغْوِ الْيَمِينِ

٣٨٧٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ لَيْسَ لَهُنَّ كَفَّارَةٌ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَبَهْتُ مُؤْمِنٍ، وَالْفِرَاقُ يَوْمَ الرُّخْفِ، وَيَمِينُ صَابِرَةٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقٍّ» (حم: ٢/٣٦٢).

٣٨٧١ - وَعَنْ ابْنِ عَسَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: فَعَلْتَ كَذَا؟ قَالَ: لَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا فَعَلْتُ، قَالَ: فَقَالَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَدْ فَعَلْتَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ غَفَرَ لَكَ بِقَوْلِهِ: لَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» (حم: ٢/١٢٧).

٣٨٧٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اخْتَصَمَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلَانِ فَوَقَعَتِ الْيَمِينُ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَحَلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدَهُ شَيْءٌ، قَالَ: فَتَرَكَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ كَاذِبٌ إِنَّ لَهُ عِنْدَهُ حَقَّهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ حَقَّهُ، وَكَفَّارَةَ يَبْيِهُ مَغْرَقَتَهُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ شَهَادَتَهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٦٩) وَابْنُ دَاوُدَ (٣٢٧٥) الثَّالِثُ بِنَحْوِهِ.

٣٨٧٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُنْزِلَتْ هَلِيبُ الْآيَةِ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهُ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٦٣).

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو الشيخ، وشهد له ما أخرجه البخاري من حديث ابن عمرو قال: «جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَائِرُ؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ «الْيَمِينُ الْغُمُوسُ» وَفِيهِ قُلْتُ: «وَمَا الْيَمِينُ الْغُمُوسُ؟» قَالَ: الَّذِي يَقْتَطِعُ بِهَا مَالٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ».

والأوزاعي والليث. وعن أحمد روايتان. قال في الفتح: ونقل ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وعن القاسم وعطاء والشعبي وطاوس والحسن نحو ما دل عليه حديث عائشة عن أبي قلابة: لا والله، وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام ونقل إسماعيل القاضي عن طاوس أن لغو اليمين أن يحلف وهو غضبان، ونقل أقوالاً آخر عن بعض التابعين. (وَجُمْلَةً) ما يتحصل من ذلك ثمانية أقوال من جملتها قول إبراهيم النخعي: إن اللغو هو أن يحلف على الشيء لا يفعله ثم ينسى فيفعله، أخرجه الطبري وأخرج عبد الرزاق عن الحسن مثله. وعنه هو كقول الرجل: والله إنه لكذا وهو يظن أنه صادق ولا يكون كذلك وأخرج الطبري من طريق طاوس عن ابن عباس أن يحلف وهو غضبان. وعن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس أن يحرم ما أحل الله له. وقيل هو أن يدعو على نفسه إن فعل كذا ثم يفعله وهذا هو يمين المعصية. قال ابن العربي: القول بأن لغو اليمين هو المعصية باطل، لأن الخالف على ترك المعصية يتعقد بيمينه، ويقال له لا تفعل وكفر عن يمينك، فإن خالف وأقدم على الفعل أثم وبر في يمينه. قال: ومن قال: إنها يمين الغضب يرد ما ثبت في الأحاديث، يعني المذكورة في الباب، ومن قال دعاء الإنسان على نفسه إن فعل أو لم يفعل فاللغو إنما هو في طريق الكفارة وهي تتعقد وقد يؤاخذ بها لثبوت النهي عن دعاء الإنسان على نفسه، ومن قال: إنها اليمين التي تكفر فلا متعلق له، فإن الله تعالى رفع المواخذه عن اللغو مطلقاً فلا إثم فيه ولا كفارة فكيف يفسر اللغو بما فيه الكفارة وثبوت الكفارة يقتضي وجود المواخذه وقد أخرج ابن أبي عاصم من طريق الزبيدي وابن وهب في جامعه عن يونس وعبد الرزاق في مصنفه عن معمر كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة «لغو اليمين ما كان في البراء والهزل أو المراجعة في الحديث الذي لا ينفذ عليه القلب» وهذا موقوف ورواية يونس تقارب الزبيدي، ولفظ معمر «إنه القوم يتدارؤون يقول أحدهم: لا والله وبلى والله، وكلا والله ولا يقصد الحلف وليس مخالفاً لإلأول وأخرج ابن وهب عن الثقة عن الزهري بهذا السند هو الذي يحلف على الشيء لا يريد به إلا الصدق فيكون على غير ما حلف عليه وهذا يوافق القول الثاني لكنه ضعيف من أجل هذا المبهم شاذ لمخالفته من هو أوثق منه وأكثر

عدداً (والخاص) في المسألة أن القرآن الكريم قد دل على عدم المواخذه في يمين اللغو. وذلك يعلم الإثم والكفارة فلا يجب أثمهما. والمتوجه الرجوع في معرفة معنى اللغو إلى اللغة العربية، وأهل عصره رحمهم الله أعرف الناس بمعاني كتاب الله تعالى لأنهم مع كونهم من أهل اللغة قد كانوا من أهل الشرع ومن المشاهدين للرسول صلى الله عليه وسلم والحاضرين في أيام النزول، فإذا صح عن أحدهم تفسير لم يعارضه ما يرجح عليه أو يساويه وجب الرجوع إليه وإن لم يوافق ما نقله أئمة اللغة في معنى ذلك اللفظ لأنه يمكن أن يكون المعنى الذي نقله إليه شرعياً لا لغوياً، والشرعي مقدم على اللغوي كما تقرر في الأصول، فكان الحق فيما نحن بصدده هو أن اللغو ما قالته عائشة رضي الله عنها وفي (حديث الباب) تعرض لذكر بعض الكبار، والكلام في شأنها طويل الذيل لا ينسج بسطه إلا مؤلف حافل وقد ألف ابن حجر في ذلك مجلداً ضخماً سماه (الزواجر في الكبائر) فمن رام الاستقصاء رجع إليه، وأما حصرها في عدد معين فليس ذلك إلا باعتبار الاستقراء لا باعتبار الواقع. فمن جعل عددها أوسع فلكثر ما استقرأ منها.

باب اليمين على المستقبل وتكفيرها قبل الجنب وبعدة
 ٣٨٧٤ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَنْتِ السَّادِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ» (حم: ٦١/٥) (خ: ٦٦٢٢) (م: ١٦٥٢) (١٩).

وفي لفظ: «كَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَنْتِ السَّادِي هُوَ خَيْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (حم: ٦٢-٦٣/٥) (خ: ٦٧٢٢) (م: ١٦٥٢) (١٩). وفي لفظ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَنْتِ السَّادِي هُوَ خَيْرٌ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٠/٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٧٨)، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي تَقْلِيدِ الْكُفَّارَةِ.

٣٨٧٥ - وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْهَا وَلْيَأْتِ السَّادِي هُوَ خَيْرٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٥١) (١٧).

وفي لفظ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ السَّادِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٥٨/٤) وَمُسْلِمٌ (١٦٥١) (١٦) وَالنَّسَائِيُّ (١١/٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٠٨).

٣٨٧٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى

باختلاف حكم المحلوف عليه، فإن حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه طاعةً والتماذي واجبٌ والحنث معصيةٌ وعكسه بالعكس وإن حلف على فعل نفلٍ فيمينه طاعةٌ والتماذي مستحبٌ والحنث مكروه، وإن حلف على ترك مندوبٍ فبعكس الذي قبله، وإن حلف على فعل مباح، فإن كان يتجاذبه رجحان الفعل أو الترك كما لو حلف لا يأكل طيباً ولا يلبس ناعماً ففيه عند الشافعية خلافٌ وقال ابن الصباغ وصوبه المتأخرون: إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، وإن كان مستوى الطرفين فالأصح أن التماذي أولى لأنه قال: «فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

قوله: «فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» هذه الرواية صحيحها الحافظ في بلوغ المرام، وأخرج نحوها أبو عوانة في صحيحه. وأخرج الحاكم عن عائشة نحوها. وأخرج أيضاً الطبراني من حديث أم سلمة بلفظ: «فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ لِيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وفيه دليلٌ على أن الكفارة يجب تقديمها على الحنث ولا يعارض ذلك الرواية المذكورة في الباب قبلها بلفظ: «فَأَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ» لأن الواو لا تدلُّ على ترتيبٍ إنما هي لطلق الجمع. على أن السواو لو كانت تفيد ذلك لكانت الرواية التي بعدها بلفظ: «فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» تخالفها، وكذلك بقية الروايات المذكورة في الباب، قال ابن المنذر: رأي ربيعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي أن الكفارة تجزئ قبل الحنث إلا أن الشافعي استثنى الصيام،

فقال: لا يجزئ إلا بعد الحنث وقال أصحاب الرأي: لا تجزئ الكفارة قبل الحنث. وعن مالك روايتان. ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري، وخالفه ابن حزم واحتج له الطحاوي بقوله تعالى: «ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا خَلَقْتُمْ» فإن المراد إذا خلقتهم فحنثتم.

ورده مخالفوه فقالوا: بل التقدير فأردتم الحنث قال الحافظ: وأولى من ذلك أن يقال: التقدير أعم من ذلك فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر واحتجوا أيضاً بأن ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس اليمين. ورده من أجازها بأنها لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عمن لم يحنث اتفاقاً. واحتجوا أيضاً بأن الكفارة بعد الحنث فرض وإخراجها قبله تطوع فلا يقوم التطوع مقام المفروض وانفصل عنه من أجاز بأنه يشترط إرادة الحنث

يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦١/٢) وَمُسْلِمٌ (١٦٥١) (١٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٣٠) وَصَحَّحَهُ. وَفِي لَفْظٍ: «فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٥٠) (١٣).

٣٨٧٧ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ نَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتَهَا» (حم: ٤٠١/٤) (خ: ٧٥٥٥) (م: ١٦٤٩) (٩). وَفِي لَفْظٍ: «لَا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَلَفَعْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» (حم: ٣٩٨/٤) (خ: ٦٧١٨) (م: ١٦٤٩) (٧) وَفِي لَفْظٍ: «لَا أَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَ» (حم: ٣٩٨/٤) (خ: ٦٦٢٣) (م: ١٦٤٩) (١٠).

٣٨٧٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرٌ وَلَا يَمِينٌ فِيمَا لَا تَمْلِكُ، وَلَا فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا فِي قِطْعَةٍ رَجِمَ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٢/٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٧٤)، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى نَفْيِ الْوَفَاءِ بِهَا.

٣٨٧٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ أَهْلُهُ قَوْلًا فِي سَعَةٍ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ أَهْلُهُ قَوْلًا فِي شِدَّةٍ، فَتَزَلَّتْ: «وَمِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١١٣).

٣٨٨٠ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَرَأَا فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. مُتَّابِعَاتُ حُكَاةِ أَحْمَدَ وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ بِإِسْنَادٍ.

حديث عمرو بن شعيب ذكر البيهقي أنه لم يثبت وتمامه «وَمَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَذْغَهَا وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ فَإِنْ تَرَكَهَا كَفَّارَتُهَا».

قال أبو داود: الأحاديث كلها عن النبي ﷺ «وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ إِلَّا مَا لَا يَتَبَأُ بِهِ».

قال الحافظ في الفتح: ورواته لا بأس بهم لكن اختلف في سنده على عمرو، وفي بعض طرقه عند أبي داود «وَلَا فِي مَعْصِيَةٍ» وأثر ابن عباس رجال

إسناده في سنن ابن ماجه رجال الصحيح إلا سليمان بن أبي المغيرة العبسي ولكنه قد وثقه ابن معين،

وقال في التقریب: صدوق، وأثر أبي بن كعب أخرجه الدارقطني وصححه.

قوله: «فَأَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» فيه دليلٌ على أن الحنث في اليمين أفضل من التماذي إذا كان في الحنث مصلحةٌ ويختلف

النصوص عليه في الآية الكريمة هو المتوسط ما بين قوت الشدة والسعة.

قوله: (إِنَّهُمَا قَرَأَا فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَابِعَاتٍ) قراءة الأحاد منزلة منزلة أخبار الأحاد صالحة لتقييد المطلق وتخصيص العام كما تقرر في الأصول، وخالف في وجوب التتابع عطاء ومالك والثافعي والحاملي.

ولا فلا تجزئ كما في تقديم الزكاة. وقال عياض: اتفقوا على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث وأنه يجوز تأخيرها بعد الحنث، واستحب الإمام مالك والثافعي والأوزاعي والثوري تأخيرها بعد الحنث قال عياض: ومنع بعض المالكية تقديم كفارة حنث المعصية لأن فيه إغانة على المعصية، وردّه الجمهور. قال ابن المنذر: واحتج للجمهور بأن اختلاف ألفاظ الأحاديث لا يدل على تعيين أحد الأمرين والذي يدل عليه أنه أمر الحالف بأمرين، فإذا أتى بهما جميعاً فقد فعل ما أمر به، وإذا دل الخبر على المنع فلم يبق إلا طريق النظر فاحتج للجمهور بأن عقد اليمين ما كان يحل الاستثناء وهو كلام فلان تحمله الكفارة وهي فعل مالي أو بدني أولى، ويرجع قولهم أيضاً بالكثرة. وذكر عياض وجماعة أن عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً، وتبعهم فقهاء الأمصار إلا أبا حنيفة. وقد عرفت مما سلف أن المترجعه العمل برواية الترتيب المدلول عليه بلفظ ثم، ولولا الإجماع المحكي سابقاً على جواز تأخير الكفارة عن الحنث لكان ظاهر الدليل أن تقديم الكفارة واجب كما سلف.

قال المازري: للكفارة ثلاث حالات:

أحدها: قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقاً. ثانيها: بعد الحلف والحنث فتجزئ اتفاقاً. ثالثها: بعد الحلف وقبل الحنث ففيها الخلاف. (والأحاديث) المذكورة في الباب تدل على وجوب الكفارة مع إتيان الذي هو خير وفي حديث عمرو بن شعيب المذكور بعضه في الباب ما يدل على أن ترك اليمين وإتيان الذي هو خير هو الكفارة، وقد ذكرنا ذلك وذكرنا أن أبا داود قال: إنه ما ورد من ذلك إلا ما لا يعاب به. قال الحافظ: كأنه يشير إلى حديث يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ» ويحيى ضعيف جداً وقد وقع في حديث عدي بن حاتم عند مسلم ما يوهم ذلك فإنه أخرجه عنه بلفظ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَتْرَكْ يَمِينَهُ» هكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ولكن أخرجه من وجوه آخر بلفظ: «فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْهَا وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدي، والذي زاد ذلك حافظ فهو المعتمد.

قوله: (كَانَ الرَّجُلُ يَقُوتُ أَهْلَهُ... إلخ) فيه أن الأوسط

كِتَابُ النَّذْرِ

بَابُ نَذْرِ الطَّاعَةِ مُطْلَقًا وَمُعْلَقًا بِشَرْطٍ.

٣٨٨١ - عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيَهِ فَلَا يُعْصِيَهِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم): ٤١/٦ (خ: ٦٦٩٦) (د: ٣٢٨٩) (ت: ١٥٢٦) (ن: ١٧/٧) (هـ: ٢١٢٦) إِلَّا مُسْلِمًا.

٣٨٨٢ - وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١١٨/٢) (خ: ٦٦٩٣) (م: ١٦٣٩) (٤) (د: ٣٢٨٧) (ن: ١٦/٧) (هـ: ٢١٢٢) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَلِلْجَمَاعَةِ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ فَمَثَلُ مَعْنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

لفظ حديث أبي هريرة «لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ أَكُنْ قَدَرْتُهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ إِلَى الْقَدَرِ فَيُسْتَخْرَجُ اللَّهُ فَيُؤْتِيَنِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِيَنِي عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ» أي يعطيني.

قوله (فَلْيُطِيعْهُ) الطَّاعَةُ أَعْمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً أَوْ غَيْرَ وَاجِبَةٍ، وَيَتَوَصَّرُ النَّذْرُ فِي الْوَاجِبِ بِأَنْ يَوْقَتْهُ كَمَنْ يَنْذِرُ أَنْ يَصَلِّيَ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا فَيَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِقَدَرِ مَا أَقْتَهُ وَأَمَّا الْمُسْتَحَبُّ مِنْ جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَةِ وَالْبَدَنِيَّةِ فَيَنْقَلِبُ بِالنَّذْرِ وَاجِبًا وَيَتَقَيَّدُ بِمَا قَيَّدَ بِهِ النَّاذِرُ، وَالْخَبَرُ صَرِيحٌ فِي الْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ إِذَا كَانَ فِي طَاعَةٍ، وَفِي النَّهْيِ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِ إِذَا كَانَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَهَلْ تَجِبُ فِي الثَّانِي كَفَّارَةٌ يَمِينُ أَوْ لَا؟ فِيهِ خِلَافٌ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قوله: (إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا) فِيهِ إِنْشَاءٌ إِلَى تَعْلِيلِ النَّهْيِ عَنِ النَّذْرِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا النَّهْيِ، فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهُ. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهْيَةِ: تَكَرَّرَ النَّهْيُ عَنِ النَّذْرِ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ تَأَكِيدٌ لِأَمْرِهِ وَتَحْذِيرٌ عَنِ التَّهَوُّنِ بِهِ بَعْدَ إِجْبَابِهِ. وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ الزُّجْرُ عَنْهُ حَتَّى لَا يَفْعَلَ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِبْطَالُ حُكْمِهِ وَإِسْقَاطُ لَزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ، إِذْ يَصِيرُ بِالنَّهْيِ مَعْصِيَةٌ فَلَا يُلْزَمُ، وَإِنَّمَا وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ لَا يَجْرُؤُ إِلَيْهِمْ فِي الْعَاجِلِ نَفْعًا وَلَا يَصْرِفُ عَنْهُمْ ضَرَرًا وَلَا يَغَيِّرُ قَضَاءً، فَقَالَ: لَا تَنْذَرُوا عَلَى أَنْتُمْ تَدْرِكُونَ بِالنَّذْرِ شَيْئًا لَمْ يَقْدِرِ اللَّهُ لَكُمْ أَوْ تَصْرِفُونَ بِهِ عَنْكُمْ مَا قَدَرَهُ عَلَيْكُمْ، فَإِذَا نَذَرْتُمْ فَاخْرَجُوا بِالْوَفَاءِ فَإِنَّ الَّذِي نَذَرْتُمُوهُ لَازِمٌ لَكُمْ أَنْتُمْ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: النَّهْيُ عَنِ

النَّذْرِ وَالتَّشْدِيدُ فِيهِ لَيْسَ هُوَ أَنْ يَكُونَ مَأْتَمًا، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَوْفَى بِهِ، وَلَا أَحَدٌ فَاعِلُهُ، وَلَكِنْ وَجْهٌ عِنْدِي تَعْظِيمُ شَأْنِ النَّذْرِ وَتَغْلِيظُ أَمْرِهِ لَثَلَا يَسْتَهَانُ بِشَأْنِهِ فَيَفْرُطَ فِي الْوَفَاءِ بِهِ وَيَتْرَكَ الْقِيَامَ بِهِ. ثُمَّ اسْتَدْلُّ عَلَى الْحَثِّ عَلَى الْوَفَاءِ بِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْمَازَرِيُّ بِقَوْلِهِ: ذَهَبَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا إِلَى أَنَّ الْغَرَضَ بِهَذَا الْحَدِيثِ التَّحْفُظُ فِي النَّذْرِ. قَالَ: وَهَذَا عِنْدِي بَعِيدٌ مِنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ. وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاذِرَ يَأْتِي بِالْقَرْبَةِ مُسْتَقِلًّا لَهَا لَمَّا صَارَتْ عَلَيْهِ ضَرْبَةٌ لِازِبٍ وَكُلُّ مُلْزُومٍ فَإِنَّهُ لَا يَنْشُطُ لِلْفِعْلِ نَشَاطٌ مُطْلَقٌ لِاخْتِيَارٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ أَنَّ النَّاذِرَ لَمَّا لَمْ يَسِذْ الْقَرْبَةَ إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ يَفْعَلَ لَهُ مَا يَرِيدُ صَارَ كَالْمَعَاوِضَةِ الَّتِي تَقْدَحُ فِي نَيْهِ الْمُتَقَرَّبِ. قَالَ: وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَا يُقَرِّبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ اللَّهُ قَدَرْتُهُ لَهُ» وَهَذَا كَالنَّصِّ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ أَنْتَهَى.

وَالْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ يَحْتَمِلُ أَنْوَاعَ النَّذْرِ، وَالثَّانِي يُخَصُّ نَوْعَ الْحِجَازَةِ، وَزَادَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فَقَالَ: إِنَّ الْإِخْبَارَ بِذَلِكَ وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْلَامِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَغَالِبُ الْقَدْرَ وَلَا يَأْتِي الْخَيْرَ بِسَبَبِهِ وَالنَّهْيُ عَنْ اعْتِقَادِ خِلَافِ ذَلِكَ خَشْيَةٌ أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ فِي ظَنِّ بَعْضِ الْجُهْلَةِ قَالَ: وَمَحْصُلُ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمَالِكِ أَنَّهُ مَبَاحٌ إِلَّا إِذَا كَانَ مُؤْثِرًا لِنُكْرَاهِهِ عَلَيْهِ فِي أَوْقَاتِهِ، فَقَدْ يَنْقَلِبُ عَلَيْهِ فَعْلُهُ فَيَفْعَلُهُ بِالتَّكْلُفِ مِنْ غَيْرِ طَبِيعَةِ نَفْسٍ وَخَالِصِ نِيَّةٍ.

قوله: (إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا) يَعْنِي ثَمًّا يَكْرَهُهُ النَّاذِرُ وَأَوْقَعَ النَّذْرَ اسْتِدْفَاعًا لَهُ، وَأَعْمُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَا فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ بِلَفْظٍ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» فَإِنَّهُ قَدْ يَنْظُرُ اسْتِجْلَابًا لِنَفْعٍ أَوْ اسْتِدْعَاءً لَضَرَرٍ، وَالنَّذْرُ لَا يَأْتِي بِذَلِكَ الْمَطْلُوبِ وَهُوَ الْخَيْرُ الْكَائِنُ فِي النَّفْعِ أَوْ الْخَيْرُ الْكَائِنُ فِي انْتِفَاعِ الضَّرَرِ،

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْإِعْلَامِ: هَذَا بَابٌ مِنَ الْعِلْمِ غَرِيبٌ وَهُوَ أَنْ يَنْهَى عَنْ فِعْلٍ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَعَلَ كَانَ وَاجِبًا. وَقَدْ ذَهَبَ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ وَنَقَلَ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّ النَّذْرَ مَكْرُوهٌ، وَكَذَا عَنِ الْمَالِكِيَّةِ، وَجَزَمَ الْحَنَابِلَةُ بِالْكَرَاهَةِ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ مُسْتَحَبُّ صَرَحَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمَهْذُبِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ وَالتَّوَسُّلِيِّ وَالْغَزَالِيِّ وَجَزَمَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَفْهَمِ بِمَحْمَلِ مَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ مِنَ النَّهْيِ عَلَى نَذْرِ الْحِجَازَةِ.

فَقَالَ: هَذَا النَّهْيُ مَحْمَلُهُ أَنْ يَقُولَ مَثَلًا: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي

بَابُ مَا جَاءَ فِي نَذْرِ الْمَبَاحِ وَالْمَعْصِيَةِ وَمَا أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْيَمِينِ

٣٨٨٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذْ هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَأَنْ يَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَرُوءَةٌ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٠٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٣٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٠٠).

٣٨٨٤ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/٣٣) (خ: ٦٠٤٧) (م: ١١٠) (١٧٦).

٣٨٨٥ - وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرَ إِلَّا فِيمَا أَتَيْتَنِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٣/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٩٢).

وفي رواية: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَظَرَ إِلَى أَغْرَابِيٍّ قَائِمًا فِي الشَّمْسِ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: نَذَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ لَا أَزَالَ فِي الشَّمْسِ حَتَّى تَفْرُغَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ هَذَا نَذْرًا، إِنَّمَا النَّذْرُ مَا أَتَيْتَنِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١١/٢).

٣٨٨٦ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ «أَنَّ أَخْرَجِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ، فَسَأَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَةَ الْفَيْسَمَةِ، فَقَالَ: إِنْ عَدْتُ تَسَالَتَنِي الْفَيْسَمَةُ فَكُلُّ مَالِي فِي رِتَاجِ الْكُتْبَةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنَّ الْكُتْبَةَ غِيَّةٌ عَنْ مَالِكَ كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ وَكَلَّمَ أَخَاكَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَمِينُ عَلَيْكَ، وَلَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ، وَلَا فِي قِطْعَةِ الرَّجْمِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٧٢).

٣٨٨٧ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَتَحَرَّ إِبِلًا بِوَانَةِ، فَقَالَ: أَكَانَ فِيهَا وَتَنٌ مِنْ أَوْتَانٍ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: أَوْفَى بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣١٣).

٣٨٨٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ (حم: ٦/٢٤٧) (د: ٣٢٨٩) (ت: ١٥٢٤) (ن: ٧/٢٦) (هـ: ٢١٢٥).

فعلني صدقة. ووجه الكراهة أنه لما وقف فعل القربة المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم يتمحض له نية التقرب إلى الله تعالى بما صدر منه بل سلك فيها مسلك المعاوضة ويوضحه أنه لو لم يشف مريضه ولم يتصدق بما علقه على شفائه وهذه حالة البخيل فإنه لا يخرج من ماله شيئاً إلا بعوض عاجل يزيد على ما أخرج غالباً، وهذا المعنى هو المشار إليه.

بقوله: «وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» قال: وقد ينضم إلى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض أو أن الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر واليهما الإشارة في الحديث بقوله: «فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا» والحالة الأولى تقارب الكفر، والثانية خطأ صريح.

قال الحافظ: بل تقرب من الكفر، ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة. قال: والذي يظهر لي أنه على التحريم في حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون إقدامه على ذلك محرماً، والكراهة في حق من لم يعتقد ذلك قال الحافظ: وهو تفصيل حسن، ويؤيده قصة ابن عمر راوي الحديث في النهي عن النذر فإنها في نذر المجازاة وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في:

قوله تعالى: «يُؤْتُونَ بِالْأَثَرِ» قال: كانوا ينزلون طاعة الله تعالى من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم، فسأهم الله تعالى أبراراً، وهذا صريح في أن البناء وقع في غير نذر المجازاة، وقد يشعر التعبير بالبخل أن النهي عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من المجازاة ولكن قد يوصف بالبخل من تكاسل عن الطاعة كما روي الحديث المشهور «الْبَخِيلُ مَنْ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيَّ» أخرجه النسائي وصححه ابن حبان، أشار إلى ذلك العراقي في شرح الترمذي.

وقد نقل القرطبي الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة لقوله: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فليطعه» ولم يفرق بين المعلق وغيره قال الحافظ: والاتفاق الذي ذكره مسلم لكن في الاستدلال بالحديث المذكور لوجوب الوفاء بالنذر المعلق نظراً قلت: لا نظر إذا لم يصحبه اعتقاد فاسد لأن إخراج المال في القرب طاعة، والبخل يحرص على المال فلا يخرج به إلا في نحو نذر المجازاة ولا يتيسر طاعته المادية إلا بمثل ذلك، أو ما لا بد له منه كالزكاة والفقرة، فلم يلزمه الوفاء لاستمراره على مجله ولم يتم الاستخراج المذكور.

عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال الحافظ: وإسناده صحيح إلا أنه معلول بأنه منقطع، وذلك لأن الزهري لم يروه عن أبي سلمة. ورواه ابن ماجه من حديث سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة وعمر بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران فرجع إلى الرواية الأولى ورواه عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني حنيفة وأبي سلمة كلاهما عن النبي ﷺ وهو مع كونه مرسلاً فالحنفي هو محمد بن الزبير المتقدم، قاله الحاكم. وقال: إن قوله من بني حنيفة تصحيف، وإنما هو من بني حنظلة. وله طريق أخرى عند الدارقطني من رواية غالب بن عبد الله الجزري عن عطاء عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «مَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ» وغالب متروك وله طريق أخرى عند أبي داود من حديث كريب عن ابن عباس وإسناده حسن فيها طلحة بن يحيى وهو مختلف فيه. وقال أبو داود موقوفاً: يعني وهو أصح. وقال النووي في الروضة: حديث «لا نذر في مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ» ضعيف باتفاق الحديثين قال الحافظ: قلت: قد صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن فإين الاتفاق. وحديث ابن عباس قد تقدمت الإشارة إليه أنه من طريق كريب عنه ولفظه في سنن أبي داود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَسْمَعْ كَفَّارَتَهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ فَلَيْفٍ بِهِ» وسباني، وقد تقدم أنه موقوف على ابن عباس وإن الموقوف أصح وأخرجه ابن ماجه وفي إسناده ابن ماجه من لا يعتمد عليه، وليس فيه «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ».

قوله: (أبو إسرائيل) قال الخطيب: هو رجل من قريش ولا يشاركه أحد من الصحابة في كنيته. واختلف في اسمه، فقيل كثير بقاف وشين معجمة مصغراً. وقيل بسير بمهملة مصغراً. وقيل قيصر باسم ملك الروم. وقيل بالسين المهملة بدل الصاد. وقد جزم ابن الأثير وغيره بأنه من الصحابة وفيه دليل على أن كل شيء يتأذى به الإنسان مما لم يرد بمشروعيته كتاب ولا سنة كالشيء حافياً والجلوس في الشمس ليس من طاعة الله تعالى فلا ينعقد النذر به، فإنه ﷺ أمر أبا إسرائيل في هذا الحديث بإتمام الصوم دون غيره وهو محمول على أنه علم أنه لا يشق عليه. قال

٣٨٨٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٢٢).
٣٨٩٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٤٤/٤) وَمُسْلِمٌ (١٦٤٥).

حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضاً البيهقي وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه. وقد أخرجه بلفظ أحمد الطبراني قال في مجمع الزوائد: فيه عبد الله بن نافع المدني وهو ضعيف ولم يكن في إسناده أبي داود لأنه أخرجه عن أحمد بن عبد الصبي عن المغيرة بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث سعيد بن المسيب حديث صالح سكت عنه أبو داود والحافظ وهو من طريق عمرو بن شعيب، ولكن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر بن الخطاب فهو منقطع وروي نحوه عن عائشة «أَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ مَالَهُ فِي رِثَاجِ الْكُفَّةِ إِنْ كَلَّمَ ذَا قَرَابَةٍ، فَقَالَتْ: يُكْفَرُ عَنِ الْيَمِينِ» أخرجه مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن وحديث ثابت بن الضحاك أخرجه أيضاً الطبراني وصحح الحافظ إسناده. وأخرج نحوه أبو داود من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس، ورواه أحمد في مسنده من حديث عمرو بن شعيب عن ابنة كردم عن أبيها بنحوه. وفي لفظ لابن ماجه عن ميمونة بنت كردم وحديث عائشة قال الترمذي بعد إخرجه: لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة وكذلك قال غيره، قالوا: وإنما سمعه من سليمان بن أرقم وسليمان متروك. وقال أحمد: ليس بشيء ولا يساوي فلساً. وقال البخاري: تركوه وتكلم فيه جماعة أيضاً منهم عمرو بن علي وأبو داود وأبو زرعة والنسائي وابن حبان والدارقطني وقال الخطابي: لو صح هذا الحديث لكان القول به واجباً والمصير إليه لازماً إلا أن أهل المعرفة بالحديث زعموا أنه حديث مقلوب وهم فيه سليمان بن الأرقم، ورواه النسائي والحاكم والبيهقي من حديث عمران بن حصين ومداره على محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عنه وعمر بن أبي القوي وقد اختلف عليه فيه. ورواه ابن المبارك عن عبد الوارث عن أبيه أن رجلاً حدثه أنه سأل عمران بن الحصين فذكره، وفيه رجل مجهول ورواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي من رواية الزهري

بَابُ مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ وَلَا يُطِيقُهُ

٣٨٩١ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٢٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥٢٨) وَصَحَّحَهُ.

٣٨٩٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمِّهِ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِيقْهُ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٢٨)، وَزَادَ: «وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ فَلَيْقَبَ بِهِ».

٣٨٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: نَذَرْنَا أَنْ يَمُوتَ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَغْلِيْبٍ هَذَا نَفْسٌ لَغْنِي، وَأَمْرٌ أَنْ يَرْكَبَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم): ٣/ (١٠٦) (خ: ١٨٦٥) (م: ١٦٤٢) (٩) (د: ٣٣٠١) (ت: ١٥٣٧) (٥: ٣٠/٧) إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَلِلنَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةٍ: نَذَرْنَا أَنْ يَمُوتَ إِلَى يَمِينِ اللَّهِ.

٣٨٩٤ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «نَذَرْتُ أَخِي أَنْ تَمُوتَ إِلَى يَمِينِ اللَّهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَسْتَفْتِي لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ: لِيَمُوتَ وَلِتَرْكَبَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ١٤١/٤) (خ: ١٨٦٦) وَلِلْمُسْلِمِ فِيهِ (١٦٤٤) (١١): خَافِيَةٌ غَيْرُ مُخْتَمِرَةٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: «نَذَرْتُ أَخِي أَنْ تَمُوتَ إِلَى الْكَعْبَةِ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَغْنِي عَنْ مُشِيْهَا لِيَرْكَبَ وَلِتَهْدِي بَذَنَةً» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠١/٤) وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ أخته نَذَرَتْ أَنْ تَمُوتَ خَافِيَةٌ غَيْرُ مُخْتَمِرَةٍ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أَخِيكَ شَيْئًا، مُرَّهَا فَلْتَحْتَمِرْ وَلِتَرْكَبَ وَلِتَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (حم: ١٤٥/٤) (د: ٣٢٩٣) (ت: ١٥٤٤) (٥: ٢٠/٧) (هـ: ٢١٣٤).

٣٨٩٥ - وَعَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَخِي نَذَرْتُ أَنْ تَخُجَّ مَاشِيَةً، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أَخِيكَ شَيْئًا، لِيَخْرُجَ رَاكِبَةً وَلِتَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٠/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٩٥).

٣٨٩٦ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أخته نَذَرَتْ أَنْ تَمُوتَ إِلَى الْيَمِينِ وَشَكَأَ إِلَيْهِ ضَعْفَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ غْنِي عَنْ نَذْرِ أَخِيكَ فَلِتَرْكَبَ وَلِتَهْدِي بَذَنَةً» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٥/١). وَفِي لَفْظٍ: «إِنَّ أخته عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَمُوتَ إِلَى الْيَمِينِ وَإِنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتَهْدِي هَدْيًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٩٦).

القرطبي: في قصة أبي إسرائيل هذا أعظم حجة للجُمهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر بمعصية أو ما لا طاعة فيه قال مالك: لم أسمع أن رسول الله ﷺ أمره بكفارة قوله: «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» فيه دليل على أن من نذر بما لا يملك لا ينفذ نذره، وكذلك من نذر بمعصية كما في بقية أحاديث الباب. واختلف في النذر بمعصية هل تجب فيه الكفارة أم لا؟ فقال الجُمهور: لا. وعن أحمد والثوري وإسحاق وبعض الشافعية والحنفية نعم ونقل الترمذي اختلاف الصحابة في ذلك، واتفقوا على تحريم النذر في المعصية. واختلفوا فيما هو في وجوب الكفارة. واحتج من أوجها حديث عائشة المذكور في الباب وما ورد في معناه وأجيب بأن ذلك لا يتنهد للاحتجاج لما سبق من المقال واحتج أيضًا بما أخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ» لأن عمومها يشمل نذر المعصية وأجيب بأن فيه زيادة تمنع العموم وهي أن الترمذي وابن ماجه أخرجا حديث عقبة بلفظ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» هذا لفظ الترمذي، ولفظ ابن ماجه «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ».

وحديث ابن عباس المذكور في الباب أيضًا قد سبق ما فيه من المقال واستدل بأحاديث الباب على أنه يصح النذر في المباح لأنه لما نفى النذر في المعصية بقي ما عداها ثابتًا، ويدل على أن النذر لا ينعقد في المباح الحديث المذكور في أول الباب عن ابن عباس، والحديث الذي فيه «إِنَّمَا النَّذْرُ مَا يَنْتَعَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ» ومن جملة ما استدلل به على أنه يلزم الوفاء بالنذر المباح قصة التي نذرت الضرب بالدف. وأجاب البيهقي بأنه يمكن أن: يقال إن من قسم المباح ما قد يصير بالقصد مندوبًا كالنوم في القافلة للتقوي على قيام الليل واكله السحر للتقوي على صيام النهار، فيمكن أن يقال إن إظهار الفرح بعود النبي ﷺ سالما معنى مقصود يحصل به الثواب.

قوله: (فِي رِجَالِ الْكَعْبَةِ) بمهمله فمشاة فوقية فجيم بعدها ألف هو في اللغة الباب، وكُنِيَ به هنا عن الكعبة نفسها.

قوله: (بِرِوَايَةٍ) بضم الموحدة وبعد الألف نون قال في التلخيص: موضع بين الشام وديار بكر، قاله أبو عبيدة، وقال البغوي: أسفل مكة دون يلملم. وقال المنذري: هضبة من وراء ينبع ومثله في النهاية، وسيأتي الكلام على حديث ثابت بن الضحاك.

أقل ما ينطلق عليه الاسم من القرب صيام يوم أو صلاة ركعتين. قوله: «وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَطْفُئْ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» ظاهره سواء كان المنذور به طاعة أو معصية أو مباحا إذا كان غير مقدور ففيه الكفارة إلا أنه يخص من هذا العموم ما كان معصية بما تقدم، ويبقى ما كان طاعة أو مباحا، وسواء كان غير مقدور شرعا أو عقلا أو عادة.

قوله: «وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ... إلخ» ظاهره العموم ولكنه يخص منه نذر المعصية بما سلف، وكذلك نذر المباح بلزوم الكفارة وأما النذر الذي لم يسم فغير داخل في عموم الطاقة وعدمها، لأن أنصاف النذر بأحد الوصفين فرع معرفته وما لم يسم لم يعرف.

قوله: «لِتَمْشِ وَلِتَرْكَبَ» فيه أن النذر بالمشي ولو إلى مكان المشي إليه طاعة فإنه لا يجب الوفاء به بل يجوز الركوب لأن المشي نفسه غير طاعة، إنما الطاعة الوصول إلى ذلك المكان كالبيت العتيق من غير فرق بين المشي والركوب، ولهذا سوغ النبي ﷺ الركوب للناذرة بالمشي فكان ذلك دالا على عدم لزوم النذر بالمشي وإن دخل تحت الطاقة قال في الفتح: وإنما أمر الناذرة في حديث أنس أن تتركب جزما، وأمر اخت عقبة أن تمشي وأن تتركب لأن الناذر في حديث أنس كان شيخا ظاهر العجز واخت عقبة لم توصف بالعجز، فكأنه أمرها أن تمشي إن قدرت وتركب إن عجزت، وبهذا ترجم البيهقي للحديث، وأورد في بعض طرقه من رواية عكرمة عن ابن عباس ما ذكره المصنف رحمه الله وأخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ: «جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُخْتِي خَلَفَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ وَإِنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهَا الْمَشْيُ، فَقَالَ: مُرْهَا فَلِتَرْكَبَ إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَمْشِيَ، فَمَا أَغْنَى اللَّهُ أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُخْتِكَ» وأحاديث الباب مصرحة بوجوب الكفارة. ونقل الترمذي عن البخاري أنه لا يصح فيه الهدي وقد أخرج الطبراني من طريق أبي تميم الجشاني عن عقبة بن عامر في هذه القصة «نَذَرْتُ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ حَاقِيَةَ حَامِرَةَ» وفيه «لِتَرْكَبَ وَلِتَلْبَسَ وَلِتَصُومَ» وللطحاوي من طريق أبي عبد الرحمن الحجلي عن عقبة نحوه وأخرج البيهقي بسند صحيح عن أبي هريرة «بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ إِذْ بَصُرَ بِخَيْالٍ فَقَرَّتْ مِنْهُ الْإِبِلُ، فَإِذَا امْرَأَةٌ عُرْيَانَةٌ نَاقِضَةٌ شَعْرَهَا، فَقَالَتْ: نَذَرْتُ أَنْ أَحُجَّ عُرْيَانَةً نَاقِضَةً شَعْرِي،

حديث عقبة الأول هو في صحيح مسلم بدون زيادة «إِذَا لَمْ يَسْمَ». وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي. وحديث ابن عباس الأول قال الحافظ في بلوغ المرام: إسناده صحيح إلا أن الحافظ رجحوا وقفه، وقد تقدم الكلام عليه. والرواية الأخرى من حديث عقبة التي فيها «وَلِتَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» حسنها الترمذي ولكن في إسناده عبد الله بن زحر، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة وحديث كريب عن ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذري ورجاله رجال الصحيح. وحديث عكرمة عن ابن عباس سكت أيضا عنه أبو داود والمنذري ورجاله رجال الصحيح قال الحافظ في التلخيص: إسناده صحيح، والرواية الأخرى أوردها أبو داود وسكت عنها هو والمنذري.

قوله: «لَمْ يَسْمَ» فيه دليل على أن كفارة اليمين إنما تجب فيما كان من النذور غير مسمى. قال النووي: اختلف العلماء في المراد بهذا الحديث فحملة جمهور أصحابنا على نذر اللجاج فهو مخير بين الوفاء بالنذر أو الكفارة، وحمله مالك وكثيرون أو الأكثرون على النذر المطلق كقوله: «عليّ نذر وحمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة اليمين انتهى والظاهر اختصاص الحديث بالنذر الذي لم يسم لأن حمل المطلق على المقيّد واجب. وأما النذور المسماة إن كانت طاعة، فإن كانت غير مقدورة ففيها كفارة يمين، وإن كانت مقدورة وجب الوفاء بها سواء كانت متعلقة بالبدن أو بالمال، وإن كانت معصية لم يميز الوفاء بها ولا يتعقد، ولا يلزم فيها الكفارة، وإن كانت مباحة مقدورة فالظاهر الانعقاد ولزوم الكفارة لوقوع الأمر بها في أحاديث الباب في قصته الناذرة بالمشي، وإن كانت غير مقدورة ففيها الكفارة لعموم «وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَطْفُئْ» هذا خلاصة ما يستفاد من الأحاديث الصحيحة وقال ابن رشد في نهاية المجتهد ما حاصله: إنه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال إذا كان في سبيل البر وكان على جهة الخير، وإن كان على جهة الشر فقال مالك: يلزم كالخير ولا كفارة يمين في ذلك إلا أنه إذا نذر بجميع ماله لزمه ثلث ماله إذا كان مطلقا، وإن كان معيناً لزمه وإن كان جميع ماله أو أكثر من الثلث، وسيأتي الخلاف فيمن نذر بجميع ماله. قال: وإذا كان النذر مطلقا أي غير مسمى ففيه الكفارة عند كثير من العلماء وقال قوم: فيه كفارة الظاهر. وقال قوم: فيه

بَيِّنَاتُهُ، قَالَ: إِبَاهَا وَتَنَ أَوْ طَاعِيَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَوْفَى بِنَذْرِكَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٦/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٣١). وَفِي لَفْظٍ لِأَخِيذَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ عَدَدًا مِنَ الْغَنَمِ وَذَكَرَ مَعْنَاهُ. وَفِيهِ ذَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ نَحْرِ مَا يُذْبَحُ.

٣٩٠٠ - وَعَنْ عَفْرِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، مَكَانٌ كَانَ يُذْبَحُ فِيهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: لِيَصْنَمْ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: لِيُؤْتَنَ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: أَوْفَى بِنَذْرِكَ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣١٢).

حديث عمر رجال إسناده في سنن ابن ماجه رجال الصحيح، وهذا اللفظ لعله أحد روايات حديث الصحيح المتفق عليه بلفظ أنه قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَغْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: أَوْفَى بِنَذْرِكَ» وزاد البخاري في رواية «فَأَعْتَكِفَ» وحديث ميمونة بنت كرم رجال إسناده في سنن ابن ماجه رجال الصحيح، وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي قد أخرج له مسلم، وقال فيه يحيى بن معين: صالح وقال أبو حاتم ليس بالقوي، وقال في التقريب: صدوق يخطئ وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أخرى من حديث ابن عباس، وبقية أحاديث الباب قد تقدمت تخريج بعضها في باب ما جاء في نذر المباح عند ذكر المصنف رحمه الله لحديث ثابت بن الضحّاك الذي بمعناها هنالك. وفي حديث عمر دليل على أنه يجب الوفاء بالنذر من الكافر متى أسلم، وقد ذهب إلى هذا بعض أصحاب الشافعي وعند الجمهور لا يتعدى النذر من الكافر، وحديث عمر حجة عليهم. وقد أجابوا عنه بأن النبي ﷺ لما عرف أن عمر قد تبرع بفعل ذلك أذن له به لأن الاعتكاف طاعة، ولا يخفى ما في هذا الجواب من مخالفة الصواب. وأجاب بعضهم بأنه ﷺ أمره بالوفاء استحباباً لا وجوباً، ويرد بأن هذا الجواب لا يصلح لمن ادعى عدم الاعتقاد وقد تقدم الكلام على حديث عمر في باب الاعتكاف.

قوله: (كَرَدَمٍ) بفتح الكاف والذال. وفيه دليل على أنه يجب الوفاء بالنذر في المكان المعين إذا لم يكن في التعيين معصية ولا مفسدة من اعتقاد تعظيم جاهلية أو نحوه، وبوابة قد تقدم ضبطه وتفسيره.

قوله: (فَالْتَمَسَ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: لِيُؤْتَنَ؟) قال في النهاية: الفرق بين الوثن والصنم أن الوثن كل ماله جنة معمولة من

قَالَ: مُرَّهَا فَلْتَلْبَسَ ثِيَابَهَا وَلْتَهْرِقْ دَمًا» وأورد من طريق الحسن عن عمران رفعه «إِذَا نَذَرَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُحْسِبَ مَاشِيًا فَلْيَهْدِ هَذِيحًا وَلْيُرِكَبْ» وفي سنده انقطاع. وقد استدل بهذه الأحاديث على صحة النذر بإتيان البيت الحرام لغير حج ولا عمرة وعن أبي حنيفة إذا لم ينو حجاً ولا عمرة لم يتعدى، ثم إن نذره راكباً لزمه، فلو مشى لزمه دم لتوفر مؤنة الركوب، وإن نذر ماشياً لزمه من حيث أحرم إلى أن ينتهي الحج أو العمرة، ووافقه صاحباه، فإن ركب لعذر أجزأه ولزم دم. وفي أحد القولين عن الشافعي مثله. واختلف هل يلزمه بدنة أو شاة، وإن ركب بلا عذر لزمه الدم. وعن المالكية في العاجز يرجع من قابل فيمشي ما ركب إلا أن يعجز مطلقاً فيلزمه الهدي. وعن عبد الله بن الزبير: لا يلزمه شيء مطلقاً قال القرطبي: زيادة الأمر بالهدي رواها ثقات. وعن الهادي أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشي، فإذا عجز جاز الركوب ولزمه دم، قالوا: لأن الرواية وإن جاءت مطلقة فقد قيدت برواية العجز، ولا يخفى ما في أكثر هذه التفاصيل من المخالفة لصريح الدليل ويرد قول من قال بأنه لا كفارة مع العجز، وتلزم مع عدمه ما وقع في حديث عكرمة عن ابن عباس، وفي الرواية التي بعده فإنهما مصرحان بوجوب الهدي مع ذكر ما يدل على العجز من الضعف وعدم الطاقة، والرجل المذكور في حديث «أَنَّهُ يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ» قيل هو أبو إسرائيل المذكور في الباب الأول، روي ذلك عن الخطيب، حكى ذلك عنه غلطاً. قال الحافظ: وهو تركيب منه، وإنما ذكر الخطيب ذلك في رجل آخر المذكور في حديث لابن عباس.

بَابُ مَنْ نَذَرَ وَهُوَ مُشْرِكٌ ثُمَّ أَسْلَمَ أَوْ نَذَرَ ذَبْحًا فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ

٣٨٩٧ - عَنْ عُمَرَ قَالَ: «نَذَرْتُ نَذْرًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ مَا أَسْلَمْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَوْفِيَ بِنَذْرِي» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٢٩).

٣٨٩٨ - وَعَنْ كَرْدَمِ بْنِ سَفْيَانَ: «أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَذَرٍ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: الْيُؤْتَنُ أَوْ لِيُصْبَرِ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ لِلَّهِ، فَقَالَ: أَوْفَى لِلَّهِ مَا جَعَلْتَ لَهُ، أَنْحَرَ عَلَى بَوَائِنِ وَأَوْفَى بِنَذْرِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٩/٣).

٣٨٩٩ - وَعَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ كَرْدَمٍ قَالَتْ: «كَتَبْتُ رَدَفَ أَبِي فَسَمِعْتُهُ يَسْأَلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ

ابن المنير: لم يثبت كعب الاغلاخ بل استشار هل يفعل أم لا؟ قال الحافظ: ويحتمل أن يكون استفهم وحذفت أداة الاستفهام. ومن ثم كان الرجاء عند الكثير من العلماء وجوب الوفاء ممن التزم أن يتصدق بجميع ماله إذا كان على سبيل القرية. وقيل: إن كان ملياً لزمه، وإن كان فقيراً فعليه كفارة يمين، وهذا قول الليث، ووافقه ابن وهب وزاد: وإن كان متوسطاً يخرج قدر زكاة ماله والأخير عن أبي حنيفة بغير تفصيل وهو قول ربيعة. وعن الشعبي وابن أبي ليلى لا يلزمه شيء أصلاً. وعن قتادة يلزم الغني العشر والمتوسط السبع والمملق الخمس وقيل: يلزم الكل إلا في نذر اللجاج فكفارة يمين. وعن سحنون يلزمه أن يخرج ما لا يضر به وعن الثوري والأوزاعي وجماعة: يلزمه كفارة يمين بغير تفصيل. وعن النخعي يلزمه الكل بغير تفصيل. وإذا تقرر ذلك فقد دل حديث كعب أنه يشترع لمن أراد التصديق بجميع ماله أن يسلك بعضه ولا يلزم من ذلك أنه لو نحره لا ينفذ وقيل: إن التصديق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال، فمن كان قوياً على ذلك يعلم من نفسه الصبر لم يمنع، وعليه يتنزل فعل أبي بكر الصديق وإثارة الأنصار على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن لم يكن كذلك فلا، وعليه يتنزل «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» وفي لفظ «أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى».

باب ما يجزي من عليه عتق رقبة مؤمنة بنذر أو غيره ٣٩٠٣ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّهُ جَاءَ بِأَمَةٍ سَوْدَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَيَّ عِتْقَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَإِنْ كُنْتُ تَرَى فِيهَا مُؤْمِنَةً اعْتَقْتُهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدِينَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَتُؤْمِنِينَ بِأَلْبَعَثَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَعْتَقْتُهَا (حم: ٤٥١/٣ - ٤٥٢).

٣٩٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ أَحْجَبِيَّةٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَيَّ عِتْقَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبِئِنَّ اللَّهَ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ بِأَصْبُعَيْهَا، فَقَالَ لَهَا: مَنْ أَنَا؟ فَأَشَارَتْ بِأَصْبُعَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِلَى السَّمَاءِ: أَيُّ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: اعْتَقْتُهَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٩١).

حديث عبيد الله بن عبد الله رواه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من

جواهر الأرض أو من الخشب والحجارة كصورة آدمي تعمل وتنصب فتعبد، والصنم الصورة بلا جثة، ومنهم من لم يفرق بينهما وأطلقهما على المعنيين. وقد يطلق الوثن على غير الصورة، ومنه حديث «عَلَيَّْ بْنِ حَاتِمٍ قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ: أَلَتِي هَذَا الْوَتْنُ عَنْكَ» انتهى.

باب ما يذكر فيمن نذر الصدقة بماله كله

٣٩٠١ - عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلِجَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَا لَكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْبَرٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤٥٤/٣) (خ: ٦٦٩٠) (م: ٢٧٦٩) (٥٣).

وفي لفظ قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَوْبَتِي إِلَى اللَّهِ أَنْ أَخْرُجَ مِنْ مَالِي كُلُّهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَدَقَةً؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: فَيَصْنَعُ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَقُلْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَإِنِّي سَأَمْسِكُ سَهْمِي مِنْ خَيْبَرٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٢١).

٣٩٠٢ - وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ «أَنَّ أَبَا لُبَابَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُنْذِرِ لَمَّا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَهْجُرَ دَارَ قَوْمِي وَأَسَاكِنَهُ، وَأَنْ أَخْلِجَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَجْزِي عَنْكَ الثُّلُثُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/ ٤٥٢ - ٤٥٣).

رواية أبي داود في إسناده محمد بن إسحاق وفيه مقال معروف وحديث أبي لبابة أورده الحافظ في الفتح وعزاه إلى أحمد وأبي داود وسكت عنه. وأخرج أبو داود من طريق ابن أبي عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال للنبي ﷺ فذكر الحديث، وفيه «وَأَنْ أَخْلِجَ مِنْ مَالِي كُلِّهِ صَدَقَةً، قَالَ: يَجْزِي عَنْهُ الثُّلُثُ».

قوله: (أَنْ أَخْلِجَ) بنون وخاء معجمة: أي أخرج من مالي كما يعرى الإنسان إذا خلع ثوبه وقد اختلف السلف فيمن نذر أن يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب: الأول: إنه يلزمه الثلث فقط لهذا الحديث، قاله مالك، ونسوز في أن كعب بن مالك لم يصرح بلفظ النذر ولا بمعناه، بل يحتمل أنه نذر النذر، ويحتمل أن يكون أراد فاستاذن، والاختلاف الذي ذكره ليس بظاهر في صدور النذر منه وإنما الظاهر أنه أراد أن يؤكد أمر توبته بالتصدق بجميع ما يملك لله شكرًا لله تعالى على ما أنعم به عليه قال

تَجَهَّزَتْ تُرِيدُ الْخُرُوجَ. فَجَاءَتْ مَيْمُونَةُ تُسَلِّمُ عَلَيْهَا، فَأَخْبَرَتْهَا بِذَلِكَ، فَقَالَتْ: اجْلِسِي فَكَلِّمِي مَا صَنَعْتَ وَصَلَّيْ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٣/٦) وَمُسْلِمٌ (١٣٩٦) (٥١٠).

٣٩٠٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ» (حم: ٢/٢٥١) (خ: ١١٩٠) (م: ١٣٩٤) (٥٠٥) (ت: ٣٩١٦) (ن: ٣٥/٢) إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

٣٩٠٨ - وَلَأَحْمَدُ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مِثْلَهُ، وَزَادَ: «وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ يَاقَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ».

٣٩٠٩ - وَكَذَلِكَ لِأَحْمَدَ (٥/٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَزَادَ: «وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ يَاقَةِ صَلَاةٍ فِي هَذَا».

٣٩١٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حم: ٢/٢٣٤) (خ: ١١٨٩) (م: ١٣٩٧) (١٣١١) (٥١١) وَمُسْلِمٌ (١٣٩٧) (٥١٣) فِي رِوَايَةٍ: «إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ».

حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم، وصححه أيضاً ابن دقيق العيد في الاقتراح. وحديث بعض أصحاب النبي ﷺ سكت عنه أبو داود والمندري، وله طرق رجال بعضها ثقات. وقد تقرر أن جهالة الصحابي لا تضر وقيل إنه روي الحديث عن عبد الرحمن بن عوف وعن رجال من أصحاب النبي ﷺ وحديث جابر الآخر رواه أحمد من حديث أحمد بن عبد الملك: حدثنا عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن جابر رفعه «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ يَاقَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ» قَالَ الْحَافِظُ: وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ اِخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَطَاءٍ وَحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ حِبَّانَ وَابِيهَيْقِي وَلَفْظُهُ «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ يَاقَةِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي» وَفِي

الأنصار، وهذا إسناد رجاله أئمة، وجهالة الصحابي مغفرة كما تقرر في الأصول. وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو داود من حديث عون بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ سَوْدَاءَ» الحديث وأخرجه الحاكم في المستدرک من حديث عون بن عبد الله بن عتبة، حدثني أبي عن جدِّي فذكره. وفي اللفظ مخالفة كثيرة، وسياق أبي داود أقرب إلى السياق الذي في الباب. وروى نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث الشريد بن سويد وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق ابن أبي ليلى عن النبال والحكم عن سعيد عن ابن عباس بنحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب. ومن ذلك حديث معاوية بن الحكم السلمي المشهور.

قوله: (إِنْ كُنْتَ تَرَى هَذَا مُؤْمِنَةً اغْتَنَّتْهَا) إِلَى آخِرِ مَا فِي الْحَدِيثَيْنِ، اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِزُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ إِلَّا رِقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ كَانَتْ آيَةُ الْوَارِدَةِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ لَمْ تَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: «أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» بخلاف آية كفارة القتل فإنها قيدت بالإيمان قال ابن بطال: حمل الجمهور ومنهم الأوزاعي ومالك والثاقفي وأحمد وإسحاق المطلق على المقيد كما حملوا المطلق في قوله تعالى: «وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ» على المقيد في قوله تعالى: «وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» وخالف الكوفيون فقالوا: يجوز إعتاق الكافر، ووافقهم أبو ثور وابن المنذر واحتج له في كتابه الكبير بأن كفارة القتل مغلفة بخلاف كفارة اليمين، وما يؤيد القول الأول أن المعتق للرقبة المومنة آخذ بالأحوط بخلاف المكفر بغير المومنة فإنه في شك من براءة الذمة

بَابُ أَنْ مَنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى أَجْزَأُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ

٣٩٠٥ - عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ تَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: صَلِّ هَاهُنَا فَسَأَلَهُ فَقَالَ: صَلِّ هَاهُنَا فَسَأَلَهُ فَقَالَ: شَأْنُكَ إِذْنٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٣/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٠٥) وَلَهُمَا عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْخَبَرِ، وَزَادَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَلَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ لَوْ صَلَّيْتُ هَاهُنَا لَقَضَى عَنْكَ ذَلِكَ كُلَّ صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ» [حم: ٥/٣٧٣] (د: ٣٣٠٦).

٣٩٠٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ امْرَأَةً شَكَّتْ شَكْوَى فَقَالَتْ: إِنْ شَفَانِي اللَّهُ فَلَاخُرْجَنَ فَلَاخَرَيْنِ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَبَرَأَتْ ثُمَّ

قوله: (لا تُشَدُّ الرُّحَالُ... إلخ) فيه دليل على أنه يتعين مكان النذر إذا كان أحد الثلاثة المذكورة. وقد ذهب إلى ذلك مالك والثاقلية. وقال أبو حنيفة: لا يلزم وله أن يصلي في أي محل شاء وإنما يجب عنده المشي إلى المسجد الحرام إذا كان بحج أو عمره، وما عدا الأمكنة الثلاثة فلا يتعين مكانا للنذر ولا يجب الوفاء عند الجمهور وقد تمسك بهذا الحديث من منع السفر وشد الرحل إلى غيرها من غير فرق بين جميع البقاع، وقد وقع لحفيد المصنف في ذلك وقائع بينه وبين أهل عصره لا يتسع المقام لبسطها.

بَابُ قَضَاءِ كُلِّ الْمُنْذِرَاتِ عَنِ الْمَيِّتِ

٣٩١١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ لَمْ تَقْضِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْضِهِ عَنْهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٠٧) وَالنَّسَائِيُّ (٢١/٧) وَهُوَ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَأَمَرَ ابْنُ عَمْرِو امْرَأَةً جَعَلَتْ أَثْمَهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةً بِقَاءَ يَغْنِي ثُمَّ مَاتَتْ، فَقَالَ: صَلَّيْ عَنْهَا قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

حديث ابن عباس في قصة سعد بن عبادَةَ أصله في الصحيحين. وقول ابن عباس الذي أشار البخاري بأنه غر ما قاله ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح «أَنَّ امْرَأَةً جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا مِثْلًا إِلَى مَسْجِدٍ قَبَاءَ فَمَاتَتْ وَلَمْ تَقْضِهِ، فَأَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ابْنَتَهَا أَنْ تَشْهِيَ عَنْهَا» وجاء عن ابن عمر وابن عباس خلاف ذلك، فقال مالك في الموطأ: إنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصلي أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد وأخرج النسائي من طريق أيوب بن موسى عن ابن أبي رباح عن ابن عباس قال: «لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد» أورده ابن عبد البر من طريقه موقوفًا، ثم قال: والنقل في هذا عن ابن عباس مضطرب. قال الحافظ: ويمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات والنفي في حق الحي: قال: ثم وجدت عن ابن عباس ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما إذا مات وعليه شيء واجب فعند ابن أبي شيبة بسند صحيح: سئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال: يصام عنه النذر. وقال: ابن المنير: يحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله صلي عنها العمل بقوله ﷺ: إذا مات ابن آدم انقطع عمله

الباب عن جابر أيضًا عند ابن عدي بلفظ: «الصلاة في المسجد الحرام بجماعة ألف صلاة، والصلوة في مسجد بني بلفظ صلاة، والصلوة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة» وإسناده ضعيف لأنه من حديث يحيى بن أبي حنيفة عن عثمان بن الأسود عن مجاهد عن جابر. وفي الباب أيضًا من حديث أبي الدرداء مرفوعًا عند الطبراني في الكبير «الصلوة في المسجد الحرام بجماعة ألف صلاة، والصلوة في مسجد بني بلفظ صلاة، والصلوة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة» وعن أبي ذر عند الدارقطني في العلل والحاكم في المستدرک «صلوة في مسجد بني هذا أفضل من أربع صلوات في بيت المقدس» وعند ابن ماجه من حديث ميمونة بنت سعد «بأن الصلاة في بيت المقدس كألف صلاة في غيره» وروى ابن ماجه من حديث أنس «فصلاة في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة».

وإسناده ضعيف وروى ابن عبد البر في التمهيد من حديث الأرقم «صلوة هنا خير من ألف صلاة ثمة، يغني بيت المقدس» قال ابن عبد البر: هذا حديث ثابت، وحديث أبي هريرة الآخر هو أيضًا متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري وغيره.

قوله: (صل ههنا) فيه دليل على أن من نذر بصلوة أو صدقة أو نحوها في مكان ليس بأفضل من مكان النذر فإنه لا يجب عليه الوفاء بإيقاع المنذور به في ذلك المكان، بل يكون الوفاء بالفعل في مكان النذر وقد تقدم أنه ﷺ أمر الناذر بأن ينحر ببوانة يفي بنذره بعد أن سأل: هل كانت كذا هل كانت كذا؟ فدل على أنه يتعين مكان النذر ما لم يكن معصية. ولعل الجمع بين ما هنا وما هناك أن المكان لا يتعين حتمًا، بل يجوز فعل المنذور به في غيره فيكون ما هنا بيانًا للجواز. ويمكن الجمع بأنه يتعين مكان النذر إذا كان مساويًا للمكان الذي فيه الناذر أو أفضل منه، لا إذا كان المكان الذي فيه الناذر فوقه في الفضيلة، ويشعر بهذا ما في حديث ميمونة من تعليل ما أفتت به ببيان أفضلية المكان الذي فيه الناذرة في الشيء المنذور به وهو الصلاة.

قوله: (إلا المسجد الحرام) هذا فيه دليل على أفضلية الصلاة في مسجده ﷺ عن غيره من المساجد إلا المسجد الحرام فإنه استثناء فاقضى ذلك أنه ليس بمفضل بالنسبة إلى مسجده ﷺ ويمكن أن يكون مساويًا أو أفضل، وسائر الأحاديث دللت على أنه أفضل باعتبار الصلاة فيه بذلك المقدار.

إلا من ثلاث، فعُدَّ منها الولد «لأنَّ الولدَ مِنْ كَسْبِهِ فَأَعْمَالُهُ الصَّالِحَةُ مَكْتُوبَةٌ لِلْوَالِدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ»، فمعنى: صَلَّيْ عَنْهَا، أَنْ صَلَّاتِكَ، مَكْتُوبَةٌ لَهَا وَلَوْ كُنْتَ إِنَّمَا تَتَوَيَّ عَنْ نَفْسِكَ، كَذَا قَالَ، وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ وَحَاصِلُ كَلَامِهِ تَخْصِصُ الْجَوَازِ بِالْوَلَدِ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ ابْنُ وَهْبٍ وَأَبُو مَعْصُوبٍ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَفِيهِ تَعَقُّبٌ عَلَى ابْنِ بَطَّالٍ حَيْثُ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ أَنَّهُ لَا يَصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ فَرَضًا وَلَا سَنَةً لَا عَنْ حَيٍّ وَلَا عَنْ مَيِّتٍ. وَنَقَلَ عَنِ الْمُهَلَّبِ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَازَ لَجَازَ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ، وَلَكَانَ الشَّارِعُ أَحَقُّ بِذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَهُ عَنْ أَبِيهِ وَلَمَّا نَهَى عَنِ الْاسْتِغْفَارِ لِعَمِّهِ وَلِبَطْلٍ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا».

قال الحافظ: وجميع ما قاله لا يخفى وجه تعقبه خصوصاً ما ذكره في حق الشارح رحمه الله وأما الآية فعمومها مخصوص اتفاقاً وقد ذهب ابن حزم ومن وافقه إلى أن الوارث يلزمه قضاء النذر عن مورثه في جميع الحالات واختلف في تعيين نذر أم سعد، فقيل كان صوماً لما رواه مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ» الحديث واجب بأنه لم يكن فيه أن الرجل سعد. وقال ابن عبد البر: كان عتقاً، واستدل بما أخرجه من طريق القاسم بن محمد أن سعد بن عباد قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ، فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أَعْتَقَ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ» وقيل: كان صدقة، لما رواه في الموطأ وغيره «أَنَّ سَعْدًا خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقِيلَ لَأُمِّهِ أَوْصِي، قَالَتْ: أَلَمَّا مَالَ سَعْدٍ، فَتَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ يَفْذَمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ» وليس في هذا والذي قبله أنها نذرت قال عياض: والذي يظهر أنه كان نذرهما في مال أو مبهما. وظاهر حديث الباب أنه كان معيَّناً عند سعد. وفي الحديث قضاء الحقوق الواجبة عن الميت، وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي فإنه يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص إلا إن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث، وشرط المالكية والحنفية أن يوصي بذلك مطلقاً

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْجِرْصِ عَلَى الْوَلَايَةِ وَطَلَبِهَا

٣٩١٥ - عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَخَذَهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَرْنَا عَلَى بَغْضٍ مَا وَلَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُوَلِّي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا يُسْأَلُهُ أَوْ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ» (حم: ٤/٤٠٩) (خ: ١٨٤٩) (م: ١٧٣٣) (١٤).

٣٩١٦ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدَةَ لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِن أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِن أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ لَهَا، سَفَقَ عَلَيْهِمَا» (حم: ٥/٦٢) (خ: ٧١٤٧) (م: ١٦٥٢) (١٣).

٣٩١٧ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ جَبَرَ عَلَيْهِ يَنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ يُسَدِّدُهُ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ» (حم: ٣/٢٢٠) (د: ٣٥٧٨) (ت: ١٣٢٣) (هـ: ٢٣٠٦) (إلا النسائي).

٣٩١٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ كُنْتُمْ تَسْتَحْصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ وَتَسْتَكُونُونَ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُعْزَمُ الْمَرْضِيعَةُ، وَيَسْتَفْتَى الْقَاطِمَةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَالِيٍّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

٣٩١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ثُمَّ غَلَبَ عَدْلَهُ جُزْءَهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جُزْءَهُ عَدْلَهُ فَلَهُ النَّارُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٥). وَقَدْ خُمِلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ.

حديث أنسٍ أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط من رواية عبد الأعلى التُّغْلِيّ عن بلال بن أبي بردة الأشعري عن أنس مرفوعاً بلفظ: «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ لَمْ يَطْلُبْهُ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ» قال: لا يروى عن أنسٍ إلا بهذا الإسناد تفرد به عبد الأعلى وأخرجه البزار من طريق عبد الأعلى عن بلال بن مرداس عن خيشمة عن أنس، قال: ولا يعلم عن أنسٍ إلا من هذا الوجه وأخرجه الترمذي من الطريقتين جميعاً وقال: حسن غريب، وقال في الرواية الثانية: أصح. وأخرجه الحاكم من طريق إسرائيل عن عبد الأعلى بن بلال عن خيشمة وصححه. وتعقب أن خيشمة ليثي يحيى بن معين وعبد الأعلى ضعفه الجمهور وأخرج الحديث ابن المنذر بلفظ: «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِالشُّعْمَاءِ وَكَلَّ إِلَى

كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ وَالْأَحْكَامِ

بَابُ وَجُوبِ نَصَبِ وَلَايَةِ الْقَضَاءِ وَالْإِمَارَةِ وَغَيْرِهِمَا

٣٩١٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لثَلَاثَةٌ يَكُونُونَ بَقْلَةً مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا أَمَرُوا عَلَيْهِمْ أَخَذَهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١٧٧).

٣٩١٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا عَلَيْهِمْ أَخَذَهُمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٠٨).

٣٩١٤ - وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلُهُ (د: ٢٦٠٩).

حديث عبد الله بن عمرو وحديث أبي سعيد قد أخرج نحوهما البزار بإسناد صحيح من حديث عمر بن الخطاب بلفظ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَأَمِّرُوا أَحَدَكُمْ ذَلِكَ أَمِيرُ أَمْرِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وأخرج البزار أيضاً بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ: «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ» وأخرجه بهذا اللفظ الطبراني من حديث ابن مسعود بإسناد صحيح، وهذه الأحاديث يشهد بعضها لبعض وقد سكت أبو داود والمنذري عن حديث أبي سعيد وأبي هريرة وكلاهما رجالهما رجال الصحيح إلا علي بن بحر وهو ثقة، ولفظ حديث أبي هريرة «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ» وفيها دليل على أنه بشرع لكل عدد بلغ ثلاثة فصاعداً أن يؤمروا عليهم أحدهم لأن في ذلك السلامة من الخلاف الذي يؤدي إلى التلاف، فمع عدم التأخير يستبد كل واحد برأيه ويفعل ما يطابق هواه فيهلكون، ومع التأخير يقل الاختلاف وتجتمع الكلمة، وإذا شرع هذا لثلاثة يكونون في فلاة من الأرض أو يسافرون فشرعته لعدد أكثر يسكنون القرى والأمصار ويحتاجون لدفع النظام وفصل الخصام أولى وأحرى وفي ذلك دليل لقول من قال: إنه يجب على المسلمين نصب الأئمة والولاة والحكام. وقد ذهب الأكثر إلى أن الإمامة واجبة، لكنهم اختلفوا هل الوجوب عقلاً أو شرعاً، فعند العترة وأكثر المعتزلة والأشعرية تجب شرعاً، وعند الإمامية تجب عقلاً فقط، وعند الجاحظ والبلخي والحسن البصري تجب عقلاً وشرعاً، وعند ضرارٍ والأصم وهشام القوتبي والنجدات لا تجب.

لا يعارض الثابت في شرعنا ما كان في شرع غيرنا، فيمكن أن يكون الطلب في شرع يوسف عليه السلام سائفاً وأما سؤال سليمان فخارج عن محل النزاع، إذ محله سؤال المخلوقين لا سؤال الخالق، وسليمان عليه السلام إنما سأل الخالق.

قوله: (إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ) بكسر الراء ويجوز فتحها ويدخل في لفظ الإمارة الإمارة العظمى وهي الخلافة والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد، وهذا إخبار منه ﷺ بالشئ قبل وقوعه فوقع كما أخبر.

قوله: (وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أي لمن لم يعمل فيها بما ينبغي ويوضح ذلك ما أخرجه البيهقي والطبراني بسند صحيح عن عوف بن مالك بلفظ: «أَوَّلُهَا مَلَامَةٌ وَثَانِيهَا نَدَامَةٌ، وَثَالِثُهَا عَذَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ عَدَلَ» وفي الأوسط للطبراني من رواية شريك عن عبد الله بن عيسى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال شريك: لا أدري رفعه أم لا قال: «الإِمَارَةُ أَوَّلُهَا نَدَامَةٌ، وَأَوَسُّهَا غَرَامَةٌ، وَآخِرُهَا عَذَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وله شاهد من حديث شذاد بن أوس رفعه بلفظ: «أَوَّلُهَا مَلَامَةٌ وَثَانِيهَا نَدَامَةٌ» أخرجه الطبراني. وعند الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفعه «نِصَمُ الشَّيْءِ الْإِمَارَةُ لِمَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَحَلَّلَهَا وَبَسَسَ الشَّيْءُ الْإِمَارَةَ لِمَنْ أَخَذَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا تَكُونُ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قال الحافظ وهذا يقيد ما أطلق في الذي قبله، ويقيد أيضاً ما أخرجه مسلم عن أبي ذر «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» قال النووي: هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف، وهو من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على ما فرط منه إذا جوزي بالخزي يوم القيامة وأما من كان أهلاً وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرت به الأخبار، ولكن الدخول فيها خطر عظيم، ولذلك امتنع الأكابر منها انتهى. وسيأتي حديث أبي ذر هذا قوله: «فَبِعَمِّ الْمَرْضِعَةِ وَبَسَّتِ الْفَاطِمَةُ» قال الذَّوْدِيُّ: نعمت المرضعة: أي في الدنيا، وبسَّتِ الفاطمة: أي بعد الموت لأنه يصير إلى المحاسبة على ذلك، فهو كالذي يطمم قبل أن يستغني فيكون في ذلك هلاكه وقال غيره: نعمت المرضعة لما فيها من حصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة وتحصيل اللذات الحسنة والرهمة حال حصولها، وبسَّتِ الفاطمة عند الانفصال عنها بموت أو غيره وما

نفسه، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ» وحديث أبي هريرة الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري وسنده لا مطعن فيه، فإن أبا داود قال: حدثنا عباسُ العنبري، يعني ابن عبد العظيم أبا الفضل شيخ الشيخين، حدثنا عمر بن يونس، يعني اليمامي، حدثنا ملازم بن عمرو يعني ابن عبد الله بن بدر اليمامي، وثقه أحمد وابن معين والنسائي، حدثني محمد بن نجدة، يعني اليمامي عن جده يزيد بن عبد الرحمن يعني الذي يقال له أبو كثير السحيمي عن أبي هريرة فذكره.

قوله: (أَوْ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ) بفتح المهملة والراء قال العلماء: والحكمة في أنه لا يولي من يسأل الولاية أنه يوكل إليها ولا يكون معه إعانة كما في الحديث الذي بعده، وإذا لم يكن معه إعانة لا يكون كفئاً ولا يولي غير الكفء لأن فيه تهمَةً.

قوله: (لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ) هكذا في أكثر طرق الحديث، ووقع في رواية بلفظ: «لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ بِصِغَةِ النَّهْيِ عَنِ التَّمْنِي مُؤَكِّدًا بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَالنَّهْيُ عَنِ التَّمْنِي أبلغ من النهي عن الطلب.

قوله: (عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ) أي سؤال قوله (وَكُنْتُ إِلَيْهَا) بضم الواو وكسر الكاف مخففاً ومشدداً وسكون اللام، ومعنى المخفف أي صرفت إليها، وكل الأمر إلى فلان: صرفه إليه، ووكله بالتشديد: استخفظه. ومعنى الحديث: أن من طلب الإمارة فأعطيا تركت إعانته عليها من أجل حرصه. ويستفاد من هذا أن طلب ما يتعلق بالحكم مكروه، فيدخل في الإمارة القضاء والحسبة ونحو ذلك، وأن من حرص على ذلك لا يعان ويعارض ذلك في الظاهر حديث أبي هريرة المذكور في آخر الباب. قال الحافظ: ويجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لا يعان بسبب طلبه أن لا يحصل منه العدل إذا ولي أو يحمل الطلب هنا على القصد وهناك على التولية. وبالجملة فإذا كان الطالب مسلوب الإعانة تورط فيما دخل فيه وخسر الدنيا والآخرة فلا تحل تولية من كان كذلك ربما كان الطالب للإمارة مريداً بها الظهور على الأعداء والتكامل بهم فيكون في توليته مفسدة عظيمة قال ابن التين: محمول على الغالب وإلا فقد قال يوسف عليه السلام «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ»، وقال سليمان: «وَهَبْ لِي مُلْكًا»، قال: ويحتمل أن يكون في غير الأنبياء عليهم السلام انتهى. قلت: ذلك لو توفى الأنبياء بأنفسهم بسبب العصمة من الذنوب. وأيضاً

يترتب عليها من الثبوت في الآخرة.

قوله: (ثم غلب عدله جوره) أي كان عدله في حكمه أكثر من ظلمه كما يقال: غلب على فلان الكرم: أي هو أكثر خصاله، وظاهره أنه ليس من شرط الأجر الذي هو الجنة أن لا يحصل من القاضي جور أصلاً، بل المراد أن يكون جوره مغلوباً بعدله فلا يضر الجور المغلوب بالعدل، إنما الذي يضر ويوجب النار أن يكون الجور غالباً للعدل. قيل هذا الحديث محمول على ما إذا لم يوجد غير هذا القاضي الذي طلب القضاء جمعاً بينه وبين أحاديث الباب قد تقدم طرف من الجمع وبقي الكلام في استحقاق الأمير للإعانة هل يكون بمجرد إعطائه لها من غير مسألة كما يدل عليه حديث عبد الرحمن بن سمره المذكور في الباب أم لا يستحقها إلا بالإكراه والإجبار كما يدل عليه حديث أنس المذكور أيضاً، فقال ابن رسلان: إن المطلق مقيد بما إذا أكرهه على الولاية وأجبره على قبولها فلا ينزل الله إليه الملك يسدده إلا إذا أكرهه على ذلك جبراً، ولا يحصل هذا لمن عرضت عليه الولاية قبلها من دون إكراه كما في لفظ الترمذي من رواية بلال بن مرداس: (ومن أكرهه عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده) وقال: حسن غريب، ولا يخفى ما في حديث أنس من المقال الذي قدمناه من اضطراب الفاظه التي أشرنا إلى بعضها وأكثر الفاظه بدون ذكر الإجبار والإكراه كما في سنن أبي داود وغيرها على أنه على فرض صحته وصلاحيته لا معارضة بينه وبين حديث عبد الرحمن بن سمره لأن حديث عبد الرحمن فيه أن من أعطي الإمارة من غير مسألة أعين عليها، وليس فيه نزول الملك للتسديد. وحديث أنس فيه أن من أجبر نزل عليه ملك يسدده، فغايتة أن الإعانة تحصل بمجرد إعطاء الإمارة من غير مسألة بخلاف نزول الملك فلا يحصل إلا بالإجبار فلا معارضة ولا إطلاق ولا تقييد إلا في حديث أنس نفسه فيمكن أن يحمل المطلق من الفاظه على الإجبار والإكراه بالتميز بهما إذا انتهض لذلك لا يقال: إن إنزال الملك للتسديد نوع من الإعانة فتثبت المعارضة، لأننا نقول: بعض أنواع الإعانة لا يعارض البعض الآخر.

باب التشديد في الولاية وما يخشى على من لم يقم بحققها دون القائم به

٣٩٢٠ - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير ميكن) رواه الخمسة (حم: ٢٣٩/٢) (٣٥٧٢: د) (١٣٢٥: ت) (٢٣٠٨: هـ) إلا النسائي.

٣٩٢١ - وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: (ما من حكم يحكم بين الناس إلا حبس يوم القيامة وملك أخذ بقفاه حتى يقيقه على جهنم، ثم يرفع رأسه إلى الله عز وجل، فإن قال: ألقه، ألقاه في مهوى فموى أربعين خريفاً رواه أحمد ١/٤٣٠) وابن ماجه (٢٣١١) بمعناه.

٣٩٢٢ - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (ونزل للأمراء، ونزل للفرقاء ونزل للأمناء، ليتمنن أقوام يوم القيامة أن ذوابهم كانت متعلقة بالثرثرا يتذبذبون بين السماء والأرض ولم يكونوا عملاً على شيء).

٣٩٢٣ - وعن عائشة قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: (لتأتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمره قط، (حم: ٦/٧٥).

٣٩٢٤ - وعن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: (ما من رجل يلي أمر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله عز وجل يوم القيامة يده إلى عنقه فكه بره، أو أوتقه إثمه، أولها ملائمة، وأوسطها ندامة، وآخرها عزي يوم القيامة) (حم: ٥/٢٦٧).

٣٩٢٥ - وعن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: (ما من أمير عشرة إلا جيء به يوم القيامة مغلولاً يده إلى عنقه، حتى يطفقه الحق أو يوبقه، ومن تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجذم، رواه أحمد ٥/٣٢٧).

٣٩٢٦ - وعن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله مع القاضي ما لم يجر فإذا جاز وكبه الله إلى نفسه، رواه ابن ماجه (٢٣١٢).

وفي لفظ: (الله مع القاضي ما لم يجر، فإذا جاز تخلى عنه ولزمه الشيطان، رواه الترمذي (١٣٣٠).

٣٩٢٧ - وعن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (إن المفسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا، رواه أحمد ٢/١٥٩) ومسلم (١٧٢٧) (١٨) والنسائي.

حديث أبي هريرة الأول أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وله طرق. وقد أعله ابن الجوزي فقال: هذا حديث لا يصح قال الحافظ ابن حجر: ليس كما قال، وكفا قوة تحريج النسائي له. وقد ذكر الدارقطني الخلاف فيه على سعيد المقبري قال: والمحفوظ

تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا فِينَا لِنَهْدِيَهُمْ سَبْلَنَا﴾، ويدل على ذلك حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَيْكَ بِطَرِيقِ قَوْمٍ إِذَا فَرَعَ النَّاسُ أَمْتًا، قُلْتُ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هُمْ قَوْمٌ تَزَكَّوْا الدُّنْيَا فَلَمْ يَكُنْ فِي قُلُوبِهِمْ مَا يَشْغَلُهُمْ عَنِ اللَّهِ، قَدْ أَجْهَدُوا أَبْدَانَهُمْ وَذَبَحُوا أَنْفُسَهُمْ فِي طَلَبِ رِضَا اللَّهِ، فَتَاهِكُ بِهِ فَضِيلَةٌ وَزَلْفَى لِمَنْ قَضَى بِالْحَقِّ فِي عِبَادِهِ إِذْ جَعَلَهُ ذَبِيحَ الْحَقِّ امْتِحَانًا، لَتَعْظَمَ لَهُ الثَّوْبَةُ امْتِنَانًا، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ قِصَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَوْلَهُ: ﴿يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾، فَإِذَا جَعَلَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ فِي تَسْلِيمِهِ لَذْبَحٍ وَلَدَهُ مُصَدِّقًا فَقَدْ جَعَلَ ابْنَهُ لاسْتِسْلَامِهِ لِلذَّبْحِ ذَبِيحًا، وَلِذَا قَالَ ﷺ: «أَنَا ابْنُ الذَّبِيحَيْنِ» يَعْنِي إِسْمَاعِيلَ وَعَبْدَ اللَّهِ، فَكَذَلِكَ الْقَاضِي عِنْدَنَا لَمَّا اسْتَسْلَمَ لِحُكْمِ اللَّهِ وَاصْطَبَرَ عَلَى مَخَالِفَةِ الْأَبَاعِدِ وَالْأَقَارِبِ فِي خُصُومَاتِهِمْ لَمْ تَأْخُذْهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَانِمَ حَتَّى قَادَهُ إِلَى مَرِّ الْحَقِّ جَعَلَهُ ذَبِيحًا لِلْحَقِّ وَبَلَّغَ بِهِ حَالَ الشُّهَدَاءِ الَّذِينَ لَهُمُ الْجَنَّةُ يِقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَدْ وُلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِا وَمَعَادًا وَمَعْلٍ بِنِ يَسَارٍ فَتَنَعَمَ الذَّابِحُ وَنَعِمَ الْمَذْبُوحُ. وَفِي كِتَابِ اللَّهِ الدَّلِيلُ عَلَى التَّرْغِيبِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: ﴿يَحْكُمُ بِهِا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا...﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ انْتَهَى وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا أُدْرِي مِنْ أَخْرَجِهِ فَيُبْحَثُ عَنْهُ. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَحَدِيثُ الْبَابِ وَارِدٌ فِي تَرْهِيْبِ الْقَضَاةِ لَا فِي تَرْغِيبِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَهَمَهُ السُّلْفُ وَالْخَلْفُ، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنَ التَّرْغِيبِ فَقَدْ أَبْعَدَ. وَقَدْ اسْتَرْوَحَ كَثِيرٌ مِنَ الْقَضَاةِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ، وَأَنَا وَإِنْ كُنْتُ حَالِ تَحْرِيرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مِنْهُمْ وَلَكِنْ اللَّهُ يَحِبُّ الْإِنْصَافَ، وَقَدْ وَرَدَ فِي التَّرْغِيبِ فِي الْقَضَاةِ مَا يَغْنِي عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ التَّكْلُفِ فَأَخْرَجَ الشُّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ، وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ».

ورواه الحاكم والدارقطني من حديث عقبة بن عامر وأبي هريرة وعبد الله بن عمر بلفظ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ، وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ» وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف، وتابعه ابن لهيعة بغير لفظه ورواه أحمد من طريق عمرو بن العاص بلفظ: «إِنْ أَصَبْتَ الْقَضَاةَ فَلَكَ عَشْرَةُ أَجُورٍ، وَإِنْ اجْتَهَدْتَ فَأَخْطَأْتَ فَلَكَ حَسَنَةٌ» وإسناده ضعيف أيضا وأخرج أحمد في مسنده وأبو نعيم في الحلية عن عائشة أنه ﷺ قال: «السَّابِقُونَ إِلَى ظِلِّ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الَّذِينَ إِذَا أُعْطُوا الْحَقُّ

عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال المنذري: وفي إسناده عثمان بن محمد الأحنسي: قال النسائي: ليس بذاك القوي. قال: وإنما ذكرناه لئلا يخرج من الوسط، ويعمل عن ابن أبي ذئب عن سعيد انتهى. فلا تتم التقوية بإخراج النسائي للحديث كما زعم الحافظ وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا البيهقي في شعب الإيمان والبرار وفي إسناده مجالد بن سعيد وثقه النسائي وضعفه جماعة. وحديث أبي هريرة الثاني حسنه السيوطي. وحديث عائشة أخرجه أيضا العقيلي وابن حبان والبيهقي قال البيهقي: عمران بن حطان الراوي عن عائشة لا يتابع عليه ولا يثبتين سماعه منها ووقع في رواية الإمام أحمد من طريقه قال: «ذُكِّلَتْ عَلَيَّ عَائِشَةُ فَذَكَرْتُهَا حَتَّى ذَكَرْنَا الْقَاضِي» فذكره، قال في مجمع الزوائد وإسناده حسن. وحديث أبي أمامة حسنه السيوطي. وفي معناه أحاديث منها حديث عبادة المذكور بعده. منها حديث أبي هريرة عن البيهقي في السنن بلفظ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ عَشْرَةَ إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا حَتَّى يَكْتَبَ الْعَدْلُ أَوْ يُؤَيِّقَهُ الْجُورُ» منها حديث ابن عباس «مَا مِنْ أَمِيرٍ يُؤْمَرُ عَلَى عَشْرَةِ إِلَّا سُئِلَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجه الطبراني في الكبير وأخرج البيهقي حديثا آخر عن أبي هريرة بمعنى حديثه هذا. وحديث عبادة أخرجه أيضا الطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب من حديث سعد بن عبادة وحديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضا الحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن وابن حبان وحسنه الترمذي.

قوله: (فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ) بِضَمِّ الذَّالِ الْمُجْمَعَةِ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: الْمُرَادُ ذَبْحٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ بَيْنَ عَذَابِ الدُّنْيَا إِنْ رُشِدَ وَبَيْنَ عَذَابِ الْآخِرَةِ إِنْ فَسَدَ. وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ: إِنَّمَا عَدِلَ عَنِ الذَّبْحِ بِالسَّكِينِ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَخَافُ مِنْ هَلَاكِ دِينِهِ دُونَ بَدَنِهِ، وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ وَالْثَّانِي أَنَّ الذَّبْحَ بِالسَّكِينِ فِيهِ إِرَاحَةٌ لِلْمَذْبُوحِ، وَبِغَيْرِ السَّكِينِ كَالْحَقْنِ أَوْ غَيْرِهِ يَكُونُ الْأَلَمُ فِيهِ أَكْثَرَ، فَذَكَرَ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي التَّحْذِيرِ. قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ: وَمَنْ النَّاسُ مِنْ فَنَنَ بِحُبِّ الْقَضَاةِ فَأَخْرَجَهُ عَمَّا يَتَبَادَرُ إِلَيْهِ الْفَهْمُ مِنْ سِيَاقِهِ فَقَالَ: إِنَّمَا قَالَ: ذَبْحٌ بِغَيْرِ سَكِينٍ إِشَارَةً إِلَى الرَّفْقِ بِهِ، وَلَوْ ذَبْحٌ بِالسَّكِينِ لَكَانَ اشْتَقُّ عَلَيْهِ وَلَا يَخْفَى فَسَادُهُ انْتَهَى. وَحَكَى ابْنُ رِسْلَانَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بِنِ الْقَاصِّ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدِي كِرَاهَةُ الْقَضَاةِ وَذَمُّهُ، إِذِ الذَّبْحُ بِغَيْرِ سَكِينٍ مَجَاهِدَةُ النَّفْسِ وَتَرْكُ الْهَوَى وَاللَّهُ

لبسوا لك أثواب الرِّياء والتَّصنُّع، وأظهروا شعار التَّغْرِير والتَّدليس والتَّلبيس وقالوا: ما لهم بغير الحقِّ حاجة، ولا أرادوا إلا تحصيل الثَّواب الأخروي فقل لهم: دعوا الكذب على أنفسكم يا قضاة النَّار بنصِّ المختار، فلو كنتم تحشون الله وتفقونه حقَّ تقاته لما أقدمتم على المخاطرة بادئ بدء بدون إيجاب من الله ولا إكراه من سلطان ولا حاجة من المسلمين وقد كثر التَّابع من الجهالة في هذا المنصب الشريف واشتروه بالأموال ثم هو أجهل منهم حتَّى عمت البلوى جميع الأقطار البنيَّة.

قوله: (فَهَوَىٰ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا) قال في النهاية: هو الزَّمان المعروف من فصول السنة ما بين الصَّيف والشَّتاء ويريد به أربعين سنة، لأنَّ الخريف لا يكون في السنة إلا مرَّة، فإذا انقضى أربعون خريفًا انقضت أربعون سنة.

قوله: (وَنِيلٌ لِلْعُرَفَاءِ) بضمُّ العين المهملة وفتح الرَّاء والفاء جمع عريفٍ قال في النهاية: وهو القِيمُ بأمور القبيلة والجماعة من النَّاس يلي أمورهم ويتعرَّف الأمير منه أحوالهم، فعيلٌ بمعنى فاعلٍ، والعرفاء عمله. وسبب الرعيد لهذه الطَّوائف الثلاث وهم الأمراء والعرفاء والأمناء أنَّهم يقبلون ويطاعون فيما يأتون به فإذا جاروا على الرُّعايا جاروا وهم قادرون فيكون ذلك سببًا لتشديد العقوبة عليهم، لأنَّ حقَّ شكر النِّعمة التي امتازوا بها على غيرهم أن يعدلوا ويستعملوا الشُّفقة والرَّافة قوله (أَوْ أَوْبَقَهُ) إنَّمُهُ، بالباء الموحَّدة والقاف. قال في النهاية: يقال وبق يبق، ووبق يوبق: إذا هلك وأوبقه غيره فهو موبق.

قوله: (وَكَلَّتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ) قال في النهاية: أي أنَّ يديه تبارك وتعالى بصفة الكمال لا نقص في واحدةٍ منهما، لأنَّ الشَّمال تنقص عن اليمين. وكلُّ ما جاء في القرآن والحديث من إضافة اليد والأيدي واليمين وغير ذلك من أسماء الله فإنَّها هو على سبيل المجاز والاستعارة، والله منزَّه عن التَّشبيه والتَّجسيم.

بَابُ الْمَنْعِ مِنَ وَلَايَةِ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ الْقَضَاءَ أَوْ يَضَعُفُ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ

٣٩٢٨ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَهْلُ فَارسٍ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بَنَاتٍ كَثَرْنَ قَالَ: «لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَتْرَفَهُمْ امْرَأَةٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣/٥) وَابْنُ خَرِيفٍ (٤٤٢٥) وَالتَّنْسَائِيُّ (٢٢٧/٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٦٢) وَصَحَّحَهُ.

٣٩٢٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَوَّدُوا

قُلُوبَهُ، وَإِذَا سُئِلُوا بِذَلِكُوهُ، وَإِذَا حَكَمُوا بَيْنَ النَّاسِ حَكَمُوا كَحُكْمِهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ» وهو من رواية ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن القاسم بن محمدٍ عنها، قال أبو نعيم: تفرد به ابن لهيعة عن خالد. قال الحافظ: وتابعه يحيى بن أيوب عن عبد الله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم وهو ابن عبد الرحمن عن عائشة ورواه أبو العباس بن القاص في كتاب آداب القضاء له. ومن الأحاديث الواردة في التَّريغيب حديث عبد الله بن عمر المذكور في الباب. منها حديث ابن عباسٍ «إِذَا جَلَسَ الْحَاكِمُ فِي مَكَانِهِ هَبَطَ عَلَيْهِ مَلَكَانِ يُسَدِّدَانِيهِ وَيُوقَفَانِيهِ وَيُرْشِدَانِيهِ مَا لَمْ يَجُرْ، فَإِذَا جَارَ عَرَجًا وَتَرَكَاهُ» أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن زيد الأشعري عن ابن جريج عن عطية عنه وإسناده ضعيف قال صالح جزرة: هذا الحديث ليس له أصل. وروى الطُّبراني معناه من حديث واثلة بن الأسقع. وفي البزار من رواية إبراهيم بن خثيم بن عراكٍ عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا «مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا وَكَلَّ اللَّهُ بِهِ مَلَكَانِ عَنْ يَمِينِهِ وَأُخْبِيئِهِ قَالَ: وَمَلَكَانِ عَنْ شِمَالِهِ يُوقَفَانِيهِ وَيُسَدِّدَانِيهِ إِذَا أَرِيدَ بِهِ خَيْرٌ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَأَرِيدَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ» قال: ولا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا من حديث عراكٍ، وإبراهيم ليس بالقوي ومن أحاديث التَّريغيب حديث عبد الله بن أبي أوفى المذكور في الباب. ولكنَّ هذه التَّريغيبات إنما هي في حقِّ القاضي العادل الذي لم يسأل القضاء ولا استعان عليه بالشفعاء، وكان لديه من العلم بكتاب الله وسنة رسوله ما يعرف به الحق من الباطل بعد إحراز مقدار من آلائها يقدر به على الاجتهاد في إيراد وإصداره. وأما من كان بعكس هذه الأوصاف أو بعضها فقد أوقع نفسه في مضيقٍ وباع آخرته بدنياه، لأنَّ كلَّ عاقلٍ يعلم أنَّ من تسَلَّقَ للقضاء وهو جاهلٌ بالشريعة المطهرة جهلاً بسيطاً أو جهلاً مركباً، أو من كان قاصراً عن رتبة الاجتهاد فلا حامل له على ذلك إلا حبُّ المال والشرف أو أحدهما، إذ لا يصحُّ أن يكون الحامل من قبيل الدَّيِّن، لأنَّ الله لم يوجب على من لم يتمكن من الحكم بما أنزل من الحقِّ أن يتحمَّل هذا العبء الثقيل قبل تحصيل شرطه الذي يحرم قبوله قبل حصوله فعلم من هذا أنَّ الحامل للمقصرين على التهافت على القضاء والتَّوَسُّب على أحكام الله بدون ما شرطه ليس إلا الدُّنيا لا الدِّين، فليأكل والاغترار بأقوال قوم يقولون بالسُّتة ما ليس في قلوبهم، فإذا

وصححه. قال الحاكم في علوم الحديث: تفرد به الخراسانيون ورواته مراوغة قال الحافظ: له طرق غير هذه جمعتها في جزء مفرد. وحديث أبي هريرة الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري، ورجال إسناده أئمة أكثرهم من رجال الصحيح. وزاد أبو داود «وَمَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ فِي غَيْرِهِ فَقَدْ خَانَ» وحديث انس لفظ البخاري «أَطِيعُوا السُّلْطَانَ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا كَالزَّبِيَّةِ».

قوله: (لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ... إلخ) فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات ولا يحلّ لقوم توليتها لأنّ تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب. قال في الفتح: وقد اتفقوا على اشتراط الذكورة في القاضي إلا عن الحنفية، واستثنوا الحدود، وأطلق ابن جرير ويؤيد ما قاله الجمهور أن القضاء يحتاج إلى الرأي، ورأي المرأة ناقص ولا كمال سيما في محافل الرجال واستدل المصنف أيضا على ذلك بحديث بريدة المذكور في الباب لقوله فيه: «وَجُلٌّ وَرَجُلٌّ» فدلّ بمفهومه على خروج المرأة.

قوله: (وَأَمَارَةُ الصَّيِّانِ) فيه دليل على أنه لا يصح أن يكون الصبي قاضيا، قال في البحر: إجماعا وأمره ﷺ بالتعوذ من رأس السبعين لعلّه لما ظهر فيها من الفتن العظيمة، منها قتل الحسين رضي الله عنه، ووقعة الحرّة وغير ذلك مما وقع في عشر السبعين. قوله: (الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ... إلخ) في هذا الحديث أعظم وازع للجهلة عن الدخول في هذا المنصب الذي ينتهي بالجاهل والجائر إلى النار. وبالجملة فما صنع أحد بنفسه ما صنعه من ضاقت عليه المعاش فرج بنفسه في القضاء لينال من الحطام وأموال الأرامل والأيتام ما يحول بينه وبين دار السلام مع جهله بالأحكام أو جوره على من قعد بين يديه للخصام من أهل الإسلام.

قوله: (مَنْ أَقْبَى) بضم الهزة وكسر المثناة مبني لما لم يسم فاعله فيكون المعنى من افتاه مفت عن غير ثبت من الكتاب والسنة، والاستدلال كان إثمه على من افتاه بغير الصواب لا على المستغني المقلد وقد روي بفتح الهزة والمثناة فيكون المعنى من أفتى الناس بغير علم كان إثمه على الذي سوّغ له ذلك وافتاه بجواز الفتيا من مثله مع جهله وأذن له في الفتوى ورخص له فيها.

قوله: (أَرَاكَ ضَعِيفًا) فيه دليل على أن من كان ضعيفا لا يصلح لتولي القضاء بين المسلمين قال أبو علي الكرابيسي

بأنه من رأس السبعين وإمارة الصييان، رواه أحمد (٢/ ٣٥٥). ٣٩٣٠ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ» رواه ابن ماجه (٢٣١٥) وأبو داود (٣٥٧٣)، وهو دليل على اشتراط كون القاضي رجلا.

٣٩٣١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَقْبَى بِفَتْيَا غَيْرِ ثَبَتٍ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِي أَقْبَاهُ» رواه أحمد (٢/ ٣٢١) وابن ماجه (٥٣).

وفي لفظ: «مَنْ أَقْبَى بِفَتْيَا بغير علم كان إثم ذلك على الذي أقْبَاهُ» رواه أحمد (٢/ ٣٦٥) وأبو داود (٣٦٥٧).

٣٩٣٢ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ إِلَيْكَ مَا أَحْبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلِّينَ مَالَ يَتِيمٍ» (حم: ١٨٠/ ٥)، (م: ١٨٢٦) (١٧).

٣٩٣٣ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَسْتَعْمِلَنِي؟ قَالَ: فَضَرْبَ يَدَيْهِ عَلَى مَنْكَبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِزْبِي وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» رواهما أحمد (٥/ ١٧٣) ومسلم (١٨٢٥) (١٦).

٣٩٣٤ - وَعَنْ أُمِّ الْحَصَنِ الْأَخْشَبِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مَا أَقَامَ عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رواه الجماعة (حم: ٤٠٢/ ٦)، (م: ١٨٣٨) (٣٧) (ت: ١٧٠٦) (ن: ١٥٤/ ٧) (هـ: ٢٨٦١) إلا البخاري وأبا داود.

٣٩٣٥ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أَسْتَعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيَّةٌ» رواه أحمد (٣/ ١١٤) والبخاري (٧١٣٢)، ومثله عند أهل العلم مخمّل على غير ولاية الحكم أو على من كان عبدا.

حديث أبي هريرة الأول قد أخرجه ما يشهد له أحد من حديث قيس الغفاري مرفوعا. وفيه التحذير من إمارة السفهاء ورجاله رجال الصحيح، ومثله أخرجه الطبراني عن عوف بن مالك مرفوعا، وفي إسناده الثعالب بن قهم وهو ضعيف. وحديث بريدة أخرجه أيضا السترمذي والنسائي والحاكم

إلى ترك تحمل أعباء الإمارة مع الضعف عن القيام بحقوقها من أي جهة من الجهات التي يصدق على صاحبها أنه ضعيف فيها، وقد قدّمنا كلام النووي على هذا الحديث في باب كراهية الحرص على الإمارة.

قوله: (وَإِنْ أُمِرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة منسوب إلى الحبشة.

قوله: (كَأَنَّ رَأْسَهُ زَيْبَةٌ) هي واحدة الزبيب المأكول المعروف الكائن من العنب إذا جف، وإنما شبه رأس العبد بالزبيبة لتجمعها ولكون شعره أسود وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها وقد حكى الحافظ في الفتح عن ابن بطال عن المهلب أنها لا تجب الطاعة للعبد إلا إذا كان المستعمل له إماماً قرشياً، لأن الإمامة لا تكون إلا في قرشي. قال: واجمعت الأمة على أنها لا تكون في العبيد. وحكى في البحر عن العترة أنه يصح أن يكون العبد قاضياً. وعن الشافعية والحنفية أن لا يصح أن يكون العبد قاضياً

بَابُ تَعْلِيْقِ الْوَلَايَةِ بِالْشَرْطِ

٣٩٣٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ مُؤَتَةَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ وَقَالَ: إِنْ قُتِلَ زَيْدٌ فَجَعَفَرٌ، وَإِنْ قُتِلَ جَعَفَرٌ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ (٤٧٦١)». وَلَا خُصْمَ (٢٩٩/٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ نَحْوَهُ.

حديث ابن عمر هو طرف من حديث طويل في ذكر غزوة مؤتة، وكذلك حديث أبي قتادة وعبد الله بن جعفر هما في وصف الغزوة المذكورة. وقد اشتمل على جميع ذلك كتب الحديث والسيرة فلا نطول بذكره. وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز تعليق الولايات بالشرط المستقبل كما في ولاية جعفر فإنها مشروطة بقتل زيد، وكذلك ولاية عبد الله بن رواحة فإنها مشروطة بقتل جعفر، ولا أعرف الآن دليلاً يدل على المنع من تعليق الولاية بالشرط، فلعل خلاف من خالف في ذلك مستند إلى قاعدة فقهية كما يقع ذلك في كثير من المسائل

بَابُ نَهْيِ الْحَاكِمِ عَنِ الرُّشْوَةِ وَإِتِّخَاذِ حَاجِبٍ

لِيَأْبَاهُ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ

٣٩٣٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٨/٢) وَأَبُو

صاحب الشافعي في كتاب أدب القضاء له: لا أعلم بين العلماء ممن سلف خلافاً أن أحق الناس أن يقضي بين المسلمين من بان فضله وصدقه وعلمه وورعه، وأن يكون عارفاً بكتاب الله عالماً باكثر أحكامه عالماً بسنن رسول الله ﷺ حافظاً لأكثرها، وكذا أقوال الصحابة عالماً بالوفاء والخلاف، وأقوال فقهاء التابعين، يعرف الصحيح من السقيم، يتتبع النوازل من الكتاب، فإن لم يجد ففي السنة، فإن لم يجد عمل بما اتفق عليه الصحابة، فإن اختلفوا فما وجد أشبه بالقرآن ثم بالسنة ثم بفتوى أكابر الصحابة عمل به، ويكون كثير المذاكرة مع أهل العلم والمشاورة لهم مع فضلي وورع، ويكون حافظاً للسانه ونطقه وفرجه، فهنا لكلام الخصوم، ثم لا بد أن يكون عاقلاً مائلاً عن الهوى، ثم قال: وهذا وإن كنا نعلم أنه ليس على وجه الأرض أحد يجمع هذه الصفات ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أكملهم وأفضلهم وقال المهلب: لا يكفي في استحباب القضاء أن يرى نفسه أهلاً لذلك، بل أن يراه الناس أهلاً له. وقال ابن حبيب: فإن لم مالك: لا بد أن يكون القاضي عالماً عاقلاً. قال ابن حبيب: فإن لم يكن علمه فعمله وورع، لأنه بالورع يقف وبالعقل يسأل، وهو إذا طلب العلم وجده، فإذا طلب العقل لم يجده انتهى قلت: ماذا يصنع الجاهل العاقل عند ورود مشكلات المسائل؟ وغاية ما يفيد العقل التوقف عند كل خصومة ترد عليه وملازمة سؤال أهل العلم عنها والأخذ بأقوالهم مع عدم المعرفة لحقها من باطلها، وما بهذا أمر الله عباده فإنه أمر الحاكم أن يحكم بالحق وبالعدل وبالقسط وبما أنزل، ومن أين لمثل هذا العاقل العاقل عن حلية الدلائل أن يعرف حقيقة هذه الأمور، بل من أين له أن يتعقل الحجة إذا جاءت من كتاب أو سنة حتى يحكم بمدلولها، ثم قد عرف اختلاف طبقات أهل العلم في الكمال والقصور والإنصاف والاعتساف والتبئ والتستعجال والطيش والوقار والتحويل على الدليل والقنوع بالتقليد، فمن أين لهذا الجاهل العاقل معرفة العالي من السافل حتى يأخذ عنه أحكامه وينيط به حله وإبرامه، فهذا شيء لا يعرف بالعقل باتفاق العقلاء، فما حال هذا القاضي إلا كحال من قال فيه من قال:

كَبِهْمَةٍ عَمِيَاءَ قَادَ زَمَانَهَا أَعْمَى عَلَى عَوَجِ الطَّرِيقِ الْخَائِرِ

قوله: (لَا تَأْمُرُنَّ عَلَى اثْنَيْنِ... إلخ) في هذا النهي بعد إحاض النصح بقوله ﷺ: «إِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي» إرشاداً للعباد

داود والتِّرْمِذِيُّ (١٣٣٦).

٣٩٣٨ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ عَلَى الرَّائِشِيِّ وَالْمُرْتَشِيَّ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (حم: ١٦٤/٢) (د: ٣٥٨٠) (ت: ١٣٣٧) (هـ: ٢٣١٣).

٣٩٣٩ - وَعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّائِشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ وَالرَّائِشَ، يَعْنِي السُّوِّيَّ يَمْنِيهِمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٩/٥).

٣٩٤٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ إِمَامٍ أَوْ وَالٍ يَغْلِقُ بَابَهُ ذُوْنَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْخَلَةِ وَالْمُسْكِنَةِ إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ ذُوْنَ خَلْقِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكَنَتِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣١/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣٢).

حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وحسنه الترمذي. وقد عزاه الحافظ في (تلويح السرام) إلى أحمد والأربعة وهو وهم، فإنه ليس في سنن أبي داود غير حديث ابن عمرو المذكور، وهم أيضاً بعض الشراح فقال: إن أبا داود زاد في روايته لحديث ابن عمرو لفظ «فِي الْحُكْمِ» وليست تلك الزيادة عند أبي داود بل لفظه «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّائِشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ» قال ابن رسلان في شرح السنن: وزاد الترمذي والطبراني بإسناد جليل «فِي الْحُكْمِ» وحديث ابن عمرو أخرجه أيضاً ابن حبان والطبراني والدارقطني قال الترمذي: وقواه الدارمي. وإسناده لا مطمئن فيه، فإن أبا داود قال: حدثنا أحمد بن يونس، يعني البربوعي: حدثنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن، يعني القرشي العامري خال ابن أبي ذئب ذكره ابن حبان في الثقات عن أبي سلمة، يعني ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص. وحديث ثوبان أخرجه أيضاً الحاکم وفي إسناده ليث بن أبي سليم قال البزار: إنه تفرد به. وقال في مجمع الزوائد: إنه أخرجه أحمد والبزار والطبراني في الكبير، وفي إسناده أبو الخطاب وهو مجهول انتهى. وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند الحاکم وعن عائشة وأم سلمة أشار إليهما الترمذي. قال في التلخيص: ينظر من خرجهما. وحديث عمرو بن مرة أخرجه أيضاً الحاکم والبزار وفي الباب عن أبي مريم الأزدي مرفوعاً أخرجه أبو داود والتِّرْمِذِيُّ بلفظ: «مَنْ تَوَلَّى شَيْئاً مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَفَقِيرِهِمْ احْتَجَبَ اللَّهُ ذُوْنَ

حَاجَتِهِ» قال الحافظ في الفتح: إن سنده جيد. وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير بلفظ: «أَيُّمَا أَمِيرٍ احْتَجَبَ عَنِ النَّاسِ فَأَهْمَهُمْ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قال ابن أبي حاتم: هو حديث منكر.

قوله: (على الراشي) هو دافع الرشوة، والمرتشي: القابض لها، والرائش: هو ما ذكره في الرواية التي في الباب قال ابن رسلان: ويدخل في إطلاق الرشوة للحاكم والعامل على أخذ الصدقات وهي حرام بالإجماع انتهى. قال الإمام المهدي في البحر في كتاب الإجازات منه: مسألة: وتحرم رشوة الحاكم إجماعاً لقوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الرَّائِشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ» قال الإمام يحيى: ويفسق للوعيد. والرائشي إن طلب باطلاً عنه الخبر. قال المنصور بالله وأبو جعفر وبعض أصحاب الشافعي: وإن طلب بذلك حقاً مجعاً عليه جاز. قيل: وظاهر المذهب المنع لعموم الخبر وإن كان مختلفاً فيه كالباطل إذ لا تأثير لحكمه انتهى. قلت: والتخصيص لطالب الحق يجوز بمواز تسليم الرشوة منه للحاكم لا أدري بأي تخصص، فالحق التحريم مطلقاً أخذاً بعموم الحديث، ومن زعم الجواز في صورة من الصور فإن جاء بدليل مقبول وإلا كان تخصيصه ردّاً عليه، فإن الأصل في مال المسلم التحريم: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ» لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه وقد انضم إلى هذا الأصل كون الدافع إنما دفعه لأحد أمرين: إما لينال به حكم الله إن كان محققاً وذلك لا يحل لأن المدفوع في مقابلة أمر واجب أوجب الله عز وجل على الحاكم الصلح به، فكيف لا يفعل حتى يأخذ عليه شيئاً من الحطام وإن كان الدفع للمال من صاحبه لينال به خلاف ما شرعه الله إن كان مبطلاً فذلك أفتح لأنه مدفوع في مقابلة أمر محظور فهو أشد تحريماً من المال المدفوع للبغي في مقابلة الزنا بها، لأن الرشوة يتوصل بها إلى أكل مال الغير الموجب لإحراج صدره والإضرار به بخلاف المدفوع إلى البغي، فالتوصل به إلى شيء محرم وهو الزنا لكنه مستلذ للفاعل والمفعول به، وهو أيضاً ذنب بين العبد وربّه، وهو أسمح الغرماء ليس بين العاصي وبين المغفرة إلا التوبة، ما بينه وبين الله وبين الأمرين بون بعيد ومن الأدلة الدالة على تحريم الرشوة ما حكاه ابن رسلان في شرح السنن عن الحسن وسعيد بن جبيرة أنهما فسرا قوله تعالى: «أَكْأَلُونَ لِسُحْتَ» بالرشوة.

وحكي عن مسروق عن ابن مسعود أنه لما سئل عن السُّحت: هو الرِّشوة؟ فقال: «وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ» و«الظَّالِمُونَ»، و«الفاسقون»، ولكنَّ السُّحت أن يستعين الرجل على مظلمته فيهدي لك فإن أهدى لك فلا تقبل وقال أبو وائل شقيق بن سلمة أحد أئمَّة التابعين: القاضي إذا أخذ الهدية فقد أكل السُّحت، وإذا أخذ الرِّشوة بلغت به الكفر. رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح انتهى. ما حكاه ابن رسلان. ويدلُّ على المنع من قبول الهدية من استعان بها على دفع مظلمته ما أخرجه أبو داود عن أبي أمامة عن النَّبي ﷺ قال: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا قَبْلَهَا فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّيَا» وفي إسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الأموي مولا هم الشامي وفيه مقال. ويدلُّ على تحريم قبول مطلق الهدية على الحاكم وغيره من الأمراء حديث «هَذَا بَابُ الْأَمْرَاءِ غُلُولٌ» أخرجه البيهقي وابن عدي من حديث أبي حميد قال الحافظ: وإسناده ضعيف ولعل وجه الضعف أنه من رواية إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز. وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة، قال الحافظ: وإسناده أشدُّ ضعفًا. وأخرجه سنيد بن داود في تفسيره عن عبيدة بن سليمان عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جابر وإسماعيل ضعيف وأخرجه الخطيب في تلخيص المشابه من حديث أنس بلفظ: «هَذَا بَابُ الْعُمَالِ سُحْتٌ» وقد تقدَّم في كتاب الزُّكاة في باب العاملين عليها حديث بريدة عن النَّبي ﷺ بلفظ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزْنَاهُ رِزْقًا فَمَا أَخَذَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ» أخرجه أبو داود، وقد بَوَّب البخاري في أبواب القضاء: باب هدايا العمال، وذكر حديث ابن اللَّيثية المشهور، والظاهر أن الهدايا التي تهدى للقضاة ونحوهم هي نوعٌ من الرِّشوة، لأن المهدي إذا لم يكن معتادًا للإهداء إلى القاضي قبل ولايته لا يهدي إليه إلا لغرض، وهو إما التقوي به على باطله، أو التوصل لهديته له إلى حقِّه، والكلُّ حرامٌ كما تقدَّم وأقلُّ الأحوال أن يكون طالبًا لقربه من الحاكم وتعظيمه ونفوذ كلامه، ولا غرض له بذلك إلا الاستطالة على خصومه أو الأمن من مطالبهم له فيحتشمه من له حقٌّ عليه ويخافه من لا يخافه قبل ذلك، وهذه الأغراض كلُّها تزول إلى ما آلت إليه الرِّشوة. فليحذر الحاكم المتحفِّظ لدينه المستعدُّ للوقوف بين يدي ربِّه من قبول هدايا من أهدى إليه بعد

تولَّيه للقضاء، فإن للإحسان تأثيرًا في طبع الإنسان، والقلوب مجبولة على حبٍّ من أحسن إليها، فربُّما مالت نفسه إلى المهدي إليه ميلًا يؤثِّر الميل عن الحقِّ عند عروض المخاصمة بين المهدي وبين غيره والقاضي لا يشعر بذلك ويظنُّ أنه لم يخرج عن الصُّواب بسبب ما قد زرعه الإحسان في قلبه، والرِّشوة لا تفعل زيادةً على هذا، ومن هذه الخبيثة امتنعت عن قبول الهدايا بعد دخولي في القضاء ثمَّ كان يهدي إليَّ قبل الدُّخول فيه بل من الأقارب فضلًا عن سائر النَّاس، فكان في ذلك من المنافع ما لا يتسع المقام لبطه، أسأل الله أن يجعله خالصًا لوجهه وقد ذكر المغربي في شرح (بلوغ المرام) في شرح حديث الرِّشوة كلامًا في غاية السُّقوط فقال ما معناه: إنه يجوز أن يرشي من كان يتوصل بالرِّشوة إلى نيل حقٍّ أو دفع باطل، وكذلك قال: يجوز للمرتشي أن يرشي إذا كان ذلك في حقٍّ لا يلزمه فعله، وهذا أعمُّ ممَّا قاله المنصور بالله ومن معه كما تقدَّمت الحكاية لذلك عنهم، لأنهم خصُّوا الجواز بالرَّاشي وهذا عمُّه في الرَّاشي والمرتشي، وهو تخصيصٌ بدون غصَصٍ ومعارضةٍ لعموم الحديث بمحض الرِّأي الذي ليس عليه إثارة من علم، ولا يغترُّ بمثل هذا إلا من لا يعرف كيفية الاستدلال، والقائل رحمه الله كان قاضيًا.

قوله: (وَالْخَلَّةُ) في النهاية: الخلَّة بالفتح: الحاجة والفقر فيكون العطف على ما قبله من عطف العام على الخاص وفي الحديث دليلٌ على أنه لا يحلُّ احتجاب أولي الأمر عن أهل الحاجات. قال الشافعي وجماعة: إنه ينبغي للحاكم أن لا يتخذ حاجبًا، قال في الفتح: وذهب آخرون إلى جوازه، وحمل الأول على زمن سكون النَّاس واجتماعهم على الخير وطواعيتهم للحاكم. وقال آخرون: بل يستحبُّ الاحتجاب حيثلُ لترتيب الخصوم ومنع المستطيل ودفع الشرِّ. ونقل ابن التَّين عن الدَّودي قال: الذي أحدثه القضاة من شدة الاحتجاب وإدخال بطائق من الخصوم لم يكن من فعل السُّلف انتهى قلت: صدق لم يكن من فعل السُّلف، ولكن من لنا بمثل رجال السُّلف في آخر الزَّمان، فإن النَّاس اشتغلوا بالخصومة لبعضهم بعضًا، فلو لم يحتجب الحاكم لدخل عليه الخصوم وقت طعامه وشرابه وخلوه بأهله وصلاته الواجبة وجميع أوقات ليله ونهاره، وهذا ممَّا لم يتبدَّ الله به أحدًا من خلقه ولا جعله في وسع عبده من عباده. وقد كان المصطفى ﷺ يحتجب في بعض أوقاته وقد ثبت في الصحيح من

حديث أبي موسى أنه كان بواباً للنبي ﷺ لما جلس على قف البئر في القصة المشهورة، وإذا جعل لنفسه بواباً في ذلك المكان وهو منفرد عن أهله خارج عن بيته، فبالأولى اتخاذه في مثل البيت وبين أهل وقد ثبت أيضاً في الصحيح في قصة حلفه ﷺ أن لا يدخل على نسائه شهراً أن عمر استاذن له الأسود لما قال له: يا رباح استاذن لي، فذلك دليل على أنه ﷺ كان يتخذ لنفسه بواباً، ولولا ذلك لاستاذن عمر لنفسه ولم يمتح إلى قوله: استاذن لي. وقد ورد ما يخالف هذا في الظاهر، وهو ما ثبت في الصحيح في قصة المرأة التي وجدها تبكي عند قبر فجاءت إلى بابه فلم تجد عليه بواباً. والجمع ممكن. أما أولاً فلأن النساء لا يحجن عن الدخول في الغالب لأن الأمر الأهم من اتخاذ الحاجب هو منع دخول من يخشى الإنسان من اطلاعه على ما لا يحل الاطلاع عليه وأما ثانياً فلأن النبي للحاجب في بعض الأوقات لا يستلزم النبي مطلقاً، وغاية ذلك أنه لم يكن له ﷺ حاجب راتب. قال ابن بطال: الجمع بينهما أنه ﷺ إذا لم يكن في شغل من أهله ولا انفراد بشيء من أمره رفع حجابيه بينه وبين الناس وبرز لطالب الحاجة ويمثله قال الكرماني. وقد ثبت في قصة عمر في منازعة أمير المؤمنين علي والعباس في فدك أنه كان له حاجب يقال له يرفا. قال ابن التين متعباً ما نقله عن الداودي في كلامه المتقدم: إن كان مراده البطائقي التي فيها الإخبار بما جرى فصحيح، يعني أنه حادث، وإن كان مراده البطائقي التي يكتب فيها للسبق ليبدأ بالنظر في خصومة من سبق فهو من العدل في الحكم انتهى قلت: ومن العدل والتثبت في الحكم أن لا يدخل الحاكم جميع من كان ببابه من المتخاصمين إلى مجلس حكمه دفعة واحدة إذا كانوا جميعاً كثيراً، ولا سيما إذا كانوا مثل أهل هذه الديار اليمنية، فإنهم إذا وصلوا إلى مجلس القاضي صرخوا جميعاً فيتشوش فهمه ويتغير ذهنه فيقل تدبره وتثبت، بل يجعل ببابه من يرقم الواصلين من الخصوم الأول فالأول، ثم يدعوهم إلى مجلس حكمه كل خصمين على حدة، فالتخصيص لمعوم المنع بمثل ما ذكرناه معلوم من كليات الشريعة وجزئياتها مثل حديث نهى الحاكم عن القضاء حال الغضب والتأذي بأمر من الأمور كما سيأتي، وكذلك أمره بالتثبت والاستماع لحجة كل واحد من الخصمين، وكذلك أمره باجتهاد الرأي في الخصومة التي تعرض قال بعض أهل العلم: وظيفة البواب أو الحاجب أن يطالع الحاكم بحال من

باب ما يلزم اعتماده في أمانة الوكلاء والأعوان

٣٩٤١ - عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ فِي لَفْظٍ مِنْ أَعَانٍ عَلَى خُصُومَةٍ يَطْلُمُ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبِ مِنَ اللَّهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ دَاوُدُ (٣٥٩٨).

٣٩٤٢ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «إِنْ قَيْسَ بْنِ سَعْدٍ كَانَ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ بِخِزْلَةٍ صَاحِبِ الشَّرْطِ مِنَ الْأَمِيرِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٥٥).

حديث ابن عمر أخرجه أبو داود بإسنادين: الإسناد الأول لا مطعن فيه لأنه قال: حدثنا أحمد بن يونس، يعني البريعي، حدثنا زهير، حدثنا عمارة بن غزيرة عن يحيى بن راشد، يعني الدمشقي الطويل وهو ثقة قال: جلسنا لعبد الله بن عمر فذكره، والإسناد الثاني قال: حدثنا علي بن الحسين بن إبراهيم، يعني العامري وثقة النسائي، حدثنا عمر بن يونس، يعني اليمامي وهو ثقة، حدثنا عاصم بن محمد بن زيد العمري، يعني ابن عبد الله بن عمر، حدثنا المنثري بن يزيد قال المنذري: هو مجهول انتهى. وقد أخرج له النسائي في عمل اليوم والليلة عن مطر، يعني ابن طهمان الخراساني الوراق، قال المنذري: ضعفه غير واحد انتهى. وقد أخرج له مسلم في مواضع عن نافع عن ابن عمر فذكره بمعناه.

قوله: (مَنْ خَاصَمَ) قال الغزالي: الخصومة لجأج في الكلام ليستوفى بها مال أو حق مقصود، وتارة تكون ابتداء وتارة تكون اعتراضاً، والمراء لا يكون إلا اعتراضاً على كلام سابق قال بعضهم: إياك والخصومة فإنها تمحق الدين، ويقال: ما خصصم قط ورع.

قوله: (لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ) هذا ذم شديد له شرطان: أحدهما أن تكون المخاصمة في باطل. والثاني أن يعلم أنه باطل،

عبيد. وقيل: مأخوذ من الشريط وهو الحبل المبروم لما فيه من الشدة وفي الحديث جواز اتخاذ الأعوان لدفع ما يرد على الإمام والحاكم

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحُكْمِ فِي حَالِ الْغَضَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا لَا يُشْغِلُ

٣٩٤٣ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَفْقِضَنَّ حَاكِمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ٣٦/٥) (خ: ٢٥٧١) (م: ١٧١٧) (١٦) (١٤٨٩: د) (ت: ١٣٣٤) (ن: ١/٢٤٧) (هـ: ٢٣١٦).

٣٩٤٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِرَاجِ الْخَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَحَ الْمَاءَ يَمُرُّ، فَأَبَى عَلَيْهِ، فَاتَّخَصَمَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزُّبَيْرِ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ ارْزُلْ إِلَى جَارِكَ، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ قَتَلْتَنِي وَجَهَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ لِلزُّبَيْرِ: اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَذْرِ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَحْبِبُ أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ إِلَّا فِي ذَلِكَ» «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُوا لَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ» الْآيَةُ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (حم: ١/١٦٥) و(٤/ ٥٠) (خ: ٢٣٥٩ و ٢٣٦٠ و ٢٧٠٨) (م: ٢٥٧) (١٢٩) (د: ٣٦٣٧) (ت: ١٣٦٣) (ن: ٢٣٨/٤ و ٢٣٩) (هـ: ١٥ و ٢٤٨٠)، لَكِنَّهُ لِلْخُمْسَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ أَبِيهِ وَلِلْبُخَارِيِّ فِي رِوَايَةٍ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا وَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: فَاسْتَوْعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيْثُ كَانَ لِلزُّبَيْرِ حَقُّهُ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ أَشَارَ عَلَى الزُّبَيْرِ بِرَأْيٍ فِيهِ سَعَةٌ لَهُ وَلِلْأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا أَحْفَظَ الْأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَوْعَى لِلزُّبَيْرِ حَقُّهُ فِي صَرْيَحِ الْحُكْمِ. قَالَ غُرُوزُهُ: قَالَ الزُّبَيْرُ: فَوَاللَّهِ مَا أَحْسَبُ أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ إِلَّا فِي ذَلِكَ» «فَلَا وَرَبِّكَ» الْآيَةُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ كَذَلِكَ لَكِنْ قَالَ: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ الزُّبَيْرَ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّهُ خَاصَمَ رَجُلًا وَذَكَرَهُ، جَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِهِ وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَقَدَّرْتُ الْأَنْصَارُ وَالنَّاسُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَذْرِ»، فَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الْكُتَيْبِيِّ. وَفِي الْخَبَرِ مِنَ الْقِفِّ جَوَازُ الشَّفَاعَةِ لِلْخُصَمِ وَالْعَفْوِ عَنِ التَّعْزِيرِ. قَوْلُهُ: (لَا يَفْقِضَنَّ... إلخ) قَالَ الْمُهَلَّبُ: سَبَبُ هَذَا النَّهْيِ أَنَّ

فَإِنْ اخْتَلَّ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ فَلَا وَعِيدَ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى تَرَكَ الْمَخَاصِمَةَ مَا وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا.

قَوْلُهُ: (مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ يَظْلَمُ) فِي مَعْنَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ أَوْسَ بْنِ شَرَحْبِيلٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَتَى مَعَ ظَالِمٍ لِيَعِينَهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ ظَالِمٌ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ» وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِلَفْظِ: «انْصَرَّ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» فَقَدْ وَرَدَ تَفْسِيرُهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ «أَنْ نَصَرَ الظَّالِمَ كَفَّهُ عَنِ الظُّلْمِ».

قَوْلُهُ: (فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ) أَيِ انْقَلَبَ وَرَجَعَ بِغَضَبٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ. وَمَعْنَى الْغَضَبِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ إِرَادَةُ الْعُقُوبَةِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ إِذَا رَأَى مَخَاصِمًا أَوْ مَعِينًا عَلَى خُصُومَةٍ بِتِلْكَ الصِّفَةِ أَنْ يَزْجِرَهُ وَيُرَدِّدَهُ لِيَتَّهِيَ عَنْ غِيهِ. قَوْلُهُ: (إِنْ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ) يَعْنِي ابْنَ عِبَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ.

قَوْلُهُ: (كَأَنَّ يَكُونُ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَائِدَةُ تَكَرُّارِ لَفْظِ الْكُونَ إِرَادَةُ بَيَانِ الدَّوَامِ وَالِاسْتِمْرَارِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ حِبَّانَ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نَعِيمٍ وَغَيْرِهِمْ بِلَفْظِ: «كَأَنَّ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ... إلخ».

قَوْلُهُ: (بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشَّرْطِ) زَادَ التِّرْمِذِيُّ «لِمَا يَلِي مِنْ أُمُورِهِ» وَقَدْ تَرَجَمَ ابْنُ حِبَّانَ لِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: احْتِرَازُ الْمَصْطَفَى مِنَ الْمَشْرُوكِينَ فِي مَجْلِسِهِ إِذَا دَخَلُوا وَقَدْ رَوَى الْإِسْمَاعِيلِيُّ «أَنَّ سَعْدًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي قَيْسٍ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ مَخَافَةَ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى شَيْءٍ فَصَرَفَهُ عَنْ ذَلِكَ»، وَالشَّرْطُ بِضَمِّ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالنَّسَبُ إِلَيْهَا شَرْطِيٌّ بِضَمِّتَيْنِ، وَقَدْ يَفْتَحُ الرَّاءُ فِيهِمَا: عَوَانُ الْأَمِيرِ. وَالْمُرَادُ بِصَاحِبِ الشَّرْطِ كَبِيرُهُمْ، فَقِيلَ سَمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَذَالَةُ الْجَنْدِ. وَمِنْهُ فِي حَدِيثِ الرُّكَاةِ الْمُتَقَدِّمُ وَلَا الشَّرْطُ اللَّثِيمَةُ: أَيِ رَدِيءِ الْمَالِ. وَقِيلَ لِأَنَّهُمْ الْأَشْدَاءُ الْأَقْوِيَاءُ مِنَ الْجَنْدِ.

وَمِنْهُ فِي حَدِيثِ الْمَلَا حِمٍ وَيَتَشَرَّطُ شَرْطَةً لِلْمَوْتِ أَيِ يَتَعَاقِدُونَ عَلَى الْإِفْرَاقِ وَلَوْ مَاتُوا. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: شَرْطَةٌ كُلُّ شَيْءٍ خِيَارُهُ، وَمِنْهُ الشَّرْطُ لِأَنَّهُمْ نَجَبَةُ الْجَنْدِ. وَقِيلَ: هُمْ أَوَّلُ طَائِفَةٍ تَتَقَدَّمُ الْجَيْشِ. وَقِيلَ سَمُّوا شَرْطًا لِأَنَّ لَهُمْ عَلَامَاتٍ يَعْرِفُونَ بِهَا فِي اللَّبَاسِ وَالْهَيْئَةِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَصْمَعِيِّ. وَقِيلَ لِأَنَّهُمْ أَعْدَلُوا أَنْفُسَهُمْ لِذَلِكَ، يَقَالُ: أَشْرَطُ فَلَانُ نَفْسَهُ لِأَمْرٍ كَذَا إِذَا أَعْدَهَا، قَالَه أَبُو

حميد، وقيل حاطب بن أبي بلتعة ولا يصح لأنه ليس بأنصاري، وقيل إنه ثابت بن قيس بن شماس، وإنما ترك ﷺ قتله بعد أن جاء في مقاله بما يدل على أنه ﷺ جار في الحكم لأجل القرابة لأن ذلك كان في أوائل الإسلام، وقد كان ﷺ يتألف الناس إذ ذاك، كما ترك قتل عبد الله بن أبي بعد أن جاء بما يسوغ به قتله. وقال القرطبي: يحتمل أنه لم يكن منافقاً بل صدر منه ذلك عن غير قصد كما اتفق لحاطب بن أبي بلتعة ومسطح وغيرهم ثم برده لساناً بدرؤ شيطانية.

قوله: (في شِرَاجٍ بكسر الشين المعجمة وراء مهمل بعد الألف جيم: وهي مسایل النخل، والشجر واحدتها شرجة، وإضافتها إلى الحرّة لكونها فيها، والحرّة بفتح الحاء المهملة: هي أرض ذات حجارة سود.

قوله: (سَرَّحَ الْمَاءَ) بفتح السين المهملة وتشديد الراء المكسورة ثم حاء مهملة: أي أرسله.

قوله: (ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ) كان هذا على سبيل الصلح. قوله: (أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ) بفتح الهمزة لأنه استفهام للاستنكار: أي حكمت بهذا لكونه ابن عمك.

قوله: (حَتَّى يَرْجِعَ الْمَاءُ إِلَى الْجَذْرِ) بفتح الجيم وسكون الدال المهملة وهو الجدار، والمراد به أصل الحائط، وقيل أصول الشجر والصحيح الأول. وفي الفتح أن المراد به هنا: المسناة وهي ما وضع بين شريبات النخل كالجدار، ويروى الجدر بضم الجيم والدال جمع جدار. وحكى الخطأبي الجدر بسكون الدال المعجمة وهو جذر الحساب، والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب. وفي بعض طرق الحديث «حَتَّى يَبْلُغَ الْمَاءُ الْكَعْبَيْنِ» رواه أبو داود.

قوله: (فَلَمَّا أَحْفَظَ الْأَنْصَارِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) بالحاء المهملة: أي أثار حفيظته. قال في الفتح: أحفظه بالمهملة والطاء المشالة: أي أغضبه.

قوله: (فَأَسْتَوْعَى) أي استوفى، وهو من الوعاء كأنه جمعه له في وعائه.

قوله: (فَقَدَّرْتُ الْأَنْصَارَ وَالنَّاسَ) هو من عطف العام على الخاص.

قوله: (فَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) يعني أنهم لما رأوا أن الجدر يختلف بالطول والقصر قاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبين فجعلوا ذلك معيار الاستحقاق الأول فالأول، والمراد

الحكم حالة الغضب قد يتجاوز بالحكم إلى غير الحق فمنع، وبذلك قال فقهاء الأمصار. وقال ابن دقيق العيد: النهي عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التغير الذي يختل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه. قال: وعده الفقهاء بهذا المعنى إلى كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين، وغلبة التعاس وسائر ما يتعلق به القلب تعلقاً يشغله عن استيفاء النظر وهو قياس مظنة على مظنة، وكان الحكم في الاقتصار على ذكر الغضب لاستيلائه على النفس وصعوبة مقاومته بخلاف غيره. وقد أخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي سعيد رفعه «لَا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبَعَانُ رَيَّانٍ» انتهى. وسبب ضعفه أن في إسناده القاسم العمري وهو متهم بالوضع. وظاهر النهي التحريم ولا موجب لصرفه عن معناه الحقيقي إلى الكراهة، فلو خالف الحاكم فحكم في حال الغضب فذهب الجمهور إلى أنه يصح إن صادف الحق، لأنه ﷺ قضى للزبير بعد أن أغضبه كما في حديث الباب، فكانهم جعلوا ذلك قرينة صارفة للنهي إلى الكراهة، ولا يخفى أنه لا يصح إلحاق غيره ﷺ به في مثل ذلك لأنه معصوم عن الحكم بالباطل في رضاه وغضبه بخلاف غيره فلا عصمة تمنعه عن الخطأ، ولهذا ذهب بعض الخبالة إلى أنه لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النهي عنه، والنهي يقتضي الفساد. وفصل بعضهم بين أن يكون الغضب طراً عليه بعد أن استبان له الحكم فلا يؤثر وإلا فهو محل الخلاف. قال الحافظ ابن حجر: وهو تفصيل معتبر. وقيد إمام الحرمين والبيهقي الكراهة بما إذا كان الغضب لغیر الله، واستغرب الرويانى هذا واستبعده غيره لمخالفته لظاهر الحديث، وللمعنى الذي لأجله نهى عن الحكم حال الغضب. وذكر ابن المنير أن الجمع بين حديثي الباب بأن يجعل الجواز خاصاً بالنبي ﷺ لوجود العصمة في حقه والأمن من التعدي، أو أن غضبه إنما كان للحق فمن كان في مثل حاله جاز وإلا منع وقد تعقب القول بالتحريم وعدم انعقاد الحكم بأن النهي الذي يفيد فساد المنهي عنه هو ما كان لذات المنهي عنه أو لجزئه أو لوصفه الملازم له لا لفارق كما هنا، وكما في النهي عن البيع حال النداء للجمعة، وهذه قاعدة مقررة في الأصول مع اضطراب فيها وطول نزاع وعدم أطراد.

قوله: (أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ) اسمه ثعلبة بن حاطب وقيل

بالأول هنا من يكون مبدأ الماء من ناحيته، وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب «النّاس شركاء في ثلاث» من كتاب إحياء الموات

باب جلوس الخصمين بين يدي الحاكم والتسوية بينهما

٣٩٤٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٨).

٣٩٤٦ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا عَلِيُّ إِذَا جَلَسَ إِلَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (١/١١١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣١).

حديث عبد الله بن الزبير أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وفي إسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف كما قال ابن معين وابن حبان وبين الذهبي ذلك الضعف فقال: فيه لين لغلطه. وقال أبو حاتم: صدوق كثير الغلط. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال المنذري: لا يحتج بحديثه، وقد صحح الحديث الحاكم كما حكاه الحافظ في بلوغ المرام. وحديث أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وحسنه الترمذي، وله طرق منها عند البرزاري وفيها عمرو بن أبي المقدام، وفيها أيضاً اختلاف على عمرو بن مَرْو، ففي رواية أبي يعلى أنه رواه عنه شعبة عن أبي البختري قال: حدثني من سمع أمير المؤمنين علياً ومنهم من أخرجه عن أبي البختري عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه. ومنهم من رواه عنه حارثة بن مضرب عن أمير المؤمنين علي. ومنهم من رواه عن سماك بن حرب عن حنش بن العتمر عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه. ومنهم من رواه من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن أمير المؤمنين علي ورواه أبو يعلى والدارقطني في الكبير من حديث أم سلمة بلفظ: «مَنْ أَبْطَلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيُعَذِّلْ بَيْنَهُمْ فِي لَحْظِهِ وَإِشَارَتِهِ وَمَقْعَدِهِ وَمَجْلِسِهِ. وَلَا يَرْفَعْ صَوْتَهُ عَلَى أَحَدٍ الْخَصْمَيْنِ مَا لَا يَرْفَعُ عَلَى الْآخَرِ» وفي إسناده عبادة بن كثير وهو ضعيف. وفي الباب عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه جلس بمجنب شريح في خصومة له مع يهودي فقال: «لَوْ كَانَ خَصْمِي مُسْلِمًا جَلَسْتُ مَعَهُ بَيْنَ يَدَيْكَ»، ولكني سمعت رسول

اللّه ﷺ يقول: «لَا تَسَاوَوْهُمْ فِي الْمَجَالِسِ» أخرجه أحمد أبو الحاكم في الكنى في ترجمة أبي سمية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي قال: «عَرَفَ عَلِيٌّ دِرْعًا مَعَ يَهُودِيٍّ» فذكره مطولاً. وقال: منكر وأورده ابن الجوزي في العلل من هذا الوجه وقال: لا يصح تفرد به أبو سمية. ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق جابر عن الشعبي قال: «خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ السُّوقَ فَلِذَا هُوَ بِنَصْرَانِيٍّ يَبِيعُ دِرْعًا، فَعَرَفَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدُرْعَ» وذكر الحديث، وفي إسناده عمرو بن سمرة عن جابر الجعفي وهما ضعيفان قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط: لم أجد له إسناداً ثبت.

قوله: (أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ... إلخ) هذا فيه دليل لمشروعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم، ولعل هذه الهيئة مشروعة لذاتها لا لمجرد التسوية بين الخصمين فإنها ممكنة بدون القعود بين يدي الحاكم بأن يقعد أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو أحدهما في جانب المجلس والآخر في جانبه يقابله ويساويه أو نحو ذلك. والوجه في مشروعية هذه الهيئة أن ذلك هو مقعد الإهانة والإصغار وموقف من لا يعتد بشأنه من الخدم ونحوهم لقصد الإعزاز للشرعية المطهرة والرفع من منارها وتواضع المتكبرين لها، وكثيراً ما ترى من كان متمسكاً بأذيال الكبر يعظم عليه قعوده في ذلك المقعد، فلعل هذه هي الحكمة واللّه أعلم ويؤخذ من الحديث أيضاً مشروعية التسوية بين الخصمين لأنهما لما أمرا بالقعود جميعاً على تلك الصفة كان الاستواء في الموقف لازماً لها، وأوضح من ذلك حديث أم سلمة وقصة أمير المؤمنين علي رضي الله عنه مع خصمه عند شريح كما تقدم. وفيها تخصيص المسلم إذا كان خصمه كافراً فلا يساويه في الموقف بل يرفع على موقف الكافر لأن الإسلام يعلو. ويستفاد من الحديث أن الخصمين لا يتنازعان قائمين أو مضطجعين أو أحدهما.

قوله: (حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ) فيه دليل على أنه يحرم على الحاكم أن يحكم قبل سماع حجة كل واحد من الخصمين واستفصال ما لديه والإحاطة بجميعه، والنهي بدل على قبح المنهي عنه، والقبح يستلزم الفساد، فإذا قضى قبل السماع من أحد الخصمين كان حكمه باطلاً فلا يلزم قبوله بل يتوجه عليه نقضه ويعيده على وجه الصحة أو يعيده حاكماً آخر، فإن امتنع أحد الخصمين من الإجابة لخصمه جاز القضاء عليه

رواية عن الصحابة، فيكون مرسلًا صحيحًا انتهى.

قوله: (الزَّوْمَةُ) بفتح الزَّاي، فيه دليل على جواز ملازمة من له الدين لمن هو عليه بعد تقررهما بحكم الشرع. وقد حكاه في البحر عن أبي حنيفة وأحد وجهي أصحاب الشافعي فقالوا: إنه يسير حيث سار ويجلس حيث جلس غير مانع له من الاكتساب ويدخل معه داره، وذهب أحمد إلى أن الغريم إذا طلب ملازمة غريمه حتى يحضر بيئته القريبة. أوجب إلى ذلك لأنه لو لم يمكن من ملازمته ذهب من مجلس الحاكم وهذا بخلاف البيئة البعيدة. وذهب الجمهور إلى أن الملازمة غير معمول بها، بل إذا قال: لي بيئة غائبة، قال الحاكم: لك ميمنه أو آخره حتى تحضر بيئتك، وحلوا الحديث على أن المراد الزم غريمك بمراقبتك له بالنظر من بعدي، ولعل الاعتذار عن الحديث بما فيه من المقال أولى من هذا التأويل المتعسف وأما حديث ابن أبي حنيفة فليس فيه دليل على الملازمة بل فيه التشديد على الديون بإيجاب القضاء وعدم قبول دعواه الإعصار لمجرد ما من دون بيئته وعدم الاعتداد بيمينه من غير فرق بين أن يكون صاحب المال مسلمًا أو كافرًا.

قوله: (مَا تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ بِأَسِيرِكَ) سَاءَ اسِيرًا باعتبار ما يحصل له من المذلة بالملازمة له وكثرة تذله عند المطالبة، وكأنه عليه السلام يعرض بالشفاعة. وقد زاد زوين بعد قوله: (مَا تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ بِأَسِيرِكَ، فَأُطْلِقَهُ).

قوله: (وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا) لعل هذا في الأمور التي يريد عليه السلام أن تحفظ عنه وتقلها الناس إلى بعضهم بعضًا بخلاف الكلام في المحاورات التي تجري من دون قصد إلى حفظها لكونها ليست من الأمور الشرعية، فلعل التكرار فيها لم يقع منه عليه السلام لعدم الفائدة في ذلك، مثلاً لو أنه عليه السلام أراد أن يخبر رجلاً بأنه خرج إلى المسجد وصلى ورجع إلى بيته فكرر كل كلمة من هذا الخبر ثلاث مرات لم يكن ذلك مكرراً من الحسن والقبول. وأما تكرير التسليم فلعله التسليم المراد به الاستئذان، وقد ثبت مشروعته تكريره لإيقاظ رب المنزل الذي وقع الاستئذان عليه لا أنه كان يكرر السلام الواقع لحض التحيّة مثلاً لا يلقى رجلاً في طريق فيقوم بين يديه ويسلم عليه ثلاث مرات..

بَابُ الْحَاكِمِ يَشْفَعُ لِلْخَصْمِ وَيَسْتَوْضِعُ لَهُ

٣٩٥٠ - عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذَرٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهُمَا

لتمرده، ولكن بعد التثبت المسوّغ للحكم كما في الغائب على خلافه فيه معروف..

بَابُ مَلَازِمَةِ الْغَرِيمِ إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَإِعْدَاءُ الدَّيْنِ عَلَى الْمُسْلِمِ

٣٩٤٧ - عَنْ هِرْمَاسِ بْنِ حَبِيبٍ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَايَةِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِغَرِيمٍ لِي، فَقَالَ لِي: الزَّوْمَةُ، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا أَخَا بَنِي تَمِيمٍ مَا تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ بِأَسِيرِكَ؟» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٢٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٢٨) وَقَالَ فِيهِ: ثُمَّ مَرَّ بِسَيِّئِ النَّهَارِ فَقَالَ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ يَا أَخَا بَنِي تَمِيمٍ؟» وَقَالَ فِيهِ مُسْنَدُهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

٣٩٤٨ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي حَذَرٍ الْأَسْلَحِيُّ أَنَّهُ كَانَ لِيَهُودِيٍّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي عَلَى هَذَا أَرْبَعَةَ دَرَاهِمٍ وَقَدْ عَلَّيْنِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ حَقَّهُ»، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَقْدَرُ عَلَيْهَا، قَالَ: «أَعْطِهِ حَقَّهُ»، قَالَ: «وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَقْدَرُ عَلَيْهَا، قَدْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَبْعُنَا إِلَى خَيْرٍ، فَارْجُ أَنْ تُعْثِمَنَا شَيْئًا فَارْجِعْ فَأَقْفِصْ»، قَالَ: «أَعْطِهِ حَقَّهُ»، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ ثَلَاثًا لَمْ يَرْاجِعْ، فَخَرَجَ بِهِ ابْنُ أَبِي حَذَرٍ إِلَى السُّوقِ وَعَلَى رَأْسِهِ عَصَايَةٌ وَهُوَ مُتَرَبِّدٌ بِرَبْدَةٍ، فَتَزَعَّ الْعِمَامَةُ عَنْ رَأْسِهِ فَأَتَزَرَّ بِهَا، وَتَزَعَّ الْبُرْدَةُ ثُمَّ قَالَ: اشْتَرِ مِنِّي هَذِهِ الْبُرْدَةَ، فَبَاعَهَا مِنْهُ بِأَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ، فَمَرَّتْ عَجُورٌ فَقَالَتْ: مَا لَكَ يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهَا، فَقَالَتْ: هَا دُونَكَ هَذِهِ الْبُرْدَةُ عَلَيْهَا طَرَحَتُهُ عَلَيْهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٣/٣) وَفِيهِ أَنَّ الْحَاكِمَ يُكَرِّرُ عَلَى التَّائِيلِ وَغَيْرِهِ ثَلَاثًا.

٣٩٤٩ - وَمِثْلُهُ مَا رَوَى أَنَسٌ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلَاثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٢/٣) وَابْنُ خَالٍ (٩٤) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٧٢٣).

حديث هرماس أخرجه البخاري في تاريخه الكبير عن أبيه عن جده، وقال ابن أبي حاتم: هرماس بن حبيب العنبري روى عن أبيه عن جده، وولده صحبة، وذكر أنه سأل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين عن الهرماس بن حبيب العنبري فقالا: لا نعرفه. وقال: سألت أبي عن هرماس بن حبيب فقال: هو شيخ أعرابي لم يرو عنه غير النضر بن شميل ولا يعرف أبوه ولا جده. وحديث ابن أبي حنبل قال في مجمع الزوائد: رواه أحمد والطبراني في الصغير والأوسط ورجاله ثقات، إلا أن محمد بن أبي يحيى لم أجده له

بِنَفْسٍ فَأَقْضِي بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ وَقَدْ اخْتَجَّ بِهِ مَنْ لَمْ يَزَلْ أَنْ يَحْكَمْ الْحَاكِمُ بِعَلْمِهِ (حم: ٣٠٨/٦) (خ: ٧١٦٩) (م: ١٧١٣) (٤) (د: ٣٥٨٣) (ت: ١٣٣٩) (ن: ٢٣٣/٨) (هـ: ٢٣١٧).

قوله: (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ) البشر يطلق على الجماعة والواحد بمعنى أنه منهم، والمراد أنه مشارك للبشر في أصل الخلقة ولو زاد عليهم بالزبايا التي اختص بها في ذاته وصفاته، والخصر هنا مجازي لأنه يختص بالعلم الباطن ويسمى قصر قلب لأنه أتى به ردًا على من زعم أن من كان رسولاً فإنه يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظلوم من الظالم، وقد أطال الكلام على بيان معنى هذا الحصر علماء المعاني والبيان فليرجع إلى ذلك.

قوله: (الْحَقُّ) بالنصب على أنه خبر كان: أي أظن بها، ويجوز أن يكون معناه أفصح تعبيرًا عنها وأظهر احتجاجًا حتى يثبت أنه محق وهو في الحقيقة مبطل. والأظهر أن معناه أبلغ كما وقع في رواية في الصحيحين: أي أحسن إيرادًا للكلام، ولا بد في هذا التركيب من تقدير محذوف لتصحیح معناه: أي وهو كاذب، ويسمى هذا عند الأصوليين دلالة اقتضاء لأن هذا المحذوف اقتضاء اللفظ الظاهر المذكور بعده وقال في النهاية: اللحن: الميل عن جهة الاستقامة، يقال لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق، وأراد أن بعضهم يكون أعرف بالحجة وأظن لها من غيره، ويقال لحن فلان: إذا قلت له قولاً يفهمه ويخفى على غيره لأنك تميله بالتورية عن الواضح المفهوم انتهى.

قوله: (فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ) أي الذي قضيت له بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يثول به إلى أهل النار وهو تمثيل يفهم منه شدة التعذيب على ما يتعاطاه فهو من مجاز لا يستحقه كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ وقد قدّمنا الكلام على بعض ألفاظ الحديث في كتاب الصلح فوقه تكرر البعض هنا لتكرار الفائدة وفي الحديث دليل على إثم من خصم في باطل حتى استحق به في الظاهر شيئاً هو في الباطن حرام عليه، وأن من احتال لأمر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقاً في الظاهر ويحكم له به أنه لا يحل له تناوله في الباطن ولا يرتفع عنه الإثم بالحكم.

وفيه أن المجتهد إذا أخطأ لا يلحقه إثم بل يوجب كما في

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ فَنَادَى: يَا كَعْبُ، فَقَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: ضَعْ مِنْ ذَيْنِكَ هَذَا وَأَوْمَأْ إِلَيَّ، أَيْ الشُّطْرَ، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: ثُمَّ فَأَقْضِيهِ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٣٨٦/٦) (خ: ٢٧١٠) (م: ١٥٥٨) (د: ٣٥٩٥) (ن: ٢٣٩/٨) (هـ: ٢٤٢٩).

وفيه من اللفظ جواز الحكم في المسجل، وأن من قيل: له، يع، أو: هب، أو: أبر، فقال: قد فعلت، صح ذلك منه، وأن الإيماء المفهوم يقوم مقام النطق.

قوله: (سِجْفَ حُجْرَتِهِ) بكسر السين المهملة وفتحها وسكون الجيم وهو الستر، وقيل الرفيق منه يكون في مقدم البيت، ولا يسمى سجفًا إلا أن يكون مشقوق الوسط كالمصراعين، والحجرة ما يجعل عليه الرجل حاجرًا في بيته.

قوله: (ضَعْ مِنْ ذَيْنِكَ هَذَا وَأَوْمَأْ إِلَيَّ) فيه دليل على أن الإشارة المفهومة بمنزلة الكلام لأنها تدل كما تدل عليه الحروف والأصوات فيصح بيع الأخرس وشراؤه وإجارته وسائر عقوده إذا فهم ذلك عنه.

قوله: (أَيْ الشُّطْرَ) هو النصف على المشهور ووقع في حديث الإسراء ما يدل على أن الشطر يطلق على الجزء، والمراد بهذا الأمر الواقع منه ﷺ الإرشاد إلى الصلح والشفاعة في ترك بعض الدين، وفيه فضيلة الصلح وحسن التوسط بين المتخاصمين.

قوله: (قَدْ فَعَلْتُ... إلخ) يحتمل أن يكون في نزاعهما في مقدار الدين كان يذعي صاحب الدين مقدارًا زائدًا على ما يقر به المديون، فأمره ﷺ أن يضع الشطر من المقدار الذي ادّعاه فيكون الصلح حينئذ عن إنكار، وبدل الحديث على جوازه، ويحتمل أن يكون النزاع بينهما في التقاضي باعتبار حلول الأجل وعدمه مع الاتفاق على مقدار أصل الدين فلا يكون في الحديث دليل على جواز الصلح عن إنكار وقد ذهب إلى بطلان الصلح عن إنكار الشافعي ومالك وأبي حنيفة والهادوية.

قوله: (قُمْ فَأَقْضِيهِ) قيل: هذا أمر على جهة الوجوب لأن رب الدين لما طاع بوضع الشطر تعين على المديون أن يعجل إليه دينه لتلا يجمع على رب المال بين الوضعية والمطل

بَابُ إِنْ حُكِمَ الْحَاكِمُ يَنْقُذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا

٣٩٥١ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ

الحديث الصحيح، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر.

وفيه أنه ﷺ كان يقضي بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه شيء، وخالف في ذلك قوم، وهذا الحديث من أصرح ما يحتاج به عليهم، وفيه أنه ربما أذاه اجتهد إلى أمر فيحكم به، ويكون في الباطن بخلاف ذلك. قال الحافظ: لكن مثل ذلك لو وقع لم يقر عليه ﷺ لثبوت عصمته واحتج من منع مطلقاً بأنه لو جاز وقوع الخطأ في حكمه للزم أمر المكلفين بالخطأ لثبوت الأمر باتباعه في جميع أحكامه حتى قال تعالى: ﴿فَلَا وَزَّيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ الآية، وبأن الإجماع معصوم من الخطأ فالرسول أولى بذلك.

وأجيب عن الأول بأن الأمر إذا استلزم الخطأ لا محذور فيه لأنه موجود في حق المقلدين فإنهم مأمورون باتباع المفتي والحاكم ولو جاز عليه الخطأ. وأجيب عن الثاني برد الملازمة، فإن الإجماع إذا فرض وجوده دل على أن مستندهم ما جاء عن الرسول ﷺ فرجع الأتباع إلى الرسول لا إلى نفس الإجماع. قال الحافظ: وفي الحديث أيضاً أن من ادعى مالا ولم يكن له بينة فحلف المدعى عليه وحكم الحاكم ببراءة الخالف أنه لا يبرأ في الباطن ولا يرتفع عنه الإثم بالحكم. والحديث حجة لمن أثبت أنه قد يحكم ﷺ بالشيء في الظاهر ويكون الأمر في الباطن بخلافه، ولا مانع من ذلك إذ لا يلزم منه محال عقلاً ولا نقلاً وأجاب من منع بأن الحديث يتعلق بالحكومات الواقعة في فصل الخصومات المبينة على الإقرار أو البينة، ولا مانع من وقوع ذلك فيها، ومع ذلك لا يقر على الخطأ، وإنما الذي يمتنع وقوع الخطأ فيه أن يجبر عن أمر بأن الحكم الشرعي فيه كذا ويكون ذلك ناشئاً عن اجتهاده فإنه لا يكون إلا حقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ وأجيب بأن ذلك يستلزم الحكم الشرعي فيعود الإشكال كما كان، والمقام يحتاج إلى بسط طويل وعمله الأصول فليرجع إليها.

قال الطحاوي: ذهب قوم إلى أن الحكم بتملك مال أو إزالة ملك أو إثبات نكاح أو فرقة أو نحو ذلك إن كان في الباطن كما هو في الظاهر نفذ على ما حكم به، وإن كان في الباطن على خلاف ما استند إليه الحاكم من الشهادة أو غيرها لم يكن الحكم موجباً لتملك ولا الإزالة ولا النكاح ولا الطلاق ولا غيرها وهو قول الجمهور، ومعهم أبو يوسف. وذهب آخرون إلى أن الحكم إن كان في مال وكان الأمر في الباطن بخلاف ما استند إليه

الحاكم من الظاهر لم يكن ذلك موجباً لحله للمحكوم له، وإن كان في نكاح أو طلاق فإنه ينفذ ظاهراً وباطناً وحملوا حديث الباب على ما ورد فيه وهو المال. واحتجوا لما عده بقصة التلاعنين فإنه ﷺ فرّق بين التلاعنين مع احتمال أن يكون الرجل قد صدق فيما رماها به قالوا: فيؤخذ من هذا أن كل قضاء ليس فيه تملك مال أنه على الظاهر ولو كان الباطن بخلافه وأن حكم الحاكم يحدث في ذلك التحريم والتحليل بخلاف الأموال. وتعقب بأن الفرق في اللعان إنما وقعت عقوبة للعلم بأن أحدهما كاذب وهو أصل براسه فلا يقاس عليه. وقال بعض الحقيقة جيباً على من استدلل بالحديث لما تقدم بأن ظاهر الحديث يدل على أن ذلك مخصوص بما يتعلق بسماع كلام الخصم حيث لا بينة هناك ولا يمين وليس النزاع فيه، وإنما النزاع في الحكم المرتب على الشهادة وبأن «من» في قوله: «فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ» شرطية، وهي لا تستلزم الوقوع فيكون من فرض ما لم يقع وهو جائز فيما يتعلق به غرض وهو هنا محتمل لأن يكون للتهديد والزجر عن الإقدام على أخذ أموال الناس بالمبالغة في الخصومة، وهو وإن جاز أن يستلزم عدم نفوذ الحكم باطنياً في العقود والفسوخ لكنه لم يسبق لذلك فلا يكون فيه حجة لمن منع، وبأن الاحتجاج به يستلزم أنه ﷺ يقر على الخطأ لأنه لا يكون ما قضى به قطعة من النار إلا إذا استمر الخطأ وإلا فمتى فرض أنه يطلع عليه فإنه يجب أن يبطل ذلك الحكم ويرد الحق لمستحقه وظاهر الحديث يخالف ذلك فإما أن يسقط الاحتجاج به ويؤول على ما تقدم، وإما أن يستلزم استمرار التقرير على الخطأ وهو باطل. والجواب عن الأول أنه خلاف الظاهر بل من التحريف الذي لا يفعله منصف وكذا الثاني. والجواب عن الثالث أن الخطأ الذي لا يقر عليه هو الحكم الذي صدر عن اجتهاده فيما لم يوح إليه فليس النزاع فيه، وإنما النزاع في الحكم الصادر منه عن شهادة زور أو يمين فاجزؤ فلا يسمى خطأ للاتفاق على العمل بالشهادة وبالأيمان وإلا لكان الكثير من الأحكام يسمى خطأ وليس كذلك لما في حديث «أُيْرْتُ أَنَّ أَقَابِلَ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي وَمَاءَهُمْ» فيحكم بإسلام من تلقظ بالشهادتين ولو كان في نفس الأمر يعتقد خلاف ذلك ولما في حديث التلاعنين حيث قال: «لَوْ لَا الْإِيْمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ» فإنه لو كان خطأ لم يترك استدراكه والعمل بما عرفه.

وكذلك حديث «إني لم أؤمر بالتقييب عن قلوب الناس» فالحجة من حديث الباب شاملة للأموال والعقود والفسوخ. وقد حكى الشافعي الإجماع على أن حكم الحاكم لا يحمل الحرام. قال الثوري: والقول بأن حكم الحاكم يحمل ظاهراً وباطناً يخالف لهذا الحديث الصحيح وللإجماع المذكور ولقاعدة أجمع عليها العلماء ووافقهم القائل المذكور وهي أن الأبدان أولى بالاحتياط من الأموال، وفي المقام مقاولات ومطاولات، ومع وضوح الصواب لا فائدة في الإطناب، وقد استدلل المصنف رحمه الله تعالى بالحديث على أن الحاكم لا يحكم بعلمه، وسيأتي الكلام على ذلك في باب مستقل إن شاء الله تعالى وفيه الرد على من حكم بما يقع في خاطره من غير استناد إلى أمر خارجي من بينه ونحوها. ووجه الرد عليه أنه عليه السلام أعلى في ذلك من غيره مطلقاً، ومع ذلك فقد دل حديثه هذا على أنه إنما يحكم بالظاهر في الأمور العامة فلو كان المدعى صحيحاً لكان الرسول أحق بذلك فإنه أعلم أنه تجري الأحكام على ظاهرها مع أنه يمكن أن الله يطلعه على غيب كل قضية. وسبب ذلك أن تشريع الأحكام واقع على يده فكأنه أراد تعليم غيره من الحكام أن يعتمدوا ذلك، نعم لو شهدت البيعة مثلاً بخلاف ما يعلمه مشاهدة أو سماعاً أو ظناً راجحاً لم يجوز له أن يحكم بما قامت به البيعة قال الحافظ: ونقل بعضهم فيه الاتفاق وإن وقع الاختلاف فيه في القضاء بالمعلم كما سيأتي

باب ما يذكر في ترجمة الواحد

٣٩٥٢ - في حديث زيد بن ثابت «أن النبي ﷺ أمره فتعلم كتاب اليهود وقال: حتى كتبت للنبي ﷺ كتبه وأقرأته كتبهم إذا كتبوا إليه» رواه أحمد (١٨٦/٥) والبخاري (١٨٥/١٣). قال البخاري: قال عمر بن الخطاب وعنده أمير المؤمنين علي وعثمان وعبد الرحمن بن عوف: ماذا تقول هؤلاء؟ فقال عبد الرحمن بن عطاء: قللت: نخبرك بالذي صنع بها قال: وقال أبو جمرة: كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس).

قوله: (حتى كتبت للنبي ﷺ كتبه) يعني إليهم، هذا الحديث من الأحاديث المعلقة في البخاري، وقد وصله في تاريخه بلفظ إن زيد بن ثابت قال: «أبي يبي النبي ﷺ مقدمه المدينة فأعجب بي، فقيل له: هذا غلام من بني النجار قد قرأ مما أنزل الله عليك بضع عشرة سورة، فاستقرأني، فقرأت ق، فقال لي: تعلم كتاب

وظاهره أن اللغة السريانية كانت معروفة يومئذ وهي غير العبرانية، فكأنه عليه السلام أمره أن يتعلم اللغتين.

قوله: (ماذا تقول هؤلاء) أي المرأة التي وجدت حبل. قوله: (وقال أبو جمرة) بالجيم المفتوحة والميم الساكنة والراء المهملة. وفي الحديث جواز ترجمة واحد. قال ابن بطال: أجاز الأكثر ترجمة واحد وقال محمد بن الحسن: لا بد من رجلين أو رجل واحد وامرأتين. وقال الشافعي: هو كالبيعة، وعن مالك وروايان. ونقل الكرابيسي عن مالك والشافعي الاكتفاء بترجمان واحد. وعن أبي حنيفة الاكتفاء بواحد. وعن أبي يوسف باثنين. وعن زفر لا يجوز أقل من اثنين. وقال الكرماني: لا نزاع لأحد أنه يكفي ترجمان واحد عند الإخبار، وأنه لا بد من اثنين عند الشهادة، فيرجع الخلاف إلى أنها إخبار أو شهادة، فلو سلم الشافعي أنها إخبار لم يشترط العدد، ولو سلم الحنفي أنها شهادة لقال بالعدد وقال ابن المنذر: القياس يقتضي اشتراط العدد في الأحكام، لأن كل شيء غاب عن الحاكم لا تقبل فيه إلا البيعة الكاملة، والواحد ليس بيعة كاملة حتى يضم إليه كمال النصاب، غير أن الحديث إذا صح سقط النظر. وفي الاكتفاء بزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلافها انتهى. وتعبه الحافظ فقال: يمكن أن يجاب بأنه ليس غير النبي ﷺ من الحكام في ذلك مثله لإمكان اطلاعه على ما غاب عنه بالوحي بخلاف غيره بل لا بد له من أكثر من واحد، فمهما كان طريقه الإخبار يكتفى فيه بالواحد، ومهما كان طريقه الشهادة لا بد فيه من استيفاء النصاب وقد نقل الكرابيسي أن الخلفاء الراشدين والملوك بعدهم لم يكن لهم إلا ترجمان واحد. وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم: لا يترجم إلا حر عدل، وإذا أقر المترجم بشيء وجب أن يسمع ذلك منه شاهدان ويرفعان ذلك إلى الحاكم.

باب الحكم بالشاهد واليمين

٣٩٥٣ - عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ قضى بينين ومشاهيد» رواه أحمد (٢٤٨/١) ومسلم (١٧١٢) وأبو

أَنْ قِيَسَا قَدْ تَوَيْعَ عَلَيْهِ، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ
الطَّافِي عَنْ عمرو بن دينار، أخرجه أبو داود وتابع عبد الرزاق
أبو حذيفة، وقال الترمذي في العلل: سألت محمدًا، يعني البخاري
عن هذا الحديث فقال: لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس،
قال الحاكم: قد سمع عمرو من ابن عباس عدة أحاديث وسمع
جماعة من أصحابه فلا ينكر أن يكون سمع منه حديثًا وسمعه من
بعض أصحابه عنه. وأما رواية عصام البلخي وغيره ممن زاد بين
عمرو وابن عباس طاووسًا فهم ضعفاء. قال البيهقي: ورواية
الثقات لا تعلل برواية الضعفاء انتهى ما في التلخيص على
الحديث وحديث جابر أخرجه أيضًا البيهقي وهو من حديث
جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، قال الترمذي: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ
وغيره عن جعفر عن أبيه مرسلًا وهو أصح، وقيل عن أبيه عن
أمير المؤمنين علي انتهى. وقد ذكر المصنف رحمه الله الطريقتين
كما ترى. وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبي زرعة: هو
مرسل. وقال الدارقطني: كان جعفر ربما أرسله وربما وصله.
وقال الشافعي والبيهقي: عبد الوهاب وصله وهو ثقة قال
البيهقي: وروى إبراهيم بن أبي هند عن جعفر عن أبيه عن جابر
رفعه «أَتَانِي جَبْرِيلُ وَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ»
وإبراهيم ضعيف جدًا رَوَاهُ ابن عدي وابن حبان في ترجمته. وقد
صحح حديث جابر أبو عوانة وابن خزيمة. وحديث عمارة قال
في مجمع الزوائد: رجاله ثقات، ولفظه «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى
بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ» وحديث سعد بن عباد بن عباد لفظه في مسند أحمد
عن إسماعيل بن عمرو بن قيس بن سعد بن عباد عن أبيه أنهم
وجدوا في كتاب سعد بن عباد «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ
وَالشَّاهِدِ» انتهى. وإسماعيل بن عمرو قال الحافظ الحسيني: شيخ
علمه الصدوق وأبوه لم يذكر بشيء وسائر الإسناده رجاله رجال
الصحيح وأخرجه البيهقي وأبو عوانة في صحيحه من حديثه
بسند آخر. وحديث أبي هريرة قال الحافظ في الفتح: رجاله
مدينون ثقات، ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسيه بعد أن
حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه
انتهى. وأخرجه أيضًا الشافعي. وروى ابن أبي حاتم في العلل
عن أبيه أنه صحيح. ورواه البيهقي من حديث مغيرة بن عبد
الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وقال الترمذي
بعد إخراج الطريق الأولى: حسن غريب قال ابن رسلان في شرح

داود (٣٦٠٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٧٠). وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: إِنَّمَا كَانَ
ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ.

٣٩٥٤ - وَعَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ
الشَّاهِدِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٠٥) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٦٩) وَالتِّرْمِذِيُّ
(١٣٤٤).

٣٩٥٥ - وَلِأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ عُمَارَةَ بْنِ خَزْمٍ وَحَدِيثِ سَعْدِ
بْنِ عِبَادَةَ بِثَلَاثَةِ (٥/٢٨٥).

٣٩٥٦ - وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ
عَلِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ، وَيَمِينٍ صَاحِبِ
الْحَقِّ، وَقَضَى بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بِالْعِرَاقِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ
(٣/٣٠٥) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٤/٢٠٢) وَذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٤٥).

٣٩٥٧ - وَعَنْ رِبْعَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ
الْوَاحِدِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٦٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٤٣) وَابْنُ دَاوُدَ
(٣٦١٠) وَزَادَ: قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَزِيُّ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ
لِسَهْلٍ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي رِبْعَةُ وَهُوَ جَنَدِي ثَقَّةٌ أَنِّي حَدَّثْتُهُ إِياهُ وَلَا
أَحْفَظُهُ. قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَدْ كَانَ أَصَابَ سَهْلًا عِلَّةٌ أَذْغَبَتْ
بَعْضَ عَقْلِهِ وَنَسِيَ بَعْضَ حَدِيثِهِ فَكَانَ سَهْلٌ يُحَدِّثُهُ عَنْ
رِبْعَةَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ.

٣٩٥٨ - وَعَنْ سُورِقٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ
الرُّجُلِ، وَيَمِينِ الطَّالِبِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٧١).

حديث ابن عباس قال في التلخيص: قال فيه الشافعي: وهذا
الحديث ثابت لا يرد، ما أحد من أهل العلم لو لم يكن فيه غيره
مع أن معه غيره مما يشده. وقال النسائي: إسناده جيد. وقال
البرزالي: في الباب أحاديث حسان أصحها حديث ابن عباس.
وقال ابن عبد البر: لا مطعن لأحد في إسناده وقال عباس
الدوري في تاريخ يحيى بن معين: ليس بمحفوظ. وقال البيهقي:
أعلمه الطحاوي بأنه لا يعلم قياسًا يحدث عن عمرو بن دينار
بشيء، قال: وليس ما لا يعلمه الطحاوي لا يعلمه غيره. ثم
روى بإسناد جيّد حديثًا من طريق وهب بن جرير عن أبيه عن
قيس بن سعد عن عمرو بن دينار حديث الذي وقصته ناقته وهو
محرم، ثم قال: وليس من شرط قبول رواية الإخبار كثرة رواية
الرّواي عن روى عنه، ثم إذا روى الثقة عن لا ينكر سماعه
منه حديثًا واحدًا وجب قبوله وإن لم يكن يروي عنه غيره على

بن عبد العزيز وشريح والشعبي وربيعة وفقهاء المدينة والناصر والهادوية ومالك والشافعي. وحكي أيضاً عن زيد بن عليّ والزهرري والنخعي وابن شبرمة والإمام يحيى وأبي حنيفة وأصحابه أنه لا يجوز الحكم بشاهد ويمين وقد حكى البخاري وقوع المراجعة في ذلك ما بين أبي الزناد وابن شبرمة فاحتج أبو الزناد على جواز القضاء بشاهد ويمين بالخبر الوارد في ذلك، فأجاب عليه ابن شبرمة بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ قال الحافظ: وإنما تتم له الحجة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين، يعني الكوفيين والحجازيين، وهو أن الخبر إذا ورد متضمناً لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن، أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سنده وجب القول به، والأول مذهب الكوفيين والثاني مذهب الحجازيين، ومع قطع النظر عن ذلك لا تنهض حجة ابن شبرمة لأنها نصير معارضة للنص بالرأي وهو غير معتد به. وقد أجاب عنه الإسماعيلي فقال: الحاجة إلى إذكر أحدهما الأخرى إنما هو فيما إذا شهدتا، فإن لم تشهدا قامت مقامهما يمين الطالب ببيان السنة الثابتة واليمين ممن هي عليه لو انفردت لحلت محل البيعة في الأداء والإبراء، فلذلك حلت اليمين هنا محل المراتين في الاستحقاق بها مضافة إلى الشاهد الواحد. قال: ولو لزم إسقاط القول بالشاهد واليمين لأنه ليس في القرآن لزم إسقاط الشاهد والمراتين لأنهما ليستا في السنة، لأنه عليه السلام قال: «شهادتك أو يمينه» وحاصله أنه لا يلزم من التخصيص على الشيء نفيه عما عداه لكن مقتضى ما بجه أنه لا يقضي باليمين مع الشاهد الواحد إلا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمراتين وهو وجه للشافعية وصححه الحنابلة، ويؤيده ما روى الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً «قضى الله ورَسُولُهُ فِي الْحَقِّ بِشَاهِدَيْنِ، فَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ أَخَذَ حَقَّهُ وَإِنْ جَاءَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ خَلَفَ مَعَ شَاهِدِيهِ» وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ، وأخبار الأحاد لا تنسخ المتواتر ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر بها مشهوراً. وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا. وأيضاً فالنسخ والنسخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كالتخصيص نسخاً اصطلاحاً

السنة: إنه صحح حديث الشاهد واليمين الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم من حديث أبي هريرة وزيد بن ثابت. وحديث سرق في إسناده رجل مجهول وهو الراوي له عنه فإنه قال ابن ماجه: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا جويرية ابن أسماء، حدثنا عبد الله بن يزيد مولى المنبعث عن رجل من أهل مصر عن سرق فذكره، ورجال إسناده رجال الصحيح لولا هذا الرجل المجهول. وقد أخرجه أيضاً أحمد قال في التلخيص: فائدة: ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدد من رواه فزاد على عشرين صحابياً، وأصح طرقه حديث ابن عباس ثم حديث أبي هريرة. وأخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعاً قال: «استشرت جبريل في القضاء باليمين والشاهد فأشار عليّ بالأموال لا تعد ذلك» وإسناده ضعيف. وفي الباب عن الزبيب بضم الزاي وفتح الموحدة وسكون المثناة وهو ابن ثعلبة فذكر قصته وفيها أنه قال له عليه السلام: هل لك بينة على أنكم أسلمتم قبل أن تؤخذوا في هذه الأيام؟ قلت: نعم، قال: من يبتك؟ قلت: سمرة رجل من بني العنبر ورجل آخر سئاه له، فشهد الرجل وأبى سمرة أن يشهد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد أبى أن يشهد لك فتحلف مع شاهدك الآخر، قلت: نعم، فاستحلفني، فحلفت بالله لقد أسلمنا يوم كذا وكذا، ثم ذكر تمام القصة وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم عمل بالشاهد واليمين أخرجه أبو داود مطولاً. قال الخطابي: إسناده ليس بذلك. وقال أبو عمر النعمري: إنه حديث حسن قال المنذري: وقد روي القضاء بالشاهد واليمين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية عمر بن الخطاب وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وسعد بن عباد والمغيرة بن شعبة وجماعة من الصحابة انتهى، فجملة عدد من ذكره المصنف رحمه الله سبعة وزبيب وعمر ابن الخطاب والمغيرة وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبو سعيد الخدري وبلال بن الحارث ومسلمة بن قيس وعامر بن ربيعة وسهل بن سعد وعيم الداري وأم سلمة وأنس هؤلاء أحد وعشرون رجلاً من الصحابة وهم المشار إليهم بقول ابن الجوزي: فزاد عددهم على عشرين وقد استدلل بأحاديث الباب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فقالوا: يجوز الحكم بشاهد ويمين المدعي. وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أمير المؤمنين علي وأبي بكر وعمر وعثمان وأبي وابن عباس وعمر

عليه قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ الآية، وعلى ما دل عليه قوله ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» غير منافية للأصل فقبولها محتتم.

وغاية ما يقال على فرض التعارض وإن كان فرضاً فاسداً أن الآية والحديث المذكورين يدلان بمفهوم العدد على عدم قبول الشاهد واليمين والحكم بمجردهما، وهذا المفهوم المردود عند أكثر أهل الأصول لا يعارض المنطوق وهو ما ورد في العمل بشاهدين ويمين على أنه يقال العمل بشهادة المرأتين مع الرجل مخالف لمفهوم حديث «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». فإن قالوا قدمنا على هذا المفهوم منطوق الآية الكريمة. قلنا: ونحن قدمنا على ذلك المفهوم منطوق أحاديث الباب. هذا على فرض أن الخصم يعمل بمفهوم العدد، فإن كان لا يعمل به أصلاً فالحجة عليه أوضح وأتم.

قوله: (وَعَنْ سُرُقٍ) بضم السين المهملة وتشديد الراء بعدها قاف، وهو ابن أسد، صحابي مصري، لم يرو عنه إلا رجل واحد.

بَابُ مَا جَاءَ فِي امْتِنَاعِ الْحَاكِمِ مِنَ الْحُكْمِ بِعِلْمِهِ

٣٩٥٩ - عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا جَهْمَ بْنَ حُذَيْفَةَ مُصَدِّقًا، فَلَحَاَهُ رَجُلٌ فِي صَدَقَتِهِ، فَضَرَبَهُ أَبُو جَهْمَ فَتَسَجَّهَ فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: الْقَوْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: لَكُمْ كَذَا وَكَذَا فَلَمْ يَرْضَوْا، فَقَالَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا، فَرَضُوا، فَقَالَ: إِنِّي خَاطِبٌ عَلَى النَّاسِ وَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَائِكُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَخُطِبَ فَقَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَتَوْنِي يُرِيدُونَ الْقَوْدَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا فَرَضُوا أَقْرَضَيْتُمْ؟ قَالُوا: لَا، فَهَمُّ الْمُهَاجِرُونَ بِهِمْ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفُوا عَنْهُمْ فَعَفُوا، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَرَأَاهُمْ، فَقَالَ: أَقْرَضَيْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: إِنِّي خَاطِبٌ عَلَى النَّاسِ وَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَائِكُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَخُطِبَ فَقَالَ: أَرَضَيْتُمْ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ.

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢٣٣/٣) (د: ٤٥٣٤) (ن: ٣٥/٨) (هـ: ٢٦٣٨).

٣٩٦٠ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ بِالْجَمْرَانَةِ مُنْصَرَفَهُ مِنْ حَتَيْنٍ وَفِي ثَوْبِهِ بِلَالٍ قِصَّةٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا يُعْطِي النَّاسَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ اغْدِلْ، فَقَالَ: وَتِلْكَ وَمَنْ يَغْدِلُ إِذَا لَمْ اغْدِلْ لَقَدْ خِيتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ اغْدِلْ، فَقَالَ عُمَرُ: ذَغْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ

ولا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة، لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز، وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ واجمعوا على تحريم نكاح العمّة مع بنت أخيها، وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة، وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية ونحو ذلك. وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على ما في القرآن وترك العمل بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء بالنيذ والوضوء من القهقهة ومن القيء واستبراء المسببة وترك قطع من سرق ما يسرع إليه الفساد، وشهادة المرأة الواحدة في الولادة، ولا قود إلا بالسيف، ولا جمعة إلا في مصر جامع، ولا تقطع الأيدي في الغزو، ولا يرث الكافر المسلم، ولا يؤكل الطافي من السمك، ويحرم كل ذي ناب من السباع ويغلب من الطير، ولا يقتل الوالد بالولد، ولا يرث القاتل من القتيل، وغير ذلك من الأمثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب واجابوا بأن الأحاديث الواردة في هذه المواضع المذكورة أحاديث شهيرة فوجب العمل بها لشهرتها فيقال لهم: وأحاديث القضاء بالشاهد واليمين رواها عن رسول الله ﷺ ثياف وعشرون نفساً كما قدمنا، وفيها ما هو صحيح كما سلف، فأي شهرة تزيد على هذه الشهرة. قال الشافعي: القضاء بشاهدين ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لا يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه، يعني والمخالف لذلك لا يقول بالمفهوم أصلاً فضلاً عن مفهوم العدد قال ابن العربي: أظرف ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد واليمين أمران: أحدهما أن المراد قضي يمين المنكر مع شاهد الطالب والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فتجب اليمين على المدعى عليه، فهذا المراد بقوله: «قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ» وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللغة لأن المعية تقتضي أن تكون من شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين. ثانيهما: حمله على صورة مخصوصة. وهي أن رجلاً اشترى من آخر عبداً مثلاً، فادعى المشتري أن به عيباً وأقام شاهداً واحداً، فقال البائع: بعته بالبراءة فيحلف المشتري أنه ما اشتراه بالبراءة ويرد العبد. وتعقبه بنحو ما تقدم ويندور ذلك فلا يحمل الخبر على النادر وأقول: جميع ما أورده المانعون من الحكم بشاهدين ويمين غير نافذ في سوق المناظرة عند من له أدنى إلمام بالمعارف العلمية، وأقل نصيب من إنصاف فالحق أن أحاديث العمل بشاهدين ويمين زيادة على ما دل

لا يحكم عليه حينئذ ويكون شاهداً. وقال ابن الماجشون: يحكم بعلمه. قال البخاري: وقال بعض أهل العراق: ما سمع أو رآه في مجلس القضاء قضى به وما كان في غيره لم يقض إلا بشاهدين يحضرهما إقراره. قال في الفتح: وهذا قول أبي حنيفة ومن تبعه، ووافقهم مطرف وابن الماجشون وأصبع وسحنون من المالكية.

قال ابن التين: وجرى به العمل. وروى عبد الرزاق نحوه عن شريح. قال البخاري: وقال آخرون منهم يعني أهل العراق: بل يقضي لأنه مؤتمن قال في الفتح: وهو قول أبي يوسف ومن تبعه، ووافقهم الشافعي فيما بلغني عنه أنه قال: إن كان القاضي عدلاً لا يحكم بعلمه في حد ولا قصاص إلا ما أقر به بين يديه ويحكم بعلمه في كل الحقوق ثمة علمه قبل أن يلي القضاء أو بعد ما ولي، فقيد ذلك بكون القاضي عدلاً إشارة إلى أنه ربما ولي القضاء من ليس بعدل. قال البخاري: وقال بعضهم يعني أهل العراق: يقضي بعلمه في الأموال ولا يقضي في غيرها. قال في الفتح: هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فيما نقله الكرابيسي عنه، وفي رواية لأحمد. قال أبو حنيفة: القياس أنه يحكم في ذلك بعلمه، ولكن أدع القياس واستحسن أن لا يقضي في ذلك بعلمه وحكي مثل ذلك في الفتح عن بعض المالكية فقالوا: إنه يقضي بعلمه في كل شيء إلا في الحدود. قال: وهذا هو الأرجح عند الشافعية. وقال ابن العربي: لا يقضي بعلمه، والأصل فيه عندنا الإجماع على أنه لا يحكم بعلمه في الحدود. قال: ثم أحدث بعض الشافعية قولاً أنه يجوز فيها أيضاً حين رأوا أنها لازمة لهم. قال الحافظ: كذا قال فجرى على عادته في التحويل والإقدام على نقل الإجماع مع شهرة الاختلاف. وقد حكي في البحر القول بأن الحاكم يحكم بعلمه عن العترة والشافعي وأبي حنيفة وأحمد. وحكي المنع عن شريح والشعبي والأوزاعي ومالك وإسحاق، وأحمد قولي الشافعي، والأقوال في المسألة فيها طول قد ذكر البخاري وشراح كتابه بعضاً منها في باب الشهادة تكون عند الحاكم، وبعضاً في باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه وذكر البخاري في البابين أحاديث يستدل بها على الجواز وعدمه وهي في غاية البعد عن الدلالة على المقصود، وكذلك ما ذكره المصنف في هذا الباب، فإن حديث عائشة ليس فيه إلا مجرد وقوع الإخبار منه ﷺ بما وقع به الرضا من الطالبيين للقدور وإن كان الاحتجاج بعدم القضاء منه ﷺ عليهم بما رضوا به المرة الأولى فلم يكن هناك

أنني أقتل أصحابي، إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمزقون منه كما يمزق السهم من الرمية رواه أحمد (٣/٣٥٥) ومسلم (١٠٦٣) (١٤٢). قال أبو بكر الصديق: لو رأيت رجلاً على حد من حدود الله ما أخذته ولا دعوت له أخذاً حتى يكون معي غيره. حكاه أحمد.

حديث عائشة سكت عنه أبو داود والمنذري قال المنذري: ورواه يونس بن يزيد عن الزهري منقطعاً، قال البيهقي: ومعمّر بن راشد حافظ قد أقام إسناده فقامت به الحجة، وأثر أبي بكر قال الحافظ في الفتح: رواه ابن شهاب عن زيد بن الصامت أن أبا بكر فذكره وصحح إسناده. وقد اختلف أهل العلم في جواز القضاء من الحاكم بعلمه، فروى البخاري عن عبد الرحمن بن عوفٍ مثل ما ذكره المصنف عن أبي بكر. واستدل البخاري أيضاً على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه بما قاله عمر: لولا أن يقول الناس: زاد عمر آية في كتاب الله، لكتب آية الرجم قال المهلب: وأفصح بالعلّة في ذلك بقوله: لولا أن يقول الناس... إلخ، فأشار إلى أن ذلك من قطع الذرائع لئلا يجد حكام سوء السبيل إلى أن يدعوا العلم لمن أحبوا له الحكم بشيء. قال البخاري: وقال أهل الحجاز: الحاكم لا يقضي بعلمه سواء علم بذلك في ولايته أو قبلها. قال الكرابيسي: لا يقضي القاضي بما علم لوجود التهمة، إذ لا يؤمن على التقي أن تتطرق إليه التهمة. قال: ويلزم من أجاز للقاضي أن يقضي بعلمه مطلقاً أنه لو عمد إلى رجل مستور لم يعهد منه فجوراً قط أن يرجمه ويدعي أنه رآه يزني، أو يفرق بينه وبين زوجته ويزعم أنه سمعه يطلقها، أو بينه وبين أمته ويزعم أنه سمعه يعتقها، فإن هذا الباب لو فتح لوجد كل قاضٍ السبيل إلى قتل عدوه وتضييقه والتفريق بينه وبين من يحب، ومن ثم قال الشافعي: لولا قضاة سوء لقلت: إن للحاكم أن يحكم بعلمه قال ابن التين: ما ذكره البخاري عن عمر وعبد الرحمن هو قول مالك وأكثر أصحابه. وقال بعض أصحابه: يحكم بما علمه فيما أقر به أحد الخصمين عنده في مجلس الحكم. وقال ابن القاسم وأشهب: لا يقضي بما يقع عنده في مجلس الحكم إلا إذا شهد به عنده. وقال ابن المنير: مذهب مالك أن من حكم بعلمه نقض على المشهور إلا إن كان علمه حادثاً بعد الشروع في المحاكمة فقولان وأما ما أقر به عنده في مجلس الحكم فيحكم ما لم ينكر الخصم بعد إقراره. وقبل الحكم عليه فإن ابن القاسم قال:

إلا بها، وإن حصل لنا ما هو أقوى منها ييقن فالواجب علينا الوقوف عندها والتقيّد بها وعدم العمل بغيرها في القضاء كأننا ما كان، وإن كانت أسباباً يتوصل للحاكم بها إلى معرفة الحقّ من المبطل والمصيب من المخطئ غير مقصودة لذاتها بل لأمر آخر وهو حصول ما يحصل للحاكم بها من علم أو ظنّ وأنها أقلّ مما يحصل له ذلك في الواقع فكان الذكر لها لكونها طرائق لتحصيل ما هو المعتبر فلا شك ولا ريب أنّه يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه، لأنّ شهادة الشاهدين والشهود لا تبلغ إلى مرتبة العلم الحاصل عن المشاهدة أو ما يجري مجراها، فإنّ الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند إلى شاهدين أو يمين، ولهذا يقول المصطفى ﷺ: «فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ إِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ نَارٍ» فإذا جاز الحكم مع تجويز كون الحكم صواباً وتجويز كونه خطأ فكيف لا يجوز مع القطع بأنّه صواب لا ستناده إلى العلم اليقيني ولا يخفى رجحان هذا وقوّته، لأنّ الحاكم به قد حكم بالعدل والقسط والحقّ كما أمر الله تعالى. ويؤيد هذا ما سيأتي في باب استحلاف المنكر حيث قال ﷺ للكندي: «أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟» فإنّ البيّنة في الأصل ما به يتيقن الأمر ويتضح. ولا يرد على هذا أنّه يستلزم قبول شهادة الواحد والحكم بها. لأنّ نقول: إذا كان القضاء بأحد الأسباب المشروعة فيجب التوقّف فيه على ما ورد، وقد قال تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ بَيْنَكُمْ» وقال ﷺ: «شَاهِدَاكَ» وإنّما النزاع إذا جاء بسبب آخر من غير جنسها هو أولى بالقبول منها كعلم الحاكم واستدلال المستثنى للحدود بما تقدّم من قوله ﷺ: «أَوَلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ» وفي لفظ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَعْتُهَا» أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عباس في قصّة الملاعة، وظاهره أنّه ﷺ قد علم بوقوع الزنا منها ولم يحكم بعلمه، ومن ذلك قول أبي بكر وعبد الرحمن المتقدمان. ويمكن أن يجاب عن الحديث بأنّ النبي ﷺ إنّما لم يعمل بعلمه لكونه قد حصل التلاعن وهو أحد الأسباب الشرعيّة الموجبة للحكم بعدم الرّجم، والنزاع إنّما هو في الحكم بالعلم من دون أن يتقدّم سبب شرعيّ ينافيه، وقد تقدّم في اللّعان ما يزيد هذا وضوحاً ومن الأدلّة الدّالة على جواز الحكم بالعلم ما أخرجه أحمد والنسائي والحاكم من حديث عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن الأعرج عن أبي هريرة قال: «جَاءَ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِلْمُدْعَى: أَيُّمُ الْبَيِّنَةِ، فَلَمْ

مطالب له بالحكم عليهم. وكذلك حديث جابر المذكور لا يدلّ على المطلوب بوجوه. وغاية ما فيه الامتناع عن القتل لمن كان في الظاهر من الصحابة لثلاثا يقول الناس تلك المقالة، والإخبار للحاضرين بما يكون من أمر الخوارج وترك أخذهم بذلك لتلك العلّة ومن جملة ما استدلّ به البخاريّ على الجواز حديث هند زوجة أبي سفيان لما أذن لها النبي ﷺ أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها قال ابن بطّال: احتجّ من أجاز للقاضي أن يحكم بعلمه بهذا الحديث لأنّه إنّما قضى لها ولولدها بوجوب الثقة لعلمه بأنّها زوجة أبي سفيان ولم يلمس على ذلك بيّنة. وتعقبه ابن المنير بأنّه لا دليل فيه لأنّه خرج خرج الفتيا، وكلام المفتي يتنزل على تقدير صحة كلام المستفتي انتهى. فإن قيل: إنّ عمل الدليل إنّما هو عمله بعلمه أنّها زوجة أبي سفيان فكيف صحّ هذا التعقّب. فيجيب بأنّ الذي يحتاج إلى معرفة المحكوم له هو الحكم لا الإفتاء، فإنّه يصحّ للمجهول، فإذا ثبت أنّ ذلك من قبيل الإفتاء بطلت دعوى أنّه حكم بعلمه أنّها زوجة. وقد تعقّب الحافظ كلام ابن المنير فقال: وما ادّعى نفيه بعيد، فإنّه لو لم يعلم صدقها لم يأمرها بالأخذ، وإطلاعه على صدقها ممكن بالوحي دون من سواه، فلا بدّ من سبق علم ويجاب عن هذا بأنّ الأمر لا يستلزم الحكم لأنّ المفتي يأمر المستفتي بما هو الحقّ لديه وليس ذلك من الحكم في شيء ومن جملة ما استدلّ به على المنع الحديث المتقدم عن أمّ سلمة «فَأَقْضِي بَيْنَهُمَا مَا أَسْتَعُ» ولم يقل بما أعلم. ويجاب بأنّ التخصيص على السماع لا ينفي كون غيره طريقاً للحكم. على أنّه يمكن أن يقال إنّ الاحتجاج بهذا الحديث للمجوزين أظهر، فإنّ العلم أقوى من السماع لأنّه يمكن بطلان ما سمعه الإنسان ولا يمكن بطلان ما يعلمه، فحوى الخطاب تقتضي جواز القضاء بالعلم ومن جملة ما استدلّ به المانعون حديث «شَاهِدَاكَ أَوْ بَيِّنَةٍ» وفي لفظ: «وَلَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ» ويجاب بما تقدّم من أنّ التخصيص على ما ذكر لا ينفي ما عداه وأمّا قوله: وليس لك إلا ذلك فلم يقله النبي ﷺ وقد علم بالحقّ منهما من المبطل حتّى يكون دليلاً على عدم حكم الحاكم بعلمه، بل المراد أنّه ليس للمدعي من المنكر إلا اليمين وإن كان فاجراً حيث لم يكن للمدعي برهان. والحقّ الذي لا ينبغي العدول عنه أن يقال: إن كانت الأمور التي جعلها الشارع أسباباً للحكم كالبيّنة واليمين ونحوهما أموراً تعبدنا الله بها لا يسوغ لنا الحكم

بإسنادين: الإسناد الأول قال: حدثنا حفص بن عمر، حدثنا محمد بن راشد يعني المكيحيوي الدمشقي نزيل البصرة وثقه أحمد بن معين، حدثنا سليمان بن موسى، يعني القرشي الأموي فقيه أهل الشام وكان أوثق أصحاب مكحول وأعلامهم، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذا إسناد لا مطعن فيه. ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يخرج بها الحديث عن الحسن والصلاحية للاحتجاج، والسند الثاني قال: حدثنا محمد بن خلف بن طارق الرزازي، حدثنا زيد بن يحيى بن عبيد، يعني الدمشقي الخزاعي وهو ثقة، حدثنا سعيد بن عبد العزيز، يعني ابن يحيى التنوخي الدمشقي روى له البخاري في الأدب وسائر الجماعة عن سليمان بن موسى المتقدم عن عمرو بن شعيب بالإسناد المتقدم، وهذا كالإسناد الأول. وفي الباب من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمير لأخيه، ولا ظنين ولا قرابة» أخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي، وفيه يزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف. قال الترمذي: لا يعرف هذا من حديث الزهري إلا من هذا الوجه، ولا يصح عندنا إسناده وقال أبو زرعة في العلل: منكر، وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي. وفي الباب أيضاً من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب نحوه، أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي إسناده عبد الأعلى وهو ضعيف، وشيخ يحيى بن سعيد الفارسي وهو أيضاً ضعيف. قال البيهقي: لا يصح من هذا شيء عن النبي ﷺ وفي الباب أيضاً عن عمر «لا تقبل شهادة ظنين ولا خصم» أخرجه مالك في الموطأ موقوفاً وهو منقطع. قال الإمام في النهاية: واعتمد الشافعي خبراً صحيحاً وهو أنه ﷺ قال: «لا تقبل شهادة خصم على خصم» قال الحافظ: ليس له إسناد صحيح لكن له طرق يتقوى بعضها ببعض، فروى أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف: «أن رسول الله ﷺ بعث مَنَادِيَا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِينٍ».

ورواه أيضاً البيهقي من طريق الأعرج مرسلاً أن رسول الله ﷺ قال: «لا تجوز شهادة ذي الظنة والجنة» يعني الذي بينك وبينه عداوة. ورواه الحاكم من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه مثله، وفي إسناده نظر. وحديث الباب عن أبي هريرة أخرجه البيهقي وقال: هذا الحديث ثمة تفرد به محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار وقال المنذري: رجال إسنادهم احتج بهم

بِقَمْعِهَا، فَقَالَ لِلْآخَرِ: اخْلَفْ، فَخَلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدَهُ شَيْءٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ فَعَلْتَ، وَلَكِنْ غُفِرَ لَكَ بِإِخْلَاصِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي رِوَايَةٍ لِلْحَاكِمِ بَلْ هُوَ عِنْدَكَ إِذْ نَفَعَ إِلَيْهِ حَقُّهُ، ثُمَّ قَالَ: شَهَادَتُكَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَفَّارَةٌ بَيْنَكَ وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ فَنَزَلَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ كَاذِبٌ إِنْ لَهُ عِنْدَهُ حَقُّهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ وَكَفَّارَةٌ يَمِينٍ مَعْرِفَةٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَعْلَهُ ابْنُ حَزْمٍ بِأَبِي يَحْيَى وَهُوَ مُصَدِّغُ الْمُعَرِّبِ، كَذَا قَالَ ابْنُ عَسَاكِرَ وَتَعْقِبُ الْمَرْيُ بِأَنَّهُ وَهَمٌ بَلْ اسْمُهُ زِيَادٌ كَذَا اسْمُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالبخاري وأبي داود في هذا الحديث، وأعله أبو حاتم برواية شعبة عن عطاء بن السائب عن البحري بن عبيد عن أبي الزبير مختصراً «أَنَّ رَجُلًا خَلَفَ بِاللَّهِ وَغُفِرَ لَهُ» قال: وشعبة أقدم سمعاً من غيره. وفي الباب عن أنس من طريق الحارث بن عبيد عن ثابتٍ وعن ابن عمر. قال الحافظ: أخرجهما البيهقي والحارث بن عبيد هو أبو قدامة. فهذا الحديث فيه أنه ﷺ قضى بعلمه بعد وقوع السبب الشرعي وهو اليمين، فبالأولى جواز القضاء بالعلم قبل وقوعه وقد حكى في البحر عن الإمام يحيى وأحد قولي المؤيد بالله وأحد قولي الشافعي أنه يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه في الحدود وغيرها، واستدلّ لهم بأنه لم يفصل الدليل. وحكى عن أبي حنيفة ومحمد أنه إن علم الحد قبل ولايته أو في غير بلد ولايته لم يحكم به إذ ذلك شبهة، وإن علم به في بلد ولايته أو بعد ولايته حكم بعلمه.

بَابُ مَنْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِ

٣٩٦١ - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غَمِيرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْفَاقِعِ لِأَهْلِ النَّيْتِ، وَالْفَاقِعُ الَّذِي يَنْفِقُ عَلَيْهِ أَهْلُ النَّيْتِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨١/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٠) وَقَالَ: «شَهَادَةُ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَفْسِيرَ الْفَاقِعِ. وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠١) فِي رِوَايَةٍ: «لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا زَانٍ وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا ذِي غَمِيرٍ عَلَى أَخِيهِ».

٣٩٦٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَذَوِي عَلَى صَاحِبِ قَرْبَةٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٦٧).

حديث عمرو بن شعيب أخرجه البيهقي وابن دقيق العيد قال في التلخيص: وسنده قوي انتهى. وقد ساقه أبو داود

على عدم قبول شهادة العبد لسيده.

قوله: (وَلَا زَانَ وَلَا زَانِيَةً) المانع من قبول شهادتهما الفسق الصريح. وقد حكى في البحر الإجماع على أنها لا تصح الشهادة من فاسق لصريح قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوِي عَدْلٍ﴾ وقوله: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ﴾ انتهى. واختلف في شهادة الولد لوالده والعكس فمنع من ذلك الحسن البصري والشعبي وزيد بن علي والمؤيد بالله والإمام يحيى والثوري ومالك والشافعية والحنفية وعللوا بالثمة فكان كالقانع.

وقال عمر بن الخطاب وشريح وعمر بن عبد العزيز والعترة وأبو ثور وابن المنذر والشافعية في قول له: إنها تقبل لعموم قوله تعالى: ﴿ذُوِي عَدْلٍ﴾ وهكذا وقع الخلاف في شهادة أحد الزوجين للآخر لتلك العلة، ولا ريب أن القرابة والزوجية مظنة للثمة، لأن الغالب فيهما المحابسة وحديث «وَلَا ظَنِينَ» المتقدم يمنع من قبول شهادة المتهم، فمن كان معروفاً من القرابة ونحوهم بمائة الدين البالغة إلى حد لا يؤثر معها محبة القرابة فقد زالت حيثن مظنة الثمة ولم يكن كذلك، فالواجب عدم القبول لشهادته لأنه مظنة للثمة.

قوله: (لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ) البدوي: هو الذي يسكن البادية في المضارب والخيام ولا يقيم في موضع خاص، بل يرحل من مكان إلى مكان، وصاحب القرية هو الذي يسكن القرى، وهي المصر الجامع. قال في النهاية: إنما كره شهادة البدوي لما فيه من الجفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع، ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها قال الخطابي: يشبه أن يكون إنما كره شهادة أهل البدو لما فيهم من عدم العلم بإتيان الشهادة على وجهها ولا يقيمونها على حقها لقصور علمهم عما يغيرها عن وجهها، وكذلك قال أحمد. وذهب إلى العمل بالحديث جماعة من أصحاب أحمد، وبه قال مالك وأبو عبيد، وذهب الأكثر إلى القبول. قال ابن رسلان: وحلوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو، والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم انتهى. وهذا حمل مناسب لأن البدوي إذا كان معروف العدالة كان رؤ شهادته لعله كونه بدوياً غير مناسب لقواعد الشريعة، لأن المساكن لا تأثير لها في الرؤ والقبول لعدم صحة جعل ذلك مناطاً شرعياً ولعدم انضباطه، فلنات هو العدالة الشرعية إن وجد للشرع اصطلاح في العدالة

مسلم في صحيحه انتهى. وسياقه في سنن أبي داود قال: حدثنا أحمد بن سعيّد الهمداني، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يحيى بن أثوب ونافع بن يزيد، يعني الكلاعي عن أبي الهاد، يعني يزيد بن عبد الله بن الهاد الليثي عن محمد بن عمرو بن عطاء، يعني القرشي العامري عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة.

قوله: (لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ) صرح أبو عبيد بأن الخيانة تكون في حقوق الله كما تكون في حقوق الناس من دون اختصاص.

قوله: (وَلَا ذِي غِمَرٍ) قال ابن رسلان: بكسر الغين المعجمة وسكون الميم بعدها راء مهملة. قال أبو داود: الغمر: الحنة والشحناء، والحنة بكسر الحاء المهملة وتخفيف النون المفتوحة لغة في إحنة: وهي الحقد، قال الجوهري: يقال في صدره علي إحنة ولا يقال حنة، والمواحنة: المعادة. والصحيح أنها لغة كما ذكره أبو داود وجمعها حنات. قال ابن الأثير: وهي لغة قليلة في الإحنة، وقال الهروي: هي لغة رديئة، والشحناء بالذ: العداوة، وهذا يدل على أن العداوة تمنع من قبول الشهادة لأنها تورث الثمة وتخالف الصداقة، فإن في شهادة الصديق لصديقه بالزور نفع غيره بمضرة نفسه، وبيع آخرته بدينه غيره، وشهادة العدو على عدوه يقصد بها نفع نفسه بالتشغي من عدوه فافترقا. فإن قيل: لم قبلتم شهادة المسلمين على الكفار مع العداوة؟ قال ابن رسلان: قلنا العداوة هنا دينية، والذين لا يقتضي شهادة الزور بخلاف العداوة الدنيوية، قال: وهذا مذهب الشافعية ومالك وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة: لا تمنع العداوة الشهادة لأنها لا تخل بالعدالة فلا تمنع الشهادة كالصداقة انتهى وإلى الأول ذهب الهادوية، وإلى الثاني ذهب المؤيد بالله أيضاً. والحق عدم قبول شهادة العدو على عدوه لقيام الدليل على ذلك، والأدلة لا تعارض محض الآراء، وليس للقاتل بالقبول دليل مقبول. قال في البحر: مسألة: العداوة لأجل الدين لا تمنع كالعدي على القدي والعكس، ولأجل الدنيا تمنع.

قوله: (وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ) هو الخادم المنقطع إلى الخدمة فلا تقبل شهادته للثمة بجلب النفع إلى نفسه، وذلك كالأجير الخاص. وقد ذهب إلى عدم قبول شهادته للمؤجر له الهادي والقاسم والناصر والشافعية، قالوا: لأن منافعه قد صارت مستغرقة فأنشبه العبد وقد حكى في البحر الإجماع

المديني على هذا الحديث وقال: لا أعرف ابن أبي القاسم وقال: وهو حديث حسن انتهى. وابن أبي القاسم هذا هو محمد بن أبي القاسم، قال يحيى بن معين: ثقة قد كتبت عنه، وكذلك وثقه أبو حاتم وتوقف فيه البخاري وأخرج هذا الحديث الترمذي وقال: حسن غريب. وقد أشار في الفتح إلى مثل كلام المنذري فقال: على قول البخاري، وقال لي علي بن المديني، وهذا مما يقرئني مما قرأته غير مرّة أنه يعبر بقوله: وقال لي في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في إسنادها عنده نظر أو حيث تكون موقوفة. وأما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل..

قوله: (بذوقاً) بفتح الدال المهملة وضم القاف وسكون الواو بعدها قاف مقصورة وقد مدّها بعضهم: وهي بلد بين بغداد واربيل.

قوله: (ومن أهل الكتاب) يعني نصرائين كما بين ذلك البيهقي وبين أن الرجل من خثعم، ولفظه عن الشعبي "توقني رجل من خثعم فلم يشهد موته إلا رجلان نصرائيان". قوله: (فأخلفهما) يقال في المتعدي: أحلفته إحلافًا وحلفته بالتشديد تخليفاً واستحلفته.

قوله: (بعد الغصير) هذا يدل على جواز التغليب بزمان من الأزمنة.

قوله: (ولا بدلاً) بتشديد الدال.

قوله: (من بني ستم) هو بديل بضم الموحدة وفتح الدال مصغراً، وقيل: بريئ بالراء المهملة.

قوله: (وعدي بن بداء) بفتح الموحدة وتشديد المهملة مع المد. قوله: (فقدوا جاماً) بالجيم وتخفيف الميم: أي إناء.

قوله: (مخوضاً) بخاء معجمة وواو ثقيلة بعدها مهملة أي منقوشاً فيه صفة الخوص. ووقع في رواية "مخوضاً" بالضاد المعجمة أي مموهاً والأول أشهر.

قوله: (فقام رجلان... إلخ) وقع في رواية الكلبي "فقام عمرو بن الناص ورجل آخر منهم" قال مقاتل بن سليمان: هو المطلب بن أبي وداعة وهو سهمي ولكنه سمي الأول عبد الله بن عمرو بن العاص. واستدل بهذا الحديث على جواز رد اليمين على المدعي فيحلف ويستحق. واستدل به ابن سريج الشافعي على الحكم بالشاهد واليمين، وتكلف في انتزاعه فقال: قوله تعالى:

وإلا توجه الحمل على العدالة اللغوية، فعند وجود العدالة يوجد القبول وعند عدمها يعدم، ولم يذكر ١٢٢ المنع من شهادة البدوي إلا لكونه مظنة لعدم القيام بما تحتاج إليه العدالة وإلا فقد قبل ١٢٣ في الملل شهادة بدوي.

باب ما جاء في شهادة أهل الذمة بالوصية في السفر

٣٩٦٣ - عن الشعبي أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بذوقاً هذه ولم يجد أحداً من المسلمين يشهده على وصيته، فاشهد رجلين من أهل الكتاب فقديماً الكوفة فأبى الأشعري يعني أبا موسى فأخبراه وقدما بتركه وصيته، فقال الأشعري: هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله فأخلفهما بعد الغصير ما خاف ولا كذباً ولا بدلاً ولا كتماناً ولا غيراً، وإنها لوصية الرجل وتركته فأمنى شهادتهما، رواه أبو داود (٣٦٥) والدارقطني بمعناه (١٦٩/٤).

٣٩٦٤ - وعن جبير بن نفير قال: دخلت على عائشة فقالت: هل قرأ سورة المائدة؟ قلت: نعم، قالت: فإنها خير سورة أنزلت، فما وجدتم فيها من حلال فأجلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرموه، رواه أحمد (١٨٨/٦).

٣٩٦٥ - وعن ابن عباس قال: خرج رجل من بني ستم مع تميم الداري وعدي بن بداء، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركه فقدوا جاماً من فضة مخوضاً بالذهب، فأخلفهما رسول الله ثم وجد الجاهم بمكة، فقالوا: ابتغناه من تميم وعدي بن بداء، فقام رجلان من أوليائيه فحلفا: لشهادتنا أحق من شهادتهما، وإن الجاهم لصاحبيهم، قال: وفيهم نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾، رواه البخاري (٢٧٨٠) وأبو داود (٣٦٠٦).

حديث أبي موسى سكت عنه أبو داود والمنذري. قال الحافظ في الفتح: إن رجال إسناده ثقات انتهى. وسياقه عند أبي داود قال: حدثنا زيد بن أيوب، يعني الطوسي شيخ البخاري، حدثنا هشيم، أخبرنا زكريا، يعني ابن أبي زائدة عن الشعبي، وأثر عائشة رجاله في المسند رجال الصحيح، وأخرجه أيضاً الحاكم قال في الفتح: صح عن عائشة وابن عباس وعمرو بن شريحيل وجمع من السلف أن سورة المائدة محكمة. وحديث ابن عباس قال البخاري في صحيحه وقال لي علي بن المديني فذكره. قال المنذري: وهذه عادته فيما لم يكن على شرطه، وقد تكلم علي بن

مطابق. فلو قلت: جاءني رجلٌ مسلمٌ وآخرٌ كافرٌ صحَّ، بخلاف ما لو قلت: جاءني رجلٌ مسلمٌ وكافرٌ آخر. والآية من قبيل الأول لا الثاني لأن قوله «أَخْرَانِ» من جنس قوله: اثنان، لأن كلاً منهما صفة رجلان، فكأنه قال: فرجلان اثنان ورجلان آخران. وذهب جماعةٌ من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: «يَمَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ» واحتجوا بالإجماع على ردِّ شهادة الفاسق، والكافر شرٌّ من الفاسق وأجاب الأولون أن النسخ لا يثبت بالاحتمال وأن الجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن وأنها حكمَةٌ كما تقدّم وأخرج الطبري عن ابن عباسٍ بإسناده رجاله ثقات أن الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحدٌ من المسلمين، وأنكر أحمد على من قال إن هذه الآية منسوخة. وقد صحَّ عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك كما في حديث الباب. وذهب الكرايسي والطبري وآخرون إلى أن المراد بالشهادة في الآية اليمين. قالوا: وقد سُمِّيَ الله اليمين شهادةً في آية اللعان وأبدوا ذلك بالإجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله، وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق قالوا: فالمراد بالشهادة اليمين لقوله: «فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ» أي يحلفان، فإن عرف أنهما حلفا على الإثم رجعت اليمين على الأولياء. وتعقَّب بأن اليمين لا يشترط فيها عددٌ ولا عدالةٌ، بخلاف الشهادة وقد اشترط في القصة فقوي حلها على أنها شهادة. وأما اعتلال من اعتلَّ في ردِّها بأن الآية تخالف القياس والأصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدَّعي لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين، فقد أجاب من قال به بأنه حكمٌ بنفسه مستغنٍ عن نظيره، وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كما في الطبِّ، وليس المراد بالحبس السُّجن، وإنما المراد الإمساك لليمين ليحلف بعد الصلاة. وأما تحليف الشاهد فهو مخصوصٌ بهذه الصورة عند قيام الرؤية. وأما شهادة المدَّعي لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فإن الآية تضمنت نقل الإيمان إليهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين فيشرع لهما أن يحلفا ويستحقَّا كما يشرع للمدَّعي القسامة أن يحلف ويستحقَّ فليس هو من شهادة المدَّعي لنفسه بل من باب الحكم له يمينه القائمة مقام الشهادة لقوَّة جانبه، وأي فرق بين ظهور اللوث في صحَّة الدَّعوى باللذم وظهوره في صحَّة الدَّعوى بالمال وحكى الطبري أن بعضهم قال: المراد بقوله:

«فَإِنْ غَيْرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِنَّمَا» لا يخلو إما أن يقرأ أو يشهد عليهما شاهدان، أو شاهدٌ وامرأتان، أو شاهدٌ واحدٌ، قال: وقد اجمعوا على أن الإقرار بعد الإنكار لا يوجب يميناً على الطالب، وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأتين فلم يبق إلا شاهدٌ واحدٌ، فلذلك استحقَّ الطالبان بيمينهما مع الشاهد الواحد وتعقَّب الحافظ بأن القصة وردت من طرقٍ متعدِّدة في سبب النزول وليس في شيء منها أنه كان هناك من يشهد بل في رواية الكلبي «فَسَأَلَهُمُ النَّبِيُّ فَلَمْ يَجِدُوا، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَحْلِفُوهُ» أي عدلياً بما يعظم على أهل دينه. واستدلُّ بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناءً على أن المراد بالغير في الآية الكريمة الكفار والمعنى منكم: أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم: أي من غير أهل دينكم، وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه. وتعقَّب بأنه لا يقول بظاهرها فلا يميز شهادة الكفار على المسلمين، وإنما يميز شهادة بعض الكفار على بعضٍ وأجيب بأن الآية دلَّت بمنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم، وبإيمانها على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الأولى، ثم دلَّ الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة، فبقيت شهادة الكافر على الكافر على حالها. وهذا الجواب على التعقُّب في غير محله لأن التعقُّب هو باعتبار ما يقوله أبو حنيفة لا باعتبار استدلاله، وخصَّ جماعةً القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبفقد المسلم حيثلوا، ومنهم ابن عباسٍ وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيدٍ وأحمد وأخذوا بظاهر الآية وحديث الباب فإن سياقه مطابقٌ لظاهر الآية. وقيل المراد بالغير غير العشيرة والمعنى منكم: أي من عشيرتكم «أو آخرانٍ مِنْ غَيْرِكُمْ» أي من غير عشيرتكم، وهو قول الحسن البصري واستدلَّ له النحاس بأن لفظ آخر لا بد أن يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوغ أن يقول: مررت برجلٍ كريمٍ ولئيمٍ آخر، فعلى هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فتعين أن يكون الآخران كذلك. وتعقَّب بأن هذا وإن ساء في الآية لكن الحديث دلَّ على خلاف ذلك، والصحابي إذا حكى سبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع. قال في الفتح: اتفاقاً. وأيضاً فقيم قال ردُّ المختلف فيه بالمختلف فيه، لأن أخصاف الكافر بالعدالة مختلفٌ فيه وهو فرع قبول شهادته، فمن قبلها وصفه بها ومن لا فلا واعترض أبو حيان على المثال الذي ذكره النحاس بأنه غير

صاحب المطالع: القرن: أمةٌ هلكت فلم يبق منهم أحدٌ. قال في النهاية: القرن: أهل كلِّ زمانٍ وهو مقدار المتوسط في أعمار أهل كلِّ زمانٍ مأخوذةً من الاقتران فكانه المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم. قيل القرن: أربعون سنةً، وقيل ثمانون، وقيل مائة، وقيل هو مطلقٌ من الزمان وهو مصدر قرن بقرن انتهى. قال الحافظ: لم نر من صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قال به القائل. والمراد بقرنه بقرنه في هذا الحديث هم الصحابة كما في حديث أبي هريرة المذكور بلفظ: «الذي بُعث فيه» والمراد بالذين يلونهم التابعون، والذين يلونهم تابعو التابعين وفيه دليلٌ على أن الصحابة أفضل الأمة. والتابعين أفضل من الذين بعدهم، وتابعي التابعين أفضل ممن بعدهم. ونم أحاديث معارضة في الظاهر لهذا الحديث، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله في باب ذكر من حلف قبل أن يستحلف وهو آخر أبواب الكتاب.

قوله: (يُخُونُونَ) بالخاء المعجمة مشتقٌ من الخيانة. وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة «يُخْرَبُونَ» بسكون الخاء المهملة وكسر الرءاء بعدها موحدة. قال: فإن كان محفوظاً فهو من قولهم حربه يحربه: إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء، ورجلٌ محروبٌ: أي مسلوب المال.

قوله: (وَلَا يُؤْتَمِنُونَ) من الأمانة: أي لا يثق الناس بهم لخيانتهم. وقال النووي: وقع في نسخ مسلم «وَلَا يُتَمَنُّونَ» بتشديد الفوقية، قال غيره: هو نظير قوله: يتزَّر بالتشديد موضع ياتزَّر.

قوله: (وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السُّمْنُ) بكسر المهملة وفتح الميم بعدها نونٌ: أي يجبُون التوسُّع في المأكَل والمشارب وهي أسباب السُّمْن. وقال ابن التين: المراد ذمُّ عبثه وتعاطيه لا من يخلق كذلك. وقيل المراد يظهر فيهم كثرة المال، وقيل المراد أنهم يتسمنون: أي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف، قال في الفتح: ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراداً، وقد ورد في لفظ من حديث عمران عند الترمذي بلفظ: «ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ مُتَسَمِّنُونَ وَيُجِبُّونَ السُّمْنَ» قال الحافظ: وهو ظاهرٌ في تعاطي السُّمْن على حقيقته فهو أولى ما حل عليه خبر الباب. وإنما كان ذلك مذموماً لأن السُّمْن غالباً يكون بليد الفهم ثقيلاً عن العبادة كما هو مشهورٌ قوله: «وَيُسْتَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ» يحتمل أن يكون

«أَتَان دَوَا عَدْلُ مِنْكُمْ» الوصيان. قال: والمراد بقوله: «شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ» معنى الحضور بما يوصيهما به الوصي ثم زيف ذلك، وهذا الحكم يختص بالكافر الذمي. وأما الكافر الذي ليس بذمي فقد حكى في البحر الإجماع على عدم قبول شهادته على المسلم مطلقاً.

بَابُ الثَّأْنِ عَلَى مَنْ أَعْلَمَ صَاحِبَ الْحَقِّ بِشَهَادَةِ لَهُ عِنْدَهُ وَدَّمَ مِنْ أَدَى شَهَادَةِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ

٣٩٦٦ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَدَاءِ، الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٥/٤) وَمُسْلِمٌ (١٧١٩) (١٩) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٣١٤) وَابْنُ مَاجَةَ. وَفِي لَفْظٍ «الَّذِينَ يَتَذَنُّونَ بِشَهَادَتِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْأَلُوا عَنْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٦/٤).

٣٩٦٧ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَذْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْنِيهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ثُمَّ إِنَّ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمًا يَسْتَشْهَدُونَ وَلَا يَسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيُتْلَوْنَ وَلَا يُؤْفُونَ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السُّمْنُ، مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ (حم: ٤/٤٢٧) (خ: ٢٦٥١) (م: ٢٥٣٥) (٢١٤).

٣٩٦٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَذْكَرَ الثَّلَاثِ أَمْ لَا؟ قَالَ: ثُمَّ يَخْلَفُ بِقَوْمٍ يَسْتَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٨/٢) وَمُسْلِمٌ (٢٥٣٤) (٢١٣).

قوله: (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَدَاءِ) جمع شهيد كظرفاء جمع ظرفير، ويجمع أيضاً على شهود، والمراد بخير الشَّهَدَاءِ: أكملهم في رتبة الشهادة وأكثرهم ثواباً عند الله.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ) في رواية قبل أن يستشهد، وهذه هي شهادة الحسبة فشاهدها خير الشَّهَدَاءِ لأنه لو لم يظهرها لضاع حكم من أحكام الدين وقاعدة من قواعد الشرع. وقيل إن ذلك في الأمانة الودعية ليتيم لا يعلم مكانها غيره فيخبر بما يعلم من ذلك وقيل هذا مثلٌ في سرعة إجابة الشاهد إذا استشهد فلا يمنعه ولا يؤخرها، كما يقال: الجواد يعطي قبل سؤاله، عبارة عن حسن عطائه وتعجيله.

قوله: (خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي) قال في القاموس: القرن يطلق من عشرٍ إلى مائةٍ وعشرين سنةً ورجح الإطلاق على المائة. وقال

الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء، حكاه الخطابي
وابعاه: المراد به من يتصبب شاهداً وليس من أهل الشهادة.
خامسها: المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها بها عالم من قبل
أن يسأله، والحاصل أن الجمع مهما أمكن فهو مقدم على
الترجيح فلا يصار إلى الترجيح في أحاديث الباب، وقد أمكن
الجمع بهذه الأمور.

بَابُ التَّشْدِيدِ فِي شَهَادَةِ الزُّورِ

٣٩٦٩ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَايِرَ أَوْ سُئِلَ
عَنِ الْكِبَايِرِ فَقَالَ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ
وَقَالَ: أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِكَبِيرٍ الْكِبَايِرِ؟ قَوْلُ الزُّورِ أَوْ قَالَ: شَهَادَةُ الزُّورِ»
(حم: ١١٣/٣) (خ: ٢٦٥٣) (م: ٨٨) (١٤٤).

٣٩٧٠ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا
أُنَبِّئُكُمْ بِكَبِيرٍ الْكِبَايِرِ قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ،
وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ - وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ وَقَالَ: - أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ
وَشَهَادَةُ الزُّورِ، فَمَا زَالَ يَكْرُرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْسَ سَكَتَ، مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِمَا (حم: ٣٦/٥) (خ: ٢٦٥٤) (م: ٨٧) (١٤٣).

٣٩٧١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ تَزُولَ
قَدَمُ شَاهِدِ الزُّورِ حَتَّى يُوجِبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ
(٢٣٧٣).

حديث ابن عمر انفراد ابن ماجه بإخراجه كما في الجامع
وغیره، وسياق إسناده في سنن ابن ماجه هكذا: حدثنا سويد بن
سعيد، حدثنا محمد بن الفرات عن محارب بن دثار عن ابن عمر
فذكره، ومحمد بن الفرات هو الكوفي كذبه أحمد وقال في
التقريب: كذبه.

قوله: (ذَكَرَ الْكِبَايِرَ أَوْ سُئِلَ عَنْهَا) هذه رواية عن محمد بن
جعفر، ورواية في البخاري سئل عن الكبائر ورواية أحمد «أَوْ
ذَكَرَهَا» قال في الفتح: وكان المراد بالكبائر أكبرها لما في حديث
أبي بكره المذكور وليس القصد حصر الكبائر فيما ذكر وقد ذكر
الله الثلاث المذكورة في الحديث في آيتين: الأولى «وَقَفَّسَى رَبُّكَ
أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» والثانية «فَاجْتَنِبُوا الرُّجُسَ
مِنَ الْأَوْتَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ» قوله: «وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ» هذا
يشعر باهتمامه ﷺ بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئاً، ويفيد
ذلك تأكيد تحريمه وعظيم قبحه، وسبب الاهتمام بشهادة الزور
كونها أسهل وقوعاً على الناس والتهاون بها أكثر، فإن الإشرار

التحامل بدون تحميل، أو الأداء بدون طلب. قال الحافظ: والثاني
أقرب. وأحاديث الباب متعارضة. فحديث زيد بن خالد الجهني
يدل على استحباب شهادة الشاهد قبل أن يستشهد، وحديث
عمران وأبي هريرة يدلان على كراهة ذلك. وقد اختلف أهل
العلم في ذلك، فبعضهم جرح إلى الترجيح فرجح ابن عبد البر
حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدّمه على
حديث عمران لكونه من رواية أهل العراق، وبالحق فرغم أن
حديث عمران المذكور لا أصل له. وجرح غيره إلى ترجيح
حديث عمران لأنفاق صاحبي الصحيح عليه وانفراد مسلم
بإخراج حديث زيد وذهب آخرون إلى الجمع، فمنهم من قال:
إن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لإنسان بحق لا يعلم بها
صاحبها، فيأتي إليه فيخبره بها أو يموت صاحبها العالم بها
ويخلف ورثة فيأتي الشاهد إلى ورثته فيعلمهم بذلك. قال
الحافظ: وهذا أحسن الأجوبة. وبه أجاب يحيى بن سعيد شيخ
مالك ومالك وغيرهما. ثانيها أن المراد بحديث زيد شهادة الحسبة
وهي ما لا يتعلق بحقوق الأديمين المختصة بهم محضاً، ويدخل في
الحسبة مما يتعلق بحق الله أو فيه شائبة منه العتاق والوقف
والوصية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصله أن
المراد بحديث زيد الشهادة في حقوق الله وبحديث عمران وأبي
هريرة الشهادة في حقوق الأديمين. ثالثها: أنه محمول على المبالغة
في الإجابة إلى الأداء فيكون لشدة استعداده لها كالذي أداها قبل
أن يسأله، وهذه الأجوبة مبنية على أن الأصل في أداء الشهادة
عند الحاكم أنه لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق فيخص
ذم من يشهد قبل أن يستشهد بمن ذكر ممن يخبر بشهادته ولا يعلم
بها صاحبها. وذهب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال
على ظاهر عموم حديث زيد، وتأولوا حديث عمران بتأويلات:
أحدها: أنه محمول على شهادة الزور: أي يؤدون شهادة لم يسبق
لهم تحملها، وهذا حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم. ثانيها
المراد بها الشهادة في الخلف يدل عليه ما في البخاري من حديث
ابن مسعود بلفظ: «كَانُوا يَضْرِبُونَنا عَلَى الشَّهَادَةِ» أي قول
الرجل: أشهد بالله ما كان إلا كذا على معنى الخلف، فكره ذلك
كما كره الإكثار من الخلف، واليمين قد تسمى شهادة كما تقدّم،
وهذا جواب الطحاوي. ثالثها: المراد بها الشهادة على المغيب من
أمر الناس فيشهد على قوم أنهم في النار، وعلى قوم أنهم في

مفاسدها.

قوله: (حَتَّى يُوجِبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ) في هذا وعيد شديد لشاهد الزور حيث أوجب الله له النار قبل أن ينتقل من مكانه. ولعل ذلك مع عدم التوبة. أمّا لو تاب وأكذب نفسه قبل العمل بشهادته فالله يقبل التوبة عن عباده.

بَابُ تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ وَالذُّعْوَتَيْنِ

٣٩٧٢ - عَنْ أَبِي مُوسَى «أَنَّ رَجُلَيْنِ اذْعَبَا بَعِيرًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا يَصْنِفُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٦).

٣٩٧٣ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَابَّةٍ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ فَجَعَلَهَا بَيْنَهُمَا يَصْنِفُ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا السَّرْمُذِيُّ (حم: ٤/٤٠٢) (د: ٣٦١٣) (ن: ٢٤٨/٨) (هـ: ٢٣٣٠).

٣٩٧٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ الْيَمِينِ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يَسْتَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ إِيَّاهُمْ يَخْلِفُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٧٤). وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ تَنَادَرَا فِي دَابَّةٍ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسْتَمِهَا عَلَى الْيَمِينِ أَحَبَُّا أَوْ كَرَاهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٤٦). وَفِي رِوَايَةٍ: «تَنَادَرَا فِي بَيْعٍ وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَرِهَ الْإِثْنَانِ الْيَمِينِ أَوْ اسْتَحْبَّاهَا فَلْيَسْتَمِهَا عَلَيْهِمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦١٧).

حديث أبي موسى أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وذكر الاختلاف فيه على قتادة. وقال: هو معلول، فقد رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة، ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في صحيحه، واختلف فيه على سعيد بن أبي عروبة، فقيل عنه: عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى. وقيل عنه عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة قال: «أُثْبِتَ أَنَّ رَجُلَيْنِ» قال البخاري: قال سماك بن حرب: أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث فعلى هذا لم يسمع أبو بردة هذا الحديث من أبيه، ورواه أبو كامل عن أبيه ورواه أبو كامل مطهر بن مدرّك عن حماد عن قتادة عن النضر بن أنس عن أبي بردة مرسلًا قال حماد: فحدثت به سماك بن حرب فقال: أنا حدثت به أبا بردة. وقال الدارقطني والبيهقي والخطيب:

ينبو عنه قلب المسلم، والعقوب يصرف عنه الطبع، وأمّا الزور فالحوامل عليه كثيرة كالعداوة والحسد وغيرهما فاحتيج إلى الاهتمام به، وليس ذلك لعظمه بالنسبة إلى ما ذكر معه من الإشراك قطعًا بل لكون مفسدته متعدية إلى الغير بخلاف الإشراك فإن مفسدته مقصورة عليه غالبًا وقول الزور أعم من شهادة الزور لأنه يشمل كل زور من شهادة أو غيبة أو بهتان أو كذب، ولذا قال ابن دقيق العيد: يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام، لكن ينبغي أن يحمل على التوكيد، فإنما لو حملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة كبيرة وليس كذلك قال: ولا شك في عظم الكذب، ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفاسده، ومنه قوله تعالى: «وَمَنْ يَكْذِبْ خَطِئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا».

قوله: (حَتَّى قُلْنَا لَيْسَ سَكَنٌ) أي شفقة عليه وكرامية لما يزعه. وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه ﷺ والمحبة له والشفقة عليه.

وفي الحديث انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر، وليس هذا موضع بسط الكلام على الكبائر، وستأتي إشارة إلى طرف من ذلك في باب التشديد في اليمين الكاذبة. ويؤخذ من الحديث ثبوت الصغائر لأن الكبائر بالنسبة إليها أكبر منها، والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور، وأكثر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظر إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه، فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة، لكن لمن أثبت الصغائر أن يقول: وهي بالنسبة إلى ما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع، ويدل على ثبوت الصغائر قوله تعالى: «إِنْ تَجْنَيْتُمْ كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ» فلا ريب أن السيئات المكفرة ههنا هي غير الكبائر المحتبة لأنه لا يكفر إلا ذنب قد فعله المذنب لا ما كان محتبًا من الذنوب، فإنه لا معنى لتكفيره. والكبائر المرادة في الآية محتبة فاليست المكفرة غيرها وليست إلا الصغائر لأنها المقابلة لها وكذلك يؤيد ثبوت الصغائر حديث تكفير الذنوب الوارد في الصلاة والوضوء مقيدًا باجتناب الكبائر. فثبت أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات، ومنها ما لا يكفر، وذلك عين المدعى، ولهذا قال الغزالي: إنكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه ثم إن مراتب الصغائر والكبائر تختلف بحسب تفاوت

صورة الاشتراك في اليمين أن يتنازع اثنان عينا ليست في يد أحدهما ولا بيئة لواحد منهما فيقرع بينهما، فمن خرجت له القرعة حلف واستحقها، ويدل على ذلك الرواية الثانية من حديث أبي هريرة. ويحتمل أن تكون قصة أخرى فيكون القوم المذكورون مدعى عليهم فتوجهت عليهم اليمين فسارعوا إلى الحلف والحلف لا يقع معتبرا إلا بتلقين المحلف، فقطع النزاع بينهم بالقرعة، فمن خرجت له بدئ به وقال البيهقي في بيان معنى الحديث: إن القرعة في أيهما تقدم عند إرادة تحليف القاضي هما وذلك أنه يحلف واحدا ثم يحلف الآخر، فإن لم يحلف الثاني بعد حلف الأول قضى بالعين كلها للحالف أولاً، وإن حلف الثاني فقد استويا في اليمين فتكون العين بينهما كما كانت قبل أن يحلفا، وهذا يشهد له الرواية الثالثة في حديث أبي هريرة المذكورة في الباب. وقد حمل ابن الأثير في جامع الأصول الحديث على الاقتراع في المقسوم بعد القسمة وهو بعيد. ويرد الرواية الثالثة فإنها بلفظ: «فَلْيُسْتَهْمَا عَلَيْهِمَا» أي على اليمين.

قوله: «فَلْيُسْتَهْمَا عَلَيْهِمَا» وجه القرعة أنه إذا تساوى الخصمان فترجىح أحدهما بدون مرجع لا يسوغ فلم يبق إلا المصير إلى ما فيه التسوية بين الخصمين وهو القرعة، وهذا نوع من التسوية المأمور بها بين الخصوم وقد طول أمته الفقه الكلام على قسمة الشيء المتنازع فيه بين متنازعيه إذا كان في يد كل واحد منهم أو في يد غيرهم مقرر به لهم. وأما إذا كان في يد أحدهما فالقول قوله واليمين عليه والبيئة على خصمه. وأما القرعة في تقديم أحدهما في الحلف فالذي في فروع الشافعية أن الحاكم يعين لليمين منهما من شاء ما يراه. قال البرماوي: لكن الذي ينبغي العمل به هو القرعة للحديث، وقد قدمنا في كتاب الصلح في العمل بالقرعة كلاماً مفيداً.

بَابُ اسْتِخْلَافِ الْمُكْبَرِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُدْعَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا

٣٩٧٥ - عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَرٍّ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: شَاهِدَاكَ أَوْ بَيْعِي، فَقُلْتُ: إِنَّهُ إِذَنْ يَخْلِفُ وَلَا يَبَالِي، فَقَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْطَعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقِي اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (حس: ٢١١/٥) (خ: ٢٦٦٦) (م: ٣٩٧٥)

الصحيح أنه عن سمالك مرسلاً. ورواه ابن أبي شيبه عن أبي الأحوص عن سمالك عن ثميم بن طرفة «أَنَّ رَجُلَيْنِ ادْعَايَا بَعْضُهُمَا فَاقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ لَهُ قَفْضِي بِهِ ﷺ بَيْنَهُمَا» ووصله الطبراني بذكر جابر بن سمرة فيه بإسنادين في أحدهما الحجاج بن أرطاة، والراوي عنه سويد بن عبد العزيز، وفي الآخر ياسين الزيات والثلاثة ضعفاء، وكذا قال الحافظ قال المنذري في مختصر السنن حاكياً عن النسائي أنه قال: هذا خطأ. وعنه بن كثير المصيصي هو صدوق إلا أنه كثير الخطأ. وذكر أنه خولف في إسناده ومثله. قال المنذري: ولم يخرج أبو داود من حديث محمد بن كثير، وإنما أخرجه بإسناد كلهم ثقات انتهى وقد ذكر أبو داود لحديث أبي موسى ثلاثة أسانيد ليس في واحد منها محمد بن كثير. وحديث أبي هريرة أخرجه الرواية الثانية عنه النسائي أيضاً. والرواية الثالثة عزها المنذري إلى البخاري. قوله: «فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا بَصْفَتَيْنِ» فيه أنه لو تنازع رجلان في عين دابة أو غيرها، فادعى كل واحد منهما أنها ملكه دون صاحبه ولم يكن بينهما بيئة وكانت العين في يديهما فكل واحد مدعى في نصفه ومدعى عليه في نصفه، أو أقام البيئة كل واحد على دعواه تساقطتا وصارتا كالعدم وحكم به الحاكم نصفين بينهما لاستوائهما في اليد، وكذا إذا لم يقيما بيئة كما في الرواية الثانية، وكذا إذا حلفا أو نكلا. قال ابن رسلان: يحتمل أن تكون القصة في حديث أبي موسى الأول والثاني واحدة، إلا أن البيتين لما تعارضتا تساقطتا وصارتا كالعدم، ويحتمل أن يكون أحدهما في عين كانت في يديهما والآخر كانت العين في يد ثالث لا يدعيها بدليل ما وقع في رواية للنسائي «ادْعَايَا دَابَّةً وَجَدَاهَا عِنْدَ رَجُلٍ، فَاقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ، فَلَمَّا أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ نَزَعَتْ مِنْ يَدِ الثَّالِثِ وَدُفِعَتْ إِلَيْهِمَا» قال: وهذا أظهر، لأن حمل الإسنادين على معنيين متعددين أرجح من حملهما على معنى واحد، لأن القاعدة ترجيح ما فيه زيادة علم على غيره.

قوله: (أَحْبَا أَوْ كَرِهًا) قال الخطابي: الإكراه هنا لا يراد به حقيقته، لأن الإنسان لا يكره على اليمين، وإنما المعنى إذا توجهت اليمين على اثنين وأرادا الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الإكراه أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى الحبة وتنازعا أيهما يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله: «فَلْيُسْتَهْمَا» أي فليقرعا، وقيل

قوله: (في بئر) في رواية أبي داود «في أرض» ولا امتناع أن يكون المجموع صحيحاً، فتارة ذكرت الأرض لأن البئر داخلية فيها، وتارة ذكرت البئر لأنها المقصودة.

قوله: (يقتطع بها مال امرئ مسلم) التقييد بالمسلم ليس لإخراج غير المسلم، بل كأن تخصيص المسلمين بالذكر لكون الخطاب معهم. ويحتمل أن تكون العقوبة العظيمة مختصة بالمسلمين وإن كان أصل العقوبة لازماً في حق الكفار.

قوله: (لقي الله وهو عليه غضبان) هذا وعيد شديد لأن غضب الله سبب لانتقامه وانتقامه بالنار، فالغضب منه عز وجل يستلزم دخول الغضوب عليه النار، ولهذا وقع في رواية لمسلم «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار» ولا بد من تقييد ذلك بعدم التوبة، وسيأتي بقية الكلام على هذا في باب التشديد في اليمين الكاذبة.

قوله: (ليس يتوزع من شيء) أصل الورع الكف عن الحرام، والمضارع بمعنى التكرار في سياق النفي فيعم ويكون التقدير ليس له ورع عن شيء.

قوله: (ليس لك منه إلا ذلك) في هذا دليل على أنه لا يجب للغريم على غريمه اليمين المردودة، ولا يلزمه التكفيل ولا يحمل الحكم عليه بالملازمة ولا بالحبس ولكنه قد ورد ما يخصص هذه الأمور من عموم هذا النفي وقد تقدم بعض ذلك ولذا ذكر هنا ما ورد في جواز الحبس لمن استحقه، فأخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «أن النبي ﷺ حبس رجلاً في نهمته».

قال الترمذي: حسن، وزاد هو والنسائي «ثم خلى عنه» وقد تقدم الكلام على حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ولكنه قد روى هذا الحديث الحاكم وقال: صحيح الإسناد وله شاهد من حديث أبي هريرة ثم أخرجه، ولعله ما رواه ابن القاص بسنده عن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ حبس رجلاً في نهمته يوماً وليلة» استظهاراً وطلباً لإظهار الحق بالاعتراف وأخرج أبو داود من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «أنه قام إلى النبي ﷺ فقال: جيرانى بما أخذوا، فأعرض عنه مرّتين لكونه كلمته في حال الخطبة، ثم ذكر شيئاً فقال النبي ﷺ: خلوا له عن جيرانه» فهذا يدل على أنهم كانوا محبوبين. ويدل أيضاً على جواز الحبس ما تقدم في باب

(١٣٨) (٢٢١)، وأخرج به من لم ير الشاهد واليمين، ومن رأى العهد يميناً. وفي لفظ: «خاصمت ابن عم لي إلى رسول الله ﷺ في بئر كانت لي في يدي فجددني، فقال رسول الله ﷺ: يبتك أنها بئرك وإلا فيمينه، قلت: ما لي بئنة وأن يجعلها يمينه تذهب بئري إن خصمني امرؤ فاجر، فقال رسول الله ﷺ: من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان» رواه أحمد (٢١٢/٥).

٣٩٧٦ - وعن وإبل بن خنجر قال: «جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي ﷺ فقال الحضرمي: يا رسول الله إن هذا قد عليني على أرضي كانت لأبي، قال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق، فقال النبي ﷺ للحضرمي: ألك بئنة؟ قال: لا، قال: فلك يمينه، فقال: يا رسول الله الرجل فاجر لا يئالي على ما خلف عليه، وليس يتوزع من شيء، قال: ليس لك منه إلا ذلك، فانتلق ليخلف، فقال رسول الله ﷺ: لنا أدبر الرجل، أما لئن خلف على مالي ليأكله ظلماً ليلقين الله وهو عنه معرض» رواه مسلم (١٣٩) (٢٢٣) والترمذي (١٣٤٠) وصححه، وهو حجة على عدم الملازمة والتكفيل وعدم رد اليمين.

قوله: (كان بيني وبين رجل خصومة) قد تقدم في كتاب الغصب أن الأشعث بن قيس قال: «إن رجلاً من كندة ورجلاً من حضرموت اختصما إلى النبي ﷺ» وهكذا وقع في رواية أبي داود، وذلك يقتضي أن الخصومة بين رجلين غيره. ورواية حديث الباب تقتضي أنه أحد الخصمين. ويمكن الجمع بالحمل على تعدد الواقعة، فإن في رواية لأبي داود في حديث الأشعث هذا بلفظ: «كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجددني فيها» ففي هذا تصريح بأن خصمه كان يهودياً بخلاف ما تقدم في الغصب فإنه قال: «إن رجلاً من كندة ورجلاً من حضرموت» والكندي هو امرؤ القيس بن عابس الصحابي الشاعر، والحضرمي هو ربيعة بن عبدان بكسر العين. وكذلك حديث وائل المذكور هنا بأن الخصومة فيه بين الكندي والحضرمي وهما المذكوران في حديث الأشعث المتقدم، فلعل الرواية لقصة الكندي والحضرمي من طريق الأشعث ومن طريق وائل وأما المخاصمة بين الأشعث وغريمه قصة أخرى رواها الأشعث والله أعلم.

سوارى مسجده الشريف كما في القصة المشهورة في الصحيح

بَابُ اسْتِخْلَافِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْوَالِ

وَالدِّمَاءِ وَغَيْرِهِمَا

٣٩٧٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥١/٨) وَمُسْلِمٌ (١٧١١) (١).

قوله: «قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» اختلف الفقهاء في تعريف المدعى والمدعى عليه، قال في الفتح: والمشهور فيه تعريفان: الأول أن المدعى من تخالف دعواه الظاهر، والمدعى عليه بخلافه. والثاني من إذا سكت ترك وسكوته، والمدعى عليه من لا يجلي إذا سكت. والأول أشهر والثاني أسلم. وقد أورد على الأول بأن المودع إذا ادعى الرذ أو التلف فإن دعواه تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله واستدل بالحديث على أن اليمين على المدعى عليه، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وحملوه على عموميه في حق كل أحد سواء كان بين المدعى والمدعى عليه اختلاط أم لا. وعن مالك لا توجه اليمين إلا على من بينه وبين المدعى اختلاط لئلا يتبدل أهل الشفء أهل الفضل بتحليفهم مراء. وقريب من مذهب مالك قول الإصطخري من الشافعية: أن قرائن الحال إذا شهدت بكذب المدعى لم يلتفت إلى دعواه.

قوله: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ... إلخ» هذا هو وجه الحكمة في جعل اليمين على المدعى عليه. وقال جماعة من أهل العلم: الحكمة في ذلك أن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول بخلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي اليانة لأنها لا تجلب لنفسها نفعاً ولا تدفع عنها ضرراً فيقوى بها ضعف المدعى. وأما جانب المدعى عليه فهو قوي لأن الأصل فراغ ذمته فاكفى فيه باليمين وهي حجة ضعيفة لأن الخالف يجلب لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة وقد أخرج الحديث البيهقي بإسناد صحيح كما قال الحافظ بلفظ: «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» وزعم الأصيلي أن قوله: «الْيَمِينَةُ... إلخ» إدراج في الحديث. وأخرج ابن حبان عن ابن عمر نحوه. وأخرج الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه. وأخرجه أيضاً الدارقطني بإسناد فيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف. وظاهر أحاديث

ملازمة الغريم، فإن تسليط ذي الحق عليه وملازمته له نوع من الحبس، وكذلك يدل على الجواز حديث «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ» لأن العقوبة مطلقة والحبس من جملة ما يصدق عليه المطلق، وقد تقدم الحديث في كتاب التأسيس وحكى أبو داود عن ابن المبارك أنه قال في تفسير الحديث: يحل عرضه: أي يغلظ عليه وعقوبته يحبس له. وروى البيهقي «أَنْ عُبْدًا كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَفْسِيَهُ، فَجَبَسَهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَاعَ غَنِيمَةً لَهُ» وفيه انقطاع. وقد روي من طريق أخرى عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً. وقد بوب البخاري على ذلك في صحيحه فقال في الأبواب التي قبل كتاب اللقطة ما لفظه: باب الربط والحبس في الحرم. قال في الفتح: كأنه أشار بهذا التوبيخ إلى رد ما نقل عن طاووس أنه كان يكره السجن بمكة ويقول: لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون في بيت رحمة. وأورد البخاري في الرد عليه أن نافع بن عبد الحارث اشترى داراً للسجن بمكة وكان نافع عاملاً لعمر على مكة وأخرج عمر بن شبة في كتاب مكة عن محمد بن يحيى بن غسان الكنائي عن هشام بن سليمان عن ابن جريج أن نافع بن عبد الحارث الخزاعي كان عاملاً لعمر على مكة فابتاع دار السجن من صفوان فذكر نحو ما ذكره البخاري، وزاد في آخره: وهو الذي يقال له: سجن عارم بمهملتين. قال البخاري: وسجن ابن الزبير بمكة انتهى والحاصل أن الحبس وقع في زمن النبوة وفي أيام الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى الآن في جميع الأعصار والأمصار من دون إنكار. وفيه من المصالح ما لا يخفى، لو لم يكن منها إلا حفظ أهل الجرائم المنتهكين للمحارم الذين يسعون في الإضرار بالمسلمين ويعتادون ذلك ويعرف من أخلاقهم ولم يرتكبوا ما يوجد حذراً ولا قصاصاً حتى يقام عليهم فبراح منهم العباد والبلاد، فهؤلاء إن تركوا وخشي بينهم وبين المسلمين بلغوا من الإضرار بهم إلى كل غاية وإن قتلوا كان سفك دمايتهم بدون حقها فلم يبق إلا حفظهم في السجن والحيلولة بينهم وبين الناس بذلك حتى تصح منهم التوبة أو يقضي الله في شأنهم ما يختاره، وقد أمرنا الله تعالى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام بهما في حق من كان كذلك لا يمكن بدون الحيلولة بينه وبين الناس بالحبس كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس وقد استدلل البخاري على جواز الربط بما وقع منه ﷺ من ربط ثمامة بن أثال بسارية من

المُدَّعى عليه، والمحكوم به عليه هو وجوب اليمين عليه وحديث اختلاف البيوع له صورتان: إحداهما: أن يكون البائع مدَّعى عليه، والثانية: أن يكون مدَّعيًا، والأولى موافقة للعالم داخلة تحت حكمه غير مستثناة منه، والثانية مخالفة للعالم، لأنَّ العام هو باعتبار المدَّعى عليه، وهذا مدَّع لا مدَّعى عليه فهو مخالف له، فلا يصحُّ أن يقال بأنَّه مخصَّص له وإن كان التخصيص بالنسبة إلى عموم الأحاديث الدالة على وجوب البيعة على المدَّعي. ووجه التخصيص أن يقال: هذا مدَّع ولم تجب عليه البيعة فهذا مستقيم وإن لم يدَّعه القائل بالتخصيص، ولكنَّ حديث «فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ الْبَائِعُ» مع قوله في بعض الفاظ الحديث كما تقدَّم في البيع: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمر البائع أن يستحلف هو أعمُّ من الأحاديث القاضية بوجوب البيعة على المدَّعي من وجوبه لشموله لصورة أخرى وهي حيث كان البائع مدَّعى عليه، فالأظهر العموم والخصوص من وجوب لا مطلقاً وأما الثاني فقد عرفت عدم انتهاض الأحاديث المذكورة للتخصيص لما فيها من المقال.

بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ

٣٩٧٨ - عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْخَارِثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرْكَائِكَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٦٠) وَمُسْلِمٌ (١٣٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٢٧٤) وَالنَّسَائِيُّ (٨/٢٤٦).

٣٩٧٩ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٢٦٠) وَالبُخَارِيُّ (٦٦٧٥) وَالنَّسَائِيُّ (٨٩/٧).

٣٩٨٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ الْكِبَائِرِ الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَمَا خَلَفَ خَالِفٌ بِاللَّهِ يَمِينَ صَبْرٍ، فَادْخَلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاحِ بُعْضَةٍ لَا جَمْلَةَ اللَّهُ نُكْتَةً فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠١/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٢٠).

حديث عبد الله بن أنسٍ أخرجه أيضاً الحاكم وابن حبان وحسن الحافظ في الفتح إسناده وقال له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو، أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد حسن. قوله: (وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرْكَائِكَ) هذا مبالغة في القلة وإنَّ

الباب أنَّ اليمين على المنكر والبيعة على المدَّعي، ومن كانت اليمين عليه فالقول قوله مع يمينه، ولكنَّه ورد ما يدلُّ على أنه إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع فأخرج أبو داود والنسائيُّ من حديث الأشعث سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ فَهُوَ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَّزَكَانُ» وأخرجه أيضاً الترمذيُّ وابن ماجه من حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود. قال الترمذيُّ: هذا مرسل، عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود انتهى. قال المنذريُّ: في إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولا يحتجُّ به، وعبد الرحمن لم يسمع من أبيه فهو منقطع وقد روي هذا الحديث من طرقٍ عن عبد الله بن مسعود كلَّها لا تصحُّ. قال البيهقيُّ: وأصحُّ إسناده روي في هذا الباب رواية أبي العميس عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جدِّه، وقد تقدَّم الكلام على هذا الحديث في كتاب البيوع في باب ما جاء في اختلاف المتبايعين بما هو أبسط من هذا، وبين أحاديث الباب وهذه الأحاديث عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، فظاهر أحاديث الباب أنَّ اليمين على المدَّعى عليه فيكون القول قوله من غير فرق بين كونه بائعاً أم لا ما لم يكن مدَّعيًا، فإن كان كذلك فعليه البيعة فلا يكون القول قوله. وظاهر الأحاديث المتقدمة في كتاب البيع أنَّ القول قول البائع وذلك يستلزم أنه لا بيعة عليه بل عليه اليمين فقط سواء كان مدَّعيًا أو مدَّعى عليه وقد وقع التصريح باستحلاف البائع كما تقدَّم في رواية في البيع، فمادة التعارض حيث كان البائع مدَّعيًا، والواجب في مثل ذلك الرجوع إلى الترجيح، وأحاديث الباب أرجح فيكون القول ما يقوله البائع ما لم يكن مدَّعيًا. فإن قيل الجمع ممكنٌ يجعل الأحاديث الواردة في المتبايعين مخصَّصة لعموم أحاديث الباب فينبى العالم على الخاص ويكون القول قول البائع مطلقاً، سواء كان مدَّعيًا أو مدَّعى عليه إذا كان التنازع بينه وبين المشتري، وما عدا البائع، فإن كان مدَّعيًا فعليه البيعة، وإن كان مدَّعى عليه فالقول قوله مع يمينه. قلت: هذا متوقفٌ على أمرين: أحدهما: أنَّ أحاديث الباب أعمُّ مطلقاً من أحاديث اختلاف المتبايعين. والثاني: أنَّ أحاديث اختلاف البيوع صالحة للاحتجاج بها منتهضة لتخصيص أحاديث الباب، وفي كلا الأمرين نظر. أمَّا الأول فلأنَّ التخصيص إنما يكون بإخراج فردٍ من العام عن الأمر المحكوم به عليه، والعالم ههنا هو

استحقاق النار يكون بمجرد اليمين في اقتطاع الحق وإن كان شيئاً يسيراً لا قيمة له.

قوله: (الكَبَائِرُ... إلخ) قد اختلف السلف في انقسام الذنوب إلى صغيرة وكبيرة، فذهب إلى ذلك الجمهور ومنعه جماعة منهم الإسفراييني، ونقله ابن عباس وحكاه القاضي عياض عن الحققين، ونسبه ابن بطال إلى الأشعرية وقد تقدم قريباً وجه القولين وبيان الرّاجح منهما قال الطّبي: الكبيرة والصغيرة أمران نسيان فلا بد من أمر يضافان إليه وهو أحد ثلاثة أشياء: الطاعة والمعصية والثواب. فأما الطاعة فكل ما تكفره الصلاة مثلاً فهو من الصغائر. وأما المعصية فكل معصية يستحق فاعلها بسببها وعيذاً أو عقاباً أزيد من الوعيد أو العقاب المستحق بسبب معصية أخرى فهي كبيرة. وأما الثواب ففاعل المعصية إن كان من المقرّبين فالصغيرة بالنسبة إليه كبيرة، فقد وقعت المعاتبة في حق بعض الأنبياء على أمور لم تعد من غيرهم معصية انتهى.

قال الحافظ: وكلامه فيما يتعلّق بالوعيد والعقاب تخصيص عموم من أطلق أن علامة الكبيرة ورود الوعيد أو العقاب في حق فاعلها، لكن يلزم منه أن مطلق قتل النفس مثلاً ليس كبيرة وإن ورد الوعيد فيه والعقاب، لكن ورود الوعيد والعقاب في حق قاتل ولده أشدّ فالصواب ما قاله الجمهور، وأن المشال المذكور وما أشبهه ينقسم إلى كبير وأكبر.

قال النووي: واختلفوا في ضبط الكبيرة اختلافاً كثيراً مشتهراً، فروي عن ابن عباس أنها كل ذنب ختمه الله بنار أو غضبه أو لعنه أو عذابه. قال: وجاء نحو هذا عن الحسن البصري.

وقال آخرون: هي ما أوعد الله عليه بنار في الآخرة أو أوجب فيه جزاء في الدنيا.

قلت: وعن نص على هذا الأخير الإمام أحمد فيما نقله القاضي أبو يعلى.

ومن الشافعية الماوردي ولفظه: الكبيرة ما أوجبت فيها الحدود أو توجه إليها الوعيد، والمنقول عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به إلا أن فيه انقطاعاً، وأخرج من وجوه آخر متصل لا بأس برجاله أيضاً عن ابن عباس قال: ما توعد الله عليه بالنار كبيرة، وقد ضبط كثير من الشافعية الكبائر بضوابط آخر: منها قول إمام الحرمين: كل جريمة تؤذن بقلّة اكترات مرتكبها بالدين ورقة الديانة وقال الحليمي: كل محرم

لعيته منهي عنه لمعنى في نفسه.

وقال الرافعي: هي ما أوجب الحد، وقيل: ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنّة، هذا أكثر ما يوجد للأصحاب وهم إلى ترجيح الأول أميل، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر انتهى. وقد استشكل بأن كثيراً مما وردت النصوص بكونه كبيرة لا حد فيه كالعقوق وأجيب بأن مراد قائله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة. وقال ابن عبد السلام في القواعد: لم أقف لأحد من العلماء على ضابط للكبيرة لا يسلم من الاعتراض.

والأولى ضبطها بما يشعر بتهاون مرتكبها بذنبه إشعاراً دون الكبائر المنصوص عليها، قال الحافظ: وهو ضابط جيد وقال القرطبي في المفهم: الرّاجح أن كل ذنب نص على كبره أو عظمه أو توعد عليه بالعقاب أو علّق عليه حد أو اشتد النكير عليه فهو كبيرة، وكلام ابن الصلاح يوافق ما نقل أولاً عن ابن عباس، وزاد إعجاب الحد وعلى هذا يكثر عدد الكبائر. وهذا الكلام في غير ما قد ورد النص الصريح فيه أنه كبيرة من الكبائر أو أكبر الكبائر.

وقال الواحدي: ما لم ينص الشارع على كونه كبيرة، فالحكمة في إخفائه أن يتمتع العبد من الوقوع فيه خشية أن يكون كبيرة كإخفاء ليلة القدر وساعة الجمعة والاسم الأعظم.

قوله: (يعين صبر) أي الزم بها وحبس عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم، وإنما أطلق الصبر عليها وإن كان صاحبها هو المصبور لأنه إنما صبر من أجلها: أي حبس فوصفت بالصبر وأضيفت إليه مجازاً كذا في النهاية والنكتة الأثر

بَابُ الْإِكْتِفَاءِ فِي الْيَمِينِ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ وَجَوَازِ تَغْلِيظِهَا بِاللَّفْظِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

٣٩٨١ - عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٠١).

٣٩٨٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ حَلَفَ: «أَحْلِفْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عِنْدِي شَيْءٌ يَغْنِي الْمُدْعَى». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٢٦).

٣٩٨٣ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ يَغْنِي ابْنُ صُورِيَا: «أَذْكُرُكَ بِاللَّهِ الَّذِي نَجَّاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، وَأَفْطَعُكَ الْبَحْرَ، وَظَلَّلَ عَلَيْكَ الْغَمَامَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكَ الْمَنَ وَالسَّلْوَى، وَأَنْزَلَ

وحدث أبي هريرة الأول المذكور في الباب أخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک وحدث جابر أخرجه أيضاً مالك وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم كذا في الفتح، ورجال إسناده عند ابن ماجه كلهم ثقات وفي الباب عن أبي امامة بن ثعلبة عند النسائي بإسناد رجاله ثقات رفعه «مَنْ خَلَفَ عِنْدَ مَيْتَرِي هَذَا بِعَيْنٍ كَاذِبَةٍ يَسْتَحِلُّ بِهَا مَالَ امْرِيٍّ مُسْلِمٍ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»

قوله: (مَنْ خَلَفَ بِاللَّهِ) فيه دليل على أنه يكفي مجرد الخلف بالله تعالى من دون أن يضم إليه وصف من أوصافه، ومن دون تغليظ بزمان أو مكان.

قوله: (قَالَ لَهُ يَنْهِي ابْنُ صُورِيَا) بضم الصاد المهملة وسكون الواو وكسر الراء المهملة ممدودا.

أصل القصة «أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْيَهُودِ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالُوا: يَا أَبَا الْقَاسِمِ مَا تَرَى فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ زَنِيًّا؟ فَقَالَ: اتَّوْنِي بِأَعْلَمَ رَجُلٍ مِنْكُمْ، فَأَتَوْهُ بَابْنِ صُورِيَا»

قوله: (وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمُ الْمَنَ وَالسَّلْوَى) أكثر المفسرين على أن المن هو الترخيب وهو شيء أبيض كالثلج، والسلوى: طير يقال له السثماني فيه دليل على جواز تغليظ اليمين على أهل الذمة، فيقال لليهودي يمثل ما قال له النبي ﷺ ومن أراد الاختصار قال: قل والله الذي أنزل التوراة على موسى.

وإن كان نصرانياً قال له: قل والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى

قوله: (ذَكَرْتَنِي) بتشديد الكاف المفتوحة قوله: (أَنْ أَكْذِبُكَ) بفتح الهجمة وكسر الذال المعجمة، يعني فيما ذكرته لي

قوله: (عَذْبٌ وَلَا أَمَةٌ) أي ذكر ولا أنثى قوله: (وَلَوْ عَلَى سِوَالِكِ رَطْبٍ) إِنَّمَا خَصَّ الرُّطْبَ لِأَنَّهُ كَثِيرُ الوجود لا يباع بالثمن، وهو لا يكون كذلك إلا في مواطن نباته بخلاف الياض فإنه قد يحمل من بلدى إلى بلد فيباع

قوله: (ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ... إلخ) فيه دليل على أن حالهم يوم القيامة حال المغضوب عليهم لأن هذه الأمور لا تكون إلا عند الغضب فهي كناية عن حلول العذاب بهم

قوله: (رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ) قد تقدّم الكلام على

التوراة على موسى أتجدون في كتابكم الرجم؟ قال: ذَكَرْتَنِي بِعَظِيمٍ وَلَا يَسْغِي أَنْ أَكْذِبُكَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلِفُ عِنْدَ هَذَا الْمَيْتَرِ عَبْدٌ وَلَا أَمَةٌ عَلَى يَمِينِ آيَمَةٍ وَلَوْ عَلَى سِوَالِكِ رَطْبٍ، إِلَّا أُوجِبَ اللَّهُ لَهُ النَّارُ» (حم: ٥١٨/٢) (هـ: ٢٣٢٦).

٣٩٨٤ - وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَخْلِفُ أَحَدٌ عَلَى مَيْتَرِي كَاذِبًا إِلَّا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رَوَاهُمَا أَحْمَدُ (٣/ ٤٤٤) وَابْنُ مَاجَةٍ (٢٣٢٥).

٣٩٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَمْنَعُهُ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ. وَرَجُلٌ بَاعَ الْإِمَامَ لَا يَبِيعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ لَمْ يَفِ لَهُ، وَرَجُلٌ بَاعَ سِلْعَةً بَعْدَ الْعَصْرِ فَخَلَفَ بِاللَّهِ لِأَخَذِهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (حم: ٢٥٣/٢) (خ: ٢٦٧٢) (م: ١٠٨) (١٧٣) (د: ٣٤٧٤) (ن: ٢٤٧/٧) (هـ: ٢٨٧٠). وفي رواية «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ خَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِيٍّ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ بِذَلِكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/ ٤٨٠) وَالْبُخَارِيُّ (٢٣٦٩).

حدث ابن عمر قال ابن ماجه في سننه: حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة، حدثنا أسباط بن محمد عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر فذكره، ومحمد بن إسماعيل المذكور ثقة وبقية إسناده رجال الصحيح. وحدث ابن عباس أخرجه أيضاً النسائي، وفي إسناده عطاء بن السائب وفيه مقال وقد أخرج له البخاري مقروناً بآخر.

وحدث عكرمة هو مرسل، وقد سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده رجال الصحيح.

ويؤيده ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْهَى لِلْيَهُودِ أَنْ تُشَدَّكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى؟» وفي إسناده مجهول، لأن الزهري قال: أخبرنا رجل من مزينة ونحن عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

منع فضل الماء وحكم مانعه

قوله: (بَعْدَ الْعَصْرِ) خصه لشرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار

قوله: (لَقَدْ أُعْطِيَهَا.. إلخ) قال في الفتح: وقع مضبوطاً بضم الهمة وفتح الطاء على البناء للمجهول وفي بعضها بفتح الهمة والطاء على البناء للفاعل والضمير للحالف وهي أرجح، ومعنى لأخذها بكذا: أي لقد أخذها وقد استدلل بأحاديث الباب على جواز التغليظ على الحالف بمكان معين كالحرم والمسجد ومنبره عليه السلام وبالزمان كبعد العصر ويوم الجمعة ونحو ذلك. وقد ذهب إلى هذا الجمهور كما حكاه صاحب الفتح.

وذهبت الحنفية إلى عدم جواز التغليظ بذلك.

وعليه دللت ترجمة البخاري فإنه قال في الصحيح «بَابُ يَخْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَيْثُمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ» وذهبت العترة إلى مثل ما ذهب إليه الحنفية كما حكى ذلك عنهم صاحب البحر وذهب بعض أهل العلم إلى أن ذلك موضع اجتihad للحاكم، وقد ورد عن جماعة من الصحابة طلب التغليظ على خصومهم في الأيمان بالحلف بين الركن والمقام وعلى منبره عليه السلام وورد عن بعضهم الامتناع من الإجابة إلى ذلك.

وروي عن بعض الصحابة التحليف على المصحف.

والحاصل أنه لم يكن في أحاديث الباب ما يدل على مطلوب القائل بجواز التغليظ لأن الأحاديث الواردة في تعظيم الحالف على منبره عليه السلام. وكذلك الأحاديث الواردة في تعظيم ذنب الحالف بعد العصر لا تدل على أنها تحجب إجابة الطالب للحلف في ذلك المكان أو ذلك الزمان. وقد علمنا عليه السلام كيف اليمين فقال للرجل الذي حلفه «اخْلِفْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» كما في حديث ابن عباس.

وقال في حديث ابن عمر المذكور في الباب «وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ» وهذا أمر منه عليه السلام بالرضا لمن حلف له بالله، ووعيد لمن لم يرض بأنه ليس من الله، ففيه أعظم دلالة على عدم وجوب الإجابة إلى التغليظ بما ذكر وعدم جواز طلب ذلك ممن لا يساعد عليه وقد كان الغالب من تحليفه عليه السلام لغیره وحلفه هو الاقتصار على اسم الله مجزئاً عن الوصف كما في قوله: «وَاللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى شَيْءٍ فَأَرَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهُ إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي» وكما في

تحليفه عليه السلام لركانة فإنه اقتصر على اسم الله.

وتارة كان يحلف عليه السلام فيقول: «لَا، وَأَلْذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ» وَقَالَ تَعَالَى: «فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ» ومن جملة ما استدلل به البخاري على عدم وجوب التغليظ حديث «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينَهُ» ووجه ذلك أن الذي أوجه النبي عليه السلام هو مطلق اليمين وهي تصدق على من حلف في أي زمان وأي مكان، فمن بذل لخصمه أن يحلف له حث هو ومن لم يجبه إلى مكان مخصوص ولا إلى زمان مخصوص، فقد بذل ما أوجه عليه الشارع ولا يلزمه الزيادة على ذلك لأن الذي تعبد به هو اليمين على أي صفة كانت ولم يتعبد بأشد الأيمان جرماً وأعظمها ذنباً على أنه قد ورد في اليمين التي يقطع بها حق امرئ مسلم من الوعيد ما ليس عليه من مزيد كما في الباب الذي قبل هذا أنها من الكبائر ومن موجبات النار.

وليس في الحلف على منبره عليه السلام وبعد العصر زيادة على هذا، فالحق عدم وجوب إجابة الحالف لمن أراد تحليفه في زمان مخصوص أو مكان مخصوص أو بالفاظ مخصوصة وقد روى ابن رسلان أنهم لم يختلفوا في جواز التغليظ على الذمي، فإن صح الإجماع فذاك عند من يقول بحجيته، وإن لم يصح فغاية ما يجوز التغليظ به هو ما ورد في حديث الباب وما يشابهه من التغليظ باللفظ، وأما التغليظ بزمان معين أو مكان معين على أهل الذمة مثل أن يطلب منه أن يحلف في الكنائس أو نحوها فلا دليل على ذلك.

بَابُ ذِمِّ مَنْ حَلَفَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَحْلَفَ

٣٩٨٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: خَطَبَنَا عُمَرُ بِالْجَابَةِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قُمْتُ فِيكُمْ كَقِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام فِينَا، قَالَ: «أَوْصِيَكُمْ بِأَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ حَتَّى يَخْلِفَ الرَّجُلُ وَلَا يُسْتَحْلَفُ، وَيَشْهَدُ الشَّاهِدُ وَلَا يُسْتَشْهَدُ إِلَّا لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بامرأَةٍ إِلَّا كَانَ تَالِفَهُمَا الشَّيْطَانُ عَلَيْكُمُ بِالْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفِرْقَةَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بِخُبْرَةِ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ، مَنْ سَرَتْهُ حَسَنَةٌ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَةٌ فَلْيُذَكِّرْ الْمُؤْمِنَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٦٥).

قال الترمذي بعد إخراج هذا الحديث: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبي عليه السلام

انتهى. وأخرجه أيضاً ابن حبان وصححه.

قوله: (أوصيكم بأصحابي) قد وقع الاختلاف فيمن يستحق إطلاق اسم الصحابي عليه وهو مبسوط في موطنه من علم الاصطلاح.

قوله: (النجابة) بالجم.

قال في القاموس: هو حوض ضخم، والجماعة، وقرية بدمشق. وباب الجابية من أبوابها انتهى. والمراد هنا القرية.

قوله: (ثم يَفْشُو الكذب) رتب فَشَوْ الكذب على انقراض الثالث.

فالقرن الذي بعده ثم من بعده إلى القيامة قد فشا فيه الكذب بهذا النص فعلى المتيقظ من حاكم أو عالم أن يبالغ في تعرف أحوال الشهادة والمخبرين، وأن لا يجعل الأصل في ذلك الصدق لأن كل شهادة وكل خبر قد دخله الاحتمال ومع دخول الاحتمال يمتنع القبول إلا بعد معرفة صدق المخبر والشاهد بأي دليل. وأقل الأحوال أنه ليس ممن يتجارأ على الكذب ويمجاز في أقواله.

ومن هذه الحيثية لم يقبل الجمهور عند علماء المنقول، لأن العدالة ملكة، والمملكات مسبوقة بالعدم فمن لا تعرف عدالته لا تقبل روايته، لأن الفسق مانع فلا بد من تحقق عدمه.

وكذلك الكذب مانع فلا بد من تحقق عدمه كما تقرر في الأصول.

وفي الحديث التوسية بخير القرون وهم الصحابة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.

وقد وعدنا أن نذكر ههنا طرفاً من الكلام على ما ورد من معارضة الأحاديث القاضية بأفضلية الصحابة فنقول: قد تقدم في باب من أعلم صاحب الحق بشهادة له عنده وذم من أدى شهادة من غير مسألة حديث عمران بن حصين.

وحديث أبي هريرة «أن خير القرون قرنة» وفي ذلك دليل على أنهم الخيار من هذه الأمة وأنه لا أكثر خيراً منهم. وقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك باعتبار كل فرد فرد.

وقال ابن عبد البر: إن التفضيل إنما هو بالنسبة إلى مجموع الصحابة فإنهم أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم.

وقد أخرج الترمذي بإسناد قوي من حديث أنس مرفوعاً «مثل أمي مثل المطر لا يذرى أوله خير أم آخره» وأخرجه وأبو يعلى في مسنده بإسناد ضعيف وصححه ابن حبان من حديث

عمار وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير بإسناد حسن قال: قال رسول الله ﷺ: «ليذكرن المسيح أفواتاً إنهم ليمثلنكم أو خير فلائنا، ولن يخزي الله أمة أنا أولها والمسيح آخرها» ولكنه مرسل لأن عبد الرحمن تابعي. وأخرج الطيالسي بإسناد ضعيف عن عمر رفعه «أفضل الخلق إيماناً قوم في أصلاب الرجال يؤمنون بي ولا يروني» وأخرج أحمد والدارمي والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي جعة قال: قال أبو عبيدة «يا رسول الله أخذ خير منا، أسلمنا معك وجاهدنا معك؟ قال: قوم يكونون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني» وقد صححه الحاكم وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة رفعه «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء» وأخرج أبو داود والترمذي من حديث ثعلبة رفعه «أتاني أيام الغمام فيهن أجر خمسين، قيل منهن أم منا يا رسول الله؟ قال: بل ينكمن» وجمع الجمهور بأن الصفة لها فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الأعمال، فلمن صحب النبي ﷺ فضيلة الصفة وإن قصر في الأعمال، وفضيلة من بعد الصحابة باعتبار كثرة الأعمال المستلزمة لكثرة الأجور.

فحاصل هذا الجمع أن التخصيص على فضيلة الصفة باعتبار فضيلة الصفة.

وأما باعتبار أعمال الخير فهم كثيرهم قد يوجد فيمن بعدهم من هو أكثر أعمالاً منهم أو من بعضهم، فيكون أجره باعتبار ذلك أكثر فكان أفضل من هذه الحيثية، وقد يوجد فيمن بعدهم ممن هو أقل عملاً منهم أو من بعضهم، فيكون مفضولاً من هذه الحيثية، ويشكل على هذا الجمع ما ثبت في الأحاديث الصحيحة في الصفة بلفظ «لو أنفق أحدكم ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه» فإن هذا التفضيل باعتبار خصوص أجور الأعمال لا باعتبار فضيلة الصفة وبشكل عليه أيضاً حديث ثعلبة المذكور فإنه قال: «للعامل فيهن أجر خمسين رجلاً» ثم بين أن الخمسين من الصحابة، وهذا صريح في أن التفضيل باعتبار الأعمال، فاقضى الأول أفضلية الصحابة في الأعمال إلى حد يفضل نصف مدمهم مثل أحد ذهباً، وافتضى الثاني تفضيل من بعدهم إلى حد يكون أجر العامل أجر خمسين رجلاً من الصحابة. وفي بعض الفاظ حديث ثعلبة «فإن من رزائكم أياماً الصبر فيهن كالقبض على الجمر، أجر العامل فيهن أجر خمسين

رَجُلًا، فَقَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ: مِتْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ مِنْهُمْ؟ فَقَالَ: بَلَى مِنْكُمْ، فَتَقَرَّرَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَدَمَ صِحَّةِ مَا جُمِعَ بِهِ الْجُمْهُورُ وَقَالَ التَّوْرِيُّ فِي حَدِيثٍ «أَمْتِي كَالْمَطَرِ» أَنْ يَشْتَبِهَ عَلَى الَّذِينَ يَرُونَ عَيْسَى وَيَدْرُونَ زَمَانَهُ وَمَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ: أَيُّ الزَّمَانَيْنِ أَفْضَلُ. قَالَ: وَهَذَا الْاِشْتِبَاهُ مُتَدَفِّعٌ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ ﷺ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي» وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا مِنَ التَّعَسُّفِ الظَّاهِرِ.

وَالَّذِي أَوْقَعَهُ فِيهِ عَدَمُ ذِكْرِ فَاعِلٍ يَدْرِي فَحَمَلَهُ عَلَى هَذَا وَغَضَلَ عَنِ التَّشْبِيهِ بِالْمَطَرِ الْمَقِيدِ لَوُقُوعِ التَّرَدُّدِ فِي الْخَبَرِيَّةِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ. وَالَّذِي يَسْتَفَادُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ لِلصَّحَابَةِ مِزَّةً لَا يَشَارِكُهُمْ فِيهَا مِنْ بَعْدِهِمْ وَهِيَ صَحْبَتُهُ ﷺ وَمُشَاهَدَتُهُ وَالْجِهَادُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَإِنْفَاذُ أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَلَمِنْ بَعْدِهِمْ مِزَّةٌ لَا يَشَارِكُهُمْ الصَّحَابَةُ فِيهَا وَهِيَ إِعْمَانُهُمْ بِالْغَيْبِ فِي زَمَانٍ لَا يَرُونَ فِيهِ الذَّاتَ الشَّرِيفَةَ الَّتِي جُمِعَتْ مِنَ الْحَاسِنِ مَا يَقُودُ بِزِمَامِ كُلِّ مُشَاهِدٍ إِلَى الْإِيمَانِ إِلَّا مَنْ حَقَّقَتْ عَلَيْهِ الشَّكَاوَةُ وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ الْأَعْمَالِ فَأَعْمَالُ الصَّحَابَةِ فَاضِلَةٌ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِحَالَةٍ غُصُوصَةٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «لَوْ أَنَّفَقَ أَحَدُكُمْ بِمِثْلِ أَخِيهِ» الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْمِزَّةُ هِيَ لِلسَّابِقِينَ مِنْهُمْ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَاطَبَ بِهَذِهِ الْمَقَالَةَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُمْ كَمَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ السَّبَبُ، وَفِيهِ قِصَّةٌ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ، فَالَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّفَقَ أَحَدُكُمْ بِمِثْلِ أَخِيهِ» هُمُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَأَخَّرَتْ صَحْبَتُهُمْ، فَكَانَ بَيْنَ مَنْزِلَةِ أَوَّلِ الصَّحَابَةِ وَآخِرِهِمْ أَنَّ إِتْفَاقَ مِثْلِ أَحَدٍ ذَهَابًا مِنْ تَأَخُّرِهِمْ لَا يَبْلُغُ مِثْلَ إِتْفَاقِ نِصْفٍ مَدٍّ مِنْ مُتَقَدِّمِيهِمْ.

وَأَمَّا أَعْمَالُ مَنْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ فَلَمْ يَرِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا أَفْضَلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، إِنَّمَا وَرَدَ ذَلِكَ مُقَيَّدًا بِأَيَّامِ الْفِتْنَةِ وَغَرِبَةِ الدِّينِ حَتَّى كَانَ أَجْرُ الْوَاحِدِ يَعْدِلُ أَجْرَ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْ الصَّحَابَةِ فَيَكُونُ هَذَا غُصَصًا لِعُمُومِ مَا وَرَدَ فِي أَعْمَالِ الصَّحَابَةِ، فَأَعْمَالُ الصَّحَابَةِ فَاضِلَةٌ وَأَعْمَالُ مَنْ بَعْدَهُمْ مَفْضُولَةٌ إِلَّا فِي مِثْلِ تِلْكَ الْحَالَةِ، وَمِثْلُ حَالَةِ مَنْ أَدْرَكَ الْمَسِيحَ إِنْ صَحَّ ذَلِكَ الْمُرْسَلُ، وَبِاتِّصَامِ أَفْضَلِيَّةِ الْأَعْمَالِ إِلَى مِزَّةِ الصَّحْبَةِ يَكُونُونَ خَيْرَ الْقُرُونِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «لَا يُدْرَى خَيْرٌ أَوَّلُهُ أَمْ آخِرُهُ» بِاعْتِبَارِ أَنَّ فِي الْمَتَأَخِّرِينَ مَنْ يَكُونُ بِتِلْكَ الثَّابِتَةِ مِنْ كَوْنِ أَجْرِ خَمْسِينَ هَذَا بِاعْتِبَارِ أَجُورِ الْأَعْمَالِ، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ غَيْرِهَا فَلِكُلِّ طَائِفَةٍ مِزَّةٌ كَمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ، لَكِنْ مِزَّةُ الصَّحَابَةِ فَاضِلَةٌ مُطْلَقًا بِاعْتِبَارِ مَجْمُوعِ الْقُرُونِ لِحَدِيثِ «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي» فَإِذَا اعْتَبِرْتَ كُلَّ قُرْنٍ قُرْنَا وَوَاظَنْتَ

بَيْنَ مَجْمُوعِ الْقُرُونِ الْأَوَّلِ مِثْلًا نَسَمُ الثَّانِي نَسَمُ كَذَلِكَ إِلَى انْقِرَاضِ الْعَالَمِ، فَالصَّحَابَةُ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَلَا يَنَافِي هَذَا تَفْضِيلُ الْوَاحِدِ مِنْ أَهْلِ قُرْنٍ أَوْ الْجَمَاعَةُ عَلَى الْوَاحِدِ أَوْ الْجَمَاعَةُ مِنْ أَهْلِ قُرْنٍ آخَرَ فَإِنْ قُلْتَ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ خَيْرٌ مِنَّا، أَسَلَمْنَا مَعَكَ وَجَاهَدْنَا مَعَكَ؟ فَقَالَ: قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَا يَزُرُونِي» يَقْتَضِي تَفْضِيلَ مَجْمُوعِ قُرْنٍ هَؤُلَاءِ عَلَى مَجْمُوعِ قُرْنِ الصَّحَابَةِ.

قُلْتَ: لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَفِيدُ تَفْضِيلَ الْمَجْمُوعِ عَلَى الْمَجْمُوعِ وَإِنْ سَلِمَ ذَلِكَ وَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَى التَّرْجِيحِ لِعَدَمِ الْجَمْعِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حَدِيثَ «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي» أَرْجَحُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَسَافَاتٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَوْنُهُ فِي الصَّحِيحِ، وَكَوْنُهُ ثَابِتًا مِنْ طَرَفٍ، وَكَوْنُهُ مُتَلَقًى بِالْقَبُولِ، فَظَهَرَ بِهَذَا وَجْهُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمِزَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْأَعْمَالِ، كَمَا ظَهَرَ وَجْهُ الْجَمْعِ بِاعْتِبَارِ الْأَعْمَالِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فَلَمْ يَبْقَ هُنَا إِشْكَالٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ: «لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِأَمْرًاؤُ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ» سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَرْغَبُ إِلَى الْمَرَاةِ لِمَا جَلَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمِيلِ إِلَيْهَا لِمَا رَكَّبَ فِيهِ مِنْ شَهْوَةِ التَّكْنُاحِ، وَكَذَلِكَ الْمَرَاةُ تَرْغَبُ إِلَى الرَّجُلِ لِذَلِكَ فَمَعَ ذَلِكَ يَجِدُ الشَّيْطَانُ السَّبِيلَ إِلَى إِثَارَةِ شَهْوَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى الْآخَرِ فَتَقَعُ الْمَعْصِيَةُ.

قَوْلُهُ: (بِحُجُوحَةِ الْجَنَّةِ) قَالَ فِي النَّهَايَةِ: بِحُجُوحَةِ الدَّارِ وَسَطِهَا، يُقَالُ بِحِجٍّ: إِذَا تَمَكَّنَ وَتَوَسَّطَ الْمَنْزِلَ وَالْمَقَامَ وَالْبَحْجُوحَةُ بِمَهْمَلَتَيْنِ وَمَوْحِدَتَيْنِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ لَزُومَ الْجَمَاعَةِ سَبَبُ الْكَوْنِ فِي بِحُجُوحَةِ الْجَنَّةِ لِأَنَّ يَدَ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَدَّ شَدًّا إِلَى النَّارِ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ. قَوْلُهُ: (مَنْ سَرَّتهُ حَسَنَتُهُ... إلخ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّرُورَ لِأَجْلِ الْحَسَنَةِ وَالْحُزْنَ لِأَجْلِ السَّيِّئَةِ مِنْ خِصَالِ الْإِيمَانِ، لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ لَا يَسَالِي أَحْسَنَ أَمْ أَسَاءَ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ صَاحِبَ الْإِيمَانِ خَالِصَ الدِّينِ فَهُوَ لَا يَزَالُ مِنْ سَيِّئَةٍ فِي غَمٍّ لَعَلَّمَهُ بِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ بِهَا مُحَاسِبٌ عَلَيْهَا، وَلَا يَزَالُ مِنْ حَسَنَةٍ فِي سُرُورٍ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهَا مَذْخَرَةٌ لَهُ فِي صَحَافَتِهِ فَلَا يَزَالُ حَرِيصًا عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَوْفِقَهُ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ لِحَسَنِ الْخَاتِمَةِ

وَالِي هُنَا انْتَهَى الشَّرْحُ الْمَوْسُومُ بِنِيلِ الْأَوْتَاطَارِ مِنْ أَسْرَارِ مُتَقَيِّ الْأَخْبَارِ بِعَنَايَةِ مُؤَلِّفِهِ «مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الشُّوْكَانِي» غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ وَسَتَرَ عِيُوبَهُ وَتَقَبَّلَ أَعْمَالَهُ وَأَصْلَحَ أَقْوَالَهُ وَأَقْعَالَهُ، وَخَتَمَ لَهُ بِخَيْرٍ وَدَفَعَ عَنْهُ كُلَّ بُؤْسٍ وَضَرِيرٍ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّم.

الفهارس العلمية

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الموضوعات

- ﴿أَلَمْ تَنْزِيلُ﴾ ٣٨٧
- ﴿أَنَّا بِاللَّهِ وَآشْهَدُ بَأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ ٤٧٩، ٣٨٦
- ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ ١٤٩٩
- ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَبْدُ الْبَحْرِ﴾ ١٦٢٨، ١٦٢٧
- ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّبَامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ ٨١٠
- ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ ٤٢٧
- ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ١٦٤١
- ﴿أُرْكِسُوا فِيهَا﴾ ٧٥
- ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ ١٣١٤، ١٣١٣
- ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ١٤٨٣، ١٤٨٢
- ﴿أَعْصِرْ خَمْرًا﴾ ١٦٤٧
- ﴿أَتِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ﴾ ١٣٩٩، ٢٢٤
- ﴿أَتِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُولِ الشَّمْسِ﴾ ١٤٧٧، ٧٥٤
- ﴿أَتِمِ الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ﴾ ٢٤٣
- ﴿أَتِمِ الصَّلَاةَ﴾ ١٩٠
- ﴿أَتِمُوا الصَّلَاةَ﴾ ٤١١
- ﴿أَكْأَلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾ ١٧٠٦
- ﴿أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ ١٠٩٢
- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ ١٤٣٦
- ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ ٤٥٢
- ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ ٣٨٨
- ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ ٧٧٦
- ﴿أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ ١٦١٧
- ﴿أَمَّمْ أَسْأَلُكُمْ﴾ ٣٢٩
- ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ ٦٦٦
- ﴿أَنْ لَا يَشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ ١٣٦٧
- ﴿أَنْ يَتَكَبَّرَ أَرْوَاحُهُنَّ﴾ ١١٩٤
- ﴿أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ ١٦١٠
- ﴿أَنْكِحُوا﴾ ١١٩٣
- ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ ١٢٤٧
- ﴿أَوْ أَنْفِقُوا جَمِيعًا﴾ ١٤٧٣
- ﴿أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾ ١٦٩٦
- ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ ٣٠٩
- ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ ١٣٩
- ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ١١٨٨
- ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ ١١٧٤
- ﴿أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فَتَقٍ﴾ ١٤٩٩
- ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ ٧٧٦
- ﴿أَوْ يَسَاءِلِينَ﴾ ١١٧٤
- ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ ١٠٠٢
- ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ ١٠٩٧
- ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ﴾ ١٠٤٩
- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٨، ٣٩٠
- ﴿إِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًا﴾ ٤٤٩
- ﴿إِذَا تَدَايَسْتُمْ بَيْنَهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ ١٠٠٥
- ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ١١٤٣، ٣٩٧
- ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ ٦٣٩
- ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ ١٥٥٦
- ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ ٤٩١، ٣٨٧
- ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ١٢٧٠، ١٢٦٣
- ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ ١٩٠، ١٨٦، ١٤٦
- ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ١٢٧٠
- ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾ ٦٠٨، ٦٠٧
- ﴿إِلَّا أَنْ تَقْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ ١١٥٥
- ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾ ١٠٢٥
- ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاجِشَةٍ مَبِينَةٍ﴾ ١٢٧٧
- ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾ ١٤٦٠
- ﴿إِلَّا تَتَّقُوا يُعَذِّبَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ١٤٧٣، ١٤٧٢
- ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ ١٦٣
- ﴿إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ ١٢٨٠، ١١٩٩
- ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ١٦٠٣
- ﴿إِلَّا مَا دُمْتُ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ ١٦٥٩، ٦٢٠
- ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ ٢٧٢
- ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ١٢١٩
- ﴿إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ ٨٦٥
- ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ١٢٦٨
- ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ ١٣٦٩، ١٣٦٨

- ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ ١٢٨٠
- ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاتُمْ﴾ ١١٩٦
- ﴿إِنْ أَوْتَيْتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ ١٣٩٤
- ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ ١٤٥٩
- ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ ٧٥٧
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ ١٤٦٠
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِ أَنْفُسِهِمْ﴾ ١٥٥١
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ﴾ ١٣٠٢
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَتَوَدَّوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٢٢٦
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ ١٥٣٨، ١٠٤٨
- ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ ٩١٦
- ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ ٤٩٢
- ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ ٨٦١
- ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ﴾ ١٣٦٦
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ ٩٤١
- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ ١٣٦٧، ٢١٠، ١٣٦٩، ١٦٨٥
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ ١٠٧٨
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾ ١٤٩٣
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُشَاءُ﴾ ٥٢٨
- ﴿إِنَّ الْمُبْذَرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ ١٠٤٥
- ﴿إِنْ أَمَرْتُ هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾ ١١٥٠
- ﴿إِنْ تَحَابَّبُوا كِتَابِيَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ ١٧٢٧
- ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾ ٦١٨
- ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِيقٌ﴾ ١٧٢٢
- ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ ١٢٤١
- ﴿إِنْ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ ٣٨٨
- ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ١١٧٥
- ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ١٢٩٤
- ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ ٥٢٨
- ﴿إِنْ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى﴾ ٩٠٢
- ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ ٥٠١
- ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً﴾ ٧٥٩
- ﴿إِنَّ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ ١٥٦٩
- ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ ١٤٩٩
- ﴿إِنْ يَنْتَهُوا﴾ ١٤٦٠
- ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ١٢٢٣، ١١٤٣، ٣٧١
- ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ٣٨٧
- ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ١٣٢٠
- ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ ١٣١٥
- ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ ٤٤٩
- ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ ٦٣٨
- ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوَ﴾ ١٥٩٩
- ﴿إِنَّمَا الْحَرَمُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ﴾ ١٦٤٦، ١٦٤٣، ١٥٩٣
- ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ ١٤٣٥
- ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ ١٤٨، ١٤٧، ٥٦، ٢٠
- ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ٨٨١
- ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ١٤٣٤، ١٣٣٧
- ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ ١٧١٣
- ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ ١٣٣
- ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ ١٥٩٣
- ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذِيبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ ٤٢٦
- ﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾ ١٥٩٨
- ﴿إِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾ ٥٠٦
- ﴿إِنِّي أَرَأَيْتُمْ أَصْعُرُ حَمْرًا﴾ ١٤٢٣، ٨٠٣، ٣٠٥
- ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ ١٥٠٢
- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ٣٧٠
- ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً﴾ ١٤٦٠
- ﴿اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ١١٩٧
- ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ ١٦٠٣، ١١٩٧
- ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ١١٩٧
- ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ ١٧٠٠، ١٠٥٩
- ﴿أَدْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ١٥٥٠
- ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ٦٨٠
- ﴿ادْعُوهُمْ لِابْنِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ١٣٢٢، ١٣١٩
- ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ ٤٠٠
- ﴿اسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ٥٥٩
- ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ ٥١٥
- ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ ٩٩٩

- ﴿اَقْرَبْتُ السَّاعَةَ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾..... ٦٥٣، ٦٥٢، ٥٥٨
- ﴿اَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾..... ٥٢٩، ٥٢٨، ٣٩٠، ٣٧١
- ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾..... ١٤٧٣
- ﴿اَهْتَرَّتْ وَرَبَّتْ﴾..... ١٠٠٤
- ﴿اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾... ٣٧٠
- ﴿بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾..... ٥٢٨
- ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَهْوفٌ رَحِيمٌ﴾..... ١٤٨٢
- ﴿بِرُّهُمُ سِكْمٌ﴾..... ١٢١
- ﴿بُرُوجٌ مُشِيدَةٌ﴾..... ٣٣٠
- ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ...﴾.... ٣٦٩
- ﴿يَعْصِمُ الْكَوَافِرَ﴾..... ١٥٥٥
- ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾..... ١٥٠٢
- ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾..... ١٣٦٦
- ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾..... ٥٠١
- ﴿تَجَاوَزَ عَنْ تَرَاضٍ﴾..... ١٠٠٢
- ﴿تَجِلَّةٌ أَعْيَانُكُمْ﴾..... ١٢٨٩
- ﴿تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾..... ١٣٣٨
- ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ﴾..... ١٢٥٧، ١٢٥٦
- ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾..... ٧٨٠
- ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾..... ٤٧٩، ٣٨٦
- ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾..... ١٣٩٠
- ﴿تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾..... ١٦٢١
- ﴿ثُمَّ أَتَمَوْا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾..... ٨٤٤
- ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾..... ٨٥
- ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾..... ١٢٨٧
- ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾..... ٢٢٧، ٢٢٥، ٢٢٤
- ﴿حَبَّ الْحَصِيدِ﴾..... ١٠٣٧
- ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾..... ١٢٦٩
- ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَ﴾..... ١٢٠٣
- ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾..... ١٩٦
- ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾..... ١٤٨٥
- ﴿الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾..... ١٣٤٥، ١٣٤٤، ١٣٤٣
- ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾..... ١٦٢٦
- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾..... ٣٦٠، ٣٥٩
- ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾..... ٤١٦، ٤١٣، ٣٧٠، ٣٦٩
- ﴿حَيَّةٌ الْجَاهِلِيَّةُ﴾..... ١٥٥٦
- ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾... ٧٨٥، ٧٦٧، ٧٥٤، ٧٥٣
- ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾..... ٢٧٢
- ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾..... ٥٢٨
- ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾..... ١٢٤٨
- ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾..... ١٣٣٨
- ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِمَآئِكُمْ إِذَا خَلَقْتُمْ﴾..... ١٦٨٧
- ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ﴾..... ٦٠٨
- ﴿ذَوِي عَدْلٍ﴾..... ١٧٢٢
- ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾..... ٣٨٧
- ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾..... ٤٥٥، ٣٥٧
- ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾..... ٥٢١
- ﴿وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾..... ٥٢٨
- ﴿رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾... ٤٢٥
- ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾..... ٣٧٠
- ﴿الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾..... ١٢١٦
- ﴿سَائِرِكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾..... ٣٣٢
- ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾..... ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٦، ٤٨٨، ٤٩٣
- ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٤٠، ٦٣٩، ٥٥٩، ٥٥٨
- ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾... ١١٣٥
- ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾..... ١١٩٧
- ﴿شَيَاطِينُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾..... ٤٧٠
- ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾..... ١١٣٦
- ﴿ص. وَالْقُرْآنُ فِي الذِّكْرِ﴾.. ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٤، ١٥٦٩
- ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾..... ١٣٤٩
- ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾..... ١٨٦
- ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا﴾..... ١١
- ﴿صَوَافٍ﴾..... ٩٦١
- ﴿طَسْمٍ﴾..... ١٠٧٥
- ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾..... ١٢٦٢
- ١٢٨٠، ١٢٧٨، ١٢٧١، ١٢٦٥
- ﴿الظَّالِمُونَ﴾..... ١٧٠٧
- ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾..... ١٥٣٤

- عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ٢٦٣ ﴿فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ ٤٦٥
- عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ٥٥٢ ﴿فَابْتَغُوا بِرِيقِكُمْ﴾ ١٠٥٩
- عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ٦٥٣ ﴿فَاتَّبِعُوا بِالْعُرُوفِ﴾ ١٣٣٨
- غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠ ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ ٤٨١
- غَيْرِ بَاغٍ ١٦٣٠ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ ١٦٠٣، ٥٩٢، ٣٢٥، ١٨٦
- فَاتُوا حَرْنُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ١٢٤٧، ١٢٤٥ ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾ ٩٦١
- فَاتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ١٢٤٥ ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ ٩٢٤
- فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ ٣٦١ ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ ١٦٠٢
- فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ ١٠٢٧ ﴿فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ ١١٨٦
- فَأَقَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ ٧٨ ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ ٣٧٦
- فَأَمَّا النَّيِّمُ فَلَا تَكْهَرُ ٤٤٧ ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ٦٣٣
- فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ ١٢٨١ ﴿فَاطِيرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٧٨
- فَأَوَّلِيكَ تَحْرُورًا رَشَدًا ٥٤٠ ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِبِئْسَ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ١٣٤٦
- فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ٣٤٥، ٣٤١ ﴿فَاعْتَرَلُوا النَّسَاءَ فِي الْحَيْضِ﴾ ٢٠١
- فَإِذَا أَحْصَيْنَ ١٤١٢ ﴿فَافْتَلَوْا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ١٤٨٥، ١٣٦١
- فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ١٥٣٨ ﴿فَافْقَرُوا مَا تَسِيرُ مِنْهُ﴾ ٣٧٢
- فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ٣٣٤ ﴿فَالَاَنْ بَاشِرُوهُمْ﴾ ٨٠٩
- فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ١٢٤١، ٧٥٤، ٣٦٤، ٣٦٢ ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ ١٤٧٣
- فَإِذَا قُعِيتِ الصَّلَاةُ فَانْتَبِهُوا فِي الْأَرْضِ ٥٥٢، ٣٣٤ ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ﴾ ١٢١٠
- فَإِنَّمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّمَا فِذَاءٌ ١٥٣٨، ١٥٣٦، ١٥٣٥، ١٥٣٤ ﴿فَانْكِحُوا مَا يِاذنَ أَهْلِيهِنَّ﴾ ١١٧٩
- فَإِسْأَلْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ ١٢٩٠، ١٢٦٧، ١٢٦٢ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾ ٩٢٦، ٥٨٢
- فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ٩٤٢ ﴿فَبِهِدَاهِمُ اقْتِدِهِ﴾ ٥٣٠
- فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا ٩٩٢ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ ١٢٨٦
- فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ١٤٤٤ ﴿فَتَمَالَيْنَ أُمْتَمَكُنَّ وَأَسْرَحَكُنَّ﴾ ١٢٧٢
- فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ١٤٦١، ٧٥١، ٢١٠ ﴿فَفَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ٨٩٤
- فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ١٢٧٩ ﴿فَفَرِّجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ ٢٤٦
- فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِّجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ٢٤٦، ٢٢٥ ﴿فَفَرِّجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ ١٢٩٩
- فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَجِلْ لَهُ مِنْ بَعْدِ ١٢٧٦ ﴿فَفَسَاهُمْ فَكَانَ مِنَ الْمُدْخَرِينَ﴾ ١٠٤٩
- فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا ١٢٩٠، ١٢٧٨، ١٢٦٦ ﴿فَفَسَّحَ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ ٣٩٦
- فَإِنْ غَيْرَ عَلَى أَنْهُمَا اسْتَحْقَاقًا ١٢٦١ ﴿فَفَسَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ ٣٩٧
- فَإِنْ فَأَوْ ١٢٨٤ ﴿فَفَسَّلُوا﴾ ٤٣٦
- فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ١٣٥٥ ﴿فَفَشَاهُ أَخُوهُمُ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ ١٢٩٦
- فَإِنَّمَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ٦٥١ ﴿فَفَصَلْ لِرَبِّكَ وَالْغَرَّ﴾ ٩٥٣، ٦٦١، ٣٥٦
- فَإِنَّمَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ٦٥١ ﴿فَفَطَّعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ٦٠٧

- ﴿فَطَرَهُ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ ٧٨
- ﴿فَطْلَقُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾ ١٤٧٧، ١٣١٤، ١٢٥٩
- ﴿فَعَلَيْهِمْ يَنْصَبُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ١٤١٢، ١٣٩٢
- ﴿فَقَدِيَّةٌ مِنْ صَيَّامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ ٨٩٠
- ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَيَّنَ خَتْمُ نَبِيِّهِ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ ١٤٤٤، ١٠٩٩
- ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ ٣٢٩
- ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ ٦٥١
- ﴿فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ ١٤٩٩
- ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَرِلْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ١١٧٤
- ﴿فَكُلُوا مِنْهُمَا أَمَّا سَكَنُ عَلَيْهِمَا﴾ ١٦١٧، ٣١
- ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ ٩٦٤
- ﴿فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ ١٦٥٦
- ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ ١٢٧٦
- ﴿فَلَا تَحِلَّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ ١٢٠٣
- ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي خِلَابِ غَيْرِهِمْ إِنَّكُمْ إِذَا يَتْلُوهُمْ﴾ ١٥٥٠
- ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ ١٢٥٥
- ﴿فَلَا تَوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾ ١٤٩٩
- ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ ١٢٧٦، ١٢٥٦
- ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ١٢٧٩، ١٢٧٦
- ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُنُونَ حَتَّى يُحْكُمُوا لَكَ﴾ ١٧١٤، ١٧٠٩
- ﴿فَلِكُلٍّ وَاِجِدْ مِنْهُمَا السُّدُسَ﴾ ١١٤٩
- ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ ٧٦
- ﴿فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا لِلْحَبِّ جَبَلٌ نَادَيْنَاهُ﴾ ٢٢٧
- ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٥٩٣
- ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ ١٢٠٠
- ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ ٨٨١
- ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ ٥٩١
- ﴿فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ نَفَائِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ ١٠٤٥
- ﴿فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١٣٣٨
- ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ١٦٣٣، ١٤٤٧، ١٣٤٨، ١٠٩٩، ١٠٧٩
- ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ٨٢١، ٨١٩
- ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٣٣٨
- ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ٨١٧
- ﴿فَنَنْظُرُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ ١٠٤١
- ﴿فَنُفِثَ فِيهِ﴾ ١١٤٩
- ﴿فَقَوْلُ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ١٠٦٢
- ﴿فِي الْحَجِّ﴾ ٨٧٣
- ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ ١٥٩٢، ١١٨٩، ٥٠٦، ٣٣٠
- ﴿فِي حُجُورِكُمْ﴾ ١٠٢٨
- ﴿فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ ١١٨٣
- ﴿فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَخَطَّوْا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطْهَرِينَ﴾ ٧٧، ٧٦
- ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ ٨٤٦
- ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ﴾ ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٣٤، ٦٣٠، ٣٨٦
- ﴿قَبْلَ وَغَاءِ أَخِيهِ﴾ ١٣٣٢
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ٤٥٥، ٣٥٨
- ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ ٦٥٣
- ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ ١٢٨٧
- ﴿قَدْ فَضَّلَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِيَّةَ إِيمَانِكُمْ﴾ ١٢٨٩، ١٢٨٨، ٧٥٧
- ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ ٣٥٨، ٣٤١
- ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ ٣٦٠
- ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ ٢٨١
- ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ١٥١٦
- ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ...﴾ ٥١
- ١٦٠٨، ١٦٠٧، ١٦٠٦، ١٦٠٥، ١٦٠٤
- ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ٧٨٥
- ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ ١١٨٦
- ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ ٧٨٥
- ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ ١٠٤٥
- ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ ١٦٨٠
- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٤٩٣، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٠، ٣٨٦، ٣٨٤
- ١٢٢٤، ٩١٤، ٨٦٦، ٦٣٤
- ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ٤٩٣، ٤٩١، ٤٨٨، ٤٨٠، ٣٨٨، ٣٨٦
- ١٦٤٤، ١١٤٤، ٩١٤، ٦٣٤، ٥٠٦
- ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٣٨٦
- ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ ٥٠١

- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ١١٣٩، ١١٣٤
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ ١١٧٢
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ﴾ ١٣٣٨
- ﴿يُفْلِنَ مِنْ رَحْمَةِ﴾ ١٣٦٣
- ﴿كُلِّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَّتِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ ١٢٨٨
- ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُِونَ﴾ ١٥١٢
- ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ ١٨٧
- ﴿لَا أُولَ الْخَسْرِ﴾ ١٥٧٩
- ﴿لَيْسَ بَسْطَ إِلَهِي يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدَيَّ إِلَيْكَ لِأُقَاتِكَ﴾ ١٠٩٩
- ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ ١٥٧١
- ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ ١٣٨٦
- ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ ١١٥٥
- ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ١١١٥
- ﴿لَا تَجْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ ١٣٦١
- ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِهِمْ وَلَا يَخْرُجُوا﴾ ١٣١١، ١٣١٣، ١٣١٥
- ﴿لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ﴾ ٦٥٠
- ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ ١٣١٤
- ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ ١٢٤٨
- ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ ١٦٤٤، ١٦٤٢، ١٢٦٩
- ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ ٣٢٣
- ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٢٦٦
- ﴿لَا مَنْ جِلَّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجِلُّونَ لَهُنَّ﴾ ١٢١٨
- ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ ١٦٨٥
- ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ ١٣٤١
- ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ١٦٠٣
- ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ ١٤٨
- ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ٧٧٥
- ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ ١١١٥
- ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ ١٥٥٩
- ﴿لِلذَّلِكِ الشَّمْسُ﴾ ٢٢٤
- ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ ١٣١٥
- ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ١٦٨٣
- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ٢٨١، ١٢١٠
- ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ١٢٨٤
- ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ ١١٥٣
- ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ٣٩١
- ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ١١٢٩، ١١٣١، ١١٦٥
- ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِمْ﴾ ١٥٦٥
- ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ ٢٦٣
- ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سِيقَ﴾ ١٥٣٥
- ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ ٧٧٧
- ﴿لَيْسَ عَلَى الْاِعْمَى حَرَجٌ﴾ ٥٤٧
- ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ١٥٢٢
- ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٢٠٥
- ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ ٤٦٦، ٤٦٥
- ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ١٥٩٨
- ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُلِبَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ ٥٨٢، ١٣٢٨، ١٣٣٠
- ﴿الْمُتَزِيلُ﴾ ٥٣٠، ٥٣١، ٦٤٠، ٦٤١
- ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ ١٠٩٠
- ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِيَنَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْوهَا﴾ ١٤٩٨
- ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ ٧٥٧
- ﴿مَا كَانَ لِإِهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ ١٤٧٢
- ﴿مَا كَانَ لِإِنْسِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُخْشَى فِي الْأَرْضِ﴾ ١٥٣٤، ١٥٣٦
- ﴿مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ ١٥٠٠
- ﴿مَا نَشَاءُ﴾ ١٠٢٧
- ﴿مَاءٌ طَهُورًا﴾ ١٧
- ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ٩٤
- ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ٣٧٠
- ﴿مَتْنًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ ١٢١٠
- ﴿الْمُضْطَرُّونَ﴾ ٣٨٨

- ﴿مُكَلِّينَ﴾ ١٦١٨
- ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ ١١٥٣
- ﴿وَمِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ ١٧٢٤
- ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ ٥٠١
- ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِغُمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ ١٦٨٧
- ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ٨٥٦
- ﴿مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ ١٦١٨
- ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾ ١١٤٧
- ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾ ١١٥٠، ١١٤٦، ١١٣٨، ١١٣٦
- ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ ٣٢٩
- ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ ١٢٨٧
- ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ ٩٩٢
- ﴿النَّجْمِ﴾ ٥٣٠، ٥٢٩
- ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ﴾ ١٠٤٩
- ﴿يَسْأَلُكُمْ خِثْلٌ لَكُمْ فَاثْرُوا خِثْلَكُمْ أَتَى شَيْئُكُمْ﴾ ١٢٤٧، ١٢٤٦
- ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسَاهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ ٢٤٤
- ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ ٣٣٢، ٢٤٤
- ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ ١٣٤٤، ١٣٤٣، ١٣٤٠
- ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ ١٦٤١
- ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٤٠، ٦٣٩، ٣٨٧
- ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ ٦٤٠، ٣٨٧
- ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١١٩٧
- ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ ١١٠
- ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ ١١٠
- ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ١٦٣٢، ٧٦٧
- ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ١١٠٦
- ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطْرًا﴾ ١٣١٥
- ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ٨٦٤، ٨٥٢، ٨٥١
- ﴿وَأَحْلِ اللَّهُ التَّيْبَ﴾ ١٠١٤، ٩٩٤، ٩٧٩
- ﴿وَأَحِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ ١٧١٨، ١٢٠٩، ١٢٠٧
- ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ ١٢٩، ١٢١
- ﴿وَأَرْجُلُهُنَّ﴾ ١٣٦٦
- ﴿وَأَرْزَلَتْ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ٩٦٦
- ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ١٦٩٦، ١٠٠٥، ١٠٠٢، ٩٩٢
- ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ١٧٢٢، ١٧٢٠، ١٦٩٦، ١٢٨١
- ﴿وَأَطِيعُوا﴾ ٩٦٥
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ١٥٨٦
- ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ﴾ ١٣٩
- ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ١٦٧٨
- ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِقَاكِبَةٍ﴾ ٤٩٢
- ﴿وَأَمَّاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْتَكُمْ﴾ ١٣٢١، ١٣٢٠
- ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ١٢١٧
- ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ ٨٢١
- ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٣٦٠
- ﴿وَأَتَيْنَهَا بُنْيَانًا حَسَنًا﴾ ٤٠٣
- ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ١١٣١، ١١٢٩
- ﴿وَأَنْزَلَ الْذِينَ ظَاهَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَاحِبِهِمْ﴾ ١٥٧٩
- ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْمَوْتُ﴾ ١١٣٦
- ﴿وَأَنْتَ لَا تَطْمَئِنُّ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ ٨٨٩
- ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ ١٢٠٧، ١١٩٣
- ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا﴾ ١٥٥٠
- ﴿وَأَوَّلَاتِ الْأَحَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ١٣٠٦، ١٣٠٥، ١٣٠٤
- ﴿وَأَوَّلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ ١١٥٥، ١١٥٤، ١١٥٣
- ﴿وَأَذِ اسْرُ النَّبِيِّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاجِهِ﴾ ١٦٧٠
- ﴿وَأَذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ ٨٣
- ﴿وَأَذِ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ ١٦٨٠
- ﴿وَأَذِ الْمَوْدَّةَ سُيِّلَتْ﴾ ١٢٤١
- ﴿وَأَذِ خَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ٨٦٥
- ﴿وَأَذِ رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ ٦٤١
- ﴿وَأَذِ سَمِعُوا الْفُجْرَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ ١٥٩٩
- ﴿وَأَذِ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٦٦٧، ٥٩٦
- ﴿وَأَذِ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ١١٩٤

- ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ ٦٢٨
- ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ ٦٦٦
- ﴿وَإِذَا مَرُوا بِالْغُرِّ مَرُّوا كِرَامًا﴾ ٦٣٧
- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ ١٣٤١
- ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ ٩٩٩
- ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ ١٢٥٦، ١٢٥٧
- ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا...﴾ ١٣٢٧، ١١١٥
- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ ١٤٤١
- ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ ١٢٦٦
- ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ ١٠٢٣، ١٠٧٩
- ١٥٤٨، ١٣٤٦
- ﴿وَإِنْ فَانَكُم شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾ ١٥٦٦، ١٥٦٥، ١٥٥٦
- ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ ١٠٧٧
- ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ ١٣٧٦
- ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ خَطِّ الْأُنثَيْنِ﴾ ١١٤٩
- ﴿وَإِنْ كَثِيرًا مِنْ الْخُلَطَاءِ﴾ ٧٥٩
- ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلْنَ فَلْيُفَقِّهُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ١٣١٤
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾ ١٤٨، ٢٠
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ ١٨٤
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَبْذُرُوا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ ١٢٧٢
- ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ١٤٨٢
- ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ ١١٣١
- ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ٩١٦، ٩١٤
- ﴿وَاِحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾ ١٠٠١
- ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ٦٦٤، ٦٦٢
- ﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ ١٠٤٥
- ﴿وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ ١٥٦٥
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ ١٧١٨، ١٧١٧، ١٣٥٥، ١٣٢٥
- ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ٥١٤
- ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ ١٢٥٢
- ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ١٥٠٥
- ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبِضُوهُمْ﴾ ١٥٣٥
- ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾ ٦٣٤
- ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ ٣٩٠
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ١٣٤٩
- ﴿وَالْحِلِّ وَالْبَغَالِ وَالْخَمِيرِ لِيَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ ١٦٠٥
- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ ٧٣٧
- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾ ١٥٥١
- ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ﴾ ٤٢٩
- ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ ٧٣٦، ١٥٤٤
- ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ ١٧٠٢
- ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ﴾ ١٣٦٨
- ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ﴾ ١٢٤٥
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ ١٣١٢
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ١٣٠٥
- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ﴾ ١٢٩١، ١٢٩٤
- ﴿وَالرَّجَزُ فَاهْجُرْ﴾ ٢٧
- ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ١٤١٥
- ﴿وَالسَّمَاءُ بَنِينَا بِأَيْدٍ﴾ ١٥٥٨
- ﴿وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْبُرُوجِ﴾ ٣٨٧، ٣٩٠، ٥٥٩
- ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ﴾ ٣٨٧، ٣٩٠
- ﴿وَالسَّنَّ بِالسَّنِّ﴾ ١٣٤٩
- ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ ٣٩٠، ٥٥٨، ٥٥٩، ٦٥٣
- ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾ ٢٢٤
- ﴿وَالضُّحَى﴾ ٥٥٩
- ﴿وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مُسْطُورٍ﴾ ٣٨٨
- ﴿وَالْعَصْرِ﴾ ١١٤٤
- ﴿وَاللَّيْلِ إِتْسَانٍ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ...﴾ ١٣٠٧
- ﴿وَاللَّيْلِ يَاتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ ١٣٩٤

- ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ٤٠٣
- ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ١٣٠٢
- ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ١٣٠٢
- ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ٣٩٠
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ١٢١٩
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ...﴾ .. ١٢٨٠، ١٣٠٦
- ﴿وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ﴾ ١٥٥٧
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْسَمَ﴾ ١٣٢٤
- ﴿الرِّضَاعَةُ﴾ ١٢٢٣
- ﴿وَأَمْرًا مُؤَمِّنَةً إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ ١١٣
- ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ١٣٢٧
- ﴿وَابْأَوَالِدَ الَّذِينَ إِحْسَانًا﴾ ١٢٨٠
- ﴿وَيُحَوِّلْتُهُنَّ أَحَقَّ بِرَدِّهِنَّ﴾ ١١٨٠
- ﴿وَيُبَيِّنَ إِلَيْهِ نَبِيْلًا﴾ ١٦٦١
- ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ ٧٠٠، ٣٠٨
- ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ ١٣٤٦، ١٠٩٩، ١٠٧٨، ٥٩٠
- ١٦٣٣، ١٤٤٧
- ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٢٠٨، ١٢٠٧
- ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ﴾ ٨٩٦
- ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْفًا﴾ ١٤٠٨
- ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ ٥٢٨
- ﴿وَذَلِكَ الْقَوِيُّ الْعَظِيمُ﴾ ١١٣٦
- ﴿وَرَزَقْ كَرِيمٌ﴾ ١٣٠٢
- ﴿وَرَزَقَهُمْ نَفُورًا﴾ ٥٢٨
- ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ ١٤٨١
- ﴿وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ ١٤٧١
- ﴿وَطَعَامُ اللَّيْلِ أُرْتُوا الْكِتَابَ جِلُّ لَكُمْ﴾ ١٦٢٢
- ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ ١٣٤٩
- ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ ٨٢٣
- ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ ١٣٣١
- ﴿وَفَدْيَانَهُ بِذِيحٍ عَظِيمٍ﴾ ٩٥٤، ٩٥٢
- ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ ٧٨٢
- ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ ١٣٦١
- ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ ١٣٦١
- ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ٤١
- ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ ١١٨٩
- ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ٤٤٥، ٤٤٤
- ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ ١١٤٣
- ﴿وَكَبِيرُهُ تَكْبِيرًا﴾ ٣٥٩
- ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ ١٣٤٤، ١٣٤٣
- ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ ٢٢٦
- ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ ٢٢٦
- ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا غَزِيرًا﴾ ٢٤٦
- ﴿وَلَا جِلَّ لَكُمْ بِغَضِّ الْوَلَدِ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ ٨٢٩
- ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ٣٩٩، ٣٩٢
- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ ٧٥٦، ١٠٥٠، ١٠٩١، ١٦١٩، ١٦٢٢، ١٧٠٦
- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾ ١٠٤٨
- ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ ١٠٤٥
- ﴿وَلَا تُبَايِعُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ ٨٤٣
- ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ ١٠٢٧
- ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ ٨٣٨، ١٩٠
- ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ ١٣٢٩
- ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ ٣٦٨
- ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ١٣٨٨، ١٣٨٧، ١٠٥٢
- ﴿وَلَا تَضَارَوْهُمْ﴾ ١٣١٤، ١٢٨٠
- ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَبِمَا قَاتَلُوكُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ﴾ ١٣٦١
- ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ ١٠٤٥، ٥٧٦، ١٨٤
- ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ ١٣٦٦، ٧٢
- ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ١٣٦٨
- ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ ١٢٩٠، ١٢٨٨
- ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قِتْيَاكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ﴾ ١٠٧٠، ١٠٦٩
- ﴿وَلَا تُكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ ١٦٩٨

- ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ ٢٩
- ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ١٠١٧، ١٤٧٢، ١٤٩٩، ١٦٦٤
- ﴿وَلَا تُسْكِنُوهُنَّ فِيزَارًا لِّتَعْتَدُوا﴾ ١٣٣٠
- ﴿وَلَا تُنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ١٤٠٨
- ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ لِنَفَقُونَ﴾ ٧٦٩
- ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ ١٦٣
- ﴿وَلَا مَخْذَلَاتٍ أَخَذْنَا﴾ ١٢١٥
- ﴿وَلَا هُمْ يَجْلُونَ لَهُنَّ﴾ ١٥٥٦
- ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَى﴾ ٥٤٥
- ﴿وَلَا يُبْلِيْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ ١١٨٧
- ﴿وَلَا يَجِلْ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ١٢٧٧
- ﴿وَلَا يَجِلْ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ ١٢٨٠، ١٣٠٧
- ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ ١٣١٥
- ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ١٣٦٩
- ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ ٢٨٢
- ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ ٦٤٨
- ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ ١٦١٠
- ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾ ٢٢٧
- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ ١١٧٨
- ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ ١٣٣٨، ١٣٤٦
- ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ١١٥٠
- ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ ٢٢٦
- ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ ٨٠٦
- ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يُلْبَسُونَ﴾ ٤٥١
- ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٣١٤، ١٢٦٦
- ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ ٣٠٢، ٣٩٦
- ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ ٨٥٢، ٨٥٩، ٨٧٩، ٩٠٨
- ٩٢٥، ١٦٠١
- ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ ١٢٥٦
- ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ١٣٣٤،
- ١٣٤١، ١٤٨٠
- ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾ ٥٨٢
- ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ ٧٣٧
- ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ١٣٦٩
- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ
- لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ ٩٤٣
- ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ﴾ ١٥٥٨
- ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ٩٠٧، ٩٢٩
- ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ ٢٨١، ٤٨١،
- ٧٨٠
- ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ١٢٧٤
- ﴿وَمَا تَفْرُقُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ١٠٠١
- ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِيَشْرَ مِنْ قَبْلِكَ الْخَلْدَ أَفَإِنْ مِتَ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ ١٣٦٩
- ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ ٩٠١
- ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ ٨٤٥
- ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾ ١٤٧٢، ١٤٧٣
- ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ١٤٧٢
- ﴿وَمَا كَانَ رُكُوكَ نِسِيًّا﴾ ١٦٠١
- ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ١٦٨٠
- ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ ١٤٤٨
- ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ ١٣٣٩، ١٧١٤
- ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ ٧٦٧
- ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ ١٠٩٠
- ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ﴾ ٩٠٢
- ﴿وَمِنْ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ ٣٦٠، ١٠٩٢
- ﴿وَمِنْ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ ٧٥٤
- ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ ١٥٩٥، ١٥٩٨
- ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ١٣٦١
- ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ﴾ ٥٣٠
- ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ ١٤٤٨
- ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ
- بِالْمَعْرُوفِ﴾ ١٠٤٧
- ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ... ١٣٩٤
- ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ... ١٣٩٤
- ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ... ١٧٠٧

- وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ..... ١٤٥٩
- وَمَنْ يَتَّقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْنَاهُ..... ١٥٥٨
- وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ..... ٩٤٤
- وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا..... ١٣٦٣
- وَمِنْ يَطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا..... ١١٩٨
- وَمَنْ يُعْظَمِ شَعَائِرَ اللَّهِ..... ٩٥٨
- وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا..... ١٣٤٢
- وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا..... ١٧٢٧
- وَمَنْ يُولِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ... ١٢٤٦، ١٤٩٩
- وَمِنْهَا جَائِرٌ..... ٨٦٣
- وَنَادَا يَا مَالِكُ..... ٦٣٤
- وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ..... ٣٠٢
- وَهَبْ لِي مَلَكًا..... ١٧٠٠
- وَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ..... ٥٢٨
- وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ..... ٥٢٨
- وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ..... ١٥٦٤، ١٥٥٦
- وَهُوَ يَرْنُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ..... ١١٥٣
- وَوَجَدَكَ غَائِلًا فَأَغَى..... ١٦٧٦
- وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ..... ١١٦٢
- وَيُؤَيِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ..... ١٠٨٩، ١٣٢٩
- وَيُجَمِّلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا..... ٦١٨
- وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ..... ١٥٩٩
- وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا..... ١٣٠٦
- وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ..... ٦٦٤
- وَيَذَرُهُمْ خُشُوعًا..... ٥٢٨
- وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ..... ١٩٧
- وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا..... ١٢٥١
- وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا..... ٤٣٦
- وَيُفَعِّلُونَ مَا يَوْمَرُونَ..... ٥٢٨
- وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ..... ٩٣٢
- وَيَتَمَنُّونَ الْمَاعُونَ..... ١٠٨٠
- يَأْتُونَكَ رَجَالًا..... ٨٥٧
- يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ..... ١٤٨
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ..... ٧٦٩
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذِينِ الْإِسْلَامِ أَجَلٍ مُسَمًّى فَكْتُبُوهُ..... ١٠٣٠
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ..... ١٥٥٥
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ..... ٧٥٤
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ..... ٦١٢
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْبَيْسُ وَالْإِنْسَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ..... ١٦٤٢
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ..... ١٧٢٣
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا..... ٤٢٣
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا..... ١٣٣٤
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ..... ١٦٠١
- يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ..... ١٦٤٣، ١٦٤٢
- يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا..... ١٣٩٤
- يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعْنَكَ..... ١٣٦٧
- يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ..... ١٢٥٩، ١٢٦٤، ١٣١٤
- يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزَاجُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا..... ١٢٧٢
- يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ..... ١٢٨٤، ١٢٨٨
- يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ..... ١٧٠٢
- يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ..... ١٣٦٩
- يُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ..... ١٦١٤
- يُحْكَمُ بِهِ ذَرْعًا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ..... ٨٩٤
- يُحْكَمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا..... ١٧٠٢
- يُخَلِّ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى..... ١٤٤٨
- يُزْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ..... ١١٩٧

- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْإِنْفَالِ﴾ ١٥٢٤، ١٥١٤، ١٥١٢
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ﴾ ١٦٤٣، ١٦٤٢
- ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ﴾ ٨٨٥
- ﴿يُسَبِّحْنَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ ٥٠٦
- ﴿يُشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ ٣٨٧
- ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ ١١٤٩
- ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ ١٦٩٠
- ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ ١٤٦٥

- «أَتَيْنَاهَا أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْرَالِنَا» ١٥٧٣
- «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ» ٧١٥
- «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ» ٨٣٧
- «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ عَيْنٌ وَهُوَ فِي سَفَرٍ» ٩٨٩
- «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى ذَوَابِيهِ وَسَمِعَتْ عَلَيْهِ وَدَعَا لَهُ» ١٢٨٨
- «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ مَلَكٌ لَمْ يَأْتِهِ» ١٢٨٣
- «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَبُوءُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ» ١١٩٢
- «أَتَى خَبْرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى رَسُولٍ» ١١٩٤
- «أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ نَائِرَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ» ٩٣٩
- «أَتَى رَجُلٌ بِالْجَفْرَانَةِ مُنْصَرَفَهُ مِنْ حُتَيْنٍ» ١٤٣٨
- «أَتَى رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ» ١٦٠٤
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلُ خَبِيرٍ» ٢٧١
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَهْرٍ» ٢٥
- «أَتَى عَلَى امْرَأَةٍ مُجِجٍ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ» ٧٣١
- «أَتَى عَلَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدُثِيَّةِ» ٥٥١
- «أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» ٢٥٩
- «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَنَابِإٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ» ١٣٦٠
- «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ» ١٣٩٧، ١٢٦٨
- «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِغُلَامٍ قَبَالَ عَلَيْهِ فَأَمَرَ بِهِ فَنُضِجَ» ٢٧١
- «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ» ١١١٣، ٣٣٩
- «أَتَى بِالْمَلْدَرِ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ إِلَى النَّبِيِّ» ٩٧٠
- «أَتَى بِمَكْتَلٍ فِيهِ عَشْرُونَ صَاعًا فَقَالَ» ٨١٢
- «أَتَى بِبِي النَّبِيِّ ﷺ مَقْدُومَةُ الْمَدِينَةِ» ١٧١٥
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ» ١٣٤٢
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ نَشَوَانَ» ١٤٢٦
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقَطِيعَتْ» ١٤٢٠
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَارِبٍ فَقَالَ» ١٤٢٦
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ يُحْنِكُهُ قَبَالَ عَلَيْهِ فَأَتْبَعَهُ الْمَاءَ» ٣٨
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمُحْنَثٍ قَدْ خَضَبَ» ١٢٤٠، ٣٠٧
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهُودِيٌّ وَيَهُودِيَّةٌ» ١٣٩٥
- «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَاطِيٍّ، فَأَعْطَانِي مِنْهَا» ٣٠٥
- «أَتَى عَبْدُ اللَّهِ فِي امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا» ١٢٢٤
- «أَتَى مُجَاهِدٌ بِقَدَحٍ حَزْرَتُهُ لَمَائِيَّةٌ أُرْطَالٌ» ١٧٨
- «أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ» ٨٢٠
- «أَتَيْتُ الْحَبِيرَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزَبَانَ لَهُمْ» ١٢٥٠
- «أَخْبَرَنَا مَا عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ» ١٥٧٣
- «أَخْبَرَنَا مَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى» ٧١٥
- «أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلَمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ» ٨٣٧
- «أَكْبَلَ الرَّبَا خَائِنٌ» ٩٨٩
- «أَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَحَرَّمَ فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا» ١٢٨٨
- «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَسَائِهِ» ١٢٨٣
- «أَمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِيْن» ١١٩٢
- «الْأَنْ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ» ١١٩٤
- «آيَةُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا» ٩٣٩
- «أَيُّهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ إِحْدَى عِضْدَيْهِ مِثْلُ نُذْيٍ» ١٤٣٨
- «أَبَاحَ لَهُمْ لُحُومَ الْخَيْلِ فِي الْوَقْتِ» ١٦٠٤
- «أَبْتَرُوا هَذَا رَيْكَمٌ قَدْ فَتَحَ بَابًا» ٢٧١
- «أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ يَنْطَهَرُونَ» ٢٥
- «أَبَيْتُكَ عَلَى مَا بَغَيْتِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ» ٧٣١
- «الْأَبْعَدُ فَلَا يَبْعُدُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَعْظَمُ أَجْرًا» ٥٥١
- «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» ٢٥٩
- «أَبْغَضُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ ثَلَاثَةٌ» ١٣٦٠
- «أَبُوكَ جُنُونٌ» ١٣٩٧، ١٢٦٨
- «أَبِي الدَّرْدَاءُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ» ٢٧١
- «أَتَانَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ قَتَوْضَاءَ» ٥٥
- «أَتَانَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى رَجُلًا» ١٦٧٨
- «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ» ٨٧٨
- «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ أَمَتَكَ مُفْتَنَةٌ» ١٤٤٥
- «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَتَيْتُكَ» ٢٩٦
- «أَتَانِي جَبْرِيلُ وَأَمَرَنِي أَنْ أَفْضِي بِالْيَمِينِ» ١٧١٦
- «أَتَيْتُ عَلَيْهَا امْرَأَتَانِ» ١٥٨١
- «أَتَيْتُ أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ» ١١١٤
- «أَتَجْعَلُونَ عَلَيْهَا التَّغْلِيطَ وَلَا تَجْعَلُونَ عَلَيْهَا الرِّخْصَةَ» ١٣٠٤
- «أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» ١٤٠٣
- «أَتَشْهَدُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ٧٩٥
- «أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ النَّمُورِ» ٤٧
- «أَتَفَرَّوْنَ فِي صَلَاتِكُمْ خَلْفَ الْإِمَامِ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ» ٣٧٨
- «أَتَفَرَّوْهُنَّ عَلَى ظَهْرِ قَلْبِكِ» ١٢٢٣
- «أَتَمُّوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ، ثُمَّ الَّذِي بَلِيَهُ» ٥٨٦
- «أَتَمُّوا الْوُضُوءَ، وَتَلَّ لِلْأَغْفَابِ مِنَ النَّارِ» ١٢٠

- ٧٠٢، ٢٩٤..... «أَحْسَنُ مَا رَزَقَ اللَّهُ بِهِ فِي قُبُورِكُمْ» ٤٨٣
 ٢٦٨..... «أَحَقُّ أَنْ يُسْحَبَ مِنْهُ» ٥٦٧
 ١٢٠٥..... «أَحَقُّ الشُّرُوطُ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ» ١٥٣٠
 ١٢٠٥..... «أَحَقُّ مَا أَوْفَيْتُمْ مِنَ الشُّرُوطِ» ١١٢٥
 ٤٠٠..... «أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكَلْنَا لَكَ عَبْدٌ» ١٧١٢، ١٤٣١
 ١٦٢٦..... «أَجَلٌ لَنَا مَيِّتَانِ وَدَمَانِ فَأَمَّا الْمَيِّتَانِ» ١٠٨٢
 ١٣٦٥..... «أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ» ١٣١٦
 ١٢٦٣..... «أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ» ٩٨٣
 ١٥٧٤..... «أَخْبَرْتُ أَنَّ أَبَا عَيْنَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَأَبَا» ١١٩
 ٣٥٧..... «أَخَذَ الْأَكْفَ عَلَى الْأَكْفِ تَحْتَ السَّرَّةِ» ٩٠
 ٧٨٤..... «أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ تَمْرَةً مِنْ تَمْرٍ» ١٠٣٤
 ٧١٣..... «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا» ٩١
 ٢٨٣..... «أَخَذَ النَّبِيَّ ﷺ حَرِيرًا فَجَعَلَهُ فِي بَعِيضِهِ» ١٣٨٧
 ١٣٦٧..... «أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا» ١٤٧٩
 ٧٦٩..... «أَخَذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ» ٥٦٤
 ٩١٨..... «أَخَذْتُ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي» ٩٢٠
 ٧٨٩..... «أَخْرَجَ أَبِي دَنَائِرٍ يَتَصَدَّقُ بِهَا عِنْدَ رَجُلٍ» ٧٨٤
 ١٥٧٥..... «أَخْرَجُوا الْيَهُودَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» ٩٠
 ١١٨٩..... «أَخْرَجُوهُمْ مِنْ يَبُورِكُمْ قَالَ: فَأَخْرَجَ فُلَانًا» ٥٠٣
 ١٥٧٥..... «أَخْرَجُوهُمْ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» ٥٦٤
 ٥٥٨..... «أَخْرَوْهُمْ حَيْثُ أَخْرَاهُ اللَّهُ» ١٥١٩
 ١٣٨١..... «أَخْطَأَ الْمُسْلِمُونَ بِأَبِي حُلَيْفَةَ يَوْمَ أُحُدٍ حَتَّى» ١٣٦٦
 ١٢٢٢..... «أَخَفَ النِّسَاءُ صَدَاقًا أَعْظَمُهُنَّ بَرَكَةً» ١٣٨٧
 ١٥٧٤..... «أَتَبُوا الْخَيْلَ، وَلَا يُرْفَعُ بَيْنَ ظَهْرَانِيكُمُ» ٥٤٥
 ٧٠١..... «أُذْرِجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ يَمِينَةٍ» ٥٤٦
 ١٢٨٣..... «أُذْرِكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولٍ» ٣٣٧
 ١٠٩٠..... «أُذْرِكْتُ خَمْسِمِائَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٨٧٤
 ١٥٣٩..... «أُذْرِكُوهُ فَإِنَّهُ عَيْنٌ» ٥٦٢
 ٢٢٤..... «أُذْلَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ عَرَسَ فَلَمْ» ١٨٨
 ١٤١٥..... «أَذْنَى مَا يُفْطَحُ فِيهِ ثَمَرُ الْمِجَنِّ قَالَ» ١٢٢٩
 ١٥٠٤..... «أَذُوا الْخَيْطَ وَالْمِخِيطَ» ٨٦٩
 ٧٧٠..... «أَذُوا الْعِشْرَ فِي الْعَسَلِ» ١٤٣٩
 ٧٩٠..... «أَذُوا صَدَقَةَ الْفَطْرِ عَمَّنْ تَمُونُونَ» ١٤٠٦
 ١٤٣..... «أَذَا أَنْضَى أَحَدَكُمْ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ» ٦٩٣
 ١٧٣٢..... «أَذْكُرْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي نَجَّاكُمْ مِنْ آلٍ»

- أَذَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَزْرِ وَأَنَا شَيْخٌ ١٥٢٢
- أَذَّنَ فِي أَذُنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ ٩٧٠
- الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ وَكَانَ يَمْسُحُ الْمَافِقِينَ ١١٦، ١٠٩
- أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتَ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ ١٣٦٥
- أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ أَمْرَأَتِهِ رَجُلًا أَبَيْتَهُ ٣٣٧
- أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أَبَاكَ تَرَكَ دِينًا عَلَيْهِ ٨٥٥
- أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَقْتَهَا ١٢٦٣
- أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ ٨٥٥
- أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ عَامَ حَجَّةِ الْخُرُوبَةِ ٨٧٥
- أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ ١١٢٨
- أَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ أَنْ ٧٦٧
- أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعَمِّقُهَا فَأَبَى ٩٩٩
- أَرَبْعَ قَبْلِ الظُّهْرِ كَعَدْلِهِنَّ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَأَرَبْعَ ٤٧٨
- أَرَبْعَ قَبْلِ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ تَفْتَحُ ٥٠٩
- أَرَبْعَ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ الْعَوْرَاءِ ٩٥٦
- أَرَبْعَ لَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِنَّ أَجْرٌ: الْأَذَانُ ٢٦٦
- أَرَبْعَ لَمْ يَكُنْ يَدْعُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ٨٢٦
- أَرَبْعُونَ خَلِيفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا ١٠٥٣
- أَرَحِمَ أُمِّي بِأُمِّي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدَّهَا ١١٤٨
- أَرَذْتُ الْحَجَّ فَأَعْتَلْتُ بَعِيرِي، فَسَأَلْتُ رَسُولَ ٨٦٦
- أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ ٩٢٦
- أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِدَّةَ عَاشُورَاءَ ٨٠١
- أَرْسَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْإِقْدَادَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ ٧٧
- الرَّجُلِ يَجِدُ الْمَذْيَ ١٣١٤
- أَرْسَلَ مَرْوَانَ قَبِيضَةَ بْنِ دُوَيْبٍ إِلَى فَاطِمَةَ ٤٦
- أَرْسَلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ ٣١٨
- الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ ٧٥٧
- أَرْضُوا مَصْدَقِيكُمْ ١١٢٧
- أَرَى أَنَّ تَجَمُّلَهَا فِي الْأَفْرَيْنِ ٨٥٠
- أَرَيْتَ رَجُلًا أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَنَةٍ ٣٠٧
- أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهِ ١٥٩٠
- أَسْبَغَ الْوُضُوءَ وَإِنْ شَقَّ عَلَيْكَ، وَلَا ١٠٦
- أَسْبَغَ الْوُضُوءَ، وَخَلَلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ ١٣٨٠
- أَسْبَغَ الْجَاهِلِيَّةَ وَكَيْهَانَتَهَا ١٥٢٦
- أَسْرَبَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَصِيبَتْ الْعَضْبَاءَ فَكَانَتْ ٣٠٨
- أَسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى تَقَطَّعَتْ بَعَالُنَا يَوْمَ ٧٢٢
- أَسْرَعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَرَّبْتُمُوهَا ٧٢٢
- أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِي مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ ٢١٣
- أَسْفَرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَكْظَمُ لِلْأَجْرِ ٢٣٨، ٢٣٩
- أَسْلَمَ غِيْلَانُ التَّقْفِي وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي ١٢١٦
- أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ خُمْسُ نِسْوَةٍ، فَقَالَ لَهُ ١٢١٠
- أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي ١٢١٦
- الْأَسْلَمِيَّةُ تَقُولُ: قُلْتُ لِمُثْمَانَ: مَا ٣٤٠
- أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: خَرَجْنَا ٨٧٩
- أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ ١٧٣
- أَسَنَّ وَكَثُرَ لَحْمُهُ ٥١٨
- الْأَسْنَانُ سَوَاءٌ الثِّيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ ١٣٧٤
- أَسْنَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّبْيَانِ بِخَيْرٍ، وَأَسْنَمَ ١٥١٨
- أَسْنَمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا ١٥١٩
- أَسْنَمَ لِلْفَرَسِ ١٥٢٠
- أَسْنَمَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِفَرَسِي أَرْبَعَةً ١٥٢١
- أَشَارَ بِأَصْبَعِهِ ٤٥٤
- أَشْفَرُ أَوْ لَمْ يُشْفِرْ ١٦٢٦
- أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ١٢٥
- أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى قَتْلَ ٦٥١
- أَشْهَرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ ٨٦٥
- أَشْهِي وَلَا تَهْجِي ٨٥
- أَصَابَ النَّبِيُّ ﷺ سَبِيًّا، فَلَذَبْتُ أَنَا ١٥٧٩
- أَصَابَتْنَا مِجَاعَةٌ لَيْلِي خَيْرٌ، فَلَمَّا ١٦٠٥
- أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ ٦٨٥
- أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ ٥٦٩
- أَصَبْتُ جَرَابًا مِنْ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْرٍ فَالْتَزَمْتُهُ ١٥٢٧
- أَصَبْتُ جَرَةً حَمْرَاءَ فِيهَا دَنَائِرٌ فِي إِمَارَةٍ ١٥٢٩
- أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِخَيْرٍ مَقْتُولًا فَاَنْطَلَقَ ١٣٥٤
- أَصْبَحَ عَرُوسًا ١٢٢٨
- أَصَبْنَا سَبَا يَوْمَ أَوْطَاسٍ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي ١٢١٩
- أَصَبْنَا طَعَامًا وَأَعْنَامًا يَوْمَ الزُّمُوكِ فَلَمْ تَقْسَمْ ١٥٢٧
- أَصْدَقَهَا أَرْبَعَمِائَةٍ دِينَارٍ ١٢٢٢
- أَصْدَقَهَا نَفْسَهَا ١٢١٣
- أَصْلِي فِي التَّوْبِ الَّذِي آتَى فِيهِ أَهْلٌ ٣٠٨

- أَصِيبَ أَبِي يَوْمٍ أُحِلُّ فَمَحَلَّتْ أَبِيبِي ٧٣٩
- أَصِيبَ حِزَّةَ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَحَنظَلَةَ بْنِ ٦٩٧
- أَصِيبَ رَجُلٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٠٤٣
- أَصِيبَ رَجُلٍ فِي ثَمَارِ ابْتِغَاءِهَا، فَكَثُرَ ٩٩٧
- أَصِيبَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ رَمَاهُ ٣٣٨
- أَضَعُ حَيْثُ أَمِرتُ ١٥٧٩
- أَطْعَمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْخَيْلِ ١٦٠٤
- أَطْعِمْنِي، إِلَى مَنْ تَدْعُنِي؟ ١٣٢٩
- أَطْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنُّورَةِ ٩٦
- أَطْوَلُكُمْ طَاقَةً أَطْعَمْتُكُمْ أَجْرًا ١٠٦٩
- أَطِيعُوا السُّلْطَانَ وَإِنْ عَبْدًا حَبِشِيًّا كَالزَّيْبَةِ ١٧٠٤
- أَظْهَرَ أَهْلَ مَكَّةَ الْإِسْلَامَ - يَعْنِي فِي ٥٣١
- أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ عَنْ ١١٧١
- أَعْتِقَ رَقَبَةً، قَالَ: لَا أَجِدُهُ ٨١١
- أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَيْفَهَا صَدَاقَهَا ١٢١٣
- أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عَيْفَهَا صَدَاقَهَا ١٢١٣
- أَعْتَقْتَنِي أُمُّ سَلَمَةَ وَشَرَطَتْ عَلَيَّ أَنْ أَخْدُمَ ١١٦٥
- أَعْتَقْتَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَجَعَلَ عَيْفِي صَدَاقِي ١٢١٤
- أَعْتَقْتُهَا وَتَزَوَّجَهَا ١٢١٣
- أَعْتَقْتُهَا وَلَدَهَا ١١٧٥
- أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى ذَهَبَ ٢٣٥
- أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً بِالْعَمَةِ فَنَادَى ٢٣٣
- أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَمًا أَقْسَمُهَا صَحَابِيًا ٩٥٦
- أَعْطَانِي قَمِيصَكَ أَكْفَنَهُ فِيهِ ٧٤٩
- أَعْطَانِي حَقَّهُ، قَالَ: وَالَّذِي ١٧١٢
- أَعْطُوا الْمَسَاجِدَ حَقَّهَا، قَالُوا: وَمَا ٥٠٩
- أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ جَدَاتٍ ١١٥١
- أَعْطَى يَهُودَ خَيْبَرَ أَنْ يَعْملُوا وَيَزْرَعُوا وَلَهُمْ ١٠٦٢
- أَعْطَيْتُ خُمْسًا فَذَكَرَ مَا وَفِيهِ وَجَعَلَتْ لِي ٣١٧
- أَعْطَيْتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ١٨٧
- أَعْطَيْتُ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ، وَسَمَّيْتُ أَحْمَدَ ١٨٧
- أَعْلَيْنَا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوا فِي الْمَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا ١٢٣٦
- أَعْلَيْنَا هَذَا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ ١٢٣٥
- الْأَعْمَالُ بِالْيَأْتِ ٩٦
- أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ ٣٩٨
- أَغْرَنَا عَلَى حَيٍّ مِنْ جُفَيْتَةٍ، فَطَلَبَ ٦٩٧
- أَغْلَقَ بَابَكَ وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ ٥٦
- أَغْمِي عَلَى أَبِي مُوسَى فَأَقْبَلْتَ امْرَأَتَهُ أُمَّ ٧٤٣
- أَقَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ ٩٣٤
- أَقَاتَانِ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟ ٥٧٣
- أَقَاتَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي رَجُلٍ سَهَا ٥٤٠
- أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيمَانٌ بِاللَّهِ ١٤٧٧
- أَفْضَلُ الْأَيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمُ النَّحْرِ ٦١٨
- أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَيْثُ مَبْرُورٌ ١٤٩٠
- أَفْضَلُ الْحَجِّ الْمَعِجِ وَالشَّجِّ ٨٧٩
- أَفْضَلُ الْخَلْقِ إِيمَانًا قَوْمٌ فِي أَصْلَابٍ ١٧٣٥
- أَفْضَلُ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا ٩٢٢
- أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جِهْدُ الْمَقَلِّ ٧٩٣
- أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جِهْدٌ مِنْ مُقِلٍّ ١٣٢٩
- أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ ١٦٩٥، ١٣٢٩
- أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا ٥١٥، ٤٩٩
- أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُيُوتِ ٥١٥، ٤٧٩
- أَفْضَلُ دُعَائِي وَدُعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ٩٢٢
- أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ ٦٤٣
- أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ ٨٠٢
- أَفْلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا ٤٣٧
- أَفْلَا تَرْكَبُوهُ مَنْ شِئْتُمْ مِنْ رِجَالِ أَسْلَمَ ١٤٠٠
- أَفْلَحَ وَأَبِيهِ ٢٠٦
- أَفْرَيْكُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ ١٣٩٦
- أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَرٍّ ١٥١
- أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاصِحِينَ وَقَدْ جَنَّحَ اللَّيْلُ قَوَافِقُ ٣٨٩
- أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ مَكَّةَ فَبَعَثَ ١٥٤٤
- أَقْبَلَ يَعْنِي الشَّيْطَانُ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ ٥٤٢
- أَقْبَلْتُ خِيضَتَكَ ١٩٢
- أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى آتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ ٤٧٥
- أَقْبَلْتُ عِيرَ وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ٦٤١
- أَقْبَلْتُ مَعَ سَادَتِي نُرَيْدَ الْهَجْرَةِ حَتَّى ١٦٣٠
- أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ثِيَابَةٍ ٢٩١
- أَقْبَلْنَا مُهْلِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ ٨٧٦
- أَقْرَأَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ الْقُرْآنَ فَأَهْدَيْتُ إِلَيْهِ ١٠٧١

- «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ فِي» ٥٠٣
- «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ» ٥١٤، ٣٩٨
- «أَقْطَعَ الزُّبَيْرُ نَحْلًا» ١٠٨٨
- «أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ الزُّبَيْرُ حُضْرَ فَرَسِهِ» ١٠٨٨
- «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْبَاتِ زِلَالِيهِمْ» ١٤٢١
- «أَقْبِلُوا ذَوِي الْهَيْبَاتِ غَيْرَاتِهِمْ إِلَّا الْحُدُودَ» ١٤٢١
- «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْطَلَقْتُ أَسْعَى حَتَّى دَخَلْتُ فِي» ٥٨٤
- «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَعُدِلَتِ الصَّفُوفُ حَتَّى قَامَ النَّبِيُّ» ٥٧٦
- «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَخَذَ رَجُلٌ بِيَدِ النَّبِيِّ» ٦٣٩
- «أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَعُدِلَتِ الصَّفُوفُ قِيَامًا قَبْلَ» ٥٨٦
- «أَكْثَرَ أَنْصَارِهِ عَنِ يَسَارِهِ» ٤٤٢
- «أَكْثَرَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ» ٧٢، ٧٠
- «أَكْثَرُ مَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ» ٤٤٢
- «أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ» ٦٢٢
- «أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ» ٦٢٢
- «أَكْثَرُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةَ الْجُمُعَةِ» ٦٢٢
- «أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ» ١٤٩
- «أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا» ٢٥٧
- «أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارَكُمْ» ١٢٤٨
- «أَكُنْتُمْ تَرَاهِنُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٥٨٣
- «أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ» ٥٨١
- «أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِالنِّسِّ الْمُسْتَعَارِ، قَالُوا» ١٢٠٢
- «أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِخَيْرٍ مَا يَكُونُ الْمَرْءُ» ١١٧٨
- «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ قُلْنَا» ١٧٢٦
- «أَلَا إِنَّ أَصْحَابَ الشَّوْءِ فِي النَّارِ الَّذِينَ» ١٥٩٣
- «أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ وَهِيَ مِنْ» ١٤٢٤
- «أَلَا إِنَّ جَنَى اللَّهِ تَعَالَى فِي أَرْضِهِ» ١٠١٨
- «أَلَا إِنَّ قِتْلَ الْخَطِيئَةِ قِتْلُ الْعَمَلِ قِتْلُ» ١٣٤٧
- «أَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِبَاهَايَا فَإِنَّ دِيَارَ الْأَيَّامِ طَهُورَةٌ» ٤٩
- «أَلَا اتَّفَقْتُمْ بِبَاهَايَا أَلَا دَبَّغْتُمُوهُ فَإِنَّهُ ذَكَاتُهُ» ٤٩
- «أَلَا خَمَرَتَهُ وَلَوْ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُرْدًا» ٥٦
- «أَلَا رَجُلٌ يَنْصَدِّقُ» ٥٦٢
- «أَلَا سَوِّتَ بَيْنَهُمْ؟» ١١١٧
- «أَلَا عَسَى أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّخِذَ الصَّبِيَّةَ» ٦٠٦
- «أَلَا فَاسْتَقْبِلُوهَا» ٣٤٢
- «أَلَا كُنْتُ حَدَّثْتَنِي قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ؟» ١٤٨١
- «أَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدَةً لَهَا ذِمَّةٌ» ١٣٤١
- «أَلَا هَلْ عَسَى أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَّخِذَ الصَّبِيَّةَ» ٦١٠
- «أَلَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» ١٤٧
- «أَلَحَنَ الْوَلَدُ بِأُمِّهِ» ١٢٩٢
- «أَلْحَقُوا الْفَرَارِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ» ١١٤٨
- «أَلَسْنُمُ بِالْوَالِدِ» ١٥٦٠
- «أَلْقَى عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاحْتَرَنَ» ٨٤
- «أَلْقَى عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ وَاحْتَرَنَ» ٨٥
- «أَلَمْ تَرَى أَنْ مُجْرَزًا الْمُذَلِّجِي رَأَى زَيْدًا» ١٣٠١
- «أَلَمْ تَرَى إِلَى فَلَانَةٍ بَنَتْ الْحَكَمَ طَلَقَهَا» ١٣١٣
- «أَلَيْسَ بِالْبَلَدِ الْحَرَامِ؟» ٦٦٠
- «أَلَيْسَ خَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ» ٩٤١
- «أَلَيْسَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذَا؟» ٥٨٩
- «أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ٢٠٩
- «أَمَّ سَلَمَةُ أَنَّهَا قَالَتْ: أَبِي سَائِرُ» ١٣٢١
- «أَمَّ سَلَمَةُ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى» ١٣١٠
- «أَمَّ سَلَمَةُ قَالَتْ: لَمَّا خَطَبَنِي النَّبِيُّ» ١٢٢٨
- «أَمَّ عَطِيَّةُ قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ» ١٩٥
- «أَمَّ كَلْبُومُ بَنَتْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ» ١١١١
- «أَمَّ مَرْوَانَ ارْتَدَّتْ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ» ١٤٥٨
- «أَمَّا أَنَا فَأَخَذُ بِلَاءٍ كَفَى ثَلَاثًا» ١٧٦
- «أَمَّا أَنَا فَأَخْضِي عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ» ١٧٦
- «أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مَتَكِبًا» ١٦٣٦
- «أَمَّا الرَّجُلُ فَلْيَنْشُرْ رَأْسَهُ فَلْيَغْسِلْهُ حَتَّى» ١٧٧
- «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَطِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ، وَأَمَّا» ٣٩٧
- «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ» ٦٣٦
- «أَمَّا بَلْعُكُمْ أَنِّي لَعَنْتُ مَنْ وَسَمَ الْبَيْهَمَةَ» ١٥٨٨
- «أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ» ١٢٦٤
- «أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ» ١٢٦٧
- «أَمَّا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٣٢٢
- «أَمَّا يَكْفِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَغْسِلَ مِنْ» ١٧٦
- «أُمْتِي كَالْمَطَرِ» ١٧٣٦
- «أُمْتِي هَذِهِ أُمَةٌ مَرْحُومَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ» ٥٣٤
- «أَمَرَ أَنْ يُتَفَقَّحَ بِجُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ» ٥١

- أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَكُونُوا آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ ٩٤٠
- أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَتَغَيَّرُوا فَلَمْ ٩٤٣
- أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يَتَزَعَ ٦٩٦
- أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ أَنْ ٨٢٧
- أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ ١٥٠
- أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَنْدٍ ١٦١٤
- أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزَغِ وَسَمَاءَ فَوْسِقًا ١٦١٢
- أَمَرَ بِإِلَالِ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ وَيُوتَرَ الْإِقَامَةُ ٢٥٣، ٢٤٨
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُوَدَّى ٧٩١
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَصَ ٧٦٨
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَجَّدَ عَلَى ٤٥٩
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُضْمَضَةِ وَالْإِسْتِشْقِ ١٠٢
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِمَاةٍ فَسَجَى بِيَدِهِ ٧٠٥
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ٣٢
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسِ قَوَاسِقَ ٩٠٠
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ ٧٤٨
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ فَقَالَ ٩٧٠
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَرَ عَلَى الْقَبْرِ ٧٣٠
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ ١٧٠٥
- أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ بِالشَّهَادَةِ ٧٠٣
- أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعِ وَلَا أَكْفَيْتُ ٤٠٤
- أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ ٤٠٤
- أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا ٤٦٢
- أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا ٧١٤
- أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ ٧٥٣
- أَمَرْتُ بِالْوُتْرِ وَالْأَضْحَى وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيَّ ٤٨٦
- أَمَرْتُ بِرُكُوعِي الْفَجْرِ وَالْوُتْرِ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ ٩٥٣
- أَمَرْنَا ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ ٥٧٩
- أَمَرْنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَى الْإِمَامِ، وَأَنْ ٤٣٣
- أَمَرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَبَسَّرَ ٣٧٥، ٣٧٣
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَجْتَرِي بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ٦٠
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَتَخَذَ الْمَسَاجِدَ ٣٣٢
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي ٦٤٦
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ ٩٥٧
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي ٩٤٧
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصُومَ ٨٣٥
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعُقَ عَنْ ٩٦٧
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَغْتَسِلَ ١٦٩
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةٍ ٣٧٤
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَذْنَا وَأَقَمْنَا ٢٥٨
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأْنَا لِلصَّلَاةِ أَنْ نَغْمِلَ أَرْجُلَنَا ١٢١
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً ٥٧٩
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْفِرْعَةِ مِنْ كُلِّ ٩٧٢
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتَعَةِ عَامَ ١٢٠٠
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفَطْرِ ٧٨٩
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ كُلِّ ١٦١٥
- أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَخْلَلْنَا أَنْ ٩١٧
- أَمَرْنَا نَبِيَّنا ﷺ أَنْ نَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا ١٥٦٩
- أَمَرْنَا يُعْنِي النَّبِيَّ ﷺ أَنْ لَا نَكْتَفِي بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ٧٣
- أَمَرْنَا يُعْنِي النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نَمْسَحَ ١٣١
- أَمَرَنِي النَّبِيَّ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ ١٠٥٩
- أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبْعَثَ جَيْشًا ١٠١٤
- أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبِيعَ غُلَامَيْنِ ٩٨٦
- أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَذْخِلَ ١٢٢٥
- أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمُعَوَّذَاتِ ٤٤٠
- أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى ٩٦٥
- أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَمْسَحَ عَلَى ١٨٤
- أَمَرَنِي مُوَلَايَ أَنْ أَقْدِرَ لِحَكْمًا، فَجَاءَنِي ١١٢٥
- أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَفْسِدُوهَا، فَمَنْ ١١٢١
- أَمَّا أَمَّاكَ وَأَبَاكَ ثُمَّ أَخْتُكَ وَأَخَاكَ ١٣٣١
- أَمَّا جَابِرٌ ٢٧٧
- أَمَّنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّتَيْنِ ٢١٦
- أَمْوَالُهُمْ لَكُمْ إِذَا اخْتَجَمْتُمْ إِلَيْهَا ١١٢٠
- أَمِيهِي عَنِّي قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ ٣٣٩
- أَمِيهِي عَنِّي قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ ٣٣٩
- أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبَضَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَغَسَلُوهُ ٦٩٤
- أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ ١٢٦٤
- أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ كَانَ نَحَلَهَا ١١١٣
- أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ٧٤٥
- أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ قَبْصَرِ رَسُولِ اللَّهِ ٦٩٣

- ١٦٨٣ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي» ١٢١٧
 ٦٩٣ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَبِلَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ» ٧١٠
 ٧٥٦ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُمْ: إِنَّ» ٥٤
 ٤٩٦ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ تَذَاكُرًا الْوُزَرَ عِنْدَ» ١٥٦
 ١٣٤٣ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانَا لَا يَقْتُلَانِ» ٤٦
 ١١٩٥ «أَنَّ أَبَا حُلَيْفَةَ بْنَ عُبَيْدِ بْنِ رَيْبَعَةَ» ٩٧٠
 ١٣١٩ «أَنَّ أَبَا حُلَيْفَةَ بْنَتِي سَالِمًا وَهُوَ مَوْلَى» ٧٢٠
 ١٢٧٠ «أَنَّ أَبَا حَسَنِ مَوْلَى بَنِي نَوْفَلٍ أَخْبَرَهُ» ١١٤١
 ٢٥٧ «أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ» ١١١٤
 ١٢١٨ «أَنَّ أَبَا سُبَيَّانَ أَسْلَمَ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ وَأَمْرَأَتُهُ» ٨٢٧
 ١٦٥٣ «أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ» ١٦٢٩
 ١٦٥٤ «أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ» ٥٦١
 ١٦٩٥ «أَنَّ أَبَا لُبَابَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُذَنَّبِ» ١٥٦٨
 ١١٩٦ «أَنَّ أَبَا هِنْدٍ حَجَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي» ١٦٨٠
 ١١١٦ «أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ» ٨٦٨
 ١٤٠٤ «أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ فَذَكَرَ قِصَّةَ رَجُلٍ اعْتَرَفَ» ١٤٨٨
 ١١٩١ «أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ» ١٤٩٠
 ١١٤٦ «أَنَّ أَخَاهُ مَاتَ وَتَرَكَ ثَلَاثَ مِائَةِ دِرْهَمٍ» ١٥٧٩
 ١٦٩٢ «أَنَّ أُخْتَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ حَافِيَةً» ١٥٩٤
 ١٦٩٠ «أَنَّ أُخْرَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانِ بَيْنَهُمَا» ٨٦٨
 ١٠٥٣ «أَنَّ أُخْرَيْنِ مِنَ بَنِي الْمُؤَيَّرَةِ اعْتَقَ أَحَدَهُمَا» ٣٥٣
 ١١٦٢ «أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تَوَفَّى أَرْذَنَ» ٨٩
 ٨٠٢ «أَنَّ أَسْلَمَ أَنْتَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ» ١٣٥٤
 ١١٨٧ «أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ دَخَلَتْ عَلَى» ١٢٧٣
 ١٠٦٦ «أَنَّ أَصْحَابَ الْمَزَارِعِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ» ٦٢٣
 ١١٧٣ «أَنَّ أَعْدَهَا لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً وَأَعْقَلُوا وَيَكُونُ» ٥٧٩
 ١٦٠٩، ١١٢٠ «أَنَّ أَغْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ» ١١٩٣
 ٨٥٢، ٢٠٦ «أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١١٨٩
 ١١١٦ «أَنَّ أَغْرَابِيًّا وَهَبَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هِيَةً» ٩٦٩
 ١٦١٧ «أَنَّ أَغْرَابِيًّا يُقَالُ لَهُ: أَبُو» ٤٧٣
 ١٤٥٦ «أَنَّ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدِ تَشْتُمُ» ٩٥٣
 ٣٩١ «أَنَّ أَفْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ قَالَ: وَسَمَائِي» ٦٤٨
 ١١١٤، ٢٨١ «أَنَّ أَكْبِيدَ دَوْمَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» ٦٥٥
 ٨٠٤ «أَنَّ أَمَ الْفَضْلِ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ» ٥٨
 ١٧٢ «أَنَّ أَمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ اسْتَحْيَصَتْ» ١٤٨٩
 «أَنَّ أَمَّ حَكِيمِ ابْنَةَ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ»
 «أَنَّ أَمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ ﷺ غَائِبٌ»
 «أَنَّ أَمَّ سَلَمَةَ جَاءَتْ بِجُلُجُلٍ مِنْ فِصَّةٍ فِيهِ شَعْرٌ»
 «أَنَّ أَمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ: يَا»
 «أَنَّ أَمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَطْعًا»
 «أَنَّ أَمَّ سُلَيْمٍ وَلَدَتْ غُلَامًا، قَالَ»
 «أَنَّ أَمَّ كُلثُومٍ بِنْتُ عَلِيٍّ وَابْنَهَا زَيْدٌ»
 «أَنَّ أُمُّهُ أَوْصَتْ أَنْ يُعْقِبَ عَنْهَا رَقِيبَةٌ»
 «أَنَّ أَمِيرَ الْفَيْطِ أَهْدَى إِلَى رَسُولٍ»
 «أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ»
 «أَنَّ أَهْلَ بَيْتِ كَانُوا بِالْخَرَّةِ»
 «أَنَّ أَهْلَ قَبَاءِ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامُوا بِالْحِجَارَةِ»
 «أَنَّ أَهْلَ قُرَيْظَةَ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ»
 «أَنَّ أَيُّوبَ كَانَ يَغْتَسِلُ فَخَرَّ عَلَيْهِ»
 «أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي»
 «أَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَتْ مَعَهُ رَايَةً»
 «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَابْنُ جَعْفَرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ»
 «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَقَالَ»
 «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ صَوْتَ زَمَارَةٍ رَاعَ»
 «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ»
 «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي»
 «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصْبُغُ لِحْيَتَهُ بِالصُّفْرَةِ»
 «أَنَّ ابْنَ مُحَبِّصَةَ الْأَصْغَرَ أَصْبَحَ قَبِيلًا عَلَى»
 «أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولٍ»
 «أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَحْيَاءَ فِي قُبُورِهِمْ»
 «أَنَّ الْأَنْثَيْنِ يَقِفَانِ عَنْ بَيْعِنِ الْإِمَامِ وَعَنْ»
 «أَنَّ الْبَكْرَ تُسَمَّيْنَهُ»
 «أَنَّ الْحَبَشَةَ كَانُوا يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولٍ»
 «أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»
 «أَنَّ الْخَزِيرَ وَالْمَجُوسِيَّ وَالْيَهُودِيَّ يَقْطَعُ»
 «أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَصْخِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ»
 «أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَطْعَمُ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ»
 «أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَبُرَ سَعَا فِي الْأُولَى»
 «أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَيْسَ خَاتَمًا نَفْسُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»
 «أَنَّ الزُّبَيْرَ اتَّوَلَبَ وَحْدَهُ لِيَأْتِيَ النَّبِيَّ بِخَيْرٍ»

- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَ الْفَضْلَ بْنَ الْعَبَّاسِ» ١١٨٦
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَهُ حِينَ أَقَاصَ مِنْ» ٩٢٣
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَزْمَةَ» ١٣٢٤
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْرَ ثَمَامَةَ بْنَ أَنَالٍ» ٣٣٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ» ١٥١٨
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِلرُّجُلِ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةَ» ١٥١٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لَهُ» ١٥٢٢
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْرَفَ عَلَى الْعَدِينَةِ» ٩٠٣
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصْبَحَ فَأَوْتَرَ» ٤٩٧
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْعَمَهُمْ لَحْمَ الْخَيْلِ» ١٦٠٥
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعَانَهُ بِعَرَقٍ مِنْ تَمْرٍ» ٧٨٤
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغْتَفَقَ صَفِيَّةً وَتَزَوَّجَهَا» ١٢١٣
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ بِهِ» ١٠٦٠
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى» ٩٥٥
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ مِكَتَلًا فِيهِ خَمْسَةُ» ١٢٨٦
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الزُّبَيْرَ خَمْسَةَ أَشْهُمٍ» ١٥٢٠
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الزُّبَيْرَ سَهْمًا وَأُمَةً» ١٥١٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى يَوْمَ الْعِيدِ قَوْسًا» ٦٣٥
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغْلَمَ قَبْرَ عُثْمَانَ بْنِ» ٧٣١
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ» ٨٧٣
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِحَيْنٍ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» ٥٩٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بَيْنَ خَيْبَرٍ وَالْمَدِينَةِ» ١٢٢٧
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا» ١٣٥٧، ١٣٥٥
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ عِنْدَهُ رَجُلٌ أَنَّهُ» ١٣٩٧
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَةِ مَوْتٍ» ١٠٨٨
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْأَنْصَارَ أَنْ يَجْعَلُوا» ٦٩٦
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ السَّارِقَ بِالتَّوْبَةِ» ١٤٢٥
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ الْعَوَاتِقِ وَالْحَيْضِ» ٦٤٧
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِتَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ» ٩٦٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِضَرْبِ عُقْبِهِ وَأَنَّهُ» ١٤٢٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ، وَكَانَ» ١٥٣٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِكَيْشِ أَفْرَنْ يَطًا» ٩٦٠، ٩٥٨
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ سَلِيكََا الْغَطَفَانِي لَمَّا» ٥١٠
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ فَاطِمَةَ بِنْتَ» ١٧٢
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مُحْرِمًا بِقَتْلِ حَيَّةٍ» ٩٠٠
 «أَنَّ الزُّبَيْرَ وَعَمَارًا وَابْنَ عَبَّاسٍ أَخَذُوا سَارِقًا» ١٤٠٣
 «أَنَّ السَّائِبَ الْمَخْزُومِي كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ» ١٠٥٦
 «أَنَّ السَّائِبَ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ» ١٠٥٦
 «أَنَّ السَّائِبَ قَالَ: وَأَطْنَهَا كَأَذِيَّةٍ» ١٣٢٥
 «أَنَّ السَّنَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ» ٧١٦
 «أَنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» ٧٨٥
 «أَنَّ الصُّنْبَ أَمْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ عَجَزَ حِمَارٍ» ٨٩٥
 «أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تَقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٥٨٦
 «أَنَّ الطَّائِفَةَ صَنَفَتْ مَمَّةً، وَطَائِفَةً وَجَاءَ» ٦٦٦
 «أَنَّ الْعَاصِرَ بْنَ وَائِلٍ أَوْصَى أَنْ يُغْنَى» ١١٤٠
 «أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ» ٧٧١
 «أَنَّ الْقَسَامَةَ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَسَامَةَ الدَّمِ» ١٣٥٦
 «أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ أُمَّيَّ بِالْأَلْوِيَّةِ» ١٤٨٨
 «أَنَّ الْمَخْزُومِيَةَ الْمَذْكُورَةَ عَادَتْ بِأَمِّ سَلَمَةَ» ١٤١٩
 «أَنَّ الْمَسَآلَةَ لَا تَجِلُ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ» ٩٩١
 «أَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ» ٢٦٧
 «أَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا أَذَى الشُّطْرَ عَتَقَ وَيُطَالَبُ» ١١٥٩
 «أَنَّ الْمُؤَهَّبَ كَانَ عَلَامًا» ١١١٧
 «أَنَّ النَّاسَ كَانُوا سَاعَةً يَقُولُ الْمُؤَدِّ» ٢٥٩
 «أَنَّ النَّاسَ كَانُوا سَاعَةً يَقُولُ الْمُؤَدِّ» ٥٨٧
 «أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُؤْمَرُونَ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الْعُدْوِ» ٦٤٨
 «أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُكْرَهُونَ الْمَزَارِعَ فِي زَمَانٍ» ١٠٦٤
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَى بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَكَانُوا» ١١٥٤
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آلَى مِنْ نِسَائِهِ» ١٢٨٣
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ قَوْمٌ فَقَالُوا» ١٦٤٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا» ٩٢٣
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى الْمَفْزَةَ فَقَالَ» ٧٤٨
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى بِطَيِّبَةٍ فِيهَا خَرَزٌ» ١٥٨١
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى فَاطِمَةَ بَعْدَ قَدْ» ١١٨٧
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ» ١٦٦٠
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ» ١٠٠٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَى بِلَبَنٍ قَدْ» ١٦٦٠
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا» ٢٣
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي» ٦٤٩
 «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْرَجَ الْخَيْثَ» ١٢٤٠

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ لَمْ يَكُنْ ٨٨٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسَاجِدَ ٣٢٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُخْرِجَ فِينَادِيَّ ٣٧٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْوَفَ عَائِشَةَ ٨٦٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ ٢٥٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِالنَّيِّمِ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ١٨٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ فَتَعَلَّمَ كِتَابَ ١٧١٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ لَمَّا أَتَى الْمَسْجِدَ ٥١٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مَرَّةً إِلَى الْيَتِيمِ ٩٤٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ٨٧٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسِّرٍ ٩٢٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةٍ بَنَمِرٍ ١٢٢٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الثَّوْبِ ٢٨٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّبَعَ جَنَازَةَ ابْنِ الدَّخْدَاحِ ٧٢٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ عَلَى وَرْكَيْهِ ١٦٦٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْهَنَ بَرِيئَةً غَيْرَ مُقْتَتٍ ٨٩٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذْهَنَ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ ٨٦٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْلَفَهُ أَنَّهُ مَا أَرَادَ ١٢٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرٍ كَفَّهِ ٦٨٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى وَعَلَيْهِ خُمِيصَةٌ لَهُ ٦٨٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَمَانَ بِنَاسٍ مِنَ الْيَهُودِ ١٤٧٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ فَكَبَّرَ ثُمَّ ٥٧٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ ١٠٣٦، ١٠٣٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى عَبْدًا بِعِيدَيْنِ ١٠١٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ عُمَرُ بَكْرًا ٩٨٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَكَفَ الْعُشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ ٨٤٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ يَسَائِهِ ٨٤٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعًا إِحْدَاهُنَّ فِي ٨٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ مَرَّتَيْنِ ٨٦٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ عُمَرَتَيْنِ: عُمَرَةً ٨٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى سَبَاطَةِ قَوْمٍ قَبَالَ قَائِمًا ٦٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى مُضِيقٍ هُوَ ٣٢٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَتَحَرَ ٩٢٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى ٨٨٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاغَ قَدْحًا وَجَلَسًا فِيمَنْ ٩٩٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ ثُمَّ تَيَمَّمَ ١٨٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ قَائِمًا مِنْ جُرْحٍ كَانَ بِمَأْبُضِهِ ٦٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا زَافِعٍ مَوْلَاهُ ١٠٥٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ ١٥٨٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أُمَّ سَلِيمٍ إِلَى ١١٨٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ إِلَى يَهُودِيٍّ ١٠٣٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بُسَيْسَةَ عَيْنًا يَنْظُرُ ١٥٠٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ ١٥٧٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ سَرِيئَةَ قَبْلَ نَجْدٍ ١٥١٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ لَيْثَ بْنَ أَبِي أَسْحِيَّةَ ١٠٦٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ ذَلِكَ نَهَى عَنْ ١٤٣٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ قِسْمَةَ الْغَنَائِمِ بِالْجِعْرَانَةِ ١٥٧١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ خَلَالُ ٨٩٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا خَلَالًا وَبَنَى بِهَا ٨٩٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَسَوَّكَ وَهُوَ صَائِمٌ ٨١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَشْهَدُ بَعْدَ أَنْ رَفَعَ ٥٤٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَبَّدَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ ٥١٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَفَرَّسَ الرُّقْبَةَ فِي الذِّئْبِ ١٤٧٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا ٤٤٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَفَّلَ سِتْفَةً ذَا الْفَقَارِ ١٥١٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ١٢٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَجَعَلَ يَقُولُ هَكَذَا يَذْلُكُ ١١١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَسَمَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخُفَّيْنِ ١٢٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ١٢٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمَ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ ٥٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ امْرَأَةٌ شَائِئَةٌ مِنْ ٨٥٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ ١٠٧٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ ١٤٠٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ٢١٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ ٨٨٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ عِنَقَ جَوَارِيَةٍ بَسْتًا ١٢١٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي الْحَائِضِ نَصَابًا ١٩٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا ١١٥١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ وَلِيمَتَهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ ١٢٢٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جلد أربعين ١٤٢٨

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ ١٤٢٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ نَحْوًا ١٤٢٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْمَصْرِ ٦٠٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ ٦٧٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَاصَرَ بَنِي قُرَيْظَةَ فَأَسْلَمَ ١٥٤١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ ١٤٣٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي ١٧٢٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ فِي تَهْمَةٍ يَوْمًا ١٤٣٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى فِي قَبْرِ ثَلَاثَ ٧٢٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ ثَلَاثَ حِجَجٍ حِجَّتَيْنِ ٩٤٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ ١٦٧٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَلَقَ فِي حِجَّتِهِ ٩٢٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَلَ جَنَازَةَ سَعْدِ بْنِ ٧٢٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَمَلَهُ خَلْفَهُ، وَحَمَلَ ١٤٩٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّفِيعَ، وَقَالَ ١٠٨٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ بَمَتْ إِلَى ابْنِ ١٤٩٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَتَنَ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ يَوْمَ السَّابِغِ مِنْ وَلَا ذَهَبَهُمَا ٨٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ حِينَ أُقِيمَتْ صَلَاةٌ ٥٢٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي ٨١٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ ٨٤٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي يَوْمِ الْخُمَيْسِ ١٤٩١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ ٨١٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ وَسَارَ مَعَهُ ١٦٧١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ أُمَّ مَبَشَّرَ بِنْتِ ١٢٠٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي ١١٨٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَلَيْهِ امْرَأَةٌ مِنْ ١٥٠٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ فَقَرَأَ فِي خُطْبَتِهِ ٦٣٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ بَرِيرَةٍ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهُ ١٣٠٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَصَلَّى وَبَيْنَهُ ٤٦٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ ٣٠٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا ذَاتَ يَوْمٍ ٨٣٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا فَاَسْرَجَ ٧٣٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ ١٣٥٩، ٨٦٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ ٨٦٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا اللَّهَ أَنْ ١٤٣٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَنَا مِنْ بَعِيرٍ فَأَخَذَهُ ١٥٠٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَرَفَتْ عَيْنَاهُ لَمَّا جَعَلَ ٧٤٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ٥٢١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ جُبَّةٌ ٢٨٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ عَقِيَّتَهُ فَقَالَ ذَلِكَ ١٢١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ عَقِيَّتَهُ ١٢٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ٩٤٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّي وَحْدَهُ ٥٥٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يَهَادِي ١٦٩٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى صَبِيًا قَدْ خَلَقَ بَعْضَ رَأْسِهِ وَتَرَكَ بَعْضَهُ ٩٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ١٢٢٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ امْرَأَةً وَفِيهِ فَلَسًا ٧٠٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ امْرَأَةً وَكَانَ هُوَ ١٤٠٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ ١٢٣٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُجِدَّ ١٣٠٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى ١٢١٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي ١٢١٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ قَبْرَهُ مِنَ الْأَرْضِ ٧٣٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ أَنْ تَقِيلَ الْمَرْأَةُ ١٢٣٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ أَنْ يَقْبِرَ الرَّجُلُ ٧٣٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ ١٦٥٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ امْرَأَةً رَجُلًا عَلَى ١٠٧٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ امْرَأَةً رَجُلًا فَدَخَلَ ١٢٢٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى سُرُورٍ ١٠٧٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ ١٢٢٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ رَجُلًا: مَا ١٢٥١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ٥١٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ آيَاتِ الْإِسْلَامِ ١٤٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ ١٤٦٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْخَمْرِ ١٦٥٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ ٨٣٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ ١٠٧٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ وَجَعَلَ ١٥٨٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بِالْخَيْلِ وَزَاهَنَ ١٥٨٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ وَسَجَدَ مَعَهُ ٥٣٢، ٥٢٩

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ٥٣٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ٦٤٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَدَلَ نَاصِيَتَهُ ٢٧٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ بَعْدَهُمَا ٥٣٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ٤٣٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَتَغَنَّى مِنْ ١٥٩٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْهُ ٩٤٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ٨٢٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَهِدَ بِكَاحِ رَجُلٍ فَقَالَ ١١٩٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ أَهْلَ الْبَحْرَيْنِ ١١١٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَرَّحَ عَنْ فَرَسِهِ ٥٧٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعِدَ الْمِيزَابَ فَقَالَ ١١٣١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ بِأَذَانٍ ٦٠٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الضُّحَى ٥٠٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ فَجَعَلَ رَجُلٌ ٣٨٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ ٩٣٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ ٨٦٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ثُمَّ ٤٧٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِغَيْرِ أَذَانٍ ٦٥٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ ٦٠٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سُبْحًا وَتَمَانِيًا ٦٠١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ٦٦٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِمَكَّةَ يَوْمَ فَتْحِهَا ٥٠٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُهُ أَوْ ٥٧٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ ٥٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ ٦٧٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً فَقَرَأَ فِيهَا ٤٥١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ ٧٠٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى بَسَاطٍ ٣١٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ ثُمَّ ٧٢٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلِ أَحَدٍ ٧٠٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى مَيْتٍ بَعْدَ ٧١٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فَجَعَلَ يَقُولُ فِي ٤٣١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ تَيْنِ ٥٨٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى ٤٩٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ٢٧٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ٢٧٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي فُضَاءٍ لَيْسَ ٤٦٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي كُسُوفٍ ٦٧٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رُكْعَتَيْنِ ٢٣١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ سُبْحَةً ٥٠٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ فِي الْاسْتِسْقَاءِ كَمَا ٦٨٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَى بِكَبْشٍ فَقَالَ هَذَا ٩٥٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ عَلَى بَعِيرِهِ ١٦٥٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ خَفَصَةً ثُمَّ رَاجَعَهَا ١٢٥٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَهَا فَقَعَدَتْ لَهُ عَلَى ١٢٥٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَادَ مَرِيضًا فَرَأَاهُ يُصَلِّي ٥٩١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ ١٠٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى ١٠٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ ١٧٢٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَزَلَ يَنْصَفُ خَيْبَرَ لِنَوَائِبِهِ ١٥٤٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنَ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ ٩٦٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ ٢٥٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَمَّمَ عَيْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ ٣٠١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَزَا غَزْوَةَ الْفَتْحِ فِي ٨٢٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ ١٣٢٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَ ٧١٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ حِينَ أَرَادَ أَنْ ٩٣٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فَإِنْ تَرَخَّصَ أَحَدٌ ٨٦٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الذَّوِي يَأْتِي ١٢٤٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَدِينَةِ حَرَامٌ ٩٠٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ تَذْعٌ ١٩٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمِسْكِ: هُوَ أَطْيَبُ طِبِّكُمْ ٩٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي تَلْبِيئِهِ ٨٧٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبِي أَوْطَاسٍ ١٣١٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي الْفَاتِلَةِ ١٣٨٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَفْلَحٍ: يَا ٣١٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ ١٤٤٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ ٥٠٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِيَرِيرَةَ لَمَّا عَفَّتْ ١٢١٢

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَلالٍ عِنْدَ صَلَاةٍ ٥١١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِجَارِيَّةَ أَرَادَ مَعَاوِيَةَ ١٤٦١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِجَارِيَّةَ: مَنْ ١٤٦١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: أَتَرْضَى ١١٩٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: هَلْ ٨٣٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِسَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ ٧٨٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: وَأَمَّا ١١٣١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعُمَرَ: إِنَّا ٧٧٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ٩٥٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: إِذَا ٤١٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلرَّجُلَيْنِ: مَا ٥١١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلنِّسَاءِ: أَلَيْسَ ٢٠٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْيَهُودِ وَبَدَأَ بِهِمْ ١٣٥٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةٌ ١١٢٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ ١٣٩٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَنْ حَضَرَ مِنْ ١٣٦٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ لَمَّا أَرَادَ ١٤٠٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ يَا عُمَرُ ٩١٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: اعْتَكَف ٨٤٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: مَا ١١٨١، ١٠٧٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا بَعْدَ أَنْ ٩٥٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: إِنْ ١٢١٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: وَأَهْلِي ٩٥٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرُوْفِدٍ عَبْدِ الْقَيْسِ ١٤٢٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ وَحَسَنٌ وَحُسَيْنٌ عَلَى ١١٣١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ وَمُعَاذٌ رَوِيَهُ عَلَى ٢١٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنْ بَلَلَا ٢٦٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِنْ هَذَا ٦٢٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْإِسْلَامُ أَنْ ١٤٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: خُذُوا عَنِّي ٦٥٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي قَتْلِي ٦٩٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَقْطَعْ ١٤١٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا غَطِينَ الرَّأْيَةِ ١٤٨٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَا مُعَاذُ ٣٨٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَامَ فَقَالَ إِنِّي كُنْتُ ٩٦٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا ٦٧٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يَغْنِي يَوْمٌ ١٥٢١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَتَلَ أُمَ قُرْقَةَ يَوْمٌ ١٤٥٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَلَا عَهْدَ ٨٢١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ بِهَا ١١٢٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَدِمَ مَكَّةَ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ ٥٩٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَرَأَ عَامَ الْفَتْحِ سَجْدَةً ٥٣٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَرَأَ عَلَى الْوُسْثَى ٦٣٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِطُولِي ٣٨٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَرَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَبَارَكَ ٦٣٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى أَنَّ الْعَقْلَ مِيرَاثٌ ١١٦١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى أَنَّ كُلَّ مُسْتَلْحَقٍ ١١٥٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى أَنْ لَا قُوَّةَ ١٢٩٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ ١٥٠٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى بِالشُّعْبَةِ فِي كُلِّ ١١٠١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى بِالْعُمُرَى أَنْ يَهَبَ ١١٢١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ ١٧١٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ ١٧١٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى فِي الْجَنَيْنِ الْمَقْتُولِ ١٣٨٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى فِي الرُّحَةِ تَكُونُ ١٠٥٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى فِي الْعُمُرَى مَعَ ١١٢٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى فِي بَيْضِ نَعَامَةٍ ٨٩٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى فِي سِتْلِ مَهْزُورٍ ١٠٨٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى فِي شَرْبِ النُّخْلِ ١٠٨٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى فِيمَنْ زَنَى وَلَمْ ١٣٩٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَضَى لِلْجَدَّتَيْنِ مِنَ الْمِيرَاثِ ١١٥١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النُّضَيْرِ ١٤٩٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قُلْ مَا كَانَ يَفْطُرُ ٨٣٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَلَمًا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمٌ ٨٣٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَنَتْ شَهْرًا ثُمَّ تَرَكَهُ ٤٦٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قَنَتْ شَهْرًا يَذْعُو عَلَى ٤٦٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: قِيلَ لَهُ فِي الذَّنْبِ ٩٣٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ ٤٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا ١٢٥٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنْ ١٩٨

- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَطْلَى بَدَأَ بِعَوْرَتِهِ فَطَلَاهَا بِالنُّورِ..... ٩٦
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ..... ٨١٥
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ..... ٨٧٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَحَ طَرِحَ..... ٨٤٢
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَمَّ أَرْخَى..... ٣٠١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ..... ١٧٤
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا..... ٦٣٥
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ قَالَ..... ٦٣٢
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ..... ١٠٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ يَتَوَدَّدُ..... ٦٣٥
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَشْرِقَ..... ٨٤٥
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ..... ٦٣٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الثَّيِّتَ..... ٩٠٦
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى مَا..... ٧٧٤
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ..... ١١٩٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ..... ٣٩٩
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ..... ١٦٣٩
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَالَ جَمَلٌ..... ٦٨٣
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ أَنْكَنَ..... ٤٠٣
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ بَدَأَ..... ٤٠١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمِيزَةَ..... ٦٣٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى وَفَرَّغَ..... ٤٤٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالثَّيِّتِ..... ٩٠٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَعِمَ..... ١٦٣٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى..... ٣٦٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ..... ٩٤٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمِثْمِثِهِ..... ١٢٣
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ..... ١٤٩١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الثَّيِّتِ..... ١١٨٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ بُيُوتِكَ..... ٦٠٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ..... ٢٧٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَنْطَلِقُ مِنْ..... ١٤٥٣
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَذُغُ أَرْبَعًا..... ٦٠٥
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَذُغُ أَنْ..... ٩١٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَزُقُّ لَبْلًا وَلَا نَهَارًا فَيَسْتَقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ..... ٨٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُوَاجُهُ أَخَذًا..... ٣٥٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَ نَاسٍ..... ١٦٠٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ مِنْ عَرْضِهَا وَطَوْلِهَا..... ٨٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِإِفْطَارِهَا وَيَنْهَى..... ٨٤١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْبَاءَةِ وَيَنْهَى..... ١١٨١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِرُضْعَانِهِ وَرُضْعَاءِ..... ٨٠١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْبَغُ عَلَى النَّاسِ..... ٧٦٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبَوِّلُ فِي قَدَحٍ مِنْ عِيدَانٍ..... ٦٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْفَسُ فِي..... ١٦٥٦
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُتَوَرَّ كُلَّ شَهْرٍ..... ٩٦
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُتَوَضَّأُ عِنْدَ..... ١٤٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ..... ٣٢٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْلِفُ بِأَبِيهِ..... ١٦٨١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ..... ٦٥٢، ٦٤٦
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْرُجُ بِنَائِهِ وَنِسَاءَهُ..... ٦٤٧
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْطَبُ قَائِمًا يَوْمَ..... ٦٤١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ..... ١٠٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى بَعْضٍ..... ٨٠٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْعُو بِهَذَا الدَّعَاءِ..... ٩١٣
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَذْعُو فِي الصَّلَاةِ..... ٤٢٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ..... ٦٤٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ..... ٤٩٦
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ..... ٤٣١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْنِغُ جُبًّا مِنْ..... ٨١٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْنِغُ بِالزُّعْفَرَانِ..... ٢٩٠
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَفِّرُ لِحْيَتَهُ بِالزُّعْفَرَانِ وَالزُّعْفَرَانِ..... ٨٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّيَ أَرْبَعًا بَعْدَ..... ٥٠٩
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ ثُمَّ..... ٦٢٩
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّيَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ..... ٦٤٢
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ..... ٤٩١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّيَ لَيْلًا طَوِيلًا..... ٥١٩
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ..... ٨٣٥
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُهُ..... ٧٩٨
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ شَعْرَهُ مَنَكِيئِهِ..... ٩١
- وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُطَوِّفُ عَلَى نِسَائِهِ..... ١٢٠٩

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى ١٦٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ ٨٠٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبِلُهَا وَيَمْسُ لِسَانَهُ ٨١٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ ٣٦٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى الْغُبَيْرِ ٦٣٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ ٦٣٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْيَذْنِ ٦٥٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ ٣٨٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْوُتْرِ ٤٨٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةٍ ٦٤٠، ٣٨٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٦٤٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّحَرِ ٥٩٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْتَتِ فِي الْوُتْرِ ٤٩٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْتَتِ فِي صَلَاةٍ ٤٦٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي ٩١٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ٤٠٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ابْتِدَاءِ ٩١٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ ٤٣٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ ٩٥٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ حَتَّى تَتَغَطَّرَ ٥١٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ يَكْحَاحَ السَّرِّ ١٢٣٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَ حَبْرَةَ ٦٤٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ بُرْدَهُ الْأَخْمَرِ ٦٤٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخِمَارِ ١١٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسِي أَمَامَ الْجَنَازِ ٧٢٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ ١٥٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبَلُ فِي الْبُذَاوِ ١٥١٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوَاصِلُ مِنْ سَحَرٍ ٨١٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤَيِّرُ مِنْ أَوَّلِ ٤٩٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ سَكَنَةٌ إِذَا ٤١٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مَكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ مِنْهَا ٩٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ فَرَفَعَ ٧١٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي الْيَذْنِ ٦٥٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ ١٥٧٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ ٦٥٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ إِلَى ١٣٤٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسَدَ بْنَ ١٦٦٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَاعَنَ بَيْنَ هِلَالِ بْنِ ١٢٩٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّدَ رَأْسَهُ وَأَهْدَى قَلَمًا ٩٢٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لُبْسًا ٣٠٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاحِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَالْوَاشِمَةَ ١٢٣٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَفَّ فِي بَرْدِ حَبْرَةٍ ٧٠١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ ٢٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحُدْ ذَلِكَ الرَّجُلَ ١٤٠٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحْرَمِ الْمُرَاوَعَةَ ١٠٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحْمَسِ السَّلْبَ ١٥٠٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَجْهَرُ فِي ٣٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصِلْ عَلَى قَتْلَى ٦٩٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصِلْ فِي الْبَيْتِ ٩٣٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْرِضْ فِي الْخُمْرِ ١٤٢٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْتَتِ إِلَّا إِذَا ٤٦٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي ٢٩٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُزِيدُ فِي ٥٩٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَقَالَ ١٠٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُوقَتْ فِي الْخُمْرِ ١٤٢٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَسَنَ وَحَمَلَ اللَّحْمَ ٤٥٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَمْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ ١٠٣٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ إِلَى ابْنِ ١٤٦٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى ٧٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ إِلَى الْيَمَنِ ٧٧٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ١٢٥٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ الْمُرْدَلِفَةُ نَزَلَ ٦٠٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ مَكَّةَ دَخَلَ ٩٠٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا ٩١٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَمَى الْجُمُعَةَ وَنَحَرَ نُسْكَهُ وَحَلَقَ نَازِلَ الْحَلَّاقِ شِقَةَ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ ٤٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْآلِ ٤٢٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سَجَدَ وَقَعَتْ رُكْبَتَاهُ ٤١١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ ١٠٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ قَالَ ٨٩٩

- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ ٩١٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ فُضِيِّهِ ٩٤٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ ١٠٨٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَهَاهُ جَبْرِيلُ ١٦٣٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ ٧٤٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ ١١٠٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَغْلَى الْخُفِّ ١٣٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ ٢٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا ١١٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ ذَاخِلَهُمَا بِالسَّبَّابَتَيْنِ وَخَالَفَ بِيَاهِمَايِهِ إِلَى ظَاهِرَهُمَا ١١٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ١٣٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ ٩٤٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَدَبَ النَّاسَ إِلَى الصَّدَقِ ٧٧٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ فِي مَوْضِعِ الْمَسْجِدِ ١٠٨٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمُنَجِّيْنَ عَلَى أَهْلِ ١٤٩٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ ٧٠٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ النَّجَاشِيَّ فِي ٧١٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَعَ فِي صَلَاةِ الْكُوفِ ٤٤٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَاهُمْ أَنْ يَخْرُجْنَ فِي ٧٤٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ ٨٥٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ ١٢٤٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ ١٢٠٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ أَوْ بِعَظْمٍ ٧٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُلْبَسَ السَّلَاحُ ٦٤٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لَحْمٍ ٩٦٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ ١٦١٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبُتْرِاءِ ٤٨٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَبْوَةِ يَوْمَ ٦٢٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّرْبِ ١٦٥٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بِنُصْفٍ ٥٢٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ ٩٩٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُشَاغَرَةِ ١٢٠٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ ٨١٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ ٩٧٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ ٩٨٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ضِرَابٍ ٩٧٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ كَالِيٍّ ٩٨٣
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ٩٧٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْهَرِّ ٩٧٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَبْرِ الرُّوحِ ١٥٨٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ خَمْسَةٍ ٨٤٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ ١٠٦٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى فِي الصَّلَاةِ عَنْ ٥٩٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ ١٣١٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ ١٦٠٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَتَكَ دُرُوكًا لِمَا يَشَاءُ كَانَ ٢٩٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَجَرَ نِسَاءَهُ وَخَرَجَ إِلَى ١٢٥٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ أَخْرَقُوا ٧٥٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ ٩٦١
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْيَ بَيْنَ الْفِرَاقَتَيْنِ فِي ٦٥٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَذَى الْغَامِرِيَّيْنِ اللَّذَيْنِ قَتَلَهُمَا ١٣٧٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَذَى ذِمِّيًّا دِيَّةً مُسْلِمٍ ١٣٧٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ ٨٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْغَيْقِ ٨٦٢
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا ١٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ يَوْمَ النُّحْرِ بَيْنَ ٨٦٥
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ ٦٧٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ حُبَيْنَ بَعَثَ جَيْشًا ١٢١٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ فِي الْمَكْتُوباتِ ٣٦٦
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الرَّكْعَةِ ٥٥٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْنَعُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ ١١٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي بِلَحْمٍ فَقَالَ لَ ٧٨٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ وَالنَّجْمَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ ٥٢٨
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي فِي خُسُوفِ الشَّمْسِ ٦٧٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ ١٥١٨
- أَنَّ النَّجَاشِيَّ رَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي ١٢٢٢
- أَنَّ التَّغَمَّانَ خَطَبَا بِالْكُوفَةِ فَقَالَ ١١١٨
- أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ٩٥١
- أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ١٣٩٥

- أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ مِنْهُمْ..... ١٩٧
- أَنَّ امْرَأَةً أَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ..... ٧٨٧
- أَنَّ امْرَأَةً أَخَذَتْ الْمُدِّيَّةَ وَوَضَعَتْهَا عَلَى نَحْرِ..... ١٢٧٠
- أَنَّ امْرَأَةً تَوَفَّى زَوْجُهَا فَخَشِرَا عَلَى عَيْنِهَا..... ١٣٠٧
- أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ..... ١٢٧٦
- أَنَّ امْرَأَةً جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَشْيًا..... ١٦٩٧
- أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتِ الْبَحْرَ فَتَذَرَتْ إِنْ..... ٨٢٤
- أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ بَانَ أَبَاهَا..... ١٣١٢
- أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ أَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ..... ١٦٦٢
- أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ أَوْ..... ٧١٠
- أَنَّ امْرَأَةً شَكَتْ شَكْوَى فَقَالَتْ..... ١٦٩٦
- أَنَّ امْرَأَةً ضَرَبَتْهَا ضَرْبُهَا بِمَعْمُودٍ فَسَطَّطَ..... ١٣٧٨
- أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: إِنَّهُ كَانَ عَلَى..... ٧٣٦
- أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ..... ١٦٩٤
- أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهَا سَيْفَعَةٌ..... ١٣٠٤
- أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى..... ١٢٢٠
- أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ..... ٧٠٨
- أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَنْتَ رَسُولَ..... ١٤٠٥
- أَنَّ امْرَأَةً مِنْ حُثَمَاءَ قَالَتْ: يَا..... ٨٥٤
- أَنَّ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا: أُمُّ رُومَانَ..... ١٤٥٨
- أَنَّ امْرَأَةً يَهُودِيَّةً أَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ..... ١٥٧٢
- أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَيْلٍ قَتَلَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى..... ١٣٨٦
- أَنَّ بَرِيرَةَ أَغْنِفَتْ وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا فَخَيْرَهَا..... ١٢١١
- أَنَّ بَرِيرَةَ أَغْنِفَتْ وَهِيَ عِنْدَ مُعَيْشٍ عَبْدٍ..... ١٢١١
- أَنَّ بَرِيرَةَ خَيْرَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَكَانَ زَوْجُهَا..... ١٢١١
- أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ..... ٩١٣
- أَنَّ بِلَالًا أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ، فَلَمَّا..... ٢٦٢
- أَنَّ بِلَالًا أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَأَمَرَهُ..... ٢٥٩
- أَنَّ بِلَالًا كَانَ لَا يُقِيمُ حَتَّى يَخْرُجَ..... ٥٨٧
- أَنَّ بِلَالًا كَانَ يُؤَذِّنُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ..... ٦٣١
- أَنَّ بِلَالًا كَانَ يَتَوَلَّى نَفَقَةَ النَّبِيِّ..... ١١١٤
- أَنَّ ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ بْنُ شِمَاسٍ ضَرَبَ..... ١٢٧٦
- أَنَّ ثَمَانَيْنِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا..... ١٥٣٢
- أَنَّ ثَمَنَ الْمِجَنِّ كَانَ رُبْعَ دِينَارٍ..... ١٤١٤
- أَنَّ جَارِيَةَ بَكْرًا أَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ..... ١١٩٢
- أَنَّ جَاهِمَةَ السُّلَمِيَّ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ..... ١٤٧٦
- أَنَّ جَبْرِيلَ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ..... ١٦٣٦
- أَنَّ جَبْرِيلَ نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ..... ٣٠٠
- أَنَّ جَدَنَهُ مُلْكَةً دَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ..... ٥٨٠
- أَنَّ جَدَنَهُ مُلْكَةً دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ..... ٥٨١
- أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْيَهُودِ أَتَوْا النَّبِيَّ..... ١٧٣٣
- أَنَّ جَمِيلَةَ بِنْتُ سُلُوكٍ أَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ..... ١٢٧٦
- أَنَّ جِنَازَةَ مَرَّتْ بِالْحَسَنِ وَابْنِ عَبَّاسٍ فَقَامَ..... ٧٢٧
- أَنَّ جَيْشًا غَنِمُوا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ..... ١٥٢٦
- أَنَّ حَبَابًا أَخَذَ مِنْ شَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى شَيْئَةً فِي لِحْيَتِهِ..... ٨٧
- أَنَّ حَضْرَةَ قَتَلَتْ جَارِيَةَ لَهَا سَحَرَتْهَا..... ١٤١٣
- أَنَّ حِزْرَةَ سَكِرَ وَقَالَ: لِلنَّبِيِّ ﷺ..... ١٢٦٩
- أَنَّ حِزْرَةَ لَمْ يُوجَدْ لَهُ كَفَنٌ إِلَّا..... ٦٩٩
- أَنَّ حَمَلُ بِنِ النَّابِغَةِ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ..... ١٣٨٦
- أَنَّ خَادِمًا لِلنَّبِيِّ ﷺ أَخَذْتُ، فَأَمَرَنِي..... ١٤١٢
- أَنَّ خَطِيئًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ..... ٦٣٢
- أَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ قُرْنُهُ ﷺ..... ١٧٣٥
- أَنَّ ذُبَابًا نَبِىَ فِي شَاةٍ فَذَبَّحُوهَا..... ١٦٢١
- أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ..... ٩١٨
- أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْمَرْوَةِ..... ٩١٨
- أَنَّ رَأْسَ الْمَاعُونِ زَكَاةُ الْمَالِ، وَأَذْنَاهُ..... ١٠٨٠
- أَنَّ رَجُلًا أَشْهَدُوا بِأُحْدٍ، فَقَالَ يَسْأُؤُهُمْ..... ١٣١٢
- أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا..... ٨٥٠
- أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ..... ١٥٣٤
- أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ..... ١٦٩٥
- أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ..... ١٢٤١، ١٦٩٠
- أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ قَدْ ظَاهَرَ..... ١٢٨٦
- أَنَّ رَجُلًا أَتَى نَبِيَّ اللَّهِ..... ٨٤٦
- أَنَّ رَجُلًا أَسْلَفَ رَجُلًا فِي نَخْلٍ..... ١٠٣١
- أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سَيِّئَةً مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَهُ..... ١١٤٠
- أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ..... ١١٦٩
- أَنَّ رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا قَبِصَ فِي الْقَيْلَةِ..... ٤٦١
- أَنَّ رَجُلًا أَوْطَأَ امْرَأَةً بِمَكَّةَ فَقَتَلَهَا فَقَضَى..... ١٣٨٥
- أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ غُلَامًا فَاسْتَغْلَهُ، ثُمَّ..... ١٠٢٠
- أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ..... ١٣٥٠

- أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُحْرِ فِي بَابٍ ١٣٥٠
 أَنَّ رَجُلًا بَاعَ فَرَسًا بِغَلَامٍ ثُمَّ أَقَامَ ١٠٠٤
 أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظَفْرِ عَلَى قَدَمِهِ ١٢٥
 أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ ٣٧٣
 أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ تَوَضَّأَ، وَتَرَكَ عَلَى ظَهْرِ قَدَمِهِ
 مِثْلَ مَوْضِعِ الظَّفْرِ ١٢٢
 أَنَّ رَجُلًا جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي مِثْقَةٍ ٦٢٧
 أَنَّ رَجُلًا جُرِحَ فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَعِيدَ فَتَنَى ١٣٥١
 أَنَّ رَجُلًا خَلَفَ بِاللَّهِ وَغَفِرَ لَهُ ١٧٢١
 أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ ١٢٧٣
 أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ ٥٦٢
 أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ ٦٢٥
 أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ ٦٨٥
 أَنَّ رَجُلًا ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ رَسُولُ ٩٦٢
 أَنَّ رَجُلًا رَمَى بِحَجَرٍ فَأَصَابَ أُمَّهُ فَمَاتَتْ ١١٦١
 أَنَّ رَجُلًا رَمَى رَجُلًا بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ وَلَيْسَ ١١٥٣
 أَنَّ رَجُلًا رُحِمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَمَاتَ ١٣٨١
 أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ١٣٩٠
 أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ ٨٠٩
 أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَاوٍ ٩٥٨
 أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا بَيْنَهُ ٤٨٦
 أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ١٢٢
 أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ٢٢١
 أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ١٦٠٦، ١٥٩، ١٤٣
 أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ ١٣٥١
 أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَتَرَعَ يَدَهُ ١٣٤٩
 أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٠٠٠
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ ٧٧٤، ٧٣٦
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبِي ٧٣٦
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي ٧٣٦
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: رَجُلٌ يُرِيدُ ١٤٧٤
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ ﷺ: لَمْ أَشْعُرْ ٩٣١
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا ٨٨٥
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ ١٦٩٦
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٥٠٢، ١٤٧٢، ٧٣٦، ٢٦٤
 أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ١٣٤٢
 أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيْنَهُ ١٣٨٥
 أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ فِي ١٣٨٥
 أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَافِصَ، فَلَمْ ٧٠٧
 أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَهْدِي لِلنَّبِيِّ ﷺ ١٦٤٢
 أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ وَأَتَنَفَّى مِنْ وَلَدِهِ ١٢٩١
 أَنَّ رَجُلًا مَاتَ عَلَى عَهْدِ رَسُولُ ١١٥٤
 أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُولُ ٥٨
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ٧٠٨
 أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَ مَمْلُوكَهُ إِنَّ ١١٧٢
 أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْطَى أُمَّهُ حَافِيَةً ١١٢١
 أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ غُلَامًا لَهُ ١١٧٢
 أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَوَفَّى بِخَيْرٍ ٧٠٧
 أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَأَى فِي النَّوْمِ ١٢٧٣
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَكْرِ بْنِ لَيْثٍ أَتَى ١٤٠٢
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَكْرِ بْنِ لَيْثٍ أَقْرَأَ ١٣٩٢
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ بَسَاءَةً ١٢١٦
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ جُدَامٍ جَامَعَ امْرَأَتَهُ وَهُمَا ٨٩٣
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ جَيْشَانَ، وَجَيْشَانَ ١٦٤٤
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْصِيْنَا اعْتَقَ شَيْفَصًا لَهُ ١١٦٨
 أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ ٩٧٧
 أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ الْحَرَّةَ وَمَعَهُ أَهْلُهُ ١٦٢٩
 أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ ٣٣٤
 أَنَّ رَجُلًا نَوَّزَ رَسُولَ اللَّهِ ٩٦
 أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ١٤٧٦
 أَنَّ رَجُلَيْنِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ ٧٧٧
 أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ١٧٢٧
 أَنَّ رَجُلَيْنِ تَنَادَرَا فِي ذَاتِهِ لَيْسَ ١٧٢٧
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَعْضُ ١٦٣٧
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنَى فَأَتَى ٩٢٧
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِدَابَّةٍ وَهُوَ ٧٢٤
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِسَارِقٍ ١٤٢٠
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَالِ أَوْ ١٥٢٤
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَالٍ ٧٨١
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجَارَ شَهَادَةً ١٧١٦

- وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنْ شَارِبِ الْمَغِيرَةِ عَلَى سِوَاكِهِ ٨٦
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِبَضْعَةِ النَّاسِ ٩٢٤
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَغْتَمَ بِالْعِشَاءِ حَتَّى ٢٣٦
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ٩٢٩
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ ٥٢٨
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالًا ٧٧٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ ١٦٢٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ امْرَأَةً ١٣١٩
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ ١٤٦
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِرُكَاوَيْهِ ٧٩٢
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِلَالًا أَنْ ٢٥٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِنَحْوِ عِشْرِينَ ٢٥٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا ٨٠٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَهَلَ آلَ جَعْفَرٍ ثَلَاثًا أَنْ يَأْتِيَهُمْ ثُمَّ أَتَاهُمْ ٩٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْتَرَ عَلَى بَعِيرِهِ ٤٨٥
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْتِيَ جَوَامِيعَ ١١٩٨
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرَةً ٥٥٩
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَلَمْ ١٧٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي ١٥٣٤
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ افْتَتَحَ بَعْضَ خَيْرِهِ ١٥٤٢
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْفَكَّتْ قَدَمُهُ ٥٧٤
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ ١٥٧٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَانَ ١٥٢٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سُرَيْةً إِلَى ١٥٥٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا ١٧٢١
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى ٧٧٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ وَأَوْسَ ٨٤٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ١٢١٤
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا ٨٩٢
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ ١٢٢١
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَقَالَ أَعْمَارُ ٨٤٦
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ عِنْدَهَا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ١١٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ فِدَاءَ أَهْلٍ ١٥٣٤
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ: يَغْنِي ٤١٥
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ وَطْءَ ١٣١٦
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ يَوْمَ ١٦٠٧
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَكَّمَ فِي بَيْضٍ ٨٩٦
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَقَاضَ مِنْ ٩٢٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَفَّيْتُ سَجِي ٦٩٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ ظَهَرَ عَلَى ١٥٤٢
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَيَّ ٨١٨
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ ٥٠٤
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ لَيْلَةً مِنْ ٥٠٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مُعْتَمِرًا ٨٨٩
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا إِلَيَّ ٤٢٤
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَضِبَ بِالصُّفْرِ ٩٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا ٨٣٧، ٨٣٢، ٧٨٦
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ فِي صَلَاةٍ ٥٧٦
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَيْتِي ٥٦٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا أَمَ ٥٧٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا نَفَاشِيًا ٥٣٤
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ ٥٢١
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ ٤٠٥
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُتْمَةً فَدَنَزَ
 الدُّرْهَمَ ١٢٥
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي ٥٨٣، ٥٢٢
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَمْشِي ٧٣٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا ١٨٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ ٢٩٥
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ ٥٨٦
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَمَ مَاعِزَ ١٣٩٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرُغَاءِ الْإِبِلِ ٩٣٥
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّ الْبَيْضَةَ عَلَى ١٠٤٥
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَضِيَ عَلَى قَبْرِ ٧٣١
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَهْلِ ١٤٩٤
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ ٥٤٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ كَلِمَةً ١٤٥٣
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ شَرَابَ ٨٣٧
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا ١٦٦٠
 وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً ٢٣٦

- ١٤١١..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ يَوْمَ»
 ١٤١٧..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِذِي قَرْوَةَ»
 ٩٥٩..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الْمَضَرَّ»
 ٣٥٢..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي يَوْمٍ»
 ٤١٧..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ»
 ٩٥٢..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ فِي»
 ٥١٧..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى»
 ٣٥٣..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ وَسَمِعَ»
 ٢٦٩..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ»
 ٦٤٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَ رَجُلًا الصَّلَاةَ»
 ٥٥..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهُ هَذَا الْأَذَانَ»
 ٣٦٧..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ مِنْ»
 ٤٨٤..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةٍ»
 ٨٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فَاظُفَ»
 ١٦١..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّ جَبْرِيلَ»
 ٣٥٠..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حِينَ جَاءَهُ»
 ٥١٧..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي عَشِيَّةٍ»
 ٩٢٣..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي»
 ١٢٥٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَأَمْ»
 ١٤٩٢..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ»
 ٥٨٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ»
 ٢٢٨..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعُثْمَانَ بْنِ»
 ٥٥٩..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِيُوْنُسَ»
 ٣٤١..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ نُحُوْ»
 ٣١٠..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي»
 ٢٤..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ»
 ٦٤٠..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ»
 ٣٩٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي»
 ٦٥٤..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي»
 ٨٠٥..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي»
 ١٥٥٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْتَحِلُ»
 ١٢٨..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ»
 ١٦٥٣..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ»
 ٤٨٩..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْسِدُ»
 ٤٩٤..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ بَنَاتٍ»
 ٦٥٣..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٦٦٩..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٥٣٩..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٦٥٢..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٦٥١..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٤٢٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٦٤..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٩١٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٩٦٩..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٣٨٢..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٢٥٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٥٣٤..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٢٠٠..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٨٠٥..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٥٣٤..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٥٣٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٩٢٣..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١١٢٨..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١١٧٥..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٤٦٣..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٦٨٥..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٢٦٥..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٦٥٠..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٣٦٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٨٦١..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٧٠٣..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٩٠٢..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٤٩٥..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٢٦٥..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٩٦٣..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٣٨٨..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ٦٣٤..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٥٢٠..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٧١٦..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»
 ١٧١٥..... «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُورِثُ قَيْنَتَهُ»

- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ..... ١٢٨٨
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى هِرَقْلَ..... ٦٨٨
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى..... ١٣٧١
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّرَ فِي ثَلَاثَةِ..... ٧٠٠
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهُ وَهُوَ جُنُبٌ..... ٢٠
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ..... ١٣١٤
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَصِلْ قَبْلَ..... ٦٥٦
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَمُتْ..... ١٤٣٠
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ..... ١٢٧، ٧٨١
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَاهُ إِلَى..... ٩١٤
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ إِلَى..... ١٤٩٤
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ..... ٧٥٠
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا غَزَا بَدْرًا..... ٥٧١
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ..... ٩١١
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مِنْ..... ٧٤١
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَطَعَ..... ١٤٣٢
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى جَلَسٍ..... ٦٨٨
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ..... ٧٢٦
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ..... ١١٢
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَظَرَ إِلَى..... ١٦٩٠
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ..... ٢٤
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ..... ١١٨٣، ١٤٢٧
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَرْازَعَةِ..... ١٠٦٧
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ..... ١٥٣١
- أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مِئْمُونَةٍ..... ٢٢
- أَنْ رُكْنَانَهُ صَارَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ..... ١٥٩١
- أَنْ رَهْطًا مِنْ عُكْلٍ قَدِمُوا فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ..... ٤٠
- أَنْ زَوْجَهَا جَعَلَ بَكْرًا فِي سَبِيلِ..... ٧٨٤
- أَنْ زَيْدًا بَنَ أَبِي سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَى..... ٩٥٠
- أَنْ زَيْدٌ بَنَ ثَابِتٍ قَتَلَ أُمَّ قِرْفَةَ..... ١٤٥٨
- أَنْ سَابِلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ..... ٢٧٦
- أَنْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ..... ١٦٩٧
- أَنْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ لَمَّا مَاتَ حَضَرَهُ..... ٧٤١
- أَنْ سَعْدًا أَشَارَ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِعُثْمَانَ..... ١١٤٦
- أَنْ سَعْدًا خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ..... ١٦٩٨
- أَنْ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ فَوَجَدَ..... ٩٠٥
- أَنْ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ كَانَ أَجِيرًا لِبُلْحَةَ..... ١٥٢٢
- أَنْ سَلَمَةُ كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ الْمُصْحَفِ يُسَبِّحُ..... ٥٩٠
- أَنْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ بَنَ عَمْرُو..... ١٧٢
- أَنْ شَرَفَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ اللَّيْلِ..... ٥٠٣
- أَنْ شُهَدَاءَ أُحُدٍ لَمْ يَغْسِلُوا وَدُفِنُوا بِدِمَائِهِمْ..... ٧٠٤
- أَنْ صَاحِبَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ..... ٩٤٩
- أَنْ طَلْحَةَ بْنُ الْبَرَاءِ مَرَضَ، فَأَنَاءَهُ..... ٦٩٢
- أَنْ عَائِشَةُ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النِّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ..... ١٢١٥
- أَنْ عَائِشَةُ أَزَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعَقِّقُهُ..... ٩٩٩
- أَنْ عَائِشَةُ أَقْبَلَتْ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْمَقَابِرِ..... ٧٤٧
- أَنْ عَائِشَةُ اعْتَمَرَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ٥٩٤
- أَنْ عَائِشَةُ عَابَتْ ذَلِكَ أَشَدَّ الْعَيْبِ وَقَالَتْ..... ١٣١٤
- أَنْ عَائِشَةُ كَانَتْ تُصَلِّي فِي السَّفَرِ أَرْبَعَ..... ٥٩٩
- أَنْ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ مَرَّ بِسَهْلٍ..... ١٦٧٢
- أَنْ عَامِرُ بْنُ مَالِكٍ الَّذِي يُدْعَى..... ١١١٥
- أَنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قَالَ..... ١٠٨٨
- أَنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ قَامَ يُصَلِّي..... ٥٠٤
- أَنْ عَبْدُ اللَّهِ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكُتَيْبَةَ..... ٤٦٨
- أَنْ عَبْدُ اللَّهِ يَغْضِي: ابْنُ عَمَرٍ..... ٨٨٧
- أَنْ عَبْدًا كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَعْتَقَ..... ١٧٣٠
- أَنْ عُبَيْدُ بْنُ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمَةٍ..... ٥٦٨
- أَنْ عُثْمَانُ أَغْطَى مَالًا مُضَارَبَةً..... ١٠٥٨
- أَنْ عُثْمَانُ اشْتَرَى يَصْفَ بَنِي رُومَةَ مِنْ..... ٩٧٦
- أَنْ عُثْمَانُ قَالَ لِعَلِيٍّ: دَعْنَا عَنْكَ..... ٨٧٤
- أَنْ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ قَامَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ رَأَى مَا يَصْنَعُ بِهِ أَصْحَابُهُ..... ٤٦
- أَنْ عُثْبَةَ بْنُ غَامِرٍ سَأَلَ النَّبِيَّ..... ١٦٩٢
- أَنْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَجَدَ دِينَارًا..... ١١٠٩
- أَنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجِمَ..... ١٣٩٠
- أَنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَلَا أَتَوَضَّأُ لَكَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟..... ١١٠
- أَنْ عَلِيًّا قَالَ فِي الشُّطْرُنِجِ: هُوَ..... ١٥٩٣
- أَنْ عَلِيًّا كَانَ يَأْمُرُ بِالْمُعْتَقَةِ وَعُثْمَانَ يَنْهَى..... ٨٧٠
- أَنْ عَلِيًّا لَمَّا تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ أَرَادَ أَنْ..... ١٢٢٥

- أَنْ عُمَرُ أَصَابَ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ ١١٢٦
- أَنْ عُمَرُ أَمَرَ فِي أَهْلِ الذَّمِّ أَنْ ١٥٧٤
- أَنْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ انْطَلَقَ مَعَ رَسُولٍ ١٤٦٥
- أَنْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ فِي ١٦٠٨
- أَنْ عُمَرُ بَيْنًا هُوَ قَائِمٌ فِي ١٦٧
- أَنْ عُمَرُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلٍ ٧٨٧
- أَنْ عُمَرُ خَطَبَ إِلَى عَلِيٍّ ابْنَتَهُ أُمٍّ ١١٨٥
- أَنْ عُمَرُ ذَكَرَ الْمَجُوسَ فَقَالَ: مَا ١٥٦٩
- أَنْ عُمَرُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ٨٤٤
- أَنْ عُمَرُ قَالَ: يَا رَسُولَ ١٦٧٨، ١٢٦١
- أَنْ عُمَرُ كَتَبَ إِلَى أُمِّهِ الْإِجْنَادِ أَنْ ١٥٧٢
- أَنْ عُوَيْرًا الْعَجْلَانِي أَمَى رَسُولُ اللَّهِ ١٢٩١
- أَنْ غُلَامًا لِأَنَاسٍ فَقَرَأَ قَطْعَ أَذُنٍ غُلَامٍ ١٣٨٧
- أَنْ غُلَامًا لِابْنِ عُمَرَ أَبَى إِلَى الْعَدُوِّ ١٥٢٦
- أَنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ ١٦٠
- أَنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْتَنَكَتْ ١٥٧٩
- أَنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٤١٢
- أَنْ فِي الْخَمْسِ وَالْعَشْرِينَ خَمْسَ شَيْءٍ ٧٥٨
- أَنْ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ ١٣٤٥
- أَنْ قَبِيلًا وَجَدَ بَيْنَ وَدَاعَةٍ وَشَاكِرٍ ١٣٥٧
- أَنْ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهِ ١٥٥٣
- أَنْ قُرَيْشًا وَثَّقَتْ أَوْبَانًا لَهَا وَقَالُوا ١٥٤٩
- أَنْ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ ١٦٢١
- أَنْ قَوْمًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَرُّوا عَنْ ١٥٤١
- أَنْ كَعْبًا ذَبَحَ شاةً لَأَدَى كَانَ أَصَابَهُ ٨٩١
- أَنْ لَا تَتَّبِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ ٥١
- أَنْ لَا تَتَّبِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ ٥١
- أَنْ لَا يَرْفَعُ شَيْءٌ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا ١٥٨٤
- أَنْ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيُّ أَمَى رَسُولُ ١٤٠٤
- أَنْ مَاعِزُ جَاءَ فَأَقْرَعَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ١٣٩٥
- أَنْ مَرْزُوقُ بْنُ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيُّ كَانَ ١٢٠٦
- أَنْ مُسْلِمَةُ بَعَثَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةَ ١٥٥٣
- أَنْ مُصْنَعِبُ بْنُ عُمَيْرٍ قُتِلَ يَوْمَ أَحُدٍ ٦٩٩
- أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَكْرَى الْأَرْضَ عَلَى ١٠٦٢
- أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ ٥٥٨
- أَنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَرَثَ أَخْتًا وَابْنَةً ١١٥٠
- أَنْ مُعَاذًا قَالَ: بَغْتَنِي رَسُولُ ٧٦١
- أَنْ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ٥٧٢
- أَنْ مُلْكُ الرُّومِ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ١١١٤
- أَنْ مُلْكُ ذِي يَزْنَ أَهْدَى إِلَى ١١١٤
- أَنْ مُنْقِذًا سَمِعَ فِي رَأْسِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ١٠٠٠
- أَنْ مُزَلَّاهَا مَاتَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ فَوَرَّثَ ١١٥٧
- أَنْ مُوَلَّى لِحِمْرَةَ تُوفِّي وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَابْنَةً ١١٥٧
- أَنْ مُوَلَّى لِلنَّبِيِّ ﷺ خَرَّ مِنْ عَذْقٍ ١١٥٤
- أَنْ نَاسًا أَغَارُوا عَلَى إِبِلِ رَسُولٍ ١٤٣٢
- أَنْ نَاسًا كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ قَالُوا ١٤٣٢
- أَنْ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بَعَثُوهُ ٨٣٤
- أَنْ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٢١
- أَنْ نَاقَةَ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطًا ١٠٩٦
- أَنْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى سِتَ رَكَعَاتٍ ٦٧٥
- أَنْ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلَتْهُ عَنِ الذَّلِيلِ ٢٧٣
- أَنْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ١١٧٨
- أَنْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَرُّوا ١٠٧٣
- أَنْ نَفْسٌ خَاتَمَتْهُ كَانَ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ٥٨
- أَنْ هَذِهِ صَلَاتَانِ لَا يُصَلِّحُ فِيهَا شَيْءٌ ٣٨١
- أَنْ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةٍ قَذَفَ أَمْرَأَتَهُ عِنْدَ ١٢٩٤
- أَنْ هِنْدًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ ١٣٢٨
- أَنْ وَالِدَ خَدِيجَةَ قُتِلَ يَوْمَ أَحُدٍ قَتَلَهُ ١٣٨١
- أَنْ وَفَدَ ثَقِيفٌ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولٍ ١٤٦٣
- أَنْ وَفَدَ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالُوا ١٦٥٠
- أَنْ وَفَدَ عَبْدِ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَى ١٦٥٠
- أَنْ يَتَخَذُ الضَّبَّةَ ٦١٠
- أَنْ يَتِيمًا كَانَ فِي حِجْرِ أَبِي ١٦٥٣
- أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ كُلِّبٍ ٥٥٧
- أَنْ يَرَاهُ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْفِتَالِ يُعَاتِلُ ١٤٧٢
- أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ ٦٣٢
- أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا ٦٣٣
- أَنْ يَهُودِيًّا أَمَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ ١٦٧٩
- أَنْ يَهُودِيًّا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ إِلَى خَيْرٍ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ ٥٦
- أَنْ يَهُودِيًّا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٤٦١

- «أَنْ يَهُودِيًّا قَالَ: لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ٧٢٧
- «أَنْ يَهُودِيَّةً أَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ ١١١٤
- «أَنْ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ ١٤٥٦
- «أَنَّ: النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ ٤٠٦
- «أَنَا أَصْغَرُهُمْ» ١٥٢٣
- «أَنَا ابْنُ الذَّبِيحَيْنِ» ١٧٠٢
- «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ» ١١٣١
- «أَنَا بَرِيٌّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُشْرِكَيْنِ» ١٥٦٢
- «أَنَا نَائِلُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا» ١٠٥٦
- «أَنَا شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ» ١٦٥١
- «أَنَا فِتْنَةُ كُلِّ مُسْلِمٍ» ١٤٩٩
- «أَنَا لَا أَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ» ١٠٦٨
- «أَنَا لَا أَسْتَعِينُ فِي وَضُوئِي بِأَحَدٍ» ١٢٦
- «أَنَا لَهَا أَنَا لَهَا» ٧
- «أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُرَدِّفَةِ» ٩٢٤
- «أَنَاسٌ يُحِبُّونَ اللَّيْنَ وَيَخْرُجُونَ مِنَ الْجَمَاعَاتِ وَيَدْعُونَ» ٦٠٦
- «أَنْبِئْتُ أَنَّ رَجُلَيْنِ» ١٧٢٨
- «الْأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ» ٩٤٣
- «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» ١٣٣٢
- «أَنْتَ وَمَالِكٌ لِأَبِيكَ» ١٣٢٧
- «أَتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلْتُ الْحُمْرُ؟» ٣٢
- «أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ» ١٣١٩
- «أَنَسَ قَالَ: مِنْ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ» ١٢٥٤
- «أَنْشِدَ اللَّهَ» ١٠٩٧
- «أَنْشِدَكَ اللَّهُ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ» ٤٧
- «أَنْشِدْكُمْ اللَّهُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ زَكُوبٍ صَفْوَ النَّمُورِ» ٤٧
- «أَنْفَجْنَا أَرْبَابًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ فَسَقَى الْقَوْمُ» ١٦١٠
- «أَنْفِقْ عَلَى عِيَالِكَ مِنْ طَوْلِكَ، وَلَا» ١٢٥١
- «أَنْفَوْهَا غَسَلًا وَاطْبَحُوهَا فِيهَا» ٥٦
- «أَنَّهُ ﷺ أَطْلَى يَوْمَ فَتَحِ خَيْبَرَ» ٩٦
- «أَنَّهُ ﷺ أَغْرَضَ عَنْ مَاعِزٍ فِي الْمَرْءَةِ» ١٣٩٨
- «أَنَّهُ ﷺ أَفْرَغَ فِي سِتْرٍ مَمْلُوكَيْنِ» ١٠٥٠
- «أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ تَمْرًا وَهُوَ مُنْعٌ» ١٦٣٦
- «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالتَّلْحِي وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِعَاطِ» ٣٠٠
- «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالتَّلْحِي وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِعَاطِ» ٣٠٠
- «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِرَجْمِ مَاعِزٍ، وَلَمْ» ١٤٠٤
- «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ مُنَادِيًا يُنَادِي يَوْمَ خَيْبَرَ» ٦٣٢
- «أَنَّهُ ﷺ أَوْثَرَ بِسَنَةٍ» ٤٩٠
- «أَنَّهُ ﷺ اسْتَبَّابَ رَجُلًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ» ١٤٥٨
- «أَنَّهُ ﷺ اعْتَزَلَ نِسَاءَهُ شَهْرًا» ١٢٨٤
- «أَنَّهُ ﷺ اغْتَمَرَ فِي رَمَضَانَ» ٥٩٤
- «أَنَّهُ ﷺ اغْتَمَرَ مَرَّتَيْنِ» ٨٦٣
- «أَنَّهُ ﷺ انْحَطَّ بِالتَّكْبِيرِ فَسَبَقَتْ رُكْبَتَاهُ يَدَيْهِ» ٤٠١
- «أَنَّهُ ﷺ تَسَلَّفَ مِنَ الْعَبَاسِ صَدَقَةٌ عَامِي» ٧٧٢
- «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ بِبُلَّتٍ مُدٍّ» ١٨٠
- «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ عَلَى الْوَلَاءِ» ١٠٤
- «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ» ١٠٦
- «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مِنَ الشَّنِّ الْمَعْلُوقِ بَعْدَ قِيَامِهِ مِنَ النَّوْمِ» ١٠١
- «أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ دِيَةَ الْمُعَاهِدِينَ دِيَةَ الْمُسْلِمِ» ١٣٧٦
- «أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ دِيَةَ الْمُقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةٍ» ١٣٨٨
- «أَنَّهُ ﷺ جَلَدَ فِي الْخُمُرِ أَرْبَعِينَ» ١٤٢٦
- «أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ بَيْنَ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ» ٥٦٢
- «أَنَّهُ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَشْرَبُ قَائِمًا» ١٦٥٧
- «أَنَّهُ ﷺ رَجَمَ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ وَلَمْ» ١٣٩٧
- «أَنَّهُ ﷺ رَجَمَهَا قَبْلَ أَنْ تَقْرَأَ أَرْبَعَ» ١٣٩٧
- «أَنَّهُ ﷺ رَمَى يَوْمَ النَّخْرِ ضُحًى وَرَمَى» ٩٣٥
- «أَنَّهُ ﷺ زَوَّجَ رَجُلًا امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرُضْ» ١٠٧٣
- «أَنَّهُ ﷺ سَأَلَ أَيَّ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ» ٨٢٧
- «أَنَّهُ ﷺ صَلَّاهَا رَكْعَتَيْنِ كُلَّ رَكْعَةٍ بِرُكُوعٍ» ٦٧٥
- «أَنَّهُ ﷺ صَلَّاهَا فِي جَمْعٍ بِأَذَانَيْنِ وَإِقَامَتَيْنِ» ٢٤٨
- «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَسَلَّمْ» ٥٧٣
- «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِهِمْ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ثُمَّ» ٥٠١
- «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ الْبَرَاءِ» ٧١٠
- «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلِ أَحَدٍ بَعْدَ» ٧٠٥
- «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلِ أَحَدٍ عَشْرَةَ» ٧٠٥
- «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ رَكْعَتَيْنِ» ٥٠٥
- «أَنَّهُ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ذَاتَ» ١٥٤
- «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ» ٥٨٤
- «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ: ارْجِعْهَا» ١٢٦٦

- أَنَّهُ ﷺ قَبْلَ رَيْبَةِ الْحَسَنِ أَوْ الْحُسَيْنِ ٢٧١
- أَنَّهُ ﷺ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ ٩٤٧
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَمْسُ شَيْئًا مِنْ ٨٠٩
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَعَرَّقُ الْعَظْمُ وَيَنْهَشُ ١٦٣٩
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوَجْهِهِ ٦٣١
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ١٥٤
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَتْلُوهُ ٤٦٩
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُغْدُو يَوْمَ الْعِيدِ إِلَى ٦٥٠
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ٤٤٠
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ ٣٩٨
- أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ حُلَّةَ حَمْرَاءَ ٢٩٠
- أَنَّهُ ﷺ كَتَبَ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمٍ ١٤٨
- أَنَّهُ ﷺ كَرِهَ الصَّلَاةَ يَصْنَفُ النَّهَارَ إِلَّا ٥٢٥
- أَنَّهُ ﷺ كَفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ وَبِرْدٍ حَبْرَةٍ ٧٠١
- أَنَّهُ ﷺ لَبَسَ مُسْتَقَّةً مِنْ سُنْدُسٍ أَهْدَاهَا ٢٨٢
- أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُصَلِّيُ الضُّحَى ٦٥٧
- أَنَّهُ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ دَعَا فِي ٣٤٣
- أَنَّهُ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثِينَ بَدَنَةً ٩٦٦
- أَنَّهُ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثِينَ بَيْبُو وَأَمَرَ عَلَيْهَا ٩٥٠
- أَنَّهُ ﷺ نَفَلَ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ١٥١٥
- أَنَّهُ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَوَّلَ الرَّجُلُ قَائِمًا ٦٨
- أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الْاِقْتِطَاعِ وَأَمَرَ بِالْتَّلَحُّ ٣٠٠
- أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِكِدِ ٢٩
- أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الذَّبْحِ لَيْلًا ٩٦٣
- أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ٩٨٠
- أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ كَسْبِ الْأُمَةِ مَخَافَةً ١٠٦٩
- أَنَّهُ ﷺ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ أَقْبَلَ رَاجِعًا ١٠٧٤
- أَنَّهُ ﷺ أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ ٩٦١
- أَنَّهُ ﷺ آخَرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ ٢٢١
- أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَبِيتَ الْمُسْلِمُونَ بِالْحَدِيثِيَّةِ ١٥٦١
- أَنَّهُ ﷺ أَصَابَهُ أَدَى فَحَلَقَ رَأْسَهُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ٨٩١
- أَنَّهُ ﷺ أَغَانَهُمْ بِنُصْفِ الدِّيَةِ ١٣٥٩
- أَنَّهُ ﷺ أَعْطَى عُلُقَمَةَ بْنِ عَلَانَةَ مَائَةً ٧٨١
- أَنَّهُ ﷺ أَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، أَوْ شَهِدَ ١٣٩٧
- أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْإِنْبِغَادِ الْمُرَوَّحِ عَنِ النَّوْمِ ٨٠٥
- أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِلَالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤْتِرَ ٢٦٥
- أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَنْهَى نِسَاءَ جَعْفَرٍ ٧٤٥
- أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَعْرِفَهُ ١١٠٩
- أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ ١١٨٩
- أَنَّهُ ﷺ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا ٨٩٥
- أَنَّهُ ﷺ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرٌ لَمْ يَقَعْ ١٢٨٣
- أَنَّهُ ﷺ اخْتَلَمَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ فَتَيَمَّمَ ثُمَّ ٥٧٦
- أَنَّهُ ﷺ اسْتَشْهَدَ فَصَلَّى عَلَيْهِ ﷺ فَحَفِظَ مِنْ ٧٠٤
- أَنَّهُ ﷺ اسْتَفْغِثَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ فَجَدَّ بِهِ ٦٠٠
- أَنَّهُ ﷺ اسْتَكْبَرَ رَجُلٌ مِنْهُمْ حَتَّى أَضْنَى فَعَادَ ١٤٠٧
- أَنَّهُ ﷺ اسْتَكْبَرَ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا ٥٧٥
- أَنَّهُ ﷺ انْتَهَى إِلَى الْجُمُعَةِ الْكُبْرَى، فَجَعَلَ ٩٢٥
- أَنَّهُ ﷺ انْتَهَى إِلَى جُمُعَةِ الْعَقَبَةِ فَرَمَاهَا مِنْ ٩٢٥
- أَنَّهُ ﷺ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى ١٢٧
- أَنَّهُ ﷺ بَدَأَ بِالرَّجْوِ قَبْلَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ ١٠٦
- أَنَّهُ ﷺ بَعَثَ ﷺ فِي الثَّقَلِ ٨٦٠
- أَنَّهُ ﷺ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَةَ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ ١٢١٧
- أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَ أُمَ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّادٍ ١٣٢٥
- أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي جُشَمٍ ١١٩٧
- أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَ خَمْسَ عَشْرَةَ امْرَأَةً وَدَخَلَ مِنْهُنَّ ١٢١١
- أَنَّهُ ﷺ تَشَاحَّ النَّاسُ يَوْمَ الْقَادِيسِيَّةِ فِي الْأَذَانِ ١٠٥٠
- أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ فَنَسَلَ وَجْهَهُ فَأَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَتَمَضَّضَ بِهَا ١٠٧
- وَأَسْتَنْشَقَ ١٠٧
- أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ فَفَسَلَ وَجْهَهُ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ ١١١
- أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ أَذُنَيْهِ بِمَاءٍ غَيْرِ الْمَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ الرَّأْسَ ١١٧
- أَنَّهُ ﷺ جَاءَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ ١٢٠٣
- أَنَّهُ ﷺ جَاءَ الْيَوْمَ الْأَوَّلُ فَأَقْرَأَ مَرَّتَيْنِ فَطَرَدَهُ ١٣٩٨
- أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ مِيرَاثَ ابْنِ الْمُطَّلَعَةِ لَأُمِّهِ وَلِوَرَثَتِهَا ١١٥٦
- أَنَّهُ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةِ وَطَافَ لَهَا ٩٣٣
- أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ بَيْنَ بَرِيرَةَ وَتُوتَيْةَ ٥٦٢
- أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ١٤٩٥
- أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ عِيدٍ فَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا ٦٥٥
- أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي ٥٨٤
- أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَمْرَأَتِهِ وَفِي عُنُقِهَا ١٦٦٩
- أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى ٤٤٣

- أَنَّهُ دَعَا بِوَضْوِءٍ فَمَضْمَضَ وَاسْتَشَقَّ وَتَرَى يَدَيْهِ الْيُسْرَى .. ١٠٥
- أَنَّهُ ذَكَرَ التَّلَاغُثَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ١٢٩٦
- أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي السَّجْدَةَ بِاللَّيْلِ ٦٠٥
- أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا قَدْ أَخَذَتْ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَخْلَعَ خُفَّيْهِ ١٢٠
- أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى كِطَامَةَ قَرْمٍ فَتَرَضَّاهُ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ وَقَدَّمَتْهُ ١٢١
- أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يُبَشِّرُ ٣٥٢
- أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَهَا ١٣١٢
- أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيْالِيَهُنَّ ١٣١
- أَنَّهُ رَفَعَ الشَّرْطَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَجَازَهُ ١٠٥٧
- أَنَّهُ رَكَعَ فَجَافَى يَدَيْهِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى ٣٩٤
- أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ مَثَعَةِ النِّسَاءِ ١٢٠٠
- أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ ٥١٨
- أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ١٦٩٤
- أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَجِلُّ ١٩٨
- أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ٨٤٧
- أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَتْ ٤٨٤
- أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ بَنٍ ٥٢٦
- أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ السَّبْعِ الْمَثَانِي فَقَالَ ٣٦٧
- أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ بِمَا سَمِعَهُ ١٦٣٨
- أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ أَرَادَتْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ٨٩٢
- أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ رَأْيِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ١٤٨٨
- أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ زَوْجٍ وَأَخْتٍ لِأَبَوَيْنِ ١١٥٠
- أَنَّهُ سُئِلَ: أَعْلَى مِنْ سَحَرٍ مِنْ ١٤٤٨
- أَنَّهُ سُئِلَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٥٠٢
- أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ غَنِمْتُمْ يَوْمَ الْفَتْحِ ١٥٤٩
- أَنَّهُ سُئِلَ: يَرْكَبُ الرَّجُلُ هَدْيَهُ فَقَالَ ٩٤٨
- أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ١٥١
- أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ ٣٨٦
- أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي سَاعَةٍ ٦٢٠
- أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا سُئِلَ عَنِ الْمَهْلِ فَقَالَ ٨٦٢
- أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَا ١٦٨٠
- أَنَّهُ سَمِعَ كِبْرَاءَهُمْ يَذْكُرُونَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ ١٠٨٥
- أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِينَا ١١٧٦
- أَنَّهُ شَهِدَ الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٧٠٤
- أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ الْمَنْحَرِ ٤٦
- أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ ٦٥٩
- أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ١٢٠٦
- أَنَّهُ صَاحَ الْحُلَيْسُ: هَلَكْتُ قَرْنَيْشَ وَرَبِّ ١٥٦١
- أَنَّهُ صَادَ أَرْبَعِينَ فَلَذَبَحَهُمَا بِعَرُوثَيْنِ ١٦١
- أَنَّهُ صَلَّى الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ ٤٤١
- أَنَّهُ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بِوَضُوءٍ ١٥٠
- أَنَّهُ صَلَّى الْعِشَاءَ لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِثَالِثَةِ الشَّهْرِ ٢٣٣
- أَنَّهُ صَلَّى الْعَصْرَ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ مَصِيرٍ ٢٢٠
- أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِالْمَزْدَلِفَةِ وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكَعَتَيْنِ ٦٠٤
- أَنَّهُ صَلَّى عَلَى بِسَاطٍ أَيْضَ ٣١٥
- أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٧١٦
- أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ خَمْسًا ٧١٥
- أَنَّهُ صَلَّى عَلَى طُفْسَةٍ ٣١٥
- أَنَّهُ صَلَّى عَلَى لَبَدٍ ٣١٥
- أَنَّهُ صَلَّى فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَخَلَعَ النَّاسُ نَعْلَهُمْ ٣٠٩
- أَنَّهُ صَلَّى فِي كُوفٍ فَقَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ ٦٧٥
- أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ ٥٩٧
- أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ لَا ٣٩٢
- أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ٩٦١
- أَنَّهُ ضَرَبَهَا فَكَسَرَ يَدَهَا ١٢٧٧
- أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ١٢٥٩
- أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقًا وَهِيَ حَائِضٌ ١٢٦٣
- أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ١٢٦٦
- أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سَهْمَةَ ابْنَةَ، فَأَخْبَرَ ١٢٦٢
- أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقًا ١٢٥٩
- أَنَّهُ عَرَضَ الْإِسْلَامَ عَلَى ابْنِ صَيَّادٍ صَغِيرٍ ١٤٦٥
- أَنَّهُ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَحَ مَلَكٌ ١١٩٩
- أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ وَوَلَدَيْهَا فَتَوَّاهُ النَّبِيُّ ٩٨٦
- أَنَّهُ قَالَ وَتَنَازَلَ قُصَّةً مِنْ شَعْرِ ١٢٣٧
- أَنَّهُ قَالَ حِينَ صَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ ٦٥١
- أَنَّهُ قَالَ فِي الْأُضْحِيِّ لِصَاحِبِهَا بِكُلِّ شَعْرَةٍ ٩٥٢
- أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ ١٢٦٢
- أَنَّهُ قَالَ فِي شَيْبَةِ الْعَمْدِ اثْنَلَاثًا ١٣٤٧
- أَنَّهُ قَالَ فِي مُفْلِسٍ آتَوْهُ بِهِ ١٠٤٢

- ١٣١ «أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْسَحْ»
 ٢١٥ «أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ أُمُورًا»
 ١٢٩١ «أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ»
 ١٦١٩ «أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّا نَزِمِي»
 ٥٦٩ «أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ»
 ٥٦٥ «أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَدِّيهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ»
 ١٤٦٦ «أَنَّهُ قَالَ لَهُ ابْنُ صَيَّادٍ هَذَا عَذْرَتٌ»
 ٦٨٩ «أَنَّهُ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ»
 ٦٨٩ «أَنَّهُ قَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ: يَرْحَمُكَ»
 ٣٥٤ «أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ فِي عَشْرَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ»
 ١٢٧٣ «أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتَ فِيمَا يَرَى النَّاسُ»
 ١٣٩٢ «أَنَّهُ قَالَ: كَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيَّ»
 ١٠٦٤ «أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ بِالْدِّينَارِ»
 ٩٧٢ «أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا»
 ١٧٢٩ «أَنَّهُ قَامَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ»
 ١٤٠٦ «أَنَّهُ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ»
 ٨١٠ «أَنَّهُ قَتَلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَاغْر»
 ٣٨٧ «أَنَّهُ قَرَأَ ﷻ فِيهِ بِ «الَّذِينَ...»
 ١٠٧٤ «أَنَّهُ قَرَأَهَا سَبْعَ مَرَّاتٍ»
 ٤٧ «أَنَّهُ قَسَمَ الْأَيْمَنَ فِيمَنْ يَلِيهِ»
 ١٠٨٥ «أَنَّهُ قَضَى ﷻ فِي سَبِيلِ مَهْزُورٍ أَنْ»
 ١٣٨٥ «أَنَّهُ قَضَى بِذِيَةِ الْمَرْأَةِ الْمَقْتُولَةِ وَذِيَةِ جَنَّتِيهَا»
 ١٤١٧ «أَنَّهُ قَطَعَ فِي أَرْجُلِهِ»
 ١١٦٧ «أَنَّهُ قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُ لَا خَادِمَ»
 ٦٢٣ «أَنَّهُ كَانَ ﷻ يَخْرُجُ إِلَى الْبَيْعِ لِزِيَارَةٍ»
 ٣٩٠ «أَنَّهُ كَانَ ﷻ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ»
 ١٤٤ «أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ﷻ»
 ١٣٦ «أَنَّهُ كَانَ إِذَا احْتَجَمَ غَسَلَ أُنْزَ»
 ٥٧٢ «أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ»
 ٦٤٢ «أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ فَصَلَّى الْجُمُعَةَ»
 ٤٩٨ «أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَنَعَهُ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ»
 ٤٦٩ «أَنَّهُ كَانَ يَتَنَزَّلُ مَصْلَاهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ»
 ٤٠٧ «أَنَّهُ كَانَ رُكُوعُهُ ﷻ وَسُجُودُهُ وَإِذَا رَفَعَ»
 ١٣٩٧ «أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا يَعْمَلُ فِي السُّوقِ فَمَرَّتْ»
 ٦٥٥ «أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئًا»
 ٦٣٣ «أَنَّهُ كَانَ لَا يُطِيلُ الْمَوْعِظَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»
 ٢٩٢ «أَنَّهُ كَانَ لَهُ ﷻ نَوْبٌ أَحْمَرُ يَلْبَسُهُ»
 ١٠٧٠ «أَنَّهُ كَانَ لَهُ غُلَامٌ حَجَّامٌ، فَزَجَرَهُ»
 ١٢٠٠ «أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ»
 ٩٣٤ «أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْجَمَارَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ»
 ٥٦٥ «أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الْمُتَنَادِيَّ فَيُنَادِي بِالصَّلَاةِ»
 ٥٩٠ «أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ الَّتِي»
 ٦٩٦ «أَنَّهُ كَانَ يَدْفِنُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ فِي الْقَبْرِ»
 ٣٥٢ «أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ فِي»
 ٣٥٣ «أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ خُفْصَةٍ»
 ٩٣٤ «أَنَّهُ كَانَ يَزِمِي الْجُمُعَةَ يَوْمَ النُّحْرِ رَاكِبًا»
 ٣٩٢ «أَنَّهُ كَانَ يَسْكُتُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ»
 ٣٩١ «أَنَّهُ كَانَ يَسْكُتُ سَكْتَتَيْنِ، إِذَا اسْتَفْتَحَ»
 ٤٨٧ «أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ وَالرَّكْعَةِ فِي»
 ٢٩٥ «أَنَّهُ كَانَ يُصَبِّحُ يَتَابِعُهُ وَيَذْهَبُ بِالزَّعْفَرَانِ»
 ٨٨ «أَنَّهُ كَانَ يُصَبِّحُ لِحَبْتِهِ بِالصُّفْرَةِ»
 ٣١ «أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ إِلَى الْهَرَّةِ الْإِنَاءَ حَتَّى تَشْرَبَ»
 ٤٩٣ «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي ﷻ مَا بَيْنَ أَنْ»
 ٤٨٨ «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُ تِسْعَ رَكَعَاتٍ لَا يُجْلِسُ»
 ٤٨٨ «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكَعَةً وَيُؤَيِّرُ»
 ٦٤٢ «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا»
 ٧٩٣ «أَنَّهُ كَانَ يُعْطِي زَكَاةَ رَمَضَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ»
 ١٥٨١ «أَنَّهُ كَانَ يُفَاضِلُ بَيْنَ النَّاسِ كَمَا كَانَ»
 ١١٦٨ «أَنَّهُ كَانَ يُفْضِي فِي الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ»
 ٤٨٨ «أَنَّهُ كَانَ يُفْضِلُ بَيْنَ شَفْعِهِ وَتَوْبِهِ بِسَلِيمَةٍ»
 ١٤٠ «أَنَّهُ كَانَ يُقْبَلُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَلَا»
 ٤٦٤ «أَنَّهُ كَانَ يُقْسِتُ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ»
 ٣٦٣ «أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ أَعُوذُ بِاللَّهِ»
 ٢٦١ «أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَدِّدُ حَتَّى»
 ٧٢٣ «أَنَّهُ كَانَ يَمْسِي بَيْنَ يَدَيِ الْجَنَازَةِ»
 ٤٤١ «أَنَّهُ كَانَ يَمْكُثُ ﷻ فِي مَكَائِهِ يَسِيرًا»
 ٣٣٨ «أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ شَابٌ عَزَبَ لَا»
 ٩٢ «أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ جُمُعَةٌ ضَخْمَةٌ»
 ١٦٢١ «أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ عَنَمٌ تَرْعَى بَسْلَعًا»
 ١٥٧٤ «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ أَنْ يَخْتُمُوا»

- «أَنَّهُ أَغَقَّتْ وَلِيدَةً لَهَا وَلَمْ تَسْأَلْنِ النَّبِيَّ» ١١٦٤
- «أَنَّهُا أَمَرَتْ أَبَا يُونُسَ بِكَتَبِ لَهَا مُصْحَفًا» ٢٢٤
- «أَنَّهُا أَتَكَرَّتْ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ» ١١٣٥
- «أَنَّهُا أَهْلَتْ بِالْمَعْرُوفَةِ فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطْفُفْ بِالنِّسَاءِ» ٩٣٣
- «أَنَّهُا اخْتَجَبَتْ مِنْ أَعْمَى، فَقِيلَ لَهُ» ١١٨٩
- «أَنَّهُا اخْتَلَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ» ١٢٧٦
- «أَنَّهُا بَاعَتْ مَدْبَرَةً سَحَرَتْهَا» ١١٧١
- «أَنَّهُا جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ» ١٣٣٢
- «أَنَّهُا جَاءَتْ بِنَفْسِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حَالًا» ١٤٠٦
- «أَنَّهُا جَلَدَتْ وَلِيدَةً لَهَا خَمْسِينَ» ١٤١٣
- «أَنَّهُا خَرَجَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةً خَيْرًا» ١٥١٨
- «أَنَّهُا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فَدَخَلَتْ مَعَهَا أُمُّ» ١٠١٥
- «أَنَّهُا رَاتِ وَهِيَ بَعْنَى فِي زَمَنِ رَسُولٍ» ٨٤١
- «أَنَّهُا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي» ٢٧٣
- «أَنَّهُا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ» ١٥٩
- «أَنَّهُا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ: إِنْ الزَّيْرَ رَجُلًا» ١١٢٢
- «أَنَّهُا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْحَيْضَةِ يُصِيبُ الثَّوْبَ» ٣٣
- «أَنَّهُا سُئِلَتْ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي» ٣١٤
- «أَنَّهُا سَرَقَتْ حُلِيًّا» ١٤١٩
- «أَنَّهُا سَرَقَتْ قُطِيفَةً مِنْ بَيْتِ رَسُولٍ» ١٤١٩
- «أَنَّهُا صَبَّتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٢٦
- «أَنَّهُا عَرَضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٢١٦
- «أَنَّهُا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الشَّيْءُ» ١٠٨٤
- «أَنَّهُا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ» ١٢٧٤
- «أَنَّهُا قَالَتْ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ٥٨٩
- «أَنَّهُا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ صَائِمَةً طَعَامًا» ١٠٩٥
- «أَنَّهُا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَرَى» ١٤٩٠
- «أَنَّهُا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ» ١٦٧١
- «أَنَّهُا قَدِمَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَقْنِيَةً فَلَمَّعَ هُوَ» ٢٨٢
- «أَنَّهُا قَدِمَتْ وَهِيَ مَرِيضَةٌ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ» ٩١٣
- «أَنَّهُا كَانَتْ تَحْتَ الْمَنِيِّ مِنْ نَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٤٤
- «أَنَّهُا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا» ٢٠١
- «أَنَّهُا كَانَتْ تَصُبُّ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ مَا لَمْ يُطْعَمْ» ٣٨
- «أَنَّهُا كَانَتْ تُصَلِّي فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا» ٦٠٠
- «أَنَّهُا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ» ١٧٩
- «أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَخْنَادِ فِي رِجَالٍ» ١٣٢٩
- «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَنْفَخَ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي» ٤٤٨
- «أَنَّهُ كَفَّلَهَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ» ١٤٠٦
- «أَنَّهُ كَفَّرَ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ اثْوَابٍ» ٧٠١
- «أَنَّهُ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُهُ» ١٣١٨
- «أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» ١٣٤١
- «أَنَّهُ لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةٍ» ٩٧١
- «أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ الْحَزْمَةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى» ١٥٦٩
- «أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَذَانِ بِلَالٍ وَابْنِ» ٢٦٠
- «أَنَّهُ لَمَّا تَخَرَّجَ جَمَاعَةً مِنَ التَّجَارَةِ فِي» ١٥٢٢
- «أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ الْكَعْبَةَ صَلَّى بَيْنَ السَّارِئَتَيْنِ» ٥٨٧
- «أَنَّهُ لَمَّا ظَهَرَ يَوْمَ الْجَمَلِ قَالَ» ١١٣٥
- «أَنَّهُ لَمَّا قَالَ ﷺ: فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ٣٤٧
- «أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَتَتْ رَسُولَ» ٥٠٨
- «أَنَّهُ لَمَّا مَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ حَدِيثَ» ٣٧٣
- «أَنَّهُ مَا كَانَ يَزِيدُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ» ٤٨٨
- «أَنَّهُ مَاتَتْ ابْنَةً لَهُ، فَكَبَّرَ عَلَيْهَا» ٧١٩
- «أَنَّهُ مَرَّ بِالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ يُصَلِّي» ٤٥٩
- «أَنَّهُ مَرَّ بِهِمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ صَلَاةَ الصُّحَى» ٥٠٩
- «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّكَابِ» ٦٧
- «أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ» ١١٧٦
- «أَنَّهُ وَاصِلٌ بِاصْحَابِهِ لَمَّا ابْوَا أَنْ يَتَهَوَّأَ» ٨١٣
- «أَنَّهُ وَجَدَ أَبَا جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَدْ» ١٥١١
- «أَنَّهُ وَجَدَ رَجُلًا يَسْرِقُ فِي الْغَزْوِ فَجَلَدَهُ» ١٤٢٢
- «أَنَّهُ وَصَفَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ثَلَاثًا، ثَلَاثًا، قَالَ: وَكَانَ
- يَتَنَاهَدُ الْمَاقِينَ» ١٠٩
- «أَنَّهُ وَضَعَ عَلَى أَهْلِ الذُّهَبِ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ» ١٥٧٢
- «أَنَّهُ وَعَدَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَأْتِيَهُ فَلَمْ يَأْتِهِ» ٣٣
- «أَنَّهُ وَقَدَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ اسْتِغْفَافَ الْوَلَحِ» ١٠٨٦
- «أَنَّهُ يَتَّقِي مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى» ١١٥٩
- «أَنَّهُ يُمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ» ١٢٩
- «أَنَّهُ يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ» ١٦٩٤
- «أَنَّهُ أَتَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِطَعَامٍ فِي» ١٠٩٥
- «أَنَّهُ أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
- قَبَالَ عَلَى نَوْبِهِ» ٣٨

- أَنَّهُا كَانَتْ تَكُونُ حَاضِرًا لَا تُصَلِّي ٤٧١
- أَنَّهُا كَانَتْ دِيَّةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ فِي زَمَنِ ١٣٧٦
- أَنَّهُا كَانَتْ طَيْرًا خَضِرًا خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ ١٣٦٠
- أَنَّهُا كَانَتْ عِنْدَهُ أَمْ كُلُّهُمْ بِنْتُ عَقْبَةَ ١٣٠٤
- أَنَّهُا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مَكَّةَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ٩١٩
- أَنَّهُا لَمْ تَرِ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةً ٥١٩
- أَنَّهُا لَمَّا سَمِعَتْ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ اعْتَمَرَ ٨٦٣
- أَنَّهُا نَصَبَتْ سِتْرًا وَفِيهِ تَصَاوِيرُ فَدَخَلَ رَسُولُ ٢٩٦
- أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمٍ عَيْدٍ فَصَلَّى ٦٥٠
- أَنَّهُمْ ثَلَاثُونَ رَجُلًا ١٠٧٣
- أَنَّهُمْ سَافَرُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ١٦٠٥
- أَنَّهُمْ شَكَرُوا فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ٨٢٦
- أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا كَانُوا حَاضِرِينَ مَعَ رَسُولٍ ٩٥١
- أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْخُذُونَ الدِّيَّةَ مِنَ الشَّرِيفِ إِذَا ١٤١٩
- أَنَّهُمْ كَانُوا يَخْرُجُونَ زَكَاةَ الْفَطْرِ فِي عَهْدٍ ٧٩٣
- أَنَّهُمْ كَانُوا يَغْدِلُونَ الصَّوْفَ قَبْلَ خُرُوجِهِ ﷺ ٢٥٩
- أَنَّهُمْ وَقَدُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا ١٠٨٠
- أَنَّهُمَا قَالَا إِنَّمَا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي قَوْلِهِ ٨٦٤
- أَنَّهُمَا لَقِيَا أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ بِالْبَصْرَةِ مُنْصَرِفًا ١٠٥٧
- أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ٨٣٢
- أَهْدَتْ بَرِيرَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٦٧٦
- أَهْدَتْ بَعْضُ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ طَعَامًا ١٠٩٥
- أَهْدَى رَجُلٌ مِنْ فِرَازَةَ إِلَى النَّبِيِّ ١١١٦
- أَهْدَى عُمَرُ نَجِيًّا فَأَعْطَاهُ بِهَا ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ ٩٤٦
- أَهْدَى فِرْوَةَ الْجُدَامِيَّ إِلَى رَسُولٍ ١١١٤
- أَهْدَى كِسْرَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١١١٤
- أَهْدَى بُوَحَّانُ بْنُ رُوَيْبَةَ إِلَى النَّبِيِّ ١١١٤
- أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةَ سِيرَاءٍ ٢٨٨
- أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةَ سِيرَاءٍ ٢٨٨
- أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُوجَ حَرِيرٍ ٢٨٠
- أَهْدَى لِحَفْصَةَ طَعَامًا وَكَانَا صَائِمَتَيْنِ فَأَفْطَرْنَا ثُمَّ ٨٣٧
- أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُلَّةَ مَكْفُوفَةٍ بِحَرِيرٍ ٢٨٩
- أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ صَبٍّ فَلَمْ يَأْكُلْهُ ١٦١٠
- أَهْدَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً، فَقُلْنَ ١٥٩٠
- أَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ شاةً فَجَنَى عَلَى ١٦٣٦
- أَهْدَيْتُمُ الْفَتَاةَ؟ قَالُوا: نَعَمْ ١٢٣٥
- أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَأَرْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي ٨٨١
- أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِعُمَرَةَ وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِالْحَجِّ ٨٧٠
- أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ مِثْلَ ٨٧٧
- أَهْلُنَا بِالْحَجِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا ٨٧٩
- أَهْلُنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَجِّ خَالِصًا لَا ٨٧٩
- أَهْوَى النَّبِيُّ ﷺ لِيَقْبَلَنِي، فَقُلْتُ ٨٠٩
- أَوْ تَصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ أَصْعَاقٍ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ ٨٩١
- أَوْ رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ ١٣٣٧
- أَوْ قَالَ لَوْ لَمْ يَرْجِعَا ١٣٩٦
- أَوْ كَلَبَ حَرْثٌ ١٦١٥
- أَوْتَرَ بِخُمْسٍ لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَهُنَّ ٤٩٠
- أَوْتَرَ بِخُمْسٍ، وَأَوْتَرَ بِسِتْعٍ ٤٩٠
- أَوْزَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا ٤٩٢
- أَوْزَرُوا وَحَافِظُوا ٤٨٦
- أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ أَبَدًا ٦١٦
- أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ: بِصِيَامٍ ثَلَاثَةَ ٥٠٥
- أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِصَلَاةِ الصُّحَى وَالْوَتْرِ قَبْلَ ٤٩٣
- أَوْصَانِي خَلِيلِي بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ٨٣٥
- أَوْصَى أَبُو مُوسَى حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ فَقَالَ ٧٢٤
- أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يَغْسِلَهُ أَحَدٌ ٦٩٥
- أَوْصِيكُمْ بِأَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ١٧٣٤
- أَوْفُوا لِلْحَى ٨٣
- أَوْفِي بِتَذْرِكِ ١٦٠٠
- أَوْقَدْ فَعَلُوا مَا حَوَّلُوا مَقْعَدِي قَبْلَ الْقِبْلَةِ ٤
- أَوْكُ سِقَاءَكَ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ٥٥
- أَوَّلُ مَا يَدْعِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٣٩٨
- أَوَّلُ مَا كَرِهَتْ الْحِجَابَةُ لِلصَّائِمِ أَنْ جَعَفَرَ ٨٠٣
- أَوَّلُ مَا يُخَاسِبُ الْعَبْدَ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ ١٣٦٢
- أَوَّلُ مَا يَدْعِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ ١٤٧٥
- أَوَّلِيكَ جَنِّ نَصِييْنِ جَاءَوْنِي فَسَأَلُونِي الرَّادَّ ٧٤
- أَوَّلِيكَ رَجُلَانِ آمَنُوا بِالْغَيْبِ ٣٤٣
- أَوَّلَاهُنَّ أَوْ أَخْرَاهُنَّ بِالْتَرَابِ ٣٢
- أَوَّلَاهُنَّ بِالْتَرَابِ ٣٠
- أَوَّلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّتَيْنِ ١٢٢٧

- أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ ١٢٢٧
- أَوَّلُهَا مَلَامَةٌ وَثَانِيهَا نَدَامَةٌ ١٧٠٠
- أَيُّ أَحْصَدُوهُمْ حَصْدًا ١٥٤٥
- أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشْرَابٍ ٨٤١، ٦٦٢
- الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَالْأَيَّامُ ٦٦٤
- أَجْزَى عَنِّي أَنْ أَتَّفِقَ عَلَى رُؤْيِي ٧٨٨
- أَيْسَرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً ١١١٨
- أَيْسَرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ ١١١٧
- أَيْعِزُّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ ٥٩٠
- أَيْكُمُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً ٦٦٩
- أَيُّمُ اللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ١٠٩٨
- أَيُّمَا أُمَةٍ كَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ فَعَنَقَتْ فِيهِ ١٢١٢
- أَيُّمَا أَمِيرٍ احْتَجَبَ عَنِ النَّاسِ فَأَهْمَهُمْ ١٧٠٦
- أَيُّمَا إِمَارَةٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَرَ ٥١
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَذْخَلْتُ فِي شَعْرِهَا مِنْ شَعْرِ ١٢٣٧
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَادَتْ فِي شَعْرِهَا شَعْرًا لَيْسَ ١٢٣٧
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيْثَانٌ فِيهِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمْ ٩٨٣
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ ١٢٥٨
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ غَرَّ بِهَا رَجُلٌ، بِهَا ١٢١٤
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْثَانٍ فِيكَاحِهَا ١١٩٠
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حِيَاءٍ ١٢٢٥
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِيهَا فِيهِ مُعْتَقَةٌ ١١٧٥
- أَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمًا كَانَ ١١٦٤
- أَيُّمَا رَجُلٍ أَضَافَ قَوْمًا فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ ١٦٣٢
- أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلَعَقِيهِ فَإِنَّهَا ١١٢١
- أَيُّمَا رَجُلٍ أَلْسَنُ فَوَجَدَ رَجُلٌ عِنْدَهُ مَالَهُ ١٠٤٢
- أَيُّمَا رَجُلٍ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ ٥٧٨
- أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَلْسَنَ الَّذِي ابْتَاعَهُ ١٠٤٢
- أَيُّمَا رَجُلٍ تَرَكَ مَالًا ١١٤٩
- أَيُّمَا رَجُلٍ غَامَرَ بِحَرَّةٍ أَوْ أُمَةٍ فَالْوَلَدُ ١١٥٦
- أَيُّمَا رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا ١١٦١
- أَيُّمَا رَجُلٍ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ١٤٣
- أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَهَاتِ أَجْرَاتُ ٨٦٠
- أَيُّمَا ضَيْفٍ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ ١٦٣٢
- أَيُّمَا طَبِيبٍ تَطَبَّبَ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُ ١٠٧٧
- أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ ٢١٤
- أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ ١٢١١
- أَيُّمَا عَبْدٍ كُتِبَ بَيِّنَاتُ أَوْقِيَةٍ فَأَذَاهَا إِلَّا ١١٧٣
- أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا ١٥٤٢
- أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ ٧١٣
- أَيُّمَا الرُّمَاءُ لَعَنُوا لَا كَفَّارَةَ لَهَا ١٦٨٥
- أَيُّنَا أَعَدْنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ ١٥٣
- أَيُّنَا أَذْرَكَ الصَّلَاةَ فَصَلَّ ٣٢٣، ٣١٩
- أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي إِمامُكُمْ فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ ٥٥٦
- أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ١٤٣٥
- أَيُّهَا النَّاسُ لَيْسَ لِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ ٣٣٣
- أَيُّهُمَا فَعَلَتْ أَجْرًا عَنَّا ١٩٥
- إِحْدَاهُمَا مُلْكَةٌ وَالْأُخْرَى أُمٌ عَطِيفَةٌ ١٣٨٦
- إِحْدَى ثَلَاثِينَ بَيْتًا لَدَى الْمَرْأَةِ عَلَيْهِ شَعِيرَاتٌ ١٤٣٨
- إِذْ فَعَلْتُمَا مَا فَعَلْتُمَا فَأَقْسِمَا ١٠٤٩
- إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ ٥٧٨، ١٣٣
- إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنكِحُوهُ ١١٩٥
- إِذَا أَتَتْكَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا وَثَلَاثِينَ ١٠٦٠
- إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ أَهْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ ١٥٤
- إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ ٥٦٣
- إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبِيلَةَ وَلَا يَسْتَذِيرُهَا ٦٥
- إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ حَائِطًا فَأَرَادَ أَنْ ١٦٣١
- إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَايِهِ فَإِنْ لَمْ ١٣٣٤
- إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ عَلَى مَاثِيَةٍ ١٦٣١
- إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهُمَا زَانِيَانِ وَإِذَا ١٤٠٩
- إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ قَنَوصًا وَضَوْءًا لِلصَّلَاةِ ١٥٢
- إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبِيلَةَ وَلَا تَسْتَذِيرُوهَا ٦٢
- إِذَا أَجْمَرْتُمُ الْمَيْتَ فَأَجْمَرُوهُ ثَلَاثًا ٧٠٣
- إِذَا أَجْرَمَ الْمَيْتَ فَأَوْتَرُوا ٧٠٤
- إِذَا أَحْدَثَ الرَّجُلُ وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِهِ ٤٣٦
- إِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ مَضْجَعَهُ فَلْيَتَوَسَّدَ بِيَمِينِهِ ٦٩١
- إِذَا أَذْرَكَ أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ ٣٧٨
- إِذَا أَذْرَكَ أَحَدُكُمْ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ ٢٤٠
- إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ ٥١٢
- إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ ١٦٥

- إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَخْطُبَ لِحَاجَةٍ مِنْ..... ١١٩٨
- إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ..... ١٢٤١
- إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بِغَيْرِهَا..... ١٤٨٦
- إِذَا أُرْسِلَتِ الْكَلْبُ فَأَكَلَ الصَّيِّدَ فَلَا..... ١٦١٧
- إِذَا أُرْسِلَتِ الْكَلْبُ فَأَكَلَ مِنَ الصَّيِّدِ..... ١٦١٨
- إِذَا أُرْسِلَتِ كِلَابُكَ الْمُعَلَّمَةُ وَذَكَرْتَ اسْمَهُ..... ١٦١٨
- إِذَا أُرْسِلَتِ كَلْبُكَ فَادَّخَرَ اسْمَ اللَّهِ..... ١٦١٦
- إِذَا أَسْرَرْتَ بِقِرَاءَتِي فَأَقْرَؤُوا وَإِذَا جَهَرْتَ بِقِرَاءَتِي..... ٣٧٨
- إِذَا أَشْعَرَ الْحَبِيبُ فَذَكَاتُهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ..... ١٦٢٥
- إِذَا أَصَابَ الْمُكَلَّتَبُ حَدًّا أَوْ مِيرَانًا وَرَثَ..... ١١٥٩
- إِذَا أَطَاقَ الْغُلَامُ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَجِبَ..... ٨٠٢
- إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ..... ١٢٥٣
- إِذَا أَغْتَنَى الرَّجُلُ أُمَّتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بِمَهْرٍ..... ١٢١٣
- إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُكُمْ الرِّيحَانُ فَلَا يَرُدُّهُ..... ٩٥
- إِذَا أُعْطِيتُمُ الرِّكَاءَةَ فَلَا تَنْسُوا ثَوَابَهَا أَنْ..... ٧٧٣
- إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا أَوْ..... ١٢٣٧
- إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى ثَمَرٍ فَإِنَّهُ..... ٨١٥، ٦٤٩
- إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ الْبَائِعَ سِلْعَتَهُ..... ١٠٤٢
- إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ وَعِنْدَهُ مَتَاعٌ..... ١٠٤٣
- إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ وَعَابَتْ الشَّمْسُ..... ٨١٤
- إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدِي إِلَيْهِ أَوْ..... ١٠٣٤
- إِذَا أَقْرَضَ فَلَا يَأْخُذْ هَدِيَّةً..... ١٠٣٤
- إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنَ..... ٥٨٧، ٢٥٩
- إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ..... ٥٢٠، ٥١١
- إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ..... ٢٣١
- إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعِشَاءُ فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ..... ٢٣٠
- إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ..... ١٦٣٨
- إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقْبَلْ..... ١٦٤٠، ١٦٣٥
- إِذَا أَكَلَ الصَّائِمُ نَاسِيًا، أَوْ شَرِبَ..... ٨٠٦
- إِذَا أَلْفَى اللَّهُ غَزْ وَجَلَ فِي..... ١١٨٥
- إِذَا أَمَرْتَكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ..... ٥٩٢، ٣٢٥، ١٨٦
- إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتْلَهُ الْآخَرُ يَقْتُلُ..... ١٣٤٨
- إِذَا أَمَرَ الْإِمَامُ فَأَمْتُوا، فَإِنْ مَنَ..... ٣٨٠
- إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ..... ١١٢٢
- إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ..... ٤٣٠
- إِذَا أَبْقَطَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّيَا..... ٤٩٩
- إِذَا ابْتِاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً ثُمَّ أَفْلَسَ وَهِيَ..... ١٠٤٢
- إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا فَلَا تَبْعُهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ..... ٩٨٤
- إِذَا ابْتِغَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تَوْضَعَ..... ٧٢٤
- إِذَا اتَّخَذَ الْفَيُّ دُولًا، وَالْأَمَانَةُ مَغْنَمًا..... ١٥٩٥
- إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ..... ١٧٠٢، ٢٣٩
- إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَبِيعَ مُسْتَهْلِكُ فَالْقَوْلُ قَوْلٌ..... ١٠٢٧
- إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعَيَّرُ كَيْفَ شِئْتُمْ..... ١٠٠٧، ٩٨٤
- إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ الْبَيْتَاءُ فَاجْعَلُوها سَبْعَةً..... ١٠٥٤
- إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوها سَبْعَةَ أَذْرُعَ..... ١٠٥٤
- إِذَا ارْتَهَنَ شاةَ شَرِبَ الْمُرْتَهَنُ مِنْ لَبِئِهَا..... ١٠٣٧
- إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ..... ١٠٥٣
- إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ نِسَاءَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذْنُوا..... ٥١٦
- إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ ثَلَاثًا..... ٧٣
- إِذَا اسْتَكْمَلَ الْمُؤَلُّودُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً كُتِبَ..... ١٠٤٦
- إِذَا اسْتَفْرَغْتُمْ فَاغْتَبَرُوا..... ١٥٥٠
- إِذَا اسْتَهْلَ السَّقَطُ صَلَّيَ عَلَيْهِ وَوَرِثَ..... ١١٥٧
- إِذَا اسْتَهْلَ الْمُؤَلُّودُ وَرِثَ..... ١١٥٦
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامٍ فَلَا يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ..... ١٠٠
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامٍ فَلْيَسْتَفْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ..... ١٠١
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمٍ فَلَا يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ..... ٩٩
- إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمٍ فَلَا يَغْسِمْ يَدَهُ حَتَّى يَغْسِلَهَا..... ١٠٠
- إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ..... ٢١٨
- إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبْعُهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ..... ٩٨٤
- إِذَا اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ حَيْضِهَا نَقَضَتْ..... ١٧٧
- إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى قَرِيبٍ..... ٣٥١
- إِذَا اقْتَلْتُمْ عَلَى الدُّنْيَا قَالِقَاتِلَ وَالْمَقْتُولُ فِي..... ١٣٦٤
- إِذَا اتَّقَى الْحَيَّانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ..... ١٥٨
- إِذَا اتَّقَى الْحَيَّانَانِ وَتَوَارَتْ الْحَشْفَةُ فَقَدْ..... ١٥٨
- إِذَا اتَّقَى الْحَيَّانَانِ..... ٨٤
- إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَةٍ فَلَتَاتِيهِ وَإِنْ..... ١٢٤٩
- إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا..... ٨٣٩
- إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا..... ١٢٥٠
- إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلَّةً فَإِنَّهُ لَا يَحُولُ الْحَبْثَ..... ٢٨
- إِذَا بَيَّاعُ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ..... ١٠٠١

- إِذَا تَبَاعَعَ الْمُتَبَاعَانِ بِالتَّبَاعِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ١٠٠١
- إِذَا تَبَاعَعْتُم بِالْعَيْنَةِ وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ١٠١٦
- إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ٢٧٩
- إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ اشْتَرَى خَادِمًا ١٢٣٧
- إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلُ فَلْيَتَمَسَّحْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ٧٣
- إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ ٥٩
- إِذَا تَوَاجَعَ الْمُسْلِمَانِ بَيْنَهُمَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ١٣٦٣
- إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ٥٤٩
- إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ ثُمَّ خَرَجَ ٥٥١
- إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَتَبَرَّ ١٠٥، ١٠٢
- إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ خَرَجَ غَائِبًا ٤٥٦
- إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فَمَضْمَضَ خَرَجَتْ الْخَطَايَا ١١٦، ١٠٧
- إِذَا تَوَضَّأْتَ اغْتَسَلْتَ مِنْ خَطَايَاكَ كَثِيرًا ١٤٧
- إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَبْلَغْ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا ١٠٣
- إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَبِرْ ١٠٢
- إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ ١١١
- إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ الْأَصَابِعَ ١١٢
- إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُضْ ١٠٢
- إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَشْرَبُوا أَعْيُنَكُمْ مِنَ الْمَاءِ ١٢٧، ١١٠
- إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَلَا تَتَفَضَّضُوا أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا ١٢٧
- إِذَا تَوَضَّأْتُمْ وَإِذَا لَبَسْتُمْ فَاذْكُرُوا بَيِّنَاتِكُمْ ٣٠٧
- إِذَا تَوَفَّى أَحَدُكُمْ فَوَجَدَ شَيْئًا فَلْيَكْفُرْ فِي ٧٠٢، ٢٩٤
- إِذَا تَوَلَّيْتُ مَرْضَاكُمْ فَلَا تَعْمَلُوهُمْ قَوْلَ لَا ٦٩١
- إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ ١٦٥
- إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ ٣١٦
- إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ ٣٧
- إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ ٦٢٧
- إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ٦٢٧
- إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ ٦٢٧
- إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ يَوْمُ مَرِيضًا فَلْيَقُلْ ٦٩٠
- إِذَا جَاوَزَ الْخَيْتَانِ الْخَيْتَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ ١٥٨
- إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقَبِيلَةَ وَلَا يَسْتَنْدِرُهَا ٦٠
- إِذَا جَلَسَ الْحَاكِمُ فِي مَكَانِهِ هَبْطًا ١٧٠٣
- إِذَا جَهَزَتْ بِالْقِرَاءَةِ ٣٧٨
- إِذَا خَذَلَتْ الْمَاءَ فَاعْتَسِلْ مِنَ الْخَبَابَةِ ١٥٦
- إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِيهِ يَمِينٌ يَكْفُرُهَا ١٢٨٨
- إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّكُمْ ٢٤٨
- إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى ١٦٨٦
- إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُولْ: مَا ١٢٧٤
- إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا ١٦٨٦
- إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَكَفَرْتَ عَنْ ١٦٨٦
- إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةَ يَوْمٍ سَفَرًا فَلْيَأْمُرُوا ١٦٩٩
- إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثَّلَثَ، فَإِنْ ٧٦٨
- إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةُ فَقَدَّرَ أَنْ يَرَى ١١٨٤
- إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ١١٨٤
- إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسَ حَتَّى ٦٢٧، ٥٠٩
- إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْفَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ ٥١٠
- إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ رُكُوعٌ فَلْيَرْكَعْ ٥٨٤
- إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَأَطْعَمَهُ ١٠١٨
- إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ ١٦٣٥
- إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ وَإِذَا فَرَغَ مِنْ ٣٩٢
- إِذَا دَخَلْتُمُ الْخَلَاءَ فَقُولُوا بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ ٥٧
- إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَحَاهُ فَلْيَجِبْ ١٢٢٩
- إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَبَّتْ ١٢٤٩
- إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ ٥٧٩
- إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الطَّعَامِ وَهُوَ صَائِمٌ ١٢٢٩
- إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ ١٢٢٩
- إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَبْطِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ٧٦، ٧٠
- إِذَا رَأَيْتَ أَتَلَ قَدْ طَهَّرْتَ وَاسْتَقْبَلْتَ فَصَلَّ ١٩٦
- إِذَا رَأَيْتَ الدَّمَ الْأَسْوَدَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ ١٩٦
- إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ ٧٢٥
- إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا، فَمَنْ ٧٢٤
- إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ ٧٩٦
- إِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَصَلُّوْهُمَا كَأَخَذْتُمْ صَلَاةً صَلَّيْتُمُوَهَا ٦٧٥
- إِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ٦٧٧
- إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَّاعُ فِي ٣٣٥
- إِذَا رَأَيْتُمْ هَيْلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ ٩٥٤
- إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَنْظِرُوا ٧٩٥
- إِذَا رَعَفَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصَرِفْ ١٣٥

- إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ..... ٢٤٣
- إِذَا رَكَعْتَ فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ هَكَذَا..... ٣٩٥
- إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ..... ١٦١٩
- إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ..... ١٦١٩
- إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فغَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ..... ١٦١٩
- إِذَا رَمَيْتَ فَسَمَيْتَ فَخَرَقْتَ فَكُلْ..... ١٦٢٠
- إِذَا رَمَيْتُمُ الْجُمُزَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ..... ٩٢٩
- إِذَا رَأَى الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ..... ٥٣٨
- إِذَا رَزَتْ أُمُّهُ أَحَدَكُمْ فَتَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا..... ١٤١٢
- إِذَا رَزَتْ أُمُّهُ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا..... ١٣٩١
- إِذَا رَزَتْ أُمُّهُ أَحَدَكُمْ..... ١٣٩٢
- إِذَا رُوجَ أَحَدُكُمْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَلَا يَنْظُرُ..... ٢٧٢
- إِذَا سَأَلَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَدْعُمَ جُدُوغَهُ..... ١٠٥٣
- إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِرُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ..... ٤٠١
- إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ؛ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا..... ٤٠٢
- إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجَدَ مَعَهُ سَبْعَةُ أَرَابٍ..... ٤٠٤
- إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ وَارْفَعْ مِرْقَبَيْكَ..... ٤٠٣
- إِذَا سَجَدْتَ فَلَا تَمْسُحَ الْخُصْيَ، فَإِنْ..... ٤٥٨
- إِذَا سُرِقَ مِنَ الرَّجُلِ مَتَاعٌ أَوْ ضَاعَ..... ١٠٤٠
- إِذَا سَكَّرَ فَاجْلِدُوهُ..... ١٤٢٩
- إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ وَلِلرَّجُلِ حَاجَةٌ فَلَا يَنْتَظِرُهُ..... ٥٥٧
- إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا وَعَلَيْكُمْ..... ٦٨٨
- إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَقُولُوا..... ١٥٧٦، ٦٨٨
- إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَأَمْسُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ..... ٥٥٢
- إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ..... ٢٦٣
- إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ..... ٢٦١
- إِذَا سَمِعْتُمُ الطَّاعُونَ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا..... ١٤٥٤
- إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي..... ١٦٥٦
- إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ..... ٦٠٣
- إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْضِئْهُ سَبْعًا..... ٣٢
- إِذَا شَرِبُوا الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا..... ١٤٢٨
- إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ..... ٥٣٩
- إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَإِنْ..... ٥٤١
- إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ..... ٥٤٢
- إِذَا صَادَفَ يَوْمٌ سَبْعَ عَشْرَةَ يَوْمًا..... ١٦٦٨
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنْ..... ٤٦٩
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعَ..... ٦٤٢
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ..... ٤٨٠
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَلَا يُؤْذِ..... ٣١٦
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا..... ٤٦٨
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ وَلْيَذَنْ..... ٤٦٧
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَدْرَكَ..... ٥٢٦
- إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ..... ٥٥٣
- إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ يَقُومُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ..... ٥٧٦
- إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ يَوْمَ عَرَفَةَ..... ٨٧٩
- إِذَا صَلَّيْتَ فَرَأَيْتَ أَنَّكَ أَتَمَمْتَ صَلَاتَكَ وَأَنْتَ..... ٥٣٩
- إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدَّعَاءَ..... ٧١٨
- إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدًا..... ٥٧٣، ٥٤٨
- إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا ثُمَّ أَدْرَكْتُمَا الصَّلَاةَ..... ٥٢٦
- إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالْذِّبَانِ وَالْدَّرْهِمِ، وَتَبَايَعُوا..... ١٠١٦
- إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةٍ..... ٤٩٣
- إِذَا طَلَعَ النُّجْمُ صَبَاحًا رُبِعَتِ الْعَامَةُ عَنْ..... ٩٩٤
- إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ يَغْتَدِّ..... ١٢٦٢
- إِذَا عَتَقْتَ الْأَمَةَ فَهِيَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ..... ١٢١٣
- إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمِّتُوهُ..... ٦٨٩
- إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقِيلَ لَهُ: يَرْحَمُكَ..... ٦٨٩
- إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ..... ٥٨
- إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْمِئْهُ جَلِيسَهُ. وَإِنْ..... ٦٨٩
- إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ..... ٦٨٩
- إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ كَانَ حَقًّا..... ٦٨٩
- إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ..... ٢٢٨
- إِذَا فَرَّغَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ..... ٤٢٨
- إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَسْتَأْنِفْ..... ١٣٦
- إِذَا فَعَلْتَ أَمْرِي خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً حَلَّ..... ١٥٩٥
- إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ أَوْ رَعَفَ وَهُوَ..... ١٣٥
- إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾..... ٣٩٩
- إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ..... ٣٩٩
- إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ..... ٣٨١
- إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ..... ٢٦٢
- إِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ..... ٣٨١

- ٤٤٩ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَسُوْ مَوْضِعَ»
- ٤٥٩ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ»
- ٥٤٣ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَمِ»
- ٥٠٤ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ»
- ٦٢٣ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ»
- ٤٧٢ «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا»
- ٢٣٠ «إِذَا قَدَّمَ الْعِشَاءَ فَاذْبُورُوا بِقَبْلِ صَلَاةِ»
- ٣٦٦ «إِذَا قَرَأْتُمْ الْحَمْدَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ»
- ١١٠١ «إِذَا قُيِّمَتِ الدَّارُ وَحُدَّتْ فَلَا شُفْعَةَ فِيْهَا»
- ٥١٦، ٣١٩ «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ فَلْيَجْعَلْ»
- ٤١٨ «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلِ التَّحِيَّاتِ»
- ١٥٨ «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ»
- ٤١٣ «إِذَا قَعَدْتُمْ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ فَقُولُوا»
- ٦٢٨ «إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ»
- ٦٣٦ «إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ»
- ٦٢٨ «إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ»
- ٤٠٨ «إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ ثُمَّ»
- ٣٤٦ «إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ»
- ١٣٥ «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ»
- ٤٥٥ «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَشْبِكَنَّ»
- ٤٦٩ «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا»
- ٢٥٠ «إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي أَرْضٍ فِي أَيِّ»
- ١١٥٩ «إِذَا كَانَ الْعَبْدُ يَصْنَعُ خَرًّا وَيَصْنَعُ عَبْدًا»
- ٢٨ «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْرَ قُلْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ لَمْ يَنْجُسْ»
- ٣٢ «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ»
- ٨٢٨ «إِذَا كَانَ الْقَبْلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»
- ١١٨٧، ١١٧٣ «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكْنَبٌ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا»
- ٦٢٢ «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةُ الْجُمُعَةِ فَكْثُرُوا»
- ٨٠٧ «إِذَا كَانَ يَوْمٌ صَوْمٌ أَحَدُكُمْ فَلَا يَزِفْتُ»
- ١٠٣٦ «إِذَا كَانَتْ الدَّائِبَةُ مَرهُونَةً، فَعَلَى الْمُرْتَهِنِ»
- ١١١٩ «إِذَا كَانَتْ الْهَبَةُ لِذِي رَحِمٍ مَحْرُومٍ لَمْ»
- ٧٦٤ «إِذَا كَانَتْ لَكَ مَاتًا دِرْهَمٌ وَحَالَ عَلَيْهَا»
- ٥٦٦ «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤْمَرْهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحْقَهُمْ»
- ١٦٩٩ «إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فِي سَفَرٍ فَلْيَأْمُرُوا»
- ١٧٢٧ «إِذَا كَرِهَ الْإِثْنَانِ النَّجِيئَ أَوْ اسْتَحْبَاهَا»
- ٥٤٤ «إِذَا كُنْتُ فِي صَلَاةٍ فَشَكَنْتُ فِي ثَلَاثٍ»
- ٢٥٠ «إِذَا كُنْتُ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتُ»
- ١٦٩٩ «إِذَا كُنْتُ ثَلَاثَةً فِي سَفَرٍ فَأَمُرُوا»
- ٣٤٠ «إِذَا كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَتُودِي بِالصَّلَاةِ فَلَا»
- ١٦٣٢ «إِذَا لَمْ يَكُنْ حَائِطٌ»
- ٢٧٥ «إِذَا مَا اتَّسَعَ الثَّوْبُ فَلْيَتَعَاطَفْ بِهِ عَلَى»
- ١٠٢١ «إِذَا مَا اشْتَرَى أَحَدُكُمْ لِقْحَةً مُصْرَاءَ أَوْ»
- ٧٣٥ «إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ إِخْوَانِكُمْ فَسَوِّمِ التَّرَابَ»
- ٧٢٣ «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَحْسِبُوهُ وَأَسْرِعُوا بِهِ»
- ٧٤٧ «إِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ لَا تَقْعُوا فِيْ»
- ٧١٣ «إِذَا مِتَّ فَلَا تُؤْذِنُوا بِي أَحَدًا إِنِّي»
- ٦٢٣ «إِذَا مَرَّ الرَّجُلُ بِقَبْرِ يَعْرِفُهُ فَيَسْلَمُ عَلَيْهِ»
- ٥٤٩ «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ اللَّهُ»
- ٧٢ «إِذَا مَسَّكُمْ شَيْءٌ فَأَغْصِلُوهُ فَإِنِّي أَطْنُ أَنْ مِنْهُ عَذَابُ الْقَبْرِ»
- ٥٠٣ «إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ قَالَ»
- ٤٥٠ «إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَسِّحِ الرَّجَالُ»
- ١٣٧ «إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ بَاهَى»
- ١٦٩٤ «إِذَا نَذَرَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَخُجَّ مَا شَاءَ»
- ٦٢٤ «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»
- ٦٢٣ «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي مَجْلِسِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»
- ٦٢٤ «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَتَحَوَّلْ»
- ٦٢٤ «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَحَوَّلْ إِلَى»
- ٤٦٢ «إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ»
- ٥١٣ «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ»
- ١٤٥ «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا»
- ٢٣٠ «إِذَا وَضَعَ الْعِشَاءَ وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ فَاذْبُورُوا بِهِ»
- ٢٣٠ «إِذَا وَضَعَ عِشَاءَ أَحَدِكُمْ وَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَاذْبُورُوا»
- ٣٧ «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِعَلْوِ الْأَذَى فَإِنَّ التَّرَابَ لَهُ طَهُورٌ»
- ٣٧ «إِذَا وَطِئَ الْأَذَى بِخَفْيِهِ فَطَهَرُوهُمَا التَّرَابَ»
- ١٢١٣ «إِذَا وَطِئَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ»
- ٤٦ «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَمْلَقْهُ»
- ٤٦ «إِذَا وَقَعَ الذَّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْصِسْهُ»
- ٣٠ «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَرَفْهُ»
- ٣٢ «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ غُسِلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَ»
- ٧٠٠ «إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُخْسِنِ كَفَنَهُ»

- «أَزْرَدَ الْمُسْلِمُ إِلَى يَنْفِ السَّاقِ» ٣٠٥
- «الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ مِنْ جَرٍّ» ٣٠٥
- «الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ» ١١٦٥، ٢١٥، ١٦٠
- «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يَغْلَى» ١١٦٠، ١٣٣٤
- «إِشَارَةٌ بِأَصْبَعِهِ» ٤٤٦
- «إِلَّا أَتَيْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتَ» ١٦٨٧
- «إِلَّا أَرْبَعِينَ رَجُلًا» ٦٤١
- «إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا أَوْ بَعْدَهُ» ٨٣٣
- «إِلَّا أَنْ تَطْوَعُ» ٥١٠
- «إِلَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ بَيْضَاءَ نَقِيَّةً» ٥٢٣
- «إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ بِوَاحَا» ١٤٤٦
- «إِلَّا أَنْ يَشْطَرِطَ الْمُتَبَاعُ» ٩٩٥
- «إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» ٨٣١
- «إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» ٦٤١
- «إِلَّا الْأَمْوَالُ وَالنِّبَابُ وَالْمَتَاعُ» ١٥٣٠
- «إِلَّا الَّتِي أُبَيِّنَتْ» ٥٢٠
- «إِلَّا الْغَنَائِمُ وَالْمَوَارِيثُ» ٩٩٠
- «إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ» ١٣٣٧
- «إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ» ١٤٦٣
- «إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ» ١٠٠٣
- «إِلَّا حَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِهِ لِحْتِيهِ مَعَ الْمَاءِ» ١٠٧
- «إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصِمِهِ» ٧٩٨
- «إِلَّا فَضْلَ الصَّوْمِ» ٦٦٢
- «إِلَّا فِي الْوُتْرِ وَأَنَّهُ كَانَ إِذَا حَارَبَ» ٤٦٣
- «إِلَّا كَفَّرْتَ عَنْ يَمِينِي وَلَعَلْتُ الَّذِي» ١٦٨٧
- «إِلَّا مَا عَمِلْتَ يَدِيهَا. لَنَحْ» ١٠٦٩
- «إِلَّا مَا غَيْرَ رِيحِهِ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمُهُ» ٢٨
- «إِلَّا مَنْ عَفَّرَ وَجْهَهُ التَّرَابَ» ٦٦٣
- «إِلَّا مِنْ غَيْرِ جَوَادِهِ وَأَهْرِيْقَ دَمِهِ» ٦٦٣
- «إِلَّا يَكْحَاحُ رَغْبَةٍ» ١٢٠٣
- «إِلَّا يَدَا يَدَيْ» ١٠٠٨
- «إِلَى أَنْصَافِ أَذُنَيْهِ وَعَاقِبَتِهِ» ٢٩٣
- «إِلَى شَحْمَةِ أَذُنَيْهِ» ٢٩٣
- «إِمَّا أَنْ تُصَلِّيَ مَعِي، وَإِمَّا أَنْ» ٥٧٣
- «إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ وَإِمَّا أَنْ يَأْذَنُوا» ١٣٥٧
- «إِمَّا أَنْ يَغْفُو وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ» ١٣٣٨
- «الْإِمَارَةُ أَرْثُهَا نَدَامَةٌ، وَأَوْسَطُهَا غَرَامَةٌ» ١٧٠٠
- «الْإِمَامُ ضَامِنٌ وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمَنٌ اللَّهُمَّ أَرْشِدِ الْأَيِّمَةَ» ٢٤٩
- «الْإِمَامُ ضَامِنٌ، فَإِذَا أَحْسَنَ فَلَهُ وَلَهُمْ» ٥٧٦
- «إِنْ آيَةٌ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ لَا» ٩٣٩
- «إِنْ آبَا الدَّرْدَاءُ قَالَ: يُوقَفُ فِي» ١٢٨٣
- «إِنْ آبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا قَامَ» ٤٤٩
- «إِنْ آبَا بَكْرٍ كَانَ يَقْسِمُ لِلْحَرِّ وَالْعَبْدِ» ١٥٨١
- «إِنْ آبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابُ» ٧٥٧
- «إِنْ آتَاكَ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ فَيَجْعَلْ» ١٢٦٦
- «إِنْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» ١٤٦٩
- «إِنْ آتَتْ بِهِ عَلَى الصَّنَةِ الْفُلَانِيَّةِ فَهُوَ» ١٤٠١
- «إِنْ أَحَبَّ الصِّيَامَ إِلَى اللَّهِ صِيَامَ دَاوُدَ» ٥٠٤
- «إِنْ أَخَذْتُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ» ٥٤٢
- «إِنْ أَحْسَبَ أَهْلَ الدُّنْيَا الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ» ١١٨٢
- «إِنْ أَحْسَنَ مَا غَيْرَ بِهِ هَذَا الشَّيْبُ الْحِنَاءُ وَالْكَتَمُ» ٨٨
- «إِنْ أَحْسَنَ مَا غَيْرْتُمْ بِهِ هَذَا الشَّيْبُ الْحِنَاءُ وَالْكَتَمُ» ٨٩
- «إِنْ أَحَاكُمُ النَّجَاشِيُّ قَدْ مَاتَ فَقُومُوا فَصَلُّوا» ٧٠٩
- «إِنْ أَحَاكُمُ مَاتَ بِغَيْرِ أَرْضِيكُمْ فَقُومُوا صَلُّوا» ٧٠٩
- «إِنْ أَخْتُ عَقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ نَذَرْتُ» ١٦٩٢
- «إِنْ أَذْرَكْتُ الْقَوْمَ رُكُوعًا لَمْ تَعْتَدْ بِيْلَكَ» ٣٧٩
- «إِنْ أَرْضَنَا أَرْضُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَإِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَيَشْرَبُونَ الْخَمْرَ فَكَيْفَ نَصْنَعُ بِأَيَّتِهِمْ وَقُدُورِهِمْ؟» ٥٦
- «إِنْ أَرْضَنَا أَرْضُ أَهْلِ الْكِتَابِ» ٣٥
- «إِنْ أَصَبْتَ الْقَضَاءَ فَلَكَ عَشْرَةُ أَجُورَ» ١٧٠٢
- «إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ» ١١٢٠
- «إِنْ أَغْنَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ» ١٣٦١
- «إِنْ أَغْدَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ» ١٣٦٠
- «إِنْ أَغْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا» ١٦٠١
- «إِنْ أَغْظَمَ النَّاسَ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ» ٥٤٨
- «إِنْ أَغْظَمَ النَّاسَ جُرْمًا» ١٦٠٢
- «إِنْ أَفْضَلَ الصَّدَقَةَ عَلَى ذِي الرَّجِمِ» ٧٨٨
- «إِنْ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ» ٥١٤
- «إِنْ أَمَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُزْتُ» ١٤٠٦
- «إِنْ أَمَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِيخَتْ» ١٦٠٩

- ١٦٦٤ «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالذُّوَاءَ»
- ١١٩٧ «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ نَبِيَّ رِجَالَةٍ مِنْهُ»
- ١٥٤٠ «إِنَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَىٰ أَهْلِ بَنْدَرٍ فَقَالَ»
- ٦٠٦ «إِنَّ اللَّهَ اقْتَرَضَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ فِي شَهْرِكُمْ»
- ١٥٩٥ «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ»
- ١٢٧٣ «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْتِي عَمَّا حَدَّثْتُ»
- ١١٣٧ «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ»
- ١١٣٧ «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ مَوْتِكُمْ»
- ٩٤ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ طَيِّبٌ يُحِبُّ الطَّيِّبَ»
- ١٥٨٠ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ وَضَعَ الْحَقَّ عَلَىٰ لِسَانٍ»
- ٧٥٠ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يُرِيي الصَّدَقَةَ»
- ١١٣٢ «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ ذُرِّيَّةَ كُلِّ نَبِيٍّ»
- ١٥٩٤ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكَوْبَةَ وَالْغَبِيرَاءَ»
- ٩٧٤ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْحَمِيرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِزِيرِ»
- ١٥٩٤ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَىٰ أُمَّتِي الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ»
- ١٣٢٤ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا»
- ١٦٢٧ «إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ مَا فِي الْبَحْرِ»
- ٤٨٥ «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً وَهِيَ الْوُزْرُ فَصَلُّوْهَا»
- ٤٩٢، ٤٨٥ «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً وَهِيَ الْوُزْرُ»
- ١٤٦١ «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ابْتَنَحَتْ نَبِيَّهٖ»
- ٦٢٢ «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَىٰ الْأَرْضِ»
- ٤٩٨ «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ صِيَامَ رَمَضَانَ»
- ٨٢١ «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عَنْ»
- ١٣٦٩ «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْسُطُ يَدَهُ»
- ١٣٦٩ «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقْبَلُ تَوْبَةَ»
- ٦٨٩ «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَكْرِهُ رَفْعَ الصَّوْتِ»
- ١٦٠١ «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَايَضَ فَلَا تُصَيِّعُوهُ»
- ٤٤٥ «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَخَذَتْ مِنْ أَمْرِهٖ الْأَ»
- ١١٣٨ «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَىٰ كُلَّ ذِي»
- ٤٨٥ «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَكُمْ بِصَلَاةٍ وَهِيَ الْوُزْرُ»
- ١٢٩٢ «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي»
- ١٦٢٣ «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَىٰ كُلِّ»
- ١٥٧ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي»
- ١٢٣٤ «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْسُو»
- ٤١ «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»
- ٨٥٦ «إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ»
- ١٥٧١ «إِنَّ أَهْلَ نَجْرَانَ قَدْ بَلَّغُوا أَرْبَعِينَ أَلْفًا»
- ١٤٧٤ «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ»
- ٥١٥ «إِنَّ أَوَّلَ سُورَةِ الْمُزْمَلِ نُزِّلَتْ، فَقَامَ»
- ٩١٢ «إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ»
- ١٢٩٥ «إِنَّ أَوَّلَ لَيْلَانِ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنْ»
- ٢١٢ «إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ»
- ٩٠٣ «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ»
- ٥٩٨ «إِنَّ ابْنَ عُمَرَ أَقَامَ بِأَذْرَبِجَانَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ»
- ٦٤٨ «إِنَّ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْفِطْرِ»
- ٢٥٢ «إِنَّ الْأَذَانَ مَثْنَىٰ فَقَطَّ»
- ٥٤٣ «إِنَّ الْإِمَامَ يَخْفَىٰ مِنْ وَرَاءَهُ، فَإِنْ»
- ١٦٢٨ «إِنَّ الْأَجْرَ إِذَا نَثَرَ حُوتٍ مِنَ الْبَحْرِ»
- ١٦٨٠ «إِنَّ الْجَنَّةَ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ وَالنَّارَ بِالشَّهَوَاتِ»
- ١٦٤٦ «إِنَّ الْخَمْرَ مِنَ الْعَصِيرِ وَالزَّبِيبِ وَالْتَمْرِ»
- ٥٤ «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارًا»
- ١١٣٦ «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ أَوْ الْمَرْأَةُ بِطَاعَةٍ»
- ١١٣٦ «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ سَبْعِينَ»
- ١٥٨٧ «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُؤْخَرُ حَتَّىٰ عَلَىٰ اللَّفْقَةِ يَضَعُهَا»
- ١٦٦٩ «إِنَّ الرُّقَىٰ وَالتَّسْلِيمَ وَالتَّوَلَّ شِرْكًا»
- ٧١٧ «إِنَّ السَّنَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ»
- ٢٣٣ «إِنَّ الشَّقَّ الْحُمْرَةُ»
- ٦٧٥ «إِنَّ الشَّمْسَ انْكَسَفَتْ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ»
- ٦٧٧ «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ»
- ١٦٣٩ «إِنَّ الشَّيْطَانَ حَسَّاسٌ لِحَاسٍ فَاحْذَرُوهُ عَلَىٰ»
- ١٦٣٥ «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ»
- ٢٩٢ «إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ فَإِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ وَكُلَّ»
- ١٣٧ «إِنَّ الصَّخَابَةَ كَانُوا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولٍ»
- ٤٥٦ «إِنَّ الصَّاحِبَ فِي الصَّلَاةِ وَالْمُتَنَفِّثِ وَالْمُقَفِّعِ أَصَابِعُهُ»
- ١٥٩٨ «إِنَّ الْغِنَاءَ يُبْنِي النِّفَاقَ»
- ١٥٨ «إِنَّ الْفَتَيَاتِ الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ»
- ١٥٣٣ «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أُمْعَاءَ»
- ٥٠٨ «إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَالَ»
- ١١٨١ «إِنَّ اللَّهَ أَبَدَلَنَا بِالرَّهْبَانِيَّةِ الْخَيْفِيَّةِ السَّمْحَةَ»
- ٤٥٥ «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ إِذَا صَلَّيْتُمْ فَلَا»

- إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلًا..... ١٦١٠
- إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْزِلْ دَاءٌ إِلَّا..... ١٦٦٢
- إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ..... ١٧٠١
- إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسْعِرُ..... ١٠٢٤
- إِنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يُحِبُّ الْوِتْرَ فَأَوْتِرُوا يَا..... ٤٨٥
- إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَاكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ..... ٥٢
- إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يُصَلُّونَ..... ٥٨٦
- إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَبَايِنِ الصُّوفِ..... ٥٨٦
- إِنَّ اللَّهَ يُغِيضُ صَوْتَ الْخُلُكَالِ كَمَا يُغِيضُ..... ١٥٩٨
- إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تَوْتِيَ رَخِصَ..... ٨١٨
- إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تَوْتِيَ رُخْصَهُ كَمَا..... ٥٩٥
- إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرًا..... ١٦٧٨
- إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ..... ١٥٨٧
- إِنَّ اللَّهَ يُنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ..... ١٦٧٩
- إِنَّ اللَّهَ يُنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ..... ١٦٨٠
- إِنَّ اللَّهَ يُوصِيكُم بِأَمْثَالِكُمْ ثُمَّ يُوصِيكُم..... ١٣٣١
- إِنَّ الْمُؤَذِّنِينَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَغْنَاكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... ٢٤٨
- إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا مَاتَ بَكَى عَلَيْهِ مُصَلَّاهُ..... ٥٩١
- إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ..... ١٧
- إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ..... ٢٦
- إِنَّ الْمَدِينَةَ حَرَامٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى..... ١٠٦٨
- إِنَّ الْمَرْأَةَ تَنْكَحُ عَلَى دِينِهَا وَمَالِهَا وَجَمَالِهَا..... ١١٨١
- إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضَّلَعِ إِنْ ذَعَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهُ..... ١٢٤٧
- إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَذَّ يَكْذِبُ بِهَا الرَّجُلُ وَجَنَّهُ..... ٧٧٩
- إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ..... ٧٨٢
- إِنَّ الْمُسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ..... ٣٢٨
- إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ..... ٦١٦
- إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ لَمْ..... ٦٨٨
- إِنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ..... ٢٤٦
- إِنَّ الْمُغِيرَةَ خَطَبَ بِنْتَ عَمْرِو عُرْوَةَ بْنِ..... ١١٩٩
- إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ..... ١٧٠١
- إِنَّ الْمَيْتَ يَبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي مَاتَ..... ٧٠٠
- إِنَّ الْمَيْتَ يَسْمَعُ خَفَقَ نَعَالِهِ..... ٧٣٤
- إِنَّ الْمَيْتَ يُعَذِّبُ بِكَأهِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ..... ٧٤٢
- إِنَّ الْمَيْتَ يُعَذِّبُ بِكَأهِ الْحَيِّ وَفِي رِوَايَةٍ..... ٧٤٢
- إِنَّ النَّارَ اشْتَكَتْ إِلَى رَبِّهَا فَأَدَوْنَ لَهَا..... ٢١٨
- إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ..... ١٢٦٦
- إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ وَإِنَّمَا..... ٨١٧
- إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ..... ٦٥٧
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ..... ٧٤٢
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ الصَّلَاةَ فِي غَزْوَةٍ..... ٦٠١
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْآيَةَ وَقَدْ تَمَّتْ..... ٥٨٤
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ لَقَدْ دَعَا بِالطَّسْتِ لِيُيَوَّلَ فِيهَا..... ٦٧
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحَ..... ٥٠٨
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي سُورَةِ النِّجْمِ..... ٥٣٢
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ..... ٥٦٢
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ أَحَدَ ابْنَيْهِ فِي..... ٤٩٥
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا حِينَ دَخَلَ..... ١٢٥٤
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ فِي الْيَوْمِ..... ٥٩٧
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالْأَعْرَافِ..... ٣٨٨
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ..... ١٧١٦
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَغْرَى بِنًا..... ٢٤٨
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ..... ٤٠١
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي..... ٤٨٠
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ رَأَى فِي مَنَامِهِ..... ١٥٦٣
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ الْاِثْنَيْنِ..... ٨٣٢
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْلِسُ فِي التَّشْهِيدِ..... ٤٢٥
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً..... ٤٣٤
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُوصَ..... ١١٣٥
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرُكَعَ..... ٣٩٥
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْحِمَارِ وَلَمْ يُوقِفْ ذَلِكَ..... ١١٩
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْفَرْعِ وَهُوَ أَنْ يُحْلَقَ الصَّبِيُّ وَيُتْرَكَ لَهُ..... ٩٢
- دُؤَابَةٌ..... ٩٢
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ قَالُوا..... ٤٧٤
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمِثْمُونَةَ كَانَا يَتَسَلَّلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ..... ٢٥
- إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُورَثُ..... ١١٦٢
- إِنَّ النِّسَاءَ وَالْحَائِضَ تَغْتَسِلُ وَتُحْرِمُ وَتَقْضِي الْمَنَاسِكَ..... ٨٦٦
- إِنَّ النُّهْبَةَ لَيْسَتْ بِأَحْلَى مِنَ الْمَنِيَّةِ..... ١٥٢٨
- إِنَّ الْوِتْرَ لَيْسَ بِحَتْمٍ وَلَا كَصَلَاتِكُمْ..... ٤٨٥

- ١٠٢٨ **إِنَّ الْبَيْتَ عَلَى الْمَذْعَى عَلَيْهِ**
 ٢٩٥ **إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا تَصْبِيحُ فَمَا لِفُؤْمِهِمْ وَاصْبُغُوا**
 ٨٨ **إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ فَمَا لِفُؤْمِهِمْ**
 ٧٣٦ **إِنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ**
 ٢٩٢ **إِنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَتْ**
 ٩٩٤ **إِنْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ نَعْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ**
 ١٤٩٢ **إِنْ يَبْكُكُمْ الْعُدُوُّ فَقُولُوا: حَمَ لَا**
 ٥٨٤ **إِنْ جَاءَ رَجُلٌ فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا فَلْيَخْتَلِجْ**
 ٥٢٥ **إِنْ جَهَنَّمَ تُسْجَرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ**
 ٧٠٧ **إِنْ خَلَقَ أَحَدُكُمْ يَجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**
 ٢٤٢ **إِنْ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ وَإِنْ**
 ٩٥ **إِنْ خَيْرَ طَيْبِ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ**
 ١٦٦٦ **إِنْ خَيْرَ مَا تَخْتَجِمُونَ فِيهِ يَوْمٌ**
 ١٠٣٥ **إِنْ خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً**
 ٢٧٥ **إِنْ رَجُلًا كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ**
 ١١٢٠ **إِنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ**
 ١١٤٠ **إِنْ رَجُلًا أَغْتَقَ عِنْدَ مَوْلَايَ سِتَّةَ رَجُلَةٍ**
 ٥٧ **إِنْ رَجُلًا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَدَّمَ إِلَيْهِ إِهَالَةً رَزَخَةً فِيهَا عِرْقٌ**
 ١٢٦٥ **إِنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَارِحَةَ يَابَةً**
 ٤٩٧ **إِنْ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ**
 ١٣٩٠ **إِنْ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ**
 ٧٠٤ **إِنْ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ**
 ١٧٢٩ **إِنْ رَجُلًا مِنْ كِنْدَةَ وَرَجُلًا مِنْ**
 ٧٩٤ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ**
 ٥٩٥ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا نَا وَنَحْنُ ضُلَالٌ**
 ٨٨٠ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحَلَّ لَنَا الْمُنْعَةَ**
 ١٥٤٠ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ فِي النَّاسِ**
 ٤٧ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ الْحَلَّاقَ فَحَلَّقَ رَأْسَهُ**
 ٦٣١ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ يَوْمًا عَلَى**
 ٣٩٣ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَنَا قَبْلَ نَا**
 ١٣٠١ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ**
 ٤٣٥ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً**
 ١٣٤ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَأَظْفَرَ**
 ٤٥٥ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى**
 ١٠٩٥ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ**
 ٩٦ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ الْحَمَامَ وَكَانَ يَتَنَوَّرُ**
 ٩٢ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْإِزْفَاءِ**
 ١٠٠٥ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ أَكْلَ الرِّبَا**
 ٨٨ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ شَابًا إِلَّا يَسِيرًا وَلَكِنْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ**
 ٢٣ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ مِنْ فَضْلِ مَاءٍ كَانَ يَبْدِيهِ**
 ٨١٣ **إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ**
 ١٤١٢ **إِنْ رَنْتَ فَاجْلِدْهُمَا، ثُمَّ إِنْ رَنْتَ**
 ٥٠٩ **إِنْ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ**
 ٧٨٨ **إِنْ زَيْنَبُ كَانَتْ تَتَفَقَّ عَلَى عَبْدِ**
 ١٣٢٢ **إِنْ سَالِمًا ذُو لَحْيَةٍ فَقَالَ: أَرْضِعِيهِ**
 ١٣٠٤ **إِنْ سَيِّعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ**
 ٥٧١ **إِنْ سَرَكُمُ أَنْ تَقْبَلَ صَلَاتُكُمْ فَلْيُؤْمِرْكُمْ خِيَارُكُمْ**
 ١٦٧٥ **إِنْ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ**
 ٣٧١ **إِنْ سُورَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً شَفَعَتْ**
 ١٤٢٨ **إِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدْهُ، فَإِنْ عَادَ**
 ٦٩٦ **إِنْ صَاحِبِيكُمْ تَغَسَّلَهُ الْمَلَائِكَةُ، يَعْنِي خُطْلَةً**
 ١٠٥٠ **إِنْ صَفِيَّةُ جَاءَتْ بِثَوْبَيْنِ لِيَتَكْفَنَ فِيهِمَا حَمْرَةً**
 ٣٨٤ **إِنْ صَلَاةُ الظُّهْرِ كَانَتْ تَقَامُ وَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ**
 ٩٠٥ **إِنْ صَيْدٌ وَجْ وَعِضَاهُهُ حَرَّمَ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ**
 ٦٣٥ **إِنْ طُولُ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقَصَرُ خُطْبَتِهِ مِئْتَةٌ**
 ٩٥ **إِنْ طَيْبُ الرِّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ**
 ٧٢ **إِنْ عَامَّةُ عَذَابِ الْقَبْرِ بِاللَّوْلِ فَتَنْزَعُهَا مِنْهُ**
 ١١٦١ **إِنْ عَدِيًّا كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ اقْتُلْنَا قَوْمِي**
 ١٠٧٦ **إِنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آجَرَ نَفْسَهُ**
 ٨٥٠ **إِنْ غَلِبْتُمْ فَلَا تَغْلِبُوا فِي السَّعَةِ الْبَوَاقِ**
 ٤١ **إِنْ فِي أَبْوَالِ الْإِبِلِ شِفَاءٌ لِلذَّرْبَةِ يَطْوُنُهُمْ**
 ٦٢٠ **إِنْ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يَسْأَلُ اللَّهَ**
 ٦٢١ **إِنْ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ**
 ٦١٨ **إِنْ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا مُسْلِمٌ**
 ٤٢٤، ٣١١، ٢٦٢ **إِنْ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا**
 ٧٣٨ **إِنْ فِي اللَّهِ عَزَاءٌ مِنْ كُلِّ مَصِيبةٍ**
 ٤٣٩ **إِنْ فِي اللَّيْلِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا رَجُلٌ**
 ١٥٢ **إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ**
 ١٣٩٣ **إِنْ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ**

- ٨٢٧..... «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ عَاشُورَاءُ وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ»
 ٧٣٥..... «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةُ تَبْلَى فِي قُبُورِهَا»
 ٧١٠..... «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً»
 ١٤٩٣..... «إِنَّ هَذِهِ وَشِيَّةٌ يَبْغِضُهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا»
 ١٤٩٧..... «إِنَّ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ»
 ٥٦..... «إِنَّ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا»
 ١٤٩٧..... «إِنَّ وَجَدْتُمْ هَبَارَ بْنِ الْأَسْوَدِ وَالرَّجُلَ الَّذِي»
 ١١٦٧..... «إِنَّ وَلِيدَةً أَتَتْ عَمْرَ وَقَدْ ضَرَبَهَا سَيِّدُهَا»
 ١٤٧٥..... «إِنَّ يَسِيرَ الرِّبَاءِ شَرٌّ»
 ١٤٠٢..... «إِنَّ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مُحَدِّثُونَ فَمِنْهُمْ»
 ٧٨٧..... «إِنَّا آلُ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقُ»
 ٥٧٢..... «إِنَّا إِذَا كُنَّا مَعَكُمْ صَلَيْنَا أَرْبَعًا»
 ٥٩٨..... «إِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ»
 ٧٧١..... «إِنَّا كُنَّا احْتِجْنَا، فَاسْلَفْنَا الْعَبَّاسَ صَدَقَةً»
 ٧٨٥..... «إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ»
 ٨٩٦..... «إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ إِنَّا حَرَّمٌ»
 ١٤٨٠..... «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ»
 ٧٣٨..... «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»
 ١٣٠٣..... «إِنَّا لَمَّا خَرَجْنَا بِهِ فَرَجَعْنَاهُ فَوَجَدَ مَسًّا»
 ٨٥٧..... «إِنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقِلِيلَ مِنْ»
 ١٠٩٥..... «إِنَاءَ يَانَاءَ»
 ٤٦١..... «إِنَّكَ آذَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»
 ٣٠٤..... «إِنَّكَ لَسْتَ بِمَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ خِيَلًا»
 ١٦٩٩..... «إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ وَسَتَكُونُ نِدَامَةً»
 ١٤٩٢..... «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ الْعَدُوَّ غَدًا فَإِنْ شِيعَارُكُمْ»
 ٢٠٩..... «إِنَّمَا أَقْضِي بِمَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ»
 ١٠٤٩..... «إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِرَأْيِي فِيمَا لَمْ يُنْزَلْ»
 ١٥٣..... «إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى»
 ١٠٩١..... «إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»
 ٣٨٦..... «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ»
 ١٧١٣..... «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ»
 ٦٠..... «إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ»
 ١٠١٦، ٨٠٠..... «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»
 ٩٦..... «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»
 ٥٥٥..... «إِنَّمَا الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبُرَ»
- ٦٣٥..... «إِنَّ قِصَرَ الْخُطْبَةِ وَطُولَ الصَّلَاةِ نِتْنَةٌ مِنْ»
 ١٧٠٨..... «إِنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ يَكُونُ»
 ١٠٥٧..... «إِنَّ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ»
 ١٤٥٣..... «إِنَّ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَبِي الرِّبْعِ»
 ١٤٥٣..... «إِنَّ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فَبِي الْفَرَسِ»
 ١٠١٨..... «إِنَّ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيُصِيبُ الشَّمْرَةَ فَيَقُولُ»
 ٥١٥..... «إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَقُومُ وَيُصَلِّي»
 ١٦٦٧..... «إِنَّ كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوَيْتُمْ»
 ٥١٣..... «إِنَّ كَانَ هَذَا الْأَمْرُ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى»
 ٦٩٤..... «إِنَّ كَسْرَ عَظْمِ الْمَيْتِ يَمِثُّ كَسْرَ عَظْمِهِ»
 ٤٥٨..... «إِنَّ كُنْتُ فَاعِيلاً فَوَاحِدَةً»
 ١٦١٢..... «إِنَّ لِيُؤَيِّدَكُمْ عُمَارًا فَخَرَجُوا عَلَيْهِمْ ثَلَاثَ»
 ٢١٨..... «إِنَّ لِيَجْهَنَّمَ نَفْسَيْنِ»
 ١١٤٧..... «إِنَّ لِيَصَاحِبَ الدِّينِ مَقَالًا»
 ٨١٥..... «إِنَّ لِلصَّائِمِ دَعْوَةً لَا تَرُدُّ»
 ٧١٣..... «إِنَّ لِلَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ مَلَائِكَةٌ تَنْطِقُ عَلَى»
 ١٥٩٣..... «إِنَّ لِلَّهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثُمِائَةِ نَظْرَةٍ»
 ١١١٩..... «إِنَّ لَهُمْ عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تَعْدِلَ»
 ١٣٠٢..... «إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ إِذَا سَبَقَ مَاءَ الْمَرْأَةِ»
 ٩١٠..... «إِنَّ مَسْخَ الرُّكْنِي الْيَمَانِيِّ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ يَحُطُّ»
 ١٣٥٩..... «إِنَّ مَكَّةَ حَرَمًا لِلَّهِ وَلَمْ يَحْرَمْهَا»
 ١٤١٧..... «إِنَّ مَنْ أَصَابَ مِنَ الشَّعْرِ الْمُعْلَقِ بِفِيهِ»
 ٦٢٢..... «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ»
 ١٦٤٤..... «إِنَّ مِنَ الْجَنَاطَةِ خُمْرًا، وَمِنْ»
 ٣٥٧..... «إِنَّ مِنَ السَّنَةِ فِي الصَّلَاةِ وَضْعُ الْأَكْفِ»
 ١٤٩٣..... «إِنَّ مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُجِبُّ اللَّهُ»
 ١٧٣١..... «إِنَّ مِنَ الْكِبَائِرِ الشُّرْكَ بِاللَّهِ»
 ١٢٤٣..... «إِنَّ مِنَ شَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ»
 ٤٧١..... «إِنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَهَجُّدٌ وَرَتْنٌ»
 ١٨١..... «إِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»
 ١٧٠، ٢١..... «إِنَّ مَيْتَكُمْ يَمُوتُ طَاهِرًا فَحَسْبُكُمْ أَنْ»
 ١٦٥٧..... «إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قَائِمًا»
 ١٣٥٩..... «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ حَرَمَهُ اللَّهُ»
 ٨٩٩..... «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ لَا يُفْضَدُ شُرْكُهُ»
 ١٥٠٤..... «إِنَّ هَذَا مِنْ غَنَائِكُمْ، وَإِنَّهُ لَيْسَ»

- إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ ٥٦١
- إِنَّمَا التَّغْرِيطُ أَنْ تُوَخَّرَ الصَّلَاةُ حَتَّى يَدْخُلَ ٥٥٤
- إِنَّمَا الرِّضَاعُ ١٣٢٢
- إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ ١٣٢٢
- إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى ٧٩٦
- إِنَّمَا الصَّدَقَةُ مَا كَانَتْ عَنْ ظَهْرِ غِنٍ ٧٩٣
- إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ ١٤٨٤
- إِنَّمَا الطَّوَافُ بِالنَّيْتِ صَلَاةٌ فَإِذَا طُفِقَتْ ١٤٨
- إِنَّمَا الْغُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَيْسَ عَلَى ١٥٧٣
- إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ١١٢١
- إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِخْلَامِ ١٥٩
- إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسَّكْنَى لِلْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا مَا ١٣١٦، ١٣١٣
- إِنَّمَا تَغْسِيلُ ثَوْبِكَ مِنَ الْبَوْلِ وَالْعَاطِطِ وَالْقَيْ ٣٠٨
- إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُخَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ١٤٣٢
- إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ ٣٧٥
- إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ فَلَا تَرْكَعُوا ٥٥٦
- إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ ٥٥٥، ٣٩٩، ٣٧٦
- إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالنَّيْتِ وَالْبَصْفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمِي ٩١٣
- إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّعْبَةَ ١١٠١
- إِنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا بَعْدَ قَوْلِهِمْ إِنَّهَا مَيْتَةٌ ٤٩
- إِنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا ٥١
- إِنَّمَا حَقًّا فِي الْجَذْعَةِ مِنَ الضَّانِّ وَالشَّيْثَةِ ٧٦٣
- إِنَّمَا دِمَاؤُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ ٧٥٦
- إِنَّمَا رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمُتَعَةِ لِعَزِيَّةٍ ١٢٠٠
- إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيُنَ أَوْلَيْكَ لِأَنَّهُمْ ١٤٣٢
- إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ ٧٦٧
- إِنَّمَا قَالَ مَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ٢٠٩
- إِنَّمَا قَفَّيْتُ عَلَيْكُمْ بِقَضَاءِ نَبِيِّكُمْ ﷺ ١٣٥٧
- إِنَّمَا قَوْلِي لَأَمْرًا كَقَوْلِي لِمَاةٍ أَمْرًا ٢٣
- إِنَّمَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ٢٥٥
- إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ ١٢٤٧
- إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِكَفِّكَ فِي ١٨٨
- إِنَّمَا كَانَتْ الْمُتَعَةُ لِحَرْبِنَا وَخَوْفِنَا ١٢٠٠
- إِنَّمَا مَثَلُ صَوْمِ الْمُتَطَوِّعِ مَثَلُ الرَّجُلِ يُخْرِجُ ٨٠٠
- إِنَّمَا نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ ٢٠٩
- إِنَّمَا نَصَرُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِضَعْفَانِهَا، يَدْعُوْنَهُمْ ١٥١٢
- إِنَّمَا تَغْسِيلُ الثَّوْبِ مِنَ الْغَاطِطِ وَالْبَوْلِ وَالْمَذْيِ وَالْمَنِيِّ وَالْدَمِ ٤٥
- وَالْقَيْ ١٥٩٨
- إِنَّمَا نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحَقَقَيْنِ فَاجِرَيْنِ ١٤١٩
- إِنَّمَا هَلَكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ ٤٥
- إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطِ وَالْبُرَاقِ وَالْبَصَاقِ ٤٤
- إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطِ وَالْبَصَاقِ ٥٣٠
- إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةُ نَبِيٍّ ٧٤٠
- إِنَّمَا يَحْرِمُ اللَّهُ مِنَ عِبَادِهِ الرَّحَاءَ ١٦٩٦
- إِنَّمَا يُسَافِرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ١٣٨٠
- إِنَّمَا يَقُولُهَا أَبَوَاهُ، فَاخْتَصِمُوا إِلَى رَسُولٍ ٢٦٥
- إِنَّمَا يُقِيمُ مَنْ أَذَّنَ ٤٥
- إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَهُ بِخِرْقَةٍ أَوْ إِذْخِرَةً ٢٨٢
- إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مِنْ لَا ٢٨٢
- إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مِنْ لَا ٣٨
- إِنَّمَا يُنْصَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ وَيُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى ١٠٤
- إِنَّهُ ﷺ أَذَارَ الْمَاءِ عَلَى مِرْفَقَيْهِ ١١٣
- يَنْقُضُ الْعِمَامَةَ ١١٣
- إِنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ ١٨٨
- إِنَّهُ ﷺ تَيَمَّمَ بِضَرَبَتَيْنِ مَسَحَ بِإِحْدَاهُمَا وَجْهَهُ ٦٢٨
- إِنَّهُ ﷺ سَكَتَ عَنْ خَطْبَتِهِ حَتَّى فَرَّغَ ٤١٧
- إِنَّهُ السَّنَةُ، فَقَالَ لَهُ طَاوُسٌ ١٦٨٦
- إِنَّهُ الْقَوْمُ يَنْدَارُونَ يَقُولُ أَحَدُهُمْ ١٠٦٥
- إِنَّهُ زَرَعَ أَرْضًا فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ١٢٢٢
- إِنَّهُ زَوَّجَهَا النَّجَاشِي النَّبِيَّ ﷺ وَأَمَّهَرَهَا عَنْهُ ١٢٤
- إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَغْتَدُونَ فِي الطُّهُورِ ١١٩٩
- إِنَّهُ قَدْ خَطْبَنِي غَيْرَ وَاحِدٍ فزَوَّجَنِي أَيْهَمُ ١٣٦٤
- إِنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي جَمِيعِ تَكْبِيرَاتِ ٧١٧
- إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ ٤٨٨
- إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ٤٧٤
- إِنَّهُ كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ ٨٧٨
- إِنَّهُ كَانَ يَمْشِي إِلَى الْجَمَارِ ٩٣٤
- إِنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَهْلَهُ عَنِ الْحِجَامَةِ ١٦٦٧

- «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» ١٦٨٩
- «إِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا» ١٤٤٢
- «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ» ٢٣٥
- «إِنَّهُ مِنْ قَصَبٍ» ٣٣٠
- «إِنَّهُ مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ» ٧٤٢
- «إِنَّهُ يُسْتَقَى لَكَ مِنْ بَرٍّ مُضَاعَفَةٌ» ٢٦
- «إِنَّهُ يُعْطِي طَعَامَهُ مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ» ١١٢٦
- «إِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي» ٣٣١
- «إِنَّهَا آيَامُ أَكَلٍ وَشُرْبٍ» ٦٦٣
- «إِنَّهَا رَكْعَتَانِ رَوْنَةُ جِمَارٍ» ٤٢
- «إِنَّهَا رَكْعَتَانِ بَحْرٍ» ٧٤
- «إِنَّهَا سَفَتْحٌ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ وَسَجْدُونَ» ١٨٢
- «إِنَّهَا سَنَكُوكٌ يُغْدِي أَثَرَهُ وَأُمُورٌ تُتَكْرَرُ وَنَهَا» ٧٧٤
- «إِنَّهَا سَنَكُوكٌ فِتْنَةُ الْقَاعِدِ فِيهَا خَيْرٌ مِنْ» ١٠٩٨
- «إِنَّهَا صَلَاةُ الْأَوَابِينَ، مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ» ٥٠١
- «إِنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَاتِي بِقِصْعَةٍ» ٨٠٧
- «إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ» ٢٤٨
- «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ» ... ٣١
- «إِنَّهَا نَسَخَتْ مَا فِي الْبُقْعَةِ» ١٣٠٦
- «إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» ٤٢
- «إِنَّهُمَا مِنْ طَعَامِ الْجَنَّةِ» ٧٤
- «إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» ٧٠
- «إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ» ٩٠٤
- «إِنِّي أَخْشَى أَنْ تَنْفَقَى عَنْهَا قَالَ» ١٣٠٨
- «إِنِّي أَذُمُّ فِعْلَ مَنْ يَسْتَكْثِرُ مِنْ» ١٦٣٦
- «إِنِّي أَفْضَنْتُ قَبْلَ أَنْ أَحْلِقَ قَالَ» ٩٣٠
- «إِنِّي أَكْتُبُ إِلَى قَوْمٍ فَأَخَافُ أَنْ» ١٧١٥
- «إِنِّي أَوْصِيكُمْ بِكَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ فِي كُلِّ صَلَاةٍ» ٤٣١
- «إِنِّي نَارُكُمْ فَيَكُمُ مَا إِنْ تَمَسَّكُمْ بِهِ» ٤٢٧
- «إِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامَ مَا بَيْنَ مَارِئِيهَا» ٩٠٣
- «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكُمْ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ» ١٢٧٣
- «إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بُنِي» ٢٠٥
- «إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً مِنْ أَفْصَى الْمَدِينَةِ فَأَصْنَبْتُ» ١٣٩٩
- «إِنِّي قَلَدْتُ هَذِي، وَلَكِنْتُ رَأْسِي» ٨٧٢
- «إِنِّي كُنْتُ رَخَصْتُ لَكُمْ فِي إِبَابِ الْمَيْتَةِ وَعَصَبِهَا فَلَا تَنْتَفِرُوا
- بِإِبَابٍ وَلَا عَصَبٍ» ٥٢
- «إِنِّي كُنْتُ رَخَصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ الْمَيْتَةِ» ٥١
- «إِنِّي كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَرَادَ أَنْ يَبُولَ» ٦٥
- «إِنِّي لِأَجْهَرُ جَنَاحِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ» ٤٦٢
- «إِنِّي لَأَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ» ٣١١
- «إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أَصَلِّي بِكُمْ كَمَا» ٤٠٧
- «إِنِّي لَا أَحْسِنُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا» ٣٨٣
- «إِنِّي لَا أَنْسَى، وَلَكِنْ أَنْسَى لَأَسُنَّ» ٥٣٦
- «إِنِّي لِأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأَرِيدُ إِطَالَتَهَا فَاسْمَعُ» ٥٥٤
- «إِنِّي لِأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أَرِيدُ إِطَالَتَهَا» ٥٥٣
- «إِنِّي لَا عَلِّمُ كَلِمَةً لَا يَقُولُهَا عَبْدٌ حَقًّا» ٦٩٠
- «إِنِّي لِأَفْعَلُهُ أَنَا وَهَذِهِ» ١٢٤٤
- «إِنِّي لِأَقْرُبُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٤٦٦
- «إِنِّي لِأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ» ٥٥٤
- «إِنِّي لِأَوْقُدُ تَحْتَ الْقُدُورِ بِلُحُومِ الْحُمْرِ» ١٦٠٥
- «إِنِّي لِقَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ» ١٣٥٣
- «إِنِّي لَقَيْتُ كَافِرًا فَأَقْتَتَلْنَا فَضَرَبَ يَدِي فَقَطَعَهُ» ١٣٦٥
- «إِنِّي لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَنْقَبَ عَنْ قُلُوبٍ» ٢٠٩
- «إِنِّي لَمْ أَوْمَرْ بِالْتَّقِيبِ عَنْ قُلُوبٍ» ١٧١٥
- «إِيَّاكُمْ وَالْإِنْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْإِنْفَاتِ» ٤٥٤
- «إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِىَ فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ» ١٢٤٠
- «إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسَ عَلَى جَوَادِ الطَّرِيقِ» ٦٦
- «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ، فَقَالُوا» ١٠٨٩
- «إِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ فَإِنَّهَا أَحَبُّ الزَّيْنَةِ إِلَى الشَّيْطَانِ» ٢٩٢
- «إِيَّاكُمْ وَالذَّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ» ١١٨٥
- «إِيَّاكُمْ وَالْمُبِيرَاءَ فَإِنَّهَا خَيْرُ الْعَالَمِ» ١٦٤٧
- «إِيَّاكُمْ وَالتَّغْيِىَ، فَإِنَّ التَّغْيِىَ عَمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ» ٧١٣
- «إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ، فَقِيلَ إِنَّكَ تَوَاصِلٌ» ٨١٣
- «إِيَّاكُمْ وَنَعِيقَ الشَّيْطَانِ» ٧٤٠
- «اِئْتَدِمُوا بِالزَّيْتِ وَادْهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ» ١٦٧٦
- «اِئْتَدِمُوا بِالزَّيْتِ وَادْهِنُوا بِهِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ» ١٦٧٧
- «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُمْ» ٧٤٨
- «اِئْتَابِعِي فَأَعْتَبِي» ١١٧٣
- «اِئْتَبِعْ هَذِهِ وَتَجَمَّلْ» ٦٤٥

- «ابْدُؤْا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» ١٠٥
- «ابْدُؤْا بِنَفْسِكُمْ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ» ١٣٢٧
- «ابْدُؤْا بِنَفْسِكُمْ» ١٦٦١
- «ابْدُؤْا بِمَآئِمِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» ٦٩٧
- «ابْغِي أَحْبَارًا اسْتَنْفِضُ بِهَِا» ٧٥
- «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ» ١١٥٤، ١١٣٢
- «ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْتٌ عِنْدَ» ١٣٨
- «ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ هِلَالُ بْنُ» ١٢٩٥
- «ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَقَدْتُ فِي بَيْتِ» ٢٣٧
- «ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ١٣٨
- «ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ» ١٢٦٢
- «ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ» ٣٤٤
- «ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ» ١٠٩٩
- «ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي، فَوَضَعَ» ٣٥٧
- «اتَّخَذَ مُؤَدَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرَ» ٢٤٨
- «اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ» ١٤٣٩
- «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ، قَالُوا: وَمَا اللَّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» ٦٦
- «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ» ٦٦
- «اِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ» ٥٥٢
- «الْاِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ» ٦١٣، ٥٦٢
- «اِثْنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ» ٧٤٥، ٢١٣
- «إِنِّي عَشْرَ رَجُلًا مَعَهُ وَهُوَ ثَالِثُ عَشْرٍ» ١١٤٣
- «اجْتَمَعَ عِيدَانٌ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزَّيْبَرِ» ٦٤٣
- «اجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ» ١٤٣٢
- «اجْعَلُهَا سِقَايَةً لِلْمُسْلِمِينَ وَأَجْرُهَا لَكَ» ١١٢٨
- «اجْعَلُهَا لِفُقَرَاءِ قَرَابَتِكَ» ١١٢٩
- «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا» ٤٩٦
- «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ مِنَ اللَّيْلِ وَتَرَا» ٤٩٦
- «اجْعَلُوا آخِرَ» ٤٩١
- «اجْعَلُوا أَيْمَنَكُمْ خِيَارَكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَفَدَكُمْ فِيْمَا» ٥٦٩
- «اجْعَلُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْحَرَامِ سُرَّةً مِنَ الْحَلَالِ» ١٠١٨
- «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا» ٣١٩
- «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ، اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ» ٣٩٦
- «اجْعَلِيهِ بِاللَّيْلِ وَاسْمَحِيهِ بِالنَّهَارِ» ١٣٠٨
- «اجْلِسْ فَقَدْ أَذَيْتَ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِصَلَاةٍ» ٥١٠
- «اخْتَجَبِي مِنْهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَخٍ لَكَ» ١٢٩٩
- «اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحِجَامَ أَجْرَهُ» ١٠٧١
- «اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ يَلْبَسِي جَمَلٍ» ٨٩١
- «اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى وَلَمْ» ١٣٦
- «اخْتَجَمَ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ مِنْ وَجَعٍ» ٨٩١
- «اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ» ٨٠٣
- «احتجم وهو محرم» ٨٠٣
- «أَحْضَرُوا الذَّكَرَ» ٦١٧
- «أَخْفَرُوا مَكَانَهُ ثُمَّ صَبَّوْا عَلَيْهِ» ٣٦
- «أَخْفَظَ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ رُوجِكَ أَوْ مَا» ٢٦٨
- «أَخْفَظَ عَوْرَتَكَ» ١١٨٦، ٢٦٨
- «أَحْكُمُ فِيهِمْ يَا سَعْدُ، فَقَالَ» ١٥٦٨
- «أَخْلَفَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا» ١٧٣٢
- «اخْتَنَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً» ٨٤
- «اخْتَارَ آتِيَهُمَا» ١٢١٧
- «الْاِخْتِصَارُ فِي الصَّلَاةِ رَاحَةٌ لِأَهْلِ النَّارِ» ٤٥٧
- «اخْتَصَمَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلَانِ فَوَقَعَتْ» ١٦٨٥
- «اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ» ١٢٩٨
- «اخْتَضَبَ أَبُو بَكْرٍ بِالْحِنَاءِ وَالْكُتْمِ» ٨٩
- «اخْتَلَعَتْ مِنْ رُوجِي، فَذَكَرْتُ قِصَّةَ وَفِيهَا» ١٢٧٦
- «اخْلَعُ جُبَّتَكَ فَخَلَعَهَا مِنْ رَأْسِهِ» ٨٨٨
- «اذْرُؤْوا الْحُدُودَ» ١٤٠١
- «اذْرُؤْوا الْحُدُودَ بِالشَّهَاتِ» ١٤٠١
- «اذْفَعُوا الْحُدُودَ» ١٤٠١
- «اذْفَعُوا إِلَى أَكْبَرِ خُرَاعَةٍ» ١١٥٥
- «ادْفَعُوا إِلَيْهِمْ مَا صَلَّوْا الْخُمْسَ» ٧٧٥، ٧٥٧
- «اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلُقَاءُ» ١٥٤٩، ١٥٣٦
- «ارْجِعْ إِلَى وَالدَيْكَ فَأَخْبِرْ صُحْبَتَهَا» ١٤٧٦
- «ارْجِعْ فَأَتَيْتُ وَضُوءَكَ فَفَعَلْتُ» ١٢٢
- «ارْجِعْ فَصَلَّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلَّ» ١١٠٨، ٣٨٩
- «ارْضُضِي عُمَرَتَكَ» ٨٧٦
- «ارْكَبْهَا وَلَيْكَ» ٩٤٨
- «ارْهَدْ فِيْمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ» ١٠١٨
- «اسْتَأْذَنَ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ فَدَخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ» ١٠٨٠
- «اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ» ٩٣٤

- ١٠٧٠ «اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ فَتَهَا»
- ١١٨٤ «اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَلَمْ تَقْضِ»
- ٤٦٨ «اسْتَبْرَأُوا فِي صَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ»
- ٩٧٢ «اسْتَحْمَلْ لِلْحَجَّاجِ»
- ١٧٢ «اسْتَحْيِضْتُ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَقَالَ»
- ١٢٤٧ «اسْتَحْيُوا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ»
- ٦٣٩ «اسْتَخْلَفَ مَرْوَانَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ وَخَرَجَ»
- ١٩ «اسْتَسْقَى عِنْدَ النَّبِيِّ فَأَيْتَهُ بِذَلْوٍ»
- ١٠٥٩ «اسْتَسْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا فَجَاءَتْ إِبِلُ الصَّدَقَةِ»
- ١٧١٧ «اسْتَشْرَتْ جَبْرِيلُ فِي الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ»
- ١٤١٨ «اسْتَعَارَتْ امْرَأَةً، يَعْنِي حُلِيًّا عَلَى أَلْسِنَةٍ»
- ١٤١٨ «اسْتَعَارَتْ حُلِيًّا»
- ١٤٧٩ «اسْتَعَانَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَقَالَ»
- ١٥٢٩ «اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى الْأُذَى»
- ٨١٥ «اسْتَعِينُوا بِطَعَامِ السَّحَرِ عَلَى صِيَامِ النَّهَارِ»
- ٦٨٢ «اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلُ السَّمَاءَ»
- ٧٣٦ «اسْتَغْفِرُوا لِأَحْيِكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّشْيِيتَ»
- ٢٧ «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ وَإِنْ أَتَاكَ الْمُفْتُونَ»
- ١٠٣٣ «اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَى»
- ١٠٣٣ «اسْتَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا، فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ»
- ١٥٩٦ «اسْتِمَاعُ الْمَلَاهِي مَعْصِيَةٌ وَالْجُلُوسُ عَلَيْهَا فِسْقٌ وَالتَّلَذُّدُ»
- ١٢٤٨ «اسْتَمْتَعَتْ بِهَا»
- ١٠٦ «اسْتَنْبَرُوا مَرْتَيْنِ بِالْغَتَنِ أَوْ ثَلَاثًا»
- ٧٢ «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»
- ١٣٣٣ «اسْتَهْمَا عَلَيْهِ»
- ٦٣٠ «اسْتَوَى ﷺ عَلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي تَلِي الْمُسْتَرَّاحَ»
- «أَسْجُدْ فَإِنَّكَ إِمَامُنَا فِيهِ»
- ١٠٨٥ «اسْتَقِ أَرْضَكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْجَذَرُ»
- ١٧٠٩ «اسْتَقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى»
- ١٧٠٩ «اسْتَقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ»
- ١٧٠٤ «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ»
- ١٤٤٦ «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمِلَ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ رَأْسَهُ»
- ١٧٠٤ «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ»
- ١٥٧٤ «اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ يَوْمَ الْخُمَيْسِ»
- ١٠٠٨ «اشْتَرِ الذَّهَبَ بِالْقِضَةِ، فَإِذَا أَخَذْتَ وَاحِدًا»
- ٩٩٩ «اشْتَرَيْتُ»
- ٩٤٧ «اشْتَرَيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ»
- ١٠٠٧ «اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا»
- ١٠٠٩ «اشْتَرَيْتُ قِلَادَةً يَوْمَ خَيْبَرَ بِأَثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا»
- ٩٥٧ «اشْتَرَيْتُ كَبْشًا أَصْحَى بِهِ فَعَدَا الذَّبُّ فَأَخَذَهُ»
- ٥٧٤، ٣٩٤ «اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّيْنَا وَرَأَاهُ»
- ٦٩٠ «اشْتَكَيْتُ فَجَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي وَوَضَعَ»
- ١٦٥٦ «اشْتَرَبُوا الْعَصِيرَ مَا لَمْ يَغُلْ»
- ١٤٠٣ «اشْتَفَعُوا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْوَالِي فَإِذَا»
- ١٣٥١ «اصْبِرُوا حَتَّى يَسْفِرَ الْجُرْحُ»
- ٤٠٣ «اغْتَدِلُوا فِي السَّجُودِ وَلَا تَيْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ»
- ٥٠٤ «اغْتَنَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِالْقِرَاءَةِ»
- ٨٤٤ «اغْتَنَفَ مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَزْوَاجِهِ وَكَانَتْ تَرَى»
- ١٤٣٩ «اغْدِلْ يَا مُحَمَّدُ»
- ١١١٦ «اغْدِلُوا بَيْنَ آبَائِكُمْ، اغْدِلُوا بَيْنَ»
- ١١٠٨ «اغْرِفْ عِفَاصَهَا»
- ١٢٤٢ «اغْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ»
- ١١٦١ «اغْزِلْهَا وَلَا تَرْتُهَا»
- ٢٢ «اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَةٍ»
- ١٧١ «اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَبَسَ»
- ١٦٩ «اغْتَسَلُوا وَاغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ»
- ٦١٦ «اغْتَسَلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ مَنْ اغْتَسَلَ»
- ٦٩٨ «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ»
- ٧٠٣ «اغْسِلُوا الْمُحْرِمَ فِي ثَوْبَيْهِ اللَّذَيْنِ أَحْرَمَ فِيهِمَا»
- ١١٣٢ «اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَلِلذَرَارِيِّ الْأَنْصَارِ وَلِلذَرَارِيِّ ذَرَارِيَهُمْ»
- ٣٣٤ «افْتَحْ لِي»
- ٤٠٣ «افْتِزَاشُ الْكَلْبِ»
- ١١٠٩ «افْبِضْهَا فِي مَالِكَ»
- ١٦١٤ «افْتَلُوا الْحَيَاتِ»
- ١٤٠٩ «افْتَلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ أَحْصَا أَوْ لَمْ»
- ١٤٠٩ «افْتَلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ»
- ١٤٩٦، ١٠٤٦ «افْتَلُوا شَيْوخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَحْيُوا شُرَحَّهُمْ»
- ١٥٤٨ «افْتَلَوْهُمْ وَإِنْ جَدَلْتُمُوهُمْ مُعَاقِلِينَ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ»
- ١٠٧١ «افْقَرُوا الْقُرْآنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ بِهِ»
- ١٠٧١ «افْقَرُوا الْقُرْآنَ»

- «أَقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَسْ» ٧٣٦
- «أَقْرَؤُوا قَبْلَ أَنْ يَفْرَأَهُ قَوْمٌ يَقِيمُونَهُ كَمَا» ١٠٧١
- «أَقْرَؤُوا يَسَ عَلَى مَوْتَاكُمْ» ٦٩٢
- «أَقْرَؤُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يُصِيبْ أَحَدَكُمْ» ١٦١
- «أَقْرُصِيهِ بِالْمَاءِ وَأَغْسِلِيهِ وَصَلِّي فِيهِ» ٣٣
- «أَقْرُصِيهِ وَأَغْسِلِيهِ وَصَلِّي فِيهِ» ٣٣
- «أَقْضِ دِينَكَ» ١١٧٢
- «أَقْضُوا اللَّهَ، فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْقَوَاءِ» ٨٥٦
- «أَقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا» ١٤١٥
- «أَقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا» ١٤١٤
- «امْتَنِعِ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ نَحْرٍ» ٦٠٣
- «امْرَأَةٌ أَصَابَتْ وَرَجُلٌ أَخْطَأَ» ١٢٢٢
- «امْسَحُوا عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخِثَارِ» ١١٩
- «امْسَحُوا عَلَى النَّصِيفِ وَالْمُوقِ» ١٢٩
- «انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبْرِ رُطْبٍ» ٧١٠
- «انْتَهَيْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ» ١٥٢٨
- «انتهيت إلى ابن عباس وهو متوسد رداء» ٨٢٨
- «انتهيت مع أنس يوم العيد حتى انتهيت» ٦٥٣
- «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» ١٧٠٩، ١٦٧٤، ١٠٩٨
- «انْصَرَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى وَادِي الْقُرَى» ١٥٣٠
- «انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا» ٨٦٨
- «انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْيَى إِلَى رَسُولٍ» ١١١٨
- «انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ» ١٣٥٥
- «انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي» ١٠٧٣
- «انْطَلَقَتْ حَتَّى أَتَيْتُهُ، يَغْنِي النَّبِيُّ» ١١١٤
- «انْقَضَى شِعْرُكَ وَاعْتَسَلِي» ١٧٨
- «انْقَطَعَ عَقْدُ لِي» ١٩٠
- «انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ بَعْدَ الْفَتْحِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ» ١٥٥١
- «انْكُحُوا امَهَاتِ الْأَوْلَادِ فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ يَوْمَ» ١١٨١
- «بِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَأَنْفِ» ١٦٩٧
- «بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَعَا دَعَا» ٥١٤
- «بِأَنَّ النِّسَاءَ عَوَانَ فِي يَدِ الْأَرْوَاجِ» ١٣٣٠
- «بِأَنَّهُ ﷺ رَجَمَ الْيَهُودِيَّةَ مَعَ الْيَهُودِي» ١٣٩٥
- «بِإِسْمِ صَاحِبِهِ وَإِسْمِهِ» ١٣٥٤
- «بِشَسِ الطَّعَامِ» ١٢٣٠
- «بِشَمًا صَنَعَ» ١٣١٤
- «بَابُ أَخَذِ الْجَزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ» ١٥٨٠
- «بَابُ إِذَا غَنِمَ الْمُشْرِكُونَ مَالَ الْمُسْلِمِ ثُمَّ» ١٥٢٦
- «بَابُ مِنْ قَبْلِ الْمَغْرِبِ يَسِيرُ الرَّايِبُ فِي» ١٣٦٩
- «بَابُ هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ وَمَنْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ» ١٥٠١
- «بَابُ يَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَيْثَمَا وَجَبَتْ» ١٧٣٤
- «بَادِرُوا بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَبْلَ طُلُوعِ النُّجُمِ» ٢٢٨
- «بَارَكَةُ مَدْرَةٍ فِي فَرْجِهَا مِنْ وَرَائِهَا» ١٢٤٧
- «بِإِنَّ الْحَسَنَ أَوْ الْحُسَيْنَ عَلَى بَطْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٤٠
- «بِإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا قَفَلْنَا: انْظُرُوا إِلَيْهِ يُبُولُ كَمَا يُبُولُ الْمَرَأَةُ» ٦٩
- «بِالشَّمْرِ وَبِالرُّطْبِ» ١٠١٢
- «بِأَيُّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ» ١٤٤٥، ١٣٦٧
- «بِأَيُّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا» ١٣٦٧
- «بِتَ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَقَامَ النَّبِيُّ» ٥٥٧
- «بِتَ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ» ٤٧٧
- «بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيمٌ» ٧٣
- «بِذَا الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا» ١٧٣٥
- «بِذَا الدِّينُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا» ١٣٩٢
- «بِذَا الْمُعَاوَنَةُ: وَعَنْ بَيْعِ السَّيِّئِ» ٩٩٥
- «الْبَرَكَةُ تَنْزِلُ فِي وَسْطِ الطَّعَامِ» ١٦٣٥
- «الْبُرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا ذَنْنُهُ» ٤٦٠
- «بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» ٥٧
- «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» ٤٢٠
- «الْبُسُوفُ ثِيَابُ الْبَيَاضِ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ وَكَفَنُوا» ٢٩٤
- «الْبُسُوفُ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضِ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرٍ» ٧٠٢، ٢٩٤
- «الْبُسُوفُ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضِ» ٩٤
- «بِطَبِيبٍ فِيهِ سَكَنٌ» ٨٦٧
- «بِطَبِيبٍ لَا يُشْبِهُ طَبِيبَكُمْ» ٨٦٧
- «بِعَثَ النَّبِيِّ ﷺ بَكَرًا وَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضًا» ١٠٣٣
- «بِعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ سَرَاوِيلَ قَبْلَ» ٢٩٨
- «بِعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ» ٧٨٦
- «بِعَثَ إِلَيَّ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ فَقَالَ» ٦٣٦
- «بِعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خِيَلًا قَبْلَ نَجْدٍ» ٣٣٩
- «بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَصَلَّى» ١٤٦٥

- ١٦٦٤ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي»
 ١٦٢٣ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُذَيْلَ بْنَ»
 ١٤٨٧ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبَسَاءَ عَيْنًا يَنْظُرُ»
 ١٤٧٠ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَنِيثًا فِيهِمْ عَبْدٌ»
 ١٥٣٢ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ»
 ١٤٨٥ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُفْعًا مِنَ الْأَنْصَارِ»
 ١٢٠ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ»
 ١٤٨٢ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَاسْتَمْعَلَ عَلَيْهِمُ»
 ٧٦٣ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَفِيَانَ بْنَ»
 ١٥٠٠ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ رَهْطٍ عَيْنٍ»
 ٣٠٠ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا بْنَ أَبِي»
 ١٣١٧ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا إِلَى»
 ٧٧١ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى»
 ١٤٦١ «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ»
 ١٤٣٩ «بَعَثَ عَلِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهَبِيَّةٍ فَقَسَمَهَا»
 ٢٠٨ «بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ بِالْيَمَنِ»
 ٧ «بُعِثَتْ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ»
 ١٥٩٦ «بُعِثَتْ بِكَسْرِ الْمَزَامِيرِ»
 ١٥٦١ «بُعِثَتْ قُرَيْشٌ سَهْلُ بْنُ عَمْرٍو وَخُوَيْطِبُ بْنُ»
 ١٥٥٣ «بُعِثْتُ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا رَأَيْتُ»
 ١٤٩٦ «بُعِثْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْثٍ فَقَالَ»
 ١٤٩٦ «بُعِثْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَقَالَ»
 ٨٦٥ «بُعِثْنِي أَبُو بَكْرٍ فِيمَنْ يُؤَدُّنَ يَوْمَ النَّحْرِ»
 ٣٤٥ «بُعِثْنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَجِئْتُ وَهُوَ»
 ٩٢٧ «بُعِثْنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ وَأَمَرَنِي أَنْ»
 ١٥٣٩ «بُعِثْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالرُّبَيْرُ وَالْمُقَدَّادُ»
 ١٣٨١ «بُعِثْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ»
 ٦٧٠ «بُعِثْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَالِدِ بْنِ»
 ١٤٩٨ «بُعِثْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَرِيظٍ يُقَالُ»
 ٧٦٢ «بُعِثْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقًا»
 ٦١٩ «بُعِثَ الْعَصْرُ إِلَى غَيْبِيَّةِ الشَّمْسِ»
 ١١٧٦ «بُعِنَا أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ»
 ١١٥٧ «بُغِيرَ إِذْنُ مَوَالِيهِ»
 ٦٢٣ «بُقِرَ الرَّجُلُ كَانَ يَغْرِهُ فِي الدُّنْيَا فَيَسْلَمُ»
 ١٢٧٠ «بُقِيتَ لَكَ وَاحِدَةٌ قَضَى بِهَا رَسُولٌ»
 ٩٦٩ «بُكِبَشِينَ كِبَشِينَ»
 ١١٩١ «الْبُكْرُ تُسَنَّاذُنُ، قُلْتُ: إِنَّ الْبُكْرَ»
 ١٠٨٠ «بَلَّ عَارِيَّةٌ مُؤَدَّاءَ»
 ١٠٨٠ «بَلَّ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ»
 ٨٨٠ «بَلَّ لِلْأَبْدِ»
 ١١٣١ «بَلَّغَ صَفِيَّةٌ أَنَّ خُصَّةً قَالَتْ: بِنْتُ»
 ١٧٧ «بَلَّغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ»
 ١٦٣٤ «بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ»
 ٦٥٠ «بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ»
 ١٥٢٢ «بَلَّغْنَا مَخْرَجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِالْيَمَنِ»
 ١١٤٤ «بَلَّغْنِي أَنَّ الْعَيَّاسَ قَالَ لِعُمَرَ لَمَّا قَالَ»
 ١٠٩٦ «بَلَّغْنِي أَنَّ نَاقَةَ الْبِرَاءِ»
 ٥٣٦ «بَلَى قَدْ نَسِيتُ»
 ١٦٧٩ «بَلَى وَعِزَّتِكَ وَلَكِنْ لَا غَى لِي»
 ٦٤ «بَلَى، إِنَّمَا نَهَى عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِيَلَةِ شَيْءٌ يَشْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ»
 ٨٧٧ «بِمَ أَهْلَلْتُ؟»
 ٣٢٩ «بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»
 ١٤٦٢، ٢٠٥ «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ»
 ٧٥١ «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»
 ١٤٩١ «بُورِكَ لَأَمْتِي فِي بُكُورِهَا يَوْمَ الْخُمَيْسِ»
 ٣٨ «بَوَّلَ الْغُلَامُ الرَّضِيعَ يُنَضِّجُ وَيَوَّلُ الْجَارِيَةَ يُغْسِلُ»
 ٣٨ «بَوَّلَ الْغُلَامُ يُنَضِّجُ وَيَوَّلُ الْجَارِيَةَ يُغْسِلُ»
 ٣٢٩ «بَيْتًا أَوْسَعَ مِنْهُ»
 ١٤٩٤ «بَيْتُنَا هَوَازِنُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ»
 ٨٦٨ «الْبَيْتَاءُ الَّتِي تَكْلِفُونَ فِيهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ»
 ٤٤٠ «بَيِّدُوا الْخَيْرَ»
 ١٠٠٣ «الْبَيْعُ وَالْمُبْتَاعُ»
 ١٠٢٨ «الْبَيْعَانِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْبَيْعِ تَرَاثَا»
 ١٠٠١ «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا أَوْ قَالَ»
 ٢١٠ «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرَكَ الصَّلَاةَ»
 ٢١٠ «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرَكَ الصَّلَاةَ»
 ٣٢٣ «بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ»
 ٢٣١ «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ»
 ٣١٧ «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ»

- ٢٦٦ «يُنِى كُلَّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً»
- ١١٦١ «يُنِى وَرَنَةَ الْقَيْلِ»
- ٨٢٤ «يُنِى أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ»
- ٤٥٥ «يُنِى أَنَا مَعَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَهُوَ»
- ١٥١٠ «يُنِى أَنَا وَقِفْتُ فِي الصَّفِّ يَوْمَ يَذُرُ»
- ١٨٠ «يُنِى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ غُرَيَّانَا»
- ١٥٩١ «يُنِى الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِحِجَابِهِمْ»
- ١٦٩٠ «يُنِى النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذْ هُوَ»
- ٣٧١ «يُنِى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ»
- ١٣٩٩ «يُنِى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ»
- ١٤٣٨ «يُنِى نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
- ١٥٩١ «يُنِى نَحْنُ نَسِيرُ، وَكَانَ رَجُلٌ مِنَّا»
- ١٠٢٨ «يُنِى عَلَى الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ»
- ١٤٠٨ «يُنِىمَا أَطُوفُ عَلَى إِبِلٍ لِي صَلَّتْ إِذْ»
- ٥٣٥ «يُنِىمَا أَنَا أَصَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةً»
- ٣٤١ «يُنِىمَا النَّاسُ يَقْبَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ»
- ٤٦٦ «يُنِىمَا النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ إِذْ قَالَ»
- ٣٠٤ «يُنِىمَا رَجُلٌ يُصَلِّي مُسْبِلًا إِرَارَهُ، فَقَالَ»
- ١٣٣٥ «يُنِىمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ»
- ٨٥٢ «يُنِىمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
- ١٤٦٢ «يُنِىمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
- ٣٠٤ «يُنِىمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ»
- ١٧٣٥ «تَأْتِي أَيَّامٌ لِلْعَامِلِ فِيهِمْ أَجْرُ خَمْسِينَ»
- ٧٧٥ «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ»
- ٨٥٣ «تُتَابَعُونَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَإِنَّ الْمُتَابَعَةَ بَيْنَهُمَا»
- ٨٠٦ «تُبَّ إِلَى اللَّهِ وَاسْتَغْفِرْهُ وَتَصَدَّقْ وَأَقْصِ»
- ١٢٥٧ «تُبْتَغِي بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
- ١٥٩٥ «تُبَيَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أَكْلِ وَشُرْبِ»
- ٦٨٩ «التَّأْوِبُ الرَّفِيعُ وَالْعَطْسَةُ الشَّدِيدَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ»
- ٨٠٢ «تُحِبُّ الصَّلَاةَ عَلَى الْغَلَامِ إِذَا عَقَلَ»
- ١٣٠٦ «تُجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَابِهَا»
- ١٠٩ «تُحْتَكُ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً فَلَوْ الشَّعْرُ وَأَقْفُوا الْبَشَرَ»
- ٨٥٠ «تُحْزَرُو لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ»
- ٤٣٦ «تُحْلِلُهَا التَّسْلِيمُ»
- ٧٨٢ «تُحْمَلْتُ حَمَلَةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»
- ٤٢٠ «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيَّاتُ»
- ١١٦ «تُخْرَجُ مِنْ أَذْنَيْهِ إِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ»
- ١٧٦ «تُذَاكِرْنَا غُسْلُ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
- ٧٩٤ «تُرَاوَى النَّاسُ الْهَلَالُ فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»
- ١٣٠٨ «تُرْمِي بِبَعْرَةٍ مِنْ بَعْرِ الْغَنَمِ أَوْ الْإِبِلِ»
- ١١١٢ «تُرَاوَرُوا وَتَهَادَّوا، فَإِنَّ الزِّيَارَةَ تَثْبِتُ»
- ١٢٣١ «تُرْوَجُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ، فَصَنَعَتْ»
- ٨٩٢ «تُرْوَجُ النَّبِيُّ ﷺ مِثْمُونَةٌ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَتَنِي»
- ١٣١٧ «تُرْوَجَتْ امْرَأَةٌ بَكْرًا فِي سِتْرِهَا»
- ١٢٣٧ «تُرْوَجِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَرَّالِ»
- ١١٩١ «تُرْوَجُهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَرُفَّتْ»
- ١١٧٨ «تُرْوَجُوا النِّسَاءُ»
- ١١٧٨ «تُرْوَجُوا الْوُدُودُ الْوُلُودُ»
- ٤٥٠ «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ فِي الصَّلَاةِ»
- ١١٩٢ «تُسْتَأْمَرُ التَّيْمَةُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ سَكَتَتْ»
- ٨١٥ «تُسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً»
- ٨١٦ «تُسَحَّرُوا وَلَوْ بِمِجْرَةٍ مِنْ مَاءٍ»
- ٨١٦ «تُسَحَّرُوا وَلَوْ بِلِقْمَةٍ»
- ١٣١٠ «تُسَلِّي ثَلَاثًا ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتِ»
- ١٣٥٥ «تُسَمَّوْنَ قَاتِلَكُمْ ثُمَّ تَحْلِفُونَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا»
- ٦٨٩ «تُسَمِيَتِ الْعَاطِسُ ثَلَاثًا، فَإِنْ زَادَ فَإِنَّ»
- ٢٧٧ «تُصَدَّقُ امْرَأَةٌ مِنْ دِينَارٍ مِنْ دِرْهَمٍ مِنْ»
- ١١٢٦ «تُصَدَّقُ بِأَصْلِهِ لَا بَيَاعَ وَلَا يَوْهَبَ وَلَا»
- ١١١٦ «تُصَدَّقُ عَلَى أَبِي بَغَضٍ مَالِي»
- ٧٨٧ «تُصَدَّقْنَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ»
- ١٣٢٧ «تُصَدَّقُوا، قَالَ رَجُلٌ: عِنْدِي دِينَارٌ»
- ١٤١٦ «تُصَدَّقِي وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ»
- ١٤٠٣ «تُعَافُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغِي»
- ١٣٠٦ «تُعْتَدُ ثَلَاثُ حِيصٍ»
- ٨٥٤ «تُعْمَلُوا إِلَى الْحَجِّ، يُغْنِي الْقَرِيبَةُ»
- ٨٣٢ «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ كُلُّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ فَأَجِبْ أَنْ»
- ١٥٨٧ «تُعَلِّمُوا الرُّمِيَّ فَإِنَّ مَا بَيْنَ الْهَدَفَيْنِ رَوْضَةٌ»
- ١١٤٨ «تُعَلِّمُوا الْفَرَائِضَ»
- ١١٤٨ «تُعَلِّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتُعَلِّمُوا الْفَرَائِضَ»
- ١٤٧٥ «تُعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ جِبِّ الْحَزَنِ، قَالُوا»

- تَوَضَّأَ بِنَحْوِ ثَلَاثِي مِلْوٍ ١٧٩٠
 تَوَضَّأَ حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَصَا ١٠٤
 تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً ١٢٣
 تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ ١١٩
 تَوَضَّأَ فَأَتَى بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ قَدَرٍ ١٧٩
 تَوَضَّأَ فَخَلَلَ لِحْيَتَهُ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ: هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ١٠٩
 تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَيْهِ حَتَّى انْقَاهُمَا ثُمَّ مَضَمَضَ ثَلَاثًا ١١٤
 تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ ١٠٠
 تَوَضَّأَ لَنَا وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ فَأَكْفَأَ مِنْهُ عَلَى يَدَيْهِ ٢٣
 تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ ١٣٠
 تَوَضَّوْا بِمَا سَمَتْ النَّارُ ١٤٩، ١٤٥
 تَوَضَّعْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ ١٩٢
 تَوَفَّى رَجُلٌ فَلَمْ تَصَبْ لَهُ حَسَنَةً إِلَّا ٧٢٩
 تَوَفَّى رَجُلٌ مِنَ الْأَزْدِ فَلَمْ يَدْعُ وَارِثًا ١١٥٤
 تَوَفَّى رَجُلٌ مِنْ خَتَمٍ فَلَمْ يَشْهَدْ ١٧٢٣
 تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ١٥٤٨
 تَوَفَّى عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ وَتَرَكَ ابْنَةً لَهُ ١١٩٢
 تَوَفَّى وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بَنِيَّائِينَ صَاعًا ١٠٣٦
 تَوَيْمَنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ضَرْبِنَا بِأَيْدِينَا عَلَى ١٨٨
 ثَابِتٌ فِي الْإِسْلَامِ ٩٧٣
 ثَقِيلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ١٧٣
 ثَلَاثٌ جِدْهَنَ جِدًّا، وَهَزَلْهَنَ جِدًّا ١٢٦٧
 ثَلَاثٌ خِصَالٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٥٣٦
 ثَلَاثٌ سَاعَاتٌ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ ٥٢٥
 ثَلَاثٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُنَّ تَرْكُهُنَّ ٧١٧
 ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُ: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ ١١٩٦
 ثَلَاثٌ لَا يَجُوزُ فِيهِنَّ اللَّعِبُ: الطَّلَاقُ ١٢٦٨
 ثَلَاثٌ لَا يَفْطُرُنَ: الْقِيَاءُ، وَالْحَجَامُ ٨٠٥
 ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَشْرًا ١٤٧٢
 ثَلَاثٌ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يُبَيِّنَ الرَّجُلُ قَائِلًا ٤٤٨، ٦٨
 ثَلَاثٌ مَنْ سَلِمَ مِنْهُنَّ غَفِرَ لَهُ مَا ٦٣٧
 ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ طَعِمَ طَعِمَ الْإِيمَانِ ٧٦٢
 ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ ٨٣٥
 ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَيَّ فَرَائِضُ وَلَكُمْ تَطَوُّعُ النَّحْرِ ٩٥٣
 تَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْ رَأْسِ السَّبْعِينَ وَإِمَارَةٍ ١٧٠٣
 تَغْتَسِلُ كُلُّ يَوْمٍ غُسْلًا وَاحِدًا ١٧٢
 تَغْيِيلُهُ فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ فَلْتَغْيِرْهُ بِشَيْءٍ مِنْ صُفْرَةٍ ٣٤
 تَقَاسُ الْجَرَاحَاتُ ثُمَّ يَتَأَنَّى بِهَا سَنَةٌ ثُمَّ ١٣٥١
 تَقْدَمُ عُثْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَمَعَهُ ابْنُهُ ١٥٠٣
 التَّقَطُّ دِينَارًا فَاشْتَرَى بِهِ ذَقِيقًا فَمَرَقَهُ صَاحِبٌ ١١٠٩
 تَقَطَّعَ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعٍ دِينَارًا ١٤١٤
 التَّكْبِيرُ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سَبْعٌ ٦٥٤
 التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى ٦٥٣
 تَكْفِينُ النَّبِيِّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَوَابٍ بِيضٍ ٧٠٢
 تَكُونُ أُمِّي فِرْقَتَيْنِ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَيْنَهُمَا ١٤٣٩
 تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَبْرَةً وَاحِدَةً ١٦٧٦
 تَكُونُ فِتْنَةٌ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ عَبْدًا ١٤٤١
 تَلَقَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ ٣١٢
 تَلَقَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ ٣١٢
 تَلَكَّ بَيْتَكَ ٣٩٣
 تَلَكَّ صَلَاةُ الْمُتَأَنِّي يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى ٢٢٠
 تَلَامُ الْقَوَى أَنْ يَنْقِيَهُ اللَّهُ حَتَّى يَتَرَكَ ١٠١٩
 تَلَمَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ ٨٨٣
 التَّمَرُّ بِالْتَّمَرِ، وَالْحِنِطَةُ بِالْحِنِطَةِ، وَالشَّعِيرُ ١٠٠٥
 التَّمِسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حُلَيْدٍ ١٢٢٠
 التَّمِسُوا فِيهِمُ الْمُخْدَجُ ١٣٣٩
 التَّمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ٨٥٠
 التَّمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْبَوَاقِي مِنْهَا فِي الْوَتِ ٨٥٠
 التَّمِسُوهَا فِي سَبْعٍ بَقِيْنَ أَوْ سَبْعٍ بَقِيْنَ ٨٤٩
 تَمَضَّضُوا مِنْ شُرْبِ اللَّبَنِ ١٦٦١
 تَمَكَّثُ اللَّيَالِي مَا تَصَلَّى، وَتَقَطَّرُ فِي ٢٠٠
 تَتَاكَحُوا تَكَاتَرُوا ١١٧٩
 تَنْتَظِرُ النَّفْسَاءُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى ٢٠٣
 تَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَةً عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ ٧٠
 تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا ١١٨١
 تَهَادَوْا تَحَابُّوا، وَهَاجَرُوا تَوَزَّوْا أَوْلَادَكُمْ ١١١٢
 تَهَادَوْا تَزَادُوا حُبًّا ١١١٢
 تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَذْهَبُ الضَّغَائِنَ ١١١٢
 تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَذْهَبُ وَحَرَ الصَّدْرِ ١١١٢

- «ثَلَاثَ هُنَّ عَلَيَّ فَرِيضَةٌ وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ» ٩٥٣
- «ثَلَاثَ هُنَّ عَلَيَّ فَرِيضَةٌ، وَهُنَّ لَكُمْ.....» ٤٨٦
- «ثَلَاثُ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنْ كُنْتُ» ١٣٥٢
- «ثَلَاثُ يَا عَلِيَّ لَا يُوْخَرُنَ: الصَّلَاةُ» ٦٩٢
- «ثَلَاثَةُ أَمْدَادٍ أَوْ قَرِيبٍ مِنْ ذَلِكَ» ١٧٨
- «ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ غُدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ كُلَّمَا خَتَمَهَا جَمَعَ» ١٠٧٤
- «ثَلَاثَةُ حَقٍّ عَلَى اللَّهِ إِعَانَتُهُمْ» ١١٧٨
- «ثَلَاثَةُ كُلُّهُمْ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُ» ٧٨٢
- «ثَلَاثَةُ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ أَذَانُهُمْ: التَّعْبُدُ» ٥٧٨
- «ثَلَاثَةُ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ رُؤُوسُهُمْ: رَجُلٌ» ٥٧٨
- «ثَلَاثَةُ لَا تَرْفَعُ صَلَاتُهُمْ فَوْقَ رُؤُوسِهِمْ شَيْزٌ» ٥٧٨
- «ثَلَاثَةُ لَا يَقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ وَلَا تَصْعَدُ» ١٢٥٠
- «ثَلَاثَةُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةً» ٥٧٨
- «ثَلَاثَةُ لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ» ١٧٣٣
- «ثَلَاثَةُ لَا يَكْلُمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا» ٣٠٤
- «ثَلَاثَةُ مِنَ الْجَنَّةِ: أَنْ يَنْفُخَ الرَّجُلُ» ٤٤٨
- «الثَّلَاثُ كَثِيرٌ» ١١٣١
- «الثَّلَاثُ وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ» ٩٩٧
- «ثُمَّ أَتَى فَوْقًا يُصَلُّونَ فِي بُيُوتِهِمْ لَيْسَتْ» ٥٤٦
- «ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَبَلَالَ مَعَهُنَّ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ» ٦٥٥
- «ثُمَّ أَتَيْنَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيًا» ٥٦٥
- «ثُمَّ أَتَيْنَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ» ٥٢٧
- «ثُمَّ أَتَيْتِ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: اعْرِفْ وَعَاءَهُ» ١١٠٧
- «ثُمَّ أَخَذَ يَدَيْهِ فَصَلَّكَ بَيْنَهُمَا وَجْهَهُ» ١٠٩
- «ثُمَّ أَدْنَى ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ» ٦٠١
- «ثُمَّ أَرَاهُ فِي رَأْسِهِ وَلَحِيَّتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ» ٨٦٧
- «ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا يَنْضَحُ طَيِّبًا» ٨٦٧
- «ثُمَّ أَقَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا بِسَجَلٍ مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ» ١٩
- «ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِضَعْفٍ فَعُجِلَتْ» ٨٧٥
- «ثُمَّ أَمَرَهُمْ فَصَلُّوا عَلَيْهَا» ١٤٠٥
- «ثُمَّ أَهْلُ النَّاسِ بَيْنَهُمَا» ٨٨٢
- «ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْمَرْءِ» ١٣٨٠
- «ثُمَّ إِنَّ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَضَى» ١٥٥
- «ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا» ٤٠٩
- «ثُمَّ أَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» ٣٧٤
- «ثُمَّ أَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ أَقْرَأَ بِمَا» ٤٠٩
- «ثُمَّ أَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ» ٤٠٩
- «ثُمَّ أَقْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ» ٣٧٣
- «ثُمَّ أَقْرَأَ مَا تَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» ٣٧٣
- «ثُمَّ جِئْتَنِي الْآنَ تَخْتَصِمَانِ يَقُولُ هَذَا» ١١٦٢
- «ثُمَّ خَلَّوْا رِحَالَهُمْ وَأَعْتَهُ ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ» ٦٠٥
- «ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْجَمَاعَةِ فَسَمِعَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا» ١٥٣٣
- «ثُمَّ خَرَجَ فَأَبْتَدَرَ النَّاسُ الدَّخُولَ فَسَبَقْتُهُمْ» ٣٢٣
- «ثُمَّ دَخَلَ بَيْتَهُ وَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قَبِضَهُ» ٧٠٥
- «ثُمَّ دَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ» ٦٠١
- «ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ» ٤٨٤
- «ثُمَّ رَكَعَ فَاطَالَ حَتَّى قِيلَ: لَا» ٦٧٤
- «ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ» ٤٨٦
- «ثُمَّ سَجَدَ بِقَدْرِ قِيَامِهِ» ٤٥٣
- «ثُمَّ سَلَّمَ وَقَامَ هَوْلًا أَيْ: الطَّائِفَةُ» ٦٦٧
- «ثُمَّ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا» ٨٦٧
- «ثُمَّ غَلَبَ عَلَى عُمَرُ الزَّرْفُ فَغَشِيَ عَلَيْهِ» ١١٤٣
- «ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَاذَا» ١٤٦٥
- «ثُمَّ قَالَ لِلْقَاعِدِ: أَيْكُمْ خَلْفَ الْخَارِجِ» ١٤٧٦
- «ثُمَّ قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ» ١١٤٤
- «ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ» ٤٥٦
- «ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ نَفَضَ يَدَهُ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ» ١٠٨
- «ثُمَّ قَعَدَ فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَوَضَعَ كَفَّهُ» ٤٢١
- «ثُمَّ قَعَدَ فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى» ٤٢١
- «ثُمَّ كَذَلِكَ فِي كُلِّ صَلَاتِكَ فَافْعَلْ» ٣٧٤
- «ثُمَّ لَا تَكْتُمُ وَلَا تُغَيِّبُ، فَإِنْ» ١١٠٦
- «ثُمَّ لَا يَجِدُ لَهُ» ١٤٨٢
- «ثُمَّ لَا يَكْتُمُ وَلا يَعْرِفُ» ١١٠٦
- «ثُمَّ لَمْ يَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ» ٦١٥
- «ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي» ٧٦٣
- «ثُمَّ لِيَأْخُذَ بِنَاصِيَتِهِمَا» ١٢٣٧
- «ثُمَّ لِيَسْخِرَ أَخَذَكُمْ مِنَ الدَّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ» ٤١٣
- «ثُمَّ لِيَسِّمَ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ» ٥٣٩
- «ثُمَّ لِيَدْعُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً» ١٢٦٠
- «ثُمَّ لِيَقْعُدَ بَعْدَ إِنْ شَاءَ أَوْ لِيَذْهَبَ» ٥١١

- ١١٨٠ جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٌ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ
- ١١٥٠ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَسَلَمَانَ
- ١٣٥٣ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخَبَشِي فَقَالَ
- ١١٦٧ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَارِخًا
- ١٤٧٦ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي
- ٨٥٢ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ
- ٨٥٥ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي نَذَرْتُ
- ١٦٩٨، ١٠٢٤، ٩٣٠ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
- ١٣٤٣ جَاءَ رَجُلٌ مُسْتَصْرِخٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ
- ١٤٨٠ جَاءَ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ بِالْحَدِيدِ فَقَالَ: يَا
- ١١٧٥ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا
- ١٢٩٨ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِرَازَةَ إِلَى رَسُولِ
- ١٧٢٩، ١٠٩٢ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ
- ٨٥٥ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ خَتَمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
- ٦٢٨ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسِ الْمُسْجَدِ
- ١٥٦٩ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
- ٥٢١ جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ
- ٦٢٧ جَاءَ رَجُلٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ
- ٦٢٥ جَاءَ رَجُلٌ يَخْطِي رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
- ١١٧٧ جَاءَ رَجُلَانِ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ:
- ١٧٢٠ جَاءَ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
- ١٦٣ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوُجُوهُ بُيُوتِ
- ١٩ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَغْقِلُ
- ٦٢٩ جَاءَ سُلَيْكُ النُّظَفَانِيِّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ
- ١٠١٤ جَاءَ عَبْدُ قَبَايِعِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ
- ١٢٤٦ جَاءَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ
- ١٣٩٥ جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
- ١١٥١ جَاءَتْ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَسَأَلَتْهُ مِيرَانَهُ
- ١٤٠٤ جَاءَتْ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ
- جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ
الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ ٣٣
- جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ ١٦٩٢
- جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٤٥٣
- جَاءَتْ امْرَأَةٌ نَابِتُ بْنُ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ ١٢٧٦
- جَاءَتْ امْرَأَةٌ رِفَاعَةُ الْقُرْظِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ١٢٨١
- ٢٠٨ ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفِّ فَقَالَ
- ٤٤٨ ثُمَّ نَفَعَ فِي آخِرِ سُجُودِهِ فَقَالَ
- ٦٣٠ ثُمَّ تَصَرَّفَ وَلَيْسَ لِلْحِطَّانِ ظِلٌّ نَسْتَقِلُّ بِهِ
- ١٣٥٢ ثُمَّ نَهَى أَنْ يُقْتَصَرَ مِنْ جُرْحٍ
- ٣٥٥ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى كَفِّهِ الْيُسْرَى
- ٤١٣ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الثَّنَاءِ مَا شَاءَ
- ٤٢٦، ٤١٨ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ
- ٤١٣ ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ بِمَا بَدَأَ لَهُ
- ٢٢٢ ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ إِلَى قَبَاءِ
- ٤٣٤ ثُمَّ يَسْلَمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً السَّلَامَ عَلَيْكُمْ يَرْفَعُ
- ٥٦٥ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى آثَرِهِ
- ٣٩٣ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ يَرْكَعُ
- ٣٤٧ ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ
- ٣٦٣ ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
- ١٢٦٠ ثُمَّ يُسَمِّكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرُ
- ٦١٥ ثُمَّ يَمْنِي وَيُعَلِّقُ السَّكِينَةَ
- ١٥٦ ثُمَّ يَنَامُ وَلَا يَمَسُ مَاءً
- ٥٠٣ ثُمَّ يَهْبِطُ آخِرَ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ
- ٥٩٢ ثَمَانِ سِنِينَ أَوْ سِتِّ سِنِينَ
- ١٥٩٦ ثَمَنُ الْقَيْنَةِ سُخْتُ وَغِنَاؤُهَا حَرَامٌ
- ١١٩١ الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ
- ١١٩١ الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا
- ١١٩٣ الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا
- ١٥١٣ جِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَذْرِ
- ١١٦٣ جِئْتَنِي يَا عَبَّاسُ تَسْأَلُنِي نَصِيحَتِكَ مِنْ ابْنِ
- ١٤٤٢ جَاءَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
- ١٩٨٥، ٧٩٤، ٦٨٣ جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ
- ١٠٣٣ جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَقَاضَاهُ دِينًا
- ١٢٤ جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ
- ١٦١٠ جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ٦٨٣ جَاءَ أَغْرَابِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: يَا
- ١٤٦١ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ فَقَالَ
- ١٤٦٢ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ
- ١٥٥٣ جَاءَ ابْنُ النَّوَاحِ وَابْنُ أَثَالِ رَسُولًا مُسْلِمَةً
- ١٣٩٨ جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ

- جَاءَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي..... ١١٧٢
- جَاءَتْ قَتَاةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ١١٩٥
- جَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِنَا فِي مَسْجِدٍ..... ٤٠٦
- جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي بِرَفْعِهِ..... ٨٧٤
- جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي مِنْ..... ١١٣٧
- الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ..... ١١٠٣
- جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ مِنْ غَيْرِهِ..... ١١٠٣
- جَالَسْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ مَرَّةٍ..... ٣٣٧
- جَالَسْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ مَرَّةٍ..... ٣٣٧
- جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ..... ١٤٧١
- جَاهِدُوا النَّاسَ فِي اللَّهِ، الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ..... ١٤٢٢
- الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصِّدْقِ، وَالْمُسِيرُ بِالْقُرْآنِ..... ٥٠٤
- جُدُّهُ فَأَوْفَى لَهُ الَّذِي لَهُ..... ١٠٥٢
- جَذَبَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّعْرَ بَعْدَ..... ٢٣٦
- جَرَحَهَا جَبَارٌ..... ١٠٩٧
- جُزْءًا مِنْ صَلَاتِهِ..... ٤٤٢
- جُزُوا الشُّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحَى، خَالِفُوا الْمُجُوسَ..... ٨٦
- جَعَلَ الرَّقْبَى لِلْوَارِثِ..... ١١٢١
- جَعَلَ الشَّعَارُ لِلْأَزْدِ: يَا مَبْرُورُ..... ١٤٩٢
- جَعَلَ اللَّهُ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عَمْرِو وَقَلْبِهِ..... ١٥٨٠
- جَعَلَ بَصَرِي بِكُلِّ..... ٥٦٩
- جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْعَامِرِيِّينَ..... ١٣٧٦
- جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّيْعِ بَعْضَهُ..... ٨٩٤
- جُعِلَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا لِي وَلَأَمْتِي مَسْجِدًا وَطَهُورًا..... ١٨٥
- جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا..... ٣٣٣، ٣١٣
- جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا إِنَّمَا أَذْرَكَتِي..... ١٨٥
- جُعِلَتْ لِي كُلُّ الْأَرْضِ طَيِّبَةً مَسْجِدًا وَطَهُورًا..... ٣١٧
- جَعَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَسَارَى قَرْيَتَةٍ فَكُنْتُ..... ١٠٤٦
- جَعَفَ الْأَرْضَ طَهُورًا..... ٣٦
- جَعَلْتُ جُلُوتَةَ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي حَيَاةِ رَسُولٍ..... ١٤٦١
- جَعَلَتْ غَنَمًا جَذَعَانًا إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَسَدَتْ عَلَيَّ..... ٩٥٥
- جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ وَأَبُو..... ١٤٢٧
- جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ..... ١٤٢٤
- جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا عَلَى الْمِثْرَةِ فَخَطَبَ..... ٦٣٧
- جَلَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَ سَعْدِ بَنِي..... ٧٣٠
- جُمِعَ السَّيِّئُ، يَغْنِي بِخَيْرٍ فَجَاءَ دَحْيَةَ..... ١٥١٧
- جُمِعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ..... ٦٠٤
- جُمِعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ..... ٦٠١
- جُمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ..... ٦٠٢
- الْجُمُعَةُ عَلَى الْخَمْسِينَ رَجُلًا، وَلَيْسَ عَلَى..... ٦١٣
- الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ..... ٦٠٩
- الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ..... ٦٠٨
- جُمِعْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكُنْتُ آخِرَ مَنْ..... ٦١٢
- جُمِلُوا ثُمَّ بَاعُوا..... ٩٧٤
- جُنُبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَخُصُومَاتَكُمْ وَخُدُودَكُمْ وَشِرَاءَكُمْ وَيَتِيمَكُمْ..... ٣١١
- جُنُبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ..... ١٥٩٢، ١١٩٠
- الْجَنَّةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأَمْهَاتِ..... ١٢٥٩
- الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ..... ٩٠٢
- الْجِهَادُ مَاضٍ مَعَ الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ..... ١٤٧٣
- الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ..... ٥٦٩
- جِيءَ بِالنُّعْمَانِ أَوْ ابْنِ النُّعْمَانِ شَارِبًا فَأَمَرَ..... ١٤٢٣
- جِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ..... ١٦١١
- الْحَافِضُ تَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، إِلَّا الطَّوْفَ..... ٩١٢
- حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْمٍ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ قَالَتْ..... ٩٤٠
- حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَسَمَاهَا لَنَا..... ٢٢٥
- حَافِظُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَيْثُ يُنَادَى..... ٥٤٧
- حَبَّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءَ..... ٩٤
- حَبَسَ أَصْلَهَا وَسَبَلَ ثَمَرَتَهَا..... ١١٢٦
- حَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةٍ..... ٢٢٥
- حَبَسَ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ..... ١١٢٧
- حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْخُلُقُومَ..... ١١٣٦
- حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ سَجُودِهِ وَقَامَ أَخَذَهَا..... ٣١٠
- حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ وَانْتَظَرْنَا أَنْ..... ٥٨٧
- حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ..... ١٣١
- حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ..... ٥٢٤
- حَتَّى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ..... ٥٢٤
- حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ ثُمَّ أَقْصِرَ..... ٥٢٣
- حَتَّى تَطْهَرُ مِنَ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَقَهَا فِيهَا..... ١٢٦٠
- حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ بَدَلًا..... ٧١١

- «حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيَّكُمْ، وَلَوْ» ٥٦٠
- «حَتَّى ذَهَبَ غَاثَةُ اللَّيْلِ» ٢٣٤
- «حَتَّى سَرَتْ بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ الصَّفِّ» ٤٧٥
- «حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ فَقَدَّمَ الْخُطْبَةَ» ٦٥٢
- «حَتَّى كَانَتَا حَيَالِ مَكْنِيهِ وَحَادَى بَيْنَهُمَا مِيهَ أَذْنِيهِ» ٣٥٢
- «حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ إِلَيْهِ أَمْرُهُ» ١٥٠١
- «حَتَّى يَبْلُغَ الْمَاءُ الْكَعْبَيْنِ» ١٧١١
- «حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ» ٩١٧
- «حَتَّى يَفْرُقَا مِنْ مَكَانِهِمَا» ١٠٠٢
- «حَتَّى يُحَادِثِي بِهِمَا فُرُوعَ أَذْنِيهِ» ٣٥٣
- «حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدَّو مِنْ هَهُنَا وَبَيَاضَ» ٤٣٣
- «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ٢٠٧
- «حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِيمَانِ فِي جَمَاعَةٍ» ٥٤٨
- «حَتَّى يُطْلِعَ الشَّامِدُ» ٢٢٨
- «حَتَّى يَبْرُ كُلَّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ» ٣٥٥
- «حَتَّى يَنْقَطِعَ عَنْهَا الدَّمُ» ١٤٠٧
- «حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَدْعَ» ١١٨٣
- «حَتَّى تُمْ أَفْرُصِيهِ» ٣٠٩
- «حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: ثُمَّ انصَرَفَ» ٩٤٩
- «حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ» ٩١٧
- «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ لَا يَضُرُّكَ بَاهِمَا بَدَأْتَ» ٨٥٢
- «الْحِجَابَةُ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لِسَبْعِ عَشْرَةٍ مِنْ» ١٦٦٧
- «حِجَّتُهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْبَقْرَةِ عَنْ سَبْعَةٍ» ٩٤٧
- «حَجَّجَتْ عَنْ نَفْسِكَ؟» ٨٥٩
- «حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فُلْمَ» ٨٢٦
- «حَجَّجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ فَرَأَيْتُهُ» ٨٨٨
- «حَجَّجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ» ٨٨٨، ٤٤١
- «حَجَّجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَنَا النِّسَاءُ» ٨٦٠
- «حَجَّمِ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْثِي بَيَاضَةً» ١٠٧١
- «حَجَّمِ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْثِي بَيَاضَةً» ١٠٧١
- «حُجُّوا تَسْتَفْتُوا، وَسَافِرُوا تَصِحُّوا، وَتَنَكَحُوا» ١١٧٨
- «حُجُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَحُجُّ» ٩٠٨
- «حَدُّ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ لِأَهْلِ» ١٤٠٣
- «حَدُّ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ لِأَهْلِ» ١٤٠٣
- «الْحَدُّوا لِي لَحْدًا، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ» ٧٢٨
- «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ» ١٤٨٦
- «حَرَسَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلَ مِنْ» ١٤٧٠
- «حَرَّمَ اللَّهُ لَحْمَهُ عَلَى النَّارِ» ٤٧٧
- «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمْرِ» ١٦٠٥
- «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتِي» ٩٠٢
- «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَبِيذَ الْجَرِّ» ١٦٥٠
- «حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْنِي يَوْمَ» ١٦٠٧
- «حَرَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ كُلُّ ذِي نَابٍ» ١٦٠٥
- «حَرَّمْتُ الْحُمْرَ وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ» ١٦٤٨
- «الْحَسْبُ الْمَالُ، وَالْكَرَمُ التَّقْوَى» ١١٩٧، ١١٨٢
- «حُسَيْبٌ عَلِيٌّ بِتَطْلِيقَةٍ» ١٢٦٠
- «حُضِنْتُ بَعْدَهَا طُفْتُ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ٩٤٠
- «حَضَرْتُ جَنَازَةَ صَبِيٍّ وَأَمْرًا، فَقَدَّمَ الصَّبِيَّ» ٧٢٠
- «حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنْاسٍ» ١٢٤١
- «حَظِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ» ٤٧٥
- «حَقَّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجِيهِ لَوْ كَانَتْ بِهِ» ١٢٥٠
- «حَقَّ الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَذٌ» ٦٨٨
- «حَقَّ الْوَلَدُ عَلَى الْوَالِدِ أَنْ يَعْلَمَهُ الْكِتَابَةَ» ١٥٨٧
- «حَقٌّ عَلَى كُلِّ ذَاتٍ نِطَاقُ الْخُرُوجِ إِلَى» ٦٤٨
- «حَكِيمٌ عَلَى بَنِي قُرَيْظَةَ أَنْ يُقْتَلَ مِنْهُمْ» ١٠٤٦
- «حَكِيوْ بِضِلْعٍ وَأَغْشِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» ٣٥
- «الْحَلَالُ بَيْنَ الْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ» ١٠١٧
- «الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ سَبَحَانَ اللَّهِ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ» ٦٩١
- «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ مِنَ الطَّعَامِ» ١٦٤١
- «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا الْخَمِيرَ، وَالْبَسَنَا» ٢٩٤
- «الْحَمْدُ لِلَّهِ، أَوْ إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ» ١١٩٨
- «حَمَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِبِلٍ مِنَ الصَّدَقَةِ» ٧٨٤
- «جَمَعِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلَّ نَاحِيَةٍ مِنْ» ٩٠٤
- «الْحَوْثُ ذَكِيٌّ كُلُّهُ» ١٦٢٩
- «حِينَ قَتَرَهُ مِنَ النَّاسِ» ١٤٤٠
- «حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ» ٨٧٥
- «حِينَ يَأْتِي أَهْلُهُ» ١٢٤٠
- «خَاصَمْتُ ابْنَ عَمٍّ لِي إِلَى رَسُولٍ» ١٧٢٩
- «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَفَرُّوا اللَّحَى وَاحْفَظُوا الشُّوَارِبَ» ٨٦
- «خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نِعَالِهِمْ» ٣١٥

- «خَبَأَتْ لَكَ خَيْبًا، وَخَبَأَ لَهُ» ١٤٦٥
- «الْحَيَّانُ سَنَةٌ فِي الرُّجَالِ مَكْرُمَةٌ فِي النِّسَاءِ» ٨٥
- «خُذْ لِلرَّأْسِ مَاءً جَدِيدًا» ١١٧
- «خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ ابْنِ» ٣٩٠
- «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي» ١٣٩٣
- «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ» ٩٠٧
- «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ» ٩٣١، ٨٣٥، ٩١٢
- «خُذُوا مَا بَالٍ عَلَيْهِ مِنَ التَّرَاسِبِ فَأَلْقُوهُ وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَائِهِ مَاءً» ٣٦
- «خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ» ٥٨٩
- «خُذُوا مَنَاسِكُكُمْ» ٩٢٦
- «خُذِي عَلَيْكَ يَتَابِلُ» ١٢١٤
- «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ» ٩٩٩
- «الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ» ١٠٢٣
- «خَرَجَ ﷺ فِي الْفَرَسِ وَثَمَانِ مَائَةٍ» ١٥٥٧
- «خَرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ السُّوقَ فَإِذَا» ١٧١١
- «خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَاصِبٌ» ٣٨٨
- «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الْحَذِييَّةِ، حَتَّى» ١٥٥٤
- «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَوَجَّهَ نَحْوَ صَدَقَتِهِ» ٥٣٣
- «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ وَالنَّاسُ صَائِمٌ» ٨١٩
- «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ بَدْرِ فَلَمَّا كَانَ» ١٤٧٩
- «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي بَيْضَعٍ» ٩٤٥
- «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَيْنِهَا لَيْلًا» ١٤١
- «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفُطْرِ فَصَلَّى قَبْلَ» ٦٥١
- «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ» ٦٥٥
- «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا يَسْتَسْقِي فَحَوْلَ رَدَّاهُ» ٦٨٤
- «خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أَدْنَى فِيهِ» ٣٤٠
- «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتْ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ» ١٨٩
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى» ٦٨٠
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَاجِرَةٍ إِلَى الْبَطْحَاءِ» ٤٤٢
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ» ٥٢٢
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ» ٨١٩
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ قِبَاءَ» ٥٠٩
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَسَارَ لَيْلًا فَمَرَوْا عَلَى رَجُلٍ جَالِسٍ عِنْدَ مِقْرَافَةٍ لَهُ» ٣٢
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَارِيهِ» ١٥٩٩
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ» ٨١٩
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَيْنِي وَهُوَ» ٩٣٧
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، قَالَ» ٨٨٢
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى أَوْ» ٦٥١
- «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ» ٤٨٢
- «خَرَجَ عَبْدَانُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْنِي» ١٥٤٠
- «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهَاجِرَةٍ» ٢٠
- «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ» ٤٩١
- «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ» ٣٥٠
- «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يُؤَخَّرُ» ٦٠٣
- «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِينَاهُ» ٨٠٥
- «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقْرَأُ» ١٠٧١
- «خَرَجَ مُبْدِلًا مَتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى» ٦٨١
- «خَرَجَ مَرْحَبَ الْيَهُودِيِّ مِنْ حِصْنٍ خَيْرٌ قَدْ» ١٥٠٣
- «خَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَسْتَسْقِي» ٦٨٠
- «خَرَجَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَسْتَسْقِي، فَإِذَا» ٦٧٩
- «خَرَجَتْ اسْتَسْقِي، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ» ٢٧٢
- «خَرَجَتْ اسْتَسْقِي» ٥٧١
- «خَرَجْتُ مَعَ أَبِي حَتَّى أَتَيْتُ رَسُولَ» ١٣٨٧
- «خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عُمرَةٍ رَمَضَانَ» ٥٩٤
- «خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَكَانَ» ٤٨٠
- «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحَذِييَّةِ» ٨٩٨
- «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَشَهَّدْتُ مَعَهُ» ١٥١٢
- «خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عُمرَةٍ» ٨٦٣
- «خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فِي غَزْوَةٍ» ١٥٠٩
- «خَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَلَدُونَا جَمْعًا فَصَلَّى» ٢٤٠
- «خَرَجْتُ مَعَ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ يَوْمَ الْعِيدِ» ٦٥٦
- «خَرَجْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جِئْنَا» ١٥٢٣
- «خَرَجْنَا فِي جَنَازَةٍ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ٧٢٧
- «خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ» ١٨٣
- «خَرَجْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ أَمْرُهُ عَلَيْنَا رَسُولُ» ٩٨٧
- «خَرَجْنَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي» ٦٥٦
- «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ فَرَأَى» ٧٢٤
- «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ» ٩٣٢

- «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكَانَ لَا يَأْتِي الْبَرَاءَ حَتَّى يَغِيبَ
فَلَا يُرَى» ٥٩
- «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى» ٥٩٧
- «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ إِلَى» ١٥٣٠
- «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا» ٨٨١
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ» ١٥٢٩
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى» ١٢٠١
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا» ٨٨٢
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَحْرَمْنَا فَلَمَّا» ٨٩٨
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ» ٨٧٠
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمِنَّا مَنْ» ٩١٧
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةٍ» ٨٨٤
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ» ١٥٢٧، ٥٦٥، ٢٩٢
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ» ٩١٢
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُخَمِسَ بَقِينَ» ٩٤٩
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَصْرُخُ» ٨٧٩
- «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُتَيْنَ» ١٥٠٥
- «خَرَجْنَا نُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَعَنَا» ١٦٧٤
- «خَرَجْنَا نَصْرُخُ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ» ٨٧٣
- «خَرَجْنَا وَفَدًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَبَايَعَنَاهُ وَصَلَّيْنَا» ٣٢٧
- «خُفِيفَ الْقَمَرِ وَأَبْنَى عَبَّاسٍ أَمِيرَ عَلَى الْبَصْرَةِ» ٦٧٧
- «خُفِيفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٦٧٢
- «خُسِفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ» ٦٧٢
- «خُسِفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٦٧٢
- «خُشِفَ نَعْلِيكَ» ٥١٢
- «خُصَلَتَانِ لَا يُحْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ» ٤٣٧
- «خُصَلَتَانِ لَا يَجِلُّ تَنْهَعُمَا: الْمَاءُ وَالنَّارُ» ١٠٨٤
- «خَطَأَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَارًا بِالْمَدِينَةِ» ١٠٨٨
- «خَطَبَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ فَقَالَتْ» ١٢٢٤
- «خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَفْرَأُ» ٦٣٤
- «خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي يَوْمِ الْأَضْحَى بَعْدَ» ٦٥١
- «خَطَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:» ١١٨٤
- «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَتَيْنِ وَجَلَسَ جَلْسَتَيْنِ» ٦٣٠
- «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ» ١٥٤٧
- «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا وَأَبُو بَكْرٍ» ٦٣٤
- «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ» ١٣٤٧
- «خَطَبَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ فَقَالَ: أَلَا» ١٣٨٥
- «الْخُطْبَةُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَهَادَةُ كَاتِلِدِ الْجَذْمَاءِ» ٦٣٢
- «خَطَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَمَامَةَ بِنْتِ عَبْدِ» ١١٩٧
- «خَطَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ» ٩٣١، ٦٦٠
- «خَطَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ فَذَكَرَ سُورَةَ» ٦٣٤
- «خَطَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا» ٨٥١
- «خَطَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بَيْنَى فَفُتِحَتْ» ٩٣١
- «خَطَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بَيْنَى» ٦٥٩
- «خَطَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرُّؤُوسِ» ٩٣٦
- «خَفَقُوا فِي الْخَرَصِ» ٧٦٨
- «الْخِلَافَةُ يَنْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ تَصِيرُ مُلْكٌ» ١٤٣٧
- «خَلَّتِ الْبِقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو» ٥٥١
- «خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَلَى سِتَيْنِ وَثَلَاثِمِائَةٍ مَفْصِلٍ عَلَى» ٥٠٧
- «خُلِقَ الْمَاءُ طَهُورًا» ٢٢
- «خَلَّلُوا بَيْنَ أَصَابِعِكُمْ» ١١٢
- «الْخُمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ» ١٤٢٤
- «الْخُمْرُ مِنَ الْعَنْبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْجِنَطَةِ» ١٦٤٦
- «الْخُمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ» ١٦٤٦
- «خَمَرُوا آيَتَكُمْ» ١٤٢٣
- «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، قَالَ» ٤٨٦
- «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْغِيَاذِ» ٢١١
- «خَمْسٌ لَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي» ٩٠٠
- «خَمْسٌ مِنَ الدُّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحَرَّمِ فِي» ٩٠٠
- «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: الْأَسِيحْدَاءُ، وَالْحِثَّانُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ» ٨٢... ٨٢، ٨٥، ٤١١
- «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ» ٤١١، ٨٥، ٨٢
- «خَمْسٌ: النَّصْرُ بِالرَّغَبِ، وَجَعْلُ الْأَرْضِ» ١٨٧
- «خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً كُلُّهَا مِثْلُ صَلَاتِهِ» ٥٤٧
- «الْخِزِيرُ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ» ٤٧٢
- «خِيَارُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ» ١٤٤٥
- «خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ» ١١٩٧
- «خَيْرُ أُمَّتِي الْقُرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِ» ١٧٢٥
- «خَيْرُ أُمَّتِي قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ» ١٧٢٥
- «خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ» ٩٢٢
- «خَيْرِ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنٍ» ٧٩٣

- «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ ظَهْرِ» ١٣٢٩
- «خَيْرُ الضَّحِيَّةِ الْكَبِيرُ الْأَقْرَبُ» ٩٥٥
- «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْبِي» ١٧٣٦
- «خَيْرُ النَّاسِ مُؤْمِنٌ بَيْنَ كَرَمَيْنِ» ١٤٨٣
- «خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ فَأَلْبِسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ وَكَفَنُوا بِهَا» ٢٩٤
- «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا» ٥٨٢
- «خَيْرُ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ» ١٣٣٣
- «خَيْرٌ مَا يُخْلَعُهُ الرَّجُلُ ثَلَاثٌ: وَلَدٌ» ١١٢٧
- «خَيْرُ مَالٍ امْرِئٍ لَهُ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ» ١٦٧٨
- «خَيْرُ مَسَاجِدِ النِّسَاءِ قَعْرُ يُبُوتَيْهِنَ» ٥٥٠
- «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ٦١٧
- «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ٩٦٦
- «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» ١٢٤٨
- «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِيهِ» ١٢٤٩، ١١٦٥
- «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: فَرَسٌ لِلرَّحْمَنِ، وَفَرَسٌ» ١٥٨٤
- «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ: فَرَسٌ يَرْبِعُهُ الرَّجُلُ فِي» ١٥٨٤
- «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ مَعْقُودٌ أَبَدًا إِلَى» ١٤٧٣
- «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ» ٧٥٢
- «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ، الْأَجْرُ» ١٤٧٢
- «دِبَاغُ الْأَوْدِيِّ ذَكَائُهُ» ٤٩
- «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا» ٤٩
- «دِبَاغُ كُلِّ إِهَابٍ طَهُورَةٌ» ٤٩
- «دِبَاغُهُ يُزِيلُ خَبْثَهُ أَوْ نَجَسَهُ أَوْ رِجْسَهُ» ٤٩
- «دِبَاغُهَا ذَكَائُهَا» ٥١
- «دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ» ٤٣١
- «الدَّجَالُ يَخْرُجُ مِنْ أَصْبَهَانَ» ١٤٦٩
- «دَخَلَ أَقْرَابِي عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ» ١٣١٩
- «دَخَلَ ابْنُ عُمَرَ بَيْتَ رَجُلٍ دَعَاهُ إِلَى» ١٢٣٣
- «دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، وَلَمْ» ٤٨٢
- «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَعْبَةَ وَدَخَلَ مَعَهُ بِلَالٌ» ٣٢٤
- «دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ٦٢٧
- «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرْحَةً هَذًا» ١٦٣
- «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ بَنَتْ» ٨٦٩
- «دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ» ٣١٤
- «دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ غَدَاةً بُنِيَ عَلَيَّ» ١٢٣٥
- «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا عِنْدَ» ١٦٦٩
- «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ» ١٣٠٨
- «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ» ١٣١٠
- «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ» ٢٦٩
- «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ» ١٦٥٩
- «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَيْنَ يَدَيَّ» ٤٤٣
- «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي» ١٣٢٣
- «دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَقَّيْتُ» ٦٩٧
- «دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَحْنُ نَغْسَلُ» ٧٠٢
- «دَخَلَ عَلَيْنَا نَيْشَةُ الْخَيْرِ وَنَحْنُ نَأْكُلُ» ١٦٣٨
- «دَخَلَ قَابِئُ وَالنَّبِيُّ ﷺ شَاهِدٌ وَأَسَامَةُ بْنُ» ١٣٠١
- «دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى» ١٦٠٨
- «دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ» ٣٠١
- «دَخَلَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمُغْفَرُ فَقَتَلَ ابْنَ خَطْلٍ» ١٣٦١
- «دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ» ٣٩٥
- «دَخَلْتُ إِلَى بَيْتِ حَفْصَةَ فَحَانَتْ مِنِّي الثِّفَافَةُ» ٦٥
- «دَخَلْتُ السُّوقَ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٢٩٨
- «دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ٩٣٤
- «دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَأَخْلَوهُ لِعَائِشَةَ فَسَأَلَتْهَا امْرَأَةً» ١٢٣٩
- «دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ حِينَ تَوَفَّى أَبُوهَا» ١٣٠٧
- «دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ» ١٦٩٩
- «دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَلَذَاكِرْتُهَا حَتَّى ذَكَرْنَا» ١٧٠٢
- «دَخَلْتُ عَلَى قَرْظَةَ بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ» ١٢٣٦
- «دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ فَجَلَسَ» ٩٣٧
- «دَخَلْتُ مَعَ سَلَمَةَ أَرْضَ الرُّومِ فَأَتَيْتُ بِرَجُلٍ» ١٥٣١
- «دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ» ٨٩
- «دَخَلْنَا عَلَى سَلْمَانَ فَدَعَا بِمَاءٍ كَانَ» ١٦٣٣
- «دَخَلْنَا عَلَى مُتَاوِيَةَ فَتَدَايَ مُنَادٍ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ» ٢٦٢
- «دِرْهُمُ رَبَا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَشَدُّ» ١٠٠٥
- «دَرَعَ الْحَفَيْنِ فَإِنِّي أَذْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الْحَفَيْنِ» ١٣٠
- «دَرَعَ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» ١٠١٩، ٥٧، ٢٧
- «دَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ لِيَقْطَعَ لَهُمُ الْبَحْرَيْنِ» ١٠٨٨
- «دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ» ٢٠
- «دَعَا غُلَامًا مِنَّا حَجَمَةً فَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ صَاعًا» ١٠٧٠
- «الدَّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ» ٢٦٤

- «الدَّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ» ٢٦٤
- «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ» ٩٨٨
- «دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَإِنْ كَانَ فَاجِرًا» ٧٥١
- «دَفَعَ إِلَى يَهُودٍ خَيْرٌ نَحْلٍ خَيْرٌ وَأَرْضَهَا» ١٠٦٢
- «دَفَعَ خَيْرٌ أَرْضَهَا وَنَحْلَهَا مَقَاسِمَةً عَلَى النَّصْفِ» ١٠٦٢
- «دَمُ الشَّاةِ الْبَيْضَاءِ عِنْدَ اللَّهِ أَزْكَى مِنْ» ٩٥٨
- «دَمُ غَمْرَاءٍ أَحَبُّ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ دَمٍ» ٩٥٩
- «دَمُ غَمْرَاءٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ» ٩٥٨
- «الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ» ١١٧٨
- «دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ» ١٠١٣
- «دُونَ دِينِهِ دُونُ دِينِهِ» ١٠٩٨
- «دِيَةُ الْإِنْسَانِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ» ١٣٨٤
- «دِيَةُ الْمَرْأَةِ يَنْصَفُ دِيَةُ الرَّجُلِ» ١٣٧٧
- «دِيَةُ الْمُهَاجِرِ يَنْصَفُ دِيَةُ الْحُرِّ» ١٣٧٧
- «الدِّيَةُ لِلْمَاقِلَةِ، لَا تَرُبُّ الْمَرْأَةَ مِنْ» ١١٦٠
- «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» ٩٩١
- «الدِّينُ دِينَانِ، فَمَنْ مَاتَ وَهُوَ يَنْوِي» ٦٩٣
- «دِينَارُ الْجَزْيَةِ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا» ١٥٧٢
- «ذَاكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ فَاسْتَغْفَرَ لَكَ» ٦٩٥
- «ذَاكَ وَأَبَى الْجُوعِ» ١٦٣٠
- «ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْحِيئَتَهُ ثُمَّ قَالَ» ٩٦٣
- «ذَبَحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٦٠٤
- «ذَبَحْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٦٠٤
- «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكٌ» ١٦٠١
- «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ» ٨٥١
- «ذُكَاةُ الْجَبِينِ بِذُكَاةٍ أُمٍّ» ١٦٢٦
- «ذُكَاةُ الْجَبِينِ ذُكَاةٌ أُمٌّ أَسْعَرُ أَوْ» ١٦٢٥
- «ذُكَاةٌ كُلُّ مَسْلُوكٍ دِبَاغُهُ» ٤٩
- «ذُكِرَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِ الْمُؤْمِنِ سَمًى أَوْ لَمْ يُسَمَّ» ١٠٠
- «ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَذِّعُ» ١٠٠٠
- «ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَبَائِرَ أَنْ» ١٧٢٦
- «ذَكَرَ طَبِيبٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٦١٢
- «ذُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ» ١٤٥٣
- «ذَلِكَ بَشِيرٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصُدُّنَكُمْ» ١٤٥٢
- «ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ» ١٣٣٨
- «ذَلِكَ تَفْرِيقٌ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ» ١٢٩٣
- «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ» ١٥٥٢
- «الذُّهَبُ أَوْ الْوَرَقُ» ١١٠٦
- «ذهب الظَّامُ وَابْتَلَّتِ الْعُرُقُ وَبُتِ الْأَجْرُ إِنْ» ٨١٥
- «الذُّهَبُ بِالذُّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ» ١٠٠٧
- «الذُّهَبُ بِالذُّهَبِ وَزَنًا يَوْزَنُ مِثْلًا بِمِثْلٍ» ١٠٠٥
- «الذُّهَبُ بِالذُّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ» ١٠٠٥
- «الذُّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالْبُرُّ» ١٠٠٧
- «ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ» ١٥٤٤، ١٨٠
- «ذَهَبْتُ فَأَخَذْنَا» ١٥٢٦
- «الَّذِي تَقُوتهُ صَلَاةُ النَّصْرِ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلُهُ» ٢٢٦
- «الَّذِي سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا بَالُنَا نَقْصُرُ» ٥٩٥
- «الَّذِي يَتَخَطَّى» ٦٢٥
- «الَّذِي يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ إِنَّمَا نَاصِيئَتُهُ» ٥٥٦
- «الَّذِي يَشْرَبُ فِي الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي جَوْفِهِ نَارًا» ٥٤
- «الَّذِي يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ كَأَيْلًا» ١٠٥٩
- «الَّذِينَ يَتَذَكَّرُونَ بِشَهَادَتِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ» ١٧٢٥
- «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِنًا عَلَى قَبْرِ» ٧٣٣
- «رَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ» ٩٣٣
- «رَأَى الصَّحَابَةَ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى صُدُورِهِمْ» ٣٥٢
- «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِلْأَمْلَاءِ وَاعْتَسَلَ» ١٧١
- «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي حُلَّةٍ خَمْزَاءَ» ٢٩١
- «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ مِنَ الْمُصَلَّى فِي» ٦٤٩
- «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ» ٣٥٥
- «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً فَقَالَ» ٣٦٣
- «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَذِيرَ الْكُفَّةِ» ٦١
- «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَمْشُونَ» ٧٢٣
- «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الصُّحَى ثِمَانِ رَكَعَاتٍ» ٥٠٥
- «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتًّا» ٥٠٢
- «رَأَى حُلَّةَ سَيْرَاءَ» ٦٤٥
- «رَأَى رَجُلًا قَدْ شَبِكَ أَصَابِعَهُ فِي الصَّلَاةِ» ٤٥٦
- «رَأَى رَجُلًا يَتَّبِعُ حَمَامَةً، فَقَالَ» ١٥٩١
- «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمَارًا مَوْسُومَ الْوُجُو» ١٥٨٨
- «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَسْجُدُ عَلَى» ٤٠٥
- «رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً» ٩٤٨

- رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي بَعْدَ ٤٨٢
- رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي رَكَعَتَيَّ ٥٢٢
- رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ ٢٩٠
- رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا تَوَضَّؤُوا وَلَمْ يَمْسُ أَعْقَابُهُمُ الْمَاءُ، فَقَالَ: وَبَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ١٢٢
- رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ ٣٣٨
- رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ رَأْسَهُ حَتَّى بَلَغَ الْقَذَا ١١٧
- رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْزُ مِنْ كَيْفِهِ ١٦٣٨
- رَأَى عُمَرُ حُلَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ بُلَّاعٍ فَأَتَى ٢٨٢
- رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَمًا ٧٣٠
- رَأَى نَاسٌ نَارًا فِي الْمَقْبَرَةِ فَأَتَوْهَا ٧٣٤
- رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ ٩٠٩
- رَأَيْتُ الطَّبِيبَ فِي مَفْرَقِهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَهُوَ ٨٦٧
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا فَرَّغَ مِنْ سُبُوحِهِ ٤٧١
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ دُفِنَ عُثْمَانُ بْنُ ٧٢٩
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ، وَعَلَيْهِ ٣٠٠
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْمُنْبَرِ، وَعَلَيْهِ ٣٠٠
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدَانٌ أَخْضَرَانِ ٢٩٤
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِي الْعِيدَ يَذْهَبُ فِي ٦٤٩
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ عَلَى نَاقَتِهِ ٦٥٩
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي الْجُمُرَةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ٩٢٥
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَرْبِي بِرِدَائِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ ١١٨٩
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ٨٠٨
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتَوَبِّعًا ٥٢٠
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ رَفْعٍ ٣٩٢
- رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَنْشِقِي قَالَ ٦٨٠
- رَأَيْتُ بِلَالًا خَرَجَ إِلَى الْأُطْحِ فَادَّنَ فَلَمَّا ٢٥٧
- رَأَيْتُ رَأْيَةَ النَّبِيِّ ﷺ صَفْرَاءَ ١٤٨٨
- رَأَيْتُ رَجُلًا يَخَارِي عَلَى بَلْعَةٍ يَبْضَاءَ عَلَيْهِ ٢٨٧
- رَأَيْتُ رَجُلًا سَأَلَ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَغْزُو ١٥٢٢
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُذُنٌ فِي أُذُنٍ ٩٧٠
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَّلَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ ١٠٦، ١١١ ١١١
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ ١٢٧
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ ٤٠٠
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَوْمِي وَهُوَ يَخْطُبُ ٢٩١
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ ١١٧
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ١٠٠
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخِمَارِ ١٢٠
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَسْقَى لَنَا ٦٨٤
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فَلَمْ مَرَّةً ٤٣٥
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَجَ مَا بَيْنَ ٢٧١
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فَخَادَى يَدَيْهَا مَيَّو ٣٥٢
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَا أَحْصِي يَسْئَلُكَ وَهُوَ صَائِمٌ ٨١
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْحَسَنَ عَلَى ١١٣٢
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ ١٨
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ٣٢٦
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ لَحْمًا ١٦٠٤
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قَطْرِيَّةٌ ١١٤
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ عَلَى الْأَرْضِ ٤٠٥
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِالصُّفْرِ ٢٩٠
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي خَائِفًا وَمُتَعَلِّيًا ٣١٦
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ ٤٤٩
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالنِّبْتِ وَيَسْتَلِمُ ٩٠٩
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا ٩١٥
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَغْتَدِّ السَّيِّحَ ٤٤٣
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَغْرَأُ فِيهَا بِطُولِي ٢٢٩
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْوِي نَاصِيَةَ فَرْسِهِ ١٤٧٣
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَيْهِ ١١٨
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ١٢٩
- رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْفُذُ عَنْ يَمِينِهِ ٤٤٢
- رَأَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ أَخَذَ رَجُلًا ٩٠٥
- رَأَيْتُ شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مَحْضُوبًا ٨٩
- رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ وَفِيهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً ١١٤
- رَأَيْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرْخَاهَا ٣٠٠
- رَأَيْتُ عِنْدَ أَنَسٍ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ ضَبَّةٌ فَضَبَّ ٥٥
- رَأَيْتُ قَدَحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَ انْصَدَعَ فَلَسَلْتُهُ بِفَضَّةٍ ٥٥
- رَأَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، وَأَرَانِي ٨٤٩
- رَأَيْتُ مَا عَزَّ بْنَ مَالِكٍ حِينَ جِيءَ بِهِ ١٣٩٥

- رَأَيْتُهُ يَدُورُ فِي أَذَانِهِ ٢٥٨
رَأَيْنَا رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَيْنَ ٩٣٦
رَابِطًا مَدِينَةَ قَسْرَيْنَ مَعَ شَرْحِبِيلَ بْنِ السَّمْطِ ١٥٢٨
رَأَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُؤَقِفِ بِعَرَفَةَ فَخَطَبَ ٩٢٣
رَافِعُ بْنُ سَيَانَ أَنَّهُ أَسْلَمَ وَأَبَتْ أُمَرَأَتُهُ ١٣٣٣
الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي أَمَامَهَا قَرِيبًا مِنْهَا ٧٠٦
الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي أَمَامَهَا قَرِيبًا مِنْهَا ٧٢٣
الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ، وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ، وَالثَّلَاثَةُ ١٤٨٨
رَبِّ اغْفِرْ لِي رَبِّ اغْفِرْ لِي ٤٠٧
الرَّبَا اثْنَانِ وَسِتُّونَ بَابًا أَدْنَاهَا مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ ١٠٠٥
الرَّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَيْسَرُهَا مِثْلُ ١٠٠٥
الرَّبَا سَبْعُونَ بَابًا أَدْنَاهَا الَّذِي يَقَعُ عَلَى ١٠٠٥
رَبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ ١٤٦٩
رَبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ ١٤٧٠
رَبِيعٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ، بَيْعٌ مَا ٩٩٨
رُبَّمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُؤَيَّرُ وَقَدْ ٤٩٧
رُبَّمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ قِيَمَرًا ٥٣٠
رُبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ٣٩٩
رَجَبُ شَهْرِ اللَّهِ، وَشَعْبَانُ شَهْرِي ٨٣١
رَجَبٌ مِنْ شُهُورِ الْحَرَمِ، وَابَاءُهُ مَكْتُوبَةٌ ٨٣١
رَجَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَنَازَةٍ ٦٩٥
رَجَعْنَا فِي الْحَجَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْضُنَا ٩٣٥
الرَّجُلُ أَحَقُّ بِمَجْلِسِهِ، وَإِنْ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ ٦٢٣
الرَّجُلُ الَّذِي أَغْتَقَ سِتَّةَ مَمَالِكٍ عِنْدَ مَوْتِهِ ١١٧٠
الرَّجُلُ الَّذِي أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ النَّارَ بِالْقَتْلِ ١٣٧٠
الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: عِنْدِي دِينَارٌ ١١٢٨
الرَّجُلُ جَبَّارٌ ١٠٩٦
رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولٍ ٨٩٧
رَجُلَانِ فَكِلَاهُمَا وَجَدَ مَعَ أَمْرَاتِهِ رَجُلًا ١٢٥٣
رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ وَرَجُلًا ١٣٩٣
رَجِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى قَبْلَ الْغَصْرِ أَرْبَعَ ٤٧٧
رَجِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى ٥٥٨، ٤٩٩
رَخِصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَجَامَةِ ٨٠٤
رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرُّقِيَّةِ ١٦٦٩
رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا ٩٣٥
- رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَتَمِّعِ إِذَا ٨٤١
رَخِصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا ١٠١٢
رَخِصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ أَنْ تَبَاعَ بِخَرْصِهَا ١٠١٢
رَخِصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ ١٠١٢
رَخِصَ لِلْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ ١٥٤
رَخِصَ لِلرَّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا وَيَذْعُوا يَوْمًا ٩٣٥
رَخِصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا ١١٠٥
رَخِصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ١١٩٩
رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ زَوْجِهَا ١٢١٧
رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ ١١٧٨
رَدَّهَا إِلَيْهِ بَعْدَ كَذَابٍ ١٢١٩
رُدُّهَا وَرَدُّ مَعَهَا مِثْلُ أَوْ مِثْلِي لَبِيهَا ١٠٢٢
الرُّسُلُ لَا تُقْتَلُ ١٥٥٣
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ ٤٦٥
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ يُعَوِّدُ عَبْدَ اللَّهِ ٧٤١
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ ٢٢٩
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِسُورَةِ الْأَعْرَافِ ٣٨٨
رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ ٤٢٤
رَفَعَ الْأَنْصَارِيَّ وَتَرَكَ حِمَازَةَ فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ ٧٠٥
رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ ١٠٤٦
رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا ١٢٦٨، ٤٤٥
رُفِعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا بِحَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ ٣٥٠
رُفِعَ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ ٣٥٠
رُفِعَتِ الْعَاثَةُ عَنِ النَّمَارِ ٩٩٤
الرُّقِيَّةُ جَائِزَةٌ ١١٢١
رُفِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتٍ حَفْصَةَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ
مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ ٦٢
رَكِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمُدَافِلَةَ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ ٦٠٤
رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا بِالْمَدِينَةِ فَصَرَغَهُ ٥٧٤
رَكِبْتُ مَعَ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ فِي سَفِينَةٍ ٨٢٠
رَكَعْنَا الْفَجْرَ خَيْرَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ٤٧٨، ٨١
رَكَعَتَانِ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُهُمَا ٤٨٤
رَفَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ صَبَاحًا ٤٧٩
رَفَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ عِشْرِينَ مَرَّةً ٤٧٩
رَفَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا، فَكَانَ ٤٧٩

- رَمَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّيْهِ وَفِي ٩٠٨
- رَمَى النَّبِيُّ ﷺ الْجُمُرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضَحَى ٩٢٥
- رَمَى رَجُلٌ رَجُلًا بِحَجَرٍ فِي رَأْسِهِ فِي ١٣٧٤
- رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجِمَارَ حِينَ زَالَتْ ٩٣٤
- رَمَى رَجُلٌ بِسَهْمٍ فِي صدره أَوْ فِي ٦٩٦
- رَمَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِرْعًا عِنْدَ يَهُودِيٍّ ١٠٣٦
- الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ ١٠٣٦
- رَوَاحُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ٦٠٩
- رَزَادُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ٢٠٦
- الرَّزَادُ وَالرَّاحِلَةُ ٨٥٦
- رَزَاكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تُعَذِّبْ ٥٨٣، ٣٧٩
- رَزَاكَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ بَنَى وَابْنِي ٧٤٧
- رَزَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَازِلِنَا ١٢٧
- الرَّزَائِي الْمَجْلُودُ لَا يَنْجِي إِلَّا بِمِثْلِهِ ١٢٠٦
- الرَّزِيْبُ وَالتَّمَرُ هُوَ الْخَمْرُ ١٦٤٦
- رَزِيْبٌ وَسَمْنٌ وَفَرْطٌ ١١١٥
- رَزَجَرُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَمْتَنِعَ الرَّجُلُ ١٦٣٦
- رَزَجَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَرْأَةُ أَنْ ١٢٣٨
- رَزَعٌ بَغِيْرٌ إِذْنُهُمْ ١٠٩٣
- الرَّزْعُ لِلزَّرْعِ وَإِنْ كَانَ غَاصِيًا ١٠٩٤
- رَزَعُ أَبُو مُحَمَّدٍ أَنْ الْوَيْزُ وَاجِبٌ ٢١١
- رَزَاكَ الْأَرْضُ يُبْسَهَا ٣٦
- رَزَمَزُ مِبَارَكَةٌ إِنَّهَا طَعَامٌ طَعْمٌ وَشِفَاءٌ سَقَمٌ ٩٣٩
- رُؤُوسُ رُجُلٍ عَلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ لَمْ ١٢٢٣
- رُؤُوسُ رُجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ امْرَأَةٌ عَلَى ١٢٢٣
- رُؤُوسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ عَلَى ١٢٢٣
- رُؤُوسُهَا تَعْلَمُهَا مِنَ الْقُرْآنِ ١٠٧٢
- رُؤُوسُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مِنْ تَصَدَّقْتَ عَلَيْهِمْ ٧٨٨
- رُؤُوسُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ ٢٣٩
- رُؤُوسُ بْنُ جَحْشٍ أَنَّهُ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ ١٩٣
- سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تَوَقَّرَ ٤٩٢
- سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسٌ عَنْ ١٤٥١
- سَأَلَ عَنْ قَرِيْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١١٥٢
- سَأَلَتْ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ: كَيْفَ كَانَتْ ٩٥٩
- سَأَلَتْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ٣٦٧
- سَأَلْتُ أَنَسًا أَخْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِيْنَةَ ٩٠٣
- سَأَلْتُ أَنَسًا وَنَحْنُ غَادِيَانِ مِنْ مِيْنَى إِلَى ٩٢٠
- سَأَلْتُ ابْنَ عَمَرَ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ٣٠١
- سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ أَمِنْ الْبَيْتِ ٩١١
- سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ: قَدْ ٦١٨
- سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّوْرِ فَقَالَ ٩٧٥
- سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ شَأْنٍ يُغَيِّرُ إِذَا بَاهَتَ ١٤٦٣
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيَّ مَسْجِدٍ وَضِعَ ٣١٧
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِيْنَ ١٤٩٤
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّلَفِّتِ فِي ٤٥٤
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ ١٦١٩
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ ١٣٣٥
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّمْعِ ١٦١٠
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بَعْدَ الْمَاءِ ٤٣
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْحَيْضَةِ يُصِيبُ الثَّوْبَ ٣٣
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ ٤٥٨
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرٍ ١١٨٥
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ ٦٢٢
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ٥١٦
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ ١٦١٩
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ ١٤٧٦
- سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا السَّئَةُ ١١٥٤
- سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ ٤٧٥
- سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّفِيِّ ١٥١٧
- سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَشِيِّ خَلْفَ الْجَنَازِ ٧٢٣
- سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَدَّ إِلَيْنَا ١٥٤٠
- سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَشِيِّ خَلْفَ ٧٢٢
- سَأَلْنَا عَلِيًّا عَنْ تَطَوُّعِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّهَارِ ٥٠٩
- سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ ٩٣٠
- سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَذْخُلُ ١٦٣١
- سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفَرْعِ فَقَالَ ٩٧٢
- سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ كَيْفَ أَصْلَتِي فِي السَّفِيْنَةِ ٣٢٥
- سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: كَيْفَ أَصْلَتِي فِي السَّفِيْنَةِ ٥٩٢
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الصَّوْمِ ٨٢٨
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ ١٦٤٤

- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّعْرِ ١٤١٦
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحِياضِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ مَكَّةَ ٣٢
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ ١٤٧٣
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ ١٥٩
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّمَنِ ١٦٠١
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّعْرِ فَقَالَ ٣٣٦
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعِيقَةِ ٩٦٨
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّطْفَةِ ١١٠٦
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ رَجُلٍ صَلَّى ٥٨٣
- سئل رسول الله ﷺ عن صوم ٨٣١
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ فَأْرَةٍ ١٦٣٤
- سئل رسول الله ﷺ عن ليلة ٨٤٦
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ ٨٨٥
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ٨٥٢
- سئل رسول الله ﷺ: أَيُّ الصَّوْمِ ٨٣٠
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَخْرُجُ النِّسَاءُ ٦٤٧
- سُئِلَ عَنْ أَمْرِ الْجِمَارِ فَقَالَ: مَا ٩٣٥
- سُئِلَ عَنِ الذَّرَارِيِّ ١٤٩٤
- سُئِلَ عَنِ فَأْرَةٍ تَقَعُ فِي السَّمَنِ ١٦٣٤
- سُئِلَ عَنْ رَكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ: سَمِعْتُ ٩٤٨
- سئلت عن رجلين من أصحاب النبي ﷺ ٨١٤
- السَّابِقُونَ إِلَى ظِلِّ اللَّوْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١٧٠٢
- سَاعَتَانِ تَفْتَحُ لَهُمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَقُلْ ٢٦٤
- سَافَرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَفَرًا ٦٠٤
- سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ٨١٦
- سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيُصُومُ ٨١٦
- سَافَرْنَا، يَغْنِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ١٦٠٤
- سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شَرُّنَا ١٦٦١
- سَيَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ ٢١٣
- سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ٦٥٣
- سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبَرِيَّاتِ وَالْعَظَمَةِ ٣٩٨
- سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ ٤٤٠
- سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ١٢٥
- سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ .. ٣٦٣
- سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ٣٦٢
- «سُتْصَالِحُونَ الرُّومَ صَلَاحًا تَغْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدُوًّا» ١٤٧٩
- «سُتَفْتَحَ عَلَيْكُمْ الْأَمْصَارُ، وَسَتَكُونُونَ جُنُودًا مُجَنَّدَةً» ١٤٧٤
- «سَتَكُونُ بَعْدِي فِتْنَةٌ وَابْتِلَاءٌ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ» ١٠٩٨
- «سَجَدَ فِي صَلَاةِ الطَّهْرِ، ثُمَّ قَامَ» ٥٣١
- «سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي «إِذَا...» ٥٢٩
- «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي» ٥٢٨
- «سَجَدَهَا دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوْبَةً، وَسَجَدَهَا» ٥٢٩
- «سَجَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِنَّهُ» ١٤٤٩
- «السَّحُورُ بَرَكَةٌ فَلَا تَدَعُوهُ، وَلَوْ أَنْ» ٨١٦
- «السَّرِيَّةُ تَرُدُّ عَلَى الْعُسْكَرِ، وَالْعُسْكَرُ يَرُدُّ» ١٥١٥
- «سَرَيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا كَانَ فِي» ٢٤٥
- «سَفَرُ الْمَرْأَةِ مَعَ عَبْدِهَا ضَيْعَةٌ» ٨٥٩
- «سَقَطَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَجُحِشَ» ٥٧٤
- «السَّقَطُ يَصَلِّي عَلَيْهِ وَيَدْعِي لَوَالِدَيْهِ بِالْعَافِيَةِ وَالرَّحِمِ» ٧٠٦
- «سَقَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ» ١٩
- «سَكَنَتْ إِذَا كَبُرَ وَسَكَنَتْ إِذَا فَرَّغَ مِنْ» ٣٩١
- «سَكَنَتْ حِينَ يَفْتَحُ، وَسَكَنَتْ إِذَا فَرَّغَ» ٣٦٧
- «سَلِّ عَلَيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى» ٢٢٣
- «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ» ٤٢٥
- «سَلِّقُوكُمْ بِالْبَيْتِ حِذَا» ٧٤٣
- «سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا» ٤٥٤
- «سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسَّحْتِ» ٧٨٠
- «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي» ٦١٤
- «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْخَزْوَرَةِ» ٩٠١
- «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا يُجْلَدُ» ١٤٣٠
- «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ» ١٤٨٥
- «سَمِعَ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ لَمْ يَمَجِّدْ» ٤٢٦
- «سمع رجلاً يسأل رسول الله ﷺ» ٨٢٨
- «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ» ٧١٨
- «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةٍ لَيْسَتْ» ٤٥٢
- «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى النِّسَاءَ فِي الْإِحْرَامِ» ٨٨٦
- «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ» ٤٥٣
- «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهُمَا تَعْنِي الرُّكْعَتَيْنِ» ٤٨٣
- «سمعت جابرًا يَقُولُ: كُنَّا نَسْمَعُ بِالْقُبْصَةِ» ١٢٢٠
- «سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِعِنَى يَوْمِ النَّحْرِ» ٦٥٩، ٩٣١

- «سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ يَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ١٤١٦
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَرَجْنَا ١٢١٧
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ رَجُلٌ يَوْمٌ ٩٢٩
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ ٧٧٥
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِوَادِي الْعَقِيقِ ٨٧٣
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِبِسْمِ اللَّهِ ٣٦٧
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمِنْبَرِ ٦٣٤
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ ٣٨٧
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ ١٦١٢، ١٢٣٧
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي لَا ٤٩٣
 «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ١٢٢٨
 «سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ ١١٧٦
 «سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: لَا تَغْلُوا صُدُوقَ ١٢٢١
 «سَمِعَنِي أَبِي وَأَنَا أَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ ٣٦٨
 «السَّنَةُ أَنْ تَفْتَحَ الْخُطْبَةَ بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ تَرَى ٦٥٨
 «سَنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ ١٥٦٩
 «السَّنَةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ لَا يَعُودُ مَرِيضٌ ٨٤٣
 «سُئِلُوا بِهِمْ سَنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ ١٥٦٩
 «السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ ٧٧
 «سورة البقرة أو التي تليها ١٢٢٣
 «سَوَّوْا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ ١١١٧
 «سَوَّوْا صُفُوفَكُمْ، فَإِنْ تَسَوَّيَ الصَّفَّ مِنْ ٥٨٤
 «سَوَّوْا صُفُوفَكُمْ، وَخَاذُوا بَيْنَ مَنَاجِيحِكُمْ ٥٨٥
 «سُورَى تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِتَاحِ ٦٥٥
 «سُورَى تَكْبِيرَتِي الرُّكُوعِ ٦٥٤
 «سَيِّئَاتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَتَبَاهَوْنَ فِي الْمَسَاجِدِ ٣٣١
 «سَيِّئَاتِكُمْ رَكِبٌ مِغْضُونٌ، فَإِذَا أَنْوَكُمْ فَحَبَّوْا ٧٧٥
 «سَيِّدُ إِذَا مِ أَهْلِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ اللَّحْمُ ١٦٧٦
 «سَيِّدُ إِذَا بِيَكُمُ الْمَلِئُجُ ١٦٧٦
 «سَيِّدُ الْإِهَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ ٦١٧
 «سَيِّكُونُ أَمْرَاءُ قَتَرُفُونُ وَتَنْكِرُونُ، فَمَنْ كَرَهُ ١٤٤٥
 «سَيِّكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ قَتَرُفُونُ وَتَنْكِرُونُ، فَمَنْ ٢١٠
 «سَيِّكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ بِأَمْرُونَكُمْ بِمَا لَا تَعْرِفُونَ ١٤٤٦
 «سَيِّكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَجْلِسُونَ فِي ٣٣٧
 «سَيِّكُونُ هِجْرَةً بَعْدَ هِجْرَةٍ ٩٨
- «سَلِّي أُمُورَكُمْ مِنْ بَغْدِي رِجَالٌ يَعْرِفُونَكُمْ مَا ١٤٤٦
 «شَأْنُكَ بِهَا أَوْ خَدَعَا ١١٠٨
 «الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْقَرْسِ ١٤٥٣
 «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ ١٤٥٥، ١٤٥٣
 «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ ١٧١٧
 «شَبْرٌ مِنْ دِيَنَاجٍ ٢٨٦
 «شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ تُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ ١٢٢٩
 «شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُضْنَعُهَا مَنْ يَأْيِيهَا ١٢٢٩
 «شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ ١٢٢٩
 «شَرُّ الْمَكَاسِبِ: ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ ١٠٦٩
 «شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا مِنْ زَمْرٍ ١٦٥٧
 «شَرِبَ رَجُلٌ مِنْ سِقَاءٍ فَانْسَابَ فِي ١٦٦٠
 «شَرِبَ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ الْحَمْرَ وَتَأَوَّلُوا ١٤٢٧
 «الشَّرِيكُ أَحَقُّ بِسَقِيهِ مَا كَانَ ١١٠٣
 «شِغْلُ الْمُشْرِكِينَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعٍ ٢٢٥
 «شِغْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ ٤٨٤
 «شِغْلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ ٢٢٣
 «الشُّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةٍ ١٦٦٥
 «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ، فَإِنْ قِيدَهَا مَكَانُهُ ١١٠٤
 «الشُّفْعَةُ لِمَنْ وَاتَّيَّهَا ١١٠٤
 «الشَّقُّ الْحُمْرَةُ فَإِذَا غَابَ الشَّقُّ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ ٢٣٣
 «شَكََا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فُحُوطٌ ٦٧٩
 «شَكَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ ٤٠٥، ٢١٨
 «شَكَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحُدٍ ٧٢٧
 «شَكِيهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُخَيَّلُ ١٤٥
 «شَهَادَةُ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ ١٧٢١
 «شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ بَشِيرٌ يُبَشِّرُهُ بِظَفَرٍ ٥٣٣
 «شَهِدْتُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ ٧١٩
 «شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ٦٥١
 «شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١١٢٣
 «شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ مَرَّةٍ ٣٣٧
 «شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبَدَاوِ ١٥١٥
 «شَهِدْتُ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُدْفَنُ وَهُوَ ٧٣٢
 «شَهِدْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِعِنَى ١٦٣٠
 «شَهِدْتُ خَبِيرٌ مَعَ سَادَتِي، فَكَلَّمُوا فِي ١٥١٨

- «شَهِدْتُ صَفِيْنَ فَكَانُوا لَا يُجْهَرُونَ عَلَى جَرِيحٍ» ١٤٤٣
- «شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَنِّي بِالزُّلَيْدِ قَدْ» ١٤٢٣
- «شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَعُثْمَانَ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ» ٨٧٤
- «شَهِدْتُ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، اذْهَبُوا» ١٣٩٦
- «شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّتَهُ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ» ٥٢٦، ٤٤١
- «شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ» ٦٥٨
- «شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَ» ٦٥١
- «شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ» ٦٦٧
- «شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ» ١٣٦٥
- «الشَّهْرُ سِتْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً فَلَا تَصُومُوا حَتَّى» ٧٩٦
- «الشَّهْرُ سِتْعٌ وَعِشْرُونَ» ١٦٧٩
- «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا ثُمَّ عَقَدَ إِنْهَامَهُ» ٧٩٦
- «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا يَعْنِي ثَلَاثِينَ، ثُمَّ» ١٢٧٣
- «الشَّهْرُ يَكُونُ سَعَةً وَعِشْرِينَ» ٧٩٦
- «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَأَرْجُمُوهُمَا أَلْبَنَةً» ١٤٠٢
- «الصَّائِمُ فِي السَّفَرِ كَالْفَطْرِ فِي الْحَضَرِ» ٨١٨
- «صَارَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا رُكَّانَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ» ١٥٩١
- «صَاعٌ مِنْ بُرٍّ لَا سَمَرَاءَ» ١٠٢٢
- «صَاعًا أَوْ صَاعَيْنِ» ١٠٧١
- «صَالِحٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلُ نَجْرَانَ عَلَى» ١٥٧٠
- «صَبَّيْتُ الْمَاءَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي» ١٢٧
- «صَبَّغْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَرْدَةً سَوْدَاءَ فَلَبَسَهَا فَلَمَّا» ٢٩٥
- «الصَّبِيُّ عَلَى شَفْعَيْهِ حَتَّى يُدْرِكَ فَإِذَا أَذْرَكَ» ١١٠٤
- «صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَضَى الْخُ» ١٣٨٦
- «صَحِيبُ ابْنِ عَمْرِو فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فَصَلَّى» ٦٠٤
- «صَحِيبُ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي» ٦٠٤
- «صَحِيبُ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ» ٥٩٢
- «صَحِيبُ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي» ٥٩٢
- «صَحِيبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ لَا يَزِيدُ» ٦٠٤
- «صَحِيبِي ابْنُ صَيَّادٍ إِلَى مَكَّةَ فَقَالَ» ١٤٦٦
- «صَدَّتْ أَرْبَابُنَا فَشَوَّهَتْهَا، فَبَعَثَ مَعِيَ» ١٦١٠
- «صَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ﴾» ٦٣٨
- «صَدَّقَ فَأَرْزَاهُ» ١٥٠٨
- «صدقة الفطر صاعٌ من بُرٍّ أو قمحٍ» ٧٩٢
- «صدقة الفطر مَدَانٌ مِنْ قَمْحٍ» ٧٩٢
- «الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِمِائَتَيْ عَشْرٍ» ١٠٣٣
- «صَدَقَةُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ» ٥٩٣، ٢٠٦
- «صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ» ١١٢٧
- «صَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ الْيُسَيْرَ فَقَالَ: آمِينَ» ٤٢٤
- «صَفَّقْنَا يَوْمَ يَدْرٍ، فَبَدَرَتْ مِنَّا بَابُورَةُ» ١٤٩٢
- «صَفِيَّةُ بِنْتُ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: دَخَلْتُ» ١٦٥٢
- «صَلَّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأَوْمِ» ٣٢٥
- «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا» ٥٩١
- «صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ» ٢٢١
- «صَلَاةُ الْأَضْحَى رَكَعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ رَكَعَتَانِ» ٥٩٣
- «صَلَاةُ الْأَرْبَعِينَ إِذَا رِيضَتْ الْفِصَالُ» ٥٠١
- «صَلَاةُ الْجَالِسِ عَلَى النَّصْرِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ» ٥١٨
- «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِخُمْسٍ» ٥٤٧
- «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِسِتْعٍ» ٥٤٧
- «صَلَاةُ الْخَوْفِ رَكَعَةٌ عَلَى أَيْ وَجْهِ كَانَ» ٦٦٩
- «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمْعِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاتِهِ» ٥٤٧
- «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْفَلَاةِ تَضَاعَفَتْ عَلَى صَلَاتِهِ» ٥٤٩
- «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ» ٥٤٧
- «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ» ٥٥١
- «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ تَمَامٌ مِنْ غَيْرِ قَصْرٍ» ٥٩٥
- «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ، وَصَلَاةُ الْأَضْحَى رَكَعَتَانِ» ٥٩٥
- «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى تَسْلَمُ فِي كُلِّ» ٤٨٦
- «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ» ٤٨٦
- «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» ٤٨٦
- «صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ» ٥١٦
- «صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا» ٥٥١
- «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْفَصْرِ» ٢٢٥
- «الصَّلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْفَصْرِ» ٣٩١
- «الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفٍ» ١٦٩٧
- «الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ تَعْدِلُ خُمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً» ٥٤٩
- «الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، قَالَ» ٥٠٢
- «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي خَيْرٌ مِنْ أَلْفٍ» ١٦٩٦
- «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ» ١٦٩٦
- «الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى وَتَسْهَدُ وَتَسْلَمُ فِي كُلِّ» ٥١٧
- «صَلَاةٌ هُنَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ» ١٦٩٧

- «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كُسُوفٍ» ١٠٥٠
- «الصَّلُوحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صَلَحًا» ١٠٥٠، ٦٢١
- «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ» ٢٤٣
- «صَلَّى ثُمَانِي رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ» ٥٧٠
- «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ» ٥٧١
- «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِيدَيْنِ رَكَعَتَيْنِ لَا» ٧٠٧
- «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ الظُّهْرَ» ١٠٤٠
- «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَيْبِهِ وَهُوَ» ٧٠٨
- «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَعْلَيْهِ فَصَلَّى» ٧١٤
- «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَعْلَيْهِ فَصَلَّى» ٥١٦
- «صَلَّى سِتْعَ رَكَعَاتٍ لَا يَفْعُدُ إِلَّا فِي» ٥١٦
- «صَلَّى صَلَاةَ الْكُصُوفِ فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا» ٣٢٠
- «صَلَّى فِي قَبَاءِ دِيْنَابَجَ ثُمَّ نَزَعَهُ وَقَالَ» ٤٠
- «صَلَّى فِي قَبَاءِ دِيْنَابَجَ ثُمَّ نَزَعَهُ وَقَالَ» ٣١٥
- «صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ» ٦٣٣، ٦١٢، ٤١١، ٣٩٥، ٢٤٦
- «صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ رَجُلٌ» ٢٤٣
- «صَلَّيْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ فِي بَيْتِنَا خَلْفَ النَّبِيِّ» ٥١٠
- «صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَائِشَةُ مَعَنَا» ١٠٤
- «صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُئِبَ» ٥٣٦
- «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» ٣٩٤
- «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ» ٣٥٣
- «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَطُفِئَتْ قُفْلَتُ» ٥٤٤
- «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَقُمْ» ٥٤٣
- «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَدَّمَ» ٧٧١
- «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ» ٩١٩
- «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَلْفَ أَبِي» ٥٧٣
- «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا» ٥٤١
- «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَ غَيْرَ مَرَّةٍ» ٦٥١
- «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَانْتَحَ» ٣٩٣
- «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقُمْتُ» ٦٦٨
- «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يَقُولُ فِي» ٥٣٥
- «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» ١٥٠٤
- «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ ابْنٌ» ٣٩٤
- «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى» ٧١٩
- «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَأَبُو» ٣٦٤
- «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ» ٣٦٨
- «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ» ٣٦٨

- صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ ٣٥٧
- صَلَّيْتُ وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ فَكَانَ سَاعَةً يُسَلِّمُ ٤٤٠
- صَلَّيْتُ وَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الْعَصْرِ ٦٢٥
- صَلَّيْتُ وَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ ٧١٩
- صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاءِ فَاضْطَرَرْنَا النَّاسَ ٥٨٧
- صَلَّيْنَا لَيْلَةً فِي غَيْمٍ وَخَفِيتَ عَلَيْنَا الْقَبِيلَةَ ٣٤١
- صُمُّ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قُلْتُ ٨٣٦
- صُمُّ مِنَ الْحَرَمِ وَاتَرَكَ، صُمُّ مِنْ ٨٣٢
- صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَمَضَانَ فَلَمْ ٤٩٩
- صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُصَلِّ ٤٩٩
- صَنَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، فَلَمَّا وَضَعَ ٨٣٨
- صِفَتَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَزْهَمَا بَعْدَ ٣٠٦
- الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تَفْطُرُونَ ٦٦٢
- صَوْمٌ يَوْمٌ عَرَفَةَ يَكْفُرُ سِتِّينَ مَاضِيَةً وَمُسْتَقْبَلَةً ٨٢٦
- صُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا وَبَعْدَهُ يَوْمًا ٨٣٠
- صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطُرُوا لِرُؤُوسِهِ، فَإِنْ غَبِيَ ٧٩٦
- صُومُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَفْطُرُوا لِرُؤُوسِهِ، وَأَنْسَكُوا ٧٩٥
- صُومُوا لِرُؤُوسِهِ ٧٩٧
- صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مَا ٨٩٨
- ضَحَى خَالَ لِي يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ ٩٥٤
- ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ ٩٥٨
- ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ٩٦٠
- ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ ٩٥٩
- ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ سَمِينَيْنِ عَظِيمَيْنِ ٩٥٩
- ضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عِيدِ بِكَبْشَيْنِ ٩٦٠
- ضَحَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذْعِ مِنْ ٩٥٥
- ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْرِ اللَّزْبِيرِ ١٥١٩
- ضُفِئَتِ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَمَرَ ١٦٣٧
- الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا سِوَى ١٦٣٢
- ضُيِّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمَ هَكَذَا، وَعَقْدُ تَسْمِي ٨٣٦
- طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى ٩١٤، ٩٠٩
- طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ٩١٤
- طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ كُلَّمَا ٩٠٩
- الطَّرِيقُ يُطَهَّرُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ٣٧
- الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ ١٠٠٨، ١٠٠٦
- طَلَّقَ الْأُمَةَ اثْنَانِ وَعِدَّتْهَا حَيْضَتَانِ ١٣٠٦
- طَلَّقَ الْعَبْدُ اثْنَانِ، وَقَرَأَ الْأُمَةُ حَيْضَتَانِ ١٣٠٦
- الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالْعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ ١٢٧١
- طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ٦١٨
- طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ، فَقَالَ ١٢٦٣
- طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا عَلَى عَهْدِهِ ١٢٦١
- طَلَّقَ جَدِّي ١٢٦٦
- طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ ١٢٦١
- طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا، فَخَرَجَتْ تَجِدُ نَخْلًا ١٣١٠
- طَلَّقْتُ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَزَاجَعْتُ لِغَيْرِ سُنَّةٍ ١٢٨١
- طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَوْنُ لِي رَسُولٌ ١٣١٣
- طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدُكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ٣٢
- طَهُورُ كُلِّ أَوْيَمٍ وَبَاغُهُ ٥١
- طَيِّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِخَرَمٍو حِينَ أَحْرَمَ ٩٢٨
- الطَّيْرَةُ شِرْكٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَمَا مِنَّا ١٤٥٢
- ظَاهَرَ مِنِّي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ، فَجِئْتُ ١٢٨٧
- الظُّهْرُ يَرْكَبُ بِتَفْقِيهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ١٠٣٦
- الْعَائِلُ فِي هَيْبَةٍ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ ١١١٩
- عَائِشَةُ أَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ٩١
- عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ ١٤٠
- عَائِشَةُ قَالَتْ: أَنْزَلْتُ هَذِهِ الْأَكِيَّةَ ١٦٨٥
- عَائِشَةُ قَالَتْ: إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَتَجِيرَ ١٥٥٢
- عَائِشَةُ وَسَوْدَةُ ١٢١٠
- عَادَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ مَرِيضٌ ٥٩١
- عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِي ١١٣٧
- عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجَعِ كَانٍ ٦٨٩
- الْعَارِيَةُ مُؤَاذَةٌ وَالزُّعِيمُ غَارِمٌ ١٠٧٨
- عَامِنٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ ١٠٣٠
- عَبَّانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ١٤٩٢
- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْخُطِيمِي أَنَّهُ كَانَ ٥٦٨
- الْعَبْدُ وَالْأَجِيرُ إِذَا شَهِدَا الْقِتَالَ أَغْطُوا مِنْ ١٥٢٢
- الْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جُبَّارٌ، وَالْبُتْرُ جُبَّارٌ ٧٧٠
- الْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جُبَّارٌ ١٠٩٦
- عَجِيبٌ مَا عَجِبْتُ مِنْهُ ٥٩٣

- «الْعَرَاةُ حَقٌّ وَلَا يُدَى لِلنَّاسِ مِنْ غَرِيبٍ» ١٥٣٨
- «الْعَرَبُ أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ لِقَبِيلَةٍ وَحَيٌّ» ١١٩٦
- «الْعَرَبُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ أَكْفَاءُ» ١١٩٦
- «الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ» ١١٩٧
- «عَرَسْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٢٦٦
- «عَرَضَ أَغْرَابِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ» ١٤٥
- «عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا» ١٠٤٥
- «عَرَضْتُ عَلَيَّ أَجُورَ أُمِّي حَتَّى الْقَدَاءَ يُخْرِجُهَا» ٣٣١
- «عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ» ١٠٤٥
- «عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ اعْرِفَ عِفَاصَهَا وَوَكَاةَهَا» ١١٠٧
- «عَرَفَهَا فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعَدِيثِهَا وَرَوَايَهَا» ١١٠٦
- «عَزِيمَةُ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ» ٦٠٧
- «الْعُسَيْلَةُ هِيَ الْجِمَاعُ» ١٢٨١
- «عَشْرٌ مِنَ السَّنَنِ» ١٠٢
- «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: خَلَقَ الْعَاثِيَةَ» ٨٢
- «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ» ٤
- «عَشْرٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ» ١٠٢
- «عَصَ فِرَازُ رَجُلٍ» ١٣٤٩
- «عَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَشَمَّتْ أَحَدَهُمَا» ٦٨٩
- «عَقَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَسَنِ شَاءَ» ٩٧٠
- «عَقَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَايَاتِ الْأَنْصَارِ وَجَعَلَهُنَّ» ١٤٨٨
- «عَقَلَ الْكَافِرُ يَصْنَفُ دِيَةَ الْمُسْلِمِ» ١٣٧٦
- «عَقَلَ شَيْبَةُ الْعُمْدِ مُنْظَلٌّ مِثْلَ عَقْلِ الْعُمْدِ» ١٣٤٧
- «الْعَقِيقَةُ تَذْبَحُ لِسَبْعٍ وَلَارْبَعٍ عَشْرَةٍ وَلَا حُدَى وَعِشْرِينَ» ٩٦٨
- «الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَضْلٌ» ١١٤٨
- «عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ» ١٦٥٤
- «عَلِمْتُ رَجُلًا الْقُرْآنَ فَأَهْدَيْتُ لِي قَوْسًا» ١٠٧١
- «عَلِمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْعُمَةِ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ» ١٠٧٢
- «عَلِمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْاسْتِخَارَةَ قَالَ» ٥١٢
- «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ عِنْدَهُ» ٢٦٤
- «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَذَانَ وَقَالَ» ٢٥٢
- «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي» ٤٩٤
- «عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ أَصْحِيَّةٌ» ٩٥٣
- «عَلَى الْغَزَى الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ» ١٤٤٦
- «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تَوَدِّيَهُ» ١٠٧٩
- «عَلَى جَذَعٍ نَخْلَةٍ ذَهَبَ أَغْلَاهَا وَبَقِيَ أَصْلُهَا» ٥٧٤
- «عَلَى ذِكْرِ أُمِّي» ٢٨٣
- «عَلَى شَرْفِ النِّدَاءِ» ٨٦٩
- «عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٣٨
- «عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ» ٩٥٩
- «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» ٦١٤
- «عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ» ٥٩٣
- «عَلَى مَنْ نَصَرْتَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» ١١٦٧
- «عَلَى هَيْبَتِنَا» ٥٨٧
- «عَلَى وَفَيْهَا» ١٤٧٧
- «عَلَيْكَ بِكَرَةِ السَّجُودِ فَإِنَّكَ لَنْ تَسْجُدَ لِلَّهِ» ٥١٤
- «عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيَنْبِتُ الشَّعْرَ» ٩٤
- «عَلَيْكُمْ بِالْفَيْضَةِ فَالْعُتُوبَا بِهَا كَيْفَ شِئْتُمْ» ٢٨٣
- «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ ذَابُّ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ» ٥٠٢
- «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ وَلَوْ رُكْعَةً وَاحِدَةً» ٥٠٣
- «عَلَيْكُمْ بِكُلِّ أَشْفَرٍ أَغْرَ مُحَجَّلٍ أَوْ كَمْبِتٍ» ١٥٩٠
- «عَلَيْكُمْ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْوِيَةِ وَلَا تَغْفُلَنَّ فَتَسْتَنِينَ» ٤٤٣
- «عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى» ٧٨٧
- «عَمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ٧٧٩
- «عَمَرُو بْنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ قَالَ» ١٤٩
- «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ» ١١٢٢
- «الْعُمَرَى مِيرَاثٌ» ١١٢١
- «عَمَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ» ٣٠١
- «عَمَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَدَّلَهَا مِنْ بَيْنِ» ٣٠٠
- «عَمَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَدَّلَهَا مِنْ بَيْنِ» ٣٠٠
- «عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ» ١٧١
- «عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاءَ» ٩٦٧
- «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ» ٣٣٤
- «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ» ٩٦٠
- «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُغْفَرُ لَأُمِّي فِي» ١٠٧٦
- «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَلَقَ وَجَامَعَ نِسَاءَهُ وَنَحَرَ» ٩٤٢
- «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي أَمْرَانَهُ» ١٩٩
- «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَطَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ» ١٢٨٦
- «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ أَنَّهَا» ٨٤٩
- «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ قَالَ» ٨٤٦

- ١٦٧١..... «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي زَيْدٍ»
- ١٦٧٢..... «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»
- ١٣٨..... «الْعَيْنُ وَكَاءَ السَّوْءُ فَإِذَا نَامَتْ»
- ١٤٧٠..... «عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ: عَيْنُ بَكْتٍ»
- ٩٢٠..... «غَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى حِينَ»
- ١٤٦٩..... «غَذُوهُ أَوْ رُوْحَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ»
- ٧٧٦..... «غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ»
- ٦٤٠..... «غَدَوْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي»
- ١٤٨٢..... «الْغَزْوُ غَزَاوَانُ: فَأَمَّا مَنْ ابْتَغَى وَجْهَهُ»
- ١٤٩٢..... «غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ إِذَا طَلَعَ»
- ٥٩٨..... «غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَشَهِدْتُ مَعَهُ الْفَتْحَ»
- ١٤٩٠..... «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ»
- ١٦٢٦..... «غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَطِّ وَأَمِيرَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ»
- ١٤٩٢..... «غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ»
- ١٤٨١..... «غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةً كَذًا وَكَذًا»
- ١٥١٩..... «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَخِي»
- ١٥٢٨..... «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ فَأَصْبَنَّا»
- ١٥٠٩..... «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَوَازِينَ»
- ١١١٤..... «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
- ١٤٧١..... «غَزَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ نُرَيْدُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ وَعَلَى الْجَمَاعَةِ»
- ٦٩٩..... «غَسَلَ النَّبِيَّ ﷺ ثَلَاثًا بِسَدْرِ، وَغَسَلَ»
- ٦٩٩..... «غَسَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَلِيٌّ وَعَلَى يَدِهِ خَرَقَةٌ»
- ٦١٤..... «الْفَسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»
- ١٦٧..... «غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ»
- ٥٥..... «غَطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَزْكُوا السَّقَاءَ»
- ٢٦٩..... «غَطَّى النَّبِيَّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانُ»
- ٦١٥..... «غَيْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخِرَةِ»
- ٦١٥..... «غَيْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخِرَةِ»
- ٦٦١..... «غُمَّ عَلَيْنَا هِلَالُ شَوَّالٍ فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا»
- ١٥٩٦..... «الْغِنَاءُ يُبَيِّنُ الْفَقَاقَ فِي الْقُلُوبِ»
- ١١٢٦..... «غَيْرُ مُتَأَتِّلٍ مَالًا»
- ١٠٤٨..... «غَيْرُ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَذِّرٍ»
- ١١٧٠..... «غَيْرُ مُشْفِقٍ عَلَيْهِ»
- ٨٨..... «غَيَّرُوا الشَّيْبَ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ»
- ١٤٥٨..... «فَأَبَتْ أَنْ تُسَلِّمَ فَقَتِلَتْ»
- ١٦٨١..... «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي زَيْدٍ»
- ١٢٢٩..... «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى»
- ١٠١١..... «عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَقَالَ»
- ١٢٧٧..... «عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلِ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ»
- ٧٥٥..... «عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ لَمَّا أَخَذَ سَلْبَهُ»
- ١٣٥٦..... «عَنْ رَجُلٍ مِنْ كُثُرَاءِ قَوْمِهِ»
- ١٦٩٥..... «عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّهُ»
- ٤٢٩..... «عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ قَالَ»
- ١٤٦٣..... «عَنْ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ»
- ٣٥٣..... «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا»
- ٥٨١..... «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُسَوِّي»
- ١٤٧٨..... «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ»
- ٧٣٦..... «عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ»
- ١٦٨٢..... «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً أَهْذَتْ إِلَيْهَا»
- ١٦٥٤..... «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَنْتَبِهُ لِرَسُولِ»
- ٩٣٧..... «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ»
- ١٩٠..... «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ»
- ١٥٩١..... «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَابَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ»
- ٦٠٠..... «عَنْ عُثْمَانَ: أَنَّهُ أَتَمَّ بَعْنَى ثَمٍّ»
- ١٦٩..... «عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ»
- ١٣٧٨..... «عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ»
- ١٨٤..... «عَنْ عُمَرُو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ لَمَّا بُعِثَ»
- ١١٢٧..... «عَنْ عُمَرُو بْنِ سَعْدٍ بْنِ مَعَاذٍ قَالَ»
- ١٦٠..... «عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّهُ أَسْلَمَ»
- ٢٠١..... «عَنْ مُؤَاكَلَةَ الْحَاظِضِ قَالَ: وَاکْلَهَا»
- ٤٣٣..... «عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ»
- ٢٦٤..... «عِنْدَ الْأَذَانِ تَفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَعِنْدَ»
- ٧٩٥..... «عَهْدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ»
- ٢١١..... «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ»
- ٦٨٩..... «عُودُوا الْمَرِيضَ، وَاطْعَمُوا الْجَائِعَ، وَفَكُّوا»
- ١٥٦٠..... «الْعُرْدُ الْمَطَافِيلُ وَالنِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ»
- ٢٧..... «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وَسُرَّتَيْهِ»
- ٢٧٠..... «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ»
- ٢٧٠..... «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ»
- ٢٦٩..... «الْعَوْرَةُ: الْقَبْلُ وَالذَّهْرُ فَقَطْ»

- «فَأَبْرَأَهُ يَهُودَانِيَهُ أَوْ يُنَصِّرَانِيَهُ» ٧٨
- «فَأَنَاءَ الرَّسُولَ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ» ٥٦٢
- «فَأَنِيهَا وَلَوْ حَبْرًا» ٥٤٦
- «فَأَتَى يَغْيِي النَّبِيَّ ﷺ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمْ يَسْقُونَ عَلَى زَمْرَمَ» ١٩
- «فَأَتَيْ بِمَالٍ، يَغْيِي عُمَرَ فَدَعَانِي» ١٥٧٨
- «فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَكْرَانٍ فِي» ١٤٢٨
- «فَأَتَيْنَا الْمُرْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْتَّمَةِ أَوْ قَرِيْبًا» ٦٠٤
- «فَأَتَّخِذْنِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَةً» ١٥٠٤
- «فَأَخْبِسُوا الذَّنْبَ» ١٦٢٤
- «فَأَخَذَ أَبَا لَوْلُؤَةَ رَهْطٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْهُمْ» ١١٤٣
- «فَأَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَأَلْقَى الرُّوْقَةَ» ٧٣
- «فَأَخَذَ لِأَذْنِيهِ مَاءً خِلَافَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَ لِرَأْسِهِ» ١١٧
- «فَأَذَنَ ثُمَّ قَعَدَ قَعْدَةً» ٢٦٥
- «فَأَرْسَلَ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ» ١٣٩٦
- «فَأَرْكَدَ فِي الْأَوْتَيْنِ» ٣٨٤
- «فَأَسْفَطْتُ غُلَامًا قَدْ نَبَتْ شَعْرُهُ مِثْلَ مِثْنَةٍ وَمَاتَتْ» ١٣٧٩
- «فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا» ٤٥٣
- «فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ» ١٤٤٠
- «فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي» ١١١٨
- «فَأَصْبَتَ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمْسَهَا» ١٣٩٩
- «فَأَصْلَحًا أَمْرَكُمْ وَإِلَّا لَمْ يُرْجَعْ وَاللَّهِ» ١١٦٣
- «فَأَطْعِمَ عَرَفًا» ١٢٨٦
- «فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَافْضَرُّوا الْخُطْبَةَ» ٦٣٥
- «فَأَعْلَيْهِمْ أَنْ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ» ٤٨٦
- «فَأَقْرَمَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» ٢٥٢
- «فَأَقْضِي بِخَوْرٍ مَا أَسْمَعُ» ١٧٢٠
- «فَأَكْثَرُوا فِيهِ مِنَ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ» ٦٦٣
- «فَأَكْمَلُوا الْعِدَّةَ عِدَّةَ شَعْبَانَ» ٧٩٧
- «فَأَلْفَى عَلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْأَذَانَ فَأَذَنْتَ» ٢٦٦
- «فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ: هِيَ لَكَ مَا» ١١٢٢
- «فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ فَهِيَ بَيْتُهُ» ٤٧٦
- «فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ» ١٠٦٤
- «فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ يُمْرَعُ فَحَلَّ، وَأَمَّا» ٨٨٤
- «فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا» ١٤٢٠
- «فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَحَفِرَ لَهُ حُفْرَةً فَجُعِلَ» ١٤٠٤
- «فَأَمَرَ بِالْبَدَاءِ الْأَوَّلِ عَلَى ذَارٍ يُقَالُ لَهَا» ٦٣١
- «فَأَمَرَ بِبِلَالٍ فَأَذَنَ وَأَقَامَ وَصَلَّى» ٢٦٦
- «فَأَمَرَ بِبِلَالٍ فَأَذَنَ فِي النَّاسِ أَنْ يَقُومُوا» ٧٩٤
- «فَأَمَرَ بِمَسَامِيرٍ فَأَخْبِثَتْ فَكَحَلَهُمْ وَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ» ١٤٣٢
- «فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ فَجَاءَ بِذَلْوٍ مِنْ مَاءٍ فَشَنَّهُ عَلَيْهِ» ٣٧
- «فَأَمَرَ عُثْمَانُ بِالْبَدَاءِ الْأَوَّلِ» ٦٣١
- «فَأَمَرَ لَهُ بِصَاحٍ أَوْ مَدٍّ أَوْ مَدِينٍ» ١٠٧١
- «فَأَمَرَ لَهُمْ بِلِقَاحٍ» ١٤٣٣
- «فَأَمَرَ نَحْرًا مِنْ عَشْرِينَ رَجُلًا فَجَلَدَهُ كُلُّوَاحِدٍ» ١٤٢٤
- «فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي» ٨٧٩
- «فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَنَبَّيَ فَأَتَدَّى بِقِرَّةٍ» ٨٩١
- «فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ» ٤١
- «فَأَيَّ الصَّلَاةِ أَفْضَلَ قَالَ: طُولُ الْقُرْتِ» ٥١٥
- «فَأَيَّمَا رَجُلٍ مِنْ أَتَيْهِ أَذْرَكَتَهُ الصَّلَاةُ فَيُصَلِّ» ١٨٦
- «فَأَيَّمَا أَذْرَكَتْ رَجُلًا، وَأَيَّمَا رَجُلٍ» ١٨٦
- «فَإِذَا أَتَيْتُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ» ١٠٨٩
- «فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْخَيْضَةَ فَدْعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا» ١٩٢
- «فَإِذَا أَنَا قَدْ طَهَرْتُ» ١٧٦
- «فَإِذَا أَتَيْتُمَا خَرَجْتُمَا فَأَذَنَّا» ٢٤٨
- «فَإِذَا أَشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ» ٢١٩
- «فَإِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ فَأَيَّمَا رَكَعَ فَأَيَّمَا» ٥١٩
- «فَإِذَا بَلَغْتَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ فِيهَا ابْنَةُ خَاضٍ» ٧٥٨
- «فَإِذَا جِئْتَ الصَّلَاةَ فَوَجَدْتَ النَّاسَ يُصَلُّونَ فَصَلِّ» ٢٤٢
- «فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ» ٤١٥
- «فَإِذَا جَلَسْتُ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ» ٤١٤
- «فَإِذَا خَضَعْتَ الصَّلَاةَ كَيْدَنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ» ٥٧١
- «فَإِذَا خَرَجُوا فَأَقْتُلُوهُمْ» ١٤٤٢
- «فَإِذَا خِفَتِ الصَّبْحُ فَأَوْزِرْ بِرُكْعَةٍ» ٤٢٣
- «فَإِذَا رَزَقَكَ اللَّهُ فَعَوَّضَهَا» ١٢٢٤
- «فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَاخِيكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَامْنُدْ» ٤٠٩
- «فَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ٤٩٣
- «فَإِذَا قَمَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ» ٤٢٤
- «فَإِذَا قَامَ أَعَادَهَا» ٣١٠
- «فَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» ٣٧٦
- «فَإِذَا قَضَى الصَّلَاةَ قَطَعَ التَّكْبِيرَ» ٦٤٨

- فَإِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ ثُمَّ..... ٣٤١
- فَإِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ..... ٣٤٦
- فَإِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَتَيْهَا..... ٢٤٥
- فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ..... ٢٦٨
- فَإِذَا كَانَ حِينَ مِصْرٍ مِنْ عَشْرِينَ لَيْلَةً..... ٨٤٩
- فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فِيهَا ثَلَاثُ..... ٧٦٠
- فَإِذَا مَرَّوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ، يَعْنِي..... ٦٥٨
- فَإِذَا مَرَّوَانُ يَنْزِعُ يَدَهُ كَأَنَّهُ يَجْرِي نَحْوَهُ..... ٦٥٨
- فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أَدْنَاهُ..... ١١٦
- فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً..... ٢٤٥
- فَإِذَا وَجِبَ فَلَ تَبْكِينَ بَاكِئَةً..... ٧٣٣
- فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَيَّحِ اللَّهَ وَلْيَمْسَ بِشَرَّتِهِ..... ١٩٠
- فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُعْفَةَ..... ١١٠٤
- فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ..... ٤٦٧
- فَإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَأْتِيَهُ فَمُتَّعْضِ عَلَيْهِ مَا..... ٧٦٢
- فَإِنْ أَذْرَكَكَ - يَعْنِي الصَّلَاةَ - مَعَهُمْ..... ٢٤٢
- فَإِنْ أَذْرَكَتَهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ..... ١٦١٧
- فَإِنْ أَرَادَ رَابِعَةً فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ..... ١٣٣٩
- فَإِنْ أَصَابُونِي كَانَ الَّذِي أَرَادُوا..... ١٥٦٠
- فَإِنْ أُيِّمَتِ الصَّلَاةُ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ..... ٢٤٢
- فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ..... ١٦١٧
- فَإِنْ إِقَامَةُ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ..... ٣٤٨
- فَإِنْ الْحَسَنَةُ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا..... ٨٣٦
- فَإِنْ اللَّهَ لَا يَمَلُ مِنَ الثَّوَابِ حَتَّى..... ٥٩٠
- فَإِنْ النَّبِيُّ ﷺ حَكَّمَ عَلَى الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي..... ١١٢٢
- فَإِنْ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَتِّينَ..... ١٤٩٦
- فَإِنْ انْتَفَضَتْ مِنْهُ شَيْئًا انْتَفَضَتْ مِنْ صَلَاتِكَ..... ٤٠٨
- فَإِنْ تَسُوبَةُ الصَّفِّ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ..... ٣٤٨
- فَإِنْ جَاءَ بَاغِيهَا فَأَذَاهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَاعْرِفْ..... ١١٠٩
- فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا دَفَعْتُهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا عَرَفْتُ..... ١١٠٩
- فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَلَا تَكْتُمُ فَهُوَ أَحَقُّ..... ١١٠٩
- فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَلْيَصْدُقْ بِهَا..... ١١٠٥
- فَإِنْ خَلُوفُ أَفْوَاهِهِمْ حِينَ يَمْسُونَ أَطْيَبَ عِنْدَ..... ٨٠٨
- فَإِنْ خَيْرِنَا كَانَ أَكْثَرُنَا نِسَاءً..... ١١٨٠
- فَإِنْ دَعَبَتْ تَقِيْمُهُ..... ١٢٤٨
- فَإِنْ رَأَى خَبْرًا فَإِنَّهُ لِكُلِّ مُسْتَحْبَبٍ..... ٣٨
- فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ ابْنَ..... ١٢٦١
- فَإِنْ شِدَّةَ الْحَرِّ..... ٢١٨
- فَإِنْ شَرِبُوا، يَعْنِي بَعْدَ الرَّابِعَةِ فَأَقْتُلُوهُمْ..... ١٤٢٩
- فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ مُسْلِمَانِ فَصُومُوا وَأَفْطَرُوا..... ٧٩٤
- فَإِنْ شَهِدَ مُسْلِمَانِ فَصُومُوا وَأَفْطَرُوا..... ٧٩٥
- فَإِنْ صَلَّوَا الصَّلَاةَ لَوْ قَهْرًا وَأَتَمَّوَا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ..... ٥٧٦
- فَإِنْ غَيَّبَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ..... ٧٩٦
- فَإِنْ فَعَلَنْ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مَبْرَحٍ..... ١٢٥٢
- فَإِنْ فِيهِمُ الضَّعِيفُ وَالسَّقِيمُ وَالْكَبِيرُ..... ٣٨٩
- فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرَ الظَّهْرَ..... ١٧٣
- فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلَّوَا..... ٦٧٠
- فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَسَنًا شَفَعَنَ لَهُ صَلَاتُهُ..... ٥٤١
- فَإِنْ كَانَ لِلْأَوْبَاشِ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ..... ١٥٤٩
- فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ وَإِلَّا فَاحْضُدِ اللَّهَ..... ٣٧٣
- فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ..... ١٢٢٩
- فَإِنْ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ وَاحِدَةً..... ٥٦٧
- فَإِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ قُلْتَ: الصَّلَاةُ..... ٢٥٦
- فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعَ..... ٤٨١
- فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا لَا يُكَلِّفُ اللَّهَ..... ٥٩١
- فَإِنْ مِنْهُمْ الْعَرِضُ وَالضَّعِيفُ..... ٥٥٣
- فَإِنْ نَصَرَهُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ..... ١٦٣٣
- فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَنْ تُصِيبَ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ..... ١٤٨٥
- فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ..... ٤١١
- فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَنَ ذَلِكَ قَطَعْتَنَ أَرْحَامَكَ..... ١٢٠٩
- فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ..... ١٣٢٤
- فَإِنَّمَا سَمِعْتُ عَلَى كُلِّكَ وَلَمْ تُسَمِّ..... ١٦١٦
- فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةٍ..... ١٦٠٢
- فَإِنَّمَا هُوَ ذَا عَرَضٍ، أَوْ رُكُضَةٍ..... ١٩٣
- فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَا اللَّهُ..... ١١١٢
- فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ..... ٤٧٠
- فَإِنَّهُ ﷺ ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ جَالِسًا، فَلَمَّا..... ٥٧٥
- فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ..... ٦٤٢
- فَإِنَّهُ أَنَا مَا كَبِيرٌ..... ١٥٧٨

- فَإِنَّهُ إِذَا اسْوَدَّ يَنْجُو مِنَ الصَّاهَةِ وَالْأَفَةِ..... ٩٩٤
- فَإِنَّهُ إِذَا مَضَى ثَلَاثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ هَبَطَ..... ٥٠٣
- فَإِنَّهُ سَنَةُ مُحَمَّدٍ..... ٩٦١
- فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِلنِّسَاءِ..... ٢٩١
- فَإِنَّهُ لَا يُؤَذَّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ..... ٢٦٠
- فَإِنَّهُ لَا يَزِدُّ شَيْئًا..... ١٦٩٠
- فَإِنَّهُ مُنْتَبَهٌ لِلشُّعْرِ مَذْهَبٌ لِلْقَدَى..... ٩٤
- فَإِنَّهُ يُبْعَثُ مُلْكِيًا..... ٨٨٩
- فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَرْمًا..... ٧٠٤
- فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ..... ٣٢١
- فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ..... ٥٢٤
- فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ..... ١٣٠
- فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ..... ١١١٨
- فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا رَى وَجُوهًا..... ١٥٦١
- فَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرُ..... ١٦٨٧
- فَأَبْدُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ..... ٩١٦
- فَأَبْدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تَصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ..... ٢٣٠
- فَأَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ..... ١٦٠٤
- فَأَجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْتَانِ وَاجْتَبُوا قَوْلَ..... ١٧٢٦
- فَأَجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَنْ..... ٨٥٩
- فَأَحْجِبُوا عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ يَوْمَ الْخُمَيْسِ..... ١٦٦٧
- فَأَحْجِبْ عَنْ أَبِيكَ..... ٨٥٥
- فَأَحْجِبْ عَنْهُ..... ٨٥٥
- فَارْحَلْ بِي..... ٩٢٧
- فَاسْتَأْخِرْ قَوْمَهُ مِنْ حَوْلِهِ حَتَّى دَنَا رَسُولُ..... ٧٤٠
- فَاسْتَفْتَحْ أَبُو بَكْرٍ..... ٥٦١
- فَاسْتَفْتِهَا وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ..... ١١٠٨
- فَاسْتَرْوَا لِي قَمِيصًا..... ٥٧٢
- فَاضْطَرَّنَا النَّاسُ..... ٥٨٨
- فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ..... ١٩٣
- فَاعْتَرَفَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ..... ١٣٩٦
- فَاعْتَرَلَهَا حَتَّى تَقْضِيَ مَا عَلَيْكَ..... ١٢٨٦
- فَاعْتَكَفَ لَيْلَةً..... ٨٤٤
- فَاعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ كُلَّهَا، فَإِنَّ..... ١١٠٩
- فَاعْتَسَلَ أَحَدُكُمْ كَمَا يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ..... ٦١٦
- فَاغْسِلْ وَجْهَكَ وَيَدَيْكَ وَامْسَحْ رَأْسَكَ وَاغْسِلْ رِجْلَيْكَ..... ١٠٣
- فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي..... ١٦١
- فَاغْفِرِ الْأَنْصَارَ..... ٣٢٨
- فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ فَلَمَّا فَرَّغَ قَالَ لِأَبِي..... ٤٥١
- فَالْتَبَسَتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ..... ٣٧٨
- فَالْتَحَفَ بِهَا حَتَّى رَفَعِيَ أَثَرُ الْوَرَسِ..... ١٢٧
- فَالْتَمِسُوهَا بَعْدَ الْعَصْرِ..... ٦١٩
- فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ الْبَائِعُ..... ١٧٣١
- فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ..... ٢٦٨
- فَأَنْتَهَى النَّاسَ عَنِ الْقِرَاءَةِ..... ٣٧٧
- فَأَنْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ وَأَعْقَابُهُمْ بِيضٌ تَلُوحُ لَمْ يَمْسَسْهَا الْمَاءُ..... ١٢١
- فَانْحَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ ثُمَّ صَلَّى وَخَذَهُ..... ٥٥٩
- فَانْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ..... ٨٥٧
- فَانْطَلِقُوا حَتَّى نَزَلُوا بَدْرًا وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَابِهَا..... ١٤٨٠
- فَانْقَضَ النَّاسُ إِلَيْهَا..... ٦٤١
- فَبَيَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَقَالَ..... ١٤٩٧
- فَبَيَّثَ فِي طَلَبِهِمْ قَافَةً..... ١٤٣٣
- فَبَيْنَمَا مِذْعَمٌ يَحُطُّ رَحْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ١٥٣٠
- فَبَيَّازَكَ اللَّهُ..... ٥٣٣
- فَبَجِثُوا فَتَدْرُسُونَ الطَّيْنَ إِلَى رُكْبِكُمْ..... ٥٦٦
- فَبَحْثِي سِتَةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ..... ١٩٢
- فَبَقِّدْ بَعْضَ الْقَوْمِ..... ١٦٤٤
- فَبَلَّغْتُ فَلَايِدَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ..... ٩٤٥
- فَبَلَغَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ..... ١٢٥٩
- فَبَرَّضًا كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ ثُمَّ تَشَهَّدَ وَأَقِيمَ..... ٤٠٩
- فَبَرَّضًا وَصَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ..... ٢٠
- فَبَرَّضًا وَصَبَّهُ عَلَيَّ..... ٢٠
- فَبَرَّضًا وَصَلَّى الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِي الْأَوَّلِ..... ١١٤٤
- فَبَجَاءَ هِلَالٌ فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ..... ١٢٩٦
- فَبَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النِّعَمِ الَّذِي نَعَتَ رَسُولُ..... ١٢٩٥
- فَبَجَاءَتْ سَهْلَةَ النَّبِيِّ ﷺ..... ١٣٢٠
- فَبَجَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ: أَنْظِرْ مَجُوسَ مَنْ..... ١٥٦٩
- فَبَجَاءَنِي مَالٌ فَشَغَلَنِي..... ٤٨٤
- فَبَجَلَّ بِعُودِهِ..... ٦٤٥
- فَبَجَلَّ يَقُولُ فِي أَذَانِهِ هَكَذَا يَنْحَرِفُ يَمِينًا..... ٢٥٧

- فَجَعَلْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ سَمَكًا ١٤٦٠
فَجَعَلْتُ إِذَا أَغْمِيتُ يَأْخُذُ بِشَحْمَةِ أُذُنٍ ١٣٧
فَجَعَلْتُهُ فِي تَوْرٍ ١٢٣١
فَجَعَلْنَا أَبُو طَلْحَةَ فِي ذَوِي رَجِيمٍ وَكَانَ ١١٣٠
فَحَافِظُوا عَلَيْهَا ٤٨٥
فَحَنَى لِي ثَلَاثًا ١٥٨٠
فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ ٣٨٤
فَحَسَنَةُ كَحَسَنِ الْكَلَامِ وَقَبِيحُهُ كَقَبِيحِ الْكَلَامِ ٣٣٧
فَحَكَّهُ بِيَدِهِ ٤٦٠
فَحُجِّلَ عَلَيْهِ ١٠٥٢
فَحِينَمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ ٣١٧
«الْمَغْذُ عَوْرَةً» ٢٦٩
فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَقُولُ ٤٣١
فَخَرَجَ النَّبِيُّ فَلَمْ يَذَرِ أَتَيْبٌ هُوَ أُمٌّ ١١٤٤
فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ اسْتَنْجَى بِالْمَاءِ ٧٦
فَخَرَجَ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ٥٦١
فَخَرَجَ مَرْحَبٌ وَهُوَ يَقُولُ ١٥٠٣
فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ ٥٦١
فَخَرَجْنَا حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ فَوَلَدَتْ ١٧١
فَخَرَقَ الصُّوفُ ٥٦١
فَخَشَرُوا عَلَى عَيْنَيْهَا ١٣٠٨
فَدَخَلَ بُذَيْلٌ وَحَكِيمٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٥٤٦
فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي ٨٩٠
فَدَعَا عَشْرِينَ لَيْلَةً «إِلَٰحُ» ١٤٦٠
فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ قَدَرِ الصَّاعِ فَأَغْتَسَلَتْ فِيهِ ١٧٨
فَدَعَتْ قُرَيْشٌ سُهَيْلَ بْنِ عَمْرٍو فَقَالُوا ١٥٦١
فَدَعَيْنَا وَكُنْتُ أَدْعِي قَبْلَ عَمَارٍ فَدُعِيتُ فَأَعْطَانِي ١٥٧٩
فَدَعَيْنِ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُفَضَّى ٢٤٣
فَدَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ فَهَانِي قَوْمٌ ٧٣٩
فَدَرَسْتُ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ ١٣٠٣
فَدَرَأَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْهَا وَلْيَأْتِ ١٦٨٨
فَدَرَأْنَا حُمْرَ وَحْشٍ فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ ٨٩٧
فَدَرَسْنَا وَقَعَ يَابَهُ ٤٧١
فَدَرَّحَصَ لَهُمْ أَنْ يَأْتُوا فَيَشْرَبُوا ٤١
فَدَرَّ بَلَاكُ الصَّدَقَةِ ١١١٨
فَدَرَّ عَلَيَّ السَّلَامُ ٤٤٦
فَدَرَّهَ عَلَى أَقَارِبِهِ أَبِي بْنِ كَعْبٍ وَحَسَنًا ١١٣٠
فَدَرَسَ عَلَى رَجُلٍ الْبُيُوتِ وَفِيهَا التُّغْلُ ثُمَّ مَسَحَهَا بِيَدَيْهِ ١٠٨
فَدَرَسَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي ٦٦٩
فَدَرَسَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ فَهَدَانَا لَهُ ٦٠٨
فَدَرَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ ٧٩٢
فَدَرَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ٧٨٩
فَدَرَسَ صِيَامَ رَمَضَانَ ٤٩٨
فَدَرَسْتُ الصَّلَاةَ وَرَكَعَتَيْنِ ثُمَّ هَاجَرَ فَفَرِضْتُ أَرْبَعًا ٢٠٥
فَدَرَسْتُ الصَّلَاةَ وَرَكَعَتَيْنِ، فَزِيدَتْ فِي صَلَاةٍ ٥٩٤
فَدَرَسْتُ صَلَاةَ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ ٢٠٦
فَدَرَسْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَوَاتِ لَيْلَةَ أُسْرِي ٢٠٥
فَدَرَسْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ ١٢٩١
فَدَرَسْتُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعَمَائِمُ عَلَى ٣٠٠
فَدَرَّهَ وَإِنْ لَمْ تَجِدْ إِلَّا شَوْكَةً ٢٧٥
فَدَرَّوْنَا شَيْئًا حَتَّى أَتَيْنَا خَيْرًا ١٥٣٠
فَدَرَّوُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تَذْكُرُكُمْ الْمَوْتَ ٧٤٧
فَدَسَّانُ: أَبُو جُنُونٍ؟ فَأَخْبَرَ بَأَنَّهُ ١٣٩٦
فَدَسَّالَهُمُ الْبَيْتَةُ فَلَمْ يَجِدُوا، فَأَمَرَهُمْ ١٧٢٤
فَدَسَّحُوا بِهِ فَمَضَى حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ ٤١٤
فَدَسَّوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ ١٠٧٤
فَدَسَّكَتُ فِي الثَّلَاثَةِ مَوَاضِعَ ٦٦٠
فَدَسَّجَعَ بِذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَنِي ١١٧٣
فَدَسَّقْتُهُ بَيْنَ نِسَائِي ٢٨٤
فَدَسَّعَدَ فِيهَا النَّظَرَ وَصَوْبَهُ ١١٨٤
فَدَسَّفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمَ خَلْفَهُ وَالْعَجُوزَ مِنْ وَرَائِي ٥٨٠
فَدَسَّ لُ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الدَّفَّ وَالصَّوْتُ ١٢٣٥
فَدَسَّالَةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْأَفْصَى بِخَمْسِينَ أَلْفًا ١٦٩٧
فَدَسَّالَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً بَعْسَفَانِ ٦٦٧
فَدَسَّالَ اثْنَيْنِ وَقَطَعَ اثْنَيْنِ وَسَمَلَ اثْنَيْنِ ١٤٣٣
فَدَسَّالَى النَّبِيُّ ﷺ قَاعِيدًا، وَجَعَلَ أَبَا ٥٧٦
فَدَسَّالَى بِي الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ ٢١٧
فَدَسَّالَى بِي حِينَ وَجَبَتْ الشَّمْسُ وَأَفْطَرَ الصَّائِمَ ٢٢٨
فَدَسَّالَى رَجُلٌ مَعَهُ الْعَصْرُ ٣٤٢
فَدَسَّالَى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ٤٧٩

- ١٥٧٣..... «فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ عِنْدَهُ»
- ١٣٨٠..... «فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ فَقَامَ»
- ٤٠٩..... «فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الْتَّيِّ»
- ٤٠٩..... «فَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ»
- ١١٤٥..... «فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: اسْتَخْلِفْ عَبْدَ»
- ٧٦٢..... «فَقَالَ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ»
- ١٣٥٥..... «فَقَالَ لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ»
- ٥٦٣..... «فَقَالَ مُعَاذٌ: لَا أَرَاهُ عَلَى حَالٍ»
- ١٥٨٦..... «فَقَالَ نَضْلَةُ: وَالْقَى قَوْمَهُ مِنْ يَدِهِ»
- ٣٥..... «فَقَالَ: أَنْقَوْمَا غَسَلًا وَاطْبَحُوا فِيهَا»
- ١١٤٤..... «فَقَالَ: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ يَا أَمِيرُ»
- ١٢٣٦..... «فَقَالَ: هَلْ يَتَشَمُّ جَارِيَةً تُضْرِبُ بِالذَّفِّ»
- ٨١١..... «فَقَالَ: هَلَكْتُ وَأَهْلَكْتُ، فَقَالَ»
- ١٥٨٠..... «فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»
- ١١٦٥..... «فَقَالَتْ: أَعْطَيْتُكَ وَأَشْرَيْتُكَ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ»
- ٢٤٥..... «فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نُعِيذُهَا»
- ٤١١..... «فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَسْرِقُ»
- ١٥٦١..... «فَقَامَ الْحُلَيْسُ»
- ١٦٨١..... «فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ»
- ١٢٢٣..... «فَقَامَ رَجُلٌ أَحْسَبُهُ مِنَ الْأَنْصَارِ»
- ١٤٤٠..... «فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ»
- ١٤٣٩..... «فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: يَا»
- ٧٠٩..... «فَقَامُوا وَصَفُّوا خَلْفَهُ وَهُمْ لَا يَطُنُّونَ إِلَّا»
- ١٥٤٧..... «فَقِيلَ مِنْ خَيْلِ خَالِدٍ يَوْمَئِذٍ رَجُلَانِ»
- ١٣٧٩..... «فَقَتَلْتَهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا»
- ١٣٤٤..... «فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ فَجِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ»
- ١٣٥٠..... «فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوا عَيْنَهُ»
- ٧٠٤..... «فَقَدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَزْمَةً حِينَ جَاءَ»
- ١٤٠٣..... «فَقَدْ ضَادَّ اللَّهُ فِي مُلْكِهِ»
- ٦٣٨..... «فَقَدْ لَعَنُوا»
- ١٤١..... «فَقَدَّتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ»
- ١٤١..... «فَقَدَّتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنْ»
- ١٧٢٨..... «فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا يَنْصِفِينَ»
- ١٣٧٩..... «فَقَضَى أَنْ فِي الْحَيَيْنِ غُرَّةٌ»
- ١٣٨٠..... «فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنْ مِيرَاثَهَا»
- ٦٨١..... «فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَمَا يَصَلِّي فِي الْعِيدِ»
- ٤٧٩..... «فَصَلَّى سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ»
- ٥٥٩..... «فَصَلَّى وَذَهَبَ»
- ٥٥٨..... «فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَمِيعًا»
- ٧٠٩..... «فَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ وَنَحْنُ لَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ»
- ١٣٢٠..... «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»
- ٦٩٧..... «فَضَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ فُرُوزٍ فَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا»
- ٧٣٧..... «فَفَضَّلَ الدَّعَاءَ لِلْإِخْلَافِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ»
- ٥٤٧..... «فَفَضَّلَ صَلَاةَ الْجُمُعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ»
- ١٨٧..... «فَفَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخَصْلَتَيْنِ: كَانَ شَيْطَانِي»
- ١٨٧..... «فَفَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: غَيْرَ لِي»
- ١٨٧..... «فَفَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُغُوفُنَا»
- ٨٠٥..... «الْفَطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَالْوُضُوءُ مِمَّا خَرَجَ»
- ٦٦٢..... «الْيَوْمَ يُطْبَخُ يَوْمَ الْإِضْحَى يَوْمَ»
- ١٣٨١..... «فَفَرَّحْتُ جَبِينَهَا»
- ١٢٩٣..... «فَفَطَّلَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ»
- ٣٨٣..... «فَفَطَّلْنَا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يُذَرِكَ النَّاسُ»
- ٨٢٤..... «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»
- ١١٤٣..... «فَفَرَضَ لَهُ أَبُو لَوْلُؤَةُ غُلَامٌ الْمُعَيَّرَةُ بْنُ»
- «فَعَلَاهُ حَتَّى قَتَلَهُ»
- ١٢٢٣..... «فَفَعَلَهَا عِشْرِينَ آيَةً وَهِيَ أَمْرُائُكَ»
- ١٤٢٨..... «فَفَعَلِينَ يَنْصَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ»
- ١٤٣٩..... «فَفَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَتَاهُ»
- ١٢٩٣..... «فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ»
- ١٣٨٠..... «فَقَالَ أَخُوهَا الْعَلَاءُ بْنُ مَسْرُوحٍ»
- ١٣٩٠..... «فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي»
- ١١٨٦..... «فَقَالَ الْعَبَّاسُ: لَوْيْتُ عُنُقَ ابْنِ عَمَلِكٍ»
- ١٥٣٧..... «فَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: مَا كَانَ لَنَا فَهْرٌ»
- ١٥٦٦..... «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَشِيرُوا عَلَيَّ، أَتَرَوْنَ»
- ١٢٧..... «فَقَالَ جَرِيرٌ: لَمَّا سُئِلَ هَلْ»
- ١٥٢٥..... «فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ»
- ١٥٢١..... «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ الْيَمْنَى أَيْ»
- ١٦٣١..... «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبِ الْحَائِطِ»
- ١١٤٥..... «فَقَالَ عُمَرُ: قَاتَلَتْكَ اللَّهُ، وَ»
- ١١٤٤..... «فَقَالَ عُمَرُ: لَا نَعْمَجَلُوا عَلَى الذَّوِي»

- فَقَضَى عُمَرُ بِعَقْلِ الْبَصِيرِ عَلَى الْأَعْمَى فَذَكَرَ ١٣٨٢
- فَقُلْتُ لَهُ أَقْبِلِ الْمَائِدَةَ أَمْ بَعْدَهَا ١٢٧
- فَقُلْتُ: أَمَرْتُ بِهِمَا؟ فَقَالَ ٤٨٤
- فَقُلْتُ: مَا تَرَى فِيهَا يَا رَسُولَ ١٠٧٢
- فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْقَضِيهِمَا إِذَا ٤٨٤
- فَقُمَّ مَعَ بِلَالٍ فَإِنَّهُ أَنْذَى أَوْ أَمَدَ ٢٥٣
- فَقُولُوا فِي كُلِّ جَلْسَةٍ ٤١٣
- فَقُولُوا: الْحَيَّاتِ ٤١٣
- فَقُولُوا: عَلَيْكُمْ ١٥٧٦
- فَقَبِدَ الْجَمَلَ ثُمَّ تَقَدَّمَ يَتَغَدَّى مَعَ الْقَوْمِ ١٥٣٩
- فَقِيلَ: وَمَا ذَٰلِكَ؟ ٥٤٤
- فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ ١١٨٨
- فَكَانَ مَا صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمٍ خِزِيرٍ ١٥٩٣
- فَكَانَتْ أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْوَرَسِ عَلَى ١٢٧
- فَكَانَ الْوَلَدُ يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ ١٢٩٢
- فَكَانَ سُهْمَانُ الْجَيْشِ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا اثْنِي ١٥١٦
- فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ ٦٠٤
- فَكَانَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ ١٥٢٠
- فَكَانَ يُؤْمَنُ جَالِسًا وَتَحَنُّنٌ جُلُوسٌ ٥٧٥
- فَكَانَ يُكْشَفُ عَنْ مُؤْتَرِزِ الْمُرَاهِقِينَ، فَمَنْ ١٠٤٦
- فَكَانَتْ أَذُنَانَا مِنَ الْحَرَمِ التَّعْنِيمِ فَاعْتَمَرَتْ مِنْهُ ٨٦٤
- فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٣٦٧
- فَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ ٣٦٤
- فَكَبَّرَ ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَى الْقَوْمِ أَنْ اجْلِسُوا ٥٧٧
- فَكَتَبَ الْأَخْنَسُ بْنُ شَرِيْقٍ وَالْأَزْهَرُ بْنُ عُبَيْلٍ ١٥٦٤
- فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَصِيرٍ ١٥٦٤
- فَكَفَّرَ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ ١١١٨
- فَكَفَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَةَ ١٦٠١
- فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَانْتَ الَّذِي هُوَ ١٦٨٦
- فَكَفَنَ أَبِي وَعَمِي فِي غَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ ٦٩٦
- فَكَتَمَهُ أَصْحَابُهُ وَقَالُوا إِنَّكَ تَقْتِيحُ بِهِذِهِ السَّوْرَةَ ٣٨٥
- فَكَلُّوا مِنْهَا ٩٥٠
- فَكَفَّهُوِي الْبَذَنَةَ إِلَى الْبَقَرَةِ إِلَى الشَّاةِ إِلَى ٦١٧
- فَكَتِفَ تَصْنَعُ النِّسَاءَ بِذُكُولِهِنَّ؟ قَالَ ٣٠٤
- فَكَتِفَ تَصْنَعُ النِّسَاءَ بِذُكُولِهِنَّ؟ قَالَ ٣٠٤
- فَكَتِفَ نَصَلِي عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ صَلَيْنَا فِي ٤٢٢
- فَلَاوَلَى عَصْبَةٍ ذَكَرَ ١١٤٩
- فَلَا بَأْسَ أَنْفَرِي ٩٤٠
- فَلَا تَتَخَلَّوْا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ فَإِنِّي أَنَهَاكُم عَنْ ٧٣٥
- فَلَا تَقْرَءُوا بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِذَا جَهَرَ ٣٨٠
- فَلَا تَقْرَءُوا مِنَ الْقُرْآنِ إِذَا جَهَرْتَ بِهِ ٣٧٧
- فَلَا تَقْرُبُوهُ ١٦٣٤
- فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ ١٦٧٠
- فَلَا يَقْرَبَنَّ الْمَسَاجِدَ ٣٣٣
- فَلَا يَلُومَنَّ رَجُلٌ إِلَّا مُنَاحَ رَاحِلَتِهِ ١٥٨٢
- فَلَا يَمَسَنَّ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ ٦٠
- فَلَا يَمَسُّنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَيَبْشِرُوا شَيْئًا ٩٥٤
- فَلَا يَنْكِحَنَّ نِكَاحًا مِنَ السَّبَائِي ١٣١٨
- فَلَنَنْتَظِرَ قَدْرَ قُرُوبِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فَلْتَتْرُكْ ١٩٣
- فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ ٩٤٨
- فَلَقَيْتُهُ بَعْدَ بِمَكَّةَ ١١٠٧
- فَلَمْ أَرَهُ يَسْبَحُ ٦٠٥
- فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ قَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ ٣٦٤
- فَلَمْ تَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ ٦٥٧
- فَلَمْ تُصِبْهُ السَّرِيَّةُ وَأَصَابَهُ الْإِسْلَامُ، فَهَاجَرَ ١٤٩٧
- فَلَمْ تَكُنْ تَقْضِي ٢٠٠
- فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمْ الْخُمْسُ ١٥٢٧
- فَلَمْ يَقْدَمْ مَالُ الْبُخْرَيْنِ حَتَّى مَاتَ ١١١٣
- فَلَمْ يَكُونُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ ٣٦٥
- فَلَمَّا أَسَنَّ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكَعَاتٍ ٥١٨، ٤٩٠
- فَلَمَّا أَسَنَّ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ صَلَّى سَبْعَ رَكَعَاتٍ ٤٩٠
- فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ٢٥١
- فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ جَلَسَ ٢٦٩
- فَلَمَّا اسْتَقْبَلْتُ مِنْ مَنَامِي أَتَى طَهْوَرُهُ فَأَخَذَ سِوَاكَهُ فَاسْتَاكَ ٨٠
- فَلَمَّا بَلَغَ الْكَدِيدَ بَلَغَهُ أَنَّ النَّاسَ شَقَّ ٨١٩
- فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ يُقَالُ ١١٤٣
- فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى الرُّكْعَةَ ٥٦٤
- فَلَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ إِذَا هُوَ بَارِيعَةُ ابْنِي ٨٤٢
- فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ قِضْيَةِ الْكِتَابِ أَشْهَدَ جَمَاعَةً ١٥٦٣
- فَلَمَّا فَرَّغَ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ ٦٥٨

- ١٢٦٣ «فَلَمَّا قَرَعَا قَالَ غُرَبَاؤُ: كَذَبْتَ عَلَيْنَا»
 ١٣٠٤ «فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي»
 ٩١٧ «فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ»
 ٤٤١ «فَلَمَّا قَضَى ﷺ صَلَاتَهُ وَانْحَرَفَ إِذَا هُوَ»
 ٨٨١ «فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قُلْتُ: يَا»
 ١٥٤٦ «فَلَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّ الظَّهْرَانِ»
 ١١٢٣ «فَلَهُ يَنْصَفُ أَجْرُهُ»
 ٥١ «فَلَوْلَا أَخَذْتُمْ مِنْهَا»
 ١٦٨٧ «فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ»
 ٢٤٨ «فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»
 ٢٤١ «فَلْيُتِمَّ صَلَاتُهُ»
 ١٦٧٢ «فَلْيُذْغِ بِالرَّكْعَةِ»
 ٦٠ «فَلْيُذْغِ مَعَهُ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ يَسْتَنْطِبُ بِهِنَ»
 ٤٢٣ «فَلْيُرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ لِيَقُلْ»
 ٣٣٤ «فَلْيُسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيَقُلْ»
 ١٤٤٤ «فَلْيُصْبِرْ عَلَيْهِ»
 ٢٤١ «فَلْيُصَلِّ إِلَيْهَا أُخْرَى»
 ١٢٨٧ «فَلْيُطْلِعِي سِتْرَ سَكِينَا وَسَقَا مِنْ نَعْرِ»
 ٥١٣ «فَلْيُقِلَّ الْحَيَاتِ لِلَّهِ»
 ١٦٨٧ «فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ لِيَفْعَلِ الَّذِي»
 ٥٤١ «فَلْيُلْقِ السَّكَّ وَثْنَيْنِ عَلَى الْيَقِينِ، فَإِذَا»
 ٥٤١ «فَلْيَنْظُرْ أَقْرَبَ ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ»
 ١٦٦٦ «فَمَا أَفْلَحْتُ وَلَا أَنْجَحْتُ»
 ٩٣١ «فَمَا سُبُلَ يَوْمِيذٍ عَنْ شَيْءٍ»
 ٩٢٩ «فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمِيذٍ عَنْ أَمْرِ مِثْلٍ»
 ١٠٣٦ «فَمَا وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ مَا يَنْفَعُكَ بِهِ»
 ١٤٤٥ «فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»
 ١٤٤٥ «فَمَاتَ عَلَيْهِ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»
 ١١٩ «فَمَسَحَ بِصَاحِبِيهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخَفِيِّينَ»
 ٣٢٣ «فَمَكَثَ نَهَارًا طَوِيلًا»
 ١٣٠٤ «فَمَكَثْتُ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ ثُمَّ جَاءَتْ»
 ٨١٨ «فَمَنْ اخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ»
 ١٤٥٥ «فَمَنْ أَغْدَى الْأَوَّلَ؟»
 ١٠١٨ «فَمَنْ تَرَكَ مَا يَسْتَبِيهِ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ»
 ٤٦٠ «فَمَنْ تَنَحَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَغِيبْ نَحَامَتَهُ أَنْ»
- ١٢٣٥ «فَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ»
 ١٤٤٧ «فَمَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ»
 ١١٨١ «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سِتِّي»
 ١٢٤ «فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ»
 ١٤٧ «فَمَنْ زَادَ فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ»
 ٨٢١ «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيُصِمْنَاهُ»
 ٨٦٢ «فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَشَاءُ»
 ١٢٠١ «فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخْلِلْ سَبِيلَهُ»
 ١٠٤٥ «فَمَنْ كَانَ مُخْتَلِمًا أَوْ تَبَيَّتْ عَاتَتُهُ قَتِيلٌ»
 ١٣٧ «فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»
 ١٦٥٧ «فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقْبِ»
 ٥٩٤ «فَمِنْهُمْ الْقَاصِرُ وَمِنْهُمْ الْمُتِمُّ»
 ٨٧٥ «فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ يَدِيَهُ ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا»
 ٤٨٤ «فَنَسِيْتُهُمَا ثُمَّ ذَكَرْتُهُمَا فَفَكَّرْتُ أَنْ أَصْلِيَهُمَا فِي»
 ١٧٠١ «فَنِعْمَ الْمَرْضِعَةُ وَبَسَّتِ الْفَاطِمَةُ»
 ١٤٠٠ «فَهَلَا تَرَكَتُمُوهُ وَجِئْتُمُونِي بِهَذَا؟»
 ١٣٠٣ «فَهَلَا تَرَكَتُمُوهُ»
 ١٤٧٥ «فَهُوَ الْأَجِيرُ إِلَى آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ»
 ١٢٩٣ «فَهِيَ الطَّلَاقُ فَهِيَ الطَّلَاقُ فَهِيَ الطَّلَاقُ»
 ١١٠٦ «فَهِيَ كَسْبِيلُ مَالِكٍ»
 ٧٤٤ «فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنْ أَحَدَكُمْ لِيَكِي»
 ١٤٤١ «فَوَاللَّهِ مَا قَتَلْتُهُمْ حَتَّى قَطَعُوا السَّبِيلَ»
 ٨٧٥ «فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مِثْنًا حَلَّتْ وَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا»
 ٣٧٨ «فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرُكْنَتُهُ فَأَعْتَدَلْتُ فَسَجَدْتُ»
 ١٣٠٥ «فَوَضَعْتُ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً»
 ١٣٠٥ «فَوَضَعْتُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا»
 ٤٦ «فِي أَحَدِ جَنَاحِي الثَّوَابِ سُمْ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ»
 ٦٦٣ «فِي آيَاتٍ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي»
 ٥٠٧ «فِي الْإِنْسَانِ سِتُونَ وَثَلَاثِينَ مَقْصِلًا، فَعَلَيْهِ»
 ١٨٧ «فِي التَّيَمُّمِ: ضَرْبَةُ لِلْوُجُوهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْكَفَى»
 ١٦٢٥ «فِي الْجَنِينِ: ذَكَاتُهُ ذَكَاتُ أُمِّهِ»
 ١٣٨٤ «فِي الْخَطِّ أَرْبَاعًا»
 ٨٩٤ «فِي الضَّبْعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ كَبِشٌ»
 ١٢٤١ «فِي الْعَزْلِ: أَنْتَ تَخْلُقُهُ، أَنْتَ»
 ٧٦٩ «فِي الْعَسَلِ فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَزْفَاقٍ رَقٌّ»

- ١٠٩٨ «فِي الْفِتْنَةِ كَسَرُوا فِيهَا قِسِيَكُمْ وَقَطَعُوا أَوْتَارَكُمْ»
- ٥٦٥ «فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ»
- ٥٦٥ «فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ وَالْغَدَاةِ الْقَرَّةِ»
- ١٦٣٢ «فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الرُّكَاةِ»
- ١٣٧٤ «فِي الْمَوَاضِيحِ خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ»
- ١٤٤٧ «فِي النَّشَاطِ وَالْكَسَلِ»
- ٨٥٠ «فِي الْوَرَقِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»
- ١٣٧٦ «فِي دِيَةِ الْمُجَسَّسِ لِمَا نَجَاةُ دَرَاهِمَ»
- ٨٢٣ «فِي رَجُلٍ مَرَضٍ فِي رَمَضَانَ فَأَفْطَرَ»
- ٥١٢ «فِي سَاعَةِ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»
- ٣١٢ «فِي شَعْرِنَا أَوْ فِي لِحْفِنَا»
- ٧٥٧ «فِي صَدَقَةِ الْإِبِلِ: فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى»
- ١٦١٨ «فِي صَيْدِ الْكَلْبِ: إِذَا أُرْسِلَتْ»
- ١٦٣٤ «فِي فَارَةٍ وَقَعَتْ فِي زَيْتٍ فَقَالَ»
- ٥٣٦ «فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ»
- ١٣٧٨ «فِي قِصَّةِ حَمَلِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ»
- ٦١٢ «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَهَا جُمُعَةٌ وَأَضْحَى»
- ١٣٧٤ «فِي كُلِّ أَصْبَحٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ»
- ٧٥٤ «فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ»
- ٧٥٥ «فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ»
- ١١٠٢ «فِي كُلِّ شِرْكٍ»
- ١١٠١ «فِي كُلِّ شِرْكَ»
- ٧٦٣ «فِي كُلِّ فَرَسٍ سَائِمَةٍ دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةٌ»
- ٣١١ «فِي مِرْطٍ شَعْرٍ أَسْوَدَ»
- ١٥٩٥ «فِي هَذِهِ الْأُمَةِ خَسَفٌ وَمَسْخٌ وَقَذْفٌ»
- ١٥٤٥ «فِي مَنَقَطِ الصَّنَمِ وَلَا يَمْسُهُ»
- ٣١٣ «فِي مَنَاقِبِ أَحِبَّائِنَا عَلَى بَسَاطَةِ لَنَا»
- ١٦٢٠ «فِي مَنَاقِبِ عَنَّةِ اللَّيْلَةِ وَاللَّيْلِ»
- ١٣٣٧ «فِي مَنَاقِبِ أَوْ يُصَلِّبُ أَوْ يُنْفِي مِنَ الْأَرْضِ»
- ٩٠٨ «فِي مَنَاقِبِ الرَّمْلَانِ الْأَنْوَاعِ وَالْكَثْفِ عَنِ الْمَنَاجِبِ وَقَدْ»
- ١٠١٣ «فِي مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»
- ٧٦٥ «فِي مَا سَقَتْ الْأَنْهَارُ وَالنَّجْمُ الْعُشُورُ وَفِي مَا»
- ٧٦٧ «فِي مَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعَشْرُ»
- ١١١٩ «فِي مَنْ لَعِبَ بِالرَّذَائِصِ: فَكَأَنَّمَا غَمَسَ يَدَهُ»
- ٦٣٩ «فِي مَنْصُوتٍ حَتَّى يَقْضِيَ صَلَاتَهُ»
- ٦٥٧ «فِي مَنْصُوتٍ إِلَى النَّاسِ قَائِمًا فِي مُصَلَّاهُ»
- ١٤٥٠ «فِيهِ أَوْ إِذَا مَا فَاعِلِهِ»
- ١٥٨٩ «فِيهَا نَمَاءُ الْخَلْقِ»
- ١٥٧٣ «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ»
- ٧٣٥ «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ»
- ٢٢٤ «قَاتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَدُوًّا فَلَمْ يَفْرُغْ»
- ١٣٦٤ «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»
- ١٣٤٩ «قَاتَلَ يُعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا فَعَصَّ أَحَدَهُمَا»
- ١٠٩٧ «قَاتِلٌ، فَإِنْ قُتِلَتْ فِيهِ الْجَنَّةُ وَإِنْ»
- ١١١٧ «قَارِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ»
- ٨٩٧ «قَالَ ﷺ فِي حِمَارِ الْبَهْرِيِّ أَفْرُوهُ حَتَّى»
- ١٢٢٧ «قَالَ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَوْلِمَ وَلَوْ»
- ١٢٦٤ «قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدِمَ عَلَيْنَا كَثِيرٌ فَسَأَلْتُهُ»
- ١٥٧٢ «قَالَ إِسْمَاعِيلُ: قَدْ أَكَلُوا الرِّبَا»
- ١١٨٢ «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ ذَلِكَ»
- ١٧٣٣ «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْنِي لِلْيَهُودِ أَنْشُدُكُمْ»
- ٢٩٧ «قَالَ جَبْرِيلُ: كَيْفَ أَذْخَلُ وَفِي بَيْتِكَ»
- ١٦٢٩ «قَالَ ذَلِكَ وَأَبَى الْجَوْعَ، فَأَحْلَ»
- ٣٢٥ «قَالَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي»
- ٩٣٠ «قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ»
- ١٤٧٢ «قَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ أَنَا يَا رَسُولَ»
- ٧٧٤ «قَالَ رَجُلٌ: لَا تَصْدَقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ»
- ٩٧١ «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا»
- ٦٣٧ «قَالَ سَعْدُ لِرَجُلٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»
- ١٥١٣ «قَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ»
- ١٦٨١ «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَوْفَنَ»
- ١٣٤٨ «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فِي شَيْبَةِ الْعَمْدِ»
- ١٢٨٣ «قَالَ عُثْمَانُ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ»
- ٤٥١ «قَالَ عَلِيٌّ: إِذَا اسْتَطَعْتُمْ الْإِمَامَ فَأَطِيعُوهُ»
- ٥٨٩ «قَالَ عَمَارٌ: لَذَلِكَ اتَّبَعْتُكَ حِينَ أَخَذْتَ»
- ١١٢٨ «قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ الْعِمَانَةَ السَّهْمُ»
- ١٥٤٢ «قَالَ عُمَرُ: أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»
- ٢٢٦ «قَالَ عُمَرُ بْنُ زَافِعٍ: إِنَّهُ كَانَ»
- ١٣٤٨ «قَالَ فِي الْخَطِّ أَرْبَاعًا: خَمْسٌ وَعِشْرُونَ»
- ١٠٤١ «قَالَ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعَدُّ»

- قَالَ فِي الرَّجُلِ يَأْتِي جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ ١٤١١
- قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ أَنْ أَخْبَرَهُ بِالصَّلَوَاتِ ٩١٥
- قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْتَرِكُوا فِي ٩٤٧
- قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نِعَمَ الرَّجُلُ ٣٠٥
- قَالَ لِي اللَّجْلَاجُ: يَا بَنِي إِذَا ٧٢٩
- قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ١٦٢
- قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَاولِينِي ١٦٢
- قَالَ مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ١٤٨٢
- قَالَ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حِينَ أَقَامَ اللَّهُ ١٥٢٤
- قَالَ نَعِيمُ الْمُجْمِرِ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي ٣٦٦
- قَالَ: أَبْغَضْتُ عَلِيًّا بُغْضًا لَمْ أَبْغِضْهُ ١٣١٧
- قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ ١٠٥٩
- قَالَ: إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ ١٠٦٤
- قَالَ: خَمْسَ كُلِّهِنَّ فَاسِيقَةٌ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحَرِّمُ ٩٠٠
- قَالَ: دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ ١٣٧٤
- قَالَ: دِينَارٌ أَوْ يَنْصَفُ دِينَارٌ ١٩٩
- قَالَ: زَمِي رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ ١٣٩٥
- قال: سألت ابن عباس عن الصرف ١٠٠٦
- قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: ٥١٦
- قال: عن ظهر قلبك؟ ١٢٢٣
- قَالَ: فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي تَرَى مَا ١٩٦
- قَالَ: مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُصَلِّيَ ٩١٩
- قَالَ: نَعَمْ يَا عِبَادَ اللَّهِ ١٦٦٢
- قَالَ: هَلْبُو وَهَلْبُو سَوَاءٌ يَغْنِي الْخُنْصِرُ ١٣٧٤
- قَالَ: هُوَ جَدِّي مُنْقِذُ بَنِي عُمَرَ ١٠٠٠
- قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كُنَّا ٩٧١
- قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اعْبُدْ ١٤٥٦
- قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ ١٣٢١
- قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: كُنَّا نُؤَمِّرُ أَنْ ٦٤٦
- قَالَتْ الْأَعْرَابُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ١٦٦٢
- قَالَتْ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اقْسِمِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ١٠٦٢
- قَالَتْ الْيَهُودُ: الْغَزْلُ الْمَرْمُودَةُ الصَّغْرَى ١٢٤١
- قَالَتْ الْيَهُودُ: نِعَمَ الْقَوْمِ قَوْمُ مُحَمَّدٍ ١٢٧٤
- قَالَتْ امْرَأَةٌ بِشِيرٍ: انْحَلَّ ابْنِي ١١١٦
- قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ أَفْلَحٌ فَاسْتَرْتُ ١٣٢٤
- قَالَتْ فَلَمْ يَرُعَهُمْ وَفِي الْمَسْجِدِ خِيَمَةٌ مِنْ ٣٣٨
- قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: مَنْ قَتَلَ الْمُحَدِّجَ ١٤٤٠
- قَالُوا: آيَةُ سَاعَةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ٦١٩
- قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ تَرَكْنَا ٢٤٩
- قَامَ أَغْرَابِي قَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ ٣٥
- قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، فَجِئْتُ ٥٧٩
- قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، يَعْنِي فِي الْجَنَازَةِ ثُمَّ ٧٢٥
- قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، يَعْنِي فِي الْجَنَازَةِ ثُمَّ ٧٢٦
- قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَقُنَّا ٤٤٧
- قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى فَخَارَةٍ لَهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ ٦٧
- قَامَ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَمْ يَشْهَدْ بَيْنَهُنَّ ٥٠٩
- قَبِلَ أَنْ تَحِيَّ ٦٢٩
- قَبِلَ أَنْ يَنْكَلِمَ ٤٤٠
- قَبِلَ أَنْ يَسْلَمَ ٥٤٢
- قَبِلَ أَنْ يُعِيْمَ صَلْبُهُ ٣٧٩
- قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَزْيَةَ مِنْ أَهْلِ ١٥٧٠
- قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ ٦٩٣
- الْقَبْلَةُ مِنَ اللَّحْسِ فَتَوَضَّعُوا مِنْهَا ١٤٠
- الْقَبْلَةُ مِنَ اللَّحْسِ وَفِيهَا الرُّضُوءُ وَاللَّحْسُ ١٤٠
- قَتَلَ جَارِيَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّ لَهَا ١٣٤٤
- قَتِلَ رَجُلٌ بِالْمَرْذَلَةِ، يَغْنِي فِي غَزْوَةٍ ١٣٦٠
- قَتِلَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ١٣٥٤
- الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ خَطِيئَةٍ ١٤٧٨
- قَدْ أَجْزَأَتْ صَلَاتُكُمْ ٣٤١
- قَدْ أَحْرَمْنَا بِالْحَجِّ كَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً؟ ٨٨٣
- قَدْ أَكْثَرْتُهَا عَلَى مَا مَكَتَ مِنَ الْقُرْآنِ ١٠٧٢
- قَدْ ابْتَعْتَهُ مِنْكَ فَطَفِقَ النَّاسُ يُلَوِّدُونَ بِالنَّبِيِّ ٩٩٢
- قَدْ عَفَوْتُ عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةً ٧٦٣
- قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ وَلَيْسَ ٧٦٤
- قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ ٧٦٤
- قَدْ كَانَتْ الْكِعَابُ تَخْرُجُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٤٧
- قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَقَدْ ٧٤٧
- قَدْ مَلَكَتْكُمْ بِمَا مَكَتَ مِنَ الْقُرْآنِ ١٢٢٣
- قَدَّرَ مَفْخَصٍ قَطَاةً ٣٢٨

- «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ضَحَايَا» ١٠٥٦
- «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ يَصْفَيْنَ» ٨٢٧
- «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَابِهِ غَنَمًا» ١٢٥٣
- «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ» ١٦٢٦
- «قَضَى أَنْ تَمْرَةَ النُّخْلِ لِمَنْ أَبْرَمَهَا إِلَّا» ٨٨٢
- «قَضَى أَنْ عَقَلَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ يَصْنُفُ عَقْلًا» ٢٩٧
- «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ إِذَا جُدِعَتْ ثُدُوهُ الْأَنْفِ» ٩٠٨
- «قَضَى بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ» ٣٣٨
- «قَضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ» ٩٢٦
- «قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» ١٥٨١
- «قَضَى بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي النُّخْلِ أَنْ» ٨٧٧
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْخَصْمَتَيْنِ» ٧٧٢
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَنْ» ٧٤
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذِّبَةِ فِي» ٦٣٥
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُعْزَى لِمَنْ» ١٣٣١
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَنْفِ» ١٤٨٨
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ» ٥٨١
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّرِيقِ الْمَيْتَاءِ» ١٥٣٠
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَبْدِ إِذَا» ١١١٤
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِهِ» ١٤٨٨
- «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ١٥١٧
- «قَطَعَ الْعُرُوقَ مُسَقَّمَةً» ٥٦٧
- «قُلْ وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتُ» ١٠٨٩
- «قِلَادَةٌ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ» ١١٩٧
- «قُلْتُ لَأَمْ حَيَّةٌ: هَلْ كَانَ يُصَلِّي» ١٢٥٩
- «قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّرَافِئَيْنِ» ٥٥٩
- «قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ صَلَّيْتُ الظُّهْرَ بِالطَّخَاءِ خَلْفَ» ٩٢٦
- «قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: عَجَبًا لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ» ٥٢٩
- «قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ أَصَلَّيْتُ إِذَا» ٥٢٩
- «قُلْتُ لَابِي: يَا أَبَتُ إِنَّكَ قَدْ» ٦٣٤
- «قُلْتُ لِجَابِرٍ: الضَّبُعُ أَصْنَدُ هِيَ» ٥٣١
- «قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ١٣٤٥
- «قُلْتُ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي أَوْفَى» ٩٣٨
- «قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ» ٩٣
- «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَتَّبِعُ هَذَا» ١٠٥٦
- «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ عَاشُورَاءَ» ٨٢٧
- «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ فَقَالَ» ١٢٥٣
- «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَبِهَا» ١٦٢٦
- «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ وَأَصْحَابُهُ مُهْلِكِينَ» ٨٨٢
- «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ وَقَدْ» ٢٩٧
- «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ» ٩٠٨
- «قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» ٣٣٨
- «قَدِمَ ضَعْفَةُ أَهْلِيهِ وَقَالَ: لَا تَرْمُوا» ٩٢٦
- «قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مَالُ الْبُخْرَيْنِ فَقَالَ» ١٥٨١
- «قَدِمَ عَلَيَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ» ٨٧٧
- «قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٧٧٢
- «قَدِمَ وَقَدْ اجْتَمَعَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ إِنَّهُ أَمُتَكَ أَنْ لَا يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ» ٧٤
- «قَدِمْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَابِعَ سَبْعَةِ أَوْ» ٦٣٥
- «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ١٣٣١
- «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ غَاصٌّ» ١٤٨٨
- «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ لِلِقَاءِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا» ٥٨١
- «قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَالنَّبِيُّ ﷺ بِخَيْرٍ وَقَدْ اسْتَخْلَفَ» ١٥٣٠
- «قَدِمْتُ قَتِيلَةً إِنَّهُ عَبْدُ الْمُزَيِّنِ بْنِ» ١١١٤
- «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى» ١٤٨٨
- «قَدِمْنَا خَيْرًا، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ الْحِصْنَ» ١٥١٧
- «قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ شَبَبَةٌ» ٥٦٧
- «قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَقَدَّمَ صَاحِبٌ» ١٠٨٩
- «قَدِمُوا قَرِيبًا وَلَا تَقْدُمُوها» ١١٩٧
- «قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ» ١٢٥٩
- «قَرَأَ بِالْبَقَرَةِ وَالنِّسَاءِ» ٥٥٩
- «قَرَأَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ» ٩٢٦
- «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجْمَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ» ٥٢٩
- «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ» ٥٢٩
- «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ» ٦٣٤
- «قَرَأَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ» ٥٣١
- «قَرَأْتُ فِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٣٤٥
- «قَرَأْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعِينَ سُورَةً وَإِنْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لَمَعَ الْغِلْمَانُ لَهُ ذَوَاتَانِ» ٩٣

- قُلْتُ لِمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: أَبَا عَبْدِ..... ٧٩٣
- قُلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ..... ٦٢٢
- قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ كُنْ مَعَ..... ٨٤٦
- قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رُفِي..... ١٦٦٢
- قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتَنَا فِي..... ١٦٤٤
- قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ..... ١٦٩٥
- قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَكُونُ حَامِيَةً..... ١٥١٢
- قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَكْرَهُ..... ١١١١
- قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلْ..... ١٣٤
- قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ..... ٨٤٥
- قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ عَوْرَاتَنَا مَا..... ١٢٤٠
- قُلْتُ: أَوْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ..... ٩٥١
- قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنْ..... ٩٤٩
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْضُ..... ١٤٥٤
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرُمِي..... ١٦١٩
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ..... ١١٦٥
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا..... ١٧٠٠
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا..... ١٦٢٤
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا ضَرِيرٌ..... ٥٤٦
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ اللَّيْلِ..... ٥٢٤
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ..... ١١٦٤
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي جُمُعَةٌ أَفَارِجُهَا؟..... ٩٢
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ..... ٨٤٩
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا..... ١٦١٩
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي..... ١٦١٦
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رُؤُوسِي..... ١٣١٤
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ شَيْءٌ أَتَقِي..... ١٠٧٤
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَسَخَّ الْحَجَّ..... ٨٨٣
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَلَّتْ سُورَةٌ..... ٥٢٨
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ..... ٨٣١
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ..... ١٢٥٦
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَى..... ٨٥٢
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ..... ١٢٥٨
- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: تَسْتَأْمُرُ..... ١١٩١
- قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ..... ٥٢٣
- قُلْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْهَذْيُ وَأَشْعَرُهُ بِذِي..... ٩٤٢
- قُلْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَمَّا حُرِّمَتْ..... ١٦٥٣
- قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَهْلَ الْكِتَابِ..... ٢٩٨
- قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَهْلَ الْكِتَابِ..... ٢٩٨
- قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ..... ٣٧١
- قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْنَا..... ٤٢٥
- قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ..... ٧٧٥
- قُمْ يَا غُلَامُ فَزَوِّجْ أُمَّكَ..... ١١٩٤
- قُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَدَأَ فَاسْتَأْذَنَ وَتَوَضَّأَ..... ٤٥٢
- قُمْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا مُتَابِعًا فِي..... ٤٦٦
- قُمْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ الْوَتْرِ..... ٤٩٤
- قُمْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ الْوَتْرِ..... ٤٩٤
- قُمْتُ شَهْرًا حِينَ قُبِلَ الْفَرَاءُ فَمَا رَأَيْتُهُ..... ٤٦٥
- قُمْتُ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءٍ..... ٤٦٥
- قُمْتُ قُبِلَ الرُّكُوعِ..... ٤٩٥
- الْقُرْآنُ الْمَقْبُولُ فِي رَدِّ رَوَايَةِ الْمَجْهُولِ مِنْ..... ٤٢٩
- قَوْلُهُ ﷺ لِعَمِّهِ الْعَبَّاسِ لَمَّا اخْتَلَرَ لَهُ..... ٢٠٩
- قَوْلُهُ ﷺ لِلْمُسَيَّبِ: ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ..... ٣٧٤
- قَوْلِي السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ..... ٧٤٨
- قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ..... ٢٠٩
- قَوْمِي فَأَسْهَدِي أَصْحَابَتِكَ وَقَوْلِي: «إِنْ»..... ٣٦٠
- قِيلَ لِسَلْمَانَ: عَلِمْتُمْ نَبِيَّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِزَاءِ؟..... ٧٢
- قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الدَّعَاءِ أَسْمَعُ..... ٤٣٩
- كَأَنَّمَا وَقَدُوا الْيَوْمَ أَيُّ كَأَنَّمَا وَرَدُوا عَلَيْكَ..... ٨٨٣
- كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرَقٍ..... ٨٩٠
- كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الْمُسْلِكِ فِي مَفْرَقٍ..... ٨٩٠
- كَانَ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حَتَّى يَقُولَ..... ٥٠٥
- كَانَ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةً..... ٨٣٥
- كَانَ ﷺ يُقْبَلُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي وَيَضَعُ خَدَّهُ..... ٩١٠
- كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ٢١٩
- كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ..... ١٥٠
- كَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ..... ٥٦٢
- كَانَ أَبُو حَذِيفَةَ الْيَمَانِ شَيْخًا كَبِيرًا..... ١٣٨١
- كَانَ أَبِي يَقْسِمُ لِلْمَحْرُ وَالْعَبْدِ..... ١٥٨٠
- كَانَ أَحَبَّ النَّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ٢٩٩، ٢٩٤

- كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ ٣٤٩
- كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَبَّرَ ثُمَّ ٣٦٣
- كَانَ إِذَا قَامَ لِيَتَهَجَّدَ يَشْوَصُ فَأَهَ بِالسَّوَالِكِ ٨٠
- كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ النَّوْمِ يَشْوَصُ فَأَهَ بِالسَّوَالِكِ ٨٠
- كَانَ إِذَا قَطَعُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ ٦٨٢
- كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ بِالسَّجْدَةِ ٥٠٦
- كَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ يُؤَمُّ النَّاسَ افْتَتَحَ ٣٦٦
- كَانَ إِذَا كَانَ يَوْمَ رِيحٍ عَرَفَ ذَلِكَ ٦٨٥
- كَانَ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ ٣٤٨
- كَانَ إِذَا مَرَّ بِصَدَقٍ مَائِلٍ أَسْرَعَ الْمَشْيَ ٥٣٤
- كَانَ إِذَا نَامَ وَضَعَ يَدَهُ اليمْنَى تَحْتَ ٦٩١
- كَانَ إِذَا وَضَعَ الْيَمِينَ فِي الْقَبْرِ قَالَ ٧٢٩
- كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ١٢٥٩
- كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْتَجِيرُ بِالْأُلُوَّةِ غَيْرَ مُطْرَافٍ ٩٤
- كَانَ ابْنِي أَجِيرًا لِأَمْرَأَتِهِ ١٣٩١
- كَانَ الْأَذَانُ بَعْدَ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ الصَّلَاةِ ٢٥٢
- كَانَ الرِّجَالُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِينَ ٢٧٢
- كَانَ الرَّجُلُ يُبْتَغَى إِلَى أَنْ تُتَجَّعَ النَّاقَةُ ٩٧٨
- كَانَ الرَّجُلُ يُحَالِفُ الرَّجُلَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ ١١٥٥
- كَانَ الزَّبِيرُ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا أَمْشِي أَزِي ١٣٢٤
- كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ١٢٦٤
- كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَذَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ ٢٣١
- كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ١١٣٤
- كَانَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى مَنَازِلَتَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ١٢١٨
- كَانَ الْمُتَبَرِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٦٨
- كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٣٥٨
- كَانَ النَّاسُ وَالرَّجُلُ يَطْلُقُ أَمْرَأَتَهُ مَا شَاءَ ١٢٨٠
- كَانَ النَّاسُ يَسْتَأْذِنُونَ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ ١٦٠٣
- كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ فِي رَمَضَانَ ٤٩٩
- كَانَ النَّاسُ يَتَنَابَّهُونَ الْجُمُعَةَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ ١٦٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ ١٥٥
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ ٨١٥
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ ٣٦١
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّمْحَ الْيَمَانِي ٩١٠
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبُرْدُ بَكَرَ ٦٢٩
- كَانَ أَحَبُّ مَا اسْتَرَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ هَذَفَ أَوْ حَاشَى ٥٩
- كَانَ أَحَدُنَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ جُنُبًا ١٦٣
- كَانَ أَذَانُ بِلَالٍ مَشَى مَتْنَى وَإِقَامَتُهُ مُفْرَدَةٌ ٢٥٦
- كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا لَبَسَ أَحَدُهُمْ ٢٩٥
- كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَجَرَّوْنَ فِي ٨٥٧
- كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَمْشُونَ ١٦٣
- كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ ١٣٨
- كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَسْرَعَ النَّاسِ إِفْطَارًا ٨١٤
- كَانَ أَكْثَرُ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ ٩٢٢
- كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُبَيِّضُونَ مِنْ جَمْعٍ ٩٢٤
- كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَاعَوْنَ لِحُومِ الْجُرُورِ إِلَى ٩٧٧
- كَانَ أَهْلُ النَّهْرَوَانِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ فَقَتَلَهُمُ الْمُسْلِمُونَ ١٤٤١
- كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ ١٥٥
- كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ٦٠٠
- كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَطْعَمَ وَهُوَ ١٥٥
- كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ ١٥٣
- كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبِرَاءُ أَنْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ ٥٩
- كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبِرَاءُ أَنْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ ٥٩
- كَانَ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ قَالَ ١٦٤٠
- كَانَ إِذَا أَوْفَى عَلَى نَيْبَةٍ أَوْ فَدَفِدَ ٩٤١
- كَانَ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ ٣٦٠
- كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ ٣٥٢
- كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ الْعَصْرِ دَخَلَ ١٢٥٥
- كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ خَلَلَ لِحَيْتِهِ ١٠٨
- كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ عَرَكَ عَارِضِيوَهُ بَعْضُ الْعَرَلِ ١٠٨
- كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ لِلتَّهَيُّدِ نَصَبَ ٤٢٢
- كَانَ إِذَا ذَهَبَ أَبْعَدَ ٥٩
- كَانَ إِذَا رَأَى نَاشِئًا مِنْ أَفْقِ السَّمَاءِ ٦٨٥
- كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى ٤١٧
- كَانَ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ مَشَى إِلَيْهَا ذَاهِبًا ٩٣٤
- كَانَ إِذَا سَلَّمَ لَا يَقْعُدُ إِلَّا قَدْرَ ٤٤٣
- كَانَ إِذَا عَرَسَ وَعَلَيْهِ لَيْلٌ تَوَسَّدَ بِيَمِينِهِ ٦٩١
- كَانَ إِذَا غَابَ فِي أَرْضِ الْعُدُوِّ نَفَلَ ١٥١٤
- كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ ١٦٤٠

- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَعَثَ السَّرِيَّةَ يَقُولُ ١٤٩٤
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيْدِ ٦٤٩
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي ٥٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: غُفْرَانُكَ ٥٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ ٥٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ ٩٠٦
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ ٤٤١
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ ٧١٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَاتَهُ أَرْبَعُ قَبَلٍ ٤٨٣
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَّغَ مِنْ دَفْنٍ ٧٣٤
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى ٣٥١
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ ٣٥٣
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ الْحَرُّ أَبْرَدَ ٢١٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا ١٥٣
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ لَهُ ١٥٥
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيْدٍ ٦٤٩
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي عَلَى رَجُلٍ ١٠٣٩
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَمُودُ مَرِيضًا إِلَّا ٦٨٩
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ ٦٤٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَاتِنًا فَيَقُولُ: هَلْ ٨٠٠
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْهَدْيَةِ إِذَا احتَاجَ ٩٤٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ وَيُجَلِّسُهَا ٥٥٣
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبَدَنِ ثَمَّ ٩٤٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِإِنَاءٍ يَكُونُ ١٧٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ ١٤٦
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ٦٠٠
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ ٣٦٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتَجِمُ فِي الْأَخْدَعَيْنِ ١٦٦٦
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى ٦٥٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْضِبُ بِالْحِنَاءِ وَالْكُثْمِ كَانَ شَعْرُهُ يَبْلُغُ كَيْفِيَهُ أَوْ مَنَكِيهِ ٩٠
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثَمَّ ٦٣٤
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَكَانَ ٦٤٢
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ ٣٨٦
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُدَوِّرُ عَلَى نِسَائِهِ فِي ١٢٠٩
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُرْكِعُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا ٦٢٦
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى رَاحِلَتِهِ قَبْلَ ٣٤٥
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ عِنْدَ الْإِقَامَةِ ٥٢٢
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعَ رُكْعَاتٍ ٥٠٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا دَخَسَتْ ٢١٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا يَوْمَ الْفِطْرِ ٦٥١
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي حِينَ تَرِيغِ الشَّمْسِ ٥١٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ ٤٧٩
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعَ ٤٧٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا ٣١١
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ السَّبْتِ ٨٣٥
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ ٨٤١
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنْطَلِ الْمَرْأَةُ وَالْمَمْلُوكُ مِنْ ١٥١٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعُوْدُنِي لَيْسَ بِرَاكِبٍ بِغُلٍّ ٦٨٩
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى ١٧٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِبِسْمِ اللَّهِ ٣٦٦
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدْيَةَ وَيُسَبِّحُ ١١١٦
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنْ ٣٨٣
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي ٦٣٩
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ ٣٨٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْوُتْرِ ٤٩٣
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ ٤٩٥
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ ٥٣٣
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُ بَيْنَ أَضْعَافِ الْخُطْبَةِ ٦٥٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا ٧١٤
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْعَنُ الْفَاشِرَةَ وَالْمَقْشُورَةَ ١٢٣٧
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُرُّ بِالْمَرِيضِ وَهُوَ مُتَكَيِّفٌ ٨٤٣
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ ٦٣١
- كَانَ امْتِحَانُهُمْ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ ١٥٦٥
- كَانَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ إِذَا جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ ٦٣١
- كَانَ بِي أَدَى مِنْ رَأْسِي فَحَوَّلْتُ إِلَى ٨٩٠
- كَانَ بَيْنَ آيَاتِنَا رُوتَجٌ ضَعِيفٌ مُخْدَجٌ فَلَمْ ١٤٠٧
- كَانَ بَيْنَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ ٤٦٧
- كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ عَمِّي كَلَامٌ وَكَانَ ١٢٧٩

- «كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي» ١٧٢٨
«كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ» ١٧٢٩
«كَانَ تَحْتِي امْرَأَةٌ أُحْيِيهَا وَكَانَ أَبِي يَكْرَهُهَا» ١٢٥٨
«كَانَ ثَمَرُ الْمِجَنِّ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ» ١٤١٤
«كَانَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَحْلِفُ» ١٤٦٥
«كَانَ خَيْرُ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ» ١٥١٣
«كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُؤْمِنُهُمْ فِي مَسْجِدِهِ» ٣٨٤
«كَانَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَوْقَ بَيْتِي وَكَانَ إِذَا» ٤٥٢
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَفَّ النَّاسِ صَلَاةً» ٣٨٩
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرْنَا بِالْقِيَامِ فِي» ٧٢٧
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ» ٧٧٣
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَيْ» ١١٢٥
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ» ٣٤٥
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ» ١٧١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَطْلَى وَلِي غَاتَهُ بِيَدِهِ» ٩٦
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ» ٥٠٦
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ نَوْبًا» ٣٠٧
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ» ٦٨٤
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى النَّهَارُ» ٥٠٩
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى» ٦٣١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَمَّ سَدَلٌ» ٣٠٠
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ» ١٧٥
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ» ٤٣٧
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ جُيُوشَهُ» ١٤٩٥
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَلَا» ٣٨١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي» ٣٥٧
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمٌ» ٤٦٧
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خُطِبَ اخْمَرْتُ» ٦٣٦
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ» ٣٣٤
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَحَلَ قَبْلَ» ٦٠٠
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا» ٥٩٧
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ يُجَنِّحُ» ٤٠٢
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَقَى» ١٦٦١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ» ٤٤٣
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ» ٤٤٠
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ» ٤٤٠
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ» ١٧١٢
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرُ» ٦٣٠
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَفَعَ» ٣٥٨
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي» ٤٨٠
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَطَسَ وَضَعُ» ٦٨٩
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَوْمٌ» ١٤٩٣
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَاتَتْهُ الْأَرْبَعُ» ٤٨٣
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى» ٣٤٨
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ اسْتَقْبَلَنَاهُ» ٦٣١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي» ٤٥٥
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشْوَصُ فَأَهْ بِالسَّوَالِكِ» ٨٠
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنْ» ٥٠٤
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ» ٣٤٨
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ يَدْعُو» ٤٢١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي» ٦٠١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ» ٨١٥
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ قَبِيصًا» ٣٠٧
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَرَضَ» ١٦٦٩
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَخْرُجُ لَهُ الْفَتْرَةُ» ٦٥٤
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا مَأْمُورًا مَا» ١٥٩٠
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَظِيمُ اللَّحِيَةِ» ١٠٨
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ» ٨١٦
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَلَمًا يُؤَلِّي وَالْيَا» ٣٠١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَثِيرُ شَعْرِ اللَّحِيَةِ» ١٠٨
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا كَانَ لَيْلَتَهَا» ٧٤٨
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَرَّ» ٩٦
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ» ١٧٦
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ فَضْلَ» ٣٧١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ» ٦٤٨
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْسِمُ إِلَّا» ١٥٢١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَكِلُ طَهُورَهُ إِلَى أَحَدٍ» ١٢٦
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَعْرٌ يَنْلُعُ شَحْمَةً أُذُنَيْهِ» ٩١
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ» ١٢٥٥
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرْبُوعًا بَعِيدَ مَا» ٢٩١

- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعًا فِي بَيْتِي ٢٦٩
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَصْحَابِهِ ١٠٩٥
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَعَكِّفًا ٨٤٣
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يُكَبِّرُ الطَّيِّبَ قَدْ أَحْمَرُ شَعْرُهُ ٨٩
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ لَا يَطْلُونَ ٩٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ٦٥١
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ طَعَامًا ١٦٣٥
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ فِي ٦٥٢
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا ١٣٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِحَتَا ٤٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ الْإِخِرَةَ ٢٣٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَمِّنَا فَيَنْصَرِفُ عَنْ ٤٤٢
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبْعَثُ عِنْدَ ٧٦٨
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتَحَفَّظُ مِنْ ٧٩٧
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتَخَلَّفُ فِي الْمَسِيرِ ١٤٨١
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتَخَلَّلُ الصَّفَّ مِنْ ٥٨٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطَبِّبُ بِلُكَاةِ الطَّيِّبِ الْمِسْكِ وَالْعَثِيرِ .. ٩٥
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُوضُ عِنْدَ ١٥٠
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ ٦٩٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةٍ ٦٠٠
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِسْمِ اللَّهِ ٣٦٨
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ أَنْ يَلْبَسَ ٥٨٠
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ أَنْ يَنْهَضَ ١٤٩١
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ ٨١٥
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَثُّ فِي ١٣٤٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ إِلَى الْعِيدِ ٦٤٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ فِي الْعِيدَيْنِ ٦٤٧
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْطَبُ قَائِمًا ثُمَّ ٦٣٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْطَبُ قَائِمًا وَجَلِسًا ٦٣٣
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُذَخِّرُ لَأَهْلِهِ قُوَّةً ١٠٢٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْخِلُ الْخَلَاءَ فَأُخْوِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِذَا دَاوَهُ مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٍ فَيَسْتَجِبِي بِالْمَاءِ ٧٥
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْعُو عَلَى أَرْبَعَةٍ ٤٦٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدَوِّرُ عَلَى ١٦٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُذَكِّرُ اللَّهَ ١٥٢
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا ٣٥٢
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كُلَّمَا ٣٥٢
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّتُ الْمَنِيَّ مِنْ قُوْبِهِ بِعِرْقِ الْإِذْخِرِ ٤٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَمِّرُ عِنْدَ أَبِي ٢٣٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا كَأَنَّمَا ٥٨٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا ٣٤٧
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّيْنَا فِي الصُّفُوفِ ٣٤٧
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا ٨١٠
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ فَيُورِ ٤٩٧
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا ٤٨٩
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ ٦٢٩
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى ٥٠٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ٢١٨
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ ٢٢٢
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَيْنَ الْمَغْرِبِ ٥٠٢
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنْ ٤٧١
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْزِ ٣١٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي الْبَيْتِ ٤٦٢
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مَا بَيْنَ ٤٨٨
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ٤٩٠
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ ثَلَاثَةَ ٨٣٠
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ مِنْ ٨٣٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُطِيلُ الصَّلَاةَ ٦٣٥
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتَكَبَّرُ الْعَشْرَةَ ٨٤١
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِخَارَةَ كَمَا ٥١٣
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الشَّهَدَةَ كَمَا ٤٢٠
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا ٧٤٨
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ١٧٨
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْزَوُ بِأَمِّ سَلِيمٍ ١٤٩٠
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْتَحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ٤١٦
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْصَلُ بَيْنَ الشَّعْرِ ٤٣٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى ٨١٤
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ يَوْمَ الْفِطْرِ ٦٤٨
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَلِّمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي ٩١٠
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقِيلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ٥٨٤

- ٨٠٩ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ»
 ٥٣٠ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ»
 ٦٤٠ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةٍ»
 ١٤١٤ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ يَدَ»
 ٤٤٠ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ دُبُرُ كُلِّ»
 ٨٣٩ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى»
 ٣٨٠ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: آمِينَ»
 ٣٩٧ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْبِرُ أَنْ يَقُولَ»
 ٦٣٧ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْبِرُ الذِّكْرَ وَيُقِيلُ»
 ١٥٩٠ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْرَهُ الشُّكَالَ مِنْ»
 ٨٨ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْرَهُ عَشْرَ خِلَالَ»
 ٢٩٩ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلْبَسُ قَمِيصًا قَصِيرًا»
 ٤٥٥ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ»
 ٥٨٠ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُمْسَحُ مَتَاكِتًا فِي»
 ١٦٥٤ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبْذِلُ لَهُ»
 ٦٣٨ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْزِلُ مِنَ الْمُنْبَرِ»
 ٩٥٠ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ»
 ٤٨٩ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ بِنَلَاثٍ لَا»
 ٤٩٠ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ بِسَبْعٍ وَبِخَمْسٍ»
 ٥٩٥ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»
 ١٢٢ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيَامُنَ فِي تَعْمُلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطَهْوَرِهِ»
 ١٢٥٦ «كَانَ رَسُولُ»
 ٣٥٨ «كَانَ رَسُولُ»
 ٦٣٦ «كَانَ رَسُولُ»
 ٦٤٠ «كَانَ رَسُولُ»
 ٦٨٥ «كَانَ رَسُولُ»
 ١٢١١ «كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا، فَلَمَّا أُعْطِفَتْ»
 ٧١٤ «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَازَتِنَا»
 ١٤٩٢ «كَانَ شِعَارُ الْمُهَاجِرِينَ عَبْدَ اللَّهِ، وَشِعَارُ»
 ٩١ «كَانَ شُعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ»
 ٩٠ «كَانَ شُعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوْقَ الْوُفْرَةِ وَدُونَ الْجُمَةِ»
 ١٢٢١ «كَانَ صَدَاقُنَا إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ»
 ١٠٩٩ «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُخْلِفُ بِاللَّهِ إِنْ أَتَى»
 ١٥٣٠ «كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ»
 ٢١٣ «كَانَ عُمَرُ يُخْلِفُ وَأَبِي، فَتَهَاهُ النَّبِيُّ»
- ١٢٥٧ «كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعٌ»
 ١٠٨٠ «كَانَ فَرْعٌ بِالْمَدِينَةِ، فَاسْتَمَارَ النَّبِيُّ ﷺ»
 ١٣١٩ «كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»
 ١٣١٩ «كَانَ فِيمَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرٌ»
 ١٣٦٦ «كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ قَتَلَ سَعَةً»
 ١٣٨٦ «كَانَ فِينَا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ حَمَلُ بْنُ»
 ٥٦٠ «كَانَ قِتَالُ بَيْنِ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ»
 ١٧٠٩ «كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ... إلخ»
 ٩٥ «كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيْبَ»
 «كَانَ لَا يَرْفُدُ مِنْ لَيْلٍ وَلَا نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ»
 ٨٠ «كَانَ لَا يَسْتَنْزِعُهُ مِنْ بَوْلِهِ»
 ٤٢ «كَانَ لَا يَسْلَمُ فِي رُكْعَتَيِ الْوُتْرِ»
 ٤٦٤ «كَانَ لَا يَقْتُلُ إِلَّا أَنْ يَدْعُوَ لِأَحَدٍ»
 ١٠٣٤ «كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سِنٌ مِنْ»
 ١٠٣٣ «كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ»
 ١٦٤٢ «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَدِيقٌ مِنْ»
 ١٢١٢ «كَانَ لِعَابِشَةَ غُلَامٍ وَجَارِيَةٍ، فَأَلَّتْ»
 ١٠٥٥ «كَانَ لِعَلَّاسٍ مِيزَابٌ عَلَى طَرِيقِ عَمْرِ قَلْبَسَ»
 ١٢٧ «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خِرْقَةٌ يُنَشَفُ بِهَا»
 ٣٦٧ «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَكَّتَانِ: سَكَّتَةٌ إِذَا»
 ١٥١٧ «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَهْمٌ يُدْعَى الصَّيْبِي إِنْ»
 ٣٠٠ «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ يُلْبَسُهَا فِي»
 ٦٧ «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدَحٌ مِنْ عِيدَانِ تَحْتَ سَرِيرِهِ يُقَالُ فِيهِ بِاللَّيْلِ»
 ١٣٤٩ «كَانَ لِي أَجِيرٌ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَغَضَّ أَحَدُهُمَا»
 ٤٤٨ «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ»
 ١٣٠٣ «كَانَ مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ يَتِيمًا فِي حِجْرٍ»
 ١٥٢٠ «كَانَ مَعَ الزُّبَيْرِ يَوْمَ خَيْبَرٍ قَرَسَانٌ»
 ١٠٤٣ «كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ شَابًا سَخِيًّا»
 ٥٥٨ «كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَوْمَ قَوْمَةٍ»
 ١٥٦٨ «كَانَ مُعَاوِيَةُ يَسِيرُ بِأَرْضِ الرُّومِ، وَكَانَ»
 ١٣٦٣ «كَانَ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ»
 ١٥٣٤ «كَانَ نَاسٌ مِنَ الْأَسْرَى يَوْمَ بَدْرَ لَمْ»
 ٧٩٢ «كَانَ بِأَمْرِنَا أَنْ نَخْرِجَهَا قَبْلَ أَنْ نَصْلِيَ»
 ٣٣٢ «كَانَ بِأَمْرُنَا بِالْمَسَاجِدِ أَنْ نَصْنَعَهَا فِي دِيَارِنَا»

- ٣٤٦ «كَانَ يُفْتَحُ الصَّلَاةُ بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ»
 ٤٣٥ «كَانَ يُفَصِّلُ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالْوَتْرِ»
 ٨٠٩ «كَانَ يُقِيلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ»
 ٣٨٧ «كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ»
 ٣٨٦ «كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِاللَّيْلِ إِذَا بَغَى»
 ٣٨٦ «كَانَ يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ»
 ٣٨٧ «كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ»
 ٤١٣ «كَانَ يَقْرَأُ كَأَنَّهُ السَّهْمُ»
 ٩٤ «كَانَ يَكْتَحِلُ بِالْأُتَيْدِ كُلَّ لَيْلَةٍ»
 ٨٢٣ «كَانَ يَكُونُ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ رَمَضَانَ»
 ٨٩ «كَانَ يَلْبَسُ الثَّعَالِ السَّيِّئَةَ»
 ١٥٦٥ «كَانَ يَمْنَحُهُنَّ، وَاللَّهُ مَا خَرَجْنَ مِنْ»
 ١٦٥٤ «كَانَ يُبْذِرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيْشْرِبُهُ»
 ١٥١٥ «كَانَ يُقِيلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا»
 ١٦٥٤ «كَانَ يُنْفِقُ لَهُ الرَّيْبُ فَيْشْرِبُهُ الْيَوْمَ»
 ٤٨٩ «كَانَ يُؤَيِّرُ بِلَالًا»
 ٤٩٣ «كَانَ يُؤَيِّرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْيَانًا أَوْلَ»
 ٨٠ «كَانَ يُوضَعُ لَهُ سِوَاكُهُ وَوُضُوؤُهُ فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ تَخَلَّى ثُمَّ اسْتَاكَ»
 ٨٢٧ «كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ تُعْطَمَةُ الْيَهُودُ وَتَحْجِدُهُ عِيدٌ»
 ٨٢٧ «كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي»
 ١٢٧٩ «كَانَتْ أُخْتِي تَحْتَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ»
 ١١١١ «كَانَتْ أُخْتِي رُبَّمَا تَبْعُنِي بِالشَّيْءِ إِلَى»
 ١٥٧٨ «كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النُّضَيْرِ مِمَّا آفَأَهُ اللَّهُ»
 ٣١ «كَانَتْ الْكِلَابُ تَقْبَلُ وَتَذْبِرُ زَمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ»
 ٢٠٤ «كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ تُقَدِّدُ»
 ١٤١٨ «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْرُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجِدُهُ فَأَمَرَ»
 ١٤٤٤ «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا»
 ١٨٠ «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ غُرَاءَ يُنْظَرُ»
 ١٥٨٧ «كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ عَرَبِيَّةٌ»
 ٨٤٢ «كَانَتْ تَرْجُلُ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ وَهُوَ»
 ١٤٠١ «كَانَتْ تُظْهِرُ فِي الْإِسْلَامِ السَّوَاءَ»
 ١٢٨٧ «كَانَتْ جَمِيلَةً امْرَأَةً أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ وَكَانَ»
 ١٤٨٧ «كَانَتْ رَأْيَةُ النَّبِيِّ ﷺ سَوْدَاءَ وَلِزَاؤُهُ أَبْيَضُ»
 ٩٢٤ «كَانَتْ سَوْدَةُ امْرَأَةً ضَخْمَةً نَبِيْطَةً، فَاسْتَأْذَنْتْ»
 ٣٨ «كَانَ يُؤْتَى بِالصَّبِيَّانِ فَيَبْرُكُ عَلَيْهِمَا وَيُحَنِّكُهُمَا»
 ١٦٧١ «كَانَ يُؤَمِّرُ الْعَابِدِينَ فَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ يُغْسِلُ»
 ٦٤٨ «كَانَ يُؤَمِّرُ بِالْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَنْ»
 ٩٥٤ «كَانَ يُبْعَثُ بِهَدْيِهِ وَلَا يُحَرِّمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ»
 ١٧٩ «كَانَ يُتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْ وَسْوَسةِ الْوُضْوءِ»
 ١٦٥٦ «كَانَ يُتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ فَلَانًا وَيَقُولُ»
 ٨٤٥ «كَانَ يُجَاهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مَا لَا»
 ٤١٥ «كَانَ يُجْعَلُ قَدَمُهُ الْيُسْرَى بَيْنَ فَخْذَيْهِ وَسَاقِهِ»
 ١٥٣ «كَانَ يُجْنَبُ مِنَ اللَّيْلِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ»
 ٣٦٦ «كَانَ يُجْهَرُ فِي الصَّلَاةِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ»
 ٩١٨ «كَانَ يُجِبُّ إِذَا اسْتَطَاعَ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرَ»
 ١٢٣ «كَانَ يُجِبُّ الثَّيَامُنَ فِي الْوُضْوءِ وَالْإِتْعَالِ»
 ١٢٣ «كَانَ يُجِبُّ الثَّيَامُنَ فِي كُلِّ شَيْءٍ»
 ١٢٣ «كَانَ يُجِبُّ الثَّيَامُنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»
 ١٢٩ «كَانَ يُخْرِجُ بِفَضْلِي حَاجَتَهُ فَأَتَيْتُهُ بِالْمَاءِ»
 ١١٨٨ «كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مُحَنَّتٌ»
 ٩٣٥ «كَانَ يُزِيحُ الْجُمُرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ»
 ٨٠ «كَانَ يَسْتَاكَ مِنَ اللَّيْلِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»
 ٤٥ «كَانَ يَسْلُتُ الْحَيَّ مِنْ نَوْبِهِ بِعِرْقِ الْإِذْخِرِ ثُمَّ يُصَلِّيُ فِيهِ»
 ٣٤٥ «كَانَ يُصَلِّيُ التَّطَوُّعَ وَهُوَ رَاكِبٌ»
 ٥٠٨ «كَانَ يُصَلِّيُ الضُّحَى أَرْبَعًا يَذُلُّ عَلَى الْمَدَاوِمَةِ»
 ٤٨٤ «كَانَ يُصَلِّيُ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَيَنْتَهِي عَنْهُمْ»
 ٣٤٥ «كَانَ يُصَلِّيُ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ مُقْبِلٌ مِنْ»
 ٥٠١ «كَانَ يُصَلِّيُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ»
 ٥٧٣ «كَانَ يُصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ»
 ٨٢٦ «كَانَ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ»
 ٣١٧ «كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ كَانَ يَصُومُ يَصْفَهُ»
 ٨٣٠ «كَانَ يَصُومُ شَهْرَيْنِ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ»
 ٦٢٦ «كَانَ يُطِيلُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَيُصَلِّيُ بَعْدَهَا»
 ٨٢ «كَانَ يُجْنِبُهُ الثَّيْمُنَ فِي تَغْلِيهِ وَتَرْجُلِهِ وَطَهْوَرِهِ»
 ٥١٣ «كَانَ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنْ»
 ٥٧٣ «كَانَ يُعَوِّدُ مِنَ الْمَسْجِدِ قِيُومٌ بِأَهْلِهِ»
 ١٧٨ «كَانَ يُغْتَسِلُ بِخَمْسِ مَكَائِكَ وَيَتَوَضَّأُ بِمَكْرُوكٍ»
 ١٧٨ «كَانَ يُغْتَسِلُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يُقَالُ»
 ١٤٩٣ «كَانَ يُغَيِّرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَ»

- «كَانَتْ سُورَةُ الْأَحْزَابِ تُوَازِي سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَكَانَ» ١٣٩٣
- «كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْدًا» ٦٣٥
- «كَانَتْ عَامَّةٌ وَصِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٣٣٤
- «كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ يَرْفَعُ طَوْرًا» ٥٠٤
- «كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَدَرٍ مَا» ٥٠٤
- «كَانَتْ قِيَمَةُ الدِّيَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ» ١٣٧٥
- «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةٌ تُسَمَّى الْغَضَبَاءُ» ١٥٨٣
- «كَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْغَى» ١٥١٤
- «كَانَتْ لِي ذُوَابَةٌ فَقَالَتْ لِي أُمِّي: لَا أَجْزُهَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْدُهَا وَيَأْخُذُ بِهَا» ٩٢
- «كَانَتْ لِي سَاعَةٌ مِنَ السَّحَرِ أَذْخُلُ فِيهَا» ٤٥٠
- «كَانَتْ مَخْرُومِيَّةٌ تُسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْعَلُهُ، فَأَمَرَ» ١٤١٨
- «كَانَتْ يَدُ كُمٍ قَبِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٢٩٩
- «كَانُوا أَرْبَعَةً مِنْ عُرْبَةٍ وَثَلَاثَةً مِنْ عُكْلٍ» ١٤٣٢
- «كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا عَقُوا عَنْ الصَّيْبِ» ٩٦٨
- «كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ» ٥٠١
- «كَانُوا يَتَبَاعُونَ الْجُزُورَ إِلَى حَبْلِ الْخَبْلَةِ فَتَهَاهُمُ» ٩٧٧
- «كَانُوا يَتَبَايَعُونَ الطَّعَامَ جُزْأًا بِأَعْلَى السُّوقِ فَتَهَاهُمُ» ٩٨٤
- «كَانُوا يَتَخَذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» ٣٢٠
- «كَانُوا يُجِيبُونَ الصَّدَقَةَ بِأَرْدٍ تَرْهِيهِمْ» ١٦١٠
- «كَانُوا يَزُورُونَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ» ٨٨١
- «كَانُوا يُسْتَفْتَحُونَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ٣٦٤
- «كَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ» ٢٣٤
- «كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٧١٥
- «الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ» ١٧٣١
- «كَبُرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ» ٣٥٠
- «كَبُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَبُرَتِ الطَّائِفَةُ الَّذِينَ» ٦٦٨
- «كَبُرَ قَفْرًا وَرَكَعَ» ٥٨٩
- «كَبُرُوا: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ» ٦٦٥
- «كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا وَكَانَ» ١٤٧
- «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ نَجْرَانَ» ١٥٧١
- «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ» ٧٦٧
- «كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كُلِّ» ١٣٨٦
- «كُتِبَ عَلَيَّ النُّحْرُ وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ وَأَمِرْتُ» ٩٥٣
- «كُتِبَ عَلَيْكُمُ السُّغْيُ فَاسْتَعْوُوا» ٩١٥
- «كَتَبَ عُمَرُ إِلَى عُمَارٍ: أَمَا» ١٦٥٥
- «كَتَبَ عُمَرُ أَطْبَحُوا شُرَابَكُمْ حَتَّى يَذْهَبَ» ١٦٥٥
- «كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» ١١٥٣
- «كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا» ١٤٧٥
- «كَحَرَمُوا يَوْمَكُمْ هَذَا» ٦٦٠
- «الْكُذِبُ كُلُّهُ إِنَّمَا إِلَّا مَا نَفَعُ بِهِ» ١٥٠٢
- «كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سَبِيْرَاءَ فَخَرَجْتُ» ٢٨٧
- «كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُبُطِيَّةً كَيْفَةً كَانَتْ» ٣٠٥
- «كَسَبَ الْحَجَّامُ خَيْثَ، وَمَهَرَ الْبَغِيَّ خَيْثَ» ١٠٦٩
- «كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٦٧٣
- «كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّتَارَةَ وَالنَّاسُ صُفُوفٌ» ٣٩٨
- «كَشِفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ سَرِيرِ النَّجَاشِيِّ حَتَّى» ٧٠٩
- «كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ» ١٧١٢
- «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يَسْمَ كَفَّارَةً» ١٦٩٢
- «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ» ١٦٩٢
- «كَفَّكَ لِحْيَةَ ضَرْبَةٍ أَصْنَفَهَا أَمْ أَخْطَأَهَا» ٤٦٢
- «كَفَضَلَ صَاحِبُ الْجُزُورِ عَلَى صَاحِبِ الْبَقَرَةِ» ٦١٦
- «كَفَنَ ﷺ فِي قَطِيفَةٍ حَمْرَاءَ» ٧٠١
- «كَفَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي سَبْعَةِ اثْوَابٍ» ٧٠١
- «كَفَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ اثْوَابٍ» ٧٠١
- «كَفَى لِقَوْمًا إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْوُسْطَى أَنْ» ٦٣٧
- «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ» ٩
- «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ» ٩
- «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ» ١٠
- «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ» ٦٣٢
- «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ» ١٠٠
- «كُلُّ أَيَّامِ الشَّرِيقِ ذَبْحٌ» ٩٦٢
- «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا» ١٠٠١
- «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» ٥٣٦
- «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ» ١٣٦٢
- «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَكُلُّهُ» ١٦٠٧
- «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» ١٤٢٤
- «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ» ١٦٤٨
- «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ» ١٠٥١
- «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ» ١٢٠٦

- كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السَّيْفُ وَلِكُلِّ خَطَأٍ ١٣٤٧
- كُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْحَدِيدَةِ خَطَأٌ وَلِكُلِّ خَطَأٍ ١٣٤٧
- كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ ١٦٢٨
- كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ يقرأ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ ٣٧٥
- كُلُّ عَيْنٍ زَانِيَةٌ ٩٦
- كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٍ بِتَقِيَّتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ ٩٦٧
- كُلُّ قَرْضٍ جَزْءٌ مُنْفَعَةٌ فَهُوَ رَبًّا ١٠٣٥
- كُلُّ قَسَمٍ قَسَمٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى ١١٦٠
- كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ فَهُوَ أَجْذَمٌ ٩
- كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ ٦٣٢
- كُلُّ لَهْوٍ يَلْهُو بِهِ الْمُؤْمِنُ فَهُوَ بَاطِلٌ ١٥٩٩
- كُلُّ مُخْمَرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ ١٦٤٥
- كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ١٦٥٠، ١٦٤٥
- كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ ١٦٤٤
- كُلُّ مِصْرٍ مِصْرَةٌ الْمُسْلِمُونَ لَا تُبْنَى فِيهِ ١٥٧٤
- كُلُّ مُصَوَّرٍ فِي النَّارِ يُجْعَلُ لَهُ بِكَلْبٌ ٢٩٧
- كُلُّ مُصَوَّرٍ فِي النَّارِ يُجْعَلُ لَهُ بِكَلْبٌ ٢٩٧
- كُلُّ مُصَوَّرٍ ٢٩٧
- كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ١٠٨٠
- كُلُّ مِنْ مَالٍ يَبِيحُ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا ١٠٤٧
- كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يُعْرَبَ ١٤٦٤
- كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ٧٨
- كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ١٠٣٦
- كِلَاكُمَا قَتْلُهُ ١٥١١
- كَيْفَ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ؟ ٩٥٠
- كَيْفَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ ٥٩٥
- كَيْفَ يُحِبُّ رَبَّنَا وَيَرْضَى ٤٥٠
- كَيْفَ يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ ٤١٩
- كَيْفَ تَحْمِلُ الْحِمَارُ بِحِمْلٍ أَسْفَارًا ٦٣٨
- كَيْفَ عَجَابًا نَجَابًا ٨٧٨
- كَيْفَ لِي يَسْبَحَ أَخَوَاتِي فَكَرِهْتُ أَنْ أَجْمَعَ ١١٨٢
- كَيْفَ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ٢٣٨
- كَيْفَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَرْضِ مُزْدَرَعًا، كَيْفَ ١٠٦٣
- كَيْفَ أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكَيْفَ نُكْرِي ١٠٦٣
- كَيْفَ إِذَا حَاجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٨٦٠
- كَيْفَ إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ١٦٣٥
- كَيْفَ إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٤١، ٣٩٩
- كَيْفَ إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَ ٣٥٠
- كَيْفَ إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٣٣
- كَيْفَ بِمَدِينَةِ الرُّومِ، فَأَخْرَجُوا إِلَيْنَا صَفًّا ١٠١٧
- كَيْفَ بَنِي مَقَرَّنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ ١١٦٧
- كَيْفَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٢٢٠
- كَيْفَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَنِّي بِجَنَازَةٍ ١٠٣٨
- كَيْفَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَأَ ١٠٧٥
- كَيْفَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَارْسَلْتُ إِلَيْهِ إِحْدَى ٧٣٨
- كَيْفَ عِنْدَ عُمَرَ وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ بِالشَّامِ ١٥٧٤
- كَيْفَ فِي رَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَتَامٌ ٣٣٨
- كَيْفَ لَا نَأْتِي الْخَنَازِ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ ١٢٣٥
- كَيْفَ لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بَدْنِنَا فَوْقَ ٩٦٣
- كَيْفَ لَا نَعُدُّ الْكُذْرَةَ وَالصَّفْرَةَ شَيْئًا ١٩٥
- كَيْفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذَاتِ الرَّقَاعِ وَأَقِيمَتْ ٦٦٨
- كَيْفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ ٢١٩
- كَيْفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَخَضَرَ ٩٤٧
- كَيْفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ ٣٤١
- كَيْفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةٍ ١٠٣٩
- كَيْفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ١٨٣
- كَيْفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ ٢٢٢
- كَيْفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ١٤٦٤
- كَيْفَ مَعَ طَلْحَةَ وَنَحْنُ حَرَمٌ فَأَمَدَيْ لَنَا ٨٩٦
- كَيْفَ نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٣٣٩
- كَيْفَ نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ١٦٥٧
- كَيْفَ نُؤْتِي بِالشَّارِبِ فِي عَهْدِ رَسُولٍ ١٤٢٣
- كَيْفَ نُؤْمَرُ بِالسُّوَالِكِ إِذَا قُمْنَا مِنَ اللَّيْلِ ٨٠
- كَيْفَ نُؤْمَرُ عِنْدَ الْكُوفِ بِالْعَتَاقَةِ ٦٧٨
- كَيْفَ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، قِيمَتْ عَلَيْنَا رَسُولٌ ٩٨٥
- كَيْفَ نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ وَنَقِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ٦٢٩
- كَيْفَ نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْأَصْحَابِ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ ٩٦٣
- كَيْفَ نَتَكَلَّمُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٤٤٥
- كَيْفَ نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ مِثْلًا ٤٤٤
- كَيْفَ نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ ٤٤٦

- كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا..... ٦٢٩
- كُنَّا نَحْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي..... ٣٨٧
- كُنَّا نَخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِيْنَا..... ٧٨٩
- كُنَّا نَخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ..... ٧٨٩
- كُنَّا نَخْرِجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ..... ٨٩٠
- كُنَّا نَرْفِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقُلْنَا..... ١٦٦٩
- كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ٨١٦
- كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْفُبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالذَّقِيقِ الْآيَامَ..... ١١٧٦
- كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي..... ١٠٣١
- كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِذْ كُنَّا..... ٤٤٦
- كُنَّا نُسَمِّنُ الْأَصْحِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ..... ٩٥٨
- كُنَّا نُصَلِّيُ النُّصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ٢٢٢
- كُنَّا نُصَلِّيُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ..... ٤٣٣
- كُنَّا نُصَلِّيُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ٢٣١
- كُنَّا نُصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ثُمَّ..... ٦٢٩
- كُنَّا نُصَلِّيُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي..... ٤٠٥
- كُنَّا نُصَلِّيُ وَالذَّوَابُ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِينَا..... ٤٦٨
- كُنَّا نُصَلِّيُ يَوْمًا وَرَأَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا..... ٤٥٠
- كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَائِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ١٠٣٠
- كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرَّكْعَتَيْنِ فَأَمَرْنَا أَنْ..... ٤٠١
- كُنَّا نَعُدُّ الْمَاعُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ..... ١٠٨٠
- كُنَّا نَعُزُّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ..... ١٢٤١
- كُنَّا نَعُزُّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَسْفِي..... ١٤٩٠
- كُنَّا نَعُزُّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... ١١٩٩
- كُنَّا نَعُزُّوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصِيبَ مِنْ آيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْفَيْتَهُمْ..... ٥٦
- كُنَّا نَعْمَلُ الْمَيْتَ فِيمَا مَنِ يَغْتَسِلُ..... ١٧٠
- كُنَّا نَفْتَحُ عَلَى الْإِيْمَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ..... ٤٥١
- كُنَّا نَفْعَلُهُ فَنَهَيَا عَنْهُ وَأَمَرْنَا... إلخ..... ٣٩٥
- كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا الشَّهَادَةُ..... ٤١٩
- كُنَّا نَقُولُ: الَّتِي تَزُوجُ نَفْسَهَا هِيَ..... ١١٩٠
- كُنَّا نَنْكُرُهُ أَنْ يَنْتَفِ الرُّجُلُ الشَّعْرَةَ الْبَيْضَاءَ مِنْ رَأْسِهِ..... ٨٧
- كُنَّا نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي..... ١٦٥٢
- كُنَّا نَنْتَهِي أَنْ نَصِفَ بَيْنَ السَّوَارِي عَلَى..... ٥٨٧
- كُنَّا نَنْتَهِي عَنْ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي وَنَطْرَدُ..... ٥٨٨
- كُنَّا نَنْتَهِي عَنْ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ..... ٥٢٢
- كُنَّا نَهَيَّا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ..... ١٦٠١
- كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ نَبِيْنَا نَمْسَحُ عَلَى..... ١٢٩
- كُنْتُ أَبْتَاغُ التَّمْرَ مِنْ بَطْنٍ مِنَ الْيَهُودِ..... ٩٨٦
- كُنْتُ أَبِيتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ آتِيَهُ بِوَضُوئِهِ..... ٥١٤
- كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ النَّيْتُ أَصْلِي فِيهِ..... ٩١١
- كُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى رَجُلٍ مُسْنٍ قَدْ أَصَابَتْهُ..... ١٠٧١
- كُنْتُ أَخْذُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُ بِحَسَنِ أَوْ بِحُسَيْنٍ قَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ..... ٣٩
- كُنْتُ أَرْعَاهَا لِأَهْلِ مَكَّةَ بِالْقَرَارِيطِ..... ١٠٦٨
- كُنْتُ أَرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ فَأَخَذُونِي فَذَهَبُوا..... ١٦٣١
- كُنْتُ أَرَى النَّبِيَّ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَحْيَى..... ٤٣١
- كُنْتُ أَسْمَعُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: الطَّعَامُ..... ١٠٠٧
- كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ فَأَنَاوَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ..... ٢٠١
- كُنْتُ أَصَلِّي وَأَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ..... ٥٢٢
- كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ..... ٩٢٨
- كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ..... ٢٥
- كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ..... ٢٥
- كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ..... ١٧٨
- كُنْتُ أَغْدُو مَعَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ..... ٦٤٩
- كُنْتُ أَغْضِلُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ..... ٤٤
- كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَتَى مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَابِسًا وَأَغْضِلُهُ إِذَا كَانَ رَطْبًا..... ٤٤
- كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَتَى مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَابِسًا..... ٤٤
- كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَتَى مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُصَلِّي فِيهِ..... ٤٤
- كُنْتُ أَقُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً..... ٤٥٢
- كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ..... ١٢٤٨
- كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَدْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً وَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْإِغْسَالَ..... ٣
- كُنْتُ أَنَا وَأَبُو الْعَبَّاسِ عِنْدَ رَسُولٍ..... ١١٣٢
- كُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي..... ١٠٨٨
- كُنْتُ أَوْضِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا..... ١٢٦
- كُنْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي..... ٦٧٦
- كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ..... ٤٣
- كُنْتُ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا فَاسْلَمْتُ فَأَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ..... ٨٧٤

- كُنْتُ رَدَفَ أَبِي فَسَمِعْتُهُ يَسْأَلُ النَّبِيَّ ١٦٩٤
- كُنْتُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ ٨٧٨
- كُنْتُ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكُنْتُ خَيْرًا ١٠٥٦
- كُنْتُ شَرِيكِي وَبِعَمِّ الشَّرِيكُ، كُنْتُ لَا ١٠٥٦
- كُنْتُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ فَتَغَيَّطَ عَلَيْهِ رَجُلٌ ١٤٥٦
- كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَسُئِلَ عَنْ ١٦٠٨
- كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جِيءَ بِرَجُلٍ ١٣٥٣
- كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جَالِسًا فَجَاءَ مَاخِرٌ ١٣٩٥
- كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ ٥٣٣
- كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ ١٣٩٩
- كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَمِثْمُونَةٌ، فَأَقْبَلَ ١١٨٩
- كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ ١١٨٥
- كُنْتُ غُلَامًا فِي جَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ ١٦٣٥
- كُنْتُ فِي سَرِيَّةٍ مِنْ سَرَايَا رَسُولِ اللَّهِ ١٤٩٩
- كُنْتُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ جَالِسًا أَخْفِقُ ١٣٩
- كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَ الرَّجُلُ، إِنَّا لَمَّا ١٣٩٩
- كُنْتُ فِيمَنْ غَسَلَ أُمَّ كُلثُومَ بِنْتَ رَسُولٍ ٧٠٢
- كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ٩٢٧
- كُنْتُ مَعَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ فَلَقِينَا أَبَا ٢٧١
- كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ لِي: يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِذَاوَةَ ١٢٦
- كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ١٢٩
- كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِ ٣٠٨
- كُنْتُ مَمْلُوكًا فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَصَدَّقُ مِنْ ١١٢٥
- كُنْتُ نَهْنِيَكُمْ عَنِ الْأَشْرِيَّةِ إِلَّا فِي ١٦٥١
- كُنْتُ نَهْنِيَكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَابِ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ ٩٦٣
- كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رَجَالٍ مِنْ أَصْحَابٍ ٨٩٧
- كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا زَرْتُ ٧٤٨
- كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ عَلَيْكَ امْرَأَةٌ يُؤْخِرُونَ ٥٢٦
- كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ امْرَأَةٌ يُعَيِّتُونَ ٢٤١
- كَيْفَ بِكُمْ إِذَا سَرَرْتُمْ بَيُوتَكُمْ ١٢٣٤
- كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا قُمْتَ فِي الصَّلَاةِ؟ ٣٦٧
- كَيْفَ قُلْتُ حِينَ أَخْرَمْتُ؟ قَالَ ٨٧٧
- كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ ٤٥٣
- كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبُرُ فِي ٦٥٤
- كَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ ٤٢٣
- كَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟ ٤٢٣
- كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ ١٠١٩
- كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ ١٣١٦
- إِنَّمَا تُخْرَجُ أُمِّي ٦٠٣
- لَئِنْ أَصْبَحْتُ لَا ذِكْرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرَ ٥٥٩
- لَئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لَأُصَوِّمَنَّ النَّاسَ ٨٢٩
- لَئِنْ عِشْتُ إِلَى هَذَا الْعَامِ الْمُقْبِلِ لَا ١٥٤٢
- لَا أَكَلُهُ وَلَا أَخْرُمُهُ ١٦٢٧
- لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ ١٦٢
- لَا أَخْلِفُ عَلَى بَيْعٍ فَأَرَى غَيْرَهَا ١٦٨٧
- لَا أَذْرِي الْحُدُودَ كَقَارَةَ لِأَهْلِهَا أَمْ ل ١٣٦٧
- لَا أَذْرِي ثَلَاثَةَ أَحْزَالٍ أَوْ خَوْلًا وَاحِدًا ١١٠٧
- لَا أَرْبَ لِي فِي أُمُورِكُمْ فَأَرْغَبُ فِيهَا ١١٤٥
- لَا أَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ ١٤٧٩
- لَا أَشْهَدُ عَلَى جُورٍ ١١١٨
- لَا أُطِيقُهُ بَغْضًا ١٢٧٧
- لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ٥٠٤
- لَا أَلْفَيْنِ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ ١٥٣١
- لَا إِحْدَاذَ فَوْقَ ثَلَاثٍ ١٣٠٩
- لَا إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ ٥١٣
- لَا إِنَّمَا يَخْفِيكَ أَنْ تَخْفِيَ عَلَى ١٧٦
- لَا اغْنِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ٨٤٤
- لَا بَأْسَ إِذَا كَانَ الذَّرْعُ سَابِقًا ٢٧٣
- لَا بَأْسَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ أَنْ يُؤَذَّنَ ٧١٣
- لَا بَأْسَ بِبَوْلٍ مَا أَكَلَ لَحْمَهُ ٤١
- لَا بَأْسَ بِبَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمَهُ ٤٢
- لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ ١١٩٥
- لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَسْنَاهِمْنَ فَإِنَّ ١٢٤٤
- لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ، أَوْ ١٢٤٤
- لَا تُؤَذَّنُ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ الْعَجَزُ ٢٥٩
- لَا تُؤْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا أَعْرَابِي ٥٦٩
- لَا تُؤْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا ٥٧١
- لَا تُبْذَرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا ١٥٧٦
- لَا تُبْرَرُ فَحْدُكَ، وَلَا تَنْتَظِرُ إِلَى ٢٦٨
- لَا تَبِعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ١٠٦١، ١٠١٣، ٩٨٢

- ٥٥٤ لا تَبْغِضُوا اللَّهَ إِلَى عِبَادِهِ، يُطَوَّلُ ٧٨١
- ١٥٧٤ لا تَبْنِ كَيْسَةَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا يَجِدُ ٧٨٦
- ١٠٠٥ لا تَبْغُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَثَلًا بِجِلٍّ ١٠٣٧
- ١٠٠٥ لا تَبْغُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَزَنًا بِوزنٍ ١٦٨٠
- ١٠٠٥ لا تَبْغُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ ١٣٨٨
- ٩٨٢ لا تَبْغُوا الْقِنَاتِ الْمُغْتَابَاتِ وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ ٥٧٢
- ١٥٩٥ لا تَبْغُوا الْقِنَاتِ، وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ ١٠٥٦
- ٩٩٣ لا تَبْتَاعُوا الشَّارَ حَتَّى يَدُوَّ صَلَاحُهَا ٢٩٧
- ١٠٧١ لا تَتَّخِذْ مُؤَذَّنًا يَأْخُذُ عَلَى آذَانِهِ أَجْرًا ٤٧٨
- ١٥٨٨ لا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا ٦٩٢
- ٩٤٥ لا تَتَّخِذُوا قَبْرِ عِيْدًا ١٣٦٤
- ٦٢٥ لا تَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ١٦٤٩
- ١٠٠ لا تَتِمَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسَبِّحَ الرُّسُوَّةَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ ... ٢١٤
- ١٧١٠ لا تَتَمَنَّيَنَّ الْإِمَارَةَ ١٢٠٧
- ١٤٣٧ لا تَجَاوِزْ صَلَاتَهُمْ تَرَاقِيَهُمْ ١٢٥٢
- ٤٠٠ لا تَجْزِئْ صَلَاةٌ لَا يُعِيمُ فِيهَا الرَّجُلُ ١٧
- ٣٧٢ لا تَجْزِئْ صَلَاةُ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِغَايَةِهَا ٢٨٩
- ٥١٦ لا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ ٢٢٩
- ٣١٩ لا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ ٢٢٩
- ١٣٨٨ لا تَجْعَلُوا عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْ دِيَةِ الْمُتَعَرِّفِ ٨١٤
- ١٧٢١ لا تَجُورْ شَهَادَةً بِدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِهِ ٣٣٩
- ١٧٢١ لا تَجُورْ شَهَادَةً خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ ٣٦
- ١٧٢١ لا تَجُورْ شَهَادَةً فِي الظُّلَّةِ وَالْجَنَّةِ ١١٩٠
- ١١٣٨ لا تَجُورْ وَصِيَّةً لِيُورِثَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ٤٩٣
- ٨٥٨ لا تَحْجُرْ امْرَأَةً إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجٌ ٨٥٩
- ١٣١٠ لا تَحْجُرْ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا ٥٩٦
- ١٣٢١ لا تُحَرِّمِ الرِّضْعَةَ وَالرَّضْعَتَانِ ٥٩٦
- ١٣١٩ لا تُحَرِّمِ النِّصَّةَ وَلَا الْمَصَّتَانَ ٨٥٨
- ١٣١٩ لا تُحَرِّمِ مِنَ الرِّضَاعَةِ النِّصَّةَ وَالْمَصَّتَانَ ١٧١١
- ٧٨٣ لا تَحِلَّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ ٧٨٣
- ٧٨٣ لا تَحِلَّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ إِلَّا فِي سَبِيلٍ ٧٧٧
- ٧٧٧ لا تَحِلَّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ، وَلَا لِذِي ٧٨٥
- ١٢٨١ لا تَحِلَّ لَأَلِ مُحَمَّدٍ الصَّدَقَةُ ١٢٨١
- ١٢٨١ لا تَحِلَّ لِلأَوَّلِ حَتَّى يُجَامِعَهَا الْآخَرُ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَحِلَّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لَأَلِ مُحَمَّدٍ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَحِلَّ لَنَا الصَّدَقَةُ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَحْلُبْ مَائِيَّةً أَمْرِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَحْلِفُوا بآبَائِكُمْ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَحْمِلِ الْعَاقِلَةَ عَمْدًا وَلَا صَلَحًا وَلَا ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَحْمِلُوا عَلَى إِمَامِكُمْ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُدَارِيَنِي وَلَا تُدَارِيَنِي ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَدْخُلِ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَدْعُوا رَكْعَتِي الْفَجْرِ وَلَوْ طَرَدَتْكُمْ الْخَيْلُ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَذْهَبِ الدُّنْيَا حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَذْهَبِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ حَتَّى تَشْرَبَ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَرُدَّ يَدَ لَائِسٍ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَرْفَعِ الْعَصَا عَنْ أَهْلِكَ وَأَخِيهِمْ فِي ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَرْكَبِ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجًا أَوْ مُتَمَرِّدًا ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَرْكَبُوا الْخَزَّ وَلَا النَّمَارَ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَزَالْ أَمَّتِي بِخَيْرٍ أَوْ عَلَى الْفِطْرَةِ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَزَالْ أَمَّتِي عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَزَالْ أَمَّتِي عَلَى سَنِّي مَا لَمْ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَزَالْ تَصَاوِيرُ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَزِرْهُمْ دَعْوُهُ فَتَرْكُوهُ حَتَّى بَالٍ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَزُوجِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تَزُوجِ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تَسْأَلِ الرَّجُلَ فِيمَ يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ؟ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ مُحَرَّمٍ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ بَرِيدًا ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسَافِرِ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسَاوَوْهُمْ فِي الْمَجَالِسِ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسَبِّحُوا أَمْرَاتًا فَتُؤْذُوا أَحْيَاءَنَا ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسَبِّحُوا أَمْرَاتَنَا ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسَبِّحُوا الْأَمْرَاتَ فَتُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسْتَرُوا الْجُدْرَ بِالْقِيَابِ ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا تَنْقُشُوا ١٠٣٠
- ١٠٣٠ لا تُسَلِّفَ إِلَى الْعَطَاءِ وَلَا إِلَى الْحَصَادِ ١٠٣٠

- ٩٧٧ لا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ غَرَرٌ.
- ٩٤٥ لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ.
- ١٦٩٦ لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ.
- ١١١٨ لا تُشْهِدُنِي إِذَنْ فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ.
- ١١١٦ لا تُشْهِدُنِي عَلَى جَوْرٍ، إِنَّ.
- ٤٨ لا تَصْحَبِ الْمَلَائِكَةَ رُقْفَةً فِيهَا جِلْدُ نَمْرٍ.
- ١٠٢١ لا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاغَهَا.
- ١٥٧٢ لا تَصْلُحْ قِتْلَتَانِ فِي أَرْضٍ، وَلَيْسَ.
- ٥٢٢ لا تُصَلُّوا بَعْدَ الصُّبْحِ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ.
- ٥٢٢ لا تُصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.
- ٢٤٢، ١٩٠ لا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ.
- ٣٢١ لا تُصَلُّوا فِي أَطْعَانِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا خَلِقَتْ.
- ١٩٦ لا تُصَلِّي حَتَّى تَرَى الْقَصَّةَ الْيُصَاءَ.
- ٢٤٣ لا تُصَلِّي صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ.
- ١٢٥٢ لا تُصُومُ الْمَرْأَةُ غَيْرَ رَمَضَانَ.
- ١٢٥١ لا تُصُومُ امْرَأَةٌ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا مِنْ.
- ٧٩٩ لا تُصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا.
- ٨٤٠ لا تُصُومُوا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ.
- ٨٣٢ لا تُصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَبْلَهُ يَوْمٌ.
- ٨٣٢ لا تُصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَحْدَهُ.
- ٨٣٤ لا تُصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا يَمَّا أَفْتَرَضَ.
- ٩٠٩ لا تُضَرَّ وَلَا تَنْفَعُ.
- ٥٦٣ لا تُعَادُ صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ.
- ٩٩٢ لا تُعَدُّ.
- ١٦٧٠ لا تَعْلَمُوهُنَّ الْكِتَابَةَ وَلَا تُسَكِّنُوهُنَّ الْغُرَفَ.
- ١١٢١ لا تُعْمِرُوا وَلَا تُزَيِّنُوا، فَمَنْ أَعْمَرَ.
- ٦٢٨ لا تُؤَدُّنَ لِمِثْلِ هَذَا.
- ٧٠٠ لا تَغَالُوا فِي الْكُفْرِ فَإِنَّهُ يَسْلُبُ سَرِيعَ.
- ٢٣٧ لا تَغْلِيظَكُمْ الْأَعْرَابَ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ.
- ٢٣٧ لا تَغْلِيظَكُمْ الْأَعْرَابَ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ الْمَغْرِبِ.
- ٤٥٢ لا تَقْتَحِ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ.
- ١٦٦٨ لا تَقْتَحُوا الدَّمَ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا.
- ٤٠٣ لا تَقْرُسْ أَفْرَاشَ السَّبْعِ وَاعْتَمِدْ عَلَى رَاخَتِي.
- ٣٧٧ لا تَقْلَعُوا إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ لَا.
- ٤٥٧ لا تَقْنَعُ أَصَابِعُكَ فِي الصَّلَاةِ.
- ٣٣٥ لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُسْتَقَادَ.
- ١٧٢١ لَا تَقْبَلْ شَهَادَةَ خَصَمٍ عَلَى خَصَمٍ.
- ١١٦٢ لَا تَقْسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ.
- ١٣٦٢ لَا تَقْتُلْ نَفْسَ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى.
- ١٤٩٥ لَا تَقْتُلُوا الذَّرِيَّةَ فِي الْحَرْبِ، فَقَالُوا.
- ١٦١٣ لَا تَقْتُلُوا الضَّمَادِغَ فَإِنَّ نَفِيقَهَا تَسْبِيحٌ.
- ٧٩٧ لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ أَوْ.
- ١٦٢ لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا النَّسَاءُ مِنْ.
- ١٤١٤ لَا تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِيمَا دُونَ ثَمَنِ.
- ١٦٣٧ لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ فَإِنَّهُ مِنْ.
- ٤١٧ لَا تَقْعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.
- ١١٩٧ لَا تَقُولُوا ذَلِكَ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ.
- ١٢٧٣ لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ.
- ٣٣١ لَا تَقُومُ السَّاعَةَ حَتَّى يَنْتَاهِيَ النَّاسُ.
- ٣٩١ لَا تَلَاغُوا بِلَعْنَةِ اللَّهِ وَلَا بِغَضَبِ اللَّهِ.
- ٥٣ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، وَلَا الدِّيَابِجَ.
- ١٢٥٤ لَا تَلْجُوا عَلَى الْمُغِيَّاتِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي.
- ٩٨٨ لَا تَلْقُوا الرِّكْيَانَ وَلَا يَبِيعُ خَاضِرٌ لِبَادٍ.
- ٥٥٠ لَا تَلْمَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ.
- ٥٥٠ لَا تَلْمَعُوا النِّسَاءَ أَنْ يَخْرُجْنَ إِلَى الْمَسَاجِدِ.
- ١٠٨٣ لَا تَلْمَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِيَتَمَنَّوْا بِهِ فَضْلٌ.
- ٢١٧ لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ.
- ١٦٥٢ لَا تَبْدُوا التَّمَرَّ وَالزَّرِيبَ جَمِيعًا.
- ١٦٥٢ لَا تَبْدُوا الزُّهْرَ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا.
- ١٦٥٠ لَا تَبْدُوا فِي الدُّبَاءِ وَلَا الْمَرْفَتِ.
- ١٦٥٠ لَا تَبْدُوا فِي الدُّبَاءِ.
- ٥٠ لَا تَتَفَعَّلَ مِنَ الْيَتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ.
- ٨٧ لَا تَتَفَقَّوْا الشَّيْبَ فَإِنَّهُ نُورُ الْمُسْلِمِ.
- ٨٨٦ لَا تَتَقَبَّبِ الْمَرْأَةُ الْمُخْرِمَةَ، وَلَا تَلْبَسُ.
- ١٧٠ لَا تَتَجَسَّوْا مَوَاتِكُمْ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيْسَ.
- ١٠٦٩ لَا تَتَزَلَّوْهُنَّ الْغُرَفَ وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ الْكِتَابَةَ.
- ١٧٥ لَا تَنْفَضُّوا أَيْدِيَكُمْ فِي الْوُضُوءِ فَإِنَّهَا.
- ١١٢٣ لَا تَنْفِقِ الْمَرْأَةُ مِنْ نَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا.
- ١٥٥٠ لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ.
- ١٥٥٠ لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ.

- ٥٢٧..... لا تَنْكَحُ الْأَيْمَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا ١١٩١
- ٥٢٣..... لا تُوَاصِلُوا فَالَيْكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ ٨١٣
- ٥٢٢..... لا تُؤَيِّرُوا بِثَلَاثٍ، أَوْ يُؤَيِّرُوا بِخَمْسٍ أَوْ ٤٨٩
- ٥٢٢..... لا تُوضَعُ النُّوَاصِي إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ٩٣
- ١٠٠..... لا تُوطَأَ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا ١٢١٩
- ٩٨..... لا وَجَلَبَ فِي الْإِسْلَامِ ١٥٨٥
- ٤٠٥..... لا وَجَلَبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا شِغَارَ فِي ١٢٠٤
- ٣٧٢..... لا وَجَلَبَ وَلَا جَنْبَ يَوْمَ الرَّهَانِ ١٥٨٥
- ٣٧٤..... لا جُمُعَةٌ وَلَا تَشْرِيقٌ إِلَّا فِي مِصْرَ ٦٦٤
- ٤٠٠..... لا حَسَدٌ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ ١٧٥
- ٥٨٣..... لا حَمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَقَالَ ١٠٨٥
- ٦٥٧..... لا حَمَى إِلَّا لِلَّهِ ١٠٨٦
- ٨٤٠..... لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ٥١٢
- ١٠٥٣..... لا خَيْرَ فِي دِينٍ لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ ١٤٦٣
- ١٠٥٣..... لا رَبًّا فِيمَا كَانَ يَدًا يَبِيدُ ١٠٠٦
- ١٠٥٤..... لا رَضَاعٌ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ وَكَانَ ١٣٢٢
- ١٠٧٨..... لا رَضَاعٌ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ ١٣٢٢
- ١٤٨٤..... لا رَضَاعٌ بَعْدَ فَصَالٍ، وَلَا يُثَمُّ ١٣٢٣
- ١٤٨٤..... لا رُفْيَةٌ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ ١٦٧٠
- ١٢٧١..... لا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ أَوْ نَصْلٍ ١٥٨٢
- ١٢٧١..... لا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا ١٢٩١
- ١٢٧٢..... لا سَمَرَ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ مُصَلٍّ أَوْ ٢٣٦
- ٩٧٢..... لا سَمَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ يَنْتَهِي الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ ٢٣٦
- ١٤٥٣..... لا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ ١٢٠٤
- ١٤٥٤..... لا شِغَارَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ ١٢٠٤
- ١٤٥٣..... لا شُعْمَةً لِعَائِبٍ وَلَا لِصَغِيرٍ، وَالشُّفْعَةُ ١١٠٤
- ١٤٥٤..... لا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ ٨٣٦
- ٧٣٩..... لا صَدَقَةً إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنٍ ١٦٩٥
- ٤٥٤..... لا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهَوْرٍ وَالصَّلَاةَ عَلَيَّ ٤٢٤
- ١٧٠..... لا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَوْ غَيْرِهِ ٣٧٣
- ٩٥٤..... لا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرْآنٍ وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٣٧٣
- ١٤١٦..... لا صَلَاةَ إِلَى مُحَدَّثٍ، لَا صَلَاةَ ٣٢٣
- ١٤١٦..... لا صَلَاةَ بِخَضِرَةٍ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ ٥٦٦
- ١٣٤٦..... لا صَلَاةَ بِخَضِرَةٍ طَعَامٍ ١٢٣١، ٢٣٠
- ٢٤٤..... لا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ٥٢٢
- ٥٢٧..... لا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ٥٢٧
- ٥٢٣..... لا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ٥٢٣
- ٥٢٢..... لا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ ٥٢٢
- ١٠٠..... لا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ ١٠٠
- ٩٨..... لا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ ٩٨
- ٤٠٥..... لا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُصِيبُ أَنْفَهُ مِنْ ٤٠٥
- ٣٧٢..... لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٣٧٢
- ٣٧٤..... لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ ٣٧٤
- ٤٠٠..... لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقُمْ صَلَاتِهِ فِي ٤٠٠
- ٥٨٣..... لا صَلَاةَ لِمُفْرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ ٥٨٣
- ٦٥٧..... لا صَلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ٦٥٧
- ٨٤٠..... لا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ ٨٤٠
- ١٠٥٣..... لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، وَلِلرَّجُلِ أَنْ ١٠٥٣
- ١٠٥٣..... لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ١٠٥٣
- ١٠٥٤..... لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ١٠٥٤
- ١٠٧٨..... لا ضَمَانٌ عَلَى مُؤْتَمَنٍ ١٠٧٨
- ١٤٨٤..... لا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ ١٤٨٤
- ١٤٨٤..... لا طَاعَةَ لِمَنْ لَمْ يُطِيعِ اللَّهَ ١٤٨٤
- ١٢٧١..... لا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ، وَلَا ١٢٧١
- ١٢٧١..... لا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ، وَلَا عَتَقَ ١٢٧١
- ١٢٧٢..... لا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ ١٢٧٢
- ٩٧٢..... لا غَيْرَةَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا فَرَعٌ ٩٧٢
- ١٤٥٣..... لا عَذْوَى وَلَا طَيِّرَةَ وَلَا صَفَرَ وَلَا ١٤٥٣
- ١٤٥٤..... لا عَذْوَى وَلَا طَيِّرَةَ وَلَا هَامَ وَلَا ١٤٥٤
- ١٤٥٣..... لا عَذْوَى وَلَا طَيِّرَةَ وَتُعْجِبُنِي الْقَائِلُ الصَّالِحُ ١٤٥٣
- ١٤٥٤..... لا عَذْوَى وَلَا طَيِّرَةَ ١٤٥٤
- ٧٣٩..... لا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ ٧٣٩
- ٤٥٤..... لا غِرَارَ فِي الصَّلَاةِ وَلَا تَسْلِيمٍ ٤٥٤
- ١٧٠..... لا غَسْلَ عَلَيْكُمْ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ ١٧٠
- ٩٥٤..... لا فَرَعٌ وَلَا غَيْرَةُ ٩٥٤
- ١٤١٦..... لا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ مُثْلَقٍ وَلَا فِي ١٤١٦
- ١٤١٦..... لا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ، وَلَا كَثَرَ ١٤١٦
- ١٣٤٦..... لا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ ١٣٤٦
- ٢٤٤..... لا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ ٢٤٤

- ١١٥٥ لا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ، مَنْ سَاعَى.....
 ١٦٩٠ لا نَذَرَ إِلَّا يَمِينًا أُنْتَفَى بِهِ.....
 ١٦٩١ لا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكُفَّارَتُهُ كُفَّارَةٌ.....
 ١٢٧١ لا نَذَرَ لِابْنِ آدَمَ يَمِينًا لَا يَمْلِكُ.....
 ١٦٨٧ لا نَذَرَ وَلَا يَمِينٍ يَمِينًا لَا.....
 ٥٢٦ لا نُصَلِّي صَلَاةَ فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ.....
 ١٥١٦ لا نَقَلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ.....
 ١١٩٥ لا يَنْكَاحُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ: خَاطِبٍ وَوَلِيِّ.....
 ١١٩٥ لا يَنْكَاحُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّ مُرْشِدٍ أَوْ.....
 ١١٩٥ لا يَنْكَاحُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.....
 ١١٩٠ لا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ وَأَيَّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ.....
 ١١٩٤ لا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ.....
 ١١٩١ لا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ.....
 ١١٦٢ لا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ.....
 ١٤٥٣ لا هَامَةً وَلَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةً.....
 ١٥٥١ لا هِجْرَةٌ بَعْدَ الْفَتْحِ.....
 ٤٩٥ لا وَفْرَانٍ فِي لَيْلَةٍ.....
 ١١٣٨ لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيرَ الْوَرِثَةَ.....
 ١٤٦ لا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ.....
 ١٣٥ لا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ.....
 ١٣٥ لا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ.....
 ١٣٩ لا وَضُوءَ عَلَى مَنْ نَامَ قَائِمًا.....
 ١٣٩ لا وَضُوءَ عَلَى مَنْ نَامَ قَاعِدًا.....
 ١٦٨٩ لا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ.....
 ١٦٣٥ لا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبُ.....
 ١١٠٦ لا يَأْوِي الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالًّا مَا لَمْ.....
 ١٣٨٧ لا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَبِيهِ، وَلَا.....
 ٣٣٣ لا يُؤْذِنُنَا بِرِيحِ الثَّوَمِ.....
 ٧٢١ لا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ.....
 ٥٧٥ لا يُؤْمَرُ أَحَدٌ بِعُلُوِّ جَالِسًا.....
 ٥٦٤ لا يُؤْمَرُ أَحَدٌ فِي سُلْطَانِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.....
 ٥٦٦ لا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ وَلَا.....
 ٥٧٦ لا يُؤْمَرُ الْمُتَيْمِّمُ الْمُتَوَضِّعِينَ.....
 ٥٧٠ لا يُؤْمَرُكُمْ ذُو جُرْأٍ فِي دِينِهِ.....
 ١٠٨٣ لا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِبَيْعِ الْكَلِّ.....
 ٩٧٦ لا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ.....
 ٨٣٥ لا يُبَالِي مِنْ أَيِّ الشَّهْرِ صَامَ.....
 ٩٩٠ لا يُبَيْعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ حَتَّى.....
 ٩٩٠ لا يُبَيْعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ.....
 ٩٨٩ لا يُبَيْعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ.....
 ١٠١٨ لا يُبْلَغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ.....
 ٢٨ لا يُؤَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي.....
 ٢٠ لا يُؤَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ.....
 ٢٢ لا يُؤَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ.....
 ٦٦ لا يُؤَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمٍّ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ.....
 ٩٨٨ لا يُبَيْعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ.....
 ١٥٧٤ لا يُزَكَّ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَارٌ.....
 ٥٨١ لا يُتَقَدَّمُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَغْرَابِيٌّ وَلَا.....
 ٨٣٩ لا يُتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ.....
 ١٠٤٥ لا يُتِمُّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ، وَلَا صِمَاتٍ.....
 ١٣٢٣ لا يُتِمُّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ.....
 ٤٣٠ لا يُتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ لِهَضْرَ نَزَلَ بِهِ.....
 ١١٦٠ لا يُتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَيْءٌ.....
 ١٣٩ لا يُجِبُّ الْوُضُوءَ عَلَى مَنْ نَامَ.....
 ١٥٦٧ لا يُجْتَمِعُ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَارٌ.....
 ١٢٥٢ لا يُجْلَدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتُهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ.....
 ١٢٦٨ لا يُجْزَى اللَّعِبُ فِيهِنَّ: الطَّلَاقُ.....
 ١١٢٤ لا يُجْزَى لَامْرَأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهِ.....
 ١١٢٤ لا يُجْزَى لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا.....
 ١٠٢٥ لا يُحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِبٌ.....
 ١٣٢١ لا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ.....
 ١٣٢٣ لا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ.....
 ١٥٩٥ لا يُجِلُّ ثَمَنُ الْمُتَعَبِّ وَلَا يَمُوعُهَا وَلَا.....
 ١٣٣٧ لا يُجِلُّ دَمُ امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ إِلَّا مِنْ.....
 ١٣٣٧ لا يُجِلُّ دَمُ امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ.....
 ٢١٠ لا يُجِلُّ دَمُ امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ.....
 ٩٩٨ لا يُجِلُّ سَلَفٌ وَتَبِعٌ، وَلَا شَرْطَانٌ.....
 ١٣٣٧ لا يُجِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي إِحْدَى.....
 ١٠١٩ لا يُجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا إِلَّا.....
 ٨٨٩ لا يُجِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ.....

- لا يَجِلُ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ١٣١٠
- لا يَجِلُ لَامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ ١٣٠٨
- لا يَجِلُ لَامْرَأَةٍ أَنْ تَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ ١٠٩١
- لا يَجِلُ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ٥٩٦
- لا يَجِلُ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ٨٥٨
- لا يَجِلُ لَامْرَأَةٍ تَسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ٨٥٨
- لا يَجِلُ لَامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ١٥٢٨
- لا يَجِلُ لَامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ١٢١٩
- لا يَجِلُ لثَلَاثَةٍ يَكُونُونَ بَقْلًا مِنْ ١٦٩٩
- لا يَجِلُ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ٥٦٨
- لا يَجِلُ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ١٠٤١
- لا يَجِلُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَرُؤُوسُهَا شَاهِدٌ ١٢٥١
- لا يَجِلُ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبٍ ١٠٩١
- لا يَجِلُ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبَةٍ ١٠٥٣
- لا يَجِلُ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ١٠٤٤
- لا يَجِلُ مِنِّي حَرَامًا ٩١٧
- لا يَخْلِفُ أَحَدٌ عَلَى مِثْرِي كَاذِبًا ١٧٣٣
- لا يَخْلِفُ عِنْدَ هَذَا الْمُتَرِّبِ عَبْدٌ ١٧٣٣
- لا يَخْتَلِي خَلَاهَا، وَلَا يُفَرِّقُ صِيْدَهُ ٩٠٢
- لا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَوْرَتَهُمَا ٥٩
- لا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى ١١٨٣
- لا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ١١٨٣
- لا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَعَمَهَا ذُو ٨٥٧
- لا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَا تَجِلُ لَهُ ١١٨٥
- لا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَكَّةَ إِلَّا مُحَرَّمًا ٨٦٥
- لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ ٣٠١
- لا يَدْخُلُ الْقَبْرَ أَحَدٌ قَارَفَ أَهْلِهِ الْبَارِحَ ٧٣٣
- لا يَدْخُلُ الْقَبْرَ رَجُلٌ قَارَفَ اللَّيْلَةَ أَهْلَهُ ٧٣٢
- لا يَذَرِي خَيْرٌ أَوْلَهُ أَمْ آخِرُهُ ١٧٣٦
- لا يَذَعَنَّ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَلَوْ حَلَبَ شَاةً ٥٠٢
- لا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا ١١٦٠
- لا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ١١٥٩
- لا يزال الدين ظاهراً ما عجل الناس ٨١٤
- لا يزال الله مُبَيِّلاً عَلَى الْعَبْدِ فِي ٤٥٤
- لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ٨١٤
- لا يُسْأَلُ الرَّجُلُ فِيْمَ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ ١٢٥٢
- لا يُسْجَدُ الرَّجُلُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ ٥٣٣
- لا يُسَلِّمُ عَلَى أَصْحَابِ التَّرْدِشِيرِ وَالشُّطْرَنْجِ ١٥٩٤
- لا يُسَمِعُ صَوْتَهُ شَجَرٌ وَلَا مَذْرٌ وَلَا ٢٥٧
- لا يُشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا فَمَنْ ١٦٥٧
- لا يُشْهَدُونَ الصَّلَاةَ ٥٤٦
- لا يُشْهَدُونَ الْعِشَاءَ فِي الْجَمْعِ ٥٤٦
- لا يُصَلِّحُ -بُعْثِي الْوَرْنَ- ٤٩٠
- لا يُصَلِّحُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ أَحَدٌ إِلَّا ٨٦٥
- لا يُصَلِّحُ لَامْرَأَةً أَنْ تَشْتَرِطَ طَلَاقَ أُخِيهَا ١٢٠٥
- لا يُصَلِّحُ لِيَشْرَ أَنْ يُسْجَدَ لِيَشْرَ ١٢٤٩
- لا يُصَلِّي تَجَاةَ حُسٍّ ٣٢٢
- لا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَا ١٦٩٧
- لا يُصَلِّي الْإِمَامُ فِي مُقَامِهِ الَّذِي صَلَّى ٥٩٠
- لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَيْتِي ٦٧٠
- لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ ٦٧٢
- لا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الرَّاحِدِ لَيْسَ ٢٧٣
- لا يُضْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الْأَمَةِ ثُمَّ يُضَاجِعُهَا ٢٩
- لا يُضَعُّ عَصَاهُ عَنْ عَائِقِهِ ١١٨٤
- لا يُطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غَدْوَةً ١٢٥٣
- لا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ١٠١٧
- لا يُعِيبُ أَحَدُنَا عَلَى صَاحِبِهِ ٩٢١
- لا يُغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ ٦١٤
- لا يُغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ ٢٠
- لا يُغْرَنُكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ ٢٦٠
- لا يُغْلَقُ الرُّهْنُ، الرُّهْنُ لِمَنْ رَهْنَهُ ١٠٣٧
- لا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَلَدَيْهَا ٩٨٧
- لا يُفَرِّقُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ ١٢٤٧
- لا يُفَضَّلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمِ ١٢٥٥
- لا يُفْطِرُ أَيَّامَ الْبَيْضِ فِي حَضَرٍ وَلَا ٨٣٧
- لا يُقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكَ، وَلَا ١٣٤٢
- لا يُقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ ١٢٨
- لا يُقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا ١٣٣
- لا يُقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةُ امْرَأَةٍ قَدْ حَاضَتْ ٢٧٢
- لا يُقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةُ بَغِيرِ طَهْوَرٍ ١٤٦

٩٨٧.....	«لا يُولَهُنَّ والدٌ عن ولده»	٢٧١.....	«لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»
٥١٠.....	«لا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»	١٣٣.....	«لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا»
١٧٣٤.....	«لا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»	٢٧١.....	«لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ امْرَأَةٍ صَلَاةَ حَتَّى»
١٥٧٤.....	«لَاخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى»	١٥٥٠.....	«لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا بَعْدَ مَا أَسْلَمَ»
١٤٨٦.....	«لَاعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»	١١٦٢.....	«لا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي وَيِنَارًا وَلَا ذِرْهَمًا»
١٢٩٦.....	«لَا عَنْ بَيْنِ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ وَرَوَّحِيهِ وَكَانَتْ»	١٣٤٢.....	«لا يَقْتُلُ حُرًّا بِعَبْدٍ»
١٤٤٢.....	«لَا قَتْلَتُهُمْ قَتْلَ عَادٍ»	١٣٣٩.....	«لا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ»
١٤٠١.....	«لَا أَنْ أُخْطِيَ فِي الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ أَحَبَّ إِلَيَّ»	١٣٣٩.....	«لا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»
١٤١٠.....	«لَا أَنْ أُخْطِيَ فِي الْعَقْرِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ»	١٦١.....	«لا يَقْرَأُ الْجُنُبُ، وَلَا الْحَائِضُ»
١٤٨٩.....	«لَا أَنْ أُشْبِعَ غَارِيًا فَأَكْفِيَهُ فِي رَحْلِهِ غَدَاةً»	٣٧٧.....	«لا يَقْرَأُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»
١١٣٦.....	«لَا أَنْ يَتَصَدَّقَ الرَّجُلُ فِي حَيَاتِهِ وَصَحْبَتِهِ بِدِرْهَمٍ»	١٧١٠.....	«لا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبَعَانٌ»
٧٣٣، ٣١٩.....	«لَا أَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ»	١٧٠٩.....	«لا يَقْضِيَنَّ حَاكِمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ»
١٠٨٩.....	«لَا أَنْ يَحْمِلَ أَحَدُكُمْ حَبْلًا فَيَخْطُبَ»	٤٧٤.....	«لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَأَذَرُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ»
٧٧٩.....	«لَا أَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَخْطُبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ»	٤٧٤.....	«لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ»
١٠٦٦.....	«لَا أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ»	٤٧٤.....	«لا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ شَيْءٌ»
٤٠١.....	«لَا نَنْظُرُونَ إِلَى صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا جَلَسَ»	٤٧٢.....	«لا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ إِلَّا الْجِمَارُ»
٥٦٩.....	«لَا نَهْ كَانَ أَكْثَرَهُمْ قُرَاتَنَا»	٦٣٣.....	«لا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: مَا شَاءَ اللَّهُ»
٢٨١.....	«لَا يَسُ النَّبِيُّ ﷺ قَبَاءَ لَهُ مِنْ دِيْبَاجٍ»	٦٢٣.....	«لا يَقُيِّمُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يَخَالِفُهُ»
٩٥٠.....	«لَا يَسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ»	٦٢٣.....	«لا يَقُيِّمَنَّ أَحَدُكُمْ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ»
١٧٠١.....	«لَا تَأْتِينَ عَلَى الْقَاضِي الْعَدْلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»	١٢٢٣.....	«لا يَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدُكَ مَهْرًا»
١٦٩٣.....	«لَا تَرْكَبْ وَلَتَلَيْسَ وَلَتَصُمْ»	١٨.....	«لا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ»
١٦٤٩.....	«لَا تَسْتَحِلَّنَّ طَائِفَةً مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ بِاسْمٍ»	١٠٥٣.....	«لا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً»
١٢٠٥.....	«لَا تَسْتَفْرِغْ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا»	١١٧٣.....	«لا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ»
٥٨٥.....	«لَا تَسُونَ الصَّفُوفَ أَوْ تَتَطَهَّرَنَّ الْوُجُوهَ»	٢٥٩.....	«لا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَذَانَ بِلَالٍ مِنْ سَعُورِهِ»
٥٨٤.....	«لَا تَسُونَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ»	٢٦٠.....	«لا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سَعُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ»
١٢٠٦.....	«لَا تُكْفِيَنَّ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا»	٧٢٣.....	«لا يَنْبَغِي لَجِيْفَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تَقَى بَيْنَ»
٧٢٩.....	«لَا لُحْدًا لَنَا، وَالشَّقَّ لِعِزِّنَا»	٢٨٢.....	«لا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»
٨٩٥.....	«لَا لَحْمَ جِمَارٍ وَخَشٍ»	١١٨٥، ٢٦٨.....	«لا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ»
٨٢.....	«لَا لُحُوفٌ ثُمَّ الصَّائِمُ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ»	١٢٤٤.....	«لا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَمَى»
١٦٣٩.....	«لَا لَعَنَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ»	٤٠٠.....	«لا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى صَلَاةِ رَجُلٍ لَا»
١٥٦٦.....	«لَا لَعَنُكُمْ تَقَاتِلُونَ قَوْمًا فَيَطْهَرُونَ عَلَيْكُمْ فَيَتَّقُونَكُمْ بِأَمْوَالِهِمْ»	٣٠٥.....	«لا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ»
٣٧٧.....	«لَا لَعَنُكُمْ تَقَرُّوْنَ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ قَالُوا: إِنَّا»	٨٩٢.....	«لا يَنْكِحُ الْمُحْرَمَ، وَلَا يَنْكَحُ»
١٠٠٤.....	«لَا لَعَنَ أَكَلِ الرَّبَا وَمُؤْكِلَهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبِيهِ»	١١١٤.....	«لا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ»
١٧٠٧.....	«لَا لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ»	٦٢٠.....	«لا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي»
١٢٣٧.....	«لَا لَعَنَ اللَّهُ الْوَأَشِيْمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِيْمَاتِ»	١٤٥٤.....	«لا يُورِدُ مُعْرِضٌ عَلَى مُصْحَبٍ»

- «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّجُومُ فَبَاغُوا» ٩٧٤
- «لَعَنَ اللَّهُ زائرات القبور» ٧٣٦
- «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ» ١٦٢١
- «لَعَنَ اللَّهُ نَاجِحَ يَدَيْهِ» ١١٧٩
- «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَةَ مِنَ النِّسَاءِ» ٣٠٦
- «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُشْتَبَهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ» ٣٠٦
- «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُشْتَبِهِينَ مِنْ» ١٢٤٠
- «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ» ١٢٠٢
- «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ رَجُلَاءٍ» ٥٧٨
- «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوَارِثَ الْقُبُورِ وَالْمُتَجَلِّينَ» ٧٣٥
- «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَمْرِ عَشْرَةَ» ٩٨١
- «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ» ٩٨٦
- «لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا» ١٥٨٨
- «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الرَّائِي وَالْمُرْتَشِي» ١٧٠٥
- «لُعِنَتِ الزَّاهِيَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ وَالنَّابِضَةُ وَالْمُتَنَصِّصَةُ» ١٢٣٨
- «لُعِنَتِهَا الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ» ١٢٥١
- «لَعُزُّ الْيَمِينِ مَا كَانَ فِي الْخِرَاءِ» ١٦٨٦
- «لِفِعْلِهِ ﷺ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ» ٤٣٤
- «لَقَدْ أَغْنَيْتُ بِسَبَبِهِ ذَلِكَ رِقَابًا وَصُنْتُ ذَهْرًا» ١٥٦٣
- «لَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَاقَةِ فِي» ٦٧٧
- «لَقَدْ أَوْتِي مَزَامَرًا مِنْ مَزَامِيرِ دَاوُدَ» ٧٧٣
- «لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَاسِعًا، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ» ٣٥
- «لَقَدْ جُنْتُ بِغُلَسٍ» ٩٢٧
- «لَقَدْ حَكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقٍ» ١٥٦٨
- «لَقَدْ رَأَيْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٣٨
- «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ» ٤٤٢
- «لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ» ٤٠٦
- «لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّا» ٧٢٢
- «لَقَدْ طَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءٌ كَثِيرَةٌ يَشْكُونَ» ١٢٥٢
- «لَقَدْ كَانَتْ الصَّلَاةُ تَقَامُ قِيْدَهُبَ الذَّاهِبِ إِلَى» ٥٥٤
- «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ» ٦٠٦
- «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَ رَجُلًا إِلَى هَذِهِ» ٨٥٤
- «لَقَدْ نَاقَمْتُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ٦٩١
- «لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَذْرِي لَعَلَّهَا حَفِظْتُ أَوْ» ١٣١٥
- «لَقِيَ الرَّبُّهُ سَارِقًا فَشَقَّ فِيهِ، فَقِيلَ» ١٤٠٣
- «لَقِيتُ ابْنَ صَيَادٍ يَوْمًا وَمَعَهُ رَجُلٌ مِنْ» ١٤٦٦
- «لَقِيتُ خَالِي وَمَعَهُ الرَّائِي، فَقُلْتُ» ١٤٠٨
- «لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَحَدَّثَنِي هَذَا» ٦١٨
- «لَكَ السَّوَاكُ إِلَى الْعَصْرِ» ٨١
- «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ» ١٩٨
- «لَكَأَنَّ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا» ٤٧١
- «لَكَأَنَّ أَنْ يَقِفَ مِائَةَ عَامٍ خَيْرًا لَهُ» ٤٧٠
- «لِكُلِّ بَنِي أَبِي عَصَبَةٍ يَتَمَوَّنُ إِلَيْهِ» ١١٣٢
- «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أَصِيبَ» ١٦٦٢
- «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ» ١٥٥١
- «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُغْرَفُ بِهِ» ١٥٥١
- «لِكُلِّ مَسْكِينٍ يَصْنَعُ صَاعًا» ٨٩١
- «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعَاةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعْمَلُ كُلٌّ» ٢١٣
- «لَكِنْ مِنْ غَاطِطٍ وَيَبُولُ وَتَرْمُ» ١٣٣
- «لَكِنْ مِنْ غَاطِطٍ وَيَبُولُ» ١٣٦
- «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ» ٧٧٨
- «لِلصَّامِ فَرَحَانٌ إِذَا أَطْفَرَ» ٨٠٨
- «لِلْعَامِلِ فِيهِمْ أَجْرٌ خَمْسِينَ رَجُلًا» ١٧٣٥
- «لِلْعَازِي أَجْرُهُ وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ وَأَجْرُ الْعَازِي» ١٤٧٥
- «لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ» ١٥٢٠
- «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِلْيَاهِلِيِّ» ١٣٢
- «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ» ١٣٣٤
- «لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسُ مِنَ الْأَرْكَانِ» ٩١٠
- «لَمْ أَرَهُ صَلَاحًا قَبْلَ وَلَا بَعْدَ» ٤٨٤
- «لَمْ أَسْمَعْ النَّبِيَّ ﷺ يُرْخِصُ فِي شَيْءٍ» ١٥٠١
- «لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تَقْصُرْ قَالَ: بَلَى» ٥٣٥
- «لَمْ تَكُنِ الصَّدَقَةُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ» ٧٦٧
- «لَمْ تَمْسَسْ النَّارَ» ٤٧٧
- «لَمْ تَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدَ» ١٥٦٢
- «لَمْ يَأْمُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْزِلَ» ٩٣٧
- «لَمْ يَتَّبِعْنِي» ١٦٤٣
- «لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ» ١٤٨١
- «لَمْ يُخَمَّسِ السَّلْبُ» ١٥٠٦
- «لَمْ يَرِ لِلْمُتَحَابِّينِ مِثْلَ التَّزْوِيجِ» ١١٧٩
- «لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ» ٦٦٣

- لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ١٦٤٣
- لَمَّا تَزَوَّجَ أَبِي دَعَا الصَّحَابَةَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ٥٢٨
- لَمَّا تَغَيَّبَ عُثْمَانُ عَنْ بَدْرٍ فَإِنَّهُ كَانَ ١٢٤١
- لَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ ٩٣٣
- لَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ رَجُلٌ ٧٢٨
- لَمَّا تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَتِ التَّغْزِيَةُ ٧٣٨
- لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ جَعَلَ يَتَغَشَّاهُ الْكَرْبُ ٧٤٥
- لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ حِينَ قُتِلَ قَالَ ٧٣٩
- لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةً ٧٨٤
- لَمَّا خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ رَسُولُ ١٢٢٧
- لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْجَنَّةَ أَرْسَلَ جِبْرِيلَ ١٦٧٩
- لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ١٤٦٤
- لَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ الصُّورَ الَّتِي فِي ٢٩٦
- لَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ الصُّورَ الَّتِي فِي ٢٩٦
- لَمَّا سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمَّا فَرَضَ ٥١٠
- لَمَّا سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ ١٥٤٦
- لَمَّا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ٨٢٩
- لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ ١٣٥٩
- لَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَقَامَ فِيهَا ٥٩٨
- لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ انْطَلَقَتْ ٩٣٧
- لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ كَانَ ١٥١٩
- لَمَّا فَتِحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ أَنْوَا عَمَرَ بْنَ ٨٦٢
- لَمَّا فَتَحَ هَذَيْنِ الْمِصْرَيْنِ ٨٦٣
- لَمَّا فَتَحْنَا خَبِيرَ أَخْرَجُوا عَنَائِمَهُمْ مِنَ الْمَنَاعِ ١٥٢٢
- لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى الْأَنْصَارِ تَزَوَّجُوا ١٢٤٦
- لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ مِنَ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ ١٠٧٦
- لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ لَعِبَتْ ١٥٩١
- لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَهُ ١٤٩٠
- لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ غَزْوَةٍ ١٤٨٩
- لَمَّا قَدِمَ مَعَاذٌ مِنَ الشَّامِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ ١٢٤٩
- لَمَّا قَدِمَ وَقَدْ تَقَيَّمُوا بِهَدْيَةٍ ١١١٤
- لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبَابًا بَيْنِي ١٥٣٦
- لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذِي ١٥٧٧
- لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَوْمَيْدِي كَانَ ١٥٥٦
- لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدٍ قُتِلَ مِنَ الْأَنْصَارِ ١٥٤٨
- لَمَّا يَرْحُ رَاحِلَةُ الْجَنَّةِ ١٦٤٣
- لَمَّا يَسْجُدُ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُفْصَلِ ٥٢٨
- لَمَّا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ ١٢٤١
- لَمَّا يُطْفِئُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ ٩٣٣
- لَمَّا يَفْرَضُ الصَّدَقَةُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا فِي ٧٦٧
- لَمَّا يَقْرَأُ فِيهِمَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٣٨٦
- لَمَّا يَكُنْ ﷺ إِذَا بَقِيَ مِنْ رَمَضَانَ ٨٤٥
- لَمَّا يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُصَلِّي حَتَّى ١٨٥
- لَمَّا يَكُنْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ٤٧٨
- لَمَّا يَكُنْ النَّبِيُّ ﷺ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ إِلَّا اسْتَرَى ٨٠
- لَمَّا يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِالصُّفْرِ إِلَّا يَتَابَهُ ٨٩
- لَمَّا يَكُنْ يُؤَذِّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ ٦٥٢
- لَمَّا يَكُنْ يَدْعُ فِي بَيْتِهِ ثَوْبًا فِيهِ ٢٩٥
- لَمَّا يَكُونُوا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٣٦٤
- لَمَّا يُنْقِصُ قَوْمُ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانَ، إِلَّا ٦٧٩
- لَمَّا يُوصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهُ ١١٣٥
- لَمَّا أَتَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَسًا فِي الْوِسْطَةِ ١٥٢٤
- لَمَّا أَتَى مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ ١٣٩٨
- لَمَّا أَجْمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَضْرِبَ ٢٥٠
- لَمَّا أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ صَفِيَّةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ١٢٥٤
- لَمَّا اخْدُلُوا فِي غَسْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٩٩
- لَمَّا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَخْلُقَ الْحَبَامَ رَأْسَهُ أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ ٤٦
- لَمَّا أَسْرُوا الْأَسَارَى، يَخْضِي يَوْمَ بَدْرٍ ١٥٣٣
- لَمَّا أَصِيبَ سَعْدُ بْنُ عَدَاوٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ٦٩٠
- لَمَّا أَظْهَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ أَسْلَمَ أَهْلُ ٥٢٩
- لَمَّا أَقْرَبَتْ دَعَا النَّبِيِّ ﷺ رَزِيهَا وَأَمَرَهُ ١٤٠٦
- لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ ١٢٧٢
- لَمَّا أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ ١٤٠٤
- لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ١٣٠٢
- لَمَّا اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ ٤٤٩
- لَمَّا افْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبِيرَ أَكَلْتُ مِنْكُمْ وَأَتَنَوَزُّ ٩٦
- لَمَّا بَاتَعَ النَّبِيُّ ﷺ النِّسَاءَ قَالَتْ امْرَأَةٌ ١١٢٣
- لَمَّا بَدَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقُتِلَ كَانَ ٥١٨
- لَمَّا بَعَثَ أَهْلُ مَكَّةَ فِي فِدَاءِ أَسْرَاهُمْ ١٥٣٤

- لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ هَرَمَ الْمُشْرِكُونَ فَصَاحَ ١٣٨١
- لَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّوْبَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى ٩١٩
- لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ فَأَخَذَ، يَغْنِي ١٥٣٤
- لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ ١٥٣٠
- لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي قَتَلًا ٦٩٧
- لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتَحِ مَكَّةَ أَجْرَتْ رَجُلَيْنِ ١٥٤٥
- لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتَحِ مَكَّةَ أَمِنَ رَسُولُ ١٥٤٨
- لَمَّا كَانَتْ وَقْعَةُ الْفَتْحِ بَادَرَ كُلُّ قَوْمٍ ٥٧١
- لَمَّا لَاعَنَ أَحْمَدُ بْنُ عَجَلَانَ أُمَّرَأَتَهُ قَالَ ١٢٦٣
- لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَرْسَلَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ١١٨٢
- لَمَّا مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ خَرَجَ بِجَنَازَتِهِ ٧٣١
- لَمَّا مَضَتْ أَرْبَعُونَ مِنَ الْخَمْسِينَ وَامْتَلَأَتِ الْوُحْيُ ١٢٧٣
- لَمَّا نَزَلَتْ «فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ» ٣٩٦
- لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «لَنْ تَنَالُوا» ١١٢٩
- لَمَّا نَزَلَتْ: «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ» ١٤٩٩
- لَمَّا نَزَلَتْ: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ» ١٦٠١
- لَمَّا نَزَلَتْ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ» ١٦٠١
- لَمَّا نَزَلْنَا عَلَى تَنْزَرٍ ١٤٥٨
- لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْأَوْعِيَةِ ١٦٥١
- لَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ هَاجَرَ ١٣٦٣
- لَمَّا بَلَغَ مِنْ أُمُورِهِ ١٧٠٩
- لِمَنْ حَوْلَهُ: مَا تَزُولُ؟ فَقَالَ ١٤٢٧
- لَنْ تَزُولَ قَدَمُ شَاهِدِ الزُّورِ حَتَّى ١٧٢٦
- لَنْ تَقْطَعَ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ ١٤١٤
- لَنْ يَدْخُلَ النَّارَ أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا ١٥٤٠
- لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ ١٧٠٣
- لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِنَا كَانُوا عَابِلِينَ ١٤٦٣
- لَا شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ ١١٣٥
- لَا غَنَمٌ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ ١٠٣٧
- لَا فَاجَأُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ طَرِيلاً ٣٢٣
- لَا إِلَهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ ١٧٠١
- لَا إِلَهَ يَعْلَمُ أَنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ ١٢٩٣
- اللَّهُمَّ أَخْبِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ٤٣٠
- اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي وَوَسَّعْ لِي فِي ٤٤٠
- اللَّهُمَّ إِنْ هُوَ لَا أَهْلُ بَيْتِي ٤٢٧
- اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ ٥١٢
- اللَّهُمَّ إِنَّهُمْ أَخْرَجُونِي مِنْ أَحَبِّ الْبِلَادِ إِلَيَّ ٩٠٢
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الْأَمْرِ ٤٢٩
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا ٤٣٩
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ٤٩٤
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ٥٧
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ٣٦٣
- اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَبِيرًا ٤٢٨
- اللَّهُمَّ اجْعَلْ صَلَوَاتِكَ وَرَحْمَتِكَ وَبَرَكَاتِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ ٤٢٢
- اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي ٩٢٢
- اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ١٢٥
- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْأَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ، وَالْأَبْنَاءِ ١١٣٢
- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ ٩٢٧
- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَوَسَّعْ لِي ٤٢٩
- اللَّهُمَّ ائْتِنَا أَبَا سَفْيَانَ اللَّهُمَّ ائْتِنَا الْحَارِثَ ٤٦٦
- اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمِّي فِي بُكُورِهَا، قَالَ ١٤٩١
- اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَدْعِهِمْ وَصَاعِيهِمْ ٩٠٤
- اللَّهُمَّ بَعْلِيكَ الْغَيْبِ، وَقَدَّرْتَكَ عَلَى الْخَلْقِ ٤٣٠
- اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ ٤٢٧
- اللَّهُمَّ سَفِيًّا رَحِمَهُ، وَلَا سَفِيًّا عَذَابَ ٦٨٤
- اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كُلًّا مِنْ كِلَابِكَ فَقَتَلَهُ ٩٠١
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى ١٠٥٩
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ وَعَلَى ٤٢٣
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ ٤٢٣
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ٤٢٣
- اللَّهُمَّ لَا تُخْرِفْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُفْلِنَا ٧١٨
- اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَّ مِنْ أَمْرِ أُمِّي شَيْئًا ١٤٨١
- لَوْ أَخَذْتُمْ إِيَّاهَا ٤٩
- لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ طُنْتُتَ بِهِ فِي ١٣٥٠
- لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ ١٢٤٩
- لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَيَّ ١١٣٧
- لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مَا فِي النَّدَاءِ ٥٨٦
- لَوْ أَنَّ رَجُلًا أُعْطِيَ امْرَأَةً صَدَاقًا مِائَةً ١٢٢٠
- لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ١٣٥٠
- لَوْ اتَّفَقَ أَحَدُكُمْ وَمِثْلُ أَحَدٍ دَعْبًا ١٧٣٥

- لَوْ أَتَقَفَ أَحَدُكُمْ يَمْلُ أَحَدًا ١٧٣٦
- لَوْ أَهْدَيْتَنِي إِلَى كُرَاعٍ لَقَبِلْتُ ١١١١
- لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَجَعَلْتُهَا ٨٧٤
- لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا ٨٧١، ٦٩٥
- لَوْ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى مَا رَأَيْتَ الْجَنَّةَ ٧٤٨
- لَوْ حَجَّ صَغِيرٌ حَجَّةً لَكَانَ عَلَيْهِ حَجَّةٌ ٨٦٠
- لَوْ دُعِيتَ إِلَى كُرَاعٍ أَوْ فِرَاعٍ ١١١١
- لَوْ شَهِدْتَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنَ ١١٤٠
- لَوْ قُلْتُهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ أَفْلَحْتُ كُلَّ ١٥٣٥
- لَوْ كَانَ الْأَسِيرُ فَاكًا ثَابِتًا عَلَى الْغَرْبِ ١٥٣٨
- لَوْ كَانَ خَصْمِي مُسْلِمًا جَلَسْتُ مَعَهُ ١٧١١
- لَوْ كَسَوْتُهُمَا بَعْضُ أَهْلِكَ؟ ٢٩١
- لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ ١٢٤٩
- لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجُمْتُ ١٤٣٠، ١٤٠١
- لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا مِنْ غَيْرٍ ١٧٢٠
- لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ بَذَلِ الْعَنَاقِ ٧٥٣
- لَوْ نَعَلْتُ مِنْ أَصَابِكَ عَاقِبَاءَهُ ٦٤٥
- لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لِأَدْعَى رِجَالُ أَمْوَالٍ ١٠٢٩
- لَوْ يُعْلَمُ النَّارُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا ٤٧٠
- لَوْ يُعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفَةِ ٢٣٧
- لَوْ يُعْلَمُونَ مَا فِي الْعِشَاءِ وَالصَّبْحِ لَأَتَوْهُمَا ٢٢٥
- لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَخْرَجْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ ٧٩
- لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ ٢٣٤، ١٥٠
- لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ .. ٧٩
- لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ مَعَ الْوُضُوءِ ٧٩
- لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ .. ٧٩
- لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكِ ٧٨
- لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ لَأَمَرْتُهُمْ بِتَأْخِيرِ الْعِشَاءِ ٧٩
- لَوْلَا أَنْ الْكِلَابُ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ ١٦١٤
- لَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَخْلَلْتُ ٨٧٧
- لَوْلَا أَنِّي مَيِّتٌ مَا حَدَّثْتُكَ ١٤٨٢
- لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ ١٣٠٢، ١٤٠١، ١٧١٤، ١٧٢٠
- لَوْلَا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ ١٥٢٥
- لَوْلَا عِبَادُ اللَّهِ رَكَعٌ وَصِيَّةٌ رَضِعَ وَبِهَانِمُ ٦٧٩
- لَوْلَا مَا فِي الْبُيُوتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ ٥٤٥
- «لَوْ لَوْ لَوْ الدَّمُ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكَةِ» ١٤٧٢
- «لَيْ الْوَاكِدُ ظَلَمَ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» ١٠٤١
- «لَيُؤْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» ٥٧١
- «لَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ رَجُلٌ وَالْآخِرُ بَيْنَهُمَا» ١٤٧٦
- «لَيُذَكِّرَنَّ الْمَسِيحُ أَقْوَامًا إِنَّهُمْ لَيَمْلِكُنَّ أَوْ» ١٧٣٥
- «لَيَرْفَعُ بِي خَاسِئَتُهُ» ١١٩٦
- «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْفَرَضِ وَلَكِنَّ الْغِنَى» ١٣٢٩
- «لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي تَزِدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ وَلَا» ٧٧٦
- «لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ» ٧٧٦
- «لَيْسَ شَيْءٌ يُخْزِي مَكَانَ الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ» ١٦٤٠
- «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيمَا لَا» ١٦٩٠
- «لَيْسَ عَلَى الْمُخْتَبِي النَّائِمِ، وَلَا» ١٣٩
- «لَيْسَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ وَلَا عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ» ١٤١٨
- «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَيْنِهِ» ٧٦٣
- «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَشُورٌ، إِنَّمَا الْعَشُورُ» ١٥٧٢
- «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ» ٢٤٨
- «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْخَلْقُ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ» ٩٢٨
- «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَّهَبٍ» ١٤١٨
- «لَيْسَ عَلَى مَنْ نَامَ سَاجِدًا وَضُوءٌ» ١٣٩
- «لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا» ٢٨٠
- «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» ٧٦٧
- «لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةٌ» ٧٦٣
- «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفَطْرِ» ٧٩٠
- «لَيْسَ فِي الْفَطْرَةِ وَلَا فِي الْفَطْرَتَيْنِ» ١٣٦
- «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ» ١٦٣٣
- «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيطٌ إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى» ٢٣٤
- «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيطٌ إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى» ٢٤٤
- «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ» ٧٧١
- «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ» ٧٦٤
- «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُرْدٍ صَدَقَةٌ» ٧٦٠
- «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ زَكَاةٌ» ٧٦٦
- «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ» ٧٦٦
- «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ» ٧٦٤
- «لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكٌ وَلَا قَسَمٌ إِلَّا» ١١٠٢
- «لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكٌ» ١١٠٤

- «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ» ١٠٩٣
- «لَيْسَ لِلْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ» ٧٦٣
- «لَيْسَ لِلنِّسَاءِ نَهْيٌ فِي الْخُرُوجِ إِلَّا مُضْطَرَةً» ٦٤٧
- «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الْيَتِيمِ أَمْرٌ، وَالْيَتِيمَةُ» ١١٩١
- «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوَةِ» ١١١٩
- «لَيْسَ لَهُ حِجَارٌ» ٨٥٧
- «لَيْسَ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ» ١٣١٣
- «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ» ٨١٧
- «لَيْسَ مِنَ السَّنَةِ الصَّلَاةُ قَبْلَ خُرُوجِ الْإِمَامِ» ٦٥٦
- «لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّيَ عَلَيَّ إِلَّا بَلَّغَنِي» ٦٢٢
- «لَيْسَ مِنَّا مَنْ أَجْلَبَ عَلَى الْخَيْلِ يَوْمَ» ١٥٨٥
- «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَشَبَّهَ بِالرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ» ٣٠٦، ٣٠٦
- «لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَلَفَ بِالْأَمَانَةِ» ١٦٨٢
- «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ» ٧٤٢
- «لَيْسَتْ «ص» مِنْ عَزَائِمِ السَّجُودِ» ٥٢٩
- «لَيْسَ تَرَأَوْا خَدَّكُمْ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِسَنَمٍ» ٤٦٧
- «لَيْسَ تَرَأَوْا أَنَا مِنْ أُمَّيِ الْخَمْرِ تَرَوُحَ عَلَيْهِمْ» ١٥٩٨
- «لَيْسَ تَرَأَوْا أَنَا مِنْ أُمَّيِ الْخَمْرِ» ١٦٤٩، ١٥٩٨
- «لَيْسَ تَرَأَوْا نَاسٌ مِنْ أُمَّيِ الْخَمْرِ يُسْمُونَهَا بِغَيْرِ» ١٥٩٤
- «لَيْسَ تَرَأَوْا الْأَعْرَابُ خَلَفَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ لِيَقْتَدُوا بِهِمْ» ٥٨١
- «لَيْلَةُ الضَّيْفِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» ١٦٣٢
- «لَيْلَةُ الْقَدْرِ طَلَقَةٌ لَا حَارَةَ وَلَا» ٨٤٨
- «ليلة القدر ليلة أربع وعشرين» ٨٤٨
- «لَيْلَةُ بَارِدَةٍ أَوْ ذَاتُ مَطَرٍ أَوْ ذَاتُ» ٥٦٥
- «لَيْلَتِي مِنْكُمْ أَوْلُوا الْأَحْلَامَ وَالنَّهْيَ، ثُمَّ» ٥٨٠
- «لَيْلَتِي مِنْكُمْ أَوْلُوا الْأَحْلَامَ وَالنَّهْيَ» ٦١٥
- «لَيْتَنِيهِمْ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيْتَنِيهِمْ» ٦٠٦
- «لَيْتَنِيهِمْ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي» ٣٥٧
- «لَيْتَنِيهِمْ رِجَالٌ عَنْ تَرْكِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَاحِرَفَنَ» ٥٤٦
- «لِيَنْظُرَ مَا قَدَّرَ جُرْجِيهِ» ١١٤٤
- «لَيْتَنِي كُنَّ أَحَدَكُمْ أَصَابِعُهُ قَبْلَ أَنْ تَنْهَكَ النَّارَ» ١١٢
- «الْمُؤَدُّنُ أَمْلَكُ بِالْأَذَانِ، وَالْإِمَامُ أَمْلَكُ بِالْإِقَامَةِ» ٢٥٩
- «الْمُؤَدُّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَذْ صَوْتِهِ» ٢٥٦، ٢٥٠
- «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ» ١١٨٣
- «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا» ٢١
- «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ» ١٠٩٣
- «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْيَتِيمِ وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» ٤٥٦
- «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ» ١٠٩٨
- «الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ» ١٣٤٣، ١٣٤١
- «مَا أَبَاحَ لَنَا فِي دَعَاءِ الْجَنَازَةِ رَسُولٌ» ٧١٩
- «مَا أَبَاهِي مَا رَكِبْتُ أَوْ مَا» ١٦٦٩
- «مَا أَنْتُمْ اللَّهُ حَجٌّ أَمْرِي وَلَا عُمْرَتُهُ» ٩١٦
- «مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ، مِنْ» ١٤٩٣
- «مَا أَحَرَّزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصِيَّتِهِ» ١١٥٨
- «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ» ١٦٠١
- «مَا أَخَذْتُ «ق» وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ» ٦٣٤
- «مَا أَخْرَجَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ» ٧٨٩
- «مَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» ٣٧٩
- «مَا أَرَاكَ عَدَلْتُ» ١٤٣٩
- «مَا أَرَاكُمَا افْتَرَقْتُمَا» ١٠٠٤
- «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي» ٣٠٥، ٣٠٤
- «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» ١٦٤٩، ١٦٤٥
- «مَا أَسْمَعْنَا وَمَا أَخْفَى عَنَّا» ٣٧٥
- «مَا أَصْدَقَهَا قَالَ: نَفْسَهَا» ١٢١٣
- «مَا أَغْطَيْكُمْ وَلَا أَمْنَعُكُمْ، أَنَا قَاسِمٌ» ١٥٧٩
- «مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ» ١٥٧٩
- «مَا أَكَلَ ﷺ مُنْجِنًا إِلَّا مَرَّةً» ١٦٣٦
- «مَا أَمُرْتُ بِشَيْءٍ الْمَسَاجِدَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ» ٣٣٠
- «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ ذَاةٍ إِلَّا» ١٦٦٢
- «مَا أَتَفَقَّتِ الْوَرِقُ فِي شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ» ٩٥١
- «مَا أَهَلَ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ» ٨٦٨
- «مَا أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ» ١٢٢٧
- «مَا إِحَالَكُ سَرَفَتْ؟» ١٤٢٠
- «مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ» ٨٦٣
- «مَا الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِي أَيَّامٍ» ٦٦٢
- «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَرْمِي بِيَدِهِ» ٤٣٣
- «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَلْعَبُ بِحُدُودِ اللَّهِ» ١٢٥٨
- «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ» ٣٥٧
- «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْوَةً لِيَتَنَهَيَنَّ أَقْوَامٌ» ٣٥٨
- «مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْوَةً» ١٠٠٠

- مَا بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا مُنْذُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ٦٩
- مَا بَالَ قَائِمًا مُنْذُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ٦٨
- مَا بَقِيَتْ دَارُ إِلَّا بُيِّي فِيهَا مَسْجِدٌ ٣٣٢
- مَا بَيَّنَّ الْفَجْدُ وَالسَّاقُ ٢٧٠
- مَا بَيَّنَّ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ قِبْلَةً لَأَهْلِ الْعِرَاقِ ٣٤٤
- مَا بَيَّنَّ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ قِبْلَةً ١٦٣٨
- مَا بَيَّنَّ قَبْرِي وَمَيِّتِي رَوْضَةً مِنْ رِيَاضٍ ٩٠٢
- مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخِرَى ٦١٥
- مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤْنَةِ عَائِلَتِي ٢٦٦
- مَا تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ بِأَسِيرِكَ ١٧١٢
- مَا تَصْنَعُونَ بِمَخَافِلِكُمْ؟ قَالُوا: نَوَاجِرُهَا ١٠٦٥
- مَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ بِأَفْضَلٍ مِنْ ٥١٥
- مَا تَنَحَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ .. ١٩
- مَا تَوْضَأُ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ٩٩
- مَا تَبَيَّنَ مِنْ رَدِّهِ ﷺ لَهْنٌ بَعْدَهُ ١٣١٨
- مَا حَسَدْتُمْكُمُ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدْتُمْكُمْ ٣٨٢
- مَا حَسَدْتُمْكُمُ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدْتُمْكُمْ ٣٨٢
- مَا خَفِضْتُ: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ ٦٣٠
- مَا حَقَّ امْرِئٌ يُؤْمِنُ بِالْوَصِيَّةِ ١١٣٤
- مَا خَالَطْتُ الصَّدَقَةَ مَا لَا قُطْ إِلَّا أَهْلَكَتَهُ ٧٧١
- مَا خَرَجَ يَوْمٌ فِطْرٌ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ ٦٤٨
- مَا خَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ٨٨
- مَا خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً ١٣٤٦
- مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا أَبْغَضَ إِلَيْهِ ١٢٥٨
- مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ كَانَ أَكْثَرَ مَشْوَرَةً ١٤٨٠
- مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَشْبَهَ صَلَاةَ بَرَسُولِ اللَّهِ ٣٨٩
- مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ ٨٣٠
- مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاهِرًا يَذِيو ٦٣٦
- مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً ٦٠٢
- مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَفْطَرًا ٨٣٤
- مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةً ٥٠٨
- مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَةٍ أَحْسَنَ فِي خُلُوِّ حَمَرَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٩١
- مَا رَأَيْتُهُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ أَسْرَعَ ٤٧٨
- مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ مُتَكَبِّيًا ١٦٣٦
- مَا رُفِعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١٣٥٢
- مَا زَالَ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا ٤٦٤
- مَا زِلْتُ أَحِبُّ الدُّنْيَا ١٦٧٧
- مَا سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَفَرًا إِلَّا ٥٧٢
- مَا شَهِدَهُمَا مُنَاقٍ ٥٤٦
- مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ قَطُّ فَدَخَلَ ٤٧٧
- مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةً بَعْدَ أَنْ ٣٩٧
- مَا صَلَّى صَلَاةً لِآخِرٍ وَفِيهَا مَرَّتَيْنِ حَتَّى ٦٠٣
- مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْخَزَ صَلَاةً مِنْ ٤٣٠
- مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ٣٩٧
- مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً ١٢٥٢
- مَا عَرِضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ طَيْبٌ قَطُّ فَرَدَّهُ ٩٥
- مَا عَلِمْنَا بِدَفْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ٧٣٤
- مَا عُوقِبَ رَجُلٌ عَلَى ذَنْبٍ إِلَّا جَعَلَهُ ١٣٦٨
- مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ يَا أَخَا بَنِي ١٧١٢
- مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ ٤٤٦
- مَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ ٤٦٣
- مَا كَانَ أَحَدٌ يَشْكِي إِلَى رَسُولٍ ١٦٦٧
- مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِيهِ فِي يَوْمٍ ٤٨٤
- مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ ٥٠١
- مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْرَأُ يَوْمَ ٦٣٩
- مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيصُ فِيهِ ٣٤
- مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يَتَقَدَّمَ ٤٢٨
- مَا كَانَ يَدًا يَدًا فَيُحْدِثُهُ ١٠٥٦
- مَا كَانَ يَزِيدُ ﷺ فِي رَمَضَانَ وَلَا ٤٨٨
- مَا كَانَ يَصُومُ فِي شَهْرٍ ٨٣٠
- مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا تَتَعَذَّى إِلَّا بَعْدَهُ ٦٢٩
- مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ ١٤٢٦
- مَا لَكَ وَلَهَا دَعَهَا ١١١٠
- مَا لَمْ تَنْكِحِي ١٣٣٢
- مَا لَمْ يَغْشُ الْكِبَارُ ٦١٥
- مَا لَنَا وَلِلرَّمْلِ إِنَّمَا كُنَّا رَأَيْنَا الْمُشْرِكِينَ ٩٠٨
- مَا لَهُ عَيْدٌ وَلَا أَمَةٌ قَالَ ١٣٧٩
- مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ ٣٥٦
- مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةً أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ ٥٤

- ٧١٢..... «مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنْ» ٧٢٣
 ٦٩٢..... «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقْرَأُ عِنْدَهُ يَسٌ» ٩٤٤
 ٧٤٥..... «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ بِأَكْبَرِهِ يَقُولُ» ٦٢٣
 ٩٦٦، ٦١٨..... «مَا مِنْ يَوْمٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى» ١٧٠١
 ٦٧٩..... «مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَيُنَادِي مُنَادٌ» ١٧٠٢
 ١٥٥٣..... «مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بِذَلِكَ، إِلَّا» ١٧٠٢
 ١٢٤..... «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ١٤٨١
 ١٤٧..... «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْبِغُ» ٦٦٢
 ١٣٩٦..... «مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا» ٦٦٣
 ٧٥٠..... «مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ» ٥٠٣
 ٦٧٩..... «مَا نَقُصَ قَوْمٌ الْمَهْدُ إِلَّا كَانَ فِيهِمْ» ١٧٠٦
 ١٧٩..... «مَا هَذَا السَّرَفُ؟ فَقَالَ» ١٦١٣
 ٧٧..... «مَا هَذَا الطُّهُورُ الَّذِي أَنْتَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ بِهِ؟» ١٤٦٤
 ٩٤٤..... «مَا هَذِهِ الْجَفْوَةُ يَا بِلَالُ أَمَا أَنْ» ١٨١
 ٥٢..... «مَا هَذِهِ النَّارُ عَلَى أَيْ شَيْءٍ تُوقِدُونَ؟» ٢٤٧
 ١٠٠٧..... «مَا وَزَنَ مِثْلَ بَيْتِلَ إِذَا كَانَ نَوْعًا» ٢٤٧
 ١٣٢٧..... «مَا يَذْهَبُ عَنِّي مَذْمَةُ الرِّضَاعِ» ١٧٠١
 ٩٢٠..... «مَا يَقُولُ فِي التَّلْبِيَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ» ٧١٢
 ٤٣٨..... «مَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِبَ دُبْرَ كُلِّ» ١٤٦٤
 ١٥٠٢..... «مَا يُنْبِئُنِي لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَائِنَةٌ» ١٣٥٢
 ١٧..... «مَاءُ الْبَحْرِ طَهُورٌ» ١٧٠١
 ١٨..... «مَاءُ الْبَحْرِ لَا يَجْزِيءُ مِنْ وَضُوءٍ وَلَا جَنَابَةٍ» ١٠٨١
 ٩٣٨..... «مَاءٌ زَمْزَمٌ لِمَا شَرِبَ لَهُ» ٧٣٨
 ٢٧، ٢٦..... «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» ٦٩٠
 ١٥٧..... «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» ١٤٨١
 ١١٣٥..... «مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ» ٦٦٣
 ١١٥٧..... «مَاتَ مُوَلَايَ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ، فَقَسَمَ رَسُولُ» ١٤٧٣
 ٧٣٩..... «مَاتَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَكَتْ» ١١٥٠، ٦٩٣
 ٥١..... «مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَدَبَّغْنَا مَسْكَهَا» ٧٣٧
 ٦٥..... «مَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى دَمَتْ إِلَى جَنْبِ حَاطِطٍ قَبَالَ» ٨٨٩
 ١٠٠١..... «الْمُتَّبَاعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ» ٦٩٣
 ١٠٠١..... «الْمُتَّبَاعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ» ٨٧
 ١٢٩٣..... «الْمُتَّلَاعِنَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» ١٠٣٣
 ١٣١٠..... «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعْصَفَرُ مِنْ» ٧١٢
 «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» ١٤٦٣

- «مَنْ يُصَلِّي الصَّبِيَّ؟ فَقَالَتْ: كَانَ» ٢١٤
 «مَنْ لَزِي يَلْمُزُ بِالرُّدِّ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي» ١٥٩٢
 «الْمُدْبِرُ مِنَ الثَّلَاثِ» ١١٧١
 «مُذْمِنُ الْخَمْرِ إِنْ مَاتَ لَقِيَ اللَّهَ كَعَابِدٍ» ٢١٣
 «مُذْمِنُ الْخَمْرِ كَعَابِدٍ وَتَنٍ» ١٦٤٢
 «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَتِرٍ إِلَى قُورٍ» ٩٠٢
 «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا لَا» ٩٠٣
 «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حِزَّةٍ وَقَدْ مَثَلُ» ٧٠٤
 «مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَتَانَهَا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ» ٧١٣
 «مَرَّ بِنَا أَنَسٍ يُنْطَلِقُونَ» ١٤٠٨
 «مَرَّ بِنَا جَنَازَةً، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ» ٧٢٦
 «مَرَّ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٤٦٩
 «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ وَهُوَ يُصَلِّي» ٣٥٧
 «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَفَرٍ مِنْ» ١٥٨٦
 «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى بُرْدَةٍ» ٢٦٩
 «مَرَّ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَى أَنَّهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ» ١٢٦٠
 «مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِيَهُودِيٍّ مَحْتَمٍ مَجْلُودٍ» ١٣٩٣
 «مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ قَدْ خَضِبَ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ: مَا أَحْسَنَ
 هَذَا» ٩٠
 «مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ مِنْ بَنِي النَّجَارِ هَلَكََا فِي الْجَاهِلِيَّةِ» ٧١
 «مَرَّ عَلَيْهِ بِجِمَارٍ قَدْ وَسِمَ فِي وَجْهِهِ» ١٥٨٨
 «مَرَّ يَهُودِيٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ» ١٤٥٦
 «الْمَرْءُ تَحْرُرُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ: عَيْفَقَهَا» ١١٥٦
 «الْمَرْءُ وَخَذَهَا صَفًى» ٥٨٠
 «مَرَّتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَنَازَةٌ تَمْخَضُ مَخْفَضٍ» ٧٢٢
 «مَرَّحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ» ١٦٧٤
 «مَرَّرَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَشَارَ» ٤٥٤
 «مَرَّرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي» ٤٥٣
 «مَرَّرْتُ فَإِذَا أَبُو جَهْلٍ صَرِيحٌ قَدْ ضَرَبَتْ» ١٥٢٨
 «مَرَضَ أَبُو طَالِبٍ فَجَاءَتْهُ قُرَيْشٌ وَجَاءَهُ النَّبِيُّ» ١٥٦٩
 «مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مُرُوا» ٥٦١
 «مَرْنِ أَرْوَاجَكُمْ أَنْ يَسْتَنْطِيبُوا بِالْمَاءِ» ٧٦
 «مَرْنِ أَرْوَاجَكُمْ أَنْ يَغْسِلُوا عَنْهُمْ أَثَرَ الْغَائِطِ» ٧٦
 «مَرَّةً فَلَمَّا رَأَيْتُهَا» ١٢٨١، ١٢٨٠، ١٢٥٩
 «مَرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْتَعِزَّ سَيِّدُنَا وَاضْرِبُوهُمْ» ٢١٤
 «مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ قَالَ: قَالَ لِي» ٢٢٩
 «مَرْوَهُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْتَعِزَّ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لثَلَاثَ» ٢١٤
 «الْمَرْبِئَةُ بَيْعُ قَمَرِ النَّخْلِ بِالنَّمْرِ كَيْلًا وَبَيْعُ» ١٠١١
 «الْمَسْأَلَةُ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ لِذِي فَقْرٍ» ٧٧٧
 «الْمُسْتَحَاضَةُ لَا يَغْسِلُهَا زَوْجُهَا» ٢٠٣
 «مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ» ١١٣
 «مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ بَاطِنَهُمَا بِالسَّبْحَتَيْنِ وَظَاهِرَهُمَا بِإِبْهَامَيْهِ» ١١٧
 «مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخِمَارِ» ١١٩
 «مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ فِي غَزْوَةِ بُؤَاكُ» ١١٩
 «مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخِمَارِ وَالْخَفَيْنِ» ١١٩
 «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعُ» ١٠١٩
 «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَطْلُمُهُ وَلَا» ١٦٧٤
 «الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا» ٤٦
 «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» ١٤٦٢
 «الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ لَا تَرَاءَى نَارَاهُمَا» ١٥٧٥، ١٥٧٣
 «الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا وَمَاؤُهُمْ» ١٥٥٢، ١٥١٥
 «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْمَاءِ» ١٠٨٤
 «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» ١٠٥٠، ١٠٠٢
 «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا أَحَلَّ» ١٢٠٦
 «الْمُسْلِمُونَ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافَأُوا وَمَاؤُهُمْ» ١٥٥٢
 «مَشَى مَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَقِيعٍ» ١٤٨٩
 «مَشَيْتُ أَنَا وَغُثْمَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا» ١٥٧٧
 «مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ الْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ شَيْئًا» ١٣٨٨
 «مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ لَا يَجْتَنِعَ الْمُلَاعِنَانِ» ١٢٩٤
 «مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ نَأْكُلَ قَبْلَ أَنْ نَعْدُو» ٦٤٨
 «مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ يُكَبِّرَ لِلصَّلَاةِ فِي الْعِيدَيْنِ» ٦٥٤
 «مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ» ١٣٥٥
 «مَضَتْ السَّنَةُ بَأَنَّ لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ» ١٣٤٣
 «الْمُضْمَضَةُ وَالْإِسْتِشْقَاقُ سُنَّةٌ» ٨٤
 «الْمُضْمَضَةُ وَالْإِسْتِشْقَاقُ مِنَ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ» ١٠٣
 «مُضِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى النِّسَاءِ» ١١٨٩
 «مَطْلُ الْغَيْيِ ظَلَمٌ يُجَلُّ عِزُّهُ وَعَقُوبَتُهُ» ١٧٣٠، ١٠٣٨
 «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا» ٩٦٧
 «مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ» ٧٦١، ٢٤٠
 «مُعَاوِيَةُ قَالَ: قَصَّرْتُ مِنْ رَأْسِ النَّبِيِّ» ٩١٨

- ١٢٣٩ «الْمُعْتَرَاتُ خَلَقَ اللَّهُ»
 ٣٤٦ «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ»
 ١٠٥٢ «الْمُفْلِسُ مِنْ أَمْنِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»
 ١٤١٤ «الْمُكَاتَّبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ»
 ١١٧٣ «الْمُكَاتَّبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبِهِ»
 ١٢٤٥ «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ»
 ١٢٤٤ «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي ذُبُرِهَا»
 ١٤٠٩ «مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلٌ قَوْمٍ لَوْطٍ»
 ١٥٩٣ «مَلْعُونٌ مَنْ لَعِبَ بِالشَّطْرَنْجِ»
 ١٤١٠ «مَلْعُونٌ مَنْ وَقَعَ عَلَى بَيْهَمَةٍ»
 ١٢٥٩ «مَنْ أَبْرَأَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ»
 ١٣٣١ «مَنْ أَبْرَأَ؟ قَالَ: أَمَّاكَ»
 ١٤٤٥ «مَنْ أَتَانَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ»
 ١٦٧ «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»
 ٥٩ «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتِزِرْ»
 ١٤١٠ «مَنْ أَتَى بَيْهَمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ»
 ١٢٤٤ «مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي ذُبُرِهَا»
 ١٢٤٥ «مَنْ أَتَى شَيْئًا مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي»
 ١٤٥٠ «مَنْ أَتَى عَرَفَا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ»
 ١٣٤ «مَنْ أَتَى عَرَفَا»
 ١٤٥٠ «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَفَا فَصَدَّقَهُ بِمَا»
 ١٥٩٠ «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ مُنْجِمًا فَقَدْ كَفَرَ»
 ٨٠٠ «مَنْ أَجْعَلَ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فليصم»
 ١٠٨٢ «مَنْ أَجَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فِيهِ لَه»
 ٣٩٠ «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًا كَمَا»
 ٩٦٧ «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْكُ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْع»
 ٤٣١ «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ»
 ٩٦٩ «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَسْكُ»
 ٩٣٢ «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَاءَهُ طَوَّافٌ وَاحِدٌ»
 ٢١٥ «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا»
 ١٠٩٣ «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا فِيهِ لَهُ، وَلَيْسَ»
 ١٠٨٢ «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فِيهِ لَهُ»
 ٦٩٣ «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يَرِيدُ إِدَاءَهَا آدَى»
 ١٠٩١ «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا فَإِنَّهُ»
 ١٠٩١ «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقٍّ»
- ١٠٩٢ «مَنْ أَخَذَ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا جَاءَ»
 ١٥٨٤ «مَنْ أَدْخَلَ فَرْسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا»
 ٣٤٠ «مَنْ أَذْرَكَ الْأَذَانَ وَهُوَ فِي السَّجْدَةِ»
 ٣٧٨ «مَنْ أَذْرَكَ الرُّكُوعَ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ فِي»
 ٢٤١ «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ»
 ٣٧٨ «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَهَا»
 ٥٦٣ «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ»
 ٥٦٣ «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ»
 ١٠٤١ «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَفْلَسَ»
 ١٠٤٢ «مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ»
 ٢٤٠ «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّبْحِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ»
 ٣٧٨ «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رُكْعَةً فَقَدْ أَذْرَكَهَا»
 ٢٢٠ «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ»
 ٢٢٢ «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رُكْعَةً قَبْلَ غُرُوبِ»
 ٢٤٠ «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ سَجْدَةً قَبْلَ أَنْ»
 ٥٢٥ «مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ»
 ٤٨٧ «مَنْ أَذْرَكَهُ الصَّبْحُ وَلَمْ يُؤَيِّرْ فَلَا وَتَر»
 ١٠٩٨ «مَنْ أَوَّلَ عَنْدَهُ مُؤْمِنٌ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ»
 ٨٥٤ «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ»
 ١٠٣١ «مَنْ أَسْلَفَ شَيْئًا فَلَا يَشْرُطُ عَلَى صَاحِبِهِ»
 ١٠٣٠ «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيَسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ»
 ١٠٣١ «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَأْخُذْ إِلَّا»
 ٨٤ «مَنْ أَسْلَمَ فَلْيَخْتِزْ»
 ١٠٣١ «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى»
 ١٣٩٥ «مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ»
 ١٣٦٨ «مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا أَقِيمَ عَلَيْهِ حَدَّ ذَلِكَ»
 ١٣٦٨ «مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا»
 ١٣٥ «مَنْ أَصَابَهُ فَيَّةٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ»
 ٨١٠ «مَنْ أَصْبَحَ جَبْنًا فَلَا صَوْمَ لَهُ»
 ١٤٤٦ «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»
 ١٦٤٠ «مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقُلْ»
 ١٣٦٢ «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ»
 ١٢١٣ «مَنْ أَعْتَقَ أَمْتَهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ»
 ١١٦٤ «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً»
 ١١٦٤ «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ اللَّهَ»

- ١٢٢١..... «مَنْ اسْتَحْلَلَ بَدْرَهُمْ فِي النِّكَاحِ فَقَدْ اسْتَحْلَ»
 ١١٨٠..... «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ»
 ٧٨١..... «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزْنَاهُ رِزْقًا فَمَا»
 ١٧٠٧..... «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزْنَاهُ رِزْقًا»
 ٨٠٤..... «مَنْ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ»
 ٥٥٨..... «مَنْ اسْتَقِظَ مِنَ اللَّيْلِ وَأَقِظَ أَهْلَهُ فَصَلَّيَا»
 ٢٧٩..... «مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ»
 ٩٨٤..... «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ»
 ٩٨٤..... «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ»
 ١٠٢١..... «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصْرَاءَ فَاحْتَلَبَهَا فَإِنْ رَضِيَهَا»
 ١٠٢١..... «مَنْ اشْتَرَى مُحَقَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعٌ»
 ١٠٢١..... «مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاءَ فَهُوَ مِنْهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةٌ»
 ١٣٥٠..... «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتٍ قَوْمَ بَغْيٍ إِذْهُمْ»
 ٨٤٤..... «مَنْ اعْتَكَفَ فَوَاقِ نَاقَةٍ فَكَأَنَّمَا اعْتَقَ نَسْمَةً»
 ١٤٦٩..... «مَنْ اغْتَبَرْتُ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ»
 ٦١٥..... «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ مَسَّ مِنْ»
 ٦١٦..... «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ»
 ٦١٥..... «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَحْسَنَ غُسْلَهُ وَتَطَهَّرَ»
 ٦١٦..... «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ فِي طَهَارَةٍ»
 ٦١٥..... «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَثُرَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ»
 ٦١٥..... «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمَسَّ مِنْ طَبِيبٍ»
 ٦٢٦..... «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ أَتَى»
 ١٤٥١..... «مَنْ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً»
 ١٦١٤..... «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يَبْعَثِي عَنْهُ»
 ٣٣..... «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ كُلُّبٌ صَيْدٍ وَلَا مَاشِيَّةٌ»
 ٩٣..... «مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ»
 ١٦٦٥..... «مَنْ اكْتَوَى أَوْ اسْتَرْقَى فَقَدْ بَرَأَ»
 ١١٠٥..... «مِنْ التَّقَطِّ لِقَطْعَةِ سِيرَةٍ خِلَا أَوْ ذِرْهَمًا»
 ١٠٧٠..... «مِنْ السُّخْتِ مَهْرُ الْيَمِيِّ وَأَجْرَةُ الْحَجَّامِ»
 ٦٤٨..... «مِنْ السَّنَةِ الْأَخْيَرِ حَتَّى يَطْعَمَ وَيُخْرِجَ»
 ٦٤٧..... «مِنْ السَّنَةِ أَنْ تَأْتِيَ الْغَيْدُ مَاشِيًا»
 ٦٤٦..... «مِنْ السَّنَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْغَيْدِ مَاشِيًا»
 ٤١٨..... «مِنْ السَّنَةِ أَنْ تَمَسَّ عَقِيكَ الْآلِيَّةَ»
 ٨٦٥..... «مِنْ السَّنَةِ أَنْ لَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا»
 ٥٦٨..... «مِنْ السَّنَةِ أَنْ يَتَقَدَّمَ صَاحِبُ الْبَيْتِ»
- ١١٦٨..... «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ عَتَقَ»
 ١١٦٨..... «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ»
 ١١٦٨..... «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ وَجِبَ»
 ١١٦٨..... «مَنْ أَعْتَقَ شَيْئًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ»
 ١١٦٨..... «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَإِنْ»
 ١١٦٨..... «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ أَوْ»
 ١١٢١..... «مَنْ أَغْمَرَ رَجُلًا عُمُرِي لَهُ وَلَعَقِيهِ فَقَدْ»
 ١١٢١..... «مَنْ أَغْمَرَ عُمُرِي فِيهِ لِمُعْمَرٍ وَحَيَاةٍ وَمَمَاتِهِ»
 ١٧٠٤..... «مَنْ أَتَى بَغْيًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ»
 ١٧٠٤..... «مَنْ أَتَى بَغْيًا غَيْرَ ثَبَتٍ فَإِنَّمَا»
 ٦٢٢..... «مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فِيهِ»
 ١٤٣..... «مَنْ أَفْضَى بَيْدُو إِلَى ذِكْرٍ لَيْسَ»
 ٨٠٦..... «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا»
 ٣٣٣..... «مَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ وَالْبَصَلَ وَالْكَرَاتِ فَلَا يَقْرَبَنَّ»
 ١٦٤٠..... «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ»
 ٨٠٦..... «مَنْ أَكَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا»
 ١٦٣٨..... «مَنْ أَكَلَ فِي قُصْعَةٍ ثُمَّ»
 ٤٤٨..... «مَنْ أَلْهَاهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَذَلِكَ حَظُّهُ»
 ١٤٤٦..... «مَنْ أَمَانَ سُلْطَانُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»
 ٨٦٣..... «مَنْ أَهَلَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى بِعُمُرَةٍ أَوْ»
 ١٠٩٦..... «مَنْ أَوْقَفَ ذَابَّةً فِي سَبِيلِ مَنْ سَبَّلَ»
 ١٣٥٨..... «مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ»
 ٥٨٤..... «مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ»
 ٩٨٤..... «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»
 ١٧١١..... «مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيُعْدِلْ»
 ١٦١٤..... «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كُلُّبٌ صَيْدٍ»
 ١١٢٨..... «مَنْ احْتَبَسَ قَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»
 ١٦٦٦..... «مَنْ احْتَجَمَ لِسَبْعِ عَشْرَةٍ وَتِسْعِ عَشْرَةٍ»
 ١٦٦٧..... «مَنْ احْتَجَمَ يَوْمَ السَّبْتِ أَوْ يَوْمَ»
 ١٠٢٥..... «مَنْ احْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرَأَ»
 ١٠٢٥..... «مَنْ احْتَكَرَ حُمْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُعْلِي بِهَا»
 ١٠٢٥..... «مَنْ احْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ حَرَبَهُ اللَّهُ»
 ١٠٧٦..... «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيُسِّمْ لَهُ أَجْرَتَهُ»
 ٧٣..... «مَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ»
 ١٣٧..... «مَنْ اسْتَحَقَّ النَّوْمَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ»

- مِنْ السَّنَةِ أَنْ يَطْعَمَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ ٦٤٨
- مِنْ السَّنَةِ إِذَا كَانَ يَوْمَ مَطِيرٍ أَنْ ٦٠٣
- مِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ كَانَ أَبُو بَكْرٍ ٥٦٢
- مَنْ انْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا ١٢٣٤
- مَنْ بَاتَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَيْسَ لَهُ ٨٥٧
- مَنْ بَاتَ فَوْقَ بَيْتٍ لَيْسَ لَهُ إِجَارًا ٨٥٧
- مَنْ بَاتَ وَفِي يَدَيْهِ رِيحٌ غَيْرُ ١٦٣٩
- مَنْ بَاتَ وَفِي يَدَيْهِ غَيْرٌ وَلَمْ ١٦٣٨
- مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ ١٠٤٣
- مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ١٤٥٨، ١٤٥٩
- مَنْ بَلَغَ الْعُدُوَّ سَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ١٥٨٧
- مَنْ بَلَغَهُ مَعْرُوفٌ عَنْ أَخِيهِ عَنْ غَيْرٍ ٧٧٩
- مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللَّهُ لَهُ ٣٢٨
- مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْصَلِ قَطَاةٍ ١٤١٥
- مَنْ تَبِعَ الْجَنَازَةَ وَحَلَمَهَا ثَلَاثَ مَرَارٍ فَقَدْ ٧٢٢
- مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ ٦٢٥
- مَنْ تَدَايَنَ بَدِينٍ فِي نَفْسِهِ وَفَاوَاهُ ٦٩٣
- مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ الثِّيَابِ وَهُوَ ٣٠٢
- مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ ضُرُورَةٍ ٦٠٦
- مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَلْيَتَصَدَّقْ ٦٠٦
- مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ ١٦٨٥
- مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ جَهَارًا ٢١٠
- مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوُنًا طَبَعَ اللَّهُ ٦٠٦
- مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ مُتَوَالِيَاتٍ فَقَدْ بَدَأَ ٦٠٦
- مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ٦٠٦
- مَنْ تَرَكَ ذَابَةً ١٠٩٠
- مَنْ تَرَكَ دِينًا فَتَلَّى ١٠٣٩
- مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَيْطَ عَمَلُهُ ٢٢٣
- مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَاحَ لَهُ وَمَنْ تَرَكَ دِينًا ٦٩٣
- مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ ١٧٦
- مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً صَالِحَةً فَقَدْ أُعْطِيَ نِصْفًا ١١٧٨
- مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ فَهُوَ ١٠٧٦
- مَنْ تَفَرَّدَ بِدَمٍ رَجُلٍ قَتَلَهُ ١٥٠٥
- مَنْ تَقَلَّ تَجَاةَ الْقَبِيلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٤٦١
- مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ ٦٣٧
- مَنْ تَنَحَّجَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَذِفْنِهِ فَسَيِّئَةٌ ٤٦٠
- مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ ١٥٠، ١٤٧
- مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى ١٦٥
- مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ ٥٤٩
- مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ١٢٤
- مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ وَعَادَ أَخَاهُ ٦٨٩
- مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ١٦٦
- مَنْ تَوَضَّأَ لِلْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعْمَتْ ١٦٨
- مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا ١٠٤
- مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا غَيْرُ ١٤٧
- مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ طَهُورًا لِجَمِيعِ بَدَنِهِ ٩٩
- مَنْ تَوَضَّأَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ كَانَ طَهُورًا لِجَمِيعِ بَدَنِهِ ١٠٠
- مَنْ جَاءَ مَهْلًا بِالْحَجِّ فَإِنَّ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ ٨٨٠
- مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ ١٥٥٠
- مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ ٣٠٣، ٣٠٠، ٢٧٣
- مَنْ جَعَلَ عَلَيْهِ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ ١٦٩١
- مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ١٧٠١
- مَنْ جَلَسَ عَلَى قَبْرِ يَبُولَ عَلَيْهِ ٧٣٣
- مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَفَّاهُ لَهُمَا ٩٣٣
- مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ ٦٠٣
- مَنْ جَهَّزَ غَارِيًا حَتَّى يَسْتَقِيلَ كَانَ لَهُ ١٤٧٦
- مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ ٤٧٧
- مَنْ حَافِظٌ عَلَى شُعْفَةِ الضُّحَى غُفِرَتْ لَهُ ٥٠٥
- مَنْ حَالَتْ شِفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودٍ ١٤٠٣
- مَنْ حَسِبَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقِطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ ٩٨٢
- مَنْ حَتَّى عَلَى مُسْلِمٍ احْتِسَابًا كَتَبَ لَهُ ٧٢٩
- مَنْ حَجَّ إِلَى مَكَّةَ ثُمَّ قَصَدَنِي فِي ٩٤٤
- مَنْ حَجَّ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ وَزَارَ قَبْرِي وَغَزَا ٩٤٤
- مَنْ حَجَّ فَلْيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ إِلَّا ٩٤٠
- مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَانِي ٩٤٤
- مَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ فَلَمَّا رَدَّ تَعْلِيْقُ ١٦٨٤
- مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ ١٦٨٤
- مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ وَمَنْ ١٧٣٢
- مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ ١٦٨٠

- مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ ١٦٨٠
- مَنْ خَلَفَ بِعِلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ فَهُوَ ١٦٨٤
- مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِعِلَّةٍ غَيْرِ ١٦٨٤
- مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا ١٦٨٨ ، ١٦٨٦
- مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ إِنَّ ١٦٧٥
- مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ ١٠٩٣
- مَنْ خَلَفَ عِنْدَ مَثَرِي هَذَا يَمِينٍ ١٧٣٣
- مَنْ حَمَلَ جَوَانِبَ السَّرِيرِ الْأَرْبَعِ كَفَرَ اللَّهُ ٧٢١
- مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا ١٤٤٦
- مَنْ حَمَلَ مِنْ أُمَّتِي دِينًا فَجَاهِدْ فِي ٦٩٣
- مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُ ١٧٠٨
- مَنْ خَالَفَ دِينَهُ وَبَيْنَ الْإِسْلَامِ فَاصْرَبُوا عَقَبَهُ ١٤٥٩
- مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةً ١٤٤٦
- مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمِيتَتُهُ ١٤٤٦
- مَنْ خَرَجَ مِنْ مِخْلَافٍ إِلَى مِخْلَافٍ فَإِنَّ ٧٧٢
- مِنْ خَضْبٍ بِالسَّوَادِ سَوَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٩٠
- مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ ١٤٤٥
- مَنْ خَلَفَ مَالًا أَوْ حَقًّا فَلْيُورَثِيهِ ١٠٣٩
- مِنْ خَيْرِ حِصَالِ الصَّائِمِ السَّوْكَ ٨١
- مَنْ دَانَ بَدِينٍ فِي نَفْسِهِ وَفَاوَهُ وَمَاتَ ٦٩٣
- مَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ دَخَلَ فِي جَنَّةٍ وَخَرَجَ ٩٣٨
- مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَخَذَ ١٦٣١
- مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ ١٥٤٩
- مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ ١٠٢٦
- مَنْ دَخَلَ مَسْجِدَنَا هَذَا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أَوْ ٣٣٥
- مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيُجِبْ ١٢٣٠ ، ١٢٢٩
- مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا ١٢٣٠
- مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى ١٢٢٩
- مَنْ دَقَّقْتُمْ الْيَوْمَ هُتْنَا ٧١
- مَنْ دَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَلَمَّا وَلَمْ يَسْمَعْ ٦٣٦
- مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ التَّشْرِيقِ فَلْيُعِذْ ٦٦٤
- مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ ٩٦١
- مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَدْبَحُ لِنَفْسِهِ ٩٦١
- مَنْ ذَرَعَهُ الْفَقِيءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ٨٠٤
- مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ ١٤٤٤
- مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ فَلْيُغَيِّرْهُ ٦٥٧
- مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ امْرَأَةً صَالِحَةً فَقَدْ ١١٧٨
- مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي ٨١٨
- مَنْ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ فَلَا صَلَاةَ ٣٥٠
- مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَلَغَ ١٥٨٧
- مَنْ رَمَى مُسْلِمًا بِالْكَفْرِ أَوْ قَالَ ١٤٤٢
- مَنْ رَادَّ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ ١١١
- مَنْ رَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي ٩٤٤
- مَنْ رَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ وَلْيُؤْمَهُمْ ٥٦٧
- مَنْ رَارَنِي بِالْمَدِينَةِ مُحْتَسِبًا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا ٩٤٤
- مَنْ رَارَنِي بَعْدَ مَوْتِي فَكَأَنَّمَا رَارَنِي فِي ٩٤٤
- مَنْ رَزَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ ١٠٩٣
- مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ ١٦٩٩
- مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثَرًا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ ٧٧٩
- مَنْ سَأَلَ وَعِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْبِرُ ٧٧٨
- مَنْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَعَا عَلَيْهِ مَلَكَاهُ ٦١١
- مَنْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَعَتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ ٦١١
- مَنْ سَتَرَ عِزَّةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ سَتَرَ ١٤٢٢
- مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٦٩٤
- مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا فِي الدُّنْيَا سَتَرَهُ ١٤٢٢
- مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكْتَالَ بِالْوَكْيَالِ الْأَوْفَى إِذَا ٤٢٧
- مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُلْقَى اللَّهَ عَدَا سَالِمًا ٥٤٧
- مَنْ سَلَ سَخِيمَتَهُ عَلَى طَرِيقِ عَامِرَةٍ مِنْ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ فَعَلَيْهِ ٦٦
- لَعْنَةُ اللَّهِ ٦٦
- مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَارْعَا صَاحِبًا فَلَمْ يُجِبْ ٥٤٨
- مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ الصَّلَاةَ ٥٤٨ ، ٥٤٧
- مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ ٥٤٨
- مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَمْ يَأْتِ ٦٠٦
- مَنْ سَمِعَ بِعِلْمِهِ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ سَامِعٌ ١٤٧٥
- مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُشَدُّ فِي مَسْجِدٍ ضَالَّةً ٣٣٤
- مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ ١٣٦٣
- مَنْ سَهَا قَبْلَ التَّعَامِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ ٥٣٧
- مَنْ شَاءَ أَنْ يُجَمَعَ فَلْيَجْمَعْ ٦٤٣
- مَنْ شَاءَ أَنْ يُهَلَّ بِعُمُرَةٍ فَلْيَفْعَلْ ٨٨٤
- مَنْ شَابَ شَيْئًا فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٨٧

- مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ ١٤٢٨
- مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ١٦٤٢
- مَنْ شَرِبَ فِي إِبْنَاءِ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ إِبْنَاءِ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ٥٤
- مَنْ شَكَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَهَا ٥٣٩
- مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ١٤٦٢، ٢١٢
- مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ ٧١١
- مَنْ صَامَ الْأَيْدِ فَلَا صَامَ وَلَا أَفْطَ ٨٣٦
- مَنْ صَامَ الْجُمُعَةَ كَتَبَ لَهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ٨٣٤
- مَنْ صَامَ الذَّهْرَ ضَيَّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمَ هَكَذَا ٨٣٦
- مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يَشْكُ فِيهِ فَقَدْ ٧٩٧
- مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ ٨٢٥
- مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ ٨٢٥
- مَنْ صَامَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ٨٣٥
- مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٨٣٧
- مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ رَجَبٍ عَدَلَ صِيَامَ ٨٣١
- مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ رَجَبٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ سَنَةً ٨٣١
- مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ كَانَ ٥٠٢
- مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ خَلْفَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ٤٧٧
- مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ ٤٧٧
- مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ حَرَّمَ ٤٧٧
- مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ غَفَرَ ٤٧٧
- مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْعَصْرِ لَمْ ٤٧٧
- مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ ٥٠٨
- مَنْ صَلَّى الضُّحَى أَرْبَعًا وَقَبْلَ الْأُولَى أَرْبَعَ ٥٠٥
- مَنْ صَلَّى الضُّحَى لَمْ يَكُتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ ٥٠٧
- مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ وَصَلَّى ٤٧٨
- مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ كَقِيَامٍ ٢٢٥
- مَنْ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ ٥٠٦
- مَنْ صَلَّى اللَّيْلَ فَلْيَجْعَلْ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرَةً ٤٨٧
- مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَ رَكَعَاتٍ لَمْ ٥٠٢
- مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عِشْرِينَ رَكَعَةً بَنَى ٥٠٢
- مَنْ صَلَّى رَكَعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمٍّ ٣٧٦، ٣٧٤
- مَنْ صَلَّى رَكَعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ ٢٤١
- مَنْ صَلَّى سِتَ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ ٥٠٢
- مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ ٥٠٥
- مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يُصَلِّ فِيهَا عَلَيَّ ٤٢٤
- مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمٍّ ٣٧٤
- مَنْ صَلَّى صَلَاةً يَشْكُ فِيهَا النَّفْصَانِ فَلْيُصَلِّ ٥٣٩
- مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلْنَا فَيَلْتَنَّا، وَأَكَلْ ١٤٦٢
- مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَلَمْ يَتَّبِعْهَا فَلَهُ ٧١١
- مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَلَمْ يَمْشِ مَعَهَا ٧٢٦، ٧٢٥
- مَنْ صَلَّى فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَطْرَفَيْهِ ٢٧٤
- مَنْ صَلَّى فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَطْرَفَيْهِ ٢٧٤
- مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يُتِي عَشْرَةً ٤٧٦
- مَنْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا كَانَ كَأَنَّمَا ٤٧٨
- مَنْ صَنَعَ أَمْرًا عَلَى غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ ٢٨٠
- مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ عَبْدِهِ اللَّهُ بِهَا يَوْمَ ٢٩٨
- مَنْ ضَحَى طَبِئَةً بِهَا نَفْسُهُ مُحْتَسِبًا بِأُضْحِيَّتِهِ ٩٥٢
- مَنْ ضَحَى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ بَعْدَ نَائِلَتِهِ ٩٦٣
- مَنْ ضَمِنَ الْأُزْرَ ٢٧٢
- مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا ٩١٣
- مَنْ طَافَ فَلْيُصَلِّ ٥٢٧
- مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِلْجَارِي بِهِ الْعُلَمَاءُ وَيُمَارِي ١٤٧٥
- مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ وَكُلَّ ١٦٩٩
- مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ ١٦٩٩
- مَنْ طَلَّقَ وَهُوَ لَا عِبَ فَلَائِقَهُ جَائِزٌ ١٢٦٨
- مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَحْضُرْ أَجَلُهُ فَقَالَ ٦٩٠
- مَنْ عَادَ مَرِيضًا نَادَى مَنَاوًا مِنَ السَّمَاءِ ٦٩٠
- مَنْ عَرِضَ عَلَيْهِ زَيْحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ ٩٥
- مَنْ عَرِضَ عَلَيْهِ طَيْبٌ فَلَا يَرُدُّهُ ٩٥
- مَنْ عَرِضَ عَلَيْهِ طَيْبٌ فَلْيُصِيبْ مِنْهُ ٩٥
- مَنْ عَرَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ٧٣٧
- مَنْ عَلِمَ الرَّمْيَ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنْ ١٥٨٧
- مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ ١٠٨٢
- مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ ١٠٥١، ٣٣١، ٢٨٠
- ١٢٦٧، ١٢٦٢
- مِنْ عَنْ يَحْيَى وَمِنْ عَنْ شَيْمَالٍ ٤٣٣
- مَنْ عَسَلَ مِثًا فَأَدَى فِيهِ الْأَمَانَةَ وَلَمْ ٦٩٤

- ١٦٩ «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ»
 ٦١٦ «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ وَغَدَا وَابْتَكَّرَ وَذَنَا مِنْ»
 ٦١٥ «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ ذَنَا»
 ١٦٨ «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَكَّرَ»
 ١٠١٩ «مَنْ غَسَّائًا فَلَيْسَ مِنْهُ»
 ٦٠٢ «مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ»
 ١٢٧٩ «مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ»
 ٤٩٧ «مَنْ قَاتَلَ الْوَرُثَ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَقْضِهِ مِنْ»
 ٩٨٦ «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَيْهِ وَوَلَدَيْهَا فَرَّقَ اللَّهُ»
 ٤٤٤ «مَنْ فَطَرَ صَائِغًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»
 ١٣٦٤ «مَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عَمِيَّةٍ فَغَضِبَ لِعَصْبَتِهِ»
 ١٤٦٩ «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاقَ نَاقَةً»
 ١٤٧٤ «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا»
 ١٦٨٤ «مَنْ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ»
 ٢٦٤ «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ وَأَنَا أَشْهَدُ»
 ٢٦٣ «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبِّ»
 ٤٣٨ «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِي سُبْحَانَ»
 ٦٩٠ «مَنْ قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا»
 ٤٤٠ «مَنْ قَالَ فِي ذُبُرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ»
 ٤٤٠ «مَنْ قَالَ قَبْلَ أَنْ يُنْصَرِفَ مِنْهُمَا لَا»
 ١٤٤٢، ٢١٤ «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ»
 ٤٣٨ «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ»
 ٨٤٦ «مَنْ قَامَ السَّنَةَ أَصَابَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ»
 ٤٩٨ «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ»
 ٨٤٥ «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ»
 ١٠٩٧ «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»
 ١٥٠٥ «مَنْ قُتِلَ رَجُلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، فَقُتِلَ»
 ١٣٤٢ «مَنْ قُتِلَ عَبْدُهُ قَتَلَهُ وَمَنْ جَدَعَ عَبْدُهُ»
 ١٦٢٠ «مَنْ قُتِلَ عُصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهِ سَأَلَهُ»
 ١٦٢٠، ١٦١٣ «مَنْ قُتِلَ عُصْفُورًا عَنَّا عَجَّ إِلَى»
 ١٣٨٥ «مَنْ قُتِلَ فِي الْحَرَمِ أَوْ قُتِلَ مُحْرِمًا»
 ١٥١٠، ١٥٠٦ «مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»
 ١٥١٠ «مَنْ قُتِلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ»
 ١٣٣٧ «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَبِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ»
 ١٣٦٢ «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا فَأَغْطَى بِقَتْلِهِ لَمْ يَقْبَلْ»
- ١٠٥٢ «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ»
 ١٣٦٣ «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَديدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدَيْهِ»
 ١٦١٢ «مَنْ قَتَلَ وَرَعًا فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ»
 ١٣٠٢ «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَذُّ يَوْمَ»
 ٤٤٠ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ»
 ٩٣٢ «مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجَّهِ وَعُمْرَتِهِ أَجَزَهُ لَهَا»
 ١٣١١ «مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ»
 ٥٠٥ «مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حِينَ يُنْصَرِفُ مِنْ»
 ٦٩٠ «مَنْ كَانَ آخِرَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا»
 ١٦٨٠، ١٦٧٩ «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَخْلِفُ إِلَّا»
 ١١٨٠ «مَنْ كَانَ ذَا طَوْلٍ فَلْيَنْكِحْ»
 ٨٥٤ «مَنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ فَمَاتَ وَلَمْ يُحْجِ»
 ٩٥٤ «مَنْ كَانَ ذَبْحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ»
 ٨٢٢ «مَنْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ فَلْيُسِرْهُ»
 ٧٥٢ «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهُ»
 ١٠٦٦ «مَنْ كَانَ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيُحْرِقْهَا»
 ٣٧٩ «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ»
 ٩٥٤ «مَنْ كَانَ لَهُ ذُبْحٌ فَلْيُحِبِّهِ، فَإِذَا»
 ٩١ «مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ»
 ١٠٧٦ «مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ»
 ٨٤٩ «مَنْ كَانَ مَتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّمَا لَيْلَةَ سَابِعَةِ قَا»
 ٨٧٢ «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ»
 ٦٤٢ «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ»
 ٦٤٢ «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا»
 ١١٧٨ «مَنْ كَانَ مُوسِرًا فَلَمْ يُنْكِحْ فَلَيْسَ مِنْ»
 ٦٠٩ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ»
 ١٢١٩، ١١٨٥، ١٨٢، ١٨١ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»
 ١٦٣٢، ١٣١٧، ١٢٤٤، ١٢٣٣ «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيُحْرِقْهَا»
 ١٠٦٥، ١٠٦٦ «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ يُعِيلُ لَأَحَدَاهُمَا عَلَى»
 ١٢٥٥ «مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ»
 ٩٤١، ٨٥٤ «مَنْ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ»
 ١٠٩٥ «مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ وَعَلَيْهِ مِثْلُهُ»
 ٤٩٣ «مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»
 ٤٩٢ «مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»

- ٢٨٢..... «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسَهُ»
 ٣٠٣..... «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةِ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ»
 ١١٦٧..... «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ صَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ»
 ١٥٩٢..... «مَنْ لَعِبَ بِالْكَعْبَابِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»
 ١٥٩٢..... «مَنْ لَعِبَ بِالزُّرِّ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»
 ١٥٩٢..... «مَنْ لَعِبَ بِالزُّدْشِيرِ فَكَأَنَّمَا صَبَّغَ يَدَهُ فِي»
 ١٦٦٦..... «مَنْ لَعِقَ الْعَسَلُ ثَلَاثَ غَدَوَاتٍ مِنْ»
 ٦٣٨..... «مَنْ لَعَا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ كَانَتْ لَهُ»
 ١٥٠١..... «مَنْ لَعَنَ بَنِي الْأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى»
 ٨٦..... «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا»
 ٨٨٦..... «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِذَا رَأَى فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ»
 ٨٨٦..... «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِذَا رَأَى وَوَجَدَ سَرَاوِيلَ فَلْيَلْبَسْهَا»
 ٨٨٦..... «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ»
 ٧٩٩..... «مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا»
 ٨٥٤..... «مَنْ لَمْ يَجْسِدْهُ مَرَضٌ أَوْ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ»
 ٨٠٧..... «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ»
 ١٠٦٧..... «مَنْ لَمْ يَذَرْ الْمُخَابَرَةَ فَلْيَأْذَنْ بِحَرْبٍ مِنْ»
 ٤٨٢..... «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ»
 ٤٨٢..... «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ، فَلْيُصَلِّهُمَا»
 ٤٨٥..... «مَنْ لَمْ يُورِثْ فَلَيْسَ مِنَّا»
 ١٦٤٣..... «مَنْ مَاتَ مِنْ أُمْتِي وَهُوَ يَشْرَبُ»
 ٨٢٣..... «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ شَهْرٍ رَمَضَانَ فَلْيَطْعِمْ»
 ٨٢٤، ٧٣٦..... «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ»
 ٨٥٤..... «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يُحِجْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فِي»
 ٦٩٠..... «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَا إِلَهَ»
 ١٣٤٢..... «مَنْ مَثَلَ بِعَبْدِهِ أَوْ حَرَقَهُ بِالنَّارِ فَهُوَ»
 ١١٦٧..... «مَنْ مَثَلَ بِعَبْدِهِ عَتَقَ عَلَيْهِ»
 ١٤١..... «مَنْ مَسَّ ذِكْرَهُ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى»
 ١٤٢..... «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»
 ١٠٩٨..... «مَنْ مَشَى إِلَى رَجُلٍ مِنْ أُمْتِي لِيَقْتُلَهُ»
 ١٥٨٧..... «مَنْ مَشَى بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ كَانَ لَهُ بِكُلِّ»
 ١٧٠٩..... «مَنْ مَشَى مَعَ ظَالِمٍ لِيَعِينَهُ وَهُوَ»
 ١١٦٦..... «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِمَ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ»
 ٨٥٤..... «مَنْ مَلَكَ زَاوَادًا وَرَاحِلَةً تَبْلُغُهُ إِلَى بَيْتِهِ»
 ١٠٨٣..... «مَنْ مَنَعَ فَضْلَ مَا فِيهِ أَوْ فَضْلَ كَلْبِهِ»
 ٤٩٨..... «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ»
 ٥٢٥..... «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ سَهَا عَنْهَا»
 ٤٨٣..... «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ»
 ٤٩٧..... «مَنْ نَامَ عَنْ وَفَرِهِ أَوْ نَسِيَ فَلْيُصَلِّهِ»
 ١٦٨٩..... «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ»
 ١٦٩١..... «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ»
 ١٦٩٢..... «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ»
 ١٦٩١..... «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ فَكَفَّارَتُهُ»
 ١٦٩٢..... «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمِّهِ فَكَفَّارَتُهُ»
 ١٦٣٢..... «مَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ»
 ١٦٣٥..... «مَنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي»
 ٢٤٣..... «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»
 ٨٠٦..... «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَآكَلَ أَوْ شَرِبَ»
 ٧٤٣..... «مَنْ نَبَحَ عَلَيْهِ يَعْذِبُ بِمَا نَبَحَ عَلَيَّ»
 ٨١٥..... «مَنْ وَجَدَ التَّمْرَ فَلْيَغْطِرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ»
 ١٠٩٠..... «مَنْ وَجَدَ دَابَّةً قَدْ عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا»
 ٩٥١..... «مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يَضَحْ فَلَا يَقْرَبَنَّ»
 ١٠٤٠..... «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ»
 ١١٠٥..... «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوِي عَدْلٍ»
 ٧٥٥..... «مَنْ وَجَدَهُمْ يَصِيدُ فِيهِ فَخْذُوا سَلْبَهُ»
 ١٤٠٨..... «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلًا لَوْ طُفِقُوا»
 ٥٦٣..... «مَنْ وَجَدَنِي رَاكِبًا أَوْ قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا»
 ١٤١٠..... «مَنْ وَقَعَ عَلَى بَيْهَمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَيْهَمَةَ»
 ٩٧٠..... «مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَذَنٌ فِي أُذُنَيْهِ»
 ١٧٠٣..... «مَنْ وَلِيَ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا»
 ١١١٩..... «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى»
 ١٤٨٦..... «مَنْ يَأْتِيَنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ؟ يَوْمَ الْأَحْزَابِ»
 ٧٧٧..... «مَنْ يَسْأَلُ النَّاسَ وَلَهُ مَا يَغْنِيهِ جَاءَ»
 ١٤٣٩..... «مَنْ يُطِيعَ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتَهُ»
 ١٥٤٥..... «مَنْ يُطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ»
 ٥٠٦..... «الْمُتَأَفِّقُ لَا يُصَلِّي الضُّحَى، وَلَا يَقْرَأُ»
 ١٥٤٢..... «مَنْعَتِ الْبِرَارُ دِرْهَمَهَا وَفَقِيرَهَا، وَمَنْعَتِ الشَّامُ»
 ٦٧٩..... «مَهْلًا عَنْ اللَّهِ مَهْلًا فَإِنَّهُ لَوْلَا شَبَابُ»
 ٩٠٢..... «مَوْضِعُ سَوَاطِ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا»
 ٧٢٩..... «الْمَيِّتُ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ فَلْيُقِلِّ الَّذِينَ»

- ٥٣٧ «سَيِّئَ آيَةَ كَذًا وَكَذًا، وَقَالَ»
- ٣٢٤ «سَيِّئَ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى»
- ٩٥٥ «نَعَمْ - أَوْ نَعِمْتُ - الْأُضْحِيَّةَ الْجَدْعُ»
- ٤٤٤ «نَعِمَ الْمَذْكُورُ السَّبْحَةَ»
- ٨١٥ «نَعِمَ سَحُورُ الْمُؤْمِنِ مِنَ التَّمَرِ»
- ٩٦٧ «نَعِمَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْأُنْثَى وَاحِدَةً»
- ١٤٧٩ «نَعِمَ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَاءٍ»
- ٩٢ «نَعِمَ وَأَكْرَمَهَا»
- ٨٦١ «نَعِمَ وَلَكِ أَجْرٌ»
- ١٣٠ «نَعِمَ، إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ»
- ٦٩٢ «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يَقْضَى عَنْهُ»
- ١٧١ «نُفِستَ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ»
- ١٥١٠ «نُقِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ سَيْفٌ»
- ١٦٣٠ «نُقِدْتُ اللَّحْمُ»
- ١٥٦٧ «نُقِرُّكُمْ عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»
- ١٦١٦ «نُقِصَ مِنْ عَمَلِهِ»
- ١١٧٨ «النَّكَاحُ مِنْ سِتْيٍ فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسِتْيٍ»
- ١٦٢٣ «نُقِلَ الْعَدُوُّ وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى»
- ١٦٥٢ «نَهَانَا أَنْ نَخْلُطَ بُسْرًا بِعَمْرٍ أَوْ»
- ٢٨٤ «نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةٍ»
- ١٠٦٩ «نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْأَمَةِ إِلَّا»
- ٧٦١ «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَأْخُذَ»
- ٥٤ «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّرَابِ فِي الْفِيضَةِ»
- ٥٥٠ «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ وَتَنْفِيضِ الْأَفْذَاحِ»
- ١٦٠٥ «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ»
- ٣٢٣ «نَهَانِي حَبِي أَنِ أُصَلِّيَ فِي أَرْضِ بَابِلَ»
- ٣٩٨ «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ»
- ٤٩٣ «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَمَّ إِلَّا»
- ٢٨٥ «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى»
- ٢٩٢ «نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ»
- ٢٨١ «نَهَانِي عَنْهُ جَبْرِيلُ»
- ٨١٣ «نَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الرِّصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ»
- ١٠١١ «نَهَى ﷺ عَنِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ بِالثَّمَرَةِ»
- ٩٨٤ «نَهَى أَنْ يُتَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى»
- ١٢٠٥ «نَهَى أَنْ تُشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا»
- ٧٤٥ «النَّمِيْتُ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ إِذَا قَالَتْ النَّايِحَةُ»
- ٧٤٥ «النَّمِيْتُ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ»
- ٧٤٢ «النَّمِيْتُ يُعَذِّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا يَنْجِ عَلَيْهِ»
- ١١٥٧ «مِيرَاثُ الْوَلَاءِ لِلْأَكْبَرِ مِنَ الذَّكَوْرِ، وَلَا»
- ١٦٣ «مَيْمُونَةٌ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»
- ٧٤٥ «النَّايِحَةُ إِذَا لَمْ تَتَّبِ قَبْلَ مَوْتِهَا تَقَامُ»
- ١٥٩ «نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى»
- ٦٧٠ «نَادَى فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ انْصَرَفَ»
- ١٤٦٣ «النَّارُ لَهُمْ وَلَا يَبِيهُهُمْ»
- ٩٣٦ «النَّاسُ مَعَادٍ كَمَعَادِ الذُّهَبِ، خِيَارُهُمْ فِي»
- ٧٤٧ «النَّبِيِّ ﷺ رَخِصَ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ»
- ٣٨٢ «النَّبِيُّ ﷺ قَرَأَ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾»
- ٢٥٥ «النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا عَادَ مِنْ حُجَّتَيْنِ وَرَجَعَ»
- ٦٠٠ «النَّبِيُّ ﷺ: كَانَ فِي السَّفَرِ إِذَا رَاغَتْ»
- ٩٥٠ «نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْوَاجِهِ»
- ٩٢١ «نَحَرْتُ هَاهُنَا وَمِثْنَى كُلَّهَا مَنَحَرٌ فَأَنَحَرُوا فِي»
- ١٦٢٤ «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
- ٩٤٧ «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ»
- ٢٨٣ «نَحْنُ أَهْلُ بَيْتٍ لَا نَسْتَفْرِقُ طَلِيقَاتِنَا فِي»
- ٦٠٧ «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيْنَ»
- ٩٣٧ «نَحْنُ نَازِلُونَ بِخَيْفٍ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ قَاسَمَتْ»
- ٤٠٧ «نَحْوًا مِنْ رُكُوعِهِ، وَكَانَ يَقُولُ لِرَبِّي»
- ١٦٩٢ «نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ»
- ١٦٩٢ «نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ»
- ١٦٩٣ «نَذَرْتُ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْكَعْبَةِ حَافِيَةً»
- ١٥٩٣ «النَّزْدُ وَالشُّطْرُنُجُ مِنَ الْمَيْسِرِ»
- ٢٣٩ «نَزَلَ جَبْرِيلُ فَأَخْبَرَنِي بِوَقْتِ الصَّلَاةِ فَصَلَّيْتُ مَعَهُ»
- ٨٦٣ «نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحْصَبُ فَدَعَا عَبْدًا»
- ١١٦٧ «نَزَلَ عَلَى أَخُوهِ بَنِي النَّجَارِ»
- ١٦٤٢ «نَزَلَ فِي الْخُمْرِ ثَلَاثَ آيَاتٍ»
- ٨٧٠ «نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى»
- ٩٢٦ «نَزَلَتْ لَيْلَةً جُمِعَ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ، فَقَامَتْ»
- ٧٦ «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحْيُونَ أَنْ يَنْتَظَهُرُوا وَاللَّهُ يُجِيبُ الْمُطْهَرِينَ﴾»
- ١٦٠ «نَزَلْنَا أَرْضًا كَثِيرَةَ الصُّبَابِ»

- ٩٧٨ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شِرَاءِ مَا فِيهِ**
- ٩٨٠ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَفَقَتَيْنِ فِي صَفَقَةٍ**
- ١٦٠٥ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ**
- ١٦٥٠ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَبْيِذِ الْجَرِّ**
- ٩٣ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا**
- ١٥٨٨ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصَبِّرَ الْبَهَائِمَ**
- ٢٤ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَقْتَبِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ**
- ١٣١٦ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَوَطَّأَ**
- ١٦٥٢ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْمَعَ**
- ٦١ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِبَوْلٍ أَوْ بَغَائِطٍ**
- ٦٥ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَالَّ فِي الْحَجَرِ**
- ٦٩ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبُولَ الرَّجُلُ قَائِمًا**
- ٥٩ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَخَلَّى الرَّجُلُ تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثَوْرَةٍ**
- ١٤٢٧ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ**
- ٦٤٦ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُحْمَلَ السِّلَاحُ**
- ٦٤٦ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَجَ بِالسِّلَاحِ**
- ١٦٥٢ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْلَطَ**
- ٩٨٤ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُشْتَرَى الطَّعَامُ**
- ٤٥٩ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ**
- ١٢٥٣ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطْرَقَ**
- ٦٧ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَشَيَّطَ أَخَذْنَا كُلَّ يَوْمٍ**
- ١٠٨٣ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُنْعَقَ نَفْعُ**
- ١٨١ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ**
- ١٢٠٨ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ**
- ١٢٣٣ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِجَابَةِ**
- ١٦٥٩ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَانٍ**
- ١٠٧٥ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِخْجَارِ الْأَجِيرِ**
- ٦٢٤ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْاِخْتِنَانِ يَوْمَ**
- ١٥٨٨ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ التَّخْرِيشِ بَيْنَ**
- ٩١ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ التَّرَجُّلِ إِلَّا غِيَا**
- ٢٨٨ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الثَّوْبِ الْمُصَمَّتِ**
- ٧٦٨ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْجُمُورِ**
- ٦٢٤ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَبْوَةِ يَوْمَ**
- ٤٨ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ وَمَيَاثِرِ النَّمُورِ**
- ١٦٥٠ **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَتَمَةِ**
- ١٠٢٧ **نَهَى أَنْ تُكْسَرَ الذَّرَاهِمُ فَتُجْعَلَ فِضَّةٌ**
- ٩٨٤ **نَهَى أَنْ يُبَاعَ أَحَدٌ طَعَامًا اشْتَرَاهُ بِكَيْلٍ**
- ٩٩٠ **نَهَى أَنْ يُبَاعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ**
- ٩٨٩ **نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَأَنْ يَتَنَاجَشُوا**
- ٩٨٨ **نَهَى أَنْ يُبَاعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَإِنْ كَانَ**
- ١٦٥٦ **نَهَى أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ**
- ٣١٩ **نَهَى أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ وَيُنْبَى عَلَيْهِ وَأَنْ**
- ١٢٠٨ **نَهَى أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَبَيْنَ**
- ١٦٥٩ **نَهَى أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ**
- ٦٦ **نَهَى أَنْ يُصَلَّى عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ**
- ٤٥٧ **نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُغْتَبِذٌ عَلَى**
- ٤٥٧ **نَهَى أَنْ يُعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ**
- ١٦٥٠ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَبْذُلُوا فِيهِ**
- ٦١ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ**
- ٩٧٨ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَاعَ فَمَرٌ حَتَّى**
- ٩٨٨ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَاعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ**
- ٩٨٩ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَلَقَّى الْجَلْبُ فَإِنْ**
- ٧٤ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَسَخَّعَ بِعَظْمٍ أَوْ بَعْرَةٍ**
- ٧٣٢ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ وَأَنْ**
- ٤٥٩ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَرَأْسُهُ**
- ٨٠٤ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْحِجَامَةِ لِلصَّامِ وَكَرْهَهَا**
- ٨١٣ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْحِجَامَةِ وَالْمَوَاصِلَةِ وَلَمْ**
- ١٠٠٧ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ**
- ٩٧٩ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَاضَرَةِ وَالْمُنَابَذَةِ**
- ٩٨٩ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ النُّجْشِ**
- ٨٠٣ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الرِّصَالِ فِي الصَّيَامِ**
- ٨١٣ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الرِّصَالِ وَلَيْسَ بِالْعَزِيمِ**
- ١٠١٤ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَبْرَانِ بِالْحَبْرَانِ**
- ٩٨٦ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى**
- ٩٨١ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ**
- ٩٧٨ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَغَانِمِ حَتَّى**
- ٩٨٠ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ**
- ٩٨٩ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ**
- ٩٧٥ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَقَالَ**
- ٩٧٧ **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ عَسْبِ الْفَحْلِ**

- ١٤٢٧..... **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّوَاءِ** ١٦٦٤
- ٥٢٢..... **نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْغَضْرِ** ١٦٦٩
- ٥٢٢..... **نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ** ٣٣٥
- ٩٨٠..... **نَهَى عَنِ الْمُخَالَفَةِ وَالْمُزَانَةِ وَالثَّيَابِ إِلَّا أَنْ** ١٦٥٩
- ١٦٥٠..... **نَهَى عَنِ الْمُزْفَرَةِ وَالْحَتَمِ وَالْقَفِيرِ** ٩٢
- ١٦٥٦..... **نَهَى عَنِ النُّفْعِ فِي الشَّرَابِ** ٤٦٣
- ٩٩٤..... **نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُرْمَى** ١٠٦٤، ٩٩٥
- ٣٩١..... **نَهَى عَنِ بَيْعِ الْحَيَوَانَ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً** ١٠٦٥
- ٩٩٣..... **نَهَى عَنِ بَيْعِ النُّخْلِ حَتَّى تُرْمَوْا** ٩٥٦
- ١١٥٧..... **نَهَى عَنِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبِهِ** ٩٧٩
- ٩٧٧..... **نَهَى عَنِ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ** ١٦٥١
- ١٠٨٣، ٩٧٦..... **نَهَى عَنِ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ** ١٦٨٩
- ٩٧٨..... **نَهَى عَنِ بَيْعِ مَا فِي ضَرْعِ الْمَاشِيَةِ** ٤٤٨
- ٩٩٨..... **نَهَى عَنِ بَيْعِ وَشْرطِ** ١٠١١
- ٤٧..... **نَهَى عَنِ جُلُودِ السَّبَاعِ** ٩٨٤
- ١٦٥٢..... **نَهَى عَنِ خِلَاطِ الثَّمَرِ وَالْبُسْرِ** ٩٧٧
- ١٦١١..... **نَهَى عَنِ رُكُوبِ الْجَلَالَةِ** ٩٧٦
- ٨٤٠..... **نَهَى عَنِ صَوْمِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ** ٩٧٥
- ٨٣١..... **نَهَى عَنِ صِيَامِ رَجَبٍ** ٢٨٥
- ١٠٧٥..... **نَهَى عَنِ عَسْبِ الْفَحْلِ وَعَنْ قَفِيرٍ** ٢٨٦
- ٩٧٧..... **نَهَى عَنِ عَسْبِ التَّيْسِ** ١٦١١
- ١٠٦٧..... **نَهَى عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ** ٨٢٦
- ٢٧٨..... **نَهَى عَنِ لَيْسَتَيْنِ: أَنْ يَخْتَبِيَ أَحَدُكُمْ** ٧٩٧
- ٢٧٨..... **نَهَى عَنِ لَيْسَتَيْنِ: أَنْ يَخْتَبِيَ أَحَدُكُمْ** ١٥٨٨
- ٢٧٨..... **نَهَى عَنِ لَيْسَتَيْنِ** ١٤٩٤
- ١١٩٩..... **نَهَى عَنِ مُنْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْرٍ وَعَنْ** ١٦١٢
- ١٢٥٣..... **نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ** ٤١
- ١٤٢٧..... **نَهَى وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ أَنْ يَتَّبِعُوا فِي** ١٦٠٧
- ٦٢٣..... **نَهَى: أَنْ يُقَامَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ** ١٦١١، ١٦٠٤
- ١٢٠٨..... **نَهَى أَنْ تُرَوَّجَ الْمَرْأَةُ عَلَى النِّعَةِ وَالْخَالَةِ** ١١٠٩
- ٤٠٣..... **نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ** ١٢٣٢
- ٤١٧..... **نَهَى عَنِ الْإِقْفَاءِ وَالْتَوَالِكِ** ٥٣
- ٣٢٢..... **نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ تَجَاهَةً** ١٢٠٢
- ١٠٨٤..... **النُّهْيُ عَنِ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ** ٥٣
- ١٢٤٢..... **نُهْيٌ عَنِ الثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ أَنْ يَخْلُطَ** ١٦٥٢

- ١٤٠٠ «هَلَا خَلَيْتُمُوهُ» ١٦٥١ «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ وَإِنْ ظُرِفَا لَا»
- ١٤٦٠ «هَلَا شَقَقْتُ عَنْ قَلْبِي» ١٠١٨ «نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَأَجْتَبِيُوهُ»
- ١٦٠٢ «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ» ٩٨٨ «نُهَيْتَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَإِنْ كَانَ»
- ١١٠ «هَلُمَّ اتَّوَضُّأْ لَكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٦٠٩ «نُهَيْتَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَا جُمُعَةَ عَلَيْنَ»
- ١٣٣٤ «هُمْ إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلَاكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ» ٧٤٨ «نُهَيْتَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يَعْزِمَ عَلَيْنَ»
- ١٤٤٢ «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ» ١٦٧٩ «هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ شَهْرًا»
- ١٥٤١ «هُمْ عَقَاءُ اللَّهِ» ١٧٠٧ «هَذَابَا الْأَمْرَاءِ غُلُولٌ»
- ٨٦١ «هَمُنَ لَهُمْ أَوْ لَاهُلِيهِمْ» ١٢٠٢ «هَذَمَ الْمُتَعَمِّدُ الطَّلَاقَ وَالْعِدَّةَ وَالْمِيرَاثَ»
- ١١٢٥ «هُوَ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ» ١١١٢ «الْهَدْيَةُ تَذْهَبُ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ»
- ١٢٩٩ «هُوَ أَخُوكَ يَا عَبْدُ» ٨٥٣ «هَذَا جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ وَيَنْكُمُ»
- ١٠٧٩ «هُوَ أَمِينُكَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ» ١١٤٤ «هَذَا مِنْ عَمَلِ أَصْحَابِكَ كُنْتُ أُرِيدُ»
- ١٦٢٦ «هُوَ الْحِلُّ مَيْتَةً» ١٠٠٩ «هَذَا هُوَ الرَّبَّاءُ»
- ١٢٥٦ «هُوَ الرَّجُلُ يَرَى مِنْ أَمْرَائِهِ مَا لَا» ١٢٦ «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»
- ١٦٢٨، ١٦ «هُوَ الطَّهْوُ مِائَةُ الْحِلِّ مَيْتَةً» ٢٧٩ «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا»
- ١١٦٨ «هُوَ حُرٌّ كُلُّهُ لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ» ٨٦٦ «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»
- ٨٩٧ «هُوَ حَلَالٌ فَكُلُوهُ» ١١٣٢ «هَذَانِ ابْنَايَ»
- ١٦٥٧ «هُوَ شَرِبُ الشَّيْطَانِ» ٥٤٣ «هَذِهِ السَّنَةُ»
- ١٦٧٦ «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» ١٥٣٦ «هَذِهِ حَاجَتُكَ»
- ١٢٥٦ «هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْبِرُ» ٨٨١ «هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ»
- ٦١٨ «هِيَ بَعْدُ الْغَصْرِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ» ٨٦٠ «هَذِهِ عَنَّا وَحُجٌّ عَنْ شُبْرَمَةٍ»
- ٢٠٥ «هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ» ١٠٩ «هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي»
- ٨١٦ «هِيَ رَخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ» ٨٠ «هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ»
- ٨٥٠ «هِيَ فِي الْعَشْرِ فِي سَبْعٍ يَمْضِينَ أَوْ» ١٤٦٤ «هَلْ تَحْسُونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ؟»
- ٥٣٤ «هِيَ لَنَا شُكْرٌ وَلِدَاوُدَ تَوْبَةٌ» ١٥١٢ «هَلْ تَرْزُقُونَ وَتَنْصَرُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ»
- ٥٧٣ «هِيَ لَهُ نَطْوَعٌ وَلَهُمْ مَكْتُوبَةٌ» ١٢٢٣ «هَلْ تَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا؟ قَالَ»
- ٥٠١ «هِيَ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ» ٣٢٣ «هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟»
- ٩٨٢ «وَأَكَلَ ثَمَرَهَا» ١٣٩٨ «هَلْ ضَاجَعْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ»
- ١٠٢٧ «وَأَنَّهُ رَجُلَانِ تَبَايَعَا سِلْعَةً، فَقَالَ هَذَا» ٦٦١ «هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: لَ»
- ١٤٢٩ «وَأَحْسِبُهُ قَالَ فِي الْخَامِسَةِ: ثُمَّ إِنَّ» ٣٧٧ «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ آيَةً؟»
- ١٠٤٨ «وَأَحَلَّ لَهُمْ خُلُطُهُمْ» ٥٠٨ «هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ»
- ١١٨٩ «وَأَخْرَجَ عُمَرَ مُخَنَّنًا» ١٥١١ «هَلْ مَسَحْنَا سَيْفَيْكُمَا أَمْ لَا؟»
- ٥٤١ «وَأَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ» ٣٣٩ «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مِسْكِينًا؟»
- ١٠٨ «وَأَذْنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً» ٨٨٠ «هَلْ نَهَى عَنْ شُعَةِ الْحَجِّ؟ فَقَالَ»
- ٤٢١ «وَأَشَارَ بِالسَّابِقَةِ» ٤٨ «هَلَا أَخَذْتُمْ إِمَائَهَا فَدَبَعْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟»
- ١٤٤٠ «وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَهُمْ» ١٤٦١ «هَلَا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟»

- وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ..... ٤٢٠
- وَأَعْظِمُهُ نَضَاحَكَ..... ١٠٧٠
- وَأَعَزَّأَنْكُمْ..... ٦٦٠
- وَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا..... ١٦٥٢
- وَأَعْطَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْيَقِيْنَ جَاءَتْ..... ٩٥٠
- وَأَعْطَيْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَخَيَّمَ بِي النَّبِيُّونَ..... ١٨٧
- وَأَعْطَيْتُ هَذِهِ الْإِيَّاتِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ..... ١٨٧
- وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ..... ٣٠٧
- وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقُتُوبِ..... ٦٤٣
- وَأَقِيمْ عَلَيْهِ الْحَدَّ بِحَسَابِ مَا عَقَّقَ مِنْهُ..... ١١٥٩
- وَأَمَّا الصَّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ..... ٢٩٥
- وَأَمَّا امْرَأَةٌ هَذَا فَنَزَجْهُ..... ١٣٩١
- وَأَمَرَ أَنْ يُمَاطَ عَنْ رُؤُوسِهِمَا الْأَذَى..... ٩٦٧
- وَأَمَرَ بِالْكَلْبِ..... ٢٩٧
- وَأَمَرَ عُمَرُ..... ٣٣١
- وَأَمَرْنَا أَنْ يُبَيِّحَ الرُّبَّ بِالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرَ بِالرُّبِّ..... ١٠٠٧
- وَأَمْسَحَ بِيَدِهِ نَفْسَهُ..... ١٦٧١
- وَأَمِّي خُلْفَانَا أُمُّ سُلَيْمٍ..... ٥٨٣
- وَأَنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَزَعَمَ أَنَّهُ يَتَرَعَّعُهُ مِنْ..... ١٣٣٢
- وَأَنَّ أَنْخَلِجَ مِنْ مَالِي كُلُّهُ صَدَقَةً..... ١٦٩٥
- وَأَنَّ تَحْجُجَ وَتَعْتُمِرَ..... ٨٥٢
- وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ..... ٨٢٢
- وَأَنَّ نَقُتِلَ بِهَا..... ١٣٤٧
- وَأَنَّا أَنَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ..... ١٦٤٤
- وَأَنَّا إِلَى جَنِّهِ نَائِمَةٌ..... ٤٧١
- وَأَنَّا عَلَى فِرَاشِهِ..... ٤٧١
- وَأَنَّا مَعَ جَمَاعَتِكُمْ..... ١٥٨٦
- وَأَنَّا مَعَ مَخْجَنِ بْنِ الْأَدْرِعِ..... ١٥٨٦
- وَأَنَّا مِنَ الْمُسْلِمِينَ..... ٣٦٠
- وَأَنَّا وَارِثَ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَهْقُلُ..... ٦٩٣
- وَأَنَّهُ قَرَأَ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾..... ٣٨٧
- وَأَنَّهُ قَرَأَ بِـ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾..... ٣٩٠
- وَأَنَّهُ قَرَأَ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الظَّهْرِ بِـ..... ٣٨٧
- وَأَنَّهُ قَرَأَ مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ وَالذَّارِيَاتِ فِي..... ٣٨٧
- وَأَنَّهُ كَانَ يَفْرَأُ فِي الظَّهْرِ..... ٣٨٧
- وَأَيَّمُ اللَّهِ لَوِ أَنْ فَاطِمَةَ بِنْتُ..... ١٦٨١
- وَأَيَّمَا أَهْلِ عَرَصَةٍ أَصْبَحَ فِيهِمْ امْرُؤٌ جَانِعٌ..... ١٠٢٥
- وَأَيَّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَغْتَفَتِ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةً إِلَّا..... ١١٦٤
- وَأَيَّمَا أَذْرَكَتِ الصَّلَاةَ فَصَلَّوْهُ فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ..... ٣١٧
- وَأِذَا تَزَوَّجَ الْبَكَرُ عَلَى الْيَتِيمِ..... ١٢٥٥
- وَأِذَا رَكَعْتَ فَضَعْ رَأْسَكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ..... ٣٩٥
- وَأِذَا زَوَّجَ أَحَدَكُمْ خَادِمَهُ عَبْدَهُ أَوْ أُجِيرَهُ..... ٢٧١
- وَأِذَا سَارَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ أَخَّرْ..... ٦٠٠
- وَأِذَا قَرَأَ فَانصَبْ..... ٣٧٦
- وَأِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُصَلُّوا يَتَامًا..... ٣٤٤
- وَأِغَاةُ الْمَلْهُوفِ..... ١٠٨٩
- وَأَلَّا فَقَدْ عَقَّقَ عَلَيْهِ مَا عَقَّقَ..... ١١٦٩
- وَأِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا..... ٧٢١
- وَأِنْ اللَّهُ يُنَوِّرْهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ..... ٧١١
- وَأِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ..... ١٠٤٨
- وَأِنْ تَتَّعِبْ..... ١٥٣٣
- وَأِنْ حِفْظُ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا..... ١٠٩٦
- وَأِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا..... ١٦١٦
- وَأِنْ رُكْبَتِي لَتَمْسَ فَيَحْذِ نَبِيَّ اللَّهِ..... ٢٧٠
- وَأِنْ شَتَّ ثَلَثَ ثُمَّ دَرَّتْ، قَالَ..... ١٢٥٤
- وَأِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ..... ١٢٦٨
- وَأِنْ قُوِيَ عَلَى أَنْ تُؤَخَّرِيَ الظَّهْرُ وَتُعْجَلِي..... ٦٠٣
- وَأِنْ كَانَ صَيِّفًا فَاتَّزَرَّ بِهِ..... ٢٧٦
- وَأِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ..... ١٢٣١
- وَأِنْ كَانَ وَالِدَهُ أَوْ وَلَدَهُ..... ١١٦١
- وَأِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ فِيهِ وَبِثْلَها مِنْ مَالِهِ..... ١٤١١
- وَأِنْ لَمْ تَرُدَّ..... ٣٧٥
- وَأِنْ لَمْ يَكُونُوا إِلَّا ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمُ الْإِمَامُ..... ٦١٢
- وَأِنْ لَمْ يُثْرَلْ..... ١٥٧
- وَأِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ..... ٢٥٧
- وَأِنْ نَاسًا يَقُولُونَ: مَا بَالُ الرَّجْمِ..... ١٤٠٢
- وَأِنْ نَامَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءً..... ١٥٥
- وَأِنْ هُوَ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ..... ٥٠٢
- وَأِنْ يَغْدُوا إِلَى مُصْلَاهُمْ..... ٧٩٥
- وَأِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ..... ١٥٤٨

- «وَأَنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَاءَ» ٧٤١
- «وَإِنَّهُ لَا يُبْغِي أَنْ يُعَذِّبَ بِالنَّارِ إِلَّا» ١٤٥٩
- «وَإِنِّي لِأَحْكُمُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَابِسًا بِظَفَرِي» ٤٤
- «وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ» ١١٧٩
- «وَابْنِي لَمْ يُحْصَن» ١٣٩١
- «وَاجْعَلْنَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ» ٦٩٩
- «وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ تَطَوُّعًا» ٢٤٣
- «وَارْفَعْ إِذَا رَكَعَ إِلَى يَنْفِ السَّاقِ، فَإِنْ» ٣٠٤
- «وَاسْتَأْجِرِ النَّبِيَّ» ١٠٦٨
- «وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ» ٦٨٢
- «وَاضْرِبُوا بِسُيُوفِكُمُ الْحِجَارَةَ» ١٠٩٨
- «وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْذُّفُوفِ» ١٢٣٦
- «وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ» ١٣٩٦
- «وَاعْسِلْ رِجْلَكَ» ١٢٨
- «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْمِرُهَا أَبُوهَا» ١١٩١
- «وَالْبَيْعُ قَائِمٌ بَعِيْنُهُ» ١٠٢٧
- «وَالْبَيْعُ مُسْتَهْلَكٌ» ١٠٢٨
- «وَالْتَوَلَّى يَوْمَ الزُّخْمِ» ١٤٩٩
- «وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا، فَإِنَّ الْخَالََةَ وَالِدَةٌ» ١٣٣١
- «وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ» ٥٥٤
- «وَالْحَيْضُ يَكُنْ خَلْفَ النَّاسِ يُكَبِّرُونَ مَعَ النَّاسِ» ٦٤٦
- «وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ لَوْ صَلَّيْتُ» ١٦٩٦
- «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو» ١٢٥٠
- «وَالرُّجُلُ يُقَاتِلُ لِلدُّكْرِ» ١٤٧٤
- «وَالرُّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ» ١٤٧٤
- «وَالرَّغَبُ يَسْمَى بَيْنَ يَدَيِ أُمِّي شَهْرًا» ١٨٧
- «وَالزَّكَاةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ» ١٣٣٤
- «وَالشَّمْسُ مُرْتَبِعَةٌ حَيَّةٌ» ٢٢٢
- «وَالصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ» ٥٠٢
- «وَاللَّهُ لَا أَخْلَفَ عَلَى شَيْءٍ قَارَى» ١٧٣٤
- «وَاللَّهُ لَا أَطْعَمُ لَكُمْ طَعَامًا فَرَجَعَ» ١٢٣٣
- «وَاللَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» ٢٨٢
- «وَاللَّهُ لَا يَمِينُ بِهَا بَيْنَ أَكْفَائِكُمْ» ١٠٥٤
- «وَاللَّهُ لَاغْرُورٌ فَرِيْسًا ثُمَّ قَالَ» ١٦٧٥
- «وَاللَّهُ مَا نَزَّلَهَا يُغْنِي: الْحَصْبَةَ إِلَّا» ٩٣٧
- «وَاللَّهُ مَا وَضَعَهُ حَيْثُ كَانَ إِلَّا رَسُولٌ» ١٠٥٥
- «وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» ١٢٧٩
- «وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ» ٢٣٢
- «وَالْمَيْتُ مِنْهُمَا بَرِيءٌ» ١٠٤٠
- «وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ» ١٧٣
- «وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ» ١٣٣٧
- «وَالنِّيْمَةُ تَسَامَرُ» ١١٩٣
- «وَالْوَاهِبُ أَحَقُّ بِهَيْبَتِهِ مَا لَمْ يُثْبِتْ مِنْهُ» ١١١٩
- «وَوَالِغٌ فِي الْأَسْتِشْقَاءِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» ١٠٢
- «وَوَيْلُهَا حَاضِرٌ» ١٢٥٢
- «وَيُصِنُ الْمِسْلَكَ» ٨٦٧
- «وَيُؤَيِّدُهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ» ٥٥٠
- «وَيَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ» ١٩٧
- «وَيُخْلِلُهَا التَّسْلِيمُ» ٤٣٥
- «وَالْوُزْرُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَإِخْدَى عَشْرَةَ وَسِتْعٌ وَسِتْعٌ» ٤٩٠
- «وَالْوُزْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» ٤٨٥
- «وَالْوُزْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُؤِزِرْ فَلَيْسَ مِنْ» ٢١٢
- «وَالْوُزْرُ حَقٌّ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤِزِرَ» ٤٨٥
- «وَالْوُزْرُ حَقٌّ، فَمَنْ شَاءَ أَوْزَرَ بِسِتْعٍ» ٤٩٠
- «وَالْوُزْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ» ٤٨٨
- «وَالْوُزْرُ سِتْعٌ أَوْ خَمْسٌ وَلَا نُجِبَ ثَلَاثًا» ٤٨٩
- «وَالْوُزْرُ سِتْعٌ أَوْ خَمْسٌ، وَإِنِّي لِأَكْرَهُ» ٤٨٩
- «وَالْوُزْرُ عَلَى أَهْلِ الْقُرْآنِ» ٤٨٦
- «وَالْوُزْرُ وَاجِبٌ» ٤٨٦
- «وَوُزْرَتُهَا طَهْرًا» ٣١٣
- «وَوُزْرَتُهُ وَيُنَصِّرُنِي ثُمَّ أُسْجِدُنِي سَجْدَتَيْنِ وَأَنْتَ قَاعِدَةٌ» ٥٤٤
- «وَوُضَّاحِكُهَا وَوُضَّاحِكُكَ» ١١٨١
- «وَوُضَّاحِكُهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلَتْهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ» ٥٣٣
- «وَوُضَّاحِكُهَا بِأَهْلِهَا» ١٢٧٨
- «وَوُضَّاحِكُهَا لِكُلِّ صَلَاةٍ» ١٩٧، ١٩٣
- «وَوُضَّاحِكُهَا حَرَامٌ» ١٠٨٤
- «وَوُجَاءُ الشَّيْطَانِ» ١٠٥٦
- «وَوُجِبَ الْخُرُوجُ عَلَى كُلِّ ذَاتِ نِطَاقٍ» ٦٤٧
- «وَوُجِبَتْ مَحَبَّتِي عَلَى مَنْ سَعَى بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ» ١٥٨٧
- «وَوُجِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيْلًا بَيْنَ» ١٣٥٧

- وَجَدَ عُمَرُ حَلَّةً مِنْ اسْتَبْرَقِ ثُبَاعٍ فِي..... ٦٤٥
 وَجَدَ كِتَابَ عَبْدِ آلِ حَزْمٍ يَذْكُرُونَ أَنَّهُ..... ١٣٤٥
 وَجَدْتُ فَاطِمَةَ قَدْ لَبَسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا وَقَدْ..... ٨٧٤
 وَجَدْتُ قِيَامَهُ فَرَكَنَتُهُ فَاغْبِذْهُ..... ٤٠٧
 وَجَدْنَا فِي صَحِيفَةٍ فِي قِرَابِ رَسُولِ اللَّهِ..... ٢١٤
 وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا فُغْشِيَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ..... ٧٤٢
 وَجُعِلَ التَّرَابُ لِي طَهْرًا..... ١٨٦
 وَجُعِلَتْ ثَرِيَّتُهَا..... ١٨٦
 وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ..... ٥١٥
 وَحَدَّ يَقَامُ فِي الْأَرْضِ بِحَقِّهِ أَزْكَى مِنْ..... ١٤٠٣
 وَحَرَّمَ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مَوَاضِعَ السَّجُودِ..... ٤٧٧
 وَدَخَلَ فِي الْعُمْرَةِ مِنْ كُدَى..... ٩٠٦
 وَذَكَرَ اللَّهُ كَثِيرًا..... ١٠٨٩
 وَذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الْإِسْلَامِ..... ١٦٢٢
 وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخْرَجَ وَضُوءًا فَرَأَيْتُ النَّاسَ يَنْتَدِرُونَ..... ٢٥٨
 وَرَجُلٌ آخَرُ، فَلَمَّا اسْتُخْلِفَ عَبْدُ الْمَلِكِ..... ١١٥٨
 وَرَجُلٌ اعْتَبِدَ مُحَرَّرًا..... ١٠٧٧
 وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ..... ١٣٣٧
 وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ..... ٣٢
 وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيَّ..... ١١٩٨
 وَرَفَعَ صَوْتَهُ فِي الْآخِرَةِ..... ٤٩٣
 وَرَكَعَتِي الضَّحَى كُلِّ يَوْمٍ..... ٥٠٥
 وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ..... ٤٧٦
 وَرَأَاكُمْ صَلَاةً حَافِظُوا عَلَيْهَا وَهِيَ الْوُتْرُ..... ٤٨٥
 وَرَزَّ الْمَدِينَةَ وَمِكْيَالَ مَكَّةَ..... ١٠١١
 وَرَزَّ نَوَافِ مِنْ ذَهَبٍ..... ١٢٢٠
 وَرُسُلٌ عَنْ اسْتِإْلَامِ الْحَجَرِ فَقَالَ: رَأَيْتُ..... ٩٠٩
 وَرُسُلٌ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ..... ٨٢٧
 وَرُسُلٌ: مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ الذُّرَابِ..... ٩٠٠
 وَرُسُلْتُ عَائِشَةَ عَنْ نَفْسِ النَّبِيِّ ﷺ..... ١٦٧١
 وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ..... ٥٤٣
 وَسَطُوا الْإِمَامَ وَسَدُوا الْخُلُلَ..... ٥٨٠
 «الْبُوسَى تَسُونُ صَاعًا»..... ٧٦٦
 وَصَلَاةُ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةُ ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى..... ٢٤٠
 وَصَلَاةُ الْكُسُوفِ لِقَوْلِهِ ﷺ: فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَافْرَعُوا..... ٥٢٣
 وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ..... ١٦٩٦
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ..... ٤٩٤
 وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ..... ٢١٦
 وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ..... ١١٣٥
 وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَنَفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ..... ١٨٩
 وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ الْيُسْرَى فِي..... ٣٥٥
 «الرُّسُومُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنَ الْخَذِّ»..... ١٣٤
 وَطَبَّقَ بِيَدِهِ وَذَلِكَ أَرْبَعُمِائَةٍ..... ١٢٢١
 وَعِدَّتُهَا حِيضَتَانِ..... ١٣٠٦
 وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ رَقِيَّةً كُنْتُ أَرْقِي بِهَا الْمَجَانِينَ..... ١٥١٨
 وَعَقَرُوهُ الثَّانِيَةَ بِالتَّرَابِ..... ٣٢
 وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ..... ١٣٨٤
 وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ..... ٨٢٢
 وَعَلَى الْمُقْتَلِينَ أَنْ يَنْحَجِرُوا الْأَوَّلَ فَلَاوَلَّ وَإِنْ..... ١٣٥٢
 وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ..... ١٣٢٧
 وَعَلَى الْوَلَدِ مِنْ بَعْدِي مِنْ نَيْتِ مَالٍ..... ١٠٣٩
 وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ فَإِنِكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ..... ٤١٨
 وَعَنْ أَسْمَاءَ أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جَبَّةً طَيَالِسَةً عَلَيْهَا..... ٢٨٥
 وَعَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَشُرْبِ آبَائِنَهَا..... ١٦١٢
 وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا اسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ..... ١٩٣
 وَعَنْ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ..... ٨٢١
 وَعَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْلُمَ..... ١٠٤٦
 وَقَدْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ..... ١٤٧٣
 وَقَرُّوا اللَّحَى..... ٨٣
 وَفِي الْجَنِينِ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ عَشْرٌ..... ١٣٧٩
 وَفِي الشَّقَتَيْنِ الدِّيَّةُ..... ١٣٧٢
 وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مَسْنَةً أَوْ مَسْنٌ..... ٧٦١
 وَقَابَ قَوْسٌ أَحَدَكُمْ..... ١٤٧٠
 وَقَالَ ﷺ لِخَالِدٍ لَمَّا اسْتَأْذَنَهُ فِي قَتْلِ..... ١٤٦٠
 وَقَالَ قِيَّةً: قُلْتُ: يَا رَسُولَ..... ١٠٦٠
 وَقَالَ: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلُّوا..... ٢١٩
 وَقَالَ: وَاعْدُوا يَا أَيُّسَ إِلَى امْرَأَةٍ..... ١٠٥٩
 وَقَفْتُ الظَّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ..... ٢١٧
 وَقَفْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا..... ٨٦١
 وَقَفْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي نِغَاسِهِنَّ..... ٢٠٣

- وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَحْضُرَ الْعَصْرُ ٢١٩
- وَقْتُ لِلنِّسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى ٢٠٣
- وَقْتُ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ ٨٣
- «الْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ» ٢٢٠
- «وَقَدْ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ» ١٤٢٩
- «وَقَدْ اضْطُرَرْتُمْ فَكُلُوا» ١٦٢٨
- «وَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ» ١٠٢٥
- «وَقَدْ خُطِبَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَذَكَرَ أَنْ» ١٤٦٦
- «وَقَدْ سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ الْعَرَبِيِّينَ بِالْحَدِيدِ» ١٤٩٧
- «وَقَرَأَ بَأَمِ الْقُرْآنِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى» ٧١٧
- «وَقَضَى بِوَدْيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَائِلَتِهَا» ١٣٨٠
- «وَقَعَ فِي سَهْمٍ دَحِيَّةٍ جَارِيَةٍ جَمِيلَةٍ فَاشْتَرَاهَا» ١٥١٧
- «وَقُلَّ عُمَرَةُ وَحَجَّةٌ» ٨٧٣
- «وَوَكَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ٢١٨
- «وَوَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا» ٥١٩
- «وَوَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُوضِعُ لَهُ الطَّعَامَ» ٢٣٠
- «وَوَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَعْرَابِ» ١١٦١
- «وَوَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ وَأَبُو بَكْرٍ» ٥٦١
- «وَوَكَانَ بِشَارِبِي وَفَاءً فَقَصَّصَهُ عَلَى سِوَالِكٍ» ١٦٣٧
- «وَوَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مَا بَيْنَ» ٥٠١
- «وَوَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَيِّرُ دُهْنَ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ» ٩٠
- «وَوَكَانَ كَسَا عَبَّاسًا يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ» ٧٤٩
- «وَوَكَانَ مُتَكَيِّفًا فَجَلَسَ» ١٧٢٧
- «وَوَكَانَ مِنْ قَبْلِي إِنَّمَا يُصَلُّونَ فِي كَنَائِسِهِمْ» ١٨٥
- «وَوَكَانَ يَحْتَجُّمْ لِسَبْعِ عَشْرَةَ... إلخ» ١٦٦٧
- «وَوَكَانَ يَخْجُمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ» ٣٤٦
- «وَوَكَانَ يَدْفَنُ الرَّجُلِينَ وَالثَّلَاثَةَ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِ» ٦٩٦
- «وَوَكَانَ يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ قَدْ لَطَخَ لِحْيَتَهُ بِالْحِنَاءِ» ٩٠
- «وَوَكَانَا نَحْسًا بَرَزَيْنِ بَنُو رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» ١٤٩٧
- «وَوَكَانَتْ امْرَأَةٌ تَزَوَّجَهَا بَغْدِي» ١٢٥٧
- «وَوَكَانَتْ حَامِلًا وَكَانَ ابْنُهَا يُنسَبُ إِلَى أُمِّهِ» ١١٥٥
- «وَوَكَانَتْ خَزَاعَةُ عَيْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُشْرِكُهَا» ١٥٥٦
- «وَوَكُنَّا يَسْتَحْبِبُونَ لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَجَارِرَ بَصَرَهُ» ٣٥٧
- «وَوَكْتَبَهُ ﷺ إِلَى مُصَنَّبِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنْ» ٦١٣
- «وَوَكَّلَ بِهِ يَغْنِي: الرُّكْنَ الْيَمَانِي سَبْعُونَ» ٩١٣
- «وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ» ٩٢٢
- «وَكُلَّنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ» ١٠٥٩
- «وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا رُوثٍ» ٧٤
- «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَدْلُوا بِهَا» ٧٥٦
- «وَلَا تَبْغُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ» ١٠٠٩
- «وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ» ١١١٠
- «وَلَا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعْرِفٍ» ١١٠٩
- «وَلَا تَخْتَصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ» ٨٣٢
- «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ» ٧٩٧
- «وَلَا تَضَعُوا الْحِزْبَةَ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ» ١٥٧٢
- «وَلَا تَعْلُدُوهَا شَيْئًا» ٥٦٣
- «وَلَا تَعْلُدُوا بِعَذَابِ اللَّهِ» ١٤٥٩
- «وَلَا تَقُولُوا لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا» ٧٤٨
- «وَلَا تَنْقُشُوا عَلَى خَوَاتِمِكُمْ عَرَبِيًّا» ١٤٨٠
- «وَلَا تُؤَبِّ مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَقَالَ» ٨٩٠
- «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» ١٣٤٠
- «وَلَا رَادٌّ لِمَا قَضَيْتَ» ٤٣٧
- «وَلَا رِضَاعٌ إِلَّا فِي الْحَوَائِنِ» ١٣٢٢
- «وَلَا رِضَاعٌ إِلَّا مَا أَشْرَعَ الْعَظَمُ وَأَنْبَتَ» ١٣٢٢
- «وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا قَطُّ مِنْذُ قَدَمِ» ٨٣٠
- «وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ غَيْرَ الْمُغْلِ ضَمَانٌ» ١٠٧٨
- «وَلَا غَيْرَ حَامِلٍ» ١٣١٦
- «وَلَا فِي مَعْصِيَةٍ» ١٦٨٧
- «وَلَا قِصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ» ١٠٩٧
- «وَلَا مَا جَنَى الْمَمْلُوكُ» ١٣٨٩
- «وَلَا نَذْرٌ إِلَّا الْحَجُّ» ٨٨١
- «وَلَا هِيَ تَرَكَّتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ» ١٣٣٦
- «وَلَا وَفَاءٌ نَذْرٌ إِلَّا فِيمَا يَمْلِكُ» ١٢٧١
- «وَلَا يَوْمَ الرَّجُلِ فِي نَبِيهِ» ٥٦٨
- «وَلَا يُؤْمَنُ قَوْمًا فَيُخَصَّ نَفْسُهُ بِالِدَعَاءِ دُونَهُمْ» ٥٦٨
- «وَلَا يَبْكِي عَلَى هَالِكٍ بَعْدَ الْيَوْمِ» ٧٤٢
- «وَلَا يَجْهَرُونَ بِهَا» ٣٦٩
- «وَلَا يُدْفَقُ عَلَى جَرِيحِهِمْ» ١٤٤٣
- «وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ» ٣٥٢
- «وَلَا يَرْفَعُهُمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ» ٣٥١

وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِ..... ٤٨٩، ٤٨٨	وَلَوْ عَلَى سِوَاكَ مِنْ أَرَاكَ..... ١٢٢١
وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ..... ٦٤٩	وَلَوْ كَانَ حَرًّا لَمْ يَخْرِهَا..... ١٢١٢
وَلَا يَغُزُّ مِنْ عَادَتِهِ..... ٤٩٤	وَلَوْ مِنْ طَيْبِ الْمَرَاوِ..... ٦١٥، ١٦٧
وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مَجْتَمِعٍ وَلَا يَجْمَعُ..... ٧٦٢	وَلَوْ وَجِبَتْ مَا قُتِمَتْ بِهَا..... ٨٥١
وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يَسْجُدُ، وَلَا..... ٣٥١	وَلَوْ لَا أَنْ مَعِيَ الْهَذِي لَخَلَلْتُ..... ٨٧١
وَلَا يَفْعَلُهُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السَّجُودِ..... ٣٥١	وَلْيَجْعَلِ الْبَيْتَ فِي بَيْتِهِ نَافِلَةً..... ٥٢٧
وَالْوَلَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ النَّسَبِ..... ١١٥٨	وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ الْفَجْرُ أَوْ الصَّحْحُ..... ٢٦٠
وَالْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ..... ١١٥٨	وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَصَوَّبَ يَدَهُ..... ٢٦٠
وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْطِيَ الْوَرَقُ، وَوَلِيَ النِّعْمَةُ..... ١١٥٧	وَلَيْسَ الْمَسْكُونُ لَهُ وَلَمْ يَدْعُ نَفَقَةً وَلَا..... ١٣١٣
وَوَلَّتْكُمْ وَوَيْعَةُ عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِيَةٌ..... ١١٠٩	وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ عَلَيْكَ بَيْنَ كُلِّ حَيْضَتَيْنِ..... ١٢٤٠
وَوَلَّتْكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحْبَبْتَ مِنْ أَلْوَانٍ..... ٨٨٦	وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ..... ١١٧٠
وَوَلِّحْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ..... ١٦٠٥	وَلَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ..... ١٧٢٠
وَوَلَّدَ الْإِنْسَانُ مِنْ سَعْيِهِ..... ٧٣٧	وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ..... ١٠٤١
وَوَلَّدَ الرَّجُلُ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِهِ، فَكَلُوا..... ١١٢٠	وَلْيَسْتَجِ أَحَدُكُمْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ..... ٦٠
وَوَلَّدَ لِلْفِرَاشِ وَلِلْغَايِرِ الْحَجَرُ..... ١٢٩٨	وَلْيُكْفَرْ عَنْ بَيْتِهِ إِلَّا مَا لَا..... ١٦٨٧
وَوَلَّدَ لِلْفِرَاشِ..... ١٣٠١، ١٢٩٩، ١٢٥٠	وَالْوَلِيْمَةُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ، فَمَنْ دَعِيَ إِلَيْهَا..... ١٢٢٧
وَوَلَقَدْ كُنْتُ أَحْيِضُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ حِيضٍ..... ٣٥	وَالْوَلِيْمَةُ حَقٌّ..... ١٢٢٧
وَوَلَقَوْلِي ﷺ بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأَ وَضُوءَ غَسَلٍ فِيهِ قَدَمِيهِ..... ١٢١	وَوَلْيَزَلْنَ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ يَرْوَحُ عَلَيْهِمْ..... ٢٩٠
وَوَلَقَوْلِي ﷺ لَأَبِي مَخْدُورَةَ ارْجِعْ فَارْفَعْ صَوْتَ..... ٢٥٧	وَوَلْيُفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ..... ١٥٦٠
وَوَلَكِنْ الْبَيْتَةَ عَلَى الطَّالِبِ، وَالْيَمِينَ عَلَى..... ١٠٢٨	وَوَلْيُنَا بِأَيْدِي إِخْوَانِكُمْ..... ٥٨٥
وَوَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ قَلْبُ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتُ..... ١٩٢	وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِي..... ١٦٦٥
وَوَلَكِنْ شَرِقُوا أَوْ غَرَبُوا..... ٣٤٣	وَمَا اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ..... ٣٦١
وَوَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي حَاطِطِ جَارِهِ..... ١٠٥٤	وَمَا حَمَلَنِي عَلَى مُرَاجَعَتِي إِلَّا أَنَّهُ لَمْ..... ٤٥٠
وَوَلَمْ تَرِ فِيهِ أَنْزَاسٌ..... ١٦٢٠	وَمَا صِدَّتْ بِكَ لِكِ غَيْرِ الْمُعَلِّمِ فَأَذْرَكْتُ..... ١٦١٦
وَوَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا..... ١١٧٣	وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيَّمُوا..... ٥٦٤
وَوَلَمْ يَخْلُوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فَصَلَّى..... ٦٠٥	وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ..... ١٣٣٩
وَوَلَمْ يَدْخُلْهَا مَعَهُمْ أَحَدٌ..... ٣٢٣	وَمَا كَانَ قَوْمٌ مِنَ الْأَحْيَاءِ أَبْغَضَ إِلَيَّ..... ١٥٣٧
وَوَلَمْ يَقْضُوا رَكْعَةً..... ٦٦٩	وَمَا لَمْ يَلْبُغْ ثَمَنُ الْوَجْنِ فِيهِ غَرَامَةٌ..... ١٤١٦
وَوَلِّسْتُمْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا..... ٢٦١	وَمَا نَجِدُ فِينَا نَسْتَبِلُ بِهِ..... ٦٣٠
وَوَلَّتِي، فَأَوَّلِيهِ قَفَايَ فَاسْتَرْهُ بِهِ..... ١٨٠	وَوَمَسَّحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ لَمْ يَذْكُرِ الْأَذْنَيْنِ..... ١١٧
وَوَلَوْ اسْتَرْزَنَاهُ لَرَّاذَنَّا..... ١٣٢	وَوَمَسَّحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ..... ١١٧
وَوَلَوْ حَبَا عَلَى الْمَرَاقِفِ وَالرَّكْبِ..... ٢٣٧	وَوَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ..... ١٦٨
وَوَلَوْ حَبَا عَلَى الْمَرَاقِفِ وَالرَّكْبِ..... ٥٤٥	وَوَمَعَ عُمَانٌ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ ثُمَّ أَتَمَّ..... ٥٩٢
وَوَلَوْ طَرَدْتَكُمْ الْخَيْلَ..... ٤٧٩	وَوَمِمَّنْ يُلْتَمَسُ الْعَذْلُ بَعْدِي؟..... ١٤٣٩
وَوَلَوْ عَلِمَ كَرَاهَةً لَمْ يُعْطِهِ..... ١٠٧١	وَوَمِنْ أَنَا غَيْرُ مُصَدِّقٍ لَهُ لَمْ يَقْبَلْ..... ١٤٥١

- وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُورِيَ بِلَاثٍ فَلْيُفْعَلْ ٤٨٩
- وَمَنْ أَسْرَعَ فِي الْهَجْرَةِ أَسْرَعَ بِهِ فِي ١٥٨١
- وَمَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ ١٧٠٤
- وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعَوِّبْ بِهِ ١٣٦٧
- وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ خَلْقًا كَخَلْقِ ٢٩٧
- وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ ١٦٦
- وَمِنْ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ ٦١٩
- وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَلِيثُ ١٥٩٦
- وَمَنْ تَرَكَ الرُّمَى بَعْدَمَا عَلِمَهُ فَإِنَّهَا بَعْمَةٌ ١٥٨٧
- وَمَنْ جَاءَ بِهِمْ قَدْ انْتَقَصَ مِنْهُمْ شَيْئًا ٢١١
- وَمَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا ١٦٨٧
- وَمَنْ خَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ ١٧٣٤
- وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ ١٣٤٢
- وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقٌ ١٢٢٩
- وَمَنْ صَلَّى بِقَوْمٍ فَخَصَّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةِ دُونِهِمْ ٥٦٨
- وَمَنْ صَلَّى وَلَمْ يَتَّبِعْ فَلَهُ قِرَاطٌ ٧١٢
- وَمَنْ قَلْبُهُ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ٨٤٦
- وَمَنْ كَانَ مَكَاتِبًا عَلَى بَائِتٍ وَرَهْمٌ فَقَضَاهَا ١١٥٩
- وَمِنْ كُلِّ خَالِمٍ وَبِنَارٍ أَوْ عَدَلَهُ مَعَاوِرُ ١٥٧٠
- وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ٨٦٨
- وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِيْمَ عَلَيْهِ ٥٣٢
- وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ حَتَّى صَلَّيْنَا ٩٦٢
- وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ فَلْيَقْرِ بِهِ ١٦٩٢
- وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِيقْ ١٦٩٣
- وَمَنْ يَأْكُلُ الضَّيْعَ ؟ ١٦١١
- وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ١٢٦٤
- وَمَنْ يَنْصِبُهُمَا ١٢٧٤
- وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا ١٣٦٩
- وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ٦٤١
- وَنَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ ١٥٧٧
- وَنَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَمَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ٨٧٠
- وَنُصَبِرَتْ عَلَى الْعُدُوِّ بِالرَّعْبِ وَلَوْ كَانَ بَيْنِي ١٨٧
- وَنَفْعِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْفَعِي الْقَوْبُ الْأَبْيَضُ ٢٩٤
- وَهَبْ لِي النَّبِيَّ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُ ٩٨٦
- وَهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ قِتَالًا فِي الْمَلَا حِمٍ ١٥٣٧
- وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ٣٤٢
- وَهُمْ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ١٥١٦
- وَهُمْ يُصَلُّونَ الصُّحَى فَقَالَ: صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ ٥٠٩
- وَهُمْ يُصَلُّونَ بَعْدَ مَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ ٥٠٩
- وَهُمْ يَقْتُلُونَ قَاتِلَهَا ١٣٤٦
- وَهُوَ الَّذِي فِي كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ ٢٠٣
- وهو حرٌّ من التَّلْتِ ١١٧٢
- وهو على فرسٍ له يسعى ونحن حوله ٧٢٤
- وَهُوَ يُؤَمُّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ ٣١٠
- وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ١٣١٩
- وَهِيَ صَلَاةُ الْوُسْطَى ٢٢٤
- وَهِيَ فِي دِيهَا حَائِضٌ ١٢٥٩
- وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِ أُمْتِي النَّخَاعَةَ تَكُونُ ٤٦٠
- وَوَضَعَ الْأَصْبَعَيْنِ فِي الْأُذُنَيْنِ ٢٥٨
- وَوَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَطْلُعْ قَرْنُ الشَّمْسِ ٢١٩
- وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْفُطْ نَوْرُ الشَّفَقِ ٢٢٠
- وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ يَذْهَبَ حُمْرَةُ ٢٣٣
- وَوَلَّجَ عَلَيْهِ شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ ١١٤٤
- وَيَأْتِي بِجَرِيئَتِهَا ١٥٧١
- وَيَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ ٦٤٨
- وَيَتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ ١٤٢
- وَيُثِيبُ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا ١١١٦
- وَيَسْعَى بِدِيَمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ ١٣٤١
- وَيَشْتَرِطُوا مَا ٩٩٩
- وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ١٧٢٦
- وَيُطَوَّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى ٣٨٣
- وَيُتَّقِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ ٤٧٢
- وَيُؤَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ١٢٨، ١٢٠
- وَيُؤَلِّ لِلْأَعْقَابِ، وَيُطَوِّلُ الْأَقْدَامَ مِنَ النَّارِ ١٢٢
- وَيُؤَلِّ لِلْأَمْرَاءِ، وَيُؤَلِّ لِلْعُرَفَاءِ ١٧٠١، ١٥٣٨
- يَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ، قَالُوا ١٣٥٨
- يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَسْتَحِلُّونَ الرِّبَا بِالْبَيْعِ ١٠١٦
- يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَلْعَبُونَ بِهَا ١٥٩٣
- يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ ٩٠٩
- يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ ١٤٧٥

- يؤتى بصاحب الدين يوم القيامة فيقول الل..... ٦٩٣
 يَوْمَ الْقَوْمِ أَفْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللّهِ، فَإِنْ..... ٥٦٦
 يَوْمَ الْقَوْمِ أَفْرَوْهُمْ..... ٥٦٧، ٥٦٦
 يَا أَبَا ذَرٍّ إِذَا صُمْتُ مِنَ الشَّهْرِ..... ٨٣٤
 يَا أَبَا ذَرٍّ إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا..... ١٧٠٤
 يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ: بِسْمِ اللّهِ وَالْحَمْدُ لِلّهِ..... ٩٩
 يَا أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَيْكَ بِطَرِيقِ قَوْمٍ..... ١٧٠٢
 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا..... ١٦٠١
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ..... ٩٥٤
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ..... ٨٥١
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا يَحْمِلُكُمْ أَنْ تَتَأْبَهُوا..... ١٥٠١
 يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا قُلْتُمُ النِّسَاءَ فطَلَّقُوهُنَّ..... ١٢٦٢
 يَا بِلَالُ اقْضِهِ وَزِدْهُ، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةً..... ١٠٦٩
 يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ..... ٥٢٧
 يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْنَعُوا أَخَدًا..... ٥٢٧
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا ذُلٌّ لِي فِي..... ١١٨٠
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَوَضَّأُ مِنْ بَرٍّ يُضَاعَفُ..... ٢٦
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنْزِلُ غَدًا فِي..... ١١٦٠
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجِدُ مِنِّي قُوَّةً..... ٨١٦
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدٌ خَيْرٌ مِن..... ١٧٣٥
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ..... ١٣٦٣
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي آيَةِ الْمَجُوسِ..... ٣٥
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَسَ أَبِي قَمِيصَكَ الَّذِي..... ٧٤٩
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ..... ١٦٩٨
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنُ أُخْتِي وَجِعَ..... ٢٠
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ السَّيُولُ لَتَحُولَ بَيْنِي..... ٥١٦
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ اللّهِ..... ١١٢٩
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَ عَلَيْنَا..... ١٤٤٥
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ..... ٥٧٢
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَوْبَتِي..... ١٦٩٥
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَفْأَكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟..... ٣٥
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَتَطْبُخُ فِي قُدُورِهِمْ
 وَنَشْرَبُ فِي آيَتِهِمْ..... ٣٥
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمِ أَهْلِ كِتَابٍ أَفْأَكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟..... ٢١
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَرَكْتَ آيَةَ كَذَا..... ٤٥١
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ..... ٨٥٦
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ يَشُقُّ..... ١١٨٠
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي صَاحِبُ ظَهْرٍ..... ٨١٧
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا..... ١٢٦٣
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَنْفَضُهَا نَفْضًا..... ١٢٤٤
 يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَمْنُ أَبَا..... ١٥٤٩
 يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَذْهَبُ فَوْهُ أَيْسَنَّا؟..... ٨١
 يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي، قَالَ..... ١٢٦٨
 يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي..... ١٨٠
 يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ حَقِيقًا أَنْ تَجْعَلَ..... ١٥٤٩
 يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي إِلَّا تَوْبٌ وَاحِدٌ وَأَنَا أَحْيَضُ فِيهِ..... ٣٤
 يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي شَيْءٌ..... ١١٢٢
 يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَائِرُ؟ قَالَ..... ٦٩١
 يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحْرُ النَّاقَةِ وَنَذْبُجُ..... ١٦٢٥
 يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاتَانِ بَيْتَا ثَابِتٍ..... ١١٤٩
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنْفَعْتِ..... ١٤٩٩
 يَا صَخْرُ إِنْ الْقَوْمَ إِذَا اسْلَمُوا أَحْرَزُوا..... ١٥٤١
 يَا عَائِشَةُ إِنَّمَا مَنَزَلَةٌ مِنْ صَامٍ فِي..... ٨٠١
 يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ لَا..... ١٦٩٩
 يَا عَلِيَّ إِذَا جَلَسَ إِلَيْكَ الْخَصْمَانِ..... ١٧١١
 يَا عَلِيَّ ثَلَاثٌ لَا تُؤْخَرُهَا: الصَّلَاةُ..... ٥٢٣
 يَا عَلِيَّ قَدْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ السُّبْقَةَ..... ١٥٨٥
 يَا عَلِيَّ لَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّمَا..... ١١٨٥
 يَا عُمَرُ لَا تَكُلْ قَائِمًا فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ..... ٦٨
 يَا مُعَاذُ لَا تَكُنْ قَائِمًا..... ٥٥٩
 يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ..... ١١٨٠، ١١٧٨
 يَا مَنْصُورُ أَمِثْ أَمِثْ..... ١٤٩٣
 يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ عَقِيقًا مِنْ..... ١٥٣٧
 يَا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ اخْتَضِبْنَ غَمَسًا وَاخْتَضِبْنَ وَلَا تَنْهَكْنَ..... ٨٥
 يَنْتَفِي بِهِ وَجْهَ اللّهِ..... ٣٢٩
 يَنْتَفِعُ صَاحِبُ النَّخَامَةِ فِي الْقِبْلَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... ٤٦١
 يَنْتَفِي رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَقُولُ..... ١٦٧٩
 يَنْتَاهُونَ بِكَرَّةِ الْمَسَاجِدِ..... ٣٣١
 يَنْتَاهُونَ بِهَا ثُمَّ لَا يَعْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا..... ٣٣١
 يُجْزِي عَنْكَ طَوَائِفُكَ بِالصَّنَا وَالْمَرْوَةِ عَنْ حَجَلِكِ..... ٩٣٣

٣١٢.....	«يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ رَاكِبٌ إِلَى خَيْرٍ».....	٨٠.....	«يُجْزَى مِنَ السَّوَالِكِ الْأَصَابِعُ».....
٣٧.....	«يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ».....	١٧٩.....	«يُجْزَى مِنَ الْغُسْلِ الصَّاعُ، وَمِنْ».....
٢٥٠.....	«يُعْجَبُ رَيْكَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ رَاعِي غَنَمٍ».....	٩٥٥.....	«يُجُوزُ الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِّ أَصْحِيَّةٌ».....
٦٦٣.....	«يُعْدِلُ صِيَامَ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ».....	١٣٦٢.....	«يُجْبَى الْقَاتِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ».....
٢٤٨.....	«يُعْرِفُونَ بِطُولِ أَغْنَاهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».....	١٣٦٩.....	«يُجْبَى الْمَقْتُولُ مُتَعَلِّقًا بِالْقَاتِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاصِيَّتُهُ».....
١٤٣٣.....	«يُعْضُ الْأَرْضُ لِيَجِدَ بَرْدَهَا مِمَّا يَجِدُ مِنْ».....	١٥٥٢.....	«يُجِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ».....
١٤٣٣.....	«يُعْضُونَ الْحِجَارَةَ».....	١١٤٤.....	«يُحَاجُّنِي يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا».....
٩٦٨.....	«يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ وَلَا يُمَسُّ رَأْسُهُ بِدَمٍ».....	١٣٢٠.....	«يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ».....
٩٧١.....	«يُعَقُّ عَنْهُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ».....	١٣٢٤.....	«يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».....
١٧٠.....	«يُغْتَسَلُ مِنْ أَرْبَعٍ مِنَ الْجُمُعَةِ».....	٦٣٧.....	«يُخْضَرُ الْجُمُعَةُ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ: فَرَجُلٌ خَضَرَهَا».....
٤٣.....	«يُفْسِلُ ذَكَرَهُ وَأَنْثِيَّتَهُ وَيَتَوَضَّأُ».....	١٦٢٧.....	«يُجَلُّ مِنَ الْمَيْتَةِ اثْنَانِ وَمِنْ الدَّمِ».....
٤٣.....	«يُفْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ».....	١٤٤١.....	«يُخْرَجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ».....
٧٧.....	«يُفْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ».....	٦٣٤.....	«يُخْطَبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ».....
٣٨.....	«يُفْسَلُ مِنَ بَوْلِ الْحَارِيَةِ وَيُرْشَى مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ».....	١٣٣١.....	«الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى».....
١٧٨.....	«يُفْسِلُهُ الصَّاعُ وَيُوضِئُهُ الْمُدَّ».....	١٥٥٢.....	«يَدُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافَأُ دِمَائُهُمْ».....
١٤٧٨.....	«يُغْفَرُ اللَّهُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ».....	١٤٠.....	«الْيَدُ زَنَاها لِلْمُسِّ».....
٢٥٠.....	«يُغْفَرُ لِلْمُؤَدَّنِ مَدَى صَوْتِهِ وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ».....	٤٦٠.....	«الْيَدَانِ يَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الْوُجْهُ».....
١٥٥٢.....	«يُقَالُ هَلِوْ غُذِرَ فُلَانٌ».....	١٦٦٢.....	«يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا».....
١٣٤٦.....	«يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُصَبِّرُ الصَّابِرُ».....	٤٦٥.....	«يَدْعُو عَلَى أَنَاسٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ».....
٩٠.....	«يُقْتَلُ الْمُحْرَمُ الْحَيَّةُ وَالذِّئْبُ».....	٦٩٣.....	«يَدْعَى بِصَاحِبِ الدِّينِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَوْفَى».....
١٤٤٠.....	«يُقْتَلُ عَمَارًا الْفَيْتَةُ الْبَاغِيَّةُ».....	١٥٩٣.....	«يَدْرَحُمُ بِهِ عِبَادَهُ لَيْسَ لِأَهْلِ الشَّوِّ فِيهَا».....
١٤٥٢.....	«يُقَرَّهَا فِي أَذُنَيْهِ كَمَا تَقَرُّ الْفَارُورَةُ».....	٢٧٣.....	«يُذَرِّعُ شَبِيرًا».....
١٣٥٧، ١٣٥٥.....	«يُقْسِمُ خَسْفُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيَذْفَعُ».....	١٠٢٦.....	«يُزِيدُ أَنْ يُغْلِي بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ».....
٤٧٣.....	«يُقَطَّعُ الصَّلَاةُ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ».....	١٣٨٥.....	«يُزَادُ فِي دِيَةِ الْمَقْتُولِ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ».....
٤٧٢.....	«يُقَطَّعُ الصَّلَاةُ الْكَلْبُ وَالْجِمَارُ وَالْمَرْأَةُ».....	١٦٠٥.....	«يُزْعَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى».....
١٤٧٥.....	«يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ».....	٨١.....	«يَسْتَاكُ الصَّائِمُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ بِرُطْبِ السَّوَالِكِ وَيَابِسِهِ».....
١٠١١.....	«يَقُولُ حِينَ أَدْنَى لِأَهْلِ الْعَرَابِ أَنْ يَبِيعُوهَا».....	٥١٧.....	«يَسْتَاكُ مِنَ اللَّيْلِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا».....
٧٩٦.....	«يَقُولُ لَهْلَالِ رَمَضَانَ: إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا».....	٢٨٩.....	«يَسْتَجْلُونَ الْخَزْ وَالْخَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَارِفَ».....
١٢٥٤.....	«يَقُولُ: لِلْبَكْرِ سَبْعَةُ أَيَّامٍ، وَلِلنَّعْبِ».....	٣٦.....	«يَسْرَوُ وَلَا تَعْسَرُوا».....
١٤٤٢.....	«يَقُولُونَ الْحَقَّ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ».....	٥٠٨.....	«يُسَلَّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ».....
١٨٨.....	«يَكْفِيكَ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْكَفَّيْنِ».....	١٦٤٩.....	«يُسْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرُ وَيُسْمُونَهَا».....
١٤٧٥.....	«يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رِجَالٌ يَخْتَلُونَ الدُّنْيَا».....	٦٤٨.....	«يُشْهَدَانِ الْخَيْرَ وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ».....
٧٧١.....	«يَكُونُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ صَدَقَةٌ».....	٥٠٧.....	«يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ».....
٩٠.....	«يَكُونُ قَوْمٌ يَخْضِبُونَ بِالسَّوَادِ لَا يَجِدُونَ رِيحَ الْجَنَّةِ».....	٥٩١، ٣٢٥.....	«يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا إِنْ اسْتَطَاعَ فَإِنْ لَمْ».....
٨٨.....	«يَكُونُ قَوْمٌ يَخْضِبُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ بِالسَّوَادِ».....	٥٩١.....	«يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ نَالَهُ مَشَقَّةٌ».....

- «يَلْبِي الْمُعْتَمِرُ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ» ٨٧٨
- «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ» ١٤٣٨
- «يَمْرُقُونَ مِنَ الْحَقِّ» ١٤٣٨
- «يُمْنُ الْخَيْلِ فِي شَقَرِهَا» ١٥٨٩
- «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ» ١٦٨٥
- «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ» ١٦٧٥، ١٦٧٤
- «يُنَادِي مُنَادٍ كُلَّ لَيْلَةٍ هَلْ مِنْ دَاعٍ» ٥٠٣
- «يُنَزِّلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ» ٥٠٣
- «يُنْصَرُّ الْمُسْلِمُونَ بِدُعَاءِ الْمُسْتَضْعِفِينَ» ١٥١٣
- «يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَائِدَةِ» ٩٩١
- «الْيَهُودُ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ» ١٣٩٣
- «يُودَى الْمُكَاتِبُ بِحِصَّةٍ مَا أَذَى دِيَّةَ الْحُرِّ» ١١٧٣
- «يُودَى الْمُكَاتِبُ بِقَدَرِ مَا أَذَى» ١١٧٤
- «يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ الطَّعِينَةُ مِنَ الْحَيَرَةِ تَوْمٌ» ٨٥٨
- «يُوشِكُ أَنْ تَسْتَجِلَّ أُمْتِي فُرُوجُ النِّسَاءِ وَالْحَرِيرِ» ١٥٩٤
- «يُوقِفُ الْمُؤَلِّي فُلَانًا أَنْ يَقِيءَ وَإِنَّمَا أَنْ» ١٢٨٣
- «يَوْمَ الْجُمُعَةِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَاعَةً، مِنْهَا» ٦٢١
- «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ» ٨٣٢
- «يَوْمَ النَّحْرِ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ» ٩٦١
- «يَوْمَ عَرَفَةَ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا» ٨٢٦

٥٥	باب الرخصة في آنية الصفر ونحوها.....	٥	مقدمة المحقق.....
٥٥	باب استحباب تخمير الأواني.....	٧	مقدمة المصنف.....
٥٦	باب آنية الكفار.....	١٦	كتاب الطهارة.....
٥٧	أبواب أحكام التخلّي.....	١٦	أبواب المياه.....
٥٧	باب ما يقول المتخلّي عند دخوله وخروجه.....	١٦	باب طهوية ماء البحر وغيره.....
٥٨	باب ترك استحباب ما فيه ذكر الله.....	١٩	باب طهارة الماء المتوضّأ به.....
٥٨	باب كفّ المتخلّي عن الكلام.....	٢٢	باب بيان زوال تطهيره.....
٥٩	باب الإبعاد والاستئثار للتخلّي في الفضاء.....	٢٣	باب الرّدّ على من جعل ما يغترف منه المتوضّع بعد غسل وجهه مستعملاً.....
٦٠	باب نهى المتخلّي عن استقبال القبلة واستدبارها.....	٢٤	باب ما جاء في فضل طهور المرأة.....
٦٢	باب جواز ذلك بين البنيان.....	٢٦	باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة.....
٦٥	باب ارتياد المكان الرّخو وما يكره التخلّي فيه.....	٣٠	باب أسأر البهائم.....
٦٧	باب البول في الأواني للحاجة.....	٣١	باب سؤر الهر.....
٦٨	باب ما جاء في البول قائماً.....	٣٢	أبواب تطهير النجاسة وذكر ما نصّ عليه منها.....
٧٠	باب وجوب الاستنجاء بالحجر أو الماء.....	٣٢	باب اعتبار العدد في الولوغ.....
٧٢	باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الأحجار.....	٣٣	باب الحثّ والقرص والعفو عن الأثر بعدهما.....
٧٣	باب في إلحاق ما كان في معنى الأحجار بها.....	٣٥	باب تعين الماء لإزالة النجاسة.....
٧٤	باب النهي عن الاستجمار بالروث والرّمة.....	٣٥	باب تطهير الأرض النجسة بالمكثرة.....
٧٤	باب النهي أن يستنجد بمطعم أو بما له حرمة.....	٣٧	باب ما جاء في أسفل النعل تصيبه النجاسة.....
٧٥	باب ما لا يستنجد به لنجاسته.....	٣٨	باب نضح بول الغلام إذا لم يطعم.....
٧٥	باب الاستنجاء بالماء.....	٤٠	باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه.....
٧٧	باب وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء.....	٤٢	باب ما جاء في المذي.....
أبواب السّواك وسنن الفطرة باب الحثّ على السّواك وذكر ما يتأكّد عنده.....	٧٧	باب ما جاء في المني.....	٤٤
باب تسوك المتوضّع بأصبعه عند المضمضة.....	٨٠	باب أنّ ما لا نفس له سائلة لم ينحس بالموت.....	٤٦
باب السّواك للصّائم.....	٨١	باب أنّ الأدميّ المسلم لا ينحس بالموت ولا شعره وأجزاؤه بالانفصال.....	٤٦
باب سنن الفطرة.....	٨٢	باب النهي عن الانتفاع بجلد ما لا يؤكل لحمه.....	٤٧
باب الحتان.....	٨٤	باب ما جاء في تطهير الدّبّاغ.....	٤٨
باب أخذ الشارب وإعفاء اللّحية.....	٨٦	باب تحريم أكل جلد الميتة وإن دبغ.....	٥١
باب كراهة نفث الشّيب.....	٨٧	باب ما جاء في نسخ تطهير الدّبّاغ.....	٥١
باب تغيير الشّيب بالخناء والكتم ونحوهما وكراهة السّواد.....	٨٧	باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل إذا ذبح.....	٥٢
باب جواز اتّخاذ الشعر وإكراهه واستحباب تقصيره.....	٩٠	أبواب الأواني.....	٥٣
باب ما جاء في كراهية القزع والرّخصة في حلق الرّأس.....	٩٢	باب ما جاء في آنية الذهب والفضة.....	٥٣
باب الإطلاء بالنّورة.....	٩٦	باب النهي عن التّضبيب بهما إلا ييسر الفضة.....	٥٤
أبواب صفة الوضوء فرضه وسنته باب الدليل على وجوب التّيه له.....	٩٦		

- باب الدليل على وجوب النيّة له ٩٦
- باب التسمية للوضوء ٩٨
- باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيد له لنوم الليل ١٠٠
- باب المضمضة والاستنشاق ١٠٢
- باب ما جاء في جواز تأخيرهما على غسل الوجه واليدين ١٠٥
- باب المبالغة في الاستنشاق ١٠٦
- باب غسل المسترسل من اللحية ١٠٧
- باب في أنّ إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثرة لا يجب ١٠٧
- باب استحباب تخليل اللحية ١٠٨
- باب تعاهد الماقين وغيرهما من غصون الوجه بزيادته ما ١٠٩
- باب غسل اليدين مع المرفقين وإطالة الغرة ١١٠
- باب تحريك الخاتم وتحليل الأصابع وذلك ما يحتاج إلى ذلك ١١١
- باب مسح الرأس كله وصفته وما جاء في مسح بعضه ١١٢
- باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا ١١٤
- باب: أنّ الأذنين من الرأس وأنهما بمسحان بمائه ١١٦
- باب مسح ظاهر الأذنين وباطنهما ١١٧
- باب مسح الصدغين وأنهما من الرأس ١١٧
- باب: مسح العنق ١١٧
- باب جواز المسح على العمامة ١١٨
- باب: ما يظهر من الرأس غالباً مع العمامة ١٢٠
- باب: غسل الرجلين وبيان أنه الفرض ١٢٠
- باب التيامن في الوضوء ١٢٢
- باب: الوضوء مرةً ومرتين وثلاثاً وكراهة ما جاوزها ١٢٣
- باب: ما يقول إذا فرغ من وضوئه ١٢٤
- باب: الموالاة في الوضوء ١٢٥
- باب جواز المعاونة في الوضوء ١٢٦
- باب: المنديل بعد الوضوء والغسل ١٢٧
- أبواب المسح على الخفين باب: في شرعيته ١٢٧
- باب المسح على الموقين وعلى الجوربين والتعلين جميعاً ١٢٩
- باب اشتراط الطهارة قبل اللبس ١٣٠
- باب توقيت مدة المسح ١٣١
- باب اختصاص المسح بظهر الخف ١٣٢
- أبواب نواقض الوضوء ١٣٣
- باب الوضوء بالخارج من السبيل ١٣٣
- باب الوضوء من الخارج النجس من غير السبيلين ١٣٤
- باب الوضوء من النوم لا السير منه على إحدى حالات الصلاة ١٣٦
- باب الوضوء من مس المرأة ١٣٩
- باب الوضوء من مس القبل ١٤١
- باب الوضوء من لحوم الإبل ١٤٣
- باب التطهر يشك هل أحدث ١٤٥
- باب إيجاب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصحف ١٤٦
- أبواب ما يستحب الوضوء لأجله باب استحباب الوضوء ممّا منته التار والرخصة في تركه ١٤٩
- باب فضل الوضوء لكل صلاة ١٥٠
- باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرخصة في تركه ١٥١
- باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم ١٥٢
- باب تأكيد ذلك للجنب واستحباب الوضوء له لأجل الأكل والشرب والمعاودة ١٥٣
- باب جواز ترك ذلك ١٥٥
- أبواب موجبات الغسل ١٥٦
- باب الغسل من الحي ١٥٦
- باب إيجاب الغسل من التقاء الختانين ونسخ الرخصة فيه ١٥٧
- باب من ذكر احتلاماً ولم يجد بللاً أو بالعكس ١٥٩
- باب وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم ١٦٠
- باب الغسل من الحيض ١٦٠
- باب تحريم القراءة على الحائض والجنب ١٦١
- باب الرخصة في اجتياز الجنب في المسجد ومنعه من اللبث فيه إلا أن يتوضأ ١٦٢
- باب طواف الجنب على نسائه بغسل وبأغسال ١٦٤
- أبواب الأغسال المستحبة .
- باب غسل الجمعة ١٦٥
- باب غسل العيدين ١٦٩
- باب الغسل من غسل الميت ١٦٩
- باب الغسل للإحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة ١٧١
- باب غسل المستحاضة لكل صلاة ١٧٢

- باب غسل المغنى عليه إذا أفاق ١٧٣
- باب صفة الغسل ١٧٤
- باب تعاهد باطن الشَّعور وما جاء في نقضها ١٧٦
- باب استحباب نقض الشَّعر لغسل الحيض وتَبَّع أثر الدَّم فيه ١٧٧
- باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء ١٧٨
- باب من رأى التَّقدير بذلك استحباباً وأنَّ ما دونه يجرى إذا أسبغ ١٧٩
- باب الاستئذان عن الأيمن للمغتسل وجواز تجرّده في الخلوة ١٨٠
- باب الدَّخول في الماء بغير إزار ١٨١
- باب ما جاء في دخول الحَمَام ١٨١
- كتاب التَّيَمُّم ١٨٣
- باب تيمُّم الجنب للصَّلَاة إذا لم يجد ماءً ١٨٣
- باب تيمُّم الجنب للجرح ١٨٣
- باب الجنب يتيمَّم لحوف البرد ١٨٤
- باب الرُّخصة في الجماع لعادم الماء ١٨٤
- باب اشتراط دخول الوقت للتَّيَمُّم ١٨٥
- باب من وجد ماء يكفي بعض طهارته يستعمله ١٨٦
- باب تعيّن التُّراب للتَّيَمُّم دون بقيّة الجامدات ١٨٧
- باب صفة التَّيَمُّم ١٨٧
- باب من تيمَّم في أوّل الوقت وصَلَّى ثمَّ وجد الماء في الوقت ١٨٩
- باب بطلان التَّيَمُّم بوجدان الماء في الصَّلَاة وغيرها ١٩٠
- باب الصَّلَاة بغير ماءٍ ولا ترابٍ عند الضَّرورة ١٩٠
- أبواب الحيض ١٩١
- باب بناء المعتادة إذا استحيضت على عاداتها ١٩٢
- باب العمل بالتَّيَمُّم ١٩٣
- باب من تحيض ستاً أو سبعمائة فقد العادة والتَّيَمُّم ١٩٤
- باب الصَّغرة والكدرة بعد العادة ١٩٥
- باب وضوء المستحاضة لكلِّ صلاةٍ ١٩٦
- باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها ١٩٧
- باب كفارة من أتى حائضاً ١٩٩
- باب الحائض لا تصوم ولا تصلّي وتقضي الصَّوم دون الصَّلَاة ٢٠٠
- باب سؤر الحائض ومواكلتها ٢٠١
- باب وطء المستحاضة ٢٠١
- كتاب النَّفَس ٢٠٢
- باب أكثر النَّفَس ٢٠٣
- باب سقوط الصَّلَاة عن النَّفَس ٢٠٤
- كتاب الصَّلَاة ٢٠٤
- باب افتراضها متى كان ٢٠٥
- باب قتل تارك الصَّلَاة ٢٠٧
- باب حجة من كفر تارك الصَّلَاة ٢٠٩
- باب حجة من لم يكفر تارك الصَّلَاة ولم يقطع عليه بخلود في النَّار ورجاله ما يرجو لأهل الكبائر ٢١١
- باب أمر الصَّبي بالصَّلَاة تمريناً لا وجوباً ٢١٤
- باب أنَّ الكافر إذا أسلم لم يقض الصَّلَاة ٢١٥
- أبواب المواقيت ٢١٥
- باب وقت الظَّهر ٢١٥
- باب تعجيلها وتأخيرها في شدّة الحرّ ٢١٧
- باب أوّل وقت العصر وآخره في الاختيار والضَّرورة ٢١٩
- باب ما جاء في تعجيلها وتأكيده مع الغيم ٢٢٢
- باب بيان أنَّها الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها ٢٢٣
- باب وقت صلاة المغرب ٢٢٨
- باب تقديم العشاء إذا حضر على تعجيل صلاة المغرب ٢٣٠
- باب جواز الرُّكعتين قبل المغرب ٢٣١
- باب في أنَّ تسميتها بالمغرب أولى من تسميتها بالعشاء ٢٣٢
- باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة وبقاء وقتها المختار إلى نصف اللَّيل ٢٣٣
- باب كراهية النَّوم قبلها والسَّمر بعدها إلا في مصلحة ٢٣٥
- باب تسميتها بالعشاء على العتمة ٢٣٧
- باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التَّغليس بها والإسفار ٢٣٨
- باب بيان أنَّ من أدرك الصَّلَاة في الوقت فإنَّه يتمُّها ووجوب المحافظة على الوقت ٢٤٠
- باب قضاء الفوائت ٢٤٣
- باب التَّرتيب في قضاء الفوائت ٢٤٥
- أبواب الأذان ٢٤٧
- باب وجوبه وفضيلته ٢٤٧
- باب صفة الأذان ٢٥٠

باب رفع الصوت بالأذان..... ٢٥٦	التصوير..... ٢٩٥
باب المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلوي عنقه عند الحيلة ولا يستدير..... ٢٥٧	باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسرّاويل..... ٢٩٨
باب الأذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة... ٢٥٨	باب الرخصة في اللباس الجميل واستحباب التواضع فيه وكراهة الشهرة والإسبال..... ٣٠١
باب ما يقول عند سماع الأذان والإقامة وبعد الأذان..... ٢٦١	باب نهى المرأة أن تلبس ما يحكي بدنّها أو تشبه بالرجال... ٣٠٥
باب من أذن فهو يقيم..... ٢٦٤	باب التيامن في اللبس وما يقول من استجدّ ثوبًا..... ٣٠٧
باب الفصل بين النداءين بجملة..... ٢٦٥	أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات..... ٣٠٧
باب النهي عن أخذ الأجرة على الأذان..... ٢٦٥	باب اجتناب النجاسة في الصلاة والغفو عمّا لا يعلم بها... ٣٠٨
باب فيمن عليه فوائد أن يؤذن ويقيم للأولى ويقيم لكلّ صلاة بعدها..... ٢٦٦	باب حل المحدث والمستجمر في الصلاة وثياب الصغار وما شكّ في نجاسته..... ٣١٠
أبواب ستر العورة..... ٢٦٧	باب من صلى على مركوب نجس أو قد أصابته نجاسة..... ٣١٢
باب وجوب سترها..... ٢٦٨	باب الصلاة على الفراء والبسط وغيرهما من المفارش..... ٣١٣
باب بيان العورة وحدّها..... ٢٦٨	باب الصلاة في التعلين والخفين..... ٣١٥
باب من ير الفخذ من العورة وقال: هي السّواتن فقط..... ٢٦٩	باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها للصلاة..... ٣١٧
باب بيان أنّ السّرة والرّكبة ليستا من العورة..... ٢٧٠	باب صلاة التطوّع في الكعبة..... ٣٢٣
باب أنّ المرأة الحرة كلّها عورة إلا وجهها وكفّيها..... ٢٧١	باب الصلاة في السّينة..... ٣٢٥
باب النهي عن تجريد المتكبين في الصلاة إلا إذا وجد ما يستر العورة وحدّها..... ٢٧٣	باب صلاة الغرض على الرّاحلة لعذر..... ٣٢٥
باب من صلى في قميص غير مزرّير تبدو منه عورته في الركوع أو غيره..... ٢٧٥	إذا نزل السّماء بأرض قوم..... ٣٢٥
باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد..... ٢٧٦	رعيناه وإن كانوا غضابًا..... ٣٢٥
باب كراهية اشتغال الصّماء..... ٢٧٨	باب اتّخاذ متعبّدات الكفّار ومواضع القبور إذا نبشت مساجد..... ٣٢٧
باب النهي عن السّدل والتّلم في الصلاة..... ٢٧٨	باب فضل من بنى مسجدًا..... ٣٢٨
باب الصلاة في الثوب الحرير والمغصوب..... ٢٧٩	باب الاقتصاد في بناء المساجد..... ٣٣٠
كتاب اللباس..... ٢٨١	باب كنس المساجد وتطييبها وصيانتها من الرّوائح الكريهة..... ٣٣١
باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرّجال دون النّساء... ٢٨٢	باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه..... ٣٣٣
باب في أنّ افتراش الحرير كلبسه..... ٢٨٤	باب جامع فيما تصان عنه المساجد وما أبيح فيها..... ٣٣٤
باب إباحة يسير ذلك كالعلم والرّقة..... ٢٨٥	باب تنزيه قبله المسجد عمّا يليه المصلّي..... ٣٣٩
باب لبس الحرير للمريض..... ٢٨٦	باب لا يخرج من المسجد بعد الأذان حتّى يصليّ إلا لعذر..... ٣٤٠
باب ما جاء في لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره..... ٢٨٧	أبواب استقبال القبلة..... ٣٤٠
باب نهى الرّجال عن المعصر وما جاء في الأحمر..... ٢٩٠	باب وجوبه للصلاة..... ٣٤١
باب ما جاء في لبس الأبيض والأسود والأخضر والمزعفر والمزونات..... ٢٩٤	باب حجة من رأى فرض البعيد إصابة الجهة لا العين..... ٣٤٣
باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والسّتور والنّهي عن	باب ترك القبلة لعذر الخوف..... ٣٤٤
	باب تطوّع المسافر على مركوبه حيث توجه به..... ٣٤٥
	أبواب صفة الصلاة..... ٣٤٥

باب افتراض افتتاحها بالتكبير..... ٣٤٦	بأعضائه..... ٤٠٥
باب أن تكبير الإمام بعد تسوية الصّفوف والفراغ من الإقامة..... ٣٤٧	باب الجلسة بين السّجّتين وما يقول فيها..... ٤٠٧
باب رفع اليدين وبيان صفته ومواضعه..... ٣٤٨	باب السّجدة الثّانية ولزوم الطّمانينة في الرّكوع والسّجود والرّفْع عنهما..... ٤٠٨
باب ما جاء في وضع اليمين على الشّمال..... ٣٥٥	باب كيف التّهُوض إلى الثّانية وما جاء في جلسة الاستراحة..... ٤١١
باب نظر المصلّي إلى سجوده والنّهْي عن رفع البصر في الصّلاة..... ٣٥٧	باب افتتاح الثّانية بالقراءة من غير تعوّد ولا سكّنة..... ٤١٣
باب ذكر الاسْتفتاح بين التّكبير والقراءة..... ٣٥٨	باب الأمر بالتّشهُد الأوّل وسقوطه بالسّهو..... ٤١٣
باب التّعوّد بالقراءة..... ٣٦٢	باب صفة الجلوس في التّشهُد وبين السّجّتين وما جاء في التّورّك والإقعاء..... ٤١٤
باب ما جاء في بسم الله الرّحمن الرّحيم..... ٣٦٤	باب ذكر تشهُد ابن مسعود وغيره..... ٤١٨
باب في البسملة هل هي من الفاتحة وأوائل السّور أم لا؟ .. ٣٧٠	باب في أن التّشهُد في الصّلاة فرض..... ٤٢٠
باب وجوب قراءة الفاتحة..... ٣٧٢	باب الإشارة بالسّبابة وصفة وضع اليدين..... ٤٢١
باب ما جاء في قراءة المأموم وإنصاته إذا سمع إمامه..... ٣٧٥	باب ما جاء في الصّلاة على رسول الله ﷺ..... ٤٢٢
باب التّأمين والجهر به مع القراءة..... ٣٨٠	باب ما يستدلّ به على تفسير آله المصلّي عليهم..... ٤٢٦
باب حكم من لم يحسن فرض القراءة..... ٣٨٢	باب ما يدعو به في آخر الصّلاة..... ٤٢٨
باب قراءة السّورة بعد الفاتحة في الأوّلين وهل تسنّ قراءتها في الآخرين أم لا؟..... ٣٨٣	باب جامع أدعية منصّوص عليها في الصّلاة..... ٤٢٨
باب قراءة سورتين في كلّ ركعة وقراءة بعض سورة وتكيس السّور في ترتيبها وجواز تكريرها..... ٣٨٤	باب الخروج من الصّلاة بالسّلام..... ٤٣١
باب جامع القراءة في الصّلوات..... ٣٨٦	باب من اجتزأ بتسليمه واحد..... ٤٣٤
باب الحجّة في الصّلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما ممّن أثنى على قراءته..... ٣٩٠	باب في كون السّلام فريضة..... ٤٣٥
باب ما جاء في السّكتتين قبل القراءة وبعدها..... ٣٩١	باب في الدّعاء والذّكر بعد الصّلاة..... ٤٣٧
باب التّكبير للرّكوع والسّجود والرّفْع..... ٣٩٢	باب الانحراف بعد السّلام وقدر اللّبت بينهما واستقبال المأمومين..... ٤٤٠
باب جهر الإمام بالتّكبير ليسمع من خلفه وتبليغ الغير له عند الحاجة..... ٣٩٤	باب جواز الانصراف عن اليمين والشّمال..... ٤٤٢
باب هيئات الرّكوع..... ٣٩٤	باب لبث الإمام بالرجال قليلاً ليخرج من صلّى معه من النّساء..... ٤٤٣
باب الذّكر في الرّكوع والسّجود..... ٣٩٥	باب جواز عقد التّسبيح باليد وعدّه بالتّوى ونحوه..... ٤٤٣
باب النّهْي عن القراءة في الرّكوع والسّجود..... ٣٩٨	باب ما يبطل الصّلاة وما يكره ويباح فيها..... ٤٤٤
باب ما يقول في رفعه من الرّكوع وبعد انتصابه..... ٣٩٨	باب التّهي عن الكلام في الصّلاة..... ٤٤٤
باب في أن الانتصاب بعد الرّكوع فرض..... ٤٠٠	باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلاً لم تبطل..... ٤٤٧
باب هيئات السّجود وكيف الهويّ إليه..... ٤٠٠	باب ما جاء في النّحنة والنّفخ في الصّلاة..... ٤٤٨
باب أعضاء السّجود..... ٤٠٤	باب البكاء في الصّلاة من خشية الله تعالى..... ٤٤٩
	باب حمد الله في الصّلاة لعاطس أو حدوث نعمة..... ٤٥٠
	باب من نابه شيء في صلاته فإنّه يسبّح والمرأة تصفّق..... ٤٥٠
	باب الفتح في القراءة على الإمام وغيره..... ٤٥١
	باب المصلّي يدعو ويذكر الله إذا مرّ بآية رحمة أو عذاب أو

باب ما جاء في الصلّة بين العشائين.....	٥٠١	ذكر.....	٤٥٢
باب ما جاء في قيام الليل.....	٥٠٢	باب الإشارة في الصلّة لرّد السّلام أو حاجة تعرض.....	٤٥٣
باب صلاة الضّحى.....	٥٠٥	باب كراهة الالتفات في الصلّة إلا من حاجة.....	٤٥٤
باب تحية المسجد.....	٥٠٩	باب كراهة تشبيك الأصابع وفرقتها والتّخصّر والاعتماد على اليد إلا لحاجة.....	٤٥٥
باب الصلّة عقب الطّهور.....	٥١١	باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته.....	٤٥٨
باب صلاة الاستخارة.....	٥١٢	باب كراهة أن يصلّي الرّجل معقوص الشّعر.....	٤٥٩
باب ما جاء في طول القيام وكثرة الرّكوع والسّجود.....	٥١٤	باب كراهة تنخّم المصلّي قبله أو عن يمينه.....	٤٦٠
باب إخفاء التّطوّع وجوازه جماعة.....	٥١٥	باب في أن قتل الحيّة والعقرب والمشي البسر للحاجة لا يكره.....	٤٦١
باب أن أفضل التّطوّع مثنى مثنى.....	٥١٧	باب في أن عمل القلب لا يطل وإن طال.....	٤٦٢
باب جواز التّنفل جالساً والجمع بين القيام والجلوس في الرّكعة الواحدة.....	٥١٨	باب القنوت في المكتوبة عند التّوازل وتركه في غيرها.....	٤٦٣
باب النّهي عن التّطوّع بعد الإقامة.....	٥٢٠	أبواب السّرة أمام المصلّي وحكم المرور دونها.....	٤٦٧
باب الأوقات المنهي عن الصلّة فيها.....	٥٢٢	باب استحباب الصلّة إلى السّرة والدّنوّ منها والانحراف قليلاً عنها والرّخصة في تركها.....	٤٦٧
باب الرّخصة في إعادة الجماعة وركعتي الطّواف في كلّ وقت.....	٥٢٦	باب دفع المارّ وما عليه من الإثم والرّخصة في ذلك للطّافين بالبيت.....	٤٦٩
أبواب سجود التّلاوة والشّكر.....	٥٢٨	باب من صلّى وبين يديه إنسان أو بهيمة.....	٤٧١
باب مواضع السّجود في سورة الحجّ وصر والمفصل.....	٥٢٨	باب ما يقطع الصلّة بمروره.....	٤٧٢
باب قراءة السّجدة في صلاة الجهر والسّر.....	٥٣٠	أبواب صلاة التّطوّع.....	٤٧٥
باب سجود المستمع إذا سجد التّالي وأنّه إذا لم يسجد لم يسجد.....	٥٣١	باب سنن الصلّة الرّاتبّة المؤكّدة.....	٤٧٥
باب السجود على الدّابة وبيان انه لا يجب بحال.....	٥٣٢	باب فضل الأربع قبل الظّهر وبعدها وقبل العصر وبعده العشاء.....	٤٧٧
باب التّكبير للسّجود وما يقول فيه.....	٥٣٢	باب تأكيد ركعتي الفجر وتخفيف قراءتهما والضّجعة والكلام بعدهما وقضائهما إذا فاتتا.....	٤٧٨
باب سجدة الشّكر.....	٥٣٣	باب ما جاء في قضاء سنّي الظّهر.....	٤٨٣
أبواب سجود السّهو.....	٥٣٥	باب ما جاء في قضاء سنة العصر.....	٤٨٤
باب ما جاء فيمن سلّم من نقصان.....	٥٣٥	باب أن الوتر سنة مؤكّدة وأنه جائز على الرّاحلة.....	٤٨٥
باب من شكّ في صلاته.....	٥٣٩	باب الوتر بركعة وثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد وما يتقدّمها من الشّفع.....	٤٨٦
باب من نسي التّشهد الأوّل حتّى انتصب قائماً لم يرجع.....	٥٤٣	باب وقت صلاة الوتر والقراءة والقنوت فيها.....	٤٩١
باب من صلّى الرّباعية خمساً.....	٥٤٤	باب لا وتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نقضه.....	٤٩٥
باب التّشهد لسجود السّهو بعد السّلام.....	٥٤٤	باب قضاء ما يفوت من الوتر والسّنن الرّاتبّة والأوراد.....	٤٩٧
أبواب صلاة الجماعة باب وجوبها والحثّ عليها.....	٥٤٥	باب صلاة التّراويح.....	٤٩٨
باب حضور النّساء المساجد وفضل صلاتهنّ في بيوتهنّ.....	٥٥٠		
باب فضل المسجد الأبعد والكثير الجمع.....	٥٥١		
باب السّعي إلى المسجد بالسّكينة.....	٥٥٢		
باب ما يؤمر به الإمام من التّخفيف.....	٥٥٣		

- باب إطالة الإمام الركعة الأولى وانتظار من أحسن به داخلاً ٥٨٦
- ليدرك الركعة ٥٥٤
- باب وجوب متابعة الإمام والنهي عن مسابقته ٥٥٥
- باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة ٥٥٧
- باب انفراد المأموم لعذر ٥٥٨
- باب انتقال الفرد إماماً في النوافل ٥٥٩
- باب الإمام ينتقل مأموماً إذا استخلف فحضر مستخلفه ٥٦٠
- باب من صلى في المسجد جماعة بعد إمام الحي ٥٦٢
- باب المسبوق يدخل مع الإمام على أي حال كان ولا يعتد بركعة لا يدرك ركوعها ٥٦٣
- باب المسبوق يقضي ما فاته إذا سلم إمامه من غير زيادة ٥٦٣
- باب الأعذار في ترك الجماعة ٥٦٥
- أبواب الإمامة وصفة الأئمة ٥٦٦
- باب من أحق بالإمامة ٥٦٦
- باب إمامة الأعمى والعبد والمولى ٥٦٨
- باب ما جاء في إمامة الفاسق ٥٦٩
- باب ما جاء في إمامة الصبي ٥٧١
- باب اقتداء المقيم بالمسافر ٥٧٢
- باب هل يقتدي المفترض بالمتنفل أم لا ٥٧٢
- باب اقتداء الجالس بالقائم ٥٧٣
- باب اقتداء القادر على القيام بالجالس وأنه يجلس معه ٥٧٣
- باب اقتداء المتوضئ بالمتيمم ٥٧٦
- باب من اقتدى بمن أخطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم ٥٧٦
- باب حكم الإمام إذا ذكر أنه محدث أو خرج لحديث سبقه أو غير ذلك ٥٧٧
- باب من أم قومًا يكرهونه ٥٧٨
- أبواب موقف الإمام والمأموم وأحكام الصنوف ٥٧٩
- باب وقوف الواحد عن يمين الإمام والائتين فصاعدا خلفه ٥٧٩
- باب وقوف الإمام تلقاء وسط الصف وقرب أولي الأحلام والنهي منه ٥٨٠
- باب موقف الصبيان والنساء من الرجال ٥٨١
- باب ما جاء في صلاة الرجل فذاً ومن ركع أو أحرم دون الصف ثم دخله ٥٨٣
- باب الحث على تسوية الصفوف ورصها وسد خللها ٥٨٤
- باب هل يأخذ القوم مصافهم قبل الإمام أم لا ٥٨٦
- باب كراهة الصف بين السواري للمأموم ٥٨٧
- باب وقوف الإمام أعلى من المأموم وبالعكس ٥٨٨
- باب ما جاء في الخائل بين الإمام والمأموم ٥٨٩
- باب ما جاء فيمن يلازم بقعة بعينها من المسجد ٥٩٠
- باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة ٥٩٠
- كتاب صلاة المريض ٥٩١
- باب الصلاة في السفينة ٥٩٢
- أبواب صلاة المسافر ٥٩٢
- باب اختيار القصر وجواز الإتمام ٥٩٢
- باب الرد على من قال إذا خرج نهاراً لم يقصر إلى الليل ٥٩٥
- باب أن من دخل بلدًا فنوى الإقامة فيه أربعاً يقصر ٥٩٧
- باب من أقام لقضاء حاجة ولم يجمع إقامة ٥٩٨
- باب من اجتاز في بلد فتزوج فيه أو له فيه زوجة فليتم ٥٩٩
- أبواب الجمع بين الصلاتين ٦٠٠
- باب جوازه في السفر في وقت إحداهما ٦٠٠
- باب جمع المقيم لمطر أو غيره ٦٠١
- باب الجمع بأذان وإقامتين من غير تطوع بينهما ٦٠٤
- أبواب الجمعة ٦٠٥
- باب التغليب في تركها ٦٠٦
- باب من تجب عليه ومن لا تجب ٦٠٨
- باب انعقاد الجمعة بأربعين وإقامتها في القرى ٦١١
- باب التنظيف والتجمل للجمعة وقصدها بسكينة والتبكير والدنو من الإمام ٦١٤
- باب فضل يوم الجمعة وذكر ساعة الإجابة وفضل الصلاة على رسول الله ﷺ فيه ٦١٧
- باب الرجل أحق بمجلسه وآداب الجلوس ٦٢٣
- النهي عن التخطي إلا لحاجة ٦٢٣
- باب التنفل قبل الجمعة ما لم يخرج الإمام وأن انقطاعه بخروجه إلا تحية المسجد ٦٢٦
- باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبعده ٦٢٩
- باب تسليم الإمام إذا رقى المنبر والتأذين إذا جلس عليه واستقبال المأمومين له ٦٣٠
- باب اشتغال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله ﷺ

- والموعظة والقراءة..... ٦٣٢
- باب هيآت الخطبتين وأدابهما..... ٦٣٤
- باب المنع من الكلام والإمام يخطب والرخصة في تكلمه وتكليمه
لمصلحة وفي الكلام قبل أخذه في الخطبة وبعد إتمامها..... ٦٣٦
- باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صبح يومها..... ٦٣٩
- باب الصلاة بعد الجمعة..... ٦٤٢
- باب ما جاء في اجتماع العيد والجمعة..... ٦٤٣
- كتاب العيدين..... ٦٤٤
- باب التَّجَمُّل للعيد وكراهة حمل السلاح فيه إلا لحاجة..... ٦٤٥
- باب الخروج إلى العيد ماشيًا والتكبير فيه وما جاء في خروج
النساء..... ٦٤٦
- باب استحباب الأكل قبل الخروج في الفطر دون الأضحية..... ٦٤٨
- باب مخالفة الطريق في العيد والتعميد في الجامع للعذر..... ٦٤٩
- باب وقت صلاة العيد..... ٦٥٠
- باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ
فيها..... ٦٥١
- باب عدد التكبيرات في صلاة العيد ومحلها..... ٦٥٣
- باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها..... ٦٥٥
- باب خطبة العيد وأحكامها..... ٦٥٧
- باب استحباب الخطبة يوم النحر..... ٦٥٩
- باب حكم الهلال إذا غمَّ ثم علم به من آخر النهار..... ٦٦١
- باب الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وآيام التشريق..... ٦٦٢
- كتاب صلاة الخوف..... ٦٦٥
- باب الأنواع المروية في صفتها..... ٦٦٦
- نوع آخر..... ٦٦٧
- نوع آخر..... ٦٦٧
- نوع آخر..... ٦٦٨
- نوع آخر..... ٦٦٨
- نوع آخر..... ٦٦٩
- باب الصلاة في شدة الخوف بالإيماء وهل يجوز تأخيرها
أم لا..... ٦٧٠
- أبواب صلاة الكسوف..... ٦٧١
- باب النداء لها وصفتها..... ٦٧٢
- باب من أجاز في كل ركعة ثلاثة ركوعات وأربعة وخمسة .. ٦٧٤
- باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف..... ٦٧٦
- باب الصلاة لخسوف القمر في جماعة مكررة الركوع..... ٦٧٧
- باب الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف
وخروج وقت الصلاة بالتجلي..... ٦٧٧
- كتاب الاستسقاء..... ٦٧٨
- باب صفة صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة..... ٦٨٠
- باب الاستسقاء بذوي الصلاح وإكثار الاستغفار ورفع الأيدي
بالدعاء وذكر أدعية مأثورة في ذلك..... ٦٨٢
- باب تحويل الإمام والناس أروبتهم في الدعاء وصفته ووقته..... ٦٨٤
- باب ما يقول وما يصنع إذا رأى المطر وما يقول إذا كثر جدًا..... ٦٨٥
- كتاب الجنائز..... ٦٨٧
- باب عيادة المريض..... ٦٨٨
- باب من كان آخر قوله لا إله إلا الله وتلقين المحتضر وتوجيهه
وتغميض الميت والقراءة عنده..... ٦٩٠
- باب المبادرة إلى تجهيز الميت وقضاء دينه..... ٦٩٢
- باب تسجئة الميت والرخصة في تقيله..... ٦٩٣
- أبواب غسل الميت. باب من يليه ورقفه به وستره عليه..... ٦٩٤
- باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للآخر..... ٦٩٥
- باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه إذا كان جنبًا..... ٦٩٦
- باب صفة الغسل..... ٦٩٧
- أبواب الكفن وتوابعه باب التكفين من رأس المال..... ٦٩٩
- باب استحباب إحسان الكفن من غير مغالاة..... ٧٠٠
- باب صفة الكفن للرجل والمرأة..... ٧٠٠
- باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها..... ٧٠٣
- باب تطيب بدن الميت وكفنه إلا المحرم..... ٧٠٣
- أبواب الصلاة على الميت..... ٧٠٤
- باب من يصلّي عليه، ومن لا يصلّي عليه، الصلاة على
الأنبياء..... ٧٠٤
- ترك الصلاة على الشهيد..... ٧٠٤
- الصلاة على السقط والطفل..... ٧٠٦
- ترك الإمام الصلاة على الغال وقاتل نفسه..... ٧٠٧
- الصلاة على من قتل في حد..... ٧٠٨
- الصلاة على الغائب بالنية وعلى القبر إلى شهر..... ٧٠٨
- باب فضل الصلاة على الميت وما يرجى له بكثرة الجمع ... ٧١١

باب ما جاء في كراهة النعي ٧١٣	دخولها ٧٤٧
باب عدد تكبير صلاة الجنائز قد ثبت الأربع في رواية أبي هريرة	باب ما جاء في الميت ينقل أو ينشئ لغرض صحيح ٧٤٨
وابن عباس وجابر ٧١٤	كتاب الزكاة ٧٤٩
باب القراءة والصلاة على رسول الله ﷺ فيها ٧١٦	باب الحث عليها والتشديد في منعها ٧٥٠
باب الدعاء للميت وما ورد فيه ٧١٨	باب صدقة المواشي ٧٥٦
باب موقف الإمام من الرجل والمرأة وكيف يصنع إذا اجتمعت	باب لا زكاة في الرقيق والخيل والحمير ٧٦٣
أنواع ٧١٩	باب زكاة الذهب والفضة ٧٦٤
باب الصلاة على الجنائز في المسجد ٧٢١	باب زكاة الزرع والثمار ٧٦٥
أبواب حمل الجنائز والسير بها ٧٢١	باب ما جاء في زكاة العمل ٧٦٩
باب الإسراع بها من غير رملي ٧٢٢	باب ما جاء في الركاز والمعدن ٧٧٠
باب المشي أمام الجنائز وما جاء في الركوب معها قد سبق في	أبواب إخراج الزكاة باب المبادرة إلى إخراجها ٧٧١
ذلك حديث المغيرة ٧٢٣	باب تفرقة الزكاة في بلدتها ومراعاة المنصوص عليه لا القيمة وما
باب ما يكره مع الجنائز من نياحة أو نار ٧٢٤	يقال عند دفعها ٧٧٢
باب من أتبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع ٧٢٤	باب من دفع صدقته إلى من ظنه من أهلها فبان غنياً ٧٧٤
باب ما جاء في القيام للجنائز إذا مرت ٧٢٥	باب براءة رب المال بالدفع إلى السلطان مع العدل والجور وأنه
أبواب الدفن وأحكام القبور ٧٢٧	إذا ظلم بزيادته لم يحاسب به عن شيء ٧٧٤
باب تعميق القبر واختيار اللحد على الشق ٧٢٧	باب أمر الساعي أن يعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكلفهم
باب من أين يدخل الميت قبره، وما يقال: عند ذلك والحشي في	حشدها إليه ٧٧٥
القبر ٧٢٩	باب سمة الإمام المواشي إذا تنوعت عنده ٧٧٦
باب تسنيم القبر ورشه بالماء وتعليمه ليعرف وكراهة البناء	أبواب الأصناف الثمانية باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسألة
والكتابة عليه ٧٣٠	والغني ٧٧٦
باب من يستحب أن يدفن المرأة ٧٣٢	باب العاملين عليها ٧٨٠
باب آداب الجلوس في المقبرة والمشي فيها ٧٣٣	باب المؤلفة قلوبهم ٧٨١
باب الدفن ليلاً ٧٣٤	باب قول الله تعالى وفي الرقاب ٧٨٢
باب الدعاء للميت بعد دفنه ٧٣٤	باب الغارمين ٧٨٢
باب النهي عن اتخاذ المساجد والسرر في المقبرة ٧٣٥	باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل ٧٨٣
باب وصول ثواب القرب المهداة إلى الموتى ٧٣٦	باب ما يذكر في استيعاب الأصناف ٧٨٤
باب تعزية المصاب وثواب صبره وأمره به وما يقول لذلك ٧٣٧	باب تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم دون موالي
باب صنع الطعام لأهل الميت وكراهته منهم للناس ٧٣٩	أزواجهم ٧٨٤
باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه ٧٣٩	باب نهى المتصدق أن يشتري ما تصدق به ٧٨٧
باب النهي عن النياحة والتندب وخمش الوجوه ونشر الشعر	باب فضل الصدقة على الزوج والأقارب ٧٨٧
ونحو الرخصة في يسير الكلام من صفة الميت ٧٤٢	باب زكاة الفطر ٧٨٩
باب الكف عن ذكر مساوي الأموات ٧٤٦	كتاب الصيام ٧٩٣
باب استحباب زيارة القبور للرجال دون النساء وما يقال عند	باب ما يثبت به الصوم والفطر من الشهود ٧٩٤

- باب ما جاء في يوم الغيم والشك ٧٩٥
- باب الحلال إذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم ٧٩٨
- باب وجوب النية من الليل في الفرض دون النفل ٧٩٩
- باب الصبي إذا أطاق وحكم من وجب عليه الصوم في أثناء الشهر أو اليوم ٨٠١
- أبواب ما يبطل الصوم وما يكره وما يستحب باب ما جاء في الحجامة ٨٠٢
- باب ما جاء في القيء والاكتمال ٨٠٤
- باب من أكل أو شرب ناسيًّا ٨٠٦
- باب التحفظ من الغيبة واللغو وما يقول إذا شتم ٨٠٧
- باب الصائم يتمضمض أو يقتل من الحرّ ٨٠٨
- باب الرخصة في القبلة للصائم إلا لمن يخاف على نفسه ٨٠٩
- باب من أصبح جنبًا وهو صائم ٨١٠
- باب كثارة من أفسد صوم رمضان بالجماع ٨١١
- باب كراهية الوصال ٨١٣
- باب آداب الإفطار والسحور ٨١٤
- أبواب ما يبيح الفطر وأحكام القضاء باب الفطر والصوم في السفر ٨١٦
- باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك ٨١٨
- باب من سافر في أثناء يوم هل يفطر فيه، ومتى يفطر؟ ٨١٩
- باب جواز الفطر للمسافر إذا دخل بلدًا ولم يجمع إقامة ٨٢٠
- باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع ٨٢١
- باب قضاء رمضان متتابعًا ومتفرقًا وتأخيرهُ إلى شعبان ٨٢٢
- باب صوم النذر عن الميت ٨٢٤
- أبواب صوم التطوع باب صوم ستّ من شوال ٨٢٥
- باب صوم عشر ذي الحجة وتأكيده يوم عرفة لغير الحاج ٨٢٦
- باب صوم المحرم وتأكيده عاشوراء ٨٢٧
- باب ما جاء في صوم شعبان والأشهر الحرم ٨٣٠
- باب الحث على صوم الاثنين والخميس ٨٣٢
- باب كراهة أفراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم ٨٣٢
- باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وإن كانت سواها ٨٣٤
- باب صيام يوم وفطر يوم وكراهة صوم الدهر ٨٣٦
- باب تطوع المسافر والغازي بالصوم ٨٣٧
- باب في أن صوم التطوع لا يلزم بالشروع ٨٣٧
- باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك ٨٣٩
- باب النهي عن صوم العيدين وآيام التشريق ٨٤٠
- كتاب الاعتكاف ٨٤١
- كتاب المناسك ٨٥١
- باب وجوب الحج والعمرة وثوابهما ٨٥١
- باب وجوب الحج على الفور ٨٥٤
- باب وجوب الحج على المعصوب إذا أمكنته الاستنابة وعن الميت إذا كان قد وجب عليه ٨٥٤
- باب اعتبار الزاد والراحلة ٨٥٦
- باب ركوب البحر للحاج إلا أن يغلب على ظنه الهلاك ٨٥٧
- باب النهي عن سفر المرأة للحج أو غيره إلا بمحرم ٨٥٧
- باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه ٨٥٩
- باب صحة حج الصبي والعبد من غير إيجاب له عليهما ٨٦٠
- أبواب مواقيت الإحرام وصفته وأحكامه ٨٦١
- باب المواقيت المكائنة، وجواز التقدم عليها ٨٦١
- باب دخول مكة بغير إحرام لعذر ٨٦٤
- باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الإحرام به قبلها ٨٦٥
- باب جواز العمرة في جميع السنة ٨٦٦
- باب ما يصنع من أراد الإحرام من الغسل والتطيب ونزع المخيط وغيره ٨٦٦
- باب الاشتراط في الإحرام ٨٦٩
- باب التأخير بين التمتع والإفراد والقران وبيان أفضلها ٨٧٠
- باب إدخال الحج على العمرة ٨٧٥
- باب من أحرم مطلقًا أو قال: أحرمت بما أحرم به فلان ٨٧٧
- باب التلبية وصفتها وأحكامها ٨٧٧
- باب ما جاء في فسح الحج إلى العمرة ٨٧٩
- باب ما يجتنبه من اللباس ٨٨٥
- باب ما يصنع من أحرم في قميص ٨٨٧
- باب تظلل المحرم من الحر أو غيره والنهي عن تغطية الرأس ٨٨٨
- باب المحرم يتقلد بالسيف للحاجة ٨٨٩
- باب منع المحرم من ابتداء الطيب دون استدামته ٨٩٠
- باب النهي عن أخذ الشعر إلا لعذر وبيان فديته ٨٩٠
- باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم ٨٩١

- باب ما جاء في نكاح الحرم وحكم وطئه ٨٩٢
- باب تحريم قتل الصيد وضمانه بنظيره ٨٩٤
- باب منع الحرم من أكل لحم الصيد إلا إذا لم يصد لأجله ولا أعان عليه ٨٩٥
- باب صيد الحرم وشجره ٨٩٩
- باب ما يقتل من الدواب في الحرم والإحرام ٩٠٠
- باب تفضيل مكة على سائر البلاد ٩٠١
- باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره ٩٠٢
- باب ما جاء في صيد وج ٩٠٥
- أبواب دخول مكة وما يتعلق به ٩٠٦
- باب من أين يدخل إليها ٩٠٦
- باب رفع اليدين إذا رأى البيت وما يقال عند ذلك ٩٠٦
- باب طواف القدوم والزمل والاضطباع فيه ٩٠٧
- باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وتقبيله، وما يقال حيثل ٩٠٩
- باب استلام الركن اليماني مع الركن الأسود دون الآخرين ٩١٠
- باب الطائف يجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الحجر ٩١١
- باب الطهارة والسرة للطواف ٩١٢
- باب ذكر الله في الطواف ٩١٣
- باب الطواف راكباً لعذر ٩١٣
- باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما واستلام الركن بعدهما ٩١٤
- باب السعي بين الصفا والمروة ٩١٥
- باب النهي عن التحلل بعد السعي إلا للتمتع إذا لم يستق هدفاً وبين متى يتوجه المتمتع إلى منى، ومتى يحرم بالحج ٩١٧
- باب المسير من منى إلى عرفة والوقوف بها وأحكامه ٩٢٠
- باب الدفع إلى مزدلفة ثم منها إلى منى وما يتعلق بذلك ٩٢٣
- باب رمي جرة العقبة يوم النحر وأحكامه ٩٢٥
- باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما ٩٢٧
- باب الإفاضة من منى للطواف يوم النحر ٩٢٩
- باب ما جاء في تقديم النحر والحلق والرسي والإفاضة بعضها على بعض ٩٢٩
- باب استحباب الخطبة يوم النحر ٩٣١
- باب اكتفاء القارن لنسيه بطواف واحد وسعي واحد ٩٣٢
- باب المبيت بمنى ليال منى ورمي الجمار في أيامها ٩٣٤
- باب الخطبة أوسط أيام التشريق ٩٣٦
- باب نزول المحصب إذا نفر من منى ٩٣٧
- باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها ٩٣٧
- باب ما جاء في ماء زمزم ٩٣٨
- باب طواف الوداع ٩٤٠
- باب ما يقول إذا قدم من حج أو غيره ٩٤٠
- باب القوات والإحصار ٩٤١
- باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحر ثم الحلق حيث أحصر من حل أو حرم وأنه لا قضاء عليه ٩٤٢
- أبواب الهدايا والضحايا ٩٤٥
- باب في إشعار البدن وتقليد الهدى كله ٩٤٥
- باب النهي عن إبدال الهدى المعين ٩٤٦
- باب أن البدنة من الإبل والبقر عن سبع شيا وبالعكس ٩٤٧
- باب ركوب الهدى ٩٤٨
- باب الهدى يعطى قبل الحل ٩٤٨
- باب الأكل من دم التمتع والقران والتطوع ٩٤٩
- باب أن من بعث بهدي لم يحرم عليه شيء بذلك ٩٥٠
- باب الحث على الأضحية ٩٥١
- باب ما احتج به في عدم وجوبها بتضحية رسول الله عن أمته ٩٥٢
- باب ما يجنبه في العشر من أراد التضحية ٩٥٤
- باب السن الذي يجزئ في الأضحية وما لا يجزئ ٩٥٤
- باب ما لا يضحي به لعيه وما يكره ويستحب ٩٥٦
- باب التضحية بالخصي ٩٥٩
- باب الأجزاء بالشاة لأهل البيت الواحد ٩٥٩
- باب الذبح بالمصلّي والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له ٩٦٠
- باب نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى ٩٦١
- باب بيان وقت الذبح ٩٦١
- باب الأكل والإطعام من الأضحية وجواز ادخار لحمها ونسخ النهي عنه ٩٦٣
- باب الصدقة بالجلود والجلال والنهي عن بيعها ٩٦٥
- باب من أذن في انتهاب أضحيته ٩٦٦
- كتاب العقيقة وسنة الولادة ٩٦٧

- باب ما جاء في الفرع والعتيرة ونسخهما ٩٧١
- كتاب البيوع ٩٧٣
- أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز ٩٧٤
- باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما نفع فيه ٩٧٤
- باب النهي عن بيع فضل الماء ٩٧٦
- باب النهي عن ثمن عصب الفحل ٩٧٧
- باب النهي عن بيع الغرر ٩٧٧
- باب النهي عن الاستثناء في البيع إلا أن يكون معلوماً ٩٨٠
- باب بيعتين في بيعه ٩٨٠
- باب النهي عن بيع العربون ٩٨١
- باب تحريم بيع العصير ممن يتخذ خيراً وكل بيع أمان على معصية ٩٨١
- باب النهي عن بيع ما لا يملكه ليمضي فيشتره ويسلمه ٩٨٢
- باب من باع سلعة من رجل ثم من آخر ٩٨٣
- باب النهي عن بيع الدين بالدين وجوازه بالعين ممن هو عليه ٩٨٣
- باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه ٩٨٤
- باب النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ٩٨٦
- باب ما جاء في التفريق بين ذوي المحارم ٩٨٦
- باب النهي أن يبيع حاضر لباد ٩٨٨
- باب النهي عن النجش ٩٨٩
- باب النهي عن تلقي الركبان ٩٨٩
- باب النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه إلا في الزيادة ٩٩٠
- باب البيع بغير إشهاد ٩٩١
- أبواب بيع الأصول والثمار ٩٩٣
- باب من باع غلاً مؤثراً ٩٩٣
- باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه ٩٩٣
- باب الثمرة المشتراة يلحقها جائحة ٩٩٦
- أبواب الشروط في البيع ٩٩٧
- باب اشتراط منفعة المبيع وما في معناها ٩٩٧
- باب النهي عن جمع شرطين من ذلك ٩٩٨
- باب من اشترى عبداً بشرط أن يعتقه ٩٩٨
- باب أن من شرط الولاء أو شرطاً فاسداً لغا وصح العقد ٩٩٩
- باب شرط السلامة من الغبن ١٠٠٠
- باب إثبات خيار المجلس ١٠٠١
- أبواب الرّبا ١٠٠٤
- باب التشديد فيه ١٠٠٤
- باب ما يجري فيه الرّبا ١٠٠٥
- باب في أن الجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل ١٠٠٩
- باب من باع ذهباً وغيره بذهب ١٠٠٩
- باب مرد الكيل والوزن ١٠١٠
- باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو تمر بيباسه ١٠١١
- باب الرخصة في بيع العرايا ١٠١١
- باب بيع اللحم بالحيوان ١٠١٤
- باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المكيل والموزون ١٠١٤
- باب أن من باع سلعة بنسيئة لا يشتريها بأقل مما باعها ١٠١٥
- باب ما جاء في بيع العينة ١٠١٦
- باب ما جاء في الشبهات ١٠١٧
- أبواب أحكام العيوب ١٠١٩
- باب وجوب تبين العيب ١٠١٩
- باب أن الكسب الحادث لا يمنع الرد بالعيب ١٠٢٠
- باب ما جاء في المصرة ١٠٢١
- باب النهي عن التسعير ١٠٢٤
- باب ما جاء في الاحتكار ١٠٢٥
- باب النهي عن كسر سكة المسلمين إلا من بأس ١٠٢٦
- باب ما جاء في اختلاف المتبايعين ١٠٢٧
- كتاب السلم ١٠٢٩
- كتاب القرض ١٠٣٢
- باب فضيلته ١٠٣٣
- باب استقراض الحيوان والقضاء من الجنس فيه وفي غيره ١٠٣٣
- باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهي عنها قبله ١٠٣٤
- كتاب الرهن ١٠٣٥
- كتاب الحوالة والضمان ١٠٣٧
- باب وجوب قبول الحوالة على المليء ١٠٣٨
- باب ضمان دين الميت المفلس ١٠٣٨
- باب في أن المضمون عنه إنما يبرأ بأداء الضامن لا بمجرد ضمانه ١٠٣٩
- باب في أن ضمان درك المبيع على البائع إذا خرج مستحقاً ١٠٤٠

- كتاب التّغليس..... ١٠٤٠
- باب ملازمة المني وإطلاق المعسر..... ١٠٤١
- باب من وجد سلعةً باعها من رجلٍ عنده وقد أفلس..... ١٠٤١
- باب الحجر على المدين وبيع ماله في قضاء دينه..... ١٠٤٣
- باب الحجر على المبتذر..... ١٠٤٤
- باب علامات البلوغ..... ١٠٤٥
- باب ما يحلّ لوليّ اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة..... ١٠٤٧
- باب مخالطة الوليّ اليتيم في الطّعام والشراب..... ١٠٤٨
- كتاب الصّلع وأحكام الجوار..... ١٠٤٨
- باب جواز الصّلع عن المعلوم والمجهول والتّحليل منهما..... ١٠٤٩
- باب الصّلع عن دم العمد بأكثر من الدّية وأقلّ..... ١٠٥٢
- باب ما جاء في وضع الخشب في جدار الجار وإن كره..... ١٠٥٣
- باب في الطّريق إذا اختلفوا فيه كم تحمل..... ١٠٥٤
- باب إخراج ميازيب المطر إلى الشّارع..... ١٠٥٥
- كتاب الشّركة والمضاربة..... ١٠٥٥
- كتاب الوكالة..... ١٠٥٨
- باب ما يجوز التّوكيل فيه من العقود وإيفاء الحقوق وإخراج الزّكوات وإقامة الحدود وغير ذلك..... ١٠٥٩
- باب من وكلّ في شراء شيءٍ فاشتري بالثّمن أكثر منه وتصرّف في الزّيادة..... ١٠٦٠
- باب من وكلّ في التّصدّق بماله فدفعه إلى ولد الموكّل..... ١٠٦١
- كتاب المساقاة والمزارعة..... ١٠٦١
- باب فساد العقد إذا شرط أحدهما لنفسه التّين أو بقعةً بعينها ونحوه..... ١٠٦٣
- أبواب الإجارة..... ١٠٦٧
- باب ما يجوز الاستئجار عليه من النّفع المباح..... ١٠٦٨
- باب ما جاء في كسب الحجّام..... ١٠٦٩
- باب ما جاء في الأجرة على القرب..... ١٠٧١
- باب النّهي أن يكون النّفع والأجر مجهولاً وجواز استئجار الأجير بطعامه وكسوته..... ١٠٧٥
- باب الاستئجار على العمل مياومةً أو مشاهرةً أو معاومةً أو معاددةً..... ١٠٧٦
- باب ما يذكر في عقد الإجارة بلفظ البيع..... ١٠٧٦
- باب الأجير على عملٍ متى يستحقّ الأجرة وحكم سراية عمله..... ١٠٧٦
- كتاب الوديعة والعارية..... ١٠٧٧
- كتاب إحياء الموات..... ١٠٨١
- باب النّهي عن منع فضل الماء..... ١٠٨٢
- باب النّاس شركاء في ثلاثٍ وشرب الأرض العليا قبل السّفلى إذا قلّ الماء أو اختلفوا فيه..... ١٠٨٤
- باب الحمى لدوابّ بيت المال..... ١٠٨٥
- باب ما جاء في إقطاع المعادن..... ١٠٨٦
- باب إقطاع الأراضي..... ١٠٨٨
- باب الجلوس في الطّرقات المتّسعة للبيع وغيره..... ١٠٨٩
- باب من وجد دابةً قد سيّبها أهلها رغبةً عنها..... ١٠٩٠
- كتاب الغصب والضّمانات..... ١٠٩٠
- باب النّهي عن جدّه وهزله..... ١٠٩١
- باب إثبات غصب العقار..... ١٠٩١
- باب تملك زرع الغالب بتفخته وقلع غرسه..... ١٠٩٣
- باب ما جاء فيمن غصب شاةً فذبحها وشواها أو طبخها..... ١٠٩٤
- باب ما جاء في ضمان المتلف بمنسه..... ١٠٩٥
- باب جناية البيعة..... ١٠٩٦
- باب دفع العسائل وإن أدّى إلى قتله وأنّ المصول عليه يقتل شهيداً..... ١٠٩٧
- باب في أنّ الدّفع لا يلزم المصول عليه ويلزم الغير مع القدرة..... ١٠٩٨
- باب ما جاء في كسر أواني الخمر..... ١٠٩٩
- كتاب الشّفعة..... ١١٠٠
- كتاب اللّقطة..... ١١٠٤
- كتاب الهبة والهديّة..... ١١١١
- باب افتقارها إلى القبول والقبض وأنّه على ما يتعارفه النّاس..... ١١١١
- باب ما جاء في قبول هدايا الكفّار والإهداء لهم..... ١١١٤
- باب الثّواب على الهدية والهبة..... ١١١٦
- باب التّعديل بين الأولاد في العطية والنّهي أن يرجع أحدٌ في عطيةٍ إلا الوالد..... ١١١٦
- باب ما جاء في أخذ الوالد من مال ولده..... ١١٢٠
- باب في العمرى والرّقبي..... ١١٢١
- باب ما جاء في تصرّف المرأة في مالها ومال زوجها..... ١١٢٢

باب ما جاء في تبرع العبد..... ١١٢٥	باب أن القاتل لا يرث وأن دية المقتول لجميع ورثته من زوجة
كتاب الوقف ١١٢٥	وغيرها ١١٦٠
باب وقف المشاع والمقتول ١١٢٨	باب في أن الأنبياء لا يورثون ١١٦١
باب من وقف أو تصدق على أقربائه أو أوصى لهم من يدخل	كتاب العتق ١١٦٣
فيه ١١٢٩	باب الحث عليه ١١٦٤
باب أن الوقف على الولد يدخل فيه ولد الولد بالقرينة لا	باب من أعتق عبداً وشرط عليه خدمة ١١٦٥
بالإطلاق ١١٣١	باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم ١١٦٦
باب ما يصنع بفاضل مال الكعبة ١١٣٢	باب أن من مثل بعبده عتق عليه ١١٦٧
كتاب الوصايا ١١٣٣	باب من أعتق شركاً له في عبده ١١٦٨
باب الحث على الوصية والنهي عن الخيف فيها وفضيلة التتجيز	باب التدبير ١١٧١
حال الحياة ١١٣٤	باب المكاتب ١١٧٢
باب ما جاء في كراهة مجاوزة الثلث والإيصاء للوارث ١١٣٧	باب ما جاء في أم الولد ١١٧٥
باب في أن تبرعات المريض من الثلث ١١٣٩	كتاب النكاح ١١٧٧
باب وصية الحربى إذا أسلم ورثته هل يجب تنفيذها ١١٤٠	باب الحث عليه وكراهة تركه للقادر عليه ١١٧٨
باب الإيصاء بما يدخله النيابة من خلافة وعتاق وعماكم في نسب	باب صفة المرأة التي تستحب خطبتها ١١٨١
وغيره ١١٤١	باب خطبة المجبرة إلى وليها والرشيده إلى نفسها ١١٨٢
باب وصية من لا يعيش مثله ١١٤١	باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ١١٨٣
باب أن ولي الميت يقضي دينه إذا علم صحته ١١٤٦	باب التعريض بالخطبة في العدة ١١٨٣
كتاب الفرائض ١١٤٧	باب النظر إلى المخطوبة ١١٨٤
باب البداء بذوي الفروض وإعطاء العصب ما بقي ١١٤٨	باب النهي عن الخلوة بالأجنبية والأمر بغض النظر والفسو عن
باب سقوط ولد الأب بالإخوة من الأبوين ١١٥٠	نظر الفجأة ١١٨٥
باب الأخوات مع البنات عصب ١١٥٠	باب أن المرأة عورة إلا الوجه وأن عبدها كمحرمة في نظر ما
باب ما جاء في ميراث الجدة والجد ١١٥١	يبدو منها غالباً ١١٨٧
باب ما جاء في ذوي الأرحام والمولى من أسفل ومن أسلم على	باب في غير أولي الإربة ١١٨٨
يد رجل وغير ذلك ١١٥٣	باب في نظر المرأة إلى الرجل ١١٨٩
باب ميراث ابن الملاعة والزانية منهما وميراثهما منه وانقطاعه	باب لا نكاح إلا بولي ١١٩٠
من الأب ١١٥٥	باب ما جاء في الإيجار والاستثمار ١١٩١
باب ميراث الحمل ١١٥٦	باب الابن يزوج أمه ١١٩٣
باب الميراث بالولاء ١١٥٧	باب العضل ١١٩٤
باب النهي عن بيع الولاء وهبته وما جاء في الساقية ١١٥٧	باب الشهادة في النكاح ١١٩٤
باب الولاء هل يورث أو يورث به ١١٥٨	باب ما جاء في الكفاءة في النكاح ١١٩٥
باب ميراث المعتق بعضه ١١٥٩	باب استحباب الخطبة للنكاح وما يدعى به للمتزوج ١١٩٧
باب امتناع الإرث باختلاف الدين وحكم من أسلم على ميراث	باب ما جاء في الزوجين يوكلان واحداً في العقد ١١٩٨
قبل أن يقسم ١١٥٩	باب ما جاء في نكاح المتعة وبيان نسخه ١١٩٩

باب نكاح المحلل ١٢٠٢	زفت إليه ١٢٣٧
باب نكاح الشغار ١٢٠٤	باب ما يكره من تزين النساء به وما لا يكره ١٢٣٧
باب الشروط في النكاح وما نهى عنه منها ١٢٠٥	باب التسمية والتستّر عند الجماع ١٢٤٠
باب نكاح الزاني والزانية ١٢٠٦	باب ما جاء في العزل ١٢٤١
باب النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ١٢٠٨	باب نهى الزوجين عن التحدّث بما يجري حال الوقاع ١٢٤٣
باب العدد المباح للحرّ والعبد وما خصّ به النسيّ ﷺ في ذلك ١٢٠٩	باب النهي عن إتيان المرأة في دبرها ١٢٤٤
باب العبد يتزوّج بغير إذن سيّده ١٢١١	باب إحسان العشرة وبيان حقّ الزوجين ١٢٤٧
باب الخيار للامة إذا عتقت تحت عبد ١٢١١	باب نهى المسافر أن يطرق أهله بقدمه ليلاً ١٢٥٣
باب من أعتق أمة ثم تزوّجها ١٢١٣	باب القسم للبرك والثيب الجديدتين ١٢٥٤
باب ما يذكر في ردّ المنكحة بالعيب ١٢١٤	باب ما يجب فيه التعديل بين الزوجات وما لا يجب ١٢٥٥
أبواب أنكحة الكفّار ١٢١٥	باب المرأة تهب يومها لضرتها أو تصالح السزّوج على إسقاطه ١٢٥٦
باب ذكر أنكحة الكفّار وإقرارهم عليها ١٢١٥	كتاب الطلاق ١٢٥٧
باب من أسلم ونحته أختان أو أكثر من أربع ١٢١٦	باب جوازه للحاجة وكرهه مع عدمها وطاعة الوالد فيه ١٢٥٨
باب الزوجين الكافرين يسلم أحدهما قبل الآخر ١٢١٧	باب النهي عن الطلاق في الحيض وفي الطهر بعد أن يجامعها ما لم ينحلها ١٢٥٩
باب المرأة تسيى وزوجها بدار الشرك ١٢١٩	باب ما جاء في طلاق ألبنة وجمع الثلاث واختيار تفريقها ١٢٦٢
كتاب الصّدّاق ١٢١٩	باب ما جاء في كلام الهازل والمكسر والسّكران بالطلاق وغيره ١٢٦٧
باب جواز التزويج على القليل والكثير واستحباب القصد فيه ١٢٢٠	باب ما جاء في طلاق العبد ١٢٧٠
باب جعل تعليم القرآن صدقاً ١٢٢٢	باب من علّق الطلاق قبل النكاح ١٢٧١
باب من تزوّج ولم يسمّ صدقاً ١٢٢٤	باب الطلاق بالكنايات إذا نواه بها وغير ذلك ١٢٧٢
باب مقدمة شيء من المهر قبل الدخول والرخصة في تركه ١٢٢٥	كتاب الخلع ١٢٧٥
باب حكم هدايا الزوج للمرأة وأوليائها ١٢٢٥	كتاب الرجعة والإباحة للزوج الأوّل ١٢٧٩
كتاب الوليمة والبناء على النساء وعشرتهم ١٢٢٦	كتاب الإيلاء ١٢٨٢
باب استحباب الوليمة بالشاة فأكثر وجوازها بدونها ١٢٢٧	كتاب الظهار ١٢٨٤
باب إجابة الدّاعي ١٢٢٩	باب من حرّم زوجته أو أمته ١٢٨٨
باب ما يصنع إذا اجتمع الدّاعيان ١٢٣١	كتاب اللعان ١٢٩٠
باب إجابة من قال لصاحبه ادع من لقيت وحكم الإجابة في اليوم الثاني والثالث ١٢٣١	باب لا يجتمع المتلاعنان أبداً ١٢٩٣
باب من دعي فرائى منكراً فليكره وإلا فليرجع ١٢٣٢	باب إيجاب الحدّ بقذف الزوج وأنّ اللعان يسقطه ١٢٩٤
باب حجة من كره النّار والانتهاج منه ١٢٣٤	باب من قذف زوجته برجلٍ سمّاه ١٢٩٥
باب ما جاء في إجابة دعوة الختان ١٢٣٥	باب في أنّ اللعان يمين ١٢٩٥
باب الدّفّ واللّهو في النكاح ١٢٣٥	باب ما جاء في اللعان على الحمل والاعتراف به ١٢٩٦
باب الأوقات التي يستحبّ فيها البناء على النساء وما يقول إذا	باب الملاعنة بعد الوضع لقذفه قبله وإن شهد الشّبه

الذِّية..... ١٣٣٧	لأحدهما..... ١٢٩٦
باب ما جاء لا يقتل مسلمٌ بكافرٍ والتَّشديد في قتل الذَّمِّي وما	باب ما جاء في قذف الملاعة وسقوط نفقتها..... ١٢٩٧
جاء في الحرِّ بالعبد..... ١٣٣٩	باب النَّهي أن يقذف زوجته لأنَّها ولدت ما يخالف لونهما..... ١٢٩٨
باب قتل الرَّجلِ بالمرأة والقتل بالثَّقَل وهل يمثَّل بالقاتل إذا مثَّل	باب أنَّ الولد للفرَّاش دون الرَّائي..... ١٢٩٨
أم لا..... ١٣٤٤	باب الشُّركاء يطئون الأُمة في طهرٍ واحد..... ١٣٠٠
باب ما جاء في شبه العمد..... ١٣٤٧	باب الحجَّة في العمل بالقافة..... ١٣٠١
باب من أمسك رجلاً وقتله آخر..... ١٣٤٨	باب حدَّ القذف..... ١٣٠٢
باب القصاص في كسر السن..... ١٣٤٨	باب من أقرَّ بالزَّنى بامرأةٍ لا يكون قاذفاً لها..... ١٣٠٣
باب من عضَّ يد رجلٍ فانتزَعها فسقطت ثنيتُه..... ١٣٤٩	كتاب العدد..... ١٣٠٣
باب من أطلع من بيت قوم مغلقٍ عليهم بغير إذنهم..... ١٣٥٠	باب إنَّ عِدَّةَ الحامل بوضع الحمل..... ١٣٠٤
باب النَّهي عن الاقتصاص في الطَّرَف قبل الاندمال..... ١٣٥١	باب الأعتدال بالأقراء وتفسيرها..... ١٣٠٦
باب في أنَّ الدَّم حقٌّ لجميع الورثة من الرِّجال والنِّساء..... ١٣٥٢	باب إحداد المعتدَّة..... ١٣٠٧
باب فضل العفو عن الاقتصاص والشَّفاعة في ذلك..... ١٣٥٢	باب ما تجتنب الحادثة وما رخص لها فيه..... ١٣١٠
باب ثبوت القصاص بالإقرار..... ١٣٥٣	باب أين تعتدُّ المتوفَّى عنها؟..... ١٣١١
باب ثبوت القتل بشاهدين..... ١٣٥٤	باب ما جاء في نفقة المبتوتة وسكنائها..... ١٣١٣
باب ما جاء في القسامة..... ١٣٥٥	باب النَّفقة والسكنى للمعتدَّة الرَّجعية..... ١٣١٦
باب هل يستوفى القصاص والحدود في الحرم أم لا..... ١٣٥٩	باب استبراء الأُمة إذا ملكت..... ١٣١٦
باب ما جاء في توبة القاتل والتَّشديد في القتل..... ١٣٦٢	كتاب الرِّضاع..... ١٣١٨
أبواب الذِّيات..... ١٣٧٠	باب عدد الرِّضعات المحرَّمة..... ١٣١٩
باب دية النَّفس وأعضائها ومنافعها..... ١٣٧١	باب ما جاء في رضاعة الكبير..... ١٣٢١
باب دية أهل الذَّمَّة..... ١٣٧٥	باب يجرِّم من الرِّضاعة ما يجرِّم من النَّسب..... ١٣٢٤
باب دية المرأة في النَّفس وما دونها..... ١٣٧٧	باب شهادة المرأة الواحدة بالرِّضاع..... ١٣٢٥
باب دية الجنين..... ١٣٧٨	باب ما يستحبُّ أن تعطى المرضعة عند القطام..... ١٣٢٥
باب من قتل في المعترك من يظنُّه كافراً فبان مسلماً من أهل دار	كتاب النَّفقات..... ١٣٢٧
الإسلام..... ١٣٨١	باب نفقة الزَّوجة وتقديمها على نفقة الأقارب..... ١٣٢٧
باب ما جاء في مسألة الزَّبية والقتل بالسَّبب..... ١٣٨١	باب اعتبار حال الزَّوج في النَّفقة..... ١٣٢٨
باب أجناس مال الذِّية وأَسنان إيلها..... ١٣٨٣	باب المرأة تنفق من مال الزَّوج بغير علمه إذا منعها الكفاية..... ١٣٢٨
باب العاقلة وما تحمله..... ١٣٨٥	باب إثبات الفرقة للمرأة إذا تعذَّرت النَّفقة بإعسارٍ ونحوه..... ١٣٢٩
كتاب الحدود..... ١٣٨٩	باب النَّفقة على الأقارب ومن يقدم منهم..... ١٣٣٠
باب ما جاء في رجم الزَّاني المحصن وجلد البكر وتغريبه..... ١٣٩٠	باب من أحقَّ بكفالة الطفل..... ١٣٣١
باب رجم المحصن من أهل الكتاب وأنَّ الإسلام ليس بشرط في	باب نفقة الرِّقِّق والرفق بهم..... ١٣٣٤
الإحصان..... ١٣٩٣	باب نفقة البهائم..... ١٣٣٥
باب اعتبار تكرار الإقرار بالزَّنا أربعاً..... ١٣٩٥	كتاب الدِّماء..... ١٣٣٦
باب استفسار المقرَّ بالزَّنا واعتبار تصريحه بما لا تردَّد فيه..... ١٣٩٨	باب إيجاب القصاص بالقتل العمد وأنَّ مستحقَّه بالخيار بينه وبين

- باب قتال الخوارج وأهل البغي ١٣٩٩
- باب الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والكف عن إقامة السيِّف ١٣٩٩
- باب ما جاء في حد السَّاحِر وذمَّ السَّحَر والكهانة ١٤٠٠
- باب من أقرَّ أنه زنى بامرأة فجحدت ١٤٠٢
- باب الحث على إقامة الحد إذا ثبت والنهي عن الشفاعة فيه ١٤٠٣
- باب أن السنة بداية الشاهد بالرجم وبداءة الإمام به إذا ثبت بالإقرار ١٤٠٣
- باب ما في الحفر للمرجوم ١٤٠٤
- باب تأخير الرجم عن الجبلى حتى تضع وتأخير الجلد عن ذي المرض المرجو زواله ١٤٠٥
- باب صفة صوت الجلد وكيف يجلد من به مرض لا يرجى برؤه ١٤٠٧
- باب من وقع على ذات محرم أو عمل عمل قوم لوط أو أتى بهيمة ١٤٠٨
- باب فيمن وطئ جارية امرأته ١٤١١
- باب حد زنا الرقيق خمسون جلدة ١٤١١
- باب السيد يقيم الحد على رقيقه ١٤١٢
- كتاب القطع في السرقة ١٤١٣
- باب ما جاء في كم يقطع السارق ١٤١٤
- باب اعتبار الحرز والقطع فيما يسرع إليه الفساد ١٤١٦
- باب تفسير الحرز وأن المرجع فيه إلى العرف ١٤١٧
- باب ما جاء في المختلس والمنتهب والخائن وجاحد العارية ١٤١٨
- باب القطع بالإقرار وأنه لا يكتفى فيه بالمرة ١٤٢٠
- باب حسم يد السارق إذا قطعت واستجاب تعليقها في عنقه ١٤٢٠
- باب ما جاء في السارق يوجب السرقة بعد وجوب القطع والشفع فيه ١٤٢١
- باب في حد القطع وغيره هل يستوفى في دار الحرب أم لا ١٤٢٢
- كتاب حد شارب الخمر ١٤٢٢
- باب ما ورد في قتل الشارب في الرابعة وبيان نسخه ١٤٢٨
- باب من وجد منه سكر أو ربح خمر ولم يعترف ١٤٣٠
- باب ما جاء في قدر التعزير والحبس في التهم ١٤٣٠
- باب المحاربين وقطاع الطريق ١٤٣١
- باب قتال الخوارج وأهل البغي ١٤٣٥
- باب الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والكف عن إقامة السيِّف ١٤٤٤
- باب ما جاء في حد السَّاحِر وذمَّ السَّحَر والكهانة ١٤٤٨
- باب قتل من صرح بسب النبي ﷺ دون من عرض ١٤٥٦
- أبواب أحكام الردة والإسلام ١٤٥٧
- باب قتل المرتدة ١٤٥٨
- باب ما يصير به الكافر مسلماً ١٤٦١
- باب صحة الإسلام مع الشرط الفاسد ١٤٦٣
- باب تبع الطفل لأبويه في الكفر ولمن أسلم منهما في الإسلام وصحة إسلام المميز ١٤٦٣
- باب حكم أموال المرتدين وجنباياتهم ١٤٦٧
- كتاب الجهاد والسير ١٤٦٩
- باب الحث على الجهاد وفضل الشهادة والرباط والحرس ١٤٦٩
- باب أن الجهاد فرض كفاية وأنه شرع مع كل بر وفاجر ١٤٧٢
- باب ما جاء في إخلاص النية في الجهاد، وأخذ الأجرة عليه والإعانة ١٤٧٣
- باب استئذان الأيوين في الجهاد ١٤٧٦
- باب لا يجاهد من عليه دين إلا برضا غريمه ١٤٧٨
- باب ما جاء في الاستعانة بالمشركون ١٤٧٩
- باب ما جاء في مشاورة الإمام الجيش، ونصحه لهم ورفقه، بهم وأخذهم بما عليهم ١٤٨٠
- باب لزوم طاعة الجيش لأمرهم ما لم يأمر بمعصية ١٤٨٢
- باب: الدعوة قبل القتال ١٤٨٤
- باب ما يفعله الإمام إذا أراد الغزو من كتمان حاله والتطلع على حال عدوه ١٤٨٦
- باب ترتيب السرايا والجيوش واتخاذ الرأيات والوانها ١٤٨٧
- باب ما جاء في تشيع الغازي واستقباله ١٤٨٩
- باب استصحاب النساء لمصلحة المرضى والجرحى والخدمة ١٤٩٠
- باب الأوراق التي يستحب فيها الخروج إلى الغزو والنهوض إلى القتال ١٤٩١
- باب ترتيب الصفوف وجعل سيما وشعار يعرف وكراهة رفع الصوت ١٤٩٢

باب النهي عن الانتفاع بما يغنمه الغنم قبل أن يقسم إلا حالة الحرب..... ١٥٢٨	باب استحباب الخيلاء في الحرب ١٤٩٣
باب ما يهدى للأمير والعامل أو يؤخذ من مباحات دار الحرب..... ١٥٢٩	باب الكف وقت الإغارة عمن عنده شعار الإسلام..... ١٤٩٣
باب التشديد في الغلول وتخريق رحل الغال..... ١٥٢٩	باب جواز تبييت الكفار ورميهم بالمنجنق وإن أدى إلى قتل ذراريهم تبعاً..... ١٤٩٤
باب المن والفداء في حق الأسارى..... ١٥٣٢	باب: الكف عن قصد النساء، والصبيان، والرهبان والشيوخ الفاني بالقتل..... ١٤٩٥
باب أن الأسير إذا أسلم لم يزل ملك المسلمين عنه..... ١٥٣٥	باب: الكف عن المثلة، والتخريق، وقطع الشجر، وهدم العمران إلا لحاجة ومصلحة..... ١٤٩٦
باب الأسير يدعي الإسلام قبل الأمر وله شاهد..... ١٥٣٦	باب تحريم الفرار من الزحف إذا لم يزد العدو على ضعف المسلمين إلا التحيز إلى فئة وإن بعدت..... ١٤٩٩
باب جواز استرقاق العرب..... ١٥٣٦	باب من خشي الأسر فله أن يستأمر، وله أن يقاتل حتى يقتل..... ١٥٠٠
باب قتل الجاسوس إذا كان مستأناً أو ذمياً..... ١٥٣٩	باب الكذب في الحرب..... ١٥٠١
باب أن عبد الكافر إذا خرج إلينا مسلماً فهو حر..... ١٥٤٠	باب ما جاء في المبارزة..... ١٥٠٣
باب أن الحربي إذا أسلم قبل القدرة عليه أحرز أمواله..... ١٥٤١	باب من أحب الإقامة بموضع النصر ثلاثاً..... ١٥٠٤
باب حكم الأرضين المغنومة..... ١٥٤٢	باب أن أربعة أخماس الغنيمة للغنائم، وأنها لم تكن لرسول الله ﷺ..... ١٥٠٤
باب ما جاء في فتح مكة هل هو عنة أو صلح..... ١٥٤٤	باب أن السلب للقاتل وأنه غير خموس..... ١٥٠٥
باب بقاء المهجرة إلى دار الإسلام وإن لا هجرة من دار أسلم أهلها..... ١٥٥٠	باب التسوية بين القوي والضعيف ومن قاتل ومن لم يقاتل..... ١٥١٢
باب أبواب الأمان والصلح والمهادنة..... ١٥٥١	باب جواز تنفيل بعض الجيش لبأسه وغنائه أو تحمله مكروهاً دونهم..... ١٥١٣
باب تحريم الدم بالأمان وصحته من الواحد..... ١٥٥١	باب تنفيل سرية الجيش عليه واشتراكهما في الغنائم..... ١٥١٤
باب ثبوت الأمان للكافر إذا كان رسولاً..... ١٥٥٣	باب بيان الصفتي الذي كان لرسول الله ﷺ وسهمه مع غيته..... ١٥١٦
باب ما يجوز من الشروط مع الكفار ومدة المهادنة وغير ذلك..... ١٥٥٣	باب من يرضخ له من الغنيمة..... ١٥١٨
باب جواز مصالحة المشركين على المال وإن كان مجهولاً..... ١٥٦٦	باب الإسهام للفارس والراجل..... ١٥١٩
باب ما جاء فيمن سار نحو العدو في آخر مدة الصلح بفتنة..... ١٥٦٨	باب الإسهام لمن غييه الأمير في مصلحة..... ١٥٢١
باب الكفار يحاصرون فينزلون على حكم رجل من المسلمين..... ١٥٦٨	باب ما يذكر في الإسهام لتجار العسكر وأجرائهم..... ١٥٢٢
باب أخذ الجزية وعقد الذمة..... ١٥٦٩	باب ما جاء في المدد يلحق بعد تقضي الحرب..... ١٥٢٢
باب منع أهل الذمة من سكنى الحجاز..... ١٥٧٤	باب ما جاء في إعطاء المؤلف قلوبهم..... ١٥٢٤
باب ما جاء في بداءتهم بالتحية وعبادتهم..... ١٥٧٦	باب حكم أموال المسلمين إذا أخذها الكفار ثم أخذت منهم..... ١٥٢٦
باب قسمة خمس الغنيمة ومصرف الفية..... ١٥٧٧	باب ما يجوز أخذه من نحو الطعام والعلف بغير قسمة..... ١٥٢٦
باب أبواب السبق والرمي..... ١٥٨٢	باب أن الغنم تقسم بخلاف الطعام والعلف..... ١٥٢٧
باب ما يجوز المسابقة عليه بغير..... ١٥٨٢	
باب ما جاء في الحلل وآداب السبق..... ١٥٨٤	
باب الحث على الرمي..... ١٥٨٦	
باب النهي عن صبر البهائم وإخصائها والتحرش بينها ووسمها.....	

- في الوجه ١٥٨٨
 باب ما يستحب ويكره من الخيل واختيار تكثير نسلها ... ١٥٨٩
 باب ما جاء في المسابقة على الأقدام والمصارعة واللعب بالحرايب
 وغير ذلك ١٥٩١
 باب تحريم القمار واللعب بالترد وما في معنى ذلك ١٥٩٢
 باب ما جاء في آلة اللّهُ ١٥٩٤
 باب ضرب النساء بالذّفّ لقدم الغائب وما في معناه ١٥٩٩
 كتاب الأطعمة والصيّد والذبائح ١٦٠١
 باب في أنّ الأصل في الأعيان والأشياء الإباحة إلى أن يرد منع أو
 إلزام ١٦٠١
 باب ما يباح من الحيوان الإنسي ١٦٠٤
 باب النهي عن الحمر الإنسيّة ١٦٠٥
 باب تحريم كلّ ذي ناب من السباع ومخلّب من الطير ١٦٠٧
 باب ما جاء في الهرّ والقنفذ ١٦٠٨
 باب ما جاء في الضبّ ١٦٠٨
 باب ما جاء في الضبع والأرنب ١٦١٠
 باب ما جاء في الجلالة ١٦١١
 باب ما استفيد تحريمه من الأمر بقتله أو النهي عن قتله ... ١٦١٢
 أبواب الصيّد ١٦١٤
 باب ما يجوز فيه اقتناء الكلب وقتل الكلب الأسود البهيم ١٦١٤
 باب ما جاء في صيد الكلب المعلم والبازي ومحوهما ١٦١٦
 باب ما جاء فيما إذا أكل الكلب من الصيّد ١٦١٨
 باب وجوب التسمية ١٦١٨
 باب الصيّد بالقوس وحكم الرمية إذا غابت أو وقعت في
 الماء ١٦١٩
 باب النهي عن الرمي بالبندق ١٦٢٠
 باب الذئب وما يجب له وما يستحب ١٦٢١
 باب ذكاة الجنين بذكاة أمّه ١٦٢٥
 باب أنّ ما أبين من حيّ فهو ميتة ١٦٢٦
 باب ما جاء في السمك والجراد وحيوان البحر ١٦٢٦
 باب الميتة للمضطر ١٦٢٩
 باب النهي أن يؤكل طعام الإنسان بغير إذنه ١٦٣٠
 باب ما جاء من الرخصة في ذلك لابن السبيل إذا لم يكن حائط
 ولم يتخذ خبئة ١٦٣١
- باب ما جاء في الضيافة ١٦٣٢
 باب الأدهان تصيها النجاسة ١٦٣٤
 باب آداب الأكل ١٦٣٥
 كتاب الأشربة ١٦٤١
 باب تحريم الخمر ونسخ إباحتها المتقدمة ١٦٤٢
 باب ما يتخذ منه الخمر وأنّ كلّ مسكر حرام ١٦٤٤
 باب الأوعية المنهي عن الاتباز فيها ونسخ تحريم ذلك ... ١٦٥٠
 باب ما جاء في الخليطين ١٦٥٢
 باب النهي عن تخليل الخمر ١٦٥٣
 باب شرب العصير ما لم يغل أو يات عليه ثلاث وما طبخ قبل
 غليانه فذهب ثلثاه ١٦٥٤
 باب آداب الشرب ١٦٥٦
 أبواب الطب ١٦٦١
 باب إباحة التداوي وتركه ١٦٦٢
 باب ما جاء في التداوي بالمحرّمات ١٦٦٤
 باب ما جاء في الكي ١٦٦٤
 باب ما جاء في الحجامة وأوقاتها ١٦٦٦
 باب ما جاء في الرقي والتمايم ١٦٦٩
 باب الرقية من العين والاستفسال منها ١٦٧١
 أبواب الأيمان وكفارتها ١٦٧٣
 باب الرجوع في الأيمان وغيرها من الكلام إلى النية ١٦٧٤
 باب من حلف فقال إن شاء الله ١٦٧٥
 باب من حلف لا يهدي هدية فتصدّق ١٦٧٦
 باب من حلف لا ياكل إداماً بماذا يحث ١٦٧٦
 باب أنّ من حلف أنّه لا مال له يتناول الزكّاتي وغيره ١٦٧٨
 باب من حلف عند رأس الهلال لا يفعل شيئاً شهراً فكان
 ناقصاً ١٦٧٩
 باب الحلف بأسماء الله وصفاته، والنهي عن الحلف بغير الله
 تعالى ١٦٧٩
 باب ما جاء في وأيم الله ولعمر الله وأقسم بالله وغير
 ذلك ١٦٨١
 باب الأمر بإبرار القسم والرخصة في تركه للعذر ١٦٨٣
 باب ما يذكر فيمن قال: هو يهودي أو نصراني إن فعل
 كذا ١٦٨٤

- باب ما جاء في اليمين الغموس ولغو اليمين ١٦٨٥
- باب اليمين على المستقبل وتكفيرها قبل الحنث وبعده ١٦٨٦
- كتاب النذر ١٦٨٨
- باب نذر الطاعة مطلقاً ومعلقاً بشرط ١٦٨٩
- باب ما جاء في نذر المباح والمعصية وما أخرج مخرج اليمين ١٦٩٠
- باب من نذر نذراً لم يسمه ولا يطيقه ١٦٩٢
- باب من نذر وهو مشرك ثم أسلم أو نذر ذبحاً في موضع معين ١٦٩٤
- باب ما يذكر فيمن نذر الصدقة بماله كله ١٦٩٥
- باب ما يجزي من عليه عتق رقبة مؤمنة بنذر أو غيره ١٦٩٥
- باب أن من نذر الصلاة في المسجد الأقصى أجزأه أن يصلي في مسجد مكة والمدينة ١٦٩٦
- باب قضاء كل المنذورات عن الميت ١٦٩٧
- كتاب الأقضية والأحكام ١٦٩٨
- باب وجوب نصب ولاية القضاء والإمارة وغيرهما ١٦٩٩
- باب كراهية الحرص على الولاية وطلبها ١٦٩٩
- باب التشديد في الولاية وما يخشى على من لم يقم بحققها دون القائم به ١٧٠١
- باب المنع من ولاية المرأة والصبي ومن لا يحسن القضاء أو يضعف عن القيام بحقه ١٧٠٣
- باب تعليق الولاية بالشرط ١٧٠٥
- باب نهى الحاكم عن الرشوة واتخاذ حاجب لبابه في مجلس حكمه ١٧٠٥
- باب ما يلزم اعتماده في أمانة الوكلاء والأعوان ١٧٠٨
- باب النهي عن الحكم في حال الغضب إلا أن يكون يسيراً لا يشغل ١٧٠٩
- باب جلوس الخصمين بين يدي الحاكم والتسوية بينهما .. ١٧١١
- باب ملازمة الغريم إذا ثبت عليه الحق وإعداء الذم على المسلم ١٧١٢
- باب الحاكم يشفع للخصم ويستوضح له ١٧١٢
- باب إن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً لا باطناً ١٧١٣
- باب ما يذكر في ترجمة الواحد ١٧١٥
- باب الحكم بالشاهد واليمين ١٧١٥
- باب ما جاء في امتناع الحاكم من الحكم بعلمه ١٧١٨
- باب من لا يجوز الحكم بشهادته ١٧٢١
- باب ما جاء في شهادة أهل الذمة بالوصية في السفر ١٧٢٣
- باب النشاء على من أعلم صاحب الحق بشهادته له عنده وذم من أذى شهادة من غير مسألة ١٧٢٥
- باب التشديد في شهادة الزور ١٧٢٦
- باب تعارض البيتين والدعوتين ١٧٢٧
- باب استحلاف المنكر إذا لم تكن بيته وأنه ليس للمدعي الجمع بينهما ١٧٢٨
- باب استحلاف المدعى عليه في الأموال والدماء وغيرهما ١٧٣٠
- باب التشديد في اليمين الكاذبة ١٧٣١
- باب الاكتفاء في اليمين بالخلف بالله وجواز تغليظها باللفظ والمكان والزمان ١٧٣٢
- باب ذم من حلف قبل أن يستحلف ١٧٣٤